



کتابخانه عمومی مسجد السلوة دارالحدیث
لا اله الا الله

قوله زاد من الملائكة

مكرر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله
ملكه وحده
وما بعده
جسده اجزائه
محمود غيبه
الطوبى لغيره
عنه بركه

الجزء الاول من شرح الهداية

المسمى بالقائه في الفقه على مذهب العالم الى حنيفه

رضي الله عنه بالف السرد وحى رحمه الله
هو السيد ابراهيم عبد الغنى بن ابي اسحاق ابو العباس قاضي قضاة
توفي سنة ١٠٠٠ هـ رحمه الله تعالى ودفن في مقبرة
النافع ودفن في يومه بالقرافة جوار قبور شيخ الامام الشيخ فقي كان يفتي
وقد بلغ تصنيفه هذا الشرح الى الامان وعلل من الامان
ضمنه الطهارة حسنة



وهو المصنف فلهذا زاده محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم

انا
كل المعتود كتب في حيدر امان طاهر
وليسر به ولله المثل
ادع ما عوج داعوج داعوج
فاعوج فاعوج فاعوج

ملك الله تعالى الى ابد
عبد الله بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
على منتهى

١٩٦

ما دون ذلك



ملكه وما بعده
جلد كتاب الامام الحسن عليه السلام
ولله المثل

ما عليه في جميع الكتب
والجانب من الكتب
بسم الله الرحمن الرحيم

Söleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim:	Manuscript
Yeni No:	196
Eski No:	196

بسم الله الرحمن الرحيم
نوحك على الله تعالى

الطهارات والجملة والكتب مصدر بمعنى الجمع

ومنة الكعبة النوع من الحسركتبت الغلة اذا جمع بين شغريها خلقها او سبى وجمع الدواب
كتب وعقد وهذا اليبس المكتوب بحاء وطر الشئ بالفتح والفتح الطاهر وجمع صدر
والفاهي مثالي في وجهه وكذره وضع الطاهر ما يطهر به ذكره القزح جامع وفي الاضاهه معنى
اي طاب والطاهر ونحوه ان يكون معنى الاله الاخصاص وهي معنونه والطاهر من اللغو الظاهر ونحوه
الدهاء الاله الخاصه للمعهده والحكمة وحديد الوصلي طهارة باعتماد التوراة الصليبه والبشر
طهارة حقيقة لمحصل الخاص والابدال الشيعي الجليل ابو الحسن ابن محمد الجعادي الكندي
مختص بحاج الطهارة ونقاء بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم
انما الاول بيان الصلاة ثابتة الايمان وعليه عليه السلام الايمان ان يؤمن بالله وملائكته
ان قال وبعم الصلاة وبولاء الزهراء ليدخره الجاني ومسلم عنه وروى اسمها كما يدل على انها ثابتة
لان الغرض الذي يملو السابق والطهارة لها شأنا غديا ولا يقال في قدم هذا الشرط على سابقه وطهارة
لانها من عند الله **وكتاب** احراز الصلاة على استقصاء الشرط لم يشترط زمان غير من الشرط
فان هذا هو والاثبات ان سابقه شرطها لا بعد ذلك هذا الشرط ولما **الشرط** في الصلاة انما هو
على الدلول عليه لانه كسب الاله تعالى ونقصها الغرض الرابع المستوعبة لمرض الوضوء والاطراف المستفيدة
الزمان لانها لا يباحش بالزهد بشرط صريح ومما جزم به في موضع جزم فان وجد الاستحالة كمنه على
القول كونه على الاشارة التفتت كقول الشاعر لا يسلو بسلي ليعودوا والعدل في استاكبه يعود
واكوله والرجال بالرجال التفت وهو كونه وقال الاختصاص طهارة صريح وما بعده حارها وقال شيبه
لحرفه من معنى الشرط وما بعده حارها مجرور بها اذ ابره من القولين والعامل في جوابها والناحية
عند القول جواب الشرط على ما قال في المنافع قوله تعالى فيم خاطبه وقوله امنوا معاه وهذه الصريح
الاعتماد على الجاني والبيان في دفع طهر العيش ثلثة التفاتات وتلثها ايات وهي قوله تطهروا
لذلك بالابدال اخرها هذا اذ لا صاحب الغشاف وليس فيها الا التفاتان وانما ذلك ثلثه انواع من العلم

في قوله
الشرط
في الصلاة
انما هو

وهو كسب مواضعه في قوله تعالى نوحك على الله تعالى
السلام تذكر لفظ العاصم ليدل على كمال من اس الى تمام الساعه قال هذا انما هو من الذين الكندي
عاصم من غير يد به بالحالة على غيره وهي غلط وسياه الى الذين موصول ولفظه لفظ غايه في خارج الصلاة وعادة
على الموصول وعادة من الفاعل في انما تفتت بعد ذلك عايب صريح خطب هذا امتنع باليد به وليس من كسب
الاكتفاء لان الالتفات هو العود عن شئ الى غيره في مخالفة للسنة الظاهر النوع ما يرد وفي الخط والمبعد
عيبه وجوب الطهارة واداه الصلاة بشرط الحدث وقال ابو بكر الرازي بسببه الحدث عند القيام الى الصلاة
والخارج والاداء وفي الحواشي الحدث بشرطه بلالة الضر وصيغته اما الصيغة فلا تذكر كذا في العلم الذي
هو بدو عن الوضوء والبدل انما وجب بما وجب به الاصل فان ذكر الحدث والبدل ذكر الابدال وانما الاله
فعله تعالى انما افتمت اي من مضاجعكم وهو كما يقول النور وهو حدث وانما خارج ذكر الحدث في الغسل واليد والوضوء
ليعلم ان الوضوء من سنة وفرض واحد بشرط في الغرض دون السنة لان الوضوء الغرض على نوره والغسل
على الغسل واليد على اليمين لئلا وهو المشهور في عهد الشافعي ومعنى قوله اذا قمتم اذا اوردتم القيام قوله
تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله واذا طلقته فاستغسل فواحد من قوله للموتى والشافعي الشافعي
وموجب الوضوء ثلثة واجد احدها الحدث فلو لا الاحتياج الى القيام الى الصلاة لامة لا يتعين عليه فلو
الناشئ وهو الصحيح عند الموتى وغيره في قوله تعالى ما احداث على جميع البدن في وجهه كالحاج يوحى من شمس
المصحف بطهره ونظيره الانعقاد الاحتياط لاربعه وحفظه في وجهه حصص بالربعة وعلم جواب الشارح
لعدم طهارة جميع البدن ويشهد بالخاصية الحقيقية والاحتياط في اختلافه عن غيره في الشافعي العموم وقال
القبوري وغيره الاحتصاص بوجه النواوي **فعله** ومنع الراي هو باب اضاف لصدور الفعل لذكر
الواسح لان ذلك لا يخلو واداء البعض وقوله صاحب الهاديه هذا الضم مع قوله والاب يحمل الابدال
الصغير الجمل وهو قول الظاهر والجمهور انما هو قبل البيان فيبينه مناهة لكن الغرض بطهران الضر
الجاب كنهه لان يقولون بالضم والفتول والظاهر انما اورد به ذلك والظاهر ان يكون ذلك صاعا
في الشيعي والاحكامي عند اداءه وجوب الباء قال الرازي الغسل امر الاله على الجمل ومع النجاسة ازالها
نامر الامر بالمعصية وقال مالك بشرطه مع ذلك الحلال وروى هشام عن علي بن يوسف ان سحبه شيع الرض



[illegible][illegible]

[illegible]

المذلل واحد العودن جاز ولا يحوي مسج الذنوب من غير ان يكون له ذنب من الزلزال لئلا لا يسود به الواد فاشبه
الوجه الى الخطي هكذا ذكره **فان** وقد نظرنا ان الخطي المتحد بالحكم قطعاً وقد امتدنا بالمولية لوحدها
سطر المسح الحرام بعوده على نفسه وجعله سطر المسح الحرام وحده ما كمنعوا وجوهكم شطره لكن قد اريد
بهما الكعبة والجماع ومن رآه ذكر الخ وإراد الحزم الاصل الى البدل الصانع بآية ما ياتي بها والجماع والاشد
اكثرهما فانه قال واسمعوا اليكم يومئذ فلو لم يسمعوا لزال اليهم يدي فاقدم الى الخطي مقام العدل اعجب فان قال
الغرض ما يستبدل بقطعي ومقدار انما فيه عند محمد فيمن لا قطع فيه لانه المراد بالقرش هنا العشرة دون النقط فلو
تعالى وقد خضعتم اليه فدمرتموهما وانما فيه المقرض عندنا ما نقول بعدل الدنانير في عرضي يوسف لا ينشتر الا في
فان وهذا الوجه الذي ذكره ونظرنا فيه مجمع على رواه الربيع وانه اصابع عندنا قال في الحديث ينقص فيضير الناصية
عينا لا يمكن نقولون وقلة عليه السلام يان الى الخاب فيالة البيان في عمل الجماع لا لاجل ان ينشتر الزنا في معلوم
ولما لا يحتمل ان المتدا الواجب منسحقه وهو بعض شره قال في الشاشي والاسعاب كما قال المال في الناصية وما
لقد انصهر رغبة عليه السلام في بيان الاغنى ثم ادنا وجوب انقصه عليه السلام في الناصية ولما ادنا الناصية
كثير الشعور الواحد وغيره ما يندفع الحاجة الى المال وهو كونه في القول وكذا التعلل في عليه السلام في المسألة
وان كانت الصلوات طار ذلك سبباً الى التلوا لاجل اللبعض وتلذذ في البعض الصالح وبعض حوله في طواف الارش
على اليد ادمح الراس حال من بعض شره واكثر بعدل الوجه ولا يفيته الاعضاء مثله كذا في الدعوى والارش
في عدم العمل مثل ما في قوله تعالى واقرأوا ما تنشرون القرآن انما عامه على الصحيح ان يوطئه والعام والطارق ولجب
العمل بها من غير ان يخصصه فيكون له عليه السلام لعله الام العام بما لا يحمل اسكراً فيعمل مثاله اجمع
ينبغي معاملة الفرد بالفرد فهو في نفسه القوم وياهم والجماع فالبعض مثاله الفرد بالوعد ومضموا ما به فردا
اخروله سبباً في موضوعه فان سئل عن رجل على انشاء غش فيه الواحدة وزجيلة الواحدة اغيره فلو اخرجتم
عليه غش فيه واخروله سبباً في موضوعه فلو اخرجتم على كل واحد منكم في كل واحد منكم فلو اخرجتم على كل واحد منكم في كل واحد منكم
اخرجوا في عليه السلام غشاً في زجيلة البهي الى الكعب واليسير كذلك على ما تقدم الحديث الصحيح غير انضاد
على احدهما وجمع حتى يضمن عليه السلام حقاً في غش فيه واخروله سبباً في موضوعه فلو اخرجتم على كل واحد منكم في كل واحد منكم
اقول ان الخ المالك ان الرجلين حملتا حكمه في واحد الا انه لا يخفى زجيلة احدهما وليس في المسح الا في الحرب

بقوله عليه السلام في صبح الابرار خطاياهم اطراف شعاع مع الماء لا يكون الماء اطراف شعاع الابرار
بالاخلاق وخرت بالحق رواء من مثل الارض جعفر فانه رواء بالحليم **فصل** في نواضر الوضوء
والنواضر جمع ناقصة لانها لا تلحق بالوجوه الا المبركة وقد توارس وهو الكونوا كثر في جمع
فان رواءها كذا فاسر على ريل فوجه والعصر اطال الثاليف والبناء والجلد والتهجد وهو منه والوضوء يجوز
لبطار المطالبين منها وكله كل يوم الافراد فبينا وارجح ما خرج من الدين والفضل الطاهر والنجس المعتاد في
الاربع الخارج من كسر الرجل وفتح المراء على ما ان يصيب ذلك وما لك لا تنقير غير المعتاد لم الاستخاضة
وسلست البول والمذي والحذر والعدو والدم **قوله** كل ما خرج من السيل من ماء حرم كذا ما خرج من السيل
احدا الى الذي خرج منها عين ويخرج من راء العين والاصغر والناحصر العرق وحقها الثاني في راءه كذا ما خرج لا
يصلح حرام للعائ لا العرض لا يخرج عنه الجذعة فاحرم الحرج انك والناحصر هو الماء المظن من الارض وهو
معتد حاجة الانسان لما لا الامداد والوسع من غير الناحر حجب ما اختلف والذالك وكذا العذرة والاصربا
الماء غيبته تلك لا العذرة كما تنطبق في الاضحية فصار ذلك طاعة عن الحاجة الانسان وعن ارضية
رضي الله عنه فانه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بعد الله صلاه احدكم اذا اضر حتى يتوضأ فانه
رجل من حضرة ما الحديث بالافهم فانه شفا اوصراط متفق عليه وحديث صفوان عساكر والزم غايط
او بول او راء البهي والبرزخ والنشأ وانما جوده ممكن زرع وروي عنه عليه السلام الوضوء
بحجر والبرزخ بظلال الاستاذة شعاع على ان عباس قال مالك والنشأ للبرزخ وقد وفيه الفضل ان الجناد
منه كاحترت فانه شقير من صور انما حفظ من فله ان عباس والذالك فانه عليه السلام فيه الوضوء
دواء الخمار وسئل ادم الاستخاضة ونوضا حل صلاه فان بطار الدم على الحصر حرم صلاه والنشأ راءا
ما ذكره صاحب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وما الحديث فقال ما خرج من السيلين والبرزخ
اصلا **قوله** والدم والقيح اذا جاز من الجناد والمرض على حكم المظهر يعني وجوب الاستخاضة
والقيح على حاص ذلك ان الخارج النجس من غير السيلين بعض الوضوء فانه لا الحط وما جاز ان البدائع
هو مذهب الغرضه المسبوق بالحكمة وكرهه من البرزخ الجوزي وكرهه من شعور وادع وروى في ثبوت
باب موسى الاشقر والابرار وادع وروى في ثبوت الناحر والناحصر والناحصر والناحصر والناحصر

من شعيرة السبي وسعد بن جبيرة وعطاء بن السري والحسن بن جابر والمبارك بن ابي حمزة الهري واهموا الحسن
ابن جابر والاذاعي الطعام دون المراء والماء الذي ياتي من جابر وهو هو الماء وان السيل وقيل هو الناضر
للموضوء في المذود وروى عن ابي بصير انه كان يفتش من تحت الجذعة على ان يترس من غير راء السيل وسئل
والشعير والحكم وجمادى الناس وضوءه النساء وان السيل والنشأ في وضوء الخارج من غير السيلين
لها ما روى في الناضر باري ليسمى وفيه وهو يميل فترعه حتى يري سئلته اشتم فليقطع فلو لم يقطع من صلاه
وفيها المبرجى فري ما حل بالابرار من العباد على سبيل الله بالابرار في راء السيل في راءه
فما اجبت ان يقطع فترعه حتى يراه من وضوءه ولو كان خروجه النما ناضرا لما مضى فيها راء الخمار فليقطع فليست
وابو اود وحديث الشراقة عليه السلام اجتمع وصل لم ينوضا لم يرضى عنه احمد ورواه الدارقطني وحديث
يومان بعدت بارسول الله انوضا وضوء النقي فانه لو كان فترعه لوضوءه الفان وروي عنه عليه السلام انما
فقتل في فترعه الا انوضا وضوء العبد فانه حكم الوضوء في الاخرج النجاسة السيلين في الاخرج
الانسان السيلين يخرج منها من الناس دون العبد والمجمل ولا العذرة والبول اسبح من الدم والبرزخ في الماء
عن ابن راحة رحمه الله عن ابي جابر وعنه ما روى في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر
الخارج من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر
او جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه بارسول الله في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر
عرق السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر
اخرجوا من الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر
الوضوء المبرزخ في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر
او يوضو على صلاه حتى يفر ذلك الوقت **قوله** فترعه وضوءه كذا ما لا يكون في راءه من غير السيلين في الناضر
عطف المبرزخ في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر
فانه وضوءه في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر
الحديث الذي روى عن ابي بصير انه كان يفتش من تحت الجذعة على ان يترس من غير راء السيل وسئل
له ذلك فقال لا يصح له وضوءه راءه او المبرزخ في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر من غير السيلين في الناضر

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

التي تخرج من السيل من فاسية الحشا والفتحة فطمة شفت والظفر من تحتها انطه يده من العنق
الى الجبل والقراب العطفه بوزن الحلة الحدرى والظفر حقيقه والظفر من تحتها انطه يده من العنق
من العنق الى انا من تحتها انطه يده من العنق الى انا من تحتها انطه يده من العنق الى انا من تحتها انطه يده من العنق
الحسنه ونوله لان الدم ينضج بصبغها من تحتها انطه يده من العنق الى انا من تحتها انطه يده من العنق
لم يصبه وهو قد ندمه وله لانه محج والقراب محج وقد ذكرنا خلاف هذا من جميع المواضع في هذا الفصل والنوم
مصحف او مسند الذي لو اذله السقوط فالت ابو الحسن من تحتها انطه يده من العنق الى انا من تحتها انطه يده من العنق
الوضو الا المرفوف فانه خرق الاحجام وجعل عليه حداً **فصل** وعند ابو موسى الاشعري والنظام لا ينقص ويغفل
لا خير فيه وغيره من سعد بن المشيب انه كان ينام مصطحاً لينظر الهلام فيضو ولا يعد الوضوء واحداً
اليام مائة عشرة حالاً لا نوم المصطح والمثور على احدى البنية والمستند والمثور على الموضع والمثور على
والثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع
المستند والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع
مصحف اما من حذو اذا كان اصطح على غيره اما اذا كان ينشقه لانه حذو اذا كان ينشقه لانه حذو اذا كان ينشقه لانه حذو
البنية على عصفه شبه الدب على وجهه واصحابه على حذو لا مصر كذا ذكرنا كتاب صلاة الاربعين
على من يربط الطير والستة من ابقولك من ايام من على وجهه لا يصغر وضوء وقال ابو يوسف اصطحف على
عصفه من سوا اوصاف الرضو يوم المرض المصطح على الهلام من الرضو والصحيح يوم المثلوث الحن
بالصحيح لولا التفتد عن الارض المستند الى حذاء راسه او حذاء راسه او حذاء راسه او حذاء راسه او حذاء راسه او حذاء راسه
سند ان اسقط بعض وضوء وهو اختيار الفقيه في حقه لانه في الصحيح ورواه ابو يوسف عن حذو
رضو لانه عند انقضاء ان مقول على الارض لا ينقص وضوء كذا ما كان والهدا القول اشار الفقيه في حقه
الكثير الذي شروحه قاله المصنف في الامه هو ظاهر الذهب ورواه ابو يوسف في الدب وابن ابي بكر وعامة المشايخ
يوم النقاء والرضو والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع
ومع يوسف ان هذا النوم من حذو بعض ارجله لانه من حذو بعض ارجله لانه من حذو بعض ارجله لانه من حذو بعض ارجله
ناقص الاصح الاول والراكب ان الاربعة لا يصغر في الاستواء او في الصعود ولا في الهبوط بعض لا يستند

التي تخرج من السيل من فاسية الحشا والفتحة فطمة شفت والظفر من تحتها انطه يده من العنق
الى الجبل والقراب العطفه بوزن الحلة الحدرى والظفر حقيقه والظفر من تحتها انطه يده من العنق
من العنق الى انا من تحتها انطه يده من العنق الى انا من تحتها انطه يده من العنق الى انا من تحتها انطه يده من العنق
الحسنه ونوله لان الدم ينضج بصبغها من تحتها انطه يده من العنق الى انا من تحتها انطه يده من العنق
لم يصبه وهو قد ندمه وله لانه محج والقراب محج وقد ذكرنا خلاف هذا من جميع المواضع في هذا الفصل والنوم
مصحف او مسند الذي لو اذله السقوط فالت ابو الحسن من تحتها انطه يده من العنق الى انا من تحتها انطه يده من العنق
الوضو الا المرفوف فانه خرق الاحجام وجعل عليه حداً **فصل** وعند ابو موسى الاشعري والنظام لا ينقص ويغفل
لا خير فيه وغيره من سعد بن المشيب انه كان ينام مصطحاً لينظر الهلام فيضو ولا يعد الوضوء واحداً
اليام مائة عشرة حالاً لا نوم المصطح والمثور على احدى البنية والمستند والمثور على الموضع والمثور على
والثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع
المستند والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع
مصحف اما من حذو اذا كان اصطح على غيره اما اذا كان ينشقه لانه حذو اذا كان ينشقه لانه حذو اذا كان ينشقه لانه حذو
البنية على عصفه شبه الدب على وجهه واصحابه على حذو لا مصر كذا ذكرنا كتاب صلاة الاربعين
على من يربط الطير والستة من ابقولك من ايام من على وجهه لا يصغر وضوء وقال ابو يوسف اصطحف على
عصفه من سوا اوصاف الرضو يوم المرض المصطح على الهلام من الرضو والصحيح يوم المثلوث الحن
بالصحيح لولا التفتد عن الارض المستند الى حذاء راسه او حذاء راسه او حذاء راسه او حذاء راسه او حذاء راسه
سند ان اسقط بعض وضوء وهو اختيار الفقيه في حقه لانه في الصحيح ورواه ابو يوسف عن حذو
رضو لانه عند انقضاء ان مقول على الارض لا ينقص وضوء كذا ما كان والهدا القول اشار الفقيه في حقه
الكثير الذي شروحه قاله المصنف في الامه هو ظاهر الذهب ورواه ابو يوسف في الدب وابن ابي بكر وعامة المشايخ
يوم النقاء والرضو والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع والمثور على الموضع
ومع يوسف ان هذا النوم من حذو بعض ارجله لانه من حذو بعض ارجله لانه من حذو بعض ارجله لانه من حذو بعض ارجله
ناقص الاصح الاول والراكب ان الاربعة لا يصغر في الاستواء او في الصعود ولا في الهبوط بعض لا يستند

[illegible]

رابع

[illegible]

واذن مراد بالتصور ما كان له ان يوادى كذا الساج كقاعدة ولا الشئ الواقع المراد بتراديف الجمع كالواحد خفيف الدور
 بالعدم فاذ كان الساج يطلب تراديفه جاءه فطر الساج لا بعد الادعاء بان وطبقه من المراتب التي اوضحها مد نظر المفسر انما اقرب
 ما مراد به ما جاءه من الساج المستند الى ما جاءه من الادعاء على التسليم للبحث بالعلم على احد بنى فوجب ان يكون مراد
 وجدته وانما ادعى ان الله وما ذرأته لا يوافق قطع الساج وانه ما به الحال في الحقيقة فخصه بان رفعه على ادعاء الله ان
 تلكا مقتضى هذا سائر الشرائع التي هي على ظاهرها وبها اذا اردت ان يكون الجمع لادعاء الله ان الله لا يوافق التسليم
 ان المراد به احد ما من شئ لا ادعى على امره من جهة التسليم من جهة حاله في التسليم لا يحوله العلم عما عرفت من جهة العلم بالله
 وجوب العلم للبحث فخرج عن اعينهم وخاف اجماعهم لان الشئ الذي وجب الموضوعه للبحث في اجماع وجب التسليم واذا
 حصل اجماع عدو وجه الشرائع التسليم والوضوح ما كان مختلفا في لفظ واحد هذا غير جائز وحله على ما عرفت من جهة
 اول الله تعالى في الظاهر الصوري الذي هو حال وجوده لا في قوله لا انتم الا الصداق مستورا جوهره في اوله ولا انتم
 خفا ظاهره وانما يغني في سبب ما علمه المأدود وجوب العلم للبحث في التراب بطور الحس لا في الامر والاكبر كما كان في المأدود
 لعل لان الشئ خارج اليها ما فادعى ادعاء الله على اجماع ما ناشأ فيه من غير العلم والحق في الحديث من جهة الظاهر ليس
 الصوري الذي هو عدم المأدود انما هو عدم وجوده داخل الحق في الحديث من غير العلم في قوله لا انتم الا الظاهر الصوري
 من جهة الظاهر لا الظاهر الذي هو عدم المأدود بل علمه انما هو ما يشرى في العلم فيهم وجوب العلم في الحديث حال
 عدم المأدود انما هو علمه في قضية حوله في التراب بحسب قوله لا انتم الا الله بل العلم في قوله لا انتم الا الله
 ضربه للوجه وهو عدمه في قوله لا انتم الا الله المستند الى العلم على اجماع يكون تكرار الجمع واذا حصل على التسليم في التراب لا يكون
 تكرار قوله لا انتم الا الله اعيد تكرار الجمع ليس في علمه لا يكون تكرار ما لا يكون تكرار الادعاء غير فادعى حكمه في التراب
 ان الله هو لا انتم الا الله والادعاء المراد به انتم خائفون على ما عرفت في قوله لا انتم الا الله فادعى حكمه في التراب
 كذا الحديث الا في بعض ما في الحديث كقول لا انتم الا الله لا ادعى وجوده كذا والنزاع عنده وجوب
 التسليم لا انتم الا الله من جهة الحس في قوله لا انتم الا الله وادعى عدمه وجوب التسليم من جهة العلم على السراج في قوله لا انتم
 على اعراض الهمزة مع حرف الهمزة في قوله لا انتم الا الله وادعى عدمه وجوب التسليم من جهة العلم على السراج في قوله لا انتم
 عن اجماع ان لا انتم الا الله المستند الى قوله لا انتم الا الله لا انتم الا الله المستند الى قوله لا انتم الا الله المستند الى قوله لا انتم
 والشر في التراب في قوله لا انتم الا الله المستند الى قوله لا انتم الا الله المستند الى قوله لا انتم الا الله المستند الى قوله لا انتم

[illegible]

[illegible]

رابع

مروان فقتله وهما حشد الهرة بالدي دخله وسرعته وهما حشد الهرة بالدي دخله وسرعته وهما حشد الهرة بالدي دخله
من عري وشبهه والحدس سوطه فاذلهم فواضع من هرب عن الخيل عليه وسلم فاذلهم فواضع من هرب عن الخيل عليه وسلم فاذلهم
والسر دونه ستر فقدر وجهه الوضوء والاراضة وهو من رايه من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح
الامه وروى عن الخيل في الاحكام ان منع واذلهم من عري القوم من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح
الاراضة فاذلهم من عري القوم من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح
ضقة فمعه من الهرة من حشد بنات انبيا راي الخيل عليه وسلم من عري فلوله غير واضح
نصفه البخاري وهو لم ينع كمن عريه من سبها فاحده من قطع وذكرا من سبها فاحده من قطع وذكرا من سبها
فلوله من الحزبي لم ينع فاحده من قطع وذكرا من سبها فاحده من قطع وذكرا من سبها
من سبها فاحده من قطع وذكرا من سبها فاحده من قطع وذكرا من سبها
الانبياء سبها من عريه من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح
فاحده من قطع وذكرا من سبها فاحده من قطع وذكرا من سبها
في ما بينه من الهرة من حشد بنات انبيا راي الخيل عليه وسلم من عري فلوله غير واضح
سبها من عريه من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح
حشد الهرة من عريه من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح
عبد الله الحزبي حشد الهرة من عريه من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح
والله تعالى من عريه من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح
ابو جعفر من عريه من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح
بعض الحكماء في الفقه الحزبي ان من عريه من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح
الاطلاق على جمعه المخرج فان العاصم ان لا يذكر ما بين عريه من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح
والفائدة الثانية ان يكون المخرج من عريه من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح
مستوفى فنانا في عريه من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح
الكون مستوفى فنانا في عريه من يد الملك النوفلي وهو فلوله غير واضح

[illegible][illegible]

بخلافه في النظر عندهم كذا في التوازي عنهم في شرح المبدئية والمسيطر الواسع من غشلة والابن لم يقبل المفسر
 فان كان يقبل ان اباهم عزه الاختلاف لم يزل الاكثر من الجوعنة والفاضل ان استبانوا موضع النظر الما فيه كذا
باب الما الذي يجوز الوضوء به
 الما هو الطهر والشيء للوصل اليه باب الما الذي يجوز الوضوء به الما وبالماء ما يتوصل به الى الحكم
 واللام فيه الجنس والوظيفة عزه ان يطول على عزه في شغل معنى صحيح وان يصلح في هذه الموضع على الاكثر
 ومن الخادم من في الوضوء الما هو الماء في التلذذ وماء في الكثرة واصله هو كحر الماء واصل ما فيه في التلذذ الماء
 فيه بدل الماء ومثله شاذ ذكر صاحب المحكم في نفسه قد لا ان الماء لا يغتبر لانه **قوله** الطهارة من الاجساد
 الطهارة تقدمت والاصح ان تصح حديث واحد في تقسيم الما الاصغر والاكثر وبما في الاختلاف والافعال والزيادة
 والاختلاف كذا في الالفاظ فانما في الحديث من كان في اوله جملة جمعة باعتبار كونه محالة او الاختلاف
 انواعه واللام في الاجساد للحم والاصح ان لا يعلم من وجه الجنس **قوله** جازمه ما السقاء والاخرى والعيون
 والابواب والنجار **قلت** ولما اذا من الفم والبردان من وجعل الما الادوية والاخرى فسيما الما السقاء والبرقان
 كذلك فان الجميع من السقاء قال الله تعالى الما من الله انزل من السماء فسلكه ناسيغ في الارض **الخراف** غنم من وجهين
 احد ما نزل الادوية والعيون ويحيى ما فاشه كذا في التفسير في الاله **وقال** الما من الله انزل من السماء لان ما نزل
 شيئا والاشياء فلامه فاريد معنى وان كانت من الاشياء لم يجهل ما مره الاسمان به والوجه
 الثاني قوله فسلكه ناسيغ فلامه كذا في المحاكات تتجامله الاصل ان النكر في الاسمان يحرق فما ذكر من قسمة الاشياء
 واجمع لانه لا يجمع انواع المياه من انزل من السماء لانهم الفرس والجمع يتفرع بكنه ما الجملة الواحدة اما جازا الطمان
 ما السقاء والنفوس قال وانزل من السماء ما طهر او قل له تعالى وير عليكم من السماء ماء مطهرا به واعترض بعضهم
 عنها في الان في قوله ما نكر في الاسمان يحرقوا هذا وهم منهم لا الله تعالى ذكرهما مما سمى عليهما فلو كانت
 عوينا ما غاب الطهور بينهما واذا دل على ارادة العزم من النكر في الاسمان فيعين دل عليه قوله تعالى على من
 ما احطرت وقوله علي منفس ما قدس ما حطرت اما النجاس على منفس الوهم من رضى الله عنه ان يسأل كمال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله انا نبي هذا البحر ومنا العليل من الما فان نوصا ناه عشتا
 فتوصا ناه البحر وما على استلزام هو الطهور وما من الحل ميتة رواه مالك في الموطا وابو داود والترمذي والنسائي

نحو

وقال النجاشي في غير صححه حديث صحيح قال التمدد حسن صحيح وروى الحارث السلمي في غير
 ومن عبد العزى وهو ملاح سبعة وقال ابو بكر بن العزى في طريقه من هو مجهول لم يقطع عن اجراء اصل الصحاح
 ومن امم كذا من الحشر بالمدينة فعي عن صحه سندوه لم يسمع عليه وفيه دليل على جواز رويه الا في حال النجاشي
 ونوع من الوضوء لما لا يكون لا يشترط في الوضوء طين حتى علم اورد وانما لم يعلم لانه لو كان من غير الوضوء
 به الا للضرورة لانه لم يوافق العليل الما ان نوصا ناه عشتا فتوصا ناه صفة الضرورة كان يرتبط
 نعم لسواهم واستلزامه من الحكم لجواز الوضوء بطينا وانما زاد الحارث في محاشهم ذلك لان كونهما من اصل
 الصبر كذا في اورد او هو زاد من السار على الجواب وهو حسنة في الناس من كره الوضوء الحرام على سائر
 عن انه عليه السلام قال لا تركبوا البحر الا حاشا ومعمرا او غائبا لسبب الله فان غش البحر اراحت النجاشي
 احر حة ابو داود متفق ابو داود بن عمر لا يركبوا البحر الا حاشا ومعمرا وكذا عن له سره وكذا اما النجاشي
 عنده وعن له العالمة انه ان نوصا نبيد بركه الوضوء الحارث طين حتى علم اورد وانما لم يعلم لانه لو كان من غير الوضوء
 ووجهه اما الابار فيسكن البيا ويذهب عن روي الاصل الاكثر وبما في الاله من جازا وفتح الباب ولا يهزم بعدها
 مقبول عن الاولى وهو افعال والثانية افعال واصل اليه من روي العزى في صحفه جازا وفتح الباب ولا يهزم بعدها
 الخديري ان قيل يا رسول الله انما من رصا عن وجهي في الحيش ولم الحارث والذين فقال عليه السلام ان
 الما طهر لا عشتا في ذلك التوازي وحديث صحيح وان كان ذكره لم يوجب في ان العزى
 واحكام من اضبا واحكام من رصا عن وجهي في الحيش ولم الحارث والذين فقال عليه السلام ان
 الما طهر لا عشتا في ذلك التوازي وحديث صحيح وان كان ذكره لم يوجب في ان العزى
 واحكام من اضبا واحكام من رصا عن وجهي في الحيش ولم الحارث والذين فقال عليه السلام ان
 الما طهر لا عشتا في ذلك التوازي وحديث صحيح وان كان ذكره لم يوجب في ان العزى

منهم من لم يزل في عاده التمسك بوجوهنا من شمله واخرهم يبرهه الماوصونه عن الحياض في غير نظر اهاذا ذكر الاما
ومع اعطى ثبات اهل الرزق وافضل جماعات المسلمين ولما يلاهم احوال الحاجة اليه امتثال لما يكون هذا صميم
بالماء وانما نهى له وتوكل الله في تعويل اورد الماء ومشارعه مذهب في الخوض في الماء وما بعد هذا الاشارة
مطرحا للادوار اما ان كان ذلك من اجل هذه الرموز ومنها في تصوير الارض في التفسير كسبح هذه الاوضاع الطرب
والاصد صفى علمه بها كما ان الماء الكثير وعواريه لا تؤثر في ذلك فان من خواصه عليه السلام ان الماء الكثير
الذي وصفه هنالك الكثير والغزارة والجملة لا تؤثر فيه الحياض لا الماء الساكن والماء مع ذلك والواجب ان يمتنع
عنه فالتاثير المحدث لا يظفر لا يظفر بالتي هو عليه عليه نعم ان كان من غير من هذه صفته مع زعمه واساره اضر
الطبيعه وفيه من الانحطاط والمبادي ان ذلك ان يقول ان الجاهلية قبل المسلمين امرها فبين انه لا يزال ذلك
مع كونه الترح وذاك الحافظ ابو جعفر الطوسي رحمه الله اذ اخبر ذلك عنها ونحوه في الزوار انما اخرج من مسما
وحفظا في تفسيره عليه السلام ان الذي لم يزل في الضرورة قال هو زور والواو **فان** في زور عليه السلام وورد
يشتمل الشاذ في الزبادي وعظم ابو بكر العزبي وابو الفرج بن الجوزي ان يربطها عنه كما تنظر في المال الشاذين
فما الى الماس في غير ما حكمها بالايها والاول عليه السلام ان الماء الكاذب او في غير عود الناس الخفيف
والخاص من بين سوطهم الما ومعه وسحق ذلك اجماعا وليس في الحديث استعاضا ذلك في علمنا ما كان
فيكون التاثير او قد تدر براد على يربطها عنه ثم رده فاذ عارضه شبه ادعوسا في الزرع ارباب
الغشاش اهل غيرنا باعنا كما عليه قال لكان رابته فيما متعززا قبله لانهم ما كانت ابودا وحدهم
بما ادعوا الى ذلك الحافظ ابو جعفر واما في الغشاش ونحو الابانة منكم على الزوار الغشاش الى الزك
فتح الباب لجمهور الشيعه والمال عنه وفيك مجمع قوله ولا يابا او دونوا للماء والنفق شوا الاستبحر في
وما بين وسه ومن التبع الى الله عليه السلام ما يشبهه وقرب من سبعين سنة او دليل المتبرع عليه وهو سر
السنة في الشاكلة وانقضا الاصحار الى الزن في دوا وحديثا وهو امر بوقوله الله عليه السلام في المال فيقول
احكم في المال الذي لا يحرم في غشاش فيه واما الحسنة وهذا الجواز في عهد التورم في يتوصل منه
ولنظر الباقي في غشاشه ولو مسلم في يبرن لا يغشاش احكم في الماء والارام وهو جيب في قبل خفي فيعمل
بالا مبره في الغشاش والاسا لكوني واما في لاسون احكم في الماء والارام لا يغشاش فيه من الحسنة وهو ابودا والترك

رسول

اسم الاقطع
هو كراي حبه
الفردية او نضرا

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

يعرف عن عدة واليه مالا الغاضب الوجهة الماسة وشي وعبره من مشاع حار حمره كالحار الخاضع الملبور وبدرما
الحام كالحار لا يمتنع باحلا لبلد الخسنة العنود وسناع بخار رجزوا الوضو الخاب الذي رقت فيه
النجاسة بعد المرسد باحار ولوصيه الحوض الخضر حننة ارضه خطير لم وحلة المانع عوده بخسارنا
من الامام والاصح بحنة وذكر التي لوالده ما عذر وحلة المنة بعد ربيع وشمسها والباد اذ اغامها
عودا بخسنة عا والما لبلد صير محي كرم رطبا وهو هو ارض الماش وال بل من سلة بحن وهو هو اذ رزق
هنا من رطوبه بحر سلة **قوله** والخيال والخيال من المعنى الملهمة وفيها يستوفى العلم كوزن الجبال بحسن الاختلاف
فان هو الصحيح وجهه انما اذ احسن على المعاصرة عن غرض وصار الما ثابتي بحمل الى النجاسة وهو
اختبار العنة الرجوع الخنود والصحيح اذ الما وجه الامر كقول ذكره التاسي والامور فيد رطابة
الرواه وصل مدار ارض او اكبر ومن في رطوبه فيل ياءه عرض الدرهم اليكم المعال والدرع المذكورة
في ذراع الكرايز ودرع العامة شت قبضات الرابعا وعشرة وزا صبا بعد حذوف الالام الا حذوف ال
الله وهذا الشيخ عبد الله بن درع المشاهد اخذها حتر مطوب ودرع الملك شبع قبضات اصبع فام
ولوا الحوض مرورا ذكر الخاضع الطهر اذ هو ريد ثمانية واربعة ذراعا وواي بصحن وقيل سته وثلوث هو
الصحيح وهو مر عن عند الحساب وحيث مطوب قد نعت ثمانية واربعة ذراعا وبقي رابع واربعة
وبالاربعة وثلوث لا الهوم عن شت اربع فاذا ضربه في ثلثه وثلاثين فثلثه وثلوثه فثلثه فثلثه فثلثه فثلثه
شبهه اراضيا واخذ ارض الكرك كان خوره بالمرن فذلك اعر الزوايا **قوله** وموت ما ليس له نفس سلبه
المال احسنه بالقر والعرض والرسوة والفراد الحار والذباب والخنسنا والعقرب والخنزير والارواح الجلال
ومات ودرجاتها بالبركة والخيال بالبولكن للدرر ذوايا الاماج وهذا الاماج هو دل الاشراق
ولا ان فيه خرافا الا ابقوا الشيا في ال نوادي وتجماع شتو السامعي الى حلال الاماج وقوله بالبحر والدرر
عن عن الدرر بحسنة نون العقرب فيد النفس تسون الخا الدم وابعده باعتبار الخطا النفس الى الله تعالى
حلكم في شتو اوان المراد ايام عليه السلام والزوسوف الزا ورونوف وبرشوم وروم وشتم اذوم والطهفة
الخزوا في العوم الزهول اربع ومصدق الناي بحسنة الفهم سمع الا حصو الناي رابع علمهم العامة
من الحسنة العنزة علم ذراعي الاموال ابن عسوز والخنزير الخسنة شتو الكا ومنها وجرافيل علم اوسه

منع وهو من قدر زباده النور واصالحه من مائة واربعة في الارض والمحار حتى جرد دوسه ايضا وهن الاشياء فاعلمه عندنا
ولا يحسن الموت وعند النساقي يحسن الموت على الصحيح عظيم ولا يحسن مائة فيمن الصحيح من القول بوسد المحال
والروايات في تحاشي التجشع بها قال النواوي والصواب الطهارة وان دعوا الى ما فيه من غير من تجشع به
وتحاشي فعل بغير عدم التجشع فاعلمنا طاهر غير طهر كما الزعفران للمعبر به والدود المتولد في الاطعمه والمسا
كود الدفن والنفاح وضع من التمار والبابا والخل والحبر وغيره لا يتجشع مائة في حراف وحده الدار
عن بعض اصحابهم ان ملامت فيه يحسن علواً ويحسن هذا الحبران بالموت على المذهب عظيم ولا يحسن عا مولا قال
امام الحرمين ان جمع منه شيئاً وهذا له فوجهاً لانه كجزء منه طعناً وطعناً ومع الطعام لا يحرم اكله الا ان
اشي بغيره من غير صفة غير طهره رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادفع اليك الزبالة
شراء احرمك فليقتضيه لم يسمع عنه فانه احد احاديثنا في الاخر شيئاً اخرجه البخاري في صحيحه فاذا
غفر الزبالة في الشرب والطعام الحار عود طاهر افلوكان يحسن الموت لما لم يبق صلا الله عليه ولم يتجشع
الزبالة في الشرب. وفيما الحكم على جميع ما منع فيمن الطعام والشراب والماء وغير ذلك قال النواوي في كفي هذه
الكسبة طهر فان لم يصبها في وضعه واختلف في شربه واسم اشد على تحريم شربه قولاً اشهرها واصحها عبد الرحمن
ابن حنبل وغيره على غسلها الجاهلية وعبد الله في الاشكاف وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان شربه الف حربة
وعلامة واربعة وتسعين حربة وان شربه اهل الصفة فيمن صحبه وكان عظيم في قولنا بالمرته ودفن بالمرته
لسع وحشيتين وهو ابن ثمان وسبعين سنة وعمر سبعين سنة فيمن صحبه فيمن صحبه فيمن صحبه فيمن صحبه فيمن صحبه
ما لم يكن له طعام وشرباً وقوته فيه دابة لم يضره ما في شربه فهو حلال الا حله وشربه وضوءه رواه الدرر افطن
وحرم النواوي عن علي داود بن حنبل وهو روى اذ وقع الدباب على احدى كفي مفعوله فانه احد احاديثنا في
الاخر شيئاً وانما من يحسن الذي فيه الدابة فيمن صحبه فيمن صحبه فيمن صحبه فيمن صحبه فيمن صحبه فيمن صحبه
النسا في ما لا دم له يسوقها لا يحسن الموت ولا يتجشع ما عوت فيه من المانع ولله شربة من الارزاق عن ذلك
فانه من الدود المتولد في الاطعمه والتمار والمأكود والنفاح والالتفات في غير ما من التمار والدواب في
الخل والحبر والخموات والنسور وغير ذلك فانه لا يحسن مائة في حراف وقد تقدم ذلك وعظيم عدم
تحسينه لما تقدم فيه بعد ذلك الاصل ان يكون يصوم الشريعة مفعوله لاحد او لا يصوم طاهر مفعوله ما تقدمه فان

في احد احاديثنا في الاخر شيئاً وانما لم يدم الدم على الشفا وتولة فاعلمه ما تقدمه ان يكون وما
رايته من حرمه القتل القتل وطاهر الحبر في كل ان الدباب الذي لا جناح له اوله جناح واحد لا في الاكل فاذا
فيه ومات الخطائي وروى في علمه هذا عن طاهر في الاخر وهو الخطاط في ذلك في حراف الحبر ان قال
كيف يتجشع الدباب الشفا في جناح الدابة ويكفي فكل ذلك يحسن نفسه ويمن سائر الحيوان انما من في الحراف
والبرودة والرطوبة واليبوسة وفي اشياء مضافه اذا لم تكن تتجشع فيمن سائر الدابة فقال في الدابة وفي اشياء
لها الجوارح الصالحة كحرف تران لا يندرج في الجوارح الدواب فيمن سائر الحيوان واحد ان الذي لم يدم الحلة الاحاد
عجيب الصفة والتجشع فيه العلم ان هذه كتب طهره واذا رآه لا وان جازها اليد ونظف الجرح فيه في طهره
ان لم يتجشع وهو الذي خلق الدابة وذكروا فيها ما تركه والهي ذلك وجعلها الدابة لان من دم حرافه ونحو
اخرها اراهم الاحمد الذي هو مدد ردة الجدة والامتنان الذي هو مصفاة الخليفة فيمن سائر الدابة احسنه في الشفا
جميعاً علم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بالمر في جمل المراد به الكبر والرفع عن اسبابها ما احسنه الشريعة
المطهرة واحسنه الشدة المحيطة فامر عليه السلام بفعله في الكبر والرفع فيمن سائر الدابة احسنه في الشفا
رواه فانه علمه السلام نص على جناح الدابة والسفلة وانما من سائر حرافه الذي روى الدابة احسنه في الشفا
بحرف ذكر الحن حنبل في الشفا عن النواوي في العموم اما ما حديث الثوري او ما حديث النواوي في العموم اما ما حديث النواوي في العموم
• او ما حديث النواوي في العموم اما ما حديث النواوي في العموم اما ما حديث النواوي في العموم اما ما حديث النواوي في العموم
والعظيم لا يحسن الموت لعدم الدم التجشع **قلت** عدم تجشع الشربة والعظم لعدم روى في الشفا احسنه في الشفا
فيمن الموت عراف ما عرفت في الموت وهو موصوفه وموت الحرافة والماء وغيره مائة فيمن سائر الدابة احسنه في الشفا
موت الزوارة والحلوة ومما يحسن في الموت فيمن سائر الدابة احسنه في الشفا احسنه في الشفا احسنه في الشفا
حاشا عند طهره وحلها اذا كان كس من ردهم من حراف الصلادة مائة لا يتجشع ولو كانت مذبذبة ولا يدمر الدابة
ولما فيه وجهاً في الجدة والاحتج يحسن مائة فيمن سائر الدابة احسنه في الشفا احسنه في الشفا احسنه في الشفا
صلادة عراف في الحبر هو طاهرة في حال الحبر وقصده طاهره في الاحتج فيمن سائر الدابة احسنه في الشفا احسنه في الشفا
صلادة ولو كان مذبذبة عند ردهم في الاحتج فيمن سائر الدابة احسنه في الشفا احسنه في الشفا احسنه في الشفا
معها ولا يدمر الا اذا حرمه من الموت لعدم شفع غير الشفا في الحراف وان كان طاهره مائة فيمن سائر الدابة احسنه في الشفا

[illegible]

رسول

اسم الاقطع
هو كراخ
الفردوس

[illegible]

[illegible]

يعرف عن عدة واليه مالا الغاضب الوجهة الماسة وشي وعبره من مشاع حار حمره كالحار الخاضع الملبور وبدرما
الحام كالحار لا يمتنع باحلا لبد للحمية العنود وسناع بخار رجزوا الوضو الحاب الذي رقت فيه
النجاسة عة المرسة حار حار ولوصيه الحوض الخضر حنة ارضه خطير لم وحلة المانع عوده حننا رطبا
فرا الامام والاصح حنة وذكر المني لوالده ما عود وحلة المنيه حمر سيم وشمشيه والباداغ ما بها
عود ما تحسنت عا والما لانه صير محي كرم رطبا وهو هو ارض الماش وال كمن سلة يحس وهو هو وذكور
هنا من رطوبه كمن سلة **قوله** والمني والمني عن الالهة وفيها وسنول للم كمن سلة لا يحسن الاضاف
قال هو الصحيح وجهه انه اذا احسن على المعصية عفر وصار المانيه يخلص له النجاسة وهو
اختار له العنة الرجوع الحنود والصحيح اذا الما وجه الاكل في ذكره التاسو لا عود في رطابه
الرواه وصل مدار عر او اكبر ومن في رطابه وسنول باده عرض الدرهم اليك المعال والدرع المذكور
فقد راع الكرا من روع العامه شت قبضات الربعا عشره وزا صبا بعد حروق الالام الا قد سلة
الله قدما للشيخ عبد الله من روع المشا حة اختارها حتر مطوب روع في اللك شبع قبضات اصبع فام
ولوا الحرق مرورا ذكر الخاضع الطهر انه حمر فيد ثمانية واربعة راعا ودي حنن وقيل سته وثلوث هو
الصحيح وهو من روع الحساب وحي مطوب قدن بعض ثمانية واربعة راعا وبول بغير اربعة واربعة
وبل اربعة وثلوث لا الهوم عمنه اربع فاذا ضربه في ثلثه وثلاثين ثلثا ح لثنه وثلوثه وثلاثين ثلثا ح لثنه
شبهه را حيا ط واختر ارا في الكرك من عذره بالمرن فذلك اعبر الرواب **قوله** وموت ما ليس له نفس سلبه
المال احسنه بالو والعرض والرسوة والفراد الحار والذباب واخسنتا والعرب والحمل والواهر والجلال
ومات وردا راجعا والبرعوت والفرع والبول من السرور رابا الامام وهذا الامام هو دل الاشراق
ولا ان فيه حيا في الايقون الشافق في الوادي وجماعة تشبهه الشافق في حرا الامام **قوله** بالحنين والوكل
عمر من الذكر حنينة نون العرب فيد النفس تسول الحيا الدم ما عده باعتبار الخطا النفس لانه قال
حلمك من شمس واعن المراد اهدام عليه السلام والزوسيف النور ووروز وبرشوم وروم وشم اذوم والطه
الجزء البعوم الزهول اربعه وثلوث في حنينة الفهم سمح الا حصو الفهم رابع علمه العامه
من الحنينة العزة علمه ذرا سمح الا اربعه من عفر الفهم والحنين الحنينة الفهم ومنها وجرافان علمه وسم

او اسباب الفلله فلا بد منة لا يجوز استعماله وتبعه الناس في معجزته ينوحون فقال المسند عالج ولم يرد ما
لحق من باب القيلة فانه منة وانما العالج الزيل وهو طهر السطح والبرية قال والامام فهو لا ينفقه
المساخر من زجاجة العظم عن مذهبهم **قلت** وهو غير مستطعم ولا يطعم في القوت حتى في نفسه العالج
وهو عظم العسل او قولنا فانه خطا فانه يوم الجمعة لم يمت من صبحه لعمد العرب وليس كذلك وقد اورد السريه والحداد العالج
ابواب القيلة ولا يستحي الباب عاقل ولا يدركه الفل من الشدة من زيلها اللحية فيها ٦٠ لا يزهري العالج انما
القبلة ولا يشي غير الدابة عاقل ولا يزهري عن الطير غير المشاة من الزيل ومن انداج طهر السور اجملة المنارة
قوله في قول المسند قال والذيل المورود في ان العالج فهو مسند وعالج ووقف فادان في ذنبه فهو مسند
لا غير وهذا السطح الذي لا يعل العالج فلا يشق من العالج على الزيل وعن ابن عباس المسند العظم والزلن والصفوف
والشعر والور لا يلبس بيور والارافطى ووعود المنارة فبقا اى اجملة ذنبها الوقت وهو سوار عالج ووجه
ابو الحسن فيقال في شرح البحار عن الزهرى عن عظام الموقد كالحق وغيره ادركت ناسا من سلف العلماء عسطن
فيها ويدفون بها لا يوزن بها باسنا وهو عروق وروى في كتابه من ابن جهم لانما في الجوارح العالج حال ملك
ان ذل الزيل وغطه طاهر ولو جرسوا وشعروا ويزنوا كوالا لجم الحية فانه امام الحرمين العباس عاقله لكن
الاجماع عاقلان في وان كان طويلا في وان اقل ذلك ينف او نفسه فهو جرح واحد ولا طهر الا الحوز ووجه
ان سقط فسق طاهر وان سقط فحش وروى في التفسير في الله على علمه وان شعر ما طهره فقتله من الناس فبقا
عليه الصالحين وروى في التفسير عن ابن عباس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا ادرى من الله حال الا ادرى بها
فانه الجمل والشعر والور والصفوف والظفر والنزق هذا حال الانسان لا يدرى حرجه الارافطى قال المحدث صف وروى
دله في الطير ايضا ذكر في الامام ما يروى عن عمار عليه السلام او فقروا اطرافهم والشعر فانه منة رواه
البرية من فقه اوى وروى في هذا استاذ فقه وهذا لا يهمل الاشياء الاجساد فيها ولهذا انما الحيوان ينقص
الظفر ونشأ الثور وانما في الجمل العظم لافضاله بالبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
هو ان يقر لم يوجع فيقول لا يصح في العظم وان يزل الله تعالى من عظم العظم وهو من يد على حصول الجرح فيها
فوله عند ذلك هو **الجواب الاول** هذا الادراك في الجرح والظفر قوله تعالى الحي الارض يعلمون ولا حيوة
فيها **قال** المروى في الصحاح العظم اسباب العلم عليها ورطبها وانما الارواح والاشهاد ملازم على حصول جرح



الطاهات معناه طاهر زاده وقال صاحب الحاشية بدها غصه رطبة ويدرج حساب **الثالث** احماوها
بكون الاخوة فلهذا جعل الحيوان ينقص العظم واحدا لاخره لانها لحوال الدنيا والدنيا ليس في هذا الاشياء
حيوة بل في نحو زياده كونه النبات والاشجار **قوله** شعر السد وعظم طاهر من يد عن الحر وقد قدم الامام
على الخبر تمام ان من الخي ان كان النبات في يد ممد بغير اليد والاشجار لا يدرى في يد ممد وهو ما لا كماله
والشعر فهو جرح في الاجماع ذكره في البراءة خلا الاله والشعر **قلت** وذكر المصنف ان الادراك طاهرة عند اى يوسف
فروغ ذكر في الخبر ان اسنان الطير طاهرة ادابات بانسنة ولو لم يمت بها حولا لانه واستان الانسان
عنده اذا سقط ولو لم يمت بها لا يجوز وحكي الفقيه ابو جعفر عن بعض المحدثين عن صاحبنا ان منة الانسان
استان طير يجوز صلاته واستان ادى لا يجوز صلاته **قلت** وهذا غير مستطعم في الزيل والعلبة يقع عليه الذباب وطما على
الذباب فوطه طاهر محال الا دوى والحريز والندوك والماز يمتن بالبرية همار الحيوان عسل لم ينقص حتى لو وقع في
الماء فاستند والمسلم ان غسل فهو طاهر لان الحكيم لجواز الصلاة عليه حكم بها في ذنبه من الخبز حتى لو وقع في الماء
لا ينسند ولا يبرن فوام القرآن عليه بعد غسله ومسله مكن قال ابو العباس الصغار ولا ينسند ولا يبرن وحال
ابوبكر لا يبرن يسند في الوجه والارافطى اذ وقع في الماء وهو يخرج الماء والسقط ينسند لما في قوله غسل
مات وعمره في جرحه شعر الانسان واما انما يحاسبه احدا امام المهرى ابو يوسف قال لا يبرن ويوطى به اخر الفقه
ابو جعفر الصغار واعمد في ارجح في كايه وهو الصحيح وروى الحسن عن عبيد الله عن جاشنه وانجبت
الجنة الماسقة ولها الاطعمة والنفحة اكثر اجل واجد ولان باطرها من عند جاشنه وعمره يوسف
من الانسان طاهر ان من نفسه جاشنه ارجح عن غير ما لو انما في جاشنه من عند جاشنه من الجوارح
وممن في الجوارح في القرآن اسمه لما عادت الى ما كانت فاجله من علة من علة لانهم لم يفلحوا الكان
ولو جرحه الكسر يمتن كايه كمنه ونزعه لانه باطرها طرفة وسقط جاشنه والاشياء اجساد استان
الحكم كالمات في الجرح في لا يمتن غسله بغير وقيد خلاف الشافعي ودم الشهد مدام عليه فهو طاهر للحكم
محوا الصلاة عليه بعد فاذا نال العنة صار جاشنه واما في الميت في جاشنه واما في الميت طاهر عند جاشنه محمد
وعليه في النور والنجدة السنان في حال الوصال لم يمت عند في طاهر والاصح انها طاهرة جاز اذ كرها

الطاهر

والخبر، هذا إذا كانت المنه ومن الذكر طاهر ومبرأ، كل من كونه ولم يستباج لأطرافه لزيادة لسان سورة تجس
هو الصحيح خلاف البازي وصح لسان منوره ذكره من المستطاع طهر الدين الموسى ولوقوع الخبر في المحل فصار
محل طاهر عندا حقيقه ومحمودا اذ عين خبره والحقه اذا اختصت معصاة رداً ولا الحسنة المحسنة
لعماد الا يوسف والحق **فصل** في البير قوله اذا وفقت اليها بحسنة نرجح اليها والمواد ماها اطلاقا
لان محل العمل الحاد كقولهم جري الميزاب رشا والوادى وكل الذرة والمواشي ما حلقها ولا يجوز ان يكون الصبر المختار
لان الرجحان لا يطرأ البير فلا يحق جواب المسئلة وقوله وحسنت لبيان حكم المسئلة وقوله فان خرج من احد لم يلحق
لها فاعانة لا يحتاج الى اعتل حيطاً وبترها هذا قول القائل بحسنة البير للضرورة والخرج قالوا لا والارز والدرات
كل بيرة لا في الاثر بل العقل **فصل** برود معدو او جفيعه في الله عنه قاله المصنف في البير بعد الصلاة لانه
أبوابه وبابه وتندبر وهو الصلاة على الدنيا اذ عرفنا فضل عليه شئنا أباه وما روحها عن قرب ومقول نرجح الدرا
اسبق ماها كذا الترح البير الخرج اكرها فعل هذا فيقوم بترج من عسور ودوا الجوز هذا بده مطر الاستا
وهو الاصل اسبقه وقوله باجماع السلف فيه نظير قوله ومسار البير مستند على الاثار دون القياس في
مستند البير فيقال اجماعا قاله البشير بن عمار المرسى الى الرظم مخفر ومن اخبر ليجس طيناً وحيطاً من
الحجارة والخرق عبيد ولا يفر عنه بل دهم وقوله في الخرج حال الاخفا فيه والناما وروى عنه انه قال انفق
رايد زاي الى يوسف انما المادرك الما الحار لانه بلغ من استناب ولو خرج من اعلاه فلا تنقض وقوع الحسنة
فيها كخرج الحام اذا كان الماصص من لدا وقوله وقصر اسفله لا ليجس مادحاً الى البير التجس فيه بلا خلاف كما
ما علبا الامر كما خرج بعض الكمال والاحسان السلف ذكره للبشوط والخبره والبدائع والامانخ الا اما تركنا
القبائر لخبزها لا يروى من القبائر لخبزها ولا استحسانه وذكره في البدائع والمحدث وما خرجنا زينة وروى عن النحل
العلة بدها لمرى قاله وتحت البير ان خرج من عسور ودوا لمرى ولوز من المستطاع طهر الدين الموسى قاله الله عليه
قاله ولله شاد **فصل** بدها من احد الخبر فيما علة زروا الما من الوجه الاستر وشيخ الما لالب
البدائع وما في الام **فصل** في البير اذا مات من حيوانه فتنسب اليه خبر من سب من ارجح
وقوله من من فاسر فاسر عاب عن الطار وان الزير ما خرج ورثها ان خرج ما خلفه فيهم عن جازم الزير كما رويها

[illegible]

والباقي مع عليه اللطيف المجازي وتولده فاحسوا الدينه الى استنجرها اسعوا الى الجوى ما حوت حتى اذا لم يزل
البلد واخبرته ادا كنه السلام بعد انتم زنه هكذا ذكره الجوهري وهذا لانه سبب الحديث وقال ابو الحسن
شرح المجازي اخبرته البلاد اذا كنهها وان امكنه لم يند وهو شئ لا يروى له الا ما واصلته بركه وان
احد ما والى جميع اناج وبها السامه اللبر بالحدس المهد بالولاده التي تكثر اليها ووجه المستند بين نفسه عليه
السلام ليس بها وبه في وسعهم بل جعل لها مع انقلب السلام لا يترقب شرب الخمر في كل ليلة اسر بالالسنه والورون
بله لا تساق في الخمر بل عليه ما رواه الحافظ ابو جعفر عن العلاء بن السرح قال في الخبر ذلك دا وليس بشيء من عباده
ابن عمود رضي الله عنه ما كان الله تعالى رجس او فرح من شفا حرمه الحافظ ابو جعفر عن علي بن ابي اسحق عن
عبد الله بن السرح قال بن عبد الله بن مسعود فتننا فقال الله لم يحسنكم في ارحم عليكم رواه الطحاوي عن جابر بن عبد الله
ابن عبد الله بن السرح قال ما لا يستر له رواه الدارقطني رواه عن الحسن بن يحيى بن عمار بن ابي بصير عن علي بن ابي ابراهيم
عازب بن عبد الله بن السلام لا يستر له رواه الحافظ ابو جعفر عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق
والصحيح الاول عن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق
درست بعد نداء شدة ذهاب الحج الى البيت النبوي الروايات في كونه لاجله في حكم الاسلام ما لم يمتنع من اهلهم
اصحابهم في شأهم في ذلك على ما رواه الحديث عن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق
اصحابه لا يستر له البرور في الاستسار من البول وروي الاستسار من البول واما الاخر فيمنع من البول واما الاخر فيمنع من البول
ومستند هذا في الفاظ وروي الدارقطني عن فخره قال عليه السلام انكم عباد الله من البرور ولا يدرى الخاتم المستند
على الصحيحين وعنه عليه السلام بهرام بن ابراهيم بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق
عباد بالصالحات عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق
عباد بالبر والام لا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور
اللام يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور
خبر الله بعد الجور لا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور
ما لا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور
لا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور ولا يستر له الجور

فأطعمه ليلته لانه لا يدرى ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم
حيوان الا الذي وهذا من ارضه من الفساد وبما الصلوات على محمد وآل محمد مستوفى ارباب الاختصاص ارشاد الله تعالى وقوله
وما يقدر ان يكره اي ليس كرسا على ما عليه تركه وانما الله تعالى في ذلك مستوفى ارباب الاختصاص ارشاد الله تعالى وقوله
ويعبدون من غيرهم ولا يدرى ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم
لا يدرى ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم
للا يدرى ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم
منها بحال لانه لا يدرى ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم
طاهره بالانفاق الا انها لا تكون من اصحابنا من شرب الاسماع بل هي من اصحابنا من شرب الاسماع بل هي من اصحابنا
المستوفى والرسالة بل يجمع به لا يكره **قوله** وعند محمد بن النضر عن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق
بل لانه لا يدرى ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم
ابو الطيب عن سعد بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق
علي بن ابي اسحق عن سعد بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق
وقوله صاحب المذهب ولا يدرى ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم
عند ابو النبي عند الشافعي والثاني العلاء بن مسعود ولا يدرى ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم
للعاور والعضا والصدور والكره من الصلوات قال ابو اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق
ولم فيه **قوله** قد اعلمنا الاجماع على ما في الحديث وداود بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق عن علي بن ابي اسحق
ولا يدرى ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم الا ما طعمه من غيرهم
والامر باجتماعها يعلم ان كونه مستند الاجماع **قوله** وانما منعتني فارة اخصفون او صعدوا عن عرقه
صعدوا امر الراس رسدوا عنه وطوره طوله الذئب على قدر فضه وبني العصفور لا يدرى ما طعمه من غيرهم
الزور والاسود حتى ان سموت كسيت فيها زور من خارج مصنوع بعد كل اسنة مفع فلان سموت كسيت فيها
على لانه زور واثق زورته سموت كسيت فيها زور من خارج مصنوع بعد كل اسنة مفع فلان سموت كسيت فيها
لخامه مرسد كسيت فيها زور من خارج مصنوع بعد كل اسنة مفع فلان سموت كسيت فيها زور من خارج مصنوع

[illegible]

٨٨
قلت - قال الجهرى شيخ الذب الغنى افترسته له واما المنسوط واما لا
 حيا النجاسة واما يتغيره اهل النيران وادركه ما كان في كراهه الصلوات سراب الخار وازار له محرم
 من النجاسة ذكره الناظر وضع الخطا له فيه بعد محرم من النجاسة واما ما بينهم في سواها نحو والهرى
 ليس في ما نقول بصور سائر البحر فيقول قد اشرعنا على لا دور وكره اليهود ان يشرعوا البحر اهل غنسا
 ويزور لا النجاسة ما تجتفد اعتقاد ولا اعتبارا لاعتقاد من الاثر ولا سطر الا للجن دول اشراف العبادات
 الجهره اهل يعلى بعد محرم النجاسة وحسنه وادع على العذر واما نزل على اهل الطوائف الهوى مطه عنه
 المحرمه بل يدعى الا للطوائف تجتنب طعام المعصية والنجس وسقطه للوج واهل لا ينال الهادة واما
 شرب سماع الطير كالبازي واما شرب الهرة والشاهين والعباب والنسرين اهل الاكل يحمل الطير تجتنب في
 القبان شرب الهمام جامع حرمه الجن والاشباح والطاهر مكره كالتبسط والحط لا شرب شربها
 وهو حط كحار من سماع الهمام فاما شرب شربها وهو طيب بلوها لا شرب سماع الطير وهو رجم بلوها
 مصر على هو لا كقول الزواجر في النسيان الباري والعجاري شابت الفاء والجد وقد بدأ الشرح على ذلك
 والجره وعلى يوسف اذ ما يقع في الحرف منها فتكون تحت لان شربها لا علم ان شربها له ذلك هذا هو
 فيكره كقوله البازي والصفر محرمي اذا كانت ناهل الدج لا كراهة كذا في الجهرى وروى عن مسلول فيه وهو
 البز والمار والديسوط والخيزر عن النبي والمار والهايم فاهو والصحرى وروى الرازي عن يوسف وهو مسلول
 لهايم ارضعها في الماء فقد اراد الا لا طهر او للجن في ما يدع على سلفه والمار يحمل الماء وروى
 لهايم وعنهم تحت خاصة خيفة وروى الصكر عن حنيفة ان سورا الحار حنيفة لا لاهل ارضع في الدم لا حنيفة
 من النجس على الاموال والغيره ولا لاهل حنيفة من محرم في الدم لاهل الدم لاهل سلفه حنيفة
 الا في الجرح فلا يصح ما كرهه ومثله وروى كذا ما يكره الحاماه ومن الشبان من لا يحاسبه سورا الحار دون
 الا لاهل الحار يحسن في شرب البول كاله الدراع هذا هوهم لا يتبعه كالتصانح وان لا يرضع في ما كره
 فاصح ما رواه لهايم وعنهم ثمة وروى ابن علقمة عن حنيفة وروى ابن علقمة عن ربيعة اخرى جمعه واخرى
 لاصح حزان الصلوات حنيفة وعليه الاعتقاد جامع البراءة عن يوسف ان ايا حنيفة ما لاهل الا لاهل
 من الروايات وعرفه نسيان الشرب اذا ادمر الدم يحمل خاصة حنيفة وهذا هو ربيعة اخرى عن يوسف

لا يشده حتى يحترق ولا يخطب عنها ولا يهاجم لا يشهد ولا يوبى ولا يحشأ لا يسك وعنه حقيقه بقصد اما اذا حشأ الحشا له
اعيانا راكعي في المذبح عرجان لا يذللنا انك لا يهاجر عن نفسه الا دون التوب وذكر ابو عبد الله الحلي ان من مجتهد
عند الحشر وفزع جأسه حقيقه ما لم يفتح جاز هذا وهو بايعه فز وبقدر ادخالها على الركعة لا يلزم الجبر التوليد
بدهي عن محمد بن علي هذا الاصل المأثور مشكوك فيه وسور الفرض في ظاهر الرواية باطرها كسور الاذني وفي
رواية الحشر عنه مقرر على روي عنه انه مشكوك فيه وفي روايه رابعه سور ما لا يركبها كسور الجود والفرس
غيره في روي الروايات كلها وانك الاسماء الواجب الحاشي صور الحاشي ثمانية متفق عليها حاشيه والحاشي ثمانية
عده **فصل** في هذا الموضع فان مالكا اوداد وما لا يجزئ في جمع سور الحاشي وذكر احمد سورتي في مالكا
في الموضع الا ان مالكا يركبها باطرها كسور سور ما لا يركبها كسور الفرض وغيره في مالكا والاعاب موقوف
الحكم فيكون معناه في هذا الجود من روي صاحب الرام عوف وكل من غير عتبون لو جزم فله ان يوجب في هذا الفصل
لا وسور وهما ما بعد الاعاب بحسب طهارته ونجاسته فلا يثبت ذكرهما في طهارته ان حكمهما ما حوكم
من غير ما وهو الحكم فلا يركب جزم كسور ما صحه وقالوا ان عوف والاعاب باطرها كسور الحاشي وبسور ما
مشكوك فيه في الصحيح وانك في المواضع قوله وعوف وكل من غير عتبون سبعين في العباد والاعاب ما لا يركبها في سور ما
يقضي انه باطرها وسور مشكوك فيه **فصل** في هذا الفصل ما لا يركب في السور في طهارته ونجاسته وهو غير
صحيح فان الحاشي في الفصل تنقضي النسيان وانه ترك باطرها كسور ما عليه السلام الحاشي معروفي في حاشي **فصل**
وسور الاذني وما لا يركبها كسور ما بعد سور الاذني وما لا يركبها في كسور ما بعد سور الاذني
عبد الله بن سفيان في الزهر عوف بن سفيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لم يكن في ذلك سمعا وعينه سفيان عا
وعرف سفيان ابو بكر في سور ما على الاذني وانك لا يركبها في سور ما على الاذني وانك لا يركبها في سور ما
سور الحاشي ما روي عنه عوف بن سفيان في سور ما على الاذني وانك لا يركبها في سور ما على الاذني وانك لا يركبها في سور ما
موضع في عتبون وانك في سور ما على الاذني وانك لا يركبها في سور ما على الاذني وانك لا يركبها في سور ما
والنسيان في الحاشي دون الحاشي لا يركبها في سور ما على الاذني وانك لا يركبها في سور ما على الاذني وانك لا يركبها في سور ما
محض الاشارة الى نجاسته وانك لا يركبها في سور ما على الاذني وانك لا يركبها في سور ما على الاذني وانك لا يركبها في سور ما
ترفع ولا يصير الى المشي به فيها الحرم دون حواجر زاده مالكا في الزاوي ومسنون في الصحيح انك لا يركبها في سور ما

كان جسد النبي بعد اسلاخه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن نجساً لما كان من قبله والطاهر المشهور
فيه وقد اذن لغيره من مشيخه ومحدثيه ان يروا عليه السلام يروا الوفاء له من الحنف والحنابلة والشافعية والاعنانية
ولان العابد قد تولى من طاهره فافانها وهذا من اعراضهم وما يوجبون **قوله** رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تاتوا في لوعه بل في اخوكم من حوزا الوضوء بعد ذلك وقد تقدم قوله انما هو اعادة طاهره وقد اكدت بما
من غيرهم مع طاهره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في البركة لا يمتنع فيه بل العبد لا يكره ان يكون طاهره
ما تفرق عن اصحابه منهم من جعله مستنجاً ما لا والوا ليدفع الى ما جالسوا به الجلب طهارة واستروا عن طاهره وضع فيه
وافقتنا الشافعية والحنابلة في طهره بل لا يمتنع من لوعه شيئاً احسن من العبد يروى ما لا يروى عنه من الزباد
على الامم من غيرهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استبرأ الى ما احدهم ليعتسل شبع من ماء حار حتى السجنان
والشباب وانما جسد ما لا يملك الحائط فيخرج المني غير ما لا يملك زواجا حار حتى هذا الاسناد يرويه مع
نواظره وكذا يرفع عن طهره ويجوز ان يكون طاهره لا يمتنع انما استبرأ من الجلب حتى الذي يرفع من طهره
لا يمتنع طاهره من جسد بعد الوضوء من طهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره
مصدر معنى طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره
حديث اخر يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع العبد في الماء فليستع من طهره لا يملك طاهره
النبي قال لو كان النجاسة لما احسن الى الشبع ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره
على الخبر لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره
العقل فعلى قوله ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره
انما هو جسد العبد لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره
على طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره
ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره
عصم العبد وانما جسد رسول النبي صلى الله عليه وسلم على خلاف الاصل وهو عام في جميع الجواب لا يملك طاهره
وعلى ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره ما لا يملك طاهره
النسابة في جميعه اربعة اقسام كانت الوالد بعد الوالد النبي صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
لو كان نجساً

والرجوع هذا اذا شغل المشد ومن ذلك ما ظهر ومثله كل شيء كونه ولم يستعاج لا يطير بالذبح لاسيما ما خشن
هو الصحيح بخلاف البازي ومن طمان منور ذكره من السبل طهر البز من المعسا في قوله المختصر في المحل فصار
مخاطب عنما خشنه ومجربا في اجابته خشنه وذكر النجاسة اذا احتقرت فصار ما ذا ولا الحشدة الخشنة
خلاف لا يوسف والاحد **فصل** في البيوت واداء وقتها والبرجاسة في البيت والمواد ما هو الاطراف
لا تم الحلة على الحلة كقولهم جري الميزاب وشال الوادي وكل الثمر والمراعي ما حلق فيها ولا حوزان يكون الصبر للنجاسة
لا يخرجها لا نظير البيت ولا يجمع جواب المسئلة وقوله من حيث لبيان حكم المسئلة وقوله كان من حجاب من لم يكلمها من
لها يعني لا يحتاج الغسل حطبها وترابها هذا على القول بنجاسة البيت للضرورة والحج قالوا الاثر للمعدرات
كالخبر لا ينفذ بالاعتق **فصل** في دفعه من اجنبه رضي الله عنه في الفاء المستخيرة والبيت باعادة الصلاة ثلاثه
ايام وليا ليه وتقدرهم في الصلاة على الميت اذا قيل عليه ثلثة ايام وبالحولها عن قرب ويقول تركت الصلاة اذا
استغثت ما هذا كله والروح البتر التي خرجت من اجنبه من غير هذا فلو كان بعد اربعه مظهر الاستغاث
وهو الاصل استغاثه وقوله باجماع السلف فيه نظره وقوله وسبيل البتر منية على الانا ودرج البتر في
مسئلة البتر في سائر اجسام ما قاله بنسب من عيان الرضي ان البتر في الجرح في حرقها في الجرح في حرقها في حرقها في حرقها
اجحار والايه وغيره ولا يبر عليه ذلك في ذلك الجرح حال الاختفائية والى ما وروى عن ابي عبد الله عليه السلام
راي في راي البتر في سائر اجسام ما قاله بنسب من عيان الرضي ان البتر في الجرح في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها
فيها كحرق الجرح اذا كان المصمم من علاه وقوله في سائر اجسام ما قاله بنسب من عيان الرضي ان البتر في الجرح في حرقها في حرقها في حرقها
ما عليه الواجب من بعض النكاح والاختلاف السلف ذكره في المسئلة والرجوع والبراج والمانع الا انما تركت
البتر في الجرح لا يبر الا في موضع البتر في الجرح وهو الاستحسان في ذلك في البراج والمحيطة وما خاف ان يترد عن الرجل
الله عليه السلام في قوله في الجرح في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها
قال ولقد شاذ **فصل** في دفعه من اجنبه رضي الله عنه في الفاء المستخيرة والبيت باعادة الصلاة ثلاثه
ايام وليا ليه وتقدرهم في الصلاة على الميت اذا قيل عليه ثلثة ايام وبالحولها عن قرب ويقول تركت الصلاة اذا
استغثت ما هذا كله والروح البتر التي خرجت من اجنبه من غير هذا فلو كان بعد اربعه مظهر الاستغاث
وهو الاصل استغاثه وقوله باجماع السلف فيه نظره وقوله وسبيل البتر منية على الانا ودرج البتر في
مسئلة البتر في سائر اجسام ما قاله بنسب من عيان الرضي ان البتر في الجرح في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها

قد علمت الساطع والمطار حتى يوحى ما في نحرها البحر عليهم والاطراف الجوف الطير والاراضى فالت
الرجوع والصحاح منور من غير ذكره في اجتماعا ومعنى شغل الباطن جمع الباطن وهو الدوك والمطار
ازد من غير ذكره في اجتماعا ومعنى شغل الباطن جمع الباطن وهو الدوك والمطار
فانه ايضا انما يجمع في نزع الاحر والبرجاسة في البيت والمواد ما هو الاطراف
الجوف في البيت والبرجاسة في البيت والمواد ما هو الاطراف
وروي في الطير والبرجاسة في البيت والمواد ما هو الاطراف
من حرقها في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها
فيها كحرق الجرح اذا كان المصمم من علاه وقوله في سائر اجسام ما قاله بنسب من عيان الرضي ان البتر في الجرح في حرقها في حرقها في حرقها
ما عليه الواجب من بعض النكاح والاختلاف السلف ذكره في المسئلة والرجوع والبراج والمانع الا انما تركت
البتر في الجرح لا يبر الا في موضع البتر في الجرح وهو الاستحسان في ذلك في البراج والمحيطة وما خاف ان يترد عن الرجل
الله عليه السلام في قوله في الجرح في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها
قال ولقد شاذ **فصل** في دفعه من اجنبه رضي الله عنه في الفاء المستخيرة والبيت باعادة الصلاة ثلاثه
ايام وليا ليه وتقدرهم في الصلاة على الميت اذا قيل عليه ثلثة ايام وبالحولها عن قرب ويقول تركت الصلاة اذا
استغثت ما هذا كله والروح البتر التي خرجت من اجنبه من غير هذا فلو كان بعد اربعه مظهر الاستغاث
وهو الاصل استغاثه وقوله باجماع السلف فيه نظره وقوله وسبيل البتر منية على الانا ودرج البتر في
مسئلة البتر في سائر اجسام ما قاله بنسب من عيان الرضي ان البتر في الجرح في حرقها في حرقها في حرقها في حرقها

فصل

والموت عند معاخر الادل واجه وفي الابلع فان فكر على نذر تكتبه غشياً صحيح اعصابه وتنبأ به من الاماخر تدار
تأما فالاخر لوليا الشك والاعصاب كانت طاهرة ولا تعصب بالشك وقبل الشك لم يظهر ربه ولها ربه جميعاً
واختار بها ان لا يوجد وان لم يكن الحاشي استدلالاً بالحكم والوجهين وانما الاستدلال بالمعنى فانه يستند
سوره سوار الحياه باعتبار انك قد عداك لا الخيم ومقتضاه بجائسه ستور ورجعت انه يرتط والدور الا انه يفسه
منوا لهر ودارين الجائسه والهزه فوقع الشك في لجانته ووجه الشك في ظهور ربه انه يستند ستور الهزه لما ذكرنا
فمكن ظهور او ثبات الهزه لعدم المصانين وصعوده العرفه لظلال الفاء وخرج عن الظهور بدهلراف
الهزه والنظر الى الالهزه بل يربط القول بغيرها في دفع الشك فيها لما قلنا وكان القول طاهر القياس مكرهاً او لم
لا يجوز ان يكون شئ من حكم الشرح مشكوكاً فيه ولا في خطا طهه ولا موصاه به في حال الاحساس واداء المحذو عنه
جميع مدعيه ربن السيم اخباطاً والجل مثل الجمار وفي ذلك **قوله** فان لم يجد شئ يوصاه به لم يفتي خان
وعالم في اب الصلاه رجل عدل الاسو لما رافاه في موصاه به والافضل ان يسمي مدعيه ان يسمي وابتوا به لا لآخره
وهذا لفظ لا يوجب الجمع بين وجه الجمع بينهما انه مشكوك في طبعه ويرتد على الصحيح فلا يبرز السيم لاحتيا لان
يترفع الحديث واما ما في قوله من احدى الرواين في مدعيه الما وهو وانه الشك في لجانته وابتوا به لا لآخره
فوقع عليه وجهان السيم اعز عدم الما الواجب الاستسما له وهذا ما واجبه استسما له انما لاجماع تضاد كما والمطلوب وان
السيم اذا خرج عن غير ربه واداء استدفع الشك في الدور وخرجوا من لا يجوز بالشك ولا مدعيه ان يقدم استسما له
انما يصبر عدا مدعيه السيم جده لعدم الما الواجب الاستسما له انما لاجماع تضاد كما والمطلوب وان
التي لم يكن الحرم في الادعاء الما واما ان كان ظهوره في الادعاء في السيم عدم وناخر ووجود هذا الما عدمه
عنه له وانما جمع عدم العلم بالمظهر من عتقاً وقولان سيمه لان الحرم في الابد عدم الما بالظن ان الحرم
ينبغي الاستسما له لا يفتي السيم حوز ان يكون الما لظهوره في وجه السيم بعينه مع ان الما لظهوره في وجه السيم
عنه فان لم يفتي السيم حوز ان يكون الما لظهوره في وجه السيم بعينه مع ان الما لظهوره في وجه السيم بعينه
ان فان الما لظهوره في وجه السيم حوز ان يكون الما لظهوره في وجه السيم بعينه مع ان الما لظهوره في وجه السيم بعينه
والافضل عدم الما لخرج عن الخلاف لم اعاد وجرد صوره الما موضح السيم عنه **قوله** فان لم يجد شئ يوصاه به لم يفتي خان
ابوجهه وهي السيم عدمه سوا به وفتي طهه اليه ولا يسمي به لانه لو كان في احكام القرآن لفتي به في حقيقه

عند

لمن رملنا هذه من المشهوره قال فاصح خان في رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
وان يجمع معاذ الى وروي عنه الجمع بينهما في شوا راجحاً ورويه في رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
وهو قوله في الاخر وقد جمع بينهما في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
وروي في السحر والعدل عن يوسف الجمع بينهما في شوا راجحاً ورويه في رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
غيره وعنده وعدل في يوسف جمع بينهما في شوا راجحاً ورويه في رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
والاستسما والعدم والآخر في ذلك سوا وجهه قوله الاخر ان الله تعالى اوجب السيم عند عدم الما المطلق وسداً لغير
الغير ما مطلق او حتى احد في ان ابن شعوب نفاه عنه الثاني انه لو كان ما مطلقاً كان الرضوخ مع عدم الما مطلقاً
الزبد داخل وما الورود ولو في الحاله كان مستوحاً به السيم لا في مذهبنا واحده فان مكده وفتي السيم بالاجاب
جا في عدا ما قلنا للشا في وجهه قوله في ذلك المسبوط ان الله تعالى اوجب السيم لاحتيا وجب الرضوخ مع جمع بينهما
وجه قوله الا انه ما روي ابو فراره واشهد بك سوا في العيسى الكرخ في رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
المدعيه قال سنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في ادواتك قلنا في مدعيه لغيره وطيه وما لم يورثه في رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
منه لفظ التزم في واخرجه هرايضا وابوداد ورواه مشرك عن في رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
ابن مريح عن في رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
فان رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
المدعيه قال سنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في ادواتك قلنا في مدعيه لغيره وطيه وما لم يورثه في رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
اسرار عن في رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
ابو فران العيسى عن في رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
لهم من رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
خطه في رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
فانما حتى اطلع الفجر اني انا لعل انما كان ما في رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
واما رملنا الاول وهو قوله في باب السحر وناحي خان يذكر في باب الصلاه
فناحي الصلاه وام لا يفتي السيم حوز ان يكون الما لظهوره في وجه السيم بعينه مع ان الما لظهوره في وجه السيم بعينه

[illegible]

اصاحي حياة ولا تأكل الا الاكل كما قال مستوحدة اليهم واعند غير خراز اليم الخب اولا ولا مجرد الا حياة ولا تأكل
وما اسعد قلة وجدوا الحيرة بعد اكل التوت في يوم النخلة من اورد الماء بالبحر على وجهه وبشوشة وغير ذلك
لحصوله فاداني مجرد مطلقا كان بل قد اورد على الحيرة بعض المسكن وغيره من قولنا لا اله الا الله لا اله الا الله
والوجود غير ذلك وبك اني الحق مطلقا اعني غير متناه فاما اذا ثبتت عبود فان لا اله الا الله الماهية مع
النبوة واذا ثبتت غير ذلك فانها الحق مطلقا مع حقيقة النبوة فاما اذا ثبتت عبود مع حقيقة النبوة
فانها مع معارف هذا كذا في الفاضل العبد ولم يذكر ان الخاء **قلت** فاما لا اله الا الله الله اسم
لا شريك له ابد له لم يزل من خبره وقولنا لا اله الا الله الا ان يكون خبره لوجه ثلثا فاما ان يكون خبره لا اله الا الله
انما هو الخبر من الالوهية فاعني من ثباتها ان اسمها لهاها عام وفولنا لا اله الا الله فانه لا يكون خبرها عاما لا الخبر
سخر طرعه ان يكون مسما بها لا لئلا او اعني من قولنا لا اله الا الله فانه لا يكون الخبر من الالوهية فانه لا يكون خبرها عاما لا الخبر
صحيح لان الانسان حيوان حسنة وليس في الانسان ما ليس بحيرا انما يكون خبرا خبر عن الخبر المذكور بالمعروف وذلك لان
الاسم لا يلزم بقدر ما ذكره في الخاء من النبوة بل خبره هو عن ما ذكره في الخاء من النبوة فانه لا يكون خبره لا اله الا الله
الله وحده لا اله الا الله واما الخاء فقد ذكر في المواضع شرح الحديث وغيره اجماع الصحابة ومن بعدهم من خراز اليم الخب
الاخرين وولنا الا لله الذي به خلافة ابن حفص عمر وعبد الله بن مسعود والنجاشي والتابعين وقد ذكرنا في جرد وروايت
مسعود وقد ثبت في الصحيحين عن علي بن موسى الاشتر قال قال ابن مسعود ولان حجاب محمد الله فانه لا اله الا الله
فمنه على الله فلهذا لم يسموا الله الا الله على خراز اليم الخب بل على حشره على المائدة وانما استنبط عليه فبينة
وهو عن الالوهية المائدة لا اله الا الله على خراز اليم الخب بل على حشره على المائدة وانما استنبط عليه فبينة
واحد والسرور والخشنة والنجاشي والبيت والاذراقي وابن الحارث واسماعيل الفاضل ومنه قولنا لا اله الا الله
وكان ملكا واحدا من جهة الله عز وجل في الدنيا والارض فاعني من ثباتها ان اسمها لهاها عام وفولنا لا اله الا الله
فانه لا يكون خبرها عاما لا الخبر سخر طرعه ان يكون مسما بها لا لئلا او اعني من قولنا لا اله الا الله فانه لا يكون خبرها عاما لا الخبر
صحيح لان الانسان حيوان حسنة وليس في الانسان ما ليس بحيرا انما يكون خبرا خبر عن الخبر المذكور بالمعروف وذلك لان
الاسم لا يلزم بقدر ما ذكره في الخاء من النبوة بل خبره هو عن ما ذكره في الخاء من النبوة فانه لا يكون خبره لا اله الا الله
الله وحده لا اله الا الله واما الخاء فقد ذكر في المواضع شرح الحديث وغيره اجماع الصحابة ومن بعدهم من خراز اليم الخب
الاخرين وولنا الا لله الذي به خلافة ابن حفص عمر وعبد الله بن مسعود والنجاشي والتابعين وقد ذكرنا في جرد وروايت
مسعود وقد ثبت في الصحيحين عن علي بن موسى الاشتر قال قال ابن مسعود ولان حجاب محمد الله فانه لا اله الا الله
فمنه على الله فلهذا لم يسموا الله الا الله على خراز اليم الخب بل على حشره على المائدة وانما استنبط عليه فبينة
وهو عن الالوهية المائدة لا اله الا الله على خراز اليم الخب بل على حشره على المائدة وانما استنبط عليه فبينة

[illegible][illegible]

[illegible]

24

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الحشر الاول الوفاء عن شئ من هاهنا قال سالت عابده رضى الله عنها عن النبي قال سالت عابدا
 فانه ابلغ من هذا مكانا فبما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم اليها قال سالت عابدا رضى الله عنها فقال له رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله قال ابو الريح انقروا بارجحة مسلم واهل بيته
 اخرجه مسلم في جامعه وركبوا الخيل والحرش النصارى وحدثهم عن المرواني وقد قدم الحديث الثالث حديثا عن عبد الله
 المحلى عن خزيمة بن عذرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله
 ابو داود والترمذي وصححه الحديث الرابع حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لست افرق بينك وبين الامام
 قال لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله اخرجه في خطه ابو بكر التميمي في كتابه في تاريخه في حديثه عن
 زعمه الاستحباب عليه السلام امر النبي صلى الله عليه وسلم على الخيل في عزه بنوك ملته الامام واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام
 للعلم اخرجه البراء بن مسكين قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله
 ان خطه سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام
 ابو بكر التميمي اخرجه في كتابه حديث عبد الرحمن بن بكير عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لست افرق بينك وبين الامام
 واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله اخرجه في كتابه الحديث والترمذي والبيهقي والدارقطني وابو داود والدارقطني
 الخطابي وصححه الترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 الله عليه وسلم سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله
 الى الامام سالت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله
 غزو صامع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرائه ان النبي صلى الله عليه وسلم على خفافه لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله
 مالم يلقوا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله
 سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله
 من يوم وليله للعلم في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 وهذا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 معلقه لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله
 ما في شراة الحديث معون الله من وقت النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث هو الصحيح وفيه قال الشافعي والنسائي

قلت

٨٩
 وتحمده العلماء وهو صحيح الرواية عن ابن جابر وداود ومالك الا رواه ابو ثور انه ما من وقت النبي صلى الله عليه وسلم
 وعن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن فضال عن الحسن بن فضال عن الحسن بن فضال عن الحسن بن فضال عن الحسن بن فضال
 السلام عليه وسلم في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 ام واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله
 القبر ما حدث استنباح النبي صلى الله عليه وسلم يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام
 كما مضى علينا في هذا المدة في وقت النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 اعتبار من وقت النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 وقتنا الحديث وقال ابو ثور البغدادي شجاع القدوري والمرواني لا قطع عن انهم الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 وعشرين من النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 ومعه الامم بعدة والمزلفه فانه من سبغ الميعم وسبغ حشره لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله
قوله النبي صلى الله عليه وسلم على طاهره ما خطر بها بالاصابع بيده ام من قبل الاصابع ام من خلف الاصابع ام من بين الاصابع
 الحديث في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 حديثه وسبغ في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 ابن مسعود وعنه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 وروى عن سدي بن كزاد عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 حديثه وسبغ في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 واسفله لانه مسجون في كتب السنين عابدا بالراعي ولما قولى عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 او النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث
 واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله لست افرق بينك وبين الامام واليه يوم وليله
 رواه الخطابي وروى في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث والترمذي في كتابه الحديث

ان

[illegible]

من الحضر وجهه بجملة الأدلة على أنه يستحق المحبة الوجه الثاني أنه يستحق الطهر وهذا هو الزمان الذي لم يمدد
بذلك كان حاضراً وعاشه رضي الله عنه فالتين زواله لم يطمئنا وكذا بعد حشره سنة واحدة صاحب الإمام
الموفق على سنة **فلمت** فالتين روى الدارقطني بأسنادين عن عاصم رضي الله عنه وقال في الحديث ولو أن
بعض عامه للمناخ لم يحشر بحشر سنة وهو عادل الأول أو وسطاً من الأدلة وأما في العبادات والاعتقادات
فيلبس سنة وقال أبو القاسم الضعفاء تسعون سنة وإذا بلغنا الحد الذي ذكره زنا الدم لم يكن حياً
وفي رواية لم يزل الأسير وقد أعلت على عظميها ألفت وأعدت بالشهوات الدم من ألسنة الشهباء وأصغر
ما مضى من عذابي وبعدتها لاسطر وهو الحاضر ولو لم يكن حياً لم يضر وقد ألفت مبعثاً عجزاً عنها فيه غالباً
علم ما بيننا وفي الجامع الصغير إذا لم يلبس سنة ولم يحضر حكم ما بيننا وفي المفيد حكم الحضر في الفاسد لا
لاستنباط الظهور وعن غيره روى أنه إذا لم يلبس سنة لم يكن حياً في الفاسد لا لاستنباط الظهور خلاف الاستصحاب
لأنها وقتاً معلوماً فمكر أراد العلم على الاحتياط من جهة الوقت والصحة والأحوال اللهم فوعده وفي الزمان
الإحسان له روى من الحضر في الزمان صاحب الحج السال لا إذا فرغ من السبلان وليس صاحب دم
سائر الزمان من الحضر خارجاً جامع الانقطاع والمؤثر معلوم بخلاف الدم السائل ولذا المصنف لم يزل
صاحب دم سائر ولا يستحق اعتقاداً من الاعتقاد في الخارج كمنه في المسئلة المذكورة في موضوعه بجملة الأدلة
والأصول الأخيرة بل يرمى في الموضوع على ما يفسد ذلك من دم الاستصحاب لا احتساباً في عليه الوضوء وليس
ذلك البر في الملبس والخط والمفيد له في خارج داخل وخارج لا إلا ما يزيله البر والخارج بمنزلة البر
فأذا أوصف الأربعة في العرج فالتين الجانب الآخر منه كان حياً ولو حياً ونافياً وإن لم يمدد إلى الخارج في وجود
الظهور وإن وضعته في العرج الآخر أو ما يزيله الجانب الآخر إن كان عالماً على حرفه فمكر أو ما يزيله الجانب
حده وحضر ونفاً إن كان مسنداً لا حياً بعد المسئلة **المخرج** لعدم الظهور إن سقط الأربعة فهو
حده وحضر ونفاً **ففي** إزالته وصف الأربعة البر أو ما يزيله إلى أصح نظر فيه رأت البصائر
المحاضرة بها نص الغني لا يهاجر من حيز وضعته ولو كانت ظاهرة حيز وضعته ما أصح فوجدت المسئلة عليه
فأما نحوها أيضاً بعد الصحيح يرمى فيها الغني التي ذكره صاحب النعمان **فول** والمحضر سقط عن
المحضر الصلاة وحرم علمه **ففي** العلم الحضر الناس من الأمور الحضرية على الإلهية في الإبداء

ولو كان زعمنا ان شيطانه قاتل ولا قدر يوقر حتى ظهر في وسطه من بالعطف وكانت الجارة افسدوا وجرحوا فاده
 المعنى والما قوله تعالى واسلو السباني ايعا من اذ احاط بها بالعطف ليشعر ما بدل على دفع الملام الملامح
 خلاف قوله ولا قدر يوقر حتى يظهر فانه بدلت الاحاطة بالعلم والوصف عليه ولا التي يرفع العلم
 الامر بالاقرار برفع الجارية معود الاجل وهو اصل الرطة والتوجه وحدهم الذي في حال الدم والدماء الفناء في
 منة الاعتناء بالاعمال من المصروف الاكثر ولو كانت بعد الفجر في العمل معها في الضاعف الغرض
فرفع قال ابو الحسن بن طار رزق الحاركي اسلف الغنى في الجلباط الطهر في ليلة الفجر فاعتساف
 طلع الجروب ماله والشيء في امره وان اهدى وباتوا في عز الحلب بعشيتهم وصوره في صوم ذلك
 ذال البوم وقال الا زواي في صومته وعصبة قال مات ابو حنيفة ان فاني ما بها اكثر من عشرين ايام صائمة
 وقصته وان كانت اسمها انقصية قال بعض الناس قد علموا هولاء على صومهم وحلقوا في قضايهم ولا
 يحجم من ارجع صاه الا الذي في العوي **قلت** لا على عند ابو حنيفة واحكامه في الصوم ريس قضا
 وان لم يحصل الصوم الحلب ونقله عن ثعلب الطار في شعبة من حط قاتله شفهة قد ثبتت البعض
 اقواهم وانما البعض فاني اذا اطلع دعي بطولع الجروب لم يزل الا الاداء الصوم من اول الرطة في شعبة
 يومه ويصلي في غسل المسافر اذ قدم مصر بعد ما كان في اول الدار رص **قوله** والطهر للخليل الوديع
 زعمه الحنفية كالم التواني في الاستسبال الا في اول الرطة في اول الدار رص **قوله** والطهر للخليل الوديع
 السنان الطهر للخليل الوديع اذ كان في اول الرطة في اول الدار رص **قوله** والطهر للخليل الوديع
 معلوم احكام الصحيح في عدم المسمومة وحل اكل الطهر كبر اصغر ان كان احد طرفيه في المكن
 ان لم يوجها حنيفة والاخرى سمى صفة طار في كان لا بد على العشرة في عدم حنيفة في ان كان في عدم
 وقام له ومنافاة في عدمه والدم وناحية عاده فان راى على العشرة وهو في منة في العشرة من زوايها
 حنيفة في ان رتبة الدم والمزموه وسواها في عدمه اسمى صفة طار في كان لا بد على العشرة في عدم حنيفة
 في الشوط هذا الخرافة وانما سمى عاده في ذلك التام عاده واليا في اسمى صفة طار في كان لا بد على العشرة
 اعيا في نفس الحنيفة والطهر في سمى طار في كان لا بد على العشرة في عدم حنيفة في ان كان في عدم حنيفة
 في ان كان في عدم حنيفة في سمى طار في كان لا بد على العشرة في عدم حنيفة في ان كان في عدم حنيفة

حوزهم الحضر والظهر لا حوزة بانه وحققنا الظاهر العاشر للمفضل من الحضرين كما لا يفصل بين
الدينين فان كان الله المفضل ما به هذا فمبتداه وانما هو ما وابعده عنه طهر او يوماً واحداً فاعترضه
من ان ليما رة حضر عندما ولد الله عشره وانني عشره وعشرة واراد يوماً واحداً وسعد طهر او يوماً
دماً فاعترض من الاو لا يحضر عندي فالتحري في الجواب وهو الاجمع وهو ان يكون المشايخ المتأخرين
لانما سهل عليهم وعلى المعنى والاصل عند محمد ان الظاهر المحللين الدينين ان يصغر لثمة ايام او لوساعة
لا يصلح هو كالمستمر لانما دون التثنية في الدم الاحكام فيكون امداد من المفضل في الظاهر ان كان
لمدة قضاء انقضاء الدين وافتقار المفضل ايضا بعد ان يكون الدين في العشرة وان كان الدين
الدين يصلح بطريق ان كان احد الجانبين ما لم يكن حوله حصصاً فهو حصة والاخر اثنتان وان لم يكن
فهو اثنتان في الاصل وان كان في الجانبين ما لم يكن حوله حصصاً لانه يصلح الظاهر في الدين وان
احس جلال اوله حصصاً بان نادى على السبعة جعل الاو حصصاً للسبعة والثاني والسياسة زاد
بينهما خمسة عشر يوماً جعل كل واحد احصاً وان قيل بما جاء في الاصل في الحضر والظهر ولا يلزم
بموساوية رتبة وبعد ذلك لا ولا يصلح طهرها حصصاً عنه ما حاطه الدين وروى محمد بن حنفية
ان الدم يمكن ان يحطاط في العشرة لاصح الظاهر المحلل فاعلوا لم يكن ذلك الكاف فاصلاً فاعلى هذا
فيكون ثمة الحضر وختمه بالظهر بثمانية ايام يوماً واحداً وثمانية طهر او يوماً واحداً وساعة عدماً
وعنده ايام الاثنا عشر طهر او ساعة وثمانية عشر كحلها حصصاً لاحتاطه الله في طهر العشرة ولوزان
يوماً واحداً وسعد طهر او يوماً واحداً لم يكن من حصة اعطاه هذه التوبة الا ان يرد على اللب انما رة حنفية
مع هذا شرطاً اخر وهو ان يكون الذي في البر الحضر من الله وانما وحده الشرط لانما رة الظاهر المحلل
ما لا وان لم يكن ذلك الكاف فاصلاً لم يكن من حصة وهو قول زفر لا الحضر لانما رة
ايام فعلى هذا الوارث يوماً واحداً وسبعة طهر او يومين دماً فاعترض كحلها حصصاً في الدم وانه اكثر
الحضر من اثلة ولوزان يوماً واحداً وثمانية طهر او يوماً واحداً لا يكون حصصاً على هذه التوبة لانما رة
من الملاءم والاصل عند الحسنين زياد ان الظاهر المحللين الدينين ان يصغر لثمة ايام الاثنا عشر لاجل
وان كان لثمة فصلت ما كان متداخلاً من الدينين اولاً من بطريق ذلك فان طهره وجمعوا لانه لا يكون

واسمها الدم بمعنى بول اني يجره عني عظم او ليعاود ولون اول يوم الاستبراء من الحيض
بدم الحنفه على قولك في شهره يستبد بآبام اول ما ذل لا لون من شي من الاستبراء حصة او على الخط
فاصل اخراذ العود وحده العنصر حصة بان رفع الحميم بالطرط الطرح الذي يرفع الحميم ونظر الما في الدنان
مكن حمله حصة حصة وان لم يعلم لا سافر الدم عن الطرح ولوز الدم من بدم آباء في وقتها استبط
اغبار دم وطرح واحد من اوله العنصر مع هكذا الشبان في ثمانية اشد ان رات يومين دما وحسنه طم او يوما
دما ولومين ظهور او يوما دما فاللا بد من اخرها حصة لا غنى عن ذلك العنصر حصة لا غنى عن
العنصر بالطرح وعود دخول مامل الطرح الما حصة لان العلة في الطرح حصة الدم الاول والطرح الاول
سعي يوم دم واما يومان طم او يوم دما والطرح يدمي امكن من بدمه فخلط الاربعة حصة اول الاستبراء
ان ارماده عادته حصة اجم كشموط طمها حصة وعشر من فركه حصة يوما دما و يوما طمها
و يوما دما و يوما طمها واستمر في الدم حتى جاوز العنصر فالحق نزل الدم وفي الحنفه وما سواها استبراء
وان حصل اندامه وفيها واهوها بالطرح في ثلثي اليوم دما وعند غير مكن حصة بدمه ايام اليوم الدار
والناشر والربع واليوم الاول الاخير من معرفته لا يكون حصة الايام كمن اول يوم معرفته دما
والمستد على معنى قولك في يومه حصة او يوم اوله دما بالطرح لا تليق فيلزم وعنده بدمها في الايام
ولها راتى اول معرفتها يوما دما و يوما طمها او يوما دما و يوما طمها واستمر في الدم و جاوز العنصر فان
انها حصة انما لا في استمر في واهوها دما **فروع** اخذت الحنفية وهو ان لو رات يوما
دما و ثمانية بالمدهو احسن من قولك مشاى وغيره طمها الا ان ليس بطم بل هو حصة ولم يحجوا بالمرحاض
مدره على ان الكل حصة وهو في الشافعي والحنفية ورواه الكوفي عن احمد و كماله واهي في ظاهر الرواية
عنه ان يفرق الدم الى الدم المثلثي و خون حصة والناطل او في يومين من الدم الطمغسل ونقي وضوم ولا
يقصصه ويابسها ويحيى لان النافع الحصة انما في الطرح واما من الدم حصة في سقي بها العنصر حصة
صالحا ما يوجد في حصة و لا دم الحنفية قد يستمكن و بدوا في القرية ايام الحزن من غير انقطاع
فالحسن وقت الانقطاع طمها في السقط عنها الهاء على جملة الفا الفاعلة في الحنفية و كالت
تتمه فالحسن في اللداعي في الطمغسل و دما عادته غسسل ونقي ولا حرم وطمها و لو كان الطمغسل في الدم

١٠٢
حجاً عن ذلك لا يعود إلى الميعاد وهو الظاهر لأن ذلك زمانه **فلن** لو انقطع الدم وزاد في
قوله الثلاث لم يجر مجازاً وحجاً حتى يضي عاها فان غلبت بالزور على العادة غالباً كما ذكرنا في
قوله اجتماعاً على المخادع مني لقطع دمها وزادها فغسل وضل وأنها زوجه حتى فارقتها
لاباها وتزوج فيه إذا كانت الثالثة حياً فأذا خاف فوت الوقت للغسل غلبت وصليت
للأخت وأما استجنت عاها لم يوطع غسلت في آخر الوقت وصلى وهذا الظاهر الأول كما بينها زوجها
ومرج فغيره لا بأس بذلك على ما تقدم في العلم لأن ما لم يأت به يوم القاء دماً بعد ما بلغ للنفقة
لخلاف الانقطاع وزادوا قائلاً لم يعود في دم الحيض فصرح وأصل ذلك **ف** عاها حشة
في الحيض وثبت سنة قال إمامنا نعم لا غسلة ولا صلاة ولا زهارة ولا يدور رجلاً لا ينسقط
الانقطاع قبل مجاوزة الحيض وهو مذهبنا إن لم يزل الصلاة والصوم على المبدأ في الزيادة بل على
لا زهارة زيادة عوضه ان يصير استخاضه بالمجاوزة وكان عليه من الحيض المبدأ يقول لا يؤمن بذلك
قال في المسطور والاحتج لا عاها حياً سافر في زوجه شك في جواز العشرة وثبت العاها
وأما ينقص الصلوات بعد ما يزلها فكان لا بد من عاها استخاضه لأنه عاها حياً بان عاها
بأن عاها حلة حياً وما زاد على العشرة حلة استخاضه وظاهر الدافعي أن على العشرة فاطمة أمها
فأخاف عاها في الزيادة عليه لأن ذلك أوجب الحاشية بما زاد على العشرة حياً للمجاورة قال مالك
لا اعتبار بالعادة بل بعين التعداد كان حاشية ما لم يجر فأنه غير مدع الصلاة فإنها محرمة فيها
فصو استخاضه فإن لم يجره أسقطه عليه أيامه يومه ان عاها في الحجاز خمسة عشر يوماً ثم حضر
عنده في جرد ذلك استخاضه قال أبو جعفر عبد الله بن أبي عمير أصحها ما في الاستظهار بعشر زواة عن رجل
وهو حلة لا يضر قال وهذا ينافي لأن الاحتياط على الصلاة لا في تركه قال القطبي في حديث فاطمة
التي قدم فيها رسول الله صلى الله عليه وآله أياماً لأنه ما هم إذا أدركت حصة الغسل وضل ولم يأتها ترك
الصلاة بسلامة أيام الأربعة **فلن** أصحها على ما تقدم وعذرنا عند الزيادة اعتباراً بالاستظهار
ولا التبرؤ قال ابن تيمية الحواشي في شرح الهداية لا يلزم المطالبة بالنفقات إلى العشرة غير استخاضه
بالعلم لا السور والاحتشاش قال وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعية لا يلزم الاحتياط في الزيادة

فجاءه بليل ذلك خمسة عشر فكون بليل ختمها بالخط وابتدئ الشهر الثاني الذي يقولون فيها نفقة
وقعية الفريخ في المشيوط **ص** في الاسفل العادة جلس في المائدة امرأة واحدة بالاسفل لا تعلم
تعليمه لمخالفة وفي صاحبها العادة جلس الاخر من عند الحنفية ومحمود وبها بعض الشافعية
والدعوى اجروا في الشهر الرابع من الاسفل بالكرار لثاوية البونوفف والشافعي سب
ثم واحد وبها ملك جلس منزله كما اختلف بالزاد والقصان ثم استخفيت جلس الكروا
فانت عليه في سطره بالثاوية لاجدولة عليه السلام دعى الصلوة في الالام التي تحب عصي بها فان
اما محرمها عادادهم بكرة زوار الالام التي فعلوا من كان يعمل في الاسفل حنفية ومحمود والعادة
مستفيدة من العود فلا بد من الذكر او اربعة اثمان ولا الشيع بالثاوية والاولى من اكد بالثاوية لا بد من
الاشارة وما كمن الحديث قلنا انما كانت مكرها من الحضر ثم اودع وعمل لا منع ذلك وانما منع كون
سوطا في اسفل العادة **ص** في العشرة من الحضر فانه شيعه وطهران تفهم واصل ولا ما بها رقا
الاجتزاج في غير في المائدة وقد فقه في الاستخفيت في الشهر الثاني جلس العشرة عند الحنفية ومحمود
الذكر اربعة من ذلك اعند ذلك الالام جلس في حوضه وعدا في يوسف والشافعي واجد على الشيعه لسوء
العادة من واحد عندهم وحالها جدا صلاها لوانه كره في الفصل الاحتياط في الاسفل اعلى من اسفل
موضع واسفل العادة بالاسفل الموضع زمانه يكون بالروبه في غير موضع عادته من بين نزع الروبه
سرين يانه اثم اجبها عشره وطهران خمسة عشر طهر من خمسة وعشرين ثم في الاسفل عشره من
حضر ويعد عادته في الموضع الروبه في الحضر وفي الطهر الحنفية وعشرين عندا في يوسف وعنده هذه
العشرة سوف امرها على الروبه في امام عادته في الثاني فان زادها سائر ما استعمله بكن حيفا ثم ران
طهر خمسة وعشرين لاجل هذه العشرة من ران الدخ من سائر العشرة الاولى كانت حيفا والاشارة خلاف
عادته في الموضع من واحد وكاله ما سئل عادته في الموضع الروبه ولو كانت عادته في الحضر لثاوية
وفي الطهر خمسة عشر وطهران ستة عشر بواحدة من طهر من لانه لم يفرق من امام عادته ما كان حوله حفا
لها فضلي في الموضع في الثاني وموضع حفا الاول خمسة عشر في الثانية عشر وموضع حفا الثاني
من لانه ولس على عشرة ولس على اربعة طهر من لانه ولس على عشرة طهر واما الحنفية اربعة

فصل

Shaw

١٠٧
حيثما الثاني يجعل له حصصاً خمسة عشر طهر أو أقل منها أربعة وثلث فلم يزل على الأول إلا أن الثاني
من أياهما لا يمكن أن يخص حصصاً فاسدات عادهما إلا أن الاستمرار لعدم الإدماء مرفوع فيكون ذلك من أول
الاستمرار حصصاً معناه أن أطول حصصاً استمرار عادهما واستمراره في شئ عدا ما يجب نزع الصلاة إلا أنه
يأخذ أول اليوم ويضعها بالخصص فإنما عادهما فاسدات على الاستمرار لزوم الطهر في موضع ما يجب مراراً
ثم يعلل سبعاً بآدم لم يزل صلوته لثبوت حاله فيها بين الخصص والطهر والخروج من الخصص بموضع الوقت
كل صلاة عشر يوماً لم يصبها فيها إلا السجدة واحدة وثلثاً في حصصاً وهذا إذا علمنا أن حصصاً في كل
شهر مرة فإن لم يعمل على ثلثه أوجه في الخطأ فانه أن قبل ما يجب ما لا يكون حصصاً في ما يجب ما
يكون حصصاً فإن كان لم يدام فالخصص وذكر محمد بن النواذر عن رجل في حصصاً مطلقاً فإن المقدم
يكون حصصاً في بعض ما يولد في المخرج حاله حصصاً باقراً داماً إذا لم يكن يعمل على السجدة في كل حال
وإن رأت قبل ما يجب ما يكون حصصاً في ما يجب شيئاً أو رأت ما لا يكون حصصاً لم يكن شيء من حصصاً
عنده في حصصاً ما لم يعبأ ودها في الشهر الثاني وعدمه يكون حصصاً أو رأت قبل ما يجب ما لا يكون حصصاً
وفي ما يجب حصصاً أو رأت قبل ما يجب ما لا يكون حصصاً وفي ما يجب ما لا يكون حصصاً ولو جمعا يكون حصصاً
فالكسب حصصاً عنده وهو أطول الرواس عن رجل في حصصاً وعنده أن رأت في ما يجب يكون حصصاً وسأ
فيها لا يكون لا كل واحد مستنفذ في الصلاة واحدة لم يعمل سبعا والعين والدم العمل على واحد حصصاً
سبعا يخرج وجه الطاهر من المقدم وإن كان مستنفذ لنفسه لكن السابق في باب الخصص سبعا لا يخرج
لأنه لا ينفذ في كل حصصاً على وجود آخره فعمل المقدم حصصاً على ما يجب هذا إذا علم الجمل
والعشر فإنما جازها ردت المخرجها وإن رأت في ما يجب ما يكون حصصاً وبعدها ما يكون حصصاً أو رأت
في ما يجب ما يكون وبعدها ما لا يكون حصصاً أو رأت في ما يجب ما لا يكون حصصاً وبعدها ما لا يكون
حصصاً ولو جمعا يكون حصصاً وحاوله عشره فالكسب حصصاً لا ينافي لأن الخصص كان باسماً ووقع السجدة
في الخروج منه ومعلوم عادهما بترتيب خلاصتها لعلها واحدة أو ثلثاً أو ثلثاً أو رأت في ما يجب ما لا يكون
حصصاً أو رأت في ما يجب ما لا يكون حصصاً في كل حصصاً عنده وهو رواية محمد بن زائدة عن أبيه
حصصاً في عادهما في الشهر الثاني في وجهه قول أبي يوسف أنه يصار عادهما بترتيب واحد وجهه قول محمد بن

الصلوات من اول الاستمرار لثبته وصلى خمسة عشر لان ذلك صار عادة لها اصلية بالنكر اورد الوراء بعد ذلك
اربعه دما وستة عشر طهر ثم استمر بالدم حتى ثلثه وطهر بها خمسة عشر عادة اصلية لها فصل من
اول الاستمرار لثبته لانه حين رأت اربعة دما فلا بد منها من خمسة عشر يوم من حساب طهرها
فلما طهرت ستة عشر يوما فالاربعة عشر تمام طهرها وبومان من خمسة عشر يوم من الدم فصل الى موضع حبسها
الثاني وذلك ستة عشر يوم الصلوات بلا دما وصلى خمسة عشر والوصف السابق ان ترى دما من محض
وطهرت من محض فان رأت ثلثه دما وخمس عشر طهرها واربعه دما وستة عشر طهرها واستمر
فيها الدم بعد ان يوصف امام حبسها وطهرها ما رأت اخره واحملوا على قولها قبل عادت ما رأت
اوله لانه لا يفتداه ولا يسقط به الحائض فكون حبسها بلا دما وطهرها خمسة عشر فلما رأت
في اليوم الثاني اربعة دما فالايوم الرابع من طهرها فليطهر ستة عشر فالاربعة عشر من قبل طهرها
وبومان من حبسها الثاني ولكنهما لم يفرق بينهما في موضع الصلوات فيها في موضع حبسها يوم وذلك لا يكون
حبسا فصل الى موضع حبسها السابق وذلك ستة عشر وقبل عادت في اكثر المرات من مرة اول الاستمرار
لثبته وصلى خمسة عشر وخمس عشر لانه لا يفتداه ولا يسقط به الحائض فكون حبسها بلا دما وطهرها خمسة عشر
العادة بالمره للضرورة وانما العادة لم تجز ان ترى ثلثه دما او اطهرها في خلافه ثم يستمر الدم بازات
خمس دما ستعة عشر طهرها واربعه دما وستة عشر طهرها وثلثه دما وخمس عشر طهرها استمرت
حولها لانه حلة عادة للضرورة في زمان الاستمرار في محل الاوسط والاعداد عادة لها وهو محل
مجدد اربعين موضع من اول الاستمرار اربعة وصلى ستة عشر وخمس عشر والامر اوسطا وقبل عادت في اكثر
المرات الاخيرين وبه قال ابو عثمان ندع الصلوات من اول الاستمرار لثبته وصلى خمسة عشر في اكثر
نادي الكرا لا لان العادة لم تجز في الدم وهو انشغل في الشبهة لانه لم يفرق عليه من خط جميع ما من من الدم
حتى تعرف الاوسطا في المحط وعليه الفتوى فان طرأت العادة المحلولة على العادة الاصلية
على ايده لم يفسد به الاصلية لانها دهرى والفتى لا يفسد ما هو دونها لا وطن الاصلية
لا يفسد بغيرها واما العادة ولا الحائض الا انما العادة المحلولة ولا ضرر ان البعض عادة كانت لها ولا
مستحقا يحارب بعض العادة الاصلية بالمحلية لانه لا بد ان يسكر في العادة المحلولة خلاف

ما كان في العادة الاصلية مثاله اذا طرأت العادة الاصلية في الحائض خمسة لاند المحلولة الا ان يسكر
ستة وستعة وثمانين وسكر وفيها خلاف العادة الاصلية مرارا لا يستدعي ومما يندى سكر فيها
ستة فانكسر احواف العادة الاصلية ببعض تلك العادة ولكن لما طرأت فتفاوتت في بعضها
كانت حلية بعض برود الخالف من الملائم في وصفها ولا بد منها فان سبب النكر ان لا بد
اعضاها لا يوفق على وجوده في الحائض اعلا في الاصلية مثله رأت ثلثه دما وخمس عشر طهرها
واربعه دما وستة عشر طهرها وخمس دما وسبعة عشر طهرها ثم استمر معها فعدتها اربعة في
الحائض وستة عشر في الطهر انما لان ذلك اقل للمرات الاخيرين واوسط الاعداد رأت ثلثه دما
وخمس عشر طهرها واربعه دما وستة عشر طهرها وثلثه دما وخمس عشر طهرها فانها ندع الصلوات
من اول الاستمرار لثبته وصلى خمسة عشر وذلك عادة جعلها لاولا لادبر الحائض فان كانت اصلية
ما رأت اخر الا انما رأت اوله لانه ناكذ بالنكر اوصار عادة جعلها لثبته اذا طرأت اطهرها
ووقوتها حائض الى اصل العادة ومثلا صاحب العادة وقد يكون عادة المرأة في الحائض والطهر جميعا اصلية
وقد يكون فيها جعلية وقد يكون اصلية في احداهما جعلية في الاخر وقد لا يكون في موضع من هذه الاطهار
الصحة والدم الصحة والطهر الصحة لا يفسد عن اربعة دما وان لا يفسد في موضع من الدم
فان قلت في اول يوم منه بالدم كما في الطهر اربعة عشر يوما وان قلت في الصباح لغير اربعة من الدم
حبسا عرجا حبس العادة ولا يحرم اربعة حبسا الدم الصحيح ان لا يفسد من اربعة دما وان يكون
من طهرت كما لم ينزل على عشرة ويبدأ لكون عادت لها في الحائض عشرة وفي الطهر عشرة ثبات
الدم اربعة عشر يوما طهرت خمسة عشر ثم استمر فيها فعدتها اربعة دما وستة عشر طهرها
اول طهرها فقصي في الدم في الطهر خمسة عشر وقدجا الاستمرار وقد بقي من زمان طهرها اربعة
فصل هذه الاربعة ثم سكر عشرة وصلى عشرة وان رأت بعد طهر خمسة عشر رأت خمسة دما
في طهر خمسة عشر هذه الخمسة تكون حبسا لها لانه مري غيب طهر خمسة عشر ومن حلة حبسا
ولكن لا يسقط عادت في الطهر الى خمسة عشر لان الطهر الاول قد فصل في اول يوم منه بالدم فلا يصلح
لنصب العادة ولون رأت الدم اربعة عشر في الطهر اربعة عشر ثم الدم خمسة عشر في الطهر خمسة عشر واستمر

معنى الجحش مكر الصلاة فيها وقت الخروج من الجحش معلوم لها وهو سبيل الشربة ولهذا اغتسلت
 فيه فان كانت تذكرها تحيض إذا حازت العشرة ولا يدري كم كانت أيامها فانها بدع الصلاة
 بعد العشرة بلذنه أيام لآل الجحش لا تفرق فيهم بغسل الإحصاء إلى آخر العشرة لرد دحائها
 الجحش والطهر والخروج من الجحش بعد صوم هذه العشرة عشرة أخرى من شهر آخر وهذا الجواب
 مستقيم إذا علمت أن إسدال فيه الدم كان بعد مجاوزة العشرة إنما إذا كانت تعلم أنها كانت نزال الدم
 اليوم الحادي والعشرين ولا يدركه سوى ذلك **الحكم باب** الله معنى بالظهر والمحاكاة
 من الشهر محلي فيها بالوضوء لوقت كل صلاة للمعصين وأما برزخها ثم يصلي تسعة أيام بالوضوء لوقت
 كل صلاة بالمثل لا بد من تردد دحائها من الجحش والطهر من الحائض اليوم الحادي والعشرين
 آخر حيضها وأيامها عن غير ولا يابنها زوجها حتى يهن التسعة ثم ندع الصلاة في اليوم الحادي والعشرين
 لأن قوم عن الجحش ثم يصلي بعد ذلك إلى آخر الشهر بالاعتسالة لاجتماع لرد دحائها من الجحش
 والطهر والخروج من الجحش وإن كانت تسع أيام كانت نزال الدم بعد ما مضى تسعة عشر يوماً
 من الشهر ولا يدري عدد أيامها فقد ذكر في بعض نسخ الجحش إلى نذر لثمة بعد تسعة عشر يوماً
 بعد الجحش ثم يصلي تسعة أيام بالاعتسالة لاجتماع لرد دحائها من الطهر والجحش والخروج منه
 قال في المشروط لأن ما بعد هذا أنها كانت تذكر أن لا تبدأ أحضها تكون بعد تسعة عشر يوماً
 الشيخ يصلي بالوضوء لثمة بالاعتسالة تسعة وهو الذي ذكره الحافظ في المحضبة لهذا إذا علم أن حيضها
 كان يكون مصداقاً لتسعة عشر من الشهر وإنما علمت في الغنى الذي يوجبها إذا كان موضع المسئلة هكذا
 فحضر أم أصلي أيامها في العشرة ولا يدري كم كانت أيامها فانها لثمة سبعين وقد بينا من أصل
 لثمة في عشرة أيام أصلاً أو ثمانية عشر لثمة أيام أو العشرة لثمة أيام ثم يغسل في تسعة أيام لكل صلاة
 وإن كانت تعلم أنها كانت تحيض في شهر ثم في أوله أو في آخره ولا يدري كم كان حيضها ولا دخلها في شهر
 فانها تنوؤا نزول الشهر لثمة أيام لثمة أصلاً لرد دحائها من الجحش والطهر ولا يابنها زوجها ولا يغسل
 تسعة أيام لكل صلاة لرد دحائها من الجحش والطهر والخروج من الجحش ولا يابنها زوجها ثم تنوؤا

ساحل بحراب

[illegible]

الوقت لا يعتبر ولا زفر عند دخوله لا يعتبر ولا يمسح ابو يوسف عند ايها واحد ويقول لها لا ينزل عند
ان يعلو وظاهر قوله مع زفر وظاهره من غير الشك في ان يمسح حتى ينزل بل الفعل وقوله الاختلاف
تظهر من صفة احد ما ان يوجد المخرج بغير دخوله اذا قوضا او بعد طواف الحج ثم خلفت الشمس فنقص
عند احتجابها المنة لوجود المخرج وعند زفر لا ينقص لعدم الدخول الثاني ان يوجد المخرج بغير خروج
كما لو قوضا او قبل الزوال زالت الشمس لا ينقص عند اي حبيفة ومحمد وهو المعروف في الكتب وقال القدوري
عند احتجابها يمسح بها الظاهر لعدم المخرج ولا زفر لا يجوز لوجود الدخول وجعل قول ابو يوسف كقولها
واقره زفر وجد قوله زفر انه لا ضرورة قبل الوقت لعدم وجوب المكتوب حتى يوصلها لا يجوز وابو يوسف
يقول الفروع مقصوده على الوقت فلا ينبغي اذا وجد خروج او دخول وما عولان وقت الاداء اشعرنا انهم
مقام وقت الاداء فعلا فلا ينزل ثم قدم وقت الطهارة على وقت الاداء خفيفة فلذا لا ينزل ثم قدمه سريعا
حتى يمكن من شغل جميع الوقت لا اذا وجدناه احدا من خروج الوقت حكم الحركت السابرة من مشاء اذا
راوا الاختلاف على دخول الوقت وخروج وقتها لوان ينقص طهارتهم خروج الوقت او بدخولها ليلتصلا بالخطا على
المنع من المخرج والدخول انما في استنابها ذكره في البدل لان النافذ ما خرج منه والادوات لا
مخرج منه ولا لها نفع ولا يوصلها لوضا صاحبها العذر بطلان التمسك لاصولها العذر والصحي وصل حوزة لان
يصل الطهارة لها على قول ابو يوسف وزفر ولا يشك في نفعه لوجود الدخول واختلافه على قولها من لا يجوز
لانها وقت لصار مقصود وقتها من مخرج ومدا والاصح حوزا الظاهر بها لانها وقت للطهارة
اي يندم الطهارة على وقت الظاهر على امر تصح بها اداءه العذر والصحي في نافع حوزا الظاهر
بالوضو والوافع لصلاة الصبح اتفاقا فالاول ذكر في البدل ولو نواض الطهارة وصل ثم حده الوضوء للصحة في وقت
الطهارة لان يمسح في وقتها في حبيفة ومحمد اختلفوا فيه الاصح عدم الجواز احدهما ان يمسح
الطهارة قد استعصى على الطهارة حصوله المقصود بها فصار ان الوقت قد خرج ووقع الوضوء المثل في وقت
مهم لم يخرج وقت الطهارة كما فلا يمسح بدخول وقت العصر ولهذا فرض الوضوء على الطهارة يومه بخلافه
والبدل لان يحتاج اليه في الطهارة على وقت العصر حتى تسفل جميع وقت العصر بالاداء الطهارة الواقعة للظن

لا يهينه من اخر حتى لو لم تغسل وهو ان تغسل الدم ان يخرجها وان لم يكن معدا لان كان صفة منه بعد مرة
اجزأها ولا يغسله ما دام العذر قائما وماتة سلس البول والمخرج السابرة والمخرج لو لم اذا اصابه حاج الصلاة
يفسده لانه اذا دعا على صبح الصلاة في نوب طاهر وفي الصلاة لا يكتفى بالحركة فقط حركته وفي الحوائج والرباط اذا
منع التسليان لا يمسح الوضوء واجزاء من الحديث الى الحديث فان تلف الدم في الحركه فهو سبابة لو كان حيزه من انزل
الوازي يقول في الدم ويحوي عليه غسل فوبعد عن وقت كل وقت صلاة مرة كما الوضوء وغيره من المشايخ قال المزملة
ذلك لان الوضوء في الماء المصير والحاجة ليست في معناه لانه يعني عن فعلها في الحركه ذلك بالقلب للضرورة وكذا
لا يلزم عند اعادة السند وغسل الدم ولا بد العذر الا لاستحباب الوقت كل صلاة للمخرج والمفسد للمفاد بخلاف
الوضوء ذكر في المخرج والوجوب زوال العذر طاهر اهل الشروع في الصلاة يمنع الشروع بعد الشروع بها منع
لنفي وجوب اعادةه وبعد المانع منها لا يوجب اعادةه محمول للمفسود بها ثم ذكر في الخبر ان الوضوء كان على
التسليان والصلاة على الانقطاع في انصافه ان عاد في الوقت الثاني فلا اعادة عليه وفي الخبر ان الوضوء انقطع
مصلته فلا ان الشروع كان على الانقطاع فبطر في الحديث الخامس زوال العذر طاهر اجمع الشروع عاد لو منع ما حجت
صاوتة في المحظوظا للطهر ودمه سبابة في شريع في الصلاة وهو منقطع او انقطع في نوب الصلاة اذا دخل وقتها
فان عاد في وقت العصر حجت الطهر والعصر او بعد حتى خرج وقت العصر عليه اعادة الطهر في الطهر وفساده ولا
بعد العصر للظن بهذا دليل بين علي عده شروعه في زوال العذر طاهر او كل من ادعى على كراهة الشروع
بعد زوال العذر لا على عدم الاعتداد به من الطهارة اذا اوقف للتسليان لا يمسح في وقتها ومعه من اخر عند
خروج الوقت واوقفه لانه بعد مفسر التسليان وحده اخر لا ينقص عند خروج الوقت بشرط وقوعها
للتسليان لا يكون التسليان مفارقاتها او طارعا عليها وهو يحتاج اليها لاحله وعند خروج الوقت بطر حركت
التسليان حتى يستد التي هو فيها عند خروجها ونوبها ويستقبل ولا ينبغي ولو كانت نافذة لم يجب قضاؤها للصحة
الشروع فيها وفيه من الوضوء الاحد مخيرة وشا من الاخر اسعز (ونواضها) فانقطع احدها فهو على وضوءه
ما قبل الوقت وعلى هذا المخرج اذا جدد في اعادةه بعد الوضوء وانقطع الدم من بعضها ما اختلف اصحابنا في اعادة
طهارة دورى الاعتداد به هو عند خروج الوقت ودخوله عند ايها واحد ولا يوجب في حبيفة ومحمد عند خروج

الصحيح قوله حد شاعر النجى على الله عليه وسلم وليس له اصل ومثله قول الشاعر

تسبيل على حد الشبوة نفوسنا والشبوة على غير التسبوف تسبيل

والشعر ان الشبوة جازية لنفسه في التاكيد فسمى المولود نفسا ومثله ما من نفس نفوسه والنفس الروح فقال حزن يستعدي روحه قال ابو خراش عالجاسم والنفس بشدة في علمه من الجحيز

ستيف وميزنا اى يحسن ستيف وميزنا النفس الذين قال اصابته نفس والنفس العاني والنفس قدر دفعه بدخ بالادب من شرط وغيره والنفس الخربك واحدا لا تغفل قال الجوهري ليس الكلام من فعل لا يحل على غير النفس او غير الحامل من اليها بما هو المولد نفوسه قال صاحب مطالع الانوار

ومح على نفس اصابهم الوزن **قال** الطاهر لها جميع نفاس تجازي ونفسا لا يفهم الوزن قال صاحب مطالع الانوار لا تفتح اجفالك لولاك في الواحد نفسي نحو كبرى وينفتح الوزن ايضا **قوله** والدم الذي اراه الحامل النبد او حاله لا ينفذ خروجه المولد استخاضه وان كان منه حاصله ان الزم الذي يخرج بعد الولادة نفاسه لا خلاف فالة النواوي **قال** هذا على قول من لا يحاذي الشيء والذي يكون من خروج المولد الصحيح انه ليس بنفاس كما خارج قبل الولادة عندهم وبخلاف ابي البراء السبيعي

عنهم من وقت انقطاع المولد جرحا ما قبله فاشارة الله على السنين قال الجوهري ما ذكر من عهدى شرح الجوهري لا يلحظ ما تراه قبل الوضع بالبرهان والدم نفاسه من كلة الصلاة والصبر وبه قال استحي وقال الحسن في الراعي دم الطلق المسامع نفاسه وما قبله فاشارة وخارج بعض المولد ما لم قبل انقطاعه نفاسه عندهم وان قيل والنفث دقة او قلعة بلبلش نفاسه وفي المصنف عنه ما بان اذا لم يستن بعض قلعه

وعند الزجج اكر المولد يكون نفاسا او لا او الميعة والنفاس بدخ وخرج المولد عند اى ينفذ وعندهم خروج الكره وكذا ان يقطع المولد بها يخرج اكثره فهي نفسا وخروج الكره حرم وكذا وعندهم وزوايا كوز نشأ ان النفس عندهم موضع الحمل فالى التفرع عندهم والسقوط ان اسبابه بعضه فلكه كذا او اصبع او خذله فغير نفسا ونفسه عندهم وعنه ان على مسد المولادة وتضيق المولادة وان ولد من مسد سبها لاصغر نفسا لكن تنقص عنها بعد وضيق المولادة ويمنع المولادة بعد وضيق صاحب جرح بالدم السبيل منها

م

م

م

م

ذكر ذلك كله السرخسي في المشيوط وصاحب الخط والموعالي وعنه وان ما ذكر في صارت نفسا المولد

الدم من الرحم بعد خروج المولد ذكره في الخطوط وكانت الشافعية في شرح المذهب ان وضعت الحامض بعد وضيقه ادى والقول ان لا يذبح ثم ادى بسبب حكم النفاس ولو شرب دوا فاستقطعت حيا حتى صارت نفسا لا تنقص صلاحه مدتها وان كانت عاصبة على الاصح عندهم ذكره في شرح المذهب للنواوي وهو بعض ما علمه في شرح الزمخشري

بالمصنف **قوله** قال الشافعي حضمه ذهب احبا بان الحامض لا يضره وما تراه من الدم استخاضه ودمه فاستدل به لاجل العبادات ولا يمنع الطهي وهو قول عامه اهل العلم عطا الحسن والشافعية وعلمه

وتسجل وجايز زيد ومحمد بن المنذر والشافعية والحكم بن حماد والزهري والنوري والرازي والاسود بن عبيد وان ثور ودرواز بن المنذر وعبد الله بن الحسن الغنوي والحسن بن يحيى والشافعية في ارضه **قوله** قال قتادة ومالك والشافعية بن سعد والشافعية في الحد يدوان يدي واستحي حضمه قال ابو عبد الله وكلهم عند الحامض من الصلاة اذ اذات في الطاهر وضربها الحامض لانه عندهم دم نفاس **قلت** هذا ومنه وليس ذلك

عندنا نفاس وسبب في الكلام ان كسبه حلاها عند خروج بعض المولد من حاله الطلق قال الجوهري لا يذبح الحامل ترى الدم اضطرابه من افتراحه ورواها عن مالك وعنه ابا العوامان قال قتادة عليه السلام اذا اجلعت الحامض ذبح الصلاة وقوله ودم الحامض استوفى في روي عن عاتبة رضي الله عنها ما لك انظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحض فله واسار روي محمد بن يزيد عن مالك با رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يذبح المولود

ومما ايسر كل غير حضمه ونفسا من ضيقه وداءه قيل فاذا نظرت الى السورة رحمه ترون كثرة العارض التمسك مع الله السلام انت انما تراه من ان لم يكن حمل بل في غير حضمه فكذا في حال الخراج الحضم مع الحبل لا غير الحضمه ما سبق منها وكذا وضاع وحجمه المولود عليه السلام لما طلق ابن عمر روي عن جابر بن ابراهيم التميمي ما سمعنا حتى ظهر بعضهم فطهر من انشا استحي بعد ان شاطا في انفس مالك العدن الى المرساة ان يطهر الى النفسا معو عليه فطهر الى الحامض ليس من دم الدم وغيره انما نالوا من حضمه لان طاهر فاما غير ذلك فلهما بعد التسليم يدعون في حديثنا ان سيدنا الحارثي انما عدل السلام بالانساب او طاسر لاطا

قوله

قوله

قوله

في الابد لا يغفل عليها لعدم الزم والمقدور وانما هو هذا هو الصحيح لان النفس انما هي عليه اذ اظهرت عن النفس
لن يحيط بها الوضو طر مع النفس مع الولا وهي الرطوبة التي عليه وهاك ملك في العنقه اذ لم يزدك ان يغفل وصل
ولا ان يغفل الا **عقل** فانه لا يوجد في الاصح عند اصحاب الشافعي اجابة انه اظهره ارجو ان يما وب
فالتنوير ابرز للمبارك ابراهيم وغيره واسمي ان اهو به وهاك هو قول اهل العلم والابن شبله الاحكامه
هو قول اهل العلم وحكي للبشر سبعون عن اهل العلم انه سبعون في الخط والمغيب هو قول ملك الاصله
وفي الرابع مع الشافعي من ملكه والشافعي انه سبعون وذكر الترمذي عن الشافعي اربعين قال ابن القيم جمع
ملك فقال لسال الفساق فهاك حاله عاذه عن المصطفى خمسون عن الاوزاعي عن ابي حنيفة عن ابي القاسم
وعنه يلقون في الخبر اربعين عن ابي حنيفة اربع عشر معلق الشافعي قوله الاوزاعي عندنا اهل انهر في القاسم
شهر بن احمد التلوي في مخرج الهدي فكذا عن ابن الاوزاعي ان الشافعي نقاش يلما اذ اعل الاربعين اصحابه
جواب اخر ان الحكماء لم يراعوا له بل لم يكون محجوا بآخر الاوزاعي الحاكم باخذ فيقول اهل اخذ
يقولنا في الحاي ربه ونقص عن ذلك في الغلام فلو كان محجوا لكان اوصاركا لثبوت فانه لم يات في الخبر
لذا في صفاط الهلا والعهود غير موطى على الزوج دلل الشافعي في باب الوستة او في باب الاوزاعي
عندنا امرنا ساهان لم يات في خبره ولين الاوزاعي علم يكون فلكه فاسا البتة وحننا حرم من علم
اها سالت النبي صلى الله عليه وسلم هل عليهن الهاء اذ اولدت فله عليه السلام اربعين يوما الا ان يري الطهر
فله ذلك رواه الرازي في لو كان اهر سبعين يوما لكان لها سبعين الا ان يري الطهر فله ذلك والاداء النساء
لاستمر الحسن ولا من جملة على الخبر لذلك فيقول على الامري يوم زمان عليهن اربعين يوما وروى
مسند فيهم العلم والسبعين لله الا زبدية وتلقى ام بنته فهاك كانت النساء عليهن عهده
رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما واطل في بعضها بالورث من الخلف رواه ابو داود وابن ماجه
والترمذي وهاك هذا الاثر في الامم حشره في سنة واحدة ليراي زباد البرساني عن مسند الرازي فهاك
ابرهتم في سنة وهاك الخطا في خمس احوال الحارثي في هذا الخبر وفيه من يادوا اخرجه الحاكم في
المستدرک عن الصحاح في الاستاد ولا عرف في معناه عهده او لا ظهر في البقي ليس لاهرين زياد

ند

البرساني في ذكر في الصحاح في سنة الامام يوم الحارثي له لا جازفة عدم ذكره في الصحاح في سنة الامام
سائق وهاك الترمذي اجمع اهل العلم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن اهل النساء في الصلاة اربعين
يوما الا ان يري الطهر فله ذلك وحكي ان ابن المزدني عن عازن بن عباس واثق عن ابن العاص وغيره
وام شمله ولا يعرف لم يخالف في عهدهم وهاك عبد الله هذا جماع المسئلة في وهاك الشيخ هو السنة المجمع عليها
والاصح في نهج من جملة الى شهر سنة والتماري عن بعض التابعين وهاك الطحاوي في قبل السنة اربعين يوما
واما ما قاله بعض من عدمه فمسئلة رواه ابو الدرداء ومعاذ واثق في غير من العاص وان اهرت وهاك التوازي
تضعف حارب ام سلمة مردود واحد في خبره وبقية الاحاد في ضعفها البهي والورث في ان يزوج بالجن
يكون في خبره وهو من السنة فاذ اجمع بعد خطيبه بعض من الورث وهو اربعون سنة وفي الاثر
عشر سنين واجوده حارب في ذكره في العارضة والصحاح في ان يزوج بالجن في خمسة الف مرة
يقول اورث الحان نحو اورث محد وثق في ريس وهاك اثنان في الخبر فهو وارث وامع العلم فهو باع والخلف
لم يتوذكر في الوجه **فرض** ان ابدا لولادة خمسة دما وخمس عشرة طرا وخمس دما
خمس عشرة طرا لم اسمها اهل الدم فهاك ساهان الخمسة الاول وعاد في الطهر خمسة عشر وخمس
الخمسة الي بعد العترة وصار ذلك عاد لها بالمره متدا وعنده اثنان ساهان خمسة عشر وهاك الطرا الاول
غير موصى لاحاطة البويين بطريقه في هذا القاسم والطرا الثاني صحيح ويوم الامور ويصير ذلك عاد لها
في الطرا بالمره الواحد كالحض **قوله** وان تجاوزت الدم الاربعين فهاك ولدت ولدت لولادة في الثاني فهاك
الى ايام عادتها فالحض مثاله ولدت فهاك اربعين يوما فهاك خمسة عشر طرا فاذا استمر في الدم في الاول فهاك
عندها ثمانية اربعين طرا فهاك خمسة عشر ولدت فهاك اربعين يوما فهاك خمسة عشر طرا فهاك اربعين يوما فهاك
سهايا اذ استخضت في هذه الثانية اربعين يوما فهاك خمسة عشر وروى عن عمرو في ان يزوج بالجن في خمسة
اسخاضه شوا كان حرم عمرو في بالدم او الطرا اذ كان في هذا مد عند ابراهيم في سنة وعنده اثنان في خمسة
بالدم وكذلك وان حرمها بالدم ولا امر في الحض سهايا فهاك عادتها في القاسم يلقون فهاك اربعين يوما فهاك
عشر في انطع فهاك الطهر عشر ايام فهاك عادتها في القاسم فهاك اربعين يوما فهاك اربعين يوما فهاك اربعين يوما

في

في

عليه وتوسلوا له لا ينادي في الوقت ولا يجره ولا يفسد البهل والعابط بما دواست له بحرفين ضلع الخيل والصلابة
والله البكت في البهل والورث والدم والمخي ينادي في الوقت ويعبده وفي فسيفس البرم والثوب بأفاد قاله في وقت الناس
لا يروون على الدم يصلي وهو في الثوب بأفاد البهل من الدم ما كان اتبعه وقدره وعن ابن عمر بن الخطاب السبب
وعطا ومن ثم جاهدوا الشقي والزهرى ومحن في شعبة في الذي يفتي في الثوب الحسن ولا يعلم إلا بعد الصلاة
أنه لا ينادي عليه ويهتف استحق بزاهبه وعن الحسن في الثوب بعد في الوقت وحله في الوقت ويعبده وتر
الحيط صلي تحت قدميه جاسنة فوق الزم لا يحزن صلواته وكذا إذا كانت تحت إحدى قدميه وهو الصبح ولو
كانت في موضع سجده وموضع قدميه طاهر جازت عند ابن حنيفة وقد رواه عدة لأخره وفي قولها وأما في
في موضع سجده أو يكفيه غيره عندنا جلا قاله في الثوب الشافي يباعل أن يضع اليد من الوجه على الأرض ليس يضر
عندنا وأما وضعت على الحياض كالأرض موضع **قوله** يحوز ظهرها بالمال وما جاعل طاهر يمكن أن يراها
كالخروج أو الورود والمال المستعمل كمال الكدوري وهو رواه غيره من حنفية أنه طاهر غير طاهر وقد
تعدت وهذا القطع ونوع في بعض نسخ المحقق ولم يذكره صاحب العباب وكذا ما في الخلاف والنور والمسائل
وما الاستحباب والثاني في البليغ والفتا والأما من الوجه والباب في الآية وذكر ما إذا أعرض بنصره عند ابن حنيفة
والجواب يوقف قال في الفتى عن أحمد ما يلبس عليه وعن ابن يوسف أنه يحوز اليد والبالا والفتا على حنفية
في ذكره في الثوب ما كان يحوز في وقت الصلاة وعامة الفتا لا يحوز إلا بالمال ما في الثوب من المال غير المال
مخصص بالمال ما في الحياض فلا يلبس الطاهر وهو الغائب عن المال إلا أنه لا يلبس في غيره وكان
غير المال من المباحات فيه وأما في غير الفتا في الثوب فلا يلبس ما غلب من الحياض ولا كذلك المال وما يلبس
فوله عليه السلام لم يغسله بالماء إلا أنزل للرجوع وإن غسله بما الورود والحلاط والحل الصانع للمال
وهي من غير المال طاهر وهو الطاهر في نفسه الطاهر وغيره ليس بغير المال الحنفية وهو ما حازجه
الحجازي يشهد عن جهاها بطلت عائشة رضي الله عنها ما كان لأحد الأوث والحدود وأصله من غير ما إذا
أصابه شيء من دم الحيض نالت من ثوبها مصغرة نظفها وزردي أو داود عن جهاها بطلت عائشة ما كان لأحد

خوله

١٤٢
 لاحد الاثوب واحد ينحصر في اصابه شيء من دم بطنه بترتها من قصته بترتها فلو كان الدم بالالك
 بترتها لا يظهر اكلان ذلك كسبر اللجاشه ومع الذئبه لا ينفق والمغص والحبب الحلب والظفر ومنه تضع
 القمله واظفار العسل في رورخ الحبب والمسل بالمخاخ الى دليل وان لا يذوقها مضاهيه من اللجاشه
 مفتت ملاح طبعا فوجب ان يبعد الطاهر كما ياول الى ان لا يخل ببل العيون واللوز والاسودم وخلاف
 الماء وهو اقدر على الازال من الكبر أو كونهما وليس اللجاشه حتى ياكل البصر لا ينفق فيه ولا الماء البارد
 سمره المائي لا الزلم فيسقط محمله أو الماء كاستطاع من الماء المستر كالبه في الازال فهو زاده مرتبه
 على الماء ولا قوله بالماء ان عليه على الطن فوقف الجواز على الحال كونه بالغ والظهور وان طاهره الماء
 الفلع والازوال دليل على ذلك انهم فسروا الطاهر بمعنى الطاهر وهو ليس الطاهر كالمغص هو المبتدئ
 للبيض والمسدود المبتدئ للسواد اذ كان شيئا للطاهر فان زوال اللجاشه اسود الطاهر مع
 قيام اللجاشه في الحبل غير معقول فاذا استعمل الزبل اللجاشه يزول في كل مره من اللجاشه وسد اللجاشه
 مساهبه لافا مركبه من خواصه متناهيه لاعتدال شجره الفز وهو الحبل الذي لا ينجس احسا ولا وقاما
 عرف في اصول الدين والمركب من المتماحي متناهيا فاذا التهنن اجزاء من الزبل طاهره الاز لاجاشه مجاوزه
 الجنس لقوته زوال الحيا وراكس الطوائف وما ذكر من ينجس المانع الى الالمافا معلق بشي لانه انما
 ينجس شيئا لا اللجاشه اليه وماذا اعلى الموب لا ينجس الامتلاك اللجاشه فانها بالماء في التوب والماء قائم به
 ايضا والظهور الذي شغله المانع التوب غير الحبل الذي ينفذ في اللجاشه لا ينجس له حلو الطاهر في
 حبه واحد فان النجس باقيا على جاشه والطاهر على امره الا انه منع من استعماله لاجل حاره وجوه الجنس
 فاذا زالت حاره وبقي عن التوب سكر الاستلان لم ينجس التوب الا ليد طاهره معه ساهذا الحكم من الماء
 الى المانع بالعله المستر كونه لان الحكم اذا ثبت في الشيء ولا يحكم بزوال ذلك المعنى المعروف طان بالحق
 في نحت الحبل وجرد العين الجشده فاذا انفتحت وجب ان يزول ما ساهدا من الحلو ولا يزل الحبل بالحق طان
 بانفلاخه على الحبل والطاهر له اذ لم يجره على سواء مضار كانت والظفر وظهره جلد البش
 والتمزعه من الاما الذي روي عنه الطاهر والاله الطاهر من الحمر ورويه ولو لم يجره مع حبه بالحق يذهب

ملحقاً

يظهر بعد في احد القولين عند المالكية ولو متخ موضع الحاج وصله فلا اعاده عليه في الصحيح والفرق
 بين الوضوء وغسل الجنابة وبين ازالة نجاسة الحقيقة من وجوه خمسة الاولى انه اذا لم
 يتمكن من ازالة الحدوث بالخل وما الزود واشياهما لا يلزم موت الوضوء عند الحاجة اليه بل هو
 السمع لا كذلك النجاسة الحقيقة عند الحاجة الى ازالته لا يخلو لاحواز اسمها بالخل بها بل هو
 باصله وبله فهو اولى ضرر من فواته باصله دون بطلان الوجه الثاني من الفرق ان استعمال الغراب
 على غير نية قد الماء متعلق بالصحة وهذا الترتيب عند فقد الماء ولو كان استعمال الخل اقل الحرج
 يلزم فوات صحة استعمال الغراب على غير نية الماء ووجود الحرج هذا المعنى معدوم فمما الوجه الثالث
 ان موضع الحاجة الى ازالة النجاسة الحقيقة كبريائه انها تكون على البدن وعلى الثوب والارض
 التي يصلح عليها خلافاً لحدوثها لا يضر في غير البدن فكانت الحاجة الى الملبس من ازالة النجاسة
 اكثر الوجوه الرابع وجوب غسل الأعضاء عند حدث غير معتق لا المعنى على ما هو لا يمكن عدم الحراز
 الى الحيز نحوه الوجه الخامس حرز ازالة النجاسة بالماء المستعمل في احد الوجهين وهو غير ظهور في
 الصحيح من ذهبه وقد تقدم ولم يحوز الوضوء بقوله على ان الفرق بينهما وهذا الخلاف للثوب والعصير
 والذهب واللبس والماء الحسن لانها غلظت وكثافتها وسوءه يمنع من الغفر في اما الثوب واللبس
 فكانوا استعملوا النجاسة وكذا ثيابها في البيت المعدم اهل الذهب على الثوب فيفسد له سوءه
 ولا يلبس الثوب والماء الحسن لا يفرطاره لثقله النجاسة في الثوب والآخره روي الحسن عن
 ابن يوسف لغسل الدم من الثوب بدهن او خمر او زينة حتى ذهب اثره حاز ومثله رواية بشره في
 اللين وسواء ما يجرى مجرى اختلاف النساء فيه وفي الصحيح انه لا يلزم ذكره السرخس وفي الحرج
 في اللين روايان فان قيل طهارة الثوب بالماء فان كانت تكون بالماء هو الا لا يكون مزيل النجاسة طبعاً
 والخل ليس طهوراً بل بالحدث قبل بل الماء هو لكونه مزيل النجاسة عن الثوب لا انه مزيل للحدث
 النجاسة الى الطهارة بل لان الثوب الخشن لا يطهر ما لم تزل عين النجاسة عنه فلو ان طهره الماء
 فلو انه ازال النجاسة وهذه العلل وجوه في الماء باعتبار التي ذكرناها واحباب اهل اموال الاختلاف

والصابون والخل للمعام الترابي ولو لم يخلط الطيب الى احد الوجهين من كون الدود والتراب بعد اول يمسوا
 الماء بعات المزيله للنجاسة مقام الماسح كون ذلك معقول المعنى وهذا بعيد من القبح والظن من احباب
 الشافعي من حرز ذلك عند التراب ومنهم من حرزه مع وجوده وهم كالاولين فان قيل والله تعالى ونزل
 عليكم من السماء ماء ليطهركم بذلك الماء مع كل الاثم والاعذار وذلك ما حصل التطهير من
 كل حكم وتدريب الشريعة فهو اتمام وكرامته لله تعالى شواك ان يحا او يحرم او اباحه وغير ذلك
 حتى ان حرمة الزنا نزل من الله تعالى وكرامته ليعظم بها العالم عنظ الانساب وقد احرمه الفل
 فليس هذا معنى من الطهور بل الماء والاختلاف بينهما لا يضر على المكلف وتوسيعه ايم والمكلفان
 الاختلاف فيه اكثر فالله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر مع ان يقول موجبه على عدم
 التسليم بان طهاره الحدوث بغيره بالمال لا يوجد في غير من المباحات ولا يضر للثوبين من الحدوث
 واختلف والخل واشياهما يصلح للجنين لا غير ومعلوم لفظ الماء في الآية وفي قوله يغسله بالماء
 منهمم القلب وقد تقدم انه ليس محذوراً وعندنا وعند من قال الله تعالى في محذور لا يفسد لاني رساله ابراهيم
 وموسى وعيسى من المشركين وقد اذنت اليهودى اذامات لا يصير لابل على ان المسئلة اذامات يصير وان
 خرج حرج الغالب في الاستعمال لا الشطر لكونه تعالى ولا طهر بغيره عاجيد وقوله يكون العباد تلبسهم
 وقوله يقولون بانواهم وقوله عليه السلام ولبسوا بلبنة اجماعة غير بعيد عن الاجازة انما اذ كان
 عصب الشئ بالذكور لا يفسد الحكم عمادة عدا زهرو المصور عند الاصواب ومنهم الامر للوجوب
 قلنا لا شئ انما بالفضل بالماء بل الامر بتغسل نفس العبد والاباحه بوصف الماء وهو لغو في الكفر
 باذن اهل سعة الاخرى اذ لا بالاباحه نفس الشكاح نسب لهذا المحذور ان يكون له ما واجبا ولا
 مباحا واصحاب المال في عرض صحيح محذور لا يكون اصاحه للمال والماء بعد الاخر الى الاداني ملو ولا يكون
 استعماله لاصاحه للمال ولا يحصل الا بالزينة الا لا تضر نفس المسئلة فيما اذا كان للماعز فوالله لا يفسد
 منع استعمال الخل في ازالة النجاسة فاذا استعملها بها لم يفسد كما المنع من استعماله لولا العطر ولو نوا
 بغير ترك السمع وهذا الماء المفضوب

مسئلة

سد

العاد وحسن المراه اذا حاض حسه ايام وطهرت ستة اشهر ثم اسمها الدم الذي لا ينقطع عليه معد
 حسه ويصلي ستة اشهر وان رأت منبذاه عتق دمها وسنتين ضمير اسمها الدم معد الى عتقها ولو
 حازم نزع من اولها لا ينقطع عتقها وتصل سنتين هكذا اذا عتقها لا يكون لها عتقها **قوله**
 ومدة الاستحاضه كالمرحاض لا يمنع الصلاه ولا الصوم ولا الوطئ الا خلاف في الصلاه والصوم وعامة فيها
 العتق وانما في الحيض والوطئ الاستحاضه وعن عائشه رضي الله عنها انها طهرت بها وهو قول الشعبي والشجر
 والحكم بن عتيبة وابن سيرين وسليمان بن يسار والزهري وقال انما سمعنا ابا جعفر في الصلاه وحده
 الجماعة ان دم الاستحاضه ليس بادي منع الصلاه والصوم فوجب ان لا يمنع الوطئ وقوله ابن عباس الصلاه
 اعظم من الجماع من اين الحديث دلالة لاظهارها بشرط الصلاه ووجوب الجماع قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من كانت عتقها غير حيضه وهو قول ابن عمر وان مصعب بن زيد والواوود الاستحاضه ادى كالحيض حتى
 عتق غسلها من التورس والبرز وهو معقول لسلس البول وقال الجراحون ان الاطباء اذا بطروا لها ذلك
 ووجدت حمرة بنبت تحت راحة طهرت من عتقها وكانت مستحاضه فكان زوجها ياتيها زواة ابوداود
 وقد ذكره ولا يعرفه فاشبهها لما سوز وكانت للشيخ اصاب في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم استأ
 الهوى فاحمد بن ابي حنيفة بن الطاهر استند بن عروا وقد قلنا انها هي اما منبذاه واما معاداه
 وحملها من غيرها اما منبذاه من غيرها او منبذاه من غيرها او منبذاه من غيرها او منبذاه من غيرها
 في الصلاه منبذاه من غيرها او منبذاه من غيرها او منبذاه من غيرها او منبذاه من غيرها
 على ردها الى ايام عتقها منبذاه من غيرها او منبذاه من غيرها او منبذاه من غيرها او منبذاه من غيرها
 الاستحاضه في قضاها بالاحوال ينزل منزلة نفوس المفلأ لانها خير البياض عن وقتها الحاحه لا يجوزها
 ان ينقطع عن كونها منبذاه او غير منبذاه ردها الى عتقها فدل على ان المنبذاه الذي ينعز عن غير
 القاعه ان يقال يجوز ان يكون عليه الاستحاضه على حاله او فاعه كيف كانت منزلة الاستحاضه كذلك
 فيكون لها المثل الذي ورد في عبار عن وجود الدم في اول ايام العاد وادانها القضا ايام العاد وقوله
 فاذا ذهب فدها الى ايامها وقد حنف بعضه هذه القطع والاسناد اذهب فدها الى ايامها
 المعجده وانما يشهور الدال الملهل للشيخه استحاضه النامه حمه من تحت الملقه المستحاضه اثباته

انها

احده وقال الم حبيب بن عبد الله بن حنبل ان باب الاستحاضه منبذات رتب بنبت تحت راحة التي على
 الله عليه وسلم وكانت حمه وحبيبه مستحاضه قال الدارقطني الصحيح في قول ابن ابي حنبل
 بالها فانك والشيخ حبيبه لها والصحيح امرها ان ينقطع ردت غسلها كالحضه او غسل
 عن اللبث بعد ذلك كمن ينزل من بيت من بيت انما عتقها السلام امرها ان ينقطع كالحضه وانما هو منبذات
 وروى رواه ابن ابي حنبل في صحيحه الاخر بالاختصاص لا لولا ذلك على انما ينقطع للموت والعهاده
 ويدل عليه قوله لعن علي وصلى الله عليه وسلم في امرها ان ينقطع كالحضه او غسلها وروى ابن ماجه وروى حاي
 عند الصلاه وان قطعت الدم على الحصى من المستحاضه الواجبه سهله بنت سهيل بن عمار العامري في المشوط
 وكانت تحت ابن جندب فاصحمت فالتبني الى الله عليه وسلم فامرها ان ينقطع عند الصلاه فلما تحدها
 ذلك امرها ان يخرج من الظه والعصر فغسل والمغرب والعشاء فغسل وعاشا في الصلاه زواة ابوداود والنسائي
 واجعل المستحاضه الى منبذات رتب بنبت تحت راحة التي على الله عليه وسلم انها مستحاضه فقال
 عليه السلام غسل ايامها واطهرها وغسلها وتوضأها وتوضأها وتوضأها وتوضأها وتوضأها وتوضأها
 وغسلها وتوضأها جميعا وغسلها وتوضأها وتوضأها وتوضأها وتوضأها وتوضأها وتوضأها وتوضأها
 النبي صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني في حديث فاطمه ما بدلت على المستحاضه الا لدمها غرغشت الحوض
 لادبارها عليه السلام الا بعد من غسلها من غسلها من غسلها من غسلها من غسلها من غسلها من غسلها من غسلها
 ومن صلاتها اليه غسلها واحده وغسلها الصلاه الصلاه قوله بن عروا يستل من حوض الحوض قوله سبعين للشيب
 من طهرها لا ينقطع السلام بامر عائشه من ذلك **قوله** ولو ادانها على عتقها ايامها وعادها من غير ردت
 الى ايام عتقها والبرز اذا استحاضه وفادعها من ذلك **قوله** وانما ينقطع الدم المستحاضه قال
 في المراجع انما ينقطع الدم المستحاضه على ايامها وعادها من ذلك **قوله** وانما ينقطع الدم المستحاضه قال
 زحيد بن ابي حنبل في صحيحه الاخر بالاختصاص لا لولا ذلك على انما ينقطع للموت والعهاده
 جميع الاوقات فان كانت منبذاه حمه عشر ايام او طهرها عشر ايام او طهرها عشر ايام او طهرها عشر ايام
 من ذلك وادانها الى ايامها منبذاه حمه عشر ايام او طهرها عشر ايام او طهرها عشر ايام او طهرها عشر ايام
 الا بدلت والاصل ان دمها دم الحمله ووزن حمله لا الرجل الصحيح والسلامه وقال زهير بن ابي الحضر وهو

يُصِيبُ التَّوْبَةَ قَالُوا إِنَّمَا هُوَ مِنْزِلُ الْحَاطِ وَالْبَصَافِ وَأَمَّا جَنَابُكَ أَنْ يَمْسُحَهُ خُفْيَةً أَوْ يَذْخِرَهُ رَوَاهُ الدَّرَاقُطِيُّ
وَقَالَ رَفِيعٌ عَنْ أَحْمَدَ الْأَزْهَرِيِّ عَنْ شَرِيكَ وَلَهُ مَلَكَةٌ أَوْ مِنْ مَلَائِكَةِ السَّمَاءِ أَحَدُهَا أَنَّهُ قَالَ نَظَرْتُ مَاذَا جَاءَ مِنَ
عَلَمِي مِنَ الْبُشْرَى وَإِذَا الطَّنَجُ عَلَى مَنَةِ الْبُشْرِ فَاحْتَفَتُ بِهِ وَتَوَجَّهْتُ أَنْ مَسِدًا أَحْلَقَ الْبُشْرَى فَجَاءَ طَاهِرًا كَالطَّنَجِ
وَالِإِي أَنَّهُ قَالَ نَظَرْتُ مَاذَا هُوَ قَالَ لَا دَمَ فِي الرِّضَاعِ وَالطَّبْعُ وَالْمَاءُ يَمُورُ فَاحْتَفَتُ بِهَا وَحَرَّوْرُهَا أَنَّهُ
خَارَجَ مِنْ جِوَارِ طَاهِرٍ عَلَى مَنَةِ أَصْلِهِ فَجَاءَ طَاهِرًا كَالْبَيْضِ وَالثَّلَاثُ أَنَّهُ قَالَ حَرَمَهُ الرِّضَاعُ مُتَشَبِّهَةً
حَرَمَهُ السَّبَبُ بِمِثْلِ اللَّبَنِ الَّذِي يَحْلَقُ بِدِ الرِّضَاعِ طَاهِرًا نَالِي الَّذِي يَحْلَقُ بِدِ السَّبَبِ وَابْنُ رِجَّةٍ الْأَوَّلِيَّةُ أَنَّ
أَنَّ السَّبَبَ أَوْ يَمُورُ الرِّضَاعُ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ الرِّضَاعُ خَلَقَ بِهِ **قُلْتُ** وَهَذَا نَالِي الْمَلَائِكَةِ الَّتِي لَبِنَ
السَّائِقَةِ هَلْ الْفَوَارِيُّ فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ أَنَّ الَّتِي يَحْلَقُ كَلَّةً فِي رِجَّةٍ وَعَارِضُهُمْ قَالُوا الْكَلَّةُ حَرُوفُ
الْمَلَائِكَةِ وَدَلِيلًا عَلَى عَاشِيَتِهِ وَأَحْزَانُ الْبَاشِ مِنْهُ مَا رَوَى عَنْ عَاشِيَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كُنْتُ أَعْتَلُ
الْجَنَابَ مِنْ تَوْبَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحَرَّجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ نَفَعَ الْمَالِي تَوْبَةَ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ سِوَا الْحَارِثِيِّ
وَمَا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا فِي تَوْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَدَّ حَرَجَهُ مُسْتَلِمًا وَأَبُو دَاوُدَ وَعَنْ عَاشِيَتِهِ أَنَّهَا قَالَتْ
لِحُجَلِّ أَصَابَ تَوْبَةً مَعِي فَغَسَلْتُ كَلَّةً أَمَّا مَا كَانَ حَزَنِي أَنْ رَأَيْتُهُ أَنْ تَغْتَسِلَ مَا كَانَ مِنْ تَوْبَةٍ فَضَعُ حَوْلَهُ
فَعَدَّ رَأَيْتُهُ أَنْ تَوْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَلَّ فِيهِ وَحَدَّثَ عَمَّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ عَلِيٌّ الْأَوَّلِيُّ
لَهُ إِنَّمَا غَسَلْتُ تَوْبَتَكَ مِنَ الْغَابِطِ وَالْبَوْلِ وَالْمَنِيِّ وَالْأَمِّ وَالْعَمِّ رَوَاهُ الدَّرَاقُطِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ
الدَّرَاقُطِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَاشِيَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كُنْتُ أَعْتَلُ الَّتِي مِنْ تَوْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ إِذَا كَانَ
رُطْبًا وَافْرَكَ إِذَا كَانَ بَاشًا رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو الْحَسَنِ الدَّرَاقُطِيُّ وَعَنْ عَمْرِو عَاشِيَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ مِنَ التَّوْبَةِ عَنْ لَهْرَنَزَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الَّتِي يُصِيبُ التَّوْبَةَ أَنْ يَأْتِيَهُ غَسَلُهُ
وَالْأَعْمَلُ التَّوْبَةُ فَلَهُ رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو جَعْفَرٍ الْحَارِثِيُّ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ التَّوْبَةِ الَّذِي
حَامِعَ الرَّجُلَ أَكَلَتْ فِيهِ هَلْ صُلِّحَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ فِيهِ شَيْئًا فَمُتَّحِلُهُ وَلَا مَسْحَةَ فَإِنَّ النُّعْجَ لَا يَرُدُّ الْأَشْرَارَ
وَسَبِيلُ السَّعْيِ وَطَبِيعُ أَصَابِهَا جَنَابٌ لَا يَدْرِي مَوْضِعُهَا قَالَ الْأَعْمَلِيُّ عَنْ الْحَسَنِ الَّذِي يَمُرُّ بِالْمَاءِ الْوَلَدِ
فَيُحَاوِلُ الْأَيَّامَ وَالتَّابِعُونَ وَغَسَلُوا الَّتِي وَأَمَرُوا غَسَلُ النَّبَابِ مِنْهُ هَذَا الْعَدْلُ الْحَاشِدُ وَلَا

مَقْلَبًا فِي الْحَاشِدِ فِي الْمَبَاطِنِ لَا تَوْنُورًا وَمَا تَوْنُورُ الطَّاهِرِ **قُلْتُ** حَكَاهُ فِي الطَّبِيعِ مَزْدُودَةً وَكَلَّوْ
عَمَّوْنَ كَلَّ عَلَى الْبُحْرَى رَأَيْتُهُ كَالَّذِينَ فِي الْعَجِيزَةِ وَالذَّكُورِ وَالْفَرْجِ فِي الْحَمَامِ وَقَوْلُ أَنْ حَامِدَ لَابُورِي
قَاعِدُهُمْ فَإِنَّهُمُ يَحْتَسِبُونَ الْبَيْتَ فِي الضَّرْعِ وَأَنْ كَانَ فِي الْمَبَاطِنِ وَأَمَّا رَحِمُ حَمَلَةٍ عَلَى الْقَلْبِ إِذْ هُوَ الْغَالِيَةُ وَأَنْفُسُهُ
السَّهْبُ لَيْسَتْ بِحَدِيدٍ عَدَدًا وَقَدْ نَالُوا الْإِيَّامَ فَلَيْسَ بِكَوْنِ عَمَّا نَعْنَاهُ أَجْوَدَ الْجَوَابِ الْأَوَّلُ قَالَ
الْبَاضِيُّ الْعَوَاقِفُ الَّتِي يَحْرِي مِنَ الدِّمَاغِ لَعْدُ فَضَحَهُ وَيَصِيرُ دَمًا أَجْزَى فَمَاذَا الْعِلْمُ إِنْ يَصِلُ إِلَى الْعِلْسِ فِي نَفْسِهَا
يَمُتُّهَا نَوَالُ الْأَنْبِيَاءِ فِي نَفْسِهَا كَالْبَيْتِ الْبَيْضِ وَقَدْ قَدَّمَ فَنَبَيْتُ أَنَّهُ مَوْلَا مِنَ الدَّمِ وَهُوَ عَيْشُ وَالْفَحْشُ لَا يَنْقَلِبُ
عَدِيمٌ طَاهِرًا إِلَّا الْمَالُ الْبَيْضُ إِذَا حَارَ وَلَيْسَ بِالْمَرْءِ إِذَا غَلَّتْ بِنَفْسِهَا الْجَوَابُ الْمَانِي حُوزَانُ الْبُكَوْنِ الَّتِي حُشَا
وَأَنْ خَلَقَ مِنْهُ الْأَيَّامُ أَنَّ الشَّيْءَ يَدْرِكُ بَعْثًا وَيُؤَلِّفُهُ الطَّاهِرُ كَالْبَيْضِ فَانْتَعَزَ مِنْهُ لَمْ يَدْرِ هَلْ هُوَ
وَهُوَ حَرْجُ الْحَمَامِ الْبَابُ الثَّلَاثُ الْمَعَارِضُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْعَرَاغَةُ مِنَ الْمَنِيِّ الْمُسَبِّطُ الرَّهْمُ بِالْعِلْفَةِ وَالْمُتَّحِلُ
الْمَرَاوِي سَحْلُ الرَّهْمِ فِيصِيرُ عِلْفَةٍ وَهِيَ الدَّمُ الْعَلِيظُ فِي جَنَابِهَا وَجَهَانُهَا وَأَبُو حَنِيفَةَ وَهَلْ الْعَرِي طَاهِرَةٌ
فَإِذَا السَّحْلُ الْعَبْدُ وَصَارَ قُطْعُهُمْ فِي حَقِّ الصُّنَّةِ بِالْمَرْءِ عَدِيمُ الدُّعْطِ بَطْهَا لَهَا كَالْوَلَدِ وَفِيهَا الْوَحْشَانُ
وَالسَّحْلُ عَرَفَتْكَ مَذْهَبُهُمْ وَهَلْ بَنِي الْعَرِي قَوْلُ عَاشِيَتِهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُ أَقْرَبَ الَّتِي مِنْ تَوْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَرَفَعْتُ قُصْلِي يَدَايَ وَعَاشِيَتُهُ فَضَلَّ فِيهِ يَدَايَ عَلَى ذَلِكَ رَوَاهُ شَيْخُنِي زَيْنَادُ بْنُ الْأَوَّلِ لَكَ لَفْظُ اخْرُجْ
أَوَّلُهُ **قُلْتُ** لَا مَعْرُوفَ فَإِنَّ قَوْلَهُ رُطْبًا وَكَذَلِكَ بَاشًا رَوَاهُ الدَّرَاقُطِيُّ هَكَذَا أَدْرَكَتْ قَسَمَهُ
أَجَابًا إِذَا كَانَ بَاشًا وَهَلْ الْأَفْضَلُ وَكَذَلِكَ لِحَامًا وَهُوَ الْحَرِيُّ وَالْخَرَجَانُ وَأَعْتَلَهُ يَدُوهَا لَهَا وَكَذَلِكَ
لَوْحُورِ الرَّجُلِ الْأَوَّلُ أَنْ يَمُرَّ بِهَا زَارِعَةً أَسْبَابًا بِدَلِيلٍ وَهِيَ الْوَادُ وَالْحَاطِفَةُ وَالْفَخْرُ وَالْفَاعِلُ وَالْمَعْمُولُ الْوَجْهَ
الْبَاشِي وَكَذَلِكَ فَضَلَّ فِيهِ وَحَدَّثَ السَّبَبُ الْحُجْرَ وَالْمَعْلُودَ بِدِيَامِ الْحَاشِدِ فَبَدَّ حَرَجَهُ الْأَعْيُنُ وَالْأَعْيُنُ وَالْأَعْيُنُ
حَكَمَهُ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ لَحْرِي فِي الْبُزْ لَطُوبَةُ الْبُزْ وَكَذَلِكَ الدَّرَجَةُ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ طَهَرَ
لَا يَزِيدُ إِلَّا سَمًّا مِنَ التَّوْبَةِ الْأُخْرَى أَنْ عَمَّ مِنَ الْحَاشِدِ الَّتِي يَحَامِجُ يَحْرِي الْعَرُكَ الْبُزْ دَرَجَةُ التَّوْبَةِ
وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ كَانَ رَأْسُ دَرَجَةٍ كَحَشَا الْبَوْلِ لَا يَطِيرُ بِالْقَلْبِ وَأَخْبَارُهُ الْعَمْدُ أَبُو اسْتِخْبَانِ
فِي الْخَبَرِ حُجْرُ رَوَاهُ الْحَسَنُ عَنْ لَيْسَ فِيهِ وَهَلْ الْعَمْدُ مَجْدِبُ الزَّهْمِ عَمْدِي أَنْ الَّتِي إِذَا خَرَجَ مِنْ رَأْسِ

الاخيل على سبيل الدقيق ولم ينس على راسه بطمه بالفر ك ل لان البول الذي هو داخل الذر غير مغبر
ومروا الى عليه وغيره من خلاف ما اذا انفسد النبي على راس الذر حيث لا يكتفى بالفر ك حتى لو بال
ولم يجاوز البول ثعب الاخيل يكتفى بالفر ك وفصل انما بطمه بالفر ك اذا خرج النبي من النبي اما يخرج
الموي او لام حمم النبي لا بطمه بالفر ك في المنافع والشمس الاميد الشرحي مسئلة النبي منقل
لان الخلل يمدى بمغنى والمدي لا بطمه بالفر ك الا ان يوال انه مغلوب بالنبي فجعل سعة والذكر الوعد
النبي الى الجانوب بطمه بالفر ك قال المعنى اني هو الصحيح ونسبته ابن عباس في الجاني اتماما ان في
المنظر في الساحة والبشاعة لا في الحكم يدل لما ذكرنا من الادلة على غاشته والامر بالما طم
لكن من غسل عليه وروى عن محمد بن كان النبي عليه طم بطمه بالفر ك واسفله لا بطمه الا
بالغسل لانه انما نصيبه البلدة دون الحرم ذكر في المبسوط وفي فاصح حان التوب اذا اصابه النبي
فمس وفر ك عليه بطمه يمدى في قوله الى يوسف ومحمد بن في حنفية وروايات الطبري ان الفريول الجاشه
يخرج الصلاه فيبوله فاولا في البول طاهر وهذا بطم موضع النبي بالفر ك وميل وطوبه المخرج طاهر وانما
ذكره المعنى ان اصابه ما لا يعود جثا عندنا وفي اطهر الرواس عن ابن حنفية يعود جثا وقد
تقدم وهو على سبيل **قوله** في الجاشه اذا اصابته الماء والشفق التي عندهم وفي المبسوط شيف
المجاهد وسكن القصاب بطمه بالمشح بالوزر في الجفط والنفية ما دامت الجاشه رطبة لا بطمه الا
بالغسل فان جثا وفتها بالمشح بالرابا وغيره بطم بالح وطاهر بالمشح وفي الرجيزة الشيف
او الشكن اذا اصابه بول اودم ذكر في الاصل انه لا بطمه الا بالغسل وان اصابته عدوه ان كانت
رطبة وكذلك وان كانت بالشفط طم بالح عند ابن حنفية والي يوسف وعنه جمل لا بطمه الا بالغسل
وقدر الذي يخصه ان الشيف بطم بالمشح من فصل بين الطب والباش ومن العذرة والبول وكذلك
بان الشيف يحجب لانه داخل الجاشه في اجزائه يمدى على طاهره فاذا امسها لا سقى الى النبي يمدى
وذلك غير مغبر وفي الشاوي دمع الشفاء بالشفح في مسحة صبرها انه بطمه كذا الوصل السبل لسانه
حتى ذهب انرا الدم فقد طم في يوسف الشفاء اذا احاط به دم او عدوه فمسحه بحرقه او تراب بطم حتى لو نفع

بدر بطم وغيره فان طاهره واساح اكله قال اصحابنا وبدر صح ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا
يسألون النخاع تسويهم بمسحوقها ويصلون منها ولا يغسل الشيف والسكين واللسان والمعدة فتدفعها
فما من تركه ضرره وبه لا يملك وما ذكره والسافي واجد لا بطم الا بالغسل وما سؤل في التوب واللسا ط
واجحاب يؤخذ ما عدم وفي المنافع اما حرم الماء والنسف لونه متغيرين حتى لو كانت حده حشفه غير
صغيرة لا يكتفى بمسحها وكذا في الرجيزة **قوله** وان اصابته الارض غاشته تحت بالشفق وذهبها حارث
الصلا على ما كان هذا مذهب علمنا بالمشقة وهو لو ان يلا به والحسن الميري ومحمد بن الحنفية وما
التوبى اذا جث فلا يباش الصلوه عليه يبوله اكله بعد في الوقت فلم يصبر غاشته وما ذكره لا بطمه واللسا
فولان من القدم والاعلا بطمه وفي الام لا بطمه وفي القطع بطمه طاهره والعزلان فما اذا لم من الجاشه طم راج
ولا لون وعند احمد لا بطمه ونقل امام الحرمين انهم يملحوا المولدين في التوبه لارض وول بطم التوب باخا في
الظل وجهان ذكر ذلك كله النواوي في شرح المذهب قال في المنافع الحيات بالصل ليش شرط حتى لو جث بالظل
يكون جثا لذلك قالوهذا الخلفاء في الاصح وشرح محمد الكوفي في ذكر الشفح خرج العالب والحاد
ونقل النواوي عنه انه لو ذهب انوها بالظل لا بطمه وللمذهبنا ومن لا يقول لنا ما ذكره في اللام عن ابن حنفية
في شفاء عينا العسل المشجرو كانت الحارث يبول وسئلون في السجود يبولون ان يسون شفاء ذلك ما
في اللام دمل على ان الشفك اذا اسرق في الارض الجثه حتى ذهب ان الجاشه طم اخرجه ابو داود وابو بكر
ابن جرير في صحيحه قال الحارث يبول من حرمه هذا الحارث صحيح والمدة على ان الحارث كانت يبول حاج احمد
وسئل وتدبر في السجود **قلت** انظر الى ما فعلت عليهم من العيصه لما راجدنا صححا دلا على
خلاف مذهبنا واولاه بهذا التاويل الذي لم يشر له مسند وغفلا عن اخر الحديث ما يابرون
قوله جده وكانوا الا يسون شفاء من ذلك اذا كانت يبول حاج المشجرو اذا كان داخيا لا يبول ولا يوا
في المشجرو في المنافع لما من البول فيه اعطاه وادعاه ربط الحفاض على جرحه ولا يخفى هذا الماغل
مجاهد وروى اصحابنا في حب القعدة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذكاه الارض مسحا ولم يصبر عليه
كس الشرب والاشترار جلا اراغ غاشته رضى الله عنه وكان الارض من شافها ان عمل الاشياء ونفقها الى طبيها

قوله

قلت

منه والاولاهو الصحيح عند منسأح لان العدوب بالعرض المستجده مع فائده يودي الى ان يصيبه
 منها ومن الجائسة وتصلق معها ولما الصلاه مع قدر الدرهم مما دونه من الجائسة مع العلم به ولا يلزم مع
 عدم العلم بآل في المحيط والسبب بتعدد دفعه مفرز عنه وبيل بعد الدرهم الاستود الزير باق
 والزبور في الاصل الفريسي يورس من روستا العرب وهو حصن من يد الفزاري لما ولد وذكر السج العام
 ابو نصر احمد البغدادي في شرح الدروري حديث روح المتقدم محكا ببوله هبنا انه عليه السلام قال
 تعاد الصلاه من الدم اذا زاد على قدر الدرهم وقد حلتا عليه وفي السابغ لهما صاب ثوبه قدر درهم وهو من
 فضلي الطهر من اذا دقتي العصبه صلاه الطهر جائزه وصلاه العصبه وهو لا يمنع وهو اختيار المعصاني
 كما ذكرت في روستا لانه صابها الماء اوله وذكر ابو بصير الحصاص في شرح غصن الطحاري ان قدر الدرهم
 فقد يلو مع الاستنجاء الاستبراء احكاما لا يملك كفاها يستحق ويستبرون فقد روا الموضوع جميعا
 بالدرهم الاول صاحب السابغ وروي عطف عن الزهري فذكر الحديث ونقل الراوي الحارث بن عمار
 الى ابيه وزاد فيه الزهري قال في المستوط فان الخبي يقول بعد الدرهم من الجائسة مانع وهذا حال ما ذكرنا
 عنه من قوله ارادوا ان يقولوا مقدار المتقد فاستمعوه في الجائسة وما لو مقدار الدرهم فقد ينشأن مقدار الدرهم
 عفو لما منع فان السبغ ببوله لا يمنع حتى يزد على قدر الدرهم **قولهم** وانما كانت جائسته هذه الاشياء فلو لم
 لا تمنع ببوله لم ينقطع ببوله والحاشي ان يكون شاملا من الاستبراء المحجبه للتحقيق من ان
 الصغير وحادب الاجنه اذ الصبر واثم الحقيقه **قلت** لا يلزم سلامته عما ذكرنا من موقوفها
 بولان خبر الواحد السالم عن ذلك لا يكون الحكم الثابت به وحده موقوفه ببوله وانما حصل القطع ببوله
 جائسته تلك الاشياء باجماع القدر للقطع اما الدرهم لما روي الدم المسفوح وهو مجمع على جائسته وجزئه
 بانه صلا الفرائس والبول المراد به بول الادبي وكذلك ذكر بول الحمار بعده استا ببوله بول ما لا يوصل
 لحمنه الحيوان والبول انواع اربعه بول الادبي الكبير وبول الصبي الذي يطعم وبول الحيوان غير البانول
 وبول الحمار والبانول وكلها حتم عند جمهور اهل العلم على ما بان في تفصيله في ما مضى في العلم اما بول الادبي
 الصغير فحسب جائسته علقه باجماع المسلمين من اهل الحلال والعرفه في اجماع ابن المنذر واصحابنا واصحاب

الناسي وكذا بول الصبي الذي يطعم عند جمع اهل العلم فاطبقه خلافا لما نقل عن داود الطاهري ولا يغير
 جلائه وعند الشافعي جائسته خفيفه وقد تقدم ونسأل النبي صلى الله عليه وسلم في نفعه ثوبه منه وامر
 بنفع الثوب منه فلو لم يكن حشام بنفع ولم يبرهه وصل الحائي بالاعلى ثوبه عابده الى الصبي اي بالرهو لحره
 عليه السلام فمضى ثوبه خوفا من ان يكون طار على ثوبه عليه السلام فذكر في العلم واما بول الحيوان الذي
 لا يوصل لحمنه فحسب جائسته علقه عندنا وعند مالك والشافعي واحمد والفتا فانه ليعوم بوله عليه السلام
 اسمه وما من البول وحسب عن الصبي طهارته وهو مذكوره وحسب ابن حزم الطاهري عن صاحبه داود ان
 الابواب كالحق والارواح طهاره من كل حيوان الا ان الادبي وهذا في الجائسة القسا واما بول ما يوصل
 لحمنه الحيوان ورويه فحسب عند ابن حنبل والشافعي وغيرهم على ما بان في الفصل في
 الجائسة وما من حلال وعطى والنوري والخفي ورويه احمد بوله ورويه طاهران واختاره الرومي وابن
 حزمه من اصحاب الشافعي هكذا اخذوا النواوي والصواب في ذهبه فزان ورويه فحسب جائسته خفيفه كالجائسة
 الى يوسف ومحمد وعند محمد والذيت بوله طاهر دون ورويه فحسب الجائسة بوله طاهر بول ما يوصل لحمنه طهاره
 ورويه ما لا يملك طهاره بوله احد شربه فلو قلت بطلانهم ورويه لا يحل احد ولا يحل احد ولا يحل احد ولا يحل احد
 البرزخ بالبول وما لا يعد بول الكبر الفاحش ما لا يبول يوسف ومحمد في الارواح صرزه وبلوى لاشيا في
 النسيان من عظام الذواب وبلوى ما ينفذ في الخفيف فقد روي الكبر الفاحش وكذا الاختلاف اقلنا تأخر
 في الخفيف اذ ساع فيه الاجتهاد كما ذكرنا عن عطى الصبي ملك عرجته على امره وعندنا خفيفه في الله
 عنه الجائسة الخفيفه ما لم يصب جائسته بنصف لم يبارع فحسب جائسته وانه لا اختلاف في جائسته كالدره
 فانه عليه السلام اهل الرزقه والعهده ركن رجعة الخاري وغيره وقد تقدم قبل الركن الرجوع من اهل الفرس
 يقول الركن الفذروي في المستوط الركن النجس فخذ ذلك على جائسته واما ركنه صراحو لا اعتبار بالبول
 في موضع النجس في بول الادبي فان البولي فيه اثم واكثر نوعا وبول الحمار فانه مفسق وصيب الشباب
 ومع هذا فلو انزل البول لم يضره على جائسته والجائسة الخفيفه ما عارض الضان للجائسته وطهاره
 واتخذ جائسته لقيام المرح من بول ما يوصل لحمنه فان بوله عليه السلام اسمه هو ان البول يدرك على جائسته

فان الاجتهاد فيه مساعىم قول صاحب المختلف ولجدي على روايه الكرخي يوم اذن محمد بن وهب اخبرني عن خلاف
روايه الكرخي في الشئ كذلك ووجهها ربه انه ليقول ان انفصل عن الطيور من خبث واحد ولا حتى شئ من
الطيور وعن المساجيد فقلنا ان خروجه الطيور ظاهر حتى لو وقع في الماء لا يفسده وان في الخط لا يظاير
وقبل لانه لا يمتص من الارض عند وقبل يفسده وان اصابه خروما ياكل من الطيور ان كان الحجام
والعصفور لا يفسده لانه طاهر خلافا للشافعي وخبر الدجاجه والاوزه والبطة جثث جائده عليه طيه
وفي روايه الى يوسف بن علي حنفية خرا الارض ظاهر والادبي روايه الحسن بن علي حنفية ذكره في الحنفية
لانه استعمال الى بين وفساد وخبر واحد فاشبهه رجس الذي علفه العصفور والحمام ومحمدا لانه
لن يخرجه وما اذا ذكره واحد خرو الدجاجه وامثالها وان الخوامع والمساجيد من عهد النبي صلى الله عليه وسلم
الى وقتنا هذا لا يمنع من كسبي العصاة وتر والحمام واصنافها من غير تركه ولو كان خروها احتسابا لكان المساجد
عنه ولو ان جعله جثثا حراما علفا فان المطاف ومواضع الصلاة لا يخلو عنه واشبهه الحائط وسور الحفر
تعلم الطوف والخندق من اصحابه تركوا قوله في ذلك قال التواتر في وعندي لانه اذا علف بها البوي ونقد
الاحتراق عنه يعني في موضع الصلاة معه كما في طين الشوارع وعبار السور حتى يفتح السور وكثيرا ما يقاتل
في موضع الجيم وهو محرم فان لم يرد على كونه التزنا فانه لغير فيه رعد من مع هذا الجثث عندكم لم يزل على
عله الطاهر في الخط لعدم الواحد صده بل صحتا البهيم الاسلام واعدت من المساجد والاولى عنه وهذا
المجموع متفق في بصره لفران فلم يوجده فيه موجب للطهاره معني على نجاسته **قوله** وان اصابه من دم
السم او لم ياب الحمار او البقر اذكر من دماء الداهم اجزات الصلاة فيه وقد تقدم حكم دم السم لا يظاير الا
روايه عن يوسف ولاب البقر والحمار لا يفسد **فروع** في النجاسة ساق ما لا يعلم ان ازاله
النجاسة عن عذرا اذ الصلاة وتسمى نجس فيها وفي المذلل طاب وقت فاره في خروها ثم صارت الحرة
حلالا يباح اكله وقيل لا يباح ولا يمسح ولا يمسح لعل لان اجزائها فيه والا حلال وهذا الحسن
هذا اذا اخرجت قبل ان يصير الحرة لا يمسح على الداهم وبها لا حلال في المصنوع في الصحيح ولو وقع الكلب
في العصفور ثم عظم فخلل عيب ان لم يكن حسا للقيام لها به فيه قال بعض الداهم لم عزها لانه يفسد الدهن من الحشر

قوله
مروء

ابن زياد ومات محمد بن عمار الرازي لا يفسد النهر ولا الخطه ما لم يتغير طعمه وهذا اذكر الحكم في الخطه ولم
يذكر خلافا وفي الرعياني يروي خبرا انه في الزهر يركل اذا كان حليا ولو وقع في الدهن او الماء لا يفسد وكذا
في الخطه اذا كان في الماء في مسابيل الشجر انما يفسد انما في الماء لا يفسد انما في الماء لا يفسد انما في الماء لا يفسد
في السنينه وفي ماوى المصاني بول الماء والنفاس ليس بغير الضره وفي الذبحه يفسد الماء من الثوب
للضرورة وفي الثوب دون الماء وفي النار في غير قولان وبول الدهر جثث لا يفسد اذا اود الدهن الشانطه
من التسيلين حسنة ذكر القتيبة ابو جعفر في عرس الرواي انها طاهره وان سوط من اللحم طاهره
ودم الحمله والوزعه جثث اذا كان في مسابيل الزهر البعير بكت اللحم وتندب بالراما خرج من حروفه الاخر
وهي حسنة وفيها ما لا الشافعي ولو اصاب الثوب بول الادبي والنفثه على الخيفه يفسد الغلظ والارض
من العصبه لا يجوز شربه ولا يحد من مائل لا يابس تشوبه قال ابو الهيثم هذا خلاف قوله اصحابنا عار النجاسته
اذا يحد من شئ الحسن قال في الرعياني لا ينجس في الصحيح موضع النجاسه عيش خرون وطاب وخبره عن
الفتن في ذكره ابو الهيثم وعن يوسف بن عيسى طيب عيشه والحصن النجس ان كانت نجاسته يابسه ذلك
وان كانت رطبه اجر عليه الماء مرات وفي الذبحه وطهر عند يوسف بن ابي خلافا لجمهور النجاسه طحل
في خبر جابر بن عبد الله بن جابر بن العزه اذا صارت ثوبا لم يطهر بالمال واللبث اذا وقع في الخمر صارت نجاسة
فان في الذبحه وعند الحنفية ومحمد بن علي في يوسف بن جثث وكذا القتيبة في العزه اذا احتوت في الماء
وصارت زائدا في هذا الخلاف ولو اصابته الحرة نجاسته معني ان يطهر باحراق النار فاقبل في علمه
ما ذكره في النار في ان راس النساء ولو اخرج في الداهم حكم عليها ربه وكذا ابله السور النجسه تزول الاثر
ما اذا كانت النجاسته في الارض تزول بالاشتم في النار او في وعاء الشانط في الاعيان النجسه لا لا يطهر بالاجزاء
بالنار ولا الوقت في محمد بن علي صارت نجاسة لا يطهر الا في وجهه وهو لو اجد في النحر فيهم زياد
هذه الاشياء طاهره وفي دكان النجاسته ويحتمل ان ينجس وجهه الطاهر عار نجاسته فاسد الحمار
الحمار يخرج من الحرف واصحاب النجاسته عديم وجه النجاسه داخل في غير نجاسه فبانتها دابة وخرج
فخر ابيه وغربه عثر ب لاني الدخان من الذي زياد انه مذموم ولكنه وهو حسنة نحو والد حماد وعراق وعريف

الصالحون ولا يخبر في البدعة وحكي عن الحسن البصري أنه سأل رجل عن دم البقر وعن دم البعوضة فقال
 لهذا من ذنوب السباع والاطمروا إلى الله سبحانه هذا الرجل فأنه من يوم أن أنشأه ابن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حتى جالسني عن دم البقر والبعوضة **قلت** أراد بذلك دم قومه الذين أنشأهم الحسين
 رضي الله عنه فله وجه ولا عيب لا نراه على رجل سأل عن أمر دينه ولم يجد منه حياءً في حق الحسين
 رضي الله عنه ولا في حق غيره وجه والله تعالى ولا نوروا وازوه وركبوا أخرى والله على ما يشاء شديد
 فما يواحد هذا السائل عن المرد بن عبد الله بن عتبة ولا من ارتكب ذنبا فارتكب غيره فإولئك لا يفتن الله
 دينه الخ **قوله** والله والخائنة ضربان مرسدة وغير مرسدة فما كان منها مرسداً فظهر أثره في الدنيا وفي الآخرة
 وأثره غالب المرسدة ولو لم يفتن له وحده لأن خائنة الخلق يقيم العتق يقول بزوالها وعن محمد بن طاهر
 بالفضل مرسدة إذا عصى وكذا أبطر بالمرسانب مرسدة وعلى هذا فضل إذا ارتكب محرم أصح عليه المالكين وهو عليه في طاهر
 في غير محرم وميل لأظهر عالم يشهد ثلثاً لأن الطوبى التي في التوراة الخش لا تزل أثره عالمياً وقال أبو جعفر فضل
 بعد زوال العتق من مرسدة لأنه غير مرسدة غير مرسدة غسلت مرسدة فإن بقي من أثره ما يستحق الله التوراة ثلاث
 المحرم موضوع وبذل عليه ما رواه النعماني عن خوله بنت يسار قالت فإن لم يخرج الدم بأمر الله قال
 السلام عليكم الملائكة لاني وخبر الطهارة عن خولته حكيم سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في نوحها أنزل الله
 قال لا ينزل في طهره الوانين بن نافع عصفوه وروى الدارمي في معاشقه رضي الله عنهما سئل أبو الوليد قال
 الماطور وما لم يمسس يدها رتقاً من أصله حتى يعلب على طين العائسة أنه قد طهر وإنما اعتبرت فيه عليه الطين
 لأنه أثير له من مرسدة فلا يمكن النطق بزوالها من الوانين سأل الطين وهو لأحصل الإزالة لا صرح الجاحش
 من ما التور وقد رتبنا لأن عليه الطين بزوالها يحقق عندها في الملبس وطاهر ثلثاً وفي مرقع القذوري
 لا يضر أصحاً ما قد روي ذلك ثبت فليست ذلك على وجه الشرط وفي الخبر الثالث ليس بلامد مدح الخ
 أحياه الله أن كان غطيه أنه طهر بوزن الثلث يحكم بها زنه والدليل على اشتراط الثلث أنه على السلام أمر
 فيسأل الدين التور ثلثاً وقد تضمنت صحة وعمل بأنه لا بد من أن يثبت بدو ولم ينع ولم يحسنه الماروف
 حقه ولو كانت الجاحش لم تحصد تزل مرسدة واحدة كان الدم منطلي بالمزول من اشتراط الثلث في الجاحش

الموسم فابده ولهذا اشتراط الثلث في محل الاستنجاء مع مناسبه الخفيف لأجل التكرار وحرم كشف
 العوز حتى يشرع فيه إلا الجاحش للحنيف دون بقية الجاحش والشافعي لا يشترط العدد وكفى بالماء الواحد
 الآتي ولو لم يلبس الحلب وقد علمت عن أحمد وإسحاق إحداهما كقول الشافعي والثانية عدم اختلاف أهل
 الواجب سبع أولئك على رأي غير هذا في غير الحلب وأما تركه المارة من غير تعدد ما روي عن ابن عمر
 قال كانت الصلوة خمساً من الغسل من الحاء بد سبع مرات والغسل من البول سبع مرات فليزله رسول الله صلى الله
 عليه وسلم تسليماً حتى علف الصلاة حسناً والغسل من الحاء بدمه والغسل من البول بدمه رواه أبو داود
 وفيه أبو بوبن جابر ولا يخرج به ذكره بن زاذمي في المعنى وأصح الشافعي بمولاه عليه السلام ثم اغسله بالماء
 من غير استراط العدد عنة جواباً عن أحمد أنه روي في الدم والواحد فيه أنه لا عنة دون المرد ما عافا والغدة
 في غير الموى الجواب لما عنة في المطاوعة على الغسل وقد بينت السعد في حديثنا عن عائشة رضي الله عنها
 أنه عليه السلام كان إذا خرج من الملاء غسل مفرده ثلثاً أخرجه الطهارة في أو سطع معاه والطن أهل
 في السرة دون المارة في أمر القبله وطبل الماء في المارة فإن من المرسدة الصبي والمجنون طهر ولا يلزم له غسل
 المحترق المستعمل لأن طين العائسة لا تزل من أثره ما يستحق الله التوراة ثلاثاً والواحد جاز
 استعماله وإن لم يمسس يدها غسل لأن الاعتناء لا غاية لا بد من عصر في طهره الرواية المستصح الجاحش وفي
 رواه في الأخير مرقع التوراة الجاحش والعصر الجاحش طهر لثلاثاً في أحسن رواه عنه من أولئك الجاحش في كل
 أحسن مرقع هذا ثم أصحابنا جميع في التوراة التي راد مضعفة على وجهه وقد روي وهو القياس ومن أبو يوسف
 في العصر وسطر فيه أصحاً والجحمان وبود ذلك في الجاحش والصحيح عند الشافعي محسن الما لاطه التوراة
 إذا كان الما ليس **فروع** إذا صحح الغسل المفعلة من المارة الأولى بوجه عنة ثلثاً اعتناء الجاحش ما التور
 حين روضة في الأناضال طاهر للذهب وفي رواية الجاحش بعث من قبله إشراخاً لرفع رعد الشافعي والحاك
 على اعتبار العود في غسل مرقع من العود في غسل من لونغ الحلب الأولى ثلثاً والثانية حسناً والرواية الثانية
 عندنا المفضل من الساب طاهر عدمه وعننا الما في غسل مرقع في الرواية الثانية عدمه والوجه الما في كونه
 المقدم وعنه لوله في العود في الساب ليدفع على سنة المفضل عن الإخيه في غسل من المارة استيعاب الإخيه مرقع

سابقه وفي الوجه الثالث للحامه سنانة العدد والسبعة حتى وافصل من عجانة الارض الى توب اوبر
اوجوا عسله سعادته ابن عمي شرح الهامه **قلت** وهذا دليل على اشتراك النسخ في جميع
الاجناس عديم وهكذا ذكره ابن عمي في المعنى والتوازي ما شرحه المارني عن الوجه الثالث للثناثية
من كل عسله فله لان عسله نزل سبع النجاسة عديم وهذا الوجه الاول الذي الاعتبار بان يكون من الورد
فيه بعد ما ذابوا لادن من نزل سبع النجاسة من معقول المعنى وهذا ما متفق على حوا فيه عن اول الاحكام
خرجوا عن القيد الصحيح في التناهي عن التثاثير اذا انفصل وانظر الى المعنى عنه معتبره ولا تغفل
خبر في عنبرنا وانفسه الاخرية عسله عدل يوسف وعمره خرج من المالبط طاهر اسوان على يديه
عائنه حقيقة اول من سلطان على يدنه حاشه جميعه في المايه الثلثه عنه وما يدها مستعمل وان
لم يكن بالمياه الثلثه مستعمله لان النجاسة الحقة يصعبه بالمياه وكله الاباكر اريد اعانه ما وافاض الحب
عليه الماء واهو حب بطبر وما يدها الثلثه اوجوه فيه فيه انه يصعبه مستعمله والاولاد والارواح في
عسله وان ظهر عندها ولا طهر عدل يوسف وفي عنبرنا على طهر عدل حفيه وعندها لا طهر ذكره في المحيط
فصل في الاستخار العمان الاستخار والاستطاب والاستخار عاترنا عن الاستخار
من الشيل عن حربه فاستخار الاستطاب كما كان بالما وفتر بالما محرمه والاستخار عن النجاسه
ماخوذ من النجاسه والنجاسه والاستطاب من الطيب لانه طيب نفسه ما باله النجاسه لا الازهر ك
نمو الاستخار من نجوت النجاسه وجنبه اذا طيبه فانه نطق الادي عن نفسه وما لان فيه ماخوذ من
النجوسه ما يرفع من الارض وكان الرجل اذا ارد ان يصاحبه فاستخاره في الازهر في نزل اسراج على الماء
قالوا به يستنجي بماء ويحيى وما الاستنجي اذ مسح او غسل النجوسه هو العذرة ذكر اداب النجاسه
في الاما وروي مسلم عن جند الحبره قال اطهر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ينفض حاحه
وروي ابو داود والبيهقي عن عبد السلام قال اذهب للاب ابن مال النهر في هذا صرح شخص صحه عن يحيى
ابن سعيد يشبهه ان عبد السلام قال اذا اراد حجه ابعد عن حاترك خربت معه على السلام في نهر وكان اذا اراد
الزوايه حتى لا يراه اخرجه السهم الزوايه التي يدع عن القاطره في النجاسه الواسعه من الزوايه

[illegible]

نصب مسجع عليه ولازم مع فرج البيه ومن مراسيل اوردوه عن طهر بن منان انه عليه السلام قال اذا اراد ان يرسو
 في نهر او في الارض فاحذوا عذرا صلبا حتى يبري من سوره الفزع ان يفرغ العزل المملعه وامن من يمتها الفرو وهو ما صلب من
 الارض واشهد ومنه ما ذكر ان عبد الله بن عتبة بن مسعود قال لا ينسب اب الى الهزلي لما ظن ان الله استفرج عينا
 اخذته من العلم واستغنى عنه انتنى الفواز بعد الفواز يكون في اطراف الارض وجهها يبرو لاني في اوابيل العلم والحق
 العلم من العلم ومن عن العلم ادهم البول في الهواء من حيث يوسق من المسقر يستدعي عن كبره وانه عليه السلام كان
 يجر البول في الهواء وصق وسق وعنه عليه السلام انما اذا خرج الرجلان جميعا فليدنا ولا يحسن احدهما قربا
 من صاحبه عذرا فان العلم مع على ذلك اخبره الاجتماعي بوسيع انه عليه السلام قال لا يخرج الرجلان فربان
 القاطب فثوبين عن عروهما فان كان العلم يستعمل في حربه او دود واحد حربه يسترضان في القاطب ما ساه
 ضرب الارض انما هو ضرب في الارض حنا وتوضيها لارض البنت الحار او فيه لا يستقبل الربيع في حربه في الحر
 وكان من احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اذا بال احكامه لا يستقبل الربيع بوجه فبره عليه ذكره في العلم
 الحكم عليه اسم الله عز وجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاوض حائنه اخبره او دود او دوا من ماجه والتمسك
 ما لا يود او دم ذكره الالزمي حربه حتى يحجج وهو من واهد ما لم يجد الاله مما يرضي واصح السحان يحديه
 فالعبي من معين في نفعه ضاعف وان يزيد من فوق في الحلد في وقتي فموضع كمال الامور ورجع ما قاله
 الترمذي عن ابن ابي عمير عليه السلام اخبرنا عن محمد بن رسول الله فان اذا دخل الخلاوضه اخبره الله في عرس
 علكه عن ابن عباس اذا دخل الغسل لكوني فاحتمى بعره واه او اجمد بن عدي والحاكم بن الحسن وشهرا وخا نام
 وحسام اربع لغات والملا بالملا وعزل بن عباس كرهه في الحكمه هو فلو عطا وعطاه والسبع وعكرمه
 وبقيت الحاسباء وهو الاحتياط معهما لاسم الله والاحترام للموهر عن عي ما لا يواخي ابنته نحو في المزد عن
 جماعة من التابعين الترحي عن استصحاب في الحلد اعطى للسبيد وابن سيرين والسنن وهو خطا ومذهبا واجمعه
 عليهم ما روياه الواضع للاهول فلقى الحاجر وزي يستام او دود من حربه في الوعر بن ابي الله عليه السلام
 انما الزعفران راوا بالانسان راو رسول الله قال ان علي بن ابي طالب في طريق الناس او علم وروي او نجر من الحاجر وكي
 السقي وقيد اجنبيا العائين بالاداء العائين راو رسول الله ما لذي شمر في طريق الناس او علفن فوم ورواه

٨٧
الفاظ ابو عاتق دعوى من اشحن الاسمات في قسمة وروى النشائي عن عبد الله بن سريش ان غلبه السلام على ان
مال في البحر والقاعدة ما كانا الخفا مستأجرين وما ابدا وادبا وروى ابو داود مره من معاذ بن جبل قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل الملا من الثلاثة البراء من الموارد وفاعده الطرق والطول والموارد الطرق الى المال
عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان محلا الرضا سيجر مخرمه او صفه فخره او رده ابو جعفر الغضلي
وفى اب النضر الفاضلي ان بكره عبد بن زرعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بضلي في فاعده الطرق
او ضرب الخلال عليها او ابنا لها وفيه ان له وجهه وروى الماسيني عن محمود بن رسول الله ان مال راوا اب السجود
وعنه في محله انه عليه السلام امر عن ان يهي ان سالي في محله السجود وعن يعقوب بن اسود ان احكم في المال انا حرجه
انهم اجماعه وعنه عليه السلام ان يفر عن البول في العسل ورواه ابو داود والنسائي والداري وعنه عبد الله بن فضال
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سوزن احمر في قسمة فان عامه او سواها وثمنها حادثة الابعاد من روابه السعد
عن الحسن بن عبد الله بن فضال واسف هذا هو عبد الله بن ابي الخلد في انضاح الملهه في ان المال المشدده المملهه
ونور بعد ان في انضاح اسف هذا هو عبد الله بن ابي جابر بن اسف الاخي ورواه ابو عبد الله الاذري ورواه
الحسين بن الملهه وسلفه الاذري وروى عن علي بن عبد الله بن فضال عن ابيه عنه عبد الغفور في انضاح الحادثة عن كبره
والقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس في قوم يعقوب او يبول فعا حطس عن جمل امره ابو جعفر الغضلي
مباين من المذكور عند دخول الحكماء وعند مره عن اسد بن النضر بن عبد الله بن ابي داود اصله اخبره فليصل اليهم
ان في عودك من الحبيب ارحه كلهم في مستل فان عليه السلام اذا دخل الحلال قال اللهم ان اعز من بكر الحبيب
والحبيب ورواه في الامام ووقع لسان جميعه ان يوسف الناصر عن علي بن النضر السبياني عن علي بن الاخر عن عبد الله
ابن النضر بن عبد الله بن فضال اذا دخل الحلال لا يعود بالله من الحبيب والحبيب ورواه الساجي عن معمر بن الحنفه
نصر الله اليه الياسم حبيبته والحبيبته فحينها فاستعاذ بالله السلام من ذكر ان الحن وانما من الاخطا في رعايه
الحديث بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الباء وهو طوط والباء والباء **قلت** وسكت بن جابر عبيد اذ سكر
ابو عبيد بالسكون معناه الشرب والذكر والنشجان قال في بن يهر بن معمر قال اذا دخل الحلال اذا اراد الرجل
وفدعه في كراهه ذكر الله تعالى في الحلال في النور ورواه جابر بن الحارث عن ابن عباس بن حبان ورواه في

الوقت لا يعتبر ولا زفر عند دخوله لا يعتبر ولا يمسح ابو يوسف عند ايها واحد ويقول لها لا ينزل عند
ان يعلو وظاهر قوله مع زفر وظاهر منه ان السباح لا يمسح بشئ من ذلك بل بالرفع ولهم الاختلاف
فيكون موضع احد ان يوجد المخرج بغير دخوله اذا قوضا واليد طواع الحريم خلف الشمس ينقص
عند احتجابها للجنة لوجود المخرج وعند زفر لا ينقص لعدم الدخول الثاني ان يوجد الجوف بغير خروج
كما لو قوضا وانزل الزوال زالت الشمس لا يمسح عند اي حبيفة ومحمد وهو المعروف في الكتب وقال القدوري
عند احتجابها بياض يعلو الظاهر لعدم المخرج ولا زفر لا يجوز لوجود الدخول وجعل قول ابو يوسف كقولها
واقره زفر وجد قول زفر انه لا ضرورة قبل الوقت لعدم وجوب المكتوب حتى لو صلاها لا يجوز وابو يوسف
يقول الفروع مقصود على الوقت فلا ينبغي اذا وجد خروج او دخول وما عولان وقت الاداء اشعرنا انهم
مقام وقت الاداء فعلا فلا ينزل قدم وقت الطهارة على وقت الاداء خفيفة فلذا لا ينزل قدمه سريعا
حتى يمكن من شغل جميع الوقت لا اذا وجدناه احدا مخرج خروج الوقت حكم الحركت السابرة مشا اذا
راوا الخلافة على دخول الوقت وحروجه فلو انقطع طهارة ثم خرج الوقت او بدخله ليلتزم الحط على
المنعطف لان المخرج والدخول انما في استنائها ذكره في البدل لان النافذ مخرج منه والادوات لا
مخرج منه ولا يلهي ان يعلو ولو قوضا صاحب العذر بطلان التمسك صاوم العبد والصبي وصل حوز لاذن
بجعل الطهارة لما على قول ابو يوسف وزفر ولا يشك ان شفعه لوجود الدخول واختلفوا على قولها من لا يجوز
لانها وقت لصلاة مقصود وقتها مخرج مخرج ومنها والاصح حوزا الظاهر بها لاهلها وقتها للطهارة
الي بندهم الطهارة على وقت الظاهر على امر تصح هذا اصابه العبد والصبي وفيها زمان وغيره حوزا الظاهر
بالوضوء الواجب لصلاة الصبي اتفاقا فالاول ذكر في البدل ولو قوضا للظهور من حدود الوضوء للصبي وقت
الظهور لان يعلو الصبي وقتها في حبيفة ومحمد اختلفوا فيه الاصح عدم الجواز احدهما ان يعلو
الظهور فلا يستعجل الطهارة حصوله المقصود بها فضاكن الوقت فخرج وقت الوضوء المثلث وقت
مخرج وقت الظاهر كما فلا يمسح بدخول وقت العصر ولهذا فرض الوضوء على الظاهر يومه بخلافه
والبدل لان حجاج الميقيم الطهارة على وقت العصر حتى تسفل جميع وقت العصر بالاداء الطهارة الواقعة للظهور

لا يهينه من اخر حتى لو لم تغسل وهو لا يخرج من قدر الدم يخرجها وان لم يكن معدا لان كان صفة منه بعد مرة
اجزأها ولا يغسله ما دام العذر قائما وماتة سلس البول والمخرج السابرة والمخرج بل اذا اصابه حاج الصلاة
يفسده لانه اذا دعا على صبح الصلاة في نوب طاهر في الصلاة لا يكتفى بالحركة فقط حركه وفي الحائض والرباط اذا
منع التسليان لا يمسح الوضوء واجزاء من الحديث الى الحديث فان تلف الدم في الحركه فهو سباب وكان حزين فبطل
الزواي يقول في الدم ويحوي عليه غسل فوبعد عن وقت كل وقت صلاة مخرج الوضوء وغيره من الشايخ قال المرحمة
ذلك لان الوضوء في الماء المصير والحائض ليست في معناه لانه يعني عن قلبها في الحركه ذلك بالقلب للضرورة وكذا
لا يلزم عندنا اعاده السند وغسل الدم ولا بد الدلالة لاستصحاب الوقت كل صلاة للمخرج والمفسد للمفاد بخلاف
الوضوء ذكر في الحزور والرجاء زوال العذر طاهر اهل الشروع في الصلاة يمنع الشروع بعد الشروع بها منع
للمنع وجوب الاعادة وبعد المخرج منها لا يوجب الاعادة محمول للمفسد فيها مذكر في الخبر ان الوضوء كان على
التسليان والصلاة على الانقطاع وانما قلنا ان عاد في الوقت الثاني فلا اعاده عليه وفي الخبر ان الوضوء انقطع
فصل فدل ان الشروع كان على الانقطاع فبطر في الحديث الحائض زوال العذر طاهر اجمع الشروع عاد ولو منع لما حجت
صاوم في المحظوظا للظهور ودم سبابا في شريع في الصلاة وهو منقطع او انقطع في نوب الصلاة اذا دخل وقتها
فان عاد في وقت العصر حجت الطهارة والصبر او بعد حتى خرج وقت العصر عليه اعاده الطهارة وهو وساده ولا
بعد العصر للظن بهذا دليل بين علي حجة شروعه في زوال العذر طاهر او كل من الدخول على كراهة الشروع
بعد زوال العذر لا على عدم الاعتدال منه في الطهارة اذا اوقف للتسليان لا يمسح في الوقت ومعه من اخر عند
خروج الوقت واوقفه لانه بعد مفسر التسليان وحدا اخر لا ينقص عند خروج الوقت بشرط وقوعها
للتسليان لا يكون التسليان مغايراتها او باعائها وهو يحتاج اليها لاجله وعند خروج الوقت بطهارة الحركت
السابرة حتى يستدل التي هو فيها عند خروجها وبوضوء يستقبل ولا ينبغي ولو كانت نافذة لم يجب قضاؤها صحبة
الشروع فيها وفيه مخرج الوضوء الاحد مخيرة وشا من الاخر اسفر (ووضوءا) فانقطع احدها فهو على وضوءه
ما على الوقت وعلى هذا المخرج اذا جدد في زياده بعد الوضوء وانقطع الدم من بعضها ما اختلف اصحابنا في انما يفسر
طهارة دورى الاعتدال هل هو عند خروج الوقت او دخوله عند ايها واحد ولاك الوجبة ومحمد عند خروج

تراضيه وبعدها صابغها العودا لاستنحيها صابغها حنونا الزوال عذرها ولوان على نهو او مشعره فبشره
الاستنحي ولعل صبره واستنحيه من العسل وان في النوم فبشره على شط الهجره عند مشاع خاري خارا
لشاع العرق وهو حار والدم والماء ماشا ذلك اذا خرج من التسيلين في جوامع الفقدان حرج من حرجه
عنه غسله وبهر عرا حرجا في الصكر في الغبده اذا اصعب مرضه الاستنحي اجاسه من الحارج الكرم نور الدرم
بطر الحرج قبل الصبح لانه لا ياكل العسل ولا استنحي من الریح والنوم بالامام **قول** وان تجاوزت الحاسه
مخرجها لم يخرج الماء فان لم يخرج استنحيه لانه لا ياكل الحاسه وفي بعض النسخ الا المام وهو قول في الاستنحي المام
في الحاسه النجاسة الحرج ولما ماعل الحرج فبشره ولغيره الضرورة والضرورة في الحرج ناله الحرج انما
تجرب غسله عند حرجه لانه نزل على در الدرم وعندهما بغيره الاستنحي لان ماعل الحرج ساطع وما زاد قبل ولهذا
لغسله عن غير غسله لانه نزل على در الدرم وعندهما بغيره الاستنحي لان ماعل الحرج ساطع وما زاد قبل ولهذا
وفي الزخيرة وما جاز موضع الفرج وزاد على در الدرم فبشره عندهما بغيره الاستنحي لان ماعل الحرج ساطع وما زاد قبل ولهذا
الدرم في البول طريف الاحكام ان كانت الزيادة على در الدرم فبشره عندهما بغيره الاستنحي لان ماعل الحرج ساطع وما زاد قبل ولهذا
ولا اورد في بعض النسخ ايضا وان كانت الحاسه في موضع الاستنحي الدرم من در الدرم فانها انما لا تجاوز لم يغسلها بالما
فاما الغبده لولا الحرج وعن استنحيه عندهما بغيره الاستنحي لان ماعل الحرج ساطع وما زاد قبل ولهذا
لواصعب مرضه الاستنحي اجاسه من حارج الدرم بطر الحرج ومصل الصبح لانه لا ياكل الحاسه في العودان وانما
الشحرون على شطوط اعين ما من في الحاسه من حارج العودان وان زاد على در الدرم فبشره عندهما بغيره الاستنحي لان ماعل الحرج ساطع وما زاد قبل ولهذا
في انما لم يستنحي على عن الغبده الریح لانه لا ياكل الحاسه في العودان وان زاد على در الدرم فبشره عندهما بغيره الاستنحي لان ماعل الحرج ساطع وما زاد قبل ولهذا
تدوم في المشروط انما لم يستنحي على عن الغبده الریح لانه لا ياكل الحاسه في العودان وان زاد على در الدرم فبشره عندهما بغيره الاستنحي لان ماعل الحرج ساطع وما زاد قبل ولهذا
لانه عليه السلام في استنحيه ریح وعلم الحرج اذا خرج في الدرم في الدرم فبشره عندهما بغيره الاستنحي لان ماعل الحرج ساطع وما زاد قبل ولهذا
والریح طعاما وعلم ما ان تستنحي بطر اورق وشهد الطبري حاجا للاستنحي بطر اورق وشهد الطبري حاجا للاستنحي بطر اورق وشهد الطبري حاجا للاستنحي
رشد لا ياكل في الفواهد ولا في الماء ولا في الخبز اجاسه من حارج الدرم بطر الحرج ومصل الصبح لانه لا ياكل الحاسه في العودان وانما
عنه غلطه في الاستنحي استنحيه انما الغبده الریح والزهر والطعام والفرج والزهر والطعام والفرج والزهر والطعام والفرج والزهر والطعام والفرج

ور

نرا

والغضب والشعر ولو استنحيها بصفه مع الداهية لم يوصل المصود
خلافا للمشافعي واجهر في الطعام والعظم والروث وتعلق في العودان من
الزاد والعلف لا يمنع اعتيانه كالا استنحيه بثوب غيره او يابه وفي سقوط
الفرص في الطعام وجهان عند السافعه والعظم مطعم والقرو في الماء البشري الاستنحي
به ومن الروث لعل الماء البشري من الطعام وكلفها الماء البشري والروث يزيلها ولا يخلها
بجس وضع الاستنحي في الطعام لما حرجه او لما فيه من ضاعه المائل من غير حاجه
ولا استنحيه يمين لما روله البخاري عن عتيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا شرب احدكم فلا يتنفس في الاثا واذا اتي الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه ولا يسبح بيمينه
والشفس في الاثا والقرويه من غيرهما لانه لا يتنفس فيه صاحبه والسمن انما الذي
من الاثا وقوله فلا يمس ذكره بيمينه هذا اذا كان في الخلاء وعلى الاطلاق
ما روي عن عتيان رضي الله عنه انه قال ما هضمت ولا عتيفت ولا مسست فركي
بيمينتي منذ بالعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا على الراجح اليمن والجل
للبين صلى الله عليه وسلم وهو من باب الادب عند الفقهاء كالا في السائل لا يحرم عليه
طعامه وفي الزخيرة لو استنحي بالما خرج منه ریح قبل ان يغسل اليابه او ذات
من اوله مثله فاصابته الریح اختلفوا فيه وعامهم على انه لا يتنفس الا ان يظهر
انها كصفه ظهرت على سراويله ولا يطل القيام في الخلاء الا انفرط لاجه قبل ان
يورث اليابه وسو ولا يستنحي ان ليس خلاء ولا يورث في سق ولا تلبس وقد تقدم في
بابه عن خلاءه لانه لا ياكل من يخرج منه حيوان يلبسه او يكون ذلك سكر الكبي
فقد روي عن سعد بن عباد قال في حجر البشام استنحي ميتا مسف الحرج بقول
من قلنا اسيد الحرج سعد بن عباد ورسناه ليسهم فلم تخط فوان
ولا يصق على البول قبل يورث الموماس وقيل البول في الماء يورث السم ويستنحي

لن نلاد الاستيقا التحوّل عن موضعه ولا يذكر اسم الله تعالى في الحزب والله اعلم

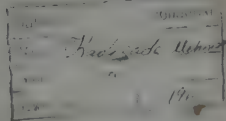
بأصول واليه المآب

يتلى كتاب الصلوات

باب المواقيت

والتي تروى في كتابه
الحج مكمل على ترتيبات ونحو واحد في يومين والستة والآخر في يومين
اج دل مر خوط طوط طوط

هذا هو الكتاب
الذي هو من كتب
الشيخ محمد بن عبد الله





كتاب على طراز البغداد
الصادق سره

١٩٧

ط
٢٢

11

غاية السراج
شرح المصنف

يُجوز ذلك نفاساً في أول اليوسف وأرجل خمسة الطير وأربعة منهن فاسمها عشرة من يومها الم الربوبه لأنه أجمع النفاس
بالطير وإن كانت مفترقة ما كان ذلك أولاً وأولادهم مستمن نفاساً أربعون يوماً وأولادها عليها استخاضه
ولو أوطع الدم دون الأربعين فإن كان ذلك نفاساً سواء كانت مفترقة أو صاحبه عادة كما فرواه في الخبر وأذا
مُنع الدم دون الأربعين اعتسفت وصلت ناعلي الطاهر فأعاد الدم في الأربعين عادةً الصوم على الميلاد
الذي ينعزم عند ملك النفا العادل من الأربعين في مدة النفاس طهر نعلي وضوم ولا تقضي بعود الدم وبذلك
أجمعوا وإن كان دون اليوم وعند ذلك كان يوماً كاملاً وللشافعي قولان لعدم النعل والناس نفاساً وهو المشهور
بوقطعهم وبهم قال الثوري في الدم الثاني وحججهما أصحهما قول الثوري يوسف ويروى في الخبر وهو قول
أبي القاسم من سرح الدمان نفاساً ما كان الطير أقل من خمسة عشر يوماً كان النفاس أربعين يوماً لأنه
لهو نفاس وإن تجاوز فهو خمس ممل في صلا حاله الطلق بوني ينفذ فصيل عنها وقيل عقبها حمله
وعشر عليها ونصلي طراوذي ولها هاتان زلت ولين في بطن واحد نفاسها من الولد إلا أن هذا جنيته وإن
وملكه وأصح ما رواه ابن عن أبيه وأصح الوجوه عند الشافعية وصحح ابن القاصح إمام الحرمين والبرقي عند
وزيد وأحمد والوجه الأول للشافعية من الولد الثاني وفي الوجه الثاني عدمه فيجب ابتداء الدم من الأول
فمن نفاسه الدم من الثاني فأدق نفاس الثاني فله من الدم الذي من الولد بطن وهو دم جنيته ونفاسه من
أعبار الدم من الأول والاستنباط اسمها نفاسان لمجاها حاله بوضع الخول ولها الجوز من أجازها
والأصح الوجه الأول بوضع الثاني وقال في المنافع ولا يجوز حمل النفاس من الأول إلى الذي أتى به من النفاسين
فأكثر حملها سيما إذا بدأ أولت الثاني ثم الأربعين من الأول وجب نفاس آخر المولد الثاني للمعاني
أن الدم قد سبق ولادة فجاز نفاساً كدم الولد الثاني ولزم النفاس من جنيته عن الرجل لا يسد عنه ما بالولد
مخرج بالولد ليعتقه به وما عاها ثم وقد جددت بأول ولد على الخبر لا في دم مسدود ما بالولد الثاني
وأدلة لأصح من هذا القول لأصحاب الشافعية قولوا النفاسين فقال ذلك لا يكره لما رواه أبا عبد الله **فقلت**
هذا منقول من البرقي من الولد الثاني إذا كان من أبيه أربعون يوماً نفاساً ثلثين وجرد ذلك لئلا يحمي له وذكر
والخطان عند أبي حنيفة واليوسف أصلي ولا يصوم وإن كان من الولد أربعين يوماً والدم بعد الولد الثاني

١٢٠
لمن استخاضه ولا تغفل بعد الابد لان لا سوا ابغاسا زبته فيها طارحاً السؤال احسان لغيب فيها طر
كالسؤال احسان لغيب فيها طارحاً وهذا اعلى ان الله بعد الولد الما لا بوز بغاسا وذكر في السقوط
والمرعابي ان ذكره على ابن يوسف انه قال للامام اواب لو ان بين الولدين اربعون يوماً كما لا يكون
ذلك فالان كان لغاس من الثاني وان غرغف ابي يوسف ولكنها تغفل طاصع الما قال
في المبسوط وهذا صحيح لان لا سوا ابغاسا لغيب فيها طارحاً ذكرنا ذكر الامام جوهراً
في ما زاجح من الغاس من الولد الثاني وهو في المنافع هو غاس فان شرط الزم من ابن زب
الولدين اذ من سنده اشترج لا من علوف الثاني من وطى اخبر ان كان بينهما سنده اشترج الاله
حمان وغاسان وان كان بين الولدين عشق واسمهم الذي بعدهما ترك الصوم والصلوة بعد ولاده
الاول وغاسا بعد وضع الثاني يكون يوماً بعد غد فهو غاسا بعد وضع الثاني اربعون ولو ولد
ثلاثة اولاد من الاول والثاني اذن من سنده اشترج من الاول والثالث اربعون سنده اشترج
عجل كحل واحد وفي المبسوط لو ان الحامل من السقاط سقط دماً وهو سبيل الحبل لم يكره الصلا
والصوم بالدم المرنى قبله وان كانت تركت الصلاة فيها فصاها لها كانت حاملة وهي غسايها
انه بعد السقوط وان لم تكن سبيل الحلق مما رانته فله جمران امن ان وافق عاده او كان مراده
طرحه فان مارانه حمل السقط مده فامه ما رانته بعد استحاضه وان لم يكن مده سبيل ردها لم يكره
هو مستحاضة بعد ذلك فان كانت باهما لثته فزات قبل السقوط بلثته دماً اسمها الذي بعد
السقوط حبص المنة التي راعها قبله وهو مستحاضة ثمانية ايام بعد زكوان مارانه فله يوماً واثنين
سبيلها لثته مما تراه بعد السقوط وهو مستحاضة وان لم تر قبله ورانته بعد فان كان سبيلها الحلق
فهي غسايها وان لم تكن سبيل الحلق وامر جوارا انه حبصاً فهو حبصاً بعد زكوان دماً وان لم يكن فهو
استحاضة فان اسقطت من الحرح سقط ولم يحل له فهو على وجهين اما ان ترى الدم قبل السقوط

اخذها انه سدى للكبر عند ارسال اليد الثاني رفع يده للكبر والى اليمين وكبره
فارسا جز وسببه وقال في الخفة رفع يده للكبر ومساها بالمحيط في الرفع سنة
الكبر ومقارنته لتسجعات الردع والسجود ووجه الاول ان فعله على الكبر عن
غير الله تعالى وبالكبر سميت له تعالى في القى مقدم على الانبات مما في كلمة السجادة قال
ان يقال رفعها تعبد وقيل اسارة الموتى وهو الذي ذكره اصحابنا وقال الملبس في
المال للاركان ثلث ولهذا المشرع عذرا وعندنا الملة الا في الافساح وقيل هو انفاذ
وقيل اسارة الى طرح امور الدنيا والامثال بالكلية الى الصلاة وفي خبر مطلوب بكبر بعد اسارة
الدين وبكبر للاصباح مرة واحدة وكانت الراضية بكبر ثلاث مرات وبها طلق في البركات
الكبرية المعظم لله تعالى وقيل حصل منه العظم باحضار ذكر الله عند الافساح وقيل
ذلك منه كوجوده المعظم بولسه ورفع يده حتى يحاذي يامه ثم خذه اذنية
وفي الخط وسرف يده هذا اذنه حتى يحاذي يامه ثم خذه اذنه وروس اصابعه فرفع
وقال السامعي في قوله وكبره وفي قوله يحاذي اطراف اصابعه اذنه وكما مكنته
واياما ثم خذه اذنه واستحسن ذلك منه في الجمع بين الروايات ذكر ذلك في الوسط وقال
ابو محمد من المائدة رغب الى المتكبر في احبار المناخر ومنهم من يحاذي كعبه صدره ويحرف
فك الملبس واطراف اصابعه اذنه وهذا مما يشبه اذا كانت يده فاعلم من روى اصابعه
ما في السابعة من صفته الثابت وقال يحنون بوزان يسو طنن مطونن ما في الارض وطونن
ما في السماء وفي صفته الراهب وعند احمد بن محمد بن الرفع الى الاذنين واليد اليمنى كبره
فيها وعده نعم الاصابع بعضها الى بعض مع المد وعند السامعي بشرها عن ظاهر
انه رفع يده حتى كبر وزنها راسه قال الموارى ولا اصل له ورفع اليدين الى الارتفاع
حديث والى بن حجر وملك بن الحورث رواها مسلم واحمد وعلم ان رسول الله
عليه وسلم اذا صلى الصلاة كبر يده حتى يحاذي يامه اذنه قال ابو القزح هذا
اسنادكم لقائت وفي رواية البراء بن عازب قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا
يده حتى يكون يامه قريبا من تحت اذنه ثم لا يعود لفظ الطحاوي عن احمد
انه كان يقول لا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اعلمكم الصلاة
عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رفع يده جدا ووجه رواه الطحاوي
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يده مقدار
والنسي واحد وفي الخط حتى يحاذي يده ورفع اذنه رواه

مقدار الله بعد فعل الخداز الى ارض يامه في فعله كملني الشهادتين والاصح قد رواه بكره من قول النبي
الوجه عند رسول الله في الصلاة المرافعة قال في المحيط ليرفع اليدين من السجود في الرفع
فكلمة الصلاة يامه وفي الحديث هو من جعله الفرض والاركان وهذا الذي ذكره مذهبنا وبه قال
السامعي واحد وعنه ومثل هو سنة وبه قال مالك واستدل بما رواه ابو جعفر الطحاوي في خبر
عنه انه سعى وانه عليه الصلاة والسلام قال اذا رفع راسه من آخر السجود فغضت صلاته اذا
هو احدث ولما رواه القاسم بن محمد عن علقمة قال اخذ يدي في راسي من سجود اخذ يدي وعنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ يدي عليه الشهادتين الى ارض يامه ثم رفع يده ثم قال اذا قلت هذا
او فعلت هذا فقد صنعت صلاتك ان نسيت ان تقوم في وان نسيت ان تخطى فاحسن رواه ابو داود
والطحاوي وقال سمر الدن سبط بن كزى في كتابه يوم سئل عن ذلك قال لا وفي اصل تشهد اسعد
دور الزيادة على تمام العمل الصلاة به رواه ابو جعفر في كتابه في الفرض الا انه هو فرض في الاول
ان القاء الشهادتين لو وجدت وتغزها للتعود لا بعد فصار كانه قال اذا صنعت رواية الشهادتين
او قلت هذا القول وانت فاعلم للشهادتين وقد رتبته ولم يقر بان العمل به اللام دون القول
ولا العمل القول في القول بل ان عبارة اول دليل ان العمل بالالفعل والعجز عن القول لم يمه
العمل بالالفعل والعجز عن العمل والى دليل ان القول لا يترتب القول بالالفعل والعجز عن العمل
بالالفعل وهو العمل والى القول فان قيل قال الرازي في الصحيح ان قوله اذا صنعت هذا صنعت
صلاتك او صنعت صلاتك من قول ابن مسعود مدرج في الحديث فصله شيئا من سوار
عنه من قوله قد رواه ابو داود والطحاوي بن داود الضيق وهاشم بن القاسم الكاشي وعنه
ابن ابي البراء الكاشي في كتابه في السبا بن داود في جماعه اخره مصلورا وانه رواه في مصلح لا يترك
قطعا انه من كلام ابن مسعود لانه كمل ان يكلمه بصفة لا سبل الفتوى ولم يضعه الرسول الله
صلى الله عليه وسلم قطعه السامعي من كلامه وهذا اول ما وجدته من كلام ابن مسعود اذ فيه خطبه
الرفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان من كلام ابن مسعود كان تحت ايضا لان قوله
الصالحين وفعله عنده لما عرفت في اصول الفقه واكثر من اجل الكتاب فثبت البرية
في كتاب عند اخ حسنه رحمه الله فوضه شائعة وهي كبره في الصلاة على يامه في ذلك
انما عا في يامه في ذلك فوضه قال الطحاوي في سنة وفيه واحات لمرأة العا حقه وصم
السوق اليها اولت اباب وذكره ضم انه او اسير اليها في ذلك المعنى وفي رواية الرب
في رجب من الاعمال يذكر في ذلك لفة وان اخذ فهو فرض حتى لو رفع يده في الصلاة والقاء او اخذ
الرا لا يعتد به ولو اخذ احد السجدتين الى اخر الصلاة سجدة واحدة وسجد للشهادتين في كواشي

هذا في رواية

لم يذكر في الركوع الثاني انه ترك سجدة من الركعة الاولى فاحفظ من ترك سجدة من الركعة الاولى
 ولما تركت فماتت الركعات ليس يقرب من المسبوق اذا قام الركعة فاستبقه به اول صلاه
 عندي حنفية واما من سكت قوله العدة الاولى هذا قول المالك وعند النخعي والكرخي
 سنة قال في البحر مبر العدة الاولى في الفرض واجبة ولذا قرأه الشهداء وهو الحار ومثل سنة
 وهو الاقبس وعند بعضهم واجبة قال في المحيط وهو الاصح وهو ان كل ركعة اول سنة ولو
 تركها لنفسه صلاه في غير المسجد وقال في المسبوق ان يفسد الصلاة بتركها عدا الفقرة في
 الاخرة واجبة وعن ابن يوسف سنة واما في المسبوق فراه المشهد الاول وذكر ان العبد
 وموت الورثة سنة فاما من ان لا يلزم ترك سجود السهو كما لنا والبعود وسجدة الركوع
 والسجود في الركعة الاولى لمجد المسبوق لها وجه ان هذه سنة نضاف الى جمع الصلاة سال ثوب
 الوتر وسجرات العبد وسجدة الصلاة بتركها بمن القصاص في جميع الصلاة خلافنا الا فتاح
 واخوه انه في الخبرين كبره ان العبد سنة في رواه وكبره ان الركوع والسجود واجبه عندنا قطع
 قوله والجهر وما يجزئ منه والخاصة بها عاقبته ولهذا يجب سجدة السهو بترك هذا
 في حق الامام دون المحدث على ما في قوله هذا هو الصحيح لان عند بعضهم لا يجب سجود السهو بترك
 ذلك لان الجهر والخاصة ليستا مضمومتين قال في الاوصاف كبره التوبة من الركوع والسجود
 فليس في المحيط على وجوب سجود السهو بترك التوبة ولو لم يكن خلافا منه وذلك محمول على
 رواية وجوب التوبة وما ذكر في الجواهر محمول على رواية السنة وسببها سنة لما نهى
 وجوبها بالسنة دون الكتاب كما قال في اكمال الصغير في صلاة العبد عدا ان اجتمع في يوم واحد
 فالاول سنة متعانه واجب بتركه وله في الجهر وسجدة صلاة العبد على كل من ترك
 الجماعة تكون من ترك السبب واذا في السبب وفيه اذاب ايضا كوضع الركن قبل البدر
 والذين قبل الجبهة واجبة قبل الاثني في السجود وفي السابع يقدم كل عضو هو اقرب الى الارض
 في الوضع والسمائي في الرفع وتكون ذلك من المسحاح وذكر في الوسط ان اركبها عند الشاشي
 احدى عشر زادا عما ذكر صاحب الكتاب الاعتدال بعد رفع الرأس من الركوع من السنة
 من السجدين ورواية الشهداء الاخر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسنة
 وقال مالك فرائض سبع الذكر الاحرام وقراءة ام القرآن والثناء لها والركوع و
 والسجود والتسليم من السنة من تركها عتق منه واجلس الاخير والتسليم ذكره
 واحلف في العدا فمن الواحات او الضاليل قوله
 كبره ان اراد الشروع فيها اكتم ان الشروع في الصلاة فرضها

والاولى
 في الركعة الاولى كان قال في المحيط ابو جعفر الطحاوي والركعة الى المنكسر كان بعد ركعتين
 قال يركع من الركعة الاولى عليه الا نسبة والبرانس طوأت ركعتين ابدى منها وشارش
 الاصدى فذكره ابو الدرداء فاجبره الى ان يركع من الركعة الاولى انما كان لان ابدى كانت
 في سابعه وان رفع ابدى الى اقامه حتى كانت ابدى ما يديه للامضاء لا يركعون رفعها
 الى الاذان في غير ذلك البرد وحسن ابدى في سابعه وقال ابو عمر عن عبد البر النخعي
 احلف المار عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الصحابة ومن بعدهم في كنفه رفع اليدين في الصلاة
 فروي عنه عليه الصلاة والسلام الرفع مداقوا الادين مع الرأس وروي عنه انه كان يرفع
 يديه وروى عنه انه كان يرفع يديه حد ومنكبه وروي عنه انه كان يرفعها الى صدره
 وكلها اما محمولة مشهورة اشبه كلامه وهذا يدل على التوسعة في ذلك فشرع لير ولم
 يرفع يديه حتى يرفع من الذكر ليربات به لكونه سنة فان لم يحلها وان ذكره في كتابنا النكير
 وقع لانه لم يفت محليا وان لم يركع رفعها الى الموضع المستنون فيها فذكرها بل في الركعة
 رفعها احادها دون الاخرى وفيها لقوله عليه الصلاة والسلام اذا امرتك بامر فافعلوا سنة
 ما استطعتم فان لم يركع الرفع الا بالزيادة على المستنون فيها لانه اعم بالمستنون وزيادة
 مغلوب عليها وبذلك كله قال الشافعي واجد في الجمعة قال لم يذكر في طائر الرواية جهر
 المراه وروى الحسن عن ابي حنيفة انها كالرجل لان فيها ليستا بعورة وروي محمد بن خالد
 عن اصحابها انها ترفع يديها حد ومنكسها كالرجل عند الشافعي وقال في الروضة لا يجب
 لا شئ انطها في السجود فكذا في الافتاح وعن ابي الدرداء وعطاء الزهري في جاد وعنه
 ان الركعة ترفع يديها الى السماء ومن حال المرأة على النخس والشح ومن حال الرجل
 على البسط والسفوح وعند احمد في رواه ترفع المرأة دون رفع الرجل في اخرى لا يرفع
 قال في الوترى يركع يديه بعد تكبيرة الافتاح وبالسابعة اذا فرغ من الذكر
 يضع يديه على سبيله قال خواهر زاده عندي حنفية واما يوسف وعنه محمد في النوادر
 اما عندنا اذا فرغ من الشا قوله فان قال لا يركع الذكر الله اجل واه اعظم
 من كبره ولا اله الا الله او غيره من اسماء الله تعالى اجزاء عندي حنفية ومحمد قال
 لا حرة لوامع الصلاة البهليل والحمد والثناء والتسليم بصرشا رعا في الصلاة عدا ما
 وهو الا يركع السنة المتوارثة ومن لا يركع ذكره العناني وذكر التدوير
 في حنفية انه لا الافتاح الا بقوله الله اكبر وما في حاله وروى الحسن عن ابي حنيفة
 كبره في الذكر كبره وقال الخليل الاصم انه لا يركع وقال ابو يوسف ان كان

الله ولم يرد يجوز فكذلك اذا كان قوله لا اكبر قتل فراغ الامام فقد جازى قول محمد بن ابي سفيان
في الصحبة وفي جامع الصغير اسارة الله فانه لو قال لا اله الا الله لم يشرع عاصمها والشرع
بقوله الله لا اله الا الله في الحظ ولو ادرك الامام في الركوع فكذلك ما يشرع به كذا في الركوع جاز لان
عنه بلغوا او في السابغ لو قال حل واعظم لا يصير شرا عا جازا ويجوز ذكر الكاف في الكبر
وكلما كان على ربه واحدة فيتميم اذا كان عنه خرف وطرفا لشعره والعبير والصغير وان احسن
العربية كبر لجنه عنه فانه قال الشافعي واجز في المجد وقال في جامع لا يكبر لغز العرس
يكون حكمه حكم الاخرين الاخرين لا يلزمه تحريك لسانه وشعبه عنه خلافا للشافعي في وجوه
السراية والعربية معن ليزول النك بها وتعدىها النارية او لم يتركها والهندية قال
الاجاهير الا يكبر دخل الجنة والفا حرمه الله للغة لسانه نطقا حرمه الصلاة بعوض
الكبر قاله ابو بكر بن المالكه وقال ابو الفرج دخل الحرف الذي دخله الاسلام وقيل دخل السان
طالما قولهم وان اتمم الصلاة بالارسية او فراقها بالارسية او نوح وسمى بالارسية
وهو بحسن العربية اجراه عندي حقه وقال لا يحزبه الا في النجدة وان لم يحسن العربية اجراه
قال المرعشي الفراه في الصلاة بالارسية يجوز عنده كل حال وعندهما اذا لم يحسن العربية
قبل الاختلاف في الاعتدال ولا يفسد صلاة ولا ينافي ولو لم يكن ذلك لاقوا القرآن لما حار
الحكام لفسدهم وافساد الشجر قال في الحظ وهذا يجوز للخب والكاض والقران على نظم
المرارة بالارسية وقال القاضي ابو عبد البر كذا في الفراه في حقه الفراه بالارسية لا يفسد
من الاكل لقرية بالارسية بالعربية لانه ورد انها لسان اهل مكة والعجمي كل خلاف
وقال بعض مشايخنا انما يجوز اذا كان على نظم القرآن لقوله تعالى معشيت ضحك وقوله فزروه
جميع بعض معشيت بنا وسزا ووي وروح وميل يجوز كيف ما كان فقله الصفا ورواهنا
عوزا اذا كان ناسا هو في الاخلاص ما اذا كان من القصص ولا يجوز لقوله افلئو يوسف ففسر
كشيت يوسف را بنفسه صلاية الاصح انه يجوز في اللز وفي المستصفي في الشرط ان لا يحرم منها
حرفا وسقط عنه معنى العربية قال في الاسلام الشان في من لا يتم في دينه وقال جبريل الفضل
الحار في الاختلاف ما اذا جرى على لسانه من قصد من بعد الله ويريد في وجوه الفاحش
مدار في الزبد في كل الاختلاف لا يطرح في القرآن كالاختلاف في معنى خلو لطم معنى
وفراجه يفسد صلاية لانه في كلام الناس في هذا الوقت يوم الجمعة او يوم السبت
ولو اذنا الامام بالارسية في الاختلاف وقيل لا يجوز لاختلاف لانه لا يفسد الصلاة
الا ان يكون نواذرا عاذا ذلك واجمعوا على جواز الايمان بالله والذبح والامام

لسان العرب في قوله من قرأ القرآن الحسنى لما روي عن الحكماء ان الله يكون مسبا لقرانه نظم القرآن
وتحمله اليه التوارثه لم يحل ابو حنيفة النظر لما في حق جواز الصلاة لان كلام الله تعالى
لا يحسن لغة العرب لا في اللغة محد منه وكلام الله تعالى في عدم خلاف الحنفى قولهم
وعنه بن المني على السرى قال الوري لم يذكر في طه والاراة موضع الوضع قبل يضع
فده المني على كنه البسرى وقيل دراعه الاسير والاصح وضعه على المصل وقال الاستيعاب
عبدى يوسف بن يونس بن المني بن يونس بن المني وقال محمد بن يونس بن المني بن يونس
وسيط الكف وقال القضا ابو جعفر الهندواي قولنا يوسف احب الى الان فيه وضعا
وزيادة وقال في الحنفى في با خدر سنها با حنيفة والاراهم وهو الجاهل لانه لم يزل في الاختلاف
وحاصله ان اخذ اليسار لانه من سنة الصلاة وهو يقول على اي يد روى محمد بن يحيى بن النور
والشافعي واحد ويحق عامة اهل العلم وحكا ان المنذر عن ملك وطاهر من هذه الدرس عليه
ارسل الدير وهو قول ابن الزبير والحسن بن سيرين ورواية القاسم عن ملك وهو الاسير
وعليه عمل اهل المغرب وقال الاوزاعي يحرم في الوضع والارسل وروى ابن الحكم عن ملك
الوضع حكا ان المنذر عنه وقال اللبث بن سعد رسله فان طالع ذلك عليه وضع الكف
على السرى الاستراحة وراى محمد بن جبريل حلا سنا واضعا احدي يديه على الاخرى فرفق
بينهما احسانة القضا ما رواه فضة بن هب عن عيسى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو شئت
فناخذ شما له عمنه رواة الترمذي وقال حديث من هله حديث حسن وعليه العمل عند اهل
العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والمنايع ومن يكرهه في حديثه وابل من حمله وحديث
صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فيه بنو صريع المني على ظهر كنه السرى واه
ابوداود واسناده صحيح وعن ابن مسعود انه كان يصلي فوضع يده السرى على المني فراه النبي
صلى الله عليه وسلم فوضع يده المني على السرى رواه ابوداود وهو على شرط مسلم ورواه
السائي ايضا قال في الامام ورحاله رجال الصحيح وعن ابن الزبير وضع اليد على اليد السنة
ذكره ابوداود وعمر بن عبد الله بن عمار قال قلت لملة من النبوة لعجل الاقطار وما حرم
لمد المني على السرى في رواة ابوداود واليه في صحبه وفي الحار في من يزل بن سعد قال
يوسر وراى يصنع الرجل البدائي على ذراع البسرى في الصلاة قال ابو حازم
في ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اى رفته وعن ابن عباس رضي الله
عنه في ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اى رفته وعن ابن عباس رضي الله

اسير

وهو لاجد افضل الماشعرا او لم يهاون المحل فهو غشس محل جالي كالموروث الجاسنة الما فان انفصلت
غير متفرقة في العسل بالسابعة الى طر يها المحل فان كان راضا فهو طاهر وفي غير الارض رخصان
قال ابو الخطاب احببنا الله طاهر كالتاسعة والثاني انه غشس كالتاسعة عندنا في طاهر الواديه
وهو احبنا ان جاملنا ما قبل الا في محلا غشسا او لم ملك الا في رخص ورود الما على الجاسنة ورود
الجاسنة على الماء لا يمتنع فيها الا بالعبره قال الشافعي ان ورد الماء على الجاسنة لا يوجب عسنة
وورد الجاسنة على الماء دون العسل عسنة وان كانت الجاسنة لسره للشفاقي حديث ابو هريرة ان اعرابيا
دخل المسجد او رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فجلس في رخصين ثم قال اللهم ارحمني ورحم اولادك رحم محبا احدا
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد تحرت واستقام لربك ان بالي ناحية المسجد فاسترح الناس اليه فنام
النبي صلى الله عليه وسلم وقال انما علمتم بميتوبين ولم سمعوا معسنة من صوابه عليه محلا من ماء او دونها
من ماء الحديث ثابت ومعناه ان الصحابي والاعراب مستوجب الاعتزاب ومن سحار البراد في كالحا حرة
محرى القبيلة كما ناري وانصاري ولا يبي ولم يرد الى المفرد الذي هو بابة وقبل لو قيل عري ورد الى الفرد
الذي هو الاصل لا لبس فان العربي من كان من ولد استعمل هذا فيه نظروا العرب من غير ولا استعمل فيهم وان
قوم عاد ثود وحرمه وغيرهم عرب وان لم يكونوا من ولد استعمل سوا كان يساها بالبدوا والخضر وهو غير
العي الا ان رخص الناس لم يمان باب المادرة الى انما في التكرار عند من بعده منك او فيه تفرقة المعسر
الاجناس رخصة عليه السلام عن زجره لان قطع بولة بضعه والمفسدة ببوله قد حصلت فلا يقيم اليها مفسدة
ثابتة ولا تدمر ادى ذلك الى بعض مواضع يفرش ببوله وفيه امانة عن حمل اخلاق رسول الله صلى الله
عليه وسلم وطهه ورفعوا بالجاهل والصحاح الشيخ السبع المملة وسكون الجيم الدلو اذا كان ملان او قريبا
منه وهو مذكر والدلتا الذلول الكهه اذا كانت ملان او قريبا من الملى بذكره وبولته ولا يبال ذنوب ولا
محل الدلم بل فيهما ما من السعيا عن المستوي مع النبي صلى الله عليه وسلم اذا جاء اعرابي فنام ببول
في المسجد فقال الصحاح رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترموه دعوه وتكرهه حتى ياتيكم الله في السلام
دعاهم قال هذا المشاحد لاصح الشئ من هذا البول ولا الفذ انما هي كز الدية والصلاة وفراة الفراق

ان

او ما قال نامر زحامن الغيوم في يد لوم ماء مشقة عليه ومع عليه ليس للشاري ان هذه المساجد
الى تمام من طهره وتوله لا ترموه اى لا تخطوا عليه بولته ووجه التمسك ببوله حتى الما وروده على الجاسنة
بالد الملا فله لا ردا في الجاسنة متدنا لولا بدا بل تزداد الجاسنة ولان بالصبر صري معنى الما الجاسنة
وتحني بنية على ورود الجاسنة عليه معام الاختلاط في العسل من قال ابن القصار وما ذكره الشافعي
لامعني في الما ذكرنا من اختلاط اجزاء الجاسنة باجزاء الماء منها والحواشي عن النفس بول الماء في
سدن ومسلوا اذ الجاسنة بما سوى الما من الما بجانا واما الحديث الذي ذكره معدودي محمد بن اسحق
مسند ان النبي صلى الله عليه وسلم بالحد وما بال عليه من الزايف القوة واهربوا على طهه ما رواه
الدارقطني قال في اللامام ومحمد بن اسحق اخرج في المسند وابوداود والنسائي وعاصم بن المنذر واستشهد
به البخاري في مواضع وهذا شعبة بن الحجاج محمد بن اسحق امير المؤمنين في الحديث والعبادة في السار
محمد بن اسحق معدن ثقه وروى ابو داود عن عبد الله بن معقل بن مهران عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جف
بوله الاعرابي وهذا فيه انه مرسل لان عبد الله لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم **قلت** المستدل
بوجه عند الامد البلد وعند الشافعي من استدل ان الشيب وهو من هذا الخفي والعمري وابن المسيب
والصدر الاول وسائر اصحاب الحديث من الله من قال القاضي ابو الوليد الباجي في اصوله قال محمد بن
حبيب الطبري انك والامستل بدع طهره بعد الما ليس ببوله العدا المستل فذكر ان احاد حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو الوليد الباجي لم ينعف احدا اذ دهن السبعة وسائر اهل البيت
والقومين والشافعي لو صدقهم فدا رسوا الحديث ولو الامم عن عبد الجبار في الاخر ابن عبد عن
ابن مسعود عن ابيه عليه السلام قال لا حفر وامكان بول الاعرابي صوابا عليه دون ما من ماء قال
عبد الجبار هذا سبيل سنة ابو حاتم فقال انك صاها والارادة من العدا مقبولة وقد امرت في هذا الحديث
باحذ الزايف الذي اصابه البول والغاية وصب الما على موضع فان كان امر صب الما على البول والام
باخذ الزايف فباذره الصب ذهاب اعدا البول وان كان اعراضا الزايف لم يصب الما فهو محل الجحش
اصح انه امر بذلك لاحتمال ان يكون في شئ من الزايف الخش فيه ذهاب في الارض لانه قد انزلت وبولت الارض

له

ولا يعلم البلية ان ذلك يلزم منه ان يكون غير عالم بالقواف وما كانوا من قوم بلع وفيهم من سمر
 سموا بلع اذ وناي نجام كي هلمقات شاول على اسرائيل بقسم الله عليهم على ملكه شاول على
 اسرائيل في نكاحهم ايضا لعبرانية مامعناه وفي اعاداهلاك جمع اسرائيل فاعلموا ذلك
 بعد الطوفان ثم لم يعلموا وهم واهل بيوتهم ان هذه النوراه التي تابدهم لا يعقد احد منهم اليها المهر
 على موسى عليه السلام البته قال وحيث موسى النوراه وذوقها الى اولادهم وولدهم جعلهم في
 عن سواهم خوفا على والاهم الحار وبنون كانوا يحفظون لانها واهلها صاحب تحت بصير لوم
 من القيسر زالت ذولهم وبنون جمعهم واهلهم جمعهم عزرا من مخطوطاته ومن النصول الى
 مخطوط الكهنه ما تلقى منه هذه البوراه الملقبة بالحرفه التي تادهم ولذلك القواف اعظم عزرا وفيه
 عند طريح العراق قال ولست هذه النوراه كالب الله اذ جمع رجل فارغ جاهل بالصفات الالهيه
 فلذلك انت لله تعالى صفات الخمس والبدن على فعل الاقلاع عن مله وغير ذلك تعالى الله
 وكان عزرا هذا خادما لملك القيسر على هذه النوراه التي تادهم وسمى عزرا الناسخ والبشر هو عزرا
 قال ولا تعرف ذلك اذ اوله اذ الفريقت عزرا باسمه سلا على ما علمه وقبل اهلها وخبر بلاد
 اطست سوا الف اخبارها واندر قديم اثارها ونعذر الوقت على جمعها اذ يكون ذلك
 شائع القارات واهلها والكتب تستعمل عليها وحلا وقد استولى عليهم مثل الكساراس النابلس
 والبناني والنصارى والاسلام وما من هؤلاء من قد علم اسد قصد وطلب استصا بهم
 افي طلب والقواف اذ ارباب بلادهم واخر قسهم الى المسلمين فانهم صادفوه تحت ذمة القيسر
 وكسوفهم بدينه ولا حبس الى العرب المنهودة بخاير واستدعى اليهود من ذلك ما كان لهم
 من تلويهم العشاء مثل احابا واخرها وامصارا وروما وبريعام من شاط وعينهم من الملوك
 الاسرا ليس الذين قتلوا الايبا والقواف في ظلمهم ليعلمهم وعبدوا الاصنام واحترقوا اولاد
 السدينه ليعلمهم رسوم عبادهها وعلمت على ذنب الملوك ومعظم بني اسرائيل وكوا الاحكام النوراه
 منذ اوطه فتواترت الاوقات على شرعهم ومنعهم القيسر من الصلاة لمعهم ان عظم صلوات
 هذه الطائفة دعا الى الامم والنوراه العالم باخراب سوى الارض حان فلما منعوا من الصلاة
 اخترعوا ادعاه من جوابها فضولهم صلواتهم وسموا اكرامه وصاغوا لها كتابا من سحر
 في اوقات صلواتهم على لاوتها وبغا بولع الاكابر واليسر صلواتهم بحول ولا اجتماع بل
 صلواته فاذا ذكرت القيسر ذلك منهم زعمت اليهود انهم يتعطلون احابا موسى حون على
 احابا فتولمهم كدلب برفا حيا الاسلام وفزهم على ذلك استغف عن الصلاة من
 ضرورة تدعومهم الى ذلك زعموا ان الله بسلام رضى الله عنه فزرو في شرع النبي الى الروا

بعد الطلاق الثالث الاسكاف رجل اخر لجعل زعمهم اولاد المسلمين بمزيم وهي جمع واحد
 مزار وهو اسم لولد المرأة التي عذرتني تحت الى زوجها الا وكان اولادها اولاد الزنا
 والشيخ لا يجوز ان يصير هؤلاء الحكم من موضوعات عبد الله بسلام قصد الله ان يكون اولاد
 المسلمين بمزيم زعمهم ليدواعلم لعنه الله بمرام جعلوا اولاد الذي يترى او جعلوا اسقطوا هم
 من جهة ذلك اسمهم لا يسكنون ان ذودا ورشاش من عابد وانواعا بدو عن سبط يهودا
 واسمه قال لما روت الموايه من بين عاب وهذا مواب مذكور عديم في نفس النوراه وهو
 انه لما اهلك الله قوم لوط وبنا بانه فقط حال ابتداء الارض من سسيفنا نينه سلا
 فقال الحكماء للصغيري اننا ناسخ ليرتفع الارض من بنا سبيل البشر على ناسق
 اما نأخر او نأضاهه لستسحق من ابتداء سلا ففعلنا ذلك زعمهم فجعلوا ان ذلك السب
 قد شرب الخمر وسكر ولم يعرف اسمه فوطها فاجلبها وهو لا يعرفها فولدت احداها
 ولدا سمته مواب يعني انه مواب والاخرى سمته ولدا يعني ان من قبلها والولدان عند
 اليهود من المهر رمز ضرورة وهذه الحكاية منسوبة الى اللوط التي عليه السلام في النوراه
 التي تادهم وكان من اسمهم لوط نكاح الاخف لم يكن مشروعا ولهذا قال ابراهيم
 هذه اخي على هذه الطنور لا يفتح لها البها سبيل فاطل نكاح الفتى بل هو حرم
 من من ادم عليه السلام الى مناهم هذا الاستمرار فليمن من ذلك ان الولد من المنسوبة
 الى اللوط بمزيم اذ تولدها على خلاف الشرع واذا كانت روث فمن ولدا وهي حبه
 داود عليه السلام وحده ويسمى الميسم الميسر فقد جعلوها محكما من اصل الاصل الذي
 بطعن فيه قال لان من الحال ان تستدخل احطل سخي كدبر قد فارب مائة سنة وهو سكران
 ويستمر لايوه وهو لا يشعر بطل النوراه الموجودة باديهم بذلك وهذا حديث
 من لا يعرف الجبل كيف هو وكذا استخلاه ذلك انهم زعموا ان امته الصغيرة قطعت ذلك
 اللله النابيه والعاذله التي تزعون مواب ومن بني اسرائيل بعثت الواضع لهذه الحكا
 على بطون ذلك واضاعهم في النوراه ان يهود بن يعقوب صعد الى جبل قال له ثمان
 كانت له كده مفارقة لولده قال لها نانا رلست زكي الزواني جلست
 سرف على رتيه فلما سرف خالها رائته فرودها فظالمه بالآخرة فوعدها بحك
 ااهه خاتمته ودخل بها لحيت منه فارض ومن هذا فارض كان يوعز
 هذه الحكا

ان

مور

وعصاه وقالت من رب هذا ما جادل فقال صدمت واعتذرت انه لم يرد بها ولم يسجل معا
 فكانت شريفة ذلك الزمان وجوب احترام الرتبة بالنار وان البراءة انت شريفة ذلك واجبت
 الرجل الرتبة وبما ذكره واسية الزمان الى اهل بيت النبوة وهذا من مورثات بني ابي طالب
 بمحاور ذلك نسباً لداود وسلمان ومسيحهم المظهر وكان يؤتى عليه السلام جمل الانبياء
 في الحار ونبي عليا واطالوت وعلت وطاعة علي الحار ونبي من منتهى عظمه فاسفل الحار
 الى اود فنتى بنفس الحار ورسول النبوة الى الامم الى ذلك عنهم وكان غزاهار ونبأ خادما
 الملك الفرس فكانهم يتوصل الى ثابت المقدس في علمهم هذه البوابة فذكر ان يتولى عليهم في الدولة
 الساسية الداوديون فاضاف الى البوابة الطعن في نسب داود فذكرنا ولقد بلغ غرضه فانه
 لم يترك عليهم في الدولة الساسية داود بل صارت ملوثة هاروسين ذكر ذلك في كتابي المسمى
 في الرد على اليهود في ترجمته الساسية في الحار ووله العاصمة وغيرهما من القرآن الحجة للاحكام
 واما كبرية الاممناح والاشهاد الاحمر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم منه وعلى الال
 القول بوجوب ذلك يجوز للخارج من العربية ولو اخترع دعا غير ما نرى في روايته بالعربية لا
 ينقل صلاته ولا يهتف بغيره سطر طيب فذا طهر العصف على الخيم واذا امر بذلك في كتاب الله
 وفي سنة رسوله فلا ريب في العربية والجمعة وعلى هذا الاصل لو سلم بغير العربية وهو بحسبنا لا يصح
 اسلامه في احد الوجهين عديم ذكر ذلك كله الواو على شرح المذهب وهذا الوجه مردود
 للنسب وجه الاكثر ان القرآن واسم المظهر والمعنى في الاعجاز معلق بها وهكذا وقع الخبر
 بالقرآن ولا يحميه رضي الله عنه قوله تعالى في ذكر اسم الله فاضل ويرفد من ان الذكر هو
 الصلاة وقوله تعالى وان لم يكن بلغة القرآن وليذكر فيه بلغة العرب وقوله تعالى
 ان هذا الذي يصحب الاولي يحف اسراهم ويؤتى ويحلف اسراهم بالسرانية ويحلف مؤتى للسر
 قول على كونه في ذلك قرأه وان لم يكن بلغة العرب وقوله وادعى الى هذا القرآن لا يذكر فيه ومن
 بلغ وانذار كل يوم بلغهم بالقرآن الموحى اليه عليه السلام فدل على انه ما يلهي ان ذكر كان منك
 بالقرآن وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ في سجدة الزوم طعام الانم والرحل
 يقول طعام النسم فقال له عليه السلام قل طعام الفاجر جعل الفاجر مكان الانم فقرأ ما لمع
 وعن اخبر الله عن الملاية والاسيا والام السالنة وحكي عنهم في كل
 ذلك من القرآن وهم لم يقولوا ذلك بالعربية والقرآن يستعمل في ذلك كله وقوله امامنا
 قرأنا عينا وقوله لسان عربي مبين دل على انه اذا كان لسان العرب في القرآن وان لم
 يكن بلغة العرب فهو من عنده لانه لم يبق في فقهه قرأنا ان لم يقرأ بعلمنا فم لا

ط

لسان

المعنى هذا في العلم بالاساس في فهمه وراذله من جناب الحق على اهل المدينة وجعل تناول
 ذكره في المتوسط والخط وذهاب الشاغبوان المذرا راوي عن علي رضي الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة كبر في قال وحجت وجهي الذي فطر
 السموات والارض جديفا واما من المسلمين ان صلاتي في سبكي وبجائي ومناي لله رب العالمين
 لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت ربي وانا عبدك
 طاعت بقض اعترفت بذي فاعترف في نبي حجتا انه لا يعترف للذوب الا انت واهدني
 لاحسن الاخلاق لا يهدي لاحسنها الا انت واصرف عن سبها لا تصرف عن سبها الا
 نبيك وسعديك واخبرك في نبيك والسر ليس اليك وانا اليك واليك تباركت وتعالى
 استغفرك واثوب اليك وراه الحار في ابوداود والترمذي والبيهقي وقال ملك الانبياء
 المعترف بلسان العبود وخالف الناس حديث ان رضي الله عنه قال كان صلح جنت رسول
 صلى الله عليه وسلم واي يكره عمر وعثمان فكانوا استغفروا الصلاة تمام القرآن فيما يحبره و
 لفظ في الصحيحين كانوا يصحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ولا اله الا انت ما حدثت عنه بانه
 رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم
 وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله الا انت روي ابوداود والترمذي وابن ماجه
 وعنه ابن سبيل البخاري رضي الله عنه مثله رواه الترمذي والنسائي وقال ابن عسمة في تفسيره رواه
 الحسنه وروي الدارقطني عن الحسن مثله وروي مسلم في صحيحه ان عمر رضي الله عنه كان يحبر بولاء
 الكتاب وروي سعد بن منصور في مسنده عن ابي عبد الله رضي الله عنه انه كان يسبح ذلك
 وذكر رواه الدارقطني عن عمار قال قال الاسود كان في افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم
 الى اخره بسمنا ذلك وعلينا رواه الدارقطني في مسنده عن ذلك احيا ما يحضر الصلاة لتعلمه
 الناس مع ان البسة اخفاوه وحديث ابن رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا افتتح الصلاة لم يرفع يده حتى يحاذي ما به يمينه حتى اذنيه ثم يقول سبحانك اللهم
 الى اخره قال ابو الفرج اسأله فلهن فقات وقد روي هذا الحديث عن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه وابن عمر بن الخطاب واوسع الحديث في الله عنهم وقال وكذا عاتقة رضي الله عنها وفي طريق
 عاتقة رضي الله عنها طلق ابن عثام قال ابوداود وليس لقولي قال ابو الفرج طلق
 في صحيحه فليس لصعقه وجهه وقال احمد بن حنبل في كتاب بعض صلاه
 الليل روي رضي الله عنه ان رسول الله

اذا كبر في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

احكامنا وانه مخصوصة انهم الفاتحة اولست منها الا ان الكرخي كان يقول ان مذهبهم
 انزل الجبري يادك على انها ليست منها وذكر السرخسي اصول الفقه في كتابه في اصول الدين
 من المذهب عندنا انها منزلة للفصل لا من اول السورة وله من يقول عليه قول
 على ما بعد العود ثم يفتح القراءة ويخفى لسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا ثانيا في فرض القراءة
 عليه عند اية حصة لاستناده الا ان اهل العلم في حكمها اية او دونها وفي حصة البر
 السبعة من الدفات ومعه هذا المذهب قرا لعدم الانصاف على النقل لان منهم من يقول انها
 اية من الفاتحة ومنهم من قال بموجبه في المأخذ ومنهم من قال انها ليست من القرآن الا في
 النقل ولهذا لا يحرم على الخبيث قراتها ومن خصايل القرآن ان يحرم في اصول السرخسي في المأخذ
 واكتب قراتها على حصة القرآن في الحرة وفي من القرآن عندنا والست من الفاتحة ولا
 غيرها الا في النقل فانها بعض اية منها وقال في التاسع اية من النقل والسرخسي
 وفي شرح اكلواي حلف المأخذ في انها اية من الفاتحة والبر على انها اية منها وبها
 مصر سبع ايات ولا يجبر بها لما في وقال في ذلك وصعقت لا في الفاتحة السورة والفصل
 من السورة والست من القرآن الا في النقل فانها بعض اية منها وذكر القاضي في شرح العشر
 المصري في معنى القراءات والبر في ترك الانصاف ويقول لا وراعي وذلك
 السانعي واجتاجه وادبوته من فاحة الكتاب لا خلاف ولذا من غيرها على الصيغ
 المذهب عندهم قال القاضي المذدق وادبوته احد فقهه وجه قول القائل ان
 ليست من القرآن ان القراءات انما ثبتت بالقطعة التي في التواتر والاحتجاج والسلمة في غير
 النقل ليس فيها شيء من ذلك
 واذا العلم بالضرة وقع الشك في ان هذا هو القرآن كله لا حنا لان كون هذا اسير
 عنا بعضه بهذا الطريق اما بل طحا سلطان قول الشيعة ان القرآن كان وقنعوا به واستبر
 عنا ولم يخلوا واثبات الاية منه وبطل قول من راعى عندنا وان مسعود قرا ما من لا
 من الله تعالى على نبوله وهو غير ادب وذلك وايضا اضطرهم فيها يدك عليه فان منهم
 من يقول انها اية من الفاتحة وحدها واثباته لغيرها ومن الناس من يقول انها اية
 من كل سورة ومنهم من يقول انها صلة من السورة والست من كل سورة
 ومن الناس من يقول ليست ادركي انها من سورة الحمد لا ومنهم من
 ما بعد غير هذا ذكرت في فاحي
 مفردة وفاه
 العاكة مع هذا

كاص
 كاص

حادها في سورة التال الطرطوس لم يكره هذا الموعود فان كان من مسعود لم يشبهها قرا
 مع العلم بان الرسول قال في الالة القابو جاعل ونقطع العود وانسوا آخر سورة التوبة
 وهو لقد جازيتموه في انفسكم الا اخرها فانك زدت نابت عند جمع القرآن حديث
 مع خزيمة بن ثابت لقد جازيتموه في انفسكم الا اخرها فانك زدت نابت عند جمع القرآن حديث
 رضي الله عنه لم يصح عنه الخلاف فيها وانما لم يسمها في مصححه اما لانه لم يكن عنده نسخة في ذلك
 او استعصى حفظ المسلمين اما للتخوف من انساها او قد حصل العلم الضمري في كونها من القرآن
 وهو الاحتجاج والتواتر خلاف السلمة واصحابنا حكموا بخلاف ان مسعود فيها واعتزله واما
 ما وجد عند غيره فقد ذكر واعتد ذلك بانها زلت قرا ولم يشبهوها ساعا على قول خزيمة
 وحده وقال النووي في منسبته مذهب ان القرآن لا يثبت الا بالتواتر قال في حقه في
 المصحف في معنى التواتر قلت وهذا فاسد لان التواتر يخرج من جمع لاصور وتواطيم
 على الكذب وكاتب السلمة في المصحف فعل واحد وقال الساماني ان التواتر شرط في ما يثبت
 قرا على سبيل القطع اما ما ثبت قرا على سبيل الحكم فممكن في الطر والسلمة قرا على سبيل
 الحكم فليس القراءات على رسول الله صلى الله عليه وسلم يزد في المصحف يقل التواتر
 والشرع ليرد بالقرآن الذي اعاده ولا يعرف احد من قديم من اهل العلم بالقرآن الحكم وانما هو
 شيء آخر عود فلا يثبت الله ولا ناسا اجوعا عليه من في المصحف انه قرا في فهو القرآن كما
 اختلفوا فيه فليس يقتران الكتابة في المصحف لا يدك على فقه وانما قد وجد فيه ما ليس
 بقرا من سورة ذواسون كذا ولان كتاب المصاحف كهم ذكر واعتد ايات السورة
 فاخرجوا من كل سورة والقرآن لهم عدد ايات في اللادة فاخرجوها من العود وذكر ذلك
 القاضي في شرح المصري وسقوى بهذه الالة التوبة يكونها انزل الابدل ما يبرك كالنبي
 قبل سورة الفاتحة والفصل بين السور كالنبي بين السور ولا يلزم من ان لها ان يكون قرا
 لعدم شرطه وهو النقل المتواتر بذلك قال النووي من اقوى ادلتنا بانها في المصاحف
 وقال ابو بكر السفي احسن ما يحجبها اصحابنا كتابها في المصحف وقال الخليل في الاية
 كتابها بخط القرآن فليس القرآن يثبت بالتواتر لا بالاستدلال الظني على ما
 تقدم ولعلم كبرها في المصاحف للحاجة الى الفصل بين السور والاحتجاج بها بركا
 كل اية ذلك قال النووي ان قبل لهما ايت للفصل بين السور فخواه من وجوه اخرى
 ان هذا ليس لاحراز كانه مجرد الفصل فليس لا يعرف في ذلك الحصول العلم بالقرآن
 مما حجب عنه ان التواتر لم يوجد الا في الاحتجاج والبر على ما في ذلك اسفوا على

يقول العبد هذا الصراط المستقيم الى اخرها ثم قال فلو لم اعبد في هذا ذكره اني واودعوا السبا
بأسناد صحيح وهو صحيح لا امانات وعلى قول الشافعي يكون اسير وضعا والباري راع
اذ لم يعذر العبد علمه انه وان عذرها انه نصير ثانياً بات وهذا كله خلاف صحيح الحديث بالنسبة
والمراد الصلاة للقرآن لا تراه فثبت فيه الصلاة بالقرآن وقسم الآيات ولم يذكر الالفاظ في ذكر
المستوفى على الحسن انه كان يعادياك بعد وبالمستعير له فان قيل لم يرد بالقرآن بالعبادة المعني
دون الاي فيكون له على الجهد والناس والمحيد والعبد المنصوع والذل في هذا باطل فان القول
مفرد بالجهد والناس والمحيد الذي لا يثبت للعبد والعبد مفرد بالخضوع والذل الذي سيرة
الماضي عنه ولا يجوز ان يرد ذلك بقوله سميت الصلاة مني ومن عدي يصير مثله اذا كان
لريد وعبد لعمرو ولا يجوز ان يقول سميت الموت والعبد من زيد وعبد اذ المستكر كما فيها
ولا يجوز نسبة عبد الى الالفاظ والحروف كما نزعوا الى النسبة لاصح مع ذلك فليس عدد الآيات
على اننا نأله في اخل فيها لئانه اذ نسبة المعاني اخل في نسبة الآيات على ما في شرحه الشرع ونوعاً
انهم احبوا اعمه باجوبه احدها ان السبلة انما لم يذكر في لاندراجها في الاسير بعد هذا وهذا
الاجواب ظاهر الفساد ومرد عنه مكار وجوابه الما في معناه فاذا انشئ العبد في قرآنه
الى المحمد لله رب العالمين فحده يكون السبلة اخل فيها فثبت وهذا اضمار فيه الفا
والشرط ولفظه اني وهذا اضمار فيه والاصل عدم الاضمار فكيف باضمار السبلة بل لا يليق
من ذلك في الحديث ولا يضمار اليه المالك قالوا المستوفى بما يخص الفاتحة والسبلة عن شخص
بما طلبا المستوفى فراه الفاتحة من غير
على ذلك ويقول السبلة في الفاتحة
العبد بسم الله الرحمن الرحيم قال ابن عدي رواه الدراطيني والبيهقي في البوارق
ضعف وهو من رواية عبد الله بن اذان بن سعيان قال ملك ابراهيم بن سعد يحيى بن معين هو
لذات ذكره الطرطوش قال ابو الفرج اجعوا على ترك حديثه قال الدراطيني روى هذا عنه
ثقات عن العلامة بن مالك وان خرج وان عينه وغذره ولم يذكر احد منهم بسم الله الرحمن الرحيم
ذكره عقب روايته للحديث قال ابو الفرج واخطب احببه ولم يقاسمها بطلان يحيى
فسرع روى يحيى والحسن عن ابن حنفية انه سئل اول صلواته لم لا يدعها فاه قال
ابراهيم والله مال ابو جعفر وروى ابو يوسف عن ابن حنفية انه سئل بان في اول كل صلاة
وهو له وذكر ان
في اول كل سورة فحسن وروى ابن ابي
الاصحاح

يحيى

قال ورواه اي يوسف عن اي حنفية احوط اذ عليه اعادة الفاتحة تكراراً اعادتها وثبت
اي يوسف عن اي حنفية اقر اسم الله الرحمن الرحيم في كل ركعة ولا تعذرها في تلك الركعة وروى
الحسن عنه انه قرأ الحمد الفاتحة وان قرأها عند السورة فحسن قال الحسن والمستوفى
لا يقرأ الا لانه قد قرأها الاثام في اول صلاته وقال ابن عباس ويجاهد بقراءتها في كل ركعة
وقالوا الا جود ان يقرأها الا احنا ظاناً ان عبد الله بن عباس لا يجوز الصلاة بدونها قال ابن ابي
قال محمد بن ابي احنا ظاناً ان عبد الله بن عباس لا يجوز الصلاة بدونها قال ابن ابي
لكن لم يعذر بهذا الخلاف اذ في سناد الصلاة بها بعد حتى استحسن قراءة المعنى خلف الامام فيها
ثبوت واعذر خلاف الشافعي لان معناه غيره ولم يعذر بخلافه في الجهر لا يقرأه ومخالفة العبد
على ما في قول **ويصير بها ما ترك الجهر بالبسملة** فهو قول الامام الصائغ والمباين قال
الترمذي العمل عليه عند اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأه ويقرأه
رضي الله عنهم ومن بعدهم من التابعين قال ابو عمر بن عبد البر وابن المذنب وهو قول ابن مسعود وابن
وعامر بن مسعود وعبد الله بن عمر بن عبد الله بن الحسن بن ابي الحسن السعدي والحسن بن ابي الحسن
وان الماركان وقناه وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن مهران والاعشى والزهري ومجاهد ويحيى
ابن جعدة وسجاد وابي عبد وملك واحمد واسحق قال ابو الخطاب والعمل عليه عند اهل الحديث
وروى الترمذي الجهر بها عن اي يقرأه وان يقرأه قال عطاء وطاوس والشافعي وابو ثور وقال
قال النواوي جهر بالسبلة حيث جهر بالقراءة في الفاتحة والسورة جميعاً قال وهذا قول اكبر
العلماء الصائغ والمباين ومن بعدهم من التابعين والقراءات الصائغة فراه ابو بكر الخطيب الجهر
عن ابن ابي عمير وعمر بن عثمان وعامر بن مسعود وابي ربيعة ومن بعدهم من التابعين المفضل الذي ذكر الجهر
على اسمه واما المانعون من عدم ثبوت الجهر بها فمروا بان لا يقرأوا واوسع من ان يقرأوا
وقال ابو عمر بن عبد البر الاضمار وهو روى عن علي وعمر بن الخطاب والطريقين وغيرهم ليست بالقوية
قال وكذا اختلف عن اي يقرأه وان يقرأه والاشهر عن ابن عباس الجهر بها وقال ابن ابي
ان جهر وان شاذ خالفه فثبت وقد تقدم نقل الترمذي وابن المذنب عن خلاف فضل
الخطيب لانه لم يثبت الا خطيب وقال ابو محمد المقدس الشافعي الجهر بالسبلة هو الذي
قرن الآية احكاماً واحاروه وصنفوا فيه من ان يقرأه والدراطيني وابي عبد الله احكام
والبيهقي والخطيب وان جاز محمد بن نصر المروزي احبوا ما خالفوا منها جحد
اي يقرأه وفيه كان عليه الصلاة والسلام يعيد القراءة بسم الله ولا دليل فيه على الجهر بها
وقد كان يصل اليه عليه وسلم يسميهم الآية في المصطفوية واجاز الحكماء محمد بن جعفر بن عباس

ش

انه صلى الله عليه وسلم كان يجهر بسم الله والما في كان يصيح بسم الله فان التزمى واستأذنه من
والاول لا تخف منه قال ابو موسى صحيح مسلم قال عليه الصلاة والسلام انك تعلم انما سوت
فقر بسم الله الرحمن الرحيم انا اعطيتك انك تقرأ في الجهر خارج الصلاة فذكر
في الصلاة كسائر الايات وهذا الاحتجاج في غاية السجاسة حتى قالوا مع تحاشي الصلوة
الصالح وحدث ام سلمة ان صلى الله عليه وسلم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وعدها انه رواه
عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم قال الرحمن الرحيم قال الطرطوسي حدث ام سلمة
عن ابن عباس قال سار الاحادث لا يعرف في اصل من الاصول الموقوف عليها
وقال شارح العدة المبسوط من هذا عدم الجهر فاما التزك اصلا فيجوز وقد جمع جامع الحفاظ
بما وجد في هذا الاصول الذي جمع اهل الحديث وكثير منها او اذكر ما معناه وبعضها حديث
الا انه غير صحيح فيه ما لا يفرق في الغرض من الصلاة وليس يصح الدلالة على حصول التسليم
صحتها حديث يعين عن عبد الله بن الحارث قال كنت وراي هيرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقرأ القرآن
حتى بلغ ولا الضالين قال ابن ابي شيبة قال لا بأس بغيره يقول كما سمعته انه انما اذا قام من الركعتين
قال الله ابو يقول فاسلم والذي نفسي بيده اني لا يشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ابو موسى وخرجه النسائي وان جزم به لما قد مر من الاحاديث الصحيحة التي اوردتها
من العائذ واذ لم يكن من الفاحشة لا يجهر بها وحدثت زيد بن عبد الله بن المغفل قال سمعت ابا
بسم الله الرحمن الرحيم اي بني اباك واحديث قال ولم ارا احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يغتر اليه احدا في الاسلام يعني منه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومعني في
وعمر عثمان فليسمع احدا منهم يقول كبرت فقل الحمد لله رب العالمين وانه
الاباد اود وقال الترمذي رحمه الله
هذا قال الخالف هو مجهول فليست له انما الفرح ان الجوزي فاذا ذكرته وقال في الحادي
في تاريخه وعن انس صلت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وحلفت اي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع من
احدا منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم رواه مسلم وروى عن انس هذا الحديث الحسن والشيخ
وداود بن ابي هند والوفاء له الحسن وعنه هيرة ان صلى الله عليه وسلم كان لا يجهر بسم الله
الرحمن الرحيم فذكر ابو عمر الترمذي في الاضاف وشيخ القاضي ابو بكر بن الباقلاني قال في
جعلنا من الفاحشة وروى عنه انه قال الخطيب السافعي في ذلك الا انه ذكره وقال ان التزك في الغار
والعرب عند كل
وعنه الكسائي

عن الجهر بها قال سمعت ذلك بالفضل المتواتر ولا لمقت بعد هذا المتواتر الى اخبار شذت عن علي الصحيح
المعتمد من جها هو لا وفيه الثاني خرون وقال محمد بن ابي نعيم الحارثي ليس للجها لث حدس صحيح
في الجهر الا وفي سبيل ممان عند جماعة الحديث ولذلك اعرض عنها ارباب المسائل المكيون المعتمد
عليها كسائر الترمذي اي اود والسائي واحد وانما جهر ولم يخرجوا اشياء منها مع استعمال كثيرها
احاديث ضعيفة فلو لم يكن واحدة بالكلية لما تزكوا قال وقد روي عن الداروطي انه قال
لم يسمع عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر حديث فاما في الصلاة منه صحيح ومنه صحيح وعنده انه
كان في الجهر بالسهلة فخره فاسم على بعض المالكه لعرفه الحديث الصحيح منها فقال لم يسمع في الجهر
فخره ويدل عليه ان خلفه الراشد بن المهدي بن النضر اقرنا باننا علم الحق ما من بعده وهم اعلم بكنهه
وانبع لها وان كنت محل عليه ان سمعوا يعلموا ان كان يسمع في الطهر والعصر الاية احدا نائلا
جهر غير الاستعفاء وان عباس بن صلا الحارثي وكان ذلك في حكاية رواه ابو داود في الصحيح
والمسحوح باسناده عن سعيد بن جبر انه صلى الله عليه وسلم كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وكان
مسبلة يدعي حمان المماة فقال اهل مكة انما ندعو المماة فامر الله رسولنا بها فاجابها
فما جهر بها حتى مات وروى مسند النضر وروى الخطاط ابو جعفر الطحاوي باسناده عن ابن جبر
رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا نهض من البائنة استغفر ما جهر به رب العالمين
ولم يسكت فدل انه لم يسمع من الفاحشة اذ لو كانت منها لما تركها والذين يستحيون الجهر
بها في الاولى يستحيونه في البائنة وهذا ما عارض حديث ابن الجهم قال وقد جازت الابار مسوره
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن
في الصلاة وروى الخطيب عن عكرمة انه
الطحاوي باسناده عن عكرمة عن ابن عباس الجهر بسم الله الرحمن الرحيم قال ذلك فعل الاعراب
وسلم الحسن بن علي بن جبر بسم الله الرحمن الرحيم فقال انما فعل ذلك الاعراب وقال ابو عمر عن ابن
الجهر بها قراه الاعراب وعمر سمرة قال كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سكتان سنة
اذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وسنة اذا قرأ من القرآن فاذا كان ذلك عمر بن الخطاب فكتبوا الى
فكتب اي ان يصدق سمرة وان يخط ورواية تصدق سمرة ورواية ان يصدق سمرة و
رواية ان لا يصدق سمرة ورواية فكتب اي يصدقه فذكر الكل في الامام وهذا كتاب
واحد كفت محلف هذا الاختلاف لكن القوم كانوا يرون الرواية التي قال الداروطي لهم
فكانت فاقولوا الحديث وقالوا لمعني قوله اذا قرأ بسم الله
فكانت فاقولوا الحديث وقالوا لمعني قوله اذا قرأ بسم الله

ارادة قرائتها وعلى الاسود قال صليت خلف عمر سبعين صلاة فكان لا يجزئها باسم الله الرحمن
 وذكره ابو عمر عن عبد البر بن الانصاف واما انكار المهاجرين والانصار عما يعو به في ترك التسبلة
 والكبريات فقد ترك الاجمعي ابو بكر وعمر رضي الله عنهما ولي من القوم الجمهور
 ولا يعو به تركها وعن سكر بن المار قال له الرازي ولا تترك التسبلة وابه حتى فرغ من البايعه
 لا عاده وعنه من بعد صلاه وهذا دليل انهم راوا قرائتها سنة كالتعود والتمسوا
 منها ومن الكبريات وهي سنة وقدم الله تعالى لدخول عند القراءة ولم يحمله ركعا ولم يات
 بالتسبلة وحلوا ركعا وعن طلحة بن عديله رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال من ترك
 بسم الله الرحمن الرحيم فقد ترك اية من كتاب الله وقد عدى علي فيما عدى بسم الله الرحمن الرحيم
 اي هيرت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحمد اولها بسم الله الرحمن الرحيم
 وفي السبع المائتين القرآن العظيم وفتح الكتاب قال الطرطوشي اما حدثني ابي هيرت وهو
 عبد الحميد بن جعفر بن روح بن ابي لالا وعبد الحميد ضعيفه حتى يسجد للفقان النوري
 ونوح مجبول وحديث طلحة لا يوف في كتب الحديث المصولة عليها والقرآن لا يست خارج
 الاحاد الصحيحه تكفي سنت بما لا يعرف فان قيل يوجد حكمها من الاحاد وبمؤسدا الصلوة
 تركها ذلك فساد الصلوة ترك قراءه القرآن فاذ لم يثبت اصله لانت حكمه فان قيل
 مكروب عن غير منقول من غير تركه كان قراءه من القرآن فلت هذا ما قال
 القاسم فاذ لم يثبت تحريم الواحد الصحيح تكفي شبه القاسم وهو اخص منه وقال
 ابن الخطيب في تفسيره ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يجهر بالسبلة وقدرت للور
 ومن احدى ساداته به فقد راوا لوله صلى الله عليه وسلم ادراحت مع علي حيث ما دارفت
 قد قدم عن علي خلاف ما نقله عنه ودعوى البوار عنه ما طله ولم يثبت عنه خبر واحد يجهر
 تكفي سنت النواتر وكلامه مال حيا وروى الدراوطي عن منصور بن ابي مزاحم اخبرنا
 ابو ابيس عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابي هيرت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه كان لا يقرأ ويومئ الناس اصبح بسم الله الرحمن الرحيم قال ابو هيرت هو اية من كتاب الله
 اقر وان تسمت فاتحة الكتاب فانها الائمة السابعة قال ابو عمر بن اسمعيل بن ابي ابيس
 عن ابيه عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هيرت رضي الله عنه واولا واولا بسم الله
 ان عبد الله قال وقد روى عنه عبد الله كراهه عنه انه قال يحيى ابو ابيس وانه ينسب
 فان حدث واو ليس لا يروي عنه قال المصنف سبلة المروزي مؤلفا وقال السائب
 ضعفت نظر الدراوطي في كتابه وان اسانه كلهم نقاب وقال ابو محمد المتقدم في الشافعي

وامر

فلا عذر لمن ترك هذه الاحاديث فلت انظر الى هؤلاء وعصمهم والعجب ان النواوي كتب في
 هذه الاحاديث وانصرها ومجتها ولم يذكرها قبل هذا

فان كنت لا تدري فمكتبة مصدبة وان كنت تدري فالمصنبة اعظم وفيه حديث جابر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزئك حائنه وكان يقول ما رجعه وقال ابو الفرج جميع احاديثهم صفات
 وابنها حديث نعم ولا حجه فيه لانه حتى ان ابا هيرت قرا او لم يقرأ جهره حالما تزان بها
 في حافته لقربه منه وذكره في كتابه التحقيق تسعة احاديث واسطفا قال النواوي في الطحاوي
 والرازي لاحاد منها ما يلائم صفة اسطفا قال ابو الفرج الحديث الذي في طريقه ما واثق
 وقد ذكرنا ما لا يخرج فبطال في اللفظ الذي منه خالده في الباس واجمعوا على ترك حديثه قال
 ثم حكاه علي بن ابي ابراهيم عن حمزة وفي حديث العلاء بن بشر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني
 خير عبد انت جبر بسم الله الرحمن الرحيم ورويه بطون خلفه قال السعدي هو غير نفسه
 الحديث الذي عن علي بن ابراهيم صليما خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم جبر بسم الله الرحمن
 الرحيم ورويه اسمعيل بن ابي عمير عن شمر بن جابر عن ابي الفضل اما اسمعيل فقال احمد
 حدثنا ما احاديث موضوعه وقال يحيى هو كذاب قال ولا يثبت حديثه عمر بن شمر وحيا
 الجعفي يقدم الكلام فيه وكان مقفورة ذكره الرواة عن ابي الفضل والحديث الرابع عن ابن عباس
 رضي الله عنه لم ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم جبر بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظه انه ترك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم جبر بسم الله الرحمن الرحيم وروى عن ابيه كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جبر بسم الله الرحمن الرحيم

عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جبر بسم الله الرحمن الرحيم
 ابن عدي حدثنا ما احاديث مناكر عن القيات وسج عجائب وحدثني ابن عباس شريك وكان
 عن البطان لا يعاين بريك وقال ابن الماركة ليس حديثه بشي وفي حديث فاشته المواقف له
 ابو القاسم بن الفضل بن خديت ابي انورا واحكم بن عتيقه بن خديت ابي القاسم قال يحيى القاسم
 واحكم بن عتيقه واللفظ الذي عن ابيس ورويه اسمعيل بن اسمعيل المكي قال ابو الفرج الرازي
 ضعفت الحديث مخطوط قال ابو زرعه الرازي هو ضعيف وقال يحيى بن معين ليس
 وكان في التجارة والحج المكة ولم يكن يكتا وهو الذي روى حديث الصوت في الخبر وقال
 علي بن المديني لا يثبت حديثه ولا يثبت حديثه
 بصحة الاحاديث عنه
 داود واحد والذكر

احمد

غير مجتمعة للدا ولد واخبركم رواها حكايا وفي مجتمعة للدا ولد لها هذا كذا قد لا يكون زعمنا
الصحيح لغير الصحيح وهو عند النقل خباثة في السرعة والاعمال على ما لا علمنا به من رواه وعدم
في طريقه فانه قالوا قد روى عن النبي انك اذا كنت في المسجد فليس لك ان تسلم الا على من
صل الله عليه وسلم بغير اسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين قال انك تسلم على من
او ما سلم انك تسلم قال لا تسلم الا على من سلم الله عليه قال انك تسلم على من سلم الله عليه
ان حدثت في الصلاة فليس عليك ان تسلم الا على من سلم الله عليه قال انك تسلم على من سلم الله عليه
الحال لكبره وكره من حدثت وتسلي وقد صرح السلي بن ابي اسلم بن ابي اسلم بن ابي اسلم بن ابي اسلم بن ابي اسلم
فانه حفظ وسكت قلت وفي هذا الوجه خلاف من العلماء الثالث انه يحل ان يرد السلي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع في الصلاة او يركع اصلا ولا يكون هذا سؤالا عن كبرها
ورجل حدث ابن عجل فاعت قال انه قال الفرج وفيه فليس بعبادة قال ابو بكر الخطيب في العلم
احدا زعمه بعد عنه في حديثه ولا يركع في رواه وقال ذوالنيسين لقد تعصب الخطيب ابو بكر
التخاذي السلي بن محمد احاديث الجبره لئلا يسله فاطمة بن محمد بن العصب والحناني في رواه
الاسناد بعد عن الصحبة والسداد المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من حدثت
حدثت بربانية ذكرب هو احدا لا بد من اسناده مسلم عن سمير والمخبر واحد عن ابن ابي طالب
رضي الله عنه كالم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى فيهم البيا على ما لم يسمعه من لفظي
كاذبا لحدثه كاذب جمعه والاخر طائفة الخطيب واكاد واليهي واما في رواه الخطيب
الجبره لئلا يسله كالم في رواه والى علم العصب والمحدث من في صاحب مذهب يدعوا
الى بقره مذهبهم ونقوسه وقال ابن الجوزي ان ابن ابي عمير كان يبيع الكلام لئلا يسله في الشيعه وكهروا ما يبره
ومعونه في الخرج من فيه فقال له لو انك من فضل بل معونه استرحه من هذا الحديث
من علي والخطيب لا يستغفر ان يضل جرحه ولا يحدله لان قوله وفعله يدل على قلة ذنوبه
لعمري لقد صدقته فيما قال وقال عن ابن ابي عمير ان الصل التوسلية من الحفاظ لا يحرم لئلا يسله
وقد اصابهم احكامه ابو عبد الله وابو يعقوب الاصفهاني وابو الخطيب وقرأت القرآن بعد في نفسه
لقوله فاذا قرأت القرآن فاستمع له هاديا ولعلك ترحم واما قوله في انك تسلم على من سلم الله عليه
حلق فبقوله لئلا يسله زعمنا في قوله الرابع هو الحار لربايات اخره سود الحار لئلا يسله
وزاد في في النبي والاسناده مفسر وفيه سماع مثل حسبك زيد والنبي سماع والمخرج جمع
مخرج وهو ما بعد من الحار تحت القاب وقيل فانه اقر القرآن فاستمع باسم ربك والبا معنى
على اسرار القول اذا كنتم تحضونه وفيه قوله في انك تسلم على من سلم الله عليه ومن جهه ونوله

١٥

واسر والاسناده ضعيف في نفسه وكما قال اسر الله المودة والمودة قول لئلا يسله
رضي الله عنه اخرج محمد بن الامام وذكر منها البعوث والسمعة وامر الراعي قبل السبيل وقبل العبد
هو الذي ورد على ما يذكره في انك تسلم على من سلم الله عليه قال ابو عمر بن عبد البر في الاضاف وروى عن محمد
ابن الخطيب رضي الله عنه من وجوه ليست فاعلم انه قال في الامام اربع البعوث وسلم الله الرحمن الرحيم
وامر من ورد لك الحمد وعن علقمة والاسود عن عبد الله قال قلت ل محمد بن الامام الاستسقاء
وسلم الله الرحمن الرحيم وامر من ورد لك الحمد قال وكذا رواه ابو عوانه واسر الله الرحمن الرحيم
وروى ابو يور عن منصور عن ابراهيم بن محمد بن الجبره الامام سحانك اللهم والتعود وسلم الله الرحمن الرحيم
وامر من ورد لك الحمد استسقاء رواه ابو عمر بن عبد البر وفي المأقوف وروى بغير اسم الله الرحمن الرحيم
ادخلها في القارة وطريقه على السناد دليل على ان من الغزل واخفاها في صلاة جبره دليل على انها
لست من الصلاة ولا من غيرها الا في الجمل قبل ذلك عن خواهر زاده ومجاهد في المسنوط قلت
ولهذا جبره في اننا سورته قبل اذا قرأ في الصلاة والمسا في سورة عائدة الى السبيل لا يجوز ان
قال بها ليرجع الصبر الى البعوث والسمعة قال لان هذا هو المحفوظ المأخوذ ولا في الاختلاف
في الجبره لئلا يسله ووز البعوث دعاء الى السجدة والرد في رات في بعض ترويح المحصر بها يكون
الصبر عا بد الى البعوث والسمعة قوله بغير افعاله الكتاب وسورة معي اولها
من اي سورة تشاء وفي المقدام انما طولها هذا لان الواجب فيها دون الزكوة والسنة على ما ياتي
والاخ لا يسعون كما عند علمائنا خلافا لذكرهم وقولنا فان اود وسعد بن جبر وهو رواه
عريك لان ابن الميسور عنه جعل ام القرآن وكما ولفظ احسان فيم السورة الى المأقوف ركن فيها كونه
وقال في الحواشي ان فيم السورة الى المأقوف سنة عند ذلك خلاف ما نقله عنه اصحابه وقال
ابو بكر الرازي لا خلاف بين الفقه في جواز الصلاة مع السنة وحده وروى ابن مذهب عن عباس
والحسن وابراهيم والنسعي وجابر بن زيد لعمري حدث اسر الله المودة والمودة قول لئلا يسله
قال من صلى صلاة لم يرها فيها باسم القرآن في خارج لما سبق عليه وفي بعض طروقه هي خارج
غير عام وقد حدثت عباد من الصلوات انه صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ بها
الحاب رواه البخاري ومسلم قلت قوله في انك تسلم على من سلم الله عليه في المأقوف في القارة
في الصلاة لوجوه احدها ساق الا انه وبوقوله انك تعلم انك يوم ادنى من ليل الليل
الان قال فارقوا ما سركم من القرآن الذي ان الامر للوجوه ولا يحب خارج الصلاة
قال النووي وردت الاية في قيام الليل فهو مسوخ قلت لعمري احبه احدها ما سلك
مسر لئلا يسله في فروض الصلاة ومنه انطباع وسائر احكام

١٥

بَعْدُ - ۲ رَوَايَةُ

وعن ملك كرامى الناصب وهو رواية الحسن بن عزالدين رحمه الله عنه وأما ما ذكره
القصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم إذا قال الامام على ما عصى فمضى عليه فوالله ما سمع
دون الداعي واخر السامع دعا فلا يؤمن بالامام لانه ذاع قال القاضي ابو الطيب هذا غلط الداعي
اولى بالسماع واستبعد ابو بكر بن العري ما لم يسمعه وسمعوا قال الامام احد الداعين في اولهم
واو لا هدر في العاصه فان ملك لا يؤمن بالامام فضلا لا بغيره وقال ابن حبان بنوفان بن
هو بخار بنوفان قال الامام بنوفان روى السامع واحد ولطيفه قال الامام بنوفان
عليه ولا الضالين يقولوا امين قال الملكة بنوفان امين وان الامام بنوفان يقول امين فقولوا امين
الملكه غفله ما تقدم من قبله قالوا كيف المواقفه في الرمان ويحمل المواقفه في الخلاص قوله
ويحضره ويقول المورى واحد قول ملك في الامام والمأموم وعن قال ابو بكر بن العري لا يحضر
الامام ولا المأموم وقال السامع رحمه الله بغيره الامام لا يحضره ويحضره في حق القراء وفي الجاهل
لا يحضره ولا المأموم وفي القدم يحضره بنوكه السامع حسن لما حدث وابل قال سمعت النسيان
عليه وسلم قرأه المصنوب عليه ولا الضالين فقال امين من يدعي صوته روى ابو داود والبرقي
وقال حدثت حسن بن طريفه عن محمد بن عبد الجدى رحمه الله عن محمد بن عيسى بن ابي داود وروى
بصوته وفي رواية ابو داود كان صلى الله عليه وسلم اذا قال لا الضالين المصنوب عليه ولا الضالين قال امين
حتى يسلم من يلبس من الضعفاء الاول وراى ان صاحبه يرفع يده المسجد وقال السامع الامام احب اليه
انما للداعي عن ابن جريح عن غلط قال كتب اسع الاله ابن الرب وسمع يقول امين وحسن
امين حتى ان المسجد لم يفت مسلم من الداعي ضعف ووشح السامع رحمه الله والعلوي
للمسبحه ولنا رواة وابل بن محمد بن محمد بن الحجاج امين صلى الله عليه وسلم قال امين خفض بصوته
وخطبه مسجبه خطا لانه امين والى الحديث روى ابو داود وابل بن محمد بن الربيعي قال
رفع بصوته يحمل على العلم وابل بن ملك في تركه ومود ما ذكره روى ابن عمر بن عبد البر عن
عن الخطاب رحمه الله عنه قال من وجوه ليست كالبه انه قال يحكى الامام اربعه البعود
وسلم الله الرجل الرحم وامين ورسلك الحمد وعن علي بن الاسود عن عبد الله قال قلت لعمري
الاستفاده ولبس الله الرجل الرحم وامين عن ابراهيم قال ليس الامام اربعه الاستفاده
ولبس الله الرجل الرحم وامين ورسلك الحمد وداراه او عواها ولسا بل عن مصور عن ابراهيم
وروى البورى عن مصور عن ابراهيم حسن لا يحضره الامام سمعناك الله ورحمك والبعود
ولبس الله الرجل الرحم وامين ورسلك الحمد انتهى كلامي عن وفيد سدوم ذلك كله واعاده
للقوله والله يدعي الامام وشفع الملكا حلاط الاصوات قال المورى في شرح المهذب

سر العايد الثاني

قال في المحصر وهو من أحد رفع الامام صوته لما امره بسبع من خطبه اعظم وفي الامم
لا أحب ان يجبروا قلت فان تولم المسجل كجه الناس يكون ضاراً ووجه عليهم وكان
الناس من عا والسنة فيه الاحتفال الله تعالى ادعوا الى كفرهم وحين انه لا يحسن
نصارا كلسا والعبود والسيد من لا يذبح لوجهها عيب الكفر بقراءة القرآن كما وهم انه
من القرآن فجمع منه ولهذا ليركب في المعنى والمنع المند ومحض الملم واستمن
او ان كلام العرب وهو مل هابل وابل والفرح حكايه لعاب واخرون في انكر العصر
على لعاب عاده وهو المعروف المند وقال ابو بكر بن العري ومند جلب العوا سمحت
احداً بعداً ولا تغني في السند في القبر وحكي الواحدي في لغة الله وهي الامالة نفع المبد
وحكي الواحدي ايضا المند والسند في قال وروى ذلك عن الحسن والحسين بن الفضل
وفيه ما روى عن خضر الصادق ان ضامه فاصدرك اليك وانت ادهم من ان عني فاصداً
وحكي لغة السند ايضا الماضي عاصم في ضادة قد روده ونزل ان السكت ونغي من اصل
اللغة على ان يترك العوام وذكرت احسنه والما لاله والسامعه والما لاله في الحقيقة
اي خطأ فاحش واخذت السامعه في طلال الصلاة لذلك وهو اسم فعل بمعنى استجب
سلكه محض استسكت ونوعت عليه كاستسكن في اصل لغته محملاً كما السالك
ويصح طلباً للحقه لاجل الباكي بن وكنت وقيل معناه لئلا ذلك ومن اجل ذلك لا أحب
رجائنا ومن اجل لا يغدر على ما غررك ومن اجل طابع الله على عباده مدفع به عنهم الاثام ومن اجل هو
دبر من جوار العرش لا يعلم وله الله الله ومن اجل اسماه الله تعالى قال العوا اي وهو صحف
وفي المنا مع فعل هو تعرب هم في السند للغة العصر
ما عدم مني لحظ ادعونه ابن فلان الله ما سنا لهما وفي الممدود
نارب لا سلسلتي جبهه اذ ورحم الله عبد الله قال ابن ابي عمير
قال وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل ارجح في الدنيا قال صلى الله عليه وسلم
وحب انهم فعل احل اي يحكم قال ما سنا لهما انهم نامر فندرج رواه ابو داود
واو زهير اسد معاذ والوشع في الصداه ولم يوصلنا بعده فانه مات محله قال النووي
يوم المامود معه ويحل الفاعل القرآن وقوله في الحديث الذي يعدم عقله ما يعدم دينه
قال الا زهير عقله ارجع عاله وعفره ارجع عاله والعفر الاعداء اعلم ان العفر في اللغة
عارة على السير ومنه العفر كجبه الراس وزعم الجمهور ان معفره الله تعالى الربوب عباد عاده
عن سركه واحفها وفي هذا القول نظر وذلك ان الاطراف رضاد السير ويد نظره الله تعالى زلة

من كل كبير وانه اكبر من ان يودي حقه هذا القدر بل حقه على من هذا ما كانت الملكة ما عبدك حتى
قولك وحذف الذكر حداف عن ابيهم الصحيح ان كان يقول المذبح حرم والسلام حرم ما جازم والوازي
وروي عن فضيل بن عياض وسلم جدم ما كالمهله والذال المجر ومعا سترع والحكم في اللسان السبر عه
ومنعه قل الانب حرمه وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا ذنت فتزسل واذا امنت فاحد اى اسرع
والمد في الله خطا من حيث الدين لا يهتصر اسفه كما هو له تعالى الله ان لا يجر الا ان الجرح هناك
الا كراون كما خطا من حيث اللغة لا ان جازم كره وهو المطلب وكوزان يكون قد اشبع الفقه
فصارت الفقه وهذا انما يكون في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام وكما كوى لومدن اوله لا يصبر
سارعا في الصلاة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه في كل حفظ ورفع عبد الله بن مسعود وان غروا جازم
ابن عباد وان جازم والوازي ومالك والساجي وابو ثور وعلى الا مضار وروي عن عمر بن الخطاب
وساير القاسم وان جازم انهم كانوا لا يقولون المذبح لما روي عن عبد الرحمن بن ابي رافع انه قال
صليت حلقا من صل الله عليه وسلم كان لا يهتم بالكبير وكان ابن عمر يقصص المذبح في الصلاة قال
مسعود اذا خطا من الرفع للسجود لا يلد ذلك ابو بكر بن ابي شيبة وفي شرح مختصر الكرخي
المعزوي عن ابي يوسف قال سألت الامام ابا حنيفة عن المذبح فقال احدث المذبح واجزبه
ومثله عن ابي يوسف ومحمد قال لما روي عن عبد الرحمن بن ابي رافع قال صليت حلقا من صل الله عليه
وسلم كان لا يهتم بالكبير قلت قد عرفت حديث عبد الرحمن بن ابي رافع عن ابيه ان جازم ان عدم
الاعمام في المذبح بموضع عدة ذون الحافظ والحكم الذي هو بعض الصنعة ولما ما تقدمت
حديث عبد الله انه صل الله عليه وسلم كان يكره كل رفع وحصر ومثله عن ابي رافع رضي الله عنه
وكان يقول اما ان يشرك بك صلاة الله صل الله عليه وسلم رواه البخاري وعمر بن الخطاب
ايضا قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة يكره ان يقوم به كبر حتى يركع
به يقول سبح الله لمحمد حسن يرفع صلبه من الرفع لم يقول وهو ما يرسا والاكمل به يركع
حين يركع به كبر حتى يرفع راسه به كبر حتى يسجد به كبر حتى يرفع راسه به كبر حتى يسجد
في الصلاة كلها حتى يقصصه به كبر حتى يقوم من المنزلة بعد الجلوس رواه البخاري وسلم
وعند الساجي بكبر فاما بعد الذكر الى الابد جازم الا ان هذا هو المذهب عند علماء
المذبحات كلها سنده الا انهم الاحرام على ما هم وهذا مذهبنا وهو قول الجمهور
التجابه والبايعين ومن بعدهم قال ابن المذبح وبه قال ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب
وحاسر وفسر السفي والوازي وسعيد بن جابر وابن جابر ومالك والشافعي

عامه

عن حذيفة بن اليبس وعمر بن عبد العزيز والعباسي انه لا يشرع الا كبره الاحرام فقط ويقله ان المذبح
عن القاسم بن محمد وسلم بن عبد الله بن عمر ويقله ان يقال في نزع الحار عن جماعة منهم معاوية وابن سيرين
وسعد بن جابر وقال النخعي ان المذبح لا يشرع الا على يد المذبح والشافعي قاله وقالت الطائفة
واجمل في رواية ان الكبريات كلها واجبة لما حدثت النبي صلى الله عليه وسلم فاعلى الله عليه وسلم لم
يايمر به الكبريات غير بكبره الاحرام ولعله صلى الله عليه وسلم لم يحول على السنة والاشباح
وحدث ابن ابي المظالم ضعيف لا يهتصر من واه الحسن بن عمر او يحل عليه لم يشرع
الكبير وقد سبعة غيره والمذبح اولي وله رتبة في المذبح او من رتبة المذبح وهذا ان كان
ذبحه البهيمة والاول ذكر محمد بن خزيمة الطبري وغيره قوله وعنه يرويه عن ابيه
ويخرج اصابعه وبه قال النخعي والسفي واجمل والسفي ومالك وذبح جماعة على المذبح
من ركبهم اذ ارادوا ان يذبحوا من ركبهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع يده على ركبته
في الرفع وقوله عمر بن علي وسعيد بن جابر وغيره قد بينت نسخ البطيوس قال مصعب بن سعد
ابن ابي رافع وابو رافع ومالك بن نهيبة وقال اصب لم يخلع يدي من ركبتي فيها في اي
وقال كما سئل عما مضى عنه وارسا ان يضع يده على الركب مضع عليه وحديث البطيوس
خرجه البخاري في مسلم وعمر بن ابي مسعود عفته عن عمر بن ابي رافع في يده ووضع يده على ركبته
وفرع ابن ابي رافع من رواه حديثه وقال بهذا راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل رواه
ابوداود والشافعي واجمل وفي حديثه وابنه من محمد قال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم يصلح ان اذا رفع سوى ظهره حتى يركع المذبح لا يسبق رواه ابن ابي رافع وعنه
صل الله عليه وسلم انه كان اذا رفع يده لو كان قدح ما على ظهره ما يتركه لا يستأظمره ذكره
في المعنى ولا يندب الى الفرج الا في هذه الحالة لانه انما من الاحرام من الرب وبه ما من
السقوط ولا في اضم الاضاح في الاحوال السجود فاما ذلك فترك على العادة ولا يترك
الفرج ولا الصم وما روي من نزع الاضاح في رفع المذبح عند الخربة فهو عند جمهور
النسب الذي يوضد الطي لا الفرج من الاضاح وسط ظهره وسأني قوله
ولا يرفع راسه ولا يسكب يده على راسه لانه لا يشرع الا على الله عليه وسلم كان اذا رفع
من صوب راسه ولم يشعه رواه ابوداود والترمذي وقال حديث حسن صحيح
وعنه روي عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع يده لم يرفع راسه
ولم يصوبه وفي رواية ان عبد الله بن ابي رافع قال لا يصوب راسه وفي رواية لا يصوب راسه فقال
صلى الله عليه وسلم اذا رفع يده لم يرفع راسه ولا يصوبه

ومسلم في صحيحه ومعنى لم يصب راسه اي لم يسكنه ومنه الصيب المطر واصلة صوب
وبوت فعل عند الصبر واجمعت الماء والواو وتسنبت احداها بالسكون فكملت الواو يا
وادعيت بها ما فعلت السيد والماء والمن وهو معروف في الصبر ومنه صاب المطر
صوب اذا نزل قال الشاعر

فلمست لاني ولكن ملاك ينزل من جوال السما يصوب ومعنى لم يصبه لم يرفعه
وقوله تعالى معنى رويهم الى اهلها الى اهل السما ومنه راسه اذا رفعه وافتح بده
في الصلاة اذا رفعها في السنة مستقبلا مطويا وجهه لدعوا وافتح البحر اذا مدعته
الى الخوض للبريد اي لا يرفعه حتى يكون على من حشد والافاع انصار رفع الصوب وقيل
معناه هاهنا وسهم والاصل فيه الاصل على الش حتى لا يلمس الى غيره واوله لم يصبه اي لم
يرفعه ويؤمن من الارباع ومنه ان يصبه اذا رفعه الى جهة العلو ومنه السجود لرفعاه
للانوار ويصحب السبا فاذ خرج من منزله الى غيره ومنه كان عمر يعطى الشاخص الى الكاح
الى الغزو فوسر العاهد وفي المشوط اي ان يدع المصلح يدع الكارهي اذا سمع البول او اراد
ان يخرج ويقول في روجه سحان ربي العظيم لما وذلك اذناه اي اذني اهل الجاه هكذا
المشوط وخبر مطلوب وهذا قول عامة اهل العلم بحار وول السمع للرفع وان لا
تفرض ثلاث ويؤمذهب احد قال في الرحمة اذا زاد على الثلاث في استحباب
الركوع والسجود فهو افضل بعد ان يكون على راسه يقول حسنا او سبيعا هذا في حق المفضل
فاما الامام فلا يخلو اما ان يطول على وجهه بل التورم وقال البوري قول الامام حسنا
لمكمل التورم ان يقولوا لا ونيز غايي قبل يقول الامام لنا وقيل يقول ايضا
لسبح المندى من ان يقول لنا وفي لحيته المندى لسبح المندى في رفع الامام راسه ومن
الغزوي ان زاد على ذلك حتى ينشئ الى اعني عشرة في افضل عند الامام ليكون جميع
فلسه سعي ان يكون تسعا قال وعده صاحب السبع لانه عدد كامل بعد التسعة
عشر لانه العدد واذا ترك التسعة اصلا او اي شيء من قدر روي عن محمد بن
نكر وفي الكافي السمع في الرفع لا يكون قبل من البلث حتى لو رفع الامام راسه ان المندى
لسبحه لما مروى عن ابي نصر والمحدث في قال ابو اللث التحيه انه تابع الاما
وقال في البوري يقول الامام في روجه سحان ربي العظيم لما على يؤد حتى ينزل التورم
من ان يقولوا قبل رفع راسه وعز الحسن
السمع العام سبع والوسط خمس
الامام

ان يقولها حسنا حتى يدرك المندى ان يقولها لنا وعن بعض اصحابه ان السبع مثل قامه قال
البراض اعني رفعت مجرا صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فوجدت قائمه فرفعتها فاعتد العبد
ركوعه سجدة فحسنته فابن النيران سجدة فحسنته فابن السلم والاصراف فابن
السوا استق عليه الا ان التجارى قال ما خلا السماء والنفود فابن السوا وروى الشرا نه
صلى الله عليه وسلم ان يصلي سجدة عن عبد العزيز وكان غرس سبع عشر سجدة في ركعتي
وقال السافعي اجل الخيرة واحدة ولو سجد من كان تاسعة السبع عديا والاهل
عند السافعي احدى عشر وقول صاحب الكتاب اي ادى الى الجمع فنه بعد اذ يجمع اليه
ذكر في الحديث ولا معنى بل الصواب ادى الى السنة او ادى الى السنة وقال السمع وقال
ملك للشعر عند اذ قد وجد في الرفع والسجود وانكر قول الناس في الرفع سحان
ربي العظيم وفي السجود سحان ربي الاعلى قال لا اعرفه وان قاله كان بهذا ذكره عنه
وبعده في التواتر عدلان بن رشيد المالكي وروى صاحب المخطوطة في باب ملك ورك
لسبح السجود مفسد وهم وقال السافعي لا فضل ان نصف الى ذلك اللهم الى ذلك
ولك حسنت ولبك امت ولك اسلمت حسنت لك سبع وضرك وعظمي ونحي وعصبي
الحديث على رضي الله عنه ان صلى الله عليه وسلم كان يقول لك اذا رفع راسه وسلم ولنا
ما روي عن جعفر رضي الله عنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فبان يقول في روجه
سحان ربي العظيم وفي سجوده سحان ربي الاعلى رواه الجماعة الا التجارى في صحيحه الحديث
وعنه عن عامر بن زرارة عن جعفر قال لما نزلت تسبيح باسم ربي العظيم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اجعلوا في ركوعكم طمرا تسبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوا في سجودكم
رواه ابو داود واحدا رواه جماعة باسناد حسن قال البوري عن عن عبد الله بن عتبة
عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ركعوا فركعوا في ركوعكم سحان ربي العظيم
لما تقدم ذكره وذلك اذناه رواه الترمذي وابو داود ورواه جماعة قال ابو بكر بن عوف
له لقي ابن مسعود وفي سبعة هذا من اختلاف من اهل الحديث مدعي ان عبد الله احكام
ان السبع ان المرسل ما يراه التابعي الجليل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا ما لا
خلاف فيه عديم او التابعي مطلقا عن رسول الله وهذا الحديث ليس كذلك بل هو مقطوع
وللمقطع ما سقط منه قبل الوصول الى التابعي او لم يسمع من الذي في قوة والساقط مما
غير مذکور والغنيما بظنون الارسل على الكل ويؤمذهب اي يكره الخطب وغيره من اهل
الحديث وعن ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه عند خالتي ميمونة فابتعد صلى الله عليه وسلم

من يؤم صلى من الليل فرائضه يقول في ركوعه سبحان رب العظم وفي سجوده سبحان رب
 رواه احمد بن محمد بن عيسى بن عذرة رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 اذا ركع سبحان رب العظم وفي سجوده سبحان رب الاعلى ثبات رواه الاثرم وابن ماجه
 وابوداود ولم نقل ثبات ثبات وروى عن ابي العظم ويحيى قال ابوداود كان قال
 لا يكون هذه الصلاة مخفوفة وهي من رواة ابن ابي ليلى وفيه ضعفه والمثبور وعند اهل
 العلم الاول وما اضاف السافعي الى الخ وول يقول على اليد والنواقل ونظير هـ
 ما روت عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه
 وسجوده سبحانك اللهم وبحمك اللهم اعقر رواه البخاري ومسلم عن ابي عبد الله عليه
 السلام في ركوعه وسجوده يسبح وروس رب الملك والروح رواه مسلم وفيها
 في الصلوة لسان وعنها انفردت النسخة التي في نسخة ابن ابي عمير في نسخة ابن ابي عمير
 او ساجد يقول سبحانك وبحمك لا اله الا انت رواه مسلم ولهذا قالوا ارادوا انصار
 على هذا الذين قالوا في نسخة افضل نص عليه القاضي حسين واما ما في نسخة في نسخة
 وعنه ذكرهم النوا في نسخة المذهب له وقال ابو مطيع الطي لم يدرى حصة رضي الله
 عنهما في نسخة الركوع في ركوع الصلاة وفي المناقب فان قيل لما ثبت قوله تعالى يسبح باسم
 ربك العظيم الاخر ما بعد قال عليه الصلاة والسلام اجعلوا في ركوعكم واجعلوا
 في سجودكم علم ما هو واجب ان يكون في ركوعكم واجعلوا في ركوعكم واجعلوا
 وقدرت النسخة التي في نسخة ابن ابي عمير في نسخة ابن ابي عمير في نسخة ابن ابي عمير
 وهو كذلك والنسخة التي في نسخة ابن ابي عمير في نسخة ابن ابي عمير في نسخة ابن ابي عمير
 افضل من الركوع لا يقول في الركوع على يد الركوع لا يقول في الركوع على يد الركوع
 علم المسبب الصلاة ولم يذكر له في الركوع والسجود ثبات وذكر له الواجب
 والعناصر ولا ياتي في الركوع قال ابو بكر الاسكاف ياتي به ولا يسبح وفاسد
 على يد الركوع والركوع في الركوع واحد في الركوع واحد في الركوع واحد في الركوع
 اول في الركوع الا صغر الموتر اذا ركع الامام في الركوع لا ياتي في الركوع في الركوع
 ان يروا في الركوع خلاف الجماعة وقال ابو حنيفة والخصاص ياتي به في
 ذكر في الركوع يد الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 ابو يوسف يدركه جامع السون يدركه في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع

رنا

يكون

وقال ابو يوسف حمله عند السجود لان الركوع حكم الصلاة وفي حصة الشام لا يحلها فذكر انها
 قلت هذا بعد فان وضع الدين على الارض سنة فلهذا في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 لسان الحكم الصلاة وفي حصة الشام لا يحلها فذكر انها لا يكون من الركوع في الركوع في الركوع
 الامام في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 وان قيل عن ذلك في حصة الشام لا يحلها فذكر انها لا يكون من الركوع في الركوع في الركوع
 عن حصة الشام لا يحلها فذكر انها لا يكون من الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 من الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 ابو القاسم الصغار ان الجاني عن الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 فان الامام عرف الجاني لا ينظر وان لم يعرفه فلا بأس به اذ فيه اعانة على الطاعة وقيل ان
 الحال الركوع لا يدرك الجاني خاصه ولا يدرك الركوع للمقرب الى الله في الركوع في الركوع في الركوع
 اول ركوعه له وآخره الجاني في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 الحالة الركوع لم يدرك الجاني في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 الى الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 به الامام في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 عن ابي مطيع في ركوعه في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 العا في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 رواه مسلم وعنه ابن عباس رضي الله عنه انه قال في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 القرآن راكعا وساجدا فاما الركوع فخطوبه الله والركوع فاحته واما الركوع فاحته واما الركوع
 في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 ومن ادرك الامام في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 من ادرك الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 بول احدا اذ ركع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 وحده في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 من الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 حار روي في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 مهران والحكم والنوا في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع

من الامصار على التمسك وفي الزورى المفرد يجمع بينهما الاجماع قال الرازي شئ على الناس في ذلك
الاي بالسمع لا عن لانه امام نفسه ومن مذهبه ان الامام ياتي بالسمع لا عن غيره
حواله ان الامام ياتي بالسمع تحت التمسك على التمسك في المفرد ونحوه
ومن مذهبه ان الامام ياتي بالسمع لا عن غيره الامام الذي ياتي بالسمع لا عن غيره امام
وعنه لا امام نفسه لمحمد لما ذكرنا والفتنة فنه انه اذا كان امام غيره سمع محمد بعد محمد
ذلك الغير الذي هو المأموم فمصدر المسموع باعنا وهو خلاف وضع الامامه بخلاف المفرد
لكن ليس هذا العمل ما قاله انما ياتي في جمع في حق الامام لعلنا لا نقول اي حقه وهو
انه متى جمع بها منع احدهما في حال الاعتدال وبموجب في مضبوط فلا تنزع فيه الدار
بخلاف حالة الاعتدال فاطهر الفاتوت منها وقد في شرح الدور في نص المعروف
بالا قطع انه روى عن ابي جعفر الجمع بين الامام والمؤيد هو السماع وهذه رواه
شاهه قوله مراد استوى كما في كبر وسجد والاستواء اما في غير بعض الطائفة
لعه وهي القومية والطائفة من الروج والسجود والكلية من السجود عدا حقه
اما القومية والكلية فتسند عددها وكذا الطائفة من الروج والسجود في حقه كالحق
وفي حقه ابي الحسن الكرخي واحد وحج سجود السهو بينهما وقال في الجواهر لم يجمع
من روجه وحجت الاعتدال في رواية ابي القاسم عن عمه لم يجمع في رواية علي بن زياد
والا في السمع بمن رجع من الروج والسجود ولم يعتدل بحزبه وليس مع غيره ولا يعود
ولا سهل لا بحزبه قال ابو محمد ان كان في الامام اقرب الاول ان حقه قال
بوجوب الاعتدال بحسب الطائفة ومثل ذلك قال ابو يوسف ذلك موضع
قال احمد وفي الحقة قال ابو يوسف فرض طائفة الروج والسجود فتدريسهم
واحد وفي الاستسكان في الطائفة ليست بعض طائفة الروج وروى عن ابي يوسف
انها فرض قال ابو الوليد لم يزد الاختلاف في الكتاب ولكن بلغه من ابي جعفر وقال السائر
الاعتدال فرض وروى في بعض الصلاة بدو به لاجل ان عديم وقال امام ابي حنيفة
عليه شئ من وجوب الطائفة في الاعتدال وسببه انه صلى الله عليه وسلم لم يزد لها
في الاعتدال ناعا وانما ذكرها في غيره فلان في الروج الواجب فرضت عليه سمعته
من انتصاب سجدة في روجه وسقط عنه الاعتدال فان زالت العلة قبل بلوغ
حزبه الارض وجب ان يرفع وينصب قائما ويعتدل لم يسجد وان زالت
بعد وضع حذبه على الارض لم يرجع الى الاعتدال بل سقط عنه فان عاد الله مثل ما

سجود

سجود نطقت صلاة ان كان على ما تحزبه وقال في التمسك والاربع وهذه المسئلة ثبت بقدر الاكرام
قال السجود من ترك الاعتدال لم ينه الاعتدال وقال ابو اليسر لم ينه الاعتدال وكون الناس
في الرض لم يحد حدث الاعراب في المسج حله ثم ارفع حتى يعتدل قائما حذبه وحديث ابي حنيفة
الساعدي في حقه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا رفع راسه من الروج استوى
حتى يعود كما في مكانه منق عليه وقال صلى الله عليه وسلم صلوا وانتم في اصلي وقد تقدم
التمسك به وانما ان الله تعالى امر بالركوع والسجود والادب من بعدهم اخذ اذ خطاب السمع
لغة العرب سعلق بما هو مهم من ارباب اللغة قال في الصحاح الروج هو الاخذ ورفع السمع
اذا اخني من الثبر والاعتدال والطائفة لا تدخل بها في الروج وذلك زيادة على القرآن ما
يحتمل ان يوجه صلى الله عليه وسلم وامره الاعرابي كمثل الاستسكان والسنة فلا يجوز والطائفة
ظاهر القرآن ما يحتمل والطائفة ودوام العمل الاكبر ذلك على الدوام عليه وفي لغز الروج الكفا
قال ليد ادب كافي كما ثبت راجح ابي حنيفة وصدره اخبار القرون
يعني كالمعتد الكبر قال اما ركعت الخلة اذا مات في احدى وان يصح لعه وفي الصحاح
سجودا خضع والاسم السجدة واما سوره السجدة في السجود خضع خاص بوضع
الهيئة على الارض قال ابو عمر وسجد الرجل اذا طأ طأ راسه واخني قال وتلق له
اسجد للرب اسجد لعلي العبراني طأ طأ لثوبه وفي المغرب وسجد اذ وضع حذبه لا ركع
ومنه سجدة السجدة اذا حضر راسه لم يركع وسجدت الصلاة اذا مات من كثر حجابا وقول الحاشي
وطائفة خرب واسجد راسه كما سجدت لبرائه لم يحتف ووجه الخط والمفرد
وعنه من سجدت السجدة سجدة السجدة اذ وضع جرائه على الارض وفي الصحاح جرائه السجدة مقدم
عنه من سجدت الى سجدته والجمع جرائه ما نزل عن العلف قال ابو حنيفة في سجدته
باسناده قال سعد لا يسه انما تكفل اذا وضعت يدك على كتفك ذكره في باب
اذا سجدت من الروج والسجود وفيه من اسعدود في الله عنه قال اذا امك الرجل بدنه
من ركبته والارض من حذبه فقد حذبه وعن حنيفة عن ابي حنيفة من الروج اذا
نزع يده على ركبته ومن السجود اذا وضع حذبه على الارض وعن ابي حنيفة من الروج اذا
اذا وضع حذبه على الارض حذبه وعن ابي حنيفة من الروج اذا امك ركبته
من ركبته ومن السجود اذا امك حذبه من الارض وقال طاووس وعنه قال اطاق عطا
بهم اذا امك حذبه من الارض ففضل ما عليه وعن معقل بن عبد الله ما كانت عطا عن
سجدته السجود قال اذا وضع حذبه على الارض وضع يده

2
اصح الرواين عنه قال صاحب التهذيب عن السابعة رواه قال اكثر الثقات انهم في الحديث
لوحيد على كورعائه ذكره هنا انه مجزبه وقد وجد في الامارانه ان وجد صلاة الارض اجزاء
قال وهذا يصح بنفسه بل ذلك وقال الساجي انما وجد على الجبهه كجانب متصل به تحرك
تحركه في الصلوات والتعود لا يجوز وانما على منقوط مبانة الارض بقية الاعضاء
غير الجبهه محمد بن ابن سعد بن رضى الله عنه قال رأت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في المجلس
والجهر رواء ابن ماجه وسئل النبي صلى الله عليه عنه ان كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في المجلس فقال
نعم منقوع عليه وفي الحديث ان الارض اجزاء فلا تكسفان قوله صلى الله عليه وسلم انك جبهتك
وانك من الارض وقد تقدم ولما حدث النبي صلى الله عليه عنه قال كان يصلي مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في صلاة الكراهة في الارض يستطع احد ان يمكن جبهته من الارض لسطب يديه فيصلي عليه
رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضى الله عنه قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في يوم مطر يرفع يديه اذا سجد فكان عليه سجدة دون بدنه رواء احمد في مسنده وعن
ابن عباس رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى في نوب واحد متوشحاً به سجد فلهذا
الارض في رداء رواء احمد وقال البخاري في صحيحه قال الحسين كان اليوم يسجد في
على الجماعة والمجلس وعن ابن رفاء قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركع في
رضي الله عنه يسجد في كورعائه ذكره ابن ابي شيبة في مسنده وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
السجود على كورعائه باسناد صحيح وما ذكره يعني عن ذلك وذكر ابن ابي شيبة
والساجي في مسنده عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم انما سجد في كورعائه وكان يوسا
شرب الكحل فطرح يديه فجعل يسجد عليه وقال له الساجي اذا سجد احد ركعتين فليست على طرف
يديه وعن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم انما سجد في كورعائه فليست على يديه وعن
ابن ابي عمير قال كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم في سجد الكراهة في الارض يستطع احد ان
يمكن جبهته من الارض لسطب يديه فيصلي عليه فان قيل روى جابر بن الانبار قال سجد
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد الرضا في جبهته واذا سجد في كورعائه فليست على يديه
رواه والساقي واحد سجد في الرضا في كورعائه في الرضا في كورعائه في كورعائه في كورعائه
قد روى والساقي في المسند المجهول ولو سجد في كورعائه في كورعائه في كورعائه في كورعائه
الرضا وذلك يكون في الارض انما سجد في كورعائه في كورعائه في كورعائه في كورعائه
ابن رداء الظاهر ان سجد الكراهة في كورعائه في كورعائه في كورعائه في كورعائه في كورعائه
فانما سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في كورعائه في كورعائه في كورعائه في كورعائه
واستأذنه في نوبه اذا سجد رواء احمد ابن ماجه وحمل السابعة نوبه على المفصل

2
الذي لا يتحرك تحركه بعد لفه الساب عندهم ولقوله لسطب يديه سجد عليه اذا لفه الساب
سجد ولو وضع يديه على الارض وسجد عليها جاز ذكره في عدة الحديث وروى ابن عسكرد
عن عبد الله بن عمرو بن النضر قال عبد الله بن النضر لا يجوز وقال غيره يجوز قال المروسي هو
الاصح ولو سجد في كورعائه على الجبهه وسجد على كورعائه وهو الصحيح وقيل لا يجوز واستدل
هذا القول بما ذكر في الامارانه انما سجد على الارض فليست على يديه سجدت لانه يتبع له
وفي الحديث والواحد سجد على كورعائه في كورعائه في كورعائه في كورعائه في كورعائه
صالحه اخرى او ليس الصلاة لا يجوز لعدم الضرورة وسجده على كورعائه في كورعائه
لا يجوز على الجمار ولا يجوز على الجمار وان سجد على كورعائه لا يجوز لعدم الضرورة
الامارانه في الحديث لو سجد على كورعائه في كورعائه في كورعائه في كورعائه في كورعائه
الحسن بن زناد لا يجوز وروى الحسن بن زناد عن ابن ابي عمير انه سجد في كورعائه في كورعائه
الصالح في كورعائه في كورعائه في كورعائه في كورعائه في كورعائه في كورعائه في كورعائه
رجل وامره او شاة او حمار او كلب عليه نوب يصح صلاته ولذا ان سجد على ميت وعليه اليد
لا يجزئ الميت يجوز قوله وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه
عن غيره وروى عنه عن غيره وروى عنه عن غيره وروى عنه عن غيره وروى عنه عن غيره
عبد الله بن مالك بن يحيى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد في سجدة
حتى يركع في سجدة منقوع عليه والوضع الناصر عنه انه صلى الله عليه وسلم اذا سجد
رجل يديه حتى يركع وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه
لما لك وحسنه ام عبد الله وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه
نعم المارواحد من اشد شدة وعن ابن ابي عمير انه صلى الله عليه وسلم قال اعتدلوا في السجود
ولا تيسط احدكم ذراعه اسطاط الكبر رواء احمد عن ابن ابي عمير انه صلى الله عليه وسلم
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد فركع من سجدة غير حامل يديه على
من سجدة رواء ابو داود وعنه صلى الله عليه وسلم انه صلى الله عليه وسلم اذا سجد فركع من سجدة
السجود رواء مسلم وروى عن ابن ابي عمير انه صلى الله عليه وسلم اذا سجد فركع من سجدة
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد فركع من سجدة حتى ان يركع من سجدة رواء ابن ابي عمير
سجد يديه وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه وسجد يديه
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد فركع من سجدة حتى ان يركع من سجدة رواء ابن ابي عمير
والتزم يديه في سجدة رواء احمد بن ماجه وحمل السابعة نوبه على المفصل

كان اذا سجد ووضع يديه على الارض استقبل بكفه وأصابه الصلوة وراه النبي والصلح يسكن
بالموحدة العصف وضمها الحوان المعترف للعرف والسنة المجدي به ذكر ذلك في الاما
ودنوا لادب وفي المصطف النوا وسكنه لسان والصلوات ما ذكره قال في المتابع
الصنع السكون لا عرف قوله واما ما بين الابد او هو الاطوار وروى الابداد وهو
المد وحملنا حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اخبر في الحديث المسهور قوله
اذا كان في الصف في كل يوم يجازي بحول عما اذا كان في الصف اذ دام وروى
العصف من البعض واذا البرجوا ذلك لا يترك السنة لانه حنيد لا يرا في الارض
انما يبا فاسع ان يهتف بوضع ذراعه عليه ولا يترك ويقول في سجود
سكان في الاعمال والاداء ادى الى الال على ما سجد في حديث ابن مسعود رضي الله عنه
وقال السافي رحمه الله نصف ذلك وهو الاصل اللهم لك يسجد وبك است
وذلك است يسجد وحي للذي حلت وصور وسق سجد ونسرك الله احسن
لحديث على رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم ان اذا سجد في ذلك رواه مسلم وقوله
سق سجد ونسره اي سجد في ذلك رواه في البركة العلوا والنا حكاية الازهر
عن علي بن ابي الاسود في قوله تعالى العباد متوحدوه وذكر اسمه وقال ان من سجد في
عنده ومن اعظم ومن يحب فانه اكمل ومن السجدة العظيم واحسن الكمال في المصور
والمدبر والروح حبل ومن ملك عظيم اسرف الملاكمة ومن طلق لسانه وسوا
ناس وقد عدم ذكر الروح في هذه الحديث والسجود في الركوع وقد عدم القول فيه
مستوعبا وفي الاستسماي لو حوت سجوده وهو الى العود اوب كور وان كان
الى السجود والارض اوب لا يجوز في ذلك عن جعفر رضي الله عنه وقال محمد بن
لور في راسه وهو لا يسكن على الباطر انه رفع راسه كجور ذكرها والحيون وذكر البدور
في شرح محضر الركوع وراه احسن عن ابن جندب انه اذا رفع راسه من السجود مقدرا
ما امر الروح منه ومن الارض حازب صلاته وروى ابو يوسف عنه اذا رفع مقدرا ما
السمي راجعا لوجود الفصل من السجدة قال في المخط وبها الاصح بخلاف الركوع
حيث رجع لا كذا ومن اذا الت حبه الارض بعد انما جازده المرعنا في
وفي الارض لا يجوز ذلك عنده فانه قال يمس اليه السجدة في المسوط يكون
لما ان لا يكون سجدة في ركوع واحد يذهب العبي ان هذا لعدم لانتطال له دليل
باعداد الركعات وقيل بان السجود يعني تسريعا للسلطان ليس لاجنه الله فانه

امر بسجدة واحدة ونحن نسجد خمس تسوعا له واليه اسار النبي صلى الله عليه وسلم في سجود
السجود قال فما سجدنا تسريعا للسلطان في هذا لفظ ما به سجد لله تعالى
كبر او تسريعا من السجود لادم عليه السلام ونحن اسجد لله تعالى في اخره واساعه
ليركن في السجود لله تعالى لا لاما سجد السجدة من ثلثا استسنا حتى يكون ذلك
زاده اسما على المأمورة بالامر بها وقيل السجدة الاولى ليسر الله تعالى خلق الارض
وفي الباقية ليسر الله تعالى في الباقية ويمكن ان يقال السجود اصل في الصلاة على ما
عرف وعمره من العباد والركوع وسيله لما يطلب التكرار والعادة منه لكونه اصلا
سجد رفع راسه مكر فاذا استسوي فاعدا كبر وانحط للسانه وقيل فيها ما فعل الاول
به يقوم منه الى الركعة الثانية مكر انا هضا على صدور قدمته مجددا على ركبته سجد
دون الارض ولذا كبر بعد الاستسوا فاما الاول او الثاني فانه سجد في الفعل للركعة
قال السافي رحمه الله ذكر في المخط والمعد وفي الركعة قال اذا كان سجدا و
رجلا يركع لا يقدر على النهوض فلا يركع في سجدة واحدة على الارض منصوص عليه
اي حبه رحمه الله وفي البورى لا يركع في سجدة واحدة على الارض عند النهوض من غير
فصل وقال ذلك بعض على صدور قدمته من غير اعماد وهو قول احمد وقال السافي
فقد سجد على الارض وحسن حقه قال النووي وقال الاكبرون لا يسجد
ذلك بل اذا رفع راسه يركع في حكاية ابن المذرع عن علي بن مسعود وابي عمر
واي الزناد والنوري والحق في ذلك واجل واسبغ في النعنا تسريعا في ركعتين
عن واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هذا وقال احمد ان الاكبر
عائدا ولم يذكر ذلك في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في البورى السافي
ان ابن جندب جالس للاستراحة وان ابن جندب لم يجلس في بعض فاما السافي
فقال في الركوع ثلث التي رضي الله عنه انه راي النبي صلى الله عليه وسلم يصل في اذان
في وتر من صلاته لم يركع حتى يستوي حاله قال في الرمد في حديث حسن صحيح
وقيل رواه البخاري في اذ رفع راسه من السجدة الثانية جلس واعيد سجدته
على الارض ثم قام ولما سجد اياه اوب مره رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان
في الصلاة على صدور قدميه رواه الرمد في السجدة وعن ابن عمر رضي الله عنهما في السجدة
صلى الله عليه وسلم ان يركع الرجل على يديه اذا هض في الصلاة رواه ابو داود وفي
حديث وابن عمر رضي الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا هض على

لشئ المراد بالذكر الآية كبرية الاحرام فالاجماع قبل خلاف الجاهل لست قد ذكر في المتن تفسيره
عن ابن مسعود رضي الله عنه انه كان يقول رحم الله امرأه ان صدق ثوبان يقرأهن في الصلاة فيجعل اول
الآية صدقة ويأخذها صلاة بالذكر وعز جابر رضي الله عنه قال قد علم من من شئ منها ان لا الدلالة
وخلع الانذار وتبدير رسول الله وذكر كاسم ربه فضيل قال الصلوات الخمس فيجعل الذكر كذا قال
الصلاة وقال صاحب الكتاب وذكر كاسم ربه فذكر كبره الاضاح وبه يحجب على وجوب بديرة
الاضاح وهو امر بصيغة الكبر وعلى انها ليست من الصلاة لان الصلاة معطوفة على وهو كذا في غير
المفسر وذكر ابو بكر الرازي عن عمر بن عبد العزيز والى العالم اذ رواه الطبراني في معجمه عن علي بن
مطلحة عن عواذ الاجماع ولا يجعل الكبير في كل ركعة الذي يقدم بحرم جمع الصلاة وهذا يقتضي باخر
الصلاة عنه لان المضاف غير المضاف اليه فلام زيد وبوب عمر واذا ثبت لا يضاف الى نفسه
فان قيل فيضاف الجزاء للكل كاسم زيد وحسن الدار فثبت الاصل ان المضاف غير المضاف اليه
وما ذكر على خلاف الاصل وانما جاز ذلك لخصائص الراس والخصائص المضاف اليه ولا في بحرم الصلاة
في الظاهر من باب اضافته المصدر الى المفعول على الاستعانة لكون البوب والمصدر غير المفعول
مضروعة لانهما متصلة بالصلاة فاما باب الدار بعد منها بالاقبال وهو غيرهما ولا لانهما لم يدخل
في الصلاة الا بها لكون منها كائنا ما كانا في ركعة واحدة او كانت شرطاً للدخول في نفسها
وهذا لا يخلو اما ان يكون خلاف الصلاة او لا يكون فكل واحد من ذلك لا يخلو عنه وذكر وهو
باطل او دخل فيها بالاضاع منه وهو قولنا او لو كان دخول موقوفاً على ما فيه فاذم صار دخلاً
باوله وهو باطل لان لا يفسد لان لا يفسد صلاة لا يفسد صلاة فان قيل لو كان شرطاً كما زاد في المتن بديرة
الذكر كذا لوصوله قال صدر الاسلام او اليس يجوز جمع بين الايام فهو مقتضى لنية
وهي شرط على المذهب عديم ولا يجوز في النقص من العمل ولا لانه لو كان ركعة واحدة في ركعة واحدة
الركعات كسائر الركعات هكذا قال صاحب الكتاب الا انه يبطل بالعدة الاخيرة والوجوب
عن قوله صل عليه وسلم صلوا كما روي في الصلاة انه يفتي في وجوب كل ما فعل اوله فليس
الوجوب لا يدرك على كونه ركعة واحدة يقول بالوجوب ويجعله شرطاً فليس كما
وهو الاضاح دون الاقوال واجاب ابو الطيب عن الشافعي في هذا الجرح

المراد به شخصه وكل شئ له او فعله وحسن عليه مثله الناف
المراد به فعل ركعة احتجاب النفل واحتجاب الضاحية
وسلم قال ان هذه الضاحية منها من كلام الناس
رواها في كل ركعة كالفاتحة اما جواب ال

فعله وتوهم الجواب ونحوه لا نسلم ذلك لما عرفت في اصول الفقه ان ذلك يدل على الجواز
دون الوجوب والناظر في أصل الله عليه وسلم جاز ولم يغترب فيه غير واجب الجواز وهو
احتساب الحسن للركعة والخصاص بالشرعي هو الصحيح ويبطل قولنا ما لو كان في آخر الصلاة
عليه السلام في موضع التسليم وسقوله الله انه في أحد الوجهين لا كبر الله على الاعصية عندنا
واحد من ترك الظاهر في التسليم وبكبريات الانتقال والبناء والمعود ليست ركعات الاجماع
وقوام بشرط لها ما استمرط لا كذا ربحوع على ما تقدم قال المرحوم في الظاهر لا لست بشرط
للديرة بل هي شرط كجزء من الصلاة قال النواوير فائدة الاحلاف نظرها اذا كبر
وفيه تحاشيه او شرع في الترخيم قبل ظهور الزوال على ما مر وهو باطل بالنسبة ايضا قول
ورفع يديه مع الكبر وهو سنة قال في الاخرة وهو سنة في الصحيح روي ذلك عن ابي حنيفة
رضي الله عنه فقال وان تركه قبل ما يرفع يديه او قبل الاخرة روي عن ابي حنيفة ما يدل على هذا القول
قال ان تركه جاز وان رفع كان اصل قال الصغار ان احتجوا بتركه انه لم يقل العبد روي عن الزيد
انه لا يرفع يديه عند الاحرام والديرة لا عند خلافه ونقل عن الحسن المروزي ان تركه لا يرفع
الديرة كبرية الاحرام مبطل الصلاة وهو مردود بالاجماع وذكر في الفتاوى ان تركه في الصلاة
ان رفع اليدين فرض عديد او دوحا على اصحاب الظاهر في فهم من اوجه في بديرة الاضاح فقط
ومنهم من اوجهه في عند الاخطا للركوع والارباع منه ومنهم من اضاف الى ذلك السجود
انما يحسب احلافه في المواضع التي يرفع فيها ويرفع يديه في مواضع يرفع يديه عن الظاهر مستقبلاً
باطل كونه الفيلة ولذا في الفتوى هذا ذكره الطحاوي قال في المحط جعل باطن لحيته
مستقبلاً للنسبة باشر الاضاح يديه قال اي تركه في موضع سجد حتى يكون الاضاح مع الكف
نحو الفيلة ولا يخرج من الاضاح بغير تحاشيه وهكذا في كبرية الفتوى واما في صلاة الكسرة
وبكبريات العبد لحديث ابي هريرة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كبر
للصلاة فقرأ ما يقرأه رواء الترمذي وابي حنيفة في صحيحه وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال
صل الله عليه وسلم اذا قام للصلاة قال هكذا رواه ابو عامر العقدي عنه ولم يفرح بين اصابعه
الاصابع رواه ابو البهي وعمر بن يوسف لا يرفع في كبريات العبد لان الاضاح ذكره في
الاصابع وفي رواية اخرى ورد في الشافعي جعل باطن كل ركعة من الفيلة وقيل جعل باطن كل ركعة من
في الركعة فالواو يرفع يديه في كل ركعة من الفيلة وقيل جعل باطن كل ركعة من الفيلة وقيل جعل باطن كل ركعة من
سجدة الاسلحة والواو يرفع يديه في كل ركعة من الفيلة وقيل جعل باطن كل ركعة من الفيلة وقيل جعل باطن كل ركعة من
سجدة مع كبره في كل ركعة وهو المتيقن من ذلك والشافعية فيه لوجه

لعمه

وأيضا ما جالو يعود وثلاثين سكنت ثم قرأ وعند الساعة خلاف في الاستعادة في الرجوع اليها
وما بعد ما قولته ولا يرفع يديه إلا في الكبرة الأولى واحلف بالله في رفع اليدين
في الصلاة على ما ذهب متعددة واحلفنا والورق جماعة عزم لا يروى رفع اليدين إلا
في تكبيرة الاحرام لا غير وهو رواه ابن العباس عن مالك وهو المشهور من مذهبه والمعول
عندنا كما قال ابو عمر بن عبد البر النخعي حافظ المغرب في المهدد واما لا يرفع الا بعد
الافتتاح على رواه ابن العباس لان جماعة عزم عندنا ليست من شتم الابه وكان عليه
في المغرب سبب الى البرعة ونأذى في عزمه وربما فقدت الادب الى يديه ذكر
ذلك شارح العزم وزاد الشافعي واحد رفعها في تكبيرة الرجوع وعند رفع الرأس من الرجوع
ورأى جماعة من اهل الحديث الرفع عند السام من الرجوع ايضا من البخاري وان جزمه وان
الرفع وان المذنب والرفع على الطير وضاحب الهرب من الساعة ومنهم من سجد على
من السجود ايضا واخذت منه ضعفه البخاري اما عند السام من الرجوع في ركب ان عمر
يرفعه رواه البخاري في صحيحه كذا على السافعي واحد فاما يعلقون بالرفع في كل ركعة
ورفع ولا يعلقون به عند السام من الرجوع وفي حديث اي حيد الساعة عنك في عشرة
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال في رواه من الرجوع كبر ورفع يديه رواه ابو داود والنسائي وقال لم اعلم احدا
من الفقهاء قال به لكن في حديث واما ما يرفع هذا السوط وهو انه روى عن رسول الله صلى
عليه وسلم انه قال من لم يركع ووضع وجهه بين يديه واذا رفع رأسه من السجود
انضار يديه حتى يفرغ من الصلاة قال محمد بن حماد فذكرت ذلك للشيخ قال
هو صلاة رسول الله فعله من قبله وترك ذكره رواه ابو داود وعمر بن الخطاب
السجدي قال صلى الله عليه وسلم من لم يركع ووضع وجهه بين يديه واذا رفع رأسه من السجود
الاول فرفع رأسه يرفع يديه بلفا وجهه فاكرت ذلك فقلت لو هيبت خالتي قال
وهي تصنع سائر الاحاديث تصنعها انما هو وسرايت اي تصنعها وقال
رايت ابن عباس تصنعها ولا اعلم الا انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع رواه
ابو داود والشافعي واحد حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه
حذو منكبيه واذا اتم الصلاة واذا كبر للرجوع واذا رفع رأسه من الرجوع رفعها
وقال سمع الله من جده ربا والكل واحد وكان لا يفعل ذلك في سجود رواه البخاري

صلى الله عليه وسلم

وهو من اتوكل الا حذيت سنك قال ابو عبد الله بن البيع لا تعلم سنة اتفق
على وانها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احلفا الاربعة والعشرة الذين شهد
هم رسول الله صلى الله عليه وسلم كخبة ثم بعد من ابا بر الصبا على يفرق في البلا
الساخنة عن هذه السنة قال فاض البصاه بن الدرس العشرى فلي جزم احكام
ابو عبد الله انه اتفق على وانها العشرة ليس بحديثي فان احكامها انما يكون جيب
ثبت الحديث ويعني ولعله لا يصح عن جملة العشرة وصدق ابو بكر المهدي شيخه
اما عبد الله في ذلك وقال ابو عمر في المهدد روى في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
لمدة عشر رجلا من اصحابه رضوان الله عليهم وروى عن عفته بن عمر رضي الله عنه
انه قال في رفع اليدين في الصلاة له بكل اسارة عشر حسنة وعن محمد بن سيرين
من عام الصلاة رفع اليدين في الصلاة ومهم من جعل الرفع من رتبة الصلاة وروى
عن الاوزاعي والحمدى ان لم يرفعها فصلاته فاسد اوافصة ورأى بعضهم عليه الا
ذكر ذلك في المهدد ولما رواه سنان بن عمر بن عاصم بن كلب عن عبد الرحمن بن الاسود عن
عليه قال قال عبد الله بن مسعود الا اصل لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال فصل لي رفع يديه الا في اول مرة يده روي عن سنان بن عبد الله بن مسعود
ورواه عن سنان بن عبد الله بن مسعود وقال الترمذي حديث حسن ورواه ابو عمر
ابن ابي سببه شيخ البخاري ومسلم واكمعه في سننه ايضا والطحاوي شرح الامارني
اعتصموا عليه باب عبد الله بن المبارك قال لم يثبت حديث ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم
لم يرفع الا في اول مرة وروى الدارقطني ايضا من حديث عبد الله بن عبد الله بن مسعود
نوابه لم يثبت عندي حديث ابن مسعود وان عامه ان يركعت لم يخرج حديثه في الصحيح
وان عبد الرحمن لم يسمع من عليته قال في الامام عدم سواد الحديث عن عبد الله
ابن المبارك او عن لا يمنع من اعسار حاله والظفر في امره واخذت يدور
على عامه بن كلب يقول احكام ان عامه بن كلب لم يخرج حديثه في الصحيح ان اراد انه
لم يخرج حديثه هذا فليس هذا بعلو اذ لو كان علة لنسب عليه كتابه المستدرک على
الصحيح وان اراد انه لم يخرج حديثه هذا في الصحيح وذلك اول السبع لعله لانه ليس
بشرط الصحيح في الصحيح عن كل حال كما هو في الامور كما في المستدرک
احاديث جماعة لم يخرجها في الصحيح واما ما ليس الامر لك وقد خرج له مسلم حديثه
عرا يبرده عن علي بن مسعود الهدي واليه اد وحديثه عنه عن علي رضي الله عنه

عادة

نهاي لعلي النبي صلى الله عليه وسلم ان اجعل خاتمي بين يدي والي يدي وما ذكره المذكور
عن رجل يقول له ليه ان عبد الرحمن لم يسمع من علي بن ابي طالب وكنت كنت
هذا العهد يقول جمل لا يعرف اسمه ولا حاله وايضا قد ذكره الكافي ابو حامد
ابن حبان في الثقات وقال مات سنة تسع وتسعين وكان سنة سن ابراهيم الحنفي
في المانع ليعلم من علي بن ابي طالب على ما ابراهيم منه ثم بعد هذا افقت صريح ابو
الخطيب في كتاب الميعق والمشرق في ترجمه عبد الرحمن هذا انه سمع اياه وعليه وعنده
ان الاسود بن يزيد ابو حصص توفي في سنة بايع اخرج له مسلم في مواضع من كتابه وقال
عن ابن معين عبد الرحمن بن الاسود ثقة وعليه لا يسأل عنه لشهر امره والافعال
على الاحتجاج به وذكر ذلك كله والامام وطريق اخرى كحدث عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه روى محمد بن جابر عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علي بن عبد الله قال
صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يكره ولم يروى عنهم الا عند
استباح الصلاة اخرجهم الكافي ابو احمد بن عدي وابو جر الكوفي قال كافر قال
من اهل الكوفة ان محمد بن جابر عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علي بن عبد الله قال
احسن ما قال فيه فانه كان يسرق الحديث من كل من يذوق حتى ليزو الموضوعات
في حديثه قال صاحب الامام قال اما قول الكاذب انه سرق الحديث من كل من يذوق
به فالعلم بهذه الحيلة متقدروا فوله وهذا من احسن ما قال فيه فاحسن منه قول الكافي
اي احمد بن عدي وكان شيخا يعني ان اسما لم يقبل محمد بن جابر على جماعة من سواهم
منه واثون وقد روى عن محمد بن جابر عن ابي اسحق بن ابي ثوب وابن عوف وبسما من جليل
والثوري وسعده وابن عبيدة وعيسى بن عيسى بن جابر في ذلك المجلد لم يروى
هو لا الذي يروى عنهم اسما كلامه ليس هذا منهم نزلة له وحدث احمد بن عدي
عن يزيد بن ابي نجاد عن عبد الرحمن بن ابي اسحق عن ابي عبد الله عازب رضي الله عنه ان رسول
صلى الله عليه وسلم قال اذا قمى الصلاة رفع يديه الى قرب من اذنه لم يلا بعد هذه
رواه شيخ عدي داود احمد بن عيسى بن ابي داود روى هذا الحديث عن هاشم
وخالد بن يزيد بن ابي نجاد من غير ذكره لا يعود قال صاحب الامام قال
ذكر السهم في الخلافات باسناده عن يزيد بن ابي نجاد في نسخة بلفظ راس
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل في الصلاة رفع يديه الى قرب من اذنه ولم يلا
ورواه الدارقطني ايضا من حديث اسمعيل بن زياد عن محمد بن ابي نجاد عن عبد الرحمن

اي

ان ابي ليلى عن ابي عبد الله روى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اقم الصلاة رفع يديه
حتى جادى بها اذنه لم يلا بعد الا من ذلك حتى فرغ من صلاته قالوا غلط
ان ابي نجاد في قوله لم يلا يعود فانه رواه اولادان عليه الصلاة والسلام اذ اقم
الصلاة رفع يديه قال سفيان بن عيينة فقد تمت العوفة فسبحه حدث به
وزيد بن وهب لم يلا يعود فطنت انه لم يلا بعده فلبس دق بر دق الكافي ابو
الخطيب والوهب ومحمد بن ابي نجاد في الحديث من غير هذا افسق منه لم يقول
الراية من العدل معوله قال ابو الحسن بن زيد بن ابي نجاد جدد الحديث
ولو فرضنا انه حدث بكه من غير ذكره لم يلا يعود ما زعم ابن عسكنا في المانع من قول
الراية فانه يجوز للراوى ان يحدث بعض الحديث ثم يدرج الجملة وكذا ان يقول
قدس الراية او لا يدرجها فحدث به فلا يخل بمسقط الراوى العدل لم يلا بعد
حدث اخر عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
رفع الايدي تسع مواضع عند اصباح الصلاة واسمى اليد والصفا والمز
والموقفين والحمد لله روى الكافي والتهذيب وروى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم
وليعرفه ويجمع ولم يدرجوا اسمى اليد وذكره اسمى اليد حديث
اخر رواه السهم في الخلافات من حديث حفص بن غياث القاضي سمع سمع الحديث
عن ابي يحيى محمد قال صليت الى جنب عباد بن عبد الله بن ابي اسحق فحدثت ارفع
يدي في كل ارفع وخفض قال يا ابن اخي راسك ترفع في كل ارفع ووضع وان
رسول الله قال اذا قمى الصلاة رفع يديه في اول الصلاة لم يلا بعد في سبب يرفع
قالوا هذا امر سهل فان عبادا من المانع لك المرسلة عند الامانة الملائمة وفي
التمهيد ذكر حديث مالك بن عيسى عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال صلى الله عليه وسلم
في كل ما رفع وخفض وان لا ترفع يديه الا حين يقيم الصلاة ويقول اما استبشركم
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الكافي ابو جعفر الطحاوي باسناده
في شرح الامار عن سفيان بن عيينة قال قلت لابراهيم حدثني ابي عبد الله روى
صلى الله عليه وسلم يرفع يديه اذا قمى الصلاة واذا رجع راسه من الركوع
قال ان ابن ابي نجاد في حديثه ذلك فقد رواه عبد الله بن حسن بن مرة لافعل ذلك
وعن عمرو بن مرة قال دخلت مسجد حضرت فوجدت فاذا عليه من ابي جابر عن ابيه
انه صلى الله عليه وسلم قال رفع يديه في الركوع وبعده فذكرت لابراهيم فغضب

وقال راهو وليد بن ابي سعيد ولا اصحابه من ان عده الله اقل من محمد لرسول الله صلى الله عليه وسلم وانه لما لد له من اهل فدا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب ان يلبس البهاون والابصار الخفوا عنه فان قيل اراهم عن عده الله من قبل لانه لم يزل فان اراهم اذا اقبل عن عده الله لم يرسله الا بعد محبة عنده وتواتر عن عده الله حتى قال لا اعش اذا قلت لك قال عده الله اقله حتى تحببه جماعة عنه فهو اجمع من ذلك حديث واحد لعنه عنه قال الكفا في الوعظ وفرد وناه بمصلا من حديث عبد الرحمن بن الاسود وفي الامام روى الامتن عن المسيب بن ارفع عن نعم بن ظفر عن ظفر بن سمر قال خرج عليا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي اراكم راى ابيكم اذ كان اذ اناب جبل فتمسكوا في الصلوة واهم من قال في الامام وتمسك بصم الشئ العجبة وسكوت الميم وبعد هاسن جمله مع شئ هو الفؤ من الدواب الذي لا يستقر لشئ وحده فليس سعي ان يكون نعم الميم مع الشئ لكن ما زادته مدة له من الاسماء والصفات فجمع لذلك وهي خمسة امثلة في الاسماء ولذا في الصفات الاسماء نحو قول وجرب وعرج وعمود والصفات نحو صنع ودار وسجاع ويدر وصبو وجميع نعم الفاء والعن وذوب في جمع دباب ناد واما مع على فعل نعم الفاء وسكوت العن نحو حواجر وحرا فانها بحال على حمر وسكوت الميم ذنوب ان كان حجاب في بصره وروى شعربال حديث عده الله من قطبة عن جابر بن سمرة قال ما اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله واسأله ان ياتينا في جبل سمير واما في احد من ان يضع يده على فخذه لم يسم على اسمه من عمره وسأله اخر حمة مسلم ايضا واخرج عن جابر بن سمير لفظا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما اذا سلمنا فلما نادى السلام عليكم عليكم السلام فتمطر الباء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما لكم تسألون ما يدعكم ما يدعكم اذ اناب جبل سمير اذ سلم احدكم فليلفت اصحابه ولا يوحى يده سببا قال النواوي رحمه الله اما حبر جابر بن سمير المتقدم واحتجابه من اعظم الاوافق انواع اجماله فالتسليم لان الحركت لم يرد في رفع الياء في الرفع والرفع منه ولهم كانوا يرفعون ايديهم في حالة السلام من الصلوة ويسترون بها الياء كما سنرى بدول بدلك السلام على من كان حاسن وهذا الاختلاف فيه من اهل الحديث ومن لا في

اخلاط باهل الحديث قال ومثله عن البخاري قلت قد ركب هوى نفسه وخرج
 به عن ادب العلم ودخل في طقعة اهل الجهالة والسفاهة ففي الحديث الاول انك ارفع
 الدين في الصلاة وامر بالسكون في الصلاة فكيف يحمل هذا على الامام ما يمد والاشارة
 بها بعد السلام كما ورد في الحديث الثاني في الثالث محمول عليهما وليس بهما ذكر رفع
 الايدي ولا الامر بالسكون في الصلاة فذكر حوائص الصلاة بالسلام من ان يركب
 امار رفع الايدي والامر بالسكون متبديا بادل الصلاة وخبر امار الايمان
 والاسان بالايدي متبديا بادل السلام الذي قد خرجوا به من الصلاة او مقيد بها
 بعد الصلاة نظرا الى قول الصحابها اذا سلمنا فلنا يابدين بعد على الاسان ما يلبس
 بالسلام فيقع بعد الشرط الذي هو السلام ضرورة والمنفذ بقيد الاندراج تحت
 مقتد آخر بقيد آخر فالحديث الذي ذكره في الاما والاسان غير خدنا قطع لما ذكر
 فكيف يجعل هو هو ولو فرض ان كلام من الحديث مطلق فانه بالاول وفيه امار
 رفع الايدي والامر بالسكون في الصلاة وليس فيه امار الايمان والاسان فالتدليس
 حديم انكار الاما والاسان فالتدليس على المسلم طمعه وليس فيه امار رفع الايدي والامر
 بالسكون في الصلاة بهما خدنا محتملان في الحكم ولا يحمل احدهما على الآخر بل ادل
 مع الحكم ان افاضتهما فانه من تسعيل من سأل ولكنهم كانوا يفعلون ايدهم في حاله
 السلام من الصلاة فادفع الايدي من عبده وليس في ذلك خدشه لغير غرضه بل منه
 الاما والاسان فالتدليس على الايدي بهما من ان التورى وملك من التسعيل اما
 افعدا بالحديث واعلم بالسنه وقد انكر ارفع اليدين في الصلاة الا عند التضرع وهو روا
 ان القاسم عنه وروايته مقدمه عبد الملكة على جميع اصحابه حتى كانت القضاء
 بالمغرب تكب من يعلد من ان لا تحكي الا روايته ان القاسم وسئل المومل عن رفع
 الايدي في الصلاة فقال العصر المشرك وانما حكمه منهم ابو بكر وعمر رضي الله عنهم
 لم يرفعوا ايدهم قال الشيخ الحافظ شرف الدين عبد المؤمن الدينياطي المومل هذا
 هو ان اهاب وعال بهاب من عبد العزرا الكوفي منزل الرملة ومات بها سنة اربع
 وخمسين ومائتين وسبع وعشرين من هرون واهي اود الطائفي والي عامر العقدي
 وعبد الرزاق الصنعائي وغيرهم من يوسف الفرباي والي عبد الرحمن المقرئ وحلق سواهم
 وروى عنه الصاحبا عنه منهم عبد الله بن احمد الجوابي والي ان جوصا وان اي الدينيا
 اي اود والوا حاتم الرازي وقال صدوق النسائي وقال اصله كرماني

نفع كتب ذلك الى خطه وقال حبة عبد المؤمن الديباطي وذكر الحافظ ابو جعفر الطحاوي
باسناده عن الاسود قال رايت عمر بن الخطاب رضي الله عنه رفع يده في اول ركعة
لا يعود قال ابو جعفر وهو صحيح لان الحسن بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار
قال في الامام من رواية اي بكر بن اي حبة عنه ورواه عثمان بن سعيد الدارقي
عنه واعتز الحافظان هذه الرواية ساذة لا تقوم بها حجة وقد عارضها ما روى
عن طائفة من شيوخنا عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما انه كان يرفع يده في الركوع وعند
ربع الاراس من الركوع قال وقد روى عثمان بن النور في هذا الحديث عن الزبير بن عدي
ولم يذكره لم يبعد وقال عثمان بن سعيد الحسن وابو بكر احبوا عمارا عمارا ليسان
بذلك في الحديث وهي من اهل الصدق والامانة قال صاحب الامام لم يسمع
عدم قوة الحفظ وما ذكره الحافظ من باب رجحان رواية علي رواه وليس ذلك مما يسمي
بضعف الاول من حيث السند قال او كما اسار العلل ان سنان لم يذكر
عن الزبير بن عدي فيضعف جدا لان الحديث الذي ذكره النور في مسكوت عن رجل الرفع
فكيف يعارض رواية من ادبر رواية من سكت قال ابو جعفر افتكر عمر حتى عليه
ان نبى الله كان يرفع يده في الركوع والرفع منه وعلم ذلك من دونه وان من هو
معه من الصحابة يراه يفعل غير ما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يتركه
ذلك هذا احتمال وهو يدل صحيح على ان ذلك هو الحق الذي لا ينبغي لاحد خلافة
قال لما اردت شئ من ذلك تضعف احدهم اهل العلم وما به امد هي ولما اردت
ما ظلم الحكم لما روى ابو بكر الهيثمي عن عامر بن حبيب عن ابنه ان عمار رضي الله عنه
كان يرفع يده في اول ركعة من الصلاة ثم لا يرفع يده ورواه الطحاوي عن اي بكر عن
احمر عنه ورواه عثمان الدارقي عن احمر بن يوسف عن اي بكر الهيثمي وهذا من علي
رضي الله عنه يدل على شيخنا ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافة ادا لا تسجد خلافة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في سببه في سببه قال
الدارقطني وقد رفعه ابو بكر الهيثمي وغيره ان ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم قال
وصوابه مما انه موقوف على عمر رضي الله عنه ورواه الحافظ ابو جعفر الطحاوي
وابو بكر بن اي حبة في سببه عن اي بكر عن ابن عمر رضي الله عنهما فان قلت حلف ابن عمر
فلم يكن يرفع يده الا في الركعة الاولى فتذكره بعد النبي صلى الله عليه وسلم دليل على
انه علم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن اي بكر بن اي حبة عن عبد الله

ان المبارك عن الاسعد عن الشعبي انه كان يرفع يده في اول الركعة ثم لا يرفعها ثم يركع
وعنه سبعة عن اي حبة قال كان اصحاب عبد الله واصحاب علي لا يرفعون ايديهم الا في السجدة
الصلاة وقال وضع يده لا يعودون وعن ابراهيم انه كان يقول اذا اذنت في الصلاة
فارفع يديك ثم لا يرفعها بها بقي ومعنى عن ابراهيم لا يرفع يديك الا في الركعة الثانية
الاولى وعن طائفة عن حبة قال لا يرفع يده الا في الصلاة حتى يسجد عن
اسعد فان عيسى يرفع يده اول ما يدخل الصلاة ثم لا يرفعها وعن مسلم بن الحجاج
قال كان ابن اي ليل يرفع يده في اول سجدتها قال عبد الملك ورواه
الشعبي وابراهيم وابو اسحق لا يرفعون ايديهم الا في السجدة الصلاة ودخل ذلك كله
وابو بكر بن اي حبة وقال ان طاب في شرح الحارثي وهو قول عمر وعبد الله بن مسعود
وابن عباس والنوري ورواه ابن السامع عن مالك وقد تقدمت وقال ابو بكر بن عمار
ما رايت مقبها يرفع يده في غير الركعة الاولى في هذه الحافظ ابو جعفر قال وما روى
عن اي بكر من ذلك فهو من طريق اسعد بن عمار لا يحلونه حجة فيما روى عن عمر
السامع وحديث ابن عمر بن عمار به اخطا وان لم يرفع غير عبد الرزاق البغلي
وحديث عبد الحميد بن جعفر مضعف ومه رحل مجهول وقال المازني رواه
سالم عن ابنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه نافع موقوف على ابن عمر وقال ابو جعفر
ومن طريق المطر اجمعوا على ان الركعة الاضحية معها الرفع وان الكبريات
السجدة لا يرفع معها واجعلوا في سجدة الهبوط الرفع فقال قوم منها حكم
بركعة الاضحية في الرفع وقال آخرون حكمها حكم الكبريات في الرفع في الرفع
فيها ورواه الكبريات الاضحية من الغرض الذي لا يجزئ الصلاة الاخرى ورواه
الكبريات في السجدة ليس كذلك فاسبه بغير الرفع بغير السجود اذ لا واحد
من ذلك سنة لا يفرزه ولا يرفع فيها ولا يرفع في بغير السجود ولان الاخذ
بما جمع عليه وهو الرفع عند الكبريات الاحرام ولا يفرزه الا لانه لو جازم الدخول
في الصلاة ومعه فائدة اعلام الاضحية بالدخول وترك المضطرب وبموجب
الصلاة هو الوجه وقد ترك السامع واحمر رحمة الله الحديث الصحيح الوا
لا يرفع عند العمام من الرفع في كل جواب لما عرفت ذلك فهو جواب لنا عما
زاد على رفع الركعة فان طاب في سببه في الرفع محبة عن النبي صلى الله عليه وسلم
رفع العمل عندهم في هذا العمل معضه وترك العمل سابقه محبة ونسبة درو

مكول السني مصنف اللوليات عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان من رفع يديه عند الرفع
وعند رفع الرأس من الرفع فسد صلاته لانه على غير ما دل من ضرورة خلاف
الرفع في صلاة العبدن فان فيه ضرورة وهي اعلام الاصم مع انه روى عن ابي يوسف
لا يرفع يديه الا عند الاصحاح فجمع وجعلوا ما ورد فيه على السبع على ما حكاه
صاحب المسبوط قبل نقل الاوراع ابا حنيفة رضي الله عنه في المحل الاحرام فقال
ما بال اهل العراق لا يفعلون ذلك عند الرفع وعند رفع الرأس من الرفع ويدرك
الزهرى عن سالم عن ابي عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الرفع
وعند رفع رأسه من الرفع فقال ابو حنيفة رضي الله عنه حديث جاد عن ابي ابراهيم
عن علي بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند
بدء الاصحاح لا يعود فقال محمد بن ابي جعفر احديثه بحديث الزهرى عن سالم
وهو حديث جاد عن ابي ابراهيم فجمعوا ما رواه فقال ابو حنيفة اما جاد فكان
افقه من الزهرى اما ابراهيم فكان افقه من سالم ولولا سبق ابن عمر لقلت افقه منه
واما عبد الله بن عبد الله فجمع ابو حنيفة بفقهاء رواه قال وهو المذهب ان الرفع
بفقهاء رواه لا يفعلوا الاستناد قلت لا في حنيفة رضي الله عنه بوجه آخر وهو
ان ابن عمر روى حديث الرفع كان الرفع الا عند الاحرام ولا يظن بان ابن عمر ان يركي
النبي صلى الله عليه وسلم بفعل ساء ففعل خلافه وقد كان اشد الناس انتباها لم رسول الله
صلى الله عليه وسلم الا وقد ثبت بسنخه عندنا ونرجو اخر الاوراع غير ما ذكر
السرخسي ان جاد بن ابي سلمان سبى الامام فيه كلام لا يهل الحديث خلاف الزهرى
ورواية اصحابنا في كتاب الفقه لا ترفع الايدي الا في سبعة مواضع لم يذكر في كتاب
الحديث واما المذخر في الرفع الايدي في سبعة مواضع وقد تقدم ونقل عن
الحارثي انه من سئل هذا لا يصح لما عرفت قال لا الباب بغير الاصحاح وتقدم
النسب وتقدمت العبدن قال ذكر الاربعة في
اللاث وعند اسلام الحارث الاسود وعلى الصفا والمروة ونعرات وجمع وعند
الماء من عند الحارثين وهذا من دلي السبعة لان الذي في الخبر يرد على الربعة وفي
الصحيح قال لم يرد له جمع لا صحاح الناس واذكر في الخبر عن الحارثي انه جمع
احاديث فثبت بها على البطال حصر رفع اليدين في المواضع السبعة
الواردة في الحديث المتقدم وعن غيره ايضا فقال منها الرفع اليدين دعا الاستسقاء

ومنها حديث سلمان الفارسي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحب
المسحى اذا رفع يديه ان يرد بها صفرا خاضعا بين قال ابو داود حديث حسن
على ما ذكره النووي ومنها فقه القراء الذين ملوا اهل صلى الله عليه وسلم
يرفع يديه يدعو على الذين ملوا يوم رواه الهيثمي باسناد صحيح او حسن لا ذكره
ومنها حديث عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم رفع يديه ثلاث
مرات لتسعة لاهل المنع ويدعو لهم رواه مسلم ومنها
مد يديه فجعل يمينه بيمينه فقلت المدا يدرك صرحا على الرفع ومنها
عن ابن عمر رضي الله عنهما دعاءه عليه الصلاة والسلام ورفع يديه عند
الحرك من الحركة الدنيا والجمعة الوسطى فقلت ذكر هذا مستند لك لانه من
السبعة المذكرة لما ومقصود الحارثي عن هذا انقص السبعة باسباب
الزيادة عليها ولهذا لم يذكرها الاكر السبعة ومنها انه صلى الله عليه وسلم
رفع يديه ودعا لاهل عامر لما ملوا رواه الحارثي ومثلها حديث ابن ابي
رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم ذكر الرجل يظلم السفر اشعث اعبر
بمد يديه الى السماء بارب يارب ومطعم حرام ويشربه حرام فاني
لست خاب لاذك رواه مسلم فقلت هذا لا يعارض الحديث المتقدم لانه
غير مسرور ولهذا لم يسحب له ومنها انه صلى الله عليه وسلم لما قال
لاي بكر وهو يصل بالناس ان امك مكانك رفع يديه فمد يديه الى الله تعالى
على ذلك ايضا عليه فقلت ولا حاجة لهم فيه لان فعل اي بكر لا يرفع يديه
واجله كان ذلك منه قبل الحديث او ما نقله حديثا ورواه له لسبعة عديدهم
فكف بفعله ومنها انه صلى الله عليه وسلم رفع يديه فقال اللهم عليك
يا مولود رواه الحارثي وعن غيره ومن مسعود رضي الله عنه كانا رجلا ابنا
لا نقرب فقلت ذلك من السبعة قال الحارثي ذكرت ذلك لعلم ان من ادعى
حصر المواضع التي وردت الاحاديث لا يرفع يديه فلو غلط عطايا حديثا
قلت معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يرفع الايدي الا في سبعة مواضع بالي
والاسباب بعد الحصر بخلاف ما في الاصول ليس في الجاه والعقبا وكذا قوله
يرفع في سبعة مواضع لان في العدد بها في الربعة فلو جازت الزيادة عليها
ليطال العدد ولا يجوز وانما كانت الذي رواه اصحابنا لبيان الدب الى الرفع

علمنا ان الوقت لله الذلة والاستكانة من يد رب العرش ذي الجلال والاكرام
جمع من يد به يقول لا تدفع ولا تمنع ولا حول ولا قوة هانا في تلك الذلة فاسكن على القوس
والسار البقي وهو الاسير والكسر وضعت تحت الشرة وبه فالمراد واحد وهو السار البقي
على الصدر ذكره في الحواشي وفي الوسيط تحت صدره وفي رواية ان الما حنون عن ملك
عيسى اتمى على المعصم والكوع من السرى تحت صدره وهو خبير في رواية اشبه للشافعي
رواية سليمان بن موسى عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على صدره
وهو في الصلاة ذكره في الامام وقال يؤمن من كنت وسلمان بن موسى مكلفه وقال الما
والحواشي وضع الدين على الصدر الى في الكتف من وضعها على العورة لئلا يحاكم القورة في حق
على العورة لا يضرب الباب وذكره في الامام قال لا يحاكم القورة لئلا يحاكم القورة في حق
وهذا يضع المراه يد على صدره وان كان عورة ولما خربت على رضى الله عنه انه قال في السنة
وضع اليمنى على السهل تحت الشرة واه احمد وابوداد ومجاهد وبوارق الى العلم المقصود
من ذلك ما فعل من يد الملك وفي وضعها على الصدر رتبته بالنسبة فلا يلبس فوقه
والاعيان دسة القمام عند اي حسنة واي يوسف قال في المحيط بضعها كما فرغ من الذكر والى
بعد السابغ على السنة القراءه عنده وعندهما سنة القمام والصحيح انه سنة القمام الذي
فيه ذكر سنون وفي القمام من الركوع والسنون ومن بكرات العبد وسلم لان الوضع لا
يؤمر بآلة على تركه اولى هكذا ذكر في المحيط وقال في المند هو الحار اخاره منسك
الحواشي ومنه الاية السرخسي في بيان الاية والشهد حسام الاية وفي الرحمة يرسل
القومه عندهما هول جدد عليه الاعيان دون لثقت وبه قال ابو علي السرخسي والكا كبر
الكانت واسجد الزاهد اصحاب ان البصل قيل معنى الارسل ان لا تضع يمينه على السار
وفي السنون والقومه وصلاه اخاره وقيل ان لا يسطعها خالة الدعاء وعند بعضهم هو انه
القمام مطلقا وقال ابو القاسم الصفار يرسل الى ان فرغ من السار والسنين واخاره الحواشي
وضع يمينه على شانه كما فرغ من الكبير وفي صلاة اخاره وعند السنون عن اي يوسف
وتجد انه يضعها وهو اخاره مساجح سمرقند وذكر الكرخي عن اصحابنا انه يرسلها ويضع
الحسن عن اي حسنة وفي جامع الاصغر عن اي سلمه اذ فرغ من السار من الركوع بطريق فاما وضع
يد اليمنى على السرى ثم خط السنون وقيل اذا حال القمام بعد الخط في السبعة
ثم يقول سبحانك اللهم وبحمك وتعالى اسمك وتعالى جدك ولا اله الا انت عليه
اذ اهل العلم منهم الروم المهدون ومن مسعود والخمى واحمد والشمس في الترمذي عليه

الكل

بأي لسان ان ذكره لك النافع وفي المسطور وي الحسن عن اي حسنة ان من اذن ان يقرأ به وبه
يعلم ان الله اجاز الان لا يخط في الشهد واسان عن اي حسنة ويحضر العبد لا يجوز له ان يخط
قال في الشهد في حق صاحب حسن يوسف وذكره ابو بكر الرازي انه رجع الى قنما في ذلك قالوا عليه
الاعمال والسنون في الركوع اصله في الصلاة وسلم عنه الصوم والاحاديث وسئل قوله ما يقرب من
الشيء احب الى الله من ان يضع يده على كعبه في الركوع والاحاديث وسئل قوله ما يقرب من
الاية لئلا يفسد صلاته في الركوع والاحاديث وسئل قوله ما يقرب من
وقيل ان ركعتيه مع القرآن ركعتيه وان كان ركعتيه مع التسليم لا يجوز ولا يفسد صلاته وان لم
ما معناه يفسد صلاته لان من كان يركع ركعتيه في الركوع والاحاديث وسئل قوله ما يقرب من
او الركوع ما كان يستحب ان يركع ركعتيه او ركعتيه او ركعتيه وفي المسطور لورق اسباب الركوع
او الاحل او الركوع لا يركع وان كان لا يحسن الركعة لانه ليس بقرآن ولا تسبيح وهذا لا يركع
ما في ايديهم ولعل ما قرأه ما يدله لان النوار ليس موجودا في ايديهم ولكن الله لا يثبت الاية
ولهذا يفسد صلاته وعمل هذا اذا لم يكن ما قرأه نوافقا لما في القرآن اما اذا علم ذلك يجوز
وسان يندل اليهود للتوراة ذكر السور السرخسي المعري في القمام اليهود من اياه وكان يهود يقدس
ان اليهود يظن انهم يركعون في ركعتيه ولد داود النبي عليه السلام اذا ركع فسقطت يده على ركعتيه
الايه واليه من الاله يهود وهذا المسطور في عزم هو المسيح الذي وعد وانه وكان لا يلبس عليه السلام
ضربوه المهر ما لا اشار وايضا الى حلاله المسيح وحضرة اخاره له واسابه بالسرخسي في ذلك
ان الرب والكسوفان والاسد ما كل الربا لقرآن ذلك قاله سبحانه في سورة فاما يركع
الاصور في الحسنة دون ثمانية العقله من انواع الايمان بالمسيح عند بعثته واما مواسط
الاسد حتى ناكل النور يصح ان يصح علامة موت المسيح وسيلهم ان لا يندلوا عن فتح الاسو
في ما انما وطرح الدين من ايديها لعلوا وقت الحكماء ذلك وتقولون ايته لم ينام بار
واسمعق من فذلك بطون ايته الهدايات والكفريات لشدت عجزهم من ذلك العبودية
في صلاته اذا تلا هذه الكلمات نقشه على صدره ولا شك ان ذلك يؤمن في
يعمل في الركوع مكتوب ان يصح ايديهم في ذلك قولهم يا صباغ الوهم الغيرة
كثيرات الحسنة على ان اجاره قد يهدوا اكثر الاعين معقدا باهم بما اسفادوا
ان ايته يسبوه الى الدم على ان يفعل منه قدامه

في الركعة

الاشق على البدن والاجر على قدر المصعب وحصل به الاعتقاد على اعضائه واستترك في
تأدية فرض العشرة فكان اولى قال الطحاوي عن محمد بن عمر بن عطاء قال سمعت ابا جهم
الساعدي في عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اقدم ابو قحافة بن عبد
ابا عليكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا له فوالله ما كنت اذ انما تبعنا
ولا اقدمنا له صحبة فقال علي بن ابي طالب ما عرض تذكر انه كان في مجلسه الا ولى بنى ليحمله
السري فتعذر عليها حتى اذا كانت الجمعة التي اخبرها المسلم اخر رجله السري
وقعد متوركا على سقته الا ستر فقالوا جميعا صدمت قال كاذب او جعفر الطحاوي
باسناده عن عطاء بن خالد قال حدثني محمد بن عمر بن عطاء قال حدثني رجل اياه وجد
عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر من حديث ابي عامر فقال اخبر
فقد شهدنا بما ذكرنا حدثنا ابي جهم لانه صار عن محمد بن عمر بن عطاء عن رجل مجهول
قال فان ذكرنا صعب عطاء بن خالد فصعب عبد الحميد بن جعفر الكوفي عن
سعد كان يسمان لصعبه من اجل القدر وفي طريقته الاخر ان لصعبه وفي طريقه الاخر
عنس بن هبة الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكر صاحب المال انه مجهول
مع اهلهم يقولون حدث عطاء في اليوم صحيح وفي اخره قد دخله سي هكذا قال يحيى
ابن معين في كتابه وابوصالح سمعنا من عطاء كان يوما جادا فدخل اليه صاحب من
حديثه وروى الساعدي رضي الله عنه ما بين عن قريش احدثا ان المحاكاة في الجبهة قد
يكون سببا للذعر عند الشك هل هو من السهد الاول او الثاني والثالث او الرابع
هذه المستنوز وما سبب الاول والثورك هي المظن فاسبب الاجتهاد والاعتقاد
على النقل ذكر ذلك القاضي في شرح الهداية فرب رجوع ذلك الى امر واحد
وهو الذعر عند الشك واحصل الاول والثالث والثورك في المظن فاسبب الاجتهاد والاعتقاد
لما ذكر وقال الطبري ان فعل هذا الحسن وان جلس متوركا فحينئذ كل ذلك
عنه صلى الله عليه وسلم ويعبر عن نعم الله وكرم الرا هو المشهور قال ابو جهم
وضبطه صاحب مسند قال لا يورث الا لغيره ورجع الوحي من مكي في العوام
والمسيح التي قال الا بهام بشرا الا بهام سمعت به لا يورث الا لغيره ورجع الوحي من مكي في العوام
وبال لها السبابة الصالحة كما لو اسير ونها الى السب في الخصومات ورجع
قولنا ووضح بذكره على خبره وسقط اخطاؤه وسهد وروى ذلك
في حديثنا والرضي الله عنه فلي ودرنا حديثنا والرضي الله عنه فلي

الحق

الاجرة وليس فيه بغير اصابعه والاعلى سبط اصابع يده السرى وتوجهها الى القبلة
واحلوا في وجهه توجه اصابع يده اليمنى قال في الكاوي في السواوي روى ابو يوسف
في الاسان عن النبي صلى الله عليه وسلم وفسرها فقال لعقيد الحضرة والسرى وكل
الوسطى والاهام وسهر بالسبابة قال صاحب الكاوي ودر من اصحابنا لا يورث الا لغيره
ودرها في منه المعنى والواجبات وقال عليه الفتوى وقال في السواوي في الاسان في الصلاة
الاعند السبابة في السهد وانه حسن وفي الدرر لم يذكر محمد الاسان في الاصل مهم من
قال لا سهر لان من الصلاة على السبينة ومهم من قال سهر وذكر محمد بن عمر رايه
الاصول حديثنا انه صلى الله عليه وسلم فان سهر قال محمد بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى
قال وهو قول ابي جهم رضي الله عنه وسه في المحط وفي مال السواوي قال ابو بكر بن سعد
الاسان عن قوله اسهد ان لا اله الا الله حسن وابقت الامة للاله على اصل
الاسان في المسح وفي المحط وذكر الطحاوي انه يضع يده على رقبته ويفرق بين
اصابعه وعن محمد انه يضع يده على فخذه اذ فيه توجه اصابعه الى القبلة اكثر
وهو مطلوب فان كانت امراه جلست على اليها السرى وارجحت رجلها
من كانت الامل في المراسي وجمعت ساقيها وكانت ام الدرداء تجلس للرجل
وكانت فعنه ذكره ابن طال وهو قول النخعي ومالك ومن الصحابة اسن وكانت
صفه ونسب ابن عمر جلست من لعاب لا في ذلك استرخا وقد علم وعنه سبه الامة
كالرجل في رفع اليد وكالحرة في الرجوع والسجد والعود وقال ابو بكر بن العري في الغار
اباكر وتحرر اصابعكم في السهد ولا يلبسوا الى رواية العبيد فاه عليه وعنه
ثم يقول انه ممعة للسلطان اذا حررت اعلا انكم اذا حررت للسلطان الصفا
حل لكم تحضر الامام في السلطان بالاحلام والخصوع والذكر والاستعاذه
والسهد التحات لله والصلوات والطسبات السلام عليك اي النبي ورجع الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اسهد ان لا اله الا الله واسهد ان محمدا
عبد ورسوله هذا شاهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال
علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم السهد في من فيه ما علمني السورة من القرآن
وهو قد ذكره وراه الكاوي في لفظ اخر انه صلى الله عليه وسلم قال اذا اعد احدكم

وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رواه ابن جرير عن عطاء بن عسار عن موقوفه والبيهقي رواه موقوفه
ولا في الاثنى ولا مسنونا ولا معجم ولا اسماهم ممن روى حديث ابن مسعود ولا في ما ذكره
حدث اي موسى ولا في اييسر في حديث ابن عمر ولا في حديث زياده من يهود وهم يعني زياده المبارك
نور السابعة روى ابن مسعود عن عباس الذي احياه السلفي رواه مسلم وبهذا ذكره النووي
شرح المذهب والنسب لا يروى عن ابن مسعود في السلام معروفا في الناس ومدهم من يهود
رواه البرمكي والسلفي واحد ولم يحججه ذلك احمد بن الزهر الجعفي في كتابه
فكف عن الخلق في حجة علي بن ابي طالب رواه في المباحث وفي موافقة للفظ التران في قوله
علي حجة من عند الله مبارك عليه فلما ذكره الحافظ ابو جعفر في كتابه في حديث
طبرستان وروى في الاستدلال على الصحيح هو صحيح وفيه زيادة على سهدان عباس
وبه وجه وهو ليس في السلام حكاية وان واي في اللفظ التران في قوله تعالى واذ اجيبتم
نحوه فجاوبوا حسن مبه ورحمة الله عليه ولم يروى عن ابن مسعود في حديثه فيكون
مناخرا عن علم ابن مسعود وقول السلفي هذا ليس بشي فانه لم يروى احد من الصحابة والابرار
رواه ابن عباس والعبادة صغار الصحابة واحدا على رواية اي بن الصدوق وعمر وعثمان
وعبد الله بن مسعود وغيرهم من كبار الصحابة عبد العباس وكوزان بن علي بن مسعود لعلم
ابن عباس والابرار من صغرسه ما حمله عليه وساعة عن عمر وبه رواية عنده وتروى
روايته في عدة مواضع مبه انهم اخذوا حديث ابن مسعود في المرأة والطير والعصر ورجحوا على
ابن عباس وقالوا بعض تقدم حديثه على حديث ابن عباس لانه البرمكي واهم حجة واكثر
احاطا بالنسب صلى الله عليه وسلم ولم يروى عنه ابا حنيفة الامور على اخذها باقدم ذكره النووي
شرح المذهب وقد ثبت على هذا تقدم وعمل النووي برجح ذلك عن السلفي وقال بن علق
لما ذكرنا وفي حديث ابن عباس ما يدل على تقدمه فانه قال كان ثلثا وكان سبعة ايام وروى عنه
مرة في اخر عمره لا حسن ان قال ثلثا بخلاف حديث ابن مسعود فانه قال ثلثي طوله
في اخر عمره مرة واحدة صدق قوله ثلثي ثم الرجح لسهدان ابن مسعود على سهدان عباس
من وجه عشرة الوجه الاول في الرجح ان سهدان مسعود في الصحيحين مع اتفاق جميع اهل
العمل عليه وسهدان عباس ليس في الصحيحين الوجه الثاني وان ابن مسعود على رواية عن النبي
صلى الله عليه وسلم جامعة في الصلاة على ما ذكرناه خلاف سهدان عباس الوجه الثالث

٤١
لعلم اي كذا في الحديث الثاني على المبرر لعلم الصانع في الكتاب طرواه ابن عمر عن ابيهم ولا ذلك
سهدان عباس الوجه الرابع حديث ابن مسعود ليس فيه اضطراب ولا وقف وحديث
ابن عباس مضطرب جدا على ما مر وهو موقوف ايضا على ابن عباس وفيه عدم الوجه الخامس
على انه اهل العلم واحاروه وحديث ابن عباس في حديثه السلفي واساعة الوجه السادس
سهدان مسعود نوا والعطف في مقامين والعطف ينفي المعايير من المعطوف والمعطوف عليه
فيكون بنا مستغلا بما بعده واذا استغلت واو العطف كان ما عدا اللفظ الاول صفة له
فيلو ان جمله واحدة في السنا والاول ابلغ في بيان قوي واو اي يدل على حجة هذا المدرك
ما ذكر في بيان الحامع انه لو قال والله الرحمن الرحيم كانت انما ملية ولو قال والله الرحمن
الرحيم كانت صفة واحدة فلهذه كراهة واحدة ولهذا كان دخول الواو من الصفات أولى
في المعنى كقولهم الى الملك الفرم وان الخمام وليث الكبيبة في الزدحم والكر الحاقة
سعدا وحولها من الصفة الموصوف وقال ابن مالك ربما عطف لعمري على معنونه فاذا حطبت
الصفات مسدا ولم يحن صفة موصوف محذوف فان قوله والصلوات مستدلا بعطف
نعت على معنونه فيكون من باب عطف الكل بعضها على بعض وكل جملة مستقلة فاعلم به وبهذا
المعنى لا يوجد اذا كانت تعبر واو قالوا ان والعطف يرتبط والتسقط والتسقط في ذلك
ثم اصحبت كيف امست فاستب الود في فواد الكرم والمراد به لعمري اصحبت
امست وبهذا في من اسقاط الواو والعاطفة في عطف اجل قالوا ومسلنا في اسقاطها
في عطف المقدرات فلت عوى الحرف لا مستقيم اذا لاصل عدته ولو جاز لا يسمع
الرجح بوقوع الصريح مما يوجب تعدد السنا خلاف ما لم يصرح به الوجه السابع
ان السلام معروف في نحو معين لا لاف واللام في سهدان مسعود وبموقف لا يستقر
والعموم ومنكره سهدان عباس الذي احياه السلفي الوجه الثامن فيه وامر ابن عمر بالناس
فنه زيادة على العلم الذي في السهدان والامر للرجح واذا لم يكن حقه زيادة استجاب
وحيث وتأكد وليس ذلك حديث ابن عباس الوجه التاسع احد النبي صلى الله عليه وسلم
كأن ابن مسعود من نفسه وعلمه فنه زيادة استجاب وانها في امر السهدان وليس ذلك
فما ذهب اليه السلفي الوجه العاشر كونه نعتا يد عند الله استجاب به حتى اخذ علم
له الواو والا لاف واللام لهوا في لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال محمد الرحمن

ان يزيد كما يحط عن عباد الله الشهيد ما يحفظ حروف القرآن ويذكر على ضبطه ولا
يوجد منه غيره وقال الساجدة اقل ما عرى فيه الحجاب لله سلام عليك ام النبي ورحمة
وركانه سلام عليا وعلى عباد الله الصالحين اسعد الله الاله الا الله واسعد الله محمد رسول الله
وقيل عدى وركانه والصالحين ان محمد رسول الله يحفظ اسهده في ذلك النواوي في المعراج
ورغوال الحيات الخمس من علم في الاحاديث كانت فوضا اذ انك طلب على هذا العمل
ان يكون في الصلوات فوضا فاب مذقون مع الحيات في جميع الاحاديث وجميع طريقتها
وانما الراد من العمل مقبولة وقد تفتت مع صحبة ما في الحب الستة وعبرنا في حجة
ان مسعود وقد سئل الامة السجدة في المبسوط عن اي حسنة رضى الله عنه انه قال اخذ
حماد بن اسلمان نسخة سدي قال حماد اخذنا ابراهيم سدي وقال ابراهيم اخذت سدي وقال
عليه اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم سدي وعليه الشهيد ما تعلم سور من القرآن وكان اخذ
عليه قالوا والاولى قال قال علي بن ابي طالب في الصحيح في الشهيد لا ما نقله اهل التوفيق عن عده
واهل الصفة عن ابي موسى الاسعري وقال كما حفظ ابو الفضل محمد بن طاهر المديني اعلم ان كل
من حصر جسم الله الرحمن الرحيم وقت في الصحيح وشهد شهيدا عن عاص وما اسبه ذلك
المسائل التي صح العمل لاجلها وقد عرف ذلك فانه منيع بوي محاف للسنه وان كان
ممنوع عليه الاسم كما اعدده عذر الفلك في هذا ورضي بان يقال من الحجاج وفي المبسوط
عن حنيفة قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لمر الاحلاف في الشهيد فاذا
ما عرى ان احد قال عليه السلام شهيدان مسعود وحكي في المبسوط وغيره ان اعراشيا
دخل على الامام اي حسنة رضى الله عنه وهو جالس مع اصحابه فقال بواو او بواو
فقال الامام بواو فقال بارك الله فيك ما بارك في ولا فانه منهم احسن اصحابه لا
السؤال ولا الحجاب من نوع ذلك فقال سألني عن الشهيد بواو او واحدة شهيد
اي موسى الاسعري ام بواو او شهيدان مسعود فقلت له بواو فقال بارك الله فيك
ما بارك في سيرة مباركة بونه لا سرفه ولا عريه قال في ربه اما جمع الحيات لا كل
ملك من ملوكه قال في حجة كجابه جمع الجمع لله تعالى قال الرازي رحمه الله في المعراج
قال جبال الله ان قال حيا دائما وقبل العظمة وقبل السلامة من جميع الاقارب

حياه الاربع والصلوات قبل من الصلوات الخمس وقبل الصلوات السبعه وقبل الرحمة وقبل
الادعية وعن ابي رزمي العبادات والصلوات قبل الطلعات من العلم الذي هو لنا على الله تعالى
بل هذا عن ابي رزمي وذلك قبل التوحيد والتمسك والتمسك والتمسك وقال ابن المنذر
وابو الحسن بن طال الاعمال الصالحة السلام عليك اي سلم الله عليك تسلي وسلاما ثم
رفع اليد على الصوت لا تتدلى ومن سلم الله عليه امن وسلم من جميع الاقارب وفي المعراج
عن ذلك السلام الذي سلمه الله عليك لله المعراج والبركة الحركه لاي من بواو الاكل
او الردة وكل ذلك يدل على الاستمرار قال النووي ثم ارا احد كلاما في الصبر وعليه قال
وقاوت في حيا حصل ان المراد به الحاضر من الامام والمؤمن من الملائكة وغيرهم
طلب هذا الرحمة النواوي ظاهر وقال السلام على النبي صلى الله عليه وسلم من الله تعالى فان الله
المعراج وقول السلام على من صلى الله عليه وسلم حفظ الادب واسعد الله اخر من حبر على
عليه السلام ولم ارف عليه في حيا وعن الواح الصالح من فام جمع حيو الله تعالى وحقوق
العاد وقبل اسهد واعلم واسعد واعلم في له الشهد لما قد من ذكر الله ذنوب ويؤمن بان
اخلاق اسم البعض على الكل وفي المعراج الحيات العبادات القولية قال الله تعالى وادعهم
بمعهم والصلوات العبادات النعلة لاي من تحريك الصلوات والصلوات العبادات
الماله قال الله تعالى طواما نطيات ما رزقناهم نول ولا تدر على يد في العدة
الاولى ولا تسرع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه قال حماد بن اسحق عن محمد بن يحيى
مديني عطا والسعي والحي والبري وقدم قول الثاني وعن عمر بن عبد الله انه قال
اذا شهد قال نعم الله حيا الاسما وعن اسه انه اباح الدعاء لله تعالى وقال رد فيه
وحده لا سرك له وقال ابوب وسعد وهشام بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ملك اهل
المدينة وقال السافعي في الحديث يعلى على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وفي الصلاة على اهل
خلاف عديم ولست احب ان مسعود ومن بعد من ذكر الشهيد عن غيره في احكام
النبي صلى الله عليه وسلم وكحدث ابي عبد بن عده بن مسعود عن ابنه صلى الله عليه
وسلم فان في الرضخ الاول ان كان في الرضخ فالحواشي يوم قال حبي يوم رواه ابو داود
والساقى والبرمدي وقال حدث حسن قال النووي ابو عده لم يسمع اياه فكون مقتضا

والصنف بالضا للمعجزة الحارة الحماة وعن مسروق قال اذا اجلسنا مع
الصدق فانه على الرصف رواه احمد وما ذكر صاحب التاج عن ابن مسعود
رضي الله عنه لم اجد في كتاب الاثر وفي المشيوط ويخرج ان يزيد في الشهادتين
او يثني قلبه بشي قال ومراة ما نقل ساداني اول الشهادتين بسم الله والله
او بسم الله حمدا لاسما وفي اخره فانه لم يستبرح خلاف التمسك والطوع فان ذلك
غير محصور في خلاف التماس قولهم وبعثنا في الرحمن الاحمرس فاحه
الكتاب وحده ولا تسن السورة معك فيها وبه قال السافعي على الاظهر وهو
قوله احمد وفي رواية عنه ما فيها وقال في كواحه عند ملك يحب رواية الناحية
وكل راحة على الرافة المشهورة عنه وفي الاثر وفي رواية وبه قال الشيخ وقال
المعص بحسن الوحد ما في راحة واحدة قال في المعنى عن احمد والشيخ والشيخ
لا يحب الا في الرحمن وقالوا العالم غير مصدق فاذا وجب غير المصود
فالمصود اولى ويصلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا ما حده الكتاب وحل
ركعة صلاة وفي كواحه يستقط الرافة في اخرين وسعى السام ركعاتهم الموم وقولهم
السام غير مصدق ممنوع قال الفاجر عن القراء بحسب علمه السام بالاحمرس
وتخص الرجوع والسيود والبعود من الحديث المذكور فذكر الرافة في الاحمرس
مع انها موحدة في النقص بقدر واحد لا تساول الرافة بالناس والرائحة
حل راحة ليس لصلاة ولا في قول الصلاة مصروف الى النازل وهو راحة
وقوله وهو الصحيح احراز عن ابن الحسن عن ابي جعفر رواه الناحية واحدة فيها
وحسب نثرها سجود السهو وسأني ذلك ان سألته عن واحد فراه الناحية فيها
ما روى ابو الفداء ان النبي صلى الله عليه وسلم حل في الطهر في الاول وليس بامر النثران
وسورس وفي الرحمن الاحمرس سائر الكتاب ويستغنا الانداحا ما يطول
في الرافة الاولى ما لا يطول في الثانية وهذا في العصر وهكذا في الصبح يسجد عليه ورواه
ابوداود وزاد قطيبا انه يزيد ذلك ان يركل الناس الرافة الاولى وفي البخاري
وعن عن ابن فاده فان صلى الله عليه وسلم سار في الاولى نحو الملبس انه وفي الثانية

على الصدق في ذلك وكان نثر في الاحمرس بالحد وهذا الصحيح قوله وحسب
الاحمرس فاحسب الا في معنى معتزلا وقد عدم ذلك مما فيه من اختلاف
العلماء مع دليل كل واحد منهم ولا يصح قوله وسجد وهو واحد عذره
وعند ملك سنة فيه وفي البعود الاول معه وعنده السافعي في مع جلوسه
خلاف السجد الاول فانه سنة عند مع جلوسه وقال احمد السجد واحد
ولم يزل ابن زيد ياتي عنه قال ابو السافعي الواحد من الركن عند الحد وكل ركن واحد
وليس كل واحد ركن والصلاة في الجماعة واحدة عند ووصل وحده صحيح صلاته
ولما لم يزل الصلاة في السجد مع قولهم جنون واحد وحده قول السافعي ما روى عن عبد الله
رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصح في الصلاة السلام على الله السلام على جبريل
وسمكاه فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا بكرا وليس قولوا للحجرات واذن كل واحد من الاحمرس رواه
الدارقطني وقال الساجدة صحيح فبين عبد الله انه يدور في كواحه عن من يله اوجه احدها
ان الرضا بها هو القدر اذ هو حصة فيه ولا يلزم ان يكون ذلك الذي هو قوله ولعله قال ذلك
احدنا وانه قوله للسجدة عند المالك ان السجد الذي سجده عبد الله انه فرض لم يزل به الساجد
فما بينه وبين رضى الله عنه لا حرجي صلاة الا سجد رواه سعد في اسمه والناحية
في راحة فلما رواه البخاري ما رآه الشيخ في نثره بالاحمرس بالاحمرس بالاحمرس بالاحمرس
صلاة واحدة بذرونها واحدة وقد عدم دللنا في اول باب صفة الصلاة فلا نعيد
ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا ما لا خلاف فيه لنور صلى الله عليه وسلم اذا سجد
احده فليدنا لنا على الله عز وجل ثم الصلاة ثم بالاحمرس رواه الساجد ابوداود والترمذي
وابو حاتم بن حبان وكثير الحاء وقال الترمذي حديث صحيح وفي سنة عذره فان ملك النوى
واحد قول احمد وقال ابن عسامة في المعنى قول ابن ابي العزم وقال ابن المذر بن موقول جمع اهل
العلم السافعي قال وبالا والاول لا يصح لانه لا يوجد في كتاب المعادة على انما ركا
وقال شارح الهدى لم يثقل احد قبله وقال في حرج الطبري اجمع جمع المحدثين والماخرين
من علماء الامة على الصلاة عليه غير واحد في السجد ولا سلف السافعي في هذا القول
ولا سنة تتبعه في كلامه ومنه على الطحاوي قال ابو الحسن بن طاهر في سراج البخاري كل
من روى السجد من الصحابة لم يذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلم ابو حاتم عن السجد

احكامنا وانه مخصوصة انهم الفاتحة اولست منها الا ان الكرخي كان يقول ان مذهبهم
 انزل الجبري يادك على انها ليست منها وذكر السرخسي اصول الفقه في كتابه في اصول الدين
 من المذهب عندنا انها منزلة للفصل لا من اول السورة وله من يقول عليه قول
 على ما بعد العود ثم يعيد القراءة ويحذف اسم الله الرحمن الرحيم ولا يقرأ الا ثانيا في فرض القراءة
 عليه عند اية حصة لاستناده الا ان اهل العلم في حكمها اية او دونها وفي حصة البر
 السبعة من الدفات ومعه هذا المذهب قرا لعدم الانصاف على النقل لان منهم من يقول انها
 اية من الفاتحة ومنهم من قال بموجبه في المأخذ ومنهم من قال انها ليست من القرآن الا في
 النقل ولهذا لا يحرم على الخبيث قراتها ومن خصايل القرآن ان يحذف في اصول السرخسي في المأخذ
 واكتب قراتها على حصة القرآن في الحرة وفي من القرآن عندها وليست من الفاتحة ولا من
 غيرها الا في النقل فانها بعض اية منها وقال في التاسع هي من النقل والى السرخسي
 وفي شرح اكلواي حلف المأخذ في انها من الفاتحة والى من على انها منها وبها
 مصر سبع ايات ولا يجبر بها لما في وقال في ذلك وصعقت لا في الفاتحة السورة والفصل
 من السورة وليست من القرآن الا في النقل فانها بعض اية منها وذكر القاضي في شرح العشر
 المصري في معنى القراءات والى من في الفاتحة الا في الاضافة ويقول لا وراعي وذلك
 السانعي واجتاجه وادبوته من في حصة الكتاب لا خلاف ولذا من غيرها على الصيغ
 المذهب عندهم قال القاضي المذخر وادبوته احد فقدمه وجه قول القائل ان
 ليست من القرآن الا في القراءات انما ثبتت بالقطعة التي في التواتر والاحتجاج والسلمة في غير
 النقل ليس فيها من ذلك وفيه
 واذا العلم بالضرورة وقع التسليم في هذا هو القرآن كله لا حائل ان يكون قد استمر
 عنا بعضه فهذا الطريق اما بل طحا سطلان قول الشيعة ان القرآن كان وقنعوا به واستمر
 عنا ولم يخلوا واثبات الاية منه وبطل قول من زعم ان عذرا على ان مسعود قرا ما من لا
 من الله تعالى على قوله وهو غير ادب في ذلك وايضا اضطرهم فيها يدك عليه فان منهم
 من يقول انها اية من الفاتحة وحدها واثباته لغيرها ومن الناس من يقول انها اية
 من كل سورة ومنهم من يقول انها صلة من السورة وليست من حصة كل سورة
 ومن الناس من يقول ليست ادركها من سورة الحمد لا ومنهم من
 بالحمد غير هذا ذكرت في كتابي
 ارف ولهذا لا يكتفى بحدها ولا خلاف

كاص

حادها في سورة التوبة الطرطوس لم يذكر هذا الموعود فان كان من مسعود لم يشهد قرا
 مع العلم بان الرسول قال في الالة القابو جاعل ونقطع العذر وانسو آخر سورة التوبة
 وهو لقد جازر سوت في انفسكم الى اخرها فانك زدت نابت عند جمع القرآن حديث
 مع خزيمة بن ثابت لعذر جازر رسول انفسكم الى اخرها فهذا خبر واحد غير اجاب بان
 رضي الله عنه لم يصح عنه الخلاف فيها وانما لم يسم في صحته اما لانه لم يكن عهده سنة في ذلك
 او استعصى حفظ المسلمين اما للتخوف من ايمانها وقد حصل العلم الضروري بكونها من القرآن
 وهو الاحتجاج والتواتر خلاف السلمة واصحابنا حكموا بخلاف ان مسعود فيها واعذر اياه واما
 ما وجد عند غيره فقد ذكر واعذر ذلك بما زلت قرا ولم يشهدنا على قول خزيمة
 وحده وقال النووي في منسبته مذهب ان القرآن لا يثبت الا بالتواتر قال شوبه في
 المصحف في معنى التواتر قلت وهذا فاسد لان التواتر خبر جمعي لا يصور وتواطيم
 على الكذب وكاتب السلمة في المصحف نقل واحد وقال الساماني ان التواتر شرط في ما ثبت
 قرا على سبل القطع اما ما ثبت قرا على سبل الحكم فممكن في الطر والسلمة قرا على سبل
 الحكم فليس القراءات على رسول الله صلى الله عليه وسلم يزد في المصحف يقل التواتر
 والشرع ليرد بالقرآن الذي اعاده ولا يعرف احد من قديم من اهل العلم بالقرآن الحكم وانما هو
 شئ آخر عوده فلا يلتزم الله ولا نأجوا عليه من في المصحف انه قرا في فهو القرآن كما
 احلفوا فيه فليس يقتران الكثرة في المصحف لا يدل على قوة قرائننا فقد وجد فيه ما ليس
 بقرا من سورة ذواسون كذا ولان كتاب المصاحف كهم ذكر واعذر ايات السورة
 فاخرجوا من كل سورة والقرآن لهم عذر في مات البلاء فاخرجوها من العود وذكر ذلك
 القاضي في شرح المصريح ويقول بغير الادلة التوبة يكونها انزل الابدل كما يبر كالكافي
 قبل سورة الفاتحة والفصل بين السور كالتي بين السور ولا يلزم من ايمانها ان يكون قرا
 لعدم شرطه وهو النقل المتواتر بذلك قال النووي من اقوى ادلتنا بانها في المصاحف
 وقال ابو بكر السفي احسن ما يحجبها اصحابنا كتابها في المصحف وقال الخليل في الاثر الادب
 كتابها بخط القرآن فليس القرآن يثبت بالتواتر لا بالاستدلال الظني على ما
 تقدم ولعلم كبرها في المصاحف للحاجة الى الفصل بين السور والاحتجاج بها بغير كتاب
 كل اير ذلك قال النووي ان قبل لهما ثبت للفصل بين السور فخواه من وجوه اخرى
 ان هذا خبر لا يجوز ان يركبه بمجرد الفصل فليس لا يعرف في ذلك الحصول العلم بان القرآن
 محجج بنوعه الى التواتر ولو وجد الاحتجاج به والى ان النقل على ذلك اسفوا على

وعند ان يكون لال الرسول مال ال ابراهيم الذي هو اسما ما يوفى من انى حاصله للرسول
صلى الله عليه وسلم فيكون زائدا على الحاصل لاراهيم ومعناه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان عبد السلام
السادس من هذه الصلاة الامم في الذكر ان السبب الى كل صلاة في حوكل مصل فاذا
انصب في حوكل مصل حصول صلاة تساوية للصلاة على ابراهيم فان الحاصل للنبي صلى الله عليه وسلم
بالسبب الى مجموع الصلوات ايضا فاما عفة لا ينهى اليه العبد السابع ان السبب
اكثر بصرى والمناصير الكمال والاستعمال والسبب في الدعاء لا يكون الا في الاستقبال
ببر السبب انما وقع من عطية حصل للرسول صلى الله عليه وسلم وليس حصل له فعل
الدعاء فانه معلق بالمعدوم والمستعمل من عطية حصل لاراهيم وحده فوالذي حصل
له فعل الدعاء لم يدخل في السبب وهو الذي فضل به ابراهيم رحيل اعطى احد المالك والاخر
النبي لم يطلب لصاحب الا لثمن فلما اعطى صاحب الالب فحصل له الالب والاخر
له الالب فقط فلا يرد السؤال حصد من اصله لان السبب وقع في دعاء لا في خبر وهذا
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء في قوله اعدوا رحمة الله من الله صلى الله عليه وسلم سال
الدوام التاسع شرع ذلك لانه لم يستوف ان ذلك فضله العاشر فله في الصلاة
مخدة به حلالا فلم تمت حتى اعطيه قتل موته بل بال فلو كنت ميرا حلالا لا تحدث
ان يكون حلالا ولكن كما حكر حلال فمرع لوفاء بعض السهد وتزل البعض يجوز في ظاهر الرواية
وقيل يجوز في رواية يوسف ولا يجوز في قول محمد ذكره المرغنى واذا فرغ من السهد
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال السبب ولو انه المومنين والمومنين المومنين
قال بهذا في حق الطحاوي وهو الصحيح وان لم يذکر الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
وكان النبي يحقرى عنه بعهو السلام عليه اليه اليه ولا يخص نفسه بالدعاء لال الشك
حتى عن ابراهيم عليه السلام انه كان يقول رب اغفر لي ولو الذي والمومنين يوم
نعم احساب وذل ان يوح يقول رب اغفر لي ولو الذي ولمن دخل مني مومنا
والمومنين والمومنين وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا فرغ احدكم من السهد الاخير فليعود لله في اربع من عذاب جهنم
ومن عذاب العبر ومن فيه الحما والمات ومن سرقه المسح الدجال رواه
الحارثي ومسلم وبه النسخه وزاد في حديث عائشة رضي الله عنها اللهم اني اعود

٤٥
بمن المات والمومنين وقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف رواه البخاري
ومسلم وعمر بن عبد الله بن عمر بن العاص عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله
عليه وسلم علفي دعا دعوا به في ضلالي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كبيرا ولا تعصم الذنوب
الا بة واعطى بعضه من عندك وارحمي ابيك اب العفو والرحم رواه الحارثي ومسلم وروى
ابن الملقه وروى ابنا الملقه في بعض روايات مسلم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال لرجل كيف تقول في الصلاة قال اشهد واول اللهم اني اسألك الجنة واعود بك
من النار اما اني احسن ذنبتك ولا ذنبتة تخاد فقال عليه الصلاة والسلام
حولها يدبر رواه ابو داود باسناد صحيح قاله النووي قال اهل اللغة الدبر كلام لا يسم
ومعنى حولها يدبر ان حول سئلته احدا سوا طلب والداه سواك ذهب
وعمر بن سعد قال سمعت عداة يقول اذا جلس احدهم في الصلاة وذكر السهد
فقل اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعود بك من الشر كله ما
علمت منه وما لم اعلم اللهم اني اسألك من خيرا سألك منه عباد الصالحين واعود
بك من سوما عاد منه عبادك الصالحين رسا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وفنا عذاب النار رسا اعفر لما ذنونا وكرهنا ساسا ونوفامع الارار رسا واننا
ما وعدنا على سبيلك ولا خربنا يوم الساعة انك لا تخلف الميعاد رواه ابو بكر
الانزم والعذاب كل ما يعنى الانسان ويشق عليه واصله المنع سمي لانه يمنع
من المعاكذة ومنع غيره من فعله الحما والمات فبعد ان يعنى الحما والمات
ومنه الحما ما تعجز له الانسان مية حوته من الايمان بالدنيا والسموات والجهنم
واعطيه امر الحما والعبادة وفيه المات حوزا ان راد به السنة عند الموت
اصغت اليه لقرى منه وان راد به فيه العبر وفيه اسات عذاب العبر والامان به
واجب وقد صح الحديث فيه وتكرر المسح بغير الميم وبخمس السنين وما كان الميم
هو الصواب قال ابو سعد وعنه هو المسحوح العبر وسمي الدجال وقيل سمي به
لمسحه الارض فعمل على فاعل وقيل المسح هو الاعود وقال ابو العباس علف المسح الذباب
والرجال من الدجل وهو النعطة سمي بذلك لانه يثوبه ونعطة الحق باطله وخبيثه وقد
ظهرت العناية بالاعانة في كل صلاة وذممت الظاهرة الى فرضه هذا

الدعاء للصلاة حتى يفسد الصلاة تركه عندهم وجوعا لا طاهر الا سببه وعن علي رضي الله
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول من السبب والمسلم اللهم اعترقني ما قدف وما
 وما اسررت وما اعلنت وما اسررت وما اعلنت وما اسررت وما اعلنت وما اسررت وما اعلنت
 الا ان رواه مسلم وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه لم يخرج من الدعاء احبه اليه
 فده عوارواه الحاركي ومسلم واوله فاذا صلى احكمه فليقل التحات لله الاخر وعبد الله عز
 ار القاصي ما بات الباعدا اهل المصير في الاصل واهل الحرك لا يستوي كان محمد
 في العبادة احب داما وفيه وكان فيه الصالح من الرضى الله عليه وسلم وعمر بن العاصم في قوله
 وفيل الطائفة وفيل مصر في الحجة سنة خمس وسبع ومائة ومائة ومائة ومائة
 وبواسر سبع وسبع سنة وعنه ومن الله عز واستعنى سنة في السن لا يذوق
 الاربعين للفظ بعد النبي قوله ودعا عما سببه الساطع المران والادعية المأثورة
 والادعية النصب على الساطع المران والادعية المأثورة والمأثورة المروية عن عباس رضي الله
 في قوله في اذا فرغت فانصب اي اذا فرغت من الصلاة فاجعل الدعاء واجعل عندك
 اله خصوصا ولا تسأل الا الله وفي المسنوط اذا فرغت من الصلاة فانصب للدعاء وارتع
 الى الدعاء في الاحابه ومعنى فرغت اي فرغت من ادراك الصلاة او فارقت الفزع وقال احمد
 لا يجوز الدعاء الا بالادعية المأثورة والمأثورة للقرآن وان لم يرد في القرآن وهو قول الشعبي
 وطاوس وقال العبد رضى الله عنه في السابعة فل لا يجوز ما تطلق في الادعية وحتى امام احمد بن
 عن والده ان من عمل الصبح ان يقول اللهم ارحمني حارة صبيك لدا وبه سطر الصلاة وقال
 النووي في السابعة في شرح المنهوب يجوز ان يدعو في الصلاة على ما يجوز خارجا من امر الله
 ويقول اللهم ارحمني بالادعية المأثورة والسابعة وها طما وجارة حسان صبيك لدا ودا
 حسب ما روي في سببه وخلص في الامم السجى دالمك ولا ولا سطر صلاة في س
 ذلك وبه قال ابو ثور والحق ذلك وقال ابن سيرين يجوز الدعاء في الحارة ما روي الاخر واما
 الدعا فلا وفي الجامع الاصح ادعاء في القرآن ومسلم عن محمد بن الفضل وكان يقول
 اذا قال اللهم اعلم لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات لا تسد صلاته
 لان ذلك في القرآن ولو قال اللهم اغفر لحي يسد صلاته لانه ليس في القرآن ولو قال
 اغفر لحي واخلى يسد صلاته وكذا اغفر لبي وعمر ولو قال اللهم ارحمني من ربك وقنا
 وفوقه وعديك لا تسد ولو قال ارحمني فملا وقنا يسد قال محمد بن محمد لو قال اللهم ارحمني

إلى أمي اللهم أنعم على اللهم عافني من النار سددني وارفعني وارفع عني عن كل دني
 اعوذ بالله من شر كل ولائس ورائي الحق إلى منك وجهي دافئ سبيلك واسع علي بطا
 وطاعة رسولك واحفظ عابدين صادقين شاكركن وارزهم وابصر الرازقين هذا
 كله حسن ذن في الآخرة تعلو المآل ومات وعنه عليه الصلاة والسلام انه كان
 يقول في نومه الحق الولد من الولد وعياش زاري ربه وسلم في المنام والمسيح
 من المؤمنين اللهم اسد وطناك علي حضر واحفظ علمي سنن حسني يوسف رواه
 البخاري ومسلم اللهم العز علا وذو خان وعصه عصت الله ورسوله ولما قوله صلى الله عليه
 وسلم ارحم الراحمين لا يصلي في شيء من كلام الناس امامي السبع والذكر وقراءة القرآن رواه
 مسلم وصار سميت العاطس ورد السلام فان قالوا لا يدخل في كلام الناس والسميت
 يدخل فيه ودارد السلام لانه خطاب لادي فلهذا لا يصلي لان كلام الناس اعم من
 خطاب الادمي لان في قال ائت جنزا وكما وشرت ما باراد واجامعت جاره
 حسنا او قال قرأت القرآن من الجمعة إلى الجمعة في صلاة طلعت صلاته وان لم يكن ذلك خطا
 لادي وكذا قال رحمه الله العاطس في صلاته طلعت صلاته ولا خطاب لكونه من كلام
 الناس ودعا صلى الله عليه وسلم بما ذكره في كل على الاستدراجين كان الكلام في الصلاة
 ما حائل خطئه ولا ما ذكره من الحديث صحيح محرم وما ذكره مع وكما في فاض على الله
 لما عرف في اصول الفقه ولا ما ذكره قول هو اعلام المانع وما ذكره في فضل صلاة عليه الصلاة
 والسلام والقول بعدم العمل في دعواتهم مخصوصة بالادعاء المأثور وما في القرآن
 وفوا كثر الاصحاب ما شبه كلام الناس لا يستعمل سواه منهم فذلك اعطى ما لا
 واطعن واضدعي وروحي امراه وما يصدره ملادا وسهوا فان ذلك يفسد الصلاة
 وفي السابعة ان وجد لك ليل بعد در السجد طلعت صلاته وان وجد لعنه تمت
 وعلمه محال طلعه غيره وما لا شبهة كلام الناس لا يستعمل سواه منهم بل اعترف في ذلك
 اذا قال المعلن في السنن والقول على ما لا يستعمل من العبد وبذلك علمه قول الشاعر
 واغفر عور الترم اذا خار وفي الاستسقاء والآخرة ادا سا صلاته ما يسأل من الله
 لا يسجد صلاته فوله اعترف في ادخل في كنهه وكفى من النار وان سألنا سأل الحمد لله
 من الله في ما لا وروحي صلاته وما اسبغ ذلك فلف وهذا احوذ وان قال ارزني امرأة لا
 يسجد في الصبح وقال ان طالع قال ابو حنيفة لا يجوز ان يدعو في الصلاة الا بما وجب في القرآن

واورد عليه قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده واغوى بوضا من سجوطك ومعا فالتك من
ولك منك لا احصي ثنا عليك انت طابعت على نفسك قال وهذا ما ليس في القرآن فسقط
قول الخائف طلب ما اجهله بالغة ونقله وما اقل ورعة واوحشه رضي الله عنه لا سطر
ان يوجد ما يدعو به في القرآن لا يسترط ان يدعوا ما سببه الفاظه وبالا دعة الما نوره
عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ذكره في المحصرات التي يحفظها المبتدي ومن كان يده
اكثر لا تفت مقدم على ذكر ما يب العلم فلا ينبغي ان يعتمد على نقله ولا يوثق بقوله وروي عن
ابن عمر رضي الله عنهما انه قال لا ادعوا في خلاص حتى يسعد جاري ولم يسن ان يصح ذلك اعنه
محل على انه ما لعله الحديث او تاوله وقوله ولا يدعوا ما سببه كلام الناس محروا
عن الصادق عليه السلام وبما هو بعد ما قد قدر الشهيد لا يجرها فساد وخرج منه كلام
الناس قبل يريده فساد الجرحه حتى لا يجوز لعنه الا قد اياه بعد وبنوه اصابه السلام
او ساد الصلاه ثم كان ترك سجده قوله ثم سلم عن نمته فمبول السلام عليكم ورحمة الله
وعن سائر مثل ذلك قال ابن المذخر واوا الحسن بن بطال في شرح البخاري هذا قول
اي من الصدوق وغيره من خطابه وعلى بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعامر بن عباس رضي الله عنهم
واحد رويه قال السعدي النوري وعظا وعلقة والاسود وافي عن عبد الحارث وسفي
واثر بن ليل واليونور واحد وان المذخر فالت طائفة سلم تسليمة واحدة قلنا وجميعه
وعمل الى نمته سائر قلنا وروي ذلك عن ابن عمر واس وعاصمه رضي الله عنهم وبم قول ملك
والملك والا واعي والساق في نمته اهل اهل والصحح المشهور ونصه في الحديث مثل قول
اكثره والماي تسليمة واحدة قاله في القدم والملك اركان منفردا او في جماعة فليدله
ولا يلحق بعضهم فواحد والا فليسا قاله في القدم ايضا والواحدة قلنا وجهه حكمي ذلك
عنه النوري في ذكره في المنسوط عن جابر بن سمران المدي سلم تلك تسليمة احد من
اراد سلام الامام قال سمران الابه السرحي هذا فاسد فان معصود الرد حاصل
بالسليم اذ لا فرق في اجواب سائر ان يقول عليكم السلام ومن ان يقول السلام عليكم
فليس معارنه راد في العباده من غير قدره لما لك حديث عاصمه رضي الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تسليمة واحدة قلنا وجهه وعمر سهل بن سعد الساعدي
معه رويما ابن ماجه ما ساد من ضعفين خلافا له النوري وقال كاهن السرحي حديث
عاصمه على سطر البخاري وسلم ذكره في المستدرک على الصحيح وقال ابن المذخر قال عامر

اصل

نظم

ار

ان اى عام كانوا في مسجد الانصار وسلمون سلمين وفي مسجد المهاجرين وسلمون تسليمة واحدة
كحديث عاصمه رضي الله عنها قال ابن المذخر ولا يول قول وعنه جابر بن عبد الله عن عبد الرحمن
ابن ميمون قال احدث السلمي من اصل هذا حديثه عن ابن بطال في شرح البخاري
ولعامة العلم ما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن
منه وعن سائر السلام عليهم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله حتى يرضى مناض خضع صلى الله
عليه وسلم رواه الحنفية وقال الزمزمي حديث حسن صحيح وعنه عمر بن سعد بن ابي وقاص
عن ابنه قال كتب ابي النبي صلى الله عليه وسلم سلم عن نمته وعن سائر حتى يرضى مناض خضع رواه
مسلم واحد وار ماجه واللساني قال ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري روي ذلك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله وعامر وابو موسى والابو حمزة الساعدي وابن عمر
وحابر بن سمران والبراء بن عازب وعبد الله بن زيد وواحدة من الاسقع وشهد بن سعد وضمه
ابن اربوب وعنه ابي بصير بن يعقوب بن الحسن واسد الطبري قال ابو حنبل في الترمذي في النادر
والبرطي في احكام القرآن حديث عاصمه معقول لا يصح عبد اهل العلم بالحديث وقال
النعوي في شرح السنن في اسناده مقال وقال الرمزي لا يرفقه مرفوعا الا من هذا
الوجه بعد ذكره في نسخة وفيه زهير بن محمد بن اهل السام قال البخاري يروي ثنا وقال
محيي ضعف وقال ابو حاتم الرازي هذا حديث مرفوع قال ابو حنبل في الترمذي يروي عنه عبد الله
البري وهو ضعف واجابوا عن احاديثهم باربعة اجواب الاول ابي ضعفه
فلا يصل الثاني على احوار وما ذكرناه في الفصل والملك الثالث في احاديث سائر راد
صحيحه وهي معبولة من العدل الرابع ذكره سمر الابه السرحي في المنسوط وبما هو سهل بن سعد
وعاصمه من شأن التعليبه والاخذ ما حدثت بها الصحابة اولى بعدهم في الصلاة وناخر
السان واللسا قال صلى الله عليه وسلم للسلم عليكم اولوا الاحلام والنبي والتسليمة الناس
اخضع من الاولى للعلم خفت على من كان جديا من النبي صلى الله عليه وسلم قال لصبيان
والسكوان ووجه خامس ان المبتدئ اولي من الثاني في المباداة في اجاب ما ذكره حديثنا
في مسلم خلاف احاديثهم لوصي وذكر في طلبة الطلبة والموعظ له النبي صلى الله عليه وسلم الحديث
بخلاف الثالث امر والاخر بالام محروم وعلامة خزيه في المعسل الام حذف الام ولا يصل
رواه ابن ابي الحكم عن ابن ميمون قوله اصل لما عني قوله في حديث التسليمين ولا يثبت
ان ابن ميمون ارجح العقل عنه لشدة دونه عن اهل النقل قال ابو حنبل في الترمذي الماتع من النبي
صلى الله عليه وسلم

فان سلم تسليمنا قد علمنا قال وقد دخل المدرسة وجلس الى الكوفة صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال السلام
 عليكم عنكم وعنكم وعنكم الى خاتمة فقال له من انك وما سمعت هذا فقال الرجل
 له من انت قال ابن مهاب فقال له رويت حديث النبي صلى الله عليه وسلم كله قال قال فلعله
 قال لا قال فصفه قال يشبه فقال له اجعل هذا فيما لم تروعه قال خبرني ابراهيم بن يزيد
 عن علقمة عن ابن مسعود فاذا ذكرناه قال ابو جرح واحد صحيح من غير شك ذكره في الغار
 فروع قال المحيط والمعاني المحارر ان يكون السلام في الشهد والسلم بالان
 والام وبغير النامه اخص من الاولى ولهذا اخذت على من كان نعيه اهل البيت صلى الله عليه وآله
 ولو سلم على سائر ولا سلم على غيره ما لم يكلم ولا بعد التسليم على سائر ولو سلم على وجهه
 سلم على سائر وهو مروي عن علي رضي الله عنه وهو الصحيح من قول احمد وقال ابو جرح
 لو سلم على سائر ولا اخذوا ويكره ولو سلم التسليم عن عتبة او عن سائر او بلغا وجهه
 اجزاء او يكون بارك الله فيهما ولو سلم التسليم قال القاضي ابو جرح وعنه من المالكية
 لا تحزنه وفي كونه قولاً وسوى من غير عتبة من الرجال والنساء واخذوا
 وكذا في النامه يعني موسى السلام عليهم قال المحيط موسى على سلمه من ذلك الجنب من احفظه
 والحاظر من كان له ما اسئل بما حازه به صار بمنزلة العائنه على كل يسلم عليهم عند التحلل لانه
 صار حاضرًا وانما حصل كاحص من لانه لا يصح خطاب العائنه ولا سوى النساء في ناسا
 لعدم حضورهن الاجاعات وفي موسى التسليم جميع المؤمنين والمؤمنات لانه بالكرام
 حرم عليهم السلام وبما حصار اركان الشهد وقال في الجنبه هو احار اركان كل قال
 سمس الامه هذا عدي في سلام التسليم ما سلام التحلل فحصل كاحص من لاجل احطاب
 قلت وعلى هذا ينبغي ان موسى المؤمنين من كل ايضا وقد نصت السابعة على هذا في سهم
 ومذهب اهل السنة اعتقاد وجودهم والصحة الاول فاذا ذكر في المسبوط بالكرام
 حرم عليه السلام مع جميع الناس بالتحلل بالسلام ينبغي ان يكون ذلك والمسلم في
 الامام ايضا لانه من حضور فان كان احاط بالاسم بواه فهم وان كان في الاسر في
 الاسر وان كان امامه فعلى ان يصح انه نبوه في الامم رجلا الاسم بهذا علله الاصح
 قلت وبما جعل التسليم في الصلاة في قوله لا تحزنه عند الخوف قال الامام صلى
 بالظاهر الاولى الحسن رجحا بالنسب وروي الحسن عن علي رضي الله عنه انه نبوه في جميعا

٢٤

وهو قول محمد وعلى في الكتاب والمسبوط لوجه هذه الرواية ان الامام امام المصلين ذو
 خط من الكاس منقوش فيها لذلك وقال ابو جرح في الامام موسى اريد على الامام وبني بعض
 الامام موسى اريد على البعض قلت لهذا الصفة لازب فان السلام عليه يعني عز وجل
 السلام قال السجستاني فرق بين قوله عليك السلام والسلام عليك والمفرد بنوي الحفظ
 لا بعد قلت وعلى هذا الوجه ثم قدم في الجامع الصغير بن ادم على الملايكة واخبر عن
 الملايكة في المسبوط قال سمس الامه تطل بعضهم انما ذكره ما على قول اي صفه الاول
 في فصل الملك على البشر وما ذكره في الجامع الصغير ما على قوله الاخر في فصل البشر
 على الملك وليس باطوا ونقل عنه التوفيق في ذلك وقال الاسطخاي وفي الاما
 عدم احفظه لانه خطر بانه ذلك لانه اعتقد الفضل اذا الواو ليست للترتيب
 قلت الفصل يحصل بالقدم وان لم يكن الواو للترتيب لان القدم يدل على الاحفال
 بالسنة والاهتمام به ثم مذهب المعنوية والفلاسفة وبما حصار الدلائل والكل من
 السابعة ان الملك افضل من حمله بن ادم وقال البعض في السنة حمله بن ادم افضل من حمله
 الملايكة لانه صاحب الكرامة عبد كامل الامان ثم موسى بالانما لانه افضل من الملايكة
 قال سمس الامه والمخارعة بان خاص بن ادم وهو الرسول افضل من حمله الملك وعوام
 بن ادم من الانبياء افضل من عوام الملكة افضل من عوام بن ادم قال في الدرر
 ان الخطيب الفصل المحتل فيه في هذه المسئلة هو ذنق البواب كاحص من به البواضع
 واطار العودية لله تعالى والاصح في رتبة العودية والندوة والبطس كاحصه الملك لا
 يوجد منه للبشر فان جعل على مائة من لوط ساهله ولا فخر الشتر على سلمه وكذا علم
 ان وعبدانهم اذ لم يظن الاغمار وعدم احاجه الى دفعه ظن في العرج ودفع العري
 وهي مسائل اصول الدين وتعرف بذلك ثم الامام موسى بالتسليم في الصحة وفي طمع
 فاضح جاز في الامام لا موسى اليوم لانه سبه اليهم بالسلام والاصح انه نبوه ثم قبل موسى
 بالاول والاصح انه نبوه بها وقال في المحيط عن جرح التسليم الاول للجد والاخر روح
 من الصلاة والناهي للتسوية من اليوم في الجدة وفي كاي في الجدة به بعد قول الامام
 السلام في قوله عليه السلام لا يصح رجلا ولا في الصلاة قال في العتبة هذا في الامام والمفرد
 والمفرد وفي العتبة هذا عند العامة وفي لا يخرج الا في حق لو ادرك الامام بعد الاولى
 في الثانية بعد ادراك الصلاة معه وقال في الدرر في تسليم العبد في معارنا التسليم الامام



في إحدى الروايات عن أبي حنيفة كالمكره وفي الرواية الأخرى يسلم بعدة والتفريق
مادة إلى الخرج من العبادة خلاف المذهب وروى عن محمد بن يسلم معه وخبر عطاء وبارك
في ذلك وقال الهذلي يسلم معه حتى يصير حاربا يسلم نفسه وعن أبي حنيفة فيه روايات
في روايته كحج من حرمه الصلاة لتسلم الإمام وفي رواية لا يخرج الإسلام نفسه فاختار
في الرواية الأولى فعلى هذا لا يخرج المسلم من حتى يسلم هو وتسلمت بالسلمة الأولى في
ممنه حتى يرضى عنه الأيمن إلى اليسار حتى يرضى عنه الأيسر وهو الأصح من مدرك
السلف وقال الإمام أحمد بن حنبل حتى يرضى عنه كل جانب قال أبو حنيفة وهذا
بعد لانه أسرف وفي الروضة وقيل بوجهه فليلا على الصف حتى يرضى عنه الأيمن
والأولى والأيسر في الناس والسلم ليس من الصلاة بعد وعنه السلف في الأولى وفيه
أن حتى الناس في الصلاة وفي المسوط كقول حنيفة في السلمة الأولى على نفسه وفي الناس
على يساره فعدم في الحديث وعنه السلف في كونه من الصلاة بالسلمة الأولى فلو كان
الرواية في قول ولا ينوي في الملة عددا مخصوصا بالأيمان بالابن والملاكة
لا خلاف في القول في ذلك مثل مع كل مؤمن ملكان هو الصحيح وقيل خمسة وقيل ستون
وقيل مائة وستون ملكا في قولهم إنما جاء به لفظ السلام وأحدهما وقال في الخط
في الصحيح وقيل ستة قال أبو الحسن في الطائفة في شرح البخاري في قول علي وسعد بن
الوحي في النوري والأوزاعي وأنه يصح الخروج من الصلاة وبه وعن أبي حنيفة في الغنم
إذا أحدث الإمام بعد فعل الصلاة صح صلاته وعنه السلف في إجماعهم في قول
الباوي لو أخل كرف من خروج السلام عليهم لم يصح سلامه قالوا فالسلام على
أوسلامي عليهم أو سلام الله عليهم أو السلام عليهم فإنه لا يخرج به لا خلاف وبسط الصلاة
أن يعود وبذا منه ظاهرة محضه لعلهم السلام فوجها وقال الباوي في قول
والصحيح أنه يخرج ولو سلم المسلم من على حجة واحد أو بدنا بالسلمة لم يخل أجزائه مع
أنكره بعد ترك الظاهر به في هذه الصورة واعتبر المعنى في ذكر البعض ذلك مما عدم
لهما فلو سلم الله عليه وسلم كونه الملة وحليل السلمة ودرست أنه ضعيف
ولما حدث عنه حديثه عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا فعل ذلك فقد
متمت صلاته فإن كنت اليوم فغيره وإن كنت أن بعد فاعده رواه الكافط أبو جعفر
وأبو داود وأحمد والدارقطني ولم يذكره السلام وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا

في الأمان في أخضارته لم يحدث قبل أن يشهد فقد تمت صلاته وفي رواية
بأن حدث قبل أن يسلم وفي رواية قبل أن يسلم فقد تمت صلاته رواه أبو داود
والترمذي والبيهقي وعن علي بن رضى الله عنه إذا فقد قدر الشاهد لم يحدث بعد
متم صلاته وذكر الكافط أبو جعفر الطحاوي عن ابن جريح قال عطاء إذا قضى الرجل
السبحة لأخيه فقال السلام عليك أيها النبي ورحمته وبركاته السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين فحدث وإن لم يرضى عنه ويساره فقد تم صلاته
أوفى لا يعود إليها فإن قيل في حديث أبي داود وعنده الرحمن روى الأئمة في
قال البخاري يعوي أمي ويقول هو معارف الحديث فلا يسقط الإجماع به وقد
سكت أبو داود عنه وهو داودي حذا وسكت عنه كان حسنا عنه وقد قال
في ذكره في كتابي هذا رحمه الله الأربعة أحاديث في السلمة الحديث منها قال
حدث عنه أنه من مسعود إذا قلب هذا أو قصت هذا فقد تمت صلاته إن
سكت أن يؤم فغيره وإن سكت أن يقرأ فبعد من قول ابن مسعود مدح
في الحديث وبينه شيئا به بن سوار وفي روايته عن هير وفصل كلام ابن مسعود
من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل لقدر رواه أبو داود الطحاوي وموكر
ابن داود الصفي وأبو النضر ماسم أن العالم الذي يحيى يحيى السنانوركي وحاشا
عنه من مصلا ورواية من رواه مصلا لا يدل أنه من كلام ابن مسعود
لا محالة لا محالة أن يكون قد نسبه بعد ذكره فاسمع من غير عادة ما قبله
فقطه الراوي السامع لم يرض كلام ابن مسعود ولا يحتمل أنه تكلم به على سبيل التوكيد
ولم يفته إلى الصلي عليه وسلم إذا الصالح يروي الحديث بارة ونفى به
أخرى وهذا أولى حتى لا يكون فيه خطية الموصول بالصلي عليه وسلم وليس
أنه من كلام ابن مسعود لا محالة فهو محمول على أحد من قول الصالح رحمه
الله أن يسلم هذا لا تعرف إلا أن تقرأ فظاهر أنه ما دم على مثل هذا
الابن السامع من النبي صلى الله عليه وسلم قال الطحاوي والباوي يدل على أن ترك
السلم ليس بمفسد للصلاة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر حسنا
لا أخبر بصعد بني رطله فمجد سجد من بعد حرج منه في الكفاية لا يسلم

أحمد بن محمد
من العامة

وستخبر ان يدعوا بعد السلام يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
الحق يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الحكم وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل حرمي احب الي
علي احرم وحرم ابائي يوم الحساب وهو من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسفيان بن عيينة عن ابي عبد الله اسعد بن عمار عن ابي اسعد عن ابي عبد الله السلام
ونسك السلام تباركت ذاك الحال والادام اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطل لما منعت
ولا يمنع ذا الجود منك الجود ويعتدك ما يستوعبه من الادعية مسألة ذببت لك العطاء
الارطول السام افضل من طول الرجوع والسيحود وقربى بها له السيحود فالسنة لا يفر
طول السام احب الى من كنز السيحود وعن ابي يوسف ان كان له ورد من البراء يراه
في الصلاة فذكر السيحود اذ احب الى افضل والا فطول السام وقال ابو حنيفة لا يفر
والسيحود فلهما راض وطول السام بالليل افضل الا ان يكون للرجل ورد من البراء معلوم
بالليل فلهما قال ابو يوسف وقال جماعة من العلماء بطول السيحود وكثير الرجوع والسيحود افضل
بطول السام حله الهمدي والمغوى وقوم سواهم وتوفيقا من جعل به لما حارب
طاهر صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم سئل في الصلاة افضل فاطول الصوت رواه مسلم
والصوت السام وروى ابو داود وطول السام واما بطول السيحود افضل بطول الرجوع
فحدث ابو هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال الرب ما ينال الجود من ربه وهو ساجد
رواه مسلم واما رجح السام عليه لان فيه محاسن عبادته وبها السام وفراة القرآن وحي
قول النبي قال الهمدي وصنوا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل بطول السام فلما
المقول عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بطول السام احسن من الرجوع والسيحود فان اصاب
المسبوط طول السام اسبق الى من كنز السيحود وطول السام افضل من الرجوع والسيحود
قال ابن حزم اني سئل عن الذي قال في ذلك من ان السيحود افضل في الصلاة والسام
وسيله لاجل الحر والسيحود من فاح حتى قالوا عمر عن السيحود فسقط السام بسعد بن وبي
للرجوع والسيحود اذ السام مائة اظفار الخشوع لله تعالى يوضع احبته على الارض ولهذا
لو سجد لغير الله تعالى بكره وفام اوركح لا يفر فكيف يكون الوسيلة افضل من الاصل وان
قال الفضل لا سئل قال في المسبوط في الرجوع الطول اسبق من السام والسيحود
فصل في البراءة قال في الخبر والبراء في العجر والرجوع الا وليس من العجر
ان كان له ما وكبح حرم من العسا والبراءة احسن من صلاة المدة

للغير للموارد واجماع المسلمين على ذلك قال ابن قدامة في المغني قد ثبت ذلك بمقتل الحلف
في السلبت وكبح مسكن اللام في الحلف ذكره النووي وقال في البدائع ومن الواحات احب بالبراءة
في المغرب والعشا والبراءة من ايام الامام واذ كان صلا من شرطها اقامة الجماعة والعدول
او التواضع ومصلحة في المحيط قال شرح محضر الرجوع ولا يجزئ منه في البراءة وحسب عليه الحافنة
في الطهر والعصر وفي غيرهما وليس من المغرب والعشا وفي شرح محضر الرجوع عن ابي يوسف ان زاد
على ما سبق اذ منه في صلا الحافنة فنداسا وكذا عنه في البدائع وعز ذلك ان الصلاة وضع
المسئلة في المنزلة وفي رواية الاصل قال المنزلة تحافت لالحاله وذر عصا من يوسف ذلك
في محضر واست له حار الحبر والاحناف استدلوا بعدم وجوب سجود السهو عليه اذا حرم
والصحيح رواية الاصل لان الامام يحكم عليه الحافنة للمنزلة او في خلاف الامام حسم عليه
سجد السهو بعد ذلك وبه قال مالك والشافعي وابو حنيفة وقال الشافعي لا سهو في الحبر والاحناف
وبال النووي لا صل الله عليه وسلم قال في سجد السهو احيانا فليكن لا يحسب له شيء
كان يصلي عليه الحافنة ولا يجزئ في البراءة لاسبابه السهو دون البراءة خاصة اعطى له ان يركع
ا من اجدهم رفع صوته في عرجه الذي اياه اسرع من امره الاضاغنة والمنزلة رفع صوته
لا غير وجه ذلك انه صلى الله عليه وسلم واظ على ذلك من غير ترك وهي دليل الوجوب وعن
ابن عمر رضي الله عنه انه رأى رجلا يحرك بالبراءة في رداءه فقال له ان صلاه الله ركع يحرك بها بالبراءة
فاستقر ذلك ذكره ابو حنيفة في سببه في سنة واما الاحناف فما سوى الاولين فلا يحرك
صنعه البراءة الواحدة ولست يعرف بها زاد على الركعتين الاولين ولا المسركين كانوا يستندون
الادنى في الطهر والعصر وزعمهم فا حكي البراءة في ذلك ولهذا حرم في الجماعة والعدول
لانه صلى الله عليه وسلم صلا في المدينة وفي المغرب كانوا يستعملون الاصل وفي الخبر
والصالحون يوم هذا ذكر في المسبوط قال في البدائع ثم العرو ومن صلاه الليل والبار
ان الحبر في تلك الصلوات يحصل من الماحل والسر للوم بالاسماع خلاف الطهر والعصر
لان في الاعلى يكون كل يوم مسغولة في كسب والمعايش فيها الاسماع فيحصل مست ذلك
ام للعود والجمعة والعدول يودي في الاخاص من على مية مخصوصة من الجمع الكبير يكون
ذلك مانعا على الباطل والاعتبار وذكر ابو حنيفة في سنة ان حجاب من البراءة
كان يحرك بالبراءة في الطهر والعصر وفي خلاف من غير وعنه هل يعلت اذا اراد ان يركع حلف حجاب
العصر وعن من من ارجع الى صلاته حلف في سبعين حبر في الصلوات الاول يتناول

[illegible]

ولا

طلوع الشمس إن لم يبق فيه شيء قال أبو نوح وأما إذا كان من الليل وكان واحد خاف حشا
 من الصبح أما الأول فليحذر أن يبادله الله العرش فإنه صلى الله عليه وسلم قضى العجر بعد طلوع
 الشمس فيه وما انقضى إلا خراما من أذن بالانصلاص فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه
 لم يصلوا الغداة تسعة ثمان يصنع كل يوم رواه مسلم واحد وفيه دليل على العجر في صلاة
 الغداة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم لما كان من آخر الليل عرجا
 فلم يستقم حتى انقضى آخر السنين لم يحل الرجل منا سؤم دشما إلى بطون قال فامرهم النبي
 صلى الله عليه وسلم أن يستأجروا أهل كلنا فيسرا حتى إذا ارفعت الشمس يوضأ ثم يمر به لا
 تأخذ من صلى الوضوء قبل صلاة العجر ثم قام فصلنا فقالوا رسول الله لا نعبد ما في وجه من الغد
 قال لا يجرى عن الرب وسيدكم رواه أحمد في مسنده وفيه دليل على أن الناس ليس
 لهم إلا الله وأما في صلاة العجر والشمس في السنين يعني مع الرضا قال الكلبي
 أما قال بعد طلوع الشمس أي راسا وفيه دليل بعد طلوع الفجر وإن تأخر الوقت أيضا ليس
 أن المعنى في حكم العجر والاحتياط إذا لاحل الضأ ولأنه إذا جهر بعد طلوع الشمس
 غير وقت العجر فالمراد بعد طلوع الفجر لأنه وقت العجر وفي فاضل حان قال بعض العلماء
 لا يجهر الإمام في صلاة العجر والجماعة لا يجهر منه الوقت وإنما مردود على الصلاة صلى الله عليه وسلم
 المسموع قال في الحجاب وإن صلاها واحد خاف حشا بمواضعها قال إذا جهر منه
 الجماعة والوقت ولم يوجد واحد منها وفيه تحريم من الجهر والمخافة والجهر أفضل
 قال فاضل حان بمواضع وفي الدرس هو الأصح وفي المحط ولم يرجح واجدا منها
 قوله ومن قرأ في العشاء الأولى والسورة ولم يقرأ في العشاء الأولى لم يعد
 الجهر من أن قرأ السورة ولم يقرأ في العشاء الأولى والسورة وجهر حاصله أن
 قرأ الأولى منها سورة أو سورة واحدة فيها ولم يقرأ السورة لم يعد
 في العشاء الأولى في الدرس يعني قوله لم يعد أي لم يقرأ في العشاء الأولى في حقه وتجدد
 وقال أبو يوسف لا يفتي واحدة فيها لأن الواجب الوقت إذا فات وفيه لا
 يفتي إلا بدليل فالحجة والحدس وشهاد الشريك وفي الجهر والاحتياط بعد حرج
 في الأدل فالحجة والحدس وشهاد الشريك وفي الجهر والاحتياط بعد حرج
 في الأدل فالحجة والحدس وشهاد الشريك وفي الجهر والاحتياط بعد حرج
 في الأدل فالحجة والحدس وشهاد الشريك وفي الجهر والاحتياط بعد حرج

منصرف الى التقارب وبعده الحروف ثم تسمى الحروف ثم الالف
لشرا الحروف والعرف عيان عر حروف مطومة منه مقطعة داله عامات صهر المستمع
ولا يكون الا صوت وهو قول احمد لان اللام عنه لا يكون الا حرفا وصوتا وقال
الاسماعيلي رحمه الله تعالى اسماع بن عيسى سرطاني القراء ان كان صحيح السمع قد سمع
وقال في الذخيرة والجمل والاسمي الحانة فلاما مع افامة الحروف والاكاف
الظهور فالقول الكرمي اسير واصح واشار الله في كتاب الصلاة فانه قال فيه
اسير في عيسى واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير
يدل على ان القراء في عيسى عيسى واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير
والقراء في عيسى محاشه والكره ضد الخافه فلا ينحل الاول على الجهر او يقول
حقل اسماع بن عيسى فسمي القراء في عيسى وسمي السليح فسمي له والباقي
القول اسماع بن عيسى داخلا في القراء في عيسى فسمي له واسير واسير واسير
فكون قوله واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير
لانه امر به ومنه وقال الكواشي الاصح انه لا يجوز ما لم يسمع نفسه وسمع من يسميه
وفي المربعين قال ابو جعفر اسماع بن عيسى لا يسميه وقال علا الدين في حلقه الصريح
عدي ان بعض العربات سمى له في بعضها فسمي له واسير واسير واسير واسير
المستقر ليما جده الى قول المانع فسمي به في كل واحد من الالف واسير واسير واسير
لا يمكن ولو حلف لا يمكن فلا ما دامه من بعد حيث لا يسمع لا يحسن لا يسمع
الحب وجود اللام معه ولم يوجد وعلا الخلاف في كل واحد من الالف واسير واسير
والكاج والطلاق والنسب والعلقي والاملا والهمز والاسم والندبر واحرام
الحج والسمعة ووجوب سجدة التلاوة وغير ذلك وان يسمع في صلاته ولم يسمع
الحروف لا يفسد وان صح الحروف يفسد وعلى قول جعفر الفضل لا يفسد
وفي المانع وقيل ان الحاشية ان يسمع نفسه وان الجهر السمع عنه وما دون
ذلك لا يفسده وهذا خلاف في ذلك وفي الكواشي والاسير واسير واسير
بدا احسن الرخص اذا كان الجهر ان يسمع نفسه واقضاه ان يسمع عنه
ان اسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير
لا يسمع على قول الكواشي لان الفضل لا يفسد وانما يسمع على قول

من هو يقول في جهره وهو قال المنفرد فيما يجهر بما كان اسير واسير واسير
وعنه وان اسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير واسير
قال الامام الطحاوي هو الذي يسمع عنه الا الامام في حق نفسه والامام يسمع عنه ومن قال
الكرخي الفطيل الاول دون الثاني قول والدي ما يحكي من القراء في الصلاة انه عند
الحج سمع رضى الله عنه وهو رواه عن احمد في المكي وقال ثلاث ايات صبارا وانه طويل
فانه الخرس وانه الدرس ولقد فرقه عن ابي جعفر رواه الاصل وفي رواه الدوري ما سألوه
اسم القراء قال في السماع بن عيسى ما دون الالف من الالف والالف والالف والالف
وهو قول ابن عباس رضي الله عنه فانه قال انما جعل من القراء من يسمع من القراء ولو كان
الالف الفصير فله واحدة مثل ما تسان او حرفا واحدا مثل ص او و او فان كل
واحدة منهن انة عند بعض القراء احلت المسامحة فله قال المربعين الاصح انه لا يحسن
اكلوا في لانه تسمى عاد الاقارب وروى الحسن بن علي جعفر رضي الله عنه ان ابي جعفر
من القراء في الصلاة في كل احدى ثلاث ايات يقول انا عظمك النور اقصي سورة في
وان قرأه او اسير من القراء في القرآن لا يجوز وفي نوادر المعاني عن ابي يوسف انه
قال الرجل لا يحسن الا قول الجهر يربط العالين بقرامته واحد في كل واحد ولا تكرار ما يكون
صلا به وهو قول جعفر وفي ثواب المربعين لو قرأه الكسبي والمداينة دون الفاح
الصريح عن ابي جعفر رضي الله عنه انه لا يحسن فانه قال ان عتق عبادك وعامة المسامحة على
خوارق ولو قرأه الله الخرس او الدارس في رخص احلت المسامحة فله على قول جعفر لا يجوز
لانه لم يقرأ في كل واحد منهن فله يجوز لا يسمع منهن على ثلاث ايات صبارا
ان اعير بها سعي ان يجوز عتقها الصا ولو قرأه نصف اية منهن او طمعه واحدة منهن اذ
حيث بلغ قدره فانه لا يجوز وقوله في قوله فانه لا يسمي فانه يسمي فانه يسمي فانه يسمي
ما دون الالف وقد سمع حوايه وسمع عدم احرامه ما دون الالف قول وفي السمع
بحال الجاه وانه سورة سألته صلى الله عليه وسلم فقرأ في السفر المعجوس قال
يصل الى كوزي في حانة ينفق عليه وفي سنن ابي داود وسنن ابن ماجة في سببه
يصل الى عليه وسلم فقرأ في الصبح المعجوس في سنن ابي داود وسنن ابن ماجة في سببه
ما لم يسمع من القراء في السمع فله في كل واحد من القراء في السمع فله في كل واحد من القراء

[illegible][illegible]

من كل كبير وانه اكبر من ان يودي حقه هذا القدر بل حقه على من هذا ما كانت الملكة ما عبدك حتى
قولك وحذف الذكر حداف عن ابيهم الصحيح ان كان يقول المذبح حرم والسلام حرم ما جازم والوازي
وروي عن فضيل بن عياض وسليمان بن ابي طالب والدا المجر ومعاوية بن سفيان والكرمي في اللسان السري
ومنعه قتل الانبياء حرمه وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا ذنت فتزبل واذا اذنت فاحد اى اسرع
والمدني في خطابه من حيث الدين لا يذنبه صرا سفيان كما هو له تعالى الله ان لا يجر الا ان الجرح هناك
الا كراون في خطابه من حيث اللغة لا ان لا يجر ارجو كبر وهو المطلب وكذا ان يكون قد اشيع الفقه
فصارت الفقه وهذا انما يكون في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ووالكاوي لو مدني اوله لا يصدر
سارعا في الصلاة ومن راي المذبح في كل حفص ورفع عبد الله بن مسعود وان غروا جابر بن
ابن عبد الله وان جابر والوازي ومالك والساجي وابو ثور وعلى الا مضار وروي عن عمر بن
وسيل بن القاسم وان جابر انهم كانوا لا يقول المذبح لما روي عن عبد الرحمن بن ابي رافع انه قال
صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يتم المذبح وكان لا يتم مفضل المذبح في الصلاة قال
مسعود اذا خط من الرفع للسجود لا يذنب ذلك ابو بكر بن ابي شيبة وفي شرح مختصر الكوفي
المعزوي عن ابي يوسف قال سألت الامام ابا حنيفة عن المذبح فقال احدث المذبح واجزبه
ومثله عن ابي يوسف ومحمد قال لما روي عن عبد الرحمن بن ابي رافع قال صليت خلف النبي صلى الله عليه
وسلم فكان لا يتم المذبح قلت قد عرفت حديث عبد الرحمن بن ابي رافع عن ابيه ان جابر بن عبد
الامام في المذبح بموضع عدة ذون الحرف والكرمي الذي هو بعض الصلوة ولما ما تقدم
حدثت عبد الله انه صلى الله عليه وسلم كان يكره كل رفع وحصر ومثله عن ابي رافع رضي الله عنه
وان يقول اما اشبه بكره صلاه الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري وعن ابي هريرة
ايضا قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة يكره ان يقوم بركبته حتى يركب
يريقول سبح الله لم يركب حتى يرفع صلبه من الرفع يريقول وهو يركب سا والاكبر يركب
حين يركب يركب حتى يرفع راسه يركب حتى يسجد يركب حتى يرفع راسه يركب حتى يسجد
في الصلاة كلها حتى يقضيها يركب حتى يقوم من المنبر بعد الجلوس رواه البخاري وسليمان
وعند الساجي يركب فاما بعد المذبح الى الابل حد الا ان المذبح هو المذبح عند
المذبات كلها سبعة الاحرام على ما في هذا المذهب وهو قول الجمهور
التجارب والبايعين ومن بعدهم قال ابن المذبح وبه قال ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب
وجابر بن عبد الله والساجي وسعيد بن جابر ومالك والشافعي
وعنه مالك والساجي وروي

عامه

عن حذيفة بن الاسبغ وعمر بن عبد العزيز والعمري انه لا يشترع الا المذبح الا حرام فقط ويقطع من المذبح
عن القاسم بن محمد وسليمان بن عبد الله بن عمر ويقطع من نطال من نطال البخاري عن جماعة منهم معاوية بن سفيان
وسعيد بن جابر وقال النخعي ان المذبح على يد المذبح والشافعي قاله وقالت الطائفة
واجمل في رواية ان المذبات كلها واجبة لما حدثت النبي صلى الله عليه وسلم فانه صلى الله عليه وسلم لم
يأمر بالمذبات غير المذبح الا حرام ولعله صلى الله عليه وسلم لم يحول على السنة والاشباح
وحدثت ابن ابي المذبح منعت لانه من رايه الحسن بن عمر او رجل مما يراه لم يسمع
المذبح وقد سبعة غيره والمذبح اولي وله رتبة في المذبح او من رايه الحسن بن عمر او رجل مما يراه لم يسمع
ذبحه البهيقي الاول ذكر محمد بن حبيب الطبري وغيره قوله وعنه زيد بن جهم
ويخرج اصابعه وبه قال النخعي والساجي واجمل واشحق ومالك وزيد بن جهم في المذبح
من رايهم اذاروا قال ابن المذبح من راي رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع يده على ركبته
في الرفع وقطع عمر وعلي وسعيد وابن عمر وجماعة وقد بينت نسخ البطيخ قال مصعب بن
ابن ابي وقاص وابو وقاص ومالك بن نهيبة وسال اهل بيت محمد بن ابي رافع في راي
وقال كما سئل عما هيئته من رايه ان يضع يده على ركبته ويقطع عليه وحديث البطيخ
خرجه البخاري في مسلم وعنه اي مسعود عفته عن عمر بن ابي رافع في يده ووضع يده على ركبته
وفرع يده اصابعه من رايه وحديثه قال يركب رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل رايه
ابو داود والشافعي واجمل وفي حديثه وايضا من رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسليمان بن ابي رافع سوي طهره حتى يركب المذبح لا يسبق رواه ابن جهم وعنه
صلى الله عليه وسلم انه كان اذا رفع يده لكان قدح ما على طهره ما يخرج لا يستأخر طهره ذكره
في المعنى ولا يندب الى الفرج الا في هذه الحالة لانه انما من الاخير من الرفع وبه ما من
السقوط ولا في الاصل الا في حال السجود وفيما عدا ذلك ترك على العادة ولا يندب
الفرج ولا الصم وما روي من ترك الاصل في رفع المذبح عند الفريضة فهو عند جمهور
النسب الذي يوضد الطلح لا الفرج من الاصل وسقط طهره وسأني قوله
ولا يرفع راسه ولا يركبه يعني يسوي اسفه لمحمد لا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع
فركب راسه ولم يركبه رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح
وعنه رايه رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع يده لم يركب راسه
ولم يركبه وفي رواية ان عبد الله بن مسعود لا يركب راسه وفي رواية لا يصلي راسه فقال
صلى الله عليه وسلم اذا حضض احدوا وحديثه عا سله صلى الله عليه وسلم خرقه البخاري

[illegible][illegible]

[illegible]

٥٨
 من ان يوافقهم يوم الجمعة الميرزا السجدة في الجمعة الاولى وبما اني ابلغها في المائنة
 واذ في الكواكب عن ذلك وروى اني سمعت من ملك امه لبا من بقرة السجدة والفرصة
 واذ عن عهده اسبب انه من ذلك الامام اذ اصاب جماعة كثير ولان الزمان المائنة هجران
 في الزمان وليس فيه من يتكلموا بهم ففصل بعض على بعض ولام الله تعالى له في الفصل سواء
 عهده لاسميه مداد الله تعالى وسفده في قول ولا يعرف الميرزا حلف الامام
 اعلم ان الامام اذا كان سبع فراه الامام بكر فراه الامان حلفه وبه قال ابن السكيت
 وعروة بن الزبير وسعد بن جهم والزهري والوري والسعدي والنجي والاسود واصل السكيت
 والحسن بن حي قال ابن عمه والاوزاعي والرازي العلم وابن عمه وابن المبارك وابو سلمة
 ابن ابي الرحيم واسمى واحد وملك ولا يحلف عليه الشرا حلف الامام في السر والجمهور
 وقال في الجمهور سمي في السر والجمهور قال ابن عمه واسبب وابن عبد الحكم وابن
 لا يعرف ابني الجمهور ولا في السر وقال السفي في حلف الامام في السر والجمهور
 وفي العمدة لا يحلف في الجمهور بقله الواحد في بقله عن الدم والاملا ومعلوم ان الاملا
 من الحديث وحكي ان الرازي في حلفه لا يحلف في السر قال النووي اذا حلف في السر
 فالمراد به ما جهر به فانه خلاف السامه والرافعة فانه يحلف فيها قال النووي وعنه
 ملك واحمد يحلف في السر والجمهور ومثل قول السفي في حلف الامام في السر والجمهور
 في العمدة الوارد في الحجاب الفاتحة وحرف عا من الصامت امه صل الله عليه
 وسلم قال الامام من ادركه حلفه لا يعلو الا صاخة الحجاب فانه لا صلاه لمن لم
 يقرأ بها رواه ابو داود والترمذي وحسنه وقال الحطاي اسناده جيد لا يعلو
 حلفه قال النووي يوم رآه يجرس السجدة في السجدة يومه من لم يقره سوى اليد
 حلف والذين اذ قال عن فلا يحلف بحسبه عند جمع الجهر مع انه قد ربه ملك
 وقال ابو زرعة الدارقي لا يعلو في شيء وصعده احد وقال لا يعلو احرف عديدا
 ولم يرفع يده في السر والجمهور حديث عديدا وقال ابن السكيت يحلف في حلفه من الناس
 الله عليه وسلم وطريقه زيد واذا قال ابو زرعة يوليى في حلفه ايضا ما في
 من ربه وهو مجهول وقال ابن ابي عمير لا يحلف في السر والجمهور من العباد حلف
 في حلفه والذين من الاسرار والجمهور لا يحلف في حلفه ما طالع الواجب المسنون
 من واجبه السعي حديث ابن عمر رضي الله عنهما

من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فمن لا يبره أنا نكون ورأى الامام
اثره في نسيك وليس اقول تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تحذرون قال
ابو حمزة وسعد بن المسيب والحسن وابراهيم و محمد بن كعب والزهري و زيد بن اسلم
وابو العلاء كانوا يسمون خلف الامام فزلت وقال احمد بن حنبل و ابو داود و
الماس عن ابي ذر الغفاري في الصلاة وفي حديث ابي هريرة و ابي موسى و اذا قرأ فاصبوا
والا يقرأ في المعنى رواه مسلم قلت قال ابن مسعود في الحديث رواه احمد بن حنبل
وقال مسلم بن الحجاج عن ابي هريرة في صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فزلت
فها انما وصفت فيها ما سمعوا عليه وهذا مسلم بن حنبل في حال انه اهل البيت فكل
نسخة هذا الحديث وعمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال لا يقرأ
احد منكم شيئا من القرآن اذا حرت بالقرآن قال الفارسي رحمه الله مات وعمر بن
رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم في صلاة جهنم قال له قال
مع احمد بن حنبل رجل يعمر رسول الله قال فاني اقول ما انازع القرآن
قال فاهي الناس عن الفراء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جهنم رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين سجدوا ذلك منه رواه ابو داود والبيهقي والترمذي
حديث حسن وفي المسند رواه احمد بن حنبل ورواه ايضا مالك في الوطواط
قوله ابن الناس عن الفراء قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم في جهنم رسول الله
صلى الله عليه وسلم من قول الزهري فلم يخلو الحديث حجة قلت قد روي الزهري
عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث قال احمد
ما سمعته احدا من اهل الاسلام يقول ان الامام اذا جهنم لم يقرأ الا بحركي صلاة
له يقرأ وهذا النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعون وهذا مالك في اهل الحجاز
وهذا الثوري في اهل العراق وهذا ابو داود في اهل الشام وهذا الشافعي في اهل مصر
ما قالوا الرجل والامامة ولم يقرأ بموصلة قلت قلت قد سئل ابن قدامة
في المعنى عن الادوية عن اهل الشام والناس من اهل مصر موافقة الشافعي خلاف
ما نقله عن امامه علي بن ابي طالب و قال ابو بكر بن ابي شيبة في صحيح مسلم واذا قرأ
فانصوا ورواه عن مسلم بن الحجاج في صحيح مسلم في صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن

احمد

٥٩
احفظ سليمان قال ولولم يكن هذا الحديث لكان نص القرآن به اولى قال وسألت
الشافعي عن اهل البيت المأموم على الفراء في الجهر اسارع الى الامام ام يرضى عن سماعه
ان يقرأ اذا سكت فان قال بغيره اذا سكت فليقرأ في السك الامام و قد سمع الامام على ان
سكت الامام غيره واجب فليقرأ في السك اسامعه لقوله القرآن فراه منه قال وهذا
كأن لم يصف فيهم وكان يرضى الله تعالى عنه لا يقرأ خلف الامام وكان اعظم الناس
اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم قلت وفي مسلم عن عطاء بن يسار انه سأل زيد بن ثابت
عن الفراء مع الامام فقال لا يقرأ مع الامام في شيء في زيد بن ثابت حجة وعن جابر بن عبد الله
بنعنه رواه البربري وقال الماوردي في الجاهلي وهو قول علي بن ابي نعيم في مسعود بن زيد بن
وجابر بن عبد الله بن ابي هريرة ورواه ابو حنبل في اسعاس و ما سجد واما الدرداء وعمر بن
والمأموم عن جابر بن عبد الله بن ابي هريرة في السك اسامعه لقوله الامام والاصحاب له
وامرهم بالامام يقولوا ولا يصح لهم يقولوا انهم وحدهم بالناس ساجدين
له في صلاة و دعائه في قصة موسى و هرون فان موسى كان يدعو وهرون يقولون يا ربنا
دا عيسى في قوله تعالى فدا عيسى و دعوتها وحدهم عيسى في قوله تعالى فدا عيسى و دعوتها
جاءه كتابه فدا عيسى و دعوتها وحدهم عيسى في قوله تعالى فدا عيسى و دعوتها
بأم القرآن فهي خارجة عن الامام وروى ايضا موقفا على جابر بن عبد الله
او كان في الامام فليقرأ عن الفراء حلية و قول ابي هريرة ورواه في نسيك بن قولة
ولم يرفع الي النبي صلى الله عليه وسلم وقد طائفه في ذلك جابر وابراهيم و زيد بن ثابت
رضي الله عنهم لم يخلو على حالة الاسرار عبد الله بن عباس في قوله الامام سئل
ما لم يسمع فان قالوا سقط عنه السام فكذلك الفراء قلت حواء بن احمد بن ابي
الاحرام سئل ان يكون في حالة السام و يوازي ما سئل عليه اسم السام والمأني ان
الزوج فقام من وجده في حالة السام فاحسنه وفي المسوط مع المسند عن الفراء حلية
الامام مروى عن ابن عباس عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سعد بن ابي وقاص
رضي الله عنه من قرأ خلف الامام سجدت صلاة والسوق في الجهر لقوله النبي
والنكر والانتفاظ وسماع احكام القرآن في جوامع الامم ولهذا امر عمر بن الخطاب رضي الله

عنه

أما صلاة البراءة لسمعهم القرآن حتى يقرأوا وأما من ومنه وواعي نواهيهم وعلو
رواجع وحدوده وبونظير الخطية في أحدها فليست صودمها الانتفاظ والتدبير
وذلك يحمل أن خطب الامام وسيع التوفيق لأن خطب كل واحد ليسه ولا يحو
كانت فضا على المندى لما سبط اذا كانت روت الردع والسيود ولا حجه له
حيثهم فانه يراه الامام يصرفه التوفيق بقوله فاصرفه خطبه الامام
ما خطبه ويدل عليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قال له امام فقرأه
الامام له فقرأه قال الخطابي يومئذ من روى عن عدي بن زيد ادعى النبي صلى الله عليه وسلم والمرسل
عدي بن حمزة وقال الباقون في روى من طريق سندا والصحيح انه مرسل وروى الباقون
والكل اسنادا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فليست فقرأه الامام كانت او حصر
وفي الرعي في الفرة حلت الامام في صلاة المحافنة قالوا الا نعم وبها حصر راي حصر
الامر وفصل في قول محمد بن بكر وفي الباب وسحقسن على سبيل الاحتياط بما روي
عن محمد واطول والمراد به في حاله المحافنة دون الجهر وذكر في سراج جامع السليح الامام
رجل الاسلام على السيرة عن بعض مساحا ان الامام لا يجلي البراءة عن المدي في صلاة
المحافنة وقال برهان الدين الترمذي في المعجم ذكر انه في طلبه دفعا للوسوسة وعديما
بكره والا يصح التكرار به بهذا ذكره المرحوم وقال السرخسي بسبب صلاة في قول
عدة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعن المرحوم الحارثي ان ملامه في الرب وفصل
ان حصر اسانه فليست لعل هذا الخطب لا حل محاله ما روي واعني ان يصح له صلى الله
عليه وسلم وقاله عديا من روى الامام على فن تزا وبه عن ابن عباس من روى
الامام فاصلاة له وقال سعد وددت ان الذي يقرأه خطب الامام في فيه حرم
وعز ابن عباس ما سبها ما رآه خطب الامام حتى قال في حكايا الكذاب فاقتهوا فقرأوا خطبه
ذكر ذلك كله الرازي في احكام القرآن في المسامع قال فليست فقرأه سب الناس ولا يجوز
بره بخبر الواحد فليست ما نحن لم ندر في حل خطبه فانه يقرأه الامام الا برك
انه اذا ادرك الامام في الرجوع حارت تلك الرجعة وان لم يقرأه لما ذكره
فولس وسيع وبعت وانما الامام انه التزعب والتزنب في
الاستماع والاصوات فوض بالمر في ذور في حق من روى النبي صلى الله عليه وسلم

على ما سجد وهو غام في جمع اوقات القراء ومارى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما
 فيه لرحمة الاسنان اوانه عذاب الاستعاذ منها يحمل على التواكل لان فيه بطون لا على
 اليوم وقد نرى عن ذلك لاسفل ذلك احد من الائمة وفي الرحمة اذ اسأل الرسول في العافية
 والصلاة لا يفسد الدعاء بها من ربه الله لمولاه صلى الله عليه وسلم اما السجود فاجهدوا
 والدعاء فانه من استجاب لغيره ولد في الخطية وهذا اصل على النبي صلى الله عليه وسلم ولا سمحت
 العاطس لاراد السلام وعن ابي يوسف انه رد السلام وبسبب العاطس لنفسه وبه
 قال السجدي صلى الله عليه وسلم في الخطية اذا قلنا لا رد السلام في الحال فقد يجد ربه
 بعد الفراغ من الخطية اذا المجلس واحد وعندي ابي يوسف لا رد لان سئل الحجاب يكون على فور
 الخطاب بفرده في نفسه في الحال حتى لا يتونه اذ حصول الاخلاق بالساعة اقرب من التواتر
 اصلا واذا رد النبي صلى الله عليه وسلم في الخطية مضى لانه فرض الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم ليستغفر الا في العزم ولهذا حرم الامر المعروف مع انه فرض وعن ابي يوسف
 صلى الله عليه وسلم واحسن الطحاوي بهذا في الخطية عبد الطحاوي بحسب الصلاة عليه
 طاسع اسه لهذا احاد قول ابي يوسف والسعد الذي لا يسمع الخطية لم يقرأ القرآن في
 نفسه ولم يمسك وهو الاصح وقال في التاب والاخر السكوت لانه ما يور لا يسمع
 والاصوات فلهذا ولا يرضوه فليس يسمع الخطية فليس يسمع عن الاستماع وفي صحاح
 اكبرى قال يسمع الاحبار السكت من السكت الملهة لانه ما حو من السكت وهو الصد
 والنجح وقال ابو عبد الله السكت اعلى كلامهم والكر وبسبب العاطس دعا وحل داغ حكر هو
 سكت وبسبب في الرحمة قال يسمع الاسلام حواير زادة السكت اذا ادرك الامام في
 حال السام في الرحمة الاول والثانية في صلاة الجماعة ما ياتي لا تحاله لا للمع الاستماع
 ولا استماع بها والثاني مقصود فانه فان لم يفته الاصابة فلا في الثاني عن
 الامام في الخطية في الضم فليس الاصابة اما سر في لاجل الاستماع فانه
 في غير حالة الاستماع فالاصوات انما شرع يعطى لاجل القراء والخطية يندرك الامام
 في الاصابة معصود سببه والسام معصود سببه فكان من اعاد الثانية اول مرة اعاد
 الاصابة فان لم يدسبب القراء عن السكت في الجماعة لاجل الاصابة فليس
 ما سبب لاجل السام فراه الامام تمام فرأته متى شارة في السام الذي يوحى القراء
 ونسأ الامام لم يحل ثمانية ثمانية الثانية اصله والاخران في الجماعة ولو كان الامام في الجماعة

[illegible]

١١
 التي يصل بها صلاة الجماعة منها في حديث أبي هريرة رابع قوله يهرجح إلى المسجد لأخرج منه
 إلا الصلاة بهذه درجة وعينه الصلاة في الجماعة وقوله لم يحط خطوه إلا رقت له بها
 روحه وخطت عنه خطه فهي درجة ثمانية وقوله فإذا صلى لم يزل إلى الصلاة يصل عليه
 ما دام في صلاة وهذه درجة ثمانية وقوله إذا صلى في صلاة ما أسطر الصلاة وهذه درجة
 رابعة وفي حديث أبي هريرة المسمى لوسم الناس ما في البيت والصنف الأول الأحاديث
 فيها أن رجلاً أو رجلين ما في المسجد لا يسبوا الله بهذه درجة وقال صلى الله عليه وسلم
 في العصر والفجر ساعون فيكم ملائكة يجلولونكم ولكم ناله رهبانان ورجلان ومها
 احاه النذ إلى الصلاة لعلوا على اصواتهم اعلى الله وقوله فاسعوا إلى ذر الله ومنها
 لزوم الخشوع في السير إلى الصلاة لعلوا على الله ولم استأ الصلاة وعلم السكينة ومنها
 لزوم الذكر في الطريق عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال من قال إذا خرج إلى الصلاة
 اللهم إني أخرج اسرا ولا تطرا ولا رأيا لا سمعه حرجت انفا سخطك واسفا غرتك
 اسلك ان يتقن من البار وان يدحلي كحه وان يغفر لي ذنوبي فانه لا بعد الدروب إلا ان
 خرج معه سبعون ملك يسبقون له واجل الله عليه نوحته حتى يصل صلاته
 وهذا لا يعرف إلا سماعا من النبي صلى الله عليه وسلم ودرج في سراج البخاري ومنها
 السلام عند دخوله المسجد وعنده خروجه من المسجد فان دخل من غير أن يرضى الله
 على النبي صلى الله عليه وسلم وإذا دخل أحد المسجد فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
 ولعل الله يفتح لي أبواب رحمتي وإذا خرج فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ولعل
 الله اعصمني من السطان ومنها السلام عند دخول المسجد إذا كان خالما بعد
 روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم قال من دخل المسجد وإذا عليه
 فعل السلام على علي بن أبي طالب رضي الله عنه في صلاة ما سمعته المسجد عند دخوله وقد
 امر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ومنها ترك الخوض في امر الله بالحكمة المسجد والصلاة
 وذر الله قال الله تعالى في سورة اذ الله ان ترفع ويدك لله الله وكان عمر رضي الله عنه
 يضرب الناس على ذر الله والغفلت في المسجد ومنها احابه الله كحضر البيت
 للصلاة وقد قال صلى الله عليه وسلم ساعون لا يرد بها الدعاء حضر البيت والصنف في

على كنفه وعمره اذ اوضع يده على كنفه احراه ذكركم ذلك الذي ما يحكي من الركوع والسجود
ولم يدع احد منهم خلافا لما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يركع ركعتين في كل صلاة
فعله صلى الله عليه وسلم يكون كافي الصلاة وروي السائي والدارقطني وان اي صاحب رخص
الاعراي قال لا ادري ما عتب علي من صلاتي قال صلى الله عليه وسلم انه لا يمت صلا احدكم
حتى يسبح الوضوء امره الله بمسح وجهه وبديه الى الارضين ويسبح برأسه ووجهه
الى الخشب ثم يركب ريشه ثم يقرأ الفاتحة وما اذن له فيه ويسوم بركب يرفع يده
حتى يركب حتى يطمئن من صلاته ويستريح ثم يقول سبح الله لم يجز ولم يستوي فاما حق يقم صلاته
وما دخل عظم ما خذه يركب ويسجد مكره وجهه وقال حبهته الى اخر الحرب ثم قال لا تم صلاه
احدكم حتى يتعد ذلك وقد ذكر في هذا الحديث السواء والارادة على القرآن والسمع ولا يقول
ابا بل يقرأ الطائفة والاعتدال وذكر الترمذي في اخره فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك
وان نقصت منه شيئا لم يصح صلاتك قال وكان هذا هو علم من الاول اذ اورد
كلها وهذا من اقوى الحجج في حق نيل الطائفة ولا بد صلى الله عليه وسلم صلاته ملائكة
حتى فرغ من صلاته ولو كانت فاسدة بترك الاركان جازعوا المائدة التي صلى الله عليه
وسلم من وانه عاصاه فاطله فلو كان يصل بغير وضوء وعلم النبي صلى الله عليه وسلم اذ ذلك
حرامه ومعصية واعا امره بالاعادة بحبر العصا حيث بعد رجس لم يسجدوا السهو لانه
كان عاصيا ولو كان عاصيا لا يجبر ايضا لا يقطع حرمه الصلاة بعلمه وانما قال لم يصل ليقاشر
بغضابه اي لم يصل صلاته كاملة وانما كانت التوبة والكفارة ستة عداها لا بها غير
معصون من سبلها للصل والاسفال من ترك الركوع والركوع فيها ومن الطائفة من الركون
والسجود على سجرة الكرخي انما كان سجدة للعرض فهو واحد وما كان سجدة للواجبة
سته لان الجحدون والميل ومن ادرك موضع الركبتين قبل البدن والبدن قبل الجبهة واجبهة
قبل الارب قبل الارب قبل الجبهة ذكره الاسحاقي وعندهم البدن على السجدة في الجمع
شتم الاوب الى الارض وفي الغرض بعد الاوب الى السماء وبها الوجه ثم البدن ثم الركبتان وان قال
ذاهف صبح يده او لا للسجدة كما الاسحاقي وقد ذكر بعض ذلك في اول الكتاب وبه قال
السافقي واجد قال الترمذي في الخطا وبه قال النزيل والعلما وحكا ابن المذخر عن غير
والصحح ومسلم بن سار والهوركي واسحق قال وبه اقول ويقول ابن عمر وابن سيرين وعن
ابي اسحق فان اصحاب عدا الله ان اعطوا السجود وقعت ركبهم من ابدانهم وقال
ابو راعي ومالك تقدم ركبته وعن مالك انه يخبر في ذلك للاوزاعي ما رواه ابو هريرة

عن

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد احدكم فلا يترك يركب الركبتين ولا يضع يده قبل كنفه رواه
ابوداود والسنائي والعمامة الفقيه ما رواه عبد الجبار بن ابي اسحق عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
كان اذا سجد وقعت ركبته الى الارض قبل ان يركب يديه فلما سجد وضع وجهه بين يديه ثم ركبته
عن ابي هريرة قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبته قبل يديه واذا سجد
رفع يديه قبل كنفه رواه الجماعة الا احمد قال الخطابي حدثت ابي ابا اسحق عن جابر بن عبد الله
وعن الشافعي ان رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطأ في السجدة فيسجد ركبته يده رواه الدارقطني
وعن ابي هريرة عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد ركبته قبل يديه وذكره الانزمودي
سنة سعد بن منصور في سننه قال ان سجدته وهذه الاحاديث اصح وروي عن ابي سعد قال
كما يضع البدن قبل الارض فاما موضع الجنب قبل البدن ذكره ابن حزم في صحيحه وادرك السجدة
قال صاحب المعنى وهذا يدل على صحة ما عداه ولا ينادى له بالوقوف ولا يدب ولا يسبح في حال
اولي قوله ويعتقد يده على الارض لما روي ابو اسحق السعدي قال وصف لنا البراء
ان عارب صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يديه على الارض واعند على اجنته ورفع يديه
وقال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد رواه ابوداود والسنائي قوله وادغم
اي انكبي في الركعة ولم اجد في كتاب الحديث والبخاري وغيره من الحديث يركب يديه ويول للركبتين
والجنبين ثم اعادة خاصه يديه في الصحاح وفي المغرب الحنفية يستعا للركبتين ووضع وجهه
كفيه وبديه جذاذ يديه وبه قال احمد رواه الاثر عنه وبه قال السافقي في صحيحه
حدود منكبه كحد اي جملته صلى الله عليه وسلم قال ان السجدة مكر حبهته وانفذه
من الارض ونحو يديه على حبهته ووضع يده حد ومنكبه رواه ابوداود والترمذي في صحيحه
ولما ما رواه ابو اسحق عن البراء بن عازب قال قلت لاهل بي النبي صلى الله عليه وسلم يصنعون سجدة اذا
سجد فقال من يديه قال الترمذي حدثت حسن بن عريب وروي الحسن بن سنان عن ابي اسحق
وسلم بن عبد الله في سجدة اذ سجد قال وروي في الاثر عن ابن عمر وسعد بن جابر وقد ذكرنا
عدينا والذين رواه ابوداود انه صلى الله عليه وسلم لما سجد وضع حبهته بين يديه ولعل هذا
لا خلاف من على الاجل في رفع البدن قبل الارب والارب قبل البدن عن عبد الله بن ابي
اسحق وسنن حقه وحبهته اعلم ان الجمع بينهما في السجود مستحب عندنا وبه قال السافقي
ابو رافع سعد بن جابر والنخعي واسحق بن عيسى ومالك واهل الشام
صحيح وجه الجمع في الاحتجاب حدثت اي جملته صلى الله عليه وسلم قال ان السجدة مكر
واضع من الارض وهو صحيح في حال صلاته ما روي في حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم

بالسلاح لا يجر من سعار الاسلام وفي شرحه نحو ما مر زاده سنة موكة عامه المائده
وفيه اربع فرض فانه وبه قال ابو جعفر الطحاوي والكوفي وجاعه على ما عليه صاحب
مختصر التجر المحط في صلاه النبي اكاؤه واحده عند الفراغ من تمام ركعتي من عند
الحزب اساسا ثم اذا اتم ركعتي وفي الجواب عن ذلك وجه الله تعالى اكاؤه سنة
موكة ولست نواجه الا في الجمعه وحكي الناصب ابو الوليد وابو جعفر بعض اهل
مذهبهم اربع فرض فانه وفي شرح المحدث النواوي في كتابه واحده احد فرض
كنايه قال ابو الصديق لم يسمع عليه النبي صلى الله عليه وآله في كتاب الامامة وهو قول ابن سريج
وابن اسحق وجمهور المحدثين من الساجدة والمائت اربع سنة والمالك فرض عن ابن سريج
شرطا لصحة الفرض وبه قال ابن حزم وابن المنذر والرافعي وهو قول عطاء والاوزاعي وابو
وفيل انه قول النبي وهو الصحيح من قول احمد ونحوه الاخر لا يصح الصلاة بتزجها
وبه قال داود الطائفي واصحابه قال احمد من صلى وحلفه صلى لا تقبضه في الفرض
وحكي الامدي رواه عنه ابا حنيفة لانه مثل حلفه وقال صلى الله عليه وسلم من فاسه
اكاؤه من صدق علي هذا صلى الله عليه وآله وجه قول الظاهر به حديث ابن عباس رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسفل الصلاة على المائتين صلاة العشاء وصلاة
الفرج ولو لم يعلموا ما هم لا تقوموا ولو جواوا لندمتم ان امر بالصلاة فقام بها امر جوا
فصل الناس بها اطلقوا في حال عدم حزم من حط الى يوم لا شهدوا الصلاة واخرج
عليهم سواتهم لما راسا عليه في الصحيحين فلو كانت فرض فانه بعد فام النبي صلى الله عليه
وسلم واصحابه وسقط الناس ولو كانت سنة فماتت السنة لا حركه
سنة بل عليه صلا لا خوف مع الاخلال بواجبات الصلاة وادخال الاعمال
المناقة للصلاة بخلاف ذلك لا حركه في الكفايه والسنة وعمل ابن عباس
ان اعمى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث قال ان يحصل فصل
في سنة فرض فلما خرج قال بل سمع النبي قال نعم قال اوجب رواه مسلم
والسنة وحديث جابر لا صلاة كالسجدة الا في السجدة وسئل عن رجل في
موقوفه عليه ولعله الامصار حديث ابن عمر السني عليه وهو ان افضل بعض الاست

في الفضل وتزج احدا كجاس وما لا يصح لا فصله فيه ولا يجوز ان يقال ان افضل
وهو يستعمل في الفضل لما عرفت في ترك الركعة ذلك انما يكون على سبيل التلذذ عند
الاطلاق لا عند التناول زيادة عدد وتوبه به اذا جاني بعض طرفة برصد على صلاته
وحده او لصاعف فان ذلك يفسد سبب صلاته وراى عليه وعد نضاعف ولا يقال
ان ذلك يحول على صلاه المعذور ورواهما ما يتول الذي يعرف الامم فمقتضى العموم مدح
عنه كل من معدور وغير معذور ولا يملك حله على المعذور لان احدا صلا به
صلاه الصحيح لتول صلى الله عليه وسلم اذا كان العبد يعل غلام مرض امر الله ملائحته
ان يكتب له اجر عمله في صحته رواه البخاري والوداد وواحد وعمل اي مرض رضي الله
عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نوى فاحسن الوضوء راح في جود الناس
فقد صلوا اعطاه اجر من صلا به وحضره لا ينقص ذلك من اجرهم شيئا رواه ابو داود
واحد والسنة وعمل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال من سهر ان يلقى الله تعالى عدا
مسلم للحافظ على بولا الصلوات حيث تذكى من قال الله شريح يقيم سبب الهدى
واهم من سبب الهدى ولو انهم صلتم في سونك ما يصل هذا المجلد في سنة لترجم
سنة سبب الصلوات ولقد راسنا وما تختلف عنها الامم في معلوم النفاق ولقد راس
الرجل يوتي به تذكى من الرجل حتى تمام في الصف رواه مسلم بعد نص على سنة
مؤدرا به ولاه صلى الله عليه وسلم لم يترك على الدين فالاصل في حاله من اجل
البانة ما لله ولو كانت اكاؤه فرض لا يترك عليه وامرنا بما عاده ما صلوا اجابوا
عن جد الترتيب ان ذلك في المصالح التي يتركها عن اكاؤه ولا يصلوا فماتت
عليه قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لا تختلف عنها الامم في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
في اول حديث الترمذي اصل الصلاة على المصالح فليس في جملة المصالح نظر فان قوله
لو يعلم ما فيها لا يوجب ولو جواها في الموضع اد المناق لا يسمع بانها ولاه
قال بعد ذلك لا يجرهم ولو كان فرض لما زده فان صلى ولو لم يكن وصلا لما حرك
فان له عنه جوارا واحدا لعله هو الا حركه فماتت في الوحي او سقر الا حركه فاعل
الحجاري في جوار الا حركه دل صلى الله عليه وسلم الثاني اربع سنة من سعار الدين

ل

محو قال رآه اذا بانوا جاعه وفيه اسارة الى ذلك حيث قال الى قوم لا يسهرون
 الحكة ولا راحا والسوت ونوب الاموال بالحنك عن الحكة لا يحور الا جاع ولا يله
 لا خلاف ان من سجد الصلاة بعينه واداه في بيته جاعه فمداذي الفرض من غير ان
 يدل ان ذلك حال لغتهم وتركه دليل عليه وقال الحسن الصري ويحيى بن معمر ان
 الحكة في الاحراق على من حلف يوم الجمعة فلب هذا بعد فان يص على الحكة والغشا
 في الحرب وقد وردت الحكة ايضا ذكر ذلك سارح الهرة واما حركت الاعين
 فدا حركت عن ان حركه والكم او عذله والسبع وقالوا قد جعل ليعال من ملك
 حتى يسكنه ان يصلي ليلة وحده في الصبي حتى يناما اذ ادا لا يوتيه صليته
 من حركه واما حركت حار بعد قال النووي انه صعب لان حركه حركت
 ويحتمل لدا حركه ان اى جاعه في بيته وصعته الهرة ايضا واما حركت صلاه
 اكوف لا حركت فصلة سدا حكة حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يهرم لو
 صلاوا من غير استسقاء كل واحد سجد فم ما من سطوة العدو وهم وهدا حركت على
 احد قال الصلاة لصح يدور الحكة فلم تجب ما لا يصح الصلاة بلاح الحكة الى ان يص
 الصلاة يدور ويد يد يد داود ارب من مذهب احد واما حركه فرض حركه
 حركه ولو اقام الحكة طائفة لسجد في البيت من ايمه واطهره في كل البيت ولم يحركه
 جمهور المسلمين في البيت حركت الحكة ولا يهرم على حركه طائفة
 سارة يذكر في المذهب والاحاديث الصحيحة التي تمت في هذا
 وقوله في الباب لنواى الله عليه وسلم الحكة سجد من سجد الحكة لا تحلت
 غير الامتناع من قول سجد رضى الله تعالى عنه لم يهره الى ان يصلي الله عليه وسلم
 ذكره في روى عنه واذا الناس بالامانة اعلمهم بالسنة والمراد
 بالسنة الفتنة وعلم روى عن احمد رواه ذهب ملك والارواى وعطا
 والنفى وقال ابو سير بن الحارث اولى من الائمة وفي حركه الطحاوى
 قدم الارافا الاستسقاء كان ذلك في الصدا لاول وفي الاستسقاء والورى
 قدم الارافا في حركه الطحاوى قال بعض ساجدة الاعم اولى واما قدم في حركه
 الارافا المواتية الحركه وكان الحركه الاعم بالامانة وفي المذاهب قدم الارافا في حركه

الصلاة

الصلاة قال وبها اورا ذكرت من المشايخ من اجري الحديث على طاهره وندم الاقرا
 لانه صلى الله عليه وسلم يديه والاصم ان الاعم اولى قال اذا ذكر في كتاب الامار الى حركه
 رضى الله تعالى عنه وسجد للمسوط دليل من قدم الارافا رواه اوس بن صحيح عن ابي
 مسعود الدري واسمه عنته بن عمر والاصم اى سجد روى له سجد عن كالا
 وقال الجمهور حركه باب الربرى ونهر بن يحيى بن سارح صاحب المغازى ونهر
 سجد الحركه انه سجد ما صلى الله عليه وسلم قال يوم اليوم اقراهم بحركه الله
 فان كانوا في الهرة سوا اعلمهم بالامانة وان كانوا في السنة سوا فانهم حركه فان كانوا
 الفرح سوا فانهم سوا او قال سارح رواه مسلم وزاد سجد ولا يوم الرجل في الهرة
 ولا في ساطاه ولا مجلس على نكر منته الا باذنه ومكرمه فرائضه قاله اسمعيل رجا
 ذكره ابن طلال ومسلم ما نذره دحر مع الاول النووي قال الطحاوى لو استاذنه
 كان احسن وان لم يستاذنه فلا بأس روى ذلك عن محمد لوجوده دلالة وفي المذاهب
 عن محمد بن عمر رواه الاصول بذا اذا قال الصف داسلطان اذا اذن للمسلم
 الصف ما نذره دلالة وروى يوسف عدا صلى الله عليه وسلم قال اذا اجمع بلامه
 فلوهم احديهم واحتمت بالامانة اقراهم رواه مسلم وقال بن عمر بن العزرى روى
 الحارثي في الامانة اربعين حديثا قالوا الحسن بن طلال فراض حديث الحى
 المذكور قوله صلى الله عليه وسلم رواه ابن كير صلى الله عليه وسلم رواه ابن كير
 للنواى سارح وغيره وهو اولى لان حديث ابي مسعود كان ذاول الفهم و
 الى كير واخر الامر وقد سمعوا في البزار وكان ابو بكر بن رضى الله تعالى عنه اعلمهم
 وافهمهم في كل امر الا ترى الى قول ابي سعيد وقال ابن كير قال الطبري والمكان
 صلى الله عليه وسلم لا يصح احدا من بيته في الصلاة و
 يخص من جمع الصلاة فانت امور الامة حركه سجد الله
 قال من طلب من نفسه ان يسجد ابدا لم يدره وعنه
 للصلاة والصلاة لا يقوم بها الا من الله السياسية وعنه
 الى لا يصح التمام بها الا من الله التمام بالامانة وسأله الرعدة وضح انه افضل
 الامة بعد التمام الحكة ما من افضل البرية بعد اخلاصه افضلهم واقومهم ما من واعدهم

واودعهم امانه واحسنهم على حجة الحق استقامة كذلك كان الصدوق رضي الله عنه
 قتل انما سمعت عائشة رضي الله عنها وراحت حشبه ان يشام الناس ما بينه
 فتقولوا امنا مثنا هذا فقد بارئنا رسول الله فالت وقدرى عنها هذا وروى عنه
 ابن عامر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم اليوم اعلمكم السنه
 فان كانوا في السنه سوا فافروهم لحاب الله تعالى الى اخر الحديث ذكره
 الهادي ولا صلاة اليوم منه على صلاة الامام صحة ومساواة فمذموم من هو
 اعلم بالصحة والساد اذا علم من الغراء ما يجوز به الصلاة بهذا قالوا وسئل في
 المستوط وسئل ان يحفظ من القرآن ما يجوز به الصلاة وما سادى به واحد
 الغراء بالمعنى وصم السورة اليه وما يقوم سنه الغراء على ما تقدم ولا الغراء
 بحاج اليها فانه ركن الغراء وهو ركن الدين على ما عرفت والله بحاج اليه مجمع
 الصلاة وواحداً وسببه وسببها فان صاحب الله اولى بالمقدّم وقال
 في المستوط وغيره انما قدم الاقر في الحديث لانهم كانوا في ذلك الوقت سلطونه احكامه
 حتى روى ان عمر رضي الله عنه حطت سورة المدح في ابي عبيد فقال الاقر اقدم هو العلم
 بالسنه والاحكام فانما في زماننا فمذموم من لا يحرص على العلم وعمر رضي الله
 عنهم انه قال ما كان ينزل السورة على رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وبلغ امره
 وهبها وزجها وقلها وحاربها والاصل اليوم من السورة ولا يعرف من احكامها
 شيئا فان مثل ما كان اقدم اعلم فمافى قوله صلى الله عليه وسلم فانما في الغراء سوا
 فاعلم بالسنه وافروهم هو اعلم بالسنه في ذلك الوقت لا بحاله علم ما قالوا
 له المنة واه في الغراء في العلم في ذلك الزمان ظاهراً لا قطعاً فجاز تصور سواه
 الا ان في الغراء مع العاروت في الاحكام الا ترى ان ابي نوح كان افراوس
 فان اعلم واقعه في الغراء اسفل حط الغراء سنه ابو جعفر وعمر وعلى
 وزيد واخي وارثه وصلى الله تعالى عليهم وعمر كان اعلم واقعه من عمر وعلى
 بعدهم ولكن كان يصرفه حط القرآن في كونه صلى الله عليه وسلم على الاع
 الاعلى او سواد الماني ناعه زمانا ما قالوا المساواة في الغراء لا تستلزمها
 في العلم فان تساوا وافروهم لما روى سعد بن جابر عن ابيهم قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم احفظوا انتم خير ادم فانهم وقد جزمتم بكم

رواه الدرر القطبي وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يشر من ان يروا صلاتهم فقد مواحد ذكره الخطيب صاحب تاريخ بغداد اذ
 حكى عنه في الامام واستدل له على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من صلى خلف عالم في
 مكانا صلى خلف شي فالطريق هذا الحديث فاني لم اقص عليه في كتاب الحديث لكن معناه
 بما ذكرته من الجديس فان تساوا وافاسنهم بحديثه ملك من اخبرته قال ابن تيمية رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انما وصاحب لي لما اردنا الافعال من بعده قال لما اذا حضر
 الصلاة فاذنا وانما ولومكنا الدير واه التجاري وسلم ومن قبل بالصم اذا
 ومنه ان الله بعد رجوعهم والافعال فعل النبي صلى الله عليه وسلم به فيقولوا ولم يذكر
 صلى الله عليه وسلم في الحديث بالمرء والعلم بالسنه لانه افا ما عده صلى الله عليه وسلم
 عشرين لله يراذلهم في الانصراف الى اهله يتقته عليها والظاهر ان ما عدا
 فيه ولمسلم واحد وما عدا من في الغراء ولا يادود وما يود معاد من في العلم
 وساعة تقدم في كل ولاية من موا قوم لمصاحبها فقدم للضامن موا لير
 سلطانا لوجع الحق والاحكام وفي الحروب من موا اعلم بدين الاسلام وبمعه احوالهم
 وقد يكون الواحد ما في باب كمالا وغيره فالمرء ما في الحروب فاعلم في
 حصانه الطفل صلى الله عليه وسلم في العلم بدين الاسلام بصلته العامة فانه يعلم على كماله
 ودر معسديه ودر الامام المصلحة العامة فانه يعلم على كماله واسكن على
 هذه الناعه التقدم بل كان رتب الدار واهام المسجد فان كان لا يدخل له
 في مصلحه الصلاة فان رعاها اولى من رعاها صاحب المنزل وفي المحط والحمد
 والاسن اولى من الاورع اذا لم يره فسن ظاهر لاهل الدين في العلم بالسنه
 الى الاحابه والزعامة قال في المدايع لان من امتد الاسلام فان الامر
 طاعه ومداومة على الاسلام فالت ابو في المراد له من معنى الاسلام
 فلا تقدم سيم اسلم ورت على ساب نشا في الاسلام واه فالت ودار واه
 سلا مكان سنا وفي جرد لطلب والحمده راد انصهم فا
 وزاد بعضهم فان تساوا وافاسنهم وحي لول صلى الله عليه وسلم من كرت صلا
 بالليل حسن وجهه فالت وفي المدايع ذكر احكام السنه على النبي المذكور

ويستمع الادوية على الاسنة وقدمه على الاقدام لان يدور في سوح محله الكرمي من حلت
 الى الصلاة حله وفي الخط اعبر الحلب في المال على الاحسن وفي المسوط والخط وسرح
 الاطعم ليعبر المحر لسبوط وحوه لوله صل الله عليه وسلا حتى بعد اليه وسدم
 الامانة قال الوالي اذا حضر دم في محل ولائته على جمع الكاهن في الافنة والافن او الادورع
 والاسن وصاحب البنت وامام المسجد وفي محضر احو هو سرح في الضال السرحه والكنه
 والماتنه وقال الصورة كلفت في النسب والسن والحق في ذلك حسن اللباس وقيل لصاحبه
 الوجه وحسن الحلق وبك ربه المان وسعفه قال الرعاشي المساجد اول من المال
 والنساقه منه حمده اوجه الوجه المال الاقرا والافنة سوا الرابع سدم الادورع على
 الاقرا والافنة وعبره وبه جرم الدعوى والموالي الكاس السن سدم على النعمه وعن
 وبغير طافه انوب نرحس الصور قول سرح وعدم العبد لانه لا يفرع
 للعلم فلعبد عليه الجمل والاخرى لان العبد عليه الجمل وقلة الدعوى ولا لانه ترك
 اجمعه وانما عاتب والاخرى بين الخدم الدوي وهو الذي سلك الماده عربيا كالواجم
 والاسن لانه لا يمت بامر دمه ولا يمتد له الامانة من باب العزامة والاسن من اهل
 الاثامه والاعني لانه لا يمت في الحاشيه ولا يمتد الى العبد ولا يمتد على الاستعانة
 في اعطاء الطهاره عالما وعلم ليس رضي الله تعالى عنه انه قال وما حاجتم اليه وعاش عاتب
 رضي الله تعالى عنه قال لطف الله بهم بعد لوني الى العبد قال القاضي من احاط به
 اذا هو اشغ في الصلاة قال النصر بسبله ما راء وقد سطر الى العمل فلما لم يجد ما ذكرته
 لا يمتد به صلاه ولا يمتد ما ذكره من عدم توقي الحاشيه ووجود الاعراض
 السله وبعض الوصو بسبله صلاه ما ذكره من باب الاول ما ذكره من شرط الصلاه
 فلا يمتد ما قلناه في الخط اذا لم يمت من النصرا افضل بهوا في الامانة وفي الدائع
 اذا كان لا يمتد في الفصل في سدم وهو اولي وقد اسكت القاضي في صلاه الله عليه وسلم
 ان ايم مقدم على المدي وعاش من ملك السله واما انعمس وولد السله لانه
 له اب سفيه ونسقه فلعبد عليه الجمل ونقل ان فدانه الجمل عاتب اد الاخر
 وبمؤم منه وبوكير العلط وسلا عاتب اسراط سه الامانه في حقه الا فدايه
 ولان في سدم هو لا سفر انما عه فكون وفي المسوط يجوز امامه هو لا وعمر
 احب الى وهذا لا يدل على الكراهه وقد عذر ذلك ان امامه الفاسق مكر وبه وفي

المدام

المدام جعل على الاعني واخوانه اولي وقال التدوير في سوح محله الكرمي من حلت
 الناسق والعبد وقال في الخط وعبر المصلح خا قال فصل الكاهن على دول
 فصل صلاه النبي الورع والسن من تحت المخرجات والورع من تحت السبوت وهذا يدل
 على عدم الكراهه وفي جوامع النعمه حرج امامه الناسق والعبد والاخرى اما الاعني وولد السله
 فعبره اولي ولا يمت في الجمع فاسق او عذر ولا في الامان لانه لا حلت لهما وفي احو
 لا يمت امامه المرأة للنساق واما العبد فمع امامته في عواجمه واما الناسق فحواره دائر
 وشا رب الخمر فاحلت مدعهم منه فقال ابن حبيب من صل ورا من شرب الخمر بعد اداء
 الا ان يكون والي وقال ابو بكر من صل حله الناسق من غير ما يل بعد اداء وصل في الناسق
 حواره سلكه الاعاده ونسره امامه الخبي والاقلع والمانيون وولد السله وعذر
 ان يمت واحد في احد في الواصل نصي الصلاة حلت الفاسق وحده قول الجهور في حواره
 الصلاة حلت الناسق ما رواه بخول عن ابي ريرة رضي الله تعالى عنه انه صل الله عليه وسلم قال
 صلوا حلت كل روافح وعلى كل روافح وجاهد وامع كل روافح قال الدار قطني بخول
 لم يلق ابا بريح وفيه معونه من صالح قال ابو حامد لا يخبر به وهذا حجه مسلم وعمر بخول
 على من يمت رضي الله عنه قال قال رسول الله صل الله عليه وسلم الصلاة واجبه عليكم
 مع كل مسلم يرا ووافر وان يمتد في الكاكر والحد واحده منع كل امير يرا ووافر عمل
 الكاكر واما اوداد الدار قطني وعمر رضي الله تعالى عنه انه صل الله عليه وسلم قال
 سلبكم بعدى ولاه فليسلمكم النبي وسر والفاخر تجر فاسمعوا لهم واطيعوا اموا
 اكم وصلوا واورام قال احسوا لهم وان اساءوا فليعلم روء الدار قطني وضعه وفي صحبه
 الفارسي ان عمر رضي الله تعالى عنه كان يصل حله الحجاج
 وكان غاه في الحور والظم وامانة الصلاة دهر البرمكي فرج
 وعسر الباصير وامت في حله حله الامل حال
 من قبل حرويه ورحوفه وكان حبسه ببال له اكار بعه
 اما بالبرهان وقال الحسن الصري لو جاك امة تخشاه
 وفي الرعاشي بكن الصلاة حلت صاحب يموي ودعه ولا يجوز حلف الراضي بالله
 واجمعي والشبهة من يقول بخول الرمان وفي الخط قال في المسقي كان اوجعه رضي الله تعالى

الامانه

وي

لا يرى الصلاة خلف المذبح ومثله عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في خمسة بعد ذلك السعال
 لا يعلم الشيء قبل حدوثه ويؤمنه وحاصله ان كان يؤخروه لا يجوز والاخرون وكمن
 جوامع الصلوة عن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز عليها خمسة اذ لم يؤمنوا بالعلم وعمر بن يوسف
 لا يجوز حلق المني وان لم يكن وعنه لا يؤمنه صاحب خصوصية في الدين ولو صلح حلقه
 قال الله اوجدهم كذا في قوله من اذى يوسف الدين ناظر في قوله في علم الكلام وعمر بن
 من طلب الدين لا خصوصيات وعنه زيد بن عطاء ومن طلب الدنيا ومن طلب غير الله
 دعي له ان ولا يطلب اخر عمر بن ابي يوسف لا يطلب الزرق بالعلم لما طلبه احد الا
 ولا يطلب الدين لا خصوصيات فانه ما طلبه احد الا من يدق ولا يطلب غير الحرب
 حتى يحيا لا يحيى احد غيرك فانه ما طلبه احد الا من له ادب والناس ان اعدوا
 مبعه صلح حلقه صلاة الجمعة وفيه عمل الى مسجد اخر قال وكثر فصل الجمعة
 الى سبي المذبح ولا سال بواب من يصل خلفه في ولا يباين ان يؤمن من في بيته
 قبل ان تلت مكتوبه من وفي الباب وفي الطهارة لا يصح امامه الاحد بالعلم هكذا
 ذكر محمد رحمه الله تعالى في مجموع التوازل وفي كحور والاول اصح وفي الدرهم وفي يوم
 العام في يوم العاشر العام ولا يؤمن الزايل والمائل ولم يحل حلقا ولو كان في يوم الايام
 عرج فنام على بعضه كحور وعنه اولى وفي الدرهم لا يلع الذي لا يدرك على الكسب
 ان كان يكنه ان يكثر الزمان باب لم يركب تلك الحروف بعد الاصحح الكتاب فانه لا يترك
 فانه فان لم يرفع اسم الله تعالى لم يركب فانه لا يجوز صلاؤه وان كان لا يحدده بل
 فسك ولا يركب ولو لم يركب صلاؤه ولم يركب ولا فسك ولو فسك فسك فانه
 الصبر والهدى في حصر هذا المسائل ان محمد الليل والهارق في حصر هذا
 الحروف فاذا لم يركب على بعضه صلاة طاهر وان ترك حقه فصلاؤه فاسد ولو ترك
 حقه في بعضه كانه قد تركه في ثاقبه ولو تركه فسك صلاؤه وفي ما لا يركب
 الا لغيره اذا قال رب لا يؤمن لا يسجد واذا قال انزل في الدعاء ونكر الخبر لا يؤمن الناس
 ولولم يمنع وهذا المنام والفا والالف الذي لا يسجد على بعضه الحروف فانه الذي
 يسمي كذا يحسن ان يحرك نول حخته اي حركه والذ الذي يحرك حاسر من النسيان
 الذي يحركه والفا فاما لغير من الناس والمثل هو الذي يكرهه والاف والارث

الذي

الذي

الذي لم يسمه عجمه لا يسمع اذا صح الحروف وقال ابو بكر الفضل الربانة حوا صلاة الالف
 وقال كحور الصلاة حلقه وقال ابو الحسن علي السعدي لا يجوز لعدم الصبر من فواواه
 امامته عبد الباقي رحمه الله تعالى اذ جعله فصولا في زله الذي اجد بها من الدرهم ومالك
 السوي السعيد ساس هذا الباب لانه باب الامامة فصل في السنن
 من البرات في الدرهم اذ قال انما لا تحسن انما قال بعض العلماء لا يركب صلاؤه لا انما هو
 ولوا عنه ذلك لم يركب الاصح انه لا يسجد لانه وراء عمر بن عبد الله عنه كما يركب والاصل
 ان المرأة الساكنة لا تسجد الصلاة ولو قرأت في حرم العسل لا يسجد لانه قراءة عائشة
 رضي الله عنها في ولور استخاطوا ولا يسجد في قراءة سادة فصل في ذكر الحرف
 مكان حرف ويوم في حروف الاول ان لا يخرج الحرف من بين اللسان فاما من كان يقول
 اسببه وفي هذا الوجه لا يسجد صلاؤه ويجعل فانه اسلم من هذه الحروف وفي ما لا يسجد
 ان قال المني بعد اسجد وهو الاحوط وعمر بن جعفر ولو لم يركب الا ان حرب الله وكنه
 لا يسجد وعمر بن ابي سعيد لو قرأ فاحتوهم ولا يحسن في لا يسجد ويخبر عن
 ابراهيم بن ابي حمزة في يوسف وايضا لان يسجد وعمر بن حنفه ومحمد رحمه الله تعالى
 لو قرأ في الدرهم لم يركب الصلوات او لم يركب الصلوات او لم يركب الصلوات او لم يركب الصلوات
 وكذا في ابي حنيفة فانه لم يركب الحرف والوجه الذي ان لا يركب الحرف في الدرهم مع حرف البدل
 وانه على بعضه القسم الاول ان يقول المني من ان يركب الصلوات او لم يركب الصلوات
 الناس من كان يقول او لم يركب الصلوات من كان يقول او لم يركب الصلوات من كان يقول
 اي حقه ومحمد رحمه الله تعالى حلقا في يوسف رحمه الله تعالى فصل في الحروف
 الدرهم المني حان عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه قالوا فوا فصل في الحروف
 عتار بن كحور اسجد في النظر العين به بعد ما والمني وعمر بن يوسف لا يركب
 الفط المني قال محمد بن الفضل في غير حقه قال سال النبي فصل في الحروف
 قال لا يسجد لا تحا والمني في اللغة قال محمد بن ابي يوسف فصل في الحروف
 ليس في القرآن فاعبر وحده في الدرهم مع موافقة المني والمني فصل في الحروف
 احد من القولين قال بعضهم ليس في قول ابي يوسف اذ لم يركب المني وبعض المني
 الى انه لا يحسد الصلاة وان غير المني فانه اسفل من ان يركب الحروف في

الذي

وأيضا ما جالو يعود وثلاثين سكنت ثم قرأ وعند الساعة خلاف في الاستعادة في الرجوع اليها
وما بعد ما قولته ولا يرفع يديه إلا في الكبرة الأولى واحلف بالله في رفع اليدين
في الصلاة على ما ذهب معده واحلفنا والورى جماعة عزم لا يرفع يديه في الركعة الأولى
في تكبيرة الاحرام لا غير وهو رواه ابن العباس عن مالك وهو المشهور من مذهبه والمعول
عندنا كما قال ابو عمر بن عبد البر النيرى حافظ المغرب في المهدد واما لا يرفع الا بعد
الافتتاح على رواه ابن العباس لان جماعة عزم عندنا ليست من شئ الا به وكان عليه
في المغرب سبيل الى البرعة ونأذى في عزمه وربما فقدت الادب الى يده ذكر
ذلك شارح العزم وزاد الشافعي واحد رفعها في تكبيرة الرجوع وعند رفع الرأس من الرجوع
ورأى جماعة من اهل الحديث الرفع عند السام من الرجوع ايضا من البخاري وان جزمه وانما
السبع وان المذخر والوعلى الطبري وضاحب الهرب من الساعة ومنهم من سجد طافا
من السجود ايضا واخذت منه ضعفه البخاري اما عند السام من الرجوع في كل ركعة
يرفعه رواه البخاري في صحيحه كذا على السافعي واحد فاما يرفع في كل ركعة
ورفع ولا يكون له عند السام من الرجوع في حديث اي حدة الساعة عنى عشرة
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال في رواه من الرجوع كبر ورفع يديه رواه ابو داود والنزهدى وقال حذفت
وجوار رواه ابن داود واذا قام من السجود على الارض الى الخطا وقال لم اعلم احدا
من الفقهاء قال به لكن اخذت واما لا يرفع هذا السوط وهو انه روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال به ثم سجد ووضع وجهه بين يديه واذا رفع راسه من السجود
انصاف يديه حتى يفرغ من الصلاة قال محمد بن حماد فذكرت ذلك للشيخ قال
هو صلاة رسول الله فعله من قبله وترك ذكر رواه ابو داود وعمر بن حفص
السجود قال صلى الله عليه وسلم من سجد فركب راسه واذا سجد فركب راسه
الاولى فرفع راسه يرفع يديه بلفا وجهه فاكرت ذلك فقلت لو هيبت خالدا قال
وهب تصنع سائر اركانها تصنعها قال ابن خنيس رأت ابي تصنعها وقال
رأت ابن عباس تصنعها ولا اعلم الا انما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع رواه
ابو داود والشافعي واحد حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه
حذو منكبيه واذا اتم الصلاة واذا كبر للرجوع واذا رفع راسه من الرجوع رفعها
وقال سمع الله من جده ربا والكل واحد وكان لا يفعل ذلك في سجود رواه البخاري

صلى الله عليه وسلم

وهو من اتوى الا حذفت سنة قال ابو عبد الله بن البيع لا تعلم سنة اتفق
على وانها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احلفا الاربعة والعشرة الذين شهد
هم رسول الله صلى الله عليه وسلم تحفة ثم بعد من ابا بر الصبا على يفرق في البلا
الساخنة عن هذه السنة قال فاض البصاه بن الدرس العشرى قلت جزم احكام
ابو عبد الله انه اتفق على وانها العشرة ليس بحديثي فان احكامها انما يكون حجت
ثبت الحديث ويعني ولعله لا يصح عن جملة العشرة وصدق ابو بكر المهدي شيخه
اما عبد الله في ذلك وقال ابو عمر في المهدد روى في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
لمدة عشرة رجال من اصحابه رضوان الله عليهم وروى عن عفته بن عامر رضي الله عنه
انه قال في رفع اليدين في الصلاة له بكل اسارة عشرة حسبات وعن محمد بن سيرين
من عام الصلاة رفع اليدين في الصلاة ومهم من جعل الرفع من رتبة الصلاة وروى
عن الاوزاعي والحمدى ان لم يرفعها فصلاته فاسد او فاسدة وراى بعضهم عليه الا
ذكر ذلك في المهدد ولما رواه سنان بن عامر بن كلب عن عبد الرحمن بن الاسود عن
عليه قال قال عبد الله بن مسعود الا اصل لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال فصلى فلم يرفع يديه الا في اول مرة رواه وفتح عن سنان بن عبد الحميد
ورواه عن سنان بن عبد الله وقال الترمذي حديث حسن ورواه ابو جرير
ابن ابي سببه شيخ البخاري ومسلم و الجماعة في سنة ايضا والطحاوى شرح الامار
اعتصموا عليه بان عبد الله بن المبارك قال لم يثبت حديث ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم
لم يرفع الا في اول مرة وروى الدارقطني ايضا من حديث عبد الله بن عبد الله بن وهب
نواذ لم يثبت عندي حديث ابن مسعود وان عامر بن كلب لم يخرجه حديثه في الصحيح
وان عبد الرحمن لم يسمع من عليته قال في الامام عدم سواد الحديث عن عبد الله
ابن المبارك او عن لا يمنع من اعسار حاله والظن في امره واخذت بدور
على عامر بن كلب يقول احكام ان عامر بن كلب لم يخرجه حديثه في الصحيح ان اراد انه
لم يخرجه حديثه هذا فليس هذا بعلوه اذ لو كان عليه لتسند عليه كتابه المستند على
الصحيح وان اراد انه لم يخرجه حديثه هذا في الصحيح وذلك اول السند لانه ليس
بشرط الصحيح في الصحيح عن كل حال كاصط واما حرج احكام في المستند
احاديث جماعة لم يخرجه اهل الصحيح واما لنا ليس الامر لك وقد خرج له مسلم حديثه
عرا يبرده عن علي بن مسعود الهدي والسيد اد وحديثه عنه عن علي رضي الله عنه

عادة

[illegible]

والله اعلم

والثالث ان يكون المنادي على اربعة اصحاب فليست الا سبط ان يكون الاربعه بها خافاته
قد تقدم حوار ترجم عماد وسعد بن مود وعلى هذه المسائل المتعلقة بالرحيم منذ
في حب النور وقد است الى بعضها في هذا الفصل واسند الرماي حوار الرحيم في غير هذا
بول الشاعر اودى ان خرهم عماد نصرته ان انزلهم استيحه الوا دك
سالك للرجل عليه مساعفه في غلط اكلمه والمرأة حليم للنسبة في العود فيوم حليم حلف
النا في غير هذا ويؤشد فصل ابدال الواو هي لو فوا والصلوة الاستطال كما
الوسطى فورا بالقرع الا في محال الوسي وما اسبه ذلك يعني في اى حسنة وان المباد
لا تسد صلاته ويؤمن بمب ان يسعدو في الله عنه وعلى قول ان يست وهو رواه
على اى حسنة تسد لاه لسب في مضاحت العامة فليست ابدال الواو المقنونه مهم
حاضر فاس رجوع واسب في وصف وسبق ان يكون في محله في الجواز منع الى حسنة على ما سمد
فصل في زيادة علم لاه في وجه الدليل مساله على وجه احدهما ان يكون الزاد حوله
في القرآن فاهما على من احدهما ان لا يغير المعنى ولا يسد الاجماع مثل ان يقرأ الله تعالى
حيبر انصرا او صرا ان خسر الدرس لهر واودوا المعانيه وان غير المعنى تسد بلا خلاف
مثل ان يقرأ الدرس اموا وكثر وابانه ورسله اولئك هم الصديقون وصرا فانما من امن
وطي وان اتمهم الذي الوجه الثاني ان لا يكون النسخ الزيادة موحودة في القرآن واسم على من
ان كان لا يغير المعنى كوان يقرأ فيها فاهمه وكل وصاح ورمال وصرا لو اس من عه
اشترى واستحمد بعد عامة مساحك لا يسد ورعوا انه قول الى حسنة رضي الله تعالى
وعداى يوسف ورجله على تسد صلاته وان كان يغير المعنى كوان يقرأ الزاد ادا
اما ما وجد لا يسد صلاته بلا خلاف فصل في خطا في القدم والناحر والعل
وجوه اربعة ان يقدم جملة على جملة منهم بالنسبة مرانهم بالناحر مثل ان يقرأ اوم لسود
وحى وسفر ورجع او وهدا عليهم فاه ان العلى والعلى والنسب ليس وسرا العبد
بالعبد والكرام لا يسد صلاته وان غير المعنى مثل ان يقرأ اما تذكير السطان بحرف اوله
فانهم ولا يحلون تسد صلاته وقد افوا وان هذا صراط مستقيم فلا يسعد واسعدوا
اليسل والنا ان يقدم جملة على جملة ولا يغير المعنى كوان يقرأ اياي تذكير السطان بحرف
اوله فافوا ولا يحلون تسد صلاته وان غير المعنى تسد ويجمع النوار
ما افوا اذا اعانوا في الغلهم لا يسد صلاته لعدم تغير المعنى لان الاغلال اذا كانت

三

والاعاء وكاس الاعيان والاعلال ايضا فليت وسال دخلت الفلسفة في راسي وادخلت
 راسي في الفلسفة وفيما انا ساوئ وكري في صلاة تسجد وسال في الصلاة والارض
 ذات الاربع قال الذي احسن لاسجد صلاته وقال اخواني تسجد وبوقاس ثوب
 اي حسنة ويحمد رحمة الله تعالى الثالث ان تقدم حرفا على حرف من باب اللب مثل
 حقة وحيز فليقل في حسنة ويجوز لاسفل الصلاة وعلى قول في يوسف ان كاس الحكمة
 الثانية في الرزق لاسجد صلاته وان لم يكن تسجد فصل في الوصل والرب والاسدا
 اذا وقت على غير موضع الوقت واستأجر في موضع الاسدا وهو على وجه الاول
 ان لا يغيره المعنى فغيرا فاحشا لكن وقته واستأجر في موضع ان يفت على السروط دول
 الحرام ثم استأجر فغيرا ان الذين اسوا ويجعل الصلوات قوت ثم اسدا بقوله تعالى
 الاول ثم حبر الربية قلت لسبب هذه الالة شرط ولا حرجا ولهذا التراتب الثاني اولئك
 لكن الذي قد مضى في الشرط فان كان الواقع في موضع الحرام فالتاكون قد مضى في الشرط
 واذا لم يكن بالمال لا بد على بعتة معنى السروط وثوب على ان الذين سوا الوصل
 والموصات لم يربوا فلم عذاب جهنم فبها سقى الذين معنى السروط ولهذا انى الفاء
 في الحرام ويجوز ان يصل في العتق والمعتوب والصحة والموصوف تلك الصحة
 والموصوف هم العتق والمعتوب وسعى ان يكون من الصلة والموصول من ان قرأه قال
 عند قوت ثم استأجر فقال يسجد بالاعاء والوجه الثاني ان يعبر المعنى
 فاحشا فان قرأه الله انه لا له قوت ثم قال الامور او قرأه وقال العصارى
 ووقت ثم قال المسبح ام الله وفي هذا الوجه لاسجد صلاته عند عامه علمنا
 وعبد بعض العباد تسجد واسوى على الاول لان من اعاد الوقت والاسدا الواقع
 الثالث الحرج لاسجد عامه واخرج مذكور في السجود وفيما السواي من الامام
 اي في الثاني بخاري قوت ثم استأجر وان لم يوسوا بالله ولم يقر له ولم يمس
 ما عادة الصلاة فصل في موضع الوصل لو وصل فاق انك
 سجد بعد او وصل فاق اما عا
 انما بالعين فليقل انك تسجد
 من السجود فليقل انك تسجد
 الا انه جرى على السجدة ذلك لاسجد وان اعيد ذلك يسجد

الحكمة

حاصره على الاسهام فصل في ترك المد والتسديد في موضعها والابان
 بها في غير موضعها انما ذلك لا يفسد المعنى ولا يصح به الكلام لا بوحث فساد او اب
 غا والمعنى وقع به الكلام احللت المسامحة فيه قبل التسديد الصلاة دفعا للحرج وقال
 عامهم تسديد قبل الاول في ترك التسديد احدوا وقلوا يعرضون بدفعه
 رب الناس يحضف الله او را ان النفس لا مارة بالسوء تحضف الميم ولو را اولئك
 هم الغادون وسدد الدال تسدد صلاته ملاخلف وقال الاول في ترك المد
 لو را انا اعطى الله يدون المد وسال الذي لو را اسوا عليهم يدون المد ويحور
 ان يسرا عا ونداءون المد احللت المسامحة فيه ترك التسديد ومنه اذا
 فاك المعنى لعدا الحكمة اسبب المد والتسديد فليقل تسدد صلاته وهو لا يسجد
 على قول اني بوحث لانه موجود في الرزق وقيل لا يسجد على قولنا انما وعلة السو
 ولو قال اسبب بالمد وحذف اليه لاسجد على قول في يوسف لانه موجود في الرزق
 بقوله وبذلك اسبب ولو را اسبب فغيره وحذف اليه سفي ان يسجد صلاته لانه
 لا يوجد في الرزق فصل في الحرج الاعراب وهو على وجهين اما ان يعبر المعنى
 بان لا يرفعوا اصواتهم او يعضوا اصواتهم بالرفع او قرأه الرعي على العرس اسوى
 سجد الرحمن لم يرب الرجة لاسجد بالاجماع وملة في ما السواي وان غير المعنى
 لمن والبلد المصور سجد الواو او قرأه وعصى ادم ربه نصب ادم ورفع ربه
 او قرأه اذا سجد ابراهيم ربه بصلوات برفع ابراهيم ونصب ربه او قرأه الحكمة والثا
 سجد الحكمة او قرأه الله عنك ثم اذنت لهم بصلوات والثا او قرأه هو
 لطم ولا تطعم او را اما بحسب الله من عباد الله من قبل لاسجد صلاته سركون
 عراي يوسف رحمة الله تعالى وبه قال ابو نصر وعراي حسنة رضي الله عنه فمن قرأه
 اسبب ابراهيم ربه وعصى ادم ربه اما بحسب الله من عباد الله من قبل لاسجد صلاته
 البصل لملة وهو في ذات شاذة على معنى آخر وفيما السواي لو را انك تسجد
 انك تسجد سوا او عدا تسجد بالاجماع الله نصب المعنى بغير فاحشا ولو
 اعقده هو وتسمية صاحب الدرر في الحكمة من قوله من احكمه وفتح الواو
 من المصور وكما في الاعراب ليس محبة لان الاعراب يكون في آخر العرب لاقى

اوله

ولا في وسطه **فصل** في الادغام وهو السد يد في الفاظ العبريين والمحدثين
 في الفاظ الكوفيين ومعناه ان يصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير ان يصل بينهما
 بحركة او مقصورا من السد ايضا بحرف واحد يرتفع اللسان بهما اربعة واجه
 شديده تصير الحرف الاول كالسد ملك لا على حصة الدخول والادغام
 لا في الادغام ادخال الشيء في الشيء قال ادعيت الخاتم في فم الدابة اي ادخله فيه
 ذكره ابن عيسى في شرح المفصل فاذا اتى بالادغام في موضع لا يدغم احد من الناس
 لم يجد يخرج الحرف من الفم العكاريه وخروجها عن معرفة معنى الكلمة بان
 يستعملون ويخسرون فادغام العبر في اللام وادغام الحاء في السين يقتضوا
 سيلون ونشرون فسدت صلاحه وان لم يغير المعنى ومنهم المعنى بعد وان
 لم يغيره احد لا يفسد ثلوثا من اسرار الالام فادغام اللام في السين لان اللام
 قد يدغم في السين قوله تعالى بل سولت لكم اسما وقد فرى به وانزل الالام
 بان فرائد ركب الموت وقد فرى به او فرائد لول الحزم اذا قال كلما السمي
 حرفا في الاول منها سمي والماني متحرك اوله احرف اولها سادس قبله الالام
 جمعا قبل اللين فدر الاسد صلاحه فلي لا راجع الملتزم من هذين لا يوجب
 الادغام **فصل** في الاماله وهي ان يحذف نحو التيسر واسماء الحروف لها
 سبعه فحرف من حركات المعرف والواو الياء الله او ما لك او ذلك الباب او حتى
 او كانا من غير ان يفسد صلاحه وعمران يوسف ليس كل حرف يفسد الصلاحه قال
 صاحب الدرر والادب كل حرف من هذا فلي والاماله ليست على وجه غير الفراء
 اخبروا على الذم ويدروى معنى عثمان الذي فيه ابراهيم في اول الالام
 في قرطيس ليسوه وهذا في اول العمران بابيت الله وكذا لا يحد واليهن بالياء
 من الالام والها **فصل** في حذف ما هو مظهر واطا وما هو مخوف اما اظهار
 ما هو مخوف مثل ان يراه من الدرك يستكون الممن عن غير واطا والالام من الدرك
 واطا الالام مخوفه والاصد رارب العالمين لا يفسد الصلاه اذ ليس فيه
 لغز المعنى لا يقتضيه **فصل** في الادغام مع اعاده الف الواصل كحوان فزا
 وما حلق الدر والالام فيه ردا لاصل واسما عن الحذف واما حذف ما هو
 ظاهر كحوان يراه وهو يحسول بهم يحسول مصفات الحرف من لم فانه لا يفسد

وقد فرى قد اطلع على اساهير من اجل ذلك فنقل احركه من الحرف الى الساكن فلما وجدته
 وبل في معنى عثمان رضي الله عنه في الصفات لوان عنده ذكر من الاولين بحرف
 التثنيه الا ان الحذف في الصور المستشهد بها حاز وما ذكره مجمع في الضرر وحذف
 اللام من الحذف والدارعه والحاقه بسند الصلاه **فصل** في ادغام الحروف
 من الكلمه وتزك بعضه لا مطاع النفس واللسان الماني كحوان قال ال فاعطى نفسه
 او يسي الماني لم يراه حواسه او ان في الداعيه والسورة يسي فارد ان يراه اظن قال
 ان يذره فانه فرائد ولفظ قبل يفسد عند بعض المساع ويوكان يسي بحرف الاله اكول
 وذا السبع الامام يحذف اللين في الحمايل وفوقه اللام والعل فعال في الاسم
 يحذف لا يفسد بول المعنى وفي الفعل يفسد بول المعنى والفرق ان الالام
 واللام في الاستمرايع وتزك الزوائد لا يوجب هدايا والافعال كلها اصول
 فاذا اقال في سكون ففسد صلاحه اذا نزل ناقه وهذا التثنيه والساني فما
 اذا قال الحج وركب ناقه ومنهم من قال ان فرائد وجه صحيح في الجمع ولا يفسد المعنى
 سمي في الاسد وان فرائد يفسده لا معنى له ويوزن لغوا او معبر المعنى بوجه فساد
 الصلاه وعامة المشايخ على انه لا يفسد لان هذا لا يفسد الحرف عنه فصار كما يحجب
 المدحوع في الصلاه **فصل** في ادخال الناس في اسم الله تعالى لو فرائد
 سطرون الا ان اسم الله تعالى من غير الادب يفسد لا يساع الناس من اسم الله
 تعالى لا يجوز له ان يقول الامام ابو عبد الله يصل لا يفسد لان الاسان فعل
 غير الله تعالى وما بعض المشايخ يحذفوا اسما والوجه اخره ان اسم الله تعالى لا يفسد
 لان فيه حذف متضاف الى حله الله وحذف الاله عدمه واخبره والناس في الحمايل
فصل في النفي والاكاذيب والقران وهو على وجه ان فرائد الحرف
 لا يفسد الحرف عن وضعه ولا يوجب في الطول الحروف التي حصل المعنى حتى تصير الحرف
 حروف على وجه تحس الصوت ويرى الله لا يوجب فساد الصلاه وذلك
 مسبب عنه في الصلاه وجازع الصلاه وغير الكلمه وضعه فساد الصلاه
 وهو مني عنه قول ولا يطول الامام بهم لصلاه لما روى ابو بكر
 رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اصل احدكم للناس فليحجب قال فهم

السبع والصعفت والكبر فادخل السبع لمطول ما شاره واه انما عه الا انما حقه
وبروي وداكاجه وعلم رضي الله عنه قال ما صلبت حلق امام قط اخذ صلاه
ولاخر صلاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم منقوله وحديث جابر بن عبد الله
ان معاذا فراسورة الفتره فما خرج فصل واحد فبطل ما كنت افعل ولكن لا ينسب
صلى الله عليه وسلم فاضرب في النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك له فقال اما ان
تأمرنا فممن امر اسورة لدا وسورة لدا قال وسورة والسماوات الروح والليل ادا
والسما والطارق وهل انك حديث العائشه منقوله وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بناي بالحنث وان كان ليوما فاضاف رواء
النبي واحد ويدعفت هذه المسئلة قبل الامامة في سنة الفراء وهذا لا خلاف فيه
قولهم وكلم للنساء وحديث انما عه وقال سليمان بن يسار واحديثه
وملك لا سم المرأة احدا في فرض ولا فاعل وقال ابو زاعي والنوري والنسائي واحديثه
مسجبه وحياء الملبس عن عائشه وام سلمه رضي الله تعالى عنهما وقال السعدي
في التلذذ والنقض وسند ابو نوري والمزني ومجرب حرر الطبري واجازوا امامه النساء
على الاطلاق للرجال والنساء يوم الامام من النساء وسطين عند جمع خبري امامه
وقال ابن حزم رحمه الله عنده عدم امام النساء وحديثه قول المجربين على الاطلاق
ام ورفقه مع عدمه من الكبار من قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل المومنان
لها وامر بان تقوم الهداية ويوعاه في الحال والنسار واه ابو داود وجوزجه
قول من استبعد ذلك ما روي عنه الحسنه قالت من اعطاه رضي الله تعالى عنهما
فمايت من الصلاة الموعود واه الدار فطري وروي الدار فطري وحديث ام ورفقه امره
ان يوم ينشأ اجل دارك ومهوم ما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا تومن امره
رجلا ذكر في المعنى ما روي عنه من يسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال صلاه المرأة في بيتها احد مساجد في حجرتها وصلاها في مخدعها افضل
من صلاها في بيتها امه ابو داود وسادس صححه على بن عيسى وعمر بن عبد الحميد
محمد الساعدي في اسنونا الله عليه وسلم صلاتك في مسجدي خير من صلاتك
في مسجدي فومك وصلاها في مسجدي خير من صلاتك في مسجدي رواء احمد وقال
ان حرم لا يعلم لمن ينفع من امامه النساء حجة اصلا واكثر قول جاء من الصحابة

ابن ابي عمير

رضي الله تعالى عنهم لا يخالف ان يعرف من الصحابة وهم يعطون هذا اذا وافقوا هوهم وبرونه
خلا لا لا جماع وظلالهم سهل عليهم ان الرواقي هوهم ولا بد لا يستوعق لادان ويودعوا الى
قول ابن جابر عن مكرهه ولا بد تصل منقولة حلق الصفت مع النبي عن صلاه الفتره لو كانت
صلا من جاعه غير مكرهه لما ينسب لما يند الله وفيه دليل على انها لا تقدم الرجال اذ معها
عن مسأواه الرجال ولا ن تمام الامام وسط الصفت ممن وضع رجمه الفراء وفي
حديث ام ورفقه الذي خرج ابو داود والبيهقي عن عدي بن حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم
ذكره في اللاب وان كان يخرج له مسلم وقال ابن حبان الوليد لا يحججه وفي المنها الرب
اذ اصل برهان بنوم وسطهم قولهم فان فعلوا الامامة وسطهم وقدر منا
فعل عائشه رضي الله عنها في ذلك وحمل صاحب الكتاب فعله على ائمة الاسلام ومثله
المسوط والمخط وفيه بعد لكان النبي صلى الله عليه وسلم امام مكة بعد النبي بل عيسى
بكره رواء البخاري في مسلم بن مريم وعائشه كالمريه وسنن بها وحديث سبع فمعت عند
صلى الله عليه وسلم سبع سنين قال صاحب المخط صلبت من العصر وما قبل اما لا
بعد لوعه فكيف لم يسمع جملة على ائمة الاسلام لكن على ان قال انه مسوح وان لم يكن
في ائمة الاسلام لان ذلك حيث كانت النساء يحضرن اجتماعات منسجج جاعه عن هذا ما لوا
وفي المخط صلبت عائشه من المغرب وحجرت بالراء وصادق سلمه العصر قال الطبري
في المغرب الامام من يومه اي يندى به ذكرا وان واي وفيه فامت الامام وسطهم
وفي بعض النسخ الامامة وترك لها هو الصواب لانه اسم مصدر ولا وصف فالك
اكثر يروي بول حلق وسط اليوم ولا سكا لانه دار وحلت وسط الدار والجمع
لا بد اسم وكل موضع فيه بنق فهو سكا ولا يصح هو الجمع وراعي سكا ليس بالوجه
وفي النص وحلت وسط الدار واحجبت وسط راسي الجمع وفيه سكا في
وسطه التهان قال الانبيري كل ما كان من بعضه من بعض فوسط البلاذري
والسجيه هو لا سكا وما كان مضمنا لا سكا فالدرا والساحة والواحد هو الجمع
واجاروا في المنسجج لا سكا ولم يحرروا في ذلك الجمع قولهم ومن صلى مع واحد
امام عن عنته مسا وباله وهو قول عمرو بن وهب وعمر بن الخطاب رواء ابو داود
وملك واسمى وعن محمد بن ابي نضر اصابع رجله عند عنت الامام وعبد الله بن جراح

ابن ابي عمير

الادري في هذه العبادات ونحن ما لنا ان الاسان اذا سال حاجته من الله تعالى ونصره
بالدعاء لم يرد ذلك في اتباعه لا يرفع يده في سوا الله ولا يدرك حرسا عليه وسا
سان البخاري وغيره من الاحاديث خارج عن ذلك وليس من الباب الذي وقع في
السلامة وذلك الحديث على الكسر الادري كيف ندعو وترفع ايدينا بعد قرا
من صلاة الصبح وصلاة العصر ورفع ايدي في المواضع التسعة مع في ابا العباد
سما لها خلاف ما ذكره من القنوص في الصلاة على التسعة في رعيهم اما الاستسما
في ذكره فاعندني جمعه رجا الله وليس فيه صلاة مسنونة وعند عن رفع اليد
لا منع فيها بل يعزها وما عداها ففيه واد فانه ذلك ولا تلبس عليك في التلبس على
الحال عن لنا وبعو انفسهم في جمع الاحاديث التي لا يرد فيهم انهم تركوا الادب
مع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وسبوا الى الخطا والفساد في روايته فقالوا
ولا سبوا في حقه تمام الاسر طلف الامام واما في صحيح المطبوع في الدعاء وغير
ذلك وقالوا اذ اسئ هذا فكيف لا تسئ رفع اليدين فليس لا يجوز سقوط
رواه الصحابي يدعي السنان عليه والعلط اذ لو جاز ذلك لاسئ لنا ونور
ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك من مثل هذا الما كل فليتهم
لم يسعوا هذه الصلوة وقد حرم بقوله لم لا يعود وتوهم في صحيح المطبوع
هذا من غلط لا طريق لهم في معرفة نسائه ذلك لان من الحار ان لا يكون له
تسعة لا اياه عليه في تسبته وهو بعد حرا والطاهر ما عليه وهو الذي ذكره
اهل العلم وعز ابو وبن ما ذكره ابن مسعود الى اي كبري استحق من التسبته وقوله
والذي يروي من الرفع يحمل على الاسد لا نقل عن ابن الزبير لم ارف عليه في كتب
الاذن بل ذكره والرفع فيها عن ابن الزبير فوالله واد ارفع راسه في
السجود في الركعة الثانية امير من رجليه السري على الارض ونصب اليمن نصبا و
اصابعه كواصلة وفي الخط ونوجه اصابعها نحو القبلة وفي المنسوط والوبر
والمسعودي ونوجه اصابعه اليمن نحو القبلة اعلم ان اهل العلم اختلفوا في
هذه الجلوس في السجدة بعد ما عرفت من رجليه السري فجلس عليه ونحوها من السب
ونصب الرجل اليمن ونوجه اصابعها الى القبلة وما طبع في بعض في البعض وقال
ابو عيسى الترمذي والجل على اربعة اركان من اهل الحديث قال النووي والمارك
والحسن بن حي وابن النور وقال ملك رجليه جلس في سجدة كما هي في تسبته

الى الارض ونصب رجليه اليمنى في السري فجلس المرأة وكذا ابن السكيت والشافعي
الله اخذ قولنا في السجدة الاولى ويقول ملك رجليه في الاخر وقال احمد بن حنبل
في كل سجدة ثار وعبد السافعي رجا الله في كل سجدة يحققه السلام فلا يترك عبد
اخر في الصبح والجمعة والعديد وسنور عبد السافعي لما حدثت عائشة رضي الله
عنها قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل ركعة الحمد وكان يقرئ
رجله السري ونصب اليمنى واه مسلم وابن ماجه وذكره في العبد وسطره اخرج
ما انفك البخاري ومسلم عليه وعن ابن بن حجر الاخر في انه نظر الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي في سجدة ثم يقول فاقترن رجليه السري ونصب اليمنى رواه ابو داود والنسائي
وابن ماجه وسنور عبد بن مسعود عن ابن ابي عمير قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
قد سجدت فقرأت رجليه السري ورجلتي عليه وعرفا عنه من يرفع رجليه صلى الله عليه
صلى الله عليه وسلم قال لا اعزى فاذا جلست فاجلس على رجليه السري رواه احمد
وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعة والنور في الصلاة
ورواه احمد وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال من سبته الصلاة ان نصب القدم
اليمنى واسمها باصابع اليمنى والجلوس على السري رواه الشافعي في خر الطاهر
باسم الله عن غلام بن طيب عن ابن بن حجر قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
وسلم فجلت لا تحفظ صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قد سجدت فقرأت رجليه
السري فجلت عليها ووضع كف السري على رجليه السري ووضع كف السري
على رجليه الايمن ثم بعد اصابعه وجلت عليه الايمن والوسطى لم يجعل يدعو الا الايمن
ويروي المسحوق ويروي بالسبابة قال ابو جعفر في قول ابن ابي عمير عقد اصابعه
ثم يعود دليل على انه كان في اخر الصلاة وفي البرمكي عن ابن ابي عمير قال قد كنت في المدينة فجلت
لاخبر من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما جلست لعن الشاهد من رجليه
السري ووضع يده السري على رجليه السري ونصب رجليه اليمنى قال البرمكي
هذا حديث حسن صحيح وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سبته الصلاة ان نصب
رجل اليمنى في السري رواه البخاري وابن عمر رضي الله عنهما في سجدة فجلت عليه
عليه وقال محمد بن الحسن بن عتبة الخرافي والنور في قوله على انه كان يجعله احانا
لذكره او صعبا كان ابن عمر يرفع في الصلاة فجلت له في ذلك فقال ان صلي لا
يخاف في وان الاقران رواه الاقران فجلت له في ذلك فقال ان صلي لا
يخاف في وان الاقران رواه الاقران فجلت له في ذلك فقال ان صلي لا

الساجدة ان تست اوسع لا عز ولا عرف والرضوض والصلوة فكيف تقدم في الامانة
 ومنعها حوط في البر وهو مسئلة لا يفتد به المبتدئ من عباد الله ان اسأله تعالى وفي
 البراويج والسير المظلة حوزة مسأحة الخ قال في المسوطة احابه محمد بن عبد الله النجاشي
 وليكون عامة المسأحة ومنهم من جعل الحلال في النفل المطلق وهو ما سوي البراويج
 والسير بل في يوسف ومحمد لمعه ابو يوسف وحوزة محمد قال السير حسي والاصح
 عندنا انه لا يجوز لان فعل الصلوة عليه وسلم اللزوم خلاف المظنونه حب بحوزة امدا
 عبر الطائر الطائر فان سرع في صلاة على طائر اكله فانحدره اسنان صم امدا وه
 به وكانت صلاة المسمى معبونه دون صلاة الامام والفرق ان عدم اللزوم اصل
 الصلي عارض في الطائر فاعبر العارض وعدمه وروى الطائر في عنه وجوب الصلوة
 للطئونه وبه قول زفر كان محمد انه وقول المحدث بعضهم بخلاف امدا الصلي لا حاد
 حاكم في اللزوم قوله وصف الرجال من الصلوات وقد عدت قال الدوروي
 وسبق للزم اذا قام الى الصلوة ان يترأصوا وسجدوا والجل وسوا من ثيابهم
 في الصلوة ومثله في الصلاة في الاستسحابة كما يترأصون الامام اسووا وبذلك
 قبل استوائهم وبعدوا وافضل تمام المأموم ما يرون ارب الامام كبر عن الامام كبر
 ان يترأصوا قال رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسووا واصفون
 فان نسوية الصلوة تمام الصلوة خراجها في الصلوة والمسلم في رواه الثعلبي في السير
 قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوي صوفيا كانه يسوي في الصلوة
 حتى ادار ارجاء وقد علمنا انهم خرج لوما تمام حتى ادار ارجاء في الصلاة ما صدره
 قال عاب الله لسون صلوكم او لم تال الله بين وجوهكم راجع الى احلال اللبوس
 وغيره يصح على بعض هؤلاء كبر من روج السباغ والنافع وعش الهادي
 محمل ان يحول الله صوره في صورته حمار والصلوة في حسب الله محتمل
 وثبتا للزم وهي مما يطلب منها المحرم لا كان السهم طائفا تكون طائفا لغير
 استحباب العرض قوله ان روى الامام امامنا وهذا باسنا واحسانا به قال ابو
 محمد صلاته وذكر ان حرمه في الاذن الامام ان يوم المارة وهي فادرة
 الخارج عنه صلوات عليه فاصلاها فاقبوه وارادوا نوعا لا امام وقد ذكر

ما حرمها فصلا بها ماطلة قال ويموت بعض اصحاب ابي سليمان وقال مالك والشافعي
وعندهم المحاذاة لا تصيد الصلاة وهو لباس والمحاذاة في اللغة هي المماثلة والمحاذة افعال
حذوا محاذية وفلان طس محاذ فلان ولا يحذى فلانا اي يمشي به وسأل اخذ بك
مساله واشتقها له اذا ابدى به وحدوث العمل للعلل جدوا اذا قدرت كل واحدة
على صاحبها وحدود الفقه والفقه رتب الشتم والحذاء واحذ به فعمله وهي
هدية الشعار وفي المعرب حدوده وحاذته اذا صرت محاذة ومنه قول
اكيوي فاحذ واراسه اي كاذبه من السعر ولا سترسل وحدوا الى العلاء اي عليها
وفي المعنى القول في هذا قول المحذوق له وصوابه المحذوله او المحذوق له العمل
في طبعه وعنده ويحذى الشرب واكمل لسانه اذا قرأه وحدت به اذا
طعنه لجم في المسئلة ان المحاذاة لا تجوز فساد صلاحها فلا يجوز فساد صلاح
الرجل لباسه عليها بل والى الاية هي اكانته يترك مكانها واجامع ان المحاذاة لا تجز
شي من ارجل الصلاة فصارت المحاذاة في صلاحها كالحسن وسجد البلاء ومحاذاه
الصبي الرجل يترك مكانه ويقدمه الى حب الرجل ويدناصل الله عليه ولم يسل للشيخ
اولو الاحلام والهي ومنه الحق وكفى يقول ان الركن مكانه فيفسد الصلاة
لما موم اذا عدم على امامه وهذا لباس يسقم قول الشافعي واحذر من المحاذاة
لايهي سولان يفسد صلاحه لما موم اذا عدم على به فلا مالك واشتق قال
البوان المسواه والعقب على المذنب وفي الوسيلة الاعشار والكف وفي محضر
المرحوظ لو سلمت قدم الماموم فللا مل يجوز ما عت المحاذاة في شيء من القدم
والاصبع الاعشار لا في القدم والاصبع الاعشار لباس والخب وفي اكيوي لو
رفع راسه فلام راس الامام لظوله مثل لا واعبر الراس وبعضهم اعبر القدم
قال ابو الليث وهو الاصح وبنان انه ترك من مكانه امام المرأة لو لصل الله عليه
وسلم اخر ومن حيث اخر من الله وهذا مذكور في النسخة وذكره
الذي الراس من السابعة في باب بعض رد بها حصل وذكره ايضا

الموقف في قراءة في المعنى وكان السبع العلامة فاضى الصلاه صدر الدين سلمان سماحه الله عليه
 بروية زيادة فيه وتعرف الى مسند الزين بن معوية اوله الحرام الحائث والنساجال
 السطان واخوه من حيث اخرهم الله وحسب طرف مكان يضاف الى الحاله بول
 اجلس حيث الامر بالسرح حيث جلس الامر وقد يضاف الى المردد قال
 ونحن نعلم ان الصلاة معتقلا ونذكر ان منكر حيث الى العايم وفيه ست لعاب
 حيث ما حرمان اللاب والواو ومع وجه التمسك به انه صل الله عليه وسلم امر الرجال
 ما حبر من حيث المام في الصلاة لعدم وجوب ما حبر من خارج الصلاة اجاعا وحب
 ما حبر من في الصلاة اطوار السبعين في الحامه لان الرجال هم الاصول في امامة الجماعة
 فان جماعة النساء ليست مستحبة على الاضداد وعندنا في جملة الله دون اصحاب
 الرجال والرجل هو المخطوب ما لما حبر فاذا تزل ما لم يخطب به فسدت صلاته
 لم يقدّم على امامه على ذكره والامام الجهر وسائر مستدات الصلاة انما كانت
 وهذا الزم على احد فانه اسد صلاة العايم عن سائر الامام لترده سنة المام ولم يوجد
 وذلك من في الصل الله عليه وسلم او يول حيث لعوم الحان يكون حجه فيها والخصوص
 والله الانسان في التفر حيث قال لا كل ما حركت الما حبره ساو لعل ولا
 حاله الصلاة حالة مناجاة فلا سعي ان يخطب باله في من اسباب حرك وكما اذا امر
 اياه لا يخلو عن ذلك فيصير الامر ما حبره من في اصل الصلاة فاذا تزل بعد صلاته
 ولهذا لا يفسد صلاته لانه هو الما مورا حبره ويمكنه ان يخرج من عريان ما حبر
 من ان يعدم عليه واكثر الخا عاب على العليل وفيه نظر فان المرأة لو صل
 بحسب المصل جميع صلاته لا يفسد صلاته وصلاة الحائض ليست صلاة من كل وجه
 لعدم الرجوع والتجود وقراءة القرآن في هي دعائت وضا حفته لا في ليس لها مقام
 كونه منسبة عن الحروج في الحائض وسورة البقرة ليست مستتره هكذا ذكر في العذر
 وفيه نظر فان الامام اذا نوى امامتها كانت الصلاة والسيرة مستتره فيها اذا
 تلاها الامام لانها من العال الصلاة واخرها ولهذا لا تؤدي خارج الصلاة وكذا
 في غير المتدري كصلاة الصلاة ولا تسترط الزام المبدى شديدها وان لحقت
 فساد من جهتها لانه على علم من به الامام ولهذا يخل عنه السماء والقمر اذا
 ادركه في الرجوع ولم يمه حل منهن فاحسب حاله والتمامة البراهمه صما وما

مت صمنا لا راع في انبطه كالحدي لصبر معهما في المفارقة بدخول الامام في المصوب وبنيه
 الائمة وبه ولد العبد والروجه والحلاف الصحيح ان السيرة ليست صلاة من كل وجه
 ولهذا لا تسترط في الحرم والحلال والساد على غير فاس فيصير به على مورده واما الصبي
 فالرجل الشا مورا حبره نصا ولا هو في معنى المراه اذ السيرة ليست من الطر من خلاف المرأة
 ولا تجعل الما من وجه كالمات من كل وجه لتول الحكم على خلاف الناس والمغني اجد
 واعاير دان على احد والطا بيرة فان من اسد صلاه من فاعر سائر الامام اذ لم يكن على
 منه احد فامسا دصلاه محاذي الصبي والمغني اولى لوجود الامر في ويفسد صلاه
 الرجل في شوط خمسة السراط الاول ان يكون الما دة للرجل مستهه فان كان
 سب سبع اعشار اربع الصل الله عليه وسلم فاعا سده وصى الله به فانه لم يزوج حتى
 ما وزد الما حبره تلك وقبلت سبع فطر الائمة عليه الصلاة والسلام عليك ولعل السني في
 السبع والاصح ان السن التي دترت لا تعتبر بل الاعتبار ان يكون عليه صفته يحمل الجمع وان
 لم يكن كذلك لا يكون مسهه فان السن التي دترت اما لو لم تكن البلوغ ولم تكن صفته سعي
 ان يكون مسهه وهذا النزاع فيه والسراط الثاني ان يكون الصلاة ذات رفع وسجود
 حتى يكون صلاة من كل وجه وان كان مصلدا لا يلزم اعدا لا في مطلقة في الاصل والسراط
 الثالث ان يكون مسمى امامه او نوى امامة الشا ح لو نوى امامة الامم بعضهم
 فحادثة لا يفسد صلاته في ذلك صاحب الخط على اى يوسد انه اذا نوى امامة الشا ح
 صارت الصلاة مستتره قال في الوحد والسراط الجماعة مرض محض في فاس
 معناه فرض العدم والمما حبره كجماعه وقال ابن طلال بسد الخامس في العبد وقال
 النوري السجى واحمد المشهور عنه لا يفسد صلاه الما مورا اذا نوى الامام الامامه وبه
 قال ابو حنبل المبر والابو الحسن الرازي في اصحابا ما عدا زفر ومالك والشافعي وغيرهم لا تسترط
 سة الامامه لصحة صلاة الما مورا من في الرجال والنساء وحديث ابن عباس المتقدم
 دليل على عدم اسرار طه امامة الرجال فانه في بعض سائر صل الله عليه وسلم فاذا
 الى مسه في صل صلاه قال ابن طلال اما الوصية وثبت فاقب عليه فقال ان يوكي ان
 يكون اما ما حار للناس ان يصر حلقه وان لم يحر حلقه لا يبرك له بلت لو لم ارطال
 مدرك اني حسبه فيه لعلم الفرق والموا صلاه لم تحتمى كالحا اذ لم في صلاته
 ولا يدين الزامه بخلاف الرجال فانه لا يحر صلاه الامام سادس الرجال فلا سراط

البراهم صار الامام في حيا السبا لم يمتد في فاته فستر طانه الا قبل الامام في صلاة
 لان صلاة الممتد في نفسه فساد صلاة الامام ولا بد من الزامه بما يؤمن به امامه
 في الممتد وان يطال حاله بعد اكل الامام في حيا الله تعالى عنه فهذا خطأ ووقفا
 على الرجال واعتبروا بحجة العذر في الرعايا بسد صلاتهم عنده والفرق ما بينه
 سباحا رحم الله معوا الحكم بينهما ومنهم من يسل على له صبر و فاه لا يفتد على ادائها
 وحده ولا لا يفتد على التمام بحسب الامام في ذلك لكن الارحام فلا يفتد في السبا
 صلاة وروي الحسن بن احمد رضي الله عنه انه اذا وقف خلف الامام جاز ان يثني او يكمل
 لربنا ما مضى واذا وقف بحسب نفسه صلاة دون صلاة قال في الدواع وهو قوله الاول
 وفي الدرر قال في بعض النماوي لو ان خلاصا ولو سوا مائة السبا فافتد به امرأة
 قال ابو نصران لم يفتد بحسب يمينه او يمينه وقال ابو النعمان لا يجوز في الوجهين وفي الاستحسان
 لو سجد امامه لا يصح ان يثني او يكمل في الصلاة وفي الرعايا لو سجدت المرأة الصالحة
 ان صلاة الرجل لا يسجد لانه لم يرض امامتها وعن احمد رضي الله عنه يسجد وفي مختصر
 المحطة امامة السبا بعد وقت السجود لا بعده ويصح به السبا ورجس ولو لم
 وقبل لستر حاجته والسرط السبا ان لا يكون بينهما حاجيل لان الحاجيل يرفع المحاذاة
 والحاجيل ان يكون بينهما اسطوا او كانت في فقه في وسط الصف وفي التجر او مقدار
 ما يسمع به رجل اخر وقال في المحط والمندوبان احدهما على ذلك في تدرج الرجل
 والاخر اسفل لعدم خفض المحاذاة وفي المحط او كان بينهما حاجيل واما مثل مؤخر الرجل ومقدمه
 لان ادنى الاحوال السجود رادى الحاجيل وفي الخواص غلظه مثل غلظ الاصبع
 والسرط الخامس ان يكون المحاذاة في كنف كامل وفي المحط ذكر الحجازي ان السجود
 لو كبرت في الصف الاول وركعت في الصف الثاني وتحت في الصف الثالث في كل
 صلاة من عنده وساروا خلفه في كل صف لا يثني اذ ركعت ركامل الصلاة في كل
 صف فصلا فالدفع الى صف النساء وملتقى الحجاز لستر طانه ان يودي ركعتا سجدة
 عند سجدة وعبدى يوسف لو سجد فافتد الركض فسد وان لم يود وفي مختصر
 البحر المحط لو حاذت ان كان مقدار ركعتين سجدت تهادي يوسف وعند محمد لا يسجد
 الامام والرجل ولو انك الحاذة الاحبات في المحاذاة والرجل الافقه ولقد
 فسدت عنه من لم يمسها واكثر من مدته تزيد على الميسنة وسرط في السبا شرط

سادسا

سادسا وقال ادبواي امامته وفي قد ائنت به من اول صلاة ولو يوي امامته الا ان
 لم يفتد به في اول صلاة فصلاهما خارجا عن الشركة لم توجد من كل وجه حيث
 افتدوا في بعضه واذا وجدت الشركة من اول الصلاة فوقف بحسب الامام فسد صلاته
 وصلاجه مع النعم لفساد صلاة امامهم والصحيح ان ذلك ليس بشرط فانه ذكر في الدرر
 وعزاه الى كتاب الغيبة قال البدي في رجل امرأة رجل في الصلاة المائنة لم احداث فديها وتوضا
 سرطا يصلي فحاذتة واحدة في المائنة والرابعة للامام وهي الاولى والمائنة لم يسجد صلاة
 الرجل وان حاذتة في المائنة والرابعة لم يسجد صلاة الرجل لانه لم يسجد في المائنة
 وفي سرخ الحجازي جامع البحر قال اذا ما وقف بحسب الامام حسمه او يفتد او قال السفي في سرخ
 البحر الطبر الاصح ان الزنا اجمع الصلاة مع الامام ولا يجوز الا اذا ائنت الا في السجود
 فيما مضى فانه لا يفتد به ما سار الى الامام الا ان ادب اماما لم يركعه ولا يصور المسارعة
 فم قد ائنت الشركة فم يودان في البحر الشركة متى وقفت وانما صلاة الامام
 شهي بانه صلاة فم قد يفتد على وجود الشركة لا سرورع وانما صلاة الامام وانه لا يفتد
 بعد صلاة الامام وفي الدرر حتى عن مسالخ التواي صور في المحاذاة يسجد في صلاة المرأة
 ولو لا يسجد صلاة الرجل وسار في حات امرأه فسرعت في الصلاة كما شرع الرجل او با
 امامة النساء ذلك ان خطاة اذا طنت حاضن حين سرخ الصلاة فقامت بحذاء به
 بكه ان يورخ بالقدم عليه خطوه او حطونين فاذا ان لم يورخ بيمينه الناحية
 فم تزل ورض المعام واما اذا حاب بعد سرورعه في الصلاة الحاذية تقدم عليه خطوه
 او خطوه لا ذلك مكر في الصلاة واما ما حاب ما لا يمس او اولى به او ما اسسه ذلك
 فاذا فعل احد وجد منه الناحية فله ذلك الناحية تبت عليه موجه فاذا لم يمس فسد
 تركت موصا من موص المعام فسد صلاته قال وفي مسله عليه في الجامع لو ادركا
 اول الصلاة مع الامام لم احداثا وتوضا او ما اطعه ودمر في الامام فحاذتة المرأة
 يسجد صلاته لان الاحزاب الامام بعدوا وهذا لا يفتد في السبا ولا يسجد
 للسجود في الصلاة مستركه اذا الشركة متى وقفت في اول السجود في السبا
 انما الصلاة ولو كانا مسوقين فحاذتة في السبا مسوقا يسجد مسوقا في الشركة
 اد الشركة متى وقفت في صلاة الامام شهي بانه صلاته ولما علمه الصراة

فما يصح ولو بنا سجد السجود كما لم يرد الا في ربيع مسائل المسئلة الاولى ان يجوز الا بدع خلاف
 للمنفرد كانه ما من في حجة الحجرة المسئلة الثانية لو كثر بنا وابا سبب صلاجه ونظير نصير
 مستساها وفاطحة ولا ذلك للمنفرد المسئلة الثالثة لو قام القضاء ما سبقه وعلى الامام
 سجدنا هو عليه ان يعود لما تبعه امامه ولو لم يتابعه حتى فرغ من صلاجه فاعلم ان السجدة
 للسجود ولو كان منفردا لا يلزمه سجدنا هو سجدته عنده وهو الامام وهذه المسئلة الثالثة
 ذكرها في الاجماع وبها غلبا صدر الراس الا في حجة الجاهلية المسئلة الرابعة ما في سكران السرور
 عند من حصة رضي الله عنه وارسا للمنفرد لا ياتي به عنده فان اراد ان يمتد بها من حجة
 وجب ان يمتد صلاجه احدا طالما عرف في الراد ان الصلاة من حجة او وجب
 وفقد من حجة بقصد احدا طالما لم ياتي بالثابت من حجة بالثابت من كل وجه حتى
 يتعلل وفاق الباري والست الحاذرة لذلك فليست على من هذه العلة الا حجة فاعلم الامام
 حرم وسدرا لا حصة لم يكن حله من كل وجه وزد ايضا صلاجه الامام لمخاذا انما
 والامام منفرد بل حلال وجوابه تعرف من الدب المطولة ولوحصل المخاذا في الطرقي
 من الاحصان لا يفتد في الاجماع وهو احسان اراي اللبث لاها مستغلا باصلاح الصلاة لا
 محققا وبها انما تاتي على قول من لا يسترط اذ اراد المخاذا واستشهد في احكام الدين
 من الاجماع والمسوق مسائل من اذا اصل الامام بالحجري وحلته وهو في فعل المخاذا بعد فراغ
 الامام بعد صلاجه الا حجة كنه حله حرم وقد عرغ الفتوى بصلاته كنه ان ما دى في
 حاله صلى الله عليه وسلم والاراسبيل ما عده بعد حاله امامته وهو حله حلالا
 المسوق فانه لسفيل العلة ومخاذا الامام لانها البدوة ومنها ان الله الاحق
 الاقامة لا بعد من حجة الصلاة بعد فراغ الامام لان امامته لا في صلاجه الغيبة
 في هذه الحجة فكما هو مكانه في غير منها بفرقة ومنها ان الاحق بوسنة الحجة وحل
 مصر بعد فراغ امامته للوصول لا بغيره فباعتبار الامامة والمسوق ثم اراها شمر
 المراد الواحد بعد صلاجه عليه واحد عرغ منها واخر عرغ ساربا واخر حله والساكن صلاجه
 اربعة واحد عرغ منها واخر عرغ ساربا وبهذا لفظ الحجري والحجري في الخط واحد عرغ
 من احدا ما واخر عرغ ساربا لا حجة في هذه العبارة اولى وصلاجه اسن حله عداها قال
 في الحجري بداري عرغ ساربا الله لا في النبي ليس مجمع تام فهي كالواحد فلا يعتد بالسارد

لاحق

اخ

احر الصوف وان في ثلثا ووقن في الصب اسدك صلاجه خمسة واحد عرغ عشر
 عرغ ساربا ونبه عليه ونبه عليه الاخر الصوف وبذا حوايب الطاهر قال
 وذكر في افعال الناطق وجعل الثلث صبا ما حاشي قال بساد صلاجه تلك الصوف
 الا حجة لان البلب جمع حامل فالح كالحصن وعزاي يوسف ذرواه جعل الاسن
 كالحل لان الامام بعد ما بالنبه والحجري وهو رواه ابو موسى فاصل الله عليه
 الامان فما فيهم جماعة رواه ابن ماجة والنبه وبوصعب والغزوان الحجة
 بالنبه ذروا الاسن عداها ذروا به جعل ابو يوسف الثلاث بالاسن لا يفتد
 الاحصان لعين عدم سيرة الساجد الى اخر الصوف لان الاثر ورد في الصب بالامام لو
 كان صنف تام من الساجد الامام ورواها من صوف من الرجال شدت صلاجه
 تلك الصوف فاعلم في الحجري والمخط والحجري بهذا اسحسان وفي الساس بسد
 صلاجه صنف واحد من الرجال جلب الساس الحلال في حجة ما في الصوف طلب وبها اسحسان
 من الاسحسان لان الساس ذروا اصل المخاذا اسحسان والساكن قول الساس في زفر
 احدا بالساكن وقد تكرر في هذه المسئلة للحديث والاصل في الحابل وصيف الساس قول
 في حجة على عداها ذروا في الحجري في المخط وعزاي يوسف الله من كان سبه
 وبها العلة عرغ ساربا في حجة الساس فليس هو مع الا
 لست من اسن سلم وبوصعب عرغ ساربا وهو محمول وره
 عرغ رضي الله عنه من كان سبه وبها الامام هو احوال
 فالاسحسان في الصب بالامام من الساس بسد صلاجه من طرقي فليس مع الامام
 وفي السد والميد ولو كان السد صنف اذان وصلاجه الامام والله الذي منع صحه
 الا فتد ابو الذي لا عبر الا بحله كالحجري وعزاي يوسف فليس في حجة الساس سواها
 نه ما او لم يكن ذروا في المنفرد وفي محصر العرغ المخط السواقي يمنع قالها عرغ يوسف
 ورواه عزاي حصة رضي الله عنه وقال في حجة الساس لا ما حري في حجة الساس والزورف
 وبها اذروا كالمسجد في السقي عزاي حصة قال صاحب الاجماع وهو الصحيح
 وفي المخط وهو الاجماع وعزاي يوسف ان كان في النبي في حجة الساس
 المساجد من قال ان قال في حجة الرجل القوي ان كان في حجة يوسف

صوف مصله لا يمنع صحاح الاقنانه والواحد لا يستلزم الاتصال والبلد سب في
 الاسرار خلاف سب عند ابي يوسف خلافا لمحمد وفي احوال ان وصل النجاسة
 الى الجنب الاخر منع دفع الإمام او صغار الصغار والطريق العرفية ما يترتب العامة
 وما يترتب الواحد والاسان خاص ومن يترتب التحلة وجعل الشعر والحمل ولما احتجنا
 الالام على الحال المانع من اتصال الصنوف فليست في الالام عليه صاحب لا كحاشا
 ذكره بعد بل محله على هذا المكان في ذكره في المحظ والورى اذا بان
 وصل الى الصخر وعنه ومن اياه قد رخص منع واقل في الدرجة عن السب في الساسم
 مقدار الصب مانع والبعد عنه ومن اياه في المسجد لا يمنع اذا لم يسه حال امانه
 عليه ومصل العبد عنه المسجد في الاذنه جعل لصلاه العبد يوم العبد وفي حوامع
 الصخر والسب والدار وصل العبد وان كان له المسجد كذا على اي نزلت خلاف
 الصخر او ان الواسع على السعدى السب لها المسجد للرجل في سجن التلاق جعل
 في المسجد وفيه خلافا للنجارى وفي تحريم الرجل للمسافة الى مع الاقدار في الصخر
 في السب قال والاصح انه يجوز صلاه الكاهن في حال الباطن او حار المسلم والمات المعنى
 يجوز الاقدار وان لم يصل صوف وهو جواب القاضي في حكم نجارى وفيه لا يجوز
 ولو كان سبه ومن الامام جاز يجوز صلاه قال في تحريم الرجوع طلق جاز
 في الاصل والكاهن قالوا بعد اذا كان الكاهن وللاصغر ما لم يات في الرجل لا يمنع
 من الوصول الى الامام وان كان طوله لا يمنع وان لم يسه عليه حال الامام فله العلم
 والطريق العرفية وفي الدرجة اجلت المسامح في الفاصل بين الدليل النضر وعنى
 هناك ابو طاهر الدباس الدليل ما يصح عليه من غير طوله وان خطو الرجل خطه وضع
 قدسه عليه وعنى غير سب الدليل ما لا يسه حال الامام به وقال في الاسلام
 خواهر زاده الدليل جابط المصون بحيث لا يمنع للمدى من الوصول الى الامام
 ومولى المدد را ولا ذلك لان الكاهن للمسعين عليه والهرجوان والماء والطريق
 للورود والصلوات فاحل النجاس فان كان في الكاهن الطول بقية كبره
 الناب على الاقدار ان كان صغيرا لا يسه الوصول منه الى الامام بل لا يصح

دحي

لانه

لانه لا يسه عليه حاله سبنا اوروه والباب الكبير وان كان مسدودا قبل الاقدار
 للعلم الاوى ونه قال السب ابو الاسكان ومن لم يصح لان الباب للورود والسب عارض به
 قال السب ابو الاسكان وان كان الكاهن الطول عليه سبنا في اعين الوصول قال
 منع فان كان الامام على الارض والقوم على سطح المسجد وانعكس بل اركانه منع
 يصح والا فلا كاهن ومن ان كان لا تسب عليهم حال الامام يصح والا فلا وكورا الاقدار
 من المدينة لا امام وهو في المسجد كسطح ولو كان على سطح دار حجب المسجد لا يصح قال
 في المحظ وهو الصحيح وفي الدرجة قال الجواني يجوز ان يصل بمفرده حجب المسجد وهو سب الدليل
 من الامام والمطهر وقال القاضي الامام علا الدين في سرح المحلقات انه لا يجوز ولو قام على
 راس الكاهن الذي من المسجد ومن له ولو اوجز له لا حاشا ليمان وورد ايضا اذا بان
 على الكاهن صفت وصفت على سطح المنزل فعلى ايدى الصب ادى على سطح المنزل على خلاف
 فيما اذا قامت الصنوف خارج المسجد ومصله بالمسجد ان كان المسجد ملائ يصح الاقدار
 لا خلاف وان لم يكن ملائ بل لا يصح والعصية انه يصح وفيه المسجد لا يستلزم
 اتصال الصنوف ولا ملى المسجد لانه في حكم المسجد والله اسرار محمد رحمه الله في اتصال
 في سبته واجهه يصح الاقدار في الطافات كالقوة وان لم يكن الصنوف مصله ولا
 يصح في اتصال الصنوف في الطافات الصنوف مصله لا الطافات مصله لسبب
 ومن المسجد جابل والصارفه المصله ومنه ومن المسجد في وصح من الدكان الذي
 على باب المسجد لانه من فانه مصله وفيه في الساسم صلى الناس المسجد الجامع
 في يوم الجمعة فقام صطلعه عبد المصور وصف طبعه في حجر المسجد فلو اده
 من لا يجوز قال الصدر الشهيد اعدل الاقوال في ذلك ان الامام ان كان في المصون
 واليوم المسجد المارة لا يجوز وقال السجسي واسان في الكاهن العرصاد الركن عليه
 مات ولا توجه وتقب وعمل الناس بكه على عدم المعنى فان الامام سب في مقام ايم
 وبصم سب ورا الكعبه من الجباب الاخر سبه ومن الامام الكعبه ولم يمع احد
 من ذلك وعبد احمد النهر والطريق بان قال وقال النواوى في شرح المهدى
 للامام والمأموم احوال لا يات في المسجد يصح الاقدار منه مسطوحا وساحته
 ومنابرته التي من المسجد ادا علم صلاه الامام احوال الاسان يكون في غير مسجد

الاصح

والصنف بالضا للمعجمة الحارة المجاة وعن مسروق قال اذا اجلسنا مع
الصدوق فانه على الصنف رواه احمد وما ذكر صاحب الكتاب عن ابن مسعود
رضي الله عنه لم اجد في كتاب الاثر وفي المشيوط ويخرج ان يزيد في الشهادتين
او يثني قلبه بشي قال ومراة ما نقل ساداني اول الشهادتين بسم الله والله
او بسم الله حملا سما وفي اخره فانه لم يستبرح خلاف التمسك والطوع فان ذلك
غير محصور في خلاف للرائص قوله ويعرف في الرخص الاخرى فاحكم
الكتاب وحده ولا تسن السورة معهما فيها وبه قال السافعي على الاظهر وهو
قوله احمد وفي رواية عنه ما فيها وقال في كواجر عند ملك يحب رواية الحاكم
وكل راحة على الرقعة المشهورة عنه وفي الاثر وفي رواية وبه قال الشيخ وقال
المصنف بحسن الوحد ما في راحة واحدة قال في المعنى عن احمد والشيخ والشيخ
لا يحب الا في الرخص وقالوا للعلم غير منصود فاذا وجب غير المنصود
فالمصود اولى ويصلوا على الله عليه وسلم لا صلاة الا ما حده الكتاب وحل
ركعة صلاه وفي كواجر تسقط القراءة في الاخرى وسعى السام ركعاتها الموم وقولهم
السام غير منصود ممنوع قال الفاجر عن القراء بحكمه السام بالاصح والاخرى
وتخصص الرجوع والسجود والتعود من الحديث المذكور فكذا القراءة في الاخرى
مع انها موحدة في العمل بقدرها واخذت لاسن اول الركعة الثالثة والرابعة
حل ركعة للس صلاة وكان قوله لا صلاة يصرف الى التام وهو رخصان مستعملان
وقوله وهو الصحيح احراز عن ابن الحسن عن ابي جعفر رواه الحاكم واحدة فيها
وحكم بترجها سجود السهو وسأني ذلك ان شاء الله تعالى ووجهه انما فيها
ما روي في زيادة ان يصل على الله عليه وسلم حل يعرف في الظاهر والاولى ناصر النيران
وسورس وفي الرخص الاخرى مع الكتاب ويستغنا الانداحا ما يطول
في الركعة الاولى ما لا يطول في الثانية وهذا في العصر وهكذا في الصبح من علمه ورواه
ابوداود وزاد قطيبا انه يزيد ذلك ان يركل الناس الركعة الاولى وفي البخاري
وعن عن ابن شاذان قال صلى الله عليه وسلم يعرف في الاولى نحو التمسك به وفي الثانية

على الصدوق في ذلك وكان يقرأ في الاخرى بالحمد وبهذا الصحيح قوله وحسن
الاخرى فاحسن الاولى يعني بترجها ورواه احمد ذلك مما فيه من اختلاف
العلماء مع دليل كل واحد منهم ولا يصح قوله وسهد وهو واحد عذبة
وعند ملك سنة فيه وفي التعداد الاول معه وعنده السافعي في مع جلوسه
خلاف السهد الاول فانه سنة عند مع جلوسه وقال احمد السهد واحد
ولم يزل ابن ابي عمير قال ان الوسا الواحد من الركن عند احد وكل ركن واحد
وليس كل واحد ركن والصلاة في الجماعة واحدة عند ووصل في ركن صح صلته
ولما روي الصلاة في السجود مع قولهم جنون واحد وجه قول السافعي ما روي عن عبد الله
رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصح في الصلاة السلام على الله السلام على جبريل
وسمائل فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا بكرا ولا تقولوا الحيات واذن كل واحد من اوجه احدها
الدارقطني وقال السادة صحيح فبين عداه انه يدور في كواجر عنه من يله اوجه احدها
ان الرخص فيها هو التقدير به حصة فيه ولا يلزم ان يكون ذلك الذي هو قوله ولعله قال ذلك
احد اذ وقوله للسجدة عند المالك ان السهد الذي يحكمه عبد الله انه فرض لم يزل السالك
فما بينه وبينه وكما عرفت عن عبد الله عنه لا يحرى صلاه الا سهد رواه سعيد في تفسيره والبخاري
في راحة فلما رواه البخاري في راحة السجدة ونفذ ما لا يحرى صلاه الا سهد رواه سعيد في تفسيره والبخاري
صلاته ناصية بذرونها واحب وقد علم دللنا في اول باب صفة الصلاة فلا نعيد
ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا ما لا خلاف فيه لنوصل الله عليه وسلم اذا سئل
احد من طلبة الدنيا على الله عز وجل بتر الصلاة بترها لغيره رواه السافعي ابوداود والترمذي
وابو حاتم بن حبان وكثير الحكم وقال الترمذي حديث صحيح وفي سنة عذبة وبه قال مالك والبخاري
واحد قول احمد وقال ابن عثمة في المعنى قول ابن ابي عمير وقال ابن ابي عمير جمع اهل
العلم السافعي قال وبالا والاول لا يصح لانه لا يوجد في كتاب المعادة على انما روي
وقال شارح الهدى لم يثقل احد قبله وقال في حشر الظهري اجمع جمع المفسرين والماخرين
من علماء الامة على الصلاة عليه غير واحد في السهد ولا سلف للسافعي في هذا القول
ولا سلفه في هذا الكلام ومنه على الظاهر قال ابو الحسن بن طاهر في شرح البخاري كل
من روى السهد من الصحابة لم يذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلم ابو حاتم وعمر السهد

انه صلى الله عليه وسلم قال خير مساجد النساء قبري فبينهم رواه احمد وعنه عن عائشة رضي الله
فالسب لوان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى من النساء ما رآه من المعصية من السجدة فاسعد
بنو اسرائيل بنسائها قال يحيى بن سعيد قلت لعمر ومعت بنو اسرائيل بنسائها قال يحيى بن سعيد
والنساء قد احدثن الربهة والظبية ليس الحكي ورواه صلى الله عليه وسلم لا يعموا انما الله
مساجد الله والخير من نفلاته رواه ابو داود واهد علي بن طنجار ومسلم والبيهقي للزينة
لان خير الزينة في ملازمة سكنه واجب فلا يترك للصلاة وهي التي صلى الله عليه وسلم
النساء الخرج الا نحو را في معاليه وبوعرب رواه الهيثمي موقفا على مسعود والمغلا
احسان في الصحيح وفي كل حال احسان في الميم وهو الاسير ومسلم في الشارح وغير
رضي الله عنه بحسب النساء من كعبه وخبر من المسجد وقال ابو عمر والنسائي سمع
ابن مسعود طفت فلما بلغ في الميم ماصلة امرأة صلاة احب الى الله من صلاتك في بيته
الا في حج وعمره الا امره قد استست من العولة وعن الحسن في المراه اي طلب المساجد
لرأد ركعها غير لا وجع راسه قد ان اطلال في سرج الحارثي الشنة شنته في حي
الحج بل لعدم الركعة فمن فاست العبد وله ان يقرط الشق حامل على الشنة
وليس قطه لا قطه الا ان اسرار النساء باله اما النور والعشا فومها وتوهم
ووقت المغرب على رواية الابا خه وب اسغالهم لا كل ولا يفرغون الا في ذلك
واجبانه مسعده في صلاة رر في ذلك المصلح متوفى في ذلك في ذلك في ذلك
على رواه الاحاه فلا يصح في رر ورواه صلى الله عليه وسلم اذا استاذن في ذلك في ذلك
لذلك اكثر الميم فخصر رر وحسن الى المساجد قال ابن السكيت لا تفلحون قال
اكثر من في العوام بقوله ولا يصل الطاهر حلف من في سلس البول
واخرج الذي لا يرفا وما في معاد ورواه عن ولا الطاهر حلف المسخاضه وه قال
احمد والبيهقي في ذلك واكثر من نحو الحواز وفاسوع على البوصي حلف
الميم وعلى من حلف المسخاض في الاحجار وعلى من يوبه نجاسة يعني في فاد اليك
صحيح لا يفاق والمناجاة المسخاضه ونسب معاليه يصلون مع قيام اكثر جميعه لكن
جعل الحرف الوجود حسبه معدوما حلف الحاجة في حلفه فلا بعدا هم في الصحيح اي
حاله في ولا يجوز صلاة الاصحاح على صلاته وما في تمام الكلام عليه في مع افتد ا
المعبر من المساجد انه تعالى في مساجد على صلاة المسخاض لا يصح فاهم لا يجوز ان

ص

ان يصل المسخاضه المستحاضه واحدة ويجوزون للمسبح ان يصل ما شاء من الارض
والنوازل ما لم يحدث ولد من يوبه نجاسة معنوية ولا صلاة المسخاض في الاحجار
ومر يوبه نجاسة تسبح يجوز من العذر على ازالة النجاسة لما وصلة ذوي الاعذار
لا يصح الاصحاح فاهم ولا يصح صلاتهم بعد روال بل الطاهر الى مكان بعد العذر
ولا يصح صلاة العاري حلف الا في المسخاض فيه ولا في مصوصا وان خرج اصحاحا
اكثر منه لا يصح وفي القدم يصح في السرية دون كبره وفي الحج يصح مطلقا وسد
صاحب كحاوي في الاقوال السنية اذا كان جاهلا فان علمه قطعاً والمدى
ما هو منه والصحيح رطلان الاثنا وموعد به ملك واجد وعلم واحار الزبي
وايوثروا في المندرجة مطلقا وهو مذموم عطا وفاد وفاسوا على اشد
الانما لما بعد العذر والام في عدمه هو الذي لا يحط بالانكسار له ولرخصت جمع
المران في الفاحي الاندفة في هو امي عدمه وهذا العبد من الله والعرب قال
في العرب الا في الله المسبوب الا في من العرب وفي لربح والبرق فاسعد
عمل من لا يعرف الباطن ولا الرأه لم يعرف الباطن ويحفظ جمع المران الا في فاس
في رر امي الا في عدمه في لا يحفظ من المران ما يصح به صلاته ودرع ما يصح به
الصلاة في صفة الصلاة ولا بعد ولما راجع الفاري في في ولا يصح الا في
كل الذي لا يصح ما يوجب في رر من ما يوجب في رر من ما يوجب في رر من ما يوجب في رر
بلسط مستبعد وفي المحقة ولا يوم الاحد في الامي في كبره في الامي بعد
على كبره خلاف الاحد في في كبره لا يجوز بعد علم الله قال وذكر في
الاسلام في سرج حاب الصلاة ان الاحد في الامي اذ ام الاحد في صلاته حارس
لا خلاف وفي جوامع الفقه وعنه في رر اذ ام في الاول ليس يجرس او صار ما
قد صلاه اليوم وانه يجرس صلاته وعنه في رر يوسف بن يحيى ويصح لا يجوز
اناسه في حال اقامه اذا كان اكثر حال الغنة وفي ظاهره وان جعله لا فاعل
في حق الاحكام في رر ولا المسخاض في الغرة في طاهره وان جعله لا فاعل
العود حلف الفاري فان اجود ولا من ستر عورتها لا تسرا على وكوبا لسمي
عاريا في العرف بهذا اذ من صاحب الحجاب في كبره العذر ويصح صلاه المكتسبي
حله وفي جوامع الفقه لا يصح اشد الفصح الذي يوبه بحسب المسخاض في كبره الدام

وذكر في باب الادان انه صدر عن رعايا المساج من قال في المسئلة روايا ومنهم من قال ما ذكر في
الحديث قول الجدل وما ذكر في باب الادان قولها من قال في الرضا اذا اطلق سلك ملاحدا من كسر
المسا وضه سلكها ما وعند غيره اذا اطلق جبهه المصنعه سلك اصل الصلاة وذكر في زادات
البراد ان ادخلت الرضاه فادام احداهما فادام صاحبه لا يجوز صلاها لما موم فان فيه فخر على
وصوله انه لم يصبر سارعا في الطوع وذكر في باب اصباح الصلاة لو وقع بعد المنيك
فصل لم يدر الامام حتى لم يصبر سارعا في صلاها الامام فصل صبر سارعا في صلاها منه والله اسأله
مجاهد قال في دليل المسئلة انه دخل صلاها عن صلاة الامام وفي رواية صلاها الامام اسأله
انه لا يصبر سارعا ولو كان افندا المصبر من سلك في فعل واحد لا يجوز ان يجمع الصلاة لانه
به الموجد على المصبر في ذلك الفعل وبس المساج من قال يجوز في فعل واحد الا في ان يجزأه اسأله
ذكر في الاصل ان الامام اذا رفع رأسه في الدعاء فاسأله وان أدى به فصل ان يسجد السجدة من قول الامام
الحديث فاحلف هذا المسبوق وجمع الاختلاف وانما الحلفه للسجدة ولو كان له فلا
حي بعد ما وفضا في حق من ادرك اول الصلاة ومع هذا في الاقدانه وهذا هو اقدار المسئل
المريض الزجر الحريص وبه اقدار المصبر من سلك في الزجر والصحيح الاول الذي عليه عامة
الاصحاب واجابوا عن المسئل اما الاول فيقول لاول السجدة من سلك في الحلفه فها
وض حتى لو لم يأت بها حتى خرج من صلاها فقدت صلاها وان لم يعد له بها اذا حلفت
فان معام المسئل في الاول وانما الثانية فلو صلاها المصبر المسئل احثت حكمه صلاها
المريض تسبب الاقدانه ولهذا التزم قصا ما لم يدرك مع الامام من التسع والارواستين كان
لزمه فقد الزجر فيكون الزجر في صلاة واحدة في الزجر الحريص فباب صلاة على امامه
اقدار المسئل من سلك في الزجر في الحريص ولهذا جازنا اقدار المسئل المصبر في الطاهر
والعصر وان كانت الزجر في جميع ارجاء الفعل فلهذا لما ذكرنا قولنا وصلى المسئل
حلف المصبر وبهذا الساعا وقد عدهم شرح ذلك وفي ترجع العزم منهم من يجوز ذلك الاختلاف
الله وفي العساي لو ان رجلا من بني احدث ولم يخطب احدا صلاها الامام يجوز وص
صلاها بخلاف حال امامه ولو فقدت امرأة منهن الصحيح ان صلاها الامام لا يسد لانه لم يرد
ما مانعه وعلى ان جمعه رضى عنه انها تسعد ومع ذلك خلاف قول كل واحد منهما الا اذا
تصاحبه لم يجر صلاها واحدهما وان لم يرد احدهما ان يرد تصاحبه حارب صلاها لاول
كل واحد منهما منفرد قولنا ومن ادرك امامه لم يرد ان امامه لم يرد محث اعاد الصلاة
اعلم ان الطاهر من الحداث شرط جوار الصلاة قال النووي اجمع الامه على ان يركب

[illegible]

فان سلم سلمين فاقدم قال وقد دخل المدرسة وجلس الى القوفة صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال السلام
 عليكم عنكم وعن سائر الناس الى حاشته فقال له من انك وما سمعت هذا فقال الرجل
 له من انت قال ابن مهاب فقال له رويت حديث النبي صلى الله عليه وسلم كله قال قال فلعله
 قال لا قال فصنفه قال الشبه فقال له اجعل هذا فيما لم يروى قال اخبرني ابراهيم بن يزيد
 عن علفه عن ابن مسعود فاذا ذكره قال ابو جرح واحد يصح من غير شك ذكره في الغار
 فرجع قال المحيط والعسائي المحاربيون السلام في الشهد والسلم بالانبياء
 والامام وبنو النبا اخص من الاولى ولهذا اخذت على من كان يعبث على النبي صلى الله عليه وآله
 ولو سلم على سائر اولاد سلم عن عتبة ما لم يكلم ولا بعد السلم على سائر ولو سلم على وجهه
 سلم على سائر وهو مروي عن علي رضي الله عنه وهو الصحيح من قول احمد وقال ابو جرح
 لو سلم على سائر اولاد اخواه ويكره ولو سلم السلمين عن عتبة او عن سائر اولاد وجه
 اجزاء ويكون باركا للسنن فانه ولو تحرك السلام قال القاضي ابو جرح وعنه من الماتعة
 لا تحزنه وفي كبره قوله وسوى من عن عتبة من الرجال والنساء واخذت
 وكذا في النبا لعمري صلى الله عليه وسلم قال المحيط بسوى سلم سلمين من كل جهة من كل جهة
 واذا حضر من كان له ما اسئل بما حازه به صار بمنزلة العائذ على كل يسلم عليهم عند التحلل لانه
 صار حاضرا وانما حصل كاحص من لانه لا يصح خطاب العائذ ولا سوى النساء في ما
 لعدم حضورهن الا حاشاات وفي سلم سلمين جميع المؤمنين والمؤمنات لانه لا يحرم
 حرم عليهم السلام وبما حاشا ركاكم الشهد وقال في المحنة هو احار كاد كل قال
 سمس الامم هذا عدي في سلام السهد ما سلام التحلل فحصل كاحص من لاجل احطاب
 قلت وعلى هذا ينبغي ان يسوي المؤمنين من كل ايضا وقد نصت السابعة على هذا في سهم
 ومذهب اهل السنة اعتقاد وجودهم والصحة الاول فاذا ذكر في المسووط ما لم يكره
 حرم عليه السلام مع جميع الناس بالتحلل بالسلام ينبغي ان يكون ذلك والمسلم يسوي
 الامام ايضا لانه من حضور فان كان احاط بالاسم بواه وهم وان كان في الاسر في
 الاسر وان كان امانه فعلى ان يصح انه نبوه في الامم رجلا الاسم بهذا علله الاصح
 قلت وبما جعل النبي صلى الله عليه وآله في صلاة المغرب عند الخوف قال الامام صلى
 بالظاهه الاولى الحسن رجحا بالنسب وروي الحسن عن علي حشنة انه نبوه في جميعها

٢٤

وهو قول محمد وعلى في الكتاب والمسبووط لوجه هذه الرواية ان الامام امام المصلين ذو
 خط من كاحص مني فيها لذلك وقال ابو جرح في الامام بسوى اراد على الامام وبسوى بعض
 الامام بسوى اراد على البعض قلت لهذا نصرة لازمة فان السلام على النبي ورد
 السلام قال السرجسي لا فرق بين قوله وعليك السلام والسلام عليك والمفرد بسوى الخطه
 لا عذر قلت وعلى هذا الوجه ثم قدم في الجامع الصغير بن ادم على الملايكة واخبر عن
 الملايكة في المسبووط قال سمس الامم تطل بعضهم انما ذكره ما على قول اي حشنة الاول
 في فصل الملك على البشر وما ذكره في الجامع الصغير ما على قوله الاخر في فصل البشر
 على الملك وليس باطوا ونقل عنه التوقف في ذلك وقال الاسطخاي وفي الاما
 قدم احفظه لانه خطر بانه ذلك لانه اعتقد الفضل اذا الواو ليست للترتيب
 قلت الفصل يحصل بالقدم ثم وان لم يكن الواو للترتيب لان القدم يدل على الاحفال
 بالسبي والاهتمام به ثم مذهب المعبر له والفلاسفة وبما حاشا ركاكم الفلاحي والكلبي
 السابعة ان الملك افضل من حمله بن ادم وقال بعض اهل السنة حمله بن ادم افضل من حمله
 الملايكة لانه صاحب الكرامة عبد كامل الامان ثم موسى بالانبا لانه لعل احسن الملايكة
 قال سمس الامم والمخارعة بان خاص بن ادم وهو الرسول افضل من حمله الملك وعوام
 بن ادم من الانبياء افضل من عوام الملكة وحواس الملكة افضل من عوام بن ادم قال في الدرر
 ان الخطب الفصل المحفل فيه في هذه المسئلة بمودع البواب كاحص من به البواضع
 واظهار العبودية لله تعالى والالاخلاص في راقوة والذرة والطس كاحصه الملك لا
 يوجد منه للبشر فان جعل كل عال مقام لو ط ساهله ولا فخر البشر على من له وكذا علم
 ان وعبا ذهم انه لظول الاعمار وعدم احاجه الى دفعه ظن في العرج ودفع العري
 وهي مسائل اصول الدين وتعرف بهذا لك ثم الامام بسوى بالسلمين في الصحة وفي طمع
 فاضح جاز في الامام لا بسوى اليوم لانه سبه اليهم بالسلام والا صح انه نبوه ثم قبل بسوى
 بالاول والا صح انه نبوه بسوى بها وقال في المحيط عن جرح السلام الاول للجد واخبر
 من العلماء والناهي للسبوه من اليوم في الجدة وفي كاي في الجدة به بعد قول الامام
 السلام قبل قوله عليه السلام فاحلا في صلاته قال في العنة هذا في حوال الامام والمعدك
 والمفرد وفي العنة هذا عند العامة وقبل لا يخرج الا في حوال الامام بعد الاولى
 قبل الثانية بعد ادراك الصلاة معه وقال في الدرر يسلم المعدي معارنا سلمه الامام



تسال فارافند كره الغراء ولد الكواب في الاحرس ولو اخلف الامام العارفي امبا فبشر
 صلاه الحق ولو ادوا والوليس بر قدم في الاحرس امبا فبشرت صلاتهم وقال زفر لا يفسد
 لما دى فرض الشراء قبل ذلك وفي الخط طهر حيك قول زفر بل جعل هذا الخلاف قولاً لا ي
 وفي الدخيل حتى خلاف زفر لا غير ولما ان الاخي اصعب حالاً واصعب من صلاه العارفي فلا
 يصلح امما مثاله كالمراء والصبي وان كل ركن من صلاه فلا يجوز حلها على الغراء بحسبنا
 ولا يندبر في حق الامي لعدم الامثلة قوله ولا اعلى يد الوقدمة في الشهادتين فحسبه
 فلان بعد قدر الشهد بنفسه ما ساعته وان تعد قدر الشهد بغيره مثل يمينه عند
 من جله الا في عشرة مسئلة وفي كل ركن بعد العمل الماعلى قولاً فلا يسئل وعلى قول ابي حنيفة لو جرد
 اخرج من الصلاه يصح المصلي وهو اسخلاف من لا يصلح امما مثاله ذكره ابو حنيفة في بعض النسخ
 فان لم يندبر في حقه العاد بعد ذلك غيره لا بعد فادراً ولهذا لم يوجب الجمع في الح
 على الصبر وان وجد فاداً اعش منه قبل الا على ما لم يكن من اسان الجمع والجمع بدون احراز العاد
 وبما فاد على الاقد العارفي يدول احرازه وفي الاصل الامي اذ انتم الصلاه باي فادى واحد
 فلان يصلح شياً فانصرف وقدم العارفي فصلاته فاسد وخسر قول ابي حنيفة وهو قول الحق
 اما على قوله فلا صلاه الامام فاسد والاسخلاف في صلاه فاسد فاسد واما على قوله
 فلا صلاه العارفي فبشرت فاسدة ولا يصح استعماله في الاصل صبا او محناً او رجلاً جالساً
 سا عتيد ولم يستوع في صلاه الامام لانه اسخلف من صلاه له لكن لو لم يركب جاساً عتيد
 سوى الدخول في صلاه الامام نحو خلاصه لا يركب اسخلف امما واصلح لانتامه مثله
 وان كبر ما ساقى السوروع في صلاه الامام لا يصح خلاصه لانه جعل المسد بالامى وهو
 لا يصلح امما مثاله العارفي مثل سق احداث بعدد اولي ولو ان العارفي فادى الاول وليس بر شى
 الغراء في الاحرس وصار امما فبشرت صلاه عدى حقه وسقطت وعلى قول
 ابي يوسف ومحمد لا يسد وعنى عليهما اسخلفنا وهو قول زفر حقه ان فرض الغراء قد
 فحسبه بعد ذلك لا يضر كركب مع الندع ووجه قول ابي حنيفة انه اذا كان فادى في الاما
 قد الزم اذا جمع الصلاه بالركعة ثم عجز عن الزمان لم يزم فعلى عليه الاستيعاب فسد
 ددري الاصل وهو ان الامي اذا فاتح صلاه وقدر الشهد وسلم لم يعلم سورة ثم تذكر
 ان عليه سجدة السهو فانه لا يعود وسجدة حارة عند العمل امما على قول ابي حنيفة وعلى
 فانه يصير خارجاً سلام اذا كان عليه سهو واما ان يقولوا كركبه او المكة العود

وبعد ما علم السورة لا يمكنه العود الى السجود اذ هو في سجدة السهو مجزئة لم يستعد الشراء فلا يعلم
 سورة وقد نعت علمه سجدة عليه فاد ان عذ عليه العود متى جازحاً بالسلام السابق فعمل السورة
 حصل بعد اخرج من الصلاه فلا يفسد ونظيره ما لو كان في سجدة السهو في الاقامة بعد السلام وان
 عليه سجدة السهو فانه يصير خارجاً بالسلام السابق اذ العود بعد عذ عليه بسبب الاقامة
 لانه سمع سجود سهو في وسط صلاه وهو في سهو وسرع وعذ بعد لا يخرج بالسلام اذا كان
 عليه السهو فانه تعلم السورة قبل السلام ولو تعلم قبله بعد ما تعدد الشهادتين مجزئة لانه لم
 سبق عليه واحد كذا ما ولو عاد الى سجدة السهو فلما سجد سجدة تعلم سورة تسعد عنه وعذ ما
 لا يسد لانه عاد الى حرمة الصلاه حين سجدة فصارت لو تعلم قبل السلام بعد ما تعدد الشهادتين
 وهو معروف وان سلم لم يعلم سورة ثم تذكر ان عليه سجدة عليه تسعد صلاه لا ساقا ولا
 تعلم سورة وعلمه وان مر اذ كان الصلاه فرغ ددري في سجدة العمل المخط لو امدى حتى علمه نحو
 اسخلفنا وفي السالسا لا يجوز الاحمال اى في المنة ذكره وقال في البرى لا يجوز لما
 ذمها واذ في المخط وازال الساقا عتيد من جازحاً وان قام وسطه فبشرت صلاتهم للحا ذاه
 مسئلة ذهب اليه واكر اهل الاتر لا يجوز ارجاء صلاه المفرد خلف الصب وقال احمد
 واسخلف لا يصح صلاته وهو مذهب الحق والحق والحسن في صحيح واحراز ان المفرد كدس
 من نفسه من مجدياه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلح حلت الصف وحده فامر ان يصلي
 رايه ابو داود والترمذي وحسبه وعنه صلى الله عليه وسلم انه انصرف فرأى رجلاً يصلح
 حلت الصف فوقف في الله صلى الله عليه وسلم حتى انصرف الصواب فقال له اسجد لصلواتك
 فانه لا صلاه للذي خلف الصلاه رواه ابن ماجه والى حديث ابي حنيفة رضي الله عنه قال
 له صلى الله عليه وسلم زاول الله حوا ولا تسد وقد كبر ردة لم يركب الحى بالصب ولم يركب
 عليه وسلم بالعادة ولو كان ما ساقى فبكر احد ما مكر احد الامر وهذا قد وجز احد صلاه
 المفرد حلت الصف اذا كان قد صاده تحجب او صلى لا يصلح قال ابن المراسي وحاله الاجاز
 الصحاح في حاله الساس قال يركب من يركب عن الانفراد فتدري عن الووف تحت المراء يقولوا
 من تحت اخر لم يركب ذلك لم يسل صلاته ولهذا جعل صلى الله عليه وسلم العود والاس
 والتميم بمرده وافر صلى الله عليه وسلم ما عادة صلاه الفد لعله قال امر برك وبك على سجدة
 الما والاسطرار صلى الله عليه وسلم حتى فرغ ولو كانت باطله لما اقر صلى الله عليه وسلم على
 الاستمرار في قال النووي وهذا في حق من لم يركب في التوضيح اسطرار صلى الله عليه وسلم

للاعرابي حيث صلاته حتى فرغ وروى انه صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن دخل الغيب
ومغناه لا صلاة فامله لولاه لا صلاة كضرة طعام وهو لم يكلم الله واما حالنا احترم
وفان بمسدا الصلاة كضرة الطعام قد اوعنا ولوجا والصمت مصل اسطر اخر فاب
خاف فوت الركعة حذب واحدا من الصلوات علم انه لا تاديه وقال في شرح الاكل
نقوم وحده ولا يحرب احدا وهو الاصح ومن السلام وحده اولى فاما ان عليه الجمل على العوام
فاذا جاز الله افتد صلاته واما في الجرد في الامام ان من دخل المسجد يوم باصر الحاس فان
استوبا فالامر بالصلاة الاول اولى به الثاني به الثالث به في امر الفنون وفي الصحرا سعي
لان كبريا ولا يحرب واحدا من الصلوات وحده او لا يسعد صلاة المحبوب لانه
اجابه ما فعل مصارفتي ولا يصح انه لا يسعد ذلك في السراوى الظهيرة وفي الكاوي
قال ابو بكر طحان لا يسعد منها قال لان توجيه الصلاة وقامه صبر ذلك المكان مسجد الخيم هو
فلا راجع في صلواتهم حكما قالوا في الامام غير الخيمه في الجماعة يصح شرعه وان تاب احدا
شرطا لغير الخيمه قال ابو الووي لم يرد وحده او سبعة بل يحرب واحدا من الصلوات بعد اعراسه
قال الصواب انه لولاه احدا انه يفت مغد او لا يحرب قال نص عليه في النوطي وهو قول
ملكه والمباي وهو الصحيح انه سمي لما يحرب واحدا من الصلوات بعد اعراسه ولا يحرم
الصلاة الا صمت ومعه عطاء الحج وفي غير الا واعي وملك واحد واعي وذاو ذكر اعراسه
مسئله الامامه افضل من الادان الاصح من مذهب المصنف ذكره في الوسط وفي الرده
لا يحاسب الامام اعظم اجر من المودر لانه صلى الله عليه وسلم احاد الامامه لنفسه واولاد
الادان ولا يحار الا لا فصل في الاحاد اكلنا الرشد ونعده وقد تقدمت الاحاد
وفصل الاذان وفصل الجماعة فلا بعد في مسئله رجل وحده في دار احرب اسير
احدها عالم والاخر عري فاري قال عليه السلام افتد الباري او اذال من معه من المال ما في
فراش فاستدل بعض مشائخنا بما على بعض الباري على العالم ولا حجة فيه لان بعده
ان من خوف الارتداد عليه والعالم ما مودع الله وبذل عليه ما ذكره في السرايا اكل
نقدم على العالم الماذر من الجله ٥ ذكر خاتمه هذا المام بعض العلم ودرجه بعض
العالم على الناس اذ قدما في هذه الما ان العالم اولى بالامامه فهو في ذلك في التوفيق
وسمي وفي ذلك اعتبارا على الاحاد في حبس العلم وبذل على ذلك وختم من الكتاب والسنه
والادان واحكاما على الصلوات والاسعار اما الخليله في قوله تعالى لا يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون فاما في اول الباب ودرجه الله تعالى العلم في المرتبه الله

194

人々

عليه السلام قال الله تعالى طبعوا الله واطبعوا الرسول واولى الامر منكم والمعاد والى الامر العاقبة
 مع الاولين ثم انه تعالى اذ اذ كانكم تعلمون في الرسالة الاولى ان من قبل وما علمنا وبعده الا الله
 الرحمن في العلم ان عظماء واطعنا عن العظم وقال تعالى في الله سبيدنا منكم ومن عند
 الكتاب وقال تعالى انما يحشى الله عباده العلماء احسن تحشية العلماء وقال تعالى وادخلوا من
 ابيهم واربع الله الذين امنوا مسلم والذين امنوا العلم درجات وروى عبد الله بن عبد الله بن
 فضل الله قال قال الله تعالى في كل درجة ودرجة حصص الرزق بعد ما نفاذ
 فان يدعى العابد فانطق نسرا بالناس وقال تعالى واول الله عليك الكتاب واحكمه عليك ما لم
 يعلم وما فصل الله عليك عظماء وامن على رسوله في العلم ووصفه بالفضل العظم وقال
 تعالى حبه عن سليمان وادخله السلام في امر الهدى بعد اعزته عذابا يندب العلم احوال
 حطب بما لم يحط به فاستدركت نفسه واستعملت حكمة ما علمه على سبيل ذلك الزمان
 ورسول الملك الدان مع عظم ملكه وهيبه مجلسه وعلم الهدى بحجارة نفسه ومسا
 فتر بعد سلمه من جرحته والعزم على عتوه فلو ان العلم رجع الى الزمان لما عظم
 الهدى ولما ابرك العتوبه بل لا ارام النفس واخضع علمه الى نفسه وقال تعالى حكاية
 عن الانبياء انما جعل في من فسدها وسفك الدماء ونحو ذلك من وقدر ان يجوزوا
 ما فعل في ذاته تعالى عظمه وفضل آدم بالفضل فيهم باسمهم واما السنة فمن وجوه اربعة
 ما ذكر في الموطا من ان الله به حرام سنة في الرزق ونحوه احسن للذكر والعظم لم يزل
 واحدهم ارحم الناس على حيوة وكوثر رزقهم والاحسان في حقهم والاشاعر
 لقد وضع على لحم الوجه المائي ناروا ولوداود الحسبياني عن غير من قال ان
 حاسا في مسجد دمشق مع ان الرد الحاه رجل قال ما بال الرد اني حنك من منتهى الرسول
 يحدث بلقي عنك يحدث بعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو الرد اما جات
 بك حاجة ولا تجاره ولا حب الا طلب احب قال الرجل في قال الشرا في حق
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيك من ذلك طرفا طلب فيه على سلك الله به طريقا
 من طرقه واكنه وان الامانة لمصلحة احتج بها رضي لطلب العلم وان العالم ليس بغيره من
 مواب ومن في الارض والحسان في خوف الماء والى العالم على العابد فصل العزم للذكر
 في سائر الكواب والاعاورة والاعاورة والاعاورة

ورثوا العلم ثم اخذوا حفظا وادوا وضع الملايكه اجفنتها فل يكف عن الظن ان المجلس
تستخرج منه العلم وقبل يكف عن الظن ان توفيه اليه وقبل يسطر له بالدعا وذو ذلك
ولو لم يعلم الملايكه ان من رآه عند الله تعالى نسخ ذلك لما فعله واحدا منقطع البلاد
السعد لاجل اعداء رجل صالح فكيف بدعا قوم لا يعصون الله ما امرهم وسعلون
ما همرون الثالث ما رواه الرمي انه صلى الله عليه وسلم ذكر له رجلا عالم وعابد
فقال صلى الله عليه وسلم يصل العالم على العابد فيفضل على العابد قال صلى الله عليه وسلم
السموات والارض حتى المله في حجرها يصلون على معلم الخير وهذا الحديث المخرج من
الاول كغير هذا فان فضله صلى الله عليه وسلم على اعدائه افضل واعظم من فضل البري على الدواب
اصفا تامضا عنه الرابع عن ابي هريره رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
طلب العلم ورضه على كل مسلم وطالب العلم يستغفر له كل شي حتى الحنك في البحر روي
ذلك مطر وذكر ابو عمرو يوسف بن سعد بن محمد بن عبد البر النري حافظ العرب في جامع
سائر العلم وفضله احكاما على ابي هريره رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
ما من رجل يسلك طريقا لمفس وفيه على الاسهل الله له طريقا الى الجنة ومن انطاب به عملة
ليرسوخ به حسبه السادس عن ابي هريره رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ما من قوم يجمعون في بيت من بيوت الله سعيوا للبراء وينتدسونه الا حشرهم الله
وعسيتهم الرحمة ونزل عليهم المسكنه وذلهم الله في عنده السابع عن ابي هريره رضي الله
عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلم الخير يستغفر له كل شي حتى
في البحر رد عن الاحاديث اربعه والجامع الدام عن معوية بن ابي سفيان قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد الله تعبد حبرا جعل فيه ملك خلال فتيه في
البر وزهره في الدنيا وبصره عيوبه التاسع قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى
يجمع العلم واصعب واحد فيقول اني لراؤنكم على حكمي الا خبرا ردتكم لكم اسهدكم
اني عرفت لكم انما منكم ذكرها ابو عمرو الساسن عن ابي هريره رضي الله عنه قال صلى الله
عليه وسلم من احب ان ينظر الى عباد الله من الناس والمسلمين في الدنيا فليكن
سده ما من معالج حلت الى ان العالم الاكبر الله في يوم عبادة سنه وبنى له كل
يوم مدينه في الجنة ويمشي على الارض يستغفر له ويمشي ويصير معقورا
وسهدب الملايكه لهم باهم عن الله المار الحادي عشر عن ابي موسى الاشعري

في الحديث

رضي الله عنه سمعت الله سبحانه يوم النسمه يوم من العلم فيقول يا معشر العلم اني امرتكم
نودي فيكم الا لعلي بكم ولا اضع على فكم لا عذبتم انظروا افتدعتم لعم الفاني عسى
قال صلى الله عليه وسلم معلم الخير اذا مات بكى عليه طير الما ودواب الارض حيوان
البحر الما عسى قال صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه حسن الله الي المر لا ن يهدي الله
يك رجلا واحدا خيرا مما نطق ويعرب الرابع عشر قال صلى الله عليه وسلم من خرج
طلب ما بال العلم ليرد به باطلا الى حي او ضلالا الى ميدي فان عمه فبادة ارضه عما
اكتسب عسى عن ابي مسعود رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال من طلب العلم حث
به الناس انفا وجه الله اعطاه الله اجر سبعين نبيا السادس عشر عسى عن ابي هريره
مروعا بن عدي اذ طالب العلم ودم الشهيد اوم السامه مخرج مدار العلم السابع عشر
عن ابي وايد النبي انه صلى الله عليه وسلم سئل ما يجزى الناس معه اذا قيل لمة نهارا
احد من راي وجهه في كائنه مجلس الرب واما الاخر فجلس عليهم واما الثالث فانه رجع
وفرط فرغ من كلامه قال الا خبركم عن البر الدلاء اما الاول فاوى الى الله فاوله
واما الثاني فاستحيا من الله فاستحي الله منه واما الثالث فاعرض فاعرض الله عنه
در هذه الاحاديث من العاسر الى السابع عشر من الدرر احطت بالامس عسى
قال صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في امرين رجل اياه الله التراب وهو يقوم به انا
واما الثاني والناس عسى عن ابي هريره رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
نريد الشرف شرفا وتزق المملوك حتى يخلص من مجلس الملوك ذكرها ابو عمرو عبد البر
واحكم السنه والعمه الحديث الثامن عشر روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال
ما جمع اعمال البر الا لا تنطفئ في بحر وما جمع اعمال البر واتحاد في طلب العلم تنطفئ
في بحر ذكره ابن ابي زبير باساده احدى والعرون قال ابن عباس وابو هريره رضي الله
عنها خطبا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبه لمعه قبل وفاته فلهذه هناك
من تعلم العلم وتواضع في العلم وتعلم عبدا لله يريد ناعده الله ليرى في الجنة افضل
نوابه ولا اعظم منزلة منه ولو لم يرد الجنة منزله ولا درجة رفعه نفسه
ان كان له وفيه او انصب وان ينف الما والى العبد من عن امره مروي
ان يوم السامه حفت من ابي هريره رضي الله عنه فقامت نفسه معصية بالدر
والناب والزمرد حلالها المستندس والاسيدس والاسيدس والاسيدس من الرحمن

في الحديث

وغير ذلك البار ونقض العلم في قلبه حتى فيه ذمرا طويلا السابغ والبلون عن عارض الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس ساعة عند العالم في مذاحه العاجل له من
مائة ألف ركعة مطوعة وأجره من ألف سنة من عترة الألف أو من عترة
بها المومر ذكر هذه الاحاديث في روضه العلماء الناس من البلون عن صحبه رضي الله عنه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول طلب العلم فانه لما مضى الناسع والبلون
عن معادن حل رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس للملح والحديد من حل
الا في طلب العلم واكدت المولى اربعين عن الناس من محمد عن ابي بكر رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ذك عن علم مكب فم صلاه على قبره من اجر
ما قرى ذلك او على ذلك العلم خرج هذه الاحاديث الله او العباس الذي في العلم
وفضله صلى الله عليه وسلم سدا منجد والمجد واسا فصل العلم على العباد من وجوه احدها
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال طلب العلم احب من
العبادة ما ساء على النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادى الى الرضا
وعلم الناس الخير فانه له اجر العباد فاضل على اذناكم رجلا قال ابو عمر جامع
العلم اسداه صعب ما ليس على رعا من رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
فصل المومر العالم على المومر العابد سبعون درجة وانما عن جابر عن عبد الله رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت الله العالم والعايد يتكلم للعباد اهل الجنة وعالم
للعالم اسع في الناس فاحسنت ادمه قال قيل لعلي بن ابي طالب حاسبا عن ابي بكر رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم احب من العبادة وملا ان الدر الورع سادسها
عن ابي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يبعد واصحاب ما من العلم خيره من
ان يصل ما في ركعة سابعها عن ابي ذر وابي بكر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول اذا حاز الموت طالع العلم وموت بك الحال مات شهيدا ما ساء
عن ابي عمار رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في واحد اسد على البطال
من الف عائد سابعها عن ابي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لكل
عابد وعامد ادر الله الله وما عباد الله في الفصل من لغة في الدر والعبادة واحد اسد
على السطان من الف عابد عن ابي امامه الباقر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال عليكم هذا العلم من رخصه ومن ان رخصه في العلم والمعلم سابعها

والاجر ولا خسر في سائر الناس بعد حادي عشرها عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابي عبد الله رضي الله
عليه وسلم قال اغد عالما او موعلا او مستعنا او محبا ولا تكن احامسة فذلك قال عطاء قال
ابن عمر بن ادم عطاء وادنا في هذا الحديث زياده ليس في ادبنا واما ما في ادبنا اعد
عالما او موعلا او محبا ولا تكن احامسة فذلك قال ابو عمر احامسة التي فيها
الخلال معاداه العلم وفضله ومن لم يحكم فقد اعصم او فانه وفيه الهلاك الذي
وهذه الاحاديث خرجها ابو عمر في جامعه طلب روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال افرس
اليهود اخذني سبعين فريده فريده ما حبه والباقر في البار واورد في الصاري اشر من سبعين فريده
فريده ما حبه والباقر في البار وسفر وامن ليما وسقون فريده فريده ما حبه والباقر في البار
فعل الحمله التي زادت هذه الامه على اليهود والنصارى في فضل العلم والعبادة وهذه الحمله
التي ذكرها ليس في اليهود ولا في النصارى فان اليهود والنصارى يعطون علمهم واحاديثهم
اسد فطمح في النصارى يقول للسيد اعزني والبيت الذي لهم الا حرم الابرار لهم سمع
عن الساج والصوم والعبادة ودخول الجنة وهذا الرضا عظم نعم مستند
في فضل العلم على السهاده عن ابي بكر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
سمعت يوم النامه لله الاسامير العلم اشر السهاده وقد نعدهم رجال مداد العلم على دم السهاده
وعلى ابي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاسامير العلم افضل من
والعلم على السهاده افضل من رده حاصون ان عسا لا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في
المسجد مني قال قلت رسول الله اني حجت اطلب العلم قال مرحا طاب العلم ان طاب العلم
لحفت به الاملاكة ونظله باحمتها فترك بعضه بعضا حتى يبلغ السهاده من حريم
لما نطلب فما حجت نطلب قال قلت رسول الله لا ازال اسافر بينكم والمدرسة
فامني عن المسج على الخفن وذو الحارث ذو ذلك كله ابو عمر عبد الله
في قوله صلى الله عليه وسلم من حفظ على امر الله حرج عن معادن حل رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم اربعين حرف من امر الله عند الله في رضى الله عنه والعلم
وعلى ابي عمار رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من حفظ على امر الله حرج من السنة
لم يسمعوا يوم النامه وعمر في الله الاسع رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من طلب علما داره كعب له من الجاهل من الاجر ومن طلب علما طرده قال من اهل الاجر
وعلى ابي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

واحده معصية وراه السورة سنة ولا معصية في الواجب او في المستحب
اي حسمه رضي الله عنه انه معصية اما الفاحشة فلما قال عيسى واما السورة فلا هي مرتبة على
الفاحشة في السنة وفي واحدة ايضا يدل وجوب سجود السهو بتركها فلو وجب
سجود السهو بتركها لادل على وجوبها لانه يجب ترك السنة المضادة لاجتماع الصلاة
على ما ذكره الشيخ في المسنوط ووجه ظاهر الرواية ان قراءة الفاحشة والسورة واحدة
في الا وليس حتى لو ترك واحدة منها كان عليه سجود السهو فصاحبها في السجعة التي ولو لم يقض
قال فاضي حال وسجود السهو كسب ترك الواجب واما في غير الفرق انه في الفاحشة كسب
تركها في الاحرام مرة واحدة مع ادراكها في تحريمها في الفضا وان تركها خالف
المسروع بخلاف السورة قال السجعة التي ليس محلها اذا طار ان يقع فصلا لا محل
للفضا فيه ولا الفاحشة وحت في الاول وليس على وجه ترتب على السورة وسد ذلك الاول
بموقف الفاحشة في الاحرام فيكون الفضا على قول الادا اما اذا قضى السورة في الاحرام كان
الفضا على قول الادا فليس سببها في الزام على يوسف الصلاة باه بعد قضاء
كسب بتميرات الشرب والاشحاح في اياه الا ان كان له ان يقرأ الصلاة في الاحرام
بما قال في السورة وجرمهم من صرف قوله وجرم السورة خاصة وهذا روي محمد بن
سبا عن محمد بن جعفر واي يوسف لانه موافق للفاحشة في كل وجه الادا وهي
ان لا يجزى في الاحرام وفي السورة فاضي بغيرها كادها ولا تكون جمعا من الجرم والحاشية في
ذلك واحدة اد الفضا محل الادا المحل اعرفها في وجوبها بغيرها وروي بسام عن محمد
قال في الجرح وهي رواية جعفر انه لا يجزى الصلاة لانه لا يجزى الصلاة ولا الجرح
في السورة كون جمعا من الجرم ولا في صورته وحمقته وهو غير مشروع ولا الفاحشة
سائغة على السورة وهي اصل في حكمه والسورة تنبع والبيع كالحالف الاصل في كسب
في السورة مخالفة الفاحشة ووجه ظاهر الرواية ان قراءة السورة واجبة والفضا على قول
الاداء وقراءة الفاحشة فلهذا في الاحرام والجرح من الجرم والاختفاء شنيع في تركه واحدة
فكان بعد صفة الفعل في البطل فالبطل العذر الا ان من سارع حلف امانة
الطهر في الجرح يلزمه اربع ودا في الامام في الجرح فصل الرضا وضم اليه
اخرى حتى لا يسفل الملة في طهارته على الوجوب وذكر في الاصل
ان في الاصل كسب السورة في الواجب والاحرام

سجدة في الاحرام لمصلحة الفصل في الجرح عند قال فاضي حال ما ذكر في الاصل لا يدل
على الوجوب وما ذكرنا يدل على الوجوب وجه الحجة انه غير متضمنة للعامة الواجبة فلم
ينع ما عناه فوضو عها من كل وجه ولا يجب والذي يقتضي عدم الوجوب ان يؤول اح
الى ظاهره في معنى الوجوب وتوهمه وجرمهم في معنى ان على المحل على الظاهر لما عرف ذلك
فراه الفاحشة في الاحرام سببها فلو وحت السورة تكون جمعا من المسبحة والواجب ولا اصل
له وفي الجرح لو اراد ان يقرأ السورة في الاحرام وحدها وبترك الفاحشة وقال ترك
الحكم في قراءة الفاحشة فبما قل هذا من ان ارادها او تركها هل ذلك قال لم يذكر هذا
واحتل اصحابه فيه منهم من قال لتركها وهو اسبغ يذهب اصحابنا لانه غير واجبه
في الاحرام ومنهم من قال ليس لتركها ما يقع السورة بعد الفاحشة على غيره في الصلاة
ولو قرأ السورة في الاول او الثانية ولسي الفاحشة لم يذكر في صلاة ما عناه الكتاب لم يصر
السورة دون في الاصل وروي الحسن بن عيسى يوسف انه رجع وبترك الفاحشة لانه قد مضى الفرج
بعد التمام لاجل الواجب سانه ان قرأ السورة وقعت وقضا الفاحشة واجبه ووجه
الظاهر ان بعض النعمان لاجل الفرج يجوز والفاحشة اذا قرب لصدره وقضا رآه ولو ذكر
السورة في الرجوع فانه رجع وربما منع ذلك ابو يوسف على فاس من هذه المسئلة ولو لم يقرأ
في الاول لم يقرأ في الاحرام الفاحشة وحدها حارت صلاته وسقط بغير الفاحشة على الاول
الا ان ردها الدعاء والثنا فلا سوغ التزاه ولا يجوز صلاته وذكر في الجرح في فوضوع لونها
ان الفاحشة على قضاء الشا حوز صلاته ولا سبغ حكمها بقصده فلو لم يجز الحاشية ان يسبح
والجرح ان يسبح عن قال في البدائع ان قراءة الفاحشة بحسب محضه لا خلاف واما اذا صح
اخره واداءها على وجهها ولم يسبح ادنيه وحل وقوعه في تحريك اللسان وخرجه
اخره من محاربه كل كونه حوز الترجي والوتر الخ المعروف لا يغسل ويحول ملأه من
في الحاشية ان الفاحشة لغيره اخره في لا بد منه وقال في الكسب اذا لم يحرك
لسانه لا يحركه لا خلاف توبه قوله في مسعود من اسبح ادنيه لم يحركه
او جرح اي شبيه في سنته ومعنى السجعة الامام ابو بكر محمد بن الفضل الحارثي قال يسبح
في فاحشة الخط وهو الاجابة وقال في الجرح وعنده بعد في الشرب من عنات الربيعي
ان ادى رجل صياحه اذ سبه لانه وسع في رجل كونه يوسف ولا يجوز عند محمد
والصالحين خرو الاذن وحده قول الحسن ان الاصل في السجعة فعل الاذن دون
اللسان والاصل عليه ان يكون من الاصل في يسبح في وجوه في السجعة في الاصل

الى منزل اوله وليس عليه ذنب فلا غنا فوالله ان الله لم يخلق نبيه على وجه الارض الا من
مجالس النبا الذي لم يفسر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال اوله ما بين عليك بالادب فانه
دليل المروءة والمفسر في الحديث وصاحب في الغربة ومن في الحصر وصدور الحسن وسيله
عند اصحابه في الحديث في حديث العلم ورفعه في السبعين وقال للشريف وطلحة الملك في
واما الحكامات في ذلك فذكر قال بعضهم من عرف النبا وفضل ان كل من نسب اليه فوج
وان لم يكن من اهل بيته وكل من دفع عنه ونسب اليه لم يزل عزا عليه ونال من نفسه وان
كان جاهلا حتى ابو عمر وجامعه ان معويه رضي الله عنه حج فاشي بالاباطة فجلس عليه
ومعه وجهه انه قطع من عبد عمر ومن يوفى فاذا هو كما عدا على حاله لم واذا انساب

اي صوته

معهم فذرف عنته فمضى
واما الاخصر من عرق احصا كجدة في ذنب العرب فقال معويه من هذا هو الاصل من
من ساحلي ساحل ما حاد ملا الدول في عند العرب فقال معويه من هذا هو الاصل من
ان في طالب فالجول الطوق فلذلك لم يزد ابو كما عدا فم غلام يعنى
منما ذكره في ابصر في عند هذا الرجل سبع بالاعز
فلن يعرف الدنيا لمن يعرفه فناء وبطل عن القدر
الجزوي فالجول الطوق فلذلك لم يزد ابو كما عدا فم غلام يعنى
فلان احل وعصم بول حله فلان اري سالونه عن اسباب اسكل عليهم من سلك حج
فقال من هذا هو الاصل من عرق النبا الى روجه انه وقطه فقال هذا هو الاصل من
وهذا هو الاصل من عرق النبا وشرف الاحرام اسمي كلام ابن عبد البر قال العبد المذنب ان من
حسن عدا العالم ولا يدري ان يحط من عليه سبعا فله سبع اذ اصاب اولها يتال فضل المطهر
الثاني ما دام اجلس اعنه فان مجوسا عن الدوب المالك اذا خرج من منزله طالما للعلم
بريت الوجه عليه الرابع اذا جلس في جلته العا فانزلت الرحمة عليهم حصل له منها نصيب
الحاس ما دام يستمع حب له طاعة السادس اذا السمع ولم يمت صاقل قلبه كجرمائه
عن ادراك العلم فمصر ذلك سبعا في حضرة الله سبحانه لعله ان اعين المنكسر فلوهم من
اجل الشان في اعزاز السلسل العاليه وادلاهم للناسي الجاهل فيرد عليه عن السبق والجمل
وعمل العلم ولما ابراهم في العلم وسلم لحاسة العلم ومن الدرس اسنان وزيه
بحسبه اسباب علم العالم وعدل الاخر وعبادة العباد ومانه الجار وصحة المختار

يوم

في المنسجحة اشياء ما فادها بحب هذه الخمسة ما ما بحسن فذكر في حب العلم وحب ما كثر وكره
حب الدول وطما لرد حب الحادة وحب الجاهل فذكر ما يحب الا ما به وحب
الخش فذكره بحب الصبي فقل فضل الحسن المصري على الناس خمسة اشياء اولها العلم ما كثر
سنى حتى علمه والماني لربه احدا عن سنى حتى ابره عنه والمالك كل من طاب به سبعا لربه
من العلم والمالك والاربع كان يسعني لعل في الناس والحامس ثبات شربه وعلاجه من اقال
النسب الاولات من طين مع مائة اصناف من الناس زاده الله ثمانه اشياء من طين مع
زاده الله حب الدنيا والرغبة فيها ومن طين مع البصر احصل الشكر والرضا بعينه الله ومن طين
مع السلطان اذ الله السنون والكر ومن طين مع السنا زاده الله الجمل والشهوه ومن طين
مع العسل اذ الله اللهب والمزاج ومن طين مع السنا وزاد من الحيرة على الدوب وسو
التيه ومن طين مع الصالحين اذ الله رعد الطغات ومن طين مع العلماء اذ الله الوادع
قال الكل الرجال اربعة رجل يدري ويدري انه يدري فهو عالم لا فقهه ورجل يدري ولا يدري انه
يدري فهو جاهل فانهظوه ورجل لا يدري ويدري انه لا يدري فهو جاهل فعلمه ورجل لا يدري ولا
يدري انه لا يدري فهو سلطان فاحبوه واربعه للشرب لا يعنى ان يارب فيه وان كان
امرا فامه لايه وخدعة لصفته وخدعة العالم الذي يعلم منه والسؤال عما لا يعلم
من اعلم منه وقال مائل بن سليمان وجدت في الاجل ان امرئ قال قال العسك عفا العباد واغفر
من من فاصلة على جمع ظني الا اخبر والرسول فضل الشمس على النوازل وفضل الاخر
على الدنيا وفضل على كل شئ وعن عيسى بن مريم عليه السلام ان امرئ سئل الله عليه السلام على حكا
فاهم الله اسباب رضون من الله فليس من الدون ورضي الله منهم بالسر من العلم ويدخلون
اكنه لا اله الا الله وعن الحسن المصري صبر برى العالم بشيخ وجاه العالم والطرفة عبادا
واذا انصابت من ذلك نوبة فلما اصابه دم السهد واذا فطره على الارض لا لا نوع
فامر من نظر الله اليه فاحب فاحبوا به عدا الله اكرمه الله وحسن مع الاسا عليهم
السلام فل اذا اكل السارق عالما لا يقطع يده لانه يقول فان المال لي ودعته وكبر
الراي بول زوجة وروي ان يوسف عليه السلام لما صار ملكا احاج الى وزير فقال له
عن ذلك فالجبر لان ربك يقول لك لا تختار الا فلما اقره يوسف في اسوء الاحوال
وقال الله صلح لهد العالم مع سوء حاله فقال له حبل ان ربك عينه لراك لانه ذنب
عني حين فاك وان كان لصفته فليس في ذنبك ذنب ومن من الصاوي والكدان الذي

يوم

باليمين بعد ما حلف فحلت مكرمة فسد طقت بمنه فان كل ما افلاحت عليه ولا عليها لانه
فذلكها لغة اليمن فسد طبت اليمن عنها وعنه فقال سما لانه اخشى لك من العلم
عن شئ قلنا غافا فلي طلب يوفى لرحل حبل المدر ولد وحمل الحماره وتوسط
الطريق وليرصل الى الحماره فرائ والله الملت سافر الراجح خلف بطلاه اللات
ابها ترجع وحلبت يمين عسدا وحواربه وصدر ما يملك اهل الاربع حتى يصلي عليها
وكان في الحماره كبر العلماء لاسيما البوري في غيره فقالوا احدها حاب فسلوا
اباحيه فقال خطوا الحماره فخطوا فقال صلى على ابنك فصلى عليه وقال لها ارجعي
فد صلى على ابنك فقال سمان مثل ماله الا على عمل اللبس سعد قال رجل حاله
اي جسمه فقال له ان للسر محمود السر اسيرى له الحماره ففعلها وازوجه المرأة فقال
العظيم فطلبه فقال اذهب الى سوق النحاسين فاذا وقع عنه على حماره فابنعه
للسبل ثم رجع منه فان طلبه عادت ذلك فهو كوارعه وان عده لم يسمع عده قال
اللسب ما العجيج اجمعه انا اعني سرخته روى عن ابي جعفر رضي الله عنهما ان رجلا حلف بقرن
امرأته يا ابي بصير لم يعرف احد وجهه اجواب فقال ابو جعفر في رفع امراته
وظما بها را فذكر هذه احكامات الامام محمد بن الحسن رضي الله عنه قال الرشد هو ما لا يفت
عند جعفر حماره من اجاب الناس اني قد عرفت ذلك مني فحلف لاسمهم ولا يهتبا
ولا يصحب ويوالا لا يطلب حبل منته فقال بهب البصير ومع البصير ولا تحن
قال محمد بن الحسن كنت دائما ذات ليله اذا انما بالباب ففرج قلبه انظر وامر من اقبلوا رسول
اكله بدعول فحلف على رجليه فتمت ومضت اليه فلما دخل عليه قال دعوك المسئلة
ان ام لم يفتي زبده فلب لها ايام العدل واسام العدل في كنهه فماتت في ذلك الظاهر
قد شهدت للسب كانه فكذب يد لك على الله وحيوت عليك فقال قلت يا امير المؤمنين
اذا وقعت في معصيه هل تخاف الله في تلك الحالة او بعد بها فقال اي والله احافه حونا
شديدا فلب له اني لا شبهه لك حسن لاحد واحد قال الله تعالى ولس حاف مقام ربه حيان
فلا طغي وانما لا تصرف فلما رجعت الى اداري لاس اندر سادرا لي وهي تعصب على
عن اللبس سعد وروى ان ابا يوسف اماه ذات ليله رسول اكله لاسعجه فحاف
على يمينه فلفس اراره ومضى حانه الى ادارا اكله فلما دخل عليه سلم فرد عليه السلام فحمد

ان

ذلك سكر روعه ثم قال الرشد انما عاب النابغ الدار فاهمت به حارمه حواري الدار من الحاصد
لصديق اوله فذكرت فاطم لرجل فقال ابو يوسف فاذن لي امير المؤمنين بالدخول
عليه فاذن له فاسر طارة فانه طعة فمالي الجلس لها فماتت لها امك اكله فاحاله لا والله
لها احط ما اقول لك ولا يزيد في الاستغنى منه اذا دعاه امير المؤمنين وقال لك اسيرت اكل
فقول لي ما قال لك يا بنه فتولى والله ما سرفته ثم خرج ابو يوسف الى مجلس الرشد واسر
يا جعفر انكاره فحضرت فقال اكله سلفه على اكله فقال اسيرت اكله فقال نعم فقال في شبهه فماتت
والله ما سرفته فقال ابو يوسف فحضرت يا امير المؤمنين الا اوار او في الاكاره ورجع من المجلس
مضى فغضب الرشد وامر اكله الى اداري يوسف ما به الدرم فقالوا ان اكله غائب فلما اخر
ذلك الى الغد فقال الرضا عسا الله فلا يخرج عنه لعد فماتت ان الرشد في الرابع بل
عند في السباط كم جزو فقال لا تعصب الرشد وقال لا يدان يكون على ساطع من جميع انواع
البحر لمحل الرابع مدح كل يوم جزو او يصعب به طعاما لسمي اخر ورويه في سائر الرشد عن ذلك
الا بعد من فطلبه كجمل اخر ورافح صرنا اخر ورويه من يد به فاكله فقه قسم الرابع فقال له الرشد
لم يفتك فقال يا امير المؤمنين لم يعلم بكم نعمت هذه الله عليك قال لا قال نعمت هذه على امير المؤمنين
سلباه الف قال له فذكر ذلك قال يا امير المؤمنين لا تظن اني اكله ان اسيرى به الف من السوف
فماتت في هذه المدة اسيرى وكذا يوم جزو وراي فقال ملك يبرون الرشد واحد بطم صلعه
وسول صعب منيت مال السلسل كنهه الدرم وطلاله دخل الصلي ابو يوسف فرائ
الرشد وهو ما فقال الرابع عن سببه فذكر له السبب فقال ابو يوسف اذا صعب هذا الطعام
يرى على اللزائل او كاله الحوم والخدم قال بل كاله العنان والحصير فروي عن الرشد ما ورد
من احاديث في فضل الاطعام فسر عن الرشد ومدد الى الطعام واكله والسرور وامن
للناضي ابو يوسف سلباه الدرم في روى ان اعرابا قصد الحسبي على رجليه عساهما
فسلم عليه وسلكه خا حده فقال سمعت جدي يقول اذا سلمت حاجه فسلو بها من اجد رعه
من عزي شريف او موثق حريم او حامل النزال او صاحب وجهه صعب فاما العرب فماتت
عبدك واما الكرم فماتت وسيرتك واما القرآن فماتت في سوك كرم واما الوجه الصبي فمات
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اردتم ان ينظروا الي فانظروا الى الحسبي والحسبي فقال الحسبي
يا جاحظك فذكر به له فقال الحسبي سمعت ابي علي يقول فماتت كرم ما يحسن وسمعت جدي
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اردتم ان ينظروا الي فانظروا الى الحسبي والحسبي فقال الحسبي

لا

وان احببت علي اسس فلما ما عندي وان احببت اليك فلما ما عندي وقد جعل لي امره
 من العراق فقال فل لا تفرق الا بالله فقال له اي الامان بالله فقال
 فاما هذا العبد من الملوك فقال الله بالله قال فما من امر قال علم معه قال فان احاطه قال فقال معه
 ذم قال فان احاطه ذلك قال ففكر معه صبر قال فان احاطه ذلك قال فصاعقه بنزل
 من السما فخرقه ففكر الحسين ورمى بالصره اليه وقال صابرا لا يستفهم السبع احاط على الساب
 العالم لا يستفهم الساب العالم الفضل عليه ولا يستفهم العلم قبله الا كاجد ولا يرفع صوته عليه ولولا
 العلم لفضل الانسان على غيره من الخوان ومن يرد على العبد وعظم في علمه الله حتى يصل المطلوب
 على الابا وادخل للطلون في زمره الاسباب الاسعاز لله ذر العالم
 من علم الناس في خراب ذال ابو الروح لا انو النطف وقال الشاعر
 العاين من انفس الى العاين لا يجل فتداني الشؤب واشهد ابو عمر عن علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه الناس اربعة السمل كما ابوهم والادام حوا "
 سمل كسب وارواح مشاهده واعظم حلتهم واعضا
 فان لم يكن اصلهم حيث ينفخون به فالطير والسا
 ما الفضل الا بالعلم اهم على القدر على السند ادلا
 ودر كذا البر ما كان محسنة والرجاء على الاعمال اسما
 وضد كل امر ما كان عليه واكاهل ولا لاهل العا اعدا
 فاطلب لسلك عطا والهب ادنا فالناس مني والى العلم احيا غنى

مخالط رواة العا واصبح خبرهم يصحهم من وظفهم غنى
 ولا تغدو عنك ان غنى فاهم حوا اما غاب بخبر الحزم
 فوالله لو لا العلم ما افصح الحديث ودخ مغيب الامور لنا رسم
 سئل ان جعلت الناس عا وعلم ليس سوا عالم وجوب
 فندفع شعري على انكم حوا عا در على خالصه وكانت الصه مصورة سليمان
 وكانت طرفة صاحبه ادب فلما لم يكن هذا الدب شعري فدخلت على سليمان وشك
 من الزرد وافر سليمان انما خاضه على انضج الوجوه مجلا معك لما حضر قال سليمان
 اريد الملكات العايل هذا الدب فقال ما يكره القل وانما عني في شمس اراذي سوا
 وانما قلت وخالصه من ذرا البستر تشيع
 لقد قضا شعري على انكم حوا عا در على خالصه فلم يملك خالصه نفسه ان خرج من السنا

والث

والث على الزردون ما كان عليك من الحكي وهو يزيد على الثالث درهم ففعل سليمان حاجه حتى
 اسير الحكي من الزردون بما تاة الثالث درهم وما وديت ففعلت عنه فابصر الاله الله
 وبلغ عبد الملك قول الشاعر ومناسوبه والطيب وتغيب ومناسوبه المومس سبب
 فامر به فاحضر فقال له انت العايل ومناسوبه المومس سبب فقال ومناسوبه المومس
 بالنصف وما ذنك واسمعت بك فسوى عنه وكحل الرجل من الحلال فصعده
 علما يعلمه حول الصه فخره وعن العنبر من قبل ودا انما في الله والنحو والسعر واياك العرب
 والعهده واكدت انه حذنه المامون عن سيم بن شمر عن حماد عن السعي عن ابي اسحق عن ابي
 ان الصا السله عليه وسلم قال ايا رجل يزوج امرأة له دنه وحاجها فان ذلك سداد من عور قال
 البصر فلبت ما امر المومس صدق لمسم حذني عوف اي علمه فاحضر الحسين الحسين عن علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايا رجل يزوج امرأة له دنه وحاجها فان ذلك
 سداد من عور قال ودا ان مسكا فاستوى حاشا قال فاحضر من سبيل فلبت سداد ما السو ولم
 سداد ما النع وما الفرق بينهما وكان المامون يعصب لاهل العلم ويكره عده الصبر من الادب
 فلبت ما امر المومس السداد ما النع الصبر من الادب والسبل والطون والسداد ما السبر من المنة
 ولما سددت شتا فهو السداد قال وتعرف ذلك العرب فلبت نعم هذا العري بنو
 اضاعوني واي فاضاعوا اليوم كرهه وسداد ففكر فقال في الله الله
 كافي لاهل منهم وسطا ولربك تسبيح في العسر فقال في الله الله
 ما امر المومس انما كسب ودا نكه فقال لاهل على راسه سلك معه الى الفضل بن سهل
 وامر ان يصرف اليه حشيرة الثالث درهم ودفع له من عده طين الثالث درهم قال البصر فخره
 شام من الثالث درهم لمادة تحول النع الى الكسرة اسعاد ما المامون حكي ان الناس خطوا
 على يزيد بن معاوية فليدروا الهبونه امر بعزونه ففكر من صغى الغنى فقال السلام عليك
 ما امر المومس ورجاله وركابه لقد ردت حلفه الله فطقت خلافة الله قضى معاوية
 خبه غنى الله له دينه وحزنت الرباسه لانك اعرف ما سباسبه فاحسب عبد الله
 اعظم الزبده واسكن على الفضل العطيه فقال يزيدان مني ما من ضعي فذا حتى حلت قربا مني
 مر فام عبد الله من مازن فقال السلام عليك ما امر المومس ورجله خبز الاله وسبب
 حبر الاسما ومحن افضل الخطا من ان الله العطيه واعانك على الرعه فدا صحن فريش
 فجو عنه ففقد سائبه مسوون ما احسن الله اليك من الخلافة والعقيد لك بعد من السنا
 بول الله اعطاك الذي لا فيك وقد اجد وارا
 وفقد الله فذا اليك ما ان شريك نوهه قال يزيد

يا ابن مازن اذن من غير فام عداسه من همام فقال من يقدسه فامر لكل واحد واحد ان يكتب
 وزاد في اذانهم فاسطر الى المصلحة تحت ترغيع ضاحكها وفي كتاب الاعلام بالحروب الواقعة
 في صدر الاسلام لموسى البساس قال لما تقي عبد الملك بن مروان الكوفة بعد فقل مصعب بن
 الزبير اسنة السبايل منها عدوان وفيه بعد من طاعة الجندى وقال مصعب ادبنا قال
 معبد ومنهم رجل منا وكان زبما جلا وناخرت قال فطر عبد الملك الى ذلك الرجل
 فقال من مسكن ولم ينزل شيئا وكان منا قلت فامر للموسى من جديله فاقبل على الرجل فترقى
 فقال من ابع دوا الاصبع قال الرجل لا ادري قلت فان عدوانا فاقبل على الرجل فترقى
 فقال لم يسمي الا الاصبع فقال الرجل لا ادري قلت بهتته حبه في اصبعه فمسست فاقبل
 عليه فترقى فقال ما قال اسم فقال لا ادري قلت من طهه حرثا من اكرت فاقبل عليه
 وترقى فقال من اي عدوان قال لا ادري قلت من طهه من بني تاج الذي يقول منهم
 الشاعر واما شوايح فلا تذكرهم ولا تسمي عنك ما يابا
 اذ اظنت معروفا لا يصح منهم سول وميت لا اسم دلنا ماركا فاقبل على
 فاصحى فظهر العبر حسمه دب على الاعداء احدهم
 الرجل وترقى وقال اسندى قوله عبد الرحمن بن عدوان فابوا حبه الارض فقال
 لست اروي به قلت فامر للموسى ان يست اسندى قال اذن مني اني اراك عالما بنبو
 فاسندته وليس الرقيش من الارباب المصطفى اذا لم خاله سفي وما سفي
 سول اليوم ابره وما ملك ما سفي عبد الرحمن بن عدوان فابوا حبه الارض
 بلعنه بعضا لا يتوان على بعض فندصاروا احاديت ربح الوالك الحصى
 ومنهم طاب السادات بالموتون فاصحى ومنهم سفي ولا سفي ما سفي
 ومنهم سفي بالاسم بالاسم والفرص ومنهم ولد واعمر والطول والعرض
 فاقبل عليه وترقى فقال له عطاون قال الدار واقبل على قال له عطاون قلت حسن ما
 فقال لثامته اجعل الالاس لهما والحسن ما لهما فاصرفت به فاصول
 ذرا او عمر عبد البر بن الاسامي فاصول الاله الله الله اي حسنه وملك والسفهي
 رحمه الله تعالى عن ابي داود السجستاني رحمه الله قال ان احسنه فان اما ما دجرا الله
 وان ما لهما فان اما ما دجرا الله والسفهي فان اما ما دجرا الله ومن اخرج من السفهي ابو الحسن
 الكاسبي فان لما مصعبا مفتقا قال وفاضنه ومن اخرج من سفهي صدا اذنه ثلثا
 جالته في البراء اسندت تلك الاصله عدوان فاصول واحد من بعض عاصا حبه
 وذلك ان اخرج من سفهي فاصول من قال ان البراء محلو هو يجمع ومن قال البراء محلو

ولا سول غير محلو ولا محلو ولا محلو ومن قال ان البراء محلو هو يجمع ومن قال ان البراء محلو هو يجمع
 وعداسه من كلاب وابو نور وداود بن علي وطعناهم سولون ان البراء الذي سطر الله به
 صفة ازلته من صفاته لا يجوز عليه كافي واللاق الثاني للبراء وكلامه شئت له فقل له
 وذلك محلو وانه حكمة عن كلام الله وليس بكلامه الله تعالى في مخرج على
 اللواق له وحكم لمسه للحدث فان وحكي الثاني ان ابي اول السفهي قال وانك ذلك الصحابه
 قلت بهذا مذهب انما رحمهم الله واسئت المعزله وانك على اخبار الكلام العام بدار
 الله تعالى وان كلامه هو المختوب المتأول من المعزله سولون محلو وانك له يقول
 هو قدم واحدا لابي الكلام العام بدار الله تعالى قال ابو عمر دجرا عن الله من عبد اكمل
 على السفهي فما تذكرك من احب المسند كذا واصله في ابايع المسند وترك العمل بالمشقة
 صغر بذلك لما لك في عبد السفهي قلت من عرف مذهب الله الا رحمه علم وطعا ان
 كلاما من الله خالت من الاحاديث الصحيحة ما لا يحكي كثر اما لعدم بلوغه واما ان الله
 اول ما رآه عن الله له اول عتقني عنه مذهب قال ابو عمر عبد البر دون عن ابن واضح
 انه سئل عن السفهي قال سالت يحيى بن معين لعنه من عرابي في فقال ليس به وقال
 ابن واضح ليس به وشقه قال ابو عمر في الاسفا وقد صرح يحيى بن معين من طر وانه كان سطر
 في اب في لبر وي عبد الحارث ولا مسلم قال وكان يحيى بطري ابا حصة وسفي عليه
 وعضله وقل له ان احسنه فان من جبال عن صفات كبره وانه قال يحيى كان ابن سول ذلك
 وقل لعبد الله بن داود الحارثي ان معاد او وي عن سفي البوري او ابا حصة استسنت من اس
 فقال لعبد الله بن داود لنتك كذب قد كان بالوفقه عا الحسن ابا صالح بن يحيى فحس
 الورك فالحان الذي ليس له وارجعه سفي كبره وادان من سفي ما راضاه وفك
 كك بالوفقه دبر اما سمعت هذا في الحال لعبد الله في قال يحيى بن معين عداسه بن داود
 ما سول اصله في يرك بالصدر ما كبره من محله به وقال ابو زرعة ثقته وقال مجلس سعد
 دار ثقته ما سكار وله انكاعه فلم عن مسلم قال ما دلت الامر في صفوي قال لي اني
 فسميت الى الكتاب فقلت لي ولم اذكره فقلت وقال ابو عمر عبد البر سفي يحيى بن معين
 فعداسه من احسن ابراهيم الدروني سمع من اي حسنه فاما كبر ثقته ما سمعت احدا
 لعنه بهذا سمع من الجاح كبر الله ان كبره فامر من سمعه ولدا على بن

[illegible]

٥٨
 من ان يوافقهم يوم الجمعة الميرزا السجدة في الجمعة الاولى وبما اني ابلغها في المائنة
 واذ في الكواكب عن ذلك وروى اني سمعت من ملك امه لبا من بقرة السجدة والفرصة
 واذ عن عهده اسبب انه من ذلك الامام اذ اصاب جماعة كثير ولان الزمان المائنة هجران
 في الزمان وليس فيه من يتكلموا بهم بمصل بعض على بعض ولام الله تعالى له في الفضل سواء
 عهده لاسميه مداد الله تعالى وسنده في قول ولا يعرف الميرزا حلف الامام
 اعلم الامام يوم اذ ان سمع فراه الامام بكر فراه العمان حلفه وبه قال ابن السكيت
 وعروة الزهر وسعد بن جهم والزهري والوري والسعدي والنجي والاسود واصل السكيت
 والحسن بن حي قال ابن عمه والاوزاعي والرازي العلم وابن عمه وابن المبارك وابو سلمة
 ابن ابراهيم واسمى واحد وملك ولا يحك عليه الشرا حلف الامام في السر والجمهور
 وقال في الخبر يسمي في السر والجمهور قال ابن عمه واسبب واسمى واحد
 لا يعرف ابني الجمهور ولا في السر وقال السجدة في علي الامام فراه العمان في السر والجمهور
 وفي العميد لا يحك في الجمهور بعهده الواحد في بعهده عن الدم والاملا ومعلوم ان الاملا
 من الحديث وحكي ان اذ في وجهه ان لا يحك في السر قال النووي اذا اقل لا يحك في الجمهور
 فالمراد به ما جهر به فانه خلاف السامه والرافعة فانه يحك فيها قال النووي وعنه
 ملك واحكم في السر والجمهور ولا يحك في السر والجمهور ولا يحك في السر والجمهور
 في العمود الوارده في الحجاب الفاتحة واخرج عنه من الصامت امه صل الله عليه
 وسلم قال لما مو من الدرس فراه حلفه لا سئلوا الامام في الحجاب فانه لا صلاه لمن لم
 يقرأ بها رواه ابو داود والترمذي وحسنه وقال الحطاي اسناده جيد لا ينقض
 حقه قال النووي يوم رواه الجمهور السجدة في السر والجمهور ولم يفرقه سوى اليد
 قلت والدرس اذا قال عن فلا يحك بحسبه عند جميع الخدم مع انه قد ربه ملك
 وقال ابو زرعة الدارقي لا سئل في بضعه احد وقال لا يصح احداث عندنا
 ولم يفرقه جمهور السجدة في السر والجمهور حديث عله وقال احسب صحته عن جماعة من الناس
 انه عليه وسلم وطريقه زيد واذا قال ابو زرعة يوليى سئل فيه ايضا ما في
 من ربه وهو مجهول وقال الرازي من احث ليس في من احث من العرا حلف
 في ما جهر والفرق بين الاسرار والجمهور لا يحك في السر والجمهور لا يحك في السر
 ثم واحده السجدة في السر والجمهور في السر والجمهور في السر والجمهور في السر والجمهور

أحدث العهد والاغا والحيون واليهنسة عدا اولوا الاحلام والامانة ليس منهم او
 مشبه او ينكر او اتجه او اصابة سدقة او صدقة زسوزا وكذا اواقل وس
 او فعل غير ذلك او ظهرت غورته عدلا سيما حتى لو لم يظهر حتى وروى بوسلمان انه
 منى بطلقا وفي مسح البدور على الصلابة في ظاهر المذهب ودون المحط عن عهد
 وجراسه ليسيج من تحت بيابه وروى بوسلمان ايضا ان الاستقام من البدل لا يمنع البنا
 فانه قال لو كان الما بعدا والبدور في حجاب الى الزرع بخار اقل الا من موته ولو طلب
 الما باشاره او استراه فالعاطي او نسي بوبه في موضع الوصو وخرج واحدا لاني لا يدر
 انه لم يمسح براسه فرجع ومسح كربة لانه لا يدر منه ولو احده فاصاب منه بوبه
 او بدنه فغسل وبني ولو اسقط علم البول اكثر من قدر درهم وهو في الصلاة فليس
 وعسله لاني عدهما وعداي بوبه سني والفرق انما وجب غسل بوبه او بدنه
 وفي الاول وجب السيل مع الوصو وان كان له بومان نزع الجرس منها من ساعة وصل ولذا
 لو وقع بوبه فاحده من ساعة فستعزوة لا تسد صلاة وان مكث ما كان محض
 عن ربع بوبه لا تسد ما لم يدر كذا من الكسف وان دبر على دفعه تسد عدتها
 خلا فالاي بوبه لم ان ذلك فاطع للحجبة واما اعتزاد العصر من ساعة ولو اصاب
 بوبه كاسه كحدث سقفة واصابته نجاسة اخرى فغسل المانه تسد صلاة
 وان كان ثانيا في محل واحد وفي المذقة من عداي بوبه كالمساوي لعدم صدقه واما
 ان ذلك يصعب العاد مع بذرة فلا يخفى الغالب ولو وقعت طوبه من سطر او سطر حله
 من سجدة او غير خيلين السجدة فادناه من لم يدر صنع العاد ولم يعل الا خلاف
 لان الوصع والاداء من صدقه او عطس فسقفة احدث من عطاسه او يحجب وجب
 ان يبقونه من سطر ولو لا الوصع منها التي سقفة بعد فعله ملو لا نت في قوله
 ويخرج كما نت عنه وعدهما لاني ولو سقفة احدث فادى بقية ركعا او مكث
 مكانه قد روي في ركاضت صلاة وفي المسئلة ان لم يؤتمت الصلاة لا تسد
 لانه لم يودجز الصلاة كحدث وفي جوامع النعم الا اذا احدث في نومه مكث
 حتى ابيه وذهب سني وعلم لو ترك ويحدث في حال بوبه براسه وذهب جازله البنا
 لان اتيه في حال بوبه فاعدم وعلم في بوبه لو احدث في سجوده فرفع
 راسه وذهب بوبه انما بد اوله بوبه باسدت والاراد الانصراف لا تسد
 ولو اذامبالا "صحة تسد وانما تسد لا تسد ومثل على العبد

السابعة لاني في الاول ادى وكما مع احدث وفي الثاني مع المشي والسجدة والهيل
 لا يسمع الثاني الاصح ومن لو وقع راسه من الرجوع وقال سمع الله من عند وهو وحده
 لاني قال الرعاى نصره على المسقى وفي الرجعة الامام المحدث على امامته ما لم يخرج من المسجد
 فان اسقط وفار حلقته معامه في محله وبوي ان يوم الناس فيها او سكت القوم عن
 حرج من امامته وفي جوامع النعم لا يخرج من امامته الا ما يخرج من المسجد او سكت حلقته
 ما ما بوي ان يوم في ذلك الحان او ما سكت الناس عنه وفي النجفة وان لم يركب
 وخرج من المسجد فسد صلاة القوم اذا لم يكن خارج المسجد صنوف مصله فان كانت وخرج
 ولم يكن من الصوف بطل صلاة عداى حقه وصلى الله عليها وقال جبر رها الله سطل
 لاني لو اصاب الصوف حكم المسجد في الصحا قال وفي الصحيح قوله لاني الناس ان سطل صلاتهم
 الا تخاف من الخروج لان المسجد ضرور ولا ضرور حارجه ولهذا لو كان الامام
 المسجد للجمعة وحده وكذا القوم خارج المسجد والصوف مصله لا تسد سجدة وكذا
 في محصر البحر المحط وعنه وذر الواسط من الصوف مصله كالحجبة من المسجد لم يخرج
 فوجوه عند قال في محصر البحر المحط وفي المسجد حلت والدير والصخرة سواء الا اذا
 فان سطل جامع المصور وجامع السب المندس واذا لم يوجد شي من ذلك فهو صافي حاب
 المسجد واليوم مسطور ورجع الى امامته وان صلاة اكرامه واما ما خرج من المسجد واخاه محض
 لم يرامامه لانه لا يخرج من صلاة واحده اما ما خلاف الحلقه لانه فاب معامه واما ما خرج
 من الامام للحاجة ولو لانه علم بدليل فادراه تعلم وكذا من اليوم وان السجدة حتى خرج
 الامام من المسجد بطل صلاة اليوم والامام يؤصا وبني لانه مفرد في حقه وقال في قوله
 انما من المسجد بطل صلاة الامام وذر الطحاوي ان صلاة تسد ايضا لان عليه
 انما ولم يدر في حال الاصل حكم صلاة الامام وذر الطحاوي ان صلاة تسد ايضا لان عليه
 ان سكت مفسر في حكم السجدة وذر الوصع سعد معاد الروي عن علي ان صلاة امامه
 رسله في محصر الكرخي ولم يسجد الى احد وفي جوامع النعم في صلاة الامام اذا سكت
 وخرج وراسا وفي المسجد المشهور الرواه ان لا تسد لانه مفرد وذر الوصع
 ان يسجد والصحيح الاول من الناس ان لا تسد صلاة اليوم وان خرج من المسجد وهو الا
 يتوا امتنه من الامام بعد احدث ولو لم يخرج من المسجد بطل الناس من رواه
 بطلان صلاة الامام بالخروج من المسجد وراى ان كان كون اليوم في الصلاة في المسجد

واي بوبه

وامامهم في ليلة ولو لم يكن معه الا رجل واحد هو امام قدمه الامام لو لم يتقدمه قال
في البري عدم نفسه او لم يقدم وقام مقام الاول او لم يمت حتى لو فسدت صلاة الثاني
فسدت صلاه لعينه قال في الامام بالامامة الكبرى اذ لم يكن في العالم من يصلح عن
ولو اذ في انسان بالامام الحديث بل حروجه من المسجد وقيل وان كان بعد الصلاة لم
سقط ان قدم الحديث فليكن حازت صلاة الداخل والانسداد وروي الحسن عن ابي حمزة
رضي الله عنه انه اذا كان معه واحد وفي المسجد فاقضوا الحديث به بتابع الذي كان
لانه تعين للامامة نوى او لم يوافق سابق الثاني حدث فخرج من المسجد فسدت صلاة
الاول بمذاخره الناصي الامام علا الدين في مجلساته وذكرنا كافي في المحصر ان على قول
اي عتبة لا تسجد لان صدوره الثاني اماما لم يكن عن قصد منه بل بطريق الصدور
حتى لا تسجد صلاه فخرج الامام من المسجد فطهر امامته في حق حوزان صلاه امامه
حق صلاه لا كارج فلا وان كان جلسته من لا يصلح للامامة فالصلي والامام الاخر
والراه واسكنه تسجد لا خلاف وان لم يستخلفه فخرج من المسجد حلت المشايخ فيه كل
بفسد الشرف لا لا خلاف وقيل لا تسجد وتسجد صلاه المدي وبداية وروى الحديث
واحد من اخريات الصوف وخرج من المسجد فلان يتوم الثاني مقام الاول بطران في نوى
الثاني الامامة من شأنه لا تسجد وتحويل الامامة الى الثاني قال في الرجوع وذكر السبل
في موضع آخر واذ في الاول يكون اماما من شأنه وصليهم في مكانه حازت صلاه
الكل لا صلاه مكان امامه من الصوف وان لم يتوال الامامة من شأنه وانما نوى ان
يكون اماما مقام الاول واخر ذلك المسجد فلان يصل المعام الاول فسدت
صلاه التزم لان الامامة لم يتحول اليه بعد وخرج الاول من المسجد والاول من على
صلاه كل حال فان سلم رحلا فالتالي الى مكان الامام معن فان استوفى في التعم
واحد بعضهم بهذا وبعضهم بذلك فصلاة الذي اتى به الاكثر صححة وصلاة الاقل
فاسد وعنده الاستواء الامم الرجوع وامامها اماما من غير منكم فسدت صلاتهم بها
في الرجوع وفي جوامع التعم لو تقدم كل طائفة رجلا فاعين للاكثر وعنده الاستواء
تسجد وفي المسوط لم يرق رحلا فاقدموا باحد من الا رجلا او رجلا فاقدموا
لا الاخر من تسجد فاسد وان كانت احدي الجاهات



فقد قال بعض اصحابنا ان صلاة الاخر من صحبته وسعني الساد في الاخر من في الواحد والثنى
قال والاصح انه فسدت صلاة العرس في جوامع التعم لو تقدم واحد بنفسه تسقط
منه التعم الا فتدبه ولو قدمه الامام والتعم لا تسقط ذلك قال الرعاي في اختلاف
ما ذكره في الاصل ولو قدم الامام رحلا والتعم رحلا بالامام من قدمه التعم الا ان سوي اليوم
ان ياتوا الاخر قبل ان ياتي لك وقال امام الحرمين ليس عدي هذه المسئلة على الاظهر ان
السبع من قدمه التعم لا تطل صلاة الامام وقد مر صلاة لا تبطل ولو اسكنه رحلا
ساعة عتيق وان لم يزل تسقط حدث الامام مع ولا بعدة ونوى الا فتدبه وعند الشرحي
لا يصح اقتداءه لانه محدث لا يؤول العبرة فاقدم حتى لو اعادني على صلاه وكذا صلاه الامامة
ماجه مادام في المسجد لا تسجد صلاة التعم من ولو قدم الامام رحلا وسجد اخر
او تقدم التعم واتيهم بكل طائفة فهو الاول سواء الامام الحديث ولو قدم رحلا فاسكنه
اكتفبه عن ان كان من خرج من الامام من المسجد وقبل احد الكتفة كانت حازرته عدم
نفسه وان كان بعد تسجد لانه اسكنه لغيره عذر وال اسكنه محمدا او جسا
فلم يسجد حتى اسكنه ابلا حازر وال اسكنه صبيا او مجنونا او اخر من اولاه او اذوا
فا سكت امله عن امره قال في الجوامع ذكر في باب الجمعة والعرس والحد في اختلاف
الاهل للامامة في الجملة خلاف مسئلة الصلي اخرا في لم يصح اسحلامه اصلا فلا يصح الا خلاف
مهم وفي محصر التعم اسكنه محمدا فسدت صلاتهم وفي الجمعة بخلافه وعدم عذر
هم ولو قدم امرأة فسدت صلاتهم وفي الاحاس لو قدم جنبا او مجنونا او امرا لم يسجد
صلاه الخ وهذا المشهد لما ذكره في محصر التعم امام توهم العراف فاسكنه عن قبل
ان يحج من المسجد لم يعلم انه ما قال محمد بن الفضل ان ادى اكله من ركعات الصلاه لم يحج الامام
عمره وال امامه لم يسجد اكله لانه ناكث وان لم يرد مكانه فامم والحراب
قال ابو حنيفة والابو يوسف رحمهما الله ان احدا للامامة منه فجعل ثابته لم يحول
وجهم السبل لا تخاد بقعة المسجد وعقد محمد رحمه الله لا يجوز لانه حول وجه من القبلة
الشك في الحديث لا بالنسبة في ابد صلاته وفي منقبات السبل اي جهم اذا طهر
حدث فاسكنه من سجد لم يحدث وذلك في جهم ان كان اكله لم يات
في الرجوع حازرت والافسدت قال السعد ورواه امامه عن محمد رحمه الله ان قام اكله



معام الامام فسدت صلاتهم وفي جوامع الفقه لم يكن في سنن الاستسكان طارث صلاة
 من استعمل وصفت صلاة من لم يستقبل ويشهد صلاة المسكين ان يتي على صلاة نفسه
 وسئل النوفري عن سخط عدم احكامه عن من عدا ان يحدث ان يدينه هل يوم في موضع
 الامام والاول في المسجد جاز كما حصل انما حوز استخلافاً اذا لم يحدث هل ان يصير اما سادس
 الاول في المسجد بعد ذلك لا يجوز ولو اقرى الدم بالمسا وحارج الريف او السبل بالمسكن
 فاحدث التسافر والمدرسة يشهد صلاتها لا بها لا يصلح ان لا يامنها ولو احدث الامام اليوم
 فخرجوا مع انفسه صلاة اليوم والامام كلهم كان امامهم ونفذ الامام من الذي سبقت احداث
 فتوضأ على ما قال في النجفة وفسقوا راسه بالمسح وبعضه يستنشق ويأتي تسليماً في الوضوء
 وبالله الصبح وقال في الكاوي في العداوى على كل في القاسم انه يوضأ مرة من ولا يريد على ذلك
 وان زاد فسدت صلاته لم يور اسخط بالامام ظلت وصلاته وصلاته سواء كان عامداً
 او سهواً او جاهلاً بل يكون اسخفاً بالاسارة قال جوامع الفقه لانه واحد ناصح واحد
 وليس يضع اصبعه على حبه ان كان واحداً ناصح واحد وفي اسير ناصع وفي سجدة
 التلاوة يضع اصبعه على حبه ولسانه وفي السهو يشير به لك بعد السلام بحول راسه
 مسا وشمالاً في صورة ذهابه الى الوضوء وفي محضر الخطبة
 انه ساخر بخبره وبها يخفف قال صاحب الطراز يضع يده في ايته لو هزته قد عرف
 فسطح عند الطهور قال مؤمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في ذكره مسلم ويقدم الصف
 الذي عليه لقربه ولهذا قال صلى الله عليه وسلم للنبي صلى الله عليه وسلم اولو الاحلام التي لا تاذن ان تبت
 ناسبه اسخط منهم وذكر في الدعاء من كتب المائدة ان عند ملك اسخط بالامام حوز
 ان حجب ان اسخط بالامام حولا او بعد اسقط وان كان سابعاً فعله وبطلان
 وجهه امر نفسه من اصحاب ملك وقال امر عند الحكم ان صلاة الامام فاتها قد اعاد
 قولنا وارسا عليهم ان امكوا عند حوز وجهه حاز اسخطهم وظاهره الذي سبقت
 وفي الرواية قال سبق الذي احدث انفا وخرج من المسجد فسدت صلاة الاول دون
 لما قال سبعة الحديث بعد جرح الاول عادت الامامة اليه وتكون الذي سبقت بانه
 واوجا لحق فاقدي بالماي الاول جاز لانه امام لم يورس الذي احدث الحوز
 الثالث اما ما اجمعت

لا تشهد له

لا تشهد صلاة ومسد صلاة الاول والماي وان اجمعت من المال الحديث
 لا يسمع احدهما بعيرين وفي المسند لو قدم امره تشهد صلاة وصلاة الغرم
 وقال زفر لا تشهد صلاة المنزلة والسبا وتشهد صلاة الرجال لما في الخلاف
 عمل كبر من غير مصلحة وكاحجة في حوز نفسه وبها الاصل فلا يصح الا خلاف وفي الجوامع
 المسنن للبخاري اذا حدث فذهب فوجد ما يكي لوضوء يتي خلاف ما اذا وجد ما يكيه
 كجانبه وفي الرعاش المصلي اذا مضى فاصطع هل يستنشق طهر رته فتوضأ يتي وفيه لا تشهد
 صلاته ولا مضى طهر رته وفي الرض المراء فارجل في الوضوء والسالان ككبر من ساول
 الرجل المراء وعراي يوسف في عذرة رواية الاصول ان امكها الوضوء من غير كس عذرة
 بان مكها غسل راعه في الياض وسبح راسها مع انكاره ان كان لك وفقاً يصل الى اماحت
 ذلك فكشتمها لا ينبغي وان لم يكن كان مكان عليه كجبهه وخارجين لا يصل الى اماحت
 ذلك جاز وبوطر الرجل اذا شئت عورته في الاستسقاء عند محاور الحياصة محورها
 احك من يد الرهم الا ان يجد الاصل الحواك لان في الزامه عمل الدين حوا وعراهم
 اس رسم لا يجوز المراء البنا لا يكره عورته في حجب في ذلك الحديث عاشد رضى الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال صلاة او عرفت في صلاة او احدث فليس له وضوء
 وليس على صلاته ما لم يكلمه رواه البخاري وغيره وقد تقدم في باب وجوب الوضوء من
 اكارج الخمس من غير السلسل وقال امام الحرمين في الهبة والقرالى والسيطان هذا الحديث
 مروي في الكتب الصحاح وهو وهم فيها ولا يعرفه انما بالحديث لانه ليس من اجل هذا
 السان ولما طعن عمر رضى الله عنه اسخط عبد الرحمن عوف في صلاة ذكره ان رواه في
 المعنى وقال سئل لانه السجدة في صلاة من الاصح فانه روى انه قال انه سئل عن العيب
 من صلى بالناس معه قال يقدم بعد الرحمن وهذا الكلام مع البنا ذكره حوا على سبيل
 اي يوسف اسخط عمر بن المسند والمزيد حوا في اسخط فاجوز من الامانة الكبرى
 فحوز اسخط الامام بخلافه اي بكر الصديق رضى الله عنه على غيرها واسخط
 النور بخلافه اي بكر الصديق رضى الله عنه فاذا لم يشهد صلاة من سبعة احداث مع
 استفاض طهر رته فصلاته اليوم وفي مسقط الصدوق في اسخط وكاحجة بنفسه

وحاجة القوم فان قيل روي الاثر من اسناده عن علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
كان ياتيهم فانه يصلي ثم ياتي ورائه فمظن ما فقال اني كنت بكم ثم بدلت في ذلك
جبا ولم اعسل فاصدت واعسلت ثم اصابه منكم مثل الذي اصابي فليصبر
وليعسل والمستقبل صلاته قبل هذا من هذا فانه امر بالاستعمال فدل ان
في الصحيح وحسننا هذا بالاستحلاف والبناء في الحديث الطاري السابق دون العهد والمنا
واختاره فان قيل روي مالك في الموطا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في الصلاة
ذكرانه جنب فقال لا يصح ما دامته ومعنى ورجع ورائه ويقطع ما ولم يستعمل
فدل ان تقدم ركعتيه لم يمنع الاصل فانه قال فان لم يكن الصحيح الذي اتفق عليه
السجدة الحامدة في مسلم خلاف هذا فانها روي باسناد جيد عن ابي هريرة رضي الله عنه
انه صلى الله عليه وسلم قال اختم الصلاة وعدل الصوف فما خرج السجدة الحامدة
صلى الله عليه وسلم فلما قام في صلاة ولم يستعمل في الصلاة وبدلكم ثم جازعكم للسرور
في الصلاة ومعنى قوله فانتم اي لا تفرحوا حتى احيى وهذا المستعمل وامرهم بالاستعمال
وبدلك عليه ما رواه ابو داود انه صلى الله عليه وسلم قام في صلاة فاسطر بالاناء فواضت
ثم قال فانتم من المحال ان يصلوا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل سرورهم
وسلم في الصلاة فعلم انه اما قال فانتم حتى لا تفرحوا ولا تصلوا قبل تحميد الصلاة والام
والسلام ومن العلوم بالسرور انهم لم يفرحوا سرورهم في الصلاة قبل سرورهم صلى الله عليه وسلم
وقال ملك الصلاة باجر من آخر مخصوص به صلى الله عليه وسلم فان قيل روي عن علي بن
طاووس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا مضى احدكم في صلاة فليصبر
وليتوضا وليجهد صلاته قال الزهري حدث حسن بن علي بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام
وقد مضى الاحاديث ولو علم حديث غيره في الصلاة او علمه الامامون استأنوا
صلاتهم فيه قال احمد وقال ابن سنان عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام
الماضون في الصلاة او بعدوا ومعنى الزعاف السجدة تنال الغروب ومن اعف
اذا كان بعد الحبل ورفعت الاجل اي تتركها ولما قال الله سبحانه لا تنسوا انتم
وبموتة العين والماتى

روا عنه

روا عنه اما المقدر للطعن او لما فطر منها من الدم والرافع طرف الاربعه وانما الحبل
وفي جملة الحبل المخطو لم يفسد في صلاة الحائض سجدته ان سجد في الصلاة فلو سجدت
احد بصله لتوضا او شيا اخر فسدت قال امام الحرمين في الهبة لو سجدت الامام
لا يلزم منه ما يعتد به من تكرار سائر الفروع وانما سجدت او لم تسجد ولو اتفق في بعض
العض جاز ولو قطع الغيرة والفرد وامر من غير عذر حاز في سائر الصلوات على احد القولين
قال والذي نراه القطع بان هذا لا يجوز في الجملة لان الجماعة شرط فيها قال ولو سجدت في
الركعة الثانية مسبوقة لم يدرك الاولى يصح في احد القولين من مجلس معه الغيرة ثم يركب
ايها فتخلو عن جمعهم وينتقم اكله الى ما عليه ولا يكون مذكرا للجمعة بلا خلاف ولو دخل
مستوق في صلاة هذا المسبوق اذا مضى يصح الاستحلاف منه بان يركب للجمعة ولو روي
بذلك الركعة وان كان الذي يركب ليس يركب للجمعة لانه قام مقام الاول وقال الحسن
الطائري الصحيح للجمعة من سجد صلاة من صلى ويوجب نسيان ركعة صلاة من اتهم به وهو
لا صلاة له وهو شنيع بذلك على السب فخرج الله طرد هذا المعنى فانه قد ذكر
في هذه الجملة بعد هذا في المسئلة الثانية ان من صلى خلف منى وظنه بان صلاة الموتر به
نامه لم يركب خلفه او كما قد علمنا قال ولا فرق ويقال لهذا الاشنع الرقيق
بمن كان ركعة واحدة وقد حكى نصيحة صلاة المذكر به وهذا لا ينقل من له ذنب ويعقل
واما اطلقت فيه هذه الخلاب لسل الساجد على ذات العلم بالامام اجتهده
ومالك والشافعي وجمعة الله عليهم وعيهم من هو امره واعظم دراي العلم والفتنة
والدليل لا يلامه لانه لم يركب اجل قدر امره والفتنة المماراة المالكه كيف يصعب الوقت
والدليل في كتابه كذب هذا السفيه مع ما خطب على امامهم وبذلك علمه وزيت قوله وبه
بالطلال والسادد بمرانه لا يعمل احد قوله ولا ينبغي فعله وانما ينبغي مع نفسه
وبل يصح كتاب باج اللاب قال ابن حزم المذود اذا احدث الامام فاسجدت خمس
فان لم يفعل لم يفتنوا احدهم او سجد احدهم فليست وبذلك علمه وزيت قوله وبه
وقال ابو حنيفة لا يركب ويؤتى جدي فرفع راسه ولم يركب واستحلف حاز وصلاها بانه
لو لم يركب لم يركب فاسجدت بطلت صلاتهم ولو خرج من المسجد لم يركب الاستحلاف بطلت صلاته

روا عنه

بما قال وبه الاقوال في عتبة السجاد والخلط وليس عليها راحة انما قال
ولنت بشعري اذا احدث شاحدا ولم يكن في صلاة هوام في عريها وهل امامته
ماقه ام لا لا بد من احد الوجهين قال قال ابو يونس في صلاة وامامته فانه جعله مصليا لم
واماما لم يجر بلا وضوء وهذا بخلاف اصله الاخر فالتاسد في بطلان صلاة من استنكر
امامه بموعظ غير مطهر فاما اذا اقبل قد بقي في هذا الفصل بعد انما شرا
رايدا على قدر الاختيار بل لا بد ولا ادراك وليس بعد الامجد والراية في اول الدراية
ولما السج المنس وبمؤلفين بل قال ان راحة كل ذلك وسواس ويريان
وجوابه اما نقول بوجهين الاحالة في حصة الصلاة وليس مصليا وامامته فانه
لم يطل اذ بمعد ولسبق الحديث من غير تردد ولا يلزم من ذلك ان يحل مصليا
في هذه الحالة حتى لو اتي بشي من افعال الصلاة بعد صلاة وصلاة اليوم لا نه
محدث وصلاة اليوم منه على صلاة والساعي بالسجد اطل وهذا منه من له
اذني فم وفي المحط قال محمد بن النضر في الصلاة ولا يكون مصليا في الحديث
بذهب لتوصا فهو في الصلاة وليس يصل ولا التام في الصلاة بوجهي الصلاة وليس
بصل وقوله واذا كبر في سجوده لم يخلط بطلت صلاته لا رواه محمد
المسلم عن ابي جعفر رضي الله عنه واما الرواية في عري ليس في سجوده رجاء الله اذ اقبل
بريدته الانصراف لا يسجد صلاه وان كبر بعد رفع راسه بريدته امام سجوده
يسجد صلاه ووجهه انه اذا اراد طهر امام سجوده فقد ادى شامسا
الصلاة بالحديث فيسجد صلاه فالصلي مجزأ بخلاف ما اذا لم يكره وقيل ان دفع
حيث لمات شي من افعال الصلاة ما كثر في استغفار بالاختلاف وهذا اذا خرج
من المسجد غير استغفار منه ومن التوم ولم يقدم احد للامامه لان اليوم بقوا بالا
امام حصة وحكا خلا مكان امامهم في المسجد وظل صلاتهم لا يستحل الساع على
المعدوم وما دام في المسجد وهو في مكان الاختلاف اذ شاع المسجد كله كمنعه
واحد كرفة المسجد واتخاذ وامام من ادى امام لم يسجد في الصلاة البته
فقد سد بطلان ذلك وصحة اصله وساقص صلاته وبطلانه فلا يسجد حال
بمؤلف لم اذ هو في صلاة وبمؤلف على امامته فاذا فيه اذا لم يطل صلاته

بن عذاف منكم لذكر الله تعالى واحده فلو كبر عن طهر في صلاه قال ليسا به
الحمد لله رب العالمين فقد طلت صلاه ولو قد به مقدار الشاهد برفق
محضه او شرط عام لم يطل صلاه فلهذا استغل الساسة والجارى وليس
ذلك من جهة العلم وسمنتم عافا الله من الاختلال وفساد الدماغ وذكر في المحط
انه لو جرد السامع لكان يجد العاطس لا يسجد صلاه ولا ايعده وفي الحديث لو عطس
قال لنفسه من كل الله لا يسجد صلاه لان الاست لا يحل نفسه فانه قال رحمه الله
او احده وذلك لا يسجد الصلاة وفي ماوى الجارى ان قال العاطس احده او قال
من كل الله لا يسجد صلاه وذكر في الحديث في رواية بعد عن ابي جعفر انه يحدثني
فان جالت نفس صلاه لانه اخرج السامع جواب العاطس والمذهب الاول
فلو كان من اهل البيت في الدرع لذكر الصحيح من المذهب وتزلز السمع والاشجار
فان كبر له والسبا به واخوض في ما لا يحده نعا واما ذكره في المحضه فالتقول
عنه اذا تمت صلاته فخرج منه بالسلام وهو واجب ولا يعمل الدين لا جامع الصلاة
لغيره فبانه في الثاني وهو انه لا يسجد صلاه لانه لم يتوكل على امره
الصلاه وقد سئلته الى هذا القول فاجاب عن السلف ولم يقل عنه قد في المحضه
ولا يزم المذهب ليس من هذا للاسنان وهذا اجل منه باصول الفقه وحكم الخلاف
وذكر الشيخ عزالدين رحمه السلام في التواعدان لا يزم المذهب ليس في هذا
فكف نعزوه اليه وفي اللقطات يصل الحديث فذهب لتوضا تسجد في كل
توضا لا يسجد صلاه وان في التواعدان يسجد لان في الماي ادى في كل ما في كل
قوله والاستساق افضل لانه قد ورد الامر به في بعض الاحاديث لان
البار خصه لان الاستساق اخلاف في جوانه فان اولي دليل ان الفرد يستقبل
والامام والسجد شيئا لصانه اكاغه قوله والمفرد ان ساقه لم يزل ولا يرب
الشي من غير حاجه وان ساقا الى مكانه حتى لا يورده في مكانه في السجد يعود الى مكانه الا
ان يكون امامه قد فرغ او لا يكون بها حال وقال الرضا في السجد يعود لا محاله اذ لم
يفرغ امامه وقال الاستساق يعود الى موضع سجوده الا اذا كان امامه وقال في السجد
وذكر انه لم يعلم ففرغ امامه وان فرغ مخبر في السجد في الامام في مسجد اخر وفي الا

بالسلاح لا يجر من سعار الاسلام وفي شرحه نحو ما مر زاده سنة موكة عامه المائده
 وفيها فرض فانه وبه قال ابو جعفر الطحاوي والكوفي وجاعه على ما عليه صاحب
 محضر التجره في صلاه النبي اكاؤه واحده عند الفراغ من تمام ركعتي من عند
 اكمالها من ثمانية اذ انا عند ركعتي وفي الجواهر عن مالك رحمه الله تعالى اكاؤه سنة
 موكة ولست نواحه الا في الجمعه وحكي الناصب ابو الوليد وابو جعفر بعض اهل
 مدقه ان فرض فانه وفي شرح المحدث النواوي في طبعه واحده احد فرض
 كما به قال ابو الصيغ لم عليه النبي صلى الله عليه وآله اكاؤه اكاؤه وهو قول ابن سريج
 وابو اسحق وجمهور المحدثين من الساجدة والمائيه اكاؤه والمالك فرض عن ابن سريج
 شرط لصحة الركعتي وهو الصحيح من قول احمد ونحوه الاخر لا يصح الصلاة بتزجيها
 وبه قال ابو داود الطائري واصحابه قال احمد من صلى ركعتين صلى لا تصح في الركعتين
 وحكي الامدي رواه عنه ابا حنيفة لانه مثل ركعتين وقال صلى الله عليه وسلم من فاته
 اكاؤه من صدق على ما فعل معه وجه قول الظاهر به حديث ابن عباس رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكمل الصلاة على المائتين صلاة العشاء وصلاة
 الفجر ولو لم يعلمن ثمانية ركعات ولو جواوا لندمتم ان امرنا بالصلاة تمام ثم امرنا بحل
 فصل المائتين ثم اطلقوا في ركعاتهم حتى من طرب الى يوم لا عهد والصلوة احرق
 عليهم سواتهم لما روي عنه في الصحيحين في ركعات فرضها به بعد فام النبي صلى الله عليه
 وسلم واصحابه وسقط المائتين ولو كانت سنة فماتت السنة لا حركه
 سنة بل عليه صلا ا خوف مع الاخلال نواحيات الصلاة وادخال الاعمال
 المضافة للصلاة بخلاف ذلك لا حركه في السنة وعن ابن عباس رضي الله
 عنهما ان اعمى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المسجد مكان ان يحصل فصل
 في سنة فرضه لما خرج فقال بل سمع الله قال نعم قال اوجب رواه مسلم
 والسنن في حديث جابر لا صلاة كالمسجد الا في المسجد ومثله عن علي رضي الله عنه
 موثوقا عليه ولعله الامصار حديث ابن عمر عن النبي عليه وهو ان افضل بعض الاستدلال

في الفضل وتزجي احدا كاجاس وما لا يصح لا فصله فيه ولا يجوز ان يقال ان افضل
 ويستعمل على الفضل لما عرفت في كتاب التجره في ذلك اما ان يكون على سبيل التلذذ عند
 الاطلاق لا عند الفاضل بزيادة عدد وتوبه به اذا جاني بعض طرفة برصد على صلاته
 وحده او لصاعف فان ذلك يفسد سبب صلاته وراى عليه وعد نضاعف ولا يها
 ان ذلك يحول على صلاه المعذور ورواهما ما يتول الذي يعرف الامم فيمن العوم مدحل
 عنه كل من معدور وغير معذور ولا يملك حله على المعذور لان ارجح صلاته
 صلاه الصحيح لتول صل الله عليه وسلم اذ كان الحد فعل غلام مرض امر الله ملائحته
 ان يكتب له اجر عمله في حجة رواه البخاري والوداد وواحد وعمر بن ابي ريرة رضي الله عنهما
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نوى فاجس الوضوء راح في جود الناس
 قد صلوا اعطاه اجر من صلاها وحضره لا ينقص ذلك من اجرهم شيئا رواه ابو داود
 واحمد والسنن وعمر بن اسعد رضي الله تعالى عنه قال من سهر ان يلقى الله تعالى عدا
 مسلما لم يخطف على يولا الصلوات حيث تذكى من ان الله شرع في يوم سبب الهدى
 واهل من سبب الهدى ولو انهم صلتم في سببكم ما يصل هذا المجلد في سنة لتزكم
 سنة سبب الصلوات ولقد راسنا وما تختلف عنها الا ما في معلوم النفاق ولقد راس
 الرجل يوتي به تذكى من الرجلين حتى تمام في الصف رواه مسلم بعد نص على سنة
 مؤدرا ولا صل الله عليه وسلم لم يترك على الذين لا يصل في حاله من اجل
 المائتين ما لله ولو كانت اكاؤه فرض لا يترك عليه وامرنا بما عاده ما صلنا اجابوا
 عن جد التزوي ان ذلك في المائتين فصل الذين يحملون عن اكاؤه ولا يصلونهم فادى ويدل
 عليه قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لا تختلف عنها الا ما توفى وكذا قوله صلى الله عليه وسلم
 في اول حديث التجره اصل الصلاة على المائتين في حجة المائتين فصل من طرب فان
 لو يعلم ما فيها لا يجر ولو جواوا ظاهري للمؤمن اد المناق لا سمع بانها ولا يجر
 قال لعنه عليه في محرم ولو كان فرضا لما زده فان صل ولو لم يكن فرضا لما حرك
 فعل له عنه جوارا واحدا لعله هو الا حركه فمهرج الوحي او سفير الا حركه فعل
 المحمدي في جوار الا حركه دل صل الله عليه وسلم الثاني اكاؤه من سعار الدين

ولاسي وقد تقدم فان رآه بعد ما فقد قدر الشهد او كان مائجا فامضت منه
او خلع حفيه او احدهما على صدره والمكروه ضرورة لا اتفاق وقال في المشروط
وتأويله اذا كان واسقا لا يحتاج الى معالجته او كان اميا فمجلسه قال في المسامحة
ربده اذا كان مائجا وحده اما اذا كان خلف الامام فليكن على الاحلاف وكل
محور صلاته بالاعاق قال ابو النوفلي وبه ما خذ وفي المشروط ذكر ابو يوسف في
الاملاء على حقه رضي الله عنه انه كان يقول الاي اذا علم سور في خلال صلاته
يقول او مني قالوا عدد اداءه على الغمام مكره عن ذلك لان صلاته ضرورية فالمرء
فوجد نوب او موافقا فقد روي في الجرح والبيح او يذفر فانه عليه في هذه معناه
سقوط الترتيب وفي الوقت سعة او احدث الامام الفارسي فاسخف اميا قال في الجرح
قد هان من حله الاثني عشر مسله قال بهذا ذكرها السجسي والسجسي او عدا الله
أكرحاني والعمه او جعفر ذكر في كشف الغوامص انه لا يفسد صلاته عدا الله
رضي الله عنه لان هذا الفعل ليس من افعال الصلاة يخرج به من الصلاة قالوا لو لم يخرج من
السجود في المشروط والاسخلاف وان كان يصعب له عن مقصد كاسخلاف
الفارسي او طلعت الشمس في صلاة الفجر في المشروط ان لم يطلع الشمس فليست الصلاة
فلم يات على خلاف فلما لم يخرج من الفجر الى العمل ولا يخرج به من الجرح او دخل وقت
العصر في الجمعة قال في المسامحة هذه لا تصح الا على رواية الحسن بن علي حقه
رحمهما الله تعالى في الجرح والظهور اذا صار ظل كل شيء مثله فلو لم يأت حتى يخرج من الجرح
وفي المسامحة هذا على خلاف القولين عدما اذا صار ظل كل شيء مثله وعنده اذا صار مثله
او كان مائجا على الجرح فمسطع عن برء او اواف صاحب عذرا فامض عن ربه
فالمستحاضه ومن معناه لم يطل الصلاة عند اني حقه رضي الله عنه خلافا لما
بهذا اذا سقطت الاستحاضه واسم الانقطاع ومما كمالا ولو اعطى في هذه الحاله
ثم عاد في الوقت الثاني لا يفسد صلاتها وانما تناسل هذه المسائل الاثني عشر
وهي خطا حقه العزمه لانه لا يخرج من السبب الى اثني عشر ولا لغيره من العدد الذي
الان سمي به فليست الا صدقه فقال حتى خمسة عشر اذا كان على فعله في ثلث
ورابط في رابط السبب الى العمل الذي يوصد رايحه وفي اثني عشر ابي وسوي ذكر
ذلك في المصل والنكاح وسائر الكتب والكفر والتقصير والماله عن مصل الفاسه
اذ اغتربت الشمس في هذه الحاله يفسد صلاته عده حلالا لما ذكره في هذه
المسوط والرابعه عشر الامه اذا صلت مكثوفه الراس تعبت في هذه
الحاله ان شئت راسه فاشاعه لانه لا يفسد صلاته وان لم يستر فسدت صلاته

عنده فذكر ما لا يستحاي في الجرح لو سلم يذفر ان عليه سجدة السهو فعد
اليه لما سجد سجدتين فلو سلم بنفسه صلاته لانه عاد الى حرمه الصلاة فصار كما
لو تعلم من السلام بعد ما فقد قدر الشهد فمصر من الاثني عشر مسله ولو سلم
ثم ذكر ان عليه سجدة بلاوه او فراه بسجدة قال في الجرح لم يذفر هذا في الباب
قال ويحب ان يكون من الاثني عشر لانه سلام ساه فليجعل في الجرح اما لو سلم لم يذفر
سجدة عليه فان صلاته بنفسه عديم جمعا لانه يعلم سور وعنه ركن من اركان
الصلاة هذه سبعة عشر مسله في على الخلاف ومذكر الكل واحد وفي المشروط
قال عرض له شيء من ذلك بعد ما سلم قبل ان يسجد للسهو فسلامه لانه يخرج من السلام
في الجرح ولما لا يغفر من المسامحة الا فانه في هذه الحاله والسلامه الواحدة سلمها
المرجع الصلاة به وعند ملك واحد والساجدي رحمه الله تعالى يفسد صلاته في السلام
في الجرح والحدود العوارض المفسدة للصلاة لان السلام فرض عديم كسجدة في الاحرام وقد تقدم
الهداية عليه لم ياصل عدا الله حقه رحمه الله تعالى ما ذكره ابو الحسن الجرجاني ما غير الركن
اوله غير من الجرح حتى لو نوى الا فانه في هذه الحاله او اذ في المسامحة فانه يفسد صلاته
الى ربع ثم لو وجد ذلك في اوله قال في المشروط هذا هو الصحيح فليجعل غير الركن
هذه الحاله عوارضه في خلال الصلاة ليعا الجرح بخلاف الامم والعجمه والحديث الحديث
ومخاذاة المراه في هذه الحاله فابى فاطمة الصلاة لانه يفسد صلاته لانه معبر وبطل
والاصل فيه ان الجرح من الصلاة فليجعل المصل فرض عدا الله حقه رضي الله عنه فمصر
وعندهما المصل يفرض فاعتراض هذه الحاله في هذه الحاله كاعتراضها بعد السلام عندهما
لها ما ذكرها من حديث اسر مسعود رضي الله عنه وله ان الصلاة بحرما وبحللا فلا يخرج
من على وجه العام فلا يفسد صلاته في سانه انه لو اراد استدامة التحريم الى
جرح الوفا او دخول وقت صلاة اخرى لا يجوز ولو لم يسق عليه شيء لم يفسد
ذلك ولا ان امام الصلاة واحد وانما بها بانها بها وانها التي يحصل منه الجرح
اذ جز الصلاة صلاة فان السواد يكون بوجود السواد فانها بها بانها بها وانها التي يحصل منه الجرح
والدعوات لا تصادقها ولا العمل الاحكامي شرط للدخول فيها فقد اخرج الجرح
من الجرح وفي المشروط القول بان الجرح يفسد المصل ليس بجرح لا سيما له ان يعاقب
ساجدي فرض الصلاة بالامم والحديث الحديث والعجمه ولو كان وصلا حصصا بمؤثره
في الجرح وجرح من الجرح واحدا ما ذكره الاحمر فليجعل في الجرح والحدود الحديث الحديث

لجعل الرض صنعته المنى الصلاة المنافى لها وهو القدر المستكمل من جميع الصور المنبهة
لاضوية الحدث واللام فانه ولا الدخول في وضعية واجب ولا في الدخول
فيه الا بالخروج منها وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب على ما عرفت في الاصول وما لا
يؤلف الله عليه وسلم فثبت صلاكم اي قارنت اليكم لئلا يصلي الله عليه وسلم من وقت
بحرقه فقد ترجه وكولوا لئلا تكونوا الا الله اعني من قرب الموت قاله الثاني
في نسخ مسلم يقول العرب اخبرني ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
وبنيها مسافة فكان يعني فارب حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
ربعة فحدث الامام ورويه اجزاء لوجود المساركة في الصلاة وانما المساركة في
بعضها فادخل الامام والاول الامام الى السجدة مسبو قائل سجدت بعد
عالم كانه وسفي هذا السجود ان لا يقبل الا مقدم لمخبر عن السلم وان لم يحد
مدركا عند تمام الصلاة اما في السلم لم يحد السجدة ان كان عليه سهونا في الاول
وودسفة الذي تسجل ايضا ما سفته به ما بعده لا بد لاح وان لم يسجل حاز قال
لان العرب في افعال الصلاة ليس شرط عدة خلافا لرويه في الاستحباب في
ولمنا قال ابو حنيفة وابو يوسف المسبوق يصلح او لا مع الامام اخر صلاه فاذا قام
بعين اول صلاه فقد روي احرابا على اولى الفعل بلوانه حين اخر صلاه الامام بعده او احد
من بعد او يعلم وخرج من المسجد فثبت صلاه وصلاه اليوم بامعة الفساد وجب في
حقه في حال صلاه وفي حقه بعد تمام اركانه والامام الاول ان يرفع لاسد صلاه
وان لم يرفع يفسد صلاه وهو الاصح لا اله الا الله لما استخلفه فقد صار مستديرا به
فيفسد صلاه بعد صلاه امامه ولقد اوصى ما في صلاه به من قبل
واخرج به المسكف يفسد صلاه لا لا يبرأه عن امامه قبل فاعله لا يجوز عددا
ووجه من قال لا لاسد لانه لا يصير معتق ما لا يخطئه فسد او ذر النواوي ان
الامام اذا نوى مفارقة الامام وان لم يسه فان كان له رجاء صلاه وان كان
لغيره منه فولا ان يحجزه ان كان معاد رضى اسرعه اطال الفراه فافترد
عنه رجل وبو حرام من كان حاله من ملك حرجه وفيه اجمع الرضى رضي الله عنه
في الام على المار ولا يجوز عدله لم يجعل الحالة المرأة عذرا ولا حجة له في هذا الكتاب
وبو حنيفة احمد ليس فيه بصرح بانه فارد وفيه على صلاه ليس في صحيح مسلم انه
استأذنه صلاه ولطبر رواية قال لا يجهاد سورة القرفة واخبر رجل مسلم

مس

صلى وحده وانصرف فقد صحح انه لم ينل قطع صلاته بما ساقها قال السهلي انشد
هذه الزيادة من غير عار عن سائر محملها هذه الزيادة سادة صعبه مردودة وهو
مدعيه الى الحدس بالسادة عندهم ان يروى الراوي بالاسرورة العقاب سواء اطلعهم
ام لا قال ومذهب السادة في السادة ما خالفه الساعات اما ما لا يعلمه للسنة سداد
ما يحكيه لابي المرب الصالح الذي عليه الجمهور من اصحاب الحديث والبيعة والاصول
قول زيادة البيعة العدل قلت اذا ورد من يدعي خلاف مدعيهم جعلوه سادا
صعبا مردودا واذا اورد من يدعيهم احبوا به وقالوا الزيادة من العدل لم يولوه وقال
ابي المعنى وسرح اكره ان ادفع المؤمنين من صلاتهم قبل فراغ المسبوق اكله ورواه
العصا ما سقه كسبون وسطرون الامام حتى يتم وسلم بهم قال لموا ولم سطر ورواه
ابو قال ان عمل السجدة من سلم بهم هو لولا وهو الصواب واسا على صلاه الخوف قالوا
ان الامام سطر المأمورين فاسطرا المأمورين للامام اولى قلت هذا باطل من وجهين
احدهما ان الحكم في الميسر عليه مجموع فان المأمور اذا فرغ وسلم ولا يسطرونهم عند
والى ان صلاه الخوف شاعت على خلاف الناس فلا تأسس عليها فلو وان لم
يكن الاول وقعد قدر الشهد بهر فبقتة او احدث معها فثبت صلاه الذي
لم يبرك اول صلاه عداي حقه رضي الله عنه وعنده لا يفسد وان كان يركب اخرج
من المسجد لم يفسد انما قال في كواشي انما يفسد عند اذا لم يقدر الرجاء ليجد
لانه لم يشر لا انفراده حتى كان على المسبوق ان يابح الامام من سجود السهوي من هذه
الكل وان لم يفسد صلاته بترك المسبوق من الكمال ولا يفسد صلاه
ناكدا انفراده حتى لا يلزمه متابعة امامه من سجود السهوي من الكمال ولا يفسد صلاه
المسبوق بعد صلاه الامام لما لا انفراده قال بعد ان ذكر في المخطوطة ورواه المسبوق
وفي صلاه الاحقر واسان ومن السهيد يفسد صلاه الجمع وبعد سلام الامام
لا يفسد انما قال ان صلاه المديك يفسد على صلاه الامام حوازا وماذا يعني
ان يفسد بعد صلاه الامام ويحجز حوازا ان الذي لم يفسد من حجه المديك ما
يفسد صلاه ولم يفسد صلاه الامام وهذا صلاه المسبوق فصار كالحال السلام والام
لان من وجدت منه هذه الحجة او لم يفسد صلاه فاذا لم يفسد صلاه فان
يخرج اولى للصحة وله ان يحدث العبد والشيء يفسد لغير الذي لا يفسد صلاه

ومعنى مثله من صلاة المفتهى غير ان الامام والمدرک لا يحتاجان الى التسبب
بحاجته والنساع الماسد فاصد خلاف السلام فانه منه للصلاة لانه من واجب
الحركة وخلاف السلام لانه فاطع لا يمسد اذ لم يعلم الطهارة فلم يوترى حتى المسبب
واكره وجز المسبب سلمه ولا ذلك التعبدية والحد لا يهد لا يفسد الطهارة فاما
مسبب للصلاة ولهذا لم يسل الامام او علم بعد ما حدد ودر المسبب فعل الصوم
ان السوا ولو احدث عدا او بغيره لم يسل الصوم لم يهون ويهون وفي نوادر محل
ان جماعة على يوسف الموصى الامام قبل ان يسل تعلى بعده من جلته فله الوضوء
على فعل حدثا من هم ان سلوا السار الى الصوم لا يخرجون من الصلاة تعلى الصوم الامام
قال كاجر او الفصل ودر وعي محمد وبالك امرهم ان سلوا السار الى ان يسل الامام يخرج
الصوم من الصلاة ولا يحاجون الى التسليم ودر كاجر في المسبب الى الامام لو وقع في التسليم
ولم يمسد الصوم كما في تعلى الامام ثم الصوم فعل الامام الوضوء لا وضوء
عداي حصة لان الامام افسد عليهم ما في الصلاة وقال ابو يوسف عليهم الوضوء
لاهم لو وقع فان علمهم ان يمسدوا وسلوا افسد الامام عليهم ما وسلوا الامام
بعد التسليم وضوء الصوم قبل ان سلوا افسد الوضوء عداي لا سلام الامام لا يمسد
عليه ما في كاجر من حرمه الصلاة عداي لانه قد يفي عليهم واجب وهو سلام
ولو ظهر الامام على اي حصة رواه في رواية السلام وفي اخرى يخرج به وعند محمد
لا وضوء عليه لان عداي سلام الامام يخرج المسبب من حرمه الصلاة وعنه في غيره
الصورة ليس على الصوم وضوء ودر في بعض النوادر انه لا يفسد طهارتهم في هذه الصورة ولم
نفسه الا حد وقله والامام في معناه اي معنى السلام لان السلام انما صار محلا
لكونه فلما ولهذا لو حلف لا يكلمه فلما فاسلم عليه في الصلاة كحسب في حصة والامام
نفسه السلام من وجه لانه في معنى السلام اذ منه كاف الخطاب جسي كان يمسد
في حال الصلاة وما قد من وجه من حيث ان السلام مشروع في الصلاة وفي موضعه
قول الامام معلما بالنسبة فاطهره بالنسبة الانهائي حتى المسبب واما الانقار الى الشا
واظهره بالنسبة القطع في حال الامام لا يستعاض به عن الشا فوله وسعص وضوء
الامام بالثبوتية من حرمه الصلاة وبما في الحديث والمخطوعين بها وضوءه خلافه

ان

وفي بعض السبع جعل في حال الصلاة في حال الحزمة والادراستغال الحلال لاسا
الصلاة ولو تعدا كل منه في الرابعة ودر التسبب وفي سابعه ثم يهدى عدا الوضوء
والصلاة لانه قد يفسد عليه ركعة فيكون في حال الصلاة وصلاة من جلته ان
كان مسبوفا ففسد لاهم خروجهم من حرمه الصلاة تعلى الامام وقد يفي عليهم
ولا وضوء عليهم لصلاة اخرى لا بها وحدت من الامام ودر الصوم طهارتهم في حال
حدثا اخر وصلاة المدر في ثمانية لاهم خروجهم من حرمه الصلاة وامرهم عليهم ركعتين
اركان الصلاة وذكر المفتهى ابو جعفر في غريب الروايات ان ابا يوسف قال
في الامام ان صلاة المدر كن فاسد فالمسبب في الطاهر الاول وهذا ذكره
الامام في المد ابونصر الصغار والامام الاول ان كان فرغ من صلاته حلف
بالي مع الصوم صح صلاته بلا خلاف فغنى من المدر كن وان كان في مسد
محل مع الامام الثاني في الصلاة احللت الرواية منه في رواه الى سليمان
صلاته وهو الاشارة بالصواب قال في الدرر بهذا ذكره الحاكم الحلي في حصة
وفي رواه اي حصة صلاته ثمانية لانه مدرک اول الصلاة فثبته حلف الامام
الاخر بما مرحت الحاكم الصار كما لو كان جلته حصة وضوءه رواه الى سليمان ان
ذلك الثاني وجد في اننا صلاته لانه قد يفي عليه كحدا ودرعة والامام ابو بصير
الصغار ومساخ العرق في حجج رواه الى حصة وقال ابو يوسف الثاني انما له في هذه
اكاله وقال في المخطوط رواه الى سليمان اي وضوء في الخط ان حصل ركعة من سجدة
فردة او طلعت الشمس فيها او تذكر فاته في صلاته او كان في الجمعة فدخل وقت
العصر او اتمى الصلوة المذوبة فاعدا او اراى الموضوع حلف التسبب او ذكر ان على امامه
فاته ويولا عليها فبغيره فعله الوضوء وصل امامه الى غير الكسلة ولا يعلمه ويومعه
ذلك فله الوضوء بالهبة عداي حلا بالمجد ودر سابعه ان طلال الحزمة وعداي امامه
وان علمه الامام فلا وضوء له ولو انه اصبحا عداي ما لم يجدون وضوءهم
الساجدة اذ لم اوصى بغيره فباعه ثم اعفوت وهو تعلمه فبغيره وانما وضوءهم
وبما الصلوة لان الحزمة طلعت هذه العواض ولا يومر بالسبع نعم رافع اخرى اليها
وفي المسائل المتقدمة يوسى به ولو افاض الى الشا في الاخر فبغيره ذلك في المسبب ان عليه
الوضوء ودر في نوادر الصلاة انه لا وضوء له قال سابع العراي صح انما اذ
في سابعه انما لا يصح وقد ذكرنا عداي

وملك واحد قال ان اسمه نصر عليه وقال الاوزاعي ومحمد بن الحسن ان في بطن ما
في البائنة العائقة المائنة اذا درك المغرب او الرابعة رحمه بفرام انهما سبق
فانه يشهد عقيب ركعة عند الفاتح ان ما ادرى كره اول صلاه واحلف
العاقلون انه اخر صلاه فعنداي حشفه واي يوسف وملك لذلك وهو حديث
ان يسجد ومسن وو وان المسبب والاكثر قال ان ثمة وهو الاصح قال
وحكي اجعل ان يسجد رضي الله عنه انه لا ادرى كره من المغرب ركعة قال جلس
فهر كره ولا تعرف له مخالف نصر على ذلك في المحط والمسطوط وقد ذكرناه والله اعلم
ما يقصد الصلاة وما كره فيها قوله ومن كره في
صلاه عائد او ناسيا طلعت صلاه وفي المسطوط ان جعلها عائدة او ناسيا او محظا
فأصدا استقبل صلاه فلت العائد والقاصد واحد في المعنى ولا فائدة في ذكر
الماضي وذا الحكم مكرها وقال ابو حنيفة في سحر المذهب ان كل عائد لا لمصلحة الصلاة
سطل صلاه لا جامع ومثل ابو بكر بن المذور وغيره وذا المصلحة الصلاة بان الامام الى
أكاسه فقال له صليت اربعاً وتوحدك وبومذهب أكثر وروان كل مكرها فكل ذلك
عند الله في على الاصح وفي الناسي والمحط لا سطله الا اذا اطال ويعرف الطول كره
وقال ابو حنيفة لانه كلما اطال على اسم السلام من غير سجدة كرهه ولا يفسد لها
فويبطل الصلاة بعد اوجده عليه او وجب عليه لا يفسد مسلم من هلكه واجب
صاحب الطراز لما ذكره في صلاه الله عليه وسلم لا يفسد ما منعك ان تحب الله
دعوتك فلما كان اصل قال في الركعة الواحدة استحبوا الله وللرسول فان لم يرسو
لا يعود ان هذا عمل انه يحبه ليعطى المأفقه او يحبه صلاه الله او يعطى التراب
ولا سطله سبق للسنان وكلام الناسي وكلام اكمل المحط لعاقل ومن الناسي قال
والاوزاعي وملك وان الهام لمصلحة الصلاة لا سطله وقال المعوية سطله ذكرها
والوجه للفرق في المعنى في سجع اخرى اذا جاز الامام لمصلحة الصلاة فيه فلا
روايت عن ابي حنيفة سطله في سجدة الواحدة والفتوى واجرها الحلال قال في روايه
جعفر بن محمد اذا جاز الامام او سواه بشي مما يكلمه النبي صلى الله عليه وسلم مع من في البيت
اعادوا لا ان كان النبي صلى الله عليه وسلم حاضرا لا يجوز الا بعد اليوم وعلى هذا السنن
الروايات على جده بعد وقفته والبائنة لا سطله في جهتها والبائنة يبطل صلاه المأموم
دور صلاه قال ابن وهاب ما حصل ما جاز الصلاة اليوم لا امام فلا يمان
وهذا الخبرين وفي رواية اخرى كره الصلاة لا يفسد في تلك احوال الامام سواء كان من

الاجماع

الصلاه اول مكرها قال وهو مذهب السلف فلت مذهب خلافة ولا يصح نقله عنه
وقد عدم ويشهد ما لا دام الناسي عند النسي ورواه ابن سليمان فاسلكا في
السنيان الخطا في السلام على السلام واجبه سلام النبي صلى الله عليه وسلم سفي حديث
في النسي عن ابن عمر رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم احد في
العن الطهر او العن الطهر صلى الله عليه وسلم بفرام الحسية جدد في مقدم قبله المسجد ووضع
عليه يمين في وجهه العصب بفرام الحسية جدد في مقدم قبله الصلاة وفي الناس
ابو بكر وعمر ما بان ان كملها مقام رجل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة الذين فقال
رسول الله انصرت الصلاة ام نسيت قال لم ارس لم يصبر الصلاة قال بل نسيت رسول الله
فاسلم على النعم قال اصدقك والدين فاموا الى غير وفي البخاري وسلم ما يقول في الدين والاصدق
لم يقل الا بعد ان صلى الله عليه وسلم بفرام الحسية جدد في مقدم قبله الصلاة وفي الناس
من يكره ويكره ورواه مسلم انما حدث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وسلم
بما فعل صلى الله عليه وسلم بفرام الحسية جدد في مقدم قبله الصلاة وفي الناس
وفي المغرب سجدة قال الخطاي في جميع سجع قال النعماني هو الذي جهر جهر المسجد سعة وقال الكوفي
وتسكون الاربعة اكرات الثلاث على اليسار ودواليس اسبه اكرات في غير من يتسلم وكان في يد طول
ودفعه اليسار في رعدة في سجع السنة قال في احاديثه طول وقوله انصرت الصلاة بفرام
الفاف وشر الصلاد وسمع الفاف وسمع الصلاد ودواليس سجع وقال صلى الله عليه وسلم في الصلاة
اخطا واللسان فيما استكر هوا عليه فصار كالصوم والباراه وبدر لفر قال صلى الله عليه وسلم
بم الرجل مناصحه وهو لا يحب في الصلاة حتى زالت وقوفوا الله فاشد فاما بالسكوت واما
عن الامام رواه اجماع الا ان صاحبه واللم يدرى جاسا حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الصلاة قال الخطاي في الصوت هه السكوت وهذا يدل على ان تحريم الامام كان بالمدينة بعد الحج
زيد بن فرم يدرى وقد اخبرهم باواسكو خلفت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة لا سطله
اس مسعود رضي الله عنه ما رواه ما صلى الله عليه وسلم اذا كان في ارض الحبشة
مفوقه في روايه عنه ما صلى الله عليه وسلم اذا كان في ارض الحبشة
فلما قد ما من ارض الحبشة انبأه فسلم الله عليه فلم يدعها فاحذر ما قرب وما يقدر حتى يهوا
صلاه فسالته فقال ان الله حذر من امر ما يشاء والله قد احذر من امر ان لا يسكن في الصلاة
رواه الناسي واحد قال الخطاي معنى ما قرب وما يقدر كره التابة يعني عادي ما بعد من

والعقاب ومنها على جود العربى وغيره فان من قبل المستر لا يقوم له وقد
 به رفع الائم اجماعا ولا غيره اودان من باب الاقصا والمقصى لا يقوم له فواف
 فان ان يصا او تاف او ينج فاربع باءه فان كان من حرف كحه او الكه لم يعطى وبه
 قال ملك واحذر وقال السبعى البكا والابن والناو بطل الصلا مادا من سوا
 للدين واللاحق لنا اصيل السطره كان اصل باللم والارز بارز الرجل من الجارواه الزاد
 واحد والسكاي والدارطى من حرف عبد الله بن النخعي وفي الامام كازر الجاحل السكا وضرب
 غلبه واوت القدر نور ازرا اذا غلت وقال الله تعالى ونحوه لا فان يكون من يديهم حصوا
 وعن ابن عمر قال استند رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوهه في الصلاة برسول الله قال لم يجر
 ففصل الناس فالتائه اربا اربا كقولهم اذ امر ائمة الكفا قال مرة ففصل لحدوده فقال من
 ففصل الحى صواب يوسف رواه البخارى ومعناه من علمه من حرف عا لم يصرى اليه
 ولا نك من معنى السبع والاحساء من الجار والسور والكحه ثوابه لعظم الله تعالى ربه
 الخنوع والصنوع وهو المظلم في الصلاة والخنوع عليه من السارح فلا ناسب السلال
 وعليه كحل ماري عليه صلى الله عليه وسلم اذ قال في سجوده لا الخنوع اذ في الحرف والار
 واربان من رجع او صعد هطك قال في الخط حلا فال في يوسف اذ في الخط اكرع والار
 ما كرو فان من سلام الناس فهو من ربه والسرع وعمل اي لسان قال لا يند
 صلاه بحال وان قال انه فهدى النصل الذي دراه فان فاضل ادا بطر حروف في حرف
 الراء او احده لا يسد بحروف ثا في الحول الصف وفي حرف احده ابر ناصر
 الاسم المنكر والفعل لا يلا لمران اقل من ثا احرف حرف سداه ولا يكون الا ثا في حرف
 حرف عليه ويورثان حرف فصل يدي وحرفه وسكونه احسا ران وها في الحاسم حاصه
 والوجه الذي يكون احده من حرف الراء ولا يكون لسان كلام في حرف الناس فاسب السعال
 والتخفيف ناك في الخط ولما في الخ واح سدا لا حاء وان لم يكن سقوا لا يسد لسان كلام
 ولكن لا بد على لسره وكان يقول اولاف سطر الصلاة ثم رجع الى الساد فاول فاضل
 احدها من حرف الراء اجد من قول صاحب الكتاب ان الله اذا اسلمت على حرفين وهما
 رانان واحدها لا يكون لسان اديس ولا احدها هب واما ما من حرف الراء الى الجمع
 الراء الا اهما لغير الاكاه والمصنف لا لا في الراء وايد واول وان
 اصلان يستعملان اذا كانا من حرف

احيلان

اعطيان وث كل حرف منها ليس من حرف الراء فيفسد على اصله وحروف الراء عشرين
 جمعوا في قولهم اليوم يشاه فاذ في باب الحباب وقال فاضل جمع فاذ في الخدادون واد
 السخ حال الدرس الحجاب في البصر السمان هويت ومنه في بطن الحار وسيل المازني
 عن حرف الراء فاشد هويت السمان فتمشي وما كنت قدما هويت السمان
 فلم ينه السمان لقال له قد اجنبك منى منى لم يحده ولا مرة واحدة لانه يطق كل
 مرة يسعد احرف من حرف الراء لانه حذف الف الاصل منى منى لحد قال في بطن الحار
 وار الحجاب السمان هويت وجمعوا الناض في قولهم سالتونيها ولى السلى وناه وفي الموت
 عشاه وناه سلمان ومن سهل وانا اووت من سهل وابدا من ملك رجا الله عليه
 هيت واسلمت تلا من لومه نه به سول ام امان وتسهيل فذكر كل
 حرف من حرف الراء اربع مرات في ثا واحد ونحوه في الراء حرفا وقال في فاضل
 لا اعاد على هذا الكلام طيند لب غير حرف الراء فذكر ان ثا من حرفها
 من حرف الراء حادهم واولا يحق ذلك من حرفها زوايد لا يحصى اما الذي
 يحصى المثل احرف لها من حرف الراء لا في كل زوايد وفي منه الذي لم يحرف واحد
 لا يسد وع محله في الرض ان لا يملك معه لا يسد سوا اراه او او وان لم يفسد
 في الوجه وفي الكا ان حرف دبعه من صوت لا يسد فالعرو وفي الراء في التراب
 من موضع سجوده ان كان نجا لا يسد لسان الا لا يسد وسق في المصد وان
 سبع يسد عديما قال وطر لفظ السخ ان المسموع لم يكون له حرف كجاء نحو
 وثق وبف وغير المسموع كلاله والله مال سلس الله اكلاوى وبعضهم لم يستتر ط
 للفتح المسموع ان يكون له حرف كجاء والله ذهب خواهر زاده ويطع به في الحصى وقال
 سوا ان له حرف كجاء اوله ان اراد به المانفث او لم يرد وان ابو يوسف يقول
 او لا لا يسد الا اذا اراد به النافث لفي ابي الراراه والضحك فادى الاله وقول الباق
 اقا وثق المسموعة ان عت عنه سولعة رالت اما اذا اراد بظن موضع
 سجوده وسقته لا يقطع ثم رجع وقال لا يقطع كل حال وحده قول خواهر زاده ان الكلام
 ما يكون له حرف كجاء وصوت مسموع فالصوت والحرف شرط الكلام اذ لا يحصل الا بلام
 الا بلام فانه الحرف باللسان يدون الصوت ففسد فكل الصوت المسموع كالجحس
 محرف الكلام كحان يكون فيفسد قال وناه مال الزوايد الكرى في اسطرطاصي الحرف

الراء

[illegible]

حوالا ما يعجز عنه ولعل ما يستقدر وفي الجزء لو ساقى انه يعوله مزا وعلما بس قطع عهدنا
 لان له حروفها مكناه وان لم يدر له حروف بها لا قطع عهدنا على ما ذكره سمس الا انه وقد اذا
 دعا الخ والحب باله حروف بها لا قطع عهدنا والو يقر العظم باله حروف المكاه قطع عهدنا
 وقال صاحب الفراء ان الو يقر بالحرف لا يقر باله حروف ولا يقر باله حروف ولا يقر باله حروف ولا يقر باله حروف
 يستقر على ما ذكره ولا يقر باله حروف ولا يقر باله حروف ولا يقر باله حروف ولا يقر باله حروف ولا يقر باله حروف
 بغير عهد قطع عهدنا وفي الجزء ان حكاية مثل اخراج قال الفتية اسمع الله النداء قطع عهدنا
 من السامح لا يقطع وان لم يقر له حروف لا يقطع عهدنا على ما ذكره سمس الا انه وقد اذا
 السامح بغير عهد قطع عهدنا وفي الجزء ان حكاية مثل اخراج قال الفتية اسمع الله النداء قطع عهدنا
 والاصح ان السامح بغير عهد قطع عهدنا وفي الجزء ان حكاية مثل اخراج قال الفتية اسمع الله النداء قطع عهدنا
 الامام يحيى القندي لم يدر في الامام في الصواب لا يفسد ولو يجرى فاصلا سماع يحسن في كلامه رواه
 لا يفسد وامر عبد الحكم من الامام اي سطل اول من عبد الحكم ومن غير ضرور سطل في احد القنولان عندهم
 وبطلان اصح الوجه عندك فعه ان انشده حرفان اذا كان مختارا من غير حاجة وان تغدر عليه كجبر
 الا انه سطل في اصل الوجه وحديث عاتبات في سماعنا فعنه السهمي عن وفي الخطوط لعطس
 لمحصل منه حرف لا يقطع لغير الاحتراجه وبضائع عطس نعم الظاهر هاذا في الكوهر
 وفي ما ذكره العيني في فقه صلاته في جرحه ابيه وامه او ابنته او اخيه او اخواته او حواشيهم ولا يفسد
 ذلك صلاته ولو سطل في جرحه ابيه او اخيه او اخواته او حواشيهم ولا يفسد
 طاهر بن عبد الله بن علي وفيه عدم الوصو انه متى كان كافا كتاب يفسد صلاته ولو سطل في جرحه
 وعندك لا يفسد ولو سطل في جرحه ابيه او اخيه او اخواته او حواشيهم ولا يفسد
 وفي الخطوط اذا لم يقطع عهدنا في جرحه ابيه او اخيه او اخواته او حواشيهم ولا يفسد
 على يوسف لا يفسد ولو قال العطس ليهي رجلا الله لا يفسد لانه لا يستعمل
 العطس وفيه يفسد ولو قال العطس ليهي رجلا الله لا يفسد لانه لا يستعمل
 لو قال انه قال الكهنة او لم يعل لا يفسد ويجزى فيه وقبل بعد فراقه وفي نوادر بشرع
 المصل وحده اذا عطس ان شأنا سكرانك او شأنا طين به وخلف الامام بجرحه لانه لا يفسد
 وعنه ان يعل وحده او خلف امام محمد في فيه ولا يفسد به وعمل في حقه لاجل الشائنة
 به وفي الواعيات لا يحسن ان يسكت وان الكهنة لا يفسد وان اراد الكوهر وبذره ما يزداد
 عدم في جواب ابن جزم الظاهري وقال مالك لا يقول الكهنة ار عطس الجاني فيه وترد احسن
 وفي الصحاح لا يفسد العطس باله في سكت حصار بالناس لانه ما خوذ في السميت

السبع والصعفت والكبر فادخل السبع لمطول ما شاره واه انما عه الا انما حقه
وبروي وداكاجه وعلم رضي الله عنه قال ما صلئت حلق امام قط اخذ صلاه
ولا تخرجه من رسول الله صلى الله عليه وسلم منقوله وحديث جابر بن عبد الله
ان بعد اذ قرأ سورة البقرة ما خرج رجل فصلى وحده فصل له فانك لا تفعل ولكن لا تفعل
صلى الله عليه وسلم فافهم في النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك له فقال اما ان است
تأمعا فممن امر سورة البقرة وداكاجه وداكاجه وسورة البقرة وداكاجه وسورة البقرة
والسما والطارق واما انك حديث العاشه منقوله وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نماز بالتحفة واما انك حديث العاشه منقوله
النبي واحد ويدرغ في هذه المسئلة في الامامة في سنة التراء وهدانا لاجل وقه
قولهم وكلم للنساء وحديث انما عه وقال سليمان بن يسار وابي الحسن العسكري
وملك لاسم المرأة احدا في فرض ولا فاعل وقال ابو زاعي والنوري والنسائي واحدا عه
مسجبه وحياء الملبذ عن عائشة وام سلمة رضي الله تعالى عنهما وقال السعدي والنجاشي
في التنازل والنقض وسند ابو نوري والمزني وخرج من حجر الطبري واجازوا امامه النساء
على الاطلاق للرجال والنساء يوم الامام من النساء وسطين عند جمع خبري امامه
وقال ابن حزم حين عدها عدم امام النساء وحده قول المحققين على الاطلاق فان
ام ورفقه مع عدله من الكبار من قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل المومنان
لها وامر بان تقوم الهداية ويوعاه في الرجال والنساء واه ابو داود وجوزجه
قول من استبعد ذلك ما روي عنه الحسنه قالت من انا عائشة رضي الله تعالى عنها
فما كنت من الصلاة المندوبة واه الدار فطري وروي الدار فطري في حديث ام ورفقه امرا
ان يوم ينشأ اجل دارك ومهوم ما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا تومن امره
رجلا ذكر في المعنى ما روي عنه من يسعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال صلاه المرأة في بيتها افضل من صلاه رجل في بيتها او في المسجد
من صلاه في بيتها او في المسجد او في بيتها او في المسجد او في بيتها او في المسجد
محمد الساعدي في كتابه ما روي عنه من يسعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
في مسجد قومك وصلاهك في مسجدك خبر صلى الله عليه وسلم في مسجدك خبر صلى الله عليه وسلم
ان حرمه لا يعلم لمن ينفع من امامه النساء حجة اصلا واكوار قول جاء من الصحابة

ابن ابي عمير

رضي الله تعالى عنهم لا يخالف ان يعرف من الصحابة وهم يعطون هذا اذا وافقوا هوهم وبرونه
خلا لا لاجماع وخلافهم سهل عليهم اذا رويوا في احوالهم ولا بد لا يستوعق لاجل الاذان ويودعوا في
قول ابن ابي عمير منكر وبه ولا بد تصل منقولة حلق الصفت مع النبي عن صلاه النبي ولو كانت
صلاه من جاعه غير منك وبه لما يفي لما يفي الذي وقه دليل على ان لا يقدم الرجال اذ معها
عن مسأواه الرجال ولا في تمام الامام وسط الصفت ممن وقع رجمه العراء وفي
حديث ام ورفقه الذي خرج ابو داود والبيهقي من عدها من جميع الزهري في قوله من قال
ذكره في اللباب وان كان يخرج له مسلم وقال ابن حبان والبيهقي لا يحججه وفي المنهاج للاب
اذ اصل برهان يقوم وسطين قولهم فان فعلوا فاما الامامة وسطين وقدر منا
فعل عائشة رضي الله عنها في ذلك وحمل صاحب الكتاب فعله على ائمة الاسلام ومثله في
المسوط والمخط وفيه بعد لكان النبي صلى الله عليه وسلم امام مكة بعد النبي بل عسى
بذكر اراء النجاشي في مسلم من زوج عائشة كالمدينة وبني بها وبقيت سبع فمعت عند
صلى الله عليه وسلم سبع سنين قال صاحب المخط صلبت من العصر وما قبل اما لا
بعد لوعه فكيف لم يسمع جملة على ائمة الاسلام لكن على ان قال انه مسوح وان لم يكن
في ائمة الاسلام لان ذلك حين كانت النساء يحضرن اجتماعات من بعض جاعه عن هذا ما لوا
وفي المخط صلبت عائشة من المغرب وحجرت بالراء وصادق سلمه العصر قال الطبري
في المغرب الامام من يومه اي يندى به ذكرا وان اوى وقه فامت الامام وسطين
وفي بعض نسخ الامامة وترك لها هو الصواب لانه اسم مصدر ولا وصف فالك
اكثر من يقول حلق وسط اليوم ولا سكا لانه دار وحلت وسط الدار والجمع
لا باسم وكل موضع فيه بنق فهو سكا ولا يصح هو الجمع وراعي سكا وليس بالوجه
وفي النص وحلت وسط الدار واحجبت وسط راسي الجمع وقه سد في
وسطه التمهيد قال ابن ابي عمير كل ما كان من بعضه من بعض فوسط البلاذري
والسجدة هو لا سكا وما كان مضمنا لا سكا فالدرا والساحة والواحدة هو الجمع
واجاروا في المنهج لا سكا ولم يحرزوا في ذلك الجمع قولهم ومن صلى مع واحد
افامه عن عتبة يسا وباله وهو قول عمرو بن وهب قال ابو داود والبيهقي
وملك واسمى وعن محمد بن ابي نضر اصابع رجله عند عتبة امام وعبد الله بن عباس

ابن ابي عمير

فان كان بينك والان في حق الجحيم فاقاد الامراض في حق الجحيم وقد تعدد في الخلق احواله
واذا قرأ الامام من المصحف فسد صلاته عداي حسنه وصلي الله عليه ورحمته قال
ابن جرير في المحلى وهو مذهب ابن السكيت والخليل بن احمد بن السكيت وهو يقول ان جرح
والطاهره وقال ابو سنان في حديثه والى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه وهو يقول
التي جرحي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه والى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه
في الوسط لا في يمين ولا في شمال ولا في الوسط ولا في الوسط ولا في الوسط ولا في الوسط
انه كان يوحى اليه من ربه ان يقرأ من المصحف في كل يوم في كل وقت ولا في كل وقت ولا في كل وقت
القرآن عبادۃ ايضا فالتعب في العبادۃ اخرى في المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه
من القرآن غاسا الا انه ذكره عدما لانه يشبه لصنع اهل الكتاب ولا في حبه صلى الله عليه
ما خاف في البطان في ربهما الا في الحجاب احدهما ان كل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه
عنه السلام وعلمت اوراهه والطرف بها وقته غير ذلك ولهذا امره ان يجعل ذلك يعطى ما له في الصلاة
ويستكره فصار طارفي على التوسل في الوسط والخط واسا في الدخول في الجواب فليعلم ان ذلك العمل
موضوع على يد علي بن ابي طالب اوراهه او كان يدنو من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه
فليعلم ان ذلك العمل موضوع على يد علي بن ابي طالب اوراهه او كان يدنو من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه
على الجواب والمأخذ الثاني ان هذا المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه او كان يدنو من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه
صلاته الا ان في ما خاف ان يكون المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه او كان يدنو من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه
على انه كان يقرأ من المصحف في كل سنة في كل صلاة في كل طرفه وسلفه في كل يوم في كل صلاة في كل طرفه
به سان حاله في كل سنة في كل صلاة في كل طرفه وسلفه في كل يوم في كل صلاة في كل طرفه
في قيام رمضان ليس يقرأ من المصحف في كل سنة في كل صلاة في كل طرفه وسلفه في كل يوم في كل صلاة في كل طرفه
الساجدة وان يؤمنه الا في الجحيم في كل سنة في كل صلاة في كل طرفه وسلفه في كل يوم في كل صلاة في كل طرفه
المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه او كان يدنو من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه
ذاقوا عذرا الناجية ذكر ذلك في كل سنة في كل صلاة في كل طرفه وسلفه في كل يوم في كل صلاة في كل طرفه
وذلك لا يوفق له في كل سنة في كل صلاة في كل طرفه وسلفه في كل يوم في كل صلاة في كل طرفه
منه في كل سنة في كل صلاة في كل طرفه وسلفه في كل يوم في كل صلاة في كل طرفه
لونه عليه ورحمته ما فيه حسنه في كل سنة في كل صلاة في كل طرفه وسلفه في كل يوم في كل صلاة في كل طرفه
عنه الصا وهو في كل سنة في كل صلاة في كل طرفه وسلفه في كل يوم في كل صلاة في كل طرفه
بهم ما في كل سنة في كل صلاة في كل طرفه وسلفه في كل يوم في كل صلاة في كل طرفه
واحواسي في كل سنة في كل صلاة في كل طرفه وسلفه في كل يوم في كل صلاة في كل طرفه
فيه شبهه الاحلاف وفي الجحيم في كل سنة في كل صلاة في كل طرفه وسلفه في كل يوم في كل صلاة في كل طرفه

الاص

"الحاد اذ ان كان الله الهام من المصحف ولا يحيط من الهام ما يحوز به الصلاة يصل بغفره ولو كان
 نهاره من المصحف من لما حازه ذلك فالانظر الظاهر انهما لا سلمان ذلك قال وبه فالانظر للمساح
 وقال الشيخ من لا يحسن قراءته من القرآن عن ظهر قلبه نگو اما يصل بغفره قلنا
 وقال المرحوم في رواية لو نزل القرآن من المصحف فحفظه لا يحوز صلاه على الاصح وقال النووي
 في شرح المذهب له انكار لا يحيط بالحق محبة عليه الله من المصحف ثم يوصل الى الكتاب
 عند اذنا رجا وطال الدرس وسما اذ البركة وطال له قال الشيخ الازهر ان وصل الصغار اذ اذنا رجا فطا
 بقرا المصحف والمرايا حارت صلاه لا فرائده هذه مضاهة الاحتفال لا ليعنه من المصحف
 بحيث يحفظه وليس على كتاب ولا ينجز النهم بدون الله واستكمل مع السلم والرض
 المصود لا يطعن عليه ولم يفتي به فان الغرض ذكر لكي يعاين العرض بغيره
 ولا بحث فيما اذا لم يوجد المحل وعليه وهو الهام الا ترى ان حمله لا يصح ثوبه بعينه لا شك
 عن غرضه ان لا يخرج الثوب عن ماله لبيع الاكثر من عشرة ومع ذلك ثوبه لا يبيعه لا بحث
 وان فات غرضه لعدم وجود لهط المحل وهذا هو ان لا يبيعه لثاها بغيره فاسرى
 سارا لا بحث ومن امسح من هذا الشيء الحضر وهو المفسر ان مع من هذا الشيء العيس هذا هو
 العوض والشيء ومع ذلك لا بحث لما ذكرنا من ان كتاب بان منه العقد على المحل وهو
 الهام لان رواه انه سبب الهام لما لم يزل ولا رها يتبع له جعل ذكر الاجماع له
 ذاك فابطلان مطب داره ولم يزل ولا رها يتبع له جعل ذكر الاجماع له
 مما بعده وحكي انه ورى ان الشد طبع ان لا يترا لزيد ما فاعل له ان يوسف
 الطرفة ولا يطلو قال الشيخ فان من يدب على ما قد روى الله عنه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال يصل وهو طام امانة تسرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انى الى الناس من ربه محمد بن ابي اسحق وصعد اذ اقام حجابا يسوع عليه وهذا هو حمل
 المصحف ونقلب اوراوه ويرى على حوار هذا في المسوطة قال فعلة لذلك في شبهة
 في ذلك ان عمر بن عبد الله في المهد وحكي على اسبغ من الله اذ اذنا رجا فطا
 في البرضة وذخر في حجر اسبي الله فان في العرض قال ان عمر بن ابي اسحق على امان من هذا الهام
 يكون امانا في المائلة واما مسووظا قال وروى اسبغ واراف من الله في ذلك الحوزة
 الصرور يحمل على الصرور ومن يفرق بين العرض والمقال وعنده العلم ان امانة فاعل
 من طاف به وانه صلى الله عليه وسلم لم يركبه ما حرس من الصبان من البول وكان ووافر
 ما طاف على اذ اسبغ على الصبي حفت في صلاه لا يسلط عليه عليه وقال شيخنا في امان
 على الهام تولد ما به هذا البرن سبب لا يسلط عليه ما ليس من صلاه وانه
 سبب الاعتماد ولا يخلط الى الله عليه وسلم فان وروى ان العلم امان في الصلاة والعلم الاعتماد
 سببهما نول

الصلوة

وعن عمر رضي الله عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج لوم العبد ما لم يخرج به فوض
من يده فصلى اليه والماسر وراه وكان يغزل الله في السمن من غلته وعن سهل بن سعد قال قال
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر الحارث بن عمار السلمي في السنة فيها العز وذل الانفس وقد
ذكره في اصل السنن ولا يكون ان كانت مغزونة دلت لنا على فساد فادته بخلاف الانفس
الثاني يكون الاثني مناد ودرع كال الغز ودرع هذا في الدرع وهو سهو وما قد تجد مناد
درع اخذ من اخر الرطل وهي درع من الغز قال عطاء بن ابي رباح درع وهو قول احمد والشافعي
وفي بعض سروج السنة للساقية او يدعى على درع قال الحارثي الغز اطول من العاصي
من الرمح وقنه نزع درج الرمح ولم يدر في الاصل في غلظها في غلظ الاصع هذا اذ لم يكن
وهو موافق لما روي عن سعد رضي الله عنه انه يحرق من السنن السهم وهذا قد تجد في السنن
ورواه عن ابي بصير الله عليه وسلم يحرق في النار ومعها يدعى وعن ابي بصير الله عليه وسلم السنن
احد في فضله وكذا سهم درهم او كبري سبه في سنه وعن ابي بصير رضي الله عنه سائر المصل
مثل وقرن الرطل في حله السوط وحله السوط جميعا وكجم وسدب اللام غلظه وعلى الغالبه
لست للمصل ما وراء حرف العلم درهم او درهم وقال في الدرع طول السهم ودرع وعرفته
قد راصع واحلقت منها اذا كانت السرة اعلى من درع وقال في الاسلام لوم
فاه او حصة من يده وارتفع ودرع كان سنه لا خلاف وان كان فيه حلة في غير
الرواية الهل الدرع لسنن في الطريق ولذا انكوص الدرع ذلك في تحصيل الحارث وقال في المصنف
نحو الفسوق العامة والوسادة خلاف السوط وقرن في العيبة السنن الحارثي الطاهر خلاف
انكوص النقال والحجر وصور يظهر الرطل ومع بوجه ويزد في جنبه ومنع ماله واحلقت
بهم ولا يستمر تمام ولا يحجون وما يوفى في درهم ولا قال في السرايع سمر الامام حري
قايه وهو قول عمر وعمره واسم السب وخارج من ريد وسلمان بن يسار والباسم والي هو
بجد الرمح والصحفي والاذاعي ومكة قال في واحد وعشرين ودرع الله صلى الله عليه وسلم
لم يصحبه سنن اخرى لم اصح احدها في السنن في السنن وفي المسوط ثلثه
درهقه بغير الحارثي الماصي وهي في المصنف اي غنبيه وقال في الصحاح وفي احد
اصلي احمد في السنن ثلثه درهم ولا سعد منه وبه قال مالك والشافعي واحمد وعمر بن
ابن الدردان في ملك يعني سباعا عن السنن ثمانية رجل لا يعرفه قال له الرطل ان سنن
ثعلب ملك سعدم ويحول وملك ما لم يعلم وقال فضل الله بن عطاء وقال صلى الله عليه وسلم
اد اصلي احمد في السنن ثلثه درهم لا يقطع السوطان عليه رواه ابو داود والشافعي
السنن على حاشية الامم والابن الاصل الحارثي المصنف قال ما راي رسول الله
صلى الله عليه وسلم اصلي الرطل ولا عود ولا يجمع الا جعله على حاشية الامم والابن

[illegible]

فما يصح ولو سجد السهو وهو كالسجدة الا في اربع مسائل المسئلة الاولى ان يجوز الاصل في سجدة
المسجد كانه ما من نحو العزيمة المسئلة الثانية لو سجدت رابعا استساق صلاؤه وقطعت نصه
مستقفا وقاطعا ولا ذلك المسئلة الثالثة لو فارق الشك ما سبقه وعلى الامام
سجدة سهو عليه ان يعود لمتابعة امامه ولو لم يتابعه حتى فرغ من صلاؤه فالسجدة على من سجد
السهو ولو كان منفردا لا يلزمه سجدة سهو سجدته عنه وهو الامام و هذه المسائل الثلاث
قد بان في الاجمع وبما نقلها صدر الزيد الا خلافا في ما يعبه المسئلة الرابعة في سجدتين السجدة
عند من سجد رضى الله عنه وان كان المسجد لا ياتي بها عنده فالسجدة اذا لم يتبعه من سجد
وحسب ان يفسد صلاته احاطا لما عرفت من الرغبات ان الصلاة من سجدة واحدة او سجدة
وقد عرفت من وجوبه نفسا احاطا بل انما يلحق بالثلاث من وجوبه بالثلاث من سجدة واحدة في حكم
متعلق وفاق السبيل في الاستحاضة لذلك فلو لم يزل على هذه المسئلة الا خلافا في سجدة الامام
حكمه وبعد ذلك لا يجمع بل كل سجدة واحدة وجوبه وزاد ايضا ما قد صلاها الامام بمخاضاتها
والامام منفرد بخلاف وجوبها لعرف من الكتب المطبوعة ووجهل المخاضة في الطرقي
من الاصول في نفس ذي الاجمع وهو احراز في الكتب لا بها مستغفلا بصلاح الصلاة لا
يحتسبها وهذا انما ينبغي على قول من لا يستترط اداها في المخاضة واستشهد في الاحتياط
من الاجماع الموقوف على ان لا ياذن الامام للمعزى وحكمه وهو في كل حال لا يذون
الامام بعد صلاها الا خلافا في حكمه حكمه ودرع عن الحق في بداهة لانه انما يذون
حالة صلى الى غير السجدة عنده وان سجد ما بعده فقد حلت امامته ولو لم يوطئه سجدة خلاف
المسوق فانه مستغفلة المسئلة وتختلف الامام لانها البدوة ومنها ان منه الاجماع
الا فانه لا يعبر من سجدة الصلاة بعد فراغ الامام لان امامته لا يلحق صلاؤه فليس
فيه كالحال فكذلك ما لم يفرغ من سجدة فراغه ومنها ان الاجماع لو سجدت احدت
مصر بعد فراغ امامته للصلاة لا يفسد صلاته اعتبارا بالامامة والموقوف ثم انما سجد
المرة الواحدة بفسد صلاته وله واحد من سجدتها واخر على سجدتها واخر على سجدتها والساكن صلاة
اربعة واحد من سجدتها واخر على سجدتها وهذا لفظ الحديث في التبرير وفي الخط واحد
من احداهما واخر من سجدتها الا في هذه العبارة الاولى وفي صلاؤه اسجد عليها محذرا قال
في الحديث يهدم ويحرق من سجدتها الى النبي ليس يجمع فيها قالوا واحدة فلا معنى في السجدة

لا مکر

آخر

42

احر الصوف وان ذلما وفسد في الصلح اسندك صلاه حمسه واحده عشر
 عن سائرهم وبنه حله وبنه وبنه الخ الصوف وبها حواش الطاهر قال
 وذبح في وافتح الماطع وجعل الثلث صامنا حتى قال بساد صلاه بل الصوف
 الخ اربع لال الصلح جمع حامل لخال الصلح وعن اي يوسف في رواه جعل الاس
 كالثب لان الامام سعدهما بالبنه والحديث وبورواه اني موسى قال صلى الله عليه
 الاسان صامنا فيهمه جماعه رواه ابن ماحه والتهني وبوصعب والفر وان الجمعه
 بالبنه ذول الاسر عدهما في رواه جعل ابو يوسف الثلاث بالاسر بالبنه
 الاجمعه لعنه عدم سائة السداد الخ الصوف لان الانز ورد في الصلح بالبنه
 كان صنف مام السطان الامام ووراهن صوف من الرجال سدت صلاه
 تلك الصوف طه قال في الدرر والمخطويعه بهذا اسحسان وفي الساس بسد
 صلاه صوف واحد من الرجال طلب السطان لخال من ماني الصوف طلب وبها اسحسا
 الخ اسحسان لان السداد في صلح الحاذاه اسحسان والساس قول السافعي وزفر
 احدهم الساس وقدره في بنه المسله للحديث والاصل في الخال بن صوف الساس قول
 في صلي الساس عده ذرح في الدرر والمخطويعه مام في الساس من كان سنه
 وبها اسحسا مام رواه في صنف من الساس فليس هو مع الاس
 لست ان اسلم وبوصعب في علم وهو مجهول ورده صلح له وفي المجلد الاس
 عن رضي الله عنه من كان سنه وبها الامام هو احوال بطريقه مع الامام
 قال الاسحسا الصلح بالبنه مام من الساس بسد صلاه من لم يسن ولو انا عشرين صفا
 وفي السد والمريد ولو كان في صنف اذان وصلاه الامام والهر الذي شمع صله
 الا فذا هو الذي لا يعبر الا بحله فاجسر وعنه وقل مام في السد السفيه سوا
 نه ما او لم يكن ذرح في السد وفي محصر البحر المخطويعه السواي منع بالاسر عده
 ورواه عن اي حمه رضي الله عنه وقال في السد الاسحسا في السفيه والزور
 وبها اذره احكام السهد في المستفي عن اي حمه قال صاحب الدرر وهو الصلح
 وفي المخطويعه والاصح عن اي يوسف ان ذرح في السد في السد بالبنه
 المساحي من قال ان ذرح في السد في السد في السد في السد في السد في السد

وغيره ولا يعترضه سحره ويكون جمع سحره على عامته ويندح خطا وسره ويحوي والخط
والعصا السحرية صغرة حول راسه لعل النساء يجمعن سحره في موضع راسه وفي الصحاح
عقش السحر صغرة وليه على الرأس للزينة عصفه حمي عقش وفي المغرب العصف جمع السحر على
الرأس وليه واذا دخل الظلمة في أصوله والعنقا سحر يجمع به السحر اسى كلامه في حديث
ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان السجدة تسبعة ارباب وهي ان كنت سحر او نوبه
رواها البخاري وسلم والا رب جمع ارباب وهو العنقا والنبوة والبقا على النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة ونوبه
او جمع سحر حر الطير باجمع العنقا وحكي ان المذرا لا عادة عليه على الحسن البصري واسم الحمار
او جمع سحر حر الطير باجمع العنقا وحكي ان المذرا لا عادة عليه على الحسن البصري واسم الحمار
من العنقا التي تلصق بالذئب سواء تعمد للصلاة او كان ذئب فلهك لمواخر وقال مالك النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك للصلاة والصحة الا والاطلاق لا يحدث ويوظف للمبول عن الصحابة وفي صحيح مسلم
عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم رآه في المنام فسلم عليه فسلم
او على ابن عباس فقال مالك والراسي فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما السحر
يها ويملك الذي يصلي ويؤمن ويتوكل ويتوكل في الشريعة وهذا منه بالذي
ويملك ويتوكل وقال ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم رآه في المنام فسلم عليه فسلم
والنوب صمها وروى ولا تكتف والمغني والحدود في الحديث انما السحر على خمسة اشياء فان
للسطان اشياء اربعة حطته بالناس ومنه الم يجعل الارض كما نادى اربطك في سحره في قتله
وذكر ابو سعيد الخدري ان ابا رافع مر بالحسن بن علي رضي الله عنهما وبني وبنوهم صغرة في
فعله فالتفت اليه الحسن بن علي فقال لا اقول على صلاتك ولا تعصب فاني انما رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسم يتوارى في كل السلطان رواه ابو هريرة وحسنه ولا في النوب نوع خبر وفي صحيح البخاري
قال فان باح الذئب ارجو حسام الهند رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة وسول في ساجدة النوب وانما يكون
وان كان الذئب صاحب الحظ وفاضل فان عظمه يسكنه قال وهو الا حوط وكفى السلطان
كل الناب وسكون النافق ونفقه واصفه كساية ارجو سنام البعير وفيل يعطط فاعلى على البعير
ليرده الرديف ويجعله تحت كفة في تحزن ولا تسدل نوبه وبه قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال مالك بن
حذرة واجلفوا في سحره قال في الناب يكون حمل نوبه على راسه ونفقه ما وروى في المعالي السدل
ان يجمع طرفي الزائر انما يجمعها فان منمنمة انما ملك فليس يسدل وقال الحسن السدل
ان تضع وسط نوبه على عامته وخرج طرفه وروى الحسن بن علي بن يوسف عن ابي حنيفة في سحره
السدل على بعض من الزائر رواه قال ابو يوسف في سحره في الناب فليس يسدل ان يفسد الصدر
وعين وفيل يوجر النوب على الارض ذكر بعض المالك في صحيح البخاري الحظ السدل ان يفسد الصدر
ولا يدخل فيه في غيرها وسيله عن جارية في صلاة المالك اذا ضطفتها امامه فليس يسدل
واحد المساجح في ذراعه السدل خارج الصلاة وذكر في الصحاح ودروان الا دث

لنار

لنار السدل يكون الدال وفي المغرب صمها وقال ابو موسى بن طلحة طلبا ونكر لنبه الصا وروى
على جسمه ان كالا ضطباع وانما ذراعه لانها من لسان بل الاشر والبطور والبخاري ابدى الله
عليه وسلم هي عن لسان الصا وقال لسان سالت بهرا الاضطباع فاراد الصا فلبس به الصا
فقال انما يكون الصا اذا لم يكن ازارا فلان في سائر اليهود وقال ابو بصير عن علي بن عبد الله الصا ان كل
جسد يكون له سحره الا عراب باهنته وفي ان رد الكاس من يدك سحره على السري وعاقته
الا بغير يده منه سحره على يده السري وعاقته الا بغير يده منه سحره على يده السري وعاقته
هو ان يستعمل نوب واحد ليس عليه عن يده سحره على يده السري وعاقته الا بغير يده منه
فرجه وفي المغرب لسان الصا عند العرب ان يستعمل نوبه في كل احد فله به ولا يفرح بها يخرج راسه
وفل ان يسلم نوب واحد ليس عليه ازار في سائر الاوار وهو الا لسان في نوب واحد ليس
الى قدمه كحل به جسده كله وهو البلع قال سمعت بذلك واسم اعلم لسانها على اعضائه حتى لا يجد
منها ما يصح الصا والسدة ما يصح جمع الجسد ومنه صام الدارون الذي لسانه فيها وفي جمع
الغراب لا في السدل الناري قال لسان السدل لا يسره لسان الصا وبالنار لا يصح
سديه والهي عيه لانه يورج الوصف العور قال وهد السدل لا يسره لسان الصا وبالنار لا يصح
هو ان يستعمل نوب ستر جمع منه تحت لا تزل فرجه يخرج منه يده واللفظ طاق لهذا السدل
وقال ابن حزم هو ان يسلم ويده كنهه والهي عنه تحت وجهه احد ما يدع فيه ان يدع في الحاله
ساده لم تقسمه فلهك غايته اذا لم يكن فيه فرجه والاخره اذا حمله لا يمكن من الاحتراز والا
اراضه سني او نوبه يود ولا يمكن ان يفته سديه لا دخاله اياها تحت النوب اسلمه وفي
الحظ لسان الصا ان يجمع طرفي نوبه ويخرجها من تحت احد يده ويلبها على احد لسانه
وفل ان يحمل نوبه على احد عاقته سيدوا احشيه لسانه عليه نوبه ونكره الا عجب ان
هو ان يكون عاقته ويترك وسط راسه مكتوبا باسمه انما لسانها وابل السداد والاشارة
وهو ان يثبت لسانه في سحره على المذلة ويترك وسطه ومثل سحره على راسه المذلة
للدوري البخاري ان سحره على راسه المذلة ويترك وسطه ومثل سحره على راسه المذلة
طالعته ومثل حمل المذلة على راسه وجهه في سحره في خنزير طوبى وان سحره على
على راسه وسدره على يده ومثل سحره على راسه وجهه في سحره في خنزير طوبى وان سحره على
راسه وطرفه في سحره على راسه وجهه في سحره في خنزير طوبى وان سحره على
لسانه في سحره على راسه وجهه في سحره في خنزير طوبى وان سحره على
ما استطاع فان عليه فليضع يده او يده على يده لسانه على راسه انما السدل العطارس يكون
السود فاذا ساب احدكم فليدع ما استطاع ولا يسلها هاهنا ما اذا لم يسل السدل في سحره
منه رواه ابو داود وشيخ البخاري وسلم وفي رواه اذا ساب احدكم فليدع ما استطاع

خبر

لا يسجد قالوا في رأي الصف الاول فزجه وهو في الصف فتمسك اليه فشد بها لا يسجد لانه ناموا
باراضته ومن الثالث يسجد وحكي العاصي من الاسلام ابو الحسن علي الصديق عن اساده انه اذا شئ
مستعمل السجد ولو غار او احاج او في سطر طاعة وعبادة لا يسجد وان لم يرد وذكر في الرض من مجلا
على الجميع الا صغر عن سماعه انه اذا نظر المصل الى ارجل امرأته فتشبهت به سعي ان يسجد لانه عند
في حشنة رضي الله عنه لانه استسقم له ولها صبره من رجل اجلا لامرأة المطلعة وحرمانها
من صاحب الخاتم الا صغر لما في فاسيه هذا طرفا في النظر جعل غير الا لسماعه في حق الحكم لا
في حق امرأه لا يسجد صلاه وحرم عليه امرأه وانها وبه قول محمد وقال ابو يوسف رضي الله عنه اذا نظر
الى امرأته لا يسجد صلاه وبورضه وذكمنه او اللب في ازاله وحرمانه في سجد
في الاربع والسجود مثل امامه في الغلعة ومحب عليه القود لما فيه والمعتبر الاول وفي الخط وسحب
اذا دخل المسجد الامام راى ان الصف وعلمه السكينة والوفاء ودمع احد من الصف في ذلك
ويكره ان يترك السجود من الصف في ذلك المشي القليل في مكره والكثير مطول فان سجد في خط من اول السجود
فندت صلاه ودر في الخط وفي جماعة السجود وتحوّل في السجود الخط خطه او خطه من خطه
صلاه وفي الثلاث كذلك وقال المرتضى في الاول اصح وقد رجعهم موضع سجود وجره الصلاة
الصحة الا ان يجد فزجه فيه فلا يكره للضرورة وقد رجع الامام في ذلك ووافقه من الخلاف وفي
مخفف الحررض نفي انه غير فعلة ونزل الله ان يجتدي لا يسجد وفي الخط يسجد وان لم يرك
لا يسجد وان عرض تركه لما فندت وفي الواوادر ورر لما لم يرك هو الاصح في ذلك وهو المأثر
ولا بأس بان يور معام الامام في المسجد ويسجد في الطاق ويكره ان يرك في الطاق وهو المأثر
في الجعي الا ان يكون السجود صلاته في المصطاب وكراهه على ان يسجد ودعه وعليه في الحسن
الصغير والاربع والنوري وسلمان بن النسي ولت في سلمان بن محمد حرر راس حرز وقال الطحاوي
به في خط راس الكوفة فانه كات خارج عن حد المسجد لانه سجد احلاف المأثر ولا يرك في
حاله على مكان في جاني الامام فان راكشا فلا يسته حائل الا بركوعه في الاول بركوعه في
الخط ووافقه جاني السجود في الاول ووجه في الكراهه في الركوع لانه يسجد باهل
الجناب في احصاء الامام بمكان واحد والتسبيح بهم موقوف خارج الصلاة هذا في الصلاة في
اولي والعبرة في القدر وقال في الكواشي طعن بعض من قال ان احصاه صلى الله عليه وقال في السجود
او حوجه رضي الله عنه الطاق في السجود قال والمرد في السجود هذا موضع سجود الناس في الصلاة
والطاق ليس بمسجد بهذا الاعتبار الا ان قول السجود يستلزم انه يسجد ما لا يسجد فوالله هذا
مسجد بمعنى موضع صلاته وهذا قد سجد في سبته الطاهر في فعله سجد في حره وليس ان في
وفي الخط ودر الصلاة على الطريق وارض عن قال في ذلك والارض مزدرة قال في السجود
في الطريق ادركه وان لم يرك بركوعه وكانت لم يرك في ذلك والارض مزدرة في ذلك

3

حي لم يلقه ذلك ستره ولا اخذ في الطريق ولا حي المسلم والكافر وان مات الارض لما فصل
في الطريق لان فيه حقا والخلاف في صلاحة المسلم في رصه وعمره ان يكون الامام وحده على
الدين ولذا على القلب في ظاهر الرواية وبالاول قال مالك والاربع واحد نال محل
طلا صلاه عبد الا وراعي وهو قول اس حاشا من كان له وقال السفيحي رحمه الله ان يكون مجمع
الامام او الاموم اعلى من موضع الاخر الا ان اراد تعلم افعال الصلاه او اراد المأموم مبلغ النجوم
وكال في المنهج اذ اراد ان يعلم الامام المأموم وفيه فرق الا في رصه فانه لا بأس بحدوده وحره في
الحظ واذ اذم الطحاوي في ذكره في راي يوسف ومنه لا يقتدر بعد ما سمع الاعتناء ومنه
مسند يندرج راي عنه راكبا مستقره قال فاصح ما في هذه الاما فان مع الامام تعص النجوم
قال في الجامع الصغير ما في حالي ذكره وسيله في السند وفي الحظ من ذكره والاصح انه لا حكم به
حرب العادة في جماع المسلمين في الامصار وعند من المالك في الصلوة وفي رواية الطحاوي اذ
كان اليوم اعلى من الامام لا علم له بالصلوة والصلوة هو التسليم وجه الظاهر بسببه احلا في المسير
ولا فيه ازدرار الامام وهو من ذلك كله من غير ان يفتدك بخلافه من سعد في صلاته في المسير
وقد يرد وهو من ذلك انهم الظاهر في صحابه في الجمع على ما في واحد واحدا في التفرقة قال
رواه اربعة ومالك رحمه الله لا يجوز وبوجه عطاء نصف وكذا الاول من طحاوي في السجدة ورواه بعد
السفيحي واحد في المعنى في الروي من راي اسحق على سطح المسح في صلاه الامام ولعله سالم والاشك
ولسا ما رواه ابو داود ان عمار بن ياسر رضي الله عنه كان يصلي الملائكة فانه في الصلاه مقتدر على قيام
على دكان في الناس اسمع منه فسمع حزينه رضي الله عنه فاحببه فاسمع عمار رضي الله عنه
فيما فرغ من صلاته قال له حزينه اني اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذ اتم الرجل اليوم فلا
يتنوم من بعد ما فرغ من معامه قال عمار فذلك استغفرك حتى اخبرني على يد علي بن همام ان حزينه
ام الساسي على دكان واحد ابو سعيد وبنه في مسجد طحاوي في راي اسحق في صلاه الامام ولعله
عن ذلك قال في قد حزن حتى دنتي رواه ابو داود وعمل اس سعد رضي الله عنه في
مسجد الله عليه وسلم ان يوم الامام ثوب في الناس حزينه في اسئل منه رواه الدارقطني لا يحسب
المسجد ان يرفع راسه لئلا يراه وهذا من غنى في الصلاه وقد يرد من سبل قال لعله
على الله عليه وسلم للحاجة الى العلم العموم وقد ذكرنا انه لا بد من بعد الصلوة في
ولا بأس بالصلى في المظهر رصا فاعيد بعد لما ذكر في الروي من راي اسحق في شبهه في سنده استاذ من راي
فان من غير ان يحد سبيل الى سارفة من سوارى المسجد قال في المظهر وعرفه قال المستتر
الاول الرجل اذا كان جالسا فصلى ومعه عن الحسن الصري وعمل اس سعد رضي الله عنه انه كان يسعد رجلا
فصلى عليه وقال ما دلت ابراهيم استتر العاد قال نعم ولا في الصلوة الاول يصول

2

فانما جلس لعلته لانه صلى الله عليه وسلم جالساً قالوا لا هم يردون مع القدره على قال
اذ استمر جالساً بعد وشرع يقوم معه جالساً فقد ركعوا الركعتين مع القدره على لا قول
قوله وصلى المومني حلقه مثله وهذا لا خلاف فيه لاستقامتها الا ان يومي
المومني فاما واقفاً والامام مصطحفاً فالامام يركع السجود مع غير المومني اما القدره
دون المصطحف فينبهه التوق ولا يصلي الركعتين ويسجد حلقه المومني لا ركع والسجود
وبه قال مالك واحمد وقال راجح وهو قول الساجي قال الماوردي غير الامام عن
الاركان لا يمنع من الاقداسه بالاعدا ولا ان يركع مع قوم بغيره المبدل عند العجز وهذا
ما نقله القاري لا يفي فانه لا يجوز على الاصح عدم وقاسه فاسد لان سطره
الساس ان يكون العلم بوجوده في اصل العيب عليه موجوده في الفرع المنسب اذ قال
المنسب عليه فانه على خلاف غير علمه لا يجوز ان ينسب عليه لعدم وجود العلم بخبره المنسب
وذكر كذا ان الامام بالاعدا المعذور وعلى خلاف الساس لما في ترك الركعتين وهو الساس
بعد ركعتين يستعمل فاسده عليه وجه اخر ان صلاة المومني اصغر من صلاة العاقد
بركوع وسجود فلو ان الركعتين والسجود وراوا في الامام لانه دورها ويدل على صحة
انه يجوز للصوم ان يصلي الله بالاعدا ركوع وسجود ولا يجوز له بالامام وحاصله
ان حال الرابع والساجد لا يجوز له على الصعيف وفي الركعتين اصله فاعدا
بركوع وسجود وصلى حلقه لو بود بالامام وقوم بالله عليه صلاة العاقد خارج لا
صلاة العاقد بركوع وسجود الركعتين من صلاة العاقد والاعدا بالامام ولو كان
الامام يصلي فاعدا بالامام خوارقاً وان كان يصلي مستلقياً بالامام لا يجوز صلاة العاقد
المومني حلقه لكون حاله العاقد ولحد الاخير صلاة المستلق مستلقاً بخلاف صلاة الامام
على العاقد عندما لا يجوز نزل الامام مع القدره على في البواقي ولو كان الامام
يصلي فاما ركوع وسجود وحلقه مثله واخرون يصلون بعود الركوع وسجود وقوم
يصلون بالامام مستلقين على انفسهم فصلاة العاقد حلقه وفي المغني لا يوم المصطحف
والعاقد الركوع والسجود ثم يركع عليها في قول مالك واحمد خلافاً لغيره في قول
رحمهم الله تعالى قوله ولا يصلي المومني حلقه المسئل وهذا عند راجح
الركعتين والحسن وسعد بن المسبب عني واي فانه ورعه وحسن سعد
الاصحاري وما رواه في الحارث عن حماد عن رجل عن ابيه قال ان



احار من الرواية اكثر مما بنا قال الطحاوي وبه قال حماد وطاوس وخوارج احماسا
عطا وطاوس والاسمي وبه قال ابن المنذر وسلمان بن حرب وابو نوره وداود وزايد
احمد للصوم حديث حابر عن عدي بن ابي حنيفة عن رجل كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم عسا الاخر تخرج له في حلقه صلى الله عليه وسلم تلك الصلاة وراى الدارقطني في له بطوع ولام
ورضه ولا ينافي مع ابيه ان يصلي حلقه صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حلقه
لا ينافي قوله صلى الله عليه وسلم اذ اتم الصلاة ولا صلاة الا المنيبه فقلت بطلان
انه يصلي فانه مع اقامه المنيبه مع وجوده والاكابر في قوله صلى الله عليه وسلم انما
جعل الامام للمومني فلا يخلعوا عليه الحديث مستقيم عليه والدلائل من حديث احمد
قوله للمومني من استغنى الاتمام به في افعال الصلاة وصناتها وصنات العبد لا يوجب
فصله الا امام الوحد الثاني قول فلا يخلعوا عليه من عن الاحلاف على الامام قاله
عنه القائل موجود في صلاة الامام المسئل بعد اخلعوا عليه ولا يقال انه يجوز
على الاحلاف في افعال الظاهره لا ما قول هو عام في افعال واليات وعملها فلا
يخص بالانطال ولا احلاف اعظم من احلاف اليات التي عليها مدار اعمال ولا ان
ما الصلاة لانه به امامه حلقه ولا يصح اتمها في حلقه حلقه المسئل او حلقه
بعض الركعتين قوله عدا صحابه او كما لم يرضه حلقه من صلى الكسوف
في خصوصه وزياده الرجوع والامام لا يصلي المنيبه في صلاة الكسوف فانه
يمكن ان يركع المنيبه بعد كل فائتي او سطر حتى ياتي بالانذار برباعه من صلى
الركعتين من صلى الظهر والمغرب عديم وقد سلم صحابه ان الحمد لا يصح حلقه من
صلى الظهر فيها فضاوت واحد فاذا الرضه ذلك مع ما يهمل من الركعتين والركعتين
الركعتين والمنايه فالظهر مع المغرب او المغرب بعد ولا يوجبنا صلاة
المنيبه على صلاة المسئل لما شئت صلاة احوف مع كل طائفة بعضه واركان
الاعمال التي لا يصح الصلاة معها في ركعتين صلاة العاقد صلى الله عليه وسلم ان يصلي
مع كل طائفة جميعه صلاه ونزل الناس له فانه وللطائفة الناسه ورضه
ردا كذا ابو جعفر الطحاوي رحمه الله الزايد التي في له بطوع ولام ورضه فقال
روي ابن عسبة عن عمر بن عبد الله عن حماد بن عمار عن رجل عن ابيه قال ان
وبعضه فيكون ذلك من قول ارجح او من قول عمر بن اوس بن جابر بن ابي

اللفظ ولا يقول العوم من جهة الاطلاق بل من جهة المحافضة على ما مضى صفة العوم في كل
فان قال الرجل المطلق فانه واحد مخالف بمعنى صفة العوم فليس بالعموم محافضة على صفة العوم
جهة الاطلاق بعينه مثله اذا قال من حل ادى فاعطه بها فمضى صفة العوم في كل ذات
داخله للدار فاذا قال بموطى في الدار فاعلم ان الدارات الدار اول الذي رسلا ولا اعلم
غير ذلك الوقت لا مطلق في الدار بل في ذلك الوقت فاعلم ان الدارات الدار اول
المطلق فليس له ذلك الصفة على العوم في كل ذات فاعلم ان الدارات الدار اول
الذي والدارات الدار اول الذي فاعلم ان الدارات الدار اول الذي فاعلم ان الدارات الدار اول
فان ابا ابوت من اجل اللسان والسرعة ولا يستعمل قوله لا يستعملوا الله ولا يستبدوا به
الا ما نزل بها وبوطى وقال ابو بكر العري الجري انه لا يحوز اسم الله ولا يستبدوا به
فان لم يكن الصبر الا باللسان لا بالاطلاق بل بالحق في كل موضع معطلة بصفة الله وحده
وان نظر الى الاحاديث فانها عامة في كل موضع معطلة بصفة الله وحده
ما ذكرناه ولا حديث جابر بن جابر روى عن ابي عبد الله في قوله ولا يستبدوا به
والقول بانها انما تقول بغير سبيل ومعد عاده والشرع معلوم على العادة باللسان
لا صفة له وانما هو محنة حال وحالات الاحوال عرصة للاعداد والاسباب بخلاف
الاقوال لان قوله في عام ومفعله حاضر في النعمان لو كان شرعا لم يكن له وجه
اخران موحاة كحكمة مقدم على موحاة الاحكام قال ابو بكر وحديث جابر بن جابر
الرواية وتكرار الرجل الى الله في اليوم وعنه وهذا الى المعنى وجب القية لما فيها من
الله تعالى واساءه الادب وهذا في حال قوله صلى الله عليه وسلم ولا تستبدوا به
بها كحكمة والبول والحق الى المعنى لان سطح المسجد مسجد الى ان السماء والارض والارض
على ظهر الكعبة وان لم يكن في الدنيا وحوزا من غير الصلاة اليه من كل ارض ولا يرفع
الى العتبة بل يقع الى الهواء وصلى الامام في سطح المسجد من اذ لم يسمع من الامام ولا يرفع
الاعكاف والصعود اليه ولا يحل للحاضر ان يحب والنساء الوقت على وجهه ولا يحل
الدار فوقف على سطح تحت يهداه في انما الخاب وفي جامع الصغير لما في كل من
في ايمان جامع الله لا يحل للصورة اذ ان حكمه حكم المسجد لا حكم ما في السابيل
ولا يباشر من انما يكون في المسجد وكذا حكمه في المسجد لا يحل له ان يباشر
ولا يباشر بالبول فوقف في المسجد والراودا على الصلاة فيه لا يحل له ان يباشر
حتى لا يصح الاعكاف فيه الا للثنا ويستحب لكل انسان ان يعبد الله ما في الصلاة فيه
في صل العبادوا كما رواه الاصح انه لا يحل له ان يباشر المسجد وقطع جمهور الرواية وجده
ام عظيم في المسجد صلى الله عليه وسلم امره ان يحضر ان يحضر يوم العيد ويعود الى المسجد قبل

مرج

امرته لك لتسبح علي بن ابي طالب وتقرن وفات في جامع الصغير بهذا الموضع الذي اعلاه العبد
قانه لا ما ذكره السيد له اها
بابها واما انما الساجدة وما يباح بها عن غيرها عن ابي عبد الله رضي الله عنه قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول من صلى لله سجدة اوفى الله بها من الاجر سبعة اشهر رواه احمد
في المساجد وطبعتها وصيها على الراعي في ذكره عن ابي عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم غرقت على ارجل مني حتى التفتة فخرج الرجل من المسجد وغرقت على راسه
ايتي في دارنا اعظم من سورة من القرآن اية او ثوبا رجل من ثيابها رواه ابو داود وعنه
رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها الناس ان الله يحب
الرجل اذا صلى ركعة فذكر ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقطعت رواه احمد في جامع الصغير في دارنا وصلى صلاتها ونظرها وقال الله تعالى وعبدوا لي ابراهيم
وامرنا بالمساجد لضعف في دارنا وصلى صلاتها ونظرها وقال الله تعالى وعبدوا لي ابراهيم
واستعمل في الظاهر انما للظاهر والظاهر والظاهر والظاهر والظاهر والظاهر والظاهر
من ايمان الله واليوم الاحد فام الصلاة واي الروايات الا ان صاحب الحاشية الغرض
رم في الحاشية منها وفيها اي كسها وسطها ونورها ما يباح ونعطيها واعتادها للعبادة
في الشريعة وصانها فالمراد من المسجد احاديث الدنيا وفي الحديث في الحديث في المسجد
في الحاشية في ما كل التهمة المحسنة قال صلى الله عليه وسلم اذ اقام الرجل ليعتاد المسجد فاسهر
في الحاشية في ما كل التهمة المحسنة قال صلى الله عليه وسلم اذ اقام الرجل ليعتاد المسجد فاسهر
له في الحاشية في ما كل التهمة المحسنة قال صلى الله عليه وسلم اذ اقام الرجل ليعتاد المسجد فاسهر
وعنه انما رضي الله عنه من سجد في المسجد في الحاشية في ما كل التهمة المحسنة قال صلى الله عليه وسلم
في الحاشية في ما كل التهمة المحسنة قال صلى الله عليه وسلم اذ اقام الرجل ليعتاد المسجد فاسهر
من كل التهمة المحسنة قال صلى الله عليه وسلم اذ اقام الرجل ليعتاد المسجد فاسهر
عليه ما انما رضي الله عنه وما استحب في عني من رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من سجد في المسجد في الحاشية في ما كل التهمة المحسنة قال صلى الله عليه وسلم
له في الحاشية في ما كل التهمة المحسنة قال صلى الله عليه وسلم اذ اقام الرجل ليعتاد المسجد فاسهر
لا وحديث انما رضي الله عنه وما استحب في عني من رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من سجد في المسجد في الحاشية في ما كل التهمة المحسنة قال صلى الله عليه وسلم
في الحاشية في ما كل التهمة المحسنة قال صلى الله عليه وسلم اذ اقام الرجل ليعتاد المسجد فاسهر
في الحاشية في ما كل التهمة المحسنة قال صلى الله عليه وسلم اذ اقام الرجل ليعتاد المسجد فاسهر
في الحاشية في ما كل التهمة المحسنة قال صلى الله عليه وسلم اذ اقام الرجل ليعتاد المسجد فاسهر

الاسعار وان يستند فيه الضالة وعن الحسن يوم الجمعة قبل الصلاة رواه الحسن وليس للسائي
فيه مستند الضالة فقال شدت الضالة اشدها نعم الناس في المسبب اذا طلبها
واشدتها اذا عجزها وهذا السناد الشعر باع واستندت اليه اي سالتك بالله وعن
سعد بن المسيب مر عني في المسجد وحسان بن شد لمخط اليه فقال كنت استند فيه وفيه
من هو خير منك ثم التفت الى اي يتردد فقال لشدة الله رسول الله يقول احب اليه
ابيه بروح القدس قال نعم منق عليه ويست انه صلى الله عليه وسلم استند فيه في
فوطب ساربه في المسجد قبل اسلامه وروى عنه انه يتردد على حمار الجرس في المسجد وفيه
ذكر ذلك في المستند في نفسه وقال في الخط ولا يصح على خط المسجد ولا على حمار ولا فوط
البوارى ولا حماره في الخط ولا يخذ بطرف ثوبه قال النووي يحك بعضه بعضا او يدعه
والشهور وفيه في زاب المسجد او يده ومن الزاد باله في اخره من المسجد مطما ولا يمشي
دفعه في يرايه حماره صاحب الحمار ولا يمشي على يمينه في المسجد وفي المذهب وان يتردد في الصلوات
فليس قال يدرت اليه وبأدبرته ولا قال يدرته لكن هذا يستعمل في باب المغالبة
قال بادر في الصلوات وفيه في اي يستفي وعيني العمل الا ان يصير بعد في باب المغالبة
يقول كارهه ذكرته الكوفة قال في الخط فان فعل فعله ان رفعه لان يتردد في المسجد
القدر واحدا واضطر اليه دفعه تحت الحمار وقوا في الواري احب لانه ليس في المسجد
وان كان في الحمار في البيرو وهذا هو المشي في الطريق فله ان يمشي كخط المسجد وان يمشي في باب
المسجد وان يمشي على الناس به وان كان مستطاعا كونه وهو الحمار وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه
صلى الله عليه وسلم راى مصافا في جدار الفيلة فله ان يمشي على الناس فقال اذا كان خطه كخط
ولا يتردد في قوله قال الله قبل وجهه اذا وصل حماره وعن ابن سعد الحارثي راى في حماره
عنه انه صلى الله عليه وسلم راى جماعة في فلاة المسجد فله ان يمشي على حماره في الفلاة
ينشئ قبل وجهه ولا يمشي عليه ولا يمشي على ساربه او تحت قدمه اليسرى اخرها في الفلاة
وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قام احد في صلاته فلا يتردد في وجهه
ولا يمشي على ساربه او تحت قدمه ثم اذا رطفت رداءه فصق منه ورد بعضه في بعضه فقال
او يستعمل في رواه الحارثي واحد عن علي بن هرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قام
احد في الصلاة فلا يتردد في امامته فاما ما سألني ما دام في صلاته ولا يمشي عليه فان عن كونه
وليس عن ساربه او تحت قدمه فله رواه الحارثي وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى
صلى الله عليه وسلم التراق في المسجد فطه وكذا في رواه الحارثي ومنه وعن ابن عمر
على افعال من يمشي فيها وسببها في حديث في مجلس اكلها الاذي بما طاع الطوبى ووجدت

في مساوي افعالها الخامة يكون في المسجد لا يتردد في رواه مسلم وذكر اصحابنا في باب العمل الذي في الصلاة
وسلم انه قال ان المسجد ليس في الخامة لان يتردد في الحمار اي يمشي ويجمع وقال ابن عمر اذا كان
المسجد محصيا فلا يتردد في ساربه وعن ابن عمر وعن ابن عمر وعن ابن عمر وعن ابن عمر وعن ابن عمر
والصحيح عن علي بن الحارثي عن علي بن الحارثي قال النووي الصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
لعاب ولعه الساربه في اليوم المعكف وفي الخط لا يتردد في المسجد قال في الاغصاف في
لانه لا يتردد فيه في يوم المعكف وفي الخط لا يتردد في المسجد قال في الاغصاف في
النوي في شرح المذهب لا يحرم للاسنان يخرج الرمح من فيه وعنده ما يمشي في المسجد
وعنده الله عن عمر رضي الله عنه انه قال ان يتردد في المسجد في الاصل في المسجد الذي رسول الله
صلى الله عليه وسلم رواه الحارثي والسبي في ابوداود واحد نويد هذا قول صاحب الخط حد
وعلى ما ذكره الحارثي في محل علي انه كان سوي الاعصاف فيه او الفجر في المساجد اعظم المنا
المسجد احكامه ثم مسجد المدينه ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبر الاقدم فالاول ثم الاكبر
فالاكبر ثم مسجد الحارثي في جاسه وعن ابن عمر رضي الله عنه قال كنت رسول الله
صلى الله عليه وسلم في مسجد وضع اوله في المسجد الاحرام قلت لابي في المسجد الاقصى قلت جردتها
قال اربعون سنة الحارثي منق عليه والدليل على عظم المساجد الثلاثة في الصلاة في المسجد
لا تستخرج الخط الا للاب فذكر المسجد الاحرام ومسجد صلى الله عليه وسلم والبيت المقدس الاحرام
صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد هذا الفصل من الف صلاة وما سألنا من المساجد الا المسجد الاحرام
رواه الحارثي واسم الصلاة تسال والفضل والفضل والفضل والفضل والفضل والفضل والفضل والفضل
رضي الله عنه جل هذا الحديث على الرمح من فيه وعن ابن عمر رضي الله عنه في صلاة احد كونه
منه افضل من صلاته في مسجد هذا الا المقنونه والا فقه العارفين في المسجد والفضل والفضل
ان يصلي واجد في صلاته في حماره ولا يعلن لكان اذا كانت كاملة في مسجد وقال صلى الله
وان في رضي الله عنه في مسجد يتردد فيه وقال ابو يوسف رحمه الله ان يتردد في مسجد في
عليه وسلم او في بيت المقدس في المسجد الاحرام فليس اذا كانت الصلاة كاملة في مسجد
فتزاده البواب والاجر له فله ان يتردد في حماره في الصلاة في المسجد الاحرام في الصلاة في المسجد الاحرام
فلا يخرج عن غيره واسموا ان يتردد في حماره في الصلاة في المسجد الاحرام في الصلاة في المسجد الاحرام
جمعه فما سألنا ما دام في صلاته ولا يمشي عليه ولا يمشي على ساربه او تحت قدمه اليسرى اخرها في الفلاة
وصلى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اعظم الناس في الصلاة احرا ابعدهم
الذي يمشي رواه مسلم وعن ابن عمر رضي الله عنه قال لا بعد في المسجد احرا ابعدهم
ابوداود واحد رواه صاحبه وفي منه القبي يذهب المصل الى ايام المسجد في صلاة رسول الله
ابوداود ما الى سنة قال سنة فالفقه يذهب الى ايامه جماعة الكثرة وفي الواجب

الصلاة في ايام المسحور او لان في وقت السجدة ان يكون الحادث اقرب الى سنة ليستة حيا و
ولو استويا بخبر لعلم المرح الا ان يكون معه تادم والصلاة في مسجد محلة اصل من جامع العلم
فقد حقه ولهذا لم يحضره صلى المودن وحده فيه ولا ذهب السجدة حقه حقه
كما كان لو غاب المودن لا يذهبون الا عن بل سعدم احدهم عوصه وهذا الوقت لا يحدهم
الا فتاح او ركعة او ركعتين او ركعة او ركعتين في غير ذلك المساجد لا يذهب اليه وقال
الاضي عن الكار لا يترك مسجد محلة لركعة تقوى عده او عليه وفي ما يصادف امام محلة
العشا فتعجب بالناصر فالفضل ان يركع وحده بعد الناصر وفي العظم ترك الكاع في حقه
ويفعل في جامع جامع مصر قبل ان يركع ومن جامع مسجد حقه الفصل وجامع مسجد استاذ
لدرسه والسمع الاحبار الفضل بالاعمال وعظا من ذهب ملك رضي الله عنه لا يركع
جامع حقه فالنقل لاطلاق سبع وعشرين ركعة وعبد المحمور رضي الله عنه وفيما صرح به الكتاب
وهو قول صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل اقل في صلاته وحده وصلاة مع الرجل اقل
من صلاته مع الرجل فان اكثر من واحد الى الله رواه ابو داود والسنن في احد الحديث الاول
الذي ذكره ملك بلع العصاره ووز الصلاة وعمل من رضي الله عنه فلا صلى الله عليه وسلم احده
الى الله مساجد وفضل الدلالة الى الله اسواقه رواه مسلم وعظا من ذهب ملك رضي الله عنه اذا قال
الصلاة مع الجماعة يذهب الى مسجد اخر يدرك فيه الجماعة الا اذا كان في المسجد الحرام او مسجد الرسول
فلا يخرج منه ويصل فيه وحده قال ابو جعفر الطحاوي والحق لما كان صلاة الجماعة تصل صلاة
الفرد بخمس وعشرين ركعة والصلاة في المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم افضل من ذلك
فذلك لا يخرج من اجل الجماعة في غيرها فلا وفي قول الطحاوي دليل ان يذهب الى ذلك
مذهبا وليس ذلك فانه ذكر في تحفة الجرح وعزاه الى صلاة الكحلاي من فائدة الجماعة في مسجد
فان في مسجد اخر فقه حقه وهو اصل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وعظا من ذهب
عن ابن عمر رضي الله عنهما في رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصل في سبع مواضع في المدينة
والجزيرة والمدينة وفارعة الطريق والحكام وفي معاط الا بل وفي وقت الله رواه عبد الله
في مسنده واسناده والترمذي وقال للسنن ان ذلك التقوى وعمل في غيره رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا في ارض العم ولا تصلوا في اعطان الاكل
رواه احمد والترمذي ويحيى وعمر بن سعد رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال الاصل
مسجد القنطرة والحكام رواه احمد والسنن في عراي من التقوى رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا في الصور ولا تحسوا عليه رواه الجماعة الا لما كان
واثر مباحه وعرضه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو يقول مثل ان يموت شخص ان كان قد فعل ما اتفقوا فيه من افعالهم وصالحهم الله
الا فلا ينجوا من الصور مساجد في ذلك رواه مسلم وعظا من ذهب موضع مسجد رسول

صلى الله عليه وسلم عن ان رضي الله عنه تحب ان يصلي حث اذ ركعه الصلاة ويصل
في ارض العم وانه امرنا السيد فارسل الاول من بني الحارث بن ابي طهيم هذا قالوا لا
والله لا يطلب منه فقال ان رضي الله عنه فحاشا لله من ان يكون للمسلمين في بيتهم من الحارث
مسيون وباتل قطع قصو الخلف قبله السيد وجعلوا اعضادته الحارة وجعلوا اسلول
الضرب وهم يرتجزون والنبي صلى الله عليه وسلم معهم وهو يقول اللهم لا حار الا حار الا حار
فاعفر لاصحابي رواه ابن حزم قال ارسمه في السنة هذا محض حديث منقول عنه وفي مسند
ابي داود وصلا في ارض العم فابكره ولا تصلوا في مبارك الا في ارضه من السلطان وفي
الغزو وبسته احوال النول الاول قبل ان يركع يستتر بركعة واحدة احبها فانه
ار القاسم وان ذهب وان حب السور الملازم للملكة ومن الصلوة في غفارة فانه اذا است
المصلي خلاف العم وقبل ذلك من رآه ووسج ومراج العم لطيف ومن لا يركع بعد السجود
يصح العاشقة والعم بعد الصلاة الصلوة ومن لا يركع في حقه الصلاة في حقه
العم ومن لا يركع خلفه من الساطع يركع الصلاة في حقه في حقه الموطأ مع الكراهة وهو
قول المحمور من العم واهل الارض في المعنى ان الصلاة لا يصح في هذه المواضع كالح
ولا على سطح الحرام وهو قول شريعت المرسى وكذا الصلاة في المسجد على ارض عمارش
وعظا والصحي واسناده وعمر بن ابي الصلاة في غير ارض العم ولم يركع في مبارك الا بل حارس
وارع والحسن ومالك والشيخ وابو نورو وانه على احد وعده ان يكون قبله المسجد في حقه
لان حقه الصلوة معطيه ولهذا في النبي صلى الله عليه وسلم ان يركع في حقه الصلاة فلا
ان يكون في حقه الصلوة من قبل المصلي اجازة فاداصل واداه عذره او اول ذهب
صلاته وقال ابن حزم من الملهة لعبد فارس الصلاة في حقه الصلاة عليه وركع اعبر باه منحه
ونكارة وروى ابو نوسر عن ابي حنيفة في مسجد اعماب اما مسجد الرجل في حقه
له لو حرم اجدبه انه ليس له حقه المشاهدة في حقه سبعة وكل عتسان في حقه وبذلك
الحب واكله العتسان والمعا في حقه ضرورة وبولي لا يسجد حلا لوب لا كلوا من الحاص
اما المحجور والمعين والمزيلة في موضع الحاسات قال في المتوسط لا يجوز الصلاة فيه واسا
المعبر قبل النبي للشيبة كالمود فعلى هذا يجوز الصلاة فيه مع الكراهة ومن الما بار لا كلوا
عادة عن الحاشية اذا اجماع يستزور مسلول وسقوط عهده فعلى هذا لا يجوز الصلاة فيه
قال ومعنى النبي في الحرام انه نصب العتسات والحاسات بعبه فعلى هذا لا يصح
طوبى كما لا يكره وهو احاد الصلوة في الوافاة ادا لم يكن فيه عاقل وذو النكاح
وفي الارض واكثرهم فالوا لا يكره وفي موضع اخر قال ابو حنيفة لا يكره في موضع

والساي قال محمد بن محمد ولا رواه عن اي يوسف فيه واما رواية الترمذي فيه فتذكر في كتاب العدل
انرا اذا كان رفع صوته به كره في الجهر وحمل هو استسقط على هذا الكراهة في كل
موضع منه وفي الواقات لا يكره الصلاة في كل ما اذا حصل صوته على الجهر او رفع بالسمع واليد
لا يكره الاصفاء فيه وحمل كره الصلاة في كل ما اذا حصل مطلقا لمعسل والمجروح وقال في الواقات
وكثير من هذه كراهة الصلاة في كل ما اذا حصل الماراه كان يصلي الصلاة كما جاء في
ومعنى النبي في راحة الطريق انه يستنفضه الماراه فاذا كان الطريق واسعا لا يكره في كل راحة
عن محمد انه كان يصلي على الطريق في البادية وحمل معنى الذي لا يصلح الا على الارض
والابواب اذ لا يصلي الا على الارض ومن الواضع والصق ومعنى الذي في معاطل الارض في كل الجاهل
الجرسي ويرد عليه من بعض العلم وقد ورد في الترمذي من الجهر والسمع وعلى ذلك الله عز وجل
الصعود على ظهر النعمه لما في الاصل الجهرية السب ونزل العظم وقال محمد بن احمد في
اكره ان يكون عند المسجد الى الجاهل او يخرج واليد ويحتمل الاحتجاب في معنى قوله ان يكون عند المسجد
الى الجاهل فالتعظيم لم يرد به حائط الجاهل واما ارادته الموضع الذي يصلي فيه الجاهل
الجاهل ولا يستعمل حائط الجاهل لا يكره ومنه من قال يكره في الجهر والسمع وقال مالك
لا يكره الصلاة في العتمة وفي الجهر فرق ان جئت من الجهر والسمع ولا يكره الصلاة في العتمة
المشرك بها فخرج من الجهر والسمع والعتمة انما في الجهر والسمع ولا يكره الصلاة في العتمة
نفسه واحده ملك رضى الله عنه فان موضع سجدة على الصلاة والسلام كان معبر
للمسكن في الجهر والسمع الله عليه وسلم فثبت وحمل موضع سجدة وبه السند مسند
على الجهر والسمع والعتمة فاحتمل ملك الاصل او غيره بالغالب ونزل ملك الحديث وقاعدة
مذهبه المعروفة في سجدة الاربع وحمل ثبوت الاصل بالحديث والغالب والرض واحد الارض
وهي الامعاء وما على الارض من طين الساء والعرى واليد ما حولها والرض العم ما واهها والرض
موضع الرض والاعطان والمعاط واحد معاطين مع الطاء ومعطى بكها ما بارك الاكل
المال الشرب علا وهو الشرب والاول والعتمة كرهت في الملك على الباد كرهت في ملك
ملكه والفتن للرض وقال صاحب الطراز في الصلاة يكره الصلاة على الخيل لظن تردده
الما قبل السجود فليس ان يكرهه تعوض فيه ولا يكرهه فانه لا يصح ويدعمه وان
كان جازما صليها ذكر وقال المازني عن ابن جبر في سجدة في الارض عصب
عن الجاهل اعاد اياه في سجدة في الارض عصب عن ابن جبر في سجدة في الارض عصب
لا يكره الصلاة فيه وذكر في الواقات رجل في سجدة على سور المدينة لا يكره الصلاة فيه
لا يكره الصلاة فيه فليخص به على طين الارض معصومه ملك وهذا كمال ما ذكره في الجاهل
وفي ما الى يوسف لا يصح لاحد ان يصلي فيه وهذا يعنى المذكور في الواقات قال صاحب

بكر
قال

الروايات لو فعله باذن الامام سعى ان يجوز له الاضطراره في مسجد السور لانه ناسه
قوله ويكره ان يفتن باب المسجد عن اقل الباب فهو مغلق ولا يفتل غلقه ويغلق الا في
لغته رده من وراءه فانه الجهر في كل جامع الصعود ويكره عن باب المسجد وهو على الله
المروءة وصوابه علاق باب المسجد وسع مغلق لا يسمع عن الله تعالى فان اسد على ومن اعلم من
منع مساجد الله ان يذبح فيها اسمه وحمل لا يكره في غير اوار الصلاة اذا خيف على متاع البيت
وفي باضي خان قال منسحا في ثيابا ثيابا لا يكره في غير اوار الصلاة واليد واليد
صانه لما في المسجد واحترار الناس عن الرقة من جوار المسجد ولو لا يكره في غير المسجد
ما يكره الساج وما الذهب وهذا حكمه المصحف بالذهب والفضة ولا يكره في غير المسجد
لانما يكره عليه وحمل هو قربه لما في بعض المسجد والمصحف وفي ذلك اعراضا للدين وقال في جامع
الصغير لما في خان من الناس من يستحسن ذلك ومنهم من يكرهه وحمل قوله يستحسنه ما ذكره من
احل الله الرض ويعطيه ويومر باب عازمة المساجد وروى ان داود عليه السلام بنى مسجد من
وركي في راس قنينة كبريتا احر وادان في نسي تسعة اني عشر ملاء وكانت الساج تعزل في ضوء
بالليل وسبعة من ملك شريعة لما في المساجد وهذا الاجبة من خرفه بما الذهب والفضة مسود
بالوان الدساح والحر يعطى لها قال الا زني اول من في السب التبع بها في كماله
يرون في الله عليه وسلم لم يروى عن محمد بن جبر ان وحده معوبه من السب الدساح
كان المامون يسوق ثياب سرت الدساح الاحمر يوم التروية والباطي في اول رحمة الدساح
الاسف من سابع عشر شهر رمضان واما نذهب الله فان الوليد بن عبد الملك
الجليل بن عبد الله العنبري والي مكة تزور الله تعالى سته وملك الف دينار فجعل على يده
الذهب وعلى ميزانها وعلى الاساطين التي في طمها وعلى الارض وما واول من ذهب السب
وزخرف المساجد ولما روى على الباب من الذهب بعث محمد بن الامير الرشيد احمد المامون
باسم عن الف دينار فجعل صفا على الباب مع ما قاله في الصفا في التي في اليوم
وحملت الف دينار والعنبري الذهب ملكه وملك الف دينار في عتمة السب
بجدة العنبري في كل يوم من طمها في الطب ولوم محمد بن طمها في عتمة السب
صلاه واجري التي لست للمساجد من المال واما فعلوا ما ذكره اجل لا لست الله في
واغراضا للدين ولحقه عن من المساجد لانه ام المساجد واصليها وقالوا المسب الصبر
الى المسك لانه اوجر من الاساطين ومع ان السب المروزي حكمه المصحف في السب وادفع
صاحب الطراز في الصلاة لائمة دال على وجهه ودفع في رعايه عن احمد بن المساجد لانه
وهم يخجلون ما ذكره من المسب في الصلاة في المسب ما نقل عن داود عليه السلام يحول
ان يكون فعله للسب في الناس في سب في طمها للسل لا لانه ولا يكون معه الا انه

للأعرابي الذي حلف صلاته حتى فرغ وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن ظلمت النية
ومعناه لا صلاة تامه لوله لا صلاة كضرة طعام وهو لم يكلم الله وإنما حالنا من حزم
وقال بسبب الصلاة كصحة الطعام غدا وعشا ولو جازوا الصمت مصل استظرا فرب
خاف موت الرخصة حذب واحدا من الصفين علم أنه لا شاذ فيه وقال في سراج الجناني
نقوم وحده ولا حذب احدا وبما لا يصح ومن السام وحده في 2 زمانا اعلمه الجبل على العوام
فاذا فرغ الله اقتصد صلاته رعا في المجدع الإمام أن من دخل المسجد يوم باصل الحاس قال
استويا فالأمر والصف الأول والى من المالك هذا إلى آخر الصفوف وفي الصحيح
لأن كبره ولا يركب واحدا من الصف ولو حذب أو لا يمسد صلاة المحدث ولا يسه
أجابته بالعلل مصادرا للقول والأصح أنها لا يمسد ذلك في السواقي الظهيرة وفي الحادي
قال أبو بكر حاز لا يمسد فيها قال لأن وجهه للصلاة وقامه صبر ذلك المكان مسجد الحزم وهو
بالإضافة صلاته حكايا قالوا إلى الإمام مكر لوجهه من الكاعة يصح شروعه وإن تاب استجابه
شظا للصحة المحم قال النووي من لم يجد فرجه أو سعه بل يركب واحدا من الصف بعد إجماعه
قال الصواب أنه لو لم يجد أحدا منه سعة من ذلك أو لا يركب قال في قوله في النويط وهو قول
ملك والمات في هو الصحيح أنه سعى إلى أن يركب واحدا من الصف بعد إجماعه للأحرم
الصف لا لا صحت وسكت عن عطاء الصحيح حتى عزلا وراعي ملك واحد واستحق وذو أدركه
مسألة الإمامة افضل من الأذان والأصح من مذهب المصنف ذكره في الوسط وفي الروايات
لأصحاب الإمام اعظم أجر من المود لأنهم صلى الله عليه وسلم أحاد الإمامة لنفسه وروى
الأذان ولا يحار إلا الفصل والاحاد ما اكله الرشد وروى وقد عرفت الأحاد
في فصل الأذان وفضل الكاعة فلا تعدب مسألة وحل وجد في دار الحرب استبرس
أحدهما عالم والأخرى فاري قال محمد رحمه الله أفذا الباري أو إذا لم يجمع من المال استحق
وراهما فاستدل بنفسه شأنا بهذا على بعض الباري على العالم ولا حاجة فيه لأن بعده
أنه لا خوف لا يرتد عليه والعالم ما روى عنه وبذلك علمه ما ذكر في السير إلى الجاهل
نقدم على العالم لما ذكر في العلم 5 ذكر خاتمة هذا الباب بعض العلم ودوبه بعض
العلماء على الناس أفخذنا في هذا الباب أن العالم أو لا إمامة فهو في ذلك في النبوة
وترجع وتكون ذلك باعتبار الإجماع في تحصيل العلم وبذلك علم ذلك وهو من الكتاب والتسعة
والآثار والحكايات عن الصلوات والأسعار أما الجاهلية فبذلك علم ذلك وهو من الكتاب والتسعة
الذين يعلون الذين لا يعلون فاعلموا أن الإمامة لا يعلون والعلو في العلم والرتبة الباطنية

يؤ

في كتابه العزيز وأما قال الله تعالى اطعوا الله واطعوا الرسول وأوا الأمر منكم والمراد بأولي الأمر العلماء
جميع الأقوال ثمرة على ما في الأكرام لمجملهم وفي المرساة الأولى في أسس مقال وما يتعلق بأمه إلا الله
والرأي والحق والعدل ان عطفنا أو قطعنا عن العطف وقال تعالى في كتابه سبحانه وتعالى في أسس مقال وما يتعلق بأمه إلا الله
علم الحجاب وقال تعالى أما تحسب الله من عباده العلماء احسب في العلم وقال تعالى وأما من أسس مقال
الأسس وأمر الله الله الذين آمنوا منهم والذين آمنوا العلم درجات وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال
فضل العلم على كل العباد تسعين درجة بين كل درجة ودرجة حصر الفرس بعد ما إذا
أن هذا على العباد ما ظنك نساء الناس وقال تعالى وأزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم
كن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما وامتحن على رسوله في العلم وصفه بالفضل العظيم وقال
في أحاديثه عن سليمان بن داود عليه السلام في أمر الهدى لا عذرتة عذابا يبدى العلم ما قال
خطب بالخطبة فاستندت بنفسه واستعملت طمته ما علمه على سيدنا بل ذلك الزمان
ورسول الملك الذي مع عظم ملكه وهيبه ملكه وعلم الهدى بحجارة نفسه وسكا
شتر بعد سلمة من خرجتته والعزم على غنوه فلو لا أن العلم ربح من الزمان إلى العلم
لهدى ولما بدى العقوبة بالآثار المفسرة وأعلم على الرسالة النفس وقال تعالى حكاية
عن الأئمة التحول في من يقصد فيها ويستفك الدنيا ويحسب سعيه في وقدس لك المحرر
والعلم قد رزقه تعالى عليهم وفضل آدم بالعلم فقال إنيهم بأسمائهم وأما السنة في وجع أحد
ما ذكره في الموطأ من يرد الله به حبرا نعتقه في الدين وسكر الحبر للذكور والعظم لوله تعالى
وأحد منهم أحسن الناس على حوق وكولم عز وجل وكولم والى صراحة وهول الشاعر
لقد وضع على لحم الوجه الماني ما رواه لوداود الكشمياني عن كبريى بن كبريى قال
حاشا في مسجد دمشق مع أبي الدرداء الحاه رجل قال يا أبا الدرداء اني حنك من مدته الرسول
حدثت بلعني عنك حديث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أو الدرداء ما جات
بك حاجة ولا حاجة ولا حجب الا طلب الحديث فقال الرجل على في الشتر في سبعة
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قولك تسلك طرقا تطلب فيه على سلك الله به طريقا
من طرقه وكنته وأن الملاكمة لصنع الحنك رضى طالب العلم وأن العالم ليسمعه من
بواب ومن في الأرض وكما أن في خوف الماء في العالم على العباد فضل العلم لله
في سائر الكواكب والنيا وره الخشخاش والاعمال رويوا حصارا ولاد دحما انما

ظاهر عنده والوزن القدر واحد اذان او اكثر منه وهو نعيم الواو عند اهل الكار وبكره
الرجل واخذ اهل القلعة على العشر منهم خمس الواو وفي وقال النووي
المبني والكثير لعنه وقال الملبه وكثير الواو الفرائض الوسطى وفيه ما في العمل
جميع في رحم الماله اذا اذ الفحل صارت له ولم ينج في ذلك والوزن ثلاث ركعات
لا تفصل بينها بسلام بل يسجد عند المانه ولا يسلم ويستند عند المانه ويسجد ويقرأ
قوله على ابن مسعود واي واشترى ابن عباس واي امانه وعمر بن عبد العزيز واحاراه النووي
واثر المارك وهو قولك في كتاب الصلوات في العارضة وقال ابن طاب الواسع
سبقت قول جديده واي والعمد المسبعة كذا في سبعة وسعد بن المسبب قال البريدي
وورد به جماعة من الصحابة وعمر بن الخطاب قال البريدي يوم سبقت في بصرى وفي غيره
بواحد وقال سبقت لا يوم واحد للسنة في كل سنة ولا في سبعة ولا في خمسة وقال النووي
الوزن اقله ركعة لا خلاف فيه واذن ثلاث ركعات وانه احد عشر ركعة وفي غيره
لا يحد ركعة ولوراد على كل صيغة وبره عند جمهورهم وقال رجل الدين احاراه
ان ينصير ركعة لوزنها في كل وقال ابن ابي رباح ولا يسلم الا بركعة على عدي وفيه
ان يسلم في الركعة وقال لا وزاع ان يصل بخمس وان لم يصل بخمس لثلاث
حدث عنه رضي الله عنه قال في نماز ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في ركعات
ولا في غيره على احد عشر ركعة لصل اربع ولا تسلم عن خمس بطول ثم يصل
اربعا فلا تسلم عن خمس بطول ثم يصل ثلاث فاعلم ان رضي الله عنه في كل
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعات اربع او ثمان في كل ركعة في كل ركعة
وسجد البريدي وقال جديده وهو رواه ابن ابي سلمة عن عبد الرحمن بن عمار
في الموطأ فلو كان البلد يسلم تسلم ثلاث ركعات ثم يصل ركعة ثم واحد وعن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال في ركعة واستال وصلى ركعتين واوتر سبقت رواه الهادي وعن عمار رضي الله عنه
انه صلى الله عليه وسلم كان يوم سبقت لا تفصل بين ركعاته في ركعة واحدة ولا في ركعة واحدة
لا يسلم في ركعتي الوتر وان سبقت على ذلك كان عادة له قال النووي سنة في خمس
قال ورواه السهفي في السبعين الكبير سنة في ركعة وعن علي رضي الله عنه تار صلى الله عليه وسلم
يوم سبقت قال البريدي وفيه ما في هذا جماعة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسجد وعمر بن الخطاب قال البريدي واهل الجماعة وعن اي ركعتين صلى الله عليه وسلم
قال في الوتر يسجد اسم ربك الا على وجهك لانه من اياه الباقون وفي رواية في كل
يوم الله احد ولا يسلم الا في ركعة رواه الهادي وحدثت جديده عن النبي صلى الله عليه وسلم

الذي صلى الله عليه وسلم من غير التبر او عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الوتر ثلاث
قوله في ركعة المغرب قال السهفي ما صحه وعنه ما اجزأت قط قال الكوفي
اجم المسلمون على الوتر ثلاث لا يسلم الا في اخرهن واوتر سعد بن ابي وقاص بره
في ذلك انه من مسعود رضي الله تعالى عنه وقال ما بين هذه التبر التي لا تعرف على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي المسوط عن عمر رضي الله تعالى عنه انه لما راى
سعدا بن ابي ترکه قال ما بين هذه التبر المستفكة الاولى وثلاث وقال صلى الله عليه وسلم
اذا احسنت الصلوة فوتر ركعة معناه متصلة بما قبله ولهذا قال يوتر لك ما قبله وما
تتبع على ركعة واحدة كعت لوتره ما قبله وليس عليك شي وما روى انه قال من سبقت
او تر ركعة ومن سبقت او تحسب هو محمول على انه كان قبل استقراره في كل الصلوات
المستفكة لا يحسب في اعداد ركعاته وهذا هو اعم رضي الله تعالى عنه كان يسلم بين كل
ركعتين ويوتر بخاتمة فاعرضه ما روى ابن ابي عمير عن سلمة رضي الله تعالى عنه انه قال
يوم تسبعت او تحسب لا تفصل بينها وسلم ولا كلام فعمل على انه كان قبل استقرار الوتر
ويقرأه رضي الله تعالى عنه وفيه وضوء وصل سبع ركعات لا يجلس في الاخرة
الماثية فذكر الله ويكبر ويدعو ولا يسلم في ركعة فصل الماسعة ثم بعد ذلك
ويكبر ويدعو ثم يسلم تسلم لم يحسن ثم يصل ركعتين بعد ما تسلم وهو فاعلم في كل
احد عن ركعة الحديث حرجه مسلم وابوداود وعن عبد الله بن مسعود قال قلت لعائشة
رضي الله تعالى عنها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر فالت كان يوتر بربع ولاث
وست ولاث واثان ولاث وعشرون ولاث ولم يوتر باقل من سبع ولا بأكثر من
ثلاث عشر رواه ابو داود وروى عنه علي بن ابي رباح في هذه الاحاديث ولم يذكر
الوتر واحد فذكر على انه لا اعلم للركعة الشرا والالوي وقال اصحابنا في كل
احد من العلماء ان الركعة الواحدة لا يجزئ الا اربع ركعات والنوري ومن تابعه
ليس على النووي كعت بقول هذا القول الخطا وكذا في سبعة على خطاه وذكرنا
عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ان يوتر سبقت ولا يحسب الركعة الواحدة
وروى اصحابنا الوتر في الطحاوي ما ساءه عن ابي ظالم قال سالت ابا العباس عن الوتر
فقال على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم او يوتر من صلاة المغرب غير ان
يقرا في الثانية هذا وتر الليل وهذا وتر النهار وعمل كما قطع عن عبد الله بن ابي اسباط
الوتر لانه يقول في كل ركعة لا يسلم الا في اخرهن وانه والشيخ ما لم يسه على اصحابنا
المسبقة واحدة من كل خطا فاعلم ان اهل اصحابنا في كل ما في حقه والنوري
واصحابه وقال صاحب الكتاب وحكي الحسن البصري اجماع المسلمين على الثلاث قوله

ويعت في المأله قبل الرجوع ويخرج عن عمر وعلى وان مسعود واي موسى الاسعمر
والله الرعايب واسم عمر بن عباس واسم عمر بن عبد الرحمن وعنده السلام
وجهد الطول واسم اي لم ياتك واسم المارك والصحة من مذهب السماعي
عندك وصحة بعد الرجوع وحده ان المذبح الصديق وان جبر وقال انوت
الحساب واسم جبرها حبان وعمر طواسه قال الموت في الوتر يده وهو ذود
وعمر ان جبر انه صل الله عليه وسلم كان يفت في الوتر قبل الرجوع رواه ابو داود
وان واحد وذا ابو الحسن رطال في شرح البخاري وهو صحيح عن عاصم قال سالت
ابن عمر عن الموت قبل الرجوع او بعده فقال له ذلك فان لا انا احب انك الم
بل بعد الرجوع قال قلت انما كنت رسول الله صل الله عليه وسلم سهر انك وسياك
السلام عليه مستوف في نسخ الموت في الفجر قرب اسم الله تعالى وقال السمع الاما
ابن عمر الجوف ما لا يقطع كالموت بعد الرجوع في صلاة الجهر ويسمى الموت
قال فان قبل الرجوع محال ان يدرك له قول سمع الله صل الله عليه وسلم في صلاة الجهر
فله ما قبل الرجوع اول لا يحل لله والرجوع وما بعده للمسلمين الجهر ودعا الموت
سنة الميزان ويدرج انه في مصحف ابن مسعود واي رضي الله تعالى عنه ان قال
الرجوع اولى به واسبه ولا في بقية احراز الرجوع في حق المسوق فكان اولى ومعت
في جميع السنة فيه وهو قول الله من مسعود واكمل الجمع واسم المارك واسم اي
ورواه منصور عن ابن جبر ان الوتر وهو قول حامد اصحاب السماعي قال فاده
معت في السنة ذلك الا في الصف الاول من رمضان وعمر بن عباس رضي الله تعالى عنه
لا يعت في وتر ولا يصح حال وقال ابن جبر رضي الله تعالى عنه الموت قبل الرجوع
الا حصر من رمضان وقبل اجمع السنة لهوا لاجماعه وقال قوم لا يموت الا بعد ان
وقال قوم في الصف الاول من رمضان وغير ذلك الموت مستحب وكلمة صلاة
الصحيح وقال قوم يعت في صلاة الله ان يبتدئ المأله في الوتر والرجوع
قال ابن جبر معت في الصف الاحمر من رمضان والمهور انه لا يعت فيه قال
الحافظ ابو جعفر الطحاوي لم يقل احد الموت في الصف الاحمر من رمضان الا في
والسنة قلت وروي عن علي واي واسم سهر ورواه عن ملاء واحمد بن قول السماع
ذكره ان امة في المعنى وقال الوتر عن الحسن البصري ان عمر رضي الله عنه جمع الناس
على ان جبر فكان يصلي بهم عشرين رجعة لا يعت في الصف الاحمر من رمضان
فاذا كان العشر الاوخر كل فصل سنة وكانوا يقولون اي يرواه ابو داود

والسهر

والسهر في مال الوتر وهو معطع لا الحشر لم يذكر عمر بن ولا السهرين
من جلا عمر رضي الله تعالى عنه وعمر بن عباس عن بعض الصحابة ان اي من جبر امهم
في رمضان فكانت في الصف الاحمر منه قال الوتر وهذا صحت انصا
ورواه مجول ذلك مع الصعوب وعدم الموت قول الصحابي وفعله ليس
بحجج عنده ولعامة اهل العلم حدث الحسن بن علي رضي الله تعالى عنه قال علي
رسول الله صل الله عليه وسلم كانت اول من يموت الوتر اللهم اهدني بمن هتف
وعاني بمن عاتب وتولي بمن تولت وبارك لي فيما اعطيت وقتي من ما نصبت
فانك تقضي ولا معصية عليك انه لا نك من الوتر ولا يعز من عاكبت مبارك
وعاليت وعز علي رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صل الله عليه وسلم يقول
في اخر يومه اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك واعوذ بقا فانك من عقوبتك واعوذ
بك منك لا احصي ثنا عليك استجابت علي بفسك رواها احمد بن حنبل
المسلم في سننه البخاري وموطا في الوتر في جميع السنة وقال ابو عيسى الترمذي
ولا يعز عن رسول الله صل الله عليه وسلم سباني الموت احسن من هذا وولد منك اكر
من بكر وبانك دعه في الاخرة المأله بولس ويدعي جلا في الوتر
فان الكتاب وسورة وقال مالك في المبيعة لا يحسن بقراءة حتى يجمع هو والواحد
الفاخر في المعونة الا في منه تسبيح والباسه على باب الجاهل والوتر قبل بوالله احد
والمعودين وبه قال ابن جبر واسم جبر قال في الاخرة وهو قول اي حقه وقله
عنه غلط عن سبيل افرا في الوتر قبل هو احد والمعودين واما التسبيح فلم
يتعلق فيه شيء دهر اس رواه وقال ابن عباس وان لا تسبيح واما بعده احموا
ما روي ان واحد عمر عاصم رضي الله عنه ان رسول الله صل الله عليه وسلم كان
يعز في الاوتر يسبح اسم ربك الاعلى وفي المأله فلما ياتي الجاهل والوتر في المأله
فلما هو احد والمعودين الجهر رواه ابو داود والسعي وان واحد من رواه
اي من جبر ورواه الترمذي والسعي وان واحد من رواه ابن عباس وليس في
روايهم ذكر المعودين قال ابن جبر في المعنى واحد عاصم في هذا لا يعت
ودرج الا سبكا انه يدعي جلا في الوتر فاح الجاهل وسورة عظمي ولو فر امه
سبح وولما ياتي الجاهل وولما هو الله احد مع المأله ولم يأت حال خصصه بالبر
والله في المأله صل الله عليه وسلم لا يكره في المعنى ان فعل ذلك احسانا حسنا
ودر عدم الكلام على بعد الصلاة بعض الميزان وهو ان بعضه ولا يعت في قوله

لعله
نعت

لعله
الاول

وادار اذان يست كبر هذا مذهبنا وذكر في شرح العذري لا يصح الا قطع الا
قال زادوا وصفه تسمى في الصوت لم يست في السنة ولا دل عليه دليل فاس
قال وهذا احطامه فان ذلك مروي عن علي واسحق والرازي عن عمار رضي الله تعالى عنهم
والناس يدل عليه ايضا فان الكبر للفضل والامساق من حال الى حال وحال الصوت
مخالفة لحال الصراة فصل قول المترني قال اجمدا امت فل الروع ذير اخذ في الصوت
قال في المعنى لا من دابة وقد روي عن عمار رضي الله تعالى عنه انه قال اذ فرغ من الصلاة كبر
ومن بعدت بعد الروع كبر حتى يرفع هذا اجماع منهم انه يكرر ويرفعه وفي الروع
صدا دونه ويومر ويروي عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابي عبد الله واسحق والرازي
والايجاجي وزيد بن اسلم مريم رحمهم في المعنى وقد ذمنا الحديث في باب صفة الصلاة
وقتن ودعاء اللهم اننا نستعينك ونستعذك ونستغفرك ونستوب
اليك ونؤمل اليك وننتقل عليك ونسئلك الخبر كلك واستبرك ولا تكفر
وتخج لك وتخلع وتفرجك من شجرة اللهم اننا نغفر لك نصلي وسجد واليك
نسعي وبحمدك رحمتك وحسن عبادك ان عذابك اشد من النار
صاحب المستوط العكايب رضي الله تعالى عنهم اسعوا على هذا في الصوت قال
والاولى ان يزيد بعد هذا على رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن رضي الله
في قوله اللهم اننا نستعينك قال وفي صلاة الاثر اللهم نستعينك وسأل اسعته
فاعاشي ومنه وابل اسعته رحمهم في المعنى العزب فاسد جنت نعلان فاعاشي
في الصحاح ومنه قوله تعالى واسعوا الله ومعني تخج تنواضع ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم ارجع الاسمار جل شتمه شاه وزيدت هذه الجاه
رواه معني في الجاه نصيبك والتمس انما حرم على الاستد المجازي الى الجاه
صاحبه اي العاصي واصل اخذنا كذبه والعمل قال مجاهد في قوله بنابر وحفد
اخذنا كذبه وقال في الصحاح فصل ولد الولد واحد هم حافد ورجل محمود
اي محمود وفي حديث معبد محمود محمود فالحفود الذي كذمه اصحابه
ويستعملون في طاعته قال في الجمع واصل الحفد مقاربه اخطو وعمل مسعود
رضي الله تعالى عنه اخذنا كذبه روي عن ابنه حفد يعني يسرع احد
بكسر الحاء الحفد ونوع اللعب ويحس كسر الحاء من الحى يعني كحوال في مجمع العرب

يغت وجهه فيها الاخذ ما خافا او كانت الدابة جموحا لا يمكن ركوبها الا
بقا او كان سخا كبر الوكيل لا يمكنه ان يركب ولا يجف بعينه على الركوب
فيوز الصلاة على الدابة وفي هذه الاحوال والارتمية الاعادة بعد والى العذر
قال الرازي في الاستسقاء الا ان كان عن الزلا سقط استسقاء القبله قلت
الا ان كان سقط الى بدل خلاف الاستسقاء ولهذا اذا عجز عن البذل سقط
عنه الا اذا قال المسوط يصلي على الدابة وان كان سرجه قد راو كان محمد
ابن هلال الرازي وابو حفص البخاري يقولان لا يصح اذا كانت الحاسه في موضع
جلوسه او موضع ركابه اكثر من قدر الدابة كما في الارض ويقولان يا ويل العذر
واكثر المشايخ على اجواز وقالوا الدابة اشد من ذلك قال يعني ان اطمنا لا نكلو
عن الحاسه ومنه في الرازي في قلت للاعتبار الحاسه بدل ان من
جلوسنا ظاهرنا فاصلي به يجوز مع نجاسة طائفة والجواب الصحيح انها ضرورة
وقد ذكر الركوع والسجود مع امكان النزول والاداعى الارض للضرورة ولا ركان
اقوى من الشراط فاذا سقطت فشرط طهارة المكان ولو قيل ان نجاسة الحاسه
على الركبان فلا بأس بها وان كانت في موضع جلوسه منع الخواص من جلوسه
من الغرض الى الصريح ان يصلي على الدابة في الطريق واما الصلاة على الجملة ان كان عليها
على الدابة وهي تسير والاسير هي صلاة على الدابة يجوز طاله العذر في الركوع وان لم يكن
يجوز بغيره التسريع لكان في محل واحد فافتنى احدنا بالآخر في الطلوع اخرها وان
كانا في سبقت واحدنا مربوط والآخر وكذلك والا لا يجوز وقيل يجوز كيف ما كان اذا كانا
على دابة واحدة في ركعتين ركب الدابة المتوجه الى القبلة لم يحز طائفة ذكره الخواص وفي
المحيط لوصلي في شق محل الاجواز الا ان يركب خشية لانه حليل كون قوار المحل على الارض
لا على الدابة فلو لم يجز في المحل كالمسجد على الارض والتسريع وحسن ان الهابوسف
امرهم بركون الرشيد ان يحل ذلك ومثلها صلاة الحناء والتفيل الذي افسده ولقد روي
والنوع عده والتسجده التي تلي على الارض وقال ابن مسعود في التسجده او التسجده
الدابة فلا يحرف الى جهة القبلة ويوجه لوجه دابة قال وله امسأل عنها
روى بها وخبرك رجليه ولا تسلك ولا تلتفت ولا تسجد على قوس من تحتها ولا يركب
اي بالركوع والسجود ابي كانه ذكره ابن بطال في شرح البخاري وذكره مع القليل
لرجل رجليه او احداهما مذكرا او غيرها خشية فسدت صلاته خلاف الحسن اذا

في الركوع

لم يفسد في النجاسة ان كانت تنساق فليس له ذلك وان كانت النفس
فرع سوطه فبها به ونحوها لا يفسد صلواته ثم الفرق بين العرض
والنقل ان النقل غير محصور بوقت فلو الزمان النزول والاداعى الارض ينقطع
عنه لما قلته لشيته الزول او ينقطع عن القاطلة لانهم لا يفتطرونه اما الفرض
فمحصر بوقت فمن لو لم يكن اذا جاء الوقت ولا ان التوافق غير محصورة
فيمنع النزول لها قطع المسألة بخلاف الفرض والسنن والروايات نوافل
ولهذا قيل يودي بطلان التنية قوله وعن الحسن انه نزل لسنه الفجر
الانها اكدر غيرها وفي التراكي يجوز فعلها فاعدا عند الحسن وهو رواه عنه
ابوها واحدة وقد قدمت قوله والتقصير خارج المصنفين اشتراط السفر
وقد ذكرناه والجواز في المصنفين قال تعالى ابو حنيفة في المصنفين
وجوزها ابو يوسف وكرها محمد وكان ابو سعيد الاصمعي يمتنع سجدة
من المشاقصه صلى بعد ادعى دابة في وقتها يؤتى اياها وذكر ابن بطال
شرح البخاري عن ابن ابي عمير عليه السلام صلى على حمار في ارضه المدينة يومئذ
انما في المسبوط وروى ابو يوسف انه عليه السلام ركب حمارا في المدينة يومئذ
سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب فلم يرفع ابو حنيفة راسه قيل
انما لم يرفع راسه لانه رجع اليه الحديث وقيل لم يرفع راسه فتركه وابو
احدله واما كراهته في الذكر والخط والشعب في المصنفين انما بالخط في ربه
ذكره الربيعاني لو افتح النطوق على الدابة خارج المصنفين فدل منه قبل ان يفتح
منها ذكر في غير رواية الاصول انه معها واختلفوا في معناه هل معها فاعدا
على الدابة ما لم يبلغ منزله وقيل انها ركبت على الارض وفي المجتلة لا يجوز عندنا
وجوز عندنا ابو يوسف وجوز عند محمد وكراهته في المسبوط وقاضى خا
وقول صاحب الكتاب وعن ابو يوسف انه يجوز في المصنفين وقوله وجه
الظاهر بدلالة ان هذه رواية عن يثرب وهو صاحب المسبوط والمحيط
وقاضى خا به موافق على ذلك **قوله** وان في الصلاة ركعتين نزل في
وان صلى ركعة نازلا ثم ركع استقبل وفي قاضى خا نزل صلى ركعة ركعتين
نزل على الصلاة ولو صلى ركعة ثم ركع استقبل وفي المسبوط والمحيط لو
في الدابة ثم نزل في وان افتح نازلا ثم ركع استقبل ولم يشترط

١٨٩
اذا الركعة فيها وفي الكتاب ذكر الركعة في الارض ومن الافتتاح على الدابة
وليس بشرط فيها وعن الحسنه والي يوسف يستقبل فيها ذكر ذلك المحيط وقاضى
وحكى في المسبوط ذلك عن ابو يوسف خاصة كادته في الكتاب والظاهر صاحب
الكتاب انه فعله من المسبوط فان العادة من النقل المسبوط حكما وتعللا وفي قاضى
خا عن محمد الراكي اذا نزل لا ينبغي والنازل اذا ركع يفتي وقوله عن محمد
الراكي اذا نزل بعد ما صلى منها ركعة ليس بشرط دل عليه اطلاق قاضى خا
في الجامع الصغير الا ان كون صاحب الكتاب وجدا رواية عن محمد كادته
وجه الاول قال في المسبوط لان الركوب عمل كبر لانه خلج فيه الاستعمال
المدن عادة وهذا يشير الى فساد الصلاة بالركوب يمنع البناء الموجود
الفساد قبله والنزول على سائر محل طيبة واحد كالحائض فيمنع من غير
معالجه وقال في الجامع الصغير هذا يشك في اذا رفعها انسان ووضعه
على السرج فانه لا ينبغي وان ابو حنيفة عمل اصلا فدل ان الركوب ليس له
تأثير في فساد الصلاة ولا في من فرائض سجدة نازلا ثم ركع فاعادها ركانا ثلثه
سجدة واحدة ولو كان الركوب علامة للذكور السجدة عليه والفرق الصحيح
ان احرام الرأب انعقد ناقضا والنزول انها باطلا مجاز والنازل التزم لا
ما حرامه بل دونه وسجود فلا يجوز ما معها الا ما وان احرام الركوب انعقد لمجوزا
للكوع والسجود بواسطة النزول فكان له ان ياتي بالامام رخصه وانما الركوع
والسجود عزمة واحرام النازل انعقد موجبة للركوع والسجود فلا يجوز
الامام عن غير عزمة ولا انه اذا اشروع قائما على الارض لا يجوز له ترك القيام عندما
يجوز على الدابة وان سبوا الدابة مضاف اليه فيصير موديا واما كراهية
ما الهرمة في مكان واحد فلا يجوز وجه الاستقبال فيها اما في الركوب فلما
مروا ما في النزول فلانه لا يجوز لنا الصلاة بركوع وسجود على صلاة الامم
كما في صلاة الرض **قوله** في المسبوط وفي ظاهر الرواية فرق وقال هناك ليس
له ان يفتتح بالامام مع القدرة على الركوع والسجود فكذا اذا قدر عليه في اثنا
صلاته لا ينبغي وهنائه ان يفتتح بالامام على الدابة مع القدرة على الركوع والسجود
بواسطة النزول فقد ربه على ذلك بالنزول لا يمنع من البناء ووجه الروا
عن محمد في قوله القول الاول ان الراكي اذا نزل لو استقبل بوجه صلته

الى المسجد فاذا الناس اذبح ثم قنن صلى الرجل لنفسه وصلى الرجل ويصلي
بصلاته الرهط فقال عمر اني ارى الواحمة هو اعلى قارى واجلها انزل
عزم فخرجهم الى الركعتين خرجت معه ليلة اخرى والناس يصلون بصلاته قارى
فقال عمر يوم البدعة هذه والتي نامون عنها افضل من التي يقومون بها فامر الناس
وكان الناس يقولون اوله رواه البخاري والقارى يسبوا القارى من البيت
اسم تسمية وروى الاثر بما ساداه ان علقا قام في رمضان وعن اسمعيل بن زياد
قال امر علي بن ابي طالب على المساجد وفيها القناديل في شهر رمضان فقال نور الله على عمر
في قبر مكانا نور علينا مساجدنا وقال الخافض ابو جعفر في احلاف العلماء لا ينبغي
ان يختار الفرد على وجه شق في المساجد لان اذا هلك في المساجد
بالجماعة من بين الصالحين والخطا الراسلين المحدثين من بعد عنوا عليها
بالواحد وقال الحسام الشهيد هذا هو الصحيح **الفصل الرابع** في بيان
كونها سنة او تطوعا مبيدا اختلفوا فيها وسقط الخلاف برواية الحسن في الاحقة
رضي الله عنه ان التراويح سنة لا يجوز تركها قال الشهيد هو الصحيح وفي جوامع الفقه
التراويح سنة مؤكدة والجماعة فيها واجبة وكذا في الكتب قال وذكر في الروضة
الجماعة فضيلة وفي الدخيرة عن ابي بكر المشايخ ان اقامتها بالجماعة سنة على
الكنافة ومن صلى في البيت بالجماعة نازك لتفضيله المسجد وقال في المسوط
لو صلى انسان في بيته لانه لا ياتي فعملها ابن عمر وسالم والقاسم وابراهيم
ونافع فدل على انها سنة في المسجد سنة على العامة اذا لم يطرأ تركها
ومن جحد ترك السنة وهذا هو المصوات وفي المحيط التراويح سنة وقال
النووي هي سنة بالجماعة العلماء **الفصل الخامس** في انتظار اربعين كل
ترويحتين قدر ترويحته مستحسنة هكذا روى عن ابي حنيفة رضي الله عنه وهو
فعل السلف واهل الحرمين فان اهل مكة يطوفون اسبوعا من كل ترويحتين
ولان اسم التراويح يحتمل بذلك واصل كل بلد ما عارفه من المسموع او الصلاة
او الا انتظار سائر ذلله الشهيد ولو استراح الامام بعد خمس ترويحات
فلا بأس به قال الشيخ في المساجد التي لمخالفة اهل الحرمين وكذا في المساجد
والنوبة وقال في الحواشي ليس الا من قوله ويجلس من كل ركعتين مقدار ترويحته
حتى يفرج الجلس بل هو مخير بين ان يجلس وسكت او يلا او يصل نافلة فان اهل مكة

يطوفون ويصلون كلهم الطواف واهل المدينة يصلون بينهما اربع ركعات وفي
جوامع الفقه ان يكره للقوم ان يصلوا بين كل ترويحتين ركعتين لانها بدعة مع
مخالفة الامام **الفصل السادس** في كيفية النية فيها والصحيح
ان ينوي التراويح او الستة او ستة الوقت او قيام الليل وقال الشهيد
او قيام الليل في الشهر قلت **الفصل السابع** او ينوي قيام رمضان لقوله عليه السلام
من قام رمضان وقول في الكتاب **فصل** في قيام شهر رمضان ونية مطلق
الصلاة لا تجزئ عنها قاله في المسوط وفي الشهيد لو نوي صلاة مطلقة
او تطوعا تحسب اخلف المشايخ فيه ذكر بعض المتقدمين انه لا يجوز ذكر
الكثر المتأخرين ان التراويح وسائر السنن تنادي بطلان النية لانها نافلة
لكن الاحتياط ان ينوي التراويح او ستة الوقت او قيام الليل في شهر رمضان
وفي سائر السنن ينوي الستة او الصلوة مع تعاريف الله ولو كان الامام يصلي
التسليم الثانية والمتقدمي نوي الاولى والثالثة اختلفوا فيه والاصح انها
تجوز عن التراويح والنية في مثلها لعل لان الصلوة من جنس واحد فلا تعين
المتنبيه كالامام اذا نوي عند التسليم الاولى الثانية او على الفلك كان
لغو او تحتمل صلاته وكذا الواقدني في الركعتين بعد الظهر من يصلي
الاربعين قبل الظهر يجوز فيه الاولى وقال النووي ينوي سنة التراويح او صلاة
التراويح او قيام رمضان **الفصل الثامن** في قدر القراءة قيل بقرا
مقدار ما يقرا في المغرب تحقيقا للتحقيق اذ النوافل سبع ان تكون اخف
من اخف الغرائض قال شمس الحمة هذا غير مستحسن وقال الشهيد هذا غير
سديد لما فيه من ترك الخير وهو سنة فيها وقيل بقرا من عشر من اية التي
ايه كما مر وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الامام يقرا في كل ركعة عشر
ايات او نحوها قال السرخسي وهو الاحسن اذ السنة فيها الخمسة وما
اشار اليه ابو حنيفة يحصل به احتمل ثمة لان عدد ركعات التراويح في الشهر
ستائة ركعة وعدد ايات القرآن ستة الاف فاذا قرأ في كل ركعة عشرين يحصل

الحق فيها وعلى امره بفتح ميمين اولها وقال القاضي الامام المحسن الرواسي
الاقتضى عنده في كل عشر لئلا الحتم مرة ونقرا في كل ربعة ثلث اية او نحوها
كما امر به احد الائمة الثلاثة على ما ياتي في كل عشر مخصوص بفضيلة على حدة
كالحات به السنة انه شهر اوله رجة واوسطه معقرة وخره عشر بالنار
وحكي القاضي عمار الدين ان مشاع بخاري جعلوا الغران في خمس مائة واربعين
ركوعا لنفع الحتم في الليلة السابعة والعشرين من رمضان رجا ان يالو الليلة
الغدا لان الاحداث تطاهر عليها و**سئل** بقرامها كبقرا في العشا لانه
لها في وقتها ذكره الشهيد وروى السهقي باسناده عن عثمان النهدي قال دعا
عمر ثلثة من القرا فاستقرام فامر اشروعهم فراه ان يقر للناس ثلث اية في كل ربعة
واوسطهم خمس وعشرين اية او اطرافهم بعشر اية وعن عمر بن ابي البربر ان عمر جمع
الناس على قيام شهر رمضان الرجال على ان يركبوا التسعة على سليمان بن ابي خنيمه
وفي الحديث الا حتم في العشر من رة لانه ان يقر في بقية الشهر فاشا والقاضي
ابو علي النسفي لو حتم لوصل العشا في بقية الشهر غير تراوح حازم من غير كراهة
لانها شرعت لاجل حتم القرآن مرة وهذا ان من امكن قاربه من النسا تعلق سئل
وتماينا عن **الفصل** الثامن في اداها فاعدا من غير عذر قبل الاثوب
عن البراءة كركعي الخ قال الشيخ وعليه الاعتماد لكذا هذا والصحيح الجواز واقفا
انه لا يستحب التحاثة السلف وقال الحسام الشهيد الكلام فيه في موضعين الجواز
والاستحباب منهم من قال يجوز عندنا ولا يجوز عند محمد اعتبارا بالقرن ومن جوز
عند محمد وهذا هو الصحيح واما الكلام في الاستحباب فعندهما المستحب ان
يقوم القوم الا بعد اذ اكلموا افضل وعند محمد المستحب ان يقوموا ايضا
لان عهده لما منع الغرض من الجواز منع النقل من الاستحباب وذكر ابو سليمان
عن محمد لو ان رجلا لم يوما جالس في رمضان قال يقوم من عندنا في حقه واليوسف
قل اخضر قولها لانه لا يجوز عنده وقبلها اخضر لانه لا يستحب عنده وان
صلاها فاعدا اخر عذر فالكلام في موضعين اشيا الجواز والاستحبابا الجواز فقد
قل لا يجوز وقبله يجوز هو الصحيح واما الا **اب** انه لا يستحب في جوامع الجمعة

على الامام فاعدا من غير عذر يستحب للقوم القيام عندها والقعود عنه لانه
لا يرى القيام جازيا في الغرض فلا يرى الاستحباب لهما وسئل الاعشى عن صلاها
فاعدا قال اذا اراد ان يركع قام بركع الاوّل ان يركع اشيا بركع فاما فلو ركع
قل ان يتم فاعدا لا يخبره لانه ليس بقيام ولا فاعدا **الفصل** التاسع
في الزيادة على ركعتي تسليمة واحده ان فقدا على راس الركعتين الاخير الجواز عن
المسلمين قال ابو علي النسفي هو الصحيح وفي الحديث قال بعض المتقدمين
لا خيرة الا من تسليمة واحدة وان صلى سبعا او اثنا او عشرة او قعد على كل سبع
قال المتأخرون نفع من العدد الجائز وهو ست او ثمان على ما عرف عندنا والصحيح
من التسلمات الخمس في ربه صلاة عنه وفي رواية الجامع اربع ركعات تسليمة
واحدة وفي الاخير لا خيرة الا من ركعتي في قول بعض المتقدمين وقال بعض
متي صلى عدا ابشسله واحدة وهو مستحب في صلاة الليل فكل ركعتي خيرة عن تسليمة
فان كان بعضها غير مستحب انا خيرة عن المستحب وما كان في اسما به خلاف كان
في هذا ايضا خلافا ولو لم يقد على اربع التسعة الاول اقباس انه لا يجوز وبه اخذ
وزفر ورواه عن الحسن وفي الاستحسان يجوز وهو طاهر الرواية عن الحسن
وهو قول ابو يوسف واذ لم يزل يكون عن تسليمة واحده ام تسليمة الاخير حوازه
عن تسليمة واحدة وهو اخبار اربعة كركب الفضل والسمعة الى جعفر ولو على النسفي
والصلاة الشهيد ومن عندنا في حقه عن تسليمة واحدة في يوسف عن تسليمة واحدة
ذكره في الاخير وقال النووي لو صلى اربع ركعات قال ذكره حسن في قاربه انه كراهة
ولو صلى لما نفعه واحده لم يخرجه عن تسليمة واحده واختلقوا على قولها في الاخير
لانه لا اصل لها في الوافل ومن خيرة عن تسليمة واحده كالمغرب على قول
من يقول لا خيرة عن تسليمة واحده لا شك انه يلزمه فضا الشفع الاوّل وهل
يلزمه فضا الشفع الثاني عندنا في حقه لا يلزمه سواء شرع في الشفع الثاني
عامدا او شاهيا عندنا في يوسف ينظر ان شرع عامدا لم يجز وان شرع ساهيا لا يجز
واما على القول الذي يجوز عن تسليمة واحدة عندنا فضا الشفع الثاني اركان
شرع عامدا وان كان ساهيا لا يجز بالانفاق من الحسن واليوسف لان
الشفع الاول لما صحح سرور في الثاني فحذوا كماله حتى لو صلى البراءة عشر تسلمات
في كل تسليمة ثلث ركعات يفتقد احدها حازر وبسته الجمعة البراءة وعند محمد وزفر

لا يسقط لو صلح الكل بنفسه واحده وقعد عند كل ركعتين الاصح انه يحرمه
 عن المروجات اصح قال الغباري هو المختار وان لم يتعد اختلف فيه الاقوال
 على الخفيفة واقي يوسف والاصح انه يحرمه عن تسلمه واحده وفي الاخره
 اذا صلاها ملتوا لم يتعد في الثانية فصلاته باطله في القياس وهو قول محمد
 وزفر ورواية عن الحبيب بن وهب واقي يوسف وعليه قصار كفتن لانه ترك الفعل
 المشروعه والتي اتي بها في غيرها فكان وجودها كعلمها بخلاف الاربع
 عندها اذا التعلو في اخرها فعد في محلها وعلى جواب الاستحسان وهو
 قولها اختلف المشايخ فيه هل يحرمه عن تسلمه وهل يحرمه اصلا
 وكذا الخلاف في غير التراويح اذا تسلمت لم يتعد في الثانية وحده الجواز
 وان العزم يجوز كالغرب فكذلك الفعل اذا اجاز النقل جازت التراويح الا بانقل
 قصار الاربع **ف** روي اذا شرع وسفع من التراويح ثم افسده ثم قضاه فلا شيء
 عليه لان القضاء على الاداء وهذا ذكره في اجابات زيادات الرادات الفصل
 العاشر مما اذا وقع الشك ان الامام هل صلى غدير وحات او لم يصلا فالاصح
 من المذهب ان يصلوا الركنين ثم اتي في المصير غدير ايسر ولا يردونها جماعة الخالف
 ان يكون بغلا وهو مكره بالخامه **الفصل** الحادي عشر في بعض بعض
 التسليمات على البعض وهو جائز من غير كراهة والافضل التسوية
 واما تطويل الثانية على الاولى في الركعتين ان كانا في ايتين لا يكره وان
 زاد كره ولو قرأ في الثانية سورة انا بها التزم ما قرأ في الاولى ويزيد على ثلث
 ايات ان كانت اياتها قصار او ايات ما قرأ في الاولى طوال وحصل الفرق
 منها في الكلمات والحروف فالناس فيه قال في مختصر البحر قراءة سورة الحديد كما وقع
 بل لم واركانت ثمانيا وعشرين اية والواقعة ست وتسعون اية وازيد
 الاول على الثانية فهو افضل عند محمد خلافا لهما كما في الفرق في غير البحر وفي الاجرة
 قال الناس فيه من غير خلاف **الفصل** الثاني عشر وفيها قال في الميسود
 المستحب فعلها في ثلث الليل ومضيه كما في العشاء واختلفوا بعد النصف
 فليكره كالعشاء لا ياتي بها والاصح انه لا يكره لانه صلاة الليل والا فضل
 فيها اخره **ف** لو كانت صلاة الليل فيكون التاخير مستحبا واختلف

قبل العشاء وبعدها وقبل الوتر وبعدها لانها قيام الليل وقال عامة مشايخ
 بخاري من العشاء والوتر والصبح انه من العشاء الى طلوع الفجر حتى لو صلاها
 قبل العشاء لا يجوز وبعدها الوتر يجوز قال في المحط لا يجوز قبل العشاء ويجوز
 بعد الوتر ولم يحك خلافا **ف** روي امام صلى العشاء بغير وضوء ولم يعلم
 ثم صلى بهم امام اخر التراويح ثم علموا فعملهم اعاد العشاء والتراويح لان وقتها
 بعد العشاء هو المختار **الفصل** الثالث عشر في صلاة التراويح بالافتراء من
 يصلي مكتوبة او وتر او نافله غير التراويح قال في المحط قبل يجوز والاصح لا يجوز
 وقيل هذا مبني على الاختلاف في النية فمن منع جوازها بمطلق النية قال لا يصح هنا
 لانها لاتأتي الا بنية فلا تأتي بنية الامام لانها خلاف بنية ومن قال
 انها تأتي بمطلق النية منع لغيره ان يقول هنا انها تصلح والاصح انها لا تصلح هكذا
 في الاخره فاذا ذكر في المحط وعلى هذا اذا بناها على السنة بعد العشاء والاصح انها
 لا تصلح **الفصل** الرابع عشر في اداسته بروحة او تر وحنان وفامر
 الامام الى الوتر هل ياتي بالرحجات القابضة او يتابع امامه في الوتر ذكر في واقعا
 الناطقي عن محمد بن عبد الله الزعماني انه يوتر معه ثم يقضي ما فاتته من الرحجات وذكر
 في مختصر البحر عن عيسى الشيمية الكرابيسي انه لم يصل وصل الفجر معه لا يتبعه في التراويح
 ولا في الوتر وكذا اذا لم يتبعه في التراويح لا يتابعه في الوتر وقال يوسف البلالي اذا صلى
 معه ستم التراويح يصل الوتر مع الامام وكذا اذا ابدرك شيئا منها وكذا اذا صلى
 التراويح مع غيره له ان يصل الوتر معه وهو الصحيح ذكره ابو الليث وقال ظهير الدين
 المرساني لو صلح العشاء وحده فله ان يصل التراويح مع الامام وتوتر كما جماعة وفيه
 فليس له ان يصل التراويح في جماعة لانها تتبع الجماعة ولو لم يصل التراويح مع الجماعة
 فله ان يصل الوتر معه **الفصل** الخامس عشر اذا صلى الترويحة
 الواحدة اما ما كان كل واحد يسلمة قبل الناس به والاصح انه لا يستحب ذلك
 ولكن كل من رويها امام واحد وعليه عمل اهل الحرمين وغيرهم بتدليل تمام
 بمنزلة الانتظار **الفصل** السادس عشر في الاصل استيعاب الركعات بالليل والصلوة
 والانتظار لانها قيام الليل ولا يكره **ف** روي في جوامع العقيد سئل ابو القاسم
 هل يزيد على التشهد قال ان قول القوم لا يزيد والحق ان لا يترك الصلاة

سوى لما تحه وجلس من كل نوبتين قدر القراءة ولا تاس بالاربع في مسجد
 لكن يوترى الثاني واختلفوا في الامام والصحيح انه لا تكره وفي الخط والواقعات
 اذ اصل الامام في مسجد واحد كل واحد لها على الكمال لا يجوز لان السنتين لا يتكرر
 2 وقت واحد فان صلوا مرة ثالثة بصلوها فادى وفي الفواوي اذ لم
 يحتم امام مسجد فهل يذهب لا مسجد اخر يحتم فيه قل لا والملاء في مسجد
 نفسه الملاء **سئل** الامام والمقلد في انما فاستسقط ولم يتذكر الى اي موضع
 ليس لها منه سلم وتابع امامه واذا صلى في الشفع الاول ركعه وسلم ساهيا ثم
 ادعى ما بقى على وجهها رخص ركعتين ان كان حين سلم نكلا او بعد ما يقع
 الخروج من الصلاة فليس عليه الاضامن الشفع الاول الاطراف اما اذا لم يفعل
 فبما ذكر ذلك قال مشايخ شريف التراويح كلها فاسد لان ذلك السلك لا يجره
 من جهة الصلاة فاذا قام الى الشفع الثاني صح شروعه فيه فيقع على الثالثة
 فاذا سلم كان ساهيا ايضا يصح شروعه في الشفع الاخر ونفع الفعلة على اس
 الثالثة هكذا الى اخر الاشباع والتراويح فهذا رجل ترك التعود على الركعتين
 2 الاشباع كلها وقال مشايخ حجازي عليه قضا الشفع الاول لا غير اذ
 كل شفع صلاة على حدة فاذا ذكره دخل في الشفع الثاني خرج من الاول كالرمضان
 المخلص **الفصل** في الشباع عشر في امامه الصبي في التراويح يجوزها
 مشايخ حراسان ولا يجوزها مشايخ العرا وهو المختار وقد تقدم في باب الامامة
قول ولا يصلح الوتر حاده في غير شهر رمضان قال عليه السلام
 يعني علا والا فقد ذكره في الزخيرة ان الاستدلال في الوتر خارج رمضان جائز وفي
 الجواشي قال يجوز عند بعض المشايخ وقد استوفينا الكلام فيه في باب الوتر
باب **ادراك الفضة** **قول** وهو ركعة
 من الظهر اتمت يصل اخرى ويسلم يدخل مع القوم ليشارك فضله الجماعة
 تسبع وعشرين ركعة على امام وان اتم ركعة الركعة الاولى بالسجدة يقطع ويشترع
 مع الامام في الصحيح وفي الغساني كبر المكتوب في المسجد ثم سجد الاقامة في مسجد
 آخر لا يقطع وكذا الركعتين في سجد الاقامة في مسجد وان سجد في ركعتين في سجدة
 ثم سجد الاقامة في مسجد قطع قال القرافي تأويلها اذا التقيد بها السجدة كما ذكر
 في الكتاب واذا قيد بها السجدة اصاب الفها ركعة اخرى حتى لا يبطل اصل الصلاة فاذا

اضاف اليها ركعة وسلم كان ابطال وصف الصلوة وفي الفرضية دون اصلها فكان احم
 وقال في الجواشي فان قيل كيف يستقيم هذا على قول محمد فان اصله ان
 صفة الفرضية اذا ابطال بطل اصل الصلوة قال قال القاضي الامام ظهر الد
 سمعت والدي رحمه الله يقول ليس هذا من ذهب المير رحمه الله في جميع المواضع
 انها موهبة فما اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن العهد بالصلوة فيها كما اذا
 قيد الخامسة بالسجدة في ازان سئل هنا بطلانها لا كركها الصوم اذا انسى في خلا
 لا يبطل اصل الصوم ولكن يطل جهته كذا فان اقيدها بالسجدة فقد اتم
 باركان الصلوة وامكن الجمع بين فضله النفل واخر فضله الجماعة بان
 يضيف بها ركعة ويسلم ثم يدخل مع الجماعة وان لم يقيد بها السجدة اختلفوا
 في جواز قطعها والقطع هو الصبي لان ما دون الركعة ليس له حكم الصلوة وفي
 في محل الرخص اذا ربات باركانها حتى لا ينجح في مئنة لا يصلي وكما لم يوق يبيع
 امامه في سجدة السهو ويرفض ما دى من الركعة ان لم يقيد بها بالسجدة وبعد
 ما قيد بها بالسجدة لو تابع امامه وسجد معه ثم طل صلوة فان قل ما ان به
 قربة فلا يجوز ابطال السنة للجماعة كالوشع في النفل **قل** له هذا ابطال
 صوت اكمال معنى فلا بعد ابطال الا كمن صلى وسوى وذلك اول ما عرض له فانه يقطع
 ويستقبل بخلاف النفل وكان في هدم المسجد للبناء والعمارة والتوسعة على الجماعة
 ولو كان السنة قبل الظهر او الجمعة فاقب او خطب الامام قبل يقطع على اس
 الركعتين ويرى ذلك عن ابن يوسف وفي كل يتم الرباع قال المرعشي في هو الصحيح
 وهو اختيار حسام الدين الشهيد وقال في الوقفات لفظ محمد رحمه الله اذ اخرج
 الامام يني لم يكن في الصلوة ان يرفع منها تحمل بعضهم لفظ الفاعل على القطع
 وبعضهم على الامام وقال **قاضي** حان لم يذكر في الكتاب ما اذ يصنع في ذلك
 وحكي عن القاضي الامام الى على السقي انه قال كنت افي زمانا انه تم بها
 اربعا اذ اربع قبل الظهر بمنزلة صلاة واحدة ولهذا لا يصلي في التشهد الاول
 ولا يفتة اذا قام الى الثالثة ولا كبر بمنزلة سماعة في النوادر اذا خيرا امراته وفي
 في الشفع الاول منها واخبرت شفعها فافانمت اربعا لا يطل خيارها
 ولا شفعها ومنع صحة الخلوها **قاضي** سائر الطاعات حي وجدت الرواية عن

قال يسلم على رأس الركعتين وازكان قام الى المائدة وقدها بالسجدة
اليها الرابعة وسلم وخشعت في القراءة قال فرجعت الى هذا قال فاضي خان ولم
يذكر في النوادر اذا التقيد بالمائة بالسجدة كيف يصنع واختلف المشايخ في قولها
اربعا وخفف القراءة وسلم يعود الى السجدة ويسلم قال وهذا الشبه ولهذا
لأنه لم يفتعل على رأس المائة في غير هذه الحالة يعود الى السجدة احترازا على قول جمهور
مخلاف الرخصة واذا سلم على رأس الركعتين على قاسم ما روى عن يوسف انه يقضي
اربعا في كل طوع يقضي هاهنا اربعا واخلفوا على قول الجمهور وهل قيل
في المزمع من وصل يصلي ركعتين وكان له الامام ابو بكر محمد الفضل يقول
يقضي اربعا من قطعها في أي قطعها لانها بمنزلة صلاة واحدا لما ذكرنا من الاحكام
في الركعتين وان كان قد صلى اكثر من نصف الصلاة لم يقطعها ويدخل مع
الامام بعد فواعده ان كان في الظاهر والعشاء ومن الاثر في جامع الفقه فقال
الركعتين ركعتان واكثر الظاهر والركعتين ركعتان وفي فاضي خان ان كان صلى
ثلاث ركعات انها لا تذكرو في الكتاب وعلى ان لا تذكرو في الكل فاعداها حكا وهذا
موجود فما اذا التقيد بالمائة بالسجدة فاللا تذكرو الذي ومع ذلك يقطع الثالث ويدخل
مع الامام لان المائة قبل التسديد بالسجدة في محل الرخص وبقي الركعتان قبلها فلا
تماما وفي الحواشي من يحد انه ياتي بالركعة الرابعة قاعدة السكت صلاة فاعداها في
بها مع الجماعة لجمع بين ثواب السجدة والركعة في الركعة في الركعة في الركعة
الكبرى فاذا رخص بالمائة تخار ان شاء عاد وقعد وسلم ولا يسلم قائما لانهم يشتر
في القيام وان شاكبر سوى للدخول مع الامام وفي المحيط قبل يقطعها قائما بالسجدة
واحد وهو الاجم لا يقطع وليس يحلل اذا انما ودخل مع الامام يكون صلى
مع الامام نافلة وبنوى السجدة وهذا مذهبا وعند المالكية تغاير الصلوات
بالجماعة الا المغرب فاوتر ولا وتران في ليلة لذكرو ابو داود وهل يجدها عليه
الركعة او السجدة او كمال الفضيلة او يفتقر الامر الى الله تعالى فيه اربعا اقول
فكرها في الجواهر والاصحاح مع الواجد قال ابو عمر الان يكون اماما فهو كالجماعة
وكذا لاتعاد العشاء بعد الوتر في المشهور قلت احتجهم بقوله عليه السلام
لا وتران في ليلة غير مستقيم لان فرض صلاة المغرب غير الوتر بل العلة الصحيحة
في منع البقول في الغيب شيئا الثالث لان البنية منوع عنها وعندنا في لا يدخل في الصبح

والله اعلم

والمغرب وعندنا لا يدخل في العم أيضا وعندنا في سجدة في سجدة الكلي ومنه
ركعة في قول لان الاحت في السجدة المشيعة ذكره في الميسر وقال النووي اذا أدى
في فرض الوقت منفردا ثم اجتمع الجماعة استحب له ان يقرأ ركعتين ويسلم ويكون نافلة
ثم يدخل مع الجماعة فان لم يفعل استحب ان يقطعها ثم يستأنفها في الجماعة قال
نصر عليه الشافعي المحقق وقال صاحب المذهب يقطع الصلاة ولم يصل يسلم من
ركعتين فكل الامم انه خشي فوات الجماعة لو لم يركعتين ولو لم يسلم ولم يقطعها
لم ينوئ الدخول فيها واستمر في الصلاة في تخلف المني نص الشافعي على انه لو كان
اصحابه على الركعة وفي صحيحها طريقتان لم احدها القطع بطلانها وهو قول
اصحابنا ومالك والثاني نعم وهو نصه في السنة الجديدة واذا اتم صلاته لم يخرج
متابعة امامه في الزيادة بل ان شافا فارقة وسلم واتطهر وطول الدعاء في سجدة
وسلم معه ونقل الثوري في القدم بطلان ما مضى من صلاته وقال النووي اذا قلنا
ان من قال غرضه نقلا لا يستقبل بل سطل يحرم عليه لقان يسلم من ركعتين لم يدخل
في الجماعة لا بطل الفرض قال النووي وهذا الذي قاله المتولي غلط والاصحاب
جمعهم على استحباب ذلك وهو نصه وتخصيص الجماعة عذر وجوز القطع
للخدر كذا اذا انها ودخل مع الجماعة فعده في الفرض فلو ان احدها في الحديث في
الاولى للسقوط الخطاب بها ويدل عليه حديث نزيدي بن الاسود قال عليه السلام
للرجل ان يصلي في رجليه انما آتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكم نافلة
رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي حديث ابو داود انه عليه
السلام قال في الاممة الذين يوحرون الصلاة صلوا الصلاة لو فيها واحلوا
صلاتهم معهم نافلة رواه مسلم من طريق وهو مذهبنا لا تقدم اذا الشافعي لا يعود
فعل هذا قال في الوسيط لا ينوي الرخصة في المائة عندهم وقال النووي في
شرح المذهب وبنوى الفرض ايضا على الحديث وان سقط بالاولى وقبل بنوى
الظهر والعصر ولا يتعرض للفرض وهو احسان اقام الحرمين والثاني العرض احدها
لا يعينه لحسب الله بابهما شاف قال ابو اسحق وليس بشي قلت الفصد
ابو اسحق لا يملك اصل له في الشريعة وهو قوله القدم وقال النووي في احد الوجهين
كلاهما فرض واعتبر وهما بصلاة الجماعة على مذهبهما اذا صلى عليها طائفة من صلوات
طائفة اخرى بخلافه كانوا يقيمون للفرض قلت وفاد هذا الوجه لا يخفى

ابن عليه قال وكان مجلس اسحق وارايم بن سعد بن ارايم وعبد الرحمن بن عثمان اسلم وعبد
ابن الرازي سئل عن مالك وسأله عن صلاة قال وادام العلماء بعضهم في بعض لا يحب ان يكتب
ولا يعرج عليه من صحاح امامته وعطى لغيره عتاقته قال ومن اراد الوقوف على هذا
المعنى بطريقات قول العلماء بعضهم على بعض من كتاب جامع سال العلم فري من ذلك شفا
ابن الله تعالى لند احسن انهم صنفوا قوله ولم يعلم امر من جملته من جعل سماعه
قلب اعد الامام ما هو اسهل من هذا الشغل ولم يعلم احد من العلماء من السنة
حسدا وبغيا وكان يحيى بن محمد اذا درس علم في اي جمعة سول

حسد والى الذي اذ لم سألوا سبعة قال يوم اعد له وخصوم خاصه حلال
كفر ارا حسنا فلن لو حبا حسدا وبغيا انه لم يسم
الى ان سمر به فمضى على احبها فالى الى اي جمعة فاحضره بذلك فقال هذا الخطا
وكنت لفي ذلك ما نالني كان سفي لا سمر به ان يحكم به فاباه الرجل ما لهاب وكثرة
ان اى ليل فاحسنه واعترف فاباه الصواب والافضل بهذا قال ابو حنيفة
فوصلاه ما لوجهه فبلغ ذلك بابا حسنة فانتد

ان يحسدوني فاني غير لائم من الناس اهل الفضل فز حسدا
لا سماء السادات ان العوازم لما لم تحسد ولن ترى لليام الناس حسدا
قلب ومن كانت عداوته كجملته فاما ان صنفى من اصحابنا اصحاب الراي بنوا
وفي ذات المعارف لا من جمعة اصحاب الراي ابن ابي ليلى ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى
والى الصالحين ابيه وبني الجاسم وسبعة الراي والا وراعي واسمه عبد الرحمن بن عمرو
وسفان بن سعد النوري ومالك بن انس المدي وروى عن يونس بن عيسى العنبر
يكنى ابا الحد بل على اصحابه والامام ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن الحسن بن علي بن حماد
احصا من ذلك واصدق اعلم ما من الحديث في الصلاة
فولده ومن سمعه احديث في الصلاة انصرف فان رايا ما اسلمه ونفوا
وبني اعلم ان سوا الحديث يجوز للساعة صلاة بعد الوضوء عدا وهو قول غير اهل الكتاب
وعلى ابي طالب وان سعد بن عاتبة وارس عمار وسلمان المدي والى اذ درس الحديث
وان المسند والى سلمة بن علقمة وعطاء طائفة وسلمان بن سارة قال الحسن

والله والحمد لله

والنور والارواح ومالك والسابع في الدين وان اى ليلى واحد عاملا ذكره والمضى عند ان صلاة
الامام من سئل عن لا سخلت وهو واحد ان المسنون منه سئل صلاه وعبد
وبني فلو لما وبولوا لا من الدين وقطع به السدي من السابعة وقال النوري ومنع النبا
المسور من حزمة من العجاجة وبه قال النبا في الحديث قال يقول ملك وقال المسو
ان ملك يقول اولانى سدر رجوع وعاب عليه محمد بن عبد الله بن ابي ابيح لوجهه من الامار
السار وذكر في الحديث واكثر من سكب الماء كنهه سخلت سوا سبع طاهر او محمد بن
اوجب وان صلوا وحدا انما سئل في اليهود وقال المدي في امام بنو بدم دم او
او محمد بن النصف ولعل انما اصلا من روى ان معويه لما طعن امر المصلون وحدا
وازا عليه الحكر ونفوا صلي خلفه بيه وذكر في اليه امام محمد بن ابي رباحه
لو احديث الامام علمه او اوجه نفسه من الصلاة او سنة احديث فالا خلاف
يحيى بن يزيد الصور حدهم مع بطان صلاة الامام وله قول في الدين ان سوا احديث
لا سئل صلاة الامام وقال ايزد بن ابراهيم احديث بطان صلاة الكل فلو لما قال الاشعري
في شرح محضر الطحاوي بنى من البول العاطط والروح والاعاف والنبي وما اسد
ان البر بن عدا وقال النوري والشيخ والصديد والمدي ويحذرك وبني المحضر والمرعي
وسرح محضر الكرخ ليعبد الحكر او اعني عليه او حوا امام فاحلم او نظرا الى امره
فان اسئل ولوحاف سوا احديث فاحضره من سمعه احديث لا سئل في
المخط لا ان النبي وجد من الصلاة من عذر رسول احديث وعيسى بن يوسف
انه سئل لانه محضر المضي بها فصار كسبت احديث في اسد السلة والا غير
من الامامان ذلك لانه لا يمنع النبا وفي جوامع السنة لو كان احديث لا سئل
ما لم يظهر احديث فان كان حاضرا لا يمكنه المضي به ذكر في عروا به الاصول انه
لا سئل عدا في جمعة وسئل عدا بن يوسف وقال ابو علي السني اذ لم يجد
بدا سئل ولوحاف الما فذهب الى عن شدت صلاة وفي محضر المخط سئل
واسئل ما لوضوء او حذر ذلك قال المخط وعنه شدت صلاة والنسب ذلك
من وراثة النبا وفي المرعي سئل من البر وسئل قال وقال الكرخي والنوري
سئل وذكر في الجمعة انه قد ولد بكم خلافا ووجهه لصلواتي مع النبا

اف

في خارج المسجد وغير ان يقيد الاصل منه وقال في الدخول والوقوف احكاما
على ان يعنى الفجر لا يقضى قبل طلوع الشمس وكذا اذا ارتفعت الشمس قياسا
وهو قولها وبعض السحبان التي وسلا والى وهو قولهم واذا قامت مع الفجر
تتضمن الاوقاف الزوال وسواها في الفجر جماعة او وجه وبعد الزوال يقضى
الفجر قول السنة وفي فاضل خان وقال بعض احكامنا يقضى السنة الصارفي
المحيط والآخره ومن المشايخ من قال لا خلاف في الحصة لان عند كل يوم يقضيها
فلا يشع عليه وعند الوضوء اقله كون حسيبا ومنهم من حق الخلاف في انه لو قضاهما
عندما يكون فلا امتداد وعنده كونان سنة وذكر في فاضل خان عن اسمعيل الزاهد
انه كان يقول ينبغي ان يفتخركم في اليوم بقطعها حتى يلزمه قضاهما بدليل الامام
قال وانكرنا عليه ذلك لان هذا امر باطل في الصلاة على قصد قطعها وبرك انما بها
وانه غير مستحسن وامر ابقية السنن ان لم يكن انما بها قبل ان يركع الامام
انما خارج المسجد ثم شرع في الفجر منه فحوز فصل السنة والركعة وفي السنة
عن نفسه وان خاف فوت ركعة سرع معه خلاف سنة الله على امره في السنة
وفي الرجوع والمحيط فصل لبعض الاربع من الظهر وان كان الوقت ما فدا عاشرهم
انه بعضها وهو مروي عن الحسن بن احمد وهو قولهم وهو الصحيح وفي المحيط تقضى
لا وقت الزوال وهو الاصح احلفوا هل يكون سنة او فلا مبتدأ قال في الدخيرة
فصل في حصة انه يكون فلا مبتدأ وهو قول بعضهم وبطل يكون سنة وهو قول
صاحبه وهو الاظهر وهل ينوي التضا فبعد ما ينوي التضا قال في المحيط لعل
عاشه يقضى لغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قامت الاربع من الظهر قضاهما
بعد الظهر وعند السنة لا ينوي التضا لان كل من النبي صلى الله عليه وسلم يكون قضا
لانه اذا اواض على الشيء كبر عليه وجعل عينه تكون تطوعا مبتدأ فلا حجة اليه
التضا قبل **والنضا** فعل الوقت خارج وقته ما دام الوقت باقا لا يكون قضا
كالظهر نفسه وحده عاشه كان عليه السلام اذا قامت الاربع من الظهر طاهر
بعد الركعتين بعد الظهر رواه ابن ماجه ولم يعمل قضاها وهو قول يسمى فائتة لنوات
زمنها لاها من الظهر قال في الدخيرة ثم على قول من يقول هي قبل مبتدأ انما بالاولا
بها الاربع حتى لا يفت الركعتان عن وقتها وعلى قول من يقول هي سنة ما قبلها كالغايبة
والوقتية وذكر جواهر راده في شرح صلاه المبسوط على قول في حصة فصل ركعتين

عن

ثم يقضى الاربع كما في حديث عائشة رضي الله عنها قال وهو الاصح وهو قول
وفي فاضل خان رجل ركعتين ثم يقضى الاربع عندها وعند محمد يقضى الاربع الركعتين
قلت هذا هو الموافق لما ذكر في الدخيرة قبل هذا وفي الدخيرة وسائر النوافل
اذا قامت عن وقته لا يقضى بالاجماع سوا فائتة وحده اومع الفجر وهو المذكور في طاهر
الرواية وقال الهندوا في ركعتي المغرب انه تقضيها ما ذكره في عرب الرواية
وفي فاضل خان وقته السنن اذا قامت عن اوقاتها وحدها لا يقضى واذا قامت
مع الفجر لا يقضى عندها وعند بعض المشايخ يقضى وهو قول الشافعي وفي المحيط
وقته السنن اذا خرج الوقت لا يقضى وحدها ولا شغل الفجر وفي مختصر محمد
ما سوى ركعتي الفجر من السنن اذا قامت وحدها لا يقضى عندها واذا قامت مع
الفجر يقضى عند القراءتين كالادان والاقامة وعند الخراسانيين لا يقضى
ثم قبل لباس يترك سنة الفجر والظهر اذ صلى وحده لانه عليه السلام لم يأت بها
الا اذ صلى بالجماعة وبدونها لا يكون سنة **وبطل** لا يجوز تركها بطل حال لان
السنة المؤكدة كالواجبة وفي الدخيرة والسنن بعد الفجر لا يسنن انما بها في المسجد
ومكان الصلاة والاولى ان ينح عنه خطوة او خطوتين والامام ينح عن المكان
الذي يصلي فيه الفجر لا يحاله وفي الجامع الاصغر اذ صلى الرجل المغرب
في المسجد وخاف ان يرجع الى بيته ان تشتغل عن السنة صلاها في المسجد
والآخر صلاه الرجل في بيته الا المكتوبة وفي شرح الانار للطحاوي ياتي
بالركعتين بعد الظهر والركعتين بعد المغرب في المسجد وما سواها لا ينبغي
ان يصل في المسجد وهو قول البعض والعصم يقول التطوع في
المسجد حسن وفي الساجس وذكر الحلواني ان من فرغ من الظهر والمغرب
والعشاء ان يشأ صلى السنة في المسجد وان شأ في بيته وقال النووي في
المذهب للشافعي في قضا السنن الرأفة قولان احدها وهو القدام
لا يقضى كالسكوف والاستسنا وخبره المسجد الثاني وهو الحديث يقضى
اذا وفي قول جواهر الخراسانيون ان فائتة النهار يقضى ما لم يعب الشمس وان
قامت في الليل يقضى ما لم يطلع فجرها قال والصحيح استحباب قضا الجميع
ايدا وفي حديث الزهري انه عليه السلام قال من لم يصل ركعتي الفجر
حتى يطلع الشمس فليصلها قال رواه الهيثمي باسناد جيد وفي المعنى
قال ابن حبان يقضى ركعتي الفجر وغيرهما من السنن في الاوقات كلها

مخللا اوقات النهو وهو احدي الروايات وعن احمد انه قال ما اعرفه
بعد العصر وركعتا الفجر بعض الوقت الضيق قال ابن قدامة والاول اصح وذكر ابن
بطال حديث عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا من الازد
يصل ركعتين وقد اقيمت الصلاة فلما افرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة
قال عليه السلام الصبح اربع ركعات قال اخبرني العلاء بن رزقة طائفة من
برقع الانسان ركني الفجر في المسجد والامام في الصلاة روى ذلك عن ابن جابر واس الزبير
واسر بن سريته قال ابن ابي ارياس واسر بن سريته قال قال طائفة من
خارج المسجد اذا لم يحش فوات الركعة الثانية وهو قول اصحابنا والاول اصح الا انه
احسن واعلم ان في المسجد ركعتان لا اجمع عليهما في هذا الحديث الذي ذكره عن ابن جابر
لان اصحابنا في المسجد قد شوش على المصلين فانك عليه لذلك بخارج المسجد
الثاني انه عليه السلام قال الصبح اربع ركعات اي يصل الصبح اربع ركعات اي الصبح
مرتين وقد روى عليه السلام ان صلى التوبة في اليوم مرتين وقيل الذي روى له لان
ركعته فهو وصله اياها بالركعة في مكان واحد دون ان يفصل بينهما شي وقال
عليه السلام له وهو يصلي بين يدي هذا الصبح لا يجعلوا هذه الصلاة كصلاة الظهر ويعدها
واجعلوا بينهما فصلا ذكر هذا ابن بطال في شرح البخاري واما قوله عليه السلام اذا
اقيمت الصلاة والصلاة الا التوبة فقد اوقفه ابن عيينة وحادي بن زيد حارث بن علي
اي هذين فذلك تركه البخاري وقال الخطابي قوله لا يشبه الناس اي اخطا به واحتمل عليه
وقال صاحب لانعال لا يشبه الناس اي التفت بعضهم ببعض واولوا ان اغلغل بالليل
اولى من تشاغل بالليل احيب بانه لو كان في منزله وعلم بدخول الامام في صلاته الفجر
فانه يصلي ركعتي الفجر بالمخف فوف صلاته الامام ولم يجعلوا تشاغل بالصبح الا ان يرض
افضل من تشاغل بانه في منزله وكذا لو كان في التفل اعدان لم يحش فوات اجماعهم
والذي يدل على صحة مذهبه ما رواه الخطابي وغيره عن ابن مسعود رضي الله عنه انه دخل
المسجد وقد اقيمت الصلوة فصلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك بحضرته
وابن موسى وروى مثله عن عمر بن الخطاب والي الدراج او ابن عباس رضي الله عنهما
ان بطال في شرح البخاري عن الخطابي وعن محمد بن كعب قال خرج عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما من بيته فاقيمت صلاة الصبح فركع ركعتين قبل ان يدخل المسجد فدخل
فصل مع الناس وذلك مع علمه باقامة الصلوة ذكر الخطابي ابو جعفر الخطابي رحمه الله

في صحيحه

روى علي بن كيسان عن احمد بن محمد بن ابراهيم وقال الخطابي قال علي بن كيسان
قال العرب يقولون معا في الركعة علي بن كيسان وكنت ولما اربعة واحقته يعني
وصلت اليه وقال الكوفي علي بن كيسان يعني لاحق والجمع صواب ومقدار الفجر
اد التمس الثقت والسادات البروج وفي بعض النسخ انه مقدارها والاصح الاول
فدوع شك في الفهم انه في الثانية او الثالثة يعني في تلك الركعة
كقوله ان يكون الثالثة ثم بعد ويصل اخرى ويعتق فيها انك احك طائفة ارباعها
الثالثة والمسوية في الورد في رمضان اذا صلى مع الامام لا يعتق ثانيا لما يعنى له
ما مورا يعتق مع الامام متابع له لا يدرى ايها موضع يعتق ثانيا لكون الثانية في موضع
في موضعه وفي المسئلة المفردة لا يدرى ايها موضع يعتق ثانيا لكون الثانية في موضع
مست في الكاوي قال في الجامع الاصرع اذكر في الثالثة من الورد في شهر رمضان وقيل
مع الامام روى الحسن انه يعتق ثانيا في الثالثة وهو خلاف ما ذكره في كتاب الصلاة
وذكر الخطابي ان الحسن لو شك انه في الاولى او في الثانية او الثالثة فانه يعتق في
الركعة التي هو فيها احك طائفة في الركعة الاولى او في الثانية او في الثالثة
بدعه وترك السنة الاولى من استجاب الدعوة والاول اصح لان الصوت واجب
واما تركه من الواجب والدعوة بوني انه احك طائفة في الركعة الاولى او في الثانية
ساها لم يفت في الثالثة لانه لا يدرى لو شك في الثالثة انه في الثانية او في الاولى
لكن كفى راي في محض البحر لو شك في الاولى او في الثانية او في الثالثة لصلح ذلك
وكانت سبب تعذر وتسمى الاولى لا غير في قول ابن عمر وعلي بن ابي حمزة
انه يعتق في الثانية وفيه قال السفي وروى انك انك الثالثة او الثالثة يعتق في الركعة
عندما يصلي السفي خلاف المسوية وجب لا يعتق في الاخرة في القضا وفي
المسوية ان في الصوت في الركعة الاولى يعتق في الركعة الاولى او في الثانية او في الثالثة
سنة في كل ركعة بدعه في غير ذلك الجمل ذلك وقد تقدم في باب صفة الصلاة
انه واجب لكل الواجب في الوقت اذا فاته او فاته لا يفتي في ذلك على ما مر
وان بدعه في الركعة يعود الى القضا ويأتي به في رايه ثم يعود الركعة لرفضه كغيره
الحدس والركعة ورواه في الركعة وفي رايه لا يعود الى القضا وفيه سقط الحديث
لان الركعة وحده لا بدعه بعد استعجاله للعود الى القضا او الى الركعة او في القضا
الى الثالثة قبل ان يعتد خلاف حدس الحدس لا بدع في العود الركعة فانه
لا سقط الركعة لان الركعة كل الحدس لو حشر احدهما انه نوى به منه كغير الركعة

عليها الا يحيط بالردع فكذلك البكرات لانها من نفسه وهي تنبع له والحمد
الى المدي لو خاف رفع الامام راسه من الركوع بانها فيه اذا كان يسوقا بها
في الركوع لم يخلها وبما الصوت فقد سقط بالردع لانه ليس بحاله لسهبه
بالمران على ما ذكرنا وبعد ما سقط لا تعاد عليه بخود السهو على حال عاد
اول بعد من اول يقبض وفي الركوع في المحط من بعض صلوات واوبانرا يقبض
في الاو ولا نه ان كان لا وتر عليه فلا بأس بالصوت وفي الحاي كبحر الامام بالصوت
ومل تحاف ومل سوسط من كبحر والحافه وفي اليه وفي مل بالجد هذا وبنو
كبحر ومل على العبد وفي اوقات الطغي على ان رسم عن كبحر فال كبحر الامام
بالصوت وبنو العموم وفي صلاه الاثر طس م عن كبحر ان الامام او المأموم كبحر
بالصوت وان يقول ورفع المأموم من اصواتهم بالردع احب الي من الاخفا وفي عا د
ان رسم رفع الامام والمأموم صوبه في صوت الورا احب الي من المسوط الا حبر
الاخفا في حوالا مام والعموم وعلى يوسف الامام كبحر والعموم يومون على كبحر
الردع خارج الصلوات وفي المنك فال كبحر الموم كبحر الصوت حب والامام لا يحكي
حتى اسم الماس ومل كبحر لانه دعا وفي الدخول المدي لا يترا على قول كبحر ونفرا
على قول اي يوسف وفي موضع اخر يومون على قول كبحر وسك على قول اي يوسف
ومل على قول اي يوسف ان شاك وان شاف او على قول كبحر اسما ورا من اس
لدهانه وقال في الركوع المنزه عن طائفة الصلاة ان السنة فيه الاحق وهذا في الامام
والمفرد وفي المحط وسر الاقام الصوت في مصان وفي كبحر المدي على المجر والامام
كبحر به عديده وعلى يوسف كبحر وهو الاصح لانه دعا وذكر في الركوع على العبد
واحد الا لا يحكي اليك البصل وغيره وحكي التوار به وفي سجود اي حفص الدين والطاهر
انه وره من اساره كبحر احسن واسخس كبحر به جماعه لسعلو الصوت ومل
ان قال اليوم لا يخلو دعا الصوت كبحر الامام به لسعلو امته والاحمى وقال
لعص الحجاب كبحر به لسهبه كلفرا وفي الحاي وفي سجود كبحر به وفي
مع الامام اسرار الدعا فيه قال قال ابو يوسف نفرا وقال كبحر لا يخل بل يتر وقال
ابو بصير كبحر الامام ان شاف من اسرار ولامه سوا قال في الحاي ولبدر بعض
الما بين ولا رسول بل يروى وضع اليمن على الشك قال وبوالصالح وفي المسوط
وبوالصالح وفي الاستسجاي وحسن يوزجده كبحر به اسما ان شاف كبحر فاسع عدي
وارس اسرع عن وار شاحاف والامام كبحر دون حبره كلفرا وعلم كبحر
رضي الله عنه ممن وصفه ورضي الله عنه وسلم ذكره حبره واعدا لما الله لوزن كبحر

سها وسعد السهو وان تعده فليظان وتره قوله ردع في الركوع وفي المغي سرح
اذا اخذ الامام في الصوت اشترطه فالا يعلم خلا ما فيه قال وقاله اسحق وقال الباق
فان دعوا معه فلا تاس به وفي الركوع وسرسل به عديده ورواه عن اي حقه وفي اليه
رسله وذكر الطحاوي في محضره انه رسله وذا روى الحسن عن اي حقه وفي اليه
بصعده ومل بصعده قال في المسوط وبوالصالح ومع الارسال الى السوط كما فعله
الذاعي في الركوع وروى عن اي حقه انه لشرا السبا به من يد المغي وفي وروى
عن اي يوسف انه سقط في حال الصوت وفي الاستسجاي في اي يوسف انه راي
اخر عمر رفع اليه في الركوع وروى في سجود اي يوسف انه كان يراه لشرا به وفي دعا
الصوت بر احب راي على السعي ان الورا كبحر في مصان واحب راي راي
يكون في منزله وفي المسوط والمرعي ولا يصلي كبحر الا في شهر رمضان وفي الدخول
الا فدا في الورا خارج رمضان زمان فان ذكر في التوار وفي المدرك لا يجوز راي
وفي كبحر اسما لو اراد ان يصلي الزكوة كبحر خارج رمضان فله ذلك عند بعض اليه
وانما يصل كبحر لانه تسك اخبرني ان اهل البصل بعد حضور كبحر به فيه
استنك ابو حنيفة على وجوبه قال السبل لا يجوز على الراس وذكر اسباب تا حبر
الى اهل البصل البدوي في سرح محضر كبحر والرحس وهو منه غير كبطاب وعلى
اسم طالع وان يسجد والبدوي ومثل والصحي من مذهبه اليه وفي مصان
قال ان اعد دالمة باخر الليل لصلاه الليل فلا فضل له اخل الليل ومن يوم اخل
فلا فضل له ان يوتر قبل اليوم لانه لا فائدة في حبره لبعضه اللغات وقال والكامع
الصعب كبا ضي جان لا يرد في جماعه دعا به كبحر لانه المست في انا حبر اليك
الليل وجع الماس في ذلك الوقت بعد رقت وبدا يخالف لما ذكره من الما حبر الى
اخر الليل ويوم يتوضأ بالصلاة الا حبره فان السعي في الباخر الى ثل الليل والكامع
في سنة والحيات الصحي ما ذكرناه من حجاب الما حبر الى اخل الليل ومن سرح
الا في راي اول الليل ابو حنيفة وان والورد او هوهم وعبد الله عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنهم فسا اذ امت الامام في شهر رمضان في كبحر يومون على دعا به
ملح في اشرع في الدعا قال ابو يوسف في الركوع قال المرعي في يقول على وجه
ومل ان شاف واستنوا ومن لا يحسن دعا الصوت قال المرعي في يقول على وجه
الاسباب اللهم اغفر لي ما اذكر وما لم اذكر في الركوع وفي
يقول راي في اليه حسنه وفي الاخر حسنه وبوا حبه بعض المساج وفي
المرعي ولا يصل على النبي صلى الله عليه وسلم وفي المحط اعد بعضهم لا يمس

موضع الصلاة عليه واحداً رأى البشير ان الصلاة عليه لا تصلح في الجمعة الاخير
مسئله قال مجاهد رحمه الله في السنن دعا ثوبت لاه اذ الروفوت في المراء في
الاعا في قلب في ما من القرآن هجر ان افته ولا يضح لك في الاعا في المراء في
يذهب برقة القلب وقال في الخط والجمع معنى قول مجاهد في السنن دعا ثوبت
يعني عن قوله اللهم انا مستجيبك الى ارحم والاهم اهد الى ارحم ومثل في جوامع
فيل الماربه خارج الصلاة وفي المنسوط ذلك في المساك في الصلاة واهل العرا
سهموه بالسورين والاعدايه من داود من لم يفت بالسورين لا يصلح حلقه وعبد
ملك يستبها وقال يحيى والس في بيت بقوله اللهم اهدني من يدي الى اخير
ولو لم يظن به بعد النزاع منه وسبها وجهه مثل بعد صلاة ذوق في جوامع
العهه وورد به حدث رواه ابوداود وفي نسخة ده رجل مجهول وقال صلى الله عليه
اذا دعا فرفع يديه مسبها وجهه وفي نسخة ده عبدالله بن مسعود دعا الخديسر
في الغني بسلة احلف العا لم ابر ما لم يرام فصل بل كحل اخر صلاته فتر
ام لا قال ان عمر رضي الله عنهما اذا عرض له ذلك صلى رجه واحده في استا دايمة واضافه
الى تر سقعه به بعض من سبي من نوثر والجهو لا يكون بعض الوتر في جوامع
لوزل العبد الا في الوتر حار ولم يخالف مجاهد رحمه الله تعالى فوكه
ولا تقت في صلاة غيرهما في عمر وان يسعد وان عمر وان عمر في الدرد
رضي الله عنهم وبقول الجاهل وحل وقال يده وارسام لم يفت الوتر ولا عمر حتى مضى
وعلى عمر السوف في الغني وعطاس سله وله قال الناس سعد ويحي سعد
الا يصرى ويحي يحيى الا نلسي الماني ذوق الكوعمر عبد الله في الاستقا واث
ملكه الحسن والاسم والس في سنن في العجر جمع السنه ووصف ابوالاسم
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الحار في السوف في العجر وركه لهم ما حرم
الرافض في عمر وعمر بن عبد الله امام المعز له عن الحسن بن علي قال صلى الله
صلى الله عليه وسلم لم يزل يفت بعد الاذع في صلاة العزاء حتى بارمه وادف
عمر بن الخطاب اسعد بن مسلم المني عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم دبر الوتر وعمر وعمر حتى بارمهم من عمر وسعد عا بر
ابن الطميل في عمر رضي الله عنهما ابها صلى الله عليه وسلم في الصلاة عليه وسلم است
في العزاء ابو جعفر عيسى ابن المزي عن الرازي عن الحسن بن علي رضي الله عنه
ال صلى الله عليه وسلم كنت سهر اعدوا على يوم تترده واماني الصيهم لم تفت
حتى دارق الله عن جلد بر علي عن يده عن السبله رواه السبله عن ولان

روايت

[illegible]

بما قال وبه الاقوال في عتبة السجاد والخلط وليس عليها راحة انما قال
ولنت بشعري اذا حدث ساجدا ولم يكن في صلاة هوام في عريها وهل امامته
ماقه ام لا لا بد من احد الوجهين قال قال ابو يونس في صلاة وامامته فانه جعله مصليا لم
واماما لم يبر بلا وضوء وهذا بخلاف اصله الاخر فالتاسد في بطلان صلاة من استبرأ
مامام بموعته على شرطه فاما اذا اقبل قد بقي في هذا الفصل بمرانا كثيرا
رايا على قدر الاختيار بلازم ولا ادراك وليس بعد الامجد والراية في اول الدار
ولما السج المنس وبمولا من بطلان قال ان راحة كل ذلك وسواس ويريان
وجوابه اما نقول بوقوع هذه الحالة في حصة الصلاة وليس مصليا وامامته
لم يطل اذ بموعته وليس في الحديث من غير تردد ولا يلزم من ذلك ان يحل مصليا
في هذه الحالة حتى لو اتي بشي من افعال الصلاة بعد صلاة وصلاة اليوم لا نه
محدث وصلاة اليوم منه على صلاة والساعي بالسجد اطل وبه انتم من له
اذني فم وفي المحط قال محمد بن علي بن الرضا في الصلاة ولا يكون مصليا بالمحدث
بذهب لتوصا فهو في الصلاة وليس يصل ولا التام في الصلاة بوقوع الصلاة وليس
بصل وقوله واذا كبر في سجوده لم يخلط بطلت صلاته لا رواه محمد
المسلم عن ابي جعفر رضي الله عنه واما الرواية في عري ليس في سجوده وجه الله اذ كبر
بريدته الانصراف لا يسند صلاة وان كبر بعد رفع راسه بريدته امام سجوده
يسند صلاة ووجهه انه اذا اراد طهر امام سجوده فقد ادى شأنا في
الصلاة بالحدث فيسند صلاته فالصلي مجزأ بخلاف ما اذا لم يكن وقصم الرذع
حيث لم يات بشي من افعال الصلاة بالحدث لم يستغل بالاختلاف ولذا اذا خرج
من المسجد غير استخفاف منه ومن التوم ولم يقدم احد للامامه لان اليوم بقوا بالا
امام حصة وحكمه ولا مكان امامهم في المسجد وظلت صلاتهم لا يستخافه الساع
المعذور وما دام في المسجد وهو في مكان الاختلاف اذ شاع المسجد كله كمنعه
واحد كمنع المسجد واتخاذ وامام من ادى امام لم يسرع في الصلاة اليه
فقد سد بطلان ذلك وصحة اصله وساقص صلاته وبطلانه فلا يبعد قال
بموتول لم اذ هو في صلاة وبوقا على امامته فاذا فيه اذا لم يطل صلاته

بن عذاف منكم لذكر الله تعالى واحده فلو كبر عن طهر في صلاته قال ليس بانه
الحمد لله رب العالمين فقد طلت صلاته ولو قد به مقدار الشاهد برفق
محضه او شرط عامه لم يطل صلاته فلهذا استغل الساسة والجارى وليس
ذلك من جهة العلم وسمنتم عافا الله من الاختلال وفساد الدماغ وذكر في المحط
انه لو جرد السامع لكان يجد العاطس لا يسند صلاة ولا ايعده وفي الحديث لو عطس
قال لنفسه من كل الله لا يسند صلاته لا الا لست لا يحل نفسه فانه قال رحمه الله
او احده وذلك لا يسند الصلاة وفي ماوى الجارى ان قال العاطس احده او قال
من كل الله لا يسند صلاته وذكر في الحديث في رواية بعد عن ابي جعفر انه يحدث في سجده
فان جالس يسند صلاته لانه اخرج السامع جواب العاطس من المذهب الاول
ولو كان من اهل الدرس والورع لذكر الصحيح من المذهب وتزلز السامع والاشجار
فان كبر له والسامع به واخوض في حال كبره سعا واما ذكره في المحضه فالتقول
عنه اذا تمت صلاته بخرج من السلام وهو واجب ولا يعمل الدين لا جامع الصلاة
لغيره فبانه في الثاني وهو انه لم يسلط صلاته لانه لم يتوكل على من اراد ان
الصلاة وقد سنده اليه الدول فاعده من السلف ولم يقل عنه قد في المحضه
ولا يزم المذهب ليس من هذا للاسنان وهذا اجل منه باصول الفقه وحكم الخلاف
وذكر الشيخ عزالدين رحمه الله السلام في التواعدان لا يزم المذهب ليس بانه
فكف نعزوه اليه وفي اللقطات يصل حديث بذهب لتوضا تسلم من
توضا لا يسند صلاته وان في التواعدان يسند لان في الماي ادى الحكم في الحديث
قوله والاسساف افضل لانه قد ورد الامر به في بعض الاحاديث لان
البار خصه لان الاسساف اخلاف في جوانه كان اولى قبل ان يفرق مستقبل
والامام والسني شيان لصانته كما عه نوله والمفردان ساقط من قوله ولا يرب
الشي من غير حاجه وان ساعد الى مكانه حتى لا يورده في مكانه في السدي يعود الى مكانه الا
ان يكون امامه قد فرغ او لا يكون بها حال وقال الرضا في السدي يعود لا محاله اذ لم
يفرغ امامه وقال الاسساف في يعود الى موضع سجوده لا اشد امامه وقال في السدي
وذكر انه لم يعلم بفرغ امامه وان فرغ مخبر فيعود في الامام في مسجد اخر وفي الا

فوضه به وروضه العبادات افضل من الصلوات قول في السعة ربحان
 من العبادات صلاة العشر واربع من الظهر وبعدها ركعتان واربع من العصر وان شأ
 ربحان أي صلاة العشر وربعان أي بعد المغرب أي بعد صلاة المغرب واربع من العشاء
 واربع بعدها وعدان أي ركعتان من عصر ربحان من الظهر ربحان أي ركعتان
 السابعة من قال أي انما كان فاسقط سنة العشاء قال ابو حنيفة رضي الله عنه في الوطئ ومهم
 من قال السبع عشرة ربحه جعل من الظهر اربعا والاكثر بعد السبعة مائة على عشرة زادوا من الظهر
 ركعتين وبعدها ركعتان واربع من ذلك لم يروى عنه من العشاء ولا بعدها وحالف
 الا صاحب الصحاح السبعة في يومئذ السبع على ما نذكره ورحم الله من العلم بالمدسة ذكرنا حكم
 والعلل العراقي في الجهر للسبع في احد حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال
 حط عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين من الظهر وركعتين بعد ركعتين من المغرب
 وركعتين بعد العشاء وركعتين من العشاء كانت سنة له لا دخل على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه محمد بن جعفر عاصبه انه كان داخل في الحرم واذا لم يدر صلى ركعتين يسبق عليه وعن عبد الله
 ابن مسعود قال كانت عاصبه رضي الله عنه عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فكانت
 تصل من الظهر ركعتين بعد ركعتين من المغرب ركعتين وركعتين بعد العشاء ومن العشاء
 ومن العشاء ركعتين في شهر ربه الزمدي في صحبه ولسا حدثت عبد الله بن مسعود قال
 سئل عاصبه رضي الله عنه عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت كان يصل من
 الظهر اربعا وركعتين بعد المغرب سبعين بعد العشاء ركعتين ومن الظهر ركعتين
 رواه مسلم وابوداود وابوصالح في حديث الرمدى وبعده زادوا من ركعتين في العشاء
 واولى من حديث ابن عمر المصنف لاصل الزيادة وعن حميد بن مسعود عن ابي عبد الله
 عليه وسلم قال صلى في يوم وليلة سبع عشرة ركعة سوى المكتوبة في ليلة من لياليه
 رواه الجماعة الا البخاري ودرج من الظهر اربعا وفي لفظ الرمدى صلى في يوم
 وليلة سبع عشرة ركعة في ليلة من لياليه اربعا من الظهر وركعتين بعد ركعتين من المغرب
 ركعتين وركعتين بعد العشاء وركعتين من العشاء في يوم من لياليه اربعا من الظهر
 ركعتين وركعتين بعد العشاء وفي الرمدى من اربع على عشرين ركعة من السنة على نحو ما
 ذكرناه وفي الامام ذكرنا الاربع في احد حديث حميد وعن سلمة رضي الله عنه قال صلى الله
 عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل يوم اربع من الظهر واربع بعد ركعتين
 عا اليه رواه الحميدي وقال الرمدى نكث حسن صحيح عرب وقال عليه الصلاة
 والسلام نواطع على الاربع من الظهر رواه احمد وعنه عن ابي عبد الله عليه وسلم قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل من الظهر اربعا وركعتين بعد ركعتين رواه الرمدى وقال

[illegible]

12

[illegible][illegible]

ومعنى مثله من صلاة المفتهى غير ان الامام والمدرک لا يحتاجان الى التسبب
بحاجته والنساع الماسد فاصد خلاف السلام فانه منه للصلاة لانه من واجب
الحركة وخلاف السلام لانه فاطع لا يمسد اذ لم يعلم الطهارة فلم يوترى حتى المسبو
واكره وجع المسجد سلمه ولا ذلك التعبدية والحديث البعد لانه بانصاف الطهارة
مستلزمة للصلاة ولهذا لم يسل الامام او علم بعد ما قد ورد في المسند فعلى العموم
ان السوا ولو احدث عبدا او بهيمة لم يسل العموم لم يهون ويهون وفي نوادر رجل
ان جماعة على يوسف لم يسل الامام قبل ان يسل فعلى بعده من جلته فلهذا الوضوء
على فعل حدثا من هم ان يسلموا السار الى العموم لا يخرجون من الصلاة فعلى العموم الامام
قال كاجد اوالفضل ودروى عرج وبالك امرهم ان يسلموا السار الى ان يسل الامام يخرج
العموم من الصلاة ولا يحاجون الى التسليم ودر كاجد في المسئلة ان الامام لو قعد في التسليم
ولم يسهدهم والعموم لم يسلوا الامام لم يسلوا الامام الوضوء لا وضوء
عندما جسد لان الامام افسد عليهم ما في الصلاة وقال ابو يوسف عليهم السلام
لاهم لو يفسدوا فان علمهم ان يسهدهم او يسلموا افسد الامام عليهم يسلموا السلام
بعد التسليم ويصل العموم قبل ان يسلموا افعليهم الوضوء عدما لان السلام الامام لا يسهدهم
عليهم ما في كالحرحم من حرمه الصلاة عدما لانه قد يفسد عليهم واجب وهو
ولو ظهر الامام على اي حصة وراسا في رواية السلام وفي اخرى يخرج به وعند محمد
لا وضوء عليه لان عدس سلام الامام يخرج المسمى من حرمه الصلاة وعنه في غيره
الوضوء ليس على العموم وضوءه في بعض النوادر انه لا يفسد طهارتهم في هذه الصور ولم
نفسه الا حد وقله والاعلام في معناه اي معنى السلام لان السلام انما صار محلا
لكونه فلما ولهذا لو حلف لا يكلمه فلما فاسلم عليه في الصلاة كحسب من حرمه والسلام
نفسه السلام من وجه لانه في معنى السلام اذ منه كاف الخطاب جسي كان يسهدهم
في حال الصلاة وبقا قد من وجه من حيث ان السلام مشروع في الصلاة وفي موضع
قول السلام معلما بالنسبة فاطهره بالنسبة الانهائي حتى المسبوق لمحال الاقمار الى الشا
واظهره بالنسبة القطع في حال الامام لا يستعابا على الشا قول وسعص وضوء
الامام بالثبوتية من حرمه الصلاة وبذلك الى الدخول والمحط وعنها ما فيه خلاف في

ان

وفي

وفي بعض السبع جعل في حال الصلاة في حال الحرمه والا لدر استعمال الحلال لاسا
الصلاة ولو تعدا كل منه في الرابعة قدر التسبب وفي سابعه من بهيمة اعد الوضوء
والصلاة لانه قد يفسد عليه ركعة فيكون في حال الصلاة وصلاة من جلته ان
كان يسبوا فافسد لاهم خروجهم من حرمه الصلاة فعلى الامام وقد علمه من
لا وضوء عليه لصلاة اخرى لا بها وحديث من الامام دور اليوم ط لو احدث الامام
حدثا اخر وصلاة المدر في ثمانية لاهم خروجهم من حرمه الصلاة وامرهم عليهم ركعتين
اركان الصلاة وذكر الفقه ابو جعفر في عريب الروايات ان ابا يوسف قال
في الاما الى صلاة المدر كن فاسد فالمسبوق في الطاهر الاول وهذا ذكره
الامام في المد ابونصر الصغار والامام الاول ان كان فرغ من صلاته حلف
بالي مع العموم صح صلاته بلا خلاف فغنى من المدر كن وان كان في سببه
لو حل مع الامام البائي في الصلاة احللت الرواية فغنى في رواه الى سليمان
صلاته وهو الاشارة بالصواب قال في الدرر بهذا ذكره الحاکم الحليل في حصص
في رواه اي حصص صلاته ثمانية لانه مدرک اول الصلاة فثبته حلف الامام
الاخر بما مرحت الحاکم صار كما لو كان جلته حصة وجوه رواه الى سليمان ان
ذلك المسمى وجد في انما صلاته لانه قد يفسد عليه كحاجا وورقة والامام ابو بصير
الصغار ومساخ العرق في حوا رواية الى حصص وقال الواسق البائي انما له في هذه
اكاله وقال في المحط رواه الى سليمان اي ودر في المحط ان يصل ركعة من سجدة
قراءة او طلعت الشمس فيها او تدرك فاته في صلاته او كان في الجمعة فدخل وقت
العصر او اتمى الصلوة المذوبة فاعدا وراى الموضع حلت المسمى او ذكر ان على امامه
فاته ويولا عليها فبقيته فعليه الوضوء وصل امامه الى غير الكسلة ولا يعلمه ويومعه
ذلك فله الوضوء بالهبة عدما حلا بالمجد ودر في انما سلطان الحرمه وعدما
وان علمه الامام فلا وضوء له ولو انه اصحابا عونا ما لم يجدوا او يولي امامة
الساجدة اذ لم اوصى بغيره فباعه من اعنت وهو تعلمه فبقيته وانما وضوءه عليهم
وبالصلوة لان الحرمه طلعت هذه العواض ولا يومر بالسبع نعم رخص اخرى اليها
وفي المسائل المتقدمة يوسى به ولو افاض الى الناري الا في بقيته ذلك في المسمى ان عليه
الوضوء ودر في نوادر الصلاة انه لا وضوء له قال سراج العرايضي انما اذ
في سبب انما لا يصح وقد ذكرنا عذر

[illegible][illegible]

أصله فلاناس بان ينقطع قبل المكتوبة ما بدا له مادام في الوقت
سعه وان كان فيه ضيق تركه ومن المشايخ من قال اراد به العصر والعشا
دون العصر والظهر لان يسته ما موكله ومن اراد به الكل لانه صلى الله عليه لم
واضبت عليها عند ادائها في بعض الجماعه ولا سنة بدون الواضبة
وقال فاض خان لان محمد بن اسمعيل يذكر السنن والكتاب وانما ذكر النطق
ولان انسان اذا صلى بمكة ان شاء الله بالسنن وان شأتركها وهو قول
ابن الحسن الكرخي والاول اصح والاخذ به احوط ولا يتركها في الأحوال كلها
اذ السنة بعد المكتوبة شرعت لمجر نقصان تركه في الفرض وقبلها القطع
طعن الشيطان عن الصلوات لانه يقول اذا لم يطعني في ترك ما لم يكن عليه فكذلك
يطعني في ترك ما ثبت عليه والمنفرد الى ذلك خروج الا اذا خاف في الوقت
لان اذا الفرض وقته واجب وفي الحوائش لو لم يترك الجميع تغير صلاه العصر
والعشا لا يفي لقوله صلى الله عليه فانه لا في الاختيار بين الترك والاتباع سنة
العصر والعشا ثابت سواء صلى جماعه او منفردا فاما اذا اريد هذا في الجمع جاز
ترك سننه في غير الظهر حاله الا انما اذا لم تحت احتسابا الترك عند ادائها
لجماعته محمد بن طاهر فايد قوله قد صلى فيه قوله وان لم يترك الا الامام
في ركوعه فغير قائما ووقف حتى رفع الامام راسه لا يصير مدركا لتلك الركعة
حتى يركع معه قبل رفع راسه وهو قول ابي نعيم وقال في بعض مدرك الركعة لان
الركوع له حكم القيام بل لعل جواز تكبيرات العبد فيه وادراك القيام باذراك الركوع
ولنا حديث ابي داود انه صلى الله عليه وسلم قال اذا جئتم الى الصلاة فمخبر
فاسجدوا ولا تغتروا شيئا ومن ادرك الركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة وقاله
انه انما الركوع وهذا ما يات به وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال اذا اردت ان
راكع فركعت قبل ان يرفع راسه فقد ادركت الركعة وان رفع قبل ان ترك فقد ادركت
تلك الركعة وهذا لا يترفع موضع الخلاف ولا الشرط هو المشاركة للامام في
افعال الصلاة ولم توجد في القيام ولا في الركوع ومكره ان يركع دون الصف ويدب
حتى يتخبط بالامام في الصف حتى لو خطا ثلاث خطوات متواترة بنفسه صلاته
قال الشافعي لما عرف جليل بن بكه خرجه البخاري وقال في ذلك ذكره في الدعاء
والامام راى قوله كذا في كتابه فقرأوا بآياته رفع الامام راسه من الركوع

الى الصف وعند الخليل الى علم الله ودف بطلت صلاته ذكره في المعنى وطور كع
المقتدى قبل ايامه فادركه الامام فصار وهو مني عند حرام وقال عليه السلام اما
تخشى احدكم اذا رفع راسه قبل الامام ان يغفل الله راسه واس جازا جعل صورته
صورة جازا رواه البخاري ومسلم ومنه قال الشافعي ومالك واحمد وسق به الركن والسمود
كسبته بالركوع في الخالفه وقال في رواية اخرى لان ما ياتي به قبل الامام لا يعتد به فكذا
ما ياتي به عليه وفي بعض البخاري والخصلاف ان ابتداء الركوع وقع فاسد لا يعتد به فكل
اركانه الامام لا يعتد به والنا على الناسد فاسد وليس ان الشرط المشاركة
في شئ من الركن لانه ينطق عليه اسم الركوع فيقع موقعه كالوشاء له في الطرف
الاول دون الثاني بان يركع معه وارتفاع كمله ذكره في الخلاف وفي الفوايد
لور كع القتيبي بعد الامام يجوز فكذا اجابته اذا اشار له الامام فيه لاعتبار الاحاد
المطروحين بالاخر وفي بعض البخاري والنا في ذلك الامام تقبل الفصل عن الباقي
فيجعل مبتدئا بالساق ليصير لا يابا عليه قلبه في بعض البخاري والخصلاف من
النا على الناسد في تحليل قول رفع يدي عن عظماء هره الا فسد خصلاته
لفسدها وانما اراد بها ان ما يعلم الامام غير معتد به في سقوط البحر
عنه وهكذا في الهداية والمخطوط لم تعلق ما للفساد ولو اطال الامام السجود
فرجع القتيبي راسه بطن انه سيد ثانيا فيصير معه ان نوى الاولى
او لم تكن له سنة يكون عن الاولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة للرجال الثانية
وتلقونية الناسد للماخضون نوى الناسد لا غير كانت عن الثانية فان شاركه
الامام فيها جاز ومنه طلق ركنه استور وروى عن ابن خزيمة انه لو سجد المصلي
قبل رفع الامام راسه من الركوع ثم ادركه الامام فيها لاخرية لانه سجد قبل اياه
في الركعة فكذا في حقه لا يفتحه على فاس هذه الرواية ينبغي انه لو سجد ثانيا
قبل رفع الامام راسه من السجدة الاولى لاخرية وان شاركه الامام فيها وعن
ابن يوسف انه يجوز لما ذكرناه المشاركة في الركن وان اطال النوى لسجده لم يخل
الامام الثانية من رفع راسه وطمس الامام في السجدة الاولى مسجدنا انما يكون عن الناسد
وان نوى الاول لا غير لان النبي لم يصادف محمدا الا باعتبار فعله لا باعتبار فعل الامام فانه
يبتدئ بخلاف المسئلة المتقدمة فاذ الله صادف محمدا باعتبار فعله فانه ثانيا
في حقه فصح ذكر ذلك كله في المخطوط وفي ذخيرة الشيخ شهاب الدين القزويني

وقال الحسن البصري كان اصحابه عليه السلام اذا قاموا في الصلاة في جماعة صلوا
فراخ في المسجد وقال مالك لو صلى امام المسجد وحده صلوا واخرج بعد
ولو غاب الامام وصلوا بغيره ان كان باذنه لا يعاد الا اذا اعيدت

فصل الفوائد قال في المنافع اعلم ان المأمورية نوعان اذ بعضها

وقد خرج من اذنا مشرع في الفضا فلف سفي عليه صلاة الجمعة والعيد
وصلاة الحارة **فالف** الاصل في الباب معرفة الامر والامر والمأمور
والمأمورية والمأمورية فيه وذكر مثله في المبررات اصول الفقه
اما الامر فهو قول القائل افعل الخ اكان فوق المقول له او مثله في التوبة
وان كان دونه سمي دعاء وسؤال لا ذكره القاضي عبد الجبار في العبد
وليس تعالى بمعنى الفعل والشأن بحازا ولهذا يجوز رفعه فقال
فعل وما امر قال القاضي ولا يسمى فاعل الفعل امر كما يسمى فاعل
القول امر او جمعا مور وجمع الاول او امر على غير قياس قال الشيخ
رسائل السنة ابو منصور السمرقندي الماتريدي في الامر القول الذي
هو دعا الى حصول الفعل على سبيل العلو والعظمة وقال في المبررات شرطا
الاستعلاء لئلا يبين المعتزلة منصوص عليه وفي اصول الفقه للشخص هذه
الصيغة اذا خاطب بها المرء هو دونه او مثله يكون امرا واذا خاطب بها من
هو فوقه يكون دعاء وسؤال وقال ابن رهبان في اصول الفقه له الامر
قول لا اعمل الا لا افعل اذا اخرج دعوى القرآن اضراره عن الطلب لغيره قال
ونقل عن الحسن البصري انه لا يصح للامر تخصيص وهو قول ابو القاسم
وفي المبررات الامر الغائب للفعل قلت وللمنكر لا فعل واذا كان مع غيره
او كان عظم الفعل قال ولا امر هو الذي صدر منه الامر قلت هذا نقل
قول النجاشي الفاعل هو الذي صدر منه الفعل وهو فاسد لكن وجدنا الامر
قبلة والمأمور هو المخاطب الذي قام به الفعل قلت اورد منه ان يقال
الذي طلب منه الفعل فامر به او لم يقع والمأمورية هو الفعل المطلوب والمأمور
به زمان الفعل المطلوب وهو ينقسم قسمين اذ او هو تسليم غير الواجب في الفضا

فضا لا يانه من قضيت وقعت اليه بعد الالف زايه فقلت فانه لما
عرف في التعريف وبمعنى حكمه ومنه وقضايك وبمعنى الفراغ ومنه قضى
حاجته وبمعنى القتل ومنه ضربه ففرض عليه وسم قاض اي فاعل وبمعنى الموت
ومنه قضى حجة اي مات وبمعنى الينا ومنه وقضينا الله ذلك الامر
وبمعنى الضي ومنه ثم افضوا الي وبمعنى الضعف والتقدير قال ابو ذؤيب
وعلمها منه ودان قضاها داود اوضع السوابغ مع اي صنعته وداره
ومنه فقضاهن سبع سنوات في يومين ومنه القضاء والتقدير وبمعنى الصلوة ومنه
في حديث الجريدي فافضاهم الى ان يعود اي صلحهم وبمعنى الطلب ومنه انقضى
دينه ونقضاءه وبمعنى الاداء قول قضيت دين زايه ومنه فاذا قضيت الصلاة
فانتشر واي الاخر كذلك في الصحاح وغيره وقول صوم فانتة صلاة
قضاها اذا ذكرها اعلم ان القضاء واجب للغايب تركها ناسيا او ينظر غائبا
النسيان او عامدا وهو قول مالك والشافعي وقال ابن جنبل وابن جلد اليعقبي
المتعمد في الترك لان تركها مرتد ولو لم يرواه مسلم والعلية السلام اذا رقد
احكم عن الصلاة او غفل عنها فليصلها اذا ذكرها فالله عز وجل يقول الصلاة
لذكرى فهو دليل براته وتبينه على ان معنى الآية فابدين الاول ان معنى
الآية الذكر صلاتي فيكون من محار الحذف او من محار الملازمة لانه اذا قام اليها
فتذكر الله فيها الثانية ان الشارع انا خصص النائم والغافل بالذكر
للهاب الالام في حقهما الذي هو لوازم الوجوب فتوهم انتفاء القضاء انتفاء
الوجوب فامر الشارع بالانقضاء من باب التنبية بالادنى على الاعمال الذي هو
المتعمد قال ابن بطال وقد ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحندق صلاة الظهر
والعصر قاصدا للشغل لقتال العدو وقضاها وفيه رد على جاهل التمسك
بالعلم وقد اجعت الامة على ان من ترك من رمضان يوما عمدا لم يغير غدر
بلمزعه القضا فكذلك الصلاة ولا فرق بينهما قلت وهذا الحامل منه على ابن جنبل
ولم يصفه لان النبي صلى الله عليه وسلم وافصاحه صلى الله عليه وسلم تركوها بعد
القتال وابن جنبل اتاه بالامر المتعمد بالقضا لكونه صار مرتدا بتركها عند
وهذا المعنى لم يوجد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قول

تعالى فاقروا ما يتيسر من القرآن فترى الى الوجوب دون الركنية وفي القدر ولا
 التصاق على الاداء والترتيب في الاداء فكلما في القضا الا لغيره فان قيل الظاهر
 حين شرع وجوب لم يكن العصر موجودا لا حقيقة ولا تقدير فبمستحيل
 ان يكون الظاهر بشرطه بخلاف الطهارة فانها غير مشروعة بنفسها بل باعتبار
 الصلاة في اي وقت وجدت فيجوز ان يكون شرطها ما قبل له لجوز ان يجعل
 الشارع بتقديم فعل الظاهر بشرط الصحة العصر بعد استقرار الفرائض الا ترى
 ان الظاهر يجعل شرط العصر بغيره والاولى المجموعتين للثانية في الجمع
 فظلم ما ذكره وابطل اصحابنا قياسهم على الصوم والركن بالامان فانه
 اصل بنفسه وهو شرط صحة العبادات جمعا وصادرا للشرع لو كان
 شرطا للعبادات مالا لو كان شرطا لكان تبعا والامان اصل لا تبع وانما
 يوقف على الامان لكونها فرعاً له ومعرفة والفرع والتمهة لا يجوز ان يكون
 الاصل والافتقار تارة يكون افتقار المشروط الى الشرط وتارة يكون افتقار
 الفرع الى الاصل وما نحن فيه ليس من قبيل افتقار المشروط الى الشرط لا راد
 اصل نفسه ولا افتقار الى الاصل قلنا وجود الاصل شرط لوجود الفرع
 وما ذكره منقوض بالظاهر والعصر مع عرفه بانهم القائلون بوجوب الترتيب
 هل يسقط الترتيب بالاعتذار وما العذر الذي يسقط به الترتيب فذهب اصحابنا
 الى انه يسقط بالنسيان للثانية اذا فرغ منها وبضيق وقت الحاضرة وبكثرة
 الهوايات وبالظن المحتذر كما ذكره في الجامع فيمن نوى الطهارة والركن
 ثم انقطع فصل الظاهر ودخل وقت العصر فسلك الدم ولم يسئل فانه يعيد الظاهر
 ولا يهمل صلاها بطهارة ذوي الاعتذار بعد زوال العذر ولا يعيد العصر
 لان محض صلاها لم يتحقق فساد الظاهر فهو بطن صحته وبالمخلاف في
 فسادها ووجوب اعادة ما قاله صلى الله عليه وسلم من صلى الغرير وضوء ثم صلى الظاهر
 وهو ذكر الفجر ويرى انه مجزبه فانه يعيد الفجر والظهر ولو اعاد الفجر
 لم يعد الظاهر حتى صلى العصر فان العصر مجزبه اذ في حق جواز الظاهر اخلاف
 ويعيد الظاهر لان صلاها وعليه المجرى ذكرها ولا خلاف في اعادة ما ذكره

دخلت

قل هذا قول المحققين اما على قول زفر والحسن ورواية الى يوسف
 ان كان عند ان تلك وقعت جائزة لجوز الوقتية والا فلا قال
 وفي ظاهر الرواية لجوز مطلقا وقد ذكرنا فاعلة ذلك ومسقط سادس
 احلف المشايخ فيه ذكر في محضر المحرر المحدث امره ترك الظاهر ثم حاضرت
 العصر ثم طهرت بسقط الترتيب وكذا الوفايتها ثلث اواربع قبل الحضر وقال
 اسمعيل المشكك وظاهر الدرر الغني لا تسقط قبل هذا قول المحققين والى يوسف
 وروايه عن محمد بن ربيعة اخرى عن محمد انه لا تصح الوقتية وقال المحقق هذا
 بنا على ان الاعتناء في الكثرة بالمدة عند ما وعند محمد بالصلوات ذكرها بحسن
 وفمن نسي فائتة ثم ذكرها بعد شهر قال صاحب محضر المحرر كركن الحاضر وبنه
 فرق واضح فلا يمكن ان يني مسألة الحاضر عليه فيجب عليها الترتيب ومثاله
 عن القاضي عبد الجبار وركن الدرر الصادي وقال اسمعيل المشكك وكذلك عن ابي
 عليه اكثر من يوم وبنه وقال ركن الدرر الصادي وكذا الوصية ثم نحن من ساعته
 ثم افاق بعد مدة بكل مسة المدة وفي العذر المحط بخلاف الاعمال وما لا شرف ولا قيمة
 وبرهان الامة البركا في لوصل المغرب اربعا ولم يقعد في الثالثة ثم علم بعد اربع
 صلوات فسادها فالجاهل كالناسي فلا يجب عليه قضاء ما صلاها او الجاهل
 بوجوب الترتيب لا يسقطه عندنا وبه قال احمد خلافا لغيره اما السقوط
 بالنسيان فليعمله عليه السلام رفع عن امر الخطا والنسيان الحديث
 وبه قال مالك ذكره في ذخيره للشعيب سباب الدرس القراني رحمه الله واحمد
 وهو نسيته في روايه الجماعة عنه وقال في المحيط والفيد لا يسقط عند
 ملك النسيان وليس كذلك وفي المبسوط شرع في العصر في اول وقتها واصل
 منها اربعة ثم ذكر انه لم يصل الظاهر بقطعا فصلى الظاهر ثم صلى العصر لانه لو
 ذكر قبل شرعوه في العصر لم يصح فيها فاذا ذكرها قبل فراغه منها لا يمكنه
 انما انها كالتيب اذا راها اليها وفي قوله يقطع العصر اشارت الى انه لمجرد ذكر
 الظاهر لا يخرج منها ثم قل يكون تطوعا ان مضى فاعاد يوسف وهو
 اظهر الروايتين عن المحققين رواه الحسن عنه وفي قول محمد لا يجزى عن الا
 وهو لا يقع احسنه وبها قال زفر والذخيرة نفس عند هذا الى الف

وعند محال اصلها وفي الاستيعاب في الصلاة ركعتين ويسلم وعند تجد نفسد وأما
تضييق وقت الحاضرة فلا يجوز المكتوبة في الوقت كالكتاب والترتب بخبر الواحد
فإذا كان في الوقت سعة أمكن العمل بها وعند ضيق الوقت تتعد العمل بها
فالعمل بالكتاب أولى فإذا خرج الوقت عاد الترتيب في الوقت الثاني بعد سقوطه
بضييق الوقت وقال محسن لا يعود بعد سقوطه بالنسيان إذا تذكرها
ثم ضيق الوقت بعينه عند الشروع حتى لو شرع مع تذكر الثانية وإطال
القراءة حتى ضاق الوقت لا يجوز صلاته إلا أن يقطعها ويشرع عند ضيق الوقت
وفي المعنى عن أحمد لو خشي فوات الوقت سقط الترتيب كقولنا وقال أبو الحسن
ابن بطال قالت طائفة يبدأ بالثانية وإن فاتته الوقتية وهذا قول عطاء
والزهري ومالك والليث قال اتفق ملك وأصحابه على أن حكم الأربع فأدونها
حكم صلاة واحدة يبدأ بها وإن خرج الوقت واختلفوا في عشر في أن حجب عن
ملك أنها كالأربع يبدأ بها وإن خرج وقت الحاضرة قال وهو قول أبي حنيفة
فلم ينقل عنه عن أبي حنيفة خطأ وهو كبر الغلط والأوهام وذكر شيخنا
عن أبيه أن الحسن كان يبدأ بالحاضرة قلت الغيوب الوقتية عن وقتها من
غير عدد حرام فلا يجوز ولا نذكر الثانية تنقوت الحاضرة أمر متنبع غير
معقول وكذا عدم جواز الحاضرة عند نسيان الثانية أشنع وأنه يصير
تغيب صلاتين ويقوت أحدهما وأما الحاضرة في وقتها حتى وفي قواوي
المعنى في تفسير ضيق الوقت أن يكون الباقي من الوقت ما لا يسع منه الوقتية
والثانية مجتمعا ولو كانت المتروكة الترتيب واحد والوقت لا يسع
المتروقات مع الوقتية لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز الوقتية ما لم
يتقصر ذلك البعض مع الوقتية ومن على قول أبي حنيفة يجوز لأنه ليس
الصبر إلى هذا البعض بأول من الصبر إلى البعض الآخر وأما سقوطه
بكثره الغويات وفي صلاة يوم وليلة على ما يأتي بعصل ذلك عن مرتبة
وهو قول ملك فلا نه لو وجب الترتيب فيما زاد على ذلك لو حجب تسليته
ولو تكلف فساد ذلك أحد لوقع في حرج عظيم وما جعل عليه في الدين حرج
والابن بطال لترك أيام التقصير صلوات وهذا جهل ما قبله وقمادنا

من الحديث رد على جاهل انتسب إلى العلم قلت هذا بناء على أصله أن
ضييق الوقت لا يسقطه وسع من ذلك إلى ابن حنبل فإنه يقول لا يسقط
الترتيب بكرة الغويات ولو كانت صلاة عمره لكن لا يلزمه لأنه لا يسقط عنه
بضييق الوقت على ما مر وقال من ترك صلاة شهر بعد المتروكة لا يجوز الحاضرة
قال الاستيعاب ولم يذكر عنه أكثر من شهر وقال ابن أبي ليلى من ترك صلاة لا يجوز
صلاته سنة بعدها وقال بشر بن غياث وابن حنبل لا يجوز صلاة عمره وفي
المعنى في يجوز السابعة الوقتية وفي رواية ابن سبيعة يجوز السادسة مع
تذكر الغويات ويعود الترتيب بعد سقوطه ولو تذكر الثانية بعد شهر
لا يجوز الوقتية إلا كانت ستا وقال الصدر الشهيد في وأقاعته لا يجوز
وإن كان بين الثانية الأولى والثانية ست صلوات لجوز له قضاء
الثانية وإن كانت أقل منها لا يجوز ما لم يقض ما قبلها وقبل إذا كثرت
سقط الترتيب حتى لو قضى ليس في يوم ليس في يوم ليس في يوم حتى لو قضى
الغويات كلها جازت وعن محمد إذا سقط بكرة الغويات ففي عوده روايتان
وكان يحمل الفصل لجار عوده والشرح في عدم عوده ومن لا يجوز في حجر
اليوم الأول لأنه ليس قبلها متروكة وصلاة فجر اليوم الثالث جائزة ثم
ما بعدها من الصلوات إلى آخر الشهر جائزة ثم صلاة الظهر من اليوم الأول
حاضرة لأنه لا فاتته عليه قبلها وصلاة الظهر من اليوم الثاني فاسدة
إذا قبل ثلاث متروقات وفي العصر والمغرب والعشاء من اليوم الأول
وظهر اليوم الثالث حاضرة إذا قبلها ست صلوات متروكة ثم ما بعدها
من صلاة الظهر إلى آخر الشهر جائزة ثم صلاة العصر من اليوم الأول حاضرة لأنه
ليس قبلها متروكة وصلاة العصر من اليوم الثاني فاسدة لأن قبلها صلاتين
متروكتين وصلاة العصر من اليوم الثالث فاسدة لأن قبلها أربع صلوات متروكة
وهي المغرب والعشاء من اليوم الأول والثاني ثم ما بعدها من صلوات العصر
إلى آخر الشهر جائزة ثم صلاة المغرب من اليوم الأول حاضرة لأنه ليس قبلها
متروكة وفي اليوم الثاني فاسدة لأن قبلها صلاة واحدة وفي
يوم العشاء من اليوم الأول وصلاة المغرب من اليوم الثالث فاسدة

قبلها صلاتي العشاء من اليوم الاول والثاني وصلاه المغرب من اليوم الرابع
 فاسد لان قبلها ثلاث صلوات متروكه ومن اليوم الخامس فاسد
 لان قبلها اربع صلوات متروكه ومن اليوم السادس فاسد لان قبلها
 خمس صلوات متروكه وما بعدهما من صلوات المغرب جائزه واما
 صلوات العشاء فكلها جائزه لانه ليس عليه فلهن صلاه متروكه
 وهكذا ابراعى الترتيب في القضا ويعتبر ما لم يصل ولا يعتبر ما صلى
 والصحيح هو الاول وكثرة الفوائت كما تسقط الترتيب في المستقبل
 تسقط في الماضي وفي قاضي خان والذخيره واللفظه ان كثرة الفوائت
 كما تسقط الترتيب في غيرها بسقط في نفسها لان الكثرة عليه التحفيف
 فاذا اثر في غيرها ففي نفسها اولى فان لم يكن انما كانت على غيرها
 فخر اذن بقوت الوقفيه ولا تخفق هذا من الفوائت انفسها قلنا
 خلفه اخرى ودفع حرج الترتيب بعد كثره مع ما ذكره حكمه وهي لا
 تراعى كل فرد ثم الفوائت نوعان قدمه وحديثه والحديث يسقط
 الترتيب بلا خلاف واضلح المشايخ في القدمه بيان القدمه رجل
 ترك صلاه سنة او شهر ثم ندم واشتغل اذا الصلاه قبل ان يقضى الفوائت
 فترك صلاه ثم صلى صلاه اخرى وهوذا كره هذه القاسه الحديثه قال بعض المجازين
 لا تجوز هذه الحاحره وحمل الباقيه من الفوائت القدمه كان يمكن رجعا
 ليعمل بها ونحو احتسابها في امر الصلاه وان لا تصير المقصده بسبب التحفيف
 والتيسير قال في الينابيع هذا هو الصحيح لان الانسان لا يخلو في غمره فانيه
 وقال في خير مطلوب وهو الامم وبعضهم حوز لان الاشتغال هذه القاسه
 ليس بالي في كل شغل بتلك القاسه والاشتغال بالكل بقوت الوقفيه
 قلنا اذكرنا قلت تعلم هذا امر سديد لان ترتيبها يسقط عند ضيق
 الوقت انما لا تقوت الوقفيه وفي الزحيره لم تستغل هذه المسئله عن
 التقديم ولو عادت الفوائت بعد سقوط الترتيب الى القله هل يعود
 الترتيب الاول اخلوا منه سانه فيما اذا نزل صلاه شهر فقضاها
 الاصله او صلاها ثم صلى صلاه وهوذا كره لما يقوله هل يجوز الوقفيه قبل

ان

نفوذ الترتيب والله مال السبع الامام ابو جعفر وبه كان يفتي طهر الدين النخعي
 ومن جوز الى مال السبع الامام ابو حفص الكوفي وبه افتى شمس اعيان المطاوع
 وعلى ان الساقط لا يعود وفي الزحيره ومذكر جلال الدين انه رأى في موضع
 ان الترتيب اسقط لا يعود عند علمنا الثلثه وعند زفر يعود وعلى هذا
 اذا نزلت صلوات ثم قضى واحده منها ثم صلى الوقفيه وقالت الزحيره
 وحده الكثره في ظاهر الروايه ان تصير الفوائت سنا وروي محمد بن شعاع
 عن اصحابنا ان تصير الفوائت خمسا وقال القنوري على قول الجعفي
 ان تصير الفوائت سنا وعلى قول محمد بن نصر خمس وقال الاسدي
 ذلك عن محمد بن عمر رواه الاصول وفي المحيط حده الكثره في ظاهر الروايه
 بدخول وقت الساعه وعن محمد بن خول وقت الساعه وهذا الاعتبار
 لكل مجلس او لترك ار الفرض امه لاد صاحب المحيط فلهذا استمر اوصاف
 المحيط دخول الساعه او السادسة على قول محمد لا معنى لبدل الشرط
 ان تصير الفوائت سنا في ظاهر الروايه كما ذكره في الذخيره دخل وقت
 الساعه او لم يدخل وكذا لا يشترط دخول السادسة في رواه عن محمد بن
 اليك كها عنه بل من صارت الفوائت خمسا سقط الترتيب وفي الروايات
 هذا اعتبار الغالب فان خرج السادسة يستلزم دخول الساعه
 في الغالب قال ونعصم بشرط فوات وقت الساعه وحمله على المقصده
 فلهذا هذا بعيد جدا اذا لا معنى لترك او حوب صلاها لان تركها الوجوب
 قد حصل لخرج وقت السادسة قبل العبور لاصل الوقت وقبل
 للوقت المستحب قال الطحاوي العبور لاصل الوقت على قولهما وعلى قول
 محمد للوقت المستحب فاعلم منه على الاصل الخامس ذكر في المسو
 الاصل الظاهر على غير وضو والعوض وضو وهو نظير انه جزيه فلهذا ان
 بعيدا وقال الحسن انما يجب الترتيب على من يعلم به وقال زفر ان كان
 عندك انه جزيه فهو في معناه فلهذا اذا كان ذاكرها وهو غير مجتهد
 فحذر منه ليس بدليل شرع ولا يعتبر وفي جوامع الفقه راع في الثبا في يصح
 كل يوم صلى صلوات ذلك اليوم ثم يغتسله والجز الاول جائز وفي اليوم

لا يعود

وغيره ولا يعقن سعره ويوان جمع سعره على ثمانية وشدته خطا وسره وحده والخط
والعصا السند صغيرة حول راسه لعل النساء وجمع سعره فغده في مخراسه وفي الصالح
عقش السعر فضعه وليه على الرأس والقرعة غصنة حمراء عقش في المغرب العقص جمع السعر على
الرأس وليه وادخل اطرافه في اصوله والعنقا سر جمع به السعر اسى كلامه في حدر
ان عيسى رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان السجدة تسعة ارباب وبها كانت سعره او بوبه
رواها البخاري وسلم والا راب جمع ارباب وهو العنقا واللبوبى البوبى على النبي صلى الله عليه وسلم
او جمع من حدر الطيرى باجمع العنقا وكنى ان المذرا الا عادة عليه على الحسن البصري واسم الحمار
من العنقا التي تليق على راسه سوا قعره للصلاة وكان ذلك في كنفه لمواخر وقال مالك النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك للصلاة والصحة الا والاطلاق والحادثة وبوطا هو المبول عن الصلابة وفيه جمع
عز ابن عباس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رآه في صلاة فقام فجل كله لما انصرف
اخذ على راسه فقال مالك والراسي فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما يصل
بهذا ويصل الذي يصل وهو مكتوف فلان الحرك في النبي صلى الله عليه وسلم ان الشعر يمسح منه وهذا منه بالذي يصل
وبمكتوف وقال ابن عمر رجل رآه يسجد وهو مكتوف شعره ارسله ليس يمسح منه وهو الشعر
والنوب جمعها وروى ولا مكتوف والمغنى احد وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سجدته
للسطان اشرا وحطته بالناس ومنه الم جعل الارض كناد كدم اربط في سجدته في سجدته
وذكر ابو سعيد الخدري ان ابا رافع مر بالخس بن علي رضى الله عنه في صلاة فمضى فمضى في سجدته
فجدد فالتفت اليه الحسن بن علي فقال لا اقل على صلاتك ولا تعصب فاني انزلت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسم تواردها كذا السلطان رواه ابو هريرة في حديثه ولا في النوب نوع جبر وفيه جمع
قال فان باح الذراع حوسام الهند رسل جمع في الصلاة وبول في سجدته في النوب والتمكون
وكان زمان الربا صاحب الخط وفاضي جان وعنه ما مسكونه قال وبوالحوط وكذا السلطان
كل الناب وسكون الناب فغده واصفه كسابه ارجول سنام البعير وفيه بعد طرافه على البعير
لبره الردف ويجعل تحت كفة في حنجره ولا تسدل نوبه وبه قال النبي صلى الله عليه وسلم
حنجره واجفنا في سجدته قال في الناب هو ان يحمل نوبه على راسه وشدته ما ووال المعالي السدل
ان يجمع طرفي الزاير انما يجمعها فان منتهى انما ملك فليس يسدل وقال الحسن السدل
ان تضع وسط نوبه على عاتقه وخرج طرفه وروى المعالي عن ابي يوسف عن ابي حنيفة عن ابي
السدل على بعض من الزاير قال ابو يوسف في الناب بالاناب قال ودم سد لون مع القش
وعنه ومن يوجب النوب على الارض ذكر بعض المالكه وفيه جمع الحمار السدل ان يمسح الصدر
ولا يدخل يده في رقبته ويسجد على راسه في صلاة الا اذا ضربه امانه فليس يسدل
واحد المساج في رقبته السدل خارج الصلاة وذكر في الصالح ودوان الا دث

للناري

للناري السدل مكن الدال وفي المغرب جمعها وقال ابو موسى بطل طلبا وكبر لبيته الصا وروى
على جسمه ان كالا ضطباع وانما ركبها لانها من لسان بل الاش والبطر والبخاري ابدى الله
عليه وسلم هي عن لبيته الصا وقال لسان سالت بهرا الاضطباع فارأى الصا سالت بهرا الصا
فقال انما يكون الصا اذا لم يكن ازا من لسان اليهود وقال ابو بصير عن ابي عبد الله الصا ان كل
جسد ينوبك بحسبه الا عراب باهنته وفي ان رد الكاس من يدك عن يمينك السرى عاتقه
الا بغير يمينه منه سر حلقه على يمينه وفي عاتقه الاخر فوطها قال وذكر ابو عبد الله في قول
هو ان يستعمل نوب واحد ليس عليه غير نوبه من ارجلها فيه فصعد على يمينه فسدرا منه
فرجه وفي المغرب لبيته الصا عند العرب ان يستعمل نوبه في كل احد فله به ولا يفرح بها يخرج راسه
وفل ان يسدل نوب واحد ليس عليه ازا من يمينه والارواهو الا لئلا في نوب واحد من راسه
الى قدميه ككله جسده كله وهو البعير فان سمعت ذلك والله اعلم لسانها على اعضائه حتى لا يجد
منه ما يصح الصا والسدة ما يصح جمع الجسد ومنه صام الدارون الذي لبيته فيها وفي جمع
الغراب لا في الحسن الناري قال لبيته الصا في سجدته نوب واحد ليس عليه لبيته الصا وبالله
سجدته والنبي صلى الله عليه وسلم لا يترك في سجدته نوب واحد ليس عليه لبيته الصا وبالله
هو ان يستعمل نوب سجدته منه تحت لا يترك في سجدته نوب واحد ليس عليه لبيته الصا وبالله
وقال ابن حزم هو ان يسدل ويده كنهه والنبي صلى الله عليه وسلم لا يترك في سجدته نوب واحد ليس عليه لبيته الصا وبالله
ساده لم يفسد من لبيته الصا في سجدته نوب واحد ليس عليه لبيته الصا وبالله
ان راسه سجدته او نوبه سجدته ولا يترك في سجدته نوب واحد ليس عليه لبيته الصا وبالله
الحط لبيته الصا ان يجمع طرفي نوبه ويخرجها من تحت احدى يديه ولبيته على احدى يديه
وفل ان يحمل نوبه على احد عاتقه سيد واحد في سجدته لبيته الصا وبالله
وبما كوني عاتقه ويترك وسط راسه مكتوبا لبيته الصا وبالله
وفل هو ان يستعمل لبيته الصا في سجدته نوب واحد ليس عليه لبيته الصا وبالله
للدورى البخاري ان يسجد حول راسه المذلل ويترك وسطه ومثل سعره على راسه المذلل
طالعته ومثل يحمل المذلل على راسه وجهه في سجدته لبيته الصا وبالله
على راسه وسجدته على يمينه ومثل يسجد بعض راسه ونصب على يمينه ونصب على يمينه
راسه وطرافه يجعله طرافه للنساء وكبر العنقا والاف في الصلاة قال في الخط لبيته
لبيته الصا في سجدته لبيته الصا وبالله
ما استطاع فان عليه فليضع يده او راسه في سجدته لبيته الصا وبالله
الساة فاذا ساب احدكم فليدع ما استطاع ولا يسلهاه ما فاما اذا لم يسجد فليكن
منه رواه ابو داود وشيخ البخاري وسلم وفي رواه اذا ساب احدكم فليمسك سدة على يمينه

خبر

من العصر فغربت الشمس تذكر انه لم يصل الظهر ثم العصر لان العصر ليس في وقته
حي يفسد التذكر وفي حوامع الفقه مساو في المغرب شيئا رافعا
نصا فالغارب كلها باطله وبعد المغرب الاول لا يجوز العشاء والفجر والظهر
والعصر والمغرب فصار ستا ثم يجوز ما بعدها جميعا الا المغرب وعند
الحنابلة سلب جازا على ما ياتي في المسئلة اذا غربت الشمس في
خلال العصر تذكر الظهر يعني ولو اتممت اذكر الظهر ثم اجرت استغسل
وقال في الدرر في مسأله المسافر هكذا قال بعض مشايخنا كذا ذكره الغالي
في حوامع الفقه وقال بعضهم يصح ست صلوات من كل عشرة لانه اذا لم
يجز المغرب الاول لا يجوز ما بعدها مع المغرب الثانية فصار ستا ثم يجوز
بعدها العشاء والفجر والظهر والعصر لا يجوز المغرب الثالثة مع ما بعدها
مع المغرب الرابعة الى اخر الشرح وهو مني على عود الترتيب بعد سقوطه
وفي مختصر الفجر المحيطة وقال سيف الدين السبكي واسمعه المكل سقط الرب
فصرح نسي صلاه ولم يعرفها يصل خمس صلوات وهو قول مالك والشافعي
قال العياشي في حوامع الفقه وهو البخاري وصل اربع ركعات ثلاث فترات
نوى ما علمه قال الاستبجاني وهو قول بشر بن عياض ومحمد بن مقاتل وفي
المهذب وهو قول المري ومثله عن الثوري وقال بعض مشايخنا لم يصل الفجر
بخرامة لم يصل اربع ركعات في عليه من صلاه يومه وليلته وفي الاوزاعي
وصل اربع ركعات لا تفقد الا في الثانية والرابعة ويسجد للسهو ويؤتي
في استلزاما عليه في علم الله قال ابن خزيمة وهذا فاخذ قال ودفروا عليه
خمس صلوات وذلك ما امر الله بها ولا رسوله وانما فرض الله عليه الثانية
وفي صلاه واحدة فسقط قول من زاد على الواحدة فلما نحن لم نرض عليه
زيادة على ما فرضه الله عليه ولكن قلنا اذا اراد ان يخرج عمره عن الواحدة
المنسية فعل ذلك وان لم يبدل الثانية ام سفر في ام من حضر يصل ما
صلوات وان نسي صلاتين من يومين يعيد صلاه يومين رواه ابن ساعه
عن محمد وان نسي ثلاث صلوات من ليله امام وليا ليس يعيد صلاه ليله
اباها كما مر فصرح نسي ظهرا وعصرا من يومين ولا يدرك بينهما الا في
صلى الظهر ثم العصر ثم يعيد الظهر عنه الى حينه قال العياشي لا الرب

لم يسقط وعندهما باية مما كيف شاء ولا يعيد وهو رواه عن الحسنه
وهو البخاري لا الرب يسقط هكذا في حوامع الفقه وفي الواقيات وتقول
الى حينه فاخذ وفي السباع يصل احداهما الاخرى ثم يعيد ما صلى الا
وفي المغناني ان يدايا الظهر ثم العصر ثم الظهر كان الفصل وان يدايا العصر
بالظهر ثم العصر جاز وعندهما يصل كل واحد مرة لا غير وعند حوز الشافعي
وفي المستصفى في اخرى ولم يقع خبره على شي وصل كالفجر فان كان ترك
الظهر او لا فظهره الثاني يقع فلو ان كان ترك العصر او لا فظهره الاول يقع
تقلا قال ولا يذكر انه لو بدلا العصر هل بعد العصر ام لا وذكر في الايضاح
ان البداء بالظهر افضل ولو بدلا العصر جاز كالفجر في المغناني وقيل الخلاف
بينهما فان ايا حنفية اسمي ذلك ولم يوجهه وفي المحيطة الظهر والعصر اذا فاتا
من يومين ولا راي له يعيد احدا مما ميسر يقع التضا من بنا ويؤدي الفاسه
ينقبن ويكوا هه المشهور انه يصل ظهرا من عصرين وعصرا من ظهرين وصل
يصل ظهرا للسنن وعصرا للاحد عشر عمر السنن وظهر للاحد عشر قول
مالك في المحيطة وحوامع الفقه ولو ترك ثلاث صلوات الظهر يوم والعصر
من يوم والمغرب يوم ولا يدرك بينهما الا في قيل يسقط الرب يصل كالف
شاه في المحيطة والاصح وقال في حوامع الفقه وهو البخاري اذا تخلله من الفوا
كثرة وصل الاخرى لان الفوات يعتبر ان يكون في نفسها ستا يسقط
الرب يصل سبع صلوات الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر
ثم الظهر واصله ان يعتبر الغايتان فان فادها فبعد احدهما من بين ما ياتي
بالثانية قال في المستصفى في لانه فتم ان يكون التروكه اولا المغرب وماصل
فلها كان فاسدا فعلى ظهر وعصر يومين وفي المسئلة الاولى في فصل
ثلاث صلوات كما مر وقال في المقيد الاصل في ذلك ان يعيد الغائبتين التفر
فيصل احدهما مرتين ثم يصل الثانية ثم يفعل في الغائبتين ما فعل قالها
وان اتته اربع صلوات يعني العشاء ثم ما فعلها من اربعة ايام يصل سبع
صلوات ثم يصل العشاء ثم يصل سبعها وان فاتته خمس صلوات بعد اربع
ثم يصل الخامسة وفي الفجر يعيد خمس عشرة هكذا في المحيطة وفي المقيد لو ترك

القاسم يخرج حسن هذه المسائل وهكذا في الايضاح ومبسوط شرح الاسلام
وفي الاوقات يصلح احدي بلايين صلاة الاربع يصلح عشره ثم يصلح الفجر
فصبر سعة صلاة ثم يفعل كما كان يفعل قبل الفجر وذلك حسن عشره صلاة
فصبر الجملة احدي بلايين صلاة وفي المبدأ اذا سبى صلاه او كما منها ولا يدرك ذلك
بعد صلاه يوم واربعة من خلاف من اجابنا فاسد ظهر فانه يوم من
فوق اجابنا لا يعينه صلح الجور لانها لا تحسن النعاس في الجنس الواحد لغو
والدهن انه لا يخبره لان خلاف الاوقات تجعلها كالقرايض المختلفة ولهذا لا يجوز ان
احد الظهر على الاخر ذكره في مختصر البحر وفي الاخره رجل يصل الفجر شهر او صل غيرها
قبل الاخره الصلوات الاربع في اليوم الاول والحج في اليوم الثاني ويسقط الترتيب
ولا يخبره في اليوم الثالث لتكرره ولو كان عشر سنين فاسد واربعة جازيه وصل خيره
خمس عشره حجرا والآخره غيرهما وصل خيره كل حجر الا الفجر الثانية لا يصلح الا
وعلى اربع صلوات فلم يجز فقلها وبعدها كثرت القنات وفي الحجة لو تكرر الصلوة
ثم صل شهر او هو ذكر الثانية فعند الحسنة يعيد الثانية غير وعند الاخره
بعدها وخمس بعدتها وعند محمد بعدتها واربعا بعدتها وقول النسب والنفقة
واوجبا ذاك وخمس بعده على قول محمد سبعين بعد اربع بعده قال الحنابلة
عند محمد على اعتبار السادسة بعد اربع بعده لا غير السادسة
جائز عنده ومن ترك صلاه ثم صل خسا وهو ذكر المتركه فعند الحنابلة
فساد الجنس موقوف فان صلى السادسة قبل قضاء الثانية انقضت الحسنة
اسقط الترتيب السادسة وعندنا لا تعود الى الجواز بكال حال وفي الاخره
الجنس ثم صل خمس صلوات ثم صلى السادسة والسادسة مرفوفة فان صلى السابعة
بعد ذلك صارت السابعة انما فاجازت السادسة عند الجواز السابعة لان
التوقف كان لاجل الترتيب فاذا صلى السابعة سقط الترتيب فعاد السادسة
الى الجواز واذا سقط الترتيب بسبب ما عليه من الثانية وما ادى مع ذكر
الثانية ما نصارت سنا فضاء عدا بعيد الثانية لا غير عنده وعندنا
بعيد الثانية وخمس بعدتها ما ادى على ذكرها وانفقوا على انه لو ادى الثانية
قبل ان يلغ ما ادى على ذكرها خسا بعد ما ادى على ذكرها وفي الحجة والآخره
فلان الاخير اجماع المودع عنده اذا كان يوشى ان الترتيب ليس واجباً وان

على بعدها جائزة امّا اذا كان عنده ان صلاته فاسدة بترك الترتيب فعليه
الاعادة كقولهما وقال في المبسوط هذه التي يقال فيها واحدة يصح واحدة
تفسد الجنس والصحة هي السادسة والفساد هي الترتيب فكيف قيل
السادسة التي حنفية انا انكم بفساد المعصيات للحال بل توقفتكم
لان الترتيب محمّد على بقدر عدم كثرة القنات فلو فسدت الوداس ولمت
اعادتها بكثرة القنات فنلت صفة التكرره لكل فيسقط من الاصل وفي
الاخره الاصل عند الحنابلة ان الترتيب كما يسقط كثرة القنات يسقط
بكثرة الوضوء لان الاشتغال بغيره والوقوف وكذا الاستغفار بالوضوء بقوتها
انصافا لغيره مشترك فاذا سقط الترتيب كان ما ادى جاز او صار كما رأت
صاحبه العادة زيادة على معرفتها في الحوض فاعتسدت وصلت تنويفا
صلت ان جاز والدم العشرة جازت والافسدت وكما وصل الغز في طريق
المراد فانه بعد لها بالمراد فلو طلع الفجر فاذا طلع اجراه وهي موقوفه
فلذلك وكما وصل الظهر منزله يوم الجمعة اذكر الامام في اجمعه بطل الظهر
والاخر وصاحبه العاد اذا انقطع دهرها دون عاداتها وصلح عاودها الدم
بطلت صلاتها وان لم يعاودها صحت وقال ابو عمر والحاجب لو كان عليه مناسيات
كثيره فمضاها وبق عليه خمس من الخمس المنفردات بحج الترتيب من مع الحاضرة
فرع عن ان يفرص بعض صلوات عمر وعمر ان يكون فانه متى قار فان لاجل
نقصان دخل صلاته او لا اهمه خمس وان لم يكن كذلك الا فعل والصحيح الجواز
الابعد الجواز العم ذكره في جوامع الفتوة واذا لم يتروعه ولا سجوده يومرا لا حادة
في الوقت الابدع وقال برهان الدين الزنجاني انصافا الى المأخذ ذكرها في مختصر البحر
وفيه شافعي ترك صلوات سنة ثم صار حقيقا بقضائها على ادها امام الحنفية
وقال المحمدي على مذهب قضاها خاخر **ق**ول وهو صلا العم وهو ذكره انه لم
يصل الظهر من فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت وفي مسله الترتيب وقد وقعت وانما
اعادها ووضه في المعرفة لاجل غيره آخر الوقت فعندنا آخر وقت العزم في الترتيب
غروب الشمس وفي جوازنا ما خبر العصر تغير الشمس وعلى قول الجنس آخر
وقت العصر عند تغير الشمس فعليه ان كان يمكن ان الصلواتين من تغير

الشمس ليلة اليتيم والا فلا وعندنا اذا كان يمكن قضاء الظهر فليعز به
 الشمس ان لا يفرغ من الظهر قبل غروب الشمس لا يتركه اليتيم لان فعل شيء من
 الظهر لا يجوز بعد الغروب ذكره فاضحان وقد ذكرته مستوفى قبله **قوله**
 ومن صلى الفجر وهو راكع لم يوتره في سجدته عند ان حنطه ظاهرا فاما وسأعطي
 ان الوتر فرض على العبد وسنة على غيره وقد علم ذلك ما دلته رباب الوتر وقول
 واحد عنك ازاد به الفرض وبقية الفروع الى اخر المات قد ضاعها ولم يذكر
 فابته في تطوعه او في السنن لم يفسد وفي ذكره الفرائض صلاة الخاضعة لا يجب
 الربيع معها فواب **قوله** ملحقة وفي الاخره اذا اراد قضاء الغوايت قبل
 بنوى اول ظهر عليه وكذا صلاة يقضيها وفي الظهر الثاني اول ظهر عليه لانه
 لما صلى الظهر الاول صار الظهر الثاني اول ظهر متروك في دمته وقبل
 بنوى اخر ظهر لله عليه **قوله** لانه لما قضى الاخر صار الذي قبله اخر اول
 نوى للثانية ولم ينو اول ولا اخر اجازوا الاول احوط وفي محتمل المحذور قضى
 فوايت ولم ينو اية صلاة في جهلها لم يعلم عليه اعاده ما قضى بدون هذه
 السنة وقال الرعنان في الاصح ان بنوى الظهر والعصر وغيرها ولمس عليه ان بنوى
 انها الاولى **قوله** **سجود السهو**

اعلم ان السهو مقدمة وفيها قواعد القاعد الاولى ان الصلاة تستمر
 على ارض وجبات وسنن ومستحبات فالقارض لا يجزئ سجدة في السهو
 كالقارض في الحج لا يجزئ بالذم الجاهل به وهذا اما للظلال فيه والواجبات تجزئ
 به كواجبات الحج تجزئ بالذم والسنن والمستحبات والاداء لا تقتضي
 جابره وفي عندنا ان السجدة تشمل على ارض وسنن وضابل والقارض لا يذم ولا يجزئ
 بالسجود لقولنا والسنن تجزئ به والضابل لا يسجد سهوها ولا يعاد لها وقال
 الشافعية الصلاة تشمل على ارض وبعضها وسنن فالقارض ارضها ولا يجزئ
 بالسجود والايضا تجزئ به والايضا السجدة الاولى والجوزي **قوله**
 النورى ان قلنا انها سنة والصلاة عليه وعلى اله فيه وقلنا انها سنة
 وكذا على الاكثر الثاني اذا قلنا انه سنة على الذهب وغيره الايعاض السنن
 كالباب والتمهذه في البدن والتكليفات والتسبيحات والدعاءات

والسور بعد الفاتحة وتكبيرات العبد الزايله وسائر المستوفات
 غير الاعاض والجهر والاسرار لا يسجد لها وقال ابن ابي ليلى ينطل صلاته
 ترك الجهر والاسرار ولو سجد الامام لذلك لا يوافقه الوتر عند الشافعي
 وقال النورى الاعاض سنن متاكدة وهذا هو المشهور الذي قطع به خبر
 واما السهيات التي لا تقطع الصلاة عمدتها فلا سهوها كالاكتفاب
 والمشي القليل ونحوها وما سطل الصلاة عمدتها كالنلام والركوع
 والسجود الزايل يسجد سهوها اذا ينطل الصلاة وما يبطلها يسجد
 له كالالاكل والفعل والنلام اذا كثر متاكدة ناسيا ينطل صلاته في الاصح
 فليست اعز بواي العان بالايضا فانها غير معروفة عن السلف
 ولا يذكر الا من الشافعية وبعض الماهية هو الذي ينفي الماهية بالشافعية
 ثم انهم لما الجبوا اليها زعموا انها السنة الواكدة في ضرورة لم يزلوا الغلو ومن
 اللفظ المعروف وهو السنة الواكدة الى ما ليس له حاصل وينقص ارضهم
 بامور منها جهر الامام بالقراءة جميعا في صلاة الظهر والعصر وقد اظن النبي صلى الله عليه
 على اخفاء في جميع عمره وقال صلوا اذ انتم في اصل وقال صلى الله عليه وسلم اي ليس
 قراه مسموعة واسرار بالقرآن وصلاة الليل وقد اظن النبي صلى الله عليه وسلم على
 الجهر بها في جميع عمره غير ترك ثم قال صلوا كما رايتوني اصلي اما بقية هذه الحجة ان
 تكون ذلك سنة مؤكدة وقد استدلوا على وجوب الترتيب في افعال الصلاة بقوله عليه السلام
 صلوا كما رايتوني اصلي وقال الغزالي في السبيل والاضبط بالايضا يعلم ان الاستدلال بحمل
 هذه السنن العاضا وقال وضبط مذهبا بانفعال كسنة ذهب طائفة الى وجوبها
 سقطت ذكرها التوجيه وارجح حمل وجوب الشهاد الاول والصلاة قلت سطل الجهر في
 صلاة الحاجة فان الزايل ينطل الصلاة به القاعد الثانية سجود السهو واجب
 عندنا وهو الصحيح والذهب ذكره في المسبوط والمحيط والاضحى والذبايع واستدل
 الكرخي بقول محمد اذ اسلم الامام وجب على المؤمن السجود وتصل على وجهه انه
 شرع للجهر التقصان فصار كذا في الحج وهذا الذي اذا العباد بصنعه الحال واجب
 وكذلك خبر التقصان وفي المسبوط والاضحى وقاوى العيناني وقال غير الكرخي
 من اصحابنا انه سنة وفي التقفة والمحيط والقيود وقال القدوري هو سنة

وهو هذا القابل وهو قول الشافعي واستدل هؤلاء بما قال محمد بن العوداني بخود
الشهو لا يرفع التشهد ولو كان واحدا لرفع سجدة التلاوة والصلية هكذا
في المبسوط والبخاري والريثاني ولم يردوا على هذا وفي الرغيباني جوامع الفقه ان
التلاوة ترفع الفعلة في اصح الروايات قال في معقول الى جعفر بن يوسف وبني السهو
ومضى هذا القول قابله بانه يجب ترك بعض السجود والخلف والجابر لا يكون
فوق الاصل هكذا اعلل الشافعي في المبسوط وغيره **قلت** ليس شرط
وجوب الخلف والجابر ان يكون سلب الوجوب مستثرا وعمما فضلا عن
الوجوب بل قد يكون حراما كالحنائات والظهار لكن هو جازي ولا يكون
فوق المقص حتى قلنا ان المنافع لا تنضم بالاعيان وفي الشافعي وقوله ثم
يتشهد ويسلم فله اشار الى انه يرفع التسبيح والسلام ولكن لا يرفع الفعلة لان
القوى لا ترفع عما دونه بخلاف الصلوة فانها اقوى من الفعلة فيرفعها بخلاف سجدة
التلاوة فانها اثار الفراه المرفضة وفي المطابع ترفع الاخير وفي الواقيات لو سلم
الامام ورفق النوم ثم ذكر في مكانه انه ترك سجدة التلاوة وسجد وتعد بعدها فلا
التشهد وان استعد فسدت صلاته لرفع الفعلة بالعوداني السجدة وجازت صلاه
القوم لان انما يصح الدعاء حصل بعد انقطاع السجدة ولا يظهر في القوم وانما يرفع
الفعلة لان السجدة ترفع في محلها بخلاف سجدة التلاوة والصلية فانها وقعتنا
في غير محلها وقال مالك ان كان للتقصان وهو فرض سقط الصلاة وتركه وان
كان للزيادة لم يجب هكذا نقل هذا التفصيل عنه ان يمتنع الخلف والزيادة
لغيره وذكر انه فرض في غير تفصيل وذكر ابو الفرج انه فرض عند احمد **العامة**
التي هي سجدة للشهو في الزيادة والتقصان عند هذا العلم كانه اما التقصان
فقطاه لانه كون جبرنا للتقصان الحاصل فيها واما الزيادة فلا لا على غير ما
ركن او واجب وهو تنقص على ما ياتي وقال علقمة والاسود لا يسجد للزيادة
والحمد عليها ما ذكرناه وما تذكره ان شاء الله تعالى **العامة** الرابعة السهو
اذا تكبر من جلس واحد او من جلس في اجزاء سجدة واحدة وعليه جمهور العلماء
في الطوائف وقال عبد العزيز بن ابي لم يتركها الا اذا اجتمع نقص وزيادة
يسجد قبل السلام ويجعل وقال الاوزاعي ان كان من جلس واحد فلا حرج

والا فلا محظورات الخ وبقوله عليه السلام لكل سهو سجدة واحدة وقال ابو داود
سجد السجود بعد السهو والحوادث على الاول السجود وجب بطله السهو ولو لم
عليه السلام اذا سجد احد السجدة وسجد سجدة واحدة ورتب الحكم على الوصف بوجوب
عليه ذلك الوصف لذلك الحكم مثل زني ما عذرت من وسرقة صفيان فقطعوا اذا
كان السهو هو العلة اندرجت افراد تحت السجدتين وعمر الثاني ان الزيادة
لكل سهو صلاه سجدة واحدة فغيره افراد سهو هابت لئلا يسهو عليه السلام سلم من
انفسها هابتا وقام وهو سهوا وعبر ذلك في ذلك الحديث وسجد سجدة واحدة
ذلك ومعناه يكفي لكل سهو سجدة واحدة يدل عليه قوله عليه السلام سجدة واحدة السهو
لخبرنا عن كل نقص وزيادة رواه ابو احمد بن علي ومنه حكمه برفع ونقصه ان بعض
ضعفه ابو زرعة والجرج من غير بيان سببه لا يسمع عند الفتاوى وقال
ابن حنبل انما خرج سجدة السهو ليكن ما من جميع السهو فانه يكفي عن كل سجدة واحدة
او معناه ان السجدة لا تخص نوع من السهو لقوله لكل ذنب توبة والفرقة بين الزيادة
والتقصان لا تقع دليل الحديث الى سجد وان عوف على ما ياتي والزيادة تنقص
في المعنى **العامة** الخامسة الظن معتبر عندنا وبه قال ابن حنبل في
حق الامام لانه لم يحن الظن والرجح كالحديث ولهذا يخرج في دخول الوقت والقلة وفي
الطغفان واروش الحنايات ودفع من يرد قله وقال مالك والشافعي الغيرة
في عدد الركعات العلم دون الظن وهو مردود وباتي الظاهر عليها بعد هذا ان
شالسه تعالى وعن الاوزاعي اذا شك في صلاته نطقت بطلانها **العامة** السادسة
السأدسه اخلفوا ما اذا جئ بسجود السهو والصحة انه يجزئ لنفس السهو
عندنا وبه قال السابغ والظاهر به ولهذا يقال سجود السهو نقصان
الى سببه الا اذا دل الدليل على خلافه كصدقه الفطر وحجته الاسلام ولهذا
لا يجزئ العمد عندنا وبه قال مالك واحمد ولكن المالكية يقولون سببها
الزيادة والتقصان ذكره ابن رشد المالكي في قواعد وقال الشافعي سجدة
في العمد بطريق الاول ولنا انه عليه السلام جعل سجود السهو نوعا للشيطان
على ما ياتي في حديث ابو سعيد وهو يخص السهو وغيره من النصوص الدالة على ان سبب
وجوب السجود السهو فاذا اوجده السبب لا ثبت الحكم ولا في النقص ولا في

بالنقص والساهي معذور فعمل النقص سببه محذور ان يكون ذلك جازيا له
 بخلاف العامد فلا يلزم من كونه جازيا للنقص القليل ان يكون جازيا للنقص الكثير
 فلا يشترع وقال في النبايع لا يجب سجود السهو في العذر الا في مسنتين اداها
 اذا آخر احد في سجدة الركعة الاولى الى اخر الصلاة والثانية ترك الركعة الاولى فانه
 يسجد للسهو فيها سواء كان عاما او ناسبا قال صاحب النبايع ذكرهما في اجناس الناطق
 ولم اصف عليه في غيرهما كصاحبنا قول **سجد للسهو للزيادة والنقصان مجزبان**
 بعد السلام اعلم ان الغيب اخلفوا فيه على افعال خمسة فذهبنا بعد السلام كما ذكره
 والبيهقي على سبيل المطالب وسعد بن الوفا وعبد الله بن مسعود وعمار بن اسد
 وانس بن مالك وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس ومن التماس الحسن بن الحسن
 البصري وابراهيم النخعي وابن ابي اسحاق السؤري والحسن بن علي بن عبد العزيز وروى
 الشافعية المأثورة قبل السلام على الاصح عندهم وهو قول ابي هريرة ومكحول والزهري
 وربيعة والليث ووقت المالكية وقالت ان كان السجود للنقص ان قبل
 السلام وان كان للزيادة بعد السلام وهو قول الشافعية وقالت الخنابلة يسجد
 قبل السلام في الواضع التي يسجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام ويسجد
 بعد السلام في الواضع التي يسجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد السلام فكل
 من السجود في غير تلك الواضع يسجد له ابدأ قبل السلام وقالت الظاهر بعد لا يسجد
 للسهو الا في الواضع الخمسة التي يسجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط وغير ذلك
 ان كان قرضا اتي به وان كان ندبا فليس عليه شيء وان جازيا نظره
 فمخاطبا من نظر اهل القياس ونظر اهل الظاهر وذلك انه اقصر بالسجود
 بعد السلام على الواضع التي ورد فيها الحديث بعد السلام ولم يعليه وعنده
 السجود الذي ورد قبل السلام والواضع الخمسة التي يسجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذ هما قام من اثنين على ما جاء في حديث عبد الله بن مالك بن حنيفة والثاني وسام الشافعي
 كما جاء في حديث في البدر والثالث سلم الراث على ما جاء في حديث عمر بن ابي الحسن
 والرابع انه صلى جسا كما جاء في حديث عبد الله بن مسعود والخامس السجود عن
 الشك على ما جاء في حديث اسعد الخدرى وساقى السلام على ذلك فضلا عن قرب
 ان السلام قال الطبري في محله ملك محمد بن كزيب والجمهور ان الصلاة كحد في النعمة

وانه

والعذر المحذور فان غفله في المح افضل والعذر ان الغابت جزء الصلاة فيلبي
 ان يكون جازيا به صلاة في نيتها بخلاف الزيادة فانه لو سجد لها قبل السلام لا يقع
 فيها زيادة فان سبب واحد وذلك لا يحمله الصلاة قلت قد ساء في
 الاول فاسد لان م النعمة والقرآن عندنا كما ذكرنا ما نقصنا وجبريل في
 القرآن والنعمة افضل من الافراد عندنا فكيف يكون الدم الواجب بهما دم جبر
 محمد ايدل على جهالة الحكم فيقول قياسه انه قاس شبيه وهو ضعيف بخلاف
 فيه وليس حجة ولو سلم فالقول من وجب له احدى ان يقدم الهدى فيه نفع
 الفقر والتوسعة عليهم كما الاتفاق وعلى نفسه وغيره عندنا في يوم اكل
 وشرب بخلاف جبريل ان الصلاة والثاني اما آخر يسجد السهو لا يحال ان يسبو
 بعده فيؤخره لاجل ذلك ولا ذلك الهدى فانه لا يتصور وجوب هدى آخر في هذه
 الحالة واخره قوله ينبغي ان يكون الجازي في الصلاة نقول بموجبه فانه يفعل في آخر
 الصلاة ولهذا انشده وسلم بعد عننا سلاما اخر ويصح الاقدام بعد السلام
 الاول في التشهد الثاني قبل السلام السابق وقوله لا يقع فيه زيادة في سبب
 واحد قلت **الزيادة** فيها غير النقص لان يسجد السهو انما وجب فيها لتأخير
 الركعة عن مكانه بالزيادة لا للنقص الزيادة ولا الخلق الى جازي وقال الجواب ابو حنيفة
 الطحاوي هذا العذر يحكي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سجد للسهو لما نقصه
 من صلاته بعد السلام قلت عن زاذن بن علقمة قال صلى بنا العزير في بعض من
 ركعتين فقلنا سبحان الله فقال سبحان الله ومضى فلما اتم صلاته وسجد سجدة
 سجدة في السهو فلما انصرف قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصعد كاصفعة
 رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وروى الحاكم مثله مرارته عقبه
 ابن عامر وسعد بن لهيعة وقال هما صحبان على شرط الحارثي وهو بنو عبد الله
 فضلهما وقل يسجد لنقصان حصل فصلاته بعد السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وفعل سعد بن ابي ادريس وكذا عن ابن مسعود واس بن عباس وابن الزبير والبخاري وانس
 ذكر الطحاوي في شرح الآثار للشافعية حديث عبد الله بن مالك بن حنيفة انه عليه السلام
 قام من اثنين وسجد قبل السلام وهو عبد الله بن مالك بن حنيفة من اذن شئونه وانما
 بحجته قلت الجوزي في المطالب ذكر البخاري عن علي بن عبد الله بن الحسن بن محمد بن اسعد الخدرى

يعني سجدة السهو لانه قبل السجود لم يترك شيئا ولم يفرغ كما هذا التامور
الترغيم في الشك اذ لم يعمل بحاله ولم يكن في صلاته زيادة في بعض الامور والمحاو
التي يتيقن الزيادة فيها اسما لها بالمشكوكه باطل اصله هو اذ فاسد
الوضع ولا منه جواز الزيادة ان يكون جبرانا للنقصان وترعنا للشيطان
فلا ينافاه منهما وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه هو رغب للشيطان وارضا
للرب وجبران للنقصان فكانه عنه الشرح في المسبوط وقوله لان جعله
جبرا فنقص زيادته في الصلاة بسبب واحد لا حقا في مساجده لان تلك الزيادة
نقص على ما يعلم ولا يمنع زيادته ان اذ الزيادة على مقدار الشروع فنقص ولهذا
لو تعد زيادة ركعة بطلت صلاته فصارت كالاصح الزيادة والكفر الزيادة
والسن الزيادة والذكر الزيادة فان هذه الزوائد كلها عيب ومع اننا انفس
النقصان على الزيادة بل اقلنا السجود بعد السلام بالنقصان على ما تقدم
وحكي شمس الامية الشرح في المسبوط افاض الفصاحة ابو يوسف ناظر
ما لا في سجود السهو بين النبي هارون الرشيد الخليفة فقال له اريد ان ازيد في
كف يصنع فخير ملك فقال ابو يوسف الشيخ مره خطي وبرة لا يصيب فخطي ملكا
يقول وبرة لا يصيب فقال هكذا اذكر كما سنا نحن وعند الرب العلي انه اذ سجد للسهو
بعد السلام تشهد على نفسه وسأله قال ان يسجد والثوري وقال والحكم وحاد والبيت
وملك والتشافي في اسحق ابن حنبل وقال انس الجسد وعطا وطاوس السعي ليس
في سجدة السهو لانه بعد السلام وقال ابن سيرين وسعد وعاد وان لم يسل
ولا تشهد لان الاخرة روي عن الفضل للعلامة انه سجد بعد السلام وقعه في الدين
وام يتركها تشهد او قبل ان يسجد بعد السلام تشهد وقبله لا رواه اشعث
عن مالك وهو قول ابن حنبل ولنا اجد حديث عن ابن جبير انه عليه السلام صلى
بهم فسجد سجدتين ثم تشهد وسلم رواه ابو داود والترمذي وقال
حسن عريب ولا تشهد بان يسجد وقد صح انه سجد مع النبي عليه السلام لما
صلى جماعة السلام فلو شاء الله منه لم يذهب اليه ولم يخالفه وقال ابن حنبل
ولا تشهد لا
ولا رواه ابو داود له من ملك تشهد له عليه وبين
في سجود السهو ما لا يترك فخرج في السلام حتى انتهى الى السلام

في الخبر

تخبر به ولو سجد في سجدة السهو يسجد له وهو قول الحسن والخضر وغيره والبق
وابن الحليم ومنصور ابن زاذان والثوري ومالك والشافعي واحدا وصح قال
اسحق هذا الجاع وقال قتادة يعيد سجدة السهو وقال الاوزاعي اذا سجد سجدتين
سجد اربع سجرات ذكره الثوري وقال ابن الحليم يترك السجود بعد السهو
فكان في المسبوط وقد ذكرناه في هذا القواعد ولنا انه لو وجب له جبران
لوجب للسهو في الجبران فيجب في الثالث والرابع فليس سجدتين بل سجدتين
يجبران غيرها فلا يحتاج الى جبران لهما وهذا الحكم اذا سجد بعد السجدةين قبل سلامهما
في السجود بعد السلام واما في سجود السلام فليسنا فيه والحنابلة وجماع
وقاسوا على المسبوق اذا سجد مع امامه لسهو الامام ثم هي فيما يقتضي فانه يسجد
سجدتين اخريين وجوابه انه منفرد فيما يقتضي فصارت صلاة اخرى والوجه الثاني
لا يسجد لان السجدةين جبران كل نقص دخل فيها قبل السلام وحكي صاحب المسبوط
والمدافع ان سجدة قال للكسائي وكان ابن خالته الاشتغال بالفتوة مع هذا الخا
فقال من احكم علما فذاك هديه للامام العلوم فقال محمد انا الفقيه على شيئا
من مسائل الفتوة فخرج جوابي عن النجاشي فقال هات فقال ما تقول فخرج
في سجود السهو ففكر ساعة ثم قال لا سجد عليه فقال ابن ابي عمير فخرجت
هذا الجواب فقال ابن ابي عمير لا تصغير للصغير فحب محمد فطنته وفي
المسبوط جعل هذه الحكاية من الكسائي والي يوسف وزاد فقال ابو يوسف فما
يقول في تعليق الطلاق بالكان فقال لا يصح لان السيد لا يسبق المطرفا يستحسن
ذلك منه قلت هذا فاسد بل هو بمنزلة استعجاب الرطب في السنة فانه يسبق
الطور في الحد فانه قال سمعت ابا موسي الخاضع ابن الزواق والمختار يقولون
بلغنا ان الفراء جعل على محمد الحسن وكان مجلسه عاصبا بالفتوى والاذيا فقال
في كلامه ان الرطب اذا احدث وصاعته دخل في غيرهما هات عليه ذلك الاخرى فقال
له محمد الحسن فانت ذلك الرجل لانك جاز في صناعته فمسلكه عن غيرها
فقال الفراء هات اصلك الله فقال له محمد ما تقول دخل صلى في شهره صلاته فقال
ليسجد سجدة السهو فقال ما تقول ان من سجد السهو فقال الفراء الخ يا محمد على
ما سئل الفتوة ام على ما سئل ففقال لا الا على ما سئل الفتوة قال الله تعالى في الخبر

في الخبر

من ابن قتال قال القم ان العرب اذا صغرت الشيء اصغره وتصغيره يقال واغته
لقد احسنت ولقد طبقت القتيبان قال سهل اذا نزل غير محمد واسمها اذا فقد
في السهو قول هو هذا الخلاف في الرواية قال في الذخيرة لو سجد للسهو
قبل السلام جاز عندنا قال القدوري هذا في رواية الاصول قال في ربيع
انما يجزى به لا ينعاده قبل فتنه ووجه روايه الاصول ان فعله حصل في فصل
محمده فيه فلا يحكم بفساده وهذا لان امرنا بالاعادة يتكرر عليه سجود السهو وهذا
شئ لم يقل به احد العلماء الا في رواية صاحب الذخيرة قلت وهذا لان العمل لا يمنع
ان يكون الخلاف في الاولوية وقال صاحب الحاوي في الساجدة لا خلاف في انها
ان سجود السهو جاز قبل السلام وبعدك وانما الخلاف في الاولى وفي قول التقدم
والتاخير سواء في الفصل له اشارة في التقدم والتاخير والله اما في خبر
من الشافعية قلت قول الامام هذا هو الصواب حكاه وتعليلا في قول
عندهم اذا اقره لا يعتد به قال النووي وهو الصحيح قلت يقولون عن الشافعي
انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد ذكرنا على احاديث صحاح في ذلك القول
بعلم الاعتقاد مصادمه لها فهو بعيد من الفقه والنظر قال الشيخ محمد بن
الحارثي في الخلاف في جواز الامرين قال قال القاضي والخطاب قال هذا
وجازته في كتب الخفية والشافعية والمالكية كتابه عن مذهبهم قلت قد ذكر
الخلاف في مذهبنا ومذهب الشافعية والحنابلة هذا الذي هو الحق على
هذا الخبر الحديث عن ابن عبد البر كلامه يقولون لو سجد قبل السلام فاجب السجود بعد
او سجد بعده فما يجب السجود قبله لا يصح قول من ياتي بتسليمين هو
الصحيح وبه قال الثوري واحمد في المفيد يسلم عن عمنه ويساره
كالعمودين وهو الصحيح وفي الشافعية التسليمتان اصح ولان محمد ذكر
السلام مطلقا والاصل في صرف السلام للجائزين وفي المخططين ان يسلم
تسليمة واحدة عن عمنه وهو قول الكرخي وهو لا صواب وبه قال الشيخ
وقاسوا على الجازة عند احمد ولا ينفرد فيها وفي المفيد والمرعاشي والدايع
يسلم ثلثا وجهه عند البعض لان التسليمة الاولى للتحلل والثانية للحيمة
ولا تحية في الاولى فكان منها الى الاولى عمتا ونفي لرافع فيه لان التحية

لوه

دون تحلل وقد سقط معنى التحية هنا وفي الذخيرة قال القدوري في كيفية
السجود يذكر بعد سلامه الاول وخبر ساجدا ويسمع في سجوده ثلثا ثم يقول
تائبا لذلك اي سجد سجدتين لاختلاف من يشهد تائبا ويسلم قال وقوله
بعد سلامه الاول اسارة الى انه يكفي بنفسه واحدة اذا الحاجة اليها الفصل
من الاصل والزائدة المحققة به وهو يحصل به وذكر شيخ الاسلام في شرح
كتاب الصلاة انه لو سلم تسليمتين الاياتي بسجود السهو بعد ذلك لانه بمنزلة
الكلام وقال القدوري قال في الذخيرة ثم اخضعوا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وفي الدعوات انها في فعل الصلاة ثم في سجود السهو ذكر ابو جعفر الاسدي في
ان ذلك كله قبل سلام السهو وذكر ابو الحسن الكرخي في تحفه انها في فعل سجود
السهو ولا يهاين الفعل الذخيرة في الحاصل فان جميع الصلاة والعلم عنهما يحصل
لهذه الفعل وهو الصحيح وقال الطحاوي كل فعل في آخرها سلام فيها الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم فعلى هذا القول يصل عليه في التقدم ومنهم من قال في المسئلة
اختلاف فعلا في التسليم والى يوسف بن علي في الاولى وعند محمد بن علي في الثانية
وهي فعل سجود السهو سواء على ان سلام من عليه السهو يخرج منه ما عندنا فكانت
الاولى هي الفعل الحتم فيصلي فيها ويدعو الله بما حوته ليكون خروجه منها بعد الركعة
والسنة والمستحبات والاداب قال في المفيد هو الصحيح وعند محمد لا يخرج منها
فتخرج الصلاة والرجاء الى فعل السهو فانها هي الاخيرة ويظهر فائدة الاختلاف فيما
اذ احتجك بعد السلام قبل سجود السهو لا تنقطع طهارته عندها وتنقضي
عند محمد وقال سمعنا الامام الحارثي في الفعل بعد سجود السهو ليس بركن
وانما يوتي بها ليقع ختم الصلاة بها موافق موضوع الصلاة حتى يذهب بعد
ما سجد للسهو انفسا لصلاته لانه لو ترك السهو وانصرف لانفسه فاذا
انصرف بعد السجود اولى في سجود السهو للسهو في صلاة الحاضرة لعدم
شروع السجود فيها اصلا فلذلك لا بد ولا في سجود الصلاة كذا لا يزيد الدال على
الاصل ولا في كبريات الشقوق والنفل كالوقوف في السهو وقال ابن سيرين
وقاده لا يسجد فيه **ف**رغ اخلف الفها منه سجود السهو مع
امامه لسهو الامام سواء كان فيما ادركه او قبله وهو قول الشافعية والحنابلة

والشافعي وابن حنبل وقال ابن سيرين واسمى بعض ما فاتهم سجدة ادخله آخر
الصلاة وقال مالك والشافعي والاوزاعي ان ركعة معه دون الركعة لم ينعقد فيه
وايقضه حال لانه لا يعتد به وقال بعض الشافعية لا يسجد السجود لم يترك
فما سبق به ولسان حاله ان جلالة نقصت حيث تابعه في صلاة ناقصة وكونه لا
يعتد به لا يمنع المتابعة فيه كالاغتصاب في نية الركعة فاذ انما يعتد به
ما فاتهم قبل بعيد محمود السهو قال الشافعي في عدم بعيد وهو احل الروايتين
عن ابن حنبل اذ سجده معه ليس في محله كالمناجعة في التشهد وفي الرواية
الاخرى لا يسجد والواو هي الاصح وهذا مذنب عطا والحسن والسعي والنجي
والاوزاعي ومالك وجديد الشافعي والاوزاعي وان ترك الامام السجدة لا يسجد
عندنا واه قال الحسن وعطا والقاسم وحامد والثوري والشافعي والركن واختاره
ابن المنذر قال ابن عمر وهو الاظهر وقال مالك والشافعي وابن سيرين اني نور
ورواه عن احمد يسجدون قول له ولزمه السهو في سجدة ما السهو اذ اراد في
صلاته عظام من حشمها السجدة وهذا يدل على ان سجدة في السهو واجبة هو الصحيح
لانه قال ولزمه والركوع هو الوجوب وولد ذكرناه وما منه من الخلفان فلا يعتد به
قال في الذخيرة وبك المشايخ في هذا او التزم على انه يجب ستة اشياء وادفبه
في الغنيد وحسب بترك الركعة فما شرع مكررا كالسجدة في سجدة يعلم الركعة
وساخره وتكراره وترك الواجب وتغيره وفي المحظوظ والغنفة والغنفة
ويترك الواجب الاصل وقال في الغنفة هو الذي يجب بسبب التغيره اما
لو ترك واجبا ليس باصل الصلاة كالاوجبة عليه سجدة تلاوة فذكرها في اخبر
الصلاة لا تجزئ عليه السهو ما خبرها وكذا الوصل ساھيا ولم تذكرها الا يسجد
للسهو وما خبرها الا لا يجب بسبب التغيره فلو تركها نقص الصلاة وهذا
القديم لم يذكره في المبسوط والذخيرة وعدة كتب وذكر الاسيما في انه يسجد
للسهو ما خبر سجدة التلاوة عن موضعا ومثله في الحديث وفي رواية النوادر
لا تلزمه لانه لا يستلزم الواجب اجلي وترك سنة يضاف الى جمع الصلاة
هكذا في المبسوط والذخيرة وفي الغنفة والغنفة لا يجب السجود بترك الاكثر
وعال الاسيما في كالتساو والتعود وتكررات الركوع والسجود وتسببها

الاربعه وهي العماء والقنوت والتشهد الاخير وتكررات العبد في الاستسجاء
الاربعه وسادها خيرا والسلام واطلق التشهد ولم يقيد بالاربعه قال رجب
يتركه فيها وفي الخبر ويحتمل ان يترك سجدة الركوع من صلاة العبد في السهو قال
صاحب محضر المحرر والظاهر ان الصلاة لا تترك الركوع الثاني لانه تنع لتكررات العبد ولو
ترك التكررة التي بعد القراءة قبل القنوت يسجد ذكر ذلك عن محمد في بعض النوادر
لانه مما تراه تكررات العبد وفي البداية ولو زاد في تكررات العبد في اولى بها
في غير محلها او ترك شيئا منها يسجد السهو وفي الذخيرة ولو ترك تكرير واحد من
تكررات العبد يسجد رواه الحسن عن ابن حنبل قال في الذخيرة اما تقدم الركن فمثل
ان يركع قل اني اعلم اني يسجد قل ان يركع وتاخير الركن ان يترك سجدة صليته منها
فيذكرها في الركعة الثانية او في اخر الصلاة او يوتر القيام الى السجدة بالزيادة عا التشهد
وتكرار الركن ان يركع ركعة عن سجدة وسجدات وركع الواجب ان يترك العبد لا في
في القنوت او الطلوع ويغير الواجب ان يركع الامام فما خاف او خاف فما يجهر وما
في الغنفة والغنفة والذخيرة لم يظفر بركه الاصل شيئين يجهر في الخاففة والنوادر
ان يجهر في الخاففة فعليه السهو قل او اكثر وان خاف مما يجهر ان كان يماخه الكتاب او
اكثرها عليه السهو والاول لا في الجهر فيما خاف اغلظ من الخاففة فلا يلزم لان
على المفسوخ فخطأ حكمه لان صلاة الجهر خطا في الخاففة كالغائبة في الاخرين
وكذا الذي يجهر واما صلاة الخاففة فلا خطا فيها من الجهر فاجب السجود في الجهر
قل او اكثر وشروطها الكثرة في الخاففة وفي الغائبة اكثرها لانها ما معني الدعاء
وان كانت في الغائبة ولو كانت دعاء لا يجب للسهو تغييره في صلاة فلهذا
حق حكمه في الغنفة والغنفة اخلفت الروايات عنه في مقدار ما يتعلق
بطلانها من الجهر ولا الخاففة ان من جماعة عن محمد انه جهر اكثر الغائبة يسجد
ثم رجع المقدار ما عجز به الصلاة وعن الحسن ان جهر في سجدة وسجد والصحيح
فقد ارجح بركه الصلاة والغائبة وغيرها سواء تسجد ولا يسجد عليه وذكره
في الاصل اما اذا خافت فلا بد من سجدة وكذا اذا جهر في الاصل اما كان في
الغفوة والتغليب وذلك في صلاة تودي على الشهرة والتفرد بوجها على الحقيقة
وذكر القاطع في رواية ما عن ابن سيرين عن ابن حنبل عن ابن حنبل عن ابن حنبل

في المحافة ان عليه السهو وفي ظاهر الرواية لاسهو عليه قال في المحط وفي رواية
النوادر عليه السهو وذكر الخواص ان النسيء لو كان عمدا بطلت الصلاة فاعلم
السهو وفي نوادر السليمان لو نسي حاله ووطن انه امام فخرج من السهو وترك
السنة الماضية لجمع الصلاة ان ترك التشهد في الفعل الاول او دعا القوت
وقال القاضي صدر الاسلاف معالج وجوبه ترك الواجب قال صاحب الدخيل
وهذا الجمع ما قبل منه لان الوجه كلها خرج عليه واما النسيء والناخير فان
مرعاة الترتيب واجبة عندنا وعند زفر قرض وقد عرف وتكرار الركن موجب ناخير
الركن الذي بعده واذ الركن عشرين ناخير واجبة وعليه المحققون من اصحابنا
وهذا واضح ومجرب سجود السهو عندنا في تكبيرة الافتتاح بان شك حاله القيام
او بعد انه هل كبر للافتتاح ام لا وطال تكبيرة لم يعلم انه قد كبر في اوطى ان لم يكبر
فكبر وقرا ويبنى عليه سجودنا السهو وما كان من واجبات القراءة كالناحية
او السون لجب سجودنا السهو بتركها ولو ترك الاكبر الفاحشة او ترك اقلها فلا سهو عليه
فكانه قرا كلها ذكره في المحط وان قرا الفاحشة مرتين في احلي الاولين فعليه السهو
لتاخير الواجب وهو الشهور ولو قرا الفاحشة وسورة اعاد الفاحشة فلا سهو عليه
وعلم هذا ان اسوي السجدة يوم الجمعة وسجد قام وقرا الناحية وقرا نجاتي وجوزهم
فلا سهو عليه وان قرا الناحية مرتين لم يقرأ لها على الولا وروى ابراهيم عن محمد
اذ قرا الفاحشة في الاولين ثم رجع مرتين فعليه السهو من غير فصل وفي
الاخيرين لاسهو عليه وفي جميع التقارن ذكر عقبة هذه المسئلة وكذلك
في تكرار التشهد يعني ان كبره وفي الفعل الاول فعليه السهو وان كبره في الثانية
فلا سهو عليه ثم ذكر عقبة انه اذا تشهد مرتين فلا سهو عليه من غير فصل
فيحتمل ان يكون المراد به الفعل الاخير وتحمل ان يريد بها جمعا في العيون
اذا تشهد مرتين فلا سهو عليه ومثله في المحط ولو قرا السورة مع الفاحشة
في الاخيرين فلا سجود عليه وهو المختار ذكره في الدخيل ولو قرا الفاحشة ثمانية
فصله فعليه السهو لان قراءة ثلاث ايات قصار او اية طويلة معها في الاولين
واجبه وان احر الفاحشة عن السورة فعليه السهو وفي الدخيل والعيون لو قرا اية
في ركوعه او سجوده او القومة او القعود فعليه سجودنا السهو لانه ليس بمج

نسيء ولو تشهد في ركوعه او سجوده او قيامه فلا سهو عليه لانه ثناء وهذه الواضع
بالحل التناذير الاسبيحاني وذكر الناطق في احساسه عن محمد لو تشهد في قيامه قبل
قراءة الفاحشة فلا سهو عليه وبعد يلزمه وهو الاصح لانه محل قراءته السورة
قد اخرج الواجب في المحط والعون لو تشهد في ركوعه او سجوده لم يسهو
تذكر الفتوى بعد ما سجد عليه السهو وكذا بعد ما رجع راسه من الركوع ومضى
والافتت ولو ترك الركوع في عودته الى الفتوى رواه ابن ذكره في البسوط
والدخيل وعمرهما قال في النسيء والتسبيح والسهو فيها وذكر في البسوط والاختار
القياس ان ترك قراءة التشهد والفتوى وتكريرات العيون لا توجب السهو لانها
سنة كتكريرات الركوع والسجود وتسبيحها وفي الاستحسان خبر لان سنة
نضاف الى جميع الصلاة فيمكن النقص بتركها في جميع احوال وتكريرات الركوع والسجود
وتسبيحها لانها الانصاف الى جميعها بل الركوع منها فتركها لا يمكن النقص في
كل صلاة وفي الباب جعل الاضافة الى جميع الصلاة دليلا على الواجب وفي النسيء
وواه التشهد في الفعل الاول واجبه هو المختار وقبل هو سنة وهذا
افقيل لكن خلاف ظاهر الرواية وفي الميد قل الفعل الاول سنة والصحيح انها
واجبه وفي النسيء لو تعدد التشهد في الفعل الاخير ولم يشهد فعلى الواسع
روايات وفي المحط فعلى احسينه روايتان ولو ترك بعض التشهد في السهو
في سجود السهو فويله ويلزمه اذ اترك فلامسونا كانه اراد فعلا واجبا
الا انه اراد بسميته سنة وان وجوبها بالسنة فيكون قد ذكره اراد به
المسبب بجاز القول في الجامع الصغير عند ان جتمع في يوم واحد فالاول
سنة اي وجب بالسنة لان جملة العبد واجبه وجوز ان يكون سنة على الحقيقة
مضافه الى جميع الصلاة كاخراجه في البسوط والاختار وقوله وذكر التشهد
تحمل الفعل الاول والثانية قلت التشهد هو الدعاء الذي فيه ذكر الشهادتين
في البعدن واحال الدعاء للعدتين مع ارادته نفسه بعد ذلك قوله وكذلك
واجب ابعد لان الفعل الاخرة فرض ثم تكلف لتوجيهه صاحب الحاشي وماك
معنى تركها ترك فعلها في موضعها لان فعلها فيه واجب يجب تاخيرها عنه بسجود
الاستسقاء والبداهة اختلافه اذ تركه في الاركان والقومة والفعل بين السجود

على قول أبي حنيفة ومحمد بن علي ان ذلك واجب وسنة وقد ذكرناه وان فكر في صلاته
قليل او طويلا في غير هذه وهو قدر ما يود في فيه ركن او عهد فاسا فلا سهو عليه
وفي الاستحسان يجب لنا خير الركن والقليل لا يختار منه فروع ذكره في
البدائع لو ذكر سجدة تلاوة من الاولى وصلبته من الثانية سيد اعند عاتيه العلماء
وعند زفر الثانية لقوتها ولنا ان القضاء معتبر بالاداء او السجدة التلاوة كان في
الصلبة ولو سلم وعليه سجدة عليه ان كان متعذرا بطلت صلاته وان كان شاهدا
وامرئ وجهه عن القبلة من غير عذر يفسد الفرض وبعد الخروج من المسجد **والله**
وسهو الامام اوجب على التمام السجود لان حديث ابن عمر فان سجد الامام
فعلبه وعلى من خلفه السهو وكله على الوجوب ذكر هذا الحديث ابن عمر وشيخه
وكذا عليه السلام سجد وسجد وامعه وان ابو حنيفة منهم سهوا لما ذكرنا ولا نهم
بالاقتداء به صارت صلاته مبنية على صلاته فدخلها التقصير بقوله في صلاة الامام
ولما يلزمه الاقامة بنية اقامة الامام ولو لم تؤثر بقضاء صلاته لوجب عليه
متابعته جذرا لما فيه الامام وعند وجود التقصير في فان لم يسجد الامام
لم يسجد التمام وهو قول عطاء والحسن والخفي والثوري والشافعي ومحمد
ابن ابي سليمان ورواه عن ابن جنبل وقال الشافعي يسجد المأموم خلفه
وتخالف امامه وخالفه الزكي والبيوطي وابو حفص من اصحابه ومنعوا المأموم
من السجود بقوله قال ملك والاوزاعي والليث وان سجد المأموم لم يلزم الامام ولا الموت
السجود وقال الشافعي في الامام سهوه ولا يسجد واحد منهما للاختلاف عندنا فيهما
محدثه معونه انه سمع العاطس في الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اللهم
الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ولم يابره بالسجود قلت لا يحجبه العلم بانه
تكلم عذرا والسجود للسهو ولم يحجبه شيء من التحليل بوجوب الوجوب ولم يفسد صلاته
لان جرمه الامام لم يكن اشهرت بعد ولم يرد الشيء على الامام السجود عن المأموم
اذ سجد الامام فكيف يحل عنه سجدة في وهو لم يأت بواجبه منها وهذا اصله
في الشرع فصارت كالصلية فانه لا تحلها احادنا واذ ادرك المأموم بعض الصلاة
الامام وسجد للسهو لم يلزم المأموم متابعته في السجود وبه قال الثوري والشافعي والاذ
ابن سنان فانه قال لا يسجد لانه موضع سجده وقد تقدمت المسئلة ولو دخل

صلاة الامام بعد ما يسجد سجدة للسهو ويتابعه في الثانية ولا تعيد الاولى وان
دخل معه بعد ما يسجد على الاقصاهما ولو سلم المسبوق مع الامام فعليه سجدة
الشهو في التسجدة الثانية دون الاولى لانه منفرد في الثانية وكذا ذكره ابن سماعه
عن محمد في النوادر وفي المحيط ان سلم في الاولى مقارنا للامام فلا سهو عليه لانه
مقيد به وبعده يلزمه لانه سلم وهو منفرد بنسب السجدة وركع ثم رفع راسه
وقراها بعد الركوع لانه قد انتقض والركن الذي الصافي حتى لو لم يعد ركوعه
تفسد صلاته وقال الاسيحاوي على قاسم قول زفر يفسد وعندنا لا يفسد
وذلك كله في مختص البحر وفي الاسيحاوي لو قرأ الاولى والثانية الفاتحة وسهوا
عن السجدة فذكرها في ركوعه او بعد ما رفع راسه منه قل ان يسجد فانه يعود
ويقرا السجدة ثم يركع وعليه سجدة السهو وكذا اذا قرأ السجدة ونسب الفاتحة
فانه يعود ويقرا الفاتحة ويبعد السجدة وعليه سجدة السهو ولهذا في المحيط
ولو ذكر في ركوعه او سجوده سجدة تلاوة او صلية بفسادها ولا يعيد ركوعه
ولا سجوده ولكن يستحب ان يعيد لان اسفاله منه امكن على قصد امامه
ومع عدا صار رضيا وانتقض الاول وفي مختص البحر عن محمد بن القيس اذا ترك التسبيح
يلزمه السهو وقال بهان الدس الحاشي ان سهر عنها قبل الفاتحة يلزمه السهو
واجب عين الائمة الكرام يسب السهو بترك التسبيح في الفاتحة والسجدة
وفي المغيرة لا يجب بترك التسبيح والتأمين شي في جميع وفي جميع التقارير
سلم عن يساره ولا سهو عليه وعني بالأمين ولا يعيد عن ابو يوسف فدا
في الثانية ما قرأه في الاولى يسجد للسهو وقال قاضي خان هذا في غير الرواية
عن ابو يوسف وفي المحيط الملاحق اذا سجد للسهو مع امامه لا يعتد به
ويسجد في اخر صلاته لان ما ادركه معه ليس باخر صلاته بخلاف المسبوق
لان ما ادركه معه اخر صلاة الامام ويصير في حقه اخر الختفا للمتابعة
ولو تابع المسبوق امامه في سجدة السهو لم ينه انه لم يكن عليه سهو
فسدت صلاته لانه اقل في موضع يجب انفراد وفي الفتاوى ان لم
يعلم المسبوق انه لم يكن عليه سهو لم يفسد صلاته وان علم ففسدت
قلا

والساي قال محمد بن محمد ولا رواه عن اي يوسف فيه واما رواية الترمذي فيه فتذكر في كتاب العدل
انرا اذا ان رفع صوته به كره في الجهر وحمل هو استسقط على هذا الكراهة في كل
موضع منه وفي الواقات لا يكره الصلاة في كل ما اذا حصل صوته على الجهر او رفع بالسمع واليد
لا يكره الاصفاء فيه وحمل كره الصلاة في كل ما اذا حصل مطلقا لمعسل والمجروح وقال في الواقات
وكثير من هذه كراهة الصلاة في كل ما اذا حصل الماراه كان يصلي الصلاة كما جاء في
ومعنى النبي في راحة الطريق انه يستنفضه الماراه فاذا كان الطريق واسعا لا يكره في كل راحة
عن محمد انه كان يصلي على الطريق وبالياءه وحمل معنى الذي لا يصلح الا على الارض والارواح
والابواب اذ لا يصلي الا على الارض وبالسجود والصوم ومعنى الذي لا يصلح الا على الارض ان يكون
السرحي ويرد عليه من ارض العلم وقد ورد في الترمذي في كل راحة السجود وعلى كل راحة
الصعود على كل راحة السجود لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون
اكره ان يكون من السجود لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون
الى الحكم فالصلاة في كل راحة السجود لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون
الحاجة ولا يستعمل في كل راحة السجود لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون
لا يكره الصلاة في كل راحة السجود لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون
المسحوق لا يكره الصلاة في كل راحة السجود لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون
نفسه واحده ملك رضى الله عنه فان موضع سجدة على الصلاة والسلام كان معبر
للمسحوق فان رضى الله عنه على كل سجدة وحمل موضع سجدة وبه السجدة مسبة
على راحة الارض والصلوات فاحدها ملك الاصل او غيره بالغالب ونزل الملك الحديث وقاعدة
مذهبه المعروفة في سجدة الارض وحمل سجدة الاصل بالحديث والغالب والارض واحد الارض
وهي الامعاء وما على الارض من طين الساء والعبر وبصر المدينة ما حولها والارض العم ما وهاها والارض
موضع الارض والاعطان والمعاط واحد معاط معطى الطاء ومعطى كرها ما بارك الاصل
الملك الشرب عللا وهو الشرب الاول والمعتق ككرهات الملك على الباد كرها في ملك في
ملكه والقرن للقرن وقال صاحب الطراز ان الصلاة في كل راحة السجود لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون
الما قبل السجود فلا يكره في كل راحة السجود لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون
كان جادا صليها ذكر وقال المازني عن ابن جبر في سجدة في ارض عصب
عن الجاهل اعاد اياه في سجدة في ارض عصب عن ابن جبر في سجدة في ارض عصب
لا يكره الصلاة فيه وذكر في الواقات رجل في سجدة على سور المدينة لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون
لا يكره الصلاة في كل راحة السجود لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون
وفيما الى يوسف لا يكره الصلاة في كل راحة السجود لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون

بكر
كان

الروايات لو فعله باذن الامام سعى ان يجوز ما لا يضر فيه ليعي في مسجد السور لانه ناسهم
قوله ويكره ان يفتن باب المسجد عن اقل الباب فهو مغلق ولا يفتل عن غلقه ومغلق الا في
لغة رده من رده فانه لا يجوز وفي كل جامع الصعود ويكره عن باب المسجد وهو في اللغة
المروية وصوابه اطلاق باب المسجد وسع مغلق لا يسهل عن السور على ان السور على ومن اطلاق من
منع مساجد الناس ان يركبوا فيه اسماءه وحمل لا يسهل عن السور على ان السور على ومن اطلاق من
وفي باطن خان قال منسحا في ثمانية الساجد لا يسهل عن السور على ان السور على ومن اطلاق من
صانه لما عالج المسجد واحترار الناس عن السور على ان السور على ومن اطلاق من
ما يكره الساجد وما الذهب وهذا حكمه المصحف بالذهب والمغضه ولا يسهل عن السور على
لانما يكره عليه وحمل هو قوله ما يسهل عن السور على ان السور على ومن اطلاق من
الصغير لما كان من الناس من يستحسن ذلك ومنهم من يكرهه وحمل هو قوله يستحسنه ما ذكره من
احل الناس ويعطيه ويومض ان عازم المساجد وروى ان داود عليه السلام بنى مسجد من
وركي في راس قنينة كبريتا احر وادان في نسيه تسعة اثنى عشر ملاء وكانت الساجد تعزى في
بالل وستر بعة من ملك شريعة لما ما لم يسهل وزاد الاجبة من خرفه مما الذهب والمغضه
بالوان الدماح واكره يعطى لها قال الا زنى اول من في الساجد التبع بجره في كاحله
يرون في الساجد عليه ولم يروى عن غيره من الساجد وحمل هو قوله الساجد
بالل ما يكره من الساجد وحمل هو قوله الساجد وحمل هو قوله الساجد وحمل هو قوله الساجد
الارض من ساجد عن غيره من الساجد وحمل هو قوله الساجد وحمل هو قوله الساجد
الوجه في كل سنة العشرة والى مكة من السور على ان السور على ومن اطلاق من
الذهب وعلى ميزانها وعلى الاساطين التي في طمها وعلى الارض وما واول من ذهب السور على
وزخرف المساجد ولما روى على الباب من الذهب بعث محمد بن الامير الرشيد احمد الماور
باسم عن النبي في كل راحة السجود لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون
وحمل ما بال العنبر في الذهب ملكه ولم يروى عن السور على ان السور على ومن اطلاق من
بجر العنبر في كل يوم من طمها في الذهب ملكه ولم يروى عن السور على ان السور على ومن اطلاق من
صلاه واجري الرنت لعماد المسجد من المال واما فعلوا ما ذكره اهل لا لانت الله في
واغرز الناس في كل راحة السجود لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون
الى الملك لاهم احوح من الاساطين ومع ان السور على ان السور على ومن اطلاق من
صاحب الطراز ان الصلاة في كل راحة السجود لا يكره الا على الارض وبالسجود وحمل الا على الارض ان يكون
وهم يخجلون ما ذكره من السور على ان السور على ومن اطلاق من
ان يكون فعله للسور على ان السور على ومن اطلاق من

قال في المحط والمفيد وقاض خان والعشا كذلك وانما نحن محمد الظهير
واقعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستحسن البداة فيما رواه
رسول الله صلى الله عليه وسلم اولاه اول صلاة فرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا
على الاولى وانما قال صلى الله عليه وسلم انكروا حشاً لانه صلى الله عليه وسلم على طين
ظهير قال ابو يوسف سئل عن الفرض بوضع الجبهة وهو رواية عن محمد وعلى قول محمد
يرفع الراس وهو المختار ذكره في المحط والادليل عليه انه لو سجد قبل ان يقرأ ثم سجد لكان
فيه اجراه ولو لم يسجد بالوضع كما قال ابو يوسف لان كل ركعة يسجد امامه
لا يعتد به ولو لم يفسد الوضع فاطاله كان سجدة وليس كذلك كل سجدة واحدة
وقالوا مرة الخلاف ظهير فيما اذا سبقه الحدث في هذا السجود يعني عند سجدة
ما بعد الحدث لها لم يكن سجوداً معتبراً لم يكن رفع الراس معه فلم يسلط فيه فتبوا
وبلغ على صلاته وقد جلي قول هذا ابو يوسف حال زه صلاه مسك فاصلها فصوره
لصلاة غيره قلبه وسبق ان يكون الخلاف على العكس لان الطائفتين والفتوة
من السجدة من فرض عند ابو يوسف وعند محمد ليس فرض بل ذلك سنة او واجب
في روايته والنسب عن ابو يوسف على الركوع انه لا يتم حتى يرفع راسه منه وطهر
قاما وعند محمد يتم بنفس الاغتسال وان لم يرفع راسه منه اذ ابطرت
الفرصة وانقلب لعل على ما تقدم عندنا يضيف الهاركة اخرى
في الظهر والعشا يضيف وتنقلا بسنت ركعات وكذا في العصر يضيف
الهاركة اخرى ومنه قال حماد بن سليمان فمن صلى الظهر عشا وقال
فاد والاوراعي فمن صلى الغر رتعا يضيف الهاركة اخرى ويكون
الركعتان له ناقلة قال وان لم يفسد الهاركة اخرى فلا شيء عليه فظن
على ما عرف قال قتادة بن انسان في الخامسة ثم افسدها لم يفسد فضا
ست ركعات في قول ابو يوسف لبقا التعميم فذكره قاض خان وفي المحيط
ان قتادة بن انسان في الخامسة ثم افسدها فان عاد الامام الى الركعة
نقص رتعا ومنه يفتي ستا عندنا وعند محمد لا تصور القضاء ولو قد
الدابعة ثم قام ولم يسجد عاد الى الركعة ما لم يسجد الخامسة وسما وان قيل
الخامسة من انما كانت في الركعة من فضا

وسجد للسجود استحسننا هذا على قول محمد لان نعمة الفرض باقية عندنا
استخت على اصل الصلاة ووصفها وبالشغال لا الفعل انقطع الوصف لا غير
وبقيت التعميم وبنا الفعل على نعمة الفرض جازي من الافداء فلما بنا
فعل نفسه على محرمه فرضه قال في المحيط وهو الاصح ولو انقطع نعمة
الفرض لما قصه وعنه في الفعل لان الاحرام لا ينعقد الاستتار حديده
ووجه الناس انه لو سجد ولو فرض سجود في صلاة اخرى وهي الركعتان
الزائدتان وسجود السجود لصلاته بشرع في صلاة اخرى وعندنا يفسد
سجدة قياسا واستحسانا لان السجود عندنا محرم نقصان يمكن في الفعل
قال في الدلائل هذا السجود للنقص التمكن في الغرض عندنا يفسد لاجله
فه لا على وجه السنة وعند محمد للنقص التمكن في الفرض في اصله
ان محرمه الفرض انقطع عندنا يفسد بالدخول في الفعل ولا وجه
المحرم نقص الفرض بعد الخروج منه وانقطاع محرمته ومثاله في المحيط
والمفيد قال في الحواشي سجدة يمكن النقصان في الفرض بالخروج منه
لا على وجه المسنون عند محمد ولما يمكن النقص في الفعل بالدخول فيه
لا على الوجه المسنون عندنا يفسد وقال الشيخ الامام ابو منصور واليا
الاصح ان جعل السجود جازي للنقص التمكن الاحرام فيفسد به النقص
في الركعتين والنقص في الفعل والله ذهب ابو بكر ابن ابي سعيد الصحيح
انها لا يكونان عن سنة الظاهر لان شرعه لم يكن عن قصد ولهذا لم يرد
وفي المحيط انها ناقصة غير مضمونة فلا يوجب الحاكمة وفائدة الخلاف
انه لو اتمى به انسان ركعتين صلى ركعتين عندنا يفسد ولو افسده
قتي ليعين قال صاحب المحيط وهو الاصح ولو افسده الامام فلا قضاء عليه عند
البدائنة وعند محمد يصل ستا وعن محمد في النوازل لا يفتي شيئا واذا اتم هذا
الشيء مع الامام يقوم ويصلي ركعتين ويشهد ثم يصلي ركعتين ولو افسده
لا قضاء عليه كالامام وفي العصر لا يرضى الى الخامسة ركعة اخرى بل يقطع
للفعل بعد الفرض او روى ليعشام عن محمد انه يضيف اليها ركعة اخرى
وكذا الحسن عن ابنه وهو الصحيح لان الركعة اتمامه اذا كان للفعل

بعده عن قصد اذ لا معصية مدونه وفي قاضي خان واذا قام الامام الى القبة
بعدها تعد قدام التشهد روى الشيخ عن ابي جعفر انه سابعه اليوم لانه الخطا سائر
ولكن ينظر فيه فعود احسن يعود فيسئلوا معه فان قيل الخامسة سجد السجدة
اليوم **قوله** ومن سجد ركعتين تطوعا فمسيهما وسجدة السهو ثم اراد ان يصلي
اخرين اربعين لانه لو نوى وقوع سجود السهو في وسط الصلاة وذلك غير مشروع
خلاف المسافر اذ اولى الاقامة بعد ما سجد للشهو فانتم صلاته وان
وقع السهو في وسط الصلاة **قال** في المبسوط لان ذلك بمخار شرعي
وقد يكون بخلافه كالجند يصرون بمخار فيه الامام والمارة
بنتية زوجها والعبد بنسب سيده وهما مباشرته وقصده ولانه لو لم
ين عليهما منه تنطل صلاته كلها ماصلي وما يقع خلاف التطوع **قال**
الشيخ حسبي وحقيقه الفرق ان السلام محلل ثم بالعود الى سجود السهو يعود
الى حكمة الصلاة للضرورة فما يرجع الى المال تلك الصلاة لا في غيرها وفي
الزمناني لو نوى الاقامة بعد السلام قبل ان يصير نية في هذه الصلاة وسقط
عنه سجود السهو وعند محمد وزفر حجت وصارت اربعة ولو سجد للسهو ثم
نوى الاقامة حتى صار ركنه اربعة اهل بعد صلاته **قال** في الاصل يعلم ان
سجود ونوى المشقة فلا يعتد به واحلفوا انه لو نوى بالخير الاسلام يجوز
لان السلام محلل وانما وقف حكمه ضرورة يمكنه من السجود فلا يظهر في
حوالنا وعن القسبة اني جعفر انه يجوز وليس عليه ان يسجد ثانيا لان الخبر
قد حصل وقال المصنف اني ولو نوى جاز يص عليه في عصا وقال شيخ الاسلام
خواهر زاده يجوز ويعيد سجدة السهو لو وقع في وسط الصلاة **قال**
في الحواشي وذكر صاحب المحيط انه لو نوى جاز وفي إعادة السجود اخلاف
المشايخ والمخار انه يعيد وكذا الوعيد المسافر للشهو ثم تنس ان سفيقته
دخلت مصر وبالبائنة اذا سجد المستوق ثم سجد في الفصل ورا اذ
في المبسوط اذا تيسر فخرج وقت الجمعة بعد ما سجد فيها طمأنا وسجد
للسهو **قوله** ومن سجد عليه سجدة السهو فدخل صلاته بعد السلام
لما امام كان داخل الا فلا وهذا عندنا في يوسف والحقه وعلا

محمد هو ذاهل سجدة الا فام اول يسجد وهو قول زفر اصل الخلاف ان سلام
من علمه سجود السهو عدا اهل الخرجه من الصلاة ام لا فعند محمد وزفر
لا يخرجهم اصلا وعندنا حجة الى يوسف يخرجهم وخامس قولنا
ان عدا الى سجدة السهو وصح عوده اليها من ان لم يخرج ولم يقطع بحكمته
وان لم يخرج وانقطع بحكمته ومن المشايخ من قال لا توقف
في النطاق الحرمه لسلام السهو عندنا في حقه والى يوسف بل يقطع
من غير توقف وانما الوقوف عند ما في عود الحرمه ثانيا ان عاد الى
سجدة السهو يعود والافلا وهذا السهل يخرج المسائل في الاول اصح
لان الحرمه اذا بطلت لا تعود الا بالاعادة ولم يوجد ذكره في المدارج لمحمد
ولزفر الاعتبار باللاوة والسلاما هيا ولكل ان السلام كاف لكان
الخطاب الا للضرورة وفي سجود السهو فاذا لم يسجد على البلاء عليه كان
خارجا فاذا عاد رجع السلام ويعود الحرمه لخلاف سجدة اللاوة لان
محلها قبله ولخلاف قراءه التشهاد لم يعمل السلام ويلبني على هذا الخلاف
مسائل المسئلة الاولى التفريقه قل العود لا تنقض الوضوء عندنا في حقه
والى يوسف وسقط عنه السهو وعند محمد وزفر سقطه ولا يسقط
السجود المسئلة الثانية لو نوى الاقامة لا يتغير فرضه عند
الى حقه والى يوسف ولا يسجد لانه لو سجد يتغير فرضه فصار نورا
سجود السهو وفي وسط الصلاة وعند محمد يصير فرضه اربعة ويسجد
في الجملة لانه المسئلة بالائنة لا يصح الاقدا به عندنا في حقه
والى يوسف حتى لو اقل به انسان بنسبه لكان كل قل ان يسجد
الامام للسهو لا يجب على المقتدي قضائ شي وان عاد الامام الى السهو لانه
تكميل صلته الاقدا وعندنا يلزمه قضاء صلاة الامام لصحة الاقدا
به عندنا وفي الحواشي فان عمل بغني ان لا يصح الاقدا به وان عاد لان
تعا الختمه ضرورة الحاجة الى السجدة فلا يظهر غير ذلك بل
استفاض المهاجرات فافهمه بعد العود بل على ان الحرمه مطلقة
لا ضرورة **قوله** ومن سلم يريده قطع الصلاة وعليه

فعلية ان يسجد لله سجدة لان هذا السلام غير فاطح للصلاة وبنيته بعد
المشروع فقلت كالمشروع في الظاهر سنا او نوى المسافر اربعا لمقننته
ذكره في المسبوط وفي المحيط سجدة في الفرض يرد بها تطوعا منع عن الفرض
حكم الجمعة ولو سلم وهو ذكر السجدة صليبه او سجدة بلاوه اولئك شيئا
فصلت صلاته ذكره في الحديث وهذه السنة تغير للمشروع فلم يبلغ والفرق ان الاشياء
يؤى بها في حصة الصلاة وقد بطلت بالسلام العمد وسجود السهو ونوى اجزائها
ولما بقية اذا كان عليه سجود السهو في الغواشي ونبيه الكفر ينطلي الايمان ولم يعلم وان
كان تغيير المشروع قلم سنة الكفر في نفسه وهو كفر ومتى ثبت الكفر ارتفع
الايمان لانها لا اجتماع وفي المحيط فصل العشاء كعتين فلما منه انها تروخه فسلم
او صلى الظهر كعتين طهنا الجمعة فسلم روى ان رستم عن محمد انه يستقبل بالسلام
عمد ودرك في العبور انه يستقبل ولم يذكره الا في حديث طهنا فلو سلم في اربع
فسلم علم فانه علم في كتاب السجرات على من يقابل الرازي انه يتم عند طهنا خلافا
لحمد انه سلم على طهنا فقام فكون سلامه سهوا فسلم ومن شك في صلاته
فلم يدر الا ان صلى ام اربعا وذلك اول ما عرقله استئناف الصلاة لعوله على الام
اذا استلحقه في صلاته انه لم صلى ولم يستقبل الصلاة هكذا في المسبوط والمحيط
والاخرة واركان الشك بعض له شئ اني على الكبر اياه لقوله عليه السلام من
شك في صلاته فليتب الصواب وهو حديث عبد الله بن مسعود متنوع عليه وقد
قدمناه في قواعد هذا الباب والتحرى طلب الاحرى فان لم يدر اي نية على
اليقين لعوله عليه السلام من شك في صلاته فلم يدر الا ان صلى ام اربعا نية على الاقل
ولفظه في حديث ابن مسعود في طهنا الشك وليبر على ما يستيقن رواه مسلم
وقد ذكرناه في هذا الباب في الفقيه وليفتيه اذا شك وهو قام او راع او ساجد
ام تلك الربعة فتعد لاحتمال انها رابعة والقعدة فيها فرض ثم يصلي رابعة اخرى
زاخا لانه انما كانت الثالثة فصاح الى الرابعة ثم تشهد ويسلم ويسجد للسجدة
قال القدوري قال لم يحاسبنا الشاك بخبره ولم يفتعلوا واهل رواية الاصول
ووجه حديث ابن مسعود الصحيح في تحري الصواب وروى الحسن بن علي خيفة
عن ابنه عاتقة كان في حديثك الوعد وهو قوله الشاك في الصلاة

وروى الاصحاب بين الاحاديث فخلوا حديث الاستسفال على الشك في اول مرة
لانه لا يخرج عليه فيقول لعوله عليه السلام دع ما ركبك الحق لا يركبك وجعلوا
حديث ابن مسعود رضي الله عنه على ما اذا كان بعض له الشك في اول مرة
لان الاستسفال في كل مرة حرجا لنا وفي السعال في القن احتمال خطا فالفاء بالعرض
قبل تأممه وجعلوا حديث ابن مسعود على تركه ومنه الشك وليس له طهنا
وترجيح وقد روى عن ابن مسعود مثل قولنا فانه سئل عن الشك في الصلاة فقال
يخبرني فقلت له عن نفسك او عن رسول الله فقال عن رسول الله ذكره القدوري
في شرح تحريم الكرخ وروى ابو بكر ابن ابي شيبة في مسنده عن ابن سيرين عن ابن
انته قال اما انا فاذا ادر كصليت فاني اعيد لعوله في حقيقته واني يوسف
ومحمد واهل بيته وعن سليمان بن ابي جابر عن ابن مسعود رضي الله عنهم في الذي لا يدر في صلاة
صلى او اربعا قال يعيد حتى يجمعط وعن جابر بن عبد الله بن جابر
عن الشك في الصلاة فقال اما انا فاذا كان في المكتوبة فاني اعيد وعنه في الخبر
قال ميثاق اجازة اطم ادر كم ربيت فسالت ابن عمر فلم يجبه فمروا في الحفة
فقال يا عبد الله ليس بشئ عندنا العظم من الصلاة واذا نسى احدا اعادة
فتبين حكم الشك قال فقلت لا ادر عن قوله فقال انهم اهل بيت يقفون
وعن ابن مسعود بن الخالد عن الشعبي قال بعد وكما شرب يقول بعد
وعن ابن عمر عن عائشة قال اذ صليت فلما تدر كم صليت فاعدها مرة فاما الثلث
عليك مرة اخرى فلا تعدها وعن عطاء قال بعد مرة روى في كعبه ملك وعبد الملك
وقال عبد الله بن مسعود بن جبر انهم كانوا اذا رجعوا في الصلاة اعادة اني كلام ابن
ابن ابي شيبة وقال النووي في اللوح حلفه ان حصل له الشك في اول مرة بطلت صلاته
وان صار عاده لم يجزئ وعمل يعال طهنا وان لم ينظر شيئا على الاقل قال ابو حامد
قال الشافعي في القدم ما رأت ولا اقر من قول ابن خزيمة هذا ولا ابعد من السنة في
كلام النووي وهذه الحكاية عن ابو حامد عن الشافعي فليسمع قد ذكرت الحديث
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل واحد واحد من الثلاث وصحة الحديث في الخبر
والبناء على اليقين والحديث الوارد بالاعادة فكيف يقع الشافعي القول
المؤيد لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقول ولا ابعد السنة مع قوله

قول الشيخ قد ذكره ابو بكر بن شيبه عنه من طرق وقد كان ابن عمر اعظم
الناس اتعاقا للرسول صلى الله عليه وسلم وقد رواه ابو بكر بن جعفر والشيخان
ابن الهيثم عن تقدم ابن حنفية عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
ذكرهم في هذا الكتاب محمد بن ليس في تخصيصه قول الخليفة بالتعقيب
التعقيب عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس هذا من باب اهل العلم والفضل وقول
النووي واراداه وغيرهما الخالفين لها قال ابو حنيفة ان حصل له التسليم
اول مرة بطلت صلاته فقالهم هذا عن الامام لا يوجد في كتابنا المشهور
مثل الميسود والمحيط والذخيرة والبدائع والمفيد وقفاي للراغبنا في جمع
الكرخي والاسيحياني والحنيفة والغنية وجامع الثقة وغيرهما الكتب
التي تقرب من ثلاثين مصنفا بل قالوا انها يسبق ليقع صلاته على وجه الصحة
وقال ابو بصير في القدر في المعروف بالاقطع منه الاستئذان والاف
لانه يسقط به الشك بيقين في الذخيرة او هكذا احديث ام لا او هل اصاب
ثوبه بخاتمة ام لا ان كان كذلك اول مرة استقبل ولا شك ان صلاته لا يسقط
بالشك فقد عظمنا على مثله الكتاب ثم اختلفوا في قوله اول ما عرض له قبل
اول ما عرض له في هذه الصلاة وقال في الذخيرة هو قبل معناه ان السهم لم
يكن عادة له لا لانه لم يسه قط وقبل اول سهو وقع له وفي غيره وابكر سهو
في صلاة قط من حين يبلغ اما اذا وقع له ذلك في شيء من الصلوات فانه يخبر
قال صاحب الذخيرة والاول اشبه ولا استقبال يكون السلام في وقوعه
ولا يخرج منها مجرد البنية ومعنى البناء على القول انه اذا وقع له الشك في
الرابعة والرابعةين جعلها ركعة وان وقع بين الركعتين والتدجيلها ركعة
واركان من البدن والاربع جعلها ثلثا فينبغي صلاته على ذلك هكذا رواه
السهم في من حديث عبد الرحمن بن عوف في سننه الكبير وفي المتبع رواه احمد
وابن حنيفة والترمذي وصححه وعليه ان يشهد دعوى الركعة التي
الشك بها انها اخر صلاته احتياطاً ثم يقوم ويضيف اليها ركعة اخرى ولو
شك بعد الفراغ منها فلا اعاده وتجعل كانه صلى اربعاً وان شك انه صلى ثلثاً
لا يشك في صلاته ولا يملكها الا بالاربع والاربع والاربع والاربع

هذه اخر صلاته ثم يصل ركعة اخرى احتياطاً وان كان قاعداً يخبر فان راى
اها ثالثة تجزئه وان لم يكن له راي يفسد لجوار ان ترك الركعة في الثانية فحجل
الفساد وفسد احتياطاً ذكره الفروع في المحيط ونك الحافظ ابو جعفر
على حديث في الدين فقال واللي يدل على ان اخرى في الكلام في الصلاة من النبي
صل الله عليه وسلم والمامو من حديث في الدين بن مسعود والعلم على ان
الامة اجعت ان رطا لوزنك امامه في صلاته شيان ان يسبح به ليعلم امامه ما تركه
فما يقبضه وذو الدين لم يسبح برسول الله لوميد ولا انكر رسول الله صلى الله عليه وسلم
لامطايه قد دل ذلك ان ما علم رسول الله للناس من التسبيح للناس اذ اناسهم
في صلاته كان ضاحكاً عن ذلك وفي حديث لوهو به وعمر بن الخطاب ما يدل على التسبيح
ودك ان انا هو به قال تسلم من ركعتين ثم انصرف الى جنبه في المسجد وقال
عمر ان مضى الى حجرته وذلك كله ثابت قد ائنه كان مضى وجهه عن القبلة
وعلى عاكبوا في الصلاة فهذا حرجه من الصلاة فان قال ذلك وفعل
ما فعل وهو بطن انه ليس في الصلاة من كل خير الوالح يقوم به الحجة بحجة العمل
وقد اخبر ذو الدين رسول الله انه لم يتم صلاته فهو في الصلاة فالتفت الى الصحابة
وتكلم معهم وسلم بعد علمه انه في الصلاة فلم يخرج ذلك الصلاة على مذهبه
هذا الخالفنا قلنا ان يكون هذا قبل تسبيح الكلام ثم ان ابا بكر وعمر اخبرا الله
في الصلاة بعد علمهم وكان يكتم ان يومئذ ان ذلك فيعلم منهم من غير كلام
فان قيل كيف يجوز ان يكون هذا قبل تسبيح الكلام وان هو به اسلامه متاخر
صح رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث سنين وتسبيح الكلام في الصلاة بكنه
قل الحجر قبل ان يركب ان تسبيح الكلام كان بكنه فمن روى ذلك هذا وانما لا يخرج
الامسند وهذا زيد بن ارمي الانصاري يقول كان شك في الصلاة حتى تركت
وقوموا ثلثة فالتفت فامرنا بالسكوت وصححه زيد بن ارمي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم انما كانت بالمدينة فقلت هذا ان تسبيح الكلام كان بالمدينة بعد قدوم رسول الله
صل الله عليه وسلم بكنه مع ان انا هو به لم يخبر بك الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
اصلاً قال الحافظ لان ذا الدين فعل يومئذ قال ذكر محمد بن اسحق بن يسار وعنه
وعن ابن عمر ان سلام الحجر به كان بعد قتل في الدين وقول لوهو به صلى الله عليه وسلم

وذكر البيهقي ان الركن قبل يد رضى الشياطين وذو الدرس بقى بعد النسخ صلى الله عليه وسلم
قال ذكره ابو عبد الله الحافظ وكان قصير الدين او مديد الدين **مسألة**
قال ابو شيخان اذا حال في النجاسة الاولى اللهم صل على محمد بن محمد لزمه السهو
وعلى احسنه لو زاد جرح سجود السهو ولو زاد سالوا وقال الامام
ابو منصور الماتريدي لا يجب ما لم يقل على محمد وعن الصادق لا سهو عليه
في هذا وعن محمد استفتح ان وجب سجود السهو بالصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم **مسألة** قد وجب سجود السهو بقراءة القرآن في الركوع والسجود
لكنها في غير محلها ولو قرأ فاتحة الكتاب قبل التشهد لزمه السهو وبعده
باب صلاة المريض قال صاحبنا فع
ذكر باب السهو وفيه قصور جبر السجود فاشعه فان صلاة المريض
لا يشترط مع القصور بعد الاكثار وفي الجاوي في المناوي العذر
لجبرها وفي اضافته الفعل لان فاعله كذا في البصار قال او الى محله وانه
سابع لقولهم جرح زيد بئذ قال كذا قاله الشيخ الامام بدر الدين
وينبغي ان اسع ان هذا لان المعنى الصلاة الصادق في المرض
فاعلمها وموجبها اما قولهم جرح زيد لا بئذ بل فالظاهر ان زيدا مجروح
ولا يكون بخلافه المريض لان المريض يعلى معنى فاعل **قوله** واذ
يجزى المريض عن القيام صلى قاعدا بركوع وسجود لخبر عثمان بن حصين قال كان
بواسير فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى قائما
فان لم يستطع قاعدا فان لم يستطع فعلى جنب قال في السقي لان من يديه
رواه الجماعة الا مسليا وقال النووي وسطح الجوزي رواه البخاري
وزاد النسائي فان لم يستطع فمسليا الا يكلف الله نفسا الا وسعها وعن
علي بن الحارث رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى المريض
قائما ان استطاع فان لم يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع او ما
وجعل سجود اخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصل قاعدا صلى
على جنبه الا من يستحيل القبله فان لم يستطع ان يصل على جنبه
على مسليا بخلافه مما يلي القبله رواه الدرر قطي قال البوري اسأله

ضعف والبواسير واخرها الباسور وهو علة تحدث بالمتعد والناسور
بالقون علة تحدث في باقي العين يسفي ولا ينقطع وقد حدث ايضا في
حوال المتعد وفي اللثة وهو مغرب ذكر ذلك كله الجوهري وروى اصحابنا
في كماله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يصل المريض قائما فان لم يستطع
قاعدا فان لم يستطع فعلى جنبه لو لم يكن قائما فان لم يستطع فبالله اجن
يقول العذر منه وفي المسبوط دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
على عمران بن حصين بعوده في مرضه فقال كف اصلي فالصل قائما
فان لم تستطع قاعدا فان لم تستطع فعلى جنبه لو لم يكن قائما فان لم
تستطع فبالله اولى العذر ان يقول العذر منك لان الطاعة بحسب
الطاقة وروى نافع عن ابن عمر قال صلى المريض مستلقا رواه البيهقي
وعن العيزرة عن الجرح قال يصل المريض اذا لم يقدر على الخلو من مستلقا
ولجعل جلده مما يلي القبله ويستقبل بوجهه القبلة لو لم يكن قائما
براسه وعن الحسن وابراهيم يصل المريض على الجأله الذي هو عليه ما ذكره ابو بكر
ان في شبيه في سننه **قوله** فان لم يستطع الركوع والسجود
او ما ايا قاعدا لما روينا ولا نه وضع مثله وجعل سجود اخفض من ركوعه
لان الامام يد لها وقام مقامهما فاحل حكمهما ولا يرفع الوجه في سجود
عليه لما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
عاد مرضا فراه يصلي على وسادة فاحلها فرمى بها فاحل عود البصل عليه
فاخذ فرمى به وقال صلى على الارض ان استطعت والا فادى اياها واحل
سجودك اخفض من ركوعك ذكره البيهقي وليس بشي وسئل ابن عمر
عن الصلاة على الروحه فقال لا تتخذ مع الله الها افرأ قال لا تتخذ لاداء
صلى قاعدا واسجد على الارض فان لم تستطع فادى اياها واحل السجود اخفض
من الركوع وعن علقمة قال دخلت مع عبد الله على اخيه عتبة فعوده وهو
مرضى فرأى مع اخيه مروجته يسجد عليها فانه رعا منه عبد الله
وقال اسجد على الارض فان لم تستطع فادى اياها واحل السجود اخفض

او على جنبه او ظهره ورجلاه الى القبلة ويومئ برأسه قال وكلاهما
محول على الرتب بين الهيئات المذكورة ولم يقل احدا بالتغيير فاذا
صل على جنب يستقبل بوجهه الكعبة وعلى ظهره فانما يستقبل بوجهه
السماء انتهى كلامه قلت هذا غلط لانا قد ذكرنا انه جعل تحت راسه
وسادة فيقع اذا وده مستقبلا للكعبة وقال ابن القيم ان عمر
عن الحبش الامري على اليبس ولم يرد الشرع به وقال الشافعي اذا عجز
عن القيام والتعود صلب على جنبه الامن واستقبل القبلة بوجهه
ويقدم عليه كالميت في لحده وفي رواية عن ابي حنيفة ذكرها في البناء
وغیره قال النووي فعلى هذا الواضح على يساره وتكره لمخالفة السنة
وهو قول ابن حنبل وفي وجهه يضطج على جنبه ويغطي اسنق قدميه
الى القبلة كحالة الفوراني وانما المحرم في الغزالي البسيط وما يجب
البيان وقال الغزالي هو غلط وظلام هذا في الجواز ومن لا يتقدر الاعمال احدة
منها صحت بها وجه من شرط الايمان على جنب حدث عن ابي ابي بكر
ما تقدمناه من عروايته وما رواه اصحابنا من الحديث الذي ذكرناه اولاه
اذا صلب مستقبلا تقع جميع صلاته من القيام والايما بالركوع والسجود وال
القبلة شرط صحة الصلاة مع القدرة بالنسب وقال النووي ولا اذا
اضطج استقبل القبلة بوجهه يذنه واذا استلقى لم يستقبل الا بوجهه
قلت هذا باطل لا وجه له لانه انما يستقبلها بحالة القاءه ورجلاه
الى غير القبلة ولا يستقبلها بالركوع والسجود وعلى ما قلنا
يستقبلها بجميع بدنه في جميع الأحوال ولان اشار المستلقي يقع
في هوا الكعبة وهو قبلة عندنا الى عنان السماء واسان المضطج
على حله الى قدميه وذلك ليس بقبلة وفي الجواشي ولا حديثنا محض
وحدث عن ابن حنبل محل على المحرك قلت هذه فاعله مع وفاة
لو ثبت حديثنا ولان مرضه لو زال فقعد كان وجهه الى القبلة
ولو قدر على القيام فقام كان وجهه الى القبلة ومرضه على شرف الزوال
مخلاف المحض والموضع في التبر ولا ندم ليس لها ايما بالركوع والسجود يبيع

الى غير وجهه القبلة فراعينا فيها جهة وجهه ومثل كان مرض
عمران سمعه من الاستلقاء فصل على الحبش لذلك ومعنى قوله فعلى
الحسن ما قاطع على الارض قال لبيد تعالى فاذا واجبت جنوبها
والمستلقي ساقط على الارض ومالك بن نفع فلان شهره على جنبه اذا طاك
مرضه وان كان مستلقا او في اللبث وان عجز عن الاستلقاء
صل على جنبه الامن ومن اصحابنا من قال يصل على جنبه الامن
فان لم يستطع فعلى قفاه والخيار الاول ثم الاضطجاع المشهور
سنة اجدها في الصلاة على الخلاف الشافعي في المحقق عبد الوهاب
يوضع على شقه عرضا ووجهه الى القبلة لكن الناس اختاروا
اصحاه مستلقا وزعموا انه اسهل الخروج الروح وهو
الثالث والرابع المستاذ وضع على الخت بعرضه وادراية
فيه لا صحابنا لكن تعارفوا اصحاه على قفاه الحاضر الاضجاع
في حالة الصلاة عليه يكون مستلقا على قفاه كما هو المعهود
بين الناس السالكين الاضجاع في الخد يضيح على شقه
الامن ووجهه الى القبلة قال في ذخيرة المراد بالبحر ان يضعه
القيام ضعيفا شديدا حتى تراد عنه بذلك او جذله وجعلا
او تخاف ابطا البرزخ لو قام وفي الجواشي العريكون حشفه كالمقامر
يسقط من مرضه وحكما بان تخاف زيادة المرض او ابطا البرزخ وفي
جوامع الفقهاء من لا يقدر ان يقوم بنفسه الا ان يعمله
غيره ومن لا يقدر ان يصل قائما ومن لا يشق عليه
القيام مشقه شديدا تحت يشغله عن الصلاة وقيل ان لا
يقدر ان يذهب يروح لنفسه خارج الدار وقال النووي
يعتبر فيه المشقة الشديدة او زيادة مرض وقال اسام
الحرمين باب التيمم الذي اراه في ضبط الغزالي بحقه مشقه
يذهب خشوعه والمذهب الاول وحكي النووي في صلاة المريض
عن طائفة ما لا يخفى كما يشترط فيه عام نفسه

او خيفة الهلاك والمرض الطويل كما في المرض المستعصي قال والله
الاول فصرع ولو كان نطيم القيام اذا صلى وحله ولا يطقه
مع الامام يصل وحله عندنا لان القيام فرض والجماع شبهه
وبه قال مالك والشافعي ومن يصل مع الامام فاعدا
لانه عاجز عنه ذكره في المحيط ولا اعلاه فيها ذكرناه بالاجماع
ذكر الاجماع النووي **فصل** اذا كان نعتنه ما وهو قادر على
القيام فقال طبيب موثق انه ان صليت يستلقي امكن هذا وانك
يجوز ان يصل فاعدا وفيه استحبابا تنزع الما من عينيه اي قلعه
وهو اصل الوجهين عند الشافعية قال في المشروط لان جرمة
الاعضا جرمة النفس وقال مالك والاوزاعي وهو احد الوجهين
للسان نعتنه انه لا يجوز لانه قادر على القيام ولما روي عن ابن
عباس انه لما وقع الما في عينه حمل اليه عبد الملك الاطبا على
البرد فقالوا انه تمكث سحالا تصل الا مستلقيا فقال عابشة
وام سلمه فنهية وقال امام الحرمين يجوز قطعاً ولا نص للشافعي
فيه والاشعري ما رواه البيهقي باسناد ضعيف ورواه اسناد
صححه انه من له ذلك فكرهه وروى عنه انه قال رأت
ان كان الاجل قبل ذلك والذي حكاه الغزالي في الوسيط انه
استغنى عايشه والى هجره باطل لا اصل لنكر الى هجره وانكر
بعضهم ارسال عبد الملك الاطبا وقال يوفيتا فل لانه عبد
الملك قال النووي وهذا انكار باطل وجوز ان يعقهم في
خلافه معويه في زمن عايشه وام سلمه فانه كان من امراء
ثي امية ومن اهل الفتن والبسطة وبعض البرد ليس
بصعب عليه قلت وجوز ان يكون بعثهم من جهة معويه
لستاعة عبد الملك وسعيه فنسب اليه او ينكره الى الحق
في التنبيه فوله احتمال ان يجوز له ترك القيام وان لا يجوز
ان الوجهين في المسئلة مشهوران وهو ممن ذكرها في المهد

وفي المشروط يجوز ان يصل الصحيح فاعدا اذا خاف علة او وسع
استاقا وقال النووي في شرح المهدى ولو قام اليك لراه العدة
ومسد التدبير يصل فاعدا او المذهب وجوب الاعادة لتدريته
وفي قول ان جملة الكبار فاعدا لا يستعذم الصلي فاعدا انطوعا او
مروضة بعد ذلك كيف يتعد قال في الخبرين يتعد في التشهد
كشايير الصلوات اجماعا اما في حالة انقراة نحن في حصة ائمة
ان شاقه كذلك وان شاتر بع وان شاقه لا يمتنع لانه لا سقط
عنه الركن التخفيف فالتخفيف في هيئة القعود اول وفي مختصر الكرخ
والغير عن الحنفية يتعد كيف شام غير كراهية قلت
ويبلغ ان يستغنى من ذلك الاتقا المذكور ومد الرجلين في الفسلة
وعن ابو يوسف محتبي وعنه يترع وفي المنيد عنه في الابتداء فاذا
ركع افترش رجله اليسرى يجلس عليها ومثله في الذخيرة وعن
محمد انه يترع وعند زر بن ربه في الصلاة كلها قال
ابو الليث النبوي على قول في لانه معهود في الصلاة والخبر عن
الحنفية رواية محمد قال في المنيد والتخفة والغنية هو
الصحيح وعن الحنفية في صلاة الليل يترع من اول الصلاة الى
اخرها وخمسة الافضل ان يقعد موضع القيام محتبيا وروى
الحسن عنه انه يترع فاذا اراد ان يركع نفي رجله اليسرى
واقترش بها قال القدوري اطلق ابو الحسن رواية الحسن
وهي عن ابو يوسف وروى ابن ابي مالك عن ابو يوسف انه يركع
مترعا قال النووي ولا تعتبر لقعوده هيئة بل كيف
قعد اجزاه لغيره الا قعاء والقعود ما دار عليه وافق
المولس والوجهين يتعد من مترعا وهو رواية المزي
ورواية النوبختي يتعد مترعا قال الغزالي وهو بعيد
وعند مالك والنوري والليث واحمد واسحق يترع وهو
مروي عن ابن عباس وابن عمر وابن عمر رضي الله عنهم وللشافعية

وجهان آخران أحدهما الركعتان إلى الصدر كالأحشاء والآخر
ضربة اليمنى ثانيا كرسنه اليسرى كالحالبس إمام القام وجهه
من الخمار التربع أن القعود بدل الخ القيام والقيام الخالف
قعود الصلاة موجب أن يكون بدله مخالفه ووجه اختيار
جلوس التشهد لأنه أصل في الصلاة حاله الاختيار فكون
أفضل حاله القعود ولأنه مشران الأكنا والافتراش
أولى بالعبد ولأنه جلوس الجايه والأكثره والفرادة فلا
يناسب الخضوع ولأنه قعود العادة والافتراش قعود العادة
وقال الغزالي التربع بعيد لأنه لا يليق بحال الخاضعين وقد
أن مسعود وعن ابن مسعود لأن أقبل على حمرة أو حمرين
أحب إلى أن أقعد مترعا في الصلاة وكرهه الحكم ذكر ذلك كله
البيهقي في سننه وروى البيهقي عن عائشة رضي الله عنها
قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي مترعا
وعن حميد الطويل قال رأيت أنسا يصلي مترعا على فراشه
وعن عيسى بن عبد العزيز ومجاهد والخفي في المصنف أنه يصلي مترعا
ذكره البيهقي في محمل فعله صلى الله عليه وسلم أنه كان
المتسرع عليه **مسألة** ذكرها في المبسوط والذخيرة
وعندها إذا كان يجهره جرح لا يشطط في الشجور عليها
لا تجزيه الإمام وعليه أن يسجد على أنفه لأنه لا يشطط
من أعضاء الشجود **قوله** فإن لم يستطع الإمام برأسه
أخزى ولا يولي بعينه ولا حاجبيه ولا قلبه وهذا ظاهر
الرواية وفي الذخيرة عن أبي يوسف أنه يولي بعينه وفي
جوامع الفقه أو حاجبيه ولا يولي قلبه وفي الخاوي
يولي بعينه وقلبه وحاجبيه عند زفر واليوسف
ولم يجوزوا أبو حنيفة رضي الله عنه وقال محمد لا أشك
أن الإمام بالراس يجوز ولا أشك أنه بالقلب لا يجوز وأشك

في العينين ذكره في الذخيرة وقاض خان وفي الخاوي عن محمد
أن الإمام بالقلب لا يجوز **قوله** في الإمام في العينين
والحاجبين وعند زفر يولي بعينه وحاجبيه وإذا صح
اعاد في الخفة والغنية عند الحسن يولي قلبه وحاجبيه
وبعد وفي المحيط **قوله** زفر يولي حاجبيه فإن عجز فعينه
فإن عجز فعينه **قوله** الحسن بعينه وحاجبيه لا عليه **قوله**
الشافعي أن يجز عن الإمام برأسه أو ما بطرفه فإن عجز أجرى أقوال
الصلاة على قلبه وكذا القراء ولاذ كالحجر على قلبه عند العجز
وما دام عادلا لا تسقط عنه الصلاة وله وجه حكاه صاحب
العدة والإيمان أنه إذا عجز عن الإمام بالراس سقطت عنه وحكي
الغزالي في الوسيط عن الحنفية رضي الله عنه أنه تسقط عنه الصلاة
إذا عجز عن القعود **قوله** النووي وفي منكره مردودة
والمعروف عنه إمام بالراس **قوله** وعنه رواية أنه لا يصلي
في الخمار فإذا صح لممة القضاء **قوله** الخلاف بين الحنفية
والشافعية في العجز عن القعود هل يصلي على جنبه الأيمن
أو على قفاه مستلقيا مشهور وفي مسائل الخلاف
الطولية فكيف خضعت عليه وهو غير العاط في النفل وعند مالك
يولي بقول الشافعي والظاهر عنه سقوط القراءة عند
العجز يقولون **قوله** القرافي رحمه الله لأن القراءة لا تقرأ وحش
فلا يتأني لا يفعل اللسان وجوب غيرها يحتاج إلى نص
كأن القراءة ليست بيه القلب بل هو نفل اللسان كذا
الركوع والسجود ليسا بيه القلب ولاهما عاره عن الحنفية
العينين والحاجبين ونصب اللذان في العبادات بالترتيب
والعقل يمنع ابنه وليس له حديث ثبت أو يقرأ
عليه **قوله** أخرب عنه إشارة إلى أنه لا تسقط الصلاة
إذا كان في الخمار لأنه لا يشك أنه بالقلب لا يجوز وأشك

المع عليه على ما يأتي منه هو الصبح قال في الخبره اجعل
المشايخ قال بعضهم ان دام العرج اكثر من يوم و ليلة سقطت
عنه وامل من ذلك لا يسقط كالاعمال في المحيط هو الصحيح في
منية المفتي 2 الاصح وقال بعضهم لا يسقط و ان دام اكثر من يوم
وليلة حتى اذا ابرأ كرمه القضاء ولو مات قضى عنه ورثته
قال في المنافع هو الصحيح كذا ذكر في الكتاب وقال بعضهم يسقط
مطلقا من غير تفصيل واختار الشيخ **قوله** وان قدر
على القيام وان قدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام ونصلي
قاعا ابوي اما وقد ذكرناه قبل هذا وفيه خلاف زفر والشافعي
فانما يقولان يوجب بالركوع والسجود قاعا لان القيام ركن فلا
يتركه بغير عذر ولو ان القيام وسيله الى السجود للضرورة
والسجود اصل فاذا عجز عن الاصل سقطت الوسيلة كالوضوء
مع الصلاه والسعي الى الجمعة سان الاول ان السجود مشروط
بدون القيام كسجدة التلاوة والشكر عند من يقول يا والقيام
لم يشترع وحده وقال حل ليد عليه وسلا اقرب ما يكون العبد من
اذا كان ساجدا ولا يوضع اليده على الارض عاين الخضوع
حي لو سجد لغير الله تعالى كفر قال **قوله** في قدرنا افضل
الصلاة طول القنوت اي القيام **قوله** اما كان كذلك لانهم
قراه القرآن اليه فكون فضله لاجل الجمع بين الركبتين وهو
محصل في القعود **قوله** وان طلى الصبح بعض صلاته فامسا
حدث به مرض انما فاعاد ركوع وسجودا وموسا ان لم يعد او اشتد
ان لم يقدر لانه بنا على القوى يجوز كما في الاقدار في القيد هذا في ظاهر
الرواية وعن ابو يوسف استقبل والصبح في الخط عن الحنفية يستقبل
اذا اصاب الى الاما وان طلى قاعا المرض بركوع وسجودا فاعاد هذا في حق
وان يوسف طاف المحمد ساعا على الخلاف في جواز الاقدار وكوصل بعض صلاته
قاعا بانام قدر على الركوع والسجود ومطعمها ثم قدر على القعود
استأنف عند الله وقال زفر وطالب والشافعي والحمد لله رب العالمين

قال في مجموع الفتاوى ولو افضحها فاعاد الايام ثم قدر قبل ان يركع وسجد فلا يجازي
ان يما خلفها بعد الركوع والسجود قال في المسبوط والقيد اصله ان المفتي يني اخر
صلاته على انما كان المفتي يني صلته على صلوة امامه ففي كل موضع جاز الا انه
جاز البناء والافلا في الخواشي لاجل من الرأى على الاما اذا نزل لان احرامه
اعقد بخور الركوع والسجود فقدره عليها فامكن ان يجعل راجعا وساجدا فقدر
خلاف المرض الذي لانه عاجز عنها فيكون الركوع والسجود معدومين والسا
على العدم محال **قوله** ومن اتمه الطلوع قائما ثم اعياى ع فلا
باس ان يتوكأ على عصا او حائط او قعدا كانه عذر ويكره بغير عذر لما في ذلك
من الاساءة في الادب قال الزدري الا انما بغير عذر بركه خلاف القعود فانه
مشرع وابتدأ اذ صلوه القاعد على النصف من صلته القاهم كما ورد الحديث به
بخلاف الاثنا **قوله** لا يكره عند الحنفية لان هذا الاعلا درجه من القعود
وطنا اذا قدر المرض ان يصلي متكيلا لا يجوز له القعود فاذا جاز القعود
في الاستداس من غير راءة فالاثنا اولى وعندنا بركه الاثنا لان لا يجوز
القعود عندنا بغير عذر فبكره الاثنا لان مقامه فيه قصور وان قدر بغير عذر
بكره اتفاقا وجوز صلته عنده ولا يجوز عندها وقد تقدمت هذه المسئلة في
باب التوافل فان قلت كيف يستقيم هذا على قولها وهي اذا لان بعدم الجواز
واما يوصف بالركهة الجائز لا بالباطل قلت هما الحقولان بالركهة في فصل
عدم الجواز وانما يقولان بعدم الجواز اذا قدره وصار صلوة قاعا وبالجواز مع
الركهة فيها اذا قدره فقام فانه باقيا ومجوز القعود بصلوة و هو نظير ما اذا
قرأ الفارسية من غير عذر لا يجوز عندها ولو قرأ الفارسية اعادها بالعربية جاز
صلاته مع الركهة **قوله** ومن صلى في السفينة قاعا من غير علة اخرى
عند حنفته رضي الله عنه وعند الاكثر لا تجزئه الا من عذر و قال في المحيط
نيل هذا اذا كانت السفينة تجارية فان كانت راسية لا تجزئه اتفاقا فان
استطاع ان يخرج من السفينة وصلى على احد قائما فهو اولى بتصحيح صلاته بالا
ويكون قلبه اسكن وعلى الخضوع اقدر و لا ان صلى فيها قاعا وهو فقدر
على الخروج منها عذر وان عجز عن القيام وهو استحسان والفاير عدم الجواز

جاء

فان كانت السفينة مشدودة على الجدة مستقرة على الارض فليس فيها ما جاز
لانها منزلة الارض وان لم تكن مشدودة وعكس الخرج منها لم يخرج الصلوة فيها الا انها انما
منزلة الارض وان لم تكن مربوطه جاز وان كانت سائرة لانها تنزله الارض
عند الخرج من الخرج وكذا الوصل فيها كالتسليم وهو قادر على الخروج منها الارض
اجزاءه عند في الخرج ولو صلى بالانما في باقعة اجمع التردد على الخروج والسيود
لا يجوز ويروى ان النبي كفت ما دارت السفينة بخلاف الدابة للتعذر ولا يجوز ان
يأخذ رجل من السفينة بامام في سفينة اخرى الا ان يكونا مفرقين مربوطين
وكذا الواقدي من على الجدة بامام في السفينة لم يخرج اذا كان بينهما
طريق او باقية من النهر ومن ائدى من الاطلاق بالامام من اسفل السفينة صح
ان يكون امام الامام لانها منزلة البيت وفي حديث مجاهد بن سبر بن كان بخمار
الصلوة على الجدة ان قد ر عليه وهو شاطئ النهر والجدة البر ذكره في جمع التراب
ولم يذكر في الصحاح ولا في الخرج للجماعة عن ان عباس رضي الله عنهما قال لما بعث رسول
الله صلى الله عليه وسلم جعلت له الجدة قال يا رسول الله كفة اصل السفينة
قال صل فانما الا ان تخاف الغرق وفيه حسين بن علوان قال ابو حاتم الرازي
والدارقطني متروك وقال ابن عباس كذا وقال ابن عدي بضع احاديث ومن
يعمون بن عمران عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
كفة اصل في السفينة قال صل فانما الا ان تخاف الغرق رواه الدارقطني والحاكم
في المستدرک على الصحيحين قال ابو الخرج بن اخو زبيد بن بشر بن وافي وهو
لا يعرف ولا في حقيقه رضي الله عنه حدث شمس بن سبر بن قال صلى بن النضر
في السفينة ونحن نعود ولو شئنا لخرجنا الى الجدة ذكر ان حرم في الحبل ولم
ذكره ولو شئنا لخرجنا الى الجدة وذكره بكاه في المسبوط والخط وقال مجاهد
فلنا مع جفاف نزلنا فيه فعودا في السفينة ولو شئنا لتنا ذكر في الخط
وان الغالب من حال راكب السفينة السابغ دوران الراس واسوداد
الجنين اذا قام والحكم يبنى على الغالب دون النادر ولهذا جعل يوم القضي
عندنا على الغالب لزوال المسك وسكون البرك رضا قلبه الجاني الى كبر
اعماله خمس صلوات او دونه فضاها وان اعني عليه

من ذلك لم يقص وهذا استحسان عندنا وقال في قوله القضاء ان طلال وقال الثاني
ان استوعب الوقت فلا قضاء عليه ومثله اذا زال غلبه بالارض حتى فاته ست صلوات
لا يجب عليه القضاء وان كان اقل من ذلك يجب عليه القضاء هكذا في النبايع وذكر في
المنافع ان الاعتذار انواع متمد جدا كالصبايع وجوب العبادات فاصح
كالتم لا يسقط شيء من العبادات وما يكون من الامور كالجنون والاعما
ان امتد الخ بالمتمد جدا حتى سقط عنه القضاء فخر الحق بالنوم حتى يجب
عليه القضاء وامتد ان يزيد على يوم وليلا فخره في حد التكرار فيخرج في وجوب
القضاء وما دونه لا يوصف بالكره ولا يخرج في القضاء في المسبوط وقد روى عن ابن
حبيب رضي الله عنه اذا زاد على يوم وليلا الساعات سقط القضاء الاول اصح
والجنون يسقط القضاء في الخط بشر ان يجد رحمه الله اغبر الاكر باوقات
الصلوات وما بال ساعات حتى لو اعي قبل الزوال فافاق من الغد بعد الزوال
فلا قضاء عليه وعند مجاهد رضي الله عنه ما لم يدخل وقت السابعة وفي الذبيحة وشره
الخلاف فيما اذا اغني عليه عند الضحوة فافاق من الغد قبل الزوال ساعة فلا
قضاء عليه عند ابن يوسف رحمه الله وعند مجاهد رضي الله عنه لخاله ترد على الجسر وهو
الاصح هذا اذا لم يبق في المدة فان كان يبق ولا فاقته وقت معلوم فمزا ان يجب
مرضه عند الصبح فيبقى قليلا ثم يعاوده الا ان كان يبق وقت ثم يعاوده
الحي فيبقى عليه فمزا فاقته معتبرة بطل ما قبله من حكم الاعتذار اذ كان اقل من يوم
وليلا وان لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يبق بضع فتنك بسلام الاحتكام في
عليه بختة فلا اعتبار له في الافاق في النبايع ثم عند ابن حبيب رضي الله عنه يعتبر
اليوم والليله بالساعات حتى اذا اغني عليه في اليوم ثم افاق من الغد في تلك الساعات
او قبل الزمان القضاء ويدها بالزمن وعند مجاهد رضي الله عنه بالاقوات فليشترط ان استوعب
الا انما والجنون اوقات ست صلوات وفي الخط لو زال عقله بالخمر اكر من يوم
وليلا يرمه القضاء وكذا بالغ عند ابن حبيب رضي الله عنه لان المشرك السماوي وعند
مجاهد يستطع كالمريض وان اغني عليه بغيره من سبع او ادى ليلته القضاء اتفاقا لان
الخوف بسبب ضعف قلبه وهو مرض وذكرنا صاحبنا رحمه الله ان عمرا اغني عليه
يوم وليلا فمضاها وان اغني على عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الا انه دام فليقتل الصلوات

فيبقى

لا يسقط لو صل الخ ليلته وحده وقعد عند كل ركعتين الاصح انه يحرمه
 عن المروجات اصح قال الغباري هو المختار وان لم يتعد اختلف فيه الاقوال
 على الخ جيفة واتى يوسف والاصح انه يحرمه عن تسلمه واحده وفي الاخير
 اذا صلاها ملثا ولم يتعد في الثانية فصلاته باطله في القياس وهو قول محمد
 وزفر ورواية عن الحبيب بن وهب وعليه قضاء ركعتين لانه ترك الفعل
 المشروعه والتي اتي بها في غيرها فكان وجودها كعلمها بخلاف الاربع
 عندها اذا التعلو في اخرها فعد في محلها وعلى جواب الاستحسان وهو
 قولها اختلف المشايخ فيه هل يحرمه عن تسلمه وهل يحرمه اصلا
 وكذا الخلاف في غير التراويح اذا تسلمت لم يقعد في الثانية وحده الجواز
 وان العزم يجوز كالغرب فكذلك الفعل اذا اجاز النقل جازت التراويح الا بانقل
 قضاء كل اربع **ف** روي اذا شرع وسفع من التراويح ثم افسد ثم قضاه فاشي
 عليه لان القضاء على الاداء وهذا ذكره في اجابات زيادات الرادات الفصل
 العاشر مما اذا وقع الشك ان الامام هل صلى غدير وحات او لم يصلا فالاصح
 من المذهب ان يصلوا ركعتين ثم ياتي في المصير غديرين ولا يودونها جماعة الخ
 ان يكون بغلا وهو مكره بالجماعة **الفصل** الحادي عشر في بعض بعض
 التسليمات على البعض وهو جائز من غير كراهة والافضل التسوية
 واما تطويل الثانية على الاولى في الركعتين ان كانا في او اثنين لاكثره وان
 زاد ركعة ولو قرأ في الثانية سورة اتمها الترتيبا قرأ في الاولى ويزيد على ثلث
 ايات ان كانت اياتها قصار او ايات ما قرأ في الاولى طوال وحصل الفرق
 منها في الكلمات والحروف فالناس فيه قال في مختصر البحر قراءة سورة الحديد كما وقعه
 بل لم واركانت ثمانيا وعشرين اية والواقعه ست وتسعون اية وان طول
 الاول على الثانية فهو افضل عند محمد خلافا لهما كما في الفرق في غير البحر وفي الوجوه
 قال الناس فيه من غير خلاف **الفصل** الثاني عشر وفيها قال في الميسود
 المستحب فعلها في ثلث الليل ومضيه كما في العشاء واختلفوا بعد النصف
 قبل كره كالعشاء لا ياتبع لها والاصح انه لا كره لاداء صلاة الليل والا فضل
 فيها اخره **ف** لو كانت صلاة الليل فيكون التاخير مستحبا واختلف

قبل العشاء وبعدها وقبل الوتر وبعدها لانها قيام الليل وقال عامة مشايخ
 بخاري من العشاء والوتر والصبح انه من العشاء الى طلوع الفجر حتى لو صلاها
 قبل العشاء لا يجوز وبعدها الوتر يجوز قال في المحط لا يجوز قبل العشاء ويجوز
 بعد الوتر ولم يحك خلافا **ف** روي امام صلى العشاء بغير وضوء ولم يعلم
 ثم صلى ثم امام اخر التراويح علموا فعملهم اعادة العشاء والتراويح لان وقتها
 بعد العشاء هو المختار **الفصل** الثالث عشر في صلاة التراويح بالافتدائين
 يصلي مكتوبة او وتر او نافله غير التراويح قال في المحط قبل يجوز والاصح لا يجوز
 وقيل هذا مبني على الاختلاف في النية فمن منع جوازها بمطلق النية قال لا يصح هنا
 لانها لاتأتي الا بنية فلا تأتي فيه الامام لانها خلاف نيته ومن قال
 انها تأتي بمطلق النية منع لغيره ان يقول هنا انها تصلح والاصح انها لا تصلح هكذا
 في الاخير فاذكر في المحط وعلى هذا اذا بناها على السنة بعد العشاء والاصح انها
 لا تصلح **الفصل** الرابع عشر في اداسته بروحة او تر وحنان وفامر
 الامام الى الوتر هل ياتي بالرحجات القابضة او يتابع امامه في الوتر ذكر في واقعا
 الناطقي عن محمد بن عبد الله الزعماني انه يوتر معه ثم يقضي ما فاتته من الرحجات وذكر
 في مختصر البحر عن عيسى التميمي الكرابيسي انه يصل في بعض بعضه لا يتبعه في التراويح
 ولا في الوتر وكذا اذا لم يتبعه في التراويح لا يتابعه في الوتر وقال يوسف البلالي اذا صلى
 معه ستا من التراويح يصل التراويح مع الامام وكذا اذا ابدرك شيئا منها وكذا اذا صلى
 التراويح مع غيره له ان يصل الوتر معه وهو الصحيح ذكره ابو الليث وقال في طريقه ذلك
 المرحاني لو صل العشاء وحده فله ان يصل التراويح مع الامام وتوتر كالجماعة وفي بعض
 فليس له ان يصل التراويح في جماعة لانها تتبع الجماعة ولو لم يصل التراويح مع الجماعة
 فله ان يصل الوتر معه **الفصل** الخامس عشر اذا صلى الترويحية
 الواحدة اما ما كان كل واحد يسلمة قبل الناس به والاصح انه لا يستحب ذلك
 ولكن كل من رويها امام واحد وعلمه على اهل الجهر من غيرهم تبدل تمام
 بمنزلة الانتظار **الفصل** السادس عشر في الاصل استيعاب الركعات بالليل والصلوة
 والانتظار لانها قيام الليل ولا كراهة **ف** روي في جوامع العقيد سئل ابو القاسم
 هل يزيد على التشهد قال ان قول القوم لا يزيد والحق ان لا يترك الا صلاة

عن عشرين رويته قال الدينون عن مالك بن النضر وهو من عترة عبد الله
والله واستحق رويته عن احمد بن النضر واخته المروزي عن شريك
الثقفي عن القيل الزاحم عن اسقط منها سبعة وهو هو قول الشافعي واحمد
القول السادس ثلثا عشر وهو قول مسروق واسط الثانية من الجوهري
والاستفان والقول السابع ثلث عشر اسقط الثانية من الجوهري والاستفان
وهو قول عطائ الخراساني القول الثامن عن ابي السجود خمس الاعراف وبنو اسر
والخيم والاستفان واقر باسم ربك الذي خلق ويروى عن ابن مسعود التاسع
عن ابي ابراهيم التميمي عن حمزة بن زيد والتميم واقر باسم ربك قاله علي بن طالب العباسي
ثالثا قاله سعيد بن جبير وهو التميمي واقر باسم ربك القول العاشر
عشر قاله عطائ واما رواه ابن عباس صلى الله عليه وسلم في النبي وسجدة
المسلمون والمشركون والجن والانس رواه البخاري والترمذي وصححه عن ابن
مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم واقر النبي تسجدها وسجدة من كان معه
غيره ان يسجد من قرأ في سجدة واحدة او ثلث فرفعها الى جبهته وقال كعب بن
هذا قال عبد الله بن مسعود رواه بعد ثلثا فامتنع عليه وعن رافع الصائغ قال
صليت خلف ابي هريرة الخثعمي اذا السجدة تسجد فيها فتك ما هذه قال
سجدت لمخلصة الفاسم صلى الله عليه وسلم قال زال اسجد فيها حتى افاه منفق
عليه وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في تسعة
واقر باسم ربك رواه الجماعة الا البخاري فانه ليس في روايته اقر باسم ربك وهذا
يدل على ضعف حديث ابن عباس الخائف لانه لا يراههم اسلامه من اجل ما سجد
بينه من الجهر عام خبير ثم ان حديثهم ثلث واحد ثلثا الصحيح مثله كانت
اولى بالعدل بها واحضو وحديث زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم
سورة النجم فلم يسجد فيها قال الطبري يمكن ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد فيها
ان زيدا لم يسجد فيها والغازي كاد ان يلام للسمع وقال الطبري لم يحضره
ان يكون في اذان وقت مكرهه او انه على غير وضوء او ليس انه غير واجب على الفور
وقد ثبت انه يسجد فيها في الحديث الصحيح والشيء الذي قيل كافر في الوليد بن الخزيم
وقال الله فاعلم انه لم يكن وعملوا وسجدوا وادعوا فاعلم

ان محمد بن النجدي وعمر بن عبد العزيز والثوري وداد بن وهب وان حبيب المالكين
قال الثوري يعني قوله ليس من عزائم السجود اي ليست سجدة تلاوة وكانت
الثالثة سجدة من سجدة من سجدة اولها وكنتها سجدة شكره المنصوص به قطع
جمهورهم وخالفهم ابو العباس بن مروان واسحق المروزي وقالوا هي سجدة تلاوة
من عزائم السجود واستدلوا بما روي عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم يسجد في
ثلاث وقال يسجد هادا وادنو به ونحن نسجد هاتين رواه النسائي وضعه النجدي
وعنه لا يسجد قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر في صلاة السجدة
نزل فسيروا وسجد الناس معه فلما كان يوم اخبروا انها من السجدة فشرحت الناس
للسجود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي بؤنة بني ولكن رايتم سترت السجود
فسيروا وسجدوا رواه ابو داود وشرحت بالناس والشيخان والراي الصحيح ان التلون
بعد هاتين لها وانما رواه ابن عباس صلى الله عليه وسلم يسجد في رواه
البخاري وفي حديث عمرو بن العاص صلى الله عليه وسلم اقره سجدة مع السجدة
وقال ابو بكر بن زيد بن سبينة وكان ابن عباس يقول في سجدة وسأول قوله تعالى
اول السجدة هي التي فيها هم اقنوه وعن عبيدة بن سعد ان عمر بن الخطاب
وسجد في عتبات رضي الله عنه وعن سعيد بن جبير ان عمر كان يسجد في سجدة في كل
طائفة يسجد في وعن مسروق والحسن بن عبد الرحمن انهم كانوا يسجدون في سجدة وعن
سعيد بن جبير قال الضحاك بن نفيس يسجد في سجدة في كل ركعة لان ابن عباس فقال هو راى
ان الخطاب انتهى كلام ابن بكر بن زيد بن سبينة وروى ابو نعيم الحافظ عن عبد الله بن مسعود
قال لقد رايت في المنام كل ارباب سورتي فالتفت علي السجدة فسيروا في رايته اللوح
والقلم والدواة فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم فاجابته فامرنا بالسجدة فيها ذكرنا في الغارضة
ورواه احمد معناه وقال ابن عباس شريك من امران يقتدى به في سجدة من ثلث كانت
سجدة شكر للحجاز او خالها في الصلوة ولا يسجد خلف الساجد له احد ولهذا كانت في
مصحف عثمان رضي الله عنه الذي هو الامر وعليه اتفق الصحابة رضي الله عنهم والثانية من الحج
سجدة الصلوة لا سجدة التلاوة وبديل قولها الركعة وهو قوله تعالى ويسجد واكره مع
الركعتين وقوله والركعة السجدة ولهذا لم يكتف في مصحف عثمان مع ما يروى سائر السجرات
فيه والى هذا ذهب مالك والثوري وسئل ابن زيد بن سبينة عن ابن عباس قال في الحج

واحد ومثله عن ابن حبيب وابراهيم والحسن وسعيد بن المسيب وجابر بن يزيد وعند
الشافعي وظاهر قول احمد بن حنبل في الاحتياط في ذلك حديث عفة بن عامر رضي الله
عنه قال قلت يا رسول الله افضل سورة اتي بها يومئذ قال من لم يسجد بها
لا يقرأها رواه ابو داود وابن حنبل وفي رواية عبد الله بن الجعد قال ابو الفرج وان سمع
قال وهب بن الجعد كان ما قد اقلت ان لم يسمع ضعف وحاله مكشوفه قال صلى الله
هو مشهور واحكام ذلك ابو الفرج المذكور في الضعفاء والمترجمين قال يحيى بن سعيد قال في نسخة
ان السري لوراء ان لم يسمع من احد واحد وكان يحيى بن سعيد لاراه شيئا وقال يحيى بن
معين هو ضعيف فليس الخبر ان كنهه وبعبه وقال عمرو بن علي الفلاس هو ضعيف الحديث
وقال ابو زرعة ليس من صحيحه وقال النسائي ضعيف وقال السدي لا ينبغي ان
يختار بوابه ولا يثبت بها وقال ابو حاتم بن حبان كان يدل على ان اقام ضعفا على
اقوام ثقات قد رااهم وذكر ابو الفرج في التحقيق وهذا واحد الواصفه بالصدق
والجواب عن ذكر الجماعة الذين طعنوا فيه وادعى الانصاف ولم يثبت على علمه هو
وليس كما به هذا التحقيق تحقيق وفي المتوسط وناوبه مع ضعفه نزلت بسجدة
احداها سورة التلاوة والاخرى سجدة الصلوة ويدل عليه دم تاريخها وعند الخليل
لناهي مستحبه والزم الاستحسان ترك المستحب فلا يستقيم ذلك على اصحابه وفي الزخيرة
هو محمول على التمسك لاجل افعال المديته وقبحها ما على ترك ذلك مع تكرار التلاوة لئلا
ينهار او موضع السجرات كما ذكره صاحب الكتاب وقال النووي واخلاف في شي من
ذلك الا في موضعين احدهما سجدة السجدة عند قوله وهو لا يسجدون عندنا وهو
مذهب ابن عباس وابراهيم وابن المسيب وابن سيرين وابي ابل والنوري وطلحة
ابن ميمون واسحق واحمد فاصح الوجهين للشافعية وقال الفراء في عند الشافعي
وليس يصح في المتوسط وهو قول ابن سعد التماسك عند قوله ان لم يابا بعد من
وهو قول مالك في ذكره في لادونه وحكي ان النذر هذا للذهب عن عمر والحسن البصري
الشافعي واللبث ومالك وهو خلاف ما نقله صاحب الكتاب عن عمر وفي المتوسط
جعلاه قول الشافعي وعلي بن زياد طالع وروى عبد الله عن ابيه احمد الجعفي
الموضع الثاني في سجدة الفيل قوله رب العرش العظيم وبعبه قال مالك والشافعي

ويعلم ما نقول وما يعتدلون ونقل عن الجاهل والفساد ان السجدة على قراءة الكساي الخليا
اسجدوا مخففة فاما على قراءة الاكثر من الامسدة ولا ينبغي ان يكون سجدة لاهيا
تتمه خبر المحدث عن حال بلقيس وقومها خلاف المخففة فانها امر مستأنف
من الله بالسجدة والتقدير لا ياقوم اسجدوا وليس هذا بصحيح اذ المسدده هي
قراءة السور الا لعظم وفيها دهر على تركه كسجد في القرآن والاشفاق ويجوز ان
يكون كلنا القرآن حكاية عن خبر المحدث ولا يمنع ذلك من ان يكون سجدة
وفي ص عند قوله تعالى وخسر ادواياك وبعبه قال مالك والشافعي وروى عنه
عند قوله وحسن ما وفي الاشفاق عند قوله تعالى واذا قرأ عليهم القرآن
لا يسجدون وقال ابن حبيب من الماديين في آخر السورة قال حاصل ان الاختلاف
بين العلماء فيها في اربعة مواضع واستثنى النووي منها موضعين لا يجرى مردود
في مختصر الجوزي لوزاوا سير وسكت وابتدل واقترب بالزمه السجدة في الرقبات قراءة السجدة
الالحرف الذي في آخرها لا يسجدوا لوزاوا الحرف الذي يسجد به وحده لا يسجد الا ان بقرا
الكراهية السجدة عن السجدة في آخره وخزانة الاكل او يحياها لا يجب خلاف الطلاق
ولو سمع من كل واحد حرفة لا يجب لعمدة التلاوة في الغالب اراد به الحيا على فظهر القرآن
وفي خزانة الاكل والمجيب لا يفسد به صلاته ولو كسب اية السجدة لا يجب وقال الكتاب
وفي المتوسط السجدة في حمة السجدة في الآية الثانية احوط قال ايضا ان كانت
عند الثانية لا يجوز سجدة وان كانت عند الاولى تجوز اخبرها قلت ان كل التولي
ولم يزد لا يسجد عندنا فقد تركوا الاحتياط قول **هو السجدة واجبة في هذه**
المواضع على التام والسامع سواء اقتصر سمع القرآن او لم يقتصر وبعبه قال النووي
وقال مالك فيما حكاه الشافعي ابو محمد في فضيلة واستقر ان سجدة من قوله في الذكر
يسجد هابطا بعد الصبح ما لم يستقر في السجدة وفي سنة الفقاري والمستع بالاختلاف
عند الشافعية على ما حكاه النووي في شرح المذهب وفي البسيط سنة موكره
قلت وهذا مذهبنا على ما اخذنا البعض في هذا الواجب في حق السامع من غير
فقد استحب في الصحيح المنصوص في البويطي وغيره ولا نذكر في حقه والوجه الثالث في
كالسنة والثالث لاسن له وبعبه قطع ابو حامد والبيهقي وعند احمد بن حنبل في
سنة في حق الفقاري والمستع دون السامع وعندنا اقرارها في الصلوة يجب ان لا

في التبرير ولان في رواية خطا في الجواب السوي بها انما الخطا والسبيل في الخطا وانه
لا انما وتبرير الحكم عليه واصلا منه لخصمه لانه في الحديث في الصلوة فلا يرد في خارجها
قال في التبرير ولو سجد من المندى من كان خارج الصلوة لاختلافها فيه من قال بالعلم الخطا
او الجواب قال بعدم وجوبه عليه ومن قال بالعلم كونه صلاوية قال بوجوبه على الخارج وبذلك الخوف
والغيبه واجهوا على وجوبه على الخارج وقال في الكتاب هو الصلي لا يخرج ثلث في حقهم
فلا بد من قلت هذا لتفصيل صحيح لان في اقرار المحقق عليه بالمال عند في حق نفسه
ولم يعتبر في حق مولاه وافراة بالحد والخصاص اعتبر في الكل لعدم التهمة الا ان يقال في نفسه
ففي صاحب التبرير ان المأموم يجوز عن القراءة في حق الناس كافة بخلاف العبد المحرور
قوله وان سجدوا في الصلوة سجد من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجد وهذا في
الصلوة لانها ليست بصلوة لانه لم يرد بها من القراءة ولا وحدان ولا صديقا ولا دخل
في الصلوة ما ليس منها وسجدوا بها في الجود سبب وجوبها وانما سجدوا بها في الجود
بعد الفراغ من الصلوة ولو سجدوا بها فيها لم يخرج لانه ناقض لكان الذي فلا يتبادر به الكمال
فان قيل سجدوا بها في الصلوة وهو السبب فوجب ان يخرج كالو معاني وقت الكراهة
وسجدوا بها في الصلاة واجبة فاداهما نافية كما وجبت في الصلاة كماله
خلاف الملائكة والسماوي وقت الكراهة ولا يخرج ما بعد الفراغ من الصلوة فلا يصير سببا
للإبعاد فلا يجوز تقديمه على سببه واعادوها بعد ولا يجرد والصلوة كان زياده السجود
او التخلل لا تنطلي الصلوة في ظاهر الرواية عندنا وعند الشافعي ينطلي صلواته في العمد والصحيح
ظاهر الرواية ما من اقتدى بالامام يرفع راسه من الركوع عند السجدة مع سجدة
ويتعبد في تشهد ذلك زياده لا يعتد بها فثبت ان زياده السجدة لا ينطليها ولا
اذا اذرك في القوة فذكر ركع وسجد معه سجدة بين الركوع والسجدة ان زياده
ولا تنفسد الصلوة وروى ان سماعة عن ابي حنيفة والي يوسف ان صلواته نفسها
لأنها موزعة عن الصلوة فاذا اذرك فيها ما لم يذرك خارجا رافضا الصلوة كمر
صلى التخلل فخلال الفرض وفي رواية النوادر والاصول واية الاصول ذكر ذلك
ابن ابي عمير في القدر في في المبسوط انها لم يخرج بها لانه اذا اقبل وقته فكان
تقديمها الحكم على سببه ولا تنفسد صلواته الا في رواية عن محمد والذكر نحو هذه الروا
عن شاعرا ان السجدة وحدها فريضة عند كسبه والشك في صحة الانتقال منها قبل

في الذخيرة قول هو اذا اذرك الامام به سجدة وسجدوا وسجد المأموم معه لا الزام
متابعته وان لم يسجد ولا يركع لم يسجد وهذا في الصلوة لم يرد وهذا خارجا لانها من
ايقاض الصلوة فلا يرد في خارجها فنفست وكذا من ترك خارج الصلوة او سجد من
الخارج لا يوجب في الصلوة وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقرأ الفزان فاذا امر بسجدة وسجد وسجدنا معه ورواه البخاري
ومسلم وان فلا المأموم لم يسجد الامام ولا المأموم في الصلوة اجماعا وهذا لانه
لو سجد الامام والمندى يتلاوه المندى فاما ان يتبعه الامام وذلك خلاف
موضع التلاوة اذا التالى كالامام للسامع قلت لكن هذه العلة ضعيفة فان
التالى لو تركها لترك السامع بل يسجد هو وحده وهو مذهب الشافعي واحمد
الاذا سمعوا من امره واخفى في شكل لم يسجد وهذا عند الشافعي ومالك واحمد
واستدلوا بحديث رواه الشافعي وسعيد وابوبكر بن له داود انه عليه السلام
قال لرجل فقرأ به سجدة عنك انك كنت امامنا لو سجدت لسجدنا وهو مرسل
ورفعه ابوبكر بن له داود من حديث لم يرد في رواية عن ابن عمر لكن في صدق اسمعيل
ابن عباس واستحق من عبد الله بن كثر في رواية عنهما ضعيفان وطردت الخبايا اهلية
الامانة التالى حتى قالوا لا يسجد الظاهر بتلاوة المستحاضة ولا المستطيع السجود
تلاوه الوحي وفي السامع من معنى اختلاف عندهم بنا على جواز امامته في التخلل
وعدم جوازها وعن قتادة في المراهقة السجدة ومعها رجل او رجل سجدون
قلبا وعن ابراهيم في امامك ذكره ابوبكر بن له سببه ولا يسجد ولا يسجد ولا يسجد عند
ان خضعة والي يوسف ومالك والشافعي واحمد رضي الله عنهم وقال محمد الدار في رتبة
الرائي وهذا اجماع الا عند محمد بن الحسن لانه السبب فلا يرد زوال المانع بعد
الفراغ وان المندى من غير القراءة خلفا امامه فصارت كالسجدة من جايض او
جنب او كافر ولو ان المأموم يحضر عليه في القراءة لانه مولى عليه حتى يقرأه
الامام عليه والولاية عليه جميعا وفي صريح المحقق عليه عن القراءة لم يرد تلاوة
جميعه فلا يوجب السجدة لانه الخوف في المخط والمنازع خلاف الخاص والمجنب
قال في المحطة لانه لا يوجب عليه في قراءة مقدار السجدة قلت هذا اختيار الطحاوي
وقد قيل هذا في المندى والتبرير هما متباينان عن القراءة وليسما يجوز اعلمها قال

ثم اياها وعندها يراه مادون الركعة لا يفسدها وهو الصحيح في المختلف وملتنق
البحار قول ابن يوسف مع محمد في مشروعية سجدة السجدة وفي قاضي خان عن ابن
يوسف روايتان فيها وان قرأها الامام وسجد بها رجل ليس معه في الصلوة فدخل
معه في تلك الركعة بعد ما سجد بها الامام لم يكن عليه ان يسجد بها لانه صار مدركا
لها باذنه ان تلك الركعة لانه لا يمكن ان يسجد بها في الصلوة لمصلحة الامام ولا بعد فراغ
منها لانها صلوة في حقة كما في حق الامام وان ادركه في الركعة الثانية لا يصير موديا
للسجدة ولا يصير صلوة في سجدة خارجة خارج الصلوة وقيل لا يصير موديا لها
ولكن يصير صلوة فلا يرد بها وان دخل معه قبل ان يسجد بها الامام يسجد بها
معه لانه لم يسمها يسجد بها معه للموافقة فهنا الاولى وان لم يدخل معه يسجد بها وحده
عليه بالسجدة على ارجح عليه في القراءة وان سجد بها الامام من رجل بعد قرائته وهو ليس معه في
الصلوة فكيف يسجد بها وحده وروي عن جماعة من السجدة ان الله تعالى فان يسجد بها في الصلوة لم يحد
فذهب وتوعدوا عدا لي مكانه ثم قرأ الخارج تلك السجدة فسمع عليه ان يسجد بها اذ فرغ من الان
بالذهاب والوضوء والرجوع سجدة له مجلس احدها لا يكون من صلاته كالصلوة في الجمل
والساعة ليست من صلاته وقال الرغباني خلاف ما اذا تلاها ثم احدث فتوضا وبني ثم
تلاها ان جسد عليه اخرى لانها من افعال الصلوة والمكان فيها سجدة حكمها في النوادر عليه
سجدة واحدة كما عاينته وكذا لو لم يقرأها الامام وانما سجد بها من اجن من بين مع خلال الحديث
وان لم يحدث الامام ولم يسجد بها في الصلوة سقطت لان التي تليها خارجها اضعف من المتأوه
فيها للرجوع احد في انما قرأها بها والثاني كرها غير صلوة والمثلوه فيها صلوة
فكانت اقوى واسبق فكون سجدة الصلوة فتسقط لتسوقها وفي النوادر قرأ
في دخل في الصلوة وتلاها الامام يسجد بها وسجد بعد الدخول وعليه ان يسجد
للاولى لوجوبها بقرآنه مقصود هو المودة معه بالسجدة ولانها نفوت بالسبق
والوجوب قبل الصلوة بخلاف اعادته بنفسه في الصلوة وفي الخط لو تلاها في
صلاته بعد ما سجد بها من غيره فعليه سجدة واحدة وفي النوادر يلزمه سجدة ثان لان
الساعة سابقة فلا محل باجبة للصلوة الا حقه وهذا الذي اقره قول الشيخ صدر الدس
وكذا على رواية النوادر للسبق والنية ولو تلاها اول سجدتها فليجده سجدة واحدة بانسان
ان روايت في التوري لوسمها المصل من اجل ثم تلاها اخر انه واحد عن الكل

وان لم يسجد هاسقط الكل وان لم يقرأ السجدة عليه سجدة ثان خارج الصلوة ولو قرأ
المصل وسجد ثم سجد من اخر لم يسجد وعلى رواية الحسن يسجد اذ فرغ وفي رواية النوادر ولو
تلاها فيها وسجد ثم سجد من اخر لم يسجد عليه اخرى وفي النوادر لا يلزم عليه وفي الرغباني لم
تلاها في الصلوة وسجد ثم سجد من اخر لم يسجد عليه اخرى قال وقيل
لا يجب اذ لم يسجد وفي الخط وذكر الحكم على الحكم هو الصحيح والتفصيل في الكلام المذكور
والفتاوى الثلاث وفيها طعن في تحول من السجدة الى الظل خطون او خطوتين لا يختلفان
ولا يفسد وقيل الثلاث كذلك في جواب الفتوة وقال الرغباني الاولى اصر وفي المعتمد
والسابع رخص في اللقمة والشرية والكلية وهذا يدل على ان الرخصة في الكل الواجبة
وعن محمد اذا كان بين السجدة من ثلاث كان فكاكه فيه ذكره قاضي خان وفي ظاهر الرواية قد القرب
خطون او خطوتين وكل سجدة واجب في الصلوة فلم يسجد بها لم يسجد بها خارج الصلوة
لان لما في كونها صلوة فلا تادي بالانقاص وكما صارت من افعال الصلاة واذا لم يلا
نودي خارجا قول من تلاه سجدة فلم يسجد بها خارجا دخل في الصلوة فاعادها
وسجد اخر انفع الكلاوين من الثانية اقوى من الاولى لانه ادى بها من ركبان
الصلوة وفي القراءة فاستنفع الاولى ولانها لو جعلت سجدة الاولى خلت الركعة عن القراءة
حكم وخلوها عن انفسها قال في المحرر والخبر ولهذا كانت الفتوة في الصلاة
حدثا وفي الخارجة لا يكون حدثا وفي الميسر والذخيرة لا وفي الفتوة في سجدة
التلاوة ويبررها وهو محمول على الخارجة وقال شيخ الاسلام هذا الجواب يستقيم
على قول محمد بن ابي تمام السجدة برفع اجبهه عنده فاذا احدث فيها او نسيه اعادها المتأوه
على قول ابن يوسف فقام السجدة بوضع اجبهه لانه قد ثبت به وان قل فكيف يتصور
الفتوة فيها فيكون قد سجد بعد تمامها فلا تلاوة له الاعادة وقد مرت في باب سجود
السجدة في المبدأ للفتوة لا ينظر الصلاة في سجدة التلاوة والمخاذه لا يفسدها لعدم
الشك فيها ولو كانت البسطة صلاوة مطلقة في الاجماع والصلوة لا تنقض الطهارة والفسد
بمخاذه المارة وان تولى ان يوهبها لم يسجد في الصلاة لا يسجد بها بعد ما في ظاهر الرواية
لرجوعه الى الثانية وسقوط الثانية وفي النوادر لو قرأها ولم يسجد فيها لم يسجد فيها الامام
بصلاته في افعال الامام يسجد بها الرجل معه فعليه ان يسجد الاولى اذ فرغ من الثانية
لاما لخلاف الوضوء وضوء الوالد فلما اذنا له في هذا الخبر

عن ابن عمر وابن جبير وابن الزبير وسعيد بن زيد وعطاء بن رهم في الرجل يقرأ
السجدة على الدابة فيوي بها وصله على وان مسعود ولا نها واجبت نافضة
فتوى كما وجبت خلاف النذر فان نزل ثم ركب يجوز اذا وصل على الدابة
خلاف القر و قال الخليلي هذا في خارج المراء وبها الجوز على الدابة عند أبي
حنيفة ولا يجزئ الا بالاشي وبه قال ابو العباس وابوزرعة و رهم النبي والثاني
واحد وان جاز وقال عطاء وعلمة والاسود واسحق بن عمار كذا ركب وحسن نفسها
على الوقت وعن ابن مسعود انه كان يقرأ السجدة وهو مشى فبقي السجدة فبقي عن
الطريق وسجد وعن سلمة بن كهيل قال اذا قرأت السجدة وانت مشى فضع جبهتك
على اول حائط تلقى وفي الدور كذا ابو حنيفة وابو يوسف الخياط الدامس وعند
مالك لم لها الرأى الا في سفر القصر فانه يوي بها ويترك في الدباس وسديه
التوب ولكن في المنفل من غصن العوض على الاصم ومن قال لا تترك راعيا اصل
الشجرة ووجه الاصم ان الحمار لا يعصا حتى لو كان اصل الشجرة في الحبل واغصانها
في الحمار كانت صلبه حار حرمته ولو كان في الحبل واجد هاتي الصلوة تتكرر
على صاحبها وانه واختلفوا في التكرار على المصلي ثم اعد من صاحبه المصلي
الاخر وسجد بعد فراغه وقيل لا تكرر عليه في صلاته قال خواهران
لم يذكر سجدة المسئلة في الجامع واليسوط في جوامع الفقه لو كان الرأى في
الصلوة فز احد هما اية السجدة مرتين في ركعة فبها الاخر وفي الاخر
ايه اخرى من وسجد الاول حب على الثاني مرتين وسجد الثاني احدها
صلوة لم يقرأه والاخرى سمعها لم يقرأه من صاحبه والذي في امره يجب عليه ثلث
سجدات سجدتان سماعيتان وواحدة صلوبة لئلا يوتيه وقيل في الرأى
السابع في الصلاة لو سمع مرتين حب واحدة لا خلاف مكان الصلوة وفي
النياسع ان تبدل مجلس الثاني ومجلس السامع متحد تتعدد على السامع
وذكر بعض المناظر انه لا يتعدد على السامع وعليه الفتوى ولو تبدل
مجلس السامع ومجلس الثاني متحد تتعدد الوجوب على السامع وفي
الاستيعان لو تلا اية السجدة في مسجد الجماعة او في مسجد الجامع في زاوية
لاها احدها في زاوية اخرى لا يجب عليه اكثر من سجدة واحدة لكن السجدة

تباين القادة عداظر افه جعله كبقعه واحدة في حق الانتداب فكذا في حق السجدة
وكذا حكم البيت والسفينة سوا كانت واقعة او جارية بكفنه سجدة واحدة وفي
جوامع الفقه القيام والنعوذ والاكاء والركوب والنزول لا يوجب اختلافا
المجلس وكذا الانتقال البيت والمسجد من زاوية الى زاوية او من جانب طول
او عرض وقيل ان كان البيت كبرا او المسجد كبيرا كالمسجد الجامع مختلف المجلس
وكذا الانتقال من بيت الى بيت في الدار وكذا عن سجدة السجدة في غير موضع
كبر او يدور حول ركن او يسجد ثوبا يترك ركني الرأى في الدوس اختلاف
وكذا في كرايا الارض وفي المحيط عن سجدة المنسفة في المسجد والجامع لا يترك ركن
غير تفصيل كذا حكم الاستيعان في الوارد ان كان المسجد كبيرا كالمسجد الجامع
لفتح المشي وتختلف المجلس بالنوم مضطجعا او قاعا الاختلاف ذكره في المحيط
وفي جوامع الفقه سجد ابو بكر عن قراقرز ان كل سجدة كل سجدة ثم قراقرز
حب ثانيا وفي الرغيلة لو تلاها ثم سجدوا وهل كبرام لاها كنفه سجدة وفيه
ولا يجوز اذا هاتي الاوقات المكرهه الا ان يقرأها فيها فان قراقرز وفيه
مكرهه وسجد هاتي وقت اخر مكرهه فبيل يجوز وقيل لا يجوز وقيل ان
قراقرز عند الطلوع وسجد هاتي عند الغروب يجوز ولا يجوز العكس لمن الكراهة
عند الطلوع اشدد في عذره في الخبر قال في الاصل اذا سجد
في اخر السورة في صلاته الا ان كان شاركا لها وان شاع سجد قال اعلم ان
هذه المسئلة على اربعة اوجه الوجه الاول ان كان بعدها اية او ايات الى اخر
السورة فالجواب كما ذكر ان شارك لها وان شاع سجد واختلفوا في معناه
يقيل ان شارك لها ركعا على جهة وان شاع سجد لها سجدة على جهة والسجدة افضل
واذا سجد يعود الى الفناء لا يحتاج الى الركوع وفيه في بقية السورة ثم يركع
ان شاع فلا يصح ثانيا للركوع على السجدة وان شاع ثانيا اليها اي من السورة الاخرى
حتى يقصر ثلاث ايات قال الحاكم الشهيد وهو اجمالى ويكره لو لم يقرأ بعد
شيء في الركوع يحتاج الى التنية لثلاثة بينها وفي السجدة لا يحتاج اليها وقيل
معناه ان شاع اقام ركعة الصلوة مقام سجدة التلاوة وهو منقول عن ابو حنيفة
رضي الله عنه نقله عنه ابو يوسف رحمه الله وروى الحسن عن الحسن مابذل
علا ان سجدة الركعة تدور عن سجدة التلاوة وقد روي عنه اذا كانت السجدة في اخر السورة

كالاعتناء والنجاة وافر سانه كي اسرائيل واسقت فرك حين فتح من السجدة اجزائه
سجدة الركعة عن الثلاثة وهو افضل واختلف المشايخ فيما اذا ركع وسجد للصلاة
دون الثلاثة فالركوع ينوب عنها والوسيلة الصلاة قبل الركوع فلهذا ينوب عنها
وفيل السجدة الحائسة بينها وهو كذا في المخطوط وهكذا روى الحسن عن ابي
خبيث ثم اتفقوا على ان الركوع لا ينوب عن السجدة بدون النية واختلغوا في
السجدة قال ابن جماعة وجماعه من ائمة المذاهب لا ينوب ما لم يتوكل ركوعه
او بعد استوائه فاما انه يسجد لصلاة ولا يركع وقال غيره ان النية فيها
لست بشرط والصلية اقوى فنوب عنها كذا ذكر في الزجر وفي
المخطوط لم ينوب في السجدة لم ينوب عليه في النوازل ان الصلوة خالها ناجح كما
فلا ينوب منها الصلاة والنية وفيل يجوز بدون النية وروى الحسن عن احمد
ان السجدة تنوب دون الركوع لان الحائسة بينهما اظهر وان سجدة لا ينتهز النية
لانه ان بعد الواجب والنية تحتاج اليها لاقامه عن الواجب مقامه وفي
المسوط الاصح ان سجدة الثلاثة تنوب عنها دون الركوع وفي قاضي خان قال
علمة المشايخ لا يحتاج الى النية وبصير موداه بالصلوة لاها اقوى لا اذا
انقطع الغور فتحتاج الى النية وفي الذخيرة قوله ان شارك لها قاش وفي
الاستحسان لاجزائه الركوع عن سجدة الثلاثة ونص على التماس والاستحسان
الاصل قال محمد والتميز وكذا لا ينوب سجدة الصلوة عنها استحسانا وروى
الاصحاح من قال هذا اعطى من الكاتب والصحبة انه يجوز في استصحابها
ومنها من قال موضع التماس والاستحسان خارج المصحة لوفراية السجدة وركع
لها بدلا عن السجدة فجوز في استصحابها وفي جوامع الفقه روى ان
الركوع في غير الصلوة ينوب عن السجدة قلت وهذا الجيد فان الركوع خارج
الصلوة ليس بركعة وسجدة الثلاثة قريبة وغير القربة لا ينوب عن القربة بخلاف
الركوع في الصلاة وفي المسوط واظهر ان التماس والاستحسان في الصلوة الوجه
الثاني اذا كان سجدة الثلاث ايات الى اخر السون او كانت في اخر السون وهو
الوجه الثالث او كانت في وسط السون وهو الوجه الرابع والخم في هذه
الوجوه كلها ما ذكرناه في الوجه الاول فانه لو لم يركع لها ولم يسجد لها في هذه الوجوه
على النور ولكن قبل ما بقي من السون او خرج الى سون اخرى فزامن بها شيئا فلا

سورة
الاحزاب

هذا

بعد ما اياها من غير الركعة والسجدة عن سجدة الثلاثة اما اذا اوردتها ايات
او كانت السجدة في وسط السون لم يجز به الركعة وسجدة الصلوة عن الثلاثة لانها
صارت دين عليه لغوا لم يجز لها الان وقت اداها مقدار ما اذا اذنت وقتها
باذاها او وجد من الفاصل قدر ما يقربه الا اذا صارت فائتة وقد وجد مقدار
وقت الا اذا ايات المكره دون الاية والاشياء وكان بالثلث يتم سبعة القراءة
وفي الاصل والجهد والحدوث ان ايات الثلاث انما يصير فاصله ما بين
وقوع الركوع والسجدة عن الثلاثة اذا كانت في وسط السون ولا يصير ما بين
في اخرى او في الركعة في شيء الاسلام اذا افاضت ايات بعد هاتين قطع الغور
ولا ينوب الركوع عن الثلاثة وقال الحلواني لا ينقطع ما لم يقرأ الا من ثلث ايات
وكذا في قاضي خان وجوامع الفقه ينوب عنها عند الركوع ولو نواها في الركوع اختلفوا
فيه وبعد ما من فراسة يجوز ان الذي ينوب عنها الركوع الا رواه عن احمد
وفي مختصر الشيخ السجدة الاولى من الركوع لها في صلاة الجمعة والمخطوط فقال
ظهر الدين لم نواها في الركوع عقيب الثلاثة ولم ينوبها المعنى لا ينوب عن
السجدة وقال القاضي عبد الجبار مثله وسجد اذا سلم وبعد الفقه ولو
تركها تقصد صلاته وذكر ابو بكر بن شيبه في سننه عن ابي اسحق ان علقمة
والاسود ومسر وفاق عمرو بن شرحبيل كانوا يقولون اذا كانت السجدة اخر السون
اجزائها ان ترك بها وعن ابراهيم مثله وعن طاوس انه كان يقرأ في العشاء الاخر
المنزل السجدة فركع بالسجدة وعن الشعبي في السجدة يكون في اخر الصلوة
فقال ان سجدة ما تامة فقرأ ما بعدها وان كان يركع بها ركع بها وعن مجاهد
كان يقرأ السجدة في بني اسرائيل وما بعدها ثم يركع وعن الربيع بن خثيم قال اذا كانت
السجدة اخر السون فان سبقت فاركع وان سبقت فاسجد فان الركعة مع السجدة
وعن ابن اسعد مثله روى سعيد وروى الاثر عن ابن عمر انه كان اذا قرأ
النجم واقرأ في صلاته وبلغ اخوها ركع لها وان قرأها في غير الصلوة سجد وعن
عبد الرحمن بن زيد قال سألنا عبد الله بن السون يكون في اخرها سجدة اركع او
سجد قال اذا اهل بينك وبين السجدة الا الركعة فركع وفي الذخيرة للمالك
اشار ان سبقت الجوارها بالركوع وفي التمهيد كركع في ركعة عليه سجد واحد

اولها لو اعادها في الركعة الثانية فاسا وهو قول ابو يوسف واخر اعله اخرى استحسننا
وهو قول محمد ورجح ابو يوسف من الاستحسان الذي هو للذهب لا للقياس
انك مسایل هذه احداها المسئلة الثانية الزهن ثم المثل يكون رهنًا بالمعنة
في قوله الاول وهو الاستحسان وفي قوله الاخر وهو القياس لا يكون رهنًا
المسئلة الثالثة العبد اذا خرج رجلا خطا في ماله جدارا فاختار العبد
ثم انتقضت الحاجة فصار لنفسه الاستحسان وهو قوله الاول وهو قول
محمد بن ثابت وفي قوله الاخر وهو القياس لا يخرج الركعة للحبس والركعتان
كالحسين عند الشافعية وجه القياس انهما جلس الصلوة ولا استحسان
وجهان احدهما ان العبد كان الصلوة من القيام والقراءة والركوع والسجود
والجلسة بين السجدين والنهوض الثانية الوجه الثاني لو جعلت
القراءة كرايا لمحض الخلق الثانية على الدابة في النقل او الفرض فحال الخوف
الاولى لو اعادها في الثانية على الدابة في النقل او الفرض فحال الخوف
لا يجب لعله العمل ويجب في الثالثة والرابعة وعلى العلة الثانية اذا
اعادها في الثانية والرابعة لا يجب لانه يجوز ترك القراءة فيها ويجب في
الثالثة على الدابة ولو اعادها في الثالثة والرابعة لا على الدابة لا يجب
انفاق لعدم وجوب القراءة وكذا العمل فيها قول محمد ومن اراد السجود
كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه قال الاستيعاب ويرفع صوته
به وبه قال اربعين والحسن وابوقلابه وابن سيرين ومسلم وابوعبد الرحمن
وعامر ذكر ذلك في النسبية وعن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقرأ السجدة ونحن عنده فليسجد فمسجد معه فترجى حتى لا يجد احد
لحيته موضعا يسجد عليه رواه مسلم وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة
لا يكبر عند الاحتياط وفي رواية عن ابي يوسف وفي الذخيرة وقيل
يكبر في الابتداء ولا يكبر في الانتهاء وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة وقيل
يكبر في الابتداء لا خلاف وفي الانتهاء خلاف بين ابي يوسف ومحمد على قول
ابن سيرين لا يكبر وفي قوله محمد يكبر وفي الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ
القرآن فاذا ام بالسجدة كبر وسجد وسجد ثم قال النووي رواه

بأسناد ضعيف وعند جمهور الشافعية يكبر للصلاة لا للافتتاح ثم المصوى ثم الرفع وهو
ان لا يركع من غير الصلاة لا يكبر للافتتاح ثم المصوى ثم الرفع وهو
قول ابن حنبل واي شرط في المشهور وفي وجه مستحب وفي الثالث لا يشترط اصلا
وهو قول ابي جعفر منهم ويرفع يديه وعندنا لا يكبر للافتتاح وهو مذهب
الحسن البصري والسيوطي وابن سيرين وابوقلابه ومالك واسحق وبه قال
القاضي وغيرهم من الخابلة ولا يرفع يديه في الفاتحة من الخابلة وفيما بين
الذهب ان لا يفعل قال لانه لم يرد به الشرع وفي حديث ابن عمر كان رسول
الله عليه وسلم لا يفعل في السجود قال يعني لا يرفع يديه وهو حديث متفق
عليه وابن سيرين في تسليمه وبه قال الشعبي والحسن وسعيد وجي في ثواب
ومالك وعطاء وابوصالح وقال ابن المنذر قال احمد اما التسليم فلا ادرك
ما هو وعنه انه فرض ويجزئ تسليمه وعنه تسليمان ولا يسلم في البويطي
كافي الصلوة وقال المزني يسلم في الفاتحة الى الاحرام عندهم والمذهب
لا يشهد كقولنا وقيل يشهد ثم يكبر ويرفع رأسه وهو مستحب على
المذهب عندنا وفي التنبيه قيل يشهد ويسلم وقيل يسلم ولا يشهد والمصو
انه لا يشهد ولا يسلم فيكبر على صاحب التنبيه في شيان احدهما ان
يقض السجدة في انه لا يسلم وانه ليس له نص غيره وليس الامر كذلك بل القول
مشهور ان في اشتراط السلام الثاني انه صرح بان الرجوع في المذهب انه لا يسلم
وليس كذلك بل الصحيح عند الاصحاب على ما حكاه النووي اشتراط السلام قال ومن
صححه ابو حامد وابوالطيب في طبعهما والرافعي واخرون ولا يشهد عند الخابلة
نص علي بن رواحة الا انه وقال الشيخ شهاب الدين العراقي رحمه الله في الذخيرة لا يسلم
بالقياس على الطواف وهو على السلف والفرق بينهما وبين سجدة السهو انه في
قوابح الصلوة لا يوجد الا في اخذ حكمه وسجدة التلاوة من قوابح القراءة وهي ليس
لها احرام والاسلام وقوله في الحجاب ولا يشهد عليه ولا سلام لان ذلك التحلل
وهو يستدعي سبق التسمية وهي منعومة هذا عندنا ما عند الشافعي واحمد
فان التسمية خارج الصلوة شرط على المشهور وقد ذكرناه ومنعومة عطاء عبد اهل
التصنيف وتكررها منه وصوابه معدومة واصحابنا يقولون هذه سجدة صلاتية

وهو انما خطأ والتايب لا ينسب اليه اصل بل صوابه صلوة ونقول هذه
دراهم خليفه ولا نقل خليفه وفيها الخطا من وجهين احدهما اثبات السا
والثاني اثبات التايب النسب **في كذا يقول في سجود** ذكر ابو بكر بن
ابن شيبه في سننه عن عائشه رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول في سجود القرآن سجود وجهي للذي خلقني وشق سمعي وبصري
بحوله وقوته وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يقول في سجود الله جل جلاله
سوادي وبدا من قوادي اللهم ارزقني علما يبعثني وعلم يرفعني وعن
قنادة انه كان يقول اذا قرأ السجده سبحان ربنا ان كان وعد ربنا
لمفعولا سبحان الله وبحمده سبحان الله وعن عبد الله بن مسعود في سجود ليلك
وسعدك والخير بيدك وعن داود عليه السلام انه كان يقول
سجد وجهي من عظمة الرب الخالق وحوله والمبسوط والمرعياحي
يقول فيها ما نؤله في سجود الصلوة وهو الاصح وبعض المتأخرين
استحسنوا ان يقولوا سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا لقوله
تعالى خروا للاذان سجدا لاله وفي المنجد وقال يقول سبحان الله وكان
لقوله وسبحوا بحمدهم واستحسنوا ايضا ان يقول في سجود لان الخور
سقوط من القيام ويؤمروى عن عائشه رضي الله عنها رواه عنها اسحق
ابن را هو به وبه قال احمد وبعض الشافعية كما يستحب القيام في
صلوة النفل **قول** في سجود ان يقرأ الصلوة او غيرها ويدع اية السجود
قال الحاكم الشهيد انما ركعت لمعان المعنى الاول ان ترك الامة من بين
السورة يقطع نظم القرآن وبه منسوب اجماع الا شبيهه بخرجه المعنى الثاني
ان فيه ترك سنة الفراءة قال عليه السلام ليل الله عنه اذا قرأ سورة
فاقرأ افعلى نحوها المعنى الثالث ان ترك الامة من السورة يودي الى الدعوى
القرآن قال الله تعالى عن الكفار لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعل
الزاعم انه توهم تركها فرائع لزوم السجدة فيكده لقوله تعالى وزاها بقورا
المعنى الرابع من ان تركها من السورة يودي الى هوان بعض القرآن فيكون له
تعالى وقال الرسول يا رب ان قوي اخذوا هذا القرآن بمحجور المعنى السادس

ان يشبه الاستسكان عن الاستسكان عنها كقوله ما يشبهه ولا بأس بان يقرأ اية السجود
ويدع ما سواها الاضامارة اليها او ان قال لا بأس لما فيه من وفهم التفصيل قال محمد
واحد الى ان يقرأ لها اية او ايتين لدفع وهم التفصيل وفي فاضل خان ان فرائع
اية او ايتين نحو واجب وهذا التعم من ان يكون غيرها فالحا او بعد ها وفي الزخير
فلا احب الى ان يقرأ معها اية او ايتين ومشك في الخزانة لانه باطل في الظاهر والاحتج
واكمل للمنظم قال وكان لا يرى بأسا باختيار السجود في غير صلاه ومن اصحابنا
من كره ذلك والصحيح ما ذكره في الكتاب وقال في الزخير لم يذکر اختصاص السجدة
في الصلوة بل فيه بعض حاله الصلوة فالواجب ان يركع في الصلوة لان الانصاف
على اية واحدة في الصلوة مكرهه وفي الزخير ان كان الثاني وحده يتركها
وان كان معه جماعة وكانوا متدينين للسجود او ببعض قلبه انه لا يشق عليه سجد
السجود ينبغي ان يقرأها جهرًا وان كانوا احمدين او ينظر اخص السجود و
يقرأ ما في نفسه غير السجود ولا فرق بين الصلوة وخارجها قال في السلام
على البردوى ومن الناس من كره ذلك خارج الصلوة ولم يكرهه في الصلوة
لكن هذا خلاف الرواية فان مجازحه الله قال واكره ان يقرأ السورة في الصلوة
او غيرها ويدع اية السجدة ولا ينبغي للامام ان يقرأ سورة فيها سجدة لا يجزئها
لانه ان لم يسجد يصير نارا للواجب وان يسجد ينقض التمام اتم عليه اني هذا
قل الركوع فلا يتابعه المأموم قالوا اذا كانت السورة في وسط السورة ولا يريد
ان يركع فان كان يركع عند السجدة او بعد ما يقرأ ايتين او ثلاثا لا بأس بان يقرأها
وفي الزخير لا الكره لولا في وقت الركعة او كان غير متعلم لانها اوسعها
وبعض عنهما اراه اخرى وقال ان الجلاب يقرأها اذا انظره اخرج وقت
الركعة ويسجد لها وقال ابن تيمية في شرح المداية بركة الامام ان يقرأ اية
السجدة في صلاه لا يجزئها فان قرأها لم يسجد فان سجد فالمأموم محجور من متسا
وتركها لكن عندنا ان يقرأها يسجد وتركها عند الثوري ومالك ولم يركع المأموم متسا
وقال الشافعي لا تتركها ولا تسجد في الركعة الاولى من الظاهر في اية السجدة انه صلى
الله عليه وسلم سجد في الركعة الاولى من الظاهر في اية السجدة انه صلى
رواه ابو داود واحمد قال ابن تيمية فعله عليه السلام من اوامر يترك

السجدة

علي حواء وعدم خرمه ولا منع كراهته اذا دل عليه دليل قال وان قراها الامام في الجريد
سجدوا والقوم معه فان تركها عجزا بطلت صلاته قلت فقل عليه الصلوة والسلام
منع الكراهة لانه اذا فعله عذرا **وع** اختلف اهل العلم فيه فذهب الجمهور
الى ان شرط الطهارة من المحداث والنجاس يدنا ومكانا وبنا وسائر العورة واستقبال
القبلة والنية وان كل ما يفسد الصلوة يفسد هذا ذكر ذلك في الشريط والمفيد والزيادة
لا يفسد هذا لعدم الشركة لانها لا تنجز وقد تقدمت ورواية ان السكون عن ان عزائه
كان سجدة على غير وجهه وعن الشعبي مثله وفي نسخة عن عثمان بن عفان رضي الله عنه
وان السبب ان الخاضع تولى براسها قال ان السبب وتقول المصنف ان سجدة
خلاف ما عليه الجمهور والاشافى واحمد مع اصحابنا وعن الشعبي رواية
يتم سجدة كافي الجنان وذكر ان بطال عن ابن عباس ولي عبد الرحمن انه يفسد
فيما استقبال القبلة قال ان المذنب وقد روي عن الشعبي انه كان يسجد حيث
كان وجهه ذكر في الاشراف وخزانة الكمال لو سجد هاهنا والقبلة جهلا جازت
وفي المبسوط واذا خفي او اخطأ كالصلوة وذكر ان نية الخبيث ان القاري اذا
كان سجدة لم يسجد ولم يقصها اذا نوى وكذا المستمع وكذا النظم اذا طال الفصل
وقال النووي ان لم يسجد وطال الفصل لم يسجد وروي ذلك عن الشعبي والاذاعي
وعند السجدة اذا نوى انه قال يحول والثوري واسحق وجماعة اذا سجد قد
تحقق فلا يجوز تركها او منعه من السجدة بتقديم التلاوة في السجدة على السامعين
وصطف السامعون خلفه ولا يرفعون رؤسهم قبله فاذا سجد الثاني يسجد ومن معه
حيث كانوا وان كانوا في جوامع الفقه خلفه او قدامه ولا يرفعون رؤسهم في الصف
خلفه وخراند الكمال لا يرفع السامع راسه قبل التلاوة استعجابا بامتلاكه في المبسوط
وذكر النووي انه لا ينوي الاشد بانه وله الرفع قبله ولو ذهب الثاني لم يسجد
سجدة السامع وبه قال الشافعي ولو رفع على المنبر ان سجد وان شاترك في سجدة
على الارض ولو بين فساد سجدة سبب لم يفسد عليه **مسألة** ذكر في
باب السهو من الاصل امام صلى الله عليه وسلم في سجدة ففسد ان يسجد لها فتذكر ذلك
ومر قال لا تسجد لها تقوم تعود في ركوعه ومضي صلاته وعليه
سجدنا السهو وعن غيره قال لا يرفعهم فأتى سجدة ففسدت لها فاصغت اليها

اخرى قال سجدة السهو وعن الحسن البصري في رجل سجد سجدتين التلاوة
فقال سجدة سجدتين اذا فرغ وذكر في الركعة عن السجدة ان المصلي اذا التا بالية
السجدة ونسي ان يسجد لها فليس عليه سهو ولا ركعة ولا ركعة ولا ركعة ولا ركعة
يسجدون للتلاوة لا يسجد عليه ان يسجد لانه لو لم يركع لم يسجد ولم يركع لم يسجد
سجدة عليه **مسألة** سجدة الشكر عند سجدة واحدة والنداء في سجدة
مكرهه عند ختمه ورواه عن ابن يوسف وفي قول مالك قال **التحريم**
في بدعة وقال الشافعي سنة واستحبها احمد وابو يوسف في رواية واحمد واسحق
وان المذنب الاشراف لم يحدش لا بركه رضي الله عنه كان صلى الله عليه وسلم اذا
جاء شيء يفسد سجدة شكر الله تعالى رواه ابو داود والترمذي وقال حدثت
حسن بن عراب قال النووي في اساده ضعف وقال سوا حصته التوبة او عتق المسلم
او ادى مبتلي عليه في بدعة او غيره يستحب ان يسجد واشرع لاستمرار النعم وشروطها
كسجدة السهو التلاوة خارج الصلوة ولو سجد هاهنا بطلت بالخطأ في طرح به
الشرازي في سجدة من ولو قرب بها انسان بغير سبب لا يجوز في ارض الوجهين
ومثله ما يفعل بعد صلاة وما يفعل المصلي من السجدة بين يدي المصلي في جوامع
فقط ما كل حال سوا كان لا القبلة او غيرها او قصد السجدة لله تعالى او غفل عن
ذلك انتهى كلامه **ولن** انه صلى الله عليه وسلم شكى اليه الخطر وهو يخطب
فرجع يديه ودعا فسقطوا في الحال ودام الخطر الى الجمعة الاخرى فقال له رجل يا رسول
الله يدعنا البيوت وتقطع السبل فادع الله ربك فانه افرغ في الحال فلم
يسجد فرفع يديه ولا يسجد بدعة واحديث في الصحيحين وان النعم كانت تسجد على
رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلف واعطوا الهدايا والامان وكانت سنة
لو اظن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه او كذا السلف والسنة ما اظن رسول الله صلى
الله عليه وسلم عليه ولا يثبت بالفضل من امرين واحضوا ايضا حديث سعد
ابن له وقاص رضي الله عنه قال خرج جامع رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة فريد
الدينة فلما كان في سائر عمره انزل فرجع يديه عن الله ساعة ثم سجدوا شك
طوبى له قام فرجع يديه قال في سالت في كونه فقلت لا في فاعطاني ثلث امي
فخرجت ساجدا شكر الرب ثم رفعت رأسي فسالني لاني فاعطاني الثلث الاخر

فرضه فيه وروى الباقون في فضل الطلوعات قول من السبعة زكيات
من الحجرات في صلاة العشر وأربع من الطلوع وبعدها ركعتان وأربع من العصر وان شأ
رهنما في صلاة العشر وركعتان بعد المغرب أي بعد صلاة المغرب وأربع من العشاء
وأربع بعدها وعدنان درسن دار حسن عشر رجب من الطلوع ركعتان ورس
السبعة فجمع من قال أي التمام ما فاسقط سنة العشاء قال أبو موسى رضي الله عنه في الحديث
من قال السبع عشرة رجة جعل من الطلوع ركعتان والاكمل عند السبعة فجمع ما في عشرة زادوا من الطلوع
ركعتين وبعدها ركعتان وأربع من ذلك لم يروى عنه من الطلوع ركعتان ولا بعدها وحالف
الأحاديث الصحاح السبعة في يومئذ السبع على ما نذكره وروى عن أبي عبد الله في الحديث ذكر ركعتين
والعشر الغراني في الحديث للسبعة في أحد حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال
حط عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين من الطلوع وركعتين بعد ركعتين بعد المغرب
وركعتين بعد العشاء وركعتين من العشاء كانت سنة له لا دخل على النبي صلى الله عليه وسلم
فيه فحكي قصة ما كان داخل في الحرم وأخذ اللودن صلى الله عليه وسلم في ركعتين من العشاء
أربعين ركعتين كانت عاقبة رضي الله عنه عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في كل ركعة
لصلى من الطلوع ركعتين وركعتين بعد المغرب ركعتين وركعتين بعد العشاء وركعتين
ومن الحرم ركعتين من ركعتين في سجدة واحدة حدثت عنه بن سفيان قال
سئل عن سنة رضي الله عنه عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ركعة من
الطلوع ركعتين وركعتين بعد المغرب سئل بعد العشاء ركعتين وركعتين بعد العشاء
رواه مسلم وأبو داود وأحمد وموافي من حديث البرقي وبعده ركعتين وركعتين بعد
وأولى من حديث ابن عمر المحدثين لاجل الشك والفرق وعلم حقه سألني سفيان عن أصل
عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم ليلة سبعمائة ركعة سوى المكتوبة في ليلة سبعمائة
رواه أحمد في الإسناد وفي الحديث في صلاة ركعتين من الطلوع ركعتين وركعتين بعد
وليلة سبعمائة ركعة في ليلة سبعمائة من الطلوع ركعتين وركعتين بعد ركعتين بعد
المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين من العشاء في كل ركعة من الطلوع ركعتين وركعتين بعد
لما قال وركعتين بعد العشاء وفي الحديث من صلى ركعتين من العشاء ركعتين من العشاء على نحو ما
ذكرناه وفي الإمام ذكر الأربع في حديث حماد وعلم سلمه رضي الله عنه قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ركعتين من الطلوع ركعتين وركعتين بعد
عنه رواه أحمد في الحديث وقال البرقي حديث حسن صحيح عرب وقال عليه الصلاة
والسلام نواطع على الأربع من الطلوع ركعتين وركعتين بعد ركعتين وركعتين بعد العشاء
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى من الطلوع ركعتين وركعتين بعد ركعتين وركعتين بعد العشاء

[illegible]

وهو المبسوط والخرج خلف غريم وأما في بصري سائر ما لم ينو أدنى مدة السفر وإن طاف جميع
الديار وجوامع الفقه وكذا أصحاب الحنفية يطلب عدو ولا يجعلون أن يدركوه
وإذا رجعوا وكان بينهم وبين مصر مائة وسفر قصر وأما في السبيط وما به المطلب
المهم وراكب التعاسيف وهو الذي لا يسلك طريقاً ولا له مقصد معلوم وطال الأثر
والوقت لا يقصر وإن مشى الفحط حتى إذا لم يدركه من يدركه عن قريب أو بعد فإن قصد
سفر طويلاً أعزم أنه مهاجراً فلا انصرف وإن لم يلبثه متادى إلى مقصده الأول
وظاهر مذهب الشافعي القصر نظر إلى حاله الأول فإذا انقضى خرج عن كونه مسافراً
ومنهم من قال بطل سفره في الأول وما ذكرناه من مائة ليلة أو ثلاثين
مذهب عثمان وابن مسعود وسويد بن غنيم والسعي والنجح والنور والحسن
إن عرج ذكر ذلك النووي وفي التهذيب وحديثه من البهائم وأبو قلابه وثبته
ابن عبيد الله وابن جرير وابن سيرين وحكاها صاحب المبسوط عن ابن عباس
وروايه عن ابن عمر رضي الله عنهما والصحيح عن ابن عباس غير ذلك على ما يأتي عن
قريب وقال مالك لا يقصر أقل من مائة واربعين ميلاً بالهاتمي وذلك سنة
عشر فرسخاً وهو قول أحمد بن حنبل والترمذي بلانه أميال والميل ستة آلاف
ذراع وذلك يومان وفي أربعة برد حتى يركب وهو المشهور وعنه خمسة
واربعون ميلاً وعنه اثنان واربعون ميلاً وعنه أربعون وروى عنه أسعد
ابن إسماعيل سنة وعلائي ميل قال ابن جرير ذكر هذه الروايات عنه
أسعد بن إسماعيل في الصحيحين في مبسوطه قال وراي لأهل مكة خاصة القصر إلى
مكة في أقومها وفي أربعة أميال وروى ابن القاسم القصر عنه لثلاثه أيام
وقال ابن بطال عن مالك بقصر أهل مكة مائة وعشرات وثم ينفق قال وروى ذلك عن
ابن جرير وسالم وطائفة وإسحق بن النخعي قال أبو حنيفة وصاحب السائل
والبيان وغيره للشافعي سبعه نصوص في مسافره القصر قال في موضع ثمانية
واربعون ميلاً وقال في موضع سنة واربعون ميلاً وفي موضع أكثر من أربعين ميلاً
وفي موضع أربعين ميلاً وفي موضع يومان وفي موضع ليلتان وفي موضع يوم
مسافره ركبو الشطوط في التوفيق من الأقوال واستحب الشافعي
ثلاثة أيام ولياليها لاجل مذهب أبي حنيفة حتى يخرج من مكة

ون

ولفظه الحكي في مختصر الحنفية فأما أنا فأجاب أن لا يقصر أقل من ثلاثة أيام احتياطاً
عائني قال أبو الطيب وهذا قوله في الصلوة خلف المريض القاعد قائماً إلا
أن يستخلف صحيحاً يصلي بصر حتى يخرج من الخلاف وكقوله إذا حلف فلا يقصر
أن لا يكسر بالماء إلا بعد الحنث يخرج من الخلاف قلت سفي عليان من العلماء
من شرط القصر أن من ثلثة أيام ولياليها لاجل ما وضع دليل الزيادة عليها
وقوه دليلها وبرهانه أن الصوم أفضل للمسافر إذا استطاعه وكان ينبغي له على
قناس ما ذكر أن الفطر أفضل لمن أهل الظاهر لا يبرون وهو مما جاز الجوابوا
بأنهم لا يقيمون لأصحاب الظاهر وإنما له الإمام الحرمين قلت لكن نزل
القاضي الحسين عن الشافعي أنه قال في الكسابة التي لا تمنع عن كسبه جمع
القوة والهيئة للخرج من الخلاف فإن داود يوجب ذلك فقد قام الخلاف
وزنا وقال الأوزاعي يقصر يومه قال ابن المنذر في الأشراف وبه أقول وحكي
أن جرير في المحلى عن أبيه وأبى شقيق بن سلمة أنه سئل عن القصر من الكوفة إلى
فقال لا يقصر الصلوة في ذلك ولعله ما به وتحسن ميلاً وعن الحسن بن حمزة
رواية لا يقصر أقل من اثنين وعشرين ميلاً كالميل الكوفة وبجدة وذكر في التهذيب
عن داود الظاهري أنه يقصر في طول السفر وقصره قال أبو حنيفة حتى لو
خرج إلى إستان لم يخرج البدر قصره المبسوط وقال نفقة القناس لا تقدر
فيه بل العمل بإطلاق القرآن قلت ونحن من نفقة القناس في المقدرات
وحكوه عن علي بن طالب رضي الله عنه قلت قد ذكر ابن جرير في المحلى أنه لا يقصر
أقل من ميل عند الظاهريه ومستم فإطلاق في عمر في التهذيب وإطلاق لأحمد
وشمس الحيمية متأخر حتى فإن ابن جرير أجبر مذهب من غير أهل مذهب
فأبى ذكره في التخرجه للشيخ شهاب الدين العراقي رحمه الله الفرج فإسرى
مغرب والميل من الأرض مائة ميل البصر أن البصر ميل فيه على وجه الأرض
حتى يغني أدراكه وفيه سبعه مائة قال صاحب الفقهيات هو
عشر غلا والغلوقة طوق الفرس وهو ما إذا ذراع يكون الميل الفرجي قلت
وفي المغرب الغلوقة ثلثه ذراع إلى أربع ثمانية ذراع الشافعي قال
فيه أنه لا خلاف ذراع وخمس مائة ذراع وأما ما ذكره

فضل

سنة

ثلاثة آلاف ذراع ونقله صاحب البيان الرابع اربعة الاف ذراع الخ
مد البصر ذكرا للتوحي السباسب الفخطون بخطوة الحمل الرابع
ان سقط الشخص فلا يعلم الهواته او اذهب او رجل هوام امرأة وجهه
قول من جعل الجوارحه برد ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال
لا تقصر وان ادنى من اربعة برد من مكة الى عسفان قلت يرويه
اسماعيل بن عياش وهو ضعيف عن عبد الوهاب بن مجاهد وعبد الوهاب
الضلعاني قال يحيى والحمد ليس بشي وقال الثوري كذا قال
النسائي من زك الحديث واحثوا ايضا بان ابن عباس وان عمر كانا يقصران
في اربعة برد وراه البخاري والحمد لم يذعن من وجهه الوجه الاول ان ذلك
ليس حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو فعلها والسا في لا يرى
فعل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد فكيف يعمل به الوجه الثاني
قد خالفنا غيره من الصحابة على ما بين في ذلك الوجه الثالث قد روى
عنهما في ذلك اشدا اختلافا روى عن ابن عمر ابوب السخيتاني وحيد وان خرج منه
لا يقصر في اقل من سنة وتسعين ميلا الوجه الرابع لم يذكر انه منع
في اقل من اربعة برد وروى عنه حفص بن عاصم وهو اول من نافع انه يقصر
في ثمانية عشر ميلا وذكر ذلك الحافظ ابو جعفر او وجهه تخصيص مالك
للأهل مكة ان خارجة من وجهه قال صلى الله عليه وسلم انما قالوا
بمنى ركنين فلو لم يجدوا مكة الفصر قالوا بمكة الخ او قالوا بمكة الخ
قلت قوله صلى الله عليه وسلم لهم بركات ما ذكرتم السرخسي وقول
عمر لأهل مكة انوا صلاتنا فاقوم سفر ما بلغني عن القول لم يمتني والمخطوط
عن عمر ان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الجمهور منهم عطا
والزهري والثوري والشافعي واحمد وابو ثور لا يقصرون لمنى ولا
بجوف لان ذلك ليس بمسافة الفصر قال الحافظ ابو جعفر ليس
الجمع موجباً للفصل ان اهل منى وعرفات اذا كانوا حجاجاً يمتون ولا هو
متعلق بالموضع بل بالسفر ولم يوجد قال ابن جرير وروى عطاء بن ابراهيم
الفصل لا عسفان والطائف وجدة واذا وردت الى اهل او ماضية فأنتم

الصلوة ولا تقصر لمنى وعرفة قال وجداً الله مالك ففصر لمنى وعطا منى من
الباطل ان يجعل بعض قوله حجة وجمهور قوله غير حجة وتقرن مالك بين
خروج المكي الى منى وعرفة في الحج فيقصر ومن غرض اهل سائر بلاد الارض هذا
المقدار ولا يقصرون لاجل فغن صاحب كتابنا قبله واحتج له بعض مقاليه
بما روى عنه صلى الله عليه وسلم باهل مكة انوا صلاتنا فاقوم سفر ولم يقل
هذا بمنى وهذا الحديث لا يصح انتهى كلام ابن جرير ذكره في الجلي ثم ما ذكره بطل
الفرد بر اربعة برد عن ابن عمر انه خرج الى ذات النضب وهي من المدينة ثمانية
عشر ميلا فلما اتاها قصر الصلاة وعن جبير بن نفير قال خرج شرحبيل بن السبط
للارض فقال للحاد وبين من جسر على ثلثه عشر ميلا فكان يقصر الصلوة وعن
سفيان المسيب انه سأل عبد الرحمن بن حمزة ان يقصر الصلوة في يبردين قال
نعم وذكر غير ذلك واشتهر فيه ثم قال وجدنا بالكبير والشافعيين وقد
اخذوا بجرير بن انفسهم في دعوى الجمع على قولهم بل هم على ذلك اكثر من هؤلاء
وكثير من هؤلاء قال احمد في الحديث انما قال في الفصر ما قلنا به فهو اجماع
وقال الاخر قولنا هو قول ابن عباس وابن عمر ولا يخالف لهما من الصلوة فاحسبنا
الاجرة انزاله فلم يكد يها عن المغرب بها ولم يورد الا رواه مشهور عند العلماء بالنقل
فيما في الكتب التداوله عند صبيان الحديثين فكيف اهل العلم قال ومن قال
بتحديد في السفر من افق لا افق يحمل له الزاد والمزاد في سنة وتسعين ميلا
او في اثنين وثلاثين ميلا او في اثنين وسبعين ميلا او في ثلاثة وستين ميلا
او واحد وستين ميلا او ثمانية واربعين ميلا او خمسة واربعين ميلا او اثنين
واربعين ميلا او في سنة وثلاثين ميلا ما له حجة اصلا ولا متعلق من كتاب ولا
من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من اجماع ولا من قياس ولا من رأى سديد
ولا من قول صحابي لا يخالف له منهم فسقطت هذه الاقوال جماعة قلت
لعمري انه لا يبعد مخالفاً من القادر لكن يناقض كلامه فانه قال اول السبل
ان من خرج من بيوت مصر او قرية او موضع سكة فقتى ميلا صلى ركعتين وار
مضى اقل من ذلك صلى اربعاً فقال له هذا التقدير والتقدير المبل هل هو الكثر
او السنة الصحيحة او السقيمة او الاجماع ان الله امره ان يقول صاحب الاجماع

كما ذكرت فسنطه قولك ايضا فان الحلي لا يجوز لنا ان نوقع اسم سفر وحكم سفر
الاعلى ما سلمه من هو حجة في اللغة سفر اقل من اقل من ميل وقد روي
الميل عن ابي رافنه قال لو خرجت على الفصير الصلوة فاقعنا اسم السفر
وحكمه في الفطر والقصر على الميل اذ لم يجد عينا ولا شرعا عالما او وقع على اقل
من ميل اسم سفر وهذا ربحان صحيح قلت قد ذكر عن ابي عبد الله عليه السلام انه لا
يقصر في اقل من اربعة برد وعن علي بن ربيعة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
فقال لا تعرف السويدي قلت سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول فاما ثالثك وليلتان
وليلة للسفر فاذا خرجنا الباقين نأذرك في كتابه الحلي وذكر عن ابي عبد الله عليه السلام
الفصل في ان النصب وفي من المدينة ثمانية عشر ميلا وقد تقدم قال ابا عبد الله
عليه السلام ان نافع انه كان يسافر مع ابي عبد الله عليه السلام في قصر رواده البهقي
فكيف ثبت عن ابي عبد الله عليه السلام ومع هذا الاضطراب والتعارض وقد روي
هو وغيره عن ابي عبد الله عليه السلام مع الفصير لا منى وعرفة ثم قلنا ان من خرج
الى احدى احدى هذه الاضطرابات والاحتشاش ونعلم دأبه وتربتها وغير ذلك
ما يسير له من الجوارح لا يسير مسافر الغلة ولا على اقل من سبع ميلا او اكثر
اذ السفر وقطع المسافة الشاقة في اللغة وقطع الميل واليأس لا يسير الا
على افراد الناس فلا يكون سفر وما ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام فثبت انما ذكر
من تقدير الميل لا يستحق اسم السفر باطل الاصل له وقوله ما قولك
صاحبه لا يخالف له احد ان قول الصحابي حجة وان كان له مخالف
واشترط عدم الخالف له ظاهرا معتبرا وانا بشرط عدم الخالف له يكون
اجماعهم وقول كل واحد منهم وقوله حجة وان خالفه غيره
قال السلام ملجأهم فعلى الزاير والعين وما اختلفوا فيه
اخترا فلا يخرج عن اقراره واقباله فقول كل واحد وقوله
حجة وان خالفها بينهم فان قيل في حديث شعبة عن يحيى بن
يزيد الحماني عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا خرج ثلاثة اميال او ثلاثة فراسخ صلى ركعتين وسبعه
التي ان رواده مسلم وابوداود واحمد ثبت له ثابته ان قصر

مسافه يقصر فيها الصلوة فلما قطع هذا القدر من المسافة حضرت الصلوة
عند ابو عزال الصلوة قلت يا ابا عبد الله عليه السلام ما تقول الراوي انه كان اذا
خرج ثلاثة اميال فانه يدل على ان قطع هذا القدر كان حادثة في القدر
ولنا قوله صلى الله عليه وسلم انما يسير المسافر يومه ما لبثه والمسافر ثلاثة ايام
واما وليا ليلتين قال في المنافع ليس هذا اخبار لما يلزم من الخلف اذكم من مقم
ومسافر لا يسير اصلا بل هو ليلتان شرعه المسافر لهما وجه التمسك به ان
النسب يقتضي ان كل من صدق عليه انه مسافر يشترط له مسير ثلاثة ايام كما ان
كل من صدق عليه انه مقم يشترط له مسير يوم وليلة لان الاذ يتوجب الاحتراق
لانها للجموع والاستعانة والتعرف بالماضي ولان قوله المسافر يقتضي
ان السفر هو العلة للقصر فكلما تحقق السفر تحقق للمسافر ثلاثة ايام وليا ليلتين
كقوله تعالى انما نزلنا به القرآن فجاءه كل واحد منهما ما به حيلة فاذا كان
من السفر يوما وليلة او اقل ودون الثلاثة لا يسير كل مسافر ثلثة ايام وليا ليلتين
يبانه انه اذا كان مقصدا يوما فاذا وصل اليه انتهى سفره وبقي مقاما فيه
مكثول مقصود في موضع الاقامة فلا يترخص برخصه السفر وفي البسيط
هو تفصيل عن ان من السفر لا ينتقص عما يمكن استيفاءه الرخصة فيه
فلو كان اقل من ثلثة ايام وليا ليلتين انتقصت ولان الرخصة لم انة الغربة
ومشقة الرحلة فكيف يمكن ان يكون الارحال من غير الاهل والزوال في غير
الاهل وذلك في اليوم الثلثي وكان الثلاثة اقل الكثير واكثر القليل ولا يجوز
له القصر فليل السفر فوجب ان يكون اقل الكثير هو الثلاث لان اكثر الكثير
لا حمله وهذا الجود من قول صاحب المنافع انفق العلم على انه غير مقدر
باكثر من ثلاثة ايام فانه غير صحيح وقد ذكرنا الزيادة على ذلك عند اهل العلم
قاعدة وعلة الرخصة المشقة لكنها امر باطن فاقب السبب الظاهر وهو
السراية بدوامها تيسر راحتى لوتة الملك من سبب ان الاستئذان بركة
ترخص المسافر في ان لم يتحقق المشقة ابد او كما كان رافدا في حجة
من قال يحصل المشقة لكل احد وان تقاوتوا فيها وقد اقم السبب مقام
السبب في اليوم والثقة الختاتين ومجدد الملك في وجوب الاستئذان او الام

عن الحسن والطهر والحسن والاحباب والقول مقام الرضى في نقل الاملاء واسما
الموضع الثاني في حكم النضر ولخلفوا فيه على اقول الحجة القول الاول ان النضر
هو فرض المسافر المتعين عند ثبوته قال عمر وعلي بن مسعود وجابر بن عباس
وعمر بن النور وجماعة من السلفين وقال عمر بن عبد العزيز الصلوة في السفر ركعتان
لا يصح غيرها وقال الاوزاعي ان قام الى الثالثة وصلها فانه يلحقها ويسجد
سجدة في السهو وقال الحسن بن حي اذا صلى اربعاً متعدياً اعادها اذا كان ذلك
منه الشيء السبيل فان طال ذلك منه وكثره سفر لم يجد وقال احمد بن
سليم ان صلى اربعاً متعدياً اعاد وان كان ساهياً لا يجد قلت لعله
قول من يرى ان يتطأ في الصلوة اذا وجدت على وجه السهو لا يطأ
ويحذر فيها وعن الحسن البصري فيمن صلى اربعاً في السفر غير اليسر ما
صح ونقص عنه ثم قال للسائل لا انا لك الا ترى اصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم تركوها لانها تفلت عنهم وقال الاثرم قلت لاحمد للرجل ان صلى
اربعاً في السفر قال لا يجزئني وحكي ان المنذر في الاشراف ان احمد
قال لانا احب العافية من هذه المسئلة وقال العوفي الشافعي هذا قول اكثر
العلماء وقال الخطابي الاول في الفرض يخرج من الخلاف فقال الترمذي العمل
على ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر رضي الله عنهم وهو قول
محمد بن يحيى واختان القاضي صاحب الزمخشري المالكي وهو رواية عن احمد
ومالك حكاهما المنذر في التيمم وروى ابن وهب عن مالك في سفر اقام
فيهم مسافر ومقيم فقام الصلوة ثم جالس في ان بعدوا الصلوة جميعاً
وكانت الذخيرة لهما الكعبة ورواية اخرى بان النضر فرض القول الثاني ان
النضر ولا تمام جائزان والنضر افضل اذا كان السفر مسيراً وثلاثة اقسام
ولها لهن وبها فقال الشافعي ومن الصحابة سعد بن ابي وقاص القول الثالث
ان النضر والتمام فرض مجبر فيه كالحجارة واجبة المصالح من الكفارة القول
الرابع ان النضر سنة وهو قول مالك في اشهر الروايات عنه ذكره ابن رجب في
الفوائد القول الخامس النضر فرض في تمام فضل الصلوة في رمضان في
السفر لا يجوز حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة

الاثنين ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على الايام
وقد خالف في ذلك رواية النسائي واحمد وان لم يرد وان المنذر وابوبكر الرازي
والبيهقي باسناد صحيح قاله النووي وحدثنا عابشة النابت بائناً قالت
فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر رواه النجاشي
وسلم وعمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يزيد
على ركعتين في السفر وابابكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كذلك منقول عليه وفي
التهميد لسال حميد الصمري ابن عباس قال لا اسافر اقل من ركعتين في السفر
ام ابنتها فقال ابن عباس بقصرها ولو كانت تمامها خرج رسول الله صلى الله عليه
وسلم امنا لاخاف ان الله فصل ركعتين حتى يرجع ثم خرج عمر لخاف الا الله
فصل ركعتين ثم رجع ثم صلى فثمان كذلك شطر امارته ثم صلوا اربعاً قال
ابن جرير انما اوفاها بمي فطروا عن عبد الله بن عمر قال صليت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم معي ركعتين ومع ابوبكر ركعتين ومع عمر ركعتين ومع عثمان ركعتين
صدرا من خلافته ثم صلوا اربعاً قال الترمذي في حديثه ان عثمان ارجع على
الاقامة فاتها اربعاً كذلك وقال الاثرم عن ابن جابر وهو ان عثمان اقام
في سفر لانه تزوج بمى فصلى اربعاً قال ابن عباس يقول اذا قدمت على اهل
او ماشية لك فام الصلاة وفي المنفق عن عثمان انه صلى بمى اربعاً فانكر الناس
عليه فقال يا ايها الناس اني انا هات بكعة منذ قدمت واني سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول من اهل بيته فصل صلاة التيمم رواه احمد وابو
بكر بن الاشيبه وابو عمر بن عبد البر والطيحاوي هكذا ذكره عبد الحفيظ في احكام
الكبرى وقالوا ان عثمان لان الاعراب كانوا جاهلين فاتها بالعلم ان الاتمام
جائز قال الخطابي ابو جعفر الطحاوي رحمه الله كانوا باحكام الصلاة في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم اجعل فلم يفرقهم وهو ارفعهم من عثمان فلو كان ذلك
جائزاً لكان هو اولى منه وقيل لعبد الله بن مسعود صلى الله عليه وسلم بمى
اربع ركعات فاسترجع ثم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمى
ركعتين ومع ابوبكر ركعتين بمى ومع عمر ركعتين فقلت حتى من اربع
ركعات ركعتان متقبلتان ولو كان عبد الله الذي فعله عثمان من الايام جازيماً لما
المنزج ولا ترك عليه ذكره ان بطال في ذلك قوله تعالى

عاب ابن مسعود عثمان بالانعام وهو ممن ثم لما اقام عثمان الصلوة صلى خلفه فقيل له
في ذلك فقال الخلف شرفا ابو عمر فلو كان القصر فضا عنه لما صلى خلفه قلت
يجوز ان يصلي المسافر خلف المقيم الوقت وسقط صلاته اربعا بالافتد بالمقيم
الاقامة وقد تقدم انه كان ازمع على الاقامة ولانه نوى الاقامة وهو خلفه
فكانوا يقيمون معه فصل خلفه تماما ولانه يجوز ان ذلك منه غفلا اخذ ا
الفتنة وجوز ان يصلي ركعتين فضا وما زاد عليها نافله لها ولا يظن بها
ترك الفضة الاولى قال ابو عمران بعض الصحابة اتوا في اسفارهم ومحال ان
يضاف الي احد منهم انه زاد في فرضه عامدا ما يفسد صلاته فهذا لا محل للمسلم
ان يتأمله عليهم ونسبه اليهم انتهى كلامه قلت ليس الامر كما ذكرنا عندنا
لا يفسد صلاته بالانعام وان كان الفرض ركعتين لا غير وكان من لم انا قوله
بالاجتهاد فلا يلزم فيه ولا ينطلي صلاته وعن مالك من غير خلاف ان من اشد
اعاد في الوقت وعن صفوان بن محرز القاري انه سأل ابن عمر عن الصلوة في السفر
فقال ركعتان من خالف السنة فقد كفر ذكره في التمهيد وفي المحلى لان جزم وروعه
ابن عمر لا رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ايضا من قوله واراد بالسنة
طريقه رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ تارك السنة لا يكفر وقال ابن عباس
من صلى في السفر اربعا كان كمن صلى في الحضر ركعتين ذكره في المعنى وابن السكيت
الاشراف وعن عمران بن حصين قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكان يصلي ركعتين وسافرت معه برك فكان يصلي ركعتين حتى ذهب وسافرت
مع عمر فكان يصلي ركعتين حتى ذهب وسافرت مع عثمان فصلي ركعتين ست سنين
رواه الترمذي وقال حديث صحيح وعن ابن عمران رسول الله صلى الله عليه
وسلم انا ونحن ضلالا فعلمنا ان الله عز وجل امرنا ان نصلي
ركعتين في السفر رواه النسائي وعن عبد الله بن عباس ان الله فرض الصلوة
على نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر اربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة
رواه مسلم وابوداود والنسائي واحمد وقوله وفي الخوف ركعة معناه لكل
طائفة مع الامام اذا كان مسافرا وقول ابن عمر لو كنت مسعى الا لله دليل على
ان الانعام سمعة وهي النافلة وهذه الاناء للصحة الثانية تدل على ان فرض
المسافر في الركعتين من غير فرض وان ذلك من جهة لا رجعة لانه لو كان

الخصه والامام عن جهة لما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر العزيمة على
الدوام ولقد ولينا الخصه لانه صلى الله عليه وسلم كان ياخذ لنفسه بالاشتق
ولا غلط ولا سلة بالاخت ولا يسر وكذا استوطا الفضا ايلا عليه ان لا يعقل فرض
لا يوجب اد اول اقضا فصار كالصلوة في الحاضر وقال ابن عمر في المحلى
قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله فرض صلاة الحضر اربعا و صلاة
السفر ركعتين على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم قال ابن الزبارة على ثلاث ايات
في القراء في الصلوة اذا قرأها كونه فرضا ولو قرأها لا تقضي قبل له هذا ممنوع
في احدي الروايتين وعلى الرواية الاخرى يقول هي ليست بفرض في نفس الامر
وانما هي فرضية بالقرآن وقيل في الاوصاف بالضرورة وفي المحلى عن علي بن ابي
قلت لعمر الخطاب رضي الله عنه قال الله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا
من الصلوة ان خفتم فقد امن الناس قال عجبت مما عجبت منه فسالت رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقته تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
صدقته قال علي فصيح ان الصلوة فرضها الله ركعتين ثم بلغها بعد الحج اربعا
في الحضر واقصره السفر كما ثبت عن عايشة رضي الله عنها في الصحيحين فلا يجوز ان
يتعدى ذلك من تعداه لم يصل كما امر الله فلا صلاة له وقال ابوبكر الرازي
قوله فاقلوا صدقته امر بالقصر فيكون الانعام منه عايشة ولم يختلف النبا
في قصره صلى الله عليه وسلم اسفاه في حال الامن والخوف ثبت ان فرض
المسافر ركعتان بفعله صلى الله عليه وسلم وسامه للملاد الله تعالى وقال صاحب
الاسد كمال لا لاد ولا العلم في الصلوة فرضت ليلة الاسراء انا جبريل صبيحة
ليلة الاسراء يصلي به الصلوات في يومين فزوت عايشة رضي الله عنها انها وضعت
ركعتين ركعتين قال البصري والركعتان الزيادة كانت بالمدينة والخمس وضعت
قبل الهجرة بسنة وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله وقيل انا انما علمنا
رضي الله عنه لانه كان يذهب لانه لا يقصر الا من جمل وارجل ويجعل الزاد والملا
رواه عنه ابو قتادة وقيل لانا لم نمنى لان اهله اكلوا خبزنا وصارت مصر وقيل
نوى الاقامة بها لغير الاعراب ان هذه الصلوات اربع ولو كان المسافر محجرا
لما عند عثمان رضي الله عنه ولقال اخترت الانعام ولم يحج الى الثواب ثلاث
التي ذكرت له وقال النووي رحمه الله فلو لم يحد الله الصلوة عند العلم

فما المصرا كان منها ومن فباها اقل من علوه ولم يكن بينهما مزرعة ليعتبر مجاور
الشاو الا لا يعتبر القابل ليعتبر مجاوره عمران المصرا وان كانت قرية متصلة
بريف المصرا ليعتبر مجاورتها هو الصحيح وان كانت متصلة بقرتها لم يربطها ليعتبر
القنادول القرية وفي جوامع الفتحة اذا جاور حيطان المصرا قصر على ظاهر المذهب
وعن الحسن بن خنجر مسافر او يقرب مصر قرية فان كان بينهما طريق مسلك
لم يقصر ما لم يجاوز القرية وان كان اكثر قصر حتى يخرج من عمران وعلى هذا ان
كانت قرية متصلة بريف المصرا لم يقصر ما لم يجاوزها وان كانت فراسخ وعن
بعضهم اذا جاور الرض قصر قال في الخبر والصحيح انه ليعتبر مجاوره عمران
المصرا الا اذا كان ثمة قرية او قرية متصلة بريف المصرا ليعتبر مجاوره القرية وفي
العبد والحقه المقيم اذا نوى السفر ومشي وركب لم يقصر مسافر امام الحج من
عمران المصرا نية العمل لا يصير عاملا ما لم يعمل كالصالح اذا نوى الفطر لا يصير
مفطرا وقال الشافعي في البلد يشترط مجاورة السور ولا مجاورة الابنية المتصلة
بالسور خارجة في المذهب وحكي المرافعي وجهان المعتبر مجاوره الدور وروح
الرافعي هذا الوجه في المجرى والاول في الشرح وان لم يكن في جهة خروجه سور
وكان في قرية يشترط مجاورة عمران وفي المعنى بان قدامه ليس لن نوى السفر
القصري يخرج من بيوت مصر او قريته ويحلقها وراظهره قالوه قال ملك
والا وراعي واحمد والشافعي واسحق وابو ثور قال ابن المذركرجع كل
من يحيط عنه من اهل العلم على هذا وعن عطاء وسليمان بن موي انهما كانا ببيسان
القصر في البلد لن نوى السفر وعن الجارث بن ربيعة انه اراد سفر ارضي
بالجاعة في منزله ركعتين وفيهم الاسود بن يزيد وغير واحد من اصحاب عبد الله
ولعن امة اهل العلم قوله تعالى واذا ضربت في الارض لايه ولا يقال لمن
يخرج من بيته ضارب قلتم المراد بها واذا اردتم الضرب في الارض لان
الضرب في الارض هو السفر ولا شك ان من جعل سور البلد والارض
ظهوره ليس بمسافر حقيقة وقال النسائي الطهر مع رسول الله صلى الله عليه
سلم بالمدينة اربعاء والعصر يذبح الجليفة ركعتين متفق عليه ولو كانت نية
السفر كافي في القصر لصلى الطهر ركعتين وقال البخاري يخرج

علا رضى الله عنه فقصر وهو يرى البيوت بالمدينة فلما رجع قيل له هذه الكوفة
قال لا حتى نرخلها وذكر اصحابنا في كتبهم عن علي كرم الله وجهه انه قال
لو جاورنا هذا الحصن لقصرنا فانه حين خرج من البصرة يريد الكوفة علي ما ذكره
في الخبر والمسيوطي فتاوى المرحماني حين خرج من الكوفة الى صفين
وهكذا ذكره البيهقي وهو الصحيح وفيه مذهب اخر مروى عن مجاهد انه
لا يقصر المسافة بالنهار حتى يدخل الليل قال ابن المذركرجع كل
اجدا واقعه وحكي عنه ايضا انه قال ان خرج بالنهار لا يقصر حتى يدخل الليل وان
خرج بالليل لم يقصر حتى يدخل النهار وقوله خفاني جعفت هذا المذهب وموسى بن
الحديث الصحيح في قصر النبي صلى الله عليه وسلم في الجليفة وسبعت احكام
السفر فيفسر الخروج وان لم يشرط العدة ويستحكم المأوى انه اذا نوى رضى يصير
مقيما وان كان في غير موضع الاقامة لم ينسفر ليم علة فكانت نية الاقامة نصا
للعارض فيكون قد رضى سفره قبل ان يستحكم واذا سار ثلثا ثم نوى الاقامة
في غير موضع الاقامة لا يصح لانه انشاء الاقامة فلا يصح في غير محلها فان جرح الي
وطئه قبل ان يسير ثلثة ايام اتم صلاته لانه ليس بيته ومن وطئه مسافة
سفر لم يمسك قد رضى سفره قبل ان يستحكم قوله ولا يزال على حكم
السفر حتى ينوي الاقامة في بلد او قرية خمسة عشر يوما او اكثر وان نوى اقل من
ذلك قصره اذا سار ثلثة ايام فصاعدا اما اذا نوى الاقامة قبل ذلك يصير مقيما
وان كان في مغارة وقد قدامه اعلم ان الناس في اقل مدة الاقامة على ثمانية
عشر قولا القول الاول حكي صاحب الجلي عن ابن جبير انه قال اذا وضعت
رجلك بارض فاترك القول الثاني اقامة يوم وليلة قاله ربيعة القول
الثالث ايام قاله ابن المسيب في رواية القول الرابع اربعة ايام
قاله ملك والشافعي ورواية عن ابن جبير قال ملك هذا الحسن ما سمع وجه
امام الحرمين عن الشافعي انه اربعة ايام ومخطه القول الخامس خمسة ايام
عن ابن مرسد الى ابن جبير القول السادس عن ابن جبير ان نوى ايسر
وعشر صلاه ذكره في المعنى وحمله المذهب ومثله في الجلي القول السابع
عشر ايام قاله علي بن ابي طالب والحسن بن صالح ومحمد بن علي وكذا لو دخل مصر

وهو يطلع فيسفر قصرها مالم يتو عشرة ايام فيها او في غيرها القول
الثامن انا عشر يوما قاله عبيد الله ورواه عن ابن عمر القول التاسع
لمنه عشر يوما قاله الاوزاعي القول العاشر خمسة عشر يوما وهو قول
اصحابنا ويروي عن ابن عباس وان عمر الموري والثلث القول الحادي عشر
سنة عشر يوما في رواية عن الليث القول الثاني عشر سبعة عشر يوما
قاله الشافعي في قول القول الثالث عشر ثمانية عشر وهو قول
الشافعي وصححه القول الرابع عشر تسعة عشر يوما قاله احمد
القول الخامس عشر عشرون يوما القول السادس عشر عشرين يوما
مصرنا الامام قاله البصري القول السابع عشر ذكر ابن المنذر
اجدا حدي وعشرين صلاة الشا من عشر بقصر ابد لكن هذا القول
وما يضا فيه عن الشافعي فمن اقام في بلد الحاجة فقال او غيرها من الموالج
ولا يعلم متى ينبغي وحكي الحسين الفايحي ان من اصحابهم من اخبر القول
بوجوب الايام بعد الرابع في حاجة فقال ايضا القول الشافعي المروي وغيره
سوا فجعل في الجميع الاقوال ومنهم من قال الاقوال في الجارب وفي غيره
قولان اجدوا اخر بعد الرابع والثاني يتم بعد الخامسة عشر واد اجعت
بين المسائلين وما قيل فيها في الطريقين وركبت بعض الوجه مع بعض
واختصرت قلت في ذلك ثمانية عشر قولا ووجها اخرها
يقصر ثلثة ايام وبعدها يتم والثاني يقصر اربعة ايام وبعدها يتم
والثالث يقصر سبعة عشر يوما وبعدها يتم والرابع يقصر
ثمانية عشر يوما وبعدها يتم والخامس يقصر تسعة عشر يوما وبعدها
يتم والسادس يقصر عشرين يوما وبعدها يتم والسابع يقصر
ايدا والثمان من من حاجته فقال يقصر ثمانية عشر يوما والعاشر
من حاجته غير فقال يقصر ثلثة ايام ومن حاجته فقال يقصر تسعة عشر
يوما والحادى عشر من حاجته غير فقال يقصر ثلثة ايام ومن حاجته قال
يقصر عشرين يوما والثاني عشر من حاجته غير فقال يقصر ثلثة ايام ومن
حاجته فقال يقصر ايدا والثالث عشر من حاجته غير والرابع عشر من حاجته غير

والسابع عشر

والسادس عشر من حاجته غير فقال يقصر اربعة ايام ومن حاجته يقصر
سبعة عشر يوما او ثمانية عشر يوما او تسعة عشر يوما او عشرين يوما
او ايدا والثامن عشر من حاجته غير فقال يقصر ثمانية عشر يوما ومن
حاجته فقال يقصر ايدا وهذا خلف كثير وبعد الاستدلال على تعيين هذه
المقادير جدا ذكر ذلك بعض من جمع للمسألة شرعا استدل ملك والشافعي
على تقدير هذه الاقامة بربعة ايام بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذن
للمهاجرة اقامة ثلث ليل لماعى ان يكون له حاجة قال ابن العربي ووجدنا
ان الله تعالى قد ضرب لمن حقت عليه الكلفة وتفد فيه القول بالملكه والاهرام
من الدنيا سمع ثلثة ايام فلما نال في ذلك انها لا تكون في جدد الاستيطان
قلت تساعده على هذا وتقول الاربعه كذلك لان ضرب المدة لهم بالثلثة
لا يبق جواز الاربعه لوضرها وانما اذن لهم في اقامة الثلثة انه علم ان حوائجهم يقضي
فيها غالبا الا ان يازاد عليها مدة اقامة وقال ابن حزم طاعلمهم حجة غير هذا
ولا حجة لهم فيه لانه ليس في هذا الخبر نص ولا إشارة الى المدة التي اقامها المسافر
يتم صلاته وانما هو في حكم المهاجر لا يقيم اكثر من ثلاثة ايام لحاجته وتضا حاجة
في الثلثة ولا حاجة الى اكثر منها ولا يدل ان يصير مقيما في الاربعه ولو اجل لم يثبت
حكم شرعي بالاجتغال والمهاجر يكره له الزيادة على الثلثة والمسافر يساه له ذلك
واكثر فاي تسعة ايام مكرهه وسير اقامة ساجدة وايضا فان ما زاد على ثلثة
ايام للمهاجر داخل عندهم في حكم ان يكون مسافرا ليقبلا وما زاد على الثلثة للمسافر
اقامة صحيحة فلا ساسان وايضا فان اقامة قدر صلاة واجرة زيادة على الثلثة
مكرهه للمهاجر مسعى ان عندهم اذافا سوا عليه المسافر ان يتم وهو خلاف
مذهبهم والاربعه لا دليل عليها وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم صرح اربعة
من في الحجة فاقام اليوم الرابع منه والخامس والسادس والسابع وبعض الثامن
وخرج الى مي يوم التروية وهو الثامن قبل الزوال ناو بالاقامة بها لا تستك
فمن اسقط ميزهم في التقدير بربعة ايام فان قيل يوم الدخول لا يعتبر به
فيل الاحكام المتعلقة بالسفر تسقط حكمها يوم الدخول اذ هو في الاقامة
وبلحق بالعودة اصله رحمه المسح والادطار ووجوب اتمام الصلوة فلا معنى

والسابع عشر

لا خراج له بعد ثبوت اقامته بغير دليل شرعي ومثله يوم الخروج قبل خروجه
وقال البيهقي لم تجسب اليوم الذي قدم فيه لانه كان فيه سارا قلت
ذكر ابن جرير في الجبل وان قد اقامه في المعية انه قد صبح وابعد فقل قوله كان فيه سارا
وعند اجد بن حنبل صلاته عليه السلام احدى وعشرين صلاة صبح اليوم الرابع
صبح يوم التروية فصار اربعة ايام وصبح يوم التروية وذكر الوري
لشافعي انه عليه السلام بي عن اقامة في دار الجرب اربعة ايام فدل على انها
مدة الاقامة قلت هذا الاصل له ولم يرد عن النبي عليه السلام المنع الا
لها بغير حاضه في زيادة الاقامة على ثلثه ايام بملكه وكانت دار الاسلام بعد نصا
للمناسك في حجة الوداع فلا معنى لذكر دار الجرب واعتبر بن حنبل بقرينة رسول
الله صلى الله عليه وسلم احدى وعشرين صلاة حتى دخل مكة الى ان خرج الى معي وهو
جهد على من قدر المدة باقل من ذلك ولا حجة على من قدرها باكثر هو مسكوت عنه في
هذا بل فيه ما يدل على خلافه لانه عليه السلام قصر مسجرا حتى رجع الى المدينة وقيل
الهاول ساروي ابو حنيفة رضي الله عنه عن ابن زرع مجاهد عن ابن عباس
وان عمر رضي الله عنه انهما قالوا اذا قدمت بلدة وانت مسافر وفي نفسك ان تقم
بها خمسة عشر يوما وليلة فاكل صلاتك وان كنت تظن انك لا تقم فاقصها
ولم يرد عن غيرهما من السلف خلافه وساروي عن ابن المسيب انه قال من اجمع على
اربع وساعة اتم صلاته بعارضه ساروي هشيم عن داود بن ابراهيم عن ابن
المسيب انه قال اذا قام المسافر خمسة عشرة ليلة اتم الصلاة وما كان دون ذلك
فليقص ومع انه لا يجوز ان يعارضه قول ابن عباس وان عمر وعنه يحيى بن ابي يحيى
قال قلت لاسك خرافام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عشرين ايام البخاري ومسلم والترمذي
وقال حديث حسن صحيح ومعقوم انه لا يمكنه الرجوع الى المدينة قبل فراغه من
الحج وقد قصر صلاته ثانيا في الرواية فدل ان ما دون خمسة عشر غير معتبر في اتمام
الان في المقدرات كالخبر فصار كدرة اقل الظاهر بجامع التقدير واهم التقيد
في بلد او قرية مسجلة العسكر الداخلة دار الجرب لانهم يتطرون
الفتح والرجوع كل ساعة ولست ببلد ولا قرية معقودة فلا يعتبر واقصم
مسألة اخرج عن داود عن ابيه مسئلة ثبوت اقامته في المفازة ولا اعتبار

لينة الاقامة في هذه المسائل البتة لما ذكرنا من الجزية والسنة قبل المسافة
ذكرها في التحفة وكذا الرائد ذكره في المحيط ولا نزال الجرب مطلة لغرضهم فلا
تصح بينهم لانها قصد كالتوحيد فتدور وهو دار الجرب بن ابن مبرور
فيروا بن ابن مبرور ما مر واوله ان قال الصبيان فمن دخل بلاد القضا حاجة
ونوى اقامته خمسة عشر يوما لم يصرفه الا انه ان قضى حاجته قبل انقضاء المدة
يخرج منه فاسسه المحارب ولا يلزم على هذا الاقاني لو اراد ان يدخل مكة بعذر
احرام فانه ينوي بستان بني عامر وهو داخل للمقات خارج الحرم فاذا انتهى
اليه يدخل منه مكة بعذر احرام وحاله يطل عن يمينه والفرق ان هذا لا يترتب
للمنوي على البنية فلعلت من التردد ما في الاقامة وهذا ان يثبت المنوي وهو
دخول البستان على البنية فاقترقا وعلى هذا مسئلة ذكرها في المحيط ومثلي
بها الجراح اذا وصلوا الى بغداد في رمضان ولم ينووا الاقامة بموتون صلاتهم
لأنهم لا يخرجون الامع الفافلة والوقت خروج الفافلة اكثر من خمسة عشر
يوما وكانهم نوا الاقامة بها وفي مدينة المعقبي رجل قدم مكة حاجا في عشر الاصحى
يريد الاقامة بها سنة فيصير حتى يرجع من بني لانه يحتاج الى قضاء المناسك فصار
كينة الاقامة في غير محلها وفي جوامع الفتنة لا تصح ثبوت الاقامة لاني في موضع يكون
فيه ابنة وسكان **قوله** ولودخل مصر اعلى عزم ان يخرج عن ابي عبد الله
ولم ينو الاقامة حتى بقي على ذلك سنين فصار **قوله** الترمذي جمع اهل
العالم على ان المسافر ان يقصر ما لم يجمع اقامة وان اتي عليه سنون **وقال**
ابن المنذر ومثله وعن ابن عمر قال صلى صلاة المسافر ما لم يجمع مكانا واما في الصحابة
براهن من تسعة اشهر يقصرون الصلوة رواه مسلم في صحيحه وفي حديث جابر ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام متوك عشرين يوما يقصر رواه ابو داود والبيهقي قال
النوي هو صحيح وروي البيهقي وغيره ان انس اقام بالشام مع عبد الملك بن
يصل صلاة المسافر واما سعد بن ابن وقاص بالسبع وخسين ليلة ومعه المسور
بن مخزوم وعبد الرحمن بن الاسود حتى دخل رمضان فصار المسور وعبد الرحمن
واقطر سعد بن ابن وقاص فقيل لسعدات صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومثله بدر او المسور يوم وغدا الرحمن وانت ففطر قال سعد بن ابن

انما وقع بينهم وراه البيهقي في ستة اكبر وفي المجلي ابن جرير عن ابي ابراهيم قال
كان مع مسروق بالسلسلة سنتين وهو عامل عليها فبقي بنا ركعتين
ركعتين حتى انصرف وعن ابي المنهال العتري قال قلت لابي عباس اني اقيم
بالمدية جولا لا اشد علي سير قال صلى ركعتين والشايعي اخذ باقامة النبي
صلى الله عليه وسلم بمكة سبعة عشر يوما بقصر عام الفتح قال ابن عباس ومن
نقص سبعة عشر روزنا انما راه ابي دؤود والبيهقي لكن اصح منه انه عليه
السلام اقام بها تسعة عشر يوما بقصر قال ابن عباس ومن نقص تسعة
عشر يوما وانما انما راه البخاري في صحيحه وخالف المزني الشافعي
بذلك ووافق البخاري ورواه بقصره عليه السلام خمسة عشر بمكة ضعيفة
قوله النووي وذكر ابو بكر في المعاصرة واهام عبد الرحمن بن عمر كامل سنين
وكان يقصر فايد اذ رحل بفتح الهمزة مقصورا وضبطه الاصيلي
والمطلب بمكة قال صاحب مشارق الانوار وضبطناه عن الاسدي
يكسر الباء وضبطناه عن ابي عبد الله سليمان وغيره بفتحها وحكي فيه ان مكى
اذ رحل بفتح الال وسكون الراء والنسبة اليه اذ روي واذ روي على غير
قياس وقال ابن الجديان كلام العرب به سكون الال وفتح الراء
وضبط عن المطلب اذ رحل بكسر الراء وقدم الباء مديرا على الباء الموحدة
حكي ذلك في مشارق الانوار واذ دخل العسكر دار الحرب مقصرا وان نود
الاقامة بها قال سنده عن ملك ولوع بمواعيل الاقامة اربعة ايام مقصرا
وقال النووي المحارب اذ انوي اربعة ايام لصير مقيما في اصح القولين
خلاف مذهب ابي حنيفة وما لك واحد وعن ابي يوسف ان كانوا في المدينة
في البيوت يصيرون مقيمين اذ انوا والاقامة وفي الوسط طلة لان الانسنة
موضع الاقامة دون البحاري ذكره في المحيط وقال ابو نصر البغدادي
عن ابي يوسف انهم مقيمون وعنه ان غلبوا على بعض البيوت صاروا
مقيمين بالنية وفي حواصم الفقه ان نوا الاقامة في موضع وطن
وفيه اهل الحرب صاروا مقيمين وفي الاملا عن ابي يوسف ان نزلوا بساحلهم
بمنتهى مشركه انما لا يصح اذ انزلوا عليهم في

خيامهم وفي الرحيزه ان غلبوا على مدينة واتخذوها دارا صارت دار الاسلام
يتبون فيها الصلاة وان لم يتخذوها دارا ولكن ابراد والاقامة فيها شهر اقيموا
وقال زفران كانت السؤلة لهم صاروا مقيمين لم تكن من القرار طاهرا
ودليلا قد مناه وكذا اذا حاصروا اهل البغية في دار الاسلام وغير مصر وفي المحيط
اذا حاصروا اهل البغية في دار الاسلام ومثله في الرحيزه او حاصروهم في البحر لان
جاءهم بيطار عنهم كما تقدم وكذا الملاحة وصاحب السفينة لا يصير مقيما بالاقامة
في السفينة لانها موضع اقامة عادة لان يكون قريبا من وطنه ذكره في المحيط وفي
المفيد والتخفة المفازة موضع اقامة في حق الاعراب والأتراك والاشركاد
وامثالهم كالبربر وغيرهم اهل البر والكل الذين يسكنون المغاور في سوت الشعور
والصوف والاحنية والخيما يسمون صلاتهم في الاصح وقال السرخسي هو الصحيح
وفي المحيط وعليه الفتوى المروي رواية عن ابي يوسف انهم يقصرون ذكره في المحيط
والمفيد والتخفة وغيرها في جوامع الفقه واصحاب الاختلاف اقامتهم وان كانوا
اصحاب الخيام وعن ابي يوسف يصح اقامتهم اذ لم يزلوا بالكل في الرحيزه عن
ابي يوسف في الرعاة اذ كانوا يطوفون في المغاور وسفلون من رعي الى رعي
ومعهم ثقلهم انهم مسافرون الا انزلوا رعي كثيرا الكلا واعدوا الحارز وكان
الكلاب يقيمهم مدة الاقامة تحت نيتهم ثم المعتبر في الاقامة نية الاصل دون النية
كنية الخليفة والامير دون المجدد نية الزوج مع الزوجة والمولى مع عبده وورث
الدين مع مدينه ان كان مع اذكر ذلك في التخفة وكذا المحول مع حامله والمجير
مع مستأجره والتسليم مع استأجره ذكره في النيسابغ والذخيرة وفي المحيط قبل ان
كانت استوفت مبرها وفي قتيبة المنيعة نية السفر والاقامة الى الزوج ان استوفت
مبرها والاقالها وكذا العبد الدخول عنده في حق المحل وكذا الخدي ان كان يورث
من الامير والافلا في المحيط جعله فلا وكذا الغريم مع مدينه ان كان مغسلا
بحبسها او يلزمه وكذا الواضع عن غلامه غالب عليه وكذا السنة الا راعي
اذا افاده باجر والافلا في الرحيزه المتطوع بالجهاد لا يكون متعاقبا ولا يكون
العبرة لنية لنية الوابي بخلاف العبد والمرأة وروي هشام عن محمد بن رجل
خرج مع قايده ونوفى القمام ولم يتوفاه قال يكون مقيما وانه يخالف

المرأة فخرج بها والعبد مع سيده وفي المحيط مسافر دخل مصر فجدسه غريمه ان كان
معسرا انقصه لانه لم يبق الاقامه وان كان موسرا او عزر ان يقضي دينه او لم يعزم
شيئا فصر وان عزم ان لا يقضي دينه اتزكاته نوي الاقامه وفي الذخيرة ذكر ان سماعه
عن ابي يوسف اذا حبس المسافر بالدين وهو معسر يتم الصلاة وكذا ان كان موسرا
الا ان يكون وطن نفسه على ابيه فيقصر وفي المتنقي مسلم اسره العدو وان كان
مقصوده لثمة ايام فصر وان لم يعط رساله فان لم تخبره وكان العدو مقيما ان كان
مسافرا انقصه لانه تحت قهره كالعبد مع سيده فانه يسأله فان لم يخبره انهر وفي الذخيرة
وان اعلنت الاسير من العدو فوطن نفسه على اقامه شهرين غارا ويخبره فصر لانه مخارب
للعدو وكذا اذا سلم فرب منهم وطولوه ليقتلوه فخرج فارما مسيره السفرة ثم اذا فر
يعلم البائع منه المتنوع الاقامه بليلته الا انما حتى يعلم كافي توجه الخطاب وهو
الاصح وقيل ليلته الا انما لانه حين كرهل الوكيل والمكره بالسفر كالاسير بعض
وبه قال مكث وابن حنبل وقال الشافعي بقصر لعمه السنة وفي شرح التبيين
علم انهم يحملونه الى بلد بعد ونوي الحرب اذا قدر او الرجوع اذا اطلقه لم يقصر وفيه
المسيرة تزوج المسافر في بلد لا يصير مقيما به وهو قول الشافعي وفي فتاوى خواهر زاده
يصير به مقيما للحدث المتقدم عن عثمان ولو كان له اهل سلبس فانه يدخلها صار
مقيما فيها ذكره في جوامع الفقه وفي المحيط فان ماتت زوجته في احوالها وبقي له فيها
دور وعقار قيل لا بأس اذا اعتبر الاصل دون الدار كما لو تاهل بملء واستقر
سكنا له وليس له فيها دار وقيل يبقى كما اذا حلف لاسكن هذه الدار وانقل
عنها ما هله وبقي فيها نقله والمسافر يصير مقيما بنفس الزوج وقال **سند**
لو تزول بقرية ليست سكناه في الموارنه يتم ما لم يرض سكنا ولو تزوج بقدرية
ليست سكناه في الموارنه لا يتم حتى يسي باهله ثم يلزمه السكن وكذا قال
في الفاسم في المجموعه في الفرعين ولو نوي اقامه يوم وليله في قرية ليس بها اهله
وفيها جواربه وولده وما له يقصر وان كان فيها اهله اتزكته القصر اني وقال
ابن حنبل ان تاهل بملء او تزوجها وله فيها اهل او مال يتم **فروع** مسافر
ومعهم اشتريا عبدا يصلح لعمه صلاة قاله علا الدين ابو الحسن السعدي
انما الصلاة على الميت

بل ان كان بينهما ما به والحرمه لعمر حاله بها فتم عند المقيم ويقصر عند المسافر
ذكره المرعسي ثم في بنية الاقامة خمسة عشر يوما يعين عزمه على السباسب
وقيل عليه الظن بل في الاحتجاج في القصر الى بنية القصر وقال الشافعي
وابن حنبل لا يقصر الا من نوي القصر في تكتم الاحرام قال ابن حزم الظاهري
هذا خطأ وقد ناقض قول الشافعي فلم ير السنة الاقامه ومنه على اصله الخطأ
ان الاصل عند الاتمام والقصر خيل وهو دعوى بلا برهان بل الاصل القصر لحديث
عائشة رضي الله عنها انني كلامه **مسند** لعمه عند اهل العلم اهل الحاد والعقد
حكم الصوم حكم الصلاة في القصر والادوار في كل موضع جاز القصر جاز الادوار
وقالت الظاهرية حكم الصيام خلافا حكم الصلاة فان اقام يوما وليله
في خلال السفر ففرض عليه ان يصوم في المستأنف وان قصر الصلاة **قوله**
واذا انفرد المسافر والمقيم انما راعيا في الوقت حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وعاصم
والاوزاعي والثوري والشافعي وابن ثور وابن حنبل وقال الزهري وما لك
ان ادركت ركعة واكثر لزمه الاتمام والآله القصر وقال طائفة الشيعي
ان ادركت ركعة ركعتين اجزأناه وقال اسحق يقصر خلفه بكل حال وهو قول
الظاهريه فان فرج قبل ايامه تشهد بعده ولم قال ابنه خلفه قضى ركعتين **قوله**
الثوري وابو ثور في رواية ومثلي اربعاء عن زر والشافعي وما لك واحد ولو حلي
سافر بمسافرين ومعينين فحدث الامام فاستخلف مقيما او مسافرا فوي
الاقامة لا يلزم المسافر الاتمام عندنا وعند مالك لانهم لم يلزموا الاربع
وصلاهم خلفه صحيحه بدون العبر بخلاف اهل ايه بالمعنى انما وعد الشافعي
واحد من ميم الاتمام والغرض ان في اقل ايه بالمعنى لا تضع صلاته الا بانه لا بها
اربعا فاضاوت بقا الامامه كنيه الاقامه وفي الاستخلاف صلاة المسافر خلف
المخلفه صحيحه بدون العبر والعدد على مراس الركعتين فرض على المقيم حتى لو
تركها انفسد صلاته ذكره في الذخيرة وغيره ما فلا ضرورة الى الزيادة من غير التزام
وان نوي الامام الاقامه قبل خروجه وفرض القوم اربعاء كره المرعسي وان
دخل المسافر مع المقيم بعد الوقت لم يحرمه ان يخرج الوقت لم يحقها لعمر لغير
السبب كما لا يعتبر منه الا فامه بعده فمكون اخذ المقتصر بالمسافر حتى

وطن السكيني لانه دونه ووطن السكيني بطل الكل قال السرخسي الان الخروج
لا على نية السفر وقال الموساني زعم بعض مشايخنا ان الوطن ووطنان
وطن ووطن قطنه وهو الوطن الاصلي يقال قطن بطنه كذا اذا قام وطنا والفاطن
المقيم منه فطان مكثه ووطن قلعته وهو وطن الإقامة يقال اقلع اذا سافر
وقال لا معتبر بطن السكيني وليس الامر كما زعم فان شمس الائمة السرخسي صاحب
التجريد وقاضي خان واخرين صوابا على اعتباره ملك له ملكي قدم الكوفة ونوي
بها إقامة خمسة عشر يوما ثم قصد قصران هيرة ونوي بها إقامة اقل من خمسة
عشر يوما وخراساني قدم بغداد ونوي فيها مثله ثم خرج الى العفر ونوي فيه
كذلك ثم رجعا الى الكوفة ولم يدخلها بل بلغا بابها ورجعا الى بغداد على قصد
دخول القصر ثمان وان كان بين الكوفة وبعد ادخولها من واطن وطنها بالقصر
لورسع وهو وطن سكيني لانها لم يجعلها الكوفة ووطن اقامته ووطن سكيني
لعدم دخولها ولم يوجد منها فسفر ولا وطن اصلي ذكره شارح مختصر الزيارات
لشيخنا رحمه الله وفي المسبوط كوفي خرج الى القادسية بجاجة ثم خرج منها
الى الحيرة يريد الشام وله بالفادسية ثقل يريد جملته خرج ان يمر بالكوفة
فانه يعيّل برقعين من القادسية كانت وطن السكيني له سوا عزم على الإقامة
بها خمسة عشر يوما اولها من فناء الوطن الاصلي فان منها وبين الكوفة
يو مغل فلما خرج من الحيرة اسفر وطنه بالفادسية لان وطن السكيني يسع مثله
وقد ظهر له بالحيرة وطن السكيني فلما اصلى بها ركعتين وسطره ان يدبر الكوفة
بل انه اذا مر بها فقد عزم على الرجوع الى وطنه الاصلي وليس عليه من وطنه مسيرة
سفر فكان يقبضها عنده فان كان له باب الحيرة ولكن خرج من القادسية
لحاجة فخرج اذا كان قريبا من الحيرة بداله ان يرجع الى القادسية وجعل قله منها
الى الشام ولا يمر بالكوفة صلى الرباعي برجل القادسية استحسانا لانها كانت
له وطن السكيني ولم يظهر له بقصد الحيرة ووطن سكيني اخر ما لم يدخلها فسفر وطنه
بالقادسية الا ترى انه لو خرج لبول او غايط او شيبوع جازاه او استغنى فادور
اكان يسفر وطنه للسكيني بهذا الخروج فكذلك الخروج الى الحيرة ما لم يدخلها
فلما اصلى بالقادسية اربعاً حتى برجل منها فهذا سكن وطن السكيني وقال

وقال ابو الحسن الكرخي في شرح الجامع الصغير اخلفت الرواية عن محمد بن
وطن الإقامة اذ الركن بنه دين مصره يسفره سفر ونوي الإقامة فيه خمسة
عشر يوما فبقي رواية انه لا يعتبر من مثاله بعد ادي خرج يريد القصر فبقي
الإقامة فيه خمسة عشر يوما ثم خرج منه يريد الكوفة ليقيم فيها يوما ثم يعود
الى بغداد فانه يتم الى الكوفة بلا خلاف انه لم يقصد سفر الى العفر ولا الى
الكوفة فاذا عاد الى بغداد مرق بالقصر بقصر محمد بن رواية الزيارات
لمن وطنه بالقصر لم يرجع لعدم تقدم السفر وعلى رواية ابن سماعه والحسن بن
ابن حنيفة يتم لان وطنه بالقصر قد خرج ولم يطل بطن السكيني بالكوفة ولم يبق
انشاء سفر لانه ليس من الكوفة والقصر مسيرة سفر وفي حواشي
ولكان نوي بالقصر اقل من خمسة عشر يوما بطل وطنه بالقصر لانه كان وطن
سكيني فاسع بطن السكيني بالكوفة وخرج يوما فلما سار يوما
نوي الإقامة في منزل خمسة عشر يوما ثم بدا له ان يسافر فسا فرجله اخرى
ثم خرج يقصد بلده ومثله المنازل قصر وقال ابو يوسف يتم فانها
منازل سكيني قول واذا نوي المسافر ان يقيم ببلده وبني خمسة عشر
يوما لم يتم الفصول لان الإقامة لا تكون في مكانين اذ لو جازت في مكانين جازت
في اماكن سودي الى ان السفر لم يحقق وإقامة المسافر لو جمعت في المراحل ادت
الى ان يكون اكثر من خمسة عشر يوما فلا يوجد السفر حينئذ قال في المقصد والفقهاء
يزداد اذ كان كل واحد منهما اصلا مكثه وبني او كالكوفة والحيرة فان كان
احدهما متجا لآخر بان نوي الإقامة في المصر وفي موضع اخر تبع لها وهو ما يفر
سأكنه حضور الجميع ليقيم فيها لانها مكان واحد لان نوي ان يقيم في واحد
البلاد في الاخرتها لا يقصر بمقيما بدو الذي نوي ان يقيم فيه هناك الا ان إقامة
الانسان تناف الى موضع مسند وفي الوبري فاذا دخل الذي نوي الإقامة فيها
ليلا صار بمقيما حتى يرحل وكذا اذا دخل الاخر بعدة فهو مقيم له ليس بعمامة
سفر وفي جوامع الفقهاء بعضهم اعتبر الاكثر قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله
كان سبب نفقه عيسى بن ابيان هذه المسئلة فانه كان مشغولا بالحديث قال دخلت
ملكة في اقل العشر نوي الحيرة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهرا فجعلت

صلاحي فلفيتي بعض العجائب الحسنة رضي الله عنه فقال اخطأت فانك تخرج الى
ميت وعرفت فلما رجعت من بيتي الى صاحبي ان يخرج وعزمت على ان اصليته فقلت
انظر الصلوة فقال لي صاحب الحسنة اخطأت فانك تعلم بعملة فلما خرج منها لم يكن
مسافرا فقلت اخطأت في مسألة في موضعين ولم يتبعني ما جمعت من الاخبار فقلت
لا اجلس محزون الحزن رحمه الله واشتغلت قولي ومن فاته صلاة في
السفر فصلاها في الحضر ركعتين ومن فاته صلاة في الحضر صلاها في السفر ركعتين
وبه قال مالك واحمد والحسن والمزني وهو قول الجمهور وعند الشافعي يصلي
فائتة الحضر في السفر اربعاً واثنته السفر في الحضر الا تمام اصح وهو قول
الاوزاعي واحمد واسحق وفي المبسوط فان خرج بعد دخول وقت الصلاة يصلي
صلاة المسافر بن وقال ان شجاع يصلي صلاة المقيم وقال الشافعي
اذ مضى من الوقت مقدار ما يصلي اربعاً يصلي صلاة المقيم وفي شرح المذهب
للنووي ان سافر في اثنا الوقت وقد تمكن من ادائها فله قصرها عند الشافعي ومالك
والجمهور واختاره المندرج وقال زفران كان قد مضى من الوقت مقدار ما
يؤدي فيه ركعتان يصلي صلاة المسافر وان كان دون ذلك يصلي اربعاً وعندها
ادراك جز الوقت كادراكه في اهلية الوجوب لان الصلاة لا تضيق ديناً في
الذمة الا بعد خروج الوقت كما في جانب الاقامة فانه لو دخل مصر قبل ثلث الوقت
صلى اربعاً وان كان الباقي من الوقت شبا سيرا وفي المعتمد والتخفة يقصر في اول
الوقت ووسطه واخره وقال بعض اصحابنا انما يقصر اذا خرج من العمران
قبل الزوال ويصلي اربعاً الا العصر وقال ابن حزم الظاهري في فاته الحضر
تقضي في السفر ركعتين وفائتة السفر يصلي في الحضر اربعاً كما يصلي في الحضر صلاة
الضحية على حسب حاله والفرق ان حال المريض يدل والدليل لا يوجب له المعتمد
العجز عن التبريد العجز ليس يدل عن الاقامة ومن قال المسافر يخرج في وقت القضا
فخرج نوى السفر فعليه ركعتين قبل خروجه من البلد مسند فان سافر
الوقت فعليه ركعتين وبعد خروج الوقت فعليه اربعاً في السفر والمفروض
ذكره في المبسوط رجا خرج من مصر مسافراً فحضر الصلوة فاصتمها ثم احدث
قدح لياقي مصر فيتوضأ ثم ان اقامته ما فاتته يتوضأ به ويصلي اربعاً

فان تكلموا متلي ركعتين لانه لما عزم على الانصراف الى مصر ما رقبها وبعد ما صار مقبلاً
في صلاة لا يصير مسافراً فيها كالقائم اذا جرت به السعينة حتى يخرج من مصر لا يصير
مسافراً في هذه الصلاة واذا تكلم بقدر اتتعت حزمة الصلاة وهو توجه امامه على
عزم السفر فعليه ركعتين قول الله والعاصي والطبيع في سفرهم في الركعة سواء
مثل الاقطار والقصر عند من يقول انه ركعة وكل المسئلة والصلاة على الرحلة
عند الخوف اعلم ان السفر خمسة واجب وسدوب ومباح ومكروه وحرام
وهكذا ذكره سنن من المأكية واختلف اهل العلم في هذه المسئلة فعندنا يقصر
بكل سفر وفي مكانه وفرت المأكية والشافعية بن العاصي يسفره في سفره في سفره
لجوز والرخص للثاني دون الاول ويقولنا قال الاوزاعي والنووي وداود
واصحابه والمزني وبعض المأكية وعن زاذن عبد الرحمن الاندلسي ان العاصي يسفره
يقصر ويفطر لكن المشهور عن مالك المنع بسفر المعصية وهو قول الشافعي واجد
وقال النووي وما يلحق بسفر المعصية ان يتعب نفسه ويعذب دابته بالركن
بغير عزم ولو انتقل من بلد الى بلد بغير عزم صحيح لم يتحضر للسفر لمجرد روية
البلاد ليس لغرض صحيح فلا يتحضر وعن مالك لا يقصر الصاب للتلذذ ذكره سنن
وقال الروياني في الخبيص انما يقصر في سفر الطاعة ورد واعلمه والمذوب اليه
حج التعلل طلب العلم وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة في مسجده وتحت
الافقي وزيارة الولدين والمباح التجارة والنزوة وعن ابن مسعود رضي الله
عنه لا يقصر الا في السفر الواجب كالحج والجهاد وقال عطاء بن ابي رباح لا يقصر الا
في سبيل من سبيل الخير ومثله من قال لا يقصر الا في الحنن وكان له ودي
من الشافعية يقول ان العاصي يسفره لما كل المسئلة فاذا قيل له في المنع منه
قتل نفسه وهو حرام قال الله تعالى ولا تقتلوا انفسكم يقول المتبرع
مطهر الا انقطاع نايك اى يتكلى قال ابو بكر الرازي لا يجوز له قتل
نفسه وان لم يتكلى التوبة لا يصح له مثل نفسه اذ فيه جمع بين معصيتين
وقال ابو بكر الرازي وامام الحرمين ان العاصي يسفره بكل الاطعمة المتاحة
من غير منع ويتوصل به الى غرضه المحرم ويتفوي عليه بذلك وقال ابن
الجزري نحو امه

الحاصي في شرح
الحاصي في شرح
الشافعي في
الشافعي في

قاله فهو محلي قال القاطن هذا محامل والصحيح خلاف هذا فان انلاق المثر فيه
 في سفر المعصية استمع فيه ما هو فيه ولعله يتوب في ثاني حال فمما التوبة عنه
 ما كان منه وليس كل الميتة رخصه في حال المحصر بل هو عزيمة واجبة حتى لو اتسع من
 اكلها كان عاصيا وقال ابو بكر الرازي ولا يقال اباحة الميتة رخصه للضرورة ولا رخصه العاصي
 على اصلهم فانه خطا من وجهين الوجه الاول ان اكل الميتة فرض عليه وقد زال عنه الخطر
 وفي فرضا عليه فانه تركه في مات في غير حال الاضطرار والوجه الثاني ان لو فرض
 رخصه للعاصي فقد رخص المقيم العاصي وتارك الصلاة في الاضطرار بعد الرخص والتيمم
 في السفر والبيع لم يمتد اليام يوما ولمدة في الإقامة مع ان اصل المسح والزيادة في المدة
 رخصه فان قيل قوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه يدل على ان
 العاصي لا يباح له تناول الميتة وقوله تعالى فمن اضطر في مخمصة غير متجانف
 لاثم ذلك قال مجاهد وابن جبير الدار يخرج باعيا على الامام ولو لم يكن سفره في
 معصية قيل له هذا يستدل به معهود الخطاب وهو يختلف فيه بين الموصوفين
 والاصحاب ليس بحجة والعين ان المضطر غير باغ ولا عاد لا اثم وغيره مسكوت
 عنه والاصل عموم الخطاب فمن ادعى مزواله فعليه الدليل وقال ابن عباس
 وسروق والحسن غير باغ في الميتة ولا عاد في اكل وفي الاسرار غير باغ لا يجاور
 حنيفة النخعي ولا يرفعها لغيره اخري وقيل غير باغ اي لم يطلب الميتة فصد اليها
 ولا ياكلها منقذها بها واما المشهورة بل بايتها لا يقع ما به من الضر وقيل
 تعالى الا ما اضطرتم اليه فبذلك الية توجب اباحة لطيفين والعصاة وما يحتمل
 البيهقي والعدوان في اكل الميتة البيهقي على الامام والاول عليه بن عباس
 فلا يجوز لنا تخصيص عموم الية بالية الجملة ووجه اخوان الية العامة ان
 كانت متاخرة لسمعت الية الخاصة لان العام يستحق الخاص الا انك اذا قلت
 بعدك الجز في الجز لا يجوز الا لا يجوز في كل عام المتأخر ايضا الخاص المتقدم
 وان تأخر الخاص كان شيئا للعموم فوجب ان لا يحل على الشيخ الا ان لا يدل على
 حجة مذهبا ايتان من كتاب الله تعالى وعدة اجابات ثابته عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله اما الايتان فقوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم
 جناح ان تقصروا من الصلاة وتكون في مكان منكم ومما اورد على سفر

من كان في نفسه والله ان كان عاصيا
 من كان في نفسه والله ان كان عاصيا

وقوله عليه السلام والمسافر ليلة ايام وليلتين وغيره من الاجابات غير تفصيل
 من السفر الطامح والسفر المعصية ولم يخص رسول الله صلى الله عليه وآله من سفره او من
 بل عمره فلا يجوز له احدث تخصيص لك ولم يجرى صدقة الله التي امر رسول الله بقولها فكون
 من لا يقبلها عاصيا قال ابن خزيمة ثمان عندهم من خرج في قطع الطريق والبيعي على ايام المسلمين
 حرامات يصلح السالك خرج في سبيل الله عز وجل ثمان الف درهم رخصه عندهما حتى
 يقال لا يمتد لسبب هو معصية بل هو عزيمة قد رخصه هذا غير مسلم قال الرازي
 وايضا قد انفقوا على ما لو كان سفره لطاعة كالحج والجهاد وكان مع ذلك باعيا في حال
 او عاد ياتي ترك صلاة او ركعة لم يكن ذلك البيهقي والعدوان باعيا في استباحة الميتة
 وقد ثبت عند الجميع ان اقامته على بعض المعاصي يمنع من الرخص اكل الميتة فثبت ان
 ذلك عمر مراد وان رخصه للسفر ليست المعصية في عينه بل هي مجاورة والمعصية
 المجاورة لا تسفي الاحكام كالبيع عند الله اعلم ما عرف فان قيل لم يزل عذر ولا
 بعدد سبب السكر لكونه معصية وكذا خوف العدو عذر في إقامة صلاة الخوف
 وقطاع الطريق والبقاء اذا خافوا امام العدل لم يحل لهم صلاة الخوف لاجل المعصية
 قيل له السكر حدث يشربه وهو جرم لم يجعله صلا للضرورة فحرامه ولا الخوف
 حصل لسبب معصية في سفره لا بسفره ولا الحج لا يقع لسبب بعينه بل
 المكان للفقر عن الطعام ولا تأثير للبيهقي في جعل الاكل فقرا عن الطعام ولا لآلة الحج
 ولو عيب خفا فليس رخص المسح عليه من المعصية بالعصا دون ما يقطع به غسل
 الرجل استنارها بالخوف وكذا يجوز الصلاة في الارض الغضوبية لمن الصلاة عن غير
 العصب ذكرها في الاسرار وسرع قال السرخسي في المسبوط والمرعاشي
 لا قصر في السنن وتكليف في الافضل من التبرك رخصا وقبل الفعل تقر باقوال
 الهندواني الفعل افضل فحاله النزول والترك في حالة السر قال هشام بن
 محمد كبر لم ينظر في السفر قبل الظهر ولا بعدها ولا بدع ركعتي الفجر والغرب وما
 رايته يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء ولا بعيني العشاء ثم شروعه طواسر عن ابن عباس
 قال من سئل الله صلى الله عليه وآله لم يعين صلاة السفر ركعتين ومن صلاة الفجر
 اربعين فكان الصلاة قبل الفجر وبعد ما حسن صلاة الصلاة في السفر قبلها وبعد ما
 ذكره البيهقي في حقه الكبر في من صلى الله مسافرا عصى السجدة بشي

صلى الله عليه

يشع في السفر على ما تقدم وبصير مقينا بنية الافامة وهو قول جمهور العلما مع احتجائنا بل
مالك والشافعي وأحمد والليث في الجاوي ما حصلت الافامة بالنية لا بقرائنها
بالفعل وهو المكث حتى لو نواها وهو سائر وأما ما لا يصير مقينا بلغو النية ويكون
مساوفا حتى ينوي الافامة مع الليث والصحيح الفرق بينهما ان السفر عارض فلا بد من
الفعل مع النية ولا ان الافامة اصل فلا بد ان يتقوى تركها بالفعل نظيره اهارة القسه
والتجارة لان السفر فعل لم يقترن بالنية وهو اما الافامة في مزارقة وقد افترقت
بالفعل وصحت وباقي تمام تقديرها في الركائز الثلاثة تعالى **فأيد** والكلالة
المذكور به بالفرض والتمس هو العتب رطبته وبأسن ذكره في الصحاح وفي الغرب
مكولا ما رعته الدواب من الرطب واليابس وفيه وذكر الجاوي عن عجمانه قال الكلام السرا
ساق وما قام على ساق فليس بكلاء ومثل الحاج والعويسم والغزقم الشجر لمزكلا
فان والظاهر انه يقع على الساق وغيره والخيفة ميت تبنيه العرب من عديان
الشجر وجعها حيم كدوره وبدر الخيم مثل الخيمة جمعه خيام كفتح وفتح ذكره
في الصحاح وفي الغرب الخيمة بالفارسية حركسته عن ابن جابر وعن ابن الاعرابي
لا يكون المزكلا من اربعة اعداء لم يسبق بالتمام ولا يكون من ثياب والاختبة واجرها
خباء ولا يكون من روبروصون لامن شعر وهو على عود من اوليته وما كان فوق ذلك
فهو ميت ذكره الجوهري وفي الغرب الخباء الخيمة من الضووف **فصل** في الجمع
بين صلاتين وتنعقد به مسائل ثلاث احداها في جوازها ثانياها في صفاته ثالثها
في مسيحاتها اما جوازها فان المسلمين اتفقوا عليه بين الظهر والعصر وقت الظهر
لعمرات وهو سنة وتاركه مكسبي ومن العرب والحشاشي وقت العشاء مجمع
وهو المزدلفة وأنه سنة واختلفوا في الجمع بين هذين المكانين فذهب اصحابنا
الى منع الجمع في غيرها وهو قول ابن سعور وسعد بن ابى وقام ذكره ابن شداد
في دليل الاحكام وابن عمر في رواية ابي واد والحق في ابن سيرين ومكحول
بن زيد وعمرو بن دينار ورواه ابن القاسم عن مالك وهو رايه ذكره ابو عمر في التهيد
وقال في الاخير ولا يحد اجزاء الفاسم في المجموعه واجازة الشافعي واحمد
واخرون على اختلاف منهم وحكاها النووي عن ابي يوسف ومحمد ولا اصل له
وسبب الاختلاف تناول ما ورد في الجمع من تركه افعال وليس في قولنا لا تعال

طبع
الاقامة

25A

يتطرق اليها الاحتمالات كثيرا اكثر من تطرقها الى اللفظ والثاني في اختلافه: ناوليه
والثالث في صحيح ما ورد به **والرابع** في جواز القياس فمن عباب اربعة
كما ترى اما الذي اختلفوا في ناوليه فحدث الشنشاكي ما كان رضي الله عنه فاكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رجع قبل ان ترفع الشمس اخر الظهر الى وقت العصر ثم رجع
فجمع بينهما وان غابت الشمس قبل ان يدخل في الظهر ركنه خرجته الشنشاكي
وحدث ابن عمر خرجته الشنشاكي ايضا فاكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل
السيرة في السفر بوخر صلاة المغرب حتى يجمع بينهما **وبين العشا قال** الجاوي
ابو جعفر الطبراني في مجمل ان صفة الجمع يكون من كلام الزهري في حديث
لمع انبي لم يكن كان كثيرا ما يفعل مكة اصل الحديث بكلامه حتى يتوجه ان ذلك
في الحديث وتجعل ان المراد به المغرب موقت العصر وقد خالفته عاصبه رضي الله
عنها وقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر بوخر الظهر ويقدم
العصر ويخر العصر ويقدم العشا وهكذا عن عبد الله بن مسعود وفي صحيح
البخاري وسئل عن عبد الله بن مسعود قال الذي لم الا وهو ما صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلاة في الاول فنها الاصلان جمع بين الظهر والعصر يعرفه
بين المغرب والعشا يجمع وعزاه عن قال جامع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بين المغرب والعشا قطبي في السفر الامارة وراه ابو داود فجمعت الجمع الذي كان يجمع
ولان الثاني خرج حتى يخرج وقت الاول فيدخل وقت الثانية فحريط وقد قال على السلام
ليس في اليوم تقريظ اما التقريظ في البيضة بان بوخر صلاة في وقت الاخرى وراه
مسلم قال ابو جعفر وقد قال ذلك وهو مسافر فدون على انه اراد به المسافر
والمقيم فالوكان جمعه عليه السلام بعد خروج وقت الاول كما روى عن ذلك
تقريرا فاستجاب ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا عن ابن عباس
وابو هريرة عن النبي في تفسير القريظ وهو ظهر امامه جبريل عليه السلام في
انه صلى العصر في اليوم الاول حتى صار ظلك على شئ مثله وصلى الظهر في اليوم
الثاني حين صار ظلك على شئ مثله والمراد بذلك المغرب اذا لم يكون الوقت الواحد
وقت صلاتين والمخالف خطأ ولا نه قد صح قويت الصلوات بالادوات المعهودة
فلا يجوز ان يخل في اصل ثابت بامر محتمل واماما اختلفوا في صحته من الكتاب

ثم ما روى يحيى بن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر انه اذا كان جديبه السير جمع بين
 المغرب والعشاء ما يغيب الشفق ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان اذا جديبه السير جمع بينهما قال الحافظ ابو جعفر كل اصحاب نافع لم يذكر
 ذلك لاجل عبيد الله ولا مالك ولا الليث ولا في حديث بن مسعود ولا في حديث
 معاذ ولا في حديث بن عباس ولما ذكر واعن النبي صلى الله عليه وسلم الجمع ولم يذكر
 كيف جمع وجمع من عمر بعد ما غاب الشفق قد يجوز ان يكون اراد صلاة العشاء
 الاخره التي بها صار جامع بين الصلاتين وكانت بعد ما غاب الشفق وان كان صلى
 المغرب قبل غيب الشفق وقتها لانه لا يكون جامعاً معها حتى يصلي العشاء
 الاخره وهكذا ظنه جابر بن زيد ورواه عن ابن عباس وعمر بن دينار بعده وروى
 عليه رواية اسامه بن زيد قال نافع ان ابن عمر جديبه السير حتى كان عند غروب
 الشفق جمع بينهما وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا اذا
 جديبه السير اي سرع فيجوز ان يكون اراد فريضة من عبادة الله تعالى في
 طريق اخرجني اذا كان في اخر الشفق تر فضل المغرب ثم العشاء وقد توارى
 ثم اقبل علينا فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين المغرب والعشاء
 الاخرى يستقر على زوجته صغته بنت ابي عبيد فراح سرعاً حتى غابت الشمس
 فتودي فلم يزل حتى اذا امسى وظنوا انه قد لمس فقد اتم الصلاة فسكت حتى كان
 الشفق ان يغيب تر فضل المغرب وغاب الشفق فضيل العشاء وقال هكذا
 تفعل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جديبه السير قال ابو جعفر فقل
 هو لا روي عن نافع ان ابن عمر كان تزوله قبل غروبته الشفق فيعوز ان يحل ما خالفه
 عليه فوقفنا عنهما اذ هو موافق للقرآن وقياس الاصول مع اصطلاحنا ورواية ابي
 داود عنه حاله ايضا على ما تقدم قال الحافظ ابو جعفر فقلت ما كان
 روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجمع انه كان يوتر الاول ويقيم الاخره ولا
 كان اصحابه من بعده يجمعون بين الصلاتين وعن عاصم الاخر عن ابي عثمان قال وقت
 الانوسيعين ما لك وحشي ما دارا لم يكن جمع بين الظهر والعصر لعدم مزجه ووتر
 مزجه حتى قومنا مكة وعن ابي اسحق سمعت عبد الرحمن بن زيد يقول سمعت عبد الله
 بن مسعود في حجه فكان يوتر الظهر ويقيم العصر والآخر المغرب ويقيم العشاء

من روى عن جابر بن زيد

ويسبق صلاة العشاء وفي التهذيب لا يوتر عبد البر عن فضيل بن غزوان عن نافع عن
 ابن عمر انه استقر على جديبه من مسير ومن مكة الى المدينة فاخر المغرب وقتها
 الذي كان يصليها فيه كل ليلة حتى كاد الشفق ان يغيب ثم نزل فضل المغرب وغاب
 الشفق فضيل العشاء واخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لذلك يفعل اذا جديبه السير
 وهو يود ما ذكرناه واولي بالاحد به وعن قيس بن سبيد عن الليث بن سعد عن زيد
 بن ابي حبيب عن ابي الطيب عن امرئ القيس عن معاذ بن جبل عن ابي عبد الله عليه السلام
 كان في غزوة تبوك اذ ارجل رجل من الشمس ارجل الظهر حتى جمعها مع العصر فضليها
 جميعاً ثم ساروا اذا ارجل بعد زرع الشمس الى الظهر والعصر ثم ساروا وكان اذا ارجل
 قبل المغرب ارجل المغرب حتى يصليها مع العشاء واذا ارجل بعد المغرب عجل العشاء
 فصلاها مع المغرب فهو يصلي العصر او وقت الظهر وفعل العشاء في اول
 وقت المغرب فكان يقول الترمذي في غزوة تبوك من جديبه وهو عرب
 والعروون انه جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء على ما
 ذكره بعده في حديث معاذ وقال الحافظ في علوم الحديث هذا اذا لا سجد
 والمثلية الحديث انما سمعوا تقيماً من اسناده ومنه قال فخرنا قاضي الحديث
 موضوع ومنه بن جديفة مامون قال الحاكم بسنده الى الحادي يقول قلت
 لغنيته مع من كنت عن الليث حديث زيد بن ابي حبيب عن ابي الطيب قال كتبه
 مع خاله المدايني قال البخاري كان خالد يدخل الاحاديث وقال الحاكم ولم يخبرني
 بن ابي حبيب عن ابي الطيب رواية ولا وحيد ناهي القس هذا السياق عن احدهم
 ابي الطيب ولا عند احد ممن روي عن معاذ بن جبل وخاله مامون في الحديث
 انتهى كلامه وعن ابوداود قال ليس في تقييم الوقت حديث سجد ذكره عنه في الباب
 وهذا الحديث ذكره ابوداود والترمذي ولم يخرجوه من الترمذي اخرج الصحيح والصحيح
 ماخرجه البخاري وسلم في الصحيحين انه كان عليه السلام اذا ارجل بعد ما نزل الشمس
 على الظهر وجده ثم ركب على ناقه وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال خرجنا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عام تبوك فكان يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب
 والعشاء جميعاً ثم قال انكم ترون عذرا لله تعالى في غيب تبوك فانه ان تاتوا حتى
 يصلي النهار ثم جاءوا فلا تسرعوا في الصلاة حتى اتي قال فنهضوا وقد سبق اليها وجلال

[illegible]

١٠٨
وفاته على الحسن بن سعيد وروى في نسخة أخرى وحديث ليلة العرس وقيل وأنه عليه
السلام صلى الله عليه بعد ارتفاع الشمس ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم
رواه مسلم قال النووي وظاهره أن الرفعين هما سنة الصبح والمات أنه أعلم
فصلها أيضا قلت وفي رواية الأثرم وصلى ركعتي الفجر حتى صلى لنا قوله
ومن أدرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث فإنه لم يصل الظهر في جماعة وقال
محمد قد أدرك فضل الجماعة أما أدرك فضل الجماعة فإن أدرك الشئ يدرأك
أخره ولهذا القول إن أدرك الظهر مع فلان فادرك في التشهد بحث ذكره في الكتاب
والجمعة وقال عليه السلام من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك
العصر وعن ابن مسعود أنه أدرك الإمام في التشهد فقال الحمد لله قد أدرك الظهر
وأدرك فضل الجماعة بذلك قولهما ذكره فاصي خان وصاحب الحواشي وإنما
خص قول محمد منه لأنه لا شبهة في قولها وأنا أشبهه في قول محمد فإن أدرك
الإمام في الجمعة فأدرك التشهد كان مدركا للجمعة حتى يصلها ركعتين عندها
وعلى قول محمد يصلها أربعاً قال بنو الجمعة ويكون مدركا لها على ما ذكرنا وبنا
ثوابها وإنما يصل أربعاً احتياطاً ولهذا يقال في ركعة فاتحة الكتاب وسورة
وسعد في الثانية ولولم يكن مدركا للجمعة يصل أربعاً كما يصلي الظهر فهو لو أنه
لا يصير مدركاً فضل الجماعة عنه فخصه بالذكر لرفع هذا الوبق قال في الجامع
الصغير ومن المناهج من قال على قول محمد لا يكون مدركاً لفصل الصلاة
الجماعة لأنه لو الصلاة جماعة لم يكون مدركاً ثواب الأدرار قال وفيه نظر
لأن صلاة الخوف ما شرعت إلا لئلا يكل واحد من الطائفتين ثواب إذا الصلاة
بجماعة أمّا قول لم يصل الظهر بجماعة فلا بد وأنه لا أكثر ولهذا الوجه لا يصلي
الظهر مع الإمام ولم يدرك الثلث لا بحث لأن شرط حثته أن يصل الظهر مع الإمام
وقد انفرد عنه بثلاث ركعات وإن أدرك معه ثلاث ركعات وفاسمه ركعة فقل
ظاهر الجواب لا بحث لأنه لا بحث إلا ببعض المخلوق عليه وذكر شمس الأئمة
الشرعية أنه بحث لأن الأثر في الكل وفي الجامع حلف لاهل الجمعة مفعة
وسبعة ركعة لا بحث خلاف الأثر لأنهم مع الإمام حكموا ولهذا لا يقال فيما سبق
به وعن أبي يوسف لا بحث إلا بالحق إلا أن يقول إن حلفت بصلاته وهو القائل
والأول استحسان قوله ومن لم يمسحاً قبله وفيه فاضحاً قد

انصاف

الغروي لم يسمع في سنة ولا في مسجد خلافا للشافعي وجوز لغيره من الفقهاء
 في المسجد وجوز بعض الحديث الجمع لغيره عز وجل في حديث ابن عباس ويرى عن
 ابن سيرين اذا لم يحمله عادة وامر اجاز القياس على غيره والمردف قد قال
 ابن جعفر الطحاوي في القياس عليهما فان تارك الجمع فيها مبيح الاجماع بخلاف غيره وان
 السبب فيها الاستعانة بالسك لا تفصل السبب حتى يجمع اهل مكة وبني ولان
 القياس لا يجوز في الرخص ولما يجمع المريض عنده مع انه احق به من المسافر في
 القياس في العبادات ومالك يري حديث ابن عباس واخذ ببعضه وهو الجمع في
 المغرب والعشاء وحمله على الطر مع النص على نفي الطر من الراوي ولم يوجب جمعه عليه
 السلام من الظهر والعصر وذلك حتى لا يجوز باجماع وزعم اصحابه انه ترك البعض
 الذي عارضه عمل اهل المدينة واخذ البعض الذي لم يعارضه لكن النظر في هذا الاصل
 الذي هو العمل اذا ثبت كيف يكون لا يشترعا ومتقدموا المالكية كانوا يزعمون انه
 اجماع وذلك لوجه له فان اجماع البعض لا يحكمه تكليف باجماع البعض السني
 وكان متاخروهم يزعمون انه من التواتر وهو ليس بشئ من العمل فعمل العقل لا يوجب
 بالتواتر الا ان يقتصر به بقول اذا التواتر طريقه الخبر لا العمل وجعل الافعال مصدرة
 للتواتر مستعصا **واما** صفة الجمع ومبيحة فقد عرفت ما ذكرته والخصه في

دور الجمع كانا طه المطر والطين والظلة التخفيف بالصلاة في الرجال قال **محمّد** رحمه الله
 في النعال جمع نعل هو ما غلط من الارض صلاة قال ابن الاثير في النهاية انها حصة بالدر
 من ادبي لا يحصل مدها بخلاف الرخوة فانما تشرب المادوع جابر قال خرجنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في سفر فطرنا فقال الصل من شئتكم في رحله رواه مسلم وعن
 ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في سفر في ليلة ذات ظلمة ورد غار ظلة
 وبدا يظلمه ومطرفنا في منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صلوا في رحلتكم
 رواه السبق في سننه انكر ولمعناه في مسلم وعن ابن عباس انه قال المودنة في يوم
 مطر اذا قلت استهدان محمدا رسول الله ولا تغفل حتى غلب الصلاه قل صلوا في سوتكم
 وكان الناس قد استسكوا ذلك فقال العجميون من ان فقد فعل امر هو خير مني
 ان الجماعة عمة وبني كرهت ان يخرجكم تيمسه في الخبر والجمع من ابن عباس

ان الجماعة من السنن دون الفريض خلاف ما يؤوله ابن حنبل وقوله فلا تغفل حتى غلب
 الصلاه دليل على انه لم يسلك به مسلك الاعلام والسواب للامراء والله اعلم

باب صلاة الجمعة

الجمعة قال الرمشمي في ربي من جميعا بالسكون كالصحة والجمعة والجمعة مع
 كسر وليس وحكا من الواجدين عن الفراء والاكبر ان الاسكان تخفيفا كحقق والعلمة
 بني عقيل بذلك الاجماع الناس فيها وقيل بكسرها ما جمع الله فيها من خصال الخير وهي
 اسم شرعي وقيل الناسيت الجمعة لان آدم عليه السلام جمع فيها خلقه ويرى ذلك
 عنه عليه السلام وقيل لان المخلوقات تمت فيها فاجتمعت وعز از سببين ان اهل
 المدينة سمواها الجمعة وجمعوا قبل ان يقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم لروى سورة
 الجمعة ولم يكن بعد فرضت وقيل عليه حديث جابر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول على منبره بالمدينة ان الله فرض عليكم الجمعة في عاي هذا في شهر ربي هذا في هذه
 فريضة مكتوبة وقيل ان اول سماها جمعة لعين لوي وقال ابو بكر بن
 العري في العارضة الخبر المتناهي يكون في الزمنة والامكنة والاتحاص والله تعالى
 ان يفضل لمن شاء وقيد به على غيره بخبر الامزمنة يوم الجمعة وخبر ساعته الساعة
 التي يستجاب فيها الدعاء وخبر الامكنة مكة وعند مالك المدينة على ما ياتي تفصيل ذلك
 المتناهي ان شاء الله وخبر الاتحاص محمول على الله عليه وسلم وخبر الامزمنة امته عليه
 السلام وجميعها جمعات وجمع وكان اسمه في الجاهلية عروبة باللام والاشباب
 الذين بلغوا في رحمة الله في الجاهلية من الاعراب الذي هو الحسن لمكان تزين الناس فيه
 قلتم قد تقدموا باسم شرعي والجاهلية لا يزين لها وقد جمع ايام الاسبوع
 في الجاهلية على الترتيب مسددا بالاحد قول **انقل**

الامل ان عيش الدهر يوجي باؤل ويا هو ان واجبا
 او التالى دارا فان يعسى فتوش وعروبة او سنان
فصل في تعظيم هذا اليوم وفصيلته ان ذكر السبق في سننه انكر
 ليه روى قال الله تعالى وشاهد مشهود والشاهد يوم الجمعة والشاهد يوم
 عرفة وعن علي بن زيد عن ابي هريرة عن النبي عليه السلام الشاهد يوم عرفة
 ويوم الجمعة والشاهد هو الموعود يوم الجمعة والشاهد يوم الجمعة والشاهد يوم

وعن ابي هريرة عن النبي عليه السلام
 والشاهد يوم الجمعة والشاهد يوم

عنه وعن ابي هريره رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق ادم وفيه ادخل الجنة وفيه اهبط منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة رواه مسلم في صحيحه وزاد ملك وابو داود باسائيد علي شرط البخاري في مسلم ذكره البيهقي وفيه ثبت عليه وفيه ما ثبت وما من اية الا وهي مصححة يوم الجمعة من حين يصبح حتى تطلع الشمس شققا من الساعة الا الحزن والانس وزاد الترمذي بعد قوله عليه السلام وفيه اهبط منها وفيه سلكه لا يوافقها عبد مسلم يصلي لئلا الله فيها شيئا الا اعطاه اياه قال ابو هريره فقلت عبد الله بن سلام يصلي لئلا الله له الحديث فقال له اعرمك الساعة قلت اجزي ولا تخمن بها قال هي بعد العصر الى ان تغرب الشمس قلت فكيف يكون بعد العصر وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوافقها عبد مسلم يصلي وتلك الساعة لا يصلي فيها قال عبد الله بن سلام اليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث من جلس احضر فيه الصلاة فهو في الصلاة قلت بلى قال ابو داود وقال الترمذي في الحديث قصه طويلة وهو حديث صحيح وذكر عبد الله بن سلام وكعب الا جاز ان هذه الساعة المذكورة في التوراة وعن عبد الله بن سلام قال قلت رسول الله جالسنا ليل الجمعة في كتاب الله في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يصلي لئلا الله عز وجل شيئا الا افضى حاجته قال عبد الله فاشار الى رسول الله وبعض ساعة فقلت صدقت وبعض ساعة قلت اي ساعة هي قال اخبرنا من ساعات النهار قلت انها ليست ساعة صلاة قال بل ان العبد المومر اذا جلس لم يطمس لاجلته الا صلوة فهو في صلاة رواه بن ماجه وعن ابي موسى انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ساعة الجمعة هي ما بين ان تخلص الامام يعني علي الميراث الى ان يقضى الصلوة رواه مسلم وابو داود وعن ابي هريره عن محمد رسول الله قال عن الاخرين الساعة يقول يوم القيمة ستاهم اوتوا النكاح من قبلنا وابتناهم من بعدهم فهذا ابو محمد الذي فرض عليهم فاحلوا فيه هذا ان الله اه والناس لنا منه تبع اليهود عدوا والنصارى بعد عذره رواه البخاري في مسلم وروي مسلم ايضا عن الاخرين ان يكون ومعناه النصارى يقولون بالفضل ويدخل الجنة قبل سائرهم غيرهم وقيل مع انهم والنسب

عنا وعلت ذلك سيدنا اخاف ان يهلك له ترجمته

وزاد احمد وابن ماجه وفيه تقوم الساعة ما من ملك مقرب ولا سائر الارض ولا راج ولا جبال ولا بحر الا هم يشعقون في يوم الجمعة عن اوس بن اوس قال سمعت ابا يعين بن ابي اوس بن الصواب الا وانا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في افضل ايامكم يوم الجمعة فيه خلق ادم وفيه قبض وفيه النسخ وفيه الصفقة فكثر اعلى من الصلاة وفيه فان صلاتكم معروفة على اولا رسول الله وكيف تقرر عليك صلاتنا وقد امرت بخي وقد لبيت فقال ان الله عز وجل خرق على الارض ناكل اجساد الانبياء رواه الحنفية الترمذي وعن خالد بن معدان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اكثر الصلاة على يوم كل جمعة فان صلاة امتي تقرر على كل جمعة رواه سعيد بن منصور وعن صفوان بن سليم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان يوم الجمعة وليلة الجمعة قاتلوا على الصلاة رواه الشافعي بسنده لكنه مرسل ومصنفه كالحديث ويرى السبكي مصنفه مستعنه قال الخطابي اساج واساج بمعنى قلت السبكي التي تعبرها عن ثقل صاوجا و عن الفاضل حسنة من الشافعية اساج اذا قبل واساج اذا اعرض قال وهو من الاضداد قلت الفهر للسلب وانا يكون من الاضداد لو احدث زنه الكليل فهدا اليه من الذي امرت الامم بتعظيمه فعذروا عنه الى السبت والاحد لان اليهود صلبوا عنه الى السبت والنصارى الى الاحد وقيل ان الله تعالى قول اليهود في ثلاث قالوا نحن ابناء الله واحياه فذكرهم في ذلك يقول له فموت الموت ان كنتم صادقين وقالوا نحن اهل الكتاب والعرب لا كتاب لهم فقتلهم بهم بكار يحل اسفارا واقتلوا بالسبت وانه ليس لمسلمين مثله فشرع لهم الجمعة وذكره عن النكاحات في هذا على عظمه وعظمها ام اعظمها فحق ادم عليه السلام الفضل على الميكة ومبداء في الانسان والانبيا والرسول ان كانا كثيرين من اجل الكبر وقود النيران الان درهم من الايمان لا يعيد لاجبي من الكفران والخطيئة القرب بعضو لها هجران الدهر واما التوبة عليه لسبب السعادة وعرض السيادة واما الاخارج منها فلا نه مبداء الخيرات من الانبياء وذو في الطاعات ولم يكن خرقه منها طرده كخرج الميسر بل كان مساقا الفضل الاطوار ثم يعود الى تلك الدار وهي اول للمؤمنين من ذرته دار القبر واسم اقوام الساعة فهو الغصون بارسانا وقيل في ذلك وفيه الزكاة والارزاق في النار واما ساعة الاجابة فيها علمه عرفه في ان يكون من السنة في الاسان روي عن ابي هريره انه قال بين من طلوع الفجر الى طلوع الشمس

والقول **الثاني** بعد صلاة عصر الجمعة إلى غروب الشمس رواه الترمذي
الذي صلى الله عليه وسلم رواه ذهب أحدواصح والقول **الثالث** قال الحسن
العالية هي عند غروب الشمس والقول **الرابع** هي عند غروب الشمس
عائنه رضي الله عنه والقول **الخامس** إذا قعد الإمام على المنبر حتى يفرغ رواه
مسلم في صحيحه وقال أبو هريرة هي الساعة وأخبار الله وفيها الصلاة وهو
القول **السادس** والقول **السابع** قال أبو السوار العديري كان يروى عن
أبيها من الروايات بأن يدخل في الصلاة والقول **الثامن** هي ما بين أن ترتفع الشمس
إلى ذراع رواه أبو داود عن ابن رواه القول **التاسع** هي ما بين العصر إلى غروب
الشمس وقال طائفة وعبد الله بن سلام والقول **العاشر** قال كعب بن جعفر جمع
أنه على تلك الساعة والقول **الحادي عشر** عن ابن عمر أن طلحة بن عبيد الله
أنها أخفيت في اليوم والقول **الثاني عشر** هي من جرت صلاة الصلوة إلى غروب الشمس
أبو داود والقول **الثالث عشر** عن أبي هريرة أنه قال القسوس ما في ليلة من موطن
بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وما بين غروب الشمس إلى غروب الشمس
الشمس لم يعين واحد منها بخلاف الأقوال المنقولة وقوله قال يجمع بين جواز
كل من جاز التشبيه فإن المنظر للصلاة كالمصلي أو من باب الإطلاق المسبب على السبب
لم أنظر الصلوة سبب ليقامها وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة
ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة
فكأنما قرب كبش أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة
ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بضعة فاذا خرج الإمام حضر الملائكة
تسفيحوا الأذكار رواه الجماعة إلا ابن ماجه والجديد يدل على أن الجميع هروي
وأنه منقولات في الأجر الفضل على الترتيب الذي ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعند مالك الكشي من البدن والبقرة في الضحايا وأخالف الجماعة وقال أيضا هذه
الساعات كلها في ساعة واحدة وهي بعد الزوال والذي يدل على أنها ساعات النهار
حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الجمعة أتي عشرة ساعة لا يدخل
مسلم ليل الله شيئا إلا أتاه الله فالتسوية آخر ساعة بعد العصر رواه النسائي

أبو داود

أبو داود وفيه أن المراد بها ساعات النهار التي فيها عليها أهل
في ذلك لفظ الرواح فانها تستعمل بعد الزوال وعند عامة أهل
كما قالوا الفافله وهي لا تكون كذلك في ابتد السير حتى يرجع يقال فعل إذا رجع قالوا
على الابتداء اسم الانتهاء وقالوا أحاج وغان ولا يكون إلا بعد البلوغ ويقال راح إذا رجع
راح القوم أي ساروا وذكره البغوي وقال **السادس** من جازت الملائكة ناول ما كان محال
ومحرف لوجه الحديث وذلك أنه لا يكون ساعات في ساعة واحدة وإنكره أحمد
وأخبار المنذر في قول الجمهور والشمس تروى الساعة السادسة من النهار وهو
الأذان وخرج الإمام إلى الخطبة وسبيل من غزى من راح إلى الجمعة قال إذا صليت
العادة فرح أن سبت وفي كشاف وكذا الطرق في إمام السلف وقت السير بعد الفجر
مغتصبة بالمسكين إلى الجمعة يمشون بالسرير وقيل عن ابن سعد أنه بكر في ليلة
فترسقه إلى الجمعة فاعتمه لأن واحد يعاتب نفسه قال الأرنج رابع أربعة وما رابع
أربعة ليعيد رواه ابن ماجه قلت هو رابع ثلاثة لأنه قد سبقه ثلثة فجعله
أربعة بنفسه فكون من رابع من باب التضيير أما رابع أربعة فمعناه أحد أربعة فيجوز
من جهة العبارة أن يكون هو أو لهم فلا بد لعل يقهر له وقتيل أول بدعه حديث
الاسلام ترك البكور إلى الجمعة حكاية الخشعة في نفسه وفي النسائي إذا كان يوم
الجمعة فقدت الملائكة على أبواب المسجد فكتبوا أمر جاز إلى الجمعة فاذا خرج الإمام طرت
الملائكة الصحف وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
المبكر إلى الجمعة كالمهدي بدته ثم كالمهدي يقره ثم كالمهدي يشاء ثم كالمهدي يطه
ثم كالمهدي يجاهه ثم كالمهدي يبيضه والمبكر تعجيل الوقت بوقت المهاجرة واستغفر
لخلق التعجيل لوقتها منه ومن حديث الترمذي الذي فيه وذكره وأسكره لسمي
اسم للمشي بسرعة وأريد بها هذا الشيء يعبر بسرعة وأريد عنه السرعة وقال المذاهب
أن أحد المراد به المسكر ذكره بن شداد وقال أبو بكر وأدحض المتأخرين المشركين
ولا يكت بها مكتوب غل الخرفط في عند انقضاء مثله السبق ومن جاءه وكتب
في صحف الأعمال الصالحة وسائر العبادات وعن أبي لينة الدبري في الترمذي
عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قضا فاحش الوضوء إلى الجمعة
فما وضعت عنه لم يأت به من الجمعة ورواه عنه ما روى من الصحابة

ورواه مسلم ايضا اشارة انما قال وزاده امامه وروي وفضل ثلثة ايام لاجل ضعف
الحسنه لعشره امثالها لان من الجمعة الى الجمعة سبعه ايام والكل عشره فضل ليله امام
مصل في التغليط على ان الجمعة عن ان مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال يقوم بحلقون عن الجمعة لقد همت ان امر رجلا يصلي الناس ثم اخرج
رجل يحلقون عن الجمعة بين يديه رواه مسلم واحمد وعن ابن هزيمه وابن عمر بن
سحار ورواه الله صلى الله عليه وسلم يقول على عود منتهى ليلته ان اقام عن يوم الجمعة
اول حلق ليلته ليلته ثم ليكن من الغافلين منفق عليه ورواه النسائي واحمد
ابن عمرو بن عباس وعن ابي جعفر الصوري وله حصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من ترك ثلث جمع منها وتابع الله على قلبه رواه الحسنه اصول ترك العباد
على ثلثة اقسام الاول **تعذر** فكتب له اجره الثاني **الجد** فهو كما
الثالث **تهوانها** وهو من التهاون واذا اطلب على ذلك كانت علامه على الله
طبع على قلبه بطاوة التقوى والقادي على المعاصي يوقع في مساوئها ويدفع حلاوة
الطاعة لئلا الله سبحانه حسن العاقبة وقول **ه** عن يوم الجمعة فخرجت عنه انه
يقال في يومه ودع وقدر في ما ودع عن ركب وما في التوقف وبره على ان
اهل العربية انه لا يقبل ادع واستغوا عنه ترك الاشئ كما روي بكره العربي
ذكره مصدريه لا يدل على انه يقال ادع فان لنا مصداق لا يقال لو كان له افعار فليس
النقص على المصدر رضى على الفعل **ه** لما كانت القلوب تعذبا لما يوافقها
كانت اليد بيد واوصت الحكمة الالهيه طاهها في كل اسبوع بمواظفة الحق امر الله
تعالى بالاجتماع لتتغبط القبي القبي والفقير والفقير والصالح بالطاهر وكذا روى
اجتماع اهل الفاني في الحج مرة في العر لاجل الخرج بخلاف الجمعة فانه لا يسبق اجتماع
اهل البلد ولينداع الجمعة وحسن الحج فصوله الجمعة فرض عين وحكي المذنب
اجماع المسلمين على وجوبها في كيايم فكان الاجماع وكتاب الاشراف وقال صاحب العارضة
الجمعة فرض الاجماع من الامه وقال **ه** فقامه الحنبل في المعنى اجماع المسلمين وجوب
الجمعة قال الخطابي واكثر الفقهاء على انها فرض التكفاه **قلت** وهذا غلط منه
قال النووي هي فرض على كل مكلف غير اصاب الاعذار او اصابه ابو الطيب
بعض اصحاب الشافعية انه غلط وقال فرض كفايه ومثله عن صاحب النشا موقاب

وقال ابو بكر بن العربي لا يطلب على فرضه الجمعة دليل بان الاجماع من اعظم الاوله
ويدل عليها حديث فرض الجمعة على الامه وروي ابن وهب عن مالك انه قال شهدوا من
وتكلموا فيه وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجمعة على
سمع النداء وعن جوفه انه عليه الصلوة والسلام قال رواج الجمعة واجب على كل محتلم
رواه النسائي باسناد صحيح على شرط مسلم قال النووي وعن طارق بن شهاب عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة عبد مملوك
او امرأة او صبي او مريض رواه ابو داود وقال طارق راي النبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة
شيئا قال **النووي** فيكون مرسلا ومرسل الصحابي جمعة عند اصحابنا جميع العالم الا
ابن الاسقر اعني اشئ كلامه **قلت** ومن لم يجعل لرسوله ليجعل لرسول الله صلى الله عليه وسلم
الاخره فله على السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فادع انتم ليسعه لو ترك حله عليه
فصل في ان يكون سمعه من صحابي فيكون حجة ومن تابعي مجهول او ضعف فلا يكون حجة
يجعل حجة بالشك والاحتمال على صلهم وروي الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
الجمعة واجبة الا على صبي او مملوك او مسافر وعن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول يا ايها الناس اتوبوا الى الله عز وجل قبل ان يموتوا اليه قال
قبل ان يموتوا وادروا بالاعمال الصالحة واصلوا الذي بينكم وبين ربكم بكنهه ذكره له وكثرة
الصدق في السر والعلانية توجروا وتجدوا وترزقوا واعلموا ان الله عز وجل فرض عليكم الجمعة
فريضة مكنونة في قلوبكم في شهور هذا الي يوم القيمة من وجدها سبيلها فمن تركها
في حياتي او بعدى جحودا بها واستحقاقا بها وله امام جابر او عاد فلاحه الله شمله ولا
بارك له في امره الا ولا صلاة له الا ولا وصوله الا ولا زكاة له الا ولا حج له الا ولا بر له
الا ان يتوب فان تاب تاب الله عليه الحديث قال البيهقي وفيه عبد الله بن محمد
العروى وهو منكر الحديث لا تابع في حديثه قاله محمد بن اسمعيل البخاري وهذا الحديث
ذكره في السوط بمعناه وبعضه ذكره صاحب المذهب قال صاحب المنايع صلاة المسافر
صحف بواسطة بواسطة السفر فكذلك صلاة الجمعة تشترط بواسطة الخطبة **قلت**
لاصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصر وهذا قول على بن ابي طالب وحديثه وعطاء
والحسن بن ابي الحسن وابراهيم النخعي ومحمد بن عمار وابن سيرين والنووي وعبيد
بن الحسن في صحيحه **الما** قال ابو بكر الرازي ان بعض الامصار على انها مخصصة

بوضع لا يجوز فعلها في غيره لانهم مجمعون على انها لا تجوز في البوادي وما اهل الاعراب
قيل ان اصحابنا مع من تقدم ذكره هي مخصوصة بالامصار ولا تصح في القرى التي
كلامة قلت ذكر ان المذنب في الاشراق ان ابن عمر كان يري اهل المياه وانما هاهنا
فلا يصح ذلك وروي عن عمر بن عبد العزيز انه كتب بذلك فسطر دعواه الى جاع وروي
ابو بكر بن ابي شيبة باسناده عن علي رضي الله عنه انه قال لا جمعة ولا تسبيح ولا صلاة
فطر ولا اضحي الا في جامع لو لم يدينه عظيمة وقال ابن جرير في الحلي قد صح ذلك عن
علي رضي الله عنه وعن حذيفة رضي الله عنه ليس على اهل القرى جمعة انما الجمعة على اهل الامصار
مثل الدارين وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا جمعة ولا تسبيح الا في مصر جامع
قال النووي هو ضعيف وعن مجاهد انه قال الربيعي مصر قال الرازي لو كانت
الجمعة واجبة في القرى لورد النقل بما ورد في الامصار لعدم الحاجة وليس عليه الصلاة
والسلام اذا تأخير اليان عن وقت الحاجة لا يجوز ولاديه فري كثيرة واما ما قيل في التسبيل
الصلاة والسلام انه امر اهلها بالصلاة لا جمعة ولا تسبيح فاما ما قيل في البوادي كان
السواد منها اذ كل منهم ليس بمصر وقيل الحسن ان الحاج اقام الجمعة في الاهواز قال الحسن
نه الحاج مكرال جمعة في الامصار ونعمها في جلائم البلاد ومصر يذكر ويوث واختلف الاصحاب
في المصر الى يجوز فيها الجمعة اختلافا شديدا ففي قاضي خان عن ابي يوسف كل موضع يكون
كل جمعة وفيه جدي جميع ما يحتاج الناس اليه في معاشهم وفي التسبيح عاده وفيه فقيه
يقي قاض يقيم الحدود وعنه ان بلغ سكانه عشرة الاف وقيل يوجد عترة الا في
مقاتل وقيل ان يكون محال لو قضاها عرو ومكة ودفعه ذكرها في التسبيح وفي الحادي
عنه المصر كل موضع فيه مسجد وقاض بقدر الاحكام ويقوم الحدود ومثله عنه في
الحادي قال في المحيط وبها نأخذ وهو ظاهر الرواية وعنه لو اجتمعوا في اكثر من مساجد
لا تسبهم فهو مصر جامع ذكره قاضي خان عنه وعن ابو عبد الله السلمي بان التمسك
انه قال هذا الحسن ما قيل فيه قال الاستسحائي وهو اقرب الى قول حذيفة والي
يوسف لان عندها اقامتها جازية بمجي قريه فيها ثلث مسجدا اذا كان الامير
امير العراق او الحجاز او امير مملكة او الخليفة نفسه سواء كان مسافرا او مقيما
وان كان امير الوسم وهو مقيم يجوز وان كان مسافرا لا يجوز ان ياتي كل الاستسحائي
وعنه جبر لا يجوز ان ياتي قريه وقيل ان يكون محال العيش فيها كل محضين في قريته

من سنة الي سنة من غير ان يسجل بحرفة اخرى ذكره الاستسحائي وقال ابو حنيفة
المصر كل بلد فيها سكان واسواق واما سابق واما سابق وقال نصف الظلوم من ظالمه وعالمه
اليه في الحوادث وهذا الصحيح ذكره في المفيد والتمهيد والاستسحائي عن جبر كل موضع مصر
الامام فهو مصر حتى لو بعث الي قريه نائبا لاقامة الحدود والقصاص بغير مصر ان اذا
غله ودعاها لمحق بالقرى ويؤيد قول مجاهد اما سمع انه كان لعثمان رضي الله عنه عبد
اسود امير اليه على الربد يصلي خلفه ابو ذر وغيره من العجالة الجمعة وغيرها ذكره ابن جرير
المحلي قال قاضي خان والاعتماد على ما روي عن ابي حنيفة كل موضع بلغت اسمه
اسمه مبي وفيها نصف قاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام فهو مصر جامع وقال المروعي
المصر جامع في ظاهر الرواية ان يكون فيها مفت كما ذكره قاضي خان في اخره ثم قال
الاستسحائي والمفيد والتمهيد لا يحل الجمعة عند الا في مصر وفيها هو في حكمه صلى
العبد وفي جوامع الفقه وارض المصر كالمطروحي جوامع الفقه لا يجب الجمعة عند
ابي حنيفة الا على اهل المصر في التسبيح لو كان منزله خارج المصر لم يحل عليه قال وهذا
اصح ما قيل فيه وفي قاضي خان عن ابي يوسف وهو رواية وعنه من ثلثة واثم وعنه
ان شهد الجمعة فان امكنه المبيت باهله يحل الجمعة واختاره كثير من المجتاهدين
المذنب وبي ذلك عن ابن عمر وابي هريرة ونافع ومولي بن عمر والحسن وبه قال علمه
والحكم وعطاء الاوزاعي وابو ثور يوجب حديث ابي هريرة عليه الصلاة والسلام قال
الجمعة على من راها الليل الى اهله وضعفه الترمذي في البيهقي وعن ابي حنيفة بح
اذا كان محض خراجهم مع المصروف في الدخيرة في ظاهر روايته اصحابنا لا يجب سبوت الجمعة
الا على من يسكن مصر والاراض دون السواد سواء كان قريبا من المصر او بعيدا عنها وعن جبر
اذا كان مبيد ومن المصر او ميلان او ثلاثة اسام فليد الجمعة وهو قاض اما ان يثبت
وفي مينة المتقي على اهل السواد الجمعة اذا كانوا على قدر فرسخ هو المختار وعنه اذا كان اقل
من فرسخين يجب وفي الاكثر لا وفي رواية كل موضع لو خرج الامام اليه صلى الجمعة محض
معاذين قبل محض الحدود من خمسة عشر فرسخا وفي المروعي يجوز في من المصر وهو
الذي اعاد صلح المصر منتظا به وقدره بعض المشايخ لا يندوه وبعضهم يوجب الختان
السرختي وخواهر زاده وروي ذلك عن الزهري وعن ابي يوسف لو خرج الامام مع اهل
المصر ميلا او ميلين جازاه ان يصلي بهم الجمعة فان المصر كمال ان يثبت وبها نأخذ

تعالى فافر واما يتيسر القرآن فتدل الى الوجوب دون الركنية وفي القدر ولا
 التصاق على الاداء والترتيب في الاداء فكلما في القضا الاخرى فان قيل الظاهر
 حين شرع وجوب لم يكن العصر موجودا لا حقيقة ولا تقدير فبمستحيل
 ان يكون الظاهر شرطا له بخلاف الطهارة فانها غير مشروعة بنفسها بل باعتبار
 الصلاة في اي وقت وجدت فيجوز ان يكون شرطا لها قبل له يجوز ان يجعل
 الشارع بتقديم فعل الظاهر شرطا لصحة العمل بعد استقرار الفرائض الا ترى
 ان الظاهر يجعل شرطا للعصر بغيره والاولى من المجموعتين للثانية في الجمع
 فظلم ما ذكره وابطل اصحابنا قياسهم على الصوم والركن بالامان فانه
 اصل بنفسه وهو شرط صحة العبادات جمعا وصادرا للشرع لو كان الامان
 شرطا للعبادات مبال لو كان شرطا لما كان تبعا والامان اصل لا تبع وانما
 يوقف على الامان لكونها فاعلا ومقدمة والفرع والتمهة لا يجوز ان يكون
 الاصل والافتقار تارة يكون افتقار المشروط الى الشرط وتارة يكون افتقار
 الفرع الى الاصل وما نحن فيه ليس من قبيل افتقار المشروط الى الشرط لا راد
 اصل نفسه ولا افتقار الى الاصل قلنا وجود الاصل شرط لوجود الفرع
 وما ذكره منقوض بالظاهر والعصر مع عرفه بانهم القائلون بوجوب الترتيب
 هل يسقط الترتيب بالاعتذار وما العذر الذي يسقط به الترتيب فذهب اصحابنا
 الى انه يسقط بالنسيان للثبته اذا فرغ منها ووضق وقت الحاضرة وبكثرة
 النوايت وبالظن المحتذر كما ذكره في الجامع فيمن نوى الطهارة والركن
 ثم انقطع فصل الظاهر ودخل وقت العصر فسلك الدم ولم يسئل فانه يعيد الظاهر
 ولا يهمل صلاها بطهارة ذوي الاعتذار بعد زوال العذر ولا يعيد العصر
 لان محض صلاها لم يتحقق فساد الظاهر فهو بطن صحته وبالمخلاف في
 فسادها ووجوب اعادة ما قاله صلى الله عليه وسلم من صلى الغرير وضوء ثم صلى الظاهر
 وهو ذكر الفجر ويرى انه مجزبه فانه يعيد الفجر والظهر ولو اعاد الفجر
 لم يعد الظاهر حتى صلى العصر فان العصر مجزبه اذ في حق جواز الظاهر اخلاف
 ويعيد الظاهر لان صلاها وعليه المجرد اكرامها ولا خلاف في اكرامها لا ذكره
 المستحسن وحاصل ما لا يلزم من عدمه

دخلت

قل هذا قول المحققين اما على قول زفر والحسن ورواية الى يوسف
 ان كان عند ان تلك وقعت جائزة لجوز الوقتية والا فلا قال
 وفي ظاهر الرواية لجوز مطلقا وقد ذكرنا علة ذلك ومسقط سادس
 احلف المشايخ فيه ذكر في مختصر المحرر المخطوط امره ترك الظاهر ثم حاضرت
 العصر ثم طهرت سقط الترتيب وكذا الوفايتها ثلث اواربع قبل الحصر وقال
 اسمعيل المشكوك ظاهر الدرر الغني لا تسقط قبل هذا قول المحققين والى يوسف
 وروايه عن محمد بن ربيعة اخرى عن محمد انه لا تصح الوقتية وقال الحسن هذا
 بنا على ان الاعتناء في الكثرة بالمدة عند ما وعند محمد بالصلوات ذكرها بحسن
 وفمن نسي فائتة ثم ذكرها بعد شهر قال صاحب مختصر المحرر لكر من الحاضر وبنه
 فرق واضح فلا يمكن ان يني مساله الحاضر عليه فيجب عليها الترتيب ومثاله
 عن القاضي عبد الجبار وركن الدرر الصافي وقال اسمعيل المشكوك كذلك عن ابي
 عليه اكثر من يوم وبله وقال ركن الدرر الصافي وكذا الوصية ثم نحن من ساعته
 ثم افاق بعد مدة بكل مسة المدة وفي العذر المخطو بخلاف الاعمال وما لا شرع ولا يهية
 وبرهان الائمة البركا في اصول المغرب اربعا ولم يقعد في الثالثة ثم علم بعد اربع
 صلوات فسادها فالجاهل كالناسي فلا يجب عليه قضاء ما صلاها او الجاهل
 بوجوب الترتيب لا يسقطه عندنا وبه قال احمد خلافا لغيره اما السقوط
 بالنسيان فليعمله عليه السلام رفع عن امر الخطا والنسيان الحديث
 وبه قال مالك ذكره في ذخيره اللبس سباب الدرس القراني رحمه الله واحمد
 وهو نصه في روايه الجماعة عنه وقال في المحيط والفيل لا يسقط عند
 ملك بالنسيان وليس كافلا وفي المبسوط شرع في العصر في اول وقتها واصل
 منها اربعة ثم ذكر انه لم يصل الظاهر بقطعا فصلى الظاهر ثم صلى العصر لانه لو
 ذكر قبل شرع في العصر لم يصح فيها فاذا ذكرها قبل فراغه منها لا يمكنه
 انما انها كالتيب اذا راها اليها وفي قوله يقطع العصر اشار الى انه لمجرد ذكر
 الظاهر لا يخرج منها ثم قل يكون تطوعا ان مضى فاعتذر يوسف وهو
 اظهر الروايتين عن الحسين رواه الحسن عنه وفي قول محمد لا يجزى عن الا
 وهو لا يقع احسنه وبها قال زفر والذخيرة نفس عند هذا الى الف

الصاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة حجة عند الحقيقة اما نحن فلا حجة عندنا في
بعد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حجة ثابتة مذهب في جوار الحجة
البراري والقفار لعموم كتاب عمر ولا يجعل قوله حجة وهذا بلاهة بدنية وكفى في
اجها على العبد والمسا فيعموم قول ابن المسيب وعمر بن شعيب وهو وجوه لا يحصى
الشد ولا يجعل قول صاحب حجة ويجعل عموم قول التابع حجة وهذا خلف مع انه يخص
عنده بالسب والحق في المنقرد والمسيح المنقرد والمعدور والمرضى وغير ذلك من الاعذار
ذكر ذلك كله في المجال فان لوصل المعذور بامراره صلاها كعتيق وكذا اللساني جماعة قال
في كتابه اشترط سماع اللذان الوجوه بالنسب صحيح فانظر الى هذا اللسان وفساده لا يخفى
وذكر في التمهيد وغيره ما شرطه للوجوب في حقه للصلح وشرطه في غير الصلح
وهو المصالحا مع السلطان والوقت والمصلحة والجماعة وفعلها على وجه الشهر
حتى ان امير الوجه جند في الحصن وعلو ابوابه ولم ياذن للعامة بالدخول فيه وصلى
الحجة لا تخبره وان فتح باب الحصن واذن بالدخول فيه للعامة جلزت وفي المحط
الاداعي سبيل الاستتار شرط حتى لو اعلو الامير باب قصره وصلى فيه بحجته لم يجوز
وان فتح باب قصره واذن للناس بالدخول جاز وبكره لانه لم يقص حوز الجامع ومثله
في قاضي خان وفي المسوطة شهدها العامة والا فالسلطان يحتاج الى العامة وصفه
المسحوق المذكور به والخبر والاقامة والبلوغ والعقل وحجة الدين امب المصير
تقد كونا حجة استراطها وحوز الظاهر في القري صغرت لو كبرت قال الخليل عن
عمر بن عبد العزيز انه صلى بالطي في امارته بالحجاز ثم قال الامام جمع حيث ما كان قال
وعن الزهري مثله قال من اعظم البرهان انه عليه الصلوة والسلام اني المدينة وانما
هو قري صغرا ومنقره بنو مالك بن النجار في قريتهم حوالي دارمو الهجر ويحكمهم
بنو عدي بن النجار في دارم لذلك وبنو ما زن النجار لذلك وبنو ساهم لذلك
وبنو ساهم لذلك وبنو الحارث بن الخزرج لذلك وبنو عمرو بن عوف لذلك وبنو عبد
الاسهل لذلك وبنو ساربطون الارض لذلك فبنو مسعود في بني مالك بن النجار وجمع فيه
في قريه ليست بالكبيرة ولا مصرهاك وهذا امر لا يحمله احد كاهن من طواغيت
هو نقل الكوا من شرق الارض وغيرها قال فطيل قول ما دعي ان لجمعه الذي في مصر
قلت قد سمح قبل هذا قول علي بن ابي ربيعة لجمعه الذي في مصر جامع هو اعلم

بالحال المدينة مع دوله محبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان قوله هو الماطر لا قول
غيره في ملك في المدونه مجمع في القريه ذات المساوي وفي المقدامات الاظهر الاستيلاء
شرط الوجوب دون الوجه ومرة لم يذكر الاسواق قال صاحب الطراز مقتضى الذهب
استراط السوق في القريه لتوقف الاستيطان عليها عادة فامرت جماعة بقره بحالته
تروها قال ابن القاسم ان القاموا سنة اسهر جمعوا والافلا قال الساجي ان
عللنا بالاستيطان لم يجمعوا بالافامة جمعوا الاول اظهر قلت استراط ان القام
افامة سنة اسهر لوجوب المحبة دليل عليه واجوب الساجي وان قيل على ان بعض القري
اذا كان لها ابنية محبة وفيها اربعون رجلا وهو احرار الغن عقلا مقيون لا يعطون
عنها صفا ولا شئنا الاطعن حاجة قال ابن المنذر ما اجدوا سحن بل هذه القري ولهم
بشرط هذه الشرط قلت لعله هذا عن اجد غلط فقد ذكر ان قريه هذه الشرط عن احمد
الاخريه في العتي احتجوا بحديد ابن عباس انه قال ان اول جمعة جئت بعد جعدي في مسجد رسول
الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس نحو اناس من الجرحين رواه البخاري وفي نسخة ابو داود
نحو ان قريه من قري الجرحين وروي ابو داود وابن ماجه والبيهقي عن عبد الرحمن بن عبد
مالك وكان قريه بعد ما ذهب نصر عن ابيه كعب بن مالك ان كان اذا سمع الدواب اجمعه
تزوج علي السعد بن راره فقلت له اذا سمعت الدواب ترحمت كاسعد بن راره قال لا تاول
من جمع بنا في هرم البيت في قريه بني ياصه في بيع يعرف بمع الحفتمات وفي سنة السبعي
كان اسعد اول من جمع بالمدينة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت كم اتسمي في ميد
قال اربعون رجلا قلت اما جونا فقد قال الجوهري وان الزايرة في النهاية هي اسم
لحسن بن الجرحين وفي المسوطة هي مدينة والمدينة سمي قريه للجمع وقالوا لو لم تزل هذا
القران على رجل من القريتين عظيم وهما مكة والطائف وفي حديث ام عبد الله الدونية
وقد ادركت النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للجمعة واجبه في كل قريه وان لم يكن فيها
الا اربعة قال السهقي المراد بالقريه المدينة اقرب وهم السب نحو ومع الراذ كره
ابن سعد ان في احكامه شقوق الارض ومنه قوله عليه السلام فاحسوا هم الارض
فانها ما وهي الهوام وهو موضع بالمدينة وفي النهاية في الزايرة انهم هم بني ياصه موضع
بالمدينة وصنطه بنع الفاوسكون الزاي وكذا في السنن الكبير للبيهقي والصحيح وكن
احد من الحفتمات باليون قريه لبني ياصه بقرب المدينة على ميل من نازك

في سبيله والحضات يفتح الخواكس انضاد المعجزين اودية يدفع سبلها الى المدينة والجزيرة
مريم من جليلين ذات حجاره مودوني بياضه قرية على ميل من المدينة ولحجة له فيه كان
اليهني ذكر في سنته الكبير ان ذلك كان قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن
بازنه واهل اوسه وويده ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان الناس يهابون
الجمعة من العوالي واقرب العوالي لثمة اميال وقال جمال الدين المسيحي رحمه الله في البياض
او اسعد لم يجمع لهم الامام رسول الله ابا في زمانه عليه السلام فلم يجمع الا في مسجده
والظاهر من حاله انه لم يقف على ما فعلته عن السهيق ان ذلك كان قبل مقدمه عليه الصلوة
والسلام وفي كتابه المذكور بخطه الحضات وهو غلط وقال في المسبوط في حاله
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فتحوا الامصار والقري اسعوا بنا الجماع وضبط
النار في الامصار والمدن دون القري هذا الجاع منهم ان المصير من طرقات بلاد
في هذه المدينة لم يجمعوا في القري وفي صلاة الامام وصلى الظهر وبها قد
جاز وامام السلطان فلقول عليه الصلوة والسلام وله امام عادل او جاز وقد
تقدم واستمر الامام وهو السلطان لحيان الوعيد تباركها وقال ابن المنذر في
السنة بان الذي يقيم الجمعة السلطان او من قام بها مرة فاذا لم يكن ذلك صلوا الظهر
وقال الحسن بن ابي الحسن البصري اربع الى السلطان فذكر منها الجمعة وقال
حسب من ثبات فيكون الجمعة الامام وخطبه وهو قول الاوزاعي ومحمد بن مسلمة
بن عمر بن النابك وقال مالك اذا تقدم رجل لغير الامام لم يحرم ذكره في ذكره
للاكي وحكي صاحب البيان قولنا قدما للشافعي انها لا تصح الخلف السلطان وعن ابي
يوسف ان صاحب الشرطة ان صلى بهم دون الشافعي وقيل صلى الشافعي ايضا وعنده ان
اما اليوم فانما يصلي بهم لامر الخلفاء لم يذكر قيل اراد بقاضي القضاة الذي يقال له
قاضي المشقة والمعزب كان يوسف في وقته اما اليوم فلا للشافعي ولا صاحب
ولو شرع الامام فيها ثم حذر الى حرمي عليها كما لو غل بعد شرعه وقبله لا شرع ولو ما
الوالي لم يسلطه الخليفة فبعضهم خلقه الميت او صاحب شرطته او القاضي جازت فلو لم يكن
لبيت احمد ذكرنا فاجتمعوا على واحد جاز كما صلى على باجماعهم عليه عثمان بن
وصلى عمرو بن حزم الماوراء اسعبد من العاص وخالف ذلك ما كان والشافعي واحد
واسحق وابو ثور وابن عبد عدم امر الامام ساد وكل قوم الى تقديم امره مودوني ذلك

في المشاجرة والسا جريته وامت الوقت فانفق احكاما فاطمه ان وقتها وقت
الظهر وهو قول جمهور الصحابة والتابعين وبه قال مالك والشافعي وقال ابو بكر بن
العزي اتقوا العلم ان كرم ابيه على ان الجمعة لا تجب حتى تروا الشمس ولا تجزئ قبل الزوال
الاماروي عن ابن حنبل انه نحو قول الزوال ونقله من المنذر عن عطاء وسحق والماروي عن
ابن عباس في السادسة قال ان قيامه والمذهب جوازها في وقت صلاة العبد
احسب حديث جابر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة
في الجاهلية مع جماعته حتى يروا الشمس رواه مسلم يعني النواضح وعن سلمة بن الاربع قال كان صلى
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة لم تنصرف وليس للحيطان ظل يسقطه رواه
التخاري في مسلم عن سهل بن سعد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة
السلام وقال ابن سهل انك اذا خرج من الجمعة فقبل قايمة الضحى قال
البيهقي ولا نهى عدي لقوله عليه السلام ولا جتمع فيكم في يومكم هذا عديا ولا قايمة
السلام ان هذا يوم جعله الله عيد المسلمين فصار كالعطلة والاصح واحسب ان صاحب
مع جمهور اهل العلم بحديث الشريحي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يصلي الجمعة حتى يميل الشمس رواه البخاري وعن سلمة بن الاربع قال كان يجمع مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم رجع سمع ابي شقيق عليه وروي البخاري
من حديث خالد بن دينار قال سمعت انس يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اشتد
الحر ابرء بالصلوة واذا اشتد البرء بكبرها قال يعني الجمعة قال قيل روي عن عبد الله
ابن سنان انه قال شهدت الخطبة مع ابن كرفك في خطبة وصلاته قبل نصف
النهار وشهدتها مع عمر فكانت خطبته وصلاته الى ان قولوا نصف النهار ومثله
عن عثمان فماريت احدا عاب ذلك قلت قال ابن بطال لما سمعت هذا وعبد
ابن سيدان لا يعرف والصحيح ما ذكره البخاري عن عمرو بن العلق انهم كانوا يصلون بعد
الزوال وهذا هو المعروف من قول السلف والخلف قال الشافعي وقد صلى النبي صلى
الله عليه وسلم لم يابو بكر وعمر وعثمان والائمة بعدهم كل جمعة بعد الزوال وقد علق
اعتبارها قبله وحديث جابر فيه اخبار عن ان الصلوة والرواح كانا ناهي الزوال
ان الصلاة كانت قبله والمذهب عندهم جوازها حتى النهار ولا دليل عليه في حديثهم
حديثهم هذا ينبغي فان قيل قوله حين الزوال لا يسمع في الجاهلية قلت

المراد الزوال وما يدعيه لقوله عليه السلام صلى بي جبريل العصر حتى صار ظلك على
مكة وحديث سلمة جرحه عليه لان معناه ليس للخطان في ذكره حتى يستظلم
المراد وهو معني قوله وليس للخطان ظل يستظلم به فلو نيف اصل الظل انما في شهر
الذي يستظلم به ووضح منه الرواية الاخري بمعني وهو صرح بوجوده لكنه قيل ان
ان الخطان المدينه كانت قصيره والعصر في وقتها فلا يظهر التي الذي يستظلم به هذا ان عند
الزوال لا بعد الزوال بل هو في وقت شمل انهم كانوا يخرجون القبولة والعذرة في
اليوم الى التبرك بها قالوا اشتغلوا بشي من ذلك قبلها خافوا انها فوات التبرك
اليها وقال في الكتاب لقوله عليه الصلوة والسلام اذا مال اليك الشمس فصل الناس
الجمعة ولم يجد في كتب الحديث ولو دخل وقت العصر وهو في الجمعة وقد شجر به
الجمعة عند ابى يوسف ومحمد بن حنبل وبطل جمعة عند ابى حنيفة ويستقبل فيها
الظهر وعند الشافعي يصليها طهرا قال ابن القاسم يصليها جماعة ما لم يفت
الشمس شاعلا ان وقت الظهر والعصر واحد على ما عرفت من الصلاة في وقتها
الموتور وقرئته حتى جرح وقت الظهر فشدت الجمعة لانه لو انما صار قاضيا وغيره وان
انتبه قبل جرح وقتها حاز قضاؤه وعند الشافعيه لو سلم الامام والقوم في
الوقت لم جرح الوقت وعلي مسوق ركعة في احد الوجوه لا تخرج جمعة لو وقع بعض حاج
الوقت والشا في صحيح الامام والقوم وامس الخطبة فانها شرط لجميع
الجمعة وهو مذهب جماعة النجاشي وقتاده والثوري ومالك والشافعي واهل اليمن
وابن مبرور عن عمر رضي الله عنه قال قصرت الصلوة لاجل الخطبة وذكر الرازي مكان
الصلوة الجمعة وعن عاصبه مثله وعن سعيد بن جبير قال كانت الجمعة اجزاء
الخطبة مكان الركعتين قال ابن قدامة المحب لا تغفل في هذا الخلق الا الحسنيين
البربري فانه قال يجر جمعة خطب الامام او لم يخطب فله قد يجر
للنوري معه داود وعبد الملك المائكي وقال القاضي عياض وروي ان من كان في
اجز من الخطبة ليست يفرض محو الجمعة بدو وذكر ابو بكر الرازي في
احكام القرآن عن جماعة من السلف انه اذا لم يخطب صلى بربما منه الحسنيين
الجمعة وما ذكره ابن المنذر والنووي وابن قدامة عنه قال ومنه
ابن سيرين وابن جبير قال هو قول فقهاء الامصار والليل على الخطبة

شرط جوازها قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله قال
ابن المسيب الذكر من عظة الامام ولو لم يكن الذكر من عظة الامام ولو لم يكن الذكر واجبا
او جيب السعي اليه وقال عليه الصلوة والسلام صلوا كما اتيتم في اصل رواه البخاري
ولانه عليه السلام لم يتركها قبل صلاة الجمعة قط فلو لم يكن واجب التبرك بها لعلها الجواز
فكان مني كان فعله عليه الصلوة والسلام بيا بالجميل لحكم فعله حكم ذلك الجميل
في الوجوب والاباحة لان البيان مراد التبرك بكلامه طالة الخطاب وايضا الجمعة جملة جملة
الصحيح والظهر والعصر والمغرب والسر والجهر فمن عليه الصلوة والسلام جميع ذلك
بالجمعة فجميع بيانه يكون واجبا الاما خرج بدليل فيدل على وجوب المحو والامام
والجماعة خلفه والخطبة وسائر الفروض في المبسوط والاصح ان الخطبة لا تقام
الركعتين خلافا لبعض مشايخنا اذ لا يستقبل بها القبلة ولا يقطعها الكلام وصح من
المحدث والمحب تكفي شرط وفي الخطبة الطهارة شرط عند ابى يوسف وفي البصرة لا محذور
خطبة الجمعة قبل الزوال وان كانت شرطا بخلاف الوضوء بها فمترلة الركعتين وبما السبع
الثاني فكلاهما لا يحرز اقامة الشفع الثاني قبل الزوال فكذلك الخطبة في وقت
الخطبة في الجمعة قبلها وفي صلاة العيد بعدها وجهه ان خطبة الجمعة شرط فقد مر
كسائر الشروط بخلاف العيد لان الجمعة فرضية قدمت الخطبة ليدركها المناخر
فلو صلى الجمعة ولا تفرخ خطب لا يجوز ولو خطب في العيد ولا يجوز فحمل النقد بر
والناخير كعدم الخطبة فالجمعة لا يجوز بدونها والعيد محذور وعني بؤادر
الصلوة لو خطب الامام فقرأ الناس وجازحون فضلي هم الجمعة اجزاء لانه خطب القوم
حضور وصلى القوم حضور ولو كبر الامام وخلفه قوم لم يكبر وامعه وجاهل اخر
واجبت الاولون بصلاتهم نامة من شرط انعقادها حضور قوم متبركين لقامة
الجمعة معه لا المشاركة معه في التكبير لانها نامة عند حتى لو كبر وخلفه قوم محزونون
ثم جازحون ودخلوا معه استقبال التكبير ولو اجبت الاولون ثم جازحون وكبروا
قبل جرحهم من المسجد تمت صلاتهم وبعد خروجهم بقصد والامام عن محو اما كبر
الجمعة والثالث لم يكبروا حتى ركع ثم كبروا والقوم معه يحرمهم الجمعة لوجود المشاكره
في الركعة الاولى ولو رفع رأسه قبل ان ركعوا لم يجزهم اذ الركعة لجماعة
ولو كبر وامعه ثم خرجوا من المسجد ثم جازحوا وكبروا قبل رفع الامام رأسه من

اجزائه ذكره الفرق في المحبة وفي الرعياني كبر الامام والقوم حضور لم يشعروا
ان كان شرعهم قبل رفع الامام من الركوع تحت الجمعة والاستقبال فلهذا قول
محمد وعدي حنفية ان شرعوا قبل ان يقرأ الآية فصره جازت والاستقبال وقال
ابو يوسف ان كبروا قبل ان يقرأ الآية ايات او اية طوله تحت والاستقبال وفي
الواقعات احدث الامام وقال لو اخطب واطل بهم اخذ ان خطب يصلي
بهم لانه انما نهاه ان يصلي بهم بنفسه فاذا ارايت كل هذا يعرف الصلاة الالهية
وفي جامع الفقه قال في الاصل قد مر ان بعد ما خطب الاول صلى بهم انفا ذكر
المحور الا ان بعد الخطبة ذكر الامم الثاني الاول ان يصلي بهم فان الاول والسياتين
الخطبة وذكر الرعياني ان الثاني لو صلى خطفه ولم يقرأه جازت ولو شهد الثاني
الخطبة ثم امر من يصلي بهم جاز ولو خطب وحده لا يجوز وان كانت بعض النساء عن
ابو حنيفة محوز والصحيح الاول وعن ابي يوسف لو خطب والقوم ينام او صحت جازت
ذكره في الدرر ولو خطب محض الامام بغير اذن لم يحرك والاذن بالخطبة اذن بالصلاة
وذكره الاذن بالصلاة اذن بالخطبة ولو صلى مع غيره بقدم الثاني جازت ما لم يكن من
الساكنين ولو سلم او ما يستدل به على عزله وفي الاسعادي لو سبق الامام الحديث
بعد الشروع تقدم رجلا لم يشهد الخطبة او شهد جاز وان حكمه هذا بعد ما دخل في
الجمعة يستقبل بهم الجمعة ان كان قد شهد الا يشك ان لم يشهد ها والقياس
ان يستقبل بهم الظهر اذا لم يشهد ها وان تقدم من غير ان يقدمه الامام ان كان بعد
الشروع يجوز وقبل لا يجوز الا ان يكون قاصيا او صاحب شرطه او داسلطان ولو خطب
ثم ذهب فوضا في منزله ثم جافضلي يجوز ولو تعذر فيه او جامع فاعتسل استقبال الخطبة
ذكره في الواقعات ومسه المفق لان ليس من عمل الصلاة وفي الرعياني لو رجع
لما نزله فتعذر اجزاه ولو خطب وهو جنب فذهب فاعتسل لم ينافي به اجرام
لان من عملها ذكره في الواقعات وفي الرعياني لو ذكر في الخطبة انه جنب فذهب فاعتسل
استقبل وفي فقه الشبهة جاز في خطب وفي يده منشور الوالي صلى بالناس نافع جاز
وقال الفاضل عبد الجبار ومجيب الائمة الترجاني لا يجوز ولا يصح صلاته بالبالغ
وقال في الاطلاق لا يشرط في الخطيب اهلية الامامة بل الاجتهاد عند
الامة والخلف قولان في جواز استراط الطهارة وذكره الطاهر البدر

والنوب والمكان وسر العورة ليرتبط الطهارة واحدا وداود في الواقعات
لو احدث الامام والمر من لم يحكم الخطبة ان يجمع بهم لم يصح جمعهم فان امرهم جمع
للخطبة او بعضها يجمع بهم جاز وفي الاصل لا يجوز بخلاف الوشرع في الصلاة لم يستألف
من لم يشهد جاز وذكره في القند والمرعادي وقد ذكر عن الاسعادي ان اسعادي
ولو احدث الامام بعد ما خطب قبل الشروع في الجمعة امر رجلا لم يشهد الخطبة
ان يصلي بهم فامر الامام من شهد الخطبة من اهل الصلاة ان يصلي بهم جاز لصحة تقوية
عمر لقد شرطه وهو حضور الخطبة ولو كان المأمور الاول مينا ولم يخطبه لم يضر
فامر الذي مسلم لم يحولان الذي ليس من اهل الصلاة فلم يصح البعض اليه وذكره في الكان
مرفيا يصلي بالامة او اخرس او اميا او صبا فامر اخرس لم يحرك ولو سلم الذي
وبرا الذي وسكر الاخرس وتعد الذي يصلي بهم وامر غيره جاز معطي لقائه حكمه
الاسد لعدم لزومه على ما عرف ذكره في الواقعات والمسقطات والاسعادي
ولو امر من اتي اوصي فاسلم الضرائق وبلغ الصبي لم يصلح ان يحضر ولو امر بذلك
وكذا اذا اسعيا ولو قيل للضرائق اذا سلمت فلي بالناس واقص جاز وكذا الصبي
قول به ومخطب خطبتين مجلس بفضل بينهما مجلسه لانه عليه السلام
كان يحيط خطبتين بفعل بينهما مجلس وسبق عليه قال ابن المنذر احلوا
فيه وكان عطاء ابن ابي رباح قال جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات
وما كل يحيط الا فاما اول من طس عثمان رضي الله عنه في اخر زمانه حتى كبر
فكان مجلس هبته ثم يقوم وكان الغنم شعبة اذا فرغ المودن قام فخطب وجلس
حتى تروا قال ولا الذي يدل عليه حال الناس ما تعلمه الاله اليوم قال حسن الائمة
الشرعني فحدث جاز بن ستم كان عليه الصلوة والسلام خطب قايما خطبة واحدة
فلما اسن جعلها خطبتين شيما جلسة قلت وهذا غريب وهو عن
ابن عباس روى الحسن بن عارة قال ابن العربي وهو ضعيف ويحكي عن الجهور
كعطا وما لك لا يذاري واسحق وابي يور خطبة واحدة لقول اصحابنا قال ابن
المنذر ارجوا ان تجزى خطبة واحدة وقال ابن حنبل لم يكون الخطبة الا كما
خطب النبي صلى الله عليه وسلم او خطبة تامة وقال الشافعي يجب ان يخطب
خطبتين قايما مجلس شيما مع الفدوة عليهما وحكي الرابع في جاز لو خطب قايما

كفاه الفضل يسكنه من غير جلوس قال النووي وهو شاذ مردود قال النووي
والقيام والجلوس بها سنة عند جمهور العلماء حتى أن الطحاوي قال لم يقل أحدنا
الجلوس منها غير الشافعي قال قال القاضي عياض عن ملك بن واثق أن الجاحظ
ذكره القيام وقال ابن خزيمة وكان عثمان بن عفان ومعه مائة من جالسين في المسجد
يفعله النبي صلى الله عليه وسلم فقاموا وقد ساقط ثوب الشافعي فقال إن
خطيب خطبة واحدة لم يحزه وإن تعد جاز فلت رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يجوز عند الشافعي وقتله عنه غلط مردود وهو كثير الغلط والأوهام في نقل
مذاهب العلماء وخطب عبد الرحمن بن الحكم جالساً وصلى الجمعة كما ذكره مسلم
ولو كان شرطاً لما صلا معه تركه الغرض وإنما أنكر بعض عمر تركه السنن وأما
القيام المأمور به صلى الله عليه وسلم وقال إن الغرض المأمور به في بعض
أن القيام سنة لأن تركه يقيد الخطبة ولا أنه مباح أن يشترك
كما قال ابن حنيفة فلت هو سنة عند أبي حنيفة وأصحابه ولا يجب نقله
فإنه لا أصل له ولا يعتد عليه وأما حديث جابر بن سمرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يخيط قايماً ثم تجلس ثم يقوم فخطب فامسك ساكن أنه
يخطب جالس فقد رتب قد والله صليته معه المزمع في صلاة أخرجه مسلم وأبو
داود والسنن في بيان مكان الخطبة عليه الصلوة والسلام فيدل على الأفضلية دون
الترتبة وكذا قوله تعالى وتكون قايماً أحجاراً عن تجالته التي كان عليها عند انصاف
وأما أفضل وقال الشيخ صدر الدين الخليلي في شرح كتاب مسلم قول جابر رضي الله عنه صليت
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أكن أكثر النبي صلاة جملة على الصلوات المطلق دون أفراد
أجمع فإنها لا تبلغ ذلك في أقل منيف وأربعين سنة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع هذا الغدار
أوانه أراد الباعث بذلك في الذكر كما في قوله تعالى إن استغفر لكم سبعين مرة لم يغفر
الله لهم وقد سرت الخطبة جماعة من الصحابة منهم المغيرة وابن أبي حمزة قال رأيت علياً يخطب
على المنبر فلم يجلس حتى يرفع وجلسه عليه الصلوة والسلام كان للاستراحة وقال
ابن عمر بن عبد البر ذهب مالك وإبل العراق وسائر قضاة الأمصار إلى الشافعي أن الجلوس
مبهاً سنة ولا يصح على من تركه ويحرم بالخطبة الثانية دون جهره بالأولى قوله
طحاوي جاز عند أبي حنيفة قال ابن المنذر ويأتي عن الشعبي
كأنه يركب ويصلي في المسجد الواحد ويجزي في قول أبي حنيفة إلا

الأخر وهو قول أبي يوسف الآخر لأنه أولاً محزى وهو قول محمد بن قول
أبي يوسف الآخر لأنه يكون مسبباً عن ترك السنة وروي الحسن بن
أبي حنيفة أنه يخطب خطبة حقيقة بحمد الله وسبق عليه وبينه وبين أبي حنيفة
الله عليه وسلم ويخطب الناس ويذكرهم ويقرأ سورة ذكره المرحوم وقال مالك
الخطبة كل كلام ذي بال قال ابن خزيمة ليس هذا أجل الخطبة وذكره مطرف عن أبي حنيفة
ابن عبد الحكم أن سراجاً وهاشماً وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فلا أعاده عليه الصلاة
ليست خطبته له وطاعوا وقال أبو يوسف ومحمد وعامة العلماء من تركه الخطبة
واسطر الشافعي وأجازني رواية خطبتين وجماع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
من فعله على الفريضة على ما قد مضى في حنيفة رضي الله عنه قوله تعالى أو تدعى إلى الصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله الآية ذكر الله تعالى ذكره مطلقاً ثم يذكر كونه
بخطبتين فاستراطه وزيادة على الصلاة الفعل المنقول من الخبر الواحد فيكون ذلك على
السنة وكان ذلك جازاً فيصلياً لما أخبرته أبو سحان أنه أواله الله الله والله أكبر
وتحذو ذلك فإذا راعى ذلك في شرط الكمال ولكن كل شيء ليس له نهاية معلومة إذ لو ذكر
بخطبته إلى أبي حنيفة ما يصدق عليه اسم ذلك كما لو اشتري عبد الله خيلاً أو كلباً فإنه
سفر إلى أبي حنيفة ما يصدق عليه اسم الحمار والكلاب وكما قال ابن علي مع كل درهم درهم
يلزمه درهمان فأنصرف كل درهم إلى درهم واحد كدفع ربانته ثم قوله أخبرته
أبو سحان الله كلام وحبر حتمه معان طيلة حتمه فالتمسك بهذا اللفظ الوجه كالذكر
لذلك الحاشي الكبير بلغه وحبره فذكر في خطبة وحبره وقصر الخطبة من
اليه وروي طول الصلاة وقصر الخطبة منه من فقه الرجال قال ابن العربي خرج في
الصحيح فلت المشهور من قول ابن مسعود والجوهري جعل الميم أصلياً وقال
في فعلية ونقل الأزهري ذلك عن أبي عبيد والازهري وغيره جعلها بمنعولة أي
علامة على فقره والشرط عند ابن يكون في ذلك على قصد الخطبة حتى لو عطف فقال
الحمد لله على عطاسه لم ينوب عن الخطبة قال في المسبوط هكذا نقله في الامالي مفسراً
وذكر في المسبوط المحذور وملك في الجار وشرح البخاري ابن بطال وسرح كتاب
مسلم لصدر الدين الخليلي واللورقون أن عثمان رضي الله عنه أخرج عليه
بعد ذلك في الخطبة فاعتذر إلى القوم فقال إن أبوك وعمر كانا يعملان هذا المقام

القاسم يخرج حسن هذه المسائل وهكذا في الايضاح ومبسوط شرح الاسلام
وفي الوقفات يصلح احدي ولا ين صلاة الاربع يصلح عشرة ثم يصلح الفجر
فصلح عشرة صلاة ثم يفعل كما كان يفعل قبل الفجر وذلك حسن عشرة صلاة
فصلح الجمله احدي ولا ين صلاة وفي المبداء السبع صلاة او كما منها ولا يدرك ذلك
بعده صلاة يوم واربعة من خلاف من اجابنا فاسد ظهر فانه يوم من
فوق اجابنا لا يعينه صلح الجور لانها لا تحسن النعاس في الجور الواحد لغو
والدهن انه لا يخبره لان خلاف الاوقات يجعلها كالقرايض المختلفة ولهذا لا يجوز ان
احد الظهر على الاخر ذكره في مختصر البحر وفي الاخره رجل يصل الفجر شهر او يصل غيرها
قبل الاخره الصلوات الاربع في اليوم الاول والحج في اليوم الثاني ويسقط الترتيب
ولا يخبره في اليوم الثالث لتكرره ولو كان عشرة سنين فاسد واربعة جازيه وصلح خبره
خمس عشرة حجرا والآخر خبره غيرها وصلح خبره كل حجر الا الفجر الثانية لا يصلح الا
وعلى اربع صلوات فلم يجز فقلها وبعدها كثرت القنات وفي الحجة لو تكرر الصلوة
ثم صل شهر او هو ذكر الثانية فعند الحسنة يعيد الثانية غير وعند الاخر
بعدها وخمس بعدها وعند محمد بعدها واربعا بعدها وقول النسفي في التطوع
واوجبا ذاك وخمس بعده على قول محمد يسع ان يعيد اربع بعده قال الحنبلي
عند محمد على اعتبار السادسة بعد اربع بعده لا غير السادسة
جائز عنده ومن ترك صلاة وصلح حسا وهو ذكر المتركه فعند الحسنة يسع
فساد الحسن موقوف فان صلى السادسة قبل قضاء الثانية انقضت الحسن خاتمة
اسقط الترتيب بالسادسة وعندها لا تعود الى الجواز بكال حال وفي الاخره ومن هذا
الحسن من غير صلوات ثم صلى السادسة والسادسة مرفوفة فان صلى السابعة
بعد ذلك صارت السابعة انما فاجازت السادسة عند الجواز السابعة لان
التوقف كان لاجل الترتيب فاذا صلى السابعة سقط الترتيب فعاد السادسة
الى الجواز واذا سقط الترتيب بسبب ما عليه من الثانية وما ادى مع ذكر
الثانية ما نصارت سنا فضاء عدا بعيد الثانية لا غير عنده وعندها
بعيد الثانية وخمس بعدها ما ادى على ذكرها وانفقوا على انه لو ادى الثانية
قبل ان يلغ ما ادى على ذكرها حسا بعد ما ادى على ذكرها وفي الحجة والآخره
فلان الاخير اجماع المودع عنده اذا كان يوشى ان الترتيب ليس واجب وان

على بعدها جازية امنا اذا كان عنده ان صلاته فاسدة بترك الترتيب عليه
الاعادة كقولهما وقال في المبسوط هذه التي يقال فيها واحدة يصح وواحدة
تفسد الحسن والصحة هي السادسة والفساد هي الترتيب فكيف قيل
السادسة التي حنفية انما انكم بفساد المعصيات للحال بل توقفتكم
لان الترتيب محمدي على تقدير عدم كثرة القنات فلو فسدت الوداس ولمت
اعادتها بكثرة القنات فنلت صفة التكرره لكل فيسقط من الاصل وفي
الاخره الاصل عند الحنفية ان الترتيب كما يسقط كثرة القنات فيسقط
بكثرة الوقي لان الاشتغال بقوى الوقية وكذا الاستغفار بالموتى بقوى
انصافا العني مشترك فاذا سقط الترتيب كان ما ادى جازيا او صار كما رأت
صاحبه العادة زيادة على معرفتها في الحضر فاعتسفت وصلت تنويفا
صلت ان جاز والدم العشرة جازت والافسدت وكما وصلح الغرب في طريق
المرادفة فانه بعد لها بالمرادفة صلح طلوع الفجر فاذا اطالع اجراه وهي مرفوفة
فلذلك وكما وصلح الظهر منزلة يوم الجمعة اذ كان الامام في اجمعه بطل الظهر
والاخر وصاحبه العاد اذا انقطع دهرها دون عاداتها وصلح عاودها الدم
بطلت صلاتها وان لم يعاودها صحت وقال ابو عمر والحاجب لو كان عليه مناسيات
كثيره فمضاها وبعي عليه حسن كالحسن المنفردات بحج الترتيب من مع الحاضرة
فسرع عرابي فمضى لصفى صلوات عمر وعمران تكرر فانه متى قار فان لاجل
نقصان دخل صلاته او لا اهمه خمس وان لم يكن كذلك الا فعل والصحيح الجواز
الابعد الجواز العم ذكره في جوامع الفتوة واذا لم يتروعه ولا سجوده يومرا لا احادة
في الوقت الابد والى وقال برهان الدين الزنجاني ان الصلوات في المأثر ذكرها في مختصر البحر
وفيه شافعي ترك صلوات سنة ثم صار حقيقا بقضائها على ابداء الامام الى حنفية
وقال محمد بن علي بن مذهب قضاها خاتمة قول **ه** ومن صلى العم وهو ذكر انه لم
يصل الظهر من فاسدة الا اذا كان في اخر الوقت وفي مسله الرب وقد وقعت وانما
اعادها ووضها في المعرفة لاجل غيره اخر الوقت فعندنا اخر وقت العم في كل الترتيب
غروب الشمس وفي جوازنا ما خبر العصر تغير الشمس وعلى قول الحسن اخر
وقت العصر عند تغير الشمس فعلى مذهبه اذا كان يمكن ان الصلواتين لم تغير

فقد كابد الاحرام فاستترط الى الانتهاء وقال النوري ان يقع بعد رجلا
صلى الجمعة وقال ابو ثور ان يقع معه واحد صلى الجمعة وقال اسحق ان يقع معه
اسا عشر صلى الجمعة وظاهر كلام ابن جنبل استدامة الاربعين وقال النوري
لو احرم بالاربعين المشروط ثم انقضت خمسة اقوال اجمعها فيها ظهورا كالابتداء
والزمن يخرجان احدهما معها وجده كقولهما والى الثاني ان صلى ركعة يسجد بها
انها جمعة وقيل ان يقع معه واحد منها جمعة نفع عليه في القدر وذكر ابن المنذر
ان يقع معه اثنان منها جمعة وهو رواية ابو يعقوب قال صاحب التفسير
يحتمل ان يكتفي بالعدد والمسا فر واما الماوردي الصبي والمرأة مقامهما كالمسلم
فقال لا بد من كل الصلاة هل هو مشروط ام قولان فان قلنا لا فيلزم بشرط
فما عداه لا فيلزم فان قلت لا فيلزم من الركعة ثمانية والاولى ام لا فان
وان قلنا نعم فيكسر شرط قولان احدهما ملته والاخر اثنان فاذا اردت احصاء
ذلك فقلت في المسئلة خمسة اقوال اجمعها فيها ظهورا كقولها
والثاني جمعة كلف ما كان والثالث ان يقع معه اثنان منها جمعة والظاهر
والرابع ان يقع معه واحد منها جمعة والخامس ان ينقضوا المصنع
بعد تمام الركعة يسجد بها انما جمعة والا انما ظهر ان بقي كلام النوري وعبر
فيها ولها ان اجماع شرط الاعتقاد دون الاداء لا بشرط دوامها كالحطه
ان البقاء سهل بدليل ان من زاد ركع الامام في التسبيح انما اجمعه والامام شرط
كاجماعه ثم اذا لم يعتبر الامام والجماعه في الكل لصحة صلاة المومنين لان كل واحد
الجماعه في الكل لصحة صلاته كان اولى وله ان اجماعه شرط لا انعقاد كما لا
يلزم الاعتقاد بالشروع في الصلاة وكذا في الشروع في الصلاة ما لم يقيد الركعة
بالسجدة اذ ليس لما دونها حكم الصلاة حتى لو سها عن القعدة الاخيرة وقام الى
الخامسة لا يصير شراعا فيها ما لم يقيد بها بالسجدة ولهذا لم ينفسد صلاته
انتهى كلام صاحب المحيط ومثله في النكاح فلو قال قلت قوله والشروع
لا يتم ما لم يعد الركعة بالسجدة ليس محيد لو قام الى الخامسة لا يصير شراعا
ما لم يقيد بركعة بالسجدة ليس محيد بل نفس التكبير يصير شراعا فيها حتى لو
استند بها بعد التكبير قبل الركعة ليزيده فضا كعتين لصحة الشروع وانما لم يستند

قبل العند بالسجدة لان ما دون الركعة قابل للرض فاذا قيد بها بالسجدة تعذر رضها
لانه قد ان ياركان الصلوة ولم سبق الا للركن المكروه ان يقال لا يصير شراعا
ما لم يقيد المودي بالسجدة كما في البين والمشافع في الصلاة هذا الفاع منها فليقل
لا يصير شراعا فيها ما لم يرفع منها وهذا خلف وعن جابر رضي الله عنه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يحيط قايما او بالجمعة فقدم غير من الشام ففعل الناس
اسا عشر ركعة فاقتر الله تعالى واذا راجع اولها الغضو اليها وتركوا قايما
رواه البخاري ومسلم قال ابو بكر الرازي ومعلوم انه عليه الصلوة والسلام
لم يترك الجماعة منذ قدم المدينة ولم يذكر رجوع القوم فوجب ان يكون قد صلى
ما سي عشر ركعة فقل استمر الى الاربعين كما قال الشافعي وابن جنبل وان اول جمعة
كانت بالمدينة صلاها مصعب بن عمير بامر النبي صلى الله عليه وسلم باثني عشر ركعة
قبل الهجرة فقل ذلك اشتراط الاربعين والثلثة جمع صحه معق عليه في
كالاربعين قال النوري في روايات مسلم انهم انقضوا قبل سق الاربعين
قلت محبوب علي فوق المذهب والصحة ما رواه الشيخان او لا والحرر الابل
تخلطها ما او تجارة ولا يسمى عبر الا بذلك وفي غير رواية اخرى اذا قلت سويته
وي معنى العبر بغير سنون لان الاموال يشاق عليها فاعلم ان
الشروط على تسعين بشرط وجوب لا يجب على المكلف الوجوب في الشرع وبشرط
اذا يجب على المكلف تحصيله بشرط الوجوب قد يكون شرطا في الصحة فلهذا ثلثه
اقسام فمن القسم الاول العلم بدخول وقتها وهو الزوال يوم الجمعة وكذا الجماعه
والامام ومن القسم الثاني الذي شرط الوجوب دون الصحة الملوغ تحصيله وهو شان
شرط والجريه والاقامة والدركويه قوله ولا معتبرا بقا السنون وكذا
الصبيان اعتبارا لابتداء كما في الجمعه وسعى بقا العبيد والمسافرين والمريض
والامس والحرسان كالاستدقاء في الاخير يصلح اما ما مثله في الجمعة فيصالح
مقتدا بمن هو فوقه ومثله وقال في المحيط وعند الشافعي لا ينعقد بتمام
العبيد والمسافرين والمريض ليس كذلك بل بعتد المريض وسعى بقا بمن عده ان
المريض اذا حضر يحس عليه اجمعه بخلاف العبد والمسافر وفي
والمسافرون والسوا اذا حضر والجمعة لا يلزمه اجمعه

والعذرون اذا حضر الرضا من جهة الجدة وبعد ان من الاربعين والاربعين من الحضور
 فكانت اهل البلد الحجة والمرضى مثل المريض وكذا بعد المطر والظن في ذكره
 القرائن ولا يسقط شدة الحر والبرد ولا اتصاله العبد خلافا لابن جنبل ذكره القاضي
 وقتل ابو الطاهر قولنا ما ذكر بعد احداها للشافعي وقال ابن حزم يحسب على المسافر
 والعبد نصليا للمسيكين والمحفلين لرأس جماعة قولهم ولا يجب على مسافر
 ولا امرأة ولا مريض ولا عابد ولا اعرج وفي جماعات الفقهاء والمجاهدين ليس على الاعرج حضور
 الحجة والجماعات وان وجد الفقيه عند اي جنس وفيه وعند محمد يجب مع الفقيه
 ومنه في المسبوط وفي المحفل ذكر قول ابو يوسف مع محمد ولا حجة على الشيخ الكبير
 البهر ولا جماعة كالمريض ولا على الملعوج ومقطوع الرجل ومن لا يقدر على المشي وان لم
 يكن به الروي في قناري الشيخ او بكر محمد الفصل الرواية عن اصحابنا في انعقاد الحجة
 عليه وان وجد من جملة التمسيد قال وهذا لا خلاف وكذا الحج وفيه المسئلة
 ان وجد المريض ما ركبته فهو كالاخي على الخلاف اذا وجد قادرا ومثل ما يحسب عليه انما
 كالمعتد ونيل هو كالفقيه الذي لا يدرى على المشي في قوام وهو الصحيح فليس
 ان يكون الصحيح عدم الوجوب لان في الزمان الركوب والذهاب الى الحجة زياره
 المرض فلا يلزم بالحضور والمرضى قبل كالمريض الاصح انه ان بقي جازيا بوجه فحق
 ولا يجب على العبد منع سبيله ولا يجوز له منع من التريض وفي الحديث لو لم يمنع
 عده من الحجة والعبد فان لم يلزمه الحج على المراه او قلم لا يطرح عن العبد
 وفي بعض الاعيان والحجعة فرض عن فكيف تقدم حق العبد على حق الله تعالى فرض
 العين فليس قدّم بقول رسول الله عليه وسلم في رواية طارق بن شهاب
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحجة حق واجب على كل مسلم الاربعه عند بلوك
 او امرأة او صبي او مريض راه ابو داود وقال طارق بن شهاب راي النبي عليه الصلوة
 والسلام ولم يسمع منه وهو من اصحابه عليه السلام وقال النووي
 استاده صحيح على شرط البخاري وسلم وقد قدّمنا الكلام عليه في وجوب صلاه الحجة
 وفي حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوم من بالله واليوم
 الاخر فليعلم الحجة الاعلى امراه او مسافرا او عيالا او مريض راه ابو داود واليهي
 وفي استاده صنعت وكس له شواهد ذكرها اليه في غيره وروى رجلا من الحجاج

الحج
 عليه السلام

الحافظ في سننه عن تميم الداري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الحجة واجبة الاعلى حجة امراه او صبي او مريض او مسافرا وعبد وقال ابن
 المنذر وفي صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم الطهيرة وكان يوم حجه دليل على
 ان الحجة على مسافر قلت هذا وهو منه فان عرفات مفادوه نظام الحجة في
 المفادور عند الآية الاربعة خلافا لظاهره ولا يعتد بخلافه ولا ان الحجة صحت
 لا خلف وهو الظاهر ولما سقط بالاعذار بخلاف الحج وقال ابن المنذر وقال ابن
 المنذر ارجع من يحفظ عنه من اهل العلم انه لا حجة على النساء وجمهور اهل العلم انه لا حجة
 جمعة على النساء وهو قول الحسن وعطاء بن عمر بن عبد العزيز والشعبي والثوري واهل المدينة
 والشافعي واحدا في احاديث الرواية في العبد واسحق وابو ثور وحنبل عن النخعي والزهري
 الوجوب على المسافر وهو قول الظاهرية وعن الحسن وقتادة انها يجب على العبد الذي
 يودي الضرر وقال الزهري في رواية ابن شعبة عن الحسن الوجوب على العبد عند مالك
 قال صاحب الزبير وهو مردود الحديث وفي الحديث في الحج على من اراد الله عنه
 لا حجة على مسافر وعن الحسن انه كان يسألو رسوله او سئل فكان لا يحج وغيره
 الرحمن بسمه انه كان سائل سواه او سئل فكان لا يحج ولا زال المسافر يخرج
 الحضور باستغاله باسباب السفر ولما هو بصدده والمرضى اشده حرجا منه والاعاقة
 الجرح والمسقة اكثرهما لمحي المسافر فكان اولي الخفيف والعبد مشغول بحده مولاه
 والمراه بخدمة الزوج او لما في ذلك من احكامها بالرجال فخل الاول بشكل فيما اذا لم يكن
 لها زوج وفي النهاية قال امام الحرمين ما عرف خلافها في الحيات لانه لا حجة على
 كان مستقلا بنفسه ولا يلزمه خدمة المولى فجعله قادرا ولم يذكر له جوابا قلنا
 يمكن ان يجاب بانه مشغول بحصول النجوم خوفا من الرد في الرق اذا عجز عن ذلك وهذا
 لا يوصل للتبرعات والله عذما يفتي عليه وهو قاضيا بقيام الرق فيه والعبد لو
 اذن له مولاه في الحجة بغير ذكره المرعاني وفي منية العتق يجب عليه وفي المرعاني
 في العبد الذي حضر باب الجامع مع مولاه لحفظ الدابة خلافا والمكاتب يجب عليه وحل
 لمحك عليه ومحقق النجاشي في حال سعايته كذلك والاصح ان يصل الى المثل يحفظ دابته
 وفي جماعات الفقهاء والاحبار يوما لا يذهب الى الحجة والجماعة اما في السنة
 ابو حنيفة الكبير وقال ابو علي الدقاق وليس له منع في الحضر عن حضور الحج

الاجرة بقسطه والمحضي من السلطان الظاهر ساجد له ان لا يخرج الى الجمعة واجماعه
فكسقط لعذر المطر والرجل قوله فان حضروا فصلوا مع الناس اجزاء من فرض
الوقت اي اجزائها الجمعة عن الظهر قال ابن قدامة لا تغلظ وهذا خلاف وقال
ابن المنذر راجع من يحفظ عنه من اهل العلم على ان النساء يصلين الجمعة بخبرين عن الظهر
مع اجماعهم على ان الجمعة عليهم وحده ان الجمعة اذ لم يجز نظر المهر ككلاهما افعي عدم
الاجرة انما اعلم في الحج ما حاب اربع ركعات لعذرنا صلوا الجمعة بحوز للسافر والعبد
والمريض ان يوم في الجمعة رروا احدا بحزبه وهو قول مالك في العبد رواية عن ابو يوسف
ذكرها في جوامع الفقه وقاسوا على النساء والصبيان وقالوا الجمعة غير فرض عليهم قلنا
انما لم يردوا بعبادة رخصة بجمعة فاذا ادوها مع فرضها كالمسافر اذا قام وهذا ان
فعلهم لو لم يكن فرضا لماسقطه عنهم فرض الظهر بالنقل عند الاقد في صلاة الجمعة
اذا الفرض لا يسقط بالمثل وقيل هو ضعيف بخلاف السنون لعدم صلاحيتها
لامانة الرجال ومخلاف الصبيان لانه لا يجوز بنا الفرض على النقل والشافعي
يحوز امانة العبد والمسافر ولا يجوز عقد الجمعة بها وقد مر الحجة في مذهبنا قبل
هذا وقال ابن حزم لا يجلي منها ملك من حوز اقامة المسافر في الجمعة وهو خطأ
لانه قال لو حضر العبد والمسافر الجمعة اجزائهم وما الفرق بينهما وجاز امانتهما
قلت ليس بكل من حوز اصداءه جازت امانته كالنساء قوله ومن صلى
الظهر لم يمتزله يوم الجمعة ولا عذر له ذلك وحازت صلاة عبد ابي حنيفة
وابن يوسف ومحمد واي ثور وابن نافع والشافعي في الفقه وقال زفر
ومالك والشافعي في الجديد واحمد يبيع ظهره قبل صلاة الامام الجمعة ولعب سلام
الامام بغير ظهره بلا خلاف وقال في المحط لا يصح عند الشافعي حتى يخرج وفيه وهو وهم
وقوله صاحب المسبوط في وجهه منه وقال ابن المنذر والفرض هو الذي في يديه اذا
كان الامام يخرجه الجمعة وقال الحكم ان عنده يصلي بهم ويصنع لله ما يشاء لفران
الجمعة في الاصل لهذا لئلا يوسر بهادون الظهر والظهر بدل فلا يصار اليه مع القدرة على
الاصل كالتيه مع القدرة على الاصل ان التكليف يعتمد الوضوء وهو بقدر على الظهر
دون الجمعة لقوله على مائة عشر شرا على ما قد مناه ولو فاته الجمعة صلى الظهر
قال ابن المنذر اجمع اهل العلم عليه ولو كانت الجمعة في الفرض الاصل ما اذا

بحر ان لا يلزم منه الظهر كرمي الحمار فاذا صلى الظهر بعد دخول وقتة يجوز لانه فرض الوقت
الا انه ما مور باسقاطه لصلاة الجمعة فيكون مساكرا الامر وفي الخبر لو نوى في
الجمعة فرض الوقت لم يجزه لاختلاف العلماء في فرض الوقت فعند ابي حنيفة وابي يوسف
فرض الوقت الظهر وهو قول جمهور الاول وفي قوله الاحرام الفرض احدا ما عدا عن انما
نعين بالفعل لان الجمعة اكثر من الظهر وفي الشافعي وقيل الفرض احدا ما وافرضها
الجمعة حتى صلاها ما فالفرض هو الجمعة تقدمت او تأخرت وفي المراسبي والوالي والحقيل
الواجب كلاهما وللسقطان باد الجمعة قال المراسبي المشهور والواجب الاصل
الظهر عندهما وهو قول جمهور الاول وفي قوله الاخر الواجب الجمعة وفي الفقيه قال
ابو حنيفة وابو يوسف فرض الوقت الظهر لكن امره العذر باسقاطه بالجمعة
والمعذور رخصه وقال محمد فرض الوقت الجمعة لكن رخص له في ذلك لما ابرز ترك
الجمعة اذا صلى الظهر والحال بينهما وبين جمهورنا على مسألة وهي ان يصل الجمعة
لو تركه لم يسل الفجر وهو محال لو اشتغل بقضاء الغير بقوته الجمعة يستغنى بالفجر
ثم يودي الظهر عندهما وعند محمد يستغنى بالجمعة فيما لم يجز الفوات الجمعة كفوات
الظهر ومحمد رحمه الله جعل فوات الجمعة كفوات الظهر ولو كان محال حتى لو بقي
الفجر اذ كان الجمعة او ركعة منها قطع الجمعة انما فادان كان تفوته الجمعة والظهر
ايضا معني على الجمعة اجماعا وان جعلت مسألة مستله فيقول الترتيب
لدى محرم الواحد والجمعة بالاخرا المتواترة فلا يجوز ان يترك ما لم يمتز بالثواترة
مع محرم الواحد وما لقول ان الفوات الى خلف او اصل وهو الظهر كلاهما في
وعن محمد انه قال لا اعلم فرض الوقت ما هو وانما الفرض ما يستقر عليه فعليه
وفي الخبر للفرق في الواجب عليهم احدا ما الظهر والجمعة فتعقل الوجوب
الفرد المشترك الذي هو مفهوم احدهما قلت مفهوم احدهما موجود في
الظهر والمودي قبل الجمعة لا فرق في ذلك بينه وبين الجمعة فهذا يبطل مذهب
الماثكية في شهر حجة الظهر قبل الجمعة مذهبنا قال حتى جماعة الخلاف في
الجمعة على اصل او بدل من الظهر قال وانت تعلم ان البول لا يفعل الا بعد ثور
الميل والجمعة محض مغلظ مع ما كان الظهر فهو مستكمل واحتج ان يقال
الظهر في المشروعية والظهر بدل منها في الفعل قال والمذهب

قلت ليس من شرط البدل ان لا يفعل الا بعد تغذّر البدل فان السعي على الخفين
قيل عن غسل الرجلين ويغسل مع إمكان غسلهما للسعي الخرج الحاصل من رغبتهما عند كل
وضوء وان الظهر كان الغرض قبل وجوب الجمعة فسعى على ما كان الا انه امر باسقاطها الجمعة
ولان الاربع لا يكون بولاً عن ركعتين كالسعي بدل عن الغسل والسعي بدل عن الوضوء
لان الاربع والاقل للثلاثة بخلاف الاربع عن الركعتين قوله فان بدله ان يحضر
فتوجه اليها والامام فيها بطل ظهره وعند أبي حنيفة بالسعي اليها وقال لا يطل حتى
يدخل مع الامام وقيل ان كان في طمعه حين خرج انه لا يركن الامام يرفع يداها والا فلا
وفي الحق هو على وجهين ان يعلو بعد اذ ركع في الصلاة بعد ما قاله سطل ظهره بلا حلا
والثاني حين سعى كان الامام في الجمعة لكنه عند حضوره كان قد فرغ منها فذلك عند
وعندها لا يصح ما لم يشترع بعده وقيل في الاستحباب لو صلى الظهر في بيته فخرج
الى الجمعة وقد فرغ الامام من بعض الظهر في قومه ولو انه حين خرج كان الامام الامام
فيها فلا انتهى اليه فرغ منها يرفع يده خلافاً لما في المحط ذكره الطحاوي انه اذا كان
خروجهم وقرأ الامام معالم مدعى ظهره وفي البناء سعى اذ أتته الجمعة والامام فيها او لم
يشترع بعد بطل ظهره وفي المبسوط بعد سعيه بعد انفصاله من ارضه وفيه
المسح ببعض الظهر عنه باذ بعض الجمعة بان سلك فيها وعند مالك لا يرفع يدها
كلها هكذا روي الحسن ومثله في المحط وفي ظاهر الرواية اذ اراد بعض الجمعة كاف
لا رعا عن الظهر عنها لما ان السعي الى الجمعة دون الظهر لانه ليس بصلاة فلا يرفع
دونه كالسعي ولا يحنف ان السعي اليها من خصائصها وخصيصه الشيء كخصه
بخلاف ما بعد التراجع منها لانه ليس بتسبيح اليها ولا تردد لو كان جالساً في الجامع فسمع
الخطبة فقام وصلى الظهر قبل فراغ الامام من الخطبة ولو تابع الامام في الجمعة جاز
بظهره ولا يفسد ذكره في قاضي خان لانه لو رغب في الجمعة بخلاف السعي اليها وفي
الفتاوى والمختلف لو صلى المحدث الظهر ثم ادرك الجمعة لا سطل ظهره عند تغذّر
لانه قد راعى الاصل بعد حصول المقصود بالبدل على اصله ولانه ما عود به لا الجمعة
مصار كما لو صلى الظهر ثم اتى المسجد فصلاه مع الامام وعندنا بعض لانه اذا ادرك
الجمعة كانت على الغرض عليه فلا تسقط الظهر ضرورة السامعي وفي الحاشية الا ان
يوسف صلى يقوم الظهر يومئذ دخل مع الامام في صلاة الجمعة فمضى بغيره يومئذ

اجزائه الظهر في منزله ولو انما مع الامام انقل ظهره فطوعاً وبقي للقوم فوضعه
وكذا في المحط قوله وبكره ان يصل المحدث الظهر جماعة يوم الجمعة في المصر
وكذا اهل اليمن ولو صلاه يوم اجماعه وذكره الحسن ابو قتادة الثوري القزويني
وقال محمد يصليون جماعة روي ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه قال التوري
ربما فعلناه انا والاعشى وبه قال النابض بن عوفيه واحمد واسحق ورضي مالك لان
السعي والمسافر والمريض ان يجعوا واحلف قوله في القوم يعني بهم الجمعة حكمي
ابن القاسم عنه انه يصليون افراداً اربعاً واختار ابن المنذر قول ابن مسعود لما روى
اصحابنا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كرهه لاهل السعي ان الظهر بجماعة وفاز
اد الظهر قبل فراغ الامام وبعده بتقليل جماعة الجامع الاعظم ومعارضته والمحدث
قد يصلي به غيره ولان الجماعة فيه شعار الجمعة بخلاف اهل السواد حيث يصليون
جماعة لانه لا جهة فيه فلا يفيض على التعديل وليس فيه معارضة الامام على وجه المخالفة
وفي جامع الفتاوى اصحاب الاعذار ومن لم يجب عليه الجمعة اذا صلوا الظهر باذان ولا
اقامه فرادي من غير جماعة كان احسن وفي حواشي الاكل يصل المحدث وادان واقامه
في بيته وفي الزواحي والايقيني في السعي وغيره لصلاة الظهر وفي المبسوط لو صلى الامام
الظهر بابل المصحات صلاته وقدا ساد والمرعابي اذا سمع الامام اهل مصر ان
يجعوا لا يجعون قال ابن جعفر هذا اذا سمعهم باختياره واذا اراد ان يخرج ذلك
اليفعه ان يكون معاً فاما اذا هم بمعا اضر او اضر اهلهم فلم ان يجعوا على من يصليهم
وزعم ابو اسحق المروزي من الشافعية انها تصح على كلا القولين ولم يوافقوا عليه
قوله ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادرك ومن عليه الجمعة كسائر
الصلوات وذكر الحديث الصحيح وقد ذكرنا فيما تقدم وان كان ادركه في التشهد
او في سجود السهو بين عليه الجمعة عند أبي حنيفة وابي يوسف قال ابن
المنذر وهو قول الشافعي والمحدث بن عيسى وحاد وابي سليمان وداود قال الشافعي
ابن بكير الرازي روي ابو ابي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال من ادرك التشهد فقد
ادرك الصلاة ومن فقد التشهد لم يصل رضي الله عنه قال اذا دخل في صلاة الجمعة فمضى
التسليم وهو جالس فقد ادرك الجمعة وقال ابن المنذر وهو قول
اصحابنا صلى الله عليه وسلم والتابعين وقال محمد ان ادرك معه

يعني سجدة السهو لانه قبل السجود لم يترك شيئا ولم يفرغ كما هذا التامور
 الترغيم في الشك اذ لم يعلم حاله ولم يكن في صلاته زيادة في بعض الامور والمحاو
 التي يتيقن الزيادة فيها اسما لها بالمشكوكه باطل اصله هو اذ فاسد
 الوضع ولا منه جواز الزيادة ان يكون جبرانا للنقصان وترعنا الشيطان
 فلا ينافاه منهما وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه هو رغم للشيطان وارضا
 للرغم وجبران للنقصان فكانه عنه الشرح في المسبوط وقوله لان جعله
 جبرا فنقصي زيادتين في الصلاة بسبب واحد لا حقا في مساجده لان تلك الزيادة
 نقص على ما فاعلم ولا يخفى زيادتان اذ الزيادة على مقدار الشروع نقص ولهذا
 لو تعد زيادة ركعة بطلت صلاته فصارت كالاصح الزيادة والكفر الزيادة
 والسنة الزيادة والذكر الزيادة فان هذه الزوائد كلها عيب ومع انما انقص
 النقصان على الزيادة بل اقلنا السجود بعد السلام بالنقصان على ما تقدم
 وحكي شمس الامية الشرح في المسبوط اراضي الفصاة ابا يوسف ناظر
 ما لا في سجود السهو بين يدي هارون الرشيد الخليفة فقال له اريد ان يزداد نقص
 كيف يصنع فنحار ملك فقال ابو يوسف الشيخ مره خطي وبرة لا يصيب فظن بك انه
 يقول وبرة لا يصيب فقال هكذا ادر كما سئلتا وعند التبر العيا انه اذ سجد للسهو
 بعد السلام تشهد عليه وسأله قال ان يسجد والثوري وقان والحكم وحاذر البيت
 وملك والشافعي واسحق وابن حنبل وقال انس والحسن وعطاء وطاوس والسعي
 في سجدة السهو فشهدوا بالسلام وقال ابن سيرين وسعد وعاد وابن ابي ليلى
 ولا تشهد لان الاخرة روي عن الفضل للعلامة انه سجد بعد السلام وقعه في اليدين
 ولم يتركها تشهد او قبل ان يسجد بعد السلام تشهد وقبله لا رواه اشبه
 عن ملك وهو قول ابن حنبل ولنا احدى عشر من اصحابنا عليه السلام صلى
 بهم فشهدوا بسجدة السهو تشهد وسأله ابو داود والترمذي وقال
 الحسن عري ولا تشهد بان يسجد وقد صح انه سجد مع النبي عليه السلام لما
 صلى جماعة السلام فلو شاء الله منه لم يذهب اليه ولم يخالفه وقال ابن حنبل
 ولا تشهد لا
 ولا راي الا ورايه لدن ملك تشهد له عليه وبين
 ان يسجد السهو ما لا يترك فخرج في السلام حتى انتهى الى السلام
 التسليم وهو

منه
 من غير

نخبره ولو سجد سجدة في السهو يسجد له وهو قول الحسن والشافعي وغيره والبق
 وابن ابي ليلى ومنصور ابن زاذان والثوري ومالك والشافعي واحدا وسجد قال
 اسحق هذا الجاع وقال قدامة يعيد سجدة في السهو وقال الاوزاعي اذ اسجد سجدتين
 سجدة اربع سجرات ذكره الثوري وقال ابن ابي ليلى يترك السجود بعد السهو
 ذكره في المسبوط وقد ذكرناه في هذا القواعد ولنا انه لو وجب له جبران
 لوجب للسهو في الجبران فيجب في الثالث والرابع فليس سجدتين بل سجدتين
 جبران غيرها فلا يحتاج الى جبران لهما وهذا الحكم اذ اسجد بعد السجدة في
 في السجود بعد السلام واما في سجود السلام فليسنا فيه والحنابلة وجمان
 وقاسوا على المسبوق اذا سجد مع امامه لسهو الامام ثم هي فيما اقتضى فانه يسجد
 سجدة اخرى وجوابه انه منفرد فمما اقتضى فصارت صلاة اخرى والوجه الثاني
 لا يسجد لان السجدة في الجبران لا ينقص دخلها في السلام وحكي صاحب المسبوط
 والمدايع ان سجدة قال للكسائي وكان ابن جاشع الاستنفل بالفقهاء مع هذا الخبر
 فقال من احكم علما فذاك هديه لاسماء العلوم فقال محمد انا الفقيه على شيئا
 من مسائل الفقه فخرج جوابي عن النجوى فقال هات فقال ما تقول فخرج
 في سجود السهو ففكر ساعة ثم قال لا اسهو عليه فقال ابن ابي عمير فخرجت
 هذا الجواب فقال ابن ابي انه لا تصغير للصغر فحب محمد فطنته وفي
 المسبوط جعل هذه الحكاية من الكسائي والي يوسف وزاد فقال ابو يوسف فما
 نقول في تعليق الطلاق بالكان فقال لا يصح لان السيد لا يسبق المطرفا يستحسن
 ذلك منه قلت هذا فاسد بل هو بمنزلة استعجاب الرطب في السنة فانه يسبق
 الطور في الحد فانه قال سمعت ابا موسي الخاضع ابن الزواق والمختار يقولون
 بلغنا ان الفراء جعل على محمد الحسن وكان مجلسه عاصبا بالقباء والاذيا فقال
 بكلامه ان الرطب اذ احدث وصاعته دخل فغيرها هانت عليه ذلك الاخرى فقال
 له محمد الحسن فانت ذلك الرجل لانك جاذب لصناعته فمسلكك عن غيرها
 فقال الفراء هات اصلك الله فقال له محمد ما تقول دخل صلى فشهدت صلاته فقال
 ليسجد سجدة في السهو فقال ما تقول ان من السهو فقال الفراء الخب ان احبك على
 ما سئل الفقه ام على ما سئل فقال لا الا على ما سئل النجوى قال الله عاصي فقال له محمد

في

الجديد وقال الحق الله يد في حق الامام والصلوة حتى وجب عليه الاربع فكذا اصاب
الحق بالصلوة قلت وهذا الذي في المأمور الذي ليس بحجة على الصحيح وقد روي من
ادرك من بعد من الصلاة قد ادركها وقال ان حزم الظاهري الا ان الحسن قد اصابوا
هنا هذا الاصل الذي جعلوه ديناً قال الصاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة
لا محل خلاف وقد روي عن ابن عمر قال اذا ادرك الرجل ركعة يوم الجمعة صلى بها الترك
وان وجد القدم جلتها صلى الربا وعن ابن مسعود مثله ولا يعرف له مخالف من
الصحابة وقد روي ان اثاره وليست باصغف من حديث الرضا البدر والوضوح
القيمة والبنام الرعاي واليق الخلق والمخالفة ابو حنيفة من الحجج ان رطاه
ومطربون ابن عمر ومن طريق غيره عن الزهري عن ابن سلمة عن ابي هريرة مستند
اما نحن فلو صح هذا القول قلنا بدو لم تعدوا حتى حجة الله فقلت قد عرف بها
مخالفة الصحابة فقد ذكر ابو بكر المذنب الاشراف وهو اهل قدر ائمه ان ذهب
عليه حنيفة هذا ذهب جماعة من الصحابة وهو مثبت وابن حزم يراق والمثبت
اولي من الثاني لما عرف في اصول الفقه والتواضع فبطل قول مع ان الباكر
الرازي روي عن ابن مسعود بخلافه فكان قوله مصطفاً والاول قول لم يسئل
الله صلى الله عليه وسلم اولي بالعلم من قول ابن مسعود وابن عمر وهو ما ذكره ابن
الجديت الصحيح لا سمع عدم موافقه الاصول الصحيحة وابس الكلام على
الاحاديث التي ذكرها فقد رتبناها علينا هذا لعلنا نعرضها لاجاديت منها بخلاف
التي نحن فيموقال الشيخين في معنى قوله وان وجد من جلتها سأل قد يسئلوا
ولا يصح فيه حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عبد الله بن عباس في سلة
ان ادرك في التشهد فقد تغير تكبيراً فاداسل الامام ما هو فليكر دخل في صلاته نفسه
وان قد رقه يتكبر يسئل اذا فرغ الامام ثم قام فليكر نظير قوله
خرج الامام يوم الجمعة يصعد المنبر ترك الناس الصلاة والكلام حتى يرفع من
خطبته وعند هذا الايام يكلم قبل ان يشرع في الخطبة واذا قتل فلان في تكبير
وقد تقدم الكلام عليه في فصل الاوقات التي ذكر فيها الصلوة وفي جموع الفقه
يصف صاحب الكلام عند جلوسه اذا سكت وعقد يده لاساح طين
منه من خطبته والامام يخطب فقال الحسن رضي الله عنه

وابن عسمة والعنزة والسافعي وابن جندب والحسن وابو ثور وطائفة من المحمدين
 وعنه ما يجلس ولا يصلي قال ابن المنذر وهو قول محمد بن سيرين والبيهقي
 والثوري وسعيد بن عبد العزيز وسه قال عطاء شرح وعمره وقتاده والشعبي
 قال ابن حبان ان بنت رعت وان بنت جلست وقال الاوزاعي كان
 تركها في بيته ثم دخل المسجد والامام يحطب فقد لم يركع وان كان تركها ركع
 اذا دخل المسجد قال ابن بطال في شرح البخاري والمنع في احوال اهل البلد
 وذكره ابو بكر ابن ابي شيبة عن عمرو عثمان وعلي وابن عباس ومن ذكرناه من
 التابعين وعنه وقد كان ابو بكر وعمر وثمان رضي الله عنهم يسمعون الصلاة
 الخطبة ذكر ابو عمر عبد البر في شرح الموطا والفاضي عياض ١٢١٢ قال قد روى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الرجل جامع على رقاب الناس احب من فقد اذيت ذكره الحافظ
 ابو جعفر الطحاوي امره بالجاموس ولم يامر به الصلاة وعن عتبة بن رافع رضي
 الله عنه قال الصلاة والامام على المنبر يعط الصلاة وكلامه ينطق الكلام وعن
 ابن قدامة انه جاء الامام يحطب فجلس ولم يصلي قال سفيان الثوري واذا ترك
 الخطبة الركعة اذا خرجوا الحاجة الخطبة ولم يقبل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه ركع في المسجد قبل الخطبة فله الحاجة الاستماع والانصات وتحمّل انه كان حين يحطب
 سلك تحمّل انه كان قبل الامر بالاستماع والانصات وتحمّل انه كان حين يحطب
 الصلاة وتحمّل انه كان حين كل الصلاة كان مسامحاً انه واقعه تركه وقد روى
 ابو بكر وعمر وثمان وعلي رضي الله عنهم ولا يمكن ان يكونوا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في ذلك وقد اوصاه فيها بقدم قال ابن المنذر كان ابن عمر وابن عباس يكرهان
 الصلاة والامام بعد خروج الامام ابو الهيثم في الجمعة ولو يكره فانه عليه الصلاة بالاجماع وفي
 الجبل من الجمعة لا يصعب لانه انما هو اهل فضل النطق عجزاً واحداً وقال
 في جوامع العقيدة انه يصبى ولا يقبل ولا يصلي نقلاً ولا يستعمل بالذكر وعمره وبكره السلام
 ورده وسمعت العاطس والاكل والشرب قال الاوزاعي لو شرب عبد الخطبة بطلت
 جمعة وهو قول احمد ذكر ما بين المنذر وفي الزخيرة قال محمد ولا يشمت العاطس
 ولا يرد السلام ولم يذكر فيه خلافاً وروى محمد بن ابي يوسف في صلاة الاشوا انه يردون
 السلام لمن شتموا العاطس ويبعث من هذا ان ما ذكره في الاصل والمجد قوله وخلافه

وبن ابي يوسف فيه بناء على انه اذا اورد السلام في الجبال بل رده بعد الفراغ من
الخطبة عند مجيئه رده وعند ابي يوسف لم يردده والسمت مثله وروى عن ابي جعفر
غير رواية الاصول انه رده في قلبه ولا يردده بل يسنه ولم يذكر مجيئه الى الصلاة
العاظم في وقت الخطبة ما اذا يصنع روى الحسن انه يجلس بقلبه ولا يحرك سنده
فاذا فرغ من الخطبة يجلس بقلبه يسنه وهذا كما لم يخط اذا سمع الاذان يحيه بقلبه
فاذا فرغ اجاب بلسانه وقال الحسن والشعبي والنخعي والحكمي وحامد الثوري
واحمد واسحق يرد السلام ويشمت العاظم يقول ابي يوسف فان رده يرد السلام
وليس معه وقال مالك لا يشمت العاظم سرادقه اجمروا ولا يرد السلام ولا يشر المأ
ولسكت الناس بالسبع والاشارة ولا يحصر قال عليه السلام من حرك
الخطا فقد لغا رواه مسلم قال ابن العزيم هو قول فيها الامصار وهو الحق
وفي الاشراق ونحوه عن الكلام والامام بخط عثمان بن عمر وقال ابن مسعود
ما اذا رايتك يتكلم فاقع راسه بالعصا وذكره ابن عباس في عامة اهل العلم كان ابن
جبير وابرهيم بن هاجر والشعبي وابو ربه يتكلمون والحجاج بخطب فقال بعضهم
ان ابن نوثران سمع لبيد قال ابن حزم كان الحجاج وخطيبا وبلغوه عليا
وان الزبير قال النخعي اني صليت الظهر في اريتم رحت الى الجمعة فسمعه
وله اول بيان احرم ما ان كان منتهيا ساخرها عن ردها قال ابو بكر
اسمع السبعة اولي ذكر الاشارة وحصر من يتكلم والامام بخطب كان ابن عمر
محصر من تكلم والامام بخطب ورواهما اشار اليه وراي الاشارة وراي الاشارة بعد
تكمين ابي ليبي وزيد بن صرخان والثوري والاوزاعي ورواه طائفة من الاشارة
وكرم علفه وزيد بن صرخان الوري كما ذكره ابن المقداد واختلف المشايخ فيه اذا
لم يتكلم بلسانه ولله اشارته او اما بلسانه او بجمده بنحو ولا اراي متكررا منهم
مذكوره ذلك كقول اللسان والصحيح لا بأس به فانه عليه السلام يرد السلام ان مسعود
بالاشارة وهو بخطب وفي الخبره وبكره الكلام وقت الخطبة ما سبه الامور المعروفة
وما سبه كلام الناس من العلم قال السكوني كان لازما في حقهم انه كان عليه السلام
يتراعى عليهم من القبر ان اما اليوم فالسكوت غير لازم لانه قد يكون في القوم
الامام وادع منه فلا يلزمه استماع خطبه من هو دون من هو من

والجهر والش على الله والوعظ لا يرد عليه ان يسمعوا فاذا اخذ في مدح الظلم والدعا
لهو فليس عليهم ان يستمعوا وكان الحسن ابي يعقوب على القوم ان يسموا فاذا بلغ قوله
تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فحمدت على القوم ان يصلوا على النبي صلى
الله عليه وسلم والذي عليه عامة المشايخ ان يقتصوا من اولها الى اخرها وقال
ابو حنيفة رحمه الله اذا ذكر الله والرسول فيها استمعوا ولم يذكروا الله سالما ولم
يصلوا على الرسول قال ابن المنذر هذا احتج الي وهو قول الثوري وعن ابي
يوسف يصلون عليه سرورا وهو قول مالك وان حبل واحد في حق
القريب من الامام وقال الثوري في شرح المذهب قال ابو حنيفة واصحابه والاوزاعي
ومالك واحمد واجماعه يجوز الكلام عند الخطبة وعند الشافعي لا يجوز في وقت الخطبة وهو المنذور
في الحديث السابق الا في الصحيح والاصناف لا في الصحيح هو الاول في كلام
الخطيب ايضا قال ابن الصبح انه لا يحرم وقال المغيرة بن ابي العلاء على كراهية
الكلام والامام بخطب واشبهه بالاشارة لعامة اهل العلم الابه وقد قدسنا
وجديت ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك
انصت يوم الجمعة والامام بخطب فقد لغوت منعق عليه وقد ذكرناه وعن ابي
كعب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في يوم الجمعة تارك في زمانا ما الله وامي
الدرداء يغزني فقال في ثلث هذه السورة ابي لم اسمعها الا الان فاستأذنه ورفعه
اليه ان اسكت فلما انصرف قال اسكت عنك انزلت هذه السورة فلم يجبه قال
ايك ليس لك اليوم من ضلالتك الى ما لغوت فذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكر له ذلك واخبره بالذي قال ابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك صليت
ايك ن رواه احمد وابن ماجه وابن ابي شيبه قال البيهقي اسناده صحيح وقال
الثوري حديث صحيح وفي الحديث رواه عن ابي ذر والثوري عن ابو الدرداء عن علي بن
سورة براه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكلم يوم الجمعة
والامام بخطب فهو كمثل الجارح يسل اسفارا ذكره في المغيرة وقال رواه احمد
وهو عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يطال جماعة
اهل القوم على وجوب الاضات للخطبة وعن عروا عنه وابن عباس اهل القوم
من قرا حتم اسكت فلا جمعة له وقال ابن وهب من لغا لم يكن له جمعة وحرم

وكانت صلواته ظاهرة واحسن الشافعي ما روي في خطبته قال والنبي صلى الله عليه وسلم
يخطب فقال من الساعه فامر من النبي صلى الله عليه وسلم في راسه واسأله اليه الناس ان
اسكت قاله لما كل ذلك ليشيرون اليه ان اسكت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويك ما اعدت له قال حجت الله ورسوله قال انك مع من احببت رواه البيهقي قال
النووي باسناد صحيح فقد كلفه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحدث الاستسقاء ما ياتي
ان شاء الله تعالى في بابه وما ذكرناه اول ما نهى رسول الله وكلامه وما احب به سكنه
والنبي قوي ولان ما ذكرناه محمده وما ذكره يبيح والمخبر فاضل الميعاد في الحق
الفقه ولان احادنا اصح قال امام الحرمين من انكر وجوب الاستسقاء الى الخطبة فليس
معه من هذه المسئلة شي فيجب القطع بوجوبه على مذهبي الشافعي وكيف يستحضر خلافه
وقد يوجب الخطبة والقعدة بينهما على فعله صلى الله عليه وسلم فانه الميج عليه
الاستسقاء شغلي ان الميج على الخطيب رفع صوته وحضوره لمع منة الاعطاء والاسان
السمع هذه اقطعا ما شئ من عدم الحضور كما لو يعضوا عند حضوره اسكلامه والفق
بين كلام الامام وغيره ان الامام اذا تكلم خرج من الخطبة بخلاف من تكلم جليسه والامام يخطب
فانه اعراض عن سماج الخطبة وقال ابو عمرو بن عبد البر كان ابن عباس وابن عمر
يكبران الكلام والصلاة بعد خروج الامام ولا يخاف لهما في الجلي كان غلظه عبيد
الله الذي يملكه محاربه والامام يخطب يوم الجمعة فقال له جيبست القوم قد اذبحوا
له لا تجعل حتى تصرف فلما قضى صلواته قال ابن عمر ما صاحبك تجار واما انت فلا جمعة
لك وعن ابيهم النخعي ان رجلا اسكنه ابن مسعود دابة والامام يخطب فلما صلى قال
انه اعطاهم كماله قال في الاخرة لا رواية في البعد واستأجنت سلمة الى
السكوت وكان محبته له هذا وصبر يحيى بن ابراهيم رواه حماد عن ابيهم واما
دراسة الفقه وكاتبته والنظر فيه من اصحابنا من ايجدوه هذا روي عن ابي يوسف
وكان الحكم بن زهير ينظر في الفقه وهو من كبار اصحابنا وكان مولعا بالدراسة قال
الحسن بن زياد ما دخل العراق اقع من الحكم بن زهير ذكره في الميسوط وفي الخطبة وكان
سما عذر في الفقه وفي العسائلي اختلاف في السبع والتعليق الذي عن الامام واجهوا
سليم كلام الناس وما رواه في القرآن والذكر والفقه قال بعضهم الاستسقاء بغيره
الامام في اوقات الانصات وقال بعضهم الانصات افضل من المنيب الذي راجع

قال الرعاساني واما من سأل عن الخطبة فكيف من الاصحاب كره ذلك ومنهم
من قال باسره اذا كان لا يسمع الخطبة وكان عثمان رضي الله عنه يميل لمصت الذي
ليسمع من الخطبة مثل المصت السامع وكان عروة وابن الزبير لا يريان باسباب الكلام
اذا لم يسمع الخطبة وروى عن عبيد بن جابر النخعي رواية القرآن اذا لم يسمع الخطبة
وروى عن عطاء الشافعي وابن جنبل في الذكر وقال ابن المنذر وروى عن مجاهد
وطاوس بن يثرب البار ومنه عن الشافعي قال ابن المنذر باسره اذا لم يعلم
جمه سمعت منه وقال ابن جنبل ان لم يسمع الخطبة شرب ومن عذر
في الواقعات وروى في الرعياني لباس الخطي والدين في الامام اذا لم يوز الناس
وقال الفقيه ابو جعفر لا يباسره اذا لم يسمع الخطبة في الخطبة ولكن اذا اخذ
فيها وهو قول ما نكث وقال قتادة خطبهم الى محاسنه وقال الاوزاعي
يخطبهم الى السعة وقال الشافعي الخطي اليها او احدا واسر على باسره وراى
الكثير الا ان لا يجر السبل الى الصلاة بالخطبة فيسعه ومنهم من ايجد باذنههم
وقال ابن المنذر لا يجوز شي من ذلك كان القليل من الاذوا الكثرة مكره وكره
ذلك ابو هرويرة وزياد وابن السبب وعطاء بن جنبل وروى عنه عليه السلام
احسن فقد اذيت وعن معاذ بن ابي الجهمي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من خطب راقب الناس يوم الجمعة اخذ حسرا الى جهنم رواه الترمذي ثم اخلوا
في ان الدون من الامام افضل او الساعه قبل البناء افضل لا يسمع مبرج الظلم
والدعاهم قال الجواليقي والصحيح ان الدون منه افضل للحديث في قوله واذا
اذن المؤذن ان الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء وقبوا الى الجمعة فكل
تعالى في الدون في الصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذر البيع ولما عتار
بالاذان قبل الزوال وقال في النافع ان كل اذان يكون قبل الزوال والافان
عن مختبر والا المعتبر الاذان بعد الزوال الاحم سوا كان على المنزلة والرواية
وذكر ابو بكر الرازي عن مسروق والاضحان وسلم يشار ان البيع يحرم من زوال
الشمس وقال مجاهد والزهري بالذواعت والوقت اول ما يجب عليه الحضور
مدخول الوقت فلا يسقط عنهم تأخير الذوا بعد الزوال لهذا قبل الزوال معنى
في خطبته اي جواز البيع وقت الذوا قال ابو حنيفة والابو يوسف

وروى الشافعي يجمع الكراهة في قول الجليلي وقال مالك وابن حنبل
والظاهرية البيع الحلال وقال الجليلي يفسح البيع للمسلمين بعض الصلاة ولا يفسح خروج
الوقت ولو كان بين كافرين ولا يفسح خروج ولا اجارة ولا سلم مالك كذا في
البيع الذي منه مسلم وكذا في النكاح والاجارة والسلم واباح الهبة والغرض الصدقة
قال ابن جرير فظهرتنا قض قول مالك وفساده قال كان جعله ذلك
التشاعل سائلا من من يفتشاعل بل ياع او انج او اجر وهو ناهض الى الجمعة
او هو في المسجد منظر الصلاة فان قالوا يفسح بطر تخليصها بالمشاعل فان لم يعلوا
به فقد فاسدوا على غير علمه وهو باطل غير من يقول بالقياس فكيف عند من لا يقول
به قال وروي عن ابن عباس انه قال لا يصح البيع يوم الجمعة حين ينادي الصلاة
وفي بقية العقود غير البيع وجهان عند الحنابلة قلت سبع الى حين ينادي
البيع والشرا قبل الزوال ايضا اذا كان منزله بعيدا من الجامع بحيث يفتشع
الجمعة وللجمهور ان جريمة البيع بمعنى في غير العوض فلا يمنع جواز البيع كالبيع
ضيق الوقت الموقوف لفرض الوقت وكان يفتشع عن بلقي الطيب ويبيع حاضرا ينادي بالبيع
في الارض المعصومة وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه يبيح بيع في المسجد
وان يستوي فيه وان يبيح ضالة فيه ومع ذلك منع البيع فيه وعن معاذ بن جبل
رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجزوا مساجدكم محابيتكم وروى عنكم
وسئل سفيان فذكر بيعكم شركاء واقامة حدودكم الحديث رواه ابو بكر الرازي
فقد نهى عن البيع فيه وينعقد بالاجماع واذا صعد الامام المنبر جلس واذا انمود
بني المنبر لما رواه السائب بن زيد قال ان الاذان يوم الجمعة كان حين جلس
الامام على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واني سمعته في خلافة
عثمان وكثر الناس اذ عثمان الاذان الثالث على الزوراء فمضت الامم على ذلك
رواه البخاري وغيره وفي طريق اخري راد الثاني مكان الثالث فعمل الاول فجعل
الاقامة اذ انالها احد الاذان وقال عطاء كالا ان كان يدعو الناس
دعوا لا يوزن غير اذان واحد قال عبد الحق هذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الخطبتين والجلسة بينهما شرطا لجمعة الجمعة فعمل صلى الله عليه وسلم
والمجوسه عينا للصلاة والسلام على النبي قبل الخطبة شرطا لجمعة الجمعة

وكذا الواحد من القوم في خطبة واحدة مع صلاة التي صلى الله عليه وسلم في ذلك
وقال ابن بطال وهذا الجواب لمنعه عند العلماء قال وقال ابو حنيفة لا
جلس الا قبل الخطبة وخالف هذه الحديث قلت ما اجراه على الجارية وهو يدل
على اقله فواء ودينه فلو كان من قبله حقا لا اعتدله لاد بالعلم فكيف بقله الباطل
والكذب وهذا المختصر يقول واذا صعد الامام المنبر جلس واذا انمود بن منبري المنبر
قال صاحب الكتاب بذلك جرى اللوات وكان عليه السلام يعقل على الدرجة التي على
المستراح قال النووي حديث صحيح والمنبر بكسر الميم مستقر المنبر وهو المذبح
والمستراح اعلا المنبر الذي يقعد عليه الخطيب ليستريح قبل الخطبة عند الاذان قال
المحيط الروا المبدية وفي البدايع اسم المنبر قال وقيل اسم موضع بالمدينة وقال
البخاري لم ينزل الى الزوراء حجر كبير عند باب المسجد وفي الحرب المذبح والرباط الذي
ما احدثه صدره ونوشه سميت دار عثمان بالمدينة وميثاق لهما حدث الاذان بالزوراء
وقال الجوهرى هي ما كان لا يجتمع من الملاحج الاضاري وفي جمع الغرائب
وهي الاجمة تكون من العقب ثم قيل الاذان المعتد لوجوب السعي وجريمة البيع
هو الاذان عند المنبر قبل الخطبة وهو الثاني واخاره البخاري وكذا في جوامع الفقه
والمعنيين في وبه قال الشافعي واحدا في الصحيح واكثر فقه المصنف وقال
عمر الاذان الاول بدعة ذكره ابو بكر بن ابي شيبة في سننه وقال الحسن الاذان على المنبر
هو الاصل وقال البخاري والشرعي هو الاصل اذا وقع بعد الزوال ويحدث السعي
وحكم البيع وعامة المساجد على احسان الاذان الثاني وسئل ابو القاسم عن الاذان يوم
الجمعة يوزن واحدا بعد واحد يكون الثاني ما لا الاول من الجريمة قال لا المعتد هو الاول
ثم الخطيب اذا صعد المنبر لا يسئل على القوم عنه ناو به قال مالك انه قد سئل عن ذلك
فلا يفتي لستعلمه ناو وقال الشافعي واحدا يسئل عليهم لا يروي عليه السلام
كان اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال السلام عليهم رواه
السفيان وقال ليس بالقوي وقال عبد الحق في الاحكام الكري هو مرسلا واسند
ابو احمد عبد الله بن الربيع قال وهو معروف في الضعفاء لا يفتي به وفي جوامع الفقه
وسئل ابا السيف في كل بلد فتح السيف وفي المسبوط المحب للقوم ان يستقبلوا
الخطيب عند الخطبة وعن ابن حنيفة انه كان اذا فرغ المودن من اذانه اذ رجمه

الى الامام وكان ابن عمر والسريسيه ابن الامام اذا خطب وهو قول شريح
وعطاء بن قيس قال مالك والاوزاعي والنوري بن جابر بن زيد بن ابي مريم
والشافعي واحد واسحق قال ابن المنذر هذا كالاجماع وعن عدي بن ثابت
كان عليه السلام اذا خطب استقبله اصحابه وجوههم ذكره ابن بطال في شرح
التياري لكن الرسم الا ان القوم يستقبلون القنبل ولم يوردوا تركه للحج في نسبه
الصنفون لكنهم الزحام لو استعملوه بوجوههم في جالة الخطبة ذكره في النسب
قال النوري بكرة في الخطبة ما جعله جهلة الخطباء باللق بالسيف على درج
المبصر في صعوده فانه بدعه لاصل له وذكره الدعا على المبصر قبل طووسه والذاجازية
في اوصاف السلاطين وفي الدعاء وكذا الداهمي في قوله السلطان العالم العادل
الحجوي على ان صلاة الجمعة ركعتان يجهر فيها بالقراءة في التختة وغيرها فيها
قدما بقراءة في الطهر لا يهايد منها وان قرا الجماعة واذا حاك المنفقون كان حسنا
يركنا باني صلى الله عليه وسلم وقد رآه والمواظبة عليها مكرهه ليجازي في
القران واهام العامة ان ذلك يطرئ في الحرم والوجوب وقال في جامع
الفقه وخرابه الاكل والسابع يستحب للامام ان يقرأ في الاولى مائة اجمعه
وفي الثانية سورة المنافقين وذلك مع الفاتحة وقال الشافعي واحدا
فيها سورة الجمعة والمنافقون وقال مالك اما الذي جاءه الحديث سورة
الغاشية مع سورة الجمعة والذي ادركت عليه الناس سج اسم ربك الاعلى عن
عبيد الله بن ابي رافع قال استخلف مروان اباه برة على المدينة وخرج الى مكة
وفضل لنا ابوه برة الجمعة فقرأ سورة الجمعة في الركعة الاخيرة اذا حاك المنفقون
قال فاذا ركت اباه برة حتى انصرف فقال قرأت سورتين كان علي بن ابي طالب يقرأ
بهما في الكوفة فقال ابوه برة اني سمعت جدي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول
بهما سورة الجمعة ورواه مسلم في صحيحه وعبيد الله هذا تابعي وابوه ابو رافع
صاحب وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمه اسلم ويقال له برة ويقال
ثابت ويقال هرمز وقوله حتى يكسر الى الملهة وبالك الموحدة اي كجوز
وعن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العديدين
وفي اسم ربك الاعلى وعل انك حديث الغاشية قال فاذا
استتمت امامك الله الله براه مسلم وقول مالك اما الذي جاءه

الحديث هل انك حديث الغاشية مع سورة الجمعة فهو هذان في الحديث لم يأت
الثانية قراءة سورة اذا حاك المنفقون بل جاءت مكانها هل انك حديث
الغاشية وان قوله والذي ادركت عليه الناس سج اسم ربك الاعلى يعني مع الغاشية
انه لم يأت في الحديث وقد ذكرت حديث مسلم في صحيحه خلافا وقال الشافعي ان في
الاولى المنفقون قرا في الثانية اجمعه قال المتولي وغيره ولا يعيد المنفقون ولو قرا في
الاولى غير اجمعه والمنافقين قرا في الثانية السورتين مع ان النبي صلى الله عليه وسلم لم
يعزها في ركعة واحدة ولا في الجمعة بعد المنافقين القراءة المنكوسة في الصلاة مكره
اكثر اهل العلم وروى اخلفوا في الصف الاول كان اصحاب ابن مسعود رضي
الله عنهم يرون ان الصف الاول ما يلي المصنوعة لانهم كانوا يسمعون العامة من دخول
المصنوعة فكان في ذلك احراز فضيلة الصف الاول في حق العامة اما في زماننا فليس
الصف الذي يلي الامام ذكره وخرابه الاكل غير وروى اخلفوا في من لم يقدرك
السجود على الارض من الزحام فكان عمر الخطاب رضي الله عنه يقول يسجد على طهر
اخيه ورواه البيهقي باسناد صحيح وبه قال اصحابنا والنوري والشافعي واخر واسحق
وابو ثور وقال عطاء الزهري تمسك عن السجود فاذا رغبوا في السجود واخذوا على الجوار
الشافعي سجود على ظهره واجب في الصحيح ونقله النوري عن ابي حنيفة وهو مروي
مالك يعيد الصلاة ان فعل ذلك وقال نافع بن ابي اياد قال ابن المنذر يقول عمر
يقول وفي الرعي اني منظر حتى يقوم الناس فاذا وجد فرجة سجد ولو وجد عظم حبل
اجزاءه وان سجد على ظهره ساجدا حرا لا يجوز ذلك لو وجد فرجة ومع هذا السجد على ظهر
رجل لم يجز ولوركنه عن مع الامام فيها ولم يسجد بكرة الزحام حتى فرغ الاساقفة
قال ابو حنيفة يسجد يسجدتين للركعة الاولى ويلقي الثانية وقضها وان
نواها عن الثانية بطلت بنته وكانت للركعة الاولى قال ابو جعفر هذا اعلى
احاديث الروايتين عن علمائنا وعلى الرواية الاخرى يكون السجدتان للثانية وقال
ابو حنيفة ان ركعت مع الامام الاولى ولم يسجد ودفع معدي الثانية وسجدوا الثانية
ثامنة ويقضي الاولى بركوع وسجود واخلفوا فيهم عن الجمعة في الركوع والسجود
حتى فرغ الامام فبعدنا يصلي ركعتين لانه ادركن اول الصلاة وثلاثا
وهو المبرور والاوزاعي والشافعي وان حبل وقال قن

عاد وقعد وسجد لانه كالقيام وفي المبسوط لو ستم فاعدا حتى تذكر النعمة
فعاد فعلية السهو وفي ظاهر الرواية اذا لم يستتم فاعدا لا يعود وعلى
اذا كان في القعود اقرب يعود وان كان في القيام اقرب لا يعود وهو المذكور
في الكتاب وفي فتاوى العيني اذا استتم قائما او كان في القيام اقرب لا يعود
ولو لم يكن كذلك فقد ولا سهو عليه وفي رواية اذا قام على كنيته لم يضر
تعدو عليه السهو قال في المحيط وفي رواية النوادر قال العيني في السهو
فيه الفعل الاول والثاني وعليه الاعتماد ولورع اليه من الارض وركبته
عليها بعد ما برعها فقد ولا سهو عليه ذكره صاحب المحيط والعيني وفي
البلد اذا كان في القيام اقرب فلو جرد القيام وهو انتصاب الاعلى والصف
الاسفل معاً وما بقي من الاختراع يعتبر وان كان في القعود اقرب بقدر العلم
القيام وفي النافع قال في رد المحتار ان نصف النصف الاسفل يكون في القيام اقرب
وان لم ينصب النصف الاسفل يكون في القعود اقرب ولا اعتبار بالنصف
الاجلي ولم يذكر سجود السهو واختلف الشافعي فيه كان السجود الامام
ابو بكر محمد بن الفضل البخاري يقول لا يسجد وكان غيره والشافعي يقول يسجد
لانه بقدر ما استغل القيام اخر واجبا وجب وصله ما قبله فليزعه السهو
والا كان في القيام اقرب وعاد قبل نفس صلاته وقال ابو علي الحارثي لا تنفس
ذكره ابن عوف في منيع مختصر القنوري وقال الزوزني ان عاد تعد كون مستمرا
ولا نفس صلاته ويسجد للسهو لما خيرا الواجب وان استوى قائما ثم علم انه لم
يقعد فعاد وقعد فسدت صلاته لئلا يتأخر في الغاية برقص الغرض بعد الشروع فيه
لاجلها ليس يضر ذكره الزوزني في شرح مختصر القدوري في مناهج
العلماء فاذا استوى قائما لا يرجع الى الفعل عند ما وبه مال مالك والشافعي وقال
ابن حنبل الاول في الرجوع وقال الحسن رحمه الله وان رجع جاهلا بسقط صلاته
وبه قال سحنون عن مالك وفيه قال ابن القيسيم يسجد ويسجد وان رجع ساهيا صح باطال
عند المالكية وان جلس ونسى التشهد حتى اعتدل فقل الحلاب لا سهو عليه
وفي التلغات يسجد كقولنا وبه قال الشافعي قال الغزالي يمسسه على الشورة
والتكبير عند ما طلب نقله عن الحكم في السورة غلط وروى ابو داود انه عليه السلام

قالوا اذا قام الامام في الركعتين ان ذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس وان استوى
قائما فليجلس ويسجد سجدة من السهو ومثله في سائر احواله **ف**
وفي الاخرة ومن عليه سجدة السهو في صلاة الجواز يسجد حتى طلعت الشمس وكان ذلك
بعد السلام لا يسجد وكذا في قضا الفائتة اذا لم يسجد حتى اجرت الشمس لم يسجد
لانه وجب نقصان الصلاة بخبره لا محذور في القضا ولو خرج وقت الجمعة
فلان يسجد بعد اسلم سقط ولو سجد في الخليفة كفاه يسجد ثان عن سبهوه وهو
امامه وان لم يكن الاول سجدته السهو تسهو وخلفته لانه صار مقتدا به
ولو سجد الاول ثم الاستسحابة لا وجب سبهوه شيئا والسجود لولم يسجد مع امامه
وسجد فيما سبق به كفارة سجدة ثان وان لم يسجد سجدة السهو امامه استحسانا
وفي المفيد لو تذكر سجدة ضلعية في سجود السهو ان كانت من الركعة اجزائه
احدى سجدة في السهو بخلاف ما لو تركها من الاولى او الثانية حيث لا يحضره احد من
السهو عنها لانها صارت ديناً فوجب قضاؤها والقضا لا يحرق بدول النية
بخلاف الاخرة وكذا الحنزي لحد سجدة البلاء **مسألة** شرع في ركعتين
بعد تمام صلاته ونهاها على غيرها وكان في السجدة لا يسجد فيها ولو عاد الامام الى القعد
قل السجود الخامسة والعموم يسجدوا ولم يعلموا بعوده لا تنفس صلاته لانه لما عاد
الى العمل انقض ركوعه فكذلك ركوع القوم لانه بما على صلاته ففي لزوم زيادة سجدة
لا تنفس الصلاة **قوله** وان سجد من القعدة حتى قام الخامسة رجع الى القعدة
مال يسجد الخامسة لا تعلم يستكمل خرجه من الغرض والفق الخامسة لان ما دون
الركعة ليس لصلوة الصلاة بدليل الامين ويسجد للسهو لما خيرا والواجب واذا
قعد الخامسة بسجدة استكمل خرجه من ركوعه كاملا من النفل فخرج به من الغرض
فلما مضى فجلس وعنده الشافعي لا يسجد لحد ثمة عند السجدة ثم وهو محمول
عندنا على ما اذا عُد في الرابعة لان الراوي قال صل الظهر خمسا ولا ظهر
بدون ركعة وهو الفعل الاخيرة قال السرخسي وانما قام الى الخامسة على حق
ان هذه القعدة الاولى قال واحدا من ائمة الشافعية الخامسة برؤية يسجد واستقبل
الظهر وهو قول الحنفية واليوسف خلافا لما لان عنه اذا اطل الظهر لا يغلب
نقلا وان ترك القعدة في كل شفع من النفل فسدت عنده وضع السجدة في الظهر

اصل المسئلة استكمال وجهه ان اعتبرنا ان يكون فيما يقع الالسان
بادا به وهو سائر الصلوات اما الجمعة فلا يفرق في باداها وانما يفرق في ما مع الامام
والناس فيسفيان يعتبر وقت ادائهم حتى اذا كان لا يخرج من المص قبل ان الناس يسعون
يلزمه فهو الجمعة وهذا الذي قاله الشيخ هو الحق الاتري انه لو فرض الجمعة مع الامام
من غير عذر ومات قبل اخر الوقت يائمه وكان الوجوب باخرا كالظاهر لما اتم في التبسيط
ما يجوز انشا السفر بعد الزوال يوم الساعة عند الساعة واذ اعند المالك
ذكره في الرحمة للفرقي ولذا اعندنا انما لم ذكره ابو العباس في شرح الهداية في كتاب
قلت بحرم السفر عند الزوال بعد ان الواجب موسع لا يحرم عليه في اول الوقت
وهو عند من تحت مفسر فكيف يكون عاصيا بتركها في وقت لا يجب عليه وجوب
جزميا قالوا يجزئ ان يصلها الامام في اول الوقت ويتابعه واجبة قلنا غيبة
الجواب الاول ان الامام الواجب الطاعة لشيء طاعة في الامر ولا اذنه بل
لكل واحد من احوال الناس ان يصل الجمعة فلا يجب متابعتة والجواب الثاني
ان متابعة الامام انما يجب على من تعينت عليه الاتري ان المسافر ومن لا يحرم على الجمعة
طاعة عليه متابعتة واذ كان عند صلاة الامام مسافرا لا يحتم عليه والكتاب
الثالث ان من ترك المتابعة في امر يجزئ ان يكون عاصيا في تحريم السفر
يعرطوع العجز تردد ومنه قال قولان وعن ابن جنبل روايت ذكرها ابو الباق
وهو روى يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن رواحة جبر بعثهم
اليومنة ما الذي تظنك فقال ردت ان اضلي الجمعة ثم الحقم فقال عليه الصلوة والسلام
لو ايعت ما في الارض جميعا ما دركت عذوبتهم فلو كان السفر حراما قبل الزوال لكان
عليه في تركه الجرم ولما امر المسافر من السفر قبل الزوال فروع الخ طيب
واجتد على غيره جازع عندنا وهو قول مالك واحد قول السافعي وابن جنبل وعنها
لا يصح فروع علوا سددوا الامام في الخطبة صح وقد اساءوا لا يصح في احد الوجهين
عند الحنابلة وكذا لو تكس كلات الخطبة بان يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخطب
ثم حمدوا في على الصلاة في احد الوجهين عندهم استكمال برده على من جعل الخطبة
لجمعة الجمعة ومنع جوازها قبل الزوال انها لا تصح حتى تقدم خطبة او غيب
كقول السافعي ثم يقولون اول وقت الجمعة عقيب الزوال لا يسفيان

الذي يدخل الزوال وقت الخطبة واجتنبوا عنها وقتها انما يدخل بعد فاعل كك
كله فلا يكون وقت الجمعة عند الزوال بل بعد الزوال ما ذكرناه منهم من يعرض الجواب
قال لا يمنع ذلك الاتري ان اول وقت الظهر يدخل الزوال وان لم تكن الالسان
العقل لا بعد الظهر لكن هذا الجواب ليس بشي لان يمكن تقديم الطهارة على دخول الوقت
فيكمل فعل الظهر في اول وقت الزوال ولا ذلك هاهنا فانه لا بد من جواز إقامة الجمعة
عقيب دخول الوقت الذي هو الزوال وستة الجمعة يتخلوع فيها اربعاء بتسليمة واحدة
قبلها وبعد هاهنا في ظاهر الرواية وروي ذلك عن ابن مسعود وعلقه والحنفي واسحق
قال ابن بطال بتسليمة واحدة الحديث ابي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله
وسلم قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل اربعاء واه مسل وقدم وعن ابي يوسف
يعلى يتابعها اربعاء بتسليمة واحدة وبعد ركعتين روي ذلك عن علي وابن عمر رضي الله
عنه وابي موسى وهشام وعطاء النوري لما انهم قالوا تقدم الركعتين وعن علي رضي الله
عنه من كان مصليا بعد الجمعة فليصل ستا قال ابن بطال وجوب ابي يوسف ان عمر
رضي الله عنه كره ان يصل بعد صلاة منها في الايام حتى لو صلى اربعاء بعد الزوال اخلية
عن ستة الجمعة كالو صلى ركعتين لا وانيير الله صلاها بعد طلوع الفجر وعن السافعي
يسحب ان يصل اربعاء الجمعة قبلها واربعاء بعدها ويجزي قبلها ركعتين وبعدها
ركعتان وذكر ان المتقدم ان عمر كان يركع قبل الجمعة ثنتي عشرة ركعة وعن ابن
عباس انه كان يصلي ثمان ركعات وعن ابن مسعود انه كان يصلي اربعاء وبامر بذلك
فروع غسل يوم الجمعة سنة وليس واجبا وقد تقدم في فضل الغسل وهو
قول ابن مسعود والاوزاعي والثوري والشافعي وابن جنبل واسحق قال ابن
المقدري في الاشارة هذه الاقوال كان ابو هريرة يقول هو واجب على كل مسلم ثم يركع
عشر احدى الجمعة والجماعة قال ابن المنذر وهو قول اكثر من يخطب عن اهل
العلم وعن ابي قتادة انه دخل عليه بعض ولده وقد اغتسل قال الجمعة اغتسلت
قال لا ولكن بجمعة قال فاعندنا للجمعة واخلفوا في الغتسل بحيث فاسحق يوم
ان يعيده وهو قول طاوس والزهري وقتاده وسفيان ابي كثر وقال اخرون
يجزيه الوضوء قال كذلك قال الحسن ومجاهد والاوزاعي ومالك واوه يقول
واجب في الغتسل المسافر يوم الجمعة قال عطاء ليس عليه ان

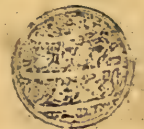
وكان ابن عمر وعلمته يفعلان ذلك عند كل صلاة
ذلك عليه وقال ما كنت من حضر الجمعة والاصبيان والعبيد فليغتسل
وقال احمد ليس على النساء غسل الجمعة وفي السبيط شخص استحب غسل
الجمعة عن حضر الجامع بخلاف العبد وأنه يستحب لمن يقعد في البيت لا يقوم الزينة
ولو ضرورة الغسل قال الصديقي في عيم وهذا ليس بشي لانه منظره او السمع بالعبد
الزينة ولا ينزل الروايج بل يغتسل في المحيط ويستحب لمن حضر الجمعة ان يغتسل
ويدهن ويمسح طيبا ولبس احسن شياء عن سلمان الفارسي قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويظهر ما استطاع من طهر ويدهن من زينة
وليس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اسن ثم يصلي ما كتب له ثم يموت اذ انكره
الامام الا عقره ما بينه وبين الجمعة الاخرى واما البخاري وصحة الاجاديت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اذا اذاع الشعر وانظر يوم الجمعة وما روي عن ابن عمر
وابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا اذاع الشعر وانظر يوم الجمعة وما روي عن ابن عمر
وعن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان السوايا ثياب البيض فانها
الطهر والطيب وهو حديث صحيح رواه الحاكم في المستدرک والبيهقي ومع ثياب البيض
ثياب الالوان البيض وكذا العزاني في الاجاباد ابو طالب المكي في الموت لیس السواد و
الماوردي في الحياوي وكان النبي صلى الله عليه وسلم والحلف الاربعة يلبسون البياض واغتم
النبي صلى الله عليه وسلم لم يعمامة سود او عن عمر بن حنبل انه عليه السلام خطب وعلمه
عمامة سود او رواه مسلم وفي الملقطة للسبح ثياب البيض تكلم احمد والمصنف في
جابر دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وعليه عمامة سود او رواه مسلم
وكان غمار يخطب بالكونة كل جمعة وعليه عمامة سود او عن ابن جعفر الانصاري
قال شهدت الارار يوم قتل عثمان رضي الله عنه وعلى رضي الله عنه عمامة سود او قال
ما صنع الرجل قلت فقال يا كرم سائر الدهر وعن ابي لولة قال رايت
علاء بن عمر عمامة سود او ذكر ذلك البيهقي في سننه الكبير وعن عائشة رضي الله عنها قالت
خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة وعليه مرط مطر حل مشعر اسود
رواه مسلم والترمذي وفي ما روي ابو بكر الاثر من عن سعد بن ابي رباح البخاري
عليه السلام يما عليه عمامة خرسود او قتال كساها رسول الله صلى الله عليه وسلم

لمن

واحد بنو العباس ليس السواد في ثيابهم من الواية التي عقدت للعباس
يوم فتح مكة ويوم حين كانت سود او رايان الانصار صفوا وعن ابن عباس رضي
الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم
ولقدواها من ثيابكم والكلام على بقيقة الالوان في كتاب انكراهة مستوفى في ثياب الله تعالى
ودوي ان ابا جعفر المصنوع والوايتي لبعنه ان الالوان يكره ليس السواد قال معاذ الله
كذب من قال ذلك عني قال له انت اصدق من الذي قال ذلك عندك فامر له بخلعة سودا
وان يطلق سلاجه فاستمع من لبسها فقال له المصنوع فانت قد قلت انك لا تتركه ليس السواد
قال الامير المؤمنين والله ما رايت عروشا جلبيت في السواد ولا محرما احرم فيه ولا ميتا
كفن فيه فذكره لانه ففتحك المصنوع والحلف وفي خزانة العقه الخطيب كان
سداي ملت منها بالجمعة والاصبنا وانكح وفي حسن التكميل العبدان
والثلاث في المناسك لكنه يبدأ بالخطبة ويعرف بالثبوت ثم بالنسبة ثم بالجمعة
وعنه ذكره السبع ابو الفاسم وهو ان البلاد التي في ايديكم ردوا الاسلام
والملوك الذين يطيعونهم للصورة مسلمون ومن غير ضرورة ذلك فاذا كان فيهم اهل
مسلم من جهة ثم يجوز منه اقامة الجمعة والاعباد وتقليد القضاء وتزويج الزواني
واخذ الخراج وطاعة ائمة مودعة او اتحادة وان كان عليهم دولة كفارة بحجر الجبل
ان لمحتسوا او الياسملا وفي الواقتات وغيرهما من مات يوم الجمعة بريحيه وفضل
وله من مات بركة لان لبعض الايام والباق فضل على البعض وعن سعد بن المسيب
انه قال اجت الايام ان اموت فيه صحي يوم الجمعة ويستحب الاكثار من فعل الخير ليلة الجمعة
ويومها رواه البيهقي بسانده عن ابي عبيد الخري انه عليه الصلاة والسلام
قال من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة احصاه الله من نور ما بين المجنتين وعن عروانه
قال من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة عقره لما بين الجمعة الى الجمعة قال
النوري هو غريب وعن اوس بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من
افضل الياك يوم الجمعة فاكرا واعلى من الصلاة فيه ان تلاك معروضة على رءاه ابو داود
والنسائي وهو صحيح وحديث سمعته عنه عليه السلام قال من ترك الجمعة ولم يستعد
بدنيا او نصف دينار رواه ابو داود والنسائي واحمد وفيه بطلان في نسخة
او صاع خمسة او نصف صاع حنطه وفي رواية بد او نصف مد قال

اربعوا على ضعفه ن تدك وحامنه انصوب بمحجراته عليه الصلوة والسلام
 روي البخاري عن رسالته صلى الله عليه وسلم قال لا امرأه موي غلام
 التجار يعلل الاعواد الحسن عليهن اذا طمت الناس فحله الحديث وقد
 كان جريح يوم النبي صلى الله عليه وسلم لما وضع الميز شمع خبز الخبز
 العشار حتى رل في صغره الكرمية عليه وهو علم عظيم من اعلام نبوته
 يشاهد رسالته صلى الله عليه وسلم ان
 تم الحمد والثاني من الغاية
 يستخرج الهداية

سلكوا في الجرد والشراب صلاة العبد
 عزله لسانه وما تكرر في جميع السبل غفر له ولا الكذب ولا البر ولا الحق
 وعلم ولم ينظر له رب العالمين ووافق الله انتم تغلبه يوم الاربعاء مع صفه
 احسن الله بعضه في خير رعايه محمد له الحمد رب العالمين وحسن الله



Söleymaniy-ü Kurûhanesi	
Kis	Hadisade Nispet
Yeni	10
Eski Kay	194



مجلد ۱۰
۶۹

۱۰

سید محمد محمدی
۶۹

۱۹۸

۲۰

۶

وذكر السهقي ان الركن قبل يد رضى الشياطين والدين بقى بعد النسخ صلى الله عليه وسلم
قال ذكره ابو عبد الله الحافظ وكان قصير الدين او مديد الدين **مسألة**
قال ابو شيخان اذا حال في النجاسة الاولى اللهم صل على محمد بن محمد لزمه السهو
وعلى احسنه لو زاد جرح سجود السهو ولو زاد سالوا وقال الامام
ابو منصور الماتريدي لا يجب ما لم يقل على محمد وعن الصادق لا سهو عليه
في هذا وعن محمد استفتح ان وجب سجود السهو بالصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم **مسألة** قال وجب سجود السهو بقراءة القرآن في الركوع والسجود
لكنها في غير محلها ولو قرأ فاتحة الكتاب قبل التشهد لزمه السهو وبعده
باب صلاة المريض قال صاحبنا فع
ذكر باب السهو وفيه قصور جبر السجود فاشعه فان صلاة المريض
لا يشترط مع القصور بعد الاكثار وفي الجاوي في المناوي العذر
لجبرها وفي اضافته الفعل لان فاعله كذا في البصائر قال او الى محله وانه
سابع لقولهم جرح زيد بئذ قال كذا قاله الشيخ الامام بدر الدين
وينبغي ان اسع ان هذا لان المعنى الصلاة الصادق في المرض
فاعلمها وموجدها اما قولهم جرح زيد لا بئذ بل فالظاهر ان زيدا مجروح
ولا يكون بخلافه المريض لان المريض يعلى معنى فاعل **قوله** واذ
يجزى المريض عن القيام صلى قاعدا بركوع وسجود لحد ثمانين ركعة عن ابن
بواسير فسلت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى قائما
فان لم يستطع فقاعدا فان لم يستطع فعلى جنب قال في السقي لان من يديه
رواه الجماعة الا مسليا وقال النووي وسطح الجوزي رواه البخاري
وزاد النسائي فان لم يستطع فمسليا الا يكلف الله نفسا الا وسعها وعن
علي بن الحارث رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى المريض
قائما ان استطاع فان لم يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع او ما
وجعل سجود اخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصل قاعدا صلى
على جنبه الا من يستحيل القبله فان لم يستطع ان يصل على جنبه
على مسلقا راحله مما يلي القبله رواه الدارقطني قال البوري اسأله

ضعف والبواسير واخرها الباسور وهو علة تحدث بالمتعد والناسور
بالقون علة تحدث في باقي العين يسفي ولا ينقطع وقد حدث ايضا في
حوال المتعد وفي اللثة وهو مغرب ذكر ذلك كله الجوهري وروى اصحابنا
في كماله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يصل المريض قائما فان لم يستطع
فقاعدا فان لم يستطع فعلى جنبه لو لم يكن قائما فان لم يستطع فبالله اجن
يقول العذر منه وفي المسبوط دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
على عمر بن حنبل بنعوره في مرضه فقال كيف اصيل والصل قائما
فان لم يستطع فقاعدا فان لم يستطع فعلى جنبه لو لم يكن قائما فان لم
تستطع فبالله اولى العذر ان يقول العذر منك لان الطاعة بحسب
الطاقة وروى نافع عن ابن عمر قال صلى المريض مستلقا رواه السهقي
وعن العيزره عن الجرح قال يصل المريض اذا لم يقدر على الخلو من مستلقا
ولجعل جلده مما يلي القبله ويستقبل بوجهه القبلة لو لم يكن قائما
براسه وعن الحسن وابراهيم يصل المريض على الجأله الذي هو عليه ما ذكره ابو بكر
ان ابي شيبة في سننه **قوله** فان لم يستطع الركوع والسجود
او ما ايا قاعدا لما روينا ولا نه وضع مثله وجعل سجود اخفض من ركوعه
لان الامام يد لها وقام مقامهما فاحذر حكمهما ولا يرفع الوجه به سجد
عليه لما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
عاد مرضا فراه يصلي على وسادة فاخذها فركبها فاخذ عودا يصل عليه
فاخذه فركب به وقال صلى على الارض ان استطعت والا فادى اياها واجعل
سجودك اخفض من ركوعك ذكره السهقي وليس بشي وسئل ابن عمر
عن الصلاة على الروحه فقال لا تتخذ مع الله الها افرأ قال لا تتخذ لاداء
صلى قاعدا واسجد على الارض فان لم تستطع فادى اياها واجعل السجود اخفض
من الركوع وعن علقمة قال دخلت مع عبد الله على اخيه عتبة فعوده وهو
مرضى فرأى مع اخيه مروجته يسجد عليها فانه رعا منه عبد الله
وقال اسجد على الارض فان لم تستطع فادى اياها واجعل السجود اخفض

بسم الله الرحمن الرحيم باب علاج المريض في كل ما كان
النافع ذكرنا بالسهو وفيه صور عسر السجدة فابعد بآب عيادة المريض
لا بأس بغيره من القصور وبعد الأمان وفي الحواشي في التنازل العود ونحوها
وهي أصنافه الفعل في فاعله لرب العصادرة والواجب وأنه سيجع لغيره ثم جع
زيد لا يبدل ما لذا قاله الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله عليه ما
وتبعني ابن معين الذي فينا لا لغيري الصادرة الصادرة من المريض والمريض
وأعلمنا وهو حدها ما أما علم جع زيد لا يبدل ما لظاهره ان زيد أعرج ولا
يكون رطب من ضلوعه والمريض من المريض فعيل بمعنى فاعل قوله وهو إذا
عجز المريض عن القيام كما فعل البرقع ويسعد الحار بعسر عن ابن الحصين ما كان
في نويسر ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصادرة ما فعلني ما
فان لم يستطع فعلها فان لم يستطع فعل جسد ما أبى المسقى لا تربيته
رواه الحاكم لا يسهل ولا العواوي وسطر من الحوزي روجه البخاري
وراد السباي فان لم يستطع مستقبلاً لا يظف الله نفساً لا لا وسعها
وعن علي بن عيسى طال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض ما
ان استطاع قال لم يستطع صلى وأعلم ان لم يستطع ان يجلس أو ما جعل
يعوده أخشى من غيره فان لم يستطع ان يصلي فاعلم صلى على جنبه المني
مستقبلاً المسألة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه المني صلى مستقبلاً
رجله ما صلى لغيره روجه الداروطي ما العواوي ما سجد حتى يقرب الواسع
وأخبرها الباسور وهو عليه علة في البعثة والنا سور البوت عليه علة في
الحسين يسع في السجدة ويد علة في جرح في المعلة وفي الله وهو
مريض كذا في المسألة للجوهري وروى أحمد بن حنبل في البعثة عن النبي صلى الله
عليه وآله ما قال يصلي المريض ما كان ان لم يستطع فعله فاعلم
فان لم يستطع فاعلمه أخو يقبل العدة منه في المستوط وحده رسول الله
صلى الله عليه وسلم علي بن ابن حصين يعوده في مرضه فقال كيف فعل ما

[illegible]

والغزالي في السيرة وصاحبه البيان وله الغزالي هو غلط وخلافهم هذا
 في الجواز من لا يقدر الا على واحدة منها صعب ما هو **ح** من شرط
 الاصل ان يكتب حديثه عن الذي يقدره **و** اما دونه عن غيره وانه
 رواه امثاله من الحديث الذي ذكرناه **و** انه اذا حصل مستقفاً اتفق على صلاته
 من الصيام والايام والرفع والسجود الى الغلبة واذا صلي على الكتب يتبعها بالرفع
 والسجود في غير الغلبة وهو واجبة رحلية واستقيا لالغلبة شرط صحة الصلوة
 مع القدرة على ذلك ولا يركبها اذا اضطر استقبل القبلة بحج بدنه واذا
 استغنى لم يستقبلها الا بحرية **و** **هـ** هذا باطل لا وجه له كونه **ا** **هـ**
 يستقبلها في حال التوراة وحالة الى غير القبلة ولا يستقبلها بالرفع والسجود
 وعلى ما قلناه استقبلها بحج بدنه في جميع الاحوال لان اسباب المستقيا تقع
 الى هو الكسوة وهو عليه عندنا الى غنى السبا واسا في الموضع على جنبه الى
 قدميه وذلك السر في حاله وفي الجواشي ولا نحرى له **و** حديث عمر بن
 محجل فيها على الجمل **قوله** **هـ** هذا واعده معروفه لو ثبت حديثه لان
 مرضه لو لم يقبله كان وجهه الى القبلة ومرضه على شرط الزوال الى الخضر
 والموضع في الغير ولا نه ليطر اياما بالرفع والسجود ليقع الى غير جهة القبلة
 فاعيد فيها وجهه وجهه **و** قيل كان من غير ان يمتد من الاستسقاء
 فصل على ان يكتب لذلك معنى قوله على ان يكتب على اطلال الارض **و** لا يشر
 فاذا وجب جنوبها والمستقل بها على الارض **و** قيل اني قد شرب على جنبه
 اذا طار مرضه **و** ان كان مستقفاً في المسجد وان عجز عن الاستسقاء صلى
 على جنبه الا من ومن اجاب اسأله ان يصلي على جنبه الا من **و** ان لم يستطع
 فعلى قدره والحجاز لا يركب الا في السرور مع شدة احواله في الارض على الكفاي
 الى في المختصين في موضع كسبه عنده **و** وجهه الى القبلة للباس
 احساروا احساراً مستقفاً **و** زعموا انه اسهل الخوض في البرق وهو الباطل
 والوابس **و** اذا صلى على الكتب فبطلت ولا رواية فيه لا يحسب للباس **و** انما رواه
 اصحابه كقوله **قوله** **هـ** احسار الصبح في حالة الصلوة عليه يكون مستقفاً

بلغ

فناه كما هو المعروف بين الناس السادس **الاضحاح** في الحديث يصح على شدة الامن
 وجهه الى القبلة **و** ان في الاخير والبراد **و** اخبر ان يشقها انما يشقها قد
 حتى يرد احواله بذلك ويجعله **و** جاز **و** اخطا البروق **و** قام **و** في الكس
 المحن يكون خفة كذا لو قام بسوط من مرضه **و** جاز **و** ان كان في رداء المرض
 او اخطا البروق **و** جاز **و** الغلبة قبل ان لا يقدر يقوم بنفسه **و** ان يقدر
 مريض **و** قيل ان لا يقدر على المشي **و** ان يركب من ليس **و** قيل اذا صار صعب
 فزاس وان كان يقوم بنفسه **و** قيل ان لا يقدر ان يعلى **و** انما **و** قيل ان يسبق
 عليه القيام مسقة شدة عتبت بشدة عن الصلوة **و** قيل ان لا يقدر ان
 يذهب في جوارحه نفسه خاضع **و** ان كان لا يركب من مرضه **و** مسقة السديلة
 او نداء **و** صرخ **و** ان امام الخمر من **و** باب التيمم الذي رواه في ضبط الخوان
 تيمم **و** مسقة **و** تيمم **و** الخمر **و** انما **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر
 عنه **و** انه قال لا يلزم حال بل يسترط فيه عدم تصور القيام او خيفه الهلاك
 او المرض الطويل كما في المرض البصر **و** انما **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر
 كان في طيبو القيام **و** جاز **و** اذا صلى **و** انما **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر
 القيام **و** من **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر
 لانه عاجز عن ذلك **و** ان في الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر
 النوري **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر
 به **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر
 من عيبه **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر
 حرمه **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر
 انه لا يجوز **و** لا **و** دار **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر
 في جنبه **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر
 قيل **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر
 فيه **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر
 له **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر **و** الخمر

حاجبه لا يلبسه ولا الشافعيان عجزوا عن الإيماء إليه أو لم يطرفه فإن عجز
الحج عن أفعال الصلوة على قلبه ولذا القراء والاذكار يجب على قلبه عند العجز
وما دام حافلا لا يستطاع الصلوة ولم رجه حكاها صاحب العروة والبيان
أنه إذا عجز عن الإيماء أو رأس سقطت عنه وحكي العروة في الوتر عجز عن تخفيف
أنه سقطت عنه الصلوة إذا عجز عن العنود قال النووي وهي بمنزلة مردوده
والمعروف عنه أنه استطاع إذا عجز عن الإيماء أو رأس لم وعنه رواية أنه
لا يصلح في الجمال فإذا أضرب لوجهه القضا قلت **الكل** بين يدي حنفية الشافعي
في العجز عن العنود هل يصلح على جنبه الأيمن أو على فخذه مستديرا مشهور
وهي من سبل الخلاف الطولية فليست حتمية عليه وهو لا يزال العاطل في النقل
وعندنا الميمني يقول الشافعي وأظاهر عنه سقوط القراء عند العجز
لغيره لأن القراء كالم عجز في يسار اليد لا يعمل السنان في وجوب
عبرها بحاج إلى الص من جهة الشافعي **قلت** هذا يبطل مدعيهم
في الإيماء بالرفع والسجود المعينين والحاجين في القلب من غير قصد إلى القراء
لست بسببه القلب بل هي فعل القوم السنان لذا الركوع والسجود سببا للقلب
ولما عجزوا عن المعينين والحاجين ونصب الأيدي في العبادات بالراي العقل
متمم البنية والسر في حلية بيب أو يقول عليه **قلت** آخر
عنه أسأله أن لا يستطاع الصلوة وإن كان العجز أكثر من يوم وليله لأنه
يقوم الخطأ بخلاف المعنى عليه عما لا يليق به هو الصحيح قاله الأرحم
أخلف المستأجر فيه كالعظم أن دام العجز أكثر من يوم وليله سقطت عنه
وأقل من ذلك لا سقطت كالأجزاء المحيطة هو الصحيح وفيه شبهة الفتى في الآخر
والمعروف لا يستطاع وإن دام العجز أكثر من يوم وليله حتى إذا أبرأ يومه الفضل
ولو ما بقى عنه ورده قاله لوجه المنايع هو الصحيح كذا في في الكتاب
والمعروف سقطت طلع من غير فصل وأما السركسي **قلت**
وإن قدر على القيام ولم يدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام أو يضيبي
فأعذروا بما وقفت وقته قبل هذا لوجهه حاكم ذكره الشافعي فأنه يقولان

يكون الركوع والسجود قائما لأن القيام ركن ولا سركسي عن ذلك
أن القيام وسيلة إلى السجود والركوع والسجود أصل فإذا عجز عن أصل
سقطت الوسيلة كما لو عجز مع الصلوة والسجود إلى القبلة بيان الأول أن السجود
مشروع بدون القيام كسجدة التلاوة والسكوت عند من يقول بها والقيام لم
يشروع وحده ولا صلى لله عز وجل أفقر من يقول السجود به إذا كان عاجزا
ولا يجوز وجوبه على المريض عليه الخصوص حتى لو عجز عن الصلوة على الغير
فإنه يسأله ففدجا أصل الصلوة طول الوقت إلى القيام **قلت** إنما
كان لذلك كالتصام قراءة القرآن للبدن فلو كان فضله لأجل الجمع بين الإتيان
وهو يحصل في العنود **قلت** وإن صلى لصح بعض صلواته قائما
ثم حلف به مرض لها فاعذر بركوع وسجود وأوصيا أن لم يندبر
مستقيما أن لم يندبر لأنه يسأله القوي فيجوز في الإفتاء وفي القبول هذا
في ظاهر الرواية من يؤتى مستقبل والصحيح الأول وفي المحط عن
أي حنفية مستقبل إذا سار إلى الإيماء وإن صلى فاعذر المريض به بركوع وسجود
ثم صامها قائما عند لي حنفية وأي يؤتى مستقبلا لجهاد يسأله الحنف
في حوز التفتا ولو صلى بعض صلواته فاعذرا بما عجزه عن الركوع والسجود
أو مضطجعا ودر على القنود أسأله عند الله ولا يضر ذلك والميمني
وإن حنبل يبيح في تخفيف مع الفقيه ولو أمضا فاعذرا بالإيماء وقيل لا يرفع
وسجود كالأجزاء وإن لم يرفعها فاعذر في الركوع والسجود كالم في المسوط
والحنابلة أصله أن السجود يبيح آخر صلواته على أو طحا أن المعنى يبيح صلواته
على صلواته أمامة فعلى موضع جاز الإفتاء به جاز السبا هنا وما لا خلاف
الحواشي لا يلزم بين الأيدي على الإيماء إذا لم يكن آخر أمته انعم عجزوا عن الركوع
والسجود لعدم ربه عليها فأنزل أن يحمل ذلك وأما ساجدا بعد ذلك خلاف للمؤمن
المؤمن كنه عاجز عنه أو يكون الركوع والسجود مع السبا على المحدث
محال **قلت** ومن افتقر الطلوع ولم يكن أعياى عجز فلا بأس أن يسوكا
على عصا أو حياطة أو يسجد لأنه عدد ركن بقوى عزله في ذلك من الأساة

المع عليه على ما يأتي منه هو الصبح قال في الخبره اجتمع
المشايخ قال بعضهم ان دام الحج اكثر من يوم و ليلة سقطت
عنه و امل من ذلك لا يسقط كالاعمال في المحيط هو الصحيح في
منية المفتي 2 الاصح و قال بعضهم لا يسقط و اف دام اكثر من يوم
و ليلة حتى اذا ابرأكم منه القضاء لو مات فحضر عنه و رثته
قال في المنافع هو الصحيح كذا ذكر في الكتاب و قال بعضهم يسقط
مطلقا من غير تفصيل و اختار الشيخ **قوله** وان قدر
على القيام و لم يقدر على الركوع و السجود لم يلزمه القيام و صلى
قاعا ابوي اما وقد ذكرناه قبل هذا و فيه خلاف زفر و الشافعي
فانهما يقولان يؤتى بالركوع و السجود قاعا لان القيام ركن فلا
يتركه بغير عذر و لو ان القيام و سبيله الى السجود للضرورة
و السجود اصل فاذا عجز عن الاصل سقطت الوسيلة كالوضوء
مع الصلاه و السعي الى الجمعة سان الاول ان السجود مشروط
بدون القيام كسجدة التلاوة و الشكر عند من يقول يا و القيام
لم يشترع و حركه و قال حل ليد عليه و سأل اقرب ما يكون العبد من
اذا كان ساجدا و لان وضع اليدين على الارض غاية الخضوع
حي لو سجد لغير الله تعالى كقوله **قوله** في قدرنا افضل
الصلاة طول القنوت اى القيام **قوله** اما كان كذلك لانهم
قراه القرآن اليه فكون فضله لاجل الجمع بين الركبتين و هو
محصل في القعود **قوله** وان طلى الصبح بعض صلواته فاما
حدث به مرض اثمها فاعاد بركوع و سجودا و مومنان لم يعد او اشتد
ان لم يقدر لانه بنا على القوى يجوز كما في الاقدار و في القيد هذا في ظاهر
الرواية و عن ابو يوسف استقبل و الصبح و في الخط عن الحنفية يستقبل
اذا اصاب الى الاما و ان طلى قاعا المرض بركوع و سجدتين و اما في القيد
و ان يوسف طاف المحمد ساعا على الخلاف في جواز الاقل و كوصل بعض صلواته
قاعا بانهم قد روي على الركوع و السجود و مصطحقا هم قد روي على القعود
استأنف عند الله و قال زفر و طالب و الشافعي و احمد بن حنبل يدين

قال في مجموع الفتاوى و لو افترقا فاعاد بالامساك ثم قد قيل ان بركع و سجدة لا يجازيه
انهما مختلفا بعد الركوع و السجود قال في المسبوط و القيد اصله ان المفتي يدين اخر
صلاته على الوجه ان المفتي يدين صلوة على صلوة امامه في كل موضع جاز الا انه
جاز البناء و الا فلا في الخواشي لانه من الرأى على الاما اذا نزل لان احرامه
اعتقد بجواز الركوع و السجود فقدره عليها فامكن ان يجعل رأكعا و ساجدا فقدر
بخلاف المرض الذي لانه عاجز عنها فيكون الركوع و السجود معدومين و الشا
على العدم محال **قوله** و من افترق الطعن قائما ثم اعياى عجب فلا
باسان يتوكل على عصا و حائط او قعدا كانه عذر و بركع بغير عذر لما في ذلك
من الاساءة في الادب قال الزدري الا ان بغير عذر بركع بخلاف القعود فانه
مشرع و ابتداء صلوة القاعد على النصف من صلواته كما ورد الحديث به
بخلاف الاثنا عشر **قوله** لا يركع عند الحنفية لان هذا الاعلا و رجه من القعود
وطنا اذا قدر المرض ان يصلي متكيلا لا يجوز له القعود فاذا جاز القعود
في الاستدانة من غير رأكعة فالاثنا عشر **قوله** و عندنا بركع الاثنا عشر لا يجوز
القعود عندنا بغير عذر فبكره الاثنا عشر مقام فيه قصور و ان يقد بغير عذر
بكره اتفاقا و يجوز صلواته عنده و لا يجوز عندها و قد تقدمت هذه المسئلة في
باب التوافل فان قلت كيف يستقيم هذا على قولهما و هي اذا لان بعدم الجواز
واما بوضف بالركعة الجائز لا بالباطل قلت هما الحقولان بالركعة في فصل
عدم الجواز و اما بقولان بعدم الجواز اذا قدر و اتصوره قاعا و بالجواز مع
الركعة فيها اذا قدر ثم قام فانهما قاعا و مجرد القعود بطل صلواته و هو نظير ما اذا
قرأ الفارسية من غير عذر لا يجوز عندها فلو قرأ الفارسية اعادها بالعربية جاز
صلاته مع الركعة **قوله** و من صلى في السفينة قاعا من غير علة اخرى
عند حنيفة رضي الله عنه و عند الاكثر لا تجزئه الا من عذر و قال في المحيط
قيل هذا اذا كانت السفينة تجارية فان كانت راسية لا تجزئه اتفاقا فان
استطاع ان يخرج من السفينة و صلى على احد قائما فهو اولى بتصحيح صلاته بالا
و يكون قلبه اسكن و على الخصة اقدر و لا ان صلى فيها قاعا و هو يقد
على الخروج منها عنده و ان عجز عن القيام و هو استحسان و الفاسد عدم الجواز

جاء

اكثر من المثل حاله حتى سقط عنه الفضا وان قصر الحق لم يؤمر حتى يحيط عليه الفضا
ولم تدار ان يرد على يوم وليله او خوله في حده البخور الصحيح في وجوه الفضا
وما دونه لا يوصف للثقة ولا حرج في الفضا وفي المبسوط وقد روي عن اخيه
انه اذا زاد على يوم وليله بالساعات سقط الفضا والاصل الصحيح ان يكون سقوط الفضا
وفي الحيط فان هذا اعين من الاثني عشر ساعة والصلوات وهما بالساعات حتى لو اعمى
عليه قبل الزوال فافاق من بعد الزوال ولا فضا عليه وعند محمد عليه الفضا
ما لم يدخل وقت السابعة وفيه الاختلاف في ان اعمى عليه عند
الصحو ثم افاق من الزوال قبل الزوال بساعاته ولا فضا عليه عند يوسف وعند
محمد عليه الفضا لانها لم ترد على النقص وهو الاصح هذا اذا لم يقع في المدة فان كان
يقف ولا فاقته وقت معلوم مثل ان يحضره عند الصبح فينبغي عليه ان يعاوده
الاغدا او ان يعرف في وقت يعاوده انما افعى عليه فهو افاقا في معتبه بطلها
قبلها من اجل الاغدا اذا كان قبل يوم وليله وان لم يكن لا فاقته وقت معلوم
لكنه ينبغي بغيره فتكلم بكلام لا يصح ان يعنى عليه بغيره ولا اعتبار له
الافاقه في الساعات عند لي حنفية يعني اليوم وليله بالساعات حتى اذا
اغمى عليه في اليوم ثم افاق من الغد في تلك الساعة او قبلها ليله الفضا وبطلها
لا يلزمه وعند محمد يعني في الاوقات فستحيط ان يستوعبه الاغدا او الحظ
او وقت ست صلوات وفي الحيط لو زال عقله بالحسن يوم وليله يلزمه
الفضا وكذا بالنسبة عند لي حنفية لان الامر في السواوي وعند محمد سقط
كالمرض وان اعمى عليه من سبع او ادمى لا يلزم منه الفضا اتفاقا
لأن الخوف ليس صفت عليه وهو عرض وقد ذكر اصحابنا ان اعمى
عليه يوما وليله ففضا من اعمى على عبد الله بن عمر ليلة ايام فلم يقض الصلوات
وفي رواية لي سليمان بن الحنفية كالاغدا ولم يذكر في المبسوط وفي المسمى بعض
لا يقدر على السراويل الا على من يتكلم بصلواته في الدنيا وفي الحيط والمزيد فاقته
من الصلوات لا فضا اذا مات قبل ان يتكلم فان فاقته في حال القدرة ففضاها
في حال العجز فضاها بالاجمال وان فاقته في حال العجز عن الوقوف والنجود ففضاها

في حال القدرة فضاها بالاجمال بالركوع والنجود لان العجز حلة الفضا لا يجب
مقتضا من اجزاء ولا يتعين له وجوب الا في الوضوء الذي يشترط فيه مبرصه
في حال الوضوء اعراض اعتنا به يقولون انما بعض النجود وليس بذلك والاختلاف
عنه هذا اذا لم يصح حب الخواص وهو مطلب وفيه نظروا ان الاجمال السجود
ليس من السجود ولو كان من السجود لوجب استيفاء القدرة وذلك في الزوايا
ان لا يتكلم بغير عذر استبرها وهو ثلثها ومثله في الحيط فاقته ~~مواثيق~~
من غير ان يتكلم بغير عذر استبرها ومن ابتلى بحررك بغير عذر عجز عن سجود راسها
لان من ابتلى بها لا يسلم منها فكيف يسجد لاحد لها التي لا يسجد رجل ان صلى
فاجل لم يسل بوله وعجز عن القعدة وان قعد لاسس وقعد على القعدة لم يصلي
قاعا بركوع وسجود ولان ترك السليم اهل من كل الخبث اذ يجوز ذلك في حالة
السعة في العمل والنجود الصلوة مع احداث محل فان قام او قعد بغيره وان
استلحق لم يسلم يصلي قاعا او قاعا مع البول وان استلحق الكل في علم
الجواز عند الاختيار لان فيما قلناه احتراز للركن ولهذا يصلي العروان
قاعا بالاجمال والعجز به فسد ليلا وروي ابن رستم عن جده انه يصلي مستلقا
لان الصلوة مع الاستلقاء معصية سرعا عند الضرر والعجز مع الاحتراز كان
هذا اليسر عينا تقدم من القعدة في محض الجواز اذا خرج الوب
او زال حسه لا يخرجها الا لادامع الكراهية او لم يكن ترك الصلوة حتى يخرج الوب
عروان عنه وساجد وقت قداس فيه نجاسة التور من دار الوديع يعني الصلوة في
الرباع مريض لم يصلي قاعا بركوع من منه العزلة وان صلى قاعا بركوعها بالافصح
ان يقدر ان لا يتكلم ليله او ليله ان يقدر على قوله تعالى الحمد لله رب العالمين وان
مقدد على العاقبة والسورة في قياس قول لي حنفية بجزءه قاعا او بركوع
لا يجزئه الا الساعات في دار من العزلة ولا يتكلم وعند لي في قياس
قوله ان قدس في قومة لا يسجد لركعتين ثلاث ايات في يوم حلال القومة في روي
فمن السليم مع مجلس فهو كمن في العزلة كما انسا وليس عليه ان يقرأ بعض
العزلة قاعا بركوع القومة وبعضها سجدة لان العزلة شرعت كما قالوا ولما عدا

وكذا لا يراه هذا السبب الا انما عندك كذا وفيها حكمه انما في مختصا عن منه
 شرا لانه لا يفرق من الدلائل فاما اي حال هو وانما انما انما فيها فاما ايضا
 حالها وانما انما في الكل حالها السبب انما في كل حال صاحب مختص العبد
 انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 العزاة شرا عن فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 عاين انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 الصادي انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 يصلي في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 ما يارد او دوا من استانه يسكن في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 بغير قرا وكذا في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 تكبير وكذا من فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 بانها **سجود الثلاثة** هذه الصلاة من قبل
 اصنافه المسبب الى السبب فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 البس في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 لانه حادف به فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 اذ ان فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 باحجاب الله تعالى وخيا والعيب والروية في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
سجود الثلاثة في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 وفي اسرائيل وفي كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 واذا السبا اسقف والقراباسم ريل علم ان العلماء اختلاف في عدد سجود القرآن
 على الحد عشر قولا **الاول** كما ذكرناه العزاة **الثاني** في كل حال فاما انما في كل حال
 الثالث من الفصل **والثاني** من كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 وعما هو عطا وطاوس وعما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 ابن عباس انه صلى عليه وسلم لم يسجد في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 ضعيف ضعيفه النبي في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال

بلغ

والقول الثالث

والقول **الثاني** من كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 من كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 المروزي وابن شريح وابن عباس والقول **الثالث** من كل حال فاما انما في كل حال
 سجدة من كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 قول في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 مسروق اسقط الثانية من كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 والقول **الرابع** من كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 واقراباسم ريل في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
القول **الثاني** من كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 والقول **الثالث** من كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 ريل والقول **الرابع** من كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 صلى الله عليه وسلم في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 رواية البخاري والترمذي في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 قرا والفقهاء في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 جصا او ثوبان في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 بعدا من كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 العبد فقرا اذا اسقط سجودها فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 صلى الله عليه وسلم في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 قال بخير او رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 الا البخاري في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 ابن عباس في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 عام خير من كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 وحديث ريل في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال
 قال الطبري في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال فاما انما في كل حال

٩

والقاري كالامام الساجد للاحاط ابو جعفر ولكن ان يكون قراها في وقت يكون
 او انه كان على غير وجهه وانما انما عير واجيب على الفور وقد نيكاه سجد فيها
 في الجواب العجيب والشيخ الذي ذكره اقبل الوليد بن المغيرة وقال انه وهذا
 تدفيعي يكون على وجه واحد وعار ولي هو به والقسم بن محمد والقصي
 وعمر بن عبد العزيز والمؤري وداود وابن وهب وابن حبان والبيهقي قال
 المؤري من قولك ليس عن غير السجود اي ليس بسجدة واحدة وانما السجدة
 سجدة من السجدة سجدة واحدة ولكنها سجدة شكر في المخصوص وفيه وطوهم
 وخالفهم ابو العباس بن صالح وابو اسحق المروزي وقالوا هي سجدة واحدة من غير
 السجود واسند لما رواه علي بن عباس انه صلى الله عليه وسلم سجد في من قال
 سجدة واحدة وروى عنه عن الشيخة اسكن رواة السجدة وضعفه البهيقي
 ومن في سجدة واحدة لرسول الله صلى الله عليه وسلم هذا المنصوص فلما بلغ السجدة
 نزل سجدة وسجد الناس معه فلما كان يوم اخر قراها فلما بلغ السجدة شرب
 الناس للنجود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلموا بوجهي وللي انكم تسلمون
 للسجدة فسجد وسجد رواه ابو داود والسنن والنسائي والترمذي والبيهقي
 والنووي بعد هذا اي ثانيا واخرا رواه ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم سجد في من
 رواه البخاري في حديثه عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قراها سجدة من مع
 السجود وقال ابو بصير بن شيبه في سننه وكان ابن عباس يقول في من سجدة
 وثلاثا قوله تعالى اولئك الذين هم في الله فهداهم اقتله وعن عبد الله بن مسعود
 سعا ابن عمر يقول في من سجدة وسجد فيها عثمان بن عفان وسعيد بن جبير ان كان
 السجدة في من وعن ابن جرير قال كان طلحة بن عبيد الله بن مسعود في من وعن
 ولي عبد الرحمن بن ابي بكر بن السجدة في من وعن سعيد بن جبير قال العلاء بن
 قيس السجدة في من قال وقد ذكره لابن عباس قال هو راى عمر بن الخطاب ياتني
 كلاما في من شيبه قال ان المسند هذا المولاه بن جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وروى في من شيبه في من سجدة الكندي قال لا ينبغي في المسام كل في الكندي
 من فانيته على السجدة في من شيبه اللوح والقلم والدواء فانيته في من

الله عليه السلام فانيته فامروا بالسجود فيها ذكر في العارضة ورواه ابن جبير وقال
 ابن عباس سلم من امر ان لا يكون في سجدة من ولو كانت سجدة شلتا خا زاجها
 في الصلاة ولا يسجد الساجد له الا بعد هذا كتيب في من لا يكون له ولا في
 انفي الصلاة والثانية في الحج سجدة واحدة للسجدة ثلاثة بدل من ثمانية الروي
 فقلوه تعالى ولا يسجد في سجدة واحدة والسجدة واحدة والسجدة واحدة في من
 مع كتابه سلم بن السجدة في من والسجدة واحدة والسجدة واحدة في من
 شيبه عن ابن عباس قال في الحج سجدة واحدة واحد وثلاثة عن ابن جبير وابن جهم
 واخبرني سعيد بن المسيب وجابر بن زيد وعبد الله بن جهم وطاهر بن محمد
 هي سجدة واحدة واحتمل في الحج كتيب عقبة بن عامر قال لا ينبغي رسول الله
 اقبل السجدة بان فيها سجدة واحدة ومن لم يسجد بها الا بغيره رواه ابو داود
 وابن حبان في طريقة عبد الله بن طيبة قال ابو العباس بن شيبه قال ويمن
 طيبة كان سادقا قال ابن طيبة ضعيف جدا له عشرة رواة لصاحبه الخلفاء
 هو مسند رجاله وذو الفروع المذكور في الضعيف والمتروكين والشيخ بن سعيد
 قال الحاشي بن السوي لو رايت ابن طيبة لم عمل له جرحا واحدا وكان يحيى بن
 سعيد لا يراه سببا وقال يحيى بن عمار هو ضعيف قيل احتراق شيبه ورواه قال
 عمر بن علي العلاء هو ضعيف آخره وقال ابو العباس بن جبير قال السجدة
 ضعيف وقال السجدة لا ينبغي ان يخرج من روايته ولا يعتد به وقال ابو حاتم بن حبان
 كان يليس من اوله ضعيفا على اقسام كتابه وذكر ابو الفرج في العجيب هذا
 وحده الوصف له بالصف والامر عن من في جماعة الذين طعنوا فيه وادعي
 لا الضعاف فلم يصف على طيبة هو وليس كما به هذا الضعيف عموما في المتوسط
 وثاويله هو ضعيف فاضل بسجدة واحدة سجدة واحدة والرواية في سجدة واحدة
 وبطل عليه ومداكمه وعبد الله بن الحافظ انما في سجدة واحدة والمستحق من السجدة
 ولا ينبغي في من سجدة واحدة في الحج كتيب في من لا يكون له ولا في الصلاة
 على تركه في من سجدة واحدة ليدركه من رواه عن ابن جبير في من سجدة واحدة
 الكتاب قال النووي والخلل في من من ذلك في موضعين احدهما سجدة واحدة

امر ان ادم بالسبح فمضى ذلله الحنة واسوف بالسبح فمضى ذلله الناد وله مسل
 واجه وابن لجة ووجه المسكبه انه قال امر ان ادم ولا تسبح للوحي و
 احزانه فقيه بالسبحه التي ليس بها وتلك كما تراه فيه فذلك انه قال ان
 هذا الحكاية فليسا بالسبح وهو ليس بحجة كما في قوله انا خير منه حقيق من نار
 وحلته من طين قبل له فاما خير رسول الله بئال عنه ولم يسلو بل قوله
 واستصوبه فكان ما قاله صوابا وحقا وعن ابن عمر قال لما السبحه على نبي
 رواه ابو بكر بن عبد الله بن سفيان في سننه وكله على اللحيب وعن ابي ذر
 وان جبريل قالوا من سب السبحه فعليه ان يسجد فذر ابنه في سنيته وفي المسوط
 والبدائع عن عثمان بن عيسى وابن سحود وابن عباس انهم قالوا السبحه على نبي
 وعلى من سبها وعلى من تجلس لها والفاظها محمله فيه ورفع ذلك ما يحيط
 وصاحب الكتاب وغيره الى ان النبي صلى الله عليه وسلم وقول من وقف وهو
 ليس بحجة عند السامعي وقوله النبي وقوله اولى وقوله ان الله لم يعرض علينا
 السبحه هو كذا لفاته ليس عمر وعمر عنده ان اوله يعرض علينا في هذا الوقت
 الا ان السامعي لا يوجب له موسع عندنا ولا يكون في خبره وذكر الطحاوي انه
 يكون ذلله في اللحيب وفي الصلوة وصيغها ما ادبها بالانحرع ولا ان الله تعالى
 جوعها في لفظ واحد في سورة من مقام احدها مقام الاخر وفي الصلوة اقردها
 بالذلة في قوله ارفعوا السجدة وافتحوا الناس فيها وافتحوا على جوعها في جوع
 الصلوة اقردها وسبع من جوعها والسبحه في الوقوف والركوع والركعة والركعة
 وسبع جوعها بالذلة المأذنة للسجدة وسبعها بالافتقار الى الله وان لم يسبحها
 ولم يقرها والاب الوحي على السبحه فلما تقدم وقوله تعالى واذا ذكر عليهم القرآن
 لا يسجدوا وهم السامعيون على ان السبحه ولم يعصم من فضده ساعده وعنه قصده
 وهو قول ابن عمر ووافقه الشعبي وابن جبريل والسبحه عند الله والسامعيون من لا يسجد
 وفي الموعظة على السبحه المأذنة على كل من يحب عليه الصلوة او لا يحب يحصل
 نقاس او كثر او صغر او جوع في المحطوط العقلية الصغير وفي قاضي
 كان لو سبها من السامعي او المعنى فليسا بحجة لان السجدة لان قصوده ولم يوجب

اذ الصلوة لا يصح الا من له عقل وعمر من لم يحجج الله وقال في الموعظة في الصبح
 الوجوب بالسبح من السامعي ومن العباس وفي الحديث لو سبها من جوعها او
 او طوط لا يجب وبالله في السامعي وفي الاخير اذا سبها من طين فقول لا تسبح
 ومن الصلوة لا يجب وتولد لها بالاعا سيرة او غير ما في الصلوة يجب عليه
 وعلى السامعي فماها اولها بها اذا اخبر انها عند الحنيفة وعندنا يجب
 على من يرمي دون من لم يرمي في المحطوط فيجب لا ياجع وان لم يرمي وهو السبح
 لان القولة بالسبحه فزان من لا وطاعا في الصلوة عندنا ولا ان الله
 لا يقول في حكم كلوكات في الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم وان لم
 يعلم ذكره في المحطوط والمسوط في المغير وجوعها الفقهاء ويجب على من يحب عليه
 الصلوة كالتعا في الدنيا كغير الطاهر والنجس والسكران والكطاب والنجس
 على الحايض والنفساء والصبي والمجنون اذا وضعت يديه فكان يوما وليلة او اقل
 يجب عليه في الاثام والسامعيون وما بعد الله في وعنه في جوعها اذ لم
 يكن الكون طبقا وذل في اللحيب واكثرية ولو سبها من اسلم فلا قضاء عليه
 وتولد لها وعندنا لم يوجبها بل يوجبها بالسبحه ان لا يجب ولو
 دلها في الوقوع او السبحه او السجدة لا يلزم من سبها في الوقوع في الصلوة فيها وبه
 في السامعي في الموعظة في صغر في السبحه وتسا في غيره ولا يجب بالسبحه وكانه
 القرآن ولو قرأت حاضرت سقطت عنها السجدة فصل في الطلوع اذا قرأ السبحه
 ثم فسدت صلواته يقضيها ولا يلزمه اعادة السجدة ذل في اللحيب
 واذا نزل الا لاهم انه سجد سجدتها وسجد المأمور معه لا لزمه سجدتها
 وان لم يسجد لانه لم يوجب سجدتها في الصلوة لم يوجبها خارج الصلوة لانها
 من لغراض الصلوة فلا يوجبها في غيرها فتسقط ولا يوجبها في الصلوة او
 سجد من الخارج لا يوجب في الصلوة وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما ان كل من سجد
 الله صلى الله عليه وسلم لم يقرأ علينا القرآن فاذا سجد سجد وسجد بعد ذلك
 التنازي وسجد وان لم يقرأ السجدة الا لاهم وان المأمور في الصلوة
 اجازعا وهذا لانه لو سجد المأمور والتذكير بالذلة المقتدر فكأن ان تسجد

ثم انزل

روايات فيها وان قراها الامام فسبحا رجل اسلمهم في الصلوة فدخل معه في تلك
الركعة بعد ما سجدها الامام لم يكن عليه ان يسجد بها لانه صا ربه يدركها
لها بارك الله في الركعة ولانه لا يملكها ان يسجد بها في الصلوة لمخالفة الامام
والاجل في ان عليه سبنا لانها اصلية في حق الامام وان ادرك في الركعة
الثانية لا يصير سجودا للنجاة ولا يصير صلوة في وجوبها خارج عن الصلوة
وقيل لا يصير سجودا لها ولكن يصير صلوة ولا يوجبها وان دخل معه قبل
ان يسجد الامام يسجد فاسجد لانهم سجدوا معه فاسجدوا معه للماضي فيها
اولى فان لم يدخل معه سجدها لوجوبها عليه بالسراع عن الاجور عليه في الصلوة
وان سجد الامام من رجل بعد فرائض وهو ليس معه في الصلوة فكيفه سجدة
واحدة وروي ليل ساعه عن محمد انه لا يكتفي وان سجدها في الصلوة ثم
احدث فذهب وتوضا وصعد الى مكانه ثم قرأ الخاتمة تلك السجدة فبلغ
فعلية ان يسجد اذا فرغ لان الثواب والوضوء والجمع يرد له مجلس
اخر فلا يلزم من صلواتها الصلوة في المجلس السابعة ليست في صلواته
وباللوغية اني جعلتها اذا لم يكن احد في موضعي يسيء لي تلك حسم
عليه اخرجي لانها من افعال الصلوة والمكان فيها محذور وفي الزاد
عليه سجدة واحدة كما عاده ولذا لم يصرها للامام وان سجد من اجتناب
من سجد مع الامام وان لم يحدث للامام ولم يسجد بها في الصلوة سقطت
لان الذي نلت خاتمتها اضغاث من السجود قبل الصلوة وقيل اموي او سفيان
فان الصلوة فيسقط بسقوطها وفي الزاد فرائض ثم قيل في الصلوة
فلا لها الامام فسجد بها وسجد معه الداخل وعليه ان يسجد للوحي لوجوبها
بقراء مقصود والوداء معه بالشفعة ولانها بقوت بالسجود والوجوب قبل
الصلوة بحال عبادته بنفسه في الصلوة وفي المحيط لولاها في صلوة
معدا سجد من غيره فعليه سجدة واحدة وفي الزاد رتبة سجدة ان
لان السابعة ساقية ولا تجعلها في الصلوة للاحققة ولهذا لا يوافق
قوله الشيخ صدر الدين في رواية الزاد للسجود والقوة ولو ردها الا

متبع

ثم سجد فاجل سجدة واحدة بانها في الروايات وفي الوريك لوسجها المصل من اجل
من سجد من تلك الاجزاء واحدة عن الكل وان لم يسجد بها سقط الكل ولو لم
يقبل التي سجد بها عليه سجدت انما بقا الصلوة ولو قبل المصلي وسجد ثم
سجد من اخر لم يسجد وفي رواية الحسن بن سعيد اذا فرغ من رتبة الزاد
ولو تلاها فيها وسجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد عليه اخرج وفي الزاد رتبة
عليه وفي المرتبة في لولاها في الصلوة سجد ثم سجد واعاد تلك السجدة في
عليه اخرج في لولاها في لاجب اقام ليكم وفي المحيط ويذكر في الكلام مختلف فيكم
هو الصحيح والمنازل بين الكلام الذي في المثل للبدن وهي باطمة ولا يحل
من التمسك بالظل خطوة او خطوتين ولا يحل المجلس ولا يقصد وقبل الثالث
لذلك في حواشي العفة والمرعية في الصلاة وفي الحديث في السجود وحسن
في القم والسرية والكلية وهذا دليل على ان الركعة في الكلية الواحدة وفي
محمد اذا كان عراي للعير من خلال المكان وكان فيه ذنوب فاصبح خان وفي
ظالم الرواية قد لا يوجب بخطوة او خطوتين وكل سجدة وجبت في الصلوة
فلم يسجد فيها لم يسجد بها خارج الصلوة لانها فوه كن بها صلواته فلا
سأدت بها ما مضى ولا بها سكرت من افعال الصلوة وايضا لانها لا تذكروا فيها
قوله ومن لم يسجد فلا يسجد بها حتى يدخل في الصلوة فاعلم انه سجد
اجزائه عن الملائكة لان الشياطين يملكون من الاول لانه ادى بها من كان
الصلوة وهي الغزاة فلا يستغيب الارض ولانها لو حلت سجد الاول حلت
الركعة عن الغزاة حكا دخلها عليها فيسجدوا في المحيط والعبر وهذا
كانت القهقهة في الصلاة حكا ولانها لا تذكروا في الميسر والركعة
لا وضوء القهقهة في سجدة الملائكة وبعد ما وهو محو احكام الركعة وكان
شيخ الاسلام هذا الحديث يستقيم على قول محمد لانها يسجد بوضوء الركعة
لا يحس قد عرفت به وان في كلف يصير والقهقهة فيها فيكون قد عرفت
تماما ولا يلزم منها الاعانة وقادري في باب سجود السهو وفي المفيد المبرهنة
لا يثبت الطهارة في سجد الملائكة والمحاذرة لا تقصد لها لعدم السرية

فها والى ما المستملوة فطلعه وفي التواجر والعصا لستغنى الطهارة ولا يفسد الحداثة
 المروية وان يترك ان يرد ما فان لم يستغنى في الصلوة لا يستغنى ما بعد ما في ظاهر الرواية
 لدخول الاول في الثانية وسقوط الثانية وفي النادر لو قراها ولم يستغنى فدخل
 ما الامام في صلواته فقرأها الامام وسجد بها الرجل معه فعليه ان يسجد للاربعين
 الا فرغ من اجلته فيكون لاختلاف الوضع وضع في النادر فيها اذا اعادها صلوات
 هذا الرجل فيها بل يدينه بحكم المتابعة سجدا والاربعين وحيت مبالغة مقصودة
 فلا ينادى بالباس وهذا فيها اذا شرع نفسه فيكون كل واحدة مقصودة في سجدة
 والمودة التي قبل عارونية النادر لا يبدل اخلان مجال لاحتلافها كالانين
 ولان الله جل جلاله المستوى والثانية قوة الصلاة ولا تستتبع احداها الا في تركي
 وهو اختيار القاضي الامام لعن اسم العامري وفيه نادر ليس في سجدة موسى بن
 سليمان الخور حالي الاولى تستتبع الثانية لانها قوة السجدة فكانت الثانية
 تكرارا وان قرأها في الصلوة فحجها ثم فرغ منها فقرأها في السجدة الخري وفي
 النادر لا يسجد وجهه الوجهية انه سلم وحكم وجهه الثاني انه لم يعلم
 وفيه ما يدل ان يسجد على سجدة واحدة عليه سجدة فعليه ان يعود ويسجد وان
 تلاها فاستمر دخل في الصلوة فاعادها سجدا لان الثانية هي المستتبعه
 لانها صليته في الكتاب والوجه الى الكراهة الاولى لانه يودي الى سبق
 اليه على السبيل **وهذا هو الظاهر** وان قيل الثانية لم يوجب
 شيئا لئلا يدخل في السبيل فكان الثانية لم توجد فلم يكن سبق اليه على السبيل
 ولو قرأ سجدة الثانية من ازاوي سجدة كان في الصلوة بغيره سجدة
 واحدة لان الصلوة جامعة المكان اذا تكلم صفة صلواته دليل على اذا المكان
 فكان العشر مكانه من الزاوية لا مكان الثانية فكانت سجدة السجدة والبيت
 وان كان خارج الصلوة تكرار لان سجدة ايضا اليه وسجدت سجدة
 السجدة ورجاؤك في سجدة مكان الثانية وهو مختلف في حال السجدة حقيقة هو
 ومن يورد سجدة واحدة في سجدة واحدة سجدة واحدة وهو لا يورد ان يسجد
 الاربعين فنه واحدة وان سجدها فاشته او حجه احبها يسجد ويؤتيه الله العظمى

ن

تلقية الاولى وهو قول ابن شريح ووجهه صاحب العمل وهو المحدثي ووقع بها وجوبه
 الباشا ان طال الفصل وان قرأها فاستغنى عن الثانية في كل خطوة على الخمار
 ورجوعه اليها يسجد بها ثانيا فيكون لم يسجد الا في سجدة واحدة وان لم يركع في المجلس
 والسجدة اذا انحلت سجدة واحدة في المجلس جاز في المشرك فيه في كل سجدة
 كما في الركعة والقبول والقيام في سجدة واحدة في كل سجدة في كل سجدة ولا يصح
 وقيل عليه ان يسجد على سجدة واحدة في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة
 في كل سجدة ويسجد بها سجدة واحدة في كل سجدة في كل سجدة في كل سجدة
 انه كان يعلم الناس العرق ويصف اليه هذا والحمد لله رب العالمين
 الامم واحدة وذكر ابو بكر بن عبيد الله في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 يقول السجدة ثم يعيد لها في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 السجدة اجزاء ان يسجد بها من سجدة واحدة وعنه عبيد الله بن ابي نعيم كان يقول السجدة
 في سجدة يعيد على سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 ومنه ما سجد على سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 ان سجد على سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 الثانية لا يجب في العن الامم واحدة ولو اذا انحلت لانه لا يركع في سجدة
 بعد الفريضة وكذا في مختلف المقصود علم بذكرها الصلوة في سجدة في سجدة
 اذا دوساها وسجد في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 بمزولة السجدة المخرج وبعض المتأخرين يقول على في سجدة واحدة في سجدة
 والحمد لله في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 ينبغي السجدة ان يسجد في كل مرة والوجه ان اذا ركع في سجدة في سجدة في سجدة
 عمارة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 السجدة في السجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 الثانية في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 في العبادات احتياط فيها على كل حال في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 اتفاقا السيد في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة

الصبي والمجنون وضعف السرخس عند الدخول وقال الصبي ان سيدا الوجوب
 حرمه الملوقة والثانية نكر بعض فلم يكن سيدا الوجوب هاشم وقال الما تترك
 سيدا وجوبك الملوقة مقصوده ولم توجد في الثانية لانه انما هو الاول وتكون
 الحفظ والتفكير وظل وسيله لا تحلقت المجلس ثم د الهتمام وانما عجز الامر
 به من يد المحيرة لوجود دليل الاقراض ولهذا لا بد من ان يقع وهذا
 انكارا لثبوت المجلس ولو قل ان كبرياءه من اول واعدا واولا نال الاسم ركبوا عباد
 قبل ان يسود الدابة لثبوتها واذا فو لهما الدابة يوم يحيا عندها وقال
 لسيد المرسلين لا يجوز له ان يات بها ولا يحرمه ولا يجوز له ان يات الدابة كل من دون
 على الدابة ولو انما اذن ابن سبيد على ابن عمر وابن جبير وابن الزبير
 وسعيد بن زيد وعطاء وابنه في ان يدخل بقصر السجدة على الدابة فبني
 بها وقعة على ما بنى سجودا ولها وجبت ناقصة وبوزي ما وجبت اقل
 الدار فان لم يركب حوزا دها على الدابة خالفوا الزفوق والكل لو اني
 هذا في خارج المصروفه لا يجوز على الدابة عند لي خيفه ولا يحرم على الايام
 لما شئى وكذا قال ابو العباس والاوزعة وابو بصير الشامي والساجي لاجل
 وابن جبير وعطاء وعلمه ولا اتموا واسموا يومى بها كذا كبري وحسن
 نقضها على المواقف وعن ابن سبيد انه كان يرمى السجدة وهو مسمى في
 السجدة فيلقا عن الطريق فيسجد وعن سلمة بن جميل قال اذا قربت
 السجدة وات مسمى ففرض جهنم على اول حارطة تلقاوه في الفورك لزم ابو
 حنيفة وابو يوسف والجمهور بها المباش وعندها لم يزل لها الدابة التي سمع
 الفصير فانه يومى بها ويكره في الدار وسدنه التوب ولذا في العمل من
 غصلا بعضه على الدابة ومنه على لا شكرا يصير اصل السجدة ووجهه الاصح
 ان الحكم بالعضان حتى لو كان اصل السجدة في الجبل وايضا انما في الحرم كانت
 صورة لها حرمه ولو كان في محل واحد في الصلوة يكره على صاحبه دونه
 واختلفوا في الكسرة على المصلي بناء على المصل الاخر ويستبعد في رايهم
 وقال لا سكر طرية في صلوة فان جواهره ان لم يركب حوزا في الحرم والمصلي

ولو
 كان
 في
 الحرم
 لم
 يكره

وهذا المستعمل

وفي جواب الفقه لو كانا راكبين في الصلوة وقبل احداهما اية السجدة فركب
 في ذلك فقصمها الاخر وقرا الاخر اية اخرى ومن سجد الاول لم يركب
 من سجدت احدها صلوة لقراءه والاخرى سجد سجدته من سجدة
 والركب في كل من سجدة عليه ثلث سجرات في امان من واحد صلوة للراية
 وقيل في الراكب السابرة في الصلوة لو سجد من سجدة واحدة لا يحل ان
 الصلوة وفي البناء ان تبدل بمجلس الثاني ومجلس السابرة وسجد
 على السابرة وذلك بعض المتأخرين انه لا يبعد عن السابرة وعلى الفورك
 ولو تبدل بمجلس السابرة ومجلس الثاني بمجد سجد الوجوب في السابرة
 وفي الراكب يحل لو كان اية السجدة في سجدة الكاعوة او في سجدة الكاعبة
 في رواية عم ثقاتها يعني في رواية اخرى لا يجب عليه التوسعة في سجدة واحدة
 لأن المصلي مع سائر المتأخرين وسجد على طرفة جعل كسجدته واحدة في حق
 لا اقل ولا في حق السجدة وكذا حكم البيت والسفينة سواء كانت واقفة
 او حارة بكنفه سجدة واحدة وفي جواب الفقه انما هو المقصود والركا
 والركوب والوقوف لا يجوز في كل المجلس ولذا لا يقال في البيت سجدة
 من زاوية الى زاوية او من جانب الى جانب في كل سجدة وقيل ان كان البيت
 كبير او المصلي كثير السجدة لم يجز له ان يجلس ولذا لا يقال في ذلك
 يثبت في الدار ولذا نحن في المساجد في سجودنا او جوسن لم يرد او يرد
 حول الرمي او يثبت في كل ما ذكره في الواجب الدوس اجزاء ولا في
 كراية الرمي في الخط من حجر في المسجد في السجدة ولا يكره من يسجد
 لفصل كذا في السجدة في الواجد ان كان المسجد كبير والركب سجدة
 لبعض المسجدة في كل المجلس في يوم مصغرها وقاعد لا تختلف في الخط
 وفي جواب الفقه يسجد ابو بكر عن قرا القرآن كله وسجد لكل سجدة من قوله
 نأيا سجدة ثانيا و في الموعظة على اولها سمع ابو ابي ذر انهم قالوا انما
 سجدة وقته والنجور اذا وها في الفوق المكره في ان يرمى لها في
 فان قرأها في وقت تجريد وسجد بها في وقت اخر كونه في سجدة

لم يزل يقول انما عند طلوع الشمس يسجد لله عبد العزيز وكان في ركوعه العجز
 لا للملأمة عند اطلوع الشمس **من** قول في الركوع قال في الاصل فا
 قرأ سورة في ركوعه السورة في صلواته الا ان كان شائعا بها وان شأه بقل
 اعلم ان قوله السورة على وجه الاول كان بعد ما اياه او اياما الى آخر السورة
 فالحكمة في ذلك ان شأه بها وان شأه بقل وان شأه بقل ان شأه بقل
 لما ركع على جهه وان شأه بها بقل على جهه والركعة افضل واذا سجد
 يعود الى القيام لان سجد على الركوع وهو بقل السورة ثم يركع ان شأه
 كذا في صلواته ان شأه الركوع على السجدة وان شأه بها اليه من السورة لا يركع
 حتى يصير ذلك ان شأه الركوع السجدة وهو في الركوع الى بقل السورة ثم يركع
 شيئا في الركوع سجد الى اليه في الركعة بينهما في السجدة لا يجتمع اليها
 وقيل فيها ان شأه اقام ركوع الصلوة وقام سجدة الصلاة وهو مقبول عن
 أبي حنيفة رحمه الله عنه ابو يوسف وروى الحسن عن أبي حنيفة عن عبد الله بن
 سجاد الركعة سجد عن سجدة الصلاة وقدر روى عنه اذا كانت السجدة في
 آخر السورة لا عرف والركوع او فيها منه شيئا اسرائيل واسبقه فركع حتى
 فرغ من السورة اجزائه سجدة الركعة عن الصلاة وهو افضل واختم
 السجدة فيها اذا ركع وسجد للصلوة دون الصلاة والركوع من عنها
 او سجدة الصلوة وسجد الصلوة قبل الركوع لقوله منها وقيل السجدة
 لها سنة منها وهذا في الركوع وهذا روى الحسن عن أبي حنيفة ثم انفقوا
 على ان الركوع لا يركع عن السجدة بدون السجدة واختلفوا في السجدة قال
 ابن ساعد وكذا عن ابنه لا يركع عن الركعة او بعد استوائه واعلم
 انه يسجد لصلواته ولا يركع ولا يركع عن الركعة فيها السجدة بسجدة الصلوة
 اقوى في ثوبه بها هذا في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 فصل عليه في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 وقيل يجوز بغير السجدة وروى الحسن عن أبي حنيفة ان الجوزين دون
 الركعة لان الحاجة بينهما ان شأه بها لا يفتقر الى اليه لانه في

يعني الواجب اليه سجد على اليه الاقامة غير الواجب مقامه في الركوع
 لا هو ان سجد الصلوة في ثوبه في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 لا يجتمع الى اليه ويصير موطاة بالصلوة لانه في الركعة في الركعة في الركعة
 الى اليه في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 يجوز الركوع عن السجدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 من ركع في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 وركع بها في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 روى عن ابن سجاد في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 فان الركوع خارج الصلوة ليس بركعة وسجد الصلاة في الركعة في الركعة
 القريبة لا يركع عن الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 ان القياس والاستحسان في الصلوة الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 ملك ان يركع الى آخر السورة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 او كسوف في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 كلها ما ذكرناه في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 ولكن قرأ ما بقي من السورة او خرج الى ركعة اخرى فقرأها سجد او قرأ
 ما بعدها انه او اثنان من الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 فواجب ان يركع في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 وسجد الصلوة عن الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 اذ لم يقدريا والركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 بقوله لا يركع في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 دون الركعة والركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 ان الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 اذا كانت في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 شيخنا رحمه الله اذا قرأ في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة

ما
 لقوله عليها

كالاعتناء والنجاة وافر سانه كي اسرائيل واسقت فرك حين فتح من السجدة اجزائه
سجدة الركعة عن الثلاثة وهو افضل واختلف المشايخ فيما اذا ركع وسجد للصلاة
دون الثلاثة فالركوع ينوب عنها والوسيلة الصلاة قبل الركوع فلهذا ينوب عنها
وفيل السجدة الحائسة بينها وهو كذا في المخطوط وهكذا روى الحسن عن ابي
خزيمة ثم اتفقوا على ان الركوع لا ينوب عن السجدة بدون النية واختلغوا في
السجدة قال ابن جماعة وجماعه من ائمة المذاهب لا ينوب ما لم يتوكل ركوعه
او بعد استوائه فاما انه يسجد لصلاة ولا يؤتيه وقال غيره ان النية فيها
لست بشرط والصليبه اقوي فنوب عنها كذا ذكر في الزخوة وفي
المخطوط لم ينوب في السجدة لم ينوب عليه في النوازل ان الصلوة خالها ناجح كما
فلا ينوب منها الصلاة والنية وفيل يجوز بدون النية وروى الحسن عن احمد
ان السجدة تنوب دون الركوع لان الحائسة بينهما اظهر وان يسجد بالنية لا النية
لانه ان بعد الواجب والنية تحتاج اليها لاقامه عن الواجب مقامه وفي
المسوط الاصح ان سجدة الثلاثة تنوب عنها دون الركوع وفي قاضي خان قال
علمة المشايخ لا يحتاج الى النية وبصير موداه بالصلوة لاها اقوى لا اذا
انقطع الغور فتحتاج الى النية وفي الذخيرة قوله ان شارك لها قاش وفي
الاستحسان لاجزائه الركوع عن سجدة الثلاثة ونص على التماس والاستحسان
الاصل قال محمد والتميز وكذا لا ينوب سجدة الصلوة عنها استحسانا وروى
الاصحاح من قال هذا اعطى من الكاتب والصحة انه يجوز في استحسانا
ومنه من قال موضع التماس والاستحسان خارج المصحة لو فزاية السجدة وركع
لها بدلا عن السجدة فجوز في استحسانا وفي جوامع الفقه روى ان
الركوع في غير الصلوة ينوب عن السجدة قلت وهذا الجيد فان الركوع خارج
الصلوة ليس بركعة وسجدة الثلاثة قريبة وغير القربة لا ينوب عن القربة بخلاف
الركوع في الصلاة وفي المسوط واظهر ان التماس والاستحسان في الصلوة الوجه
الثاني اذا كان سجدة الثلاث ايات الى اخر السون او كانت في اخر السون وهو
الوجه الثالث او كانت في وسط السون وهو الوجه الرابع والخم في هذه
الوجوه كلها ما ذكرناه في الوجه الاول فانه لو لم يركع لها ولم يسجد لها في هذه الوجوه
على النور ولكن قبل ما بقي من السون او خرج الى سون اخرى فزامن بها شيئا فلا

سورة
الاحزاب

بعد ما اياها من غير الركعة والسجدة عن سون الثلاثة اما اذا اوردتها ايات
او كانت السجدة في وسط السون لم يجز به الركعة وسجدة الصلوة عن الثلاثة لانها
صارت دين عليه لغوا لم يجزها الان وقت اداها مقدر اداها فاذا انقضى وقتها
باذاها او وجد من الفاصل قدر ما يقربه الا اذا صارت فائتة وقد وجد مقدر
وقت الا اذا ايات المكية دون الاية والمدنية وكان بالثلث يتم سبعة القراءة
وفي الاصل والجهد والحدوث ان ايات الثلاث انما يصير فاصله ما بين
وقوع الركوع والسجدة عن الثلاثة اذا كانت في وسط السون ولا يصير ما بين
في اخرى او في الركعة في شيء الاسلام اذا افاضت ايات بعد هاتين قطع الغور
ولا ينوب الركوع عن الثلاثة وقال الحلواني لا ينقطع ما لم يقرأ الا من ثلث ايات
وكذا في قاضي خان وجوامع الفقه ينوب عنها عند الركوع ولو نواها في الركوع اختلفوا
فيه وبعد ما من فراسة يجوز ان الذي ينوب عنها الركوع الا رواه عن احمد
وفي مختصر الشيخ السجدة الاولى من الركوع لها في صلاة الجمعة والمخطوط فقال
ظهر الدين لم نواها في الركوع عقيب الثلاثة ولم ينوبها المعنى لا ينوب عن
السجدة وقال القاضي عبد الجبار مثله وسجد اذا سلم وبعد الفقه ولو
تركها تقصد صلاته وذكر ابو بكر بن شيبه في سننه عن ابي اسحق ان علقمة
والاسود ومسر وفاق عمرو بن شرحبيل كانوا يقولون اذا كانت السجدة اخر السون
اجزائها ان ترك بها وعن ابراهيم مثله وعن طاوس انه كان يقرأ في العشاء الاخير
المنزل السجدة فركع بالسجدة وعن الشعبي في السجدة يكون في اخر الصلوة
فقال ان يسجد بها تمام فقرأ ما بعدها وان شأ أن يركع بها ركعة لها وعن مجاهد
كان يقرأ السجدة في بني اسرائيل وما بعدها ثم يركع وعن الربيع بن خثيم قال اذا كانت
السجدة اخر السون فان شئت فاركع وان شئت فامسك فان الركعة مع السجدة
وعن ابن سعد مثله روى سعيد وروى الاثر عن ابن عمر انه كان اذا قرأ
النجم واقرأ في صلاته وبلغ اخوها ركع لها وان قرأها في غير الصلوة يسجد وعن
عبد الرحمن بن زيد قال سألنا عبد الله بن السون يكون في اخرها سجدة اركع او
يسجد قال اذا اهل بيتك وبين السجدة الا الركعة فركع وفي الذخيرة للمالك
اشار ان يجبت الجوارها بالركوع وفي التمهيد كركع في ركعة عليه سجد واحد

الرفع وهو التفضل وفيه قاضي خان ان فراهما اية او اثنين فهو واجب وهذا اع من
التيور في غيرهما فليها او بعد ما اية الذخيرة والواجب ان لا يتراعى اية او
اثنين ومثله في الخزانة لانه المبلغ في الظاهر والاعجاز والظن في ترك
بأشياء اخيرا العود في عيصا ومن بعد ما يناسن في ذلك والصحيح ما ذكر
في الكتاب ولا يوافق على بكونه في الصلوة لكن الاقتصار انه واحد في
الصلوة ونكوه وفيه الذخيرة هذا ان كان السلي وحده يعني كيف سنا
وان كان معه جماعة وكانوا يمشون في السجود او وقع في قلبه ان لا يسجد عليهم الحيوم
ينفي ان يقرأها بمجدا وان كانوا احد من اهل البيت او رضى الله تعالى عنهم فيقرأها في نفسه
مكررا على ايام المسلم والفرق بين الصلوة وخارجها كالخبر الاسد على البركة
ومن الناس من يركب ذلك خارج الصلوة ولم يركب في الصلوة لكن هذا خلاف رواية
في الصلوة فان مجدا لا يقرأ السجدة او غيرها ويركب اية السجدة ولا ينبغي له ان
التيور اسوة به في سجدة في صلاة لا يجزئ فيها لانه لم يفسد سجدة
فركب الواجب وان سجدة في كل يوم اتمها صلواته اتمها قبل الركوع وفيه يتابعه
العموم في اتمها اذا كانت السجدة في وسط السجدة والزيادة ان الركوع فان كان يريد
ان يركب سجدة واحدة او بعد ما يقرأ السجدة ويقرأها لا بأس ان يقرأها اية الذخيرة
لما لم يركب في وقت الكراهة او كان في وسط طريق يقرأها ويقرأها ويقرأها
فراة اخرى ان ليس الكتاب يقرأها اذا ظهر او خرج وقت الكراهة ويسجد لها
ان يركب في ستر الهداية يكون الايام ان يقرأ السجدة في صلاته لا يجزئ فيها فان
قرأ لم يسجد وان سجدة في كل يوم من بين متابعته وركبها للثقة عند ان قراها
سجد ولا يقرأ السجدة في كل يوم من بين متابعته وركبها للثقة عند ان قراها
لا يكون قراها وسجد رواه في ان عرته صلى الله عليه وسلم سجدة الواحدة
الايمان في الظاهر في اية اية انه قرأ السجدة رواه ابو داود وهو اجماع
ان يركب فعله عليه السلام من اية في جوان وعلم بحكمه والاربع
لكنه اية او اية عليه دليل وان قراها في السجدة سجدة في كل يوم
معه فان تركه عدا ابطال صلواته فانه يتعذر عليه التسليم بجمع الكراهة

لا سيما اذا فعلها على ما **س** مع اختلاف لاهل العلم فيه قد تقدم في الجرد على الشارح
الطهران من اهل الحديث ولا يخاف من بدوهم كما ان سنا في السجدة واستقيا في الصلاة
والنية وان كل ما افسد الصلوة بنفسها ذكر ذلك في الخطوط في الهند الحاذية
لا يسجد بها لعدم السجدة لاهلها بالخبر وقد علمت من في رواية ابن الحسن عن ابن عمر
انهم كان يسجد في غير وضوء عن السجدة مثله ويستسئ ابن في سجدة عن ابن
ابن عثمان يعني لله عنه وليل السجدة ان لا يرضى بوضوء من اسها وان السجدة
ويقول الله ان السجدة في كل ركعة في الصلاة لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
وعن العمري في رواية التميمي يسجد في الركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
ولي عبد الرحمن انه يستسجد في السجدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
عن السجدة لانه كان يسجد في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
لا يركب السجدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
كالصلوة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
اذ لم يركبها ولذا المستمع ولذا المنظر ابطال الفصل في التوازي ان يسجد
وطا في الفصل لم يسجد في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
اذ لم يركبها في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
وفي محضر البحر يسجد في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
حلفه والاربعون دروسه في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
كانوا في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
خزانه الاكل في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
الوارث ان لا يركب في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
السابع ونية في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
الارض والذين يسجد في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
السابع في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
يجوز ساجد في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
وعن العمري في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة

المسعودي

[illegible]

قال في هذا في وسعنا انما اعطاني الله في حق من سجدوا لغيره من
 راسي فاستجاب لي فاعطاني الله في حق من سجدوا لغيره من راسي
 وعرب البرية فان الله اعطى لغيره من سجدوا لغيره من راسي
 عنه باسلامه هذا من حجة اليه في قوله تعالى ان الله اعطى
 البرية هذا من حجة اليه في قوله تعالى ان الله اعطى
 في حق من سجدوا لله تعالى من حجة اليه في قوله تعالى ان الله اعطى
 من حجة اليه في قوله تعالى ان الله اعطى من حجة اليه في قوله تعالى ان الله اعطى
 قال في رواية عن علي بن يوسف في كتابها وعنه احمد بن حنبل في كتابها انما اعطى
 في اعصاب الطهارة في قوله فيها وفي حوز الصلوة في قوله طهارة
 مذكورة في قوله تعالى في حوز الصلوة في قوله طهارة
 رجلي ادر الله ام في حوز الصلوة في قوله طهارة
 كما ذكر في الحاشية من قوله تعالى في حوز الصلوة في قوله طهارة
 كما ذكر في حوز الصلوة من قوله تعالى في حوز الصلوة في قوله طهارة
 المستوفى في قوله تعالى في حوز الصلوة في قوله طهارة
 انه فعلى في حوز الصلوة في حوز الصلوة في حوز الصلوة
 كما شهد له صلى الله عليه وسلم في حوز الصلوة في حوز الصلوة
 اعلم ان سفره في حوز الصلوة في حوز الصلوة في حوز الصلوة
 وجهها اذا ظهرت ومثله في الحاشية وقوله في حوز الصلوة في حوز الصلوة
 وجهها واضعف وجهها في حوز الصلوة في حوز الصلوة في حوز الصلوة
 يسفر عن اجفالي بسبب مشافهة حوز الصلوة في حوز الصلوة في حوز الصلوة
 بالسر والمرض وسبح الله الذي لا يفتقر الى حوز الصلوة في حوز الصلوة في حوز الصلوة
 معص مشطر وصلوة المسافر في حوز الصلوة في حوز الصلوة في حوز الصلوة
 الذي يفتقر الى حوز الصلوة في حوز الصلوة في حوز الصلوة في حوز الصلوة
 تنوير يسفر لانه الاصل بالاقامة في حوز الصلوة في حوز الصلوة في حوز الصلوة
 الظاهر وامداد من حوز الصلوة في حوز الصلوة في حوز الصلوة في حوز الصلوة

وحرره الخروج على الجيرة يعني محرم او روج بم ايقوت اهل العلم على ان السفياني راى
في القصر واحفظنا من ذلك خمسة مواعيد اوجها في المسافة والشا في حكم
القصر والنا في الموضوع الذي يبدوا فيه بالقصر والاربع في المعاد من الزمان
الذي يجوز للسافرا اذا اقام فيه القصر والخمس في السفياني الذي يجوز للسافر
اذا سافر اتمام صلاته وقصر ما اقامه الموضوع الاول هو المسافة التي يقصر
فيها الصلوات احكاما والوقوف اقل مسافة يقصر فيها الصلوات مسبوقة
لانها ايام وليا لين يسير الا بل ويش لا يقدم والقصر انما يكون لمن سافر من
اقل في اقل ولم يرد وانه السير لا وانه ان ولكن جعلوا النهار للسير والليل
للاستراحة وقالوا في القصر ايام المشا في السنة لان على السير البرد واطاء
الحمل والوسط هو الذي لا يروى وهو سيرا القافله وفي الحفة هذا جولي خط اهر
الرواية وفي الحساب هو الصريح وفي الفريز لوسل طريقا هي مسبوقة لانه
ايام والكنة ان صلح في يوم طريق تحرك قصر وقد راي يوسف يومين
والثالث اليوم الثالث وهو رواية الجس عن علي حنيفة ورواية ابن ساعد عن محمد
وفي الخط والحفة وهو رواية عن علي يوسف وغيره وهذا نص على الرواية عن
ابن يوسف وما ذكره في الكتاب يوم انه مذهبه من غير دلالة على انه رواية
عنه والثالث يوم الثالث يبلغ مقصده بعد الزوال في اليوم الثالث ذكره الاسيحي في
اللعناني وعما في المسارح ورواها في الفرائض فقبل احد وعشرين فرسخا
وقبل ثمانية عشر فرسخا في المعناني وعليه القوي وقال العياشي في جواب
الفتية وهو المختار وقبل خمسة عشر فرسخا ولم يذكر مسبقا السفر في المعناني
ظاهر الرواية وذو القعدة العيون عن علي حنيفة انه يقصر مسبوقة لثلاثة ايام في كل
وان سار في السير وسار في يومين او اقل قصر واختار القوي ان يخطو كدير
السفينة في ليلة ايام وليا ايها اذا كانت الاربعة سنوية معتد في فعل ذلك الامر
ذكره المعناني في الاسيحي وغيره ومثله في الخط اما اكمل فانه يقصر
مسبوقة لثلاثة ايام في اكمال ذكره الاسيحي في القيد والمود لوسل
مسبوقة لثلاثة ايام في السهل في يوم واحد قصر وبعثه في الخط وفي الكواشي

٢٢
ليقبل ان يسير او يذهب والمراة الفصد مع السور والخروج من معمر او غيره على
ما ياتي وفي المنا في ان يسطر القصد وهو الاشارة الى انه لا يوطأ في
الديار يعني وقصد السفر لا يصير مسبقا والقصد وحده والسور وحده لا اعتبار
به بل الاعتبار بالقصد المسفر مع سيرة خاص في المسبوط او غير خافه عن
اولئك قصر مسافر ايام لم يسافر في مدة السفر وانما فيهم الدنيا في جواب
الفتية ولا اصلاح لكس مطلب عند السفياني في رايه في رايه واذا اجعلوا فان يجمع
بين قصرهم مسبوقة مسبقا في المسبوط وانه المطالب للمطالع والمطالع في
وهو الذي لا يسلك طريقا ولا له وقصد معلوم وطالب لاني والقوي لا يقصر
مشي في خطو في الما يرايه يذله عن قرب او يبعد فان قصد سفر ابعده عن
انه هم لم يذله في السفر وان يذله في ابعده في اوله فظاهر هو هذا في
القصر بطريق الجاهل الاول اذا خرج من ثوبه مسافرا ومنه من كل سبط
سبوق في القول وما ذكرناه من طرقات في ايام وليا ليس في بيت عثمان وابن سوييد
ابن عمه والمعتق والقوي للبركي واخس من حيث ذكر ذلك النووي في الهيد
وحنيفة بن اليمان والوفا لانه وسر عن عبد الله وابن جرير وابن سيرين
وجاهه صاحب المسبوط عن ابن عباس ورواية عن ابن عمر والصحاح عن ابن عباس
غير ذلك على ما ياتي عن قريب قال سالكه بقصره اقل من ايامه واربعة ايام في
وقال سالكه عشرين فرسخا وهو قول الامام الفريز في ثلاثة ايام والبل سنة الا في فرسخ
وذلك يومين في اربعة برزخ ويبد وهو السور وعنه وعنه خمسة ايام
ميلة وعنه ايام وان يبعث في وعنه اربعون ورواية ابن اسحاق في اربع
سنة وثلاثين ميلة في ان حرم ذكر هذه الروايات عنه اسعد بن اسحق المعناني
في بسوطه قال وراي لاهل بيته خاصة القصر المسافر فيها فانه اربعة ايام ورو
ابن المعناني القصر عشرين ايام لان طرقات عن القصر اقل من بيتي وعرفان
واهل بيته وعرفان وبعثه في اربعة ايام لان طرقات عن القصر اقل من بيتي وعرفان
قال النووي في الجوامع صاحب السال والسا في سفرهم للسفينة سبعة ايام
في مسافة القصر اربعة ايام في مسافة وانه في موضع سواد يور

[illegible]

ولبواص

عبدالمجيد

وعن الحسن

صاحب النيهاب هو عسر والوالوة طلق النفس وهو ما شذذ في فكر بلبل التي
ذراع **والله** وفي العرب العلوة لعمامة ذراع الى اربعه ذراع الى الساي كانت
لوعمر اعمامه انه لا يملكه الف ذراع ومجسدية ذراع واثني مائتي ذراع
الساي لانه لا يذراع فله صاحب الميان الرابع اربعه الف ذراع الخاس
لا يصدق الحكيم في الساس الفذ وطول خطوه لكل الساس ان يطول النفس
ولا يعلم الهوان اذ فاقب ارجل هولاء سلة وخطه قول من جعل الكراية
يود ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يقصر في ادي من اربعين ومن
ملة الى عشتان فله **والله** يرويه اسيد بن عياش وموصوف بن عبد الوهب
ابن محمد وعبد الوهب اسد عفا منه **والله** يحيى بن احمد ليس في قوله لا يذرك الا
وهو الساي عروك الجديت واحتجوا ايضا بان ابن عياش وابن عروك لا يقصر
في اربعة يذروا الباري والاحكام في فالف من وجوه **والله** لا يذرك
ان ذلك ليس بسبعين رسول الله وانما هو عفاها والساق في كبري فعل لعاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم في حجة فليف عمل به **والله** في الثاني ذبح الهما عفاها
من العفاة على ما في بيان ذلك **والله** الثالث قد اختلفت عفاها في اربعة
اختلاف يروي عن ابن عمر ابوي السحاب اني سمعت ابن جريح انه لا يقصر اقل
من ستة وتسعين ميلا **والله** الرابع لم يذكر انه من في اربعة يذرك
وروي عنه حفص بن غانم وهو اولى من يذرك انه لا يقصر في اربعة عشر ميلا ذرك
لكا واصل ابو جعفر ووجه تخصيصه بالذلال انه ارجأ زمانه في ارضه
من رسول الله بنى بطنين فاولم يحز لاهل ملة القصر لاهل ارضه ان لا يذرك
فان **والله** في ارضه لم يذرك في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه
انما اصلونكم في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه
الله صلى الله عليه وسلم في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه
وابو ثور لا يقصر من في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه
ابو جعفر ليس في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه
والله في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه



القصر الى عسقلان والطايف وجده واذا وردت الى اهل الواسطه فقام الصلوة ولا
 يقصر الى منا وعرفه في لوجا فله بالانقص والى عسقلان الى اهل الباطل الى اهل
 بعض قوله حجة وهم قوله حجة ويخرج الى اهل الباطل الى اهل الباطل الى اهل
 وعرفه في اهل بقم وفيه خروج اهل سائر بلاد الارض هذا المقدار ولا يقصر
 ولا يقصر عن سائر اهل الباطل الى اهل الباطل الى اهل الباطل الى اهل الباطل الى اهل
 عليه وسائر اهل الباطل الى اهل الباطل الى اهل الباطل الى اهل الباطل الى اهل
 لا يخرج الى اهل حزم ذل في الخلع ذل في اهل الباطل الى اهل الباطل الى اهل
 عسقلان في ذات المصطفى وهي من المدينة ثمانية عشر ميلا فله انما
 قصر الصلوة وعن حمزة بن عيسى في خروج سرجيل بن السبط الى ارض بكر
 لها دويين من حصص على ثلثة عشر ميلا وكان يقصر الصلوة وعن شعيب بن
 السلب الهمداني عن عبد الرحمن بن حوشب قال يقصر الصلوة في يربدين في اقليم
 وذكر عن عبد الواسط بن عيسى في خروج المالك بن السلب الى ارض بكر
 يحولون انفسهم في دعوى الهمداني على فوطم بل يخرج على ذاك كثير من اهل ولا يكون
 من اهل ولا قال احداهم احد اهلها لجا في القصر فله انما هو اجماع وكل
 الاخرى فله انما هو قول ابن عباس وابن عمر ولا يخالف في الصلوة في اقليم
 الاخرى انما هو ظلمة لا يجمع بين الصلوة في اقليم مشهور عند اهلها ولا ينفصل
 فيها في التبع للملاولة عند سبيلها في الحدود في اهل العلم ولا ينفصل
 كما يستفاد من قوله لا اقل الى الزناد والشراد وفيه سعة وسبعين ميلا او في
 اقليم من اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 ميلا او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 ستة وثلاثين ميلا في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 والاصح في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 له منهم فمقتطعت هذه الاقوال الى اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 لكن بما في كلامه فانه في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 موضع سكة في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم

هذا القدر والشهد بالبلد من هو في الحجاب او المستندة الصحيحة او المستندة
 او الاجماع او الفاعل اس لم يزل صاحب الحجاب المذكور فمقتطعت قوله انما هو
 في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 سفر اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 القصر الى اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 ولا يخرج الى اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 قد ذكر عن ابن عمر بن الخطاب انه لا يقصر في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 ذلك والبلدان وبلد المسرح فاذا خرج من اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 عن ابن عمر ايضا القصر الى ذات المصطفى وهي من المدينة ثمانية عشر ميلا وقد
 ذكر في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 رواية البيهقي في كتابه ثبوت عن ابن عمر بن الخطاب في اقليم او في اقليم او في اقليم
 هو وعنه عن ابن عباس في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 ضواحي اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 له من اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 المسافة السابعة في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 سفر او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 باطل لا اصل له وقوله او قول من اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 وان كان في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 ليون او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 فعل الواسط والاعين وما اختلفوا فيه اخبرنا في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 كل واحد وفيه حجة وانما الفاعل اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 الهادي عن ابن عمر بن الخطاب في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم
 صلى وكثير في سبعة السال رواه مسلم وابو داود والترمذي في اقليم او في اقليم او في اقليم
 سبعة في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم او في اقليم

وفيه المبسوط والخرج خلف غريم واثنان لم يصرفا من ايام النبوة الى مدة السجود وان طاف جميع
الدنيا وجوامع الفقه وكذا اصحاب الحنن يطلب عدو ولجعلون ان يدركونه
واذا رجعوا وكان بينهم وبين مصر مائة وسبعمائة فرس واما في المبسوط وما به المطلب
المهم وراكب التعاسيف وهو الذي لا يسلك طريقا ولا له مقصد معلوم وطال الاثر
والفرح لا يقصر وان مشى الف خبط اذ لم يدركه يدركه عن قرب او بعد فان قصد
سفر طويلا لم اعلم انه مهمل في الاثر وان لم يلقه متادى له المقصد الاول
وظاهر مذهب الشافعي القصر نظر الى حاله الاول فاذا الفى خرج عن كونه مسافرا
ومنهم من قال يطل سفره في الاول وما ذكرناه من ثلثة ايام وليا البهمن
مذهب عثمان وان مسعود وسويد بن غنله والسعي والنجح والنور والحسن
ان يحج ذكر ذلك النووي وفي التهذيب وحديثه من البهمن وابو قلابه وثلاثة
ان يقيده وان جبر وان سبعتين وحكاها صاحب المبسوط عن اربعة عشر
رواية عن اربعة عشر رضى الله عنهم والصحيح عن اربعة عشر غير ذلك على ما ياتي عن
قريب وقال مالك لا يقصر في اقل من ثمانية واربعين ميلا بالهاتمي وذلك سنة
عشر فرسخا وهو قول احمد بن حنبل والترمذي بلانه اميال والميل ستة الاف
ذراع وذلك يومان وفي اربعة بردج يركب وهو المشهور وعنه خمسة
واربعون ميلا وعنه اثنان واربعون ميلا وعنه اربعون وروى عنه اسعد
ابن ابي اويس سنة وثلاثين ميلا قال ابن جرير ذكر هذه الروايات عنه
اسعد بن اسحق القاضي بمسوطه قال وراي لاهل مكة خاصة القصر الى
مكة في اقل من اربعة اميال وروى ابن القاسم القصر عنه ثلثة ايام
وقال ابن بطال عن مالك بقصر اهل مكة بمكة وعرفات وثم ينفى قال وروى ذلك عن
ابن جرير وسالم وطاوس واسحق بن النوفلي قال ابو حنبل وصاحب السائل
والبيان وغيره للشافعي سبعة نصوص في مسافة القصر قال في موضع ثمانية
واربعون ميلا وقال في موضع سنة واربعون ميلا وفي موضع اقل من اربعين ميلا
وفي موضع اربعين ميلا وفي موضع يومان وفي موضع ليلتان وفي موضع يوم
مسافة ركبو الشطوط التوفيق بين الاقوال واستحب الشافعي
ثلثة ايام وليا البهمن لاجل مذهب الحنفية حتى يخرج من مكة

ون

ولفظه الحكي في مختصر الحنفى فاما انا فاجاب ان لا يقصر في اقل من ثلثة ايام احتياطا
عائني قال ابو الطيب وهذا قوله في الصلوة خلف المريض القاعد قائما الا
ان يستخلف صحبا يصلي بصر حتى يخرج من الخلاف وكقوله اذا حلف فالا فضل
ان لا يكسر بالمال الا بعد الحنن يخرج من الخلاف قلت سقى عليمان من العلماء
من شرط القصر ان من ثلثة ايام وليا البهمن اجابوا بضعف دليل الزيادة عليها
وقوه دليلها وبرهانه ان الصوم افضل للمسافر اذا اطاقة وكان ينبغي له على
قناس ما ذكر ان الفطر افضل لمن اهل الظاهر لا يرون وهو مما جاز الاجابوا
بانهم لا يقيمون صاحب الظاهر وانا قاله امام الحرمين قلت لكن نزل
القاضي الحسين عن الشافعي انه قال في الكسرة اني لا امنع عن كسره عند جمع
القوة والهيئة للخرج من الخلاف فان داود يوجب ذلك فقد قام بخلافه
ونا وقال الاوراعي يقصر يوم تام قال ابن المنذر في الاسراف فيه اقول وحكي
ان جرير في الحلي عن ابي اويل شقيق بن سلمة انه سئل عن القصر من الكوفة الى
فقال لا يقصر الصلوة في ذلك ولعله ما به وخمسون ميلا وعن الحسن بن حري
رواية لا تقصر في اقل من اثنين وثلاثين ميلا كالميل الكوفة ويجوز في التهذيب
عن داود الظاهري انه يقصر في طول السفر وقصره قال ابو حنبل حتى لو
خرج الى استان اخرج البدر قصره المبسوط وقال نفقة القناس لا تقدر
فيه بل العمل باطلاق القرآن قلت ونحن من نفقة القناس في المقدرات
وحكوه عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه قلت قد ذكر ابن جرير في الحلي انه لا يقصر
في اقل من ميل عند الظاهرية ومستم فاطلاق في عمر في التهذيب واطلاق الاحاميد
وشمس الحمية متأخر حتى فان ابن جرير احب مذهب من غير اهل مذهب
فابعد ذكره في التخرية للشيخ شهاب الدين العراقي رحمه الله الفرج فارسي
مغرب والميل من الارض منتهى مد البصر ان البصر ميل فيه على وجه الارض
حتى يغيب ادراكه وفيه سبعة مذهب قال صاحب الفقهيات هو
عشرة غلا والغلو طلق الفرس وهو ما يذراع يكون الميل الف ذراع قلت
وفي المغرب الغلو ثلثة ايام ذراع الى اربعة ايام ذراع الشافعي قال
فيه انه لا خلاف ذراع وخمس ايام ذراع وافق ما ذكره

فضل

سنة

فكان يدين على الخفين في السفر واليا بغير وعمره وان كان ذلك متفق عليه وفي العهد
 كاجيد القبرين ابن عباس قال اني سأفترقا فاقصروا الصلوة في السفر ام انها تقدر
 ابن عباس يقصرها ولكنه ما هنا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم امنا لا يخاف
 الا الله صلى الله عليه وسلم حتى خرج من الحجاز فله الله صلى الله عليه وسلم حتى رجع
 بم صلى الله عليه وسلم ان يقصر ما رآه من صلاة الا ان يركع ركعتين او يركع ركعتين
 وعن عبد الله بن عمر قال صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين في مكة ثم
 رجع من حذرا من خلافة من صلى الله عليه وسلم ركعتين في مكة ثم رجع من حذرا من خلافة
 فانها اربع ركعات ولا الا ان يركع ركعتين او يركع ركعتين في مكة ثم رجع من حذرا من خلافة
 مروج عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابن عباس يقول اذا قدم على رجل فسلم وقصده لركعة
 الصلوة وفي السجدة عن عثمان بن عفان صلى الله عليه وسلم ان الناس عليه فاما انما الناس
 اني انا منكم مستدرك وفي سبعة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اهل
 بيته فليصل صلاة المغرب واه احمد وابو بكر بن عتيق وابو عمرو بن عبد البر والطحاوي
 ههنا ذكر عبد الرحمن بن الاكمام اللبكي يوافوا انما هم عثمان بن عفان لا يعرف كانوا جليلين
 فانما يعلمون ان الاكمام جابن الاكمام ابو جعفر الطحاوي كانوا باحكام النبي صلى الله عليه وسلم
 في نفس النبي صلى الله عليه وسلم اهل فليقيمهم وهو اولى بهم من عثمان ولو كان ذلك
 جابرا لكانوا اولي منه وقيل لعبد الله بن مسعود صلى الله عليه وسلم بن عتيق بن اربع ركعات فاسمع
 ثم لم يزل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رجع من مكة حتى رجع من مكة حتى رجع من مكة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى رجع من مكة حتى رجع من مكة حتى رجع من مكة حتى رجع من مكة
 فعلمه عثمان بن عفان ان يركع ركعتين او يركع ركعتين في مكة حتى رجع من مكة حتى رجع من مكة
 واما ابو عمرو بن عبد البر والطحاوي اللبكي يوافوا انما هم عثمان بن عفان لا يعرف كانوا جليلين
 الصلوة في مكة فليصل ركعتين او يركع ركعتين في مكة حتى رجع من مكة حتى رجع من مكة
 عنه لما صلى خلفه فليصل ركعتين او يركع ركعتين في مكة حتى رجع من مكة حتى رجع من مكة
 صلاتها اربع ركعات ولا الا ان يركع ركعتين او يركع ركعتين في مكة حتى رجع من مكة حتى رجع من مكة
 ولانه لو كان الاقامة وهو جليله فليصل ركعتين او يركع ركعتين في مكة حتى رجع من مكة حتى رجع من مكة
 عور ان يكون في الركعة ثلثا او ثلثيها فليصل ركعتين او يركع ركعتين في مكة حتى رجع من مكة حتى رجع من مكة

الحافظ

عليها ما فاهها واذا لم يكن بها اول المعركة الاولى ثم لا بد عن ان يوصل الصلابة عموما
 في مساندهم واما ان يقصر في احد من الله راد في نفسه عار لا سيما بعد صلواته
 ههنا لا يحل المسلم ان يتأوله عليهم وينسبهم اليهم اياهم كلامه **قلت**
 ليس الا ان ذكر في عندنا لا يفسد صلواته بالاعتكاف وان كان العزم ركعتين
 لا غير ولا ينسب اليه اعتكافه لا يجاهد ولا يركع عيسى والربط بصلواته
 وعن مالك بن عيسى خذ ان من سأل الله في الوقت وعن صفوان بن يحيى
 العاركي انه سأل ابن عمر عن الصلوة في المسجدين ركعتان من خارج السنة
 فقد نفذ ذكره في التمهيد وفيه للحاج ابن حزم وروعه ابن عمر الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وروى ايضا من قوله واما رواه السنة طريقتين رسول الله اذا ركب
 السنة لا يركع ركعتين من صلى في السفر اربع ركعات من صلى في الحضر
 ركعتين في مكة في المعنى وليس المبرور في الاشراف وعن عثمان بن عفان قال
 حججت مع رسول الله وكان صلى ركعتين وسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان يصلي ركعتين
 حتى ذهب وسافر مع عمر فكان يصلي ركعتين حتى ذهب وسافر مع عثمان
 فكان يصلي ركعتين وسبسين رواه الترمذي وقال حديث صحيح وعن ابن عمر قال
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امانا ونحن نزال في غلبتنا وكان فيما علمنا ان الله عز وجل
 امرنا ان يصلي ركعتين في السفر رواه النسائي وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 فرض الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الحضر اربع ركعات في السفر ركعتين في مكة ركعة رواه
 مسلم وابو داود والنسائي والجمهور في الكوف دلتها مع ما ملكت طرافه من الاحكام
 اذا كان مسافرا او قول ابن عمر لو يكسب مستحبا لا يركع على الا ان يركع ركعة
 المتأمله في هذه الاشياء العشرة المتأمله ذلك ان فرض السفر في البنية ركعتان
 من غير قصر وان طار عن ذلك ركعة لانه لو كان ركعة واحدة ولا تمام عمره لما ترك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر وعمر رضي الله عنهما العزم على الدوام واجاز
 بالركعة لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع ركعة بالانس والاعمال ولا منه الا ان
 والانس وكذا سمعوا الفضائل عليه اذ يعمل في ركعة لا يجادل ولا يصا
 فصا ركعة الصلوة في حق العارفين ما ابن حزم في الحلي قد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم

فرض صلاته الحضر وركب الصلوة السجدة فبقيت على ما كانت عليه فان قيل الزيادة
 على ثلاثين في القراءة في الصلوة اذا قراها بلون فرضا ولو لم يكن كما لا يقتضي
 قيل **الصلوة** في كل ركعة ولو لم يكن في الركعة الاولى الا ركعة في ركعة
 ليست بركعة في نفس الامر وانما يصير بركعة في القراءة وقيل لها لا يركب في ركعة
 وفي الحلي في كل ركعة ثلاث ركعات في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة ان
 يفرضوا في الصلوة ان ختمت بقراءة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الله عز وجل في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الصلوة فرضها الله في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 كما ثبت عن ابي عبد الله في الصلوة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الصلوة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الاتمام منها عشرة ولم يعلق الناس في فرضه صلى الله عليه وسلم في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الا في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الله تعالى في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 ثم انما هو يدل على صحة الصلاة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 انها فرضت في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الحاشية انما هو في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 انه لا يفتقر الى كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 انما هي في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 لعرفه لا لعرب ان هذه الصلوة اربع ولو كان المسافر في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 ولعل الخوف لا يمانع ولم يفتقر الى كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 بانه حاد وهو الصلوة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 عليه فانه لم يفتقر الى كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 وقال النووي في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 هذا لا يفتقر الى كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 لو لم يفتقر الى كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة

٨٤

٨٧
 كما في علمنا من وهو من باب التبريد والتفعل فان قيل قول النبي في الصلوة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 ومنها من يتم ركعتين في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الله صام وأفطر وقصوا الصلوة وانتم بذلك على النبي وحوار الامام قبل له
 في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 ابو الفرج في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 العمى والنسب في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 مفيد من كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 محمد بن قيس في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 سوي في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 اقتصر على ما عرفت في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 كان محققا في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 على خلافه في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 عما ان الله فرضه في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 بقصر وان الصلوة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 وجواب عن كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 ان مقتضى كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 لما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الاية وقد قدما مستوفيا فان قيل في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الصلوة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 بغير حجة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 من ذلك في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 غير المؤمنين في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 ان المؤمنين في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 المؤمنين في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة

وقالوا لعلنا نأكل مما كان خلفه المسلمين فخرجت ساحل كان يديه ولو لا هذا الثاويل
 لما خالنا الصلوة عنها وضعتوا ما قبل عاتيه بذلك وقالوا كان نريد
 اهل صلى الله عليه وسلم اننا لموسى لم نساو فلما لا بد من ذابوا ما قبل
 عن يهاقوا السبا رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه سرح لا يعمل بولع عين
 ويملكه الوتوف على ايمن عينا وابل وذو السرخس في المستوطان
 انهم عمن كان يجرى فاب لم يوافق عليه في حب احري بل قالوا انك انعام
 من على ما قدمنا عنهم وفيه التنبه على السعي من اتم الصلوة
 في السور فقد رتب عن ابيه في الوجود منه من اتم الصلوة ففعلوا
 وجاءت السنة فان تعد في الثاينه قدر الشهد اجر لانه ولا يخربان له
 فانه يصير سببا لما تحل لسله ويكون قد بين القتل على حرير النفس
 وهو جابر بن عبد الله ولولم يعلو في الثاينه بطل فرضه لان المعصية على
 راس الباليه فرض فيها وقد تكرر وحاطه الثانيه قبل ان الفرض في البينه
 والخفه لوصي اربعه وترك البعارة في الاولين اوتى احدها بعد صلوة
 عدله وعند السامعي لا يفسد لان فرضه صار اربعه فمكنه قضاء الفارة
 في الاخرين فقلت **فلما** لا يفسد عند السامعي في الفارة لانه في
 الراجح اعمى الفارعة واما الموقر انما كانت في الذي يفسد فيه بالفساد في الفارة
 بعض محله غير ان الموقر في الموقر والرجحان في انما لم يحله مسدود
 الموقر كان في مصله ما فانه لا يصير ما لم يحاوزه ما لم يحله دورها
 محله الفارة التي يكون فيها الموقر فانه يفسر وان لم يحاوزه بها الموقر
 الحجاب الذي يخرج منه لا الحجاب الذي كان في اوله لانه التي في
 طوبه يفسر وان كان يحل به ايديه اخرى من جابر احسن الموقر وهل يفسر
 في الموقر كان فيها ومنها ما اقل من قوله ولم يكن فيها من رعي بعينها وله
 القاء ولا لا يفسر في القاء بل هو يحاوزه وعمل الموقر وان كانت فريضة مصله
 برض الموقر يحاوزه وهو الموقر وان كان في مصله سببا لا يبرهنه بغير
 القاء دون الفريضة في جميع النفع اذا حوازه حيطان الموقر فهو على ظاهر

حين

٤٨
 المذهب وعن الحسن بن خنيس سألنا عن موقر موقر فانه كان بينهما طول سلكه
 لا يفسر سلكه من الجوار والموقر وان كان التوبة من عن جابر ان
 كانت موقر مصله برض الموقر لا يفسر سلكه من الجوار وان كان موقر موقر وعن بعض
 جابر ان الموقر موقر في الفريضة والعصية انه يصير جابر وعمل الموقر الا اذا
 كان موقر موقر او موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر
 الموقر اذا نوى الموقر موقر او ركب لا يفسر سلكه من اتم الموقر من جابر الموقر
 لان يديه العك لا يصير ما لم يملكه لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
 وقال السامعي في البلاء سوط جابر السور لا يحاوزه ولا في البلاء الموقر في السور
 خارجة في المذهب وحكي الراجح في جابر ان الموقر موقر او الدور موقر الراجح
 هذا الوجه في الموقر ولا يفسر في السور وان لم يكن في جهة خروجه سوط
 وكان في فريضة سوط موقر لعلنا في الموقر وفي الموقر لان فريضة ليس في موقر
 السفر الموقر يخرج من موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر
 فانه الك ولا الراجح في الموقر والسامعي اعني وابو نورة لسان الموقر الراجح
 من عوط عنه من اقل العمل على هذا وعن عطاء وسليمان بن موسى لعلنا كان
 سليمان بن العرق في البلد في موقر السفر وعن الجاهل في موقر موقر انه اراد سوطا
 فضلي بالجاء عني موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر
 عبيد الله وعلامة اهل العلم قوله تعالى واذا ضربتم في الارض لاية ولاية لسان
 يخرج من شارب **فلما** الموقر وانما اذا ادم الموقر في الارض لان الفريضة
 في الفريضة هو السفر والاشكال من جعل سوطا لعلنا والارض في موقر ليس مسافر
 خفيف وقال الشافعي في الموقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر
 والعصية في الموقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر
 اهل الموقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر
 بالموقر فلهذا رجعنا له هذه الكوفة لا الحجابي موقر موقر موقر موقر موقر موقر
 على كرم الله وجهه انه لا يجوز ان هذا الموقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر
 يبرئه الموقر على ان في الموقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر موقر

بيته مح

بعض من حج المدينة شرحا استدل ملك السبا في على فدي يورث الإقامة بأربعة
امام ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا اذن للمهاجرين في إقامة ببلد لم يأت
لأعسر ان يكون له حاجة في ان يترك في روجدنا ان الله سبحانه وتعالى
قد غلبت حجة عليه الكلمة وبعد منه القول بالحكمة والاعلم من الدنيا
مع بلته ايام فدلنا اذ على انها لا تكون في حد الاستيطان قل **سأعلم**
في هذا ويقول الاربع اذ لا لا تحجب المدح في الثلاثة لا تنفع جواز الاربعة
لوضوح ما قلنا انهم في إقامة الدلالة انه علم ان خواجهم سمع فيهما عاليا
الا اننا زاد عليها اياه افاية قال ابن خنوم لا يعلم لهم محمد عمو هذا والاربعة
لهم فيه لا نعلم في هذا الجواب ولا اسئلة الى الدلالة التي اذا اقامها المسافر
به صلواته وانما هو في حكم المهاجر لا في حكم الترس بله ايام الفجر يشقه وقضا
حاجته في البلد ولا حجة الى الترس ولا يدبر الله صبرهم في الاربعة
ولو لم يكن ثابت حكم شرعي في الاحكام والمهاجرين في الزيادة على الدلالة
والسافر في اقامته فادله في نسبة بين اقامة كل واحد من اقامته
وايضاً انما زاد على اقامته ايام المهاجر وحل عندهم في حكم ان يكون سافرا
لا مقيما وما زاد على الدلالة للسافر اقامة مريحة فلا يتقاسان وايضا فان
اقامة فخر صلواته واجرة زنا على الدلالة مكرهه للمهاجر فيبقى
صدمه اذا سئل عليه السافر ان يتم وهو حلال فيهم والاربعة لا
دليل عليها وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم صرح رابعه من ذي الحجة فاقام
التم انما ابعثه والمكاس والسبا وحس ما سافر ويخص للمهاجر في ايام من يوم
التروية وهو الناس قبل الزوال وما والا اقامة فيها به مثل فذا ينطلم فيهم
بالعدول اربعة ايام فان يوم الدخول لا يعتبر به **قال الاحكام**
المطهرة بالسفر بسط جملتها يوم الدخول اذا نوي الإقامة بعد عملها
بعد ام **قال** رخصة السفر والروضا وروجب اقام للصلاة في المعنى
لاخر اربعة بعد ايام الإقامة بعد دبل استرحى في صلاة يوم الكزوع قبل خروج
قال السهمي بحسب اليوم الذي قدم فيه لانه كل فيه سائر **قال**

ذكر ابن خنوم في الحلي وابن قدامة في المعنى انه قد صرح رابعه فقل قولنا
فيه سلم بن ابي الحسن بن حبل صلواته صلى الله عليه وسلم الحدي وعشرين صلوات
التم انما ابعثه وعشرين يوم التروية فصار اربعة ايام صرح يوم التروية وروي
الويكي للسبا في يومه صلى الله عليه وسلم من في الإقامة في دار الكربة ايام
فدلنا على انها اربعة ايام **قال** هذا اصل له ولم يرو عن النبي صلى الله
عليه وسلم المتو الا للمهاجر خلاصة في زيادة الإقامة على لانه امام عرفة
وكانت داره سلم بعد قضاء المناسك في حجة الوداع ولا معنى لذكر دار
الحرب واعين ابن حبل فقهر رسول الله صلى الله عليه وسلم الحدي وعشرين
صلواته حين دخل مكة الى حين خروج الى منى وقروحة على من قدر الدلالة داخل
من ذلك والاربعة عظام قد رهاها الله وهو مشكوك عنه في هذا بل منه ما
دل على خلافه لانه صلى الله عليه وسلم فقهر ستم الى ان يرجع الى المدينة
وقصر الى ايام **قال** ما روي ابو حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن جردون
بحديث ابن عباس بن عمر انهما قال اذا قرأت صلاة وابت مسافرا
وفي نفسك ان يتم بها خمسة عشر يوما ولما فاض صلواتك وان كنت في دارك
مضى طعن فاقصر فكل ولم يرو عن غيرها من السلف خلافة واروي
عن المسلب انه قال من اجتمع على اربعين يوما صلاة فاض صلاة فاض صلاة واروي
هشيم عن جاور عن جهم عن ابن المسلب انه قال اذا اقام المسافر خمسة
عشر اليه اتم الصلوات وما كان في ذلك فاض فاض وقوانه لا يجوز ان يعارض
به قول ابن عباس بن عمر عن جهم بن ابي اسحق ولا يجب لاس كم اقام النبي
صلى الله عليه وسلم مكة فاعشرين يوما الفخار وسلم والنويزي **قال** حديث
حسن صحيح ومعلوم انه لا يعلنه الرفع الى المدينة قبل فراغه من الحج
وقد فقهر صلواته بالبقاء في التروية فدل على ان دور اربعة عشر وعشر
معتبر في الايام والاربعة في القدر ان كان كحج فصار حجة اول اطوار لجام التروية
وافهم بالقسمة في بلاد اربعة **قال** المسافر اذا دخل دارك لا يلزم
ينظر وان اقمه والرجوع كل سائر ليس له والاربعة مفقود ولا يلزم

ابن

في تأويله قلت قوله هذا مردود فانه لم يتقبله احد عن عثمان رضي الله عنه
والمتقول عنه ما عده فانه قيل من الثاويلايات وقال النووي رحمه الله
مضى قول عائشة رضي الله عنها فضت ركعتين لمن اراد الاقتصار
عليهما قلت هذا لا ينقسم لان فرض الله سبحانه وتعالى لا يتعاقب
باو ادنا وبرده ايضا قول ابن عمر لو كنت شفعلا لاشمت فحجل
الزيادة على الركعتين في القصر فلا وجعل المنهم كافر اعلى ما مر وهو
من باب التهديد والتعذيب فان قيل قول ابن عمر كما اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم يسافرون الصائم ومنا المفطر ومنهم ومنه
من يقصر فلا يجيب احد عن عائشة رضي الله عنها فالتكليف لا كان
يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم صام وافطر وقصر الصلاة ولم
يدل على التحريم وجواز الاتمام قيل له في طريقها زيد العمى وطلحة بن عمرو
وقال ابو عمر من هذا البر لا يحتج بهما وقال ابو العرج بن الجوزي المعروف
منا الصائم ومنا المفطر والزيادة من قول زيد العمى وليس بشيء وقال
النووي ثبت القصر والتمام قلت وفي الاتمام غيره من زياد قال
ابو زرعة لا يحتج بحديثه وضعفه احمد وزيد العمى وطلحة بن عمرو
الكلام فيها ولم يصح الا تمام احد من اصحاب الكتب السنة ولا يعرف سوى
الدارقطني وتخصيه لمذهب الشافعي معروفا صحح المحرر بالسلسلة
ولوثقت لحمل على ان سفرهم كان مختلفا في جواز القصر فيه
فيهم من اعتقده سفر اكل في القصر ومنهم من يذهب
على خلاف ذلك فلم يقصر وقد كانت مدة السفر بينهم كذلك واستدل
الشافعي رحمه الله على القصر بخصه بقوله تعالى واد اصرتم في
الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفت
وجوهه انه نفى الجناح في حق القصر فدل على انه رخصه وجوابه
ان المراد به قصر هيبها وعلمها في حال الخوف بدليل قوله ان
خفتن ان يفتنكم الذين كفروا وكلام فيه وانما الكلام في قصر
الشرط ولو كان رخصة لما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه
العزيمة على الدوام وهم اعلم بمعنى الآية وقد قدمناه مسطورا

فان قيل قد روي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تتم الصلوة في السفر مع قولها
الصلاة ركعتين قد خالف فعلها قولها فاليتفق حجة قلت كانت عائشة ام المؤمنين
فكانت تتأول في سفرها انها في منازل اولادها كما انها كانت تسافر بغير محرم لكونها ام
المؤمنين فكانت من جميع المؤمنين ذات رحم محرم وكانت تقول انا في منازل
اولادي وقيل لا في حبيبة ان الغزوي يذكر ان عائشة كانت تسافر مع عدي
محرم فقال ابو حنيفة رضي الله عنه ما يدري العدي ما هذا ان عائشة رضي الله
عنها ام المؤمنين فكانت من المسلمين ذات رحم محرم وقالا هكذا ناول عثمان رضي
الله عنه انه طهقه المؤمنين بحيث ما جل كان بيته ولولا هذا التأويل لما خالفت
النسج الصحيح عنها وضعفوا ناول عائشة بذلك وقالوا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابا المؤمنين ولم يتأول قلت لا يلزم من تأويلها ناول غيرها ولا يصح ما روي
الله فانه مشرع ولا يعمل بقول غيره وتلكه الوقوف على الحق من غير تأويل وذكر
الحديث في المبسوط ان اتمام عثمان كان لعرفات ولم يوافق عليه في كتب الحديث
بل قالوا كان اتمه يعني على ما قدمناه عنهم وفي الاستبصار في الشافعي من اتم الصلاة
السفر قد رغب عن ملة ابراهيم وقال ابو حنيفة من اتم الصلاة فقد اتمها وخالف
السنة فان تعد في الثانية قدر الشهادة اجزأتها والاخران له نافلة وصير مسنونا
لتأخير السلام ويكون قد نفي الفعل على غيره الفرض وهو جازع عندنا ولو لم يرد
في الثانية بطل فرضه لمن القعود على راس الثانية فرض فيها وقد رده وخالف
الثالثة قبل اكمال الفرض وفي المفيد والحقفة لو صلى امرءا وترك القراءة في
الاولين او في اواخرها ففسد صلاته عندنا وعند الشافعي لا تقصر طر فرضه
صار ادعاء فتنكه نفا القراءة في الاخرين قلت هذا الاستقيم عند الشافعي
في القراءة ذكر في جميع الركعات اعني الفالحة واما الموضع الثالث فهو الذي
يبدأ به بالقصر قال في المبسوط يقصر حتى يخلف عمران المصر وفي الزخيرة والمزني
ان كان لها جملة منبذة من المص وكانت قبل ذلك مقبلة بها فانه لا يقصر اياها
ويخلف دورها بخلاف القرية التي تكون بقنا المص فانه يقصر وان لم يجاوزها ثم
الغير الجانب الذي يخرج منه لا الجانب الذي يجذب به حتى لو خلف الابنية التي
يطرفه فيقول ان كان يحاذي ابنية اخري من جانب اخر من المص وهل يعتبر

ولو يورى أقامة يوم وليلة بقرية ليس بها أهله وفيها جواريه وولده فصالحه يقصّر
 وإن كان فيها أهله لم يورى ذلك من قبله أو موافا ولم فيها
 أهل أو قال **أف** مع سبأ فوهم اشترياً عبداً يصلح العبد صلوة المقيم
 قاله علا الدين أبو الحسن السبكي وطهر الدين أبو عيسى وكان على الدين
 في الصلاة أنه يصلح صلوة المسافر وقيل إن كان بينهما نهاية في الكوفة فقصّر
 حاله بهما في عند المقيم ويقصر عند المسافر ذكره المير عبد الله بن عبد الله القام
 خمسة عشر يوماً بعد عزمه على الساب وقيل غلبه الطين بكثرة اجتماع في القصر
 إلى به القصر وكان الساب في ابن خبيل لا يقصر لأن يورى القصر في كثير من الأحيان
 وإن لم يكن الظاهر في هذا خطأ وقتنا قصّر قول الساب في ذلك لأنه لا إمام
 وهي على الأصل للخطأ لأن الأصل عند الإمام والقصر في خبيل وهو دعوى الجاهل
 برهان بل القصر لا يقبل حديث محمد بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
مسألة له عبد أهل العلم من أهل القصر حكم الصوم حكم الصلوة في
 القصر ولا يوطأ في كل موضع خارج القصر حكم زلا لا يوطأ أو قال لا يوطأ
 حكم الصوم حكم الصلوة في كل يوم وأما في خلال السفر فيقصّر
 عليه إن يقيم في البيت ثياب فإن قصّر الصلوة **قوله** وإذا أفدرك
 المسافر المقيم ثم أريد في الوقت كله أو المزد عن ابن عمر وابن عباس فلا يؤذي
 والبوري والشافعي وأبو ثور وابن خبيل وقال الحسن والزهري وطائفة أن أدرك
 ركعة أو أكثر من صلاة الإمام ولا الله العزوف والطاوس والشافعي أن أدرك ركعة
 ركعتين أجزأه قال السبي يقصر صلوة بكل حال وهو قول الظاهرية قال الشيخ
 قبل إمامه شديد وجوبه فإن أساء خلفه قصره وتغير فيه كاللأبوري
 وأبو ثور في رواية ويقضي أرباعاً عند ركعة أو شافعي في ذلك وأبو طوس في سفر
 بمسافر من مقيمين وأجرت للإمام فاستخلف مقيماً أو مسافراً فتورى لأقامة
 لا يلزم المسافر من الإمام عند ذلك لأنهم لم يلزموا إلا بدعوة وعلوهم خلقه
 صحبة بدون التخيير بحاله عند ركعة بالمقيم استأذنه وعند الشافعي وأبو بكر
 الإمام والقرف في اعتداله بالمقيم لا تقع صلواته إلا باعتداله أرباعاً مضار

ث

أيضاً خلفاً عن كنية الأئمة وفي الاستئذان والصلوة المسافر خلف المقيم
 صحبه بدون التخيير ولا تعلق على رأس الركعتين فرض على المقيم حتى لو
 ذكرهما بصلوة صلوة في الركعتين وعزمها فقصّره إلى الركعة
 من غير التخيير وإن ذكر الإمام الإمام قبل خروجه من المسجد يصير
 فرضه فرض المقيم أربعاً ذكره المصنفاني وإن دخل المسجد فزعم المقيم
 بعد الوقت لم يجز لأن بعد خروج الوقت لا يلحقها به بغير ركعتين
 كما لا يخفى عليه الأقامة بعده فلو كان بعد الركعتين لم يستلزم ركعتين
 أو القراءة أو التخيير على المقيم فإذا صلى المسافر بالمقيم صحته صلواته
 خلفه في الوقت بعده لأنه ساعد المقيم فأما سلم الإمام على رأس
 الركعتين في الممنوع صلواته فكان في الباقي كالصلاة في الأجر لا
 يتفاوت في الأجر لأنه أدركوا جميعاً ثم أدرك الصلوة ونزل على المقيم
 القراءة فلا يركع في ركعتيها احتياطاً لأن القراءة خلف الإمام حرام وهو خلقه
 من وجهه وسردون من وجهه وعليه السالك الصلوة تسبحة أدق من القراءة قد
 أدرك في السجدة الأولى إذا دار المهر من أن يركع بالجموع والالتزام بالسجدة
 قبل السجدة الأولى للسجدة فإنه أدرك ركعة فإنه في الركعتين فدار الأمر
 بين الفرض والركعات البدعية ولا يركع الفرض لأجل البدعية كالصلوة على المنارة
 إذا كانت بها نواحي وقوله **مسألة** فكان لا إيمان وأدركه ظهر فإن لم يركع
 أدرك القراءة فيما سبقه فقصّر صلواته فليكن الركعتان أو قال في الركعتين
 مراراً لا يحلها مستورها أولى من جعله معدياً وهذا كما ذكره في السفر
 فلا يخفى ويستحب للإمام المسافر أن يقول للمقيم إذا سلمه أن يصلواتكم فإذا
 قوم مسافر أو قد أبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويجوز الخطأ بعد في الصلاة
 وقد تقدم **مسألة** له ذكرها في الركعتين للمكلف إذا سافر رضي صلوة المسافر
 ركعتين وقيل إذا طأ إلى صلاة ركعة لا يصير مسافراً في السفر رجل لم يجز
 فذهب بغيره والأبوري لمن يذهب بكه لا يتم حتى يسير بكه لا يتم وان علم أن
 الباطل بعد ما سعى يسير ولو كان في ركعتين من حين كان أحده فان سار

تباع

اقل من ثلث اعداد اصلي في الميسوط والوبري مسافر من كل اثنين في غير قرابة ثم
 نوي الإقامة قبل الميسوط وصلى في كل من وفرا فيهما صحت حيلونه وعبر في
 لا يصح لها اقامة بئر الميزرة فيما ولا تنقلب صحبة ولو نزل البعثة الاولى
 بم نوب الإقامة يجوز صلوته لأقامته في الغرض ذكرها الوبري في شرحه
 مع بعض سفر الكافر ولذا الصبي عند بلوغهم وعند بلوغهم في المسام
 الشيد والصح السقون ما عند غير من الفصل ولا يصح من الكافر في الصح
 قول **ع** واذا دخل المسافر من ماله صلاته لأن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والعصاة رضي الله عنهم كانوا يسافرون فاذا رجعوا ودخلوا
 او طارهم انما يصلوا من غير عزيم على الإقامة وهذا لا خلاف فيه
 واعلم ان حكم السفر يطل بسبب اشياء بينه الإقامة ويدخل
 معها وفريقه ويدخل على ما يخرج منها الا بعد خمسة عشر يوم كما وردناه
 في كل اسباني اذا قلتم بعد اذ في رمضان على عزيم الحج والبعث للمسافر
 اذا اقام ويرى سفره قبل الاستحكام ومعرفة على اليهود الى مصر حتى
 لو نوي العود في انما صلوته فيها ولو صلى في السفينة في المصطفى السفر
 في زوا السفينة حتى خرج من المصطفى اربعاً عند بلوغه في يوسف وقال محمد رضي
 لا يحسن ولو كان في المسافر في الخروج حتى دخلت مصر اتم اربعاً لأنه صار
 معاً بل حتى بلغ ذلك في حواجر الفقهاء والمخيط وفي الحواجر عند اتم
 موافقها مسافر ان قوي لولي الإقامة ولم يعلم بها للبعد فسندت
 صلواتها **ع** يعني اذا سلم على الوافدين ولذا لو بلغه من قوم
 يعاقب صلوته اربعاً ذكر ذلك المومنان ولو كان خلفه مسافر ورون لا
 يظهر بيته في حجاز في قول محمد فقلتم واحداً مسافراً سلم بهم ثم عاد
 يعرف البعد بيته قبل تسبوا رابعة اصحابه منه بيه وفي **ع** ومن
 كان له وطن فأنقل عنه واستوطن عيسى ثم سافر فدخل وطنه لم يل
 قصر اصلي **ع** ان الوطن انما له وطن اصلي وهو موطنه لا محل الوالد الذي
 قائل فيه وفي الميسوط وهو الذي يسافر فيه او وطن فيه او اهل فيه وسمى

٢٢
 وطن قارونه المومنان في وطن قطنة وفي المنجد وحواجر الفقهاء ووطن اثنائه
 ووطن الإقامة ويسمى الوطن المستعار ووطن بلعه وفي المنجد وحواجر
 الفقهاء ووطن سفير وهو الذي نوي المسافر الإقامة فيه خمسة عشر يوماً
 مطراً او قريه وفي الميسوط وهو بعيد عن وطنه الاصلي ووطن السلك وهو
 الدلاء او القرية التي نوي الإقامة فيها اقل من خمسة عشر يوماً وهو
 قريب من وطنه الاصلي في المنجد وهو الذي نوي المسافر الإقامة فيه في
 مرحلة دون خمسة عشر يوماً ثم الوطن الاصلي ينتقض في الوطن الاصلي فان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر الى المدينة واستوطن بها انتقض وطنه
 بمكة حتى كان يصلي بحلة رغبين ويقول فيهما انما يصلوا قبل فانا قوم سفير
 ولو كان وطن الاصلي بمكة هاجر الى مصر اربعاً بها يدعى ولان الثاني
 مثلي له لول الرغبا في كل خيار السبع وسلك الإقامة اذا كان في السفر ووطن
 الإقامة والسلك فيهما دفقة ووطن الإقامة ينتقض بالصل لأنه فوفقه
 ووطن الإقامة لأنه مثله ولا يسفر لأنه ضده فاذا انت احداهما لم يبق
 اذ يقع الصند لا يفوا هذا الصل لا يحسن في الانتقض ووطن السلك لأنه
 دونه ووطن السلك يطل بالكل حال السرحن الا ما يجوز على نية السفر
 وقال الرغباني في بعض مسائلنا ان الوطن ووطنان وطنه وهو
 الوطن الاصلي يطل فطن ببله ولذا اذا اقام بها والقاطن المقيم ومنه
 ووطن له ووطن بلعه وهو وطن الإقامة به للقلع اذا سافر واما
 معتبر بوطن السلك ليس الا اذا رجع فانفس له السرحن ومنه
 وقاضيان واخرين فلو اقامت اهلها على قدم الوقف ونوي بها اقل
 خمسة عشر يوماً ثم نوي قصر من غير نوي ببلد اهلها اقل من خمسة عشر
 يوماً واخر اساني قدم فناد ونوي فيها مثله ثم خرج الى القرى ونوي فيه
 لذل ثم رجع الى الوقف ولم يدخل اهلها بلعا اهلها ورجع الى القلاد
 على قصد دخول القرية بها وان كان بين الوقف وبعدها نفس من اهلها
 وطنها بالقصر لم ينتقض وهو وطن سلكي لعدم دخولها ولم يوجد في السفر

هذا اذا كان مسافراً في الوطن

وادون اصله سابع ^{ذخيرة} مخصوصا الزنادات لستحنا ارحم الله وفي الميسوط لونية
 خرج الى القادسية لحاجته فخرج منها الى الكوفة يريد اسماء وله بالقادسية
 ملك يريد جعله من غير ان يجر الكوفة فانه يصلي بعين في القادسية كانت
 وطن السلي له سوا عن على الاقامة بها فمستعس قويا اولاد لانها من بلاد
 الوطن الاصلي قال بينهم ومن الكوفة يورين على اخرج من الكوفة ان يقضي
 وطنه بالقادسية لان وطن السلي بقص مثله وفي ظاهره الكوفة من وطن
 السلي فلهذا صلى بها كنيش وشرطه ان لا يجر الكوفة لانه اذا مشى بها
 فقد عرف على الكوفة الى وطنه الاصلي وليس بينه وبين وطنه مسير
 سفر فكان يمشي ساعته فان كان لم يات الكوفة ولكن خرج
 من القادسية لحاجته حتى اذا كان قربها من الكوفة بداه ان يخرج
 الى القادسية وحمل عليه منها الى السلام والجموع الكوفة صلي اربع
 حتى يركل من القادسية استصفا لانها كانت له وطن السلي
 ولم يظفر له بقصد الكوفة وطن سالي اخر ما لم يدخلها مبقى وطنه
 بالقادسية الا تترك ان لا يخرج لول او عاريط او يستتبع جنازة او
 استقبال فادام كان بسكن وطنه السلي بهذا الخبر ووجد الكوفة
 الى الكوفة سلم يدخلها فلما صلى بالقادسية اربع اخرجي من كل من
 هذا اثنين محبة وطن السلي و ^ق ابو الحسن اللوح في شرح الجامع
 الصغير اخلف الرواية عن حمزة وطن الإقامة اذا لم يكن بطنية
 وبينهم مسير وسفر وتوى الإقامة فيه خمسة عشر يوما فخرج منه
 يريد الكوفة ليقوم فيها يوما يعود الى بغداد فانه يتم الى الكوفة
 بالاحلاف لانه لم يقصد سفر الى الكوفة فاما الكوفة فاما عداد
 الى بغداد ومصر بالقصر فبعضه عن حمزة رواية الزنادات لان وطنه
 كان لم يصور ولم يقدم السفر على رواية ابن ساعدة والحسين عن
 لي حنيفة لان وطنه بالقصر وصر في بطن السلي الكوفة ولم
 يوجد اشاس سفر لانه ليس من الكوفة والعن مسير وسفر وفي جواب

القصر وكان توى بالقصر اقل من خمسة عشر يوما وطنه بالقصر لانه كان
 وطن سالي في بعض بطن السلي والكوفة رجل خرج مسافرا فلما سافر يوما
 توى الإقامة في منزله خمسة عشر يوما بداه ان ياتي فخرج من حجة
 اخرى وتوى فيها الإقامة ايضا خمسة عشر يوما بداه ان ياتي فمسافر
 من حجة اخرى ثم رجع لقصره اليه ومن هذه المنازل يعرف ان ابو يوسف
 لانها من اهل السلي ^ق واذ التوى الشافعي ان يقم بمكة ومع خمسة عشر
 يوما ثم الصلوة لان الإقامة لا تكون في مكان الا لو جاز في مكانين
 لجاز في اماكن فتوى الى ان السفر لا ينعق فاقامة المسافر لو جازت
 في المرحل اذا لم يكن اكثر من خمسة عشر يوما ولو جاز في السفر جديده
 مال في الهند والغفة هذا اذا كان كل واحد منهما امرا مكمل ومنى لو كان الكوفة
 والكوفة فان كان احدهما ساعا لآخر بان توى الإقامة في المرو في موضع
 اخر كما طار وهو ما يبين سائنه حضور الكوفة يصير موقفا لا يثبت مكان
 واجد الا ان توى ان يقم في احدهما لاول في الاخر منها ان يقم في مكان
 بدخول الذي توى ان يقم فيه ليدل ان السفر موقفا بدخول الذي توى
 ان يقم فيه منها لان اقامة الانسان تضاعف الى موضع مسير وفي الروي
 فاذا دخل الذي توى الإقامة فيه ليدل ايضا حتى يدخل ولا اذا
 دخل الاخر بعهده فهو مقيم لانه ليس بينهما مسير وسفر وفي قول بعضه
 بعضهم اعني لا التوى ليدل لانه السفر حتى كان سبب بقية عتيق
 ان هذه المسألة وان كان مستقولا بحديثه قال فحلته في
 اول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعن علي الإقامة شهر
 فحلت ثم مررت في فلسن بعض اصحاب لي حنيفة عن الله عنه فقال لي
 اخطأت فانك خرجت الى مشايع وانما غلبت من اهل اصحاب لي جمع
 وعن من علي ان اصحابه جعلت افرا صا فوالا صاحب لي
 حنيفة اخطأت فانما يقم بمكة فالحج من هذا لا يكون سائلا فقلت
 اخطأت في مسأله في موضعين فم يفتي في اهل اصحاب في حنيفة

يحل من الحسن بغير الله واستعانة الغيرة **قوله** ومن فائتة صلوة في
 السفر فضاها في السفر ركعتين ومن فائتة صلوة في الحضر فضاها في السفر
 اربعاً **قوله** قال مالك والحسن والشافعي والجمهور قول الجمهور وعنده الشافعي بمعنى
 فائتة الحضر السفر اربعاً **قوله** فائتة السفر في الصلاة هو الامام وهو قول الظاهر
 والجمهور وعلى المسبوط فان خرج بعد دخول وقت الصلاة صلى صلوة المسافرين
 وقال الزجوا صلى صلوة القيم وقال الشافعي اذا صلى من الوقت مقدار يصلي
 اربعاً صلى صلوة القيم وفي شرح المذهب للذوري انما فائتة انما الوقت وقد
 يحل من اديانها فصرها عند الشافعي وقال الجمهور واختاره ابن المذر
 بنو لقان كان قد بقي من الوقت مقدار لا يذكر فيه ولا هناك صلى صلوة المسافرين
 وان كان دولا صلى اربعاً وعنده ادوال جزء الوقت كادراكه في
 اهلية الحب لان الصلاة لا يصح في الدنية الا بعد خروجه الوقت
 كما في كتابنا **قائمة** فانه لو دخل صوم قبل موت الوقت صلى اربعاً وان الباقى
 من الوقت شيئاً سوى اربع الفدية والتعبد بقصص اول الوقت ووسطه واخره
قوله وبعض الحكماء انما يصح اذا خرج من المسجد قبل الزوال ودعى يصلي
 اربعاً **قوله** الاصح **قوله** ان يخرج الظاهر فائتة الحضر قصر في السفر ركعتين
 وفائتة السفر تقضى الحضر اربعاً يقضى في القصر صلى صلوة الجمعة على حسب حاله
 والعزائم حال المرض بدل والبدل لا يوتي به الا عند العجز عن البدل
 والقصر ليس بدل عن الامام ومنه للمسافر خير حرم في القضاء **قوله** مع
 نوى السفر صلى ركعتين بدل خروجه من الباب فسدت فامساك من
 الوقت قضى ركعتين بعد خروجه الوقت يقضيها اربعاً في السفر ويجزى
 والله اعلم **قوله** مع ذلك في المسبوط رجل خرج من قصره مسافراً فحضر
 الصلاة فاشتبهها فاحدب فذهب ليأتي محرم فتيقن صدقه علم ان امامه
 ما فائتة صوابه وصلى اربعاً فان تكلم صلى ركعتين لانه لما اعزم على
 الاضطراف في محرم مسافراً فتيقن وتعد كما صار وقتاً في صلوة لا يصح مسافراً
 فيها كالتيم اذا حجت به السفينة حتى خرج من القصر يصلي مسافراً في

٦٦
هذه الصلوة وإذا تكلم فقد اذيعت حوته الصلوة وهو متوجه امامه على
عزم السر فمضى في ركعتين **قوله** نحو الحامي والمطوع في سجدتها
في الركعة شواذ **قوله** ان السجدة خمسة واجتهدوا في سجدتها
وتكرره وحرام وهكذا ذكر سجدتها المألفة واحسنها حال العلم في هذه المسألة
فعدنا في بعض ركعتي سفر وفي كل ركعة وفي سجدتها المألفة والسجدة بين الحامي
يسفره وفي سفره سجودا الركعة الثاني دون الاول معلونا **قوله** في
والنوري ودواود واضحا وبالمرئي وبعض المألفة وعن زنادين عبد الرحمن
الاندلسي ان الحامي يسفره فيسجد ويقرأ للثمنين عن المألفة يسفره فيسجد
وهو قول الشافعي واجدوا في التوكل وهو يلحق بسفره فيسجد انما
نفسه ويعلم دأبه بالركعتين هير من صر ولوا سجد من بلد الى بلد في
عن من سجده لم يفرغ من السجدة سجود روية البدل ليس بفرغ من سجده ولا
يترخص في السجدة سجود روية البدل ليس بفرغ من سجده ولا يترخص في
بالا فيسجد الصلوات للبدل اذا ذكر في سجده وكان في السجدة في السجدة
في سفره اطاقه وردوا عليه والمكروب اليه حج الفل وظل العلم ورافة
ومن صلى الله عليه وسلم والصلوة في سجده وسجد المألفة ورافة الالوان
والسجدة الخفاء والتمتع وقد تقدم من التوكل في ما ينقض هذا فانه قال
السجدة سجود روية البدل ليس بفرغ من سجده وهو ممكن انه لاجل التمرع وعن
ابن سعد ذكر عن ابي عبد الله لا يقرأ في السجدة الواجب كالحج والعمارة
عطا اركان لا يقرأ في الركعة التي يسجد فيها فيسجد في ركعة في ركعة في ركعة
وكان في ركعة من الشافعية يقول الحامي يسجد في ركعة في ركعة في ركعة
له في الركعة قبل نفسه وهو حرام له تعالى والاشقاء انفسهم يقولون بعباده
مطهر لا يقرأ في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
لم يترك الركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
الوازي كما سمعنا من الحامي في سفره في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
منه ويحصل هو الى عزمه الحرام وسقوي عليه بدلا والابن النوري عينا

المرأة فخرج بها والعبد مع سيده وفي المحيط مسافر دخل مصر فجدسه غريمه ان كان
معسرا انقص له لم يبق الاقامه وان كان موسرا او عزم ان يقضي دينه او لم يعزم
شيا فصر وان عزم ان لا يقضي دينه اتروكانه نوي الاقامه وفي الذخيرة ذكر ان سماعه
عن ابي يوسف اذا حبس المسافر بالدين وهو معسر يتم الصلاة وكذا ان كان موسرا
الا ان يكون وطن نفسه على ابيه فيقصر وفي المتنقي مسلم اسره العدو وان كان
مقصود له ان يام قسروا ان لم يعلو ساله فان لم يخبره وكان العدو مقيما ان كان
مسافرا انقص له تحت قهره كالعبد مع سيده فانه يسأله فان لم يخبره اتروك وفي الذخيرة
وان اعلنت الاسير من العدو فوطن نفسه على اقامه شهرين غار او نحو فصر له نه مخارب
للعدو وكذا اذا سلم فرب منهم وطولوه ليقتلوه فخرج فارما مسيره السفرة ثم اذا فر
يعلم البائع منه المتبوع الاقامه لم يلزمه الا انما حتى يعلم كافي توجه الخطاب وهو
الاصح وقيل يلزمه الا انما له من حين كرهل الوكيل والمكره بالسفر كالاسير بعض
وبه قال مكث وابن حنبل وقال الشافعي بقصر لعمه السنة وفي شرح التبيين لو
علم انهم يملكونه الى بلد بعد ونوي الحرب اذا قدر او الرجوع اذا اطلقه لم يقصر وفيه
المسنة تزوج المسافر في بلد لا يصير مقيما به وهو قول الشافعي وفي فتاوى خواهر زاده
يصير به مقيما للبرث المتقدم عن عثمان ولو كان له اهل سلبس فانه يهاجر دخلها صار
مقيما فيها ذكره في جوامع الفقه وفي المحيط فان ماتت زوجته في احوالها وبقي له فيها
دور وعقار قيل لا بأس اذا اعتبر الاصل دون الدار كما لو تاهل بملكة واستقر
سكنا له وليس له فيها دار وقيل يبقى كما اذا حلف لاسكن هذه الدار وانقل
عنها ما هله وبقي فيها نقله والمسافر يصير مقيما بنفس الزوج وقال **سند**
لو تزل بقرية ليست سكنا في الموارنه يتم ما لم يرض سكنا ولو تزوج بقدرية
ليست سكنا في الموارنه لا يتم حتى يسي باهله ثم يلزمه السكن وكذا قال
في الفاسم في المجموعه في الفرعين ولو نوي اقامه يوم وليله في قرية ليس بها اهله
وفيهما جواربه وولده وما له يقصر وان كان فيها اهله اتروك ذكره القرافي وقال
ابن حنبل ان تاهل بملكة او متربا وله فيها اهل او مال يتم **فروع مسافر**
ومعهم اشتريا عبدا يصلح لعمه صلاة قاله علا الدين ابو الحسن السعدي
انما الصلاة على الميت

٤٤٤
بل ان كان بينهما ما به والجرمه لعمر حاله بها فتم عند المقيم ويقصر عند المسافر
ذكره المرعسي ثم في بنية الاقامة خمسة عشر يوما يعتبر عزمه على السب
وقيل عليه الظن بل في الاحتجاج في الفرض الى بنية الفرض وقال الشافعي
وابن حنبل لا يقصر الا من نوي الفرض تنكره الاحرام قال ابن حزم الظاهري
هذا خطأ وقد ناقض قول الشافعي فلم ير السنة الاقامه وبنى على اصله الخطأ
ان الاصل عند الاتمام والفرض خيل وهو دعوى بلا برهان بل الاصل الفرض حديث
عائشة رضي الله عنها انني كلامه **مسند** له عند اهل العلم اهل الحجاز والعقد
حكم الصوم حكم الصلاة في الفرض والادبار في كل موضع جاز الفرض جاز الادبار
وقالت الظاهرية حكم الصيام خلافا حكم الصلاة فان اقام يوما وليله
في خلال السفر ففرض عليه ان يصوم في المستأنف وان قصر الصلاة **قوله**
واذا انفرد المسافر والمقيم انما راعيا في الوقت حكاه ابن المنذر عن ابن عمر بن عباس
والاوزاعي والثوري والشافعي وابن ثور وابن حنبل وقال الزهري وما لك
ان ادركت ركعة واكثر لزمه الا تمام والآله الفرض وقال طائفة الشيعي
ان ادركت ركعة ركعتين اجزائاه وقال اسحق يقصر خلفه بكل حال وهو قول
الظاهريه فان فرج قبل ايامه تشهد بعده ولم فان افند خلفه قضى ركعتين **قوله**
الثوري وابو ثور في رواية ومثلي اربعاء عن زر والشافعي وما لك واحد ولو حلي
سافر بمسافرين ومعينين فحدث الامام فاستخلف مقيما او مسافرا فوي
الاقامة لا يلزم المسافر الا تمام عندنا وعند مالك لانهم لم يلزموا الاربع
وصلاهم خلفه صحيحه بدون العبر بخلاف اهلنا بالمعنى انما وعد الشافعي
واحد من ميم الا تمام والغرض ان في اقله ايه المقيم لا تضع صلاته الا بانه لا بها
اربعا فاضاوت بقا الامامه كنيه الاقامه وفي الاستخلاف صلاة المسافر خلف
المخلفه صحيحه بدون العبر والعدد على مراس الركعتين فرض على المقيم حتى لو
تركها انفسد صلاته ذكره في الذخيرة وغيره ما فلا ضرورة الى الزيادة من غير التزام
وان نوي الامام الاقامه قبل خروجه وفرض القوم اربعاء كره المرعسي وان
دخل المسافر مع المقيم بعد الوقت لم يحرمه ان يخرج الوقت لم يحق له العبر لغير
السب كما لا يعتبر منه الا فانه بعده فمكون اخذ المقتصر بالمسافر حتى

الخير حتى يخرج وقت الصلاة ويدخل وقت الثانية لم يطر وقد صلى
الله عليه وسلم الصلاة الفريضة من السنة بان وجد صلوة الى وقت الحركي رواه
سلم قال ابو جعفر وقد قال في ذلك من مسافر ذلك على انه اراد به المضاف
والقيل في ذلك ان جدي صلى الله عليه وسلم بعد خروجه وقت الصلاة كان في حال
منزلة فاستحل خلاته على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه نص ابن عباس
والمراد به ان في تفسير الفريضة وهو طهر باسمه حير بل عليه السلام
في ذلك صلى الله عليه وسلم الاول حين ما رطل كل شيء مثله والمراد بذلك العرف
ولا بد منه في ذلك الوقت الواحد وقت الصلاة والمخالف محكي وقد ثبت الصواب في
بالاوقات المذكورة فلا يجوز ان يعمل على خلاف ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
اخلفوا في تفسيره من ان لا شأنا فيها ما يروى عن عبيد الله عن نافع
عن ابن عمر انه كان اذا حدثه السجدة بين المغرب والعشاء بعد ان يغيب
السجدة ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا حدثه السجدة
بينهما لا يتكلم ابو جعفر كل اقتراح نافع لم يذكره ذلك لا عيبا له ولا
ما لا يراه الله ولا في حديثه من سوء دارة في حديثه ما لا في حديثه من
عباسا رواه ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم الجمع ولم يذكره في الجمع وجمع
عبد الله بن عمر وعمر بن الخطاب السجدة في عود ان يقول لا صلوة العشاء الاخر
التي بها صلوات رجاها بين الصلواتين وكان احد ما اغاب السجدة وان كان في
المغرب قبل غيباب السجدة في وقت الاذنة لا يكون جامع بينهما حتى يصلي
العشاء الاخر وهذا طاعة جارية لم يذكره ورواه عن ابن عباس وعمر بن
دينار بعد ما يدل عليه رواية اسامة بن زيد لا خبر في نافع ان
عمر بن الخطاب السجدة كل عند غيبوبة السجدة في بينهما وقال في ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي هكذا اذا جازبه السجدة السجدة فيكون ان يكون اراد
بذلك من غيبوبة السجدة في طريق اخر حتى اذا كان في السجدة في
فصل المغرب ثم العشاء وقد يروى في اقبل علينا فدا كان يفعل رسول الله
هكذا اذا جازبه امر في طريق اخر حتى اسهر في زوجته صغيرة بنسبي

عبد الله بن عمر ما حدثني غابا الشمس فذكر في ذلك حتى اذا امسى وطئوا الله قد
سبي جعل الله الصلاة فليست حتى في السجدة في غيبوبة السجدة في المغرب وغاب
السجدة في الصلاة العشاء وفي ذلك انما شاع في رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
جذب السجدة في الصلاة العشاء وكل ما رواه ورواه عن نافع ان ابن عمر كان
قوله في غيبوبة السجدة في الصلاة العشاء عليه في رواية ابن عباس
مواقع اللعان وفيما في السجدة في الصلاة العشاء فان رواه الى داود عنه
عنه انه ايضا على ما تقدم في الجواب ابو جعفر ثبت ما ذكرنا انما روي
عن رسول الله من الجمع انه كان يوحى اليه في وقت الصلاة العشاء في ذلك كان
اصحابه بعد ما يحرم من الصلاة في وقت الصلاة العشاء في ذلك كان
وقد ثبت انما وسعيه في ذلك في ما رواه في ذلك في وقت الصلاة العشاء في وقت
منه في ذلك في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء
يزيد بقوله عبيد الله بن عمر في ذلك في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء
ويقدم العصر ويوحى المغرب ويقيم العشاء ويستعمل صلاة العشاء في وقت
المهيد لا في غير من عبد الله بن عمر في ذلك في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء
استصرح على صفته في مسعود من انه في المدينة في اخر المغرب عن وقتها
الذي كان يصليها كل ليلة حتى في ذلك في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء
السجدة في الصلاة العشاء واخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في ذلك في وقت الصلاة العشاء
جذب السجدة وهو يود ما ذكرنا ورواه في ذلك في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء
عن النبي بن عبيد بن زيد بن جبير عن النبي الطويل ما رواه في ذلك في وقت الصلاة العشاء
معاذ بن جبل انه صلى الله عليه وسلم كان في غيبوبة السجدة في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء
السجدة في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء
رفع السجدة في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء
المغرب حتى يصليها مع العشاء واذا صلى في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء
فما المغرب في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء
وكان المغرب في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء في وقت الصلاة العشاء

ماله في آخر وقتها من ان ياخيرها الغريب الى آخر وقتها لم يروى فحصلت الرخصة
 له ايضا في ياخيرها من غير رخصة واسما الثاني في قوله سمي جمعا لاجل الجمع
 بينهما في قوله سمي في ان ياخيرها ان ياخيرها في حديث
 ابن عباس في الخبر الذي فيه قيل لم يحل ان يكون جمع بينهما باصل في الاول
 في آخر وقتها واصل في الثانية في اول وقتها فكانت الرخصة في الثاني في
 آخر الوقت للجمع بينهما لو قد روي في هذا خبر الرخصة في التيميد
 فانظر كيف ان جمعا احدا ما واصلهم ورفع انه لا يكون جمعه وانه توسعه
 بل يكون متبعا واحدا حتى حركته الى حين في النكح علينا لما احب الغرض
 مدقه الحديث الصحيح فالذي لا يفرق كان في دفعه وانما ويل وذكر
 البيهقي ياخيرها في الاخير وقتها وحيل الثانية الى اول وقتها من غير
 ابن عباس ووجهه في رواية البخاري عن علي بن المدينه وسئل عن رجل
 انشئت شدة وقد قدم فحل عن الطحاوي والساجسي فكانوا الجواب به
 لاحد من مذهبهم اجاب ابو حاتم بن حبان بن بصيرين احدهما معناه
 والمطر دبر والخوف الثاني في قوله في غير خوف والسمع على
 الجمع بالمطر والماء دواء والمطر الجمع المحاركي والسمع والذكاة عن
 وقال القاضي ابو الطيب ويصر ولا مطر مستدام فلهذا استعمل في الاطراف
 احدها وان يطرق في انما الثانية واجاب الماوردي بان كان مستظلا
 يستغنى عن غيره من غير مطر يترى عليه وهذا تعارف النفس بهاعه
 فضلا عن ان جملة الحديث **باب** ملل الجمع من الغريب والعشاء بعد المطر
 والجمع من الظهور والعصر في جمل المطر وهو مخالفة حديث ابن عباس
 وجمع من الغريب والعشاء وان لم يكن مطرا اذا كان في الظلمة وعنده الجمع
 لله المطر في سبع من المواضع الا المدينة ذكر في التيميد **باب** لا يهرق
 لاجل الجمع من الظهور والعصر بالمطر قال سفيان **باب** الغريب والعشاء
 والجمع من الظهور والعصر في سبع من الظهور والعصر وبين الغريب والعشاء
 كان المطر قايما والجمع في غير حال المطر وليس في ذلك مستند واستدل

بن

السبي على ذلك بطن ما الملل كذا في المردود وصححه مسلم ومن معه وبما
 نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم اجمع بعد المطر ولا الظلم ولا الظلم ولا
 هو ياخيرها **باب** الموزن فيسقط في اذا الثانية في وقتها ولا في
 الغريب والمواصلة وبينه الجمع وعند ما لا يجمع المتعدد في بيته ولا في
 مسجد خلا في الشافعي وجوز في الغريب الدار والمختلف في المسجد وحوز
 بعض الحديثين فيهم بعد رجوعه الى الظاهر حديث ابن عباس وروي
 عن ابن سيرين اذا لم يحمله له عادة ولا ما حوز القياس في عرفة
 والمزدلفة فقد قلنا في الجمع الطحاوي لا يقياس عليهما فان تارك
 لجمع بينهما سني بالا فخرج في غير اول السنة فيهما الاستعانة
 بالسنة لا يقيس السقف حتى يجمع اهل له وصلى في القياس لا يجوز في النقص
 وهذا الجمع الموضع عندهم انه احق به من المسافر ويضعف القياس
 في العبادات والسكوت في حاشا ابن عباس واحده بعضه وهو ليجوز في الغريب
 والعشاء وحمله على المطر في النقص على في المطر من الراوي ولم ياخير جمعه
 صلى الله عليه وسلم بين الظهور والعصر وذلك في الجمع لا يجرى في احواله
 انه نزل ببعض المكي عارضه على اهل المدينة واحدا بعض المكي لم
 يعارضه في ذلك في هذا الاصل الذي هو الاول وان ثبت كيف يكون
 ذلك لا سري عينا وسند في المالكه فانما يفرحون انه اجمع وقال لا وجه
 له فكل اجماع البعض لا يجزئه فليكن اجماع البعض ليسير وكان متاخرا
 وهم يعمرون انه من التواتر وهو ليس بشي لان العمل فعل ولا يفعل الا وصف
 بالو انما اذا اقرت به قول اذا التواتر بقرينة الكثير لا العمل وحمل
 لا العمل معقولة للتواتر مسع **باب** امينة الجمع ومسحانه فقد عرفت
 ما ذكرته والرضية في الظهور والظلمة والضعف اعدوا في الرجال
 دون الجمع **باب** صلى الله عليه وسلم اذا التمسك بالصلوة في الرجال
 والجمع بالصلوة اجماعا فيهم وهو ما علم من مرض في صلواته ان لا يثبت
 في الهبة انما اخصها بالذكر لان اذني بالمحصل مد بها في ذلك الحق

فانما اشرك لما ومن جاء به لم يجر حنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره
فقط ما فله ليل من سائر في حياه روكه سلم وعن ابن عمر ان رسول الله
كان في سفر في ليلة ذات ظلمة وبعد اظلمة ويرد اظلمة ومطر صاري
مباكي رسول الله ان جعلوا في حياكم روكه اليه في سكره الليالي ومعه
في سكره وعن ابن عباس قال في يوم مطر اذ قلت اسبدا ان رسول
رسول الله فقلت حي على الصلوة بل قالوا لا يكون وكان لنا في الاستسرا
خالفنا في العيون من ذاقه فعل واس هو خير يودي ان الجماعة عزم واني
كروا في الحجة فمسك في الرطب والدرج فبين ان عباس ان الجماعة من السن
دون الفراهين خلافة اهل بيته ابن حنبل وقوله ولا نقل حي على الصلوة دليل
على انه لم يسلك به سلك الاذان بل سلك الاله والتمسك بالقرآن واهل العلم
ياكي **الحج** وهي تسمى الحج وهي تسمى الحج وهي تسمى الحج
تسمى الحج وسائر الحج تسمى الحج والاله تسمى الحج والاله تسمى الحج
كاله في الحج منه والاله في الحج كاله في الحج والاله في الحج
لهما الصلوة وسائر الحج من الحج والاله في الحج والاله في الحج
لعق والاله في الحج من الحج والاله في الحج والاله في الحج
ما جره الله في حيا الكبر وهي اسم شرعي وقيل انما تسمى الحج
لان ادم جره في خلقه وبروكه قال الله عليه وسلم في الحج لان الحول
بمنه في الحج وعن ابن عباس ان اهل المدينة سموا بالحج وعما
قيل ان يمد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج ولم يكن بعد فرضه ودر عليه
جدا في حيا ان سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج في المدينة ان الله
وحي عليه الحج في حيا في هذا في شهر في حيا في حيا في حيا
ما توبه وقيل ان اول من سماها الحج عبد بن لوى قال ابو بكر بن العري
في الحيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
ان يضل ما ساء وبقدر حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
الساعة التي استجاب فيها الدعاء وحيا في حيا في حيا في حيا في حيا

على ما ياتي في تفصيل ذلك في المنا سبل ان شاء الله تعالى وخير الامم من حيا
صلى الله عليه وسلم وخير الامم من حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
عروفيه وبالله في الحيا في الحيا في الحيا في الحيا في الحيا في الحيا
نزل الناس فيه **ول** فليعلم انما اسم شرعي والحيا في حيا في حيا
وفد جمع ايام لا يسوع في الحيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
ان العيسى الذي يروي بالاول او باهون او باهون او بالي حيا في حيا في حيا
عروفيه او سائر في **ل** في اعظم هذا اليوم وفي حيا في حيا في حيا
في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
يوم الحج والاله في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
التي حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
يوم القيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
يوم الحج والاله في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
يوم طلعت فيه الشمس يوم الحج وفي حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
المطما في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
وراد ما كان وادود وادود وادود وادود وادود وادود وادود وادود
وفيه سبل عليه وفيه ما كان وادود وادود وادود وادود وادود وادود
من حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
التي لم يكن بعد قوله صلى الله عليه وسلم وفي حيا في حيا في حيا في حيا
عنه سلم في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
ابن سلام في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
نص في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
العصر وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حيا في حيا في حيا في حيا
فما بعد الله من حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا
وهو حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا في حيا

يشع في السفر على ما تقدم وبصير مقينا بنية الافامة وهو قول جمهور العلما مع احتجائنا بل
مالك والشافعي وأحمد والليث في الجاوي ما حصلت الافامة بالنية لا بقرائنها
بالفعل وهو المكث حتى لو نواها وهو سائر وأما ما لا يصير مقينا بلغو النية ويكون
مساوفا حتى ينوي الافامة مع الليث والصحيح الفرق بينهما أن السفر عارض فلا بد من
الفعل مع النية لأن الافامة أصل فلا بد أن يتقوى بركتها بالفعل نظيره ما هاهنا الفسه
والتجارة لأن السفر فعل لم يقترن بالنية وهو ما لا الافامة في مصادوقه فقد افترقت
بالفعل وصحت وباقي تمام تقر بها في الركائز الثلاثة تعالى **فأيد** والكل
المذكور به بالفرض والتميز هو العيب ربطه وبأسن ذكره في الصحاح وفي الغرب
هو كما راعته الدواب من الربط واليا بس فيه وذكر الجاوي عن عجمانه قال الكلام السري
ساق وما قام على ساق فليس بكلاء ومثل الحاج والعويسم والغزقم الشجر من كلاء
فان والظاهر أنه يقع على الساق وغيره والخيفة ميت بتبينه العرب من عباد
الشجر وجعها حيم كدوره وبدر والخيم مثل الخيمة جمعه خيام كفتح وفتح ذكره
في الصحاح وفي الغرب الخيمة بالفارسية حركسته عن ابن جابر وعن ابن الأعرابي
لا يكون الممر أربعة اعداء ثم يسبق بالتمام ولا يكون من ثياب والاختبة واجدها
خباء ولا يكون من روضون لامن شعر وهو على عود من اوليته وما كان فوق ذلك
فهو ميت ذكره الجوهري وفي الغرب الخباء الخيمة من الضووف **فصل** في الجمع
بين صلاتين وتنعقد بمسائل ثلاث احداها في جوازها ثانیها في صفاته ثالثها
في مسيحاته اما جوازها فان المسلمين اتفقوا عليه بين الظهر والعصر وقت الظهر
لعمرات وهو سنة وتاركه مكسبي ومن العرب والحشاني وقت العشاء مجمع
وهو المزدلفه وأنه سنة واختلفوا في الجمع بين هذين المكانين فذهب اصحابنا
الى منع الجمع في غيرها وهو قول ابن سعود وسعد بن ابی وقام ذكره ابن شداد
في دليل الاحكام وابن عمر في رواية ابي واد والحق في ابن سيرين ومحمد و
ابن زيد وعمرو بن دينار ورواه ابن القاسم عن مالك وهو رايه ذكره ابو عمر في التهيد
وقال في الاخير ولا يحد اجزاء الفاسم في المجموعه واجازة الشافعي واحمد
واخرون على اختلاف منهم وحكاها النووي عن ابي يوسف ومحمد ولا اصل له
وسبب الاختلاف تناول ما ورد في الجمع من تركه افعال وليس في قولنا لا تعاد

طبع
الاقامة

252

يتطرق اليها الاحتمالات كثيرا اكثر من تطرقها الى اللفظ والثاني في اختلافه في تأويله
والثالث في صحة ما ورد به **والرابع** في جواز القياس فمثل غياب الزمعة
كما ترى اما الذي اختلفوا في تأويله في حديث الشريفة صلى الله عليه وآله عنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله اذا ارسل الرجل قبل ان ترفع الشمس اخر الظهر او وقت العصر ثم لم
يجمع بينهما وان تراعت الشمس قبل ان يتجلى صلى الله عليه وآله ظهره ثم كثر حرجه الشيطان
وجذب ابن عمر حرجه الشيطان ايضا قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا ادخل
السيرة في السفر بوخر صلاة المغرب حتى يجمع بينهما **وبين العشاء** **الحافظ**
ابو جعفر الطبري في محمل ان صحة الجمع يكون من كلام الزهري في حديث
طعن النبي صلى الله عليه وآله انه كان كثيرا ما يفعل هكذا اصل الحديث بكلامه حتى يتوجه ان ذلك
في الحديث ومحمل ان المراد به المغرب موقت العصر وقد خالفته عاصبه رضي الله
عنها وقالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله في السفر بوخر الظهر ويقدم
العصر ويوخر العصر ويقدم العشاء وهكذا عن عبد الله بن مسعود وفي صحيح
البخاري وسئل عن عبد الله بن مسعود قال الذي لم يله الا هو ما صلى رسول الله
صلى الله عليه وآله ولم صلاة قط الا لوقتها الاصلان جمع بين الظهر والعصر يعرفه
بين المغرب والعشاء يجمع وعزاه عن قال جامع رسول الله صلى الله عليه وآله
بين المغرب والعشاء قط في السفر الامارة وراه ابو داود في محمل الجمع الذي كان يجمع
ولان الثاني خرج حتى يخرج وقت الاولى يدخل وقت الثانية فيقرئ وقد اختلف السلام
ليس في النوم تقرئ اما التقريظ في اليقظة بان بوخر صلاة الوقت الاخر في راه
مسلم قال **ابو جعفر** وقد قال ذلك وهو مسافر وقد ان على انه اراد به المسافر
والمقيم فالواقع جمعه عليه السلام بعد خروج وقت الاولى كما عزا عن ذلك
تقرئ فاستأخرا ذلك على رسول الله صلى الله عليه وآله ولم وهذا عن ابن عباس
وابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله في تفسير القرطبي وهو تفسير امامه جبريل عليه السلام في
انه صلى الله عليه وآله في اليوم الاول حتى صار نزل كل شيء مثله وصلى الظهر في اليوم
الثاني حتى صار نزل كل شيء مثله والمراد بذلك المغرب اذا لم يكون الوقت الواحد
وقتا أصلا بين والمخالف محط في لانه قد صح وقتت الصلوات بالادوات المعهودة
فلا يجوز ان يخلط اصل ثابت بامر محتمل واماما اختلفوا في صحته من الكتاب

وعنه امانة البدوي وفي التومزك عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من نوصا فاحسن انوصوم لتي الجمعة فذنا وانصت عقره ما بينه
ومن الجمعة وزيادة ثلثة ايام ومن ساء احصا فقد لغا ورواه مسلم ايضا
اشارة انما كذا زيادة ثلثة ايام وروى فضل ثلثة ايام لاجل الضيق
الحسنة عشر اياما لها من الجمعة الى الجمعة سبعة ايام والكل عشرة
فيمض ثلثة ايام **فصل** في التغلظ على نازل الجمعة عن ابن مسعود
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقوم خلقون من الجمعة لقد شمت ان الحور حلال
يصلى لنا ثم يحرم على رجال المخلفون عن الجمعة يومهم رداء مسلم وغيره
وعنه في مريه وابن عمر انهم سئلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على اعدائنا
لنفسنا اقام عن ودعهم احباب واليختن الله على قلوبهم فلا يكون من الحافين
منفق عليه ورواه النسائي والترمذي وابن عمر وابن عباس وعنه في الكافي
واحد عشرين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جمع بها وثنا وطبع الله على قلبه ورواه الحسن
وامرؤس تلك العباد على ثلثة اقسام الاول للحد في ثلث ايام الثاني في محرم فوكان
الثالث بها وذاها وهو الحكماء فاذوا طبع على ذلك كاتب عارضة على ان الله
طبع على قلبه بطابع النفاق والثالث في المعاصي فوقع في سواها عنة
وبذلك حلقوا الطاعة لاسال الله سبحانه حسن المعاقبة وقوله عن ودعهم
الاجناس فمن على انك لا بد ودع ودعوا وقد فرى ما ودع ودع بل في الحنفية
ويروى عن ابن ابي شير الهم العربية انه لا بد ودع واسبعوا عنه فذكر في كلام
ابي جعفر في الخبر **فصل** في مصلح الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ودع فان لنا
مصادرا لا افعال لها ولو كان لها افعال فالنص على المصدر يقتضي الفعل
نفسه لما كانت التوكيد بمصدر بالخطا ما والاعمال ثلثة ايام في الحد واذن
الجملة الالهية خلافا في كل اسبوع بمواعظ الخطباء امر الله تعالى بالاجتماع
ليستغفروا القوم والموكب الضعيف والصالح والطالح وكذلك امر باجتماع
اهل الصفات الخمسة في الجهر لاجل الكرم عند الجمعة فانه لا يستحق اجماع
اهل البلد وهذا اجماع الجمعة وخبر الجرح من الجمعة فمضى عن جكي ابن النضر

اجماع المسلمين عاود بها في غنابه كتاب الاجماع وكان لا يراف كان في الغرض
الجمعة فرض والاجماع من الامة والذين قد امة الحنفية في العتاق السلف
على وجوب الجمعة في الخطابي والتمسك بها على الناس فرض التلبية
فصل وهذا عطف على النور في كل مكان غير انما لا يقدار
كالرواية الطيبة عن بعض اصحاب السباغي انه لما طرد في الجمعة من ثمانية
وشاه عن صاحب السبايل وهو ابو بكر بن العزني لا رطاب على فرضه الجمعة
دليل فان الاجماع من اعظم الاله ويدل عليها حديث فرض الجمعة على الامة وروى
ابن وهب عن مالك انه قال سموتها سنة وتكلموا فيه وعن عبد الله بن عمرو
ابن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للجمعة عظم من سعة الذلار ورواه
ابو داود والدارقطني وفيه انما الجمعة عظم من سعة الذلار وعن حمزة
انه صلى الله عليه وسلم قال رواج الجمعة واجب على كل مسلم رواة النسائي يناد
صحيح على شرط مسلم ماله الهوي وعن طار في شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال الجمعة حق على كل مسلم في جماعة الا اربعة عند بلوا امراه او
صبي لو لم يكن رواة ابو داود ورواه طار في وروى النبي صلى الله عليه وسلم ورواه
منه شهاب في النووي فيكون مرسلا في مرسلا في جمعة عند اجماع
وجمع العلماء الا ابا يحيى الاسفندي بن ابي كاشه قال **فصل** ومن لم يجعل
الموسل حجة لم يجعل مرسلا في حجة الا انه حمله على السماع من رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاذا علم انه لم يسمعوا في الحديث حمله عليه فيقول بل هو
سبعة من محمل فيقول حجة او من تابعي مجهول او نصف فيقول حجة
يجعل حجة بالسلوك والاحتمال على اصحابهم وروى البيهقي عن النبي صلى الله عليه وسلم
من طريقه الجمعة واحدة لا الهى مبي المولى كذا او سماعه عن جابر بن
عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما الناس ثلثة اقسام اولهم
فيل ان يوتوا وبادروا لا اعمل في الصالحين واصلوا الذي يمتك ومن يمتك ما من ذكرهم
له ولحق الصدوق في السير والعلانية توجبوا وروى في اعلوا ان
الله عز وجل فرض علينا الجمعة فمن بعده فثبته فينا في هذا في النبي هذا في

ليس يتولى في الموضع قبل مجوز الجمعة بمعنى في أيام المجمع عند الأمانة بقدر
فيها ولا يكون في الموضعين إلى غيرهما **الحكم** فيها وفي غيرها إلا أنه
من قضا الله وقال في الخبرين وهذا فاسد لا يعلى قوله من قدر القضا
مقدرا ومن حين لا ينسبها في حين فاسد لم يجر في الأصل على الإطلاق
هذا القول بما إذا تولى الأمانة بمكة ومن حقه عشر يوم أو الإصرار
مما أفقوا أهلها موضعان وليس من قضا بها وفيه فاسد لأن طاهر بن
أحمد أنه من قضا الله فإنه من الحكم **الحكم** أعفان فاهما من أجل واست
من قضا الله وسبنا وبينه أربعة فلهذا وأما لا بعد عن الاستعانة بالحاج
بأمور الحجاج والسماح من الزبي والبرج والمقام وليس المخطط ودخول
أهل الطوائف للأفاضة والخروج إلى بيوت الحلين حال الجمعة فانه لا يفتق
في كل سنة في أيام الربيع والطريق الثاني أنه يتم صريحا أيام الموسم لا يطلع
سرا يظهر من السلطان والفراسخ والاشيعة والاسواق والجمع يعرفان
عندنا وهو قول الزهرى ومالك والشافعي وأحمد والشافعي وابن المنذر
الخليفة إذا كان سافرا إلى المجمع لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يعرفه
وكان يوم الجمعة ذكره المردعي في أيام دولة **الحكم** برده لأن عرفان مقامه
ولا جمعة في الموضع والبركة ليعلمها أو الإعتدال الظاهرية ولا يعتد
بمخلافهم وزعم ابن حزم أنه صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة في صوفات
قالوا هو لم صلى الله عليه وسلم لم يخطب وصلى ركعتين وهذه صفة صلاة
الجمعة قالوا وما روي أحمد أنه ما جاز فيها قالوا في الموضع هذا كما ذكره في
الله صلى الله عليه وسلم ولما أنه ما جاز بل في الموضع لأنه ليس بمنزلة
قالوا لا يجتمع على دعوى الإجماع على ذلك وهذا مكان شين فيه الأدب
على مدعيه قالوا ومن بعض الجوز بن حنبل أنه قال من ادعى الإجماع لأرب
وروك لا يسأله عن غير يوم الأهم شيئا لا يجوز يسأله عن الجمعة وهم
ما يجوزون هلكت عليهم أن اجتمعوا حيث شئتم وعن ابن المسيب الجمعة على من سمع
النداء عن عمرو بن سعيد ماله عمر ابن المسيب وعمر ولم يخص أحدًا ولا

في الفصح

مسا فقام من غيرهما وكان من عمر بن حنبل كان دون مكان يسمى طرانة وهو
برك وجوب الجمعة على العبد والمسافر وسبيل المظلم عليه ما سمع ما
مد مناه وهذا رجل يحتمل فاسد أسا أنه على أصل العبد والتفصيل
والقديم والدين مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل
ولا يبقى على أحد من هؤلاء الأسان وذو الفقار والمزني لم يزلوا في الأدب
على الله وعلى رسوله وفسقه بذلك لا يخفى على من يلقى من أهل زوايته فتقوله
عن ابن حنبل في دعوى الإجماع كذب أن سمع قوله عنه فقد قال من هو أخير
منه من الأول من في العلم والحكمة أن الإجماع حجة تفيد العلم وذكره
في كتابه التمسك بالكتاب والسنة والإجماع ولا يفتقر الخلف لذلك
وقد صرح بهذا السفيه كما أسما وكاتب الإجماع بشيعة على الفرض للسبيل
الإجماعية فيكون في ذلك بعد ذلك السبيل كما في هذا من القول الصريح
الذي لا يخفى قوله في الفرض الصريحة حجة عند الحقيقة ابن أبي
حنيفة عندنا في إجماع رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل لا ينافي فيه
في جواز الجمعة في البراري والنفار بمجموع كتاب عمر بن الخطاب وقوله الجمعة وهذا
بالأمانة بدنه وحجته في إجماعها على العبد والمسافر نعم قول ابن المسيب
وعمر بن شعيب وهو في جواز الجمعة على من سمع النداء لا يعمل قول الصاحب
حنيفة وعمل عمر بن الخطاب في حجة وهذا خلف عنه أنه محض من علمه بالناس
والجحف المفسر وهو السجور المفسر والمعدور بل من خوفه وغير ذلك
من المفسر في ذلك في الحجة قالوا صلا المعدور بل من أنه صلاها
ركعتين ولذا السبيل في جماعة ما لا يكفيه استماع سماع الدنيا الجوز
ليس يصحح فأرسل إلى هذا السبيل فقص وهذا هذا لا يخفى وذكره الكوفة
وعمر بن حنبل وطاسه للموجب في صفة المصلي وسر وطاسه في غير
المصلي وهي المصلي الكبار والسلطان والوفد والجماعة وقضاها
على وجه السورة حتى لا يسمعوا لوجه حنبل في إجماعه وعلق أبو داود ولم
يأخذ لها منه قالوا لوجه فيه وصلى الجمعة لا يجوز فيه فإن يخرج باب الحنبل فإن

والقول **الثاني** بعد صلاة عصر الجمعة إلى غروب الشمس رواه الترمذي
 النبي صلى الله عليه وسلم رواه ذهب أحدواصح والقول **الثالث** قال الحسن
 العاليه هي عند غروب الشمس والقول **الرابع** هي عند اذان الجمعة وروى عن
 عائشه رضي الله عنها والقول **الخامس** اذا قعد الامام على المنبر حتى يفرغ رواه
 مسلم في صحيحه وقال ابو بردة هي الساعة واخبار الله وفيها الصلاة وهو
 القول **السادس** والقول **السابع** قال ابو السوار العدوي كان يرون في
 انها من الزوال إلى ان يدخل في الصلاة والقول **الثامن** هي ما بين ان ترتفع الشمس
 إلى اذان رواه ابو داود عن ابن رواه القول **التاسع** هي ما بين العصر إلى غروب
 الشمس وقال طائفة وعبد الله بن سلام والقول **العاشر** قال كعب بن جعفر جمع
 اني عن تلك الساعة والقول **الحادي عشر** عن ابن عمر انك اطلب حاجة في يوم السبت رواها
 انها اخفيت في اليوم والقول **الثاني عشر** هي من جرت صلاة الصلوة في الخبز الا رواه
 ابو داود والقول **الثالث عشر** عن ابو هريرة انه قال القسوس ما في ثلثة مواعيد
 بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وما بين غروب الشمس وما بين صلاة العصر إلى غروب
 الشمس لم يعين واحد منها بخلاف الاقوال المنقولة وقوله قال يجمع بين جوازات
 يكون من جواز التشبيه فان المنظر للصلاة كالمصلي او من باب الإطلاق المسبب على السبب
 لما ان انظار الصلوة سبب ليقامها وعن ابو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة
 ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة
 فكأنما قرب كبش اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة
 ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حصر الملائكة
 لمسحوا لذكروا والجماعة الى ان ياتي ما جاءه الحديث يدل على ان الجميع هدي
 وانه منقولات في الاجراء الفضل على الترتيب الذي ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وعند مالك الكشي من البدعة في الصحابة واختلفوا في الجماعة وقال ايضا هذه
 الساعات كلها في ساعة واحدة وهي بعد الزوال والذي يدل على انها ساعات النهار
 حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الجمعة اثني عشر ساعة لا يؤخذ
 مسلم ليل الله شيئا الا اياه اياه بالقسوس اخر ساعة بعد العصر رواه النسائي

ابو داود

ابو داود وفيه ان المراد بها ساعات النهار التي فيها عليها اهل
 في ذلك لفظ الرواح فانها تستعمل بعد الزوال وعند عامة اهل
 كما قالوا الفا فله وهي لا تكون كذلك في ابتد السير حتى يرجع يقال فعل اذا رجع قالوا
 على الابد اسم الانتهاء وقالوا احاج وغان ولا يكون الموعود باليوع ويقال راح اذا رجع
 راح القوم اي ساروا وذكره البغوي وقال **الربيع** من المالكية تاول ما كان يحال
 وحرير لوجه الحوت وذلك انه لا يكون ساعات في ساعة واحدة وانكره احمد
 واحار بن المقدري قال في الخبر والشمس تزول في الساعة السادسة من النهار وهو
 الاذان وخرج الامام الى الخطبة وسئل عن راح في راح الى الجمعة قال اذا صليت
 العادة فرح ان سبت وفي كشاف وكذا الطريق في امام السلف وقت السير بعد الفجر
 مغتصبة بالمسكين الى الجمعة يمشون بالسرير وقيل عن ابن سعد انه بكر في راحة
 فترسقه الى الجمعة فاعتم لان واحد يعاتب نفسه قال الرازي راح اربعة وماراح
 اربعة ليعيد رواه ابن ماجه قلت هو راح بلائنه لا تفرسقه ثلثة فاعلم
 اربعة بنفسه فكون من راح من باب النضير اما راح اربعة فمعناه احوار راح فحينئذ
 من راحة العبارة ان يكون هو اولهم فلا بد ان يعل بقوله وقتيل اول راحه حديث
 الاسلام ترك البكور الى الجمعة حكاه الشيخ في تفسيره وفي النسائي اذا كان يوم
 الجمعة تعدت الملائكة على ابواب المسجد فليكن امر جال الى الجمعة فاذا خرج الامام طرقت
 الملائكة الصحف وعن ابو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المبحر الى الجمعة كالمهدي بدنة ثم كالمهدي بقرة ثم كالمهدي شاة ثم كالمهدي بطة
 ثم كالمهدي جاجه ثم كالمهدي بيضة والمبحر يعجل موقة الموت المهاجرة واسقير
 المطلق التعجيل لوقتها منه ومن حديث الترمذي الذي فيه وذكره واسكره لاسعي
 اسم للمشي بسرعة واريد بها هذا الشيء يعبر بسرعة واريد عنه السرعة وقال المذنب
 ان احمد المراد به المسكر ذكره بن شداد وقال ابو بكر اراود صحف المتسقين المشركين
 ولا يكتب معهم مكتوب غل اخرف طري عن انقضاء مثله السبق ومن جاءه وكتب
 في صحف الاعمال الصالحة وسائر العبادات وعن ابي لباته الديري في الترمذي
 عن ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قوضا فاحسن الوضوء في الجمعة
 فذا وضعت يده لهما منه ومن الجمعة وراة ثلثة امار من من الخطا قبلها

الله عليه وسلم فأنزل من آياته ولا أسره عليه ولولده ما روى عن عائشة قالت كان الناس
 يهابون الجمعة من العوالي واكثر العوالي ثلثة اعيال وكان الذين المشيخة في الله
 الظاهر ان اسعد جمع بهم يوم الجمعة رسول الله صلى الله عليه وسلم اما في زمانه
 صلى الله عليه وسلم لم يلقهم جمعة الا في بيته والظاهر انه لم يلقهم على قتلته عن
 النبي في ذلك كان عذمتهم وفي حكاية المدعو بخطه الخصان وهو غلط
 وكان في البيوت والاحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلقهم في الاضداد
 والفكر في استغناء هذا الكثر من نصيب المتأخرين في الاضداد دون الفكر
 فهذا اجاب عن ان المصير من شرطه **باب** ايلة في فنية المشية بلزم حضور
 الجمعة في الفكر ونوى صلاة الامام ويصل الظاهر وانما قدم جازوا **باب**
 السلطان فلو لم يصل الله عليه وسلم له امام عادول وجازي وقدم في شرط
 الامام وهو السلطان لا يخاف الوعيد لشارعها ولا ابن المذنب ووصف
 السنة بان الذي يقيم الجمعة السلطان او من قام بها امنه فاذا لم يكن ذلك
 صلاوا الظهور وانما الحسن بن علي الحسيني اربعة الى السلطان فذكرتها
 للجمعة وكان جيب بن ثابت لا يكون الجمعة الا بغير خطبة وهو قول
 الاوزاعي وعمر بن مسلمة وعبيد بن عمير في المالكية وحكي من اجاب الباب
 قوله ولما السامعي انها لا يخرج الا خلف السلطان او من اذن له السلطان عن
 الي يوسف ان لصاحب الشرطة ان يضيء بهم دون القاضي و**باب** الضل
 الفاضل ايضا وعنه انه لا لهما اليوم فالقاضي يضيء بهم لا في الخلفا له بذلك
باب الزاوية فاضي القضاء الذي يقبل القضاة في المسرة في الغرض في يوسف
 في يوسف في اليوم فلا يلبس القاضي قاله صاحب الشرطة ولو سرح الامام
 فها هم حضرة في الخوض في علمها لو عن بعد سرور وفيه لا يسرع ولو
 ما في الولي ولو في الخليفة ففضلهم خليفه الميت او صاحب شرطة او
 القاضي جازي فلو لم يكن له من ذكرنا فاجتمعوا على واحد جاز
 كالوصلي على اجزاء علم عليه وشان بعضه عن حضوره في غير ذلك
 طر واستغنى عن العاص وحالف ذلك في الدوا السامعي واجهوا في اليوم

لا يرد
 في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة

ولا عند عدم امر الامام ساد لكل وقع الى ان يقيم امامهم ولا ان يقيم قد لا ينفق من
 يصلح بهم وكما روي عن الذين غنوا الاخر فيؤدي ذلك الى المستاجر والمساخر
 منه **باب** الوقت فأنزل احمد ابا فاطمة ان وقتها وقت الظهر وهو قول
 جمهور الصواب والمأخوذ من قوله في مال والمستحق في ابو بكر بن العربي
 انفق العلم على بكرة ابيهم على ان اجمعه لا يخرج حتى يروى في الشمس في الكثرة
 قبل الزوال الاماروي عن احمد بن حنبل انه يجوز قبل الزوال وقتله ابن المذنب
 عن عطاء بن رستم والمأخوذ من ابن عباس في المساجد في الزوال وانه واكد
 جوارها في وقت صلاة العشاء ابن حنبل بحديث جابر بن عبد الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضيء الجمعة ثم يذهب الى الجاهل فيركبها حتى
 يروى في الشمس فانه مسلمة لا يضيء حتى يخرج ويمنع من الخوض في انما
 يضيء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم يضيء في وقت الظهر ولا يضيء
 به الجماعة في وقت صلاة العشاء ولا يضيء في وقت صلاة العشاء ولا يضيء في وقت صلاة العشاء
 على جملة صلى الله عليه وسلم ولا يضيء في وقت صلاة العشاء ولا يضيء في وقت صلاة العشاء
 المعنى في انها عيد لعولاه صلى الله عليه وسلم في وقت صلاة العشاء ولا يضيء في وقت صلاة العشاء
 صلى الله عليه وسلم هذا يوم جمعة الله عيدا للمسلمين فهاذا وقت الظهر والمضي
 واخره لا يصح مع جمهور اهل العلم حديث ابن عباس رضي الله عنه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يضيء الجمعة حتى يميل الشمس وروى البخاري
 وعنه مسلم بن الحارث في كتابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت
 الشمس ثم رجع يسوق الى سوق مكة وروى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه ان
 دياره لم يصب السجدة لكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا استند للكرسي فله
 واذا استند اليه فليس بها ليعني الجمعة فان قيل روى عن عبد الله بن
 سديد انه لم يسلط الخطبة مع اي يكره كانت خطبة صلا فيل
 نصف النهار وشهد بها عمر بن الخطاب وروى عنه انه الى ان اقول قد
 انصفنا النهار ومثله نحن في انما يحد احاديث في ذلك **باب** ان يطل
 لادب هذا عبد الله بن سديد في الاخر والصحاح ما ذكره البخاري عن

رواه

عن علي وابن ابي عمير قالوا انما نزلوا بعد الزوال وهذا هو المعروف من فعل
السلف في الخلف قال الشافعي وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر
وعمر وعثمان والائمة بعدهم كل جمعة بعد الزوال يقولون ان لا اعتبار
بها فيه وحديث جابر بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي جهم قال كانا في الزوال
لما نزل المصلاة كانت فيه والمذبح بعدهم جوارها صلى الله عليه وسلم لا يركع عليه
في حديثهم بل جئناهم هذا فتعجبنا قال **قوله** حين الزوال لا يركع
عليه **قوله** الزوال وما نزلنا له لقوله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
العصر حين نزل كل شيء مثله وحديث سبله حجة عليه لان معناه ليس
لحيطان في كثير من مستطيل به المار او مخرج منه الا وثيقا لا خري به
التي وهو معنى قوله وليس للحيطان حل مستطيل به فليسنا لعل الظل واعلم ان
كثيره الذي مستطيل به وقوم منه الزوالية الاخرى مستطيل بسع التي وهو
نصيح بوجوده لئلا قليل ومعلوم ان حيطان المذبح كانت قصير من الشمس
فوقها لا يظهر التي المذبح مستطيل به منها المذبح الزوال لا يركع في طول
ومعنى حديث سبل انهم كانوا يخرجون من المصلاة بعد الزوال في هذا اليوم الى
بعد صلاة الجمعة وانهم يدعون في هذا اليوم الى التسليم اليها فلو استعملوا
شي من ذلك قبلها خافوا فافانها او فوات التسليم اليها وفيها العتاب
لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كان التسليم فصل بين الناس للجمعة ولم اجد في
عبد الحريث بل هو دخل وقت العصر وهو في الجماعة عز به الجمعة عند
ابي يوسف فخرجوا من قبل وسطل جمعة عند يحيى حيفة وسعمل فضا
الظاهر والعصر واحد على ما عرفت من اصل ما ذكره في الوافعات لو انما
الوقت ولم يثبت حتى خرج وقت الظهر فثبت الجمعة لانه لو انما صار
قاضيا في غير وقتها وانما قيل خروج وقتها كان قضاء وقتها
لو سلم الاسماء والوقت في الوقت خرج الوقت على المسوق لانه معنى
احد الوجهين في نص جمعة لوقوع بعض صلاته خارج الوقت والناس في
في سبيل الاسماء والوقت واسم الخطبة فانها شرط لصحة الجمعة وهي

في الزوال
ان الوقت
لا يركع
في الزوال
في الزوال
في الزوال

مذبح عطا والبعي وقبلة والنوري وبذلك والشافعي واكثر السلف والي
نور عن عمر بن عبد الله عن عتبة قال فرغ المصلاة لاجل الخطبة وذكر الرازي
مكان المصلاة للجمعة وعن عتبة شمله وعن عتبة بن جابر قال كانا في الجمعة
اربعين فجلسنا للخطبة فقال الرازي في ذلك ان الزوال قد اتمه الكسبي قال نعم في هذا
عنا الفلاح من المذبح فانه قال نعم جمعة خطب الاسماء اول خطبة الله
قوله قد ذكرنا النواوي وعنه داود وعبد الملك البجلي وقال الشافعي
عياض وروى في ذلك عن ابي داود عن ابي جهم في الخطبة ليست بغير شرط
للجمعة وبها وذكر ابو بكر الرازي في الحكم القراني عن جماعة من السلف
انه اذا لم يخطب صلى الله عليه وسلم في الجمعة في خلاف ما ذكره ابن
المنذري والنوري وابن قدامة عنه قال ومن ابن سيرين وطاوس ورسول
قال وهو قول فقهاء القضاة والرازي على ان الخطبة شرط جوازها قوله
بما اذا نودي للمصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله قال ابن الجوزي
الذي هو موطن الاسماء ولو لم يركعوا في واحد اسما او حيا سعي المذبح وما
صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتم في اصلي رواه البخاري ولا يصلي الله عليه وسلم
لم يركع قبل صلاة الجمعة **قوله** قلوا لكن واجبه لركعتي لعلها الكوار **قوله**
ممكن فاعلم صلى الله عليه وسلم لم يركع في خطبة فاعلم حكم ذلك الخطبة في الركعتين
والاجابة لان البيان من ادم اليكم بكلامه حاله الخطاب وانه الجمعة **قوله**
بذلك المصير والظاهر والعصر والمغرب والسر والجرم وفي رسول الله صلى الله
عليه وسلم جميع ذلك الجمعة في بيانه يكون واجبا لا مباحا في دليل قد اتفق
وجعل في الاسماء والجمعة خلفه والخطبة وسائر العوض في المتوسط
والاجزاء للخطبة لا تقوم تمام الركعتين **قوله** فاعلم بعض سبلنا ان لا يستقبل
بها التسليم ولا يخطبها الكلام ويصح من الخطب والحدوث لهما شرط وفي المحيط
الطهران شرط عند النبي يوسف وركعتي الركعتين لا يجوز خطبة الجمعة قبل
الزوال وان كانت شرطاً بخلافه **قوله** الخطبة **قوله** في الخطبة
في الجمعة فيها وفي صلوات العيد بعدها وجهه انها خطبة للجمعة شرط تقدم

في الزوال
ان الوقت
لا يركع
في الزوال
في الزوال
في الزوال

هذا السوط غير العبد ولا الجعة فيضنه وقد مضى الخطبة لذكرها
 المتأخر فلو صلى الجعة أو لم يحط لا يجوز ولو خطب في العبد أو لا يجوز
 جعل العبد أو التأخير لكونه الخطبة فالخطبة لا يجوز دونها والعبد
 يجوز **رفع** في الواد للصلاة أو خطبة للشام فلو الناس وجبا الخوف
 فصل في الجعة اجزائها لا خطبوا القوم حضور وصلى القوم حضور
 ولو كبر لا شام وخلفه قوم لم يكبر وأجبه وجبا الخوف واحد لا يولي
 فصل في رأسه لأن سوط العقاد احضر قوم لم يكبر وأجبه وجبا الخوف
 واحد لا يولي فصل في رأسه لأن سوط العقاد احضر قوم مهين
 لأن رأسه أجبه معه لا يسار كمعه في الكبر لا بها من ماسر حتى
 لو كبر وحلفه قوم عدل بوز وجبا الخوف ودخل أجبه استقبل القليل
 ولو اجترأ لا يولي بوز وجبا الخوف وكبر وقيل جزم من السوط صلاهم
 ويؤخر جزمهم بقصد وفيه المتعاضد غير امام كبر الجعة والناس لم يولي
 حتى يقع كبر بوز والقوم معه يجزى الجعة لو جزم المسار في الواحدة
 المولى ولو رفع رأسه قبل أن يكبر أو لا يجزى به لاد الركعة بغير جماعة
 ولو كبر وأجبه جزم من التمجيد جازا ولو كبر وأجبه ركعتين وأجبه
 من الركعة اجزأه ذكر هذه البروج في الخطبة في التمجيد كبر الامام
 والقوم لا يسرعون يسرعون ان كان يسرعون قبل رفع الامام من الركعة
 صحت خطبته ولا استقبلها قبل هذا قول آخر وعند أبي حنيفة ان يسرعوا
 قبل ان يقرأ الآية قصده جاز ولا استقبلها ولا التوبوس في ركعة
 قبل ان يقرأ الآية لا يخطبه له صحت ولا استقبلها وفي الواقع
 اجزأ الامام ولو الواحد الخطبة ولا يصلى اجزأه ان خطب وصلى بهم
 لأنه اعاناهما ليصل بهم بنفسه فاذا لم يأت كان هذا السوط الصلوة اليه
 وجوبا في القعدة والاهل قدم واليه من الخطبة لكونه صلى بهم العام
 لا يجوز ان يعبد الخطبة وهذا اذا امر بالتالي لول ان يصليهم فان لم
 يستألف الخطبة وذكر الموعظة في الساتر في لوصلي خلفه واليه عز وجل

حضوره

ولو شهدا التاب في الخطبة هم امر من فيهم جاز ولو خطب واحد لا يجوز وان
 كانت خطبة النساء عن أبي حنيفة يجوز ولو خطب في العبد أو لا يجوز
 ولم يسع الرجال يجوز ولا يصح بعدهم ولو خطب والقوم قيام أو صبح جاز
 ذكر في الرصه ولو خطب خطبة الامام بغير إذنه لم يجز ولا ذكر الخطبة
 لذكر الصلوة ولذا الاذن للصلاة اذن الخطبة ولو صلى مع علم بغيره لم ياتي
 كذا في علم بل من التاب في جاز من الحكم وما استدل به عن له وفي الاستيعاب
 لو اجترأ بعد ما دخل في الجعة يستقبل بهم أجبه وان كان قد شهدها
 لا يستعمل ولذا ان لم يشهد بها والقيام لم يستقبل بهم الطمس اذ لم يشهد
 وان عدم من غير ان يقدمه الامام ان كان هذا السوط لا يجوز ويصل
 لا يجوز الا ان يولي قاضيا او صاحب سوطه او شاطن ولو خطبهم ذهب
 قوضا في تركه ثم جاز في جزم ولو عذر فيه او جاز ما عذر في استقبال
 الخطبة ذكر في الواقعات وصيته المتيقن انه ليس من هذا الصلوة وفي
 الموعظة في لوز في حاله مفرق اجزأه ولو خطب وهو جنب واجب
 فاعتسل جاز فصل في اجزأه لانه من اجزأه في الوافيات وفي الموعظة
 لو يدرك في الخطبة أنه جنب فذهب فاعتسل استقبال وفيه الموعظة
 خطب وفيه ميسور الوالي وصلى الناس بالغ جاز ولا يفتا صعيدا ليجاز
 ويجزأ الامام البو جاز لا يجوز لا يخطبه صلاهم ما بال القوم في صلوة الجوالي
 ويستور في الخطبة اهلية الكفاية الامامة في الجعة وعند الشافعي في
 الجنب والمحدث قولان في الجنب استل الطهارة وكذا طهارة التوب
 والبدن والمكان ومسا العورة ولم يستل الطهارة لعمه وداود وفي
 الواقعات لو اجترأ امام وامر من عمر الخطبة ان يجزى بهم لم يوجبه
 فان امره من عمر الخطبة عجزه جاز وفي اهله لا يجوز على السو
 سرح في الصلوة استخاف من سيدها جاز ولذا في العبد والموعظة
 وقد ذكرنا عن الاستيعاب في انه استحسن ولو اجترأ الامام بعد ما خطب
 قبل السوط في الجعة فامر رجلا لم يشهد الخطبة ان يصليهم فامر المأمور

من شدة الخطية من أهل الصلوة ان يصلي بها جاز له ان يعرضه لكنه عجز عن ذلك
سخطه وهو خطية الخطية وذكرنا ان في بعض طوائف الجوز ولو كان المأمور
الاولد مباح لم يعلم به الا مرفوعا الذي يستلزم الجوز لان الذي ليس من أهل
الصلوة ولا يصح المأمور به اليه وكذا لو كان عرضا لصلته في الاما او اخر سا او
او صا او صيا او صوا او غيرهم لم يجز ولو اسلم الذي يبرأ من الرض وكنه الاخرى
وتعلم الذي فضلي بهم او من غيرهم جاز فيه على ما في وجوه الاستدلال لعدم
لزومه على عرقه حصه في الوافعات والمليقات والاسيبيات ولو
امرض اليه او في اسلم الفلاني لم يبلغ العبي لا يصلح ان يوصى بعد ذلك ولا
اذا استغنيا ولو قيل للفلاني اذا اسلمت فضلي بالناس او اقض جاز وكذا
الصي قول **ع** وعظمت خطيتي في فصل بينهما جلسته لانه صلى الله عليه وسلم
كان يحط خطيتين ويفصل بينهما يجلس منقوعا لانه لا يندل داخل فوافيه
وكان عطاء بن رباح يقول ما جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على منبر حتى
يكاف وما كان يحط خطية تقاماً واول من جلس عثمان في آخر زمانه حين كثر
وكان يسهه كم يوم وكان الغيرة من سعيه اذا فرغ من الصلوة لم يحط خطية
على حتى يتوبه كما لو الذي عليه على الناس ما فعله الاخر ما اليوم ولا سمع
السري حتى يذبح جاز بين من كان صلى الله عليه وسلم يحط خطية تقاماً خطية
واحدة فلما استعملها خطيتين بينهما جلسته قلت **ع** هذا يعزيب وهو ابن
عباس بن مورو الحسن بن عثمان بن الربيعي هو ضعيف حتى عند الجمهور
كطبا وكذا والاعرابي واسحق بن عمار خطية واحدة فقولنا ان ابن المذنب
اخذوا ان تحب خطية واحدة كان جنس لا يكون الخطية الا الخطية التي هي على الله
عليه وسلم او خطية ماله ولا الشافعي في ان خطية خطية تقاماً على من يسهه
مع القدرة عليها وحكي ان الشافعي بها انه لو خطب قبل ما كان الفصل سلكه من
غير جلوس كاللنوي وهو شاذ مرفوعه لا يجوز في القيام والجلوس بينهما سنة
عليه بن رباح الحنفي ان الصلوة كما لم يندل احد باستراط الجلوس بينهما ميسر
الشافعي كما فعل القباصي عن ابن ابي رباح ان الجلوس بينهما سطر والقيام

ابن حزم وكان عثمان ومعه خطبان خبا السين وليس بينهما صلى الله عليه وسلم فقام
ما لو قد ساقص قولنا ان الشافعي فقال ان خطية خطية واحدة لم تجز به وان بعد
جاز له **ع** قول الشافعي في الاما او اخر سا او صا او صيا او صوا او غيرهم لم يجز
علاط مرفوع وهو كبر الخطية ولا يؤهم في قولنا ان الشافعي في الاما او اخر سا او
ابن ام الجهم جاز السبا صلى الله عليه وسلم وكذا سطرط المصلون بركه
الغرض وانما انكره من محبة بركة السنة في اتباع القيام المأمور به النبي
صلى الله عليه وسلم قال ابن القصار الما إلى الذي يقع في من ان القيام سنة
لان تركه يفسد الخطية والانه مباح ان ينافي فعل وان سائر كما قال ابو حنيفة
بعض الله عنه **ع** مرفوعه عند أبي حنيفة واصحابه والاعمال نقله
فانه لا اصل له والاعمال عليه واصحابه جازت من ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يحط خطية فقام على من يقوم يحط خطية فقاما فانه كان
خطية جاز الساقط لذلك والله صلب معه النعم من الصلوة رواه مسلم
وابو داود والنسائي بن مويان لما خطبته صلى الله عليه وسلم فذكر
هنا الا فضيلة دون الغرضية وكذا قوله تعالى ان تتركوا فاما اخبار
عن حاله التي كان عليها عند انقضاء صلاته وانما افضل رواه الشيخ صدر
الدين الكمال في شرح كتابه صلى الله عليه وسلم في الصلاة من رسول الله الكون
الصلوة في حيل الصلوة المطلقة دون الزمان واليكون فاما لا يبلغ ذلك
في أقل من نصف ساعة من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ما جمع هذا المقدار
اوانه اراد المبالغة في ذلك الشرح في قوله تعالى ان تستمعهم سبعين
مرة قلن يقول الله طهر ولا يفسد ولا يخطئ جاز من العصابة منهم الغيرة في
وعن ابن ابي عمير قال راي علي بن ابي طالب على النبي صلى الله عليه وسلم حتى فرغ من خطبة صلى
الله عليه وسلم كان الاستراحة قال ابو عمر بن عبد البر ذكنا الى واهل البيت
وساير رفقنا الا القصار لا الشافعي ان يكون بينهما سنة والشرع من تركه
وتجوز في الخطية الثانية دون حصه والاولى قول **ع** فان الله على ذكر
الله تعالى جاز عند أبي حنيفة قال ابن المذنب رواه عن الشعبي انه قال خطبة

ثانياً والذكر وفي فاض خان النسخة الواحدة تحرك في قول الحق حقيقته المعروف وهو
 قول أبي يوسف في الأول وكان يقول أويل لا يحركى وهو قول محمد وقول أبي يوسف
 الآخر إلا أنه يكون شيئاً بغير عدد لثوب السنة وروي الحسن عن أبي حنيفة
 أنه خطب خطبة حقيقته عليه السلام في بيتي عليه ويشهد ويصلي على النبي صلى
 الله عليه وسلم ويصلي الناس ويدركهم ونقرأ سورة ذكر المريعين في قول مالك
 الخطبة كل كلم ذكراً لا ينجزه ليس هذا حلاً للخطبة وروي طرقة من المال
 في تحقير ابن عسيرة أن يسبح أو يقرأ على النبي صلى الله عليه وسلم فلا إيمان
 عليه والصلوة ليست بخطبة لغة والعرفاء وعند أبي يوسف وجهم وعامة
 العلماء لا يدين ذكر في خطبة أو شرط الشافعي والجمهور رواية حنبلين في
 جهم ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من فعله على المنبر يصنع علياً فداؤه ولا يلى
 حنبلين قولاً في تعالي إذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر
 الله ذكره مطعاً من غير قيد بذكر طوبى ولا بخطبتين فاستراطه زيادة على
 المنصوح للمعول المسؤل بحيزان واحد في كل سنة وكل الذكر وإصل الذكر
 حاصل بقولنا الحمد لله وسبحان الله أو الله الله أو الله أكبر ونحو ذلك فما زاد
 على ذلك فهو شرط الكمال ولا نكل شي ليس له نهاية معلومة إذا ذكر على ما
 تصدق عليه اسم ذلك أو سرك عبد الله على أنه حياناً أو كاتياً فإنه يصف
 إلى الذي ما يفتل على اسم الحمد والثناء به ولا نكل لعل كل درهم
 درهم يلزمه ودهان فالصوت كل درهم إلى درهم واحد لعدم التماسه ثم قوله
 الحمد لله وسبحان الله **ح** وهو صوت خطبة وحسن وقصير وقصير الخطبة
 مندوب إليه وروي طول للصلوة وقصير الخطبة منه من فقه الرجال
 ابن العربي جرح في الصحيح **قوله** المسبور من قول ابن مسعود وأحمد
 جعل المسموع أصليه وقيل أصليه وقيل لا يركب في ذلك على عيده ولا يركب
 وغيره جعلها فعله أي علة في حقيقته والسرط عنه أن يكون ذلك على
 قصد الخطبة حتى لو طس في الحمد لله على عظامه لا يوجب عن الخطبة فيل
 يوجب ذكر في جوامع الفقه لبي المبسوط لهذا ذكره مسطور في الفرائد ودق

كلام وذكر

بلغ

في الخط والمبسوط وطبق النجاشي وشرح البخاري لأن يقال وشرح مسلم الهدر
 الذين الخليلي والمورخون أن عثمان رضي الله عنه بعد قوله الحمد لله واعتذر إلى
 القوم فيها بأب بكر وعن كفا بعد هذا الحمد مالا وأما الإمام فقال
 الحق من كل الإمام موال وسألي الخطبة بعد هذا أن شاء الله وقيل صلى الله
 بحقه الصلابة وانكح أبو بكر بن العري في ذكر في المبسوط أن الجرح
 إلى العرفاء بعد المنبر وقيل الحمد لله فالجرح عليه فلهذا الإمام الناس وقيل
 كثر رويكم وأجروكم إلى باعيتكم وإلى لا أجمع عليكم بين السج والعجل إلى
 لغاني من فلاح فإذا قضيت الصلوة فأنشئوها قبل صلى الله عليه وسلم بعد أن ينكح
 وغيره من الصلابة **قوله** وروي عنه أنه كسلى في ليلته أن لا
 خطب أنظر إلى الخرافات الناس ولا يردطاً من يكون يهرق منك ولا نور الوان
 الاطعمة فأنه لو أكلت من كل لون شيئاً سيرا القيت وأنت السوارى فان لكل
 حيلة لله وفي المنافع وقيل من بعد على حقيقته المسئلة أو طعن الجرح المشاعر
 عند وعند هذا الجرح المشاعر فلو طعن بعد هذا الجرح فلو من مقدار ما شهد
 الحق له عبده ورسوله ذكر في المنافع وغيره ما وهذا لا دليل عليه
 وفي طبع النصارى وهو أن يدي على الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ
 المسكين **قوله** فإن أخذنا قال من العرف فإن الخطبة لا توفى على
 الدعاء للمسلمين والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجوهري كالدع
 على الماركي على ما لم يسمي فاعلمه إذا لم يدر على العمل وزح الرجل في منقده
 إذا سعلوا عليه الكلام وأرجح الباب أي علمته وفي النهاية لا تزل لا يبر
 امرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بارأح الباب أي بارأه وند حديث ابن
 عمر أنه صلى الله عليه وسلم لم يهرع المرفوع قول ولا الضالين ثم أرى عليه كأنه
 قد أعلو عليه وفي جرح العزب بك لا للرجل الذي لم يحضر منطلق والراجح
 عليه كأنه قد أعلو عليه بالندف وفي الحديث إواب المسألة فلا يبرج
 أي لا تغلق وفي الكامل لا يلبس العباس المبرج وأرجح على أن الكلام لا يعلو عليه
 وقول المعاصمة أريج عليه ليس بشي إلا أن اللوكي حدث عن أبيه قال

ان مح

في سلمة والخصان بفتح الخاء وكسر الصاد المعجمة اودية بدفع سبلها الى المدينة والجرة
مرض من جليل ذات بخارة سود وبياضه قربة على مصلح المدينة ولا تحته لهم فبدا
البيهودي ذكر في سنة الكبر ان ذلك كان قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يكن
بأذنه ولا اومر عليه وتوبده ماروي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان الناس يبايرون
المجعة من العوالي واقرب العوالي لبنة اميال وقال جمال الدين المسيحي رحمه الله واللبان
ان اسعدهم جمع بهم المبعدين رسول الله امان في زمانه عليه السلام فلم يجمعه الا في مسجده
والظاهر من اجله انه لم يبق في عليا بعلته عن السهقي ان ذلك كان قبل مقدمه عليه الصلوة
والسلام وفي كتابه المذكور بخطه الخصان وهو غلط وقال في الميسر في تاريخ
رسول الله صلى الله عليه وآله في حرجين فتحو الامصار والقرى اسعوا منها الجوامع وضبط
المنابر في الامصار والمدن دون القرى منذ الاجتماع بينهما في المصير شرطوا في اياه
في هذه المنية لم يزل حضور المجعة في القرى وينوي صلاة الامام ويصل الطهور واما قد
جازوا وما السلطان فلقول عليه الصلوة والسلام وله امار عاقل او جاور قد
تقدم واستمر الامام وهو السلطان لا يحق الوعيد بتاركها وقال ابن المنذر رقت
الستة بان الذي يقم المجعة السلطان او من قاصر طاعة فاذ لم يكن ذلك صلوا الطهر
وقال الحسن بن علي الحسن البصري اربع الى السلطان ذكر منها المجعة وقال
حسب ابن ابي ثابت لا يكون المجعة الامام في خطبه وهو قول الازاعي ومحمد بن مسلمة ومحمد
بن عمرو في المناكير وقال مالك اذا تقدم رجل لغير اذن الامام لم يحرم ذكره في الذخيرة
للمالك ومحمد بن حبيب في الاقدم لا يسلم في الاصلح المخطف السلطان وعن ابي
يوسف ان صاحب الشرطة ان يصلي بهم دون الفاعلي وقيل يصلي الفاعلي ايضا وعنه ان ابا
اما اليوم فالفاضي يصلي بهم لامر الخلفاء بذلك قيل اراد به فاضي القضاء الذي يقال له
فاضي المشرك والمغرب كابني يوسف في وقته اما اليوم فلا بد للفاضي ولا صاحب
الشرطة ولو سارع الامام فيها ثم حضر والآخر مضى عليها كما لو غل ليعسر وعده وقبيله لشرع ولوما
الوالي لم يسلمه الخليفة فاضليهم طهقه المت اوصاحب شرطته او الفاعلي جازت فلو لم يكن
المتي احد منهم ذكرنا فاجتمعوا على واحد جاز كما صلى على باخبا عهم عليه وثمان محصور
وصلى عمرو بن حزم لما ظهر واسعيدين العاص وخالفه ذلك ما كن والشافعي واحد
واسحق وابو ثور ولا عنده عدم امر الامام ساد وكل قوم في تقديم امره هو ذلك

إلى المشاخر والساجدين منهم وأما الوقت فاتفق أصحابنا فاطمه أن وقتها وقت
 الظهور وهو قول جمهور الصحابة والتابعين وبه قال مالك والشافعي وقال أبو بكر بن
 العربي اتفق العلماء على أنه يوم الجمعة لا يجزئ حتى يزول الشمس ولا يجزئ قبل الزوال
 إلا ما روي عن ابن حنبل أنه نحو قول الزوال ونقله المنذري عن عطاء وسفيان والماوردي
 بن عباس بن السادة قال إن قدامه والمذهب جوازها في وقت صلاه العبد
 أحسن محمد بن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة
 الحائض فرفعها حتى يزول الشمس رواه مسلم يعني النواضح وعن سلمة بن ألحج قال كان النبي
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجزئ ثم ينصرف وليس للحيض أن يسلط من رواه
 البخاري في مسلم عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة عليه
 السلام وقال أبو سهل أنا كنا نرجع من الجمعة فقبلنا فإله النبي قال
 البيهقي ولا نابعيد لعقله عليه السلام وقد أجمعنا في يومكم هذا عيدان وللعولة
 السلام أن هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين فصار كالظفر والأصبع وأجمعنا في المحراب
 مع جمهور أهل العلم محمد بن النضر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي الجمعة حتى يمتلئ الشمس رواه البخاري وعن سلمة بن ألحج قال كان محمد مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إذ أذارت الشمس ثم رجع سبع النبي فتنق عليه وروى البخاري
 من حديث خالد بن دينار قال سمعت السائب يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اشتد
 الحر أتربأ بالصلوة وإذا اشتد البرد بكى بها قال يعني الجمعة قال فيل روى عن عبد الله
 ابن سنان أنه قال سمعت الخطيبه مع ابن كركم كانت خطيبته وصلاته قبل نصف
 النهار وسمعتهم مع عمر فكانت خطيبته وصلاته إلى أن أتوا فأنصاف النهار وسمعت
 عن عثمان فمأرت أحياناً عاب ذلك قلت قال ابن بطال لا سمعت هذا وعبد
 ابن سعيد ابن أبي عمير والصحيح ما ذكره البخاري عن عمر وعبد الله بن عمر أنه كان يصلوا بها بعد
 الزوال وهذا هو المعروف من قول السلف والخلف قال الشافعي وقد صلى النبي صلى
 الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان والإمام بعد ظهر كل جمعة بعد الزوال وقد عظم
 اعتبارها في حديث جابر فيه أخبار عن أن الصلوة والواجب كان كما ناهى الزوال إلا
 أن الصلاة كانت قبله والمذهب عنده جوازها حتى النهار ودلائل عليه في حديثهم
 حديثهم هذا لا يفيقه فان قيل قوله حين الزوال لا يسع محله فلهذا قلت

هل هو شرط أم لا **فان قلنا** لا **فان قيل** لا يشترط بقا عدد أم **القولان** فان قلنا
 لا **فان قيل** من الركعة الاولى والثانية أم **القولان** وان قلنا نعم **فلم يشترط**
 قولان احدهما ثلثة والاخر اتمان فاذا اردت اختصار ذلك **فان قلنا** في السجدة
 قولان احدهما طين كيف كان وهو الصحيح والثاني معه كيف كان **فان قلنا**
 ان في مع انسان ثمانية اجمعه والظاهر ان الواجب ان يجمع واحدتها اجمعه والخامس
 ان انصاف بعضهم بعد تمام الركعة يسجد بها اجمعه والظاهر ان السجدة
 الواجب وغيره منها وان كانا سجدة شرط الانقضاء دون الا اذا لم يشترط وجوبها
 كما عليه لان السجدة سهل بدليل ان من ادرك الشمام في السجدة لم يفسد ولا هم
 شرط كما عرفت فالمعتبر ان السجدة في الجملة صلوته الموقوتة لا تعتبر
 اجمعة لان السجدة صلوته الاسما كان اربى وله ان اجمعه شرط الانقضاء كما قال
 لكن الانقضاء لا يشترط في الصلوة والاشياء السجدة في الصلوة فاما بعد الركعة
 بالجملة فان قلنا لا **فان قلنا** لا يشترط في السجدة عن السجدة لا يجوز ان ياتي
 اجمعة لا يصير شامرا فيها ما لم يقيد بها بالسجدة ولهذا لم يقيد صلواته اجمعة
 ولا يصح احدها في السجدة **فان قلنا** قوله **والشرع لا يوجب** ما لم يقيد
 الركعة بالسجدة وطول الوقت الى اجمعة لا يصير شامرا ما لم يقيد الركعة بالسجدة
 ليس بدليل نفس التكبير يصير شامرا فيها حتى لو افسدها بعد التكبير وقبل
 القوم ان يركع فصار ركعتين فصحة الشروع وانما لا يفسد ركعة قبل التسليم
 السجدة اجمعة لان ما دون الركعة وانما للمرضى فاذا قيد بها بالسجدة بعدد وجوبها
 لا تقع في ما كان ركعتين والصلوة ولم يبق الا الركعتين بل الصلوة انما لا يصير مضطرا
 ما لم يقيد بالركعة في السجدة كما في الميم والسجدة في الصلوة ضد القامر منها فقلت
 في ان لا يصير شامرا فيها ما لم يقيد بها وهذا خلاف وعن جابر بن عبد الله عن
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما يوم الجمعة فقدم عبوس من الشام ففسد
 الناس وبقى معه اثني عشر رجلا فانزل الله سبحانه وتعالى واذا راو عيان او هو
 انقضوا اليها وتركوا ما كانوا رواة البخاري ومسلم في الرواية في ذلك وهو معلوم انه
 صلى الله عليه وسلم لم يترك الجمعة مستندة المدينة ولم يذكر رجوع القوم فوجبت ان يكون

بلغ

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم بعد ان قيل استراط الاربعين كما في المسألة في ابن حنبل ولا
 اول جمعة كان في المدينة بعد ما اصبحت في يوم الاثنين صلى الله عليه وسلم فابى
 عشر رجلا قيل الجمعة فقل بذلك استراط الاربعين والثلاثون في صحيح
 عليه في كالا ربعين في التوروك في رواية مسلم انه اوصوا في الخطبة في
 روايته للبخاري في الصلوة وروي البيهقي والدارقطني انه انقضوا فابى ان يقول
 ولا **فان قيل** من ركعة في الصلوة والصحيح ما رواه الشيخان ولا في الوبر
 الادل عمل طعنا او يحال ولا يسمى عبوسا لان ذلك وفي طريقه لخرى اذا امتلت
 سويعة وهي عنى العير يصعب سويعة لان القول السابق عليها **فان قلنا**
اعلم ان الشرط على من شرط وطوحى لا يجب على المكلف تحصيلها وهو
 سان شرط الوجوب في الشروع وشرطا واجب على المكلف تحصيلها بشرط
 الوجوب وقد يكون شرط في السجدة فمصلحة ذلك اقسام في القسم الاول العمل
 بجواب وقتها وهو الزوال يوم الجمعة وهذا الجملة ولا تكام ومن التمتع
 الذي شرط الوجوب دون السجدة الباقية واجزى ولا اقامه ولا يجوز
فان قلنا لا يعتبر بقا النسوان وكذا الصبيان اعني ان لا يركع
 كافي الجمعة ويسمى بقا العبد والمسافر في المرض والاعرج والفقير
 كما لا يشك في ان لا يركع من صلح اما المسألة في الجمعة فيصلى مع من يركع
 هو فوفقه ومثله وقال في الخطبة وعبد المسألة في لا يقيد بقاء العبد والمسافر
 والمرضى وليس ذلك ليل بعدد المرض وبقى معلوم عند كل المرض اذا
 حمى عليه الجمعة كالحق العبد والمسافر وفي رواية المطلب بقاء العبد
 والمسافر ونسوان اذا حضر في الجمعة لانهم في الجمعة ولم يكملوا اما
 للمرضى والمعدورون اذا حضر في الجمعة والمرضى في المرض ولا يعجز
 المرض والطين ذكره التواويك ولا يشترط تسعة ركعات والبره والهمزة
 العبد جاز ان لا يركع في المرض وقيل ان الزوال الطاهر ولا عن ذلك بعد اجزائها
 المسافر في المرض والمسافر في المرض والمسافر في المرض والمسافر في المرض
 ركعتين في جماعة **فان قلنا** ولا يجب على مسافر في المرض والاعرج والفقير

وروى عن ابن ابي شيبة
 في صحيحه
 في صحيحه
 في صحيحه

ولا يفي في جوامع القعدة وأما وكي ليس على الأعمى حضور الجمعة وإجماعات وإن جدد
 الت فأيدي مندي في جنبه رضي الله عنه وعند محمد بن عيسى عن القابدين في
 الميسوط وفي المختلف كقول أبي يوسف مع محمد بن عيسى رضي الله عنه على الشيخ
 الليثي المسمى بالبراءة كالمريض والشيخ المتوفى ومقطوع الرجل ومن لا يقدرك على
 المشي وإن لم يكن به المرونة فأي الشيخ لم يكره محمد بن الفضل الرواية عن
 أحمد بن أبي العبد أنه لا يجزئ عليه وإن وجد من يجاهه إلى المسجد قال
 وهذا لا خلاف وكذا المحروفي في قبة النبوة أن وجد المريض ما يركبه فهو
 كالأعمى إذا وجد قايما **باب** لا يجزئ عليه اتفاقا كالمعد **باب**
 هك كعاد علي المشي في حوائجهم وهو العجيب **باب** لا يجزئ
 يكون الصبي عديم الوجه لا يراه الزاوية الركوب والذهب إلى الجمعة
 زيادة المرض ولا يلزم بالحضور والمريض مثل كالمريض والمريض أن يفي
 ضا أيضا جرحه وهو عذر والركوب على العبد مع منع سيده والحضور
 له سبعة من الزاوية في المذخيرة للموطأ منع عبده من الجمعة والعبد يفي
 فإن **باب** لا يجزئ عتية المرأة ولم لا يظهر حتى العبد في فرائض الإعيان
 والجمعة فرض عيني فكيف يقدم حق العبد على حق الله تعالى في فرض العين
باب يوم يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواة تطارفين
 شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الجمعة حق واجب على كل مسلم الأبر
 اليعت بعد ملوك الأسرة أوصي لومريض رواه أبو داود ومالك وأبو
 ابن شهاب زكريا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسع منه وهو من أصحابه صلى
 الله عليه وسلم وكان النول في أسناده صحيح على شرط البخاري ومسلم وقد
 قلنا الظاهر عليه في وجوب صلاة الجمعة وفي حديث جابر رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يومين بالله واليوم الآخر
 فعليه الجمعة إلا امرأة أو مريض أو عذر أو مريض رواه أبو داود والبيهقي
 وفي أسناده ضعف ولكن له شواهد في البيهقي وغيره وروى رحبا
 ابن المرحوم الحافظ في شفه عن محمد الداركي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم



يقول الجمعة واجبة إلا على خمسة صي أو مريض أو مسافر أو عذر وقال ابن المذنب
 صلوات رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يظهر الظاهر يعرفه وكان يوم الجمعة دليل أن
 لا الجمعة على مسافر **باب** هذا وهم منه فإن يعرفه فمعرفة أو النقام
 الجمعة في الكفاية عن الأئمة الإجماعية رضي الله عنهم خلافا للظاهر الهريفة ولا يعبد
 محلههم ولأن الجمعة نفوت في الحلفه في الظاهر وهذا أسقطه لأعداءه في
 المحروفي ولأن المذنب أجمع من يحط عنه من أهل العلم أنه لا يجزئ على النساء مبرور
 أهل العلم على أنه لا يجزئ على مسافر ولا يعبد وهو قول الحسن ومطاع وعمر
 ابن عبد العزيز وأبو جرحه أحمد بن الرواسي عنه في العبد والسعي والنوري
 وأهل المدينة والمسافر والسعي ولي يورده عن القمى لا يبرك في العيب
 على المسافر وهو قول الظاهرية وعن الحسن وقادها لها يحسب على العبد الذي
 يورده في قبة وقال في الذخيرة في رواية ابن سحان أن أوصي على العبد عند ذلك
 فأصبح لا يجزئ وهو يورده بأعذوبة وفي الجلي عن عطاء لا يجزئ على
 المسافر وعن ابن أبيه كان يسافر بورسنة أو ستمين وكان لا يجزئ وعن
 عبد الرحمن بن عمر أنه كان يكمل ستوية أو ستمين وكان لا يجزئ
 المسافر يخرج في كصوفه ولا يستغفر له بأسباب السفر ولم أجد في المصنف
 استدلاله بغيره ولا على الحقة من الخروج والمسقة الزوايا إلى المسافر
 وكان أولى به بعنف والعبد يسعول بحالهم والمرأة عتية للزوج ولما
 في ذلك من أحكامها لها لوجان مغلي الأول يشك فيها إذا لم يكن طارزا
 وفي النهاية قال إمام الحرمين لا يعرف خلافا أن المكاتب لا يلزم الجمعة وإن
 كان مستقلا بقتبه ولا يلزم خذبه للوبي فجعله فادها ولم يذكر له جوابا
باب إن لم يجزأ بأنه مستعول في حصيل النجوم خذوا من الرد في لوق
 إذا عجز عن ذلك وهذا لا يوجب للرد عتات ولا أنه عتات عليه ودهم في الفايطة
 قيام الرد فيه والعبد لو أدان له مولاه في الجمعة يتخير بينه وبين المراجعة
 وفيه منه للمعتق عليه وفيه المراجعة في العبد الذي حضر باركا مع
 مع مولاه لم يحط الدابة خلافه والمكاتب يجب عليه وقيل لا يجب عليه ويعتق

ولو كان حاله في الخرج ادرك الجمعه او ركعه منها قطع الجمعه انفاً فافاً وان كان
 نفوته الجمعه والظاهر ايضا من غير الجمعه اجماعاً وان جعلت مسلمة مشدداً في
 بقول الثريد بن يونس او واحد والجمعه لا خير في المواتين ولا يجوز ان يترك
 ما سبها بالوقت بما يستحقه الواحد وبها يقول ان الغولت الخلف او
 اصل وهو الظاهر لا الغولت وعن غيره انه لا علم فوض الوقت ما هو وانما
 الغرض من استقر عليه فعله وفيه الاختصاص في الواجب عليهم احداها
 الظاهر والجمعه فتعوا الواجب القيد المستترك الذي هو مفروض احداها
 بل مفهوم احداها موجود في الظاهر المودى في الجمعه ولا فرق
 في ذلك بينه وبين الجمعه فهذا يطل من حيث المالكه في مفهوم صحتها الظاهر
 قبل الجمعه ثم بعد ذلك على جماعه الخلف في الجمعه هل هي اصل او
 بدل من الظاهر قالوا نعم ان البدل لا يعمل الا عند تعدد البدل
 والجمعه مع فعلها مع كل الظاهر فهو مشكل ولكن ان قيل ان البدل
 من الظاهر في الشرعيه والظاهر بدلها في الفعل قال والمذهب انها
 واجب مستفصل فلا **مسألة** ليس من شرط البدل ان لا يعمل الا عند تعدد
 البدل قال الشيخ على الكيفين بدل عن عمل الواجبين وينفعل مع امكان فسيما
 لتقوى الجمع الحاصل من توهمها عند كل وصول ان الظاهر كان الغرض قبل
 وجوب الجمعه فسعى عما كان لانه اسرأ سقاطه ولان الارباع لا يكون
 بدلا عن ركعتين كما يدعى التفضل والتميز بدل عن الوضوء لا الاحت
 والاول للتوسعة على الارباع عن الركعتين **قوله** فان بدله ان يخلفها
 فتوجه اليها والاسام فيها يقال ظن عندنا في حقيقته بالاسم وقال لا
 يطل عن رجل مولا له **وقيل** ان كان في طئه حين خرج انه يدرك
 الاسام ببعض والآخر لا وفي الحقيقة هو على وجهين ان صلى معه وادركه
 في المصاوت يعلم انه يطل ظن بالاختلاف والمسا في حين سعى كان الاسام
 في الجمعه لكنه عند حضوره كان قد فرغ منها فلهذا عند وعندهما لا ينقض
 ما لم يشع معه وفي الارباع يجب ان يوصل في الظاهر في بيته ثم خرج الجمعه وقد

له

مظله
 ليس هو شرط البدل
 والجمعه المستفصل

فرغ الاسام لا بد من الظاهر في قوله ولو انه حين خرج كان الاسام فيها فاما ان
 التباين فيها لا بد من بعض حالها وفي الحظ ولو في الحظ ولو في الحظ ولو في الحظ
 اذا كان خروجها وفرغ الاسام مع السمع فليس وفي المصاوت اذا توجه
 والاسام فيها اوله يسع دها بعد بطل ظن وفي المسبوط يعني سعيه
 بعد انقضاء له من فاه وفي منه السعي ببعض الظاهر عن رها وانقض
 الجمعه بان يكمل فيها وعندها لا يتقضى حكم الوضوء كلها اهلا روى الحسن
 ومثله في الحظ وفي ظاهر الرواية ادراك بعض الجمعه كاف لا يقاض
 الظاهر عندها لها ان السعي في الجمعه دون الظاهر لانه ليس بصلوة ولا
 يرتفع دونته كالشعر والاربعه ان السعي اليها لا يرد لو كان رجلا
 في الجاه فسمع الخطبة فقام وصل الظاهر قبل من غلامه من الخليفة
 ولم يبق له اسام في الجمعه حاله من والاسم في ذلك في فاضل حاله لم
 يوجب في الجمعه يحذف السعي اليها وفي الجمعه والتخلف لو وصل اليها ولو
 الظاهر ادرك الجمعه لا يطل فليس عند قوله انه قد لا يصل اليها بعد حضور
 المقصود بالبدل في المصاوت والاسام موديه لا بالجمعه فصار لو وصل في الظاهر
 ثم لم يبق السعي فصار له اسام وعندها ينقض لانه اذا ادرك الجمعه كانت
 هي التي ترض عليه ولا يبقى الظاهر وضوءه للمباي وفي حرانه لا يترك عن
 يوسف على يقوم الظاهر يوم الجمعه ثم دخل من الاسام في فاضل الجمعه
 فصولي بعض اسام اسد هذا حرانه الظاهر من قوله ولو انها مع الاسام انكبت
 ظن بطوعها وفي القوم فريضه ولذا في الحظ **قوله** ويجوز ان يصل
 احدوا الظاهر جماعة في المصاوت ولذا اهل السج والوضوء قوم اخرهم وركه
 الحسن وايو قلناه واليوري كقولنا وقد اتهم بصواب جماعه روى ذلك
 عن ابن مسعود قال لا يورك وربما فعله انا ولا اعش وبه لاسام بين معويه
 وابو اسحق ورضي الله عنهما لاهل السج والمسا فدين والمريض ان يعصا واحتلف
 قوله في القوم نفوته بالجمعه في ان القاسم منه انهم يصاوت افرادا اربعا
 واحدا اثنى عشر قول ابن مسعود قال ما رواه اصحابنا عن علي بن طالب

الظاهر ولا ينفه على غير وجهه **والكان** جمعه فاجعله لا تكون اربعاً في الغضائفي
روي عن الشيخ الامام الزاهد ابو جعفر الكلياني قال قلت لجلد يصبر يوم
الظهور بغير وجهه والظاهر فاجعله لا تكون اربعاً في الغضائفي
الامام يوم الجمعة في المسجد صلى اربعاً للنبوي الذي دخل معه ولم يحل خلاتها
وقال لظفره من لم يدرك الخطبة صلى اربعاً وروي هذا القول عن خطاها وروى
ويكون رجاها هـ وهو يحكي عن عمر بن الخطاب السراط وهو الخطبة في حقه فسل
لان سيرين انهم لم يدركوا الخطبة صلى اربعاً وهو قول الهل لم يكمل الس
هذا بشي كمال الشيخ ابو بكر الرازي لا خلاف بين فقهاء الاصل ارجح عطاها
ومن بعد ان من ادرك ركعة من الجمعة آمنوا اليها اخري ولم يحل الغم عطاها
انه لو سجدنا خطبة فذهب فوضنا ما جاءنا ذلك معه ركنه انه صلى ركعتين
فلما لم يمتعه فوات الركعة من فعل الجمعة كان غوايب ما قام مقام الركعة او
واخرج بالاشافعي والشافعي والشافعي والشافعي ومنه انما بقاها بمولاه صلى الله عليه وسلم
من ادركه الامام ركعة وقبلا ذلك الصلوة رولة النجاة ركنه فسلم وتقبله
صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخري رولة النجاة
في المسجد ركنه في كل طرف رولة النجاة صلى الله عليه وسلم في كل ركعة
والارطوطي والشافعي والشافعي في استاذ ضعف ومعه ومنه ان من ادرك ما دون الركعة
لا يكون مذكراً للصلاة كمال ابن حزم والشافعي ان من ادرك اقل من ركعة
لم يدرك للصلاة بل هو من رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه صلى الله عليه وسلم
التي لا ابيهم الصلوة ولا ما يابها واسم تسعون وانها واسم تسعون في كل
الركعة فاذا ركنه فاضاوا فانه فاضوا في تسعين تسعين فاضوا في تسعين
صلى الله عليه وسلم ان يصلي مع الامام ما ادرك غير ركعة واحدة وما ادرك
من الصلوة من وجد الامام ساجدا وجلسا في عليه ان يصلي معه في
مال الجلال ويكون بذلك فليست ارجح في صلوة الامام التي هي الجمعة فاعتا
بعضها فانه وصاله الامام وتم بالصلوة ولم يمتد الا ان كان وصلة
لجمعة ركعتان فليست يومه ياربع ركعة صلوة اسما لم ولم يكن هو عطاها

بها فاش **ومن العيب** ان يجزوا له اربعاً وان جاز الله عن الله لا يجوز
سدا العرض على النفل والاعلى موضع اخر فليست جوازها الظاهر على غير
الجمعة كمال الرازي عطاها صلى الله عليه وسلم ما ادرككم فاضوا او لم فاضوا
وجعل على ذلك السلام في المسجد انما هو والفقير معه ووجه عليه وضما
العائت والفاين عليه اسامه الامام من الجمعة ففضها بغيرها هذا
الحديث وقول الحق في المسجد في حق المسافر باول الصلوة حتى وجب عليه
الاربع فلذلك امكننا لم يلحق باول الصلوة ولا **وهذا** اولى من الترتيب الذي
الشيخ عليه صلى الله عليه وسلم وقدر ركن من ادرك سجدة من الصلوة فقد ادركها
قال ابن حزم الظاهري الا ان الحسين قد ساقها هذا لان من اسلمهم
الذي صلوه ديناً ان قول الصاحب الذي لا يخالف الله من الصلوة ركنه
الله عليهم اجمعين لا يجزأ ركعة وقد روي عن ابن عمر لا اذا ادرك الرجل
ركعة يوم الجمعة صلى اليها الهركي وان وجد الفهم جازوا صلى اربعاً
وعن ابن سعد مثله قال يعرف لها نجا الف من الصلوة اربعاً وقد روي في
فيه وليس باضيق من حديث الوضوء لزيد والوضوء لله لله والظاهر
الترغيب والرفق بها لونها لما لها اربعاً بوجبه من طريق النجاة من ابطاه
من طريق غير غير الله عنها من طريق غير غير الله عنها من طريق غير غير الله عنها
لي هي غير مسدد من غير غير هذا اقولنا ما به سعد الله في كل ركعة
قد يعرف لها نجا الف من الصلوة مذكور ابو بكر بن السدي في الشرايف هو
اجل قد اسمنه ان يثبت لي حيفه هذا من غير غير الله عنها من الصلوة وهو
مست و ابن حزم نافي والمثبت و ابن الناف لا يعرف في الصلوة الفقه والنواف
في كل قوله مع ان ابا بكر الرازي ذكره عن ابن سعد فليست في قوله
معهط اولى من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى العاين من قول ابن
سعود وليس غير وهو مذكور من غير غير الله عنها من الصلوة فاضوا
الصلوة الفصحى واما الظاهر في النجاة الذي ذكره الله فليست في
بها اذ لم يهاضها اجازت مثلاً لا خلاف ما عن فيه وقال الشافعي ومعاوي

حيج

قوله وان جعلهم جلوسا اي قد سلموا ولا يصرف فيه حديث عن رسول الله
صل الله عليه وسلم قال لعبد العزيز بن ابي سلمة ان ادركته في المسجد بعد
الغروب فليجلس في الصلاة فليجلس في الصلاة فليجلس في الصلاة فليجلس
مع عبدك يسلم اذا فزع للامام فقام فكبى للاطراف **مولد** واذا
خرج الامام يوم الجمعة الى صلاة العيد يقول الناس الصلوة والكلام
حتى يفرغ من خطبته وصلى الامام في الصلاة فليجلس في الصلاة فليجلس
واذا نزلوا فليجلسوا عليه في فضل الاوقات التي سلك فيها الصلوة
وفي جامع الفقه باح الكلام عند جلوسه اذا سلم وعنده محمد لا يباح
قال ابن المنذر اختلفوا في من يدخل المسجد ولا سلام يحط به في المسجد
صلى ركعتين فيه في الجبل والين عبيد بن الحارث والشافعي وابن حبل
وابي حنيفة وابن زياد وطائفة من الحنابلة وعندها جلس ولا يصلي في الزمان
المدر وهو قول ابن سيرين والشافعي والشافعي وسعيد بن عبد العزيز
وبه قال عطاء وشريح وعروة وفتاوة والشافعي وقال ابن حنبل في بيت
في بيت بيت جالس وقال الفراء ان من لم يجزها في بيته لم يصل
المسجد والامام يحط بعد ما يرفع وان لم يركب ركعتي الامام اذا دخل المسجد
قال ابن ابي عمير في شرح النجاشي هو الامام في الصلاة فليجلس في الصلاة فليجلس
ابن ابي عمير عن محمد بن علي بن ابي عيسى ومن ذكرنا من الناس بين غيرهم
فصل الله عنهم بعين وقد كان ابو بكر وعمر وعثمان معوضون من الصلوة عند
الخطبة فذكر ابن ابي عمير عن عبد الله بن مسعود في صلاة العيد
في الزمان وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجل جاء خطبوا رماح
الناس اجلس فقد اذنب ذلن الحادوا والوحفوا اطرافهم كسر الجانوس
ولم يامن بالصلوة وعن عبيد بن عامر قال في الصلوة ولا سلام على المنبر
معصية ولا لقوله الله تعالى واعين عليه فوالله ان جلوس الامام على المنبر
نقط على الصلوة وكلمه يطوع الكلام وعن ابن ابي عمير انه جاء والامام على المنبر
ولم يصل في الصلاة فليجلس في الصلاة فليجلس في الصلاة فليجلس في الصلاة

ولم يمش عن النبي انه لم يركب في المسجد في الخطبة فلا حاجة الى السلام ولا الضم
الماثورين وحديث علي بن ابي طالب انه كان قبل الغروب لا يستمع ولا يركب
ويحتمل انه كان حين خطبة بعد الصلوة ويحتمل انه حين تكلم في الصلوة
لانما كان في صلاة جعفراته وقعه عن كيف وقد منع من ذلك ابو بكر
وعمر وعمر بن الخطاب ان يحضروا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك
وقد اختلفوا في ذلك **مولد** ابن المنذر كان ابن حنبل يمان في بيان
الصلوة والكلام بعد خروج الامام يوم الجمعة ولو ذكر في الله على خطبها
في الاجماع وفي اهلي قبل الفقه لا يقتضيها لانه يراه اجهل قطعي ان
الخطبة حيا بها كمن جوامع الفقه في الجود انه يصوت ولانها في الصلوة
فقد اختلفوا في ذلك فيكون من وجوه السلام وردة وتبين في الصلوة
ولا لكل والرب ولسا الفراء في كوسير عبد الخطبة فطلب حجة
وهو قول احمد في ذلك ابن المنذر في الاخير في الجود والاشهاد في الصلوة
ولا يوحى السلام ولم يذكر فيه خالفنا وروي محمد بن ابي يوسف في صلاة
الاربعاء انهم يرون في السلام ويسمعون في الصلوة ومن هذا ان في ذلك
الاصول في الجود بعد الفرائض في الخطبة عند غيرهم وعنده ابن
ابن ابي عمير في رواية والاشهاد في الجود في خطبة في غير رواية
الاصول انه يركب في خطبة والاربعاء في ذلك ولم يذكر في ذلك في ذلك
في الصلوة في وقت الخطبة مما قال في الصلوة في ذلك في ذلك في ذلك
فليجلس في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
كالخطبة اذا سمع الاذان فليجلس في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
قال الحسن والحسين والسعي وفراو والكلم والنوري والامام في ذلك
يرد السلام ويسمى الامام في قول ابن ابي يوسف في ذلك في ذلك في ذلك
السلام وسعيه في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
السلام والاشهاد في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
قال صلى الله عليه وسلم من جرح الخطبة فليجلس في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

وهو قول غنمها الامصار وهو الحق وفي الاسراف ونهى عن الكلام والاهام
خطبة قال ابن عسكرا ان يسوع اذا ناسه تنكف فاقبح واسنه باحسان
وكيفه ابن عباس وعلمه اهل العلم وكان ابن جبير وابراهيم بن بحر
والسعي وابو برة يتكلمون والحق خطب فقال بعضهم انما كن نورا
نصير فلما قال ابن خزم كان الحق خطبا وبلغت عليا وابن الزبير
قال الصمعي صلت الظلمة وداري كم رحا لي الجحمة نقيه وكنه
تاويلنا نحنها انه كان يلمز الجحمة جنان خلقه كجيرانه والناس
انما كان عسايا يخبرها عن وقتها قال ابو بكر انبا ع الستة اولى
وذكر الامصار وكصب من تنكف والاهام خطب كان ابن عمر خطب
من كلام الامام خطب وبعث اسارا عليه وراك لا رثا عند الرحمن
ان في ليلى وزيد بن خويان الرومي اخصا وكذا ابن المزد وحدثت
الشيخ فيما اذا لم ينكف لم يسلطه ولا تحنه اسار يسه اولها براسه او
بعينه شعرا ولا اذا راى نكر اقم من كره ذاك ففعل اللسان والاهام
الاهام يسه فانه صلى الله عليه وسلم رد سلام ابن مسعود بالاسارة وهو خطب
وفي اللخمين وكبروا الكلام وقت الخطبة فيما يشبه لاهما بالعرف
وما يشبه كلام الناس ومن الخليل من قال الساكن كان لاهما في جهنم
الاهام صلى الله عليه وسلم كان لا يسبحهم كما يبرل عليهم من القولين اما اليوم فالسلاف
عقولهم لانه قد يحدث في القوم من هو اعلم من الاهام ولو عرف من ذلك
يلزمه استماع خطبة من هو دونه ومنهم من قال ما دام في الجحيم والسناعا الله
تعالى والوجه للناس فعليه ان يسبحوا اذا احدث في روح الطلحة
والله اعلم فليس عليهم ان يسبحوا وكان الطحاوي يقول في القوم
ان يرضوا اذا بلغوا له تعالى الاما الذين امنوا واعلموا وسلموا اسلموا
فحينئذ يجب على القوم ان يصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم والذي علم علم الشاع
ان عليهم ان يرضوا عن اهل الجحيم وقال ابو حنيفة ومحمد اذا ذكر الله عز وجل
فيها استمعوا ولم يذكروا الله بالاشاع عليه ولم يصلوا على الرسول ابن المزد

وقد عرفت ان ابن عسكرا
والاهام خطب

احسن وهو قول الثوري عن يوسف بصاون عليه السلام وهو قول
ما لم يزل خيل واسحق وهذا في حق القريب من الامام وكما النووي في
شجع المذهب قال ابو حنيفة وصحابه والروا في ذلك الامام جماعة رضى
الله عنهم اجمعين بحكم الكلام عند الخطبة وعند الشافعي في الجواب وهو
المشهور في الجريد يستحب الاضات والحق والحقم الكلام وفي القديم
والخلف من الجريد يجب الاضات وكبروا الكلام والفقهاء انما فيهم
هو والاهام وفي كلام الخطب الصا قولان والاهام انه لا يجوز في الجحيم
الاهام اهل العلم على كبراهية الكلام والاهام عطيت ولا يكون الا بالامان لاهام
اهل العلم الا انه وقد قدماها وحديث في حيزه رضى الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا قالات اصحاب القريب يوم الجمعة والاهام
خطب فقد لغت فتعق عليه وقد ذكرناه في كتابنا في كبر رضى الله
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ يوم الجمعة تسارا فذكرنا ما دام الله
وابو الدرداء يهرج فقال في قوله هذه السورة التي لم يسمعها الا الان
فانسا رضى الله عنه ان اسلم فلما انصرف فاولا له في البيت انزل هذه
السورة فلم يخبرني بها في ليس بالمرح من صاوكا الاما الغيب قد ذهب
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذال واخبره بالذكياب
اليفي لرسول الله صلى الله عليه وسلم كصدف لجذوله العرو ليلن حاجه وان
ان شيبه قال السبهي اسما في حجة بالنووي حديث صحيح وفي الجاني
قوله عن اخذ روى عن عذر الدرداء انه في سورة بقره وعن ابي جابر
قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم من تكلم يوم الجمعة والاهام عطيت ابو
جابر الجاهلي اسما في اخذ في القمي وقال رواه احمد بن محمد عن ابن
عباس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني رطاب لوجاعة
اهل الفتوى على وجوب الاضات الخطبة وعن عمرو الشوا عن عباس
رضي الله عنه انه قال لو ان قال لصاحبه اسلم فله جمعة اه قال ابن
وهب عن اهل العلم ان كل جمعة وحرم فضها وكما سألوه ظاهره لا يخرج

الشامعي اروي ان رجلا قام والنبي صلى الله عليه وسلم خطب فهاض
الساعة فاعرض النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه الناس ان اسلموا له
فلاذوا له في بيته وذا ليلة ان اسلموا له رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحكوا عند خطبته فاحسب الله ورسوله فمالا من ذلك مع من احتيت رواه
الشيخ في الاثر اوي باسناد صحيح فقد كلفه النبي صلى الله عليه وسلم وعريف
الاستسقاء عما ياتي في شأن الله تعالى به بانه وما ذكرناه اولى لانه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلامه وما احجج به سكوت والنص
اقوي ولا يما ذكرناه محرم وما ذكره مبهم والحرم واضح على الميعاد
في اصول الفقه ولا نجاد بينا اصح السام للمعنيين من الترويح في الاشاع
الى الخطبة وليس مع من حقيقه هذه المسئلة شي من القطع بوجوبه
على فعله الشافعي وكيف تسبحا خالفه وقد في احباب الخطبة والفعلة
بينهما على فعله عليه الصلوة والسلام واذا لم يحسن عليهم الاستماع ينبغي
ان لا يجتمع على الخطبة ورفع صوته وحينئذ من يتبعه ولا يتلى منه
الساعة بهذا قطعنا به علم المصور ولو انهم اعدوا حضورهم انتهى
كله والفرق بين الاسلام وغيره ان الاسلام اذا خرج من الخطبة
تخلت من كل جليسة والاسلام خطب فانه اعراض عن سماع الخطبة
كالابوعمر بن عبد الجبار ابن عباس وابن عمر بن الخطاب والاصول
بعد خروج الاسلام والفرق بينهما في الخطبة كان علمهم من عبد الله الخزي
بما في الحديث ولا الهام خطب يوم الجمعة فمالا من ذلك مع من احتيت رواه
فقال لا يخل حتى تفرق فلما وصى صلوته قال له ابن عمر لما حبل
مخاروا ما انت في الجمعة الى عن ابراهيم القتيبي ان رجلا استسقى ابن
مسعود اياه والاسلام خطب فلما اضل في هذا حبل من صلبه لم يزل
في الحديث لا رواه في البعيد واسباب حرم من سلكه السكوت كان
حرم من سلكه هذا وصبر من عجز عن ان وعلمنا روله حاد عن غيرهم
ولما دراسته الفقه وكتابه في النظر فيه من الامور ابن الجاه واما

القطاع
علم

روي عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
وكان ولما كان في السنة من الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
ابن يحيى عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
احتلوا في السنة من الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
الناس واما قراءة القرآن والذكر والفقه فلهما في السنة من الحسن بن علي بن فضال
القرآن والذكر افضل من الفقه والذكر افضل من الفقه والذكر افضل من الفقه
الشافعي اروي ان رجلا قام والنبي صلى الله عليه وسلم خطب فهاض
الساعة فاعرض النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه الناس ان اسلموا له
فلاذوا له في بيته وذا ليلة ان اسلموا له رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحكوا عند خطبته فاحسب الله ورسوله فمالا من ذلك مع من احتيت رواه
الشيخ في الاثر اوي باسناد صحيح فقد كلفه النبي صلى الله عليه وسلم وعريف
الاستسقاء عما ياتي في شأن الله تعالى به بانه وما ذكرناه اولى لانه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلامه وما احجج به سكوت والنص
اقوي ولا يما ذكرناه محرم وما ذكره مبهم والحرم واضح على الميعاد
في اصول الفقه ولا نجاد بينا اصح السام للمعنيين من الترويح في الاشاع
الى الخطبة وليس مع من حقيقه هذه المسئلة شي من القطع بوجوبه
على فعله الشافعي وكيف تسبحا خالفه وقد في احباب الخطبة والفعلة
بينهما على فعله عليه الصلوة والسلام واذا لم يحسن عليهم الاستماع ينبغي
ان لا يجتمع على الخطبة ورفع صوته وحينئذ من يتبعه ولا يتلى منه
الساعة بهذا قطعنا به علم المصور ولو انهم اعدوا حضورهم انتهى
كله والفرق بين الاسلام وغيره ان الاسلام اذا خرج من الخطبة
تخلت من كل جليسة والاسلام خطب فانه اعراض عن سماع الخطبة
كالابوعمر بن عبد الجبار ابن عباس وابن عمر بن الخطاب والاصول
بعد خروج الاسلام والفرق بينهما في الخطبة كان علمهم من عبد الله الخزي
بما في الحديث ولا الهام خطب يوم الجمعة فمالا من ذلك مع من احتيت رواه
فقال لا يخل حتى تفرق فلما وصى صلوته قال له ابن عمر لما حبل
مخاروا ما انت في الجمعة الى عن ابراهيم القتيبي ان رجلا استسقى ابن
مسعود اياه والاسلام خطب فلما اضل في هذا حبل من صلبه لم يزل
في الحديث لا رواه في البعيد واسباب حرم من سلكه السكوت كان
حرم من سلكه هذا وصبر من عجز عن ان وعلمنا روله حاد عن غيرهم
ولما دراسته الفقه وكتابه في النظر فيه من الامور ابن الجاه واما

وفنا روي

مرج الظلم والدعاهم الى الخلو في العصور ان اللواتم افضل للكل
 فويل واذا اذن الموزن الاذان الاول من الناس الميع والسركي يوزن
 الى الجمعة لموله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه
 الله وذروا البيع ولا عيا ولا اذان قبل الزوال ولا في المنافع ان تكمل
 اذان ان يكون قبل الزوال قبل غير محصور والمعتد الاذان بعد الزوال
 في الاصح سواء كان على المنبر او الزور واذن ابو بكر البراري عن
 مسروق والضحال ومسلم بن يساب ان ابيهم يحرم من الزوال الشمس
 والجمعة اهلوا الزهري بالبداء واعتنا للوقت اذ يحرم عليهم المكثرون
 بل جاز الوقت في الاستعانة بهما خيرا هذا المدا واليك المدا قبل
 الزوال حتى يتم اختلاف في جوان البيع وفي المدا في ابو حنيفة وابو
 يوسف ومحمد وروى الشافعي عن ابي عبد الله عن محمد بن القاسم الكوفي
 وهو قول الجمهور ولا بد من جيل والظاهر فيه البيع باطلا في كل
 في الحلي فبيح البيع الى ان يقضى الصلوة ولا يصح خرجه او يندو
 كان من قبل من ان يحرم في كل ولا احارة والسلم وقال في كل لا يبيح
 البيع الذي هو مسلم وكذا في النجاشي والاحبار والسلم وايضا في
 والقرض والصدقة في كل حرم وظهر بها فقص قول الكوفيين ان
 فان كان جعل ماله الشاغل سالناهم عن من لم ينسأ على بيع او يبيح
 او اخرج وهو ما حصل الى الجمعة او هو في المسجد يضر الصلوة فان اوج
 نفس رجل تعليمه بالسياغل فان لم يعملوا به فقد فاسد على غيره عليه
 وهو باطل عند من يقول بالقياس فيلزم عند من لم يقول به ذلك
 وروي عن ابن عباس انه قال في بيع يوم الجمعة حتى ياتي بالصلاة
 وفي غيره العمود عن البيع وحيث ان عمل حلاله ولا يبيح
 ان يحرم البيع والشر قبل الزوال اصل اذا كان موله بعيدا عن الجاه
 بحيث يكون عليه صلوة الجمعة والتجوز ان حرمه البيع لم يضر غير
 العوضين ولا يمنع جوان البيع كاليوم عند من في الوقت المرفوض الوقت

وكما اني عن علي بن ابي طالب روي عن ابي ابياد والبيع في الاثر المصنوعه وعن عمر
 ابن الخطاب عن ابيه عن جابر بن ابي ان اشاع في التجار وان يشترك فيه وان
 ينسأ له فيه ومع ذلك بعد البيع فيه ومن حاد بن حاد قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم احبوا عسبا جديكم عسبا وصداكم رزق
 اصواتكم ومسلم بن سيف بن عيسى وشراكم واقامة حردكم الحارث
 رواه ابو بكر الرازي فقه في البيع فيه وسفقه في الجمع واذا بعد
 الاسلام المنبر جلس واذا الموزون بين يدي المنبر رواه السائب
 ابن يزيد قال ان الاذان يوم الجمعة كان حين جلس الامام على المنبر
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واي يكره وهو لما كان في حلقه
 عمار بن بكر الناس راد قبل الاذان لما انتم على الزور اهدى في ذلك
 رواه البخاري ومعه وفي طريق اخرى زاد الثاني مكان الثاني جعل الهم
 حمل الاقامة اذ ان لا يزل احد الاذان ولا عطا كل اتما كان يدعو
 الناس فعلى الاول جعل الاقامة دعا ولا يؤذن غير اذان واحد قال
 عبد الحق في الامور من السامعي انه حمل الخطيبين والكسبه منها
 شرط الجمعة المحمدي فوجد على الله عليه وسلم ولم يحمل جالوسه
 صلى الله عليه وسلم على المنبر قبل الخطبة شرط بل جعله مستقيما وكذا
 وكذا لو استند في القوم في خطبته صرح في الفقه النبي صلى الله عليه وسلم
 في ذلك وقال ابن طغان وهذا الحارس سنة عند العلماء قالوا ولو خيفه
 لا تجلس الامام قبل الخطبة وروايت قال **مسألة** اهل خطبة التجرارة
 وهي تدعى على قبة نقوه ودينه فلو كان في اقامه حقا لا عز له لا ديب
 العلم فليكن قبله الماثل والذين وهذا المختص بقوله وفيه واذا بعد
 الاسلام المنبر جلس واذا الموزون بين يدي المنبر رواه السائب
 بذلك جري التوارث وكل من صلى الله عليه وسلم يقع في الدرجة التي في المصراع
 قالوا ويحدث في المنبر كثير المصنوع من الزير وهو لا يرفع
 والمصراع على المنبر الذي يقع عليه الخطيب ليس يرفع قبل الخطبة عند

الركعة الثانية يعني عليها الجمعة وان ادرك اليها يعني عليها الظهر يعني جعل اربع ركعات
في بني الجمعة اتفاقا وادراك اركعة الركعة الثانية اذ اركعة الركوع وهو قول مالك
والشافعي وادراكه واسمى اربع ركعات في النوري قول ابن يوسف معهم وهو غلط وتول
زفر قول محمد ذكره الرازي قال النوري في شرح المذهب اذا ادركه في ركعة
والهات قبل دفعه عن اقل الركوع كان مدركا للجمعة وان ادركه بعد رفع الامام راسه اذ
الجمعة بلا خلاف عندهم وفي كيفية منه وجهان احدهما ينوي الظهر لانه الذي يوديه
واصحهما وبه قطع الروايات في الجاهية ينوي الجمعة موافقة للامام قلت يعارض
الظاهر منه الجمعة ولله النوي الظهر في الابتداء يصح وعند ابن حنبل ما احساره
الغري ينوي ظهره ولو نوي الجمعة لا يجزئ وقال ابو اسحق ان شافلا سنة ينوي
جمعه حتى لا يخالف الامام واما ما ذكر في المشافع والجواشي انه ينوي بالجمعة بالاجماع فهو
محمول على اتفاق اصحابنا وقد ذكرت الخلاف في ذلك للشافعية والحنابلة وعن
محمد انه ينوي الظهر كذا عن ابي حنيفة وقيل له كيف يكون مسان في صلاة واحدة
قال جات الاثار بدد وانما جعل الركوع اركعة الركعة الثانية لان الصلاة الصلاة
الافعال وقيل اركعة الركعة الثانية لانه هو اركعة الركعة الثانية لانه هو اركعة الركعة الثانية
لم يقبل وان ادرك معه الركعة الثانية لم يلا وهو ان ادرك الركعة الثانية في القيام على الجمعة
والا فلا يكون هذا ما علمت مسابلا وهو اركعة الركعة الثانية في القيام وقيل بعد القراءة
وفي الركوع وبيان انه لو ادرك في القومة لا ينعى على الجمعة لعدم ادراك الركعة والسر
الذي ياتي به مع الامام لا يعتد به من حيث انه فائتة الاركان لم يكون مدركا للجمعة
ومن حيث انه ادرك بحرمه الجمعة يكون مدركا لها فعملنا بالشتمس قلنا بانها بمنزلة
القراءة في الكل احتمال البعلة ما تكون حجة ومنزلة التغد الا في رواية
الطحاوي عنه كما هو لازم للامام وفي رواية المعلى عنه لا منزلة الفعل الا في
اما لا يكون وليجه فما كان ظهره اركعة ركعة اماما كان حجة وجهه وظهره اركعة
فلا احتياط في اجابها قال السرخسي جماعات هذا الاحتياط لا معنى له فانه
ان كان هذا الظهر فلا يمكن بناؤها على تحريمه عقد الجمعة ولله الودخل وقت
احد وهو في الجمعة استقبل الظهر ولا ينسب على تحريمه الجمعة وان كان حجة
فاجمعة لا يكون ادعاء في المذهب يروي عن السرخسي الامام الزاهد ابي جعفر الكبير

انه قال قلت لجمهورهم انه يصير موافقا للظهر بحرمه الجمعة قال ما صنع وقد جات به
الاثار وفي المسمى فساد ركعة الامام بوجه الجمعة في الشبهة صلى اربع ركعات بالركعة الاولى
معه ولم يجز خلافا وقال طائفة من لم يدرك الركعة صلى اربع ركعات في الركعة الاولى
عن عطاء وطاوس وسكول ومجاهد وهو محكي عن عمر رضي الله عنه لغوات الشرط وهو
الخطبة في حقه قيل لابن سيرين ان لم يدرك الركعة صلى اربع ركعات وهو قول
اهل مكة قال ليس هذا النبي قال الشيخ ابو بكر الرازي لا خلاف بين فقهاء الاصناف
خلافا ومن معه ان من ادرك ركعة من الجمعة اضاف اليها اركعة ولم يجز لغيره عطا
وغیر اندلسه والخطبة فذهب وقضاة حنفية ادرك معه ركعة انه يصلي ركعتين
فلما لم ينعيه فوات الركعة من فعل الجمعة كان فوات ما قام مقام الركعة او في اجمع
ملك والشافعي واحمد ومن قال ما عايناه بقوله عليه الصلوة والسلام من ادرك
مع الامام ركعة فقد ادرك الصلوة رواه البخاري ومسلم ولقول له الصلوة والسلام
من ادرك ركعة من الجمعة فحصل اليها اركعة رواه الحافظ في المستدرک من ثلاث
طرق وقال اسابيد صاحب حقه قال النوري ورواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي
وفي اسناده ضعف ومعهم من ان مدركا ما دون الركعة لا يكون مدركا للركعة
الصلاة قال ابن حزم وليس في ذلك ادراك اقل من الركعة لم يدرك الصلوة
بل قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ابي هريرة انه قال اذا صلى الصلوة
فلاناقوها وانتم تستعجلون وانقوها وانتم تمتعون وعليكم السنة كما كنتم فادركتم
فصلوا وما فاتكم فاقصوا في صحبة مسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم من اركعة
مالادرك ثم ولم يحضر سماء مدركا لما ادرك من الصلاة في وجده الامام ساجدا او جالسا
فمن عليه ان يصير معه في تلك الحال ويكون بذلك لا استسكانا خلافا في صلاة الامام
التي هي الجمعة فانما بعض ما فاتته صلاة الامام ويتم تلك الصلاة ولم ينفقه الاركان
وصلاة الجمعة كعتان فكيف يوم اربع لم يكن في صلاة الامام ولم يكن هو خارجا بها
قلت ومن العجب ان محمدا ما كان وان حبل لم يجوزون بنا الفرض على القين ولا
يعارض اخر كليف جوزوا بنا الظهر على تحريمه الجمعة وقال الرازي لما قال عليه السلام
وما فاتكم فاقصوا وجب على مدركا الامام في الشبهة استاعة والعق دعه ووجه
عليه نص الحاشية والثابت عليه ما صلاه الامام من الجمعة فيقعها بعينها بهذا

اسم ربك لا اله الا انت انا حديث الغاشية قال واذا اجتمع العيد والجمعة
 قبل جماعتي الصلواتين رواه مسلم وقوله لا اله الا الذي حياه الخريت قبل
 انا حديث الغاشية مع سورة الجمعة ويومهم ان في الحديث لم يأت في الغاشية
 قراءة سورة اذا جاز المساكين بل جاء في المساكين انا حديث الغاشية
 وان قوله والذي ادرت عليه الناس سبح اسم ربك لا اله الا انت يعني مع الغاشية
 يومهم انه لم يأت في الحديث وقد ذكرت حديث مسلم في مصنفه حلالا فذلك
 المساكين فان قرأ في الاول للمنافقين قرأ في الثانية الجمعة في التولي وعينه
 ولا يحد للمنافقين في قوله في الاول غير الجمعة والمنافقين قرأ في
 الثانية السورتين مع ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأها في يوم واحد
 والقرآن الجمعة بعد لكنا فيقن والقراءة للغاشية في الصلوة مكرهه
 عند التواهل انما لم **ف** مع احكام في الصلوة في كل يوم كان فيها ما
 مسعود في الله عزهم يوم من ان الصلوة الاولى بايلي المصنوعه لانهم كانوا
 ممنوعين العام من دخول المصنوعه في كل يوم في ذلك الحول ففصله
 الصلوة الاولى في حق العامة اما في زماننا ولا يصح وهو الصلوة الذي في
 الاسام ذكروه في جوازها **ف** مع احكام في الدين لم يقد على السجود
 على الارض من الرجام وكان عروضا في الله عنه يقول بسجد على ارضه
 رواه البيهقي باسناد صحيح وبه قال الصحابة والشيوخ والشافعي واخذ
 واسحق واليونان رضي الله عنهم اجمعين وقال عطاء والزهري بساكن
 السجود فاذا وقعوا بسجود وعندها لو فصله جاز وعنده الشافعي سجود
 على ارضه واحب في الصلوة وقوله البركي عن حنفه وهو يومه وانما ذلك
 بعد الصلوة ان فعل ذلك وانما نافع يومه او لا انما لم يذكر عن رسول
 وفي المرخناني يندرج حتى يتم الناس فاذا وجد سجدة يسجد ولو سجد
 على ارضه او سجده وانما سجده على ارضه او سجده على ارضه او سجده
 في سجدة وهو هذا السجد على ارضه او سجده على ارضه او سجده
 ولم يسجد في سجدة الرجام حتى فرغ من الصلوة في سجدة يسجد في سجدة

و

الاولى وبلغ الثانية ونقصها وانما لها على الثانية يطلب شئها ولا يلزمه
 الاولى لا يوجبه هذا على الحديث الروايتين عن قبلنا على كل واحد في الرواية
 تكون السجدة الثانية في سجدة واحدة انما هو في الرواية الاولى ولم يسجد ولم
 معه في الثانية وسجد في الثانية واحدة ويقضي الاولى بركوع وسجد واخذوا
 فهم يوم الجمعة عن الركوع والركوع حتى فرغ من الصلوة بعد ان يصلي ركعتين
 لانه ادر في الصلوة في الركوع في سجدة واحدة وهو قول البركي والاوزاعي
 والصحاح وابن خنبل وقال قتادة وابن عباس في الثانية والشافعي واليونان يصلي اربعاً
 وقال الكاظمي انما يصلي اربعاً لان البركي يصلي اربعاً لانهم لم يركعوا لله
 ركعة بل ركعوا ركعتين **ف** من الضعيف لانهم لم يصلي الله عليه وسلم في
 ما ذكرهم فعلوا وماذا في انما في ركعتين في ركعتين وهو علم من ان يكون ما
 ادره او اقام **ف** في المشيطة الصلوة عن حنفه وهو جواز الجمعة
 في يوم جامع واحد في موضعين والكثير في جوامع الفقه عن حنفه رواه
 ولا يظهر عنه عدم جوازها في موضعين فانما في الجمعة الاولى يسجد وان
 وقعت معها او حدث فسكنا في البركي لا بأس بالركوع في موضعين او ثلثه وفي
 المرخناني عن حنفه يجوز في ثلثه والشافعي واليونان يسجد في موضعين
 الا ان يكون بينهما اربع عظمه لوجه بعدا وعنده لا يجوز اذا كان عليه يسجد في
 في جوامع الفقه وبركي حنفه انما كان في موضعين يسجد في موضعين
 يكون ممنوعين في الشافعي وهو قول ابو جعفر الشافعي وعنده ان الجاهلين
 يكونان في حكم مصرين وموضعين فانما المسافر لو وصل الى مكان لا يجوز له
 ولا لغيره لا بأس بالجمعة في موضعين في ذلك موضعين كفي في المشيطة اذا كانت الملة
 كبيرة سقط على اهل جوامعها الشافعي في موضع واحد فصار ركعتين العبد
 وقال الطحاوي في موضعين لا بأس بالركوع في الشافعي في موضعين ولا
 جمع فيما هو الموضع ذلك قاله اهل الرواية عن محمد وبه واحد في النوازل
 الاسام مع جماعه الى الجاهل انما يستسقا وخلفنا شافعي في المشيطة
 وصلي يوم الجمعة في الجاهل انما يستسقا وخلفنا شافعي في المشيطة

ر

وهو ظاهر الرواية وقال الاسيحي وروي عن يوسف النجور في ملك
مواهب والبركات في عنده حنفية وفي الولد النجور في سبب فصار
عند بني حنفية بعد في الصحيح كما ذكر في البسوط وعن يوسف ووليدان
في رواية حنفية سعيد بن جوزي النجور في روايته الا ان يكون
نهر عظيم كما تقدم وقال سنده لا يقيم عند السابغ وفيما كان في خا
ابن عبد الحميد اذا كثر له وحاشا جميعا الى ذلك كورد وقول ابن القضاة قول
ابي يوسف في لابن جليل يصح في موضعين عند الحاجة في اخو الرواشين
وانما وافهم من غير حاجه ووقفتا معا او علمت المسألة ثم استند
اوله على رواية ابن جليل في المسألة وكان له ثمانية معه الامام محمد الثاني
والاصغر الا في ذكر ذلك كله اوالبقا في شرح الهداية لابي الخطيب ووجهها
عطا وادود في سبب المساجد **فصل** في وجوب السعي بين اقامتها
في غير المسجد للحاج وهو الذي اقبل الراشدين فاجابوا ذلك لم يطل
المساجد في زمانهم وفي المسجدين عند الالكفة لاهل المسجد العسوي وحال
الامر الثالث في فنية المسألة قال الحسن بن النعمان في سبب اقامة الحج في
مواختل الحاشا في جوارها امرهم باذا الإربعة بعد الظهور في اصطفا
واختلفوا فييتها **فصل** في بني ظهرو يومه وفي آخر ظهرو عليه
وهو لا يحسن وفي آخر الظاهر ان يقول يوسف آخر ظهرو ادرى وفيه
ولم اصلي بعد لان ظهرو يومه انما يحسن عليه باخرا الوقت في ظاهر
المراد من ذلك ان يحسن اخشا انك ان تصلي الظهرو بعد التيمم فيصلي
الرباعية السنة واختلفوا في السرية **فصل** في ترا المباحة والسورة
في الأربع وفي **فصل** في الاربعين كان ظهروم اختلفوا في سبب الحج
بما اقاموا اذا اجتمعا في مصر واحد **فصل** في السرة وفي سبب
في الاربع وفي **فصل** في الاربعين وعندها المالكية واجتنبه قبل السرة
في الاربع وفي **فصل** في السرة ذكرها في النسخة وشرح الهداية في
البها وقال اذا بطلت اسدي لي ان يجتمعوا في مكان واحد فصلاوا بجعة

فلهو قيل الظهرو وهو ضعيف **فصل** في سبب السفر بعد الزوال يوم
الجمعة واليه وسيل الاوراعي عن مسافر سعاد ان الحججه وقد
اسرح وانه فلهو في بعض قول ابن النجور ان سبب سبب ما لم يحضر الوقت
وكما سحران الجمعة لا يحسن عن السفر وفي شرح الطهري في لاي يحضر لا يمكن
قبله ويعدله وفي النسخة المالكية اذا اراد السفر يوم الجمعة ذكره
هذه المسألة في التيسر والليو وجعلها على وجهين انك لا تسفر قبل الزوال
ولا باس بغيره لانه لا يفسد وجوبها فصار كسبب يوم الخميس وان كان بعد
الزوال ولم تكن الخروج من مصر قبل خروج وقت الظهرو فانه لا بأس
به قبل اقامة الجمعة وان كان لا يمكنه ان يخرج منها قبل خروج وقت
الجمعة فلا ينبغي له ان يخرج بل سبب الجمعة فانه لا يوجد هذه المسألة
بهذا التفصيل الا في السيرة في التاود بحول ان يسافر يوم الجمعة قبل الصلوة
من غير فصل وفيه على ان الوجوب لا يخرج الوقت فاذا كان لا يخرج وقت
الظهرو قبل خروجه من مصر لا يصيرنا ذلك فرضا فالعبرة بالاختلاف
وحكي عن الشيخ الامام شمس الابرار الحلو ان الله كان يقول عند كبره
جواب اصل هذه المسألة اشكال ووجهه ان اعتبارا اخر الوقت كما ياتون
فيما يتقدم الانسان باذنيه وهو سائر الصلوات اما الجمعة ولا يتقدم
هو اذ اذ بها واما يومها يوم الاحد والناس فينبغي ان يعين وقت اذ اذ بهم
حتى اذا كان لا يخرج من السفر قبل ان الناس فينبغي ان يكون مدهود الجمعة
وهذا الذي قاله الشيخ هو الحق لا يترك انه لو توفى الجمعة مع الاحد ثم
عذر ومات قبل آخر الوقت باعز ولو كان الوجوب باخرا كان ظهروا في
البسوط النجور السبا السفر بعد الزوال يوم الجمعة عند المأفقه وكذا
عند المالكية ذكره في النسخة القوي وكذا عند احنابلة ذكره ابو
البها في شرح الهداية لابي الخطيب **فصل** في تحريم السفر عند الزوال
بعد الزوال الوجوب متوسل لا يحم عليه في اول الوقت وهو عند غيره مسافر
فكيف يكون عاميا بتركها في وقت لا يحم عليه وجوب احرم ما اولا احنالك

يصليها الامام في اول الوقت ومثابعتها واجبة **فان** اعلمه اوجبه الخواص
 الاول ان الامامة الواجبة الطاعة لا يشترط عندهم والرسول ولا اذنه بل
 لكل واحد من اعدا الناس ان يصلي الجمعة فلا يعيب مثابعتها ويجوز
 الثاني ان مثابعتها الامام انما يحجب على من يعيب عليه الا ترى ان السامع
 ومن لا يعيب عليه الجمعة لا يحجب عليه مثابعتها واذا كان عند صلوة الامام
 مسامحة لا يعيب عليه **الجواب** ان الانسان من ترك المثابعة في امر محتك
 لا يكون عاصيا ولا يحرم السفر بعد طوع الخمر تردد وفيه من قال قولان
 وعن ابن جبريل روايات ذواتها الوفاق وهو مردود ويقول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم يعد الله في شيء واحدة حين يعيهم الى مويد هذا الذي خلفك
 فما اردوا ان يصلي الجمعة بما حكمهم فما صلى الله عليه وسلم اوانفقت سنان
 الا من جميعا ما اذركم غدوهم فلو كان السفر جوا فيل الزوال لما انكر
 عليه في ترك الخمر ولما امو المسافر في السفر قبل الزوال **ف** مع
 لخطب واحد من علي بن جابر عندنا وهو قول الكوفي في المسامحة
 وان ختم عنها لا يضر **مع** لو اسد لوا الامام في الخطبة فهو قد
 اساءوا ولا يضر في احد وجهي الجنا بالموافاة لو نكس كل في الخطبة بان صلى
 على النبي صلى الله عليه وسلم والخروج من الناس مع حمد الله والثناء عليه في احوال المؤمنين
 عندهم استقامت في عيادهم جعل الخطبة سوطا في الجمعة ومن جازها
 قبل الزوال وانما لا يضر حتى يبدلها خطبة او خطبتان لقول الحسن ابي
 مع يقولون اول وقت الجمعة عقيب الزوال بل ينبغي لها ان يقولوا الذي يدخل
 في الزوال وقت الخطبتين والعكس يبدلها وهذا انما يدخل بعد فعل ذلك
 ولا يكون وقت الجمعة عند الزوال بل بعد الفجر اذا دخل فيه من
 تعرض للجواب بان لا يخرج من ذلك الا ترى ان اول وقت الخطبتين يدخل في الزوال
 وان لم ينكر الانسان من البطل الاعداط ان كل هذا الجواب ليس بشيء لانه
 بان وقت الخطبة دخل الوقت فلا ينبغي فعل الظاهر اول وقت الزوال ولا
 كذلك انما فانه لا يخل جواز لقامته الجمعة عقيب دخول الوقت الذي

هو الزوال وسنة الجمعة تطوع فيها اربعاً بتسليم واحدة قبلها وبعد ما فيها
 في ظاهرها والواحدة وروي في ذلك عن ابن مسعود ومعهما والصبي واسمى رضي الله
 قال ابن جبريل بتسليم واحدة لحديث يهريه رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم
 قال من كان ابنه يصلي الجمعة فليصل ايضاً رواه مسلم ومذاهبهم ومن
 اي يوسف يصلي سباً بعد ما اربعاً بتسليم واحدة وبعد ما ركعتين روي
 ذلك عن عياض بن عمرو بن موسى وهو قول عطاء بن الزهري لا اله الا الله والاعين
 وعن علي رضي الله عنه من كان يصلي الجمعة فليصل سباً **الاجاب** ان
 وجهه قول ابن يوسف بن عمرو بن موسى رضي الله عنه انه ان يصلي بعد صلوة مثابعتها
 الاسبوعاني يصلي اربعاً بعد الزوال احداً من سنة الجمعة كل اربع
 ركعتين قبل الركعتين انما يصلي بعد طوع الخمر وعن المسامحة في سجودات
 فصل سنة الجمعة اربعاً قبلها واربعاً بعدها ويجزى قبلها ركعتان وبعدها
 ركعتان وذكر ابن المنذر ان ابن عمر كان يركعتين للجمعة سبعتين عشرون ركعة وعن
 ابن عباس انك قد يصلي ثمان ركعات وعن ابن مسعود انه كان يصلي اربعاً
 وامس بذكر **مع** مع غسل يوم الجمعة سنة وليس واجباً ولا يقدم في
 فصل الفصل وهو قول ابن مسعود في الزواحي والركعتين والشافعي وابن جبريل
 واصح رضي الله عنهم لان ابن المنذر في الاسبق هكذا اقول ولا يرويه غيره وهو
 واجد على كل حال ثم يحرم غسل واحد من الجمعة والكسابة ولا ابن المنذر وهو قول
 اكثر من خطب عنه من قبل الغسل وعن ياقوت انه دخل في بعض بلاد وقد
 اعتسل في الجمعة اعتسلت في ذلك ولكن لم يجد يد له فاعتسل في الجمعة واعتلوا
 في الغسل يرففوا فسبحوا ان يعتدل فيه فاعطوا وروى الزهري وقتاً
 ومحيي من كل شيء ولا اخرون يحرمونه الوضوء لذلك لا الكسنة ومجاهد ولا يراعي
 والكسابة كونه يقولوا واخلوا في الغسل المسافر يوم الجمعة اعطى السجدة
 ان يغسل وكان ابن عمر ومعهما يقولان ذلك ومثله من طاعة من عبد الله لا يركب
 لسفل عليه وفيه ايضا لمن خطب الجمعة من النساء والصلوات بالاعتقاد فليغسل
 وقال احمد ليس على النساء غسل الجمعة وفيه البسيط يحصل استحباب غسل الجمعة

بن عصرا جميع عكلاف العدد فإنه مستحب أن يتعد في البيت لأنه يوم الزينة
ولوضعه الفيل للصيد في بيته وهذا ليس بشي لأنه شطير والشم لا يند
الزينة ولا ينزل الوباء في بيته ولا يخط ويسحق حتى جف الكعبة أن يغسل
ويغفر ومن غشا وليس أحسن ثيابه ومن سلب أن الغاصي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يغسل رجل يوم الكعبة وشطيرها استطاع من ظفر
ويغفر من جهته ومن طيبها من طيب بيته ثم خرج فلا يغفر من أبيه
ثم يغسل ما بين يديه ثم يغسل إذا تكلم باسم الله فغفر له ما بينه وبين الكعبة العظمى
رواه البخاري وصححه الألباني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في إزالة الشعر
والظفر يوم الكعبة ومما روي عن ابن عمر وأبي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
أجمعه قبل الصلوة فلا يحمل ولا يضعه البهق ومن سحره ابن جندب
قال لا رسول الله صلى الله عليه وسلم البياض ثياب البيض فإنها أطهر وأطيب
وهو حرام صغير رواه الإمام في المستدرج والبيهقي ومعنى ثياب البيض
ثياب اللؤلؤ الأبيض ولؤلؤ العزالي في الذهب أو النحاس والمكي في الذهب
لباس السواد وخلاها الماوردي في الكاوي قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم
ولكف الأربعة رضى الله عنهم بالبياض ولعمري النبي صلى الله عليه وسلم
بعام سودا وعن حماد بن حبيب أنه صلى الله عليه وسلم خطب الناس في
عام سودا رواه مسلم وفي الموطأ سمعت ثياب البيض ويحك لا العز
والعصفور ومن جباله رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح
وعليه علامة سودا وعن جعفر بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعت النضر بن
قمان وعليه على علامة سودا قال سمعت النضر بن قمان قال سمعت النضر بن قمان
الدهري عن جباله لؤلؤ قال رأيت علي بن أبي طالب عليه السلام في حجة سودا ذكر ذلك البيهقي
في نسبه الألباني ومن ما يشه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه موط
من رجل من بني أسود روى عنه مسلم بن الحجاج وعمر بن الخطاب وروى أبو بكر الأديم
عن سعد بن أبي وقاص رجل من بني أسود روى عنه البيهقي وعليه عامه حتى
سودا قال سمعت ثياب رسول الله وأحد ثياب العباس ليس بالسودا في خلافهم

شعاعهم لأن الزينة التي عقدت العباس يوم فتح مكة وختمت كاتسودا وكنت
وأيات الفضل وصغر وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال لا رسول الله
الله عليه وسلم السوا من ثياب البياض ما بها من خير ثيابكم وفضلها
موتاكم والظاهر على بقية الأنوار في باب اللواحية مستودا أن سأل الله
تعالى وروى أن أبا جعفر المصنوع لما وضع يده على الأضراسي يحس
البيش السواد في رعاذ الله كز من كذا قال عن في الله الله أمرو في
الذي قال ذلك عندك وأمره بخله سودا وإن يطأ من ساحة فاستمع
السوا فقل لا الله بغيره فأنشد فقلت أنك لا تكمل ليس بالسوا فقلت
والله يا أمير المؤمنين ما رأيت عروضا حليف في السواد والحق ما أحم
فيه ولا مستألف من يده فلو شئت لذكر في عطفك المتصور وأطلقه وخزائمه الفقه
أحمد بن الحسين بن سدا بثلث منها بالبحر ما جحدوا المستسق أو النكاح
وفي حنن القدير في القليلة ثم بالبحر **ع** ذكره الشيخ أبو القاسم
وقوان البالدوا النجدة في الكوفة وأراد السلام والمولى الكوفي يطيعون
المصنوع سليمان ومن عصفورون كذا قال فيهم وال مسلم من
جحدوا بكونهم أفاضل الكعبة ولا يعباد وتقليد الفضاه ومن عروضا الباني
وأحد الخراج وطاعة الفقه سواد عه وأحد ذكره وأن كان عليهم
ولقد عار جوار المسلمين لأوامر الكعبة والعباد يكونون الغاصي في أهل
المسلمين به وينبغي أن يكونوا في المشوا والباسمك أمة الوافعات
وعندها من تشاوم الكعبة بوجي أفضل ولكن ما بين الله لأن بعض
الأيام والبيع أفضل في بعض وعن سعد بن أبي السيف أنه قال أحب
الأيام أنه أمم فيه حتى يوم الكعبة ويستحق أن يكثر من فعل الخير
ليلا الكعبة ويومها وروى البيهقي بإسناده عن سعد بن أبي السيف رضى الله
عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من أتى يوم الكعبة سورة البقرة فغفر له
ما بين الكعبة إلى الكعبة قال النووي في وعنه عن ابن عمر بن أبي السيف
رسول الله صلى الله عليه وسلم من أفضل الأيام يوم الكعبة قال النووي في

المصنوع فيه فان صلواته يعرفه على رواء ابو داود والنسائي وهو حديث
 سيرة عنه صلى الله عليه وسلم قال من ترك الجمعة فليصدق بدينار ونصف دينار
 رواء ابو داود والنسائي واحد وروى بدرهم ونصف درهم او صاع نظم
 او نصف صاع خطه وفي رواية ما ونصف مائة دينار او نصف مائة دينار
 وذكر في هذا الباب ما يخرج من حجة الله صلى الله عليه وسلم روى في كتابي
 عن سهل بن عبد الله عليه السلام قال لا يراه منى علامك الحمار يعلى على عواد
 اجلس عليه ان اكلت الناس فعمله الحديث وقيل قال جابر بن عبد الله
 كان يذبح يقوم اليه النبي صلى الله عليه وسلم فلما وضع للنبي سعة حين
 اكبر من سعة من الغنم اذني ثل موضع يد العنبر عليه وهو عظيم
 من اكله النبوة وفضل عاصف الرساله قال **العبد**
العبد لم اكن من عاصف وشئت من العود الذي هو الخوف بالواو ذفر
 البلية وهو الخوف والمعاودة في كل سنة يمرج وليا الواو منه ما سألها
 وانما رما قبلها كالتيان واليقات من الورق والوقت وجميع اعياد
 فاعيدوا الواو مع زوال علة الضرب للفرق بينه وبين جمع عود في كل
 للزوم الياني الواحد ولهذا صغر على عبيدنا لما كنهه **وكذا** سميا
 عبيد بن جعفر عوايد الله فيها وروى النسائي وابو داود والبيهقي عن
 اسحق بن عتبة قال يقول صلى الله عليه وسلم المدينة ولاهل المدينة
 يومئذ يا جيعون فها في الجاهلية قد صلى الله عليه وسلم فلهذا علمه ذلك
 يومئذ يا جيعون فها في الجاهلية وقد ابدلكم الله خير منها يوم النحر ويوم الكوفة
 قال البيهقي حديث صحيح وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه اول عتصم
 رسول الله في السنة الثانية من الهجرة عتيلا العظم وبها فرضت زكاة
 العظم وبراءة فرضه رعيان في شعبان وحولت القبلة وبني عباسه
 في ثوالد يزوج على بياض ذكر ذلك في العمل المنشور لابن حبيب في
 وتجب مملو العبد على كل من يجب عليه الجمعة هذه رواية للكسبي عن
 خيفة ذكرها في المبسوط وذكر ابو الحسن الكوفي انها تحب على من يجب

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

العبد

عليه الجمعة وفي الغنم هي واجبة في اموال الروايات عن ابي اسحاق
 خال هو الصحيح وفي الجمعة في اموال الرواية دليل على الوجوب فانها
 في الاصل لا يضل بها في جماعة الاقيام بضمان وصيانة النبي وبيته
 عقوبة العبد في اموال واجبة وفي الخطر الاصل اموال واجبة وفي المعاش
 كذلك وفي السبيل روايتان ذكرهما ابو الفضل الكوفي وعامة
 المشايخ على وجوبها وفي جوامع العقيدة وسنة النبي اموال واجبة وفي
 سنة مولاه وفي المدينة واجبة وفي البلد اموال واجبة وفي
 الامة السجدة مشيئة المذهب فيها اموال واجبة ام سنة والمذكور
 في الجاهلية الصغرى اموال سنة لانه قال عبد الرحمن بن ميمون واحدا من الاول
 سنة والاخر فرضه وهو يصدق على السنة قال لها سنة والكلها
 من معام الدين اخذها هكذا كوتور كما اضلال وشعة من احسن الدواعي وقوله
 بلغة واحتمار رواية الوجوب صاحب الخطاب وياول سيرة سنة
 بان وجوبها يثبت بالسنة اطلاقا ليس على السبيل اذ هي سنة مؤكدة
 وانها في معنى الوجوب ذكره في البداية ووجهه في معنى الوجوب في كتابه
 والاطلاق وقوله في الروايات في سنة مؤكدة في المشايخ يجب مملو
 العبد على كل من يجب عليه الجمعة وهذا سنة يتقضى ان يكون مريض
 لان الفرض الواحد عند في غير الحج والعمرة وحالات الاربع وهذا
 فيكون اياه فرض في كل الاصل ان الفرض وجان اياه صلوات مولاه لا فرض
 في تركها كالعبد والنسائي هو سبي الوجوب وقال ابن الجوزي في العاصفة
 لا اعل احدا قال انها من كتابه الامام طبري من اشافه قلت
 وظاهره من ابن حنبل انها فرض لقائه فان عنه في الغنم وقال في جوامع
 العقيدة وهو قول ابن ابي ليلى وقال امام الحرمين في كتابه طائفة من الوجوب
 اسند الامام النسائي المشافعة على عدم الوجوب عن ابن النضر في الجاهلية
 لان العمل بركة التي تجب لله تعالى الا في كل على غير وجه الوجوب
 لانها من العمل البادية وهي لا تجب على العمل البادية بل العمل البادية

والاطلاق

الى الامام وكان ابن عمر والسريسيه ابن الامام اذا خطب وهو قول شريح
وعطاء بن قيس قال مالك والاوزاعي والنوري بن جابر بن زيد بن ابي مريم
والشافعي واحد واسحق قال ابن المنذر هذا كالايجاع وعن عدي بن ثابت
كان عليه السلام اذا خطب استقبله اصحابه وجوههم ذكره ابن بطال في شرح
التياري لكن الرسم الا ان القوم يستقبلون القنبل ولم يوردوا تركه للحج في نسبه
الصوفون لكنهم الزحام لو استعملوه بوجوههم في جالة الخطبة ذكره في المنسوخ
قال النوري بكرة في الخطبة ما جعله جهلة الخطباء من اللق بالسيف على درج
المبصر في صعوده فانه بدعه لاصل له وذكره الدعا على المبصر قبل طووسه والذات في
يه اوصاف السلطين وفي الدعاء وكذا انه يهمني قوله السلطان العالم العادل
امير على ان صلاة الجمعة ركعتان يجهر فيها بالقراءة في التخمع ويقرأ فيها
قدما بقراءة في الطهارة لها بدعيته وان قرأ الجمعة واذا حاك المنفقون كان حسنا
يركنا باني صلى الله عليه وسلم وقد رآه والمواظبة عليها مكرهه ليجوز ان ياتي
القرآن واهام العامة ان ذلك يطرئ في الحرم والوجوب وقال في جامع
الفقه وخرابه الاكل والسامع يستحب للامام ان يقرأ في الاولى مائة اجمعه
وفي الثانية سورة المنافقين وذلك مع الفاتحة وقال الشافعي واحدا
فيها سورة الجمعة والمنافقون وقال مالك اما الذي جاءه الحديث سورة
الغاشية مع سورة الجمعة والذي ادركت عليه الناس سمع اسم ربك الاعلى عن
عبيد الله بن ابي رافع قال استخلف مروان اباه بركة على المدينة وخرج الى مكة
وفضل لنا ابوه بركة الجمعة فقرأ سورة الجمعة في الركعة الاخيرة اذا حاك المنفقون
قال فاذا ركت اباه بركة حتى انصرف فقال قرأت سورتين كان علي بن ابي طالب يقرأ
بهما في الكوفة فقال ابوه بركة اني سمعت جدي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول
بهما سورة الجمعة ورواه مسلم في صحيحه وعبيد الله هذا تابعي وابوه ابو رافع
صاحب وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمه اسلم ويقال له بركة
ثابت ويقال له بركة حتى يكسر الى الملهة وبالله الموحدة اي كجوب
وعن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العديتين
في اتي سمع اسم ربك الاعلى وعمل انك حديث الغاشية قال فاذا
استتمت امامك الله الله بركة ورواه مسلم وقول مالك اما الذي جاءه

الحديث هل انك حديث الغاشية مع سورة الجمعة فهو ههنا في الحديث لم يات
الثانية قراءة سورة اذا حاك المنفقون بل جاءت مكانها هل انك حديث
الغاشية وان قوله والذي ادركت عليه الناس سمع اسم ربك الاعلى يعني مع الغاشية
انه لم يات في الحديث وقد ذكرت حديث مسلم في صحيحه خلافا وقال الشافعي ان ياتي
الاولي والمنافقون قرأ في الثانية اجمعه قال المتولي وغيره ولا يعيد المنافقون ولو قرأ في
الاولي غير اجمعه والمنافقون قرأ في الثانية السورتين مع ان النبي صلى الله عليه وسلم لم
يعربها في ركعة واحدة ولا في الجمعة بعد المنافقين القراءة المنكوسة في الصلاة مكره
اكثر اهل العلم وروى اخلفوا في الصف الاول كان اصحاب ابن مسعود رضي
الله عنهم يرون ان الصف الاول ما يلي المصنوعة لانهم كانوا يسمعون العامة من دخول
المصنوعة فكان في ذلك احراز فضيلة الصف الاول في حق العامة اما في زماننا فليس
الصف الذي يلي الامام ذكره وخرابه الاكل غير وروى اخلفوا في من لم يقدرك
السجود على الارض من الزحام فكان عمر الخطاب رضي الله عنه يقول يسجد على طه
اخيه ورواه البيهقي باسناد صحيح وبه قال اصحابنا والنوري والشافعي واخر واسحق
وابو ثور وقال عطاء الزهري تمسك عن السجود فاذا رغبوا في السجود واخذوا على الجوار
الشافعي سجود على ظهره واجب في الصحيح ونقله النوري عن ابي حنيفة وهو مروي
مالك يعيد الصلاة ان فعل ذلك وقال نافع بن ابي ايمن قال ابن المنذر يقول عمر
يقول وفي الرعي اني منظر حتى يقوم الناس فاذا وجد فرجة سجد ولو وجد عظماء
اجزاء وان سجد على ظهره ساجدا خيرا لا يجوز ذلك لو وجد فرجة ومع هذا السجود على ظهر
رجل لم يجز ولوركنه عن مع الامام فيها ولم يسجد بركته الزحام حتى فرغ الاسافر
قال ابو حنيفة يسجد يسجدتين للركعة الاولى ويلقي الثانية وقضها وان
نواها عن الثانية بطلت بنته وكانت للركعة الاولى قال ابو جعفر هذا اعلى
احدي الروايتين عن علمائنا وعلى الرواية الاخرى يكون السجودان للثانية وقال
ابو حنيفة ان ترك مع الامام الاولى ولم يسجد ودفع معدي الثانية وسجدوا الثانية
تامة ونقضوا الاولى بركوع وسجود اخلفوا فيهم عن الجمعة في الركوع والسجود
حتى فرغ الامام فبعدنا يصلي ركعتين لانه ادركن اول الصلاة وثلاث
وهو المصري والاوزاعي والشافعي وان حنبل وقال قاتل

الظفر على اللحم الثريمان وكان صلى الله عليه وسلم اذا خرج في طريق يوم عرفة
من غير ما رواه البخاري ومسلم والسر فيه ليس اكره من غيره عن ابن
عمر او اهداروا لصدقه الطريمان او ليسوي بين اهل الطريق في التبرك
به او لم يصدقه مسلكتي الطريقين او لظفر اكره الاسلام واسما لهم
واحد الغسل فقد تقدم في غسل يوم الجمعة والعبد من ورع لا يغسل
بنيان ابن عمر كان يغسل يوم الظفر قبل ان يحدو ويغسله عن عاصم
الله عنه ومن كان يري الاحتساب يوم الظفر وطا وعلقه وعصوه والسعي
والسعي والبرهيم التي هي فتاة واللو اسما في راسي ولبس خيل وابن
المنذر قال اسما في اتم سنة كما جمعه ذكره في المذهب وبنايه المطلب
وفي المرونة وغسل العبد من مطلق دور غسل الجمعة وفي الدخيرة
لما كان العيد بمقص من الجمعة في الوجيب وهو في وقت السجود وعلم
استاد رابع العرف اعطى مساله عن عسماها في اكره الغسل له بعد
الخروج ان يعمل قبله اجزاه ويتطيب باقله السجود في الاطفاة ومن لطيف
وكلف المالك والسابعه يستوي في ذلك الداهية في الصلوة والفاقد
لانه يوم الزينة خلة الجمعة وهذا صحيح وبالس احسن ثبانه وعن مالك
قال يغتسل اهل البيت في الطيب والكرينة في كل عيد وعن حماد
وحد حله من شهور في السوف فاني بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال
يرسل الله اسمه بعد غسل العبد في الوفاء صلى الله عليه وسلم
انما له لباس من الاخرة فمنع عليه وهذا من عسر على ان الثوب
في هذه المواضع كان مشهورا وعن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كان يلبس
في العبد من رداءه ابو عمر بن عبد البر باسناد الى ابن عباس
وان لم يجد رداءه جرد وبرد خمره في الاضائة والصفه بلبس الكاء
المهلبه وفتح الدراة للوجوه وفتح الدانواد وبرد والكسوس ومن الجبر
معنى القصين والثريين كبريد محبواي يوين وفي الكساي كان
له صلى الله عليه وسلم جمل فصل لوصف ثيابه في العباد ولم اقف عليه والفتك

حيوان تحت من جلده الذي يشبه السخايف ثم اخبرني الى المصلي وهو اجماعه
سنة وان كان يسمى المسجد اجماع عليه جماعة الشيخ وقيل ليس سنة
ولما قيل الصلوة اجماع الصلوة هو الاول في الذين ليس رداءه ان رسول
الله كان يحضون للظفر يوم لا يصلي في المصلي فاسته ذلك وان يصنع
يوم من غير ان السام من يصلي في المسجد وهو الافضل روى الحسن بن الحسن
الاذوري وهو قول الساجي وابو ثور وعن عمر بن عبد الله عنه انه خرج
في يوم الظفر او اجتمع في ثوب فطن حش على عاصم بن الله عن الحسن بن الله
ان ياتي العيد ماشيا رواه الترمذي وابن المنذر ورواه عن عبد
العزيز وكنه السعي الركيب واستحب لشيخ التوركي والساجي وغيره
لقولنا وهو اقرب الى التراضي وموافقة السنة والركيب مباح وفي
المروغاني لانه من الركيب في الجمعة والعبد من المصلي افضل مشاه في
الدخيرة وعن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم يغتسل في المصلي يوم العيد
والعبد من بن نديه فيصلي بها رواه البخاري وعن الفضل بن عمر
انه صلى الله عليه وسلم لم يأت في يوم العيد من المصلي وعن الحسن بن
ان يحلوا السلاج يوم عيد الحان بخافوا قد ووعن سعد بن جبير
قال سمع ابن عمر بن ابي له سنة ان الرعي في عصر قد يديه معلوف
فالركاب في ثياب وتغسلها وقال يحيى بن عمار في الجاهلية قال لو
هل من اصابك في الزمرات اصبتني فلا يذوق من حلت السلاج
في يوم لم يكن عمل فيه واجاز السلاج الكرم ولم يكن يدخل رداء
البحار في قوله **وهو توجه الى المصلي** ولا يذوق طريق المصلي عند
ابن حنيفة وعن رها يكبر وهذا في خير مطلق والكبر في المنافع
والكبر في العيد والمريد والكوش واليسابو وعامة الكبر في الخراف
في الجبرية في طريق المصلي لا في نفس الكبر في المراءى قوله لا يلبس
اي لا يرتدي جبرية وبنايه سنة الكبر في سائر الايام وهو رواه
المعلل في سنة يوسف ذكره المروغاني في كتاب السبيحي في بعد والي



منهم اوتقاربه وفي الولول الحى شرط العيد مثل مشروط الجماعة في المصير
 والقوم والسلطان والوقت لا اعطيه وعن عطاه عن عبد الله بن السائب
 قال لما وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة لنا عظم فتر اجعل
 بذهبه فلذهب رداءه ابو داود وروى النسائي وابن ماجه وهو دليل على ان عظم
 فيها سنة ولو كان سنة واحدة لوجب الحلوين لها واستماعها وفي الحديث
 لا يخرج المني عن العدين لما قلنا وقد ذكر شيخنا الاسلام في شرحه انه
 في انما لا بأس باخراجه وقد رآه المسلول حسبا فهو عند الله حسن وكل
 كسر بعضهم بانه في اجابته وهذا الكان يميل عظم الامام فاما على الارض
 او على دابة ولم يكرهه اخرون **وله** ابو عبيد بن جريح يعني فانه لا
 يلزم من نواهيه بنا المني فيها كراهه اخراجه من عيوبنا وهو انما
 كره نواهيه **وله** ومن فاته صلاة العير لم يعص الامام لم يقضها يعني انه
 صلها الامام مع جماعة وفاته بعض حتى خرج وقتها فانه لا يصليها وحده
 والجماعة وسقط عنه واما اذا فاته الامام ايضا فانه يصليها بماله
 في اليوم الثاني فاذا كان الفوت بعد زواله يترك عن كسوفه لان كسوفه
 انما الله عنه يعني لا يصليها ويقتل الاجم لك ان يسلم تسليما واحدة وان يسلم
 بتسليمتين واستحب التوريك وقال مالك الفدية على العيد وقال شيخنا
 لا يصليها الا ما يحرك تحريك الجماعة وسد الزرع المبتدعه وعند
 الاوزاعي صلى ركعتين ولا يحرم فيها الفلاة والركن وليس الامام وقال
 اسحق ان صلها في اكله صدقها ركعتين والاصلا لها اربعة اركان
 المنذر لا يصح حديث ابن مسعود والنسائي في حديثه فلو ان الفقه قضاها
 فان لم يكن فمعه في يومه صلى بها والاصلا لها من الفدية وهو موضع قضا
 التوافد وعلى القول بالفتوى كجمعه يشترط الجماعة ولا يجوز
 ودال القام وقضاه في احدى اركان **وله** اذا لا يصليها في بقية اليوم
 والاصلا لها في بقية والصحيح عندهم وباحسنها عنه **قيل**
 يجوز ان يداو **قيل** لا اخراجه **قيل** انه الصلاة ما عرف واجبه

هو

اوسيه الاصل يشوب الله واصفها الجماعة فلا يكون فعلها سنة او واجبة
 الا انما الصفه لان الواجب في الوقت اذا فاته ولو فاته الا في الاصل
 كونه اجبا بعد اخراجه يوم الذي والنسخة بعد فاته الا في الاصل فاشبهه
 قال السرخسي لكنه ان اجابته صلى ان تسلي ركعتين وان تسلي اربعاً
 كعدوة الفصحى في سائر الايام ومثله في البدائع وفيه به انه المطلب
 العيد من المنقرد والمساقر والنسائي في الدور والخذور كما لو اقل غير
 فيها مستحبية لان المنذر يصلها المسافر ومن لا يحضر عليه الجمعة والجماعة
 في بيتهما والعيد وهو قول الحسن البصري قال الاوزاعي ليس على المسافر
 صلوة الا في حال الضرورة **قيل** ما لا يسحق وهو قول علي بن ابي طالب
 وقد مضى ما مرهنا وفي جوابه الفقه وفان جاز اذا لم يصلي علة
 لا تقضيها اصلا ولا بعد بعضها **قيل** اليوم الثاني وفيه انه لا يترك
 ولا الاوزاعي وابن حنبل وابن راهويه لان المنذر وفيه اقول **قيل** في جليل
 الفقه العذر يصل ان يظهر ان يصلها بعد الزوال في يوم غير يومه
 ابن حنبل لا يجوز في اليوم الثاني وفيه **قيل** لا حال فان تركها في اليوم الثاني
 عذرا او غير عذر لا يصليها بعد **قيل** فان عم الحلال وشهد فاما
 عند الامام بوجوبه الحلال بعد الفلاة على العيد في الغد في وقتها وكذا
 لو شهد وعنده قبل الزوال وتعد ركعتيها بالصلاة قبل الزوال **قيل**
 نعم الحلال على الناس على ما لم يسم عا له اذ استمع هتيم او غيره فلم يزد
 المحمدي ركعتي هتيم وغيره عن الحسن بن علي بن ابي عمير عن ابي
 عن الاصل انهم جازوا قالوا انهم علينا حال سوال فاضربنا صلبا فاجاب
 ربي عن اخراجه شهدوا عند النبي صلى الله عليه وسلم انهم راوا الحلال فلا يس
 فامر النبي ان يظروا من يومهم ويحجوا لصلاتهم من الغد رداء النسائي
 وابو داود وابن ماجه والدارقطني رداءه ابو داود ومن طريق اخرى قال
 الدارقطني اسنا الحسن ثابته عندهم عبد الله بن ابي عمير وعنه عباد
 لا يفرهم الجبال ويدل عليه مني الله فوله صلى الله عليه وسلم لم يفرهم يوم يظفرون

رواه الترمذي وابن ماجه ورواه ابو داود اي سبطكم يوم ينظرون وفي وقت صلاة العيد
لم يكونوا ينظرون فلهذا يكون لهم عيد فطر مذكور في الغد فاذا افطروا بعد
الزوال لم يبق وقت الصلاة ولا ذكرا يوم فطر ولا ينبغي ان يكونوا
منظرون من اول حرم اليوم وهم انما افطروا فيه بعد حضي الكثرة فلا يكون هذا
اليوم عيد فطر ذلك في المسامحة فلا خلاف عند جمهور من الصلوة في اليوم الثاني
لم يصلوها بعقل وهو انما يصل في الثاني اليوم الثاني للتخصيص الوارد فيه وتيسر
يوم الاضحية ان يقتل ويضرب ويذبح لكل واحد وقد عرف في ذلك ما تقدم وقد كونه
من قبل وبوجه الى الصلي وتعبير جازم اياه وقد ذكرناه هذا اذا
لم يكن به عدل المطر والطين ويحيى ان اجتهاد الله صلى الله عليه وسلم
صلوة العيد في البحر بعد المطر وذكر في الامام في صلي ركعتين في
يوم البحر وهو العاشر من شهر ذي الحجة له صلاة عيد الفطر وتخط
خطبتين بعد الناس فيها الاضحية وتخصير رسول الشروق وفي قوله تكبر
الشروق نظرا فان لكسرها فادرك في صلاة ولينق الخليل صلوات عن عبد الرحمن
قول فان كان عند من من الصلوة في يومه الاصح صلوات في الغد بعد
الغد ولا يصلها بعقل ذلك وكذا لو لم يصلها في الايام في يوم الاضحية في بعد
مداها في الغد في وقتها وان لم يصلها في الغد بعد او بعد عيد صلها
بعقل على وقتها قبل الزوال ولا يصلها بعقل خروجه ايام التخصيص الي
في ايام العيد التي انما لم يضر بعد مضي وجوامع النعمة فان عجز عن ذلك
بموت من الصلوة اخروا الاضحية الى وقت الزوال ثم يدعونها وقد ذكرنا في باب
اجتماع الايام والجمعة والمصروف والوقت والذكورية والامامة
وصحة البدن شرط في صحة على امر وفي حوائجها لكل عجز على التسا
في رواية عن علي بن حنيفة في رواية اي يوسف عنه حسن فيكون هذا الحديث
وفي الحديث اجمع اجماعا انه لا يخصص لساكنة الخروج في العيدين والجمعة
وسب من الصلوة له تعالى وقد روي في يوتنك ولا يخرج ولا يخرج ومن سب
الفتنة والجمعة فيخرج من الكوفة في العيدين والافتح ان الافضل

٨٨
ان يخرج من الصلوة ما اذا خرج من صلوة صلاة العز في رواية الحسن
عن اي حنيفة في رواية اي يوسف عنه لا يصلح بل يكون سوا المسلمين
ويستحق بدعاهم في حريته لم عليه له لما كان رسول الله يخرج العولق ذوات
الحدود ويجوز في العيد لما لم يفسد فلو لم يفسد في العيد وسدد الحنيفة وصحة
المسلمين رواه البخاري ومسلم في صلي الله عليه وسلم لا يسموا انما الله مساجد
الله وتخرج من يدك العجا في الصلوة في قوله وتخرج من فقلت رواه
ابو داود وروى عن قتادة بن سعيد عن عطاء بن وهب عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقال ابو زيد في الباب الفاسد لم يفسد في ذلك الذي يروج في كل بيت من عاتقا
لانها عفت من ثوابها واستغراها واما انها لم يخرج في الاستغفار
صاحب الطالع في اي الى سوف على الينق وقال الخطابي في البيت عقيب
بلوغها والحدود في ذلك هو المستور في شرح المبدأ للنفوس يلهو للسانية
ومن تسمى المحذور خوف الفتنة عليهم ومن روى في الصلوة من عن عائشة
كانت لو ادرك رسول الله ما احدث الناس المسحون كما صنعت بنو اسرائيل لان
اهل الفسوق والفساد قد خرجوا في اهل الصلوة خارجا في اهل العمل والصل
ف وعز في المتوسط دخل ادركه الامام في تاسع العيد في عرف فافهم
ويؤصاهم كما وقد فرغ الامام في اليوم مقدار القراءة ثم تكبر بدلا ويرفع
بالواحدة لانه لا حوزة الثانية مسبوقة في الاولى فقدم ما عجز على سبق
وقبلا منه مقدار القراءة استحيابا اذا القيام في كل بيت اوله الامم
ثم ذكرنا انه بدلا بالقرآن وهو رواية الاصل في رواية والتكبير في رواية
التي بدلا فيها بالتكبير جازل كذا في انما يقع فانما هو اول صلاة
البداءة والقراءة جازل الاستحياب وهو الاخر على ما ذكر في اعتبار الصلوة
والجوامع والزيادة والسير الكبير في الكرخ في شرح المسألة ورواها
بل المأخوذة في الجوامع وهو البداءة بالقراءة قول حماد والمدا في التوارد في
سلمان في البداءة بالتكبير قول اي حنيفة ولي يوسف بن عمار ان المسوق
يقضي اول صلاته فيقدم التكبير وعند حماد يقرأ في كل صلاة فيقدم القراءة

والأصح انه الخا الروايتين وجه الظاهر ان الولاية بين المنكرين لم يقل بها
احد من الصحابة ولا بعدهم لقراءة فيها قول علي وكان اولي كل الشيخ صدر الدين
الكليني في الصدايق قول علي بن ابي طالب بن عباس رضي الله عنهم فانه قد روي
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ذلك باجتهابين ولم يقل به احد من قبله
الاول من غير تبديل لغيره على عرف **فروغ** لو فاته بعض الليالي في تقييد
عنده اذا لم يكن به والى **واجر** في المسألة في عهد المال من المال
وفي اجور لو ليس بغير راحة لا يتداركه في الترخيخ ولا بعده وقيل بتدليكه
سالم في راسه كقولنا ويحس السوفى بالليالي براه قبل فراغ
الامام وان كان ذلك استغناء لا بقضا ما سبق به قبل فراغ الامام لقوله الخليفة
وساوجه بعد ما عرفت فليكن السوفى حيث يكون براه لا يفتلح
الاعتدال ان يحاور الامام اقوال الصحابة رضي الله عنهم في خطاه
ولا يشابه في الخطا كما في حاشيته اجماع بين واهم اعلم بالاصول
قلت وفيه نظر فان من العلماء من يقول قال عيسى بن مريم علي ذكواته
هذا اذا كان يستعمل الامام فان كان يحس بغيره المبلغ لغيره وان لم
يبلغ يجوز ان يكون الخطا منه لاشي الامام لكن يتوكل بغيره المبلغ
في الصلوة لاحتمال ان يكون غير قبل الامام ولو ادرك الامام في الركعة بغير
ما كان الا في الخارج وسبق بغيره بعد فان خاف دفع الامام بركعة وباتى بالليالي
في ركعة عند خطيئته وغيره خلافه لا يوجب سقوط لا في الركعة وفيما من
وجه حتى يصير ذلك القيام بالركعة في الركعة وفيه عند الليالي
قالوا لا يبرحوا لانه منه قالوا لو لم يكن اذ كان في قضا وكل لعل صوابه
فقد قال الشيخ جمال الدين الحلي في نهج الوحي انه لا يبرح لان دفع الدين
في المنكر بركعة سنة وقد فاته من عملها من وجهه ووضع الدين في الدين
سنة في عملها فلهذا لم يركع في الركعة في الركعة في الركعة
سب له اخلف هذا العلماء هو انه لم يقول الرجل بغيره بعد
ويذكر عن علي بن ابي حمزة الباهلي ووالده بن الاسعق انها كانتا يقولان ذلك

في العبد محمد بن

كالجملة اسنادا حديثا في اسما جدي وروي عنه عن ابنه عن ابن
حنبل لابي اس به وذكر هذه المسألة واجتازها في الناس وهذا في غيره المشه
ولم يذكر الا لراية عن احمد بن حنبل قال قال مالك بن النضر في قوله
الاول والآخر بركة وعن الحسن بن محبوب في قوله **فروغ** والآخر في الذكر
الناس ليس بشي وهو ان يحس الناس عيشه يوم عرفه بعد العصر في اجماع
والمساجد الكجوا الى المحل اخبروا يدعوا وسبقوا شهابا في
الوافين يعرفه وفي المحل يعرفه الحديث هو المسألة بالعلم عرفه
في غير عرفه وهو ان يحس جوا الى المحل اخبروا يدعوا وسبقوا شهابا في
ومحمد بن عيسى ورواه الاصول لا يكره ذلك لما روي عن ابن عباس انه
فعل ذلك بالبرقة ومثله عن حمزة بن حبيب وثالث ومحمد بن اسحق
ابن عيسى في ابن حنبل لابي اس به ففعل له انت فضل ذلك لست انا فله
وذكر الطحاوي في كتاب الخواص والبرق عن المالكية فيسأل عن جليس
الناس في المساجد عيشه عرفه بعد العصر واجتماعهم للصلوة
ليس هذا من امر الناس وانما ما نرى هذه الاشياء الدرع والخطا
الحسن اسما في ان اسقطت ان يحسوا بنفسك عيشه عرفه فافهم
قلت والوقوف عبادت مخصوصة بمكان وزمان ولا تكون عبادت في غيرها
كالطواف والسجدة في الصلوة والمروء فان الناس لا يسعون في الا
مكشوف الدروس تشبهوا بالساعة في هذه الايام من الصلوة والمروء ولا نه لما
لم يفتلح يعرفه في غيره هذا الزمان فلا لا يشع في الوقوف في هذا الزمان
وفي غيره هذا المكان فغيره المكان فغيره مكان لا يركع عن ابن عباس
محمول على انه فعله لعل سبيل الشبهة بهم بل خرج للبركة اذا كان
فانما خلت مع انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك بعد وجب في جرح الرفع
ولا يغيره احد من الصحابة في تركه فلو كان ذلك مستحبا او موصيا
لما تركوه **اور** على الحديث على الذكر والطاع
في **ايام** العشر وفصل يوم عرفه **ايام** الشريفة

سوف

[illegible]

۱۲

[illegible]

وعدني الوكيل على العمل المسمى بالزورني في
الصلح وادرك من فطر وادرك من الصالح والمطلب

[illegible]

عائذ بحفرة

٨٦
وليس على عاتق النساء اذ لم يكن من اجل اذ لم يكن ما من رجل الا
ابن المنذر الكلبية المتعوية في الجاهة مع ما ابن مسعود وكان ابن عمر
اذا صلى وحده لا يلبس وده قال ابو حنيفة والثوري وهو المسعود عن احمد
وكا ابو يوسف وقال الاوزاعي والشافعي بن القنبر هما انه يقول للثوري
قال ابو حنيفة ان علي المقدوم مع الله في هذا ابن مسعود وابن عمر وقد قيل للرجال
عن تحليل ابن عمر والصريح جميل ان السريفي هو القنبر فصار ذلك بحجة
الاساسوط بالليل وهو السلطان والخطبة واكرهه علي الهجر فلم يذهب
البحار وقال في الخبر لا يستطو السلطان يسمى في قولهم يقولون القنبر
السريفي فما كان ان السريفي هو القنبر في كتابه قال ثوري القنبر وهذا
منع لان الشئ لا يضاف الى نفسه ولا قولهم ايام السريفي لانه ايامه واولم
النسب والقنبر فيلعبه في قوله فليخرج المظفر في كل طرفة جبال
فما الاول **قلت** المارونية القنبر قال السريفي خذ المصنف فاما
الثاني فالمراد من السريفي بقدر العلم وهو اسم شمس بن يعقوب ولا يعرف
وكا السريفي فشرح نظم الجاهع سميت هذه الايام السريفي لظهور كبريا
الله فيها على سائر الايام اذ السريفي لغة عبارة عن الزيادة في السرف
الملك الخاخرجه الى السراف وهو الشمس يدان لافعال الخاخرسراف
ولا يعرفه ويسمي الشمس مزارا لظهورها واسرفت اذا اضاء وظهور
نورها استخرج السلفي في بيان حال الاخيرة ان العبد اذا ضاها خلف
عبد الله اوضح علمه والحمد لله على المقصود ولا على اهل السواد ولا على
اهل مصر اذا ضاها خارج المصنوعة والحمد للساكنين في المصنوعة
المصر خلف مسافر وفي رواية الحسن يجب ان السراف هذه الامة والحمد لله
الملك الامام السواس اهل الكا والذوالوالجوا صا حاسن صنف في الجاه
لاي حنيفة مشروطا بحسنه الوجوب الذكورية والقامة والجاهية
والفرض والمصر ولها شرط واحد وهو الفضل **قلت** ينبغي ان
يراد على خمسة شرطان الوقت واستحقاق الجاهة على غيرها فزاد الوقت

وہو

المهرب التواكي لو ذاته من يومه فيها فقصاها في غيرها الاكبر فان فضلها
فيها فبقية طريقان ولو اذنت في غيرها فقصاها فيها فبقية تلك طرف
والله اعلم اسبابه وقوم وان فانه في ايام السري العود وعنده وعندها
فبقية بقية في غيرها ايام السري فاذا اراد به الاكبر استقام العلوم على
اصل الكل **فم** وعن اقصه لي جعفر اكل مسكنا بون الكيس
في السري في ايام العشر من ان السكنا خلا في ايام العاشر والعشر
فمن ان من ايام العاشر ايام العشر ولوروات ايام السري وهي ثلثة
ايام بعد يوم النحر رواه عنه الحارثي وهو قول ابي حنيفة روى ذلك عنه
الكرخي في مختصره وهو قول الحسن وقيل روى عن علي وان عمل في العاشر
في ثلثة ايام النحر والحد واث ايام السري وهو قول ابي يوسف وعده
رواه عنها الكرخي في مختصره سمع عرو واث الثلثين وسمعت عروا ثلث
لحسن الناس على اهلها لاجل فعل المناسك في الحج وايام النحر ثلثة عاشر في
الحج وحادي عشر وباقى من ايام السري ثلثة حادي عشر وباقى
والباقي من ذي الحجة فالها سري في ايام السري والباقي سري في ايام
وايامها وهو ثلث ايام سري والباقي سري وثلث ايام سري
ايام وفي المنافع قال فيه العشر ايامها بالعلم وقد وثقت والحد وروى حسن
ايام السري في ذكر النوري عن سعد بن المسيب وعروة وداود وروى
الكليني عن عبد الطير ووقت عروة في السري ايام العشر من السري
وهو في باب المسيب وعروة وروى عن اسلم والجمهور ايامها ليام
عبد الطير وانما السري عند اخذ في صلوة العشر وحده ابن المنذر عن
ابن الصالح ايامه اوله قال وهو قول عروا عن ابي داود وعنه عن
من الصحابة وبه قال عبد الرحمن بن ابي ليلى وابن جبير والعمري وابو النضر
ابن عبد الحفيظ وابو داود عن محمد بن يحيى ومجاهد والداودي والعمري وابو ثور
وحكاية الرازي عن الدانيز في ذكره انما فيها ايام السري استدلوا على ذلك
الظن بقوله وتلك ايام العدة والظن والله اعلم والله اعلم في السري التواكي

22

[illegible]

صلى الله عليه وسلم قال العاردين نيا دلا نزال بر كم ويقوم ويرافق الشمس حتى
يغيب في البدن والى ابو منصور راحته ان الكليات تحول على الشيخ دون الخبر
لاشك في الخبر وتكون على الخبر ما اختلفت المسئلة الا انه اليك من سائر
عباس وعاشه الله صلى الله عليه وسلم صلى صلوة شوق الشمس ركعتين باربع
ركعات واربع سجودات واكثر من ركعة واستدل النوري في شرح المذهب باربع
حينه ركعتين فبعضه المار لال العجاني قال كسفت الشمس في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فخرجت ثوبه وانا معه يومئذ بالمدينة فضلي ركعتين
فاطال كفيهما القيام ثم انصرف في الخلق في انما هذه الايات يخوف الله بها
عباده فاذا رايتوها فاعملوا كل ذلك صلوة صلوتها من المكنونه رواه
ابوداود ووجه النوري باسناد صحيح واكثر من ركعة واكثر من السجدة
عن النعمان بن بشير قال كسفت الشمس في عهد رسول الله ففعل يصلي ركعتين
ويسال حتى يجلس في ركعة ابوداود والنسائي باسناد صحيح وحسن وروى
ابوداود والترمذي والنسائي والطحاوي وابن جرير عن ابن عباس بن جندب
قاليننا انا وعلم من الانصار رترى عرضين وفي منى ابن عيسى في شعبة وشع
الانبار للطحاوي يرمى عرضا لما حتى اذا كانت الشمس قيد رمحين اولئك
في عيسى لا لا للطحاوي يرمى عرضا لما حتى اذا كانت الشمس قيد رمحين او
ثلاثة في عين الناطق في النوى اسودت حتى اضمك كانيابومعة في الاحدنا
اصاحبه انطلقوا الى المدينة فوالله لحيضت ان هذه الشمس لرسول الله
امنه حينئذ قال ففعلنا فاذا هو بارزنا ستره فضلي بنا مقام بنا كاطول
ما دام بنا في صلوة وقطع لاسمع له صوتا ولم يركع بنا كاطول ما رجع بنا في صلوة
وقطع لاسمع له صوتا لم يركع بنا كاطول ما رجع بنا في صلوة وقطع لاسمع له صوتا لم يركع بنا
الثانية مثل ذلك في الخواص عجب الشمس جالوت في الركعة الثانية ثم سلم
ثم قام فحياه وابته عليه وسد لال لاله الا الله وشهد الله عبده ورسوله
قال المروزي حديث حسن صحيح والنبوة بشيدين النور هات في موهل
سواد قليل يروي المروزي والنسائي وابوداود والطحاوي عن عبد الله بن

قال انكسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى
الله عليه وسلم فلم يركع ثم رجع فلم يركع ثم رجع فلم يركع ثم رجع فلم يركع
ثم رجع وفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ثم رجع في الركعة الاولى لم يركع
ان لا يركع ثم وانا فيهم المتعدي في الركعة وهو مستغفر وخرج رسول الله
من بيوتهم ففعل كسفت الشمس في ان خرج اجتهد اطارفه من المسالك
مهم فبدا به من المروزي في المسوفة لخص من كبره لاهل بيوت قال فان قيل
قد خطاه اخيه عرويه لاهل عرويه الحق كخط لان عبد الله صاحب
علم يعلم وعرويه ليس بصاحب علم وان كونه لم يعلم وروى ابو بكر
ابن عيسى في شعبة في سنة عن ابن النعمان قال كسفت الشمس في عهد
فان عيسى ابراهيم ففعل بالانبار في انما طال الركعة ثم رجع فاطال
الركعة ثم رجع فركع ثم سلم ثم فعل في الركعة الثانية ما فرغ قال
كالهات صلوة الايات فقد وجد من اثر عيسى فعل وقول فخالفان
لورائيه المفسر ولا في ذلك حجة ولا ابو عمر بن عبد الله المروزي وقد
روى هذه الاحاديث ابو بكر وسمي بن جندب وعبد الله بن عبد
والنعمان بن بشير وهي كلها انا رويته من صحاح والاحاديث اولى للشمس
وحالها القديس ولا رسول الله في ركعة وذكر ابن بطال في شرح البخاري
عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يركع ركعات في ركعة وسب ركعات في ركعة
واحدة وان ركعات في ركعة واحدة وذكر ابو عمر وابن جرير عن عائشة
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في شوق عشرين ركعات في اربع سجودات وروى
ابوداود وحسن وكواعب في كل ركعة واحدة وفي النوري في شرح المذهب
ان عبد الله ففعل لا يجوز الزيادة على ركعة وبه قطع حجة وهم وهو
ظاهر في موضعه قلت الزيادة من اول ركعة مقبولة عندهم وقروى
الزيادة على ركعة من اول ركعة وقيل جازي عن الزيادة على الركعة من
هو جازي عازا زادة على ركعة واحدا ولا لاهل النوري وابو الطيب
وعنه في كل احاديث على الاستحباب واحاديثهم على القول بلفظ الميعل

ذلك بالمدينة الاسود واحدة فاذا حصل هذا الامر فطلب الكسوف وكيفية واحدة
 الى عشرين ركعة فاجعلها على ما له اصل في الشريعة فصار الركعة ان كان اولها
 التائب وروكي الحاقظ الوجه من الطحاوي عن ابن عمر عن طريق حديث
 الثوري بن ثابت عن طريق وعن النخعي بن سعيد عن النبي وفيه المعيرة
 الضا وروكي حديث مصعب بن طارق وفيه انه صلى الله عليه وسلم اجتمع الله
 انما صلى في السجود كما يصلي للمعمودية ولا ان حرم الظاهر من وما الى
 في الجبانة بعض ركعة عن ابن عباس وعائشة وتعليق اصحابه انه في ذلك
 هناك من الركعة كبريا وهو ان المائتين عن ابن عباس وعائشة عيون ارويا
 من اجتهاد مالك ومن اصحابنا المصاحب اذا مضى عنه حلا فصار ركعة كان
 دليله على صحة لانه لا يترك ما روي ويعلل علة الا لا يتركه على آسنه
 هي اولى من التي ذكرها والا كما في ذلك فاجعله في الركعة المذكورة من حرم ذكره
 الطحاوي انما قال المصاحفي وروكي سعيد بن جبير عن ابن عباس انه
 قال لو جعل السجود في الركعة الرابعة لركعة وسجدت في الركعة
 هي الاولى من الركعة الثانية فهذا يدل على ذلك على انه لم يكن مفصلا
 ركعة واحدة وانما ركعتان دامت الشمس من عتمة حتى يحل هو طهر
 الصلوة ويروي ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم فصاروا حتى يحل ويذكر الثوري
 ابن جبير عن النخعي عن ابن جبير قال لو انما قولنا اذا كان ذلك فصاروا
 كل ركعة حتى يحل وعن عائشة فان صلوة التائب ست ركعات الربيع
 سورت ذكر ابن جبير شيئا ولا نه لو كان في كل ركعة ركعتان او اثنى عشر
 الا هم بان ذلك لا يحددهم بمثلها وحيث اطلقوا الامر بالصلوة ولم يبقه
 بزيادة ركعة او ركعتين يدل على ان المأمورية الصلوة المعهودة وروكي
 السجود عن النبي صلى الله عليه وسلم سبعة عشر رجلا ذكر ذلك في الجواز
 قال السرخسي وثا قبل النخعي فانما ذكرناه صلى الله عليه وسلم طول الوضوء
 فيها فانه عن علي بن ابي طالب والسار قبل بعض النعم وروى الحديث وطوا الله
 رفع يده او رفعوا يدهم على عاتق الركعة المصادق وطعن من حكم الله صلى

الله عليه وسلم رفع يده من فروعهم عدا اذا صلب المقدم الى الركعة الاولى
 الله من كل من حكمهم ايضا فطعن انه لا ركعة عن كل ركعة ومثل هذا الاشياء
 قد يقع لكل ركعة اخرى الصنف وعائشة في صفة النساء وابن عباس في صفة
 الصبيان فتقلا كما وقع عندهما هذا وفي حجره فلو كان الامر ولو كان هذا
 صحيحا لكان امرنا كالمعجود فقله كبار الصحابة ليس بهم منه صلى الله
 عليه وسلم وحديث ابن عمر والذين هم على ان لا ركعة قبلها وفي رفع يده
 صلى الله عليه وسلم المتيقن بوجوب السجود هل اجلت له او هل انما قيل في كل ركعة وطعن
 لوط الركعات في احدى ركعة على الركعات من ان يدا طول الركعة فيها وان سلم
 قصر واشتغل كل ركعة بالركعة والضرع حتى يخلو السجود صح ان قيامه
 صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى كان بقدر قراءة سورة النور وفي الثانية
 بقدر قراءة سورة الاعراف في الافضل ان يطول القراءة فيها وفي الركعة الثانية
 بقدر ما احب كالمذكور وهو باختيار في الركعة انما ساجد فاعادوا وسجل
 القبلة وان شأنا وام ولما وسجل الناس بوجوبه في كل خطب الجمعة افضل
 وكذا في الركعة في النخعي اجاعه فهاجته وصلى بهم الامام الذي يصلي
 الجماعة والعديد في صلاة النخعي او يعيدون بالامام في الجماعة والقيت
 وفي الركعة في بالامام امام جهم بالامام لان اجاع الناس في الركعة او ج
 فيه وحل في الملل ولا صلوات ساجد بل يصلون جماعة واحدة ولا يجوز
 القراءة عند اي حنيفة ومالك والشافعي وعند الجمهور وبه والذين جمل
 قال في المسوعة والاسرار وقولهم مضطرب في الجمهور بها في النخعي
 عنه رويان فيه وفي البداية في عاتق الروايات على حنفية وجه
 الجمهور والقراءة فيها حديث عائشة في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم
 جهم والقراءة فيها وجب ترك الجمهور بها وهو قول الاثني عشر في
 حديث جهم لا تسع له صوتا ولذا في صحيح مسلم فقام فيها ما طويلا في ركعة
 سورة النور فدل على انه لم يجره القراءة وقول ابن عباس ما سجدت من حركها
 وقول عائشة تحركت من عاتق الله فاسورة النور دليل على ترك الجمهور

وكذا لا يراه هذا السبب الا انما عندك كذا وفيه حكمه انما في تحصيله منته
 شرا لانه لا يفرق من الدلائل فاما انما يقال هو واجب انما في بعضها فاما بعضها
 حبالا وانما في الكل حبالا السبب انما في كل صاحب حصة العبد
 ان يقول فاما انما في قوله فاما في قوله فاما في قوله فاما في قوله فاما في قوله
 العزاة شرع على فاما في قوله فاما في قوله فاما في قوله فاما في قوله فاما في قوله
 عاين انه فاما في قوله فاما في قوله فاما في قوله فاما في قوله فاما في قوله
 الصادي انما في الحبيب فاما في حبيب عذبه وانما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 يصلي في الدم لان فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 ما يارد او دوا من سببته يسكن فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 بغير فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 تكبيره وكذا من فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 بان
 اصنافه المسبب الى السبب حبيب العبد وخيا الروية وصلوة الظاهر
 البس في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 لانه حادف به فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 اذ ان فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 باحباب الله تعالى وخيا العبد والروية حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 سجود الثلاثة فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 وبني اسرائيل وبنيهم والروية فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 واذا السبب اسبق فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 على حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 الدلائل من الفضل والثانية من حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 وعما هو عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 ابن عباس انه صلى عليه وسلم لم يجد في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 ضعيف ضعيفه النبي في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه

بلغ

والقول الثالث

والقول الثالث خمس من وبه قال المدنيون عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من خمسة عشر سنة قبل الله واليت واليت ورواية عن احمد وابن المديني واخشان
 المروزي وابن شريح وابن فضال والقول الرابع من خمسة عشر سنة
 سنة من وهو احمد بن حنبل والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 قول في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 مسروق اسقط الثانية من حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 والقول الخامس من حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 واقر باسم ربك وهو مروي عن ابن مسعود والقول السادس من حبيب عذبه
 انما قيل في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 التاسع من حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 والقول السابع من حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 ربك والقول الثامن من حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 صلى الله عليه وسلم في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 رواية البخاري والترمذي وصححه وعن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم
 قرا والخمسة عشر من حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 بعد ما صلى الله عليه وسلم في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 العبد فقرا اذا اسبغت بها فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 صلى الله عليه وسلم في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 قال بخير او رسول الله صلى الله عليه وسلم في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 الا البخاري في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 ابن عباس الخالف لانه لما هرب من حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 عام خميس من حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 وحديث زيد بن ثابت في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه
 قال الطبري في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه فاما في حبيب عذبه

٩

والجوي واحد وحساب واحد علم وطعاما قد علموا وتترك القوم مثلنا
 ومنهنا وهو مع النفس لا اله الا هي والارض تحتها لعل ان هذا علم لا
 قدر له ولا قدر لا يعلم عدده وقوله لم توجد له الحياتة امتارة الى الورد
 على من يقول انها موصية لوت وعزل وفقر وانما الله سواد من يتشبع بوجهه
 يقول انها علة والاولى كما في الثاني مقدم امي كانه قول **وله** وليس
 في خشونة القوم جماعة وهي حساب الله لاول يصلون في البيوت ويدعون في
 يتجهون عندنا وبه قال مالك ذكر قوله في الاخرة للملك وفي المعالي
 قلامة الخليل في وعز الله ليس في خشونة القوم سنة والصلوة ابو ديه
 من بين اهل العلم وذكره عن ابن المديني لا اشركت **وله** المشا في اصليها
 جماعة يركعون في واحد والفرقة ومطبخين بينهما جلسة كخشونة النفس
 وهو قول احمد واسبق الى الحظية وقاسوا على الاجتماع للآخرين وعلى التواضع
وله انه خفف القوم اربعة عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل
 الله جمع الناس له والركعة ان يكل ركعة على خالقه القياس فلا يشترع بالركعة
 ولا في خشونة القوم قد يكون في اخر الليل ويجتمع اهل البلد من اطرافه في
 ذلك الوقت فتعذر لانه وقت صلاة وكفى وقوع الفتنة بينهم بالليل لشيء اخراج الكلي
 من سائر بقاع البلد وطوافه وافضل صلوة المبركة بينة الامم لونه كما ورد ولما
 ما عرف به ليلك احسن وكفى الشمس ليل حرم في الحلي وابن قلادة في المعنى
 هذا باطل بالاحسان والتواضع والعرف من وجهين احدهما ان احسانا والتواضع
 يصلي في ساجدة كمين وليس ان يعده فلا يخرج في ذلك القوم من مسلحهم ولكم
 خوف الله في خلاف صلاته يحسوف فانها تفعل في مكان واحد ويجمع عظم القوم
 الثاني قد ذكرنا انه قد يكون في اخر الليل اربعة نصفه وارضاع الناس في ذلك
 الوقت الصبح بعد اليوم وجمعهم على الركعة باجماع فيه حرج لا يدفع خلاف
 احسانا والتواضع فانها في اول وقت احسانا وفروا غائب وهو ان احسانا فرض والجماع
 مثلكم والتواضع تبع له اجمعوا لهما لهما المنة الفرف ولم يركع ابن عباس
 انه صلى هذه الصلوة بربعة باجماعه ان ثبت على الجواز لان السنة لا يثبت

لم

فكيف من الحجاز

فكيف من الحجاز في ذلك المخرج في الحلي ان كسفت القوم يعالج الحزب الى اصلي
 القياس اصلي بالركعة لصلوة الحزب وان كسفت بعد صلوة احسانا على
 او بعد صلاة العشاء **وله** قدما قرض منه فانه لا يرك القياس لم
 يركع رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قاله قول **وله** لعل سنة **وله** من
 جنس للرسول كانه اسديده واظهره لاهله بالتهار والليل والمطارد الزهر
 والواصف والركعة والاشكال والواكب والصلوات لاهله بالليل وعموم
 الارض وغير ذلك من التواضع والاحسان والافراغ اذا وقعت صلواتا وحدا
 واسا لو اقتصروا ولذا في الجواز لاهله من العدة في ذلك من الايات
 المحرمة وعندها لما في ذلك والصلوات اعلمه جماعة في غير الحسنيين
 وروى الشافعي ان عليا صلى في ركعة جماعة **وله** ان يصح هذا الحديث كونه اياه
 قال النووي هذا الامر لا يثبت عن جماعة في اجازته لا يصلي للركعة ولا في غيرهما
 من الايات عندنا لا يصح الحديث عن اسبب لصداقة واختاره وعنده احمد يصلي للركعة
 ولا يصلي للركعة والركعة السديده وغيرهما ذكرناه اذ قال الله فيهم
 يصلي جميعا ذكرناه حكمه عن ابن عباس **وله** **الاستسقاء**
 الاستسقاء استعمال وهو طلب المسقى كالاستسقاء طلب العلم والاستسقاء
 طلب الكفاية والاستسقاء طلب الرشد وهو غائب في الطلب وبه اعناه
 واستسقاء لقائه وفي الصحاح استسقاء الله الغيب واستسقاء الاسم استسقاء وقد
 جمعهم باليد في قوله **سفر** فوفى من جحدوا وسعى واستسقاء من والقبيل على حال
 وبه استسقاء نفسه واستسقاء استسقاء راضنه والاسم استسقاء الحسنيين
وله **وله** ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلوة مستوفية في جماعة
 فان صلى الناس وحدا جاز ولما الاستسقاء الدعاء والاستسقاء اذ لم
 صلوات الركعة يصلون وحدا عند ذنوب في الصلاة وفي الفتحة العية
 وسبح محمدا والحمد لله عبدنا احسانا الاستسقاء والصلوة في
 جماعة عندك ليس مستوفية ولم يحسن الامام واسم الناس بالحج والجماع
 يخرجوا لايصلون جماعة الا انهم من صلى في جماعة ذكر في الفتحة وان

خرجوا العبد لانه جاز له لطلب الرزق والمتعة فلا يتوقف على الاذن الا انهم
لا يصحون جماعه وفيه البدائع في ظاهر الرواية عن الجعفة لاصحابهم
في الاستسقاء لا يوسف سأل الجعفة عن الاستسقاء هل فيه دعاء
موفق لاصول او خطبة فقال اما صلوات على عهده ولكن فيه رخصتين
جماعت في الجعفة ولم يذكر في ظاهر الرواية قول اي يوسف وذكر في موضع
قوله مولي جعفة ولا يسقط منها وفي رواية يسنون بها مع محمد وذكر
الحاكم في صحيحه وهو الاصح في الموعظة في قال الجعفة للسيرة الاستسقاء
صلوات وهو قول اي يوسف لعل الذين لك سأل في معناه في جماعه قال
الموالي في كتابها عندها لا يصح في الرواية لا يصح في الرواية وفيه الجعفة
والعبد عن محمد في روايه لا يصح في الرواية وفيه الجعفة وفيه البدائع والجعفة
والجعفة الا فصل ان يقولوا فيها تسبح اسم ربك الموعظة في الأولى وهل
انما حديثها لاسية في الثانية كما ورد في العبدين ولا يثبت فيها زوايد العبد
سنة المشهور ولا يثبت في روايه ابن طاروس عن محمد ذكرها القدر وركب
في شرحه قال السامعي يسنون في الأولى ويحسن في الثانية لا يثبت في الرواية
والحديث فيه ضعيف وليس لها اذان ولا اقامة كما في العبدين واذا فرغ
خطبة في العبدين وذكر الاستسقاء في الجعفة خطبتين يتصل بينهما
بجلسة وجعل هكذا قول محمد في البدائع وعن اي يوسف بخطبة واحدة
وبه لا يبعد الحسن في يركب وفيه الجعفة والجعفة في الجعفة يسنونها
روايتان عن اي يوسف في خطبة عن الجعفة لانه لا يجزأ في روايته
وخطبة مستقبلا بوجه الناس في اذا فرغ من خطبته جعل خطبة في
الناس ووجهه الى العبد وهو مقبول عليه مستقبلا في العمالة
سنة عن خطبته ويسبقون ويسبقون للمؤمنين وعبد دون المؤمنين
وفي الموعظة في نحو حوز ثلثة ايام وفي الخطبة والبدائع والجعفة وجماع
الفقهاء متابعتي ساء في رواية جليل ومرفوعة او عسليه منذ الذين ساء
خاسعين لله ناسوا ووسمهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قيل خروجه

وذكر الموركي انه يصومون ثلثة ايام ويصومون في اليوم الرابع وقد روي
عنه صلى الله عليه وسلم انه لا دعاء الاصل مستجاب وفيه زوايد
الروضة في الاخرى الاجابة هل يجوز حوز من العبد لطلب الرزق الجواز في
الذبح الاستسقاء وفي خزانة الاكر عن اي يوسف انه لا يصحها
سما في رواية الناصي امام ركن بن جابر قال القراء مستقبلا بوجه الي
العبد قالوا على الاثر في قول المنبر متحيا على فوس خطبته بعد الصلوة
خطبتين فان خطبته واحدة وحسن قال ذا معني هذا خطبته حول
رواه وفيه منه المعنى ان لا يحكي على عصاه او قوسه كان حسنا وفي
الاستسقاء في ثقله قوسه معناه يحمله على سلكه لا وذكر الكرخية
مخبره انه تعهد على قوسه ومثله في الجعفة والجعفة قال فيها وفيه محمد
الكرخي خطبته على فوس او يوسف وعبد لانه يسنه على طول المقام وفيه
الخير في المالم لا يخرج المنبر ولكن يركب على عصا وأول من جاز المنبر
من يمين قبان وفيه البدائع لا يصعد المنبر لوك في موضع الدعاء ذكر في
الموعظة في عن اي يوسف انما يرفع يديه في الدعاء وان ساء ساء ما صعبه
وفي الخطبة والعبد ما صعبه السباية وفيه الجعفة من يله المعني ثم
الاستسقاء لا يحضر يومه في الرواية وفيه زوايد الروضة والاي
حامد والمجاهد بعض الوقت صلاة العبد لولا لوجه انه لا يحضر يومه
كما لا يحضر يوم وفي المدونة يصلي بغير سجود فقط قال سند عبد الله
حبيب ومما وقف صلوة العبدين في مثل ان يكون يسير القول ما لا يركب
تقدم وفيه الجواز يستحب ان يركب الامام قبلها في الرواية ورد المطامير في
الناس بعضهم بعضا لان الذنوب سبب العبد لانه اعلى ولا يصح
من صليبه فيما شئت ان يركب وسبب من لا يجازيه ذكر عن عبد الله بن
مسعود اذا غلب الميكل جالس المظفر في النور في اسناد صحيح قوله للحاكم
في المستدرک على شرط البخاري وسبب لانه قد عصى في قوله
بما لي وبلغهم للذين دون اهل الارض لعلهم يقولون مع القدر كما لا يعلم

ابن عمر ان صلى الله عليه وسلم قال من قرع قوم الكحل والميزان الاخذوا بالسير
وسدد الميزان وجوز السلطان وكمل البهايم لم يطعوا ورواه ابن جاعة وقد
في كتابه انه نقله من المصنف في كل يوم قال بعد بحايرك بحسن عمله
فمن لهم اطمع ومن احسن احسن اليه ولا يزال الله في عون العبد مادام
العبد في عون اخيه وكفح الصبيان والاشجار والحياء وكل السباع في حب
خروج ذواب الحية ولا يخرج ارج البهايم ذكر الاحاديث الواردة في
الباب عن عباد بن عجم عنده قال خرج رسول الله يستسقي فصرني
ولعنين جعرا لقراءة فيها وولد داه ورفوع يدويه واستسقى ورواه هذا
الولد ورواه الترمذي وسليمان بن الجاركي وليس في روايتهما ورفوع يدويه
ولا في رواه صاحب جوهرة لقراءة وعمره عندنا فهو عبد الله بن زيد بن عاصم
الا فصار كما لما روي عن عاصبه قال لما شك الناس في رسول الله خط
الطريقا من شبر فوضعوا في المصلى ووعى الناس في ذلك حين جاز
فالتفخج رسول الله حين يراه احاطا الشمس فقد على الشبر فخرجوا
وعداه عن رجل معه لانهم كانوا من حديثه اياهم واسما رايطر عن اوان
في انهم عنك وقد اسكنهم الله عز وجل ان يدعوهم ووعدهم ان يستحبهم
معه في الحروب والصلح والرحم لما يود الذين لا اله الا الله يفعل ما يريد
لهم الله لانه ان الله لم ينزل في القرآن الا ما كان للناس فيهم حكمة وانهم لم
يؤمنوا به ولا بلغوا الى حين ثم رفع يدويه فلما روي الرفع حتى يد اياض
ايضيه من حول كمال الناس طر من وجهه وولما جاز ولده وهو واقف يدويه
ثم اقبل على الناس فقل صلى لعنين فانا نسأله سبحانه وتعالى سبحانه
فازدك وابوقر ايطر فاباد الله فلما في سجد حتى سالت اسود
فلما راي سرورهم الى ان تنحوا حتى بدت فواحدة في ليلهم ان الله على كل
شيء قدير واني عبد الله ورسوله رواه ابو داود وعن ابن عباس ان اجمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستسقي شيئا الا مسحها منقعا فصرني
ولعنين كما يصلي في العيد لم يطع خطبكم رواه النساوي واحمد

١٨٥
وان باحة في رواية عنه خرج مسرعا لثوابها مضطرا حتى في الصلوة
ففي الميزان ولم يحط بحسبك ذلك ولكن لم يزل في الدعاء والضرع والتمسك
وصلى بعضين ورواها داود ورواها السني في التبريد وصححه ابن قالا
وصلى بعضين ولم يذكر في التبريد في الميزان ومعنى قوله مثله لا سباب
الدهاء وعن ابن كاذن نحو يسبقني في العباد من يقول اللهم اكمل لي نعمتك
فتسبنا وانما توسل اليك بغيره فاما تسبنا فليس بغيره فلو انك
واو داود والتبريد في الحديث حسن صحيح يعني ان يسبقني باهل الصلوة
لما روي ان عوفه استسقى بغيره في الجسد وما لا اللهم اننا نسئس في غيرنا
وافضلنا اللهم اننا نسئس في بغيرك في الجسد ما يزيده فيك الله تعالى
فرفع يديه ورفع الناس ايديهم فأتوا سجدة في تحريكها كانا نرس وحيث
طابع مسواحي كانا الناس ان لا يلعوا مناهم فقام **الفرق** هو مشهور
وليس نسق بالشيخ واصبيان قوله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله
وبهم وضع صيا دانه الرفع اصعب عليهم العلية صبا وروكا في التبريد
الانبياء استسقى فافهم ما علمه فافهم بعض قواعده السافه لا احو
قد استسقى لكم من اجل قوله لا اله الا الله في المسند في صحيح النسا دوي
عنه صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله في بعضه لا يضره في المسند في
ابن الحسن قال والسلف واخر وغيرهم على ان الصلوة تجاء سنة فيه
بما ذكرنا من اذ رسول الله في الاستسقاء ولا في حنفه ومن قال قوله
خرجه البخاري ومسلم في بعضها من طرق عن ابن كاذن انه لا دخل في المسند
يوم الجمعة من ان كان تحو دار الضياء ورسول الله صلى الله عليه وسلم قال غلبت
فامسيتها ما لا يوا رسول الله هلك الواسي والوال والقطوع السبل وان الله
ان عبقنا فافهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بديه ما لا لله اعنا الله اعنا
الله اعنا فافهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بديه ما لا لله اعنا الله اعنا
والادار فافهم من رواه سواه مثل التوسل فافهم من رواه سواه مثل التوسل فافهم
ما لا من رواه سواه مثل التوسل فافهم من رواه سواه مثل التوسل فافهم

ورسول الله قام غلب فاستقبله قائما فقال رسول الله هل عسا الاموال انقطعتم
 السبل فما رآه مستحبا عنا فهو رسول الله يديه له اللهم حوالينا ولا علينا
 اللهم على الاكام والظليم وطوبى الاودية ومنازل السجرات فاقالت
 وجرحنا مسحة السمرة لثوبك فسات انس برن للكل والرجل الاول
 كالا اذري فقد استسقى رسول الله ولم يصل له سميت **دار الغضا**
 لانها اسعت في ضرابين من الذي كنية لبنه لئلا وهو ما يذنه وعشرون
 الفاضل معاوية وهي دار مروان كمن عباد من القرعة بنحو القاف والزا
 قطعه من السحاب وسلبت من السنين الهامة وسكونت لاله وبعين رمله
 حيل بالمدينة وقوله حوالينا اي جعله حوالينا لئلا رايته انما حوله
 وحوالية والاكام جمع اكمة وهي الترابية والنيل المرتفع من الارض والخراب
 جمع الخرب وهي الترواني وايمان الصغار ووفيه علم من اعلام النبوة في اياه
 دعى الرسول فقيمه او معه وقوله صايبين اي سلب من دارنا قيد
 لقوله ولما في السما من حباب ولا قرعة اذ لو كان لبنه ويدهم دارا كازان
 يكون القرعة موجودة جال بيننا ويدهم دار وعن ابن عباس في راحة العلى
 الى النبي صلى الله عليه وسلم في راحة رسول الله لئلا جعل من عند قوم لا يورد
 لهم راحة ولا يحفظ لهم محفل ففعل للنبوة محمد الله ما كان استسقى عينا
 مقيما هنيئا ما رما بها طبعا عروا عاجلا عوراسا وزاد الحاروي في ذلك
 عروضا ان لم يزل بها رايته احد من الوجوه الا قالوا اريد احدا روي ان
 ماحدة ورضي عن السبا في في الامم ونخصه الرضى عن ابن عباس وقد استسقى
 صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث عن غير صلة وقوله عينا هو المطر
 ومعيها بضم الميم وهو يغني الخاف فيرواهم ويشبهه فاه الا زهرى غيره
وصل بعد انما استسقى منه ثم السبل للغة ثمة لثوب غلب الغيث للارض
 اي لملها وفاض الله الدار لملها يعيد بها بئر البيا وعيش لانس حار فاك
 مقيمت ومعنى هذه هي المسورة في اللغة بل في وثبت في مسر مسر الله صلى الله
 عليه وسلم في الاستسقاء اللهم اعنا على التوابع والكناسي عمارنا

عليه

الامم

بعضهم من الغناة لانس طلب الغيث اذ له فله عشا الفجر ان يكون من طلب
 الغيث اي يملأ عسا او زقا عشا كما قال اسما الله اي جعل له سقيا
 على ارضه من فوق من اسقى ويسمى الغيث الذي لا ضرر فيه والبركي وهو زهو
 الخود العايشة والسمن لحيوان والمغني له قوله مرعا صر فتر للمم وكسر البراء
 ويعد لها ما ساقته من المراعاة وهي كحصب وامر عن الارض احصت ورد
 مرعا بضم الميم واسكان البراء وكس ليا الموصلة من الربيع وروي مرعا
 بالهمزة ما يشين من فوقها اربع فيه الاصل ويروي بفتحها بالهمزة
 مكان الباء وهو معنى الاصل فله طبقة الغيث الطار والطار لا زهرى هو الذي
 طبع الارض والارض لا يحضر مكانه على قوله عشا بفتح الدال لا زهرى هو
 الذي يروا حمر ويصل الذي قطر كبار عند الاصل قوله عور راي غير مطي
 رطبه المل بفتح الميم وهب ربا وعن السمعلي في عور في الله عنه خرج
 تستسقى ففعل المنير ففعل الشفق واريد ان كان عمارا رسل السما عليهم
 مدارا ويدركهم بالمال وينيب ويجعل لهم جبال كجبال الانهار واستغفروا
 ويكرم بونوا اليه الاية ثم نزل فقالوا يا ابن رسول الله لو استسقيت لنا فاك
 لوطا لكانت لكم نجا من السما التي يستعمل بها القطر وراه ابو بكر بن المشيه
 في سنة والياشقي وسعيد بن منصور بن غير صلوة قال الا زهرى السما هنيئا
 السحاب وجمعها اسم واسميه والرائع في في العصفاء كوزان يكون المارد
 بها المطر والسحاب وكوزان يكون للسبل المطر لئلا المطر يملأها السحاب
 والمزاد الذي يزرر والقطر والاله الا زهرى والمزاد واحدها محله يسر
 للميم لاي اوعيد كوزنها قال لال اللغة المجرى من ثم كاستسقى رسول
 عظمه فاخرج عمران الاستسقاء هو الجارح كحقيقته التي استسقى بها
 القطر وروي لاطوا الا انوارا **و**صل بها معها وقد جاء بها
 الساق قد استسقى عمر بن عمرو صلوة وهو اسد الناس انباغا لرسول الله كان
 عمر بن الخطاب يزل سنة ثمانية لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي
 مروان الاسلمي عن ابيه قال خرجنا مع عمر بن استسقى فاذا عدا الاستسقاء

روايات فيها وان قرأها الامام فسبحها رجل اسبغ في الصلوة فدخل معه في تلك
الركعة بعد ما سجدها الامام لم يكن عليه ان يسجد لها لانه صا ربه يدركها
لها باراد الراكعة ولانه لا يملكها ان يسجد لها في الصلوة لمخالفة الامام
والاجل في ان يسجد لها لانها اصلية في حق الامام وان ادرك في الركعة
الثانية لا يصح سجودها للنجاة ولا يصح صلواته فيها خارجا عن الصلوة
وفل ان يصح سجودها ولو لم يصح صلواته ولا يسجد بها وان دخل معه قبل
ان يسجد لها الامام يسجد لها معه لانهم يسبحونها معهما في الحاففة فيها
اولي وان لم يدخل معه سجدها لوجودها عليه بالسراع عن الاجور عليه في الصلوة
وان سجد الامام من رجل بعد فرائض وهو ليس معه في الصلوة فكيفه سجدة
واحدة وروي ليل ساعه عن محمد انه لا يكتفي وان سجدها في الصلوة ثم
احدث فذهب وتوضا وصعد الى مكانه ثم قرأ الخاتمة تلك السجدة فبلغ
مغليها ان يسجد اذا فرغ لان الثواب والوضوء والجمع يرد له مجلس
اخر في الاولين من صلواتها الصلوة في المجلس السابعة ليست في صلواته
وباللوغيت اني جعلتها اذ اذلهام احداث يوضي ويحيى ثم يركب حمله
عليه اخرى لانها من افعال الصلوة والمكان فيها محله في الزاد
عليه سجدة واحدة كما عاده ولذا لم يسجد لها الامام وان سجد من اجتناب
من سجد الى احداث وان لم يحدث للامام ولم يسجد لها في الصلوة سقطت
لان لا يركب ثابها اضغف من السجود في الصلوة وقاب اموي اوسق
فان الصلوة فيسقط بسقوطها وفي النوادر فقام فقل في الصلوة
فلا لها الامام فسجد لها وسجد معه الدخول عليه ان يسجد للولي لوجوبها
بقراء مقصود والوداء معه بالشفعة ولانها يفتون بالسجود والوجوب قبل
الصلوة بحال عبادته بنفسه في الصلوة وفي المحيط لولاها في صلواته
معدا سجد من غيره فعليه سجدة واحدة وفي النوادر بلزوم سجدة ان
لان السابعة ساقية ولا تجعلها في الصلوة للاحقة ولهذا لا يوافق
قوله الشيخ صدر الدين في رواية النوادر للسجود والقوة ولو دلها الا

متابع

ثم سجد اقل سجدة واحدة بانفا المراتب وفي الوبري لوسجها المصل من اجل
من سجد من تلك الاجزاء واحدة عن الكل وان لم يسجد لها سقط الكل ولو لم
يقبل التي سجد بها عليه سجدة واحدة خارج الصلوة ولو قبل المصلي وسجد ثم
سجد من اخر لم يسجد وفي رواية الحسن بن سعيد اذا فرغ من ركعة النوادر
ولو دلها فيها وسجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد
عليه وفي المرتبة في لولاها في الصلوة سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد
عليه اخرى فلو قيل لا يجب اقام يركب في المحيط ويذكر الركعة مختلفا
هو الصحيح والمناصل بين الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
من التمسك في الظل خطوة او خطوتين لا يكتفي المجلس ولا يفسد وقبل الثالث
لذلك في حواج الغفلة والمرعية في الصلاة وفي العبد في السجود وحسن
في القوم والسرية والكلية وهذا دليل على ان الركعة في الركعة الواحدة
محمد اذا كان عراي للعبد من خلال المكان وكان فيه ذنوب فاصحى خان وفي
ظلمة الرواية قد لا يكتفي بخطوة او خطوتين وكل سجدة وجبت في الصلوة
فلم يسجد فيها لم يسجد لها خارج الصلوة لانها فوه كن بها صلوته فلا
سأدت بها انما يصح ولاها سكرت من افعال الصلوة وايضا لانها لا تترك خارجها
قوله ومن لم يسجد فلا يسجد احيى دخل في الصلوة فاعلها وسجد
اجزائه عن الملائكة لانها لا تترك من الملائكة لانه ادى بها من كان
الصلوة وهي الغزاة فلا يستغفب الارأى ولانها لو حلت سجد الملائكة
الركعة عن القبول كما دخلها عليها فيسجد لها في المحيط والعبد وهذا
كانت القهقهة في الصلاة فحدا وفي الصلاة لا يكون سجدة واحدة في السجود والركعة
لا وضوء القهقهة في سجدة الملائكة وبعد ما وهو محو السجدة والركعة وقال
شيخ الاسلام هذا المحرك يستقيم على قول محمد لانها يسجد بوضوء سجدة
لاحيى قد عرفت به وان في كل ركعة يصح والركعة فيها فيكون قد عرفت
ثم اما في كل ركعة الاعادة وقدر في باب سجود السجود وفي المقيد المبرهنة
لا يخطئ الظاهر في سجد الملائكة والمحاذلة لا يفسد لها لعدم السجدة

فانه كان واحد لها لعين فبقا ذلك الغير كمال القدور كجوارها جلته
صلى الله عليه وسلم لم يكن لا يسد ذلك الفضيلة لان ذلك ليس بواجب وقول النبي
والصحابه لا يجوز ان يكتب بالاحقر فانه لا يحصل من الالبس بولي بل يجوز
فصله **قوله** فان كان الامام مع صاحب الطائفة الاولى ركعتين
وبثانيه ركعتين حاصله انها جازن في الركعة جوارها جلته كما انما في
واحد من ذلك في المشهور عنه حكاه عنه في الاخره وقال ان الماحسوس
لا يقمها في الركعة وجلت اعصابه **قوله** فلما عنه غلط والصحيح
ما نقلته عنه من ثم ومن ان جزم صلى في الركعة بكل طائفة اربع
ركعات وفي الخوف صلى بكل طائفة ثلثا وكلما ثلثه الا انهم يطوعوا واستدل
ان الماحسوس قد انكر لم يقمها في الركعة فلما انما لم يقمها في الركعة لعدم
الحاجة اليها فانما ترك بعد التذوق فاذا حتمت الحاجة اليها لا فرق
من السمع والسمع الا في اسطرها ولم ينقل عن النبي ان صلى الظهر في الخوف
بكل طائفة ركعتين ركعتين فذكر في الكتاب ان حديث جابر في ذلك الرفع
انه صلى الله عليه وسلم صلى بطائفة ركعتين ثم جازوا وصلى بطائفة اربع
ركعتين فكان النبي اربع ركعات والغير ركعتين عليه فالحسن لا يرد السرخسي
هذا اذا لم يكن ثلثا انه كان معهما صلى بكل طائفة ركعتين وقضت
كل طائفة ركعتين وهو الذي عذرنا ولو جاز في الركعة اربع طائفات فصيل
بكل طائفة ركعة فسدت صلوة الله والى والى الثانية لانه انقضت في جوارها
لا لغيره ولا لغيره طائفة وصحت صلوة الثالثة والرابعة اما الثانية
ولا بها من الطائفة الاولى لادراجها التسع لانه قد انقضت في اولها
ولما الرابعة فلا بها من الطائفة الثانية لانه ادرك التسع الثاني وقد
انقضت الصلوة في اولها ومن صلى صلوة وقام بقضائها خلف الامام يعرف ان سبق
لانه سقته والى يعرف انما كان خلف الامام حكمه وقدمه كمن ساقه اذا
لم يعرف الا ان يفت بقوله الامام ومن قبل ذلك لا بد من ان يفت في الميام
يقوم بقدمه في طمأنينة عليه اسم القيام كمال النووي في شرح المذهب الا ان كل

فانه كان واحد لها لعين فبقا ذلك الغير كمال القدور كجوارها جلته
صلى الله عليه وسلم لم يكن لا يسد ذلك الفضيلة لان ذلك ليس بواجب وقول النبي
والصحابه لا يجوز ان يكتب بالاحقر فانه لا يحصل من الالبس بولي بل يجوز
فصله **قوله** فان كان الامام مع صاحب الطائفة الاولى ركعتين
وبثانيه ركعتين حاصله انها جازن في الركعة جوارها جلته كما انما في
واحد من ذلك في المشهور عنه حكاه عنه في الاخره وقال ان الماحسوس
لا يقمها في الركعة وجلت اعصابه **قوله** فلما عنه غلط والصحيح
ما نقلته عنه من ثم ومن ان جزم صلى في الركعة بكل طائفة اربع
ركعات وفي الخوف صلى بكل طائفة ثلثا وكلما ثلثه الا انهم يطوعوا واستدل
ان الماحسوس قد انكر لم يقمها في الركعة فلما انما لم يقمها في الركعة لعدم
الحاجة اليها فانما ترك بعد التذوق فاذا حتمت الحاجة اليها لا فرق
من السمع والسمع الا في اسطرها ولم ينقل عن النبي ان صلى الظهر في الخوف
بكل طائفة ركعتين ركعتين فذكر في الكتاب ان حديث جابر في ذلك الرفع
انه صلى الله عليه وسلم صلى بطائفة ركعتين ثم جازوا وصلى بطائفة اربع
ركعتين فكان النبي اربع ركعات والغير ركعتين عليه فالحسن لا يرد السرخسي
هذا اذا لم يكن ثلثا انه كان معهما صلى بكل طائفة ركعتين وقضت
كل طائفة ركعتين وهو الذي عذرنا ولو جاز في الركعة اربع طائفات فصيل
بكل طائفة ركعة فسدت صلوة الله والى والى الثانية لانه انقضت في جوارها
لا لغيره ولا لغيره طائفة وصحت صلوة الثالثة والرابعة اما الثانية
ولا بها من الطائفة الاولى لادراجها التسع لانه قد انقضت في اولها
ولما الرابعة فلا بها من الطائفة الثانية لانه ادرك التسع الثاني وقد
انقضت الصلوة في اولها ومن صلى صلوة وقام بقضائها خلف الامام يعرف ان سبق
لانه سقته والى يعرف انما كان خلف الامام حكمه وقدمه كمن ساقه اذا
لم يعرف الا ان يفت بقوله الامام ومن قبل ذلك لا بد من ان يفت في الميام
يقوم بقدمه في طمأنينة عليه اسم القيام كمال النووي في شرح المذهب الا ان كل

واني قلانه ذلك واني وربه قال العاص وغيره من الخبايا ولا يرفع يديه
 وبالي العاص من الخبايا وقيل ان المذهب ان لا يفعل ذلك لانه لم يرد في الشرع
 وفي حديث ابن عمر كان عليه السلام لا يفعل في السجود ولا يعي كبره فخره
 وهو حديث متفق عليه وليس فيه تسليم وربه قال النعمي واكثر وسعيد
 وكبي بن زيات وبالله عطا والوصاح قال ان المذنب لا يركع الا على التسليم ولا
 ادرك ما هو عنه انه في من وكبره سجدة واحدة تسليم واحد وعنه
 تسليمان ولا تسليم في الوضوء كما في الصلوة في السجدة لا يفتقر الى القول
 عندهم والمذهب انه لا يشهد له لقولنا وقيل يشهد له لكن ويرفع رأسه
 وهو مستحب على المذهب عندهم وفيه الشبهة قيل تشهد ويسلم وقيل يسلم
 ولا تشهد والمقصود انه لا تشهد ولا يسلم فتدبر على صاحب الشبهة
 شيان احدهما انه صرح بنصر السامع اليه لا يسلم وانه ليس له نص عنه وليس
 الامر انما بل القولان مشهوران في سطرط السلام الثاني انه صرح بان
 الرابع في المذهب انه لا يسلم وليس لذلك الصريح عند الحكماء على حكمه
 النووي في سطرط السلام قال ومن صححه ابو حنيفة وابو الطيب في تعليمهما
 والراعي واخرون ولا تشهد عند الخبايا نص عليه في رواية لا تقرأ
 ولا السجدة شهاب الدين القرافي في الدخيرة لا يسلم قاله في السجدة على كل حال وهو
 على السلف والعرف وبينه وبين سجدة السجدة من توابع الصلوة لا يوجد
 الايمان اولا حجبها وسجدة التذكرة من توابع العمارة وهي ليس لها احكام ولا
 سلام وكوله في الحجاب والافتقار عليه قال السلام لان ذلك التعلل وهو مستحب
 شئ الخبر وهو معذبه هذا عندنا اما عند السامعي والجران القوية
 خارج الصلوة شرط على السجود وقد ذكرناه وسعدته على طعن اهل المصنف
 ونكره هذا منه وضو اياه معذبه واحكامنا يقولون هذه سجدة صلته
 وهو ايضا حظا وبالله المآل لا يثبت في السجدة صلته بل هو اياه صلوة ويموت
 هذه دراهم خفيفة ولا يقول خفيفة وفيها الخطا من وجهين احدهما
 اثباتها والثاني اثباتها في المسبب كما يقول في السجود ذكر ابو بكر

بلغ

ابن حنبل

ابن حنبل في حديثه عن عائشة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود
 القرآن يقول حي للذي خلقه وسبحه ووصى بحمله وفوته وعن ابن عمر
 رضي الله عنهما انه كان يقول في سجود الله المجد سوا ذلك وليس فوا ذلك اللهم
 ارفعني عما يشعني وعما يوفني وعن عائشة انه كان يقول في السجدة سبح
 ربنا ان كان وعد ربنا لمفعول سبحان الله ربنا وعز عبد الله كان يقول
 في سجود بيك وسعد بك يا حي يا قيوم ربك وعن داود وعلاء كان يقول سبح
 وجهي معني في السجود خلتني وحى في المسبوط والمرعيل يقول بها
 ما يقول في سجود الصلوة وهو لا يركع ويصلي بها من استحسنوا ان يقول
 سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعول سبحان الله ربنا في السجود لا فوا سبحان
 الاله وربه المفيد وقيل يقول سبحان الله وحده لقوله وسبحوا احدهم
 واستحسنوا ايضا ان يقول في سجود لاله الكبر وسقط من القيام
 من ركعتي كما يشه رواه عنها السجدة بن ابي حنيفة وبالله العار وبعض السجدة
 كما يشك القيام في صلوة السجدة **قوله** **سبحان** ويكون ان يقول السجدة في
 الصلوة او غيرها ويدع اية السجدة قال الحكماء السجدة ما كرهت لاهل اليمن
الاول انزل الاله من بين السجدة فيقول طم الغول وربه يقول طم
 فاسمه بحرفه المعني **قوله** **سبحان** في اية من منه العمارة قال صلى الله عليه وسلم
 ليل ان رضي الله عنه اذا قرأت سورة **قوله** **سبحان** المعني **قوله** **سبحان** لسان
 تزل الاله من السجدة يودي الى المعنى في القرآن **قوله** **سبحان** لاهل اليمن
 هذا القرآن والقوافيه المعني **قوله** **سبحان** في اية من منه العمارة قال صلى الله عليه وسلم
 فكون لقوله تعالى ويرداه بمور المعني **قوله** **سبحان** اسن زهر من بين السجدة
 يودي الى محراب بعض القرآن فكون لقوله تعالى يا فاطمة بن فومي اعدوا هذا
 القرآن فكونوا المعني **قوله** **سبحان** ودره شبيه المستكف عنها ولا يستكف
 عنها لغز فيكون ما يشبهه ولا يسان بان يقول اية السجدة ويدع ما سواه الا
 سادرة اليها واما قال لاسلافه من وهم التفتيل في سجدة الله احب الخان
 يقول فيها اية اوابي في دفع وهم التفتيل وقفاض خان ان من امها اية اوابي

وصلوة الطائفة الثانية والثالثة صحى وقد عرف ذلك ما تقدم فروع
 رها سوادا فتنوه عند فصول الصلاة الخوف ثم بين انه ليس بعد طاعة
 كما يرضى حتى يحضر صلى الله عليه وسلم فانه قادر على القيام اعادها لكن لا يصح
 لا يصحها وقد ذكرناه وكذا صحى لان الخوف في سجدة واحدة والماوركي
 والعقري في البسيط والبغوي والرافعي وغيرهم وجوب الصلاة عند
 الخوف لا ينافي ذلك في اعتبار لوجود الخوف لا حقيقة بل دليلهم لو
 راوا العدو فصلوا ثم علموا انهم ليسوا في طلبه لم يعدوها لا يوصرون
 العبادي لا رواية لها ففتح قلت ان الفرقان الفصل من اجل ان
 الاطراف عليه بخلاف الخط في السوا دفعه انه يقتصر بهم في ما عليه ولا
 بعد ولو شك في ذلك ولا ينافي لكونه في حاله الصلوة فان يقولوا بل هو
 لا صلى الله عليه وسلم سفل يوم بعد عن صلوة العصر وهو الصحيح فلي
 جاز الاقامه الفحال لا انتم لكن في المشهور ان صلواتكم في يوم واحد
 لم تكن مسروعة وانما سرع بعدد وان العمل الكثير منافع للصلوة
 منفسديه وهو قول ابنه ليل فلا شاعبه بل انه اوجه في المكبر الوجه
 الاول سفل رحمه صاحب المذهب ولا يندم في حكاية عن النضر وهو
 على الصحيح كثير ومن الغرض من الوجه الثاني لا يطل الوجه الثاني
 ان يكون في شخص بطل وفي احوال في واسطوي في احوال في صلواته
 خوف فلو لم يوفى بغيره مع الفحال والطارده امر وعينه واختاره ابن
 المنذر وفي الخلاصة اذا استند الخوف فصلوا رجلا لياقيا ما عا اذا هم او
 ركبا ناستقبل القبلة فيها اعتدلي حقيقته وخبر مسندها وقال
 العامي عاصية **الرجل** لا يجوز ترك استقبال القبلة فيها عند خيفة وهو غلط
 منه فان كان رجلا لا يصح رجلا لا رجل لا يجوز صلواتهم فرائد وجاعه بل خلاف
 وان كانا ركبا لا يجوز رجلا لا لا يصح رجلا لا لا يصح رجلا لا لا يصح
 ليلى في المستوط وجاعه الفقه الامس كان لا يكتفي خلف الامام في كل
 واحدا في محلي لا يجوز وعند محمد بن جعفر في جواب الفقه اذا كان المصنف

وهو لا يجوز في الصلاة
 وهو لا يجوز في الصلاة

قريبا من الاسم وان صلوا ركبا والداية تنس محوز والاصل ان كل صلوة
 محوز ركبا يجوز السير كالفضل وفي الخط ولان السير فعل الرباية حقيقته
 وانما احتسب اليه في اذاجا الجوز الفقه لا منافاة اليه عرفا اذا
 صلى وهو معنى حيث تنفس صلواته لان الشيء قوله خيفة وهو منادى
 الذي قبله لوجه اورد ولا بد ليس صلى في حاله ليل هو من جهة الصلوة
 وفي رواية لا يسجد لا يجوز لا يصح في انصر عدلي خيفة لانه لا يجوز الرجوع
 لا اقامه في حاله الفريضة عند الصلوة وعن يوسف محوز في حاله المشي
 بالامام وهو قول مالك والشافعي والجمهور واصلوا رجلا وشاة في جماعة قال
 النووي واجماعه افضل من الانفراد كما في حال الامس وكذا اعتاده من سيج
 في البحر وخشي في المصنف صلى بالامام وكذا في حاله المسابقة بسسه
 وفيه عند ذلك الشهد لاجل ايمانه تعالى فاق ختم من حاله ايشارة فلان
 لا دلالة فيها على المشي بوجه قول ابن عمر صلوا رجلا لا قائم على اقدامهم والهام
 على فلو صعد الناس ولا في الفحال والمسابقة والمشي عمل كثير ولا يصح
 لخصائص الغرض فيها وانما الساروق واستوفاد الما والمسروقة في الخط وهو
 سائر اذا كان يطلوا وان كان طابا لا يجوز لعدم الصلوة في حاله
 البني صلى الله عليه وسلم فعل الجحمة والعقرب في الصلوة ويعلم انه على
 الصلوة في حاله انما يجوز ذلك اذا كان يطل فيلحق لو كتب سجد صلواته
 به ولا فرق في احد لا سجد غير واجب في الخط ولو اذنه لا انفسد اليه
 وفيه لراي والجمهور وادود وعند الشافعي في وجوب احد الساروق ولا ب
 الاصح استحبابه وعدم وجوبه في المستوط وبقا كان لا يطل الصلوة تركه
 لان الخصيان لا يثبتان من نفس الصلوة ولا يكون من شرطها ولا في الخائف
 والمفوضة وشرطها احد الساروق فيها والغير عليه في مذهبه بقاوه لان
 المسور وكعن من جابر بن عبد الله وطاوبس واكمن البكري ومجاهد
 والحكم وقناده والفعال يصلي صلوة الخوف تركه من ايمانه عند شد الخوف
 لا الفصل فان لم يعد ركبا ليس يثبت حيث كان وجهه والسمع ان لم يدر

والتمتع

على الركعة فبعد واحد وان لم يقدر فثنتين وعند المهور لا يحركي ركعة فيها
 دونها فان لم يقدر على اصفها انما احردها ولا يصالحه من غير مشورة
 وروي البخاري عن الجوزي انه قال لم يقدر واخرها الصلوة حتى ينكشف
 الفناء او بانقضاء ركعة لم يحل وقال انس جرت منا هضبة حصن يستمر
 هذا ابناء العجم واستند استعجال الفناء لم يقدر على الصلوة فلا يصل الا
 بعد ارتفاع النهار فصلينا لها ونحن على موسى المستعصر ~~س~~ ذهب
 فيها الامصار الى انها تصلى له امام وماء يوم اخر تجاه العدو ونقل ابو بجر
 ابن داود عن الشافعي ان ركعة واحدة ثلاثه وتقال عنه القرائن في الاخيرة
 وهو خطا والطائفة خرجت من حاله فله يوم له وعن احمد كل طرفة
 نكته ذروة في الغنى ~~س~~ لا انا اني صلى في ~~س~~ رسول الله
 عليه لم صلوة تخوف وشهد له اعتدابه رضي الله عنه صلوا من
 يدي قبل ومنه ومنه في حبه ومنه في حبه يوم محارب
 قبله من امر وعلمه ومنه بالطائفة قال ابن خزم ويصلها من خاف من كافر
 او مسلم نوباح وسبع وجس لوسا او را فجنول او حيوان عاد او عطش
 او خوف رقة او شغل او ظلال طريق ~~س~~ الظاهرية لا يروى للقياس
 حجة ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى بها عند خوف السيل والخمس
 والسبع والعطش ويحرمها ولا هذه الاشياء في معنى الاول لئلا يساسوا
 بين من ابن خزم ويحكيها قال النووي هي جارية في حال فناء السيل يحرمها واجبا
 كان قتال الكفار والنساء وقطاع الطريق وكذا الصائل على الارباب
 نفسه اذا وجبت الدفاع وكان بها حاكما ان قصد اعداءه او اهل بيته
 ولا يجوز في الحرم لئلا يهل للعدو وقيل اهل الالوال احدها وقال
 القفال عصبه وكوز اللحمين اذا دار الكفار على الضعف او كانوا متحيزين
 لعدو او متحيزين لغيره والاولى ولو كان عليه الفضا من رجوا العفو
 اذا سكن غضبه من رضى صلوة الكوف واستجده امام الكومين فهذا عند
 سنه الكوف وعند مالك واحد لا يترخص في كل قتال هو حرام ولا في قتال

المرضا في صلوة الكوف ليست مسروعة في حق العاصي في السفر بله عشر
 صلوة الكوف يدل على ان صلوة الوقت لا تخيارا ولا عظم من صلوات اسبغ الاركان
 وجعلوا الخشوع واستقبال القبلة والاحواز السريع الماحر الامن مع انما
 تسرع لشدة صلوة الوقت الشدة ويحقق ثوب هذه الصلوة ونظيره الصلوة
 باليمين يدل على ان صلوة الوقت اعظم من صلوة الطهارة باليمين بالمال والله اعلم
فوع ذكرها في الزيادة لا يجوز الاضواف بعد ذهاب العدو ولا في
 سبيل الرخصة ولو سعى عنها فها هم حلف العدو جاز للتحلف في اوله
 ولو اخر فاجازى العدو بان انه ابل بنوا مال يجاوروا الصفوة استسنا
 ولو صلى اربع ركعات مع الهمام ثم تحوّل قبل التوبة لا يفسد لانه اخرها
 اذن له فيه ولذا بعد الشهد كمال السلام الا اذا كان مسوقا لانه اذا
 عود ولو كان واقفا في صلوة فاقبل العدو بعد صلواتكم فالتحلف
 اليه فسد صلوة من اخوف عن القبلة وان لم يخرج من المسجد لانه انقلب
 في غير اوانه وفي المتوسط لو سجد الهمام في صلوة تحوّل سجد السهو وتابعه
 الطائفة الثانية والطائفة الاولى يجوز مع اتمام صلواتهم والله اعلم
باب ~~س~~ اجتناب من يفتي بكل سئل ان يستعمل

على صلوة

من قصر الادل والاستعداد للوقت فان الامر قريب ~~س~~ الله تعالى ولا يحرم
 الدنيا الامتناع الغرور وقال تعالى ذرهم اكلوا وسمعوا ولبهم الامل فيق
 يعاون وعن ابن ابي عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد أقرب
 الى الجنة من سرال عاه والنار مثل خلك وعن جابر عن ابن عمر قال اخذ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بمكة في ليل في الدنيا كان عيب او عابوس سئل قال وقال
 لي ابن عمر اذا صليت فقل انتظر المساء واذا اسبغت فقل انتظر الصبح وخز من
 حسنا لم يسأوك رواه البخاري عن عطاء بن السجستاني في رواية وخذ من حسنا
 لم يسأوك من حسنا لم يسأوك وعن جابر في رواية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من كان له عدو فظلمه لا يجده من غرضه او ساء له فليقلها اليه قبل ان ياتي يوم
 القيام ولا يقبل فيه دينار ولا درهم فان كان له من صالح احد منه واعطى صاحب

فان لم يزل له طمأنينة من سائر ما حله عليه روله العاركة في جميع
وفيه فليعلم الله اليوم قبل ان ياتي يوم لا يكون فيه منسار ولا ذمهم وعن البراء
عازب عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله في حصارهم فلما اتهموا الى العير
جئنا على القوم في حصارهم في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
ابن الحجة في حصارهم في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
سنة الكي وعن روله ان اجله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
عن روله وعن روله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
في الله عنه في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
بلى رسول الله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
التي تسع من الصبر على جميع ما يصيبه من الامراض والخراب وعن روله
سعد روله في الله عنه في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
فعل رسول الله انك لو علمت ما في الجبل الذي اوعك كما روله في كل يوم
منك في كل يوم في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
فاسواه لا يخط الله عنه خطا في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
وعن روله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
من روله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
الحكي في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
رسول الله صلى الله عليه وآله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
قال في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
الحكي في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
هو روله عن النبي عليه السلام انك لو علمت ما في الجبل الذي اوعك كما روله في كل يوم
الحكي في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
الله عنه في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
فليعلم الله اليوم قبل ان ياتي يوم لا يكون فيه منسار ولا ذمهم وعن البراء

لا ينجدني من الاثم الا في الامام وفي المرض ينبغي له ان يحسن ظنه
بالسعي الى عن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول
لا يوثق احدكم الا وهو يحسن الظن بالله روله العاركة وسلم وفي روله الا وهو
حسن الظن بالله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
في روله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
في روله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
ان يحسن الظن بالله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
هذا في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
سوا وعنده في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
ان يكون روله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
يولد ما ذكرناه وعنه عليه السلام انه في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
واخبرنا عن جابر روله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
عليه السلام ما رواه جابر وهو يوثق الصالحين ويحذر في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
وعن روله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
ومستوح منه في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
الحكي في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
منه العباد في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
المرض عن روله في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
الحكي في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
وسمعتنا طبر برد السلام واجابة الامام في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
روله العاركة في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
عن النبي عليه السلام انه في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
الاخرون في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله
الله عنه في كل يوم في كل يوم فاعادوا روله

راي اصلي

القصر الى عسقلان والطايف وجده واذا وردت الى اهل الواسطه فقام الصلوة ولا
 يقصر الى منا وعرفه في لوجا فله بالانقص والى عسقلان الى اهل الباطل الى اهل
 بعض قوله حجة وهم قوله حجة ويخرجون الى اهل الباطل الى اهل
 وعرفه في اهل بقم ومن خرج اهل سائر بلاد الارض هذا المقدار ولا يقصر
 ولا يقصر عن حجاب والى اهل بقم واجتبه بعض عقلا به ياروى عنه صلى الله
 عليه وسلم اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة
 لا يخرج اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة
 عن اهل مكة الى ذات النبط وهي من المدينة ثمانية عشر ميلا فله اناها
 قصر الصلوة وعن حمزة بن عيسى اخرج سرجيل بن السبط الى ارض بكم
 لها دويين من حصن على ثلثة عشر ميلا وكان يقصر الصلوة وعن شعيب بن
 السلب اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة
 وذكر عن عبد الواسط فيهم مكة لوجه المالكين والمسالكين فذا ذروا
 محروكون انفسهم في دعوى الله على قومهم بل يخرج على ذاك كثير من هذا ولا يكون
 من هذا ولا قال احداهم احد اهل مكة لوجه مكة فله اهل مكة اهل مكة
 الاخرى فله اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة
 الاخرى اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة
 فيها في التلب للملاذلة عند سبيلها في الحديث فله اهل مكة اهل مكة
 كما يستغفر من الحق لا اقل حلال الزاد والشراد وفي سنة وسبعين ميلا اورد
 ابن ابي عمير في سنة وسبعين ميلا وفي سنة وسبعين ميلا واحد وستين
 ميلا واثنى عشر ميلا وسبعين ميلا وسبعين ميلا وسبعين ميلا وسبعين ميلا
 سنة وثلاثين ميلا في الحجة اصلها في التعلق لمن حجاب والى سنة وسبعين
 والى سنة والى سنة والى سنة والى سنة والى سنة والى سنة والى سنة
 له منهم فمقط هذه الاقوال الى سنة ولست بعمرى انه لم يورد فيها في التلب
 لكن بما في كلامه فانه في كل يوم في المسئلة ان من خرج من بيوت مصر او قريه او
 موضع سكره فله سنة وسبعين ميلا في كل يوم وان شق من ذلك على اربعة في كل

هذا القدر والشهد بالليل هل هو في الحجاب او المستندة الصحيحة او السقيمة
 او الاجماع او الفلاس في قول صاحب النجاشي المذكور فسط قول صاحب النجاشي
 في اهل الجوز لنا ان يوقع اسم سفر وحكم سفر اهل مكة من حجة في السنة
 سفر اهل مكة في اول من من وورد روي المانع ابن عمر فانه في السنة
 لعصر في الصلوة فارقنا اسم السفر وحكمه في الفطر والقصر في الليل كما يجد
 ولا يشرعنا عاكما او قريبا من اهل مكة من سفر وهذا هو اهل مكة فله
 قد ذكر عن ابن عمر باسناده انه لا يقصر في اول من الربعة شرود وعن عثمان بن
 حسان في سنة وسبعين ميلا في تعرف السور لولدت في سنة وسبعين ميلا في سنة
 ذلك والبيان ولبه المسرح فاذا خرج من اهل مكة فله في سنة وسبعين ميلا
 عن ابن عمر ايضا القصر الى ذات النبط وهي من المدينة ثمانية عشر ميلا وقد
 يورد في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة
 رواة البيهقي في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا
 هو وعين عن ابن عباس في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة
 ضواحي مكة في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا
 له من الحجج لاسمي في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا
 المسافة السابعة في السنة وطع الميراث الميراث يسبق الى اهل مكة في سنة وسبعين ميلا
 سفر ما ذكر عن ابن عمر في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا
 باطل لا اصل له وقوله او قول من احب الى الحجاب لاهل مكة في سنة وسبعين ميلا
 وان كان في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة
 ليلوا في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة
 فعل الناس والاعين وما اختلفوا فيه اخبرنا في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا
 كل واحد وفي سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة
 الهادي عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ خرج من مكة الى اهل مكة في سنة وسبعين ميلا
 صلى في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة
 سبأه في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة وسبعين ميلا في سنة

اذا ترك سقى فنج المظروشد لحيا اجتماعه به من فقه من فقهنا خلاص
دخل الموم في جوفه ولما عند غيبه اذ الموضع واغلب اجماع المسلمين و
في جوامع الفقه ومن لطرافه في مسلم علم سبله فاشكل رسول الله
صل الله عليه وسلم على حله وفردس بقصه فاعلمه م لان النوع اذا قبض
سقط البصر فخرجنا من اهل فله لا تدعو على القسمل الذي هو ان الانبياء في رسول
عليه قلوبون و لا للمعسر على حله واقدو درجه في القوم بين المهددين والحلف
في عبيده في العاقرين واعلم لنا وله باب العاقرين و افعيه في موم ونوله
فيه ذل في المعنى و روى عن عيسى الله عنه انه قال ليلته حين حضرته الوفاة
اذ بعى فما اذ بانيت روى قد بعث على فوضع فكل المعنى على حبه والسرير
بحسب قوتي واعلمنى ذل في المعنى ويقول محمد بن اسم الله وعلى الله رسول
الله و روى على فاذ رسول الله المرسى عليه وسبل عليه ما بعده واسعه
لفا بك واجعل ما خرج اليه حينما ما خرج عنه و جعل ثابا لميت لا ما يحي
يسرع اليه القوم والفساد و جعل على سربا و لوح كيد لغزو ذل الارض
ونوصع اعطنه سبلا مواءة او حردت عليه كذا لا تنقور و كذا له سار و
لا سرب الله عنه فاعلمنا على بطنه حديد وهو كركى عن السعي
و جعل على طنه مصحبا الكراما للمعسر و ان بالذرة القران عنه ذل في
الذيرة و كرها احبا بعد موده حتى ينسل واسرع على حمان فضل
في عسله واذا اراد و عسله وضعوه على سربا و لوح و لا في الميسر و بالذراع
و المريعين ا يوضع على الخت طول الا في القبله كذا في ملاءة المريض بالانما و جعل
يوضع عسلا ا يوضع في المير و في القفه يوضع عسقه الميسر حتى يروا
سقه الميسر في القسل على المير و لا لا سبيل في لار و انه عن اهل مكة ذل
و المعروف فوضع على القسل على فقاء طلاء على القبله و لا اصحاب الذراع و المريعين
و المريعين اذ يوضع على سربا باختيار رضى المكان وسعته قال في الذراع يوضع على
راسه كحفي كذا بلغ في السطيف قال ابن الصبايون و ما اسببه فان لم
يلن في الم القراع وهو الذي كذا لخطا طه سي ذل في في ذل الادب و مثله في الاستجاب

وفي المحيط يغسل بالبا الذي اُغلي بالسدرا والخيطي والكوسان وجد وكحش
الانسان قبل غلته وفي البزاج والمحيط ويغسله على سته الايسر فيغسل
سنة الايسر من بسة المرافعة حتى يترك ان الماء وصل الى اذن الصفة
وهو قولهم هو روكا التي يقدم غسل الخنثى على راسه وان **الخنثى** الى
اعان غسلها ولا يعيد من يحاميه الايسر فيغسله حتى يترك ان الماء يصل الى
الي على الوجه من يبعده ويسبله الى صدره او يد ويحس بطه سحر او قفا
حتى يخرج منه شيئا لئلا في ظاهرها رواية في المحيط مع رطه
بعد غسله مريين في التبريد ويغسل راسه ويغسله ثم يوضو على سته
الايسر فيغسل بالبا والسدرا والعسل والاسدرا ويغسل من قبل العمل
وكبره ابن سهر بن الخليل لان محمد سدر او قول ابن خنبل لقنوا واما ابن سهر بن
يعسل سنة وجهه الايسر من الايسر منكه الايسر من الايسر منكه الايسر
من الايسر منكه الايسر من الايسر منكه الايسر منكه الايسر منكه الايسر
فيك الميت على وجهه فيغسل طهر وعن احمد في غير رواية الاصول
انه تغسله ثلاثا ويحس بطه وهو قول السافعي نفسه بعد ذلك وروى
ان علي بن ابي الله عليه سبع رطل من الله صلى الله عليه لم يلمح في نفسه فقال
طهر حيا وميتا وفي المسبوط عنه الى العباس وروى انه لما سمع رطه فاعان
عليه السبل في كبح المسك في البعد ذوق في المسبوط فاداس رطه وسال عنه
شيء من كذا كذا في كنهه ويغسل موضع رطه في اذن عن الكفاية وروى
في ظاهرها رواية يسوي في في المحيط في كنهه وغسله في البدر فيغسل
بالماء واما القدر ورك ليس معناه انه يتحصن على سبيل من يغسله فيغسلها
وعن احمد في كنهه او يراة في بعض رطه واما ابن الجدران فيا فعل وان شام فعل
والرعد غسله والوضوء وبه قال النووي والالوزني والسافعي والله
وجه احمد لقنوا لان الميت يخرج بالوضوء في كنهه بعض الظاهر وقبلا
ها ما اذا ما بينه فحامة من غير فاذن لثغره غسلها وضعت لجمال الخوض
اعان غسله وقتل صاحب لسان تضعف عن الحوامه ووجه الجاهل في الكفاية

واخره عدم وجوب غارة غسله ووضوءه واجمعوا انه لا يخرج شي منه بعد ادراجه
في الخشن لا يجزئ غسله ولا يوجب الاخر خلفه وصريحه انما يخرج في التخريد ويا
الطيب في الخفة والسرجي في الاسالى وصاحب الغلة وجزموا بان لا يغسل
بغسل القباية بعد الادراج ذكر في الروضة لا يغسل منه شي بعد عندنا
والوجه الثاني في اعادة البصير والاشهاد اعادة الغسل وقد بينا ضعفها
بم يفهمه على سبيل الاستسواء لانه بعد الغسل بلنا اذا الغسل السنون
بالتواتر هكذا في المستوط والجريد وفي البداية الوالجب منه مرة واحدة
وبان ادا سته ومثله في المغد وهو قول الشافعي ومالك مع التاكيد
ابن جرم في الجلي وعنه ابن كثير في صرح ابن المسيب والبرقي والشمسي
بغسل بلنا وكذا عساه في المايكن ولو غرق في الماء او اصابه المطر بعد
موته لا يجزئ لان الواجب غسله باليد وان كان المخرج خروجه في الماء
بحرك الشئ لانه يظهره مسطحة غسله في المحيط عن أي يوسف تجزئ
جوده في الماء وبغسل مرتين للسنة فان مات في سفينته غسل ولقنم بري
في البحر فكيف السيف عن البرقي وان عرفه ونفس في الماصصة على التماس
ولذا ان احرق في الوضوء وفي الوافع لا تجزئ في الماء ولا يخرج
منه الغسل اجزاه قاله **المعتمد** الفعل والنية ليست بشرط عندنا
ولا معنى لغوا جرحه بنية او قصد يظهره في السابغ يتجوز في الماء فيقول
الغسل اذ غسله الله وهو مستوط النية في البداية والحق ان الغسل
في السرك لا يوجب الماء القليل بل يوجب النية والنجاسة التي عليه وفي المسألة الثانية
تجبا السدر او ما جرحه في السطيف وفي المسألة الثالثة بالماء القليل
ومن من السكا فور ان ينطق لهذا قول الجمهور وفي الاستيعاب في الغسل
في السرك لا يوجب الماء القليل بل يوجب النية والسدر وهو قول ابن المسيب
وللشمس والشمس والتوركي في الشافعي يحض السدر في السرك وهذا قال
ابو حنيفة من الجنا بلة قال ابن سيرين يحض في الماء والنية في السرك
بالكفور وهو قول ابن حنبل وعنه انه يستعمل في السرك كلها وهو قول علي

والكفور وسليمان بن جبر في الذخيرة المالكية غسل جنبه الايمن
والايسر غسله واجزاه بغسل شطبا بلنا ومثله في النية في الماء القليل
ولا يشترط على الثالث من غير حاجة وفي شرح مختصر الدرر يعجزون
وان ادا في الثالث ومثله في المغد وبغسل بلنا المسخن وكذا في الشافعي
وبعض ائمتنا به وحسن ما لا في احوالهم وفي الكل من كتاب المساقفة قيل
المسخن اولي بكل حال وهو قول الشافعي وبغسل مرتين جوده في الماء القليل
بجمل التماس على الصفة خروجه في السابغ بالاسانة وطهارة ونية وبغسلها
في تجزئها ايضا كجمل على خروجه في السابغ بالاسانة وطهارة ونية وبغسلها
قاله المستوط وهو ظاهر الرواية وهو مذهب المالكية في الدرر وفي
المطبع من السرك الى الوكيل قول يذكرون ومثله في الخفة والتحرير
ومختصر الدرر وفي المستوط هي رواية الحسن عن جوده وهو قول ابن
حبيب في المالكية والبولوكي انفقوا على وجه تقطية ما بين المسيرة
الى الركبة ومثله في المعنى لابن قدامة وفي البداية يغسل عن ردة تحت
التحريك بعد ان يلتفت على يد خروجه في السابغ على وجهه كما ان يغسل في
حال حيوته وعند ما لا يخفى ان موضع الاستيعاب لا يخفى على النجاسة
ولا بد من ان الماء او لا فذرا السلكه منه فلو نجي بها بركا الاستحسان
فتخرج بحاسة اخرى فيستفي بوصول الماء اليه وهذا هو الوجه في ظاهر
الرواية فاعلم بما عرفت رجوع الى جنبه غسله بغير غسل بلنا في ظاهر
الرواية وفي الخط والروضة ولا يبقى عند لي يوسف **في الخلف**
فيه اقوال الثلثة قال ابن سيرين وابن حنبل الذخيرة شى بوا د غسله الى
سبب مرات ولا يزد عليها قال الحسن البرقي يغسل ثلثا ولا يزد عليها قال
الشافعي لا يزد على الواحد ذكر ابن المردغة وعندنا بالاحاد ومما تقدم
قال ابن المردر وكذا قال **مسألة** ونوعا ثانياه وكذا طيف من سابه
عندنا وبه قال ابن سيرين في مال وهو ظاهر الرواية عن احمد وحكي الرجوع
وجما انه افضل وفي الشافعي يستحب ان يغسل اليسرى بغير غسل عن اليمين

ع

ذكر ذلك في النهاية وفي الحقيقة لا بأس بسؤال الطبيب في المخطط غير الزعفران
 والورس حتى الرجال والنساء مما في حب النساء في ذلك السد والجوار
 التي أهل العلم واسميه على استعماله اسن وان عرو وان المسيد ويكامل
 بالورس الساقى والورس واسحق وكفه عرو عطا والكسن ومجاهد وقالوا
 انه ينبت واستعمله في جنوط التي على الله عليه لم تحبه عليهم وفي الرضوخ
 ما من ان يجعل المسك في الحجازية الضخام اكسوط ذرين وهو طيب لثيت
 وجعل الكافور في مساحل يعنى جهنم وانيه وبديته ودينته وفكيتيه
 روله اليه في ابن مسعود وهو قول الصبي واجه والمساحل اولى به
 اللوامه وعن ذفن يدر على عنيته وانيه وفيه ابعادا للورس دعها
 والامام الحسن وباحتجته على الجاه وظهور المولم وياك اهور يحصل
 طيب الرائحة وسد فكلوه وقرع الحصل عليه وفيه سر يد بحفيف
 وحظه للثيت من اسن العبر والفساد اليه وتقويته ومن يد المسك
 ومن المولم وكفه ابن جنبل واليكت العصور ما سبعة الا في المساجل
 وبك الصبي موضع المخطط على الجبه والراحتين والرسن والقديس
 وفي المعية وان فعل لا يصح كما في انه لا يستحب في حقه لا ابو البرص
 ابن الكوركط لمرارة الماء لا يستحب طهره الماء به سبي من الجواهر في
 وقال ابو حنيفة لا يستحب حله ~~فما يباعه خطا ويحرم~~ الهابة
 اي بخور الوعد عديس ما الورود عليها حتى يعيق راحته من روك من
 لتي عديس وان عرو وابن عباس سم جعل الميت في القفانه لما غسلة وفي
 الروضة ولا بأس بان تحشى فيه وصا معه بالقطن وان جعل القطن على
 وجهه والاول لا بأس بان يحشى بخاروفه كانه وفيه حتى لا يسيل منها شيء وجوز
 الساقى في ذلك دبره واستعمله مساحل عجا وبه لا يستحب في حقه
 لا بأس بان يحشى بخاروفه بالذير والافين والفهم وفي الموصلة في بعض
 قال لا بأس بان يجعل القطن في صافر ذنبه ولا يشرب لشعر الميت ولا يحشى ولا
 يقطن ظهره ولا ثيابه ولا علوانه ولا ينشف لبطه ولا يحشى وفيه ما لم يبر

نح

سبين وقال

سبين وقاله ابن المتذر هذا الحديث في قول الاول ان في بعض الخطا اذا طالت
 ولايس عن ذليل وفيها جرح الساقى وذكر في ابيان في جنياته لانه اوجه
 احدها لا يحسن الثاني يحسن المساحل عن الميردور الصغير وله قولان
 عنوا كتمان القديم لقولنا واكر يد ينقل خال كمال الرافعي لا خلاف ان هذه
 الاور لا يستحب وبما القولان في الكراهة ورد عليه ويصحح الكراهة
 قال النووي وهو المختار ونقله السدي عن نصر الساقى وفيه تحصيل للمرتى
 قال الساقى وذكره المحيى في قوله ان الساقى في المخصص والام وسبع
 الغاسل ما في لطفه ان يعود حتى يخرج الوسخ فزله عن تركه يحصل بالذهب
 او الصوب ان هذه السور ولا تفلح من ذلك فلهذا الغوا وكفى في شمع
 المذهب ونقله العبدري عن جمهور العلماء في الاجازة لا لا تراعى بعض
 ظفره ويد في غير حمزة وذكر ابن المذربة الاسلاف عن ابن جنبل
 وابن ابي عمير في الشعر والظفر واما اذا كان فاحشا وعن عائشة
 رضي الله عنها انها التفت ذلك في ان حله لم يصح مسلم روله سلم اي
 ياخذون ناصيته لاصونه اي احدث ناصيته ذكر في ديوان الاديب
 للداراني في الصواعق ما لم يصح مسلم اي قدون ناصيته كانه لريت
 تسرع رأس الميت في الحرب ولا جعل اسبعا من مضيه العروس
 خطا في الدراع راحته يسر حوز شيئا فلهذا علم مصون مسلم اي سر حوز
 شعوه وفي حديثه سلم فيه عليه السلام ولا تسرحي راسه اسطر روله
 السقي ولان السنة ان يدفن الميت جمع اهل الاصل والام ولو سرح بها ان
 شعوه فلا يغفل ولا في ذلك الذي يغفل للميت والميت وقاروق الرشدوا اليها
 وفي الموصلة في ولوانه كس ظفر الميت فلا بأس باخذ من روك في حفيه
 والى يوسف عمل الميت وتكفينه والصانع عليه ودفعه فرفض كذا به
 قال النووي بالخراف في الدجيرة الماء لم يسل غسله سنة وفرضه
 الكفانية على من علمه من المسلمين قبل ان يكون غاربه استة الخ اجله في
 فلو علمه وكذا عين عليه وان كان ثمة عينه فاحش سقط فرض العير في

التي اذكر وسلمان عطية لما اوفيت زنت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
والايمان بما فيها من اوصافه ونعمتها وغسلتها بالماء او جفت ان لم ين
واجعل في الارض كافر او شيئا من حكمه فموت علىه وان اعدوا الشر
على النعم وقد وقف عليه الغسل على الارض فلا يكون واجبا **قوله**
الغسل لا رارة لا ياتي في الوجوب قال في الجمل يعني قوله من اراد ان يغسل
ومن اراد ان يغسل الظاهر فليتوضا ومن اراد ان يغسل فليغسل **قوله**
لا رارة قصرنا في العبد وهو الظاهر يجب ان لا يغسل في الوضوء او لا
خرج من العليم ولا يكون حجة الا في اليقينة فقط وهو قاطع
ان الحكم اذا خرج في سبيل لا يشترط فيه في غير ذلك عليه السلام
الذي سقط عن بعضه استنوخا بالمر والسدرية حديثان عباس روى البخاري
وسلم والامر الوجوب وعن ابن كعب ان ادم عليه السلام غسلته الملائكة
وقبوه وحفظوه وحفظوا له وحلفوا وصلىوا عليه ثم دخلوا هم
فوضوه فيه ووضوه عليه اللهم خرجوا من قبرهم حيا عليه
التراب فالولاي بن ادم هذه سبلكم روى عبد الله بن احمد في المسند
والبيهقي عنه عن ابن كعب والاشعاع على وجوبه ولا يعتبر قول البخاري
حليته كالمحيط التام لتمام الله تعالى وفيه الاخيرة التام
المالكين وفيه البديع والمكاشي اختلف المشايخ في تسوية غسل الميت
قال بعضهم هو اكبر فان الموت سبب لاسترخاء اعضائه والنفث يغسل
الاعضاء الارضية في الكبرياء ثم يغسل راسه والموت عليه تكرار وكان للشيخ
ابو عبد الله اكبر جاني وغيره من مشايخ العراق يقولون انها وجبت
لجبا من الموت اذا لادى له دم مسعور كبايو الحيوالات وهذا لا يغسل اليور
بجوده فيها وفي الخطر والبدائع لو وقع فيها بعد غسله لا يغسل ولو لم
ميتا وصل به قبل غسله لا يصح صلواته خارجا عن الجوف وفي البدائع عن محمد
ابن سجاد النخعي ان لا يغسل في الموت لانه لو يغسل في حكم
بظهارته فاعل كبايو الحيوالات التي حكم فيها ما لموت وهو لي عبد الله

مع

بكره

هو قوله العادة وهو الظاهر ان يكون له عذره في الحكم بظهارته اذا غسل
وعند ابن سجاد في عدم تنجسه بالبول بعد كل واحد من الاثر المذنب
حذاف في يغسل الميت لم يرد في بعض احكامه يغسل في الموت ولا يظهر
في الغسل في غسل الميت الذي ينسب به كبايو الحيوالات وهذا لا يغسل
وفي البدائع يكون الكاين والنفسا ويجزئ غسل الموتى في الدفن عن
لي يوسف في جوع الفقه يكون ان يكون له غسل جوبا او حاضرا ولا
يعاد ولم يعلل في الفقه ولا يصح ان يكون له غسل جوبا او حاضرا ولا
يعمل واجبة لا في الاخيرة وكذا الكاين في غسل الميت في الجاهل
ونعمه منها ولا يغسل في الميت لا باس بذلك في الفقه وهو قول ابن
حنيفة ومحمد وكذا في البدائع وفيه ما لا ساقى ولا باس ان يكون حاضرا
ذلول في الميت لا في الميت لا يغسل في **قوله** واذا مات اجزئ له الكاين
قال الحسن بن علي الحسن يغسل اجزئ غسل الجنازة والكاين غسل الجنازة
ثم يغسل في غسل الميت وكذا عطاء بن رباح ما يصنع بعينه ما لا يولي
ابن السدر هذا قول كل من احط طاعة من علماء الانصار ورويه اقول
مس **قوله** احلف بها العبد لا يعطى وجهه الميت عنديا وبه قال
الثوري ومالك والشافعي وابن حنبل واستحب تعطيته أبو قتادة وابن سيرين
وسلمان بن يسار كعبه يدينه وروى كذا في عطاء بن رباح رسول الله صلى
الله عليه وسلم اجزئ من عطاء بن عباس في لانه يغسل وجهه بالسواك
او عليه دم يطين اليها لظن السواك ان له لم يصح منه اثر وليس بعورة
ولا ما كان عطية في حال حيوته ولا يغسل في الجاهل لا باس في الميت كذا
الصحيح يغسل في الميت ودينه وبين السواك واستحبته الاوراع والصحيح وابن
حسن ويغني الغاسل ومن حقه اذا لا يغسل في الميت سواك الميت سواك
به في عليه السلام من ستر عورة مسلم ستره الله في الدنيا والاخرة موقوف عليه
واذا راى عسما مثل السار انك الخير مثل وضاه الوجه واليتم وكذا السمين

الاستنوخ

من الكوفيين من قالين وهذا ذكره السهقي وهو الصحيح وفيه زيادة مروية عن حماد
 انه لا يقصر الساعات اربعة حتى يدخل الليل وان لم يكن الساعات اربعة حتى يدخل
 عنه ايضا انه لا يخرج بالليل حتى يدخل الليل لا يقصر حتى يدخل الليل وان خرج
 بالليل لم يقصر حتى يدخل النهار وهذا في ضعف هذا المذهب وهو من ابد
 الكواكب الصحيح في قصر النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الحليم وبينه الحظم السهقي
 بنسب الخروفي وان يتم احواله واستعمل الاثر في انما والوكي في قصر يصير مقاما
 وان كان في غير موضع الإقامة لان السفر لم يتم فلهذا يسهل الإقامة بقضاء الحاجات
 فيكون قد رخص سفره قبل ان يستكمل واذا سار الى مكان نوى الإقامة في غير
 موضع الإقامة لا يصح لانه انما الإقامة فلا يصح في غير محلها فان رجع الى وطنه
 قبل ان يسير ثلثة ايام اتم ما نوى لانه ليس بينه وبين وطنه مسافة سفر فلهذا
 قد رخص سفره قبل ان يسير في قوله **والاذا رجع الى حبل السفر حتى ياتي**
 الإقامة في بلد او قرية خمسة عشر يوما او اكثر وان نوى اقل من ذلك قصر
 هذا اذا سار ثلثة ايام فصلا عن اماكن اقامته الاقامة قبل ذلك يصير يوما
 وان كان في مكان واحد وقضاء ايامه اياما ان الناس في اقل بلد الإقامة يحسب ايامه
 قوله **الاول** الحكيما حيا الحكيما عن ابن جبير انه لا اذا رجع الى
 اماكن قائم بقوله **الذي** اقام يوم وليلة قاله ربيعة القول **الثاني**
 ثلثة ايام قاله ابن السكيت في رواية القول **الثاني** اربعة ايام قاله مالك والشافعي
 ورواية عن ابن جبير انه لا هذا الحسن سابع وجعل ايام الحكيما عن ابن جبير اربعة
 ايام وظنه بالقول **الثاني** خمسة ايام غزا ابن سبيلا الى ابن جبير القول
 السادس عن ابن جبير ان نويك سدين وعشرين صلوة ذكره في المعنى وجعله
 المذهب وشبهه في الحلي القول **السابع** عشرة ايام قاله عيسى بن ابي طالب
 والحسن بن صالح وقدر بن جبير واذا دخل مصر وهو يخطو في سفره قصر فيها ايام
 بنو قيس ايامها اربعة غير هذا القول **الثامن** من الناس من اقامه عشر يوما
 قاله عبد الله ورواية عن ابن جبير في الله عز وجل القول **الثامن** من الناس من اقامه عشر يوما
 قاله الهذلي القول **الثامن** خمسة عشر يوما وهو قول احمد ايام ونويك عن ابي هاشم

من

وابن عمرو التوري

وابن عمرو التوري والذهب الح **الذي** عشر سبعة عشر يوما في رواية عن
 الثيب القول **الثاني** في عشر سبعة عشر يوما قاله الشافعي في قول القول
 الثامن عشر يوما فيه عشر يوما وهو قول الشافعي في صححه القول **الثاني**
 عشر سبعة عشر يوما في رواية عن القول **الثامن** من الناس من اقامه عشر يوما
 القول **السادس** عشر يوما حتى ياتي مصر من اهل مصر ايام الله البصر
 القول **السادس** عشر يوما في رواية عن احمد ايام وعشر يوما والقول
 الثامن عشر يوما في رواية عن احمد ايام وعشر يوما والقول **الثامن**
 اقام في اهل الحجاز في ايام او غيرهما من الحجاز والاهل من بني وجر
 الحسني اما في ابن جبير من احرك القول بوجوب الإقامة بعد الرجوع في
 حادثة الغنائم ليلتين ليلتين في الحرب وعشر ايام في الحجاز في الحجاز
 في الحجاز وفي غيره قولان احدهما ان بعد الرجوع والليلتين يوم بقعة المأينة
 عشر ايام في كل يومين وثلث في كل يومين وركب بعض الوجوه
 مع بعض واحضرت له في قال ثمانية عشر يوما ووجه احدهما
 يقصر ثلثة ايام وبعد هاتين والاسبق سبعة عشر يوما وبعد هاتين والاسبق
 يقصر ثمانية عشر يوما وبعد هاتين والاسبق سبعة عشر يوما وبعد هاتين
 يوم والسادس يقصر عشر يوما وبعد هاتين والاسبق يقصر اياما والاسبق
 حادثة عير في اقل ثلثة ايام ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما
 والاسبق من حادثة عير في اقل ثلثة ايام ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما
 لاسبق عشر يوما والاسبق من حادثة عير في اقل ثمانية عشر يوما ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما
 حادثة في اقل ثمانية عشر يوما ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما
 ايام ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما
 والسادس عشر من حادثة عير في اقل ثمانية عشر يوما ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما
 سبع عشر يوما او ثمانية عشر يوما او تسعة عشر يوما وعشرين يوما او اياما
 عشر من حادثة عير في اقل ثمانية عشر يوما ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما
 ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما ومن حادثة في اقل ثمانية عشر يوما

قيصر ولما قاتل وهو الاصح واخذه المزي في واد لان جنبل يكتفي في قيص
وميزر ولما فانه وضعه وحاجبه بسند بها فخذها عن ليل بنت قانت
الستففة الصابية فالتفت فبين قيسل لم يكون مذب رسول الله صلى
الله عليه وسلم فكان اول ما اعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الخفام الاربع
ثم اكرام الخفام ادرجت بعد في الثوب الاخيرة لثوب رسول الله صلى الله
عليه وسلم جالس عند الباب فبعثنا بينا وبيننا ثوبا ثوبا رواه ابو جاورود
ولم يضعه وفنه رجل لم يفتق حذاه واكتفا بكسرا كما وبنا له التحق بالفتح
واللس وهو المبرز وقد انقب بالثاف والثوب المطسورة وعلى المسورة
وعبر انها عن جرح من بهما في جسم اوتوب درع وشار وازار ومالته وقاب
ولذا بعد من ثوبه في الكتاب لحديث ام عطية انه عليه السلام اعطى
الثواني عشرين لثبته فحبه اوتوب والتمس الذين سبط بن الكوزكي امر الواني
غسلت لثبته ان يلبسها في خمسة اوتوب وقد كانت اديان عينا منها ممتق عليه
وليس **حديث** ام عطية الممتق عليه ليس فيه امر من بان يلبسها
في خمسة اوتوب وفي المعنى ويروي بخود ذلك عن ام عطية وابنه عليه السلام
تاوفا ازارا ودرعا وشارا ووتوبين مصعه التبريز هذا لثبته السنية
والثبته في الرجل ولا يفسر ولا يلبس ثوبا ثوبا وشارا ووتوبين وهو
كفن الكفانية وفي السنية من لثا ودرعا ولما فيه ويطرح القيص في الكوفة
وفي المبسوط ويجوز طما الخرج منها ويصلي ولذا بعد الموت في الصبي المراهق
كالنبا والبراهمة كالباهة واذي ما يلبس به الصبي الصغير ثوبين
واحد والصغير ثوبان وفي المبسوط والطفل الذي لم يتكلم ان يلبس في خروفتين
ازارا ودرعا وخمس وخروفتان واحد والسقط في الولود ميتا يلبس في
خروفتين والابن الصغير يلبس في ثوبين ولبا الثوري بحجبه ثوبه
الرجل والابن الصغير يلبس في ثوبين ولبا الثوري بحجبه ثوبه
يلبس في ثوبين والابن الصغير يلبس في ثوبين ولبا الثوري بحجبه ثوبه
والثوب من الخلال وامام الكرمين والعرالي والبغوي والسرحني من العافية

لم

قطع بالناس وحسن صحته وحكي المديني وحكاها بالنا وهو وجي المثلثة
والثواني وهو ثاثير وروية المعنى جعل المبرز ليلي جلده باليس
القيصر ويوت مثل قيص الحكي انه كان ودرعا برص وازار ولا يدر عليه
القيصر بلثف بالثافة ولا بان ثبته لابد ان يكون الكفن ما يستعمل
ان عبد الله لم اعطها انه لا يلبس في ثوب نصع كما يحبه ولا ثوب ثوب لادن
نعمه ولا يخرج في ستر العورة وحدها لثا لثا في وقد ذكرنا قوله
واذا في المكاله عليه وان شاء الله تعالى ويكون اقل من ثبته في المراه
والا فصا على ثوب واحد في الرجل الذي في حال العورة فانه يجوز لما
روي حبان بن الحسن ان مصعب بن عمير رضي الله عنه قبل يوم احد
فلم يوجد له ثوب يكتفيه الا ثوب فلما اذا وضعت امارا على راسه يلبس
رجله واذا وضعت امارا على رجليه يحكي راسه فامرنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان يغطي باليس ويجعل على رجليه سيارا من ثوب واحد ولا يخرى
وسلم وثق حجة رضي الله عنه في ثوب واحد وامرنا عليه السلام
بتغطية رجليه بالاحقر دليل على ستر العورة وحدها لا يخرى خلفه لثا
عامة اشد موال في المبسوط وان يفتق في ثوب واحد فقد اساءوا لان
حياتة يجوز صلاوته في ازار واحد مع الراهة ولذا ابو المولود الاعمدة
الفرقة بان لم يوجد غيره ويحتمل الفقه ويجوز لثا لثا كحجة
وفي قاضي خان يغطي جال مصعب عن ثوبه وليس يصح ومثله في سبع
السراجه لمصعبا لم يستحب فيه البياض جديدا كان او عتيلا
الديار ما سوا وان كان خلعا ولذا في المبسوط وحسين في الثوبين من السراجه
والقسيل افضل من الجديد حديث ابن عباس رضي الله عنه انه قال لم
بالسوا من ثيابكم البياض فانه من جود ثيابكم وكفوا فيه موتاكم قال
في المشق رواه الحسنه لاثا لثا في ثوبين حديث صحيح واستحباه
جمع عليه وفي الروضة ويلقب في العطن واللبان والبرود والارها اعلم
ما لم يلبس فيها ثيابا في شعر المذهب اللوا وي يجوز للنساء والعطن

انه اذا اجتمع الخبيثه اب وابن فالن اولي من غيرهما عند اي خبيثه وعند
عند الاب اولي من اي يوسف الاول بها التي لابن يقدم اياه في الصلوة والكريم
جعل قول يوسف في خبيثه ومنهم من في الاب ليعطيها الصلوة في قول الكل
لان له زيادة فضله ومن يتخرج بها والاب اولي من الارب في الارب وفي الحيط
الاب اولي من الابن وفي عند اي خبيثه الابن اخو من الابن لولاه الذي يخرج
لكن لو انما انشدهم على اي هو الاصح الاول وفي الموعظة في ذكر الملو في الابن امام
اي اولي من الابن وينتقل من غيرهم احد وفي رواية الحسن عن علي بن حسين
الابن اولي ولا يتقدم عليه امام الهي الا باذنه وعند عدم الاب امام الهي
اولي من اهل البيت لكان السخط اولي من غير الفصل السلطان اخو اخو من امام
الهي في الموعظة فان خرج اولي في حكمه والظاهر في صلته للسلطان واسام الهي
والاوليا في الدنيا القديمة في احسن ما ولا وارادوا ان يتقدموا فانه ذلك
والشهادة احسن من هذا والابا ذنبهم ولم يرتفعوا من شأنا وان هذا قياس
فول في خبيثه ولي يوسف زفره ~~هذا في غير طاهرا لرواية~~
عن في خبيثه وعن محمد بن ابي الميثم اولي من ابها ان كان من غير زوجها فان كان
منه فالابن اخو من الزوج وفي جماع الفتى لو كان الولي افضل من امام الهي
ويخرج من امام الهي في شرح الاسمي في ابن ابها اولي من ابها لانه عصبه
لن يقدم احد وهو ايام الميتة ولا يقدم اياه وهو زوجها الابن في حكم الاب
مقدم على كبر السن يقدم اياه ولذا المكاتب اذا مات منه وعصبه فالاول في المكاتب
وله ان يقدم سيده وان لم يكن مكاتب من غير وقاره وله ابن او ابنه فخرج ان المولى
اخر من ابن وقاره فادب كتابه او كان المال خاصا لا عطف عليه النوكي
فالاب اخو من ~~والاب اخو من~~ في الصلوة عليه المولى وابن العبد والاب
وهما خزان المولى اخو من غيرهم وقيل يوم الحكم او اخو من المولى لا يتطاع الملك
بالوحي الموعظة على الاول في ذكر في الملقط في في الخبيثه في الابن
عند الكل لكان اياه بعض المشايخ ومنهم من عن محمد بن يحيى خبيثه في التواضع
ان الاب اولي وفاروق التواضع وفي الذخيرة وفي غيرها الاخ لا ياب وام اولي من الارب

لاب وان كان اصغر منه فان قدم غيره لا ينعى لانه لا حق له معه فان شأنا وفي
القرابة فالابن من اقدم غيره فكذلك الابن من اقدم غيره في
المعد والاسمي في الموعظة في هذا ان يقدم غيره فان قدم كل واحد
وحلافا الذي قدمه الاسمي اولي وليس له من ان يقدم غيره على الاصغر ولو شأنا جو
الويلان فتقدم اخي ارضي الاوليا خلفه جازف ولا يتعاد ولا المولى لاعداءها
وان حق لها على غيره ولا يصدر من هي الا اخي من غير الا وليا ولو كان الا في غايتها
خارج المولى يجب له من الناس في الولايه لا بعد ولو شأنا في اخي في الصلوة
على عصبه لا يلقى اليه والولايه للذي يليه والابن يقدم غيره ثم مولى العتاقة
بعد العصباء اولي في مولى المولى ثم الزوج والابا اولي من اخي في صل
الزوج كالاخي في جماع الفتى امام الهي في الموعظة امام الهي في الموعظة
وليصل على الميت جازف كل في الميعظة لا في الموعظة ليست يشرط
فيها وفي الموعظة في الوطء لان الامام كان يحرم فيها بلزوم امادها وان
كان القوم محرمين فلا يلزمهم الاعادة وبه يتبين ان الموعظة ليست بشرط وينا
وكذا لو لمت المولود حال ابيه والشافعي في ذلك فيمليك لاجلها بل هو الثاني
واحد قولنا ان الشئ للرجل من العودين ومحصل بلده وهو غير واجب ~~الكل~~
في الواجب منها ولا يشرط الجملة عند الله في الهي يتي واحد ويجامعه
سديها ولا صاحب المذات بشرط حبها الامام فان فعلته بعينه لم يفسد
ما لم يعب وهو تبا قص ولولادة الامام وقدم غيره جازف في الصلوة
وكي ابن المند في المشرقة من يكون الصديق وابن عباس في الموعظة وعط
وعمر بن عبد الجوزين في اخي وابن جليل ان الموعظة اولي في الصلوة على زوجته
من المولى وكذا عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب والزهرري في الموعظة
الاشهر واخو وقبان وحسين ابنا والى والشافعي في الولايه للزوج لا تطاع الزوج
الموتى ولا غيره في له عنه في امراته انهم اخي لا بعد موتها ولا في الارب
والصالح لا يلقى ثم الزوج ثم الاب ثم الاخ وعند الشافعي وابن جليل يقدم الاب
على الابن وكذا اكد عند الشافعي وعند مالك لابن اولي ~~له اذا عصى~~

في

رجل ان يصلي عليه فالوصية باطالة هكذا في الخيط وجوامع الفقهاء والعقول
 قال في الروضة معناه انه ليس له ان يقدم الابن على الاب والابن لا يصلي عليه
 بعينه واذا دخله الفيرك لهذا لفظ الحاروني وفيه لا الشافعي الا في رواية
 ابن رستم فانها جازية ويومان يصلي عليه وهو من جنس ابن رستم وابن رستم
 وسعيد بن زيد وسليمان بن عيسى وفيه لا ابن حنبل وابن الهيثم فيكون ابن المذنب
 في الاشراق قوله **فان علي بن ابي طالب والسليمان قتلة** وغير الفاضل وامام
 ابي هاشم في الواقعة اعدا الولي ثانيا لان ابي طالب سأل ابا حنبل في قوله وان شئت لم يجز
 وفيه الشافعي ثانيا لان الحق لا يذهب اماه لان علي بن ابي طالب لا يجز ان يصلي عليه
 وبما ان الصلوة ان يصلي عليه الولي بدون لانه بدون السلطان اعداه الولي
 فغيره لان الحق لا يذهب لانه لا ليس لاحد بعد الاعلاء سلطانا كان او
 غيره ولو خرجت لصل عليه فجاهده وفيه لا في رواية الامام اسقط بغير
 الشافعي عند عدم حضور الرجل لا خلاف ويستحب ان يصلي منفرجات وهو
 قوله **فان علي بن ابي طالب لا يجز ان يصلي عليه** ان اهل العلم
 اختلفوا في الصلوة على الميت بعد ان يصلي عليه الولي ثم اصابه الموت وهو قول
 الشعبي والثوري والليث والحسن بن يحيى والشافعي والاوزاعي يصلي عليه
 وعند ابن حنبل في من روى عن علي بن ابي طالب في رواية فقيه آريفة
 اوجه الشافعي في القول بوجوب الصلوة على الميت لا يستحب له الاعاءة بل المستحب
 تركها وفيه وجه يكون اعمادها وطوبى العوراني ومصاحب العدة وغيرها
 وعند الحسن باه منها وجران واستدلوا بصلوة الصالحين على الميت عليه السلام
 اعداها لان عبد الله بن عمر عليه عند اهل السير والقتل قال ابو الخطاب بن حنبل
 انما سمع من قوله سمع انتماع عليه فان الخلاف مخصوص به هل صلوا عليه
 اذا داوموا جماعة على الفاضل واختلف فيمن لم يقل ابو بكر بن ابي العباد
 ولا يصح لضعف رواية وحكي السر والظاهر كانه عليه السلام لا اول من يصلي
 على ركب المعز وهو موضع فاه الارزي والقراري وصلوا عليه بهيول جليل
 وموضع اول والصحيح انهم صلوا اذا لا يوم واحد وهذا خصوصه وروى

في رواية
 في رواية
 في رواية
 في رواية
 في رواية

انه اوصى بذلك في البراز والطبري وروى عنه عليه السلام انه صلى على قبر بعد
 ما صلى عليه اهله وفي حديث ابن عباس كانه صلى عليه السلام في قبره وطب
 فضرا خلفه فليس اذما سمع عليه **وليس** ان الصلوة على الميت من جنس الميت
 على المقدم وقد سقط الاول من هذا الوصف لانهم لم يروا من يصلي على فاضل عليه بعد
 سقوطها كما حصلته فاذله كما راعاه ما بينه على مقدمه فلو جاز ذلك لصلى
 على قبر النبي عليه السلام اليوم الفياض جميع الاصل لانه عليه السلام الان
 كما وضع لاول الاصل لان كل احسان الايديا والذين يمد في شعر الهند لا يخط
 النبي عليه السلام لابي وعن ابن عباس وان عمر انما قالها الصلوة على حنبل
 فلما حفرنا زاد على الاستسقاء رها وعن عبد الله بن سيار في العمل المشهور
 انه كان يستغفر في الصلوة على عمر لا يستغفر في الصلاة على غيره في المشهور
 ودعا عبد الله بن سيار في العمل المشهور وما روى عنه عليه السلام انه صلى
 على قبر علي بن ابي طالب عليه ولا يمكن ان هو لولا ذلك لكان النبي اولى بالموت
 من نفسه وهذا تأويل في الصلوة فان ابا بكر كان مستقولا بسيرة الامور
 ولم يكن في نفسه وكان اعمى لانه اكله فلما فرغ من صلوة عليه ولم يصل احد بعد
 واحدا في الشافعية بان يتركهم الصلوة على قبر اهل الفضل والعلو والولاية مع
 شدة اعتقاد العامة في السطحة لهم كما روى عن الشافعي ولم يحسوا ذلك والحادثة
 احكاما به عن تركهم الصلوة على قبره عليه السلام المن من الصلوة على الميت بعد
 شهر وليس بشي لوجوب اكلها انهم لم يصلوا على النبي عليه السلام بعد وفاته قبل
 شهر والشافعي ان القدر لا يصل الا في السنة والاول به اخذ قبله من
 مردود وشبههم في ذلك ما روى عن النبي عليه السلام انه لما قدم من سفر جده
 ام مودر فذبحوا فاضل على قبره بعد شهر ورواه الترمذي لا اعمد انما سمعنا
 انه صلى على قبره بعد شهر بعد شهر **انظر** هذا الذي عن الصلوة
 على القبر بعد شهر ويشهد عليه بفعاله عليه السلام بعد شهر وقام بعد شهر يدل
 على جوازها بعد الا على من قبله انهم لم يروا من يصلي عليه الا في وقتهم
 صلى عليها امة اجماعه فوشى سائر عنه غير مقلد عليه وفيه المشرط وعلى هذا ان كانا

له

لا يصلي عات غايب وبه له ملك وهو عليه ابن موسى من ابن جيل قال السلفي
وان جيل في قام الرواية عنه يصلي على الغايب مستقبل القبلة وان استدير
الميت صورا في ذلك ساعة الصبر وغيره حديثا يروونه رضي الله عنه قال يحيى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الغائب في الذكر ما يقيه وخرج اليه الخليل فصفه
وكبر له ربه الجباري وسلم والنجاشي رضي الله عنه بقول النور وسدد
الما وسهر معه ومن صحه وهو من الغائب في الحشدة كان كهي رسول الله
من الما عند كل المرح سمع منه وكسري بالفتح عند الجرحين وبالكسر عند
الوفين اسم الملك الغرس وادان اسم لمن ملك التزل ويطلق اسم لمن ملك
البرهان ويطلق بطا له والفسطون ويروى الفيضون اسم لمن ملك البهرو والعرو
عند جمع البهرو والجمع اسم الملك وبعد دعا الى الملك عنهم واجلهم بصرهم يسول
كان في جميع الملك منهم من بني داود وخاصه راس جالوت والحكم غير صامه عندهم
وعز هو من ملك القبط ومعه العرو وكل من ملك الصامه ضرود وهو قيل
ويصطلح للاروم ويصير مستق من المطع لان احسانه تطوع حتى اخرج منها
الطعام الطلق في جباله وقد استند بها الطلق وكان شعبا عامورا ما حيا
والشاه طوكا ليقن في العمل اسم لكل من ملك جبر وجالوت اسم لمن ملك البري
واحد ملك في عاقبه ورجل من بين بني اسرائيل واول من سمي به عبد الله
جش عن من الحظا صلى الله عليه عنه في الامه وقدمه به مسلم ذكره البخاري
في صححه قال الملب وخصه عليه السلام بالصلوة عليه وهو غايب لا يفتان عند
الكناس غايب الاسلام فاراد ان يعالج الناس كلامه بالصلوة فيه عوالة في جملة المسلمين
عليه السلام فعمل به ووقع عند اللعن المتوجه الى قومه والدليل عليه انه لم يصل
على احد من الهادين المهاجرين ولا رضائهم اطلاقا ولا في ذلك جرى عمل المسلمين
بعده وفي من خصه به سبط من صل من اهل بيته وامم النجاشي مسلم
يصلي عليه فخص بذلك بعضهم ان روي عنه احصت بين يديه فصل عليه
وقيل اوصت جنازة فصل عليه فشق له فطن يوم المولد من ماله فوسن
صعته وعلم يومه ونهاه لا يحياه وخرج فاهم في الصلوة عليه قيل ان يوارك

اليوم

وفي بني النبي عليه السلام للنجاشي وقوله عليه السلام احذر الرواه زيد بن حارثة واليه
ثم اخبرنا جعفر بن محمد بن احمد بن عبد الله بن رباح واصحابه ثم اخبرنا اخا ابن الوليد
من عجلان ففتح له حمارا في الميت للاداء كالحمار من بول الى النبي عليه السلام
عن النجاشي في الامم ثم لم يبق في من جازعته ان كان اذا مات له ميت قال لا يروى
به احدا في اخا فان يكون اخيا في اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني عن النبي
ويقال لا يروى بن خيمه وابن سعد وعلمه وحديث النجاشي له وانما الذي عنه
نقل اخا عليه وفيه ما من اعلام النبي باختياره عن الغيب من النجاشي وقيل
زيد جعفر بن عبد الله واخذوا الرواية والفتح على يديه وروى ابو موسى بن
عبد الله ان جبريل رفع النجاشي الى النبي عليه السلام حتى يراه وعن اشهرهم كانوا في
عزوه يكون واخبر جبريل النبي عليه السلام بموت عوف بن عوفه في في اليوم وانه
قد نزل سبعون الف ملك يصلون عليه وطوبى الاصل النبي عليه السلام حتى ذهب
فصل عليه ثم رجع وهو من حديث العلان زيد بن الجاركي في راجعهم منسك
اكرت له **قال النجاشي** انك عن سلمان بن موسى في الاستسقاء منكم اكرت هم
محقور فيه في اسرارها الوطية الكخام مع انه ليس حديثه فيه نصا وعندهما لا يجعل
اجابة حلولا فلا يصح صوابه وفيه دليل في السداد وغيره على فعل النبي عليه
السلام على الدوام **قالوا** ما وجدنا فينا عليه السلام كبر عليه ارجاءا قد علم
وهو صوابه **قالوا** انه قال **قالوا** فان روى ولم يصلي عليه صلى الله عليه وسلم ولم يخرج
منه وقد تقدم انه عليه السلام صلى على الميت في قبره وهو قول ابن عمر وليه بن
وعائشه وابن سيرين والاوراع والشافعي وابن حنبل واخا ابن عمر من انه قد
سلم الى الله وفي اخراجه انسابه وصلى عليه مسلم يعلم انه يعرف هكذا في البسط
وهذا يشير الى انه اذا سمي في قبره ونشق على عليه وقد نزل لاصحابه على انه
لا يصلي عليه مع السك في ذلك في القيد والرواية في الفقه وعامة الكتب
وفي البسط والبرهان عن يوسف في رواية الامام صلى الله عليه وآله ايام وهو رواية
ابن عمر عن محمد بن الحنفية المذكورة لانه بعد الثالثة صلى على ابنا العجير ابنا اليسر
بتغيير لانه لان الحارث لا يوافق في الجور والبر واليمن في الفناء والاعانة

الخير حتى يخرج وقت الصلاة ويدخل وقت الثانية لم يطر وقد صلى
الله عليه وسلم الصلاة الفريضة من السنة بان وجد صلوة الى وقت الحركي رواه
سلم قال ابو جعفر وقد قال في ذلك من مسافر ذلك على انه اراد به المضاف
والقيل في ذلك ان جدي صلى الله عليه وسلم بعد خروج وقت الصلاة كان في حال
من رطبا فاستحل خلاته على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه نص ابن عباس
والمرحوم اعني في تفسير الفريضة وهو طهر امامه حيريل عليه السلام
في ان صلى الفريضة اليوم الاول حين ما رطل كل شيء مثله والمراد بذلك العرب
ولا بد فيه من شيء
الا يكون الوقت الواحد وقتا صلواتين والمخالف محكي وقد ثبت الصواب
بالاوقات المذكورة فلا يجوز ان يعمل على ما ثبت في غير هذا
اختلاف في تفسيره من ان لا شافهنا ما روي عن عبيد الله عن نافع
عن ابن عمر انه كان اذا حدثه السجدة بين المغرب والعشاء بعد ان يغيب
الشمس ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا حدثه السجدة
بينهما لا يتكلم ابو جعفر كل اعتقاد نافع لم يذكره اذ لا لا عيب الله
ما لا يراه الله ولا في حديثين مسعود في حديث معاذ في الا في حديث ابن
عباس رواه ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم الجمع ولم يذكره في الجمع وجمع
عبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود في حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
التي بها صلوات رجاها بين الصلواتين وكان بعد ما اغاب الشفق وان كان في
المغرب قبل غيباب الشفق في وقت الا انه لا يكون جامع بينهما حتى يصلي
العشاء الفريضة وهذا طه حابر بن زيد ورواه عن ابن عباس وعمر بن
دينار بعد ان يدل عليه رواية اسامة بن زيد في الخبر في نافع ان
عمر بن زيد السجدة كل عند غيبوبة الشفق في بينهما وقال في ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي هكذا اذا حدثه السجدة في أسرع فيكون ان يكون اراد
بذلك من غيبوبة الشفق في طريق اخر حتى اذا كان في اخر الشفق قبل
فصل المغرب ثم العشاء وقد روي في اقبل علينا فدا كان يفعل رسول الله
هكذا اذا دخل به امر في طريق اخر في السجدة في روجته صغيرة بنسبي

عبد بن ابي مسروق حتى غاب الشمس فذكر في طريق اخر اذا امسى وطئوا الله قد
سبي جعل له الصلاة فمثل حتى كان الشفق ان يغيب قبل فصل المغرب وغاب
الشمس فصل العشاء وقال في ذلك انما شاعل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
حدثه السجدة في ابو جعفر وكل ما روي ورواه عن نافع ان ابن عمر كان
قوله قبل غيبوبة الشفق في حال ما خلفه عليه وقتها في بينهما الفريضة
مواقع المصلي وقيل ان السجدة في حال ما خلفه فان رواه الى ما روي عنه
عنه انه ايضا على ما تقدم في الجواب ابو جعفر ثبت ما ذكرنا ان ما روي
عن رسول الله من الجمع انه كان يوحى الوحي ويقدم الاخر ولا يكون كان
اصحابه بعدد عمر بن الخطاب بن وحي من اصحابه يقول عن علي بن عثمان قال
وقد ثبت انما وسعيد بن مالك روي عن ابي داود في كتابه في الظهور والعصر يقدم
من قبل ويوحى من قبل حتى في صلاة الله وعن ابي اسحق بن عتبة عبد الرحمن بن
يزيد يقول سمعت عبد الله بن مسعود في حجة الوداع فكان يوحى الظاهر
ويقدم العصر ويوحى المغرب ويقدم العشاء ويسبق صلاة العشاء في
المهيد لا في عمر بن عبد الوهب عن فضيل بن عازم عن نافع عن ابن عمر انه
استصرح على صفته في مسعود من انه في المدينة في اخر المغرب عن وقتها
الذي كان يصليها كل ليلة حتى كان الشفق ان يغيب ثم يركع في المغرب ثم
الشمس فصل العشاء واخبر ابن ابي عمير ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يفعل اذا
حدثه السجدة وهو يوحى ما ذكرنا ورواه في الاحاديث وعن قتادة بن سعيد
عن النبي بن مسعود عن بن زيد بن جبير عن ابي الطفيل عامر بن زائدة عن
معاذ بن جبل انه صلى الله عليه وسلم كان في غيرة فركع اذا ركل في اربع
السجرات اخر الظاهر حتى محمد بن ابي العصور في صلواتها في سار واذا ركل بعد
رفع السجرات صلى الظهور والعصر سار وكان اذا ركل قبل المغرب اخر
المغرب حتى يصليها مع العشاء واذا ركل بعد المغرب فصل العشاء فلهذا
قوله المغرب فوض على فصل العصر في اول وقت الظهور ففعل العشاء في اول
وقت المغرب فهو نص في فعل العصر في لنا قولنا في الترمذي في ترويه

من صاحب الاقباس يحيى وهؤلاء يقولون جازات واليه القياس لو وجدنا في
الشعر الواحدة والظفر الواحد بين عذاته ولا شيء من عبقها لا يرضى في ذلك
من الفصل الثاني من الادب الثاني من الاعنه وسفي وهذا ما يشترع في قطعها فيه
والاثر والركوبه عدل **مسألة** اجتمع جنات برجان ان يصلح عليهما صفة واحدة
يجوزون ذلك خلف واحد وفي الامام الرجال ومن كان افضل هو اولي ويستوي
فيه الخ والعبدة في الخريد من الصبي الجوز على العبد في ذلك الزجر هذا على رواية
نعم الجوز على العبد في حقيقته وفي ظاهر الرواية فما سواهما الصبيان كالحكاتب
كالمسما الصبيان ولو جعل الجنان صفا واحدا على الظاهر جاز وقيل نضع
فيه الدرج وفي المبسوط ان شاول جعلوا واحدا بعد واحد ان ساء واجعلوا
متساو احدا وفي المرتبة في الزوجان ساء في ظاهر الرواية وكان ابن ابي ليلى
يقول يخرجه الدرج وقول يكون راس الثمان عند محمد للولع وعن يحيى
بن ابي روضه هذا الحسن ايضا لان السطر ان يكون كجنا من الامم للدهام وفيه جلد
كان لا اختيار اليهم وفي الجواهر حين من جعلهم صفا واحدا وفضله بين
يوسف وبين جعلهم محققا للجنات في قول الحسن والعام وسلم جعل النساء
في الامم عن ابن عوف في جنات من جعلوا ونساء فجعل الرجال ما يلي
لا ما قبل ذلك في شتر محض الكمي وفي المبسوط ان كانت جلد الانسا نوضع
رجال ما قبل الامم والنساء خلف الرجال ما يلي العلية والرسن العليا من ذلك
على علم هذا لان الرجل في الاصطفا فيكون في القالب في النساء من النساء
ان في موضع الجنا فيكون في الصلوة بالجماعة الرجال فوق النساء
ان النساء قدامهن وعن الغيبة ان اجتمع جنات برجان فالاولاد بالصلوة اولي ولهم
في محفل فيه ذنوب واصحابهم في المحط ليرجع جلد في جني باخر كانهما واستقبل
صلوة على الخري لا ذنوبوا له الا في كذا ايضا يسيروا على كذا فان كلها الصغار الذين
سألكي تحووا وحده فان نواها في الثانية من الاول لانها عيو راضى الاول فلا
يسويها بها في الثانية مع بقاها من الشترع في المكتوبة فليكون هذا المأثور والثافله
يخرج من المكتوبة وان يكون بها الثانية من الثانية فان ذلك المعلوم للولع للدهام

وهي شرط وقد تقدم انه يجوز لنا الصلوة على الكسوف الاول الكوناني وذلك قبل ان
يكن يروا الاربع في صلوة الجماعة فانه مقام اربع ركعات في صلاة الكونانية وصال الجماعة
من كل الصلوة مسجدة فاموالنا بصوت سبعة احواف وخلفه ثلثة وخلفه اثنا
واحد فذكر في المحيط وفيه المنيه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من صلى ثلثة صفوف وفيه المنيه افضل للرجال من الجماعة احوالها في غيرها
او احوالها للثلاثين اضع لكون شفاعته اذ هو النبي رسول الله والصلوة عليه ان
يكبر بحيرة محمد صلى الله عليه وسلم وبثنا ان يقول في صلته يقول واوصل الحزب اليك
فلن في منه المعنى وعينه وذكر في الباع وعينه انه يقول سبحانك اللهم ربك
تبارك اسما وعجايزك والاعزك وفي المحيط جملة رواية احسن من في حنفية
وفي المديح وذكر الخطا وكيفية الاستسقاء فيه قال يعني النمل والواحدة انهم يستقون
بعد حيرة في السحابة كما يستقون في سائر الصلوات كما في من قال السحابة وفي المديح
يقول سبحان الله واليه المرجع والاله الا هو وفي بعض شروحه الكندي في تفسيره
تليوه ويقول له في البحر العيون الانبياء الاولين والائمة التي في حقهم وهو
حي يقوم اليك لا يزل ابدا سبحانك يا ارحم الراحمين وسيد السالكين والارباب
الغنى عن حكمة الذي لا اله الا هو وان في السحابة على نية الدعاء جاز والسحابة
صلوة الجماعة قوله القرآن ان الذين يظنون ان لا دين الا في الصلوة على الجماعة
ويخبر عن الخطا بسبع علي بن الخطاب وان عروا ويخبر عن من النابض عطا
وطاوس وعبد بن السيب وان سريين وان جبريل والسعي والحكم وكا ابن
السدر عجايزه واما رواية في الكبرى وكان الكونانية الباعية للسبب في حال
في بلدنا في صلوة الجماعة وعبد بن جابر واسما في ابن حبل وابن ابي نعيم في الصلاة
في العلوة وكان ابن حزم في الصلاة في كل ثلثة عند السحابة في قوله عطا وقال الحسن بن صالح
يعني انهم انما اهل مكة وعرفوا الحسن اليك في الصلاة في كل ثلثة وهو قول سمر
ابن شبيب عن السورين بحمد انه يقول في الاول ذاعه الحجاب وسورة قصيرة
ومدح السحابة في روى عن ابن عباس ذكره الترمذي في صحيحه وفيه في الصلاة انما
سنة وفيه فواين فتراه من احوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن مسعود

مكتوبه و هو حارسه الى اوان
وفاه حارسه حوذا الى اوان
وفاه حارسه حوذا الى اوان
وفاه حارسه حوذا الى اوان
وفاه حارسه حوذا الى اوان

ويؤمنون بما لا يفهم ولا يعلم ولا يحاط به ولا يسلم عليه عقيب الرابعة لأنه صريح
 بالأفضل عقيب للميل والولاء للعراقية لأن أقسامها كلها أفضل من أقسام
 الجحيم ويسلم من تسليم من حاقب في العقل لا في المعجب وفي الخبره ومما يخبر
 به يقولون السنة أن اسم الصفه الثاني من الأول والثاني من الثاني وعن علي بن يوسف
 بن محمد عن رجل من الجهم ولا يسلم من كل ولا يسلم من كل ولا يسلم من كل ولا يسلم من كل ولا يسلم من كل
 ذكره في الرابعة سوى التسليمين قال يقولون إنما أسألتكم يا حسن الله
 قال لا يسلم على لا يركب في المقام المستقيم في التسليم الأول لا غير ومن عن يساره في الثانية
 وفي الموعظة لا يركب في المقام المستقيم في التسليم الثاني لا يركب في المقام المستقيم
 عن يساره في الثانية وفي الحديث من من الدعوات فيها سوى التسليم في الخط
 والدعاء استعملوا الرابعة سوى التسليم وهو قول الوليد وقد أحبا بعض
 مسأله ما يحسن به ما من الصلوات وهم اللهم ربنا أنتما في الثانية أحسنه وفي الأضوء
 حسنه وقد علمنا أن راد في البسوط وقد وجد هذا في المأثور وعلى ما ليس
 وسئل عاب وأهل خلد من أصحاب البدائع فأجابوا في رواية الأضوء حسنه
 إلى آخره ولكن الأصل على ما قلناه أنه لا يجوز صلواته ذلك في فيه لكنه قال
 التواب كما فتوا على أنه لا يجزئ الذي هو الرابعة واستحبوا الحمد لله في الصلاة
 الثاني أن يشأ ما له وأن يشأ من الذي يقول اللهم تجبه من الحمد وأراد
 الحمد على ما أحسنه ونسبه وأعطى له وأراد على ما أحسنه ومن من الحمد على ما
 يقولون الحمد لله أسألتكم يا حسن الله حسنه وفي الأضوء حسنه وقد علمنا أن راد
 قول أصحابنا قال وليس ذلك عن السامعي فإن الله كان حسنا وعن عبد الله بن أبي لهبه
 لم عن عنه وعن ثعلبة بن عمار عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 صواب أوله الضعف ورواه إمام في السند ركن وهو صحيح ورواه البيهقي الضعف
 سمع الحديث المسبور عن السامعي سليمان بن عبد الله بن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 من الناس من كل تسليمة واجزه وبه لا يخبر ولا يخبر ولا يخبر ولا يخبر ولا يخبر ولا يخبر
 بل من هذا النوع وهو صحيح ولا يشك في جوده وحرمه وأخره في الحديث
 في الأضوء حسنه لا يركب في المقام المستقيم في التسليم الثاني لا يركب في المقام المستقيم

[illegible]

وقتها الصلاة وهو القول السادس القول السابع للسوار العود وكانوا
 يرون انها بين الزوايا الى ان يدخل في الصلاة القول الثامن في ما بين
 ان يرفع اليدين من الزوايا رواء ابو داود وعن ذر القول التاسع
 في ما بين العود في وقت التمس وبه قال ابو داود وعبد الله بن سلم القول
 العاشر في العود في وقت جمع في ما بين الساعة القول الحادي
 عشر عن ابن عمر ان طلب حاجته في يوم ليس في اهلها اخفست في اليوم
 القول الثاني عشر في من تقام الصلاة في من لا يرفع يديه
 ابو داود والقول الثالث عشر عن له هرويه انه قال انفسها في
 ملته مواطن من طوع الفجر لا طوع الشمس وما في قول الهام الى
 ان يكون من صلوة العشاء في وقت الشمس ولم يمتن واحدا منها كحدا في
 القول المتقدم وقوله في ما يصلي بخزان يكون من مجاز السبيبه
 فان المنظر للصلاة كالمصلي او من باب السيد على السيد لان انظر
 الصلاة سيد لا يقامها وعن له هرويه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنانه ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح
 في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما
 قرب كبشا اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن
 راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب كبشاً واخرج الهام حفرة الى الدابة
 يستخرج المذلوله الجماعه الى ان ياتيها وجهه ويترك على الجمر هدي ولانه
 متباعد في الفجر والغسل على الترتيب الذي ذكره رسول الله وعند طال
 اللش الغسل من البدنة والبقرة في الفخايا وحالف الجماعة وقال ايضا هذه
 الساعة كلها ساعة واحدة وهي بعد الزوال واخترنا الفاضل حسين وامام
 اكبر من الزوايا على ان الساعة انما هي واحدة في كل يوم ليس على الله عليه وسلم
 قال يوم الجمعة انما عترة ساعة لا يوجد عبد مسلم يشا لله شيئا الا اناة اياه
 والمشي فيها اخر ساعة بعد العصر رواء الشيا والوداود في ان الزوايا
 ساعات الهاء التي فيها اهل الحساب وشبهته ما ينبغي ذلك لظنه الزوايا

فانها تستعمل بعد الزوال وعند علامته اهل العلم في محله على الجاز
 كذا لولا لعله وهي لا تكون كذلك في ابتداء السجدة في رجع من رجع ليدخل
 قالوا على الاثر اسم لا اله الا هو والواجب وغيره ولا يكون الا بعد البلوغ
 وبه قال داود واسد وبه قال في القوم اي ما رواء ذلك البغوي وانزل الزوايا
 اختصاص الزوايا بما بعد الزوال وعطفها عليه وهو عيان عن السجدة
 ليلاتها رواء ابن جبير عن المالكه ماول الى الجبل وعمر بن لوجه كذا
 وذلك لانه لا يكون ساعات في ساعة واحدة وانما العود واحدا رابن الميزر
 قول الجهم رواء السمن تقول في الساعة السادسة من النهار وهو ورواه
 وخروج الهام الى الخطيب فيسئل ابن عمر في روع الى الجمعة فلهذا صليت
 العشاء فخرج ان تبيت وفي الشافعي كان لا يطرح في ايام السلف ورواه الجهم
 بعد العصر وعصه بالمسكين في الجمعة يسون السجدة وفيه عن ابن
 مسعود انه يكره ان ياتي في صلاة يوم الجمعة والجمعة في الاخر
 نفسه فقال ان رايه اربعة وما رايه اربعة يسعيد رواء ابن حنبل
 ذلك هو رايه اربعة فضاء احد اربعة فصعبه من حصة العباد ان يكون
 هو اوله ولا يترك على سيقه له وقيل اول بدعة حدثت في الاسلام ترك البكور
 الى الجمعة فكانه ان يخشرك في نسيمه وفي الشافعي كان يوم الجمعة بعد
 المذلل على الزوايا التي تخشرك في المسجدة في من جاء الى الجمعة فاذا خرج
 الهام طوقوا الملائكة الفخف وعنه هرويه لرسول الله المجرر للجمعة
 كالمهدي بدنه كالمهدي بدنه كالمهدي ساء كالمهدي بدنه كالمهدي
 دجاجة كالمهدي بدنه كالمهدي بدنه كالمهدي بدنه كالمهدي بدنه كالمهدي
 لطلق التجميل في يومه بين حديث التبريد الذي فيه ورواه الحسن بن
 اسم المشي سرعة واريد به ما فيها المشي بعينه سرعة واريد به المشي
 قال الخليل بن احمد المروزي البكر في ان سداوه لا يبيد الا بدنه
 المسابقين المتسابقين ومن قال فيك عبد الله بن علي الخويزي عند انصبا
 منزلة السبق ومن جاء به ثلث في حصة الجماعه في الساعة وسائر العباد

في قوله تعالى في يوم الجمعة
 في قوله تعالى في يوم الجمعة
 في قوله تعالى في يوم الجمعة

وبه لا يخفى للنفوس في شرح المذهب التوسعي جازي ولا يفضل بله اوجه
المعبر الذي يطويه التوسعي لكل من اليهوديين والنصارى التوسعي اصل جكا امام
الكنيسة له لم يصفه اصل له والناسوا في القسيسة حكاه المؤلف في الارض
مطلقا الجع بن اليسس وهو ان جعلها خمسة واثنين الجع بن واربعة من اجلها
وفي ان جعلها ثمانية بن الجع بن وثلاثة بن التوسعي المفضل لكل من اليهوديين
الان لم يصفه ولا للمراخي والواسعي التوسعي يحصل يا شيفه لا يوركي
وهو الضعيف شاد مردود وقيل بن اليهوديين هو ان جعلها اكمال ماسه بين
عموري مقدم المسس وجعلها اكمالها وكله وخوة الغش رجلان احدهما من
الجابيلين والآخر من الجابيلين لا يسر ولا يتوسط المخرين لا ينفذ لا يركب بين
مذنبه عارفا لمدى من في المتوسط والمحيط وفيما في جازي غير هاجل اولاد
الناس في الجابيلين وفي موضعين مردود والركي ذكره عن المراسي والموركي
وفي المحيط والكل بن العودين كروه عندنا من عليه في المردود وعن الكرواد
ها سوا الناس في الجابيل ان جعلها سعد بن معاذ عملت بن اليهوديين لا ينفذ من
الناس فيه حريص على ضعفه ولا للتوسعي والادان المذكورة فيه عن الجع بن دها
الناس في الجابيلين باسائيل منصف وان اولاد بن سعد بن دها في الجع بن دها
فلياحد جوايل يسر بن التوسعي لم يصفه بعدا وليد رافنه من الشتم روة ابن جبة
وسعد بن سينها وصنفه التوسعي فله صحتها وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من نه حنانه فاحد يقول السوسيل في ربع عمر الله اديع بن ذنبا كلها كجاسر
وعن المرداد لان من امام اجور الجع بن ان سمعها اهلها وان جعلها باكلها الا اربعة
وعن كرواد انه لا اذ جعلت قوائم السوسيل الاربعة فقد قصصه عليك روي عنه
السلطنة ابو بكر الجاد وفي الجابيل عن ابن عروانه جعلها ثمانية الجابيل الاربعة وعين سعيد
ابن جبر عن ابن عباس قال استطعت فابدا بالقبائل التي على يد الهيم بم اطف
بالسوسيل والاذن قريته منه وفيما قلناه بغير الامم في الاسرطة واليه من
فضل على صيره وفيه مختلف على اكمالها وفيما انه المسس عن السقوط ولا القلاب
والاسراع الجابيل ولا بدوا بجاءه وزيادة الاكرام اليه وهو العود من شبيهه جمل

الجبالة حمل الله ولا لا منعه ولهذا ذكر جعلها على الظاهر والاداة وادوا جرح سعد
موضعها اشكال لضيق المطوي اولاد زوحلم المذنبه او جعلها التي عليه الساطع اذ
الركامة سعد بن قتي بن جيل بن جبار بن ذل بن النعل انه او لور الحامل ولو يحول
من الجابيلين لعدم الى الجابيلين لم يصفه اذ جعلها على المشي امام اكنانه والشيء خالها افضل
ولكن لا يري المخر او في بن اليسس المذنب لعقل العين والمخر المذنب جابيل السوسيل
اليسس وذلك من اليك ويذكر لكل من اولادهم وقول السوسيل بن لاصل له ان كل
خلت من جهة النعل عن اكمالها فهو مستقيم وان قاله من جهة النعل عن اكمالها
الله وهو يابط لما فانه وما وجعلها بن اليهوديين لاصل له لا للتوسعي السوسيل جعلها بن
اليهوديين بنو يان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمذنب بنو الدال ولا ينفذها
والسوسيل في النور وفي الصحاح مقدم الرجل مقدمه ليسر الدال في جفة في
الدال فيهما مسددة وقاديه وقاديه مسددة لعاف واكراهه واللقاش كلها في جرة
الرجل وقدم العين ليسر الدال باكل النعل ومخرها ما يلي الصدح والكل من يابيل
اللقش قول وعسول به مسعود بن ذل الخيب وفي المتوسط ليسر
المشي بالجنازة شي موقر غير ان الهامة بها احب الى من الا رباطة في شرح
الاسيبي في المشي بها دون الحدو والخيب والتعجيل جبر من الا رباطة في شرح
مختصر الكوفي واذا حمل الميت اسرع وقيل عسول به دون الخيب وفي النخبة للاسراع
بالميت سنة ويحس قول الكوفي في الدراج وجوامع الفتة يسر بالميت بحيث
لا يصفه على الجنازة وهو قول جبروا الغلما واكنا حيت المعوي لا خلاف
بين الاخير في استحباب الاسراع له ولو لبعض اكمالها بحسب قول يوركي عن
الصعي بطواهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرعوا بالجبالة فان كانت حيا حية
فدعوها الى قبرها وان كانت ميتة فادفنها في القبر وقول الله عز وجل ولا تدفن
وعن الجع بن قتي بن سعد بن ذل لاصل له رسول الله صلى الله عليه وسلم انكاد من كل
الجبالة تدفونه التوسعي النساوي واهم الدليل على ما سمع الحسن والحسين روي
عن عمرو بن لاصل رسول الله صلى الله عليه وسلم جباة شخص محض النور
فك عليه السلام عليه بالصدور عن ابن مسعود لاصلنا نينا عن النبي الجباة

فلهذا دعوت انجيل روله ابوداود والترنم في شرح النجاري لان بطا عن اي
 سجد في ذلك يوم انما صلى الله عليه وسلم اذا وضعت الحسنة واخلفها الرمال
 على انفسهم فان كان صعبا على ان يذهب في قد يولي بان كان غير صعبا على
 با ولبا ان يذهب بها تصير على كل من في الانسان ولو سعه لصعوده لا يمشي
 ابن بطا السبعة كل شيء من كل ليلة والنجي وانما يتكلم روح النجاة لان النجاة
 لا تكلم بعد خروج روح منها الا ان يرد فيها وانما يسر من الروح من حوسله
 وبجاسته وهم اللذيلة والنجي قول **واذا بلغوا الى قبره فليقوا ان يجلسوا قبل**
وضعه على انصاف الرمال وفي الحطوط مع محض الكرمي وكوام القمح وغير ذلك
لا يتعد قبل وضعها على راس القبر فاذا وضعت فلا بأس بالعودة وفي الحطوط لا يفض
ل ان يجلسوا امام السور عليه التراب لان فيه اظها طالعنا به بامر الله فيستحب
ولنه ان يجلسوا قبل وضعها الحسن بن عمار وابو هرون وابن البربر وابن عمر والحبي
والسعي ولا نوراني وابن جيل واسحق وقال مالك والشافعي لا بأس بالجلوس
قبل ان يوضع ولا ابن سبكان لا بأس بالركب حتى يوضع والظاهر هو السوية
لما روي ابوداود وجاهد عليه السلام لا اذا تبعه النجاة فلا تجلسوا حتى
يوضع في حديث ابن سبكان عليه السلام في النجاة ولا يجلس حتى يوضع
رواه النجاة لابن جادة ولانه وقع في النجاة الى النجاة والقيام امكن في يوم
حفر الرمال وفي الجولس قبل الوضع اذ رايه واستخاف **مسألة قال**
ابو حنيفة لا يقوم احد النجاة الا اذا اراد ان يضعها يصلي عليها او يحضرها
وقتها واليه ذهب ابن السبكان وعمر بن الزبير وطلحة الشافعي وهو قول علي
ابن ابي طالب وابن عباس وائمة الفتوي على تركها لغيره لان مسعود الاضاري
البربري وابو سعيد اخذ في وقفت من مسعود وسهل بن جيف وسالم بن
عبد الله وقال ابن جيل واسحق ان قيام لها اعين على ان قد ولا بأس به
البربري حتى يرد فيه جثته القوم لها واذا كان معها لا يتعد حتى يوضع
النوركي وخلاف النجاة في خلال ذلك قاله هو الحسنة لوجه الامور التي فيها
عن عامر بن ميمون النبي عليه السلام انه لا اذا راي النجاة وقوموا لها حتى تنكف

مع

١٢٨
 او يوضع روله ابوجاهد وعن سهل بن حنيف وقيل بن سعد انما كانا بالها حبيب
 فمروا على ما يجزان فقاما فقبل لهما انما من اهل الارض من اهل الله فقلنا
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرد فيه جثته فقام فقبل له انما جثته فمروا
 فقل المستفساس استفسوا عليها في شرح الانار الذي جعل في الجسد اوي قيل لها
 انه من اهل الارض في محوسى سجدته عن عاتقها لعلها ركان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم امواتا في ايمان في النجاة ثم جلس هكذا وسادها باليوس روله ابوداود
 وابن جادة واجهوا الطبا اوي من طرف وعن علي قام رسول الله ثم فعله فله ابوداود
 والنسائي والتورمكي وصححه وليس بعناء في كذا كان ثم سجد وعن ابن سبكان
 مرسدنا في محسنة ابن عباس فقال الحسن فقام بن عباس فقال الحسن لما قام
 لما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام فقام فقام فقام فقام فقام فقام فقام فقام
 اذ كان في البصير في عاتقها لعلها ركان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو الصبي **مسألة** قال النبي خلف النجاة ان افضل منه انماها وعن عبد الله بن
 وهو قول علي بن ابي طالب وابن عمر والاوراني والنوري والشافعي وغيرهم وفيه قال
 الظاهر فيه وذكر الحارثي في الجسد الطبا اوي انه قول ابن مسعود وهو انه
 قال البربري الصبي كان الاسود بن زيد اذا كان معهما انما سجد امامها وان لم يكن
 مشي خلفها وورده في يدك وفي ابن عباس وطه والزيور والفقهاء السبعة
 والشافعي واهل المشي امامها افضل وذكر ابن بطا عن عرويه بن خزيمة وشهد
 ابن جبريل والشافعي ان الماشي يمشي اسد الشافعي يمشي في النجاة لكان النبي يمشي
 بين يديها واي يمشي وعمر وداود ورواه النسائي والتورمكي ورواه النوري
 انه عليه السلام وابو اليوس وعمر وساد في التورمكي اهل البيت يرون للرسل اصح
 وقال ابن ابي ابي الرسل في خلال الامر وقال الشافعي في خطا يعني في خطا
 ابن جيل سجد عن ابن الخطيب انما من امام جثته فقبلت بن جيل وروى عن
 النوري انه قال النبي خلف النجاة من خطا السنة ولا في السنة شفعا لبيت
 والشافعي مقدم في العادة **مسألة** ان علي بن ابي طالب كان يمشي خلف النجاة وابو اليوس
 وعمر وساد امامها فقل ان افضل الماشي خلفها في الماشي امامها افضل الماشي

بالصلوات
 في النجاة
 في النجاة
 في النجاة

المسبوط والآخر وكان عليه السلام يمشي خلف جنازة سعد بن معاذ قالوا دعني
فقد على انما يشهدان على الناس اننا لناس كلنا نفوز ومن امامنا ولو سبنا
خلطنا اهلنا بطريق على الناس في شيعتنا وان كانا نأخذ بقوله ذل في المسبوط
وفيه وفي الذخيرة من كان مشهورا فحصل للمسيح خلف جنازة على المشي امامها الفصل
المكتوب على النافذة قال **بسم الله الرحمن الرحيم** في هذا اليوم الذي اخرج الله فيه نبيه
عيسى عليه السلام من ارضه في حمله عند الحاجة اليه وادنا بالشيء بانيه وفي
جوارحه القوة ويسير الراكب خلفها ليعجله وفي مشرقه محمداً للكرخي وقبلة من انتم بها
الراكب لانه يصير حاله انبيا ومن كونه له عليه السلام الراكب يسير خلف
الجنائز والمشي افضل من الهمس على اذواه القدر وركب في سائر الصلوات وهو
اكثر على ما مضى والكنشوع واليتعمل السبع وفي الذخيرة لا بأس في الجنائز
وفي نوادر العمل عن يوسف كساب اليعقبة شفع امام الجنائز وهو ركب
ثم تفرد في بيته قبل هذا اذا اورد عن الجنائز ويرد عليه قوله ويقف حين يمشي
عن ابن عمر انه ذكر امام الجنائز وفي القدم للراكب خلفه والحق في حديث
جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ابن الزجاج ما شيا رجوعا في قبر
رواه الترمذي في حديث حسن وفي رواية اخرى في قبره وروى في حديث حسن
الطبري عن جنازة ابن الزجاج ومن شجوه له ورواه مسلم والنسائي في حديثه وروى
في حديثه وفي رواية اخرى في قبره ورواه مسلم والنسائي في حديثه وروى
عنه عن ابن عمر انه قال اذا كان في جنازة من كان في الذخيرة وفيه سبع
الجنائز ان يكون متصفا متفقا في له مقطعا بالوقت وبما يصح عليه الميت وفي
قوله شيا حديث الدنيا ولا يصح سماع ابن سعد بصله بفعل في جنازة قال
له الفصل كذا في جنازة لا تكلمك ابدا ورواه سعيد بن منصور وفيه في من حضر
جنازة اذا شها بان اظلم العتمة ولكن وقع العتمة في الدبر وفي رواية اخرى
في الجنائز والارامه فيها كرامه محرم وفيه قضا وكذا في الحضر وعند كذا في الجنائز
وهو لعل الارامه كرامه محرم في الجنائز ومن اراد ان يذكر الله تعالى في الجنائز فلا
يعتزل في نفسه ولا في قبره عباد كان ليعصا في رسول الله صلى الله عليه وسلم

نعم الصبي عن سبيل عدا اثنان وفي الجنائز وفي الجنائز وفي الجنائز
في الجنائز وفي الجنائز وفي الجنائز وفي الجنائز وفي الجنائز وفي الجنائز
ان يخرج من الجنائز في الجنائز وفي الجنائز وفي الجنائز وفي الجنائز وفي الجنائز
في منع الهيب يكون للنساء اربع الجنائز ولا يجوز في الجنائز وفي الجنائز
وهو مردود ورواه ابن سعد وابن عمر وابو امامة وعائشة ومروان والحق
والحسن وابن سيرين ولا يوراجي في الجنائز وفي الجنائز وفي الجنائز وفي الجنائز
دعه النساء ورواه عن ابن عباس والناس وسلام والزهري ومثله
والناب خرم في الجنائز لا يركب النساء الجنائز ولا يمشي من خلفه ولا يحمله
مالا الجنائز وهو الفصل حسن **الحديث** في الجنائز وفي الجنائز وفي الجنائز
ولم يعبر علينا بوجه الجنائز ولا يركبها ولا يمشي عليها وانما الذي يحرم
اي الذي يحرمه وعن علي بن ابي طالب في الجنائز لا يركبها ولا يمشي عليها
حلبوس ما لا يحلبوس فلان ينظر الجنائز ولا يركبها ولا يمشي عليها
هل دليل من لا يركبها رخصها في غير الجنائز روله ابن ماجه باسناد
ضعيف وعنه في الجنائز وهو لا يركبها ولا يمشي عليها ولا يركبها ولا يمشي عليها
العدايا والعشدايا ويكره النوح والمعلول وشق الحبوب والجناس باسناد الاصح
بالجنازة في الجنائز وسئل الميت وفي الجنائز وفي الجنائز وفي الجنائز وفي الجنائز
صالحه انما يحرمه في الجنائز لا يركبها ولا يمشي عليها ولا يركبها ولا يمشي عليها
بعض الدعة في الجنائز لا يركبها ولا يمشي عليها ولا يركبها ولا يمشي عليها
صلى الله عليه وسلم في الجنائز لا يركبها ولا يمشي عليها ولا يركبها ولا يمشي عليها
الحرة اذا اولد لها عبد المصيبة اصله شدة العتمة وفي ارضه سبيل بن عباس
او حل عند المصيبة في الجنائز لا يركبها ولا يمشي عليها ولا يركبها ولا يمشي عليها
فيها ما وصح عمر بن الخطاب في الجنائز لا يركبها ولا يمشي عليها ولا يركبها ولا يمشي عليها
الراس والقلعة الصبي وفي الجنائز لا يركبها ولا يمشي عليها ولا يركبها ولا يمشي عليها
الحبوب ووصح في الجنائز لا يركبها ولا يمشي عليها ولا يركبها ولا يمشي عليها
على المشي في الجنائز لا يركبها ولا يمشي عليها ولا يركبها ولا يمشي عليها

والفرد في الجنائز لا يركبها ولا يمشي عليها ولا يركبها ولا يمشي عليها

ولا يشفق ولا يخشع ولا يشتر ولا يدعون ولا يقرضون ولا يعطون ولا يعطون ولا يعطون ولا يعطون
المصابين واحتساب اجرهم على الله ونحوه من الامور كلها المودة وتزول المودة والى
الله تعالى الذين اذا اصابهم مصيبة قالوا الله وانا اليه راجعون فحق على كل
سليم من شدة العناء وسكنا الضيق الى دار البقا ان لا يحزن على ما فات من الدنيا
وان لا يسعد بالصبر والحزن البقاء هذه الدارين لا رغبة من ربه وهن الصلوات
والجود والبركة والاطمئنان من ربي عن ان يسعد ربه لما نعى اليه اخوه عسكرا
لذلك ان من اخى الناس عينا واستسرى انه بيننا ظهورهم الان حيا او تواروا كيف وهو
من اخى الناس عليك كالخفي الي لا وجوه فيه احب الي من ان يوجوه في عكس
ما بين ان صلبه بن اسمها اخوه في حياة رجل وهو يتعلم في له ان الخيال ما فعل
له فلم وكل قد نعى السالك واصفا سابقا لحياتك من قوله نعى في قوله
قالي المصنف وانهم ميتون في الشعب كان يشرح يشرح حياته ليدلهم
ذلك فبانيه الرجل نفسا في الموضع حين يصير فيقول هذا الله الشكر واجبا ان
يكون مسرورا احد من فقه ام سليم في الجوارح انما لا يطلعها شتى
واو طلبة حيايت فلما قدمه في شيا وعنه في جوانب الميمنة ليدلهم
ففي هذا نفسه والرجاء النور قد استخرج وظن ان طلبة انهم قد فعلوا
اصحاب غسل فلما اراد ان يخرج اعلمته بموته فذهب الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فوجد فاحسبني عليه ان يبارك في ما كان فيها قال عليه السلام لعل الله يبارك
في ما كان فيكم فكان له تسمي اول الائمة وقررا القرآن واحربا بدين الرب في قوله
فانهم صبرتم لمحو خير الصبرين وعن انس بن مالك لما جمعوا ما كان له اراهم رجلا
اعتاروا رايهم احداهما من الائمة في قوله لا اله الا الله فدا عار كل انك
وقد احدث الله الله اخوان ترضى بغيره وسلم اليه فعدا الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاجابته بقوله فقال اللهم بارك في ما كان فيك فلو كان له عبد الله وكان
من خير اهل زمانه ولقد احدثكم سليمان في الصبر الى ابد عابده من ان الناس اذ
افعل قال ابن القاسم قوله لو لم يسمع الله لولاكم وقررا القرآن في
في التوسط الى الصبر على الايدي اخبرنا من علمه على الدابة وفي التلويح الرضيع

والعظيم اوفى ذلك فليلا يلبس ان يحمله رجل واحد على يديه اجمعه على يديه
وهو لا يلبس له ايا يوحيه له لابس ان يحمله بصيرة سبط او طيف والسقط
كالناس الا ان السبا يحمله الطيبة عليه ونسعد الناس اياهم الصغير ذك
في المحرب **فصل** في الدفن والمقصود منه مشروعة الميت اليه
الاشارة في قوله تعالى في دفن الصغار اياهم في دفنهم بوردية ليدلهم
احيد لا ينفك في لغا في الجمل الارض خاتما احياء وامواتا والقتل لهم ليعلم
لله اياهم واستمرهم بيننا بانيه اياهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
في عتق القبر في الرضوخة عفة وقد رصف قامه رة الرضوخة الى صدر الرجل
وسط القامة فان زاد او اقل او افضل وان عفا مدار قام وهو افضل واجسن
وعن عمر بن الخطاب انه قال لعن القبر في صدر الرجل ذك في الرضوخة وبقول
الحسن وابن سيرين عن عمر بن عبد العزيز انه لما قاسه امره ان يحفر
قبوه الى الشوة والعمق لئلا يطلع وجهه الى الارض افضل ما استعملها وعنه
احمد والي ما اتفقوا ان خير الارض اقلها وقيل هذا استنباطا لورعه
في الرضوخة المالكية ومع المعنى يحفر الى صدر الرجل والمراد فيه سوا وقال
ابن حبيب في المالكية عمقه مثل عمق الاربعون والى اليس محدوكلن الوسط وكل
الشيا في قامه وسطه كالو اوبد الارض عزم الكد افضل عند الله الاربعة
من الشق وقال صاحب الميسرة والخط واليد والرجل وعنهم عن الشيا في ان الشق
افضل عندهم هكذا ذكره العراقي في الرضوخة عنه واحسن العمل لعل الملائكة
قال ابو بكر بن شريح المديني اجمع العمل على ان الشق والكد اياهم ان الذين اراهم الارض
صلبه لانهما اقلها قال الكد افضل وان كان رة في هذا الشق افضل **فصل**
ينبغي ان يقرب الشق من رية لعل اللغة ليدلهم والجدلة له اقل من والجد
فتح الارض وضها ذكره في المذاهب في الشق ان خير حفره كالهروبي جانيها
فالذين اوعينهم وجعل بينهما شق يضع فيه الميت ويستقر عليه والذين اوكسب
والذين اوكسب الميت والذين اوطوا لانسان والذين اوكسب في جاني القبر من جهة
الميت والذين اوكسب في الحيا والذين اوكسب في الحيا والذين اوكسب في الحيا والذين اوكسب في الحيا

والنحو احد عليه التمس دوي له سلمه قرونا بعد الملة ابو داود و التورني
والنساى و النجعة وهذا قول لم يوافق الا الاية فبطل قول التورني ان ضعف
بأنه لا يجوز في السال الخروج الشئ من الشئ مجزئ و منع كسل السلف عن الغد
و المتعذر من الجحيم به سلمه فاسل ومنه سل رسول الله من قبل الله اى نوع
من الكساة **باب** فاذا وضع في النار فقول واضعه بنعم الله وقيل له رسول
الله فاذ في الميسوط لانه عليه السلام كان اذا وضع في قبره لم يسمع الله عليه
رسوله الله رواه ابو داود و التورني و احمد بن حنبل و يروي وعليه منه رسول
الله و يروي الحسن عن جعفر بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله اى اى باسم الله
و خصال وعليه سلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
رسوله الله وقوله في الصحاح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
وضع ابا جانه رضي الله عنه انه سأل عن خرسه الا انصاري و وجانه
بضم الال الملة الذي في قول الارب وهذا لاصل الحديث ان ابا جانه لا انصاري
استشهد يوم المام في قتله لابي بكر الصديق بعد ان سار في قتل سيميل الكتاب
ذو السيل في الرض كالتفوق لابي بكر بن الحنفى في اهاض ابن ابي غلبه
السلام احتياجا جانه من جهة الغيبة وهو خاط مشله وكذا في البريع و ابا جانه
عليه السلام في النجاة من كارهة الحلال وود ذنوبه و هي ابو نصر البغدادي كما روه
الحلال وفي الميسوط في النجاة فاذا انزل في الميسوط في النجاة و روجه او
سمع في النجاة حصول الغاية قال في النجاة وقد جره انه دخل قبره عليه السلام
اربعه و ابا عباس وابنه الفضل و اختلفوا في النجاة و ذكر شمس بن ميمون الكليني في النجاة
صاحبه بن عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم و ذكر شيخ الاسلام حماد بن
ان النجاة صبي و ذكر شمس الله السرخسي في النجاة ابو العباس بن شعبة و ابو داود و
رواية ابو داود و دخل قبره عليه السلام و الفضل و اسام و ابن عبد الرحمن
عوفهم فصاروا اربعة و في بعض روايات اربعة من عا و روجه صلى الله عليه وسلم
عيا و ابا عباس و الفضل و صاحب في رسول الله كما ذكره الكليني و عن ابن عباس ارم كما رواه

علاء والعقل

۲۵

عاش الفصل وهاهنا العباس وشعران وعبد سول الله ورسول الله التين وهو لقب
صالح من آل علي السلمي في العارضة وقد اختلف فيه عليه السلام اربعة بعدد
كبراهي والغضل بانامه وعبد ابن علي عوف خا الموصاحبه وهاهنا مولا مولا
الشافعي يستحب في ذلك التوراة والحجة عليه ساقته ما وذو الرعم الحوم اولى بفتح
لحوا في السب وفي الواقعة طاهل الصالح من جيرانا ملي دها وان لم يكن
لها عوم يضما الاجانب ذن في الحيرة وفي البوكي الحوم من غيرهم ولا
يجل المتعلم ولا فزان حان اقوميين ذكته الغدوي في مسجده وهاهنا
في جوامع النقه ذك سالك كذا المان اوجيد من قواعد النسا من طقو ذك
من غيرهم هو الا عوم من قول ابراهيم اشهر دها النساء في مسجع المدينة المنورة
الاخبر ان يولي الفتي كرجا السواك كليلت بخلا واسراة وهذا الخلف فيه
وهو صاحب البيان في السعيداني ويصو النسا المرامن الغنل في الحنة
وسليها اليمن في الغبر وجل نيا باني الغبر في صاحب البيان تعلم اوهنا الغبر
الصيدلاني في (واو قد نص السافعي ملي مثل ما قاله الصيدلاني في الام والميل
علي قلناه جرحه اشهر في عهدنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم والله
جاء في الغبر في السب رجل لم يبار في الدنيا فله في البوطية انافا فابر
الله في بربها روه البخاري في معنى لم يبار في معاجع امه وقيل لم يبار في
دينه والاولى للنج ولوجه الطبع في القبله علي حجة اليمن وليا في لوجه
بليقه لظمن وكل العدة روي علي بن السفي في القمي من بني زاد روي
عنه عليه السلام انما وضع يمين من مسوم في القبر ترج الاعاءه وكن من ممة
وفي اليمن اخيه اطلق به الي جمرته فاذا وضعته في قبره يعمل بسم الله وبك سنة
رسول الله اطول بعدد ناسه وعقد رجا به والله يرف عنه المواد وفي الميابع
المسنة ان يفر من الغبر التزل وفي الحسين والبن سفي ان يفر من فيه التزل
يعني في ديارهم لو اخرجوا من مصر وسحبوا في ذنل الشافعي وهاهنا في الجمل بحث
للسه لينة او حبل ولم اقف عليه على الجوانب وفي الميسوط والبراع وفي دياره
وضوح في قبره لغبر النفاة في حقه الايسر او جمل لاسه في موضع رحيله والميل عليه

۱۴۲۲
شماره ۱

التراب لا ينس من خزجه من اديمهم فان وضع اللبن ولم يزل التراب عليه سرع
النس وترا على اسننه في وضعه ويسفل اللبن في نسل وهو قول اشبه ورواية ابن ابي
عن ابي عبد الله السابغي وعصير بن محمد بن عيسى اذا وضع القمح في القلعة وان وقع متاع القمح في
الغمر لا ينس القمح بل يجر من جهة الشاع ويجرح هذا في اليسوط وفي جوامع
العلم لا بأس بنسبه واخرجه وعن العيص انه سبط خاير في قيس عليه السلام
فاذا زل بالحقاب حتى رفع اللبن واخذ خاير وقيل بن عيينه وكان يفتخر بذلك يقول
انا اخبركم عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم ولو لي الميت وصار ثوبا بالجور في غيره
في قبري وروى عبد الله بن ابي ريسان في القضاة ان بويحيى بن النور بن عيسى
الصبغي يروي او نحوه ان ابا بكر المرعبي في بعض احاديث العلي والعاصمه وروى ابن
عباس بن ابي عمير عن ابي بصير روى الترمذي وعن ابي موسى لا يجملوا شي من
الارض شيئا وقد جعل في قبره عليه السلام طيفه عروا قال سوان انا طرحت
الطيفه تحت رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر روى الترمذي فلم يكن
ذلك من ثنائى وقيل انما جعلت الطيفه تحته عليه السلام لان المدينه سجنه
وقال في العاصمه روى ان العباس وعليهما سارعا الطيفه فسطها سحران
حتى لم يرفع الخلف ويقطع الشاع في الميراث قالوا انه ابن له خيتمه وفي الاكل
لما حرك ان عليه السلام يلهمه ويغرسها قال سمران والله لا يلبسك احد بقوله
ابدا فلما انا في القبر وليس ندا الميت من وراء يثرب او غير حتى لا ينقلب
ويسوي اللبن في الحيا يسد التلم من جهة الغير ويقام اللبن فيه وفي
البيان في تحريك الشرح وهو الاقامة ومثله في شبهه الميت والميت يصيب ويسد
اكرسه كيلا يتزلزل التراب من الميت واستعمل التوفيه اجماع ابا عبد الله بن حبيب عن
المالكي افضل ما يسد به اللبن في التراب من الاربعه اجماع ابا عبد الله بن حبيب
وكل ذلك افضل من التراب والتراب افضل من التراب قول **في** وسجي من
الموتة حتى جعل اللبن على الجود ولا يسجي قبر الرجل وهو قول مالك وابن
حنبل ولا يعلم في استحياب ذلك للموتة خلافا ما اختلفت فيها راي الاصحاب في الرجل
فترخوا في بعض المواضع ما يدل على العكر اهيبة لاحتياجهم بان يحاروا حتى الله عنه

وفي بعض المواضع ما يدل على انه ليس بسنه والمستور من نهج الشافعي ان يسجي قبر الرجل
والجود والموتة الذي وقع في حفرة ضعيف قاله النواوي من الشافعية قالوا ولا
ستروا على الناس على خلافه وعلى الرازي وجها في اختصاصه بالمرأة واختاره ابو
المفضل بن عبد الله بن المندر عن عبد الله بن يزيد بن شريح كراهه ذلك للرجل
وروي عن عمار بن ابي لهبه انه من يقوم قد دعوا اصبغا وسطوا على قبر نوب
فخذ به وقال انما يصنع هذا بالنسب وسد الناس من ذلك دفن القبر زيد الانصار
فجر القبر يثوب قال عبد الله بن النسب انما انصبوا التراب انما سجدوا للنسب واسن
ساهد على شقير القبر ولان فيه نسبها بالنسب ولا ينس جنازته والموتة عروا
سعوده حتى يدفن في كنفها لا يجهر في حث الميت سجدته اذا مدفن عليه
نوبا ويكره الاجرة والتخفيف يعني في الجود لاها لاحكام السواد والموتة والقبر
مكان الملا والعتا ولان الاجرة والنار فيكون له لانا روي في بعض
خان وفي القبر ليسوي بين القبر والجرود وعلى الثاني يعرف منها هذا
اذا كان الاجرة القبر يثوب على الميت وفيما وراء ذلك لا بأس به في الصحاح
لكن احسن هذا التعليل ضعيف لان الميت يغسل بالماء الحار والاريا وفيه
اوتي وهو يستحب بل الدرجة فيه ان يستعمل في القبر الميتة في احكام
الانبياء والقبر موضع البلي قاله **عنه** جوابا بان احكامها انما الجدار
سنت الحاجة اليه لزيادة التظافه ولهذا يستحب الاريا بالنار وعند
عنه الحاجة اليه دفع الروايع **ابو حبيب** الثاني ان المذكور احوال ما
سنة النار في القبر للملاك والنار والغير على الحقته والعزب بالنار واول
موتة من نار في القبر وهذا يكون الاريا بالنار عند القبر وانما احكامه
بها ويستحب عند غسله واول في القبر من زيد ان لا تجعلوا قبرا بين القبر والنار
ابراهيم كانوا يجزوهون الاجرة في قبرهم ولا بأس بالقبض وفي الكتاب الصغير
ويستحب اللبن والغضب فاذا دافد الميت وفي القبر ويستحب اللبن
والغضب والتشيس في الكدوة التي جعلت في القبر الذي صلى الله عليه وسلم
طن قصبه وعروا بن شريح حين حضرته الوفاة القوا على جذري طن قصب

ثانياً والذكر وفي فاض خان النسخة الواحدة تحرك في قول الحق حقيقته المعروف وهو
 قول أبي يوسف في الاول وكان يقول اولا لا يحركى وهو قول محمد وقول أبي يوسف
 الآخر الا انه يكون شيئاً بغير عدد لثوب السنة وروي الحسن عن أبي حنيفة
 انه خطب خطبة حقيقته على الله تعالى وبقى عليه ويشهد ويصلي على النبي صلى
 الله عليه وسلم ويصلي الناس ويدركهم ونقرأ سورة ذكر المريعين في قول مالك
 الخطبة كل كلمة في لسان الجنم ليس هذا حلاً للخطبة وروي طرفة عن مالك
 في تحفة ابن عسيرة ان سجع او ماله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فلا ايمان
 عليه والصلوة ليست بخطبة لغو والفرق بين عبد الله بن يوسف ومحمد وعامة
 العلماء لا بد من ذكر في خطبة واشترط الشافعي والجمهور رواية خطبتين في كل
 حين ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من فعله على المنبر يصنع علياً فداؤه ولا يلى
 حقيقته قول الله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا اليه وذكر
 الله ذكره مطلاً من غير قيد يذكر طول ولا يجتنبين فاشترطه زيادة على
 المنصوح بالمعول المسعول يحذر ان واحد في كل سنة وكل الذكر واصل الذكر
 حاصل يقولنا الحمد لله وسبحان الله اولا الله اله الله اواله اكبر ونحو ذلك فما زاد
 على ذلك فهو شرط الكمال ولا نكل في ليس له نهاية معلومة اذا ذكر على عباد
 تصدق عليه اسم ذلك الملو اسعرك عبد الله على انه حياناً او كاتياً فانه يصف
 الى ان يما يظن على اسم الحنن والحنانية ولا يكون له كل درهم
 درهم يلزمه ودهان فالصوف كل درهم الى درهم واحد لعدم التماسه ثم قوله
 الحمد لله وسبحان الله **ح** وهو من خطبة وحسن وقصير وقصير الخطبة
 مندوب اليه وروي طول للصلوة وقصير الخطبة منه من فقه الرجال
 ابن العربي جرح في الصحيح **قوله** المسبور من قول ابن مسعود واوجهه
 جعل المسموع اسلمية وبه اقره عليه ونقل الاذهري في الدعاء على عبيد والاذهري
 وغيره جعلها مفعلة اي علة في حقيقته والشرط عند ان يكون ذلك على
 قصد الخطبة حتى لو طس في الحادثة على عاصيه لا يوجب عن الخطبة مثل
 يوجب ذكره في مجموع الفقه لابي المبسوط لهذا ذكره مسطور في الفرائد ودق

كلامه وذكر

بلغ

في الخط والمبسوط وطبق النجاشي وشرح البخاري لان بطال وشرح مسلم الهدر
 الذين الخليلي والمورخون انهم انهم عليه بعد قوله الحمد لله واعتذر الى
 القوم فيها لا بابكر وعن كفا بعد هذا الحمد مالا واما المام فقال ان
 الحق في كل المام وقال وسأب الخطبة بعد هذا ان شاء الله وقول صلى الله
 بحقه الصلابة وان يحسن ابو بكر بن العربي وذكر في المبسوط ان الجرح
 الى العرف بعد المنبر وقال الحمد لله قال جرح عليه فلهذا اياها الناس وقيل ان
 كثر رويكم واحكامكم اليها عيسى وفي لا اجمع عليكم بين السج والحمد في
 لغاني من فلاح فاذا قضيت الصلوة فاشهدوا بقرئ صلى الله عليه وسلم بعد ان ينزل
 وعين من الصلابة **قوله** وروي عنه انه كسلى في لسانه ان لا
 خطبت انظر الى الخرافات الناس لا بد من ان يكون من يكون يهرق منك ولا تزلوان
 الاطعمة فانه لو اكلت من كل لون شيئاً سيرا القيت وانما السراي فان لكل
 حبيبة لله وفي المنافع وقيل من بعد على حقيقته المسعول او طعن في الجواز المشهور
 عند وعند هذا الجواز المشعار في لوطي بعد هذا لا يحركى فلو من مقدار ما شهد
 الحق له عبده ورسوله ذكر في المنافع وعين غيرها وهذا لا دليل عليه
 وفي طبع النصارى وهو ان يدعى على الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ
 المسكين **قوله** فان اخذنا ذلك من المعروف فان الخطبة لا توفى على
 الدعاء للمسلمين والاصل الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجوهري لا يرفع
 على الماركي على ما سمي فاعلمه اذا لم يدر على العمل ورجع الرجل في منقذه
 اذا اسعوا عليه الكلام وارجح الباب اي علمه وفي النهاية لا تزل لا يبر
 امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باراح الباب اي ما عداه ووجد حديثين
 عن ابنه صلى الله عليه وسلم في الم المعروف **قوله** ولا الضالين ثم ارجع عليه كانه
 قد اعلن عليه وفي مجموع العزاب بك لا للرجل الذي لم يحضر منطلق والرفع
 عليه كانه قد اعلن عليه بالندوة وفي الحديث ان ابا السباعي ولا يرفع
 اي لا تغلق وفي الكمال لا يلبس العباس المبرج ارجع على ذلك ان الكلام لا يعلق عليه
 وقول المعاصية ارجع عليه ليس بشي الا ان اللوكي حدث عن يمينه قال

ان مح

في قبر واحد كذا لا تذكر في شجرة والدمج في الميسوط والموسيقى في النخبة
 ان وقت الحاجة الى الزيادة ولا بأس بان يرسوا لسان في التلثة في قبر واحد
 وفي المرسى في النخبة وهو ارجح في البائع ويقدم افضلها وكذا في المرسى في القبر
 من كل ابن حاجز من التلث فيكون يحكم قبرين ويقدم الرجل في الكهنة في صلوة
 الجنازة تقدم المولى على الرجل في القية ويصحب الرجل الى الرجل القرب والمرة
 عنه ابله وفي الخط رجل الرجل في القية خلفه اعلم اني احسنهم المولى
 هم الصبية وفي البوركي لا بأس بعزبة اهل الميت وتزويجهم في المصير وعلى البوركي
 الرعي بقصنا البوركي لسان قول المصارعين والوعاء الميت بالزجر والمقصود في
 المرسى في النخبة صاحب العصبية حسن ولا بأس بان يجلسوا في البيت البعيد
 والناس باليوم ويعودهم ويرى انه مات البوركي عبد العزيز اخت فانوع
 للنعزية فلم يقبلها منهم ولا نوال البوركي في سواه الا ان يكون لها وميثاله
 عن مال ويصحب الجولس عايب المراد وما يقع في البلاد العجم من فوس
 البسط والقيام على قوارع الطرق من اقمع القاصح لما النعزية فلقوله عليه
 السلام في عركي مصداق له مثل اجرو روله التوركي وابن حجة عن ابن مسعود
 كذا لا تواركي اسناده ضعيف وعن يبرده كذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن عركي على كبري ابي كنه روله التوركي وضعفه وعنه عليه السلام انه
 لما من موسى بعزبي اخاه بمغصبة الاكساء الله من خلال الكرامة يوم
 القيامه رواه ابن حجة ويروى في الخبر عليه السلام عركي اهل بيت النبي
 عليه السلام لان في الله عركي عن كل صبيبه وخلفا من كل مال قدنا
 من كل فانت فانه فعل ولايه فارحوا فان المصارعين حرم التوركي وله الشافعي
 الام باسناد ضعيف وذكر عن الحسن بن الشافعي وفيه دليل على ان الخبر
 في وهو هو المثلث اهل مكة وبعض الحديث في السجدة قبل ان يرسوا لسانه وفي
 ان يرسوا لسانه قبل ان يرسوا لسانه في مكة والبوركي وهو غلط والرد للمخالف يقول
 البوركي اعظم الله اجره واحسن عزاله وعقولكم ولتوهم انه يعزى الى بيت
 بلام فهو كذا لا يحكى عليه اكثر وفيه فيه المنية لا بأس بالجولس للنعزية

١٤٦
 ملكه ايامه في غير المسجد من غير ان يركب اياها كما ومنعوا العزل ولا يطعمونهم شيئا
 ويكسونه في المسجد وفي غيره تركه احسن وفي جمع التاريخ لا يعين في المسجد الا خدام
 وشبهه في جوامع القلعة وقد رهاها بقلعة ايامه ولا التوكل ولا للتوكل ولو خيفه
 لا يعين اجد الذي لانه خانته اسره وقد خوف منه سبي خيفه خلاف ذلك جلس
 لخمار رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حين قيل جعفر وزيد عبد الله بن رباحه
 رواه ابو داود وهو مذهب مالك وكرهه الشافعي في مساجد الجبل لانه حديث
 والمخوف بدعوه وهو قول ابن خنبل على ما حكاه ابو الخطاب وابن عميل ذكر
 في المعنى وفي المرضني والواقعات ومبته المعنى لا يباح اجماعا الضائفة
 عند المصيبة في ملكه ايامه لانها تحت عند السرور وعن جابر بن عبد الله
 الكلبي ركت له ليله الطعام الى اهل البيت وصنعها الطعام بعد دقته من الشاة
 رواه ابو داود وابن حجة واسناد صحيح وعن ابن ابي عمير السلمي لا يصح في السلام
 زول ابو داود واخره لعبد الزول كان يابقه وقد فعله ابو بقره او
 شاء وقد ركت عليه السلمي اصغرا الا جعفر طهرا فمنا فاهم ما استغفار ربه فغفر
 الا السامي والكراهية في صنع الطعام من اهل البيت للناس وفيه في الشافعي
 واحمد في موضع لا يدق الميت في دان وان كان صغيرا بل يدق في مقابر
 المسلمين كان يغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم باجوابه وحسنه لا يلبس باللب
 وحض ابو بكر وعمر من ذلك حتى صلى الله عليه السلام في حمار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان يمشي له من البر لا يركب فيهم وانما من مع صواحي بالقيع لا ارثي له ابدا
 حسبلان يركب فيها معهم وهذا من موافقها واقرها بالقبضام وفي البخاري
 قال عرابه عبد الله اذهب بك الى غاستام للمومنين فقل بقره عليك السلام
 ثم اسالها اذ في مع صاحبك قال كنت اريد نفسي فلا وثرت اليوم على نفسي
 فلما اقبلت اذ ملكه بالركب للذئب كما قال ابن المنيمن قال ما كان في سلم من اذن ذلك
 المضجع فاذا قبضت فاخره في مسلوله وان سلمت من عيون الخطاب فان الذئب
 فاخره في ولا يزدوني في مقابر المسلمين وانما اسنادها غير ذلك لا في المضجع
 كان يمشي والاسم اخبرني الميت من العبر بعد الذي لا يجزي قلب الملك او لكونت

والعلاء مثل ظهور الارض مستحقة اذ احدث الشفيع بها بالشفعة ذكرها في الوافقا
وعندهم وبع لهما امر الله صاف ولدها في الهرة ودفق هناك والام لاصير
عنه لا ينش ولا ينقل الى بلدها وعليها ان تصير وتحتسب ان يدفن حنطت
في مقابرهم وان قيل بل لا يوسيلن لا باس فيه وقيل اذ ذل السعير قيل لا يكون
السفر ايضا عن عمان لعل الله عنده انه امر بقبور كانت عند المسلمين تحول
الى البيع وقال توسعون في بيعكم وقيل لا باس في مثله وعن حماد انه اتم ومصمصة
وفي قتيبة المينة معا بولنك النبا معظم الحكون لا يجوز نقلهم الى موضع اخر وقال
المازني ظاهرا من هذا جواز نقل الميت من بلد الى بلد وقد كانت سعد بن
وقاص وسعيد بن جبير زيدا لعقمتهم دفقا بالمدنية وفي الجاهلية قال الساجي
لا يحب نقله الا ان يكون حربا له او المدينة او بيت المقدس فاختاروا نقل
النبا الفضل الذي فيها وقال البعوي ولا بد مني يكون نقله وقال الفري
حسين والداري واليتوي بحجهم نقله لان نقله هذا هو له لا لغيره
وروي جليل دونه وفي نقله ناسيون وفيه انها لا تدفن في مدية للغير وغيره
ذلك وقد روي من جابر بن عبد الله اخذوا هذا النبي يوم احد ليدفنه في مائة رطل
الله صلى الله عليه وسلم في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم باس كمن ان بلغوا القنابي
في مضاجعهم فزادناهم رواه ابو داود والنسائي والترمذي وقال حديث
حسن صحيح **باب** النيش القبور فلا يجوز دفن ميت في قبر غيره بل لا بد من نقله باس
القبول الميت من قبته الى غيره ولا بد من جواز امرائه وحول طلبة وخالف
اجماعه في ذلك لا يجوز الدفن لغيره ولا المستحق لغيره وهو قول اهل العلم من قبلها
الاعصار انهم عقبة بن امير وسعيد بن المسيب وشريح وعطاء البوري والشافعي
واحمد وابو حنيفة الحسن البصري والظاهرية لحديث جابر رضي الله عنه قال
دفن النبي عليه السلام ابدن دفن بقبر الرجل بالليل حتى صلى عليه الا ان يضطر انسان
الى الدفن له مسلم والعمامة ما روي جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال راى
ناسرا را في القبر فانه اذا دسوا الله صلى الله عليه وسلم في القبر واذا هو يقول
ناولوني صلحكم وهو الرجل الذي كان يرفع صوته بالبحر ورواه ابو داود وعلي

شرط البخاري وسبل وروي البخاري ان ابا بكر لم يوف حتى اسي الليل ودفن قبل
ان يصير ودفن فظاهر وعندهم من الصحابة اهلوا النبي في حديث
جابر بن دونه قبل الصلوة عليه وبع القتي دفن عثمان بن مسعود ليله وقال
عائشة كنا سجدنا صوت الساجي من اخير الليل من دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم
واحتلت ساجينا في القفن بعد الموت الشوم على ابن القفن قبل الموت لاجله
وقيل لا يوسيه ولا يصرف عنه ولا ينقل قلمه في القفي اجدن اجرة القفن
بعد الدفن شي ولا اهل فيه لانه قول لاسوي ما رواه الانوم ورواه لاسوي عبد الله يعني
اجرها الذي يصنفون اذا دفن الميت بقدر الرجل عند راسه فيقول يا فلان بن فلان
اذ كرمنا دفن عليه شهادة ان لا اله الا الله فله رات احد فعلم هذا الا اهل
السلام حين ماتوا بالخير جازا انسان قال ذل وكان ابو المعوية يروي عن علي
بكر بن عمر عن اشيا حه انه كانوا يفعلونه وفي مشرع الحديث للزاوي يقول
يا فلان بن فلان اولا عبد الله بن امه الله اذ هو العبد الذي خرجت عليه من الدنيا
شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان جرحا عيده ورسوله وان احبته حوان
البحر حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله بعث من في القبور وانك ربييت
بالله زينا وباسلام دينه ونحوه صلى الله عليه وسلم نبيا والقرآن اما ما رواه الكعبة قبله والموث
اخوانا وفيه انك اوزع من ان يكون منكم من يد صاحبه ويقول انظروا لا تشهد
عنه من ثقت بحجته فقال رجل رسول الله فان لم يعرف امه قال ليسه الى امه
حري يقول يا فلان بن حري ذل ان الواسع للطبراني في معجمه باسناد ضعيف من
حديث علي لامة ورواه ابن سنان بن سنان انه عليه السلام اذا مات احلهم ومن
عليه السلام يقيم احدهم عند راس قبره ثم ليقل يا فلان بن فلان فانه يسمع ولا يجيب
ثم ليقل يا فلان بن فلان الثانية فيستوي قائما لم ليقل يا فلان بن فلان فانه يقول
اوتوا فابولك الله ولكن لا يسمعون فيقول اذ كرمنا حجت عليه من الدنيا الحديث
وعنه الخط لا يلق عندهم فلان **باب** الذي يخرج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
هو ما روي مسلم وغيره من حديث علي بن سعيد الخزرجي رضي الله عنه يقول عليه السلام
لفنوا موتاكم لا اله الا الله وقد تقدم ثوابه ولا يفعله سوا

لعل

المطالع وقيل في الدوا قوله وانما انشا الله بك لا محتم فيه اقوال احدها انه
 الخوف باهل البيت الثاني المعلوم ان لا جليل من دخل معه من المتألفين حكاية
 الخطابي لانه لم يكن دخوله عليه السلام الا وجهه وكانما يشبه خلقه في اخر الليل
 من بعيد ولم يعلم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية كاد لا يعلم من
 عارضه الله عنه انه قال السلام عليكم اهل الديار الموحدة والجمال للمعصومين
 المؤمنين والمؤمنات اثم انما سلف فارطو عنكم ثم تبعوكم فاقبلوا لحقون الهم
 اعز لنا ولهم تجاؤز عنا بعموك وعين طوي لمن ذكرنا لها دوا عند الحساب وعلى
 فلكاف ورضي عن الله عز وجل وانما لراية القصور المشاهاة فاولئك هم
 ملائكة الله لعن الله زكوات الميؤر والتميزك حديث حسن صحيح ورواه
 ابن ابي عمير واخر ايضا وفي جوامع الفقه مرارا لمع من يور ولا تعد الراية فيه
 المنيه ولا باللب لا يعرف وضع اليد على المقابر منه ولا سمعا ولا يري به بأسا
 ولا ردا البين للمحري هكذا وجناته من غير يد من السلف وكان شرفا لثمة بدعة
 ومن جازاه الله العليمة مشايخه من شرف ذلك ويعتقدون انه عادة اهل الحساب
 وفي احيا علوم الدين هو عادة المضاري وكان ابو موسى كحا وطه الاصبهان في قال افعيا
 انما اسانيدنا في مسج القبر ولا يقبله ولا سمعه فان ذلك من عذر النصارى كمال
 ولا ذلور صحيح ولا لوالا كمن الذين عصوا في الشافعي لا يستعمل القبر سيد ولا يقبله ولا
 وعلى هذا صحت السنة واتفقه العلماء الا في البيوع الثلاثة شرعا لا يبرموني
 وروى القيام عند القبر من حديث ابي امامة ولكم من كرب وابن عمرو بنس وعن
 جاهد من السلف وبنه قيل المصنف وكان رجلا لاية البراءة في ابيه الدانة وبنيه
 المحمودين لاسلامه وقباه المصنف وعندنا لما الميت يستقبل القياه وعندنا وهكذا
 عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو احيا والوعظ ان في الشافعية ومن يجد
 طوي في القبر ووقع في قبره انه مجرد على القبر ولا يحس في فيه وان لم يتبع في
 عليه ذلك كسني في طريقه ولم يظرو له حد وثقه ذكر ذلك في المحيط والواقعات
 وكان في المحيط بجزي ويحكى قلوب الخسيس الرطوب من القبر لانه يسبح قريبا
 بالنس للميت يسبحه ويجوز ان يحسب الناس منه ومن هذا قالوا في الخسيس الرطب

من غير حاجة لا يستحب فيه المنيه يكون ان يحسب نفسه تابوا قبل موته ولكن
 الصلوة فيه وعن علي بن ابي طالب عليه السلام من يد ان يحسب نفسه قبل موته لا يعد
 لنفسه مبرا واعلم نفسك القبر فاي **قوله** ولقد قدم ان غسل الميت والصلوة عليه
 ودقته من فرض الكفاية دون اربعين ذراعا بطين من من الكفاية وفرض العين
 ويحسب كل واحد منهما حتى لا يلبس فيقول الاغصا على من ينسبها ما سكر
 مصلحته يتكره ومنها ما لا يتكره مصلحته تتكره فالتعريف بالصلوة
 الاعيان يكون المصلية يتكره في الغسل كاصولك الخمس وصوم رمضان
 والحج ويحذر ذلك فان مصلحة ذلك الخفوة لله تعالى والافضاه ذله وهو غير ذلك
 فبذلك المصلحة سكر كما اذيت للصلوة والصوم ويحذرهما في القسم الثاني كما اعد
 العربون في ذال الله اسما له لما ذكر في الغسل لا يجعل شيئا من المصلحة فعمله الشارع
 على الكفاية وكذا لشهوة العربان والاطعام للمكويما وغسل الميت وتكفنه
 وحمله ودقته وحضره فانه **قريب** من غرضه اذ ثبت ان لا يكون صلوة الكفاية
 على الكفاية وان تكو من مذهب كماله السامعي اذا المقصود منها المغفرة للميت
 واجبا لحصول ذلك الثاني في قول الاول ثابت الجلي **قوله** ان صلوة صابو الكفاية
 المغفرة اما ظنا او طعا الماني باطل بمغفرة الاول وقد حصل للمغفرة ظنا بالاطابة
 الا بطلان الدعا مظنة الاجابة فان ذلك صلو الكفاية وفي فرض الكفاية
 واصحها لاداة بعد سقوطها لحصول المصلحة التي هي معها لا وجوب كمالها او جوفه
 وذلك ولم يبق الاصلية وكذا في صلوته نذيه وانشا في نيا عارضا على انشائه
 اعيانه لاسئل بها ولا تمنع الا واجبة وللوجوب قد سقط في طراية الاولى والذنب
 غير مشروع ولا معنى لاعاداهم الكفاية والاعيان بمصور في المذ وبارك فيهما
 كالاذان والاقامة والسلام والتهنئة وكما يفعل بالادوات من المذ وبارك فيهما
 على الكفاية والذي على القيان من المذ وبارك كاستي والطوفان في قبر السبيل
 والعمود والصدقات وتلك في سوط فرض الكفاية طين الغسل لا وجوه حقيقة فان
قوله اذا كان الجرحى متروا على جميع الطوليف فكيف سطره عن من لم يغسل
 لمعنى من سطره انه يقع في الغسل البدني والاعانة من الواحيات البدنية لا الجري

فيها احسن ايجته العذرة وهذا الحرك كذلك الجنازة والجهاد مثله وكيف سوي الشرح
 بين من قبل وبين من بعده جليله ان السوط هنا ليس بهياه العيش كذا ذكر في المسائل
 في القصة بل في قاعة الحرك وهو عدم الحكمة في التمسك اذ لو بقي في وجوب شيل الحروب
 بعد ما ساهل الواحد لم ياجتبه واسأل الله **الشهيد**
 في المنافع لما كان المعقول سببا واجبا ملحق ذكره بالشهيد عقيب ما
 الجنازة قلنا **ويكف** انه لما ذكر باب من تحت خفف الله عقبيه بآيات
 من مودة سيد من جهة العباد والحواسر فلا انما سمي شهيدا لان المصلحة
 شهيد بمودة الرعايا فكون معنى مفعول وقيل لانه مشهور له بالجنة قال
 الله تعالى ان الله استرك من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة الاية وقيل
 لقيامته فيها بالجن حين قتل وقيل لانه شهيد على أعدائه له من العزائم
 بالقتل ذكر في السيرة النبوية لان الاخير وقيل لانه شهيد مع النبي يوم القيمة
 على ما بين الامم المذمومة وقيل معنى ما عمل عليه وصيبره لانه يهتدي عند الله حاضر
 وشهيد حقا فالله من حضره وقيل لان لا يذله الله شهيد وشهد معان محابته
 معنى من في قوله شهيد الله قاله الزجاج ومعنى علم في قوله تعالى على كل شيء شهيد
 ومعنى احسن ومنه شهيد عند الحاكم ومعنى حضر كقوله تعالى في حق شهيد منكم
 السهر ومنه شهيد بدرا وحيدا لان صاحبه الاسود اى حضوره حاضرا
 ومعنى حكم قاله مجاهد وابو عبيدة وروى ابن جرير ومعنى قضى قاله الفراء
 ومعنى علم قاله المنفلوطي ومعنى قال قاله المبرع بلغة نفس بن غيلان وشهد له
 بمعنى اذى ما عنده من الشهادة ومعنى خلاص من ذمته استبد بانه واستبد اذ صار
 شاهدا او استبد الرجل الذي اسدي قوله **الشهيد** من فعله المشركون
 او وحده في المعركة وبه انما اوفقه المسلمون طالما ولم يحسب قتله دية ولا
 اوفقه اهل الذمة او المستأمنون ولم يحسب قتله دية ولا الذميمة هو
 كل مسلم ظهر ظاهره فكل ظاهرا في قتال الله مع اهل الحرب او البغي او طاع
 الطريق باي الهنك او بغير حيا للمرضى ولم ياكل ولم يشرب ولم يعمس
 في البقر يوما او ليلة ولم يعب عن دمه عوض ساني حتى لو حمل للمرضى في

في بيته او على يدك الناس ففصل وان جاز كذا لظاهر الجليل لا للمرضى **شهادة**
 والاصل فيه شهدا احد وقد اتوا في مصداقهم على الجنب ولم يحملوا وزاد في
 المحط على الثلثة فلهذا ان كل من لا يقع عن نفسه او اياه او اهلها او عن المسلمين
 او اهل الذمة باي الهنك او بغير حيا او حشيش او حتى وهو شهيد وكذا لو قتل
 في المصرا بنا او خادما او طلبة وصل وطه ونحوه في الارض او مياه مشابه
 لا يضل لها او حرمه بدار او بغير حيا على الجنب من جرح او وضوء
 طعن لا يفسل وان قتل بها بغير سلاح كحجر اللب أو كسبه اللب أو
 بدمه القصار او حتى او قتر برف او القابض من جيل يغسل عنه لانه شهيد
 القدر وبالحجر الصغير وكسبه الصغير يغسل انما قاله الجواب الدية
 اوصاف مولاهما المكن او وجد مقتولا في محله ولم يعرف من قتله او قتلته
 سموا وورد من حمل او سطر عليه حائط وعلمه بالزنايات ولذا
 في المخطوط والمطوون والعزوق ولكن في مصاحف ذات الجنب
 وصالح الخدم والعزب والموتى موتى محرم جميعا الذين عليهم قبول
 الله صلى الله عليه وسلم من الشهداء منهم شهداء في الاخوة واحكام الارض
 ولا هل في هذا شهدا احد وقد ذكرنا اطلاقا او بدلا او انفسهم في منصف
 الله تعالى في قوله تعالى هم ما ولا وعدم وجود الغنى المذكور لا قبلهم لم
 يكن شهدا احدكم في السيف والسلاح ومنهم من وقع بالحجر ومنهم
 من قتل بالعصا وغير ذلك او شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق نوب
 فسلمه في السيل سويدي لانه شهد على قتله كالدخ والتجوع والطن
 والرض وسدق الدم من عيشه او اذ ذكرا لا يول حال الاصح في الباطن
 وان كان يسئل من ذمته او ذمته او انه لا يكون شهدا لان الدم يخرج
 من هذه النخايق من غير صوت في العباد **الشهاد** الجنازة يخرج
 الدم من حرمه واعمال بول دما من اخوة ويصلح الانسان بالانثبات
 ولذا اذا وجد ميتا وليس به ان اذا جبان فربما من القبر وتوذي
 المعزلة ليس شيف لقتله بد والاصالة فان القتل لا يكون الا بالشر

فلا عذر له
 اصعد اذى
 البليغ

البعض في حال سكراته لذلك ولا يصح ان يصلي في محل الخمر دأبه وفي جمل
 الفقه ولا يجزئ ان لا يذهب الى الجماعة والجمعة الا باذن المستأجر
 الموعود بالجمعة لا يذهب الى الجماعة والجمعة الا باذن المستأجر هكذا
 قاله ابو حفص الليثي وقال ابو حنيفة الدقاق ليس له متعة في المصير عن حضور
 الجمعة لكن يسقط الاجر بسقطه والحجفي من السلف ان الظالم سابع له
 ان لا يخرج الى الجمعة والجمعة ويسقط بعدد المظن والوجيل **قلت**
قوله فان حضر فافضلوا موالئنا من اجرائهم عن فرض الوقت اي اجرائهم
 اجمعه عن الظهور لان قسامة الاعمال في هذا حالها وقال ابن المنذر اجمع
 من يحترق عنه من اقل العلم على ان النساء لو صلين للجمعة بحضرة من
 الظهور واجرائهم كان لاجمعه عليهن وجهه ان الجمعة انما لم يحس بظهور
 طم كذا يجوز في عدم الاجل انما اجرائهم في المخرج بالاجاب اربو رهايت
 بعد ما صلاوا الجمعة ويجوز للنساء في العبد في المصير ان يوم في الجمعة كونه لا يقر
 واجد للجنه وهو قولك في العبد وروايه عن عبد يوسف في جوابه
 الفقه وقالوا على النساء والصبيان وقالوا الجمعة غير فرض عليهم **قلت**
 انما لم يصر بها لخصه وكيفية في حقهم فاذا ادوا بها يتبع فرضها كما يشاءون
 اذا صام وهذا لانهم لو لم يكن فرضا لما سقط به عنهم فرض الظهور بالنقل
 عن الافتاء في صلوة الجمعة اذا العرض لا يسقط بالنقل وقوله يوسف بن خازم
 النفلان اهدم صلاحين في امامة الرجال وترا لثا الصبيان لانه لا يجوز زنا الفرض
 على النفل والنساء في حوزة لامة العبد والنساء في حوزة العبد لجمعة فيما وقد
 من اجكم في نفسها قيل هذا لان حوزة من اذن من حوزة امامة المسافر
 في الجمعة وهو حظه لانك لا تجوز العبد والمسافر الجمعة اجزئهما
 وما الفرق بينهما وبين حوزة امامتهما **قلت** ليس كل من جاز اقتداء ومجازاة
 امامته كالنساء **قوله** ومن صلى الظهور في متوهم يوم الجمعة ولا عذبه
 كونه لذك وجازيت صلاته عندني خفيف ولي يوسف بن خازم في حوزة راتب
 نافع والسامع في القدم وقال في رواية الشافعي في الجريد واحد لا يصح ظن

قبل صلاوة الاسم للجمعة ويعذر له الاسم بغير ظن بل لا خلاف وقال في الخط
 لا يصح عند الشافعي حتى يخرج وقتها وهو وهم وقال صاحب الميسر في ربه
 فيه وقال ابن المنذر والعرض الذي هو في بيته اذا كان الاسم من حوزة الجمعة
 وقال الكلبي بن عيينة يصلي بهم ويضع الله ما يشاء انما الجمعة هي الاصل
 ولهذا لو لم ينه عن الظهور والظاهر يدل على ان صلاوة اليه مع العذر على الاصل
 كالجمعة في العدة على المأوى ان التكليف عليه الوسر وهو يقرر على الظهور
 دول الجمعة لوقوعها على مائة عشر مشطرا على اربعة مائة وهذا لو دأبه بالجمعة
 صلى الظهور لان السلف اجمع اهل العلم عليه فلو كان الجمعة هي العمل للذين
 فلما دأب نجبا ان لا يلزم الظهور كونه في الحاد فاذا صلى الظهور بعد دخول وقتها
 حوزة لانه فرض الوقت الا انه ما تورا بفساطة بعد ذلك الجمعة مكرن
 منسبا للترك الامر وفيه الاخيرة لو يترك في الجمعة فرض الوقت لا يجوز
 لاحد من العلماء في فرض الوقت بعدد بلو خفيف مولى يوسف فرض الوقت
 الظهور وهو قولهم لا لاول روية قوله لا الحق العرض من احدهما عن وعن
 وانما يصح في العمل لان الجمعة الدمن الظهور وفيه البيان وفيه العرض
 احدهما وافرضها بالجمعة حتى لو صلها فالعرض هو بالجمعة بعدد او
 ناخر وفيه المرجع في الوتو او وحده الواجب كلاهما وسقطان
 باذا الجمعة قال المرجع في السهر وان الواجب صلى الظهور عندها وهو قول
 عبد الاول وفيه قوله الاخر الواجب الجمعة وفيه القنات قال ابو حنيفة
 وابو يوسف فرض الوقت الظهور لكن ليس غيرا المغترة بفساطة بالجمعة
 حثا والحذر بخصه وكلاهما فرض الوقت الجمعة للذين يرضونه باسما
 بالظهور ومثله في الخط وقال في البيان هو اجاقا اليه **قلت** لو رخص له
 في ذلك لما لم يترك الجمعة اذا صلى الظهور والواحد بينهما وبين عبد الله
 وفيه لفصل الجمعة لو لم يكن انه لم يصلي الغيرة وهو على التواضع بقضا
 الغيرة ففقيه الجمعة ولا نمويه الظهور يستغنى بالخير في ذلك الظهور
 عندهما وعند محمد يستغنى بالجمعة وفيما لم يجعله فواف بالجمعة كقولنا الظهور

حيا
 بلغ
 في اجازة الجمعة

ولما حدث عقبة بن عامر رضي الله عنه انه عليه السلام خرج يوما فاضل على
اهل احد صلواته على البيت ثم انصرف الى المنبر فمضى عليه وروى البخاري
في صحيحه انه عليه السلام صلى على سيدنا ابي جعفر في سبعين كالموضع لثما والاول
وعلى اهل القبايل وكانوا في احدى تسعة وخمسة وعشرين فصلي عليهم
فندفون التسعة ويدعون ثم روى البخاري والدارقطني وروى الكوفي
ابو جعفر الصادق عن ابن عباس وابن الزبير انه عليه السلام صلى على سيدنا
احمد بن حنيفة وكان يوفي بشعة تسعة وخمسة وعشرين فصلي عليهم وليروي مدني
يكره ما روى في صلواته عليهم كما روى شاذ انه عليه السلام اعطى اعراسا
اسم صبيته وكنيته الفحل فاعلم هذا اسكرك ولكن اسكرك على اني اوتي
هذه الصلوات والصلوات سبعة مائة واهل الجنة ثم اني بالرجل ولا صابته ثم
حدث ابنا رافقا في حجة النبي عليه السلام فاضلي عليه فكان من صلواته ان
هذا عبد كخرج منها حرا في سبيل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يغسله
وصلي عليه روى النسائي ايضا وقال البخاري وعن ابن عباس رضي الله عنه
كان يرضون بين يديه عشرون فصلي عليهم وعلى حمزة ثم يرفع للعشرة وخمسة
ثم يرفع العشرة وخمسة موضوع ثم يرفع عشرون فصلي عليهم وعلى حمزة معهم
قال البخاري وروى انه عليه السلام صلى على حمزة سبع صلوات وذكر
عبد الملك بن عبد الله بن ابي ربيعة في شوق المصطفى انه عليه السلام صلى على
حمزة ثم جعل يروي في القلي فيوضون الى جانب حمزة فصلي عليهم وعليه
حي صلى عليهم ستمين وسبعين صلوة سعيد بن عيسى عن انس قال كان عليه السلام
اذا صلى على جنابة كبر اربعاً وانه كبر على حمزة اربعين من يكره وفي الاركان
عن ابن عباس وابن الزبير انه صلى الله عليه وسلم صلى يوم احد على قتلى احد
فلما طعنوا فانه بان هذا احد كانوا سبعين نفسا او اثنين وسبعين
نسفا اذا صلى عليهم سبعين صلوة مع كل تسعة او عشرون هو ما شرهم بلوت
علاهم سبعاً وانه لما طعن الساقين والورد عن هلك الرواية ان الرواي
جعل النبي عليه السلام لم يصلي عليه مطلقا وارجح للمسيحين انما صلى عليه مطلقا

١٠٤
قال الاسعجاني في شرح القدر ويكنى ما روى في صلواته عليه سبعين صلوة اي صلى
طبعين ثماناً وخمسة موضوع بين يديه يدعوا له مطلقا قال السجستاني في رواية
ان كان من موضوعات بين يديه في يوم واحد واحد فصلي عليه رسول الله هكذا
روى احمد بن ابي حنيفة عن ابي جعفر رضي الله عنه فظن الرواي انه صلى على حمزة الصامع
كل واحد وثلاثين لم يخط لالطحاوي وفي حديث اخر انه عليه السلام مروي
احد حمزة ولاحد وعشرين في ذلك لولا ان يخرج منه تسعة وتسعون في كل من كان
السابع مائة في يوم ولم يصل على احد من الشهداء عشرة ففي هذا الحديث انه صلى
حمزة وهو افضل بهذا احد فلو كان من شهد الشهداء ان لا يصلي عليهم لما صلى على
حمزة لم يصلاه اذ كان من شهد الشهداء ان لا يصلاه والشيخ لم يصلاه
وجوز عشرة الوجوه الاول ان روى جابر بن ابية واحداً وثلاثين
والمسألة من الثاني لعرف في التراجم واصول الفقه الوجوه
الثاني ان جابر كان في سنة الف ليلة اسبغوا يومه وذكرها
البخاري والبيهقي وكذا اخاله ورجع الى المدينة ليدبر كيف علمهم اليها سمعنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلقى القليل في مصابيحهم فليكن خاصراً حتى يصلي
عليهم فزوي على اغنياءه وروى عنه ومن شاهده وحضر ولم يعجب فقد رآي الصلاة
عليهم ونظيره شاذ في ابو داود عن اسامة انه عليه السلام دخل البيت
ولم يصلي فيه وكان يخرج من الكعبة لطلب الماء وروى البخاري ومسلم عن
بلال انه صلى فيه بين العودين اليائسين وروى كل اسلمة نفسه واخذ الناس
يقول بلال يركعوا فولي وهذا ما ذكرنا انه عاب عنه صلواته عليه السلام
الوجه الثالث ان احاداً وثلاثين فكانت لولي في حمزة السور الكبير
احداً فاجمع عليه اهل العرف والاشام وروى القدر في اهل المدينة ورجح
بالخبر انه صاحب الاخير في هذا على احوال المذهب الظاهر والمذهب في اللب
المسبوبة ان التورجح لا يقع بكنه الورد كما وانما فعل مجرد ذلك لان مثل
هذا الاحد لم يسم على استنباه في فعله عليه السلام وانه الغلط فعمد بما
نريد به فوكل واحد دون ما افق عليه الفوقان مله وفي الميزان كذا بعض

من اعتبار بركته الرواه اذا اظن صدق خبرا لاسين اتوحي منه بخبر الواحد وهذا
يتخرج من الذين في طهارة الماء نجاسة على خبر الواحد وعامة شاعرا منقول
الرجحان والبدن كاشارة ولا خبر الواحد اعتبارا يكون متاخرا فيكون تأخرا
ولم يعمى للرجحان كاشارة الوجدان الرابع الصلوة على الموتى اصل في الدين
وفرض من فراغ الكفاية على المسلمين ولا يستغن عن غيره فعمل اخذ من الغرض
غلق مسئلة اذا لم يكن سقوطه لمعادن له الوجدان الخامس لو كانت
الصلوة عليهم غير مشروعة كما زعموا الله عليه السلام على علم مشروعيته وانه
سقوطها كما ينفي عنه سقوط علم الوجدان السادس يجوز ان الله لم يصل
عليهم صلى الله عليه وسلم لما كان في من اجازات وكسر ربا عيشه وما اصابه
يومئذ من المشركين لاسل حركت البيضة على راسه وشركه ربا عيشه وجرح
وجهه فله لم يصل عليهم لاسل اولك به وصل عليهم غير ذلك كما افطر الوجدان
الوجدان السابع اهل البيت يصل عليهم في ذلك اليوم وصل عليهم في يوم اخر لا يوم
لا يصح يوم يوم الاثنين كخرجه في الصحيين انه عليه السلام خرج يوم
فصل عليهم صلواته على الميت وقد تقدم الوجدان الثامن ان لم يثبت انه صلى
على سيدنا محمد النعاشي فقد صلى على غيره من السلفاء على ما قد مضى وهم يقولون
لا شرع في الصلوة على سيدنا الوجدان التاسع قد ثبت انه صلى على سيدنا
احد صلواته على الميت كما ذكر الشيخان في صحيحهما ولا خلاف انما ان يكون سمي
ان لا يصل عليهم السنة وهو باطل لان الموضع في الصلوة عليهم اذا لم يكن اصحابا مشركا
لا يجوز نقاش الاخر فيهما او صلى عليهم بعد ما صلى عليهم غير ذلك ان الويل
فاعاها الوجدان العاشر وهذا الحوط في الدين وفيه تحصل الاخر
والنواب العظيم وقد ثبت عن النبي عليه السلام انه صلى على عيسى عليه السلام
وقد تقدم ولم يصل بين ميت وميت واولوا الصلوة لا تنص على الميت بل غسل فلما
لم يصل الشهيد ولا يصح الصلوة عليه فلنرجع وكذا لا بد من الميت غير غسل
فلما دفن الشهيد لا يغسل دل على انه في جلم الغسولين فكذلك الصلوة عليه
صلوة على الغسول للحكا وهو مغسول بعد ان الله تعالى وما لم يكن عليه والاشاعة

في الصلوة على الميت
في الصلوة على الميت
في الصلوة على الميت
في الصلوة على الميت
في الصلوة على الميت

الشهاد

من

الشهاد الحيا بعد الله تعالى والصلوة اما ما سرت على الموتى فانه فستغفر
لا يقسم بغيرهم ولا يزوج لسانهم ولا يعلل دفنهم بالموت ولا يعقوا بها ولا يلامهم
وغير ذلك ولا يفسد صلاتهم ولا يلقون وانما يجوز محمد الله تعالى بعد
الموت وفي المتوسط الشهاد الحيا في احكام الاخر لقوله تعالى في احياء عند
ربهم يوم يقومون لا في احكام الدنيا والصلوة عليهم في احكام الدنيا لاسل الموتى
وزيادة في كفايتهم واما قول السلف في اهل ترك الصلوة عليهم لاستغنائهم عن الصلوة
عليهم يعني من المسلمين كما يحكي عنه ان التخليد والاستغناء لا يحسن فان
الصلوة على الميت دعاء له ولا يستغنى احد عن الدعاء الا في كل رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلوا عليه ولم يستغنى عنه فمجان درجته اعلى من درجته
جميع نقاش في الانبياء والملائكة والشهداء والاولياء والاعمال والنجاة والنجاة
فانهم يقررون انهم ومحمودون في يومهم ويصلونهم ولذا الصلوة والنجاة
الذين لم يلبث عليهم خطية يصلونهم ولم يستغنوا عنها ولو قدر استغنائهم
لا يترك الصلوة عليهم لما يدر يحصل الثواب المصلي وقولوا الصلوة على الميت من
باب المشفاعة والشهداء شفيعون للناس والصلوات من يستغنى عنهم فانه
بل هي زيادة كرامة لهم وقضا الحق الميت وهذا يصل على الانبياء وهم يشعرون
والاشعاع لهم والصلوات التي لاراد من الصلوة في احكام الدعاء وقوله صلواته على
الميتي دعاء لهم لادع صلواته اليك لوهذا لا يجر لان احيائه لا يترك الصلوة
على القبر بعد طهارة ايام والله لا يثبت خبر الواحد فيهم بل بالبرك وهذا
منه ولا الوجدان العاشر والصلوة العرفية على الميت لشي اهل الجاز والمليق
عندنا جواز الصلوة على القبر ما لم ينفسد والشهاد لا يفسد ولا يغير بل احيا
عند الله وليس هذا بغيره بل بالبرك ولا يعرف للواوي والاشعاع في الدعاء
والان في دعاءه اجنب حديث عنه الذرية الصيغ من الشهداء احدا انه
صلى عليهم في المعنور وهم لا يرون الصلوة على القبر في صحيح فاذا دفنهم لا يصل
عليه صلى الله عليه وسلم بل يغير في من قتله مسلم اذ في ظلمة وحيدة

في الصلوة على الميت
في الصلوة على الميت
في الصلوة على الميت
في الصلوة على الميت
في الصلوة على الميت

المصاحف لا يغسل عندها وهو قول المشي والاذاعي والنوري واسم واحد
واحدا للروايتين عن احمد وقال مالك في الشافعي يغسل الا من قبل في المعبر كولو
جرح في المعبر وقطع يديه منه وفيه جرحا ايضا اكره فيه حياة مستقرة
فقولنا انهما انه ليس بشديد سواء اكل او شرب او مضى او تكلم او مضى الى
طويل الا في جرحان القتل وقيل اهل البيه يغسل ويصلي عليه في جميع
القولين في قتل وطاع الطريق طريكان ولا في قتل المصروع كركب
ولو اسر القاتل اسلما واولاه مديرا ففي غسله والصلوة عليه وجهان
احدهما انه ليس بشديد عندنا شديد وبه كمال واحد وقيل اهل البيه
وقطاع الطريق المصروع مهلكا لانه يمينه الصبيحان المفعول ظلم الابل
لما روى عنه ابن ابي عمير المسند عن عبد الله بن محمد في شهادته عاب
وقد خرج في ثيابه برأيه ولم يغسل وروى سيف في الفتوح ان عثمان دخل
ليه السبت ولم يغسل ولم يمتنع احد من الصلوة عليه واوصى عثمان ان لا يغسل
ولا لا دفن في ثيابه في الجحيم وقالوا اوصى اصحاب الكلب انا مستبشرين
علا ولا نمتعوا بغيره ولا لا يغسلوا عناءا ذكره في المعنى فان غسل
وقل على شهادته وقد غسله وصلى عليها لونهما لم يغسل في المعركة
قلت **فقد روي** ان عمر عاص يومين في الاسبوع عاب بها يستدعي
طيبا فله اكل الشراب احيا لي قال البشير صفي بنيد اخبرني من بعض
طعنا به ثم شرب لبنا فخرج من الطعنه وقيل على لما في عتقه ليلاه
مغت من شهر رمضان ودفن لاول ليلاه من العشر الاواخر منه فقد
مقداريت كل عام **قول** واذا استشهد اكره غسل عندنا حنيف
وهو قول الاوزاعي وبه لا اجد مسحون من الماء ليلاه وليس يريح وان لم
يهرق من الشافعية وقال ابو يوسف وعمر بن اشيب والشافعي لا يغسل
كغيره من الشهداء وانما وجب باجنا به سوط بالوك وما يجب الموت منعه
الشهادة لان الغسل لا يخرج بالجماعة بل الموحص للغسل الا اذا الصلوة من احسا
لم توجد ولاي حنيفه ان خطه من الرواهب وقال السهيلي في الوصل الاكف

١٠٢
وعند المالكية ليس بورك في شرف المصطفى هو خطه من الرواهب واسم واحد
اسمه عمر ووصل عندنا من رواه عن النبي في قاضي جان وان عاصم وهو غاط
استشهد يوم احد فغسلته الملائكة وعليه السلام الى انك الملائكة تغسل
خطه من الرواهب عاصم بن النضر عن الرواهب في خطه الملائكة وقال ابو
اسيد تغسلها فطرنا اليه فاذا راسه يطرمه من جرحه الى رسول الله **اولا**
فان يغسل الى امرائه فما لها فاحتره انه خرج وهو جنب واولاده يسعون غسل
الملائكة في النواوي رواه الهيثمي في مسنده عن رواية عبد الله بن الزبير
منه لا يم ولا يغسل هو حديث ضعيف ورواه محمد بن اسحق المعاذي ايضا
وكان يغسل الملائكة له تقريبا لنا كغسل ادم عليه السلام وكان السجدة
ما نعه وحيث غسل الميت لا يرفع له القليل وحج قيل مودة وعنده عليه
السلام انه اسرع الى جنازة سعد بن عاذة له جسدان يسعها الملائكة
الى غسله كما سئفنا الى غسل خطه فذكر انه لو لم يغسله الملائكة لغسله
النبي عليه السلام فسقط غسله بفعل الملائكة ذكره ابن تيمية وفي كتاب
شرف المصطفى ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم راي خطه من الرواهب محمد
ابن عبد المطلب يغسلها الملائكة وكان ابو جخطه يعرف بالرواهب في
الجاهلية وخرج الى مكة مقدم مع قيس يوم احد محاربا ولم اقر له
هربا لهرول وهال هبال في سنة سبع وفي العصابة اربعة اشهادهم
خطه ذكره ابو عمر في الاستيعاب وقال لو كان غسله واجبا لما
سقط بفعل الملائكة ولا من النبي يغسله ورد ابن شريح هذا السواء
وقال ينبغي في كفيه ولو كفته الملائكة بالسند من خطه من قول النبي
ما انا الا نزلن افعالا هذا النوع اسما من النوع فاعدا له الحاسه وعلقت
الخلقت اكله من القسما اذا قلنا بعد طهرها وكذا قيل في طاع
الصحيح وفي البدائع في الاصح عنده وهو رواية الحسن بن عوف حنيفه وفي
رواهب يوسف عنه لا يغسل ذكوره في القعة والمعد **وج** عدم
وجوب الغسل بها قلنا في وجوبه **وج** الوجوب ان الدم سوط من اهلها

فمن غلبها ولا من الوجوب وجود السيد لان نفسه دليل على الاحداث فان
انقطاعه شرط صحة الطهارة والاصح عندنا انما كان يجب ذكره
ابن سيرة في شرح الهداية ولم يذكر ان قدامته في المعنى لا عدم وجوب الغسل
والصبي والخصون اذا كانا شهداء في انفسهم عندنا فيجوز حله ما لا يكره
لهم عود السيد من غير غسل وفيها احوى هذه الكرامة وفيه ان قدامته
في المعنى ان جاريه ابن النعمان وعمر بن قيس وقاص احد شهداء كانا من شهداء
احد وكانا صغيران فلما غلظ لا نعرف من في وقاص في يوم يدي
فيل احد وروى بن سعد في الطبقات انه في مثل يوم يدي وهو ابن ستة
عشر واما حارث بن النعمان فمات في خلافة معاوية وشهد بدر او احدا
والمسا هذا كلها واحدا في المسند هو عليها اسد حارث بن الربيع
الا نضار في مثل يوم يدي في الصبي وعمرها وليس في مثل احد
من اسد حارثه ولا حارثه بحال ذكر ذلك في تقييده في شرح الهداية ولا يخيـف
ان المسند كان قد مر من في مثل شهداء اخيرا استغنى عن التفسير والاصل
وجوب غسل الميت وليس الصبي والمجنون في معناه لعدم وقوعه طهرهم
في جوفهم ولم يكن فيه صبي ولا مجنون حتى ينجسهما بما بقي على اصل الوجوب
وفي المسوط والصبي غير مكنت ولا يحاجهم بنفسه في جموعه والحصم
عنه في جنونه في الاخرة هو الله تعالى ولا حاجة الى ايها انوار السناد عليه
اعلم به ونه فوات ولا يغسل عن الشهيد دفنه وانما يقع عنه شياء
وقد اوضحته واما مرسول الله صلى الله عليه وسلم ارث غسل او ثقب فكل ما لم يسم
فاعلم اي حرم من العزلة رتبة اي حرم او به روى عن ابو هريرة في المذهب
ارث اكبر من العزلة وبه روى انه جليل يكون ضعيفا او يتي كثره
المشاع واما العقباء انه غنوصا خلفا في حكم الشهادة لنيل راحة اكباد
ومر اقول الدنيا والارث ان لا ياكل او يشرب او ينام او يداوى او يشل من
المعركة حيا او يصلي او يكل بكلمة في رويته ان ساعده عن يوسف في
روايه عنه انه بن يدي على كلمة وفيه البدائع ابا جع او اشاع او تعلم بسلام

طويل وذكر ابن سيرة ان اكله والاكل اكله او اواه فسطاط او خيمة
او يعض عليه وفيه صلوة كمال ذكره في الحديث والربا حلت والورق
وعمرها روي عن يوسف وفيه صلوة او يعض عليه ويصلي وهو
يعقل ويقرر على اديانها لا يجازي في الضمان في الحديث والورق
وعمرها ان عاش في مكانه يوما وليلة يغسل في البدائع او بقي في مكانه
حياتيا كان ذلك اول ليلة كماله وهو يعقل او قام من مكانه او يحول من مكانه
الى مكان اخر وفي الزيادة ان هذا ظاهر المذهب لان ما دون ذلك ساقط
لا تنطبق ولا ذلك لو كان حجاج الى بيت الله في العرف فلا يكون معروفا
بنفسه بل بخبره وفي نوادر السوء عن يوسف اخا لك الجريح في المعركة
التي من يوم جبا والقوم في القتال وهو يعقل ولا يعقل من يوم يدي الشهيد
قال الانبي انه لو مات في اليوم كله من حرم ميتا من حراجه اصابته في اول ليلة
كان شهيدا وان يصوم الف الف يوم وهو جريح في المعركة حكى وفيه صلوة
لا يكون شهيدا وذكر الكرخ في مختصره ان عاش في مكانه وهو لا يعقل لا
يعقل وان لا يصلي يوم وليلة لانه لا يستغ عيانه فان كان ليبي وفيه الحديث
ولو كانوا في معجزة القتال فوجدوا جرحا محلول والقوم في القتال مات
من يوم يدي لانه لم يشهد ويجزئ حمله ورمعه من المعركة والفتك على حاله
لا يجعله ميتا وانما ارشاد انه لا يعدل صوم القتال وفيه الحق والمقيد
والحيط او بقي يوما وليلة في المعركة وان كان لا يعدل على الصلوة ان كان
يعقل هو ميت وان لم يحيا اقل من يوم وليلة وهو يعقل فليس ميت وان كان
يعني عليه في قتال فليس ميت وان زاد على يوم وليلة وروى عن محمد بن ذلك
الان انه لا يفي في مكانه يوما كان ميتا وان لم يلق اكله وان كان اكل لا
يكون ميتا وفي قوله ومضى عليه وفي صلوة كماله في نظر ومضى وقت كمال
عليه ليس بشرط وجوب تلك الصلوة عليه بل لو خرج في اخر الوقت خرج جرحا
وهو حي يمكن من اكلها ما سب تلك الصلوة حيا عليه فيقتل ويصلح الكفا
حياتيا يغسل لان يكون في عجرة الموت ولم ياكل ولم يسرب في الحديث

وهذا ابن حنبل في رواية اسحق بن عمار انه قال روى او اكل وشرب او
مال او نام او عطس فانه يغسل الخ ان يكون به جوارح كغيره ولا يغسل
ان لم يكن موضعها ثم اكل وشرب وعمل ولا يغسل ان لم يكن به جوارح
الحارب وطول الوقت جواره ثم ما من جوارحه فان يغسل من غير جوارحه
ولو اوصى بشي من امور الاخيرة كان له ما اذا اغتسل في يومه خلا غيره في المذلة
جعل هذا الاختلاف بينهما في امور الدنيا وفيما لا يغسل من الاختلاف فيما اذا
اوصى بامور الاخيرة واما في الدنيا العاقبة انه يغسل وهذا موافق لما في
الكتاب وقيل للاختلاف وجوابي يعرف فيما اذا كانت الجوارح بالزينة
والاهتمام بالاولاد وغير موافقة فيه وجوابي محرم اذا اوصى بامور الاخيرة
والا يوصى بغيره فيه ولا في الجوارح وهو الاطراف وفي شرف المصطفى
عليه السلام ان محمد بن النعمان يروي عن خارجة بن زيد عن ابيه قال بعثني
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليطلب سعد بن الربيع في الجبل فاني رايت
فاقر او السلام وقيل له يقول لك رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تجدك
قال لم أجعل الطوف بين القلي فاصبته وهو في اخر رمقه وسعد بن زيد
ما من طرفة بصر مع سعد بن زيد بسيف ورمية فلهما فقلت له يا سعد بن زيد
الله يعز عليا السلام ويقول لك اخبرني كيف تجدك فقال علي رسول
الله السلام وعليا السلام قل له رسول الله اجده راحة الجنة وقيل
لعمري الاضمار لا عندكم عند الامان وصل الى رسول الله وفيكم
عن ظروف وفاضت نفسه فاردف ان اسقيه فاذا راحل بطوا اليه
فاذبح له ان اسقيه فلم اصل اليه حتى اتوا جميعا انتهى كلام صاحب الترمذي
فانظر في حديثهما صاحب حديثه عليه او اسخوفا عليه من تعصب
الشهادتين بلما الذي هو من ايام الاحياء حتى لا يسا لوامس من روى
الدنيا واصلح الكتاب ما لا يعطسا والكاس يدار عليهم جوارح
من تعصب الشهادتين وفي الحديث الكاس كل اذ فيه شراب وفي الهاتين
لا يشراب الا يشراب الكاس لا اذا كان فيها شراب قال وقيل الكاس لها على

الاستعداد والاجتماع وفي الحديث لا يشراب الا اذا كانت فيها خمر ولا يشرب
القلبي فيمنعه الكاس ان يشرب ولا يكون الا في وقت واحد
الكتاب لا يشرب فيه ما كاس تطير الكاس من يده والفسطاط الحية
الحسين وفيه مستغاث من الماء وكسرها في لسانه وكان الطاء الاولى
وشرابها لشين في بطون لا يرفع من الماء وكسرها في لسانه في يده
وقيل في حديث في المصطفى في الواجب فيه الدية والقبالة
فان كان في معنى هذا اخيرا الا اذا علم انه من غير يده فلهما معناه وقيل في ذلك
في الاستعداد والنجاسة اذ وجوب التعصب لا يخرج عنه عن الشهادة عندنا
لان عاقبة وكان في معنى هذا اخيرا لان في الجوارح على ما في الدنيا
ان جوارحه في الاخيرة ان لم يوجد او قد ذكرنا في اول الباب والسر
فيه ان وجوب المال يثبت بالشبهة والعصا لا يثبت بالشبهة ومن قيل
في حديث او عصا من صلى عليه ولذا اذا لم يكن في حديثا وهو مروي او عا
في قوم فقتلوا لانه ظلم نفسه فلهما من يدها ومن قيل من البعثة وقطاع الطريق
لم يصلي عليه وفي المصطفى روى المعلى عن جعفر ان الباع لا يغسل ولا يصلي
عليه وكذا وقطاع الطريق وهو قوله وفي الحديث عن جعفر في وقطاع الطريق
الطريق لا يصلي عليه من اصابوا في الحرب او فيكم الامام حديثا في المصطفى
وقالوا بعد ما وضع الكعبين لولاهما صلى عليه معنى البعثة وكذا وقطاع الطريق
اذا قتلوا بعد موت الامام عليهم السلام لا يصلي عليهم اذا قتلوا في حال الجارية
والحرب وفي الحديث ذكر الصدر الشهيد في الوصايا ان اهل البيت ان
قتلوا في حرب لا يصلي عليهم وان قتلوا بعد موت وضع الكعبين ولا يصلي
عليهم وكذا وقطاع الطريق ان قتلوا في حال الجارية لا يصلي عليهم وان قتلوا
وقتلوا يصلي عليهم لانهم تركوا النبي في ليلته وانه نأخذ ولم يذكر انهم
يعملون وقد روي عن الامام في السقي اختلكت المشايخ قتل فقتلوا في وقتهم ومن
الشهادتهم الحكم المعتبر بالمعصية حكم الباع ومن قيل ابو يده لا يصلي عليه افعاله
له ذكر في جوارح النعمة ومن قيل نفسه خطا بان قصد رجل من العود لغيره

ومر قول فقها الامصار وهو الحق وفي الاسراف ونهى عن الكلام ولاهلام
خطيئة زولين عن لان مسجودا فادانته يتكلم فاقرب راسه بها ليعلم
وكيفية ابن عباس وعلمه اهل العلم وكان ابن جبير وابراهيم بن محمد
والسعي وابو بردة يشكون وابي جحط خطب فقال بعضهم انك انك اوتيمان
تتصه خطيئة الذين خرجت كان الحجاج وخطبوا وبعثون عبيدا وان الذين
قال الصبي لي جليل الظاهر في ذاك ثم رجعا الى الجمعة فقيه وكه
تاويلنا تحتها انه كان يحدس الجمعة حيانا خلفا لجليل والى الثاني
ان كان سميا اخيرا عن فقها قال ابو بكر انا بع اربع السنين اولى
وذكر الامصار وعصبة من ذلك والامصار خطيبا كان ابن عمر خطيب
من كلام الامصار خطب وبعث اساقفة وراى الاساقفة عند الذين
ان في ليلى وزيد بن حنبل في الرعي ان خطبا وكذا ابن المزدور وحديث
المسايخ فيما ادلم يتكلم بلسانه وخطبه اساقفة اولها براسه او
بعينه نعم ولا اذا راى نكراتهم من جهة ذلك فيقول للسان والعباس
الاساقفة فالانصلي الله عليه وسلم روي عن ابن مسعود بالاساقفة وهو خطيب
عنى الاخرون ويمكن الكلام وقد الخطبة في اساقفة الله بالعرف
فما يشبه كلام الناس من الغلمان من قال اسكوت كان لخاصي جهم
لانصلي الله عليه وسلم كان يسميهم مما يزل عنهم من القوم اما اليوم فاساقفة
عبودا لانه قد يكفى في القوم من هو اعلم من الاساقفة واورع من ولا
يلتزمه اساقفة خطبه من هو دونه وفيهم من قال ما دام في الجمل والسناء الله
تعالى ولو جعل للناس تعليم ان يسبقوا اذا احدث في منع الخطبة
والعلم فليس عليهم ان يستعوا وكان الصلوا في يقول على القوم
ان يرضوا وان لا يقولوا له انما الذين امنوا واطيعوا علي بن ابي طالب
محمد بن علي بن ابي طالب ان صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم والذي علم ان
ان علمه ان يرضوا من اوطا الى اخيه اوك ابو حنيفة ومحمد اذ اكره الرسول
فما استعوا وادبر الله بالانصلي عليه وسلم صلوا على الرسول ان المزدور

فطبيب انفسنا عن موتنا فاعلموا انفسهم وعلموا انفسهم بملكي احدثهم
 اياه او له لولاه فيا حثبه اياه ليليه ولا يشا في اوله ليشي حتى يدخله
 الله واياه احدثه ربه مسلم فاولا الله امين جمع دعوتهم بوعوت وبراعت
 وهو الرجل البهيم وهو ربه اهرم ساجون في احدثه دجالون في سائرهم لا يحسنون
 من موضعها ان المصيبة في الدنيا لا ينعون الدخول على الحرم وفي الباب
 احاديث كثيرة غير ما اخذ ما ذكرته ومنها ان موت واحد من الامة له نجاسة
 من النار ولذا السقط والله اعلم بالصواب **فصل** في ذكر
 فيه طواف من احوال المحضرين وما وقع في الوجود من الحزن والرجوع بالخواص
 وصبرهم عليها ونسب من الرماة والتمسك لمن تار من بعض علية فراقه
 بمن ابلى مائة هل سكر الصبح الا السقم والسقم واللب واللب
 والوجود الى العدم طبع على الارواح واستبد بها سموا من الرماة واللب واللب
 وتعلق بالنام طبعها من طبع الما جنة نار فالهين من

ضد

له

العظمى كان في دين المؤمنين البعثة الشايرة كون المحببة تلك الاما هو اكثر منها
 كذا في قوله لا ولا ذرة له على دفع ما هو اكثر من ذلك ورجح ان الحق كان يحيط
 وله ويقول له ما دفع الله عنك كان عظمى واكثر الفينا اصابت له يوما
 بالي هذا ما دخل في عملي ولا يدور في قلبي لفتن فداومت في الظلم الفلاني
 بي يومه ليد حتى شمع الله هذا وتعلم ان اقول به في فاخذوا بقرعة على اهلها
 حمارا وزادا وقطعا اليها مائة والغباني حتى نفذ الما والزيد وهما اسيان اعمت
 عظمى في رجل ولا يخرج من الناحية الاخرى في نفس اهلها فخرج
 لقان العظمى باسنا من رجل ول وسوع عاتيه نصفين فلبت اسلها
 ومعد سكي عليه وقطر الدم عاوجه وله فافان عن عتبه فله بال ايتي
 خوني ولك في هذا ان تذهب بقتي حسن في فليلي يوم الغمام
 وان بعدت في عملك انا وابنت وهما ابنت سكي فلو كان هذا خونا ما كنت
 فله له ما قلته للحق ولما يكاي عليك في ربه الوالد على الولد نظر
 فزاي دجانا منطعا الى عريان السبا واذا ما رين سبها وشعافا فله ما
 وناذكر يا فغان ما يقول وللك السفيرة فله يا ابا المصطفى اسع كراما
 اركن تحمك من انت في الناجين بل بعثت بحسب هذه البلية بكل من حل
 بها فولا العظيمة التي عرضت رجل وللك فله قد خست بحكام اهل
 البلية فلما سمع الصبي كلامه لا است بالله وان ما كنت فعوله في جو كان
 داود وعلمه بالسلم يعني مجلس لقان في بعثته حمله ومو اعطه معجلا له
 فله في الملك والنبوة ولوف بين منه شمع حماره داود وادعوا لوف
 رايت خلوا معناه ابن الجوزي في المنطق وروي ان فايدا من فواد فريد
 ابن معوية وقع من مكان فحل فان كسرت رجله فعاذ ابو ذابة
 فله له ما دفع الله اعظم والنبوة لك في هذا فان له في خير في فله
 ولم يثبت في الخبرين كالحج فلما خرج من عنده وصل اليها فحدثت بل
 بزيديا من الخبرين فله لك كسرت من طهر الله عما فله ليعتد بحج
 بغير رجل فله من حبا الخبر بيل الحسين فله اصدف ابو ذابة فله

دخل جنت من قبل احسن اللغة المباحه السلي من ابني عليها له
انتم فاولا لشدة الباكين حرك على احوالهم لعلنا نسمي
وما يكون مثل اخي ولكن اسأل النفس عن ما لنا في
نكون نطوع النفس فاذكره لعل عن يوسف
طوع النفس للدارك وعن ربه النفسان او القاسم وهذا البقي ورحمه
الله على النار فان الجنة ليس فيها كل واحد من محبوس وحده وهو نطف انه
لم يبق فيها عوا كاحسن ان نظره حال من اصيب باعظم منها السامس
اجبا اكلت كالولد والوجه وضوها السابع طيب الاخر كحل عيبا
الصبر ونوب الصابر من عاصمهم اعلم ان من حفظ او امر الله
حفظه الله تعالى له عليه السلام احط الله يحفظك احط الله يحفظه الله
تصرف الى الله في الوضاعة في السدة المبركي ان يونس عليه لم تقدم
لدا على اخيرا خديده فتجاه تلو لا انه كان من المسبحين ولما لم يكن لغزوت
عالم يوم محله معلقا فصيل الحزن وقد عصيت قيل وكنت من المفسدين
دخل ابو محمد الكيركي على القيد قبل موته بسبع عشرين فلما برز باكبيا وساجدا
وقال يا ابا محمد اخرج ما كنت اليه الساعة فلما برز كذلك حتى فارق ربه الحزين
ان النفس لعنه الله اسد يكون على ابن آدم عند موته يقول لا عوانه دونكم
فان فان حكم اليوم لم يتحيمه فربما اسفله في عصفاه او حال بينه وبين
البوية فموتة او سعة من اصلا في شانه او عن الخروج من الظلمه او
قال لي ان سبعة حيرة فلما وجه هذا المعذوب والسنة او قال لي هذا
الدين ثم لا يدرك ابن الصبر وربما اعترض على القدر فينبغي ان يحل
المومن في دار الموت في تلك الساعة ليرجم عنه خاسا ويمنى علم الله
منه اكل اعانه وقد يكون ظاهرا التعذيب ولا يكون في الباطن كذا الاستغفار
الغلب والفكر في انظار اللقا ولا يحسن احوال تقطع طبع ايدي النسوة عند ربه
يوسف الصديق ~~ما قبل من الساتر عند المات لما حاضروا عليه~~
السلم الموحات لا يلكه مفر فتم حركي ولا ذب به فقال اليك عني فاني انما انيت

من قبل اخي بني وبين الالهة ربي فقيضوه وعن ابراهيم الخليل عليه السلام
لا حزنه اوفاء عيل الى الموت بل طيف به فانه وهو في عيب له في صور
شبه كبري من منه فقط ابراهيم من الغيب فوضعه بين يديه فقام يرفع
ويديه انه باكل وجه في حبيته وصله فجي ابراهيم من ذلك فقال ما اقلت
النس منك ساجد الى عبدك فذكره عن ابراهيم في ابراهيم ولاي على هذا
وانا انكول ان كونك الله ابراهيم في اليك فطابت نفسه الموت فقيض روحه
ولما اودع يعقوب على يوسف مصر اقام عنده سبعة عشر عاما في امانا طيب
فلما حزنه الوفاة اوصى ان يدفن عند والداه في مصر ان يوسف لما رأى ان
الذي الادوم واخذ ذلك الموت باق الى الكهنة فمحق الموت قال ابن عباس لم يقن احد
من الانبياء في الموت وعن النبي كان داود عليه السلام شديد الغيرة على نبيه
وكا ان اخرج علق الابواب ولما دخل على امه احد فظنوا انه قرأت
رجالا فاني في الدار فله من ابن حل هذا الرجل والابواب مغلقة والله
لتنفضن فخا داود فاذا الرجل عاين في وسط الدار فقال له داود ومن
انك قال انما الذي لا هاب للملئ والتمت منه الحجاب فله لاسلخا الى الموت
مرحبا بامر الله فويل داود مكانه حيث قويت روحه وعن برز بن راج
عن حفص بن الوفاء هذا بلغني الاجبة تخدا وحزن به فاشتمل اليه واخذ به
فقال هو واطوباه ولما اصيب القوس بده في طاعون عول على اس استغفر معاذ
ابن جمل فاشتمد الاسر على الناس فله لو اعاذ الله تعالى يرفع عن العجز
فقال ليس رجز لي عنه دعوه بنك وسداة تحسن بها من شياخه الامم انال
معاذ فيصيرهم الا في من هذه الرجز فلعن امه فله كيف جلدت فالا
يا انا انا حتى من ربك ولا رجز من الموتين فاستجبت لاسم الله من الصابرين
ثم طعمت امراته فها لا غ طعن في ابنته فها يقول الله انها صغيرة فالك
تبارك في الصغيرة حتى مات رضى الله عنه وقال الله عليه غنة عند موتها
بالموت لا يول حب جبال فافاء الله انك تعلم في كتب اهل السما المهور اجور
ومكاد الساعات ومن اجمه العلماء بالوكب محمد حلق الدرس عن عبادته

الخاصة انه حث عند موته قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من شهد
ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله حرم على النار ان يقول بغير الجمال ركن ولك
مجاهد وهو ساجد وعن عبيدة بن جسان قال لما احضر عمر بن عبد العزيز قال
اخر جاهلي في بقيت عذابي في الميتة بعد جوارحه فمعد طه الباب فسمعهم
يقولون جبارا بهذه الهمم ليس بوجوه اس ولا جان ثم قال تلك الدار الاخرة
تجعلها للذين لا يربون فلو اني لارض ولا فسا ولا العافية للميتين ثم هبط
صوته فله سمل لفاطمة فله قبض من اجلك فدخلوا في جرد فله قبض وقص
وسوي صلى الله عليه وسلم وطلب الحسن بن صالح بن حمزة اخيه على ما وهو يصلي
فلما قص صوته اني عجزا فله قد سويت الساعة فله من سقاك وليس
في العزلة عجزا فله لاني في جرد فسقاني وكل استأبوك واخوك من
الذين اعلم الله عليهم من النبيين والصدوقيين والسيده والجاهل من جرد ووجه
وعز في بعض السويك في الحاضر ابو زرعة الموت وعنده ابو حاتم ومحمد
ابن مسلم والمحدثين شاذان وجا علة من الغلاة هو ان يلقنوه فقالوا تعالى
نذكركم اني في الجرد من سبل في الحال عن عبد الحميد بن جعفر عن صالح
ولم يجا وزفيا الباقون سحر فله لاورده في سدا عن في عاصم عن
عبد الحميد بن جعفر عن صالح عن ابن عري عن جرد بن عري عن جرد بن عري عن جرد
ابن جرد فله لاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان اخر قوله لا اله الا الله دخل
اعنه نوي وكان ابو حاتم اخي في قاعا شريف وضع القلبي يده ولا ان كان
هنا هو افراته انه نوي طيب فاق من ساعته في الجرد في قاعا رابا باناس
في اليكاه قبل ما قبل الله بكم فله لاهل في باسك فله ما وهي جرد وسادي
فان الله فله فاذا وقع فيها ملو

سبح
بارك ان عظم في نوي كثر فله علك بان عظمك اعظم
ان كان لا يجرى في الجرد من من الذي يدعو ويوحى اليه
ادعوك رب علك اضربا فاذا ردك يدك في جرد
الي اليكوسيله الا الرحا وجعل عفوكم اني مسلم

باب الصلوة في الكعبة المصطفى

جائز من فضها ونفها وهو قول عامة اهل العلم الكعبة في ذلك
عنه في الحجاب محمول على ان الوجه الى الباب وهو مقصود فان كان الباب
مردودا وله عتبة فلا بد من ذلك في ذلك وفي هذا هو الصحيح في
وجه تعدد بدائع وماله كفي حتى صاومل بشرط فله فامة طوله وعرضها
ولو وضع من يده ثوبا واستقبله الجرد في ذلك لا يصلي في البيت الجرد
في رصه ولا رصها الطويل الواجب ان لا يكون ولا رصها الجرد وغير ذلك
لا بأس بذكره في الجرد الفرافة وذكر القرطبي في تفسيره عن عائشة
لا يصلي فيها الفرض ولا السعي ولا يصلي في الطواف فان صلى فيها كنية والاعاد
في الوقت من صلى في غير القبلة بالاحياء وعبدان جيب واصبو بعد اياها
ويقول الله في الجرد والابن عبد الحكم في الاعباد مطلقا وعبدان جرد والقبلي
من الجرد فيها وعند الشافعي الفرض في القبلة في الكعبة افضل منها في غيرها
لماله علة السلم صاوم في صحابي هذا الجرد من الفرض فله فامة طوله
المسجد الحرام وراه البخاري ومسلم والواو المروية الكعبة والام المالكية
استقبل البيت مأمورية وكل ما موريه لا بد ان يكون من العمل والترك
حاله التكليف والمصلحة في البيت لا يمكن الا ان يكون مستقلا فيسقط
التكليف حينئذ وهو خلاف الاجماع واستدلوا بالحجاب والترك والاشيا
وجا علة من السلف بقوله تعالى ان طربا بين الطافين والاعا في ذلك
الجرد على جاز الصلوة الفرض والقبلة في البيت واجاب المالكية بان مكان
الرفع واسم مكان الطواف للطواف في الطواف لا يجوز في البيت فله
الصلوة طائف لو كانت الصلوة التي عود عنها والركعة والسجود المستفاد من
من قوله والركعة السجود لا يفعل الا خارج البيت لم يكن لاسر السجود واسعمل
بسطه ويمنه لاهل صاوم في السجود معنى وانما كل الطواف خارج البيت
معنى لان المأمورية الطواف في البيت في البيت تستعين ان يكون خارج البيت
فلما خرج عن طاهر الاية ايضا بالاجماع ولا منزلة في الجرد فله الاية

ويدل عليه ما ثبت عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل في الكعبة وهو
 يرتل القرآن فلقها فلقها عليها وحلها بها قال عبد الله بن مسعود لا يحسن ربه
 خرج بها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل جعل يقرأ عن يمينه وعن يساره
 ولبثت معه ولما صلى وكان النبي يومئذ على سبعة أعشار رواد البعير ركع
 وسلم وروى محمد بن علي بن عيسى قال لما وقفا للصلاة وروى محمد بن علي بن عيسى
 وعمر بن قيس عن أبيه قال لما قرأوا في الصلاة في أي موضع
 البيت من أجزائه الخ الذي وخرج أبو داود الطيالسي عن أسامة بن زيد
 قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة فراه في صوراً وقد
 يراه فالتفت به فجعل يحركها ويقول قال الله فمما يصورونه صور الكعبة
 فيقولون أن يكون عليه السلام صلى الله عليه وسلم في طرفة عين فمما هدى ذلك
 ما لم يسهله أسامة بن زيد في أن يكون في أي موضع ذلك أسامة بن زيد
 أحد الثقات يقول ذلك وروى أبو داود الطيالسي عن جابر بن عبد الله
 قال حدثني عثمان بن عفان عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الكعبة ولم يكن له ما دخل خرواً جدياً ثم رفع رأسه ثم دعا حديثي بذلك
 الفضل بن عباس وكان معه حين دخل وكان ابن عباس يقول ما أحسن
 أصلي بها ولو فعلت التوكل بعض القبلة قال في إلهام ما روى هذا
 الحديث عن ابن عباس الإجماع بين مسلمة مع أن جابر بن عبد الله ضعيف ولأن استقبال
 كل النبي في جوارحه إلى الله في منه محال فلم يبق إلا استقبال جهة منه
 وقد وجد ذلك في المناداة من شرطها استقبال القبلة في جوارحه عند
 عدم الصورة ولا فرق في ذلك بين المعرض والمقبل وقد ثبت فعل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم المناداة منه فيجوز المعرض أيضاً إذ كان وقوفه على ما ورد
 به لا بد أن يكون في الفعل والتوكل فلهذا نعم الحسن الذي يستقبل به المأمور
 به وهو من كان من جهته ووجهه وحصول استقبال جهة أحسن عند ترك
 المأمور به ليس بمقصود من فعله ولا مأمور به عند ذلك **فول**
 قال صلى الله عليه وسلم في جماعة فيها فجعل إجماعهم طهره أي طهره لإلهام جازر صلواته

متوجه إلى القبلة

ع

متوجه إلى القبلة ولا يصعد أمامه على الخطأ خلافه الفرك لأنه بعد
 أمامه على الخطأ في المبرور والمرتبة في جوارحه الفقه العاصي لوصاي
 فيها جماعة جازت صلواته سواء كان المقدس وجهه إلى ظهره لإمام
 أو إلى وجهه أو إلى جنبه أو إلى ظهره أو إلى جنبه لكن في جوارحه إذا كان
 وجهه إلى وجه الإمام لاستقبال الصورة المتجانب ولا يجوز صلواته
 بلية من كان ظهره إلى وجه الإمام والثاني من كان وجهه إلى جهة
 التي وجه الإمام إليها وهو عن يمينه ويقدم عليه بان كان أقرب إلى
 الحائط من الإمام والباقي عن يساره مثله لتقدم على الإمام علم بذلك
 ولم يعلم وإذا صلى الإمام في الجوارح لم يحل له أن يتحول إلى القبلة
 ويصل صلواته الإمام في جوارحه من يمينه أقرب إلى القبلة من الإمام
 جازت صلواته إذا لم يكن في جانب الإمام لأن التقديم واللاحق
 إنما يظهر عند إجماع الجاهل والجانب والله أعلم بالصواب
 مسائل الصلوة والعمام القنطرة المبيضة
 في الجوارح وصلوة الجميع صحيحة
 ومن تقبيل إلا الستة المتبقية
 صلواته على الإمام يمينه
 الجاهل الذي فيه الجانب الذي فيه
 الجاهل الإمام والملازم
 والمخلفين المبرهنة في الوسط
 حول مثال للعبة الشطرنج
 الكعبة والصف الطويل يقرب للعبة خور صلواته من لا عاذا به وعند
 والصف الطويل يقرب للعبة خور صلواته من لا عاذا به وعند
 الشافعي والجمهور في إخراج يمينه للسجدة أحكام يصح أيضاً ما ذكرنا
 في الألفاظ ولذا في الذين يصعدون يسارهم ولا يصعدون أحدهما ولا يصعد
فول من ضل على ظهره اللعبة جازت صلواته ويصح ولا
 على جدارها إذا كان متوجهاً إلى ظهره الذي هو سطحها وإن جعل



السطح الى ظهره لا يصح صلاته ذكره في حوامع الفقه والبرغصاني
وقال لو صلى على ظهره الكعبة يعيد ثلثه لا تثبت يعيد في الوقت هكذا
ان عبد الله لا يفتنه ولا صاحب الخلاف لكن المأثورة على ظهر
الكعبة وفيها بؤرة الحجر ولا الشافعي ان يصلي على سطح الكعبة وليس
بين يديه سترة متصلة لا يجوز وان كان بين يديه عصا مخروطة وغيره
متنبه ولا يستريح فوجها ولو جمع تركب السطح او العرصه سألون
الرا او جعفر جعفر فوقف فيها او استقبل بحجر ناسه مع ولو استقبل
حشيشا بابا او حشيشه فوجها ذمها لان شريح يصح في اكل ذلك
وقف على طرف سطح الكعبة واستند بها لا يجوز تركها في وقت الصلاة
عند نهي المصلي والعرصة مع الجهر الى عنان السماء في المحيط
والنوري وغيرهما القبلة هي موضع الكعبة والجهر الى عنان السماء
لان كبره ان مولفه من الحمار والطير والحجر ونحوها وكل ذلك مما
يقل يحول ولهذا الوجه بناؤها في مكان اخير او قبل حجارة الكعبة
الى مكان اخر فبني بها من يده وصلى اليه لا يصح صلاته ولو صلى
الى مكانه فهو صلاته وفي شرح التمهيد للبرهانى لو اهدى الكعبة
والعباد ذبا له فوقف خارج العرصه واستقبلها في صلاته جاز
بالاجلاف اما اذا وقف في وسط العرصه وليس بين يديه شيء متناضح
لم يصح صلاته على المنصوص به لان شريح فهو ولو صلى على الجبل
او غيره من المواضع العالية جازت صلاته تركه خلافه وان قبل
السا او ان يقبل جبل مشرف على الماء سمى بدخل من مدحج ان يكنى
ابا فليس له اول من يبنى فيه ويقدم بالارتفاع على ذراع او اذراع
او القدام طوا او عرصه وجمع التراب والوقوف في الجموع واستقبال
المحيط والجنس والخصا ليس عليه دليل من كتاب ولا سنة ولا
قول صاحب لو كان يقول بغيره ولا قياس ولا ادرك ما يستند في حال
مع استدلاله منهم على ما يقول بمثل مقالهم لو وجد منه وفي حديث

عمر رضي الله عنه انه عليه السلام لا يجوز الصلاة في سبعة مواطن
وذكر فوق بيت الله العتيق لا النواحي لا يصح اكرت وقوله لا الكعبة
هي العرصه ولذا في المنازع والاسباب الى الكعبة هي ايضا المرفوعة
من الارض والارتفاع والتورقة الكعب وقد تقدم ذلك في الكعبة هي
العرصة والصواب القبلة هي العرصه كما ذكره صاحب المحيط والنوري
وقال المصنف فيها بالدين القوي المأثورة في الاخير هل المصنف وطري
الاستقبال لبعض قولها او بعض قولها او يجمع بينهما لا قول المصنف
حينئذ والمأثورة قول الشافعي والادلة قول مالك لا قول المصنف
لا يسمي بيتا ولا كعبة اذ الكعبة اذ البيت ذو السقف والحيطان
واستدل جهر الله على اطلاق استطراد البناء والعرصة بان
البناء قد ازيل في عبادات النورين وعبد المحاجر وكان الناس يصعدون
الى هذه البقعة ولا يبا عليها ولا اذا كان في القبلة حتى يصلى الامام
بالتناس وهم متخلفين به جازت صلاته على حوال الامام بخلاف
من يديه حتى لا تواجهه من يده الله لا اذا كان بين يديه وبين يديه
تلك امة لقطه الاندام واعتبروا على السامعي فقالوا اذا كان
بين يديه اكاره جازت الصلاة وبدونه لا يجوزها وليس الاكراه
الحجرا اعتبارا ولو صلى الى الكعبة العرصه او على ظهر الكعبة
من غير ما ذكرناه اعله لا يصح صلاته عند **عمر**
وفت بذلك الامام وقد نرى كرامة النساء واستقبال الجاهل سبيلها
الامام في صلاته صلى الله عليه وآله واستقبال جهة اخير لا يفسد سجدة
المرغصاني والعباد في كتابه **المرغصاني**
اعلم ان الزكاة في اللغة بمعنى الثمن وهو الزيادة تعالى زكاة الزرع يتركوا
زكوة بالمد اذا زاد في ذاته كزرع او جمعها كالايمان والمقصود
الزرع من العروة حسا او زكوة او زرع وهو زيادة على
الزكوة وسمى المأخوذ من المال زكاة وان كان يتقصد به لانه يتركوا

الزكاة

عمر

[illegible]

١٢٢
له ولم يبعث شيئا في بطونها الا لئلا يلهه الجوارو لو رعاها في مخرجها فاكثرت في
شئ الا لئلا يلهه بها الجوارو لو ساءها من اي شيء كان له بعض اقطر يعيها في
بطونها الجرح حتى كوالاجية البواله وارواها ولو اسعد سورا واسوسون
كتب له بكتاب خطره يحطوه الجرح واما الذي يحيى له سكر في الرجل يحكمه بالكتاب
ويجلا ويبيش حتى ظهروها ويظهرها في عشرين اوسورها والتي هي عليه يورد
فالولف الجرح رسول الله قال ان الله على هذا شيئا الا هذه الآية الكريمة
التي هي في رجل من اذن جرحه ومن رجل من اذن سكره ومن رجل من
واحد خدس اخر من اذن من الله عز وجل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من انا الله ما لا يورثه من رزقته فلم يورثه من رزقته مثل يوم القيمة يحيا
اقرع له زيبان في رطوفه يوم القيمة ياجد به من ربه يعني عذيقه ثم
يقول انا ما انا فتركتم تلاوة قوله تعالى ولا تحسبن الذين يحولون بها
انهم الامن فضله الاية رزاه البخاري وحديث اخر عن عمر بن الخطاب
الله عز وجل قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما باز الناس فانا دخل
فقال لي رسول الله ما انا فقال اني فومن الله ولا يملكه وكذا به لقائه
ورسله وتوفى له لمعت قال لي رسول الله ما الاسماء قال الاسماء ان تود الله
لا تشرك به شيئا وفيهم الصلوة المكتوبة ووردك في الرزق المزموع منه نصيب
سهر رمضان قال لي رسول الله ما الاحسان قال ان تود الله كانك تراه فان
لمن تراه فانه نواك قال لي رسول الله من الساعي لسما السؤل عنه ما علم
من المسائل ولكن سألني عن سراط اذا اولف الامة ربه اولف من سراطها
واذا كانت كجافة العروة ورس الناس فقال لي سراطها في عرس من العروة علم
الاله ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل علم الساعة وينزل
الغيث ويعلم ما في الارحام قال لي قوله عليه خبير قال ثم ادبر الرجل فقلت رسول
الله صلى الله عليه وسلم ردوا علي الرجل قال خذوا اليه وردوا فلو ساء فله رزق
الله صلى الله عليه وسلم هذا جيزيل جال العلم الناس ومنهم انفقوا على اخراجهم وذكروا
الواجب احسن من عبد الله العتيق حتى يكذبوا بهم والافعال من علي بن ابي طالب

على رأسه لقوة السم حتى يقع عليه شعوه وقد علم ان هذا التصديق
بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يدعي من جعل الإيمان بالصدق
والطه وأعلمه ان الاسلام هو الطه الحائث المذكورة فيه وهو ما ولي الاجماع
وقيل ولادة الامة ومنها كثرة السراير في آخر الزمان وانما هذا الصلوة
المكتوبة لقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كما يامرونكم اي
موقفا ولقوله عليه السلام تحسن صلواتكم لله وقوله افضل الصلوة صلوة
المؤمن في بيته الا الم مكتوبة وسمى الزكوة المفروضة لانها جزء مقدرة
المال وفي الصحيحين من فضل رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر
ويخرج البخاري عن رسول الله هذه فريضة الصدقة والنظر الثاني
فيمن يجب عليه وهو الرجل الاخر اذا ذكرناه في اول الكتاب لان العبد
لما دون له ان كان عليه دين عبط بكسبه وهو مال سيده عند خيتم
وعنده ما يستحقه الصوف اليه عوامه وان لم يملك عليه دين عند الزكوة
فيه على مولاه وبه قال الشافعي والابو محمد علي بن حزم في الحلي وقد افعل
اهل الحق وهو قول الثوري والحق وسروك بن عمرو في الخطاب وما امكن
لا يجب الزكوة في مال العبد لاهلية ولا على سيده كالابن المندرد وهو قول
ابن عمر وجابوا الزهرى وقتادة ولي عبيد واخرون قال ابن حزم وهذا
قول فاسد جدا بخلافه الا ان والسنه قال والخطاب ان يكون للمال له
لقولنا اول سيده بقول الخليفة والشافعي لو لم يملك سيده ولا العبد
ولا السيد هو جليل حرام على العبد والسيد في بيع الامام ان اخذ
المال ويضعه حيث يوضع المال الذي لا مال له فهو لا يقولون مع ما اصرهم
في باقية العبد القسري بما في سيده فلو لا انه مال العبد لغير ما احل له
وطي فرغ لاهل خد فانه ~~هذا~~ تشريع على ابن عمر وجابوا صاحب رسول
الله صلى الله عليه وسلم واساءة في الادب مع ما لا اثر للمندرد ولو جعلها لغيره
على العبد وجوز له اخذ الصدقة مع حرمة بيع العبيد وهو قول عطاء والبخاري واورد
وسوط البوغ والعقل لان الصبي والمجنون لا يجب الزكوة في مالهما عندنا ومو

قول ابي ابل وسعيد بن جبير والصفي والشعبي والثوري وكسن البوري وحكي
عنه انه اجماع الصحابة ولا سعيد بن المسيب لا يجب الزكوة الا على من
وجبت عليه الصلوة والصيام وذكر جريد بن بخويه النساكي انه ذهب
ابن عباس في المسوط وهو قول علي بن ابي رباح بن جعفر بن محمد بن ابيه مثله
وبه لا يصرح ذكر النساكي قال وساب اهل العراق لا يرون الزكوة على الصبي
ولا على وصيه وقالوا لا يجب الزكوة الا على من وجبت عليه الصلوة ولا
ابن مسعود انه لا يابغ ان يشاركي وان شئت لم يزل لا وراعي وسعيد بن
عبد العزيز يجب الزكوة في مال الصبي ولا يجب حصصها اذا بلغ اعماله حتى يزك
بنفسه ولا يترك ليل الزكوة في مال الله وان اداها الوصي فمن قول ابن شبرينة
لا زكي الذهب والفضة والكنز كالايل والبشر والعتق وما ظن به غاب
لم اطلبه ذكره ابن المنذر في الاسراف وقال الشافعي وابن حنبل يجب
الزكوة في مالهما وظلما لوصي والوطي لا ادا واما عا لترك وان يخرج الوصي
وحسبهما بعد النور والافاقه احوالهما المصني من السنين وعبارة
الشافعية لا يجب الزكوة عليهم ابل يجب في مالهما واحبوا عبا روي عن
الشيخ عليه السلام انه لا يفتي في مال المتبني حبر الا اذا كمل الزكوة وعبارة
احكام الله الوحي عليهم اذ في في المعنى الصدقة فيه بل انه اجاد سد اهل
علي عمر بن سعيد بن ابيه عن جده اجداه فيه النبي بن الصباغ عن عمرو بن
سعيد وروى الشافعي مذكرا عن ابي اسحق الشيباني عن عمرو بن ماله بن محمد
ابن عبد الله العرومي عن عمرو واما النبي بن الصباغ فقد قال لا يساوي
شيئا وقاله الرازي ايضا وقال الشيباني معروك الحديث لا يجب ليس
بشيء وروى المدايني مدد علي بن ابي حيان كان يوقع المراسيل وسند
الموقوفات من موقوفه فلما خشي ذلك فسأله عن الزكوة قال لا يركن في
مع نصيبه الا من اذن من كل عمرو والرازي عن مدد بن ابي عطاء
وهو ضعيف واما محمد بن عبد الله العرومي فقد قال لا يركن في مال متبني
واحد ليس عمرو بن سعيد عن ابيه عن جده في الجملة ضايف لا يركن سيد

حديث معروف عندنا واول ابوابه بن حبان الحافظ لا يجوز الاحتجاج
بما رواه عمرو عن ابيه عن جده لانه لا يخلوا اما ان يكون موسى او يوسف
لان عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص بن ابي رباح
محمد بن ابي جهم له فيكون موسى لان ابا جهم بن عبد الله فابن شعيب لم يكن
عبد الله فيكون مقطوعا واما الدارقطني جده الا في محمد ولم يذكر رسول
الله وجده الا على عمرو بن العاص ولم يذكر شعيب وجده الا يوسف عبد الله
وقد ادركه فاما السببه لا يخرج عن الحديث وقد قال سمس الدين سبط
ابن العزقي احاديث عمرو بن شعيب فيكون عند الدارقطني من اهل الصفة
والعزقي ضعيف بانقارهم واخي الشافعي عن موسى يوسف بن جهم
لا يخرج الا عن رسول ابن المسيب وعن سعيد بن المسيب عن عمرو موقوفا عليه
قال في الحديث اسناد ضعيف صحيح قال صاحب الامام وفيه من النظر
ما قيل في صالح سعيد بن عمرو وعمر ساعه وقالوا ايضا انها جوع مالى
ففيها ما لها كما انما في الماويه ونفقة الابوين والزوجات والعسر
واكثر من ذلك وصرفه الفطر وقاسوا على الباقر العاقل قال ابن الدين امام
زمانه وكل ما يتقول عن الشافعي **ول** انما عليه السلم في الصوم رفع
القال عن ثلثة عن الصبي حتى يحل عليه فاذا مضى على ما قال الصبي سنن يكون
ولم يخرج البولي زكاة ماله حتى يبلغ الصبي حتى عليه الخراج زكاة ماله عن
السنن الماضية فاذا لم يخرجها لم يملكه بل هو للصبي بقية قال شيخنا
السرخسي رحمه الله الوجوب بحضرة الامة ولا يجب في ذمة الولي ولا بد
من القول بوجوبها في ذمة الصبي وفيه بوجه اظهر عليه ولا بد
احدا كان الاسلام على خمس وذكر منها اتيا الرضوخ والانسلاخ نفسه
عبادة محضه فكيف لا يكون بعض الزكاة عبادة واذا كانت عبادة لا
يجب على الصبي والمجنون تسليوا ركانه ولانه جعل المال للعبادة
ثم صرفه الى القصر فكان عبادة محضه حتى يحصل بها الفطر ويشتروا
فيما اليه كالصلوة والصوم والنج ولا بد من بيته واحتان عند الابراء

لتعقوبه وعبد وولاية الولي عليه ثبت من غير اختياره وبسبب خلاف
القول بما رواه بعد البلوغ لانه ينسب له عن اختياره فوجرت الشبهة والغير
عند الدعوى الى التائب وقد لا يكون الصديق يعني الله عنه والله لا يمان
من وف بيمين الصلوة والزكاة مستوفى عليه على هريرة في الحاشية
على الصبي والمجنون حول المصاحبة تفريقه بينهما وقد خلفه ابو بكر فيقال
المقرون بينهما لان الاصل مواءمة الامة والثاني لا يخرج الى قليل واعلم
ان من قال الصبي والمجنون وينزل البايع العاقل اما عشر قروا العزقي فيقول
انما قال الصبي ناقص عن البايع بدليل عدم تماثل الاعناق في ما له على ما لا يغير
مال والتشديد والحقبة والصدق والوف والوصية عندنا وسائر الدين
النسب فان مضار كانا بخلاف البايع والعزقي الثاني ان الزكاة في مال
البايع مطعون له عن الاثام والاورار لوجوب اخذها اياها حسنة فيكون
مذهب السنية والنص والثاني قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم
وتزكهم بها فكأن الزكاة في حق البايع مطهرة ومكفرة للاثام ولا كذلك
في حق الصبي والمجنون فلهما يخوفان في عبادة فطال ما ساهما عليه اذ يطهر
الطاهر محال فان **ل** لو كانا مطهرين غير معتبرين بدليل وجوبهما على
الانبياء والثالث من عن الزكوة **ث** الانبياء غير معتبرين من
الزكاة والصغيرة فتقع مكفرة وتكفر بالذنب بالثوبه غير دفع طوع
به لا خيال فسادها فقد شرطها والعزقي الثالث ان الزكاة انما يجب
في المال النامي واستباحه المالك لا يكون كاسم المالك اذا جهاد
الانسان وحرره على نفسه المالك وحصل الزيادة فيه في مال غيره ليس
كاحداث نفسه في ذلك وهذا معروف بين الناس ومما شهد به العادة
ولا يلحقان بغير الفرق الرابع ان حياجه الصبي والمجنون الى المال
استد من البايع العاقل اضعفها من غيرها من الكسب بخلاف البايع
العاقل وكان يحكم بالزكوة في لها في كسبه تفويتها لها والرس
من غير خلف كالعامة في زكاتها مع زيادة حاجتها اليه فلم يولوا

في غناه والوقوف الخامس بحكمة في وجوب الزكاة على البالغ فهو القس لإمهارة
بالسوء بمزاق محبوبها الذي هو قطعة من ماله في كل سنة بخلافه المصبي
والجور في العرف السادس وجوبها على البالغ المصدق من العلم على
الخصم فيه تعالى ويحفظه في حوائجها وجوبها على البالغ المصدق من العلم على
اهل الدال والبالغ انه قد بان بتسليمه ولا كذلك المصبي والجور في العرف
السابع السور في الجور اشكر المصبي على بوقته لا يشكر المصبي على بوقته
والبالغ ما موردا لشكره في شكر المصبي على بوقته لا يشكر المصبي على بوقته
للمصبي والجور في العرف الثامن ان البالغ المصبي وجوبها على البالغ
واذا الزكاة عناء بدليل اشتراط المشقة فيه كالكسوف والصدقة
وكان في وجوب الزكاة عليه تحصيل هذه العبادات المسامحة بها بخلاف
المصبي والعرف التاسع البالغ الزكاة احكام السور لدخوله في الاسلام
طوعا واختيارا فكان عليه وجوب الزكاة عليه بخلاف المصبي فانه
لم يستحق منه التزاما اذا اسلامه بالتحسين فكان وجوبها لا من ل
البالغ المصبي فانه كان خفي والعرف العاشر البالغ دخل في الامور
بالزكاة في قوله تعالى واتوا الزكاة وقوله عليه السلام ادوا زكاة
اموالكم الى الصبي والعرف الاثني عشر والبالغ المصبي بالاجماع والاثني عشر
بالامور يعني بصلته لا بمشاكل وهذا المعنى يفوق في حق المصبي
ولا يلحق بالبالغ والعرف الحادي عشر وجوب الزكاة ابتداء لا يحل
ليفتقر المصبي الى العاصي فيخصمها كلف دون المصبي والعرف الثاني عشر
عشر الزكاة وجوبها على البالغ المصبي ولا يجب في مال الاجتهاد مواصلاتهم
والعرف من مال الشروع التي اعترضوا بها وبين الزكاة في وجوبها
ان مال الكسوف لا يستلزم فيها الحول بخلاف الزكاة والافتراق في وجوب
قبل الحول يدل على الافتراق في المصلحة دالها لا يستلزم فيها التفتت
لوجوبها وفي صدقة العطر لا يستلزم فيها التفتت لثباتي بخلاف الزكاة
اذ هي متعلقة بالمصلحة المستمرة والافتراق في وجوب بدون الضارب

دول على الافتراق في العاه والمصلحة تألها ان وجوب الزكاة موقوف
على اعتداد السور والاعتد لا لذلك بل الكسوف فيكون موقوف السور
الوجوب على هذا السور دون وصف الوجوب نه ذا لا على زيادة الحول
الى الوجوب نه وايضا ان صدقة العطر تجب بسببها التساوي لا لئلا
يجب سببها كوجوب الزكاة واجبة لئلا يخلو خلتها انما يات السور
فيها معنى العبادات اذ لا يخلو الزكاة وانما عبادات محصنة وهي موقوف
عن الصبيان والجوارين وتنفقه الجوارم فيها معنى الصلوات للرحم وثيقة
الروايات فيها معنى المعاوضة لانها بازا الاحساس المستفيدة احسن
لا يجب للناشئ بخلاف الزكاة وسادسها ان البالغ المصبي في الكسوف لا يشترط
الاجتناب على المصبي بخلافه عن العاودة وجمعا للضرر العايد على
لذلك الزكاة سابعها ان صدقة العطر فيها معنى الكونه حيث يجب على الغير
سبب العفو وفيه حق المصبي فانه لا يلزم يجب في ماله لوجوبه على الالبان
لم يكن المصبي بل وكذا العيس فانه مونه الارض النامية حقيقة فاشبه
الخراج ولهذا يجب في ارض الوقف والمكاتب وان لم يجب الزكاة على المكاتب
في ماله وقوله في العتق بالولاء العايل في العتق معنى الكونه وهذا قول
نحوه وهذا القول في المسائل معددة لا تدخل فيه الارض العسرية
عنده خلافا لا في يوسف لان جملة الصدقة واجبة عنده حتى يوفى
في بصره الزكاة وكان في المسبوط العسري مونه الارض النامية حقيقة
وقد ذكرناه قبل هذا من اجتناب الوعان اصل وطاوي فالاصل ان لا يجنبوا
والاصل ان ينعقد الخجل على الضارب حتى يعبر أشدا كقول علي بن ابي
وقد الخلافه لانه لا يضر اهل الكسوف في حق المصبي من وقت الوقف
وهذا من وجوب الصوم والصلوة هذا الزكاة في البالغ والكسوف الطاري
ان دام سنة كاملة فهو في حله الاصل في الصوم اذا السنة في الزكاة كالغير
في الصوم والمستوعب منع فيها وان جرح بعض السنة ثم افاق تعين في
الغادران اذ افاق ساعده سبها في اولها وفي وسطها وفي اخرها يجب كذا

الظفر على اللحم الثريمان وكان صلى الله عليه وسلم اذا خرج في طريق يوم عرفة
من غير ما رواه البخاري ومسلم والسر فيه ليس اكره من غيره عن النبي
عمر او اهدار او لشد له الظفر فان اولى سوى من اهل الطريق في النور
به او لم الصادق مسالك في الطريقين او لظفر ان حرق الاسلام واسما لهم
واحد الغسل فقد يقدم في غسل يوم الجمعة والعريدين وفي الارضين
بنيان ابن عمر كان يغسل يوم الظفر قبل ان يحدو ويغسله عن عاصي
الله غفلا ومن كان يري الاحتسا في يوم الظفر وطا وعلقه وعصوه والسعي
والسعي والبرهيم التي هي فتاة واللو اسما في وايضه ولبس خيل وابن
المنديل اسما في انه سنة كما جمعه ذكره في المذهب وبنايه المطلب
وفي المرونة وغسل العبد من مطلق دور غسل الجمعة وفي الدخيرة
لما كان العيد بمقص من الجمعة في الوجيب وهو في وقت السجود وعلم
استاد رابع العرف اعطى مساله عن عساها في انكره يغسل له بعد
الخبر ان يعمل قبله اجزاء ويطلب بالظلال السحر وفيه لطفه ورسول الطيب
وكان المالك والساجية يستوي في ذلك الداهية في الصلوة والفاقد
لانه يوم الزينة خلة الجمعة وهذا صحيح وبليس احسن ثيابه وعن مالك
قال يغسل اهل البيت في الطيب والكرينة في كل عيد وعن حماد
وحده من شيوخه في السوف في بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال
يرسل الله اسمه بعد غسل في العيدين والوفد في صلى الله عليه وسلم
انما له لباس من الاخر فلم يفتق عليه وهذا من عسر اهل ان الثوب
في هذه المواضع كان مشهورا وعن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كان يلبس
في العيدين ثوبا من رداءه او من ثوبه عبد البر باسناد الى ابن عباس
وان لم يجد ثوبا من رداءه او من ثوبه فلبس ثوبا من ثوبه يلبس بالحاء
المهله وفتح المراء للوجوه وفتح المراء وروى والكرينة وسمى من الجبر
معنى التخصيص والكرينة ثوبه كبرد محبواي يوين وفي الكعبان كان
له صلى الله عليه وسلم جمل فصل لوصف ثيابه في العباد ولم اقف عليه والفتك

حيوان تحت من جلده الذي يشبه السخايف ثم اخبرني الى المصلي وهو اجماعه
سنة وان كان يسمى المسجد اجماع عليه جماعة الشيخ وقيل ليس سنة
ولما قيل الصلوة اجماع والصلوة هو الاول في الذين لم يروى ثبت ان رسول
الله كان يحضون للظفر يوم لا يصلي في المصلي فاسته ذلك وان يصنع
يوم من ثياب الشام من يصلي في المسجد وهو افضل روى عن ابن عمر
الاوراعي وهو قول الساجي وابو ثور وعن عيسى بن عبد الله عنه انه خرج
في يوم الظفر او اجتمع في ثوب فطن حش على عاصي رضي الله عنه من السنة
ان ياتي العيد ماشيا رواه الترمذي وابن المنذر وبه قال عيسى بن عبد
العزيز وكنه الثقبى الركب واستحب لشيخ النوري والشافعي وغيرهم
لقولنا وهو اقرب الى التراضي وموافقة السنة والركب مباح وفي
المروغاني لانه من الركبة في الجمعة والعيدين في المصلي افضل مشاهير
الدخيرة وعن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم يغتسل في المصلي يوم العيد
والعصر عمل بن ندرية فيصلي بها رداءه البخاري وعن الفضل بن زياد
انه صلى الله عليه وسلم لم يأت في يوم العيد في المصلي وعن الحسن بن
ان يحلوا السلاخ يوم عيد الحان بخافوا قد روى عن سعد بن جبير
قال سمع ابن عمر حين اصابه سنة ان الرمي في العصر قد يديه معلوف
فالركاب في ثياب وتثنيها وقال يحيى بن عمار في الجاهلية قال لو
هلم من اصابك في الزينة عرايت اصبغته ولا يركب في السلاخ
في يوم لم يكن عمل فيه وادخل السلاخ الكرم ولم يكن يدخل رداءه
البحار في قوله **وهو توجه الى المصلي** ولا يركب في المصلي عند
ابن حنيفة وعن ابن عمر كان في خيبر مطلقا والكرينة في المنافع
والكرينة والمعيد والمريدي والكرينة والكرينة واما الكربة فالحال
في الجورة في طريق المصلي لا في نفس الكربة والمراد قوله لا يلبس
اي لا يركب جواربه وبنايه سنة في الكربة في سائر الايام وهو رداء
المصلي فمن في يوسف ذكره في عرايت في هذا السبب في بعد والي

ان لا يكون سنة لهم كعبادة واكل ونحوها ولو اخرجوا لا تطأ قدرا وجارا
ومن اخرج محرم فانه يخرج في احوال وجين ويعين في احوال وجين مع جواز
التأخير منه والى لا يعين بالثاخيرين من غير تقدير وعنده ان خيل
يعين اذا تلف قبل المعنى في المشهور عنه ذكره في المعنى وهو على الفور
عنده وانما يكون في الفور واعتبر به بالثاخير فانه على الفور لا جازع والنظر
الرابع في سنة جوار وعن ذلك نص في كل عام ربه ويدرك في المعنى
فاصل عن الحاجة الاصلية في موضع تام وذلك في السابغ والمنافع وذكر
الكل احتراز من الادبعية في الاراهم والبعثه مما قيل في الذهب وعشره
في المعنى تام النصيب من كل واحد منها فانها نصيب بها غيرهما وقوله
لمكانا في معنى ولما ربه ويدرك هو احتراز من ان المال المكتوب فانه مال يدرك
لا ربه من كل مال ناقص وذلك في مسائل منها يدل العناية ولمل الفان
على ان ياتي بيانه ولمل المليون ذكره في المنافع فانه ناقص اذ لا انزل
بملاحة من غير نقصان في الرض وتاخذ الصلوة مع حرمه على الغني ذكر
السرخسي في اصول الفقه فدل على بطلانه والى عليه صدقة الفطر مع
الدين لان يفضل عنه نصيب ولا يجب الزكاة في العبد للمكانه اذا كان
العبد عليه دين ولو كان له الفدية عليه دين يحضر بالصوم بعد قضاء
الدين وقوله مال الكايل وقيل بكفر بالمال لانها معلقة باصل المصلحة
لانها سعة خلاف الزكاة تحالفت للمعروف فانه يجب فيه الزكاة وان كان
لواهيان يرجح فيه لانه لا يملكه الا بقضاء او رضيه فذلك ان المبدأ راجع
كل من يخرط عنه من اهل العلم على ان لا زكاة في مال المكتوب حتى يخرج منه
قول جابر بن عبد الله وان غر وفضل وسوق والى التوركة والى الشافعي
وان حنبل قال ابو ثور في الوعد وان خوفه مع الظاهرية يجب الزكاة
في مال المكتوب كالعبد عندهم ويدرك كعبادة ليس بدين يجب صفاته على صرف
التمسوط بالبحر ومنها الآية فانها على صرف السفوط انصاف من افعالها
وسياقي بقية المسائل ان شاء الله تعالى والدليل على اعتبار النصيب في بعد

المالك

هذا في اولى امتنا لاملال ان شاء الله تعالى وفي المنافع المكتوب مال
الموتى ربه ومالك يدركه هذا على ما هو لان الموتى له مال
المالك حتى المال لا يحققه المالك ذكره في الجارح والزيادة وعندها
من الثابت اذ لو كان لا المكتوب ملوك الموتى ربه ابطال نكاحه فيها اذا اشرك
المكتوب ربه مولاه وانما ابطال نكاحه لان الموتى فيه حق للمالك وحق للمالك
لا يمنع بها النكاح خلاف حقيقة المالك ربه فانها منع الاثنا والبقاء ويدل
عليه ان المكتوب نفسه ملوك مولاه ربه لا ينافي فيه حريته ولا يجوز ان يتزوج
مكاتبه لكونها ملوك ربه ولا يجازيه مكاتبه لحي المال ثم لو اعترف بها فيه
نفذ عتقه ولو اعترف جازيه مكاتبه لا ينفذ فلو كانت ملوك له ربه لنفذ
عتقه كالمكاتب والذي يدل على ان النصيب الذي ذكرناه هو السد واجب
الزكاة ايضا فيها الى المال مال زكاة المال زكاة السابعة وزكاة الفروض
واحكم ايضا في سنة وهذا ايضا عمن النصيب والنظر كما سرت في شروط
الوجوب منها دخول القول وهو شرط الوجوب في الجوين واموال الفقهاء والسويع
بحال زكاة الذروع كماله ما في لوبس القول في جوار الله سمحوا لان الاموال
للكولي فيه كما سمي بسنة السعة الاشياء فيها والسنة العتق قال الله تعالى
فاطر الاعمال وشرايك لم يسئله ان يمتنع عن السيد وسعي عاملا لان
السعي على مربي فيه فطقت عمله المال لانها اضع المال في السنة مرة وتقع
في كل شهر بوجاه من التوزيع الا ان عشر وانك ك الله تعالى وكل في الشهر يسون
واصل شرطية احوال بقوله عليه السلام ليس في مال زكاة حتى يحول على احوال
ورواه ابو داود وانه في الزكاة في الزكاة وفي المعروف حال احوال داره في
وحال الله على عا ما وعاما ولا واجبات لفته وحال التي في جوار الله
ومن حال محمدا فقد جعل احوال الزكاة من الزكاة والمصالح من الفقير
قالا ولورد وروى في الصالح احوال السنة والجملة والوقرة وعن عائشة رضي الله
عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا زكاة في مال حتى يحول عليه
احول ورواه ابو العدي وابو جبه والداود في رواية في مال حتى يحول عليه احوال

وكل حتى استل للغير وكل مالك والمسا في اذ ان الضباب بالزبح عند اخراجه
 عبي الزكاة وان لم يكن نصيبا في اوله وسد في المسئلة ان شاء الله تعالى واما
 الحريه والبيع والعقار مشروطين بحرية وقيد كذا ذلك وشروط اخرى
 في نفس المال كذا ان يسهو وان عداست نجما الزكاة في عروض النجا والماله
 والدرهم والدينار يوم ملك الضباب فاذا لم يحول وصفت زكوة ثابته والظاهر
 ذكوة التوازي والنظر السادس في اجزاء الواجب وهو ربع العشر في المحرم
 قال في المكارم قبل يقسم من حسن الشيعة العدرج في الماخوذ الواجب على الثمن
 والمونة فاعلم يا اخي ان محسن ما وجد من اموال الجاهلية اذ لا لعب في ذلك ما به
 تعين طرف واحد وحده فيه نصف الخمس وهو العشر فيما سقطت اسهل العيون
 وفيما سقى نفعها والية او ساقية يوجد فيه ربع الخمس وهو نصف العشر
 الزيادة الثمن والمونة فاعلم يا اخي ان محسن ما وجد من اموال الكفار الجاهلية
 اذ لا لعب في ذلك ما به تعين من طرف واحد يوجد فيه نصف الخمس وهو
 العشر فيما سقطت اسهل العيون وفيما سقى نفعها والية او ساقية يوجد فيه
 ربع الخمس وهو نصف العشر لزيادة التعب والمونة ولا تسبوع في التبع
 المحول وما فيه التعب في جميع اجزائه بالتصريف والتقلب كما لو وجد فيه
 من الخمس وهو ربع العشر فاعلم يا اخي ان محسن ما وجد فيه ربعه وقته مال
 احصاها الوظيفة شقاوت بشا وب المول والنوب واعتوض السرخس
 ربحا النفع هو السرخس يعني فان في العتائم يوجد الخمس والمونة منها اعظم
 حسن الزعامة ولكن هذا تقليد شرعي بغيره ويعمل فيه المصلحة وان لم يقف
 عليها فانه **ليس يستحق العتائم** باراء الثعب والجهاد في سبيل
 الله فان في العبادات هي فرض لا يوجد عليها الجوزيل العتائم رزق الغنا غير مبرور
 مباح فكانت له الزكاة واما احسن الزرع العشر ومن المواتي اصل من ذلك
 لان حكمة الواحدة اعلم اخبر عسيرا وان شياؤ الله تعالى والاشاة والبقوة
 والثاقفة تاد في السنة واخذ على كذا ولا يقع اخذ العشر احدا في مال له
 ويقع في اللواتي لو وجد الثمن من ذلك الذي كان الشرح فيها والنظر السابع فيمن

بلغ

هذه الزكاة اليه

نصف الزكاة منه وسيا في باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز النظر
 الثامن في المتاع من الواجب منها الدين للظالم من جهة العبادات والحق
 وفيه مال كذا ما حرم من حيلها لانا السابغ ومنها انقطاعها للمعاني ان شاء
 اجول دون بقصة وباني الظلم على ذلك كما اننا الله تعالى ومنها الدين
 اذا كان المال في يد المورث وعدم المال بدخله العشر فانه يجب فيه والنظر
 التاسع في مسقطها هذا الواجب منها رجوع الواجب في هيته بعد احوال
 اجول عند الموهوب له نقضا ويغفر ومنها الزكاة وفيه مال كذا والواحد الروايتين
 عن ابي جعفر هذا المشافعي في مال الزكاة محطه للعالم عندنا وعند مالك عند
 المشافعي يستحق المرافعة والكافر عندنا محط بجميع العبادات المال الكافر
 الاصل لا يفتى في وجوبه عليه في ثمنه بوجه السلفه محققا والمولى يفتى
 وعندنا لا يتوجه الخطاب على الكافر بالعبادات الا لا اسلامه والالكافر
 قاد عليها بواسطة محصل الاسلام فكان كالمسلم في محاطب فعل الصلوة
 بواسطة تقديم الطهارة وان **ان الاسلام** يجب ساقية والالكافر لا يمتنع
 منه العبادات فيكون ايجابها عليه بغير مال لا يطاق وقوله قادر عليها بغير
 شرطها وهو الاسلام كاظنها **قالت** الاسلام اصل والعبادات توافع
 له دليل انه لا يتحقق عبادة منها الا بية ويحتمل الاسلام بدونها وهذا
 لا يجوز ان يرفع الامران في الدنيا والاخرة من اخلق مع ارتفاع سائر العبادات
 في الحق عنهم وفي ايجاب الامران لا يخل بمحصل العبادات جعله ساقيا لها
قالت الموضوع على ان وجوب الطهارة على الموت لا يخل لصحة لان
 الطهارة شر والصلوة اصل وهذا لا يخل على الطهارة الا بية لا بية
 وكان ايجابها اصل ايجاب الشئ هو الفرق **قالت** احسن في الموت ذكره
 السرخس ان العبادات العبادات لئلا يله المودي التولب في الاضحية
 ومنازل اهل الطاعة على طقس السوء وصلة في علم بغيره والالكافر ليس
 باهل التولب العبيدة عقوبة له على ثمن حاكم من الله ان العبد لا يكون
 اهلا للمال والماله لا يكون اهلا لثبوت مال المنة على عبيدها وانما يحق

ن

عدم الاهلية للكافر فيها المطلوب بالاداء وطهره عدم اهليته الاداء و
الاهلية لا تدل على وجوب الاداء وجوب العقوبات عليهم للرجوع وهي التي
بجلافتها يجب والمخوف في الخطا باذا الصواب لان اهليتهما لا هو
المصلين غير مفسدة في تيسيل نجاسة ويجوز لاداءها احاد ان لا يكون لاداءها
منها شرط صحة الاداء وعدم الشرط لا يعدم الاهلية لاداء الاصل بل يعدم
صحة الاداء الا غير وفي الامور لا تكون ان الاسلام شرط اداء الصلوات
والزكاة فان الاصل لا يكون شرط الفروع فالشرط اشباع كل طهارة وسر
الهوره بل الاسلام يصير اهلا لا يجب العبادات عليه ولو كان الاهلية
ان يكون مستقيا تحمله ويكون اهلا له ولهذا قلنا **الكفار لا يحاطون**
بالاداءات من السوائع وقد ذكرنا في اصول الفقه وفي ميزان **المعقول**
الخطا لا يحاطون بالاداءات من السوائع بعد ورود الشرع ولو بلغ الدعوة
بلا خلاف واختلفوا في بلوغ الدعوة بان كان على شاق حيل او كان في رضى
الفرع ذلولها حكم الشهيد في المسعى عن جهر من جماعة عن جهر عن غيري
حينئذ وهم الله انه قال لا عذر لاحد بما جعل بالله تعالى لظهوره في الدلالة
عليه سبحانه وتعالى وهل يحاطون بالشرع او بغيره ورود الشرع ولو بلغ
الدعوة كما فعلوه ولا يزوم والصوم والنجاسة اعم من كل الحديث والمعتبر في الحاطون
بذلك كله ويعاقبون عليها في الاخرة وهو قول صاحب المصنف من اصحابنا قال
قال بعض مشايخ دارنا انهم غير محاطين بالعبادات ولا بالحركات
الانما قام عليه دليل صريح في نصيبها او يكون مستثنى من عمومها هل
الذمة من جرمة الدنيا او جواز طهره ود فيها اعتقدهم وكذا احد
القائمين والقصاص وقال بعض اهل الصقيع منهم انهم محاطون بالحركات
والاعمال من دون العبادات وفي هذا هو المختار في الخطا لم يحاطوا
ولا بالسري حتى لا خلاف ان الخطا في السرائع سنا وطهر في حكمه لولا حلة
في الاخرة لان وجوب الامور اعتقاد النورم والاداء هو من شؤن الزوم
اعتقادا وذلك كمنهم من قوله انك اذ لا وحيدته لم يمت من انكر شيئا

من السرائع فمداد على التوحيد ذكره في السيو العسير فاذا ثبت ان ترك ذلك
محمدا بل هو محقق منه طهرانه معاقبة في الاخرة كما هو معارف على اصل
الفرق بل هو المواد بقوله تعالى وويل للمشركين الذين لا يؤمنون بالحق
اي لا يقرون بها وقوله تعالى في سائر قائلهم انك من المصلين ولم
تكن اعظم المسلمين وذا عاينهم مع الحاضرين وكنا ناذر بوم الذين حتى نانا
اليقين دليل في النفوس من المسلمين المعقدين وجوب الصلوة والرجوع
فيومعي قولنا ان الخطا في فيما يرجع الى العقوبة في الاخرة واما وجوب الاداء
في الدنيا حتى يعاقب على تركه في الاخرة فقد اختلف فيه للاهالي على ما
قالنا قال شمس الدين السرخسي وجوب هذه المسألة غير محفوظ من التمسك
من اصحابنا نصا ولكن سلبهم ذلك في ذلك فان المريد اذا اسلم لا يلزمه
قضا الصلوات عندنا يعني التي تركها في حال الردة ويلزمه عند الساعي
والمريد كما هو في الاصل فما استدلو بعدم وجوب القضاء بعد الاسلام على
عدم وجوب الاداء عندنا قال وهذا ضعيف لان سقوط القضاء بالفرع
من جعل هذه المسألة من الاعمال اخذت مختلف فنية وهو ان السرائع من نفس
الايان عندنا وهم محاطون بالاداءات اجماعا وعندنا القصة من الايمان في الوعد
ضعف ايضا فانهم محاطون بالعقوبات والاعمال لا وليست من الايمان
اتفاقا قلنا **وقد قلنا** الفرق بين السرائع والعبادات وبين العقوبات
والاعمال قلت في الفينة قال والذي يصح من الدليل صحة هذا المذهب في
مذكورة الكتاب يعني المبسوط وهو ان يرد ان الصوم سبيل ثم اورد
هم اسلم فليس عليه شيء من الصوم المندرج في الردة فيطل عبادته وهو موم
انه لم يرد هذا التعليل لعمارة المودة فهو ما ادى المندرج بعد العلم ان يرد
مجرد ان الردة فيطل وجوب اكل عبادته ويدل عليه انه عليه السلام لما
بعث معاذ الى الحبشة اظهر ادميها فقال لا اله الا الله والى رسول الله
فانهم اطاعوا ذلك فاعلم ان الله فرض عليه عيسى ما لم يكن في كل يوم فلهذا فقد
من هذا الحديث ان وجوب الصلوة من تيقن على الجارية الى ما عاين من اصل الايمان

وقد ذكرنا الادلة العقلية على ذلك قبل هذا فان قيل عدم علمه من الادب اصابه
 على القوم وهو جازع في الخجب ان يحمل القوم فيما حكم بغيره عليه كحملنا
 زوال العقل بسبب السكر غير زائل حكما حتى انه لم يسقط الخطا بعبثه اذا
 العبادت بسبب القراوى لانه استدلنا **بما** رضى عن صرف رأس
 نفسه عما خفي من عقله فان لم يسقط العبادات كما لو زال باقية ساوية
 والوقوف في السكون كمن في حقه ريب من احد العبادات عليها لا ياداة
 ادا لم يخرج بذلك من الايمان بخلاف الكافر على ما من **بما** مع واذا
 استمر من دفع الركاة ولم يحل وجوبها احد وعزروا بوجوبها على الزاج
 وهو قول الجمهور العلم من ادب السامعي واظهره قول ابن حنبل وامامهم
 في الاستسقاء عند العزيم واحمد في رواية والسامعي في قوله العتيم باخذها
 الامام وشروط ما له في رواية عن السعي بوجوبها مثلها ما زكري بن
 حكيم بن محمد بن عيسى بن ابيه عن جده انه عليه السلام كان يقول في كل سائر الايام
 في كل ايام من ذلك اعطاهم من كماله اربعة من ابا فابا اربعة
 وشروط ما له عزيمه من غنائم الدنيا لا يحل لال بحد منها شي وراه ابو داود
 والنسائي والترمذي والحاكم **عن** ابي حنيفة قبل كان هذا في بدو الاسلام
 حيث كانت العقوبات في الدنيا لم تنسخ وروى عن ابي حنيفة انه يحد
 منه المسن الواجب من خياريه من غير زيادة في سن ولا عدد ولكن
 ينفي من خياريه ما له زيادة بقدر شرطه الواجب عليه فيكون المراد به
 الواجب من له في اداء عليه بقدر شرطه قال ابو الحسن في بطلان في شرح
 البخاري الذين اتاهم الصدوق لم يذكروا في الله عنه ومن معوا الزكاة كانوا
 ملوكا او نوح اربعة او رجعت الى عبادة الاولين ونوح اربعة او اجنوا
 بمسيلة الذليل وهم اهل البادية وطائفة منهم الزكاة وقالوا ما رجعتنا
 عن ديننا وليس هناك امور لنا في اي اربعة رضى الله عنه فلا يجوز
 ووافقه عليه جميع الصحابة بعد ان خالفه عمر في ذلك ثم رجع اليه فمضى في
 تسليمه وذرايعهم وامرهم اجبا كما منهم وكان ذلك في اول خلافة سنة اربعة

عشوة لما في قوله تعالى ان من جنتهم وذرايعهم الى عشوة يومهم وظلهم
 الظلمة في جنتهم في الصلوات والذين احكم عزمهم بالاحكام لا يسلطون
 على من رضى الله عنه في الصلوات والذين احكم عزمهم بالاحكام لا يسلطون
 فان كان في حاله من المال والى الله او خشي عاقبا كانوا يؤذونه الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الصلوات على نفسه وفي رواية عاقلا لاهل بيتهم فوالله ما هو
 الا ان يشرح الله صدره لي في حق القائل انهم في الصلوات والذين احكم عزمهم بالاحكام لا يسلطون
 فاورد العناق في حق العزيم من زيدا المعز والعقال في الصلوات والذين احكم عزمهم بالاحكام لا يسلطون
 في تفسيره قال ابو عبد الله وصديقه عام واكثر في روى عن ابي حنيفة
 وقال انما يصون الناس في هذا الاصل وليس في سائر اهل البيت لا اعطيت
 ولا ما به الفدية من ولا يعرفون ان العقل لا ينفك من الله الذي احسنه هو
عن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لا ينفك من الله الذي احسنه هو
 ليس في ما يحسنه وقيل هو عمار السامي وروى عن ابي حنيفة عن ابي ابي
 العزيمه من الاصل وقيل كان يقول في كل يوم من يومه انما فاسق في الاصل
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل الصلوات من قبل قوله العزيمه من الاصل
 بل اذا رضى عنها العزيمه وانما لم ينفك من الله الذي احسنه هو
 مما قاله الله تعالى في حق من رضى عنها من رضى عنها من رضى عنها من رضى عنها
 ابو عبد الله في الصلوات في كل احد من الصلوات في كل احد من الصلوات في كل احد
 التي يؤذون بها العزيمه وروى ابو عباس في الميزان في احد المصنفين في احد
 بعينه ولم ينفك من الاصل عمارا واذا احسنه في الاصل عمارا في الاصل عمارا
 في الكمال في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا
 عمارا عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا
 ان زيدا في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا
 لا يسلطون في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا
 اذا كانوا اربعة من اربعة **عن** ابي حنيفة في الاصل عمارا في الاصل عمارا
 في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا

في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا في الاصل عمارا

ان لا اله الا الله فترك الاله الا الله عظم من حاله ونفسه الاخيرة وحسنهم
 علي الله فله اليك وله لا فبالن من فرف من الصلوة والركعة هذا اول الحديث
 قد من لهم كافر المذنبين للصلاة ومنعوا الركعة فلم يكونوا كافرين بل فيه
 دليل على خطيئة القاتل بالفرق وليس سخط الله كما اذا لم يكن فيه دليل على خطيئة
 القاتل بل بمنع وقوعه ومن سخط الله كما اذا لم يكن فيه دليل على خطيئة القاتل
 اذ الباقى الصلوة لا يطلب منه الصلاة والزكاة ولا يبطل بها من غيرها
 بالاجماع ما دام كافرا وانما بعد اسلامه لا يجمع العبادات الواجبة عليه
 في حال كفره بسقوط اسلامه عند من وجبها عليه فاما بعد اسلامه
 لا في حال الكفر ولا بعد اسلامه 6 له فذهب ليس من حاله الى ان المذنبين
 لا يقبلون فيه ومنعوا الركعة من جنس الصلاة ~~فلا يحل قول الجاهل~~
 ونقل قال كذا من الخطايا وبخطائهم وبعبه هو من ان الحكماء والتابعين
 واجمعهم رواياته وافقوا ان اركان الصلوة والصلوة والحج لا يقبلون
 ومن كان عليه دين بطل بماله ولا زكاة عليه وهو قول عثمان بن عفان وابن
 عباس وابن عمر وطاوس وعطاء وحسن وابراهيم وسليمان بن يساد
 والزهري وابن سيرين والزهري والليث بن سعد وان جسد الانسان يمتد
 في سبع المداينة التي هي العقل والكولي ويقطعه اذا طرأ عليه ويستأنف
 القول بعد الامانة لا العمل بالدين في العروضة التي لا زكاة فيها ولا يمكن
 تصديق الذئب والبغلة فيسقط الزكاة عنها ولا ينزك الزكاة للواشي والزرورع
 والتمارة ولا ينزك من حرم وشبهه والاهل في غاية المتألف وما يعلم عن
 احبيه كما لو لم يكون ينزكون في حقه الى حقيقته هذا معناه في الجملة العشر
 في رزق النبي وان دور الزكاة ~~انكاه~~ عليه هو الذي ورد
 بقوله الكريم على ذلك في وجوب الزكاة على الصبي والمجنون وليس على ابيه
 اقول العجايب عندهم عدم المنع وهو يفتيه في معظم شيعته لاهل النوازل في
 شيخ المهدي والثاني انه يمنع وهو يفتيه في الفقيه وفي اجتهاد المعرفين
 من شيعه الجديدة والثالث يمنع في الاموال الباطنة كالذهب والفضة والعروض

ولا يمنعها في الاموال الباطنة وهي الماشي والزرورع والتمارة والحيوان
 كان الدين حلالا او حراما لا يسوي دين الاصيل ودين الله في حال كفره ولا
 المانع الا من المطالبة به من جهة العباد دون دين الله تعالى كالتور واللبايل
 وثقته بالحرام والزوجات قبل القضاء لعدم المطالبة من جهة العباد اما
 التدفد والقذات ودين الحج فلا يمانع بها ولا يحبس عليها واما ثبوت الحرام
 والزوجات ولا يمانع بها سقطت بعض المدعي ولا يصير دينها لغني الصلوة
 والدين المطالب به مثل من الميسر والنجوة والعرض وضمان الاستقلال ونقصه
 الزوجة بعد القضاء ونقصه الحرام بعد القضاء اذ نفقه الحرام ينقص دينها
 بالقضاء على هذه الرواية وذكر في كتاب النكاح ان نفقته لا يصير دينها بالقضاء
 حتى يعقظ بعض المدعي الاستغناء عنها فعلى هذه الرواية ينقص دينها زكاة
 كقول القضاء لا شيخ الاسلام جواسم فان ما ذكره في النكاح محمول على ما اذا
 لم يدين النكاح ولا يستلانه ولا يصير دينها بمعنى المدعي وما ذكره هذا محمول على
 اذا امر بالاستدانة ونصير دينها وقيل القرض اذ في الاستدانة وهو
 اختيار النكاح التسهيل وما ذكره في النكاح محمول على اذا لم يستطع اذ اكلوا
 من اموالهم انفسهم او انفاذ في ما ذكره هذا محمول على اذا طرأ طرفة العسر بسقط
 بمضيقها ولا ذكرها محمول على اذا قصيرت او بسقطت باي مدة كانت لا يكمل الا
 اضلالا فاذا جيب في القرض وقدرت الما قبل بالبرورع وخارج النفقة
 المستطيل ولا في النفقة لم يقصر دينها باعتبار ما يعين للمطالبة بعد القضاء
 متوجه عليه على الاستمرار والخروج له الى المال فقام المطالبة بالبرورع والنفقة
 فاسية الدين للزوج في هذه العروضة كما في الخبر لكن يرد عليه ما قيل القضاء
 فان المطالبة فيه منجزة يستمر القضاء لان يقال العسر بها الكا ودين القدر
 بالبرورع الاخير الصلوة في كواي نفقة العسر لا يسقط بالناحية وبعد
 القضاء بخلاف الدين في الخطوط من المراهقة منع موجلا وحلا وقيل للزوج
 لا يخرج من الحمل وقيل كان الزوج على حرم قضائه بمنع والامانة
 اذ لا دور في رزقه ودين العسر ولا يخرج النافع وغير العسر في دين الزكاة

في كل واحد من هذه الامور ما ذكره في النكاح
 من اموالهم انفسهم او انفاذ في ما ذكره هذا محمول على اذا طرأ طرفة العسر بسقط
 بمضيقها ولا ذكرها محمول على اذا قصيرت او بسقطت باي مدة كانت لا يكمل الا
 اضلالا فاذا جيب في القرض وقدرت الما قبل بالبرورع وخارج النفقة
 المستطيل ولا في النفقة لم يقصر دينها باعتبار ما يعين للمطالبة بعد القضاء

ذكره الاثرم واليه في سنة الكبر وعمره ما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه
كان يرفع يديه مع التكبير لما خاض منه في الماء **قوله** قل ان من لم يكن
الرفق في الصلاة والتأنيده واحدا لهما بالحق انهما هذا فقلت يرفع اليدين
فيما اذا قلنا شيئا من الصلاة **قوله** لا يجزئ تكبير الرفق يوم
احدا لهما بالحق القول بالرفع فانه عمل على خلاف القياس ولا يفي
وعلموا رفع اليدين لسبب اعلم الامم على تكبير الرفق والرفع منه فاعلم
باشا الجمل بالهذه لان هذا ينقض تكبير التكبير على المذهب ويرسل
يديه والرفع لما اذا اخذوا جواهره واداه على ما بان الوضع غير مفيد
الشافيع يرفع وقد تقدم احدا لهما في التكبير المكث بين كل تكبير مقدار
دلتا سميت كافي وليس فيه ذكر مسنون ذكره المرحوم في مشايخه في شرح
مختصر الترمذي في الخط وهو قول مالك لكن يرى الشافيع فيها من غير فضل
وفي التوراني يميل بين التكبيرات شي فقال لا اعلم وقال عيني لانه اللباسي
السميع فيه مستحب وبه لاني جنبل والشافيع لما روي في حديث ابن
سعود انه لما علم الولد من عمه قال له يلبس وعلمه ركب ويصلي على النبي
ويكبر ويكبر ويصلي مثل ذلك رواه الهيثمي **قوله** الاول انه انبث
عن رسول الله في ذلك شي **قوله** ويخطب بعد الصلوة خطبتين مجلس
بينهما في الجمعة فيعلم الناس فيها مبدء الخطوط والخطوات في المنع عن
ابي سعيد ان ذكرى كان رسول الله يخرج يوم الفطر ويوم الاضحية واول ما يخرج
به الصلوة ثم يقرأ فقوم مقابل الناس والناس حاضرون على صفوفهم فخطبهم
ويومهم ويومهم وكان يري ان يخطبهم او يقرأ تسليما به
ينصرف ويقرأ في ان يخطبهم في الخروج مروان بن الحكم المشرك يوم عباد
فقد بالخطبة قبل الصلوة فقام رجل فقام لياسر ولى خالفت الستة
اخرجت المشركين يوم العيد ولم يكن يخرج فيه وبيان بالخطبة قبل الصلوة
فقال لياسر لما هذا فقد مضى عليه سبعين رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من راي من خطب فاستطاع ان يغيبه فليغيبه يده فان لم يستطع

فليسا نه فان لم يستطع فليغيبه وذلك منقول لاني رواة مسلم وابن جنبل
داود وروان حجة في رواية يروى في قول من قال ان يركب الصلوة في روايه
قال لياسر لما نزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو امر الله في
اصحوا في خطبته قبل ان يخطب في خطبته بقبوله في خطبته في خطبته قبل الصلوة
يريد ان يريه قبل ان يخطب في خطبته بقبوله في خطبته في خطبته قبل الصلوة
فقلت له غيري والله فليلا اباسعيد قد ذهب من خطبته في روايه قال تركها
تعليم لما اعلم والله خير مما لا اعلم قال لاني الناس لم يكونوا يخطبون لما بعد الصلوة
فجعلها ما قبل الصلوة رواه البخاري ومسلم قال ابو حنيفة كانوا يخطبون قبل الناس
لا يخطبون بعد خطبتهم وعن جابر بن عبد الله مع رسول الله بعد الصلوة قبل
الخطبة بغير اذان قال اقامت قدام من خطبته لاني فامروني في خطبته وحسبني
الطاهر ووعظ الناس فلو لم يخطبهم يعني حتى اني لكان في خطبته في روايه
مسلم والنسائي وفي الخطبة لم يخطب في خطبته في خطبته في خطبته في خطبته
ان خطبته صلى الله عليه وسلم كان على شي حال دور المنصور فقام بين يديه اقام
من انكار الخراج المنصور وعلما الصلوة على الخطبة قال ابو بكر الصديق
وعمر وعثمان وعلي بن مسعود والحضر وابن عباس رضي الله عنهم اجمعين
وهو قول المنصور ولا اذاعي والشافيع في يوم الجمعة وروي عن جابر بن عبد الله
العلم جهر الله عليهم يعني وعن عثمان انه لما خطب الناس خطبته قبل الصلوة
ومثله عن ابن الزبير ومروان بن الحكم في ذلك ان المشركين لا يشارف قال
ابو بكر بن الصديق هذا غلط عن عثمان وفي التبريد عن الزهري اول من
اخذت الخطبة قبل الصلوة عواويه وفي الخطبة والخطبة فيها سنة وهي بعد
الصلوة والخطبة قبلها جاز وكذا في رواية الاخيرين يجوز ذلك وليس هو
عن كتابها يجوز فاعلم ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم على ما فعله العضباء والرازي
فاعدوا ذكر من الذين اصابوا ان الحكم لا يخطب في خطبته في خطبته في خطبته
المنافع وشترطها ما لا يشترط الخطبة حاشا لخطبة وانما سنة فيها وشترط
الاعتقاد او اللوام في الجمعة لكونها بمنزلة الخطبة فيها وشترط الشيء

والصحيح ان الناس
كانوا يخطبون
في خطبته

في الجاهلية بركة من الوحي كالدين لم يحل واذا كان المحل دراهم ودينار
 ونحوه من النجاسة وسواها الا بالقر والغنم وعليه من يستغفر في كل
 لا يحل الزكاة وان لم يكن مستغفر فيصرف في المذلة والذرية او لا اذ انصرف
 منها السيرة لا اعتداع الى بيعها ولا انه لا يشترط المصلحة بعينها ولا انها
 معدة لقضاء الجوع وقضاء الدين منها وان المصالح ان يرضى الدين منها جاز
 بخلاف العروض والسواك ولا ان العزم اذا غلب بها اخذت من دينه دون
 غيرها فان فضل الدين عنها او لم يكن له صرف في العروض لا يرضى
 اليسر لان السواك فانها المذلة والنسل والعنف وان العروض لما كانت
 لا يستعمل لم يتناولها من بها كالقديروا لان المال السواك ولا زكاة
 العروض اذ هو موقوف الى اربابها فبما اخذوا الجاهل في السواك فان
 لم يكن له عرض او فضل الدين بها فبما يصفى في السواك فان كان في السواك
 احسان في بعض الزكاة في الفقر حتى لو كان له او يعرض في الغنم
 ويؤمن من الفقر خمسة وعشر ومن لا يملك يصفى في الغنم ثم الى الفقر
 ان كان في السواك فيه من يتخير ولو كان له خمسة من الدبل والرقوب
 من الغنم والدين يستغفر احداهما لان الواجب في كل واحد من الفضائل
 شاة وسط وقيل يصفى في الغنم في الزكاة في الدبل في الغنم القابل من
 هذا اذا كان المصدق جاز لان في ناطق الفقير وقيل موضوع المسئلة
 اذا كان في الغنم عبا فامكن الواجب واحده منها وثلث من الدبل
 شاه وسط فكان الواجب في الغنم اقل فان لم يكن له سواك في العروض
 التي اعزها العباد فان لم يكن في العقال والابا المبيت وتعيد في الغنم
 وانهما يعرف في عبادتها نحو في المسوط والحقة دين في حلال الكول
 فان لم يكن في السواك في الكول حتى اذا سبط قيل تمام الكول بلزم الزكاة
 اذ ان لم يحل خلاف الزكاة ومحمد بن الدين لعدم صفته العينة في المال
 فيصرف في المال الفاضل عن حوائجها لا يملكه عندنا وعندنا
 يصفى في خمسة مثله رجل له مائة درهم فله ستقرض خط الطعام

اهله في قول الدليل لا يجب فيها الزكاة عندنا وعندنا فيجب ويصرف دين
 القرض في الجاهلية وكذا لو كان له مع المصداق وصفت حذمة ووزع على غيره
 لا يحل الزكاة عندنا ويصرف في نصف المصداق وعندنا يجب ويصرف في خمسة
 مسئلة رجل له الف على رجل فله من رجل بعينه او بعينه لغيره والفضل
 الف والفضل الف لا زكاة عليها عا لا الف المصداق وعناصير الفاضل في
 المصداق حقت في الزكاة عا القاصب والعرف في الفاضل والفضل في المصداق
 مطالب اما القاصبان فكل واحد منهما غير مطالب بل ان كان له المواويك
 محو على المديون وعن كل عزم من الدين وعن كل من احده في حاله لم يحل
 قيل احده فاما ذهب انه لا زكاة فيه لضعف ماله واذا حلت له الكرامة لكل واحد
 من الغنم عا فكل واحد منهما ان لا يدين الدين في حياها لم يحل وحدها
 واعرض عن دينه ابو الحسن للرحي في الواجب السواك في خمس مثله قلت
 اعتبر انه لا يتوجه عليه لان التمام اذا عين لكل واحد عينا جاز له اذها
 حرم حياها مستندا الى امر الحاكم حكمه والبولن ذلك عا لان في الجاهلية
 ذلك من الحكم وهو من المذلة والله اعلم اعتبر في الزكاة السواك في
 الخ وعن الزمانه اصحابنا في مال الدين فهو وحده القفا فاذ لم يملك الدين
 في المذلة وان لم يكن له حوائك وقدره سلبا ما يحل عليه الجاهل في حياها
 الزكاة لان الجاهل يتناول المال والزكاة تتناول المال الثاني والعرف الثاني
 ان من عليه دين العباد يجوز له احدى الزكاة في الجاهل ولعله على والعار مون
 وهم المديونون بالعدل والفقير يصفى الزكاة الى من عليه دين الجاهل اذا كان
 معه نصيب فكل من له فاضل في حق المديون فله حصة الزكاة كالكاتب
 والعرف الثالث في بعض الذي يتطوع في المال سلق في اصاد الثمن
 المصنوع الذي يتطوع اليه سلق من الجاهل لان الغنم تعد في اموال المال
 من يد المديون دين العباد او لغيره امواله دين الجاهل في المذلة
 والفقير لا يملك في حياها في دون المصداق دون في حياها والعرف
 الواجب قضاء الدين فيكون الاية اذا المال كذا الجاهل فانه يملكه فصلا نفسه

بالغ

من غير ان يكون متبلا قريبا من شئ من الله تعالى وليس افر اليه سائلا والرف
 الحاسن الزرق حتى العبد وان حو السعال وحوا العبد مقدم لحاجة العبد حتى
 ان يحسنه ولم يلقه حوا العبد حتى ينسبه في الجنة والفرد ليسا من العبد فضا
 الذين تعود اليه والذين يمسونه فضا لا تعود اليه لا خير فلا بد من من
 الذين يمسونه والذين ليسا من الذين المتدبر والكفارة والحنا دار عار فيكون
 العباد فان احلوا لغيره من العباد ولا يرد من مع العباد غير النادر والمان
 ان خير من العباد من غير ان يكون له ذور والصفاء والحق في الكل في مكان
 من العباد من غير ان يكون له ذور والصفاء والحق في الكل في مكان
 انما على الانسان ينبغي استغناءه وبعاله وسرا على الفاولم بعدم الدين
 العبد عليه وقد عاين من ذلك المتدبر والحنا والفقار في الصالح
 ودور الادب والحق في العبد ليس له ذور والصفاء والحق في الكل في مكان
 البه وكسرها الى كذمة ذكر في الحنا في كل يوم وكسرها الى كذمة ذكر في
 كسرها بطل ما كان له من دينه في كل ما فاضل في كل يوم بطل ما كان له من
 من الوجوه لا بد من عن حاجته فضا الذين قول **وليس في دور التلبي**
 وشا بالدين وانما التلبي انما هو في دور التلبي في كل يوم بطل ما كان له من
 ولا الدور والحنا في كل يوم بطل ما كان له من دينه في كل ما فاضل في كل يوم
 اذا التلبي في كل يوم بطل ما كان له من دينه في كل ما فاضل في كل يوم
 ولا الدور والحنا في كل يوم بطل ما كان له من دينه في كل ما فاضل في كل يوم
 اذا لم يكن التلبي في كل يوم بطل ما كان له من دينه في كل ما فاضل في كل يوم
 وظروفه لا بد من في كل يوم بطل ما كان له من دينه في كل ما فاضل في كل يوم
 فلا زكاة فيها ولو ان استركى او ما غيرها او غيرها فاستركى غيرها لا
 ومعا ودور بضع وكسرها في كل يوم بطل ما كان له من دينه في كل ما فاضل في كل يوم
 كان دينه ان يبيعها او غيرها في كل يوم بطل ما كان له من دينه في كل ما فاضل في كل يوم
 اعلمنا لا يبيعها الا في كل يوم بطل ما كان له من دينه في كل ما فاضل في كل يوم
 الزكاة لان ما باخله الا في كل يوم بطل ما كان له من دينه في كل ما فاضل في كل يوم

اشترى حطبا او حيا كخنزير فلا زكاة فيه ما ولا زكاة في الشجر والادها الى يد
 بها في الحط يدق بها وكذا لو اشترى فلو سالت النخلة لانها مضمرة في المسطح
 وان كان يبيع العبد كالحصن والزعفران او الحصى فقه الزكاة **والذي**
 اشترى كخيار مشا عا على وجه الخنزير فقه الزكاة قال ابو يوسف ولا يبيع
 في هذا انما اشترى الارض من الارض لا يبيع فيها الزكاة حتى يبيعها للمالك
 الكوا بالحق او السوم **فول** **ع** من على احد من بخله ستر في فاه
 به دينه لم يزل له ما يبيع منه مبادف له دينه بان اقربه عند الناس وهذا ذكر
 في البذائع او كان يهود عا بين يده فابعد ستر لوز كرو ولا يعلم نسوا وكذا الان
 والمقصود والمقصود والسوا في البحر والماء في مصادره من الشيطان وللد فون
 في البذائع انا حيا في المالك كانه او ذبها اذا اشترى الموضع وهو من الاجانب
 فان كان من عار فمذكر بغيره من دينه زكاة ما يبيع من السنين في
 المربعين في اودعها له عند حل الا يبيع فيه ونسبه ثم تدفعه زكاة عليه
 فيها يبيع وان كان يبيع في اودعها له عند حل الا يبيع فيه ونسبه ثم تدفعه زكاة عليه
 يبيع الزكاة فيه ولو يظن انه وديعه عنده في كل يوم بطل ما كان له من دينه في كل ما فاضل في كل يوم
 الكل ولا كان في ارض لو كرم اجملا تشا في فيه وكذا في الدار التي يزرع في البذائع
 وفي حوائطه لا يزرع ما يبيع في عيون رويسيه وهو ان خلاف المذكور في حوائطه
فول **ع** هذا مستوفى في الدار التي يزرع في حوائطه لا يزرع ما يبيع في عيون رويسيه وهو ان خلاف المذكور في حوائطه
 لا يزرع الزكاة في المصالة والماسور وكذا في عيون رويسيه وهو ان خلاف المذكور في حوائطه
 والذين المحرور والوديع المحرور ولم يبيع في حوائطه لا يزرع ما يبيع في عيون رويسيه وهو ان خلاف المذكور في حوائطه
 في المصالة والمحور ولا يزرع ما يبيع في عيون رويسيه وهو ان خلاف المذكور في حوائطه
 العدل في عيون المحرور والذين المحرور والذين المحرور والذين المحرور والذين المحرور
 وعين يوسف في الذين المحرور والذين المحرور والذين المحرور والذين المحرور
 عند العاصي وان علم العاصي بالدين يجب وان كان يبيع في حوائطه لا يزرع ما يبيع في عيون رويسيه وهو ان خلاف المذكور في حوائطه
 فلا زكاة عليه وان كان لا يزرع ما يبيع في عيون رويسيه وهو ان خلاف المذكور في حوائطه
 لا زكاة عليه فيه ومن عا صلا الفليس يبيع عليه وينسبه عليه باب الفص

فان قال الزبير فاسا على قال
 اشترى حطبا او حيا كخنزير فلا زكاة فيه ما ولا زكاة في الشجر والادها الى يد
 بها في الحط يدق بها وكذا لو اشترى فلو سالت النخلة لانها مضمرة في المسطح

والوجه منه سبعا اعله ان النفس عنه لا يتحقق ما يوجب الموت وان كان محققا عند الشمس
لكن لا يستطاع به الدين بل نظر الى المسيرة فصار كالموت المحل حيث يجب فيه الزكاة
ولا ينفذ في اقسام احكامها للمعقبات في الشبوط اطلق الجواب في الجواب في الدين
الحق فيكون سبعا من غير ان يقال ان كان في عمل القاضى عليه الزكاة لما مضى فكنه
من الاجابة عليه وجهه ورواية الكتاب انه لا زكاة عليه وان لم يكن كل سبعا بعد ولا
كل فاض يورث وفي الجواب من سبعا في الكسوة دلالة لا في وجوب الزكاة
مع اليقين او علم القاضى وهذا هو الظاهر وفي جوامع العقيدة او علم القاضى به
نصا في الجوامع بقوله **الزكاة** وايضا في الجوامع والرواية ان جزم عنه
الرواية من عنه وهو قول ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وفي رواية ان جزم عنه
قال سبط بن كوركى هو قول عثمان بن عفان في رواية جزمه والراجح انما هو في الدين
من الصواب بقوله عمر بن عبد العزيز وفي رواية واليه في حديثه لا يورث في رواية
في الجوامع واجدوا ان السبعية اذا عرفت ما له او سبعا في غيره
او وروى في الجوامع او وقع في جزمه في الزكاة فصار الزكاة طريقا سبعا فيها
فولا في الجوامع او في رواية الجوامع في الزكاة في الجوامع في الزكاة في الجوامع
الخراج قبل عوده الى بلد وانما الكمال في الجوامع في الجوامع في الجوامع
الى ان ام لا فلو لم يزل في بل عود بعد الحوال سبعا في الزكاة في الجوامع
في الجوامع ولو وروى في سبعا بعد كمال كمال في الجوامع في الجوامع في الجوامع
الخراج في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
بن ذرارة وعمر بن عثمان في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
واو عبد وعمر بن عثمان في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
لما مضى في رواية السبعية في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
الكون في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
واستدلوا بالقرآن في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
الى ان الصالحين في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
والجواب لا يورث وعمر بن عثمان في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع

والمدى بوجه عده فيهما من احكامها الصار من الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
لا ينفذ في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
وفي الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
فانه كذا في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
بقوله وفي الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
ما لا يخفى في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
بكتاب لا يورث عنه زكاة لانه كان صار وعمر بن عثمان في الجوامع في الجوامع
انه كذا في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
مضى من الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
فان رواه في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
انما كذا في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
ابن عبد العزيز في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
من اجل ان الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
اليه فظلمه فكنى في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
لو لا انه كان في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
ولا في الزكاة انما يجب في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
بنفسه او بنائبه في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
لا يورث في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
الجواب في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
فانه لا يورث في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
فيهما وكذا في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
يركبه في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
النوا في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع
في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع في الجوامع

زكاة الواجبة في هذا المال والمال في نظره وهذا استحقاق والقياس ان لا يجوز
 لا العرض والبعل مشروعا فلا بد من بنيه الثمين كالصاوة **وج**
 الاستحقاق لا يكون الواجب فيه معين ووصل الحق اليه المستحق بحال
 الصاوة مثلا اذا وصفت الزكاة في انفسها فاذك حسنة بنيه الزكاة سقطت
 عنه زكاة الماسين وان لم ينسقط عنه زكاة الخمسة وهي عن درهم
 وان تصدق بحسب المال في حق فقير ولو وهبها له ولم يكن لها فيه اوني في نظره
 سقطت زكاة المال بل يقع عنسها استوعب فقد وصل الحق اليه المستحق
 والهيبة من الفقير وسدقة وقربه ولهذا لا يرجع في الهبة للفقير كالهبة
 وعند الشافعي لا يجوز بنيه اما اذا اوتي بنيه لم يفسد اصل البنية وقد لا يزك
 معين فانيه الصوم بنيه المقتضيات اذكرها العرض خلافه في ظاهر
 الرواية وفي رواية الحسن كالصاوة واذا لم يتوسلها العرض بنيه لا يفسد الصوم
 ان لم يملك الى الفقير نفسه قرية فلا حاجة الى البنية والاكال لا ميسار
 فانما يدور بين العباد ما يندفع به العينة العباد من الحاجة فلا بد من اونه كذلك
 فالحاصل ان افضه مذكرا كان اذ ان دفع المال الى المساكين قرية وعيالة
 والنفقة اما كاستحقاق العباد وهي حاصلة بغيرها فلا حاجة اليها والدارك
 الثاني قلنا الزكاة تسع من فقه وقد وصل اليه شقيقه وفيه استقال لان
 البنية شرط فيها ولو تصدق في انفسها لم يفسد حتى يقع عنه ويضمن الزكاة
 كالنذر المعلن في الصوم ان يترك فيه التطوع يقع عن النذر وان يترك وليا اخر يقع
 ولو العاقل ان يسل ما اذا دخل العرض والبعل لا بد من العرض كالمدة قلنا
 جلاله كمال حسنة اذا لم اقل الاستحقاق حكى الواجب عليه كالحاج اذا دخل
 بيتا له عرض ولا قل جميع عن العرض لانه حاله **ومثله** اذا وصف
 المستحق بالمسكين في المسكن فاستبعد قبضه يجعل عن سبي السبع العاقل سخي
 من امرائه ولا يجعل فيه لان الرد عليه الهبة يبيع ولا اذا وهبته له صدقتها
 المعين من جميعا ثم قلها قبل الخول بها يجعل عن الواجب كطالق قبل الخول
 هبة لما لا يرد على تعديله الصاوة فاما ما جعل نظره ولا يجعل عن العرض

نوع

وقد سئل عما قاله حكيم الواجب في فقهه والعرف بيننا وبين احوال السقيا اصابه
 مشرور فقبل العرض كالمسكين ويحتمل اذا الفرض في الوتر غير الخول والبعل والوا
 عاقل او يحرقا انه لا يورث في السنة الا من فوضا كان او طرعا فلو صرف في البعل
 يعود العرض في السنة لا في غير والفرق بين الصاوة والفرقة وفيه للشيخ
 وحيث الصاوة قلنا الزكاة في المال والمبيع والصدوق نصيبه خلاف الصاوة
 وفي المسوطان تصدق بعض من الهبة اخلاف من لي يوسف ومحمد عند
 احدهما يجوز وعند الآخر لا يجوز لانه **فان** عدلي يوسف كالمسوط
 عنه الزكاة وبه لا الشافعي وعند محمد لا سقطت زكاة الخول في الخواص كذا ذكره
 في الحنابلة وخالفوا لي يوسف انه يجوز ان يكون الزكاة في بعض المال لا في كل
 الا بالهبة خلافه لانه بعض حقت سقطت زكاة له ولا يجعل الزكاة في بعض من
 المال والعرف له ان في دفعه وحده من غير ان يكون في بعضه الزكاة
 فيناجر للمال ولا يصنع له في المال هناك ما هاله على الشريك له والفرقة في الله
 في الزكاة ليست بشرط كالعنف والوقف والصحة للفقير او الماعان والفقير
ف مع كونه ليس من عليه بغيره حجب الزكاة وهو عن حق بكونه في رايه
 اكابر وفيه العواد لا يرضع وفيه جميع الفقهاء ولا ابو يوسف لا يرضع وانما يعلم
 انه **فان** او غشيا لا يرضع **وج** رواية الناذري في قول لي يوسف ان
 وجب له ان يوقف على النفس مال لا يوجد فكان امتناعا من الخول كاستبدال الواجب
 كاستبدال النصاب بالعين قبل وجب الزكاة يوم وجبه رواية اكابر انه
 انما لم لا يجد وجود اصل الواجب كالمكمل من غيرا فقرا فيض في الوتر العين
 من العين بعد الواجب ولا بد بعد ذلك فانما يصح كاعتبار العبد ليس قبل القبض
 وتزويج اكابرية الميسرة قبل القبض اذا دخل بها الزوج وفيه جوافه الحق اذا اترك
 السرخس من الخن والمستهجن من يرضع لان يوصد به اسقاط الزكاة في الشقي
 اذا فعل ما له فله لا يرضع **وج** في الولو الى الذخيرة رجل يعزل عنه او
 اخا دعه فاحسب بغيره عن كونه اياها ان لم يرضع عليه حاز وان قضيت
 لزمناهم لم يحز الا دفع الواجب عن واحد اخر يجوز في الوضعية قال في الخبر عن

اي حنيفة يجوز في الاطعام في الزكاة وان كان حول ثوبا فعمل ما يشاء ويطعمه
 من زكاته فلا تسوق تجوز لوجود ذلك وكذا ان دفع الطعام اليه ولو كان ياكل
 في البيت من غير وضع اليه لا يجوز لعدم الملكة في المال التنازل عن حق يوسف
 تجوز كسوة الثياب وطعامه من الزكاة وطريق القيمة والحق تجوز السوقة دون
 الطعام وعليه القنبر ولما فصل بين الزكاة والحق وجبت زكاة ما له فاسترك
 بها طعاما ودفع المساكين فعملهم وعسا لم يجز بها ولم يحك خلافا قال
 ابن حبان مدي هذا قول محمد بن اسحاق قوله لا يجوز ان في صدقة النظر وفيه
 المسألة دفع المحرم زكاة ما له فزكاة ولو كان في زكاة ما له تجزئه لان الجبرة
 للقلب اذا لم يشأ فعله دخول اللسان وفيه لا تجزئه وفيه ان اول القرض
 بالزكاة تجزئه والاصح الاول بغيره نية الزكاة قبل الحد المظالم اطلاقا فانه
 تجزئه وان لم يحد على وجه الزكاة وكذا اوصافه سلبا ودرها ونواه من زكاته
 اخرا وفي شرح المذهب للمواويق في القفال انه ينفق في اللسان يدون يسه
 الثلث بقله الصدقة في اوصاف المحرمين والقول في قول الشافعي وهو صدقة جدا
 اذا دخل اللسان غير النية وفيه النية ان يهوى ان ينفق في زكاة ما له
 او فرض صدقة ما له او زكاة ما له المفروضة او صدقة ما له المفروضة وتجوز
 فعله السنة على المذموم في وجه الزكاة كالصوم وحجها البذلح في ان الصاع والرافعي
 ومن لا يرضى من الشافعية وهو ظاهري يرضى الشافعي في الكفاية فانه لا تجزئه
 حتى يتبرك بها او يهاه بالاول واللفاء والزكاة سوا ذلك **جواب** البعد من
 الزكاة ولو كان فقها متوردا في كمال الكفاية فهو كجس من غير الزكاة والركبة
 وان لم يكن عند الاصل هذا اذ في الماوردي والحق ولو في خمسة المدفوعة
 فزكاة او لا تسع في صدقة ولو كان يوسف ورك من تحت خفي لقوم العزير لو كففتان
 اليه النعمان بعد عجزه وهو قول الشافعي نعم قلنا في الزكاة واللفاء **مسألة**
 اكل العين عن الدار يجوز لان العين جبر من الدار واما الدار عن الدار لا يجوز وهو
 ان يكون على عمل ما يشاء وحال عليها التجزئة وله على آخره دله جملة
 عن المايش لا يجوز لها الفنا ولا لزم اولها يلزم منه اكل الدار عن العين على تقدير

فضل الدار بما في فيه ولو جعل النجاسة عن المايش الذي عليه المايش لم ياكل **مسألة**
 فعل القابلة لولا يجوز اكله بها والدم والعلامة الثانية لا يجوز واكله فاما ان
 يملكه فاحسنه دله من كفا العين فاذا قيضا احدها منه فضا عن جسم وفي
 المايش اكل الدار عن العين في الزكاة لا يجوز لانه اساطير والاولى فيها الملك
 وبه لا يجوز ولو دفع درهم الى حاكمه استقرقها بطعامه يرضى عن خطاه
 فصدقه في المايش من اكله في ماله المعنى وشبهه في شرح المذهب ولو اكل في
 عن العين فاجاز المايش وهو قائم به دله في جواز ولا يملكه ولو اكل في عين
 من العين بغيره ليس واجبه لا يجوز وبما يجوز له ما يملكه عين وما يملكه عين
 يحسبهما ذكر هذه المسائل في مذهب القنبر **باب**
 زكاة السواك **مسألة** في الاول في المايش من غير الزكاة **مسألة** في الزكاة
 بركة السواك اصلها بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم في التروك والمايش كانت
 مفتوحة بالمواشي **مسألة** في اكلها بها ثوبا على عادة العرب فاعلم كانوا ارباب
 المواشي وكانوا يعدونها من النفس لا يقولون وقيل زكاة السواك يحسبها على ارباب
 زكاة عروض التجارة فان الظاهرية لا يرون وجوب الزكاة فيها ايا في بيان
 ذلك فباب زكاة العروض في ثوبا الله فيها لا يجمع عليه ليرى عليه الخلاف فيه
 مع انه لا يفتى بحالهم وانما ادر صدقة لعل لا يراه الترمذي ومما اعظم النعم فيه
 واحسانا ما ذكره لهم **مسألة** في العين اقل من خمس ذو صدقة فاذا بلغت خمسا
 سائر زكاة عليها يكون قيمتها ثلث التسع فاذا كانت عشرة فمها ثلث ارباع
 فاذا كانت خمس عشرة فمها ثلث ثمانية الى تسع عشر فاذا كانت عشرين فمها ثلث
 الى ثلث عشرين ثم الغنى من كل ما ينزل من العين خمس وعشرين فما زاد فله خمس وعشرين
 فمها ثلث خمس وهي التي تسمى السبعة الثانية ثم الغنى منها وثلث سبعة تسع فاذا
 بلغت عشرة اقلون ثلثا وثلث فمها ثلث ثلث ثم الغنى منها وثلث ثمانية تسع فاذا
 بلغت عشرين اقلون ثلثا وثلث فمها ثلث ثلث ثم الغنى منها وثلث ثمانية تسع
 فاذا بلغت خمسة عشر اقلون ثلثا وثلث فمها ثلث ثلث ثم الغنى منها وثلث ثمانية تسع
 فاذا بلغت عشرين اقلون ثلثا وثلث فمها ثلث ثلث ثم الغنى منها وثلث ثمانية تسع

فمن كان من ابناء عاهة واهل العاه خرج البخاري رواه عبد الله بن المنصور
عن حماد بن سلمة وان كان اجل دورا في عبد الله بن المنصور لا يطاع حارسه
وعدم سماعه ما في الكتاب ورواه اليه في ايضا عن سليمان بن داود حاكم لاني
وذكر ان ابي عبد الله بن حنبل راي رعا لما راى في يد كرمين يكلم فيه وقد ابي
ابن عيينة بن عيسى بن ذوق ابو القويح بن كوزي في كتاب الضعفاء والمتروكين
في المتوسط وحي الحسين بن مائة وعشرين سنة واما في الانبار واهل
بكر ابطاها الا بمثله وبعيد ياه وحي بن خلفه لا ما روى في كتاب الامام بن حنبل
وبعل بن حنبل بن عمرو بن اسحق بن الزيادة الميموني في كتاب الاربعة بنات ابو بكر في كل
خمسين حقه وظاهر الخبر يقتضي ان زيادة فيها محسور وان يقول ويدل عليه
قوله لا يعلم اليه واخبر بن فاذا اكثر في الابل في كل خمسين حقه وفي كل
الاربعة بنات ابو بكر وزيادة الواحدة لا يملك كرمين وقال الرازي في كتابه
عن عمار بن عثمان انه اخذ اسنان الابل من النبي عليه السلام فكانت اربعة ولاخذ
به والشيء فيها من اربعة بنات وبن حنبل في كتابه في الاربعة بنات عن عمر
وانس عما بين الانبار في كتابه عن عمر بن حنبل في كتابه في الاربعة بنات والاربعة بنات
عما بين بنات من سنان الفرضه ذكره في كتابه في الاربعة بنات والاربعة بنات
الواحدة عاياه وعشرين بنات في كتابه في الاربعة بنات والاربعة بنات
وبلث بنات ابو بكر في كتابه في الاربعة بنات والاربعة بنات
من الواحدة هو مائة بنات في كتابه في الاربعة بنات والاربعة بنات
لا سبع بنات الواحدة لعلوه وعن عمار بن حنبل في كتابه في الاربعة بنات
شراعية سب وعشرين بنات خاص ويروي ذلك عن الشعبي وسويك بن عبد الله
ذكره في كتابه في الاربعة بنات ورواه في كتابه في الاربعة بنات
غلط وروى من رجال ابي وهو اقدم من ان يقول في كتابه في الاربعة بنات
بينهما في كتابه في الاربعة بنات ورواه في كتابه في الاربعة بنات
الاربعة بنات في كتابه في الاربعة بنات ورواه في كتابه في الاربعة بنات
فيما دون حسن ورواه في كتابه في الاربعة بنات ورواه في كتابه في الاربعة بنات

واصحبها اذا دعيت بها وسويتها اذا جعلتها ساوية والله تعالى ومنه يحيى فيه
تسمي راي يوعون في الاحكام والحدود في التسمي من الاربعة بنات والاربعة بنات
فوق التسع الى اربع وعشرين وفي الاخرة الدود والاربعة بنات والاربعة بنات
وعنه من اربع بنات في عبد حنبل في كتابه في الاربعة بنات والاربعة بنات
اي عبد كمال الصمغ وغيره الدود ما بين الثلثة الى العشرة وقيل الدود واحد
يخلف الدود الى الدود ابل وانصره ابن فينيد لانك يقول حسن خور ولا حور
حسن ثوب وما قاله اسهر عند اهل اللغة وقال ابو حنبل في كتابه في الاربعة بنات
مقالا لثمة ودللت من الابل كافا لولم ياه والفاش ما روى في كتابه في الاربعة بنات
من لفظه والواحد يعبر كلسا واحدة المواه واصدعه حسن اوسب والضميمة
ما بين العشرة الى العشرين والواحد ما بين العشرة الى المائتين والواحد ما
بين السنين الى السبعين والواحد ياه ما به واخطت حواما بين والعرض في كتابه
الى الف وقيل الضميمة ما بين العشرة الى الاربعة بنات والاربعة بنات
فاذا لعلت سبعين فهو الصبره والعصر والعصر الى ما راد به والاربعة بنات
الى ما راد به وقيل هذا غير مصرع ما بين عجيبة الاربعة بنات والاربعة بنات
واعلم ان ما بين اسنان الابل من الممات التي ينبغي فقيدها والاربعة بنات والاربعة بنات
الموخره وكوز سنان لثمة كمنفا وهو فعل مثله ما روى في كتابه في الاربعة بنات
العظيم الحسنة قال الشيخ جمال الدين بن ابي حنبل في كتابه في الاربعة بنات
وزاد عليها اطلاق وهو كاحصنه وايدل الوحشية اي ولود وهي التي لا تاكل عات قال
في المتن وفيما في سبويه انما فعل الابل ولا يلحقه من الاربعة بنات والاربعة بنات
فما كان يكون تحيفا والاربعة بنات في الاربعة بنات لانه لم يأت الا في الشعر نحو قول امرئ القيس
له اطلد اصبي وساقا فامة فيعوز ان يكون ما السعد الطم الحرة المصنوعة
قال ابن عصفور في المتن وحده بدله في الورد وحده المصنوع على الاسنان في الاربعة بنات
وحده وحده وهي حسن بن علي الدود والاربعة بنات والاربعة بنات
والاربعة بنات في كتابه في الاربعة بنات والاربعة بنات والاربعة بنات
الاربعة بنات في كتابه في الاربعة بنات والاربعة بنات والاربعة بنات

[illegible]

١٨٠
لجاءه من بلاد السند فدخل من بين الخاض التي هي من مملكة الى ابن لولوه وان حسن
وكانه قيل انما زينت فضيلة السند لمصنفه الاثرين ويطبق قوله عليه السلام لا حول
وجن في ذكره في هذا السقي العصبية الميراث بوصف الدكتورية الذي وصفنا انك لا توضع
فهو اشراق في القليل وفي جموع الفقه المعينة من الابل بل يتناح ووسطه وازاد
عليها اقل المسر والقرع وواف ~~يعني في~~ ابل النساء والوسط والاول بل وسط
على ركة فيها دون الوسط مكال وفي خمس غنرين يتناح من وسطه وان غنض
وسطه وفي سبعة من دون لولوه ان لولوه ليس سوى في ذل الدور والذات سواء كانت
متوحدان او متخالفان وفي المتوسط والخط والنفيد والبدعي الجري في الابل لا
الذات كافي كدس الجري الدور لا بالظهر وهو الذي يفسد في المناقعة في
هذه الاستبان الابل للذات والضعف دون الدور ليس خاص ولا لولوه وحده
وجده وهذه الانسان مغار الجري في الاضحية فخلت الانوبة كما كان الصبي
مخالفة للفق والحق علي ما في ان ساهل تعالي وقوله ومن لولوه عن من الابل في
ركعة بالاضافة بغير شون والذات كافي وكجوه والذات وصفه في
ولسوال الدور اختار الصفة وهو الشاي ولما بالذات المشهور بونه فشرى بها
الذات في المشهور وقيل بل يصفها الصادق للخط في موقعه والذات في
في البقي ~~ففي~~ صاحب كتاب الترمذ في لفظ البعوض وهو السم الذي ينفذ
الاضاعي بسببها ولفظ العقم من العقم ولكن من الجمال ان العقم يخلط وهو وصف
والبعوض جنس ونوع البعوض والعقم هو الذي يذره وفي البحر اعطاه ولما اسير في
البحر البقية الدور والذات في الجمال الذي كافي في السم والسمور والسمور والواو
راندان واهل البحر يسمى البعوض واهل البحر يسمى البعوض وعما يدعى كافي في الجمال
وفي شرح التوليكي البعوض جنس واحد بعوض وبما هو وعسى في وصف البعوض الذي هو
ليس في اقل من اثنين من البعوض وهاذا كانت من سائر احوالها كقولها في البعوض
او سبعة وهي التي يفسد في السنة الباقية في الملايين من لولوه وهي التي
اقالته احوال الناس في البعوض وهاذا الظاهر في ذكرها في اقل من خمسة في البعوض
فان الذل الجبري عزم علمها وانصلها بعوض في المائة ترمذان من كل عشرين ثم

[illegible]

وانحصار

[illegible]

الحمد لله العزوف

خرجوا العبد لانه جاز له لطلب الرزق والمتعة فلا يتوقف على الاذن الا انهم
لا يصحون جماعه وفيه البدائع في ظاهر الرواية عن الجعفة لاصحابهم
في الاستسقاء لا يوسف سأل الجعفة عن الاستسقاء هل فيه دعاء
موفق لاصول او خطبة فقال اما صلوات على عهده ولكن فيه رخصتين
جماعت في الجعفة ولم يذكر في ظاهر الرواية قول اي يوسف وذكر في موضع
قوله مولي جعفة ولا يسقط منها وفي رواية يسنون بها مع محمد وذكر
الحاكم في معجمه وهو الاصح في الموعظة في قال الجعفة للسيرة الاستسقاء
صلوات وهو قول اي يوسف لعل الذين لك سأل في معناه في جماعه قال
الموا لا في الصلاة عندها لا يصح في المراءى وعند محمد في كصلوات الجعفة
والعبد ين عن محمد في روايه لا يصح ذكرها في العتقة وفي البدائع والعتقة
والعتقة الا فصل ان يقول فيها تسبح اسم ربك الاعلى في الاولى وهل
انما حديثها لاسية في الثانية كما ورد في العبدين ولا يثبت فيها زوايد العبد
سنة المشهور ولا يثبت في رواية ابن طاروس عن محمد ذكرها القدر وركب
في شرحه قال السامعي يثبتون في الاولى وحسن في الثانية لا البوكي
والحديث فيه ضعيف وليس لها اذان ولا اقامة كما في العبدين واذا فرغ
خطبة في العبدين وذكر الاستسقاء في الجعفة خطبتين يتصل بينهما
بجلسة وجعل هكذا قول محمد في البدائع وعن اي يوسف بخطبة واحدة
وبه لا عبد الرحمن بن مزيك وفي العتقة والعتقة في الكاوس بينهما
روايتان عن اي يوسف في الخطبة عند الجعفة لانه لا جماعه فيها عند
وخطبة مستقبلا بوجه الناس في اذا فرغ من خطبته جعل خطبة اي
الناس ووجهه الى العتقة وهم مقبلون عليه مستقبليون الى الصلاة
سنة عن خطبته ويصفون ويستغفرون للمؤمنين وعبد دون المؤمنين
وفي الموعظة في نحو حول ثلثة ايام وفي الخطبة والبدائع والعتقة وجماع
العتقة متأخرات ساء في ما يجرى على مرقعه او غسله من الذين يصفون
خاسعين لله ناسوا ووسمهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم

وذكر البوكي انه يصومون ثلثة ايام ويصون في اليوم الرابع وقد روي
عنه صلى الله عليه وسلم انه لا دعاء الاصل مستجاب وفيه زوايد
الروضة انما اخبرت الاجابة هل نحو حول من العتقة في الجوارزة
الذي الاستسقاء وفي خزائنه الاكل عن اي يوسف انه لا يصحها
سما في ان الصلاة امام ركعتين جازها بالافراء مستقبلا بوجه اي
العتقة قال اي في الاثر من دون المنبر متحيا على فوس خطبته بعد الصلاة
خطبتين فان خطبته واحدة وحسن قال في المعنى هذا خطبته حول
رواه وفي منه المعنى ان لا يحكي على عصاه او قوسه كان حسنا وفي
الاسيحية في ثقله قوسه معناه جعلها كالمسكة لا وذكر الكرخية
مخبره انه تعهد على قوسه ومثله في العتقة والعتقة قال فيها وفي محضر
الرخي خطبته على فوس او سيفا وعقد الا انه بعينه على طول المقام وفي
الخير في المالم لا يخرج المنبر ولكن يركب على عصا واول من اجاز المنبر
من بين قبان وفي البدائع لا يصعد المنبر لوك في موضع الدعاء ذكر في
الموعظة في عن اي يوسف انما ارفع يديه في الدعاء وان ساء ساء ما صعبه
وفي المحيط والعتقة باصبعه السابعة وفي الجريد من يد اليمنى ثم
الاستسقاء لا يحضر يومه في الروي وفيه زوايد الروضة والايو
حامد والمجاهد يحضر يومه صلاة العتقة ولا يصح انه لا يحضر يومه
كما لا يحضر يوم وفي المدونة يصلي ركعتين يحوي فقط قال سند عبد الله
حبيب ومما وقف صلوات العبدين في كل ان يكون يسير القول ما لا الك
تقدم وفي الجوارزة تسبعا لان يوم الامام قبلها البوابة ورد المطامير وال
الناس بعضهم بعضا لان الدنوب سبب العتقة لانه اعلى ولا يصح
من مصيبة فيما شئت ان يركب وسبب من لا يجابه ذكره عن عبد الله بن
مسعود اذا غلب الميالك جسد الوطير والنبوي اساءه من قبله الحاتم
في المستدر على شرط البخاري وسبب له انما قد وعنه في قوله
بما لي وبلغهم للذين دون البلاء من العتقة ويقول مع القطر خطبا يلهم

كامل والشيء مشاء والاصح على السوء يحسن بالليل والوقص بالمعنى والغنى
ويقال ومن السوء الملهمة ايضا وقيل يطلى على الجحيم بها الزكاه وكان عند
البحر على تسكنه انما قيل لا ينفذ ان يحسنه او فاقه كل فعل او جمل او حال
ولو كان ساءت الجمل افعل فخر فليس وانفس وكله اكل على السوء منها الى السوء
في اللزيق لا يحسن منه لانه قالوا حل واحول وهو لاهوال قلت
ما روي وحول فهو التحصيل العجز لاهوال وقياسه ان يحسن لذلك فله نص وانما
الليكول دما السوء فوق الذين يحسنه في شتر المضل جوفه وافراج وزيد
وارداد وراودا وراودا والقياس انما هو الابداحل الحسب والوند للعود الزكاه
به النار وهو الحلي والزند السفل فيهما لعب وفيه الماني وعجوا هذه الاسماء
على افعال لان الراد في معنى الدفن والوند في معنى العود وفوقه في معنى طيار او
ولا يحسن على المعنى في المعنى لان المعنى معارضة الالف فقالوا اراكم قالوا
انويل والنويل في ريدو انفس سالتة وهي عنده في حياضها محو كالمحور والوداد
في فوج حرفه كزبد جري كبريوس محو كبريوس كبريوس في باب الجمع ويصنع المواويك
ما يطاير ولو غادر ولو غادر واعلم ان هذه اللطيف معانوه عندهم قيل السوء
فصيرت كون اعني لا يعادوا بالزكاه التي لم يحسن الا من السوء فاستعيرت
من حال المعنى الغروي الى المعنى السوء في حال كبريوس وهو السوء او اظهر
او كبرها القصور من النصارى ومن رقت به قريته اذ اجاها ومن جعله لانه
معاريه النصارى **والجبر** ليس والبقير هو الذي به وحول الزكاه في كل
واحد منها وفي ضم لاجها الاخر لتجمل النصارى والجاوس نوع من انواع البقر
واسم البقر نظمي علمه الا ان الجاوس احسن وفي الخط والجاوس كالبقر
فلهذا لم يفسد حتى لو حل لا يفسد كبقير اعني من الجاوس ويرد الهمز
بان لا ياكل البقر لحيته وكل لحيه ولذا لو وكل وهذا مستر ان يفسد والجاوس
ويرد على اصل الكتاب في قوله الا ان اوهام النصارى لا تفسد اليه في جازان القلده
ولذلك لا يحسنه في خمسة لا ياكل البقر حبه في نفس البقر في ان كان
الجاوس من اهل خذ الزكاه سها وان كان لا يحول لقلب احاد منها اكن الوديك

ويذكر على القدر ذكره في قوله والجاوس ليس والبقير هو النصارى والبقير
فليكن البقر احد نوع البقر وهو ان يقولوا انفس والعول هو اكل الزكاه
والبقير الحسني في بقير الجاحس كما كانا الواسع في حل لا يلقى بالاهلي
حكا بديل حل الكاه فلما البقر الحسني وفي الفتي في الزكاه في بقير الواسع
رواه عند ابن جنبل ولم يشأ بلوا حدسهم والبقير هو الاكل لا يوط
عنده فليكن يحسن فيه النجوم والبقير هو الاكل لا يوط ويصنع من بقير الواسع
لهن صاهر ولهم البقر لا بدنا وله عندنا لفظ ان كان القول يوسر على كذا
سنة والافاس محو وهذا المحزبي والافاس هو الماكن وليس من بيده الاغنام فصار
كالظبايل اولى قال في الطيبة سمي عن ابي اسحق بقير الواسع بقير الواسع اذ
ويح عند الحكماء في المولدين من الواسع والاهلي عند الساجد لا يحسن طفا وهو
قولنا وود وعنده ان كان ملام الهلته حب وان كان حب حشدة لا يحسن وبنه قال
ما كان اشياء المولدين الساهر والهاكوفه ونحوها ان عزم ملكه متولاه من الظبا والغنى
وفيهما الزكاه والزمنا النواويك بولم الاجاز الى المصحح والجزا ان باطال ان
وفي المحو طعير المذهب عند وليس بغير اصل وفي الخط كذا بذكره وفي المحو
ما لا يوسع التحق لا يحسن الزكاه الا في انا بالليل والبقير والعهود فصيرت
في الغنم هي مستفيدة من القمية اذ ليس لها القادركا انما البقر والغنم
البقر **فول** فليس في اقل من الواسع من اعين الساهر منقده فاذا كانت
اربعين ساهر ورجل عليها اكل فقه ساهر الى اية وقسرين فاذا زادت
واحدة فقه ساهر ان الى اربعين فاذا زادت واحدة فقه ساهر فاذا بلغت اربعين
فقه اربع سياه في كل اية ساهر سياه وهذا قول الجاهل العالم من الابه
الملك والذكور والصنف والذكور وقص العزم ما بين النصارى وهو ما بين جازان
ومن اربع مائة وقال ابن جرير عن كماله والبقير الوقص ما بين النصارى وسعول
وهو سهر والاضواء **الاول** ذكر النواويك في من المذهب واجمع المذهب في الله
لا شيء في اهل المذهب من البقر واجمع اهل الله في البقر ساهر وفي ما يقولون
وعشرين ثمانين والاهل في جميع انواعها كالصان والحق من صان بلاد السودان

وساعتها البصرة ويولد في يوم الجمعة العاشر ربيع الثاني الحادي والعشرون
 الذي يصفه خاله الماعز ويصفه جده افاضان زوال الصبي الحسن من
 صاحب اذا زاد لم ينجح على يديه واحد وحيد فيها اربع سنه الى اربعه فاذا
 زاد واحد حي من خمس سنه والابن تيميه وهو ورايه عن اخوه روري السعي
 عن هذا القوم اذا بلغت ما بين اربع واربعتين ربيع الثاني من ربيع الثاني
 من سنه فاذا بلغت سنه لم ينجح احدي بلغ اربع سنه ولم ينجح واحد منها اربع
 وفي النوازي والعبيد زوايه عن ابن جمل اذا زاد على ثمانية واحده فيها اربع سنه
 لم ينجح اربع سنه حتى يبلغ سنه فلو كان كل ما بين ثمانية وفي سبعه اربعه لاني
 الحلال اكل في اربعه واحد خمس سنه وفي خمس سنه واحد سنه
 هذا الذي ينبغي ان لا يوفق في العاشر منه فانه صادقه للحديث لم يولد واحد
 بعد حبي في اربعه واحد وفي عاشر اربع سنه لم ينجح واحد واحد
 وعشرين حتى يبلغ ما بين اربعين واربعين لم يولد على يديه واحد واحد وعشرين
 في اربع سنه من ذكر البهي وغيره فاذا كانت القوم ما بين سنه فمات
 سنه حتى يبلغ ثمانية فاذا زاد على ثمانية وليس فيها الا ثمانية حتى يبلغ اربعه
 سنه فاذا بلغت اربعه فيها اربع سنه في كل ما بين ثمانية وهذا هو ذلك ما كانه
 بعض مستند السعي لم يولد واحد واحد خمس سنه السعي في المصنوع
 بولده من اهل البصر في اربع سنه اكلت كصفاء الذي كساه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وشبه في العاشر ثمانية فاما ما في النوازي في هذا الكتاب والعلل بعض
 ما فيه وروى في قبليس صوله في كتاب القس في هذا الكتاب وهو من جرم والاستدلال
 به في هذا الكتاب هو الوجه قوله والصلوات والعروض وحدهم ان كان لان
 القوم خمس سنه وان زاد على اربعه في اكل الضباب وهذا خلاف فيه
 والصلوات يجوز ان النوازي يجوز بحقيقه ولا سلك بل بانها النوازي في اربع سنه
 يجوز في ما فيها الاكثر من اربع سنه واسكن في اربع سنه الا ان يكون الاكثر من اربع سنه
 عجب حبان ممن قبل القوم في اربع سنه وفيه للصلوات في اربع سنه فان في اربع سنه
 وحسن وعمر الفاضل في اربع سنه في اربع سنه في اربع سنه في اربع سنه في اربع سنه

مجلس عظیمہ الیوم لاسکاتانہ
در نظایر معنی کو اعلیٰ راس

٨٥
 المس على الاصح ما هو اسم جرج اخذ السيرة في الدارين ابو عمرو في الحاشية في الخبر
 والمصنفين وتعلم صناعة العربية عند غير قومه ١٠ (والحق في الخبر) وما
 اسم جرج والولد اعز ولده **ما** اسم جرج اركب وحملوا والبحري والكنية في
 الميم والموصل في الخبر بمعنى المعز قول **هـ** ويخبر في الشيء في كتابه ولا يوجد
 كخبر وفي الميسر اربعة هي التي لها اسننه وطعنت الثانية والتي اذكر في
 ستان قطع في الثانية وفي العز في الصان والحق ولا في الصالح وفي
 جرج العزيب اربعة الذي يحمله سنة ودخل في الثانية وهو الذي يحكي في
 الاحياء فلا يكون في البحري في الاخير لان كخبر عن اعدان هو واسم الخبر
 لا يلح حتى يصير في في المعز كخبر عام له سنة ودخل في الثانية والتي
 عام له ستان ودخل في الثانية وفي الثانية لذل ولا في الزهرى وفي كخبر
 الخط والملايد والاسم جرج والوزيرة في السنة وجوامع الفقه والنافع في
 من كتب الفقه اربعة ما الى قبله سنة اشهر وفي بعضها البر السنة والتي
 عام له سنة ودخل في السنة الثانية وفي الاخرة في الدارين كخبر عن ابن
 ابن عشرين اشهر وقيل ابن نصف سنة في شرح المذهب في الزاوي وقيل ابن
 ساجين صرح في السنة اشهر وان كان ابن عشرين فلما اشهر هذا في
 وهذه رواية الاصل عن علي حيف في طاهر اوله وهو كخبر عن الكا
 محروك في الصان وما قال ابو يوسف ومحمد في المعز كخبر في الثانية
 الروايات ولا كخبر او الجعفر الطحاوي كخبر في الزاوي كخبر في الزاوي
 يعني زكاة العلم والوزيرة في عين فعلى هذا ينبغي ان يكون كخبر في الصان
 اذا كان ابن كخبر في السنة في عين كخبر في الثانية على عدم جهل في الخبر
 انه يجوز طريقة الفقه وحكي ابن المبرور عن عوف في السنة في
 الحزب والحق والحق في الصان والحق في سنة وهو في عين عوف في الزاوي
 كخبر اذا كان على يوسف ومحمد في حيف في رواية الحسن في الزاوي في
 واحتكا كخبر في السنة وفلا عدل من عدل المال حياه وما قاله في صحيح
 في قول الصالح في السنة عند الشافعي ومن ناهه في كتب الفقه عن علي في السنة

فذهبوا الى الله صلى الله عليه وسلم قال الرجوع من رجع الله عز وجل فاني بالرجوع واني بالرجوع
 فليست بها واسا ولا اله عز وجل حيوها واسيد ولها من سرها ذن السهمي
 في سنته وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال اذا سمع الرعد والصواعق قال اللهم لا تغفلنا
 بفضلك ولا تتركنا بعد اليك وما كنا فيك عن عبد الله من البريانه كانا
 سماع الرعد في الحديث قال سبحان الله الذي سمع الرعد بعد والذليله من خيفته
 ثم يقول ان هذا الوعيد لاهل الارض سيد وروي في بيده باسناده في
 حديث الحديث عن انس بن مالك رضي الله عنه قال سمع الرعد في يوم ربيع
 جبريل لقوا فيهما وكان نورا في العبد والاسستما في الركعة الاولى فقال
 العباد سبحوا اسم ربك الاعلى وفي الثانية فاعه العتاب وقيل ان اهل حديث
 العباسي فعلوا بعض ما يروي به استعمل القوم بوجه وقلب رداء ورفع يديه
 وكبر تكبيرين قيل ان يستقيم بهما اللهم اسعنا واعتنا عينا مقبلا وحسنا راعيا
 وجدا طيعا عدا وعبدا موقعا من غيرنا من غيرنا سائلا لاسبيل لاجلنا
 دنا ودارنا فاعا غير منار عاجل واناب اللهم بحسبنا به البلاء ونعت به العباد
 وتجهله بلاغا الكافر من انبساط الله انزل في الصلوة وسما وانزل علينا في الصلوة
 سكننا اللهم انزل علينا من السما طورا فاجبني به بلاءنا واسعني ما حلفت
 لكم العا ما واناسيكم وما كانه من هذا واعلمه لاجل الرضا ولست اليه واليها
 مقصور ولكل العمل العلم والحدود صور والموين الحق اسائل المظنون انزل
 كائنك مطر ساطعوا لسكن القوم لان الارض تسكن به يا ~~مبارك~~
 صالوة الكوف قول ~~مبارك~~ واذا استدركوا جعل الله لهم اناس طائفتهم طائف الى
 وجهه العلو وطائفة خلفه فيصلي بين الطائفة راحة ويجوزين فاذا رفع رأسه
 من السجدة الثانية مضى على الطائفة الى وجهه العلو وجاءت الطائفة فيصلي
 بهم الامام ذكره ويجوزين فيشهد ويسلم ولا يسلموا ويذهبوا الى وجهه العلو وجاءت الطائفة
 الى وجهه العلو وذهبوا الى وجهه العلو ويسلموا ويسلموا ويسلموا ويسلموا
 العلو وجاءت الطائفة الى وجهه العلو ويسلموا ويسلموا ويسلموا ويسلموا
 وسلموا الى وجهه العلو ويسلموا ويسلموا ويسلموا ويسلموا

خلفه عشت لا يحتم سهام العلو ومغتنهم الصلوة راحة ويجوزين من البريانه بكل
 طائفة كالتحريم وجامع القفة وفي الجمع والحدود وكل ركعة
 مطروقة في كل ركعة كل سمع مع قعدة سطروية العزيب الرهبان والاسباب
 مع قعدة تسامع والركعة الثالثة قد سمعوا تسامعوا تسامعوا تسامعوا تسامعوا تسامعوا
 وعنه يوسف وهو قول ابي الليثي جعل الامام القوم من خلفه فيصلي
 بهم ركعة فاذا رفع الامام رأسه رفعوا رؤوسهم من الركعة فاذا سجد الامام
 سجد معه الصف الاول والصف الثاني في الركعة الاولى ويجوزونهم من العلو
 فاذا رفع الصف الاول رؤوسهم من الركعة وقعدوا بوجههم ووجه الصف
 الثاني السجدة الاولى فاذا رفعوا سجدوا الصف الثاني السجدة الثانية يسجد
 الصف الثاني في وسطا خلف الصف الاول فيصلي بهم الركعة الثانية كما طعنا
 هلذا في المبسوط وجامع القفة وفي الحديث فاذا سجد الامام السجدة
 الاولى سجد معه الصف الاول ويجوزونهم الصف الثاني من العلو ثم شاف
 هذا الصف ويسجد الصف الثاني فيسجد بهم السجدة الثانية وكبر بهم
 الصف الاول من العلو ثم صلى الركعة الثانية على هذا الوجه ويستند
 ويسلم بهم كاللويصوا العلو ادى وعنه هذا فيما اذا كان العلو من جهة
 القبلة فالكل في الجلسة الاولى وفي الركعة الثانية في الركعة الثانية
 في الصلوة خلف الامام فالفضل للامام ان يجعل القوم طائفتين اماميين
 فيصلي كل ايام بطائفة ويسلمون ويسلمون ويسلمون ويسلمون ويسلمون
 ويجوزين وقف حتى يتم عليهم الطائفة صلواتهم ويسلمون قبل اتمامهم ويجوزون
 الوجه العلو وجاءت الطائفة التي صلى صلى الله عليه وسلم بها الامام الثانية
 ونسجدوا وسلم والقوم هذه الطائفة تقضي الركعة الثانية وتسلم وتذهب
 الى وجهه العلو وقولوا لا رجوع السجدة الثانية لانه لا يسلم للامام عند هذا
 بل يوقف منظر حتى يتم الطائفة صلواتهم فيسلم بهم كاللويصوا فاذا قام الامام
 الى الثانية يسلم ويسلم العلو حتى ياتي الطائفة الثانية ولا يبعد من
 العلو الى وجهه العلو حتى اذا جاءت الطائفة الثانية يقف معها العلو ويسلم

الطائفة

[illegible]

الحنجرة افضلها فان كان فيها وسطية فهو لو كان الحنجرة اربعة عشر سنة
 بذكرها وطولها من طولها اربعة عشر سنة واما في السنين فكل سنة
 سنة وسط فان كانت سنة الشجر اربعة عشر سنة فكل سنة من السنين
 وربع ربع فلو كان افضلها وربع الزكاة في الفضل ما كان في افضلها من ذلك
 عليه عشر من كل الواجب منه لسواك خمس ولو كان في افضلها من ذلك
 الزكاة في الفضل له سبعون بيعة الحنفية من افضلها فان كان فيها واحد
 وسط احدث في حوزة حسان افضلها فان كان الكل بعد الحول الا الوسط فانه
 في حوزة من يدين من سبعين وسط وعندها في حوزة من ستمائة من ثلث
 وفي حوزة العدة ولو كان في حوزة عاشر من ثلثها وعشر من ثلثها ولو كان
 مائة احد واحد منها فانه اربعة عشر سنة وفي حوزة اربعة عشر سنة
 بذكرها وفي المدونة اذا كانت كما يجب اذا اوردت او عده او توصلا لا يوجد منها
 ولو كان في حوزة عده وعده وهو بعد ذلك لان الحق في المال في حوزة
 النظر وفي حوزة العدة ان كان الحنجرة اربعة عشر سنة اربعة عشر
 ومائة في حوزة عاشر من ثلثها وفي حوزة عاشر من ثلثها وفي حوزة
 الشان في حوزة السنين من حوزة حركها في السنين من حوزة حركها في السنين
 وعامة الناس في حوزة السنين من حوزة حركها في السنين من حوزة حركها في السنين
 فيها من حوزة السنين من حوزة حركها في السنين من حوزة حركها في السنين
 ذكره الووري وقال ابو بكر بن المديني رحمه الله في حوزة حركها في السنين
 طائفة لا زكاة عليها في حوزة حركها في السنين من حوزة حركها في السنين
 ودية لا يرد في حوزة حركها في السنين من حوزة حركها في السنين
 الزكاة ولو كان في حوزة حركها في السنين من حوزة حركها في السنين
 وجوب الزكاة وهو ان حوزة حركها في السنين من حوزة حركها في السنين
 لا في حوزة حركها في السنين من حوزة حركها في السنين من حوزة حركها في السنين
 والحنجرة والراجح والذليل والذليل في حوزة حركها في السنين من حوزة حركها في السنين
 وحوزة حركها في السنين من حوزة حركها في السنين من حوزة حركها في السنين

ولو كان قد اذبحها عبدا او كافرا لم يخرج من مسلم بل يضر الحاطة وهو ان لا يحسب
نفس ولا يستعطر الحاطة في جميع النوازل في الايام العظمى او الحاطة قبل الخوض في
قائل فما اهل طمان وقلان حتى يدناه من روى في البحر اذا لم يقصد الغواصة وروى
الاوراعي وابو الحسن بن الفليس من الظاهرية الحاطة في النوازل لا يخرج روي الكاشاني
حكم الحاطة التي لا يمسح بها في النوازل في الزرع والثمار والارياض والارياض
ان يخرج روي ان لا يمسح بها في النوازل في الزرع والثمار والارياض والارياض
ذاتها لا النوازل الحاطة بغير الحاطة كما في الحاطة خذلة شتوي واستمر في
الاعيان الحاطة او صاف وحواشي المكان بشرط تسعة اذها ان يكون
الشرط من اهل وجوب الحاطة ان لا يكون الماء في الحاطة نصابا والثالث
ان يمسح عليه بعد الحاطة حول كائنا كان في النوازل في الايام العظمى الاخرى المباح
والخامس السبع والسابع من الشرب كالتوراة والنور والحوض والعيون وكما
الماء بخلافه حيث لا يمسح عليه من السبع والرابع والثامن في الحلق في الشاي
في الحلقه والشرط الحاطة التي روي ابو اسحق المروزي يستعطر الحاطة في اللبن
ايضا في حلقه من لبن الافرغ في اصباحه ليسان فهو امر الوجه الثالث في
وجه يستعطر ان يحامدوا عظام اللبن فيقتسمانه وهو ان يحامدوا لبنه يستعطر
عنه ان اجدوا الكلب **عنه** **لبن** في الحاطة فيقول الرافعي عن الكلب انه
حكي في الحاطة ان الحاطة لا تتركها ولا تتركها ولا تتركها ولا تتركها
وقيل هو الخبز الذي يجمع فيه السبع والحمار والسر هناء وهو الذي يجمع فيه
والكاية يجمع الكلب والسر هناء وهو الذي يجمع فيه الكلب والسر هناء
الحاطة به كذا في الحاطة سب مائة انه فيكون الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
وقد يكون في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
ولو اقرض في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
ولو اقرض في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
من لانه يحسب على كل واحد مناهم ولو اقرض في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
بقوله عليه السلام لا يخرج بين سموف ولا تعرف في جمع خشيته الصلوة في النوازل روي

او حاد ووجع والتورم في وجهه او حاد ووجع في وجهه **عنه** **لبن** في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
الاسنخ من حسن الواسط في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
المقويات في الواسط الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
بسمها **عنه** **لبن** في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
صدقه وليس في فداه في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
فداه وما لا يتركها في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
وسلمها في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
فقد روي ابو سعيد بن اللذين في حوض الزكاة اليها ان يمسح الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
ابن السيل في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
اذ لم يكن في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
لكل واحد نصفه في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
وفي عشرين منهم خمس من الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
شأنه في حلقه في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
قطر وحركه في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
والسبيل في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
ولا يتركها في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
ولا يتركها في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
احدها في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
السبعة المتقدمين بها كل واحد من الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
ولا يتركها في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
التي كروها دون ان يتركها في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
الغير في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
ذات كل ما سببه في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
او يتركها في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
ظاهر الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة
والثاني وليس في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة في الحاطة

وصلوة الطائفة الثانية والثالثة صحى وقد عرف ذلك ما تقدم فروع
 رها سوادا فتنوه عند فصول الصلاة الخوف ثم بين انه ليس بعد طاعة
 كما يرضى حتى يحضر صلى الله عليه وسلم فانه قادر على القيام اعادها لكن لا يصح
 لا يصحها وقد ذكرناه وكذا صحى لان الخوف في سجدة واحدة والماوركي
 والعقري في البسيط والبغوي والرافعي وغيرهم وجوب الصلاة عند
 الخوف لا ينافي ذلك في اعتبار لوجود الخوف لا حقيقة بل دليلهم لو
 راوا العدو فصلوا ثم علموا انهم ليسوا في طلبه لم يعدوها لا يوجب
 العداء في الرواية لها فتخرج قلت ان الفرقان الفصل من اجل ان
 الاطراف عليه بخلاف الخط في السوا دفعه انه يقتصر بهم في ما عليه ولا
 بعد ولو شك في ذلك ولا ينافي لكونه في حاله الصلوة فان فقلوا بطلان
 لانه صلى الله عليه وسلم سئل يوم يهدى عن صلوة العصر وهو الصحيح فابى
 جازا الا قام الفئال لما ذكره لكن في المشهور ان صلواته الخوف يومها تكاد
 لم تكن مسروعة وانما سرع بعدد وان العمل الكثير منافع للصلوة
 منسديه وهو قول ابنه ليل فلا شاعبه بل انه اوجه في المكبر الوجه
 الاول سئل رحمه صاحب المذهب والبيهقي وحكاة عن النضر عن ابي
 علي الحريجي كبر من الغرامين الوجه الثاني لا يطل الوجه الثالث
 ان يكون في شخص بطل وفي احوال في واسطوي في احوال في صلواته
 خوف فلو لم يوفى وجوبه مع الفئال والطارده امر وعينه واختاره ابن
 المنذر وفي الخلاصة اذا استعد الخوف فصلوا رجلا لاقيا ما عا اذا هم او
 ركبا ناستقبل القبلة فيها اعتدلي حقيقته وخبر مسند لها وقال
 العامي عاصية الامم لا يجوز ترك استقبال القبلة فيها عند خيفة وهو غلط
 منه فان لو ارجل الاجم رجل لا رجل يجوز صلواتهم فرائد وجماع بل خلاف
 وان كانا ركبا لا يجوز وخذنا بالامام لا يجوز في جماع عندها وعند ابن
 البراء في المستوط وجماع الفقه الامس كان لا يركب خلف الامام في محل
 واحدا وفي محلي لا يجوز وعند محمد بن جعفر في جواب الفقه اذا كان المصنف

وجه الامور
 في الرواية
 في الامور
 في الامور

قريبا من الاسم وان صلوا ركبا والداية تنسبحون والاصل ان كل صلوة
 يجوز ركبا يجوز السجدة كالفعل وفي الخط ولان السير في الصلاة حقيقته
 وانما احتسب اليه في اذاجا الجوز الفقه لا منافاة اليه عرفا اذا
 صلى وهو معنى حيث تنفس صلواته لان الشيء قوله خيفة وهو منادى
 الذي قبله لوجه اورد ولا بد ليس صلى في حاله ليل هو في حصة الصلوة
 وفي رواية لا يسجد لا يجوز لا يركب في انصر عدلي خيفة لانه لا يجوز الرجوع
 لا ما فيها قالوا الفريضة عند الصلوة وعن يوسف بن جابر في حاله المشي
 بالامام وهو قول مالك والشافعي واهم وصلوا رجلا وانما في جماعة قال
 النوركي واجماعه افضل من الانفراد كما في حال الامس وكذا اعتاده من سجد
 في البحر وخشي فذل الموت يصل بالامام وكذا في حاله المسابقة بسسه
 وفيه عند ذلك السجدة لاجل ايمانه تعالى فاق ختم من حاله اي شاة فلان
 لا دلالة فيها على المشي بوجه قول ابن عمر صلوا رجلا قائما على اقدامهم والهام
 على فلو صعد الناس ولا الفئال والمسابقة والمشي عمل كثير ولا يحل الصلوة
 لخاصة الغرض فيها وانما الساروق واستوفاد المال المسروقة في الخط وهو
 سائر اذا كان مظلوما وان كان طالبا لا يجوز لعدم الصلوة في ذلك
 البقي صلى الله عليه وسلم فعل الجحمة والعقرب في الصلوة ويعلم انه عليه
 الصلوة في الله انما يجوز ذلك اذا كان بهل فيلحق لو كتب سجد صلواته
 به ولا فرق في احد لا سجد غير واجب في الخط ولو اذنه لا انفسد اليه
 وفيه لراى والهم وادود وعند الشافعي في وجوب احد الساروق ولا ب
 الاصح استحبابه وعدم وجوبه في المستوط وبقا كان لا يطل الصلوة تركه
 لان الفصلان لا يثبت من نفس الصلوة ولا يكون من شرطها ولا في الخائف
 والمفوضة وشرطها احد الساروق فيها والاعتد عليه في مذهبه بقاوه لان
 المسود روى عن جابر بن عبد الله وطاويس واكسمن البكري ومجاهد
 والحكم وقاداة والفحول يصلى صلوة الخوف تركه من ايمانه عند شد الخوف
 لا الفصل فان لم يعد ركب تركه بل حيث كان وجهه والسمع ان لم يدر

والتمتع

حقه بالغية حارة له وذكر في بعض النسخ المصدق بالخيار وذكر في بعضها
 انه لا خيار له لان المظهر اليه المال كله فهو يساوي قيمته من مخاض وان
 وهو اسبق لمخاض لان قيمته مع عيبه السبق من يساوي قيمته من مخاض وان
 ان كان عليه فلو ان الخيار له المصدق في الحاشي ومن وجهه عليه من ان
 من انما يعرض من الدواب بالسنة وقد ركن خيار ان السنين وكذا في المتابع
 وفيه لو ادنا السن السن يذكر لو ان السن من اختيار دون الانسان لان
 الدواب يعرف بالسمع اختياره فذلك وجب ان يكون المال لو جهل من ادناها
 عاين قوله بالاعراض في اختياره عبادته والثاني خيار دفع القيمة للنسيب
 على المال وذلك في اختياره في خيار المصدق وانما اختار المال الخلف
 السام لان من قوله الا فيما كان فيه سرا وفي شرح الطحاوي اختيار
 في ذلك المثل ودول المصدق الذي دفع السقف من حيا من مقدم وفي بعض
 الكتب المساء باكر اسع طاهرا في المصداق بدل ان اختياره في المصدق
 يعنى باختيارها ما قول ~~هـ~~ ونحو دفع القيمة في الزكاة وكذا في الكفارة
 وصدقة العطر والعسور والبر والخراج والكا وقطع من الزهر سطل
 الجوزي وهو قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس ومعاذ وطا ومن قال
 التزكوا لخارج العرض في الزكاة اذا كانت قيمتها وهو مذهب الجاهلي
 واجهلنا وطا من ابن حنبل ولو اعطى عرضا من ذهب فضله فالسلب
 خذيه فالطوطوس هذا قول ابن عمر وخارج اخرج القيمة في الزكاة قال
 واجمع اصحابنا انه لو اعطى فضله من ذهب اجزاء وكذا اذا اعطى ذبا عن
 فضله عند الكفارة لم يحن التزكوة وهو وجه لما فيه واجلنا ان جيب
 دفع القيمة اذ اراد احسن المساكين وقال الكواشي ان الجوزي وهو قول داود
 اسدوا بقوله عليه السلام في خمس مشربن ان لا يلبس ثوبا من ثيابك من ثياب
 مخاض فان لم يور ذكره في قوله عليه السلام من وجهه عليه ولم يور ذكره
 وعنده حقه دفعها وشاين او عسركي حقه وكذا يساير ما ورد من الجوزي
 ان ولو كانت القيمة مجزئة لزم ما للمسلم اكون بين في الانساب المعتمد في الدليل

٢٧
 لاصحابنا ان الزكاة قوية لله تعالى فليسبها ان يتبع فيها اصول هذا والجاهل
 ان يفرغ عن عهدهم عن مولاه وتعلقوا بالخراب معاد حتى يبعثوا الى الله
 عز وجل من الحب والاشاء من القوم والعصم من الابل والبق من البقر بقوله
 عليه السلام وفي البيع وعشرين فما دونها اعتم في كل عين خدشاة الى الخراف
 واسوسها الى الخيل والاصحاب يا قوموا لو فرط الغنى وعسا هم لا يخبرهم
 او اسكن الفقير دارا اخر بها فادركوا له لا يحرمه اداك نصف صاع خبز
 من اليمن مكان صاع ذك في المذقة فصداك المصنوب او ادركوا من السبع
 قبل النقص بالانطوط من المال كله لو ادرك نصفه من خاص خدش
 من خاص وسطه ولا يحرم الدين الساقى المعروف بالبخيل والبخيل الذي لا
 يخرج من جنته ولو لم يدرك نصفه بدلهم لا يحرم عن عهده ما عس
 اخر ولو **احرم** عواذهم في الله فانه قال لكل اليمن من عهده
 رسول الله صلواته لا حذرناهم وعساها الوفي بعض ثلث تحيض والاس
 في الصلوة مكان السبع والذرة اهنو عليهم وحرم لاصحاب رسول الله
 بالدينه ولاة الخمار في عهدهم عاينها بعض اساد بصيغة اكرم والافواقي
 اذا كان علفيه بصيغة اكرم وهو يجهل والاربط في لم تحفه فاعط الى
 عليه السلام ولا لاصحابه وفي الخراف الثابت في خمس وعشرين من الابل بق
 عن ابن عباس فان لم يكن ثوب من ثيابك من جواز دفع القدر في الزكاة فليكن
 لثوبك لا يدخل له في الزكاة الا طر في القدر لان الاكر لا تحوز في الابل الا القدر
 وفلا وص رسول الله صلواته واحد الوحيه وهي عن اخذ الكرام وحول الواجب
 الوسط دون الكرام فلو دفع الكرام الذي عن اخذها وبق المال الجاهل
 سبيل الله مع النبي من رسول الله صلواته فاذا اخذ القدر التي منها السبع عن
 اخذها كما روي بالكون فان قالوا انما اوى عن الكرام لم ادا حتى يحجب
 له القول فاذا استظهر احد يجوز **ثلث** فاذا ادا راعوا الصلوة وعق
 العباد من العلف واللفه فكذا في غير المعنى والخصم من سبغها
 المحتاج فلو اساءه ولما ورد السبع باخذ ثلثه خاص وبه يكون وعزها

وإخفاة عن الإبل في الغيم واخذ شبع لانهم كانوا احياء اولا حتى لا يسبق عليهم
الاسنة الا ان يجد ذلك الحمار ثم ولي جوزفا شاة فغدا احتجوا به عن من
الابل ويومئذ وجدوا سبعين من البقر كان السنة والحد يبي محاض
عن الحقة واخذت عن الحقة والخص عن بني محاض من غير رضن ليقا من العى
فما عمن الحد القه وفيها خلا ذلك وذو القعدة فيله وهي انه اذا وجد عليه
ساة في خمس من ليل قبل ما وجد من قيمتها ادر القه فقل قوه انه بعدت ولا
اذا وجبت بنت محاض فاجلها ولا ابن ليعرف انه بعدت ليل القه ومن العي
انه يقولون في كتاب الزكاة في العبي والحيوان لها مونة وسد خله الفقير
والمحاجر منها يقولون هي بعدت في العي عن النضر وفي الامام الحو من ليو
لزمته ساه في القه من ذلك بعد المكن وعمر فحصل ساه ومستحقة
المساكين فالظاهر عندنا يخرج القهر ولا يسبيل الى تحريم حق المساكين
فلم يراعوا صورة النضر ولم يحركوا تحريم المساكين فازا تتبع لهم ان يظروا
الى بيع المساكين والفقراء وفع الصور عنه فان من وجبت عليه ساه او بنت
محاض في البر لا يملكها ولا على عملها او يتصدق بها في البر اذ كان
اعظم ضرر لمن الباطن الذي جوزه لا حله اخذ الدر لهم عن الساة والابل
ثم ذكروا ان الحو من ليو من عليه الزكاة اذا استعوى اذا بها احدا لاسام اي
من وجده عنقه من ماله فهذا بعد فان احدا لهما اتملوا عندنا فرضي
المالك وقد خوة المهر لدا اخلا لاسام عن كل لطن فيها لم يخل القهر
انه يجرى على خطبه فخر زوا احدا القهر ولا يفتد في الطراز اخراج القهر
في الزكوة المذهب كراهته فان وقع في الما من القاه واسم في القه
وقاله ماله من صنع القهر هذا الى كمال القروض واذا قلنا ما يحبران
فالمذهب عدم التحريم بل بطل القهر بالقه ما يلو لهما في لاه وفي السبا في
في شرح البخاري اذا وجبت بنت محاض ولم يوجد ولا ابن ليو ولا بنت ليو
ووجدت عن حقه اخذت هي وبر والصلة ليو من درها او اربع شياء عند
مالك والحكم كاي من ساة في خمس من ليل وهو قول ابن جيل وهذا كمر يدق

ولا ينافس ولا يقهر معين في الشرع في اكلها اجماع المسلمين وحده الشافعي
حدته البخاري ومن العي انهم يوجزون الساة في الحو اذ اكل منها وسواها
للمسألة بان كل واحد منهما اكل من رزقه وهو قس منه فاسد ويجوز ان اخذ
القهر ليعاين العي وعن الصباي انه قال لا ياكل من المصلو في اهل الصروة
ناقصه وسواك كوما فغدا في لاهن في المصلو في رسول الله اكلها
سبعين فسك روله العرو ليو داود وهو النساوي وفيه عي لاسم لدا ليو
جوزان ليو من ماله اكلها اكلها عي ليو في المصلو في الشرا ليو الا اكلها
احد من مكان من الحرك في لاهن عي ليو في الكوه في الرجعة في المصلو ان
لحو عي ليو لاسان في المصلو سانا ما كانا عي ليو او دورها عي ليو
وعن عي ليو في المصلو في العي رسول الله مصلو عي ليو في رجل في الحرك
ماله الا انه محاض واخبرته انه مصلو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو
وما لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو
في هذا مصلو لاهن انا احرم ماله او ماله فهذا رسول الله منك خوة في عي ليو
والناظر في هذا رسول الله مصلو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو
الذي عليك وان ظنوا عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو
الله صلوا ليقه في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو
فالاعز له ووليد عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو
لاني عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو
فيها ولا ياكل من لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو
الوجه ماله والزايد لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو
لحو عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو
ان يطل في شرح البخاري كان ما عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو
من فقير المسنة فله حاله انه عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو
الصروة في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو
المس لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو في لاهن عي ليو

وكان عمرو بن لحيان العروضي في الزكاة يحسها في جميع ولده من الناس في عهد
 الزمان في الثواقي ولهذا المذهب في النكاح زكاة من نكاحاته لا في جميع
 واصحابه لانهم يطلون ما ورثوه من اهلها في بيت في المتوسط من بعض
 اصحابنا انهم يدلون على الواجب حتى يقبوا هذه المسئلة ولا بدال ولا وليس في الزكاة
 المصير الى البدل لا يجوز ان لا يغيره الاصل واذا الفقه بمقام غير المنصوح عليه
 في ملكه جاز من غير ذلك ومن ذلك الجوع في ان الواجب في الزكاة اخذها عند كل حين
 وتلخيصا لما لا يجب من الكفاية وصرفه المصير في الجواز وعند هذا الواجب العن
 ولما لا يجب من التلحق بالقيمة وقد عرفت في البدل كما سبق في النكاح مع الغسل
 واستدرك في المسئلة بقوله نعم اخذ من اموالهم صدقة فهو نص في هذا الجواز
 ما لا يبين ان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يفسر على ارباب المال شبه لا يفسر الواجب
 به اذن من الاموال شاه وكله في جميعها الطريفة وعن المشاة لا توجد في الاباق
 ان المراد بالمشاة قد رها في المداينة **فصل** في ان يكون للسيدي حق في قوله
 عليه السلام في النفس المومنة ما به من الابل اي سدد فيها الا احوالها في النفس
 محال وقوله انما ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها ولم يطمعها ولم يدعها اكل
 من جوارحها الا من عول والمعنى انما في النفس لا اسفوها على رحمة في الحسن بنية
 الزكاة في حصول المخصوص من اعتبار الفقيه على ما اعلمهم عن المسئلة في مثل
 هذا اليوم والاشياء والقيمة العادلية وقد وصل اليك الكفاية وعله الله ان
 الورق في السبب بكنية الواجبة الكفاية للمداينة كالا في الجاربا والحق في المشاة
 ومن الزكاة من وجوبه **فصل** في القيمة فيها ما لا رافة وهي غير معقولة المعنى
 ما لا اراد له وله غايل في المظاهر من فوق في قاسم ذلك فيجتزئ فانه يحصل كابل
 قطر من جوارحها وقوله عليه السلام انما نفرد العبد لله يوم الخرش هو الواجب
 اهراق الدم ويبان في ذلك الاراء ما لا يتم الجواز وفيه تعديده وانما الجحاه
 وذلك ليس له بل لا يحصل في حسنة بل يعرف حسنة بالشرع في الزكاة عفاها
 دفعه يحصل الى المحتاج لوجه الله تعالى وذلك حصول الجوق **فصل** في الثاني
 ان صرف القيمة الى الغير بنية الزكاة زكاة وصرفه في الفقه اليه ليس شفعه

بلغ

فلا يكون بد

الزكاة العشر

فلا يكون بد اسانها لما مور والواجب **فصل** في ان دفع الفقه في الفقه نال كسبه
 الخليل عليه السلام خلاف دفع القيمة في الزكاة فانه في حصول الفقه في المطبوع بها
 وهو اعتبار الفقه من السؤال ودفع حاجته والواجب **فصل** في الرابع ان القيمة ليست
 حقا للمعقبا بدليل انه لا يحل له ان يفرق عليه ولا في ذلك الزكاة **فصل** في الخامس
 ان لا يفرق بين غيره وحيث عذرهم فكل من يصا منق عليه والواجب **فصل** في السادس ان الذين
 من الصغار لا يجزئ ان من الذين عفا في الزكاة فان السنة من يجزئ ان من السنة ويقي
 محله من كفته واكثره **فصل** في السابع وهو ان القيمة في الزكاة لا يجوز ان لا يحسبها
 ولا يكون ما ركا السنة الا في غير محلها في الزكاة **فصل** في الثامن ان القيمة لا يجوز
 والتوقف في ادا القيمة وبين القيمة والعشيرة مع ان الحكم منع على قول الجوق
 من جوارحها وان ادا القيمة في الجوق بعد من الفقه في جوارحه العبد وكثر في جوارحه
 والعشيرة فانها انما تجوز الاغنياء في القيمة في جوارحه الفقه في كفاية كذا في الزكاة
 وذلك في الثانية والحاجز والقصاص والحجوز تعديده والعشيرة فانها ان القيمة
 للفقه حاجته لا الضمان لمانه كذا في الجوق يعول العشيرة فانها لا توصل الى السبل
 الى الجاه ولا تصلح لاعانته المكاتب في قلة رقبته ولا لغارم علفها ودية وغير ذلك
 والزكاة وهو المعتبر ان الواجب في الزكاة التملك وهو يوجب دفع القيمة الى الفقير
 ولا يجوز في العديدة والعشيرة لانها لا واجبة وهذا ليس له ان ينفذها من جوارحها
 ان القيمة توصل الى جميع الفقراء من الزكوات ولا في العديدة والعشيرة سادها
 ان يعرفه الزكاة انما هو الفقير او العبد والعشيرة متعذر والواجب في الزكاة
 وقيل معلومة وهو ان الجوق من العلوة سابعها ان القيمة يقع الفقه لانه يملك ادخالها
 الى جوارحه هو الفقير في سلطان الزكاة ومن دفع القيمة في جوارحه الزكاة في الفقير
 اقله غير محتاج الى المصلحة ولهذا لا يلزم قبول الجوق في جوارحه العبد عليه ولم
 قبول القيمة التملك ان لا يملك كالمال في ذاته وانما في الفقه في الزكاة لا يملك
 دفع القيمة في الزكاة غير القيمة الثالث انما دفعه عن معنى فاعين وانما سقيم
 بالاعتد لتعديده الجارة اليها الواجب انما يستكمل فانه يستقيم بالعبد وليس
 المعتد خلاف القيمة الخامس ان الصدقة في الواجب في حقه ان يجرها كالمال وقيل

الزكاة

المناقضة لغير وجهه السادس ليعتبره ايضا منها في المناظر السابع ان حاصل القدر
 المتماثل للشيء وان فعله والاصل يكون زكاه لان الزكاه ستة اوصافها وذلك ان
 واما اذا ادى نصفه غير غير جيلين فغير يكون له في البذر فانه يجوز ان يغيره
 فغير ويجوز ان يغيره في نصفه لان الكيل والوزن اذا قوبل بحسب القصور
 فيمنه فبقع نصفه من غير مثله واكد في نصفه الاخر ولا اعتبار بها في الوثاق
 اذا قوبل بحسبها فاصل في صدقه الفطوري اذ لا يصدق صدق من غير من صدقها
 معبر بطورتي القهر لجوز الالف نفسه وان لم يمتوا الوثاق لغيره في كل واحد
 منصوص عليه من الشارح سبعين سبعين الشرح ولا يغيره من نفسه كذا بلغ في الشرح
 واكد في القصور والورد وانه يجوز ان يمتوا وعند المحققين الاستدلال بالبراهين
 في الزكاه ولا يجوز **الثاني** الباب المخصص عنه والورد والالف جميعا المالك
 والثاني في القصور في المالك بانه ان من مال القصور وجب له ان يمتوا من غير ان
 ويجوز فيها الزكاه فلو كان قصور واحدا وقدر عندك لو حيث فيها الزكاه فلمالك
عليه السلام كذا في رد مع رسا مال ولا يفسد مع القصور والمصدق في الواحدة قبل القصور
 ورسا مال والورد والقصور ومنه والقصور كذا في رد مع رسا مال ولا يفسد من غير ان يمتوا
 المالك من غير ان يمتوا من غير ان يمتوا من غير ان يمتوا من غير ان يمتوا من غير ان يمتوا
 انه تمكن هنا من النقل المجتهد ولا كذا في رد مع رسا مال **الثالث** ان خلا من ايراد
 المعنى اذ المالك من غير ان يمتوا من غير ان يمتوا من غير ان يمتوا من غير ان يمتوا
 عن ملكه التروكيات اذ انما هو من اذ في القصور هناك في غير ان يمتوا من غير ان يمتوا
 القصور الغرض في اربعة الى المالك الاستدلال بجواب **الكاس** للمعنى في الاستدلال
 اربعة الى المالك الاستدلال في ثبوت في اللغة يتوالتحوا واما الاستدلال باليسر قبل القصور
 فمفصل ان كان غيرا والورد في نصفه في يوسف عاذا في ثبوت في اللغة يتوالتحوا
 الثاني من مال ليس قبل القصور ولا في يجوز ان يمتوا من غير ان يمتوا من غير ان يمتوا
 انما الله وكثيره في غير ان يمتوا من غير ان يمتوا من غير ان يمتوا من غير ان يمتوا
 وسيل الحكم والثانية في اربعة الى المالك الاستدلال في ثبوت في اللغة يتوالتحوا
 والعشر في رد مع رسا مال كذا في رد مع رسا مال كذا في رد مع رسا مال كذا في رد مع رسا مال

لخبر بختة المليون الموت والورثة الوفا من الخبز أن لا رزق لك إذا الرزق من الخبز
علا على القصد فيه لعدم ما لهم مما نكحوا من الرزق من الخبز والرزق من الخبز
ولأن القصد في الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
فكان استعاط الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
ولا أعرض على ما ذكرنا وكذا القصد في الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
كما ذكرنا في التنازع ولأن الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
الفاصل عن الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
دورهما ليس هو دور كل واحد من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
الخبز في بعضها ليس بالخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
عن من تخاض ومطغور يطعم في القصد في الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
عن المنصوح بخور في غير الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
بالمش والممدور ولوعينه وأجابوا عن حجة معاد بأن خبز الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
حكاة النوازل **فصل** وفصل هذا الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
الشعير والزبد وذلك غير واجب في الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
وإكره يصح الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
لا خبز لهم وفصله استعمال الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
إيهما أن الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
فأولاهم في الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
المزاجين ولا يضارو قوم إن ذهب معاد عن الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
لا ينسب إلى الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
لصلى الله عليه وسلم لأنه يستلزم ذلك ولأنه يجوز نقلها إلى قوم أحجب من الفقهاء الذين
هم في ذلك وقطر المزاجين ولا يضارو قوم إن ذهب معاد عن الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
ذلك لكونه في الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
وكما هي الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز
لأن الخبز من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز من الرزق من الخبز

المراتب من الشافعية وهو قول مالك وابن حنبل وكوهه مالك في رواية ابن القاسم
 لانه عليه السلام لم يوجه الى القبلة وان كان السيد علي بن فضال في ذلك
 فقال المستعمل في الحديث رواية السفي وسبحه اكلتم على فان عن
 النبي عليه السلام قدم المدينه فسال عن البراءين معرو ورضي الله عنه فقالوا ب
 ورضي الله عنه قال رسول الله واصحابي يوجهون الى القبلة لما احضروا فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم احبا بالظن وقد روي عنه في روايه يذهب صلى الله
 وقال الله عقره وارضه وادخله ختنك ورفعت قال لكان هذا الحديث
 صحيح ولا اعلم في توجيه الخلفاء الى القبلة غيره انتهى كل له وعن علي بن ابي رافع
 قال ما كنت في ظاهر بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليضع فراسي فبدا
 واستقبل في القبلة فمواظبه فاعلمت كالحسن فكانت تقبل لم يستبدا
 جردا ما لم يعلم في مقومه الا انهم استقبلوا القبلة ونوشت في
 ثم قالوا ليس ذلك الا في شجرة المذهب وهو في مسند احمد واما رافع
 في رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هو في مسند احمد واما رافع
 المشهور الاول وكان في ظاهره وقاله ابو محمد والرسول الله صلى الله عليه وسلم
 امرأة ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيط ولا استقبلوا
 وعبرها انما روي عن موضع مستقيم على فناء ورواه الى القبلة فواها هو
 السبب في خروج الرواج ولم يذكر ووجه ذلك فيمكن معروفا في الجريه وهو اسهل
 لتبينه وسد حجة عبيد الموت وامنع فتور على طابه ورواه راسه فليكن
 ليصير وجهه الى القبلة دون السواويه وطع الكوسى والغزالي من الشافعية
 قال امام الحرمين وعليه عمل الناس ويستحب طلب الدعاء في الرض لحديث
 عمر بن الخطاب في قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخلت على مريض
 فمن فاذنك فان دعاه اذ جاء له روية ابن ااجة في اللواوي باستا فصح
 ويستحب طلب الموت في الموت فاحديث حفصة قالت قال عمر اللهم اروي
 سعادتي في سبيلك واجعل موتى في سبيلك صلى الله عليه وسلم فليكن هذا
 فقال يابى بعلمه اذا سأل روية البخاري في مسند ابن مسعود في دهنه ان هذا

اخرا وانه في دار النحل يتجه نحو الشمال يستقبل ربه في رايه وسائر اهله
 وعلم انه في رايه وامر فانه وكل من كان في رايته وبينه معاه اومه
 او نفاق يرضيه وان يعاهد نفسه بقراءة القرآن والذكر وحكاية الصالحين
 واحكامهم عند الموت وان يوصي امه بالصبر عليه في موتك النوح عليه ولذا الكثر
 البعاطي يرويه من ترك اجرت به العاد من الدين في كيان يوجب
 النجاة على الصلوات واجتناب الخباسة وعبره من وطايف الذين في
 الشهادة ومثله في الخيط والبدائع والاستيعاب في شرح محضر الكرمي والحديد
 وجواب الفقه وخبر مطوب والعينه وفي المعبد والمريد والكفة والسبع
 والمبايع وفتح الشهابين وهو اصول والبق فيها يعلم بستان النوح
 لاجل السهولة بالرسالة يرحل ولا يقبل بدون السهولة البانية وهذا لم
 يذكر في الشافعية في الحديث في ما في قوله وهذا احضرت بك السابعة
 النجس المالم والمعى الكتاب له لم يبق في الاصل الله ووجهه انه حجة
 ويلزم من اعتراضه بالوجه ليعتبر به بالاشارة الاخرى ووافق الحديث
 وهو قوله عليه السلام لم تقوامواكم بالله الا الله وله سلم وقيل في السفي
 روية الجماعة عن البخاري وروان من قرب من الموت لا القامى عيا فتر في
 الارواح في بقية فايد ان احضرها في بيتة على الارواح في موضع يعرض فيه
 الشيطان لا سعاد اعتقاده فيحتاج الى ذكر ومثله في النوح حيلوا الشافعية
 ينبغي ان يكون اخر كلامه في النوح حيلوا على ان لم كان اخر كلامه لا الله الا في
 احسنه روية ابو داود واهم وروكي في جماعة من اصحاب يحيى يوسف الذي دخلوا
 عليه فسلم من رجل الكرمي وها راكبا ما استيقا في بعضهم نوح في كتابه
 بعضهم ما استيقا في الخطا في كل شيء في بعضه ما استيقا في روية راكبا
 خرجوا من عند فوقع الفراع ذاه فبصل في ابو يوسف اذ روى الله بذلك
 ان يكون اخر كلامه واهم روية لا في الاستقبال باكله والى عنه فانه في روية
 والى الخيط وفيه لا يوصى بها ونحن نذكر هذه وفور سم واجل في سبيلنا
 في بقية بعد الموت في لا يوصى بها والى في روية واذا مات فبصل عنه لانه

عليها الثلاثة ودفن جوز عن الكاهنوا اعتبر القبر بعد الربوا عنه وما اعتبر
الفر للربوا وعنها غير الاشعر على ذلك لو كان له اب يوفيه ورنه ما به
وجسود وقبته ملبان حيث يجب الزكاة لا يجوز ان يبيع في القبر بعد
الوجوه كمال المصاب ولو كان له اب يوفيه ورنه ما يبايهم وفيه ملبان
لصناعته ان الذي من غنائه ادى بضع عشرة وهي خمس قيمتها سبع ونصف
ادى البها ادى كالف من خمسة مائتا ادى سبع مائتا كالف من ادى خمس
جاءت لها وعنده محمد وزفر بودى الفضل كاهن والصباع في الانبياء كونه
في شهود ولو ادى من الذهب مائتا خمسة دراهم كاهن عن اربعة محمد ادى
ولا وفي القدر وكذا في من يبيع الا بواى ادى بضع عشرة ويكون القبر من
في مائة العشر وان ادى من قيمته غير كالف كاهن وهو المائة عشرة
وعنده اذا كان له ما يبايهم من خمسة دراهم او وسط قيمتها مائة دراهم كاهن
فادى اربعة افقره جده ثمانى كاهن كاهن الا اربعة مائة وعنده في من
اجسه ادى اربعة اربعة مائتا كاهن كاهن عالة عن ثمانى وسطاين
وليس ان الله تعالى علمنا بامانة المكاتبين وانما لهما اداء الربوا كى بين
المولى وكان يهدى **وليس** ان يبيع علمنا بامانة الاحرار حتى يقرضها
وتقرضها واعاها والمكاتب لا يبيع منه شئ من ذلك ولا يصح ان يقرضها
الاولى علمنا ولو ادى من مائة كاهن او اجماعا وقال الكاهن انما يجوز اذا قصد
اداءها على الخطه اما اذا قصد الا دافع القبر والمالية منبغى ان يجوز اجماعا
اذا قصد الا دافع الخطه وعنده انه يقع عن القبر بغير قصد لاجل الاكوار هكذا
في التجزى والصحة انه لا يجوز لانه مخير بين ادا ما ليه خمسة افقره بحسب الخطه
او كى اخذ فمئتا كاهن اذا الخطه يصير ولو ادى باعها والذات بعض الواجب
ولو وقع في القبر انما يقع بالحدود ولا يفتى بها عند مقابلتها عندها ولا يبيع
الصحة كى عن ثمانى قيمته ثمانى كاهن من ثمانى كاهن كاهن عن كاهن
اجزوتوى الفصل وعنده الشافعي في احقاقه لا يستخرج ويكون للمولى
تقوم وبودى جده وفي القول الاخر مسترجعة من القبر فان عوز بودى

ل

السنا وقوله **وليس** ان لا يورث الا الى القبر ايضا لا للربوا ليه مفعوله
على وما من دابة في الارض الا لله رزقها **وليس** فالاداء على الامر
والى القبر سعى لا لا وايضا لا تصح للاجتهاد فيه الامر الذى هو امر ان لا
خبر ان يملن على بعد ان جعل لا لا استعلاء بالخبر المندرك الى الامر وركب الا
قول **وليس** في العوالم والحوال والمالوفه تصدده فاقول اهل العوالم
والحسن والخير وسعيد بن جابر والمولى والشافعي واجه ولي نورى
عبيد وان المندرك وهو يبيع عاذا وجاز من غير الله وسعيد بن عبد العزيز
والحسن بن صالح والشافعية ويجوز ان لا يكون في المحلوفه والتواضع المولى
وبروى عن غير بن عبد العزيز ذكره في الامام **وليس** ما تقدم من كتابى
مكره وان جزم وفي ماله العتق في كل اربعة من ثمانى وشرط ان لا يكون
في الاخرى حديثه من كل اربعة من ثمانى عن ابنه عن جده قال رسول الله صلى
هنا في كل اربعة من ثمانى من كل اربعة من ثمانى في الامام وورد نصيب
السوم وهو موم الصفة والشمس لانه السخري في القسط المطبق في القدر
اذا كان في جادته واحدة وعن جابر بن طالب لم يورث عن رسول الله صلى
السوم في العوالم صدقة ولا الحسن انما انما صدقة في الامام وعن طائفة
عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في العوالم صدقة والى في كل اثنين
مبعوضه كل اربعة من ثمانى اوسنة روى الداروطى وعن جابر بن رسول الله صلى
قال النبي في اثنين صدقة روى الداروطى وقد تقدم ليس بها كبر ولا كاهن
صدقة قال عبد الوارث بن سعيد الحمد لابل العوالم وقال الشافعي لم يورث العوالم
ولا علم بعد البيع السوم المشرىد وانما يكون صدقة العوالم في احكام الصبا
المعاش عن جابر بن عبد الله قال لا يورث من القبر التي عرفت عليها من الزكاة
ولا لا يورث مستغنى عما يورثها لانه لا يورثها لاجل الجاهل لاجل الزكاة كتاب
الدينه ودور السلطنة وعنده كاهن اعترض بها لابل العوالم في روى الله قال
المؤمن ان فلان يبيع فلان عا اذا خرج من حج الغائب يكون حجهم واما الامام
السوم لا سيما في الحج اسلمنا سلمنا عن معارض الغلبة لكن المنطوق في روى

قبل ان يلهذه الايعون الثانية بسنة اسير واتوجه كما تهايه وهو من محب
شاه واحد فليكن في عين شاهان مع ان الاربعين منها لم يحا عليها اكل وهذا
حلف وفي المعنى قسم الساع والرج وهو كذا فغيره هو وضو والعبيد والجارية
ومسبهم في كبر والاضراب بالاختلاف وقسم بان يقول ان لو ان السمسار من غير حبس
ما غنمه من ذلك حكم نفسه فلا يقيم الى اعذه في تضارب ولا حول بل ان كان تضاربا
استقبل به جلاوزكاه والا فلا يسوق فيه وقسم ان لو كان يستفيد من حبس
النصاب لم يترك اعذه الاربعون من القيمة حتى عليها بعض اكل فليسرى كايوب بيت ما يه
فهذا محب فيه الزكاة حتى يضمن عليه حول من وقت السركي والادفات وبه
والسماقي واسحق وابو نور وعبدنا يضمن ويلتفي حول النصاب الاول وهو قول
عنان وابن عباس واكسن الموري والوركي واكسن من ضاع في المعنى وهو قول مالك
في المسار وفي التسليم المسألة ذات نور منها اذا كان المحبس فيها بيت يكون هذا
انفاق في الآخرة وكذا ان كان له اربعون بقعة فولدت كلها قبل الحول فتم حوطا حتى
ومنها اذا كان له اربعون من القيمة فولدت قبل الحول الحوي وان لم يتم الحول في الارباب
محبسها شانا ذكر في قوله اولها بسبيل خرج عند نكاحها ما قدم وكذا اذا كان له
نصاب درهم او دينار من ملك تضارب اخر في اكله من حوله النصاب الاول
فانه محب الزكاة والنصابين واقفوا على الان لا يضمن للثمن والحق ولا يضمن بالي
بعض الا ان يكون الثمن ان وكذا لا يضمن السابرا الى الدرهم والارباب ولا تضارب ولا تضارب الى
السابرا حتى يما روي الترمذي عن ابن عمر قوله قال رسول الله صلى الله
استفاد ما لا يله الزكاة عليه حتى يحل عليه اكل مجازي روي ابن عمر واثن وعشرين
ان النبي عليه ولا الزكاة في الحوي فله اكل رواه الترمذي ولا نفع في القيمة السبعة
لانهم في المعصوم اذا راعى في السبيل فله الضريبة اعذه تضارب ليعامر كذا
في روي الى الساق في قوله اما رواه الترمذي انه عليه السبيل للمعنى السبيل
يودون فيه كذا هو المولى فحدث مود كذا في الزكاة فقهه حتى يملك السبيل او السبيل
مسبطن المنع ورواه الترمذي في كتابه وفيه انه موقوف على اكله في الحوي وفي الحيط
وعينه ولا نفع للسفاد فليس وجوه لكن اسبابه لعله السبيل واخره العلم

[illegible]

التي اكرمهم في عظمته لما اوفيت رتبته رسول الله صلى الله عليه وسلم
والايمان بما فيها من اوصافه وصورته واغسلته بالدماء او غسلها بالدماء
واجعلته في الارض كافر او شيئا من هذا فهو متوفى عليه وان اعدوا الشر
على النعم وقد وقف عليه الغسل على الارض فلا يكون واجبا **قاله**
العلوي لا رارة لا ياتي في الوجوب في الغسل حتى يفر من اراد ان يغسل
ومن اراد ان يغسل الظاهر فليغتسل ومن اراد ان يغسل الوجه فليغتسل
ولا يوجب غسل العبد وهو الظاهر يجب له الغسل الوجوب او يوجب
خرج من العلم ولا يكون حجة الا في اليقينة فقط وهو قاطع
ان الحكم اذا خرج في سبب لا يشك فيه في غير ذلك عليه السلام
الذي سقط عن بعضه استنوخ بالمال والسريرة حديثا عباس روى البخاري
ومسلم والامر الوجوب وعن ابن كعب ان ادم عليه السلام غسلته الملائكة
وقبوه وحفظوه وحفظوا له وحفظوا عليه ثم دخلوا هم
فوضوه فيه ووضوه عليه اللهم ثم خرجوا من قبرهم حقا عليه
التراب فالولاي بن ادم هذه سبلهم روى عبد الله بن احمد في المسند
والبيهقي عنه عن ابن كعب والاعرج على وجوبه ولا يعتبر قول الخليل
حليته كالحيط الماء لتمام الله تعالى وفيه الاخيرة التام
الملائكة في البديع والكرشي اختلف المشايخ في غسل الميت
في بعضه هو اكبر فان الموت سبب لاسترخاء اعضائه والشفيع يغسل
الاعضاء الارضية في القبر لا في قبره والموت عليه تكرار وكان للشيخ
ابو عبد الله اكبر جاني وغيره من مشايخ العراق يقولون انما وجب
الغسل مرة الموت اذا لادى له دم مسعور كسائر الحيوانات وهذا لا يغسل
بجوده فيها وفي الحفظ واليداع لو وقع فيها بعد غسله لا يغسل ولو لم
ميتا وصل به قبل غسله لا يصح صلواته خارجا عن الجوف وفي البديع من غير
ان يتجاع الشئ ان لا يغسل في القبر لانه لو يغسل في القبر
بظهارته فاعل كسائر الحيوانات التي حكم بها الموت وقول ابو عبد الله

مح

بكره

هو قوله لعامة وهو الظاهر ان يكون له غسل في القبر بظهارته اذا غسل
وعند ابن سبغ في عدم تجبها بالوجه عند كل واحد من الائمة الثلاثة
خلاف في غسل الميت في القبر بعض ائمة يوجبون له الموت ولا يوجبون
الغسل في غسل الميت الذي يغسل به كسائر الميتات وهذا لا يغسل
وفي الميتات يكون الكفاية والتساقا ويجوز غسل الميت الذي عن
لي يوسف في جوع الفقه يكون ان يكون له غسل جوبا او حراما ولا
يعاد ولم يعلل في الفقه ولا يصرح بان سبغ غسل الميت في القبر
يعمل واجبة لا في الاخيرة وكذا الكفاية غسل الميت في القبر
وبعضهما هو لا يوجب غسل الميت في القبر في القبر وهو قول ابن
حنيفة ومحمد وكذا في البديع وفيه ما لا ساقا في القبر في القبر
ذلق في القبر لان الموت لا يغسل في القبر **قاله** واذا مات في القبر
قال الحسن بن علي الحسن يغسل الميت في القبر ولا يغسل في القبر
ثم يغسل في القبر الموت ولا يغسل في القبر اما ما يصنع بعينه في القبر
ابن السدرة هذا قول كل من اعطاه من علماء القضاة روى اقول
مس **قاله** احلف بها العبد لا يعطي وجهه الميت عندنا وبه مال
النوري في ذلك والشافعي وابن حنبل واستحبوا غسل الميت في القبر
وسلمان بن يسار كسبه بدينه وروى كذا في القبر عن عطاء بن رسل الله
الله عليه السلام في القبر ورواه عن ابن عمر ورواه حمزة بن عمار
عن ابن عمر عن عطاء بن عمار في القبر ورواه حمزة بن عمار
او عليه دم في القبر لظن السوء والعام انه لم يصرف منه اثر وليس بعورة
ولا ما كان عظمته في حال حيوته ولا يغسل في القبر لان الميت كان
الصحيح يغسل في القبر وفيه وبيننا ما استره واستحسنه الاوراع والشافعي وابن
حسن ويغني القائل ومن حقه اذا لم يغسل في القبر في القبر في القبر
به في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر
واذا راى عسما مثل سائر الخبيثات وضاع الوجه واليتم وكذا استحسن

الاستنارة

ويستبدل الزكاة بغيرها الزكاة استبدال بغيرها الزكاة واستبدال المساء بغيرها
 او بغيرها استبدال عندنا وفيما لا يقره الكمال استبدال المساء بغيرها لا يكون
 استبدالاً وهي على وجهها انما يستعمل في الشاهد عن الضابط وفيما انما يستعمل
 فيها لا يبق الا ان يكون قد اقبلت على السامكة كما اعطى في العلم بالزكاة انما
 ينبغي ان يغير كغيرها ايضا فاما في الزكاة في الاخرى ومنع السامكة في الثاني كغير
 ونحوه في التذوق والموافاة في العزوة في السامكة في العدم لا يستعمل في الحول
 في القيام البدل فلما المال الاول لم يحل عليه الحول ونظروا للمال الثاني في شجرة
 المال وهو باطل ووجهه فلهذا اختلفوا في العلم بها ما فيها اذ اقبلت
 من الاول يساوي كما في وجهه لا يجب فيها الزكاة باعتبار المال في الثاني لو لم يرض
 من الغنم وفيها تساو في وجهه في الزكاة واستبدال في الحول في الزكاة
 في وجهه في العلم اذا لم يحصل الا في الثانية والتجارة وذلك في وجهه في وجهه
 باعتبار المال في وجهه في التجارة في الحول في وجهه في وجهه في وجهه
 في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 عن عملية الزكاة في المساء اذا لم يحصل من غيرها فلا حاجة الى التفرقة في وجهه
 انما ولا يعتبر فيها المال في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 متعلفاً بالصورة دون المال في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 في كل موضع حار فيه الاستبدال في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 العزوة في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 لانه استبدال الزكاة في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 السهم في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 اذا عاد اليه فذكره بعد وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 عادس في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 دون العزوة في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 العلم في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 صفوه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

كونه عنو حلاف

ع

الزكاة

كونه عنو حلاف فلا يكون في الدر في الاشراق هو قول الشعبي والبرقي الحسن
 ابن صالح وسلكوا في الشافعي والشافعي في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 لخطا في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 في الطرقات في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 والمال في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 وعلى الوجه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 دون الوقف في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 ذلك في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 فاذا لم يرض في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 ذلك في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 رواه ابو داود والترمذي والبيهقي في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 وهو موجود في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 عن بعض المال في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 جهم في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 وكما في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 استوى في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 اتفاقاً في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 لم يسلم فيها في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 حسن في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 التي عليه السلام في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 انه عليه السلام في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 فما انما في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 مستوع في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 يصوف في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

ع

وما خلا من السبل والركان اصل وليس مع ولا في الاصل والجوز والكاف ولا حظ
لعمل الزكاة بخلاف ما نحن فيه وقد اختلف قطر فثبت ذلك لسما من لا ادخل الحال
عليها اكل فهاك منها اربع حصة عند لي خيف ولي يوسف ويصرف المال الى
الاربعة الوصف وعند عمر وقرئ خمسة اشباع شاء الساء الواجبه ووسط
اربعة اسباع هو ملكا فوصف الشا فيه والمالكه واكثر ايله في كبره وتبصيل
عند عمر والاربعة خمس فخذ هلسط خمس شاة وعند عمر وقرئ لسط الخمس
اشباع شاء ولو اكل على ثمانين شاة فهاك منها اربعون حصة عند لي خيف
ولي يوسف وعند عمر وقرئ ثمان نصف شاء ولو كانت ثمانية وعشرين فهاك منها
عماون حصة عند لي خيفه ولي يوسف كان الكواحل على اثنى عشر وعند عمر
وقرئ ثمان شاة ووسط ثمانا اهل الثمانين ولو كانت ثمانية واكثر وعشرين
شاة فهاك الاربعون حصة عند لي خيف ولي يوسف ويصرف المال الى
الضاد الاخير وم خي يفتي الى النصاب الاول اذا كان عمره لم يذكر قول فقه
ولا قول قرو قياس فهاك اربع اربعون خذ من ثمانية واكثر وعشرين خذ من ثمانين
وذلو ابو يوسف قول فقه الى المال على اربع وعشرين شاة خذ من ثمانين الى
يوسف قول ابو خيف فهاك السلسله كما ذكره في كجامه ولا والوجه واليه مال الكرهي
والاثنى عشر اوجه فلو ابو يوسف من النصب والوصف فهاك اذا اكل الوصف كان
لم يكن في الوصف بخلاف النصاب لانه لا فضل فيها ولا عفو ولا العفو بخلاف
النصب ولا في خيف رضوان النصب لا للوصل وان اكله في النصب هو وليس ان
الضاد او محل ثمانية نصب جاز اذا اكله الى اربعه وعشرين على اربعة آلاف الى
السابع على اكل لول يقع ثمانية عن ثمانه الف بخلاف العجيز قبل اكل النصاب حيث
لا اعتبار به ولو لم يكن من مباحي جاء عليه كجولان فغير ذلك شاة شاة ان السبعه
الاولي وشاة للسبعه الثانيه واولها ثمانية على ثمانين شاة فهاك اربعون حصة
الباقى ثمان اربعه المربك لها عند عمر ولا ان الزكاة تحمل جان لم يكن فهاك اكل لول
على الاربعين من رول وما عند عمر وقرئ فلا لول فيها ثمانين او قد وهاك نصف المال
قيسقا نصف الواس وهو شاة وفي شاة ولو هو اكل ستون منها فعليه نصف شاء اتفاقا

المعطية فانها قد صار كان لها الا ربعين ووجه عليه ساء به الا ربعه واما بعد
وجع في الثمانين سائنا ونبي في المصاب فبقي ربع الواجب وانما عشرين
وقد كان في ثمانين وعند محمد ساءه ونصف سقط ربع الواجب هل لا ربع
المصاب على بقية كما هو بقية البقر بعد في الجامع وفي الكواشي ارجل البقرة
من الابل هل المعطية لربها اربعة منها يجب ثلثه اجزا من الساء الواجب وسقط
جزا عنه واو عند محمد ثلثه اجزا من سبعة وسقط اربعة ولو كان له
اثنان عشر هيو انزل بعد احواله ثمانية عشر والاربعة من حيزان من خمسة من
الساء الواجب للمصاب في ثلثه وسقط ثلثه اجزا منها وفي ابو يوسف حبل
فيم الساء عشرة اجزا من حيزان وسقط عشرة اجزا وفيه واذا اخذ
اكثر من اجزا وصدقه السواير لا يقع عليهم وصدقوا بان يعيدونها دون الخراج
وفي البكر اذ اقل البلي عام ثلثه او فريضة لاهل العدل فاخذ واحد صدقة
سواكم وعشرين ارضهم وخراجا محظوظا عليهم الامام لا يباخذ منهم ثانيا اقليم
قابة الامام في الثلثة وحده سبيها الا انه يدينون في ما بينهم وبين الناس يردوا
الزكاة والعشر ثانيا وسقط حرج عن الخراج واحلها فوافيه قبل علم الزكاة
كالزكاة والعشر ولا يباخذونها بطريق الاستعلاء لا يعرفون ذلك في
المصارف وقيل لا اعان عليهم لانه يعرف الخصاله وهم جاهل اديدون عن
الاسلام قال واما ملوك زماننا هل سقط عليهم الكفو فليذهب قال الفقهاء
جعفر الهندواني سقط ذلك وان لم يعرفوها في اهلها الا في الخدم
فان لو اهل عليهم وقال الشيخ ابو بكر بن سعد الخراج بسقط ولا سقط الزكاة
والعشر كذا في الكتاب وقال ابو بكر الاسفان ان جميع ذلك لا سقط عليهم
ويعطونه ثانيا لانه لا يعرفون ذلك من ضعفه ولو نوي صاحب المال دفع اليهم
عن زكاة قبل مجزاهم فقد اذ لو حوسبوا عليهم من ثبوت الناس لا يفضل
لهم من المال في الميراثا لم يجرى سلطان ولو قطع البلي احد الصدقة جازي
ابن عيسى بن موسى من اهلان والخراجا سان وكنى لا يعرفه وجه عليه لقائه بين
فسا القضاة فلهذه عنه فاقوله بالصيام ملقة اليكم فجعل ابني ويقول فيه

[illegible]

انه يقول لعلي عليك السلام ان الشياطين فوق ذلك قلعا وقد هار من ليلك شيا وكذا
 ما يجز في الرجلين كما بان الخاقاني عن ركانه وعشرين قريبا من ركنه
 في هذه الطريقة ما لم يسمع وهو الاخير في المصطفى من ليل ركانه سبع
 عشر ايام اجمع ما يدوم في واحد من هذه ايام اجمع ما يدوم في واحد من هذه ايام
 عليه ان لا يركب غيما لله ورسوله ولا يركب غيما لله ورسوله ولا يركب غيما لله ورسوله
 كالأول الباطن فيقول لا ادا اليه من اسم في دار الحرب واقام بها سنين فالتفت
 وجهه لركاة عليه فلم يوجها من غير ان يركب بها الا انه لم يفلح في تحريكه
 الا ايام الاربعة باجاءه فقامت له من الله ورسوله ولا يركب غيما لله ورسوله
 خلا فالمرور به في الشافعي على قوله في النسخة من ركنه ايام اجمع ما يدوم
 لركاة عليه في بعض من غير فصل وخطا في النسخة وجب قوله في النسخة ايام
 في استطاعته ان لا يركب غيما لله ورسوله ولا يركب غيما لله ورسوله ولا يركب غيما لله ورسوله
 وهو استحسن ان لا يركب غيما لله ورسوله ولا يركب غيما لله ورسوله ولا يركب غيما لله ورسوله
 منها اذا خطب بسلام في دار الحرب ليعلم السمع مقامه لا يركب غيما لله ورسوله
 وذكر ابن مهدي وصاحب القتيبي انهما اجمعا على ان ركاة الحركاة اجزاء
 عن صاحبها اصلها اوجهها او ضيقها لا يوجهها كالمسجد من ركنه واصلها
 وابن عمر وجابوا وابا سعيد كذا في رواية ابن عمر في الركعة وانما هي ركعة
 فلما السلطان مسجدا فتركون اذ فاداهم الركن في صلاتهم وعن ابن عمر
 انه سئل عن حد ركن الركن هو موصوفه كركن كركن في النسخة ايام اجمع ما يدوم
 اجزاء كركن هو موصوفه كركن كركن في النسخة ايام اجمع ما يدوم
 فيما ذكره المروزي ان كان عارضا في فقهه او ان كان جابيا فله ان يركب فيها
 البسوة لا يركب فيها اجزاء وان جعلها للركعة فله ان يركب فيها
 عن سالم وعبيد بن عمير وطاوس والثوري كل واحد من هذه ايام اجمع ما يدوم
 انه عليه السلام في ركعة واحدة ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين
 فودع في ركعة واحدة ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين
 وجعل يسأله قال لا اربك ان كان عارضا ايام اجمع ما يدوم في ركعة واحدة

١٢١
فقد اسعوا اليه وسعوا فاما علمها فاجلوا وعليها علمته زوله وسلم والتمزدي
وعن ابن عمر دفعها الى من غلبه عن نافع عن ابن عمر ان ابا نصره رسلوه فقالوا ان
هو لا يكون من مواعيل السلام فغلبوه عن فالي من دفعه زكاهم انا والابن
غلبه عن ابن نعمه من الشوط في الزكاه والعصر اعادها وهذا اعاد ابن من
عليها من احوالهم ما هي درهم فغلبوه عن عليا من اهل البيت فله ذهب
ما يابا خلاصا من الفسوق فاجاز فيه حديث عليه **القول** **والسليم**
الصبي من بني عاصم في سائمة من عليا مرة قبلها عليا الرجل من ابا نصره سائمة
ما هي فيه الزكاه على المسلم **والقول** في اهل البيت ابا نصره هو زواجه الحسن
عليه حنيفه فالأول في ابا نصره انه حره حنيفه ويحيى العشر صاعدا على
صدايقه لا نه مونه وفيه نصاريك له من ابا نصره في العود من ابا نصره وان
لم يبقوا جمع من ابا نصره في حكم ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
منه وقال ابن عمر في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
منه **والقول** في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
عليها السلام في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
العلل الله في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
فالله في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
صف من ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
والعشر عن مواعيل في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
يوجي ان يكون حكم ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
منه **والقول** في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
الصرفة عليهم في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
والسافي في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
انه **والقول** في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
وهي ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره
اولا درهم في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره في ابا نصره

[illegible]

١٤٤
 فالسورة فكان شأنا ورثه امرهم بترك حيلهم وتوفيق السور على عليهما الذين
 ولا ايه السور ولم يزلوا يعادله وقد امرت النبي بغير ذلك افعالكم ولا تخرج
 لئلا يكون فخره وذكر النسي في كتاب الاول ان يكون في اموال الناس
 وصيبتهم مثل ما وجد في حيلهم وعزاه الى انهم لم يزلوا يعملوا بحيلة
 الزكاة وسواهم وجد على نسيانهم ومن صيبتهم في طاهر الواية كافي الزكاة
 المستعينة الا انها حرة في حيلهم ولهذا لا توضع من الزكاة على موضع معين
 الخراج والخروج يوهن هذا سقط اذا سلوا ما كثره **وليس** وان اهل تلك
 بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة عنه وفيه بالأنور في اموالهم وروايت
 احمد وروايت اذا لم يمتها فاعاد اذا امتلأ الزكاة عن ملكه سلمها الى الفقير
 هلكت في يدك لا توضع سقطت الزكاة عنه والزكاة لا توضع الماسة
 قبل في الساعي فاذا هلك قبله فلا مانع له من الفلن في الزكاة ليس سقطا
 لو جرت بعد تباوية فالان حيل في طاهر هو الزكاة في قول النبي
 وعند النسي في الفلن سقطت الزكاة ويضمن الجاهل كيد النبي وان استهلكه
 بعد وجوب الحنن بالاجماع ان اهل الجاهل يضمنون ليعقروا ليعقروا بعد
 طلب الساعي فالواكس في الفلن يضمن لعينه وكان الباطل هو الياسر والوا
 سهل الخراج في الفلن وفي المشروط لعل قول العراقيين وسماحتهم يقولون
 لا يضمن وهو الصحيح في الفلن والمرفعة والعيه وفي الفلن طاعة عامة
 المشايخ في البدائع وسماحتهم ما لا يفرقوا في الفلن وهو الصحيح في المشروط والبدائع
 مفقود في الفلن اذا احسبوا وجوبه عليه الزكاة حتى لا يمتها وليس اذ
 منعهم من العلف عليه فانه استلزام لعل من اذن منعهم من الساعي وجوبه ان لم
 ينفق على احد بهذا الحسب ولا يراى ولا يصرفه فانه لا يملكه الا بالحق والحق
 الا انما من هذه النسيان وان شئنا من نسيان اخرى او استوى شاة ونحوها وروايتها
 اليه اجماعا وفيها عندنا فاما ما لحسن المسألة بالودي الا في عين في كل طاهر
 طاهر ما لا **ولا** الا في عين في كل طاهر ما لا في عين في كل طاهر ما لا
 افقن للوزن من الزكاة في كل قبل المظفر اليهم وتضمنوا كونه في ردهم وتضمن

فإن قيل فذلك لأن في الخط والمال الثاني من سبل الجواب وقد عرفت أن ذلك في
الزكاة بل السامعي في الصدقة الواجبة بدلتها بغيره بعد الكسب أو المال
ما في يد من موقوف الزكاة عن المال وفي الصدقة النافذة به بدلتها بغيره
الضابط في يده وفي المصدق ناسبا للمالك في الذوق وعن القيمة والفضل لم
يسلم المفقود بغيره بدلتها بغيره كما في السامعي خمس عن مائة درهم في يده
فإذا لم يكن مفسد في السامعي خمس الزكاة استحقاقا لما ذكرنا وفي القياس لا يحسن
لأن خمسة تقع زكاة من زكاة البعيل ولهذا الاستدلال استقصى الضابط في آخر
القول وإن استقصا خمسة على القول بوجوب خمسة زكاة لكل درهم من خمسة على وجه
وعن بعض وجهها وفي حرام العقدة على الذاعن لحد وأربعين ألفا لا تسع عليه
غيره وفي السامعي قال في المصلحة لا يكمل الضابط في بدلتها بغيره لا يجوز ذلك عن الزكاة
وعليه أن يرد على صاحبها ويأخذ منها أيا من الخمس ووجه المسألة في بعبيل استحقاق
عن خمس وعشرين من المال ولا بد من بلوغها المصدق وفيها قسمة في بقا السهمي بعضها
كلها الضابط وصارت عن زكاة وإن ألقها المستغرق ولا بد أن أخزها بجماله بقسمه
وألقها وفي قضا وكما ناطق لا يكمل الضابط في المصدق عند لي يوصف ويركع عليه
جعله في السامعي دفع زكاة في مفر عن الزكاة من شاه وحال على الباقي القول بالزكاة
ولا يستدبره من القيمة ويرون طوعا وعرضا لا سببا للضابط في الدنيا ولا في الآخرة
الشاة في الملام والام السامعي يستدبر وهو قول السامعي وإن قيل وإن في القصور
إنما زكاة بعباله ليرجع فيها عند السامعي وعن ابن خلدون وإيمان قال لو لم يكن لا يرجع سوا الله
إنما زكاة بعباله أول حمله قال القاصصهم هو المذهب عندي وكذا لو لم يكن رجوع هو
ظاهر المذهب وقال ابن خلدون فيها المال السامعي استدبرها بغيره حال وإن دفعها له
المالك فيسترط لها له **باب** أنه دفع المال المصدق على وجه القربة والعبادة
له ووجه ذلك في موصوفها المصدق ويقع زكاة بهو لحد من الضابط وطوعا وإن أليم
فصداك إذا لم يرد على القاصص أو أطلق في الذوق وفي المصلحة والمزاد في قولنا وقوف
وقوع زكاة على قولنا **باب** مع ما في الموقوف لا يجوز بعبيل الزكاة قبل ذلك الضابط
بلا خلاف قلناه **باب** غدا السامعي لو استوى عرض الله إن يسلم ويخمس درهم

فإن زكاة ما سرق حال عليها كقولهم وساركا من غيره المالح عن زكاة في المالح
لأن السامعي عنده في المالح العود من غير المالح في قوله عليه لا زكاة في المالح
حينئذ على المالح فيكون السامعي في المالح في المالح وفي الخط والمزك
يستثنى ولا يحسن المالح في قوله لا زكاة في المالح في قوله لا زكاة في المالح
وكل في الملسط ولا السامعي لا يجوز الاستدلال به في الخط وهو قول **باب** ولا
لا قول السامعي فيه وأما هو أحد الأصول في كتابه ما لا زكاة في السنة لسطوان
يقع بعد البعيل بضابط من المروزي والسامعي والقول في الوسيط وكما في
والسماعي لا أحد ذلك يجوز استثنى ولا زكاة في التوازي ولو لم يمسس سمين
قاله المفسر الضابط ما في درهم على زكاة أربعة أضعاف في القول وهو يسار
أربعة أضعاف في قوله هذا هو المذهب في الزيادة وجمان في المالح وعند
لا يحسن عن الزيادة ذلك في المعنى في بعباله أعني لستين ولسان والابن
عقبا لا يحسن الرواية في أن لا يجوز له لستين **باب** في قوله ما أخذ من
حديثه على يسار بغيره لأن المال الذي سرقه هو الزكاة في كل سنة بدليل
وجوبه في كل سنة ذلك المال إذا بقي في يده يجوز عن بعباله في كل سنة ولو
ملك خمسين ألفا قبل بعباله في الأربع سنين وكل قول على خمس من المال في كل سنة
وعند دفعه مع سائة فأخذ من الخمس أربعين ألفا إن كان الضابط وهو سبب
لضابط لحد من سبب الضابط لو لم يمسس في درهمه من المال السامعي ثم بعباله
القول بأنه الف درهم وقع المائتان كبا زكاة عن نفسها وعن عياله في الزكاة
في الزيادة قال في المالح في الضابط لا قول المصل وما وراءه مع هذا المذهب
تحويل المصل بعباله السامعي كما لو جرد في القول بعباله في الزكاة في كل سنة في المالح
البعيل في الأربع سنين في أربعين ألفا في المالح في قوله ما أخذ من
ثم بعباله في أربع سنين في أربعين ألفا في المالح في قوله ما أخذ من
البحر عند لي ثم بعباله في أربع سنين في أربعين ألفا في المالح في قوله ما أخذ من
له السامعي لا في قوله ما أخذ من في قوله ما أخذ من في قوله ما أخذ من
بعباله في زكاة الفقه وله الفقه في أن لا يقبل المالح في قوله ما أخذ من في قوله ما أخذ من

عن هذا المثلث من الشاهد اجزائه لا يجوز له النجاسات من اكلها شافع
له ما يشاء من اكلها خمسة احوال في قسم اكل الاول ولم ياكل الثاني ثم اكل
الثاني عنه ما يشاء من اكلها لا يكره له بل يكره له اكل الثاني **مسألة**
له ما يشاء من اكلها خمسة احوال في قسم اكل الثاني خمسة احوال في قسم
عشر من اكلها خمسة احوال في قسم اكل الثالث من اكلها خمسة احوال في قسم
كذلك لم ياكله في كل واحد وفي عدة اكلها في كل واحد من اكلها
في اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
اكثر من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
ان لا ياكل في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
عن المائتين خمسة احوال في قسم اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
فعله اربعة احوال في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
والاولى في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
ولذا با اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
او عرض النجاسة او الدين كان في اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
وهما عنه من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
هذا في اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
عائز اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
السنة فان اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
على الاقل يكره اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
استعمل اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
لما اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
اذا اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
فجعل اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
سليم عن اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها

في المائتين اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
وكل اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
لم ياكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
نوي في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
ما له في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
عن الباقي في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
ولا ياكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
عنها واكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
الغير في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
فعله اربعة احوال في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
العبد والجارية في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
زكوة بعد اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
نوي في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
احكامها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
وعنه في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
الاصلي في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
كالسوط لا ياكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
الزكوة لا ياكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
والفعل في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
زكوة من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
ان اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
في اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
اما اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها
اذا اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها في كل واحد من اكلها

وغیر صحیح

七

فلان

فاحسن ذلك **فذكر** السفاقي في شرح البخاري ان الورق ابيض طاهر اقله صلب
السان في الغالب وهو احوال المرواين في الخبز من العراصة الورقة الزهرية الصلبة
والثانية الغريبة والورق المصقول وغيره وقيل هما المسكوك وفيها نافع القليل
المرواين وغيره والورقة عتيقة بالمرواين وكذا القليل الجاد وهو ما يبعثه الى اليمن
اذ يبلغ الورق الى درهم فثمنه خمسة دراهم الا في بعض المدايق وفي بعض
ان يسول الله صلبه وليس فدا دون خمس اواق من الورق وصفه وليس فيه اوق من
دو درهم الا في وصفه وفيه البخاري وسلم وقال الواكس في حال الجوز وروى
زكا في الغضية دون الذهب لانه الذهب عديم وانما كان يحرم من الروم وصفه
عشيرة درهم فحوالي العشر من دينار اعراساني درهم فاحوا فيها نصف دينار
وبواقر العرايم وفيه جماعة العلماء والنصاب الاصل ومنه قول السؤل
ويكن كالمثلث لاني فدا سالها مولا من ابعث خيل **في** وامهله الغضيرة هو العلم
ومنه الاضاح في الغضيرة علم العبادتها ومن الارتفاع لان الضاحي هو من حمار
تدفع حوايه بالنصاب من الريح وعلمه انه تدفع به عن الماشاة فاجتهد في
كل ما فيه قول **في** ولا شيء في الزبارة حتى تبلغ الريح زها فكلون زها درهم
من كل اربعين درهم درهم وفيه علم في خيفة وهو وهو من ذهب من خطاب
والومو من السعدي وله عنهما البكر وهو من ذهب ذل من خرم في الخي وغيره
وفيه قال الجول وعطاف طاووس في رواية وعمر بن دينار والزهك والورق السوي
وان المسك في الورد يوسف وعمر والسباغ والمالين حمار وزاد في حساب بوهو
قول في وان في والفتح في طاووس اذ اذ كان علمه علمان في الحاشي حتى في اربعة
فيها عن وفي سبائة عشر درهما في الغضيرة لا اوجرب وانما يوجد في قول خيفة
الحجور اروي عن علي بن ابي رافع عن رسول الله صاوا ذاك اللم ما يشاهد في العلم الكول
فيها عن درهم وليس عليه في بعض في الذهب حتى يكون العشر وروى دينار اذ كان
لانه الى ذاك العلم الكول وفيه نصف دينار وما زاد في حساب فله درهم من زها
اوري علمه في حساب ذاك لم رده الى رسول الله صلواته وليس في ذلك الا ان
حول عليه الكول الا ان خرمه اذ ان وهو يزيد في كونه عن رسول الله ليس حال

فكانت حجة عليه اكله واجرا ايضا بكتاب كبر الصلوة فيه وفي المرفة بيع
العسروا **الاولم** شتة فوجه في موقوفه على غيره والباقي مضمون على
انه محمول على المصنف **ولما** حديثها ضمن وعبر بشمل الله صلواته الى الذين يكره
لهما اذا بلغ الكور فبايهاهم فيها الخمس درهم ولا نأخذها زاد حتى يبلغ اربعين
درهم وفيها للمال الى الخارج ومن يكره من عروا بن جرم عن امه عن جدان رسول الله
صلواته على من يكره من عروا بن جرم في كل اربعين درهما درهم وفيه سليمان بن
داود وكره في دار من الحار عن علي بن رسول الله صلواته وفيه الحسن بن عمار
وعن ابن شهاب الزهري في الصدقات تسعة رسول الله صلواته في الصدقة وهي عند
العمري بن الخطابي في ثمانينها سلم ابن عبد الله بن عمرو عشاها على وجهها فيها وليس
فيها الوروصة حتى بلغ ما في درهم ثم في كل اربعين زاد على الناس درهم
تونس بن يزيد عن الحسن بن علي بن ابي اسحق عن عبد العزيز بن علي بن ابي الله
فامع الله اعمل بها في الامام ورؤى ابو جعفر الكاظم في مسنده ان رسول الله صلواته
كتب عمرو بن جرم الى جرم بن عبد الله وروى ابن عمر كلاهما في كل خمس اوقية
من الوروصة خمسة دراهم فما زاد في كل اربعين درهما درهم وليس فيها دول حسن او شي
وكل اربعة الكاف وكحفظ الامام في انما بالوروصة في السور حجابا بينا وهو فوج
سبع عايناه اندهم في حرم من اربعين حجابا بينا فيه وهذا اسم ابو جعفر في
حقيقته خلا وركا القيسية سوله حجابا بينا في البلاء لم يوصف الماشان حجب في
منزلة وكان نظام في من ان لا يحل ان يركب المسلم ولا تساقه وجهان اصبهما وانه
وطع الحجاب الى البذخ والمارد في كل واحد لا يحل في المصنف لا في حجب شفع عليه امام
الكوفيين وبلغ وقدره الكون فمسا الماشان ثلثه درهم وعنده كعب الحكيمة
والحسان بن عبد الله بن حنبل وعنه في رطلان في الحظ والادان والاسك في الكوفة
والغنية لا يصفى من الفضة والذهب صدقة ثابتة على الكوفة خمسة دراهم اقبحت
في المصروفه والنفقة والشر واصل والصنف وحلية التسعة والسك في المنطقة
والالحاق بالسور والادان في المصنف الكوفية في المصنف والكافة في المصنف اذا خلصت
بالادابة والكوايم والاهواز وغيرهما من غير ذلك فاذا بلغت نصف اباي في المصنف

ولو كان وزنها دون الماشان ونصفها ونفسها تسعة وركبها بين لا يحل في المصنف
اذ كان الماشان في الاداء وقصفت في الموزن لا يحل في المصنف **ولما** حديثها
من الدرهم والسيعة وهما من الوروصة من الدرهم ومن تسعة مثاقيل وذكر في مسند
المصنف جوامع الفقهاء المختبرين في الزكاة ورواه في كذا في الدليل كحل الدين وسئل عليه
قوله عليه السلام في المال الذي يكره من عروا بن جرم في كل اربعين درهما درهم وفيه سليمان بن
علي بن جرم البخاري ومسلم في المال الذي يكره من عروا بن جرم في كل اربعين درهما درهم
وفي قوله عليه السلام في الدرهم والسيعة في الموزن وجعل الحباري ورواه في كذا في الدليل
سليمان بن الخطابي في اربعة درهم من الدرهم على هذا العيار في الكهلية والاضلاع
واما غير ذلك السك وقصفتها وادام الماشان والادوية اربعون درهما وركب
المال وركب في الحكم السلطان في المصنف في الماشان ورواه في مسند
كل عشرة دراهم تسعة مثاقيل وقيل بل في عروا بن جرم في كل اربعين درهما درهم
وهي مائة دراهم ومنها الطبرية اربعة دراهم ومنها المعزمية ثلثة دراهم
ومنها التمنية دانو وركب في المصنف في الماشان في الماشان في الماشان
انتم سددت انما اذا خلصت فيها فاضا الدرهم ستة دراهم فاعلمها وركب الماشان في
للمال المار وركب في المصنف في الماشان في الماشان في الماشان في الماشان
الى طبرية في الماشان وقيل في الماشان في الماشان في الماشان في الماشان
علي بن ابي رباح في الماشان في الماشان في الماشان في الماشان في الماشان
وبعضها عشرة دراهم وركب في الماشان في الماشان في الماشان في الماشان
شاه وركب في الماشان في الماشان في الماشان في الماشان في الماشان
بل في الماشان في الماشان في الماشان في الماشان في الماشان
كل عشرة دراهم تسعة مثاقيل وهي سبعة داناهم في عشرة دراهم ثمانية دراهم
في رطلان وسبعة دراهم في رطلان وسبعة دراهم في رطلان وسبعة دراهم في رطلان
المعزمية في الماشان في الماشان في الماشان في الماشان في الماشان
من غير ان يجمع الناس على ذلك ولا يختلف في ذلك من خارج من البلد في الماشان
امين ولا يعين في رطلان وامر ان يعزب من ذلك ثلثة دراهم منسوبة فيه فاضا كل درهم

انه اذا اجتمع الخبيثه اب وابن فالن اولي من غيرهما عند اي خبيثه وعند
عند الاب اولي من اي يوسف الاول بها التي لابن يقدم اياه في الصلوة والكريم
جعل قول يوسف في خبيثه ومنهم من في الاب ليعطيها الصلوة في قول الكل
لان له زيادة فضله ومن يتخرج بها والاب اولي من الارب في الارب وفي الحيط
الاب اولي من الابن وفي عند اي خبيثه الابن اخو من الابن لولاه الذي يخرج
لكن لو انما انشدهم على ايهما للاول في الموعظة في ذكر الملو في الابن امام
اي اولي من الابن وينتقل من غيرهم احد في اولية الحسن من غيرهم
الابن اولي ولا يتقدم عليه امام الهي الا باذنه وعند عدم الاب امام الهي
اولي من اهل البيت لكان السخط اولي من غير الفصل السلطان اخو اخو من امام
الهي في الموعظة فان خرج اولي في الموعظة والتفاهن يصح فيه المشرط واسام الهي
والاوليا في الدنيا القديمة في احديسها ولا ارادوا ان يتقدموا فانهم ذاك
والشتم قدم احديسها والاوليا اياهم ولهم ان يتقدموا من شأنا وان هذا قياس
قول اي خبيثه ولي يوسف زفره ~~هذا في غير طاهرا لولاه~~
عن اي خبيثه وعن محمد ابو الميثم اولي من ابها ان كان من غير زوجها فان كان
منه فالابن اخو من الزوج وفي جماع الفتى لو كان لولاه فضل من امام الهي
ويخرج من امام الهي في شرح الاسمي في ابن ابها او من ابها لانه عصبه
لن يقدم احد وهو ايام الميتة ولا يقدم اياه وهو زوجها الابن في حكم الاب
مقدم على كبر السن يقدم اياه ولذا المكاتبان اياه وعنده في الملو في المكاتب
وله ان يقدم سيده وان لم يكن مكاتب من غير وقاره وله ابن او ابنه فخرج ان الملو
اخو فان لم يكن وقاره فاقدم كتابه او كان المال حاصرا لا عرف عليه النوكي
فالاب اخو من ~~والاب اخو من~~ في الصلوة عليه الملو وان لم يقدمه
وهما اخوان في الملو اخو من غيرهم وقيل في يوم الحكم او اخو من الملو في الملو
بالنوكي الموعظة على الاول في ذكر في الملو طاهر في الخبيثه في الابن
عند الكل لكان اياه بعض المشايخ ومنهم من عن محمد بن خبيثه في التواضع
ان الاب اولي وفاروق التواضع وفي الذخيرة وفي غيرها الاخ لا ياب وام اولي من الارب

لاب وان كان اصغر منه فان قدم غيره لا ينو لانه لا حق له معه فان شأنا وفي
القرابة فالابن من غيرهم سوا اولي فان قدم غيره فليس له ذلك الا ان كان من غيرهم وفي
المعد والاسمي في الموعظة في طاهرا ان يقدم غيره فان قدم كل واحد منهما
وحلافا الذي قدمه الاسمي اولي وليس له من ان يقدم غيره على الاصغر ولو شأنا جو
الوليان فتقدم اخي ارضي الاوليا خلفه جازف ولا يتعاد ولا الملو لاعداءها
وان حق لها على غيره ولا يصدر من هي الا اخي من غير الا وليا ولو كان الا في طاهرا
خارج الملو يجب ان يتقدم على الناس في الولايه والاعداد ولو شأنا في اخي في الصلوة
على عيبه لا يلبث اليه والولايه الذي يليه والحق ان يقدم غيره ثم موطن العتاة
بعد العصبان اولي في موطن الملو الا في المزوج والحق اذا اولي من اخي في مصل
الزوج كالاخي في جموع الفتى امام السخط في الحكم ابو اولي من امام الهي
ولصلي على الميت جازف كل في الملو لانه لا يجازف له ليست يشرط
فيها وفي الموعظة في الملو لانه لا يرام كان يحذر فيها بلزومهم اعداءها وان
كانا يقوم محذرين فكل من الامانة وبه يتبين ان الجاهل ليس بشرط فيها
وكذا لو لمت الملو رجلا فيها والشافعي قولان فيملي كل واحد منهما بالدماء الثاني
واحد قولنا ان الشئ للرجل من العمودين ويحصل بدمه وهو غير واجب ^{الكل}
في الواجب منها ولا يشرط الجملة عند الله في الهي يتي واحد ويجامعه
سديها ولا صاحب المذات بشرط حبها الامام فان فعلته بعينه لم يمسك
مالم يعب وهو تبا قص ولولاه في الامام وقدم غيره جازف في الصلوة
وكي ابن الملو في الملو لانه لا يكون الصديق وان عسانا السعي وعطا
وعجز عن عبد الجوز في اخي وابن جيل ان المزوج اولي في الصلوة على زوجته
من الملو وكذا عن ابن الخطاب وسعيد بن المسيب والزهرري في غيرهم
الاشهر واخو وقبان وحسين ابنا والى والشافعي في الولايه المزوج لا يتطاع الزوج
الموكل في الموعظة له عده في امراته انهم اخي لا بعد موتها ولا في الملو
والصبر لا يلبث في المزوج ثم الاب ثم الاخ وعند الشافعي وابن جيل يقدم الاب
على الابن وكذا اكد عند الشافعي وعند مالك لابن اولي ~~هذا اذا عصى~~

في

اما اللبس في افع الحشر انما تقدم وفي الجماع جعل الغنمة المشروية للعشر كالعبد
في اعماله وفي العشر السبع ادرهم الذي يفتقه رده وقيل الذي يكون للظلمة فيه
للمنفعة باعتبار من عن الزهري عن ابن ابي ابي البطال السله وقد استقر لكل ذي فضل
منه سبع دراهم اذا اهدى باطلا وعلى كماله درهم سبع في الطررك ولم اجده فان
لا ادر في الماله لان الانبياء عند الحج انما في كماله ادرهم في البيع والبيع الباطل
والظلمة مكرهه وقيل في مذهبهم عشرين درهم في البيع ادرهم في البيع والبيع الباطل
والشي الردي في المذهب في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
الواحد عليه جمعه عاقر اربطه بمعه في الواحد ادرهم في البيع ادرهم في البيع
دراهم عاقر ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
سبع دراهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
ان الدرهم كالمئتين عشرين في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
عادر الدرهم ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
سبع دراهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
والذهب الخالص ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
في العشر وكان الخراج من المالك ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
الذهب السبع دراهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
عليها اكل فيها نصف ماله الحسن البكري ليس في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
شذوذ في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
عشر دراهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
لا ادر في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
صالح ليس في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
باسم الحج احسن ماله في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
نصف دينار من الاربعة دينار ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
البيع عليه في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع
الحيه في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع ادرهم في البيع

[illegible]

فيمن من أهلها **زيد بن حمان** كسرا كما وبأبائها الرجل طرقي واصله كوفي ذكره
 في الكناه للابن خرم زيد بن حمان المشي والحدود وكان حديثه وكان من قوم جاشا
 قبل أن يسدوه والدار طرقي ضعيف الحديث ولا يثبت به روي عنه السرياني
 المسوط وعليه ما رواه اربع العشرة من كل اربعين روى عنهم وليس عليه شيء حتى يبلغ
 ما رواه وهم فاذا كانت اربع منهم فيها خمسة درهم ورواه ابو داود وفي السجسي قوله
 وفي روى اربعين روى عنهم روى في الحديث لا يظن ان الاربعة بعد المائتين **زيد بن**
 في هذا اكثر من غيره فانه في حسان في الاماكن جملة على ذكره السجسي وقد ذكرناه انما
 منفعه فثبت له المفعلة على غرضه والرواية عنه تحفة وهذا الغني في عيون
 الخصال في بعض السجسي وقد ذكرناه قوله **زيد بن** والذهب الغضنة وجميعها
 واوامها الزكاة وفي المعرب الما وما كان يورثه من الذهب الغضنة والارواح
 كل جوهري لا يستعمل كالخاس والصفر وغيره يورثه بيه نظير غيره في غير المعرب
 ينظر في المعرب والبراري وغيره يورثه في البراري والارواح في البراري يورثه
 فابن القطعة التي لو كانت في المعرب في كل شيء يورثه في المعرب والسجسي
 وعنه وهو ما عني به المراد من ذهبه فبما هو وركبته الزينة من ذهبه فبما
 وفي التبريد ويستحب من حلة فليسوا بها وفي اللؤلؤ والرحا قال ابن بزرج في الدرر
 وابرج بن خرم في الاشراف التي هي الزينة في كل الزينة والقسم ما عني به في المعرب
 وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر
 الاسدي وابن السدي وابن جبر وعبد الله بن سداد وعطاء بن اوس ويمنون بن عمر بن اوس
 في المعرب ابن سدي بن جبر وعبد الله بن سداد وعطاء بن اوس ويمنون بن عمر بن اوس
 والزهرى والنزدي ورواه المعرب والارواح في الزينة وركبته والسجسي
 قال الزهرى في حلة السجسي في المعرب الزكاة وهو قول عائشة بن سلم وهو قول ابن مسعود
 ذكره في المعرب في المعرب الذي يورثه في المعرب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر
 والشافعي في من جبل في رواية واسفي وقد كان الشافعي يقول هذا في المعرب وهو قوله
 وقال الهام اسفي بن هاشم وعبد الله بن عمر في المعرب وعبد الله بن عمر في المعرب
 للمعرب في الزكاة فقيه الزكاة وقال اسفي بن عمر في المعرب وعبد الله بن عمر في المعرب

ابن عسك و فاته ابن حنبل بن ركا تعار يشموري في خلقه عن ابن عمر وجابوا لدا ركا
 من ذكره الساي في ابن السدر وابن حزم الزكاة واجبه بظاهر الكتاب والسنة
 بسند من السنة الزكاة محمد بن جابر عن النبي عليه السلام انفق السمسرة الى ركا
 ذكر في الامام واقاضى القضاء على الدين في رضى ابيه و عمره ما يحيط الشرح في ابن
 عبد الوهي المذكر كعمله في حقه ما لا يتصوره في ابن ركا بل يلقى فيها توجب
 ضعيفه و كذا في التور ك ما عرفنا احاطا على فيه و كذا في الدين المذكور في الحج
 ان بلغه ما اوجب عليه في علمه ذكر في كذا التسمية ما ذكر في ركا عن جابر عن النبي
 ليس في كذا في الاصله وفيه عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 عليه السلام في كذا في عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 خزين في التسمية مع تحضيه الساس في كذا في ركا في موضع من موضع
 علي جابر عن عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 الزكاة و عن جابر عن ابن عمر عن جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 ما رواه حسين بن علي عن عمر بن سعد عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 عليه السلام في كذا في عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 هذا في كذا في عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 الى رسول الله و كذا في عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 داود و كذا في عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 و كذا في عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 وهذا في كذا في عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 فيه لو ليس من ركا في ابن ركا و كذا في عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 الى الصادق و رسول الله و كذا في عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 من سدر في كذا في عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 يعني في الدين في كذا في عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي
 ما رواه في كذا في عافيه بن ابي جابر عن ابن عمر عن جابر عن النبي

وحديث سعد بن ابان المقاتل ان رجلا من مسلم في محبة واما اخا له من الجرح فقال له الفقيه
الشيخ انك انت الذي اخرجني ومسلم عن الاجتماع به ولذا احسن بينك والى المصلح في اجتماعه
في المحبة من له هذا حديث حسن معوم بما يحكيه ان الله واعترض ابو الحسن الطباط
عليه السلام في قوله ان قيله ويحكيه وقد عذر عنه انه يقبل حديثه عن
سبعين ليه عن عهده اذا كان في الرواية عنه فقه والمسلح السورة في الرواية فاستجاب
في كتابه في حديثه عن ربه ابو داود ورواهنا عن عبد الله بن مسعود في قوله ان رجل
عاش في زمانه فلهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية عن ربه في قوله ان الله
فقال في حديثه عن ابن عباس بن عبد الوهاب في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
واحد في الحكم في الاستدلال كونه هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه فلا يصح
الامام وليس في كتابه الا انه من رواية يحيى بن ابي عمير في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
في رجال البخاري ايضا وقول ابن ابي عمير في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
لا يدين من يفسد ثوبه رجل عن اخيه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
هو كلام الشيخ في الدين بن دحي في الحديث عن علي بن ابي طالب في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
فمنه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
وهذا الحديث يخرج من احكام في الاستدلال كونه هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه فلا يصح
حديثه عن ربه عن ابن عباس بن عبد الوهاب في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
اخرج له البخاري في حديثه عن ربه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
لا يدين من يفسد ثوبه رجل عن اخيه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
فاما من عرف به فافوا لا يضره الا ان يورثه الله في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
صحيح الحديث وكما في النسخة في حديثه عن ربه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
فما كان في حديثه عن ربه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
وفي حديثه عن ربه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
وفي حديثه عن ربه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
وفي حديثه عن ربه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
وفي حديثه عن ربه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله

٢٠٠
انما هو العلم في المحبة في كل الزكاة في الذهب والفضة والخرج المخرج
منه لا بأسه والرواية الواجبة عن عائشة في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
فيه ولا يخرج من ربه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
لا يدين من يفسد ثوبه رجل عن اخيه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
وهذا الحديث يخرج من احكام في الاستدلال كونه هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه فلا يصح
الامام وليس في كتابه الا انه من رواية يحيى بن ابي عمير في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
في رجال البخاري ايضا وقول ابن ابي عمير في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
لا يدين من يفسد ثوبه رجل عن اخيه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
فاما من عرف به فافوا لا يضره الا ان يورثه الله في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
صحيح الحديث وكما في النسخة في حديثه عن ربه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
فما كان في حديثه عن ربه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
وفي حديثه عن ربه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
وفي حديثه عن ربه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله
وفي حديثه عن ربه في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله صلى الله عليه وسلم في قوله ان الله

لا يخرج منه الدليل الاخر بعد ان يجمع القنا وله حجة في الدليل الخوارجي المذكور
 فذكر التوفيق الذي ذكره الخوارج في قوله عليه وعلى بعض السامع انهم من جملتنا فانك
 اكلنا من جملتهم والغير فلو كان كذلك في احد في الجملة لم يربا به المتكلم في صدق الطوع
 على الوجه انما هو انه لا يكون في الجملة والحق في التصديق والنية اذا كان في الجملة
 الذي ليس في كماله وهو العوض الذي اذ به النجاة فاننا ايضا اذا في كماله الذي اذ به
 الصنع **باب** في احد التوفيق في هذا الباب شيئا وقد علمه ابن
 العربي هذا في مستدركه ولا احد في الجارح في كماله فان كان في صدق الطوع
 حوزة الزكاة فلا بد ان يعلم معنى الزكاة في كماله وفيه النية لا ينظر الزكاة في كماله
 والنية كما لو كان سببا فيهما الفية او لم يوجبها او اثنى المالك في كماله او اياه
 ولما كان في كماله لا بد ان يكون حوزة الزكاة في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 هذا لا يخرج الزكاة واجبه والمعاد ليست حوزة الزكاة في كماله او اياه في كماله
 التوفيق في شرح المذهب وان كان في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 وان كان في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 وفي كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 عليها في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 فالدليل في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 التي في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 كما سبقت في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 كان في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 ولو كان في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 وحيث في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 العزم في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 اعتبار في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 الذي في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله
 اذا كان في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله او اياه في كماله

[illegible]

رضي الله عنه انه قال لم يوف رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها قولا ولا اقراء ولا بها
وعا وليس فيها من كان لصلوة الله للقيام فاستبى سحر النذرة قال ابن قدامة
احسن نقار سحر النذرة فانه لا قيام فيه **قلت** قام السحر فيه مقام
القيام بها فحصل الحاضر وصار لصلوة فانه لا روع والجمهور قالوا شهد بها
على الصلوة وقوله عليه السلام لا صلوة الا بالقرآن يعني في الصلوة للظلمة
الكلمة التي لا صلوة فيها لم يشرط قراءة الفاتحة في سجدة النكاح وجمهور
السووان استوطنا لها استوطنا للصلوة من سحر العورة واستقبال القبلة والظلمة
ولما قيل فيها بعد النكاح في الثانية والثالثة يقرأ فيها قبلها وفي الموضع
ابو هريرة كيف يصلي على النكاح فلهذا وضعت كبريت وخطاها وصلبت
على فيه من اولها اللهم عبدك وابن عبدك وابن اهلك كان هذا ان الله الخائب وانما
عبدك وزرئتك وانما عبدك اللهم ان كان محسنا فزدني احسانا وان كان سيئا
فتجاء وزعن سيئاته اللهم لا تخوننا احبنا ولا تنقضنا بعتك وذكرا اخر من قول
مالك واخبرني اجد بعل بلده لما رجع من المسجد ابوامامة والزهر من غلما
المدينة ويرون قوله الفاتحة فيها ثم يكبر تكبيرا ويصل على النبي عليه السلام
للصلوة المعروفه في الشهادتين اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
والابراهيم انما رجع في حديثه في قوله في الثانية اللهم صل على محمد النبي ارجي
الشيء امدد وعبدك ورسولك سيد الانبياء والمرسلين وخير الخلق في كل شيء
على الخلق كما صليت على ابراهيم والابراهيم انك عبد مجيد اللهم اجعل نواحي صلواتك
وفوائدها يركبها ويحملك ويحمك وداودك على عبدك ونبيك النبي الامي وسلم تسليمها
كذلك كما تكبر تكبيرا في دعائها بعد ما تنسها وتكبر والمرسلين لصلواتها على
الطيب والشفقة منه ان عبدك محمد الصلوة على النبي عليه السلام ثم الدعاء ذلك يقول
ارجع اليها يا رب ان الشاكر لله وهو مقدم للصلوة عليه لعلمه حقيقة على كل احد
وهو ان يقول اللهم اعز عليا وعبيدا وشاهدا واغنيانا وصغيرنا وكبيرنا وذا ذرنا
وانثانا اللهم من احببتنا فاحببنا الى صلواتك والشفقة ومن نويتنا من اهل
على انما ان ربه ابو داود ورواه اخر وخص هذا الميت بالروع والوحدة والبركة والحققة

والصون اللهم ان كان محسنا فزدني احسانا وان كان سيئا فتجاء وزعن سيئاته وانه سحر
الشرك والكفر ابو الزني برحمة الله ارجي من الله اعني من الذي وطع الحشيش
والخوصات والساكنين السلطان لاجلهم ولا رعت وذا برحمة الله ارجي من
الكبح المدهول وصغر اللب وكات وذا برحمة الله ارجي من الذي طعن في دينه
وذا اساني الله احسنه وفيه الرقة حسنة وفنا غدا لعلنا نروا في بعض صرع
الغدا وكذا اللهم اجعل قلبنا على ما نريد خاضعا لله اسر حردته وارفع غرضه
ويورده في حبه ولفظ حبه ووسع من الله والبر من الله قبل حسنة واجل نعمته
سيئاته اللهم ان له جعلنا له عيال حبيبنا وعبدا اهل ولا ذاريه حريبا والاعراض
له سبعا حبيبنا اللهم انه قول ربك وانه خير من قول غيره وانه خير من قول غيره
وجود ولشأنك وان شئت عن عزابه اللهم اقبل شقا عتافه وان عتافه
وان عتافه الرهمن في صريح مسلم عن عوف بن مالك انه صلى الله عليه وسلم صلى على عتافه
رجل في ذلك الله صفة واعرف عنه والبر قوله واوسر دله واعسله بالما والتم
والبر ونقه من الخطايا كما يقي الموت من الموت والبر واذا خير
من جاره واهل بيته من اهل بيته روي عن ابي خزيمة روي عنه واخبره ائمة واعلم
من عتافه لمعبر ومن عتافه لسان ارجي ارجي وفي الحديث لعلنا نروا في بعض صرع
الميت انما اذا كان ميتا يقول اللهم اجعله لنا قرطا وجرلا وشعلا فانا
لذا روي عن علي بن حنيفة رضي الله عنه وروي عن علي بن ابي حمزة رضي الله عنه
وفي الحديث لعلنا نروا في بعض صرع الميت يقول اللهم اجعله لنا قرطا وجرلا وشعلا فانا
فينا كذا روي عن علي بن حنيفة رضي الله عنه وروي عن علي بن ابي حمزة رضي الله عنه
وفي الحديث لعلنا نروا في بعض صرع الميت يقول اللهم اجعله لنا قرطا وجرلا وشعلا فانا
ويروى في الحديث لعلنا نروا في بعض صرع الميت يقول اللهم اجعله لنا قرطا وجرلا وشعلا فانا
الله اجعله في قوله ابراهيم والكمه صاحب المؤمنين وابله دار الخيرات وانه
خير من اهل الله اعز تسليمنا ووطننا ومن سبقتنا بالبر والفضل السابق
عليه السلام انا فطير على الكون اي سائرهم بغير الراعة وسلم تسليمين وهل دفع
صوته بالتسليم قال في الحديث لم يتوصل له في طائر الراعية وذكر الحسن بن علي وانه

ارجي من الله

سلفه

بل تحت الكيس المسبحة اذا كانت في الاوسط ضمن الذهب القسم التحليل
 النصاب في سرج المذهب والنواحيك اذ ان النصابين كصايرهم وقيم عليه دين
 ليس من جنس الهاء والواو اسم الذي واين الصباغ واين سرج وادع الى افرط المايز
 لا سيما في البعوى بوزع الدين عليها ولا يحسن لكاه فيها وهذا قول من الذين
 الواحد عندنا في عين النجاة واعني رفقها لان الواحد في الله العبر وهذا اسقط
 الركعة هذا العبر عندنا بعد التكميل في الادارة البديع او لو عيب دين العشر العبر
 في قولنا عينا او قيل هذا قوله اما قولنا جنيتم فالواحد لهما اما العبر او العبر
 وقيل هذا قوله اما قولنا جنيتم فالواحد لهما وهذا اسقط الركعة بهما للنفق
 ولو كان الواحد لهما بعينه فله وهذا لو وهبها لهما من العبر يعني من سرك
 الركعة وعندنا في عين الواحد لهما او العبر اعني وهو نص في قوله لو وهب
 وبه الذي وعليه العبر بعد عشر العبر ولا يجوز ان يخرج من النفس العبر في الثاني
 نفس العبر والثاني العبر فيهما فاذ كان ضعيفا في حكم العبر في طريقتها لا يعلو هو
 انما كان العبر خطية او شعبة او ما شفع به المسكين يخرج منه وان كان عقالا
 او جونا اخر من القبر يسد فاذا اشترك في ذلك في معنى فغير خطية لهما وان
 عليها لول ومساوكتا في ذلك في معنى فغير خطية لهما وان
 خمسة افقة في الثاني خمسة افقة في الثاني في معنى فغير خطية لهما وان
 الكثر من الواحد في معنى فغير خطية لهما وان في معنى فغير خطية لهما وان
 الثاني خمسة افقة ولا يلزمه ان يقصا القبر مع بقا القبر في الفسب على المايز
 ان يفرق بينهما وان زاد حتى يعلو بها بقا كان قبل المايز الا اذا كان في المكان
 سوط الوجه لم يزل على يد عشر درهم في الثاني خمسة افقة وعلى المايز في غير
 وانما سوط المايز لم يزل على يد عشر درهم في الثاني خمسة افقة وفيها كان
 درهم في المايز لم يزل على يد هذا القول خمسة افقة ففيها خمسة درهم في المايز
 الزيادة حوت بعد وجب الركعة وهي مسموعة في كل الثاني ولو كان في خطية بعد
 وفيها ما يشار في لهما لزمه خمسة درهم على اليد اعيا والسهم الزايف
 وعلى الثاني خمسة افقة ففيها ثمان درهم وعلى الثالث عشر وعندنا المايز

من اذ خمسة افقة منها ومن اذ اذ منها لا يشعرها او يقصر بدل على اخر اذ
 فيها قولنا كان في قول الله سبحانه وان يخرج الصدقة من الذي وجد البيع
 وقد خلتا مولانا جوي الحكمة في اموال النجاة باعيا والمالية وهي موجودة فيها
 وصالحها ولا ينعى لغير دفع العبر ودفع خمسة افقة من الخطية لا دفع خمس درهم
 بل اولى لانه لو دفع الى المسكين خمسة درهم فله به وبه في غير الخطية
 ماله وكان دفع الخطية اليه اسما فله الشري فله من دفع العبر
 كان ولا يسمي والاول مباح لا سيما من غير فان قصصتها بعد اكل من صارت
 ما به او زاد حتى صار له ما به يودي خمس افقة انفا وان اذ في القبر يودي
 خمس درهم عندنا في جنيتم عينا في اليوم والوجه عندنا يودي عشرة درهم في الزيادة
 ودرهم ونصف في نقصان عينا في اليوم الا اذا كان كل عرض لول في المايز
 او بعد وصولا في الزيادة والنقصان في الزيادة اكل في الزيادة يعني يوم
 الوجه لهما فاف في نقصان يوم الاداء انفا والنصف في السوا في المايز
 وقيل تعبير يوم الاداء لا يجر اذا تعبير الصورة فيها ذوق في المايز والآخر يومه
 في الجمع قوله واذا كان النصاب في كل في طرية اكل نقصانه فيما بين ذلك
 لا يسقط الركعة وبه في الحسن بطله الحسن البصري وابوهم النعمي وسفي البكري
 والحكم وكل في وان جيل والشافعي في السوا والنصف نقصان النصاب في السوا
 اكل في وحول الركعة وسوط اكل النصاب في جمع اكل في السوا في المايز نقصان
 النصاب في عرض النجاة في لول اكل في الثاني في كل في المايز في الثاني في المايز
 في ترحه في عينا والنصاب في عرض النجاة في الثاني في عينا في جمع
 نصية في الام انه يعبر في اكل اكل فقط والوجه الثاني في الثانية في
 يعبر في جمع اكل اكل في وان جيل والوجه الثاني في الثانية في الثانية في
 يعبر في نقصه وفيها بقا القول في هذا الوجه حكمه او حاد او الحاد والمادوي
 والسما في وان سرج وان كان في النصاب في اكل اكل في السوا في السوا في السوا
 حوله من جيل في السوا في السوا في السوا في السوا في السوا في السوا في السوا في السوا
 في السوا في السوا في السوا في السوا في السوا في السوا في السوا في السوا في السوا

[illegible]

الابل والبقر والغنم

ملفوظ

٢٢٧
 الابل والبقر والعنق حيث لا يترك ذلك ايضا با باقم لانه لا اعتبار فيها لما لا يورد
 عن نفسه وهذا الجمل ولذا ضم الذهب للفضة استحسانا ذكره ابو بكر الجاسسي
 تحت النحاسه وهما جنس واحد في الانسان وهو راجع الى العلم دون الفقه في ذلك
 لوجه الاول ذكره وهو ضعفه لا لغايه والنوري يوردونها باقمه وفيه خلاف
 وابو يوسف رحمه الله لا يجمع بينهما الا في النسخ وهو رواية ابن شهاب عن ابي حنيفة
 ذكره في الميسر ورواية الحسن بن علي في الفقيه وهو قوله الاول ورواية
 عن ابيهم والساجعي وابن حنبل في رواية واوتون وداود وداود بن الصديق
 اخرون وانما الضمان يكون اذا كان الضمان من ادمها من نواضها من ادمها
 منها ليس بامل من نفس او من ادمه صفة من ان الضمان في النسخ والدم والدم من ادمها
 روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله بن ابي بصير انه قال في السهم في ضم الذهب للفضة
 لا يجاب ان كانا قوا السهم اذا اطلق مرادها اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والذيل مع غيره وفيه وجه لفقته وفيه اقسام ادمها بكل وكلها بضمان الى الفقه
 في عرض النسخه فانما يطل بضمان ادمها والاخر اذا كان رجل فضيل
 الذهب والفضة بضمان الى السهم او لا بعد الفقه والى ادمها او لا ولاها من
 محكي جنس واحد في معرفة المكلفين واوردت ابا بابر وانما ابا بابر
 وتقوم في بعض القبايل فاشبه انواع الفضة والذكر يدعي انهما جنس
 واحد في ابا بكر في كل واحد منهما دفع العشر ووجه الرواية
 فيها باعتبار واحد في الجلالة والتميز لا في الصلة ولا في هذا كانا شيئا
 لوجه الرواية فيهما من غيرية النسخه وصار كضمان القطع في السهمه ثم
 احلف في الرواية فيها ابو بكر في رواية ابي بكر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه لا
 يورد في المداية في ردها وضمان من عشرين مثاقيل يستحق ادمها في
 المرواسين عن ابي يوسف وهو اقرب الى المعادلة والنظر الى الجاهل وعن
 يوسف انه يقول ادمها والاخر في ردها في النسخه وضمان ادمها في النسخه
 فخصص الرواية ذكره في الميسر والذيل مع غيره بيان ان الضمان باقمه والآخر
 اذا كان له ما يدهم عشرين دنائرا وما يدهم عشرين دنائرا وعشرين دنائرا

قیمہ

قوله **اللعن** الما الظاهر بان لعنه الله استوفيه قبل التحول ولم يحل احد اقول دفع
الركعة بنسي وجوبها ذاك قالوا قولك الما للعن محتمل باختلاف حمل اليمين فسواء
واحدة فيه وجهان أحدهما سببه فاذن عن اليمين لا يجوز عليها الركعة عليه
وان قلنا وإحدى أحد من الركعات لم أحملت السابغة هل هذا أحد بالكلية لا
فالواضح بهذا المعان فان الزرع اذا لعن اثم المرأة اللعان كانا مستغفرت
حدا الزنا اما بعد وكما عرفت اليمين بل لعان الزرع وانما العانها يستطاع لما
عليها من كمالها فلهذا **فيكون قول** الزرع مع يمينه موجباً لولا ان الذي
لا يستلزم الاشارة اربعة من الرجال بخلافه وهذا الاصل في الشرع ولم يرد
كتاب ولا سنة ولا قياس ولا مشهور ومن بعض النكول انما يقع في اللعان نكاحاً
موجباً له فليسيل الى القضاء بالنكاح فيها عليه ما اولاً فقتلنا فيها بالنكول
وانما ادعى الحد لحد الزنا عليها بقوله **اللعن** مع يمينه اربع مولات لان اللعان يمين
عندهم وقوله كذا القول **في صدقة السوايم** في ملته فصول وهي قوله عبيته
متداسها وعلى دين اولادها انما شرأخى وفي ذلك السبب عاشر آخر وفي الفصل
الربع وهو اذا قال **انما يمشي في الفقر** في المصلحة صرف وان خالف **قل** ينبغي
ان ينفك بصدقة واحد من ماله لانه متعد في الزرع بنفسه اذ ليس ولاية الزرع
الى الفقير عليه كما ينكر لان نكاحاً بان يكون العاشر قد ربي دفعه الى الفقير
فكيف لا يصدق في الزرع مثله اذا باع المصطوب لم يغيره انما اجاز بيعه انما
ففي قول لا يصدق على البيع بصدقة وفيه ان لا يصدق على الزرع ولا في حق ماله
فهذا اليه فلهذا حديثان وقاص وابن عمر وابي سعيد الخدري وما يكرهه وسيله
انما لا يزرع عاشر فعاشره وضو به في المال وابي ثور وابي عبيد وقيل **لكن** ان
جبر ولا يمشي محمول على ابن جبريل يضعها المالك في ماله او في غيره من ماله
اما الاموال الظاهر هي الزرع والمال والمواضع والمعادن في اصح العوازم وهو اكره
جواز نفي بقرعة بنفسه وفي القديم منعها من دفعها بنفسه فعليه جهتها ثانياً الى انما
انما فيه وسواها ان الامام عداك او جبريل او المالك او المالك او المالك او المالك
فلهذا هو الاحد في نفسه ومنك انما يمانية اجماع المسلمين في ملته **في النكاح** اذا

واما التخذ وذم

ماہ

[illegible]

واجازة المسند وفي الاسرار والاصناف له وفي المرتبة في بعض ولا اجزله ولم
 يذكر في كتابه كبر الحبيب وحديث عائشة رضي الله عنها وليلنا لان الناس في زانها
 الملاحون ولا انصار ولا صحاب رسول الله وداوا عليها فعلها فذلك انكرها
 ذلك كانت بينهم معروفة في السر والنجس وعنده ويا ويل حديث ابن النضر
 انه عليه السلام كان في كفا في ذلك الوقت فلم يخرج من المسجد
 وامر بالحبس ان فوضعت خارج المسجد فبصل عليه السلام في المسجد وعلم ذلك
 احتجاب رسول الله وجمعي عليها ولو لم يكن ذلك لمروها عريه كما عاينوا
 عليها وعلمنا البراهنة في اخذنا المسند في قوله عليه السلام جنبوا مساجدكم
 صليانكم ومجاينكم فاذا امروا ان يجنبوا الصليان والمجاين المساجد المسند
 اولي ذلك لانه لا مسكة له ولا يومن بولي المسند وانما لم يوجب جماعة اجازة
 عن المسجد الذي لا اجزله وفي الجهد لو وضعت الجبانة خارج المسجد ودام
 الامام خارجا معه وصف وباني القوم في المسجد قيل لا يكون وهكذا روي
 من لم يثبت في النوادر وقيل يمكن لان المسجد اعد للصلوات
 لا غيرها ولهذا كان صلى المولى في ركن النبي عليه خارج المسجد ولم يكن يصلي
 على المولى الا في ركنه ولا يصلي على الميت فيه الا بعد ان كان في حق عور عن الله
 خوف القتل والصد عن الدين مع النبي عليه ربه اليسار وروى عن الصادق
 الميت في المسجد وسواك الجبانة في المسجد واخرجه والبارس في المسجد وفي جامع
 النقة لو وضعت الجبانة عليها والمسجد والامام والقوم في المسجد اختلف الملتاح فيه
 ولو وضعت الجبانة خارج المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد
 والصدوق في نفسه لا يكون وفيه خير مطا في كتابه على ما عليه بولي المسجد
 لا يكون اذا كانت الجبانة خارج المسجد على امر الجنب وتكون المسجد فيها
 لكن في الروي في جلي العبد لا يصلي في المسجد الصلوة عليه في المسجد ولو هذه البراهنة
 تحريم ذلك لثبوتها في الفصول كراهية بويه ذكر في فنية المنيه وفي احاديث كان
 شائع من قبلنا لا يكون بها اذا كانت الجبانة خارج المسجد فلما قدم ابو نوح
 اجبرهم الى اخيصة لم يجوز ذلك لم يحول ذلك فهو سمعه خارج المسجد فوضع

فيها اكلان فيقوم الامام وجاءه فيها اول في القوم في الجاهل مع اتصال الصغوف
 فويل ومن استهل بعد الولادة سمى وغسل وصلى عليه وفي شرح محمدر
 الحري ومن ولد حيا لم يات على طوبى ذلك كله ولما اذا استهل ل ولا استهل لان
 يكون منه ما يدلى على حياته من تكلم او تحريك يد او رجل او ان يطرف عينه
 وفي الحقيقة وعندها اكل استهل لاغسل الا في ركنه او ربه او ايسر لان
 هذه الامور من اكلهم الا حيا وروي الطحاوي ان الجنين لم يستقل ولم يجل
 خالفنا وعن محمد بن سوط استبان خلقه فغسل ويكفي ويحيط لا يصلي عليه ولا
 فزنا الكلام عليه وذكره هنا بعد حتى لا يحل هذا المكان من استباحه
 وقال النووي في سوجه اذا استهل الشتر طصل عليه الحريان بن عباس رضي الله
 عنهما انه عليه السلام اذا استهل الشتر طصل عليه وروى وهو عن ربه عن
 رواية جابر روى الترمذي والنسائي والحاكم والبيهقي واصله ضعيف ونقل
 ابن المسند الاصل على وجه الصلوة على الطفل وعن ابن جبريل يصلي عليه حتى
 يبلغ وحالف الجمل اقه ويكي العبد ليعن بعض الجمل انه ان يصلي عليه
 وهو مردود وشا وروى عن المعمر بن عتبة انه عليه السلام قال لا تخلف
 الجمل ان والمساقي حيث شاءوا لطفل يصلي عليه روى النسائي والترمذي
 واحمد وروى الترمذي حديث حسن صحيح ومن لا ذنب الا يصلي عليه كالنبي والكنف
 الذي اسلم وانه عقيم اسلمه قبل ان يحد ذنبا والجنون الذي استجروا
 من حين البلوغ حتى يمات وعن ابن عوف يصلي عليه وارل يسهل ربه قال
 ابن سيرين واسحق وراين جليل وداود ويصلي عليه اذا كان له اربعة اشهر
 واستهل الصبي وول استهل لا دفع الصوت وهو كما في تفسير الفذوري في
 شرح محمدر الحري والشرط ملك وفي الجهد لا يخفى رضي الله عنه
 اذا خرج التواليد وهو يحل صل عليه وان خرج اقله لم يصلي عليه وراين
 حزم الطحايري في الجلي يستحب ان يصلي عليه استهل ولم يستهل واستدل
 بحديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام لم يصلي على ولد ابراهيم وهو ابن ثمانية
 عشر شهرا وروى جابر حديثان مرسلان انه عليه السلام صلى عليه ابنه حليم



ولا يحجب

ومن انصار ركاه الى الحصار فقصفت القصور وعن عوانته كذب اليه في شدة وجها ورجل
المسلمين من كل اربعين رجلا ايضا اردوا من اهل الكوفة من كل قسمين من فسادا وفسادا
كاوياد ورواهم لا احدث منهم شيئا حتى يامنوا حول والي سمعت خالفا من مع النبي عليه السلام
وفي الامور ان لا يكون من الجهاد مع كل من يحارب عنه من اهل العلم ان لا يصدق عليه
اهل الذمة شي من اولاهم وما داموا معيدين واحلفوا في الجهاد الذي اذا امور به
الذي يحيا القاسم سحبا الاخذ وفيه ما في عوانته احسن المسلمين من كل اربعين رجلا
عشرين رجلا ومن اهل الذمة من كل اربعين رجلا ومن ذلهم عشرين رجلا عشرين
يودعون في عشرين رجلا واما رافضيت فحسابه الى ما بلغ عشرين رجلا في بعض
من الملة دينار فمات في وقوفه والي اوري والحسن بن صالح في نور وفي كوفي في العصور وكل
ابو عبيد فان موحسين من واحد منها خمسة درهم والي ابن ابي رزك اذا ذكروه في اهل
الذمة ترك عضدا في قتل فان جماع اهل العلفا الواضحة اعطى عليهم للصدقة
وهذا اول من جنته واهلها به وقول ابن ابي رزك في العزك والي السامعي وابو عبيد
قال وروينا في قولنا اخبار عن ابن الخطاب ايعا الحق اعطى عشرين رجلا منهم ~~واحد~~ خالفا
داوود ورواه به في اهل الذمة من بني اهل الذمة العزك اذا حكموا الى العزك ورواه
بالحال والي اذا باعوا يودعونهم في كل سفينة كذا وكذا ولو اراد في السنة فابعدوا
في خيلهم لا يودعونهم في سفينة ولا في كوفي في اهل الذمة باعوا الى الياسين من الحطة
والذمة خاص فاما نوحه من فضول العزك وقطع وهذا في قول ~~واحد~~ وان عزي
لحسن بن سالم فودع من بني اهل الذمة لو كانوا ياحدون من بني اهل الذمة في اهل الذمة الصغرى
والسعيد الكي في حقيقه فيكون في العزك فاما طاعتهم ووجوب ~~رواه~~ هناك الذمة
وهو ان لا يخرج من المسلمين شي فان احدا واما اذا القليل لم يزل عفا وهو للفقرة
عاد واحد منهم ولا يضافه في الاثر كي انهم لو كانوا ياحدون في بني الاموال من
التي لا ياحدون في الحجة لانه عذر هؤلاء في كل المسوط وغير وفي الحجة طاعت احد واما
الحجر فودع من جميع الامور ما سلموا الى ائمتهم وفي المسوط ايضا وحدث من الحجة من
ما ياحدون من الناس كانا في اول ايامهم واربعة ايام لا ياحدون من اهل الذمة الا ناحدين
لان الذمة بطريق الجوار لا مولا لان ايام ناحدين منهم يسمى ورواه في كذا في حجة لانه واما

اهلها بالكا من مئة خلفه الذي خان حكمهم يا بختنه حكم الروكة الضاغطة فتعاضدوا
 وان حدثني ما في دهرهم ولا علمهم يا بختنه ان الحزم من السرور وفيه قراة وفان اعلمكم
 فاهم كجركي كجركي من عودته ما ياخذونكم وجبه احد الصرور قد روى
 من جركي على عاشر نفسهم ممن روى اخري لم يسهن حتى يحول الكول اذا لا في كل
 ممن قبل عودتي الى الجاهل الحروب يستاصلون له ويوزكون بخلاف الامان فيما خلدوا فيه اذا
 الجاهل به لا يستاصل النما في البسيط وملاذ اهلها على احوال الكول
 فيلدهم ثانيا كما ياخذ من الذي يجده اهل عليه وفي البسيط وواضي خان زوكان
 ثانيا دخل جارا لاسلم بعض من تبعه فاحدا العاشر منه عند دخله عشرين
 العاشر وكما من عشرين في العاشر في بقية من بقية العاشر عايد الجار
 الحرب فطال اليه العاشر عشرين ثانيا في لي جارا من ريفك ان ايت عشرين اليك
 لا يبقى شي فترى العاشر من عايد وجا الى ريفك فترى العاشر من البسيط من الجاهل
 بيطر في كتاب فوقه على اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط
 ما وراك من عليه فترى العاشر في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط
 فمن على اهل البسيط ثانيا وروى في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط
 اذا احدثت من عايد ولا فاحدا من ثانيا في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط
 ان يوتفا فاسلم وروى في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط
 المرس في اهل البسيط وروى في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط
 اليهودي جارا ويحصل اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط
 عايد من سطوة اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط
 الارب ورجل ويقر من هذا امر وكي دعه الرجل ان يروى في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط
 ويرى علم اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط
 فوقه في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط
 ومعا في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط
 الروم في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط
 اقتضت جماعه فاستولوا في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط في اهل البسيط

اهل البيت اهل الزمة يشكوا اليه مظلمته طيبا فيقول يا ابا الملك كما سكر ما به شاة
وابني برعها فربما عظيم من عظامك فصرف جدا واخذ حاحته من الغم والهم
اصحابه ينشأ فجاءوا الى يشكوا اليه انسابا عجايبه عني ونقول له اما ما الخرف
لتسكتهم لو كسرت ليعتدل اهل البيت واخذوا من مهابا فادخلت
لها وظلها عنده فلما رأى ذلك لها دنيا من نار اخيا فاطمها فاذا هو يصاحبه
بنك امه ومهرى شي فصاح الغلام فامر به ففعل فلما سمع به حيث اليه فصرفني
فالسيف في القبة بيدي فقطعها فقال له ما هان يعرفه ولا يعرفه الذي هو ذا
العظيم حاضر عده فقصي في الظلم فاقبل من اصحابه فمعه مائة رجل فصرفوه واسام
حقه فلو ما هان يصرفني من استعوان بيدي في الاله كل العبي كيف لا يشكوا
وتقولون لان من سوتول عاقبه الظلم بعد ذلك بعثها ان حوخر رسول الى
السليين وكان من خباهم يطعن في الظلم في الدين الويل لاولئك في القصر يهتم
في اجمع حوخره في وقفا الكلب وكان وصوله عند غروب الشمس فخره فصار الحوخر
فقام المسلمون يصرون فلوهم وهو ينظر الى جمال المسلمين يصلون وهم يدعون الله
ويصرون اليه ولا يصرف الرومي يهزم عنهم ولا يعبادهم وقيامهم الليل نظر
الامرهم بالعرف من بينهم عن المنكر وكثير على طلم العباد فاسلم على نبي عبيده
فلما رجع اليهم بالزينة وكثير اسلامه واخبرها بان اهل البيت ليهان في ايمان
اسود وسجما اختلافهم الروم فلهذا كانا لفرقة على الروم ووقوا حقا
لاصحي عدهم الله واخرجهم من البلد لدم ربح اليهم حرجه وحسن اسلامه
ولذا رجع الحوخر الى دارا حوخر ربح اليها عسره قايما وذا لساو لو كان في يوم
لجند ولا مان به قال اسحق وابو يور و ابو عبيد وعن عمر بن الخطاب وعون
عبد العزيز في تكرير في السنه والاكبر على اهل الزمة في البويعيد هذا اذا كل
المال الذي يربيه بعينه في الحرة الاطمان كان غيره احدثه وهو قريب من الصواب
اذ لم يوجد منه شي وقد دخل تحت جباة الاسام ولا ياحل العاشم من كان اهل الكوب
والرس ميسا من الا اذا احدثا منا في الولو لحي با حلا العاشم من كان في الحوخر
وصيانه الا اذا احدثا منا في لاف اذا امر كزني باقل من باقي درهم حيث لا يحدتها

الا اذا علم اهل البيت من اهل البيت والوقوف ان العفو عن الغفلة من مهاد الملك اظلم
ترك الاخذ منه وليس اظلم من ترك الاخذ من الكاتب والاصيبان فانه **منايا اهر**
حدا عاد الحوخر الى الكوب والويل بعد الحاشم حوخره انيام با حله لما
ضفي على الكاتب والذمي لما مر عليه وهو لا يعرف علم في الماني فاحد منهم عن
الماضي في الحوخر والبدايع وعندها ولما عاوا والظلم من ان السنان لها
دخل دانه اسما بانته وعاد احديا مباح المال والدم ولا يمكن ان يكون العسر
ذنبه عليه **منايا** وفي الحوخر على انقطع اع الولاية بالهوى ووقوع اعدا الحوخر
هو يهوى في فقه على نزلوه لكرنا من خلفه ولم يفتح في العوهر يرضى
الحوهر سنانا كبره من حوخره واسم منه قول حوخره للاجناد كبر الوهي
بالهوى نسيته في اكرانه والبدايع وعندها عاشر اهل البغي تكلم عاشر
اهل الحوكر ولاحد منه ثانيا في الحوخر اهل البغي عاشره من يراين
اهل الحوكر وقوية من قراهم فاخذوا صدفه السوالم وعشرا لاضهم وخرابها
تم طر عليها امام اهل الحوكر للاحد منهم قايما والوقوف ان الما على عاشر
البغي يقصر بمووه وهر مسعها لاسام **منايا** فان رزقي حوخره
اي حوخره فميتها نصف عسرها ولم يعسر اكرانه لمرها في السنان في
لرقتس الحوخر ولا الحاشا يرووا لفرقة عسرها ولا ليو سفلهم واهل عجا
وكذا لفرقة من يركل واحد من الحوكر يرووجه فاما ليو حوخره حوكر
ورفقا ليو حوخره عن ابرهه العجي كان سسر وقبول للاحد من عاشر الحوكر
وفي الميسوطة والبدايع من الما حوخره في الحوخر قول قرواية على قوس
ولا **منايا** بعنه عند الحاشا وفي شرح مختصره التي في الامور التي في الحاشا الحوكر
عنها لو قيمتها والصول نصف عسرها فميتها كالمقدم ونص عليه في قايما حوكره
السنان في حوكره والبدايع امام اهل الحوكر في البغي فلهذا لا يهمن في البغي عاشره
ولا ياحل شيئا عنها **منايا** قول قرواير كل واحد منهما بالعددهم في البغي
وعندها حوخره قول في بوسن الحوكر اشبه بالمال من كبره في البغي
اسم الذمي عمن الكاتب في يديه حوخره حوخره مستعمر الحوكر ليو سفلهم واهل عجا

المختارين من الحيوان من كلب كلب ما وان لم يشترط موصوفاً كما سنعرف من الحيوان من
 السورط الطيرين وعن الكلب ووقع القول وقدر الزينة ويجوز ان يكون
 عندك جيفة **وان** ما روي عن عيرين الخطايا انه لا خلاف في جوارها
 الزمة ولو هم معها وحدها العشر من ثمنها ولا يجوز من جوارها لاقتال ولا
 يكون لحدومها كذا عير او هذا لو لم يجر الزينة فيه على ما في قيمتها لا يجزى
 بقاها ولو قيمته المختار كونه اذ هو من ذوات القيم والعير في ذوات القيم
 كغيرها وهذا لو لم يجر امره على عبد او من في الزينة والى قيمته غير غيرها
 لم يجر على العين ولا لا اختلاف في الزينة والمسلم على نفسه للتحليل فلا يجزى على
 عين ولا يجزى ختم نفسه بل يجزى عليه فسيبته في الاسلام فلا لا يجزى على غيره
 ولا لا يجزى كمنه صفة ما كانت عير او هي عير ما لا يمتنع من التحليل
 كالزئبق والحش في ذلك ان وجد منها على الاجل جازتها لا لا لا تجزى فانه ليس
 له عير فيه المال فيكون المسلمين ويعرف قيمته الخرب يقولوا من فاما او من
 او مسلما ولو من صبي او امرأه من ينفذ على ليس على الصبي وهذا المراد فيه
 ما على الرجل لانه مما له مالها مما لم الزكاة لا ذكرنا في صدقة السليم وب
 من عاها شراثة درهم واخبرنا انه في منزله ما ينفذ في ذلك على ما هو
 لم ينزل المائة التي يربها عليها وما في شراثة لم ينفذ في شراثة وهو ينفذها بطريق
 الحاطة اذا كان لا يجرى حيازة **فان** **فان** ولو من راي درهم بضاعه لم ينفذ
 لا ينفذ ليس للزكاة ان عير في ادا الزئبق ولا في التجوز لانه ليس له فوجد من المال
 ولا لا يستيقظ ما هو فيحصل الزئبق لا لا ينفذ منه ولا انما انما في عير
 البضاعه على عيرها وكان ابو حنيفة يقول ولا عيرها لانه عيرته المال
 ورواه الكا لاجنب حتى جاز نبيع ما البضاعه بغير نبيع المال التحصيل اليد ولا يصح
 نبيعن الشئ فوجدنا المال عيرها ببيعها رجوع ولا عيرها وقولها
 لا ينفذ ليس للزكاة ان عير في ادا الزكاة الا ان يبلغ فيضيد من الزئبق فضاها او
 يكون عيرته من المال انما لا ينفذ البضاعه بغير عيرته لان له فيه كماله حتى
 يستحق به الشفعة ولو من عبد اذ ذل في الجاهل باي درهم وليس عليه من

عيرته لابلو يوسف لا اذكر لها خيف ربح عن هذا لام لا وقاس قوله الثاني في
 المضاربة وهو قولها انه لا ينفذها من العير رجوعه في الجاهل ربح ربح
 في المادونة وفي شرح مختصر الخو لا ينفذها من العير رجوعه في الجاهل ربح ربح
 الاخر لان الوضعية للمالك والمالك لا ينفذها من العير رجوعه في الجاهل ربح ربح
 المضاربة يد يد عن المال وهذا المختار الجاهل ربح ربح كماله رجوعه
 اذا اذله في ربح ربح ربح والمالك اذله بصفه عليه نفسه اصالة ولا ينفذ
 فكذا المجزى حتى لا لا ينفذ في نوع اذنا في انواع كلها ولا يجرى الجاهل ربح ربح
 الاصل انه لا ينفذ العير من هو لا في قوله ربح ربح جعل المادونة في الجاهل ربح
 لان امره لا يحصل المال لا لا يخرج الزكاة الا اذا كان المال لهم وقد ذكرنا في
 اول الباب لا اذا كان للذين في المادونة عيرها له اورد المالك قول النبي
 حنيف ولو رجوعا الشغل على قولها وحسبها ما في كفا سر الخراج ورواها
 في العير بها والله اعلم **باب** **المعادلة في الزكاة** في الجاهل
 المعادلة كسر الدال لان الناس يعمون فيه العير في النساء وهو من عيرهن
 من نأ وضيع روبا اذا لم يملك منه حنافة على ومعد كل شئ وموت واحد
 خاص لا يكون في باطن الا في خلقه والمكر خاص لا يكون مدفونا والزكاة
 فصلها وهي جمع العير على الزكاة الجاهل ربح ربح وهو كونه الجاهل ربح ربح
 فيه من ينفذ في الارض اذا ائتم له والموت في الارض كما يروى في الحج وفي
 انما به لا ينفذ الزكاة زكاة ربح ربح الجاهل ربح ربح في الارض وهو الجاهل
 في العير عيرها على الجاهل وهو الجاهل ربح ربح الجاهل ربح ربح في العير
 الكعة فالعير والموت واحد لا ابو حنيفة اركز الرجل اذا صار ربح ربح
 وهو وقع من الذهب يخرج من المعادنة التي ينفذ وهو قول صاحب العين
 ولي عير عيرها في الزكاة ربح ربح ربح ربح ربح ربح ربح ربح ربح ربح
 معدن ذهب او فضة او حديد او صلب او صخر او نحاس وجد في الارض حتى يرفع
 او عسبر حتى في الجبس ونحوه النظر فيه في شئ فصول الفصل الذي في حنيفة
 الفصل الثاني في مدق الفصل المال في مكانه الفصل الرابع في الجاهل الفصل

الخامس في وجهه الفصل السادس من الوجهة مصنفه اما الفصل الاول في المحل
 انواعه بله النوع الاول في الذهب والفضة والفضة والذهب والفضة والذهب والفضة
 اخبرنا ذكرناه النوع الثاني في الذهب والفضة والفضة والذهب والفضة والذهب والفضة
 والذهب والفضة والفضة والذهب والفضة والذهب والفضة والذهب والفضة والذهب والفضة
 وفيها النوع الثالث في الذهب والفضة والفضة والذهب والفضة والذهب والفضة
 يختص بالنوع الاول والذهب والفضة والذهب والفضة والذهب والفضة والذهب والفضة
 والسابع في الذهب والفضة والفضة والذهب والفضة والذهب والفضة والذهب والفضة
 وخبرنا في النوع الثاني في الذهب والفضة والذهب والفضة والذهب والفضة والذهب والفضة
 النوع الذي ياتي فيه الزراعة هكذا في الحيط وفي المسوط ما حول عينها
 من الارض كزجاجة فالعوض ساجدا في فيه من كراجه لانه قبيح
 للزراعة فصار في الارض السجدة ولا يلبسها الماوانا يولوا الراد فيقول
 لا شيء في موضع الفيض **الحديث** ما اعلن صاحبها لافا ما يحصل من ذلك
 فانهم في موضع فيه كراجه لانه في الفصل صاحب الزراعة وانما اعطاه صاحب
 حاجته ولا ينقطع وهو من اجزاء الارض كالتربة والجر والحجارة والفضوض
 في الحبيبات الحجاره فقيس بغيره لا شيء في الحجاره والتربة وروكي صاحب المسوط
 عنه عليه السلام انه لا زكوة في حجر ولم يرد به اذا كان للبحار وقا في قوله
 على الحديث **الحديث** هذا لا يدل على عدم وجوب خمس فيه فانه ليس بزكوة
 ولما الفصل الثاني في وجهه وقيل به وكثيره ولا يشترط فيه المضار عندنا
 واستوطنا الى الساتر في ابن حنبل ان يكون الجوهر مضادا ولم يشترط طول
 الجواهر الا من جمل من جمل فمضى عليه وضعف هذا الكلام طاهر لا الجواهر
 التي هي عليه في غير ذلك الواحد فكيف يحسب عليه واحد او اربعة
 وابن ابي عمير وابن حنبل والرخي والساجي في البويطي استرطه المضار فيقول
 في ذلك **الحديث** المضار هو الذي يسترطه المضار ولا يجوز استرطه
 غير جمل وفي الحيط والاشيا في حجر الذهب والفضة في العشر وغيره
 العشر **الحديث** اما في غيره من العشر عند المضار الزكوة والرخي في قوله

الفضة في ولا شيء في الذهب والفضة ومثله في المسوط واما الفصل الثاني في
 مكانه ان يكون المسوط او الذي في داره او في بابه ولا شيء في غيره واما
 اذا جال في الجمل على ضاب في الزكوة وعند ابو يوسف في حجره في الجمل عند
 مالك والشافعي في الزكوة في الجمل فاس ابو يوسف في حجره في الجمل وعند
 الامام الاصحح اجزاها واطباها في الجمل فاس ابو يوسف في حجره في الجمل وعند
 فيها في رادها كما في الصغرى في لافه دون رادها وفي حجره في الجمل
 الاصل الا في الجمل **الحديث** في قوله في الجمل فاس ابو يوسف في حجره في الجمل
 فيها عشره وخبرنا في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 فيه شيء في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 يستحق من الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 وفيه كماله في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 الشاهج في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 وان جمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 وكان الامام جمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 ورده ورثته ان يعرفوا ولا يعطى في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 المال واللو يوسف الواحد هو استحقاقه وان لم يكن لو كالا في الجمل في الجمل في الجمل
 وخبرنا في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 لصاحب الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 اجمل الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 والجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 على هذا معنى الاستحقاق فاذا لم يجر في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 اليد كماله في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 المستر في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 بغيره ولو في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل
 سلم جملها المستر في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل

[illegible]

٤٤٦
واقفه ولا تخف من اهل البيت واصل الى المدينة فبذل لانه الولد يوان
استمر في اخذ فوجيه اعدادا ودل الاخر فهو الولد ومن قبل من السلطان فعددا
فاستأجر اخرا واستخرجوا المعدل بحسب فيه الحسن والباقى للثمن ولواع الدكان فالحسن
على السعري ويخرج على الواحد الباع بحسن الثمن وبالفصل الخامس من وليه والواجب
في المدة والدكان على الترخيبه عندنا فاحسنه الزمركي وابو عبيد وهو قول
للأول على القولين وقال الشافعي وابن حنبل الواجب في المدة بيع العتق وهو زكاة
وفي الترخيب خمس وهو زكاة اصله لانه كما في المدة تصاد به ولو لم يجرى فيها
الحسن وان لم يحن مائة وكلته وهاهنا في بيع العتق والعشر وفي الترخيب وعن ابن عمر
في الدكان العتق ورأه عن النبي عليه وفيه يزيد بن عياض وعدا لله بن فاضل
النسائي قالوا نحن في الشام احبوا ما روى عن يسهه بن ابي عبد الرحمن عن غير
ولاحد رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ابن الحنفية عن عاصم بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
وعور بن ماس ولم يقطعه جوسا من ناحية الفرض عن اهل المهادن قالوا جدي
عن اهل الزكاة الى اليوم ورأه مالك في الموطأ واودود في الشام قال ابو عبد الله
عليه السلام هذا الخبز يقطع في الموطأ ولم يوجبه احد من السنين حسدا لانه في
في بيع المذنب قال الشافعي ليس هذا فاشبهه اهل الحديث ولو اشبهوه لم يكن في رواية
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشافعي رواية في الموطأ ~~والقول الثاني~~
انه لا يحن فيه ولم يرد فيه اذ لو كان يحن فمعه عنه لكان محجبا به فانه يسلخ لانه
محجبه بغيره بعد اقراره بذلك الغير دليل وقال ابن خزيمة هذا ليس بشيء لانه لم يسل
وليس فيه عن ارساله الا اوطأ عن علي بن ابي طالب قال المهادن يقطع وليس فيه انه عليه السلام
احضها الزكاة ثم لم يجر كان ذلك المذنب لم يحن فيه لانه راها في المدة تصاد به جوب
على النفس وهو خلاف خبرهم واما لو ان تصاد عن بعد اهل الذنوب وحدهم
والاسهل اليه الذي لا يجوز الاستعجال بها والذقة فغيره النور وسكون الدال
المقطع من اهل الذنوب المضطه عن نفسه ومنه ذل العظيم ايقظوه واداء الكلام
خرج عن اسلوبه ورواه الدارقطني عن كير بن عبد الله بن عمر بن عوف عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن اهل النبيلة الصدة من ماله ~~في~~ فوجبه النبي ايضا ولفظ

سببها الأرض النامية والزكاة في الأرض إذا كانت للبخانة في سببها هي الأرض ولا
تعلق نفس المحدث والركابا للأرض كأودقن ذمها ذهبه في الأرض الخراجية
أو العشرية يجب فيه الزكاة ولا يمنع وجوب الخراج العشري في الأرض من أن الأرض
الطرد في الخراج لا يفضل في الأرض الخراجية والعشرية فاقبل أن ذلك كغيره ينبغي
أن يكون تابعة أخاها للعامة من زوال الواحد **عنه** وأما أحدهما فلهما
أهم أن يتصوره بالاشتراك على ما في الجنب كمال والمغاو ووالثاني أن يتصوره
لم يثبت على التمسك والحدود حقيقة بل أنه انما يثبت له في الظاهر على البطلان كمال
بمنه بالواحد لثانيه عليه حقيقة وكذا كانت كالعهد وبالنسبة إلى المبدأ
الحقيقية والماثلين المأخوذ من أن ما يثبت لأحرار ولم يوجد والراغب في ذلك
الخاص لم يثبت في الظاهر إلا أن ما لم يثبت ذلك يستدل أن كل ما لا يثبت
وعنه إليه دليله يثبت على المأخوذ في المأخوذ والسفاهة في شئ الخراجي
البحر سفلت من صلحها سميت بذلك لعدم نظرها ولها الزكاة يعني أن جنتها بغير
لأحرار منها والبر حارشا وعلى جميع أفرادها كغير هذا الرجل في أرض ولاية
المادة فليسقط فيها الشرائع كغيرها من الجوانب والماثل في استأجر من
كغيره يبرر في ملكه فيها على المأخوذ ولا شئ عليه وكذا المحدث إذا استأجر من
يحتز فيه فيتم رعايه ثم كان من ذلك الجاهلية والركن فلهما حسن كسائر
مفاتيح المأخوذ في العفو والبر المأخوذ في البر المأخوذ في البر المأخوذ في البر
الأحسن فإنه جعل الحسن في الذي يوجد في أرض المحب أو يوجب في أرض المحب
جعل فيه الزكاة كما كان عليه عرفة الجاهلية كالصالحين ولا تصدق أو أساموكم
ونوركا نوفية الحسن والبر المأخوذ في البر المأخوذ في البر المأخوذ في البر
فل هو المأخوذ في البر المأخوذ في البر المأخوذ في البر المأخوذ في البر
من كلفنا أو اسم ملك من نول المسلمين فهو له ولو كان إذا كان نولاً وان لم يكن
عاقبه كجمل أساموكم في نول المأخوذ في البر المأخوذ في البر المأخوذ في البر
حكم القطع ولم يذكر في المأخوذ وغيره وكيل كجمل أساموكم في البر المأخوذ في البر
العاقبة والضامن غالباً في البر المأخوذ وهو ظاهر المأخوذ في البر المأخوذ في البر

فهو لصاحب الحطة هذا وعندي يوسف المولود والثاني المستخرج من الجحلا
 جنى فيه عندها وهو قول الجهم وعنه قوله الصديق ادم ثوبه ملحد عليه وعند يوسف
 وهو قول البكري والزهري وابن عبد البر وفيه الجنس لهم الجحلا في النسل في الجحلا
 فيه الجنس عندها وعندي يوسف الجحلا في النسل في الجحلا في النسل في الجحلا
 منها ابن بن فارس والربيع اذا جملوا في داره لا يجتمع فيه الجنس من ذلك جنسها
 عندها وقد عدهم وحكى عن ياربعان بن ابي خنيم كان يقول لا سمحني الذئبي وقد قال انا فيه
 الجنس فلما انظر حتى لا فيه الجنس ثم رايته لاش وقد عدها لاصول ان في قول ياربي
 خنيم الاخر وهو قول لي يوسف الاول وهو قول عمر فيه الجنس في قول لي يوسف الاخر
 وهو قول لي خنيم الاول لا سمحني فيه لانه من العين واللو في قول لي يوسف في الصديق
 فيصير لولو افعلى هذا الصلة ما ولا سمحني في الما وفي النسل في قول لي يوسف في النسل
 وليس في الجحلا بن في نظير من طي المسيل يوجد في البر ولا سمحني فيه ولذا لا يعرف
 انه سبب الجحلا بن في النسل في البر هذا لانه ابن سبب من عدها في قول لي يوسف في النسل
 فيصيرها الموج فيلزمها الى الساجل وليس في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 وليس في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 ويعلم في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 لعنه في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 احد الحسن بن العنبر ولما اخبره ما دوسم الجحلا بن في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 الجحلا بن في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 على الجحلا بن في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 متاع وجبلكا فهو للذي جملوه وفيه الجنس وعنه وجملته ان لا يظلم
 لانه عده من النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 المستقيم في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 على الكذا في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 حقا لاصول في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 وارض الصديق والعرين وهو قول الشافعي وابن جيل وقال في النسل في قول لي يوسف

٢٤٨
 المولود في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 افترضها بعد الجنس ولما علم وجبلكا وهو قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 الجنس ثم رجع عنه في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 الجنس في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 حريها اهلها التي لفتها السلون من النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 مجرى العليم لكونه لولده اربعة اخراسته وسبيل جنسه سبيل جنس العنبر في النسل في قول لي يوسف
 يا رب **زكاة الزروع والمزارع** قال ابو خنيم رضي في قول لي يوسف
 ما اخبرته الا في وكثيرا العنبر سوا سبيل سبيلها وسبيلها الا العنبر في النسل في قول لي يوسف
 والحسن وهو من هذا النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 ذكره ابو عمر بن عبد البر حكا في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 في ذلك على سبيل ما قال النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 وقال ابن المديدر في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 قاله عونه وانما عصبينه بجمل على ان كان ثلثا القول في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 خمسة اوسق وهو قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 الفاضل عياض في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 اكمل هو قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 بالبعداوي والجنس الفاضل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 واخره في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 ولا يحد عندها في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 عشر في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 ويحد في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 قبله لانه في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 الفاضل عياض في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف
 لادوية والسدود الاثنان وعين في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف في النسل في قول لي يوسف

ثلاثين وقال الاسمي في كل ثلاثين واربع سنين في سنة فصل السلك
 والدين وروى احمد بن ابي داود عن ابي داود عن ابي داود عن ابي داود
 رواه عن ابي جعفر وهو في مصنفه حراجه مسنونه عظمه في بعض البيات
 بضمنه محلي من العهد ويجعل في الادوية وسعي حريه لانه يدق ذره ذره
 وفي الصحاح سماع المايه سمي الخجركي عاوجه الارض ويسمى في الفتح
 بالبا الما الباركن من عين وعينها الخبيث وان سمي في ابا داود عنه
 الصبغ المولدين في حراجه المسك نفع ونفع والهدى في اذا غلب فافاع
 دمه من اقدوسا الما سيبا الخجركي في الخبيث سمي الما المطر والسيح
 السيل والعين والارزاج ~~في قول من سطر خمسة~~ اوسى وبع وجوب
 العشرة الحظا واليه حريث في سعيه الخركي في رسول الله لس في اقل من خمس
 ذود في اقل من خمس اواف وروى عنه ولا في اقل من خمسة اوسى صدقه وقد
 نفع في خمس لس في حراجه صدقه حتى يبلغ خمسة اوسى وهو عام في الحب
 والتمز في الامام عن حماد بن حبل انه سطر رسول الله صلى الله عليه
 الحظا وان وهي البقول في لس فيها سمي قال ابو عيسى اسنا د هذا الحديث
 ليس بصحيح وليس به في هذا الباب عن رسول الله سمي رفته الحسن بن عمار
 ضعيف صدقه وحسن وتروكه ابا الما بل وعن حماد بن اسنا د هذا الحديث
 جوده اسنم من رسول الله ليس فيما دون خمس اوسى في كونه والوسى سبوت
 صاهما وذا الما ثابده صاه من الحراجه والسيح والعمود الزيد في لس فيما
 انبثا الارض من الحراجه في وفه صاه من موسى صدقه الدار في في قال
 سمي من لس في وذا الما في وذا الما في وذا الما في وذا الما في وذا الما في
 ايضا ذكره التواوي في شرح الميزان ~~في قول ابو جعفر~~ ومن قال
 حريث بن عيسى في لس فيما ان رسول الله صلى الله عليه سمي لسما والي
 الكا في عشر يا لعشر وفيما سمي بالصبح نصف العشر في في المسمى رواه
 الجاهل الاسمي للكن لفظ الساي في داود وروى في حراجه وفيه مكان عوا
 وعن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها سمي لسما والغيا لعشر

عزبا

وفيها سمي بالساي نصف العشر واما مسلم والنساي واما ابو داود
 وقال في اسم الانبار والعين وقد علم عن الحديث الما في في وجوب
 العشر في عجم ما اخر حجه الارض من غير ماله واما بعض الخا في
 الوجوب لانه من حقوق الفقراء للفقير ابو بكر بن العوفي في غرضه الخركي
 واوفى الما في السله ماله في حريث دليله ووجوبها لسما في واولاها في
 بشكر البعير وعليه يدغم الالية والحديث وقد رام الجوب في حريث عجم
 الحديث في حريث عجم فان كان هذا الحديث بان للعموم وانما حاجه الفصل
 الفرق من ما نقل وتلك موثقه وايدى في الا عا د وليس بمحمدين بعض الحديث
 الوجوب للعموم والتفصيل في كذا في الدليل والصحي في التواوي في كذا في
 قال القرافي في الخيرة والظاهر انه نقله من كذا في القرافي في كذا في
 لا يثبت في حريث وهذا ما عا د عليه فقوله طوا انما الما من الما لا يستدرك في حراجه
 الما المستفاد لا نعلم يرد لا لبيان حراجه الوجوب ولا يستدركه عليه ما في كذا في
 الفصل اسنم في سطره وحراجه فالجمله الشرطية لعموم محل الواجب
 فالاعمال وما يابلو الجمله الحراجه لبيان مقدار الواجب في له قوله لعموم محل في كذا في
 فله سطره فالجمله الشرطية وهي لا في وروى لبيان سبب استحباب العمل وعموم
 فعل في كذا في الجمله الثانية الحراجه وروى لبيان سبب استحباب العمل وعموم
 به ولا يجوز ان يطل لشرط كما لا يجوز ان يطل لشرط لبيان سبب استحباب العمل وعموم
 به القرافي في حراجه وقد بان الكلام لعمومه في قوله واما به واسا انه الذي
 الى قوله في الما لوطه رزمن في مشيئة لانه لبيان وجوب ثقه الما لوطه
 وكسرتن اذا الرض في فيها اسنا انه الى التلا في وذا الما في في فصل الولد
 وما لا في لاسنم حراجه العقوبة ووطي حراجه ولا لاسنم حراجه السج في حراجه
 وقا عا د به لانه انما يحسنه ابطا عليه فا عا د به ووطي لانه لوطه
 لاصدق في حراجه لا عجم حتى يبلغ خمسة اوسى سمي لبيان مقدار النصار وبع في الوجوب
 عا د في خمسة اوسى وقد بان حريث عجم في الما لوطه وذا الما لوطه في حراجه
 والما عا د عن ماله في حريث عجم في حراجه لوطه في حراجه لوطه في حراجه لوطه في حراجه

والعام على الخاص ليكون عمدا للخاص العام فيما والخاص من وفي المحصول اذا
فلا يتعارف في الغلب زخم بها ليس في ذودها زيادة يكونا في شخصها العام
وعندا فيصير ذلك اول من العام معاضا الخاص وان كان العام متاخرا عن
الخاص فغلب الخاص وهو هو العام الحسن الذي يحمل العام على ما ورا المحصول
وعندا وهو هو الخاص على ما ورا العام المتأخر فيفسخ الخاص لعدم وعندا في الخاص
يتوقف فيه وان جعل النافع فغلب الخاص في بعض العام بل الخاص وعندا في خفي في
فما يوجب في الغيبة او يوجب احدها بتدليل العام المحصول على ما سبقت في
في الخاص على اعتبار ان يكون الخاص المتأخر فظن ان الخاص اذا ورد بعد
المتكمن من الاول العام كان في نفسه اوضح الكائن خبرا لواجب لا يجوز والثاني ان العوم
عمن انما من طلقا في خبرا لواجب اولي كانه موضوعة على ان القياس يقتضي
اصلا قياسا عليه وذلك المصل ان كان مقدما على العام لمجر انما من عليه
عندنا ولذا ان لم يعرف بعدم وتأخر لا يجوز القياس من المعدا في هذا الاضا يجوز
اعلم في دين اخذها مع فقد علم بالتأخر انهم كل صاحب المحصول في ~~الم~~ الم
ينحصر على حصة الخلف في الغلب لمعها اجماله ويدل على صحة ذلك ان في بعض
قوله واولها انكم لا لا موضع عنكم بقوله عليه لا يجوز المصدا والمصان فاذا التناقض
بين العام والخاص فورد في ان كان ثلثة اوجه في الترجيح احدها ان الاول
يلحقها واذا بها على التوا اجماله بل ورها وعنه فليس في قوله له العام يثبت في
سعيد وعنه على ان عباس رايا الا في الستة انما ان يكون الرواية لاحدها اشهر
وزاد ابو عبد الله البركي حين في احدها ان ينقض حكما شرعي او الثاني ان يكون
احد الخبرين ميانا الاخر بالانفاذ كما تقدم على ايضا في السوفه وعدم العلم عموم
الاية والابو الحسن البركي صاحب الجاهل هذه القوله انما اخر احد الخبرين
عن الفضل لو كان مقدما على غيره منسوخا لما انقض لا على العلم به والاعاوا
من ترك العلم ولما كان قوله اشهر ولما اجمعا على كون ميانا لنا نسخة وفيه لفظ
في شرح الجاهل ان يستعمل في حيفه المستردون الجاهل في قوله العلم لسبقه في دون علم وفي
من الورق صدقه ولم يمان عموم قوله وفي الرواية بغير العشر وهذا من البرر المسترد عمل

[illegible]

التراب لا ينس من خزرجه من اديهم فان وضع اللبن ولم يزل التراب عليه سرع
النس وترا على اسننه في وضعه ويسفل اللبن في نسل وهو قول اشبه ورواية ابن ابي
عن ابي عبد الله السابري وغيره يجوز نيشه اذا وضع القليل القليل وان وقع متاع القوم
الغير لا ينس القليل بل يجوز من جهة الشارع ويجوز جعله في الميسوط وفي جوامع
العلق لا بأس بنيشه واخراجها وعن العيص انه سبط خاير في قيس عليه السلام
فانزلها للصحابه حتى رفع اللبن واخرجها وقيل بن عيينه فان لم يفرغ اللبن في
اناء اخر لم يفسد لان الله صلى الله عليه وسلم ولولم يفسد صارت بالجوهر في غيره
في قيس وروى عن ابنه وسابري انهما كانا به ويحك ان يكون غير الميسبة
الصبر يصبره او يخله فليكن الميسبة في غير ما احب للمعي والعاضه وله ابن
عباس بن علي بن محمد بن شيبه في قوله روى الترمذي وعن كرمي لا يجعلوا شي من
الارض شيا وقد جعل في قيسه عليه السلام طيفه عروا قال سوان اذا طرحت
الطيفه تحت رسول الله صلى الله عليه وسلم في القير روى الترمذي فلم يكن
ذال من ثنائ وقيل انما جعلت الطيفه تحت طيفه لان الميسبة سخره
وقال في العاضه روى ان العباس وعليهما سارها الطيفه فسطها سخران
بجته ليرفع لعلهم ويتقطع الشارع في الميراث قالوا انه ابن له خيتمه وفي الاكل
لها حركان عليه السلام يلهم وفسرهما قال سمران والله لا يفسد احد ريقه
ابدا فانما في القير وليسند الميسبة من وراء بئر لب او عين حتى لا ينقلب
ويسوي اللبن في الحاوي يسد الخلد من جهة الغير ويقام اللبن فيه وفي
البلغ ونحوه الشرح وهو الاقامة ومثله في شبه المقي والمفيد يصيب ويسد
اكرسه كيلا يتلزل التراب من الميسبة واستعمل اللقوه اجماعه ابن حبيب عن
المالكي افضل ما يسد به اللبن المومج القراميه لم لا يجرى ان يحارب القصب
وكل ذلك افضل من التراب والتراب افضل من الماء فقول **فوق** وسجيتر
المرة ثوب حتى يجعل اللبن على الخلد ولا يسجي وتر الرجل وهو قول مالك وابن
حنبل ولا يعلم في استحياب ذلك للمرة خلافا ما اختلفت غبارا في الاصحاب في الرجل
فترخوا في بعض المواضع يادون على العكر اهية لاحتياجهم بان على الرخاض الله عنه

١٢٤
وفي بعض المواضع يادون على الله ليس بسنه والمستور من نهج الشافعي ان يسجي تراب الرجل
والمرء والمرد الذي وقع على عيشه ضعيف قاله النواوي من الشافعية قالوا ولا تسجي
سجروا على الناس على خلافه وحكي الرازي وجها في اختصاصه بالمرء واختاره ابو
المفضل بن عمر وحكي ابن المنذر عن عبد الله بن نون يستخرج كراهه ذال الرجل
وروي عن عمار انه منه انه من يقوم قد دعوا اصحابا وسطوا على قيس نونا
خذ به وقال انما يصنع هذا بالنس وسد الناس من ذلك ذوقا ليقربوا الانصار
نجر القير يوجب قتل عبد الله بن النس ارفعوا النوب انما سحر النساء واسن
ساهد على شقير القير ولان فيه تشبها بالنس ولا ينس جنايته والمرء عورة
سعيه حتى يذبح في كتمانها لا يجهر في بحيث الميسبة اذا مردف عليه
نونا ويحك الاجرة والتشبه يعني في الجمل لاها لاحكام النساء والمرتبة والغير
مكان الملأ والعنوا ولان الاجرة والنار فيكون الله لا النار وفي بعض
خان وفي الميسبة بين الحجر والحجر وعلى الثاني يعرف منهما هذا
اذا كان الاجرة الغير بحيث على الميت وفيما وراء ذال لا بأس به ولا صاحب
لكراسه هذا التليل ضعيف لان الميت يغسل بالماء الحار والاراء فيه
اوكي وهو يستحب بل الدرجة فيه ان يستعمل القير للميت الغيرة في احكام
الانسية والقير موضع البلي قاله **عنه** جوابا بان احكامها انما بالجار
سنت الحاجة اليه لزيادة التطاؤه ولهذا يستحب الاراء بالنس وعند
عنه الحاجة اليه دفع الروايج **اجوب** الثاني ان المذكور احوال ما
سنته النار في القير للمعاك والنار والغير على الحقته والعزب بالنار وادب
مقوله من نزل القير وهذا يكون الاراء بالنار عند القير وانما احكامه
بها ويستحب عند غسله وادب القير من نزل ان لا يجعلوا قير في القير
ابراهيم كانوا يجزوهون الاجرة في قيرهم ولا بأس بالقبض وفي الكتاب الصبر
ويستحب اللبن والغضب فاذا دلفد بين وفي البوكي ويستحب اللبن
والغضب والتشيس في الكدوى القير جعل في كدوى النبي صلى الله عليه وسلم
طن قصب وعرو بن شرحبيل حين حضرته الوفاة القوا على جذري طن قصب

منه ولما تفرغوا من روائه تصم فترجى كل جنس حصته كالذهب والفضة وفي رواية
ادرك في وقت واحد كخطة والسفر والحجر فصار في وقت واحد
لا يفرق في روائه لانه اصله كاسوام وهو قول علي بن الحسن الخفاف وحصل
في رواية اخرى مختلفة فان كان العمل واحد ايضا وان اختلف العمل لا يصح لكن يوجب نفسه
والمعنى العمل واحد لا جازا حصته بل لا يوجب له في العمل **شرف**
والستورين جماعة ذابغ نصابا يحث فيه العشر عندئذ حثيف لان العمل في ذلك
دول الملك وعند عمر بن الخطاب في بيان نصيب كل واحد نصابا وهو قول مالك والاحمد
والا زهير بن جهمس لا يراعي خمسة او سبعة او عشرة الا في الشافعي والشافعي في كل عمل
النصاب عشرة او سبعة لا يراعي شمس والرمال في القرة وقصر القول للاسفل والاب
عبد الله بن عريك ما سقته السبا وتسميه العامة العدي وقيل لها العدي ايضا وارجا
كما سقى عديا او عديا في السيل الخفيف وقيل سقافة من العانور وهو المساقفة
التي تجري فيها المالا انه يعبر بها من ثوبها وهي فتح العين والتبا ويروى يسكونها
ايضا وانكر العمل قول من لا اعير في السجل الذي ليس به من اليد الخفية في موضع
فيكون اليه كاساقفة وقيل انما هو ما سقته السبا ولا خلاف فيه بين أهل اللغة
وليس كما قاله الفاعلي بل هو قول قليل من أهل اللغة وذكر ابن فارس قولين فيه لأهل
اللغة وقال العريكي عن العمل ان شئ يسجد او لا لا له في غيره من أهل اللغة ان
العريكي يخصه في سقي ما يراعي السبا العمل كما شرب جحر وقص من الاضيق من غير
سقي من بهاء والعريكي ما الذي يشرب به في قد بعض من ثوبها وما هو من بهاء
الاضيق فصل اليه عروقه ويستفتي به عن السقي وذلك ما كان عروقه فصل
الى اوساقته وان كان ابن قتيبة وهذا لا يوجب له العمل بل العمل والحدري
واحد وهو سقي السبا وقيل عير العدي سقي السبا والعمل شرب جحر
من غير سقي السبا وهو معنى ما تقدم قول **سقي** وما سقي به في السبا وساقفة
نصف السقي من الخبز من على الفول ووجه ما ذكرناه من الاستحسان في العمل
فقد متنى اول الباب ولا في النوبة شفا وفي ذلك مقتضاها ولا يوجب به والعمل كالدو
الكبير وفي السبا مع الذي يسقي السبا والدالية والدالية لا يوجب الدال في النواهي هي

٢٠٤
هي التي تدبرها البقر والذاعورة يدبرها الما بنفسه والسبا فيه والناخ الميعر
والبقرة التي يسقي عليها من اليد والناخ في وقت واحد وفي رواية اخرى
ان عير الما فيه في موضع الدون من شرا الما توجع قول والسبا فيه العير الذي يعني
ان يسقي في اقله الخطا في النسخ السقي الجبل والجبل الذي يجنب ناخه وماله الذي
والنواحي يروى في الحديث النضال السقي في القليل من الماء وقودون النسخ بل في الجبل
ولا يروى في الماهلة في الجحر كالحري وليس العين وسلون الدال في الجحر الذي
الذي لا يستقيم الا بالما المطر وحيل السبا في الدوا العظيمة والما الذي بها سقي
ثم يمتد الدواب في الاستقار بها وسقي السقي الما السال المطر السبا في منها يزل
وقيل ان اوجع العير لقيامه مقام الكال في السنة بعشر حسنة كما جاني رمضان
واساع سبعة من موال العال في بعض السنة بكلفة وبعضها بعير كلفة اهدير
العال في سقطة حرك الفجر وهو قول عطاء والنوري في كل من جنبل واحد في السبا في
اعينها والمخالب كما مرة السبا وان سقي نصفها بكلفة ونصفها بعير وكذا في
ماله والشافعي في ان جنبل يحس ثلثه ارباع العشر ومحمد بن نصر في ان السقيتين
ولا يعلم فيه خلافا **سقي** اتخذوها في النواحي والحدري وعيرها ان وقص
العشر عندئذ حثيف عند ظهور الوقت وعندئذ يوسق قوما لا ذواك وهو قول
مالك والشافعي وعند عمر بن حفصه وجصوله في الخطم ويكرهه طائفة ووجه
الفتان في الدال في عيرها وفي سقي النواحي **سقي** لو من الخطا وابت
علا العاسر لا يعسر ما يقتضي منه وكان كل الاسم حولا في النواحي وان لم يكن
ذلك على ربه وقال ابو يوسف وعمر بن حفصه لا ذواك في النواحي كالحولان يحزن في ذلك
ولا في جنينها من قوله علي بن الوليد في النواحي حولا في النواحي والركا على
مروكان العاسر انما ياحل في النواحي كما به وهذا الاشيا لا يفسر في النواحي لانه
لا يفسد الحاشيا ولا يفسد في النواحي سقي العاسر في النواحي ولا يفسد في النواحي
ولم يلق الحاشيا وعيرها ووجه ما ذكرناه من النواحي سقي العاسر في النواحي
والجحر في النواحي ووجه ما ذكرناه من النواحي سقي العاسر في النواحي والركا على
كالركن في النواحي وكذا هو ابو يوسف في النواحي لا ياحل في النواحي والركن في النواحي

والرب يسوع لم يخل فيه حجة أو سبق من ادني ما يوسس في الدير كي لا اذا ما يوسس كل انفس
والله في نفسه اسما وفي بعض النسخ في جوارحه فيه العسر وقيل عسر العسر اذا بلغ
الحاجه حصة اعلا من اعلا الله بعد ذلك في الدنيا في النسخ حصة اعمال كل من
قاما به من وهي سبيله وكل والجله ثلاثة لثلاث وكل بعد ذلك لا تقول عندي
او تسو ولا ومن وقفا او قل من الوطن في الحجة كما قد بينت **قلت** وكان ينبغي له
ان يقول ان الله لا يطلع على النسخ على ما يتبعه العامل والمخاريف فيه والا اعتبار
بالحجة فيها وفي العسر من حصة اسما وفيه لنا ايضا لان ستر حقا منا وشيئا منا وان
وقيل في ايضا ومن ان الله اعلا من الاعلان وعند الله والشايعي وان قيل
لا شيء في العسر والوطن ومن لم يجد حاجة دفع العسر في حاجة العسر او حجة
في ذلك او يوسع من حجة اذا فاعلمها الاصولية من وجوب ادراك العلم لا يخل
على الخاص من قبلنا على ما تقدم والوجه الثاني انه لم يرد في الايوس في نفسه فاسما
على ايووس مع معارضة عموم الحديث بهذا القياس ولا خلاف انه مخصوص في السبب
الذاتية في العلم لا بالادنى من التخصص لان الله تعالى اكل من عمره اذا امره
حقه يوم حصاده وليس في الحجة ما هو له وما وكل ولا نه علم فيها بقصدية اشتغال
الان وكل الاشياء ما يقع في الحسان في الدنيا وفيها العوم وانما مقدار ايووس في الدنيا
لان العلم عليه في العسر من العبادات اسد عليه بصرفه في عبادات الله وكان
الاصحاط في الاحتمال في وانما احد او امر بالاخذ في العلم معي لونه و اسد
عليه وجوبه في المصير والجنون والمكانة والمادة والذاتين وارض النوق في لافني على الاضطرار
ولا يقدربا لا في العلم بل في العلم بل في العلم **قلت** وفي الفصل العشر اذ انزل الله
العشر وهو مروي عن محمد بن عبد العزيز والوراعي والرهوكي وريعه ومكر ابي بكر بن
سعيد وابن وهب بن ابي الليث وسلمان بن موسى الرقيعيه الاشدق الاشقي واسمي وابن عبيد
وابن عماره وابن ابي ليلى والحسن بن صالح والرهوكي واسمي في الفصل طه انه يولد
من جوارح فاشبهه الله والذين والذين والذين والذين والذين والذين والذين والذين
رسول الله صلى الله عليه وآله وكان في حجة زمانه من قريش العسل من كل عشيرة وقريش من كل سبط
وهو حديث عن علي بن القزويني عن ابن عباس رضي الله عنهما وفي الصالح والموافق

[illegible]

يعون على علم الوادي ليس فيه ولا يترك الحرد يعرض العسل فان قيل لا يخار
ليس في ذكاة العسل حرد صحيح قلنا هذا لا يشجع عالم سبعة حلة الحديث
فيه وقد روي جماعة منهم ابو داود وعلم بذلك عليه فاذا جاز له ان يكون حرسا
محمدا ولا يميز اول البخاري لان العسل ليس موقوفاً عليه نعم من حديث صحيح
لم يميز ما يبخاري ولا يلزم من كونه عن علي بن ابي طالب ان لا يبخري به فان لم يبخري به
وهو حرسه ولا يبخري به ولا يميزه من الانوار والثار وفيها العسل وان
يحيى في الانوار الا انها رويها انما رويها عن العسل عني في المولد كالمسلم
والشعير من القليل غلا والين لان الزكاة توجع من اصلها ولا يوجد منها ولا
لكل القليل بغير ما لا يستعمل الا يوجد منه شي ويخالفه ودا القرفانه
يشتا والملا والفق في فيها بالاشفاق وفي الصحاح الا يسمي معرب قل ابن السكيت
هو ليس الحرس والاراء وقع السن وقوله في الصحاح كحديثي سبان سهل بل
ذللوا سبانه كما تقدم ولو وجد العسل في النخلة والحيا الجودي عشرين ذوق
عربي ذكاة الزكاة عن علي بن يوسف في الاموال خمس فيه ولا عشر وفي قاضي خان
لو كان سيد بن عمرو ومحمد بن الحسن عن حرسه الحبوب فيه وهو ظاهر الرواية
وعن علي بن يوسف والحسن بن علي فيه لا نه مباح كما نصه في الحديث وفي المورث الوجيب
استحبنا والفقهاء ان لا يحرس فيه شي لانه من ارض حيوان كما لم يوافقنا
العزق فيها وفيه شجر محترق الرخ والعندما لا يحرسه ارض الخراج لانه وكل
من اثار الثمار ولا يشي في ارض الخراج وكذا اذا يولد من ثمارها ويحيى في ثمارها ويولد
هذه حرسه بصلواته لا يستحق الضاب في العسل وعن علي بن يوسف اذا بلغت
فتمتة قيمه حسب اوساق وعنده ان يقره بعشرة ارطال وهو رواية الامالي
وفي خمسة امنا كما ذكره وعنده ان لا يحرس فيه عصفور بل يحرس عن غيره ايضا
بل في رواية اخلاصه خمس قوب والغريبة خمسون ما ذكره في الميايع وفي الحق
الغريبة ما يمتلئ والثابت خمسة امنا والثابت خمسة اقرا وفي السخري وفي
لسون مناه وفي قصيد السكندر يعين بل بلغ ما يحرس خمسة عشر وس في شرح الترمذي
اعين عصفور اقرا فاعين لورن ذوات الاكل وفيه حسب امنا ولا يحرسه لمن اذا كان

في العوام في فضل العسل وقيل لا يحرسه لو كان على التقادير ذكره المرفعة في الامالي
في الطوري فاصحح لادوان العزق ستعشر رطلا فلا يذاته اربعة ارطال في
مكتا في الميزان عن سهل ودا الذين يذكاة اللادوري والمحدث في السكون وكلام
العربي في القريب وفي النخلة وفي غيرها العنب في العزق يسكون لورن من الارض
والخاير وسنة عشر رطلا يمتلئ بكمال اذا حذر ان يذكاة في السكون ما فيه
وعشر رطلا في بعضه يقول يسكون لورن اربعة ارطال وذا السكيني
انه ستم وثلاثون رطلا وفيه عن القاضي من الخايرة وكل في تعليم ان العزق
ستم وثلاثون رطلا واحدة جارية بينهم بخربا رطل ولا وقية وفي الصحاح العزق
يسكون لورن وقد عرك وقد تقدم مسبو في فضل العسل وعند ابن خبيل اصابه
عشرة اقرا وفيه وهو قول الزهري وسو كفي عزر في العزق وهو على اوزن
وفرو في قوله وكل من اخبره الا في ما فيه العسل لا يحرسه الا
وتقدم المورث وهو قول المساق في لوري وعين لا يحرسه الا في
بما انعم على الغلة من سبع والمان ما لا يجوز حواظ ولا لجر العسل لا يفسد العزق
ويح العسل او نصفه في جميع الخبايع واعمل على ان لا تلو صرف لو ذهب بغير
صيفه والعزق عليه في ثلثه وثلثه الا ان يولد الحرسه جميع الخبايع ولا تلو
عليه وجه ذلك انما وجب فيه زيادة مونة وكلته او لا يسرع في الخبايع منه
نصف العسل وقد رفع المونة من حيث كل الوجوب لكن المونة لا تعفى
لرغمها ما يبيع من الناس من لا يظن ولا يلو من الخبايع سله له كالحرس ويجمع
من من الباني لان ذلك هو السالم له عوضا **والويل** يرفع من فضل العسل
مع ذكره الا لورن بها ولا يرفع من العسل وعلمه يكون كان او في الحيط
وجواب الفقه والمحدث في ثلثه ستم من طعام العزق يورث عهده
ولو كان من عشرين وعن علي بن يوسف لا يرضي لورن الضاب وعنده من اكلها
لقية وبها له وفي خزانة الاموال لا يحرسه صاحب الارض ما اطمع له وجاز له
وهذا باه وبقا بقى عهده الحرس ان العزق اوسق ولا يحسب او حرسه ايضا
سرع محمد بن روي الفضل بن عازم عن علي بن يوسف ان اكل الوطيم بالعرف

اجريه

سبع الاثني عشر والربع وسبعين وصلى عليه ابن الزبير المحزون وتعلقوا ايضا عند
 سبل ابن حمزة في قول الملائكة والربع وقد فكروا قبل هذه المسئلة لمذاق خبيل
 وفنه عبد الرحمن بن مسعود قال لو اوتي فلم ينكر ان يجمع ولا يبدل ولا يغير
 وقال ابو الحسن بن النضر ان لا يعرف له حال ولا يعرف في عهده وهذا وهو كان
 في الامام وتعلقوا ايضا بما رواه ابي جريح انه قال احضر عن ابن شهاب عن عروة
 عن عاصم انها قالت وهم يدركون ان خير بركة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 روي عنه اني ابو دهم بن النخل حيث تطيب قبل ان يركب وفي هذا اجماع الخبر
 لا يخرج عن ابن شهاب عنه ابو داود ومن حديث جريح عن ابن جريح وقال ابو جريح
 قد لم في الحق منق عليه وهو غلط منه وليس في كوفي ولا في الكشي من هذا
 ان تغلق عليه وبه الامام وقال ابن شهاب ايضا قال جريح عن كوفي لا يخرج عن
 اخيرا عبد الله بن علي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خير من طاب ثوبه وهو
 مجهول رسول ورد في نسخة عن ابن عباس انه عليه السلام بعث عبد الله بن ربيعة
 حين يصوم النخل فخر النخل وهو الذي يدعوناه من الملائكة المحرض في هذا الخبر
 فلهذا لا يخرج عن ابن ربيعة في رواية هذا الخبر والاعم نصه لا يخرج في رواية
 هذا الخبر فيه يقوم السواد والرض وقد نصينا اننا جحد الذي كلف وفنه انه قال
 اخبرني عشرين سنة وصوتان منق في كوفي ولا يبدل في كوفي ولا يبدل في كوفي
 فاجابها بما قال وفي هذا انه عليه السلام بعثه وقت القوم وقد روي القصة
 وهذا اصطرا في نسخة عن ابن ربيعة وهو ابو بكر بن العربي ليس في النسخ
 حديث يصح الا واحد وهو ما رواه البخاري فلهذا **موسم** في المناسبات
 عن علي بن حمزة الساعدي اخبرني عن رسول الله في عروته نكاحا فاما ما رواه
 الفريكي اخبرني في حديثه انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل ان
 رسول الله عشرة اوسق واما الحصى فما اخبرني عن ابن عباس انه قال ان رسول الله
 فلما اتينا سواك على ما اسما انها مستبيلة اليه ربح صديقه ولا تفتن لحدوثك ان
 معه بعير فليعقله ويمنع ربحه فاجل الفتنه يحل في واحد من الملائكة لاسلام
 بعثه سما وساء يرد او كيف لم يصرفه فلما اتى وادي الفريكي قال لعله لم يحد

صدق الله عشرين اوسق ومن رسول الله الحديث فقه هذا الحديث انه عليه السلام
 حدثنا عن امره ان ان حصي انه جعل زكاتها في فقه او امرها ان يترك في ثوبها
 كيف تساجع موحدة عليهم وانما كان يفعل في الخوف في الامايل الخوف في الخوف
 مقدار ان في النخل انما حلفوا الزكاة وقد اصرهم هذا معنى الحرف عندنا فاما انه
 يلزم به حل ستر في هذا الخاطا ابو جعفر النخعي او ليس فيما ذكر وان النخعي كانت
 وطبا حينئذ جعل لصاحبها وحق الله بحكمه مما يكون عليه نفسه وقد روي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم النخل فيلوا في مع النخعي
 خذ في الاحاديث الصحيحة وانما اراد بغير النخل فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع
 كل وممن في النخل فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع
 لا يركب فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع
 فلهذا فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع
 يسميه فلان **الاصناف** انه لا يحل عليه شي وقد تقدم وقيل انه منسوخ عنه
 الروا عن عبد الله بن ربيعة انه قال فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع النخعي فيلوا في مع
 ما في **موسم** روي في نسخة عن ابن ربيعة انه عليه السلام بعثه وقت القوم وقد روي القصة
 ما لا يصر ولا يصر في نسخة عن ابن ربيعة انه عليه السلام بعثه وقت القوم وقد روي القصة
 عن فضايل النخعي وان بعض من النخعي في نسخة عن ابن ربيعة انه عليه السلام بعثه وقت القوم وقد روي القصة
 البقرة ولا السوا في نسخة عن ابن ربيعة انه عليه السلام بعثه وقت القوم وقد روي القصة
 في الاماير التي لا يصر في نسخة عن ابن ربيعة انه عليه السلام بعثه وقت القوم وقد روي القصة
 كرم او قد روي في نسخة عن ابن ربيعة انه عليه السلام بعثه وقت القوم وقد روي القصة
 فان النخعي في نسخة عن ابن ربيعة انه عليه السلام بعثه وقت القوم وقد روي القصة
 النخل ولا يعتاد في قوله نو وعنها فقيها وزينوا وحكم قولك ان النخعي في نسخة
 النخعي في نسخة عن ابن ربيعة انه عليه السلام بعثه وقت القوم وقد روي القصة
 نكره وعز قال ابن جريح في النخعي في نسخة عن ابن ربيعة انه عليه السلام بعثه وقت القوم وقد روي القصة
 بعوا لها وسكونها في نسخة عن ابن ربيعة انه عليه السلام بعثه وقت القوم وقد روي القصة
 عن ابي جريح في نسخة عن ابن ربيعة انه عليه السلام بعثه وقت القوم وقد روي القصة

لا صح
 ومن عرائش

الطالع وقيل في الدلو قوله وإذا ان أن الله بك لم لا حوت فيه أقوال أحدها أنه
لحققت بأهل البيت الثاني المعلوم والآخر لأجل من دخل معه من المناقش حكاه
الخطابي لأنه لم يكن دخول عليه السلام وأوجهه وكان تعالى فيه خلقة في آخر الليل
من بعيد ولم يعلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو كتابه لا علم من
عاصي الله عنه أنه قال السلام عليكم أهل الديار الموعودة والجميع من المؤمنين
والمؤمنات أتت لنا سلف فارطو من كثير ومنكم عاقيل لحقوت الأهم
اعتزلنا ولم يجزوا عننا بعصك وعين طوي لم تجز لها دوا عد الحساب ولكني
فكلك ورضي عن الله عز وجل وإما لدا هذه زائدة القبور للنساء فإنا قولكم مهور
فلا عليه السلام لعن الله زائدة القبور قال الترمذي حديث حسن صحيح ورواه
البيهقي وأما أيضا في جماع الفقهاء من المهور من بعد ولا بعد الزاوية فيه
المنه فلا والله لا يوضع اليد على المأبوس منه ولا سحبا ولا يركب به بأسا
وهو زاد الدين الحركي هكذا وجبنا من غير مدعى من السلف وكان ثروا لثمة بدعة
ومن جازاه العلة مشايخه لم يكرهوا ذلك ويعتقدون أنه عادة أصل الحساب
وفي أحيا علوم الدين هو عادة النصارى وقال أبو موسى كحاوطة الأصمها في فقال الفقهاء
أخرا سائلا لا يسع القبر ولا يقبله ولا يسهه فإن ذلك من علان النصارى كمال
فلا ذور صحيح وقال أبو الحسن الرضا ع في أسأله في الاستسقي القبر منه ولا يقبله قال
يصل هذا صفة السنة وأسلمه العوام إلا أن البيوع المنقوشة عا لأبو موسى
وروي القيام هذا القبر من حديث أبي بصامة ولكن من كرب وابن عمر وأنس عن
جماعة من السلف وبثله قيل المصنف وأما بعد الآية البراءة في قبالة الدنانة وقبالة
الحج هذا الاستساق وقبالة المصنف وهذا الحديث يستفيل القبلة وعذرة وهذا
عند قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو أحسن وألزم من أسأله عن من وجد
طريقا في القبر وقفع في قبره أنه جرح على القبور ولا يمشي فيه وأن لم يمشي
ففيه ذلك عسى فيه طريق ولم يظهر له حديثه ذلك في المحيط والواقعات
وكان في المحيط بجري ويصنع قلع الكسلس الرطب من القبور لأنه يسبح قوما
بالس لميت يسبحه ويحوزان عن حب الناس منه ومن هذا فإنا قلع الكسلس الرطب

من غير حاجة للاستيفه فيه المنيه يكون ان يحل نفسه ما بوا قبل موته ويكونه
الصلوة فيه وعن يمينه لا يحل عليه سماء مريد ان يحضر نفسه قبل ان لا احد
لنفسك وما واعل نفسك **التبرؤا** فانه قد قدم ان فعل الميت والصلوة عليه
ودفعه من فرض الكفايه دونما ايضا يطبق من من الكفايه وفرض العين
وحيث كل واحد منهما محال ليلبس فيقول لا افعل على من يرضي منها ما يكرر
مصلحته يتكرره ومنها ما لا يتكرر مصلحته لتكرره فاقسم الاول ما
الاعيان يكونوا المصلية يتكرر ذلك الفعل كالمصليات الخمس وصوم رمضان
والحج ويحوز ذلك فان صلح ذلك اخضع لله تعالى ولا نقيا ذاه وهو ذاك
ففيه المصلحة ولو تكررها اديت للصلوة والصوم ويحوزها واقسم الثاني كاعاد
العربون ذاقه اساءه انسانا لما ترك في البحر لا يحصل شيامن فعله فعمله الشائع
على الكفايه وكذا نسوة العربان والطعام يكونان وغسل الميت وتلقينه
وعمله ودفعه وحضر قبره فان قيل **فصل** بعضنا ذكرب ان لا يكون صلوة الكفايه
على الكفايه وان يتكرر من مبدى كما له الساعف افا لمصود منها المغفور للميت
واجب الحصول ذلك الثاني دون الاول **باب الجواب** ان صلوة صلو الجانزة
المغفور لها طاعتا او طاعة الله في كل مغفر الاول وقد حصل المغفرة طاعة الطاعة
الاولى فان الدعاء مغفرة الاجابة فان ذبح صلوة الجانزة وفي فرض الكفايه
واضعا لا اعادة بعد سقوطها الحصول المصلحة التي هي عملها الجواب كما قاله الاوصية
وبذلك ولم يبق الاصلية تليها والدعاء هي صلوة فذبيته والشافعي يسيما عندنا في اشدالة
اجانة لا تسقط بها ولا تنسخ الا واجبة وللجواب فكم سقطت لطانية الاولى والذبح
غير مشروع ولا معنى لاعادها الم الكفايه والاعيان بمصولات المند وبان البض
كالاذان والامامة والتسليم والتسبيح كما يفعله بالاموات من المند وبان قيل
على الغزاة والذين على الرعيان من المندوبات كاستسما والطهارة في غير السبيل
والعمرة والصبرات ويكتفي في سقوط فرض الكفايه من الفعل لا وقوعه حقيقة فان
فصل اذا كان الجرح متروا على جميع الطوليف فكيف سقط عن من لم يفعل
سعد عن سبب انه يقع في الفعل البدني والمادة من الواجبات البدنية لا يجري

وحديثي كل سنة وهو الخراج والخراج منها ومنه الخراج عليها وهو الخراج
 المالك والناقص والناقص المالك وقول من زعم ان خراج ارض السواحل اهلها
 طبعه من مومن العالمين على وجه الاجازة غلط لوجوه اربعة ان عمر لم يستطع
 مومن العالمين في وضع الخراج بل انظرهم على ذلك وشاهدناهم على وضع الخراج في موضع
 بل لا يحاط به ورواه عمر عليه السلام في الاستسقاء فانه **الخراج اهل الدعة** العاين
 على ذلك ارضي فلان استسقاء اهلها واجازة منه لا تسترط عند عقلة الحارة فانها
 لم تجد في ذلك ارض اهل الدعة فلو كان اجازة او استسقاء للعمال على الخراج لارض
 الوقت فكان هو القصور وقها لو كان اجازة او استسقاء للعمال على العمل لارض في يوم
 كان انما تصير وقها لا تسترط ارضهم وبلادهم **انهم لم يصدروا عن عمر** بين
 اهل الدعة عقلة اجازة ولا بينهم وبين رواية فليس هو جليله اجازة ولا عقد خامسة
 جملة الاراضي من جهة الاجازة سادسة **جملة الدعة** منع عنها اسلام
 الخراج ومودونا تلك الاجازة باطل **انما** الاجازة لا تستطع لاسلام وقولنا
 الخراج يستطع تاسعة **فقد اخرج** الخراج من الخلق والموم والاعتبار ولا يصح
 اجازة بها عاشره **ان** جماعة من الصحابة استسقاء ارضي من اهل السواد من اهلها
 فلو كان عقلة نعم بطريق الاجازة لم يوافقوا ولذا لو كانت عقلة كما نزعوا في ان
 شاة بقية الوجه والدعة على نظر ان كونها وقفا في باب قسم العمل بمن حلت
 السور قول **ولو** كماله ارض تسليم باعها من قصور في غير اهلها وقبضها فاوليه
 الخراج عند علي خيفة في الاستسقاء لوضع عليها الخراج اوله يوضع حتى لو جازها
 عينا لم يرد بها بل يرجع بالفضل ان وهي رواية السيرة في كتابي للبدائع وفي موضع
 اخوان وضع عليها الخراج فلم يرد بها في رواية الخصال في السيرة في كتابي
 واذا لم يوضع يرد بها باعها وعشرة كما كانت في البدائع اذا ردها بالفضل
 وغيره وهو جازي **والخراج** ارضي بالكاظمين العشرة كان وقال ابو يوسف فيها
 عشرة ان الكاظمين ليعتبروا في الدعة من الدعة والاربع عشرة واجد في الدعة
 بين السواحل والكاظمين تصروف في مصارف الخراج لانه لا ينفق في الكاظمين ولا ينفق
 على وجهه الا بغيره وان كان عمر في عشرة كما كان في العشرة وطبق في الارض الخراج

للمعسر واليسير وتعلق في العتق انما يتعلق في المأثرة في ارض الخراج من في رواية السيرة
 الكاظمين تصروف في مصارف الخراج ولا ينفق في المأثرة ولا ينفق في مصارفه ايضا ورواه
 قتيب بن سعيد عن ابنه في السيرة واليسير وفي رواية عنه تصروف في مصارف الخراج
 لانه الكاظمين عليه ما هو ولا ينفق في مصارفه وقفا في المأثرة من اهل الدعة اذا
 لم يوافقوا الحاشية في قبض السيرة في الاستسقاء وجعل الخراج الكاظمين من الزاوية
 وبالفرض في مصارفها فان اجازة اسلام منه بالشفقة او ردت على البائع فليس له البيع
 في عشرة كما كان في مصارفها بشرط الحيا والبيع بقسمه البيع اما الزاوية فلان
 حق الشفع مقدم على حق السيرة في المأثرة والشفقة اليه فصل ذلك في كتابهم في الشفع
 السليم **ان** في اجازة او لاخذ بالشفقة من السيرة له احكام السيرة **ان** في
 سيرة الخراج في العتق لانه لا ينفق في المأثرة وهذا لا ينفق في المأثرة والروية والبيع
 راحة السيرة في ارض من العتق لا ينفق في حق الشفع ويرد على البائع اذا كان
 اجازة اسلامه لا ينفق في حق الشفع في حق الشفع في حق الشفع في حق الشفع في حق الشفع
 لانه لو اقبض السيرة من البائع والمشتري وانفقد بينهما بيع اخر لطل لحد بينهما
 ولذا **لا** ينفق في المأثرة في حق الشفع كالاقامة بين البائع والمشتري وفي الشفعة
 لو اشاعها سبها متى تم ابتاع بقية الشفعة لحرارة السيرة ولو كان الثاني حال
 فبأن الشفع جازيها والمشتري غير مك في البائع في جعل لحد الشفعة بالاجازة
 بالشفقة في السيرة لانه كان الشفع استسقاء في البائع في العتق من السيرة في السيرة
 الا واجي جعل سيرة في المأثرة فافاد العتق من السيرة في العتق في المأثرة وفي الزاوية
 استسقاء او ردها سيرة او غيره وقبضها فبها وسبها فليس له ان ينفق فيها وقبض
 الحدة في البائع في السيرة فافاد الخراج الشفعة فليس له عند ذلك البائع في حق
 مال المشتري حتى لو استسقاء او ردها بشرط الحيا للمشتري في الشفعة فبها وان لم ينفق
 السيرة عند بخلافه رجوع الواهب في الشفع بعض المأثرة فيه لانه شفع طاري
 فن ثم لا بعض المساءح ان في السيرة اجازة من السيرة في السيرة فبها احتسابا للشفقة
 كان الشفع ان اخذ الكل اسد له لانه المسألة لانه اذا اخذ كل واحد من السيرة
 شريحتي في الدعة وهو خالفه في المأثرة والروية فاما الثاني فلان في الشفع والروية

دات

النساء جعل البيع كان لم يكن له ولا من خالفه لم يطل بهذا الشيء لانه مستحق الرد فان
 هذا التعليل فيه مطلق مطلق في الشارع في البيع الفاسد لا تسليم الى المشتري وسبق قد حرم الله
 حتى لو تعلق بالبيع حتى العبد لا يبيع حتى القسر وعليه انه قد اجاز فيه قوله وفي العبد
 وهو الذي يعلق له حذبا لشيء او نحو وحى العبد قد مر على حواله لما حله وعنى
 الربح سبحانه وتعالى ان يكون المبيع ينقطع بعد البيع والتسليم لما استقام هذا التعليل
 ولما باله وهو البيع بشرط الخيار للمبيع في البيع الرد السوط والروية فشرع
 للعقد من مصلحتين كل وجه قبل القبض وتعدله بقضاء الثاني وتعيينه والبيع يخرج
 من كماله باي نوع في خيار السوط والبيع السلام فيه ظاهر **قوله** واذا كان تسليما فلا
 حلف فخصها شتانا فاعليه العشر اذا سقاهما العشر وان سقاهما بالخارج ففعله
 الخراج للارض العشرية سقاهما العشر وكذا زواله من نحوها والثاني انما كان
 اسما لها على الارض والثالث قد قسم بين الثامن والاربعة اجزاء فيعقبت بها
 العشر والخامسة للارض الخراجية انقطع عنها ما الخراج فسقطت عن العشر
 والصاحبه جعله فان شتانا وسقاهما العشر وهو المساء والعيون ولا يابا ولا يجرار
 الصغار التي ليس لها عيولها ولا من الخراجية ايضا سقاهما ولا الارض في عيون
 وقد كان يدرى بالخارج المصروف عليها فله عيون في ارض سواد العيون وقصود **قوله**
 ارض لحياتها كما وزعم باقن الاسلام او انما فرض حله الارام ذكر في التمسك **قوله**
 جعله ان شتانا وان سقاهما العشر والاربعة قطب بعضه لكونه ارض ارام
 يصرف على ارضه من خراج من عيون من الخراسان احسن الخراج والسيادة
 ارض سقاهما سقاهما كافر والشاب ارض العشرية اذا انقطع عنها العشر
 فسقطت الكريه والثالث لم يسلم اذا حط في عملها شتانا وسقاهما الخراج كما قدم
 ذكر ذلك في الوكعي وعينه والمالك الخراجية انما لا تصفا التي تضمنها الارام
 عام اياها في باب الخراج انما الله وما سيجوز ويجوز في حله والقرا بمسكن كنه
 محمد حراحي عذري يوسف ولقد كان منيها شيئا لا يدر عليها وليس لها شيء وان
 شيئا الهودي والضرر الى بل او انما اهل الصحار وجهه فذلك من عيون
 المسكن والقرا برعوى الخراج وعدم الاستنفاذ او انما كان انه اجماع الصحابة

فاذا جعل شتانا وسقاهما العشر فعلى قياسه في كل يوم من عيون ان هذا قياس
 قول عمر بن الخطاب وقوله هذا وجه القولين وفيه ما في حبان لم يذكر غير الخراج وفي
 المعضلة قوله في ارض الخراج وهذا يوجب ومنه انك ومنه انك يستغنى او
 لا يستغنى عنها الا حذبا لشيء وفي ارض الصبي والاراة الغلبين بها في ارض الخراج العشر
 المضاعفة في العشر والخراج او احسن الخراجية والخراج ايضا على ما اجماعا
 اذا انقصت من ربحها هبة من الصدقة والخراج حذبه منه ولم يرد به فعل وقد
 علم انقصت في الزكاة والعشر **قوله** وليس من عيون للمعروف ان الغار انما هو
 الارض والقطب بالفتح والكسر وهو اسم دهن يكون على وجه الماء في الارض ولا في البحر
 في ارض العشرية والخراجية كما لمالك والشافعي في ارض الارض التي في ربحها والاراء
 قرية ارض الخراج اذا كان حرمها صالحا للارض العشرية الخراج في حرمها التمسك في الارام
 وفي المخطوط في الخراج في الارض التي يملكها للارام **قوله** العشر عيون
 الارض المستأجرة عند علي بن عيسى وفيه رزق وعند جماعة على المستأجرة في المسقط لو كان
 اقل من البقر او اكثر وفي ارضها على المستأجر ولا رزق على المعير ولا يورث لو لم يورث هذا
 اجماع الا اذا كان المستأجر قد سقاهما على المعير وفيه رزق وفي الارض التي لا تسقيها عليه
 رواتنا اجد لها على رطل لا يورثه وفيه العشر واجابا في رطل من الارض وفي
 الثامنة في الخراج وعند طائفة المستأجر من عيون على ارضه وسقاهما العشر وكذا
 ذكر في المخطوط في الارض المعصومة على الفاضل ان بقية الارض الارامية ومنه بعض
 المال عندنا وان لم ينقص ذلك الا في المستأجرة وفي الارض المدونة من ارضه على صاحب
 الارض منه لانها فاسد وعند طائفة لا يصح بيع الارض التي لا تسقيها الى ارضه لو كان عيون
 الخراج على ارضه التي لم يصب من عيون وفيه حصة الخراج عيون في رطل منها عليه
 وخراج المستأجرة والمستأجر على الارض المعصومة من رطل المعصومة اذا كان لا يسقي
 او كان للفاصين عيون على ارضه وان كان جاحلا ولا يملكه ولم ينقص الارض من الارض
 فعلى الفاضل وان نقصت فقلد الارض ان كان على الفاضل وان كان لا تسقيها في الفاضل
 لا انقص الخراج والنقص لا يورثه على ارضه على ارضه على ارضه على ارضه على ارضه
 لكونه لا يجرى ويومض للميلان كان اقل من الخراج في الخراج على الفاضل من الفاضل

[illegible]

٦١٢
فلا في الذخيرة والكتمان بل رزق بعد رزقه الخرج فكانه من جنس الميسر وسعته
زادوا له الاثر لعدم تعيين وقت القفا وبيع العنبر حرام عنده عند ملوك البحر العنبر
والطريق للشفاعة عند البحر وطباً وسبياً وعندنا جنة في ذل الماداء وان شرط
الزكاة على المشتري فوجدناه عندنا لا يفسد البيع بقولنا ببيع وتعرفت الزكاة
لا ينفذ لائق الفاسم والبنا فغيره حرام من الميسر لعدم حتى القفا وانه على السرى وعن
اسهل اجمع لصحة البيع واستقر المال للسرى كما هو الباقى اذ البع سله بعد العلم
لجنايته والزهامة اقتضها **باب** من يجوز دفع الصدقة اليه من تجوز
قول **باب** فيه قوله تعالى لما الصدقات للفقراء الآية فهل تعلمه اصناف
صالحين الكسفة من حقناو البترول انما قصروا على الصدقات على الفقراء والمودرة انما
محصنة بها لانها اخرجوا عنها فانه قيل انها هي لهم لا غيرهم وكما ساء الصدقات
محصنة فبها لا لما الصدقات دخلت عليه فيها بعه فاذا دخلت على المسلمين انحصر
في الخيرة واذا دخلت على الخيرة كان محصوراً في الصدقات فزجج المسلمين قوله والفقراء
والمساكين كل من اجمعوا عليه فليس فينا سبعة فقير القليل على الكثير من قبل ابي جابر
احدهما انهم الفقه الصحيح فاذا دخلت على الفقير كان الكثير والاستعفاء
لهكذا في الحديث والثاني انهم الفقه يستعمل العشرة وبالعسق لله تعالى ولو انما
في الارض من جنة اذ كان في الثاني قوله تعالى للمنفقوه وقد سخطوا الله والوفاء بهم
لان الله اعز للاسلام واعز عنهم وقيل ذاك لعلنا لا نجمع انهم كل صاحب الثبات في
الكل للبرائة في حق المؤمنين فذهب تفسير رسول الله صلوات الله واغنا اعطى نجا الفزع
ان جابر الجاسري وروى زيد الخيل الطائى وروى جابر عن علاله الطائى وروى جابر
ابن صابر الطائى وكذا فاما من الوفاة ومنه ابو سفيان بن حرب وصفيان بن ابيمة
واعطى رسول الله صلواته الزبير بن العوف والانس وكان في الفقه جابر بن جابر
اسلمه تنسب قوله رسول الله صلواته عليه فوسه ووقع عليه ابو بكر وعرضوا ومنه
علي بن جابر الفراء ومنه عباس بن مرداس السلمي وعلق رسول الله صلواته اباصفيان بن جابر
والافرع وعينيه وعيا سائل واحد من مائة من الانبياء صلواته ان لم ينفذ على طائى
ما اعطى وهو اضعف الناس لا قال ابو جابر حتى كان عليه السلام ليعلم الناس ان الله ستم

قال النواوي هو لكلامه بحجة وفي المخطوط المبسوط كان عليه السلام يعظمهم سبعا من القردة
 ويولعهم على الاسلام وقيل كان قافدا مسلوا وقيل كان قافدا وعدوا لاسلامهم وقيل قوم
 يمشي جردهم ويشتد على غيرهم من اللغز وصنوعهم من جافقته وعن جابر بن
 عمارة الشعبي لما استعملت ابو بكر العظم الرشاد قال للنواوي انفق الخلفاء على بيع
 اللغز ادم بوجه عليه السلام وقومهم مشرف فخطوون ترغيب نظايرهم في الاسلام
 وفي الذخيرة للملكية المحامدة بالسنان وداية بالسان وان بالاحسان يتعلم
 كل شيئا يلقيه ويذكر العزوف في معاني القرآن انهم كانوا ملته عن رجل لا يحسن
 رجة فاعطى كل واحد منهم مائة من الدينار حكاه عن مقاتل وقال الشيخ الكاظم ابو بكر
 الرازي في حجة من السلف ليس لهم المولعة فلوهم في الحجة اخلفه كحاجبه فيهم
 المولعة في بعضهم فتسوق وقال بعضهم يصرف عنهم الى من كان حديثه عليه السلام
 ممن ومنع لهم من السوكة والهبة لئلا يكون ذلك حراما لا يملكه في الدخول في الاسلام
 وفي المنافع المولعة فلوهم احسنوا فطيشه صفة كان بها لهم رسول الله ويستلهم قورهم
 باسلامهم وقوم اسلموا في اسلامهم ضعيفون بل من قورهم على الاسلام وقوم
 يعظمهم القورهم

وانشد عباس بن مرداس

اجعل لي من العبيد بين عبيده والاجر

فاكان من بين الاحسين

بنوفان من داس جمع

ومالكه وراهم منهم

فمن حضر اليوم لا يرجع

ويروي جري كان مرداس والاعطى الف درهم الجبر بن والابوكا الرازي كما
 عليه والافترق من جالس على يد روقا الا ان خلفه رسول الله ان عبيده اضا ابحر
 ليس فيها كراهة لا تسفح فان يله في طينتها فاطعمها اياها واذن على عليها كذا
 واسد السيف القوم عرفوا ظفرا الى امر السيف فلما سمع عن في الكسوف بنو لعن ابيها
 ثم تقبل منه فخام ويروي كنفهم والاصحاب فقال لئلا يلهوا عن الاسلام واعني عنهم
 فان يمتهم عليه ولا يفتيتا ويستمع السيف فاضربوا الى اي بكره والواو امة فاني
 ام هو فقال لئلا شاوهم ولم ينكس عليه وقوم الراجح فان قيل الراجح لا يسلك الراجح
 انما احدا حجة بعد رسول الله ولا نسخ بوجه فليفتي في الكتاب به وجوابه يجوز ان يكون

هذا من قبل انها التي بائها بلباسها العوام فان ذاع العود ووجهه مالت
 وهوانه انما كان يدعوا خالهم لعله عدد المسلمين ولكن عذر الكفار دفعه الصغار
 عن تصدع الاسلام فلما وقع الامر من شرمهم كان فيهم ذل وصغار لا يعودوا الى الاسلام
 موضوعه بالنعص في الجور فانهم ردوا اليه في ابيهم فلما كان في حذرهم
 رطوبون الاسلام وما القوا في اهل البيت عيرهم بالنعص اوتهم وبسلا باسلامهم وقد اسمى
 الان عنهم في عبد الوهاب ولا سبهم لان لا يدعوا لاجدة اليهم وهم صنف من الكفار لا
 يسلمون بالقرين بل في ذلك قبل اسلامهم ضعيفون فطمان من ان الكفار اسلموا في طعن لثاقوا
 اتباعهم ولشامي قولا في اعطاهم بعد رسول الله وكلا الحسن والزهرى وعمر بن علي
 وابو عبد الله بن جابر والظاهرية انهم لم يولعوا فيهم ولا يسطروا في ابن جابر
 مثل قول الجماعة وقول صاحب الكتاب وعلى في النفع والراجح بعد مع مخالفة من
 خذناهم الخان يريد به اجمع الصحابة السكوني ولا يطعن الكافر منهم من الزكوة غير
 الشافعيان فيل كيف يصنعون لاداء اليهم وهم كفارون الجهاد ولو لم يفتوا
 المسلمين واعمالهم بالقرينهم فكان يدعوا اليهم سبعا من ان الفقهاء ارفع شرمهم فكان
 ذاك قبا مقام للمجاهدة في ذلك الوقت ليجزى القوم اعنه ثم سقط لهم حجة جهاد
 الفقهاء للقرين او في القوة والحجة من المسلمين قولهم والفقهاء من اهل البيت
 سبعا من المسلمين في لاش له يسلا وروى الحسن بن علي خيفة ان الفقهاء الذي يسلا وظهور
 اصفان وحاجته الى الناس له الله نوابا الناس انتم الفقهاء اليه ولا تعلى
 واتهم الفقهاء الى الجحيم اخرون والمسيكين هو الذي يباي ولا يطعن ويروى له ولا الله
 او مسكينا فامروا في حلاله لا صق بالقرين من الخيرة والقرين في المصالح الى القرين
 هذا المسكين اسد جلاله في الفقير وعند الشافعي في العوس والارواح والقرين عباس
 وجابر بن زيد وعبد الوهاب وعمره والزهرى والحسن في طينتها عن بنو زيد وابن
 دريد وفي عبيدة وبنو بنو السليمان وابن عبيدة والقبلي والنعص وفيل في طينته
 من علة كذا في كذا السفا من هو قول اهل اللغة جميعا وفي اللغة يلقان بالقرين وهو
 لاش له وقيل الذي له بعض السبغ في التا في خيرة الطحاة وهو قوله الهن في ابن
 الانباري في النبال مع كذا ابوصيفة الفقهاء لا يولعوا فيهم ولا يفتوا فيهم الذي يسلا

المصاحف لا يغسل عندها وهو قول المشي والاذاعي والنوري واسم واحد
واحدا للروايتين عن احمد وقال مالك في الشافعي يغسل الا من قبل في المعبر كولو
جرح في المعبر وقطع يديه منه وفيه جرحا ايضا اكره فيه حياة مستقيمة
فقولنا انهما انه ليس بشديد سواء اكل او شرب او مضى او تكلم او مضى الى
طويل الا في جرحا في القولان وقيل اهل البيت يغسل ويصلي عليه في جميع
القولين في قتل وطاع الطريق طريكان ولا في قتل المصروع كركب
ولواسر القاتل اسلما واولوه صبرا ففي غسله والصلوة عليه وجهان
اوصيا انه ليس بشديد عندنا شديد وبه كمال واحد وقيل اهل البيت
وقطاع الطريق المصوص بهما لا ينهيه الصبي ان المصروع ظلم لا يغسل
لما روى عنه ابن ابي عمير المسند عن عبد الله بن محمد في شهادته عاب
وقد خرج في ثيابه برأيه ولم يغسل وروى سيف في الفتوح ان عثمان دخل
ليه السبت ولم يغسل ولم يمتنع احد من الصلوة عليه واوصى عثمان لا يغسل
ولا لا دفن في ثيابه في الجحيم وقالوا اوصى اصحاب الكلب انا مستبشرين
علا ولا نمتعوا غدا نونا في انفسنا عندنا ذكره في المعنى فان غسل
وقل على شهادته وقد غسله وصلى عليها لونهما لم يغسل في المعركة
قلت **فقد روي** ان عمر عاص يومين في الاسبوع عاب بها يستدعي عمر
طيبا فله اكل الشراب احيا لي قال البشير صبي ينسأ يخرج من بعض
طعنه ثم شرب لبنا فخرج من الطعنه وقيل على لما في عتقه ليلته
مغت من شهر رمضان ودفن لاول ليلته من العشر الاواخر منه فقد
فقد روي كل عام **قول** **له** واذا استشهد اكره غسل عندنا حنيف
وهو قول الاوزاعي وبه لا اجد مسحون من الماء ليلته ولا يمسحون ولا يمسحون
غيره من الشافعية وقال ابو يوسف وعمر بن اشيب والشافعية لا يغسل
كغيره من الشهداء ولما وجب باجنا به سوط بالوك وما يجب الموت منعه
الشهادة لان الغسل لا يخرج بالجماعة بل الموضع للغسل الا اذا الصلوة من احسا
لم توجد ولاي حنيفه ان خطبه من الرواهب وقال السهيلي في الوصل الا ان

١٠٤
وعند المالكية ليس بورك في شتر والمصطفى هو خطبه من الرواهب واسم واحد
اسمه عمر ووصل عندنا من رواه عن النبي في قاضي خان وابن عباس وهو غلط
استشهد يوم احد فغسلته الملائكة وعليه السلام الى انك الملائكة تغسل
خطبه من الرواهب من السما والارض بما الرزق فصالح الفضة ولا يوف
اسمها فغسلها فطرنا اليه فاذا راسه يطير ماء من تحتها رسول الله
فاصل الى امرائه فما لها فاحسبه انه خرج وهو جنب واولاده يسعون غسل
الملائكة في النواوي رواه الهيثمي في مسند احمد عن رواية عبد الله بن الزبير
منه لا يم ولا يغسل هو حديث ضعيف ورواه محمد بن اسحق المعاذي ايضا
وكان يغسل الملائكة له تقريبا لنا كغسلهم ادم عليه السلام وكان السجدة
ما نعه وحيث غسل الميت لا يرفع له القليل وحج قيل مودة وعنده عليه
السلام انه اسرع الى جنازة سعد بن عاذة له جسدان يسعها الملائكة
الى غسله كما سئفنا الى غسل خطبه فذكر انه لو لم يغسله الملائكة لغسله
النبي عليه السلام فسقط غسله بفعل الملائكة ذكره ابن تيمية وفي كتاب
شرف المصطفى ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم راي خطبه من الرواهب حمزة
ابن عبد المطلب يغسلها الملائكة وكان ابن عباس يعرف بالرواهب في
الجاهلية وخرج الى مكة مقدم مع قيس يوم احد محاربا ولما قهره
هرب الى هروقل وهال هبال في سنة سبع وفي العصابة اربعة اشهادهم
خطبه ذكره ابو عمر في الاستيعاب وقال لو كان غسله واجبا لما
سقط بفعل الملائكة ولا من النبي يغسله ورد ابن شريح هذا السواء
وقال ينبغي في حقيقته ولو غسسته الملائكة بالسند من غير دليل من قول النبي
ما هذا انما يكون دفعا لهذا النوع اسما من النوع دفعا لا التحاسن وعليها
الخلافت اكره والغسل اذا قلنا بعد طهرها وكذا فعل الانطاع في
الصحيح وفي البدائع في الاجماع عنده وهو رواية الحسن بن عوف حنيفه وفي
رواهب يوسف حنفه لا يغسل ذكوره في القعدة والمعدة **وهو** عدم
وجوب الغسل بها فذكره قيل وجوبه **وهو** الوجوب ان الدم سوط من ماله

لانه سئل بالبين فصالحه لا والله وفي الخبر الغامد ان يكون ماله فردا غير ان كان له مال
 على الناس لا يمكن اخذه ويؤخذ في الظاهر تركه الصدقة ولا يجد الغامد الذي لم يبايع
 ويؤمن لا ياحد من الصدقة الا وقد رجع له بحال لا ينفق حيث لا يجد قوته وحاجته وكل
 ابن المندرج عن جملته اذا دخل الرجل سبيل الله حريقا او اذا انعم الله به فهو من الغايبين وماله
 المشافعية الغامد من ان ينفق ماله على طاعة الله وطاعة الناس بين المسلمين
 وهو ان يخرج به قسيل فيعطى مع الفقر والحق او لم يردم بان يجره من ماله فيعطى
 بالفقار والفاقر ليروض حاله الذي يكثر فيه الفقر والحق لئلا ياتي من عزمه ليرضه نفسه
 وعياله في غير حصصه او انفق شيئا على غيره من غير عطف لم يقضي به دينه في اهل القلوب
 ولا يجره على العبد اجمع القلوب والعزم بطاعة الدين وصالح الدين واصل العروة
 في اللغة الدوم ومنه قوله تعالى ان هذا ما كان غفرا موما لا لا افرى يعني اصل الغفران
 البين اصلاح حال الاصل بعد المباشرة والبين يكون مصلا ويكون موقفا والباين العروة
 والسماحة من عزمه من محاربه المذلل في حاله بحاله فانه من سئل الله صلوات الله
 فيها ماله من ثمنها الصدقة فصار له بها ما لا يقبضه ان السلسلة لكل واحد لا
 لا دليله على ان حاله الصدقة حتى يقبضها ثم يسكنه رجل اصابه جرحه احسن
 ماله فحاله المسألة حتى يعيد قواما من عيشه او يسد اذن عيشه ورجل اصابه فاقه
 حتى يقول الله ايام من فركه في من قومه لئلا يصابه في كفاه في حلاله الصدقة حتى يصيب
 قواما من عيشه او يسد اذن عيشه فاسما من المسألة يا فيضه سمعنا كل واحد اصابها
 سمعنا رواه مسلم والشافعي واوردوا ودخلوا في حق العبد وكيفية الميراث والذلة وقوله
 من قومه صدقة اسداه الى اهل الجيرة الباطنة وعمله ملته لعلمها لا اخراجها عن كرم
 المتبادر المطبق انشاء الخبر واستناده ان القصد بالملته اقل الجمع لانفس اعداء
 الذين السبأ ذلك استلزام الثلثة والقوام باللسان في الجيرة ويستحق بغير السداد
 ما ليس بملته وحلته بالفتح اعادة القصد في اصوله **والسبيل** في سبيل الله
 العروة عندني يوسف عند جرحه قطع الكراع وفي الميسر وفي سبيل الله فقد الغزاة
 وعندني يوسف عند جرحه وقيل الكراع وبه في الميسر والخبرة والحق والعمية وشيع
 محمد الدري والمدينة التي يرد في الموريسا في الاول في وعامة كثر في الجراح ولم يذكر احد

فولاني جيفة

ن

فولاني جيفة وقد سكت عن ذلك من خويلد بن صفوان ما يفيد لا يكمل الا ما في قوله
 انه موقع الحاحا في ذلك في الميراث الحاحا هو الحرام المتفق على ان يكون وليس
 نعمه شي وفيه لا سيما في الادب الفقير من اهل الجهاد والحجج فيها خلافا فيكون ان
 يكون ذلك قول لبي جيفة ايضا والابن المندرج الاستراف قول لبي جيفة واي سبيل
 وهو سبيل الله وهو الحار في عياله يعني يحكي او يورع عن جيفة انة الغاري دون
 الحاح وخولان مطال في شرح البخاري انه قول لبي جيفة وما لا والشافعي وقوله
 النوازي في شرح المندرج فيهما ولا يعلقوا قول لبي جيفة فاذا ذكره ثم وجدت في خزانه
 الاكلان بواقي بعلها ولا جماعة فعليه سبيل الله فقوله العروة عندا وعند
 جرح الحاح ايضا حكاية من فداوا كالمعالى وفي العروة وفي سبيل الله سبيل الله
 العروة وعن جرحه سبيل الحاح فاذا لم يكن على ذلك وايدى عن جرحه سبيل الحاح
 الجماعة ولا ولا لعل الشافعي في الميراث واوردوا جرحه رواية في اختلاف
 ابن الفاسم وابن المندرج لابو عبيد كذا علم اختلاف في بعض الميراث في الحاح وروى
 جرحه لابو عباس وابن عروبة فالابن جليل في رواية واسحق واختا في الحاح
 فالابن عبد الحليم في جرحه سبيل المسامحة والحاح والميراث وكذا الخواص في الغزو
 ويدفع نحو سبيل البصاري وقال ابو اورك في شرح المذهب هم العروة المندرج
 الذين لا يؤمنهم في الميراث بكنس الدار في القصر الميسر وروى في جرحه والابن
 وعنه وهو مودع في جرحه وهو عن سبيل في الميراث في سبيل الله
 العلم **فله** هذا الحديث فان لا بد من ثلث وليس هناك قومه بل لهم طلبة العلم
وجرحه من جعل في سبيل الله ما روى ابو داود وحده عليه السلام في الحاح
 جعل لجلاله في سبيل الله لو اخرجها عليه كاذب سبيل الله كذا في الحاح
 وفي جرحه سبيل الله من ثلثه من رواية عبد بن يحيى صاحب الحاح في الحاح وروى عن
 والشافعي اذا كان في الحاح جرحه بالافاق في الجواب **فله** سبيل الله في الحاح
 محوله في الحاح وهو لعل جرحه ولم يذكر في جرحه وهو تفسير في سبيل الله ولا في الحاح
 اما الحاح في الميراث لعل جرحه والشافعي في الحاح في الحاح في الحاح
 الوجه عليهم ان كان فقير ولا عند كذا بيته ان كان غنيا ولا يحتاج عن اليه ولو

صلا الله عليه وسلم
 ولا يلقى في سبيل الله
 الغاري في سبيل الله
 لحال الصدقة

عليها كان ذلك فادبها قال لهوا ويأمنها بطول الحان ذلك فاحضروا الخروج وانما في الطريق
 اولى من العرو وسيد اخر استرد منه وفي الشفيعا بن تميمية انه عليه السلام خرج اجمع
 ابل الصدقة الى الحج وراه امره والجارى بعليقة اوه الحسن بن علي بن اسيرى كان من كانه
 جاز وسطي الجاهدين والى الحج ثم تلاها الصدقة اذ انفلت الاله في ابا اعطى الحرف
 قال السفاقي في شرح البخاري جري في طريقه المستور فاذا كان ربا عيها في جري
 تميم وقد جري وجري جري واحد من بني تميم في واهده لا يصر في الجاهل
 الهوا في عذله ولسانه ابن الفاسم وعيسى بن سياروه في السفاقي وخو زانه
 جويضه في الخلفاء الهوا اذ لم يلزم في الديوان ولم يكونوا ياحق من الفيسا
 بما رواه حمزة السليمي عن عطاء بن يسار انه عليه السلام قال لعل الصدقة تهي
 المحسنة لعا زكي سبيل الله واهلها والمخادم ويجعل السرى الصدقة بما له
 وجعل الجار سبيل في صدقة عليه فاهلها الى العتق لغيره وظاهره احتلال
 المدينة **قوله** واهلها من عطاء بن يسار انه عليه السلام قال لعل الصدقة تهي
 ورواه ابو داود وعن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وصلاه ورواه عليه من عطاء بن يسار انه عليه السلام قال لعل الصدقة تهي
 ومن لا يلقونهم حديث عطاء بن يسار انه عليه السلام قال لعل الله في عليهم
 فوجد من ابيهم في قولهم يفتق عليه ولا يهاضه حديثهم لانهم يصر
 صحيح لا يدرجه حديثا في التاب في الصحيحين وقال عليه السلام الصدقة تهي
 رواه ابو داود والنسائي والنويزي في حديث حسن مثل حديثهم في الجاهل والصدقة
 جالون على انهم لا يسطع عن الله ولا يفسد فيله ما يفتق على نفسه وانما له في وطنه
 فيكون في ربا عينا طحا ولا الشيعا ابو بكر الرازي فيكون في ربا عينا في اهله
 وبله مدينتها وانما عينا سبعة في قتلته وجاهلهم وفارس بوليه وله فضل
 ما عني عليه الزكاة فيه ولا لعل له الصدقة فاذا غرم على الخروج للمهر واجاب
 الى ان السفر وسلاح العرو ولا حله فيكون له احتلا الصدقة اذ لا ينفق الا في
 حجاج اليه من المسلمين والاهل ولا سفر للمهر وليس عينا اذ لا يحل في انما
 انما انفسا فاذا قتلها في رجا له احتلا الصدقة وهو عني في هذا الوجه فنداني

س

قوله عليه الصدقة لا يحل لها الزكاة وفي النهاية عن الحسن بن سبيل انه كان من غروب
 ولم يكن يبلغ ما ياختل في نقاته وكان من حجاجهم من زاد سبيل في الصدقة عن جري
 عبد العزيز السبيل العفري ومن نصيبه حاقه في غير وهو عاني في سبيل الله حقا
 من الزكاة فقد استوطنا الحاجة والمغفرة العازي وتعلموا ايضا في عطفه لانه في
 العاص **قوله** العاص مناه مع قول العازي اخوه عطف نوع على نوع والخو الثاني
 هو باطل بعطف المولفة على العاص من اخا العطف على عليه اولى وذكر العاصم وهو المذكور
 بعد المكاتب وهو مدون ايضا لاختلاف نوع الدين ولذا عطف فقر العرا على عاصم
 العفري من راعى عطف الجاهل على العاصم ولا في حديثه من روى الظاهر عطفهم اخوهم
 الغراء الذين لهم نصيب في الديوان في التي ولا في مستغفوا بذلك من غير دليل شرعي
 للعرا الملقوه وفي السبيل الحار اذ يهاضي بموت البذل والعدو على الله تعالى
 انما يكون له لعل لا يجوز له المال لا حريمه عبد الجاهل في خمسة المذكورين والى القائل
 وبذلك العرا خمسة وقد جوزوا الدعوى الى اعتبار المولفة وليسوا من خمسة فوجد من
 حديثهم على ما ذكرناه **قوله** وابن السبيل من حال له اية وطيه وفيه مكان لا يشي
 فيه وفي الخبر وابن السبيل كان يقطع عن الله وان كان غنيا في اهله او كان يجر له ربحا
 الناس ليعاد على اخيه والجد سياحله الصدقة لانه فقير يدان ابن السبيل في احكام الفقهاء
 للشع على بكر الرازي ابن السبيل هو المسافر المصطوبه واحد من الصدقة وان كان له
 بله وروى عن عطاء بن يسار انه عليه السلام قال لعل الله في عليهم وليس له
 جري يدان وهذا خطأ لان السبيل هو العرا وفيه يحصل في الطريق لا يكون ابن سبيل ولذا
 لا يصر ابن سبيل لا يصر على السفر وابن السبيل هو المسافر لا ابن عبا في قوله تعالى
 لا يهاضي سبيلهم المسافر ولا يجد ولا في شيعه فكذا ابن السبيل والمسافر لا يصر
 على السفر في السبيل وابن السبيل مصطوبه العرا ومن لا يصر في سفره ومن جري في
 اخر مصطوبه حجاج فقد سافر ابن السبيل بما فسد في سبيل الله ولا بد ان يحملوا في كتاب
 ابن جري الجري في ابن السبيل هو الذي لا يصدق ما ابي من ومنه وقد لا يصدق
 فالعني خبره من قبول الصدقة وانما الجاهل عن عطفه ولا يصر في السفر في اخال
 عجن عن لاهوا والسبيل الطريق وهو يصر في السبيل طوعا في حصر الذي سمي ابن السبيل

للمزومه الطروف كل يوم الوارد والدية فلا ~~يكره~~ لانه لا يسبيل لما جفد من اية
الحال كما يدفع للاجرام الاباسى ابن السبيل وفي الماين ايضا ابن السبيل هو الخائف في مصر
فقد طع به او الحاج واحالا نصرا طاهله ولم يحيا بطلبه وفي جوامع الفقه العربي
الذي ليس فيه شيء وان كان له مال به ضله دون على الناس فلا يملك اخذها
لغنيته او لعدم البينة ولا عنيان او انما جيله يحمل له اجده او قوله في الخصاب وهو
في مكان لا يملك فيه وفي الماين هو العزيم الذي ليس به شيء ليس في السبيل طاهله
او عصبه بل المراد به شيء لا يملكه لرجوعه الى وطنه بوجهه في هذه المسئلة ان
السبيل له مال يملكه في حبسته ولا يملكه الى وطنه لا يجوز دفع الزكاة اليه ولا يحل
الذخيرة فيه ما لم يرد عليه من عمل حاصل ولا يسير جمع محقق وفي حديثه لا يكره ان يحسب
ابن السبيل اذا كان جدي جمع الى ماله ولو تصدق غيره بغير امره فملكه وقضى به
لم يكن واسر جوزه فلا ~~يكره~~ اذا كان في ماله الفدية في جوزه في الاخراج الا ان
كانه كالمساكين عا ما عرف في الجاه في الذخيرة والواحد اذا لم يملكه فملكه
انما يجوز له ان يملكه اذا دفعه الى الخاص في ملكه فملكه وهو المراد من اهل القري
في جوامع الفقه ذكر فيها ايضا ان من عليه دية اذا كان مسورا فملكها يجوز اخذ
الفدية فملكه وفيه في التواخي في اللوا في النعام نوعان احدهما من سبي سفر والتا في الغنم
الخاصة سفر الطاعة دون العصبية وفي المباح جها اذا كان له دية سبي
او العز ولا يملكه بدينه عندنا وفيه في ذلك من سبي السفن لا يعطى بل يحضر للمجازرة
الابطال الشيخ ابو بكر الرازي يقول من يجمع جواز الدفع الى من يجرم بها السفور فيما تقدم
وسايم ما احل ابن السبيل لا يلزم دفع ماله ولا الصدقة ولا نه اخذ ما استحقاق
فاسية الفقير والسكنى واستغنا بعدا لا يكره العا في وعيها وهو قولنا
خلافا للشافعي ~~ولا~~ كما في جواز الزكاة لمالك ان يدفعها الى كل واحد من وله
ان يصير بها صفة او يجره وقول عمر بن الخطاب في عاين لم يطالبه عبد الله بن عباس
وحذره بن النجار وعاين بن جيل ربه قال سعيد بن جبير والحسن بن علي بن الحسن بن عبي
وعمر بن عبد العزيز بن ابي العلاء وعطا بن رافع واليه ذهب كل من يكره ان يدفعها
طاهر الرواية وابو ثور وابو صيد عن النخعي انك لا تملك كثيرا عند فقيرها الا انما

٢٦٩
فهم عليه وان كان غلبه من غير الحسنة واحد وكذا السافعي يصر في جميع الصدقات
كالزكاة وصدقة الفطر ونحوها الى ثمانية اصناف ويكون من كل صنف
ملته الى العاقلين عليها فانه يجوز ان يكون القام واحد فان فرق ذلك به بنسبه
او بوجبه سطر نصيبا لعاقل فيقرق اليها في عا سبعة اصناف واحد وعشرين
تقسما او جدها حتى يترك واحد منهم من نصيبه وهو قول عصبية وداود
الظاهر في قول المزني ما وجع من الماين سبي يصر في حق الزكاة من يقرق اليه
من يملكه واخيه ووالاه من يصر في حق الفطر يملكه من الفقر الغلبها
واحد من الرواية في الخلية وكذا عن جماعة منهم وجوز السبيل ان يصر في مال
واحدوا تحسب الصدقات لهم اصغر من المال الذي لا يملكه لا يملكه بالاسحقاق ولم
فيه من الجمع بين صاحب سبيل لا يملكه لانه عا سبيل فقير ووقا الذين الخا الذين
الزكاة يملك من يملكه وعا الجرح بالبركة ومعا ودية وله تعالى ودية العاقل
لانها باخذة احسن من المسائل من الفقر وابن السبيل يقدم على الفقير في وطنه
واذا استوى الحاجة فوشى الا من ولا يحسب من عين وكان عمر بن الخطاب
ويصل العسايل الذين بها الحورية لا الفقرة والصدق نكاحا فونو ساقيل الاسلام
والفضائل الذين يملكه اذ حفظ بدينه الا ان يوصل من جوده عزم لما في عايم
من المصالح وفي جوامع الفقه الذي يسبيل الخا فواكل سواها وجرى الصدقة
عليه مال الجاهل انه يصر فيها في حصة للسبيل ان الله اصاب في جميع الصلاة اللهم
دارم القليل وان شئت بدينه بواو الشكر ولا على انه يملكه من مسير كنه هذا
لفظ السبيل ان يملكه المذهب وقيل على ان يملكه من حذفت زكاة في الجوز الصراي
قال الربيعي لا يسبيل الله صلواته في قوم فافاه رجل في الاطعمة من الصدقة فقال
ان الله لم يرض في قسمة الصدقات في رجل ولا مال مقد حتى يوفي قسما بنفسه
ثم جملها ثمانية اجزاء ثم كان كذا من اجزائه الا ان اعطى كذا من اجزائه فملكه
والخبر في عا ابو داود ووقا ابن جرم الظاهر في الخلف في عا ابن ابي القاسم
انه لا يجوز ان يصر في بعض من نصيبه ان يكون اموال الناس لو كثر امواله ولا يجوز
قوله تعالى ولا تحموها وتوئوها الفقهاء في حقه لم يبعه بقوله ان يملكها الفقهاء

فقد تنازلت عليه من ان ياتى بها الفجر لا غير خيولنا ولم يجعلنا بذلك ففقد
مناس ولا ية لا لا احب اليه لانه غلط لان الضمير عايد الى الصدقات اذ الفجر
ونصيبهم لمسه ثم ذكر عند ذكر الضمير وفي حديث عباد لما سمعته انه الى النبي قال
اعلم ان عليهم صدقة لو خلت بيننا هم فتد في فقرهم رواه البخاري ومسلم في
صحيحهما وقد روي في رواية اخرى عليه فانه لما اذنا بمال الزكاة وضعه
في صفة واحد وهم المولفة قسم منهم الدهسة الزكاة بعينها من ضمن الممن والمنا
توجد من الممن الصدقة لا سالهم ثم انا فما الخارج جعله في صفة اخرى ليعصم
ابن الجار حتى ياتي العاقل النبي فلو فقه لا ياتي بصفة حتى ياتيها الصدقة فامر
لك بما وقلتم في البخاري وفي حديث سلمة بن يحيى الساجي انه امر له بصدقة
بني زريق وقد كان ظاهر من امره فامر ان يظلموا صاحب صدقة بني زريق
فالوكان دفعها الى الاصناف فالبينة واحدا لما حاز دفعها الى واحد ولا يصح
واحد فان لم يكن معونها المجمع للثبات كان او في الجحيم عن الخراف والالتجاء عليه
خمس دنانير في من يصرفها في فقير ولا يفضل من تصرفها على جماعة لا تستحق
الواحدة الا ان لا الجماعة لا تسحق ابوك الرزاق في مال الساجي في الفلادار والمستحق
وظاهر الثاني لا يرد في عن الفقهاء خلا ولا يرد في الظهور واستنفاضه فامر
من غير خلاف من احد من فطراهم ولم يستنفذه اليه بل جعله **الوجه** قد ذكر
ابن الجار في الشرا فانه قيل علة وفي حديث مسلم انه من عكر بن الحار وفي الجليل
الذين سالا رسول الله من الصدقة فاما احدهما من لان شئنا العظيمة فاما القطع فاما
لعتي ولا لغوي فليس في طابو داود ووجه النساء في اللغو وكذا في صحيحه فليس لها
من اى الاصناف فاحصل الاستحقاق لا لغيره **الوجه** كان المولفة يلدن ولا
بالفقراء اية لهم يكونوا واحدا وها صدقة وانما كانت الصدقة للفقراء وها هم
للعن الا ان عن الفقراء وليسوا اموالهم وقوة لهم وعونهم للمسلمين وكان الفقراء في ذلك
للاصناف فها هم اموالهم جميع الصدقات بل هم الفقراء وليسوا بالفقراء او المشركين
الى اخره **الوجه** كل الذين يجمعون **الوجه** الاول الذي هو ما كان يجمع في
قال ابن عباس في شرح الفصل العود بجمعها كما قالوا في ذلك الحديث فاما واصل اصحابها

الاختصاص في قولك لما لا يرد والسر في الآية وجاني فله ولا يرد في هذه البلية
بل فيها الاختصاص وهو موجود في الملك ايضا وكان في كذا الاختصاص وجودا ثابتا
انها الاختصاص **الوجه** الاول في الآية الاختصاص يعني انهم حصصوا الزكاة ولا يكون
لغيرهم كقولهم لا يرد لغيرهم في السقاية ليني لها اسم اى لا يرد لغيرهم ولا يرد
ان يكون لغيرهم فقولك اللهم لسان محل صرفها ويؤلفه لغيره لان الساس وهذا
الاثر للزكاة وهذا الكلام للفقر والله عرفه فلو كان احد من اهل الصدقة لولا ان الساس
وقوله عليه صوموا رويته واوطوا رويته ويقول هذا العصر لئلا يهلكوا فلهما فلهما
للقا في لا يصح الا له ولا يرد لغيره المثل لله ولا يرد لغيره ربه جنات ولا يرد
الملك في الآية **الوجه** الثاني الفقر والمساكين لا يردون ولا يردون لغيرهم وكانوا
محمولين والتفليس من المحمول على ان لا يحملها عليه وهذا مال الغوا وكذا في البلاد
التي من بلد من الصدقة لا يستحقهم ولا يستحقونهم ولا يردونهم ولا يردونهم ولا يردونهم
في طابو ادم من ان لا يرد الملك على ان لا يرد عند **الوجه** الثالث ان لا يرد
على في المواقب وفي سبيل الله لا يرد فيها فاذا جعل على الاختصاص سبعا فجمع ولا
يستقيم الملك في الطرف وهذا من طريق **الوجه** الرابع ان الاختصاص لا يرد في
لا يرد في حاكمي حاكمي الخروفا وحطوطه يقول حكامي في بيت ولا اذا كان سالا فانه
باجابة او اجابة واعضه لله تعالى لا يرد لغيره التي وما لا يرد لغيره ولا يرد
ما في بيت ولا يرد في الاختصاص ومعنى ذلك ان لا يرد لغيره لعل الله علوا ولا يرد
صوموا لغيره ولا يرد لغيره **الوجه** الخامس ان لا يرد لغيره ولا يرد لغيره
او صلا لغيره ولا يرد لغيره **الوجه** السادس ان لا يرد لغيره ولا يرد لغيره
وفي اربا وعندهم يعرفون في هذه الاصناف فلو كانت الملك والصدقة لغيره
لوجان لا يرد حتى يرد على الصدقة والقرآن يعرف على لغيره والله فلو حاز الصدقة
اليهم فلم ان كل واحد منهم في الجواز الله اليه وان ذلك لهما فليسان اسباب الحاجة
ويصومها فاما ان يكون من في البداية يجمع كل الحاجة **الوجه** السابع ان لا يرد
سبحانه في الاموال ايضا بل يجمع وطهر في الفقر المحل في الاموال لغيره ولا يرد
للاختصاص اعيان واحد منهم وعلى السبعين من الممن وعلى لغيره في الاموال

دخل جنت من قبل احسن اللغة المايعة السليبي من ابني علهاء
انتم فاولا لشدة الباكين حرك على احوالهم لعلنا نسمي
وما يكون مثل اخي ولكن اسأل النفس عن ما لثاني
نذكر في طوطم النفس حرك فاذكره لعل عن يوسف
طوطم النفس لادرك وعبر وبها النفسان او القاسم وهذا البقي وكرمه
الله على النار فان الجنة ليس فيها كل واحد من محبوس وحده وهو نطف انه
لم يبق فيها عوا كاحسن ان طوطم حرك من اصيب باعظم منها السامس
اجا اكلت كاولد والوجه وضوهر السابح طوطم الاخر حرك عيبا
الصبر ونوب الصابر من عاصمهم اعلم ان من حفظ او امر الله
حفظه الله تعالى له عليه السلام احط الله يحفظك احط الله يحفظه الله
تصرف الى الله في الوضاعة في السدة المبركي ان يونس عليه لم تقدم
لداغ الاخير اخبر بيله فتجاه تلو لا انه كان من المسبحين ولما لم يكن لغزوت
عازي يوم حرك تعلقا فصيل الحزن وقد عصيت قيل وكنت من المفسدين
دخل ابو حرك الكبري على القيد قبل موته بسبعين فلم يزل باكيا وساجدا
وقال يا با محرابي ما كنت اليه الساعة فلم يزل كذلك حتى فارقت في الحزن
ان النفس لعنه الله اسد يكون على ابن ادم عند موته يقول لا عوانه دونكم
فان فان حكم اليوم لم يتحيم فربما اسفله في عصفاه او حال بينه وبين
البوية فموتة او سعة من اصلا في شانه او عن الخروج من الظلمه او
قال لي ان سبعة حركه فارجع هذا المعذب والشبه او قال لي هذا
الدين ثم لا يدرك ابن الصبر وربما اعترض على القدر فيبني ان يحل
المومن في دار الموت في تلك الساعة ليس حركه خاضا وميتي علم الله
منه اكل اعانه وقد يكون ظاهرا التعذيب ولا يكون في الباطن كذا السفل
الغلب والفكر في انظار اللقا ولا يحسن احوال تقطع طبع ايدي النسوة عند موته
يوسف الصديق ~~ما قبل من السات عند المات لما حاضروا عليه~~
السلم الموصيات لا يلكه مفر فتم حركي ولا ذب به فقال اليك عني فاني انما انت

من قبل اخي بني وبين المايعة ربي فقيضوه وعن ابراهيم الخليل عليه السلام
ما حركه الوفا عليل المايعة بلطف به فانه وهو في عيب له في صور
شبه كبري اس منه فقط ابراهيم من الضيق فوضعه بين يديه فقام يرفع
ويديه انه ياكل وجهه في حبيته وصله فجي ابراهيم من ذلك فقال ما اقلت
النفس منك سباح الى اعداك فذكر كبري عن ابراهيم في ابراهيم ولاي على هذا
وانا انكرو ان اكون في المايعة ابراهيم في المايعة فطابت نفسه الموت فقيض روحه
ولما اودع يعقوب على يوسف مصر اقام عنده سبعة عشر عاما في امانا طيب
فلما حركه الوفا اوصى ان يدفن عند والداه في مصر ان يوسف لما راى ان
الذي الاثام واخذ ذلك الموت باق في الكهنة فموت الموت قال ابن عباس لم يقن احد
من الانبياء في المايعة وعن النبي كان داود عليه السلام شديد الغيرة على نبيه
وكا ان اخرج علق الابواب ولما دخل على امه احد فموت لم يراه قرأت
رجالا فاني في الدار فله من ابن حرك هذا الدجل والابواب مغلقه والله
لتنفضن فدا داود فاذا الرجل عليم في وسط الدار فله داود ومن
انك قال انما الذي لا هاب المايعة في الموت منه الحجاب فله لا سجد المايعة
مرحبا بامر الله فويل داود مكانه حيث قوت روحه وعن بلال بن رباح
حين حضرته الوفاة هذا بلقي الاجبة تحدا وحزن به فاشعر له واخذ به
فله هو وطوباه ولما اصيب القوس بدم في طاعون عول عول استغفر معاذ
ابن جيل فاشد الاسر على الناس في لواء هذا اذع الله تعالى يرفع عنا الحزن
فله ليس رجز لعنه دعوة نيك وسادة تحسن بها من شياخه الامم انال
معاذ فيهمم الا في من هذه الرجز فلعن امه فله كيف حركه فالا
يا انا انا كمن من ربك ولا ربح من الموتين فاستجبت لاسم الله من الصابرين
ثم طعمت امراته فملا غم طعن في ايامه فملا يقول اللهم انها صغير فانك
تبارك في الصغير حتى مات ربي الله عنه فله الله فله عند موته حيا
بالوفاء لربك حيا على ذاقه الله انك تعلم في كتب احوالها الطاهر الموراج
ومكاد الساعات ومن امة العلماء بالوكب محمد حركي في عبادته

وسمى في الصدقة الواحدة والانية لا تذلل ان الصدقة الواحدة تقسم على المصنفات
القائمة بل او دفع صدقة عام واجد الى حصة واحد وصدقة عام اخر لصف
اخر وصدقة عام اخر لصف اخر تحت لاصحابها وكان ذوقا لانية وجما
بينها وبين ما لو ان من لانية وذكرنا من السنة الا اننا نيقول المسلف الصالح
ولم يتركنا الفهم فتعنى الصلح عليه والوجه الموقوف عشرين انه يجوز ان يجمع
حرفان بعض الصنف الواحد واعطاء البعض فوجها يجوز ان يعطى حصة لا تقضار
عليه وترك المسلف الاخر ولا يجوز ان يوجه عليه الفعليك من ذلك الوجه والاول لا يحد
قبل عليه كمن لم يطل لحد ذلك ولا يدعى ان يوجه من موقوف العلم من الامين
اذ لو كان له كالم او حقا واجبا لما كان ابطا له فلذا عنيه لان للقطر الموقوف
مستحق منهم وبين غيرهم **الحكم** اذكر على عشرة وثلاثين اربعة او ذكرنا اجابه
يكفي واحد في اظهره لكونه في المعتبر المجمع فتنافض قولهم ذكر في الراجحي فتنه
احد والمثله ولا حاجة لهم في حديثه للصحة فانما لنا لاشتت من احده هذه الاجزاء
اعطيتك وذكرنا اجزاء التمانية لمنع الخراج عنهم فكانت الاجرة مسئلة لهم ومثل
ابن حزم في المصيبة ان يكون امر الناس او من امر الله **قلت** ما اعلمه والذ
هذا دانه وتسا سبعة وكذا كنهه في الامم بما يتولد ذلك اذا كانوا عشرين في كل ملك
منهم لا يجوز لاطال له كنهه مع ان لنا ان نمنه فانه لو بدد ان يصدق ربه العفو
بهذا الذي يجوز ان يصدق به على عموهم واما اذا كانوا اجمعين فليس في المملك
من الموقوف مستغفر وفي المحيط الصبية كالذكية للعلمي المذكور ذكرا له وقيل لا يجوز
فيها الا تصدق على حصة واحدة لان في اجاب المحدثين بالصورة والمعنى في
اجاب الله يعني المعنى دون الصورة لا تترك انه لو قلنا لعبيده سالم انكم حرة
لسواء لا يفتق غايه وان كان له من اولاد منه وده الموعنة الى ذكرا ان يصدق
مسكين بعينه كما ان يصدق على غيره وفي حرا انه لا يكون جوامع الفق في المال
المعين اما لو كان له الاخر بعينه لا يجوز له ولا له وعنده في المحيط فيما الا اولاد
وفي جوامع العبد لو بدد لسياتين واحد تصدق به على مسكينين فيهما الحسن جاز
والسرى فله الاية الله ذكرا لاصناف القمانية وجمعها بين كل صنفين متقاربين

في المعنى فخرج بين الفقهاء والمسالكين مع بين احاد من علماء والجماعة فلو لم يلازمها مسعا
بها الى حيايتها لصدقات وامان في عونه السليل في جرح في السليل وفي سبل الله لثباتها
في المعنى وهو موضح المسافة وجمع بين الروايات والاعراض في ذلك المالكين كانه كما
اخبار من التي علمه **قلت** ويجوز ان ينفق الزكاة في الذي وكذا العشر ذكرا في المحيط
والخفة في ان السليل كمن ينفق منه انه لا يجوز فكل ما يجوز صرفه صدقة العطر
والذود والفقراء وانما يجوز دفع الصدقة العطر الى الرهبان عموهم ومن يجوز
ابن شرجيل في مرة الهلالي وعن الجوز صرف لثوبها وان فيها ولا حرجه لا يجوز دفعه
ما الهلالي في كفة الخفة وغيرها والمنع في مال الرهبان في مال الرهبان في مال الرهبان
صدقة ثمانية بالاجماع حتى لا ينفق في ثوبه لا ينفق في ثوبه وذئب في الخفة وغيره وفي السبا
جسب الصدقة لا يجوز صرفه في الجرح في السبا وانما الذي لا يجوز صرف الزكاة اليه
انفقا ويجوز صدقة التطوع انما فاقا وكذا صدقة العطر والذود والفقراء عندها
لي يوسف لا يجوز وفي حرا انه لا يجوز صرفه صدقة العطر وصدقة الذر الى اهل
الذمة اما الفقهاء **قلت** كان جعل الفقارة من باب الفقارة من رول الواجب
كالزكاة والعشر لا ينافيها بالكتاب لكن فقهاء المسلمين اظهروا عن ابن سيرين في الزكاة
جواز دفع الزكاة الى الكفار ولا يخطى الكافر من الزكاة قال ابو ثوبة فلو هم وروى عن
السابعي وقد تقدم وجه قول المحدثين في النفاذ على الزكاة والعشر وجه قولنا
قوله تعالى لا ينفق الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين ولم يجرم من دينهم ان ينفقهم
ويصرفوا اليهم ان لا ينفقوا فيهم وهو اقل من على الزكاة وجب على المسلمين لاسا
اجلهم الفقراء والمسالكين ولا تصرف في مال الكافر فيهم وجوب المواساة له وفي المسالك
عن ابن عباس في كل اناس من الانصار اهلهم انسابا وقراية من قريضة والنظير
فكانوا مسلمون لم ينفقوا قوا عليهم يروون ان اسماوا قوت السب على اهلهم ولكن الله
مديك من انسابا ولم ينفقوا من جبر ولا تفكر وعن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
على اهل بيت من المؤمنين بصدقة في جري عليهم في الاسعالي وطعون الطعام في جري
وسمى لاسيوا واذ في صاحب الترانيد في اهل الايمان كماله اوفعه **قلت**
ولا ينفق بهما سب ولا ولا ينفق بهما شيئا ولا لا ينفق في المعناط والسقايات ولا في الجرح بالانذار

فلا تصرف فيه لأحد الطريق وسد السور والفتح والجهاد وبحذر ذلك لا عليك فيه وقول
ابن الحسن بما أعطيت من الجسور والطرق صدقة ماله وقال أبو بكر بن
حبيب عن مالك بن النخعي يهاجرت الجبل وجعلها من الغار بين والصالح فما ذكرنا وبه
مالك والشافعي والشافعي وابن جبر وأبو ابن جبر النخعي بها وبين من لا يملكها
ولا يملكها سعيها ولا يستوي بها صحف **ولكن** الإجماع فيها ولا يملكها من
سقطها ولا يملكها في الصور المذكورة ولا يملكها بها رقبته يعني خلافا لما ذكرنا
وقد أحضرت في الرقاب وفي الحظ والمزيد لوقفي بها جنس مستحق فهو إما لا
يكونه وإما يجره ويشبه في المعنى عن ابن جبر ولا ذكر عن ابن الحسن وهم عليها
وليس برأها غارة الجسور والطرق بل معناه أعطى الزكاة لمن للجسور والطرق
من العسا الذين يقيمهم السلطان لأخذ الزكوات وأحسب أن ذلك يقتضيه المعنى
ووجه الوجه أنها والأما أعطيت من الجسور والطرق فهو قولنا في الجسور كما
في كتاب أبي حنيفة ولا يصح بعض من طريقه فصرح ابن جبر في الاستسقيم الكلام
على المعنى الذي يوجهه ولا يعلم أن الزكاة صواب وإنما الوجه في معناها وإنما الجسور
ولا يستقيم صحتها في غير الألفاظ المذكورة في القرآن **فولم** ولا تدفع إلى
عنى من المسوط والجيز والخفة المعنى عاين من الزكاة العربية الألفاظ المعنى الذي سألته
وجوب الزكاة وقد تقدم في أول كتاب الزكاة والمرشد الثاني المعنى الذي يتناول به
وجوب صدقة الفطر والأخيه وجوب الزكاة هو أن مالك يفضل عن جوازه
الصلية ما يتبلغ قيمته ما يفيده من قبل دور لا يسكنها وحوائجها ما هو خذل في
الثاني المعنى جازما السؤال في ما يفيده جمن درهاوه إمامة العلم من مال
قوة يوم وما يستوي عورته يجر عليه السؤال ولذا القوم والعوام المكسبون
عليه أسوا لولا في المبدأ منية راحة وهي عن جوب نفقة ذلك بل الجرم اختلف
في جعلها ما ياتي في الثقات وفي السعي عن جبر لو كان لأجل دار أسا ويحسن أن ذكرهم
لنفس فيها فضل من كان له الزكاة وإن فضل منها عن ذلك أسا وكما فيهم لا
يحل له الزكاة ولو كانت الصبيحة غلها لا تفضل عنه وعن غيره لا لحل له الزكاة عندنا وعند
محمد حل لأنها مسؤولة عما جازبه ويتفق عليه سعيها إذ لا يستحق فيها مالك سعيه سعاة

[illegible]

ان الزوجة اصل الولاد ما سنفخ من هذا الاصل من غير نكل واحده منهم فكانه المارح
فلما الاصل وطرد الاصل منها اذ جعلها الارض وكل واحد منهما يرد صاحبه من غير حجب
حوا في الاتصال بين الزوجين ما يفسد بها الاجداد والقطعة الزوجية لغة والضم
الزوجية لله تعالى وتعلو عنهما ما هو زوجية بين المرء وزوجه من غير نكاح ويستند
للاصل هو الشايع وان الذي يفسد زوجية السماع اليه اصل السري يستند اليها
قول ولا يرفع اليه يد غيره ومكانه وام ولده وعبد عبده ومكانه كما انه اصل مدونه
وام ولده فالملك قائم بينهما وانما استخرجهما وطردا بخل وطردا بولاه لكل واحد من حقيق
عبده ومدينه ولم ولده والمكانة مملوكة وهو عدل ما يبيع عليه دينه وما اقلنا مال
النوازل والمساكن وجمهور العلماء لان الملك يبيع عبدا ذكره حتى لا يقبل منها دينه
منعنا الموهبة ما منع من المبيع وينفذ اعاقفه وولده له ولا يجوز له ان يزوج بملكه ويصح
استيلاءه بملكه وهو اقرب من ملك في حق الملك لان ولده يجوز بيعه وتزويجه لا يرضى
بامره بخلاف المملوك وعن ابن خلدون وانما دفع السيد لكانه اليه كانه ولا اله الا هو
وهو قول النور في الابن طرف يبيع بملكه ما يبيع به عبده ومدينه ما يعتقه ولا ياتي
عبد ولا يعتقه عبده عندنا جسد وعنده يجوز وفي الكواشي ان كان السيد الولد بضم الجيم
ما يبيع ما يملكه فصورته اعم من ان يكون بكنه من العبد المستر في ليس اسلوب السالك
دفع نكاحه اليه عند لانه في حكم ملكه وعنده يجوز وان كان المبيع موهبة لانه حو
عليه من عنده وان كان يبيع بكنه على ما في قوله فصورته اذا رهن عبدا اعاقفه
الارض وهو مفسر في العبد يبيع والمستسعي كالمكاتب عنه فلو ادرك الارض فكانه اليه
لا يجوز له ان يملك بكنه وهو قول علي اذا اعسر عبدا وجعل النكاح عليه وعندها
هذا العبد هو عليه دين ولما اوقفنا لولا بعض من عنقه بملكه عنده ولا يبيع بملكه وان
يوجد على صاحبه لئلا يبيع على جدين فيه لكان لولا قوله لو المستسعي كالمكاتب عنه ولكن
التالي قوله في العبد لولا ان اعمقه الارض لولا يبيع وهو كالمكاتب عنه بل يبيع في
حوا لانها في المالك المستسعي تارة يكون حكمه كالمكاتب كذا في لانه لا يرد
في البر والعجز تارة يكون حرا وهو مبيع في الاتفاق وذلك في فصل ما ذكره في اوقات فاضي
خارج عن المستسعة الاولى قال لولا لانه اعاقفه على ان تزوجه في عقد فبطلت

فانما يبيعه في وقتها وهي حرة بالانكاح والمساكنه الثانية اذا اعتق الارض العبد الموهبة
وهو مفسر في يبيعه في وقتها وهو حرة بالانكاح والمساكنه الثانية اذا اعتق الموهبة الموهبة
وهو مفسر في يبيعه وهو حرة بالانكاح والمساكنه الثانية اذا اعتق الموهبة الموهبة
حر وان كان لا يرد الموهبة يبيع وهو عبد عليه دين فعنى البعض وكذا اذا اعتق الموهبة
عبد عليه دين يبيع عبد الموهبة في الميراث ما اوفى ما قبل الاستعانة وقوف في ما اقبله
هذه في الميراث الجاهل وما الحكم الثاني قوله اذا اعتق الارض العبد الموهبة يبيع وهو
كالمكاتب عنه على ما في قوله في الميراث ما اوفى ما قبل الاستعانة وقوف في ما اقبله
على الميراث كما في قوله في الميراث ما اوفى ما قبل الاستعانة وقوف في ما اقبله
ويبيع ماله وله اذ لم يكن عليهم دين مستغفر لوقايم والمساكنه الثانية اذا اعتق الموهبة
وهو طاهر كمن لا يستل ويدن النكاح فبني ان يجوز بيعه في حقه لانه لا يملك
السيد عبده اذا كان الدين طاهرا مستغفرا في حقه وقال في الميراث ما اوفى ما قبل
عبد ماله لا يجوز ان كان عليه دين وفي النكاح اذا كان السيد زنا وليس
عيا لولاه ولا يبيع بكنه ولا اذا كان له مال ولا يبيع بكنه ولا يبيع بكنه ولا يبيع
ولا ياتي وارثه اذا كان يبيع بكنه ولا ياتي وارثه ولا ياتي وارثه ولا ياتي وارثه
عالم الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
وقال ابو يوسف لا يجوز كذا في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
وفي شرح مختصر المحرر في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
بها وفي منه المشه ان الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
اذا كان ابو الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
بعض شرح الكرام الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
اوله كذا في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
فوقه كذا في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
جانه الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
وللاعتق والمساكنه الثانية اذا اعتق الموهبة الموهبة الموهبة الموهبة الموهبة

اسم الزكاة قال لا بد من معنى جويبه والزياحه عليه تعرف بالسنة وما يدله الخلد
ان قلنا انما يحجب بها في اصل الجوب دون مسائل اختلاف وان قلنا ليست
محبلة كانت فيها مشتمله الامر المطلق انه موقوف على البيان عند بعض
الشافعية ذكره الشرحي له وهو فاسد جدا فانهم يوافقون على اصل
الجوب وقوله تعالى واتوا حقه يوم حصاد وانقضاء الربيع على ان
الزكاة في بقعة وهي باله الايمان فلذلك كما ورد عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لما بعث معاذ الى اليمن انك تأتي قوم من اهل الصحا فادعهم
الى شهادة ان لا اله الا الله واتى رسول الله فانهم اطاعوا لذلك فاعلم
ان الله امتحن عليهم حسن صوابك في كل يوم وليلة وانهم اطاعوا لذلك
فاعلم ان الله امتحن عليهم صبره وتوحد من قولهم من اعتبهم فقد
الغفولهم فانهم اطاعوا لذلك فاعلم انهم اطاعوا واتى دعوى للظلم
فانتهى ليس بذلك ومن الله حجاب رواه الجماعة كلهم وعن يونس بن
اصبغ قال لا رسول الله صلى الله عليه وسلم من صاحب كبر
وبروك صاحب ذهب والفضة لا يودى من هذا كنهه الا سمع عليه في دار
جنته فيقول يا رب عني ما احببته وحببته حتى يحكم الله بين عباده
في يوم كان مقداره خمسين الف سنة ثم يركب سيده اما الى الجنة واما الى
النار وامن صاحب ابل لا يودى زكاتها الا يطرحها امعاء ووبرها وروى
ما كانت تسير عليه كلما مضى عليه اخبره ردف عليه او لها حتى يحكم الله بين
عباده في يوم كان مقداره خمسين الف سنة ثم يركب سيده اما الى الجنة
واما الى النار وامن صاحب عتم لا يودى زكاتها الا يطرحها امعاء
وقروها وروى ما كانت تظاها باطلاها ونسختها بقر ونمل ليس فيها عصا
والجناح كما مضى عليه اخبره ردف عليه او لها حتى يحكم الله بين عباده
في يوم كان مقداره خمسين الف سنة ثم يركب سيده اما الى الجنة
واما الى النار فاعلموا ان رسول الله لا يحل ثلث في ليل احرق في ليل
سور وثلث وذل فاما النبي له اجرهما لوجله يحق في سبيل الله وفيها

١٢٢
له ولم يبعث شيئا في بطونها الا لئلا لله الا اجر او لورعها في مخرجها فاكمل في
شئ الا لئلا لله الا بها اجر او لوساها من اي شيء كان له بقدر طرفة بعينها في
بطونها اجر حتى في الاجابة اهلها وارادها ولوا مسند سورا او سورتين
كتب له بكل خطورة خطوه اجر وما الذي يحيى له سفره من اجل محبة ما اكله
وعلا ولا يسي حتى ظن بورها وبطونها في عشرين او ميسرها والتي هي عليه يورد
فالولاء اجر رسول الله صلى الله عليه وسلم اقول الله على هذا شيئا الا هذه الآية الكريمة
التي هي في محل مسئلة في حديثه ومن جعل مثله اذن سئل يوم رآه من
واحد حديث اخر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من اذنا الله ما لا يورثه من ثوبه لم يورثه من ثوبه مثل له يوم القيمة ثوبا
اقرع له زيبسان في طوفه يوم القيمة ما جدد به من ثوبه يعني ثوبه في يوم
يقول انا ما انا نكركم تلا قوله تعالى ولا تحسبن الذين يحولون بها
انهم الامن فضله الاية رآه البخاري وحديث اخر عن عمر بن الخطاب رضي
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما يارز الناس فاناؤه دخل
فلا يرسول الله ما الخان قال ان فوسن بالله ولا يكتنه وكذا به لبقائه
ورسوله وتوسن قال في رسول الله ما الاسماء قال لا لاسم ان اتعد الله
لا تشرك به شيئا وفيهم الصلوة المكتوبة وورد في الزكوة المزمومة وتصوم
شهر رمضان قال في رسول الله ما الاحسان قال ان تعبد الله كأنك تراه فان
لم تكن تراه فانه نواك قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم الساعية علمها على
من السابا ولكن ساجدك عن سراطها اذا اولف الامة ربه اولف من سراطها
واذا كانت كجافة العروة ورس الناس فقال عن سراطها في عرس من العروة علمها
الا لله ثم لا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان له عنده علم الساعة وينزل
الغيث ويعلم ما في الارحام اقول عليه خير ولا ثم ادبر الرجل ففهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم ردوا على الرجل قال خذوا ليس يورثه فلا يورثه فلا يورثه
الله صلى الله عليه وسلم هذا جيزيل جال العلم الناس ومنهم انفقوا على اخراجهم وذكروا
الواجب احسن من عبادة الله عز وجل فكانوا يكرهون الايمان في علم بطالب

الدنيا لم يخطبه والمستحق عندهم لا يكون محققا ولا حسنا ولو كان منقطعاً عن الارض
 عندها وهو قول النجاشي اهل العلم لا يسيب الحسن فانه جليل القدر لا يوسله الا هذا ما ذكره
 الحنابلة وروى ابن عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه في ملكه الفطر نصف صاع
 من حنظل او صاع من تمر واه الذرة فطين من رواية سلمان بن موسى الملقب بالاسد
 الذي روى له مسلم في صحيحه وقال لكلكم ابو عبد الله عنه انه قال في قسط الخبز
 وسلم ذلك في مسند اهل الصحيحين وعن عاصم بن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صاع من بر او صاع من تمر واه الذرة فطين ولو لم يسلط الله على فرض رسول الله صلى
 الفطر على الصنفين والكر والعبد والحر والافرى نصف صاع من بر او صاع من تمر
 او صاع من الحنظل فذلك على كل اداء وسع الله عليه فاصحوا واعطوا صاعاً من
 بر ويصعد البر وجعلوا النظر بر عليه فانه اخذوا في قنارته اربعة اشهر
 من تمر واه نصف صاع من حنظل ومن الخطبة نصف ذاك وهو الخبز نصف صاع
 كل واحد من الخطبة نصف صاع فكم بعد ذلك الخطبة بمثلها من التمر والسبعون قال
 الخطبة على ذلك ان كان بعد ذاك الخطبة صاعاً من التمر والسبعون يكون من الخطبة
 نصف ذلك ونصف الخبز اليه في كل سنة انما الزيادة في الخبز والافرى العن من رسول
 نصف العن من التمر والسبعون في كل سنة يكون هذا الذي ذكره في كل سنة من
 وكان العن من البر لو كان صاعاً لما زاد على من الخنظل والاسد وعن عاصم
 رسول الله صلى الله عليه واله اوهام المساكين وروى في مسند فضيلة ذاك ولا خلاف في ذلك
 فيه ومما ارضى ما ذكرناه من الاجازة في الحديث الواضحة في كل سنة في كل سنة
 وما زاد النجاشي في رواية الخلف من اهل العلم الذين ذكرناه في اول الفصل وقيل الراوي
 سهواً والحنث وهو قوله او صاع من بر واه الخبز وهو قوله عن كل اثنين ذكراً
 حرم وذالك لما كان من اهل البيت ابا بكر وعمر وعثمان وعلي بن ابي طالب
 ابن عبد الله وعائشة واهل بيته واهل بيته وهو عاصم بن علي بن ابي طالب
 فلا بد في روايته من اوجه روايته الحسن عن علي بن ابي طالب في الحديث في مسند
 جواد في كل صاع من البر او صاع من الخنظل والافرى في الحديث في مسند
 هذا الحديث في الحديث في مسند جواد في كل صاع من البر او صاع من الخنظل والافرى في الحديث في مسند

ولا خلاف في كل صاع من خنظل والافرى في الحديث في مسند جواد في كل صاع من البر او صاع من الخنظل والافرى في الحديث في مسند
 لانه يروي في رواية النجاشي في الحديث في مسند جواد في كل صاع من البر او صاع من الخنظل والافرى في الحديث في مسند
 وكل واحد من الخطبة نصف صاع فكم بعد ذلك الخطبة بمثلها من التمر والسبعون قال
 الخطبة على ذلك ان كان بعد ذاك الخطبة صاعاً من التمر والسبعون يكون من الخطبة
 نصف ذلك ونصف الخبز اليه في كل سنة انما الزيادة في الخبز والافرى العن من رسول
 نصف العن من التمر والسبعون في كل سنة يكون هذا الذي ذكره في كل سنة من
 وكان العن من البر لو كان صاعاً لما زاد على من الخنظل والاسد وعن عاصم
 رسول الله صلى الله عليه واله اوهام المساكين وروى في مسند فضيلة ذاك ولا خلاف في ذلك
 فيه ومما ارضى ما ذكرناه من الاجازة في الحديث الواضحة في كل سنة في كل سنة
 وما زاد النجاشي في رواية الخلف من اهل العلم الذين ذكرناه في اول الفصل وقيل الراوي
 سهواً والحنث وهو قوله او صاع من بر واه الخبز وهو قوله عن كل اثنين ذكراً
 حرم وذالك لما كان من اهل البيت ابا بكر وعمر وعثمان وعلي بن ابي طالب
 ابن عبد الله وعائشة واهل بيته واهل بيته وهو عاصم بن علي بن ابي طالب
 فلا بد في روايته من اوجه روايته الحسن عن علي بن ابي طالب في الحديث في مسند
 جواد في كل صاع من البر او صاع من الخنظل والافرى في الحديث في مسند
 هذا الحديث في الحديث في مسند جواد في كل صاع من البر او صاع من الخنظل والافرى في الحديث في مسند

وهو من جملة ما ذكره الزبير من ما فتحه اسما من الغيبة قبله جبارا ودر جبين
 والحباس فبذلك في الاولاد الغيبة التي هو اسفل من ذلك فبذلك هو اسم الزبير
 قوله **لما** يوسف وعمره اذ وقع مكانه الى اجل فغير الى نطفه فغير لسيد اعطاه
 وحرف الصفه فقولها حركه منصفه عصفها اي منصفه صالحة فبان انه على اوصافه
 او صفه في طمته فبان انه اوه او اسنه ولا اعاد عليه وهو قول الحسن انه في ذلك ليوسف وعمره
 عند الخصال **لما** دانا بن جعفر اخو الفان من اسمها او كان واحدا بويه او ابنه عنده فبان
 يوسف وعمره الكافي او عني وعبد الجعزي في خط اهل الرواية **لما** يوسف وعمره الكافي
 والوزري وابي يحيى ورواية عن علي حنفه انه الجعزي في الحنفه اذ افعها الى المذخورين فلم
 يعالجهم في انما بدلته اوجه الحنفه الى افعها بدلتها الزكاة ولم يعالجهم الى ان غلبه
 سلا او في يوسف ايجاز الا اذا بين ما يغفر والوجه الثاني في افعها اوجه السكك لم يجر
 حركه عليه ولم يظهره بل الغفر في اصل الفساد الا اذا بين انه فقير محزون والوجه الثالث
 اذا حركه وطول في المسوط فسله فاخبر انه فقير او كان نجبا الساج الغفر او كان عليه
 في الغفر وفي الغفر وكان يصنع صغره من ماله اليد والاسباح او كان في ربه وعمره
 وعمره اظهره في ربه فلا اعاد عليه عني في حنفه وعمره في اليونس ان صدق عطف
 انه مصروف بين الله من فانه يظن ان لم يكن ما كان عند الزبير **لما** الجعزي في
 الخطا ولم يجر في الفساد **لما** اظهره في افعها **لما** قوله في ان غلبه في بين الله
 عني ان لم يكن ما كان فليس عليهم لان الظن بجحان الاعتقاد والسله او في الزبير في الحقيقة
 فليكن في يوسف في السله في موضع الظن ولو في كما ذكرنا من بان غيبا وعبد عني او
لما اسمها او مولاه او ذميا او حريشا او احدا المولودين والوالدين او احدا الزوجين سقط
 الزكاة عند علي حنفه وعمره عني يوسف لا سقط وان ظهر انه عليه او كان الجعزي
 افعها او في ابن جعفر عن علي حنفه عني في الوالدين والوالد والزوج وفي الخطا
 والذرية وابقا ايضا والذين انه جعزي جوه في جحان الظن ان لا يصل وقا عليه اذا كان
 مستأثرا في جاز او في يوسف عن علي حنفه في جحان البوامة انه لا يجوز ان لا يصل الجعزي
 ليس هو امره لا في الجعزي في خطه او في الحنفه ان ظهر انه ان جعزيا او مستأثرا لا يجوز
 بالاجماع وورد في انما في الوالدين في جحان الساعية ان دفع في فقير وطول عني اسبع

ل

ولا عند الحنفية وان عاين له وادله وان عاين له في الدافع هو الاسم ان يرضى من اولاد الوالدين
 الدافع وادله وان عاين له ان كان له ارجح من بن جعفر او في دله فان عاين له في بن جعفر
 الزكاة **لما** يوسف وعمره اذ وقع مكانه الى اجل فغير الى نطفه فغير لسيد اعطاه
 انما **لما** يوسف وعمره اذ وقع مكانه الى اجل فغير الى نطفه فغير لسيد اعطاه
 الذي فوصا به كان نجبا او ولد للزكاة في فانه كان نجبا او ولد للزكاة في فانه كان نجبا
 ثم ظهره في خطه واذا دفع الى بن جعفر في غير مستحقه ولا جعزيا **لما** يوسف وعمره
 الاول **لما** الجعزي في خطه او في بن جعفر في غير مستحقه ولا جعزيا **لما** يوسف وعمره
 يتصرف بها فوضعه في الجعزي في غير مستحقه ولا جعزيا **لما** يوسف وعمره
 اورد في حصته الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بن جعفر في غير مستحقه ولا جعزيا
 كماله ان يكون لك فوضعه في الجعزي في غير مستحقه ولا جعزيا **لما** يوسف وعمره
 والنقل الى الجعزي في غير مستحقه ولا جعزيا **لما** يوسف وعمره
 والنقل الى الجعزي في غير مستحقه ولا جعزيا **لما** يوسف وعمره
 رجل ليدفعها الى الفقير او مستحقه في الجعزي **لما** يوسف وعمره
 عليه السلام **لما** الجعزي في غير مستحقه ولا جعزيا **لما** يوسف وعمره
 فابحسوا في بن جعفر في غير مستحقه ولا جعزيا **لما** يوسف وعمره
 بصدقه فوضعه في بن جعفر في غير مستحقه ولا جعزيا **لما** يوسف وعمره
 الجعزي في بن جعفر في غير مستحقه ولا جعزيا **لما** يوسف وعمره
 بصدقه في بن جعفر في غير مستحقه ولا جعزيا **لما** يوسف وعمره
 فقد قيل انما السلار في لعله انما مستحقه **لما** يوسف وعمره
 به ان في انما السلار في لعله انما مستحقه **لما** يوسف وعمره
 لابن جعفر **لما** يوسف وعمره **لما** يوسف وعمره
لما يوسف وعمره **لما** يوسف وعمره
 ولا في بن جعفر في غير مستحقه ولا جعزيا **لما** يوسف وعمره
 التي فوضها **لما** يوسف وعمره **لما** يوسف وعمره
 الاجرا اعطيت حركه وقد ذكرناه قبله **لما** يوسف وعمره

تلك السنة وفي رواية عن سماعه عن علي بن يوسف وفي رواية هشام عن علي بن يوسف
 ان اذ كان كسر السنة عن والافلاو الذكبح وبقى في يوم في جمل العشر من تلك
 التام والمضي عليه ذكر ذلك في البدائع والمخطوط والوبري وفي التوركي
 عن علي بن يوسف ان كان جميعا في نصف السنة او الثلثا يجب عليه الزكاة
 والافلاو في الاسراء عند رفر والسما في اذا حزن وقت منافع او يوما
 في رمضان لا بد منه صلوة ذل الوقت ولا صوم ذل اليوم ومنه هنا
 استحصل قوله في الحساب وعن علي بن حنيفة انه اذا بلغ نحونا الى اخيه
 لوهم انه رواية عنه وقد ذكرنا عن صاحب البدائع وغيره انه لا خلاف
 فيه واجاب بقولهم في الحساب عن احداهم انها عريضة ان
 المراد بالصدقة النفقة وبويل هذا التأويل انه اصاب في الكل لا يجمع
 المالية النفقة هي التي يملك جميع المال دون الزكاة قلت ~~هذا تفصيل~~
 هذا فيه تفصيل عندهم فانه لو لم يخرج زكاة حتى مضت سنة يجوز ان
 لا يبيع من المال على بيعه بركة زكاة ولكن الدين امام زكاة معنى فليتركه له
 المراد بالزكاة التسمية بالبخاء لان الزكاة هي الزيادة وهي المخرقة والصدقة
 هي النفقة لقوله عليه السلام فقه المراءى عني الله صدقة له عليه السلام
 في حديث سعد بن ابى السرحان عن نفي نفيها وجه الله الا وجب بها
 حتى لم يجز له امتلاكه وهذا المراد من الزكاة زكاة المطرم هو بعض
 ما يملك فانه لا يجب الزكاة فيه على المذهب عندهم ذكره النووي في
 شرح المذهب فصار زكاة كحرية والعقل فانه لا يجب على الصبي والفقير المالك
 في كيفية الوجوب كل المخرج في عمره اليه الذي يصح عنده من مذهب علمنا
 انه على التراخي دون الفور بل عليه في كل عام فمن يدر ان يهلك او يصوم
 سبيل الله ان يهلك او يصوم يوم شهر سبيل او فدا بالندب واجب بطلان الامر
 وفي قضاء رمضان لا يقضي متى تساوى الزكاة والعسر وصدقه الفطر
 لا يقصر بغير طيبا بالناخير وما ان يعشها الى فقرا قرابته في الملة اخرى
 وقد ذكرنا من سجع عن اصحابنا انه على التراخي ولنا ما قال ابو عبد الله في الحساب

وابو بكر الرازي قال صا حبلى ليران وعليه عامة شياختا في المخطوط
 المعروف لا اذ اها في البدائع تنصق عليه الوجوب اذ لم يبق من عمره الا
 مقدار ما يوجبها فيه حتى لو كان في غير ادا التم وذكرنا في التوركي انه على الفور
 هنا ولكننا عن غيره فانه ذكر في السمع عن محمد بن من لم يذكر حتى حال عليه
 حول التم واسا وعنه ان من لم يدر زكاته لا يقبل شهادته وان لا يثبت له
 حوزة زكاة في المخطوط ومن احتال على اصحابنا ان يطلق الامر على الفور الامام
 ابو منصور الما يورد في الميزان عنه لا يعقد فيه القول ولا التواخي
 الا بدليل لا يدر الامر وحق سبيله اصول الفقه وفي التوركي لم يذكر في ظاهر
 الرواية هل يجب وجوب ما وسعا او مضيا وذكره عند واه لا يصول
 عن علي بن يوسف وعنه انه يجب مضيا ولا يسعه الاخير وفي جامع الفقه
 وعن محمد بن علي الفوري وعنه اذا حال عليه حولان ولم يود التم ولا يقبل
 شهادته واذا وقف عليه الامام عزه وطا اليه به وفي المخطوط عن
 محمد بن احمد الزكاة من غير علة لا يقبل شهادته اطلق ولم يقبل نحو ابن
 وورق على مذهبه بين الزكاة والبر فكل الزكاة حتى الفقرا واية اياجه التخيير
 اضوارهم بخلاف الجوركي هشام عن علي بن يوسف انه يشعه الفاجر وفرف
 بها ورين الخ فكل اذا لم يخرج من حوزة ما في السنة من وفي التوركي
 لغو شهادته لا يثبت له بل يبعث في السنة الثانية او لا وليس في اخير الزكاة
 تعويتها لان جميع الموقوفات على اذاهما وفي التوركي لو وضع السائر من الميراث
 قيل يصح له ان يملكه او يورثه او يعطيه والعارية وقيل لا يصح وهو الصحيح ونوع
 الزكاة من الفقير لا يصح بل يورثه بعينه فان لم يورثها الى غيره وعبد
 السائر على الفور ويصير بالناخير بعد التمكن وبالله في قبل التمكن وفي
 ان لا يقبل من قولنا ان التمكن شرط الوجوب او شرط الضمان ان قلنا
 شرط الوجوب فلا زكاة وان قلنا شرط الضمان وقلنا الزكاة مستقلة
 بالله ولا زكاة وان قلنا مستقلة بالعين اسهل حتى الفقرا الى الفقير
 والله عن شرطه فكله حصو للمالك عنده ووجود من يعرفه الثالث

نفعه على المستاجر فما اذا استاجرته فنفقه الا الله وجهه الجنايا ولا ان الولاية
والولاية فاصرة فيها الا لا يملكه من اولها والاحوة الطيبين ولا ان في الجنايا والاحوة
اولها من غير ماله بما فاقه فاقا اعتبارا بها بنفقتها باطلا بالصدقة فمقتضى جديده
ولا ينفقه فلهما والاعيد بملكه على حقه فله دون وطعام وانما العبد الموقوف على اسيان
مجب بنفقه عليه دون نظره في الصريح ولا يركب عن ابن عمر ان كان يترك عن عبد الله
فالاول على الطمع ولو اركب عنها وعن ولادة النبا والذين هم في عباده تجاز استحقاق النعام
الا انه ودفعه عليه وعادة وعيد الجارة لا يحسن فله من عند ابوه له طعام والورث
والنحو والعين بخلافه الا ان في السحاب عند الشافعي وهو باطل العبد ورجل الزكاة
على الولي فلا يملك في ولا النواوي في بيع المذهب هل يجب على الولي ان يملك المولى فله
فان ادى المولى عنه ان يملكه يجب على المولى لا يجزيه نصف ماله وان قلنا على المولى عنه
ويعجز عنه فالعبد لا يجوز بيعه المولى في نفسه كالموتى فهو كالموتى في البيع
ولا يستدل بقوله عليه السبل هاكل جرد عبد فان عني على عني عن كقول رضى عن
ابن عمر عن كوفه تعالى اذا اتاكم اولاد الناس فممنون اليهم وهو ما اسير به كراهة
الموتى فممنون بهما على خيفه فممنون فانه لا يركب من السواج الى رتبة كراهة
من الزكاة في ملكه في حله الا في السيرة الصدقة واوجب علم من العبد الذي له صدقة
وطهر الى اياه من الزكاة وورثان صدقة الفطر يجب على عبد كذا من غير اعتبار
المالية حتى وجبت بسبب كراهة المولد ومن غير اعتبار الكراهة حتى لو كان عبد
طالع في يوم الفطر في صدقة فاذ اختلف السيد في موقوفه الى الثاني والثالث ان
بطل في الجارية الواحدة الصدقة الفطر عن عبيد الجارة لا يخلو عن غير واحدة صدق
في وقت واحد او من واحدة على الفطر عنه فان اختلف من بدله وصدقة الفطر من ماله
مع اختلاف السيد في ثلث الى الزكاة الدال على قيام مقام السيد لا يحل اجماع الزكاة والسبب
فان اقر او اعيد من يملكه لا يملك على ولده ما لو كان العبد على عبد على جارية
على جارية منها ما يحسنه من الروي وول الشافعي في الزوجه دون المهر كالملة
والسبعة والسبعة ولا يجب في الدار احاسين والسباغ انفاقا ويجب في البين وادبعة
وسببها وفي البسوط ولا يجب ان يولي يوسف لقول ابن خزيمة وفي الحديث الخلف

كما ذكر في الكتاب والاولى لا يملك لئلا يملك الصدقة بنحو على الولية دون الماله في ماله
في العبد المستل كقولهم ولا يملك لان اجماع الضيق بالفسق ولم يرد في ماله في ماله
الكامله لكل واحد وهو قول الشافعي واكسب المهر في ماله خلافا لغيره ولا
ان السيد اوصى فصار فصل بين رجلين في الزكاة لا يملك من العبد وهو كقولهم ولا يملك
لا يحسن على جديده غيره وعن الولي عنه من لا يملك من العبد ومن ينفقه السيد ان
لا يملك فطرته عند المهر ولا يملك اياه اوجهها عليه ولا يملك الجارية ولا يملك جارية عبد
على كل واحد منهم وطهره كاملا حتى لو كان له اياه على ماله صدق السيد عليه
واحد وهو خلافا للخص حيث لا يوجب عن كل جارية عبد اقول كذا في المهر
الفطره عن عبد له كذا وهو قول ابن عمر ومجاهد وسعيد بن جبير وقريش
عبد العترة والشمي والوريك واسين وداود وطهفة وقول الجيس وسعيد بن المسيب
والشافعي وابن خنبل لا يحسنه كذا في المهر والوريك الفطره في بيع المولى السيد لا يملك
ان عرفوا لا يرضى رسول الله صدقة الفطر على الناس من رمضان صداع من عمر او
صداع من شجر على كل جارية عبد فلو ان من المسلمين لا يملكه على يد المالك فليس له
للطاهر يردون الشرا في الفخيرة وان اعلم من يكون ويحرم على كل جارية عبد
ابن عباس عن النبي على المراء وصدقة الفطر على كل جارية عبد ولو كان يملكه
فالان فله في الحق بذكر احوال المراء ووجاهة القول في صدقة الفطر
في سنة واهل الحق في الحكم الذي لا يركب من قبل ابن عمر في كراهة الفطر
اوجه من الحكم او كقوله من المسلمين يعني لا يملك من الجارية ولا العبد فلو ان
فوجد في هذا الحديث لانه لا يملك شيئا فلو ان يدينه الله العبد وركب فيه من صدق
كراهة الحديث فلم يرد من المسلمين في صدقة الفطر ولا في شرا المراء ولا في
والاب عبد المالك بن عمر الذي ليس له رسول عنه من المسلمين في صدقة الفطر ولا في
ولم يرد من المسلمين في ولا المراء وركب ردة غير واحد يعني لا يركب المراء ولا يردونه
من المسلمين والمسيور عن عبيد الله السيد من المسلمين في صدقة الفطر ولا في شرا
عبيد الكافر كذا في عبد المكي الفطره والناوي عبيده وهو ما يركب في المراء
محالهم رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الناس ابناء الله في قوله وانه فان محسن وانه على الله

ان لا اله الا الله فخر لا اله الا الله عظيم من ماله وقضيه الاخلاص وحسنه
 علي الله فله الملكوت وله لا فائدين في ذنوب من الصالحين والركوة هذا اول الحديث
 قد من الله كافر المشركين للصلاة ومنعوا الركوة فلم يكونوا كما راى فلم يلق فيه
 دليل على خطيب القنار بالفرع وليس سئل انهم كذا راى بل كان فيه دليل على خطيب
 الكفار بالفرع وليس سئل انهم كذا راى بل كان فيه دليل على خطيب
 اذ الباقى لا يصلح لمرطبة منته الصلاة والزكاة ولا يباين بها من غيرها
 بالاجماع ما دام كافر ولا يبعد اسلامه لان جميع العبادات الواجبة عليه
 في حال كفره يسقط باسلامه عند من وجبها عليه فاما بقاها علمها
 لا في حال الكفر ولا بعد اسلامه بل في جميعها ليس من حال الى حال بل في جميعها
 لا يقبل تفرقه وعمل في كل واحد من جنس واحد ~~فولما قيل كقول الجاهل~~
 ونقل قال كذا من الخطابي واخطأ منه وبعده فهو من ان الحكماء والتابعين
 واجمعهم رواياته وافقوا ان ذلك الصلوة والصوم والحج لا يقبل تفرقه
 ومن كان عليه دين محط بماله ولا زكاة عليه وهو قول عثمان بن عفان وابن
 عباس وابن عمر وطاوس وعطاء وحسن وابراهيم وسليمان بن يساد
 والزهري وابن سيرين والنعري والليث بن سعد وان جسد الانسان يمتد
 في سبع المداينة التي هي العقل والحول ويقطعه اذا طرأ عليه ويستأنف
 القول بعد الامارة لا العمل بالدين في العروضة التي لا زكاة فيها ولا يمكن
 تصديق الذئب والفضة يمتد في الركبة عنها ولا يمتد ركوة للواشي والزرورع
 والتمار وركوب ابن حزم وشيخه والاهل في غاية المتألف وما يعلم عن
 احبيه كما لا يوافقون من كذا في حقيقته هذا بعينه في الجملة العشر
 في رزق النبي وان دور الركوة ~~انكاه عليه هو الذي ورد~~
 بقوله الكرم على ذلك في وجوب الزكاة في المال الصبي والمجنون وليس في شيء
 اقول العجايب عندهم عدم المنع وهو بعينه في معظم شيء من هذه النوازل في
 شيخ المهدي والمألف في انه يمنع وهو بعينه في القديم وفي اجزاء العراة
 من شبه الجبلة والمألف في منع في الاموال الباطنة كالذهب والفضة والعروض

ولا يمنعها في الاموال الباطنة وهي الماشي والزرورع والتمار والجبلة من غير
 كان الدين حلالا او حراما لا يسوي دين الاصيل ودين الله في حال كفره ولا
 المانع الا من المطالبة به من جهة العباد دون دين الله تعالى كالتور واللبايل
 وثقة الجاهل والزوجات قبل القضاء لعدم المطالبة من جهة العباد اما
 التدفد والقنار ودين الحج فلا يباين بها ولا يمنعها ولا يباين بها العباد
 والزوجات ولا يباين بها استقطاع بعض المال ولا يصير ديناً لمعنى الصلاة
 والدين المطالب به مثل دين المير والعمرة والعرض وضمان الاستقلال ونفقة
 الزوجة بعد القضاء ونفقة الجارية بعد القضاء اذ نفقة الجارية تصرف ديناً
 بالقضاء على هذه الرواية وذكر في كتاب النكاح ان نفقة المرأة لا يصير ديناً بالقضاء
 حتى يعقظ بعض المال للاستغناء عنها فعلى هذه الرواية لا يمنعها من جهة الزكاة
 كما قيل القضاء لا يمتد في اسلامه جوازه لان ما ذكر في النكاح محمول على ما اذا
 لم يدين الجاهل بالاستدانة ولا يصير ديناً بمعنى المال وما ذكره هذا محمول على
 اذا امر بالاستدانة ونصير ديناً وقيل القرض اذ في الاستدانة وهو
 اختيار الجاهل التمسك وما ذكر في النكاح محمول على ما اذا لم يستطع اقل الكوا
 من القول بالنفس او انفاذ ما ذكره هذا محمول على ما اذا طرأ على القرض بسقط
 بمضيقها ولا يدينها محمول على ما اذا قصرت او بسقطت باي مدة كانت لا يملكها الا
 اضلالاً فاذا جاز في القرض وقدرها المأصل بالبرورع وخارج القرض
 المستطيل ولا في القرض لم يصير ديناً باعتبار ما معي للمطالبة بعد القضاء
 متوجه عليه على الاستمرار والخروج له الى المال فقام المطالبة بالبرورع الذي
 فاسمه الدين للرجل في ذنوبه الغورع كما في الخبر لكن يرد عليه ما قيل القضاء
 فان المطالبة فيه منجوزة يستمر القضاء لان يقال القرض بها الكا وذن القرض
 بالبرورع الاخير والقضاء في كذا وكذا نفقة العبد لا يسقط بالناحية وبعد
 القضاء على الكافر في الخطوط من المراء يمنع من جلا ولا وقيل المحل
 لا يمنع من المحل وقيل كان الزورع على محرم قضائه بمنع والاعلام
 اذ لا يورث في رعيه ودين العشر ولا يخرج الفاع وغيره العشر في دين الزكاة

في كل واحد من هذه الامور ما ذكره
 في كل واحد من هذه الامور ما ذكره
 في كل واحد من هذه الامور ما ذكره

عن كل حرف الدنيا قالوا لو يكن في العاقبة المسألة مستكناه جلا قال الحاشي ارس
يدخل اليه من يابه ولا ينزعه كخفقه فانه قال عن كل حرف وعيد ذكر اواني
صفيرا وادبها معا فوضعه عليها ولا يباي دليل يخرج الناس عنها وكل واحد
مفروض عليه فان قالوا بقوله عن نحو نذرة الدار قطعي عن عواين عن رضو
ولم يصح في حديثي صفير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقه العوفي عن علي بن زيد
صفيرا وكبر وهو امثل من الاول فحصل على معنى عن الصدقة في هذا الحديث
ان انحر كان نحوهما عن ذنب الصفير وعيد ولو كان جلا واما السنته جارية بذلك
اسم ولا سدقته وهذا الجاع ولا بعد دخل ان الطاهره وقول الحاشي وروشاذا
والعنى والحق لا عن كرم عليه الصدقة لا على من كرم الصدقة وقال الحاشي
يجب على الموسر وهو ان يصابعا فاضاع عن قوله وقول من يذنبه نصفه الله العبد
ونومه وان فضل بعض صاع لزمه اخرجه في صحيح الوجه من ولو كان نصفه كغير
امام اكبر من قول الصاع عدا عن سكنه وعبد الكرم قالوا في انظر في كتب
الاصحاب كرام اذن وذن لا يرد مع وجه النظر بالانوار في الحديث كرامة الله
صغوا في وجه صدقة العوفي عن جهم بن الفضل والقول من عواين من عواين
نصارى القول بخلاف الزكاة فخصوا الذين انفقوا في الصدقة كقولهم انما في الزكاة مع
ان جاع من الهبة ايضا السلف قالوا لم يجمع في الزكاة ولم يسمها للهبة في الفطر وهذا
حلف ومثل قول الحاشي قالوا لا يجوز وعيها قال ابن العربي في غرر الحقايق الاحاديث السهلة
في حيف قوله فان الفطر زكاة فعليه ولا امر رسول الله باحتسابه من بل لم يعطها
له وقد علموا انما الصدقة عن ظاهري وليد الحق يقول رواه البخاري ومسلم فاذا لم
يلزم عينا كيف يجوز دفع الصدقة وحديثه عليه لا يعارض الاحاديث الصحيحة ولا الاصول
القوية وجزم بها عما من حال فاحصا عن قول الحاشي وبوجه لا اصل له في السمع ولم يرد
به انوار ولا ظواهر مما جازي حديثه عليه اما عنيك فتزكوا لله وما افقرتم وبرد الله
النار والعطش في سنده النعمان بن اسحاق قالوا لا يخفى وهو الذي ذكره في بعض صواع
من بر وفرد نوع مع ما اصله بغيره احاديث فحصل على ان الجارية في الجار والصدقة
على الفقير من ضرورة يعلم بان الله لا يرضى عنه ما لا يوافق كماله عن قوله صاع ولا بعد

اخراج الصاع عن نفسه واداء المرفوضه من شرط عنه وسبح خاتم العبد في فطرته بحمد
 اسم الجبروت وليا معرفة ذنبها فالملك لا اداءه ولا اداء ولا خطا ولا عدا
 عن التخليد في الزكاة ثم الصدقة على ثلثة انواع اربع لا يجوز فيه الا التخليد ولا جله
 كالنكاح جازا السيد وقضا الصوم والصلوة وفيه يختلف فيه كصداقه الخ
 دى وليس الخمر من عالة وعذر يجوز في الاطعام الا اذاعة عندهم ولا يجوز
 الا التخليد في الاستيعا وفي غير استيعا شرطوا لها فلور لله ولهم
 فقصر القول على ما اعتمد على المسألة في مثل هذا اليوم وهذا الاطلاق في
 خلاف السامعي في استيراد اربعة وعشرين نقسا من اصداف النمانين وروى المسألة
 في الزكاة مع حنفية قوله وليا معرفة من يجر عليه وانما يخرج على الاربعين وليا العير
 الفقير وعلى السيد عن غيره من روى في قوله ولم يولد وعن الشافعي في قوله يجر
 على العبد يتجوز عنه سيد حتى لو لم يولد عنه سيد عن يدي عن نفسه ذل في الخط
 وعند المالكي ان العتي شرط والحد لا يسب الاكم يجر عليه والقفل والبلو ليس
 بشرط عداها وبه قال الشافعي والحنفي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 ومحمد وروى شرط الوحي في المولى **معرفة المولى** يعرف المولى بالان
 للكلام ومولوا كانه ذل في تحاقبه وروى في قوله **معرفة المولى**
 المولى بها **معرفة** فصل في معرفة الارواح **قوله** في العلقون نصف صاع من
 اودق اوسون اوزيب او صلح من كواشوق وقال ابو يوسف في ذل من كمل الشعر
 وهو رواية الحسن عن اخيه ولله ولله عن علي بن يوسف في خيف وفي رواية
 الحامد الصغرى ونصف صاع من برزخ برك الصلابة وعون الخطا وعان في
 عن علي بن طلال وابن مسعود وجابر بن عبد الله في هريرة وابن الزبير وابن عباس
 ومعوذ بن ابيان في برك الصلابة وسعد بن المسيب وعطاء بن جاهد وسعيد بن
 جببر وعمر بن عبد العزيز وطاوس والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 سلم بن عبد الرحمن بن عوف في رواية عبد الملك بن محمد الانباري والارزاعي والابوي
 وابن المبارك وعبد الله بن شداد ووصف في سعة الاطراف الفقير النجس الطاهر
 وهو في السم وسلم وعبد الرحمن بن القاسم ومحمد بن رافع ماله في النجس في النجس

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

عليه السلام
عياض بن عبد الله بن سعد بن سرح انه جازته ابو سعيد قال اخبرني عن علي بن محمد بن
صدام عن عمار بن اوس عن ابي اوطى عن ابي جعفر عمن قال ان الطعام في زمن علي بن محمد بن
مدين بن حنظلة وعنه قال اصحابنا من اوطى عن ابي جعفر عمن قال ان الطعام في زمن علي بن محمد بن
ومن جاب صاع من زبيب قبل ان يوزن في ميزان الخديعة في الخطه وعنه كما مضى
زكاة الفطر من بضعان صاعا من طعام او من شعير او اوطى عن ابي جعفر عمن قال ان
رواية عياض عن علي بن سعيد الخديري وعنه قال ائمة الخديري وعنه في سعيد انه علم
الخديري عن ابي عبد الله عمن قال ان عمار بن اوس عن ابي جعفر عمن قال ان
سنة خمس كفيه سبعين فما اتيقن او سئل رويها الساسي علم الخديري صاعا من طعام
وهو يروي في قوله ان ابي جعفر عمن قال ان عمار بن اوس عن ابي جعفر عمن قال ان
الرواية في ذلك لا اوجها في الفقه الا اوطى وقد عارض جازيت في صاعا من طعام
بني علي بن الصديق عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان
رواه من طريق روي له احمد بن ابي ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
اسما هو الفخر وعنه قال ان ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان
والرسل عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
الذي ذكره الفخر عن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان
لكل من يبيع في ذلك اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
ان يوزنه من زكاة الفطر عن عمار بن اوس عن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
عنه قال ان ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
ومن يبيع صاعا من شعير عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
بضعين في الخطه انما رويها احمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
عنه فلم يفيضها الا في ذلك اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
ثوب نصف صاع من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
ان يوزن في ذلك اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
يخرج ما اعيى في ذلك اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير

عن احمد بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
وفي الاخير وعنه قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
منقول عن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
فمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
نصف صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
والزبيب علم يرويها احمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
عليه السلام عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
الخديري علم يرويها احمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
ان كان في ذلك اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
للعمر هل في ذلك اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
عن موضوعه وعنه قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
الحسن والشعبى والوريك بن جعفر بن عبد الله بن جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
وذلك في السنة والوريك بن جعفر بن عبد الله بن جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
عن جعفر بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
لان الزبيب علم يرويها احمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
بسطوا الزباد ويوزن في ذلك اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
قال وهو في ذلك اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
سنة الف من ذلك اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
الخطه والذره علم يرويها احمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر
الصحيح وكان الفقيه ابو جعفر يقول اذا الفقه في ذبانه افضل لان الفقه اسير وافصح
الحاجه وما جعل تقاوا لا يوزن في ذلك اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
وفي ذلك اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير او اوطى صاعا من شعير
المسند وعنه قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر عمن قال ان علي بن محمد بن ابي جعفر

[illegible]

298

بالله المصطفى الذي علموا الاطهارية فانه لم يقسم وهو المراد العظماء الذين عرفوا
عبد البر بعلمه العلي في ان الكائنات كلها عند رسول الله صلوا الاطهار وان الكائنات
فيه اجماعة فواجبه بمقام من السبع والخمسين عيانا كان لم يدره من مولاه الخيرة
وبذلك يوحسبهم بالمدينة معروف ان الصالح العجيب احيى الموتى وعرف اوليكم كذا في
هذا القول **ص** ولم تخلفوا في ان الصالح العجيب ثابته اطلاقا كان يخبر عن اهل البيت
فيه ويشيرهم الى خارج المصارع رسول الله واخبر ان هذا المستودع ان قبله بالعلم وكان
اولا من تلك الكائنات لاخيه ولحقه الفلق وقد ورد في اياته تعالى يخبر عن هذا في فضل
الفضل من هذا السبع والمراد ان عند اهل الحروف وطول ولا تعد اهل الجحيم كني
العجيب ولما هو ذو قوة جوهرة فوطيخ للبحر الثاني من يوم العظماء رسول الله
عند الملك وبه قال الملك الخامس ولين بطور فين الماخرون والوقوف والست ولين وبه
من المالية وداود وحيي ابيه والد له الشا في سبناذ ورأيه لا يعرفه الناس في مصر
في كبريت عيسى بن بطليموس من اهل المظفر وهو المورث واشي ورأيه من اهلها
ظاهرا ورايه عنه وقال ابن خنفي في الحي ومثله جوهرة من طلع البحر الثاني عند ابي
ابيض الشمس ووثق هو صلوات الله فين اقبل طلع البحر الثاني في غلبه في قوله
بعد ليل فضل الشمس واسم جده فليس عليه ومنه لا والوا اسم يسميه ابن ابي رويد في علم
رعاة العظماء من العلم انما يحيط بطلع الشمس كمال العظماء ابن العربي ومعه كبريت
وداواك وطلع الشمس ولا وجه له في الواو هو ان ليله العظماء يستمن من رضوان
بل هو من ثلثه في رايه اهل اوله اوله وله علة من رضوان بل هو اوله فيقول ان في المظفر
انما هو لي رضوان لا سؤال ولا في المظفر باصل الصبر وذلك في رايه وطلع الشمس من اخبر
وكن من طلع البحر الخيرة هو في المظفر الذي يسميه بعد رضوان ولما الذي كان قبله الليل
فكان في حبه رضوان وطلع رضوان انما يكون تبعه كان انصروم صابر رضوانا ولم يست
الليلة الثانية في الليل ليست من حرمه وعلقه في الموصف في المظفر باخا في عماله
والله الخيرة في المظفر لم يدره في ليله الصبر في البحر هذا قوله من معنى المظفر لا يوم
المظفر ليس موضع للصوم فاحر في ان رايه في **ص** جوابه قبل هذا اليوم ان يعين
كل يوم قبله ومثل ذلك الليلة لم يكن صومه اهل فافترقا ولا لانه احصاه عند بايع

Süleymaniye U. Kütüphanesi
 KİTAP *Hasan Ali Rıza*
 Yazarın Adı
 Tak Rapor No 198



ع

199

٢١

عبدالله بن محمد بن عبد الله
مطهری الحنفی

الجزء الأول مع من الغاية في شرح الهداية

لغاضي الغياض شمس الدين السروجي الحنفی

رحمہ اللہ تعالیٰ

اسرار علی علی
الطی
فی السان لرحمہ اللہ

ملكه الفقير الى الغنى

سعد علی
علی احمد
خاوند و علی احمد
احمد علی احمد

وہ المعروف فاضل زادہ محمد اسد علی رضا علیہ السلام

حکیم الفسق رحمہ اللہ
عبدالہ بن ابی جابر بن عبد
علی



Sjölymanvård
 1799

بسم الله الرحمن الرحيم رت يسر
باب الظهار في الصالح والمغرب
يقال ظاهر من امراته وظاهر وظاهر وظاهر وظاهر
كل ذلك اذا مال لامراته انت على كظها حتى الظاهر قوله
عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غني فمحم كافي ظهر القلب
وظهر الغيب وظاهره اذا اعانته وظاهر من ثوبين ودرعين
اذا لبس احدهما فوق الاخر وقد تقدم في الحج وانما عدى من
وان كان ظاهر متعديا مثل كارت زيدا لانهم كانوا اذ اظهر
المراه اجتنبوا وتباعدا منها كما في الابل ومعناه في
احكام ابن شداد وفي المحيط والمنافع الظاهر في اللغة مقابلة
الظهر بالظهر والرجل والمراه اذا كان بينهما شجنا يدبر كل
واحد منهما ظهره الى الآخر وفي مبسوط الطوسي الامامي
سمي ظهرا اشتقاقا من الظهر وخص به دون البطن والفرج
والفخذ لان كل منهما مركب ظهرا فلما كانت الزوجة تركب
وبغشي شبهت بذلك والمعنى ركوبك على محرم كركوب امي
ظهرا وفي جامع الاصول اصله انهم ارادوا انت على كظ
امي يعني كحما عنها فكنوا عن البطن بالظهر لانه عمود البطن والمجاريه
وقيل ان اتيان المرأة من ظهرها كان محرما عندهم فيقصد المطلق
التقليد في تحريم امراته فيشبهها بالظهر ثم لم يفتنع بذلك
حتى يجعلها كظهر امه وفي المعنى كل مركوب ظهره كالفلان
له ظهرا اكان له مركوب محصنه لاجل الركوب على ظهرها في الغالب

فشبهوا الزوجة بذلك قوله ولا مال
الرجل لامراته انت على كظها حتى قد حرمت عليه لا يحل له
وطيها ولا مستها ولا تقبلها حتى يكفر عن طهره والمراد
مستها بشهوه وتقبلها بشهوه ذكر في الكشف ونظر
الى ظهرها وبطنها وكذا في الروضه والعيون وفي المحيط
والخزانة قوله انت مكي كظها امي وعدي كظها امي ومع كظها
امي او انما منك مظنة او ظاهرت كلها صريح في الظهار والاصل
فيه قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي
الى الله والله سميع عليم كما ان الله سمع بصير الذين يظهرون منكم
من نسائهم ما هن امهاتكم ان امهاتكم الا الله ولدنهم وانهم
ليقولون منكرا من القول وزورا وان الله لعفو غفور والذين
يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتكره رقبته من قبل
ان يتماسا الاية والزور الكذب وقال تعالى وما جعل الزنا
واللواط نظيرا منهن امهاتكم فان قلتم فقد قال الله تعالى
وازواجه امهاتكم وقال تعالى واما انكم الا اني ارضعكم فكيف
الجمع بينهما وبين قوله تعالى ان امهاتكم الا الله ولدنهم
قلتم عنه جوابا بان احدهما ان القرآن كله كشي واحد
يروى ذلك عن علي رضي الله عنه كانه قيل ان امهاتكم الا الله
ولدنهم وازواجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وامهات
الرضاعه والجواب الثاني ان ازواجه عليه السلام وامهات
الرضاع امهات حكيه والوالدات امهات حقيقيه فلا منافاه

شبه ثوب الكفارة العزم على الوطى وشرطه الطهارة ولا بد
للكفارة من الزنب ويحقق الطهارة كسب وجوب الطهارة
هو العزم على الصلوة وشرطه الحدث قلد اذا كان
الحكم سبب وشرط يتكرر الحكم يتكرر سببه دون تكرار شرطه
وهنا الامر بالعكس فان الكفارة تتكرر بتكرار الطهارة دون تكرار
العزم على الوطى وهذا مشكل على قول صاحب المحيط وليس الطهارة
في الشرطية كالحدث فان وجوب الطهارة لا يتكرر بتكرار
الحدث قال وحكمه انه لا يحل له وطئها بتكاح ولا يملك
يمين ولا بعد زوج اخر حتى يكفر لان حرمة موته لا ترتفع
الا بالتكفير وفي المبسوط لكن بمجرد العزم على الوطى لا يبرأ
الكفارة عندها حتى لو ابانها بعد هذا او مات او مات لا
جب الكفارة قلد وهذا دليل على ان الكفارة غير
واجبة عندنا لا بالطهارة ولا بالعود اذ لو وجبت لما سقطت
بل موجب الطهارة بثبوت الجرم فاذا اراد رقة فلا بد من
الكفارة لرفع الحرمة حتى لو لم يرد ذلك ولم يطلب الزمان الوطى
لا يجب عليه الكفارة اصلا قال الشيخ ابو بكر الرازي
في احكام القرآن له قال ان اردت ان تستنجح وطئها بالركن
جرمته على نفسك فلا تطاها حتى تكفر لان الكفارة واجبة ل
هي شرط رفع الجرم لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ
بالله من الشيطان الرجيم يعني فقدم الاستعاذة قبل القراءة
وقد قلنا ان الطهارة لا توجب الكفارة وانما توجب تحريما ترتفع

بالكفارة حتى لو لم يرد وطئها فلا كفارة عليه فان كانت
فلا كفارة عليه اذ كان حكم الطهارة ايجاب الجرم فقط موقفا بآ
الكفارة وفي النسخة يبع ان رضوان يكون مجزئ عنه ولا عزم
على وطئها لم يجب عليه كفارة ولو عزم على وطئها ثم تركه لاجب
عليه الكفارة وكذا لو مات احدهما وهو قول الثوري وفي
النسخة المالكية على القول ان العود للوطى تكون الكفارة بتنجح
الوطى ولا يجب بمنزله من اراد ان يصل فلا يصل له قدّم
لها طهارة فان اثبت عزمه عن ذلك لم يجب عليه طهارة وكذا
المظاهر وجب عليه ان يقدم الكفارة كما تقدم المنفل الطهارة
وفي المعنى ان الكفارة لا يجب بمجرد الطهارة فاذا مات او مات
او فارقها فلا كفارة عليه هذا قول عطاء والحسن والخوي لا وادع
والثوري وقد ذكرناه ومالك في الصحيح وان عبيد وقال
طاهر ومجاهد والسعبي والزهري وقناده ومالك في قول يجب
بنفس الطهارة واختلف اهل العلم في قوله تعالى ثم يعودون لما
قالوا ان العود ما هو فنقول فيه مذهب تسعة المذهب
الاول مذهبنا ومن قال بقولنا وهو العزم على اياحه
الوطى الذي حرّمه على نفسه واللام بمعنى الى وهو مذهب من
ذكرنا في مسئلة الكفارة والمذهب الثاني انه اذا اراد الوطى
واجتمع عليه فقد تحققت العود ووجب بها الكفارة ولا يسقط
الكفارة وان مات او طلقها ذكره مالك في موطنه وحكي ان رشد
في المقدمات قولاً له وذكر ابن حزم انه رواه اسهب عنه والمذهب

الثالث ارادة الوطى مع استدامة العصمة قال اجمع
على الوطى دون استدامة العصمة لم يحجب الكفارة وان استدام
عصمتها ولم يجمع على الوطى لم يحجب الكفارة ولو كفر لا يجزى به
وهذا قول ملك في المدونة وعندنا جزيه وفي شرح مختصر
الكرخي للقندوري لو مات منه بالطلاق او تزوجت بغيره
وكفر صحح التكفير والمذهب الرابع العود الوطى نفسه
رواه عبد الوهاب عن ملك قال ابو الوليد في المقدمات
فعل هذا القول لأجزيه التكفير قبل الوطى واذا اجمع على الوطى
واستدامة العصمة فله ان يطأها قبل الكفارة مرة فاذا طأها
وجبت عليه الكفارة ان اراد الوطى بانه واستدامت العصمة
فان رجعت نيتته عن الوطى او ماتت او طلقها سقطت الكفارة
ما لم يطأها بانه وحوازي الوطى قبل التكفير مصادمه للقرآن
والمذهب الخامس العود ان تسكت عن طلاقها عقيب
الظهار في زمان يمكنه طلاقها ولم يطلقها وبه قال الشافعي
واصحابه وبعض الظاهرية والمذهب السادس ان
العود ان يعود فينكح بالظهار مرة ثانية ولا يجب عليه بالاول
شئ وجعل له وطئها وهو قول داود الا صلبها في الظاهر
واصحابه ونصحه ابن حزم وزيف بغيره المداهد بدوك
ذلك عن تكثير الاتحج وان العاليه والمذهب السابع
الكفارة يجب بنفس الظهار ولا اعتبار للعود وبه قال مجاهد
وغني والمذهب الثامن العود هو الوطى نفسه لكن

تقدم الكفارة عليه قال ابن بطال وهو قول مجاهد وهذا
المذهب يخالف المذهب الرابع في ان التكفير فيه قبل الوطى
وفي الرابع لا يجزى به قبل الوطى والمذهب التاسع
ذكر ابو الوليد في المقدمات عن ابن قتيبة ان العوده هي
العودة في الاسلام لانفس القول الظهار المذكر انوا يطأون
به في الجاهلية ويعذونه طلاقا وذكر ابن شداد
انه العود الى عادتهم في الجاهلية في تعاطي الظهار وهو قول
المورس وفي احكام القرآن للرازي قوله ما اراك الا قد
حرمت عليه يحتمل ان يريد جرمة الطلاق فيكون هذا الحكم
ما ما قبل نزول اية الظهار ولا يكون ذلك من حكم الجاهلية
لانه عليه السلام لا يعمل بحكم الجاهلية الا بنص صريح مقرر
وقوله ما اراك الا قد حرمت عليه اي ما اظن فلم يكن ذلك
جزئيا بالجرمة فلا سمح حينئذ لذلك في الآية وفي الحوازي
لما ورد في فعل عمل بذلك في صدر الاسلام ثم نسخ وقيل
لم يعمل به قال ابن حزم في المحلى قالت طائفة ان العود
هنا ارادة الوطى ولا ملزمة كان حتى يريد وطئها حينئذ
تلتزمه فان امتنع عن وطئها سقطت الكفارة وهكذا ابدا
وهو اشر قول مالك وروى عن عبد العزيز الماجشون وما
نعلم احد قال يقولوه وهي اسقط الاقوال وقالت طائفة
ان الظهار بوجوب نكح لا يرفع الكفارة ولو لم يطأها حتى
ماتت فلا كفارة عليه وسواء اراد في خلال ذلك وطئها اولا

يرد فان كان كذلك فلا كفارة عليه فان عاد وتزوجها عاد
حكم الظهار ولا يطأها حتى يكفر وهذا قول ابي حنيفة
قال والظهار قول كانوا يقولونه في الجاهلية فنهوا
عنه فكل من قال ذلك فقد عاد لما قال هذا قريب في السناد
من قول مالك لا يه حكم بالمأطل ولعب وكذب ظاهر لان
الذين قالوا ذلك في الاسلام لم ينفوا في الجاهلية قط
وذكر هذين القولين يعني عن الرد ظهور فسادهما ولا يها شرع
بالمأذن به الله وانهم لا يحفظان قبل ابي حنيفة ومالك قال
فلم يبق الا قولنا وهو ان يقول انت على كذا امر مرتين ولا
يكون العود للقول الا بالتكدير ولا يعقل في اللغة غير هذا
وهذا اجابات السنة قال كما روينا عن ام المؤمنين عائشة
ان حميلة امرأة اوس بن الصامت وكان به لم يكن اذا اشتد
به لم يمتدحها فأتى الله كفاة الظهار قال وهذا يقتضي
التكرار ولا بد ولا يصح في الظهار الا هذا الخبر وكل ما عداه
فناقض او مرسل واتما من روايه من لا خير فيه قل
انظر الى السفينة الجاهل المحتمل كيف نسب قول الامامين
الجليلين الذين هما ثلثا الاسلام الى البطلان واللغو والكذب
الظاهر والحكم في الدين بالمأذن به الله ولا يضر السحاب
رباج الكلاب واطباق الامه على تقليدها ولم يلتفتوا الى
الظاهرية ولا عدا ولا فتنهم قاذفاني الاجماع وفساد قول
الظاهرية غير خفي واكرر الحارثي وقال في العربية لما قالوا الى

فيما قالوا وفي بعض ما قالوا روايه المستحلي وفي بعض ما قالوا
روايه ابي الميثم وهذا اول لان الله تعالى لم يد على المكروه وقول
الزور وقال الصفا فبني في شرح البخاري لما قالوا الى
فيما قالوا وفي نقض ما قالوا كذا عند ابي ذر وهو يتز وعبد الشيخ
الى الحسن بعض العين وفي تفسير المهدوي يعودون لما كانوا عليه
من اجماع فحج ببرقده لاجل ما قالوا وقال الزجاج يعودون
لاراده اجماع من اجل ما قالوا وقال الفراء اللام بمعنى عن
اي يرجعون عن ما قالوا فرددون الوطى كقوله عليه السلام العايد
في هبته كالعائد في قباه اي الرجوع فيها فالعود الرجوع عن ذلك
لان الظهار يحرم فاذا قصد رفعه فقد عاد في ذلك ورجع عنه
والعود فعل ضد قوله الاول ومنه العائد في عثرته وهو
التارك لما وعد والعائد في قباه هو فاعل المنه عنه قال الله
تعالى ثم يعودون لما نهوا عنه والمظاهر يحرم للوطى على نفسه مانع
لها منه والعود فعله لا تكدير القول وقال ابو البقاء لما قالوا
للمول فيه والعود العزم لا تكدير القول لها وقال مكي قول
الظاهرية غلط وليس العود ان يعود الى ما قال ولا الى ما كان فيه
بدليل تسميتهم الاخر معاد اولم يكن فيها احد فيعود اليها وقال
قتاده ثم يعودون لما قالوا من التحريم بخلافه وكذا قال مجاهد
والفراء وهو لا اهل اللغة والعربية فقد قالوا خلاف قوله
وكذبوه فيما قال انه لا يعقل في اللغة غير هذا الذي هو تكدير
القول وقيل المعنى ثم يعودون لوطيهم وهو معنى القول اي لوطيهم

فيها الظاهر كشج البير وقيل لاسكان الممول فيها الظاهر واللام
على الاول متعلقة بتجريد رقبه وهو قول الاخفش وعلى الثاني بقول
ولان التجريم لما كان بالقول جعل التجريم قولاً لانه سببه وفي كيف
ثم يعودون لما قالوا يعني والدرجات عادت ان يقولوا هذا
القول المنكر فقطعوه بالاسلام ثم يعودون لمثله فكفار من عاد
ان تجز رقبه ثم تجز المطاهر منها ووجه اخر اريتم
يتداركون ما قالوا لان المتدارك لا امر بما يداله ومنه المثل
عاديث على ما افسد اى يدارك بالاصلاح والمعنى ان تدارك هذا
القول وتلا فيه ما يكفر حتى يرجع حالها كما كانت قبل الظاهر
ثالث وهو ان يراد مما قالوا ما جرموه على انفسهم بلفظ الظاهر
نزى للقول منزله الممول فيه قال ونحوه ما ذكرنا في قوله تعالى
ونزله ما يقول والزم ذلك على بطلان قول الظاهرية ايضا ان الظاهر
الاول اذ الموجب شرهما ولا كان فالثاني مثله فخلوا الاید عن التجريم
والكفار وهو تعطيل القرآن بنحو ما به من ذلك وقال اشعيل بن
اسحق القاضي المالكي لو كان المراد به ثم يلفظون بالظاهر مرة اخرى
لما وقع بعده فتحج رقبه من قبل ان يتجاسا ومزاده والله اعلم
اذالم يوجبها اذالم يوجبها الاول مع كونه منكرا من القول وزوا
لا يوجبها الثاني لانه اعاده لغیر الموجب وقال ابو الوليد في
المقدمات قول الظاهرية ايش الاقوال في الفساد لبعده من النظر
وخلافه لا اثر في حديث عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان رجلاً ظاهراً من امرائه ثم واقعها الحديث على ما ياتي

رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال احمد حسن
عرب صحيح قال المنذر جاهل ثقات وسامع بعضهم من بعض
وعكرمة اجهل به البخاري في غير موضع وليس فيه تكرير لفظ الظاهر
ولا في غير فقل قوله وليس في الظاهر الا هذا الخبر وحده وكل ما
عداه فساداً الى اخره وحديثه الذي يتعلق به انفرد به ابو داود
وهو من روايه محمد بن الفضل ابن النعمان السدوسي المعروف بعارم
قال ابن حبان اختلط في اخر عمره فكان لا يدرك ما يحدث به فبوت
المنكير الكبري روايته فلا يحتج به الا بعد البيان وقال ابو بكر
العربي لم يحتج في الظاهر بخبر مع ان مذهبه خلاف اجماع السلف
بلغت اليه وفي طريقه الاخرى اسعيل بن موسى الفزاري وكان عالماً
في التشيع وقال ابن عدي قد احتمله الناس وقال النسائي هو
كوفي ليس به باس وقد ذكر ابو بكر بن العوام انه لا يحتج وليس حديثه
مما يحكم بصحته مع ان قول الراوي وكان اذا اشتد به لمه ظاهراً ليس
فيه ما يدل على انه لا يصير مظاهراً اذا قال انت على كذا امر حتى يقول
مرتين وقال السرخسي قول داود ضعيف لان ذلك لو كان مراداً
لما لم يعودون لما قالوا قلت حرف الحرف في العودية كالمعنى ولا فرق
ولهذا لم اجدا من المحققين ذكر هذا السؤال على الظاهرية قال
ابو الوليد في المقدمات واما قول الشافعي انه متى ظاهراً ولم يطلها
منفصلاً بظاهره فقد وجبت عليه الكفار لوجود العودية هو قول
فاسد يدل على فساد القرآن واللغة على ان اصحابه يدعون انه علم

اللغة ان الله تعالى قال ثم يعودون لما قالوا ثم للتراخي عند جميع
اهل اللغة لا خلاف بينهم في ان الرجل اذا قال لقيت زيدا ثم عزم ان
المفهوم من قوله لقيت زيدا بعد لقا زيدا بزمان متراخ والعصمة انفصل
بالظها فكيف يصح ان يقال لم يكون كذا لم يزل كائنا من احوال وقوله
خطا من وجه اخر وهو انه اوجب عليه الكفارة بتركه الطلاق فيكون
معنى قوله تعالى على مذهبه ثم يعودون يعني لم يطلقوا ولم يعودون
اساب ولم يطلقوا في فلو صح ما قال كان الاجاب نفيا والنفى احكاما
وهو محال وقوله ايضا خطا من وجه ثالث وهو ان قوله تعالى لم يعودون
لما قالوا اوجب ان يحدث منهم شيء لم يكن قبيل والمظاهر لم يطلق في حال
الظها ولا قبله فاذا طاهر ولم يطلق بعد الظها فهو كما قال ولم
حدث منه شيء بعد لا فعل ولا قول فيستحيل معنى قوله ثم يعودون
لان العايد انما يعود لشيء كان فارقه والمظاهر لم يبارق زوجته
بالظها وانما فارق المسير فهو المعنى المقصود بالعودة اليه
انتهى كلامي الى الوليد مع الشافعي قال ابو الحسن بن بطال في
شرح البخاري ورد قول الشافعي ان العود ترك طلاقها مع التمكن
منه ان الذكر ان مباحا له بالعت هو الوطى وقد حرمه عليه ما يظهر
فكانت الكفارة لرفع ما حرمه بالظها ردون ما سواه لان النكاح انما
وضع له فقط ولم يمت انه لا يجوز وطئها حتى يكفر علم انها شرعت
لرفع الحريم النابذة بالظها ولا لامساكها عن طلاقها اذ الامساك
عن طلاقها ليس بحايه واجاب التكفير بشعر الحايه ونهها بالكفارة

ولان الظها لو كان محرم الامساك وكان العود اليه رجوعا لمكان
طلاق لان الامساك اذا حرم ارتفع العقد كان طلاقا او مسكا لان
بأحدهما يرفع النكاح فاذا كان الظها كذلك لا يدخله الكفارة
لان الفرق لا يرفع بالكفارة وقد ثبت ان الكفارة لرفع الحريم لخالصه
بالظها وروى ابو الوطى وثبت العود الى رفع ما حرمه الظها من
الوطى الا ترى انه لو حلف لا يطأها فقد حرم الوطى دون الامساك
فالظها مثله قال الشيخ ابو بكر الرازي بطل قول من قال
ان العود امساكا عقيب الظها رواه الباقي النكاح من وجهين
احدهما ان الظها لم يوجب تحريم العقد والامساك حتى يكون
العود امساكا والى ما على نكاحها والثاني ان ثم للتراخي ومن
جعل العود الامساك عن طلاقها عقيب الظها فقد ترك حكم ثم
المقتضى للتراخي وذلك لا يجوز وقد ذكرنا هذا الوجه قبله وان امساكها
لو كان عود الوحت الكفارة في الظها الموقت واذا حرم وطئها قبل
التكفير حرم بدواعيه كما قلنا في الاعتكاف والاجرام على ما تقدم
تجقيقه وبه قال الزهري والاوزاعي والشافعي ومالك وابو عبيد
والشافعي في احد قوليه وابن حنبل في احدى الروايتين قال
ابن قدامة في المغني وقال الثوري والشافعي وابو حنيفة لا يحرم ونقله
عن ابن حنيفة غلط خلاف الجابض والصائم وقد تقدم فلا نعيد
قوله فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه
غير الكفارة الاولى يعني لا شيء عليه غير ما يجب في قصد حلال الوطى
وهي التي يومر بها اذا اراد وطئها بعد هذا وهذا قول الجمهور ومنهم

فان كان كذا عليه والناس في قولان كالمذهبيين وقول ثالث له لا يعود
 بالملك ويعود بماد والثلث مسئلة الرضاة والصبره كالام
 عند ما وذلك مثل الاخوات والحدبات والعات والحالات وكذا من الرضاة
 والبنات وبنات البنات وبنات البنين وكل من كانت محرمه عليه على
 النابيد وهو الضابط وهذا ما لا خلاف فيه عندنا وبه قال الحسن البصري
 والسعيي والنجي وحابر بن زيد وعطاء الزهري والاوزاعي والشوري
 وملك واحسد واسحق وابوعيد وابوزيد وقال قتادة وداود ورو
 عن السعيي وقول للناس في حمة الله تعالى انه لا يكون الا بالام
 من الحن المدينه واما الحماوى للماوردي لو قال است على
 كظهير اخي او عني او خالي فهو مظاهر في الجديده في الذم ولا وقال
 السعيي ان الله لم ينس البنات والعات والحالات واما الطهار من الام قال
 الماوردي وبه قال اوحيدة رحمه الله لا من احد ما ان حمة الام اعظا فلا يجوز
 ان يساويها غيرها والناي لو اراد الله سبحانه ذلك لنس على الاذي ليدخل
 الاعلى طريق الاولى وثقله عن اي حصة عطا والجديده هو مذهب ابي حنيفة
 رحمه الله واصحابه لا خلاف واليه رجع الشافعي رحمه الله في الجديده
 قال ابن سبيل في المحكم الطاهر من كلام العرب هو دوات المحارم ولا
 يقيد قوله تعالى والذين ينظرون من نساءهم والمعنى يحرم المحارم كلها
 لكونه منكر من القول وزوا خلاف الاجنبية لانه لا ينفك النحر نسمة

الثاني من

الا في بعض الاوقات ولا خلاف في ان التمسيد بالامتنع والاموال
 لا يصح كمناع فلان وماله لانه قد ملكه وفي كظهير اخي من لبن الفحل
 وكظهير امراته من اللبن لا يصير مظاهرا ذكره في جوامع الفقه وكذا
 ظهر المحوسية وان شبهها بامراه زني ما ابوه او ابنه او بامراه زني
 هو بامها او بنتها فهو مظاهر عندها خلافا لمظاهرا على فساد الحكم الحاكم
 محل نكاحها ولو قبل امراه بشهوة او متها بشهوة او نظر الى فرجها
 بشهوة ثم شبهه زوجه بامها او ابنتها لا يصير مظاهرا عند
 ابي حنيفة اذ حرمه الرواعي ليست منصوصا عليها بخلاف الوطى
 وفي شرح القدوري لو زني بموه او ابنته بامراه فبشبهها بامها او
 ابنتها يصير مظاهرا عند ابي يوسف ولا ينفذ عنه حكم الحاكم عليها
 له وعند محمد لا يصير مظاهرا وينفذ حكم الحاكم عليها عنده ذكره في
 الكيساني ولو قال انت على كظهير ابي او فريسي او كظهير اخي لم
 يكن مظاهرا لجل مسه والظر اليه واما اذا قال كف عن ابي او فريسي
 قال في المحيط ينبغي ان يصير مظاهرا اذ فرج الرجل في الجزية كفرج
 امه قلنا ان اراد بفرجه دبره فهو صحيح وان اراد به ذكره
 فهو بعيد من معنى الظهار لان الاصل ركوبك على كركوب امي ولا
 تناق ذلك في الذكر ولو شبهها باخت امراته او غمها او خالتها
 او باجنبيه كان لها روح او لا لم يصير مظاهرا لعدم تاييد الجزية
 وعند مالك يصير مظاهرا عن ابن حنبل روايتان وكذا في ظاهر الاب
 والاجنبى والبهيمة والدم روايتان عند وقال ابن القسيم صحته
 في ظاهر الابن ومثله عن حابر بن زيد والجمهور على انه لا يصير مظاهرا

في ذلك كله ذكر في المعنى وان شتهرها بزوجها ونشعرها ووسنها
او ظفرها فليس بمظاهر وان قال انت على كبط امي وكزجها وكجدا
او كسها فهو مظاهر وعند الظاهرية يختص بظهر الام دون بقية
الاعضاء والمجازم وان قال كراس امي وكعقها او كعضها او كبدنها
او رجلها او انفها او اذنها لم يكن مظاهرا عندنا خلافا لايه الثالثة
لان راس امه وبقية اعضائها المذكورة يجوز له النظر اليها فلم يكن
يحرمة عليه في حق النظر والمس بغير شهوة وهم جعلوا العلة التلذذ
بذلك وهو باطل بالشعر والسن ولم يصير ذلك مظما او المجاز
لما ورد في قال ابو حنيفة ما يحى بعد فقدها لا يصير مظاهرا
بالتشبيه به وما لا يحى يفقد يصير مظاهرا بالتشبيه به
والضابط الذي ذكره عن ابن حنيفة لم يعل به ونقله عنه عطاء فان
بعد روال الراس لا يحى قطعا وقد ذكرنا انه لا يصير منه مظاهرا
ويقطع مجازها ان يحى وبصيرته مظاهرا وانما المدرك فيها ما
ذكرته وبصح الظاهر من الصغرة والرتقا والقربا والحايض والنفسا
والكافر والامه الزوجه والمجنونه وغير المدخول بها العوم من نسائهم
وزعم قوم انه لا ظاهرا قبل الدخول وحملوا العود على الوطى بعد الوطى
وقال ابو ثور لا ظاهرا من الرتقا والقرنا مس له لا يصح
ظاهرا للكافر عندنا وبه قال مالك وقال الشافعي وابن حنبل يصح
وهو رواية البراءة عن ابن حنيفة والاول وايه الاصل
قوله تعالى الذين يظهرون منك الاية والكافر ليس مناهم قال
يقولون منك من القول وزورا وشرك الكافر وحيد النبوة قول الله

صلى الله عليه وسلم اعظم من المنكر والزور خلاف المسلم فاذا اقدم
على منكروا كذب ترتب عليه الكفارة لمجوارها ولا فائدة لمجوار
اثرها مع بقاء الشرك وجحد النبوة ثم قال وان الله لعفو غفور
والكافر لا يتوجه عليه عفو ولا غفران ولا يتوجه اليه مثل هذا
الخطاب ومثل هذا التبريم امامه من الكفارة والكافر ليس من
اهلها ولا سيما عندهم فانه لا يملك رقبته مؤمنه والمراد بالاية
المانية هو المراد بالاول والا كان ذكر الكافر مستدركا وقوله
ليؤمنوا بالله ورسوله منع دخول الكافر في الاية اذ المؤمنون
مراد بها بالاجماع فلقد دخل الكافر ايضا فيها لمزج الجمع بين الحقيقة
والمجاز لان المراد في حق المؤمنين لتدوموا على الايمان وفي حق
الكافرين لتدخلوا في الايمان ولا سيما الاولى مطلقة والثانية
مطلقة ومن اصلكم حمل المطلق على المقيد فان زعموا ان الحكم مختلف
وحن لا يحمل المطلق على المقيد في مثله قلنا لم يختلف حكمها بل
في الاية الثانية بيان احكام المظاهر المتقدم وهو العود ودخول
الكفارة ورسنها ذلك اسد ايام اخرين وقالوا الظاهر ان كان
طلاقاتي الجاهلية فنقل الى غيره فصح من المسلم والكافر كاصل كلا
قلنا لا يجوز نقل احكام الجاهلية فانها باطله بغير شرع والاية
الكافر ممنوع على قولهم والفرق بين حنيفة ان الاية لا يكره
وجوب الكفارة بالجنث وهذا لا يمكن ما حن الكافر ووقع الظان
بالبرص باعتبار الثاني وهم يعتقدون حرمة اسم الله وبصوته
من هناك حرمة ولا كذلك يجرم الظاهر فانه ليس فيه طلاق ولا

يحرم يرتفع بالكافة اذ لا كفارة على الكافر لانه عبادته والمغلب
فيها معنى العبادته ولهذا يشترط فيها النية فلم تشرع في حق الكافر
منع تحريما مؤبدا وهو خلاف النص وقالوا لمعنى قيد الامان في
المظاهر كما الف في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم النساء
ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فالحكم عليهن من عند ربهن
والكافر كذلك عنه جوابا بان احدهما ان الالف على خلاف اصل
وتعرف هناك الالف بالاجماع ولا اجماع هنا فلو الغنا هنا
ايضا لمزم كبير مخالفة الاصل فلا يصار اليه والثاني ان العبد
انما وجبت بعد الدخول خوف اختلاط الانساب ولا اختلاط
قبل الدخول فلا موجب فيستوى فيه المسلم والكافر بخلاف الظاهر
فانه على خلاف القياس وقد ورد في حق المسلمين فلا يقاس عليهم غيرهم
وقال الماوردي ينقض المرتد فانه يصح منه الطهارة ولا يجب عليه
الكفارة قل — تنقله باطل لا يصح منه الطهارة لان الزادة
تبين زوجته منه ولا يصح الطهارة من المباهة وقال ابن قدامة
الكفار عقوبة في حق الكافر عبادته في حق المومن قلنا لو
كانت عقوبة في حق الكافر لما افترقت الى النية قال يصح
الكافر كما لنت في الكتاب قلنا هذا قياس بغيره جامع اد
فيه الكفار لمع عبادته وسه الكفارات لتحلص الطلاق عن غيره اد
الكافة يحتمل الطلاق وغير الطلاق حتى لو صدرت قرينة ارادة
الطلاق يقع بغير نية عندنا وعند ابن حنبل ولان اشتراط
النية في الكتابات ليس ليقا عبادته بالاجماع لان الطلاق

لا يحتمل العبادته لانه ابغض المباحات فاعتبار النية في الكفارة
بالنية في كتابات الطلاق باطل وفي النهاية ان كان الزمن مقصدا
قادرا على الصوم فالذي ذكره القاضي انه لا ينتقل الى الاطعام
ولا يصير الكفر عذرا في حقه فان اراد الخلاص فليسلم وليصم والا
استمر التحريم مصير الظاهر تحريما مؤبدا وهو خلاف القرآن كما
ذكرنا قبل هذا قال وهذا فيه نظر فالخطاب بالعبادة البدنية
لا يتوجه على الكافر الاصل وبول في حقه الى الاعتناق والاطعام ورد
عليه ان الاطعام بدل الصيام فلا يجوز تقديره بدل ذلك حتى لا
يحقق في حقه المدرك وهذا بوجوب استقاط الخطاب فان العاجز
لا مخاطب وحكما على الذي ساكر حرمة الطهارة عليه بعد وجوبه
على الاسلام اكراد وفي الجساي الجزمة ازيله وطاريه مبال
المانه في الرضاع ان يرتضع صبيته من امه بعد ولادته فتصير
اختا يحرمه بعد ان لم يكن اختا ومثال المصاهرة الطارية
ان تزوج ابوه امراه بعد ولادته او يكون بنت امراته او امره
مصير محرمه بالمصاهرة بعد ان لم يكن محرمه فلا يكون مظاهرا اذا
شبه زوجته باحدى هؤلاء وكذا الوشبهها بامراه لا عن مناهل ان
ذلك يحرم طرا بعد ان لم يكن ومثال الارزاع الرضاع ان
يرتضع صبيته من امه قبل ولادته فلا يوجد الا التحريم موجود
ومثاله في المصاهرة ان تزوج ابوه امراه قبل ولادته ثم يولد
من غيرهما فلا يوجد الا وتحريمها موجود وعندنا ثبت الطهارة
في الكل كما يجب حرمة الرضاع والمصاهرة في الكل ولا اصل لهذا

التفصيل لانه لم يرد به كتاب ولا سنة ولا عرف عن احد قبلهم وهذا
 التفصيل فصله المزي عن الربيع عنه مسنده قال انت على
 كظهر ابي او قالت انا عليك كظهر امك قال اصحابنا لا يصح
 ظهار المرأة هكذا في احكام القرآن لاني بكر ومثله في المبسوط وغير
 ابي يوسف عليه كفارة عيمين وقال الحسن بن زياد هو ظاهر
 وقال محمد بن ليس يشي هو الصحيح بل ذلك لاني يوسف فعلى هذا
 شيخا الفقه قد اخطا هو عيمين منها فعليه كفارة العيمين لانها
 صحيح منها والظهار لا يصح منها وفي النيسابغ والروض والعمدة
 هو عيمين عند ابي يوسف ظاهر عند الحسن كما ذكر في احكام القرآن
 وفي شرح المختار للفتوى حكى الخلاف بين ابي يوسف والحسن في
 العكر ومثله في المفيد والمزيد شرح مختصر المبسوط والمحيط
 جعله ظهرا عند ابي يوسف وفي الحاشية هو كفايه ولا يصح ظهرا
 من زوجها واجتمع الاوزاعي بحديث عائشة بنت طلحة بن عبد الله
 خطيبها مصعب بن الزبير فقالت هو كظهر ابي ان تزوجه فلما دخل
 العراق ارسل اليها فارسلت تسال والفقهاء بالمدن متوفرون
 فانتهوا ان يعقوب قبه وتزوجه وقال ابراهيم لو كانت عند زوجي
 حتى قالت ذلك لم يكن عليها عتق اوجب الاوزاعي عليها كفارة
 الظهار كما ذكرنا وان كانت تحت زوج فعليه كفارة عيمين وقال
 الشيخ ابو بكر لا يجب عليها كفارة العيمين لان الرجل لا يلزمه ذلك
 كفارة عيمين وهو الاصل فكذلك المرأة وبه قال الحسن ومالك والشافعي
 وابن حنبل والثوري والليث واسحق وابو ثور وروى الطحاوي عن

الكرخي

ابن ابي عمران عن علي بن صالح عن الحسن بن زياد انه قال هو مظهر
 بذلك قال علي فسال محمد بن الحسن فقال ليس عليها شيء فاتيته
 ابا يوسف فسأله وذكرته له فقلت فقال هذا شيخا الفقه
 قد اخطا هو وتحريم عليها كفارة عيمين كما لو قالت انت على حرام
 فـ روع وفي المحيط لو استثنى يوم الجمعة لم يجز تكفير
 فيه في رواية الحسن ولو طاهر ثوبا أو شرا صح تصدقه ولا
 شيء بعد مضى المدة وان طاهر الى شهر لم يصح مظاهرا حتى مضى الشهر
 كما لو اضاف الطلاق الى شهر فانه يقع بعده وكذا في جوامع الفقه
 ولو علق الظهار بالشرط ثم ابانها ثم وجد الشرط في اليوم لا يصح
 مظاهرا بخلاف الاباء المعلقة ولو قال انت على كظهر امي في
 رجب ورمضان فكفر في رجب اجراه عنها وفي شعبان لا يجزيه عن
 رمضان لعدم الحرة في شعبان وفي جوامع الفقه لو طاهر
 من امراته ثم اشرك معها اخرى اقول انت على مثل هذه بنو الظهار
 صح وكذا بعد موتها وبعد التكفير وفي الحاشية يصح الظهار من
 المطلقة الرجعية ولا يصح ما دام مع حققة الظهار حتى يراجعها
 قلـ وينبغي ان لا يصح الظهار منها لان وطئها عليه
 حرام مكان صادق في المشيئة فلم يكن منكرا من القول وروا
 فكانت كالميتة عنده وعندنا هي زوجة فلا اشكال علينا وان من
 اصلهم انه يصير عايدا بالسكوت عن طلاقها هذا هو حكم المظاهر
 عندهم فقد خالفوا اصلهم واعتبروا بالطلاق قال امام الحرمين
 التجرمي في الرجعية ماتت والباع الماتة نفد من محرم فانه مطع

بها سلطنته في الرجعة حتى لا يملك رجعتها بعدها وينقص عدد
الطلاق والظهار ليس فيه شيء من ذلك فاعتبار به ضعيف جدا
وليس يجرمها فإذن الإجماع مجرمه وهو تحصيل الحاصل وفي
الحاصل ثم ما في حجب الكفار قولان أحدهما بنفس الرجعة المصارف
بها ما يجرى حتى لو اتبعه طلاقا لم يسقط عنه الكفار قاله في الام
والثاني لا يجرى حتى يتمكن من طلاقها ولا يطلق فلواتبعها طلاقا لم
يصرا عيدا ولا حجب الكفار وان لم تراجعها حتى انقضت عدتها بطل
ظهارها فان تزوجها لا يعود في أحد قولي الجديد وفي القديم واحد
الجديد اذا تزوجها صار عيدا بنفس الزوج ووجبت عليه الكفارة
ولم يسقط بالطلاق والثاني ما أثر من مضي الزمان ولو قال انت
امى لا يصير مظاهرا وفي المعنى لو قال انا مظاهرا وعلى الظهار لا
يصير مظاهرا وفي الخبر انه انا منك مظاهرا وقد ظاهرت منك
فهو ظاهرا وقد تقدم وكبر ان يقول لامرأته يا أختي ورد النهي
عن ذلك وفي الاستيعاب والمبسوط والنباح لو قال طهرتك على كظهر
امى او بطنك او فخذك او جنبك او يرك او جملك لا يكون مظاهرا وعند
الثلاثة مظاهرا لو قال انت على كظهر امك فهو مظاهرا وكذا كظهر بنتك
بعد الدخول وهذا اللفظ لا يكون لاظهارا لانه صريح فيه ولو نوى
به الطلاق لا يصح قال لانه منسوخ هذا فيه نظر لان النسخ
يستدعي ان يكون مشروعا في الاسلام والمشهور انه كان طلاقا في
الجمالية فلا يحقق النسخ وقد ذكرنا الخلاف فيه والجيد ما ذكره قاضي
خان وهو انه منصوص عليه فلا يحتمل غيره وفي خاتمة الاكل لو قال

راسك على كظهر امى او فرجك فهو مظاهرا لانه يعتبر بذلك عن جميع
البدن وكذا لو قال طهرتك على كظهر امى وكذا وجهك ورقبتك وعقبك
وبدنتك وجسدك ونصفك وتلك لتعديه ومنهم من قال في الظاهر
والباطن بصير مظاهرا ونفع الطلاق المضاف اليها والصحيح الاول
لانه لا يعتبر بها عن جميع البدن ولو اخرج التكفير فلها ما يطلبه به
والقاضي يجزم عليه ويضع نفسها من القرآن والمهر والتبديل ولو
قال قد كذبت صدق لم يعرف بالكذب وعن محمد للظاهر ان يقبل
امراته اذا قدم من السفر للشفقة قال اخرج المظاهر على التكفير
لمعها فان ابى عيس وان ابى ضرب ولا ضرب في الدرس قوله
ولو قال انت على مثل امى او كاسى يرجع الى منه بخلاف قوله
انت امى حيث لا يتنوى ولا يكون ظاهرا لعدم التشبيه وظهور
الكذب فيه او قصد الكرامة ذكره في جوامع الفقه فان اردت
به الكرامة والاجلال كان كما قال لان الاكرام بالتشبيه فاشترى
الكلام وهو اكثر استعمالا من الاستعانة فان قولك زيدك لاسد
اكثر من قولك زيد لاسد كما أنك قلت هو هو فيه زيادة
مبالغة ومنه ابو يوسف ابو جنيبة اى سادسده قائم مقامه
وان قال اردت به الظهار فهو ظاهرا لانه تشبيه بجميعها
فدخل الجزاء في الكل وانما يتنوى لكثرة استعماله في الكرامة فلم يبق
نصا في الظهار وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بان لانه
تشبيه بالام في التحريم فكانه قال انت على حرام ونوى الطلاق
اولم يتنوى على المختار في الفتوى لعلمه في الطلاق بخلاف قوله انت على

عن الطلاق ولو قال ان دخلت الدار فانت على كظهر امي فكم قبل الدخول
قال ابن الحداد بحريه عنه وزعم ان تعليق الظهار امر يسبي الكفار
وخالفه معظمهم وقالوا هذا تقدم الكفار على سبي الكفار جميعا
لان سببها الظهار والعود ولا يحصل الظهار قبل دخول الدار
قلد هم يقولون ان التعليقات استباح في الحال لا وجود
الشرط ولهذا قالوا في تعليق الطلاق والعنق المملوك هو سبب في
الحال فمتعوا لعدم المملك وعندها سببها معلقه بالشرط ولا يصير
سببا الا بعد وجود الشرط فيكون طلاقا وعقبا بعد المملك وهو
خلاف ما قالوا هنا لك وعندها وعنده مملك لا بحريه فـ قوله
ولو قال انت على حرام كامي ونوى به الظهار او الطلاق فهو على
ما نوى لانه يحتملها الظهار للتشبيه والطلاق للتحريم والتشبيه
تاكيد كما لو قال انت طالق كامي او كظهر امي وان لم تكن له نية فعلى
نولي يوسف لا يكون المات به ادنى الحزمتين وعلى قول محمد
ظهار لان التشبيه يحكم في الظهار فيحمل التحريم عليه وان قال
انت على حرام كظهر امي ولم ينوشيا فهو ظهار بالاجماع وان نوى
طلاقا او ابلا لم يكن الا ظهارا عند ابن حنيفة وابن حنبل وفي احد
قول الشافعي والقول الثاني ان نوى طلاقا كان طلاقا وهو قول
ابن يوسف ومحمد وان قال انت على كظهر امي حرام لم يكن الا
ظهارا وان نوى غيره قال ابن قدامه في المعنى ليس فيه اختلاف
بجمله لانه لا يخرج بالظهار وبينه بقوله حرام فاذا نوى طلاقا
في الاول لم يكن ظهارا عند محمد وعند ابن يوسف يكون طلاقا وظهارا

الطلاق والتحريم والظهار بالتشبيه قال قاضي خان ولا منافاة
بينهما ومن طلق ثم ظاهر ثم طلق نصح كركها هنا قلت
هذا اذا طلق رجعا واما اذا طلق ما ينأ ثم ظاهر لا يصير مطاهرا
وهنا الطلاق الواقع بالتحريم باين فكيف يلحقها الظهار والعود
لا بن يوسف ان كونه ظاهرا لا يفتقر الى النية فاذا نوى الطلاق
بتع بعد او معه فصيح واستشهدا قاضي خان غير جيد وفي
الجواشي لا يصدق في الصرف عن الظهار نصا لانه ظاهر كلامه
بتمزله من قال زنى طالق لامرأته المعروفة ثم قال لي امرأة
اخرى اسمها زينب واياها غنيت يقع الطلاق على تلك باعتزافه
وعلى المعروفه بالظاهر قال ولكن هذا ضعيف فان الطلاق
لوقوع الجرام كان الظهار منها بعد ما بانت وذلك لا يصح
قال ذكره في المبسوط ولا بن حنيفة ان قوله انت على كظهر
امي لا يحمل غير الظهار ولهذا الوقتصر عليه ونوى غيره لا يصدق
في الصرف عن الظهار والتحريم يحتمل وجوها فكان الاول الذي
هو كظهر امي محكما والتحريم محتمل فيحمل على الحكم لما عرف
ولا يخفى ان الظهار الامن الزوجه حتى لو طاهر من امته لم يكن
مطاهرا عندنا وهو قول ابن عمر وابن عمر وابن عباس وبه قال
بجاهد وابن ابي مليكة والشافعي والشافعي وابن المسيب ورسيد وهو
قول الشافعي وابن حنبل وابن راهويه وقال سليمان بن يسار
وابن حبيب وعكرمة والحسن بن حي والزهرى قتاده وعمر بن
دينار والمنصور بن العتمر والثوري جميع الظاهره وابو سليمان

الخطا في بصير مظهر منها منهم من قال ان كان يطام بصير مظهرا
والا فلا ومكلم شترط الوطى وقال عطاء عليه نصف كفارة
الجزم وعن ابن حنبل عليه كفارة الظهار وهو ليس بمظهر الصحيح
عليه كفارة تمين ذلك في المعنى ولنا ان الظهار كان طلاقا روي
ذلك احمد بن حنبل عن ابن قلابه وقتاده وهكذا ذكر الكرمي والذوي
والاسيحي في السرخسي خلق كثير غيرهم من اصحابنا ومكلم في الدرر
وابن رشد في المقدمات والمأورد في الحاوي وامام الحرمين في
النهاية فتعلل لما ذكرنا فلا يكون في غير من لا يصلح للطلاق ولان
الله قال والذين يظهرون من نسايتهم ونساوهم عند الاطلاق هن
ازواجهن كما في الايلا نصا كما لو حرم عليه طعاما او شرا او شيئا
لا يصير محرما واجتج ابن حزم بقوله تعالى امهات نسائكم فيما
حرم عليهن وقد دخل في ذلك باجماع مناه ومنهم الايمان مع الحراير
قلت ادعا الاجماع باطل فان من كان له امه لم يطاهلها لا يحرم عليه
امها وعند مكلم بصير مظهرا من امته وطبها او لم يطاهلها
واذا وطبها انها يحرم امها محرمة وطى الام بعد وطى البنت لا باعتبار
انها من امهات نسائنا ثم قال قال قوم ان كان يطاهل الامه فعليه
كفارة والا فلا وصح هذا القول عن ابن حبيب وعكرمة وطاووس والبربر
وقتاده ذكر ابن حزم في المجلد في المجلد لان المقصود في المنكوحه
حل الوطى والحل في ملك اليمين تابع غير مقصود بل المقصود فيه ملك
الرقبة والاستخدام ولهذا يجوز ان يشترى المحوسبه واخذ من
الرضاع ويستمر ملكه فيها بدون حل الوطى بخلاف النكاح حيث لا يجوز

فيها فلا يلحق بالمنكوحه ولا يمتثل لها لفظا نسايتهم لقصور المعنى فيها
فان تزوج امرأة بغير اذنها ثم طام منها ثم اجازت النكاح فالظهار
باطل لانه صادقة التشبيه وبه التصرف فلم يكن منكرا لمعول
وزور والظهار ليس بحق من حقوقه ليقوقف سوقه والاعتاق
في البيع الموقوف واعتاق المشتري من الغاصب لانه من حقوق
المالك اذ العتق مقصود بالشرع ولا كذلك الظهار قال الانسان
لا يقصد بالتزوج ليطام من زوجته ويقصد بالشرع ان يعتق
المشتري وان يستخدمه وغير ذلك ولانه مثبت للحرمه والنكاح
مثبت للحل وبينهما تناف والنكاح مشروع والظهار غير مشروع
فكيف يكون غير المشروع من حقوق المشروع بخلاف الاعتاق فانه
منه للملك وفيه خلاف ملك بنتا على جواز الظهار من الاجنبية
وقد تقدم ومن قال للنسائية انهن على كظهر امرى كان طامرا
منهن جميعا وهذا ما لا خلاف فيه كما لو قال است طواقوني عليه
لكل واحد كفارة اذا قصد وطبها عندها وهو قول الحسن النخعي
والزهري ويحيى بن سعيد الانصاري والحكم والثوري واليه رجح
الشافعي في الحديث وقال مكلم وابن حنبل واسحق وابو ثور
لم يكن عليه اكثر من كفارة واحد وزودوا ذلك عن عمرو بن عمرو
وطاووس وعطاء وسعد وروى عن علي رضي الله عنه الاثر ثم اعتبروه
باليمن بالله تعالى ولنا ان الحرمه بنت في كل واحد فلا يحل وطى
كل واحد الا بتقدم الكفاره لانها لرفع الحرمه ولا يهاها اذا
كفر عن واحد للعزم على وطبها فان قالوا ارتفعت الحرمه عن البقية

فهذا بعيد لانه انما كفر عن معناه لقصد وطها لا غير فكيف يرفع
الظهار عن البقيات وان قالوا يظاهر مع بقا يمين على الحرمة فهذا
لا يقول به احد فصار كما لو ظاهر منهن بكلمات بخلاف اليمين بالله تعالى
والا يلا لان الكفارة وحت لهنك جرمة اسم الله تعالى وهو لا يتعد
حتى لو تعد هناك تعد الكفارة بالحس ايضا والدليل على ذلك
ان الكفارة في اليمين والا يلا لا يحل الا بعد الحس لان هتك حرمة
لا يحصل الا بالحنث وهناك اذا قصد وطى المظاهر منها من غير
حسد لا يمين هنا وقال ابن قدامه الظاهر يمين مكفر فلا
يجب الكفارة الا بالحنث وهو فعل ما حلف على تركه كساير الامان
وهو يمين يقتضي ترك الوطى فلا يجب كفارتها الا به كالا ولا وما قاله
باطل من وجوه احدها ان قوله الظاهر يمين ليس بصحيح بل هو
منكر من القول زور وهو الكذب والكفارة لا باجة الوطى
لا بالحنث وثانيها لو كان يمين الكفارة كفارته كفارة الامان
وهي التحريم بين الحصال الثلث وعند العجز عنها صيام ثلثة ايام
وكفارة الظاهر على خلافها وثالثها لو كانت الكفارة بالحنث
لوجب بالوطى قبل التكفير وقد قال عليه السلام الذي وطى
قبل لا يعد حتى يكفر ولم يوجب عليه بالوطى كفارة على ما تقدم
ورابعها ان اليمين مباحة والظهار كره فلم يكن يمينها وخامسها
ان اليمين اما بالله او بصفه من صفاته او بالتعليق بالشرط ولم
يوجد واحد منها وسادسها انه مظاير من الاربع فوجب اربع
كفارات كما لو افردهن وسابعها ان الكفارة وحت لرفع الحرمة

والماتم وقدر صاعفد لك فوجيان يتضاعف جزاؤه وثامنها
المسوية بين رفع المكذب والكذب الواحد وبين اربع منكرات واربعة
زور وكذب لا يعقل القول به ساقط فان كرر الظاهر في مجلس واحد
فعليه لكل ظاهركفارة عندنا الا ان ينوي التكرار والتاكيد للاول
وفي مجلس يتكرر وهو قول علي بن ابي طالب قتاده وعمرون بن قيس ومالك
واخرون وقال طاوس وعطاء والشعبي لا يجب الا كفارة واحدة ولو
ظاهر محسين مرة وصح ذلك عن الحسن والاوزاعي قال الزهري
كذلك الا ان يكفر وهو قول مالك ذكره عنه ابن حزم وقال
الظاهرية في الميراث يجب كفارة ولا شيء في الثالثة فاذا اعاده رابعة
فعليه كفارتان ولا شيء في الخامسة فاذا قاله سادسه فعليه
ثلاث كفارات هكذا في كل مرتبة كفارة وفساد هذا القول على غير
خفي ولم يسمع الظاهرية احد هذا القول فان قوله تعالى ثم يعودون
لما قالوا لا يقتضي ان يكون بعد العوده الاولى لكل عودة كفارة او
العود المذكور يصدر عن الواحد والمبايه فالموجب لكل عودتين كفارة
يتحكم بغير مستند من نص ولا اثر ولا قول صاحب ولا قياس صحيح
ولا فاسد ونص ابن حزم للبطل قلده دايته لاسيما باطله
بالدعوى الباطلة اقوال السلف وفي المحيط لوقال است على
كظها من مبايه من يلزمه مبايه كفارة لان تشبيهها بالام هو
السبب الموجب للكفارة وقد تعدد السبب فتعددت الكفارة كما
لو حلف مبايه مرة فان الكفارة بتعدد مبايه مرة قلت من
المسئلة تخالف قول اصحابنا في منعهم تقديم الكفارة على الحنث بعد

اليمين فاذا جعلوا السبب هو اليمين كان التكفير بعد وجود السبب
فينبغي ان يجوز كالتكفير بعد الجرح قبل الموت ولا يصير الظهار
ايلا بمضى اربعة اشهر اما لوقال ان قريتك فانت على كظم امي
كان مؤيلا فاذا مضى اربعة اشهر لم يحامها فيها بانت منه بالايلاء
والظهار لو ارتد بمضى ظهاره عند ان حنيفه وعندها بطل ان يجمعوا
على انه لا يصح ظهار المرتد ابو حنيفه فترق من الابتداء والبقاء
كالعد في النكاح والردة نوكد الحزمة كالمفصل في عد المبانة
وفي الهاروي بطل ظهاره بالردة كقولها ولو اسلم زوج الحويثة
فطهر منها قبل عرض الاسلام صح لانه من اهل الكفار هكذا
في المحيط لكن هو صادق في التشبيه كالظهار من المبانة فانه
لا يصح وان كان من اهل الكفار ويمكن ان يحاب بان الحزمة بعرضه
الزوالا سلامها بخلاف المبانة فان حرمته ماسه لانزل الاعد
زوج اخر وعقد جديد او بعقد جديد وكذا الوطأ من الظاهر
منها يصح مع انه صادق في التشبيه لثبوت الحزمة فيها بالظهار
الاول ويمكن ايضا الفرق بان حزمة الظهار مرتفع بالكنافة
والعصمة بافيه وحزمة الوطأ حزمة وطأ الحائض النفسا والحزمة
وبحصل حل الوطأ بالتكفير والعقد القاييم بخلاف المبانة وفي السابع
اذ انوى المتكرار في المجلس الواحد صدق قصا وفي المجالس ديانة وفي
الطلاق لا صدق فيها الا ديانة بخلاف ما لوقال لزوجة اكركا
طالق مرتين حيث لا تعد الطلاق وقد عرفت موضع ما يد
قال شمس الدين الكردي سوب الظهار في عدم الظاهر بدلالة النص

لان الفرج وجوه فوق الظهر او مثله قلت لان القياس لا
يحرى في الكفارات عندنا ولا في الجزود ولا في المقدرات ولا في
الاسباب والشروط والمجال وذكر في المقترح انه بحر الكل
عند الشافعي وضعف جريانه في الاسباب والشروط والمجال
لكن مرد عليا الحاله والاخذ من الرضا عه وام المزنه وبنها
وليسست حرمته من حزمة الام والوالد فلا تاتي الدلالة بين
ولا القياس لوقلباه لقيام الفارق الا انا نقول القدر المشترك
بين الكل الحزمة الموبد فكان بالنص لا بدلالة والقياس وفي
التحفة والغنية والينابيع بحر على ان كفرو وطأ بطلها وبودب
اذا امتنع وقد ذكرناه قلت الاجبار على التكفير والوطأ
فيه نظر لان الكفارات لا جبر على اخراجها فاجبرها لجن الروح
فاذا كان قد وطئها مرة كيف جبر عليه مرة ثانية او ثالثة وانما
يجب ذلك عند حاجتها اليه ديانة لا جبر ولهذا الوصا رعنيا
بعد ما وطئها مرة لا يؤجل واشترط الاول لتكثير الصدق
لا جمل ان رفع الامر من لا يرى التكيل بالخلو وفي التبصر
المالكية لوقال انت على اجر من امي فهو عند محمد من المالكية
ظهار وقال ابن القسيم طلاق البتة يعني الثلث وفي شرح
المدونة وروى عيسى عنه انه البتة وقال ابن المواز اذا لم يدر
الظهر فهو على ما نوى وان لم يكن له فيه فهو طاهر وعند مالك
وبالاجنبية ظهار كانت ذات زوج او لا وقد تقدمت وعند
عبد الملك طلاق كالدوم ولم يخبر وان قال كحلانه الاجنبية فهو

البنات يعني الملت وفي ذوات المحارم ظهار ولو قال انت على مثل
كل شي حرمه الكتاب قال ربيعه هو ظهار لان الكتاب حرم عليه
امه ونسبها ما حرمه الكتاب وقال ابن نافع هو البنات وان
قال انت على كعبض ما حرمه الكتاب من النساء فهو ظهار ولو قال
ان وطيتك وطيت امي فلا شي عليه وفي جوامع الفقهاء انت
على كظهر امي امس او اليوم عدلا لاصح ولو قال انت كظهر امي
كل يوم فهو ظهار واحد وفي كل يوم يتكرر وله وطيتها في الديار
وهو في الجامع وفي شرح المدونة لا يلزم الشيخ الثاني ظهار
لانه لا يصل الى الوطى ولا الايلا وعندنا كل من يقع طلاقه بغير طهاره
ومن لا فلا ذكره الاسيحي وفي المربعاني وخرانه الاكمل المطاهر
اذا لم يكره فالقاضي يحبس حتى يكفر او يطلق وقد ذكرناه وللشيطان
منعه من غشيانها حتى يكفر وقد ذكرناه ولو طاهر من الامه ثم
اشترأها واعتقها عن طهارها قبل الاجور عنها وعندنا يوسف
وفي شرح مختصر الكرخي قال انت على كالم او الميته او الم الحرة
او الحرة يسأل عن نيته فان قال اردت انكرب فهو كما قال وفي خزانة
الاحكام عن محمد قال انت امي ليس بشي وفي الغزنوي ظاهر من امرانيه
ثم قال للثلاثة اشركتكم معها فهو مطاهر من الماله بظاهر
وكذا الطلاق بخلاف الايلا حيث لا يصير موليا من الثلاثة وعمل في
المبسوط انه لو صار موليا منها ايضا لا تحت الاوطى الملت
وقد كان تحت بوطيتها وفي غير لوقا لله والله لا اقربكما اربعة
اشهر ثم قال للثانية اشركتكم معها تنقسم ويكون بعض الملت لها

في كل الايلا لو صح وفي التنف عقد الظهار على ثلثه اوجدا
ان يترك شيئا من امراته من اسم الكايبه او شيئا منها يعتبر به عن
جميع برها وهو عشرة نفسك على كظهر امي او شخصك او يدك
او حسدك او جسمك او راسك او وجهك او رقبك او فرجك او
روحك فهذه الالفاظ كلها ظهار بخلاف الوجه الثاني
ان يترك جزءا شايغا منها فيقول نصفك على كظهر امي او ثلثك او
ربعك او خمسك او سدسك او سبعك او ثمنك او تسعك
او عشارك او قال ثلثاك فانها كلها ظهار والوجه الثالث
ان يترك جارا منها معينه او عضوا لا يعتبر به عن جميع البدن كقوله
يدك على كظهر امي او رجلك او عينك او انفك او فمك او اذنانك
او شريك قلبي وكذا سنك وشريك وسرك على فاس
ذلك فان ذلك ليس بظهار عند علمنا الثلثة وعند زفر والشامي
وابن عبد الله ظهار ولا يكون ذلك ظهارا حتى يشبهه باحد المواضع
السته وهي الظهر والطن والفرج والبرص والعجز والفخذ من الحرة
على التاميد من النسب والرضاع والضميريه وقد ذكرنا اكثر هذه
المسائل وفي المبسوط ظهار الاخرس الكايبه والاشان الغيبه
صحح كطلاقه ولا يدخل على المطاهر الايلا وقال مالك اذا الم
بجامعها حتى مضت اربعة اشهر بانت منه بالايلا قلت فله
عنه غلط ومذهبه لا تنفع على المولى طلاق مضى مدة الايلا ولو نفقت
سنه وانما لها المرافعة بعد المدة الى القاضي اما ان يطلق وامان
بظاهرها او يطلقها قلت المصنوع لا يقاس على المصنوع ولهذا لا

ضعف القياس فيه وتوقف القاضي أبو بكر وإمام الحرمين فيه ذكره
في الأحكام قال والمختار أن كان الوصف الجامع بين المطلق والمقيد
موثرا بأن كان ثابتا بنص وإجماع جاز القياس وإن كان مستتبعا
فلا كما في تخصيص العوم بالقياس إذا العلة الموثرة كالنصر الخاص
وذكر غير الدين في الحكمين التاملين إذا أطلق أصرها وقيد الآخر
وسببها مختلف مثل كراهة القتل والظهار ومذهب المجتهدين
أنه يجوز القياس ولا يجب وقال ابن العزيم بمجسوله الحكم
والسببان مختلفان فلا حمل لاختلاف كمسند الرقية بالأمان في
العسل والطلاق الشاه في الزكاه وإن أخذ السبب الحكم كما في الزكاة
فمن قال بمفهوم الصفة في السامه حمل على المقيد وإن اختلف الحكم
وأخذ السبب كالقيد بالمرافق في الوضوء والاطلاق في التيمم لم
يحمل وإن اختلف السبب وأخذ الحكم كالظهار والقتل فعلى تأمر
وانكر الأهرقي التمثيل بالوضوء والتيمم لأن التقييد هنا بعضو
وهو الذراع ومقصود المسئلة التسديد بصفه والفرق بين الظهار
والقتل من وجود الوجه الأول أن الظهار قول ليس يتعلق
القول من القول بصفه لما عرفت في الأصول وإنما ثبت الجزم فيه
بالشرع خلاف القتل فإنه فعل موثر فقياسه عليه باطل على
قول من يجوز القياس في الكفارة لقيام القاروق الوجه الثاني
أن جوب الكفارة في الظهار غير معقول المعنى لما ذكرنا فلم يكن منها
عليه جامع والوجه الثالث لو سلم أن جوب الكفارة في الظهار
معقول المعنى لا يجوز قياسه على القتل فضلا أن يكون واجبا

لأن الغاية في الظهار رجل الوطئ حتى كفر وفي قتل الخطأ تقويت
النفس المومنه فكان زياده قيد الايمان فيه لزياده الغاية
وعلاظ الحنايه حتى لو كان القتل عمدا قتل به ولا قتل في الظهار
فلم يكن الظهار في معنى القتل ولأنه لما قوت نفسا مومنه كان
بوحده الله سبحانه ويقوم بطاعته ناسبا أن يقيم مثله ليقوم
بتلك الوظيفه بخلاف الظهار والكافر ملحق به لعدم القابل
بالفرق والنصر قال الشيخ أبو بكر الرازي ولهذا لم يخفف
بالنقل من البرك الذي هو الصيام عند العجالي بدل الإطعام
بخلاف الظهار وفي اليمين عند اختيار الإطعام يطعم عشرة
وصومها ثلثه أيام نهى دون الظهار قطعا قال ولا يجوز قياسها
على كراهة القتل لامتناع قياس المنصوص على المنصوص بانه أنه
لولم يرد نص كراهة القتل كان يجب العمل بأية الظهار على إطلاقها
للنصر وفي القياس لولم يرد النص المقيس عليه لا يجوز العمل به
فعلم أنه ليس ذلك بالقياس وقال الشيخ أبو بكر بنفسه
القتل أعظم من مفسده الظهار وجنبه بجه أن يقول عظم
المفسده يقتضي زياده الشرط في الكفارة ويعظم الجزم لعظم
الحنايه فكان اختلاف السبب موجبا لاختلاف الحكم والمسلك
الرابع أن الرقية في الظهار واليمين مطلعه ولا عموم للمطلق ولا
خلاف وأريد بها المومنه بالإجماع فلا يبقى غيرها مزايا القول
عموما قلنا الواجب أعم من المومنه والكافره لأن الواجب
مسمى الرقية فإن اعتق رقبه كافره جاز لوجود مسمى الرقية فيها

لان المطلق موجود في المقيد وان اعتقد رقبته مؤمنه جاز لوجود مستحق
الرقبة فيها وعمومها عموم البدل والمطلق لا عموم له عموم الشمول
والمسلك الخامس ان العمل بالمقيد عمل بالدليل لان المطلق جزء
للمقيد فكان اول هكذا في الحصول قلنا هذا باطل وبيان بطلانه
ان الامر متعلق بما دخل في الوجود ويمكن العمل به والمطلق الذي
في ضمن المقيد لا وجود له في الخارج فلم يكن مأمورا به فلا يكون عملا
بالدليلين كما زعم والمسلك السادس ان الكفارة عبادة فلا يجوز
صرفها الى الكاوك لا طعام والكسوة قلنا هذا باطل بالندار
وهو عبادة اهل العراق في الازام وينقض ايضا باجارتهم ظهار
الذي وهو ليس باهل الوجوب العبادة عليه وعند ابن حنفين عند الله
بجهد من الحسن يجوز صرف الطعام والكسوة الى الكافر والمسلك
السابع قالوا ان الله تعالى اوجب على الرقبه على التابيد والكافرا
يتأبد عتقه لانه يمكن ان ينقض العهد بحق بدار الحرب ثم سبى
وليس فرق وهو جاز عندهم ذكر الماورد في الحاوي وهذا يقتضيه
في حق المسلم قلنا كل هذه دعاوى لا دليل وعندنا يتكرر الرف
على الصبيان والنسوان لا ترداد ولا يمكن الذي من نقض العهد
ودخوله دار الحرب فانه يصير حرا علينا وقد اطلع على عورات
المسلمين والمسلك الثامن ان الكافر ليس مصرا للصدة الواجبة
والكفارة لذلك فلا يجوز كف الزكاة الى الذي قلنا ليس سبيلا
العتق سبيل الزكاة لاجل انما علم ان دفع زكاته الى عبد نفسه غير
جائز وصرف العتق لا يكون الا الى عبد نفسه وانما فيه ازالة الملك

بالاعتاق فيراعي فيه ماله العبد بان يكون كاملا وهو عديا في المسلة
وماله الكافر كما ليه المسلم والايمن والكفر ليس بالافضل ورواه
كالعلم والجهل ومنع دفع الزكاة اليه بالنصف والمسلك التاسع
بحسب ان عمل ذلك على العادة والعرف ولم يجر عادة المسلمين بالتقرب
بعنق الكافر قلنا يبطل بعنق الا عور والاصمة والمجنوب
فان ذلك غير متعارف وبدل على انه متعارف صحة النذر عتقه
والمسلك العاشر الازام والنقص بالصيام في كفارة الممين
فانه وجب بالنقص مطلقا ثم خص بالمسابع قلنا خص به براءة
ابن مسعود على ما عرف والمسلك الحادي عشر امر عتق رقبه
حي قايم من كل وجه والكافريت قال الله تعالى او من كان منسا
فاجيبناه وجعلنا له نورا عيش به في الناس قلنا هذا محار
فانه لو قال كل مملوك حتى ليخر عتق عبده الكفار والمسلك
الثاني عشر قالوا لا يجوز التقرب الى الله سبحانه بعنق اعدائه
ومن محجده ويجعل له زوجة ولذا قلنا قد اخبرنا انه لا
ينها ان يتقرب اليه سبحانه بالا حسان الى اعدائه والمي محجده
ويجعل له ولذا زوجة بقوله لانه كما الله عن الذين لم يقاتلوا
في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرؤهم وتقسطوا اليهم ان الله
يحب المقسطين وقد جوزت المالكية اعتناق المجوس الذي جعل
للعالم صانعين ولم يجوزوا اعتناق اليهود الموحدة ولا معنى لتولم
انه يجبر على الاسلام فانه اعتناق مشرك عند اعتناقه لا محالة
وليس اجبان على الاسلام في المستقبل مما محجده عن الكفر وقت

اعتاقه مع اختلافهم في صحة اسلام المكر عليه والمسلك
المالك عشر قالوا الاعتاق كمان لقوله تعالى ذلك كفارة ما كنتم
اذا احلتم والكمان حسنة لانه عباده واعتاق الكافر سيئة
لما فيه من تفرغ باله لعبادة الاوثان قلت قولكم اعتاق الكافر
سيئة باطل لصحة النذر باعتاقه ولو كان سيئة كان نذرا بالعصية
فلا يصح النذر به ولانه تعاون على البر والتقوى لما فيه من تفرغ
باله لتعلم العلم والنظر في محاسن الاسلام وبقائه للعبادة على
ان الاعتاق افادة النعمة واستعماله في غيرها بواسطة اختياره
فلا يحال به على اعتاقه واركانه المعصية ومفارقة لها بشئ
اختياره لا بالاعتاق فصار بيع العصير ممن هو معروف باخذ
خمر او دسما والمسلك الرابع عشر قالوا معتق الكافر ليس
بمحرر لان التجريد اثبات الجزية والاعتاق ازالة الرق والكر سبب
الرق لانه جناية والرق عقوبة فلا مناسب للكر بثبوت العتق
قلت هذا ليس بشئ وسبيله سبيل انكار الجحش والحقائق
لانه لو لم يكن محررا كما زعموا لحل له وطنها وسبعها بعد ذلك
والقول به فخر اجماع المسلمين والاعتاق اثبات العتق المذكور
القولود ولمزم منه زوال الرق الذي هو الضعف والمسلك
الخامس عشر النص في اشتراط الايمان بحديث معوية بن الحكم
انه قال كانت لي جارية فابتعت رسول الله وقلت يا رسول الله
على رقبته فاعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
الله قال في السماء فقال من اتى فالت رسول الله فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اعتقها فابها مؤمنه رواه مسلم والنسائي
قالوا لم يسأل عن سبب وجوب الكفارة فدل على ان جميع الكفارات
بشرط طه الايمان قلت قال امام الحرمين في النباهة حديث
الحريسا وروى السواد هو حديث مؤول باتفاق من عليه العول
فان فيه ابن الله وهو سوال عن مكانه وكل حديث يقضي بانه
ظاهر فلا حجة فيه وقوله باتفاق من عليه المعول بحديث عن
قول من يعتقد لله سبحانه جهنم ومكانا يتعد فيه ويستقر عليه
مع اني اقول هو متروك عند الكل فان من اعتقد انه في مكان محرق عتقه
بالعرش ون السماء فلا قابل لتحقيق السماء ولعلها كانت مكان القتل
والظهار بعيد وفي الميزان معين اعتاق الرقبة او كانت نذرا او كونا
افضل من غيرها وروى انه قال على رقبته مؤمنه فان كنت تترك
هذه مؤمنه فاعتقها ذكر ابو الفرج في التحقيق وقيل الراوي
عمر بن الحكم قال البعوى صوابه معوية بن الحكم وعبارته اهل
اصهان كل كان يقضي سلامه الرقبة من العيوب يقضي
اسلامها كالقتل وهو ممنوع بالاجماع وعبارته اهل نيشاغور
رقبه لا بحري القتل فلا يحري في الظهار كما لم تد فان قالوا هو
مستحق القتل بطل مستحق القتل قصاصا وطريقه ما
ورا النهر هي تطهر واحب بالشرع فلم يكن الكافر اهلا ولا كاره
ولا المقصود بالعتق تخليص الرقبة من اسر الرق وذلك بالمومن اشبه
قلت قوله تطهر باطل على اصله لاجابه على الكافر وقوله بالمومن
اشبه بقوله ولا يدل على عدم الاجرا بل يدل على عتاق المومن

واستحبابه ولا خلاف في ذلك ولنا ان النص في الظهار والميز
عبار عن اشتراط الإيمان ولو كان شرطا لذكر الله تعالى وما كان
ربك نسبيا لا ضل في ولا يستوي قال الشافعي لسان
العرب وعرف خطاهم حمل المطلق على المقيد اذا كان من جنسه
وهذا الاصل فاسد من ثلثة اوجه احدها ان الامام هاهنا
غير مذكور فلا يجوز اشتراطه كما ان الاطعام هنا مذكور وفي
كفارة القتل غير مذكور فلم يحملوا المطلق عن الاطعام في كفارة
القتل على المقيد به هاهنا قال علي بن حزم في المجتبى جمعوا
بين الكفارتين في ان لا تجزى فيها كافرا بالقياس ولم يجمعوا بينهما
ولا قاسوا احدهما على الاخرى في تعويض الاطعام عن الصيام عند
العجز عن الصيام وهذا يحكمه لا يسوغ لاحد قال فان قالوا
لم يذكر تعويض الاطعام عن الصيام في القتل وانما ذكر في الظهار
قلنا ولا ذكرت المومنة وعدم اجزا الكافره الا في كفارة
القتل ولم يذكر في الظهار ولا في الاطهار فاما ان يعدسوا كل واحد
على الاخرى ويحملوا عليها ولا يعدسوا واحد منها على الاخرى
واما قياسكم احدهما على الاخرى في بعض ما فيها دون سائر ما
فحكم باطل ومناقضه ظاهرا ثانيها ان الصيام ذكر فيه
التتابع في الظهار والقتل دون الميز ولم يحملوا المطلق في
كفارة واحد في الصوم على المقيد بالتتابع في صومين وحلهم
الكفارات الثلث المطلقة على مقيد واحد وزعموا ان
اثبات الزيادة في الصفة يحمل المطلق على المقيد واجب

وفي اثبات الحكم غير جائز وهذا دعوى منهم قال علا الدين
العالم في الميزان حمل المطلق على المقيد خلاف اللغة وعرف اللسان
الامر ان من قال الغريم اعنق عبدك ثم قال اعنق عبدك لا يصح
فانه لا يتقدم بالاصح وكذا لو قال لامرأته ان دخلت الدار
فانت طالق ثم قال ان دخلت الدار راكبه فانت طالق فدخلت
راكبه او ماشيه طلقت ولا يتقدم بالركوب وكاب الله وكلام
رسوله محمول على المتعارف ولان المطلق ليس بمحمل في العمل به
حالة التقيد ولم يحجى وفي حديث عائشه انه عليه السلام توجها
في الغسل وضوءه للصلاه وفي حديث يميمونه النص على تأخير
الرحلين في وضوء الغسل والجدشان ثابتن ولم يحمل الشافعي
المطلق على المقيد فيه مع انها في حادثه واحد وقد حمل ذلك في
حادثتين واعترض الطحاوي بحديث ما عرانه رده حتى اقر
اربع مرات ثم رجه وقال لا ينس اعز الى امرأه هذا فان اعترفت
فارجعها ولم يحملوا المطلق على المقيد في رجم ما عر فطلت قاعدتهم
وقد ذكرناه في الزكاه وفي اصول الفقهاء ليس حسي ان اكثرنا
ذكر الخصم ان الزيادة سان صوره ولكنها نسخ من جهة المعنى
بيانه ان بعض صلاه الفجر لا يكون صلاه الفجر والركعتين من الظهر
لا يكون صلاه الظهر الا قامه وصرب سبعين في القذف او
في حد الزنا لا يكون حد القذف والزنا واذا تقر بهذا فقول
الماس في لكر الرائي حله ما به هو حد فاذا زيد النفي عليها نجح
الواحد خرج الحد من ان يكون حدا له بعض الحد وبعض الحد ليس بحد

متمثلة بعض العمل ليس بعله وبعض الصلاة الفرض كالغز والظفر
عليه ليس بصلاته الغز والظفر كان نسخا من هذا الوجه لانه اذا حكم
النصر وكذا الرقبة فانها تنطلق على المومنه والكافر على سبيل
البدل وسط الامان بالقياس او على المطلق على المعنى كالكافر
من النص كان منعنا من اجزاء احد نوعي المطلق كان نسخا من هذا
الوجه ونسخ الكتاب بالقياس لا يجوز فكيف بالقياس القاسد
كما قررناه وقال الشيخ شهاب الدين القرافي في شرح المحصول
وقد قدم الرقبة المطلقة بسلا متها عن كثير من العيوب خلافا
للظاهرية قال الفرق بين سلامتها من العيوب وبين اشتراط
الامان وجميع القيود ان الوضع تابع للتصور والواقع يتصور
مفهوم العبد الذي هو حيوان ناطق مرقوق له جواس خمس
وجوارح مخصوصه وهذا اذا سمعنا لفظ الانسان لسبق الى
ذهننا الانسان الموصوف بهذه الصفة والذهن انما يتقبل
اول الوهلة الى الموضوع له ولذلك كان الاصل الاستعمال
الحقيقه فثبت ان الوضع يقتضي السلامة من عدم تلك الاشياء
خلافا لاليمان والكفر فانه لم يتنا ولها اللفظ الوضع اجماعا فظهر
الفرق وقال ابو بكر الرازي قوله عليه السلام للظاهر اعتق
رقبه يقتضي ممكن المكلف من اعتناق رقبه شأ من رقاب الدنيا
فلودل القياس انه لا يجوز الا المومنه لزال تلك المكنة الثابتة
بالنص فكان القياس من مالا لتلك المكنة الماسه بالنصر وهو
النسخ وانه غير جازم والفرق بين الشهادة وبين الظهار ان سبب

الاحساس الى الشهادة هو ضبط الحق وهو واحد في جميع الصور
والغالب على المسلم العاقل البالغ الصدق كان السبب واحدا في
جميع الصور فاذا احدث سبب الحاجة وسبب العيول حمل المطلق
على المقيد خلافا للعمل والظهار وفي الميزان لا تعلق للم الشهادة
لان العدالة شرطت في الشهادة المطلقة بدليل سوى القصد
والمحصل والعقد في الشهادة بالعدالة بالاجماع ونص اخر
فيه الامر بشهادة الفاسق وقال شهاب الدين القرافي في
شرح المحصول لا نسلم ان الاتي بالمقيدات بالمطلق للزوم ترك
المعلوفة بسبب الحمل على المقيد تحيينه يكون مدلول اللفظ كليه
لا كلا فنبطل ما ذكره لان الاتي بالمقيد عمرات بالمطلق فمعين
عدم الحمل فاذا امت هذا في الكليه مت في الكل والكل لعدم القابل
بالفرق والكليه هي الحكم على كل فرد فرد حيث لا يتفرق واحد كقولنا
كل رجل شئعه رعيان غالبا صدق باعتبار الكليه ويكذب
باعتبار الكل الذي هو المجموع ومثله كل نفس دا بقية الموت والكل
مثل قولك كل رجل شئيل الف قطار صدق باعتبار الكل دون
الكليه وهذا لان الاطلاق يمكنه من ان فرد شأ وهو حكم عقل
ملتقى من البراه الاصلية اذ الماهية الكليه لما وجبت في هذا
العقد بان كل جزئ من جزئها متضمن لها مع ان الاصل عدم جزئ
معين حزم العقل بالخروج عن العهد بان فرد كان واخراج بعض
الافراد عن الكليه ابطال ما شهد به العقل ويرد عليهم ترك نسخ
الراس والرجلين في التيمم اذا كان النص الوارد في المقيد وارادا

ولو كان قد اذبحها عبدا او كافرا لم يخرج من مسلم بل يضر الحاطة وهو ان لا يحسب
نفسه ولا يستعطر الحاطة في جميع الأحوال **قال ابو القاسم** لو احاطت قبل الخوف بشرب
فاقل فما اقل طمان وبه لا يخرج حتى يدناه من روى لا يخرج اذا لم يقصد الغنى او شرب
الاوراق او ابو الحسن بن الفليس من الظاهرية الحاطة في الواسي لا يخرج وراى الشافعي
حكم الحاطة التي لا يمسح بها في الواسي والزرع والثمار والدرهم والدينار يقول
ان يخرج وراى ابن ابي عمير لو كان من درهم واحد درهمين عليه فمما يحكم
ذاهبا لا النوازل الحاطة بضم الكا وسواها كالحاطة حاطة شئوع واستمر الى
الاعيان لو حاطته اوصاف وجواري المكان بشروط تسعة اذ بها ان يكون
الشرط من اهل وجوب الزكاة الثاني ان يكون المال بعد الحاطة نصا باو الثالث
ان يمس عليه بعد الحاطة حول كامل والزكاة ان لا ينفذ واحد منها الاخر في المراح
والخامس النسيج والسجاد من المشرك كالزور والنور والحوض والوعاء لو كانت
الماء مختلفة بحيث لا يخصص غير احد ما في السابغ الرابع والثامن في العمل في النسيج
في الحاطة هل يستعطر الحاطة التي في الواسي المروزي يستعطر الحاطة في اللبن
انما يحل احدها فليس في الاخر **قال ابو القاسم** لو احاطت باللبان فهو امر الجوارم الثلاثة في
وجه يستعطر ان يحاط بها وعطرها اللبن فيقتسمانه **قال ابو القاسم** لو استعطر
غيره لكان له ولو الكلب **قال ابو القاسم** لو استعطره لم يضره **قال ابو القاسم** لو استعطره
حكي وبها ان حاطة الجوار لا الزطام وعطرو للرجع والمروى وقيل طهرتها الى الواسي
وقيل هو الموضع الذي يجمع فيه النسيج والحل في النسيج **قال ابو القاسم** الذي يحاط فيه
والكاية يتم الحاطة المشرك وحلها سكاها وهو غريب ضعيف وفي بعض كتب
الحاطة باله ذكروا حكمه سب مائة انه ذكروا ان الحاطة في الجاهل او يذبح ولو ذبحه
وقد يكون في حاطة ما لا يذبح من اللبن او اذبحون من لبنه من لبنه الحاطة
ولو اذبحوا لبنه من لبنه الثاني لكل واحد ما به وسماه في كل واحد ما به
ولو اذبحوا في كل واحد ما به وسماه في كل واحد ما به وسماه في كل واحد ما به
من لبنه في كل واحد ما به وسماه في كل واحد ما به وسماه في كل واحد ما به
بقوله عليه السلام لا يخرج بين سموف ولا تعرفون في جميع خشيته الصلوة قال النوادي روى

او جاوره والتزويك وهو لا يخرج من مسلم بل يضر الحاطة **قال ابو القاسم** لو استعطره
الاشفيع بن حسين الواسطي في كل ما يخرج من لبنه في كل ما يخرج من لبنه
المطويات في الواسي الحاطة تحت لونه صمغ اوق لا يخرج ايضا سبغ الحاطة
سبغها **قال ابو القاسم** ان يذبح من سبغ الحاطة في الحاطة لم يضره **قال ابو القاسم** لو استعطره
صدقه وليس في هذا ولا في لبنه في شاة شي وعرج النسيج الواردة في نصه الزكاة عند اذبح
فما دونها ولا يذبح الا حاطة في كل الحاطة والاشفيع بن حسين في نصه الزكاة عند اذبح
وسماه في الاخر فاحاطها كيف يحب في سبغ نصا به واحد الزكاة من مالي
فقبر في الواسي من اللبن في صمغ الزكاة اليها ان يضر حاطة ما يحاط
ابن السبيل فاذا لم يحاط الزكاة على المكاتب عاشر كسبها من لا يحاط الحاطة
اذا لم يكن مالها نصا باو عاشر كسبها من لا يحاط الزكاة على المكاتب عاشر كسبها من لا يحاط
لكل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
وفي عشرتهم خمس من لا يحاط لكل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
شاة وهو قوله عليه السلام في اربعين من لا يحاط في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
قطر وحركه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
والسبيل في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
ولا يزور اذبحه وذبحه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
احدها حاطة في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
السبعة المتقدمين بها حكم لا يذبح الا في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
ولا في قبس ولا في وجهه معقول في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
الذي كونه اذبحه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
الغير حاطة في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
ذالك في كل ما سبغ في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
او نسا وعانة ولو اذبحه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
ظاهر في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه
والثاني وليس في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه في كل واحد نصفه

وبين المرتد بعد التسليم ان العمومندوب اليه خلاف المرتد قال
رجوعه بعيد لانه لم يرتد بعد اطلاعه على مجاسن الاسلام الا
لصلال بعيد وكفر عنيد فرجوعه بعد هذا الى الاسلام بعيد ولهذا
لا يجوز له ان يتزوج بخلاف من وجب عليه القصاص قوله
ولا تجزئ العيا ولا المقطوعة البدن او الرجلين وهو قول
الاشعري الاربعه واصحابهم وقال الجمع والشعبي ان علق
الاعمى بحرى في ذلك وعن ابن حزم ان الاشعري حرم عند داود واصحابه
لا يمنع شيء من العيوب ذكر ذلك كله في المحلى قلت اقدفات
جنس المنفعة فالحق بالمعصوم حكما ولهذا وجب فيه الدية الكاملة
واصل السامعي وابن حنبل المنع ماحل العمل وفي النهاية اجمع
العلماء المعتبرون ان العيوب سقسق الى ما يمنع والى ما لا يمنع وقال
داود لا يمنع وتعلق باسم الرقبه قال الشافعي لا اعلم احرام من
مضى من اهل العلم ولا ذكر لي انه قال لا يمنع وداود نشأ بعد
قال وعندك لو فاصم لما عده قلد قد ذكر عن الجمع
والشعبي حوازي عن اعمى كقول داود وهما قبل الشافعي والى حنيفة
ومالك ذكره عنها في المحلى وفي المحيط لو وكل بشر اجارية وسمي
جنسها ومنها فاشترك الوكيل جارية عمية او مقطوعة البدن
او الرجلين او مقطوعة جاز عن ابي حنيفة اذا اشتراها بمثل القيمة
او نخب سيرة وعندها لا يجوز على موكله ان يشرها ولا يبيعها
بخلاف العور او مقطوعة احد البدن او احد الرجلين لان هذا
عييب وشرا العيب متعارف بخلاف العمى وشبهه فانه استبدال

ولهذا جاز التكفير بالا عور دون العمى وابو حنيفة مرن على اصله
في اجراء المطلق على الطلاقة في غير موضع الضرورة والتمدد واسم
الاجارية مساو للعيا والعرف مشترك وقد اشترى العيا المتقاة
مرضاة الله سبحانه اول قصد الولاء او الاستيلاء بخلاف الكفا
لقيام دليل المقيده فيها لانه احرمه الافعال وهي مشروعة للزحر
عن ارتكاب اسبابها ولا يحصل الرجاء للعيا ومقطوعة اليد
او الرجلين والمانع في الكفا ره فوات جنس منفعة مقصودة لا
فوات الجمال واختلال المنفعة المقصودة غير مانع مثل مقطوع احد
البدن او احد الرجلين او العور او العتة والعشا والرمية
والبرص والمجذومة والصما والخصي والمجنون والرقبة والقرنة
والخشي والعين والاصم في ظاهرها رواية وقيل هذا اذا كان
اذنيه وقروا ان كان لا يسمع لا يجزى ويجوز مقطوع الشفتين
اذا كان قادر على الاكل ويجوز ذاهب الحاجبين وشعر الخد والراس
وان كان فايت المنفعة ذكره في المحيط واكثر من المسائل من مائة
الاكل وشرح مختصر الكرخي والمبسوط وجواز الاصم استحسانا والقياس
ان لا يجوز وهو رواية النوادر لان الفات جنس المنفعة كما في
الاسنان العاجز عن الاكل فانه لا يجزى وجه الاستحسان ان
اصل المنفعة باق فانه اذا صبح عليه سمع حتى لو كان حال لا يسمع
اصلا بان ولد اصم وهو الاخرى لا يجزى ومن ولد اصم يكون احرم
لان انما يتكلم اذا سمع الكلام ولا يجوز مقطوع ايهام اليد لا يسمع
الطش بها وبفواتها فوات جنس المنفعة ويجوز مقطوع احد

المدن واحداً الرجلين من خلاف لأنه لم يفت جنس المنفعة بل اختلفت
المنفعة بخلاف مالوكا نتما مقطوعتين من جانب واحد حيث لا يجوز
لعوات منفعة المشتق فانه تعذر عليه وفي الجواهر بحري الأعور
وقال عبد الملك لا بحري وهو قول ملك في المبسوط وفي المدونة
لا بحري لا قطع اليد الواحدة أو اصبع أو مقطوع الأذن أو اشل
أو ابرص أو احمى أو اصم أو اخرس أو اعمى أو يابس الشق والهرم وكذا
عند الشافعي وقال اشهد بحري الاصم واختلفوا في الحصى وفي
النسابة بحري الأعور والأعور البرص والبهق وبحري مقطوع الحضر
أو البصر وكذا هم من يد واحد لا بحري ولا بحري مقطوع
الايهام أو السبابه أو الوسطى من يد وقطع اصابع الرجلين لا يمنع
وفي المعنى قول ابن حنبل كقول الشافعي والامثلة من الایهام يمنع ومن
غيرها لا يمنع والعور لا يمنع ولا قطع الأذنين وهو قول الأئمة الأربعة
وفيه خلاف زفر وبحري مقطوع الأنف والاصم اذا فهم بالاشارة
والاخرس اذا فهم بالاشارة وهو قول الشافعي وابن ثور ولا بحري عند
ابن حنبل على المنصوص وهو قول أبي حنيفة لأن الحرس يمنع كثيراً من
الاحكام المتعلقة باللسان والكبر الباس لا يعمول اشارته ولا يجوز
المجنون الذي لا يجوز ويجوز الذي يجن وتيقن اذا خلت المنفعة غير مانع
وفي النسابة والذي يجن وتيقن بحري واضطر بوا في الاخرس واجر
فيه بعضهم قولين ومنهم من طرد القولين الاصم فان اجتمعنا
وفي المدونة اعتق من فوسا عن طهان ثم كبر اخرس او اصم او متعدا او
مجنونا فقد اجراه قوله ولا بحري المدبر وام الولد

الرابع
وهو قول الحسن والاوزاعي والثوري وملك وابن عبيد وجوز الشافعي
وابن ثور عتق المدبر واخاره ابن المنذر لانهم يرون جواز بيعه
وبه قال ابن حنبل وقال عثمان بن النخعي وداود الظاهري جواز عتقها
عنها والشافعي وابن حنبل يريان مع المدبر والبي والظاهر
بريان جواز بيعها وناظر داود الظاهري ابو سعيد احمد بن حسين
لبردي بيع ام الولد قال الظاهري اجمعا على جواز بيعها قبل
ان يحبل من سيدها والاصل بقا ما كان على ما كان اذا اصل كل
باب دوامه واستمران فقال الشيخ ابو سعيد اجمعا على منع
بيع عد ذلك حين كانت حاملا فوجان يستمر الاصل
كل ثابت دوامه واستمراره بعين ما قلت فلم يجد الظاهر له
جوازا فانقطع والدليل على عدم جواز بيعها ياني في العتاق ان شا
الله قلبا استحقا الجزية بالندبر والاستبداد فكان الرق
فيهما قصا هذا لتعليل صاحب الكتاب لكن ترد عليه ما لو قال كل
مملوك لخرع عن عبيد ومدبروه وامهات اولاده ولا يعنق
مكاتبه الا بالنية فدل على كمال الرق فيها ولهذا اجله وطى المدبر
وام الولد ولو كان الرق ناقصا فيها اجله وطىها كالمكاتبه وكذا
المكاتب الذي ادى بعض بدل الكتابة لان اعتاقه حينئذ يكون بدله
وعز أبي حنيفة بحريه في رواية الحسن عنه لقيام الرق فيه قال
عليه السلام المكاتب عبد ما بق عليه درهم رواه ابو داود بخلاف
التدبير واموميه الولد لا يملك لا كتمان الانفساخ قلت لو
قضى القاضي جواز بيع المدبر بنفسه المدبر وفي ام الولد خلاف يعرف

في رصعه وفي المبسوط العتق مستحق عليه فيها فليس فيه إلا
تجيلة وليس يجعل الواجب كاجابه ابتدأ لان ام الولد مد اعنته
ولدها فكان عتق مضاف الى امر من فلم يكن اعتاقا للكفارة من كل
وجه وان اعتق مكاتب لم يود شيئا جان وقال زفر والشافعي
ومالك لا يجزى وان اشترى مكاتب او مديرا او ام ولد فاعتقه لم
يجزىه ومن مل بالاجزائنا على جواز اعتاقه بعد الشراء ذكره عن
مالك في الجواهر وفي النهاية قالوا استفد على حكم الكفاية عندنا
بضم فسح الكفاية بما سمعه من سقوط بدل الكفاية عنه ولا
يظهر غير حتى سلم الكفاية له وعتق اولاده لاسيما اذا
كان يرضى المكاتب وعتقه على حكم الكفاية بمنع الامام عليه
لسقوط بدل الكفاية بغير رضى المالك وبما الكفارة في ذمته وقوله
فاشبهه المدير الزام لنا وقوله لا يبا منه يعني ان الكفاية لا
تافي الوق لاها فك الحجة بمنزلة الادن في التجاره الا انه يحوز
بكان لا زما من جهة المولى ويلزمه العقر بوط الكفاية بالحجة
على نفسه فجوز اعتاقه عن التجاره كاعتاق المادون عنها فلي
هذا المدرك لا يلزم الفسخ ولو ادى بعض بدل الكفاية ثم عجز
جاء اعتاقه عن الكفارة ذكره الاسيما في وفي المعنى لا يجوز
اعتاق المكاتب الذي ادى بعض بدل الكفاية وفي البزور سلمه
الاكساب والاولاد لعنه وهو مكاتب لا لوفوق العتق كحه
الكفاية كالمكاتب ام ولده فاشترت اولادها الذين ولدتهم من
الاستيلاء والكفاية فانهم يتكاثرون عليها ولومات السيد

يعتق كحه الاستيلاء وعتق اولادها وسلم الكفاية لها
وان لم يعتق كحه الكفاية وقوله اولان الفسخ ضروري لا يظهر
في حق الاولاد والاكساب لان الاقتصار لا عموم له والثابت
للضرورة ستقدر بقدرها وجوز اعتاق المكاتب الذي لم يود
شيئا الا وراعي والليث واجهروا شح وقال ابن المنذر هو
جائز لانه عتق وقال الجهم واسحق ان ادى الثلث او النصف
او الثلثين لا يعجنه ويجوز اعتاق المجهوم والمريض الذي ترجا
بروده وان كان قد اشرف على الموت لا يجوز وفي المدونة لا يجزى
المهرم العاجز وفي الجواهر لا يجزى الغايب المنقطع الخبر
والمغضوب يجزى وفي النهاية في اعتاق المغضوب اختلاف
واختار امام الحرمين جوازه وفي احكام القرآن للشيخ ابي بكر
الرازي يجوز اعتاق الابق والمرهون والمستاجر عن الكفارة
وقال امام الحرمين جوز واعتاق المكاتب عن التجاره وقالوا استفد
فك الرهن لم يجوز واعتاق المكاتب عن التجاره وقالوا استفد على
حكم الكفاية انتهى كلامه قلت مع انهم قالوا لا يجوز اعتاق
المرهون محابا ويجوز اعتاق المكاتب محابا وسقط بدل الكفاية كان
اعتاق المكاتب اشبع نفاذا وامر الى انفساخها من فك الرهن
وفي الاشراف ويجوز اعتاق ولد الراس الكفاية عندنا وبه قال
المحسن والمهاوس والثوري والشافعي واجهروا شح في راهويه
وابوعبيد وقضاه بن عسده وهو قول ابي هريرة واختاره ابن
المنذر وقال الزهري الا وراعي لا يجزى لما روى عن ابي هريرة عن

النبي عليه السلام انه قال ولد الزنا شر الثلثة واختلفوا في
تاويله فبعضهم قال واحد بعينه لانه كان ذا شر وقد
روى عن ابن عمر انه كان اذا سمع من يقول ذلك يقول هو خير
الثلثة بمعنى انه لا اثم عليه ولا ذنب له ذكره ابن شداد في
احكامه **قوله** وان اشترى اباه او ابنة بنو
بذلك الكفار جاز عنها **وقال** الليث بن سعد يجوز ان
يشترى اباه معتقه وفي خزانة الاكل وكذا كره له او اوصى
له به فتوى عن كراهته جاز بخلاف الارث ولا يصح عند مالك والشافعي
وعلى هذا الخلاف كراهة الميراث والافطار والقتل واما في كتاب
الايمان ان شاء الله تعالى فان اعترى نصف عبد مشترك وهو موصر
فمنه قيمة باقية واعتقه لم يجز به عند ابن حنيفة ومجزيه عندها
لانه اعتاق الكل عنها لعدم مجزيه هذا اذا كان موسرا وان
كان معسرا الاجز به لان الحق يسعي نصف قيمته فكان
اعتاقا بعوض له ان نصيب صاحبه ينقص باعتاقه انتفاضا
جكيا اذا لحوز له بعد ذلك بيع نصيبه ونقله الى غيره فبطل
اليه كذلك فلا يجوز بخلاف المكاتب حيث يجوز اعتاقه من
كفارته وهو على يدك انتفاخ الكتابه ظاهر وعلى المدرك الاخر
مشكل لكن قابل للانتفاخ بخلاف معتق العصف فان حكمه حكم
المكاتب ولا تقبل الانتفاخ فلهذا كان النقصان لازما فيه
فان اعترى نصف عبد عنها ثم باقية جاز والنقصان ملكه كراهاب
عين الضحية بالسكين وعندها هو عن بسلام واحد لعدم تجزئ

الاعتاق عندها وفي المدونة ان اعترى نصف عبد ثم اعترى باقية
عنها اجزاه وفي الجواهر المشهور بنى الاجزاء وفي الانوار
روى عيسى عن ابن القسمة انه مجزيه وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون
واصف انه لا اجز به وهو قول ابن ثور وفي النهاية لو اشترى
قريبه حصل العتق مرتبة على الملك **وقال** ابو اسحق المروزي
يثبتان معا وعدوه من هفواته **سوال** جعل النقص
مصرفا الى جهة الاضحية عند تحقق التعذر لادله على صرفه
الى تلك الجهة عند عدم العذر اذ قد تعذر النقصان في العتق
دون الاضحية ويمكن ان يقال النقصان في العتق حكمي فلا فرق بين
اعتاقه بسلام واحد او بسلامين فليس يفتقر الى خطاه وفي الاضحية
حقيق فتعذر في الخطا دون العذر فان اعترى نصف عبد عن كفارته ثم
جامع التظام منها ثم اعترى باقية عنها لم تجز عند ابن حنيفة رضي الله
عنه لان الاعتاق مجزئ عند علي ما ياتي بيانه وعندها يجوز
لان اعتاق النصف اعتاق الكل عندها **قال** وشرط الاعتاق
ان يكون قبل المسيس بالضر وقد حصل اعتاق النصف بعد عن
فلا مجزيه وعندها اعتاق النصف اعتاق الكل لحصل اكل بطل
المسيس فصار قل **في** المنع على قوله نظر فانه لو جامع
ثم اعترى كله بعد المسيس يجوز بالاتفاق عن طهان وقد وقع اكل
بعد المسيس فوقع النصف بعد اخف من وقوع الكل بعد
وجوابه مع التفرقة بالجامع بين النصفين **قوله**
واذا لم يجز المظالم ما يعترى فكفارته صوم شهر من متابعين ليس

فيها شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق وما
التابع فبالنصر شهر رمضان لا تقع عن غير رمضان الا ان يكون
مسافرا او اما صوم رمضان لا يكون احد شهر الكفارة عند
الجمهور ويجزئ به عن رمضان عددا وقال مالك والشافعي لا يجزئ
عن رمضان ولا عن غيره وقال طاووس ومجاهد يجزئ عنها ان يقف
ابن حنبل في الجواب وقال ابو ثور ان لم يعلم انه رمضان اجزاه
وان علم لم يجزئ وعليه قصر رمضان وان كان في السفر اجزاه عن
الكفارة عند ابي حنيفة وابي ثور والظاهر به ولا يجزئ عند
ابي يوسف ومحمد والشافعي والصوم في ايام التشريق يوم العيد
منه عنه فلا صوم عن الكامل والواجب المطلق وصوم يوم العيد
غير مشروع عند الائمة الثلاثة وفي صوم ايام التشريق خلاف مالك
في الجواز وقد تقدم في صوم التمتع وان جامع النظام منها في خلال
الشهرين ليلا عامدا او ناسيا استأنف الصوم عند ابي حنيفة
ومحمد ومالك وابن حنبل ذكره في الجواز لما ورد في قال ابو يوسف
والشافعي لا يستأنف وهو قول ابي ثور وابي المنذر والظاهر به
والاول قول الثوري والي عبيد مع من يقدم ذكرهم في المعنى
قول ابي يوسف ومن معه انه لا يحذر ان يصوم قبل الوطئ شهرين
اذا وقع بعضه قبل الوطئ وبعضه بعد اولى من وقوع كله بعد
فلا يجب الاستيناف ولنا قوله تعالى فصيام شهرين متتابعين
من قبل ان تناسا وفيه دليلان احدهما انه نص النهي عن الوطئ منه
وسله والنهي بعضي فتباد النهي عنه اذا لم يكن لمعنى في غير لاسيا

في العبادات والدليل الثاني انه امر بصوم شهرين متتابعين ليس بهما
مستيسر وممكن ان ياتيه كذلك فوجب العمل بما يمكن وترك ما لا
يمكن وترك ما لا يمكن لان العجز عن احدها لا يوجب سقوطهما قياسا
على كفارة القتل باطل لان الوطئ بالليل فيه عزم محرم وكذا قياسا
على الاطعام لعدم النص فيه ووجوده هنا وقوله وان افطر
يوما منها بعذرا وبغير عذر استأنف وبالحيض لا يستقبل
وفي افتاد صوم رمضان وفي كفارة اليمين يستقبل وتصل
العضا وفي النفاس المرض يستقبل لانه يمكن وجود شهرين
خالين عن النفاس والمرض بخلاف الحيض الا في كفارة اليمين
لقوله مدته ومذهبنا في مع المرض من المتابع وهو قول ابي هاشم
الختي وسعيد بن جبير والحكم والثوري والشافعي في الجديد قصر
وقال ابن المسيب وعطاء الشعبي ومجاهد وطاوس ومالك وابن
حنبل وابن راهوية وابو عبيد وابو ثور لا منع وروى ذلك عن
ابن عباس وقاسوه على الحيض ولنا ان المتابع شرط بالنصر
والغالب وجود شهرين خالين عن المرض فلم يكن ترك المتابع
عذرا بخلاف الحيض اذ الغالب انها تحيض في كل شهر فافقوا وان
جامعها بالنهار او غيرها عامدا استأنف صوم الشهرين بالافاق
وان جامع غيرها بالنهار ناسيا او بالليل عامدا او ناسيا لا
يستأنف ونقل ابن حزم عن ابي يوسف انه متى جامع الى الظاهر
منها قبل التكنية سقطت الكفارة سواء كانت عينا او صوما
ونقله غلط ومردودا بحديث قال وقال ابو حنيفة بهما باينا

وكان عمرو بن لحيان العروضي في الزكاة يحسها في جميع ولده من الناس في عهد
 الزمان في الثواني ولهذا المذهب في بيع النخار يرفع من ثمنها لانه لا يجمع
 واصحابه الذين يطالون ما ورد فيه من الزكاة في بيع المتوسطين وبعض
 اصحابنا الذين يدلون على الواجب حتى يقبلوا هذه المسئلة ولا بدال ولا وليس ذلك فان
 المصير الى البدل لا يجوز الا عند عدم الاصل واداء القيمة بتمام عيها لم يضر عليه
 في ملكه جاز من ذواته ومن ذلك ما عثر على ان الواجب في الزكاة اخذها عند كل بيع
 وتخليتها والملك يجب في الكفارة وصداقه المصير في الجواز وعند هذا الواجب
 ولما لا يخفى بالثقل في القيمة وقد عرفت في البدل كما سبق في النسخ مع الغسل
 واستدرك في المسئلة بقوله تعالى اخذوا من ثمنها ما كان لها من ثمنها في يومها
 ما ولا ويبان رسول الله صلواته وذكر ان للشيخ عيا او ابى الحسن انه لا يقبل الزكاة
 به اذن من الاملا شاه وكله في جميعها الطريفة وعن المشاة لا توجد في الاباق
 ان المراد بالمشاة قد رها في المداينة **فصل** في كون الزكاة للبيدة في قوله
 عليه السلام في النفس المومنة ما به من لا يزل في سبيلها الا اخذوها في النفس
 محال وقوله تعالى وان امرأة دخلت النار في هرة حبستها ولم يطمعها ولم يدعها باكل
 من جوارحها الا من عول والمعنى ان المرأة لا تقبل الا من لا يطمعها من جوارحها في الحبس بنية
 الزكاة في حصول المصروف من اعيان القيمة على ما اعلمهم عن المسئلة في مثل
 هذا اليوم والاشياء والقيمة العادلية وقد وصل اليك الكفاية وعله الله ان
 الورق لا يسبب كبرية الواجبة الكفاية للمداينة بخلاف الجاربا والنجار والفقير
 ومن الزكاة من وجوبه **فصل** في القيمة فيها ما لا رافعة وهي غير موقوف على المعنى
 ما لا اراد له وله غايل في المظاهر موقوف في قاسمها في ايجتها فانه يحصل كمال
 قطر من جوارحها وقوله عليه السلام ما نفرد العبد لله يوم الخرش هو الواجب
 اهراق الدم ويبان في ذلك ان الارواق ما اشترى بمجوات وفدية تعذيبه وانما الجحاه
 وذلك ليس له بل لا يحفل في حسنة بل يعرف حسنة بالشرع في الزكاة عفاها
 دفعه يحصل له الى المحتاج لوجه الله تعالى وذلك حصول الموقوف **فصل** الثاني
 ان صرف القيمة الى الغير بنية الزكاة زكاة وصرفه في الزكاة ليس شفعه

بلغ

فلا يكون بد

الزكاة العشر

فلا يكون بد اسانها لما مور والواجب **فصل** الثالث ان دفع القيمة في النسخه نال كسبه
 الخليل عليه السلام بخلاف دفع القيمة في الزكاة فانه نال حصول القرض المطلوب منها
 وهو اعتبار القيمة عن السؤال ودفع حاجته والواجب **فصل** الرابع ان النسخه ليست
 حقا للمعقبا بدليل انه لا يحل للمعقود عليه ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره
 ان النسخه غير واجبة عندكم فكل من يضا منق عليه والواجب **فصل** السادس ان النسخه
 من الصغار لا يجوز ان من الذين عفا الزكاة فان النسخه من جيران من كسبه وتبقى
 مخلة من كسبه واكثره **فصل** السابع هو ان القيمة في النسخه لا يحل ان
 لا يكون نال كسبه الا في غير محلها في الزكاة لكونها من الاواني
 والنسخه من ادا القيمة ومن النسخه والعشيرة مع ان الحكم منع عاقل الواجب
 من جوارحها وان ادا القيمة في الجوارح بعد من القدر في جوارح العبد كغيره في قوله
 والعشيرة ذابها الله في الجوارح الاغنياء في القيمة في قوله والقول في كسبه كسبه
 وذلك في الثانية والخارج والقصاص والحجزة تعدده والعشيرة ذابها ان القيمة
 لا دفع حاجته لا ضمانا لمانه بخلاف الجوز في النسخه ذابها لا في النسخه
 الجاهل ولا في النسخه لمانه المكاتب في قوله ذابها ولا في النسخه ذابها
 والقيمة وهو المعبر ان الواجب في الزكاة الكسب وهو يوجب دفع القيمة الى القيمة
 والنسخه في العبدية والعشيرة لانه لا يوجب ذابها في النسخه ذابها
 ان القيمة تصل الى جميع القراض والروايف ولا في النسخه ذابها
 ان يعرفه الزكاة في النسخه ذابها في النسخه ذابها في النسخه ذابها
 وقيل معلوم وهو ان النسخه من الجوارح من القيمة في النسخه ذابها
 الى قوله جوارحها في النسخه ذابها في النسخه ذابها في النسخه ذابها
 قوله غير محتاج الى المصلحة ولهذا لا يوجب ذابها في النسخه ذابها
 قبول القيمة الكسب ان لا يصاب كسبه والمناقص فافقه وانما قص لا يوجب ذابها
 دفع القيمة في الزكاة غير القيمة الثالث النسخه من كسبه في النسخه ذابها
 بال عقد لغيره كسبه النسخه ذابها في النسخه ذابها في النسخه ذابها
 العقد بخلاف القيمة الخامس ان الصدقة في الواجب في كسبه ان يجرها كسبه

الزكاة

عن ظهاره على مال مجز وان وهب المال له **فدفع** عن ظنه
ظاهر منها فكفر عنها ثم تبين انه ظاهري من غيرها لم يجز به عنها
ذكره في خواص الفقه والعون فيه ونه كان عمره لا
يجز به عن نه كان رتب **فدفع** اعتاق العبد الجزلي
في دار الحرب لا يجز به عنها والمستامن مجز به ولا يجوز دفعه الى
نظر المل الحرب وان كان مستامنا وجوز لفقر المل الذي فيه
خلاف الى يوسف ذكره في الحزانة وفقه المسلمين اذ قوله
واذا لم يستطع الصيام اطعم ستين مسكينا كل مسكين نصف
صاع من براوصا من تمر او شعير والشرط والورد بقوله
تعالى فمن لم يستطع فاطعم ستين مسكينا وفي المدونة روي وهب
ومطرف عن ملك مدني لكل مسكين من النبي عليه السلام وروى
البيهقي ان مدهشام مداني يده عليه السلام وقد نص
رسول الله صلى الله عليه وسلم على مدني في فدية الذي فالظار
مثله قال صاحب الانوار هو الصحيح وقال ابن حنبل يطعم
مداني من براوصا نصف صاع من تمر او شعير وقال ابو هريرة يطعم
مداني من جميع الانواع **فدفع** التسوية بين البر والشعير بعيد
جدا واجمع ابو داود عن عطاء عن اوس اخي عباد بن الصامت انه
عليه السلام اعطى خمسة عشر صاعا من شعير قال ابو داود هو
منقطع لان عطاء لم يلق اوسا وترك ابن حنبل الذي صححه ابو داود
على خلاف مذهبه وقد قالت رويته واما اعنه بحجته عن صاعا
وعن ابن عباس انه عليه السلام جمع لاسر من اعنق رقبة عن صاعا

ذكره الطبري ولنا حديث سله من صحف فاطم وسقمان تمر زواة
ابو داود واجهر والحلال وفي رواية الى داود يعزق من تمر والعزق
ستون صاعا رواه احمد وابو داود وروي ابن ماجه باسنادة عن
ابن عباس كثر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وامر
الناس من لم يجد يستطع صاع من تمر وروي الاثرم باسنادة عن
عمر اطعم صاعا من تمر او شعير او نصف صاع من تمر ذكر ذلك في المغني
وقد تقدم ذلك في صدقة الفطر وجنابات الحج مستوفيا وفيه
ذلك مذهبنا وقد ذكرناه في صدقة الفطر والزكاة قال اعطى
منا من بر وممنون من تمر او شعير جاز والمنا رطلان لان المنور
من تمر وقع بمقابلته منا من بر نصار كانه منوان من بر والجنس
متحد والمقصود واحد ولهذا الوادي نصف صاع من تمر حديد سوار
نصف صاع من البر لا يجوز خلاف الكسوة عن الطائفة بالقيمة حيث
يجوز فتعتبر القيمة لا اختلاف المقصود وفي المدونة لا يجز الدقيق
او التسوية او الدراهم فيها وفا بالقيمة قاله ابن القسمة وقال
ابن حبيب اذا اخرج الدقيق مجز به ولا يخالفه ابن القسمة وكما يجز به
الحجر مجز به الدقيق **فدفع** هذا عين القيمة وان امر غيره
ان يطعم عنه عن ظهاره ففعل احراه قال لانه استقرض معنى
والفقير قابض له او لا ثم لنفسه فحققت ملكه ثم تملكه كالوهاب
الدين من غير من عليه الدين وامر بقبضه يجوز لانه يصير قابضا للامر
ثم يجعله لنفسه كراهنا وفي ظاهر الرواية ليس الامر ان يرجع بكل
الامر لانه يحتمل الهبة والقرض فلا يرجع بالشك وعن ابو يوسف يرجع

وجعل قرضاً لانه اذ ناهضاً اذ خروج بدله اليه كرهوه مكانه
لم يخرج من ملكه خلاصه هبه وهذا تعليل الكتاب لغير ظاهر
الرواية وهذا الحكم مذكور في شرح الجامع الصغير لما في حاله
وردد على ظاهر الرواية التزوج على عبد الغير او ثوب الغير او الزوج
يخرج على زوجته امه الغير باذن مولاه فانه يجعل في هذه الصور
كلها قرضاً وان كان في القرض غشك والفرق ان في الاطعام معنى
القرية والصدقة غالب فنقص بذلك الثواب والاخذ والمال
خلاف غيب ومنهم من يقول الصدقة تقع في الرخص قبل ان يقع
في المحتاج ولهذا لا يصح الجبالة في الصدقة لان القاصر معلوم
ولهذا لو تصدق بدار تحت العتمة على فقير جاز وعلى غنيين لا
يجوز والفرق ان القاصر في الصدقة معلوم دون الغيبة فان
غدا هم وعشاهم جاز قليلا اكلوا وكثيرا اذا حصل الشبع في المدونة
وقال ابن الموارز عن غدي وعشي خبر البر بالادام فلا اعاده عليه وان
اطعم شعيراً او ذرة وهو ياكل النعم لا يجزيه وان اطعم شعيراً وهو ياكل
الذرة كان اذا زاد على مبلغ شبع النعم وقاله اشبه ومذهبنا
قول النعمي وملك وقال الشافعي وابن حنبل الواجب فيه
التملك دون الاطعام في ظاهر مذهب ابن حنبل وكان حذائ بن
سهل يقول لا تادى الاطعام بالتملك بل بالتمكين فقط لظاهر قوله
تعارف اطعام ستين مسكياً والاطعام تصديره طامعاً وذلك
بالاكل من طعم يطعم اذا اكل مثله يستحق ان يطعم الانسان
قبل خروجه الى المصلى في عيد الفطر اى ياكل ولشأن نفي الاطعام

بذكر التملك عرفاً فقولنا اطعمتك هذا الطعام اى يملكه شريك
قاس على الزكاة وصدقة الفطر والكسوة فانه لو ملك المساكين
من الكسوة بالاغارة فلبسوا بنيه الكفارة حتى خرجت الثياب
لا يجزيه قلنا هذا مخالف لنص القرآن والحديث واطعم السر
رضي الله عنه في فدية الصيام قال ابن حنبل وضع لهم الحنظل
ذكره في المغني ولم يتكلم عليه مع مخالفته مذهبه فدل على صحته
وقال عليه السلام تكعب بن عجر في فدية الاذن اطعمك
أضع ستة مساكين وقد تقدم في جنائيات الحج فثبت ان التملك
ليس بشرط وابطلوا ما ورد به الكتاب والسنة وشرطوا ما لم
يرد به وهذا لان الاباحة ثابتة بالنص والتملك فوثقها في
سدر خلة المسكين فينادى بكل واحد منها والواجب في الزكاة
الايتان بالنص هو التملك وفي صدقة الفطر الا وهو التملك
انما خلاف الاطعام كما ذكرنا وان كان فهم صبي وطيم لا يجزيه
لانه لا يستوفيه ولا بد من الادام في خبر الشعير لمكنه الاستيفاء
الى الشبع ودونه الذرة والذرة بخلاف الخطة لان ادماها في
لا سيما اذا كان الخبز شحناً وانما توقف اكله على الادام عند
اهل الرفاهية دون المساكين فان اعطى مسكياً واحداً ستين
يوماً اجزاه وهو رواية عن ابن حنبل ان اعطاه في يوم واحد
لم يجزئه الا عن يومه لان الحاجة يتجدد في كل يوم فالرفع اليه في
اليوم الثاني كالرفع الى غيب وهذا في الاباحة من غير خلاف بين
الاصحاب وانما التملك في يوم واحد من مسكين واحد بدفع

فقد قيل لا يحرمه قال في الذخير هو الصحيح وقيل يحرمه لان
الحاجة الى التملك قد تجدد في يوم واحد بخلاف صرف الكل بدفعه
واحد لان التفريق بالنصر ولو اعطى مسكينا واحدا عشرين اثواب
في مكانة اليمين كل يوم ثوبا حتى استكمل اجزاه وفي يوم واحد لا
يجزى كما في الاطعام فان قيل الحاجة الى الطعام تجدد في كل يوم
والحاجة الى الكسوة لا تجدد الا في كل ستة اشهر او نحوها فكل من
الكسوة مثل الطعام قلت انما التملك مقام الحاجة في باب
الكسوة وهو يتحقق في كل يوم واذا قام الشيء مقام غيره يسقط
اعتبار حقيقته في نفسه الا ان اذا الكل دفعه واحد لا يجوز
للتصميم على تفريق الانفاق ذلك بتفريق الايام في حق الواحد
فجعل عدد الايام في حقه كجديد الحاجات بتيسير او الحاجة في الكسوة
دون الحاجة الى الطعام فلم يعتبر فيها عدد الدفوعات في يوم واحد
واكثرهم لم يجوزوا الدفع الى واحد ستين يوما ونظروا الى صورة
العدد ولم يعتبروا المعنى قال ابن حزم لم يجعله احدى اوجبه
والمعروف ايدى عن ابو يوسف ذكرها في جوامع الفقه وفيه لو اعطى
كل مسكين نصف صاع من تمر ومدا من الحنطة اجزاه وفي الحزانة
لو اعطى كل مسكين نصف صاع من تمر يساوي صاعا من شعير لم يجز
وعليه تنبيهه لان تلك المساكين دون غيرهم من المساكين وسوله
فان قرب التمر من طعامها في انفا الطعام لم يستأنف عنه ثابته قال
الشافعي ولكن حنبلي وقال ملك يستأنف واعتبر بالصوم وحرم
تعتبره باليمين لان الله سبحانه لم يشترط في الاطعام ان يكون قبل

المسكين لكن تمتنع من المسكين قبل الاطعام لانه ربما قدر على
الاعتناق او الصيام في خلال الاطعام فنفع الاعتناق والصوم بعد
المسكين وهو منهي عنه لمعنى في غيره لا تمتنع مشد وعينه في نفسه
كالبصير وقت المدا في الاستيعاض يجب تقديم الاطعام على الوطى
فلو وطئها في اشايه لا يستأنف الاطعام واذا اطعم عظماء من
ستين مسكينا كل مستكين صاعا من تمر لم يحرمه الا عن واحد منها
عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد يحرمه عنها وان اطعم
ذلك عن اذكار وظهار اجزاه عنها بالاشفاق واعتبر باختلاف
السبب والتفريق في الدفع وصار ذلك كما لو صام ستة ايام
عن عيمين ولم ينو ثلثة ايام عن كل عمن ولها ان النية في الجنس
الواحد لغو لان نية التعيين لتبيين المحل والتمييز المستلزم لا
يوجد ذلك في الجنس الواحد بخلاف الجنس فيهما فاعتبر فيهما
واذا الغت فيه نصف الصاع والمودى يصلح كقائه واحد لان
التقدير بنصف الصاع لمنع النقصان لا لمنع الزيادة فنفع عنها
لوجود اصل النية بخلاف ما اذا افترق في الدفع لانه في الدفع الثانية
هو بمنزلة مسكين آخر وحوادث الصوم لانه لا يتصور وقوعه دفعة
واحدة وفي الحوائش فان قيل لو اعتنق عبدان احد الظهارين بعينه
بصحة نية التعيين ولم يجعل لغوا لغيره اهل له وطى التي عنها قلنا
افادت النية رفع جرمها بعينها فان وصل تعلق بنية الظهارين
هنا عرض صحيح وهو رفع الجرم عنها فوجب ان يصح قلنا اعتناق
الرقبة يصلح كقائه عن احد الظهارين فردا وحلا فصحت نيته فاما

اطعام ستين مسكينا كل مسكين صاعا ان كان يصلح عن الطهاره قدرا
لا يصلح لها مجالا لان محل الطهاره من مائه وعشرون مسكينا عند عدم
التبرع فاذا زاد في الوظيفه ونقص عن المحل وجب ان يعتبر قدر المحل
احتياطا كما لو اعطى ثلثين مسكينا كل مسكين صاعا ومن وجبت عليه
كفارتا طهرا فاعتق رقبتيين بنية الطهاره ولم ينو عن احداهما بعينه
جاز عنها وكذا اذا صام اربعة اشهر او اطعم مائه وعشرين فقيرا
جاز عنها لان عند اتحاد الجنس يحتاج الى اصل النية دون نية اعيان
وان اعتق عنها رقبه واحد او صام شهرين عنها كان له ان يجعل عن
ايمها شاة وان اعتق رقبه عن طهاره وقتل لم يجز عن واحد منها وقال
زفر المجزي ذلك في الفصلين وقال الشافعي له ان يجعل ذلك عن
احدهما في الفصلين وقال ابو ثور في الطهاره من يفرع بينهما وانما
اصابها القعدة جعل له وطبها ورفراعت بنيه في الكا وقد اعتق عن
كل طهاره نصف العبد وقد خرج الامر من يد فلا يملك تعينه والمرت
بين الجنسيتين على ما تقدم واختلاف الجنس باختلاف السبب نظير
الاول لو صام يوما في قضا رمضان عن يومين محرمة عن يوم ونظيره
الثاني اذا كان عليه قضا ونذر فصام يوما عنها لا يجزيه عن واحد
منها ولا بد من التمييز وفي المنعني عن ابي يوسف لو صدق بدينهم
عن يومين وظهار فله ان يجعله عن احداهما استحسانا وفي جوامع
الفقه ظاهرا من اربع فاعتق عتق عنهم وصام اربعة اشهر عنهم ثم
مرض فاطعم ستين مسكينا عنهم جاز استحسانا لا لاجتماع الجنس
ونقصان الهلال منع وفي الحديث انه صام تسعة وعشرين يوما بهلال

وصام قبلة خمسة عشر وبعد خمسة عشر جاز وقيل عند لا يجوز
وجب ان يامه بالعدد وفي الاشرف بحرية بالامه ثمانية عشر
يوتا وبه قال الثوري ومالك واهل الحجاز والشافعي وابو ثور
وابو عبيد وان لم يستعمل الهلال قال الزمري صوم ستين
قال ابن المنذر وجميع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على ان صام
بغير الامه ان صومه ستون يوما في المدونة لا بحرية صوم
ثلثين يوما واطعام ثلثين مسكينا او اعتاق نصف رقبته وفي النهاج
بحوز اعتاق عبيده عن كفارتيه عن كل واحد نصف ذوا نصف ذوا
وعندنا لا يجوز باء

اللعان

هو مصدر الرباعي من لا عن بلا عنه ولعانا مثل طاهر بطاهر
مظاهر وظهار الا ان المعاملة قياس والغال ليس بقياس ولا
يقال لجلس جلا شاة ولا قاعد قاعا ولا واعد وعاذا ذكر ابن عباس
في شرح المنفصل اصل اللعان الطرد والابعاد ومثله في الحاق
يقال للعن اي لعن نفسه ولا لعن اذ الف عنة وزجل عنه بفتح العين
اذا كان كثر المعن لعن ولعنه يسكونها او لعنه الناس كثيرا
وسمي لعانا لما فيه من لعن نفسه في الخامسة وقيل سمي لعانا لاجود
لفظ اللعان فيه كاصلا سمي ركوعا وسجودا وسجدة لوجود ذلك
كله فيها

وله واذا قرف الرجل امراته بالزنا وهما من
اهل الشهادة والمراه محرقة ذهابا ونفى سب ولها الملوذ
فراشه فطالبت بمحج القرف فعليه اللعان وسوا ذلك قوله
رايتك تزني وقوله انت زانية عند الجمهور وبه قال الشافعي

وابن حنبل وفي نوادر ابن ابي شيبة انما يجب اللعان بوجوب ان يقول
رايتها تزني كما ورد في المجله او تنفي من حمل ظاهرها بعد استبراء
بحيضه فاكروا يقول المأثم ولا يجب بقوله انت زانية او قال يا
زانية في المشهور عن ملك وفي الاكمال العياض للغان في القذف
المجرد في مشهور قول ملك وهو قول الليث والرياء وعثمان بن
وحشي بن سعيد وان فيه الحد على الزوج بكل حال قال وقال الكوفي
والاوزاعي والثاقفي وقتب اصحاب الحديث باللعان وهو رواية
عن ملك وفي التبعه اختلاف قول ملك لو قال زنيته ولم يقل
رايت او قال ليس حركتني ولم يقل استبرئت فالصحيح انه لا
يلاعن حتى يدعى الرويه والاستبراء قول ملك في هذاضعف
لان قوله انت زانية او يا زانية او انت معروفه بالزني رمي لها بالزنا
فوجب اللعان بالنصر ولم يذكر فيه المعاينه فصارت الاحبيبة والتعريض
بالزنا ولهذا حد الزوج به عند واللعان في الزوجه قائم مقام الحد
فاذا وجبه الحد في الاحبيبه يجب باللعان في الزوجه للتخفيف في
حق الزوج ولان الاغنى لا عن عند وهو لم يرها تزني قط وشرط
ابن القصار في لعان الاعمي ان يقول لمست ذكره في فرجها ولم يشرط
ذلك غيره ولانه لا يشرط الرويه في نفى الحان فكذلك غيره ولو كانا
من اهل الشهاده والمراه من لا يجزأها ما كان معها ولا يعرف
له اب او قد زنت في غيرها ولو مرض او طبت وطيا جزاما ولو مرض
لا يجب اللعان ذكر الاستسجاء في عم الاصل ان اللعان عيبا شاملا
مؤكداً غير لحاقه بالامان مقرونه باللعن قائمه مقام حد القذف

في حق الزوج ومقام حد الزنا في حق الزوجه وقيل هو شهادة عند
وعند محمد بن عيسى معنى العين حتى لو تلاها عند الحاكم ولم يترق منها
حتى مات الحاكم او عزل فالحاكم الثاني يستقبل اللعان منها عند
لانه شهادة ولا يستقبل عند محمد لان فيه معنى العين في الرويه
الفاظ اللعان شهادة لفظا ومعنى عندها وعند محمد بن عيسى
وفي روايه عنه في معنى حد القذف وفي خزانة الاكمال ايها
نكل عن العين حبس واحد حتى يمتنع وهذا على خلاف قولهم ان
ان اللعان شهادة فان النكول لا يستعمل في الشهاده وقد صرح
باليمين وجوب حد القذف اذا اكدت نفسه بعد اللعان بحد
قولهم اللعان قائم مقام حد القذف في حق الزوج فلو كان كذلك
كتمت حدان بقذف واحد ولجمع بين الاصل والبدل بعد حصول
المعضود بالبدل وكذا يمتنعان بعد اللعان فلو كان اللعان كالحد لم
يجز اللعان بعد اللعان كما لم يجز بعد الحد لعدم اعمليه الشهاده ولو
قد برز جاته الاربع يلاعن كل واحد ومرادهم انه لا يصار الى حد
القذف مع اعمليه اللعان لقيامه مقام حد القذف وقوله وهو من
اهل الشهاده أي على المسلم هكذا في جوامع الفقه وفي حواشي الكتاب
معنى قوله من اهل الشهاده أي اهل اداء الشهاده وسئل عن الانحى
فانه ليس من اهل الاداء على ما ياتي والظاهر من اقوال الائمة المثلثه
ايمان قال الماوردي في الحاوي فيمين احوهم اربع ايمان بالله انه
لمن الصادقين فعبر عن اليمين بالشهادة وزعم ان جمله على الشهاده
فاسد لان شهادته لنفسه مردوده وبمينه لها مقبوله والبريد

الوسط وهذا هو الذي من اهل العلم قال الزهري اذا جاء المصدق فسر الشاة اذا لثا
 ما عطا وبلان اساط وبلان سوار واحد المصدق من الوسط روله الكوا وور الورد
 ورفعه سمن بن حبيب بن ابن نهدا وروى هذا عن ابن كفاف وهو لا يحاكم
 بل عليه اياك وكراي مولد كراي سوله للكلية ومنها ما روي سفيان بن عديده
 السمن عن عمرو وقد علم وفيه ولا تأخذ الاكواه ولا الزيت ولا الماء حتى لا يخل
 العقم ولا ياكل كذعر والسمن وذلك على من علم المال بخلاف الاكواه ستر الحنة
 الشاة العينة فالي عرفت لا كل وفي الصالح الاكواه الشاة مالى تقول لا كل ولا يكل
 ويكن المصدق لثا واما الاكواه في الاكواه في الاكواه السمن والماء اعلم
 اساقوا للطوري اكله السمن التي منها ياكل ثم يستعمله ولا ياكله في
 السمن الاكل هو الصبح وفيه عرايت الما به لان لا ياكل الاكواه التي ياكل
 الاكل فليس له في الاكواه السمن الذي يروي في كراي الاكواه والماء الاكل
 الماكواه في هذه الاكواه والذبيب واما هذه فانها لا اكله وفي المعرف عن ابن
 سبيل ان الاكواه التي قد يكون اكله وهذا ان يجر عدا روي عن محمد بن اسد السمن
 الاكله في معنى التسمين على انها قد جاءت في حديث سمن بن الخطاب عن رساله فاجب
 القضاء في يوسف فقوي عن ابي عبد بن حبيب بن حسن بن سعد بن عبد الله عرف
 سعد بن امة حسنة واما عمرو بن محمد ورواه في ذلك سمن بن حسنة فوجد احد
 لصخر سمنه فلما رآه يوم اجتمع في عاقل وما لا شديد اجمعه وسمن على راسه واما
 بالبركي ورواه وسمنه وكان على الاربعين والاربعين واما الحسن بن علي بن عبد
 الملك بن محمد بن السمن اوري في سمنه المصطفى عليه السلام في هذا السمن غير
 وقال الذي اكله ورواه في سمنه المصطفى عليه السلام في هذا السمن غير
 محمد بن الحسن بن اكل وطعنوا في سمنه محمد بن عمرو بن اكله الماكواه
 وفي المشروط الاكله التي سمن في الاكواه في الاكواه اما الاكواه التي ياكل
 مناول الحلق في السمن وليكن في عداك لعلوم الله سمن في الاكواه
 الاكله مضمونهم تعليمها لعلوم فاختاروا لكان صروفه عندهم يكون واجب
 الي انهم هم موافقه من انما لا الاكواه لان سمنه عليه هذه العنة وهو جالب

سما

من جوفه لالسمن والكاس في طلبه الطلبة والدراسه من مردود كان
 عليه عليه اذ كان لهما في اللغة واما في الشريعة والاعمال فيهما القليل
 فاعلم الغافل في عبيد الناس من سمنه الاكواه والخليل والسما والغاوي هم
 وقد ولدوا ابو عبيد مع جلاله فلهذا وجدوا سمنه لوسيل المواساة على العاقله
 فكل من عن السمن وكان عليه يقول محمد بن ابي نهدا سمنه وان سمنه
 الاكله فاعلم انه الطاعن في السمن سمنه واما سمنه فاعلم انه الطاعن في السمن
 وعلى السمن لو كانت الاكله في الاكله الماكواه في الاكله السمن في الاكله
 والموت محمد بن ابي نهدا في الاكله السمن فاعلم انه الطاعن في الاكله السمن
 اعد للصحة والروى في الاكله ~~هوام~~ محمد بن ابي نهدا في الاكله السمن
 وفي كراي والرواه في السمن الصدر ومن الرواه في الاكله السمن في كراي
 وروى محمد بن ابي نهدا في الاكله السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي
 المعرف في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي
 ولله او السمن وادق لضمه للثواب في الاكله هي قريه العهد من الولاد وكل
 الاكواه في الاكله السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي
 الاكواه في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي
 ولله في الاكله السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي
 محمد بن ابي نهدا في الاكله السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي
 قريه في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي
 في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي
 هو الاكله في الاكله السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي
 واجل سمنه في الاكله السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي
 خان ولا ياكله في الاكله السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي
 النكاه واما الاكواه في الاكله السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي
 الميم وكسرا والاعدا في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي السمن في كراي
 يدانها الروي وهو من هذا وانها جلد اروي ليو داود واما سمنه

على ظاهر المذهب وفي التبصر فان لا عن وهو نصانيه لم يجب
عليها اللعان وليست النصانية داخلة تحت قوله تعالى وبدا
عنها العذاب والمراد بها المسئلة فاذا كان اللعان بمناعته
فلا مانع منه ولو لم يتعد اختلافوا في وقوع الفرقة به وفي النسيه
يصح اللعان من كل زوج بالغ عاقل وفي المبسوط شرطه اهليه
الطلاق عند الشافعي وابطله بان الفرقة به عنده ليست طلاقا
بل هي تحريم موبد فلا معنى لاستراطه اهليه الطلاق ومنهم
اشترط اهليه الميمل لان الفاظ اللعان ايمان عنده وهو مخصص
بالزانية وكذا قول صاحب النسيه فالخااصل ان مذهب مالك
والشافعي مضطرب غير جار على قانون واحد ويجب تنفي دلها
عنه لانه صير قاذفا لها ولا يعتبر احتمال كون الولد من غيره
بالوطي بالشبهة والنكاح الفاسد لان الاصل نسبة الولد الى
النكاح الصحيح والفرش الصحيح كما لو نفي اجنبي نسبة عن ابيه
المعروف والفاسد والشبهة ملحقة به فتغيب عنه قذف
حتى ثبت الملقح به وفي جوامع الفقه وغيره لو قال وجدت
معها رجلا بجامعها فليس بقذف لها لانه يحتمل اكل الجامع بشبهة
والنكاح الفاسد فقد حملوا الوطى على الملقح به ولم يجعلوه قذفا
بالزنا فكان ينبغي ان يكون هناك لان لم يصح بالزنا
فوله ولشترط طلبها لانه حقها فكان كسائر
حقوقها وعليه الاية الثالثة الا ان يكون نفي الولد فان لم
ان طلب لا يحتاجه الى نفي نسب من ليس نسبه منه وهو طاهر عنه

الشافعي فانه يجوز عنوه على استقاط وفي المحلى لا ينزى عن
على الحاكم ان يجمعها في مجلس طلب ذلك او لم يطلب وطلب هو ذلك
او لم يطلب ولا راي لها في ذلك وبدل عليه قوله عليه السلام
لعويمر النخلاء في اذهب فأت بها وفي حديث ملاك من امته
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسلوا اليها فارسلوا اليها
فجات وصاحب الجرح لا يطلب لطلب حقه وقال عليه السلام
لهلال ايت باربعة يشهدون في الاخذ في ظهرك ولم يروا انها
كلبت من النبي عليه السلام ذلك وفي النسيه الاصح انه لا يلزم
الابطلها وفي المغني يشترط طلبها لتحديد القذف الا ان يكون نفي
الولد فالطلب منه وقوله فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى لا يغز
او كذب نفسه فيحدد القذف لان ذلك بعد طلبها هو واجب
عليه لما فيه من معرفه نسبتها الى الزنا ولحق الشين بها وهو
تجاوز على اعماله بمحس حتى تأتي به ونزولك عنها وسد بالزنج
لانه القاذف لها والرامي به والمدعي عليها فاذا لا عن وجب عليها
اللعان الاصل فيه النص المتلوي بشؤون النور فان امتنعت
حبسها الحاكم حتى تلاعن او تصدقه قال في الينابيع وفي
بعض النسخ او تصدقه فحدد وهو غلط لان الاقرار من واجب
لا يحدد وكذا الوصدة اربع مرات لا يحد لان التصديق ليس
ما قرار صرح الزنا فلا يحد انتهى كلام صاحب الينابيع وفي
الذخيرة لو صدقته المراه فلا حد ولا لعان وفي جوامع الفقه
لو صدقته المراه في المجلس اربع مرات لسقط اللعان ولا حد عليها

وفي الحادي للعان عند الشافعي غير واجب عليه ولا عليها فاذا الاع
لا حجة المرأة على العان فان لم يلاع عن حد القذف وان لم يلاع عن رجم
للمرأة بعد دخولها ولعانه يسقط عنه حد القذف ولعانها
يسقط عنها حد الزنا وعصموا ان رجمها بوجوب حد القذف
على الزوج وجعل له اسقاطه عنه بالعان مخففا عنه وبوجوب
حد الزنا على الزوج وسقط عنها التعان وتعلقوا بقوله تعالى
ويدرا عنها العذاب لايه وفي المقدمات يجب بلعان الزوج
ثلاثة اشيا قطع نسب الولد واسقاط الحرمة واحكام الرجم
على الزوج ان لم يلاع عن قلمه وما كفى اسقاط الحد
عن نفسه يمينه حتى يوجب على غيره بقوله الرجم ولم يرد به كتاب
ولا سنة ولا قول يقول عليه في الشريعة في اثبات الرجم الغزالي
ثبت الاشهاد اربعة عدول يشهدون انهم راوه في بها كالميل
في المكحلة او كما يرد في المكحلة والكتاب والسنة يثبتان ان يجب على
ايد جدار مال يقول الفاسق لاسيما ما لا يثبت الا بقوله اربعة عدول
ولا يجوز ان يكون وجوب حد الزنا عليها باقتناعها من اللعان لايه
اقتناع من اليمين عنده ومن الشهادة عندها وذلك لا يوجب
جدا بالاجماع ولا يخلف عليه ولا مالا عندهم ولا يعضون بالثبوت
المالك يعضون به في النفس وتزول ايه اللعان اسقط عنه طلب
اقامة البينة على صدقه كان مسقطا لوجوب الحد كما اسقط الزام
بالبينة وعن الحسن البصري اذا ثبت المرأة اللعان يحبس حتى يلعن
ولا يجوز اقامة حد الزنا عليها بترك اللعان اذ ليس الاصول

اجاب الحد بالثبوت وقوله تعان ويدرا عنها العذاب ان تشهد
اربع شهداء بالله الاله اى عذاب الجسد وعذاب الاخ
الثابت في ادهان الناس يقول الرامي لها طهور كذبها باللعان
كما قال هلال والله لا يبعدني الله عليها كما لم يجلدني عليها الحديث
رواه البخاري ابو داود وقوله واذا اكل الزوج
عبدا او كافرا او محررا في قذف نفرت امراته فعليه الحد
وهو قول الشعبي والزهرى والاوزاعي ومحمد ومكيول وعطاء
والنخعي وفي رواية عن ابن جبريل لا يلعن اللعان الا من زوج حريم
مسلمين غير محدودين في قذف وذكر القاضي من الجاهل في المجد
في الامة والدمه والمحدوده في الزنا الزوج لعانها في نفى الولد
خاصة ذكر بعض ذلك في المحلى واكثر في المغني ولا لعان شهداء
على تقدم ولا شهداء له ولا وعند عدم اهلية الشاهدة الواجب
تيمم حد القذف واما بلعن اللعان بشرط اهلية اللعان فلم يوجد
وفي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال اربع من النساء ليس منهن وبين اربوا جهنم
لعان اليهودية والنصرانية تحت المسلم والجز تحت المملوك المملوكة
تحت الجز واه الشيخ ابو بكر الرازي والدارقطني وفيه ليس بين
المملوكين ولا الكافرين لعان وذكره ابو عمر عن عبد الله ايضا وضعفه
ورواه الدارقطني من طرق ثلث وضعفه والضعيف اذا روى من
طرق يحتج به لما عرف وضوء المسئلة تحت كما فان تكون قد
اهل فتدبرها قبل ان يعرض عليه الاسلام وان كان مؤمنا اهل

الشهادة وهي أمة أو كافرة أو مجرودة في قذف أو كانت ممن لا يحذر
 قاذفها أو كانت مجوسية أو كان معها ولد لا تعرف له أب وقد
 تقدم أو كانت صغيرة أو مجنونة أو قال زنت قبل أن تخلف فلا
 حد عليه ولا لعان لعدم اهلية الشهادة والاحصان في جانبها
 وامتناع اللعان لمعنى من جهة بسقوط حد القذف عنه كما لو
 صدقته على الزنا لا حد القذف هو ولا حد الزنا هي كما تقدم
 وقد ذكرنا الحديث قبل هذا ولو كانا مجرودين في قذف عليه الحد
 لأن امتناع اللعان من جهة لأنه حين ادعى ذلك لم يكن من أهل الشهادة
 قال عليه السلام بحكمه لعل من أمة وبطل شهادته رواه
 أبو بكر الرازي لأن الفاعل مقدم على المفعول وجود أورتبة
 وهو الأصل أصلاً والفاعل لا يستغنى عنه وهذا لا يجوز حذفه
 والمفعول يستغنى عنه وهذا يجوز حذفه ولا يضاف الحكم إلى
 الموجب أو من أضافته إلى المانع ولأن الأجنبي المجرد في القذف
 لو قذف مجروداً في قذف مجروداً فكذلك الزوج المجرد في القذف لأن
 الخصوص من أي الحد الزوج الذي له أهلية الشهادة بخلاف
 ما لو كانا رقيقين حيث لا يجب حد ولا لعان لعدم الاحصان وأهلية
 الشهادة وفي الحران المسلم إذا كان تحت كابية أو مجرودة أو أمة
 أو مدبر أو مكاتبه فقد زنا بالزنا لا حد عليه ولا لعان ولكن يعزر
 أسواطاً ومثله في المبسوط وفي جوامع الفقهاء أن الزنا
 مجرودين في قذف مجرم عليه الحد وهو كالعبد يقذف مجروداً بحسب
 عليه الحد وإن كانت أمة أو ذميمة وهو مسلم فقد زنا ثم

لمعنى

أسلمت وانتمقت لأجل عليه الحد ولا اللعان فإن قذفها بعد ذلك
 يلاعن والفسق والعبي لا ينعان اللعان لأنهما من أهل الشهادة
 وامتنع الآدميان ولو شهد أربعة فساق سقط الحد عنهما عنهم
 ولو كانوا عياناً واحداً لعدم أهلية الآدمي في الشايع لو كان
 الزوج فاسقاً أو اعتمد على اللعان لأن لها شهادة والغابت في
 الاعمال والآدمي ورؤى ابن المبارك عن أبي حنيفة أن الاعمال لا يلاعن
 ذكره في الترويض وفي المسرفين إذا لم يكونا أهل للشهادة
 حد الزوج وكان ينبغي أن لا يحد لأن اعتباراً جانبها يمنع الحد فلا
 يجب بالشك ولا سيما أن الحد يدور بالشبهة لكن القذف يكون
 من الزوج وهو الموجب ولا معتبه بالمانع من جانبها بدون الأهلية
 من جانبها وفي المنافع ركن اللعان الشهادتان الصادره منها
 وشروطه قيام الزوجية بينهما وسببه قذف الزوج زوجته دون
 العكس حتى لو قذفته تحت أهليته من كان أهلاً للشهادة
 عندنا وعند الثلثة الأئمة من كان أهلاً لليمين ويرد عليه أن المرأة
 قد يكون أهلاً للشهادة ولا تكون أهلاً لللعان على ما تقدم والمالك
 يلعن لا يخرج من الشهادة وإنما أوردت أحكامه لأنها ليست
 من الشهادات وفي المبسوط أقام الشافع كل من اللعان مقام أربعة
 من الشهداء وجعلها موجبة الحد الزنا عليها جلد الأورج إن لم تنزل
 عن نفسها عذاب الحد باللعان قال وهذا عجيب من الشافعية فإنه
 لا يقبل شهادته عليها بالزنا مع ثلثة عدول فكيف يوجب الحد
 عليها بحدته وحده أو يمينه وحده أربع مرات إذا لم يلاعن وعنده

لا يشترط اهلية الشهادة بل الشارطة عند اهلية الطلاق فاذا
كان اهلا له كان من اهل اللعان قال وهذا تافه لانه جعل
كلمات اللعان شهادات في وجوب الجحد عليها بها ولم يشترط اهلية
الشهادة ولا معنى لاهلية الطلاق عند فانه يحرم مؤبد عند
فلا معنى لاشترط اهلية الطلاق وعندنا شهادة مع ثلاثة
مقبولة اذا لم يكن بالزنا وفي نوادر ابن ابي زيد لو شهد اربعة
احدهم زوجا جدا الثلثة وان علم بعد رجوعها لم يجد الملك ولا عرف
الزوج فيها لسان الشهادة الزوج على الزوجية مقبولة
بالاجماع اذا عرفت عن التهمة وهما لا مع له وعليه ضرر عظيم
لانه يلحق به عار ومعه وعمل به ونزول عصمته ولا
يسقط شيء من حقها كما لو شهد عليها بالقتل العمد في المنافع
كان ينبغي ان اللعان اذا امتنع لعدم اهلية الشهادة من اقدم
ان يحجب الجحد لان اللعان يدل على الجحد عند اجتماع اهلية الشهادة
فاذا تعذر البطل الاصل باق يضار اليه لانه الموجب الاصل
والعمل العارض عند استجماع الشاريط فقال لا مانع في حقه لانه
اهل اللعان فلا يجب عليه الجحد قال وصفه اللعان ان يترك
القاضي للزوج فيشهد اربع مرات يقول اهل مرتع اشهد بالله اني
لمن الصادقين فيما رميته به من الزنا ويقول في الخامسة لعنه الله
عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا يشترط اليها في جميع
ذلك ثم يشهد المراه اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله اني
الكاذب فيما رماي به من الزنا وتقول في الخامسة غضب الله عليهما

ان كان من الصادقين فيما رماي به من الزنا يقيم الحاكم الرجل من
يديه ويامر ان يقول اربع مرات الى اخوها ويامر المرأة ان تقوم
وتقول اربع مرات اشهد بالله انه من الكاذبين الى اخوها والقيام
ليس بشرط وفي المجمل لو كان الزوج جحد القذف كله او بعضه
فقدف امراته يجب عليه الجحد لانه يحل وباقاه بعض الجحد لا
يسقط عدالة لكنه يحل ببقية الحاكم كالجحد وتفسيره هو
شهادات مؤكدة مزكاة بالايمان مؤمنة باللعن والغضب ^{بصورة}
ان يقوم الزوج فتقول اشهد بالله اني صادق فيما رميته به من
الزنا اربع مرات وتقول في الخامسة لعنه الله عليه ان كان من الكاذبين
فيما رميته به من الزنا وتقوم المراه وتقول اربع مرات قايمة
اشهد بالله انه لكاذب فيما رماي به من الزنا وتقول في الخامسة
غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فيما رماي به من الزنا
وفي الزخبي يقيم القاضي متقابلين من يديه وقت
اللعان وقال في الاصل يقول القاضي ثم فالقاضي
وتقول اربع مرات اشهد بالله اني لصادق فيما رميته به من الزنا
وفي الخامسة لعنه الله عليه ان كنت كاذبا فيما رميته به من الزنا
ثم يقوم الزوج وتقول اربع مرات اشهد بالله انه لكاذب فيما
رماي به من الزنا وفي النصف يقيم الرجل حتى خلف باله الذي
لا اله الا هو وحده لا شريك له اربع مرات انه لمن الصادقين فيما
رماها به من الزنا ومن نفي الولد يقيم المراه تحلف بالله الذك
لا اله الا هو وحده لا شريك له ان زوجها من الكاذبين فيما رماي

به من الزنا او من نفى الولد والخامسة ان يقول ان غضب الله عليه
ان كان من الصادقين فيما رماي به من الزنا وفي الاسبيحاني
والخامسة ان يقول لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رمتها
به من الزنا ويقول المراد في الخامسة ان غضب الله على ان
كان من الصادقين فيما رماي به من الزنا او من نفى الولد وفي
الاسبيحاني اذا رافعه الى القاضي فبقي للقاضي ان يقول لها
اتركي واضربي وان اكرها قامت عدلينت ولا يثبت برجل وامر
وليس لها عمنه على قدرها ولو اقام الرجل رجلا وامرأتين على تصديتها
سقط اللعان وفي المجمل اذا لم يات الزوج بالنسبة قيل له
المقضي فتقول بالله اني لمن الصادقين بالله اني لمن الصادقين بالله اني
لمن الصادقين بالله اني لمن الصادقين هكذا مكررا بالله اني الصادق
اربع مرات ثم يامر الحاكم رجلا بضع يده على فيه ويقول له انها حجة
فان اذنا يقول وعلى لعنة ان كنت من الكاذبين فسقط عنه الحد
لها فان لم يلقن لها جرد القذف فاذا التفت قبل لها ان التفت
والاحدوت حد الزنا مفعول هي بالله انه من الكاذبين بالله انه من
الكاذبين بالله انه من الكاذبين بالله انه من الكاذبين مكررا بالله انه
لمن الكاذبين اربع مرات ثم يقول وعلى غضب الله ان كان من الصادقين
ويامر الحاكم من يوقها عند الخامسة ويقول هي موجه لغضب الله
تعالى فاذا قلت ذلك برئت من الحد الزنا وعن ابي حنيفة رضي الله عنه
يقول فمأربيتك به من الزنا بكاف الخطاب وهو رواية الحسن
عنه لانها العسة محتملة ووجه الظاهر ان مع الاشارة لا محالة

غيرها ولجميع فيه ادا تاتت تعريف فهو اول وفي النسبة يسميها ان
كانت غايية ويشترط اليها ان كانت حاضرة وقيل يجمع بينها وان كان
الشخصي فقال لا معنى لذكر الاسم والنسب مع الحضر وفي التبيين
يقول في الخامسة وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين وفي المهاج
لو بطل الشبهة بحلف او بخوف او بالغضب لمسه او بالعكس او ذكر
ذلك قبل تمام الشهادات لم يصح على الاصح
فاذا التعلل لم يقع الفرقه بينهما حتى يفرق الحاكم بينهما الى اخر ما ذكر
اعلم ان اهل العلم اختلفوا في هذه المسئلة اختلافا شديدا فممن
يذكرها هنا مواضع الخلاف فذهب ابو عبيد الله انها تحرم عليه
جرمه مؤبد بنفس القذف وهو شذوذ منه وذهب جابر
ابن زيد وعثمان بن سليمان البتي وجماعه من اهل البصر الى انه
لا يقع الفرقه بينهما وهي زوجته وانما سقط به الحد والنسب
وهذا مع ما لا يذهب الاو وذهب الشافعي الى انه يقع الفرقه
بينهما بفرار الزوج من القفانه قال الشيخ ابو بكر الرازي
قول الشافعي خارج ليس له فيه سلب قلبي
المقدمات انه ظاهري قول ملك في موطاه وقول عبد الله بن عمر بن
العاص في المدونة وقول اصبيغ في القفنه في الذي يزوج في العت
ثاني بولده فلا عن اصل الزوجين انها تحرم ابدا على الذي لا عنها ولم
تلا عنه وبه قال سحنون وقال ابن حزم في المحل قول الشافعي
مع الفرقه بلعان الزوج وحده ويستفي الولد به قول لانها في ما قال
في مشول الله صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها الا بعد القفانه

واستبدال الزكاة بغيرها الزكاة استبدال بعض قدر الزكاة واستبدال المال بغيرها
 او بغير جنسها استبدال عندنا وقال لقروا للمال استبدال المال بغيره لا يكون
 استبدالاً يعني عالجوها ان لم يستعمل الثانية عن المصاب وفيها العائن جنس وغيره
 جنسها لا يني لان يكون اداها فليحدا الساعي لكاهما اعطي فالهما للمو لا ان يني
 يعني عن كسبها ايضا فاما للذرية فالتة الاجرة وضع الستة في الثاني ليس
 وعين في الثاني وفي الماشي وفي الخروقة والساقي في التمد لم يستعمل كل
 حال التمام البدل فلما المال الاول لم يحل عليه اكل ونظروا للمال الثاني بقيمة
 المال وهو باطل لوجوه ثلثة احدها لعدم طهارة النقيض منها فانه باطل اقله ان يرا
 من الاول يساوي كما في درهم اعيب فيها الزكاة باختياره المانية تا الثا لولم لا يرض
 من النعم وفيها يساوي كساية درهم حتى فيها الزكاة واستبدال المال الزكاة الى الزكاة
 وهو ما يحل النقص اذا التما لا يحصل الا بالزيادة والتجارة وذلك اذا وزع فيه ما يوجب
 ما عتبار المالة وهم لا انواع في المكان النوع والحل حتى للمال المية ولهذا قيمه البعض
 الى البعض في تحمل المصاب واستبدال بغيره الى الزكاة استبدال الخروجه
 عن عملية الزكاة في السائر اذا التما احكام من سبها فلاحاجة الى التفرغ وحل
 التما ولا يعتبر فيها المالة وانما يعتبر فيها العدد والصورة وكان الحو
 متعلفا بالصورة دون المالة وكان الثاني بدل بغيره لولم الصورة والبقوى
 ثم في كل موضع حار فيه الاستبدال يعني التما خسر ونو اليسير وحل في
 العرف في الغنم التما خسر ونو اليسير وبعوره موضعها والافاض مضمون وان لم يعلم
 لانه استبدال نوع في نوع اذا لم يعلم لا يضمن لانه لا تعريض دون الاعمال الصر
 السبل وما لا يوجب اذ جعلها لغيره من الله فليس يتم السائل العلم ثم
 اذا عا دالبه فربما يتركه دون وحل الما فليكن سببه هو من غير ان كان وان
 عا دسبب آخر لا يخلط فيه فلو **لو** وان كان كسبها من غيره واي يوشن الناب
 دون العنونة في البسوط والمخطوط ولو اذا كان المال المستر لا في المصاب والروض كحل
 المالك من الروض دون المصاب عنهما وعندها ساقطه في المذهب ونحوه هل الزكاة
 عفو ولا في ذب المالك كالتضرع ونحوها ولذلك في المعنى الكتابية وهو لا وجب ادنى

تَوَدُّهُ عَفْوَ احْمِلْ

C

الدراجة

[illegible]

من لغاتها قال عويمر كبرت عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقها
ثلاثا قبل ان يامر رسول الله قال ابن شهاب وكانت تلك سنة
المتلاعنين رواه البخاري ومسلم ومالك في الموطأ وابوداود وابن
ماجه وعنه سهل بن سعد شهدت المتلاعنين على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم واما ابن خمس عشر سنة وفرق رسول الله
صلى الله عليه وسلم بينهما حين تلاعنا وهذه الاحاديث الاجماع
كلها يدل على عدم وقوع الفرقة تمام بلاعنها حتى يفرق بينهما
وكذا انفاطلاقه الثلاث وجميع ذلك بعد التلاعنها ولم يرد في
الحديث انه فرق بينهما قبل التلاعن المراد عند فراق لعان الرجل
قال ابو جعفر الطحاوي قول الشافعي خلاف القرآن والحديث
وينبغي على قوله ان لا يلاعن المراد اصلا لا بها ليست زوجة
عند لعانها وقال عياض قوله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقضي وقوع الفرقة بغير حكم وهو قول كافة العلماء
قل ذلك يقتضي انه عليه السلام يامر به
فاستعمل فطلق قبل ان يامر بالطلاق او يفرق بينهما كما ورد في
عامه الاحاديث ولا يدل بوجه ان الفرقة تقع بغيرها بغير تطلق
منه ولا يفرق من الحكم وقوله وهو قول كافة العلماء في الخطأ في اللفظ
واحكم امسا الخطأ في اللفظ فلا تنسب اللفظة الكافه لا يكون
الا حالاً نص على ذلك جماعة اهل اللغة وما جاء من اجل فلفظ او
شاذ واما الخطأ في الحكم فلان ذلك ليس قول كافة العلماء كما
زعم بل هو قول من عشرة اقوال كما تقدم واضحا وتعلق

الشافعية لا حاجة ارسال الثلاث جملة بحديث عويمر من اشق العجاني
المتقدم وفيه فطلقها ثلاثا قبل ان يامر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم يكره عليه السلام فقال لهم فقد قال فيه كبرت
عليها يا رسول الله ان امسكتها ولم ينكر عليه ذلك رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعندهم قد حرمت عليه جرمة مؤبد بلعان الزوج وحده
فهل لا ينكر ذلك عليه ولم لا قال امساها بحال عليك ومن الصحيح
ان يتعلق الانسان ببعض الحديث وترك بعضه الذي هو صحيح عليه
وقد نرى عليه السلام عن اتياع الثلاث جملة في غيره واجتماع عثمان
البي بطلاق عويمر لا يصح فانه عليه السلام فرق بين المتلاعنين في
حديث ابن عمر وحديث ابن عباس وحديث سهل بن سعد قال سهل
فكانت سنة لم يكن بعدهما ان يفرق بينهما ولا عني وقال عمر رضي الله
عنه المتلاعنان يفرق بينهما وقوله انها الموجه ان يوجه لعنه الله
وقضيه وزعموا ان معنى يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين
المتلاعنين اعلامها بوقوع الفرقة بينهما وهو غلط وتخريف للحديث
لان المترق اتياع الفرقة بينهما ولو كان ما قالوه صحيحا لقال اعلمها
بوقوع الفرقة ولم يكن في قول الراوي وهو سهل بن سعد فطلقها ثلاث
تطبيقات فانفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود
معنى وفاديه وهو يبطل قولهم وهذا لان الزوج بلعانه امكن
من الامساك بالمعروف لان بعد تلاعنها لا يقع اسباب المودة
وحسن الصحبة بينهما فتاب القاضي منابه في الصريح بالاحسان
مما للظلم عنه فكان تطبيقه باسائه كما في العنين قال عليه قول

ذلك الملاعن ان امسكتها فهي طالق ثلثا قال بعد لعانها قلت
ولفظة كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقها ثلثا قبل ان
يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه تحالفين الزوجين
عندهم فلا يفسخ النكاح الا بالقضاء في التحالف في البيع وفي
الذخير قال بعض مشايخنا لا يستقيم هذا الجواب على قول
ابي يوسف فانه يقول المات بالعان محرم مؤبد تحريمه الرضاع
والمصاهرة وهو لا يتوقف على القضاء قال شيخ الاسلام وذكر
من الجواب مستقيم على قول ابي يوسف ايضا لان المذهب عند علمائنا
ان النكاح لا يرفع بحرمه الرضاع والمصاهرة بل بعقد حتى لو
وطئها قبل التفرق لا يحل عليه الجدا شتمه عليه الامر ولم يشتمه
نص عليه محرم في نكاح الاصل والفرقة في النكاح الفاسد لا يقع الا
بتفريق القاض او الزوج وفي الاسبيحان والزوجية قائمه بينهما بعد
تلاعهما قبل التفرق حتى جاز طهارة وطلاقة واولاوه وبحرمت
التوارث بينهما ولو امتنع من اللعان او امتنع احدهما فالقاضي
يحرمهما على ذلك بعد ثبوت اللعان فان لا عنائهما سالاه القاضي
ان لا يفرق بينهما لم يحرمهما وفي الذخير وجه حكم الاستمتاع
اذا فرغ من اللعان من غير حكم القاضي حتى ان بعد التلاعن لا يحل
لا حده الاستمتاع بالآخر نص عليه محرم ذكر في المشتق والحرمه
بقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وفي ابا حنيفة
الاستمتاع اجتماعهما فيحرم وذكر الصفاقسي في سبيل
المسيب وابن جبير ومحمد بن الحسن انه انما يقع بالعان محرم

الاستمتاع فاذا اكذب نفسه ارتفع التحريم وعادت زوجته ان
كانت في العدة قال والجديد جهة لا في حقيقه رضي الله عنه
ونقله عن محمد بن الحسن غلط وعنده اللعان تطليقه باينه كما
ذكر صاحب الكتاب ولو اكذب نفسه قبل التفرق حلت له
من غير تجديد النكاح لا في يوسف ولمن قال بقوله قوله عليه
السلام في حديث سهل بن سعد قال ومضت السنة بعد في المتلاعنين
ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا رواه ابو داود ومثله عن علي
وابن مسعود وابن عباس رواه الدارقطني فقد نص على التابيد
ولا في حقيقه ومن قال بقوله ان الاكذاب رجوع والشهادة بعد
الرجوع لا حكم لها في حق الرجاع ويرفع اللعان به بدليل انه يجد
وثبت نسب الولد منه ولا يجتمع الجدا واللعان فلزم من اقامه
الجدانغا اللعان وكذا لا يبقى اللعان مع ثبوت النسب والمتلاعنان
لا يجتمعان مادام متلاعنين وهو قوله تعالى ولا تنص على احد
منهم مات ابدا اي مادام منافقا وكتولهم المصلح لا ينكح ان يابقي
مصلحا وروى ايضا عن ابن عمر عن النبي عليه السلام انه قال المتلاعنان
اذا تفرقا لا يجتمعان ابدا رواه الدارقطني ولم يبق التلاعن واجبه
بعد اكذاب نفسه مجتمعا منع ان الشيخ ابا بكر الرازي قال لا
يصح ذلك عن رسول الله وله ولو كان القذف
ينفي ولرفي القاضي له والحقه بامه في امر الحاكم الرجل فيقول
اشهد بالله اني لم اصادق فيهما ريتك به من نفى الولد وتقول
اشهد بالله انك من الكاذبين فيما ريتني به من نفى الولد وتقول

بالزنا وبغى الولد ذكر الامر بسبب اللعان ثم يغنى القاضي الولد
ويحقه بامه وذهب قوم الى انه ملا عن بينهما ولا يغنى نسب الولد
المولود على الفراش لا يغنى ولا مما سواه وهو قول ابراهيم وابن معقل
وموسى وتعلقوا بقوله عليه السلام الولد للفراش وللعاهر الحجر
اخرجه وللجهمي وحدث ابن عمر ان رجلا لا عن امراته فاسقى
ولدها ففرق بينهما واجتمع الولد بالمرأه رواه الجماعة وقوله في الكتاب
لما روى انه عليه السلام نفى ولدا مراده هلال بن اميه عن هلال بن الحنفه
بها سمعوا لمكر لامراه هلال بن عمر عند النخاعين وانما حدثت اكل
وظهر بعد ذلك بيانا في حديث ابن عباس وهو ان هلال بن
اميه الواقع قدف امراته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
شريك بن سبيح فقال عليه السلام البيئته او حدثني ظرك قال
يا رسول الله اذا راى احدا على امراته رجلا تطلق يلمس البيئته
تجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيئته والاحد او راى
فقال هلال الذي عنك الحق اني صادق فترك الله ما بهي ظهري
من احد فترك حبريل وانزل عليه والذين يرمون ازواجهم الى اخراجه
اللعان فانصرف النبي عليه السلام فارسل اليها فجاء هلال فشهد
والنبي عليه السلام يقول الله يعلم ان احدا كاذب فهل منكم من
يتابع ثم قامت فشهدت فلما كانت عند الخامسة ومعمها وقالوا
انها موجهه قال ابن عباس فتكاثرت وتكصت حتى ظننا
انها مرجع ثم قالت لا افصح قوم سائر اليوم فصبت فقال عليه
السلام اصروها فان جاءت به اهل العيدين سابغ الا لبتن خلع

الساقين فهو لشريك بن سبيح فجات به كذلك فقال عليه السلام
لولا ما صنع من كتاب الله كان لي لها شأن رواه البخاري وابوداود
والترمذي وابن ماجه قال ابوداود وهذا ما تقدم به اهل المدنه
وعن عكرمه عن ابن عباس قال جاء هلال بن اميه وهو احد الثلثه
الذين تاب الله عليهم من ارضه عشاء فوجد عند امه رجلا فرأى
بعينه وسمع بآذنيه فلم يحد حتى اصبح ثم دعا على رسول الله صلى الله
عليه وسلم يحدث ففرق عليه السلام بينهما وقضى ان لا يدعى لهما
لاب ولا يرمى ولهما ومن رماها او رمى ولها فعليه الحد وقضى ان
لا يبيت لها عليه ولا قوت من اجل انها يتفرقان من غير طلاق
ولا متوفى عنها وقال ان جات به اصبحت اريصح اتيصح حشيش
الساقين فهو لهلال وجات به اوراق جفدا خالفا خالجا
الساقين سابغ الا لبتن فقال عليه السلام لولا الايمان لكان
لي لها شأن قال عكرمه فكان بعد ذلك امير اعلى مصر
وما دعى لاب وفي اسناده عباد بن منصور قال المذري
وقد تكلم فيها غيره واحد وكان قد رآه داعبه وكان اول رجل لا عن
في الاسلام وفي لفظ وكان اول لعان في الاسلام وهكذا كل دليل
على ان القذف انما وقع بالزنا لا يغنى ولها وشريك هو ابن عبيد
ابن معيذ حليف الانصار وسبيح امه نسب اليها قال البيهقي
في السنن الكبير وكان شريك يادى امرته هلال ويكون عنده
وفي نفسه كانت زوجة هلال حوله وكان شريك يربطه بالحد
رواه ابوداود وابن حبل وفي حديث عكرمه عن ابن عمر وفي سنن

أبو داود وغيره من أشقائه عليه السلام قال إن حات به امر
قصيرا كانه وجره فلا إرأها إلا تصدقت وكرب عليها وإن
حات به أسودا عينا واليتيم فلا إرأه إلا تصدق عليها حات
به على البعت المكروه رواه البخاري ومسلم وفيه ذلك الميزق
بين كل متلاعنين ومعنى قوله عليه السلام أرى على ما لم أعلم عليه
بمعنى الظن وليس الحاقه بأمه لأجل شبهه بالزاني بل بالعان
حتى لو كان شبهه بصاحب الفرائش يقطع أيضا بعد اللعان والحق
بأمه ونفيه والحاقه بأمه يتضمنه التفرق بالقضاء لأنه المقصود
باللعان وفي المعنى ومدار في الولد في اللعان وهو قول الشافعي
واختيار القاضي وعند بعضهم ينتفي نسب الولد بنفس
اللعان وفي حديث ابن عمر ففرق رسول الله بينه والحق الولد
بالمراة أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه وهو بطل قول من قال إن نفس اللعان يلتحق الولد
بأمه وفي الزخبيره لا شرع لللعان في المجهوب والحصى
ومن لا يولد له لأنه لا يلحق به الولد قلت هذا غريب
والمجهوب يترك بالتحقق ويثبت نسب ولده ولو سلم ما ذكر
فغار الزنا ونسبتها إليه يوجب اللعان والوجع دابة إذا
ذبت على اللحم أفسده وهي كالوزغة وكان الرجل مصفرا سبط
الشعر ليس بعد ققط والسبوطه في الشعر أكثر ما يكون في
شعور العجم وهي مذمومة عند العرب والمجد والققط مجوزان
وقوله لم يرجه أي لم يزرعجه ولم تنفعه والأرض خفيف اليتيم

والشح ما بين الكاهل ووسط الظهر وحسن الشافعي رقيتها
وخذلج الشافعي عظيمها والحال يشبه خلقه خلق الجمل
لعظه وفيه قال الصرافان حات ادخ العيين والدخ شد
سواد العين مع سفعها وفي آخر حات به قضى العيين فهو
لهلال وهو طويل شعر العيين وهو موضع نبات الأهداب وعمر
ابن يوسف أن القاضي يفرق بينهما ويقول قد أزمه أمه وأخته
من نسب الأب لأنه منفك عنه كما لو كان القذف يعرفون الولد
فأنه يفرق بينهما ولا ينفى نسب الولد ذكره في الدخيم لأنه
مستع عن النسب وفي المبسوط لومات ولو الملاءمة عن مال
فادعى الملاءمة لا تثبت نسبه ونسب الجدة وإن ترك أمها أو سوا
ثبتت نسبه من الأب وورثه الأب لا حياج الباقي إلى النسب
ولو كان الولد الميت نسا ولها ولد فأكرب نفسه بيت هند
ابن حنيفة ونسب الخواب بالعكس لا يثبت عنه ويثبت عنه
أبو حنيفة يقول الولد يُعبر بما نسب أمه كآبيه فهو محتاج
إلى ثبوت نسبهما ليكون كرم الطرفين وفي جوامع الفقه
ولومات الشاهدان أو عا بعد ما عدل لا تقضي باللعان وفي
المال يقضي بشهادتهما بخلاف ما لو عيا أو فسقا أو ارتد أحيت
بلاعن منهما والوطي الحرام يشبهه أو بالكناح الفاسد تسقط
أحصانها خلافاً لأن يوسف رجع إليه وقال هو لم يلق بالوطي
الحلال لا يثبت النسب ووجوب العود به ولا لعان الكناح
الفاسد ولا في الوطي تشبهه عندنا لأن الذي خص من الجلد

الازواج والزوجات ولا زوجيه فيها ولهذا ميراث بينهما
وقال الشافعي وابن حنبل يجب اللعان فيها اذا كان من
الولد وعند ابو يوسف يجب فيها الجرد واللعان لا لجانتهما
بالنكاح الصحيح ولو قذفها بالزنا ثم طلقها لمنا سقط اللعان
ولا يجب الجرد وكذا لو تزوجها بعد ذلك لان الساقط لا يعود
ولو قال انت طالق ثلاثا يازانية يجب الجرد واللعان
لزوجها الزوجية عند القذف وهو قول الشافعي قال
ابن المنذر هكذا اقول ولو قال يازانية انت طالق ثلاثا
فلا حد ولا لعان كما تقدم وهو قول الثوري وزفر ولو قذف
اجنبية ثم تزوجها وقذفها ثانية يجب الجرد واللعان الثاني
وحد لا دل ليسقط اللعان لانه في معنى الحد فدرابا فان طلبت
اللعان او لا يلاع ثم يجد خلاف جرد القذف اذا اجتمعت فانه
مكنى فيها حد واحد لا اتحاد الجنس ولو قذف زوجته الاربع بكلمة
واحدة يلاع لكل واحد منهم وفي الاجنبيات يكن حد واحد
وكذا لو قذف زوجته مرارا ذكره من المسائل في المأني المبسوط
والمحيط وهي ثانی باب حد القذف ان شاء الله تعالى ولو اعترف
بوطي امته لا يلزمه ولذا هاعدا بالابدعوى وبه قال الثوري
وعند الثلاثة اذا اعترف بوطيها بعد الاستبراء ولم يمه ولها ما في
في باب الاستبراء ان شاء الله وفي احد قول الشافعي ينبغي لللعان
وهو بعيد واعتقوا على انه لا لعان القذف بغير ولد وفي النكاح
الفاقد اذا نكحها بنى الولد لا تثبت التحريم المودع احد الوجهين

عند الجنايله وبركوا قوله عليه السلام المختلا عنان لا يجتمعان ابدا
وكذا الولد عن احسبه يظن زوجته فانها لا تحرم ولو ابان زوجته
ثم قذفها بالزنا واصافه الى حال قيام النكاح ومبينها ولدر يرد
نفيه بلا عن والآخذ ولا لعان وبه قال مالك والشافعي وعندنا
محد ولا لعان وهو قول عطاء وعند ابن عباس وبروي عن الحسن
والبيه لا يلاع عن لاصافته الى وقت قيام الزوجية وعند الشافعي
وابن حنبل لا يلاع الا بالولد ولا تثبت الحرمة المودع في احد
الوجهين ذكر ذلك كله في المعنى ولو قذف مطلقته الرجعية
يلاع عن وبه قال ابن عمر وجابر بن زيد والخفي والزبيدي وقناده
ومالك والشافعي وابن حنبل واسحق وابو عبيد والطاهر يلاعها
زوجها وقال ابن عباس محد ولا يلاع وان قذف زوجته
ثم ابانها فلا حد ولا لعان عندنا وقد بعدم وهو قول حماد بن
وعند ابن عباس يلاع وبه قال الحسن والعلم ومجمل ومالك
والشافعي وابن حنبل وابن المنذر وقال ابي حنبل العكس جابر
ابن زيد وقناده والحكم محد وفي جوامع الفقه لو اضافه الى
زمان ماض فهو قذف في الحال فان قال قذفك قبل ان
اتزوجك او قال زنيته قبل ان اتزوجك فهو قذف في الحال
وهو قول الحسن وزرارة بن ابي اوفى وقال مالك والشافعي محد
فهو مروي عن ابن المسيب والشعبي قال كل من حفظ عنه
ان الرجل اذا قذف امرأة ثم تزوجها انه محد ولا يلاع وفي خزانه
الاكل لو قال زنيته قبل ان اتزوجك فعليه اللعان ولو قال

في زناها واذا قذف امراته وهي صغيرة او مجنونه فلا لعان بينهما
لانه لا يحد قاذفها لو كان اجنبيا واللعان حلف عند القذف
فلا يلاعن الزوج ولان فعلها ليس بزنا لعدم الخطاب في حقها
وبه قال الشافعي وفي المدونة فلاعن قذوف التي لم يبلغ الحضر
ولا يلاعن هي لامنها لا تحذر بتكولها وفي الاشراف ان كانت حاصصة
مثلا يحد وفي المغني ان قذفها وهي بنت تسع سنين فعليه الحد
ونظامه اذا بلغت وله اشتراطه باللعان ويدور التسع فزور
وفي المجلي اذا قذف الصغير او المجنونه فلا لعان ويحد قال
ابن حزم لان الرابا لا يكون معها اصلا لانه معصية شرع واسقاطه
عن القاذف حين يتحقق كذبه خطأ والحد ينص القرآن اجب على
كل من رمى بالزنا قلت كلامه يشبه كلام المروسي
فانه يقول لا يكون منها زنا اصلا لما ذكرتم بقول يجب عليه الحد
لومها بالزنا وهوتا قضي لانه اذا لم يكن فعلها زنا اصلا كيف
يكون ذكر فعلها زنا حتى يوجب عليه حد القذف بالزنا هذا هو
ولو قال لها زنيته وانت صبيبة او مجنونه وجنونها معهود
فلا حد ولا لعان ولا جعل قذفا في الحال لان فعلها لا يوصف بالزنا
خلاف قوله زنيته وانت ذمية او مملوكة او مندار بعين سنه
وعمرها عشرون سنه حيث يقتصر ذكره في الجامع وكذا لو كان الزوج
صغيرا او مجنونا لعدم اهليه الشهاده وقذوف الاخر لا يتعلق
اللعان ولو خرسا بعد اللعان قبل التفريق او اجهده او ارتدا
وكذب نفسه او قذف نفسه او وطيت وطيا حراما فلا حد ولا لعان

وهو قول ابن حنبل حكاة ابن المنذر عنه وعن ابن عبيد وانشق
ابن اهوويه وهو قول الشعبي الا اذا عي قال ابن قدامة
ولذلك ينبغي لان اللعان يقتضي الشهاده فلم يصح من الاخرس
كالشهاده في الاموال ولان اللعان دريا بالشبهه والاشاره
ليست صريحه كالنطق ولا خلوص تردد واجتال فلا يجب الحد
كما لا يجب على اجنب يشهادته وعند مالك والشافعي والظاهرية
والى الخطاب من الخبايل يصح قذفه ولاعن بالاشارة واعتبر
ملك والشافعي اللعان والحد ونفي النسب بوقوع طلاقه وصحة
بيعه وسائر تصرفاته التي تمت بالشبهه واستحسن ابن قدامة
القول الاول وفرق ان الحد لا يجب بدليل فيه شبهه كالشهاده
على الشهادة لا تقبل في الحدود وقيل في سائر الحقوق النسب
ثبت بالشبهه ولا ينبغي بالشبهه ولهذا لا يقبل شهادته ولفظه
الشهادة في اللعان شرط وكذا عند الشافعي على الصحيح فلا
يأتي من الاخرس وتعلقوا بان امامه بنت ابي العاص اجمعت
فقبل لها فلان كذا ولعل كذا اشارت اى نعم فزادوا انها
وصيه ولا حجة فيه فانه لم يذكر الراوي ولم يعلم قول من كون
قوله حجة ولا يلزم من تجوز الوصية لمن اعتقل لسانه الاشارة
جواز حجبها واعترض ابن القصار على قولنا انه يشترط
فيه القذف بصريح الزنا بالقذف بما عدا العربية فانه لم يحد
القذف بصريح الزنا مع هذا يحرم اللعان بكل لسان وهو غلط فان
صرح الزنا بوجد بكل لسان وتبشروا بما لا يعول عليه وهو ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر وهو حبيب فاشاء الله ان
اشتوا مكانهم وكذا اشار الى ان كبر في الصلاة قلنا هذا اجل
عظيم منهم فالتبني صلى الله عليه وسلم اشار مع القدرة على
النطق فليجوزوا للعان القادر على النطق بالاشارة ويقول عليه
السلام بعثت والساعة كما تبين وقيل سهم على مثل هذا اجل
منهم او عدم تامل لان ذلك نذكره وموعظه ولا يترك عليه
حكم قوله واذا قال الزوج ليس حملك مني فلا
لعان منها عندنا حنفية وزفر الا ان تنصفه ثانيا بعد الواده
او يقول زنيته وهذا اجل من الزنا وجكاه ابن عبد البر
ابن الما جشون وهو الصحيح من مذهب احمد وهو قول الحسن
البصري والثوري وفي الاشراف روى ذلك عن الشعبي وعمر
عبد العزيز وبه قال ابن ابي ليلى وابو ثور وقال ابو يوسف
ومحمد ومالك وعبد العزيز واشبه لا يلاع عن حتى تلد لامل من سنة
اشهر وهو قول ابي حنيفة الاول وذكر الطحاوي عن ابي يوسف انه
يلاع قبل الولادة وعن مالك واصحابه فيه ثلثة اقوال الذين
في الاكمال يلاع اذا ادعى ربه الربا واسبرامعا ولا عن في
الاجل من غير استفسار ولا يلاع ان لم يدعه الا ان تلد لامل من سنة
اشهر وعند الشافعي وداود يلاع في الحال عن الشافعي قول اخر
انه لا يلاعها الا ان ينفذها ذكره في الاشراف وذكر عن الحنفية
انه لو نفى حمل امراته وقال هو من الزنا فلا لعان ولا حد وفي خزانة
الاكل لو نفى ولدها وقال انه من الزنا فلا لعان ولا حد عند ابي حنيفة

وفي الاجل الحامل مني ولدها عنه بالعان وبعد وضعه لاسنن للعان
وهذا الحكم على دين الله وخلف وكيف يكون الولد للفراش وللعان
ولا يكون قبله وهو ظاهر في محضه مثل قولهم البول في الماء نجسه
وان قال رطل في اناء ثم سكب في الماء لا نجسه وفي حديث ابن عمر انه
عليه السلام لا عن من رجل وامراته والحق الولد بالمرأة رواه
الجماعة وقد تقدم وفي النسبة ان قدفا واشفى عن حملها فله ان
يلاع من ولده ان يورث ان يصنع احمقا احموا بالعان مني احملا عبد
ابن عباس رطل من امية قدفا امراته عند النبي عليه السلام بشرك
ابن سحابة فنهى فقال عليه السلام ابصر وان جات به احملا العنبر
الحديث وقد ذكرناه قبل على ان التعانها انما كان مني احملا قال
ابو عبيد انكار احملا من استد القذف والعان له لازم كان حملها
وابو يوسف ومحمد يقولان اذا جات به لامل من سنة اشهر من وقت
القذف نيفتا نقيما احملا عند القذف فتحقق القذف وابو حنيفة
يقول اذا لم يكن قدفا في الحال صير كالمعلق بالشرط فيصير كانه قال
ان كان بك حمل فليس مني والقذف لا يصح تعليقه بالشرط وان
قال لها زنيته وهذا احملا من الزنا فلا لعان للقذف صرح الربا
ولم ينس القاض عندنا وقال الشافعي بنفيه لانه عليه السلام لم
الولد عن ملال وقد قدفا حاملا لانه عليه السلام قال ان جات
به اصبحت ارضي ابيح حشمتين فهو له لال ولنا ان
الاحكام لا تترك عليه الا بعد وضعه لممكن الاحتمال قبله قال
ابو الحسن ابن بطال في شرح البخاري عن عبد الله بن ابي صفرة

الصحيح ان القاذف لزوجته عويم من الحارث العجلا في وعلان
اميه خطأ ومثله عن محمد بن جرير الطبري قال ابو عبد الله
اظن الغلط من هشام بن حسان والقصة واحدة ولو كانت
قصتين لم يتوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسيه
وقد ثبت انه توقف حتى نزلت الا ان يكونا معا رتس وذكر
ابو الفرج بن الجوزي ان احمد انكر لعان هلال باجل وقال انما
اخطا وكيع فقال لا عن باجل وانما لا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم لما جاف شهده بالزنا ولم يلاعن باجل ولو كان اللعان باجل
مسما من الروح غير لاجع به اسمه او شبهه المرحوم لا انكر
انها لو وضعته ثم نفى ولدها وكان شبهه الناس به انه يلاعن
بينها ونفقه ولم يزم الولد امه ولا الحق به لشبهه به فدل
على ان اللعان لم يكن نفى الولد حال كونه حيا وعن ابي هريرة رضي الله
عنه قال جاز رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني فزارة
فقال ان امراتي حات بولد اسود فقال عليه السلام هل لك
من ابل بال نبع قال ما الوانها قال خمر قال هل فيها من اورد
قال ان فيها لورقا في ثراه قال عسى ان يكون عرق نزع قال
وهذا عسى ان يكون نزع عرق اخرجه البخاري ومسلم وابوداود
والترمذي والنسائي وابن ماجه وهذا الرجل هو ضمضم
قتاده وقيل ان له اجد من سودا قال المذركي واسناده
غريب جدا وقوله نزع عرق اي جده الى الشبهه عن خرج
شبهها له والعرق هنا الاصل من النسب والاب من ابل

الذي في لونه بياض الى سواد فلما لم يرخص عليه السلام في نفيه
اعدم شبهه به وكان الشبه غير دليل مت ان جعل النبي عليه
السلام ولدا لملا عنه من زوجها ان حات به على شبهه دليل على
ان اللعان لم يكن نفى باجل وفيه ان حات به على نفقته وكنت
فهو لشريك بن حجاج ولا يكون الولد للزنا لما ثبت من قوله واللعان
الحجر وهو من رواه عباد بن منصور عن عكرمة وهو ضعيف
واه كما ذكرناه فيما تقدم قال الشيخ ابو بكر الرازي وفيه
استيلاء ليست من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو مدح
ولم يرخص عليه السلام للاعرا في نفيه عنه لعدم الشبه به
ولا يجوز نفي النسب بالشبهة والشبه قال الصحيح ان
هذا ان من اميه قد فيها الزنا لا ينفى الولد كما تقدم عن ابن حنبل
ومحمد بن جرير وابن ابي شبة وفي شرح الكردري اجمع اصحابنا على
ان النسب لا ينفى وهو حمل للشك في وجوده وفي البداع لا ينقطع
نفس باجل قبل وضعه بلا خلاف من الاصحاب اما عند ابن حنفه نظام
واما عندهما فلان الاحكام انما ثبت للولد لا للجل وانما ثبت له
اسم الولد بالاقتضال ولهذا التسمي الميراث والوصية بغير الانفصال
علاف الرد يعيب الحمل لان الحمل ظاهر واجتا الى الرخ شبهه والرد واجب
لا يمنع بالشبهة والشبه تمنع اللعان لانه من قبيل الجردود
والنسب ثبت بالشبه كالميراث والوطى بالشبه فلا يقاس على الغيب
وقوله اني عبد انكار الحمل من اشدة القذف ليس بشي فضلا ان
يكون اسدا لانه يحتمل ان يكون من غير بالوطى بالشبهه وبالكاح

الفاسد وبالوطى مكرهه او مجنونه ثم يزيل جنونها وكلامه محال
او محارفة ولو تصادقا ان الولد ليس ابن لصاحب الفراش لا
يصدق ان على قطع نسبه الاب باللعان بعد قال الشافعي واكثر
الرواه عن مالك ذكره في المدونه وحكى قولنا ابو بكر الرازي
وذكره عن ان بعد صدقها على انها زنت منقطع اللعان عنها
وعند الشافعي بلا عن لرفع الفراش قلبا رفع الفراش بعد وعن
النسب يرون اللعان يردده القرآن وعنه نفى باللعان
وتحدا الزوجه وهو قول الليث وهذا غلط لانه ليس بقرار
منها بالزنا لاجتهل غير وفي المدونه لو اقرت بالزنا لم
لها ذلك وقيل بعد اللعان تحدا لان الفاظ اللعان اربعة كاربعه
شهدا فتارة يجعلونها ايمانا وتارة شهاده فقد تناقض كلامهم
في ذلك وفي المدونه ايضا لا تحدا للكافه ان نكحت واقتر بعد
لعان الزوج وقد تقدم قوله واذا نفى الزوج
ولدا امراته عقيب الولاده او في الحال التي يقبل التهنئه ويتبع الله
الله الولاده صح نفيه ولا غيره وان نفاه بعد ذلك لا عن بيت
النسب منه وقال ابو يوسف ومحمد صح نفيه في منقه النفاس
وفي جوامع الفقهاء لو نفاه بعد الولاده يستنه وجب اللعان
ولا ينقطع نسبه الا ان يكون بعدها بيوم او يومين وذكر
ابو الليث عن ابن حنيفه الى ثلثة ايام وقيل تسعة ايام رواه
رواه الحسن عن ابن حنيفه وضعفه الشيخ وقال نصيب المقدار
بالزنا لا يكون وعندها في منقه النفاس ولو فصل التهنئه واستكت

او اشترى ما يحتاج الصبي اليه لا ينقطع ونسبته النفي اذا علم انه
ليس منه وفي المبسوط لا يحل لان نكحت بعد الولاده عن نفيه
وتقبل ويتبع على ما لم يسم فاعلمه عرف ذلك باثارة المبسوط
ذكره في المنافع قلت لانه لو كان يتبع الله الولاده بيت
نسبه ولا صح نفيه بعد ذلك وقال مجاهد وشريح يجوز
للزوج ان ينفي ذلك متى شاء وعند الشافعي متى امكن نفيه بالمرافعة
الى الحاكم فلم ينفع لزمه نسبه وبه يقول ابو عبيد وابو ثور
وابن المنذر وفي المبسوط مدة النفاس وهي اربعون يوما
بحالة الولاده بدليل انها لا تصوم ولا تنصلي وفي الاسبقاني
اقصى مدة النفاس اربعون يوما يقول لانه لم يرد من المال
والنظر كيلا يكون نفيه بغير حق وهو حرام بالحديث وقبول
التهنئه او سكوت عند التهنئه او اثبات عدالة الولاده اوضح
ذلك الزمان من غير نفي دليل الزامه وان قدم بعد مضي من النفاس
فعند ابو يوسف له ان ينفيه الى سنتين اعتبارا بهذه الرضاع
لانها من احكام الطفال والولاده ايضا عند فوات مدة النفاس
وعند محمد بن ابي اربعين يوما اعتبارا بهذه النفاس وفي الاجبياني
لو كان الزوج غايبا فكون الخبر تحضه الولاده فهو على الاختلاف
ولو بلغ الخبر بعد حولين فنفاه قد ذكر في غير روايه الاصول
انه لا ينقطع ولا عن روى عن ابن يوسف وعن محمد بن نفيه الى
اربعين يوما كما اذا بلغه في الحولين وفي المحيط لو قدم بعد الولاده
فالمعتبر بمقدار مدة النفاس بحالة الولاده وروى عن ابن يوسف

انه ان قدم قبل الفصل فهو مقدمه النفاس وان قدم بعدها فليس
له نفيه لانقطاع اثر الولاده وفي المستوط ان قدم قبل الفصل
فله ان ينفيه الى اربعين يوما وبعدها لا ينفيه لانه ينقض عليه
بنفيه في ماله الذي خلفه ولو جازله ان ينفيه بعدها لما زاد ذلك
بعد ما صار شيئا وهذا فيجب وفي البنا مع عندها له نفيه الى
اربعين يوما وهو مقدم النفاس وان كان عابثا فقدم فله ان ينفيه
الى اربعين يوما عن ان يوشف بعد قدمه ذكر ابو جعفر
الطحاوي اذا قدم قبل الحول وبعد الحولين لا ينفيه ابدا وذكر
الفقيه عنه ان ينفيه بعد التقدم الى سنتين وقال محمد رحمه الله
له نفيه الى اربعين يوما من حين قدمه فان بلغه الخبر من
النفاس فله نفيه الى تمام الاربعين عن ان ينفيه ومحمد ذكر
في غير روايه الاصول عن ابى يوسف اذا بلغه الخبر بعد تمام
الحولين لا ينفيه ويلاعن وقال محمد لو نفاه بعد الحولين الى
اربعين يوما حين بلغه الخبر يلاعن بينهما وتقطع نسبه منه
قال واذا ولدت ولدت بطن واحد وهي الثومان
كون منها اقل من ستة اشهر وقد تقدم في باب الرجعة
الطلق الثوم على كل واحد وكل واحد لا يستحق من الاثم وحسن
وجمعه ثوأم وهو اسم جمع وليس جمع حقيقه كرجال فنفي الاول
واعترف الثاني ثبت نسبه لانهم خلقا من ماء واحد ووجد
الزوج جد القذف لانه اكره نفسه باعتزافه بالثاني فانه
اعترف بالاول بعد النفي ايضا لانها لا انفصال في ثبوت النسب

وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت منه واعز لانه قاذف لها بنفي
الثاني ولم يرجع عنه والاقرار بالعنف سابق على القذف فصار
كانه قال بحقيقه ثم قال هي زانية وفيه التلاعن ولانه لو
قال هي زانية ولم يعترف بعنفها يلاعن فاذا اقربها بمقدمتها
كان كان اولي ومثله في المستوط وفي المحيط انت بتوأم فاقتر
بالاول ونفي الثاني يلزمه الولدان ويلاعن لانه قذف امراته
بالزنا حسن مع الثاني وهذا اذا نفي الولد وقذفها بالزنا بان
قال زنت وهذا الولد من الزنا فاما اذا نفي ولم يقذفها بالزنا
فلا لعان وان نفي الاول واقتر بالثاني ثبت نسبهما ومحمد اكره
لانه قذفها بالزنا نفي الاول واكره نفسه بالاقتر بالثاني والملاعن
اذا اكره نفسه عدان بها ثم مات احدها او صل لزمه لانه
لا يمكن نفي شياهما الذي هو الميت لانه تاه بالموت واسعى
عنه ولا حرج بترتب عليه بعد الموت والمات لا ينافقه واما اللعان
بسبب المحرم فقد ذكر في الاصل انه يلاعن وذكر الكوفي في مختصره خلاف
فقال عدان يوسد لاجب اللعان وعند محمد عن محمد انه قذف امراته
بالزنا لما ذكرنا واللعان فصل الفصل عن نفي الولد كما لو لم يكن هناك
ولد ولا نفي يوسف ان القذف انعقد موجبا لعان يقطع النسب
فلا يلاعن على خلاف ما وجب ولو ولدت احدها ميتا فنفاها
لاعن بالانفاق ولزمه الولدان وان ولدت ولدا فنفاه ولاعن
به ثم ولدت اخر سوم لزمه لان الناطع للثاني لم يوجد وهو اللعان
ولا يجوز نفيه الا لان المرأة ليست ممنوعة من اللعان فثبت نسبه

اربعة عشر ربطا وكل من سبعة مثاقيل الى خمسة مثاقيل وكان الدرهم سبعة
 النواة فصارت رطل على رطل عرفت على رطل النواة الى الله الامم عمر رسول الله فلا
 فاصول درهم من رطل على رطل عليه وسبعة مثاقيل لا عمران وما يصير رطل
 كحتمه حياه في سبعة وستين وثلثا فاما استصحب رطله حياه
 عليها جامل ولا على ما ينبغي يكون رطله عشرين الا وجرنا رطلنا
 وسبعة مثاقيل وسبعة مثاقيل وثلثا رطله عشرين الا وجرنا رطلنا
 في رطله عشرين الا وجرنا رطله عشرين الا وجرنا رطله عشرين
 الى الجا ودين هما الى الجا رطله عشرين الا وجرنا رطله عشرين
 وعشرين الفصد واربعة وستة وعشرين ودينار وهو الرطل رطل الجا
 فعمل في الساع وقيل ان رطله عشرين قبل عمله فيها ما كان الدرهم عشرين
 رطله كالتا فوسها ما كان رطله عشرين وهو الرطل رطله عشرين
 ان عشرين رطله وهو الرطل رطله عشرين رطله عشرين رطله عشرين
 من عملهم فالنسبة الخفيف لهم حساب رطله فاستخرج الة وثلث السبعة
 وانما فاعطاه كالدعوى ثلثه الا ان كانا اجمع اعدادا لا منافع الثلثة ولا ثلث
 من كل سبعة درهم صارا لكل ثلثي درهم واحد وعشرين مثاقيل فاذا
 اختلف كان سبعة مثاقيل والوجه الثاني ان ثلثا احدى من كل عشرين من رطل
 ثلثها وثلث الثلث السبعة مثاقيل مثاقيل والوجه الثاني ان ثلثا الثلث
 العا من رطل السبعة من العشرين وهو ثلثه فاعطاه ايضا على السبعة من رطل
 السبعة والثلثه وهو اربعة من السبعة من الفاضل وهو ثلثه واربعة كانت
 سبعة والثلث السبعة الباقى سبعة من رطله سبعة ومعنى رطله سبعة رطل
 فصار درهم من الدرهم الالى من كل درهم منها اربعة عشر رطله مثل سبعة
 درهم من الدرهم الالى من كل درهم منها اربعة عشر رطله الالى من رطله
 قبل العمل به لولا رطله ولى الا وعلينا ان يكون منها اربعة دنانير والدرهم
 ثمانية دنانير والدرهم رطله رطله الالى من رطله ثمانية دنانير والدرهم
 رطله ثمانية دنانير درهم ثمانية دنانير رطله رطله الالى من رطله ثمانية

وثلثة الامة عليه فاحرقه ثلثه لوجه احدى اربعه اربعة سبعة وانه على رطل
 الكبار والاصغار وانه موافق لثلاثة رطله لاسي ولا شطوطه لاسي ولا شطوطه
 الامام عن ابيهم انه قال ثلث غايه البشعة على رطل وثلثه من رطل الالى رطل
 استخرج ان ثلثا الذهب حياه وثلثه ثلثان وثلثا اوز حياه وثلثه اوسار حياه
 من رطل السبعين الا وجرنا رطله عشرين الا وجرنا رطله عشرين الا وجرنا رطله عشرين
 ثلثا ثلثا ثلثه ثلثان وسبعة رطله وثلثه ثلثا ثلثا ثلثه ثلثان وسبعة رطله
 اهل الحجاز وعنده اهل مصر ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
 وهو طسحان والطسح حبان وثلثه سلس عن درهم وهو رطله ثلثه
 واربعة رطله من درهم والدرهم سبعة اوسار حياه وثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
 ومحمون حياه وثلثه اوسار حياه وثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
 وفيه رطله عن ابيهم انه قال ثلثان حياه وثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
 درهم الالى درهم الالى درهم الالى درهم الالى درهم الالى درهم الالى درهم الالى
 والدرهم الالى درهم الالى درهم الالى درهم الالى درهم الالى درهم الالى درهم الالى
 اربعة وسبعة رطله وهو اوسار من درهم الرطله فاذا اسقطنا الرطله
 كان للثلاثة من رطله مصر ما ثلثه وثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
 شهاب الدين في الاخير وفي فسا واكله في رطله ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
 مودام سبعة رطله خوارق درهم في رطله ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
 وثلثه سبعة رطله هذا ان رطله ثلثه درهم في رطله ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
 وثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
 البكا في رطله ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
 وثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
 وجعل كل عشرين درهم سبعة مثاقيل وثلثه درهم سبعة دنانير وثلثه درهم
 لجرنا رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله
 البعا رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله
 اعتقاد رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله رطله

الكرخي بلا عن كونه فانه اجنبى فانه يحد لان الاصل الولد من كمال
صحيح والفاسد ملحق به وقد تقدم ولو ولدت بعد اللعان
الى سنتين لزمه الولد وان لم يكن عليها عدل لزمه ما بينه
وبين سته اشهر لانه مطلق حكما ولو لا عنها بول ثم ولدت
الى سنتين لزمه لانه معتد وبقيت بها دته عليها بالزنا
مع ثلثه وفيه خلاف الايمه الثلثه وقد ذكرت وان قدرها
ثم شهد مع ثلثه بالزنا لا يقبل لانه يسقط عنه اللعان
الواجب عليه وان شهد مع ثلثه غير عدول فلا صدق للعان
ولا على الشهود ولو قدر رجل امرأة بالزنا فقال الزوج
صدقت لم يكن على الزوج المصدق جد ولا لعان لانه ليس
بصر في القذف لانه يحتمل التصديق كونها زوجته الا ان
يتول صدقت هي كما قلت فتكون قاذفا مخرج لوعبر
الزنى وما يما به وطلب الرجل القذف يحد له عندنا وبه
قال مالك وقال الشافعي لا يحد لان حديث ملا ان ايمه
بعين الزاني ولم يجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زنيه
ضرون ولست اضر الكتاب ولا حجة له في حديث هلال لان
شريك بن سحيم لم يكن حاضرا لطلبه محقه والطلب شرط بالافاق
وقوله فيه ضرون لا وجه له اذ لا حاجة في ذلك الى تعيينه لخص
مقصوده مذكر الزناه واخذ في الحاو قال الشافعي
رعى العجلاني امراته بامر عه شريك بن سحيم هكذا
نقله المزني عن الشافعي وهو غلط والقاذف امراته بشريك

ابن سحيم انما هو ملا ان زنا امته وقوله هو موجب القذف
وجوب الحد وانما يسقط الحد عنه بالتعانه باطل عند الامه
والزنيه فانه ملا عنها عند الشافعي ولا حد لو كانت احبته
ولو قال ما هذا الرجل من ولم اصبك وانت لست بزانية فلا
حد ولا لعان وهو بطل قوله انه يحتاج الى اللعان لئلا يحد
ولو قدر في الدس حد ولا عن عند وفي الموضع لو
زنت قبل تزويق القاضي بعد التلاع سقط اللعان عند ابي حنيفة
وجعل له وطئها واختلعا في قوله عليه السلام والله يعلم ان
احدكما كاذب هل فيكما من قاب هل كان فيك بعد تلاعها وهو
الظاهر اوقبله وهو قول الداودي قاله يحد بزاها وزعم بعضهم
ان شريك بن سحيم كان يهوديا قال الخطابي هذا خطأ بل هو
شريك بن عبد بن معيذ بن كلب بن حليف الانصار اخو البراء بن مالك
لامه وقصه عويمر من احب العجماني كانت في شعبان سنة سبع
من الهجرة عند منصور رسول الله صلى الله عليه وسلم من يتول
الى المدينه وفي حديثه دليل على ان من وجد مع امراته رجلا
فقتله يقتل به فانه عليه السلام لم ينكر عليه قوله ليقولوا
قال الطبري وهكذا حكم علي رضي الله عنه وعمر وعثمان
رضي الله عنهم انما اهدر ادمه وهو محمول على اقامة البينه
بصحته ما ادعاه ويحكى ان الحجاج بن يوسف الثقفي كان نازلا
بدر بحر واسط فبذل عمارتها جيشه فزاعبها انكارا
فوات حماره فنزل النصارى جمع رؤته واضر موضع بوله فزماه

في البحر فقال الحاج ايتوني به فجي به فقال له ما حملك على ما
فعلت فقال النضر اني عندنا هذا المكان يعني فيه بيت من بيوت
الله يعبد الله فيه فبنى الحاج جامع فيه وبنى اسطوا وقال
اعلم اني لا اسكنه ولا احد من ولدي وكان انسان هناك
ترب عهده بدخوله على اهله فقالت له هذا انسان شامي من
جند الحاج ياتي كل وقت الى الباب ويطلب ما لا يكون وانما في
شده منه فقال لها زوجها اذا جاء اشري عليه بالدخول
فجا على عاداته فاشارت بالدخول فكن له زوجها فقتله لما
اصبح قال لها زوجها اذا طلبك الحاج اصدق له فانه
يحب الصدق فلما كان بعد ذلك ظهر الغسل بيته وطلبها
الحجاج فصدمت في قضيته قال هذا قتل الله دمه هدر
فاطلق المراه وفعل الحجاج لا محتاج الى كلف تاويل بخلاف
قول عمر وعثمان رضي الله عنهما مسله اذا امام الروح
البينه على صدقه في قذفها سقط عنه اللعان جرت وهو
قول داود الظاهري واصحابه وقال عياض الاكمال
بلاغ عن عند ملك والشافعي عليه عند الشافعي ان لم
يكن معها ولد فلا لعان وكذا مع الولد في الاصح لك انصر الدان
في قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء وهذا الحديث وفي الاشراف
اختلفوا في الرجل يطلق امراته ثلث ثم يظهرها قبل منتفى منه
قال عطاء النخعي جلد ويلزقه الولد وهو قول اصحابنا وقال
الحسن بلا عنها في العدم وهو قول ابن عباس وعبد بن حنبل بلا عنها بالكل

وان قذفها بالزنا من غير حال لا يلاع عن وعندنا لا لعان في الباطل في
العدم ولا في غيرها ويحد وهو قول ابن عمر وبه قال جابر بن زيد
والنخعي والزهري وقتاده والشافعي واحمد واسحق وابوعبيد
وحكي هذا القول عن مالك والثوري واهل الحجاز واهل العراق
واختار ابن المنذر واجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم ان
القذف قبل الدخول يوجب اللعان واختلفوا بعد اللعان
ماذا يجب لها من الصداق فعندنا يجب لها نصف الصداق
وهو قول الحسن وسعيد بن جبيرة وقتاده ومالك واختار ابن
المنذر وقال ابو الزناد والحاكم وحماد بن ابي سليمان شيخ
ابي حنيفة يجب لها الصداق الكامل وقال الزهري الصداق
لها كذا ان التفرق بينهما طلاق قبل الدخول على ما تقدم
وموجب نصف الصداق ولو قال زنت مكرهه او زنا
بك صبي فلا حد ولا لعان فعندنا وبه قال الشافعي وابن حنبل
وقال ابو ثور في الاول يحد ولا لعان به يقال للمكرهه
زنا بك وفي المستوط لو انكر القذف فاقامت بينه بلا عن
كالاقرار وقال ابن ابي ليلا عن كاتنا ويحد وقال لان انكاره
بمنزلة اكل ذاب نفسه فقام عليه الحد في حد
العلاء في مخرجت حاملا فكان الولد يدعى الامه ومعلوم ان
الام لا تنتفي عنها ولدها واختلف فيه وفي قوله فالحق الولد
بامه قيل معناه قطع عنه نسب ابيه وابقى عليه امه وقيل
جعلت ابا ولها حتى كان ميراثه كله لامه لقيام مقامها وقيل

لها الملك لا غير الباقي لمن فسجقه بالفريضة او التعصبة وقيل
ميراثه لبيت المال وضبط القاضي الجعلا في كسر العين الممثلة
والمشهور فيها وفي الاشراف لو قال لزوجته لم اجعل بكرا
لا حجة عليه ولا لعان عند الجمهور وهو قول الائمة الاربعه واصحابهم
وقال سعيد بن المسيب بجلده قال ابو بكر بن المنذر الاول اصح
باب العين وعينه قال الجوهري
يقول عن بكرا يعين بضم العين وكسر هاء في المضارع اي نرض
واعترض ورجل عتيق بن العتيبة وامراه عتيقة لا تشتهى
الرجال وهو بقليل بمعنى مفعول وعتيق عن امراته اذا حكم القاضي
عليه بذلك او منع عن النساء بالسحر والاسم منه العتق وفي الحديث
العتق على عتقهم من العيين وهو الذي لا يقدر على الجماع من غير
اذا جسر العتق وهي حطيم الابل او من غير اذا عرض بمسك
وشمالا ولا قصد وفي البصائر لا يوحى ان التوحيد في لسان
عين من العيين ولا نقل من العتق كما تقول الفقهاء فانه كلام
مردول وفي المعنى العيين العاجز عن الايدج مأخوذ من غير اي غير
لان ذكره يعترض والعين الامراض وقيل يعنى فضل المرأة
من غير عينة وشماله فلا قصد وفي الجواهر العين
الذي لا يتاق منه الجماع للطافته وامساع الايدج لصغر ومنه
ما يكون كالزرقلة هذا ليس بعين وهو ملحق به في
اثبات الخيار كالجلب ولا فائدة في تاويل مثله وتوبه ما ذكرته
قول قاضي خان العيين هو الذي لا يصل الى التسامع قيام الالة

يعني

له

ومثل الزر ليس آله الجماع وذلك لضعف طبيعته او كبر سنه او
سحر قام به وفي شرح قاضي اسباب المختصر الحافظ ان جعفر
الطحاوي العتق يكون لمرض او لضعف في قوته او لكبر سنه او كان
مسجورا والسحر له حقيقة وتأثير عند اهل السنة قلت
ومن المرض غلبه البرودة عليه او غلبه الحرارة او غلبه الرطوبة
او غلبه اليبوسة عليه وفي الجواهر والعين الذي لا ينتشر
ذكره وهو كالاصبع في الجسد لا ينقبض ولا يندلس او هو
معرض قوله واذا كان الزوج عتيقا اخله
الحاكم سنه فان وصل اليها والافرن بينهما اذا طلبت ذلك وفي
الاشراف والمغني هذا قول عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله
ابن مسعود والمغني بن شعبه وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء
وعمر بن دينار وقتادة وابراهيم النخعي وحماد بن اسليمان وعليه
فتوى فقهاء الامصار كالشيخ حنيفة واصحابه وملك واصحابه
والثوري والاوزاعي والشافعي واصحابه وابن حنبل واسحق بن عيسى
وشاذ الحكم بن عتيبة وداود الظاهري واصحابه فقالوا هي امراته
ولا يوجب وروى ذلك عن علي رضي الله عنه واحسوا حديث
امراه رفاعه فانها قالت تزوجت بعبد الرحمن بن الزبير ومعه
مثل هذا وقد تقدم الحديث ولم يوجب له رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعن علي رضي الله عنه ان امرأة شكت زوجها اليه انه لا
ينتشر ذكره فقال علي ولا وقت السحر قالت لا قال ما عندك است
هذا خبر نجا زوجها وهو شيخ ضعيف فقال لها اصبري فلوشا الله

ان ينبتك باكثر من هذا الفعل ولم يجعل لها اجالا وللعمامة ما
ذكرناه من التأجيل بالسنة عمن تقدم من الصحابة والتابعين
ولا يخالف لهم ورواه عنهم الدارقطني ورواه ابو حفص عن علي
ايضا ولا حجة له في حديث امرأة عبد الرحمن بن الزبير لان الاجل
انما يضرب للعين عند اعتقاده بالعنه وطلب المرأة وعبد الرحمن
انكرها وادعى انه ينقصها نصف الادم او قال بعركها على الادم
على ما تقدم في الحديث وقال ابن عبد البر قد صح ان ذلك
كان يعرط لها فلا معنى لضرب المدة وصح ذلك فان سئل الله
صلى الله عليه وسلم ان تريد ان ترجع الى رفاعه وقال الماروي
في احوالها انها شككت ضعف جماعه ولم تسك عجزه الا ترى كيف قال
لها اجلي تدور في عسيلة ويذوق عسيلة قل
هذا جواب ضعيف لانه لو اوجب جشفه ذكره وان استعمل
بيد جلت لرفاعة فعل انها وجرت عنه نبال عليه قولها مثل
هذه ثوب هذا تعني انه لا ينتشر والجواب الصحيح ما ذكرناه
قال وعن مالك توجل ستة اشهر قل ستة اشهر في
العهد في احدى الروايتين عنه وفي رواية يوجل العبد ايضا سنة
كالخمر ذكره في الجواهر وعن ابن المسيب ان كانت جدرته العهد
معه توجل سنة وان كانت قد بيع العهد توجل خمسة اشهر ذكره
في الجاوي وعند عبد الله بن نوفل يوجل عشر اشهر والسنة مستله
على الفصول الاربعة المختلفة فالربيع حار رطب والصيف حار
ياسر والخريف بارد ياسر طبع الموت وهو اربا الفصول الستة

بارد رطب فان كان مرضه من برد فصل الحريف بله فهو كالمدواه
للعلاج ومن كانت افه من الحار فالربيع بله وان كانت من
رطوبه فصل البؤسه نقا بله وان كانت من بؤسه فصل
الرطوبة نقا بله وان كانت من كل من بؤسه فخالص البؤسه
هو المقابل له ثم المشهور عند الاطباء قاطبة ان الشيء يشفيه
الضد ويحفظه الشبيه وان الصبي يحفظ بالشبيه والمرضى يع
بالضد كما ذكرنا وان الغذاء بالشبيه والدواء بالمخالف ثم انهم
اوردوا على هذه الاصول اسوله منها قالوا انما ترك الضد
يحفظ بالضد ويدفعه الشبيه فان الشبان والجار المزاج
يستشفون بالاشياء الباردة ويستضرون بالاشياء الحارة
ونرى الشيوخ ومن مزاجه بلغمي يحبه الاشياء الحارة وينفع
بها ويتضرر بالاشياء الباردة ويكرهها ومن يجمع صفوتي
يسمى السقمونيا وهي حارة يابسه ومن به سودا ينفع بالاهليلج
الاسود وهو بارد ياسر والمجرى ينفع بالاشياء ويستنصر بالصيف
والبلغمي على العكس والسك مع برده ورطوبته يعطش جدا وكذا
الحيار والكلى والفلفل قد يزيل العطش ويقطعه والجرى الكيمية
يحدث عطشا شديدا اكثر من صفوتي او دموديه والجواب
عنها يعرف من كتب الطب وعن ابي عبيد انه قال اهل الطب يقولون
المد لا يستخرج في البدن اكثر من سنة بل يظرو قال لمبيد
ثمنا ابناي ان يعيش ابوها فكل انا الامن ربعة او مصر
الى الحول ثم انهم المسلم عليك كما مر من انك حولا فلا فائدة

فجعل الحول الغاية فاذا مضت السنه ولم يصل اليها علم ان العجز
خلق فانه اصله غير عارضه وقد فات الامساك بالمعروف ونوب
القاضي منها به في التبرج بالاحسان ولا بد من طلبها لان ذلك حتم
وهو تطلبه بانسيب به قال ملكك والثوري وغيرها وقال
الشافعي وابن حنبل نسخ قال الماوردي لانه فرقه من جهتها
والطلاق يكون من جهته وقاسه الفسخ بالجنون في الحب وهو حل
منه وقياسه باطل لان المقيس عليه غير مسلم اما الجنون فلا
خيار فيه واما الحب فهو كالعهنه فلا يستقيم قياسه ولما
ان فعل القاضي اضيف اليه لا متناعه عن الامساك بالمعروف حتى
لو طلقها طلقه بانسيب حصل المقصود فاذا امتنع من ذلك ناب
القاضي منها به في التبرج بالاحسان والفرقه بالطلاق مشروعه كما
الله تعالى وجمع على مشروعيته والفسخ مختلف فيه فالعمل بالجمع
عليه اول من عيى فوجب به المهر كما لا يخفى على الصحيح وكذا العده
وعند الشافعي لا يجب شيء من المهر ولا المتعه لانه نسخ عند
وقال الشافعي فان فارقه بعد مضي مئة التاجيل ثم راجعها
في العده ثم سأل التاجيل لم يكن لها ذلك قال المزني
كيف يكون عليها عده ولم يصبها واصل قوله اذا استتمت بامراه
نقلت لم يصبني فطلعت فلها نصف المهر ولا عده عليها قال
الماوردي صورتها في عشرين اجل ثم رضيت بعد الاجل بعفته
فطلعت ثم راجعها في العده فسأل بعد رجعتها ان يوجل ثانيا
لم يجب لرضاها في هذا النكاح وهو خطأ على اصلهم لانه ان جد

منه وطى فليس بعين وان لم يوجد فهو طلاق قبل الدخول فكيف يجب
به العده وتناقض ذلك ظاهر واعترض المزي صريح متجه
لانه قد جمع بين العته والرجعه في نكاح واحد وهي لا يجتمعان عند
لانه ان وطىها تمت الرجعه وسقطت العنه وان لم يطاها تمت
العنه وبطلت الرجعه اذ لا تمت عليها فهذا السنع اجماع الرجعه
والعنه وتكلف المتعصبون له ملنه اوجه احدها وهو
ان حامد المروزي ان المسئلة خطأ من الناقل لها عن الشافعي او
سهو عن شرط زياده فاورد ما المزي كما وجدها فاعترض عليها
بما هو صحيح متجه ثانيا ان الشافعي فرع من المسئلة على القدر
ان الخلق تكمل المهر ويوجب العده وابطله الماوردي من وجهين
احدهما ان يفرقه في كل زمان انما هو على موجب مذهبه في ذلك
الزمان فلا يصح ان يفرق في الجديد على مذهب قتر له والثاني
ان ابا حامد المروزي قال وجدت للشافعي في القديم وجوب كمال
المهر دون العده فبطل ان يصح معه الرجعه والجواب الثالث
يمكن على الجديد ان يجب العده وبيح الرجعه ولا تسقط حكم العته
بالوطى في الدبر ولهم في ذلك تعسفات لا طائل تحتها وفي
الذخير يوجب العنين سنه بالايام عند بعض المشايخ وهو
روايه ابن سماعه عن محمد المذكور في روايته يوجب العنين سنه
شمسية لا قمرية وهي تزيد على القريه احدى عشر يوما فاعل طبعه
موافق هذه الزايده وفي ظاهر الروايه ذكر السنه مطلقه قال
صاحب الجامع الاصفرا اكثر اصحابنا اعتمدوا على ظاهر الروايه

لا يخرج منه الدليل الاخر بعد ان يجمع القنا وله حجة في الدليل الخوارجي المذكور
 فذكر التوفيق الذي ذكره الخوارج في قوله عليه وعلى بعض السماسا ذكر من جعلنا فالتن
 اكلهم جميعهم الفير فلو كان ذلك في وجه في كل ما يربها المتل في صدره الطوع
 على الوجه انما هو انه لا يكون في كل واحد من التصدق والشفقة اذا كان في كل واحد من
 التمسك في كل واحد من الوجهين اذا كان في كل واحد من التمسك في كل واحد من الوجهين
 الفسلفة في احد الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 الغري في الفاتين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 حوزة الزكاة في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 والفضة في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 ولما كان في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 هذا لا يخرج الزكاة واجبة في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 التوفيق في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 وان كان في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 عليها في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 فالتفصيل في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 التي في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 كما سلف في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 كان في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 ولو كان في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 وجب في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 العبر في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 اعتبار في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 الذي في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين
 اذا كان في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين في كل واحد من الوجهين

[illegible]

والخيار الى المولى عند اى حينه واني يوسف وقال زفر الخياراتها
واعتمد المشهور وهما نظرا الى الولد وهو حق المولى وعن ابي يوسف
ومحمد لو قامت من مجلسها بعد تحجير القاضي فلا خيار لها وعليه الفتوى
كخيار الزوج وكذا لو اقيمت مكرهه لانها تقدر ان تختار نفسها
قبل قيامها ولو فرق القاضي بينهما ثم تزوج ثانيا لم يكن لها خيار
لرضاها حاله وان تزوج امرأة اخرى وهي عالة حاله ذكر في
الاصل انه لا خيار لها وعليه الفتوى لعلها بالعب وبذكر الحذف
في ادب القاضي ان لها الخيار لان العجز عن وطئ امرأة لا يدل على العجز عن
وطئ غيرها والاول فله عطا والثوري وابن القيس وابن حنبل
والشافعي في القدم وقال في الجريد بوجله لانه قد يكون عينا في
نكاح دون نكاح قلنا قد علمت بالعب ودخلت عليه لان الاصل
في كل ثابت دوامه واستمراره وما ذكره الشافعي احتمالا بعيد فلا
يعارض المات ولا يستلها حق دفع النكاح بامر بعد فان رضى
بعته بعد مضي المد او قبله او في المد بطل خيارها وقال الشافعي
في الجريد لا يبطل خيارها قبل انقضاء الاجل وهو اصل الوجهين للمخالة
لان حتمها انما يست بعد انقضاء الاجل فلم يصح اسقاطه كاسقاط الشفعة
قبل البيع وهذا خطأ قلته معارضاً لقول الماوردي والفرزاني في
بالعب لا اسقاط الحق قبل سببه كما لو رضى بعبت المبيع ثم اشتراه بخلاف
اسقاط الشفعة قبل البيع ولان ضرب المد لظهور العنة فالرضى
بها يبطل لاجل فلا سمي فان اعترف بوطئه امره لا نسب فيه حكم
العنة وهو قول الايمه الاربعه واحكامهم وقال ابو ثور اذا

عجز بعد بوجله كما لو حُب بعد ونفس الحشفة في الفرج الدافل بحجة
عن العنة قال في المغني ومقطوع الحشفة بعته فيه نفي باني
ذكره وقيل قدر الحشفة ولا يخرج به عن العنة في البر وهو قول
الشافعي واختيار ابن عسل يخرج به لانه اصعب من القبل وفي فاضل
والعلام الذي بلغ اربع عشرة سنة اذ لم يصل الى امراته ويصل الي
غيرها بوجله ولو اجل العين ولم يصل اليها وفرق القاضي بينهما
تزوجها ثانيا فلا خيار لها وقد ذكرناه ولو تزوج غيرها وهي تعلم
بحاله اختلفت الروايات فيه والصحيح ان الثانية حق الحضومة
اذ لم يصل اليها لان الانسان قد يعجز عن وطئ امره ويقدر على وطئ
غيرها ولو عجز بعد الاصابة فلا خيار لها وفي الاسبغاني لو ولدت
منه اولاداً ثم تزوجها بعد طلاقها فوجدته عينا فلها الخيار
لتجدد حتمها بالعقد الثاني فان اختلف في البكارة والثيابه فقال
بعضهم هي بكر وبعضهم هي ثيب يرى غيرهم فاذا اجله سنة
فرض في السنة بوجله مقدار مرضه عند محمد وعليه الفتوى بخلاف
شهر رمضان وايام الحيض وان مرض نصف شهر او اقل لا يعوض
وكذا لو مرضت هي وجعل الكبر ما زاد على نصف الشهر لان شهر
رمضان يحسب عليه وهو قادر على جامعها بالليل عاجز بالنا وهو
مدون الليل نصف الشهر وفي البدائع روى ابي سفيان عن ابي يوسف
انه ان صح في السنة يوماً او يومين احتسب عليه وروى عن محمد ان
الشهر كبر لا يحسب والرواية الصحيحة عن ابي يوسف ان ما
فوق نصف الشهر كبر وفي الاسبغاني عن ابي يوسف ان خذ الكثرة

السنة فلم يمرض سنة لا يعوص عنه انه اعتبر اكثر السنة عنه
ان حجتا وهربت او غاب لم يحسب على الزوج لانه من جهتها فان
حج هو او غاب احسب عليه فان حبس او امتنع من الحج الى
السجن لم يحسب عليه مذهب الحنابلة وكذا لو حبسه القاضي مهرها
فلم يحضر اليه وان لم يمنع وكان في السجن موضع خلوع احسب عليه
وان لم يمكنه وطئها فيه لم يحسب قال يجر ان كان محرما بوط
بعد اجماعه وان رافعه وهو مظالم يعتبر المدة من حين المرافعة
ان كان قادرا على الاعتاق وان كان لا يقدر عليه اجله اربعة عشر
شهرا ولو ظامر في السنة بعد التاجيل لم يزدد على المدعوى واقرت
بعد التفريق انه كان قد وصل اليها لم تصدق لان قضا القاضي
لا يبطل باقرارها بخلاف ما لو اقام البينة على اقرارها بالوصول
قبل التفريق حيث يبطل الفرقه وله وان كان
مجبوا بفرق بينهما في الحال ان طلبت ذلك لانه لا فائدة في التاجيل
وفي الجامع اذا وجدت زوجها الصغيرة مجبوا فهو كالغير القاض
يفرق بينهما مخصوصتهما في الحال لا ينتظر بلوغ الصبي لانه لا يزول
به خلاف ما لو وجدت زوجها الصغيرة عتيقا حيث ينتظر بلوغه
كالمرضى ينتظر زواله ولو وجدته مجبوا لا ينتظر زوال مرضه
لانه لا فائدة فيه ويؤهل الصبي للطلاق لانه مستحق عليه كما
يؤهل المعتق اذا ملك من يعتق عليه ومنهم من جعله فرقته بغير
طلاق الاول اصح لكن القاضي لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم
كالا ب ووصيه فان لم يكن له ولي لا وصي فالجد ووصيه خصم فيه

فان لم يكن فالقاضي ينصب عنه خصما فان جاء به سلطان من المرأة
مثل رضاها بحاله او بينه على علم به عند العقد لم يفرق بينهما فان
طلب بينهما تخلف فان تكلت لم يفرق وان خلفت فرق وان وجدت
الصغيرة زوجها مجبوا لا يفرق بينهما مخصوصه الاب ومنتظر بلوغها
لانها ربما ترضى وان تكلت الكبيرة بالفرق غابت هل يفرق بطلب
الوكيل لم يذكر في الكتاب واختلف المشايخ فيه قيل لا يفرق
بطلبه بل ينتظر حضورها كالا ب وقيل يفرق لرضاها بخلاف عدم
الكنه حيث لا يوخر لانه لا يزول ولا له حق الولي لكن بشرط
ان يكون عن الصبي خصم وكذا في المجبوء المعصوم لا ينتظر ويفرق
بمحض وليه فان قالت وجدته مجبوا فنال الزوج ما انا مجبوء
وقد وصلت اليها فالقاضي يريه رجلا فان علم بالمس والحسن من
ورا الثوب من غير كشف عورته لا يكشف عورته وان لم يكن
الا بالكشف والنظر امر غير بان ينظر لضروره وان وصل اليها
ثم حبت ذكره فلا خيار لها وحكي ابن زولاق عن ابي عبيد بن ربيعة
ان امرأته جاتته تشكو بعلمها فقالت انا امرأة ضعيفة ما اطيق
التمه فاسألك عن خارجة عن الات الرجال فقال لها القاضي لا
تحلي بدخل ذكره كله فقالت سمى له عقل في ذلك الوقت حتى بدخل
البعض دون الكل فامر القاضي حاجبه لينظر فادخله المحجب مكانا
خاليا فنظر اليه فماله فرد وجهه وقال له استتر ثم اخبر القاضي
بما رآه ففرق القاضي بينهما مجوز له النظر للضرور وحدث الحجاب
ان المرأة بعد ذلك جاتته ورثته دنا من لصلح بينهما ولو ورث

الصغير عدا واطلع عليه على عيب فيه يردده ولا ينظر لموقعه يستوف
تقصاضه الحال وكذا شغقت والفرد ان التفريق لغوات حقا
في قصا شهورها وذلك بمعدل منه في صفره فخرج عدا الفصول
الاخر فان الحق ثابت في الحال وتضر الصغير بتأخر حقه الى ما
بلوغه فتقوم الولي مقامه في الاستيفاء لعجزه بنفسه ولوجات
امراه المجهوب بعد التفريق بولده الى سنتين ثبت نسبه ولا
يبطل تزويج القاضي بذلك بخلاف العتق حيث ثبت نسبه
وبطل تزويج القاضي له لما ثبت نسب ولها منه لم ينق
عنيما والمجهوب مجبوت بعد ثبوت نسب ولده وفي الجاوك
اختلفت الشافعية بما اذا تمت العنة اذا ادعت الزوجه على ذلك
اوجه احدها باقرار او يمينه على اقرار وهو قول ابو حنبل
المروزي والثاني باقرار او تنكوله بعد انكاره ولا راع فيه
يمين الزوجه وهو قول ابي سعيد الاصطخري قلت القضا
بالنكول من غير يمين المدعى لا نساه اصلهم والثالث
باقرار او يمين الزوجه ونكوله ولا يثبت ان لم تجلف بعد تنكوله
وهو قول ابي علي بن ابي حمزة ربه وعليه اكثرهم وخرج عن العنة
بوطيها حاضا او نفسا او محرمة او ضايمه وكذا في المغني ولا
اعلم فيه خلافا فان جدت ثيبا وزعمت ان عذرتها زالت
بسبب آخر من غير وطية كما صيغه او غيرها غير ذكره فالقول
قول الزوج لانه خلاف الظاهر والاصل عدم استنباب اخر
ولو تراخيا بعد التفريق فله ان يتزوجها ويهد ابن حنبل في

روايه ابي بكر من الخبايا لانهما لا يجتمعان كزفة اللعان عدهم
وهو باطل لا اصل له وقد تقدم ان في الفرقه بالعنه بحسب المهر
كاملا والعنه قال ابو بكر من المذرك هذا قول عمر والعين
ابن شعيبه وبه قال ابن المسيب وعطاء والتخمي ومالك والشافعي
بالعاق قال ولم اجد في كتبه المصريه وهو قول احمد وابي عبيد
وقال شرح وابو ثور لها نصف المهر قال ابو بكر الاول اولى
من قدر الصداقه والثاني اشبه بظاهر الكتاب قلت قد
ذكر صاحب الجاوي انه لا يجب لها شيء عند الشافعي وقد ذكرنا انه
طلقه بانه عندنا وبه قال مالك والثوري اصحابهم وقال
الشافعي وابن حنبل نسخ قال ابو بكر وبه اقول وجب العنه عندنا
قال وهو قول عطاء وعروه ومالك والشافعي قال ولا يشبه
مذهبه وقد ذكرت اعتراض المروزي عليه في ذلك وقال ابو ثور
لا عنه عليها واختار ابن المذرك وله والخص بوجله
كما يؤجل العين قال عاتقه اهل العلم تكاخي الخصي صحيح وهو قول
الزهري واهل المدينه واهل الكوفه والشافعي وابن حنبل وغيرهم
ويبقى لي ان يعلمها عند العتد والخصي مسلول وهو الذي سلت
خصيتها وموجوء وهو الذي رضى خصيتها وهما سواء متى
لم يصل اليها اجل لانه عتق وان وصل فلا خيار لها وقد قل هو اثر
ووطيا من الفحل لانه لا تنزل ولا يكون منه ولد وفي الدرجه
ان جدته خصيا وكان ينشر لته ويصل اليها لا خيار لها والا
كالعين ولو كانت رقبا او قريبا وهو عتق فلا خيار لها لقيام مانع

الوطي من جهتها واذا اخترت فاختارت زوجها لم يكن لها بعد ذلك
خيار والتاحيل لا يعتبر الا من الحايض واذا كان الزوج عيب
فلا خيار لها وفي المجلي في شرح المجلي لابن حزم هذا قول القلابه
وعطاء وعمر بن عبد العزيز والشافعي والي الزناد وابن ابي ليلى والاوزاعي
والثوري ابى سليمان الخطابي وداود الظاهري واصحابه وقال
الزهري وشرح وابو ثور مرد جميع العيوب والمالكيون والشافعيون
والحنبلون حصوا الرد بعض العيوب دون بعض وذلك ايعة
عيوب او خمسة وهي الجذام والبرص والجنون والرقق والقرن
وفي التمهيد قال ابو عمر بن عبد البر ترد الزوجه عند ملك
بالعيوب الثلاثة الجنون والجذام والبرص وترد بكل عيب منع
الوطي واذا وطئت وبها عيب من عيوب العيوب ترد ما اخذت
الاربع دينار وقاسه على السلعه اذا دلس فيها يعيب على مذهبه
فيه وقال الليث منع الثلاثة والفرج وقال اري الاكله
كالجذام وقال الزهري يرد من كل اعضاء وقال الشافعي
ترد بالجنون والجذام والبرص والقرن والرقق وهي خمسة ولا شيء
لها قبل الدخول لامر ولا منع وبعد الدخول لها مهر مثلاً ولا
يرجع عليها ولا على وليها وهو قول الحسن بن حي لكن لها المستسئ
بالدخول عند ولا وجه لقوله لانها اذا اخذت مهرها بالدخول
فلا فائدة في ردّها لان ذلك جاصل بالطلاق وهو سد وقد كثر
مهر مثلاً اكثر من المستسئ فالرد على الشافعي كالرد على الحسن وزاده
وقال ابو عمر لم يختلف العلم في الرضا التي لا توصل اليها بالوطي

انه عيب ترد به الاسما جاعن عمر بن عبد العزيز انه لا رد الرضا
ولا غيرها والعهد كلهم على خلاف ذلك قلدهم رده
واستثنى عمر بن عبد العزيز ووجه غير صحيح بل عمن مع الرد خلق
كبير قال ابو عمر حجة من قال لا رد بالعيوب الاجماع انها لا
ترد يعيب صغير على خلاف السبع كذا المكروه قال ملك لا رد بالعيب
ولا السودا الشوها وقال ابن وهب في البرص لا تثبت الخيار
قال ابن وهب وهو راى وقال ابن القيسم ان جدها عيب او
مقعد او شلاً فلا خيار فيه الا اذا شرطت السلامة منها
قال وسئل الكوفيين قال جماعة من التابعين ويقول المدينين
قال جماعة من التابعين وفي تصنف ابى بكر بن ابي شيبة عن عبد الله
ابن مسعود لا ترد الجن يعيب ومثله عن ابى هاشم قال
ابن حزم وهو راى عن علي وذكر ابو عمر عن عمر بن عبد الله
الرد بالجنون او الجذام او البرص وقال ابن حزم قد خالف
المالكيون والشافعيون كل ما روى عن الصحابة في ذلك اثناعمر
الذي يعلقوا بقوله فقد خالفوه في خمسة مواضع وسرد ما في
المجلي فان قالوا لم يبلغ ذلك ما لكا والشافعي قلنا قد بلغه بقولوا
به ولا يقلدوا من خالف عمر بن حجة وارجعوا عنه واجتأجكم بقول
عمر في شيء دون خمسة اشياء لا عيب الدين كبر مقتا عند الله ان
يقولوا ما لا يفعلون وردد في النكاح بذلك قبل الدخول ولم يأت
ذلك عن عمر الا روايه مكذوبه من طريق عبد الملك بن حبيب
وهو هالك فمن اقدم على مخالفه عمر في خمسة مواضع فيه الجور له

ان يخلد في موضع واحد لم يثبت عنه من روايه هالك واما
الشافعي فلم يوافق ولا في موضع واحد اما على رضي الله عنه
ثلاث روايات احدها كقولنا لا ترد في شيء من ذلك والثانيه بخبر
قبل الدخول والثالثه في غايه السقوط لا يجوز الروايه عنه
واما ابن عباس فهم من روايه عبد الملك الهاك المتقدم
وفيه رد النكاح فبطل تعلق المالكيين والشافعيين بشي ما روي
عن احمد من الصحابه في ذلك وقول ملك رد ال بيع دينار لا يحفظ
عن احمد وكذا قول الشافعي رد ال صداق مثلها ولا يصح في ذلك
شي عن احمد منهم قال ابن حزم قد وجدنا بعض المتأخرين
منهم يقول النكاح شبه البيوع وهي رد بالعيوب فلذا النكاح
وهذا قول لاسوع التميمي به الامن قال يقول شرح والزهري
والثوري انه رد بجميع العيوب فاما المالكيون والشافعيون فقد
خصوا الرد بالعيوب المذكوره فبطل قياسهم على البيوع ثم يقول
لابن ثوري من وجه اشبه النكاح البيع بل هو خلافه حمله او البيع
مقل ملك رقبه المبيع ولا نقل النكاح والبيوع يصح من غير ذكر
البدل ومع فيه والبيوع لا يصح في شيء من ذلك وخيار الشافعيين
النكاح جائز في البيع والبيوع ترك روي البيع ووصفه فاسد
عندكم والنكاح جائز ويجوز النكاح عند المالكيين على بيت
وخادم ووصفا غير موصوفين ولا يجوز ذلك في البيع وقالوا
لا يطيب النفس كحاج بترضا ولا يحدوه ولا يقدر على جماع رتقا
وقرنا واما تزويج الموطى قلت اما طيب النفس على الجماع فان

٢٩
كل احد لا طيب نفسا على شيء خاف يذنبها معه من بر من انصبا
صنع في الشئ الامر منها على الرايه وعلى العجز والشود والشوها
التي بوجهها اكله وقد اكلت انها وهي تسري الي جميع بدنها
او بوجهها ثولول احمر كابر قد اخذ وجهها جميعه او جديده
في صدرها وظهرها او كانت عيا صا بها عمرها ما به سنه
او كانت مريضه بالرق والسل الذي بُر منه عند الاطباء
وكذا الجنيات الباردة والحاره العفنه مع العجز والكره والار
ما لا يشك فيه عند احد من العقلاء وغيرهم وكل ذلك انا فاسد
بالم لا يذن به الله واما النكاح كما امر الله سبحانه فاسمك
معروف او تشرح باحسان او باق نص صحيح في ذلك فهو نفق
عنده ولم يات بذلك ما يعول عليه وتعلق بعضهم بقوله
عليه السلام في الخبر وقت من المجزوم فزارك من الاسد وليس
هو على الامر فانه لا يجب على احد ان يفر على المجزوم فزار الاسد
ويجوز له الجلوس عنده ويثاب على تمرضه وخدمته والقيام
بمصلحه عنده ثم ان كان كذلك فافسحوا النكاح محدوده بعد
تسعين وهو لا يقولون به وزعموا انه عليه السلام رد بالبرص
فقال الحق يا هالك لما وجد بكسحها وصحا او بياضا قلنا هو
من روايه جميل بن زيد وهو مطرحة مترك عن زيد بن كعب بن عرع
وهو مجهول لا يعلم لكعب بن عجره وكذا شبه زيد انتهى كلام ابن حزم
قال صاحب الكتاب ولنا ان فوات الاستيقا اصلا بالموت
لا يوجب الفسخ فاخذله بهذه العيوب اول وهو ضعيف لان

وان الذي خرج اجازته ما عند غيره ومن لا يجوز حتى يترك الفضل على ما امر الله
والوصي فلا تصرف مما عند بالانظر ولا احسن وطنا لا يجوز للموصي على غيره
ان يستترك لخدمته من لا يرضى ما يصلح له او لا يرضى في حاله على الجور ولا يجوز له
تضييع الجور على العزما والولاية في حاله انهم لم يمتنع من بيع الوارث في بيع الجور
المريض يجمع من يباع الوارث والصلو له عند اقلته والفاصل بينهما عداوة على
الحق والصحة ان الصفة دفن بالمال العادي ولا يمتنع بالعقد ولانه صدق في اسباب
حالة الفيلظ عليه بخلاف الذي في باب **فيمرر على العاشر**
في الميسوط العاشر من خمسة الاقام لا حذرا لصدقات عن الجار وهو وليم فاعلم ان
عشر اذ احدى عشر ماله الذي خمسة الزكاة ويا من الجار عفا في المفا ومن
قطاع الطريق والمصون وما روي عن دم العشار فجعل على من يخدمه الاموال القاري
طبا وعدا وبما في العشر عشر للمقوم اعشر من يخدمه اعشر عشر انهم اعين
اذا احدى عشر لم يولد منه العاشر والعشار والعشر عشر بالفتح اذا قرب
عاشرهم وعاشر العشر اعشرهم وعاشر المسعيا ذا صبر التسعة عشر بقية
في الاصل ان ثلثه بالاصافة لا غير ومن التنا في ثلث استثنى ان سبع المنفعة ان
منه نصيب واما ثلثا وسميه احدى عشر عاشر الما فيه من العشر
واذا امر العاشر بالفضل اصبته من ثلث عشر او عاشر من تسعة عشر في يد
اوليس الما في امانه احيى فيه وهو ودية عند ثلثه نصاعا وليس للجار
او ولا لغيره ان يملك ما في ذوق له صدق مع غيره لانه انكر من وجوب
الزكاة عليه فكان المول قوله مع غيره وفي حروانه الاكل الا اذا كان ذليلا له
فانه عيش وعن بن يوسف لم يمين عليه في هذه الوجوه لانه عباد ولا يمين في
العباد اسك الصوم والصلوة واجز **منظما هو الرواية** لا ما في ذوق له
العباد احسن ههنا فاذ به العاشر ولذا اذا لادبها الى عاشر اخر وفي ذلك التسعة
كان عاشر اخر **منظما هو الرواية** يتنسى في العشر في المصود الا اذا لادب في المص
في له هو الا بامانه كاذبه الغفنه وهو ومن التنا وهو من عاشر في المول
الظاهر من ان يمين فيها الزكاة الا باليه وفيه يبر بطن وجعل الزكاة في المول

س

الباطنه وكذا صدقة العطر واذا لادبها الى اخره من شرط اخراج البركة لشرطه
في الجار الصغير وهو خطا هو الرواية لا بالبركة ليعني وقد لا يحددها صاحب
الساير فله منه واخذ بنيه الخطا وقد يوزن في قاضي خان ومن هو ان من
كالمتوسط اخراج البركة في المول الباطنه في ثلثه السوام في احدى البركة ومن
والاخر انه شرط ذلك في المول الباطنه على الرواية كذا لا قوله ادبها الى
عاشر اخر يكون دون قوله ادبها بقية فصار كالموضع اذا لم يرد ذلك في بيعه
وقال في المنيه هو الصحيح وفي الخطا لمن فيما بينه ومن يديه فله من الزكاة ويطر
في الاصل وهو رواية الحسن عن خيف اخراج البركة في السوام واموال التجار
لصدق دعواه وفي البدان ان اخراج البركة على خلاف اسم ذاك العاشر في قوله
في هذا امر الرواية لا بالمتوسط على رواية الحسن لا ليقول ان المول في المول
عاشر اخر في الجور في قوله اصبته من ثلث عشر اريد به ان لا يكون فيه ما لغيره
حسب المضاف فله الجور العاشر في يده ذلك بالمتوسط الباطنه العاشر وباحد
من هذا المال الذي لم يحل عليه الجور لا لانه في يده ذلك بالمتوسط الباطنه العاشر وباحد
الا بالزكاة في يده لا يحددها العاشر منه باختياره نصا لا يخرج من حال الجور وقوله
على من المروءه من العباد في خمس لانه اكلوا في طاعة الثنا في قوله على من والحق
ان العاشر يسا له عن دار الدين فان اخبروا يستوفوا لصاب في يده صدقة والارث
استحق له صلاح الجور **منظما هو الرواية** فان اخبر عاشر من المضاف فذلك لانه لا يحد
من المول الذي يكون لعل من المضاف دما باختياره العاشر زكاة حتى يسطر شرط الزكاة
منه قوله في المنيه والمزيد وشرح محمد الرقي للزكاة وعشرها اذا ساقها لاول
الباطنه الحق في الظاهر وكان عليه اخراجها الا انما وهذا لانه اذا خرج بها الى
البركة او الى المفا وتخرج الى جماعة الا انها فكان لا يخرجها من الما فيه وفي سبع للديب
للاواري اذا لادب الما فيه على عاشر العاشر او لعل النسخا لستعنها وقال لاسامي
تو الرب من المضاف والمال الذي لادب المول في الما فيه لاسامي قبله او لاسامي كانت
ما شئتك بضايا تم تو الرب في الما فيه تحت ضربا بالثواب والاول لاول الما فيه
الصورة ونظايرها ما ليجال لفظا مروى من الما في مستحبه فيها ولا زكاة عليه وان كان

ك

الى

مصدرا وذكر بعضهم ان القرن عظم ثابت محمد الراس كقرن
الغزاله يمنع الجماع والرتق التلاحم في الرحم لكن فيه شخص ضيق
يخرج منه البول ومنع الوصول الى الفرج لتلاحم الرحم قال الله
سبحانه اولم ير الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا
ففتقناهما وقلت يمكن جماع القرن في الجملة فان القرن يعالج
عند الاطباء ويزال بالكسر والرض المعالجة والرتق يشق
ويداوى ويمكن الوصول اليها في الجملة والجذام والبرص يعالج
بالادوية الحادة في الجملة وان كان زواله عسيراً
باب العدن عدة المرأة ايام اقربها
وقد اعتدت وانقضت عدتها وعددت الشيء اخصيته قال
الله تعالى واحضوا العدن والعدة بالضم الاستعداد والنهي
لامر ذكر ذلك الجوهرى يقال كونوا على عدة والعدة ايضا
ما اعتدته الجوارث الدهر من المال والسلاح يقال اخذ لاسر
عدته وعدادة وفي المسافع العدن بمعنى العدد وقوله
واذا طلق الرجل امراته طلاقاً بائناً او رجعيّاً او وقعت الفرقة
بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن يحضر وقد دخل الرجل بها بعد
ثلاث حيض والفرقة بغير طلاق بمعنى الفرقة بطلاق ثبوت
النسب ووجوب تعرف براءة الرحم فيها والفرقة بغير طلاق
مثل خيار القنوع البلوغ ومكك احد الزوجين صاحبه وبعد
الكفاة وردة الزوج والكاه الفاسد والوطى بالشبهة وكذا
باللعان كان محرماً موبداً والا وعن ابن عباس عدتها تسعة اشهر

٨

٧١
وخالفه فيه سائر الناس وقال ايضا عدة المختلعة حيضة
والاصل فيه قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة
قروء والمراد بهن المدخول من زوات الحيض وهو خبر
معنى الامر واصل الكلام ليتربصن وهو تأكيد لا مركب
امثلة الامر بالترابص فهو خبر عنه انه يوجد وعند الكوفيين
هو امر بحذف لام الامر والقروء جمع قرء بفتح القاف
وضمتها ذكر في المغرب وغيره وقالوا هو الحيض في قول
الاكثرين وهو قول الزجاج والاصح والاقرب لا يونس
والخليل ذكر في كتاب العين ونقل عليه وقال القر عارة
عن الحيض وقول الكسائي الفرائض الكوفيين وفي جامع
القرار اقراة المرأة اقراً فهي مقبرى اذا حاضت وقيل
اذا ظهرت وكذا ذكر الجوهرى في الصحاح وقال الاخفش
اقراة المرأة اذا صارت صاحبه حيض فاذا حاضت قيل
قراة وقال الخليل اقراة المرأة اذا حاضت او طهرت
والقروء الحيض عندنا ومذهبنا قول ضرور الصحابة
قال ابن حزم في المحلى ان العدن تعتبر بالحيض عن ثلثة عشر
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر وعمر
وعثمان وعلاء ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابى بن كعب
ومعاذ بن جبل وابو الدرداء وعبد الله بن الصامت وزيد بن
ثابت وابو موسى الاشعري وزاد ابو داود والنسائي مائة
الجننى وعبد الله بن قيس وهو قول عطاء وطاوس وسعيد بن المسيب

وسعيد بن حبيب والحسن بن حي وشريك بن عبد الله القاضي
والحسن البصري والثوري والاوزاعي وابن شريم وابي عبيد
وربيعة وبخامد ومقاتل وقتاده والضحاك وعكرمة والشريك
واسحق قال ابن حنبل كنت اقول ان القراء الطهر وانما
اليوم اذهب الى انه الحيض وفي المعنى رواية الاثر عنه
كنت اقول الاطهار ثم وقفت لقول الاكابر والمشهور من مذهبه
مثل قول اصحابنا وذكر الشيخ ابو بكر الرازي واليه
انتهت رئاسة الحنفية بعد ادبنا للحسن الكرخي ان
الشعبي روى عن ثلثة عشر من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ان
الرجل احق بامرته ما لم تغسل من الحيض الثالثه وعند مالك
والشافعي القراء والطهار ويروى ذلك عن عائشه وابن عمر
وزيد بن ثابت وهو قول اهل الحجاز والاول قول اهل العراق
مع من قدمناهم من اهل مكة والمدينه قال الجوهرى
القراء الحيض والطهر وهو من الاضداد كالجنون للظلمه والثور
اجتبا على ان القراء المذكوره في القرآن هي الاطهار دون
الحيض يادله الدليل الاول انهم رجموا ان القراء اذا كان معنى
الحيض جمع على اقراء لقوله عليه السلام دعى الصلوة في ايام
اقراءك واذا كان معنى الطهر جمع على قراء واستدلوا عليه بقول
الاعشى اربى كل عام انت جاسم غزوة تستدله قضاها غريم عراكا
مؤثرته مالا وفي الحديث رفعه لما ضاع فيها من قراءه لسابكا
اراد بها الاطهار لان زمان الحيض ضايع حاضر اكان او غائبا قال

ابو بكر ابن عمرى هكذا قاله ابن الانبارى قال الصغاني
يروى في الاصل وفي الحديث وفي المجزول ليس ما قاله ابن المبارك
بلازم بل جمع الحيض ايضا اذا كان لفظ القراء على قراءه قال ابن
الاعرابى ليس اذا استنفضت بناهض له قراءه كقراءه الجائض
وقال عليه السلام لفاظه بنت ابى جحش فانظري اذا اتاك
قراءه فك فلا تضلي فاذا امرت قراءه فك فتطهري ثم صلى ما بين
القراء الى القراء رواه ابو داود والنسائي والدليل الثاني
ان اثبات الثاني مله دل على انه اراد بها الاطهار لان مفردا
مذكوره وهو الطهر ولو كان المراد بالقراءه الحيض لقل ثلث
قراءه لان الحيض جمع حيضه وهي مؤنثه لفظه والثالث
في جمع المؤنث وثبت في جمع هكذا اجمع بها القراء في جامعه
قال البطليوسي المالكى لاجته لهم فيه عند اهل النظر
لانه لا ينكر ان يكون القراء لفظا مذكرا ويكون ذكر ثلثه على
اللفظ دون المعنى كما يقول جاني ثلثه اشخص نعي ذلك النسا
قلت يقول عندى ثلث من البط ذكور وثلثه من البط
ذكور لان البط جمع بطه والتذكير والتانيث باعتبار اللفظ
والمعنى قال الله تعالى خلقتكم من نفس واحد والمراد بها ادم
عليه السلام وتانيثه باعتبار لفظ النفس وقوله تعالى قد جاتك
اياي قري بكسر الكاف ونجها وقال ابن الحاجب في مقدمته
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا وبالعكس فوجهان واشدوا
يا جعفر يا جعفر يا جعفر انك دج جافا فانت اقصر

أَوَ كَأَنَّا شَبَّهْنَاكَ أَكْبَرَ عَمَلِكَ سِرْبَالٍ عَلَيْكَ أَجْمَرُ
وَمِنْ مَنَعٍ مِنَ الْخَيْرِ بِرَاصِفَرُ وَتَحْتَ ذَلِكَ سَوَاءٌ لَوْ تَذَكَّرُ
سَيِّئُ الْمَوْتِ بِاسْمِ مَذْكَرٍ وَلِخَطِّهِ وَخَمْنُهُ بِالْعَكْسِ وَهُوَ الْخَصْ
الْأَعْلَامُ وَفِي مَسَارِقِ الْأَنْوَارِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَعَى الصَّلَاةَ
أَيَّامَ اقْتِرَائِكَ بِرَدِّ قَوْلِ الْعِرَاقِيِّينَ أَنَّ الْقُرْءَانَ الْحَقِيقَ قَالَ
الْقَاضِي قَالَ قُلْتُ بَلْ هُوَ حَقٌّ لَّهُمْ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْخِيَصَاسِمِينَ
مَذْكَرًا وَمَوْثِقًا كَالْبُرِّ وَالْخَطِّطِ وَالِدَلِيلِ الْمَالِكِ حَدِيثُ
ابْنِ عَرَبٍ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ أَنْ يُرَاجَعَ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ
حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ لِيُطْلَقَ أَنْ يَتَأَمَّرَ فَتَكُنْ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يَتَلَقَّ
لَهَا النِّسَاءُ فَلَمَّا أَمَرَ أَنْ يَطْلُقَ فِي الظَّهْرِ وَجَعَلَ الْعِدَّةَ وَنَهَاهُ أَنْ
يَطْلُقَ فِي الْخِيَصِ ثَبَتَ أَنَّ اقْتِرَاءَهُ الْأَطْهَارَ قَالَ الْخَافِظُ
أَبُو جَعْفَرٍ الطَّيْبِيُّ فَرَجًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَهُ
أَنْ يُرَاجَعَ ثُمَّ يَمْلَأُ حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ يَحْضُرُ ثُمَّ يَطْهَرُ ثُمَّ لِيُطْلُقَ وَتَكُنْ
الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يَطْلُقَ لَهَا النِّسَاءُ فَلَمَّا لَمْ يَجْعَلْ الطَّلَاقَ فِي ذَلِكَ
الظَّهْرِ حَتَّى يَكُونَ بَعْدَ حَيْضِهِ ثُمَّ تَطْهَرُ ثَبَتَ بِذَلِكَ أَنَّ تَكُنْ الْعِدَّةُ
وَقَدْ تَطْلُقُ النِّسَاءُ لِأَنَّهُ مَعْتَبَرٌ فِي الْعِدَّةِ وَالْعِدَّةُ لَهَا مَعَانٍ
وَلَيْسَ كُلُّ مَا يَمُتُّ بِالطَّلَاقِ اسْمُ الْعِدَّةِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ قِرَاءَةً وَكَلَامًا
لَهُ اسْمُ الْوَقْتِ الَّذِي يَطْلُقُ لَهُ النِّسَاءُ وَسَمِيَ عِدَّةً لِذَلِكَ وَلَا يُلْزَمُ
أَنْ يَمُتَ لَهَا اسْمُ الْقِرْوَانِ وَبُيِّنَ أَنَّ عَمْرَهُوَالَّذِي خَاطَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فَتَكُنْ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يَطْلُقَ لَهَا
النِّسَاءُ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ اقْتِرَاءَهُ الْأَطْهَارَ لَا يَنْ

٧٨
مَذْهَبُهُ أَنَّ اقْتِرَاءَهُ الْخِيَصَ لَا الْأَطْهَارَ رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ الْخَافِظُ
أَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ الْمُنْذَرِ وَابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَجْلِيِّ وَغَيْرُهُمْ فَيُظَلُّ بِذَلِكَ
قَوْلُ ابْنِ بَطَّالٍ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍوَالَّذِي بِهِ لَا يَنْهَى
عِلْمَ الطَّلَاقِ فِي الْخِيَصِ وَمَا أَصَابَهُ فِيهِ لِأَنَّ ابْنَ عَمْرٍوَالَّذِي بِهِ يَحْضُرُ عِنْدَ
النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَلْ كَانَ ذَلِكَ مُحْضَرًا مِنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ فَانْهَى
عَنْ ذَلِكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَاتِبًا فَلَمَّا رَاجَعَ الْحَدِيثَ وَرَوَى ابْنُ حَزْمٍ
فِي الْمَجْلِيِّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ مَعَ ابْنِهِ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِ
ابْنِ عَمْرٍوَالَّذِي بِهِ يَحْضُرُ عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَيْضَتَانِ وَأَمَّا الصَّغِيرُ
فِي رَفْعِهِ وَهَكَذَا ذَكَرَ بَعْضُ بَنِي عَمْرِوَالَّذِي بِهِ يَحْضُرُ فِي إِحْكَامِهِ وَرَوَاهُ
مَلِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍوَالَّذِي بِهِ يَحْضُرُ عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شَرْحِ
الْأَنْوَارِ وَالِدَلِيلِ الرَّابِعِ قَوْلُهُ تَعَالَى فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَسَدُوا
بِهِنَّ مِنْ جِهَتَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الطَّلَاقَ يَوْنَعُ فِي الظَّهْرِ وَذُو الْخِيَصِ
وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الْوَقْتَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقُ مِنَ الْعِدَّةِ وَالْإِثْنَانِ
فَالْوَقْتُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقُ يَقَعُ فِي الْعِدَّةِ فَلَا يَكُونُ الْخِيَصُ
مِنَ الْعِدَّةِ لِأَنَّهُ يَقَعُ فِي الْعِدَّةِ وَلَا يَوْنَعُ فِي الْخِيَصِ وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ
تَرَجَعَلَ اللَّهُ الْوَقْتُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقُ مِنَ الْعِدَّةِ غَيْرُ مُسْلِمٍ بَلْ
الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ لِعَدَّتِهِنَّ أَيْ لِقَبْلِ عَدَّتِهِنَّ وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَطَلَقُوهُنَّ لِقَبْلِ عَدَّتِهِنَّ قَالَ صَاحِبُ الْمَغْنَمِ
فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ هَذَا صَرِيحٌ بِرَفْعِ الْقِرَاءَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَعُولُهُ أَحَادٌ فَلَا يَكُونُ قِرَاءَةً لَكِنَّا حَامِدٌ بِرَفْعِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
مُسْمُوعٌ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهَا مُسْتَقْبَلُ عَدَّتِهِنَّ وَهُوَ

الظهر الذي يليه الحيض وقبل الشيء، أوله يقال كان ذلك في قبل
الصيف وقبل الشتاء، ووقع السهم قبل الهدف وقبل التأي
بقربه وقولهم اللام بمعنى كما يقول كنت لغرم الشهر أي أغرته
وهو غلط لأن اللام ليس من أقسامها أن يكون للظرف بل هي
للموت هنا كقوله تعالى لمزلوك الشمس تقول أنتيك لصلاه
الظهر أي لوقتها ونفسد من جهة أخرى أيضاً لأنها إذا كانت بمعنى
في فلا بد أن يكون العود التي هي ظرف موجود قبل وجود الطلاق
الذي هو مطروف فتكون العود موجوده قبل انقاع الطلاق
وهو باطل لاحتمال فيه كما لو قال طلقها في رجب لا يطلها قبل بل
يطلقها فيه والدليل الخامس أن القرء هو الجمع ومنه
المقرأة للجوز والغدير والقلت يقال يا قرأت الناقة جنيهاً
ما جمعتها ولا اشتمل رحمها عليه وفي جامع القزاز القارئ
من النوق الحامل وقول عمر وابن كثير
وفي الظهر
ذراعني فيبطل إذا ما بكره جان البون لم يقرأ جنيهاً
يجمع الدم ثم يخرج مكان الطلاق القرء على الظهر البق قلب الواجعت
دم الحيض في زمن الظهر لا يدفع فيه فإن لم يرمح عرسه وكرمان
الحيض ولو كان منسد الحزج الدما في أول الحيض حين انفتح في الرحم
بالحيض ولأن الظهر لا يجوز أن يسمى قرأ قبل سيلان الدم لأنه لا يقع
به حكم قبل العلم بوجوده ولا يمكن معرفة الدم في الرحم في حال الظهر
وفي الروضة القرء في العود الظهر الذي قبله دم وبعد دم
لا يحد الانتقال للحيض في أظهر القولين وهو نص الغوي والروائي

وغيرها وما قضوا ذلك فقالوا لو قال أنت طالق في كل قرء يقع في
الحال وإن لم يقدمه حيض وعليه أكثرهم ولم يشترطوا قبله دماً
ولو جامعها فيه ثم طلقها حبست بقبه ذلك الظهر من العود
في أجرا القولين ولا تجب من العود عند الزهر في بعد عودها
ثلثه أظهار ولكن سوراً واحد وعشرون دليلاً الدليل
الأول قول صدور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
ذكرنا خمسة عشر صاحباً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وذكرت من ذكرهم فلا نعدهم وما روى عن ابن عمر وزيد بن ثابت
وعائشه من أنها أظهار فقد روى عنهم خلافة على ما ذكرنا وما
بأن لا يجزئ بقولهم لا يضربا به والدليل الثاني قوله تعالى
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولو حمل على الأظهار
لمزم أن يكون قرآن وشئ من الثالث فيبطل العود المنصوص عليه
في القرآن فكان فيه تعطيل نص القرآن في بطل قد ذكر الجمع وأريد
به إسان وبعض الثالث قال الله تعالى الحج أشهر معلومات
قلنا عنه جوابان أحدهما أن ذلك إنما جاني الجمع دون النص
على العود الذي هو الثلثه وقياسهم عليه باطل والطلاق عدد على
عدد آخر غير جائز كما طلاق العشرة على التسعة أو الثمانية أو
السبعة أو الثلثه على اثنين ويجوز أن يقال جاني برادهم
رجلان إذا ذكر الكل وأرادة البعض من طرق المجاز ولا يجوز أن
يقول جاني ثلثه رجال يريد بهم رجلين لأن العود خاص بمدلوله
ونبه التحصيص إنما يكون في العام دون الخاص والجواب الثاني

ان ذلك على خلاف الاصل ثبت بالاجماع فلا نقاس عليه غير مرغوب
 نقضيه والدليل الثالث قال القران في جامعه القر يخرج
 الدم وحقيقته في اللغة خروج لوقت واتاك لقره اي لوقته
 ولقارم مثله قال الاعشى كهت العرق عرقني شليل اداهيت لها الرياح
 ولهذا يجوزوا الافتقار الى ايسه على بعض الشهر الثالث وكذلك
 الصغير والقاري الوقت يقال اقرا الرمح اذا دخلت في
 وقتها وذكر الجوهرى المت للمزلى قال الصغار واليت
 بروى الثابت سيرا ولا يزوي وروى اصحاب الاصمعي العصيد
 لما كن من الحارث اخى بنى كامل الهذلي قال ابو عمرو بن العلاء
 انما القر الوقت قال

اذا ما السالم نعم لم اختلف قروء الرثا ان يكون لها قطر
 يرد وقت نواها الذي يطر الناس فيه وقال اخر
 يا رب ذي ضغن وضب قارض له قروء كقروء الحايض
 اي لهذا الضغن اوقات تهب فيها ويشتهد بهج دم المرأة
 في اوقات حبسها وعليه قروء الاعشى لما ضاع فيها قروء نسائها
 اي من مدة طويلة واوقات متعددة كالمدة التي بعدتها
 النساء اراد من اوقات نسائك هكذا ذكر جاره الله والمطرز
 والضغن الضغينة والضب الحقد من ضغن بكسر الغين ضغنا
 والاقوات المعلومه انما يكون الحيض لا للظهور وقال
 الصغاني في النكح تقول قرات القران اي القيته ولو طنة
 وفي قولك وبركلكم ذراعي غيظا اوما جركه جان النور لم يقرأ جينا

اي لم تلقه اي لم تلد وقد تقدم فسطل قولهم بذلك انه بمعنى الجمع
 وقال الشيخ ابوبكر الرازي في احكام القران فاذا ثبت ان
 القر للوقت فهو اول ما يفيض لان الاوقات انما هي لما يحدث فيه
 الحادث والحيض هو الحادث فيه والظهر عدم الحيض وليس هو
 شئ حادث لم يكن وان كان القر هو الجمع والباقي فالحايض
 اول ما لان دم الحيض هو الذي يجمع وما كلف من جميع البدن
 جال الحيض والدليل الرابع ان الحلاق القر على الظهر مجاز
 وعلى الحيض حقيقة والمجاز لا يعارض الحقيقة بيان الاول
 ان اسم القر لا سفي عن الحيض وهو دليل الحقيقة وسفي عن الظهر
 وهو اية المجاز كالايته والصغير فانهما ليستا من ذوات
 الاقرا مع كونها من ذوات الاطهار فلما استنى اسم القر عن الظهر
 تبين انه مجاز فيه وسمى قرا مجاوه الحيض ولهذا سفي اسم القر عن
 الظهر عند عدم المجاوه للحيض والدليل الخامس قوله عليه
 السلام عن الامه جيسنان في حديث عايشه رضي الله عنها رفته
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود وابن ماجه
 والدارقطني والترمذي قال حدثت عن ابن عمر عن اهل
 العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم ذكره في جامعه
 ولا فرق بين الامه والجرم في العود الا في الورد وعن ملك شهر
 الحديث بالمدنه يعني من صحه سنده وهكذا رواه ابن عمر مرفوعا
 قالوا الصحيح عن ابن عمر ما رواه سالم ونافع من قوله رواه ملك
 عنها عن ابن عمر هكذا ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوي وقال ابن عميه



المختارين من الحيوان من كلب كلب ما وان لم يشترط موصوفاً كما سنعرف من الحيوان من
 السورط الطير وغير ذلك من الكلب ووقع القول وقدر الزينة ويجوز ان يكون
 عندك جيفة **والله** ما روي عن عير بن الخطاب انه لما اخذ له في حمار اهل
 الزمة ولهم معها وحيد العشر من ثمنها ولا يجوز من هؤلاء الاقتال ولا
 يكون لحد وبيعها كذا عشرين او هذا لو نزع الزينة فيه طرحت في قيمتها لا يجر
 عقابها وقيمة المختار كقيمة اذ هو من ذوات القيمة والعير في ذوات القيمة
 كقيمة هذا لو نزع امرأته عبد او من في الزينة والى قيمته شئ غير عليها
 لم يجر على العين ولا الاخذ الحلية والمسلم يجر نفسه للتحليل فلا يجر على
 عين ولا يجر خنزير نفسه بل يجر عليه فسيبته في الاسلام فلا يجر على غيره
 ولا التحريم كمنعه من كذا عشرين او قيمته المأذنة المتقدمة للتحليل
 كالزئج والحش في الجان وحدها الى الاجل عزها لا في المختار فانه ليس
 له عرقية المالك فيكون المسلمين ويعرف قيم المختار بقولنا من فاما او من
 او مسلماً ولو من صبي او امرأه من يجر على نفسه لا يجر على الصبي وهذا المراد فيه
 ما على الرجل لانه معاملة المالك ما لم الزكاة لما ذكرنا في صدقة السليم وب
 من عا فاشترائه درهم واخبره ان له في منزله ما يخرجه فخرج له عليه المالك
 لم ينزل المائة التي مر بها عليها وما في بيته لم يدخل على حراته وهو بائعها وبطريق
 الحائض اذا كان لا يجر على حراته **والله** ولو مرأى في درهم بضاعه لم يجر
 لان ليس له ولا عنة في ادا الزئج ولا في التجوز له ان لم يجر فخرج من المالك
 ولا المستقيم ما نزع من المالك لا يشترط له ولا الضاربة بمقتله
 البضاع حتى لا يجر عليها وكان ابو حنيفة يقول ولا يحسرها لانه عتله المالك
 ورواه الكا لاجنب حتى جاز نزع البضاعه من المالك لا يجر على المالك ولا يجر
 يبيع في الشرف نحو ان يبيع المالك عوصاً من رجوعه ولا يحسرها وقولها
 لان ليس له ولا عنة في ادا الزكاة الا ان يبلغ فصيد من الزئج فباعها او
 يكون عتله من المالك ان يجر به البضاعه نحو حذقه لان له فيه كذا ما حذق
 يستحق به الشفعة ولو مر عبداً ذوا لقي الجارية باي درهم وليس عليه من

عتله لابلو يوسف لا ادركها خفيف ربح عن هذا الم لا يواس قوله الثاني في
 المضاربة وهو قولها انه لا يضرها من العبد رجوعه في المضاربة ربح
 في المأذولة وفي شئ من محضر المولى للمدركي المصنوع الرجوع في اجره اجمع في
 الاخر لان الوضبة المالك والمال لا يجرها ومن اجرها ثمن من ثمن المولى وما لا يد
 المضاربة يد يد عن المالك وهذا المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل
 اذا اذله في نوع يتعد به والمأذولة موصوفة ههنا نفسه اصالة ولا يجر
 فكذا المحر حتى لا يجر في نوع اذله في انواع كلها ولا يجر اجره عليه وذكره
 الاصل انه لا يجر العت من هو لا في نوعه وجعل المأذولة في المضاربة
 لان امرها يحصل المالك لا يخرج الزكاة الا اذا كان المالك لهم وقد ذكرناه في
 اول الباب لا اذا كان الذين يجرها المأذولة عتله او المالك يقول لي
 خفيف ولو رجوعا الشغل على قولها ومسلماً المأذولة عتله او المالك يقول لي
 في العتد بها والله اعلم **باب** المعادل في الزكاة في الجحاح
 المعادل كسور الدال لان الناس يعمون فيه العتد في النساء وهو من عتد يجر
 من نأ وضيع زوايا الدالام ومنه ضايف عتد ومعدل كل شئ ويوتر واحد
 خاص بالملوك في باطن الاضخا فله والمكر خاص بالملوك مدفوناً والزكاة
 فصلها وهي جمع العتد وقيل الزكاة العتد وقيل هو كونه الكاهلية والآن
 فيه من ملوك في الارض اذا ائتم له والمشرقة في الارض كما يكون الحج وفي
 انما به لان لا يجر الزكاة زكاة اهل الكاهلية المدفونة في الارض وهي الطال
 في العتد عتد اهل الكجاء وهو الجاهل عتد اهل العتد والفقول في عتد
 الكعة فالعبد والمردن واحد لا ابو حنيفة اركز الرجل اذا صار ذكراً
 وهو وطع من الذهب يخرج من المعادنة الذي يطال وهو قول صاحب العين
 ولي عتد وفي اللقاة في الزكاة مع الزكاة كذا في الكتاب معنى المأذولة
 معدن ذهب او فضة او حديد او صاب او صغار نحاس وجد في الارض حتى يرفع
 او عتد في الجحش ونحوه النظر فيه في شئ فصول الفصل الرابع في حذقه
 الفصل الثاني في مدق الفصل المأذولة مكانه الفصل الرابع في حذقه الفصل

عن الجزء ذكر أبو البركات بن تيمية في المشتق وعزاه إلى أخيه والدارقطني
وقد سبق أن عدتها ثلث حيض وهي كانت حرم وهو نص من رسول الله
صلى الله عليه وسلم على أن عد الجراير ثلث والدليل السابع
التجميع وذلك أن البئر في وجوب العد معونه فراغ الرحم عن
الشغل الحيض هو الذي جعله الشرع علما على فراغه دون الطهر
ولهذا لو كانت ممتدة الطهر لا اعتبار بالاطهار في حيا حتى يدخل
سن الإياس والطهر يدل على الشغل دون الفراغ والخلو فكان
الحيض أولى بالاعتبار والدليل العاشر أن مما قالوا الشرط
أربعة أقرا أو القول بعد ما أولى القولين بيان أنها لو طلقت
في أول الطهر بعد به قراعه هم محتاج بعد إلى طهر من حيضه
مصير أربعة أقرا وهي خلاف النص لأنها إذا رأت الدم من
الحيض الثالثة لا تنقضي عدتها حتى يتم يوم وليلة أقل مدة
الحيض عندهم رواه النووي في عن الشافعي وعندها يطلعت في
آخر الطهر ولا اعتبار بذلك الجراير في العد فلم يكن إلا ثلث حيض
والدليل الحادي عشر أن مذهبا أحوط وأخضره أولى
لأن الله سبحانه أوجب عليها العد بثلاثة قروء بنص الكتاب
فإذا لم تأت بثلاث حيض لم يخرج عن العدة على تقدير إرادة
الحيض على تقدير إرادة الاطهارها فالاطهار موجود في الحيض
بالتفسير الذي ذكره والدليل الثاني عشر في إبطال
مذهبهم أنه لو جاز أن يكون بقيه الطهر الذي وقع فيها الطهر
قرا ما لحاز أن بعض العد بعض الطهر الثالث والفرق بينهما

بحكم وشغف والدليل الثالث عشر أن العد إنما يجب عليها بعد
الطلاق لأنه سبب وجوبها فإذا طلقها في آخر حيض الطهر وجازت
عقبه من غير فصل وجبان تكون تلك الحيضه ابتداء لها لاستحالة
أن يكون العد ولحيه قبل الطلاق أو حال وقوعه ولم يعتبر أحد
في جود الحيض أن يكون عقب الطلاق أو متراخيًا عنه فوجب ذلك
أن يكون الحيض هو المعتبر به في الاقراء من الطهر والدليل الرابع
دعوا أن وجوب العد تعد غير معقول المعنى هكذا ذكر أبو بكر
ابن العربي إذا وحيث بالاطهار لم يكن معقوله المعنى وإذا كانت
بالحيض كانت معقوله المعنى لما ذكر غير من والاصل أن يكون
الأحكام الشرعية معقوله الحكمة والمعنى التعداد على خلاف الأصل
بيان أنها معقولة التفرقة بين الدخول وعدمه ووجوبها في
في النكاح القاسد بعد الدخول بالوطئ بالشبهة ومنع شق زرع
الغير معقول وتضييع الانتساب جرم وهذا معقول والدليل
الخامس ذكر أبو علي الحسن بن يحيى الجرجاني في كتابه في نظم
القرآن أن قوله تعالى ذكره والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثه
قروء جات الآية مجي العوم خص الله تعالى من هذا العوم خصوصا
جاء في الاستسما منه وإن لم يكن لمنظرة لانه مختص بما قبله يقال
واللآ يتسن من الحيض من نسيكم أن ارتبتم فعدتهن ثلثة أشهر
ومثله واللا ولم يخص وجه العلام في مجاز العربية وسياق
التأليف والنظر أن يكون المخصوص من الشيء في مثل معناه ومن
جنسه وإن كان الحكم فيها مختلفين والمراد لا تخلو في دهرها من

جائين الطهر او الحيض والى لا حيض من صغرا وكم لها حال واجد
وهي الطهر فلما قال عز وجل بعد ذكر ما الرز المطلق من العود واللاء
يئسن من الحيض واللاء لم يحضن فذكر الحيض وليس الحيض من
جنس الطهر في المعنى كان ذلك دليل على ان العوم الذين استثنى
منه هذا الخصوص مثله ومن جنسه لان قوله ثلثة اشهر
بدل وعوض من زوال الحيض وعدمه فلو كان الطهر طرا للعد
التي اوجبها الله وهي مرور الايام واللبالي او حالها نوح
ان يوضع مكان الحيض الذي ذكر الله عنده ما خصر استثنى الطهر
اذ معنى العود فيه وهو ظرف لها ولو لم يكن الحيض طرا للعد
وعلامه لا اعدادها الموقته لم يكن لذكر في الاختصاص والاستثنا
معنى ولا استحالة وضعه فيها بموضع شرط ارضه له جزا عنه عوض
قال وهذا الكلام ان كان في معناه غموض فانه اذا مثل النسيط معناه
وتمثله ان يقول الرجل لغلامه البالغ منكم القوت يستقي كل
يوم ما يهجره فهذا العموم احاط منه عليهم فان اختصر منه او
استثنى وجب ان يقول لمن لم يمكنه الاستقا وضعف عنه فعليه
درهم لان اخر الكلام من جنس اوله ومطابق له فلو وضع موضع
هذا الكلام غيره فقال من لم يمكن له مال اوليس عندك ثوب
فعليه درهم كان قد فارت بين القولين وابعدين المعنيين اذ
لم تكن المحصوص من جنس العموم ومعناه وصار كانه كلام مستأنف
ومستقطع عما قبله لان العادة الجارية في مجاز العيبه اذا اوجب
شي في حال عيبها ثم اراد ابدال ما اوجب فيها بعله زوال تلك

الحال لم يحز ذكر زوال غير هاتفي هذا دليل على ان معنى القء وتاويلها
الحيض لذكر تعالى الحيض عند اختصاصه واستثنائه منها لانه
لو كان اوجب ان يكون العود طهرا في ذكر القء ثم اضرب عن ذكره
في الموضع الذي اوجب العوض منه اذا عدم وذكر عنه من الحيض
الذي هو ضده لدخل في تاليف ذلك من الاستكراه وتفاوت
المعنى ما دخل فيما مثلت والدليل السادس عشر وهو لو
انه كان اوجب ان يكون العود الطهر ثم جعل البدل طهرا لم يكن
للاوجب الذي عدم وابدل منه فوت اذ الطهر الذي جعله بدلا
مثل الطهر الذي عدم لانها سوا في زوال الحيض فيها بل البدل
احسن الاصل اذ لا تعرض خلاله حيض الاصل الذي عيضا منه
طهر خلاله حيض ولا معنى للحيض عندهم في العود والدليل
السابع عشر وهو ما اجمعت عليه الامه ان المعتد الى الحيض
اذا اعتدت بشهر من وسعته وعشرين يوما ثم رأت الدم ان
عدها بالسهور بطل ولمزها استقبال العود فان كان العود
هي الاطهار فقد جات بالاطهار ثلثة اشهر الا يوما واحدا فلم
ايطلب بربويه يوم واحد ما ان لم يكن الحيض من العود في شي
وكانت العود هي الطهر واذا ابطوا طهرها المتقدم الذي جات به
طهر ايضا لا حيض فيه وامر با استقبال اطهار خلا لها حيض
فما العلة في ذلك لولا ان الحيض هو العود التي امر الله بها اذ الشئ
الذي لا معنى له في الشئ لا يزيله ولا يغير عر حاله فلما اجمعوا على
ان الحيض ينقض ما تقدمه من الطهر البدل كان ذلك دلاله على

ان عدتها صارت الحيض الذي هو الاصل فذلك ابطال ما قبله من
الطهر الذي جعله بدلا من الحيض والدليل الثامن عشر قوله
تعالى واللأء ينس من الحيض واللأء لم يحضن فقد نص على الحيض
في مكانين وذكر اليا من عنه في الثالث ونقل الى البدل عند العهر
عنه فدل على انه الواجب الاصل في العدم فصار كالتي لم فلا
يكون الطهر من العدم بعد ذلك بالاجماع ولان المشترك لا
يعم في الاجاب وانما عرض ابو عمر بن محمد الرضائي قول المجاب
ان استبرأ الامه بحيضه بالاجماع فقال ليس كما ظنوا بل
جا برعدنا ان تنكح اذا دخلت في الحيض واستيقظت ان دم
حيض قال كذا قال اسجل بن اخو ليحيى بن اكرم حين
دخل عليه في مناظرته قلت هذا مردود بقوله عليه السلام
ولا الحيض حتى يستبرأ من حيضه وقد تقدم وهي لكاملة حتى
لو قال انت طالق اذا حضت حيضه لانفع حتى يحض وتدخل
في الطهر بخلاف قوله اذا حضت ولا اعتبار بقوله فان ذلك
والدليل التاسع عشر روي ان امراء ثابت بن قيس اخذت
من زوجها فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عدتها حيض
رواه النسائي وقضى بذلك عثمان رضي الله عنه ورواه النسائي
وابن ماجه وهو مذهب عثمان وابن عمر وابن عباس وابن
واسحق واختان ابن المنذر وهو موصوف اعتبار العدم بالحيض
وتحريم في العدد والزيادة من العدم مقبولة ودل على ذلك
اطلاق المطلقات في الكتاب العزيز وقد خالفهم الزهري في

الا عند ادب الطهر الذي وقع فيه الطلاق واوجب ثلثة اقراء غير
وقال ابو عبيد ان كان زوجها فيه لم يعدت به كالحيضه التي وقع
فيها الطلاق بالاجماع والدليل الموفى عشر من في الرام
ملك ذكر في المقدمات عن مالك ان الكتابيه اذا مات زوجها
بعد الدخول بعد ثلث حيض في قول فقرا وجب العدة على
الجزء في النكاح بالحيض الملك ولم يعدت فيها الاطهار والدليل
الحادي والعشرون يقال قرا النكاح اذا اسفل والدم هو
الذي يسفل ون الطهر ذكره في المبسوط والمنافع وقوله
وان كانت لا تحيض من صغرها وكفعتها ثلثة اشهر لقوله تعالى
واللأء يثبت من الحيض من نسا يكم ان ارتبتم فعدتهن ثلثة
اشهر وهو اجماع والصغيرة والتي بلغت بالنس ولم تحض لقوله
تعالى واللأء لم يحضن أي واللأء لم يحضن كذلك أي فعدتهن
ثلثة اشهر فخذوا المبدأ والخبر لئلا له ما تقدم عليها قال
في الجامع الصغير امرأت عليها ثلثون سنة ولم تحض فعدتها
بالاشهر وذكر الورات دما يوما او يومين لانه ليس بدم حيض
وفي المحيط ما لم يدخل احد الاياس وفي جوامع الفقه فيها
دون الثلث بعد بالشهور هو الصحيح وفي الملك بالحيض وقال
ابو بكر بن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اجل العلم ان الصبيبه
او البالغ المطلقة التي لم تحض كذلك الا ان يحض قبل انقضاء
الشهور بالثلثة بيوم او اقل من يوم فان عليها استيناف العدة
بالحيض قال ومن حفظنا ذلك عنه سعيد بن المسيب وجماله

والزهري والشعبي والثوري ملك واهل المدينة
واهل الكوفة والبصرة فتاده ومن معها من اهل البصرة
والشام في ابن حنبل واسحق وابوعبيد وفي المعنى اذا بلغت
خمس عشرة ولم تحض عند ابى يوسف ومحمد والشافعي وابن
حنبل اوسع عشرة عند ابن حنبل وملك فعدتها ثلاثة
اشهر عندهم وضعف ابو بكر من الجنابة الرواية المخالفة
لذلك عن احمد وهي انها تعد سنه اختلفوا في قوله انه
ان اربتم قيل ان اربتم في السنة فعدتها ثلثة اشهر وايضا
كيف كانت تعد بالاشهر وقالت الشيعة ان اربتم
في حال المراه وبأشهر وان قطعت على الياس فلا عد عليها
وقيل ان اربتم فلا تدرون الكبر انقطع حيضهن ام لا
تعد منها ثلثة اشهر فذلك مدع المراتب بها وفي المبسوط
وقال ملك المراد اربتم المراه في حال نفسها انها اهل حيض
بعد هذا ولا حتى اذا اربتم تبرعت سنه ثم اعتدت ثلثة
اشهر ولكنها تقول لا تزال قوله تعالى ثلثة قروا قالوا فيهم
فان كانت ممن لا يحض من صغرا وكبر فارتبوا في ذلك فزل
قوله تعالى واللا يا سن من الحيض من يسايكم ان اربتم وقد
فهو من القراء الحيض وتقدم سنه لا اصل له وفي المعنى
اذا اطلق بعد ارتفاع حيضها ولا تدرك ما رفعه تعد سنه
تسعه اشهر لعلم براه وخمها وثلثة اشهر عند الايسه يروي
ذلك عن عمر وهو قول ملك وابن حنبل واصل قول الشافعي

وعنه تبرص اربع سنين ثم ثلثة اشهر وفي الجديد يكون في
العد ابدأ حتى يحض او تبلغ سن الاياس فعد ثلثة اشهر
وهذا قول جابر بن زيد وعطاء ومن الشعبي والنفخ والرومك
وابى الزناد وابى عسده واهل العراق وهو قول اصحابنا وهو
مذهب علي وعثمان وزيد بن ثابت ذكرهم في البدائع ولا اعتبار
بالاشهر مع رجا الحيض لو علمت سبب ارتفاعه من مرض
او رضاع او غيرها ولو كان المراد اربتم في الحيض كما
قال ملك لقال ان اربتم واختاره اشبه من المالكية وان
كانت حاملا بمعنى المطلقة فعدتها ان تضع حملها اي انقضا
عدتها لقوله تعالى واولات الاجمال اجهن ان تضع حملهن
ولا تعلم فيه خلافا وكذا لو كان الحمل بالنكاح الفاسد وبالوطء
بالشبهة وان كانت امه فعدتها حيضتان وعند ملك والشافعي
قرا ن وهما طهران والحديث حجة عليهما وقد تقدم سند
وذكرنا من رواه وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف وهو
قول عمر وابى عمرو وقال البصري الشعبي سالم بن عبدالله
وعطاء وابى المسيب والثوري الشافعي وعنه شهران وعنه
ثلثة اشهر ذكرها في المنهاج وقال الزهري وابن حنبل
واسحق عندها شهران كالحيضتين وقال مجاهد وعمر بن
عبد العزيز والنفخ وحبلى الانصار وربعه وملك ثلثة
اشهر ذكرهم في الاشراف والاعتماد حيضتين قول عمر وابنه
وبه قال سعيد بن المسيب والحنبل وعطاء وعبد الله بن عيسى

والزهري والشعبي والثوري ملك واهل المدينة
واهل الكوفة والبصري قتاده ومن معها من اهل البصر
والشافعي وابن حنبل واسحق وابوعبيد وفي المعنى اذ بلغت
خمس عشرة ولم تحض عندي يوسف وصهر والشافعي وابن
حنبل اوسع عشر عندي ابن حنبل وملك فعدتها ثلاثة
اشهر عندهم وضعف ابو بكر من الجاهل الرواية المخالفة
لذلك عن احمد وهي انها بعد سنة اختلفوا في قوله تعالى
ان اربتم قيل ان اربتم في السنة فعدتها ثلثة اشهر وابنه
كيف كانت بعد بالاشهر وقالت الشيعة ان اربتم
في حال المراه وبأشهر وان قطعت على الياس فلا عد عليها
وقيل ان اربتم فلا تدرى الكبر انقطع حيض من ام لغرض
بعد ثلثة اشهر فذلك مدد المراه بها وفي المبسوط
وقال ملك المراه اربتم المراه في حال نفسها انها اهل حيض
بعد هذا ولا حتى اذا اربتم تربصت سنة ثم اعتدت ثلثة
اشهر ولكن يقول لما نزل قوله تعالى ثلثة قروا قالوا فيها
فان كانت ممن لا يحض من صغار او كبر فارتبوا في ذلك فترك
قوله تعالى واللاياس من من الحيض من يساكن ان اربتم وقد
فهو من القراء الحيض وتقدرين بسنة لا اصل له وفي المعنى
اذا اطلق بعد ارتفاع حيضها ولا تدرى ما رفعه بعد سنة
تسعه اشهر لعلم براه وخبرها وثلثة اشهر عن الايسة يروي
ذلك عن عمر وهو قول ملك وابن حنبل واصل قول الشافعي

وعنه تربص اربع سنين ثم ثلثة اشهر وفي الجديد يكون في
العد ابدأ حتى يحض او تبلغ سن الاياس فعد ثلثة اشهر
وهذا قول جابر بن زيد وعطاء وس والشعبي والثوري
وابن الزناد وابن عسدة واهل العراق وهو قول اصحابنا وهو
مذهب علي وعثمان وزيد بن ثابت ذكرهم في البدايع ولا اعتبار
بالاشهر مع رجاء الحيض كما علمت سبب ارتفاعه من مرض
او رضاع او غيرها ولو كان المراد اربتم في الحيض كما
قال ملك لقال ان اربتم واختاره اشبه من المالكية وان
كانت حاملا بمعنى المطلقة فعدتها ان تضع حملها اي انقضا
عدتها لقوله تعالى واولات الاجمال اجهن ان تضع حملهن
ولا تعلم فيه خلافا وكذا لو كان الحمل بالنكاح الفاسد وبالوطء
بالشبهة وان كانت امه فعدتها حيضتان وعند ملك والشافعي
قرا ن وهما طهران والحديث حجة عليهما وقد تقدم سند
ذكرنا من رواه وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف وهو
قول عمر وابن عمر وبه قال البصري والشعبي وسالم بن عبد الله
وعطاء وابن المسيب والثوري والشافعي وعنه شهران وعنه
ثلثة اشهر ذكرها في المنهاج وقال الزهري وابن حنبل
واسحق عندها شهران كالحيضتين وقال مجاهد وعمر بن
عبد العزيز والثوري والشافعي والناصري وربيعه وملك ثلثة
اشهر ذكرهم في الاشراف والاعتماد حيضتين قول عمر وابنه
وبه قال سعيد بن المسيب والحنبل وعطاء وعبد الله بن عيسى

فهو لصاحب الحطة هذا وعندي يوسف المولود والثاني المستخرج من الجحلا
حين فيه عندها وهو قول الجحلا وهو قوله السيد ادم ثوبه على يوسف
وهو قول البكري والزهري وابن عبد البر وفيه الحسن وهو ان الجحلا لما لم يتزوج
فيه الحسن عندها وعندي يوسف لا يتزوج مع غيره فانه حجر بطريق يسيل
منه ابن بن فاشيه والبراع اذا وجدوا في داره لا يجتمع فيه الحسن من ذلك ختمه وعندها
عنه وقد علمه وحكي عن ياربعان بن ابا حنيفة كان يقول لا سمحني الذي قد شاعوا انا فيه
الحسن فلما انظر حتى لا فيه الحسن ثم رايته لاش وقد فضا راها اصل ان في قول ياربي
حينما الاخر وهو قول لي يوسف الاول وهو قول عمر فيه الحسن وفي قول لي يوسف الاخر
وهو قول لي حنيفة الاول لا سمحني فيه لانه ممن العين واللو قيل مطر الذي يقع في الصد
فيصير لولو افعلى هذا الصلة ما ولا سمحني في الماء وفي ~~ال~~ الصدف حولا حتى فية الاول
وليس في الجحلا بن سمحني ونظيره طي المسيل يوجد في البر ولا سمحني فيه وكذا لا العنبر قيل
انه سبب الجحلا قوله الحنيس في البر هذا لانه ابن سمحني من عور وقيل انه شجر تنكسر
فيصيرها الموج فيلصقها الى الساحل وليس في الساجل لا يصعد ريشي وقيل انه حبي رايه
وليس احدا الاولاد يذكرون ذلك في المسبوط وقيل يخرج من عين واللول من بين
ويكون في الساقية بالاول والاول بالهروفي الحنيس في النواوي اربع اخاف ثالث ~~لا~~ لا
لعمري لمن اخاف المرحا من صف واللول وقيل كبره ذكره النواوي وذكر عن ابن
احمد الحسن بن العنبر ولما اخذه ما دوسم الحنيس وروي عن ابن عباس انه قال فيه شجر
الحنيس في فيه وقد فقه ولا يترك فيه ذكره في الامام عن ابن عباس ويقتول وهو حنيس
على الحنيس بذكره لارض كبره فيصير من الحنيس في ساحلها وفيه الحنيس لانه غير حنيس
متاع وجبلكا فهو للذي حوله وفيه الحسن وعندها وجبلكا لانه لا يطا
لانه غير من السوط قيل ان الداء المتاع الذي في الفضة وقيل ان الداء المتاع الذي في
المستمن بها في اليوم والاول وان اشبه بالصواب في المسبوط ولا يستفاد الحسن
عن الكذا والحنيس وان كان الواحد منها اوقف على الاطلاق النص ولا في الحنيس
حقا لاصدق الحسن في ذلك ولا يختلف في ذلك من بطريقه بل فيه ولا فرق بين ارض الحنيس
وارض الصلح وارض العري وهو قول الشافعي وابن حنبل وقاله الكوفي ارض الحنيس

الولاديه الحسن وفي ارض الصلح لاهل الله لا يولدون فيه لولا وجوده وجد في ارض الحسن بن
افضلها بعد الحسن ولما لم يولد من كوهرو الرصاص والحديد وهو ما كان فيه
الحسن ثم رجع عنه فله الا في فيه قال ابن النعمان ثم اخبرنا اقاؤه عليه ان في لفيه
الحسن في كره القوطي في شرح المطا قال اسمعيل بن اسحق الفاضل كل ما وجدته المسلولون
حريجا اهليا التي لفتها المسلولون من اهلهم ظاهرها ومدفونه فهو الركاوي
محوري اعلم كلون من وجده اربعة افراسه وسيل حنيس حسن العنبر ولله
باب ~~في~~ زكاة الزروع والمزارع قال ابو حنيفة رضي في قيل
ما اخرجته الا من وكثيرا العسروا سقى سحبا وسقته النساء الا العنبر لطلب
والحنيس وهو من هذا البريه التي في محاسنها ما وروى عنه قال عمر بن عبد العزيز
ذكره ابو عمر بن عبد البر حكاية في الامام وروي عن ابن عباس علم ان اهل الصلح اختلفوا
في ذلك على تسعة اقوال القول الاول ما ذكرناه وهو قول طبري والظاهر فيه في الاوي
وقال ابن المنذر لا تعلم احدا لما له غير النعمان لانه الذي في ذلك فانه لا سمحني عليه من
قاله عيون وانما عصبينه بجاء على اركان ثلث القول على ما له عنده فافقه اذ بلغ
حملة اوسق وهو قول لي يوسف وقدر اوسق فيتم الواو وروي بسرها في
الفاضل عياض في الاموال والووي وسحون السنين سون معا ايصاح النبي عليه
اكيل هو قول البكري والوقوع العنبر والووي اوسق عنده عور بالووي رطل ~~طبري~~ طبري
بالعنادي والحسنه الفاضل وادبائه رطل وعندي يوسف وهو قول الكوفي
واخره رطل وسنائه رطل والووي ثمانية رطل وعشرون رطلا بعد اركي عندهم
ولا يحسن عندها في كبره اول في البطيخ والخبثا واما الفاضل ورض عمر طهانه لا
عشر في السفوح رطل والذين في الفاع والكثيري والحنيس والمسحوق البعاض في الفاع
ويحس كل من سقى سبب الحنيس واللوز والسند والعنبر في المسبوط واوصيا
في الحنيس واللوز وفي المسقوق رطل لي يوسف في قول محمد لا يحس في الحنيس في رطل
قوله لا عسرة في الدين والمسقوق الحنيس واللوز البني والووي واللوز في رطل
الفاوور وعنده يحس في الحنيس والمسقوق الحنيس وهو العنبر وعنده في رطل
الادوية والسند والامشان وعنده في رطل منه ما سقى سبب الحنيس رطل وعنده

فقد رتب ان تضع حملها واجمع اهل العلم في جميع الاقطار والاعصار
على ان المطلقة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملا ان عدتها
تنقضي بوضع حملها كانت حرة او امه وفي البدر ايع في الوفاة
والطلاق والفسخ من النكاح الصحيح والفاسد والوطى بالشبهة
خلاف الزنا ولا يطاع ما حتى يضع الا ان يكون منه وقال علي
رضي الله عنه في رواية انها بعد ما بعد الاجلين وكرا عن ابن عباس
وقال ابو السنا بل بن يعكك يحياه رسول الله صلى الله
عليه وسلم فرد عليه وسند ذكره بسنده قال صاحب
الكتاب لا طلاق قوله تعالى اولات الاجال اهلن ان يضعن
حملهن وقد اريد بالمطلق غير المتوفى عنها زوجها كالمطلقات
وغيرهن والمطلق لا عموم له وقال عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه من ثلث لا عنه لا نزلت سورة النساء المفترى بعد
الاربعة اشهر وعشرا اخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه
واراد بها سورة الطلاق وان ثلث ولها بعد نزل سورة الفرق
في اهل العلم اية سورة الفرق على الجوايل ومن على الخواص
والخصيص اولى من دعوى النسخ ويروي باهله وهو بمعناها
واستدلوا ايضا حديث سبعة بنت الحريث الاشجعية وكانت
تحت سعد بن حولة من بني عامر بن لؤي وكان شهيدا وقد توفي
عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنسث ان وضعت حملها
بعد وفاته فلما تعلق من نفاسها بجلت الخطاب فدخل عليها
ابو السنا بل بن يعكك من بني عبد الدار فقال لها ما لي

اراك منجدة لعلك ترجين النكاح انك والله ما انت نكاح حتى
تمر عليك اربعة اشهر وعشرا كس سبعة فلما قال
ذلك جمعت على ثياب حين امسيت فاتي رسول الله صلى الله
عليه وسلم فسأله عن ذلك فافتاني بان قد حلت حيز وضعت
يحيى وامرني بالزوج ان يدا لي رواه البخاري ومسلم وابوداود
والنسائي وابن ماجه والسنابل جمع سنبله واسمه لسد
وقيل عمرو يحيى قولها عن سحنون من اصحاب ملك وقد روى
عن ابن عباس الرجوع الحديث سبعة ويدل عليه ان اصحابه
كعطاء وعكرمة وجابر بن زيد قالوا لو وضعت بعد موته
بساعة حلت للزواج وقال ابو جعفر النحاس لو لا كان
القياس الجمع بين الاجل واليتر وكان وضعها بعد موته
بعشر ليال وعن ملك بعد نصف شهر وقال البخاري بعد
اربعة ليال وفي البدر ايع عن جاد وابيحق ان عدتها
البصري الشعبي ان تنكح في دمه يحيى عن جاد وابيحق ان عدتها
لا تنقضي حتى يقطر من نفاسها واباه سائر الناس قالوا ولو وضعت
بعد ساعه من وفاته حلت للزواج ولكن لا يطاع ما حتى يقطر
وتغتسل عند البعض كالزواج حاملا من الزنا وكما الحرم فان كان
حملها بائنا لا تنقضي عدتها الا بوضعها عند عاتقه اهل العلم
وقال ابو قتادة وعكرمة ينقض بوضع الاول ولا تزوج الا
بعد وضع الاول ولا تزوج الا بعد وضع الثاني وهو قول شاذ
مخالف لظاهر الكتاب وعن ابن عمر قال حلت يا رسول الله

واولات الاجال اهلها ان يرضى جملتها المطلقة ثلثا او المتوفى عنها
قال هي المطلقة ثلثا والمتوفى عنها رواه الدراقطني وعبد الله
احمر في المسند عن غير اسمه وعن الزبير بن العوام ان ام كلثوم بنت
عقبة كانت عنده فقالت له وهي حامل طيب نفسي بتطليقة فطلقتها
تطليقة ثم خرج للصلاة فرجع وقد وضعت فقال لها خذ عني خذ عني
الله ثم اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سبق الكتاب اجله
اخطبها الى نفسها رواه ابن حبان ولا عيب على الراية عندنا
وهو قول الثوري والشافعي وروى ذلك عن ابي بكر وعمر وروى عن
ابن الحسن والنفخي وابن حنبل ان الزبي كالموطى بالشبهة والنكاح انما احد
وهو بعيد لان السب ثبت فيها ولا ثبت بالزنا وعنه انها
تستبرأ بحضنه وبروي ذلك ايضا عن مالك وفي الموطى
في نكاح الفضول لا يوجب العدة بخلاف النكاح الفاسد والوطى
بالشبهة لان نكاح الفضول لم يقع في حق حكمه فلا مورث شبهه
واذا ورثت المطلقة في الرض فعدتها العدة الاجل عن ابي حنيفة
ومحمد وعند ابي يوسف ثلث حيض او ثلثة اشهر ان كانت
لا تحيض هذا اذا كان الطلاق ثلثا او ثنتين ما نسين او واجين باسمه
ولم يكن نسوا لها وان كان راضا رجعية او رجعتين فعليه عده
الوفاء بالاجماع قال ابن المنذر اجمع كان من يحفظ عنه من اهل
العلم على هذا انها كانت زوجة عند وفاته والقياس قول ابو يوسف
وبه قال مالك والشافعي وابو عبيد وابو ثور لان العدة وجبت
في حياها وهي مائة والارث في شبهة النكاح لقصد الفراق ولو اراد

وقتل على ردة او مات برثه امراته وعدتها على هذا الخلاف قيل
عدتها بالحيض بالاجماع لانه جعل زايلا قبل الرده فيجب العدة بالحض
ولم يجعل باقيا الى وقت موته كيلا يكون فيه مورث المسلم من الكافر
وبالي المسئلة في السير وما فيه من اختلاف العلماء فان اعقت الامه
في عدتها من طلاق رجعي اسفلت عدتها ايا عد الحرام وان اعقت
وهي مبتوتة او متوفى عنها زوجها لم يسقط عدتها لقيام الزوجية
في الاول وانقطاعها في الثاني وهذا قول الحسن والسبعي والشافعي
واجموع وابن حنبل وفي المنهاج يكفي الرجعية في الاطهر والاحمل
في البابين في الاطهر وعند مالك لا يكفي فيها وهو قول ابو ثور ويروي
عن عطاء الزهرى قتاده انه يكفي فيها اعتبار اجمال اعتدادها
كالحد وهذا خلاف ما لو ان منها ثم ابانها ثم اعقها سيدنا ابي
مد ايلها مد ايلها الجارية ولا فرق فيه بين الرجعي والبائن والفرق
ان البينونة ليست من احكام الايلاء فالباين والرجعي فيه مساو
بخلاف العدة فانها مسببة عن الطلاق وهي تعقده معتدتها
صفتها لان زيادة مد العدة بالعقد اضارها بها المعنى من
الزوج في العدة وليس بزيادة مد الايلاء بالعقد اضارها
فلما كان المعبر حصول العقد مع بقا المد قوله
وان كانت ايسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ما
مضى من عدتها وعليها ان تعتد بالحيض وستأنف العدة
وهو بخلاف العبارة لانها لا تحيض بعدما استت وانما كان ذلك
لابرهم عليه السلام اذ كان عمره عند البشاش ما يحق ما يدسه

وعمر زوجته الوالد ثمانيا وسبعين سنة وعمر زكريا صبغا
وسبعين سنة وامراته عافرا عجوزا وصل ولد يحيى بعد البشارة
خمسين سنين قيل كان قاتل يحيى ولد زكريا قاتل الحسين ومعنى
ما ذكر اذ ارأته على العادة لان عوده يبطل الاياس هو الصحيح
نظرا انه لم يكن خلطا اذ شرط الخلفيه تحقق الاياس وذلك
باستدائه العجز الى الممات كالقدية في حق الشيخ الفاني فاذا
حاضرت يقين انها لم يكن ايسه بل كانت ممتدة الظاهر وهذا
على قول من لا يوقف للاياس وقابل نظرا انها ايست ثم ظهر
تخلافه فتسايف العبد بالحيف حكاها الحصاص وفي الزخيرة
الشهور بدل عن الحيف فمن لا تحيض لصغرا وكرا وفعد حيف قال
يريد به الايسه ومثله في الينابيع وفيه نظر ولا تقدر السنين
في حق الايسه في روايه واياسها على هذه الروايه ان يبلغ من السن
ما لا يحيض مثلها فاذا بلغت ذلك وانقطع الدم حكى ما ياسبها فان
رات بعد ذلك دما كان حيفا في حق بطلان الاعتداد بالاشهر
وفي حق فساد النكاح وفي روايه فيها تقدير واختلاف الأقوال
فيه فاك الصدر الشهيد المختار خمس وخمسون سنة وعليه
أكثر المشايخ وفي المنافع وعليه الفتوى فان رات دما بعد
ذلك هل كون حيفا على هذه الروايه فقد اختلف المشايخ
فيها بينهم قال بعضهم لا كون حيفا ولا يبطل الاعتداد
بالاشهر ولا ثبت به فساد النكاح وقيل كون حيفا
وبطلان النكاح والاعتداد بالاشهر لوجود النص بخلاف

٨٤
الاجتهاد وقيل ان كان قد حكى حكاه بصحة نكاحها ثم رات
الدم لا يقضي بفساد ذلك النكاح وكان حسام الدين الشهيد
يقضي بطلان هذا النكاح وان قضى بخوان وقيل انها تكون
حيضا بعد ذلك اذ ارأته اسودا واحمر فان كان اخضر
او اصفر فلا اعتبار وروى الاسجاني قال حمر من مقابل الزاكر
حد الايسه ان ياتي عليها خمسون سنة لما روى عن عائشه
رضي الله عنها انها قالت اذا بلغت المراه خمسين سنة لا يرك
قرة عين اي لا تلد وقال بعضهم ستون سنة وروى لا تلد
لسنين الاقرشيه وقال ابو العسم الصفا وسبعون سنة
فاذا رات الدم بعد ذلك لا كون حيفا كالدن تراه الصغيره
وعلى روايه عدم التقدير لو اعتدت بالاشهر ثم رات الدم لا يبطل
الاشهر وهو المختار عندنا ذكر الاسجاني وقد روى الرومي
خمسا وخمسين سنة وفي غيره من ستين سنة وعنه ايه سبعين
رات وما كان حيفا اذ لم يكن عرافه وفي المهرعيا في لو
استرى زوجته وقد ولدت منه فاعتقها فعليها ثلاث
حيض حيفتان من فرقة النكاح يجنب فيها ما يجنبه المطلقة
وحيفه من العتق لا يجنب فيها ما يجنبه المبانيه الحيفا
الأوليان لفساد النكاح وللعقوب فيها الحراد ولا يجب
في المبانيه لانها لا لعاق ولا النفقه والكسوه ولا حرم
نكاح اختها او اربع سواء ولو طلقها طلقه باينه او ثنتين
باينتين ثم وطئها بعد ما حاضت حيضتين يستأنف العدة قالوا به

والثالث عد الوطى لامتاع فيها طلاقه ولا يستحق فيها النفقة
لانها عد الوطى لاعد الطلاق وقد عجب على المعتد اربع عدد
وصورتها الامه الصغرى طلقها زوجها رجعا لعقد بشهر ونصف
فان حاضت فيها سقط الى حيضين فان اعتقها مولا ما في العدة
صبر عدتها ثلث حيض فان مات زوجها تنقلت عدتها اربعة
اشهر وعشر ولو حاضت حيضه او حيضتين ثم ايسر اعتدت
بالشهور ولا معنى على الحيض لان الجمع بين الاصل والبدل الجور
والموطوءة بالنكاح الفاسد والشبهة عدتها الحيض في الزفة
والموت كالمطلقة وهو قول الشافعي وابن حنبل ذكر في المصنف
وقد تقدمت المسئلة وفي الوسيط في الحديث اذا انقطعت
تربص الى سن البأس وفيه قولان اخرهما اقصى مد امرأه في
دهرها ما يعرف في الضرر والجورم الضرر البلاد الباردة
والجورم البلاد الحارة والثاني بعينه نساء عشرتها من الاب والام
فان مات بعد الاعتداد بالاشهر ففيه ثلثة اقوال احد ما سئل
قبل النكاح وبعد والثاني قبله لا بعد والثالث لا يجب
الاستيناف فيها وفي النسبية بعينه باياس اقرارها والثاني
يايس جميع النساء وكذا في المهنج وقيل يتعد الى ان يعلم براهها
ثم بعد بالشهور وفي قدر عقودها قولان احدها تسعة اشهر
والثاني اربع سنين ثم بعد ثلثة اشهر وفي المغني قال بعض
الشافعية اسن وستين سنة وعن ابن حنبل مدته خمس سنين
وعنه في العريه ستون سنة وفي المدونة بلغت الحن ثلثين سنة

٨٥
ولم تحض بعدتها في الطلاق ثلثة اشهر قال ملك التي لم تحض
قط قبل الطلاق او الايسه من الحيض ترى الدم بعد ما عقدت
في العدة فلترجع الى عد المحض وبلغ الشهر وهذا ان قالت
النساء انه حيض وان قلن ليس بحيض او كانت في سن من لا تحض
من نبات السبعين او الثمانين لم يكن ذلك حيضا وتما دت في
الاشهر وفي البناء ان حاضت ثم انقطع صبر ستين سنة
وان كانت عادة امهاتها واخواتها انقطاعه قبل السنين اخذ
بعادتهن وان كانت بعد الستين لا ماخذها وماخذ المستبرأ
ابو الليث وذهب ابن لبابة من المالكية الى ان الصغرى التي
ليست في سن من تحض وبومن الحمل منها لا عد عليها وكذا
الكبير التي انقطع عنها الحيض وقال انه مذهب اورد الظاهري
قال صاحب المقدمات وهو شذوذ وفي التنص قاله ابو محمد
عبد الوهاب قال وهذا صحيح وفيه عد الامه حيضان قر
النكاح الجمع على فساد بعد ثلث حيض وقيل حيضا استبرأ
وفي النكاح الصحيح اذا طار عليه نسخ تستبرأ بحيضه والاستبرأ
لا يعرف في الشرع الا في ملك اليمين كيف تكون الاستبرأ في
النكاح الفاسد ثلث حيض وفي النكاح الصحيح بحيض وهذا
خلف فان سئل لم يجوزوا كمل العد بالحيض والاشهر لما في
ذلك المفسق من الجمع بين الاصل والبدل وقد جوزتم ادا بعض
الصلاة بالوضوء وباقيها بالتيمم فقد جمعت بين البدل والبدل
وكذا جوزتم بين الصلاة بالآيات على الركوع والسجود عند العجز

اجاب في البدائع بان المتع كمن الشئ الواحد اضلا وبلا
وهناك ذلك لان العدة شئ واحد وفصل الصلاة ليس من
هذا القبيل لان ذلك جمع بين البدل والمبدل وذلك جائز
لانه بدل وبدل وهذا لا يحل احدها بالآخر ابداء منهم
من قال ان الصلاة بالتيق ليست بدلا عن الصلاة بالوضوء
انما البدلية في الطهارة وكذا الصلاة بالتيق ليست بدلا عن
الصلاة بالركوع والسجود قال الصغاني الا باس
انقطاع الطمخ واما باس الكسر من الاعلام ومنه ايست المرأة
تأيس وهو مقلوب من يئس يئس يئسا ويئس يئسا
يئس ويئس ومن الاول آيس من رجة الله والآيسه
والصغية ووزنه غفل وغافل ويئس فعل والياء فعل
وليست مثل جرد وحزب فانها لغتان من غفلت احداهما
الآخر وانما جعل على اليئس بالقلب لان الما وقعت في موضع الانعزال
ولم تغل لانها تحركت وانفتح ما قبلها وقاسه ان يعل العالم
قلب فحذف عنها بالقلب وكثر استعمال يئس قال الله تعالى
كما يئس الكفار وقال حكاية عن يعقوب عليه السلام لا
يئسوا من روح الله واللاه يئس من المحضر وانكر ابو القاسم
الجزيري لا يئس لان آيس مقلوب ولا يكون له مصدر ولا يئس منه
سواء ما صدره الناس مصدر الاصل واما يئس عند المحققين مصدر
استندى اعطيه من الموائس عطا وله واذا
مات مولد ام الولد عنها او اعتنتها فعدتها ثلث حيض وهو مذنب

عمر وعلي ابن مسعود رضي الله عنهم وبه قال عطاء وامحق والنور
ذكر ذلك عنهم والمعنى وقالت الائمة الثالثة ليست بحيض
يرى ذلك عن ابن عمر وعائشه وعن سعيد بن المسيب والي
عاص وابن سيرين ابن جابر ومجاهد وخلاس بن عمر وغيرهم
عبد العزيز والزهرى والاوزاعي وامحق ورواية عن ابن جابر
انها بعد اربعة اشهر وعشر رماه عمر بن العاص عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم اخبره ابو داود وعن طاوس وعطاء عدها
شهران وخمسة ايام وحديث عمر وضعوه وفي الوسيط ام الولد
اذا اعتنت بعد ثلثة اشهر اذا كانت آيسه كالجرح ولم يحلها
في الوفاء كالجرح مع مخالفة الصحابة وقال ابن قدامة ليس
لقول من قال بعد ثلث حيض وجه وانما ذلك للمطلقة
قلد هذا اقدام عظيم من ابن قدامة على تزييف قول
عمر وعلي ابن مسعود وترك الادب معهم وقوله باطل ولا يختص
ذلك بالمطلقة فان في النكاح الفاسد والوطي بالشبهة بعد
ملك حيض بعد الفراق ولا طلاق منه وليس لقوله في الاستبراء
حيضه وجه لولا قول ابن عمر وعائشه رضي الله عنهم لان الجرح لا
يستبراء فكيف حيضه وقال الاوزاعي عدتها في موت مولد
اربعة اشهر وعشر وفي اعتنا ثلث حيض ذكره عنه ابن المذنب
في الاشراف وفي المسرعيني يخرج ام الولد في عدم العتق عند
الظاهرة لا استبراء ام الولد لا في العتق ولا في الموت وروح
من ماتت اذا لم يكن حاملا وان كانت حاملا لموضع وان كانت

ملته ولبات فمروا به بضم فمركب كل جنس حصته كالذهب والفضة وفي رواية
 ادرك في وقت واحد كخبطه والسفر والحجر بضم واءم برك في وقت واحد
 لا يفرق في رواية لضم اصلا كالسوايم وهو قول علي بن الحسن الخفاف وحصل
 في رواية اخرى بخلافه فان كان العمل واحدا لضم وان اختلف العمل لا يضم لكن يوجب نفسه
 وفي العمل لكل واحد حصة لا حصة واحدة بل لا يوجب له في العمل شرف **وع**
 والمستقرين جماعة ذابغ نصابا يحث فيه العشر عند كل حصة لان العمل برك للمال
 دون المال وعند محمد بن يحيى في نيل نصيب كل واحد نصابا وهو قول مالك والاحمد
 والاربعون في عشر لا يرد على خمسة او سبعة او عشرة الا عند الشافعي والشافعي في عمل
 المضارب عشرة او سبعة لا يرد على عشرة والرمال في القرة وقصر القول للاسفل والاربعون
 عبيد العنبر كما سقته السبا وتسمية العامة العدي وقيل لها العشر ايضا وارجا
 كما سقى عديا او عديا في السيل الخفيف وقيل سقافة من العانور وهو المساقفة
 التي يجري فيها المال انه يعبر بها من ثوبها وهي فتح العين والتبا ويروى يسكونها
 ايضا وانكر العلوي قول من لا يجري السجل الذي ليس به من اليد الخفية في موضع
 فيركب اليه كاسا فيه وقيل انما هو كما سقته السبا ولا خلاف فيه بين اهل اللغة
 وليس كما قاله الفاعلي بل هو قول قليل من اهل اللغة وقد ان في فارس قولين فيه لاهل
 اللغة وقال العدي بن علي بن النعمان في رواية لا يركب غيره من اهل اللغة ان
 العدي بن يحيى يخصصه في سقي ما يراى السجل العمل كما سري بجر وقد من الاضيق من غير
 سقي من بهاء العدي بها والدي يستر بغيره في بعض من كان من ماوها من بجره
 الاضيق فصل اليه عروقه ويستفتي به عن السقي وذلك ما كان عروقه فصل
 الى اوسا سقته وان سقي ابن ثذبه وهذا لا يوجب له ان يضمن العمل والهدي
 واحدا وهو سقي السبا وقيل غير العدي سقي السبا والعمل سري بجره
 من غير سقي السبا وهو معنى ما تقدم قول **هـ** وما سقي بغيره الى السبا بغيره
 نصف السقي من الخبز من على الفول والوجع ما ذكرناه من الاعمال في العمل الذي
 تقدمت في اول الباب ولا في القرون شفا وفي ذلك فتاوى والواجب به والعمل الذي لا
 الكسب وفي السبايع الذي يسقي البقر والابلية والعمال الذين يفتح الدال في النواهي هي

هي التي تدبرها البقر والذاعورة يدبرها الما بنفسه والسبايع والناخ المبعير
 والبقرة التي يسقي عليها من اليد والناخ في الناحي وفي الخيرة العرا في الدالية
 ان يضيء الما في موضع الدون من شرا الما تخرج قول والسبايع البقر الذي يسقي
 ان يسقي في اقله الخطا في الناحي السقي الجبل والجبل الذي يجنب ناخه وماله الذي
 والنواحي بوجه الحدي النضال السقي في القليل من الماء وقودون النخيل الجبل
 ولا يولد لها المهلة في الجوز كالحدي ليس العين وسلون الدال في الجوز
 الذي يسقي الاما المطر وحيل السبايع في الدال العظيمة والاربعون الذي بها سقي
 ثم يمتد الدون في مواضع لا يستقيها ومنها سقي الما السال في المطر السبا في منها برك
 وقيل ان اوج العشر لقيامه مقام الكال في السنة بعشر حسنة كما جازي رمضان
 واساع سبعة من موال العال في بعض السنة بركفة وبعضها بغير كفة اهني
 العال في سقطة حكم الفخر وهو قول عطاء والنوري في مال ابن جنبل واحد في السبايع
 اعياها والمخاليب كما مرة السبايع وان سقي نصفها بركفة ونصفها بغير بركفة
 مال في الشافعي في ابن جنبل في ثلثة ارباع العشر ومحمد بن نصر في واحد من السبايع
 ولا يعلم فيه خلافا **س** اتخذوها في الناحية والخط وعبرها ان وقت
 العشر عند كل حصة عند ظهور الوقت وعند كل يوسف قول لا واليه هو قول
 مال في الشافعي وعند محمد بن فضال وهو قول في الخط ومكره في ظاهره وجوب
 الفان في الدال في عديها وفي سقي النواحي **ص** لة لو من الخطا واثبت
 على العال سري بعشر ما يقتضي منه وكان كل الاسم حولا في النواحي وان لم يكن
 ذلك على ربه وقال ابو يوسف وعمر بن قيس في الدال في النواحي كل كان يحرق في الدال
 ولا يضمنه احد من قوله على يوسف في الخطا لانه حرق في الدال على
 مرون العال سري انما ياحد في الدال كما به وهذا الاشيا لا يضمن في الدال لانه
 لا يضمن لانه لا يضمن ولا يضمن في الدال سري في الدال ولا يضمن في الدال
 ويطبق الجوز وعبرها وجوب الدال في الدال سري في الدال في الدال في الدال
 والحق في الدال في الدال في الدال في الدال في الدال في الدال في الدال في الدال
 كالمرس في الدال في الدال في الدال في الدال في الدال في الدال في الدال في الدال

اربعة اشهر وعشر ايام وهو رواية عن ابن حنبل قال في الفسخ
وعلى هذا الخلاف اذا طلق الكبير زوجته فانت بولده سقط
لاقل من ستة اشهر من حين العقد بعد ما يوضع عنده وعندهم
لا اعتبار به لغيره انه حمل منفي عنه فلا بعد بوضعه كمالو
حدث الحمل بعد موت الصغير ولما قاله تعالى واولات
الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن من غير فصل لان العدة في المتوفى
عنها زوجها مقدرة بوضع الحمل ونسب الموت براه الرحم
لغيرها بالاشهر مع وجود الاقرار للقضاء حق النكاح وفي هذا
المعنى يسرك الصغرة والكبر بخلاف الحمل الحادث بعد الموت
لان العدة فيه وحسب بالاشهر فلا بعد عن ذوات الحمل وما حصر
فيه وحسب بوضع الحمل فافترقا ولا يلزم امره الكبير اذا جرت
الحمل بعد الموت اذ النسب ثبت منه فهو كالقائم عند الموت
حكما وقوله حمل مني عنه فلا بعد بوضعه سقط بعد الملائكة
المنفي ولدها عندهم وفي المنهاج ومحصل بوضع ولده زنا في الاصح
عند الشافعي وابن حنبل وفي الجسواشي لا مفارقة بين امره
الصغير والكبر في ان الحادث بعد موتها كنسبها بل من الزنا
او من الوطى بالشبهة او النكاح الفاسد ولا يعبر به حكم
العدو بل المراد بالحادث بعد الموت الذي يضعه بعد الموت
لاكثر من ستة اشهر واقل من سنتين والفرق بينهما ان هناك
يستند الى ما قبل الموت وثبت نسبه فهو كالقائم عند الموت
وفي امرأة الصغرة لا يستند العلوق الى ما قبل الموت لعدم امکان

ثبوت النسب منه فحكمنا بفراغ رجبها عند الموت جملا لا ماعلا
الصلاح والزمن بما العدة بالشهور فلا بعد عن ذوات الحمل بعد
ولا ثبت نسب الولد في الوحيين في الموجود عند الموت
والحادث بعد لان الصغرة لا يتصور منه العلوق لعدم ما به
والنكاح انما مقام مقام الوطى المغلق في موضع التصور وفي
الينابيع الخلاف فيما اذا وضعت لاقل من ستة اشهر بعد موت
الصغرة فان وضعت لسته اشهر فصاعدا فعدتها اربعة اشهر
وعشر واذا طلق الرجل امراته في حال الحيض لم يعد بالحيضة
التي وقع فيها الطلاق بالاجماع بخلاف الطهر الذي وقع فيه
الطلاق عند ملك والشافعي والحجة عليها قد ذكرناها فيما
تقدم ولان العدة مقدرة بثلاث حيض كوامل فلا تنقص عنها
ولهذا احرم الطلاق فيها لتطول العدة عليها واذا وطئت العدة
بشبهة فعلها عدم اخرى وتداخلت العدة ان يكون ما تراه
المرء من الحيض محتسبا به منها جميعا فاذا انقضت العدة
الاولى لم تكمل العدة الثانية فعليها تمام العدة الثانية وفي النبايع
الوطى بالشبهة الموجبة للعدو على انواعها المرقوقة ومنها
اذا اطلقها ثلثا مروجيا في العدة ووطئها ومنها الوطى المطلقة
ثلثا وقال لخصنت انها يحل لها منها اذا اطلقها بالكتابة فوطئها
في العدة ومنها اذا وطئت بشبهة ولها زوج فطلقها بعد
ذلك الوطى ففي هذه المواضع يجب عليها عدة وان تداخلان
وتتدايان بعد واحد عندنا كما في الذين سواكاشامن رجل

واحد من رجلين وكانتا من جنس واحد من جنسين كما المطلقة
اذا تزوجت في عدها فوطيها الثاني ففرق بينهما وكان متوفى
عنها زوجها اذا وطيت بشبهه وحسب ما رآته من الحيض
في الا شهر من عده الوطى وكذا لو كانت حاملا في عده الطلاق
فوطيت بشبهه فحمل او كانت حاملا في عده الطلاق فوطيت
بشبهه قلد الشبهة في المطلقة الطلاق المثلث في
الفعل والشبهة في الفعل لا يثبت النسب بالوطى وان قال
ظننت انها يحل لي واذا لم يثبت به النسب لا يجب به العدة
وفي قول صاحب الينابيع نظروا في الدخيرة مردود من كونه
الغير وهو لا يعلم لا يجب العدة بوطيها حتى لا يحرم على الزوج وطئها
وبه ينفي ذكره خواهر زاد وفي الجاسع ان دخل بها الماني
لم يقرها الا وحى ينقض عدها للوطى بالشبهة وفي الفتاوى
ان دخل ولم يعلم انها منكوجة الغير يجب العدة وان علم فلا عدة
عليها وقد ذكرنا ما في باب نكاح اهل الشرك واعدتها هنا
لانها امس به وفي الوسط ان كانت العدة من شخص واحد
بان طلقها ثم وطئها بالشبهة تدخلت العدة ان اذا انفقتا بان
لم يكن احوال وكانت من ذوات الاشهر والاقرام بعد ثلثة
اشهر واقرام وتنقض العدة ولو كان قد انقضى قران فوطيها
استأنفت ثلثة اقرام واندرج القران الثالث في القران الاول
حتى تمام الرجعة الى انقضاء القران ثم لا رجعة له في القران بين
الباقين لانها من الوطى بالشبهة ولا يلجئها فيها طلاق ولا

يجب فيه نفقة ولا يمنع من الخرج فيها وان اختلفا بان كانت
احدهما باحل ففي داخلها وجهان احدهما التداخل كالمنفقين
وهو الاصح والثاني لا وان كانت العدة من شخصين بان طلقها
فوطيها غيره بالشبهة لم تدخل العدة وان ومثله عند ابن حنبل
وفي الجاسع واذا العدة من المنفقتان بالقران او بالاشهر داخل
اما من واحد بان يطأها المطلق في عدها فكفها ثلثة اقدار
من وقت الوطى وكذا في الاشهر واما من شخصين وذلك بان
تزوجها في عدها غير المطلق ففرق بينهما فان ملك حيض بحرهما
من الزوجين جميعا من يوم فارقا الماني ودخل العدة ايضا
وان اختلفا اذا كانت احدهما باحل ينقض العدة بالوضع وروى
اندراجها تحمها وان كان من الثاني وفي ابي سار الانصاف
منكوجة وطيت بشبهه ثم طلقها زوجها او طلقها او وطيت
في عدها بشبهه او توفي عنها زوجها فوطيت في العدة بشبهه
فيها هاتان عدة الوطى ودة الزوج ومنقضان بزمان
واحد عندنا سواء كانت من ذوات الاقرام او من ذوات الاشهر
والعدة للاخمين فان كانت احدهما باحل انقضت جميعا بوضع
وعند الشافعي وابن حنبل ان كانا بالاقرام او بالاشهر قدمت
السابقة ثم تسرع في الاخرى وان كانت احدهما باحل قدمت ثم
يعود الى الاقرام مذهبنا قول معا بن حنبل جابر بن عبد الله
وهو المنصور عند المالكية سلكت الشافعية في ذلك
طريقا ربعا الطريقه الاولى ان العدين حقان منقوضان

لا دمين باقي الخزينة فلا تدخل كالدنين والحد من هذا لفظ
العراقيين ووافقتهم اهل نيسابور واعتبروها بالمدتين في منافع
الاجان او منافع الاجان مستحقة للمستاجر من ماله الاجارة
فكذا منفعته في عين العود وتعلق بها اهل اصهاره وعبادهم
من استوجب في عين حق من اجله من استجاب سبب مثل
حقه فلم يادفع له واحد كالمستاجر من الاجان والطريق
الثانية الاعتبار بالصوم هي لجميعهم ولهم فيها عبارات هذا الباب
والطريقة الثالثة لا وسط خراسان تزد وما والاها قالوا
الواجب المقدر لا يكفي بعضه عن كله وايضا حجة ان هذه امرة
وجب عليها ستة اقرا فكيف تنافي شكله وتسقط عنها النصف
وتكفي البعض والطريقة الرابعة قول اهل ما وراء النهر
العود الواجب عليها قول قال الله سبحانه والمطلقات يتنصرون
بأنفسهن ثلثة قروء فقال اعتدت وتربعت وقدر هذا الفعل
بمد فلم يصور وجود فعلين مقصودين في مد متحدة كصوم
في يوم والاتصال عنهم قولهم العود حق مقصود لا دمي كالدين
واحد من لا يصح فانها تسفي بدون الكف وعلم الزوجين وذلك
اذا طلقت الزوج او مات عنها ولم يعلم بذلك الا بعد مضي المد
حكم بانقضائها وبهذا يضعف جانب العادة فيها والحق المقصود
لا يطل بدون علم صاحب الحق واسقاطه واما تشبيههم بالدين
فلا يصح لان الدين في المال درهم ودنانير وعروض ومثلها
لا يصح فيها التفاضل ولو كانت حقا مقصودا للزوج او الزوجتان

استقاطها واما الجدان فالداخل فيها ممنوع فان من زنى مرات
او شرب مرات او قذف مرات فانه مكفي محروما صدمع انه لا
جامع بينهما واما تعلقهم بالاجان فلا يصح لان اوصاف المستاجر
لا يتصور فيه تداخل الوجهين احدهما مكفي وهو عدم امكان
الاتضاع لكل واحد من المستاجر في وقت واحد والوجه
الثاني ان كل واحد من المنفعين قد فادها اجره وعوض فلم
يصور مد اطلاقا فاما العدة ان يكمل فيها التداخل عملا وشيئا
لان العدة هي الكف عن الافعال وتصور الكف عن افعال كثيرة
والاعتبار بالصوم ضعف جدا لان الغرض من الصوم اتعاب
النفس ورياضتها على الصبر عن الشهوات وذلك يستدعي
التعدد عكس الغرض المقصود من العدة ولهذا الكف بعد الواجب
عن عديتين في حق الواحد واما قولهم العدة فعل ولا يتصور
فعلان في مده واحد فتسميتم العدة فعلا كتسمية الترك
فعلا والكف عن المطالبات فعلا في الدون المقصود من العدة
تعرف براه الرحم وهي تحصل بعد واحد ومعنى العادة مانع
كما ذكرنا وتعلقوا بالشرع رضي الله عنه انه قال يستكمل
العد الاول ويستقبل الثانية ثم لا يجتمعان ابدا ونقول
بموجبه فانه يستكمل الاول ويستقبل الثانية لا بعد استكمال
الاول مع ان الشافعي وابن حنبل لا يقولان بانها لا يجتمعان ابدا
ومن القوم ان احدا من بعض كلامه وشركا بانه وليس اسفة
مدارك المدرك الاول ان العدة مشروعة براه الرحم

ومنع اختلاط الانساب فاكفى بعد واحد عن طهره تسبيل
لجصول المقصود بها وعليه عول العراقيون في اهل نيسابور
واصفهان والمدرک الثاني ان العدن احل بحصه فكفى به
عن مدتنه كاحال في الحق والليل على حقه الوصف
الفرع قوله تعالى فاذا بلغن اجلهن وقوله تعالى لا تعزوا عنه
النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله وحقيقته ان الاجل مد مضوبه
كل التزوج فاذا انقضت ظهر حل التزوج كالدين المدخل
والمدرک الثالث العدن منع وتأخير لحق المعتد بالمدن
في حقيقته بحرمات مثل حرمة الخروج والبروز في المدن والبرز
للازواج واعدام هذه الاشياء من جهةها وبحوزان بعضي بعدم
الشيء في مدة وينقض به حتى الكل كعمل الوطى وغيره بحرم بالصوم
وبالاغتلاف وغيرها والمدرک الرابع القياس وهو انه
لو طلق الحامل فوطها غن بشبهه ثم وضعت الحمل انقضت به
العدن فكذا غنرها بما مع الفراغ او وطيت الامة بشبهه ثم باعها
المالك لا يجب على المشتري الا استبرأ واحدا اصل العده انما
هو استبرأ ذكر المسليتين روضه الخول والمدرک
الخامس ان بوطى الماي بح العدن والشروع فيها لا تاخر عن
تقر سبب الوجوب اذ لو تاخر انما تاخر بسبب العدن الاول
واصل النكاح لا يمنع شروعه في العدن المانيه اذ انقرب سبب
وجوبها كالمكوجه اذا وطيت بشبهه فائره اول ان لا يمنع
والمدرک السادس نكته جسيته وهي عدم التداخل هنا

٩١
التداخل فيها اذا وطيتها بشبهه لا يجتمعان وقد ثبت التداخل
ثم فنفي عدم التداخل هنا والا لا اجتماعا به ان الوطى
بالشبهه في العدن ان اوجب العدن بح العدن الثانيه منسبي
اجتمعا فاذ الم يجب هنا منسبي اجتمعا والمدرک السابع
نصوص جواز النكاح والعمومات والمعتد عن وفاه اذا
وطيت بشبهه بحسب ما راه من الحيض من الشهر ولو غير
جميعا الحيض للوطى بالشبهه وربما للشهور حقيقا للتداخل
بقدر الامكان وفي المبسوط لو حاضت من الاول حيضه ثم وطيت
الثاني فعليه ثلث حيض حصتان تمام العدن الاول لا عند
العدن من الثاني والحيضه الثالثه لا يكمل عدن الثاني حتى لو تزوج
الثاني في من الحيضه جاز ولا يجوز لغين حتى مضى هذه الحيضه
ولوراجعها الاول في الحيضتين دون الثالثه جاز لانه استداه
وعده الغير لا منعه من استداهته كما لو وطيت روجه بالشبهه
حتى لا يطاها حتى تنقضي عدتها من الثاني ولو كان طلاق الاول
باينا فليس له ان يتزوجها بعد وطى الثاني لانها معتدها وكذا
ليس للثاني ان يتزوجها حتى تنقضي عد الاول ولو تزوجت
عدن الوفاء فدخل بها الثاني ثم فرق بينهما فعليه ببقية عدتها
من الاول تمام اربعة اشهر وعشر وعليها ثلث حيض الاخر بحسب
ما حاضت بعد التفرق من عدن الوفاء ايضا ولو قال لامرأه
احداكم طالق بائنا ومات قبل البيان يعتد كل واحد من الوفاء
والطلاق لا يجتمع ذلك في حق كل واحد فيجب احياها بخلاف

ما لوقا لا امراته ان لم تدخل في هذه الدار اليوم فانت طالق ثلثا
ثم مات بعد مضي اليوم ولا تدري ادخلت الدار ام لا فعليها
عدم الوفاء لا غير **قوله** وابتدا العدة في الطلاق
عقب الطلاق وفي الوفاء عقب الوفاء فان لم تعلم بالطلاق
والوفاء حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها اعتبارا
لوقت وجود سبب وجوبها وعلى هذا جمهور اهل العلم قال
ابن حزم قد صح عن ابن عمر وابن عباس انها يعتد من يوم مات
او طلق قال وروى عنه عن ابن مسعود وصح ذلك عن سعيد بن
المسيب والبخاري والشافعي وعطاء وطاوس ومجاهد وابن حبيب
وابن الشعثاء جابر بن زيد والزهري ابى قتادة ومجرب بن سفيان
وعكرمة ومسروق وعبد الرحمن بن زيد وهو قول ابي حنيفة ومالك
والشافعي وابن حنبل واصحابهم وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
انها بعد من يوم ما بها الخبر وهو قول الحسن والنوري في الطلاق
والموت وبه قال خلاس بن عمر وقال يعتد من يوم ما بها الخبر
قال بعضهم قامت به البينة بعد من يوم الموت والطلاق
وان لم يتم به البينة من يوم الخبر قاله مكحول وغيره وقال
داود الاصبهاني طلاق الغائب لا يقع اصلا حتى ياتيها الخبر
وعند المتوفى عنها زوجها من حين موته وعدم وقوع طلاق الغائب
ثبته بغير رهن ولا شبهة ولا قياس شبهه مع ان الاقيسه
كلها باطلة عنده وبعض المشايخ اتى في الطلاق ان يكون ابتداء
من وقت الاقرار بنيتها الموضوعة قالوا وانه حسن وقد

٩٥
قدمنا ذلك فلا نعيده والعدة في النكاح الفاسد عقب الترتيب
اذا كان قد وطئها فيه او عزم الواطئ على ترك وطئها وقال
زفر من اخر الوطئيات وقد تقدمت المسئلة في النكاح ونعم
الخلاص يظهر فيها اذا وطئها وجازت حيضه ثم عزم على ترك
وطئها ولم يطأها فعنده يحتسب تلك الحيض من العدة وعندا
لا وعدة الوفاء لا يجب في النكاح الفاسد واعتد ثلث حيض
يعني لو كان وطئها فيه ذكره في الزخيرة وعند الظاهرية لا عد
في النكاح الفاسد كما لا طلاق فيه ونحن اوجبنا العدة عن الولد
لانه ثابت النسب للوطئ يشبهه العقد وهو قول العامة
ولا معتد بابن حزم ومذهبه ولو طئها في بعض النهار او في
بعض الليل مثل نصف النهار او نصف الليل اعتدت من ذلك
الوقت الى مثله اذا كانت من ذوات الاشر وهو قول الجمهور
وعن مالك وابي عبد الله بن حاتم من الجاهلية انها لا تحتسب
بالساعات وانما تحتسب باول النهار واول الليل لما روي
في ذلك من المشقة قلنا لا نفوز الزيادة على العدة بالراي
الضعيف وفي المحيط ان وقع الطلاق في غرة الشهر اعتبرت
العدة بالاهلة وهو اجماع وان وقع في اثنا الشهر فعند ابي حنيفة
تعبر تسعين يوما في الطلاق وما به وثلثين يوما في الوفاء وهو
رواية عن ابى يوسف وعند محمد بكل الاول والرابع وما بينهما
بالاهلة وهو رواية عن ابى يوسف ايضا وبه قال مالك والشافعي
وابن حنبل ذكره في المعنى قال ابن قدامة وقال ابو حنيفة تحتسب

احكامه لا يحل مجبا وبخيه قيل المراد بغيره له بخلاف المضاف كقوله تعالى واسل
 القريب اليكنا فيها يردلها والخطا في الكلام عايم ومحيته اولى من
 محله على ما كان وخصيصه وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وآله حرا مجبا
 وليس عليه التابى او صى فمكن وقد خرج الخرج الياس وكلها التوبة ومجده
 البصر وسلم عليه المحر واخبره الله المشهور انه مسموم فابطلوا حلاله لم
 ولا على ما روي عن علي بن ابي طالب عفا وقد تقدم خلافاً في ذلك السلام
 وعن محمد بن اسحاق ما نقل عن النبي عن المسلم عسراً واحداً لا يحسن ولو احدث
 ونظيفة الارض ولا يغير بغيره بل الكفا لا يستبرأها منه ذي غير يغير عليه
 العشر مضى على الجواز الضعيف عليه في الجاه كما اذا برع العاشر لا الجواز
 فانه يوجد منه نصف العشر وهو تضعيف على كافر غير وعلى هذا اذا استبرأها
 منه مسلم واسلم العلى عن له خفف سواء كان التضعضض فيها ومولده ورا
 من اياه وقولها لا بد من يغلي في تضعضض السرك والهمة واخوها وكان جازاً
 بان استبرأها العلى من مسلم وقال ابو يوسف يعوذ في عشر واحد وان اعياها
 من ذي من الضعيف وروى الحسن عنه ان عليها الخرج وقال عمر ان كافر
 الا من في الارض التي وقع الصلح عليها من عمر بن الخطاب واسمى معهم وهو
 الاصل فالقول **قال ابو حنيفة** وان كان ايضا استبرأها العلى من مسلم
 او ذي واسلم العلى يعوذ الى عشر واحد كما قال ابو يوسف وروى محمد بن اسحاق
 ان العلى اذا استبرأ من مسلم ايضا عشره لا يؤخر منه العشر واحد وان
 مسلم ذكر المرحل الى الضعيف العاشر لا يصبرها قول عمر وهو الصحيح لان العلى
 العلى اذا استبرأ من مسلم ايضا عشره لا يصبرها عليه العشر عدل وجهه قول
 لي يوسف محمد بن اسحاق الضعيف فلهذا ان الاسلام فاضا رداً له في كاسوام
 فزول التضعضض فيها بالاسلام ووجهه قولني خففه ان من اخرج من الكافر عتقه
 خيرا كالمساكين اهله الكافر لو حرم العشر عليه وارسل للخراج لا يفسد
 وبالسبع من مسلم ثم العشر والخراج لا يفسد لان الاسلام يجوز ان يؤخره للخراج
 وان كان فيه حتى العقوبة لان الاسلام لا يفسد في العقوبة من وجهه كالجوار

لم

وروي عن جعفر الوادي في احكام القرآن عن عمرو بن عبد الله الخزاز عن
 اسلم واقام على ربه وروى كابر عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 العلى عن هذا الكافر في عتقه عن ابن عمر بن الخطاب قال هذا كافر من ارضه الخ
 ونفا الخراج على المسلم المستبرأ من فطيل به دعوى الوقف من كماله والواجب
 وجعل القسمة كمنع الشافعي لا يسع الوقف يجوز ويسأل العاشر لا يجوز لا قبل
 الامة كالموكر الوادي جواز الارض ليس بصفاء ولا نال الاصل كالمسلم
 ان من اسلم من اهل الامة ووجد منه الخراج لا يرضه وروى عنه عمار بن موسى
 على الكافر لان الكفر ينافي وحى عليه معنى العاشر على الكافر في النسيان عن عمر
 ابن عبد العزيز ان الخراج ياتي والله تعالى حي مطوع المجزى عن يده فصار
 انما يخرج الروي على الاصلين عن جرح الخطا وان من اهل الاسلام ومن اهل
 الجاهل وعن جرحه وان هذا ان اسلم عليه فله ان امره على كرهه
 الخراج عن راسه ولا يجزأها من راسه وان جازها فحق الحق في ذلك الراي
 والنسيان ولا راد له انك تجزى عن جازها وزجها وقصاها من يعجز عنها
 لان لا يظن الحقوق الوليعة فيها وانه المعبر للفقهاء عند الجواب الذين قد
 الجرح وقد غلب على القول بالقبول منهم قبل الكل من له عقداً ركبهم فحقان واسموا
 منه اليقين وقيل الخراج دهاقه ولا لا الاسلام بل الخراج كالمسلم بها الرق
 بخلاف الخراج في الكافر فان يسكن فيها لا يسلم لها اسما كالحزبه والقول في الما
 في الشئ لا الخراج به من جرح الخراج في معنى ما الارض وهذا لا يفي الا في
 الصلح كالمزاعمة في الميسر فلهذا لا استبرأ من مسلم من جازها خراجاً
 هرب عشره وان استبرأ من مسلم من مسلمه قاله عمر بن الخطاب
 سبوا وخرج قول الشافعي لا يجوز بيعها ولو ابيع عبد مسلم من كافر قبله
 قوله لا يفسد في العشر والخراج وهو قولني كماله اسلم من عبد المسلمين فيها
 كاسواها اصلاً جازاً لم يفسد ولكن في النسيان يفسد كالموكر هذا قول الشافعي
 وان جاز في قولنا لا يفسد بها في الخيرة القوافيه لوصح له اهل الامة
 على خراج عم اسلموا اسقط عنهم كالجزيقون فقها عنق وبعها فميسر

جيه

والصيام ونحو ذلك بحب العدة بها دون كمال المهر وان كان مع
المانع حسا كما لم يضر والمريضه التي تعذر وطبها والصغير والصغير
التي لا يتصور منها الجماع فلا عدة في ذلك وفي المغني ظاهر كلام
المحقق انها يجب مع المانع حسبا كان كالحيت والغنة والرتق
او شربها كالصوم والاجرام والحيض والظهار وان كانت صغيرة
لا يمكن وطبها او كان غمي ولم يعلم بها فلا عدة عليها ولا يجعل مهرها
وفي المبسوط خلوه العين في الجيوب ترجب العدة وكالمر
عند ان حنيفه وعندها بحب العدة استحسانا واثار في كتاب
الطلاق الى انه لا يجب بها العدة عندها واختلف الجواب لاختلاف
الوضع لعدم الوجوب في محبوب جف ماوه ومثله في المحيط
قوله واذا طلق الرجل امراته طلاقا باينا او
وقعت الفقة بينهما بغير طلاق ثم تزوجها في العدة وطلقتها قبل
الدخول فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله وهذا عند
ابن حنيفة والى يوسف قال ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه
وهو قول ابراهيم والشعبي واستثني وهو رواية عن ابن حنبل وقال
محمد والشافعي ورواية عن ابن حنبل لها نصف المهر وتام العدة
الاول وقال زفر لا عدة عليها لسقوط الاول بالنكاح ولا يجب
العدة بعد الطلاق الثاني لانه طلاق قبل الدخول المخلوه ومهر
يقول النكاح منع من الاعتداء فاذا زال النكاح بالطلاق عادت
بقية العدة كما لو اشترى ام ولد التي استولدها بالنكاح بعد ما
طلقتها وهي في العدة ثم اعنتها بحب العدة الطلاق دون عن الاعانة

وقول زفر ضعيف لان اسقاطها بالكلية ينفي الى اختلاط المياه
واستنباه الاستنباه لانه اذا طلقها باينا بعد الدخول لم يزوجها
وطلقتها فزوجها نكاحا قبل ان تحيض فلا يعلم فراغ الرحم وجواز
التزوج بها للتزوج الاول في عدتها قول الجمهور وبه قال سعيد
المسيب وعطاء وسر الزهرى والحسن قتادة والامة الامة
وشذ بعض المتأخرين فقال لا جعل له التزوج بها في عدتها ولا
خطبتها لانها معتدة والعدة عبا دة فلا يجوز ابطاها قلنا
السري وجوب العدة صباه ماوه ولا ضمان ماوه عن مايه
واعلم ان هنا عشر مسائل مبنيه على ان الدخول في العدة
الاول هل يكون دخولا في العقد الثاني حكاهم لا فعهدها يكون
دخولا في الثاني عند مكر لا يكون المسئلة الاولى اذا دخل بها في
الصقة وطلقتها فيها طلاقا باينا ثم تزوجها في المرض في عدتها
وطلقتها فيه طلاقا ما قبل الدخول هل يكون فارا وترث ام لا
فعندها يرث في العدة ولها المهر كاملا وعليها عدة مستقبله
وكذا لو كان الطلاق الاول في المرض والطلاق بالمرح يكون حيا
وثبت له الرجعة عندها وعند مكر باين ولا رجعة له ولا يرث
والمسئلة الثانية لو تزوجت غير كفو ودخل بها ففرق القاضي
بينهما ثم تزوجها ما سغير اذن الولي وفرق القاضي بينهما قبل
الدخول كان لها عليه المهر كاملا وعليها عدة مستقبله عندها
استحسانا وعند مكر لها نصف المهر في العقد الثاني وتام العدة
الاولى عند زفر لها نصف المهر الثاني ولا عدة عليها كما تقدم

والمسئلة الثالثة تزوج امرأة ككاح صححا ودخل بها ثم طلقها
بأناس ثم تزوجها في العدة على الخلاف وهي المذكورة أولا
والمسئلة الرابعة تزوج صغير ودخل بها فاخترت نفسها
مختيارا بلزوج ثم تزوجها في عدها ثم طلقها قبل الدخول بها
خلافه كما تقدم والمسئلة الخامسة تزوج صغير ودخل بها
ثم طلقها بأناس ثم تزوجها في العدة ثم بلغت واخترت نفسها قبل
ان يدخل بها فعلى هذا الاختلاف والمسئلة السادسة تزوج
امراه ودخل بها ثم ارتدت والعياد بالله ثم اسلمت فتردها في
العدة ثم ارتدت قبل الدخول والمسئلة السابعة تزوج
امراه ودخل بها ثم طلقها بأناس ثم ارتدت قبل ان يدخل بها فعلى
الخلاف الذي ذكرناه والمسئلة الثامنة تزوج امه ودخل بها
ثم عتقت فاخترت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها ولم
يدخل بها والمسئلة التاسعة تزوج امه ودخل بها ثم طلقها
بأناس ثم تزوجها في عدها ثم عتقت فاخترت نفسها قبل الدخول
والمسئلة العاشرة تزوج امراه تزوجا فاسدا ودخل ففرق
القاضي بينهما ثم تزوجها ككاح صححا ثم طلقها قبل ان يدخل بها
فهي على الاختلاف المذكور قال في الخيرة والآخر
المسائل باب النكاح من نكاح شمس الدين سمر الاله الجرجسي
ولا في حقيقته والي يوسف انها مقبوضة في يد بالوطي فغير
القبض ما بقي اثره وهو العدة فاذا جدد النكاح وهي مقبوضة
في يد نأب ذلك القبض عن القبض المستحق هذا النكاح

كالغاصب لو اشترى المعصوب الذي في يده يصير قابضا بحد العقد
وكذا لو كان المعصوب غائبا عنه فانه يصير قابضا بنفس العقد
فكان طلاقا بعد الدخول كما قلنا هذا قياسه وهو
ضعيف عند من يتوليه وله واذا اطلق الذي
الزمية فلا عد عليها وكذا اذا خرجت الحريمية الياسئلة فان
تزوجت جاز الا ان يكون حاملا وهذا قول ابن حنيفة وفي الخيرة
ان كانت الزميه كاملا يمنع من الزوج اذا كان كذلك في دينهم
على قول ابن حنيفة وهكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها يمنع الزوج
على توليه ولم يترك الزيادة وجهه ان المنع لم يكن لوجوب العدة عليها
لانها لا مخاطب بالعبادة ولا بما فيه معنى العبادة بل لا بد منها
ولدايات النسب الا ترى ان المولى لا تزوج امه وله وهو حامل
وان لم يجب عليها عد فان كانت الرواية بالزيادة فابو حنيفة يترك
وجوب العدة على الزميه لحق زوجها الذي اذا كان دينه ترك
وعنه لا تزوج الا بعد الاستبراء عنه امها تزوج لكن لا
بطاها الا بعد الاستبراء والمهاجر اذا كانت حاملا فغير حريم
روايتان وروي ابو يوسف عنه انه يجوز نكاحها ولا يطأ بها حتى
تضع وهو اختيار الكرخي للحامل من الزنا اذ لا حريم لها الحريم
وروي جهر عن ابن حنيفة انه لا تزوجها وفي المشتق عن ابو يوسف
ما يدل على انه لا عد عليها فانه قال لو تركت زوجها في دار الحرب
وتزوجت وهي حامل جاز وان جاز زوجها مسلما وتركها في دار
الحرب فلا عد عليها في قولهم جميعا فلم يوجبها على الحريم من

المسلم خلاف الذميه من المسلم عندها خلاف احكام الاسلام
في دار الاسلام وقوله وقال عليها وعلى الذميه العدم اما
الذميه فالاختلاف فيها نظرا لاختلاف في جواز نكاح
محارمهم وقد بيناه في النكاح قلد الذي بين
بان الذميه اذا تزوجت بغير شهود او في عدع كافر اخر
وذلك في دينهم جائز ثم اسلم اما التزوج بالمحارم محرام
وبفرق بينهما اذا اسلم بالاجماع وقول ابي حنيفة في اذا
كان في معتقدهم انه لا عدع عليها واما المباحرة فوجه قولها
ان الفرقة لو وقعت بسبب اخر وجبت العدة فكذا بالقياس
بخلاف ما اذا هاجر وتركها هناك لعدم التبليغ ولا حنيفة
قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلقا وقوله تعالى
ولا تمسكوا بعصم الكوافر جمع كافر كنفارس ونواكروا الكفار
وجوامع وموانع وهو قليل فان فاعلا اذا كان صفة جمع على
تسعة امثلة وفوا على في المذكر قليل وبابه المؤنث وان
العد حب وحب كان فيها معنى حق في ادم والحرى ملحق
بالجاء ولهذا ينكح بالاسسلاء عليه الا ان يكون في بطنها
ولرثابت النسب فانه لا يجوز التزوج بها على الاصح وفي رواية
عنده هي كالجمل من الزنا وفي الاسسعاء الى الاول ظاهر الرواية
مسئلة في البدائع عدع المستحاضة وغيرها سواها
ثلث حيض وقد تقدم ان المستحاضة ان كان عادته ردت الى ايام
عادتها فزاد عليها استحاضة وان استدارت مستحاضة حيضها

من كل شهر عشر ايام اكثر الحيض والرايد عليها استحاضة
وفي النسبة المستحاضة المبتداه والناسية لعادتها اعتد
بثلثة اشهر وفي التبص المالكية عدع المستحاضة سنة عند
سعيد بن المسيب واليه ذهب عبد الملك وعند قتادة وعكرمة
والشافعي وابن حنبل ثلثة اشهر اذا لم يوجد تميز وذكر
الدراودي في النصيحة انها بعد سنة اشهر وعدع
الامة حيضتان ومن النكاح المجمع على فساده بعد ثلث حيض
وقيل بحيضه استبرا وان مات زوجها في النكاح الفاسد
بعد الدخول بعد ثلث حيض باربعة اشهر وعشر ولا عدع
عليها قبل الدخول وفي النكاح الصحيح اذا طرأ عليه نسخ
تستبرأ بحيضه وفي نوادر ابن ابي زيد من كتاب ابن الموارز
قال ملك عدع المستحاضة في الطلاق سنة كالمرة في تسعة
اشهر استبرا وثلثة عدع حرم كانت او امه او كابية والرجع
في ذلك قايمة وفي المدونة وقال ابن القسّم كان في ذلك
بطاها ام لا قلد اذا كان بطاها محورا ان يكون قد
جبلت من اخر وطئه في اخر السنة تكفي تنقضي عدتها مع قيام
الجبل وفي الجمل لو حاضت ثم انقطع دمها فلا بد من التبرص
اذا جئ بحيض او تدخل في سن الياس هزاعن عثمان وعلي وزيد
ابن ثابت وعبد الله بن مسعود وعن ابن عباس وابن عمر
من طلق ابن زهوب وهو قول ابي الشعثا جابر بن زيد وابي حنيفة
والثوري والشافعي وابي سليمان وابي عبيد وعمر بن عبد الله

ثم بعد ثلثة اشهر وعن الحسن ابن المسيب مثله وهو قول مالك
وابن حنبل والنجاشي قال علي بن حزم لا يجزئ ذلك من كتاب
ولا سنة ولا قياس ولا رأي ولا يصح ذلك عن عمر قال ورونا
عنه خلافه وقول ابن حنبل اذا كان لا يعلم سبب ذلك فان كان
بمرض او رضاع انتظرت الياس في المعنى وفي احد قول الشافعي
يعتد بربع سنين ثم ثلثة اشهر والحديد الاول وقد ذكر في هذه
المسئلة قبل هذا واعادتها لفوائده لم يذكر هناك فان عار الحمص
لها في السنة قبل تكاثرها فيه وجها عند الجنازة في اشهرها
لمزمها العود الى الحيض وبطل ما مضى من الاعتداد بالسنة
والوجه الثاني لا يعود كما لو تزوجت وعمره من حيض من حيض
ابن منقر قال كان عند جريها شميمه وانصارية فطلق الانصارية
طلقة رجعية وهي مريض مرت بها سنة ثم هلك ولم يحض
فورثها عثمان فلامته الهاشمية فقال هذا عمل ابن عمر علي بن
ابي طالب اشار عليا به رواه الاثرم وفي الروضة ومن
انقطع دمها لمريض او دأب اطن او رضاع او غير ذلك صدرت حتى
يحيض او تسليع سن الياس فبعد بالاشهر ولا يباين بطول المدة
وان انقطع بغيره فالحديد كالبلع وفيه استدحال المرأة
من الرجل بقاء مقام الوطئ فيه وجوب العدة وثبوت النسب
وفي التمه وجه ثان لا يقام فصل قوله
وهي المستوتة والمستوتى عنها زوجها اذا كانت بالغه مسئلة الجراد
في المغرب جراد المرأة ترك زيتها وخضابها بعد وفاء زوجها

لا بها منعت عن ذلك او منعت نفسها وقد احدث اجدادنا
في نجد وحدث بنجد جرادا في جاد ذكره المذرك في المرفوع
غير اجد فالجراد من الثلاث في الجراد انصافات المائتم
السود وقال ابن شداد في احكامه اجد وصد لغتان
وهو من الحد وذلك منها ما ذكرناه ونذكره لكن لم يذكر
في الجراد ولا اجد وفيه مسائل المسئلة الاولى
قال صاحب المدايع لا خلاف بين الفقهاء ان المتوفى عنها
زوجها يلزمها الجراد قلت فيه خلاف الحسن بن
ابي الحسن البصري والحكم بن عتيبة والشعبي انه لا جراد
عليها وحده قوله عليه السلام لا يحل لامرأة يومئذ
واليوم الاخر ان تجد على ميت فوق قلبه الا على زوجها اربعة
اشهر وعشرا والاستثنائا تكلم بالجاصل بعد الثنيا وما بعد
لا حكم له ولو سلم انه لا سبب بعد النفي لمعضاه الحادور
الاحاث وسياتي الكلام عليه وقال ابن قدامة لم يخالف
فيه الا الحسن البصري وقد فيه ابن المذرك وقد ذكرت
خلاف الحكم والشعبي ايضا ذكره ابن حزم في المحلى وقال صاحب
المدايع ايضا قال نفاه القياس لا جراد على المتوفى عنها
زوجها قلت الجراد فرض عليها عند ذكره ابن
حزم في المحلى وجوبه بالنص الصحيح لا لقياس الخالف فيه
نفاه القياس فساد بدع الخصم مثله والنسب لها
بالفتح والكسر لا غير والمسئلة الثانية يجب على المطلقة التمسك

والنفس البائتة والواحد والمطلع وغيره وهو مذهب
سعيد بن المسيب وابراهيم النخعي وابن سيرين والثوري والحسن
ابن حنبل والي عبيد والي ثور وابن حنبل المشهور وراه
الشافعي ولم يوجه ولم يرد عطا ومالك وابوسليمان والظاهر
وفي الروضة روى ابو ثور عن الشافعي استحباب الجراد في
الرجعية وقال غامتهم سمحت لها ان تزين ما يدعو الي
رجعتها كقولنا وفي البائن وجوب الاحداد في القدم وفي
الجديد الاطهر انه لا يجب ان يسحب وفي المنهاج في الزواج
وعلى الشافعي بان الجراد انا وجب اظهارا للتاسف على موت
زوج وفي غيرها الى ما تمه حتى فرق الموت بينهما والمطلق
قد اوجسها بالابانة فلا تاسف على فوته وقال ابن حزم
لم يوجبوا على المختلعة والمطلقة طلقه بآينه قلت ليس
كما نقل وهو كثير الغلط في نقل مذاهب الناس فقد ذكر في المبسوط
انه يجب على المختلعة والمطلقة طلقه بآينه وقال ابن حزم
قولهم انا وجب الجراد لاظهار الجزن قلت هذا هو الكذب عنه
فالجزن على الابوين اشد وعلى النكح عليه السلام اوجب واعظم
وقد تكون الزوجة مسرورة بموت زوجها لبغضها فيه وظلم
وجور عليها وسوء عشرته لها وسوء خلقه قال ولا نه
لو كان لاجل حرمتها والتاسف عليه لكان مباحا بعد انقضاء
العدو بخلاف البت فانه بقدر على منعها من الزينة يكونه
حيا وانما روى انه عليه السلام نهى المعتدة ان تختضب

٩٨
بالحناء وقال الحنابلة ذكر في المبسوط وغيره ورواه النسائي
وعنه انه رخص للمرأة ان تخرج حتى تنقض عدها ذكر ابن المنذر
ولان الجراد ان كان للتاسف كما زعم قال تاسف على فوت نعمة
النكاح الذي كان سببا للصونها وكفاية مؤنتها موجود في
الطلاق الثالث والباين ذلك اقطع لها من الموت فانها كان
لها ان يفصله ميتا قبل الابانة لا بعدا ولا العدة بحرم
النكاح فيحرم دواعيه وقد يقول بسد الذرائع خلاف الرجعية
فانها روجه ولهذا استحب الاحداد فيه بالاتفاق والمسئلة
الثالثة لا يجب على الصغيرة والمجنونة والنكاحية عندنا
وجوب العدة عليهن وهو قول اشبه وابن نافع واوجبه
مالك والشافعي والظاهرية عليهن قال ابن حزم يجب على
الصغيرة ولو كانت في المهد واعتبروه بوجوب العدة عليها
وقالوا انحاط وليها بذلك كما في الزكاه عندهم وقد قال
اصحابنا يحرم لبس الجربوع على الصبيان والائمه على ملبسهم ينبغي
ان يكون هناك كرك والكاكفر غير محتاط بجنون الشارع
واحابه على من في المهد ضعيف جدا لان النص قال لا
يجل لامراه يومز بالله وفعلها لا يوصف بالجل والجريمة ولا
تسمى من في المهد امراه ولو كانت في ذلك خرجت بقوله يومز
بالله واليوم الاخر فانما بها بذلك مجال انما يحكم به تبعاً
لابورها ولا فعل منها اصلا والعدو ليست فعلها وانما ذلك
منع الخطاب من الاقدام على التزوج بها وخطبتها فيها والجراد

ولا يطرف في الاداء المسكين الذي يسأل والغفر لا يسأل وركب ابن ساعين من عن
اي حسنة ان الغفر اسوا لاجال من المسكين في قول الموعظة في وقيل الغفر في قول الموعظة
والساكن الذي لم يهاجر وادى الغفر في قول الموعظة من بوزائه والمسكين الصريح
المحتاج قاله فانه وقيل من لا له يقع به موصفاً زماناً كان وحين سار كان او
متعقاً والمسكين من له مال الحرة ويقع منه موصفاً ولا لعنه ما كان لا وغير
سائل ابن المنذر يعني في هذا الى الشافعي وقيل المسكين الذي يحسن ويستغني عن
يسأل والغفر في قول الشافعي لهذا قول عبيد الله بن الحسن العنبري
والمحتاج من سلة الفقير الذي له المسكين يسكنه ولخادم والمسكين الذي لا يسأل
ولا يملك وغ طلبة الطلبة المسكين الذي لا يسأل الخبز من الطول السائل والفقير
المحتاج وقيل الفقير من المسكين والمسكين من اهل الدعة وغيره وعني بغيره وقيل
الفقير الذي ليس له مال وهو من اهل الدعة وغيره والمسكين الذي ليس له مال والفقير
اسند الى الشافعي وابن الاثير في قول الشافعي هل من اجز عظيم من
يعتبر مسكيناً كبيراً عسكراً عسكراً ساه سبعة ويصير فانه عسكراً ساه
اليه تعالى اما السفينة فكانت اساكير فاذن لهم سفينه وروى في حاشيته وهو
عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال الجيني مسكيناً وامني مسكيناً واحسن في مسكيناً
وفي زعم المساكين في غفر بالله من الفقير واستحاذ به عليه السلام من الفقير
الغاري وسلم واحسن مسكيناً وامني مسكيناً رواه الترمذي في البيهقي واسناده
ضعيف ذلك ان الفقير اسند وكان الفقير يعني الفقير وهو المسكين المسلول
ولا والله وروى عن المساكين في التقديم بذلك على الفقير هم دون غيرهم والفقير
قوله بل الفقير الذي لم يجدوا في سبيل الله لا يستطعون ان ياتي الله في حله
اعني من الفقير فسا هم فقرا ووصفهم بالفقير في المسألة ولا في الجاهل
تخصيه فيها الاوله ظاهر مما جعله في حقه فذلك على ان يكون له القليل لا يسلبه
صفة الفقر واستند عن ابن الاعراب في مرجع عند المال من روائه وليسوا بمعان
اما الفقير الذي كان في حقه وفي الغنى ولم يزل له سيرة
فساه فقيراً مع مال الخاوية فله ليس له سيد ولا لبيد في الاقليل والاكبر حكاة

٢٢٢
المجهر في الغنى فله مال اعي باثنا مائة فقيراً احداهم حلوبه لانه
راكباً تحلبه لانه لا يجد لونه لان هذا ضعيف فزده معنى الشعر لا يفت
يصده من حاربوا وحاربوه هذا الفقير في البالد سمي مسكيناً لما اسئلته
حاجته عن الخبز فلا يرج مكانه لانه قال الفقير في مسكيناً فامتنية وفيه الغنى
اي جزا الارض لا عانته فاستمر بالثوب لانه عاز لا نوابه شي وعني عبد الرحمن
ابن ابي بكر كان ناس من المهاجرين لا يجدون الاكل والعبد والدا وادعوا عليهم
فما هم اهلهم فقرا وجعل لهم سهماً في الزكاة الا ترى كيف خص بالطعام المسكين
وجعل الفقرا فيهم من لا يطعم ولا فاقه اعظم من الحاجة الى سائر الخبز ولا في الشان
مفصل من المسكين ما لفته في وصفه هذا الذي لا حيلة له كالميت وقيل لا عري
افضل منه لا يملك مسكيناً في قول علي ان المسكين لا يجد حاجة وضرة من الفقير
وقال علي بن ابي طالب ليس المسكين الذي تده اللغة والفقير والفقير ان كان
المسكين الذي لا يعرف ولا يفتن به فيعطى ولا يقوم فليس الا الناس من عني
وهذا غاية في العدم والحاجة فله من حصل الفقير ان الفقير انما يفتن به في بعض
حاجته والفقير من فقر بالحاجة والمسكين من سلك حتى كان له ما في الحاجة
وقال ابو نصر الفقير من افتقر الى غيره والمسكين من سئل نفسه الى الفقير
وهو يتقوى ما قيل له الفقير لغة منه وانما اقدم الفقير الاله لا يسألوا فاهم
اهم او لا والله نعم ونفس وجدهم على احد الزكاة على المساكين وفيه
استكال وهو ان المساكين هم عسكروا وهو يتعبد للباغاة اقدم ولم يستطعوا
المباغاة فله كواظم الفقير ان لا حيلة له في الفقر لانهم في زمانه عسكروا
بل حصل كسب شياهم اكله نعم ورضى ولا في اكله ولا في الفقر الفقير يعني الفقير
وهو المسكين الفقير من نوع فان لا تقس في الفقر من له قومه فقير له فقر
من في الجاهلية فله الفقير من له وقعة من ثلثه لا في نفسه ما في كماله
ان الفقير من هو نزل يكون في قومه فقير الفقير او اخره بعوده لروحه
فكان الدهر اذ له فسمي فقيراً لان له ولحقه الفقير وادان فذلك مسكين من الخواصة
اقرب الى الموت منه واما الآية فليجوز عن ابن ابي جهم احداهم انه ساه ساه

روى الشافعي هذا اللفظ بالقاف والتاء والصاد المتخلة وفتح
بأنها تأخذ باطراف أصابعها وقرأ الحسن فقبضت قبضة
والقبض بالكف كلها وفتبع آخرها بتعدو إلى منزل أبيها
مسرعاً مستجيبة من فتح منظرها ومعنى الرمي بالبعرة كأنها
تقول إن جلوسى البيت سنة وجلس نفسى كرمى بالبعرة فى
جنب ما يجب من حق الزوج وقبل معناه أنها رمت بالعدو
ورأطرها كما رمت بالبعرة وأخرج الجمهور حديث أم حكيم
بنب أسيد عن أمها أن زوجها توفى وكانت تستكى منها
فتكحل بكحل الجلاء فارسلت مولدها إلى أم سلمة فست لها عن
كحل الجلاء فقالت لا تكحلى به إلا من أمر لا يمنه تشدد عليك
فتكحلين بالليل وتسمينه بالنهار ثم قالت عند ذلك دخل
على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفى أم سلمة وقد
جعلت على صبرها فقال يا هذا يا أم سلمة فقلت إنما هو صبر رسول الله
ليس فيه طب قال إنه يشب الوجه فلا يجعله إلا بالليل
وتزعيه بالنهار ولا تمتشطى بالطيب ولا بالحناء فإنه خضاب
فالتفت بآى شئ امتشطى يا رسول الله قال بالسدر تغلظين
به راسك رواه أبو داود والنسائى وأحمد لكن أمها مجبولة
وجدهم صحيح لا يمكن أن يعارض هذا الحديث لكن معناه صحيح
يشهد له الكتاب والسنة وعليه أهل الجلال والعند وهم خير معاني
الإجماع من الظاهر فكفى بهم قدوة فى الدين فلا تفتت إلى
ابن حزم وأصحابه ويرك عليه قول أم عطية ولا تكحل بكحل

خلقه ينقض به العدة ولا ينقض نكاح ذلك كالنطفة والخلقة
وكذا عند ابن حنبل فى المعنى وعند الظاهرية ينقض العقد
بالخلقة وصبر المأرأة بها أم ولد وفيها العم كالأخت النطفة
ويروى ذلك عن الحسن قال محمد بن أحمد خرج نصف البدن
انقضت به العدة والنصف من البيت إلى منكبه ولا اعتبار
بالراس والرجلين وفى المصاروفى لو خرج أكثر الولد حلت
للازواج ومنهم من قال هذا فى انقطاع الرجعة دون الزوج
نفسه وفى الاشتراف قال ابن المنذر أجمع كل من حفظ عنه
من أهل العلم على أن المراه ينقض عدها بالسقط إذا علم أنه
ولده منهم الحسن وابن سيرين وشرح والشعبي والخفجي
والزهري الثوري ومالك والشافعي وابن حنبل وأبو ربيعة
وإن القوت نطفة أو دم لا يتعلق به حكم آدم ثبت كونه ولا
لا بالمشاهد ولا بالبيت فإن القوت مضغ لم ين فيها
الخلقة وشهدوا أن فيها ضوء خفيه يدل على أنها خلفه
أدمن كونه ولداً والله أعلم

باب ثبوت النسب قوله
ومن قال إن تزوجت فلانة فمطلق فتزوجها فولدت
لسته أشهر من يوم تزوجها فهو ولد وعليه المهر أما
النسب فلا لها فراشه وإن جات به لا قبل من ستة أشهر
من حين تزوجها لا يثبت نسبه لسبق العلوق على الكا
إلا أن يدعيه وكذا إن جات به لا أكثر من ستة أشهر لا الم

تتقرر بقيام الولد في بطنها لاحتمال جدوده من غير ذلك وإذا جاز
به لاقل منها من وقت الطلاق ولست من وقت النكاح معناه
قيامه في بطنها وقت الطلاق فجعل منه احتمالا لثبوت
النسب واحتمالا طائفة والتصور بان ما تزوجها وهو
مخالطها فوافق الا نزال النكاح ومن المشايخ من قال لا يحتاج
الى هذا التكليف وقيام الفراش كاف ولا يعتبر مكان الدخول
كما لو كان بينهما مسيره سنه فجات بولده لست اشهرت
نسبه عندنا قلد التصور فيه شرط ولها الوجات
امراة الصغرى بولده لا ثبت نسبه منه وفي حق الغاية الامكان
موجود وكرامات الاوليا حق بان يكون صاحب خطوه وفي
البدائع لا ثبت نسبه عند زفر وهو قول محمد الاول وقد
رجع عنه واما وجوب المهر كما فلا ندم لما ثبت نسب
ولها منه جعل واطيا حكما وهو اقوى من الخلوة وثبت نسب
ولها المطلقة الرجعية لسنتين في اكثر وفي قاضي خان وان
حالت المدق ما لم تقر بانقضاء عدتها لاحتمال العلوق النكاح
او العدة لكنها ان جاز به لاقل من سنتين بان منه
واسدرا العلوق الى بعد الاوقات وهو النكاح قبل الطلاق
وان كان الاصل في الجواهر انصافها الى اقرب الاوقات وهو
ما بعد الطلاق كيلا ثبت الرجعة بالشك والاحتمال مقتضى
عدتها بوضعه لان الطلاق وقع عليها وهي حامل وان جاز به
لاكثر من سنتين او لتمام سنيين من وقت الطلاق ثبت نسبه

لوجود الوطى في عده الرجعية ويكون وطيه رجعه ولا
يجعل الوطى من غيره بالشبهة او بالنكاح الفاسد لان
وطيها حرام فيها فلا يجعل عليه والمبتوتة ثبت نسب لولدها
اذا جاز به لاقل من سنتين من وقت الطلاق لانه يحتمل
ان يكون قايما وقت الطلاق فلا ينفق بوزال الفراش والمبتوتة
مخاطبة فيه وان جاز به لتمام سنتين من وقت الفرق لم يثبت
نسبه لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لان وطيها
حرام الا ان يدعى لانه الترمه وليس له نسب معروف
يجعل على انه وطى في العدة بشبهة وفي البدائع في اشتراط
تصدق الامروايتان وفي البدائع واليابع اذا لم يثبت
نسبه اذا جاز به لاكثر من سنتين يحكم بانقضاء عدتها
قبل السنتين لست اشهر عند ابي حنيفة ومحمد وهو راوية
بشرقي ابو يوسف ذكرها في المبسوط حتى كان عليها ان ترد
نفقه سنه اشهر وقال ابو يوسف ينقض عدتها بالوضع
ولا يلزمها ان ترد شيئا في شرح النكاح وجه قولها ان
الولد حصل من غيره لان الطاهر ان يكون من نكاح صحيح
دون الرابا والوطى بالشبهة واقل مدع حمل الغرسة
اشهر فرد بعد سنه اشهر لحكمنا بانقضاء عدتها من ذلك
الوقت فيكون قد احدث ما لا يستحقه لانها لست بمعنة
منه و ابو يوسف هي باقية في العدة ولهذا لا تزوج بعمره
قبل وضعه فكانها وطيت بشبهة والمبتوتة لو جاز بولدت

احدها لاقل سنتين والاخر لاكثر من سنتين ثبتت نسبهما عند
ابو حنيفة والى يوسف واعتبر ذلك بمن باع جاريدته فحلت بولدها
احدها لاقل من ستة اشهر والاخر لاكثر فادعاهم البايع ثبت
نسبهما وفاق مولا ثبتت نسبهما لان الماني من علوق حادث
بعد الابانه فسدع الاول لانها ثومان قلت هذا هو
الصواب وليس ولد الجارية بطن لان الولد الماني يجوز ان
يكون حدث على ملك البايع قبل سبعة خلاف الولد الثاني في
المبتوتة ذكر المسئلة المرسلة وفي النيبا مع لودج راسه
لاقل الفصل الباقي لاكثر لا يلزمه حتى يخرج نصف بدنه لاقل
او يخرج من قبل الرجلين اكثر البدن لاقل والباقي مكررا ذكر محمد
وفي شرح التكملة حزوج امه ودخل بها ثم طلقها وادعاه
ملزمه ولزمها لاقل من ستة اشهر ولا يلزمه ان حات به لسته
اشهر فصاعدا لانه ولد النكاح في الاول وفي الثاني مضاف الى
ملك البعير لان وطبها جلال لا يلزمه الا بالردعوي كانت
الطقة باينه او رجعيه وان طلقها ثنتين ثبتت نسبته الى
سنتين لان وطبها لا يحل بملك البعير فكان الولد من النكاح
وفي المرسلة غاب عن امراته عشر سنين وهي بكر اذيب
فتزوجت فحلت باولادهم للاول عند ابو حنيفة وهي مما انفرد
به وروى الشيخ عبد الكريم عنه انه من الثاني كما قول الجماعة
ولو كان الاول حاضرا فمهم من الاول وبه اجمع ابو حنيفة
وفي النيبا مع عند ابو حنيفة من الاول وعند ابو يوسف ان

لاكثر

حات به لاقل من ستة اشهر من الاول ولاكثر من الثاني وعند
محمد ان حات به لستين اقل من الاول والاكثر من الثاني حبه
قوله الولد للنكاح والفرار وهو صاحبها والتصور موجود
بان يكون صاحب خطوه وذلك جائز وكرامات الاول ايجز
وابو حنيفة من امها ولوزوج ابنه الصغير امته فحلت بولده
فادعاه المولى ثبتت نسبته منه لا تصور ان يكون من امه
والتصور في النسب شرط والمبتوتة لو تزوجت فولدت
لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة اشهر
من وقت نكاح الثاني فالولد الاول وان ولدت لاكثر من
من طلاق الاول ولسته اشهر من نكاح الثاني فالولد الثاني
وقد عرف قوله وان كانت المبتوتة صغيره جامع
مثلا فحلت بولده لسته اشهر لم يلزمه حتى ياتي به لاقل
من سبعة اشهر عند ابو حنيفة ومحمد وزفر وفاق ابو يوسف
ثبتت الى سنتين لانها لم تقربا نقضا عدتها نصارت كالتي
وقوله جامع مثلا مستدرك لان حملها دليل على انها
جامع مثلا وحاصله انها كما بانقضا عدتها بعض ثلثه
اشهر التي هي مدد عن الصغير وجعلوه كاتقاربا بانقضا
عدتها وبل اول فال الاقار يحتمل الكذب وان كان الطلاق
رجعيا فكذلك عدتها وعند ثبتت الى سبعة وعشرين شهرا
فانه يجعل اطيبا في اخر الاشهر الثلثة فاق به لاكثر مدد الحمل
وان كانت الصغيرة ادعت الحمل الحي فالحجاب فيها وفي الكبير

سواء لانه يحكم سلوغها بذلك وفي المبسوط ان حات به لاقل
من سبعة وعشرين شهرا ثبتت عنده وان حات به لاكثر
ثبتت النسب منه وقال الفقيه ابو الليث لوزني
بامراه حات بولد لسته اشهر فصا عدا ثبتت نسبه ولاقل
لا ثبت الا ان يدعيه ولا يقول انه من الزنا وان قال هو
هو مني من الزنا لم ثبت وفي السد ايج النسب لا ثبت قبل
الدخول الا اذا حات به لاقل من ستة اشهر من ونب الطلاق
والموت في عنها زوجها ثبتت نسب ولدها بين الوفاة وبين سنين
وقال زفران حات به بعد انقضاء عد الوفاة لسته
اشهر لا ثبتت نسبه واعتد باقرارها بانقضاء عدتها لان
مضي الشهر دليل متعين لانقضاء عدتها ولان لا نقضا
عدتها جهة اخرى وهي وضع الحمل بخلاف الصغير فانها ليست
بحاله قبل البلوغ والاصل عدمه وفي النيسابيع لو اعترفت
الموتى عنها زوجها بربعة اشهر وعشرين واعترفت بانقضاء
عدتها ثم حات بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الاعتراف
ثبتت نسبه ولاكثر لا ثبت وفي المبسوط ان حات الموتى عنها
زوجها بولد لاقل من سنتين فان اقرت بانقضاء عدتها بعض
اربعة اشهر وعشرين حات به لسته اشهر فصا عدا لم ثبت
نسبه من الزوج لانه من علق جادث بعد اقرارها وحمل كلامها
على الصحة واجب وان ادعت حملا وولدت قبل سنين من موت
زوجها ثبتت نسبه وكذا ان لم تدع حملا ولم تقر بانقضاء عدتها

ثبت قبل السنتين وهي مسئلة الكتاب وفيها خلاف زفر
كما تقدم وعند اذ حات به تمام عشر اشهر وعشر ايام من
حين موت زوجها لا ثبتت منه وانما ثبتت منه لاقل وفي
قاضي خان والمربعاني الايسة لو اقرت بانقضاء عدتها ثم حات
بولد لاقل من سنتين ثبتت نسب ولدها والصغير لو طلق
بعد الدخول ثم ولدت بعد ما اقرت بانقضاء عدتها بعد
ثلاثة اشهر لسته اشهر فصا عدا لا ثبتت نسبه منه ولاقل
ثبت والرجوع والباين فيه سواء والفرق ان الايسة لما
ولدت تبين انها لم تكن ايسة بل كانت من ذوات الاقرا
والصغير اذا ولدت لم تبين انها لم تكن من ذوات الاشهر
لان الحمل والحيض طريان عليها فلم يبطل اقرارها واذا اعتر
المعتد بانقضاء عدتها ثم حات بولد لاقل من ستة اشهر
من وقت الاقرار ثبتت نسبه لانه ظهر كذبها بتبين
اقرارها قلدت شرطه ان لا يكون من اقرارها وبين محي
الولد ستمتان لم يكون الولد من وقت الطلاق لاقل من سنين
والطلاق من وقت الاقرار لا يستقيم فلوانها اقرت بعد
عشرين شهرا من وقت طلاقها بانقضاء عدتها ثم حات بولد
لاقل من ستة اشهر يوم من وقت الاقرار لا ثبتت نسبه
ولا يظهر كذبها ولا بد ان يكون لاقل من سنتين من وقت الفرقة
بالطلاق او الموت وان حات به لسته اشهر فصا عدا لم ثبت
نسبه لاننا لم نشق بطلان اقرارها لاحتمال الحدوث بعاد

قال وهذا اللفظ باطلاً قد تناول كل معتد قلت
قد ذكرت ان الآية اذا اقرت بانقضاء عدتها ثم جات بولده
لاقل من سنتين ثبت نسب ولدها فلم تناول كل معتد
امراه تزوجت فجاءت بولد وتصادف انه لشهر واحد لم يثبت
نسبه فان قامت البينة انها جات به لسنة ثبت
النسب قال وهذا الجواب صحيح ان اقام الولد بينه بعد
ما كبر فان قامت البينة في حال صغره اختلفوا في الاقبل
ونصب القاضي خصماً عن الصغير وقيل سمع البينة من غير
دعوى ولا خصم وجعلوا النسب من باب الجسبه فروع
صبي يد امراه قال رجل هذا ابني منك من كراج وقالت هو منك
من الزنا لم يثبت نسبته فان صدقته بعد ذلك ثبت نسبته منه
قوله واذا ولدت المعتد ولذا لم يثبت نسب
ولدها منه الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان
يكون هناك جليل ظاهراً واعتراف من قبل الزوج فثبت نسبه
منه بغير شهادته بل بقولها انها ولدت وكوفاً له ولذنه
غير هذا لم يقبل منه هذا قول ابي حنيفة وقال لا يثبت في الجميع
بشهادة امرأة واحدة وهي القابلة او غيرها وهو قول ابن جبريل
وفي ملتي الحجاز لا يقبل شهادة القابلة بالولادة الا بموید
وهو قيام الزاشر او اعتراف المطلق بالجيل او ظهوره عند اخصيه
قلت عند وجود واحد من هذه المويديات لا يحتاج
الى شهادة القابلة عند بل يثبت الوضع بقول الوالد والنسب

ثبت بالاقرار وظهور الجبل وقيام الفراش وغدها لا يثبت
شهادة امرأة واحدة في الكل يشهد بولادتها وان علق طلقها
بولادتها بعد اعترافه بالجيل او ظهوره فقالت ولدت حكم
بولادتها وبوقوع الطلاق بدون شهادة القابلة عن غيرها
لا بد من شهادة القابلة وفي قاضي خان المنكوجة لو جات بولد
فقال الزوج لم تلديه فشهدت قابلة على الولادة ثبت نسبته
عندنا وعند الشافعي بشرط اربع شهود عدول وعند ابن
ابي ليلى ومالك بشرط شهادة امرأتين وعند زفر لا يثبت
بشهادة النساء ذكره قاضي خان وعند ابو يوسف ومحمد بشرط
الحرية ولغة الشهادة ولا بشرط الذكوره والعدد هكذا
في المبسوط وفي المحيط لا بشرط العدد كما ذكره النظر
الى العورة ذكره في غيوب النساء قال مشايخ خراسان بشرط
لفظة الشهادة لانها موجبة حقاً على غيره وقال مشايخ
العراق لا بشرط قياساً على العدد وهل يقبل شهادة رجل
واحد قبل يقبل ولا يفسق كما لو شهد رجلان او رجل وامرأتان
ولا يكون حال الرجل دون حال المرأة وصل لا يقبل لعدم
الضرورة ولا في حنيفة رضي الله عنه ان العدة تنقض باقرارها
بوضع الحمل والمنقضي ايل عمر قائم عند الاقرار فثبت الحاجة
الى اثبات النسب الى حجة ابتداء بشرط كمالها بخلاف
المسائل الثلاث فان الحمل الطاهر ينفي الى الولادة قطعا فكان
اعترافه به اعترافاً بالولادة والنسب ثابت حال قيام الكراج

للمزومه الطروف كل يوم الوارد والدية فلا ~~يكره~~ لانه لا يسبيل لما جفد من اية
الحال كما يدفع للاجرام الاباسى ابن السبيل وفي الماين ايضا ابن السبيل هو الخائف في مصر
فقد طع به او الحاج واحالا نصرا طاهله ولم يحيا بطلبه وفي جوامع الفقه العربي
الذي ليس فيه شيء وان كان له مال به ضله دون على الناس فلا يملك اخذها
لغنيته او لعدم البينة ولا عنيان او انما جيله يحمل له اجده او قوله في الخصاب وهو
في مكان لا يملك فيه وفي الماين هو العزيم الذي ليس به شيء ليس في السبيل طاهله
او عصبه بل المراد به شيء لا يملكه لرجوعه الى وطنه بوجهه في هذه المسئلة ان
السبيل له مال يملكه في حبسته ولا يملكه الى وطنه لا يجوز دفع الزكاة اليه ولا يحل
الذخيرة فيه ما لم يرد عليه من عمل حامل ولا يسير جمع محقق وفي حديثه لا كل شيء
ابن السبيل اذا كان جدي جمع الى ماله وطور تصدق غيره بغير امره فقلعه وقضى به
لم يكن واسر جوزه فلا ~~اذا كان~~ في ماله الفقيه يشترط ان يجوز في الاخراج الا ان
كانه كالمساكين عا ما عرف في الماين وفي الذخيرة والواحد اذا لم يملكه فقلعه
انما يجوز له ان لا يملكه اذا دفعه الى الخاص في قلعه فقلعه فقلعه من اهل القبايلي
في جوامع الفقه ذكر فيها ايضا ان من عليه دية اذا كان مسورا فقلعه كما يجوز اخذ
الصدقة فقلعه وشبهه في الماين وفي اللوا في النعام نوعان احدهما من سبي سفر والثاني في الغزاة
الغنائمة سفر الطاعة دون العصبية وفي المباح حراما فاذا نفع له بدين السفر
او العز ولا يملكه بدينه عندنا وبدينه لا من سبي السفر لا يعطى بل يحضر للمعاملة
الابطال الشيخ ابو بكر الرازي يقول من يجمع جواز الدفع الى من يجمع سبي السفر فيما تقدم
وسايم ما احل ابن السبيل لا يلزم دفعه بدينه ولا الصدقة فقلعه اذا كان مستحقا في
فاسيته الفقير والسكنى واستغنا بعد الحاد وكذا العائز وعزوها وهو قول مالك
خلافا للشافعي ~~ولا~~ كما في جواز الزكاة مولا لان يدفعها الى كل واحد من وله
ان يصدق بها صحتها او يصدق بها قول عمر بن الخطاب بن جابر بن طلبة عبد الله بن عباس
وحديثه بن الجار ورواه ابن جابر بن عبد بن جابر والحسن بن علي بن الحسن بن عيسى
وعمر بن عبد العزيز بن ابي العلاء وعطاء بن رباح واليه ذهب كل توريك واليه في
ظاهر الرواية وابو ثور وابو صيد عن القمي انك انك لا كبريا عتد في غير هذا

٢٦٩
فهم عليه وان كان فقلعه من غير الحسنة واحد وكذا السافعي يصر في جميع الصدقات
كالزكاة وصدقة الفطر ونحوها الى ما يشاءه اصناف ويكون من كل صنف
ملته الى العاقلين عليها فانه يجوز ان يكون القام واحد فان فرق ذلك به بنسبه
او بوجبه سقطة نصيبا لما عمل في غير القبايلي عا سبعة اصناف واحد وعشرين
تقسما او جدها حتى يترك واحد منهم من نصيبه وهو قول عصبية ودأود
الظاهر في قول المزني ما وجد من الماين سبي يصر في نفس الزكاة من غير القبايلي
من يملكه واخيه ووالاه من يصر في نفس القبايلي ملته من الفقهاء الغالبين
واحد من الرواية في الخلية وكذا عن جماعة منهم وجوز السبي ان يصر في مال
واحدوا تسعين الصنف واليه اصبح من الماين لا يملكه لا يملكه باسحقاقهم واما
فيه من الجمع بين صاحب سبيل لا يملكه عا سبيل فقوله وفي الاثر الخ لا يحسن
الزكاة ولا يجوز من يملكه ولا يحسن بالبركة ومعاودة ولا يملكه تعالى وتدين العمل
لان ما اخذ احدهم من المسائل من الفقهاء وابن السبيل يقدم على الفقير في وطنه
واذا استوى الحاجة فلو لا الاثر ولا يحسن من عين وكان عمر بن الخطاب اهل مكة
ويصل العسايل الذين يملكها الحورية لا الفقرة والصدق فقلعه ان يترك ساقية الاسلام
والغنائمة اهل الديار اذ حطت بدينه الا ان يوصل من جاز بدينه عزم لما في عايم
من المصالح وفي جوامع الفقه الذي يسبيل الحادوا بكل سوا او حرمها الصدقة
عليه ما لم يعمل انه يصر فيها في حبسه للسباغ الى الله انا في جميع الصلاة لله
دار العمل والتمسك بدينه بواو الشرب ولا على انه يملكه من مسيرك بدينه هذا
لفظ السبي ان يملكه المذهب وقوله على ان يملكه من مسيرك بدينه هذا
قال البرقي لا يسبيل الله صلواته في قوم فاذا جعل في الاقطار من الصدقة فقلعه
ان الله لم يرض في قسمة الصدقات بدينه من ولا مال مقدم حتى يوفي قسما بنفسه
ثم جازيها بدينه اجزا ثم كان كذا من احدهم الا ان اعطى كذا من الصدقة فقلعه
والخبر في عا او جوده وفي ابن جابر الظاهر في الخلف في غير ابراهيم الفقيه
انه لا يجوز ان يصر في بعض من نصيبه ان يكون اموال الناس لو كان الله والبركة
قوله تعالى ولا تحموها وتوئوها الفقهاء في غيرهم يجمعونه ان يملكه الفقهاء

ربعه بن ابو عبد الرحمن وقال ابو عبيد ليس لا قصاه وقت
توقف عليه وفي شرح ابن يوسف المدونه عن الليث بن سعد
عن ابن عجلان ان امراته وضعت ولدا في اربع سنين وضعت
له اخرى في سبع سنين وسيل ابو عمران عن بقال ان ما كان اقام
في بطن امه سنين قال ذكره الواقدي احد عنه ابن قتيبه
وعن ابن القيس اذا جات بولد لثلاث سنين او اربع او خمس
لمزمه عند ملك وهو راى وقال ملك مرع الحقه الى سبع
سنين انكر ملك حديث جميله بنت سعد عن عائشه
لا يزيد المراه على السنين وقال ملك من جارتها امرأه
محمد بن عجلان تحمل اربع سنين قبل ان تلد وقال الشافعي في
محمد بن عجلان في بطن امه اربع سنين وامراه عجلان حملت ثلاث
بطون كل واحد اربع سنين وزعموا انه لم يوجد لا كرم من سنين
وهو شهاده على النفي المحض وهو باطل ومن يحيط علمه في جميع
الارض من مسلمها وكفارها ان امرأه ما لم تلد لا كرم من اربع
سنين وانما الرجوع في ذلك الى الاثر الذي ذكرناه وقد ذكر
الليث ان امرأه ابن عجلان وضعت له ولدا في سبع سنين كما
ذكر ابن يوسف في شرح المدونه فطما ذكره وكل جواب
لهم عما زاد على اربع سنين فهو جواب لنا عما زاد على سنين ولا
ثبت ما حكوه من احكايات بالملامح ومن تروى امه
نظفها ثم اشترها الى اخرها وقد قدمناها فلا نعيدها
قوله ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد

فهو مني فشهدت على الولادة امرأه في ام ولده والولد له
باعتزافه وولادتها ست بشهادة القابله بالاجماع اي
باتفاق اصحابنا وهو قول ابن حنبل هذا اذا ولده لا قتل
من ستة اشهر فان جات به لسته اشهر او اكثر لا ثبت
نسبه لاحتمال جدوده ومن قال للام هو ابني ثم ماتت
فجات ام اللام وقالت انا امرأته في امرأته وهو ابنه برأيه
وفي المواد رجعل هذا جواب الاستحسان في القياس ان
ترثه المراه لان النسب قد يكون بالنكاح الفاسد والوطي
بالشبهه كما ثبت بالنكاح الصحيح ووجه الاستحسان
ان المسله مفوضه فيما اذا كانت معوفه بالجريه وتكونها
ام اللام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك اذا الوطي بالنكاح
الفاسد والشبهه حرام ولو لم يعلم انها جنت فقالت الورثه
انت ام ولد فلا ميراث لها لان الجريه الثابتة بالدارجته تدفع
الرق لا لاثبات الارث واستحقاقه كما لم يقود بجعل جاني
حق دفع ارث ماله حتى لا يرثه احد من ورثته ولم يجعلها بالنسبه
الى ارث مال من مات من ورثته حتى لا يرث احد منهم
باب الولد من احق به وقوله
واذا وقعت الفرقة بين الزوجين يعني والولد صغير فالام احق به
قال ابو بكر بن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم
على ان الام احق بالطفل بعد الفرقة ما لم ينكح لما روى عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو عن العاصي ان امرأه جات الى

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا
كَانَ يَطْلِي لِي وَعَمًا وَحَجَرِي لَهُ جَوَازٌ ثَدِي لَهُ سِقًا وَزَعَمَ ابْنُوهُ أَنَّهُ
نَزَعَهُ مِنِّي فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَا لَمْ يَنْجُرْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
وَمِنْ لُظْمَةٍ وَإِنْ أَبَاهُ طَلَفَنِي أَوْ حَسِلَ الْكَلَامُ فِي مَعْرِفَةِ عَمْرٍوسَ عَنِ
عَنْ أَبِيهِ عَزَّاجِدٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَعَمْرٍوسَ شُعَيْبُ بْنُ مَجْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَمْرٍوسَ الْعَاصِ فَإِنْ أَرَادَ بِجَدِّهِ مَجْرًا كَانَ الْحَدِيثُ مَرْسُلاً وَإِنْ أَرَادَ
بِهِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ مُتَصَلًّا فَإِذَا أُطْلِقَ اجْتَمَلَ الْأَرْسَالُ وَالْإِصْقَالُ
وَعَمْرٍوسَ شُعَيْبُ وَمَجْرُ ثَقَاتٍ وَهُوَ مَرْسَلٌ صَحِيحٌ إِنْ أَرَادَ بِجَدِّهِ مَجْرًا
وَشُعَيْبُ ثَبِتَ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِيهِ مَجْرٍ وَجَدَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍوسَ
وَهَاهُنَا نَصٌّ عَلَى جَدِّ عَبْدِ اللَّهِ فَكَانَ مُتَصَلًّا وَالْجَوَابُ كِبَرُ الْحَاجِّ
بَيْتٍ يَتَخَذُ مِنَ الْوَبَرِ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَقَدْ رَوَاهُ رَسُولُ اللَّهِ
أَنَّهُ قَالَ هِيَ ابْنَةُ بُولِي مَا لَمْ يَتَرُوجْ وَرَوَى أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
فِي مُصَنَّفِهِ أَنَّ عَمْرٍوسَ الْخَطَّابَ طَلَّقَ حَمِيلَةَ بَيْتَ عَاصِمٍ بَنِي ثَابِتٍ
الْأَفْلَحِ فَتَزَوَّجَتْ فَخَازَ عَمْرٍوسَ عَاصِمًا فَادْرَكَهُ السُّمُوسُ ابْنُهُ
إِلَى عَامِ الْأَضَارِيدِ وَهِيَ أَمَّ حَمِيلَةَ فَخَازَتْهُ فَتَرَافَعَا إِلَى ابْنِ بَكْرِ
الْصَدِّقِ وَهِيَ مُتَشَبِّهَةٌ أَنْ يَقَالَ لِعَمْرٍوسَ مِنْهَا وَبَيْنَ ابْنَيْهَا فَخَازَتْهُ
وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي الْأَشْرَافِ وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ بَكْرِ الصَّدِّقِ
أَنَّهُ حَكَّمَ عَلَى عَمْرٍوسَ الْخَطَّابِ وَقَضَى بِعَاصِمٍ لَأُمِّهِ عَاصِمٍ وَقَالَ حَمْرِي
وَرَحِمَا وَمَسَهَا وَرَوَى مَسْحَهَا وَمِنْ كِتَابِ أَصْحَابِنَا وَرَبْعًا خَرَلَهُ
مَنْكَ وَمِنْ مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ هِيَ عَطْفٌ وَالْطِفْ وَارْتِ
وَاحِا وَارْحَمَ وَرَوَاهُ سَعِيدٌ مِنْ مَنُصُّورٍ أَيْضًا وَلَاحِ الْأَمَّ اسْتَقَى عَلَى

الْوَلَدِ وَاقْدَرُ عَلَى الْحَضَانَةِ عَادَةً مُشْتَرَعَةً كَانَ الدَّفْعُ إِلَيْهَا أَنْظَرُ
لِلْوَلَدِ وَالشَّهَدُ الْمَذْكُورُ قَضَا إِلَى بَكْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَضَمَ الشَّيْخُ
وَنَحْوَهَا هُوَ عَسَلُ الْخَلَاءِ شَمْعُهُ وَنَفَقَتُهُ عَلَى الْأَبِ أَوْ أَلَمْ يَكُنْ
لِلصَّغِيرَةِ مَالٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي النِّفَقَاتِ وَلَا لِحَبِ الْأُمِّ الْحَاصَةِ
عَلَى الْحَضَانَةِ وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ حَسَلٍ وَمَلَكَ
رَوَاهُ وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْسَى وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَابْنُ ثَوْرٍ وَمَلَكَ
فِي رَوَايَةٍ تَجِبُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ الْأَيَّ
وَالْمُرَادُ بِالْأَمْرِ وَهُوَ لِلْجُوبِ وَالْمَشْهُورُ عَنْ مَلَكَ لَا تَجِبُ
الشَّرِيفَةُ الَّتِي لَمْ يَجْرُ عَادَةً مِثْلَهَا بِالْإِرْضَاعِ لَوْلَا مَا وَانْ كَانَتْ
تَرْضَعُ أَجْمَرَتْ فَإِنْ لَمْ يُوَحَّدْ غَيْرُهَا أَوْ لَمْ يَأْخُذْ بِغَيْرِهَا أَجْمَرَتْ
بِالْخِلَافِ وَلَيْسَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَإِنْ تَعَاسَرَ ثُمَّ فَسَّرَ تَضَعُ
أُخْرَى إِذَا اختلفَا فَقَدْ تَعَاسَرَ وَلَا مَالَهَا عَسَى تَعَجَّرَ عَنْ ذَلِكَ فَلَا
عَجُوزَ الزَّامِ بِهَا بِهِ وَلَاحِ الزَّامُ أَمَا إِنْ يَكُونُ لِحَقِّ الزَّوْجِ أَوْ لِحَقِّهَا
لَا وَجْهَ لِلْأَوَّلِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَجْبَارَهَا عَلَى الرِّضَاعِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِهَا
وَلَا يَمْلِكُ أَجْبَارَهَا عَلَى ضَمْنِهِ عَنِ الرِّضَاعِ وَلَا لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ لِحَقِّ
الْوَلَدِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَّا سَقَطَ بَعْدَ الْفَرْقَةِ وَلَا وَجِبَ عَلَيْهِ
كُلْفَةُ الْحَضَانَةِ وَلَا لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ لَهَا لِأَنَّ مَا لَا نَسَبَ الْأَجَابِ
عِنْدَ الْأَنْفَادِ لَا يُوَرِّثُ عِنْدَ الْأَنْفَادِ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ وَالْأَيُّ مَحْمُولَةٌ
عَلَى خَالَةِ الْأَتَقِ وَقَدْ عَدِمَ الْقَاسِرُ وَلَاحِ الْأَمْرُ لَا اسْتِحْبَابَ
يَقَالَ حَضَنَتِ الْمَرْأَةَ وَلَوْ هِيَ إِذَا رَضِعَتْ فِي حَضْنِهَا أَجْبَنَ حَضَانَهُ
قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمَّا يَكُنْ أَمَّا يَكُنْ أَمَّا يَكُنْ أَمَّا يَكُنْ أَمَّا يَكُنْ أَمَّا يَكُنْ

متروجه بعد محرم او كانت فيه فام الام وان بعدت وهو قول
الجمهور وعن ابن حنبل ان ام الاب مقدمه على ام الام وهو ضعيف
لان ام الام تدل على الام وهي مقدمه على الكل احضانه وام الاب
تدل على الاب ولاحق له فيها ولا من الولايه تستفاد من جهة
الامهات وهي منهن فان لم يكن فام الاب اولى من الاخوات
باعتبار الامومه فان لم يكن جدهن فالاخوات اولى من العات والحالة
فالاخت لاب وام ثم الاخت لام ثم الاخت لاب وعند زفر الاخت
لام تشارك الاخت لاب وام لانه لاحق للاب قلنا صح للجمهور
وان لم يصح ثلثه مستقلة الا ترى ان الاخ لاب وام يقدم على الاخ
لاب وان لم يكن لام مدخل للعضوبه وعند ايضا الجده من
قبل الاب موخر عن الاخوات وفي رواية الخالة اولى من الاخت
لاب وذكر في الجامع الصغير والاسيما في الجده من قبل الاب
ثم الخالة وفي رواية كتاب الطلاق الخالة اولى من الاخت لاب
لانها ام وهكذا ذكر النطاوي والاول رواية كتاب النكاح فلما
كان في تقدم الخالة على الاخت لاب روايتان ثبت ان الاخت لاب
وام والاخت لام اولى من الخالة في الروايات كلها وما ذكر هنا
اراد به تاخير الخالة عن الجده ولم يرد به الترتيب قال
في المحيط هذا هو الصحيح وبسبب الاخت لاب وام اولام اولى
من الخالة ولم يذكر بسبب الاخت لاب وينبغي ان يكون الخالة اولى
منها لانها ابعد من الاخت لاب وفيها روايتان فكان فيها اتفاق
هو الصحيح وقيل تقدم اولاد الاخت لاب على الخالة روايتان ايضا

وفي

ثم الخالة لاب وام ثم لام ثم لاب والخالة اولى من بنت الاخ لاب
لانها تدل على ابه الذكر والخالة تدل على ابه الام وبسبب الاخ
اولى من العمه ثم العمه لاب وام ثم لام ثم لاب ومن كانت قرابتها
من قبل الام اولى من كانت قرابتها من قبل الاب لان الام في الأصل
في الحضانه والخالة اولى العات ترجع لقرابة الام وبسات
الاخ اولى من العات والعمه اولى من بنت الخالة والاخ لام اولى
من الخال هكذا في قاضي خان وفي المحيط وبنت العم والعمه وبنت
الخالة والخالة لاحق لمن في الحضانه لعدم المحرمه وفي
المبداء لاحق للرجال من قبل الام في الحضانه ولا سلم اليهن
الا بطلبهن بخلاف الاب عند اسفها الصغيره فانه محرم على
التسليم وفي المنصور بن العم اولى بالذكر والخالة اولى لاني وكل
ذكر من قبل الام لاحق لهم في الولد مع العصبه الا الخال مع ابن
العم فنظر في النساء الى مكان من قبل الام وفي الرجال الى مكان
من قبل الاب ودرج الصغير الى مولى العتاقة والصغير لا
وفي الجواهر اولى النسوة الام ثم ام الام ثم جده الام لانها
ثم الخالة واختلف في حالة الخالة قال في كتاب محرم ثم خاله
الحالة ثم الجده لاب ثم جده الاب ثم الاخت ثم العمه ثم بنت الاخ
وفي التتبع في تقدمه خاله الخالة على الجده لاب نظر قلت
بل النظر في تقدمه الخالة على الجده لاب وعندنا تقدم الجده لاب
على ما تقدم وهو الجدي للسنة فعبه قال ابن حنبل حديثه قول
ملك ان الخالة ام للثب عن البر ابن عازب ان علي بن الخطاب و

صبار و زید من حارثه فخاصموا في بنت حمزة فقال علي انا الحق
بها هي ابنة عمي وذلك زید بن حارثه بنت اخي وقال جعفر بنت
عمرو حارثه عمدي فتضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم لحالها
وقال الخاله عمه الام متفق عليه ويروي الخاله ام ولدنا
في الحديث ام الاب صاحب فرض وارثه كالام وليست الخاله
كذلك فانها من ذوات الارحام والحديث يدل على ان الخاله حق في
الحمل ولا يراد في ذلك وانما النزاع في تقديمها على ام الاب
في الحديث لا يدل عليه ولا ولاذ الخاله خلاف ام الاب والوراثه
والولاد لهما ترجيح في الحضانه ولا منها لو كانت أمًا أو غيرتها
لشاركت الام ومالك اول يارك لهذا الحديث لانها اذا كانت
متركة الام ولو في الحمل ينبغي ان يكون ولدته في الحمل ولا يتولاه
واما ذلك زید بن حارثه هي بنت اخي لانه عليه السلام كان
الغني منه وبين حمزة وفي المغني والحضانه لام ابى الام لانها تدرك
بالام وهي لا حضانه له ولا لمن يربيه وهي حرة فاسد بدخول
الدخول بين اثنين في المنهاج بعدم بعد الام وام الام وان قلت
ان الام امها بها المديونيات فاما ثم ام ابى الام ثم ام ابى
الحمد كذلك والقدم يقدم للاخوات والخالات واخلاف
عليه بن يقدم اخت على خاله وحاله على بنت اخ واخت وسباح
واخت على عمه واخت من ابوين على اجدتها من اجدتها والاصح
تقدم اخت لاب على اخت لام وخاله ولو عهد لام عندها لاب وقيل
تقدم الاخف لاب وام والاخت للام والخاله على الاخف لاب وهو

اخي

الاظهر والاخت للام مقدمه على الاخف لاب عندنا وهو قول
المرزقي وابن شريح من المشافعيه وطاه قول الشافعي ان الاخف
لاب مقدم عليها وهو قول ابن حنبل واعتراه نقوه الميراث
ولنا انها تدرك بالام فتقدمت على المدينيه بالاب كما قدمت
ام الام على ام الاب ولان هذا الحق لقراه الام ثم لقراه الاب
قال ابن شريح ولهذا تقدم الخاله على الاخف لاب واعتبار
بالارت فاسد فان الام باخذ السدس مع الاخف وهي باخذ
المسكين اذا كانا لا يوسن اولاد والحضانه للام وام الام باخذ
السدس مع الاخف باخذ النصف والحضانه للام دون الاخف
ولم يعتبروا نقوه الميراث وامهات حد الاب بعدم من على الاخوات
ولا ميراث لهن والحضانه ثبت للعمات ولا ميراث والحاله من
الام تقدم على الخاله من الاب عندنا وعند الشافعي وابن حنبل
بالعكس وكذا حاله الام وهي احصاء الام يقدم على خاله الاب
وهي اخت ام الاب عندنا خلافا لهم وفي المغني قال احمد اذا عمت
الام وامها بها كانت الحضانه للاب ثم لامها ثم ثم للحديث
امهات الحد ثم لجد الاب ثم لامها ثم ولا يسقط للاخوات الا اذا
ادرس الابا والامهات وان علوا وفي التبصر ليس لبنات العوات
ولا لبنات الخالات ولا لبنات العمات شيء من الحضانه والوصي
مقدم على جميع الرطال بعد ان العلم المولى الاعلى ثم الاستفاد للحضانه
في تقدم الاخف على الحد وجه ولو تركت الام الحضانه اسلمت الى
الاب في وجه وفي الثاني الى ام الام وهو اصح فتسوله وكل

من تزوجت من هؤلاء سقط حقها إلا الجدة إذا كان زوجها الجدة
وفيه خلاف الحسن المصري وفي رواية هنا عن ابن حنبل أن الصغير
ما حرم الأب والصغير لا يأخذها حتى يبلغ سبعا قال ابن
المنذر ارجع على هذا كل من أحفظ عنه إلا الحسن يعلق ابن حنبل
حديث بنت عمر المتقدم فانه عليه السلام دفعها إلى خالتها
وكانت متزوجة بغير محرم منها فإذا لم يمسح الزوج من الاستحوا
ابتداء فاولا لا يمنعها ولحم سورمار واما من قوله عليه السلام
للمراه انت احق حتى تنكحى فقالوا كان جعفر من اهل الحضانه ولان
الزوج اذا كان يعطيه نزا ونظر اليه شزا فلا يكون الدفع نظرا
بخلاف الجدة فانه اب وسفقه وافق وكذا كل زوج هو زوج محرم
من الصغير لقيام السفقه وانما ينزع من ندها اذا تزوجت بغير محرم
اذا ارتدت او خيف على الصبي ومن تزوجت منهن على الوجه المذكور
وسقط حقها يعود اذا ارتفعت الزوجية بالبينونه وبه قال
الشافعي وابن حنبل وعند مالك لا يعود وقيل يعود ذكر في الجوامع
ولفظه لا يرجع حقها وقيل يرجع وهل الحضانه حق الولد او الوالد
روايتان لنا ان المانع اذا زال والسبب فيم يعود الحق كالصغير
والجنون والنفس والرق على قول من جعله مانعا وكذا الناشئ سقط
نكته بالمشور فاذا عادت عادت نفقتها والرجعي مانع حتى تنقض
عدها عند لانها زوجه وبه قال المزني قالوا لا قسم لها ولا شغل
عليها يمنع من تربيته الصغير لكن هذا يبطل المكاح قبل الدخول
فان الزوج لا قسم لها ولا شغل عليها للزوج وهو منزل للحضانه

فان لم يكن للصبي امراه من اهله فاختصم فيه الرجال فاهم به اقربهم
تقصيبا واولى العصبات الاب ثم الجد وان علام الاخ الشقيق
ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم لاب ثم العم لاب
وام ثم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم لاب ولا سلم الا لابي لابن العم
وكذا يربى درجه درجه وبعد البلوغ ان اجتمع رايه وعقله وهو
مامون خلي سبيله يذهب حيث شا والا يرضه الى نفسه ويؤديه
وسفقه ولا نفقه له عليه والاثني ان كانت بكر اما مأمونه على
نفسها لا على سبيلها لان رغبات الناس بكثرة فيها وان كانت بها
ذكر لك خلي سبيلها نزل حيث شئت والاعمام والاخوه اذا لم يكونوا
مامونين عليها وعلى مالها لا سلم اليهم ونصب القاضي امينه عدله
فيسلمها اليها الا ان يكون المراه قد اجمع عقلها ورأيه ودخلت
في السن فانها نزل حيث اجمت وان كانت بكر افلوك كانت للاحوة
والاعمام في درجه واحد فأكبرهم صلاحا وورعا واولا السنوا
في ذلك فأكبرهم سنا واولا الام والجد ام الام وام الاب احق بالام
حتى ياكل وجده ويشرب وجده ويلبس وجده ويستغني وجده وفي
الجامع الصغير حتى يستغني فياكل وجده ويشرب وجده ويلبس
وجده ولم يذكر الاستسحاق وكذا قاضي سبيلها لم يذكره وشرط
في السيد الكبير وغيره وفي المسنوط وروى اودن رشيد الاستسحاق
ايضا وقد عذر على الاكل والشرب واللبس وجده ولا يمتد الى
الاستسحاق ومنهم من جعل ذلك تفسير للاستسحاق ثم تكلوا في
المراد من الاستسحاق قيل هو عام الطهاره وهو ان يظهر بالمار غير

فضعف هذا الحديث والرواية الثانية التي هي من لاجل الزكاة ما يحصل به ثمانية الاثبات
حتى لو كان محضا جاحدا له اهل هذه وانما انصبها وهو قول السامعي ورواية عن ابي عبد الله
من ان النصارى لا يكرهون به غير اهلها اذ فيه وهو قول ابن شيراز وهو في رواية اخرى عن ابي
القاسم بن ابي جعفر من ان النصارى ضعيف اذ انما بطاها حجة ولم يرد به شيء
والنصارى انما بطاها بطريق اخر اذ لا بد من اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
وهو ان يقول فيها انما هو من اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
فقد اختلف في اهل البيت وكان في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
وصاته العليا قالوا ان من اهل البيت من هو عليه السوال وفيه الخط والحقفة
وعبرها وقد قلناه ورواية في صحيح ابن شيراز عن ابي عبد الله في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يصح من اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
عليه ابو عبيدة روى احمد وابو داود في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
ولثانته قيل ان اياه من وجد على اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
الذي ذكره في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
وكوزها من اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
من الزيادة في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
الحسين بن عبد الله بن شيراز عن ابي عبد الله في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
واحمد في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
محمول في رواية اخرى من قوله عن جند البصرة في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
نفسه في رواية اخرى من قوله في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
عليه ما فعل وسئل عن اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
الصحيح في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
ولا يكرهون في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
العزيز وفيه في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
هذا الذي في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
فانما في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت

لم يجر عادته بالنسبة الى اهل الزكاة ولو استعملها بها وترك للنسب وترجمته التبع
حالة الزكاة وانما هو على ما في العبادات وترك للنسب في اهل الزكاة لانما هو على ما في العبادات
ذو النوازي ولسنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
رواه الحافظ في بعض الطائفة في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
شرح البخاري في بعض الطائفة في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
وتروى في بعض الطائفة في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
دور الباقين من اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
اسم الفقيه من اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
فيها لم يزلوا في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
ولا استقامت اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
من رسول الله من عنده ما يكتف من اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
تظير قوله عليه من يستحق دفعه اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
وما اعطى اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
عليه من قوله ابو داود وابن حنبل في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
سئل اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
ولان النور الذي لا مال له والذي لا مال له في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
لاشئله واما الحق في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
به على اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
اذا كان اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
على السبب في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
سئل عن اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
يخص به اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
في منها هذا الحق في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
والزمانة في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت
والاحقر في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت في اهل البيت

اعتق شقصةً للبي عبدك وحاشا له والحدث في صحيح مسلم وقد
ثبت حكمه في الأمانة بهذا النص بالإجماع عند من يقول بالقياس ومن
لا يقول به ولم يفرق بين العبد والأمانة وقال في اعتنا في العبد
مصلحة عظيمة له لا يوجد في اعتنا في الأمانة لأنه نكته من الأكساب
للمال والتصرفات النافعة له وهو قادر على ذلك بخلاف اعتنا في الأمانة
فإنها إذا صار تخرج عن نفعها وكسوتها التي كان مالكها
يقوم بها ولم يبد أحد تلك الفروق الفاسدة التي ذكرها ابن
قدامة بل في تسليم الصبي بعد البلوغ سبع سنين إلى الأب الصليح
لأنه يؤدبه ويثقفه ويخلق عنده ما خلق الرجال وفي اختياره
فساد حاله على ما ذكرنا قبل هذا وهو الوجه الثالث والوجه
الرابع أن أحد من المتقدمين نقله وهو أحد قولنا في المختار
في الأصول أنه خرق للإجماع فلا يقبل وإذا مرض أحد الأبوين منع
الصغير من عيادته وحضوره عند موته سواء في ذلك الذكر
والأنثى وإن مرض عبد الأب فالأب أحق بتمريضه في ماله وإذا أراد
أحدهما السفر عر سفر نقله وأقامه فالولد يكون عند المقيم منها
حتى يعود من سفره وفي حديث عبد الحميد بن جعفر رواية
أخرى أن ابن أسلم واب أمه أن أسلم لما كان له صغير لم يبلغ
فاجلس النبي عليه السلام الأب هاهنا والأم هاهنا خير وقال
الأم هاهنا فذهب إلى أمه أخرجه النسائي وعنه أبو هريرة رضي الله
عنه قال جاءت أمه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله إن وجهي هذا يريد أن يذهب يا بني وقد سقاني من

١١٤
بر عنيته وقد نفعتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
استئنها عليه فقال زوجها إنحائي ولدي فقال عليه السلام
هذا أبوك وهذه أمك تحذرينك منهن شيئا فاضرب يد أمه
فانطلقت به أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه
قال الترمذي حديث حسن صحيح وعنيته واجرة الاعصاب
والعقب وإحاطت بتأزني في حق منه ولا حاجة لهم فيه جوابه
من أربعة أوجه أولها أمرها بالاستئناء عليه وهو مترك
بالإجماع بيننا وبينهم وبأسها لم تذكر فيه طلاق وقولها إن
زوجي دليل قيام النكاح بينهما وثالثها اليس فيه ذكر سبع سنين
وهم بشرطون للتخيير سبع سنين بل الحال يقتضي أن يكون
عمره أقل من ذلك لأن مثل هذا يستعمل في أوائل الأسابيع
في سن أربع أو خمس وتأويل المنذري هذا في كلام استغنى عن كفايته
بعيد ورابعها أن بر عنيته كانت بالمدرسة ولا كمل الصغير
أن يستقي منها فهو محمول على البالغ وعندنا البالغ خبير ولأن
ابن السبع لا قول له بعدم عليه ولا يعرف المصلحة لنفسه ولا
لغيره ولا بخار إلا الدعة واللعب ومن نكته من سهواته
مؤدي ذلك إلى فساده وفي التبصر ولأنه غير رشيد ولا
اعتبار لقول غير الرشيد عندهم وعن غيرها تدفع إلى الأب
إذا بلغت حد الشهوة ليحقق الحاجة إلى صيانتها والأب قادر على
صيانتها والمرأة تتخذه ومن سوى الأم والجد أحق بها حتى
تبلغ حد التثبي وفي الجامع الصغير حتى تستغنى عنها لا بها لا

تقدر على استخدامها ولهذا لا يوجرها للخير منه وبعد ذلك يقع
استخدامها عالمنا وهي ليست من اهل استخدامها بخلاف الام والجد
ولان حقها اكر ومن سواها لا يلحق بها في الزيادة وفي الغلام
فيل لو اهدى الى الاشياء الاربعه تعتبر حاله ولا تعتبر المدة
قوله قال والامه اذا اعتقب مولاهما وام الولد
اذا اعتقت كالجزء في ولدها وفي الاسبيحاني الامه والمدس
اعتقها سيدها ولها ولد من غير فلا حصانه لها فيه ومالك
سدد بفعل فيه ما يشاء فيجعل المذكور في الكتاب على الولد الجز
وفي التبصير اختلفت المالكيه في ام الولد اذا اعتقت مع اقامه
على ثبوت حصانه الامه وهكذا في الجواهر وليس لها قبل العتق
جزء في الولد وهو قول عطاء والثوري والشافعي وابن حنبل وعند
مالك الحصانه ثابتة للرفيق قلنا ما عا جرتان عن الحصانه
لاشتغالها بخدمه سيدها فلا نظر للصغير في تسليمها لغيره
لا ينتفع به الصغير وقد قالوا لا حصانه لام الولد بعد عتقها
فكيف ثبت للرفيق ما لا يثبت للجزء وضعف هذا من والذميه
اجتزأ بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان او عتق ان يالف الكفر
وهو قول مالك في المشهور عنه وتمنع ان يخرجه كحر او لم يخرجه وان
خفف ضمت الى ناس من المسلمين وهو قول ابن القسيم والى ثور وعند
الشافعي وابن حنبل وسوار والعنبري لا حصانه لها وهو رواية ابن
وهب عن مالك قلنا انها جزء قادن على الحصانه وما فيه من
اجتعال الضرر برتفع بما ذكرناه وعدم الخيار للغلام والجاريه ذكرناه

فلا يغيره مسله واذا اراد الاب ان يسافر بولده سفر
اقامه في من الحصانه فليست له ذلك ذكره في النكاح هذا ما ذهبنا
وعند الايمه الثالثه له ذلك وظلم الجاحضه الوالد بابطال حقها
في الحصانه والاضرار بالطفل الضعيف وتعرض الطفل والطفله
على الهلاك بالسفر الطويل وعسى ان يكون من غايه الى غايه وهو
محض اضرار بها فكان حراما وكفى تسويع ذلك وبطل الحق للام
للأم في الحصانه وبفرض بينهما وبين قرة عينها ومنع فوادها ولا
ترك ولدها ابد افقع بسبب ذلك في الولد والنكاح لا يراهان
من كتاب ولا سنه ولا قول صاحب ولا قياس صحيح ولا فاسد
والرجال اغلظ كيدا واكثر احملا للضمير والضرر والنساق
افيدوا وقل صرا على المشايدي كانت رعايه جانبها اولى لولم
يكن صاحب الجزء كيف تقدم على ابطال حقها في الحصانه بالصد
ولان يجوز نقلها في من الحصانه فيجوز باب العدوان لان
مستقر العاده كراهه الاب موته الحصانه والفرق المرتب عليه
ولو عشرين سنه عندهم اما عنده ملك حتى يزوج ويخالف الزوج
ولا يعبر عنه حصانه اما عند الشافعي بخلافه وقد عتق الام
فتقدم على النكاح بالولد عتادا او فرار من لزوم كلفه الحصانه وكبر
ممن لا يكون عنده تقوى يمتنى موت ولد حتى يتخلص من الفرض كان
ذلك سببا ظاهر السفر والعيب من ملك فانما يراه يقول اسد
الذرايع فصل واذا ارادت المطلقة ان تخرج بولدها
من المصر فليست لها ذلك الا ان تخرج به الى وطنها وقد كان الرجوع

فيه لانه قد التزم المقام فيه عرفا وكذا شرعا قال عليه السلام
من تأمل ببلد فهو منهم ويوجد في بعض النسخ وهذا يصير الجرح
ذميا وليس يصحح وانما الجرح المستأنه لو تزوجت ذميا او
مسلميا بصير ذميا وهذا اللام خاصة والجرم وغيرها ليس لها ان
يخرج به بغير اذن الاب ولو ارادت الخروج به الى مصر وغيرها
وقد كان الزوج فيها اسارا في الكتاب الى انه ليس لها ذلك وهو
رواية كتاب الطلاق من الاصل هكذا ذكر القاضي خان فشرط العقد
فيه وان يكون مصرها قال وهو الصحيح في الكتاب وهذا هو الذي
في الجامع الصغير ان لها ذلك لان العقد متى وقع في مكان يوجب احكامه
فيه كما اوجب البيع تسليم البيع في مكانه وامسك الاولاد من احكامه
وجه الاول ان الزوج في دار الغرب لا يكون التزاما لا لاقامة
فيه عاده فالجاصل انه لا بد من الامر من جميعا على رواية كتاب
الطلاق الوطن ووجود العقد فيه وهذا اكله اذا كان من المصر
تفاوت اما اذا تناقرا بحيث تمكن الوالدان بطالع الولد وببيت
في بيته فلا يمنع من الخروج اليه وكذا الجواب في القرينة واراد
بالكتاب الاصل هكذا ذكر الكردي وفي الاسبيعي ان كونه
تزوجت بالكوفة ثم نقلها الى الشام فولدت له اولاد فيه وقعت
القرينة بينهما وانقضت عدتها فلها ان تنقل اولادها الى الكوفة لانه
لم يرض بغيره اولادها والزواج قد رضى المقام بالكوفة كما مر ولو تزوج
الكوفية بالشام ثم نقلها الى البصرة فارادت ان تنقل اولادها الى الكوفة
فليس لها ذلك لانه لم يوصد بالكوفة لا العقد ولا الولادة قال

الكردي هذا باتفاق الروايات ولا الى الشام ايضا وعن ابن
لهذا ذلك لوجود ولادة الاولاد فيه وكذا ذكر الطحاوي واعتبرا
وجود الاولاد فيه لا غير ولو ارادت ان تنقل اولادها الى دار
الحرب فليس لها ذلك وان كان العقد في دار الحرب اذا كان زوجها
مسلم او ذميا وان كانا حريين فلها ذلك ولو انتقلت من قرية
المصر فلها ذلك لنظر الصبي حيث تخلق باخلاق اهل المديون
اهل السواد والريف وفي عكسه ضربا بالصبي لا يتخلق باخلاق
الريف واهل السواد وفي الاسبيعي ان لو ارادت الانتقال من
المصر الى القرية وكان العقد وقع فيها فلها ذلك وذكر القائل
في الفتاوى انه ليس لها ان تنقله من مصر الى قرية حال وذكر
ايضا ان لها ان تنقله الى بعض نواحي مصر وان كان الاب لا يمكنه
الرجوع من ريارته الى بلده في يومه قبل الليل وفي المشتري ذكر
ابن سامة عن ابن يوسف في رجل تزوج امرأة بالبصرة وولدت له
اولاد ثم اخرجهم الى الكوفة فطلعتها فاحصمته في اولادها وارادت
ردهم عليها قال ان كان اخرجهم باذنها فليس عليه ان يحسن
اليها فقال لها اذهبي اليهم فاحصمهم وان كان اخرجهم اليها بغيرها
فعليه ان يحسن اليها فروع ذكرها المصنف في امره
جات بصبي وقالت هذا ابن بنتي وقد ماتت فاعطى بعه وقال
امه لم تمت وهي في منزلي واراد اخذ منها لم يكن له ذلك حتى يعلم
القاضي امه فحسبها فاحصم منها لانه اقرها بالخضانه حيث
اعترف انها جنت فان جازا امره وقال هذا ابنك وهي امه وقالت

ابنتي ماتت فاقول للزوج لان الفراش لها فكان الولد لها فان
احضر الاب امره وقال هي ام ابني وقالت للجد ليست امه بل
امه مني قد ماتت وقالت التي احضرها الرجل ما انا امه وقد
كذب الرجل ولكن امره قال اب اولي واحد منها علل الخفاف
ما به لما قال هذا ابني من عند المراه بعد ان كبروا بها جده له
فكان ينكر احبتها وهي قد ارب له بالحوى في جوامع الفقه يصدق
في انها لا زوج لها وانه طلقها اذا كان غير معروف وردي ان
اولاد العات على التمس المتقدم وقيل ان اولاد العات الخالات
منه لهن والمكاتبه ان ولدت قبل الكفاه فلا حق لها كالم الولد المبرره
وان ولدت بعد الكفاه كانت اوليه له خوله في كتابتها ولو قال
الاب هو ابن بنت سنين وقالت ابن سبع سنين ان كان اكل جده
وشرب جده ولمس جده ويستنجي جده دفع اليه والا فلا وان
ادعى عليها انها تزوجت وانكرت فاقول قولها وان قال وطلقني
وعاد حتى ان لم تعين الزوج فاقول قولها وان عتبت لا تقبل قولها
في طلاقه وان كان الاب معترفا قال العه انا اري بغير اجر والام
طلبت اجر فالعه اولي هو الصحيح باب النفقة
وهي مستققة من النفوق الذي هو الهلاك يقال نفقت الدراهم نفق
نفوقا اي ماتت ونفقت السلعه نفقا فالنفق اي راجت ونفقت
الدراهم والزاد نفق نفقا اي نفدت وانفق القوم اي نفقت نفقتهم
وانفق الرجل اي افتقر وذهب ماله وانفقت الدراهم من النفقة
ورجل متفارق كبير النفقة كخضاب قلت لكن لم يصح نفقت

١١٥
المال وهو من الثلاثي والنفقة ايضا مثال الخبز والسوا فيها
ايضا وقيل كل ملجأ مما فوه نوز وعينه فان قال علمني الخرج
والذهب مثل نفق ونفرو ونفس ونفخ ونفد ونفغ وغير
ذلك فـ قوله النفقة واجبه للزوجه على زوجها مسيله
كانت او كما فرغ اذا سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوها
وسكاتها وهذا اجماع الامارون عن عامر الشعبي انه قال اما راي
اجدا اجبر على نفقة احد ذكره عنه ابن حزم في المحلى والاصل وجوب
نفقة الزوجات قول الله سبحانه قد علمنا ما فرضنا عليهم في
ازواجهم الايه وقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعده وقوله تعالى
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وعن جابر بن عبد الله
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبته في حجة الوداع
فقال اتقوا الله في النساء فان عن عنكم اخذتموهن بامانه
الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن الا لا يوطئن
فرشكم احدانكم هو نه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح
ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواه مسلم وابوداود
وعن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم دينار النفقة في سبيل الله ودينار النفقة في رقبه ودينار
تصدقت به على مسكين ودينار النفقة على اهلك اعظم اجرا
الذي انفقته على اهلك رواه مسلم واجهرو عن جابر بن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الرجل ابدى بنفسك فصدقت عليها فان
فضل شيء فلاهلك فان فضل عن اهلك شيء فخلد في قرايتك فان

فضل عن ذي قرابتك شيء هكذا رواه مسلم وأبو داود
وابن حنبل وعن معوية بن خديرة القشيري قال أتيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما تقول؟ فسأنا قال
أطعموهن مما تأكلون وأكسوهن مما تكتسبن ولا تضربوهن ولا
تقبحوهن رواه أبو داود وعن عائشة أن هند بنت عتبة قالت
يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني
وولري إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال خذي ما يترك عليك
وذلك بالمعروف رواه الجماعة إلا الترمذي وعن أبي هريرة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير الصدقة ما كان منها
عن ظهر غنى اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول قبل
من أعول يا رسول الله قال امرأتك ممن تعول يقول اطعمني إلا
فارقني حارسك يقول اطعمني واستعطني ولكن يقول إلى من
تركني رواه أحمد والدارقطني قال ابن تيمية بأسناد صحيح
وخرجه الشيخان من طريق آخر وجعلوا الزيادة المفسومة
من قول أبي هريرة قالوا يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله
قال لا هذا من كس أو بهريرة رواه البخاري وفي المحلى
من كس عمرو بن هريرة وأخبار أبو هريرة عن المرأة وعن الغياث
وقوله في حديث معوية بن خديرة أطعموهن مما تأكلون وأكسوهن
مما تكتسبن أخرجه عليه السلام مخرج القالب وكانت اطعمهم
متساوية في القالب وكذا أكسوتهم ذكره ابن شداد في أحكامه
وزاد الماوردي في الحاوي في حديث هند قال هل علي فية

شيء فقال لأحدى ما يكفيني وولرك ولمست من الزيادة
في الحديث ولم يذكر أنها كانت تأخذ بالمعروف ولو قالت ذلك
لم تعد بالمعروف ولأن النفقة جزء الاجتناب المستفوية اصله
القاضي والوالي العامل في الصدقات والوصي والمقضي والمضار
إذا سافر مال المضاربة والمقاتلة إذا قاموا بجنايته المسلم
في دفع عدهم بحسب كفايتهم في مال المسلم وفي الذهب
إذا طلقت نفقتها وهي في بيت أبيها بحسب عليه لأن النفقة
حقها والنفقة حقه فإذا ترك حقه لا يسقط حقها وذكر
محر في الأصل أن المريضة والريفا إذا طلقت النفقة قبل تسليم
نفسها فرض لها النفقة ولم يحك خلافا وقال بعض المتأخرين
من أئمة بلخ لا يسقط النفقة حتى يرفق إلى منزل الزوج وليس
الفتوى عليه وفي جمع البحرين بحسب نفقتها وكسوتها وسكاتها
بمسلم نفسها في منزل زوجها وهو رواية عن ابن يوسف وأخبار
الغدوري في المبسوط ذكر الأول **سوله** واعتبر
ذلك حالها جميعا قال شارح المختصر رحمه الله هذا الخيار
الحصاف وعليه الفتوى وفي البدائع قال للبصائر غير حالها
فما إن كانت تأكل في بيت أبيها خير الشعيرة تطعم عذرها
البر والحم الشاه إذا كان زوجها يأكل خير الجوارى ولحم الحجل
والدجاج والحلوا وقال الكرخي يعتبر حاله قال صاحب
البدائع هو الصحيح لقوله تعالى لیسق ذو سعة من سعته قال
وهذا نص في الباب وذكر الحصاف في أوطاف المراه إذا

الدنيا التي خطبه والمستخرج عندهم لا يكون محققا ولا حسنا ولو كان منقطعا لا يضر
 عنده وهو قول النجاشي اهل العلم لا يسي الحسن فانه جليل القدر لا يوسله الا هذا وقد
 اخبره وروى ابن عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه في مكة الفطير نصف صاع
 من حنظل او صاع من تمر واه الدار فطين من زواية سمان من موسى العقيق لا يسد
 الدخري روي اهل العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل في القسط الخباري
 وسلم ذلك في مسند اهل البيت عن علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صاع من بر او صاع من تمر واه الدار فطين ولو طوى الدساى فوض رسول الله صلى
 الفطير على الصفة فلكم ولكم العبد والذوق والذوق نصف صاع من بر او صاع من تمر
 او صاع من الحسن فلكم على اكل ادا وسع الله عليه فاه وسعوا اعطوا صاعا من
 بر ويصعد البر وجهن والنظر يد عليه فاه اخذتني في قمارا لاهان به الغضام
 عمن التمر والشعر نصف صاع ومن الحنطة نصف ذاك والخرق نصف صاع
 كابل من الحنطة نصف صاع فلكم بعد ذلك الحنطة بمثلها من التمر والسبع فلكم
 النضر على الخلالا كما بعد ذلك العطر صاعا من التمر والشعر لايكون من الحنطة
 نصف ذاك ونصف الخلالا في كبر ان في الزبدية في البحر والقفار العن من من رسول
 نصف العن من التمر والشعر فلكم على اكل ذلك الفاكهة من كلاله الجاهل
 وكان العن من التمر لو كان صاعا لما فادع علي بن الحنفيا الراشد وعنه عن
 رسول الله صلى الله عليه واله اوهام المساكين وروى في نسخة ذلك ولا فادع علي بن الحنفيا
 فيه وصاعا من ما ذكرناه من الاجازة البنية الدار صاعا في ذلك ولا فادع علي بن الحنفيا
 وساد ذلك الباعين وروى الخفاف من اهل العلم الذين ذكرناه في اول الفصل وقيل الراوي
 سبوا والحنيفة وهو قوله او صاع من بر واه الخمر وهو قوله عن علي بن ابي طالب
 حرم واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 ابن عبد الله وعيسى بن ابي طالب واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 فلا فادع علي بن الحنفيا ورواه الحسن بن علي بن فضال في الزبدية في البحر
 فلو اقول في الصاع من البر واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 هاهنا في الزبدية في البحر واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين

ولا ذلك لكونه من حنظل او صاع من تمر واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 لانه روي في البقرة والبقرة والبقرة والبقرة والبقرة والبقرة والبقرة والبقرة
 وكله لكونه من حنظل او صاع من تمر واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 ولا فادع علي بن الحنفيا ورواه الحسن بن علي بن فضال في الزبدية في البحر
 ولم يذكر عن غيرها انما فاه عليه واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 والدخري واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 سبعة في الحنطة واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 النضر على الخلالا كما بعد ذلك العطر صاعا من التمر والشعر لايكون من الحنطة
 او اقلها من عاين باب البر واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 حرم من الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة
 هونيه وليس من الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة
 ذكر من الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة
 وهذا كله من الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة
 ولا فادع علي بن الحنفيا ورواه الحسن بن علي بن فضال في الزبدية في البحر
 الدار واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة في كل الحنطة
 لكونه من حنظل او صاع من تمر واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 والدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 الذي هو قوام الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 واي دواى صولة الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 بعض بوايد الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 لا ياكل الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين
 قيل لا يجزئ لانه لا يجزئ في العن واه الدار فطين واه الدار فطين واه الدار فطين

حال المراه وليس كما قال بل المعتبر حالها احوال الزوج
كقول الشافعي ولا اعتبار بحال المراه وجدها ثم قال النفقة
مقدرة بالكفايه ويختلف باختلاف من يجب له النفقه وهو
قول ابن حنيفه ومالك قلت وينبغي ان يقول واعتبار
من يجب عليه ايضا كما مذهبه وقال القاضي من الجنابه
مقدوره برطين من الخبز في كل يوم في حق الموسر والمعتد
بالكفارات وانما تختلف الموسر والمعتد في الجوده والصفه
واما في قدر الماكول وما يقوم به البنيه فلا تختلفان احاب
الاقل من الكفايه ترل المعروف واحاب الكفايه اتفاق المعروف
وقال الماوردي في الحاوي واولي الاصول اعسار احب
في النفقه الكفارات لانها طعام يقصده سد الجوعه
ويستقر في الذمه قال ثم وجدنا كبير الطعام المقدر في
الكفاره فدية الاذى وهي مدان لكل مستكين فجعلناه اصلا
لنفقه الموسرين فاجنناه نفقه لزوجته في اول كل يوم
ولانه اكثر ما يصاحبه الانسان عاده ووجدنا اقل الطعام
المقدر في الكفاره كاهن الوطي في شهر رمضان لكل
مسكين مد فجعلناه نفقه لزوجته المعتسر وهو اهل ما ينشأه
الانسان في الاغلب وجعلنا المتوسط مدا ونصف ادور نفقه
الموسر فوق نفقه المعتسر والمد ما به وثله وسبعون درهما
وثله درهم ذكر في المنهاج ويعتبر اليسار والاعسار بالكتب
في وجوب النفقه لا باصل المال وهو يحكم بحض وخلاف المعروف

بين الناس قال ويعتبر ذلك في الكفارات وسواها المقدار
فوق شعبها او فوق شعبها او مقصرا فان زاد على شعبها
كانت ملكا لها وان نقص ولم تقدر على التقنع به كان الزوج
بالخيار بين ان يتم لها شعبها وبين ان يكفها من الكفايه
فانها فعل فلا خيار لها فان لم تقدر على الاكتساب لكفاتها
صارت من اهل الصدقات ما حد بامكانياتها من الزكوات
والكفارات وهذا عجب ان الله سبحانه يقول قدر علينا
ما فرضنا عليهم في ازواجهم وما ملكت ايما ثم فقد اخبر
سبحانه انه فرض علينا ولم يفرض كفايتها من نفقتها على
اصحاب الكفارات والزكوات قال ويقدر لاهل الحجاز
بالتمر لانه قوتهم ولاهل الطائف بالشعير لانه غالب قوتهم
ولاهل اليمن بالذره ولاهل العراق بالبر ولاهل طبرستان
بالرز فتسحق نفقتها من ذلك ولا يعتبر الحب من البر
والشعير والذره دقيق ولا خبز لوجبه احدها ان ذلك
لا يصلح للاذخار والازدراع والثاني في ذمه الزوج
الدقيق والخبز قلنا ما المانع من ثبوت الدقيق والخبز
بالفرض في ذمته كالسلم فيها واعتبار الاذخار والازدراع
باطل لوجبه احدها ان الشرع لم يرد في النفقه بالحب
اصلا فطل دعوى الاذخار والازدراع فيها والثاني النفقه
بحب كفايه اليوم فلا معنى لدعوى العسر والبار ولا نه اذا
دفع المدا إليها يجب عليه ان يدفع إليها اجمعه حتى يصير نفقا

واجب خبز حتى يصير خبز الوقيم لها من يطحنه ويخبز فما
المانع من دفع الخبز ابتداء وانما هذا ظاهر به مجزئ بلا دليل
من كتاب اوسنة او قول صاحب عند من يقول به او قيا من
قال ولا يحب عليه الخبز ابتداء وان طلبه ولو اتفق على
القيمة ففي جوارها وجهان وفي المنهاج عليه ثلثها خبا
وكذا عليه طحنه وخبزه في الاصح ويجوز الاعتراض في الاصح
الا دقيقا وخزا على المذهب ولو اكلت معه سه طخت
نفقتها في الاصح قلت اذا لم يجز الاعتراض في البر
بالخبز كيف سقطت الحبت الواجب لكل ما لم يجز ان يكون غرضا
عنه ولم تكن حقه وفي المعنى لا ينظر قدامه اعتبار النفقة
بالكفان لا يصح لان الكفان لا يختلف باليسار والاعسار
ولا هي مقدره بالكفاية وحديث هذه الماسة نص على الكفاية
ولهذا لا يشترط الادام قلت هذا عندنا في خبز البر
دون الشعير وغيره قال صاحب المعنى واجاب الحب يحكم
والشرع ورد بالاتفاق مطلقا من غير قيد ولا تقدير في
ان رد الى العرف والعادة وذلك في الخبز والطعام والادام
دون الحب قال ابن قدامة لو دفع اليها دقيقا او سويقا
او خبزا او بعد لم يلزمها قبوله عند الشافعي قلت
ولو تراصيا على الدقيق والخبز لم يجز على المذهب كما ذكرنا وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه يفتقون على انفسهم
وارواهم واهلهم ما سبق لهم اكله دون الحب قال ولان

الحب يحتاج الى طحنه وخبزه فكل ذلك من مالها فلا يحصل
الكفاية بنفقة قل ذلك على الزوج في الاصح
ذكر النووي وقال الشيخ عمر الدين بن عبد السلام في
القواعد هلا قدر الشافعي نفقة الزوجات بالحاجة والكفاية
كنفقة الابوين والاولاد ولم قدرها بالامداد قال قلنا لما
كانت النفقة عوضا عن البضع قدرها لان الاصل في الاعراض
التقدير قل هذا قوله القديم وفي الجديد يجب ان
التكثير لا بالعقد وذكر الدليل بعد هذا على فساد القولين
عن قريب ان شاء الله تعالى والعجب منه كيف وجه الامداد على
القديم وليس مذهبنا للشافعي فانه قد غسل كنبه القديمة
واشهد على نفسه بالرجوع عنه وهكذا نقله اصحابه عنه منهم
امام الحرمين وقال تاج الدين عبد الرحمن المعروف بالفرج
من جعل القول القديم مذهبنا له فقد كذب عليه وصنف في
ذلك كتابا واستدل في القواعد على بطلان الامداد بقوله عليه
السلام الماسة لهند امراه ابني سفيان خذي من مال ابني سفيان
ما يكفيك ووليك بالمعروف ولم يكن هذا عارفا بكون المعروف
مدن من حق الغني ومدافى حق الفقير ومدافى حق المتوسط
قال وقد نص الله سبحانه على المعروف في الكسوة بقوله في
المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف قلت رزق المطلقات
وكسوتهن كل منهما مقيد بالمعروف في الآية قال والغالب
ان كل ما رزق في الشرع الى المعروف انه غير مقدر وانه مرجع فيه

الى ما عرف في الشرع او الى ما يتعارف الناس قال ولا فائدة
في التقدير بالجانب فان ما انضم اليه من مؤنه اصلاحه بمجرى المهر
اذ انضم الى المعلوم صار كله بمجرى ولا يلزم في السلف ولا في الخلف
ان اجدا انفق الحبس على زوجته مع مؤنه اصلاحه بل المهر هو مؤنه
الاتفاق بما يكون على جاري العادة والذي قاله الشافعي مؤد
الى ان يموت كل انسان ونفقة زوجته في ذمته لان المعاوضه عن
الحب الذي اوجب الشافعي ما يطعمه الرجل من الخبز والادوية وغيرها
لا يصح في الشرع فلا يكون عوضا ولو جاز ان يكون عوضا لم ينبر
ذمته من النفقة لانه لم يتعاقد عليه الزوجان وما بلغنا ان اجدا
من السلف اطعم زوجته على العادة ثم اوصى ان يوفى نفقها بما
من ماله ولا حكم بذلك جاكم على اخذ من الزوج بعد موته انتهى كلامه
في القواعد وقد تركوا قوله في جميع البلاد الاسلاميه في التقدير
بهرى فصح على الروس والاكابر في نفقات زوجاتهم وانما يعرض
الفراض على الامراء والجند بالدرهم ولا يرضى به الفتح امره السامع
ولا يعرف هذا في العالم الا من الكتب على قول حكايه قول الشافعي
وان امتنعت من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة لانه
منع حق فلا يحرم نفقتها وكذا بعد الدخول عند الحنفية وقد
تقدمت المسئلة في كتاب النكاح وله وان نشرت
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلته وفي المعنى وهو حاصر فان كان
غائبا لم بعد نفقتها حتى يعود وهو الاصح عند الشافعية
وسقوط النفقة بالشور قول الامه الاربعه واصحابهم الا

الحكم من المالكه ومن تابعه من المفاريد وفي الانوار قال
عبد الوهاب لان نفقة الناشر وعليه العراقيون من المالكه
قال ابو الوليد وهو الاظهر واختلفت المعاري بينها واوجبها
اكثرهم وقالوا هي في مقابله الاستباحه فلا يسقط منع الباح
كنفقه الا بقر على سيد وهو قول الشعبي وعمر بن عبد العزيز
ذكرها ابن زرقون من المالكه ود اود ولو امتنعت في منزل
الزوج من تكبته فلها النفقة عندنا وبه قال مالك لان
النفقة لاجل الاجتناس المستفيع به وهو قائم لانه يقدر على طيها
كرها او يحيله وفي المدونه لو كانت معه في منزله ومنفعة نفسها
فعليه النفقة وله الاجتناس الى الوصول اليها والاعادة ان الكفر
لا يوطأ الاكرها والتيب اسهل وعند الشافعي لان نفقة لها لانها
بمقابله التكنين عنده لا بمقابله البضع على الحد كنفقه العبد
المستترى فان الثمن مقابل بالرقبه والنفقة بحسب المالك
وقال اصحابنا نفقة الزوجه بمقابله الاجتناس المستفيع
وفي الانوار النفقة بمقابله استدامة الاستمتاع بها ولا
يجوز ان يكون بمقابله البضع لوجوه اربعة ما ان جمعت النفقة
في غاية الجباله والزمان الذي يجب فيه النفقة لا بعد العقد
وطعافلا يتصور جعلها عوضا عن البضع الا ترى انه لو تزوجها
على الف درهم وعلى مدين اكل يوم لا يصح التثمينه بل طافا وباتنا
انها تسقط بالشور كما تقدم ولو كان بمقابله البضع لم يسقط
به كالمهر وبالمثل لو كانت صغيره لا يوطأ مثلها لا يجب

النفقة مع وجوب المهر ولو كانت في مقابلة البضع لو جئت كل مهر
ورأيت ان النبي عليه السلام تزوج عاتكة ولم يدخل بها
سنتين وما انفق عليها حتى دخل بها ولو كان حقا واجبا عليه
لما تركه سنتين وفي الجساي بحسب التمكن والعقد شرط هذا
عند البغداديين وعند البصريين بالعكس ولا يجوز ان يكون بمقابلته
التمكين طردا أو عكسا فإنه قد يوجد التمكين ولا يحسب النفقة كالأنه
إذا ملكت من نفسها ليلة أو نهارا ولم ينو بها المولى من لا ولم
يسلمها إلى الزوج وقال له متى طفرت بها وطيتها وكذا أو سلمها
إليه ليل أو سلمها لها إذا ذكر في المنية أو كانت منتهى من النفقة
إلى منزل الزوج وبمكنه من وطئها في منزلها وحل للمنفقة والفرق
والمریضة مع عدم التمكين من استعماله الوطئ أو الخوق الضرر بها
بوطئها وفي الجساي إذا كان اجتماعها شدة ضررها منع
الزوج واحد بنفقة وذلك أما لضوئه جسدها أو لضيق
فرجها أو لعظم طقة وعظا ذكره فيمنع من وطئها لأنه ربما أفضا
وآذى إلى ثلبها وليس ذلك بعيب بوجوب الفسخ فإن ادعت العجز
عن احتامه وانكرت أن النساء الثقات إذا لم يكن عليه إلا عند
الإيلاج بنظر أربع من النساء إلى ذكره عند دخاله في أحد الوجهين
على اعتبار أنه شهادة وإن كانت الزوجة صغيرة لا يستمتع بها
فلا نفقة لها معناه لا يوطأ مثلها وفي الزخيرة لو سلمها
وهي صغيرة لا يصلح للمعا ولا يحسب نفقتها سواء كانت في بيت
الزوج أو في بيت أبيها لأن سبب وجوب النفقة الاحتباس المستفيع

به إذا انتفاع هو المطلوب والاحتباس وسيلة إليه وفي
الصغيرة لا نفقة لها وإن كانت كبيرة يجب وفي الأنوار أن الزوج
لم يبلغ أو كانت ممن لا يمكن وطئها فلا نفقة لها وفي الجواهر
وقيل يلزمه الدخول النفقة إذا بلغ الوطئ وإن لم يجتمعا وفي الجاوي
نصر الشافعي في كتاب النفقات وعشر النساء على أنه لا نفقة
للصغيرة واختاره المازني في قول يجب وإن كانت كبيرة والزوج
صغير قال المروزي يجب قول واحد أفتونا وإن كانا
صغيرين الأصح وجوبها وفي المنهاج الإطراء لا نفقة لصغير
وأما يجب الكبير على صغير وفي النسبة أصح القولين فيها أنها
لا يجب وفي المغني الصغير التي لا يمكن وطئها لا نفقة لها وعليه
الجمهور وعند الثوري يجب قل وهو قول أود الظاهر
وأصحابه ولو كانت في المنية ذكر في الخليل لا طلاق الزوجات
وفي الأشراف لو زوج الصغيرة كبيرة فلها النفقة واختاره
ابن المنذر وقال ملك لا نفقة لها وفي الزخيرة وجب
نفقة الكبير على الزوج وإن تعذر وطئها لعارض كالرتق
والقرن والجحير والمرض كان ذلك قبل العقد المدة أو
بعدها في بيت الزوج حتى الكبير في بيته مرضا بمنعه من
الجماع أو زنت إليه كذلك أو لم تترك إلا أنها غير ما نفقة
نفسها أو ما نفقة بحق محرم وهذا ظاهر الرواية لحصول
الانتفاع بالمرءعي والاستسكان وعن أبي يوسف في الرضا
والمریضة التي لا يمكن وطئها لا نفقة لها قبل العقد وإن اعتلت

اليه بغير رضا فله ردها الى اهله وان نقلها مع علم بذلك
 لا يرددها ولها النفقة للتسليم القاصر بخلاف الصغير التي
 لا تجامع لان المنفعة فيها فاسدة حتى لو كانت الصغير يصلح
 للخدمة والاستيناس فنقلها الى ماله فليس له ردها وسحق
 النفقة عند اني يوسف فاعتبر من نفقة الخدم والاستيناس
 على من الرواية وعن محمد في الرثاق لا يلزمه نفقة قبل نقل
 الزوج بنفسه كقول اني يوسف بخلاف ما لو مرضت في
 منزل الزوج فانه ليس له ان يحولها الى اهله بل ينفق عليها
 قال ابو يوسف الا ان يتناول مرضها فكون عمره الرثاق
 عند وفي كتاب الاقضية اذا تزوجها رثاق او مريضه فلها
 النفقة لان الرثاق قد جامع فيها دون الفرج وكذا المريض فيجب
 النفقة فعلى من العلة اذا كانت الصغير مشتهاه ويمكن
 جامعها فيما دون الفرج يجب نفقتها وقوله لانها عوض عن الملك
 عند هذا قوله القديم فدرج عنه وقوله ولا يجتمع العوضان
 عن معوض واحد غير لازم فانه لو تزوجها على الف درهم وعاد
 مرض يجوز ويكون الكل عوضا واحدا فكذلك ما من المستحق
 والمنافع من ذلك قد ذكرناه قبل هذا وزوجه المحبوب لو كانت
 صغيرة فلا نفقة لها حتى تجتمل الجماع وان كان الجماع لا يتأتى
 من المحبوب قوله واذا اجبست المراه في دين
 فلا نفقة لها لان فوات الاجتناس جازم جهتها بالمأطلة
 وان لم يكن منها بان كانت عاجزة فليس منه وكذا الوغص بها رجل

فارس

وذهب بها وعن اني يوسف ان لها النفقة والفتوى على
 الاول وفي الوجه يزسقط النفقة بفوات الاجتناس
 لا من الزوج على رواية الاصل والجامع والخصاف وهو الاصح
 وفي الزخبيره هو الصحيح وفي رواية اني يوسف لا
 واختارها ركن الاسلام ابو الحسن علي بن الحسين الشافعي
 وانما المستقط عند فوات الاجتناس من جهتها وفايته
 لو حبست ظلم او غصبها انسان لا يجب نفقتها على الاول
 ويجب على الثاني وفي البدر ايع قال في الجامع اذا حبست
 في دين فلا نفقة لها ولم يفصل فيها اذا كان حبسها قبل النقلة
 او بعدها وبينها لو كانت قاذرة على علبه في الحبس او لا ذكر
 الكرخي انها اذا حبست في دين قبل النقلة فان كانت بتدبير
 ان على منها وبينه في الحبس فلها النفقة وان كانت مجبوسة
 في موضع لا تقدر على الخلية فلا نفقة لها وهو نفسير ما
 اجله بغير رجه الله في الجامع ولو حبست بعد النقلة لم ينزل
 نفقتها وذكر القدوري ان ما ذكره الكرخي في الحبس مجبول
 على ما اذا كانت لا تقدر على رضاه اما اذا كانت تقدر فلم
 تنقص وصبرت على الحبس فلا نفقة لها وهذا كما انها حبست نفسها
 وفي ادب القاضي للخصاف ان الحبس من قبلها على ثلاثة اوجه
 اما ان تكون بشرت او حبست بحق او بغير حق فلا نفقة لها
 في الوجه الثالث اما اذا كان حبسها بغير حق بان لا تقدر على اذا
 دينها او حبست ظلم فلا يلزم لها من قبل الزوج وفيه خلاف

النفقة ولو اجرت مخ نفل بغير اذنه سقطت نفقتها وكذا
باده في الصحيح وقال القاضى لها النفقة وان اجرت
بالجح الواجب من الميقات فلها النفقة لانه منع بحق كالو
صامت رمضان ولو كان اجرامها قبل الميقات او قبل الوقت
فلا نفقة لها لانها فوت التمكن بشئ مستغنى عنه وفي الصوم
المنطوع بسقط نفقتها وعن ابى يوسف انها اذا سلمت ثم مرضت
جب نفقتها التحق التسليم التام ولو مرضت ثم سلمت لا يجب
لان التسليم لم يصح قالوا هذا حسن وفي لفظ المختص بالمشير
اليه وهو قوله ان مرضت في منزل الزوج وفي الجامع مرضت في
منزله اورفت اليه مريضه يجب استجسا ناك الارتق والقران
وقيا سالا كالصغير وخلاف ابى يوسف في المانته ولو منعت
نفسها لاستيفاء مهرها يجب وعن ابى يوسف لا يجب فعل العمل
اليه وكذا لو منعت نفسها بعد دخوله يجب عند ابى حنيفة وقد
مرت غير من ولو كان سلمها ابوها وهي مراهقة فوطيها الرج
فلا ب منعها اتفاقا لعدم صحة التسليم ذكره الشهيد ولا
يشترط في مكانته التوبة كالجموع واذا ابوا الامه حتى وجبت
نفقتها فله احدها وسقط لان التوبة اعاره لا لزوم فيها
قوله وبفرض على الزوج اذا كان مؤسرا نفقة
خادمها ايضا وهو قول الايمه الاربعه وفي الاسبيح والبنابيع
ان كان لها خادم متفرغ لخدمتها لم يسر له شغل غير خدمتها فرض
له النفقة المعروف وفي الذخيره ان لم يكن لها خادم لا تفرص

عليه نفقة خادم في طاهر الرواية عن اصحابنا الثلثه ولو ابى
الزوج ان ينفق على خادمها وحاشا لخادم من عند لم يقبل منه وعن
بعض مشايخنا ذلك كالوخدمها بنفسه ثم اختلف مشايخنا
في الخادم اي خادم هي منهم من قال هي مملوكها حتى لو كانت
جن او غير مملوكه لها لا يستحق النفقة ومنهم من قال كل
من يخدمها وان كان معسرا لم يفرض لها نفقة خادم وان كان لها
خادم في روايه الحسن عن ابى حنيفة وهي الاصح وعند محمد
نفقة خادمها اذا كان لها خادم وفي الانوار وعليه
اخدمها ان كانت لا تخدم نفسها لشرها وغنى زوجها وان
كانت من اهل الضعة فليس عليه خدمتها ولو قال انا دفع
اليها ولا اتفق على خادمها فله ان يترص هي الا خادمها فلها ذلك
ولزمه ان ينفق عليها وفي الجاوى نفقة خادمها ان كان مملوكا
لها دون نفقة زوجها لجعلها مملوكا على الموسط والمقر
وسواء فيه بين القادر والعاجز وفي المعنى ان كانت من ذوى
الاقارب يجب لها نفقة خادم واحد ولا يلزمه تملك الخادمتها
وان قالت انا اخدم نفقي وطلبت لرجل خادم لا يلزمه وان قال
الزوج انا اخدمك بنفسى لا يلزمها لانها تحتشه وفي ذلك غرضه
في حق كون زوجها خادما لها وفي وجه يجوز ولزمها الرضى
وعن الكتاب ما يدل على ان الثاني قولنا لانه قال لو تول ذلك
بنفسه كان كافيا ولا يفرض لكثر من خادم واحد وهذا قول
الجمهور منهم الايمه الاربعه ومحمد وقال ابو يوسف يفرص

خادمين اجدهما لمصالح داخل البيت والاخر لمصالح خارجه
وهو نظير الخلاف في الغازي اذا حضر الغزاه بافراس يسهم
لغير واحد عندهما وعند ابي يوسف لفرسين على ما ياتي في
السيرة ان شاء الله تعالى وفي فتاوى اهل سمرقند اذا كانت من
بنات الاشراف وذوي الاقدار ولها خادم كبير يحبر على نفقه
خادمين وعن ابي يوسف في رواية اخرى اذا كانت فايقة
في الغني والرخاء ولها خادم كثير وزفت اليه كذلك استحققت
نفقه الخدم كلها على زوجها وهي رواية هشام عن محمد بن ابي السباع
وعن ابي يوسف يفرض للفرطه في اليسار خدامها وان كثروا
واختار الطحاوي وان كانت الزوجه امة فلا نفقه لخادمها
ولو كان له اولاد لا مكفهم خادم واحد يفرض عليه لخادمه واكثر
خلاف الزوجه لحصول المقصود بخادم واحد وللخادم اذا لم يخدم
لا يستحق النفقه لانه ليس بخادم وفي الذخيرة كما يفرض
نفقه القاضي نفسه في بيت المال يفرض لخادمه ايضا كذا الزوجه
وقال ابو بكر بن المنذر في الاشراف ليس له وجوب نفقه
الخادم اصل يعتد عليه من غير محب قبوله فتفرض لخادم واحد
وهو اقل مما قيل فيه وعند الظاهرية لا يفرض لخادم ولو كانت
بيت السلطان ذكر في المجالس في الذخيرة يجب نفقه الامة
على زوجها جرا كان او عبدا او مكاتب او مدبرا اذا بواها مولاها
بما في ماله الزوج ولم يستخدمها لتفرض نفسها للقيام بمصالح
زوجها وكذا لو تزوجوا حرة وقد ثبت بيتا يفرض عليهم نفقتها

شرط التوبة في الجرح وهذا لا يكاد يصح والجرح لا يستحق احد
خدمته فينبغي ان يستحق النفقة اذا لم يمنع نفسها قلت
يحتمل ان يكون مستأجر لخدمة امرأه او طهر اعند احد ولو
كانت الامة تذهب الى المولى لبعض الاحيان وخدمته من غير
استخدامه فلها النفقة ولو استخدمها اهل المولى ومنعوها
من الرجوع فهو كما استخدمه لسقطت به نفقتها ولو تزوج العبد
بأذن المولى وفرض القاضي عليه بالنفقة تتعلق بالتمتع ضاع
فيها وان فداه المولى لم يسع فان اجتمعت من ماله مائة باع فيها
ايضا فان مات العبد سقطت النفقة ولا يطلب بها المولى كالعبد
الحاني اذا مات لان محل الاستيفاء قد فات بالموت وان قتل
انقضت النفقة الى قيمته قال القدر في هذا غير صحيح
بل يسقط بالموت لمعنى الصلة والقيمة انما تقوم مقامه في حوز
دين لا يسقط بالموت وفي السرايع ان مات العبد سقطت
نفقتها وكذا لو قتل باظمار الرواية وذكر الكرخي انها تسقط
الى قيمته لقيامها مقام العبد ووجه الظاهر ان بها معنى
العلة فاشبه الجرا اذا قتل خطأ لا يوجد النفقة من دينته
قال وكذا في المدبر والمكاتب تتعلق بربقتها وكسبه وفي
الذخيرة لا تتعلق بربقة المكاتب فان عجز ميع فيها وفي
الاشراف على العبد نفقه زوجته قال ابن المنذر اجمع كل
من يحفظ عنه من اهل العلم على ذلك كالايمه الاربعة واصحابهم
والعبد باع في النفقة عندنا وعند الشافعي لا باع ومنه الخيار

في الفقه وكذا عند الجرح لكن على سبيل وفي رواية في كسبه وفي
التبنيه وفي العبد غير المكتسب يجب في ذمه سبيل وقيل في
ذمته يؤخذ بها بعد عتقه وفي الامه لستبدها والزمه في النفقة
كالمسلمه وامرأة اكمل من مال زوجها زمانا ثم ظهر ان كان مستاقلا
ذلك فهو من نصيبها وهو قول الرعايه والى قلابه ومهر سبيل
والشافعي وقال الحسن والنفق هو لها بما جلت نفسها
عليه وهو بعد من النفقه اذا مال لورثته وهي لم تحبس نفسها
لهم واذا كان له عليها دين فقابل احسبوا نفقتها مما على عليها
وجب وقاصها به عند الكوفي ولا في ثور قولان احدهما لذلك
والثاني ان عليها مكرها حتى يحصل لها اليسار اذا كانت معومه
للامه واختان ابن المنذر وفي الزخبي له لزوج عبد امته
نفقتها عليه بواها بينا ام لا واذا فرض القاضي نفقتها فاخذ
نفقه اشهر ثم طهر النكاح فاسد رجع عليها بما اخذت وان
انفق عليها بغير فرض لم يرجع عليها بشئ هكذا ذكر الصدر الشهيد
في ادب القاضي وذكر في الحاوي في الفتاوى لو ان رجلا اتهم
بامراه فظهر بها جيل فزوجت منه فان لم يقر بان الجبل منه
فالنكاح فاسد عند ابن يوسف وعندهما صحيح يستحق النفقه
وذكر في موضع اخر انها لا تستحق النفقه عندهما ايضا لا بشئ
عن وطيه وان افترانه منه يجب النفقه بالانفاق لصحة النكاح عند
الكل وحاصلها في
روى لو اختلفا في الغس
واليسر فالقول قول الزوج واليسر لها وهو قول الشافعي

والى ثور وفي البدر اربع القول للزوج في دعوى الاعسار مع
يمينه هكذا ذكر القاضي الحنفية وذكر في الراداد
ان القول قول المراه مع يمينها لان الاقدام على الدخول بها او
العقد عليها دليل يسان بالنفقة ومنهم من نظر الى ان المطلو
وفي الشافعي يعرض للزوج في الشتاء ان كان موحرا ادفع
يهودي او هروني وملحفة دينوريه وخمار ابريسم وكساء
او رجماني ولخادمها قميص زطي وازار كبراس وكساء رخيص
وفي الصيف درع سابوري وخمار ابريسم وملحفة كان
وان كان الزوج من اعيان فلها في الشتاء درع يهودي وملحفة
هرويه وجبه خز او درع قز وخمار ابريسم وكساء ولخادمها قميص
يهودي وازار وجبه وكساء وحماني وان كان مقبرا يعرض لها
في الشتاء درع يهودي وخمار سابوري وملحفة زطي ولخادمها
قميص كبراس وازار وكساء وذكر الفقيه ابو الليث في نوازله انه
لا يجب للزوجه ملاء ولا حناني وفي الزخبي لا يضر لغيره
حمار ولا يضر لها المكعب والخف وقال في الكفا
كسوة المراه في الشتاء على المعسر درع يهودي وملحفة زطي
وخمار سابوري اخضر ما يكون مما يذوقها وفي الموسر درع
يهودي او هروني وملحفة دينوريه وخمار ابريسم وكساء
ولها في الصيف درع سابوري وملحفة كان وخمار ابريسم ونحو
رجه الله ذكر لها في الاصل الدرع والخضاف القميص وهما سوا
الا ان الدرع يكون محتيا من مثل الصدر والقميص ما يكون محتيا

من قبل الكنف ذكره الجلو في موسع الخفاف واجان للنسب
قلت لم يذكر التميم فيما تقدم الا لحادها والمخفة الملاء
التي تلبسها المرأة للخروج فالكـ الخفاف هي شبه الرداغير
ان الردادون المخفة في العرض وقيل المخفة ما تلبس بالليل
للتغطية ثم ان محمدا رحمه الله لم يوجب الأزار واجبه الخفاف
في كسوة الشتاء دون الصيف فالكـ السرجسي اما المبرجة حجر
لانه الخروج وليس لها ذلك ولهذا لم يوجبوا لها الملبس والخف
وقيل اختلاف عرف وزمان وكان العرف في زمن محمدا رحمه الله
تعود المرأة في بيتها بلا سراويل وفي زمن الخفاف في العراق
كانت المرأة تجلس بين بيتها مع السراويل لكن في الصيف لا يمكنها
ذلك لشدة الحر ويحب لها في الشتاء المخاف وفرش النوم ويجب
على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان وفي ادب
القاضي الخفاف يفرض على الفقير قميص ومقنعة ومخفة باعتبار
الحال ويزاد في الشتاء سراويل واجبه على قدر عمره وبسوته
فالكـ الشهيد لم يذكر الخفاف السراويل في كسوة الصيف
وذكرها في كسوة الشتاء ومحمدا لم يذكرها في المبسوط اصلا قلت
العرف يحاكي في الشتاء والصيف وذكر شريك بن عبد الله ان ابن
ابن بليل قضى المرأة بدرعين وخمارين ومخفنه واجنه في السنة ولم
يذكر السراويل اصلا قلت هو عرف العرب واهل الريف
لظول ثيابهن لا تلبس السراويل ونساء المدن فمما نهى فقار
جدا فلا بد لهن من السراويل صيفا وشتا فالقاضي ينظر الى عرف كل

١٤٧
قوم وعاداتهم وقالـ الشهيد اما في عرف ديارنا فمقتضى السراويل
لها وبالجملة في الشتاء وفي الجواهر قال ابن القسم عليه من
الكسوة ما يصلح للشتا والصيف من قميص وجه وخمار ومقنعة
والسبتيه والوساده وشبه ذلك مما لا غنا عنه والغطا والوطا
ومخفنه والسريه في الوقت الذي يحتاج اليه لخوف العقارب
والحيات وقال ابن حبيب او بر اعني اوفار ونض ملك
على انه لا يلزمه الحرير وان كان متسع الجال فاجراه ابن القسم
على ظاهره وذلك للتخفيف ولا يلزم ذلك الزوج وحمل القاضي التوسن
ذلك على عادة اهل المدينة وقالـ عبد الملك بن الناجشون
ان كانت ثورتها التي ثورت بها من صداقها عدها فليس
عليه سواها لاني لمس ولا في غطا ولا في وطا بل له الاستمتاع بها
معا لا كلام لها فيه وان كان العبد قد طال بها حتى طيف السنة
ودهبت اولم يشور بالصادق فقلته فعليه كسوتها للشتا والصيف
مما لا غنا للنساء عنه وفي المعنى يرجع في كسوتها الى احتياج الحاكم
فيفرض على قدر ثورتها وعسرتهما فعلى الموسر اذا كان
تحت موصع يجب من ارفع ثياب البلد كالكان والحز والابرئيم
وللمعسر تحت المعسر من غلظ القطن والكان والمتوسط
تحت الوسط من ذلك واقلا فقير وسراويل ومقنعة ومدراس
وجه في الشتاء ويزيد في العود ما جرت العادة بلبسه دون
ما يكون للتخفيف والزينة ويجب للنوم الفراش والمخاف والوساده
ومن عاداته النوم في الأكسية والبسط فعليه ذلك على العادة

وخلوها بالنار او الجصير الرفيع او الخشن بحسب اليسار
والاعتسار وكذا المستكن وفي الحياوى اقل الكسوة ثلثه
اثواب في الصيف واربعه في الشتاء وهي قميص لجسد وافتاح
لراسها وسراويل او ميتر لو سطها والرابع جبه للشتاء ولا
يجب الملحفة لانها للمخروج والزوج يمنعها وكذا الخف والمداس
في البيوت للعرف وتعتبر في حسن الثياب عادة بلدها فان
كان الغالب القطن في الصيف والخز في الشتاء فرض لامرأة
الموسر يقطن مرتفع ناعم كالهرى وجبه خز في الشتاء ولزوجه
المتوسط متوسط القطن كالمرورى والبغدادى وجبه قطن عسوه
وللمفتر غليظ القطن كالبحري والكوفي وجبه منه او من الصوف
ان كان يلبسه نساء بلدها وان كانت ثياب بلدها الكتان والبرسم
فرض لزوجها الموسر ثوب من مرتفع الكتان كالديقي او مرتفع
الصفي وفي الشتاء جبه ابريسم كالديباج والحرير وتعتبر القميص
بقدرها وطولها وسمتها وكذا في السراويل ونظر في ذلك الى
الكفايه وفي النققه لا تعتبر الكفايه وفي المغرب درج
المراه ما تلبسه فوق القميص وهو مذكر ودرج الخريد مؤنثه
ودرع سابرى مشوب الى سابر مؤنثه موضع بفارس ولحفه ديزه
نسب الى موضع وفي المجال والشوازيق البيت ولو فرض لها
ما يحتاج اليه من الدقيق والدهن والحم والادام فقالت لا اخبر
ولا اعجز ولا اطبخ ولا اعالج شيئا من ذلك لا تجبه عليه ذكرى
الحصاف في ادب القاضى عليه ان ياتى من يكفيها عمل ذلك لان

الواجب عليه الطعام وهو ما يطعمه الانسان ان ياكله بخلاف
نققه خادمها فانها لا تستحق ان تاكل وتقدم وقال
الفقيه ابو الليث هذا اذا كان ياكله لا يقدر معها على الطبخ
والخبز او كانت ممن لا تباشر ذلك اما اذا كانت تقدر وهي ممن
تخدم نفسها لا يجب على الزوج ان ياتى من يفعل ذلك والمسبح
للزوج اذا كانت فقيره ان ياكل معها مما ياكله واذا كانت مشغفه
مما ذكرنا قال السرخسي للمزوج ان يجتمع من الادام ويعطيه خبر
البر ويقول هو طعام بخلاف خبر الشعيه فانه لا يدرى الادام معه
وكذا اذا طلبت النواكه لا يعطيه وفي المغني قال الشافعي فقير
في الادام الادمان لانها لا يحتاج الى طبخ وكلفه وتعتبر بغالب عادة
اهل البلدان ففي الشام تعتبر الزيت وفي العراق الشيع وفي
خراسان السمن وفي كل يوم جمعه رطل لحم فاذا كان خيصارا زاد
على الرطل قال وهذا ما خالف لقول الله تعالى لا تنفق وسعه من
سعته ومن قدر عليه رزقه اى ضيق فلينفق مما اناه الله
ولقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهن عليكم رزقهن
وكسوتهن بالمعروف ومتى انفق الموسر نفاقه المعسر لم ينفعه
ولا رزقها بالمعروف وقد روي الله سبحانه بين الموسر والمعسر
الاتفاق وفي ذلك جمع بين ما رفته الله تعالى وتقدر الادام بما
ذكره خلاف المعروف بين الناس وهو تحكم بلا دليل فلا يعول عليه
ومتى راوا الناس ياكلون الخبز بالشعيرج وانما يقبل بالشعيرج
البادجان والخبز السمك والقطايف وزعموا انه عرف ولم يعرفوه

معهم عليه ومن خاضع لغيره من المسلمين ما نال الجوع منهم لا يجوز ان يكون
من واحد فاما سوط البعض من الخصاص افراد من عنده فان حمله يوم من يوم
معتاد من المسلمين ثم سبعة من اخرى بالزيادة من رسول الله صلى الله عليه وسلم العسل اذا قيل
بعض منها والله الا انما في تقديم الخصاص قد روي لا يبطا المفقون لو بالقديم ولا يبطا بها
وم يبطون لغيره فكان قد روي ان قوله عليه السلام في غس من الابل النساء في خمس
الانسان احسن من الابل انما كان في محراب اخر على عدم وجوب الزكاة في الغنم
ما في الزكاة وذلك عكس ذلك لان الزكاة في اسماط الزكاة لا بها متعلق بالملك
الميسر فلهذا اخذوا على وجوبها بسبب العبد الكافر وان منعوه وانقصوا عن ان ينزل
معه فوي من موقوف الصفة الجمل ولا الواجب فصار ليس ولا يخرج في اكله خلاف
الزكاة حتى لو جازا بسبب الجور وهو وجوب اكل المقر والمساكين من وجوب اكلهم الزكاة
ان يملكه اذ لو رطفا ومعدا من اجل هذه المسألة والكل اذا ورططفا او مديك
بما يملكه بعد العبد بها ليحكم دول المسلم كصوم كفارة الممن والغي في الاقوال
لا يجب زكاة الكافر لغيره الطاهر وهو باطل بايده عنده التبعين اذ ظهر ان الظاهر
بحال ذلك فلو الطاهر حتى يتسعه ولو كان على العكس لا يخرج ولا ينفق يعني لو كان العبد
مسلم او الكافر انما بعد ذلك ان الوجوب على السيد والكافر ليس باهل الجور وقوة
وعيان ومقتضى الشافعي على ان لا يخرج من عبيد سيد اهلها كالعبد والكافر ليس باهل
هذا كذا في الفتحا رغبه وقد ذكر ان الكافر يخرج عليه صدقة عبيد المسلم وقرب المسلم
وستولى زكاة المسلم في اهل الجور من عبيدهم وفي الجلي عبيد الجور غير عبيد
مكلمين من اهل الجور الظاهر كقولنا في الجلي عليه لنفسه ويخرج عليه وغيره
عبد له **الحاكم** يملك العبد من زكاة **الحاكم** كذا في عار العبد من كماله هو المالك
والمالكين لغيره يقولون ان الزكاة في اهل الجور عن نفسها ويخرج عن عبيد اهلها
بما لهم من جوارها ولو روي ان اهل الجور لا يخرجون في ضرائق اسلم ولم يرد في سماع
يوم الوطى فاعلم ان كماله فوطن فاما ان المسلمان لا تقع ارضه قولنا ان لا يملكه سابعه
ومر له عفا الوقت **الحاكم** على المصروف لا عنهما اهلها من الزكاة ويخرج في الضرائق
في الحج والوجوب عند الشافعي ما ذكرنا وعنده اهل العلم لا يخرج الكافر الا في الجور

في عند الشافعي

١٠

الحاكم الشافعي

وعند الشافعي الزكاة والصلوة عنه قول **الحاكم** ومن باع عبدا واحدا فاحدا
ورق الجور والعبدة يوصى من الاسير في والوري اذ كان الجور اولا شرطه
الخيار كمن علم من مصل العبد له قال **الحاكم** في بيع النساء في خمس من العبد في الله
يوم العطران كذا في خيار البائع فعليه وان كان المسمى فعليه السور والبيع وقوله
مالك على البائع بك لاجل **الحاكم** ان الولادة والموتة موقوفه ان الوقت في السب
بوحدة في كماله وطه انوف الملك في ولد المبيعة وكسها الا حتى المبيعة على السب
فانها على المالك فاما احبائه للمسيح وان كان الميسر تاما ولم يقبضه في يوم العتق
ثم قبضه في يوم المشتري لان له كان تاما ولا يفر من القبض وانها في يد
البائع ولا شيء ولا يردنها فالبائع لعدم ملكه والمسيح كاهم فطره قبل القبض
وان رد قبل القبض بخيار عبيد يرد به بقضا اذ عمن في البائع لانه في عا لم يملك
قله ملكه مسعاه به وبالعقد في المسمى لان ملكه بعد امته وذا له ولو
استراه فاسلوا قبضه قبل يوم الفطر فعلى البائع لان الملك كان له يوم الفطر وملك المسمى
ملكه ولو قبضه بعد يوم الفطر فعلى البائع لان الملك كان له يوم الفطر وملك المسمى
يقبض على البعض ولو روي عبيد عبيد ودفعه اليها ثم طلقها قبل الاطلاق
بها حتى عاد اليه بصفه فالصدقة عليها كماله لان قبضه ولا شيء عليها لان
ي اذ في الزكاة عند مالها بها الولادة والموتة في الزكاة فاما عند الملك
ولذا زكاة النجاة عيامن يصير له عند اطلاقها **الحاكم** معروفة شرط وجوب
والاسلام والحرية والمي حتى لا يخرج المملك الجور المورث كالعبد الا ان
وسوط الاسلام لانها عبادات حتى لا تستر طهارتها اليه ولا يملكه بفعل الغير
بغير اذنه وهي ساد من الكافر واوجرها النساء في خمس من العبد في الله
وهو عبيد وقد تقدم ولكن قد لا لعبد لملك سيوانه كالعبد اذ اطلق المالك
عليه واوجر الطاهرية على العبد وبعض النساء فقيهه وابو نوره واسد لو باع ربي
انه على الجور زكاة الفطر على الناس كل جرد عبيد كالمقر فاعلم ان كل
جور عبيد لا جاز في بيعها ولو لا لاهلها كان قوله عليه السلام ان يملك
يكون ذلك بطلان الناس وفرضه على الناس من كل جرد عبيد اذ لا يخرج على الناس

والثالث فسخ قبل الدخول لا بعده واحتمان الموزون
الى هرس واكرهم ذكر ذلك كله في الجاوي وفيه لو عرج عشر
المد وقد روي على تسعة اعشار فسخ وكذا ان اعسر تكسوتها فسخ
ولو امتنع من الاتفاق عليها لم يفرق اذا كان موسرا وبيع
الحاكم عليه ماله وصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله بحسبه حي
نفق عليها ولا يفسخ نكاحه وان وجد نفقه يوم وعديم نفقه
يوم لها ففسخه والنساج اذا كان لا يفرغ من نسجه الا بعد
اسبوع ونسجه كفي لنفقه اسبوع فلا خيار لها وتستدين على
نفسها او تاكل من مالها او من الصدقات والكفارات ثم الجار
والحال والبنا وغيرهم من الصنائع اذا تعذر عليهم العمل من لم
يكن لها فسخ نكاحها الا ان يكون التعذر غالبا ولو كان له دين
على موسر لا يوفى بحسب حتى يوفى ولا يفسخ ولو مكث في المجلس
اشهر او نفوت حاد الروحه ومن كان لا يقدر الامر الاعمال
المحطون كاجار صناع الملاحى وما ياكل من الخامه والكهانه
فهو واجد للنفقه فاذا اهل ثلثه ايام خرج للاكساب في
الثلث شهر او لا يمنعها ثم ان ملكا يؤجل شهر او يحوم وفي الشهر
يوجل عامين وعمر عمر بن عبد العزيز يوجل في النفقه شهرين ومنهم
من قال يوجل سنة اجسجوا بما روي عن سعيد بن المسيب
ان عبد الرحمن ابن ابي رباح سأل عن الرجل لا يجد ما ينفق على
امراته قال يفرق بينهما قلت سنة قال سنة ولا او حرم
ابن حزم روي عن ابن المسيب قولين احدهما بجرهما فادها والاخر

يفرق منها وتعلموا ايضا ما ثبت عن عمر بن الخطاب انه
كتب الى امر الاحاد في رجال عابوا عن سياهم فامرهم ان
ينفقوا او يطلقوا فانطلقوا بعثوا بيقية نفقتهم الماضيه
وما تقدم انه عليه السلام قال يا حديث الى هرس امراتك
بقول اطعني والافارقني رواه البخاري وغيره وما رواه ابو هريره
انه عليه السلام قال لا الرجل لا يجد ما ينفق على امراته قال
يفرق بينهما رواه الدارقطني وقاسوا على العيين والمولى
الشافعي بل اولى لوجهين احدهما ان البدن يقوم بترك
الجماع ولا يقوم بترك الغذاء فلما ثبت الخيار بترك الجماع فثبت
النفقه اولى والثاني ان منفعة الجماع مشترك بينهما فاذا
ثبت في المشترك فسويه في المختص اولى واعتبروه بنفقة العبد
فانه يوم يبيعه وبالمسح اذا اعسر ثمنه ولنا قوله
تعالى فان كان ذو عسر فليطعن الى ميسره وهو عام في انظار كل
معسر بحق وقال تعالى واتجوا الايام منكم والصالحين
من عبادكم وامايكم ان يكونوا ثرا يغنيهم الله من فضله فاذا
كان الفقير غير مانع من ابتداء النكاح والفقير عند من لا شيء
فالبقاء سهل وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا ما اتاهها
سيجعل الله بعد عسر يسرا دليل على ان من لم يقدر على النفقه
لا يكلف الاتفاق فاذا لم يكن مكلفا بها لم يكن واجبه عليه في
هذه الحال خلا يجوز التفريق لعجز عن نفقه لم يجب عليه ولا
يجوز الحان على الطلاق لاجل نفقه لم يجب عليه وقد اخبر انه

سيجعل بعدن يسراً ووعده حتى لا يخلفه وفي الاشراف والمجلى
قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه لو رايت ابنه خارجاً سألته
النفقة لقلت اليها فوجات عنها وكذا ذكر اعنه في فاشه وعمر
عمره جفصه ومن الحال المتيقن ان يضربا طالع حق وفي المجلى
عن ذلك قال ادركت من كان يقول اذالم سفق على امراته فزف
بينهما فقيل له قد كانت الصحابه يعسرون ويحتاجون ولم يزوج
بينهم وبين نسائهم قال ملك ليس الناس اليوم كذلك قال
على بن حزم ومن اعجب العجب قول ملك للذي اخرج عليه بالصحابه
ليس الناس اليوم كذلك انما تزوجه رجا جمعت مقالته من
وجوبها من مخالفة امر الصحابه وما مضوا عليه باقراره واعترافه
بان الناس اليوم ليسوا كذلك فكيف يجوز له ان يحرجكم بغير
بان الناس فيه على خلاف ما مضى عليه الصحابه ومن اين له ذلك ومن
اين عرف تبدل الناس فيها بل كل من تزوج من الصحابه فانما
تزوج والنفقة عليها بلا شك وما الناس اليوم وقبله الى عهد
الصحابه الا كذلك ثم قوله انما تزوجه رجا فمعك فكان ماذا
واي سى محل امر ما مضى عليه الصحابه قال اخرج الشافعيون
عليه فقالوا اذا كلفتموها صبر شهر ولا تسيل لها الى صبر شهر
بلا اكل فاذا اقصت وقال يقال للشافعيين وما انكمتموا اعظم
فانكم اذا اطلقتموها عليه فانه لا صبر لها مدة العدة بلا اكل
ولا تعيش مدة ثلثة اشهر او مدة انقضاء ثلثة اشهر ولا نفقة
وقد يكون ممتد الطهر بقدر سنين ولا نفقة قلت في الفرق

للشافعية ان ذلك يسو لها ورضاها والجواب عن قول
سعيد بن المسيب انه سنة انما روى عنه ذلك عبد الرحمن بن
ابي الزناد قال ابن حزم هو لا شيء فسقط الاحتجاج به للجواب
المانى قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي لا يقطع بانه سنة يقول الله
صلى الله عليه وسلم ساء له ان يدين ثابت كان يقول المراه كالرجل
في الارض الى ثلث الدية فان زاد على الملك لمخالها على النصف
من حال الرجل قال ربيعة بن ابي عبد الرحمن قلت لسعيد بن
المسيب ما يقول فمن قطع اصبع امرأه قال عليه عشر من الابل
قلت فان قطع اصبعين منها قال عليه عشرون من الابل قلت
فان قطع ثلث اصابع قال عليه مئتون من الابل قلت فان قطع
اربعا من اصابعها قال عليه عشرون من الابل قلت سبحان الله
لما كثر الله واشتد مضايها فل ارشها قال امرأتك قلت
لال حامل مسترسدا وعاقل مستثبت فقال انه السنة قال
ابو جعفر لم يكن ذلك الا عن زيد بن ثابت فسمي قول زيد سنة
قال ابن حزم في المجلى خالف سعيد بن المسيب في ذلك في
الخطاب وعلى بن الخطاب وغيرهما وقد قال سعيد بن حبان الحرم
يقبل صيد اخطا فلا شيء عليه فقيل له عن قال السنة قال
ابو حنيفة بن حزم العجب من المالكين جعلوا قول ابن المسيب انه السنة
حجة مع مخالفة الصحابه والقرآن فاذا وجب عليه مئتون من الابل
يقطع ثلث اصابع منها فاذا انقطع الرابعة لم يوجب ذلك شيئا
وسقطت عشر من الابل ايضا التي وجبت بقطع الثالثة عليه فهذا

لا يوافق الكتاب ولا السنة ولا دليل العقل ولم يجعلوا قول ابن
جبير انه السنة حجة مع موافقة القرآن الدال انه مرسل
والشافعي لا يجعل المرسل حجة فان مؤثروها بما يروى عن الشافعي
انه اسمعها وعلل بانه استقرها فوجدوها مساندة وليسك
منه فم ان الشافعي لم يستقرى جميع مراسيل سعيد بن المسيب
ولا عمه ولا فعل عن سعيدانه قال ما ارسلت قط الا ما كان
مرفوعا صحيحا فاذا ثبت لنا ذلك فنجوز ان يكون في ما اسيله
ما لا يكون مرفوعا فلا يكون حجة عنده اذا ما من مرسل له الا
ونجوز ان لا يكون مسندا فينبغي ان يمنع على اصله من العمل بجميع
مراسيله الا ما علم منه انه مرفوع من ذلك كما لوروى الرازي
نسخة في الحديث وشك في حديث واحد او يقر انه لم يروه ولم
نعلم ذلك بعينه من نسخته فقد منع من روايه الجميع اذا ما من
حديث الا ونجوز ان يكون هو الذي لم يروه واذا اختلف الجمهور
بالمعلوم ولم يعلم المعلوم من الجمهور صار الكل مجهولا فكذلك ما نجر
فيه والقاعدة في العمل بالمرسل عند احد امور اربعة ان
يروي من طريق اخر مرسل او مرفوعا او يعمل به بعض الصحابة
ولو كان واحدا او جماعه من التابعين ذكر هذه القاعدة عنه
اليهقي في رسالته والنووي في شرح المذهب في كتاب الحجج
ولا فرق بين مراسيل سعيد بن المسيب وغيره في ذلك وقال
ابن حزم قد روي عن ابن المسيب قولين مختلفين فيهما كان السنة
لا يخرج خلاف السنة فبطل قوله السنة لا يضطر به وتحالفه بعضه

بعضا وذكر عنه في الاستدكار لابن عبد البر قولنا الجواب
عن اثر عمرانه لم يكتب الى امر الاجناد الا في حق الاعيان دون
العاجزين عن النفقة ولهذا قال ما اطلقوا بعثوا بما كان لهم
من النفقة الماضية ونحن ننكحهم فممن اعسر نفقة امراته ولا ذكر
لذلك في كتاب عمر وقال ابن حزم قد صح عن عمر اسقاط طلبها
من المعسر ثم الفروق بين القادر والعاجز ان العاجز معذور وغير
مكلف بما لا قدره له عليه والقادر المانع معانده وهم اول الناس
لقول عمر فانهم لا يأمرونه بالطلاق ولا يطلقون عليه ولا يطلقون
على العاجز قال ابو محمد واذا لم يكن للزوج مال فنصفها في
مال نفسه وان لم يكن لها مال فنصفها في سهم المساكين والفقراء
من الصدقات والكمالات بنص القرآن فاي وجه للطلاق لو
انصف المعاندين انفسهم انتهى كلام ابن حزم قلت كما
قالوا في النساج اذا كان نسجه لا يفرغ الا بعد من ايام الاسبوع
انها تاكل من مالها في تلك المدة او تستد من عليه او تاكل من
الصدقات والذكوات والكمالات ولو كان له دين على مؤسرا
يؤتي عيس حتى يوفى ولا يفسخ نكاحه ولو بقي في الحبس اشهر او اذا
امهل ثلثة ايام يخرج لاكتساب نهارا ولا يمنعها الزوج من خروج
وفي المغني لو رضيت بالمقام معه مع اعساره لم يلزمها النكاح
وعليه تخليه سبيلا لتكتسب ونفق على نفسها والجواب
عن قول ابن حزم انه امر انك تقول اطعني والاطلقتي قالوا بالامر
سعت هذا ابن رسول الله قال لهما من كيس ابن حزم روه وذكر ذلك

عنه البخاري في صحيحه وان ذلك من قول المراه وليس فيه ان الرجل
يلزم به ووجه اخر ان هذا الحديث لم يذكر في المعسر والمفلس
في المعسر والموسر لا يلزم بالطلاق والجواب عن حديث
ابو هريره الذي انفرد به الدارقطني عن الجاهل لم يذكر في الكتب
الستة ولا غيرها من الروايات المشهورة قال ابو بكر بن المنذر
النكاح ثبت باجماع فلا نفق الا له او بسنة ثابتة عن رسول الله
لا معارض لها وهذا دليل على ان الحديث غير ثابت وفي طريقه
عبد الباقي في قانع وقد ضعفه ابن حزم وسيل البرقي عنه
فقال في خبره تكريه وقال ايضا وهو عندنا ضعف وقال
ابو بكر بن عبد الله لا يدخل في الصحيح وقال الدارقطني كان
مخطي ويصير على الخطا وكان قد حدث به اختلاط قبل موته به
وسمع منه قوم في اختلاطه قاله ابو الحسن بن الفرات وفوقه
عاصم بن بدلة الى الجود تكلم فيه ابن عليه وقال ابو حاتم لم يكن
بذاك الحافظ وقال يحيى بن سعيد ليس به بأس وقال الدارقطني
في حفظه شيء روي له مسلم مرة وما يقدر من الى ثمانية ذكره في الكمال
والجواب عن العيين قال ابو بكر بن المنذر لا يخرج بالعين
لانه بالاجماع ولا اجماع في مسئلتنا ولا نقدر ان نقنعنا بحجج انهم على
انه لو وطئها مرة في عمره لا ثبت لها خيار العتة اذا غش عنها
بعد ذلك فلزمكم ان توافقوا على انه لو اتفق عليها مرة واحدة
اعسر لا نفق منها وهم يزعمون منها كذا عجز عن النفقة وجواب
اخر ان النفس لا يموت بترك اتفاق الزوج بل يبقى اتفاقها على نفسها

من مالها او بالدين او من الصدقات والزكوات والنفقات كما
ذكرناهم فيها تقدم والنفق من العتة والعنف ان حقها في
العتة يموت لا الى خلف ولا يمكن تحصيله من غيره وهناك من
على ما ذكرنا وفسد اخرا من لا يقدر على الوطئ في سنة مع
استئمانها على الفصول الاربعة فالظاهر منه دوام العجز بخلاف
العجز ثلثة ايام عن النفقة والجواب عن نفقة العبدان
سمعه نصل الى بدله وهو ثمنه ويموت هناك لا الى بدله وفسد
اخر وهو ان نفقة العبدان ان يحصل السيد بغيره لا تثبت في
دومة السيد ونفقة الزوجة تثبت في ذمة الزوج ولستولي
منه اذا اليسر فاسوا على المبيع اذا اعسر عن ثمنه وهو ممنوع عندنا
مع ان المبيع بعد الدخول سبه ملك ولا يفسخ في المبيع بعد استهلاكه
وياسم على المبيع باطل والسع مخالف للنكاح من وجوه لان النكاح
يصح بدون ذكر المهر والمبيع لا يفسخ ويجوز الاقاله في البيع دون
النكاح ويجوز خيار المشرط في البيع دون النكاح ويورد المبيع بجميع
العيوب دون الزوجه والمبيع يفسد بالمشروط الفاسد دون
النكاح وصار كالعجز عن نفقة الموسر والادام ونفقة الخادم والنفقة
الماضية ونفقة الغد والعجز ان الشافعية قالوا اذا كان
المد لا يشبعها نحر الزوج بين ان يتم لها شعبها وبين ان يكتمها من
اكتساب القدر الذي يتم به شعبها ولا يفسخ فان عجز عن عشر المد
فسخ ولا يكلف الا اكتساب وان حصلت الكفاية بشعبة اعشار
المد بعد هذا عن النفقة غير خاف ولو كان بعد الغد في اول النهار

ولا حد العشا في آخر فلها الخيار في نسخه في أحد الوجهين ذكره
الماوردي قلت واجماع المسلمين على ترك العمل به ولا ر
المال غادور راج يذهب في ساعه ويعود في اخرى ودوام العجز
بعيد اذ لا دليل عليه لا سيما عن مذهبنا وشعير او ذن فالحج
عنه نادرا فلا يشترع بنواته نسخ النكاح وبجرحه عند العقد
لا ينسخ بالاجماع لعدم وجوبه قبل تحية ذكره في الجاوي وقاسوا
ايضا على المكاتب اذا عجز عن تحية بعد جلوه فان المولى في المكاتب
والفرد ان المكاتب ملحق بالبيع ولهذا لا يفسد بالشرط
الفساد في ضل العقد ولا صحة الكتابه على خلاف الاصل لان
المولى لا يستوجب على عبده دناء والمكاتب عبدا ما بق عليه درهم
فاذا عجز رجع الى اصله بخلاف النكاح ولا ينزل الكتابه بمقابلته
العقد وما وجب الا به وما وجب بالعقد جاز ان ينسخ بالعجز
عنه كما قلتم في الثمن والنفقة لم يحل العقد على تقدم تفرق وإذا
كانت الكتابه ملحقه بالمعاضه المالىه كان المال مقصودا فيه بل غار
ان ثبت النسخ بنواته ولهذا لو بعث المبيع في يد المشتري رجع
بالنقصان بخلاف النكاح فان المقصود فيه الصحيه والنوال دون
المال ولهذا لا ينسخ الزوج النكاح بالعيب ولا يرجع بنقصانه وقياسهم
على الحب باطل لانه لا يزول ابداء العشره تزول ولا نفقة تستوفى
في ثانی الحال وما سوتها بالحب لا تستوفى فافترقا ولا حق الزوج
بالنسخ بطل اصلا وجها بتركه متأخرا ولا بطل العمل بالتأخير او بطل
من العمل لا بطل لانه اقل ضررا وفايد الامر بالا لم يقدانه من الضر

ان يمكن احواله غرمها على الزوج بخلاف الاستدلال بغير القاضي
حيث لا يتوجه مطالبه الغرم على الزوج وفايد اخرى وهي انها
لا تسقط بموت احد في الصحيح بخلاف القضا وحده على ما ياتي
بعد وفي البر اربع لها ان تحيل غرمها على الزوج اذا كانت بامر
القاضي اي بغير رضاه فصل وله اذا قضى القاضي لها
بنفقة الا عسار ثم ايسر فخاصته ثم لها نفقة المولى وكذا لو
صالحته على ذلك اعتبارا بحاله فيها وليس قضاء القاضي بغير لازم
في المستقبل لعدم وجوبها قبل تحية وقتها واذا مضت منه لم ينسخ
الزوج عليها فلا شيء لها الا ان يكون القاضي فرض لها النفقة او
صالحه زوجها على مقدار منها فيسقط لها بنفقة ما مضى عندها
وهو روايه عن ابن حنبل وقال الشافعي ومالك لا تسقط
ويعيد دينا في ذمته الا ان مالكا قال لو اقامت معه سنين
وهو ملق فادعت انه لم ينق عليها والزواج يدعى الانفان
فالقول قوله مع يمينه وكذا في غيبته ان كانت ابنت اليها
بنفقتها مع يمينه الا ان يكون الزوجه رفعت ذلك الى السلطان
واستعدت عليه في غيبته الا ان ياتي بالخروج ولم يجعلها كسائر
المدون ذكره في المدونه ولو اكلت معه سقطت نفقتها ولا
يكلفها ذلك ذكره في الجوايمر وكذا عند الشافعي في الاصح ذكره
في المنهاج وقد تقدم وفي المعنى نفقة الخادم والادام والمسكر
يصير دينا وقال القاضي من الخائله لا يصير دينا لانها من الزوايد
كالزوايد على الواجب قلنا قد رخصت اليمه الثلث من النفقة

[illegible]

cas

[illegible]

الزوم ثم اياه لان من غير اشتهاك ومثله في ادب القاضي والرخين
وفيه الموت والطلاق سواء قبل الدخول وفي نفقة المطلقة اذ مات
الزوج فالجواب كذلك وفي شرح الاقضية اختلفوا فمنهم من
قال لا تسترد وفروا الجهر بان العدة قايمة في موته وفي اكثر الكتب
لم يذكر قول ابن حنيفة وانما حكوا الخلاف بين محمد وابي يوسف
على قوله الاخر وهو استحسان وفي الاستهلال بضم عند محمد
وابي يوسف على قوله الاول وروى ابن رستم عن محمد بن ابي لؤي
في نفقة الشهر فادونه وفي الاكثر ترد فلاجل هذا وضعها في
السنة حتى يكون فيه خلاف عن محمد وفي المسألة وند لو دفع
اليها نفقة سنة او كسوة سنة ثم مات احدها بعد يوم او شهر
او شهرين يرد بقية النفقة واستحسن مالك في الكسوة ان اورد
والفرد محمد وهو احد الوجهين عند الحنابلة ولا ترد نفقة اليوم
لومات في اوله ذكر في المعنى وكذا الوبانت بموت او طلاق او
اسلام او فسخ او رده اعتبره بالاحرم وليس ان فيها معنى
الصلة فاشبه صدقة الفطر ولهذا تسقط بموت احدها عندنا
وهو وجه علي بن محمد وكذا الموطأ قبل مضي المد عند محمد
ترد ما قبل من نفقة العدة وفي الذخيرة نفقة الزوج تسقط
بمضي مدتها كنفقة النكاح فان فرض لها ما نفقة فلم يقضها حتى
انقضت عدتها لم يردن وهل يقاس على الموت حتى يسقط قال
الكلوي فيه كلام والقول قولها في انقضاء العدة مع غيرها اذا
كانت من ذوات الحيض وان ادعت حبلان نفق عليها ثلث سنين فان

ماتت بعد السنين كانت نفقة الحبل فلان طهرت ما كان رجا وانا
جاء لم احضر فقال المطلق قد ادعت الحبل وطهرت بك فليس لك
عندي نفقة فالقاضي لا ينفق الى قوله ويامر بالانفاق عليها
حتى تحيض ثلث حيض او تدخل من الايامس فتعده ثلثة
اشهر وان كانت صغيرة فجامع مثلها نفق عليها ثلثة اشهر
وقال ابو علي النسفي ان كانت مراهنه فالشيخ الامام
ابا بكر محمد بن الفضل كان يقول لا ينفق عليها بذلك بل يوف
جاءها لاحتمال الحبل فينبغي ان تدفع اليها النفقة حتى يظهر فراغ
رجحها وقوله واذا تزوج العبد خرم باذن مولاه فنفقة دار
عليه يباع فيها والمولى ان يهدي الى اول الفصل وقد ذكرنا ذلك
وما فيه من الخلاف قبل هذا فلا نعيد **ف**وع ذكرها
في الرخين والينابيع وغيرها ولو وفرت كسوتها وكانت
تلبس بومئذون يوم يفرضها كسوة اخرى كذا النفقة وان لم تست
لباسا معتادا ولم يتحرر لم يجز لها ولو ضاعت الكسوة والنفقة
او سرق لم يجز غيرها حتى يرضى الفصل بخلاف الحارم والفرد
ان نفقة الحارم بقدر الحاجة بخلاف الزوج وهذا لا يفرض
للحارم مع غنايه بخلاف الزوج واستدل على ذلك بقضه
هذه بنت عتبة فانها كانت صاحبة اموال وفي المعنى على
الزوج دفع كسوتها اليها في كل عام مره فان لم تست الكسوة في الوقت
الذي يرضى فيها فيه لزمته اخرى ولو باعت كسوتها بعد قبضها
او تصدقت بها وكان ذلك يقصر بها وعمل بنحوه لم يملك ذلك عليها

على شيء معلوم ثم رافعه الى القاضي وقالت ما يكفي ذلك بزادها
ولو فرض لها القاضي نفقة والسعر رخيص ثم غلا يزيد في الفرض
ذلك تقدير لنفقة لم يجب بعد في الذخيرة والجواشي
ويقال بعد فرض القاضي استدعى عليه وفي سائر الدون لم
يؤمر بالاستدانة على المدين والفرق من وجهين احدهما
انها لو لم تؤمر بالاستدانة على الزوج ربما مات او ماتت هي
فتسقط نفقتها فامرت بالاستدانة حتى لا تسقط نفقتها لغيرها
بخلاف سائر الدون فانها لا تسقط بموت احدهما والوجه
الثاني ان النفقة تكافيه الحال لا يمكن فيها الانتظار وسائر
الدون تنظر به الى الميسر بالنقر وذكرهم الاستدانة على
الزوج ولم يذكر تفسيرها وفي ادب القاضي لخصاف ان نفسها
الشرك بالنسبة لمقتضى الثمن من مال الزوج ثم قال بعض مشايخنا
فايدع الاستدانة بعد الفرض بما القاضي ان يرجع رت الدين
على الزوج بدنه ويدون الامر بالاستدانة ليس له ان يرجع على
الزوج ولكن عليها ثم هي ترجع على الزوج وهو من سوا الكثر
مالها او استدانت او اكلت من الصدقات لان الاول ثلث الدين
في ذمة الزوج ما مر من له والاية الا لزام كاستدانة الزوج واذا
كانت بغير امره كان الدين في ذمته من جهة المراه وماله هذه
الولاية وذكر في التحرير للقدروري ان فائدة الامر بالاستدانة
ان تحيل الزوجة غيرها على زوجها وان لم يرض بذلك ويدون الامر
بشروط رضاه بالجواهر وذكر الحاكم الشهيد في المختصر ان فائدة

بعد فرض القاضي الرجوع بها في تركه الزوج بعد موته ويدون
الامر لا يرجع على ما مر وذكر في المسئلة هنا اكمل ما تقدم وهو
فايدع اعادتها **فصل** قوله وعلى الزوج
ان يسكنها في دار مفردة ليس له فيها احد من اهله الا ان تخار
ذلك وفي نفقات الشهيد لا يسكنها في بيت واحد مع امه
او اخته او ذات رحم يحرم منه اذا كرهت ذلك فان كان في
دار بيوت فافرد لها بيتا على حدة يعلق عليه باب ويفتح
فليس لها غيره وفي جوامعها ان تطلب مسكنا على حدة
عن الخلع والخمعة دون جاريتها وفي المحيط قالت لا يسكن
مع امك واريد بيتا على حدة ليس لها ذلك في قول ابى حنيفة
وابى يوسف وقول مجاهد او في مال الفتاوى ليس للزوج ان
يسكن امراته وامته في بيت واحد فان استكن امراته في بيت
من دار وامته في بيت آخر فليس لها غيره ذلك ووجود مسكن
الزوجة على الزوج يجمع عليه بمالك او اياه او اعان قال
الله تعالى استكنوهن من حيث سكنته الا به فاذا اوجبت السكنى
للطالقة فالزوجة اولى بالوجوب وانما تكرم بافراد المسكن لها
لوجود ثلثة احدها ان سكنا مع امه اهلها على معاشرتها
معه والاستمتاع به والوجه الثاني يقع به منها وبينهم
مناكحة ومشاجرة وخصاص غالبا والوجه الثالث لا
تأمر من معين على معاشرتها ويشكل على الاوجه الثلثة سكنا مع
امته على الكسور فانه يمكن له مجامعتها بخضع امته والخوف

على قاشها موجود وكذا المناكرة واجيب بان الامه منزله
متاعه في بيته وهو جيب صغير لا بها لو كانت منزله المتاع
ينبغي ان يساج جماعها بحضرتها والجواب الصحيح انه يحتاج
الى استخدامهما في كل متاعه كان بها ضرور وفي الخزانة
معهما عشر من الحرم محل له وطهر ونصح الخلو معهما وكذا
مع ضرته ومع جرمه وطهره لا يصح الخلو وان كان له وارث
غيرها فليس له ان يسكنه معها الا برضاها لما بينا قلنا
اذا كان صغيرا جدا لا يفهم الجماع لا ينبغي ان يمنع وله ان يمسها
وولدها من غيره واهلها من الدخول عليها لان المنزل ملكه ربه
او منفعة فله حق المنع من ذلك وليس له منعهم النظر اليها
في اي وقت اختار والمأقيه من قطيعة الرحم وقاطعه ملعون والمرافض
مستثناه من حقوق الزوجية وقيل لا يمنعهم من الدخول والامام
وانما يمنعهم من القراء والكيونة في منزله لان التعليم والعقوبة
ذلك وقيل لا يمنعهم من الخروج الى الوالدن ولا يمنعهم من
الدخول عليها في كل جمعة مرة وعليه الفتوى وفي غيرهما من الحرم
المقدور بسنة هو الصحيح وفي نفيقات الشهيد ان قال
لا ادع والملك ولا احدا من اجل منزله ذلك ذكره الخفاف
هنا وفي ادب القاضي وكذا له ان يمنعها من الخروج الى بيتها
ولا يمنعها من النظر اليها وتعاضدها والكلام معها فيقومان
على باب الدار والمراه داخله وكذا كل ذي رحم محرم ومنعوا من الحرم
من النظر اليها ولو كان لها ولد من غيره لا يمنعهم النظر اليها

وعن ابو يوسف انه لا يمنع الابوين من الدخول للزنا في الشهر
مرتين وانما يمنعهم من الكيونة وفي فتاوى ابو الليث عن ابو الاسكاف
لا يمنع الابوين من الدخول ساكن جمعة مرة لانها في الزمان العقادة
بين الناس وعليه الفتوى وفي فتاوى ابو الليث عن ابو الاسكاف
ان للزوج ان يخلق الباب عليها من الزوار غير الابوين وذكر الخفاف
هنا وفي ادب القاضي انه يمنعهم من الدخول عليها ولا يمنعهم من
الزيار وقال مجهر من مقاتل الرازي لا يمنع الحرم من الزيار في
كل شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى وعلى هذا
الخلاف خروج الزيار عمتها وخالتها وعليه ان يسكنها عند جيران
صالحين فان شكت ضربه لها وعلم القاضي زجره ومنعه من تعديده وان
لم يعلم ولها جيران من اهل الصلاح سألهم فان اخبروا بذلك زجره
ومنعه ولا تنقلها الى غيره لانه مثله او دونه وان قالوا لا تضربها
اقرها في منزلها من غير رجلها منعته في سوال النقلة وان لم يكن
في جيرانه من يوثقه او كان مسلم معه نقلها واستكناه يزوجها
والناس اليوم يقولون يزوجها بغير ثقبين وفي حواشي العقبة
منعها من المحارم الا الابوين كل شهر ولا يمنعها عبيدا ولا
وعاذهها اذا مرضا وفي رواية الحسن لا يمنعها عن زيارة الاقارب
في كل شهر او ثلثه ولا يمنع تجارها من دخولهم عليها في كل جمعة
ومنعه من الكيونة قوله واذا عاب الرجل ولده
مال في يد رجل يعرفه وبالزوجية فرض القاضي في ذلك المال
نقمة زوج الغائب وولده الصغار ووالديه وكذا اذا علم

القاضي ذلك ولم يعترف به وفي الدخيرة او كان له مال في يده
والقاضي يعلم بالنكاح منها ففرض لها القاضي النفقة في ذلك
المال لانه ايضا واعانه لها من القاضي وليس يتقاضى عليه بالبيعة
والنفقة واجبه عليه قبل القضاء الا ترى ان من اقر بال مال او
دين ثم غاب وله مال من جنس المال المقرب سلم اليه لكن القاضي
يجلبها بالله انها ما قبضت نفقتها ولم يجلبها ولا ابرأ منها
فاذا حلفت واخذت نفقتها اخذ منها كفيلا وهو حسن
ذكره الشيخ في ان لم يخذ جاز وقال الصدر والشهد
الصحيح التكفيل نظر للغايب لجواز ان يقيم بينه اذا حضرته
كان غجل لها النفقة او ارسل بها اليها او كانت ناشرة او طلقت
وانقضت عدتها فان اقام الزوج بينه بالدفع قبل سفع او انه
ارسلها اليها او كانت ناشرة او كان طلقت وانقضت عدتها فان
اقام الزوج بينه بالدفع قبل سفع او انه ارسلها اليها او كانت
ناشرة او كان طلقت وانقضت عدتها فالزوج بالخيار منها وير
كفيلا كما في سائر الديون وان لم يكن له بينه وجعلت فلا شيء
عليها ولا على التكفيل قال وان كان لا غريم لزمها ذلك
ذكر نكولها ونكول التكفيل غير لازم فان المراه اذا نكحت ثبت
للزوج الخيار لانه بمنزلة الاقرار سواء نكل التكفيل او خلف
اذا اصيل اذا اقر بالمال لزم التكفيل وان جحد التكفيل وان
لم يكن النكاح معلوما بعد القاضي لا يقبل منها على النكاح عند
علمنا الثلثة لانه قضا على الغايب وعند زفر جميع البيعة

في حق النفقة ولا يقض بالنكاح لان لم يكن للزوج مال امره بالاستئانه
عليه فان حضرا او بالنكاح امره بقضا الدين وان انكر كلها البيعة
فان لم تعد امرها بردها اخذت هذا قول ابي حنيفة الاول وهو
قول ابي يوسف ذكره الخصاف في النفقات فيجوز ان يكون
قوله الاول كما نقض عليه في الكافي وعند محمد لا يقضي قولا واحدا
وما يفعله القضاء اليوم قول زفر كان يجتهد فيه بين علمينا
فيفذوه ووارق بالناسخ على قول زفر لا يحتاج المراه ان يقر ببيعه
انه لم ترك لها نفقة والريسل عليه ان الخصاف لم يعمل على
قول ابي يوسف فاقامت البيعة ان الزوج لم ترك لها نفقة فان
احضرت غريما للزوج او مودعا ولم يعلم القاضي بالزوجيه والمال
واسم المودع او المدون عليها لا يبرأ ولكن يرجع عليها بما
اتفق فان جحدتها او احدها لا يقضي لها بشي فان اقامت البيعة
على الزوجيه والوديعه او الدين لا يقبل لعدم الخصم الغايب
امس على المال فلانها ثبت الملك للغايب وهي ليست خصم
في اثبات ملك الغايب واما على الزوجيه فعدم القبول
قول محمد وهو قول ابي حنيفة الآخر وقول ابي يوسف الآخر واما
على قولها الاول فيقبل بنتها ويقضي بالنكاح على قول ابي حنيفة
الاول وعلى قول ابي يوسف لا يقضي كما تقدم من قول زفر وذكر
المحدثين قول ابي حنيفة الاول والآخر ولم يتعرض لقول ابي يوسف
ثم اذا امر القاضي المودع بالدفع فدفع ثم حضر الغايب وانكر النكاح
او اقام البيعة فيعجل النفقة لها فان القاضي يضمنها ما اخذت من

عن
 محمد بن علي
 صاحب الحجة

الجزء الأول من القابض في شرح الهداية

لفاض الفياض شمس الدين السروجي الحنفي

رحمه الله تعالى

استدركه فاضلي الحنفي
 في السالكين لشرح الهداية

ملا الفقير إلى الله تعالى

فاطمة بنت محمد

عاشق



وقد اتمم فاضلي اده محمد بن علي في جامع تهران

هذا القسم الذي قد
 جعله الله تعالى



Süleymaniye II. Mehmed Han	
Kitap No: 1100	Yıl: 1200
1777	

FPI

بالبينة ولم يقولوا لا فعله وآثارا احر لا يوجد منهم كقيل عند اخيه
على ما ياتي ان شاء الله تعالى لان هناك المكنول مجهول او معدوم
معلوم وهو الزوج قال — ولا تنقضي نفقه في مال الغائب
الا لهولا، وكذا الجميع قرابة الولاد وجبه الفرق ان نفقه
هو لا واجبه قبل القضا ولهذا كان لهم ان يأخذوها اذا خرجوا بها
فكان قضا القاضي اعانه لهم لا اجابا واما غرضهم من المحارم فنفعهم
انما يجب القضا لانه مجتهد فيه والقضا على الغائب لا يجوز وفي
ادب القاضي للخصام قضا القاضي وامر بالنفقة في الزوجات
والابا والابنا اعانه على استيفاء حقوقهم لا اجابا مبتدأ لان سبب
الوجوب سبق القضا والامر وهو النكاح والولاد بخلاف نفقه
الاقارب فان امر القاضي بالاتفاق وقضاؤه ابتداء اجاب لانه مختلف
فيه فلا مسبب الا بالقضا والقضا على الغائب لا يجوز قلت
هذا الكلام فيه نظر وليس ابتداء اجاب لنفقه لم يجب بالشرع لان
القاضي ليس له اجاب مالا يكون قد اوجبه الشرع لانه يكون قد
شرع وليس ذلك لغیر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما وجبت نفقتهم
بالاحاديث على ما ذكرنا وانما يجب نفقتهم بالقضا على معنى ترجيح
الموجب على الثاني بالقضا مع وجود سبب الوجوب قبله وهو
صله الرحم ونظير القضا بالرجوع في الهبة من الاجنبي هو شرط
لزوم الرجوع فيها وليس معناه انه يشي حكما لم يكن وجوبه
بل السبب بوجود قبله وفي الرجوع خلاف ترجيح صحة رجوعه
على مذهبه ونعينه على حقه وكذا الرد بالعيب بمقتضى قول الواهب

والباع مردان بالعيب على بايعهما ولو كان ذلك ابتداء اجاب من
القاضي لم يكن لها ذلك وفي الحواشي بوله انما يجب نفقتهم
بالقضا يعني ان وجوب الاداء ينقضي بالقضا عند المنازعة
فالحاصل المختلف فيه بقوى جهة وجوب الاداء بالقضا والقضا
لا يتوجه على الغائب وما كان متفقاً عليه فهو ثابت قبل القضا
ولصاحب الحق ان يدينه ويأخذ من غير قضا اذا كان من
جنس حقه والقضا انما هو اعانه له لا اثبات حق لم يكره ورد
على تعليل الاصحاب بالاختلاف والاتفاق في اجاب نفقه
الولاد انما متفق عليها وليس كذلك فان عند ممكن لا يجبر الاعلى
نفقة الاب دون الجد والابن دون ابنه ثم قال وفي هذه
المسئلة اقاويل مرجوع عنها فلم يذكرها وقد ذكرناها لكن
لم نذكر اقاويل كما انه لم يذكرها لان الاقاويل جمع الاقوال
واقولها تسعة اقوال وليس في المسئلة ذلك كله وقال
الاصحاب ايضا ان نفقة المستوفى في العدة لا يجب ابتداء بل هي
نفقة النكاح تسبق على ما كان حال قيام النكاح والقاضي يعرض
بها لانها نفقة النكاح فالمسئلة مختلفة فيها وقد تقدم ان
في المختلف فيه يكون القضا ابتداء اجاب فكيف يقولون
سبق على ما كان فينظر لتعليلهم بالاختلاف ايضا ولا يجوز ان
يكون النفقة الواجبة في العدة هي نفقة النكاح لوجوه اربعة
انها يسقط بعض المدة من غير فرض فكيف يكون نفقة النكاح
وقد سقطت والثاني ان الاتفاق بها نفوت بالبدل فلا

سبق ما كان بعد زوال سببه والثالث لو ارتدت في العدة
ولم تخرج من منزله يجب ولا تحب نفقة النكاح والرابع لو
قبلت ابن زوجها في العدة لا تسقط نفقتها وتسقط نفقة
النكاح وفي الحنفية كان ابو حنيفة رضي الله عنه يقول اول
نقض لها على زوجها الغائب بالنفقة واحد يقول اربعه النحوي
ثم رجع الى قول شريح انه لا ينقض على الغائب وهو الصريح في
قول ابو يوسف الاول ينقض في حق النفقة ولا ينقض في النكاح
ثم رجع الى انه لا ينقض كقول محمد والي حنيفة في قوله الثاني
وقد ذكرنا المسئلة قبل هذا فافصل قوله
واذا طلق الرجل امراته فلها النفقة والسكنى في عدها رجعا
كان الطلاق او بائنا اما في الرجعي فاجماع وكذا في البائن اذا كانت
حاملة الا عند الطاهرية فانها لا تسلم لها ولا نفقة كانت
حاملة او حاملا وقال عثمان التي لها النفقة والسكنى ان
كانت حاملا وهو موسر وان كان معسرا فلا شيء لها وان لم يكن
حاملة فذكر ذلك عندنا وهو قول عمر بن الخطاب وعبد الله بن
مسعود وعائشة واسامه ويروى عن زيد بن ثابت ايضا
ومروان بن الحكم ومثله عن جابر بن عبد الله وعن زيد بن ثابت عن
مشهور ورويه قال ابن المسيب وشرح القاضي والاسود بن يزيد
والشعبي والثوري والحسن بن جرت ذكر ذلك ابن حزم في المحلى
وهو رواية عن ابن حنبل ذكرها في المغني وعليه اصحابنا مشهور
والقول الثاني لان نفقة لها ولا سكنى وهو قول ابن عباس وشايب

١١٢
وبه يقول عطاء وطاوس وعمر بن ميمون وعكرمة وداود المشهور
عن ابن حنبل والقول الثالث لها السكنى دون النفقة
وبه قال مالك والشافعي وجماعه والاصل في نفقة الميتة
وسكنى ما حدثت ابي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس ان
ابا عمر بن حفص طلقها البتة وهو غائب فارسل وكيله بشعير
فتسخطته فقال والله ما لك علينا من شيء فجات رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة
وامرها ان تعتد في بيت ام شريك ثم قال تلك امراة بغشاء
اصحابي اعتدي في بيت ابن ام مكتوم فانه رجل تضعين ثيابك
واذا حلت فاذا ديني قالت فلما حلت ذكرت له ان معوية بن
ابي سفيان وابا جهنم خطبا في فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اما ابو جهنم فلا تضع عصاه عن عاتقه واما معوية فصعلوك لا
مال له انكح اسامة بن زيد فكرهته ثم قال انكح اسامة بن زيد
فكفحت فجعل الله له فيه خيرا واغبطت اخرجه مسلما واداد
والنسائي وقالت شرفني الله بابن زيد وكرمني الله بابن زيد
كلها عنه مسلم وعنها ان ابا حفص بن المغيرة طلقها ثلثا وان
الجرير وان خالد بن الوليد ونفرا من بني مخزوم اتوا النبي عليه
السلام فقالوا يا نبي الله ان ابا حفص بن المغيرة طلق المغيرة ثلثا
وانه ترك لها نفقة يسيرة فقال عليه السلام لا نفقة لها وادى
روايه فقال عليه السلام ليس لها نفقة ولا سكنى وقال فيه
وارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تسبقيني بنفسك

وفي رواية ولا نفوتني بنفسك وعن الشعبي عن فاطمة بنت
قيس وهي اخت الضحاك بن قيس ان زوجها طلقها فلم يجعل لها
النبي عليه السلام نفقة ولا سكنى وواه مسلم وابوداود
والترمذي والنسائي وابن ماجه مختصرا ومطولا وعن ابي سلمه
عن فاطمة بنت قيس انها اخبرته انها كانت عند ابي حفص بن
المغيرة طلقها اخر تلك تطليقات فرغمت انها جأت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاستفتته في خروجها من بيتها فامر بها
ان ينتقل الى ابن ام مكتوم الاعرج فابى مروان ان يصدق حديث
فاطمة في خروج المطلقة من بيتها اخرجه مسلم وابوداود
والنسائي عن عبيد الله بن عبد الله بن قتيبة قال ارسل
مروان الى فاطمة فسألتها فاخبرته انها كانت عند ابي حفص
وكان النبي عليه السلام امر علي بن ابي طالب يعني علي بن ابي طالب
فخرج معه زوجها فبعث اليها بتطليقه كانت بقيت لها امر
عياش بن ابي ربيعة والحريث بن هشام ان نفقا عليها فقالا
والله ما لها نفقة الا ان تكون جاملا فأتت النبي عليه السلام
فقال لا نفقة لك الا ان تكوني جاملا فاستاذنته في الانتقال
فاذن لها فقالت اين انتقل يا رسول الله فقال عند ابن ام مكتوم
فلما نزل هناك جتي مضت عندها فخرج قبيصة الى مروان فاجره
بذلك فقال مروان لم تسع هذا الحديث الا من امره فاستأخذ
بالعصه التي وحدها الناس عليها فقالت فاطمة حين بلغها ذلك
بين يمينكم كتاب الله قال الله وظلموهن احدنهن الى قوله لا يدرك

لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قالت اي امر يحدث بعد الثالث
اخرجه مسلم وابوداود والنسائي وذكر ابو مسعود الدمشقي
ان حديث عبد الله هذا مرسل لانه لم يسمع من قبيصة ولا من
مروان وما ندري من سمع ذكر ابن حزم وان شريك اسمها
عزبة بضم العين المعجمة بالتصغير واسم ابن ام مكتوم عمرو ويقال
عبد الله والاول اكثر وام مكتوم اسمها عاتكة وابو جهم بن خزيمة
القرشي العدوي اسمه عامر وقيل عبيد ومعنى فلا تضع عصاه انه
كان كثير الضرب للنساء وقيل كناية عن كثرة الاسفار وقيل كان
كثير الوطى والصحيح الاول وقد جأني صحيح مسلم قال اما ابونهم
فرد جأرات للنساء وقبيصة بن ذؤيب قيل ولد في اول سنة
الهجرة وقيل عام الفتح وابود ذؤيب بن حنبله وقيل ذؤيب بن
جبيب له صحبة ورواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابو عمرو بن حفص زوج فاطمة بنت قيس قال المنذري
اسمه اجمد وقال الاشعر في اسمه عبد الحميد وقيل اسمه كريمة
وعلى الاول ليس بالصحابه من اسمه اجمد سواء وذكر الجافظ
ابو جعفر لهم حديثا اخر وفيه مغيرة وحصين واشعث
واسماعيل بن ابي خالد وداود ومجالد عن الشعبي قال دخلت
على فاطمة بنت قيس بالمدنه فسألتها عن قضاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم عليها فقالت طلقني زوجي البتة فخاصمته الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم لي بالسكنى والنفقة فلم يجعل
لي سكنى ولا نفقة وامرني ان اعتد من بيت ابن ام مكتوم وقال

بحال في حديثه يا بنت قيس انما النفقة والسكنى على امرئ كانت
له الرجعة وقال صاحب المغني ورواه الحميدي والترمذي ولاز
النفقة عندهم بازا التمكن ولا يمكنهنا لانها اجنبية ولنا
قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تدع كتاب الله وسنة نبينا
لقول امرأة لا تدري احفظت ام نسيت المطلقه ثلثا لها النفقة
والسكنى ورواه الحافظ ابو جعفر الطحاوي والدارقطني ولم يقل
عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر حرس الى العال
عن ابن الري عن جابر عن النبي عليه السلام المطلقه ثلثا لها النفقة
والسكنى ذكره عبد الحق وقال تكلم فيه يحيى وثقه عبيد الله
ابن عمر القواريري ولا يقل الخرج من غير ذكر سببه وروي
الدارقطني بهذا الاسناد جرفا بحرف عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال المتوفى عنها زوجها ليس لها نفقة واجتنب
يحيى بن ابي العاليله ولم يذكر من تكلم فيه في سننه وعن ابي يحيى
السبيعي واسمه عمرو بن عبد الله وقال فيه ابن ابي شيبة
وابن شعبة جده لانه قال كنت في المسجد الجامع مع الاسود بن
يزيد فقال انت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فقال ما كانا لندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا تدري
احفظت ام لا رواه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي
اعترض الدارقطني فقال فيه من غير ذكر سببه نبينا وهو
اصح من الاول لانه لا ثبت ويحيى زاد ما احفظ وابت من
ابي احمد الراسبي وقد تابعه قيس بن عبيد بن قيس

متناقص لان قوله اصح اعتراف منه بصحة الاول وقوله لا ثبت
متناقص لصحته ولانه لا يكتم من كونه احفظ واثبت لو سلم ترك
الزيادة التي زاده ابو احمد مع انه في صحيح مسلم من طرق وسنن
ابي داود والترمذي والنسائي ورد عليه الترمذي وحكم بصحة
الزيادة ورواه يحيى لانافي ورواه ابي احمد فان يحيى روى بعضه
وابو احمد كله والزيادة من العول مقبولة وفي المحلى عن ابي
الحسن ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لها السكينة والنفقة قال ابن حزم
وهذا امر سهل لانه لم يترك عمر ولو لم يعبه بسنتين ولم يذكر فيه
قادح سوى الارسال والمرسل حجة عند الامة الثلاثة وهذا
المرسل حجة عند الشافعي ايضا لانه عمل به بعض الصحابة على
اصله الذي ذكرناه قبل هذا غير من وقول عمر لندع كتاب
ربنا هو قوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان
ياتين بفاحشه مبينه ثم قال اسكنوهن من حيث سكنتم من
وجدكم وفي مصنف ابن مسعود وانفقوا عليهم من وجدكم قال
الصنائقي الوحد بالضم الشعه وقد الاعرج بفتح الواو
قال قبل هو لحي لان الوحد بالضم الغنى وبالفتح الجزل والخف
والعطف فامر الله سبحانه باسكانهن في البيوت لصيانه المأ
وحفظ النسب ونهاهم في الاية عن اخراجهن حتى ينقض عدتهن
ونهاهن عن الخروج وفاطمة لم تجعل رسول الله لها شئ قبلها
بخالف لكتاب الله ثم ان الله سبحانه اوجب على الارواح النفقة حيث

أوجب عليهم السكنى وقولها ولا نفقة مخالف لكتاب الله من جهة
الاستنباط وأما مخالفه السنة فقد ذكرنا ما قاله الحافظ
أبو جعفر الطحاوي والشيخ أبو بكر الرازي وما احتج به عمر رضي الله
عنه في دفع حديث فاطمة وفي إيجاب النفقة والسكنى للطلقات
رجعيا كان الطلاق أو باينا حجه صحيحة وذلك أن الله سبحانه
قال يا أيها النبي إلى آخر ما ذكرنا من الآيات فكانت المراد المطلقة
زوجها واحدة أو اثنتين للسنة على ما أمر الله تعالى ثم المطلقة
أخرى للسنة كما أمرت عليه ووحيت عليها التي جعل الله
لها فيها السكنى ونهاها عن الخروج فيها ونهى الزوج عن إخراجها
فيها ولم يفرق بين المطلقة للسنة التي لا رجعة عليها فيها وبين
المطلقة للسنة التي عليها الرجعة فلما كانت فاطمة وروثا منقotte
بينهما خلاف ما روى عنه روجا الكتاب بخلافه صح احتجاج عمر وبطل
حديث فاطمة فلم يجب العمل به وسدد كتمام هذا في الجواب ولأن
النفقة جزء الاحتباس على ما تقدم والاحتباس قائم في العتق من
النكاح عن مقصود إحصائه ولأن من استتبهه نسبه ولهذا كان
لها السكنى عند ملكه والشافعي وصارت كالخامس بالإجماع ولا
النفقات إلى الظاهرية في النفق وأما قوله تعالى وإن كن أولات
حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فلا يدل على أنهن إذا كن حوامل لا
سقط عليهن لوجوه منه أحدها الإجماع على أنها لا يخرج الحامل
بالطلاق الرجعي فانه ينفق عليها وإن لم تكن من أولات الإجماع فكذا
بالباين والوجه الثاني أن الحمل قد يطول فإراداعلمنا بوجوب

النفقة وأن طالت مدة الحمل والوجوب الثالث أنما جاز النص
على نفقة الحامل لشدة العناية بها لأجل حملها والوجه الرابع
تخصيص الشيء بالذكر لا يفي الحكم بما عداه على المختار في أصول الفقه
ولنا في إبطال روايه فاطمة بنت قيس مسالك المسالك
الأول رد كبار الصحابة لجرحها مثل عمر بن الخطاب وعبد الله
ابن مسعود وأسامة بن زيد وزيد بن ثابت وعائشة ومروان
ابن الحكم ويروى عن جابر وقد تقدم إنكارهم وخلق كبير معهم
وقال أبو سله إنكر الناس عليها وفي صحيح مسلم لما حدث
الشعبي عنها بهذا الحديث أخذ الأسود بن يزيد كفا من خصا
وجنب الشعبي وقال ويحك أحدث بمثل هذا وإنكره
أكبر أصحاب ابن مسعود قال الشيخ أبو بكر الرازي من
شروط قبول أخبار الأحاد تعرضها من تكبر السلف والمسالك
الثاني الاضطراب وفي الإكمال للقاضي عياض جاطلها واطلها
البتة وهي طلقه رجعيه عند الشافعي واطلها لثالثه انطلق
إلى اليمن وجازل بتطبيق كانت بقيت من طلاقها وجاتلها
البتة وهو غائب وجاتلها عنها وتي المقدمات لأن رشد
وأمرت فاطمة بنت قيس حين قتل زوجها أن تقتل إلى أن أمكنكم
وابن رشد الجذعة كبر وما قبله من الاضطراب رواه مسلم
وجاءه غير وعنها إذن لي أن اعتد في أهلي ولا جازل من العمل
لم يخرج البخاري واطلها أبو عمرو بن حفص واطلها أبو حفص
ابن المغيرة والاضطراب سبب سقوط الاحتجاج بالحديث

يرد فان كان كذلك فلا كفارة عليه فان عاد وتزوجها عاد
حكم الظهار ولا يطأها حتى يكفر وهذا قول ابي حنيفة
قال والظهار قول كانوا يقولونه في الجاهلية فنهوا
عنه فكل من قال ذلك فقد عاد لما قال هذا قريب في السناد
من قول مالك لا يه حكم بالباطل ولعب وكذب ظاهر لان
الذين قالوا ذلك في الاسلام لم ينفوا في الجاهلية قط
وذكر هذين القولين يعني عن الرد ظهور فسادهما ولا يها شرع
بالمأذون به الله وانهم لا يحفظان قبل ابي حنيفة ومالك قال
فلم يبق الا قولنا وهو ان يقول انت على كذا امر مرتين ولا
يكون العود للقول الا بالتكدير ولا يعقل في اللغة غير هذا
وهذا اجابات السنة قال كما روينا عن ام المؤمنين عائشة
ان حميلة امرأة اوس بن الصامت وكان به لم يكن اذا اشتد
به لم يمتدحها فأتته الله كقارة الظهار قال وهذا يقتضي
التكرار ولا بد ولا يصح في الظهار الا هذا الخبر وكل ما عداه
فناقض او مرسل واتما من روايه من لا خير فيه قل
انظر الى السفيه الجاهل المحتل كيف نسب قول الامامين
الجليلين الذين هما ثلثا الاسلام الى البطلان واللغو والكذب
الظاهر والحكم في الدين بالمأذون به الله ولا يضر السحاب
رباج الكلاب واطباق الامه على تقليدها ولم يلتفتوا الى
الظاهرية ولا عدا ولا فتنهم قاذفاني الاجماع وفساد قول
الظاهرية غير خفي واكرر الحارثي وقال في العربية لما قالوا الى

فيما قالوا وفي بعض ما قالوا روايه المستحلي وفي بعض ما قالوا
روايه ابي الميثم وهذا اول لان الله تعالى لم يد على المكروه وقول
الزور وقال الصفا فبني في شرح البخاري لما قالوا الى
فيما قالوا وفي نقض ما قالوا كذا عند ابي ذر وهو يتز وعند الشيخ
ابي الحسن بعض العيين وفي تفسير المهدوي يعودون لما كانوا عليه
من اجماع فحج ببرقده لاجل ما قالوا وقال الزجاج يعودون
لاراده اجماع من اجل ما قالوا وقال الفراء اللام بمعنى عن
اي يرجعون عن ما قالوا فرددون الوطى كقوله عليه السلام العايد
في هبته كالعائد في قباه اي الرجوع فيها فالعود الرجوع عن ذلك
لان الظهار يحرم فاذا قصد رفعه فقد عاد في ذلك ورجع عنه
والعود فعل ضد قوله الاول ومنه العائد في عثرته وهو
التارك لما وعد والعائد في قباه هو ما فعل المنه عنه قال الله
تعالى ثم يعودون لما نهوا عنه والمظاهر يحرم للوطى على نفسه مانع
لها منه والعود فعله لا تكدير القول وقال ابو البقاء لما قالوا
للمول فيه والعود العزم لا تكدير القول لها وقال مكي قول
الظاهرية غلط وليس العود ان يعود الى ما قال ولا الى ما كان فيه
بدليل تسميتهم الاخر معاد اولم يكن فيها احد فيعود اليها وقال
قتاده ثم يعودون لما قالوا من التحريم بخلافه وكذا قال مجاهد
والفراء وهو لا اهل اللغة والعربية فقد قالوا خلاف قوله
وكذبوه فيما قال انه لا يعقل في اللغة غير هذا الذي هو تكدير
القول وقيل المعنى ثم يعودون لوطيهم وهو معنى القول اي لوطيهم

لها السكنى والنفقة ذكره رزين بن معوية في تحريم الصجاج
وفي المعنى انكر احمد هذا القول عن عمر ولكنه قال لا يجزى
دينا قول امراه وهذا مجمع على خلافه قلت انكار
عمر في صحيح مسلم وكذا ذكر البخاري عنه في تحريم الصجاج
لرزين بن معوية فلا يلتفت اليه وقوله ولا يجزى في ديننا قول
امراه لا اصل له حاشي عمران يقول هذا وانما انكر قولها المخالف
للكتاب والسنة قال ابن حزم هو منقطع لان ابنه لم يذكر
عمر ثم انهم اوجبوا لها النفقة والسكنى اذا كانت جاملا وليس
هذا التفصيل في هذا الحديث الذي روت فاطمة ولا في غيره
واوجبوا لها السكنى وهي نصت على عدمها في الصحيح ولم يحدوا
به ومن القبح الفاضح ان يحدوا لسان بعض الحديث الذي
يوافق مذهبه ويترك باقيه ولا يجوز ان يكون النفقة للحمل الجوز
احدها انها لو كانت له لوجبت في ماله لاني مال المطلق
وثانيها ان نفقة الحمل لعود النسب وهي تسقط بمضي الزمان
وهذه النفقة لا تسقط عندهم فطلت دعواهم انها للحمل والنسب
انها لو كانت له لوجب ان يحدوها الحد عند اعسا الابل وص
الشافعي في الاملاء انها للحمل لا للحامل ورابعها لو تطلق
زوجته الامه وهي حامل كان ينبغي ان يكون النفقة على سيدها
لان الحمل ملكه ولا يقولون به وخامسها لو كانت للحمل لتعذر
بتعدد الحمل وسادسها لو كان للحمل نفقة لمضاعف نفقة المتكوجه
به او المطلقة الرجعية به قال ابو بكر الرازي فلما لم يجد

ماله علم انها لا حل احاساسها لحقه ولهذا لم يجب النفقة للمتوفى عنها
زوجها في مال الحمل من الميراث او غيره وقال ابن رشد المالكي
احق به في القواعد في المسئلة ثلثة اقوال اذ الم بكر جاملا
احدها وجوب النفقة والسكنى وهو قول الكوفيين
ومن قال بقولهم الثاني لا نفقة ولا سكنى وهو قول ابن حنبل
وابن ثور وداود وحامه والثالث لها السكنى دون
النفقة وهو قول مالك والشافعي فمن اوجبها استدلت بقوله
تعالى استكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم والمعروف
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوجب النفقة حيث
اوجب السكنى فلذلك الاول في هذه المسئلة ان يقال ان لها
الامر من مصر الى نظام الكتاب والسنة او الى تخصيصها بخ
فاطمة والفرق بين السكنى والنفقة عسير ووجه غرض
ضعف دليله انه في كلامه وقال ابن قدامة الجنب قول
عائشه انها كانت في مكان وحش لا يصح قلت هو في
صحيح مسلم وهو منه شري عظيم على ام المؤمنين وقال عليه
السلام خذوا شطر دينكم من عائشه قال وهي اكرم الناس
عليه اذ لا رجعه له فيها ولا بينهما ميراث قلت قد
يكون بينهما ميراث في الجملة وهي محبوسة في عدها لحقه وحق
ولده عسى وممucose وممنوعه من الزوج الذي ينفق عليها ويؤتم
بمصالحها لولا عدها والجسب سبب النفقة كالقاضي والمضارب
على ما تقدم قال وعمل رسول الله بغير علمه عائشه قال انه

الفسر انما السكنى والنفقة ما كان لزوجه عليك الرجعة قال
هكذا ذكره الجندی والاثر من قلبي لم يذكر ذلك من الزم
ذكر الصحيح وهو من رواه مجاهد وهو ضعيف لا يجوز به وذكر
عبد الحق وسكت عنه قال الحافظ ابو الحسن علي القطان
في كتاب الوهم والايهام في احاديث الاجكام وهو لا يصح وفي
المجمل ارسى مروان بن الحكم قبيصة بن ذؤيب الى فاطمة بنت
قيس يسألها فاجبت انها كانت تحت ابي عمرو بن حفص الحروري
فذكرت انطلقتها اهل تلك تطلقات اخرج الى اليمن مع علي بن
ابي طالب وان عباس بن ابي ربيعة والحريث بن هشام قالوا والله
ما لها نفقة الا ان تكون حاملا واستأذنته في الانتقال فاذل
ها ولم مات الا ان يكون حاملا الا من هذا الطريق وهو منقطع
فان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود لم يسمع من قبيصة
ولا من مروان ولا يدرى ممن سمعه قال ابن حزم الطائري ولما
قال مروان لم يسمع هذا الحديث الا من امره سبأ بالعبدة
التي وجد الناس عليها قالت فاطمة حين بلغها ذلك بيني وبينكم
كتاب الله اي امر يحدث بعد الثالث ولا حجة لها في ذلك
قال القاضي عياض لان من العلة لم مات للاخراج وانما مات
لعلة التي عن تعدي جود الله في الزيادة على الواجب ومخالفته
او يكون المراد احداث النسخ وفي المستوط لعل الله يحدث
بعد ذلك امر اي ولدا وقد يحدث بعد الثالث العود الى الاول
بشرطه واعترض ابن حزم على عمر بن الخطاب في قوله لهما ان

حيث يشاهد من يشهد انهما سمعا من رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال لولزم هذا فاطمة للزم عمر في كل ما حدث به عمر
رسول الله ولا فرق قلبي هذا جهل من ابن حزم وجرأة
على عمر الفاروق وقد اصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الفرق
بينه وبين فاطمة وليس قول فاطمة مع معارضته الكتاب والسنة
مثل قول عمر ثم ان عمر عند ذلك خليفة او قاض وقول القاضي لا
محتاج الى شاهد من وقال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة
الخلفاء الراشدين المهديين من يورث عضوا عليها بالواجب وابن
فاطمة بنت قيس من هذا حتى يعارض بها عمر وانما هو رجل طاميل
مقدام على العظام وروى عن سعيد بن المسيب لما سألته عن
ابن مهران انه قال تلك امراه فتنت الناس كانت لسنة وضعت
على يد ابن ام مكتوم طعن فيه بارساله وقد علم ان مرسل سعيد
المسيبي حجة عند الامة الاربعة وطعن ايضا في مروان بن
الحكم والعبدة الامر الموثوق به القوي ذكره المذرك في
البدائع كان زوجها غابا فلم يقض لها بالنفقة والسكنى لان
النقص على الغائب لا يجوز وعن يحيى بن سعيد عن القسم بن محمد
وسليمان بن يسار انه سمعا ذكر ان ابا يحيى بن سعيد بن
العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة فنقلها عبد الرحمن
ابن الحكم فارسلت عايشة ام المؤمنين الى مروان وهو امير
المدينة اتق الله وارجعها اليها قال مروان ان عبد الرحمن
غلبني فيه لما قالت عايشة لا تصرك لانك ذكر حديث فاطمة قال

مروان ان كان بك شر فحسبك ما بين هذين من الشر واه البخاري
 ومسلم معناه وطعن ابن حزم في مروان وهو ان الحكم او الحاكم
 ولد بعد الهجر بسنتين وروى عن عثمان وعلي وزيد بن ثابت روي
 عنه سهل بن سعد وابنه عبد الملك وعروه وعلي بن الحسين
 وعبد الله بن عبد الله وابن المسيب وغيرهم ومات سنة خمس
 وستين روي له ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبخاري
 معروفا بالمسور بن محرمه حديث الحارث بن عبد الله بن ابي
 رسول الله مردود وهم عدول بشهادة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ذكر مولده ووفاته في المال **قوله** ولا نفقة
 للمتوفى عنها زوجها حايلا كانت او حاملا الامن نصيبها هكذا
 عن ابن عباس وبه قال عطاء والحكم بن عتيبة وابن سيرين وعبد الملك
 ابن يعلى قاضي البصرة والحسن البصري عامر الشعبي وابن حبان وهو
 احد قول الشافعي والقول الثاني ان كان الميت له مال لم يقع
 عليها من نصيبها وان كان قليلا يقع عليها من جميع المال يروي
 عن ابراهيم الحنفي واصحابه والقول الثالث يقع عليها من جميع
 المال وهو قول ابو السختياني وابن ابي ليلى اذا كانت حاملا
 والقول الرابع لها النفقة من جميع المال حاملا كانت او لا
 يروي عن ابن عمر والقول الخامس ان كانت المتوفى عنها زوجة
 فلا نفقة لها وان كانت ام ولد فلها النفقة من جميع المال حتى
 تضع وبه قال الليث وفي المغني ان قلنا يحق المسكن للمتوفى
 عنها زوجها اذا كانت حاملا فهي احق بسكنى المسكن من الورثة

والغريم من اس مال المتوفى ولا يباع في دينه قبل انقضاء العدة قال
 صاحب المغني وبه قال مالك والشافعي وابو حنيفة وجمهور العلماء
 فان تعذر فعل الوارث ان يكثر مسكنا من مال الميت وان قلنا لا
 يحق السكنى عليها فتركت الورثة باسكانها في مسكن زوجها
 او اجنبت لزمها السكنى فيه قلنا ايجاب النفقة والكسوة
 بالشرع ولم يرد باجابهها على الميت في مال عمر وهم الورثة ولا ان
 احتسابها في عدة الوفاة ليس حق الزوج بل حق السرة فان البصر
 فيها تعبد لا تقف براه الرحم ولهذا لا اشترط فيها المحصر وان
 النفقة بحسب شيئا فشيئا ولا ملك بعد موته فيجب فيه ولا يحق
 على الورثة في ملكه لعدم التزامهم قال ابو العالیه انما
 ضمت العشرة الى اربعة اشهر في العدة لان فيها ينفخ الروح
 فيتحرك فيظهر الحمل وجوب العدة قبل الدخول لو تكررها عباد
 لكن يعارضها انقضاء ما يدور العلم بموته قال الواو الفرق
 بين الطلاق قبل الدخول من الوفاة قبله انه لو كان حيا رجا
 ادعى الدخول فاجتاطوا في اجابها والنصر في غير قيد الدخول
 وفي البعد اربع لافقة للعدو عن وفاء ولا سكنى في مال الزوج
 سواء كانت حاملا او حايلا ولا في مال الوارث والصغير والكبير
 والحرة والامة والمسلمة والكافية سواء في عدة الوفاة وكذا لا
 نفقة ولا سكنى في عدة الوفاة من المكاح الفاسد وفي احكام
 القرآن للاراذل ان المتوفى عنها زوجها اذا كانت تحب نفقتها
 وسكانها في جميع المال عند ابن مسعود وابن عمر وسفيان والعالیه

حامله

والشعبي والنخعي ولا نفقة لها عند ابن عباس وابن الزبير وابن المسيب
والحسن وعطاء ونفقة في مالها وقال عامة فقهاء الامصار
كأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر لا سكني لها ولا نفقة في مال
الميت حاملا كانت أو جايلا وقال ابن الولي نفقتها في مال
الزوج كالدين على الميت إذا كانت حاملا وقال مالك إن كانت
جايلا فلها السكنى إذا كانت الدار للزوج وقدم على غيرها حتى
تتقضى عدتها وتشتري على المشتري سكاها وقال الثوري ينفق
عليها من جميع ماله حتى تضع وروى المعافى عنه أن نفقتها من
حصتها وقال الأوزاعي لا نفقة لها وإن كانت حاملا إلا أن
يكون أم ولد وقال الحسن بن صالح لها النفقة من جميع المال
وللسايع في أحد قوليه لها النفقة والسكنى إذا كانت حاملا
وفي قوله الآخر لا نفقة لها ولا سكنى قوله وكل
فرقة جات من قبل المرأة بمعصية مثل الرده وبقيل ابن الزوج
في النكاح أو أبيه فلا نفقة لها استحقاقا وبقي السكنى لأنه
عليها ذكرها في الجامع والجريد وكل فرقة جات من قبل الزوج
أو من قبلها بغير معصية بل بحق فلها النفقة والسكنى كما في الموطأ
والعق في العدة لبقاء الاحتباس فصار كفضل المورث بحق فانه
لا يحرم الميراث والفرق بعدم الكفاة بحب به النفقة والسكنى
لأنه بحق ولو حبست في عدتها بين الرده أو جحت سقطت
ولو طلقها ثلثا ثم ارتدت والعياد بالله سقطت نفقتها وإن
مكث ابن زوجها من نفسها بعد الثلث فلها النفقة والسكنى

لأن الجزية قد ثبتت بالثلث قبل التقييل والرده والبقيل لأنما
النفقة لها من حيث المهر من ماله وهي من إتيان النفقة والفرق
أن المرتد يحبس حتى يرجع ولا نفقة للمحبوسه والممكة لا يحبس
فلها دفع الفرق وإن لم يكن حبست بحب نفقتها أيضا مكدا في
الذين فلا فرق حينئذ ولهذا قال في الجامع فلو عادت إلى ماله
مسلمه أو مرتدة عادت نفقتها بخلاف ما بعد النكاح والذين
لو عادت إلى دار الإسلام فلها النفقة والسكنى بحكم ما ذكر
في الجامع على أنه حكم لمخافتها والملاعة لها النفقة والسكنى لأنها
فرقة بطلاق من جهة الزوج وكذا بالخلع والإيلاء والرده من
الزوج وجماعه أمها لأنها من قبله والنفقة كانت واجبة
فستحق كذلك النفقة بحب بفرقة العنة لأنها بحق وإن كانت الفرقة
من غيرها فلها النفقة والسكنى كما لو وطئها ابن زوجها مكره
من غير تكيين أو لم يوجد منها ما سقطت النفقة بخلاف المهر قبل
الدخول فانه يسقط بالفرقة سواء كانت بحق أو بغير حق لأنه
معرض من كل وجه ولهذا لا يسقط بموت أحد طرفي النكاح
المبيع قبل القبض فانه يسقط الثمن وفي الرده والخبر والحرمان
المكتوحة لو ارتدت حتى وقعت الفرقة بينهما لا نفقة لها أصرا
على ذلك أو رجعت عن الرده وقد بان فرق بينهما وبين
الناشر إذا بانها ثم تركت النشوز فانه يستحق النفقة
مادامت في العدة وهذا قال إذا سلمت والعدو مامنه
لا يستحق النفقة والفرق أن مسألة النشوز جات

الفرقة من جهته بطلانه بعد المشور فتسحق النفقة اذا زال
المشور وفي المزدجات الفرقة من جهتها في حال قيام النكاح
وعند الشافعي اجماع ان عادت الى الاسلام يعود نفقتها لانها
لم تبين منه عندها ولو كانت الامه في بيت المولى لم تعد الميت
الزوج حتى يطلقها ثم عادت اليه بعد الطلاق فلا نفقة لها عند
علمائنا الثلثة خلاف الجرح الناشئ وقت الطلاق لو عادت
الى منزله بعد فانها تستحق نفقة العدة والفرقة ان نكاح
الامه لم يكن سببا للنفقة عند الطلاق ولهذا الوارد الزوج
ان يعيدها بغير رضی المولى لم يكن له ذلك خلاف الناشئ الجرح
فانه سبب لا حجب بها ولهذا يعيدها بغير رضا ما حجب ولو
اخرجها المولى من بيت الزوج بعد الطلاق ثم اعادها اليه كان
لها النفقة لانه كان سببا لوجوب النفقة عند الطلاق
مسألة ابرأت عن النفقة في المستقبل وهي زوجة
لم يصبح ولو ابراه عنها في عقد الخلع صح لان الابراء في الخلع ابراء
بعوض وهو استيفاء قبل الوجوب جائز وفي الاول الابراء
اسقاط واشتراط الشيء قبل وجوبه لا يجوز مسألة
صالح المتعده عن نفقة العدة على راعه بنظر ان كانت عدها
بالحيض لا يصبح حبا لها وان كانت بالاشهر جاز الصلح لان بيت
العدة معلومه وفي الذخيرة قال بحر نفقة العدة كنفقة
النكاح ومن لا يستحق النفقة في حال النكاح لا يستحقها في العدة
وقال اخصاف في نفقاته كل نكاح سوارث الزوجان فيه

بالزوجية لو مات احدهما بحجب فيه النفقة لو طلقها وقد دخل
بها وقال السرخسي في شرحه هذا الاصل غير بعيد على
قول ابي حنيفة فان الذي لو تزوج بامه فانها تستحق النفقة
عنده ولا تنواريان لو مات احدهما قلد لا ينصرف
الاصل الذي ذكره اخصاف بذلك لانه لم يقل وما لا والنفس
سواء على العكس فلا رد عليه ولم يذكر كسوة العدة لانها لا تبقى
في العدة مدة محتاج فيها الى الكسوة غالبا حتى لو احتاجت
اليها بغيرها ذلك ايضا قال بحر النفقة هي الطعام والكسوة
ذكره عنه هشام في نوادره ولو لم يكن المطلق منزل مملوك
نكحت لها منزلا ويكون كراه عليه مسألة عمر بن
ذكرها ابن ثونسر المالكي في شرح المدونة اذ المجد ما تنفق
على ام ولد او غاب عنها ولم يترك لها نفقة قال مالك يعتق
ولا تزوج وكذا قال الشيب وهو نظير التفريق بالاعسار عنده
وقال بعض القرويين تزوج عليه ان كان غابا وزوجها هو
ان كان حاضرا وهو اولي من اخرجها من ملكه بالعق قلد
اعتاقها عليه بغيره ان لا يشبهه فهو باطل لا شك
فصل قوله ونفقة الاولاد الصغار
على الاب لا مشاركة فيها احد كما لا يشراكه احد في نفقة الزوجه
اعلم ان اهل العلم اختلفوا في وجوب نفقة الانسان على
غيره قال الشعبي ما ريت احدا اجبر احد على نفقة احد
وقال طائفة لا تنفق احد الا على الوالد الادنى والام التي

في ذلك كله ذكر في المعنى وان شتهرها بزوجها ونشعرها ووسنها
او ظفرها فليس بمظاهر وان قال انت على كبط امي وكزجها وكجدا
او كسها فهو مظاهر وعند الظاهرية يختص بظهور الام دون بقيه
الاعضاء والمجازم وان قال كراس امي وكعقها او كعضد امي او كبد
او رجلها او انفا او اذنها لم يكن مظاهرا عندنا خلافا لايه الثالثة
لان راس امه وبقيه اعضائها المذكوره يجوز له النظر اليها فلم يكن
يحرمة عليه في حق النظر والمس بغير شهوة وهم جعلوا العلة التلذذ
بذلك وهو باطل بالشعر والسن ولم يصير ذلك مظما او المجاز
لما ورد في قال ابو حنيفة ما يحبي بعد فقدها لا يصير مظاهرا
بالتشبيه به وما لا يحبي يفقد يصير مظاهرا بالتشبيه به
والضابط الذي ذكره عن ابن حنيفة لم يعل به ونقله عنه عطاء فان
بعد روال الراس لا يحبي قطعا وقد ذكرنا انه لا يصير منه مظاهرا
ويقطع فجزاها جاز ان يحبي وبصيرته مظاهرا وانما المدرك فيها ما
ذكرته وبصح الظاهر من الصغرة والرتقا والقربا والحايض والنفسا
والكافر والامه الزوجه والمجنونه وغير المدخول بها العوم من نسائهم
وزعم قوم انه لا ظاهرا قبل الدخول وحملوا العود على الوطئ بعد الوطئ
وقال ابو ثور لا ظاهرا من الرتقا والقرنا مس له لا يصح
ظها را الكافر عندنا وبه قال مالك وقال الشافعي وابن حنبل يصح
وهو رواية البراءة عن ابن حنيفة والاول وايه الاصل
قوله تعالى الذين يظهرون منك الاية والكافر ليس مناهم قال
يقولون منك من القول وزورا وشرك الكافر وحيد النبوة قول الله

صلى الله عليه وسلم اعظم من المنكر والزور خلاف المسلم فاذا اقدم
على منكروا كذب بترت عليه الكفارة لمحو اثرها ولا قابله لمحو
اثرها مع بقاء الشرك وجحد النبوة ثم قال وان الله لعفو غفور
والكافر لا يتوجه عليه عفو ولا غفران ولا يتوجه اليه مثل هذا
الخطاب ومثل هذا التبريم امامه من الكفارة والكافر ليس من
اهلها ولا سيما عندهم فانه لا يملك رقبته مؤمنه والمراد بالاية
المانية هو المراد بالاول والا كان ذكر الكافر مستدركا وقوله
ليؤمنوا بالله ورسوله منع دخول الكافر في الاية اذ المؤمنون
مراد بها بالاجماع فلقد دخل الكافر ايضا فيها لمزج الجمع بين الحقيقة
والمجاز لان المراد في حق المؤمنين لتدوموا على الايمان وفي حق
الكافرين لتدخلوا في الايمان ولا سيما الاولى مطلقة والثانية
مطلقة ومن اصلكم حمل المطلق على المقيد فان زعموا ان الحكم مختلف
وحن لا يحمل المطلق على المقيد في مثله قلنا لم يختلف حكمها بل
في الاية الثانية بيان احكام المظاهر المتقدم وهو العود ودخول
الكفارة ورسنها ذلك اسد ابيوم اخر من قالوا الظاهر ان كان
طلا قاني الجاهلية فنقل الى غيره فصح من المسلم والكافر كاصل كلا
قلنا لا يجوز نقل احكام الجاهلية فانها باطله بغير شرع والاية
الكافر ممنوع على قولهم والفرق لاني خيفة ان الاية لا يمكن
وجوب الكفارة بالجنث وهذا لا يمكن لان الكافر ودفع الظان
بالبرصيح باعتبار الثاني وهم يعتقدون حرمة اسم الله وبصوته
من هناك حرمة ولا كذلك بجرم الظاهر فانه ليس فيه طلاق ولا

الحد والام على قدر ميراثها في طاهر الرواية وبه قال ابن خنبل وروى
الحسن عن ابي حنيفة انها على الحد وجعل كالأب وبه قال
الشافعي وان كان الصغير رضيعا فليس على امه ان يرضعه
لان كفايته على الأب واجرم الرضاع كنفقته وقيل معنى قوله
تعالى انصار والدن بولد لا تلزم بارضاعه مع كراهتها اذا كان
يوجد من يرضعه ويجبر اذا كانت ممن يرضع ولم يكن بها علة
وان لم يوجد يجبر على الارضاع صيانة له عن الضياع والرجوع
لو كان لا يوجد من يرضعه او لا يأخذ ثدي غيرها تجوز ذرا الحلو
ان طاهر الرواية عن اصحابنا انها لا يجبر لانه تغذي بالدهن
والشراب وبقية الابان فلا يؤدى برك اجبارها الى التلف
وعن ابي حنيفة وابي يوسف في النواذر انها يجبر وهو المذكور
في الكتاب وقد تقدم هذا قبله وستاجر الأب من يرضعه
عدها اذا ارادت ذلك لان المحر والزنية لها ولا يجب عليها ان
تمك في بيت الام الا ان تشتد ذلك عليها بل لها ان ترضعهم
يرجع الى منزلهما ويحمل الصبي معها اليه او تقول اخرجوه فترضعه
عندنا الدار ثم يدخل الصبي الى امه ذكره الشهيد في المعنى
للزواج منعها من ارضاع ولدها من غير الاضطرار فان لا يوجد
غيرها ولا يأخذ ثدي غيرها لانه نفوت عليه الاستماع في تلك
الاقوات فنبعت منه مثل خروجها من منزله وفي حال الضرورة
تقدم على حق كنفه المصطر على المالك اذا لم يكن به مثل ضررته
وهل له ان يمنعها من ارضاع ولدها منه فيه وجهان احدهما

١٥٢
له المنع كغير ولد وهو قول الشافعي والثاني ليس له منعها وهو
قول اصحابنا اذا الارضاع واجب عليها بالنسب ولا يصح حمل الاية
على المطلقات لانه تخصيص بغير دليل فان اجبرت نفسها
للارضاع ثم تزوجت فليس للزوج منعها من ذلك حتى ينقضي
مدد الاجارة ولا فسحها فاذا نام الصبي او اشتغل بغيره فله
الاستمتاع بها وليس له ان يصبي منعها من ذلك وبه قال
الشافعي وقال مالك ليس له وطئها الا برضى الولي لانه
منقصة اللبن قلت ويجتمل العلوق وهو فسد اللبن قلنا
اذا جاز وطئها باذن الولي يجوز بغير اذنه ايضا بالعقد المشروع
لان اذن الولي غير معتبر فيها يضر الصبي تسقط حقه وان اجرت
نفسها للارضاع يجوز باذن الزوج ولا يجوز بغير اذنه لان المحر
له وهو اجد الوجهين للشافعي والثاني يجوز له فسحها
ان شا وعندها له فسحها اذا لم يعلم بها وليس له منعها من وطئها
فاذا اجلبت فله فسحها للضرر كما المومضة فان استاجرها وهي
زوجه او معتدة عن طلاق رجعي لم يجز عندنا وبه قال الشافعي
وقال ابن خنبل يجوز لسان الارضاع مستحق عليها ديانته
وقد ذكرنا النص فيه فلا يجوز اخذ الاجرم عليه وهذا لانه من
اعمال داخل البيت وهي واجبة عليها ديانته وفي المسومة رواية
في العدة طاهر الرواية الجواز لا ينقطع النكاح وفي رواية
الحسن عن ابي حنيفة لا يجوز هكذا ذكر في المبسوط وتعليل
الشافعي للمنع ان المنافع التي لها ملكة ولا يجوز ان يعتد على بعض

ملكه ويرد عليهم لو وطيت بشبهه كان العقولها ولو كانت ملكة
ان يكون رها له ولو استأجرها وهي منكوحته او معتدة لا طلع
ولن من غيرها جاز وبعد انقضاء العدة يجوز في الكل لزوال النكاح
بالكليه فان قال الاب لا استأجرها وجا بغيرها فرضيت
الام بمثل اجر الاجنبية او رضيت بغير اجر كانت اول من الاجنبية
وان التمس زيادة لم يجز الاب عليها وفي الاسبيحاني وفيه خلاف
لو كانت الام ترضعه باجر والاجنبية بغير اجر او كانت الام ترضعه
باجر المثل والاجنبية بدون اجر المثل فالاجنبية اول من ترضعه
عند الام ولا تفرقه الا اذا اختارت الام ذلك وهو ظاهر
مذهب الشافعي وعند الحنابلة ان طلبت اجر المثل يجب عليه وان
وجد منه بعه بارضاعه وان طلبت زيادة يجوز له ان تراعه منها
وفي نفقات الشهيد لا يجمع نفقة الرضاع مع نفقة العدة
وذكر في الاصل انها مستحقهما فصار فيهما روايتان ولو دفع
ركاة ماله اليها او شهد لها في العدة لم يجز روايه واجد
ونفقة الصغير واجبه على ابيه وان خلفه في ذلك كما يجز نفقة
الزوجة على الزوج وان خلفته في ذلك والعلة مختلفة مع اتحاد
الحكم فيهما وصورة مسئلة الصغير ان يكون اسلم وهو مميز وابوه
نصراني او اسلمت امه فحكمها بسلامته بغير ماله خلافا لما لك
واما ان يكون مسلما وولده صغير نصراني فلا يمكن شرعا هذا اذا
لم يكن للصغير مال فان كان له مال فنفقته في ماله وكذا اجر رضاعه
قال ابن المنذر وهذا اجماع فاذا لمعوا فلا نفقة لهم الا ان يكونوا

زمني وكذا ولد ولد وان سفلوا ومنهم من اوجب نفقة الاولاد
الصغار والبنات على الاب لجديته هند واجمع كل من حفظ عنه
من اهل العلم ان نفقة الصغير بعد موت ابيه واجره رضاعه في
ماله وروى عن حماد بن ابى سليمان ان اجره رضاعه من جميع المال
المتركون لاسيه ثم نفسه له نصيبه ما بقي وجعله عنده الذين
وقال الشافعي ان كان المال قليلا فمن نصيبه وان كان كثيرا
جميعه وقد مر جنسها فصل قوله على
الرجل ان تنفق على ابويه واجداده وجداته ابى الاب وان علا
واحي الام وان علا وام الاب وان علت وام الام وان علت وفيه
خلاف ملك كما ذكرنا اذا كانا فاقرا وشرط الشافعي مع ذلك
ان يكون الاب زمانا ولم يوافق احد وفي الاشراف قال ابن
المنذر اجمع اهل العلم على ان نفقة الابوين الفقيرين المذنبين لا
كسب لها ولا مال لها واجبه على الولد وبه قال مالك والشافعي
والحسن بن صالح والشافعي وابن حنبل واسحق وابو ثور لكن
قال الشافعي اذا كانا زمنيين ولم يذكر ذلك احد غيرهم وعندنا
لا يكفلان الا كسبا وفي المنية يجب على الاولاد ذكرهم وانما هم
نفقة الوالد من ان علوا بشرط الفقر والزمانه او الجنون ومع
الصحة قولان واصحهما لا يجب ونفقة الاولاد كذلك اذا كانوا
اطفالا فقرا وان كانوا بالغين اصحاب مال يجب وقيل قولان قال
ابن المنذر سميت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان اطلق ما
اكل الرجل من كسبه وان ولد من كسبه ولم يشترط فيه الزمانه

والجنون ولا منفعة من أكل ما له مع القدرة على الاكتساب الذي فيه
مشتاق العمل وحمل التعب وقال مالك والشافعي لا يشترط في
وجوبها إحداهما في المعنى لأجل النفقة مع اختلاف الدين إلا
للزوجة وفي عمود النسب روايتان يعنى عمود ذوالرسم المحرم
بملك مع اختلاف الدين وهو قول أصحابنا على ما يأتي عن قريب قال
الله تعالى صا حبهما في الدنيا مع وفاي صحابتهما وفاهول
قولك أعطيته جريلا أي عطا جريلا تركت الآية في الآية الكافرة
يدل عليه ما قبله وهو قوله وإن جاء هذا ك علي أن يشرك في اليسر
لك به علم فلا تطعهما وليس من المعروف أن يعيش الابن مع والده
ويترك أبويه موتا جوعا وأمّا الإحداد والحداث فهما من
الآباء والأمهات بواسطة ولهذا يقوم لهما مقام الأب عند عدمه
وكذا على المرأة أن يسق على أبويها وأحداهما وحدها كما حل شرط
القولان المعنى يأكل من ماله وصلاحه ولا يجب النفقة مع اختلاف
الدين إلا للزوجة والأبوين الإحداد والحداث والولد وولد الولد
وإن سفلوا أمّا الزوجة فلما ذكرنا أنها محتسبة لحقة وذلك
موجود في المسئلة والكافرة وغيرها للمهرية المأسرة بينهما كما أنه
لا يحرم النفقة على نفسه بسبب كفره فكذلك على حرة وأصلها
في معنى نفسه إلا أنها إذا كانا حريتين لا يجب نفقتهما على المسلم
وإن كانوا متستأمنين لا تأهيننا عن البر في حق من عالما في
الدين يرد عليه الميراث لأهل الحرب بالطعام والساب ولا يجب
على النصراني نفقة أخيه المسلم ولا على المسلم نفقة أخيه النصراني

١٥٦
وبه قال ابن حنبل قال لأن النفقة معلقة بالارث بالنص قلت
الضابط عندنا الرحم والمجربية والارث ليس بشرط حتى وجبت على
الحال المحالة والعهد دون ابن العم والميراث له بخلاف الحق لأنه
متعلق بالقرابة والمجربية ولا أن القرابة موحية للصلة مع الاتفاق
في الدين أكد ودوام ملك اليمين على القطيعة من حرمان
النفقة فاعتبرنا في أعلى القطيعتين أصل العله وفي أدناها العله
الممكنة فافترقا ولو كان له عم وعمه أو عم وخال وخاله فالنفقة
على العم دون العمه والخال والمحالة فترجح بالارث وإن لم يكن شرطا
هكذا ذكر في البدايع وفي الوقايع وعمه الغناوى في العم
والعمه اثلاث ولم يعتبر الارث قوله ولا يشترك الولد
في نفقة أبويه أحد وفي نفقات الشهيد لا يعتبر الارث في الولد
وأما يعتبر في غير حتى لو كان له مباح لاب وأم وأول صفته
كلها على السب والميراث بينهما بالسوية وكذلك في السب والاخت
لاب وأم وأولاب وعلى هذا إذا اجتمع الفقير وابن النفقة كلها
على الأبوين عندنا وعند ابن حنبل على الأب وللشافعية وجها آخرها
على الأب وحده كقول ابن حنبل والثاني عليه ما قلت للأبوين
تاويل في مال ولدهما بالنص ولا تأويل لهما في مال الأب ولأن الولد
كف نفسه لأنه جراه بخلاف الأب وفي المعنى في الأم والسب أربع
وقال به قال أبو حنيفة كالميراث وعند الشافعي على النسب لأنها
تصير عصبه مع الابن وهو قول أصحابنا ونقله عن غلط ولم أره
هذا المعنى في الفقير إذا كان له جد وابن ابن حنبل وأبو حنيفة

على قدر الميراث وكذا في الام والحد ثلاث وكذا عند ابن حنبل وعند
الشافعي على الحد خاصة وهي على الذكور والاناث سواء عند الشافعي
وابن حنبل ثلاث وهو رواية الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
واعتبر بنفقة ذوي الارحام قال في الزخيرة الاول اظهر
الروايتين وهو الاصح وفي الكتاب في ظاهرها وهو الصحيح
لان المعنى وهو الولاد بشماها والارث غير معتبر بجهة من جنس
وجبت نفقتهم مع اختلاف الدين ولا ميراث وبحسب النفقة
لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأه نالقة فقيرة
او كان ذكرا بالغا زنا او متعذرا او مفلوجا او اسفل المدين او
اغنى او مجنونا وجوب نفقة ذوي الارحام قول حماد بن ابي سليمان
وابن حنبل وفي مصنف ابي بكر بن ابي شيبة والمحلى لابن حزم ان ذلك
مذهب الحسن وعبد الله بن عتبة بن مسعود وقيس بن ذؤيب
والخثعمي وعطاء وقتادة ومجاهد والشعبي وشرح وزيد بن اسلم
والضحاك بن مزاحم وحماد بن ابي سليمان والثوري وعن غيرهم الخطاب
رضي الله عنه انه جبر رجلا على نفقة ابن اخيه وعز زيد بن ثابت في
العم والام النفقة عليهما على قدر الميراث ذكرهما ابو بكر بن ابي شيبة
في مصنفه وذكر ابن حزم انها على عهد الروس بالسوية دون مقادير
الميراث وهو ظلم محض ومخالفة لقول السلف ورد ابن حزم على
ملك ابي حنيفة رد فقال لم يقله احد قبله قال فان موه موه
بان قال قد اجمع على ذلك واختلف فيما عداه كان باطلا ولا يدعي
ضبط الاجماع الا كاذب على الامته كلها وكذا قول الشافعي مثله

ولا فرق قال الشيخ ابو بكر الرازي قول زيد بن ثابت رضي الله عنه
مذهب اصحابنا وابن مسعود رضي الله عنه امية قرأنا في مصنفه
وسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن المجال ان يحالف رسول الله
فيما سمعه منه قرأنا وكذا عمر جبر الاخ على نفقة ابن اخيه وهو ذرهم
محرم منه ولم يرو عنه غير ذلك وذلك على نفقة ذوي الارحام
وعنه حديث كلب بن منبقة عن جده انه اني رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله من ابتر قال امك واباك ولختك
واخاك ومولاك الذي يلج ذاك جوعا احب ورحم موصوله رواه
ابوداود وعنه طارق المجاشعي قال قدمت المدرسة فاذا رسول الله
قايم خطب الناس على المنبر وهو يقول يا ايها المعطي العليا وابدا بمن
تقول امك واباك واخاك ثم ادناك ادناك رواه
النسائي وفي حديث معاوية بن جندب القشيري قلت يا
رسول الله من ابتر قال امك قلت ثم من قال امك قلت ثم من
قال امك قلت ثم من قال ثم اباك ثم الاقرب فالاقرب رواه
ابوداود واجهروالترمذي وقال حديث حسن وعنه ابن هزيمة
رضي الله عنه قال جابر بن ابي ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله من احب الناس بحسن صحابي قال امك قال
ثم من قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال ابوك ارجاه
وزاد مسلم ثم ادناك ادناك وفي صحيح مسلم فان فضل عن امك
شي فذكر قرأتك الحديث تقدم ولان صلة الرحم في القرابة
القريبة واجبة دون البعيدة والفصل ان يكون ذرهم محرم وهي

ملحقه بعبود النسب عندنا وعند الشافعي بالبعد وفي أول الأعيان
وأولاد الأحوال وتأيد قول أصحابنا بقراءة ابن مسعود على الوارث
في الرحم المحرم مثل ذلك وهو في مصنفه لا ينفق من الحاجة
والصغر والأنوثة والزمانه والعجز والخلج والخنون عند عدم
المال علامه الحاجة إذا القادر على الكسب غني بكسبه بخلاف
الابوين فإنهما لا يكفلان التكسب خلافا للشافعي قال الله سبحانه
واخضع لها جناح الذل من الرحمه وصح عن رسول الله أن يقول
الوالدين من الكبار وليس في العتوق اكبر من أن يكون الولد
ملياً إذا خرم وجشم وشرود ويترك أباه أو جده يكسب الكفيف
أو يسوس الرقاب أو يكون زبالاً يوفد في الاتون والحمامات
أو حجاماً أو غسلاً يغسل ثياب الناس أو يترك أمه أو جدته
بل أنه في الحمام أو يخدم الناس في أخفض لها جناح الذل من الرحمه
بلا شك وقال الله تعالى وبالوالدين إحساناً أي أحسنوا والوالدين
إحساناً ومن الإحسان إليهما الصبر لحفايها وتوقيرهما وتعظيمهما
والتوسعه عليهما عند حاجتهما وطاعتها ما لم يأمر بمعصيه
وقال الله تعالى إن أشكر لي ولوالديك قل أشكرها بشكره
سبحانه وروى عنه عليه السلام أنه قال أنت وما لك لا يشكر
ذكر الشيخ أبو بكر الرازي في أحكام القرآن وفي الزحير
لو كان الأب كسوباً والابن أيضاً كسوباً جبر الابن على الكسب
والنفقة عليه وذكر الجلواني في شرح أدب القاضي للحصاف
أنه لا يجبر واعتبر بنفقة ذي الرحم فإنه لا يستحق النفقة

١٥٨
في كسبه قرينه ولا على الموسر إذا كان هو كسوباً لأنه غني بكسبه
والأب يجبر ويحبس على نفقه أولاده الصغار إذا ابى أن يكسب
ونفق عليهم فإن كان الأب عاجزاً عن الكسب أو مقعداً استكف
ونفق على أولاده هكذا ذكر في نفقه الحصاف ومن المتأخرين
من ذكر أن نفقته في من الصون في ميت المال كنفسه وذكر
الحصاف في أدب القاضي أن القاضي في من الصون يفرض على الأب
نفقته ويأمر الأم بالاستدانة وإن لم تلتزم ذلك فإذا اليسر
طالبت بهما استدانت وكذا لو امتنع من الاتفاق مع يساره
يفرض عليه ويأمرها بالاستدانة عليه لرجوعه به على الأب والكبر
الصحيح الذي لا يحسن العمل بحب نفقته على الأب وهو كالعاجز
عن الكسب وكذا لو كان من أهل البيوتات وكذا لو أن طالب
العلم إذا كان لا يهتدي إلى الكسب لا تسقط نفقته عن الأب
بمنزله الزمن والأنثى وكذا ذكره صدر القضاة عن أصحابنا
وأما اتق أبو حامد بخلافه لفساد حال أكثر الطلبة ذكره في
الفتنه ولو كان له ابنان أحدهما مكبر والأخبرع المسارع
مكبر فالنفقة عليهما لكن على المكبر أكثر هكذا ذكر الحصاف
في أدب القاضي وفي نفقته وذكر محمد بن بسوط أنها عليها
بالسوا وكذا ذكر ابن حزم ولم يحك خلافاً وذكر الجلواني
عن بعض الأصحاب هذا إذا كان التفاوت بينهما يسيراً وإن
كان فاحشاً يجب أن يتفاوت في النفقة وله قال
ويجب ذلك على مقدار الميراث إذا كان من يجب عليه ممن يرث

عن الطلاق ولو قال ان دخلت الدار فانت على كظهر امي فكم قبل الدخول
قال ابن الحداد بحريه عنه وزعم ان تعليق الظهار امر يسبي الكفار
وخالفه معظمهم وقالوا هذا تقدم الكفار على سبي الكفار جميعا
لان سببها الظهار والعود ولا يحصل الظهار قبل دخول الدار
قلد هم يقولون ان التعليقات استباح في الحال لا وجود
الشرط ولهذا قالوا في تعليق الطلاق والعنق المملك هو سببي
الحال فنعوا لعدم المملك وعندنا سببها معلقه بالشرط ولا يصير
سببا الا بعد وجود الشرط فيكون طلاقا وعقبا بعد المملك وهو
خلاف ما قالوا هنا لك وعندنا وعند مملك الجريه قوله
ولو قال انت على حرام كامي ونوى به الظهار او الطلاق فهو على
ما نوى لانه يحتملها الظهار للتشبيه والطلاق للتحريم والتشبيه
تاكيد لما لو قال انت طالق كامي او كظهر امي وان لم تكن له نية فعلى
نولي يوسف لا يكون المات به ادنى الحزمتين وعلى قول محمد
ظهار لان التشبيه يحكم في الظهار فيحمل التحريم عليه وان قال
انت على حرام كظهر امي ولم ينوشيا فهو ظهار بالاجماع وان نوى
طلاقا او ابلا لم يكن الا ظهارا عندنا حنيفه وابن حنبل وفي احد
قول الشافعي والقول الثاني ان نوى طلاقا كان طلاقا وهو قول
ابن يوسف ومحمد وان قال انت على كظهر امي حرام لم يكن الا
ظهارا وان نوى غيره قال ابن قدامه في المعنى ليس فيه اختلاف
بجمله لانه لا يخرج بالظهار وبينه بقوله حرام فاذا نوى طلاقا
في الاول لم يكن ظهارا عند محمد وعندنا يوسف يكون طلاقا وظهارا

الطلاق والتحريم والظهار بالتشبيه قال قاضي خان ولا منافاه
بينهما ومن طلق ثم ظاهر ثم طلق نصح كركها هنا قلت
هذا اذا طلق رجعا واما اذا طلق ما ينأ ثم ظاهر لا يصير مطاهرا
وهنا الطلاق الواقع بالتحريم باين فكيف يلحقها الظهار والعود
لابن يوسف ان كونه ظاهرا لا يفتقر الى اليه فاذا نوى الطلاق
بتع بعد او معه فصيح واستشهدا قاضي خان غير جيد وفي
الجواشي لا يصدق في الصرف عن الظهار نصا لانه ظاهر كلامه
بمخرجه من قال زنى طالق لامرأته المعروفه ثم قال في امرأة
اخرى اسمها زينب واياها غنيت يقع الطلاق على تلك باعتزافه
وعلى المعروفه بالظاهر قال ولكن هذا ضعيف فان الطلاق
لوقوع الجرام كان الظهار منها بعد ما بانت وذلك لا يصح
قال ذكره في المبسوط ولا يحنيفه ان قوله انت على كظهر
امي لا يحمل غير الظهار ولهذا الوقتصر عليه ونوى غيره لا يصدق
في الصرف عن الظهار والتحريم يحتمل وجوها فكان الاول الذي
هو كظهر امي محكما والتحريم محتمل فيحمل على الحكم لما عرف
ولا يخفى ان الظهار الامن الزوجه حتى لو طاهر من امته لم يكن
مطاهرا عندنا وهو قول ابن عمر وابن عمر وابن عباس وبه قال
بجاهد وابن ابي مليكه والشافعي والشافعي وابن المسيب وسبعة وهو
قول الشافعي وابن حنبل وابن راهويه وقال سليمان بن يسار
وابن جبير وعكرمة والحسن بن حي والزهرى قتاده وعمر بن
دينار والمنصور بن العتمر والثوري جميع الظاهره وابو سليمان

عليها بالسوية وفي ابى الام وام الام على ام الام لان ابى الام ليس بحصه
ولا صاحب فرض وفي ابوى اب السدس على امه والباقي على امه
كالارث وان اجتمع جد وخال وام فالنصفه بينهم الملاث وعند الشافعي
على الجداشيه كلام صاحب المغني والمعتبر عنهما في ذلك اهليه
الارث في الجداشيه لا احراز خلاف لابن حنبل والظاهر به حتى لو كان
له خال او خاله وابن عم فنصفته على الخال او الخاله دون ابن عم وميراثه
لابن عم وعند ابن حنبل لا شيء على الخال او الخاله لعدم الارث بالنزول
او التعصيب ولا على العم عند وفي السرايع له عمه وخاله وخال
وابن عم فنصفته على العمه والخال او الخال الثلثان على العمه والثلث
على الخاله او الخال ولا شيء على ابن العم وميراثه له ولا يحسب نفقتهم
مع اختلاف الدين لبطلان اهليه الارث وهي معتبره في دول الام
مخلاف من له انسان موزان احدها مسلم والاخر نصري فنصفته
عليها نصفان ومثله الابن البنت نصفان لان الارث غير
معتبر في ذلك وفي السب والاخ على البنت خاصه والميراث
بينهما نصفان ذكر الشهيد مسلم له ابن نصري وخال مسلم
نصفته على امه وان لم يرثه وكذا له بنت واخت يحسب نفقته على
البنت ذكر الناصبي في ادب القاضي ولا يجبر على نفقه امراه
امه اذ لم يكن اباه ولا على نفقه ام ولد لانه لا قرابه بينهما
الا ان يكون الاب له فيجبر على نفقه من يحرمه كانت امراته او
ام ولد وفي الجواهر يجبر على نفقه امراه ابويه وقبل الاجبر
وبه قال داود والظاهر من رجل له بنت بنت وابن بنت

او ولد ابن او كانوا اولاد بنات فهم سواء بالنفقه عليهم دون
الاخ والعلم للولد ولولوا فالابن ابى القدر لم يجبر على نفقه امه
فان قال الاب هو يكسب ما ينفق على منة نظر القاضي في
كسبه فان كان فيه فضل عن قوته اجبره قال ابو بكر الرازي
الاصل ان الابن ان كان فقير لا يجبر ان يكسب وينفق على امه لكنه
لو اكتسب وفضل منه عن قوته يومر بالانفاق عليه وهو خلاف
ما ذكره الحصاف والمذهب هو الذي ذكره الحصاف وقد ذكرناه
قبل هذا وقال ابو علي السمرقندي اذ لم يكن في كسبه فضل لا
يفرض عليه ولكن يقال للاب كل مع ابنتك اذ كان بينهما جميعا
يبقى تلك النفقه فان قال الاب ابني كسوب يترك العم ولا
يفضل ما يعطيني نظر القاضي اجبره على النفقه فان ولو كان
للمراه منزل تسكنه وخادم ولها ذرهم محرم يكسب ما فضل عنه
وعن عماله فطالبت بالنفقه اجبر عليها هكذا ذكره مهر ولم يرو
عن اجبر خلافه وصل يقول لها القاضي بيع دارك واستكني
بالكرى انفق منها عليك قال ابو بكر والى هذا ذهب الحصاف
وفي السرايع من كان له دار هل يحسب نفقته على غيره فيه روايتان
احدها لا يحسب لغناه بها وممكن ان يبيع بعضها او كلها ويسكن
بالكرى والثانيه يحسب قال هو الصواب ولا يومر ببيع منزله
والسكنى بالكرى ولهذا يأخذ الزكاه ولا يحسب على الاب نفقه روجه
ابنه الصغير الفقير الا ان يضمن ذكره في جوامع الفقه وفي خبر انه
الاكل فقير لا يقدر على حرفه لا يجبر على نفقه الام والبنت الكبيره

وَجَعَلَ عَلَى نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ الصَّغِيرِ وَالْأَبِ الزَّمَنَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
لَا يَجِبُ عَلَى النِّفَقَةِ مِنْ مَالِكَ مَا يَتَخَرَّجُ فِيهِ الْأَدْرَاهُ وَعَنْ جَمْعٍ أَنَّهُ قَدْ رُفِعَ
بِفَضْلِ عَنْ نَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ شَهْرًا وَبِمَا فَضَّلَ عَنْ ذَلِكَ كُلِّ يَوْمٍ
مِنْ كِسْفِهِ الدَّامِ وَلَا مَعْنَى لِتَقْدِيرِ الْمَصَابِ لِأَنَّهُ لِلتَّيْسَةِ قَالَ
وَالْعَتُونَ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْمَصَابِ الْمَصَابِ حِيَالِ الصَّدَقَةِ دُونَ نَصَابِ
الزَّكَاةِ وَقَدْ عُرِفَ وَنَصَابِ الزَّكَاةِ رَوَايَةُ ابْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ
نَصَابُ حِيَالِ الصَّدَقَةِ ذَكَرَهُ فِي الذَّخِيرَةِ وَمَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ
كُلَّ يَوْمٍ يَنْفَقُ مَا يَفْضُلُ مِنْهُ عَلَى مَنْ ذَكَرَنَاهُ وَفِي قَبْلِهِ الْمُنْبِي لَهُ عَمَّ
وَأَبُو الْأَمِّ مَوْسَى رَأَى حَبْ نَفَقَتِهِ عَلَى الْأُمِّ وَالْمِيرَاثِ لِلْعَمِّ وَلَوْ كَانَ
لَهُ أُمٌّ وَأَبُو أُمٍّ فَعَلَى الْأُمِّ وَفِيهِ اشْتِكَاكَ قَوِي لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ إِذَا
كَانَ لَهُ أُمٌّ وَعَمٌّ فَالنِّفَقَةُ عَلَيْهِمَا أَثْلَاثًا فَلَمْ يَجْعَلِ الْأُمُّ أَقْرَبَ مِنَ
الْعَمِّ وَجَعَلَ فِي السُّلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ أُمُّ الْأُمِّ أَقْرَبُ مِنَ الْعَمِّ وَلَمْ يَنْهَ
أَنْ يَكُونَ النِّفَقَةُ عَلَى الْأُمِّ مَعَ الْأُمِّ وَمَعَ هَذَا وَجِبَها عَلَى الْأُمِّ وَتَفَرَّغَ
مِنْ عَمِّهِ بِحُلَّةٍ فَرَعَ اشْتِكَاكَ الْجَوَابِ فِيهِ وَهُوَ إِذَا كَانَ لَهُ أُمٌّ
وَعَمٌّ وَأَبُو الْأُمِّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَحْتَاجَ عَلَى الْأُمِّ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَّا الْأُمُّ لِمَا كَانَ أَوَّلِي
مِنَ الْعَمِّ وَالْأُمُّ أَوَّلِي مِنَ الْأُمِّ كَانَتْ الْأُمُّ أَوَّلِي مِنَ الْعَمِّ وَرَوَى لَكِنْ
بَرَكَ جَوَابُ الْكَتَابِ وَبِحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأُمِّ وَالْعَمِّ أَلَا مَا وَقَدْ تَقَدَّمَ
هَذَا وَمِنْ شَرْحِ التَّكْلِيفِ لِلْعَسْرَةِ وَابْنِ أَبِي نَفَقَتِهِ عَلَى الْأَبِ
لِلْقَرَبِ وَمِنْ الْجِدْوَالِ ابْنِ أَبِي نَفَقَةِ الْمِيرَاثِ عَلَيْهِمَا وَكَرَاهِي الذَّخِيرَةِ
وَفِيهِ لَهُ بَنَاتٌ بَنَاتٌ وَأَبْنَاتٌ وَأَخْلَابٌ وَأُمٌّ فَالنِّفَقَةُ عَلَى وَلَدِ الْبَنَاتِ
وَالْمِيرَاثِ لِلْأَخِ وَالْمُعْتَبَرِ الْحَرَمِيَّةِ وَأَنْ سَقَلَتْ وَوَلَدَ ابْنُ الْبَنَاتِ سَوَاءً

زَيْنُهُ ذَكَرَ فِي الْمَجْلِدِ وَفِي الرُّوضَةِ الْأَثَرُ حَرَامٌ عَلَى الْبَيْضِ
دُونَ السُّودِ وَالْأَكْثَلُ الْأَصْفَرُ وَهُوَ الصَّيْرُ حَرَامٌ عَلَى السُّودِ
دُونَ الْبَيْضِ وَالصَّحْبُ هَا سَوَاءً فِي الْحَرَمِ فِيهَا وَالْأَكْثَلُ الْبَيْضُ
وَهُوَ التَّوْتِيَا وَنَجْوَاهَا لَا حَرَمَ إِلَّا زَيْنُهُ فِيهِ وَقِيلَ حَرَمٌ
عَلَى الْبَيْضِ وَفِي أَحْكَامِ ابْنِ شَدَادٍ وَرَحْنٌ كَبِيرٌ مِنَ الْعِلْمَانِ
الْكَلِّ لِلضَّرُوعِ مِنْهُمْ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَسَيْلَانُ بْنُ سَارِ عَطَا
وَالنَّحْعِي وَمَلِكٌ وَاصْحَابُهُ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
يَكْتَلُ لَيْلًا وَمَسْحَهُ نَهَاهُ رَأَى فِي الرُّوضَةِ وَجُوزَ أَنْ يَنْصَابَ
لِلضَّرُوعِ وَكَرَاهِي الرِّمَامِ وَهُوَ أَنْ يَطْلِيَ حَوَالِي عَيْنَيْهَا بِالصَّبْرِ
زَيْنُهُ وَلَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ ضَرْوَةٍ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ هُوَ بِالْكَسْرِ
دَوَانِطِي بِهِ جِهَةٌ الصَّبْرِ وَظَاهِرُ عَيْنَيْهِ وَفِي الْبَيْضِ سَوَاءً
سَكَتَ رَأْسًا فَلَا يَسَّ أَنْ يَنْصَبَ عَلَيْهِ الدَّهْنُ وَفِي الْمَجْهِطِ
لَوْ أَكْثَلَ أَوْ أَهْنَتْ لَدَفْعِ أَدَى جُوزَ وَزَيْنُهُ لَا يَجُوزُ وَفِي
الْمَرْغِيَانِي أَمَّا يَحْرَمُ الْأَكْثَلُ لِلزَّمَنِ وَالْجَمْعِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لِذَلِكَ فَلَا يَسَّ بِهِ وَالْمَسْلُ السَّادِسُ لَا يَتَمَشَّطُ
بِالْأَسْنَانِ الضَّيْقَةَ وَأَمَّا يَتَمَشَّطُ بِالْأَسْنَانِ الْوَاسِعَةِ الْمُتَعَادِلَةِ
الْأَسْنَانِ فَكَذَلِكَ فِي الْمَسْطُوطِ وَالْمَجْهِطِ وَالْبَيْضِ هَذَا مَذْهَبُنَا وَعَنْ
الْإِمَامِ الثَّلَاثَةِ جُوزَ الْأَمْتِشَاطِ مُطْلَقًا وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ وَفِي
أَنَّ الْأَسْنَانَ الْمُتَعَادِلَةَ لِدَفْعِ الْأَذَى الْمُتَقَارِبَةِ الضَّيْقَةَ لِحَسَنِ
الشَّعْرِ وَزَيْنُهُ وَالْحَدِيثُ أَنْ تُنْتَبِجَ لِحْوَالِهَا وَعَنْهُمْ يَرُوحُ الْحَامُ
وَيَدْخُلُ رَأْسُهُ بِالسُّدْرِ وَالْحُطْمِ وَالطُّفْلِ وَأَيُّ رَيْسِهِ لِلشَّعْرِ أَكْثَرُ

من السدر والخطمي وفي النساي ولا تمتشط فجل على ما ذكرناه
توفيقا بينهما والمسئلة السابعة اجمعوا على منع الاذان
المطيه كدهن الورد والبنفسج واليان والياسمين واختلفوا
في غير المطيب كالزيت البخت والشيح والبحت والسمن
لمنع من ذلك احسانا من غير ضرر لانه يزين الشعر ويحسنه
وفي الروضة والدهن حرام وان لم يكن فيه طيب كالزيت
والشيح والسمن ويجوز لها دهن البدن بذلك وقال
ملك وابن حنبل والطايري دهن الكرت والشيح غير المطيب
بركان وفي المحلى قال الشافعي يحتمل الدهن كله الزيت وغيره
قلت في البدن ممنوع كما ذكر صاحب الروضة
والمسئلة الثامنة العصب مكروه عندنا وبه قال الشافعي
روعه وعلطه وقال ملك يحرم رقيقه دون غليظه وصح عن
الزهري كراهه العصب الحلي والطيب واختلفت الجاهلية
فيه وفي تفسيره واباحه الطايري حديث ام عطية رضي الله
عنها ان النبي عليه السلام قال لا تجد المراه فوق ثلث الا
على زوج فانها تجد عليه اربعة اشهر وعشرا ولا تلبس بوبا
مصبوغا الا ثوب عصب ولا تنكح ولا تمتشط طبا الا
ادنى ظهريها اذا ظهرت من عيضا بنده من قسط واطفار
قال يعقوب وهو الدور في مكان عصب الامعسولا
وزاد يعقوب ولا تحضب اخرجه البخاري ومسلم وابوداود
والنساي وابن ماجه قال ابن حزم العصب ثياب مؤشاه

١١٤
تعمل اليمن وفي الصحاح هو ضرب من برود اليمن تنسج ايضا
ثم يصبغ بعد ذلك وفي المبسوط الاصح ان العصب القصب
وقال المنذري هي برود يمنيه تصبغ عر لها اي يجمع
ولشد ثم يصبغ بعد ذلك وتنسج وفي المعنى الصجول
العصب صب يصبغ به الثياب قال صاحب الروض
الانف العصب والورس يتان يتان يا يمن برخص رسول الله
صلى الله عليه وسلم للحاذ في لبسه لانه في معنى ما صبغ لغير
الزينة والتجسين وما صبغ للزينة فلا معنى ليجوز لبسه
وام عطية اسمها نسبية بنت الحرت صحابه وكانت
تقر وكثيرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والقسط بضم
القاف غود يتخرجه والاظفار حش من الطيب لا واجره
من لفظه وقيل واحد ظفر وقيل عطر اسود والقسط منه
شبيه بالظفر ويؤدى من قسط او اظفار ورخص للمراه في
ظهرها والمسئلة التاسعة اباح لها الائمة الاربعة
واصحابهم لبس السواد اذ لا يقصد به الزينة وفي الروضة
لبس الاسود والحلي بلغ في الحداد وفي وجهه لمزها لبس
السواد في الحداد وقال الطايري يحتمل فضا كل ثوب
مصبوغ في الرايس والجسد بالسواد والخض والحمر وغيرها
الا العصب اخذوا بعموم حديث ام عطية ذكر ابن حزم
في المحلى كثر حديث ام سلمة لا تلبس المعصفر من الثياب
ولا المشقة ولا الحلي ولا تحضب ولا تنكح رواه احمد وابوداود

والنساء المشتق المقر تصبغ به الأحمر والمقر يسكور
العين المجهر وقد يحرك هي الطين الأحمر وقد تقدم في باب
والمسئلة العاشر ذكرها ابن الزبير في النوادر المختصر
المعتد عمل الطبيب ولا يتحرره ولا يتبعه وان لم يكن لها نسب
الافيه ولم يوافق عليه والمسئلة الحادية عشر في النوادر
قال محمد بن الحسن بن احمد بن ميثاق بن ميثاق بن ميثاق بن ميثاق
وانما هو في الزوج خاصة قل لم يرد ذلك الا في
زاد على ثلث ليال قال ابن المنذر في الحديث دليل على ايام
الاحداد للمسلات على غير ازاوجهن ثلثة ايام وقال ابن حزم
في المحلى هو مباح ثلثة ايام ولم يحك خلافا وفي المنهاج ولها
الاحداد على غير زوج ثلثة ايام ومحرم الزيادة والمسئلة
الثانية عشر قال علي ان كانت عد المتوفى عنها زوجها بوضع
فلا بد لها من الاحداد اربعة اشهر وعشر اولا بوجه عليها بعد
ذلك اذا ما حوض حملها اذا انصورت بها فقط وقد صح
حديث شئبقة الاسلمية انها وضعت لليال بعد موته وشوق
للخطاب ولم ينكر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج
الاجماع في ذلك وكيف تزين الخطاب وهي حامل من زوجها المتوفى
عنها والمسئلة الثالثة عشر فيها زيادة غلو للظاهر
وهي ان المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملا لاحداد عليها لان
النص ورد بالشهور ويرده رواية عمرو بن شعيب انه عليه السلام
رخص للمراة ان تحجب على زوجها حتى تنقضي عدتها ذكر ابن المنذر

والمسئلة الرابعة عشر ذهب مالك الى ايامه اخير
الاستود لها وليس الحلي حرام اذا لم يكن عن ضرورة والحبر حلي
وزينه فهو ممنوع بالنص الذي ذكرناه قبل هذا وهو مذكور
في نوادر ابن الزبير من المالكية ويجوز لبس الحرير بلع الحبل
والجكوة وبعض الامراض للحاجة دون قصد التزين بذلك
والمسئلة الخامسة عشر عن عمرو بن شعيب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم رخص للمراة ان تحجب على زوجها حتى تنقضي
عدتها وعلى انها سبعة ايام وعلى من سواه ثلثة ايام ذكر
ابن المنذر وهو يرد مذهب مالك وهذه المسائل كلها على خلاف
بين العلماء وله وعلى الامة الاحداد اذا كانت
متكوفة في الوفاة والطلاق البائن فكذا المدبر وام الولد المتكاف
والمستسعاة لغوات نعمة النكاح وهي مخاطبة بحق الله تعالى
كالصلاة والصوم اذا لم يكن فيه ابطال حق المولى بخلاف المنع
من الخروج لان فيه ابطال حقه وحق العدم مقدم لحاجته في
غير فريض الاعيان وقد تقدم في الحج وقد وردوا هنا سوالا
فقالوا لو وجب احداد للتاسف على موت نعمة النكاح لوجب
بعد شرا متكوفة لزال النكاح بالشر اجابوا ان
ملك العرس شوب عنه فلم يفت الحبل والنعم من كل وجه ولقائل
ان يقول هذا الحبل دون حل النكاح لانه كان سببا للثبوت بسب
ولها بلا دعوه وهذا الحبل لا يثبت به الا بعد هذا فلا يتوب
الا في عن الاعلى ووجدت بخط الشيخ بدر الدين الرازي

رحمه الله جاشيه على الكتاب صورتها قلت وهذا السؤال
ليس بشئ لان الحداد يجب بعد ثرابها كالعدن لكنه لم يظهر كونها
خلا لا للموتى المشتري حتى لو اعتقها ظهرا في الحيضة الثالثة
هكذا في المنسوط بحسب العدن والحداد استحسانا وفي القياس
لا ولا حداد وفي المغني والخزم والامة فيه سواء اذا كانت
زوجه ولم يذكر خلافا وهو قول مالك والثاني فعرف ويحسب
النقاب كالجرمه ولم اتف على تحريم النقاب عليها لولا الخيال
وهي السادسة عشر من مسائل الخلاف وليس في عدة
اتم الولد اذا مات سبدها او اعتقها حداد ولا في التكاثر
الفاقد ولا في الوطى بالشبهة بعد التفرق حداد قال
ابن المنذر ولا اعلم انهم يختلفون فيه لعدم الزوجية وهذا
لا يقع الطلاق في هذه المسائل وفي الاشراف قال ابن
المنذر وروينا عن ابن عمر وعائشه وسعيد بن المسيب انهم
نهوا الحاد عن لمس الحلى كله وقد تقدم بعض ذلك وكان
عطا لا يحرم الغضه اذا كانت عليها خيبرات وان لم يكن
لا يتعدى لبسه وهي السابعة عشر من مسائل الخلاف
ورخص عطا ان تمسك بالحناء والكمم وخالفه الناس في ذلك
وهي الثامنة عشر من مسائل الخلاف ولا ينبغي ان يخط
المعتدة ولا باس بالتعريض في الخطبة واجمعوا على منع التعريض
في الرجعة وكذا في البائن عندنا لاجل مطلقها وانما التعريض
في المتوفى عنها زوجها وفي المنهاج للنووي لا تعريض لرجعية

ويحل في عدة الوفاة وكذا في البائن في الاظهر فليجتها بالمتوفى
عنها زوجها هاهنا ولم يجمعها بها في الحداد في الاظهر ولا جاح
عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الى ان قال ولكن لا
تؤاخذوهن سرا والسر الوطى لانه بفعل سرا ويسمى الكاح
الذي هو العقد سر لانه سبب السر الذي هو الوطى وغير
ابن عباس التعريض ان يقول اني اريد ان تزوج وعلى سعيد
ابن حنبل القول المعروف ان يقول اني فيك لراغب وان اريد
ان يجمع وفي البدايع التعريض جائز في عدة الوفاة ولا
يجوز في عدة الطلاق لا فضايه الى عداوة المطلق وفي البناء
يعرفها بالدلائل والقراين انه راغب فيها بعد انقضاءها
وذلك ان يقول اني اريد ان تزوج او انا راغب فيك او اني
فيك لراغب او اني اريد ان تزوج امرام ويصنف بصفات
هي موجودة فيها او اني لا رجوان يجمع مسئلة تقدمت
تقدمت في الحداد وهي ان الحسن والسعي والحكم بن عتيبة
ذهبوا الى انه لا حداد على المتوفى عنها زوجها واحسب ان
هذه المقالة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا امرأه
جعفر بن الزبير اذا كان ثلثة ايام فالبس ما شئت او اذا
كان بعد ثلثة ايام شك شعبه وهو من رواية عبد الله بن شداد
ولم يسع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يلزم الاخذين
بالمرسل ان ياخذوا بهذا لان قتيل جعفر بعد موت ابي سلمة بن
فكون سماه وقال الطحاوي كان الحداد في بعض العدة كالتي

ثبت حكم الظهار في الايلاء ولو قال ان قريتك فانت على كظهر ابي
كان مولى فان قريتها في المهر كان مظاهرا فان يانته بالايمان تزوجها
فقرها فهو مظاهر لبقا البين **فصل في الكفارة**
قال كهان الظهار عرق رقبته فان لم يجد فصيام شهر متتابع
فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا والفقير مثله وذكر
المسكين بكونه احوج واهم والنصر الوارد في ذلك بغير الكفارة
على هذا الترتيب وكل ذلك قبل المسيس وهو في الاعتاق والاطعام
بالتنصيص عليه وكذا في الاطعام لان اذا الكفارة مبيحة
للوطى منهية للحرقه فلا بد من تقديمها على الوطى الى الوطى
ولما لو جوز ناله الوطى قبل الاطعام فلو حصلت له الفدية
على الاعتاق قبل الاطعام كان الوطى ساقا عليهما وذلك
منه عنه وقد ذكر صاحب الكتاب في اخر الفصل وجوز في
العنق الرقبه المسلمه والكافره والذكر والانثى الصغير والكبير
لان الرق كماله الكل واسم الرقبه صادق عليهم وفي المسبوط
جوز اعتاق الصغير والصغيرة وان كانا فاني المنفعة من المثل والبطش
والعتق الكلام لان الغالب سلامته ذلك منهما فلا يبعد عيا ولا
مالا محالو الفطر المسلمه عنه لا يبعد نقضاً وهو قول المصري
والزهري الخنعي وعطا والثوري ومالك والليث بن سعد والشافعي
وابن ثور قال الشافعي الليث بن سعد افقه من مالك وذكر الفاكه
شمس الدين بن حنبل في وفاة الايمان ان الليث بن سعد كان حنظري
الذهب ولي الفضا بمصر قال رايته في بعض المحاميع وقال

اصاص

ابن حنبل لا يجزئ حتى يصل لان الايمان شرط عنده وهو قول وعمل
ولم يوجد العمل ذكره عنه في الاشراف وهو قول فاسد مع خرق
الاجماع فانه لم يقل به احد قبله وقد يوجد منه الصوم والصلاه
وقد امر النبي عليه السلام ولي الصغر بضربه على ترك ذلك وقال
في الحج لحامله الطفل لما قالت اليك احمج قال نعم ولك اجر وان
لم يكن ذلك فضا على الصغير وعنه الشافعي العمل في الايمان ولم
يقول بقوله وقال الخنعي يجوز في كفارة الظهار واليهر ولا يجوز
في كفارة القتل الامن صام وصلى للنصر على الايمان فيها ويجوز
فيها اعتناق الرقبه الكافره غير الحرة دار الحرب عندها وهو
قول عطا ومجاهد والجسن بن ابي الحسن البصري والثوري والحيسر
ابن صالح وابي ثور وداود الظاهري واختار داود ابن حزم في المحلى
وابو بكر بن المنذر في الاشراف وقالت الايمه الثلثه واصحابهم
لا يجزئ في الكفارات اعتناق العبد الكافر عنها وقال مالك يجوز
اعتناق الجوسي عنها وشبهته انه يجزئ على الاسلام محصل الاسلام
بعده بالاكرامه عليه وان كان يعتق رقبته ففي اعتناق الكافر حرام
من قال شرطه الرقبه اجزاء وقال شرطه ان يكون من جنسه واجب
لله تعالى منعه وفي فتاوى القاضي حسين قال الله على عتق هذا
العبد وهو كافر صح نذره وان قال الله على عتق هذا العبد الكافر
لا نذر نذره قلت لان الوصف يشترط العلم وان كان
غير مناسب الا ترى انه لو قال اكرم هذا الرجل الجاهل كان قبيحاً
كذا ان هذا العالم لما ذكرنا ذكره في منتهى الحصول وفي النهاية

او غيره اشقلت الى مصر وفي الميت والغائب اختيار المنزل لها
اذا تعذر المنزل الاول ولا ينبغي للعتده ان يخرج او تنسافر مع
حريم او غيره واذا اشقلت لا يخرج من المكان الذي اشقلت
اليه لان الخروج كان ضروريا فترك المسكن الثاني منزله الاول
وذكر ابن سماعه عن عمر بن الخطاب المتوفى عنها زوجها تمت في غير
منزلها اقل من نصف الليل قالوا وهذا صحيح وفي الحديث طم
تغردك الى بحر وحد وفي التحفه جعله قول عمر بن الخطاب
ابن سماعه عنه ثم منزلها الذي يعتد فيه هو المكان الذي كانت
تسكن فيه قبل الطلاق او الموت سواء كان الزوج سافرا
فيه ام لا حتى لو زارت اهلها فطلقها او مات عنها فانها تعود
اليه واوجب المهر على المتوفى عنها زوجها عمر بن الخطاب
وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وابن عمر وام سلمه وبه
يقول ابن المسيب والقسم من حرمه والا وراعي والثوري ومالك والشافعي
وابن حنبل واسحق بن اهويه وابو عبيد قال ابو عمر بن
عبد البر وهو قول جماعة فقهاء الامصار بالعراق والحجاز
والشام ومصر وروي عن علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس
وجابر وعائشه انها تعتد حيث شئت وهو قول الحسن
وعطاء والطائفة قال ابن حزم في المحلى يعتد المتوفى عنها
زوجها والميتة ومن اختارت نفسها بالفتوح حيث اجبت
ولا تنكح لمن لا على المطلق ولا على ورثه الميت ولهم ان يخرج
عدهن ويخرجن الى حيث شئوا المطلقة الرجعية لا يخرج في

عدتها مستك ابن حزم حديث فاطمة بنت قيس وسيلان كلام
الكلام عليه وعن ابن حزم قال اخبرني ابو الزبير المكي انه سمع
جابر بن عبد الله يقول طلقت خالتي فارادت ان تحدد عليها
فخرجها رجل ان يخرج فانت النبي عليه السلام فقال لها هي
تجدي عليك فانك عسي ان تصدقي او تفعل معي وقال ابن
حزم فهذا في غاية الصحة وقد سمعته ابو الزبير منه رواه مسلم
وغيره قلت ابو الزبير مدلس فاذا حدث بالسما كان
حجه وعن عائشة ام المؤمنين انها حجت باختها ام كلثوم لما
طلبه بن عبيد الله لما قتل في عدتها في الفتنة وفي فتوى عثمان
المختلعه بمثل قال فالتمة لا تخلوا ما ان يكون ملك اميت او
ملك غيره وهو بكري او عاريه وقد بطل العقد لموت مولا على
سكناه الا باذن مالك وهذا برهان قاطع وما عداه ظاهرا
فيه ولعمري اهل العلم ما رواه سعد بن اسحق عن عمته
زينب بنت كعب بن عجرة عن قريظة بنت مالك بن سنان
وهي اخت ابي سعيد الخدري انها جات رسول الله صلى الله
عليه وسلم تساله ان يرجع الى اهلها في بني خدره وان زوجها
خرج وطلب اعبده اليها حتى اذا كان بطرف القدر والحجهم
فقتلوه قالت فسالت رسول الله ان ارجع الى اهل فان زوجي
لم يترك لي مسكنا ملكه ولا نفقة قالت فقال رسول الله
نعم قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجر اوى المني زادني
رسول الله صلى الله عليه وسلم او امرني فنودب له فقال

كيف قلت قالت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من
 شأن زوجي قال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت
 فاعتددت فيه اربعة اشهر وعشرين اقلت فلما كان عثمان
 ارسل الى فتاكتي عن ذلك فاخبرته فاتبعه وقضى به رواه
 ملك في الموطا والامام احمد وابوداود والنسائي وابرجاجه
 والطحاوي وابوبكر الرازي والاثرم والترمذي في الفقه
 وقال حديث حسن صحيح ولم يذكر النسائي ارسال عثمان
 رضي الله عنه قال ابوبكر بن المنذر في الاشراف وثبت
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لفريرة بنت ملك
 ابن سنان امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله وعن مجاهد
 انه استشهد رجاك يوم اخرجنا فاشاء وهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقتلنا رسول الله فستوحش بالليل افنيت عند
 احدنا فاذا اصبحنا نادونا الي ابوتنا فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم تحذرن عن احدكم فاذا اردتن النوم فليؤرن
 كل واحد الى منها ولطفه حتى اذا اردتن النوم الى اخره ذكره
 ابن حزم ولم يغفل الامام سالكه لان مجاهدا لم يدرك رسول الله
 ويوم احد وهو تابعي كبير وعن ابن مسعود ان نسوة من
 ازواجهن من هذان فقال بالنهار وبين بيوتهن
 ذكره ابن ابي شيبة واعلم ان ابن حزم على حديثه وبعده
 المذكور بان من طريقه بنت كعب بن عجرة وهي مجهولة
 لا تعرف ولا روى عنها غير سعد بن اسحق بن كعب وهو غير

مشهور بالعدل ولم يوجد عند احد سواه فسفان يقول
 سعيد وملك وغيره يقول سعد والزهرى يقول عن ابن كعب
 فبطل الاحتجاج به قل لا يلتفت الى طعن ابن حزم
 بعد ان حكم الترمذي بصحة فانه لا يصحح ولا يحسنه اذا كان
 الحديث عن مجهول وقول ابن المنذر وثبت دليل صحة
 ايضا فانه لا يقول بنت الان في الحديث الصحيح الذي لا تراعى
 صحته ولا من حكم بصحة عنده زياده فلم ليست عنده من
 قال هي مجهولة فانه لم يعلم جالها وجعل من جهل لا يعارض علم
 من علم وابن حزم رجل سفيه بلا يرد فيه كيف جعل قول
 عمر وعثمان وابن مسعود وابن عمر وغيرهم من اعلام الصحابة
 وساداتهم ظلالا خفية وقال ملك المتوفى عنها زوجها
 اذا سافرت ترد من يومين وان تباعدت لا ترد وليس عليها
 من الحب حيث يسكن مثل ما عليها في بيت زوجها وقال
 السكني لكل مطلق ذكر ذلك كله عنه الصفاقسي في شرح الخاكر
 وفي المعنى لو انما ما خبر وفاته في غير منزله رجعت اليه فاعتد
 فيه وقول سعيد بن المسيب والخفي لا يترج من مكانها الا ذكر
 انما يعني زوجها وهو مروي فانه لا يلزمها الاعتدال في السور
 والطريق والبرية او على ظهر رجل او حمارا اذا ما خبروه على تلك
 الحال وفي الجسامع الصغير لقاضي خان لا يخرج المطلقة ليل ولا
 نهارا والمتوفى عنها زوجها يخرج نهارا ولا يخرج ليل قال الله
 تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن والمحلل صلح يخرج نهارا

حديث
 ابن
 حزم
 في
 كتابه
 المستدرج
 حديث
 ابن
 حزم
 في
 كتابه
 المستدرج
 حديث
 ابن
 حزم
 في
 كتابه
 المستدرج

كالمتوفى عنها زوجها الحصل موها وقيل لا يخرج لرضا باستوط
بقها اذا كانت اخلت عليها وهو الصحيح فالواخلت
على ان لا سكني لها سقط موته السكني عن المطلق وعليها ان
ستاجر منه منزله الذي كانا سكان فيه قبل الطلاق ولا
باح لها الخروج من بيت العدة فان كان فاسقا خرج من منزله
وتسكن منزلا غيره ثم لا يخرج منه والا ولا ان يخرج به ويتركها
به فان احل منها ما مينة بقدر على الحيلولة ولا تضيق المنزل
عليها كان حسنا وهكذا في الكتاب وعن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه ان رجلا طلق امراته ثلثا قال ويريد ان يخرج فقال
له اجبها قال لا تجلس قال فيوها قال ان لها اخود فليظروا بهم
قال استعد الامير وطلق يحيى بن سعيد عن العامر امراته بنت
عبد الرحمن بن ام الحكم فانطلقت الى اهلها فارسلت عائشة رضي الله
عنها وعن امها الى مروان اتق الله ورد المراه الى بيتها فقال مروان
ان عبد الرحمن غلبني وعن يحيى بن سعيد ان امرأه طلقته بالمدينة
فسيب فقها اهل المدينة فقالوا تمكث في بيتها ذكر ذلك كله
ابن بكير بن ابي شيبة في مصنفه ومثله عن ابراهيم وسعد بن
المسيب والقاسم وسالم وابو بكر بن عبد الرحمن وخارجه وبيان
ابن سيار والزهرى واختار ابن المنذر وفي المعنى المتنونة
الحامل لها السكني قال ولا تعلم فيه خلافا وفيه خلاف الظاهر
وان لم تكن حاملا فنكر ذلك في رواية وهو قول عمر وابن مسعود
وابن عمر وعائشة وفقها المدينة والثوري ومالك والشافعي

مع اصحابنا وفي رواية عن ابن حنبل لا يجزئ لها السكني وهو قول
ابن عباس وجابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله
وداود الظاهري عليا ياتي تمامه في التفقات ان شاء الله تعالى
واجاب الحافظ ابو جعفر الطحاوي عن حديث جابر بن عبد الله
في اوده عليه السلام لحالته المسبوبة ان يخرج لحداد عليها فقال
حدنا روح بن الفرج قال حدنا عبد الله بن جعفر الغمي قال اخبرنا
ابن لهيعة عن ابى الزبير عن جابر بن عبد الله قال الطلق والموت
عنها زوجها لا يخرجان من بيوتها حتى يموتا احدهما فقد قال
جابر بخلاف ما رو عن خالته في الخروج لحداد عليها في عدتها
فرد على ثبوت نسخ ذلك عند قلست ما انصف الحافظ
ابو جعفر في هذا كيف يعارض حديث الحداد الثابت في صحيح مسلم
بارواه ابن لهيعة الضعيف بالاتفاق عن ابى الزبير المدكس
عن جابر بن عبد الله ولا يجوز نسخ الصحيح بغير صحيح واما
عائشة ما فيها ام كلثوم لما قتل زوجها طلحة بن عبيد الله في يوم
البعثه فكان ذلك للضرورة والخوف عليها من الفتنه وهو صحيح
خروجها في العدة فلا حجة فيه وقد خالفنا في ذلك كبار الصحابة
كما تقدم وفي قاضي خان يخرج الامه في عدتها في الرجعي والباس لحق
المولى وكذا المكاتبه للاكساب والمدبرين وام الولد والمسلمه
لا يخرج في البائن فان اذن لها الزوج فيه لان العدة حق الزوج
والشرع قوله واذا خرجت المراه مع زوجها الى
مكة شرفها الله تعالى وطلعت ثلثا او احدى باينه او مات عنها

فان كان منها وبين مصرها اقل من ثلثة ايام رجعت الى مصرها
وان كانت ثلثة ايام وكذا الى مقصدها ان شئت رجعت وان
شئت مضت كان معها يحرم اولم يكن لان المكث فيه اضر من
الخروج الا ان الرجوع الى منزله اولى للاعتداد فيه قال
الا ان يكون طلاقها او موته في مصر او قريه فانها لا تخرج
حتى تعتد ثم تخرج ان كان لها يحرم الا ان يكون اقل من مده
السفر فانها تخرج بغير محرم وان كانت في مصر وقال ان كان
معها يحرم فلا بأس بان تخرج من مصر قبل ان تعتد وفيها حال
طلقا او مات عنها في غير مصر فان كان الى مقصدها مسير
سفر الى مصرها اقل رجعت سوا كان في المصر او في المفازه
معها يحرم اولم يكن وان لم يكن كل واحد منهما مسير سفر
خبرت سوا كان في المصر او المفازه كان معها يحرم اولاد الحج
اولى وان كان الى مصرها مسير سفر الى مقصدها اقل اخذت
الاقل لانه ليس بسفر وان كان كل واحد منهما من سفر وفي
المنازل خبرت ايضا لان الخوف في المنازل اشد من السفر وان
كان في مصر لا تخرج حتى ينقضي عدتها ثم تخرج بمحرم او زوج وقال
تخرج بمحرم في العدة ايضا وان كان الطلاق رجعا لانه فيهما
ان نفس الخروج رخصه في العدة في جهتها فكذا في الغريه
ووجهه الواحد وانما الحرمة في النساء السفر وترفع بالمحرم
وله ان العدة في الاصل لمنع الخروج من عدم المحرم فان لمراه
ان تخرج الى ما دون السفر بغير محرم وليس للعدت في غير مسئلة

١٦٩
الكتاب ذلك فلما حرم عليها الخروج الى السفر بغير محرم في العدة
اولى وان كان يحرم وهذا لان الخروج الى ما دون السفر لا يعد
خروجا لما ذكرنا ولما تخاف عليها في المقام من الغسه فلم يظهر
الحرمة فيه ولا يمكن ذلك في مسير السفر لان الشرع اعتبر
خروجا وعلق بها احكام الخروج فظهرت حرمة العدة فلا
يرفع بالمحرم وفي المعنى رجعت ان كانت قريه لانها في حكم المفا
وان كانت بعيدت مضت في سفرها وقال ملك ترد ما لم يحرم
وحد القاضي القزبي بالاعتصام فيه الصلاه وفي المباح لو وجبت
العدة في سفر حج او حان فلما الرجوع او المضى فان مضت اقامت
لنفس حاجتها ثم يجب الرجوع ليعتد في مسكنه بيقه العدة وفي
المعنى قال الشافعي ان فارقت البنيان فلها الخيار بين الرجوع
والمضى لما روى سعيد بن المسيب ان عمر رهن من ركني
حتى يعتد في بيوتهم ولا تخرج في العدة الى حجة الاسلام
وان فاتها الحج ولو وجبت العدة بعد اتمامها لزمها المقام
وان فاتها الحج لحرمة النساء السفر حتى حق المعتد وعنده
الشافعي وابن حنبل تخرج وجوبا وفي المبسوط ان كان مقصدا
ومر لها دون مسير السفر فعليها ان ترجع الى منزلها لانها
نصير مقمة بالرجوع وفي المضى نصير مسافره فاذا قدرت على
الامتناع من استدامة السفر بعين عليها ذلك وان كان الى
كل واحد منهما مسير سفر خبرت بين الرجوع والمضى ان المصلحة
ممكن الطلاق والموت للاقامة كالمفان سوا كان معها يحرم اولم

يكن وينبغي لها ان تحترق اقرب الجانبين وان كانت في مصر او قرية
تقدر على المقام فيها فليس لها ان تخرج اذا كانت الجهتان مسير
سفر عن ابي حنيفة حتى يقضي عدها وعندها ان لم يكن معها حرم
فكذلك وان كان معها حرم فلها ان تخرج الى الجانبين شات لانها
عرسه في ذلك المكان والغرض هو في قصد الحفا ومن نصير
على الاذى فكانت مضطرة الى الخروج كالمفان ولا في حنيفة
رضي الله عنه طريقان احدهما ما ذكرناه والثاني انها الى
الان تابعة للزوج في السفر والاقامة وقد زاد ذلك فيكون
منشئيه سفر من موضع امن وغوث والعدو يمنعها من ذلك
كالوكانت في منزلهما خلاف المفان فانها ليست بموضع اقامه
وقالوا على هذا اذا كانت قد سافرت مع حرم بعرض زوجها فاما ما
خبر موت زوجها او طلقها لا يكون عليها المقام فيه عند
ابي حنيفة لانها ماضيه على سفرها لا منشئيه سفر او في
البدائع اذا كانت الجهتان مسير سفر فثبت او جرت
وبلغت ادنى المواضع التي يصلح للاقامة اقامت فيه واعتبرت
ان لم يجد محرما لا خلاف وكذا ان وجدت عند ابي حنيفة مثله
في المحيط وفيه والبدوى لو طلق امراته فاراد نقلتها الى
مكان اخر في الكلا والماء فان لم يتضرر تركها في ذلك الموضع
في نفسه او ماله فليس له ذلك وان تضرر فله ذلك اذا الضرورات
تبيح المحظورات وفي الطلاق الرجعي لا ترجع الا مع زوجها وفي
الباين مع من شات مسله السقط اذا استبان بعض

المكان

المكان

اد الكوب فحل اولادها وناسها ساعا بعد موادها وليس عليهم شيء
من البدل فلما امكن ان يحول بها اسعير عن سبط الرض وسقطه الحامر كما
وكا حصر بطل البدل لان المال له عليه وبما ادى معا وكحل المولى على العول
اما الحامر فلا بدل عليه وهو اولى به واما العايب ولانه ساله سيف
الحرم فحل المولى على العول وان لم يزل البدل عليه لمع الرض اذ ادفع الدين
الى المهر بخر المهر على العول منه الحاجة الى اسعير عنه وان لم يزل
الدين عليه وبما ادى لم يرجع على صاحبه بشي اما الحاضر لانه مضي وساع عليه
وذلك كالمطاب اذ اولد له في الحامر فانه اذ ادى لم يرجع على ولده سبيها
فلنا واما العايب ولانه ادى بعلمه وليس مضطرم حرمه بل طلب فعلا
مسددا لحاوي مع الرض لانه مضطرم له بغير ملكه الباب وان
الى المولى الا انه لا للحامر فعلا لان الرجل عليه ولد للمهر اذ ابدى فان
للعايب لم يعق لانه لا شيء عليه فلا امر اليه فان قيل العايب العايب
وهو لعوا العايب لانه للسابع فاقول نعم لان العايب بغير البدل
عزوه له ولا اسعير بمولاه لم يخل بين عزه وعارها فلهما واجاز في
الماله ولا اسعير حكمة حتى لو ادى لم يرجع عليه لانه اذا ولس للمولى ان ياحد العا
نفس من البدل لانه لم يلزم شيئا بل هو شيخ العبد لو ولد الحامر ولا يوجد
ولد الحامر بشي لانه اذا كان حر المولى العايب العايب عول لانه ملكه وسقط
حصته من العايب لان المال ما بل بالمرس في حر المولى والحامر باحصله
بما لا يصح له وفيه لانه اسعير وادى طلب حصته لم يعق الحامر حتى
تودي حصته وان حر الحامر فهو وكل عنه حصته من العايب ونودي
العايب حصته حالا والارد والرق لان الاجل ان مشروطا للحاضر ومن العايب

قال الحارثي

المكان

متمثلة بعض العمل ليس بعله وبعض الصلاة الفرض كالغز والظفر
عليه ليس صلاة الغز والظفر كان نسخا من هذا الوجه لانه ان احكم
النص وكذا الرقبة فانها تنطلق على المومنه والكافر على سبيل
البدل وسرط الايمان بالقياس او على المطلق على المعنى كالكافر
من النص كان منعنا من اجزاء احد نوعي المطلق كان نسخا من هذا
الوجه ونسخ الكتاب بالقياس لا يجوز فكيف بالقياس القاسد
كما قررناه وقال الشيخ شهاب الدين القرافي في شرح المحصول
وقد قدم الرقبة المطلقة بسلا متها عن كثير من العيوب خلافا
للظاهرية قال الفرق بين سلامتها من العيوب وبين اشتراط
الايمان وجميع القيود ان الوضع تابع للتصور والواقع يتصور
مفهوم العبد الذي هو حيوان ناطق مرفوق له جواس خمس
وجوارح مخصوصه وهذا اذا سمعنا لفظ الانسان لسبق الى
ذهننا الانسان الموصوف بهذه الصفة والذهن انما يتقبل
اول الوهلة الى الموضوع له ولذلك كان الاصل الاستعمال
الحقيقه فثبت ان الوضع يقتضي السلامة من عدم تلك الاشياء
خلافا لايمان والكفر فانه لم يتبين ان لفظ الوضع اجماعا فظهر
الفرق وقال ابو بكر الرازي قوله عليه السلام للظاهر اعتق
رقبه يقتضي ممكن المكلف من اعتناق رقبه شأ من رقاب الدنيا
فلودل القياس انه لا يجوز الا المومنه لزال تلك المكنة الثابتة
بالنص فكان القياس مزبلا لتلك المكنة الماسه بالنص وهو
النسخ وانه غير جازم والفرق بين الشهادة وبين الظهار ان سبب

الاحساس الى الشهادة هو ضبط الحق وهو واحد في جميع الصور
والغالب على المسلم العاقل البالغ الصدق كان السبب واحدا في
جميع الصور فاذا احدث سبب الحاجة وسبب قبول حمل المطلق
على المقيد خلافا للعمل والظهار وفي الميزان لا تعلق للم الشهادة
لان العدالة شرطت في الشهادة المطلقة بدليل سوى القصد
والمحصل والعقد في الشهادة بالعدالة بالاجماع ونص اخر
فيه الامر بشهادة الفاسق وقال شهاب الدين القرافي في
شرح المحصول لا نسلم ان الاتي بالمقيدات بالمطلق للزوم ترك
المعلوفة بسبب الحمل على المقيد تحيينه يكون مدلول اللفظ كليه
لا كلا فنبطل ما ذكره لان الاتي بالمقيد عمرات بالمطلق فمعين
عدم الحمل فاذا امت هذا في الكليه مت في الكل والكل لعدم القابل
بالفرق والكليه هي الحكم على كل فرد فرد حيث لا يتفرق واحد كقولنا
كل رجل شئعه رعيان غالبا صدق باعتبار الكليه ويكذب
باعتبار الكل الذي هو المجموع ومثله كل نفس دابة الموت والكل
مثل قولك كل رجل شئيل الف قطار صدق باعتبار الكل دون
الكليه وهذا لان الاطلاق يمكنه من ان فرد شأ وهو حكم عقل
ملتقى من البراه الاصلية اذ الماهية الكليه لما وجبت في هذا
العقد بان كل حزي من حزيها متضمن لها مع ان الاصل عدم حزي
معين حزم العقل بالخروج عن العهد بان فرد كان واخراج بعض
الافراد عن الكليه ابطال ما شهد به العقل ويرد عليهم ترك نسخ
الراس والرجلين في التيمم اذا كان النص الوارد في المقيد وارادا

سبيل هذا اذا انما هو فلان الادامه فيه لانه سرع لم يرم ولو اذن
 وتصوره من وادى نسب بعد الحايه فتح مرطما له لان النسب اذا المرئ
 موجود حاله الاذن والاذن لم يسمع نسبه ماله حتى يعبر النسب وانما
 سرع منافع العبد حسا دل به نصها وادانها الحايه وسرع المرض
 بالمساعه لا تعبر النسب بل جميع المال لا حول الوثه معلو اعان الاول
 لان المنافع وان كان هذا النسب فلان الحايه فاذ لم في الحايه والعصر منه
 يعبر النسب لانه سرع يعبر ماله لانه حصر الاذن فان النسب فلما يعلق
 حول الوثه به وعندهما الحايه لا يحرم فلان الاذن حايه نصبه اذ انما
 الجواز اذ انما يكون محاسا نصبه حكم الملك ونصيب سرعه حكم الولد
 والاذن يكون محاسا فلما يكون بدل الحايه بينهما وادامه النسب سببا
 يكون بينهما فلان العزم عند ولو كان لا اذن ضاحه يكون له من العزم عند
 الجواز ان لم يسمع حتى بدل الحايه عن خطه عذبان حصفه والنسب ان ياحد
 من الذي ياب نصفها احسن بدل الحايه لانه نسب عذ مسرعه سرعه
 ان ياب طه باله ترجع على الحايه نسبه ما احسنه سرعه لانه لم يسلم
 للعبد منه الا نصف البدل ولم يسلم للمول الا نصف البدل فترجع بالنصف
 الاخر وعندهما اذ ان بدل الحايه يعبر طه ونعم الحايه لسرعه نصف
 منه ان كان معبرا فلما لو اعفاه احدهما فترغوض والنسب ان ياحد من
 العبد نصف ما يبق من بدل النسب لانه نسب عذ مسرعه ولو كانت
 احدهما له او خطه ثمانه دسار صار محاسا فلما اعفاه فلان الحايه
 سحر امسك ثمانه دل نصبه واما عذها فلان الاول اذ ان نصبه
 صار محاسا ولا من العزم عند اذ ان ثمانه دل نسبه ما نصبه واما

اذ
 في قوله
 في قوله
 في قوله

من سبب من يرك نصبه لا يسار له صاحبه في ذلك ويعلق عن نصيب
 دل واحد منها مجمع بدل الحايه المسمى ثمانه نصبه فارادى الهما معا
 فالو لا لهما عذهم وان نعم احدهما صار لهما سحر احدهما عن نصبه
 عذبان حصفه وسعي نصيب صاحبه محاسا ولا ضمان ولا سعادته الا ان
 يعجز الحايه نصيب العاين نصيب صاحبه ان كان مؤسرا وسعي الحايه في
 قيمته ان كان معسرا عذبان يوسف وعذ محمد نصيب الاول في نصبه نصيب
 بدل الحايه في السبايق والاعساب وسعي ذلك امه سرع طه ساقا
 فوطها احدهما فولدت ولدا فاذ دعاه فوطها الاخر فولدت ولدا فاذ دعاه
 فحرف فنام ولي الاول ونصيب منها ونصف غيرها للاخر ونصيب
 دل عذها ونصفه ولدها ولو كان بينه واما دفع العقر الى الحايه صح وهذا
 مولان حصفه وعندهما ام ولي الاول هو مكنه فلما له وعنده
 قيمته لسرعه عذبان يوسف وعذ محمد عليه الاول من نصيب العتيه في
 نصيب ما سعي من بدل الحايه وكانت نسب الولد الاخر الاخر ولا يكون
 الولد له بالعتيه وبغير العقر فلما وعد الاحلاف من على الاحلاف
 في حزن الاسلاد الحايه فعند سحر وعندهما لاسر او اسلاد
 القه لا سحر اهما او اسلاد الذين سحر اهما فاذ اعزها هذا
 يقول اذا ادعى احدهما الولد الاول سحت دعوته لانه اسولدها وله
 في نصيبها ملك وهي تولى لهما الاسلاد وهما نصبه ام ولد له ولم
 يملك نصيب صاحبه ونصيب صاحبه ونصيب الاخر محاسا
 عذبان حصفه ولا يملك نصيب صاحبه وصار طه ام ولد لان كليل
 الاسلاد واجب ما امكن الا ترى انه اسولده امه مسرعه نصيب

العقب فوجدنا المختار في كتاب العباقي وادامته لا تتلوه بالحقار لانه لا
 يعبر الا فقال من ملك الى ملك لما وقع بين مدبر وابو فانه بعض ولا يحمله
 وهذا الاعاوت لم يوجب الضمان الا بصفه العبد وان لم يعدم الدبر المانع
 من بيع الملك ولم يزل اختيار الصبر يدل على البيع منها فافوا وعندها
 اذ ادبر احد هما ولا صار له مدبر او ملك نصبت فاجبه لانه لا يحزرا
 وتخل خبر الاحلامه ما دون ملوك العز وصر يصف فيه موصلان او
 معبر لانه ضار ملكه لا يخلف بالفسار والاعسار ونصر عنه والآن
 الدبر ما ذمه وهو قبيح وابوه من سر حر باهما احدهما ذابا لاجره
 بعد ان يسه فمات الاب وترك مالا والكسب الولد السابا بعد ووجه
 او فظف به للسالب يصف ما ترك المبت ونصب ارسل الولد يصف
 نسبه لانه نسب عهده لان نصبة منهما بعد عهده عند ان يصفه بم الولد
 المختار ما حدث له الا كما به من الباقي وعقب نصبة منها ونصب نصبة السالب
 منها ان كان موثرا ويحب السعاده ان كان معسرا وسعاه الاب يوجب من
 تربية لانه عاجز عن السعاده ولا رب الاب اناء لا يصفه عبد للسالب
 ولا ملك السالب نصر الخاويه بعد موت الاب لانها الخاويه بعد موت
 المختار لم يورث حصول العقب ولا يظهر في العقب بمقصود انما
 عن المختار وموته وموت المولى في كتاب عفر عفر فان كان
 له ذر يصبه او مال يعدم عليه لم يعمل الخايم سعيه واسطر عليه بومين
 او ثلثه فان لم ير له وجه وكل المولى بعض عجره وبيع الخاويه او سببه
 بوضاه وامله ان السنة في الخاويه الناجيل والشيخ والديس فان لم ينج
 فلم يود حسنه فان لم يولد من الشيخ عبدان حسنه ومحمد الا ان يلد له مال

منه

ال

حاصر او غاب من ذر ووجه من حر يورثها او يورثها لانه لا يراد عليه مال
 ان يوسف لا يفسد ويرد في الروح في سوال عليه محان لم يولد على رضى الله اذا
 توالت على المختار محان في الروح علفه بالسبه والمعلوم بالسبه علف
 وخود السبه فعدا امر لا يعرف فاسا فصار للمولى عنه كالمولى عن الر
 فلي الله عليه وسلم ولا في العقب للعجز ولا يحمي العجز الا سوال المحسن بلا سب
 هو العقب فلي سوب دليله وهذا لانه لما مضى ما رجا والعجز عن الدل
 الحال لا يوجب العقب ولا يحمي الا بعد منى الامهال والى العذر واق
 الاحال ما اجمع عليه العاقلان فاذا مضى النج الباقي يحمي العجز موجب ولنا
 ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان حاسا له عجز عرج وزنه في الروح وليس
 حديث علي رضي الله عنه انه اذا نسب كحا ما حله فهو مسئولون عنه
 فلي ما عرف من مدحها ولا في المعصود بالبعد وحاب المولى بعض المسمى
 عند انقضاء النج الاول وانه ذوات موجب بحسب ما لو قال عليه محان
 وبعد الا ان الثاني فالبه للعقب والاحلال النج الواجب احلال ما
 هو عجز من المولى من الخاويه موجب له من العقب بعدا للمصر عنه لغوات
 وصف السلامة في المبيع ولاه ما مضى النج فان كان ثابت على ذلك
 العذر حالا ولو كان كذلك لعل له اما ان يعجل واما ان يرد في الروح ولم
 يوجع الا ان يكون له مال حاصر او غاب من ذر ووجه ولم يرد في النج
 على ثلثه ايام لداغنا واما الناجر الى ثلثه ايام فلانه انما لم يوجب
 العبد لان الادا انما يوجه بعدا بضمه النج ولا يند للادمان من ان
 فاسحسنا هذا العبد على ان يكون من باب العقل دون الناجر بطرا
 لهما ولا للعبد اذ هي مدح صرت للاب لا لاعداد حاي نصبه

منه

كسره

الشيخ

الاحار وسرط الحار وامهال الحريد وامهال المدرع عليه للدفع اى
 اذا توجه عليه الحلم واذا دفع منه خارج فانه يحمل عليه انا م وامهال
 المدرع للمصاف فانه اذا اريد من وسال ان يحمل عليه انا م للحمل لا وتسفع
 عتاقه من احابه الى ذلك ولم يترك له المسقاع اذ ابيه ولم يحسمه به فان
 احتلج مريده مولا عند السلطان نرضاه فهو جائز لان العايد يحمل القسي
 بالراضى لا بعد بهذا العقد اول وان لم يرضه العبد فلا بد من القضا
 بالبيع لانه عقد لا يم نام فلا بد من العضا والرضا كالد بالعبث بعد القضي
 وفي بعد الروايات من عدم الطول بالقسي ولا سيما رضاه فاما اذا وجد المسمى
 عسائل العبد فانه يفوت المسمى بالقسي واذا عجز المالك عاد الى الاحكام
 الربوي لانه من القسيت وما يريده من الاشياء لتسببه لانه طهره له لئلا
 عتقه وان ما بال المالك وله ما لم يفسخ الثايب ونقض ما عليه من ماله وحل
 لغيره في اخره من ارجائه وما يقع فهو موات لورثته ويعتبر اوله وهو
 قول كل من مسعود رضي الله عنه ما به احد علموا وقال ابن زياد رضي الله
 عنه يفسخ العايد موته وموت عدا وما يترك فلوله وهو قول الساجي
 له ان العقد لو فسخ لم يحصل العقب الا اذا وعد بعد راساه فسلط وهذا
 لانه لا تخلوا اما ان يثبت العقب قبل الموت او عند مفصل او مسددا
 وجه الاول لعدم شرهه وهو الا اذا والسي لا يسبق شرهه ولا ال الباقي لان
 الميت لم يحمل السوب القيم لما فيه من اعيان قوة الما لاله وقد لا يمتد
 في الميت ولا الى الباقي لانه لما بعد راساه في الحال بعد استماده لان
 الشئ يثبت بمسند وان في استماده الى احيائه ان العقب قبل شرهه
 وهو الا اذا خلا ب امان المول فانه في العقد عند موته ويعتبر

المالك

مالا الا اؤتيه وصار المول مبيعاً له لان الميت حوران لم ينفع الا اؤتيه
 انه لو كان لغيره ان حر بعد موته كان صحيحاً ولو قال بعد موتك فان لغوا و
 انها بعد معاوضته لا يسمع موت احد العايد من وهو المول لا يسمع موت
 الاخر وهو العبد فالبيع وقد لا يفسد المعاوضه المساواة من العايد
 فاد اجاز انما العبد بغير موب المول كالمه اليه لئلا لا مقصوده وهو
 سلف الحر به بل او الى الذي استحق المول بانه ليس بالارحى لو عجز نفسه
 اذا الدليل سفل والذي استحق المالك قبل المول لا يرحى لو اراد ان سفل ليس
 له ذلك فاد المولى سفل حقه موب في الحي المالك وانه الزم اول ان لا سفل وان
 الموت ابيع للمالك منه للمملوك لا لار المملوكه عماره في العبد ورثه والمفقود
 والمالكه عماره في العايد ورثه والعامر به ولهذا يوصف المهاد بكونه مملوكاً
 ولا يوصف بطوبه ماله والموت ابيع للعايد ورثه والعامر به منه للمقدور
 فاد اجاز انما العقد منع اذ في المفاصل على الاحسن اول واخرى وامامنا
 ذكرهم الرد يد مفعول له يعقب بعد الموت عند العجز بان بعد حيا لا
 للعبث فاد المولى حيا ومالاً ومعقاً في مبيع موب المولى لمقدورنا
 الميت يعزم موب حيا وما لا لا ماله فاما حاج الى مصاديقه وتعيينه
 وصيه والمحذور على انه يعقب في اخره من ارجائه اما ان سبب الادا
 موجود قبل الموت فمسددا الا ذالته وتعمل اذا خلفه فاد انه بنفسه
 فان قال الادا فعل حسن والاستناد اما لموت في الصراف السريه فلما
 منع ولم يفعل الباب مضاف الى الموت ونفعه الا يافه سهمه الا ترى
 ان من صيد فانت قبل ان يصب بم اصاب صار مالاً له وورث عنه
 هو الميت فليس باصل ولا لما في السبب والمالك يجب بغير تمام السبب و

العايد
 العايد
 العايد
 العايد

العايد
 العايد
 العايد

مطابق

النبي عليه السلام انه قال ولد الزنا شر الثلثة واختلفوا في
تاويله فبعضهم قال واحد بعينه لانه كان ذا شر وقد
روى عن ابن عمر انه كان اذا سمع من يقول ذلك يقول هو خير
الثلثة بمعنى انه لا اثم عليه ولا ذنب له ذكره ابن شداد في
احكامه **قوله** وان اشترى اباه او ابنة بنو
بذلك الكفار جاز عنها **وقال** الليث بن سعد يجوز ان
يشترى اباه معتقه وفي خزانة الاكل وكذا كونه له او اوصى
له به فتوى عن كفايته جاز بخلاف الارث ولا يصح عند مالك والشافعي
وعلى هذا الخلاف كراهة الميراث والافطار والقتل وما تيك في كتاب
الايمان ان شاء الله تعالى فان اعترى نصف عبد مشترك وهو موصى
فمنه قيمة باقية واعتقه لم يجز به عند ابن حنيفة ومجزيه عندها
لانه اعتاق الكل عنها لعدم مجزيه هذا اذا كان موصيا وان
كان معسرا لا يجزيه لان الحق يسعي نصف قيمته فكان
اعتاقا بعوض له ان نصيب صاحبه ينقص باعتاقه انتفاضا
جكيا اذا لحوز له بعد ذلك بيع نصيبه ونقله الى غيره فبطل
اليه كذلك فلا يجوز بخلاف المكاتب حيث يجوز اعتاقه من
كفارته وهو على يدك انتفاخ الكتابه ظاهر وعلى المدرك الاخر
مشكل لكن قابل للانتفاخ بخلاف معتق العصف فان حكمه حكم
المكاتب ولا تقبل الانتفاخ فلهذا كان النقصان لازما فيه
فان اعترى نصف عبد عنها ثم باقية جاز والنقصان ملكه كراهية
عين الضحية بالسكين وعندها هو عن بسلام واحد لعدم تجزئ

الاعتاق عندها وفي المدونة ان اعترى نصف عبد ثم اعترى باقية
عنها اجزاه وفي الجواهر المشهور بنى الاجراء في الانوار
روى عيسى عن ابن القسمة انه مجزيه وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون
واصف انه لا يجزيه وهو قول ابن ثور وفي النهاية لو اشترى
قريبه حصل العتق مرتبة على الملك **وقال** ابو اسحق المروزي
يثبتان معا وعدوه من هفواته **سوال** جعل النقص
مصرفا الى جهة الاضحية عند تحقق التعذر لادله على صرفه
الى تلك الجهة عند عدم العذر اذا قد تعذر النقصان في العتق
دون الاضحية ويمكن ان يقال النقصان في العتق حكمي فلا فرق بين
اعتاقه بكلام واحد او بكلامين فيستوي عنده وخطاه وفي الاضحية
حقيق فتعذر في الخطا دون العذر فان اعترى نصف عبد عن كفارته ثم
جامع التظام منها ثم اعترى باقية عنها لم تجز عند ابن حنيفة رضي الله
عنه لان الاعتاق مجزئ عند علي ما ياتي بيانه وعندها يجوز
لان اعتاق النصف اعتاق الكل عندها **قال** وشرط الاعتاق
ان يكون قبل المسيس بالضر وقد حصل اعتاق النصف بعد عنده
فلا يجزيه وعندها اعتاق النصف اعتاق الكل لحصل اكل بطل
المسيس فصار قل **في** المنع على قوله نظر فانه لو جامع
ثم اعترى كله بعد المسيس يجوز بالاتفاق عن طهان وقد وقع اكل
بعد المسيس فوقع النصف بعد اخف من وقوع الكل بعد
وجوابه مع التفرقة بالجامع بين النصفين **قوله**
واذا لم يجز المظاهرة ما يعترى فكفارته صوم شهرين متتابعين ليس

فان ثبت ذاك قال علي وارث مسعود رضي الله عنه ما عوالب بالاداء واسفل الولا
 الى الولا الاب واسفل عليهم وادفعوا بالوام بالاولى الام كان مضافا ومصل
 محمد فيه مسند مضافا وكان محمدا وما ذاك الحاصل الصدقات الى امه
 بنو عمر وهو طيب لسيد لانه سدل الملك لان الصدقة كانت ملكا للمطابق
 صارت للمولى بالاداء وسدل الملك لسدل العزة السبعة وعشرون من بين
 كان يصدق عليهم وهي بعد لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسمها لهن
 ويعول هو لها صدقة ولها بعده وهذا خلاف العير اذا اياها للعلي والمجاشعي
 عن ابن ابي عمير عن الزهراء من الطعام فانه لا يحل ان الملك لم يسل لان المباح له
 سوا ما في ملك الناس ونظره المجاشعي سرا واسدل اذا اياها لغيره لا يطيب له
 ولو مله يطيب له هذا اذا عجز بعد ذلك ولو عجز عن الاداء للمولى فذلك
 يطيب للمولى وان كان عسرا اعند محمد وطاهر لا المذهب عند ان المطابق
 اذا عجز ملك للمولى السابيه ملكا مبتدئا وسدل الملك وامام عذابي يوسف وذلك
 في الصحيح وان كان فاسد منه يصير ان اسدل الملك بالعلي عذابي بل يرد
 للمولى بالعلي وصار بالصدقة ونعت من الاصل للمولى ولو كان ذلك خربت
 عليه ذواته لانه لا حث في بعض الصدقة واما الحب في فعل الاحكام
 ادلاله لان بالصدقة تسقط الديوب عن المصدق ومنه المصدق وعليه
 بالاله المصدق في حق مسعود الديوب عنه ونسب المسلم انك نفسه
 الاعدا الحاجة والقرية ولهذا في العير كالحل المجاشعي وان كان محال اليه
 لانه راداه خربت وسقط لنسب غيره وانه احد ضامير المولى وما من
 السبل اذا وصل لا وطبه والعير اذا استغنى والمطابق اذا عجز واستغنى
 يطيب لم ما بين الصدقات في ايهم واداء اجر الحاميه طه او اجرت

في الصدقة
 في العير

لاجل لانه

ولا فرق

المطابق

المطابق نفسه طه لم يصفه لاجل بالعلي عذابي يوسف وعذابي يوسف
 كان للمولى ملك السابيه بالعلي ملكا مبتدئا وان كان العير وبقا للمطابق ولو في
 لس للمولى وهذا الحق ان اداء مات المولى او المستاجر ولا ينفذ ان العير
 ورد علي ما فيها وهي مملوكة للمولى وجهه والمطابق من وجهه لان الحاصر
 والرواية في الملك وسبب ملك للمولى فلم ينفذ ملك الرقة لانه سلة
 نوع ملك اذا ابدل الحاجة فالعير من ملك للمولى لا سفل العير اذا ابدل
 للمطابق بالعير عذابي فحاشه سيد وهو لا يعلم بالحاجة فحرم له اياها
 ان يدفعه او بعده لانه ملاباته وهو لا يعلم لانه فحاشه لان احسان الفقراء
 لم يصب وقد اسرع الدفع فعليه فحاشه فاما لو باعه فاذن للمطابق على
 اسفل الحق الرقة فوجب الدفع او العير ولذا ان حرم المطابق ولم يضره
 حتى عجزا سائر من المطابق وان رضي به عليه وذاته عجزا من رضى عنه وينا
 عليه ساع فيه لان الحق قد اسفل من رضى الى رضىه بالعضا وقد اقول اني
 حشيه ومحمد وقرن ان يوسف الاخر من قوله الاول وهو قول زنادا عجز
 قتل العاصم ايضا وحاشا له ان حاشا المطابق عذابي لا يصيرها الا لعضا
 او نزلها او بالكون عرقا وعذابي يصيرها لاني الحال له ان المطابق من
 الدفع فانه وقت الحاجة وهو الحاجة فوجب ان يصيرها لعضا
 الواقع فحاشا له المدر وام الولد ولما لا مل وحاشا ان العير وحجب
 الدفع الا ان بعدد لوجود المطابق عن الاسفل ملك الى ملك والمطابق هنا
 ما بين المصنف والزوال ولما كان المطابق مردودا لم يصب الاسفل عن الموصح على
 الا لعضا او الرضا لعضا المصنف او اسفل العير لا سفل العير الا لعضا
 لردده واحمال عود خلاف العير ولا يستل ذلك للمطابق بانه يتفر

التسليم

بق

لا فصل الزوال فوجب العمه بلا توقف وان صالح المخابر عن دم غدا اقرب
 ولم يوجب الصلح في غير ذلك الوقت فاصدق المولى ما سجد ولا يوجد له الا
 بعد الجوه بعد ان حصفه لان الصلح عن دم العمد ليس من العمد ولا من العقب
 لانه من المال الاخر المالى لا يصدق على المولى لانه طلب به في حال الكفايه لانه لا
 سأل عن المولى لانه يجب دميته ويؤديه من نسبه والار صار عن المولى فلم
 يصح وعندهما يوجد في الحال الا انه ذبح وحب عليه واسمع ويؤديه لا يملك
 وله ولاه الصلح فلا سئل بحري لدر السرا والاسهلال وان اء محابته بانه
 اقصا يصح حري او انه او صفيه بعد ان حصفه هذا امر بان كفايه يوجد به
 مادام محاسنا ما دام لم يوجد به تمام ايضا وقال محمد رحمه الله هذا اقرار
 بالحايه الا انه ان قمى عليه لم يسقط عجزه لغيره وان لم يصح عليه له
 يوجد به بعد العجز اعمد غيره وقال ابو يوسف هو اقرار بالمال في كفايه في الحال
 وبعد العجز كفايه اقرار بالمال اريد مسلم وله عبد محاسبه ابنه فصل المريد
 بطل بعد الحايه وعند فرج حارب الحايه لان ابنه المسلم يرب ما له في وقت
 زديه فطهر له باب عند نفسه ولما انه فان على ملك الاب بحر كفايه الابن
 فلا يصدق بطله بعد محابته اريد وكثيرا في الحرب فهو علمه فان مات
 اذنى بدل الحايه من ماله وقسم ما بقى من ربيته وارعاذ مسلما مسلم ماله اليه
 وعند فرج كفايه لم يوجب كفايه من نسبه وكلم بعينه طهر والحري وان
 مات سيد المخابر لم يسقط الحايه للملأودى لا انطاع المخابر هذا
 لان الكفايه سبب العقب وسبب حق المرحه فلا سئل بوجه كالندى والاب
 وفصل اذ المال الزويه المولى على كفايه لان استحصال كفايه له بهذا الطريق
 والسبب ان عقد على هذا الوجه صفي يهدى الصفيه لغير الورثه كلفون

بحريه
 كفايه
 من ماله
 من ماله
 من ماله

المورثه الاستسقاء فان حردوه عفو يسقط مال الحايه وان اعفاه احد
 الورثه لا يصدق عفاه وقال الساجع عفاه صحيح لان المخابر يرب كفايه ملكون
 والملوك يربون وصاروا عبا والجل ولما انه اضاف الصفي اليه ليعلمه
 فلعنوا فاحد السجرات اذا اعفوا نصيب سببه فانه يلغوا وقد اذن المخابر
 لا يرب لانه سبب ملك ولا يملك بسبب من سبب الملال هذا السبب الورثه
 والعاسس في اعبا والجل ان لا يصدق عنهم ولا يسقط عنهم بدل الحايه كما فيتم
 الصفي الى الملسر بطلهم وانما حكمنا بعينه استحسانا لان اعفا وطه مسقط
 لبدل الحايه اذ هو عفاهم وقدر في ماله الارث من ماله الجاهل عن الاعفا ورايه
 عن بدل الحايه سبب لعنه فمالوا بالمول وطالوا وامر بالارث ان اعز
 بدل الحايه بخلاف ما اذا اعفوا عنهم لان اعفا والعقب لا يسقط عنه سببا
 من بدل الحايه الا ترى انه اذا اعفوا عنه نال الدين بوجه المولى لا يسقط عنه
 سبب من بدل الحايه ولا يصار ان اعفوا عنه لا يملكه ابن اقتضا صحيحا لا عفا
 والعقب لا يرب بالسبب العقب واذا العقب لا يرب بعضه ولا يرب كله ولا يرب الابرا
 لانه اذا لم يرب المصفي لا يرب المصفي ولا يرب الابرا بان سبب الابرا عن الجل
 لان الجل على الجل الحقه امه من محاسبه ولد فاعفاه سبب نسبه بها
 لان الجل واحد منها ملحقا من وجه وبما ان الولد يربها لهما وصار في
 تام وليهما محاسب لا يرب سبها فان اذ بدل الحايه معا او معا فاعفوا
 دونها والادى احدهما دون الآخر عفو عفو عن خطه من الولد ولا يرب
 على المولى لان عمو الولد يرب هذا لعنه لا يرب ولا سببه على الولد
 لانه لا يرب لان الاب لا يرب سببه ولله لان هذا العقد المناسه لم يحصل كفايه
 لنفسه واو لاجه وكلف يسقط الولد وان نصف الكفايه تام وليه الحق

من ماله
 من ماله
 من ماله

والصف الآخر على حاله وان عجز شريكه زال المانع من حامل الاسلا في مزار لها
 ام ولد المعوي ومثل نصف منها المولى العام موسر انا ومنع الاسلاف عن
 تلك وسعى الولد في نصف ممتة لمولى العاجل لان المانع من السعابه ان سعابه
 يكون لاسه وقد زال وولد من المولى كمول العيون منها ومما ظنه مدع
 ابن حنيفة وعندها اذا لادى احد منهما عوي وعمل الولد منه والولد له لمولا
 والامه لها ام ولد له ونصف نصف منها موسر انا ومنع الاسلاف عن تعليم
 الولد ولا سعابه وان عجز احد عن حمل الاجر لحظه من ولده سعه قال الحزن العاجل
 عند وفاته ام ولد للمولى العاجل والى المانع من الحمل ونصف نصف ممتة المولى
 العاجل لمولده نصيبه منها فان نصيب عليه نصف منها بقدر رويها ام ولد له
 حتى لو عجز عنها كان لها ملك السيرة وان لم يقصر عليه عجز باب امه من
 المولى وان لم يعجز ولم يود واجد منها ما كان احدهما وركن وفا ادب دانيه
 من ماله ونصيب في ارجائه ونصيب نصف الولد معه وبني الصف الآخر ما
 سعا المالك حتى عبد ابن حنيفة ولا رب الولد اباه الممت وان عجز عن ذلك
 الصف الآخر انا وادى المالك الحيدل الخاء لاه حرمان الاول كان الولد
 معوي البعض ومعوي البعض لارت فان عجز المالك حتى عاد قنا وسعى الولد
 بن نصف ممتة لمولا الخي وسعى الممت ونصيب منها المولى العاجل لا ريد النصف
 مازا العاجل يكون من ممتة ما وعندها عند ابن حنيفة وعندها يعطي كل الولد
 بلا ضمان ولا سعابه الا اذا عجز الخي فحينئذ يسع الولد بن نصف ممتة لمولا ولا
 رت اباه الممت كان عزم المالك بن بطريق الاسناد فانما ظهر في حق
 الولد بن النصف الذي يعطي نصفه لاه النصف الذي يعطي حيدل الممت الخي
 ممتة لاه النصف فانه عوي عند الادا وان التمس الولد بالاول

في النفقة وفي بنت البنت ومولى العتاقة فالمرأه لمولى العتاقة
 والنفقة على ابنه البنت ثم في طاهره لا يجبر الاس على ان يدخل
 اباه في قوته في القضاء وعن ابن يوسف عليه ان نصه الى نفسه
 لان الانسان لا يخاف الهلاك بنصف بطنه وفيه بقا امه
 قال كلوا في بعض بطنكموا بعنوا فان زمانكم زمان حميص
 ووجه الظاهر قوله عليه السلام ابد انفسك ثم بمن
 تقول هذا اذا كان الابن وحيد فان كان له زوجة واولاد صغار
 يجبر الابن على ان يدخل الاب في كسبه كاجد عياله ولا يجبر على
 ان يعطيه شيئا على حده والفقير على ظاهره الروايه ان طعام
 الاربعه اذا اكله خمسته بقل الضرر بخلاف ما اذا دخل طعام
 الواحد فبخش الضرر فدفع لزياده الضرر بذلك وفي المتن قال
 الاب انا فقير واكرم لم يلزمه نفقته وان شهد له الظاهر ان
 الاصل عدم المال لانه لا يكفي للاستحقاق فان اقام بينه على
 فقره كان مستحقا لنفقته ولو اقاما بينه الاب اولي لانيها
 ثبت الاستحقاق وبينه الابن بنفيه وفي شرح القدوري
 انفق الاب على نفسه في غيبه الابن فخص وادعى انه كان غنيا
 يحكم الحال فان اقاما بينه فبينه الابن اولي لانيها ثبت الرجوع
 على الاب وفي الذخيره يعتبر الحق في الحد الفقير لا غير في طاهر
 بالروايه كالاب والجد من قبل الام كهم من قبل الاب والجد
 كالا جد فان كان للفقيه اولاد صغار وحدهم لم يقصر على الحد
 ولم يجعل الاب الفقير كالميت ولكن يورث الحد بالانفاق عليهم والرجوع

بها على الاب اذا اليسر هكذا ذكره القدر في لم يجعل النفقة على الجد
جال عشر الاب والصحيح انه ملحق بالميت وما ذكره القدر في قول
الجنس من صالح هكذا ذكره الصدر الشهيد في ادب القاض المحقق
وان كان الاب زنا مح على الجد ولا يرجع بها على الاب لان نفقة الاب
الزمن على الجد وكذا نفقة اولاده الصغار ونسبته في ذل الارحام
استحقاق الميراث في الجمله ولهذا لا يجب مع اختلاف الدين والفتا
كذلك في قرابة الولاد ووجوبها استحقاق فيهم وقد تقدم
وجهه ولا يجب المسلم والذي على نفقة ابويه اذا كانا ستانيين
في دار الاسلام لا بها صلته وقد تقدمت المسئلة وكذا لا يجب
المستأنس على نفقة ابويه المسلمين او الزميين ولا يجب الذي
ان يقع على غير اهل ملته الا على نفقة ابويه الى اخره قيل هو محمول
على ما اذا كانوا من دارين مختلفين اما اذا لم يختلف فالصحيح ما
ذكره في المبسوط انه يحرمون عليها فنجبر اليهودي على نفقة نحرمة
النصراني وبالعكس لان الكفر كله ملته واحده ويجري الارث بين
اليهودي النصراني اذا كانا من اهل دار الاسلام وقبل شهاد بعضهم
على البعض قوله واذا باع ابوه متاعه في نفقة حار
عند ابن حنيفة وهو استحسان وان باع العقار لم يحز في قوله لا
يجوز ذلك كله وفي الاشراف كان ملك والسافعي وابو ثور يرون
مع العروض في نفقة الزوجه وبه قال يعقوب ويحرم وقال
النعان النفقة في مال من الدراهم والديناير ولا يباع العروض الا
برضا منه قل وهو قول ابى يوسف ومحمد وانما يباع

العروض عندها في الدين على الممنوع ولا يعرف الامتناع من الغايب
وفي الدرر خبره الاب المحتاج يملك بيع المنقول بالنفقة
استحسانا ولا يملك بيع العقار الا اذا كان الولد صغيرا هذا
قول ابن حنيفة ذكره في كتاب المفقود ومنه والقياس ان يملك
الاب البيع على الكبر الغايب وجه القياس ان لا ينفق
بالبلوغ رشيد الا في بيع ما يحتاج الى الحفظ اذا كان غايبا
كالعروض يبيعها الوصي والاب وهذا انما يبيع نفسه لا الحفظ
ولو اراد القاضي البيع في عين الضمون بنفسه فليس ذلك له
عند الكل لا في العروض ولا في العقار لا بشرط لا في النفقة ولا
في الدين قال في الكتاب لانه لا ولا يله له لا نقطاعها بالبلوغ
ولهذا لا يملك جال حضرة ولا في دين اخر له سوى النفقة ولا يبيع
الام في النفقة ولا في حنيفة ان بيع الاب العروض من باب الحفظ
وهو يملك ذلك كما ذكرنا كوصي الاخ والعلم والام في مال هو لا في
حق اليتيم لكونه من باب الحفظ فالاب اولى ولا لذلك العقار
فانه يحفظ بنفسه وفي الجامع لو خيف هلاكه او هلاك ماله
والورثه كارت غيب قال الصدر الشهيد لو ممل ملكه لا يبعد
لانه من الحفظ بخلاف غير الاب من الاقارب فانه لا ولا يله لم
في التصرف جاله الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر وفي حق الاركان
الولاء ماله في جاله الصغر وبقيت اثار بعد الكبر وفي حق العقل
لو كان الاخ وصيا في جاله الصغر وبلغ فانه يحفظ على الغايب البالغ
وبيع العروض لا تنفق على نفسه وجوابه انها لم تكن واجبه

قبل القضا حتى لو ظهر بحسن حقه لا يأخذ قال واذا جازع الاب
للمنقول فالتمس من حسن حقه فناخذ ولكن قال بيع ابو مساعه
في نفقته والتعليل يدل على انه بيعه حكم انه من الحفظ فاذا
اكله لم يكن بيعه للحفظ وقد قال لا يملك البيع في ذر له سوى
سوى النفقة ثم لا شك ان الاب يبيع منقول ولله الغايه لوصي
وبل اول لوفور شفقتهم والتمس اذا كان من حسن حقه فله قبض
دينه منه بالاتفاق فاذا كان بيعه في الاول من باب الحفظ لا النفقة
وكذا في المسئلة الثانيه واحده لكونه من حسن حقه في الفرق
بينهما على قول الامام وقال صاحب الذخير ذكر في القضييه
جواز بيع الابوين وذكر القدوري في شرحه فيكون بيع الام
روايتان وان كان على الاتفاق فتاويل ما ذكر فيها ان الاب هو
الذي يبيع لكن لمنفعتهما فاضيف البيع اليهما لانه بعد بيع الاب
يصرف الثمن اليهما وهذا هو الظاهر فان جواز بيع الام بعد فان
كان للعايب مال من حسن نفقتها فانفق على نفسها منه لم يضمن
لانه استيفاء لجهتها اذ نفقتها واجبه قبل القضا على ما مر وقد
اخذ اجتهتها وان كان له في يد اجنبي فانفق عليها بغير اذن القاضي
ضمن اي في القضا والحكم وبينا بينه وبين الله لامتثال عليه حتى
كان له ان يهلك بعد موت المودع انه لا حق لورثه المودع قبله
لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح وذكر في النوادر اذا لم يكن في
مكان يمكن استطلاع راي القاضي لا يضمن استحيانا وقد
قالوا في رجلين كانا في سفر فاعيا على احدهما فانفق رقيقه عليه

من ماله او مات فجعله صاحبه لم يضمن استحيانا وكذا العبد الماذون له في التجاره
اذا كان له بلا دعيه فمات مولاه فاقبض على نفسه وما معه من الامتياز
والدواب لم يضمن استحيانا وكذا روى عن مشايخ طح انهم قالوا اذا كان
للسجد اوقاف ولم يكن له متول فقام رجل من اهل المحله في جمع ربع الاوقاف
واقبض على مصالح المسجد فمات جاع اليه من ثمر الزيت والحمص والحسن لا يضمن
استحيانا فاما عنه ومن الله تعالى وحكي عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى انه
مات واحده من الامهات في الطريق فباع محركيه وانفق في تجهيزه قبل له
انه لم يضمن بذلك لاحد فقل محمد بن الحسن رحمه الله تعالى والله يعلم المسئد من المصلح ذكر
ذلك كله في الذخير واحده الوصيين اذا مات ضياع مال الزكاه فله نصيبه
فيضه كالنقطه والحرمان والرفق في الطريق ذكره في الجامع وحكي
ان جماعة من اصحاب محمد رحمه الله اجتمعت واحده منهم واحد اما كان معه
من قماشه فباعوه فلما وصلوا الى محمد سالم فذكروا له ذلك فقال لهم لو لم يعلوا
ذلك لم يكونوا فتمسوا والله يعلم المسئد من المصلح وان كان اساقه باسراف الفاي
لا يضمن قاسا واستحيانا لان امره ملزم لعموم ولايته ولا يرجع على الناس اذا
ضمن لانه ملكه باذا الضمان فظهر انه يبيع بملكه وفي الجامع مريض اقرا لورثه
معدا ووهبه له فاقر الوارث انه كان وهبه او اقره لاجنبي فله وقد
ومات في يد الاجنبي بعد تسليم الوارث اليه فليس له الورثه نصيب الاول لانه
استهلك بالاقرار والتسليم او تضمن الناس لانه قبضه بغير حق عندهم
ومن ضمن لارح اما الاول فلاته قدر ضمني بقبضه وهو قد ملكه باذا

فقد قيل لا يحريه قال في الذخير هو الصحيح وقيل يحريه لان
الحاجة الى التملك قد تجدد في يوم واحد بخلاف صرف الكل بدفعه
واحد لان التفريق بالنصر ولو اعطى مسكينا واحدا عشرين اثواب
في مكانه اليمين كل يوم ثوبا حتى استكمل اجزاه وفي يوم واحد لا
يجزى كما في الاطعام فان قيل الحاجة الى الطعام تجدد في كل يوم
والحاجة الى الكسوة لا تجدد الا في كل ستة اشهر او نحوها فكل من
الكسوة مثل الطعام قلت انما التملك مقام الحاجة في باب
الكسوة وهو يتحقق في كل يوم واذا قام الشيء مقام غيره يسقط
اعتبار حقيقته في نفسه الا ان اذا الكل بدفعه واحد لا يجوز
للتصميم على تفريق الانفاق ذلك بتفريق الايام في حق الواحد
فجعل عدد الايام في حقه كتعدد الحاجات بتيسير او الحاجة في الكسوة
دون الحاجة الى الطعام فلم يعتبر فيها عدد الدفوعات في يوم واحد
واكثرهم لم يجوزوا الدفع الى واحد ستين يوما ونظروا الى صورة
العدد ولم يعتبروا المعنى قال ابن حزم لم يجعله احدى اوجبه
والمعروف ايدى عن ابو يوسف ذكرها من جوامع الفقه وفيه لو اعطى
كل مسكين نصف صاع من تمر ومدا من الحنطة اجزاه وفي الحزانة
لو اعطى كل مسكين نصف صاع من تمر يساوي صاعا من شعير لم يجز
وعليه تنبيهه لان تلك المساكين دون غيرهم من المساكين وسوله
فان قرب التمر من طعامها في اثنا الطعام لم يستأنف عنه ثابته قال
الشافعي ولكن حنبلي وقال ملك يستأنف واعتبر بالصوم وحس
نعتبه باليمين لان الله سبحانه لم يشترط في الاطعام ان يكون قبل

المسكين لكن تمتنع من المسكين قبل الاطعام لانه ربما قدر على
الاعتناق او الصيام في خلال الاطعام فنفع الاعتناق والصوم بعد
المسكين وهو منهي عنه لمعنى في غيره لا تمتنع مشد وعينه في نفسه
كالبعض وقت المدا في الاستيعاب يجب تقديم الاطعام على الوطى
فلو وطئها في اشياء لا يستأنف الاطعام واذا اطعم عظماء من
ستين مسكينا كل مستكين صاعا من تمر لم يحريه الا عن واحد منها
عند ابن حنيفة وابو يوسف وعند محمد يحريه عنها وان اطعم
ذلك عن اذكار وظهار اجزاه عنها بالاشفاق واعتبر باختلاف
السبب والتفريق في الدفع وصار ذلك كما لو صام ستة ايام
عن عيمين ولم ينو ثلثة ايام عن كل عمن ولها ان النية في الجنس
الواحد لغو لان نية التعيين لتبيين المحل والتميز المستلزم لا
يوجد ذلك في الجنس الواحد بخلاف الجنس فانها معتبر فيها
واذا الغت فيه نصف الشاع والمودى يصلح كقائه واحد لان
التقدير بنصف الصاع لمنع النقصان لا لمنع الزيادة فنفع عنها
لوجود اصل النية بخلاف ما اذا افروقا الدفع لانه في الدفعة الثانية
هو بمنزلة مسكين آخر وحواف الصوم لانه لا يتصور وقوعه دفعة
واحدة وفي الحوائش فان قيل لو اعتق عبد عن احد الظهارين بعينه
بصح نية التعيين ولم يجعل لغوا لهذا اجل له وطى التي عنها قلنا
افادت النية رفع جرمها بعينها فان وصل تعلق بنية الظهارين
هنا عرض صحيح وهو رفع الجرم عنها فوجب ان يصح قلنا اعتناق
الرقبة يصلح كقائه عن احد الظهارين فردا وحلا فصحت نيته فاما

وخو لكم جعلهم الله تحت ايدكم فمن كان اخوه تحت يديه فليطعمه ما
ياكل ويلبس مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فان كلفتموهم فاعينوهم
اخرجاه في الصبحين وعن عبد الله بن عمرو بن العاص انه عليه السلام
قال كفى بالمرء ايمانا ان عسى عن ملك قوته رواه مسلم وعنه عن
النبي عليه السلام قال كفى بالمرء ايمانا ان تضيق من يقوت اخرجه
مسلم وعن ابن عمر بن رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال
للملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل مالا يطيق وفي لفظ
اخر الاما يطيق رواه مسلم وعنه انه عليه السلام قال اذا انى
احدكم خادومه بطعامه فان لم تجلسه معه فليقل له لقمه والتميز
او اكله او اكتبين فانه ولي حرم وعلاجه اخرجاه في الصبحين
وعن انس بن مالك رضي الله عنه قال كانت عامته وصيه رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين حضرته الوفاة وهو يعز عن نفسه الصلاة
وما ملكك ايماناكم رواه ابو داود وابن حنبل وابن ماجه وعنه عن
رضي الله عنه قال كان اخر كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
الصلاة الصلاة اتقوا الله فيما ملكت ايمانكم رواه ابو داود وابن
حنبل والمستحب ان يطعم مما ياكل وحديث الى زر بن حبيش عن
الاستحباب وكذا كسوته تكون من ثياب كسوة العبد في ذلك
البلد وتحمل قوله عليه السلام ويلبس مما يلبس على الاستحباب
ويزيد الجارية التي للاستمتاع في الكسوة للعرف وقال ابن
شاذان في احكامه قوله عليه السلام فليطعم مما ياكل اخرجه
مخرج الغالب وكانت اطعمتهم متساوية في الغالب وكذا كسوتهم

١٨٤
والاكل بضم الحاء الملقه وبفتحها المرة من الاكل وعن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد اذا
صبح سيده واجسن عبادة الله فله اجر مرتين رواه البخاري
وعنه جرير انه عليه السلام قال اذا بق العبد لم يقبل له صلاة
رواه مسلم وعنه عليه السلام قال ابا عبد الله فقه بريث
منه الزمة وفي المغني ولا يجبر العبد على الضربة يؤذيها الى
مولاه فان ابقا على ذلك جاز كالكتابة ولما روى عنه عليه السلام
ان طينة الحجام حجه واعطاه اجره وامر مواليه ان يخفوا عنه
وكان كثير من الصحابة يضربون على رقبتهم ضرايب يودونها اليهم
روى ان الزبير كان له الف مملوك على كل واحد منهم كل يوم درهم
وجاء ابو لؤلؤة اللعين وكان نصرايا الى امير المؤمنين عشرين
الخطاب رضي الله عنه فسأله ان يسأل مولاه المغيرة بن شعبه
ان يخفف عنه من خراجه اي ضربته ولا يكلفه زايلا عن نفسه
وروى عن عثمان رضي الله عنه انه قال لا تكلفوا الصغار الكسب
فيسروا ولا تكلفوا المراه غير ذات الصنعة الكسب فكسبت بفرجها
ذكر ذلك كله في المغني وفي الزخيرة ظاهرا مذهب اصحابنا لا
يجبر الانسان على نفقة عمر الرقيق والحيوانات وغيرها كالرد
والعقار والزروع والثمار وسواها من ذوات الروح نفق فيها بينه
وبين الله بالانفاق عليها والتخير من عذابها ولا نفق الواجب
في الرد والعقار والزروع والثمار الا انه يمكن نضيج المال عن
اي يوسف بجبر في الربها كما لم يقين وهو قول الائمة الثلاثة وعنه

عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عذبت امرأة
في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار ولا هي اطعمتها وسقياها
اذ جسيها ولا هي تركها تاكل من خشاش الارض اخرجاه في
الصحيحين وفي لفظ لمسلم عذبت امرأة في هرة ربطتها ولم تطعمها
ولم تركها تاكل من خشاش الارض اخرجاه في الصحيحين وفي لفظ
لمسلم عذبت امرأة في هرة ربطتها ولم تطعمها ولم تركها تاكل من
خشاش الارض وعن ابن هرون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال بينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل
فيها فشرب ثم خرج فاذا كلب ملهت ياكل الثرى من العطش فقال
الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ من نزل البئر
فلا خفه مما تم امسكه بفيه حتى اتي فسقى الكلب فشكر الله
له ذلك فغفر له فقالوا يا رسول الله وان لنا في من البهايم لاجرا
فقال لا كل كبد حرة اخرجاه وعن ابن هرون بينما كلب يطوف
بربكه فذكا ويقتله العطش اذ رآه بغى من بغايا بني اسرائيل
فنبذت مؤنفا فاستقت له به فسقته فغفر لها به اخرجاه والغفر
على الظاهر من الرقيق وسائر الجيوانات ان الرقيق من اهل
الاستحقاق ويحقق منهم طلب الحق فيقضي القاضي على المستحق
فيه معنى القضا ولا كذلك الدواب وقد ذكرنا قبل هذا الفرق
بين الزوج والامه فلا بعيد وقال ابن حزم في المحلى
سئق الرجل المراه على ما ليكها واما ما ياكل اهل بلد وشعبهم
وكسوهما يطرد ليل والبرد ولا يكون مثله بين الناس وفرض

١٨٥
عليه مع ذلك ان يطعمه ما ياكل ولولعه وان كسوه مما ليس ولو
في العبد وجبر السيد على ذلك وخطب خطبا كثيرا وقوله ما ياكل
اهل بلده لم يذكر في الحديث وهو لا يتناول لقياس والميل العقلي
وقوله وان كسوه مما ليس ولو في العبد ليس ذلك في الحديث
بل ظاهرا بالحديث يقتضي ان يلبسه دايما مما يلبسه هو وقد ذكرنا
وجهه وقوله فرض عليه ان يطعمه ما ياكل ولولعه في حق كل عبد
وامه جهل منه والامر بالله او اللقمة او اللقمتين انما ورد في الحادى الذي
يجعل الطعام اليه وعمله عليه السلام بانه ولي خرج وعلاجه يعني انه
طبخه وحمله اليه ولم يكن هذا الامر في كل عبد ولا في كل امه فاعيد
الذي يتولى الاعمال الخارجة عن حضرة سيده ولا يراه كيف يفرض
عليه ان يطعمه لقمة وكذا الامه التي لا يراها سيدها وكذا عبيد المراه
واماوها ولم يرد به سنة ولا قياس صحيح ولا فاسد مع ان الظاهر
لا يتناول القياس وقد خالف الاجماع بايجاب اطعام له كل مملوك
ومملوكه على السيد والسيدة وله تخليط طويل عث وكفى من
بيان سقوطه ما ذكرته ونسأل الله العافية والسلامة من الهوس
والمرور والمشتم قال ابن حزم هذا وجبر على سقى مخلدة وزعمه
ويجوز ذلك واستدل عليه بقوله تعالى اذ انبأ سقى في الارض
ليفسد فيها وبهلك الحث والنسئل وهذا جهل بحسن الحق من
له فهم ولا بمن هو ظاهرك لا تفعل له واني افساد صدر من لا صنع
منه مراك فيها ظاهرا منه اذ لا ظاهرا معه ومن يحسن الانشال
ويعاقبه لاجل حق نفسه فهو افضل من الانعام وكذا يجبر على بيع ارضه

عندهم ولم يقله احد قبلهم وما ذكرت ذلك الا لاجل سلسلته على
السلف واصل السحاب بناج الكلاب وفي الرحيم رجل
عبد اومدبر او امه او مدين او ام ولد يجبر على نفقتهم فان ابي
فكل من يصلح للاجاء يؤاجر وينفق عليه من اجرة ومن لا ينفعه
له لعذر صغر او زمانه وما اشبه ذلك ففي العبد والامه يجبر
على بيعها وفي المدين والمدينه وام الولد يجبر على الاتفاق عليهم وفي
المكاتب والمكاتبه لا يجبر على نفقتها لانها فيها بالاحرار
عبد في بدرجلين بنازعافه يجبران على نفقتها لان الظاهر
انه ملكهما وفي الدايه لا يجبران ولو كانت الدايه من رطلين
طلب من القاضي ان يامر بالنفقة حتى لا يكون متطوعا فالقاضي
يقول لا ابي ايا ان يبيع نصيبك منها او ينفق عليها هكذا عن
الخفاف وذكر السرخسي انه لا يجبر عبد صغيرا يدرجل
فقال لغين هذا عبدك وديعة عندي فانكر يستخلف بالله ما
اودعه وينفق بنفخته على ذي البدل لانه اقرب رقه ولم يستلغين
ينفق على حكم ملكه ولو كان كبيرا لم يستخلف لانه في نفسه
والقول له في الرق والجريه والنفقة يجب على من له النفقة ما كان
كان او غير مالك مثاله اوصى بحاريه لانيسان وباني بطها
لاخر فالنفقة على الموصي له بالحاريه ولو اوصى بدار لانيسان
وبسكاها لاخر وهي خرج من المثلث فالنفقة على صاحب السكنى
لان النفقة له فان قال صاحب السكنى قبل قبضها وقد اهدت
الدار انا انيها واسكنها كان له ذلك ولا يصير متبرعا لانه مضطر

فنه لانه لا يصل الى حقه الا به فصار كصاحب العلوم صاحب السفل
اذا انهدم السفل فامتنع صاحبه من بناءه فبناءه صاحب العلو
لا يصير متبرعا وكذا الواوصي لانيسان يتخيله ولاخر متبرعا فالنفقة
على صاحب الثمن وفي التبرع الخطه ان يبي من ثلث ماله من التخصر
في ذلك المال وان لم يبق شيء فالتخلص عليها لان النفقة لها
وفي السهم اذا اوصى بدهنه لواحد وكسبه لاخر فالاجر على
صاحب الدهن والفسق ان الدهن خفي لا يظهر فالجاجة الى
اظهاره والكسب ظاهر مكان تبعا للدهن وعن محمد بن رجل
دبح شاه فاوصى بنحبه لواحد وبجلده لاخر فالتخلص عليها
كالخطه والتبرع قبل الدخ اجره الدخ على صاحب اللهم دون
الجلد لانه هو الذي ينتفع بالدخ وفي شرح التكملة يوم مالك
الهايم بالاتفاق عليها من العلف وما يقوم بنفسها به ولا يجبر على
بيعها وروى انهم يجبرون على بيعها وفي فيه المنية ينبغي ان
نفقه المبيع قبل قبضه على المشتري يكون تابعه للمالك كما يجوز
والصحيح ان نفقه على البائع ما دام في يده كاتب
العناق وفي طلبه
الطلبه العتق والرق من ضرب وحقيقته القوة وعتق
الطير جوارحها وكوا سبها لقوتها وعتق الفخ اذا قوت وطار
من ذكروا والعتيق الجميل فانه مال الجريه وقيل هو العتق
الذي هو الكرم وفي مشارق الانوار من البائع عتق المملوك
عتقا وعتاقه بالفتح فيها وعتقا ايضا بالفتح والاسم العتق

بالكسر ولا يقال عتق وإنما هو اعتق إذا اعتقه سيده والذهب
العتق بضم العين والتاء جمع عتق كذا يرؤذره وهو القدر
وعند بعض شيوخ الخطوط اعتق بفتح التاء وشدها والاول الصواب
قلت بل الثاني خطأ قاله المطرزي لأن العتق جمع عاتق
كجاهل وجعل وقد جاء عتيق وعابس العتق وفي الباق العاتق
التي لم يبين عن أهلها وقال أبو زيد هي التي أدركت ولم تغرس
وقال ثعلب هي التي لم تزوج بعد أي عتقت عن طرده أبوها
ولم تملك بكاح وقال الأصمعي هي فوق المعصر وقال
ثابت هي البكر التي لم تنس إلى الزوج وقال الخليل هي الشابة
وقال غيره هي التي أشرقت على البلوغ والبيت الضيق لعتقه
من الجبابرة أي من تجبرهم فيه فلا يرحله أحد منهم ويصل إليه
الأذل عند وصل اعتق منهم فلا تدعى جاراته له وقيل عتق
من القروق وقيل لخدمته وهو الأظهر وسمي أبو بكر عتيقا لجماله
وقيل لخدمته في الحر وقيل لعتقه من النار وقيل قالت أمه
لما وضعت هذا عتيقك من الموت فيه لم كانت لا تعيش لها
ولد وقيل لشرفه وقيل كان ذلك أسبه العلم له وفي الصحاح
العتق الحرير وكذا العتاق بفتح العين والعبد عتيق أي معتق
وعاتق ومولى عتيق ومولاه عتيقه عتيقه وعتقت فرسا لأن
أي سمعت فحب وعتق الشيء بضم التاء عتاقه مثل كرم كرامه
إذا قدم وعتقت عليه بمن أي قدمت ووجبت كانه جفظا
فلم يثبت فيها وفسر عتيق بالجمع عتاق والعتاق العتاق وإنما

32

قيل فطرة عتقه بالها ومطره جديده بغيرها لأن الأولى معنى المغالطة والمائة
معنى المغتولة وفي المغرب العتق خروج من الملوكة وقد قام العتق مقام
الاعتاق ومنه قول جبران طالع مع عتق مولاك أباك وعتاق الجبل
والطبر كرايمها ومدار التركيب على المذموم وفي المبسوط الاعتاق
لغة أحداث القوة وفي المحيط العتق القوة وقيل الخلف ومنه البيت
العتيق ومنه المعنى العتق الخلو ومنه البيت العتق والخبر أثبات
الخبرية وهي مصدر الحر والحرار بالفتح وقد حر حرارا أي صار حرا من علم
وحقيقها الخلو وحر العول بما يוכל غيره مطبوخ وقوله تعالى فخر
رقبه وقوله فك رقبه خضت بذلك لأن ملك السيد عنده منزلة الغل
لرقبه وقالوا في جمع حرة حرار على غير قياس وقيل هي جمع حرة بمعنى حرة
وهو غريب ذلك أن الصموي لم يداي سعيد السمراني في البصرة قوله
الاعتاق تصوت منه وبأب قال عليه السلام من اعتق رقبة مسلمة
اعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من السار حتى فوجه بوجه منق عليه من جدي
أي هرة وفي المغني قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق رقبة مؤمنة
اعتق الله كل أرب منها أربا منه من السار حتى أنه لعتق اليربald والرجل
بالرجل والفتج بالفتح قال ابن قدامة منق عليه وعن أبي أمامة عن النبي
عليه السلام قال إنا امرئ مسلم اعتق امرأ مسلما كان فكاه من النار

بحرى كل عضو منه عضوانه واما امرئ مسلم اعقب امرأتين مسلمين كما قلنا
من السار بحرى كل عضو منها عضوانه رواه الزمدي وصحة ولا يد او دوا
بعضاه وزاد او دوا فيه واما امرأة مسلمة اعقت امرأة مسلمة كانت فاكها
من السار بحرى كل عضو من اعضابها عضوان من اعضابها واعناق الرجل
افضل من اعناق المرأة ولهذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اعناق امراته
كاعناق رجل ودية المرأة نصف دية الرجل وقول حتى النجج بالنجج
ذكره الحارثي في كتاب الذور وصفي ان لا يكون العبد اسل ولا اعور ولا اعم
وعند ذلك ليناك بذلك ما وعدت في الحديث وحدث في الحديث انه عليه السلام
قال اصلها اغلاما مناصطة او احسن عين له له وابو ذر بن محمية
ولو كان من اليهودي او النصراني اكثر ثمن من العبد المسلم فاعناق اليهودي
او النصراني اصل من المسلم عند ملك لظاهر الحديث وقال اصبح اعناق المسلم
افضل وهو حتى يدل عليه قوله عليه السلام ابا رجل اعقب مسلما وقال عبد الملك اغلاما
مثنائي دي الدين ولعلب على طيه انه لو اعنته يذهب الى دار الحرب ويزيد
او يخاف منه المروءة او قطع الطريق كان اعنائه محرما وسد عنه ذكره في المعنى
قال الحق يصح من الحر المبالغ العاقل ملكه شرط الحرية لان العنق لا يصح
نافذ الا في الملك ولا ملك للولي قلت هذا قول اصحابنا وهو قول
ابن مسعود والي يوب وانس وبه قال ما ذهوا الحكم وحامد عثمان بن سلمان النوف

والثوري

والثوري وداد بن ابي هند وحيد والشافعي وابن حنبل قال
الحسن وعطاء الشعبي والنجدي ومالك واهل المدينة العبد ماله
وبه قالت الظاهريه حتى لو اعنته السيد كان مال العبد للعبد
عندهم وعند السيد لهم ماروس عن ابن عمر عن النبي عليه
السلام انه قال من اعقب عبدا وله مال فمال للعبد وله ابن
حنبل وكان ابن عمر اذا اعقب عبدا لم تعرض له له ولجميع
ماروس عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال الغلام يا عمر ان
اريد ان اعنتك عتقا هنيئا فاخبرني في مالك فاني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول ابا رجل اعقب عبدا او غلاما فلم يخرج
بماله قاله السيد برواه الاثرم وبذلك عليه قوله عليه السلام
من باع عبدا وله مال فماله للبايع الا ان يشترطه المبتاع ولو
كان ماله لم يكن للبايع وحديث ابن عمر ضعيف قاله احمد ولهذا
لم يعمل به وعمل حديث ابن مسعود وقال ابو الوليد هذا الحديث
خطا وفعل ابن عمر من باب الفضل وقالت الظاهريه ان اتزعه
السيد قبل عتقه او اشترطه فله والا فللعبد واجتج بما رواه
ابن ابي شيبة قال حدثنا عن زر بن هشام عن ابن ابي الزبير عن عبد الله
ابن ابي مليكة ان عابسه ام المؤمنين اوفت بذلك قلت
قال في المحلى نحن لا نشكل روايه ابي جابر اذا قال عن فلان ولا
يخرج في دين الله يقول عمر رسول الله وقد اخرجت هاتين وهذا
هو التلاعب بالدين ثم ان كان مال للعبد فلا يجعل اتزاعه فيه
وان كان للسيد فلا يكون مال بعد عتقه له قهرام قال ابن حزم

وفي الحادي للعان عند الشافعي غير واجب عليه ولا عليها فاذا الاع
لا حجة المرأة على العان فان لم يلاع عن حد القذف وان لم يلاع عن رجم
للمرأة بعد الدخول بها ولعانه يسقط عنه حد القذف ولعانها
يسقط عنها حد الزنا ورجمها ان رجمها بوجوب حد القذف
على الزوج وجعل له اسقاطه عنه بالعان مخففا عنه وبوجوب
حد الزنا على الزوج وسقط عنها التعان وتعلقوا بقوله تعالى
ويدرا عنها العذاب لايه وفي المقدمات يجب بلعان الزوج
ثلاثة اشيا قطع نسب الولد واسقاط الحرمة واحكام الرجم
على الزوج ان لم يلاع عن قلمه وما كفى اسقاط الحد
عن نفسه يمينه حتى يوجب على غيره بقوله الرجم ولم يرد به كتاب
ولاشبهه ولا قول يقول عليه في الشريعة في اثبات الرجم الغزالي
ثبت الاشهاد اربعة عدول يشهدون انهم راوه في بها كالميل
في المكحلة او كما يرد في المكحلة والكتاب والسنة يثبتان ان يجب على
ايد جدار مال يقول الفاسق لاسيما ما لا يثبت الا بقوله اربعة عدول
ولا يجوز ان يكون وجوب حد الزنا عليها باقتناعها من اللعان لايه
اقتناع من اليمين عنده ومن الشهادة عندها وذلك لا يوجب
جدا بالاجماع ولا يخلف عليه ولا مالا عندهم ولا يعضون بالثكول في
المال فكيف يعضون به في النفس ونزول ايه اللعان اسقط عنه طلب
اقامة البينة على صدقه كان مسقطا لوجوب الحد كما اسقط الزام
بالبينة وعن الحسن البصري اذا ثبت المرأة اللعان بحسن من يعض
ولا يجوز اقامة حد الزنا عليها بترك اللعان اذ ليس الاصول

اجاب الحد بالثكول وقوله تغل ويدرا عنها العذاب ان تشهد
اربع شهداء بالله الاله اى عذاب الجسد وعذاب الاخ
الثابت في ادهان الناس يقول الرامي لها طهور كذبها بالتعان
كما قال هلال والله لا يبعدني الله عليها كما لم يجلدني عليها الحديث
رواه البخاري ابو داود وقوله واذا اكل الزوج
عبدا او كافرا او محررا في قذف نفرت امراته فعليه الحد
وهو قول الشعبي والزهرى والاوزاعي ومحمد ومكيول وعطاء
والنخعي وفي رواية عن ابن جبريل لا يسمع اللعان الا من زوجين حزين
مسلمين غير محدودين في قذف وذكر القاضي من الخليل في المجد
في الامة والدمه والمحدوده في الزنا الزوج لعانها في نفى الولد
خاصه ذكر بعض ذلك في المحلى واكثره في المغنى لان اللعان شهادات
على تقدم ولا شهدا له ولا وعند عدم اهلية الشهاده الواجب
فيه حد القذف واما بلعان اللعان بشرط اهلية اللعان فلم يوجب
وفي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال اربع من النساء ليس منهن وبين ازواجهن
لعان اليهوديه والنصرانيه تحت المسلم والجز تحت المملوك المملوكه
تحت الجز رواه الشيخ ابو بكر الرازي والدارقطني وفيه ليس بين
المملوكين ولا الكافرين لعان وذكره ابو عمر عن عبد الله ايضا وضعفه
ورواه الدارقطني من طرق ثلث وضعفه والضعيف اذا روى من
طرق محتج به لما عرف وضوء المسئلة تحت كما فان تكون قد
اهل فتدفعها قبل ان يعرض عليه الاسلام وان كان موس اهل

ذكر في شرح الكرخي الايضاح وكذا في المبسوط والمحيط والذخين
وفيه اوردته وفي المبسوط لا يرتد برده وذكره الرقبة في موضع
اخر وقال لا يعتق الاول اصح لان الهبة والبيع من العداستات
للملك فلا يشترط القبول وهي كفايه عند ملك وفي نوادر هشام
عن محمد بن رجل قال له عهد يعني نفسي فقال قد فعلت عتق وسعي
في قيمته وقوله وهبت لك نفسك جعل في الطلاق كفايه ولم
يلحق بالصرح والكايات سند كرها ان شاء الله تعالى وما لا
صلح للعتق لا يعتق به وان نوى وسند ملك وقال لا يعتق به وان
لم يعتق بحد النبي حتى لو قال الماء لا تعذي ونوى به العتق
عتق الطلاق كذلك قلنا النبي لتميز العتق من غير
ولبيان اجر العتقين من اللفظ المشترك فاذا لم يحتمل اللفظ العتق
ولا الطلاق فارادته من ذلك لغو فلا اصل لهذا القول وان قال
عتقت به الاخبار الباطل اوردت انه جرم من العاصد وداينه
لا حجة له لاقتضائه خلاف الظاهر وكذا لو قال انت حر من
العمل اليوم عتق القضا وان اعمه من نفسه بتمن معلوم بشرط
قبوله لاجل الثمن وان قال اردت انه كان حرا في وقت ما وكان
العهد من السبي يدان كان مولد المدين في المحيط لعهد
واحد قال اعتقت عتق وعتق ولو قال بعتك عتقك الصريح الجاهل
وان قال لعهد انت عتيق فلان او مولد فلان عتق لانه اقر بحريته
وهو مالك ولو قال اعتقتك فلان لا يعتق لانه اضاف الفعل
الى من ليس بملك فلا يقع قال اكن بجوز ان قال عتق فيها

لان الاخبار عن انشاء العتق من فلان اجار بحريته ضروري قلت
انما يكون الاخبار عن انشاء العتق من فلان اجار بحريته ضروري
اذا كان فلان عبدا انشأ به ما كاله ولا دلالة على ذلك للحال
مدل على عدمه ولا يهمل ان يكون مراده اعتق فلان لان اولى
ملكه فلا يعتق بالشك وفي الذخيرة في العتق والخير يعتق
بغيره سواء ذكرها على سبيل الاخبار بحوان بقول العتق جرحا
او الصفة بجوانت جرح عتق وفي المحيط والاخبار والصفة كقوله
انت حر او الانسان بجوهذا جرح وهذا عتيق او البذاخ جرح
على ما يأتي بعد هذا وقوله او الصفة كقوله انت حر وعتيق جرح
وعتيق حران عن ابن والمضمحل بوصف وعهد الكوفيين ان
جاز وصفه لا يجوز هنا لانه ينبغي لا خبر ومراده بالوصف الخبر
فان قوله جرد ان قام بها الجريد وهي وصف ثم قال محرمي
الاصل اذا قال انت حر لوجه الله عتق ولو اذكر وجهه الله ليس
بشرط للعتق لان محمدا رحمه الله قال في الكتاب لو قال انت حر لوجه
الشیطان يعتق ولو قال انت عتيق السن لم يعتق وان قال
انت حر النفس يعني به في اخلاقك عتق قضا وان قال في
اخلاقك واقعا لك لا يعتق ولو قال انت لله او لوجه الله
لا يعتق هكذا رواه محمد عن ابي حنيفة وقال اما انما في اركان
عتق اذا اراد به الجريد وعند ابي يوسف يعتق بالنبي وهو
قول ابن المسيب والشعبي وجماد والشافعي وابن حنبل وعن
ابن حنبل انه صرح وهو بعيد والظاهر قول محمد وفي المنهاج

صريحه تجبر واعتناق وكذا فك رقبه في الاصح وهو قول ملك
قلد هذا خلاف قوله عليه السلام فانه قال فك الرقبه
ان تعين اعتقها جوا بالمرق قال ليس هي واجدا ولو قال لعبد
يا عبد الله او قال هذا عبد الله لم يعتق لانه صاد وفيه والناس
كلهم عبده الله وفي المرفعياني قال لعبد اعتقك الله يعقوب
يعتق بالنبيه والمختار الاول ولو قال العتاق عليك يعتق وان
قال عتقك علي واجب لا يعتق بخلاف الطلاق والفرق ان
العتق قد يكون واجبا بلا وقوع بالهدى والكفار والوصية
والطلاق وجوبه بوقوعه ولو قال لصبي جرا فهو عتق مضاف
الى العبد وان قال يقوم جرا او يقدح جرا يعتق في الحال لو قال
يا جرا يعقوب يعتق علي ما نقره بعد هذا وهو اجماع الا اذا سماه
جرا ثم ناداه يا جرا وقد علم ذلك لان مراده استحضاره باسمه عليه
وهو ما سماه به ولو ناداه يا ازاو قد سماه بالجر او سماه بازاد
وناداه يا جرا قالوا يعتق لانه ليس ندا باسمه اعلم نصيب احارا
عن الوصف اعلم ان قوله يا جرا لعبد ليس اجارا عنه بالوصف
بل هو انشا للحرية فيه اذ لم يكن ذلك عملا له وقد اصاب على الخاء
في قولهم يا زيد ان سباه اذ عمول او انا ديتك وكذا في قولهم ما
اجسرت يا اي شيء جعله حسنا لان النداء والتعجب انشا
فلا يصح ان يفستر الانشا بالخبر ولا في شاعريتهم والتعجب
انما يكون عما استبههم ولم يعرف سببه هكذا ذكر الصبري
في المتبصير والخويعون يقولون ما خفي سببه وفاق نظرا للمعنى

١٩١
قرب وتكلموا في قولهم ما اعظم الله منهم من منع من ذلك حق الله
تعالى ومنهم من حوون واختلوا في التقدير وقيل تقدم من
ما اعظم الله وذلك الشيء عباده الذين يعطونه ويعبدونه ويجوز
ان يكون ذلك الشيء هو ما يستدله على عظمته من مزايع خلقه
ومجوز ان يكون فيه جف مضاف تقدم ما اعظم قدره الله وعلو
الله ومجوز ان يكون ذلك الشيء هو الله تعالى فيكون لنفسه عظميا
لا لشيء اخر جعله عظميا ومثله في كلام العرب مستعمل
قال نفس عصام سودت عصاما وعلته الكبر والاقداما
وجعلته سيدا لها ما ويقال عصامي وعظامي
فالعصامي هو الذي يفتح بفضل نفسه والعظامي هو الذي
يفتح بالعظام النحر من الالباب والاحداد الموقد وكذا لو قال
راسك جرا ووجهك اورقك او يدك او قال لامته فرجك
جرا يعقوب وفي المشتق قال لعبد لا ترك جرا يعقوب ولو قال
لعبد فرجك جرا فيل يعتق كالامه وعن سحر لا يعتق لان
فرجه لا تعتبره عن جميع البدن ولو قال لامته فرجك
جرا من الجماع عمت وفي المحيط لوقال ذكر كجرا واستك
جرا او قال لامته ذكر ابن سباه انه يعتق عذره كالفرج
وقيل لا يعتق وهو الاصح لعدم الاستعمال في التعزيز بامر
الكل ومثله جرك واصله جرح جرحه جرحه الجا الاخيرة على
غير قياس ولو قال عتقك جرا فيل يعتق كالرقبه وقيل
لا يعتق كالدر لانه لا يعتبره عن جميع البدن قلد

هو مستعمل فيه كقوله تعالى وظلت اعناقهم لها خاضعين ولو قال
لسانك خضعوني في الدم روايتان وفي اليد والرجل لا يعتق عندينا
وعند الامة الثالثة يعتق ومرة المسئلة في الطلاق ولو قال
اعتقت سنك او ظفرك او شعرك لا يعتق عند الامة الاربعة
وقال قتادة والليث لو اعتق ظفر عبده عتق والزموهما بالشعر
والريق وفي الجنب الشايع كالنصف والثلث والسدس والعشر نحو
عتق بالاجماع وقد تقدمت المسئلة في الطلاق ولو قال لعبده
هذا جريدته انه عفيف كرم الاخلاق يعتق عندينا ولا يصدق في
القضا وعند ابن حنبل لا يعتق ذكره في المغني ولو قال فانت
الاخر تريد انك لا تطيعني ولا تترى لي عليك حقا ولا طاعة يعتق
عندينا في القضا وعند ابن حنبل لا يعتق على المذهب وقوله
ولو قال لا ملك لي عليك يعتق بالنية قال لا يجهل انه اراد
لا ملك لي عليك لاني بعتك فلا يعتق بالشك ونزول الاجتهال
بالنية واحود من هذا التعليل انه يجهل لا ملك لي عليه انه لا
يطيعه ولا يرى له عليه حقا لغرفته ودمعارته وتكون من باب
التشبيه والاستعارة لان احتمال البيع بطل عند فرض عدمه
ومثله في المنهاج للنووي في المغني ونص ابن حنبل انه صرح وكذا
لا رق لي عليك وقيل روايتان فيهما وكذا كذا يايت العتق
مثل قوله خرجت من ملكي لا سبيل لي عليك ولا رق لي عليك
وقر خلت سبيك وفي المنهاج لا سبيل لي عليك لا خدمه
لي عليك انت سائنه كانه وكذا عند ابن حنبل وهو الصحيح

١٩٤
وكذا لو قال لا مته انت مطلقه او قد اطلقتك لانه بمنزلة
قوله خلت سبيك وهو المروي عن ابى يوسف بخلاف قوله اطلقتك
على ما بين ان شاء الله تعالى ولو قال لا سلطان لي عليك لا
يعتق وان نوى لان السلطنة عبارة عن اليد وانما سمي الرجل
سلطانا للقيام يده على الرعية وثبوت حكمه فيهم قال ابو بكر
الرازي حرج الشيخ ابو الحسن الكرخي من الدنيا والفرق بين
السبيل والسلطان مشكل عليه والفرق ان السلطنة اذا كانت
عبارة عن اليد لا يلزم من انشا اليد انشا السبيل فان المولى
لا يده على مكانه ولا على ما يده وله سبيل عليه اذا السبيل
هي الطريق وثبت الطريق ياد في شيء بخلاف اليد وقول صاحب
الكتاب لان السلطان عبارة عن اليد غير جائز على ظاهره بل هو
عبارة عن صاحب اليد والسلطنة اليد ووجه اقرار
السلطان اسم مشترك بين المحمدين والمدون في احدهما لاستدعي
نفي الاخر ونفي كل واحد منهما لا يستدعي نفي الملك ونفي السبيل
يستدعي نفي الملك فاذا نفي الملك ونوى به العتق يعتق وكذا
اذا نفي السبيل ونوصحه ان العتق نفي السبيل محتمل وفي نفي
السلطان محتمل المحتمل فاعتر الاول والثاني سائنه ان نفيه
محتمل نفي المحمدين ومحتمل نفي اليد نفي السبيل محتمل نفي الملك ومحتمل
غيره بخلاف نفي السبيل على ما قلنا وفي المحيط لان السلطنة
عبارة عن القهر والغلبة والمحبة وذلك باليد لا بالملك فكانه
قال لا يده لي عليك ونوى العتق فانه لا يعتق وعند الامة الثالثة

يعتق به بالنسبة فمخلوه من الكليات وليس بعيد ولو قال لا حق
لي عليك ونوى به الحرية عتق ذكره فيه وعزاه الى ابن حنيفة ومحمد
والحق الملك حتى لو قال فلان حق في هذا جبري على تعيينه وفي
جوامع الفقه لا يعتق وان نوى كقوله اذهب حيث شئت وفي
انت عتاق انت جريه بعترا النسبة ولو قال لا سبيل لي عليك
الاسبيل الولاء يعتق في القضا وفي قوله الاسبيل الموالاة
دين في الفضالة مراد به الموالاة في الدين وفي النسيب لاسطان
لي عليك ونوى العتق لا يعتق وقيل يعتق في الخفة وغيرها لو
قال لعبد اذهب حيث شئت او قال توجه حيث شئت من
الملاذ ونوى به الحرية لا يعتق كقوله لاسطان لي عليك وفي المعنى
اذهب حيث شئت ككايه ولو قال هذا ابني وبنت على ذلك عتق
اذا كان يولد مثله مثله ثم ان لم يكن للعبد نسب معروف بنسبه
منه لان له ولاية الدعوى بالملك والعبد محتاج الى ثبوت نسبه
واذا ثبت عتق كالواشترى انه المعروف وان كان له نسب معروف
لم ثبت نسبه منه لتعذره واستغنايه عنه واعتق في
الوجهين اعلا للفظ في محام في المسئلة الثانية على ما بينتانه
وفي النسيب السوت على اقراره ليس يلزم حتى لو قال او هبت
او اخطات لم يصدق وان قال قلت ذلك بطريق الكرامة
لصدق ولا يعتق هكذا ذكره في الباب وفي جوامع الفقه
وبنت على ذلك راجع الى النسب دون العتق لان الرجوع عن العتق
لا يصح ولا يصح عن النسب وقيل لمعناه وثبت النسب على موجب

اقراره بجزءه عما اذا كان لا يولد مثله مثله ولو قال هذا
مولائي او يا مولاي عتق يعني بغيره وعند الائمة الثلاثة ككايه قال
اما الاول فلان المولى وان كان منظم الناصر كقوله تعالى في كتاب
الله مولى الذين امنوا وان الكافر من لا مولى لهم وابن العم كقوله تعالى
حكاية عن كرايو اني خفت المولى من ورائي اي اولاد الاعمام
والموالاة في الدين والاعلى والاسفل في العتاق الا انه بعض
الاسفل وزالت مراده غير نصار كما سم خاص لمكان يلحق بالصح
بيان ان المولى لا يستنصر مملوكه عادة فانفتت ارادة الناصر
وللعبد نسب معروف وان كان مجهولا فانفتت الثاني وهو كونه
ابن عمه والناك محاز ولهذا الواو ص لمولاه وله معتق ومولى
موالاه لا يدخل مولى الموالاة في الوصية والعبد لا يملك شيئا
حتى يصير معتقا وجر الاصل لا يعتق فتعين ما ذكره بنقيض
المناط اعلم ان اسم المولى يطلق على ثلثة وعشرين معنى
الخمسة المذكورة والرب والملك والسيد والمعلم والمعلم عليه
بغير اعتاق والعبد والمحت والناو و الجار والجليف والصهر
والعتقيل ذكر ذلك ابن الاثير وغيره والموضع الذي يكون الحر
فيه كقوله مولى المحافة خلقها وامانها والنون والوارث
وابن الاخت والشرىك والمسلط في جمع الجوز لكن العالي
البعيد لا يعرفه كل احد ولا يخط بالسيّد العبد فلا اعتبار
بها فتعين ما ذكره صاحب الكتاب ويرد عليه ما لو قال لا ملك
لي عليك على علمه الكتاب انه يحتمل السع فاذا لم يوجد السع سابقا

وحيثما يعين العتق بآية كافية من المسئلة لأن هذا الكلام بحسب
 الشرع كون انشاء وله ان يفسر بالعتق وعدمه بان يقول لا ملك
 لي عليك لا اعنتك ولا يفتك من فلان او ملكك منك
 فلا بد من التيه لتعين المراد خلاف قوله هذا مولاي لان الدخول
 في امكانه بحسب الانشاء ليس الا كونه منعنا من جهة تقييد
 مراد او كذا اذا قال لامته هذه مولاه او يمولاني بما بينا
 وان قال غيبته غير ذلك مما يحتمل لفظه ولا يعتق به صدقانه
 لا قضا لمخالفة الظاهر وفيه تخفيف وامثالثا فلانه لما
 تعين الاسفل مراد الحق الصريح والنداء باللفظ الصريح يعتق
 كالقول يا حرا يعتق وقال زفر لا يعتق فيه وفي المبسوط
 والمدايع يقتضون عند زفر الى التيه فيه لانه يقصده الاكرام
 بغيره قوله يا سيدك يا ملكي وقد ذكرنا وجهه خلاف ما ذكر
 لانه لا يختص بالعتق ولا هو حقيقه فيه عموما لولا ان كان اكراما
 يختص وفي الواقعات قال يا سيدك او يا سيدان فلو العتق
 عتق وان لم ينو قيل يعتق وقيل لا يعتق وقيل يعتق في قوله
 يا سيدك ولا يعتق في قوله يا سيد والمختار انه لا يعتق
 وفي المختار قال الحسن بن ابي مطيع يعتق في يا سيدك
 ولا يعتق في يا سيد وقال نصير لا يعتق فيها الا بالتية وفي
 النهاية قال القاضي لا يعتق بالتية قال والذكر اراه كانه
 وان قال يا بني يا حرا لم يعتق وفي المحيط لا يعتق بالنداء
 الا في خمسة الفاظ في رواية الحسن بن ابي حنيفة يا بني يا بني

في قوله لا ملك لي عليك لا اعنتك ولا يفتك من فلان او ملكك منك
 لا بد من التيه لتعين المراد خلاف قوله هذا مولاي لان الدخول
 في امكانه بحسب الانشاء ليس الا كونه منعنا من جهة تقييد
 مراد او كذا اذا قال لامته هذه مولاه او يمولاني بما بينا

يا عتيق يا حرا مولاي وذكر محر في النوادر لا يعتق بالنداء الا في ثلثة
 الفاظ يا عتيق يا حرا مولاي وهذا هو المذكي في الكتاب ووجهه
 ان النداء الاعلام المنادي يستحضر هذا هو الاصل ولهذا في
 المنادي المفرد قال البخويون انما بنى لوقوعه موقعه كالمحط
 في ادعوك او انا ديك ومنع ابن مالك وقال انما بنى لوقوعه
 موضع اياك لانه سمع ولم يسمع ياك والثاني لو كان بناء لوقوعه
 موقع الكاف وليس بها بهم ليعرف المستغاث به والتجيب
 منه لان اللام الدارحله عليهما هي يدخل على الكاف وينقو كونه
 واقعا موقع اياك انه لما دخلت اللام على المستغاث به وهي
 لمحق اياك زال شبهه باياك فاعرب لذلك وان ياداه بوصف
 فلا تخلو اما ان يمكن اثباته من جهة اولها فان امكن كل تحقيق
 ذلك الوصف فيه فيكون مناديا بذلك الوصف كقولك يا حرا
 يا عتيق يا طالق وان لم يمكن اثباته من جهة وقت النداء فلا
 تخلو اما ان يتعلق به حدا وتقرير ام لا فان يتعلق به ذلك يجب
 عليه لتعلقه بالتية وان لم يتعلق به شيء من ذلك كان
 لاستحضار المنادي اقباله لا غير واليه والاختاره لا يمكن
 اثباتهما من جهة حالة النداء ولا متعلق به حد ولا تقرير
 فكان لمجرد الاستحضار خلاف ما زانه باسارته فانه يجب
 الحد والتقرير فيه وفي حواشي الفقه عن محر قال حرا استغنى
 وهو عن الغير ثم اشترطه بعتق وهذا يقتضي ان لا يمكن
 اثبات الوصف من جهة وقت النداء فينبغي ان يلغوا كقولنا اني

من لغاتها قال عويمر كبرت عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقها
ثلثا قبل ان يامر رسول الله قال ابن شهاب وكانت تلك سنة
المتلاعنين رواه البخاري ومسلم ومالك في الموطأ وابوداود وابن
ماجه وعنه سهل بن سعد شهدت المتلاعنين على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم واما ابن خمس عشر سنة وفرق رسول الله
صلى الله عليه وسلم بينهما حين تلاعنا وهذه الاحاديث الاجماع
كلها يدل على عدم وقوع الفراق تمام بلاعنها حتى يفرق بينهما
وكذا انفاطلاقه الثلاث وجميع ذلك بعد التلاعن ولم يرد في
الحديث انه فرق بينهما قبل التلاعن المراد عند فراق لعان الرجل
قال ابو جعفر الطحاوي قول الشافعي خلاف القرآن والحديث
وينبغي على قوله ان لا يلاعن المراد اصلا لانها ليست زوجة
عند لعانها وقال عياض قوله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقضي وقوع الفراق بغير حكم وهو قول كافة العلماء
قل ذلك يقتضي انه عليه السلام يامر به
فاستعمل فطلق قبل ان يامر بالطلاق او يفرق بينهما كما ورد في
عامه الاحاديث ولا يدل بوجه ان الفراق يقع بغير طلاق
منه ولا يفرق من الحكم وقوله وهو قول كافة العلماء في اللفظ
واحكم امسا الخطا في اللفظ فلا تنسب اللفظة الكافة لا يكون
الا حالاً نص على ذلك جامع اهل اللغة وما جاء من اجل غلط او
شاذ واما الخطا في الحكم فلا ذلك ليس قول كافة العلماء كما
زعم بل هو قول من عشرة اقوال كما تقدم واضحا وتعلق

الشافعية لا حاجة ارسال الثلاث جملة بحديث عويمر من اشق العجاني
المتقدم وفيه فطلقها ثلثا قبل ان يامر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم يسكر عليه السلام فقال لهم فقد قال فيه كبرت
عليها يا رسول الله ان امسكتها ولم ينكر عليه ذلك رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعندهم قد حرمت عليه جرمة مؤبد بلعان الزوج وحده
فهل لا ينكر ذلك عليه ولم لا قال امساها بحال عليك ومن الصحيح
ان يتعلق الانسان ببعض الحديث وترك بعضه الذي هو صحيح عليه
وقد بنى عليه السلام عن ايقاع الثلاث جملة في فيه واجتماع عثمان
البي بطلاق عويمر لا يصح فانه عليه السلام فرق بين المتلاعنين في
حديث ابن عمر وحديث ابن عباس وحديث سهل بن سعد قال سهل
فكانت سنة لم يكن بعدها ان يفرق الملاعنة وقال عمر رضي الله
عنه المتلاعنان يفرق بينهما وقوله انها الموجه ان يوجه لعنه الله
وقضيه وزعموا ان معنى يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين
المتلاعنين اعلامها بوقوع الفراق بينهما وهو غلط ويخالف الحديث
لان المترقب ايقاع الفراق بينهما ولو كان ما قالوه صحيحا لقال علمها
بوقوع الفراق ولم يكن في قول الراوي وهو سهل بن سعد فطلقها ثلاث
تطبيقات فانفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود
معنى وفاديه وهو يبطل قولهم وهذا لان الزوج بلعانه امنع
من الامساك بالمعروف لان بعد تلاعنها لا يقع اسباب المودة
وحسن الصحبة بينهما فتاب القاضي مناه في الصحيح بالاجتنان
منعاً للظلم عنه فكان تطبيقه باسند كما في العنبر قال عليه قول

ابتداء بل بفعل هو استيلاء او اقرار بالاستيلاء ولهذا قال
في كتاب الدعوى اذا ورث رجلان مملوكا ثم ادعى احدهما انه
ابن بضم لشرى كيه قيمه نصيبه اذا كان موسرا باعتبار ذلك
كالخبر المتقدم والا فصح الاول وبذلك عليه ما ذكر في كتاب الاكراه
اذا اكرم على ان يقول هذا ابني لا يفتق عليه والا كراه يمنع صحة
الاقرار بالعتق لا صحة الخبر ابتداء وفي منتخب الطريقة
لو ادعى ولد جارية مشتركة بينهما ثبت نسبه منها
والبنوه غير ثابتة المكان الاستحالة ولو قال لعتق وبها
بغير غناه وامه بغناه وليس منها نكاح ولا ملك يمين هذا ابني
عتق وثبت نسبه وان كان زوجها متخيلا وعند الشافعي
لوم بدخلها وادعى ذلك ثبت نسبه وعتق عليه في احد
الوجهين لمخلوق كالمسحوق في النسب ولم يجعله كذلك
في حق العتق فلم يمنع العمل بحجانه فينبغي ان يعمل بحجانه في مسئلتنا
ايضا ولو قال لزوجته زمت منذ اربع سنه وعمرها
عشرون سنة جعلت قذفا ووجب اللعان وهو تسجيل وكذب
مخلوق بالوفاك لها زمت وانت نصيبه حيث لا يجب اللعان
فالوفاك فعلها في الصبي لا يكون لنا وعدم الفعل كيف يكون لنا
فجعلت قذفا للحال بحجانه في منع استحالة الحقيقة فبطل قولها
ان من شرط العمل بالحجانه تصور الحقيقة وبذلك عليه قوله
تعالى ان المنافقين محادعون لله وهو خادعونهم والحادع محال
على الله سبحانه وقد جعلوه بحجانه عن المعاملة او الارادة وكذا

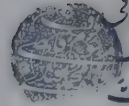
قوله تعالى يسوا الله فتسبهم والنسيان على الله محال قد جعل
محازا عن تركهم وكذا ومكروا ومكر الله وقال عليه السلام
يضحك الله الى رجلين من احداهما الاخر ثم يدخل الجنة والضحك
لا يتصور على الله سبحانه وجعل محازا عن اظهار الرضى لها
وسمى العنب خمر الحار مرود وقد دخله التركيب ايضا لان
لفظ العنبر موضع ليركب مع المايعات من الخمر وغيره بل
انما وضع مع الحامد الذي فيه رطوبه فلما ركب مع لفظ الخمر
كان على خلاف الوضع الاول فكان من محاز التركيب وعصا حرقه
لا يتصور وحقيقه الخمر لا يتصور في العنب عند عصه وقد
استعمل في الحجاز من غير تصور الحقيقة وكذا قوله ثم تكاسا
فاكاس الزجاجة التي فيها الشراب وشرب الزجاج لا يتصور
فقد تركت الحقيقة واريد بها المايعة الذي فيها وكذا قوله
عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه والقتيل بمعنى المقتول
وقتل المقتول لا يتصور وهو حقيقة وحمل على الحجاز مع عدم
تصور الحقيقة وهذا الشرط الذي ذكرناه في جوار الحجاز لا ينقل
عن احد من اهل اللغة والاصول وانما ذكر ذلك في كتب اصحابنا
عنهما ويرد على من يوسع مسئلة الكون اذا لم يكن فيه ما
فانه اوجب فيها الكفار وان لم يتصور شره ويرد على من
يميز الغموس فانه لم يوجب فيها كفارة حلفا عن التكلم بها على
اصله والتكلم بها صحيح متصور كما في صور النزاع على اصله
والصدق انما صرا الى الحجازها الخرج كلامه به عن اللغو والحجاز

اول منه ولا كذلك الكفار وعمل ابو بكر من العربى المالكى حنيفه
بان من البنوه والملك تضاداً فاعتق لزكك واجاب بان
التضاد عند الاجتماع والبنوه لا يوجد تضاداً فلا تضاد وليس
ذلك مدرك انى حنيفه بل مدركه ما ذكرته وقاسه على مسله
الزوجه ثم قال وهذا ما لا جواب عنه وتانى المسله وجوابها
عن قريب ان شاء الله تعالى بخلاف قوله اعتقتك قبل ان اخلق
او تخلق لانه لا وجه له فى المحار فتعين الإلغاء ووجه المحار
ذكرناها فى مسله الخلاف وخلاف مسله القطع لانه سبب
لوجوب مال مخصوص وهو الارش وهو مخالف مطلق المال فى
وصفه حتى وجب على العاقله فى سنتين وذلك لا يمكن اثباته
بدون القطع والقضاء وما امكن اثباته فالقطع ليس بسبب
له والجرية لا تختلف باختلاف اشياءها فامكن جعلها محازا
عنها وخلاف ما اجمع به مخرج عليه قال من المشايخ من قال
هى على الخلاف ايضا فان محرازه الله كثر اما استشهد المختلف
على المختلف ويكون عرضه فعل الكلام الى ما هو واضح ومنه من
قال هو بالاتفاق وهو الاظهر لتعلقه بالمسعى لا بخلاف
الجنس هو معدوم ولو قال لعبد انت حرة او قال لامته
انت حرة عتقت وعتق لان عتق الذكر والانثى واحد ذكره
فى المحيط وفى المنهاج هو صريح عند الشافعى وذكر ابن
سماعه عن مجاهد انه لا يعتق الا بالثبته لانه كناية قلت
الصريح ما علب فى ذلك المعنى ولم يستعمل فى غير هذا الاستعمال

كذلك اصلا فى لسان العرب بل هو خطأ لغة وشرا فليكن يكون
صريحاً ولو قبل لمحقى الصريح كان اقرب ولو قال لرجل يا
زانية لا يجد للعنف لان نساء النساء من الرجل لا يتصور كنف
المحسوب بخلاف العتق فانه واحد فى الرجال والنساء وابن العربى
الزم اباجيفه بالزوجه وقال هذا ما لا جواب عنه يعنى اذا قال
لزوجه هذه منى وهى اكبر سنا منه لا يجعل محازا عن الطلاق
وخفى عليه اجواب والفرق لو قدر تحقق البنوه فى العبد
ثم ملكه عتق عليه فحاز جعله محازا لعدم النفاذ ولو قدر يكون
زوجته بنته لا يتصور نكاحها والطلاق انما يقع فى النكاح الصحيح
فلا يمكن جعله محازا عن وقوعه نوضحه ان له ان يشتري امته
وليس له ان يتزوج بنته والعتق ينزل في الملك الفاسد والطلاق
لا يقع فى النكاح الفاسد وذلك مسدداً منهم القوم ولو قال
هذا الى اوقال هذه امى ومثله لا يولد مثلها فهو على الخلاف
لما بينا وفي جوامع الفقه صل لا يصح والاظهاره على الخلاف
وان كان يولد مثله لمثلها وصداقه سب ذلك وعتقه عليه
وفى هذا ابى اوهده بنى ثبت نسبها ولا يتوقفت على التصديق
والفسوق الاول يقول استولدت امى وانا امك مكان
دعوى الفعل على غيره فيتوقف على تصديقه وفى الثانى يقتضى على
نفسه لانه يقول استولدت امك وانت ولدك وفى الذخير
لو قال هذا عمى او خلى او ابن اخى او ابن اخى عتقت رواية
واحدة وفى الذخير فى بعض النسخ لا يعتق وكذا هذا اخى لاني

او ابي او من اختي لابي او ابي وان قال هذا اخي او اخي لاعتق
في ظاهر الرواية وهي رواية الاصل الاب بالنسبة لانه طاهر في كونه
والشفقة والتشبيه وعن ابن حنيفة في رواية الحسن يعتق بغير
نيه وان قال هذا ابني من الزنا اعتق ولا يثبت نفسه ولو
قال لعبد صغير هذا جدي قيل هو على الخلاف وقيل لا يعتق
بالاجماع لانه لا موجب له في الملك الا بواسطة الاب وهو غير
مذكور في كلامه بخلاف الاب والابن لعدم الوساطة وفي
المسرعيناني قال لعبد افعل في نفسك ما شئت فاعتق نفسه
في المجلس عتق وفي المنهاج قال عتقتك اليك او حرمتك الملك
وينوي المفوض اليه فاعتق نفسه في المجلس عتق وفي المرتباني
نظر الى عشر جوار فقال ان اشتريت جارية منك في خيرة
فاشترى جارتين صفقة واحدة احدهما لنفسه والاخرى
لغيره لم يعتق واحدة منهما قال والمعنى فيه غرض قال صم
عني يوما وانت حر او قال صل عني ركعتين وانت حر عتقت
الحال بعل ذلك او لم تفعل ولو قال حج عني حجة وانت حر لا
يعتق حتى حج عنه لان النيابة جارية في الحج دون الصوم والصلاة
ولو قال ان سقيت جاري فانت حر فذهب به الى الماء ولم
يشرب عتق لان المراد به عرض الماء عليه وفي حواشي الفقه
قال انت عتاق او حر به يعتق بالنسبة ولو قال انت حر قبل
ان اخلق لا يعتق قلت ينبغي ان يعتق لانه يجوز ان
يكون حرا لاصل او اعتق قبل ان يخلق هو وفي المحيط قال رجل

اما مولى اسك اعتقك ابوك ابوت فهو حر وكذا لو قال انا مولى اليك
ولم يقل اعتقني فهو حر لانه قد يكون مولاه من قبل جده فلم يقل اقرارا
بالرق وان زاد اعتقني فهو مملوك اذا جحد الوارث وفي البناء
قال لعبد نسيتك حر او قال نسيتك حر او اصلك حر او الدال
حر ان كان يعلم انه من السبي لم يعتق ولا يعتق وفي المحيط
وان كان مولدا في دار الاسلام عتق وان قال ابواي حران لم
يعتق لاحتمال جريه امه بعد وضعه قلت وفي النسب
والاصل ينبغي ان لا يعتق لان النسب والاصل الى الاب ولا
يلزم من جريه الاب جريه الولد لاحتمال ان يكون امه لغيره
وان قال العبد لمولاه وهو مريض اخرانا فحرك لسانه اي
نعم لم يعتق قلت ينبغي ان يقول حر كراسه بنعم وفي
الذخيرة فاشتر براسه اي نعم لم يعتق ونبغي ان يقول
واوما براسه وانما يقال لاشتر براسه ولو قيل له اعتقت
عبدك فاوما براسه بنعم لم يعتق بخلاف النسب لان العتق
يختص بالمملوك النسب يثبت بالدلالة ولا يختص بالقول وفي
الذخيرة قال كل مملوك في هذا المسجد او في هذا حر وله
عبد في المسجد او في هذا لم يعتق الا ان ينوي عبده قال ارادته
المسجد الجامع يوم الجمعة رواه ابن سماعه عن ابي يوسف ولا يكره
عزيمه قال عبد اهل بغداد احرار وهو من اهل بغداد عتق
عبدك وقال على هذا كل عبد يدخل هذه الدار فهو حر فدخل
عبيد عتقوا وبه اخبره ادا وقال غصام لا يعتقون قال



الصدر الشهيد هو المختار للفتوى في المسرعين في كل عيد
اهل الحج اجماعا واول كل عيد اهل الحج اوفى كل عيد في الاصل
جرا واول كل عيد اهل الدنيا جرحا مختلف المتقدمون والمتأخرون
فيها اما المتقدمون فقد قال ابو يوسف في نوادره لا يعق
وقال سحر في نوادر ابن سماعه يعق واما المتأخرون فقال
عصام بن يوسف لا يعق واختار الصدر الشهيد وقال
شداد يعق ولو قال كل عيد في هذه الدار حرم وعنده فهم
عق وعنده بالاتفاق ولو قال ولد ادم كلهم اجماعا لا يعق
عنده بالاتفاق واتفقوا على ان من قال كل حل اعق وعنده
فاشترى عبد الميعق وسحر في نوادره وبين ما تقدم
فقال سحر في نوادره اذا لم يحط عليه بذلك ولو قال
مالي جرح لا يعق عبيده لانه لغو لان الجرح لا يستعمل في المال
ولانه مراد بها الصفا والخلوص عن شركة غيره فيه ولو قال
لعبد هذا ولدي الاكر يعق في القضا وفي الدراية لا يعق
اذا قال اردت به التلطف والتشبه وفي الجاوي هذا القول
ابن الليث وقال غيره لا يعق وفي المنتقى قال عبد الله بن
قديم الصبي جرحا قال سحر من صحبه منهم ثلث سنين عتق وهو
قول ابو يوسف وقبل سنة اشهر وقبل سنة قال في
المحيط وهو المختار مستدلا لا بقوله تعالى حتى تاد كالعجور
القديم والعجور نيب فمقطع في كل سنة اشهر والطريق الحديث
سعى عليها لجعل الباقي قديما وهو اوسط الأقوال فقلت

لا يلزم من قدم العجور في السنة قدم الصبي في سنة العبد
الذي خدم استاده سنة لا يقال في العرف هذا قدم الصبي
ولو قال هذا جرح هذا اخر عتقا ولو قال هذا اخر عتق
الثاني على ان الجرح متى مكثت بينهما امكن ان يجعل الجرح جرحا
على ان تقدم الخبر على المستداجير قل لا يجوز ان
يكون جرحا لانه لا يخر بواحد عن اثنين لكن وجهه ان الباقي
مدل على الاول فكانه قال هذا اخر هذا اخر فحذف الثاني
لدلالة الاول عليه وفي الثانية ابدل الثاني من الاول بل ذكر
خبره فكان ناقضا لمعا وبق الخبر الثاني فمعق وجرده
وله وان قال لامتة انت طالوا ابن
او تخمري ونوى به العتق لم يعق وبه قال ابن حنبل وقال الشافعي
يعق وهو رواية عن ابن حنبل اذا نوى العتق وعلى هذا الخلاف
سائر الفاظ الصريح والكناية على ما قاله مشايخهم وفي المساج
وكل صرح وكناية للطلاق وفي المبسوط اذا قال لامتة انت
طالوا او قد طلقك ونوى به العتق لم يعق عن عذنا وقال
الشافعي يعق لنيه وكذلك سائر كبايات الطلاق لقوله قد
ميت متى او جربت او انت عليه او يريه او ابن او بنته او سلكه
او حرام او حرامك على غارك او اخرجني او استنزي او اذهبني
او قومي او اختارك فاختارت نفسها او تقبلي او قال ذلك
لعبد فهو كله على الخلاف وكذلك لو قال لعبد او امته طلقك
فانه لا يعق وان نوى واما لو قال لامتة اطلقك ونوى

به العتق بحق الاتفاق للشا فاعل التجرم موجب التجرم وذكر
الموجب وارادة الموجب به جاز كقولنا اعتدك اذ انوى الطلاق
لان العتق مسببه عن الطلاق اذ الطلاق هو الموجب للعتق
بعد الدخول ونص على هذا الجهر في الجامع اذ قال ان مشيت
وسميت استطلاق الطر بجور لان استطلاق الطر هو
الشيء فكان ذلك من باب ذكر المسبب وارادة المسبب
الذي هو استطلاق بطنه ولنا ان اطلاق وضع لا رالة
ملك المنفعة كسحق الاعان فلا يصلح لارالة ملك الرقية لانه
اقوى منه كمن قدر على ان الله عشن ابطال عن مكانها لا يقدّر
على ان الله عشن قناطير عن مكانها ولان الواقع بالطلاق وضعه
لستدر بالرجعه واذا انوى العتق لاستدر بالرجعه فكان
مخالفا له في وضعه فلا يخالف بالطلاق ولان الامه لو عنتت
بالطلاق لوجب عليها الرخص بالعتق لان الطلاق هذا حكمه
في محله ولان الطلاق يتكرر والعتق لا يتكرر قال في منج
الطريقه لا روايه في العتق بقوله انت ما نزلت قلت قد
ذكر شمس الاميه السرخسي الروايه فيه ولا نه لو حلف لا عتق
فطلق منكوجته وهي امه الغر لا بحث في عينه اجماعا على ان
الطلاق ليس باعتاق ولا نه لو اعتق امته ثم تزوجها لانقص
عدد طلاقها ولان طلاق العبد لغولفه وعرفا وشرا فملغى
والنيه المجرده عن اللفظ او عن اللفظ الصالح لا يعتق فان قيل
وجب ان يعتق الفاظ الطلاق في العتق بالفاظ العتق في الطلاق

فانها مستعمل في الطلاق بالنيه فكذلك عكسه والاستعانة بالانصاف
بين الشئين بمعنى مشترك طريق صالح في اللغة كلفظ الاسد
للشجاع والجار للبليد وبين المملكين قدر مشترك وقد استويا
في التعليق والاضافه فجعل ما كان صرحا في ان الله ملك النكاح
كانه في ان الله ملك اليمين قلت شرط الاستعانة بان
المعنى في المستعار منه ظاهر واما في الناس ولا يكون خفيا
لا يعرفه الا ايجاد الناس كالشجاعة في الاسد والبلاذ في الحمار
وما كان خفيا فيه لا يستعار لغيره كالبحر في الاسد فانه من
لوازمه ولا يقال لا بحر اسد بطريقه الاستعانة لما ذكرنا
لحقا به وعدم ظهوره وشهرته والطلاق متكرر في العبد والمعنى
الذي وضع له فيه بعيد في المستعار له جدا بخلاف الشجاعة
في الاسد والادمي فانها ظاهرة جلته فيها ولا مشابهة
العتق والطلاق لان جهة الصورة ولا من جهة المعنى لان
الطلاق ازاله المانع من الانطلاق والمراه جرح مجنونه عند
الزوج ممنوعه عن ذلك فبالطلاق ينزول المانع من الانطلاق
والاعتاق اثبات العتق الذي هو القود وبه سبب ملكه العتق
على الانطلاق ولا مشابهة بين اثبات القوة وزوال المانع اذ
الاثبات امر يتوقى الزوال امر عديم في قبض الثبوت لا يتوقى
وهو معنى الزوال والشيء لا يحتمل نقضه وذلك لانه جاز
الميت وحل قيد المقيد كما استعان الاسد بالحمار والحمار
بالتحني وان كان بينهما قدر مشترك وهو الحيوانيه والوجود

قد فتك قبل ان تزوجك محمد قال ابن المنذر ولا فرق والفرق
ان قوله زنت قدف في الحال سواء كان زنا ما لم يقرب او بعيد
وقوله قد فتك الزنا قبل ان تزوجك ليس قدفا في الحال او اما
هو اجاب القذف قبل الزوج فاذا كان القذف قبل الزوج
لم يكن قدفا في الحال كما لو قامت به بينه لكن خطبهم من العلم
المتعلق بالظواهر دون الغوص في المعاني ولو سلم عدم الفرق
فليس فيه كبير امر وهو محمول على روايتين فيهما كما نقول الشافعي
بالعلم والتميز ولو قال ان تزوجتك فانت زانية فلا حد
ولا لعان فيه عندنا وبه قال الشافعي وابو ثور وكذا الوطيت
وطئا جرما فبها فلا حد ولا لعان وبه قال الثوري
والشافعي وابو ثور وابو عبيد وابن المنذر ولو قدفا ثم زنت
او وطيت جرما لاحد ولا لعان عندنا وكذا عند الشافعي وقد
كان يقول اذ هو بالعراق بلا عن محمد وهو قول ابى ثور واختاره
ابن المنذر ولو فرق القاضي بعد التمتع تلك الخطا فقد تفرقه
عندنا وعند زفر وبقية الامة لا تستد ولا مفدا لم يمتزجا معا لان
الاكثر بان لو فرق بعد التمتع وحن منع فلا نه مجتهد فيه ولو
بدل المعان المرأة فقد اخطأ السنة ولا يجب اعادته وبه قال مالك
وقال الشافعي واشهب وابن حنبل يجب اعادته ولو قال لها
يا زانية فقلت لا بل انت تجدهي اولاد سقط اللعان لان قدفا
ايما بوجوب الحد وسقط اللعان بردها وان اسلمت بعد الاعتداء
وفي المهريناني لو قدف امراته ثم ابانها حتى سقط اللعان ثم اكدب

نفسه بعد ذلك لم يحد بخلاف ما لو اكدب نفسه بعد ما لا عنها
وفي الذخيرة لو قدفها بنوع لها فلم يتلاعنا حتى قدفا اجنبى
بالولد فحد الاجنبى بالولد فحد الاجنبى ثبت نسب الولد ولا ينفي
بعد ذلك لانه لما حذفتها حكم بكرهه **قوله**
فان عاد الزوج واكدب نفسه حد القاضي لا قتران بوجوب
الحد يقال اكدبه اذا نسبته الى الكذب مثل الكفر اذا نسبته
الى الكفر وجعل له ان يزوجها عند الخفيفه ومجر على ما تقدم وهو
قول سعيد بن المسيب وابن جبير والحسن والشعبي والشافعي
لانه لما حذفتها بنوع للشهادة لعول الاضرار الان ضرب
رسول الله صلى الله عليه وسلم هلال بن امية وتبطل شهادته
في المسلمين ذكره مخرج عبد الواحد في احكامه فلم يوافق اللعان
فارتفع حكمه المنوط به وهو التبريم وكذلك ان قدف غيره بالحد
لما قلنا وكذا اذا زنت فحدت لا تنقض اهلته اللعان من جانبها
وهو محمول على انها زنت فحدت قبل الدخول بها ما به طرد لها
بعد الدخول حدها الرجم او دخل بها واما او اصرها على غير صفة
الاخصان بان دخل بها وهي امه او دميته ثم اسلمت واعتقت
الامه بعد الدخول قبل اللعان وبذلك يعرف معنى قوله وهما على
صفة الاخصان وزنا ما مر في العمر سقط اخصانها وذكر الحد
وقع اتفاقا اول مستهزنا ما كما لو كان معها ولد لا يعرف له اب
وقيل فحدت اي زنت زنا موجبا للحد وقيل زنت اي قدفت
فحدت وعلى الوجه زنت او قدفت فحدت ولم يشترط الحد

العتق يعق واستدل هذا القائل بقوله أب مثل امرأة فلان وقد
كان فلان قد رآى منها فانه يكون منها وفي المحيط لوقال لجن
انتجن مثل من يعق أمته عقت وان قال مثل من الأمه
لم يعق لأنه بين أنها أمه ولو قال لثوب خاطه عبده هذه
خياطه جزأ ولأباه مملوكه هذه دابة جزأ ولشعي عبده من شبيهه
جزأ أو كلامه هذا كلام جرم يعق الأب بالنية لأنه شبيهه وتمثيل
كقوله وعيناك عينا ما وجدك جديها ولكن عظم الشاق منك فبق
فصل قوله ومن ملك دار حم مجرم
منه عتق عليه قال أبو سليمان جرم من جرم الخطأ ما علم السنن
ذهب أكثر العلماء إليه روى ذلك عن عمر بن الخطاب وعبد الله
مسعود رضي الله عنهما ولا يعرف لها مخالف في الصحابة وهو قول
الحسن بن الحسن البصري جابر بن زيد وعطاء والشعبي والزهري
وجارود والحكم والثوري النخعي وقنادة وابن شبرمه وأبو سلمة
والحسن بن محمد الليث وعبد الله بن وهب ذكرهم في المجلي وأحمد
وإسحاق الظاهريه وقال ابن حزم وهذا ما خالف فيه
المالكين جمهور العلماء وصاحبين لا يعرف لها مخالف في الشافعي
وعنده إذا عمل بالمرسل وأحمد من الصحابة كان حجة وقال مالك
يعق عليه الوالد والولد والاخته لا غير هكذا نقله عنه الخطابي
وابن حزم ومذهبه عتق جميع عتود النسب والاخته وإنما ذلك
قول يحيى الأصبغى ذكره في المدونة والجوامع وقال الشافعي
يعق عليه الأب وجن وان علا واهمه وحدته وان علت وولده

وولد ولده وان سفل وذلك عتود النسب دون الاخته وغيرهم
من ذى الرحم المحرم وأما ذو الرحم المحرم من الرضا فانه لا يعق
عند عامة أهل العلماء والقاضي شريك بن عبد الله يعق عليه
وهو قول ابن مسعود والحسن ذكرهما في المجلي وان كانت المجزئة
بغير رحم وذهبت الظاهرية وبعض المتكلمين إلى أن الأب لا يعق
عليه بالملك وهو شاذ وقد نقلوا حديث أبي هريرة أنه عليه السلام
قال لا تجزى ولد والدة إلا أن يكن مملوكا فيشتره فيعتقه رواه
الجماعة إلا البخاري ويروى بعتقه ويروى والراوية الأوزاعي
يعق كل ذى رحم مجزئة كانت أو غير مجزئة واعتق ابن القيم وابن الخال
ويستسعيها قال أبو جهم لا يعق قول الشافعي عن أحد قبله وليس
لذ فيه النيسري قال أبو سليمان لا يعق أحد على أحد وقال ابن حزم
في المجلي فان ملك بعض ذى رحم مجزئة لم يعق عليه إلا الوالد والجداد
والجدات فقط فانهم يعقون عليه أن كان له مال يمتد قيمته والا
استسعوا وأجبروا على انبئهم بأعلى قيمتهم وعتقتهم ولم يجبر السيد
على بيعهم وزعم الشافعي أن عتق من ذكر أجماع قال علي بن وهن دعوى
كاذبه وما يحيط في من قول عشرين من صاحب وتابع وهم الوفاء
فإن الأجماع فان قالوا قال الله تعالى وبالوالدين إحسانا قلنا
أما الوالديه وبذي القربا وإحسانا تكون في سياق الآيات فصدق
بأن إحسان إليهما وإن دل الحقيق على خلافه فليس فيه تعرض
لأن عتقه عليه دون غيره فإن الإحسان إلى الأهل يصله الرحم من
الواجبات وإحسان المالكين يقول الله تعالى إلى الوالدين والحيض

لها جناح الذل من الرحمة قالوا ولا يمكن خفض الجناح لها مع استقامتها
واما الولد قال الله سبحانه يقول وما تبع للرحمن ان يخد ولدان
كل من في السموات والارض الا اتي الرحمن عبدا فدل على ان الرب
والولادة لا يجتمعان وامّا الاخ فقد قال تعالى عن موسى عليه السلام
انني املك الانفس واخي قالوا انك لا تملك نفسك كذلك لا تملك اخاه
وتعلموا ان حديث ابن عباس قال كان النبي عليه السلام مولد له
صاح فاشترى اخاله فقال عليه السلام قد عتق حين ملكته وفيه
حفظ من سليمان ساقط من اني لبي سي الجفط وليس فيه ارقاق عين
وامّا احتجاجهم بقوله انني املك الانفس واخي فحريف للكم عن
مواضعه وتخليط سمج لان موسى عليه السلام لم يملك رق نفسه ولا
رق اخيه لانهما جران نبيا ولا يجوز البته ان تستدل بالانه على
عتق الولد ولا انه لا يملكه وليس فيها الا الخبر عنهم انهم عبد لا اولاد
ولو كان كما قالوا لوجب عتق الزوجه والشريك اذا ملكك لان الله تعالى
نفاها كما نفي الولد سواء اسوا واخبار الكل عبيد ولا فرق منقطع
اجتماعهم جملة وليس اروايه الحسن عن سمع بن جندب ان النبي
عليه السلام قال من ملك دار حم مجرم فهو حر قال ابو الركات
ابن تيمية في المنتقى رواه الحنفية الا للنسائي في روايه لابن حنبل
فهو عتق قال المذركي مجرم بفتح الميم وشكون الجاء المهملة وفتح
الراء وتخفيفها ويقال بضم الميم ويشد الراء ويحبها واختلفوا
في سماع الحسن من سمرة وشعبة رواه مرسل عن الحسن عن
النبي عليه السلام وهو احوظ من حماد بن سلمة وقد انفرد به وروي

جابر بن زيد والحسن مثله مرسل واخرج النسائي وابن ماجه من
حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من ملك دار حم مجرم فهو حر ولو لم يجر ابن ماجه عتق قال النسائي
لانعلم احدا رواه عن سيفان غير ضمر بن سبعة وضمر وثقه يحيى
معين في مجرم بن سعد واحد بن حنبل وغيرهم وفي الجبل قال الحافظ
ابو نعيم من طريق احمد بن شعيب وهو النسائي عن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ملك دار حم مجرم عتق فهذا
حسن صحيح كل رواه ثقات تقوم بهم الحجة وقد علق فيه الطواف
المذكور بان ضمر بن سعيد موابه ابن سبعة وضمر بن سعيد
انفرد به قلنا فكان ما ذا ومتى جئتم بالمعزلة في ان لا يقبلوا ما
رواه الواجد عن الواجد وكيم من خبر انفرد به راويه فقبلتموه وتكلم
لا يقبلون ما انفرد به من لا خبر فيه كابن لهيعة وجابر الجعفي وغيرهما
واما دعواكم انه اخطا فيه فبطله لانها دعوى بلا برهان عند الله
ابن ابي حفص عن نعيم بن الاشج عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من اعتق عبدا وله مال فانه له الا ان يستثنى
السيد فرائد المالكين والشافعيون هذا الخبر صحا وعلوا به ولم يروا
انفرد عبد الله بن ابي حفص وقول من قال اخطا فيه حجة في رد وتركة
فهو من الدليل على التلاعب بالدين وقلة المراقبة اكثر من هذا انفردوا به
من الضلال لا يتابع الهوى هذا كلامه ومن طريق حماد بن سلمة عن عامر
الاحول قتاده عن الحسن عن سمرة عن النبي عليه السلام كما تقدم فقال
المالكين والشافعيون ان الحسن لم يسمع من سمرة وهو منقطع لا تقوم

به حجة وقد اجتمعوا بما روى قتاده عن الحسن بن سمر بن حنبل ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عهد الرقيق ثلاث فقالوا هو
حجه لا نرى ما قيل فيه ان الحسن لم يسمع من سمر شيئا والمنقطع يقوم
به الحجة ولم يروا خبر عتق من الرجم حجة لان الحسن لم يسمع من
سمر والمنقطع لا يقوم به الحجة قال وفي هذا كفاية لمن عقل ونصح
نفسه وروايه النسائي ذكرها المنذري في مختصره بن داود ومهر
عبد الواحد المقدسي الملقب بالضياع وابن حزم في المحلى وقول ابن عمير
في المنتقى رواه الخمسة الا النسائي سهو والنسائي من الخمسة في روايه
حديث سمر وفي المسند تسعة اقوال لا يعق احد على احد قاله
ابو سليمان والثاني يعق الاب والام والولد والاخ والاخت فقط
قاله يحيى بن سعيد الانصاري والثالث عمود النسب لا غير قاله
الشافعي والسابع كل من رجم يرم قاله الجمهور مع اصحابنا والخامس
كل من رجم قاله الاوزاعي والسادس كل يرم وان كانت الحرمة
من الرضا كقول ابن مسعود وشريك بن عبد الله القاضي والسابع
ان ملك دارم يرم كله عتق وان ملك بعضه لا يعق وهو قول الظاهري
والقول الثامن ان ملك اباه يحب عليه ان يعتقه ولا يعق
بنفس الملك وهو قول داود وبعض المتكلمين على ما ذكرنا والسابع
عمود النسب مع الاخوة قاله ملك وقول ابن حزم ابن سمر بن سعيد
انزله به وهو لم يرو هذا الحديث وانما رواه ضمير بن سعيد عن
الثوري وابن سعيد متقدم يروي عن اسرو وغيره ذكرها في الكمال
وللشافعي ان العتق من غير رض المالك ينفيه القياس لما يجبه

من الضر بزوال ملك الانسان جبر وان لم ينفعه لا يقتضيه والاخوة
وما شبهها نازله عن الولاد وعمود النسب لعدم الحرمة والبعضيه
فيها فاستنع الإلحاق لقيام الفارق والاستدلال لانهم ليسوا في معنى
عمود النسب ولهذا استنع المكاتب في غير الولاد ولم يستنع في الولاد
لنوع الحرمة والبعضيه ولما ذكرنا من حديث ابن عمر وسمر بن
حنبل وقد علم ابن حزم بصدقه حديث ابن عمر وقال وانه كمال ثقات
ولم يعتلوا في حديث سمر الا بالارسال فيارواه شعبه بن الحجاج
وهذا المرسل حجه باتفاق الاثمة الاربعة واصحابهم اما الاثمة
الثلاثة فالمرسل عندهم حجة بلا شرط وعند الشافعي اذا عمل به بعض
الاصحابه كان حجه او عمل اكثر الناس به كان حجه وقد ذكرنا عمل اصحابه
به وعمل اكثر الناس فلا يجوز تركه على اصله والعمل بوجهه عند رايه
ملك قريبه قرابه موبن في الحرمة معتق عليه والحرمة هي الموثرة
في الاصل لا نهاهي التي تقتضى وصلها ويحرم قطعها والولاد ملغى قال
صاحب الكتاب حتى وجبت النفقة وحرم النكاح قلت الاول
ممنوع عند ولا يحجب النفقة الا في عمود النسب عند دون غيرهم من
ذوي الرحم المحرم ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كان في
دار الاسلام لعموم العلة بخلاف النفقة والفرق بينهما قد تقدم
في النفقات وانما قال في دار الاسلام لانه لا يحكم لنا على من في دار الحرب
والفرق في النكاح بين قرابه الولاد وغيره ما في كتاب المكاتب
ان شاء الله وعن ابن حنيفة مكاتب على الاخ انصا كقولها فلا فرق على
هذه الرواية والمعتبر في الحرمة ان يكون بالرحم والقرابه حتى لو ملك

ابنه عده وهي اخته من الرضاع لم يعق لعدم المحرمية بالقرابة والصبي
جعل اهلا لهذا العتق ولذا المجنون لان العتق مستحق عليهما لتعلق
حق العبدية فاشبه الفقهاء ولهذا الوجدت زوجا الفقير محبوبا
بصرف منها ويكون ظلا قاعلي الاصح لما ذكرنا ذكر في الجامع ومن اعق
عبد لوجه الله تعالى او للشيطان او للصنم عتق فكان اعتاقا عباده
في الاول دون غيرها وقد ذكرنا المسئلة في قول الكتاب وفيه خلاف
الظاهرية انه لا يعق في الاخرين ولا بد من قصد القرية عندهم واعتاق
المكرك والسكران واقع الاول فيه خلاف الايمه الثلاثة واعتاق
السكران اتفاق من الايمه الاربعه على المختار عندهم وقد تقدمت
المسئلان وادلتها في الطلاق **قوله** واذا اضاف العتق
الى ملك ان يقول ان ملكك واشترتك فانت حر لان معناه ان
ملكك بالشرا كما تقدم في الطلاق عتق اذا وجد الملك في الاول
مطلقا وفي الثاني بالشرافيه خلاف الشافعي وجده وعند ابن
جبيل يعق لعتقنا خلاف الطلاق عنده وعلوا بان الشرع يشترط
الى العتق دون الطلاق واما التعليق بالشرط بان يقول لعبد او
امته ان حرلت الدار فانت حر او انت حر وهذا لا خلاف فيه انه
يعق اذا وجد الشرط في الملك واما اذا جاعل دارا من الشرائع
حرر فكذلك لا يعق حتى يوجد الشرط خلاف الطلاق عند مالك فانه
يقع في الحال فيها لكن في الامه لا يحل له وطبها قبل وجود الوقت
وخالف فيه الايمه الثلاثة وفي المدونه اذا قال لعبد انت حر
اذا مات فلان يقع من بيعه وله ان ينفع به الى ذلك الاجل فان كانت

امه لا يطاها وينفع عتقها الى ذلك الاجل فان مات سيدها حدث
ورثته الى موت فلان خلاف المدونه فانها تطا ولحقها الدين وهذه
لا تلحق الدين وعتقها من جميع المال ذكر في المدونه وزعموا ان
النكاح في ذلك لصيركا لنكاح الوقت كنكاح المتعة وهو باطل
فلاجل ذلك وقع الطلاق قلب كذلك لصير الملك موقتا وهو
باطل وقالوا في بقاء الملك فابعد جواز استبعادها خلاف المنكوحه
فانها لا تحدمه وفي المعنى عن ملك انه يعق في الحال وهو غلط
قال حار تعلقه بالشرط لان العتق اسقاط كالطلاق بخلاف التعليقات
ويرد على اصحابنا انهم قالوا الاعتاق ابيات العتق الذي هو القوة
ولم يعملوا اسقاطا لكن جواز تعلقه بالشرط وجواز اضافته اجماع
ويمكن ان يقال وفيه اسقاط الرق الذي هو الضعف وازالة
ولا شك ان العبد باعتاقه لا يقع في يد شي فماسب اسقاط الحق
من هذا الوجه واذا خرج عبد الجزى اليها مسلما عتق لحديث
ابن عباس ان عيينة من الطاييف خرجا فاسلما فاعتقهما النبي عليه السلام
اصحها ابو بكر ذكر محمد بن جرير الطبري في تهذيب الاخبار وابن
المنذر وعن الحجاج بن ارطاة عن ابي سعيد الاعمش قال كان من
وصاياه عليه السلام اذا خرج عبد الجزى اليها مراعا السبيد فاسلم
ثم خرج سبيد لا يرد اليه ومعنى اعتاقه عليه السلام الحكم بعتقهم
مخرجهم من ارض الشرك مراعيين مواليهم يوجههم الى الله ورسوله
مستسلمين وفي المستظم لابن الجوزي ترك بضعة عشرة رجلا منهم ابو بكر
جد القاضي بخاري بن قتيبة البكري واسمه ثيبع مولى رسول الله صلى الله عليه

حتى الميكة لانه نزل بكم وقيل نزل بكم في نزوله وهو الذي
قبل الخصاله بالصفوف فقال له عليه السلام زادك الله حصافا
تعد ولانه اخرج نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على المسلم ابتدا
لكن يرد على صاحب الكتاب قوله خراجا مسلما فانه يدل ان اسلامها
كان بعد خروجها وفي المختلف لو دخل جريح دار الاسلام فمات
فهو في الجماعة المسلمين عنده وعندهما هو لمن اخذ فان اسلم قبل
اخذ لا يملك عندها وعند في وان اسلم قبل دخوله دار الاسلام
لا يملك الا اتفاق وفي الاشراف لو اسلم عبد الجريح وخرج مستائما
فهو جريح الجريح اذا خرج مسلما فان جاسده مسلما لا يرد اليه وقال
الاوزاعي يرد اليه ومذهب ملك وابن حنبل كقولنا لا يرد اليه وقال
التصنع والكافي وكذا عند الشافعي ذكره في التلخيص وعند الظاهرية
يعتق بالاسلام من غير خروج وبطل قول الظاهرية مسلما فانه اسلم
وسيده ولم يعتق بذلك ذكره في المحلى وله وان اعتق
كاملا اعتق حليا وهذا ما لا خلاف فيه فيما علك وان استثنى
جلبا فليس له ذلك ويعتق تبعا كاستثنى اطرافها عندنا وبه
قال ملك والشافعي وعن ابن عمر وابي هريرة انه لصح استثنى ومن
العتق وبه قال النخعي وابن سيرين وعطاء الشعبي وابن حنبل وابن
وان اعتق الولد وصدعت عتق لانه نفس على حرة ولهذا نصحه الوصية له
وفي جعلها تبعا له في العتق فكل الموضوع خلاف الاول وفي شرح
المدونة لابن يوسف لو اعتق رجل الامه لا يبيعها في صحته ولا في مرضه
وكذا عندنا قبل وضعه قال الا ان يعام عليه بالدر واللور ثم يبيعها

قال ابن القسيم الناس كلهم على خلاف قول ملك هذا ويقولون لا يباع
وقال الليث تباع ويسمى الحمل خرا وفي المنهاج لو كان حمل
الامه لرجل وفي لا يخل بعق احداهما حتى يعق الآخر ولا يسرى وعند
الظاهرية لا يجوز عتق الجنين دون امه اذا انفج فيه الروح ويجوز
عتقه قبل نفخ الروح فيه ويكون امه به حرة وفي المدونة وهب
ما في بطن امته لرجل وهبها لآخر واعتقها هو او وارثه بعد موته
فالعتق احق بها ويعتق حينها وسقط هبتها وعن ابن القاسم
بصدق امته على رجل وما في بطنها على اخر فوضعت ان الولد للذي وهب
له والامه لمن وهبت له فان اعتقها الموهوب له قبل الوضع كانت
حرة بما في بطنها والفروق بين اعتاق الحمل وبين بيعه وهبته ان
القدره على التسليم وقت العقد فيها شرط الصحة ولم يوصد خلاف
العتق لانه اسقاط على ما تقدم ولو اعتق الحمل على مال عليه او على
امه صح العتق لانه لا يطل بالشروط الفاسدة لعدم معاوضة المال
بالمال ولا يحب المال على الجنين لعدم ولا به الا لزام عليه ولا على امه
لان اشترط يدل العتق على من لا يسلم له المبدل لا يجوز على ما عرفت
في الجامع وسيأتي في البيوع ان شاء الله تعالى ويعلم قيام المحادق
الاعتاق اذا جازت به لافل من ستة اشهر من وقت الاعتاق لانها
أدنى من الحمل ولله الامه من مولاهما جرحا لانه مخلوق من مائه فعق
عليه وصوابه ان يولد من امته يعلق جرح الاصل ولا يزوج لاحد ولا
وهذا يرثه ابنه وسبه ولو كان بالعتق يرث منه الابن وهو قول
الايمة وفي المبسوط فان الولد يعلق جرح الاصل من المائتين والاربعين

انه ان قدم قبل الفصل فهو مقدمه النفاس وان قدم بعدها فليس
له نفيه لانقطاع اثر الولاده وفي المستوط ان قدم قبل الفصل
فله ان ينفيه الى اربعين يوما وبعدها لا ينفيه لانه ينقض عليه
بنفيه في ماله الذي خلفه ولو جازله ان ينفيه بعدها لما زاد ذلك
بعد ما صار شيئا وهذا فيجب وفي البنا مع عندها له نفيه الى
اربعين يوما وهو مقدم النفاس وان كان عابثا فقدم فله ان ينفيه
الى اربعين يوما عن ان يوشف بعد قدمه ذكر ابو جعفر
الطحاوي اذا قدم قبل الحول وبعد الحولين لا ينفيه ابدا وذكر
الفقيه عنه ان ينفيه بعد التقدم الى سنتين وقال محمد رحمه الله
له نفيه الى اربعين يوما من حين قدمه فان بلغه الخبر من
النفاس فله نفيه الى تمام الاربعين عن ان ينفيه ومحمد ذكر
في غير روايه الاصول عن ابي يوسف اذا بلغه الخبر بعد تمام
الحولين لا ينفيه ويلاعن وقال محمد لو نفاه بعد الحولين الى
اربعين يوما حين بلغه الخبر يلاعن بينهما وتقطع نسبه منه
قال واذا ولدت ولدت بطن واحد وهي الثومان
كون منها اقل من ستة اشهر وقد تقدم في باب الرجعة
الطلق الثوم على كل واحد وكل واحد لا يستحق من الاثم وحسن
وجمع ثوأم وهو اسم جمع وليس جمع حقيقه كرجال فنفي الاول
واعترف الثاني ثبت نسبه لانهم خلقا من ماء واحد ووجد
الزوج جد القذف لانه اكرب نفسه باعترافه بالاني فانه
اعترف بالاول بعد النفي ايضا لانهم لا ينفصلان في ثبوت النسب

وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت منه واعترافه قاذف لها بنفي
الثاني ولم يرجع عنه والاقرار بالعنف سابق على القذف فصار
كانه قال بحقيقه ثم قال هي زانية وفيه التلاعن ولانه لو
قال هي زانية ولم يعترف بعنفها يلاعن فاذا اقربها بمقدمتها
كان كان اولي ومثله في المستوط وفي المحيط انت بتوأم فاقتر
بالاول ونفي الثاني يلزمه الولدان ويلاعن لانه قذف امراته
بالزنا حسن مع الباني وهذا اذا نفي الولد وقذفها بالزنا بان
قال زنت وهذا الولد من الزنا فاما اذا نفي ولم يقذفها بالزنا
فلا لعان وان نفي الاول واقتر بالثاني ثبت نسبهما ومحمد اجمد
لانه قذفها بالزنا نفي الاول واكرب نفسه بالاقتر الباني والملاعن
اذا اكرب نفسه عدان بها ثم مات احدها او صل لزمه لانه
لا يمكن نفي شياهما الذي هو الميت لانه تاهي بالموت واسعى
عنه ولا حرج بترتب عليه بعد الموت والباني لا ينافقه واما اللعان
بسبب المحي فقد ذكر في الاصل انه يلاعن وذكر الكوفي في مختصره خلاف
فقال عدان يوسد لاجب اللعان وعند محمد عن محمد انه قذف امراته
بالزنا لما ذكرنا واللعان فصل الفصل عن نفي الولد كما لو لم يكن هناك
ولد ولا نفي يوسف ان القذف انقضى موجبا لعان يقطع النسب
فلا يلاعن على خلاف ما وجب ولو ولدت احدها ميتا فنفاها
لاعن بالانفاق ولزمه الولدان وان ولدت ولدا فنفاه ولاعن
به ثم ولدت اخر سوم لزمه لان الناطع للباني لم يوجد وهو اللعان
ولا يجوز نفيه الا لان المرأة ليست ممنوعة من اللعان فثبت نسبه

دون اليسار وهذا في المشترك وإنما في غير المشترك فلا يتجزأ واحد منها
ولكن من اعتناق بعضه اعتناق كله عندهم مع الإيماء الملك لهما
ما ذكرنا ولا يخيئه ان الاعتناق ازالة الملك أو اثبات الحق
الذي هو القوة بآلة الملك لأن الملك حقه والرق حق الشرع
ضرب عليه الرق جزاء الكفر حيث استنكف ان يكون بمقتضى الله
فجعل الله عبد عبد فكان حق الشرع من هذا الوجه أو حتى المسلم
لكون معونه للمكلفين على إقامة التكليف وبما ملكه الرق
ما يحصر حقه وهو ازالة ملكه دون ملك غيره حتى لو قال
اعتقت نصيبك لا تعتق شي بالاجماع والاصل انقضاء الرق
على محله دون التعدي الى غيره ومحله ملكه وهو مجزئ على ما
ذكرنا ويجب السعاية لا جباية العبد فيه فيما لم يعتقه
والمستسقي يخرجه المكاتبة عنه غير انه اذا عجز لا يرد الى الرق
لانه اسقاط الى احد وفي بعض النسخ لا الى اهل خلاف المكاتب
قله قوله المكاتب غير جدي فان ملك المولى يات في
المكاتب وهو عديم ما بقي عليه درهم ومعتق البعض زال ملكه عن
البعض فليس هو بغير المكاتب والجيد ان يقال سقط ملكه عن
البعض واستحق الجزية فيه بغير عوض وفي جبهه اجمع الفقه
الاستسعا ان يواجره وبأخذ قيمه نصفه من الاجر ويعتبر قيمته
في الحال وذكر القاضي الإمام يدع الدين ان بائرا لا اعتناق
في ازالة الملك قصدا وابتدا وفي ازالة الرق ضمنا وتغافل
قول ان خيفه وعنده على عكسه لانه ان الملك حقه والرق حق الله

على ما تقدم والامتنان لا يمكن من ابطال حق الغير قصدا وابتدا كما لو
اعتق نصيب شريكه فانه لا يفسد ذلك يمكن منه ضمنا وتغافل أو اعتق
نصيبه فانه يتعدى الى نصيب شريكه ضمنا فلم يكن بائرا اعتناقه في
ازالة الرق قصدا وابتدا ويكون بائرا في ازالة ملكه قصدا وابتدا
وازالة الملك مما فعل الوصف بالتجزئ فعلى قوله معتق البعض
لا يعتق منه شيء ولكن يزول ملكه عن ذلك البعض ويدوم الرق
في الكل والاستيلاء مجزئ عنده حتى لو استولى نصيبه من مديرة
يقصر عليه لكن اذا امكن كميلا بكل حتى لو استولى الشخص بعض
نصيب شريكه موسرا كان او معسرا لانه ضامن بملكه فان قيل
ازالة الملك لا سمي اعتناقا كالباع والهبة المزيلين للملك بل
سمي ذلك اعتناقا باعتبار عاقبته فانه لا بد ان يرتب عليه العتق
بطريقه كالجرم الذي يرتب عليه زهوق الروح سمي قتلًا بخلاف
البيع والهبة ونحوهما **قوله** واذا كان العبد
شريكين فاعتق احدهم نصيبه عتق بالمتفسير المتقدم فان كان موسرا
فشريكه بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء ضم شريكه فيه نصيبه
وان شاء استسقى العبد في قيمة نصيبه فان ضم رجوع العتق على
العبد بذلك والولا للمعتق لانه اعتناق بعوض وان اعتق واستسقى
فالولا بينهما وان كان العتق معسرا فالشريك بالخيار ايضا ان
شاء اعتق وان شاء استسقى والولا بينهما في الوجهين وهذا عند
ابن حنيفة وفي التحفة فيه خمس خيارات ان كان موسرا ان شاء
اعتق نصيبه وان شاء دبر وان شاء كاتبه وان شاء استسعا وان

شأنه شركه المعق غير انه اذا دبر لصير نصيبه مدبر او يجب عليه
السعيه للحال معق ولا يجوز له ان يؤخر عتقه الى ما بعد الموت في
المستوط فيه تلك خيارات ان كان موسرا وخيارا ان كان معسرا
ولم يذكر فيه التدبير والكتابة كافي الكتاب وذكر فيه ايضا موضع
اخر وقال لو صالح العبد عن نصيبه من السعيه على حيوان
الى اجل حاز كالوكاته عليه وفي قاضي خان لو اسير بعد ما كان
معسرا وقت الاعتاق لا تغير الحكم وفي هذه المسئلة خمسة عشر
قولا للفقهاء القول الاول ما ذكرنا والقول الثاني ان
اعتق نصيبه او بعض نصيبه عتق العبد كله يوم ذاك فان كان له
مال بقي بقمته نصيب شركه اذا اها اليه وان لم يكن له مال سعى
العبد في ذلك ولا شئ للشريك غير ذلك ولا له ان يعتق والاول
ولا يرجع العبد بالسعيه على الذي اعتقه حدث له مال ولم يحدث
وهو قول ابن يوسف ومجهر واخر من منهم الظاهر والقول الثالث
قول ربيعة بن ابي عبد الرحمن انه لا يعتق منه شئ كان اذن شركه
او بغياذنه قال في المحلى واه الطحاوي عن احمد بن محمد بن حنبل
سماعه عن ابي يوسف ان ربيعة قال له ذلك وكذا روافد يوسف بن سعيد
عنه والقول الرابع انها متاعا ومانه اذا اراد اخرجها اعتاقه او
كتابه والقول الخامس من يعتق نصيب من اعتق وبقي من يعتق
على نصيبه يفعل فيه ما شاء ولا ضمان عليه وهو قول الباقين وروي ذلك
عن عمر رضي الله عنه سعيد بن منصور وابو بكر بن ابي شيبة قال
ابو محمد هذا السناد كالذهب المحض قلنا في طريقه ان ابي شيبة

سليمان بن مهران عن ابراهيم النخعي وهو مدلس وقول ابن ابراهيم ولم
يقل حديثي فلا يكون حجه وهو قول الرهري والقول السادس
يعتق نصيب الذي اعتقه ولا يلزمه شئ لشركه الا ان يكون جاريه
رابعه بقصد بها الوطى فان نصيب لشركه للضرر وهو قول عثمان
ابن سليمان الباقين والقول السابع شركه الجيارا ان انا اعتق
وان شأضم ولم يذكر فيه السعيه ولا الاعتقاد وروي ذلك عن
الثوري والليث والقول الثامن ضمن المعق لشركه بقمته نصيبه
موسرا كان او معسرا وروي هذا عن عروة قال ابو محمد وهو مذهب
زفر بن الهذيل وشريك غياث المريسي والقول التاسع
يُسْتَسْقَى العبد لا غير موسرا كان المعق او معسرا وهو قول اعطاء
الاول والقول العاشر ان كان المعق معسرا والى العبد
احد نفسه بقمته هو اولى بذلك ان قدر وروي ذلك عن عبد الله بن زيد
والقول الحادي عشر يعتق الباقي من ماله المستلزم في ذلك
عن محمد بن سيرين والقول الثاني عشر مومت عليه حصه شركه
واغرم ماله واعتق كله بعد التقوم لقبله وان شأ شركه اعتق نصيبه
وليس له ان يمسه رقيقا ولا ان يكاتبه ولا ان يبرره ولا ان يبيعه
وان غفل عن التقوم حتى مات المعق او العبد بطل ماله كله من
تمسك بالبرق وان كان الذي اعتق معسرا باقيا رقيق مبعده الساكن
او كاتبه او يدرن او يمسه رقيقا سواء اسير بعد اعتاقه ولا هذا
قولا ملك قال على لا تعلم هذا القول لاجد قبله من السلف والقول
الثالث عشر ان كان الذي اعتق موسرا تقوم عليه حصه شركه وهو

حرم كله حين اعتقه وان كان معسرا فقد عتق منه ما اعتقه وفي
سائر مملوكا بصرف فيه مال كد كف يشاء من غير استسعا وهو
آخر قول الشافعي ذكره في المحلى والقول الرابع عشر اختلفوا
فيما اذا استسعى العبد هل يكون الولاء للمستسعي للمعتق ذهب
ابو حنيفة الى ان الولاء يكون بينهما وهو قول الحسن البصري وادار
ابي سليمان والثوري وقال ابراهيم الحنفي والشافعي وابن شبرمه
وابن ابي ليلى وابو يوسف ومحمد وكل من قال انه يعتق كله بائنا
بعضه ان الولاء للمعتق دون المستسعي والقول الخامس عشر
اختلفوا في رجوع المعتق على العبد اذا ضمن فقال ابو حنيفة يرجع
عليه وقال ابو يوسف ومحمد لا يرجع وهو قول ابن شبرمه وابن
ابي ليلى والقول السادس عشر اختلفوا في رجوع العبد على
المعتق اذا سعى قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد لا يرجع وقال
ابن ابي ليلى وابن شبرمه يرجع بذلك والقول السابع عشر ان كان
معسرا لا ينفذ اصلا والقول الثامن عشر يعتق كل مولى يصيب
شريكه ديناً عليه في ماله كالمعسر وهو القياس ذكره ابن
المنذر والقول التاسع عشر لا فرق بين المسلم والكافر وقال
ابو الخطاب في الكافر وجهه لو اعتق نصيبه من المسلم لا يشترط
ما فيه ولا يقوم عليه لانه لا يصح منه شر المسلم ذكره في المغني والقول
العاشر عشر من قال بك ان كان المعتق موسرا فهو شريكه ان
يعتق نصيبه من غير او مضافا عند ابن حنيفة وقال مالك يعتق مولا
ولا يعتق الى اجل ذكره في المدونة والقول الحادي والعشرون

اذا اعتق نصيبه وهو موسر لا يعتق حتى يودي فيه نصيب شريكه عند
ملكه واخرين وعند ابن يوسف ومحمد والشافعي يعتق في الحال كل ما ياتي
والقول الثاني والعشرون الحال موقوفه فاذا ادى تيمم ان قد
عتق كله من وقت الاعتاق وهو احد الاقوال الثلاثة للشافعي
والثالث والعشرون هل يسرى لارث عندنا يسرى لافضال
وعند الشافعية وبعض المالكية لا سرايه ولا فضال والقول
الرابع والعشرون لو كان المبرور رهاسرى عندنا يسرى الشافعية
خلاف فيها والخامس والعشرون لو ارضى يعتق نصيبه سري
عندنا وعند الشافعية لا يسرى لاسف اماله ولو رضى شريكه لا
يضمنه ويسعى العبد خلاف الرضى لشرط حيث لا سقط لضمينه
خلاف رضى المطلق بالشرط في مرض الموت فانه سقط جهتها لانه
حق ضعيف فبقى على القياس وهذا شرط قيام العدم وحق المولى
في العبد قوي ثابت من كل وجه وفي الاسابيع اني اذا ضمن المعتق نصيبه
نصيبه ملكا للمعتق فيعتقه او يستسعيه والولا كله له وفي
جوامع الفقه الساكت تضمن المعتق ان كان موسرا ويرجع
به على المعتق قبل ان يودي وان اجاه بالفاضل على العبد جاز وكذا
ان ابر المعتق من الفضل فله ان يرجع على العبد والولا للمعتق
ويطل استسعا الساكت للعبد وكذا لو اختار الاستسعا بطل
حقه في التضمين الا ان يموت العبد ولبعض الشراك ان يختار غير ما
ختار صاحبه من الاستسعا والتضمين الا رواه عن الحسن

ولذا البعض ورثه المولى ولو اختار بعض الورثة الاستسعا فليس
للبعض الاعتان والبس والاعتار يعتبر في الجان البس وقد روي
من غير المنزك الخادم وقياس البدن هكذا عن أبي حنيفة رضي الله عنه
اجتبت الإمامة الثلاثة بحديث عبد الله بن عمر عن النبي عليه
السلام انه قال من اعتق عبد ابن اثنين فان كان موسرا قوم عليه
ثم اعتق رواده البخاري وهذا الموضع ومسلم وعنه من اعتق عبدا
بينه وبين اخر قوم عليه في ماله قيمه عدل لا وكسر ولا شطط ثم اعتق
عليه في ماله ان كان موسرا وعن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من اعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ من العبد
يوم العبد عليه قيمه عدل فاعطى شركاه حصصهم وعق عليه والا
فقد عتق منه ما عتق افرجاه وفي لفظ عن النبي عليه السلام من اعتق
نصيبا له في مملوك او شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ قيمته
بقمه عدل فهو عتق افرجاه قال نافع والافق عتق منه ما عتق
قال ايوب لا ادري اشي قال نافع اوشي في الحديث وعند مسلم
في حديث ايوب ويحيى بن سعيد قاتما ذكر هذا الحرف في الحديث
وقال لا يدرك اهو شي في الحديث او قال نافع من قبله وعن ابن عمر
كان يفتي في العبد او الامه تكون من شركا فعتق افرجاه نصيبه كما
تقدم وعن ابن الملقح واسمه عامر وقيل غير عن ابيه اسمه اسامه
ابن عمر ان رجلا اعتق شقيقا من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم فقال ليس لك شركا زاد محمد بن كبر في حديثه فاجاز النبي

عليه السلام عتقه افرجاه ابو داود والنسائي وابن ماجه وقال
النسائي ارسله سعيد بن ابي عمرو به وهشام بن ابي عبد الله قال
هشام وسعيد ابنت من همام وقتاده وحديثهما المرسل اول
بالصواب واسامه بن عمر له حبيبه وهو هذيل بصري قال
المندري لا تعلم ان اجداروى عنه غير ابنه ابى الملقح وزاد احمد بن
حسبيل والدارقطني وروى عنه مارق قال ابو كهر في المحلى وفي
موضوعه مكذوبه لا يجوز الاستسعا بما من صفته ولنا
في اثبات الاستسعا حديث ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شقيقا له في مملوك فخلصه
عليه في ماله ان كان له مال والا قوم عليه واستسعى به غير شقيق
عليه افرجاه البخاري ومسلم في الصحيحين وابو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه وابن حنبل قال في المشق لا ينضميه رواده
اكرامه الا النسائي وعن ابى هريرة عن النبي عليه السلام انه قال
من اعتق نصيبا له في مملوك فعليه ان يعتقه كله ان كان له مال الا
استسعى العبد غير مشقوق عليه افرجاه الشيخان وابو داود والترمذي
وفيه ايضا قوم العبد قيمه عدل ثم استسعى لصاحبه في قيمته
غير مشقوق عليه بالاسناد المذكور قال الشيخ في الدين
ابن دقيق العيد وقد افرجاه الشيخان في صحيحهما وحسبنا ذلك
فقد قالوا ان ذلك اعلى درجه الصحيح والذين لم يقولوا بالاستسعا
تعلقوا بمقتل لا تقصير على التقيد فقلت منها قول
الخطابي حديث الاستسعا غير صحيح وقال ابن العربي والسعاية

حكم ضعيف ليس له اصل في الشريعة ولا معنى للاشتغال به قلت
كل هذا هو ويعصب على الحق وليس له مسند الا اتباع مقلد
قال الداودي الشقم والنصب والسهم والخط بغير قال
الفرار الشقم لا يكون الا القليل من الكثير والشقم والشقم كالنصف
والنصف ذكره عياض وقال الداودي فقد عتق منه ما عتق
الاول بفتح العين وفي الثاني يجوز الوجه الفتح والضم ولم يقله
احد غيره لانه لا يبنى من الفعل اللازم ما لم يسم فاعله عند اكثر
الحوثين واجاز سيبويه خاصه على تقدير اقامه المصدر فقام
مفعول ما لم يسم فاعله واجاز ضحك الضحك وتعد الفعول قال
السفاقي عتيق بمعنى عتق قلت ويجوز ان يكون بمعنى عاتق
وهو قبايه ومسموع ايضا وقالوا استسعى العبد لسيدى
استخدمه ما لكان قالوا لترك قال غير مشقوق عليه اى لا يحمل
ما لم يمه من الخرمه قال المنذري الا انه يردده قوله ثم
استسعى لصاحبه في قيمته غير مشقوق عليه قلت وكذا
اطلاق الاستسعا على الاستخدام بعيد لانه اذا كان رقيقا عندهم
فلا يدين في ذم لان جواز استخدام الانسان لعبد معلوم
بالضرورة وطعنوا في اجاديت الاستسعا قال الخطابي
اضرب سعيد بن العروه في السعايه مرق بها وقرع لا
يدركها قالوا هو من كلام قتاده وفتواه وتفسيره اذكر ابو بكر
الخطيب ان ابا عبد الرحمن عبد الله بن زيد المقرئ رواه همام بن ابي
فيه ذكر السعايه وجعله من قول قتاده قلت قال ابو جهم

ابن حزم في المحلى على ثبوت الاستسعا ثلثون صحابيا وليس قول
رسول الله صلى الله عليه وسلم والا فقد عتق منه ما عتق دليل على
حكم المعسر اصلا ولا شك انه قد عتق منه ما عتق وبه حكم المعسر
في طلبه من غير هذا الحديث وهو ما اتفق البخاري ومسلم والدارقطني
والترمذي وابن ماجه من طرق من حديث ابي هريره رضي الله عنه
عن النبي عليه السلام الذي فيه الاستسعا قال ابن حزم في نفايه
الصحة فلا يجوز الخروج عنه للزيادة التي اخل الا ولولا في
المعنى قال الا ترم طعن فيه سليمان بن حرب وضعفه وهذا دليل
على قلده دينه وتعصب بالهوى واعراضه عن الحق ولا يلتفت اليه في
تضعيف الحديث ثابت في الصحيحين وسائر السنن وقال ابن حنبل
ليس الاستسعا ثبت عنه عليه السلام قلت حديث
الاستسعا متفق على صحته كما ذكرنا فلا يعرج على قوله وقولهم
وشعبه وهشام ومعمر حديثا به ولم يذكره قلت الاحتجاج
بعدم ذكر الثلثه له حمل من المحتج به وقد ذكرنا الثقات غيرهم
الذين يردون الاجاديت الصحة لكونها ليست على شرطهم في
الصحة فتوى قتاده غير قادحة في رفعه بعد رفع الثقات له
ورأيانهم يمتثلون هذا في صحيح مسلم هذا في صحيح البخاري ولا
يسمعون بها رضا لواحد منها ويردون ما اتفق عليه بالهوى
من غير علم بغير لان حديث ابن عمر ساكت عن ذكر السعايه والامام
من الثقات لا يعارضه الشكوت عنه وكذا لو نفوه اذا لايات
بعدم على النفي في التراجم اذا كانا من الثقات فكيف يقدرون الشكوت

ان ينليك باكثر من هذا الفعل ولم يجعل لها اجالا وللعمامة ما
ذكرناه من التأجيل بالسنة عمن تقدم من الصحابة والتابعين
ولا يخالف لهم ورواه عنهم الدارقطني ورواه ابو حفص عن علي
ايضا ولا حجة له في حديث امرأة عبد الرحمن بن الزبير لان الاجل
انما يضرب للعين عند اعتقاده بالعنه وطلب المرأة وعبد الرحمن
انكرها وادعى انه ينقصها نصف الادم او قال بعركها على الادم
على ما تقدم في الحديث وقال ابن عبد البر قد صح ان ذلك
كان يعرط لها فلا معنى لضرب المدة وصح ذلك قوله صلى الله
صلى الله عليه وسلم ان تدين ان ترجع الى راعه وقال الماروي
في احوالها انها شكت ضعف جماعه ولم تسك عجزه الا ترى كيف قال
لها اجلي تدويني غسيلته ويزوق غسيلتك قلت
هذا جواب ضعيف لانه لو اوجب جشفه ذكره وان استعمل
يدين جلت لرفاعه فعلها وجرت عنه بما دل عليه قولها مثل
هذه ثوب هذا يعني انه لا ينتشر والجواب الصحيح ما ذكرناه
قال وعن مالك توجل ستة اشهر قلت ستة اشهر في
العهد في احدى الروايتين عنه وفي رواية يوجل العبد ايضا سنة
كالخمر ذكره في الجواهر وعن ابن المسيب ان كانت جديته العهد
معه توجل سنة وان كانت قد بيع العهد توجل خمسة اشهر ذكره
في الجاوي وعند عبد الله بن نوفل يوجل عشر اشهر والسنة مستله
على الفصول الاربعة المختلفة فالربيع حار رطب والصيف حار
ياسر والخريف بارد ياسر طبع الموت وهو اربا الفصول الستة

بارد رطب فان كان مرضه من برد ففصل الحار بقا بله فهو كالمدواه
له والعلاج ومن كانت افده من الحار فالبرد بقا بله وان كانت من
رطوبه فصل البؤسه بقا بله وان كانت من بؤسه فصل
الرطوبة بقا بله وان كانت من كل من بؤسه فخالص البؤسه
هو المقابل له ثم المشهور عند الاطباء قاطبة ان الشيء يشفيه
الضد ويحفظه الشبيه وان الصبي يحفظ بالشبيه والمرضى يع
بالضد كما ذكرنا وان الغذاء بالشبيه والدواء بالمخالف ثم انهم
اوردوا على هذه الاصول اسوله منها قالوا اننا نترك الضد
نحفظ بالضد ويدفعه الشبيه فان الشبان والجار المزاج
يستشفون بالاشياء الباردة ويستضرون بالاشياء الحارة
ونرى الشيوخ ومن مزاجه بلغمي يحبه الاشياء الحارة وينفع
بها ويتضرر بالاشياء الباردة ويكرهها ومن يده حتى صفراويه
يسمى السقمونيا وهي حارة يابسه ومن يده سودا ينفع بالاهليلج
الاسود وهو بارد ياسر والمجرى ينفع بالاشياء ويستنصر بالصيف
والبلغمي على العكس والسك مع برده ورطوبته يعطش جدا وكذا
الحيار والكلى والفلفل قد يزيل العطش ويقطعه والجرى الكيمية
يحدث عطشا شديدا اكثر من صفراويه او دمويه والجواب
عنها يعرف من كتب الطب وعن ابي عبيد انه قال اهل الطب يقولون
المد لا يستخرج في البدن اكثر من سنة بل يظهره قال لمبيد
ثمنا ابناي ان يعيش ابوها فكل انا الامن ربيع او مصر
الى احوالهم انهم المسلم عليك كما مر من انك حولا قلا وقد اعتد

والاقتلاف ولو اعتق نصيبه في مرض موته مؤسرا لغيره عند سعي
العبد لشركه فلم يكن نظير الاقتلاف ولو اخرج واداه فعدى الى دار
جاءه لا نصيب في الفرق الا ان صادته غير لازم وفي الاعتاق لازم
فاقتراحتي لو كان ذلك في يوم شديد البرح اوجنوا الصنان
استحسانا في المعتق في اليسار اليسار اليسار وهو ان يملك من
المال قدر قيمه نصيب الساكن لا يسار الغني وفي جوامع الفقهاء
عنه انه لا يملك في المدين هكذا في المدينه في المشتري في
روايه الحسن عنه وعن محمد ان يكون مالكه نصيب الشريك من
المال العوض وبه اذ غائنه المشايخ ومنهم من اعتهى ان يصاب حرمه
الصدقه وقد ذكرناه وفي المعتق في اليسار ان يكون له
فضل عن قوت يومه وليلته خارجا عن كسوته ومسكنه وما
لا بد له منه ولا ساع فيه دار ولا رباغ وقال مالك والشافعي
ساع فيه شواربته وماله بال من كسوته كسائر الدعاو قلنا
بعد النظر لك من الجانبين يتحقق ما قصد المعتق من البره
واصله ان حق الساكن اليه بخلاف قصد الاقلام الفخر
على قولهم طاهر بعدم رجوع المعتق على العبد بما ضمن لعدم وجوب
السعي عليه في حاله اليسار عندها والولا للمعتق لان المعتق
كله من جهته لعدم جري الاعتاق وامثاله في قول
تخيلا الاعتاق واخواته لقيام ملكه في الباقي لم يترك الاعتاق عند
على ما مر والنصين لا يفسد نصيبه حيث استع عليه البيع والهبه
وجوهها والاستسعا لما بينا ورجع المعتق على العبد بما ضمن لانه

٤١٢
قام مقام الساكن باذا الصنان كالفاسد اذا ضمن رجوعه على غايه
ولانه ملكه باذا الصنان مما وان كان لا يجوز بملكه بخلاف صنان
المديروا والولد فانها لا يملك ان الصنان وضمانها صان الحيلولة
وهنا كان قابلا للملك وقت الاعتاق فاستند الملك وقد
اعتق بعضه معتق باقيه او يستسعيه ان شاء والولا للمعتق
في هذا الوجه لان المعتق كله من جهته وفي اعسار المعتق ان شاء
اعتق نصيبه لقيام ملكه عند وان شاء استسعى لما بينا والولا
له في الوجهين ولا يرجع المستسعي على المعتق بما ادى بقاها
لانه سعي لتكامل رقبته لانه بعضه دين على المعتق لانه لا شيء
عليه لعسره بخلاف الموهون اذا اعتقه المراهن وهو مضطر
فهذا يرجع عليه وكذا لو اعتق جاريته على ان تزوجه نفسها
فامتنعت تسعي في قيمتها وهي حرة وكذا لو اعتقها على خمر او
خنزير تسعي في قيمتها وهي حرة وكذا لو باع نفسه العبد منه بجاريته
فاستحققت عتق العبد وتسعي في قيمته وهو حرة عند ابن حنبل
وعند محمد وزوجب عليه قيمه الجارية وكذا المولى لو اعتق عتق
المدينون وهو معتق تسعي وهو حرة وجاصله ان السعي عليه من
وجب بعد رول العتق تسعي وهو حرة كالمراهن اذا اعتق الموهون
وهو معتق تسعي وهو حرة وان وجب لتزول العتق تسعي وهو
رقبة كالمعتق البعض عند خلاف المدين اذا اعتق عتق فانه
يسعي وهو رقيق لان نصيبه موقوف فيما لا يضره وباقها
منقص كالمهبة والعتق وجه قول الشافعي في دفع السعي عليه

ان العبد غير جان ولا راض بها فلا يلزم قلنا اجبت مالته
عنده بغير رض السالك فامر بالسعاية بالنظر ولينا شرف
الحرية وليصل السالك الى بل رجع جميعا بين المصلين واما
كون نصفه جزءا ونصفه رقيقا لا لشهده له اصول الشرع كما لا
شهادة بان يكون نصف المراه مطلقه ونصفه غير مطلقه او يصل
نصف الرجل وسقى نصفه غير مستحق القتل وفي البداهة الحال
انواع ثلاثة ضمان تلك كاشتتلا والجارية المشتركة وضمان
افساد كالانلاقات واعتاق العبد المشترك عندها وضمان
اجتباس كاعتاق العبد المشترك على قول ابو حنيفة وقالت
الشافعية المولى لا يوجب على عبده ديناً فكيف يستشعيه
السالك قلنا اعتراض على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
ثبت ذلك عنه في الصحيحين ويجوز ان يحب على العبد دين لسيده
كالمكاتب فانه عبد ما بقي عليه درهم ومعتق البعض كالمكاتب
عند الا انه بالعمر عن السعاية لا يعود رقيقا كما كان ويلزمه
السعاية ويدل الكتاب غير لازمه وكهذا لا يجوز الضمان ويجوز
استيفاء المكاتب على الرق ولا يجوز استيفاء معتق البعض على
الرق والملك ثابت في المكاتب ما بقي عليه درهم وقد زال عن
معتق البعض من نصيب المعتقد وفي الجواهر يرجع العبد
على المعتقد اذا سعى عبداً ان يلبس زفره وكذا يرجع المالك على العبد
اذا اضرب عذره فذلك صاحب الجواشي وهذه المسئلة مسترسه
لان فيها ستة اقوال قلنا فيها خمسة وعشرون لامل

العلم وقد تقدم ذكر ذلك ثم الضمان هو الاصل عند ابو حنيفة في روايه
وفي روايه اخرى الواجب احدها غير عين فاما اختاره فهو الواجب
ثمس الخلاف يظهر فيها اذامات العبد والمعتق الموصف قبل التضمين
او الاستسعاء فعلى الروايه الاولى الذبح التضمين لانه الاصل
فلا ينقطع بالموت كالغصب وعلى الروايه الثانيه ليس له ذلك
لان الضمان ثبت ملك المضمون ولا يملك ذلك بعد الموت وكذلك
ترك اكسابا فعلى الاول ليس له اخذ ما يطربق السعاية لان الضمان
هو الاصل فيكون استكسابا بعد الموت وذلك لا يتصور وعلى الثانيه
له اخذ الاكساب لان الواجب احدها فليس من الواجب الاصل
هو الاستسعاء فيكون استكسابا قبل قبل الموت وبموته لا يطل
السعاية فاحذا كسابه وفي الذخيره لو اراد السالك تضمين
المعتق الموصوف اراد ان يستسعى العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتقد
الضمان ويجزم به جازم وهو روايه ابن ساعده عن محمد عن ابو حنيفة
وذكر في الاصل انه اذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية
من غير تفصيل ولو اختار استسعاء العبد لم يكن له اختيار التضمين
بعد ذلك رض العبد بالسعاية او لم يرض باتفاق الروايات وهذا
الترجع انما يتقوى على قول ابو حنيفة اما على قولها فليس له الاضمان
الموسر واستسعاء العبد عند غرض المعتقد وقول الشيخ في
مختار الجوامع اختيار التضمين ابرأ عن السعاية وعنده محمد لا يضي
يقضي او يرضي لا يتقوى هذا على قولها واما هور روايته عن ابو حنيفة
كما ذكر في الذخيره واما ذلك في الغصب وشريك المعتقد كومات

فكان اراء ما حثان رواه مخرج عنه وخالف فيه ابن زياد وقد ذكرنا من
جنسها قبل هذا وعدا اما ان يفتوا على التضمين او السعاية او
الاعتاق كما لو كان الساكن جيا فليس له ان يجمع بين التضمين
وان اختلف العتق والساكن في قيمة العبد ان كانت المدع موفقة
الاعتاق فقيمة يحكم حال العبد وان كانت بعيدة فالقول للعتق
لان كان الزيادة فان قال احداهما كان العتق الساعده والآخر
كان من حين وقد عرف ان قيمته في ذلك الوقت كانت الفارقته
الان حسمنا به بحكم الحال لان العتق حادث فيضاف الى اقرب
الاقوات وكذا اذا وقع الخلاف بين العبد والساكن وكذا لو وقع
الاختلاف بين المعتق والساكن في حال المعتق يوم الاعتاق
اليسار والاعتسار ان كانت المدع قربة بحكم الحال وان كانت
بعيدة لا يحكم وفي المتن عن مخرج اذا اعتقه من سببه قال المقتق
كنت اعتقه وانا معسر فالك الاخر كنت يومئذ موسرا انه حكم
الحال مكانه جعل السنة قربة ولو صالحه على اكثر من قيمة يدرأه
او دنانير يعين فاجش لا يجوز وعلى من يجوز ولو امتنع العبد من
السعاية وله عمل معروف يورث ويورث من اجتهاد ولا كل من
له صنعة ذكره في المتن عن ابن يوسف وفيه ايضا ان كان
العبد صغيرا يعقل ورضي بذلك جاز عليه وكان الاخر الذي المقتق
قصاصا من حقه وفي الجامع قال انت جاز ان يفتى في خلاف
لاني يوسف وجه قول من ان التعليق لم يتم لعدم ذكر العمل
بقى ارساله ولا في يوسف انه لما ذكر حرف الشرط لم يخرج كلامه

٢١١
مخرج التخيير والارسال وان لم يتم التعليق فلا يقع قوله
قال ولو شهد كل من الشريكين على صاحبه بالعتق سعى العبد كل
واحد منهما في نصيبه موسرا كانا او معسرا وكان احدهما موسرا
والآخر معسرا عند ابي حنيفة لان كل واحد منهما سعى على صاحبه
اعتق نصيبه وافسد نصيبه بذلك فصار في حكم المكاتب عند
ابي حنيفة فيصدق ما حق نفسه ويستسعيه لانه ان كان صادقا
كان العبد بمنزلة المكاتب عند وان كان كاذبا كان ملكا لها
واما ما كان فله ولا به استسعاية واستسكابه ولا يختلف
ذلك باليسار والاعتسار لان حقه في حال اليسار والاعتسار
في احدين التضمين او السعاية وبعد التضمين لا تكارها
فتعين الاستسعاية والولايتين لان كل واحد منهما يعترف بان
نصف الولايتين على صاحبه بالاعتاق والنصف له بالسعاية فكان بينهما
على ما اتفقا عليه وعلى كل واحد منهما على دعوى صاحبه لدعوى
الضمان عليه او السعاية على العبد وصاحبه منكر وعندها ان
كانا موسرين فلا سعاية عليه لسقوط السعاية بدعوى الضمان
لان يسار العتق يمنع من السعاية عندها الا ان الضمان لم يثبت
لعدم المسه والبراءة ثبتت لا قران على نفسه وان كانا معسرين
سعى لها وان كان احدهما موسرا والآخر معسرا سعى للموسر لانه لا
دعوى الضمان على صاحبه لمعسره وانما دعوى السعاية على العبد
ولا يسعى للمعسر لانه بدعوى الضمان على شريكه فكان مبرا للمعسر
السعاية والولايت موقوف في جميع ذلك لان كل واحد منهما سعى

ان الولاء الغير وهو ينكر فبني موثوقا حتى يتفق على المعقول وقال
اجد الشريكين لم يدخل فلان هذه الدار غدا فهو خرج وقال الاخر ان
دخل فهو خرج في الغد ولا يدري اذ دخل ام لا عتق نفسه وسعى لها
في النصف وهذا عند حليفه والى يوسف وقال محمد بن سبيح
جميع قيمته لان المقضي عليه بسقوط السعاهيه مجهول فصار كما لو
قال لك على اصد الف درهم فانه لا يقضي شي للمجاهله كذا بهذا
ولهما انا سقنا بسقوط نصف السعاهيه كذب احدهما فكذب
نقضي بوجوب الكل مع التيقن بسقوط النصف فصار كمن طلق
احد نسائه الاربع قبل الدخول من ثم مات قبل البيان بسقوط
نصف مهر التيقن وان كان المقضي عليها مجهوله ويرفع الجاهله
بالشروع والتوزيع كما لو اعتق احد عبديه بغير عينه او بعيته
ونسبه ومات قبل التذكر والبيان قال وساقى المير فيه
على ان يسار المعق من السعاهيه او لا يمتنعها على الاختلاف الذي
سبق وفي الجامع قال امراته طالق ان كان دخل الدار امس عند
جران لم يكن دخلها امس حيث فيها لا عتق اذ بشرطها نظره اعتق
احد عبديه ثم قال لكل واحد منهما لم اعتقك عتقا وكذا الطلاق
وعن ابن يوسف بحث في الاول والثانيه ولا بحث في الثانيه ولو قال
لا جد هذين على الف فقبل له فهو هذا نقلا لا لم يرد الاخر في القدر
ان البيان في العتق والطلاق واجب عليه ولهذا احد عليهما مكان بعض
احدهما بنى الاخر خلافه لا قرار فانه لا يجب على البيان فيه فلا حاجة
الى جعل نفي احدهما تعيينا للاخر ذكر الفرق في الواقعات وفي المحيط

حلف بالله انه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عند جران لم يكن
دخلها اليوم فانه لا مكان عليه ولا يعتق عند لان كان صادقا
في عيینه بالله لم يثبت وان كان كاذبا فهو بين الغموس والعين بالله لا دل
لها في القضاء لم يصر كذا شرعا ولو حلف كل واحد منهما على عند
كذلك لم يعتق واحد منهما لان المقضي عليه بالعتق مجهول وكذا
المقضي له والمعلوم المقضي به وهو عتق رقبته واحد وجهاتها منع
من صحة القضا لفا حشهما وفي الوجيز حمله المعق او المعق
لا تمنع وهما تمنع اي جهاتهما وفي العبد الواحد المقضي له والمقضي به
معلومان والمجهول اياه هو المقضي له لا غير فعلمت العلوم المجهول فيه
وفيها قبله علم المجهول للعلوم كما ذكرنا ولو ملكها واحد يومر بالبيان
وان اجل عمره لان احدهما جريقتين ومنهم من قال في الترتيب السابق
معين للحريه ولو نقايضا عتق كل على مشتربه ونضر قيمته لفساد
العقد واحدها يعتق بالثمن قوله واذ الشريك جاز
ابن احدهما عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه للاخر علم انه ابن شريكه
او لم يعلم وكذلك اذا ورثاه والشريك بالخيار ان شاء عتق نصيبه
وان شاء استسعى العبد وقال في الشرائع الاب نصف قيمته
ان كان موسرا وان كان معسرا سعى الابن في نصف قيمته لشريك ابيه
وعلى هذا الخلاف اذا ملكاه مهربه او غنما او صدقه او وصيه هو
قول ملك ذكره في المدونه والشافعي وابن حنبل ذكرهما في المعق
الا اتم لا يستسعنونه والاخر لا يعتق عند الشافعي على امر ولا
خلاف في الارث بين اصحابنا وهو قول ملك والشافعي وابن حنبل لا

في رواية عنه فانه جعله كالشرا وقال قوم لا يدرى الى الماني
في الكل كالارث لعدم الاعتاق منه وفي المنهاج لا يدرى في الارث
والوصيه ولو كان قال اجدها ان اشترت نصف هذا العبد
فهو ج لا يضمن عندني خيفه وعندها يضمن واجمع اصحابنا على
ان احد الشريكين لو باع نصيبه من قبل العبد كان شركه ان يضمن
المشترى اذا كان موسرا وليس له يضمن المبيع لان العتق يضاف الى
قبوله وهو العبد ومن اشترى نصفه منه ممن ملك كله لا يضمن
لبايعه شيئا عند وعندها يضمن وفي المحيط لو باع نصيبه
ممن يعتق عليه ضمنه بالاتفاق ولو ورثاه لا يضمن بالاتفاق وان
اشترياه واحدها ممن يعتق عليه لا يضمن عند ويسع العبد
ويضمن عندها والظاهر في مسأله الميز على الخلاف ولو اشترى
اجنبى نصفه او لا ثم اشترى القرب نصفه وهو موسر ضمن وروي
عن ابو يوسف في عبد اشترى نفسه هو واجنبى ان البيع باطل
حصة الاجنبى لا شتمال العقد على البيع والاعتاق بخلاف شراء القرب
مع الاجنبى لان العتق يمت بعد الشرا بافعلاه فكان اوله تمليك
بعوض واخره عتقا ويسع العبد من نفسه اعتاق وروي عن ابو يوسف
لو قال ان ملكك شيئا من هذا العبد فهو ج ثم اشتراه وابوه
عتق على الاب لا على الخالف لانه كما ملك عتق بحقه النسب لانه
سابق على الميز فلم يملك الشرا اعتاقا ولو قال ان اشترته
فهو ج وادعى انه ابنه فاشترياه عتق عليها لان النسب يمت
مقار بالميز فاجتمع سببا العتق بينهما عند الملك فعتق عليها

٢١٨
ونصف ولا يه بالخالف وهو ابن الذي اتعاه وكذا لو قال احدهما هو
ابني وقال الآخر هو ج معا عتقا ونصف ولا يه للعتق وهو ابن الذي
لهما انه افسد نصيب صاحبه بالاتفاق لان شراء القرب
اعتاق فصار كاعتاق احد الشريكين وله ان يرضى بافساد
نصيبه فلا يضمنه كما لو اعتق نصيبه برضى شركه صحا وجه
انه شركه في علة العتق وهو الشرا الماعرف ان شراء القرب
اعتاق ولهذا لا يحتاج الى التلفظ بالاتفاق ويخرج به عن الكفاة
اذا نواها عندنا وهو ضمان افساد ولهذا يختلف باليسار
والاعسار باتفاق اصحابنا فسقط بالرضى بالعله كما لو اعتقه
باذن شركه فانه لا يضمن بالاتفاق بخلاف الرضى بالشرط وقد
تقدمت المسأله ولا تختلف الجواب من العلم وعدمه وهو ظاهر
الرواية عنه لان الحكم مدار على السبب كما اذا قال لغيري كل هذا
الطعام وهو مملوك للامير فاكله ولا تعلم الامر بملكه لا يضمنه
وكما لو قدم الى انسان طعام فاكله ولم يعلم انه ملك الاكل لا يضمنه
المقدم فان دار الاجنبى فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصفه الآخر
وهو موسر فالاجنبى بالخيار ان يضمن الاب وان شأستسعى الامر
في نصف قيمته لاجنبى من ابنته عند وما رضى بافساد نصيبه فلم
يسقط تضمنه وهذا عندني خيفه لان يسار العتق لا يمنع
السعيه عند وعندها لا خيار له ويضمن الاب نصف قيمته مع
اليسار ويستسعى العبد عند العتق وصورة ارثها له امره
اشترت ابن زوجها من غيرهما ماتت عن زوجها واجها ورث

الصغيرة عدا واطلع عليه على عيب فيه برده ولا ينظر لموقعه يستوف
تقصاضه الحال وكذا شغقت والفرد ان التفريق لغوات حقا
في قصا شهورها وذلك بمعدل منه في صفر فخرج عدا الفصول
الاخر فان الحق ثابت في الحال وتضر الصغيرة بتأخر حقه الى ما
بلوغه فتقوم الولي مقامه في الاستيفاء لعجزه بنفسه ولوجات
امراه المجهوب بعد التفريق بول الى سنتين ثبت نسبه ولا
يبطل تزويج القاضي بذلك بخلاف العتق حيث ثبت نسبه
وبطل تزويج القاضي له لما ثبت نسب ولها منه لم ينق
عنيما والمجهوب مجبوت بعد ثبوت نسب ولهم وفي الجاوك
اختلفت الشافعية بما اذا تمت العنة اذا ادعت الزوجه على ذلك
اوجه احدها باقرار او يمينه على اقرار وهو قول ابي حنبل
المروزي والثاني باقرار او تنكوله بعد انكاره ولا راع فيه
يمين الزوجه وهو قول ابي سعيد الاصطخري قلت القضا
بالتنكول من غير يمين المدعى لا نساه اصلهم والثالث
باقرار او يمين الزوجه وتنكوله ولا يثبت ان لا يخلو بعد تنكوله
وهو قول ابي علي بن ابي حمزة ربه وعليه اكثرهم ويخرج عن العنة
بوطيها حاضا او نفسا او محرمة او ضايمه وكذا في المغني ولا
اعلم فيه خلافا فان جدت ثيبا وزعمت ان عذرتها زالت
بسبب آخر من غير وطية كما صيغه او غيرها غير ذكره فالتوك
قول الزوج لانه خلاف الظاهر والاصل عدم استنباب اخر
ولو تراخيا بعد التفريق فله ان يتزوجها ويهد ابن حنبل في

روايه ابي بكر من الخبايا لانهما لا يجتمعان كزفة اللعان عدهم
وهو باطل لا اصل له وقد تقدم ان في الفرقه بالعنه بحسب المهر
كاملا والعنه قال ابو بكر بن المذر هذا قول عمر والعين
ابن شعيبه وبه قال ابن المسيب وعطاء والتخمي ومالك والشافعي
بالعاق قال ولم اجد في كتبه المصريه وهو قول احمد وابي عبيد
وقال شرح وابو ثور لها نصف المهر قال ابو بكر الاول اول
من قلد الصحابه والثاني اشبه بظاهر الكتاب قلت قد
ذكر صاحب الجاوي انه لا يجب لها شي عند الشافعي وقد ذكرنا انه
طلقه بانه عندنا وبه قال مالك والثوري اصحابهم وقال
الشافعي وابن حنبل نسخ قال ابو بكر وبه اقول وجب العنه عندنا
قال وهو قول عطاء وعروه ومالك والشافعي قال ولا يشبه
مذهبه وقد ذكرت اعتراض المروزي عليه في ذلك وقال ابو ثور
لا عنه عليها واختار ابن المذر في قوله وللخصي بوجله
كما يؤجل العين قال عاتقه اهل العلم تكاخي الخصي صحيح وهو قول
الزهري واهل المدينه واهل الكوفه والشافعي وابن حنبل وغيرهم
ويبقى لي ان يعلمها عند العتد وللخصي مسلول وهو الذي سلت
خصيتها وموجوء وهو الذي رضى خصيتها وهما سواء متى
لم يصل اليها اجل لانه عتق وان وصل فلا خيار لها وقد قل هو اثر
ووطيا من الفحل لانه لا تنزل ولا يكون منه ولد وفي الدرجه
ان جدته خصيا وكان ينشر الله ويصل اليها لا خيار لها والا
كالعين ولو كانت رقبا او رقنا وهو عتق فلا خيار لها ليام مانع

والهبة فيما ذكره في الجواشي فلو أثبتنا له حق تضمين المعتق استقل
نصيبه إلى ملك المعتق الضامن وذلك متنع بسبب التدبير السابق
وضامن التدبير ضامن جيلولة الضامن معاوضه وفان جلال الدين
ابن المصنف رحمه الله قوله مكاتب أوجر على اختلاف الأصل غير
مستقيم وكذا قوله ولا بد من رض المكاتب بنفسه لانه عند الاعتاق
ليس بمكاتب ولا جروا وإنما يصير كذلك بعد الاعتاق والمستسعى
عند أبي حنيفة وإن كان بمنزلة المكاتب إلا انه لا يفسخ بالعجز ولا
بالفسخ وإنما الصحيح أن يقال لانه عند ذلك مدين للمدبر
أن يضم المعتق ثلث قيمته مدبرا لانه أفسد عليه نصيبه مدبرا
باعتقاده والضامن يتدبر قيمه الثلث وفيه المدبر فلما قيمته فما
على ما قالوا لأن المملوك ثلث منافع الاستخدام والاسترباح
بواسطة البيع وقضا الدين بعد موت المولى بالتدبير بفوت
الاسترباح بالبيع ولا بفوت الاستخدام وقضا الدين بعد الموت
وفيه أربعة أقوال أخر تأتي أن يشاء الله تعالى ولا تضمنه قيمة ما
ملكه بالضامن من جهة الساكن لأن ملكه فيه ثبت مستندا
وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في التضمين لأن الساكن
لم يكن متمكنا من تضمين المعتق فكذلك من قام مقامه بالضامن وله
استغناؤه لأن الدين قام مقامه فكان له ذلك ورد عليه لو ملك
المدبر في يد غاصب الغاصب وضمنه الغاصب يرجع على الثاني
وإن كان ملكه ثبت مستندا كما ذكر وهو ضامن جيلولة وهو
ما ش على تعجيل القيام والولا بين المدبر والمعتق اثنا ثلثه

المدبر والثلث للمعتق لأن العبد عتق على ملكهما على هذا المقدار ولم
ينقل إلى المعتق ثلث المدبر الذي ضمنه المدبر لانه لا ينقل
بالضامن بل الضامن ضامن جيلولة منه فبقي على ملك المدبر وكذا
الملك الذي ضمنه للساكن ميم له المثلثان وفي الزيادات مكاتب
بين اثنين اعتقه أحدهما عتق نصيبه ونصيب شريكه على حاله كما كان
ولا ضمان عليه ولا سعيه إلا بعد عجز عن أبي حنيفة والكاظمي بخرا
عنده وعندهم عتق كله والولا له بخلاف المدبر لانه لا ينقل من
ملك إلى ملك ولا يفسخ بحال فكان المانع قايما فلا ينحل والعاجل قبله
للفسخ فمكمل الاعتاق وكذا الوديع أحدهما ينفذ في نصيبه وبقي
نصيب الآخر مكاتبا من غير ضمان ولا سعيه عند أبي حنيفة لأن
نصيب الآخر على حاله عند وإذا لم يكن التدبير متجزيا عندهما
صار كله مدبرا للمدبر وقد أفسد نصيب شريكه فيضمنه ولا
يختلف باليسار والاعتسار لانه ضمان ثلثه كالاستيلاء
بخلاف الاعتاق لانه ضمان جنايه والولا كله للمدبر لملكه
نصيب شريكه المعتق لا اعتاقه لغو الساكن وهذا ظاهر
قوله وإذا كانت جارية بين رجلين نعم أحدهما
أنها أم ولد لصاحبه فإنكره موقوفه يوما ويوم المنكر يوما
عند أبي حنيفة وقالوا إن شاء المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها
ثم يكون حرج لا يسبيل عليها لأنها عتقت كلها بالأداء عندهما وفي
المسوط قول أبي حنيفة هو قول أبي يوسف الآخر وقوله الأول
هو قول محمد وذكر في الأصل رجوع أبي يوسف إلى قول أبي حنيفة محمد

انه لما صدقه صاحبه انقلب اصرار المقر عليه كانه استولوا
نصار كما اذا اقر المشتري ان البائع كان اعتق المسع قبل البيع جعل
كانه اعتقه الا ان ولاه موقوف على تصديقه كذا هذا فممنوع
الخدمة ونصيب المنكر على ملكه في الحكم فتخرج الى السعاية وتعتق
بها كام ولد النصراني اذا اسلمت وابي الاسلام لان اقراره على شركة
باموميه الولد كشها دته عليه باعتاقه نصيبه ولا يبي حنيفه
وابي يوسف ان المقر لو صدق وكانت الخدمة كلها للمصدق
ولو كذب كان له نصف الخدمة لانها امه بينهما والنصف
مسقر به فممنوع ولا خدمة للشريك الزاعم ولا سعاية لانه يدعي
عليه ضمان التملك في الغنم واليشع بدعوى الاستيلاء فكان
ذلك ابراهيم من الخدمة والسعاية والاقرار بامومته الولد
تضمن الاقرار بالنسب وهذا امر لازم لا يرتد بالرد فلا يمكن ان
يجعل المقر المستولد والفرق منها وبين ام ولد النصراني انه
قد تعذر استدماه الملك فيها هناك فتخرج الى السعاية وهذا
ما اقر به لو كان حقا لم يكن استدماه الملك فيها ممسعا فلا
معنى لاجاب السعاية عليها للمنكر ثم جنايتها والجناية عليها
تكون موقوفة في قول ابي حنيفة وفي قول مجاهد بمنزلة الكاتبة
لسعي جنايتها وبي الجناية عليها باخذ الارش وقيل الصحيح
عند ابي حنيفة ان نصف الجناية على الجاحل لان نصيبها مملوك له
مطلقا يستخدمه بقدر النصف والنصف الاخر موقوف وعلى
قول مجاهد لسعي في الجناية عليها في الاقل من قيمتها ومن ارش الجناية

لا يراها احق بكسبها ولهذا سبق على نفسها من كسبها ولو جعلنا
موقوفه من سبق عليها وفي الجواشي خلاف اقراره على بايعة
بالعتق او اقرار احد الشريكين على صاحبه بالعتق لان هناك على تقدير
الصدق ولا يكون المنكر شي من الخدمة قال — ومن اقر بنسب
صغير لرجل ثم ادعاه لنفسه لا يصح وان كذبه المقر له فيه وفي
قاضي خان فاذا مات المنكر عتقت لان عتقها معلق بموت المنكر
في نعم المقر وسعي لورثته المنكر في نصف قيمتها ولا تسعي للمقر
لدعوى الضمان على ما مر ولا يعتق بموته ولو كان اقراره انقلب
عليه كما قال مجاهد فحققت بموته وله وان كانت
ام ولد بينهما فاعتقها احدها وهو موسر فلا ضمان عليه هذا قول
امامنا وحينئذ يفرده عن ساير العلماء وقال لا تضمن نصف قيمتها
وهو قول ساير الفقهاء وهذا مما على ان ام الولد غير مستومة ولا
ماله فيها عنده وعندهما مستومة قال — وعلى هذا الاصل
عدم مسائل اوردا بما في كتابه المنتهى ومنها اذا مات
احدهما لا يسعي للآخر عنده ومنها ان ام الولد من الشريكين
اذا مات بولد فادعاه احدهما وبنت نسبته منه وعتق لا تضمن
من قيمته شيئا لشركة عنده ولا سعاية عليه ومنها انه
لو باعها وسلمها المشتري ومات عنه لا تضمن عنده ومنها
لو غصبها غاصب فمات في يده لا تضمنها عنده وعندهما ضمن
وسعي بها تقدم وذكر في الرقيات — انها تضمن عنده والغصب
كما تضمن به الصبي الحر حتى لو مر بها الى سبعة فانتزعتها سبع تضمن

لأنه ضمان جنايه لا ضمان غضب وضمن القتل بالاتفاق لا ضمان
جنايه ولهذا لا يصح إقرار المادون في المفاوض به حتى تضمن الحرية
للجسم وراؤها مملوكة فمكون ما لا متعوما كالقبر ولهذا يملك
وطيها وترويحها واستخراجها واستكسائها ولو قال كل مملوك
أجر عقت ولا يعتق معلق بالموت وذلك لا يمنع بقومها كالمدين لا
أنها لا تسع للغنى والورثة لأنها مصرية فلهذا لا يصح
نسبه ومما هو خلاف التدبير والامام يقول المال والقوم
بالأجزاء والأدنى اعتبار الأصل ليس بالمال لأنه خلق ليكون مالكا
للمال لا ليكون مالا ولكن متى صح إجران على قصد التمول صار مالا
وبت به التقوم وملك المنفعة سعا فإذا حصنها واستولدها
فقد طهران إجران لها كان ملك المنفعة لا لقصد التمول ولهذا لا
يسعى للغنى والورثة وما كان مالا في حياته يتعلق به حق الغنى
وورثته ولما لم تسع للغنى والورثة دل على أنه لم يسوق لها صفة
المال والقوم بخلاف التدبير فان إجرانها للمال لا للمنفعة
ولهذا بقومت في حق الغنى والورثة والذي يوضح قول أبي حنيفة
أن المال للمولى على أم الولد مملوك الخدمه والمنفعة والمنفعة وذلك
أوقات لا وجوب ضمانا والمال في المدين ملك المالك ولهذا
تتضح بيونه منها بعد موته والمال يضمن بالاملا والموت
و يدخل على قول أبي حنيفة أم ولد النصراني إذا سلمت والمعروف
أم الولد فإنه يضمن قيمتها وأم ولد النصراني يرسل مكانه لأنها
لا تحور سعة المسألة في ملك الكافر ومنه فكان ذلك جمع بين

المصلحة ودفع الضرر عن الجانبين وبذلك الكتاب لا يقتضيه وجوبه
إلى التقوم لاسيما الكتابه التقديرية كما سترخص الحيوان ضمانا
ومسألة المفور بأم الولد ما في غير أن قيمتها تلك قيمتها فتأكل
ما قالوا الفوات المنفعتين من المنافع الثلاث وهي منفعة البيع
والسعاية بعد الموت وفي الذخيرة وقال ينظر بكم يستخرج
مدن غيرها وقال بعضهم يسأل المقومون أن العلم لوجوزوا
سعا بكم تشتري على أن المشتري أحق بمنافعها دون رقبته وعلى
أنها تعتق بموت مولاه ولا تسع للغنى والورثة فان قالوا
بما يه درهم مباحب ذلك القدر وقال بعضهم يحسب نصف قيمتها
قنا وفي المدين خمسة أقوال أحدها لما قدمت قنا وقد
تقدم ما فيها ينظر بكم يسخدم المدين مد عمره لأن المال يبعد
التدبير ملك الخدمه لا غير ثلثها يقوم فإيت المنافع التي يبعث
المدين وقال والى هذا أشار محمد في بعض الكتب رابعها العبر
نصف قيمته لو كان قنا لأن الاسفاح بالمملوك نوعان إسفاح بالغنى
وهو قاييم وإسفاح ببدله وهو الثمن وقد فات فكان الباقي نصف
قيمتها قنا والى هذا مال الصدر الشهيد حسان الدين سبسا
تسأل من أهل الخبر أن العلم لوجوزوا يبعده بكم تشتري هذا
المدين على أن المشتري أحق بمنافعها دون رقبته وعلى أنه يعتق
بموت مولاه فان قالوا بما يه وخمسين درهما مباحب ذلك
القدر وأما معرفة قيمة المكاتب فلم ينقل عن المتقدمين فيها
شيء وإشار محمد في جنابات الجامع أمه كالقبر وإشار أيضا في

جنایات الجامع والجامع الصغير الى ان قيمته اقل من قيمة القرن ولم
سین مقداره هل ينبغي ان يكون قيمته نصف قيمته فقلنا لا الاستغفار
بالمملوك نوعان استغفار بعينه واستغفار ببدله والاستغفار بعينه ياتي
على تقدير عجزه وسدله على تقدير ادايه وهل يسأل المقومون
ان العلم لو جوزوا بيعه بكم يشترى هذا المكاتب على انه يعود
رقيقا بالبحر فليس له عيبه ويعتق بالاداء فليس له بدله ذكر ذلك
كله في الزخير وفي الجواهر في المقوم بالاجراز لا بدله واحرار
ام الولد للنسب والاستمتاع ولهذا ثبت نسب ولدها منه
بغير دعوه كالمسكوبات لا كالمملوكات فلم يكن مضمونا وقوله
عليه السلام اعنتها ولدها ينقض حررتها في الحال وسقوط
المالية والتقوم الا انه اخرج في حق حقيقة العتق لحاجته ولم
يظهر عمله في الحال لذلك وطريقه في حق سقوط المقوم كمالا لمغى
بالكليه ولهذا امسح سعيها وسعها بعد الموت لعدم المالية
ووجوب السعاية على ام ولدا النصرا في باعتبار اعتقاده مالها
فانما امرنا بتركهم وما يدبرون لا باعتبار انها متقومة على الحقيقة
كما قلنا بوجوب ضمان خرمهم على متلفها المسلم عملا بمعتمد فانها
كالعصير عند ما باب عتق اجد العبدین
قوله ومن كان له ثلثة اعمد دخل عليه اثنان فقال
اجد كما خرم ثم خرج واجد ودخل الاخر فقال اجد كما خرم ثم مات ولم
يسبق عتق من الذي اعمد عليه القول ثلثة ارباعه ونصف كل واحد
من الاخرين عند ان حيفه وان يوسف وقال يحرم عتق من الاخير

ربعة فالذي اعمد عليه القول ستمى المات ورفعته في الاجاب
الاول ستمى الخارج ورفيقه في الاجاب الثاني ستمى الداخل فادام حيا
يومر بالبيان لانه المهم فان قال عتق بالاجاب الاول
الخارج عتق هو ويومر بالبيان في الاجاب الثاني فان قال اردت
بالاجاب الاول الثابت عتق وبطل الاجاب الثاني لكونه دايرا
بين الحر والعبد مسطر هذا اذا يدان بيان الاجاب الاول فان
بدأ بيان الاجاب الثاني فقال عتبت به الداخل عتق الداخل
وبين الاول في اتهما فان من الكلام الثاني في الباب عتق
المات بالثاني في الخارج بالاول لانه كان دايرا بين الخارج والمات
وقد عتق المات بالمات فبقي الاول للخارج قال فاضح خان
وفيه اشكال وهو انه اذا بدا بيان الكلام الثاني في الداخل
فقد بين ان الكلام الثاني صحيح في اجاب العتق وانما صح المات اذا
لم يعقق المات بالاجاب الاول فبقي الخارج ضرور موجب ان لا
تخير والجواب ان الاجاب الثاني صحيح بكل حال لان المات
معين والاجاب الاول لم تناول معينا فكان المات عتق عبد اصفح
الاجاب الثاني موجبا عتق رقبه بينهما وانما يعقق من المات
ربعة لانه ان كان هو المراد بالمات يعقق نصفه وان كان المراد به
الداخل لا يعقق منه بالمات شي يعقق ربه لذلك ويقول موجب
الاجاب الثاني عتق رقبه لكل واحد نصفها فتشيع النصف في
نصف الباب فما اصاب الفارع بثل وهو نصف النصف وما اصاب
النصف للشغول بالاول لغا والنصف الاخر معتبر في الداخل فبطل

لذلك وجه قول بجران الكلام الثاني صح في حال دون حال انه
ان اراد بالاجاب الاول البات لا يصح الكلام الثاني لجمعه فيه بين
الجزء والعبد كان خبرا وان اراد بالاول الخارج صح الكلام الثاني اجابا
فاذا صح في حال دون حال بسبب نصفه موجب وهو عتق نصف رقبه
بينهما لعدم الاولويه فيكون لكل واحد عتق ربع رقبه ولهذا كان
حظ البات منه الربع وجوابه ما مر من الاجاب الثاني صحيح
بكل حال لان العتق للمهر غير نازل في المحل لانه معلق بشرط البيان
فهو ثابت في الذمه ولهذا يقال له اوقع وان كان واقعا فهو واقع
في المنكر والمعين ضده وفي الامالي لو كان ذلك طلاقا وقيل
عنيت بالاجاب البات وقع الطلاقان عليها لانه يقع مقصورا
على وقت البيان لاستئنا والطلاق غير واقع قبل البيان اصلا
ولهذا الويل للطلاق في الامتنين بحته قال مولاها احد الاجاب
فقال التي اعتقها المولى طالق ثنتين بين المولى ولا ثبت الخيرية
الغليظة وبعد ذلك كيف فعل ان البيان كالانثاء ولهذا انما
لا نقبل التعليق بالشرط لا يصح في الجهر الا انه جعل انثاء في حق
المحل لمكانه ولهذا لا يملك البات بعد ثنات المحل وجعل اظهارا
في حق الزوج لانه معلوم ولو تزوج اربعا ولم يدخل بواحد منهن
ثم قال احدا من طالق فزوج خامسه واخت واحد منهن ومن
فيها صح لانه اظهار في حقته ولا في غير موضع المهر لا يجعل انثاء
ولا يتم عند عدم العدة ولو تزوج رضيعين ثم قال احدا طالق
ثلثا فارضعتها امرأه معا ومنعها قبا باسلا منها صارنا الخبير وهي

تحت زوج فيفسد كاجمال لان الطلاق غير واقع بالنظر الى المحل
ولو بين الطلاق في اجادها بعد ذلك لا يصح لغوات المحل وهو
خالف ما ذكرنا من كاج خامسه واخت واحد منهن وذكر
في الزيادات بينهما فرقا غير قوي هذا الذي ذكرناه اذا كان
العتق في الصحة وان كان في المرض وذلك يخرج من ثلث ماله اولا
يخرج واجازت الورثة فكذلك وان لم يجزوا قسم ثلث المال بينهم
على قدر سهامهم فيحتاج الى حساب له نصف ربع هكذا في قاضي
وفي الكتاب له ثلثه الارباع واجودها فيحتاج الى حساب له ربع واقل
ذلك اربعة فجعل كل رقبه اربعة فلكل اثنا عشر حق الخارج في سهمين
منها وحق المقيم لفظ المبسوط في ثلثه وحق الداخل في سهمين نصار
سهام العتق سبعة وهي ثلث المال الثلثان ضعفا وذلك اربعة عشر
والجمله احد وعشرون كل رقبه سبعة وعتق من الخارج سهامها
سبعاه ويسعي خمسة اسباعه وعتق من البات ثلثه اسباعه
ويسعي اربعة اسباعه وعتق من الداخل سهامها وذلك سبعاه
كالخارج ويسعي خمسة اسباعه نصارت سهام السباعه اربعة عشر
وسهام العتق سبعة وهي ثلث المال وعند بجر كذلك الا في
حق الداخل فانه يعتق سدسه سهم واحد من ستة وهي سهام العتق
وسهام السباعه ضعفا وهي اثنا عشر والجمله ثمانية عشر عنده
يعتق من الخارج ثلثه سهام ويسعي اربعة ثلثيه وعتق من البات
ثلثه وهي نصفه ويسعي ثلثه نصفه ولو كان ذلك في الطلاق
وهو غير مدخول بهن ومات الزوج قبل البيان سقط من الخارج

وسعيد بن حبيب والحسن بن حي وشريك بن عبد الله القاضي
والحسن البصري والثوري والاوزاعي وابن شريمه وابن عبيد
وربيعة وبخامد ومقاتل وقتاده والضحاك وعكرمة والشريك
واسحق قال ابن حنبل كنت اقول ان القراء الطهر وانما
اليوم اذهب الى انه الحيض وفي المعنى رواية الاثر عنه
كنت اقول الاطهار ثم وقفت لقول الاكابر والمشهور من مذهبه
مثل قول اصحابنا وذكر الشيخ ابو بكر الرازي واليه
انتهت رئاسة الحنفية بعد ادبنا للحسن الكرخي ان
الشعبي روى عن ثلثة عشر من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ان
الرجل احق بامرته ما لم تغسل من الحيضه الثالثه وعند مالك
والشافعي القراءه والطهاره ويرى ذلك عن عائشه وابن عمر
وزيد بن ثابت وهو قول اهل الحجاز والاول قول اهل العراق
مع من قدمناهم من اهل مكة والمدينه قال الجوهرى
القراءه الحيض والطهر وهو من الاضداد كالجنون للظلمه والنور
اجتبا على ان القراءه المذكوره في القرآن هي الاطهار دون
الحيض يادله الدليل الاول انهم رجموا ان القراءه اذا كان معنى
الحيض جمع على اقراء لقوله عليه السلام دعى الصلوة في ايام
اقراءك واذا كان معنى الطهر جمع على قراءه واستدلوا عليه بقول
الاعشى اربى كل عام انت جاسم غزوة تشد لا قضاها غريم عراكا
مؤثرته مالا وفي الحديث رفعه لما ضاع فيها من قراءه لسابك
اراد بها الاطهار لان زمان الحيض ضايع حاضرا كان او غائبا قال

ابو بكر ابن عمر في هكذا قاله ابن الانباري قال الصغاني
يروى في الاصل وفي الحديث وفي المجزول ليس ما قاله ابن المبارك
بلازم بل جمع الحيض ايضا اذا كان لفظ القراءه على قراءه قال ابن
الاعرابي ليس اذا استنفضت بناهض له قراءه كقراءه الجائض
وقال عليه السلام لفاظه بنت ابى جحش في نظري اذا اتاك
قراءه فك فلا تضلي فاذا امرت قراءه فك فتطهري ثم صلى ما بين
القراءه الى القراءه رواه ابو داود والنسائي والدليل الثاني
ان اثبات الثاني مله دل على انه اراد بها الاطهار لان مفردا
مذكور وهو الطهر ولو كان المراد بالقراءه الحيض لقل ثلث
قراءه لان الحيض جمع حيضه وهي مؤنثه لفظه والثالث
في جمع المؤنث وثبت في جمع هكذا اجمع بها القراءه في جامعه
قال البطليوسي المالك لا حجة لهم فيه عند اهل النظر
لانه لا ينكر ان يكون القراءه لفظا مذكورا ويكون ذكر ثلثه على
اللفظ دون المعنى كما يقول جاني ثلثه اشخص يعني ذلك النسا
قلت يقول عندى ثلث من البط ذكور وثلثه من البط
ذكور لان البط جمع بطه والتذكير والتانيث باعتبار اللفظ
والمعنى قال الله تعالى خلقتكم من نفس واحد والمراد بها ادم
عليه السلام وتانيثه باعتبار لفظ النفس وقوله تعالى قد جئتكم
اي اتي قري بكسر الكاف ونجها وقال ابن الحاجب في مقدمته
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكورا بالعكس فوجهان واشدوا
يا جعفر يا جعفر يا جعفر انك دج جافا فانت اقصر

ثاناً ان العتق الملتزم من جهة فمعين له الاخر دلاله وكذا الاستدلال
احداها لما ذكرنا ولا فرق بين البيع الصحيح والفايد مع القبر او بطلانه
والطعن بشرط الخيار لا يجد المتعاقدان العرض على البيع لم يبق به
في الموقوف عن ابو يوسف والمهبة والتسليم والصدقة والتسليم
بمنزله البيع لانه تملك وفي فاضل خان او فاسد او قصر وكذا لو
وهب وسلم او تصدق به وسلم اورهن وسلم او اجره او كابه او اجرى
به او ساوم او اعنت ولم يقل اردت به البيان او علق عتقه بشرط
او وطى فعلق وتذكر الجصاص ان ذكر القبض في البيع الفاسد
وقع اتفاقا والقبض وعدمه فيه سواء وكذا لو عتق احدها بتعليق
سابق على الاجاب المبهمة لانه خرج من ان يكون محال للبيان فتعين
الاخر للعتق وفي الغزنوي لو باعها صفقه لا يجوز البيع فيها
لانه جمع بين جرمين فدل على نزوله في احدها ولو وهبها او صدق
بها او تزوج عليها بجوز وجبر على البيان لان الضم كادخال الشرط
الفاسد وهذه العقود لا تنفسد بالشرط الفاسد ولو لم يبرهن حتى
مات بطلت العقود لشيوع الحرية فيها الا التزوج ولو قال
اجداها ام ولد لي او بن لي ومات احداها لم معين الاخرى للحرية لان
هذا اخبار وهو مستقيم في الحث والميت ولو قتلها خطأ بحب
قيمه وديه ولو قتلها رجلا بحب قيمتها ولو قطع انسان
ايديهما بحب ارشهما دون الدية لان القطع لا يمنع النكاح في
الوصية لو رهن الجارية الموصيها او عرضها على البيع يكون
رجوعا ولو كانتا او طيبا لم يكن رجوعا لكن في الفتاوى

وفي المحيط في خيار الشرط عرض المشتري على البيع بطل خياره وكذا
عرض البايع في روايه ابن يوسف عن ابي حنيفة وفي رواية الحسن
عنه لا كالا يستردام ولو وهبه اورهنه ولم يسلم من المشتري
اجان للبيع ومن البايع لا يكون بمضا للبيع في روايه اما الاجاره
فانها عتق لازم ولو قال لا مئيه احدا كما خرج ثم جامع
احداها لم يتعين الاخرى للعتق عند ابي حنيفة واخر من جنبل وكذا
لو قال احدا كن حرم فجامع احداها وقال ابو يوسف ومحمد
والشافعي ومالك في روايه يتعين غير الموطوءة للعتق كما لو قال
لزوجتي احدا طالق فوطى احداها تعينت الاخرى للطلاق
وفي النوادر لو قال ملدخولتي احدا طالق ثم وطى احداها
لم يتبع على الاخرى لان الرجعي لا يحرم الوطى بخلاف المثلث والواحد
الباين فذكر في فقيه المنيه وفي الربادات البيان في الطلاق
المبهم لا يثبت بمقدمات الدخول انما يثبت بالدخول وذكر
الكرخي ان البيان كما حصل بالوطى حصل بالتفصيل وبه قال
مالك في العتق المبهمة اما لو قال لا مئيه احدا طالق طلقا
والفرق بينهما عسر وجده فوله ان الوطى يحصل في الملك
واجداها جرم ولهذا لو قالها انسان بحب ديه وقيمه كما ذكرنا
قبل هذا فكان بالوطى مسسما الملك في الموطوءة فتعين الاخرى
لنزوله كما في الطلاق ولا في حنيفة رضي الله عنه ان الملك قائم
في الموطوءة لان الايقاع في المنكح وهي معينة صريحا فكان وطىها
جلا لا فلا يجعل بيانا ولهذا جمل وطىها على مذهبها قال لانه

لا يفتى به ثم قال العتق غير نازل قبل البيان لتعلقه به بل هو
الترام في الذمة او هو نازل في المنكر فظهر في حق حكمه قبله هو
البيان او البيع هذا البيان ما ذكر من حل الوطى لان الحل كان بائنا
فلو زال انما يزول العتق والعتق اليهم نزوله معلق بشرط البيان
ولهذا الوفاة لعديه احد كما جزم شيخا فوقع العتق على اصرها
كان لرثتها للمولى وان قلنا هو نازل انما نزل في المنكر فظهر في
حق فعله قبله المنكر وهو المانع السع على ما قلنا والوطى لا
يقبله المنكر ولا يصادف الا المعينة لا محالة فكان في حق الوطى
غير نازل فلم تكن بائنا وقولها فكان بالوطى مستيقيا الملك في
الموطوء باطن بالواصي جاربه ثم وطئها لا يكون رجوعا كما
ذكرنا فلو استيقى الملك فيها كان رجوعا ووطى الامه من باب
الاستخدام وقضا الشهوة حتى لو وطئها محات بولده لا كثر به
الا بالردعى بخلاف طلاق احداها اذا وطئها بعد لان المقصود
الاصلي من النكاح الولد ولهذا لا يتوقف على الردعى فيه ولا يفسخ
الا باللعان ويصدر الولد بالوطى بذلك على استيقا الملك في الموطوء
صيانته للولد وفي المبسوط ان علفت الامه الموطوء منه بعين
الاخرى للجره ووطئها جميعا ليس كلال له حتى يفتى له بذلك
قال ابو جنيته يقول وطئها جميعا مملوك له لان الوطى
ملك اليه بمنزله الاستخدام وبان ان وطئها مملوك له فانها
لو وطئها بشبهه كان الواجب عقر مملوك للمولى انما يملك
المبدل من يملك المبدل قال السرخسي ولا نقول هو في الذمة

كما توهبه بعض اصحابنا لانه ما اوجبه في الذمة بدليل انه يحرم
على البيان وما كان في الذمة لا يحرم عليه كما لو قال لله علي
ان اعص احد هذين العدين وانما لا يفتى له بحل وطئها لان المنكر
الذي وجب فيها العتق لا يوردها والجل والجره متبنيان على
الاحتياط وفي الفتوى بحل وطئها ترك الاحتياط قلت
قول اصحابنا ووطى الامه بمنزله الاستخدام فيه نظر كبير فان
من استخدم المبيع بعدما اطلع على العيب لا يمنع من رده
بالعيب ولو ووطى الجارية المبيعة قبل الاطلاع على العيب او
بعد لا يبرده بالعيب وباني الفرق ان شاء الله تعالى في باب خيار
العيب من البيوع قوله ومن قال لامته ان
كان اول ولد تلده غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية
ولا بد من ايها ولد او لا ويصادفوا على ذلك عتق نصف الام
ونصف الجارية والغلام عبد لان كل واحد منهما بعين حال
وهي اذا ولدت الغلام او لا الام بالشرط والجارية معها اذا
الام حرة حين ولدت لانها عتقت بولادة الغلام او لا وروى
حال وهو ما اذا ولدت الجارية او لا لعدم شرط العتق فعتق نصف
كل واحد منهما وتسعى نصفها والغلام بروى الجارية واعتبر
ولادتهما معا لئلا يوردها ولو اعتبرت عتقت كل واحد منهما وان
ادعت الام ولادة الغلام او لا وانكر المولى الجارية صغيرة
فالقول قوله مع يمينه لان كان بشرط العتق بخلاف ما لو قال لها
ان حضت فانت طالق فقالت قد حضت طلقت لانها امينة ولا

يعرف ذلك الآمن جهتها غالبا والغالب في الولادة حضور غيره فلم
يكن في الأخبار به مومنه فان حلف لم يعتق واحده منهما لعدم
وجود الشرط وان كل عتقت الام والجارية لان الدعوى من الام
في جريه بنتها الصغير معتبر لكونها نفعاً محضاً كقبول الهبة
لها فاعتبر نكوله في حق جريتهما فعتقت ولو كانت الجارية
كبر ولم تدع شيئا عتقت الام بالنكول وان الجارية لعدم ولاية
الام على الكبير وصحة النكول مبني على صحة الدعوى لو كانت
الكبير هي المدعيه لتسبق ولادة الغلام والام ساكنه متى عتق
الجارية بنكوله دون الام والتخلف على العلم بما ذكرنا لان ذلك
فعل الغير ولا يقال ان الام اذا عتقت عتقت بنتها دون
كانت كبير لان شرط عتق الام ولادة الغلام اولا وقد وجد معتق
تبعاً وضماً وما يست ضمن الام في الشرط فلا شرط دعواها
لانما نقول عتق الام باعتبار النكول وهو بذل عنده واقرار عتقها
والاقرار والبدل لا يتوقف على وجود الشرط ولان النكول حجة
ضرورية فلا يظهر حق غيرها بلا دعوى وكان ينبغي ان لا يورع
على الاجوال كالوقال ان لم يدخل من الدار اليوم فانت جريه
اليوم ولا يدركه دخل ام لا لا يعتق اصلا ولا يورع وكذا الوقال
ان كان هذا الطائر عاباً فانت جريه لم يعلم ان عاب هو ام لا
يورع ولا يقال ان كان عاباً يعتق وان لم يكن عاباً لا يعتق
في حال دون حال فينصف ويؤيد ما ذكرته ما جرى في الكيسانيات
عن محرم في انه لا يحكم بعتق واحده منهما ولكن بحلف المولى بالبه

ما يعلم انها ولدت الغلام اولا فان نكل فنكوله كاقراء وان حلف
فهم ارقا واعتبار الاجوال انما يكون بعد السبق الحريه وهنالم
سفن حريه البعض لجواز ان تكون قد ولدت الجارية اولا فلا
معنى لا اعتبارها ولكنها تدعى عليه شرط العتق وهو نكول الغلام
موله مع مسنه كدخول الدار او عدم دخولها ولو قال اول
ولدت له ان كان علاما فانت جريه وان كانت جارية فهي جريه
مولدتها جميعا فان علم الغلام اولا عتقت هي مع امها والغلام
رقيق وان علم انها ولدت الجارية اولا عتقت الجارية والام والغلام
رقيقان وان لم يعلم وان عتقت الام والمولى على شيء فذلك لان
المده لها وان لا لا تدري بالغلام رقيق والابنه جريه ويعتق
صف الام لانها ان ولدت الغلام اولا فهي جريه والغلام رقيق
وان ولدت الجارية اولا فالجارية جريه والغلام والام رقيقان
فالام يعتق بحال دون حال لمعتق نفسها والغلام عبد سفين
والجارية جريه سفين فاعتبرنا الاجوال هنا للتيفس حريه
بعضهم ولو قال لها ان كان اول ولدت له علاما فهو جريه
وان كانت جارية فانت جريه مولدت غلامين وجاريتين
فان علم ان الغلام اول فهو جريه والباقيون ارقا وان علم ان الجارية
اول ما ولدت فهي مملوكه والباقيون مع الام احرار لان مولادة
الجارية الاولى عتقت الام وانما عتقت بانفصال الجارية عنها
فكانت الجارية مملوكه والباقيون احرار لانهم انفصلوا عنها بعد
جريتها وان لم يعلم ايهم ولد اولا يعتق من الام صفها لانها يعتق

في حال وتزوج في حال وعق ثلثة ارباع كل واحد من الغلامين لان
احدهما جرسين فابها ان ولدت الغلام اول هذا الغلام حردان
ولدت الجارية اول فالغلامان يعتقان بعق الام فاحدهما جرسين
والاخر يعتق في حال دون حال فاعتق نصفه فكانت جارية ونصف
بينهما فاعتق من واحد نصفه وربعه ويسعى ربعه وبعق من
كل واحد من الجاريتين ربعا لان احدهما امه يتييم في الاخرى
فاعتق في حال فابها ان ولدت الغلام اول فالجارية ملوكا وان
ولدت احدى الجاريتين اول فابها ملوكه والاخرى حردان فاعتق
نصفها بينهما لعدم الاولوية لكل واحد ربعا ويسعى كل واحد
في ثلثة ارباع قيمتها وفي المحيط ولو قال ان كان اول ولد له
غلاما فانت حردان وان كانت جارية ثم غلاما فابها حردان فلو ولد غلاما
وجاريتين فلا يعلم الاول فاعتق نصف الام ونصف الغلام وربع كل
واحد من الجاريتين اما الام فلاها فاعتق في حال دون حال هو
روايه وعلى عامته الروايات يحتمل ان يعتق كلها لانها يعتق
في حال وتزوج في حالين بان كانت ولادة احدى الجاريتين اولاً
واما الغلام فلاه فاعتق في حال بان ولدت احدى الجاريتين
اولاً وتزوج في حال بان ولدت الغلام اولاً وامسا الجاريتان
فاعتق من كل واحد ربعا في عامته الروايات لان اصابه الجارية
بجنتين متعددين لان الشخص ان اعتق مع الام لا تصور ان
يعتق يعتق نفسه ومن يعتق يعتق نفسه لا يعتق بغير الام فلا
يد من القاحل الجهتين فاعضا اصابه العتق من جهة الام

واعتبرنا الاصابه بعق نفسها لانها اقل وهو الشق فان كانت
ولادة الغلام اولاً لا يعتقان بعق نفسها وان كانت ولادة
الجارية اولاً لا يعتق الاخر بعق نفسها فبست لها جارية في حال
دون حال فبست نصفها منها وقال ابو عصمة ينبغي ان
يعتق من كل واحد ثلثة ارباع لان الغلام لو كان اولاً فاعتق
الام فاعتق الجارية نصفها ولو كانت احدى الجاريتين اولاً لم
الغلام عتقت الجارية الاولى والاخرى يتييمه فكان لها عتق ونصف
بينهما ولحساب شمس الامه السرخسي قول ابو عصمة وقال هو
الذي موافق ما تقدم ولو قال ان كان ما في بطنك غلاما فهو
حردان كان جارية فانت حردان ما في بطنك غلاما وجارية لا
يعتق واحد منهما قال لان كله ما عامه قال الله تعالى والله
ما في السموات والارض اي جميع ما فيها وذكر الوفا ان كان
حملك غلاما الى اخره ولو قال ان كان في بطنك الاخر فاعتقان
لانها موجودان ولو واذا شهد رجلان على رجل
انه اعتق احد عبديه فالشهادة باطلة عندنا خيفة الا ان يكون
في وصية استحسننا ذلك في العتاق وان شهدوا انه طلق احد
نساءه جازت شهادتهم ويجوز على ان يطلق احدهما ومراة البان
وهذا الاجماع وقال ابو يوسف وهم الشهادة في العتق مثل
ذلك وروى عن يوقع العتق على احدهما واصله ان الشهادة على
عتق العبد لا يقبل من غير دعوى وعندنا يقبل وهو قول الامم
الثلثة واجمعوا على انهم لو شهدوا انه اعتق امه وهي بكر او طلق

امراته وهي تنكره لان ذلك حق الشرع لتضمنه حرمة الفرج فكانت
 الشهادة من باب الجسبة فقبل من غير دعوى ومسله الوقف
 قبل فيه الشهادة من غير دعوى فان قيل فعلى ما ينبغي
 ان يكفي فيه شهادة الواحد لانه امر ديني وخبر الواحد في
 البيانات مقبول وهو فيه حجة تامه قلنا خبر الواحد
 انما يكون حجة فيما لم يقع الزام على المنكر ولان هذا ازالة
 الملك والمالية وخبر الواحد لا يكفي للزام فلا بد من نص
 الشهادة وانما قلنا خبر الواحد في رواية الحديث ورواية
 هلال مضان وان كان فيها الزام العمل به لانه يقع اولاً لمنا
 للراوى والراى ثم بعد ان غيرها تبعاً لانفسها بخلاف ما يحرمه
 فان قيل لو كان سقوط الدعوى لا يعتق الامه حرمة فرجها
 على المعتق لما قبلت على اعتق الامه المحوسبه واخذت المعتق من
 الرضا عنه وعلى الطلاق الرجعي لان الشهادة بذلك اذا قبلت لم
 تتضمن حرمة فرجها قلنا من المشايخ من منع المسلمين الاخير
 ومنهم من سئل مسألة المحوسبه ومنع مسله الا من الرضا عنه
 وقرر ان وطى المحوسبه مملوك للوطى وانما منع منه حيث كان بائناً
 ولهذا لا يسقط احصائه بوطها قبل عتقها وبعد تسقط فصمت
 الشهادة بتحريم فرجها واما اخته فحرام وطا حقيقه حتى يسقط
 احصائه به مع قيام ملك اليمين وفي المبسوط وطى احد من الرضا
 ليس ببايدليل انه لا يلزمه الحد بوطها قبل عتقها ويعون يلزمه
 الحد وبضعها مملوك حتى لو وطيت بشبهه كان عتقها لولاً ول

عله

ذلك بعقها وفي الطلاق الرجعي سعة به سبب حرمة فرجها
 ولا يقبل الشهادة على اعتق احد امرته عنده لان ذلك لا يتضمن
 حرمة فرجها عند ولم يكن الوطى ما عند حتى يجوز وطاها
 قبل البيان على ما مر فكان ذلك كالمشاهدة على اعتق احد العبد
 عند **وجه** قول الجمهور ان المشهود به العتق وهو
 حق الشرع بانه لا يحتاج الى قول العبد ولا يرتد بده
 وانه مما عور ان يحلف به واليمين لا تكون محموق الادمين
 ويجوز اجابته في المجهول ولا يجوز اجاب الحق للمجهول ويتعلق
 به حرمة استرقاقه وذلك حق الشرع وبحصل العتق تكميل
 الحدود ووجوب الجمعه وثبت به اهلية الشهادة والولاية
 ولهذا كانت قرينة ولهذا كانت قرينة مادية بعض الواجبات
 ووجه قول الرافضيين رضي الله عنه ان الاعتاق ازاله
 ملك اليمين ولم تتضمن تحريم الفرج فلا يقبل الشهادة فيه الا بالدعوى
 كالبيع ونحوه بانه ان المشهود به حق العبد لان الاعتاق احدث
 قوة المالكه والاستبداد بالصفات وذلك كله حق العبد
 واما ما ورد انك من ثمرات العتق فلا اعتبار به وانما العتق
 المشهود به فاذا كان حق العبد ليعتد دعواه الا ما استثنى اعلاه
 ونحن نسلم ان العتق معنى حق الشرع ولهذا لا يتوقف على قبوله
 ولا يرتد بده مع ان ذلك لا يدل على انه حق الشرع بدليل ابرأ
 الكفيل فانه لا يتوقف على قبوله ولا يرتد بده وكما عتقوا عن
 البقاص فان ذلك لا يرتد بده ولا يدل على قبول اليمين بغير دعوى

عن الجزء ذكر أبو البركات بن تيمية في المشتق وعزاه إلى أخيه والدارقطني
وقد سئل أن عدتها ثلث حيض وهي كانت حرم وهو نص من رسول الله
صلى الله عليه وسلم على أن عدتها الجراير ثلث والدليل السابع
التجميع وذلك أن البئر في وجوب العددة معناه فراغ الرحم عن
الشغل الحيض هو الذي جعله الشرع علما على فراغه دون الطهر
ولهذا لو كانت ممتدة الطهر لا اعتبار بالاطهار في حياض حتى يخل
سنة الإياس الطهر يدل على الشغل دون الفراغ والخلو فكان
الحيض أولى بالاعتبار والدليل العاشر أن مما قالوا الشرط
أربعة أقرا أو القول بعدد ما أولى القولين بيان أنها لو طلقت
في أول الطهر بعدد قراءتهم محتاج بعد إلى طهر من حيضه
مضيرا ريعه أقرا وهي خلاف النص لأنها إذا رأت الدم من
الحيض الثالثة لا تنقضي عدتها حتى يتم يوم وليلة أقل مدة
الحيض عندهم رواه النووي في عن الشافعي وعندها يطلعت في
آخر الطهر ولا اعتبار بذلك الجراير في العددة فلم يكن إلا ثلث حيض
والدليل الحادي عشر أن مذهبا يحوطوا الأخذ به أولى
لأن الله سبحانه أوجب عليها العددة بثلاثة قروء بنص الكتاب
فإذا لم تات بثلاث حيض لم يخرج عن العددة على تقدير إرادة
الحيض على تقدير إرادة الاطهارها فالاطهار موجود في الحيض
بالتفسير الذي ذكره والدليل الثاني عشر في إبطال
مذهبهم أنه لو جاز أن يكون بقيه الطهر الذي وقع فيها الطهر
قرا ما لحاز أن بعض العددة بعض الطهر الثالث والفرق بينهما

يحكم وشغف والدليل الثالث عشر أن العددة إنما يجب عليها بعد
الطلاق لأنه سبب وجوبها فإذا طلقها في آخر جزء الطهر وجازت
عقبه من غير فصل وجبان تكون تلك الحيضة ابتداء لها لاستحالة
أن يكون العددة ولحيه قبل الطلاق أو حال وقوعه ولم يعتبر أحد
في جود الحيض أن يكون عقب الطلاق أو متراخيًا عنه فوجب ذلك
أن يكون الحيض هو المعتبر به في الاقراء من الطهر والدليل الرابع
دعوا أن وجوب العددة تعدد غير معقول المعنى هكذا ذكر أبو بكر
ابن العربي إذا وحيث بالاطهار لم يكن معقوله المعنى وإذا كانت
بالحيض كانت معقوله المعنى لما ذكر غيرهم والاصل أن يكون
الأحكام الشرعية معقولة بالحكمة والمعنى التعداد على خلاف الأصل
بيان أنها معقولة التفرقة بين الدخول وعدمه وجوبها في
في النكاح القاسد بعد الدخول بالوطئ بالشبهة ومنع شق زرع
الغير معقول وتضييع الانتساب جرم وهذا معقول والدليل
الخامس ذكر أبو علي الحسن بن يحيى الجرجاني في كتابه في نظم
القرآن أن قوله تعالى ذكره والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة
قروء جات الآية مجي العوم خص الله تعالى من هذا العوم خصوصا
جاء في الاستسما منه وإن لم يكن لمنظرة لانه مختص بما قبله يقال
واللآ يتسن من الحيض من نسيكم أن رتبتم فعدتهن ثلثة أشهر
ومثله واللا ولم يخص وجه العلام في مجاز العربية وسياق
التأليف والنظر أن يكون المخصوص من الشيء في مثل معناه ومن
جنسه وإن كان الحكم فيها مختلفين والمراد لا تخلو في دهرها من

رواه مسلم وابوداود والنسائي في رواية اوصى عند موته فاعتق
سبعة مملوكين رواه مسلم واسم ابى المطلب عمرو بن معوية وقيل
عبد الرحمن بن معوية وفي معنى القول الشديد عن ابى بد قال
يعني رسول الله لو شهد به صل ان يرض لم يرض باعتقار المسلمين
رواه ابوداود والنسائي وفيه لقد همت ان لا اصلي عليه وني
مسلم من حديث هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن
حصين هذا الحديث مما تتبع مسلم واستدرك قال الدارقطني
هذا لم يسمعه محمد بن سيرين وانما سمعه من خاله الجدا عن ابى قتادة
عن ابى المطلب عن عمران قال ذكر ذلك ابن المديني وكان يقول ثبت
عن عمران ولب انهم استوا وفي سبب الاستحقاق وهو عنائهم
فستون في الاستحقاق ولا يجوز اعطاء البعض زيادة على
ما يستحقه وجرمان البعض جميع ما يستحقه كالواصي بقايم
لكل واحد بقرينة ولا مال له سواء وهذا لانه لما كان المادول
فيه له اعطاء تلك كل واحد منهم دون الثلثين لان ذلك حق الورثة
كانت اضافته الى كل واحد منهم اضافة الى ثلثه لا غير خفاؤه
لان ذلك حق المعتق دون الزايد عليه صار كانه قال اعتق تلك
كل واحد منهم ولو قال كذلك لا يجزى فيه القرعة ذكر في
الخواهر وكذا الوصي كل واحد من الستة باسمه في العتق بل يعقب
بالخصص عند المالكه وفي المدونة قال المغير من المالكه لو
اعتق احد عبيده الخمسة عند موته في وصية عتق خمس كل واحد
قال اصبح وابوزيد والحديث في المسلمين في المرض لو اعتقوا عبيدهم

ولا يخرجون من الثلث فاعتق من كل واحد منهم ثلثة مائة ولو
قال مملون ومرزوق ان يمسحوا في الملك من غيره وبلغ
في عتق ابي جازن وعلاني اجماعا ذكره سجون وابن المواز ولو ذكر الستة
في العتق تخاضوا لاسمهم ومنهم من قال يرفع كما لو لم يسمه قال
شارح المدونة وحاصله في الحل قولان قال ابن المواز لو قال
الثلث عتقت ابي جازن او انصافهم فلا قرعة فيهم في صحة والى
وصيه ولكن يعتق منهم الجزء الذي سماه وفي المنبج لو اعتق
عبد في مرضه عتق ثلثة ولو قال اعتقت ثلث كل عبد افرع
وقبل عتق من كل ثلثة وفي المعنى قال احمد اذا اعتق المعسر يسعي
لشريكه وعتق وهو قول ابن شبرمة وابن ابي ليلى والاوزاعي
وابن يوسف ومحمد قلت واي حقيقه لكن عندنا عتق في الحال
ويسعي وهو جرح قال الحديث ابي برة رواه ابوداود قلت
رواه البخاري ثم قال لو قال اجدكم جرحه مني فخرج اجدكم
الذي اعتقه بالقرعة للحرية وورق المارقون وان كان له مال خرج من
ثلثه ولا يحفل البازن المعتق المجلد جعلوا في القرعة والبيان في
خطاب الشارع انما يكون في المجلد ثم انهم سكو ان قياس المصولة
معناه وتركوا بالحديث وفيه لم يكن له مال غيرهم واعتاقهم بالقرعة
مع وجود المال ترك الحديث وقياس الاصون الحكم بغير القياس
والحديث حكم بالمشيئ بسال له العاقبة وفي المشيئة لا ثم فيما قال
لخص صدر ابطال حق الاكثر من العبيد وزياده لم لا يستحق الزيادة
وفيما قلنا ضرر باحر الحق في حق الورثة وضرر بالتأخير اهوون وليس

فيه ترجيح عن العبد على حق الورثة لانه لا يفتق حتى يودي حصة الورثة
عند أبي حنيفة وبه بطل قول ابن قدامة ان الضرر في مذهبنا اعظم
من حرمان العبيد للعتق لانهم يعفون من الملك ويستسعون العبيد
في الثلثين ولا يحصل للورثة شيء في الحال أصلا ويحلون الورثة على
السعاية وربما لا يحصل منها شيء ولا يحصل في الشهر الا درهم أو
درهمان فكان في حكم العدم ويجبرونهم على الكسب والسعاية بغير
اختيار منهم وربما كانت المخرج على ذلك حاربه فجعلها ذلك على
البغا أو عبداً فيسرق أو يقطع الطريق وفيه ضرر على الميت حيث
أفضوا بوضيعة إلى الظلم وما وجب له العقاب من ربه والدعا
من عبده وورثته وهذا الذي ذكره اعراض منه عن سؤال الله
صلى الله عليه وسلم وقد امتد رسول الله السعاية في الحديث
المأثور في الصحيحين وسائر كتب السنن وقد ذكرنا ان امامنا أئمة
السعاية في أئمتنا المعسر لشريكه وذكر أبو نصر في المحلى القول
بالسعاية عن ثلثين من اصحاب رسول الله فلا يملك الله بعد
هذا وليس فيه ترجيح العبد على الورثة عند أبي حنيفة كما ذكرنا
مع ان الحديث الذي ذكره في المرقعة يرويه ابن سيرين عن عثمان
ابن حصين كما ذكرناه من رواية مسلم وهو لم يذكره ولم يسمع منه
شيئاً ورواه مالك مرسلًا وقال حماد بن أبي سليمان المرقعة
والاستحقاق بها قول الشيخ يعني الميسر فقال له من دون ان يقع
العلم عن ثلث عن الجنون حتى يفتق فقال له حماد ما جعلك على هذا
قال ابن قدامة هذا قليل في حقه بل حري ان يستتاب فان تاب

والا ضربت رقبته قلت هذا يحمل عليه وحمل من قبله
بأصول الفقه لان خير الولد سوجب العمل دون العلم ولا نكر حاجة
فان روايه يجوز عليه الغلط والسيان وعدم الضبط والكتاب
فانه غير معصوم فان جوز ذلك في حقه في هذا الحديث مع ان
البخاري لم يوافق عليه فمن جحد حديث الاستسعا الذي انفقا
على تصحيحه مع سائر رواه السنن اولى ان يضرب عنقه وقد
ذكرنا ان عليه ثلثين صحابيا وعلى موها ان يجعل العبد للعتق
فذلك ليس صنع منا بل باعناق الموصي ولزوم بصره شرعا واذ
ايطنا حق الاربعه بعد اعتاقهم وجمعنا في اسير كان يصنعنا
فلو كان الجمع في اسير وابطال حق الاربعه جائزا لاجاز بدول القرعة
فان القرعة لا تعلم الحق في تكيل العتق لغيره لا يستحقه وجميان
المستحق وعندهم الاعتاق لا يسري إلى حق العتق المعسر فينبغي
ان يبقى الثلثان من كل عبد رقيقا على اصلهم ولا يجب عندهم سعاية
فلا يشكل عليهم ما ذكره لولا القرعة ويرد عليهم الميراث اذ ابرا
المديون مما عليه من الدين سقط ثلثه في الحال وبقيت منه منه
وبقي الثلثان على المفلس وقال الشيخ أبو بكر المذاق القرعة
بين العبيد من جنس الميسر المحرم بنقل القرآن لما فيه من ملل الحرية
عمن وقعت عليه اليمين بالقرعة ولما فيه من تحسر الحق وابطاله
حتى لا يخطئ منه بشيء واخذ بعضهم حقه وحق غيره فهذا هو الميسر
بعينه ولان العتق نازل في الكل حتى لو ابرامن مرضه عتقوا كلهم كما
لو وهبهم ثم برأعتهم هبته في الكل والبر لا يوجب عتقا لم يصح

فصل انه واقع في جميعهم والعق لا يجوز رفعه بالقرعة ولا حاجة
لهم في حديث عمران لوجوه الاول انه قضائي شيء بعينه وهو
واقعه عين وقابع الاعيان لا عموم لها والثاني يحمل ان يكون
المراد به اثنين يتابعين اي قد راينين لا باعيانها كقولهم عليه السلام
في اربعين شاة شاة ذكر الحصاص لا اذا اعتق من كل واحد ثلثه
فقد اعتقنا قد راينين منهم ويحمل على هذا جميعا بين الاثر والنظر
لكن يرد على الحصاص اقراره عليه السلام لانه اذا اعتق من كل واحد
ثلثه قد راينين ما يعا فلا حاجة الى القرعة والمال انه لا
ينفق ان يكون لانسان ستة اعمد ولا يملك غيرهم من درهم ولا فيشر
ولا اثاث ولا نحاس ولا دابة يركبها ولا فتح في يده ولا قوت في
منه ولا دار يسكنها ولا شيء قل ولا حال وهو منكردا بل هو قيل
المستحيل في العرف والعادة يرد به كما يرد بعد ما خبر الواحد فيها
فيه عموم الملبى والسرايع لا ينفق ان يكون ستة اعمد فتمت
سواء لا يرد قيمة اعمدهم على الباقيين او على بعضهم بدرهم او درهمين
بل ما كان من ذوات الامثال تختلف قيمته لان فيه الحد والوسط
والردى فكيف بذوات القيم وزعموا ان عبيد الحجاز انما هم الزنوج
والحبش وقيمهم متساوية وهو دعوى منهم لا يبرهان ولا عرف ولا
عادة ولا شاهد الخالف انما يرى عبيد الحبش عبيد اعمس عليه واحده
باربع ما به واخر ثلثا به وتقوات القيم في ادم فاجش جرادني
صحيح مسلم اعتق علي بن الحسين عمه له قد اعطاه به ابن جعفر
عشر الاف او الف دينار فطل قوله كانت قيمته متساوية فلا

بلغت الى الزعم الذي لا دليل عليه ومثلهم الزنوج
الناس الف منهم كواحد وواحد كالف ان امر عتي
وذكر الشيخ عمر الدين بن عبد السلام في قواعد انه لا وجه
للاقرار عند تعارض البيتين ولا عند تعارض الخبرين الا بعد
بعض ما خبر الخبرين ولا جدي الشهادتين قل وكذا لا بعد
بعض ما عاقد عد من وارثا ق اربعة بعد تقدم اعتاق الستة ثم ذكر
ان في سرع القرعة انما كان لرفع ايقار الصدور والاجناد والضعاف
والرضع بالمقادير لان القرعة تظهر الحق وتبينه انهم كلامه وقد
رجع الى الحق فيها وانما يجوز استعمال القرعة عندنا فيما يجوز فعله
بغير قرعة كما في القسمة فاللقاضي ان يعين نصب كل واحد منهم بغير
قرعة وانما يقع لرفع همه المسل عن نفسه وكذا في قسمة الغنائم
والمساقفة بالزوج فانه ان يسافر من شاة منهم من عرقه
ويونس عليه السلام عرف انه المقصود وانما اقرع لئلا يسب الى
مالا يملك بالانبياء وكذا ذكر ما عليه السلام كان احق بضم ميم انفسه
لان حالها كانت تحتها ولكن اقرع لطبيب قلوب الاجناس مع انها
كانت معجزة فقد روي انه كان من الجرد وكان الشيطان من طنا
قله على وجه الماء فهو احق بها وقيل كان من القصب وكان الشرط
ان من استقبل قلبه جرى الماء ولم يجر مع القصب فهو احق بها وعبر
عامة الشعبي في رجل اعتق عبده له عند موته ولا مال له فبذره
قال ان مسروق هو جركه شيء جعله لله لا ارده وقضا شرخ
وفيه اشارة الى ان الاعتاق يجز في الحكم كما هو مذهب ابي حنيفة

وانه يحب ان يامه ولا يجوز استدامة الرق كما هو فنياسرو وقدر
على رضي الله عنه ان رجلا اعتق عبده عند موته وعليه دين قال
سعي العبد في قيمته وعن ابن مسعود مثله قال سعي الامه في ثمنها
اي قيمتها وكذا ورد في الحديث وهو حجة على ملك في منع نفاذه
مع الدين واعس بالمثل ملك واصحابه والاوزاعي والليث
ابن سعد الا ان مالكا جعل لاه لسيدته وهما لجماعة المسلمين
ويعتق بالمثل عند ابن حنبل ايضا الحديث عبد الله بن عمر بن
العاصي ان زبانا خصى عبده وادعاه فادنيه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثله او اجره بالثمن فهو حر
ولا وه لجماعة المسلمين وكان زبنا ع كافر يومئذ وهو رواية
يحيى بن ايوب عن المثني بن الصباح عن عمر بن شعيب عن ابيه عن
جده عبد الله بن عمر قال ابن حزم في المجلي لا خير فيها وهما
ضعيفان ومن العجب ان مالكا اخذ به في العتق دون الولاء والاوزاعي
والليث اخذ به فيها وفي صحيح مسلم عن ابن عمر قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول من ضرب غلاما حاد لم يات به اولطه فان كثرته
ان يعتقه وهو قول اود الظاهر في اصحابه وقالوا يعتق الامه
اذا اطعمها بباطن كفه على خدها ولا يجب تخصيصه وجبه ونطع
يديه ورجليه وفي عينية شيء كما تقدم وان كان الاطعم يحاجها
الى خدمته لا يعتق حتى تستغني عنها فاذا استغني عنها عتق
حديث معاوية بن سويد عن مقرر عن ابيه قال ما ينزل
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا الا خادم واحد

فأطعمها احدا فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فقال اعتقوها
فل ليس لهم غيرها قال فليستخذموها فاذا استغنوا فليخلوا
سبيلها رواه مسلم ايضا فقد امر باعاده وهو عبد عند
الحاجه اليه وعند الاستغناء امر بخليه سبيلها وانما على سبيلها
اذا كانت حرة وقد تركه ملك والشافعي من غير معارض وقول
ابن حزم في غايه الفساد بيبانه انه عليه السلام جعل
كفارة لطله ان يعتقه فلا بد من اعتاقه ولا يقتضي اعتاقه
بمجرد الاطعم من عرسه في عتقه كما في كفارة الظهار اذا قدر
العتق فان كفارته اعتاقه ولا يعتق من غير اعتاق وقد قال ابن
حزم هذا ان من ملك اباه لا يعتق الا باعتاقه لقوله عليه السلام
لا يحزني ولد والدي الا ان يجد مملوكا فيشتره فيعتقه مع
قوله عليه السلام من ملك ذارحم يحرم منه فهو حر وقد تقدم
سنده وجعل الابوس دون الاخ والخال حتى لا يعتقان ملكهما
والاخ والعلم يعتقان الملك من غير اعتاق وهو بعيد من الفقه
والنظر باب الحلف بالعتق وقوله
ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر وليس
له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخل الدار عتق لان قوله يومئذ
يوم اذ دخلت الا انه اسقط الفعل وعوضه بالشئ كان
المعتق قيام الملك عند الدخول ويسمي هذا الشئ تنوين
العوض عند النجوين وهو مختص بالمساكين واختلفوا في حوله
المعرب مثل كل وبعض منهم من يقول تنوين العوض عن المضاف

اليه لان الاصل كلهم وبعضهم والاصح انه تنوين التثنية الذي يدل على
امكنية الاسم لانه معرب مؤن ذكر ابن عيش في شرح المنصل
واذ ظرف لما مضى من الزمان ولهذا قال صاحب الكتاب اذ دخلت
كقوله تعالى اذ قالت الملائكة وقوله تعالى اذ يقول المنافقون
جكابه حال ماضيه ومن حق هذا الباب ان يكون في الايمان
وانما ذكر هنا لاجل الجرد دون الشرط وهو قول ملك وروايه
عن ابن حنبل فانه صحيح ذلك في العتق دون الطلاق وزعم ابن
الشرع يشوب الى العتق دون الطلاق وهذا الاصل له عندنا
ويصح فيها وكذا لو كان ملكه مملوك يوم خلف سبقي على
ملكه حين دخل عتق وهذا اجماع ولو لم يكن قال في يمينه يومئذ
لم يعتق يعني في المسئلة الاولى لان قوله كل مملوك في الحال الجارية
جرية المملوك في الحال عند وجود الشرط وفي الاول انما عتق
من كان مملوكا له عند وجود الشرط مساو للموجود ومن يوجد
عند الشرط مملوكا له ومن قال مملوك في ذكر فهو جارية
حامل فقلت ذكرنا لم يعتق وهذا اذا ولته لسته اشرفا على
ظاهر لان في قيام الحمل وقت اليمين شك وكذا لو ولته لافل رسته
اشهر وان بقنا بوجوده عند اليمين لان المملوك المطلق لا يتناول
الجنيين لانه مملوك بعبادته لا مقصود ان هو مملوك من وجه دول
وجه والمطلق ينفرد الى المتعارف الكامل ولهذا لا يتناول الكتاب
خلافا لفرق ولا النصيب من مملوك مشترك بينه وبين اخر ذكر
في المحيط ولانه عضو من وجه ولهذا لو اعتق حاملا مشتركة بينه

ومن اخر لا نص في الحمل واسم المملوك تناول الانفس دون الاعضا
ولا يملك سعة الاسعالاته والمملوك تناول الذكر والانثى
وفي المدونة لو قال ميايكي او عبيدي او رقيقتي اجرا قال ملك
عتق عبيده ومدبره وامهات اولاده ومكاتبه وكل شقصر
له في مملوك ولا يعتق عتق عتقه وعندنا يعتقون بتاعلي ملك
العبد وعدم ملكه ولهذا الوجه لا يرك دابة فلان ترك دابة
عموم المادون بحث عندنا لكن عتقها بالنية وعند محمد يغيره
والعتق على هذا الخلاف يعني لا يعتق عندنا الا بالنية وعند محمد
بدون النية وان نوى المذكور دون الاناث والاناث دون الذكور
صدق ديانته للتخصيص وان قال لم انو المدين من قبل لا صدق
ديانته وقضا والصحيح صدقيه ديانته ويدخل فيه الماذون
والموهون والمستاجر والمدبون ذكر ذلك كله في المحيط ولا
يدخل فيه الحمل اذا كان موصى له به لقصور الملوكة فيه حتى لو
قال ان اشترت مملوكين هما خزان فاشترى حاملا لا يعتق
وان كان على عبد الماذون دين بحيث يكسبه لا يعتق عند عتقه
وان نوى لعدم ملكه وعند ابن يوسف يعتق ان نوى وعند محمد
يعتق يغيره وقال ابن سحنون لو قال رقيقتي اجرا عتق
ذكورهم واناثم ولو قال عبيدي اجرا لم يعتق الاناث وردوا
عليه لان لفظ العبيد تناول الذكور والاناث كقولنا دل عليه
قوله عليه السلام من اعتق شقصا له في عتق والامة ماله لنا ولا
لفظ العبد وفي الذخيرة قال ميايكي كلهم اجرا ونوى الرجال

وسالم والقسم والزهرى وقتاده وزيد بن اسلم ومكك والثور
والشافعي واحمد وسحق ذكرهم ابن المنذر في الاشراف ونعله
عن مكك والشافعي غلط وقال ابن سيرين ما ارى عن الامه
الا كيون الجرح الا ان يكون في ذلك سنة فان السنة اجزأ ان
سبع قسوله وعدة الجرح في الوفاة اربعة اشهر وعشر
مسلمه كانت او كبريه او ايسه وكان زوجها حراً او عبداً وهو قوام
عامه اهل العلم وقال مكك لشترط معها حيضه في الدخول
بها مع ان الجامل تحيض عندن وخالف ما لكان في اشتراط الحيض
اشهب وابن الماجشون وسحقون ذكرهم ابن رشد في المورثات
واختلف قول مكك في الكابيه اذا مات زوجها عنها هل
يعد كالمسلمه او يثلث حيض فصل يستبرأ بثلاث حيض
اذا حمل الثلاث كلها استبرأ الا انها غير مخاطبه بشرايع الاسلام
على قول ومن ذهب منهم الى ان الاستبرأ يحصل بحضه واحضارة
عباده قال هنا يستبرأ بحيضه ان كانت مدخولاً بها وان
لم تكن فلا عدن عليها في الوفاة ولا في الطلاق واسقاط الوعد
عنها في الوفاة كما عه عنه ابن الجلاب وان كانت صغيرة او ايسه
او قبل الدخول حمل مضى المدة وفي المدونة من دخل برجعه
ولا يوطأ مثله فلا عدن عليها من طلاقه والنص ان يسه قبل البناء
بها لا عدن عليها لوفاة ولا طلاق واتباع الكافي والسنة حتم
ولم يرد فيها اشتراط حيضه مع المدة المذكورة فيها قال

٨١
الله سبحانه والذين يتوفون منهم وذكروا في واجات بعض
بانفسهم اربعة اشهر وعشر ولم يفرق بين الصغير والكبير
والكبير والمستله والكابيه والمدخول بها وغير المدخول
بها وقال عليه السلام لا يحل لامرأه تؤمن بالله واليوم
الآخر ان تجرد على ميت فوق ثلث الا على زوجها اربعة اشهر وعشر
متفق عليه ولو اعتبر الحيض اجزأ لا اعتبر ثلثه قوامه المطلقة
ولان الاستبرأ بحيضه انما يكون في الاما دون الجراير والعشر
عشر ليل وعشر ايام عند الجمهور وقال الاوزاعي عشر
ليال وتسعة ايام ويتوفون فعل ما لم يسم فاعله ويتوفون متعدي
قال الله تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها وقال قل يتوفىكم
مكك الموت الذي في كل يوم ويحكم ان انسانا سال عن جنازة
المتوفى فقال على رضي الله عنه هو الله سبحانه ثم قال لا في الاسود
الذي اخرج لهم يا ابا الاسود فكان ذلك سبب وضع الجوثم
انه رضي الله عنه قرا والذين يتوفون منهم بفتح الباء على البناء
للفاعل واجاب صاحب الكشاف ان جنازة يستوفون احلهم
وانما حذفت التام من عشر لان التاريخ بالليل وعنده
الامه شهران وخمسة ايام وهو مذهب الامة الاربعه واجابهم
وعن ابن سيرين وداود الطائري ان عدتها عند الجراير وقال
يحيى بن سعيد ان كانت الامه لم تحض اعتدت في وفاه زوجها
عند الجراير الا ان تحيض حيضه قبل شهرين وخمسة ليل او ذلك
مكفيا للجمهور وان الرق منصفه على ملوف وان كانت حاملا

افعل الحال والاستقبال او مشترك وانما اعني الكلام فيه لموافقته
صاحب الكتاب ولو قال كل مملوك املكه او قال كل مملوك
لي خريعتي وله مملوك فاشترى اخر فالذي كان عنده وقت البيع
مديروا والاخر ليس بمدبر وان مات عمقا من المثلث وقال ابو يوسف
في النوادر يعق من كان في ملكه يوم حلف ولا يعق من استغفاه
بعد يمينه وعلى هذا اذا قال كل مملوك لي اذا مت فهو خريعتي
لا في يوسف ان اللفظ حقيقة في الحال على ما ذكرناه فلا يعق به
من سيملكه في المستقبل لان الجمع بين الحقيقة والمجاز غير مستحار
وكذا لا يجمع بين معنوي المشترك في الاثبات عندهما وهو المختار
عند الاصوليين وقد اريد به الحقيقة وهو الحال والمجاز على قول
او احدهما يعنى المشترك على قول حتى صار صاحب الملك مديرا دون
الاخر فلا يراد غير لما عرف ولهما انما ايجاب عتق وايضا حتى
اعتبر من المثلث وهذا ان قوله كل مملوك لي خريعتي عتق وقوله بعد
موتى وصيه والوصيه ينصرف الى ما يوصى عند موت الموصي كما ينصرف
الى ما وجد في الحال اذ اعني اوقت موته بدليل صحة الوصيه بماله
وان لم يكن له مال عند الوصيه اذا وجد عند موته وكذا الواووصي
مثلث ماله وهكذا ماله لا يبطل الوصيه ولو انصرف المثلث ماله
الموجود في الحال لطلب كما لو اوصى بثلث مال معين فملك ذلك
المال ثم في الوصايا اعتبر الحال المنتظم والحاله الراهنه الا ترى
انه يدخل في الوصيه بالمال ما سمي بعد الوصيه حتى لو اوصى
بما شتر تخليه العام صحته وفي الوصيه لا ولا دفان يعتبر من كان موجودا

في البطن عند موت الموصي حتى لو وضعت لاقبل من سته اشهر من يوم
موت الموصي صحته الوصيه له والاجاب لصح مخر او مضاف الى الملك
والى سببه فمن حيث انه ايجاب العتق يتناول الموجود للحاله
الراهنه فصير مدبرا ومن حيث انه ايجاب يتناول الذي ملكه بعد
الوصيه للحاله المترصده والمنقطع وهي حالة الموت وقيل الموت
حاله الملك حاله استقبال محض فلا يدخل تحت اللفظ وعند
الموت يعتبر كأنه قال كل مملوك لي او كل مملوك املكه خريعتي فالحاصل
ان ما كان في ملكه دخل باعتبار الاجاب للحال لا باعتبار الوصيه
وما ملكه في المستقبل دخل تحت الاجاب بحكم الوصيه لا غير فلم
يكن جمع بين الحقيقة والمجاز او بين الحال والاستقبال سببا واحدا
بل سببين مختلفين ايجاب عتق ووصيه بخلاف قوله بعد عن علي
ما تقدم لانه تصرف واحد وهو ايجاب العتق بعد عن وليس فيه ايضا
ولو قال كل مملوك لي سته او لي ان اموت او ابدأ دخل فيه
من اشتراه بعد البيع ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت البيع
لانه استقبال محض يتناول الحال وفي الجامع لو قال كل
امراه املكها او كل عبد املكه يتناول من في ملكه دون سيملكه
في المستقبل الا ان ينويه لانه شدد على نفسه ولو قال كل
امراه املكها او كل عبد املكه اليوم يتناولها لان الحال الراهنه تمتد
والجلس قد يطول وكذا لو قال غدا عند صبحك اليوم وكما لو قال ابا ماله
وعند ابى يوسف يتناول من سيملكه كما لو قال ابدأ او لي ثلثين سته
والحال الراهنه لا تمتد لثلاثين سته وجه اخر ذكر في المسوط

لوجه موله والحاله محض اشتغال لان النظر الى اصدار دلاله اللفظ على
الحال يقتضي ان لا يعنى ولا يصير والنظر الى كون التصرف وصيه يعنى
الامر في قلنا بالعتق دون التدبير علما بالديلين ولا يمكن العقل على
القلب لان التدبير مستلزم للعتق بعد الموت لا بحاله امثا
العتق بعد الموت لا يستلزم التدبير والله اعلم
باب العتق على جعل قبوله
ومن عتق عبدا على مال قبل العبد في المجلس عتق وذلك مثل ان يقول
انت حر على الف درهم او بالف درهم واما ما عتق بقوله ولا يتوقف
عتقه على ادائه لانه معاوضه المال بغير المال لان العبد لا يملك
نفسه وحكم المعاوضه ثبتت احكم قبول العوض قبل ادائه في الحال
كالبيع فاذا قبل عتق والعوض من يذمته حتى صحبت الكفالة به
لكونه دينيا لازما في ذمته بخلاف بدل الكفايه فانه غير لازم وقد
ثبت مع المنافي لان المولى لا يستوجب على عبده دينيا والمكاتب عبدا
ما بقى عليه درهم على ما ياتي في كتاب الكفالة ان شاء الله تعالى
والطلاق المالى ينظر انواعه من النكاح والعرض والحيوان اذا ذكر نوعه
على سبيل البدل وان كان بغير عينه لانه معاوضه المال بغير المال
فان شبه النكاح والطلاق الصلح عن دم العهر وهو قول مالك وفيه
خلاف الشافعي وهو يعتبر بالبيع والاجازة وقد تقدم ذلك في النكاح
والطبع وكذا الميكال الموزون والمعدود الذي لا يختلف اجاده اذا
كان معلوم الجنس والاضح جهاله الوصف وقد عرفت ذلك فيما تقدم
قال وان عتق بآداء المال صح وصار ما ذواله في التجارة

وذلك مثل ان يقول ان ادبت الى العاقبات حر ولا تشترط القبول بعتق
الاداء ولا يصير مكاتب حتى يجوز بيعه قبل الاداء ولو قال كل مملوك
الى حر عتق بخلاف المكاتب لانه صريح في تعليق عتقه بالاداء وان كان
فيه معنى المعاوضه في الاشياء على ما تبين واما صار ما ذواله لانه
رغبه في الاكساب بطلبه الاداء منه دلاله ومراده يحصل ذلك
بالتجارة لانها المشروعه دون التكرى فانه مضموم وان كان داخل
في الاذن وفي الجواشي فان قيل لا يمكن جعله معاوضه لان
البدل هو المأذى ملك المولى المالك هو عتق العبد والعبد
ملكه ايضا فكيف يتحقق المعاوضه والمالك لهما واحد قلنا
لما ثبت عند الاداء معنى الكفايه اخرجها اقتضا وهو ان يصير العبد
احق بالمودى كالمكاتب لانه لو لم يصير كذلك لم يجز في الاكساب
الا ان المكاتب على نفسه واكسابه اذا ذى بدل الكفايه مما اكتسبه
قبل الكفايه بعتق ولا يرجع به المولى عليه لدخوله تحت عتق الكفايه وهنا
يعتق به كاد المغصوب ويرجع به المولى عليه والجواب انه اما
اخرج الكفايه في الاشياء ضرور فلا يظرفها اكتسبه قبل التعليق
في بيع المولى من الرجوع وان كان يظهر في جبر المولى على قبول لزوم
العتق به اذ حصول الاداء من مال المولى لا يمنع صحة الاداء في حصول
العتق به كالمستحق لغيره بان كان مغصوبا لكن لا بمجرد القول في
المغصوب اذا علمه فان قيل كيف يصير ما ذواله في التجارة
مع اقتضائه على المجلس قبل من حله صور الاذن ان يقول اذا
ادبت او متى ادبت وذلك لا يقتصر على المجلس وان حكما في ان يقول

انصاره على المجلس لا يمنع من صيرورة ما ذوناله لجواز انه مكسب
في المجلس ما علق عقده به واستغاله بالكسب لا يوجب تبدل المجلس
لانه في تحقيق مقصوده كما لو قالت ادع على ابي استغفره او شهودا
اشهدهم وان احضر العبد المال اجبر الحاكم على قبضه وعقده العبد
به ومعنى الاخبار فيه وفي بيان الحقوق انه شرعا باضا للحلية
وشرطها انه لو مدين اليه امكنه قبضه وهو قول المشايخ
وفي الينابيع لومات المولى قبل الاداء في جميع ما ذكرنا بطا
مسه الا في رواية ابي سليمان وقال زفر لا يجبر على القبول وهو
القياس لانه يمين ولا جبر على شرط الايمان والدليل على انه يمين
عدم توقفه على قبول العبد وعدم احتمال الفسخ بخلاف الكا به فان
لحاكم المعاوضة من وجه والتعليق من وجه ولهذا يفسد بفساد
العوض والشرط الفاسد في صل العقد ولو كانت امته الجامل على
ما في بطنه له فسدت الكا به كالباع والبدل فيها والجب ولما
انه تعليق نظرا الى اللفظ والصورة ومعاوضة نظرا الى المقصود
لانه ما علق عقده باء المال الا ليحتمل على تحصيله ودفعه اليه
لينال العبد شرف الحرية والمولى المال بمقابلته لان التعليق به للمحل
بتمزله الكا به ولهذا يقع الطلاق به باننا بلفظ الصريح الذي لا
يقع به الا رجعا فدل على معنى المعاوضة بخلاف التعليق بدخول
البرار ونحوه فانه لا جبر فيه ولا يقع عند وجود الشرط الا رجعا
فجعلناه تعليقا في الابداء اعلنا باللفظ حتى لا يجوز فسخه ولرفع
الضرر عن المولى حتى لا يمنع عليه بيعه قبل الاداء ولا يكون العبد

احق بمكاسبه ولا يسرى الى الولد المنفصل قبل الاداء ولومات المولى
وادى الى ورثته لا يعتق بخلاف المكاتب نص على ذلك ابو يوسف
وقد ذكرنا رواية ابي سليمان ولو باعه ثم اشتراه مجبر على القبول
عند ابي يوسف ولا يجبر عليه عند محمد لطلان المعاوضة ذكر في
الزيادات وجعلناه معاوضة في الاصل يعني عند الاداء باعه
دفعا للضرر عن العبد لانه لو لم يجبر على القبول لصاع نعيه في السعي
والاكساب وذلك غرور بالعبد وقوله فعلى هذا عرج المسائل
وبدور الفتحة يعني ان كل مسألة لها شبهان يوفى على كل شبهة
حظها كالحكمة بشرط العوض جعلناها ههنا محضة في الابتداء حتى
لا يفيد الملك قبل القبض ولا يجبر على تسليمه ويفسد بالشيوع
فيما يحتمل القسمة ولا يستحق فيها الشفعة قبل القبض ولا يرد
بالعيب وبعد القبض جعلنا ما سعا حتى يستحق فيها الشفعة
ويردها بالعيب ويرب عليها بعد القبض احكام البيع ولو ادى
البعض مجبر على القبول الا انه لا يعتق كالمكاتب قلت
بردها على قوله فجعلناه تعليقا في الابتداء لان الجبر على القبول
ليس هو حكم التعليق ولو ادى البعض وحط البعض لا يعتق وقد اعتبر
حكم التعليق لان شرط عقده ادا الكل حتى يوجد الشرط بخلاف
المكاتب فانه يعتق بذلك وكذا الواراه من جميع بدل الكا به عن
ايضا لبراه ذمته ولا شيء في ذمة العبد لمحق الخط والابرار
وانما يعتق بوجود الشرط وهو ادا جميعه وفي مسوط خوام اذ
على ما ذكر من عنه صاحب الجواشي لا يجبر على قبول البعض لاعتباره في التعليق

قبل اد المبيع وحكم المعاوضة والكاتب انما است عند اد الكل
دون البعض ثم لو ادى الف الف اكتسبها قبل التعليق عتق ويرجع
المولى عليه به كما لم يستحقه وكذا المكتات يعتق به فاذا ضمنها
لمستحق يرجع على المكتات وكذا يرجع ايضا لو اداه من المال الذي
كان اكتسبه قبل الكتابة ولو كان العبد اكتسبه بعد التعليق
وادى لا يرجع عليه لانه قد صار ماذونا وهو محتاج الى كسبه
ثم الادا في قوله ان اديت تقتصر على المجلس لمعنى المعاوضة وعليه
اشكال لان معنى المعاوضة انما يمتد الى انتها لا في الابتداء على
ما ذكره صاحب الكتاب بل المعتبر في الابتداء حكم التعليق كما
تقدم ولهذا لا يشترط القبول كسائر الشروط وعن ابو يوسف
انه لا يتقيد بالمجلس وهو الذي يوافق ما تقدم وفي قوله اذا
اديت او متى اديت لا تقتصر على المجلس لانها العموم الوقت وقد
ذكرناه وفي المبسوط لو اختلفا في مقدار المال المعلق باديه
فالقول للمولى لانه ينكر الشرط واليمين للعبد ولو قال انت حر
على الف فعل حتى عتق ثم اختلفا فالقول بقول العبد لانكار بيعته
وفي الخزانة لو قال اذا اديت الى الف اكل شهرا ما به وقبل فهو
مكتات لا يجوز بيعه قوله ومن قال لعبد انت
حري بعد موتى على الف درهم فالقول بعد الموت لاصافة الاحباب
الى ما بعد الموت فصار كما اذا قال انت حري بعد الف درهم بخلاف ما
لو قال انت مدبر على الف درهم حيث يكون القبول في الحال لان احباب
التدبير وجد في الحال الا انه لا يجب المال لقيام الرق والموتى لا

يستوجب على عده مالا الا على مكتاته لما عرفت قالوا لا يعتق في
مسئلة الكتاب اذا قبل بعد الموت ما لم يعتقه الوارث او الوصي
او القاضي ان امسعا من اعتاقه لان العتق متى تاخر عن الموت محتاج
الى التنفيذ ويعتق من ثلث ماله ونظيره قوله انت مدبر على الف
الى صورة اللفظ فاعتبه احبا في الحال ان كان معناه انت حري بعد
موتى وفي السد ايع عن ابو يوسف القول في الحال لانه احباب
العتق في الحال يعوض الا ان العتق تاخر الى ما بعد الموت فكان
القول في المجلس كما اذا قال ان شئت فانت حري راس الشهر ولو قال
انت حري على الف درهم بعد موتى فالقول في الحال لاختلافه جعل
القول في الحال شرطا لسوت العتق بعد الموت فاذا قبل صار مدبرا
ولا يجب المال لذكرنا وفي الزيادات قال انت حري بعد موتى
على الف فالقول بعد الموت وشرط تنفيذه قال انت حري على
الف بعد موتى فالقول في الحال به يتدبر ولا شيء عليه وقد تقدم
وعلى هذا قال انت طالق قال ان شئت فامسكه في غد ولو قال
ان شئت فانت طالق غدا فامسكه في الحال وابو يوسف سوى منها
وشرط القبول في الغد ورفعه وفي المنهاج لو قال ان شئت
فانت مدبر او انت حري بعد موتى ان شئت اشترطت المشقة متصلة
وقوله لان الميت ليس باهل للاعتاق صحح فاذا مات لم يعتق بموته
حتى يعقل فالميت ليس باهل ان يعتقه بقوله خلاف المعلق بنفس
الموت حيث يعتق بالاهلية السابقة وعند ذلك كان اهل لاله ومن
اعتق عده على خدمته اربع سنين فقبل العبد وعتق بمات العبد

من ساعته فعليه قيمه نفسه في ماله عند ان خيفه واي يوسف
وقال يجر عليه قيمه خدمته اربع سنين وفي المبسوط قال انت
جز على ان تخدمني سنه فقبل له وخرج من خدمه عليه نوخذها قال
مات المولى فلورثه ان ياخذوه بما بقي من خدمه السنه من قيمته
في قياس قول ان خيفه الاخر وهو قول ابو يوسف الاول قال
يجوز ان ياخذونه بما بقي من قيمه الخدمه قلت وفي الكتاب
سوى من موت العبد والمولى قال عيسى هذا غلط بل ياخذونه
بما بقي من خدمه السنه لان الخدمه دين عليه فيكلفه وارثه فانه بعد
موته كما لو كان اعتقه على الف درهم واستوفى بعضه ثم مات كان
للورثه ان ياخذوه بما بقي من الالف ولكن ظاهر الروايد يقول الناس
مقتدون في الخدمه وكان الشرط ان يخدم المولى قد فاته بموته كما يقول موت
العبد ولو مات العبد قبل تمام المدة فالمولى ان ياخذ من تركته بقدر
ما بقي عليه من خدمه تلك المدة من قيمته في قول ان خيفه الاخر
وهو قول ابو يوسف الاول وفي قوله الاول هو قول يجر من قيمه الخدمه
واصل المسله في كتاب السبوع اذا باع نفس العبد منه بجاريه فسقطت
او هلكت قبل قبضه في قول ان خيفه الاخر وهو قول ابو يوسف يرجع
على العبد بقيمه نفسه وفي قوله الاول وهو قول يجر بغيره الجارية
قال السرخسي الا ان هذا القول ليس بقوي فالخدمه عبارة عن
خدمه البيت وهي مع وفه بين الناس لا يتفاوتون فيها فلا يثبت بموت
المولى ولكن الاصح ان يقول الخدمه عبارة عن المنفعة وهي لا يورث
فلا يمكن ان يضمن الخدمه بعد موت المولى فلهذا كان لا يعتبر قيمته او يجر

الخدمه على حسب ما اختلفوا فيه الحمد رحمه الله انه عقد لا يعمل
المعنى والفسخ بعد موت العتق تضاركا للنكاح والطلاق والصلح عدم
العهد ولا يخرجه خيفه رضي الله عنه ان كان احد من العوضين له قيمه وقد
تعذر الفسخ بالعتق فوجب الرجوع بقيمه ما خرج من ملكه كمن باع
عبد جارية فاعتقها ومات العبد قبل التسليم يجب عليه قيمته لانه
كان له ضمانه وتعذر تسليمه بموته يجب عليه قيمته لانه هو
الذي خرج من ملكه وفي المحيط والاسيما في ذكر قولها وقول يجر
كما ذكر في الكتاب وعلى هذا ادى اعق عنه على اخره وخبر يعق
بالقبول فان اسلم احدها قبل قبض الخمر فعندها على العبد قيمته
وعند يجر عليه قيمه الخمر وفي الاسيما في لو كان خديم سنه ثم مات
احدها فعلى قولها عليه ثلثه ارباع قيمه نفسه وعلى قول يجر عليه
قيمه خدمته ثلث سنين ولو لم يستحق الجارية ولكنه وجدها عينا
فرد ما فهو على هذا الخلاف اذا كان عبدا فاجشا وان كان غريبا فاجر
فذكر لك عندها وعند يجر لا يقدر على رد مالانه يجعل هذا مبادله مال
بغير مال فاشبه النكاح والمراة لا تقدر على رد مهرها في العيب اليسير
وقد ذكر في نكاح الجامع ولو قال ان خدمني سنه فانت جمر
فخدمه اقل من سنه او اعطاه مالا عوض خدمته لم يعق او قال
ان خدمني واولادي سنه فمات بعض اولاده لم يعق **قوله**
ومن قال لاخر اعق امتك على الف درهم على ان تزوجني ففعل فانت ان
تزوجته فاعتق جازيولا تجبر على ذلك المكان الحرية ولا شيء على الاخر
لان قال غير اعق عبدك على الف درهم على ان تفعل لا لمزمه

قوله هو خير بعد موتى او خيرا ذمت قال ابن قدامة قال بعض
الشافعية في قوله انت مديروا وقد يرتك محتاج الى التبرع وليس
يصريح في التدبير ولف ان ذلك صريح في التدبير فلا يحتاج
الى التبرع كالبائع ثم لا يجوز بيعه ولا هبته ولا اراحه عن ملكه
الا الى الحرية عندنا قال ابن قدامة في المغني وهو قول ابن عمر
وبه قال سعيد بن المسيب والشعبي والبخاري وابن سيرين والزهري
والثوري والاوزاعي والحسن بن صالح وملك واصحابه وقال
القاضي عياض الاكمال هو قول كافة العلماء والسلف من
الحجازيين والكوفيين والشافعية حكاية صاحب الميسر
عن زيد بن ثابت وابو الوليد بن رشد في المقدمات عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنهما وروى ايضا عن عثمان وابن مسعود وبه
قال سريح وقتادة وجماعة غيرهم وقال الحسن وعطاء خور
بيعه عند الحاجة اليه وقال الشافعي وان حبس واستحق
وداود يجوز بيعه وهبته وصدقته عند الحاجة وغيره واذا
مات مولاة عتق من ثلث ماله وان كان عليه دين يسع في جميع
قيمته ولا يباع في الدين عند الجمهور وعند ملك يباع في الدين
في حال حياته سيد وبعد موته وقال عبد الله بن مسعود
ومسروق ومجاهد وسعيد بن جبر انه عتق من راس المال قال
القاضي عياض اكمال المعلم وهو قول الليث بن سعد وزفر
اجم من قال بعدم لزوم التدبير ما رواه ابو الزبير محمد بن
مسلم بن نذر عن جابر بن عبد الله ان رجلا من الانصار يقال

له مذكور اعتق غلاما له يقال له يعقوب عن ذم لم يكن له مال غير
فدعا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه فاشتره
نعيم بن عبد الله بن التمام سأل به درهم فدفعها اليه الحديث
اخرجه مسلم وابوداود والنسائي قال القاضي عياض والمذكور
صوابه سقوط ابن لان نعيم بن عبد الله هو التمام لا ابوهم متى ملك
لسعله كانت به وقال ابن قدامة في المغني متفق عليه وهو
عاط منه وانما هو من ميزات مسلم من رواه عن ابو الزبير
جابر وهو مدلس مشهور قال ابن خزم وغيره والمدلس
متى قال عن فلان لا يحتج به وعن عطاش الى ياب عن جابر بن عبد الله
ان رجلا اعتق غلاما له عن ذم منه ولم يكن له مال غير فامر به
النبي عليه السلام ببيع بسبع مائة او تسع مائة رواه البخاري
ومسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه ولف ارواه ابن
عمر والي سعيد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المدبر لا
يبيع ولا يهب ولا يورث وهو جرم البتة احتج به الحافظ ابو جعفر
الطحاوي وابو الحسن الكرخي وابو بكر الرازي وابو الوليد بن رشد
المالكي في المقدمات وغيرهم من الامة وروى ابو الوليد الباجي
ان عمر رضي الله عنه رد بيع المدبره في ملاء خير القوز وهم حضور
متوافرون وهو اجماع منهم ان بيع المدبر لا يجوز قال ويدل
على ان التدبير ليس بوصية ان الرجوع فيه بالقول لا يجوز قلت
وقد جوز ابو ثور بالقول وهو ضعيف وفي المنهاج لوجع
عنه بالقول كما بطلت او فسخت او نقصت او رجعت فيه صح

ان قلنا وصية وان قلنا تعليق نصفه وهو الاظهر لا يصح الرجوع بالقول
وفي المقدمات لا يرجع فيه عند ملك واصحابه يقولون لا فعل
كقول اصحابنا وعند الشافعي وابن حنبل يرجع فيه وهو وصية بما
خرج عن ملكه كالبيع والهبة والصدقة ولا يكون قوله رجعت فيه
رجوعا وفي المغني ظاهر كلام الحزبي انه لا يباع الا في الدين وقد
اوما اليه احمد ولا يتبع المديون عنده في الدين ويباع المديون ولا
يعف هذا الفرق عن اجد قبله ولا بعده وقد باعت عائشة مديون
سحرت منها وهو خلاف ما نقلوا به من الاجاويد ولتباع المديون
ثم اشتراه عاد التدبير عند ابن حنبل وعند الشافعي لا يعود على
المذهب ثم ان الجنب له قالوا التدبير وصية يجوز فيه الرجوع
ولو اوصى بعد ثم باعه بطلت الوصية وهو ناقض ويدل على
انه ليس بوصية انه لو قال رجعت في تدبير او ابطلته لم يطل
والصحيح ان ابطاله بالرجوع عنه لا يصح وقال ابن العربي المالكى
لا يجوز بيع المديون والرجوع فيه لانه علق عتقه على صفة لا بد
منها وهو موته كما لو قال انت جراد اجاراس الشهر او الاجام لانه
قد انعقد هذا القول صحيحا وقد تحقق اقبال الشهر او العام ضرور
فلا يجوز ابطاله مع ولا توجه من وجوه التقويت وهذا ظاهر جدا
لكل منصف وهو مخدط منه وبيعه جازع عند الامتة الملائة
 واصحابهم بما اذا قال انت جراد اجاراس الشهر او اجاراس العام او
قال انت خرجت اجوز بيعة قبل ذلك الوقت ويطل ايضا
لو قال انت جرح بعد موت فلان قال ويباع في الدين السابق

كالخبر العتيق عندهم اذا سبقة دين لان نفاذ عتقه بطل حقوق الغنا
وليس بعد هذا التحقيق مقال ولا مجال قل هذا مخدط
لا تحقيق فيه فان عتق من عليه الدين اجمعه غير ممنوع عندنا
وبه قال الشافعي وابن حنبل وحديث جابر حكاية فعل او
حكاية مجال لا عموم لها وانما كان يعارض ما ذكرناه ان لو كان قال
بيع المديون جازع ولا تدبير نوعان مقيد ومطلق فيحمل على المقيد
وهو جازع بالاتفاق ولان الامام لا يبيع اموال الناس فهو ركن
الظاهر وقد روى عنه عليه السلام انه باع حذمة المديون
رواه جابر ذكره ابو الوليد المالكى مع اصحابنا وانما يجوز الزك
في المظن والاجازع بيع المنفعة وهي نوع من البيوع وفي المبسوط
عن ابي جعفر محمد الباقر عن ابي زين العابدين انه عليه السلام انما باع
خدمة المديون لرفقته والاجازع تسمى ببيع اهل البيت كما
رواه جابر ويحمل انه كان في وقت كان فيه بيع المديون جازعا
كان فيه بيع الجرايزا على ما روى عنه عليه السلام انه باع رجلا
يقال له شتر في دينه ثم نسخ فقوله تعالى فان كان ذو عترة
فانظر الى من ينسب ذكره في النسخ والمنسوخ ولان التدبير
المطلق سبب حرته لانها ليست بعد موته حارة والاهلية
ولا يمكن تاخير اهليته الى زمان والها خلاق التعليق بموت
غيره والا ضافة للعد فان اهليه موجوده عند ذلك فاذا انعقد
سبب حرته اسع معها المكاتب وام الولد وخلاف التعليق
بساير الشروط لان المنع من التشبيه قائم قبل الشرط لانه

مبين وهو المنع ولا به وصية والوصية خلافه في الحال كالوراثه وبالطال
السبب لا يجوز وفي جواز البيع وما يضا فيه ذلك ويؤيد هذا ما
ذكره خواص الزاذه في مبسوطه فقال الميراث انما يصح للعهد من
حيث انه وصيته له برقيقه لا من حيث انه تعليق لانه اعتق بعد
الموت والتعليق يزوال الملك لا يصح كالوقال ان يوتى فانت
جروا ثابت انه وصية فالوصية تنعقد سببا للحال كما لو نذر
ان تصدق بدينهم غذا جاز او اوده من اليوم لوجود سببه فاذا
انعقد سبب ملك الرقيق انعقد سبب العتق فلا يجوز فسخه بالبيع
كما لا يجوز تصاقله برده عليه جواز الرجوع في الوصية
لكن جعلوا الوصية بالعتق لازمة على ما عدم في البيع وفي المبسوط
والعتق فيه ان الموت كاي لا يحاله وهو سبب الخلافة فكان مسا
للخلافة له في رقيقته في الحال والتعلق بمجر راس الشهر ليس
بموجب للخلافه والميراث كالاستيلاء حتى كان ولد الميراث
مديرا الوجوب حتى الميراث في الحال فسرى اليه كالا شتيلا
وجوز وطى الميراث كام الولد وكرهه الزهري وقال الا اذا عي
ان لا يطاها قبل التدبير لا يطاها بعده وفي المنهاج ولدت
المدين من نكاح اوزني لا ثبت للولد حكم التدبير على الاظهر
وضعه السرخسي جدا وقال هذا مخالف لقول الصحابة لعثمان
وابن مسعود قال وكذا عن شرح وسعيد بن المسيب وقتاده
وجامه وان دبر جاملا ثبت له حكم التدبير على المذهب قال
ابن قدامة حديث ابن عمر لم يصح عن النبي عليه السلام وانما هو عن

ابن عمر ثم ان الحديث الذي روي انه كان للحاجه فان الراوي قال لم
يكن له مال غيره بمجوز الشافعي وابن حنبل معه من غير حاجه
لا يستفاد من الحديث ولا يستدل عليه به مع مخالفته السلف
فالا حياط في الدين موافقتهم وهم اخبر بذلك من المستأخرين واعلم
بمدلول الخبر وفي المعنى لو قال انت جبر بعد موتى شهر او يوم لم
يعتق لانه في ملك الوارث كما لو قال ان دخلت الدار بعد بيعك
فاعت جبر وهذا لانه اعتاق له بعد قرار الملك عليه كالميراث في ملك
الغير قلنا قد استحق العتق بعد موت المورث من ثلث
ماله المفسوخ له في اخراجه والتصرف فيه مقدما على ورثته كما لو
اوصى باعتاقه فاعتق بعد موته بسنه او اوصى بغيره فقبل
بعد موته بشهر او بسنه ولا نسلم ان الوارث يملكه مع وجود الوصية
به وانما يملك ما عدا الثلث بعد الوصية بخلاف البيع فانه يملك
ملكه فلا ينفذ وفي الذخيرة لو قال انت جبر بعد موتى يوم
او قال بشهر فهذا لا يكون مديرا وهو ايضا يعتقه لا يعتق بموت
المولى مضى يوم او شهر ما لم يعتقه الوصي او الوارث وفي المبسوط
قال انت جبر بعد موتى ان ثبت لم يصير مديرا لعدم تعلفه بطلاق
الموت فان يوتى بها المشيه الساعة فشا العهد فهو جبر بعد موته
لتعلقه بطلاق الموت بعد ما شافكون مديرا وان المشيه بعد الموت
فاذا مات المولى فشا العهد عند موته فهو جبر لوجود الشرط
لا بالتدبير وكان ابو بكر الرازي يقول الصحيح ان لا يعتق هنا ما
لم يعتقه الوارث او الوصي وهكذا ذكر شيخ الاسلام خواص الزاذه

لا بد ما لم يعتق بنفس الموت صار ميراثا فلا يعتق بعد ذلك إلا باعتق
وكون وصيته يحتاج إلى تنفيذها كما لو قال اعتقوه بعد موتي أو
أوفك هو جرحي بموت يوم هكذا ذكر ابن سماعه في نوادره ثم
في ظاهر الخواص عبر المشية بعد موت المولى بالحسن وعز
ابن يوسف أنه لا ينفذ بالمجلس لأن هذا في معنى الوصية ولا يشترط
في لزوم الوصية القبول بالمجلس بعد الموت والفرق بينهما
وبين تأخير العتق بعد الموت إلى يوم أو شهر ونحو ذلك أنه لما أخر
العتق عن موته بزمان ممتد ومك الوارث يتقرر في ذلك الزمان
عرفنا أن مراده الأمر باعتاقه وفي مسألة المشية يصل مشية
العبد بموت المولى قبل يقر ملك الوارث معتق باعتاق المولى
ولا حاجة إلى اعتاق الوارث إياه وروى الحسن عن الحنفية أنه
إذا قال لعبد أدامت وغسلت فانت حر لا يكون مديرا لأنه لا يعلق
بالموت وجهه وكذا كنت أودفنت ثم أدامت ففي القياس لا يعتق
وإن غسل ما لم يعتق كقوله أن مت ودخلت الدار وفي الاستحسان
يعتق لأنه يغسل عتق موته قبل يقر ملك الوارث في العادة
فهو نظير تعليقه بموته بصفة بخلاف دخول الدار لأنه لا اتصل
بالموت فنقر ملك الوارث فيه وذلك في اختلاف زفر ويعقوب
إذا قال لعبد أدامت أو قتلت فانت حر عند زفر يكون مديرا
لأن عتقه يتعلق بطلاق الموت حتى يعتق أدامت على أي وجه
كان وعلى قياس قول أبي يوسف لا يكون مديرا لأنه علق عتقه
بأحد الشيئين الموت أو القتل فلم يكن عزيمه في أحدهما فلا يصير

مديرا انتهى كلام صاحب الميسوط والمولى أن يستخذه ماله
وإن كانت مديرة وطبها وله تزويجها فإذا مات المولى اعتق من
ثلث ماله إذا لم يكن عليه دين وسعي ثلث قيمته للموت وجميعها
لصاحب الدين وقد عرف ولله المديرة مديرة وقد ذكرنا
وما فيه من خلاف الشافعي قوله وإن طلق
المديرة بموته على صفة مثل أن يقول أن مت من مرضي هذا أو
هذه في أمر مرضي أو قال أن عرفت أو قتلت أو غير ذلك مما
يكون الصفة على خطر الوجود فليس هذا بتدبير ويجوز بيعه بالإجماع
فإن مات المولى على الصفة التي ذكرها يعتق كما يعتق المديرة في الثلث
كما لم يدبر لأنه ثبت له التدبير في إخراج من إجز التحق تلك الصفة
ومن المعدان يقول أن مت إلى سنة أو عشر سنين لما ذكرنا خلاف
ما لو قال إلى ما يه سنه ومثله لا يعيش إليه في الغالب وهو
قول مالك وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف
لو قال إلى ما يتي سنة فهو مديرة مفقود ذكر في المينابيع وخواع
الفقه ولو قال أنت حر قبل موتي بشهر فليس مديرا فإذا
مضى شهر قبل موته صار مديرا عند أبي حنيفة وزفر قال
أبو يوسف ومحمد لا يصير مديرا في الأسباجاني إذا لم يعتق إلا
باعتق الوارث أو الوصي فالوارث يملك اعتاقه بحجة أو تعليقا
والوصي لا يملكه إلا بتخيير أو لو اعتقه عن كارهته يعتق عن الميت
دون الكفاية والولد يصير مديرا في المطلق دون المقيد ولودير
وارث المرتد بعد كونه ثم جاء مشي الخدم مديرا ولودير هو الذي

بدار الحرب وابعه الوارث ثم رجع مسلما فاشتره فهو مدبر
وفي المغني لودبر الجاهلي مدبر حملها معها بلا خلاف كما لو
اعتقها وان جعلت بعد التدبير فكذلك في قول اكثر اهل العلم
روى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وفيه يقول سعيد بن المسيب
والبصري والقاسم ومجاهد والشعبي والقعقي وعمر بن عبد العزيز
والزهري والثوري والحسن بن صالح ومالك وابن حنبل كقول
اصحابنا وعن جابر بن زيد وعطاء السعدي ولدها ولا تعتقوه
ولشاذلي قولان كما لدهقين وهو رواية عن ابن حنبل واختاره
المزني وكن ما روى عن عمر وابنه وجابر انهم قالوا اولد
المدبره مدبر مملكتها ولم يعرف في الصحابه مخالف فكان اجماعا
وهكذا ذكره الشرحي انه اجماع الصحابه مرد قول المخالف فصار
كولد ام الولد فعلى هذا ان يظل التدبير بوجه من الوجوه على
قول من يرى ذلك لا يبطل ولدها واما ولدها الموجود
المنفصل عنها فلا يدخل معها في التدبير بلا خلاف الا ما حكاه
ابن الخطاب رواه عن جابر وانكروها وفي الاسيبي ان اقبلت
المدبره سبيدها اعتقت لوجود الموت وسعت للورثه في جميع
قيمها لبطان وصيتها بالقتل هذا في الخطا وفي العهد قتل به
ولدام الولد سعي الخطا باب الاستيلاء
قوله اذا ولدت الامه من مولاها فقد صار ام ولد
له لا يجوز بيعها ولا تملكها وكذا لا يجوز زواجها وفيه قال الشعبي
والقعقي ومجاهد وعطاء والحسن وسالم بن عبد الله ويحيى بن سعيد

الانصاري والزهري وابو الزناد وربيعة بن ابى عبد الرحمن والاوزاعي
والحسن بن حجت وابن شبرمه والثوري ومالك والشافعي وابو عبيد
واحمد واسحق بن راهويه ذكر ذلك في المجلد واختاره وقال
ابوبكر الصديق وعلي بن عباس وابن مسعود وابن الزبير وزيد بن
ثابت وجوان يبيعها ذكر ذلك في المجلد وفيه يقول ابو سليمان
وابوبكر وجماعه من الظاهريه وقول الشافعي عن عمر بن الخطاب
انها ان عقت واسلمت عقت وان كبرت ونجرت ارققت وروى
مثله عن عمر بن عبد العزيز وقول رابع توقف ابو الحسن بن
المغلس وبعض الظاهريه وفيه قول خامس يعق من نصيب ولدها
روى ذلك عن ابن مسعود فيسند صحيح وابن عباس ذكره في المغني
وفيه قول سادس قال يبيع الزاوي يعقل عتق ام الولد اسد
من جوار يبيعها ما روى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه قال يعا
امهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بكر فلما
كان عمرها ناعز ذلك فانتهي رواد ابو داود وفي النسائي وابن
ماجه قال جابر كما يبيع سرارنا وامهات اولادنا والفتى عليه
السلام فينا حتى لا نرى بذلك باشا قال ابو جهم هو في غايه
الصحة وقال الخطابي ليس اسناده بذاك وكان ابوبكر الصديق
رضي الله عنه سيع امهات الاولاد في امارته وعمر رضي الله عنده في
نصف امارته وعن زيد بن وهب قال انطلقت الى عمر بن الخطاب اساله
عن ام الولد قال ملكك ان شئت بع وان شئت وهبت وقال
ابن عباس لا يعق ام الولد الا بالمطشيه ها بعقتها ذكر ابن خزيمة في

ومنع اختلاط الانساب فاكفى بعد واحد عن طهره تسليز
لجصول المقصود بها وعليه عقول العارفين اهل نيشا غور
واصفها من المدرك الثاني ان العدن احل محض فكفى هذه
عن مدتن كاحال في الحق والليل على حقه الوصف
الفرع قوله تعالى فاذا بلغن اجلهن وقوله تعالى لا تعزوا عنه
النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله وحقيقته ان الاجل مد مضوبه
كل التزوج فاذا انقضت ظهر حل التزوج كالدين المدخل
والمدرك الثالث العدن منع وتأخير لحق المعتد لم ينش
في الحقيقة بحرمات مثل حرمة الخروج والبروز في الامه والبرز
للازواج واعدام هذه الاشياء من جهة ونحو ان بعض بعدم
الشي في مدة وينقضي به حق الكل كعمل الوط وغير حرم بالصوم
وبالاغتكاك وغيرها والمدرك الرابع القياس وهو انه
لو طلق الحامل فوطها غن بشبهه ثم وضعت الحمل انقضت به
العدن فكذا غنرها بما مع الفراغ او وطيت الامه بشبهه ثم باعها
المالك لا يجب على المشتري الا استبرا واحدا اصل العده انما
هو استبرا ذكر المسليتين روضه الخول والمدرك
الخامس ان بوطى الماي بح العدن والشروع فيها لا تاخر عن
تقر سبب الوجوب اذ لو تاخر انما تاخر بسبب العدن الاول
واصل النكاح لا يمنع شروعه في العدن المانيه اذ انقرب سبب
وجوبها كالمكوجه اذا وطيت بشبهه فائره اول ان لا يمنع
والمدرك السادس نكته جسيته وهي عدم التداخل هنا

٩١
التداخل فيها اذا وطيتها بشبهه لا يجتمعان وقد ثبت التداخل
ثم فنفي عدم التداخل هنا والا لا اجتماعا به ان الوط
بالشبهه في العدن ان اوجب العدن بح العدن الثانيه منسفي
اجتمعا فاذا لم يجب هنا منسفي اجتمعا والمدرك السابع
نصوص جواز النكاح والعمومات والمعتد عن وفاه اذا
وطيت بشبهه بحسب ما راه من الحيض من الشهر ولو غير
جميعا الحيض للوط بالشبهه وربما للشهور حقيقا للتداخل
بقدر الامكان وفي المبسوط لو حاصت من الاول حيضه ثم وطيت
الثاني فعليه ثلث حيض حصتان تمام العدن الاول لا عند
العدن من الثاني والحيضه الثالثه لا كمال عدن الثاني حتى لو تزوج
الثاني في بين الحيضه جاز ولا يجوز لغين حتى مضى هذه الحيضه
ولوراجعها الاول في الحيضتين دون الثالثه جاز لانه استداه
وعده الغير لا منعه من استدائه كما لو وطيت زوجته بالشبهه
حتى لا يطاها حتى تنقضي عدتها من الثاني ولو كان طلاق الاول
باينا فليس له ان يتزوجها بعد ووطى الثاني لانها معتده وكذا
ليس للثاني ان يتزوجها حتى تنقضي عد الاول ولو تزوجت
عدن الوفاء فدخل بها الثاني ثم فرق بينهما فعليه ببقية عدتها
من الاول تمام اربعة اشهر وعشر وعليها ثلث حيض الاخر بحسب
ما حاصت بعد التفرق من عدن الوفاء ايضا ولو فاك لامرأيه
احدا كما طلقنا ومات قبل البيان يعتد كل واحد من الوفاء
والطلاق لا يجتمع ذلك في حق كل واحد فيجب احياها بخلاف

عليه السلام والاصح عن ابن عمر روى عن علي وابن عباس وابن الزبير
الرجوع الى قول الجماعة ذكر ابن قدامة في المعنى وقال ابن حزم
لا حجة في حديث جابر لانه ليس فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
علم بذلك واقربهم وكان يلزم من يري قول ابن سعيد المخرى كما يخرج
ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صدقه القطر صاعا من طعام
صاعا من شعير صاعا من تمر صاعا من اقط صاعا من زبيب مسندا
حجه ان يري قول جابر حجه والا فهو تلاعب واعترض علينا
ان رواية ابن عباس وقد عمل خلاف روايته فلا يبع حجه عند الحنفية
على اصلهم وجعل ذلك قادحا في الاصل المنقول عنا وجعل ان ذلك
يبين من غير حديث ابن عباس وقد ذكرنا رجوعه الى قول الجماعة
وهو كسر التشبيع والتخليط وقال المنذرى وحديث جابر
يحمل ان يكون ذلك في زمانه ولم يشعربه واما كون فعلهم حجه
اذا علم به رسول الله صلى الله عليه وسلم واقربهم عليه ويبيعهم بيع
نادر او يجهل ان يكون ذلك مباخا ثم نهي عليه السلام عنه ولم يعلم
به ابو بكر لعصر خلافته واشتغاله بامور الدين ومحاربة اهل الردة
ثم نهي عنه عمر لما بلغه نهي عليه السلام فانهم واعدوه وهو مثل
حديث جابر في المنع قال كنا فاستمتع بالقبضة من التمر والتمر
الا امام علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر حتى نهانا
عنه عمر رضي الله عنه رواه مسلم وفي النهاية عن ابن عمر كنا
مخابرا لبعض سنه ولا يري بها ما شأني اخبرنا رافع بن خديج انه
عليه السلام نهي عن المخابن فتركنا ما واجاب الشافعي في كعبه

المجديده في خمسة عشر موضعا نبيع ام الولد وقنس عيلا قال
ابن عيلا بن مضر واسمه الناس المتون وهو اخو الناس بالمقابل
سنتي قيس عيلا بن نضر كان له وقيل بعلام وقيل بمر كان
كخصه وقيل بليب وفي اصول الفقه للشرحي قول علي رضي الله
عنه ثم رايت ان ارفهين يعني لا يعقن موت السيد حتى يعقن
الوارث او الوصي ولا دلالة له على حوان يبيعهم وقد قال الفق
راعي وراي عمر على ان امهات الاولاد لا يبعن وفي المحيط والصور
الفقه للبرزوك والميزان للعالم لوقيح حوان يبيع امهات الاولاد
سنة عند ابي حنيفة خلافا لها وفي الذخيرة الاجماع المتأخر
يرفع الخلاف المتقدم فلم يبق المسئلة مختلفا فيها وبعضهم يقول
لا يرفع فبيع مختلفا فيها وقيل الاول قول محمد انه رفع الحلال المتقدم
وعلى قول ابي حنيفة وابو يوسف لا يرفع واليه مال شمس الائمة
الحلالي وبه قال بعضهم وقال بعضهم لا خلاف من احكامنا
انه يرفع والى هذا مال شمس الائمة الشرعي واما نفقة رضا الفكار
في بيع امهات الاولاد ما مضى قاض اخر على قول هذا القابل عند
علمنا لان المسئلة مختلف فيها بين علمنا بل لا يبيع العلم
تخالف علمنا في انعقاد الاجماع من المتأخرين مع الاختلاف في
الصدر الاول فنقد القضا بشبهه خلاف غيرهم لم في انعقاد هذا
لا مكان الاختلاف من علمنا وذكر الكرخي عن ابي حنيفة ان قضا الفكار
بيعه ام الولد لا ينقض قال بعضهم هذا دليل على ان ابا حنيفة
جعل الاختلاف في الصدر الاول مانعا من انعقاد الاجماع المتأخر

وقال بعضهم لا بل لان هذا الاجماع مجتهد فيه وفي الجواشي
العتق ولدها اي امت فيها حق العتق مدليل قوله فمن معتقد غير
دبر منه ولان الجزية قد حصلت بين الواطي والموطوء بواسطة
الولد فان المايين قد اختلفا بحيث لا يمكن التمييز بينهما واليه اشار
عمر رضي الله عنه بقوله وقد اختلفت لجوكم الحزم ومن ودامكم
برما بين حكم ان الولد صار منسوب اليهما وحصل الاتحاد بينهما
لان الولد صار مضافا اليهما على سبيل الكمال والاتحاد والحرية
كل واحد منهما يوجب الجزية فلما كانت الجزية والاتحاد جميعا غير
حقيقته اوجب ذلك حق الجزية وقال ابن حزم الانسان
خلق الله تعالى من ميسر اسد وامه فصيح انه بعضها وبعض اسبه
وخالف في السله شيخه داود الظاهري وحي ان ابا سعيد احمد بن
الحسين البردعي من كبار اصحابنا لما دخل بغداد حضر درس داود
الاصمى في الظاهري هذا فانه في منع بيع ام الولد فقال داود
اتفقا على جواز بيعها قبل ان يصير ام ولد فوجب ان يبقى كذلك
لان الاصل في كل ثابت دوامه واستمراره فعارضه ابو سعيد
وقال قد زالت تلك الحالة بالاتفاق وامتنع بيعها لما حلت ولده
سيدها والاصل في كل ثابت وهو جزية بيعها اجماعا دوامه
واستمراره فانقطع الظاهري لم يحمله جوابا واستحسنوا هذه
المناظره اصحاب المذاهب الاربعه ذكرها ابو الوليد ابن رشد في
المقدمات وابو بكر ابن العزوي في العارضه وشمس الامية الشريفي
وممكن الظاهري ان يحجب بان بيعها جائلا مستلزم بيع ولدها وهو

حرم ولا كذلك فله وجاب بذكر الجاهل من الحرية والبعضيه
الذي تقدم وناظر ابو سعيد المذكور ايضا قاضي القضاة ابا خازم
عبد الحميد بن عبد العزيز العراقي الجعفي قاضي المعتضد في تورث
ذوي الارحام وكان قاضي القضاة يرى ان الباقي الخلفاء الاربعه اجماع
بوجوب العلم لما ثبت من قوله عليه السلام عليكم يستقي وستة
الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ ولم
يعتبر خلاف زيد بن ثابت في منع ذوي الارحام الخلفاء الاجماع عنده
وامر المعتضد ببرد الاموال التي اجتمعت في بيت المال مما اخذ من
تركات فيها ذوا الارحام فانكر عليه ابو سعيد البردعي وقال
هذا شيء امضى على قول زيد فقال ابو خازم لا اعتد بخلاف زيد
في مقابله قول الخلفاء الراشدين وقد قضيت بذلك فليس لاحد ان
يطلبه بعدى وذكر السرخسي انه امر المعتصم والظاهر انه غلط
من الكاتب فانه لم يكن في ايام المعتصم وقال قاضي القضاة في الدين
ابن دقيق العيد رحمه الله جازي الاسلام قاضيان من اصحابكم لم يكن لهما
نظير في الدين القاضي بكاء بن قتيبة البكر اوى المصري قاضي مصر
توفي سنة سبعين ومانين وستة تسع وثمانون سنة والقاضي
ابو خازم المذكور قاضي القضاة ببغداد اعلم انه لا خلاف
في اباية التسمية وطى الاماء وقد كانت مارية ام ابراهيم عليه السلام
ام ولد وكانت هاجر ام اسماعيل سريه لابراهيم الخليل عليه السلام
وذكر ابن الجوزي في المستطاب طوج من قد ورى جدا لترك كل
ابراهيم الخليل من سريته قد وراو كات لعمامات اولاد وكذا

علي بن الحسين بن العابد بن القيس بن محمد وسالم بن عبد الله من
امهات الاولاد ويروى ان الناس لم يرغبوا في الاما حتى ولد هو لا
الثلثة وروى سالم بن عبد الله ان عبد الله بن رواحه كانت له حانية
وكانت امراته ترصده فخلا البيت فواقعها فقالت له امرأتك فعلتها
فقال ما فعلت قالت اذن فاقرا فقال

شهدت بان عبد الله حق وان النار مثوى للكافرين
وان العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمين .
وتجمله ملائكة شداد ملائكة الا له مسؤمين

فكانت اما اذ قرأت فاذهب ويروى انها قالت صدق الله
وكذبت عيناى فاني رسول الله واخرج قال فلقد رأيته يضحك
حتى مدت بواجده ويقول هيه كيف قلت فاكره عليه فيضحك
قال وبقي الجارية حكما باعتبار النسب وهو من جانب الرجال
فكذا الجارية بنت في حقهم لاني حقهم حتى لو ملك الجرح زوجها
وقد ولدت منه لم يعتق بموتها وكذا لو كان بعضها مملوكا لان
الاستيلاء لا يتجزأ فملك نصيب شريكه بالقبضه موثرا كان او غيرا
اذ لم يمنع من ذلك مانع لانه ضمان فملك لاضمان فساد وقد تقدم
ذلك غير مره فصل وله ولد وطيبها واستخداها
واجارها وتزوجها وهو قول الجمهور وقال ملك لا يملك
اجارها ولا تزوجها كالبيع وهو ضعيف وله كسبه واعتاقها
وكفها لان الملك في ام الولد في ام الولد قائم حتى لو قال كل مملوك
لي حر عتقت وصحح اعتاقها وكفها بها وبحل وطيبها فاشبهت المدين

ولا تمت نسب الامه قبل ان يصير ام ولد الا باعتارافه بمحال امره
بوطيبها عندها وهو قول الحسن البصري والشعبي والثوري وبرك
عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت مع العزل وعند الامم الثلثة
ثبت نسب ولدها اذا اعترف بوطيبها وان عزل عنها الا ان
يدعى انه اسهرها بعد وطيبها بحضه وهو ضعيف لا يثبت
انها بالوطي صارت فراشا كالتكاح وفيه لمزومه الولد وان
لم يستبرأها مع ان الحامل يحض عند ملكه والشافعي فلا ينفذ
الا استبرا بالحضه ولو وطبها في دبرها لمزومه الولد عند ملكه
ذكره في الجواهر ومثله عن ابن حنبل وهو وجه للشافعي وضعفه
وروى الجافظ ابو جعفر الطحاوي باسناده عن عكرمة عن ابن عباس
انه كان ياتي جاريه فحلت فقال ليس مني اني اتيتها اني اريد به
الولد وعن عمر انه كان يعزل عن جاريه فحلت بولد اسود فثبت عليه
فقال ممن هو فقالت من راعي الابل فحرم الله واثني عليه ولم يلزمه
وعن زيد بن ثابت انه كان يطا جاريه فارسيه ويعزل عنها فحلت
بولد فاعتق الولد وولدها وقال اما كذا استطبت نفسك
ولا اريدك وعنه انه قال لها ممن حلت قالت منك فقال
كذبت ما وصل اليك مما كونه الجبل ولم يلزمه مع اعترافه بوطيبها
فهو حجة عليهم وفي النهي اليه المالك اذا اعترف بوطي جاريه
ثم ادعى الاستبراء بعد الوطى فالت بولد لا يلحقه مالم يستلحقه
ولو وطبها ما لكتها او غيبه ليشبهه فلما طهرت وطبها اخر يشبهه
فحلت بولد يمكن ان يكون من كل واحد منهما جعل من الثاني بغير قول

قايه ولم تعتبر الشبه ولو وطبها زوج بنكاح فخاصت ثم وطبها
اخر يشبهه فانت بولد يمكن ان يكون من كل واحد منها ترى القايه
ولا تعتبر الاستبراء بالحيض في النكاح والمعتبر في الزوج مجرد الامكان
والحيض لا يمنع من ذلك فلم يكن وطى الامه مع الحيض معتبرا
ولم يجعل الامه الموطوءه فراشا مع الحيض وفي النكاح الذي لمجرد
الامكان من غير وطى ولم يجعل الاستبراء قاطعا لفراش النكاح
فدل على ضعف من جعل الامه فراشا باوطى فلا ثبت نسب
ولها الا باستلحاق لعدم الفراش المعتبر وقول الشافعي لما لم
النسب بالعقد مع الامكان فلان ثبت بالوطى وان اكر افاض اولي
على ما حكاه عنه صايب الكتاب ضعيف لانه لو زعم انه استبرا
بعد الوطى لانت نسبه وفي النكاح ثبت من غير وطى في كل اعتبار
بالنكاح ولان وطى الامه يقصد به قضاء الشهوة دون الولد كالاخذ
لوجود المانع منه من فوات مصلحة بيعها وفساد ما ليتها والناس
يكبرون اولاد الاما فلا بد من الترابه بالدعوه بمنزله ملك اليمين
من غير وطى بخلاف النكاح لان المقصود به الولد ولهذا لا ينفذ بالعزل
وفي امته ينفذ به لان وطبها قضاء الشهوة دون الولد وسأيدم ههنا
بقول الصحابه والتابعين الذين ذكرتهم انما فان جاءت بولد بعد
ذلك ثبت نسبها بغير اقرار اذا اعترف بالولد الاول وانما صار
فراشا بالولد ومقصود الولد كالمقصود عليها الا انه ينبغي فيه
وولد النكاح لانتمى الاب بالعان لتاكد الفراش ولهذا لا يملك ابطاله
بالزوج وبملك فعل فراش ام الولد بالزوج فكان ضعيفا هذا اذا

كان محل وطبها بعد الولد الاول وان لم يجل لا ثبت نسبها الا
باستلحاقه كالموطبها ابو سبدها وابنه او وطى هو امها او
منها او حرمت عليه برضاع او كانه ذكر في الميوط واليابع وغيرهما
ولو اعتقها ثبت نسب ولها الى مسنين من يوم الاعتراف
وكذا الموت لانها معدة ولا يمكن نفيه لان فراشها نال بالحرية
بدليل انه لا يملك نقله الى غيره بالتزوج فالحق بفراش المتكوة
في القوه ولو حرمت عليه بالحيض والنفس او الصوم او الاجرام
ثبت نسبها بالشكوت لان المجل لم يحرم وانما حرم الفعل فيه
فالب والذى ذكرناه في الحكم واتى في الديانه فان وطبها
وحصنها ولم يعمل عنها لمزمنه ان يدعيه لان الظاهر ان الولد
منه وفي المبسوط وروى عن ابي حنيفة انه لو لم يعمل عنها وحصنها
فعليه ان يدعيه وليس له نفيه فيها بينه وبين الله فاما اذا عزل
عنها او لم يحصنها فله ان ينفيه وفي الكتاب وان عزل عنها ولم يحصنها
وفيه روايتان اخرايان عن ابي يوسف ومحمد قال ذكرناهما في كتابه
المنتهى وهما عن ابي يوسف اذا وطبها ولم يستبرأ بها بعد ذلك
حتى جاءت بولد فعليه ان يدعيه سواء عزل عنها او لا حصنها او لم
يحصنها اجمالا مرها على الصلاح مالم يتبين خلافه وعن محمد انه لا
منع له ان يدعي نسبها اذا لم يعلم انه منه ولكن ينبغي ان يعق
الولد ويستمتع بالام ثم يعقها بعد موته لان استلحاق نسب
ليس منه لا يجل شرعا فيحتاج من الجانبين هكذا في المبسوط وان
زوجها مات بولد فهو في حكم امه لا يجوز بيعه ولا هبته ولا تصدق

به ولا رهنه ولا تسعي لاحد ويعتق من راس ماله كأمدو محوور استخداه
واكاره لسرايه حكم امه اليه الا انه لا يستمتع بها لو كانت امه
لانه وطئ امها وهو اجماع والنسب ثابت من الزوج لفرأش النكاح
ولا ثبت من مولا ماله او ادعاه لانه ثابت النسب من غيره وهي اجماعه
واذا مات المولى عتقت من جميع ماله لا قران وولدها في الحال
لرعمه انه ابنه وفي المستوط لوزوج جاريته من عبده فجات بولد
فادعاه المولى لم يثبت نسبته منه لانه ثابت النسب من عبده
ويعتق الولد للملكه وامه بمنزله ام الولد يعتق بموت سيدها وفي
المجلى اذا ولدت ام الولد اولاد من زنا او غيبه من غير شترها
فهم بمنزلتها اذا عتقت عتقوا وقال صاحب الكتاب حديث
سعيد بن المسيب ان النبي عليه السلام امر بعتق امهات الاولاد
وان لا يبعن في دين ولا يخلعن من الثلث وقد ذكرنا ما ورد فيه ولا
اصل له عن سعيد بن المسيب ولان الحاجة الى الولد اصله تقدم
على حق الورثه والوفا كالتركيز خلاف التدبير لانه وصيه من
زوايد الخواص لكنها لازمه وله واذا اسلمت ام
ولد النصراني فعليه ان تسعي في قيمتها وتكون بمنزله المكاتب
لا يعتق حتى يودى السعيايه او يموت سيدها وقال زفر
يعتق في الحال والسعيايه دين عليها وهذا الخلاف فيما اذا عرض
على مالها الاسلام فان اسلم ببق على حالها وفي المغنى اذا
اسلمت ام ولد النصراني منع من وطئها والاستمتاع بها وبحال منها
ولا يمكن من الخلود بها واجبر على نفعها فان اسلم حلت له وان مات

قبل اسلامه او بعد عتقت بموته وهو قول الشافعي وقال مالك
والظاهر به يعتق في الحال لانه لا يسيل الى بيعها ولا الى اقرار ملك
الكافر على المسلمه وقال الاوزاعي يعتق نصفها وتسعي في نصفها
ذكره في الحاوي وعن احمد بن حنبل في روايه اخرى تسعي في قيمتها
فان اذت عتقت كما قلنا اذ فيه جمع بين الحقين والمصلحة وهو اول
من الزام نفعها الى المات بلا عوض ولا منفعة واعتبراه بالعبد الفرس
لما اسلم وهو قياسي فاسد فان اخرج العبد من ملكه بغير البيع خلاف
ام الولد وهي مجتهد في السعيايه لئلا يثرب الحرية عاجلا قال وماله
ام الولد يعقدها الذي قلنا وكذا المسلمون كافة الا ابنيهم
رضي الله عنه ويجوز كتابه ام الولد لتجمل عتقها فل موت سيدها
وكذا كتابه المدبر ولا يها ان لم يكن منقومه فهي محترمه وهو مكفي
في جوب الضمان كالفصاض فانه لو عفا احد الاولي يجب المال
للباقيين وهو غير متقوم في حق من عليه حتى لو عفا المريض من الموت
عن قصاصه تعتبر من راس ماله فان شحرت لا تردنا اولوزد
فيه اعدت مكايده لقيام الموجب لاعادتها ومن استولد انه غيره
بنكاح ثم ملكها صارت ام ولده وبه قال الحسن بن الحسن
الصصري وهو روايه ابن ابي موسى عن ابن حنبل وفي الجواهر
لا تصير ام ولده وكذا الوطيه ابشبهه او ولدت ولد اخر اغور
ثم اشترها ولو اشترى زوجته وهي حامل فولدت عنده صبي
ام ولده بذلك على الروايه المشهوره وهو قول ابن حنبل وعن بعض
الحنابله ان وطيه في ابد الجن بالملك تصير ام ولد وقالوا ان الوطيه

المسلم خلاف الذميه من المسلم عندها خلاف احكام الاسلام
في دار الاسلام وقوله وقال عليها وعلى الذميه العدم اما
الذميه فالاختلاف فيها نظرا لاختلاف في جواز نكاح
محارمهم وقد بيناه في النكاح قلد الذي بين
بان الذميه اذا تزوجت بغير شهود او في عدع كافر اخر
وذلك في دينهم جائز ثم اسلما اما التزوج بالمحارم محرام
ويفرق بينهما اذا اسلما بالاجماع وقول ابي حنيفة في اذا
كان في معتقدهم انه لا عدع عليها واما المباحرة فوجه قولها
ان الفرقة لو وقعت بسبب اخر وجبت العدة فكذا بالقياس
بخلاف ما اذا هاجر وتركها هناك لعدم التبليغ ولا حنيفة
قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلقا وقوله تعالى
ولا تمسكوا بعصم الكوافر جمع كافر كنفارس ونواكروا هو الك
رجوامع وموانع وهو قليل فان فاعلا اذا كان صفة جمع على
تسعة امثلة وفوا على في المذكر قليل وبابه المؤنث وان
العد حب وحب كان فيها معنى حق في ادم والحرى ملحق
بالجاء ولهذا ينكح بالاسسلاء عليه الا ان يكون في بطنها
ولرثابت النسب فانه لا يجوز التزوج بها على الاصح وفي رواية
عنده هي كالجمل من الزنا وفي الاسسعاء الى الاول ظاهر الرواية
مسئلة في البدائع عدع المستحاضة وغيرها سواها
ثلث حيض وقد تقدم ان المستحاضة ان كان عادته ردت الى ايام
عادتها فزاد عليها استحاضة وان استدارت مستحاضة حيضها

من كل شهر عشر ايام اكثر الحيض والرايد عليها استحاضة
وفي النسبة المستحاضة المبتداه والناسية لعادتها اعتد
بثلثة اشهر وفي التبص المالكية عدع المستحاضة سنة عند
سعيد بن المسيب واليه ذهب عبد الملك وعند قتادة وعكرمة
والشافعي وابن حنبل ثلثة اشهر اذا لم يوجد تميز وذكر
الدراودي في النصيحة انها بعد سنة اشهر وعدع
الامة حيضتان ومن النكاح المجمع على فساده بعد ثلث حيض
وقيل بحيضه استبرا وان مات زوجها في النكاح الفاسد
بعد الدخول بعد ثلث حيض باربعة اشهر وعشر ولا عدع
عليها قبل الدخول وفي النكاح الصحيح اذا طرأ عليه نسخ
تستبرأ بحيضه وفي نوادر ابن ابي زيد من كتاب ابن الموارز
قال ملك عدع المستحاضة في الطلاق سنة كالمرة بقسعه
اشهر استبرا وثلثة عدع حرم كانت او امه او كابية والرجوع
في ذلك قايمة وفي المدونة وقال ابن القسّم كان في ذلك
بطاها ام لا قلد اذا كان بطاها محورا ان يكون قد
جبلت من اخر وطئه في اخر السنة تكفي تنقضي عدتها مع قيام
الجبل وفي الجمل لو حاضت ثم انقطع دمها فلا بد من التبرص
ا بداجي حيض او تدخل في سن الياس هزاعن عثمان وعلي وزيد
ابن ثابت وعبد الله بن مسعود وعن ابن عباس وابن عمر
من طلق ابن زهوب وهو قول ابي الشعثا جابر بن زيد وابي حنيفة
والثوري والشافعي وابي سليمان وابي عبيد وعمر بن عبد الله

بعد ما جنب فولدت منه وليس له مال غيرها فانها باع بموجب
عليه وهي ام ولد له متى عادت الى ملكه والثالث انه ولو لم يكن
مجنون معها قوله واذا وطئ جارية ابنه فحاجت بولده
فادعاه ثبت نسبه منه وتصير ام ولد لاب ولغيره قيمتها
وليس عليه عقرها ولا قيمه ولرها وقد تقدمت المسئلة بنوعها
ودلايلها وعند ملك ملكها بالقيمة جملة منه اولى من كل دكن
في المقدمات وفي المعنى لو وطئ جارية ولد فان كان
قد قبضها وتملكها ولم يكن الولد وطئها فقد ملكها والوالد كذلك
وان كان وطئها قبل ملكها مدرا عنه الجدة ويعز ولا مد وطئ جارية
الغير وطئها محرما كوطئ الجارية المستتركة فان علقته منه فالولد
حرم ولا يلزمه قيمته ولا يلزمه قيمتها ولا مهرها وعند الملزمة
قيمته ولا يلزمه مهرها لانه ملكها قبل الوطئ بالقيمة وللشايحي
قولان لجهدها تصير ام ولد ويلزمه قيمتها ومهرها والاخر لا تصير
ام ولد ويلزمه مهرها دون قيمتها لانه لم يملكها ولم يملكها صار
جاريته فلا يلزمه قيمتها ولا مهرها كوليها هذا مذهب ابن حنبل
وان دخل ابو الاب جارية فادعاه مع بقا ابى الجاهل لم يثبت نسبه
لانه لا ولاية للجد مع وجود الاب ويشترط ان يكون الولد له
عند العلوق والدعوى وما بينهما دكن في الجامع فان كان الاب
ميتا ثبت النسب من الجد لظهور ولايته عند فقد الاب قال
وكذا الاب ورقه بمنزلة موته لعدم ولايته وان كان مرتد فدعوه
الجد موقوف عند ابى حنيفه وعندها باطله وان ادعاه الاب

٢٥٦
وهو مرتد فهي موقوفه عند ابى حنيفه وعندها صحيحه وهي فرع
تصفات المرتد بالدعوى يملكها بقيمتها فكانت مبادله وهي موقوفه
من المرتد عند خلافها وكان ينبغي ان يتوقف عندها ايضا لان
تصرف المرتد في مال ولد موقوف عندها ايضا وان لم يتوقف في
مال نفسه لكنها تضمن التصرف في مال نفسه فلا يتوقف لاسيما
والنسب محتاط في اثباته فنقد ولم يتوقف ولو كان الاب معتوبا
فما دعي الجده صحت ولو ادعي المعتوه بعد افاقته وقد جات به
لاقل من ستة اشهر من افاقته القياس ان لا يصح لانعدام الولاية
للاقرب عند العلوق وفي الاستحسان يصح لان العتة لا تبطل
الحق والولاية بل يعجز عن العمل ونظير اذا غاب الاقرب بسبب
ولاية الانكاح لا بعد مع بقاها للاقرب ولا يصح استيلاؤا
الابن ولا ام ولد لانها لا تملك بالقيمة وان جات به لاقل من
سبعة اشهر من وقت الوطئ لا يثبت نسبه منه لان العلوق كان
في من لا ولاية للجد في الاستيلاء وفي المنافع يشترط ان يكون
الحاربه في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوه وان يكون
الاب صاحب ولاية بان لا يكون كافرا ثم اسلم ولا عبدا ثم عتق
قلنا في الجد واذا كانت الجارية بين شرين فحاجت بولد فادعاه
احدهما ثبت نسبه منه لان وطئها صادف ملكه في النصف
وهو كاف لصحة استيلاؤه وصارت ام ولد له اما عندها فلا
لا يتجر اكالا عن اقرب معتق الموجل بالمعج وعنده اذا امكن
تخليكه بكمال وقد امكن لانه قابل للانتقال من ملك الى ملك ومن

نصف قيمتها موسراً كان او معسراً لانه ضمان تلك على ما عرف
ونصف عقرها لان وطيه في نصيب شريكه صادف ملك الغير
والا لان نصيب العقر جارياً الابن اذا استولاه لانه ملك
امضاه للوطي فيكون قد صادف ملك نفسه وهذا الضم
الى تقدم ملك الشريك لانه ملكه كاف لصحة الاستيلاء ولا نفوم
فيه ولدها في المشتكين لان الولد علق خراً الاصل اذا النسب
ثبت مستند المادون العلوق فلم يعلق شيء منه رقيقاً
ولان ضمان الولد يدخل في ضمان الام كالمواثيق جارياً مشتركة
وهي حامل لان نصيب قيمه الولد ولا اشكال في ولد الاب فانه قد
ملك الام قبيل الوطي فليس لابن شبيهه في اخيه ولو كان ملكه
لعتق عليه بجائز والعقر يشتمل على الاما قبل اذا كانت بكر اربع
عشر قيمتها واذا كانت ثيباً نصف عشر قيمتها ذكر المشرعي
في الاصل وفي الحر اربع ستم مائة المثل وفي المسبوط المكري انه
ينظر الى من المراه بكم كانت يستاجر على الزنا لو كان الاستجار
عليه فالقدر الذي يستاجر به على الزنا جعل عقرها ولا يجزئ
بوطي الجارية المشتركة عند العامة ووجه ابو ثور لانه
وطي محرم لاجل ملك غيره قلنا وطيه صادف ملك نفسه
فلم يجب به حد كما لو سرق ثوباً نصفه لانه لا يقطع والخلاف في
انه يعزرق قلنا وله وان ادعيه معانته نسبه
منها اذا حملت في ملكها قال عياض في الاما وهو قول الثوري
واسحق رهاويه وقال الشافعي وابن حنبل يعزق فيه بقول القاف

وهو قول ملك في الاما دون الحر اربع ستم لانه لا يقطع
حنبل حديث عائشة رضي الله عنها قالت ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم دخل على مسرورا تبرق اسار ووجهه فقال المير
ان فخرنا المذبح نظرنا الى ايدي بن حارثة واسمته بن زيد
فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض رواه الجماعة ويروي
ان هذه الاقدام بعضها من بعض ويروي ان هذه الاقدام بعضها
من بعض ويروي ان بعض هذه الاقدام من بعض قال ابن
جزيم لا يستر رسول الله صلى الله عليه وسلم يظن ولا يستر الا يستر
مقطوع به قلنا قوله لا يستر الا يستر مقطوع بما طل
فان قول القاف لا يفيد العلم والقطع قال امام الحرمين قول
القاف من باب الظن والتحمين وكما من جازع يعاط ولا يترك
القاف فيه قذف المحصنات ونسبه الاولاد الى غير الاما
فلا يعول عليه وقد ذكرنا الجواب عن الحديث قال عياض
كانت القيافة في بني ثعلبة وبنو اسد واما قبل فخر لا يمكن
اذا اخذ اسير اطلق لحيته ذكر الزبير بن بكار وقال غيره
جز زنا صيته قال المازري كانت الجاهلية تقذف في نسب
اسامه بن زيد بن حارثة لانه كان اسوداً شديد السواد وكان
ابوه زيد ابيض مثل القطن قال ابو داود ابيض من القطن
وهو غلط وقال احمد بن صالح كانت الجاهلية تضع في القول
القاف فستر عليه السلام بذلك لكونه كافراً الظن في نسبه
قال المازري حج الفرائض على قول القاف والحر اربع ستم

قلت وهذا الاما بالوطي تصير فراشا عندهم ولا يقبل
التفخي ولا النكاح يقبل النفي للعان وكذا اللامه فراشا بالزوجه
كالجرح ولا فرق قال ابن حزم والعجب من ملك يحجب بحجر مجزر
ثم يخالفه ومجزرانما قاله في ابن حزم لا في ابن امه لان ام اسامه بن
زيد بن حارثه بركة وبكى ام الظبا بنت حصن بن ثعلبه بن عمرو
حصن بن ملك بن سلمه بن عمرو بن النعمان تزوجت بعبيد فولدت
له ايمى وهي ام ايمى حاضنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تزوجت
بن زيد بن حارثه فولدت له اسامه وقال ابن شهاب الزهري
كانت بركة حبشيه قالوا كانت للنبي عليه السلام بركة اخري
حبشيه وكانت تخدم ام حبيب فعلمها اشتبهت على الزهري
وكان لزيد ايضا فراش فلا اعتبار لقول القاييف مع الفراش فلا
يحتاج المالكون بقول مجزر ثم ان القاضي عياض نقل عن ملك واشاعى
ان قول القاييف شاهد به شترط فيه اثنان وتمسكا بقول مجزر
وجوه فهو حجه عليه لكن قوله حكم عند المشافعي وبكى بنواجد
ذكره في المنهاج فكان قول مجزر حجه عليه لان الحكم يحتاج الى مدع
ومدعى عليه ولم يوجد واحد منهما وفي النهاية لا قاييف بعد
البلوغ اذا كان ابتداء الدعوه بعد البلوغ وفيه والقيانه احكام
ومعلوها التحمين وكيم من حاذق يغلط وان لم يوجد قاييف او وجد
وتوقف تحتها او جرب عليه غلط توقف الامر حتى يبلغ فينسب
ولا يحار مشيئا ثم قال قال شيخى بحس حتى ركلت
هذا تناقض وفي الجواهر لو وطى الجارية والمشتري

في طهر واحد فجاب بولد فهو ابن لها ولا يولد الى اجدادكم ذلك عن سمحون
من المالكيه وطومات قبل الموالاه فهو ابن لها وفي النهاية
لا ابر للخصه في النكاح ولا لاسكار الوطى ولا نوث فيه قياقه ولا
انتساب ولا نسف الا باللعان اذا كان الوطى ممكنا بخلاف ملك
اليمن وفي الاما ان الحقه القافه بها فهو ابن لها عن سمحون
وامى ثور وملك ان مات قبل ان يولد الى اجدادكم ذكره في الجواهر
وقال القاضي عياض لا خلاف بين القائلين بذلك فيما قالوه
انه انما يكون ذلك فيما اشكل من الراشدين من المايه والمشتري
يطان الجارية في طهر واحد فاني بولد لاكثر من سنة اشهر من
وطى الثاني ولاقل من اكثر مد الجمل من الاول قلت هذه
صوره نادره جدا فلا يشع فيها قول القاييف لعدم الجاهد وكون
من المايه كذهبي لانا ولرته في ملكه فهو اول من غير المالك
فاحتجاجهم بقول مجزر حينئذ باطل لان اسامه لم يكن ولد جارية
تتارخ فيه بايع ومشته في طهر واحد وعذا حتى يقرع بينهما وهو
القديم للشافعي ذكر ذلك عياض وهو مروى عن علي بن ابي ربيعة
اخيه النسائي وفي قصه العجلا في لم يعتبر عليه عليه السلام الشبهة
ولا في قصه المتلاعنين التي قال فيها ان جات به على صفة كذا وكذا هو
لفلان فجات به على الذنوع المذكوره ولم ينقض حكمه ولا جدها ولا
سوت النسب بوجود الشبهة ولا لعدم اسفا النسب الا ترى
ان الرجل الذي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأتى ولدت
غلاما اسود فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك ابل فقال نعم

قال ما الواه قال خمر قال اهل بها من اوراق فقال ان فيها لؤلؤا
فقال مما ترك لك جاهها قال من عرق نزعها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلعن هذا عرق نزع رواه الجماعة ولم يخصص له
عليه السلام في نفيه لعدم التشبه ولا منعه من اخاله على بناته
وجزئمه ولا عول على ابها التشبه بل ضرب له مثلا ان لم يدان
التشبه لا يوجب ثبوت الانساب ولا عدمه يوجب انفصالا وذكر
صاحب الكتاب وغيره في كتب الفقه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
كتب الى شرح بن من الحادئه لتبنا فلتنس عليهما ولو بينا لبين لها
هو اسمها برهما وبرتانه وهو الثاني منها وكان ذلك بمحض
الصحابه وفي الاشراف اخرج ابو ثور بن عمار جعله ابنتها
والمشهور عن علي رضي الله عنه في مسله الفرعه لكن لم يقول على
قول القافه وقال ابن المنذر وعن ابي حنيفة اذا وطئ جاريته
ولم يحضنها فهو في سعة من انكاره وقد تقدمت المسله واما
اعداها الكلامه قال وهو خلاف حار رسول الله صلى الله عليه وسلم
في ابن جاريه زمعه روت عائشه رضي الله عنها قال اختم سعد
ابن ابو وقاص وعبد بن زمعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
سعد يا رسول الله اوصاني احي عنته اذا قدمت معه ان انظر
الى امراته زمعه بن قيس فاقضه اليه فانه ابنه وقال عبد بن
زمعه اخي امرأه ابني ولله على فراش ابني فري رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيها بينا بعنته فقال هو لك يا عبد بن زمعه الولد
للفراش وللعامر الحجر واجتبي منه يا سوده متفق عليه وهي

زوجته عليه السلام قال: وخلاف حكم عمر رضي الله عنه من
والانصار وهو خطأ قل هو قول الحسن بن علي الجسن
البصري وعامر الشعبي النابغين الجليلين الكبيرين وهما اخبرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحطبه عمر من ابن المنذر وقول
عمر مضطرب ومذهبا قول زيد بن ثابت وعبد الله بن عباس
وغيرهما من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا منه خطبه
لاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والحسن والشعبي كما
ذكرنا عنهم قال المنذري كانت من الامه عليها ضربه في
الجاهلية تبغى وربما يتها ستهها فطهرها حاكم نظر ان من
غشبه ابي سعد بن ابي وقاص وهلك كافرا وقوله هو لك ما بعد
زوجه ليس نافي الحكم بنسبه من زوجه بل فيه ما نفيد وهو
قوله عليه السلام لسودة زوجة عليه السلام اجتنبني منه فلو
ثبت نسبه منه بالفراس حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رواه
بالاجتناب من الاخ وقد ثبت انه عليه السلام قال الغائشه للبح
عليك اقل فانه عمك من الرضاعه وهي اجبت نسبه اليه لاجل
المحرمه بالرضاع وامرهاب بالاجتناب من اخيه ابن ابي لاجل
الشبهه الذي لا اعتبار به في الشرع وقد ذكر المنذري انها كانت
من البغايا وابنها هذا عبد الرحمن له عقب بالمدينه وذكر ذلك
المنذري وقوله هو لك اي فيك لا تنزع منك وقوله الولد
للفراس لعلم سعد اي انت يدعي لاختك وليس له فراس وانما
ثبت النسب منه لو كان صاحب فراس ولا فراس لاختك غشبه

فهو عامر والغاهرة الحجر وقد تثنى هذا وكشفه ما رواه الحافظ ابو جعفر
الطحاوي ان زعمه كان بطن ان جلا اخر يقع على جارية فأتى زعمه
وهي حلي فولدت غلاما تشبه الرجل فيه قال لسوده امات
فاجتي منه لانه ليس لك باخ وروى هو لك عبد يعرف المدا
ذكر المندري في مختصه لسنن ابو داود وروى ليس لك باخ
والحدث فيه اضطراب كثير قال ولانها استويا في سبب
الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والنسب وان كان لا
يجزأ لكن يتعلق به احكام مجزية كالميراث والنفقة والحضانة
والتصرف في المال واجكام غير مجزية كالنسب وولاية الانكاح
فما قبل الجزية ثبت في حقها على الجزية وما لا قبلها ثبت
حق كل واحد منها على سبيل الكمال كانه ليس معه غيره الا اذا
وجد الرجح في حق احدها اذ المرجوح لا يعارض الرجح والوكال
احدها ايا او كان احدها مسلما والاخر ذميا لوجود المرجح في حق
المسلم ولهذا اذا اسلم احد ابوي الصغير جعل مسلما باسلامه
وكذا يرجح الاب لان له حقا في مال الابن ولا حق لابن في مال
الاب حتى لو وطئ جارية ابيه وقال طنت انها تحل لي لا يثبت
نسبه ودعوه للحزب اولي من العبد والمرد اولي من الذمي والكاتب
اولي من المجوسي ونصير الامه ام ولد لها وعلى كل واحد منها نصف
عقها وصية قصاصا بما له على الاخر وينبغي ان لا يحب شي لعدم
القابض لعدم المطالبة بما له كزوج امته من عذر لا يحب شي
لعدم القابض في اجرة الراتبين لان المولى لا يطالب عند ذلك

وفي المصنف فيه فائدة لانه ربما قوم احدها بالدرهم والاخر
بالدرناير فمدفع الدرناير وباحذر الدرهم ولانه يجوز ان يسقط
احدهما حقه ويبقى حق الاخر فيطالب به ويورث الابن من كل
واحد منها ميراث ابن كامل ويورثان منه ميراث اب واحد
لاستوياهما في السبب الا اذا زالت من احدهما ثم مات الابن
لانه للباقى منها كما ورد وفي المصنف للباقى منها جميع ميراثه
وفي الامكان قال عياض اختلف الابن من القول بالقائه
في حكم ما اشكل من ذلك وتنويع فيه فقال ابو حنيفة رضي الله
عنه ميراث منها وكذا من المراتين وقال ابو يوسف لمحق بجزير
دون امرأتين وقال محمد بن الحسن لمحق بالابا وان كثر اولاد لمحق
الابام واحد وكذا لو كانت الامه بين ثلثة او اربعة او خمسة
فادعوه جميعا فهو ابنتهم وقال ابو يوسف لا يثبت النسب
من اكثر من اثنين اذ القياس متى ثبوت النسب من اثنين لكانت مركبة
لا تشرعها فراد سقى على الاصل وقال محمد لا يثبت لاثنتين
اذ الثلثة معاهدة في الحمل الواحد وقد جاعل ابراهيم انه ثبت
النسب من ثلثة وما زاد فليس معتادا في الحمل ولا في خيئه ان
ما زاد على الاثنين مساو ولا يثبت في الاستحقاق ولا في صرف
بين ان يكون الانصبا منساوية في ذلك او متفاوتة وعلى اصل
ابي يوسف ومحمد اذا ادعوا اكثر من ذلك لم يكن بعضهم اولي
من بعض ذكر في جوامع الفقه وغيره من الكتب قوله
واذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجات بولد فادعاه ان صدقة

تتقرر بقيام الولد في بطنها لاحتمال جدوده من غير ذلك وإذا جاز
به لاقل منها من وقت الطلاق ولست من وقت النكاح معناه
قيامه في بطنها وقت الطلاق فجعل منه احتمالا لثبوت
النسب واحتمالا طافيه والتصور بان ما تزوجها وهو
مخالطها فوافق الا نزال النكاح ومن المشايخ من قال لا يحتاج
الى هذا التكليف وقيام الفراش كاف ولا يعتبر مكان الدخول
كما لو كان بينهما مسيره سنه فجات بولده لست اشهرت
نسبه عندنا قلد التصور فيه شرط ولها الوجات
امراة الصغرى بولده لا ثبت نسبه منه وفي حق الغايه الامكان
موجود وكرامات الاوليا حق بان يكون صاحب خطوه وفي
البدائع لا ثبت نسبه عند زفر وهو قول محمد الاول وقد
رجع عنه واما وجوب المهر كما فلا ندم لما ثبت نسب
ولها منه جعل واطيا حكما وهو اقوى من الخلوة وثبت نسب
ولها المطلقة الرجعية لسنتين في اكثر وفي قاضي خان وان
حالت المدق ما لم تقر بان نقضا عدتها لاحتمال العلوق النكاح
او العده لكنها ان جاز به لاقل من سنتين بان منه
واسدرا العلوق الى ابعدا الاوقات وهو النكاح قبل الطلاق
وان كان الاصل في الجواهر انصافها الى اقرب الاوقات وهو
ما بعد الطلاق كيلا ثبت الرجعة بالشك والاحتمال مقتضى
عدتها بوضعه لان الطلاق وقع عليها وهي حامل وان جاز به
لاكثر من سنتين او لتمام سنيين من وقت الطلاق ثبت نسبه

لوجود الوطى في عده الرجعية ويكون وطيه رجعه ولا
يجعل الوطى من غيره بالشبهة او بالنكاح الفاسد لان
وطيها حرام فيها فلا يجعل عليه والمبتوتة ثبت نسب لولدها
اذا جاز به لاقل من سنتين من وقت الطلاق لانه يحتمل
ان يكون قايما وقت الطلاق فلا ينفق بوزال الفراش والمبتوتة
مخاطبة فيه وان جاز به لتمام سنتين من وقت الفرق لم يثبت
نسبه لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لان وطيها
حرام الا ان يدعى لانه الترمه وليس له نسب معروف
يحمل على انه وطى في العده بشبهة وفي البدائع في اشتراط
تصدق الامروايتان وفي البدائع واليابع اذا لم يثبت
نسبه اذا جاز به لاكثر من سنتين يحكم بانقضاء عدتها
قبل السنتين لست اشهر عند ابي حنيفة ومحمد وهو راوية
بشرقي ابو يوسف ذكرها في المبسوط حتى كان عليها ان ترد
نفقه سنه اشهر وقال ابو يوسف ينقض عدتها بالوضع
ولا يلزمها ان ترد شيئا وفي شرح النكاح وجه قولها ان
الولد حصل من غيره لان الطاهر ان يكون من نكاح صحيح
دون الربا والوطى بالشبهة واقل مدع حمل الغرضه
اشهر فرد بعد سنه اشهر لحكمنا بانقضاء عدتها من ذلك
الوقت فيكون قد احدث ما لا يستحقه لانها لست بمعده
منه وابو يوسف هي باقية في العده ولهذا لا تزوج بعمره
قبل وضعه فكانها وطيت بشبهة والمبتوتة لو جاز بولده

ثبت نفسه وصارت ام ولد له ولو صدقه في الولد ثبت نفسه
وهو عهد لمولاه وفي المغني من اجار بيع ام الولد ادم تبع حتى
مات ولا وارث له الا ولدها عقت عليه وان كان له وارث غير
يحسب من نصيب ولدها وان كانت قيمتها اكثر من نصيبه عتقها
قدر نصيبه وان لم يكن لها ولد وارث من سيدها ورثها ببقية ورثته
كسائر رقيقه اشترى جارية جاملا من غره فوطيها بقلوعها
لا يلحقه الولد ولكن بعقه لانه شركه فيه اذ المالك يزني في الولد
كاتب

ويجمع على ائمن ايضا وفي المغرب سمي الحلف والقسم يمينا لوجيز
احدهما ان اليمين هو القوة قال الله تعالى لاخذنا منه باليمين اي
بالقوة والحالف يتقوى باليمين بالله تعالى على الحيل او المنع سمي
والثاني انهم كانوا يتما سكونا بيمانهم يمينا ككل واحد من المعاهد
يمينه يمين صاحبه فسمي الحلف يمينا للزوم اليمين فيها وسمي
الحلوف عليه يمينا ايضا للتلبسه بها ومنه من حلف على يمين
الحديث وهي مؤنثة وائمن الله جمع يمين عند الكوفيين وهزتها
قطعيه واختاره الزجاج وابن بكسان وابن درستويه وقالوا انها
خففت هزتها وطرحت في الوصل لكن استعملهم والمزدي لا ياتي
على افعل وقل انك واسنم وانمله لغيه وعند سيبويه ليست
جمعا والمهم للموصل والجمع لا يجوز ان تخفف ويبقى على حرف واحد
كقولهم في الله قال ابو الحسن لا يستعمل ائمن الله الا بالرفع
دون النصب والجر ولا يستعمل الا في القسم وائمن خاصه

رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا في الحديث وقال الجوزي
اعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي خاصه اولاده وقد
تقدمت في باب الاستيلاء وفي الصحاح وربما حذوا النون
من ائمن فقالوا ائم وائمن الله ايضا بكسر الهمزة وربما حذوا منه
اليا ايضا فقالوا ام الله وربما بقوا الميم وحذوا مضموه
ومكسوره فقالوا ام الله وم الله وربما قالوا ام الله ومن الله
ومن الله بضمها ونحوها وكسرها قال الخطيب

اذا ما رايته رفعت الحجة تلقاها عرابه باليمين
يريد بها القوة وفي الحلال اسماء سته قسم ويمين حلف
وعهد وميثاق وايداء وجزوه ستة التاء ام الباب يدخل
على الظاهر والمضمر كقولك بالله وبه والواو يدل من المبالا دخل
على المضمر وليسبت بعوض عنها والتا يدل من الواو دخل على
الله تعالى خاصه كقوله تعالى تالله تفان تذكروا يوسف والحريه
الاخفش تالله الكعبة وهو شاد والفعل عزم مع الواو والتا
وجوبا لا يقول اقسمت والله ولا اقسمت تالله وتقول اقسمت
بالله وهي التاء الا لصاقه قال اقسم بالله ابو حنبله عمر
وقال اقسمت بالبيت الذي طاف حوله رجال ينو من فريش وجهم
واقسم بالله والايه والمرء فقال مسروق
لله لا يؤخر الاجل لله يبقى على الايام ذو جند مستحضر به الطمان والامر
اي لا يبقى قال الزندي بشرط في اللام والتا معي التعجب
ورما جات التا في غير التعجب دون اللام وتقول لعمر الله نعم الغير

وبين الله كما يقول ائمن بالله وابتم الله وتم الله قال
من زنى انك لا يشر لاه الله ذا حذف الواو وعوض عنها
جرف النبه وسلك القسم باللام وان كقولك والله ان زيدا
لمنطلق وحرف النفي كقولك والله لا يقوم زيد قال الله تعالى
حكاية عن اخوه يوسف تفتأ تذكر يوسف اى لا تفتأ
والمستقبل المثلث باللام والنون المشددة كقولك والله
ليقوم زيد وقد جاء حذف اللام بان وحذف النون اخره
وحذفها معا لا يوجد في كلام العرب في المثلث ولا نقل عن احد
من النحويين في علمي وقد ذكر محمد رحمه الله في ارباب الجامع مسله
فيها حذفها في الاثبات وهي والله لا ادخل هذه الدار ابد او
ادخل هذه الاخرى اليوم فمضى اليوم قبل ان يدخل واجده منها
حيث في يمينه قال لانه نص على الابد وانه ساقى الغايه فصير
تخيرا لنفسه من ان لا يدخل الاوى ابد او بين ان يدخل الثانية اليوم
فاذا لم يدخل حيث فذكر في الاثبات باسقاط اللام والنون
وجاء القسم باربعه احرف في النفي ما ولا وفي الاجاب
اللام وان وسب الفعل باللام والنون المشددة كما تقدم وفي
الحلل لا بد من معرفة القسم والمقسم والمقسم به والمقسم عليه
وذلك اربعة اشياء القسم مصدر والمقسم هو الخالف والمقسم به
اسم الله وصفاته وما مرطه التعظيم والمقسم عليه الفعل الذي
فصل الخالف ابانته او نفيه واما الخامس وهو المقسم له
وهو الذي حلف لاجله فقد يكون وقد لا يكون فلهذا لم يذكر في

قال ابو القسم الزجاجي ومن نادى القسم جبر لا قومس
قال الرندي نفسه حقا لا قومس قاله ابن خروف وقال
ابو الحسن هو حرف بمعنى نعم قلت وهو المذكور في
كتب النحوي ومن نادى القسم عوض ذكره في الحلل واشدوا
رضيعي ليلان ثدي ايم تقاسما باسم داج عوض لا تنفرك
وهو ظرف للمستقبل المنفي وله قال الامام
عليه السلام ضرب يمين الغيور ويمين منعته ويمين لغو وفي
المبسوط اليمين نوعان نوع يعرفه اهل اللغة وهو ما قصد به
لعظيم المقسم به ويسمونه قسما لا يخصونه بالله وفي الشرع
مخصوص بالله لقوله عليه السلام لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا
الا وانتم صادقون رواه النسائي من حديث ابي هريره وقال
عليه السلام لا تحلفوا باياكم رواه مسلم والنسائي واحد وعشر
عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ادركه وهو في
ركب وهو حلف بابيه فقال ان الله بيناكم ان تحلفوا باياكم
فمن كان حالفا فليحلف بالله اولى بشكك اخرجه البخاري ومسلم
وابو داود والنسائي وابن ماجه وروى اولى بصمت رواه مسلم
وفي النسائي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا باياكم
ولا بما همكم ولا بالانذار ولا تحلفوا بالله الا وانتم صادقون ولا
الله تعالى هو المستحق للتعظيم لزمانه والنسوع الثاني الشرط
والجزا الصالحان وصلاحيه الشرط ان يكون معدوما على خطر
لوجود وصلاحيه الجزا ان يكون غالب الوجود عدم وجود الشرط

ليتحقق الحال والمنع وكذا اذا كان يتحقق الوجود عند وجود الشرط
كالتمليك بالملك وبسبب الملك وقد ذكرنا ذلك مستوفى في الايمان
بالطلاق وهو بمن عند الفقهاء لما فيه من معنى اليمين وهو المنع
والاجاب واهل اللغة لا يعرفون ذلك قلت اذا ذكر
في جزاء الشرط طلاق يتوهم بيمين الطلاق وان ذكر فيه علق يتوهم بيمين
العلق ولا ينكره اهل اللغة اذا ذكر مقيدا وانما انكارهم عند اطلاق
اليمين قال الشرحي قول محمد الايمان ثلث بيان للنوع الاول
قال وهو مروي عن رجلين ابي مالك وكعب بن مالك ولم يذكر ذلك
عند الايمان فانها لا تحصر ولا تحصى وادانها تنقسم في احكامها
ثلثة اقسام كما ذكر صاحب الكتاب فالغوس هي الجلف على امر
ماض يتعد الكذب فيه فهذه اليمين ياثم فيها صاحبها وهي كبره
قال لقوله عليه السلام من حلف بالله كاذبا ادخله النار
وروى اليمين الفاجع مدع الديار بلا فقه جمع بلفظ وهو الخراب
وتحقق الحال ايضا ذكر في المبسوط وكذا مع الشك ذكر ابن
رشد في المقدمات واليمين الغموس اول لان الغموس صفة اليمين
والموصوف لا يضاف الى صفة ومثله في المنظومه ولونوى
النفل فعن صدر الاجل وغيره فقالوا عن الصدر الاجل يحذف
الهاء ويمكن ان يقدر ويمين الاثم الغموس كما بها تنقسم صاحبها في
الاثم فعول بمعنى فاعل كصنوع بمعنى صناب من ضرب ويستوفى فيها
المذكور والموت ويتحقق مع الشك ايضا ذكر في المغني ولا كفارة
فيها الا التوبة والاستغفار عند اليمين الثالثة واصحابها بهم

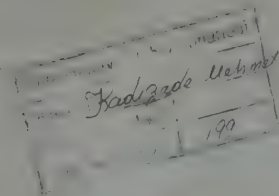
٤٦٤
وهو قول اكثر اهل العلم منهم ابن مشغود رضي الله عنه وابن عباس
وسعيد بن المسيب وابي سعيد الخدري والبخاري والبيهقي
والاوزاعي والثوري والليث وابي عبيد والي ثور واصحاب الحديث
وداود الظاهري وفي الاشراف وهو قول مالك ومن تبعه من
اهل المدينة والاوزاعي ومن وافقه من اهل الشام والليث واهل
مصر وقول الثوري واهل العراق وابن حنبل واسحق ابن راهويه
مرابي ثور واصحاب الحديث وقال الشافعي يجب فيها
الكفارة قال ابو بكر بن المنذر لا تعلم خبر اهل على هذا القول
والكتاب والسنن الدالة على القول الاول قلت والقول
الثاني قول عطاء الزهري وعثمان بن سليمان التيمي والحارث ابن حزم
وخالف الظاهري في المحلى في شرح المجمل وراهل
العلم ادله الدليل الاول قوله عليه السلام من اكابر الاشرار
بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس رواه البخاري
وجه التمسك به من وجهين احدهما انه لو كان فيه كفارة
لذكرها والوجه الثاني الاعتبار باخواته من الشرك وقتل
النفس وعقوق الوالدين والدليل الثاني روى عنه عليه السلام
خمس من الكباير لا كفارة فيها وذكر منها الجلف على يمين فخرج مقتطع
بها مال امرئ مسلم وفي رواية ابن شاهين يقتطع بها مالا بغير
حق مع ان الثاني لا يحتاج الى دليل لان براءة الزممه اصل ورواه
ابو الذر عن ابي هريرة عن النبي عليه السلام في التحقيق وفي

حديث الحضر قال عليه السلام اما لئن حلف على مال ليأكله ظالما
ليلقين الله وهو عنه معرض اخبره مسلم وابوداود والترمذي
والنسائي والدليل الثالث عن عبد الله بن مسعود وعبد الله
ابن عباس رضي الله عنهما قال كانا نعد اليمين الغموس من الذمير التي
لا مكان فيها وهو اشارة الى الصحابة وحكامه اجمعين ذكره
ابن الجوزي وابن حزم عن ابن مسعود ذكره في المحلى وكذا ابن
المنذر والدليل الرابع عن عمران بن حصين قال النبي عليه السلام
من حلف على يمين مصونة كاذبا فليتبوا بوجهه متعدي من
النار قال الخطابي المصونة اللازمة من جهة الحكم فصر
لها اي حبس والصبر الحبس هكذا في معالم السنن ورواه ابوداود
ولوا وجبت كفارة لم يكن ذلك جزا لها والدليل الخامس عن
ابن عباس ان رجلا اختصم الى النبي عليه السلام فسأل الطالب
المسئمة فلم يكن له يمينه فاستحلف المطلوب فحلف بالله الذي
لا اله الا هو فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق حلفت
ولكن قد غفرت لك باخلاص قولك لا اله الا هو اخبره النسائي وابوداود
وقال براد من هذا الحديث انه لم يامر بالكفارة ولا كفارة فيها
لانه عليه السلام جعل كفارتها باخلاص قولك لا اله الا هو كما هو مبني
وعنه الشافعي لا يسقط الكفارة بذلك والدليل السادس قوله
سبحانه وتعالى لا يواخذه الله بالمعصية ايمانكم ولكن يواخذه بما
عقدتم الايمان رتب الكفارة على اليمين المنعقدة والغموس غير منعقدة
لاستحالة البر فيها وانما تعقد للبر وهذا قارئها ما فيها وهي

اليمين فلم منعقدة كالنكاح الذي قارنه المحرمية والرضاع فان قيل
الاية حجة لنا لان الله قسم الايمان قسمين لغوا ومنعقدة والغموس
لمست لغوا فيجب ان يكون منعقدة قلت الاية خرجت على
الغالب في المسلمين وهو اللغو والمنعقدة فاما الغموس فالكثير
لا يحلفها الا من لا دين له فلم يكن مشروعه والدليل السابع ان
الله سبحانه امر بحفظ الايمان بوجوبه شرع الكفارة فيها بقوله
هو احفظوا ايمانكم والامر بالحفظ انما يتأتى في المستقبل الذي
يعمل التضع والغموس لا يتصور ذلك فيها فدل على انها خارجة
عن الاية والدليل الثامن الجمع بين الحال والعقد محال اد
الحال يكون بعد العقد فلو كانت اليمين الغموس منعقدة لاجتماعها
وهو محال كما ذكرنا وهو عن اهل خراسان والدليل التاسع
قوله تعالى ان الذين يشتركون بعد الله واما منهم ثمنا قليلا
فذكر الله سبحانه اليمين الكاذبة وعظم فيها الخط ولم يذكر
فيها الكفارة وهي اعظم من ان يكون صوم ذلك ايام كفارة لها
قال ابن المنذر في الاشراف وهو اعظم من ان يكون ما يكفر اليمين
المنعقدة فانها مباحة وهكذا روى هذا العدل عن ابن حنبل ومالك
ومحمد بن الحسن فكان شرعا بالرائي باطلا ولا يجوز ان يقال المراد
بالاية الكفارة لانها نزلت في مسلمين وهذا الاشعث بن قيس وابن عمر
في الصحيحين والدليل العاشر انه اللعان ولم يحلف فيها كفارة
وكان ينبغي ان يحلف على الكاذب منها اربع كفارات وكان هذا موضع
ان لو كان للوجوب فيها اثر لانه عليه السلام اخبر ان احدهما

كاذب وقال هل فيكم من تائب فمن ان الواجب على الكاذب في بيته
التوبة لا غير والديب الحادي عشر ان المين المستقبل الزام
معنى وتوكيد عزم على الفعل أو الترك وليس في الماضي معنى يقصد
ولا عزم توكيد بل هو مكر وخديعة ودخل وخبر لا مخبر له ويقصد
البر في المستقبل صحيح ويقصد الصدق في الكذب الماضي لا يتصور
وهذا بين لمن تأمله ه اخراج السابع والحمد لله وحده

١١٢
١١٢



ربعه بن ابو عبد الرحمن وقال ابو عبيد ليس لا قضاء وقت
توقف عليه وفي شرح ابن يوسف المدونه عن الليث بن سعد
عن ابن عجلان ان امراته وضعت ولدا في اربع سنين وضعت
له اخرى في سبع سنين وسيل ابو عمران عن ابي قال ان ما كان اقام
في بطن امه سنين قال ذكره الواقدي احد عنه ابن قتيبه
وعن ابن القيس اذا جات بولد لثلاث سنين او اربع او خمس
لمزمه عند ملك وهو راى وقال ملك مرع الحقه الى سبع
سنين انكر ملك حديث جميله بنت سعد عن عايشه
لا يزيد المراه على السنين وقال ملك من جارتا امرأه
محمد بن عجلان تحمل اربع سنين قبل ان تلد وقال الشافعي في
محمد بن عجلان في بطن امه اربع سنين وامراه عجلان حملت ثلاث
بطون كل واحد اربع سنين وزعموا انه لم يوجد لا كرم من سنين
وهو شهاده على النفي المحض وهو باطل ومن يحيط علمه في جميع
الارض من مسلمها وكفارها ان امرأه ما لم تلد لا كرم من اربع
سنين وانما الرجوع في ذلك الى الاثر الذي ذكرناه وقد ذكر
الليث ان امرأه ابن عجلان وضعت له ولدا في سبع سنين كما
ذكر ابن يوسف في شرح المدونه فطما ذكره وكل جواب
لهم عما زاد على اربع سنين فهو جواب لنا عما زاد على سنين ولا
ثبت ما حكوه من احكايات بالملامح ومن تروى امه
نظفها ثم اشترها الى اخرها وقد قدمناها فلا نعيدها
قوله ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد

فهو مني فشهدت على الولادة امرأه في ام ولده والولد له
باعتزافه وولادتها ست بشهادة القابله بالاجماع اي
باتفاق اصحابنا وهو قول ابن حنبل هذا اذا ولده لا قتل
من ستة اشهر فان جات به لسته اشهر او اكثر لا ثبت
نسبه لاحتمال جدوده ومن قال للام هو ابني ثم ماتت
فجات ام اللام وقالت انا امرأته في امرأته وهو ابنه برأيه
وفي المواد رجعل هذا جواب الاستحسان في القياس ان
ترثه المراه لان النسب قد يكون بالنكاح الفاسد والوطي
بالشبهه كما ثبت بالنكاح الصحيح ووجه الاستحسان
ان المسله مفوضه فيما اذا كانت معوفه بالجريه وتكونها
ام اللام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك اذا الوطي بالنكاح
الفاسد والشبهه حرام ولو لم يعلم انها جنت فقالت الورثه
انت ام ولد فلا ميراث لها لان الجريه الثابتة بالدارجته تدفع
الرق لا لاثبات الارث واستحقاقه كما لم يقود بجعل جاني
حق دفع ارث ماله حتى لا يرثه احد من ورثته ولم يجعلها بالنسبه
الى ارث مال من مات من ورثته حتى لا يرث احد منهم
باب الولد من احق به وقوله
واذا وقعت الفرقة بين الزوجين يعني والولد صغير فالام احق به
قال ابو بكر بن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم
على ان الام احق بالطفل بعد الفرقة ما لم ينكح لما روى عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو عن العاصي ان امرأه جات الى

عنه

وعمد المرحوم بالوجه الثاني

٧٠٠
١١

كتاب
غاية البيان

المجلد الخامس

من آفاليه في شرح الهداية

مر التماس
رد الخ ما التماس ما التماس

للمعمر رزق
عمر الله وعمر

حَسْبُكَ اللَّهُ مَرَّتْ لَمْ
خَيْرٌ أَوْ هَكَذَا

Süleymaniy - 13	Yahanesi
Kışt	Kışkade Mektup
Yeni	41. 40.
Eski Kayıt	40
	200

نعم العلم حتى تبلغ الأملا:

ولا نعيش بغير واحد منكم

بسم الله الرحمن الرحيم

الراحمي رحمه الله

المتع

باب المتع من المتاع وهو ما يذوقه كقوله الشاعر
 المتع على قبر غريب بقبر متاع قليل من جد مفارقة
 ما لا يبر مناعاً قال الجوهري المتاع المتعة واليسم المتعته من ما يشرب
 ان شيا سقت به الماء هو المتاع وفي المغرب متعة الخ والتكاح والطلاق
 كذلك من المفع والامتناع وفي مشارق الاقوال متعة الخ جمع غير المتع من الخ
 والعمر 1 اشهر الخ في سفر واحد وفي ضم الميم وعن الجليلي سمرهم معه الخ دور
 معه التكاح وفي الهاء لان الاشهر قد منع بالجمع 2 ايام الخ اي اسرع لانه
 دأبوا الايون بالجمع 3 اشهر الخ فاجازها الاسلام وفي جمع الغراب امتع الله بك
 اي اطاق لك شي منع بك فالرجوع الى المعقود واما قول **الناثبة**
 فمزانه في سورة البرمائع فاما لاداء الزيادة والرحمان دل على اس فارس وقالوا
 الممتع الفرقين باما التمسكين على وجه الصحة في سفر واحد من عمران بلم باهله
 الماتما صحتا على ذلك لسقوط احدي السفرين عنه ولهذا لم يحقق من المتع الى اذ
 ليس من شاة الاحرام من المعات ولا السفر ومن سمي منعاً لانهم منعوا بالنساء
 والطب من العرة والخ فانه عطا واحرف على الاول انه لو حلل من عمره قبل اشهر
 الخ فانه منعاً لاحدي السفرين وليس منعاً وعلى الثاني ان المتع لذلك وليس
 منعاً ولذا المعقود بالخ والعمر واما ساق المعقود فجمع وهو منع منهم
 بالنساء والطب وفي المنافع وغيره الامام الصحيح هو الرجوع الى اهله ووطنه
 وهو غير محرم ذلك اذا تمسك الهدي فان ساقه فاما ما عجز عن ذلك عند ان يحل
 واي وسق عند عجزه على ما في يد هذا ان ساء الله تعالى وعند ما لا
 رحمه الله البدر المساوي للده مل به في ذلك لان التزنية فعله السيرة

ويبر

والمرحال المتسا بالرجوع الى بلدته ودخولها يصير معاً منقطع حكم سفره
 صحاح الى مسافر جديد من عمره وحجته في سفره فلم يكن منعاً ولا ذلك
 مسا وبها وانست العدة في ذلك قلنا لا يبر كونه وعند الشافعي وان حبس الاعتدال
 ما افقه لقصره في ذلك بطلان ذلك في وجه قول مالك وزاد جعفر الطحاوي
 شيا اخر فقال لو فرغ من عمره وحل منها ثم لم ياهله وحرج الى مققات نفسه ثم عاد
 واخر ما حل من المعات لانه لم ياهله فافقوا ادمعاه على باهله فاسمع على ما لمعه
 واخر القرآن والمتع عن الافراد لان معرفة المركب سعة معرفة مفردة وقدم القرآن
 على الجمع لانه افضل ولان احرام الخ في القرآن سمي على احرامه في المنع وقوله
 الجمع اصل من الافراد الى اخره قد دلت ذلك مع ما في الروايات وخلاف
 الناس في باب القرآن فلا يهده والمصنع على وجه منسوع وفي الهدي وهو
 الافضل ومنع لاسوق الهدي **وصفته** ان يدعى من المقات
 في اشهر الخ يحرم بالعرى مدة الجمع وفي المتوسط والمخيط يحصل الجمع بالعرى
 على به المتعة وفي المعنى لان قد لاه الحلي اذا حدث الشرع ومنع وان لم
 ينو الجمع في اول العرة او في اثنائها قال ومن شرط ذلك ويدخله منطوف
 له اسبوعه اشواط وسعي ذلك وحلق او يقصر ان لم ينو ساقه في وقت حل من
 عمره وهو تفسير العرة المفردة ايضا وظاهره ان صاحب التلخيص وعنه ان التحلل
 حرم لمن استساق الهدي وهو شريح الاستساق والوري المنع اذ لم يسق الهدي
 فهو الحيا ان ساقه اجمد بالخ بعد ما حل من عمره بالحلق والعصيرة ان ساقه حرم
 من ان يحل من عمره ولو كان ساق الهدي من نية الجمع فلا يفرع من العزم بان لا
 يمنع فان ذلك وسعل بعده ساقه والاشافعي والمتع على او يقصر
 طوافه وسعه فان معه هدي او لم يكن وادعى في العصية ان حل واخرون لسا

حدث بن عمر قال سمع الناس بالعمرة إلى الحج فلما قدم رسول الله صلى الله عليه
وسلم مكة قال للناس من كان معه هدي فآخذ لا يحل من شيء منه حتى يصلي حجه ومن
لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ولعصره ليجل مسوقه عليه
وفي حديث معوية قال قصرت من رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقة عند العمرة
مسوقه عليه وهذا لا يكون إلا في العمرة وأما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسح
سوى العمرة التي مع حجه وكان يحل منها بالحل أو التقصير وقد تقدم ذلك في باب
القرآن وعن اسماء قال حر حماري من فداء رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان
معه هدي فليقيم على إحرامه ومن لم يكن معه هدي فليحلل الحديث رواه مسلم
وهو في الممنوع لأن القارن لا يحل مطلقاً إلا في يوم النحر ساق الهدي أول نسق وكذا
والفرد المعزول للحج والعمرة محل مطلقاً وقوله قال مالك لا يحل عليه وأما العمرة الطواف
والسعي وقال ابن بطال في شرح البخاري انعت اسمه الهدي على أن المعتمر على غير
أدائها وسعى وإن لم يكن يحل ولا يصير وعن ابن عباس العمرة الطواف وتبعه بن
راهويه وقال السامعي جماعة حل الحلق تقصير العروة قال ابن المنذر لا أعلم
أحدًا قاله غيره قال وقال مالك والشافعي والجمهور عند الهدي وفي الرجز
المالكية التحلل في العمرة بخلاف لأن السعي ركن فيها كالوقوف في الحج ونوع التحلل
منه نوى الجهر وقال عطاء سعيد لله تعالى ولا شيء عليه وعن ابن عمر وابن المسيب
وعروة والحسين إذا دخل المعتمر الحرم حل من إحرامه وهو شدد ودعاه في المعنى وفي
فساد العمرة بالوطي حل الخلاف قولان عند المالكية مذهبنا على أنه شرط في الإحلال
أن لا ذكرهما في الرجز وفي شرح البخاري للشافعية الممنوع الذي معه هدي يبيح علي
إحرامه وأردف على العمرة إلى الحل من بلوغ الهدي محلله لقوله تعالى ولا تحلقوا
رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله ومن لم يكن معه هدي من المسلمين إرم عليه السلام أن تحل

من عمرته لم يحرم من الحج فأكون متمتعاً وفي الترمذي أحرم بعمرة في رمضان ولم يطف
لها أو طاف طرفة أسواط وبه طواف في شوال كله أو أجزأه كان متمتعاً وكذا عند
ما لا أن يعي شيء من التسع وإن لم يسق لسوا إلا الحل كان متمتعاً ويعتبر ما لا
قال العمرة في أشهر الحج دخل في الرجز وفي المبسوط وقال ما لا أن إلى العمرة
حل أشهر الحج ولم يحل حتى دخل أشهر الحج فهو ممنوع ويصير وقت التحلل من الإحرام
قلت مذهب ما ذكره أصحابه في الرجز وقال الشافعي وابن
حبل لا يصير ممنوعاً حتى يحرم في أشهر الحج وفي شرح المهرج للنووي لو أحرم في غير
أشهر الحج وإن وافقها حل في أشهر الحج فعده حلالاً في القدر والاعلام عليه دم لأن الاستئذان
بالأحرام في أشهر الحج وأما ما لا يحل في أشهر الحج ما حل من سعي والمدونة قبل
الوقت والجهان الوقت ولا بد علينا إيمان الرأفة في الوقت لأن الوقت سبب الصلاة
فلا يجوز بعدهما على سبيلهما وفي الروضة لو طاف طرفة أسواط ونصفاً للعمرة في رمضان وما
يع طوافه في سوال لا يصير متمتعاً وإن طاف طرفة أسواط مع التمتع صار متمتعاً
وقال صاحب الاستدكار في الممنوع أربعة مذاهب المشهور ما ذكرناه والشافعي
القرآن والمالكية فتح الحج والعمرة لعمته بأسقاط طرفة أعمال الحج والرابع الإحصاء
بالعدد وروى فسر ابن الرواس الأربعة ذكرت الشافعية والمالكية للممنوع شوطاً
سبعة موطوله وفي بعضها خلاف يعرف من كتبهم والحاشية بحمد الشروط إذا هاتي
أشهر الحج أو أشهر ما لا ذكرناه ولا خلاف في أن من أحرم في غير أشهر الحج وفرغ منها
فليطاف حل لا يكون متمتعاً الأقولين شاذ من أحدهما عز طاووس إن قال
لو اعتمر في غير أشهر الحج وأقام حتى دخل أشهر الحج كان متمتعاً والسلي عن الحسن بن
أن من اعتمر بعد النحر فهو ممنوع قال ابن المنذر لا أعلم أحدًا قالوا حدث عن هذا الرجل
والشرط الثاني أن يحرم من عامه ذلك وقال صاحب المعنى لا يعلم فيه خلافاً إلا ما روي

عن الحسن ان في الحسن من اعمر في شهر الحج فهو ممتع حج اول الحج والمأبى
ان لا يعود الى اصله وبه قال طاووس ومجاهد وهو قول مالك الا انه الحى المساوى
ليلمته بها واعتبر ان حبل في ذلك مسافة القصر فاداسا فونتهما مسافة القصر
لم يكن ممتعا عند وهو قول الشافعي وعنده ان لا يرجع الى المسافات لنسأ
قول ان عمراد اعمر في شهر الحج ثم اقام فهو ممتع فان حرج ورجع فليس ممتع وعن
ابن عمر بن الخطاب ان كل من العزم عندهم وعندنا ليس هذا بشرط والخامس ان لا
تكون من حاضري المسجد الحرام على ما مالى ان شاء الله تعالى تمامه **قوله**
ويقطع المسلة اذا التذا الطواف وهو قول الطبري مع الامه المسلة وقال مالك
ادار اى سوت مكة ذكره ابو بكر العوفي في العارضة لسأ حديث
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يلى العزم حتى يستلم الحجر رواد ابوداود
والترمذي ولعله عن ابن عباس انه كان مسك عن المسلة في العزم اذا استلم الحجر
وقال حدث صحيح وقال ابو بكر المدقور وهو شبهه من قال ادار اى سوت مكة
وفي الخاب وقال مالك لما وقع لصع على التت ومثله في الموطأ وقال ابن عبد البر
لان المسلة اسمها لما دعى اليه فاداسرع مما دعى له فطغ الاستسجاية
قلت والركن في العزم هو الطواف لارويه سوت مكة ولارويه
الملت وهو روى على مالك وقوله ولهذا يقطع الحاج عند اصباح الربى غير مسلم من
مالك وقد تقدم الكلام على ذلك وفي الاستسجاية القارن لا يقطع المسلة عند
طواف العزم لانه محرم بالحائض وغيره حلالا اى ان اراد ذلك وان اراد ان
محرم ففعل وهو افضل وان اراد ان يسقى على امره فله ذلك وقد تقدم قرضا وفي الكرماني
وقال الحج اذا كان فارنا يقطع المسلة حتى ياحد في الطواف الثاني لانه يتكفل بعد
ولو حلق الحاج قبل اى من العقبه قطع المسلة لانه يتكفل بالخلق وان زاد الدت

قبل الربى والمدح والخلق فطعمها عند اى حصه ومجد لوجود التكفل الا في حق النساء
وعن ابى يوسف لم يلى ما لم يخلق او ينزل المس من يوم النحر لان وقت الربى باق والمسلة
يقطع بعد الربى ولولم يرم جرحه العقبه حتى زالت الشمس فقدرى الحسن عن ابى
حصه انه لم يلى حتى يرمها الا ان يحب الشمس وهي رواه عن محمد وعنه عنه بل يلى
بمضى ايام النحر وقال ابو يوسف يقطعها بعد الزوال لان وقت الربى اذا قبل له
وان دح قبل الربى وقطعها اذا كان دم قران وممتع لانه يتكفل به فاذا كان قبل يوم النحر
سوم احرم بالحج وفي المسسوط والمنافع فاذا كان يوم التزويده احرم بالحج قال هذا سان
احزوت الاحرام لانه اول يوم سدافيه بافعال الحج ولا يجوز الاحرام عنه وفيه فلا يجوز
ما خيرا الاحرام عنه وفي المسسوط وان شأ احرم قبل يوم التزويده وهو الافضل وبه قال
مالك وهو مذهب عمر وقال في المسسوط يحرم عسده يوم التزويده وفي المحيط يحرم
يوم التزويده ويعد منه افضل لقوله عليه السلام من اراد الحج فليستعجل واسحب الشافعي
وان حصل الا هلال بالحج يوم التزويده وانكر عمر ذلك على اهل مكة فعلا ما لم تقدم
الثاس عليهم شعنا او اراهم الهلال فاهلوا بالحج وقال ابو عمرو وقدرى عن
مولد ابن عمر بن اوصى الله ودل مالك ان عمر كان يهل لاله دى الحج من مكه المسجد
اى المسجد الحرام او الا بطح او حثيستر من الحرم فلهذا بالحج من مكه ولا تدنى
معنى المقي ومسقات المكى في الحج الحرم حتى لو احرم من الحبل يلزمه دم وتعل ما يفعله الحاج
المفرد لانه مصلد الحج الا انه يرمل في طوافه وسعى بعده يعني في طواف الزياره لانه اول
طواف له في الحج بخلاف المفرد فانه قد يرمل وسعى من في طواف الحج حتى لو كان
المستعطف وسعى قبل ان يروح الى مكه لم يرمل في طواف الزياره ولم يسع وفيه
الكرماني للس على المستعطف طواف القدوم بالاعاق لانه شرع لمن اضل احرام
حجه بالقدوم ولم يحصل هنا لانه تكلال بالملى بخلاف القارن وعليه دم الصنيع

ابن النضر

ان يحتاج الى من يعينه ويعلمه تمام الظاهر وقيل هو مجرد الاستبصار
وهو ان يظهر نفسه عن الجاهات وازكاه لا يقدر على تمام الظاهر
وهو المفهوم من كلامه ما ذكره في الكتاب والخصاف قدر الاستفهام
يستوعب سنيين وعليه الفتوى ذكره في الجامع الصغير الحاشي وغيره
وقدره الشيخ ابو بكر الرازي تسع سنين وقال ملك الامم
اجرت الغلام حتى يحتمل ذكره في الاشراف وفي الجواهر والامم
به الى حيث يبلغ الاختلام وقيل حتى يغرق قال شعر الغلام
فهو مشغور سقطت رواقعه ومنه لا شيء في شيء أصلي لم يفر
بعد ان تمت بعد العقوط فهو مثقرا لثقا والثناء وقد انظر
على الفعل وقال ابن الماجشون اذا استغلاظ اوراق الاختلام
وانما اسودا بآبائه فلا بد منه اله وفي المدونة امد الحضانة
الاختلام وفي مختصر ما لم يرس في المحصر الى مضيق البغار وعند
الشافعي خيرة سبع او ثمان وعند ابن حنبل واسحق خيرة سبع
فاذا احار احدها وسلم اليه ثم احار الاخر فله ذلك ورد اليه
فان عاد فاحار الاو لم يعد اليه هكذا ابدأ ذكره في المعنى وهذا
لم يسأل عن احده من السلف والمعنونه لا خير وكون عند الام قال
والام والجد اجرت الجارية حتى تحيض وفي المستوط والجارية بعد
الاستغناء يحتاج الى يعلم الطبخ والغزل وغسل الثياب والام
اقدر على ذلك واخبر بتعليمها اذ ان النساء وعند الاب ربما
تخطط بالرجال فيقل حياءها والحياء في النساء زينة وبعد البلوغ
يحتاج الى الزوج والحفظ وذلك الى الاب وقد صارت عرضة للمنفعة

ومطرعه للرجال والنساء غدر عن الأغيره التي عند الرجال ليست عند
النساء ورسول الصبي عند النساء ففسد لسانه وبميل طبعه إلى طبع
النساء ففسد حاله ومحى محاسن وعند الشافعي ابن سريج إذا اختار
أنه يكون عندها بالليل وعند الأب بالنهار والنساء إنما يختار
أن يكون عندها لئلا يراها رافق ملك الأم إحق الجارية حتى تنكح
ويدخل بها الزوج وإن خاض ولا يخبر العلام ولا الجارية عن ذلك
وبه قال ملك وعند الشافعي غير العلام والجارية وعند ابن حنبل
إذا بلغا سبع سنين خبر العلام ونسلم الجارية إلى الأب من غير
حيا رهك إذا لم ينفق قال ابن قدامة لا يضر إلى خبر الجارية
لأن الشرع لم يرد به ولا تقاس على العلام لأنه لا يحتاج إلى حفظه
وتزوجه كحاجتها وهو غلط من وجوه الوجه الأول أن الشرع
قد ورد به وقوله لم يرد به غير صحيح بيانه رواية عبد الحميد
ابن جعفر أن رجلا أسلم وأبنته أمراة أن تسلم فحاجت إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال ابنتي وهي فيم أوسهه وقال رافع
ابنتي فقال له رسول الله أفعد ناحيه وقال لها أفعد ناحيه
فأفعد الصبي بينهما وقال ادعوا فمالت إلى أمها فقال عليه
السلام اللهم ائدها فمالت إلى أبيها فأخبرها رواف أبو داود وأحمد
وعبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن رافع بن سنان أنصاري
قال في المغني ويحتمل أنها اختارت أباها ببركة دعوه النبي
عليه السلام وهو الحق والوجه الثاني أن الشافعي والوارد
في الذكر راد في الآية في قواعد الشرع قال عليه السلام من

اليسار عداني يوسف وفي مناسك الكرماني هو الطعن والشق من صفته سنامها
من الجانب الايمن عنده وعند احمد والشافعي وعداني يوسف وبالك من الجانب الايسر
وعن ابن عمر انه كان شعره يدهي الخليفة رطوب الشعر في شق سنامها الايمن
وهو بارك وجهه الى القبلة وعنه رما فعل هذا وربما فعل هذا كره ان يطال في شق
البحاري وقال الطبري قلده سلعين واشعر الهدى في السق الايمن يدي
الخليفة واما طعنه الدم رواه النسائي والترمذي من حديث عن عباس وقال
حسن صحيح وقال وكان ابن عمر يلقه سلعين وسبعين من السق الايسر ورحم احمد
وعن مالك شغل واحد وقال ابو سليمان الخطابي لا اعلم احدا انكر الاشعار
الا انما حسفه **قوله** جهلكم لسبحه وما لا يعلمه كبر وهو مدح
ابرهيم الحمصي على حسفه وقال ابو الحسن بن بطال احض في تركه ابن عباس عاتيه
رضي الله عنه وهذا ادع المنذري عنه ما لو كان سنة لما رخصا في تركه ولا يظن
بهما المرجح في تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نفعه من واحد
والسنة ما اوجب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا المدح سنامها بالدم
اعلاما انها بدنة العربية وفي المنافع لم تسلب سنام البعير الذي يبلط وفي
مشاور الا انوار سلب الدم عن وجهه والعرق ادا مسحه وماله في مجمع الغرائب
وفي المغرب والتهذيب سلب الخناب عن نهها ادا مسحه والعنه منه في الاسعار
وحكم في الصحاح والحوادث انه سلب دم بدنه مد بوجه ذكره في المنافع وهو بعيد
وسلب الدم واما طعنه في الحديث لا يمنع من ذلك لان ذلك قطعه من استمرار السيلان
وقوله قالوا والاشبه هو الاسر لانه عليه السلام طعن في الجانب اليسار مقصودا
وفي الجانب الايمن ايضا لانه عليه السلام كان يدخل بين البعيرين من مل رؤسهما فصر
اولا عن مسان من مل سار سنامهم يعطف على الاخر مضربا من مل بمنه انفاقا

الاول لا قصدا فصار الطعن في الجانب الايسر اصلها لانه الذي فعله اولو في
الجانب الايمن انفاقا والاصل اولى هكذا ذكره في البدايع وفي الخواشي كانت الهدايا
مقبلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يدخل من كل بعير من مل الروس والريح
سمه مع الطعن اولاه على يسار البعير الذي هو على يسار رسول الله صلى الله
عليه وسلم يعطف على منه من قبل بمن البعير انفاقا فان الامر بالعقد اخذ لا عتبا
اذا كان البعير واحدا ليس منه الا اليسار لمسما ان العرض من البعير ان لا يحتاج
اد اوردت ما او طلا او ترد ادا ضلت وذلك في الاشعار ايام وقد تقدم تمامه
ولا في حسفه والحق ومن بعد مما ان الاشعار تشبه المثله والمثله حوام التي حال
العمال للضرب فكان منسوخا وان حصل النارج او وقع المعارض فالمرجح للهم وان
س ان اسعاره عليه السلام كان سار الا انه كان في حقه الوداع سنة عمر وقيل
التي عن المثله كان يوم احدا لان المنسوخ كانوا لا يسعون عن النقض اليها الا انه
مست احاجه اليه فان قالوا ليس هذا في معنى المثله بل هو ما ايج فعله من الذي
وسق اذن الحيوان ليكون علامه وغير ذلك من الاوسام والحاشي واليها في الايدي
هكذا الزمونا هذه الافعال وهي غير لازمه لو حصن احدهما ان التي وسق الاذن
ليس سله بخلاف الاشعار بالبعير والشق حتى لو كان الاسعار مبيع وخوم
لا يرويه لا يترك عمله اصلا لا يعقد والحاجه ادا اشعار بالبعير حتى مثله
السنة وهلاك الحيوان بخلاف التي في الجلد فانه لا يستبدل الدم وماله شق الاذن
والوجه الساني يعنى عنه التقليد بخلاف التي والسق فلم يكن البه ضرره والحاجه
لمستغنى الايدي وارجح الدم الزايد والناسد واما الخشن فالفرق ان ذلك ورض
عند الساع في ان حصل فلا يجوز تركه وعندنا وعند ما لا سنة موكد فلو روي
الاسلام والحق حتى لو اجتمع قوم من المسلمين على تركه قتلوا عليه ولا لذلك الاشعار

فان الناس قد تروى عن اخرهم ولم يند على ذلك وصل ايمانهم على العقيدة وهذا
القول بعيد فان من ابي حدى السنين وترك الاخرى لتقابلان السنة المائتين
مكروهه وانما تركت السنة المذكوره وقد ذكرنا ذلك مستوفى فيما تقدم وفي فصل
العقيدة والتحليل وفي قولهما وان في الاستقارام لانه الزم من هذا الوجه بلون سنة
الا انه عارضه فونه مثله فعلمنا حسنه قالوا ووجهه ان في الاستقارام حسنه فونه
مثله ووجهه فونه البق والزم وفي العقيدة اسع حسنه فونه مثله فاسويا وان لم يكن الزم
فصل هذا المقرر غير مناسب لما دعى صاحب الكتاب عنهما
لان العقيدة سنة لا خلاف والاستقارام حسن عقدها على ما دعى والسنة اعلى منزلته
من الحسن فلم يسويا وانما سمعنا هذا المقرر الذي ذكره على روايه فونه سنة اذ قد
تقدم عنهما في ذلك روايات **فصل** واذا دخل مذهب طائفة
وسعى للرجوع على ما ساق لم يمنع لم يسبق المهرى الا انه لا يتخلل حتى يحرم ما لم يرد
ولا يتخلل منهما قبل يوم النحر والجم الذي لم يسبق الهدى يخرج عن كل ما ذكرنا قبل هذا
وقال مالك والشافعي يتخلل منهما بعد فاعنه من عمرته الان عند مالك لا يخرج منه
الا يوم النحر ومنى وذكر القارن وهو اجماع والمزود العرج يخرج هديه مكد بالانفاق
وذكر الممتنع عند الشافعي يخرج هديه عند المرو وعنده لا يخرج الا من قبل التحلل وانه قال
الثوري واسحق وابو ثور وان حبس وعنده ان قدم من العشر طواف وسعى ويخرج هديه
وان قدم في العشر لم يخرج الا يوم النحر وهو قول عطاء وعنه بعض شيوخه خاصه دول
شاذبه وظهره وقال ابو الفرج الممتنع الذي ساق الهدى لم يكره ان يتحلل ولكن
اذا فرغ من العرج اهل ما لم يفرغ من الحج عكس منهما جميعا وهو المذهب الصحيح
ساقوله عليه السلام لو اسعيت من امرى ما استدرت لما سقت الهدى
ولحللتها عنهم وعكست منها العرج عن مفرزه وهذا معنى التحلل عند سقوط المهرى والحدث

باب وكبح قول عامته رضي الله عنها لو اسعفتنا من امرنا ما استدرنا ما غسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم الإنسان لو أدرناه أو لا ما أدرناه أخرنا حتى لو علمنا
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل بعد وفاته ما غسله الآخر وقد ذكرنا نعيم
من الاحداث السابقة على عدم تحلل الممتع الذي يسوق الهدي الا يوم الحركة لقارن
سوا وحدهم بالجمع يوم التروية بما حرم اهل مكة وان قدم الاحرام قبله فهو افضل
في حق من ساق الهدى وفي حق من لم يسفقه وفي حديث جابر امرنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم لما احللتنا ان نحرم اذا اتوا حنينا الى بني فاهللتنا من الايط رواه مسلم
وعليه دم المتع بالنض قال مالك ولا حزيمة هذه الذي ساقه عن المتعة لانه
لا يصير متمتعاً الا بانما الحج بعد ان تحل من عمرته ووجدت عليه الهدي لمتمتعته
وقد ذكرنا وما من من احللت من دم المتع بالاحرام بالجمع عندنا ذكر الترمذي
وهو قول مالك ذكره في الرحيق وقول السافعي ذكره النووي في شرح المهند
وبه يجوز دمه في قول غيره وفي قولنا اذ فرغ من عمرته وفي وجه يجوز بعد الاحرام بالعم
وقال عطاء الاحمد حي بعف عرفات ولا يجوز عندنا وعند مالك قبل يوم النحر
واد اخلق يوم الفرج قل حل من الاحرام يعني اذا كان ساق الهدي او لم يسفقه لكن لم
يحلل من عمرته حي احرم بالجمع وكذا القارن وعند مالك والشافعي هو محرم بالجمع
لا غير المتع والقارن لان القارن عندهم محرم باحرام واجد حي لومل صيدا
فعليه جزاء واحد ان لم يظبط فعليه فدية واحدة عندهم على ما ياتي سانه انشا
الله تعالى والممتع يحل بعد فراغه من افعال العموم محرم بالجمع سوا ساق الهدي او لم
يسفقه وقد تقدم قال لان الحلق يحل في الحج والعمم والسلام في الصلاة متحالف
به عما ادرنا وقتا وان التحلل منهما **فصل** وليس لأهل
مكة مع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة خلافا لامة الله وفي العية لو تمتع الذي ذكره

له وفي المحيط اقرن مصي بينهما وبلرمة الدم جزار في حق الاقني مستحب وبلرمة
الدم شتر احب وحق الجمع من النسيك في سفر واحد وفي مناسك الدرامي ان الجمع المبي
اقرن مقدسا وعلته ان يرض احدهما وبحب الدم ولو خرج المني الى اللوة فقرن
جاز ولا يكون المني متعاقبا لانه اذا خلل اعتبر محمد من مكه قال
الائمة الله واصحابهم كان معنى الانسان ان ياتي بمحرما ما لم يجر من دانه في سفر وبالجمع
في سفر بان فلما منع سقط عنه احدى السفرة فلم يكن ذلك لاهل مكه فلم يسقطوا
عنهم سفر الزمهم فلا دم عليه قالوا ويولد عليه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري
المسجد الحرام اي وجوب الدم على الممنوع مصرفا لاشئان اليه لغيره وقالوا الفصح روع
لكل احد بعوله تعالى فمن تمتع بالجمع والنج ونسبنا قول من عباس في المنع
فان الله تعالى اراد في ذبابة واباحه للناس عمر اهل مكه وقال الراودي قول من عباس
اول يظهر الالبه ذكر ذلك عنه من يطال في شرح البخاري وهذا السفاقي وقال
ابن عمر والحسن وطاوس ليس لاهل مكه منعه ذكر السفاقي في شرح البخاري عنهم
ومثله في الاشراق وقال ابن عباس ان الراس المنع لم يحضر ولم يحل سبله ولا ان الدم
في ذلك يدل على بعد المشار اليه وذلك هو المنع وذكر الام في لمن ولو عاد الى الهدي لقال
علمي لمن لم يكن وفي المحيط ذلك يستعمل لما لنا على كينا وفي الدرامي حواله الصبح لمن لم يكن من
حاضري المسجد الحرام مصرفا لاشئان الى الحل ولا يحقن بالهدي والسحر
فيه ان القارن حرم بهما ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحرام الجمع يكون الحرم
وا حرام الجمع يكون من الخيل فالجمع بهما متقدروا المنع فانقران في الحرم واوجب
ابن لما جشون الدم للقران ولم يوجه المنع يعني في حق المني وقولهم العلق سقطوط
الدم عدم اسقاط احد السفرة فيسقط فان الاقني اذ اني بافعال الجمع اولام احرم بالجمع
من الخيل فقد اسقط عنه احد السفرة ولا تم عليه فلم يكن وجوب الدم لاجل اسقاط

من الخيل

احد السفرة بل للجمع من العبادتين ويجعل الاحرام بهما اشكر الهة النعمة
وحاضروا المسجد الحرام من كان سجدته دون المواقت وفي المحيط من كان من
اهل المواقت من دونه والاول في الرغبات والمنافع وغيرهما وهو قول عطا
ومجمل وقال الشافعي وان حصل من كان منزله دون مسافه الفضة وقال
بجاهد وطاوس وداود هم اهل الحرم وقال مالك هم اهل مكه واهل ادى طوي
وقال بن حبيب هم اهل القرى المجاوره لمكة مثل منى وعرفات وبستان بن عمر
وما لا يقصر فيه الصلاة لان اصل المواقت من دونها في حكم اهل مكه في
دخولهم الحرم بعد احرام خلاف من هو خارج المواقت فاثير الحكم عليه اذ هو
صابط شرعي **ف** ذكر في المحيط المنع الذي ساق الهدي لو نكل
ونجز هديه ثم حج من علمه قبل ان يرجع الى اهله لزمه دم لمعته ودم اخر لحله
قبل يوم النحر والمني اذ اخرج الى اللوة وقرن حج فرائه لان عمرته وحجته مسفانان
فلا يقى واذا عاذا الممنوع الى بلده بعد فاعنه من عمرته ولم يكن ساق الهدي يطل
بمنعه لانه اهل به فاما نسك المكه صحيحا اصطلا بمنعه وهو قول
طاوس ومجاهد ومالك وقال الحسن هو مسمع وان رجع الى اهله واختار المنع
وقال الساجي اذ رجع الى المسقات فلا دم عليه ورواية الطحاوي مما اذا
رجع الى مسقات نفسه وروى عن من حصل انه اعتبر في ذلك مسافه الفضة وهو
محمي عن عطا واسحق والمعصن المديني وعن عمر بن عبد الله عن عمن من عمر في الحج
ثم اقام فهو ممنوع فان خرج ورجع فليس بمنع والظاهر منه الخروج الى الهدي
ثم الرجوع لفرض الحج اذ سفر الخروج ثم الرجوع لاسطال المنع ليقاسفه وانما
سطل بدخول بلده واذا ساق فالمامه باصله لا يكون صحيحا فلا سطل بمنعه عنداني
حينئذ والى يوسف وقال محمد سطل ليقدر السفر ولهما ان عوده مستحب عليه



مادام على بينة التمتع ادسوقه الهدى منع من التحلل فلم يصح المماه باهله
ولذا الواعى في الشرايح ولم يسق الهدى ولم يخلق حتى يجرى مما الى ان لم باهله او بعد
ما طافا فزعم عاد وحم من علمه فهو متمتع عندهما وعند محمد لا خلاف الى ان اذا
خرج الى الكوفة واهرم بعن وساق الهدى حيث لا يؤمن مسعا لان العود هناك
غير مستحق عليه صبح المماه باهله وهو من حاضري المسجد الحرام ومسله في المفتي
وله الواهر من المسقات وفي المحيط ودخل الى بعن اخرى بعد ما اقام لم يكن متمتعا
في قولهم لانه باق اقامه صادم من اهل مكة بدليل ان مسقاه مسقات اهل مكة الا ان
يخرج الى اهله ومسقات نفسه على ما ذكره الطحاوي ثم يرجع محرما بالبعن
وقال اذا خرج الى موضع لاهله المسع القرآن صار متمتعا ولو خرج من اشهر
الحج الى موضع لاهله المسع والقرآن اهرم بعن وتمتع فهو مسع في قولهم جميعا
وان كان الوثى في اهل الكوفة واهله بمكة بعن عندها ولا سنة وعندها ولا سنة واعتم
في اشرايح وحم من عامه لم يكن متمتعا لانه لم باهله ودر اذا كان له اهل بالوثى
واهل بالبعن ورجع الى احدهما حج من عامه لم يكن متمتعا لانه لم باهله ليس الشك
والالمام القاسد لاسل التمتع وهو ما اذا اهرم بعن في اشرايح وطاف به
اشواط وحل منها ورجع الى اهله ثم رجع الى مكة ونقض ما بع منها وحل وحم من
عامه فهو متمتع ذكره في المحيط ولو طاف اربعة لم يكن مسعا لان الاول بعن محرما
لانه لم يات باعنا لا بعن **قوله** ومن اهرم بعن حل اشرايح وطاف
لها اقل من اربعة اشواط ثم دخلت اشرايح ومنها واهرم باحج فان مسعا لان
الاحرام عندنا وعند مالك وان حبل بشرط صحيح بعد عنه على اشرايح بعن اهرام الحج
اما اهرام العمى وفعلها يجوز في جميع السنة وفي رواية لو طاف لاهله لستوا
ونصف شوط لم يكن متمتعا فان طاف لها اربعة اشواط حل اشرايح حج من عامه

9
ذلك لم يكن متمتعا لانه ادى لاكثر في غير اشرايح وحده قول مالك قد تقدم وفي
مناسك الطبري عن عطاء في طواف الزمان اذا طافت المرأة اربعة اهرام فان سفر
وعنه ان طافت درالبا او حنسا اهرارها واهما سعيدين منصوص عن ان السبعة
لست مشرط بل يعتبر الاكثر على ما سناه واشتهوا الحج سواها
ودوا القعدة وعشر من دى الحجة هدا هو المسقات الزماني وافق اهل العلم على ان
اوله مستهل شوال واحلفوا في اهرم فالذهب ان اهرم عز ويا الشمس من اليوم
العاشر من دى الحجة وبه اخذ من حبل وهو مذهب الجاد له الملاية وعبد الله بن
مسعود وعبد الله بن الزبير وعطاء ومجاهد والشعبي والفتح والنوري وقتان
وسعيد بن عروبة ورواية من حبل عن مالك وقال مالك في الشهر ورويته
لواحدة مناه وروي ذلك عن ابن عمر ايضا وفي رواية عن ابى يوسف تسعة ايام
من دى الحجة وعشر ليال منه ذكره في جوامع ابى يوسف وبه اخذ الشافعي وحكى
الحرسانيون وجهان له لا يصح الاحرام لله العبد بل اهرها يوم عرفه وعنه في الاملا
والقدم اهرها اخذ في الحجة ذكر ذلك النووي وروى البخاري الاول عن ابن عمر
وان عباس ولدا رطخ مثله عن ابن مسعود وان عباس وابن الزبير وفي البخاري
ومسلم يوم الحج الاكبر يوم النحر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف يوم
الحج يوم الحج الاكبر ولا يكون من اسهر وستوال ودوا القعدة الى يوم الزروة من
اشهر ولا يجوز ما بين من افعاله وقال تعالى من مرض منهن ارجع فلا رنة الاية
والرفقة الجماع ومعلوم انه منوع عن الجماع يوم النحر حتى يطوف طواف الزمان فكان
من اشهره ولان يوم النحر يحصل بالتحلل حتى لو لم يهرم بعن العقبه وعزبت
السبس بعد حل له ما قبل لمن ساهوا ولا يكون ذلك فل عرو بها ولزبه الدم عند عروها
لا قبله وقال ابو عبد الله الحرجاني في ابواب الزاوى معدان موضع لا دار من كان

الحج وقت غير وقت ذلك الركن بالصلاة وقال بن شجاع في مقبوره الرواية
عن ابن يوسف ان من ادرك الحج العاشرة فانه الحج ولله اليوم العاشرة لا يعوته
فدل على ان اليوم ليس منها بل من الوقوف موقفة بالفيض فلا حرج الا في وقته
الا ترى ان يوم التزوية منها ولا حرج الا في الوقوف فيه لانه غير وقته والعبادة له
المسألة علم على عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص شيان
الصحابه ولا يدخل بها عبد الله بن مسعود لانه من كبار الصحابة وفي المعضل صارت
العبادة له علما بالعلمه على عبد الله بن عمرو وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
واحج البوري والشافعي بروايه نافع عن ابن عمر انه قال استمر الحج شوال ودوا القعدة
وعشر من ذي الحجة وعن ابن عباس وان مسعود وان الرس ومثله رواها البيهقي صحيح
الرواية عن ابن عباس وقال والرواية عن ابن عمر صحيحة **قل**

هي رواية البخاري عنها وجهه عليه لان المراد بها عشر ايام وعشر ليال
لنوله تعالى والذين يتوفون منكم ويدلون ازواجهم بنسبهم اربعة اشهر وعشرا
والاجماع على ان المراد بها عشر ايام وعشر ليل والمارح عند العرب بالليال
ولا حرج في ايامهن ان تقال عشرون ايام بها تسعة ايام وعشر ليل وروى سعيد بن
منصور عن ابن عمرو ان مسعود من طرق ايضا قال لا وعشرين من ذي الحجة وكذا الدارقطني
ثم السهقي ذكر ذلك في الامام وعند الاختلاف يبعد كل واحد منهما لفظه قال
الله تعالى يحرمها عليهم سبع ليل وبما يه ايام حسوما وعند الاختلاف يدرك احد
اصحها ورواها كلها قال الله تعالى ذلك لال سويها والمراد بها الليالي والايام
وقال ليله امام الامراء ويدخل تحت المنصوص مثله من غير المنصوص فلما اعتزلوا بكر
يخرجون داود على الشافعي في قوله وتسع من ذي الحجة وهو يوم عرفه فقال ان اراد بها
الليالي فهو خطأ لان الليالي عشرون وان اراد بها الايام فهو خطأ في اللغة فان الامام

مدحه والصواب تسعة ملقت الشافعية في الجواب وقالوا ان المراد الايام
والليالي وغلب لفظ المائدة على عامه العرب في اسم العدد يقولون سربا عشرينا
ويريدون بها الليالي والايام فادركنا في الايام وهو انه لم لا عشر ايام منه قوله
عليه السلام من صام رمضان وابتعته مست من شوال والمراد بها الايام ثم ان النووي
ذكر عن ابي حنيفة له النعم قالوا الشهر الحج شهران وعشر ليال قال فعانت الحنفية اذا
اطلقت الليالي معها الايام قال و اجاب اصحابنا بان ذلك عن ارادة المتكلم ولا مسلم
وجود الارادة هنا بل الظاهر عدمها **قل** المدعو عنهم وعشر
من ذي الحجة من غير دليال وعشر صالحة للايام والليالي بالغلب فادركنا
فلا حرج حصصها ما احدها بغير دليل اعلم انك اذا اجترت بالظرف عن اسم
معي نفع في جميعه رجح رفعه هو له تعالى الحج اشهر معلومات والاحياء ليله العيد
لانك لا تعد رسوى مد الحج او وقت الحج او زمن الحج اشهر وهكذا ذكره الفراء وقال
فما قال البردشهران والحوشهران اي صهما شهران ولذا الصيد شهران اي وقت
الصيد وقال الزجاج معناه اشهر الحج اشهر معلومات او الحج وواشهر معلومات
وهو اموي الحذف من الازواج اولي للطلول لتحيد المسد وخبر في الزمان او في
الافعال لان الحج افعال فلا يكون اشهر او الحيز المفرد عن المسد واما مانع في حصته
مضعف دفعه لانه بعد ليلة القدر بعض يوم الجمعة في نحو القدر يوم الجمعة فصاحج
الى حذف شقين وعلى هذا الله الهلال النصب فيها اجماع من الرفع لان الرفع يحتاج
الى تقدير الليلة ليله حدوث الهلال وبعض الرفع في نحو زيد من يومان وهو من مخان
كسبه ليله القدر لانك تقول لسان يومان او سائر سخان وفي الكشف فان قلت
كيف فان الشهران بعض الباب اشهر **قل** اسم الحج اشهر
فيه ما رواه الواحد بدليل قوله تعالى فقد صغت قلوبكم فلا سوال فيه اكلها

فضل عن ذي قرابتك شيء هكذا رواه مسلم وأبو داود
وابن حنبل وعن معوية بن خديرة القشيري قال أتيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ما تقول في نسائك قال
أطعمهن مما تأكلون وأكسوهن مما تكتسبن ولا تضربوهن ولا
تقبحوهن رواه أبو داود وعن عائشة أن هند بنت عتبة قالت
يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني
وولري إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال خذي ما يترك عليك
وذلك بالمعروف رواه الجماعة إلا الترمذي وعن أبي هريرة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير الصدقة ما كان منها
عن ظهر غنى اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول قبل
من اعول يا رسول الله قال امرأتك ممن تعول يقول اطعمني إلا
فارقني حارسك يقول اطعمني واستعطني ولكن يقول إلى من
تركني رواه أحمد والدارقطني قال ابن تيمية بأسناد صحيح
وخرجه الشيخان من طريق آخر وجعلوا الزيادة المفسومة
من قول أبي هريرة قالوا يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله
قال لا هذا من كس أو بهريرة رواه البخاري وفي المحلى
من كس عمرو بن هريرة وأخبار أبو هريرة عن المرأة وعن الغياث
وقوله في حديث معوية بن خديرة أطعموهن مما تأكلون وأكسوهن
مما تكتسبن أخرجه عليه السلام مخرج القالب وكانت اطعمهن
متساوية في القالب وكذا أكسوتهن ذكره ابن شداد في أحكامه
وزاد الماوردي في الحاوي في حديث هند قال هل علي فية

شيء فقال لأحدى ما يكفيني وولرك ولمست من الزيادة
في الحديث ولم يذكر أنها كانت تأخذ بالمعروف ولو قالت ذلك
لم تعد بالمعروف ولأن النفقة جزء الاجتناب المستفاد من الأصل
القاضي والوالي العامل في الصدقات والوصي والمقضي والمضار
إذا سافر مال المضاربة والمقاتلة إذا قاموا بجنايته المسلم
في دفع عدهم بحسب كفايتهم في مال المسلم وفي الذهب
إذا اطلبت نفقتها وهي في بيت أبيها بحسب عليه لأن النفقة
حقها والنفقة حقها فإذا ترك حقها لا يسقط حقها وذكر
محر في الأصل أن المريضة والريفا إذا اطلبت النفقة قبل تسليم
نفسها فرض لها النفقة ولم يحك خلافا وقال بعض المتأخرين
من أئمة بلخ لا يسقط النفقة حتى يزول منزل الزوج وليس
الفتوى عليه وفي جمع البحرين بحسب نفقتها وكسوتها وسكاتها
بمسلم نفسها في منزل زوجها وهو رواية عن ابن يوسف وأخبار
الغدوري في المبسوط ذكر الأول **سوله** واعتبر
ذلك حالها جميعا قال شارح المختصر رحمه الله هذا الخيار
الحصاف وعليه الفتوى وفي البدائع قال للمصاحف غير حالها
فما إن كانت تأكل في بيت أبيها خير الشعير تطعم عذرها
البر والحم الشاة إذا كان زوجها يأكل خير الجوارى ولحم الحمل
والدجاج والحلوا وقال الكرخي يعتبر حاله قال صاحب
البدائع هو الصحيح لقوله تعالى لیسق ذو سعة من سعته قال
وهذا نص في الباب وذكر الحصاف في إنباط الغاي من المرأة إذا

ما لم يشر إليه في رواه الصحيح في الاستدلال به وترك الاستدلال به وهو مدح
الحاجة وسبيل جابر بن عبد الله في غير ما يشرع قال لا وما افعاله فلا يجوز قبلها
بالاجماع استدلوا بقوله تعالى الحج أشهر معلومات ائذ ذقت الحج على ما تقدم
والمبتدأ بحاج ان يكون محصورا في الطهرين انحصار الحج في الاشهر فكان الاحرام به
قبلا كما لا حرام بالطهر من الزوال ودليل غير مشروع وللجهم سور قوله
تعالى ما لولا ان لاهله قل هي مواسم للناس والحج اي مواسم الحج فعم الاهله
للحج وصاروا يعرفون من عند الشافعي بالحج وصاروا القدم على المقامات المكاني
ولان الاحرام به صحيح وقت لا يجوز ان يقع فعل الحج فيه وهو سؤال
فكان شرطها الطهارة وسائر العروة اولها ان لا ينفك لما جلا فيه سائر اركانها
وهذا لان الاحرام به الحج المبرور له والمبرور بحاج ان يكون خارجا عن ماهه المبرور
فكان شرطها لا ينفك والشروط نحو وقتها على اوقات المشروطات
صلون المحصور في الاشهر انما هو المسروط لا الشرط وظاهر النص بعضي حصص
دات الحج في الاشهر وبلد من حصص كل امة زمانا ومكانا حصص صفاتها
معها لا يستحق السبق الصفة الدات وصفته الاحراء البهائم
صلون المحظور في الاشهر هو الحج الحابل ولم اقل لسان الدليل على انه شرط
خمس معان المعنى الاول انه مستغرق افعالها وتمايز على اولها واخرها
والحاج يستقل من كل امة والاحرام قائم بالصلاة يفعل بها المصل من ركن
الركن والطهارة قائمه وجدا بشرط ما استحق العبادتها المعنى الثاني
انه يحرم في اول شوال لان ما في من ان كان الحج الا في ايامه المحصورة فلو كان
من ركنها لما انفصل عنه ولما كان متصلا به اركان الصلاة المعنى الثالث
ان الحج له اركان محصورة وفي مواضع مخصوصة فعل كل ركن منها في موضعه وفي

١٤
وقته ولو تعدى به عنه لم يعتد به فلو حرم الاحرام بحج الاركان لكان احرامه
عن مكانه كما حرمه عن زمانه ولو احرم قبل المسقات جازعته فدل على انه
شرط لا ركن بالطهارة للصلاة المعنى الرابع ان اهل بيتنا غور جعلوها شرط
علما في جعلها مسطرة على جميعها بالامان شرط لاداء العبادات سنة بها
وسببها عليها ولا يعتد من حملها اركانها المعنى الخامس وهو تحقيق
بالغ اورد الطوسي وهو ان الاحرام لا يقع لمن يكون عفا عنه ولا يصح ان يكون
دائما لانه قد عفا عنه ليقع عفا عنه ولا يصح به والتباعد لا يعتد في عفا عنه
بالصوم والصلاة وان لم يكن عفا عنه فهو عفا عنه على الحج فلام اهل ما دارا النهر
قالوا احصت الاحرام الزمان الحج فلم يكن من اركانه فالتدليل ان الزمان ليس بركن ذلك
الشيء ووجه سببه ما تقدم وما يؤيد مما تقدم وتبقى ذلك انه لا ينفصل باذا الحج
ولا يلبس افعاله فان قيل لو كان شرطها ان يوراد ايداع الطهارة والامان
بعد الصلاة ولما انما يقينا الطهارة لا ينفك الا بحصول الصلاة بل هي ليعان
اخر شرطها لمعت والاحرام لا معنى له سوى الحج فلم يبق هذا الامان فان قيل
لو كان شرطها لمفات بقوات الحج وليس الى العاقل فلتا هذا رفق من الشرع
في دفع الضرر عن المخطئ والمنتهى عن المتعبد بما جعل الله سبحانه في الدين
خرج **دفعه اخرى** لاهل ما دارا النهر قالوا لو كان ذلك ما اجتمع
مع ركن اخر لان الاركان في العبادات لا يدخل ولا يرام وانما هو اولى وسادف فان كان
الصلاة فان لم يسمع ان يجمع وكان في القيام والقراءة في الصلاة عند جوامان
احدها قال ابن العربي ليس القيام ركنا وانما هو محل للقرآن وحده وجوب
الحلية لا وجوب الركبة بالمكان للصلاة **والجواب الثاني** ان القراء ركن لا ينفك
مستقط بالعدد لا الى ذلك علق عن من لا ينفك وقولهم فصار بالاحرام قبل

الزوال وهو غير مشروط بمشروع عندنا فإنه لو أحرم بالظهر قبل الزوال
فزال الشمس بخروا إذا الظاهر وفي المتوسط سلم ذلك وقول الشافعي أنه ينقضي
عمره بعد فان من أحرم بنية فرض وقت لم تكن فعله في ذلك لا يكون داخل في فرض
آخر من عليه الظاهر إذا جاز من دخول وقت العصر ونوى به العصر لا يقبل لمجرد
فالدلي فالله لا أصل له ولأن الأحرام تحرم اشتبا وإيجاب اسمها ودلالة يصح في كل
زمان ولا يمكن أن تكون هذا فائدة إذا التحريم والإيجاب ليسا من ماهية الحج وفي
السادس على السامعي معال المحرم بالحج يوم إمامه ولو كان شرط ما امر إمامه
فدل على أنه ركز في نفسه شرط ما نفي من أفعاله وقد سلم أنه وجهه أنه لا يجوز
أن تكون ذاتا لا فائدة وماهية الحج لخصوص الوقوف لعرفه لقوله عليه السلام
الحج عروة ومن طواف الزمان لقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع
الهدى سبيلا وهو زمان البيت بالطواف حوله ولا يحقق اسم الحج من الأحرام وإنما
باعتبار أركان الحدوث فإن شرط الأركان لم يجعله السامعي شرطاً لا
ما نفي من الأفعال وإساقوله أنه يوم ما لا ينتم بعد الأحكام ممنوع ولا يوم يث
ما لم يودس من أفعال الحج بعد الأحكام اسمي كلام السامعي وروى عن سماعة عن محمد
رحمهما الله أنه قال إنه الأحرام قبل الاشتهار بخور الحرامه وهو لا بأس أوجاس
في حلق وطب واستدل الطرطوشي بالظواهر وفي قوله تعالى أوفوا بالعقود
وقوله تعالى ولا تسلطوا أعناقكم ولسلوله عن الأهل عليه من مواضع الناس الحج
فقد جعل جميعها مواضع للناس فوجب أن يكون جميعها مواضع للحج واستدلوا
بقوله استمروا فما تباحر له وبقوله من فرض بهن الحج والنون لله عليه ويقولون
أي معلومات سبيل الاشتهار ومن جعل السنة كلها وما لم يكن معلومات
والجواب أن الأصحاب لا يرون في الآية قال فان أصبرم وقت الأحرام

١٢
الحج أصبرم وقت أفعال الحج اشتهر **قوله** هذا لا يستقيم فان
فان وقت أفعال الحج ليس أصبرم أفعال أو أفضل وقت الأحرام وقاله السامعي أصبرم
أي أصح من أن يكون وفيه الواجب أو وقت المستحب **والجواب** عن العلة والأصل
بالدول من وجهين **أحدهما** أن ذلك مذكور عندكم وعندنا لأن المراد الاشتهار
شهر أن بعض الناس عندكم وأهل الجمع لك **والثاني** استعمال واحد من الجمع في معنى
الآخر مطرد ودلالة النون على العلة ليست بضرية لازمة فإله البحث في
المفصل قال الله تعالى وعاسروهم ما معروف وقال تعالى وينصن ما مسكن
والجواب عن معلومات أراد بها العقيلة والبال لا الوجوب على ما تقدم
بعد منعت عن غيرها ومعنى آخر أن الأحرام إذا نزع في أول شوال لم لا يوثق
من أفعال الحج إلا بعد شهرين وتسع عدا ما فاعني لفائدة هذا الوقت الذي لا يقبل
فيه فعل من أفعال الحج ولا فرق بين أول هذا الشهر وآخر ما فعله فلو اختص جواز
الأحرام بوقت لتعقبه جواز فعله فالصلاة لما اختص أحرامها بوقت جازية
الوقت الذي يعقبها في أفعالها كحقيقة الداء ما موزا ما السنتعقبه أفعالها
بالصلاة أو لسرف الوقت لصيام رمضان أو لميزان العادة من العبادة بالصوم
ما لها ردون الدليل والجمع الناس في وقت واحد فالوقوف لعرفه وهذا الحصر لا
يستلزم السبع الأحرام سوى من ذلك لأن أفعاله لا تعقبه ولا يخص ما شرع لإيمانه
درمضان أو يوم الجمعة ولا حرم الحلال في جميعه بوعده واحده ولا في زمان واحد
فاسعى سبب وجوب ما صعد ولا يقال هو موقوف على مواعيد الصلوات
فان ذلك يحتاج إلى دليل معاً معارض للأصول ولا يجدونه **أولاً** **وجبه**
أخرا إذا كان الركن من أركان الحج لا يخص بالشهرين وعشر وهو طواف الزمان
فلا حرام أولى ولأن السعي عنه ركن منه يوم الفريضة طواف الزمان ثم يحسب بقوله

على وقت عقيب طواف القدوم فلما الاحرام **ووجه** اخر قوى هوان
الاب حرم عن الله ولو كان ردا لما جازى الوصف عنه او طاف عنه ولان الصحابة
قالوا مع قوله تعالى وانما ارجع والعرب يقولون انما هما ان يحرم بهما من دونه اهله
ودلك لانى على العموم في الشرح ولا يجوز ان يحمل على البلاد القرى من مكة وغيره دليل
موجب ليقينه **قوله** وادقم الخ في العمرة في شهر الحج وقرع منها
وقصرم اخذ مكة والبصر دار الحج من عامه ذلك فهو ممتنع اما الاول
فلا بد برفعيه اذ النسكين في سفر واحد في شهر الحج اذ حرم السفر الاول لا يبطل ما لم
يعاد الى مكة لردن ومعد ذلك سفر واحد وان نوى الامامة مكة وهذا هو اوصى بان
يجع عنه بعد من وطنه لان موضع اقامته فلا بد من حكم الممنوع بالامامة العارضة
ما لم يرجع الى وطنه وقالوا ولم يقل حلق لان بعض الناس حاروا ذلك بترك
شعره للحلق يوم النحر لاحتلا به من احرام الحج وبعضهم ذكر الحلق ودل ذلك حايين
واما الثاني وهو ما اذا اتخذ البصر والطائف ويحرم دارهم حج من عامه ذلك
هو ممتنع انما دلنا ان حكم السفر الاول باق ما لم يلم باهله وذكر الطحاوي
ان هذا على قولنا في حقه اما على قولها فلا يكون ممسعا لان الممنوع من يكون عمرته
مستأنه ومحمد عليه السلام على ما عرف وهذا نسكاه مسقيا ان احرم بكل واحد
منهما من المسعات فصارا لو كان رجعا الى اهله ولا في حقه رضي الله عنه
ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان قوما سألوه فقالوا اعتمرنا في شهر الحج ثم
ردنا فبقيت عليه السلام حتى اصابنا ثم ممنوعون انهم بالهدى ذل فاضى خان
ولا بد من النسكين في حكم السفر الاول لانه ماض على سفره ما لم يعاد الى وطنه
الذي فيه اهله ووطنه بالبصر وغيره سكان وطن اقامته وعمرته ووطنه مكة وذكر
الخصاص ان لم يرد في الباب قول الله ولا خلاف لهما فيه ولا سيما الاحكام

في وجوب الدم فان قدم بعمره فافسد بها وقرع منها وقصرم اخذ البصر دارهم
اعتمرنا في شهر الحج ورجع من عامه كان ممتنعا عنهم لا يطاع سقون لم يكن ممتنعا
عندنا في حقه وقالوا هو ممتنع لانه انما سفر اجدنا ورفق به بالنسكين وله
ان حكم سفره الاول باق ما لم يرجع الى وطنه على ما تقدم وهو على بلد اوجه
ان لم يخرج من المغاب حتى اعتمر عمره صحيحه ورجع من عامه لا يكون ممسعا اتفاقا
لانه فرغ من العمرة الفاسية وهو بمكة فصارا لم يكن وان عاد الى اهله بالموطن
ثم اعتمرنا في شهر الحج ورجع من عامه كان ممسعا عنهم لا يطاع سفره الاول يعود
الى اهله وصار ما عدم فان لم يكن وقد انشأ السفر من وطنه ويرمي بالنسكين
في سفر واحد على وجه الصحيح فيكون ممتنعا ولو بقي بمكة ولم يخرج الى البصر حتى
اعتمرنا في شهر الحج ورجع من عامه لا يكون ممسعا اتفاقا لان عمرته مبدلة والسفر
الاول فلا يبقى بالعمرة الفاسية ولا يمنع لاهل مكة على ما عرف واخذا بالبصر
دارا لمكة عندنا في حقه وعندهما لدخول مكة وحكم بطلان سفره الاول
ولذا عندنا في الوحا والبعث لا سقي ممسعا وعنده الاعتبار لعوده الى بلده
والعمرة الاولى بعد فسادها لا تصلح المتعة بالاتفاق ومن اعتمرنا في شهر
الحج ورجع من عامه فابها انفسه مضى فيه يعني لو افسد قبل ان يطوف لها اربعة
اشواط بالجماع او افسد محمد قبل الوقوف بعرفة بالجماع لان احرام العمرة لازم
لا يمكنه الخروج منه الا بالافعال وقضاها لان السدوع فيها ملزم بالا
جماع وسقط عنه دم المتعة لانه ليس بممتنع اذ لم يرفق ما بالنسكين صحيح فلم
يحس عليه دم المتعة وقد ذكرناه قبله وان احرم بالعمرة يريد المتعة ولم يسبق
الهدى وفرغ من العمرة ولم يلق لها حتى اتمها بهلته حج من عامه كان ممسعا لان العود
مستحب عليه لاجل الحلق لانه موقف بالحرم في قولنا في حقه ومحمد وعنده

الى يوسف ان لم يكن واجبا فهو مستحب فمتنع صحة الامام **قوله**
وادامعت المرأة فضة بشاه لم يحضرها عن المتعة لانها ان كانت مسافرة فلا تضيق
فعل بها حقها فلا يوجب عن المتعة الواحدة وان كانت الاضحية واجبه عليها فاحد
الواحد لا يمنع عن الواجب الاخر ولان دم المتعة لا يحرم مع غيره بعدتها والرجل
قد كان وانما وضع محمد المسلك في المرأة لان الرجل غالب على النساء فادامعت المرأة
فالرجل اولى بذلك في المواشي ومثل ايضا كانت واقعة امره فاقى ابو حنيفة رضي
عنه على حسا الانسقا وضار ذلك رواه وادامع من المتعة فعليه ادمان
سوى ما صنعت دم لاجل المتع ودم الخلل لما لو تحللت مثل اوانه بان حلق الرجل
مثل اللع وادامع من المتع عند الوقوف اعلمت واحرمت وصنعت فاصنع
الخارج غير ايضا لا رطوف باللب حتى تظهر لحديث عباسه رضي الله عنها ما حرم حاضنة
سوف وفيه ما سكت ما عباسه فعالت حضرت النبي لم يكن فعال سبحانه الله انما ذلك
سوى الله على سائر ادم فعال انسلي المناسك كلها غير ان لا تطوف بالبيت **الحديث**
رواه البخاري ومسلم وابودود والنسائي وسرف اسم موضع ببلد من مكة عشرون
اميال وفي المنافع وادامع عند الاحرام وصحة الدرر لان الاغتسال
للأحرام وانما صنعت من الطواف لانه يكون في المسجد الحرام حول البيت وهي بمنزلة
من دخول المسجد وكذا الحرة في المقام وكذا داسي الجمار والسعي للصفاء
والمربع في غير المسجد فلم يزل يطهرها بها واجبه وان حاضنت بعد الوقوف وطواف
الزمان انصرف من مكة ولا سعي عليها الزل طواف الصدق لما روى ابن عباس انه قال
امر الناس ان يكون اخر عهديم بالبيت لانه قد حلف عن المرأة الحاض رواه البخاري ومسلم
وعن ابن عباس انه عليه السلام حلف ان تصد قبل ان تطوف بالبيت وادامع
قد طافت في الافاضة رواه احمد وعنه عاصمه فالت حاضنت صعدت حتى فعال

الحديث

احابستهم ولما بقا طافت باللب ثم حاضنت بعد الافاضة قال فليسوا
مستوفين عليه وهذا اجماع والتفاسد لما يقرب من التحلة دارا فليس عليه طواف
الوداع وهذا لا خلاف فيه سواء كان غريبا او مكيًا والوداع يصح الواو وعن ابى حنيفة
اذا التحدها ارا بعد ما حل الفراق الاول وروى البعض عن محمد لانه وحده عليه بدخول
ومعه ولا مسقطه بعد لان ثمة اقامه بعد الوجوب **باب الحجاب**
2 المنافع قدم احكام المحرمين فبدأ بما يعترضهم من العوارض والحجبات والاحصاء
والفوات اعلم ان الاحرام يحظر على المحرم اي شرسا المطب بالطيب والنجاسة
وتغطية الرأس بغطاء الوجه وهو قول مالك واللبس الخفين وحلق الرأس
وحلق شعر البدن خلا لاداء الطاهري وقيل لا طهار خلا فالعطا وقيل
العمل خلا فالين جيل فانه جعله من التواضع المودعات على ما ياتي وقيل
الصيد والدلالة عليه والوطي انزال الماء الاق ملحى بالوطي **واعنه**
بحاج اليها في هذا الباب وهي الجوارب مشروعة لاستدرا ان المصالح
القلبية والزواج سر وعه لدفع المفاسد المتوقعة ولا سيما طهر وجبت
في حقه الجوارب ان يكون انما حتى شرع الحجاب مع التمدد والخطا والعلم والجمال
والدرة والتسليان والاحصاء والاداء بحلاف الزواجر فان معطها على
العشاء زجرا وقد يكون على غير العطاء دفعا للمفسد من غير ان تادس النساء
وربما صنعت الهيام وقيل الخطا ومثل البغاة والعربى العظماء مع عدم التام لانهم
من اصل النساء وقد اختلف العلماء في بعض الهارات هل هي واجبة لهما بها محمل
مشاق الاموال وهي جوارب لانهما عبادات لا تنفع من الحاف ولا تنفع الا بالنية
وليس العربى الى الله تعالى اجزا خلاف الحدود والعزيرات فانها زواجها ليست
قربان لانها ليست فعلا للرجوس بل بعلها الامم فيهم ثم الحجاب يقع في

العبادات والنفوس والأعضاء والأموال والمنافع وسروها في أيسر
العبادات كجود السهر ومع ترك الواجبات في الصلاة أو ما حيزها أو ما حرارها
دون تركها أو ما لم يسم مع الوضوء والصوم والاطعام والنسك في حق من لم يخطئ
الحج والدم لتزك المقامات وغيره من إحداث الحج أو ما حيز طواف الأفاضل على ما
التحيز وما حيز من الحسمار وما حيز الحلق على ما عرف وجبر الصيد في الإحرام والحرم
بالمل أو الطعام أو الصام على ما نال في الصيد المملوك لحوائس ذلك وما لم يملك
وهو مملوك واحد حر سلب وسحر الحرم أو الطعام أو الصيام وحسنه حلقا
لما لا ولا الصلاة بحرم المال بعد الموت والصوم بحرم المال في حق العاجز وبعد الموت
ولا يحرم المال إلا ما لا ولا يحرم الحج والعمرى بالبدن والمال وكذا الصيد وحرم المملوك
ودوات العمه بالعمه وهذا باب عظيم وما ذكرناه من سببه **فوله**
وإذا طبب المحرم فطيلة الكفان وفي المعنى أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من
الطبيب والطب وقوله عليه السلام في الحرم الذي وقصته راحله لا تحتطو من
عليه وفي رواية لمسلم لا يمسوه وطب وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى أن يمس المحرم يوما مضى غاب عن قرآن أو ورس وعن علي بن أبي طالب رحلا
إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مفتوح بالصفحة وفي رواية ما لا طب فقال عليه السلام
اعمل عندك الصفرة وفي رواية ما لا الطب فاعلم أنه لم يأت إخراج ذكر الفلاة محلا
حد ذكر الطبيب مطلقا من غير قصد عضو أو دون عضو من هذا المجل فقال
أن طب عضوا كاملا فعليه دم إلى آخره وهذا باب صاحب المحرم الذي أول
الكتاب أو الباب فولا جامع لما يستعمل عليه الداء والارتفاع والكارل
نوحا لدمه والماض كحكم الصدقة ونقائص الحج بحرم الدم والصدقة لمناصب
الصلاة بحرم سجود السهو وفي المحيط حاج إلى معرفة الطب وإلى معرفة ما

يلزم به الطبيب أما الطبيب فكل ما له راحة طسه مستندة كالزغفران
والبنفسج والناسمين بهير السن وكحها وفي البدايع كالبنفسج والورد والبنفسج
والمان والحري ومساير الأدهان وفي المعينات كالسك والحق واليه والغبر
والعود والورس والحنبل والبادي والزيق والنون وهن الناسمين وفي المحيط
أن طب عضوا كاملا فعليه دم بالراس والوجه والفخذ والساق وقيل الكثير
ربع العضو والعليل دونه واعتبر هذا القابل بالخلق وقال ولهد الم بحيث
دم بالخلق إلى الخلل المطلب لأن العين لا تبلغ ربع عضوه ومسله الأنف
فان فعل ذلك مرار الحرم فعليه دم والأصده الفروق من الطب والخلق
على الأول أن خلق ربع الراس معتاد من الناس فإن لا تزال والعبا سببه وغير
من الناسمين مخلوق أوسطا وروسم والعلوية خلق نواصبها الذراحي
والرنة وللعرب عادات محلصه في ذلك سلغ الربع ولا تعم الجميع فاعتبر الكثير
فيه بالربع لذلك خلاف الطبيب وذكر الفقيه أبو جعفر أن الدم يقبض بعين
الطبيب في العضو فإن كان كسرا مثل فحين من ما الورد وهن من الغالية والمسك
تعد ما استمكن من الناس فيكون كسرا وإن كان في نفسه فليلا والعليل ما استقله
الناس وإن كان في نفسه كسرا وهن من ما الورد يكون قليلا وإلى كل قول
استشار محمد والصحاح بوقوف من الأقوال مقول أن كان الطب قليلا فالعين
للعضو لا للطبيب حتى لو طب بالعليل عضوا كاملا حرم دم ومما دونه صد
وان كان الطب كسرا فالعين للطب لا للعضو حتى لو طب ربع عضوه لم يزد الدم
وذلك لأن الطب له محلان طيب وعضو فلو كان الطب كسرا أو العضو كسرا فقد كسر
فضل الطبيب باعتبار المجلين محب دم وإن كان الطب قليلا والعضو صغيرا فالعين
والأنف أو كسر أو طب بعضه فقد قبل الطب باعتبار المجلين محب دم وإن كان الطب

النفقة مع وجوب المهر ولو كانت في مقابلة البضع لو جئت كل مهر
ورأيت ان النبي عليه السلام تزوج عاتكة ولم يدخل بها
سنتين وما انفق عليها حتى دخل بها ولو كان حقا واجبا عليه
لما تركه سنتين وفي الجساي بحسب التمكن والعقد شرط هذا
عند البغداديين وعند البصريين بالعكس ولا يجوز ان يكون بمقابلته
التمكين طردا أو عكسا فإنه قد يوجد التمكين ولا يحسب النفقة كالأنه
إذا ملكت من نفسها ليلة أو نهارا ولم ينو بها المولى من لا ولم
يسلمها إلى الزوج وقال له متى طفرت بها وطيتها وكذا أو سلمها
إليه ليل أو سلمها لها إذا ذكر في المنية أو كانت منسقة من النفقة
إلى منزل الزوج وبمكنه من وطئها في منزلها وحل للمنفقة والفرق
والمریضة مع عدم التمكين من استعماله الوطئ أو الخوق الضرر بها
بوطئها وفي الجساي إذا كان اجتماعها شدة ضررها منع
الزوج واحد بنفقة وذلك أما لضوئه جسدها أو لضيق
فرجها أو لعظم طقة وعظا ذكره فيمنع من وطئها لأنه ربما أفضاها
وآذى إلى ثلبها وليس ذلك بعيب بوجوب الفسخ فإن ادعت العجز
عن احتماله وانكر ترى النساء الثقات إذا لم يكن عليه إلا عند
الإيلاج بنظر أربع من النساء إلى ذكره عند دخاله في أحد الوجهين
على اعتبار أنه شهادة وإن كانت الزوجة صغيرة لا يستمتع بها
فلا نفقة لها معناه لا يوطأ مثلها وفي الزخيرة لو سلمها
وهي صغيرة لا يصلح للمعا ولا يحسب نفقتها سواء كانت في بيت
الزوج أو في بيت أبيها لأن سبب وجوب النفقة الاحتباس المستفيع

به إذا انتفاع هو المطلوب والاحتباس وسيلة إليه وفي
الصغيرة لا نفقة لها وإن كانت كبيرة يجب وفي الأنوار أن الزوج
لم يبلغ أو كانت ممن لا يمكن وطئها فلا نفقة لها وفي الجواهر
وقيل يلزمه الدخول النفقة إذا بلغ الوطئ وإن لم يجتمعا وفي الجاوي
نصر الشافعي في كتاب النفقات وعشر النساء على أنه لا نفقة
للصغيرة واختاره المازني في قول يجب وإن كانت كبيرة والزوج
صغير قال المروزي يجب قول واحد أو لا وإن كانا
صغيرين الأصح وجوبها وفي المنهاج الإطراء لا نفقة لصغير
وإنما يجب للكبيرة على صغير وفي النسبة أصح القولين فيها أنها
لا يجب وفي المغني الصغيرة التي لا يمكن وطئها لا نفقة لها وعليه
الجمهور وعند الثوري يجب قل وهو قول أود الظاهر
وأصحابه ولو كانت في المند ذكره في الخليل لا طلاق الزوجات
وفي الأشراف لو تزوج الصغيرة كبيرة فلها النفقة واختاره
ابن المنذر وقال ملك لا نفقة لها وفي الزخيرة وجب
نفقة الكبيرة على الزوج وإن تعذر وطئها لعارض كالرتق
والقرن والجحير والمرض كان ذلك قبل العقد المدة أو
بعدها في بيت الزوج حتى الكبيرة في بيته مرضا بمنع من
الجماع أو زفت إليه كذلك أو لم تزف إلا أنها غير ما نفقة
نفسها أو ما نفقة بحق يجب وهذا ظاهر الرواية لحصول
الانتفاع بالمرءعي والاستبسار وعن أبي يوسف في الرضا
والمریضة التي لا يمكن وطئها لا نفقة لها قبل العقد وإن اعتلت

وان يمس الراحة بحب الفديك وان يفي اللون وحده احلوا فيه وان يفي الطعم
وحده فتيه ملت طرق اصحابها وحب الفديك وكبح عن ابن حنبل ويعرباب
الحنا بله ما حوته من حب الشافيه وهو مد لوري المغني ومد هسا قول
ان عمرو عطا ومجاهد وسعيد بن جبير وطاوس وداود الانبارون باساكل الحشاك
الا صغره قال مال الله لعله اعلمه في المغني وفي المغني ان يفي لونه ودهس راحته
وطعمه لاضر بالاجماع وقد ذكر السؤري اخلافهم وقال سقذامه وان يفي معه
طعمه احلقت الحنا بله قال ومد هب الشافيه منعه وما لبث عن ابن عمر
وعمر بن الصمام والشافيه وفي الهم الحشاك الاصغر برد الل ولانه لم يسمه
طب لاستملاكه في الطعام ولم يقصد الطبيب به فلامع في قولهم ولهم
وقولهم ثم واحلدم سادي بالشافيه في جميع المواضع الا في موضع احدهما من جامع
بعدا لوموف لعمره والثاني من طيف طواف الا فاضه حنا فانه يحك بهما البدنه
على ما في المزايد عن رجل الصيد على ما في ان يشا الله تعالى وقد دراهم مستوفى
وما منه من هذا هبل الصبا به وعمرهم في باب القرآن وكل صدقة في الاجرام عمره
هي نصف صاع من بر الاما يحك بعمل القمل والجرب وسما في ان يشا الله تعالى
قوله فان خضب راسه بالحنا وعليه دم وان لبه به فعليه
دما زدم للسطه ودم للسطب قال سمس الامه في الاصل حصص راسه
وطبه بالحنا عليه دم وفي الجامع الصغير ازاد الراس الذكر في احباب الدم فنبس
ما ذكر في الجامع الصغير ان كل واحد مضمون بالدم قال هذا اذا كان زهقا ما يعا
ولن لم يكن ما يباعا فعليه دمان على ما تقدم والحنا طب عنه فاحلوا لاف لامه الله
وعز مال في الحنا فذبه في الكف ولعلوا اما رواه ان ازواج النبي عليه السلام
لن يحصن بالحنا وهن محرمات قال النووي وهو غريب ورواه ابن المنذر يعر اسناد

١٨
فلن يكن حجه ومحل دماء على انه فان قبل ارام من لوصح ولسا ما روى عن خوله
حكيم عن ابيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها لا تطبي وانت محرمه ولا تمشي
الحنا فانه طب رواه الشعبي وغيره وروى الشافيه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي المتك
عن الدهن والحل والحضاب بالحنا وقال الحنا طيب ولو خضب راسه بالوسمه
فلا يمس عليه وفي الاصل الوسمه ليست بطيب وفي المستق ان حصص بالوسمه
فعليه دم في ماس قول الى حصفه وفي ماس قول الى يوسف صدقه وفيه عن الحسن
عن الى حصفه اذا خضب راسه بالوسمه بطعم مسحا نصف صاع وفي السامع
عن الى يوسف عليه صدقه في الوسمه وقوله في الحنا خضب راسه بالوسمه
لاجل المعالجة من الصداغ عليه الجزا اعتبارا انه لعلف راسه قال صاحب الحنا
وهذا صحيح وفي البدايع الوسمه ليست بطيب لان راحتها رصده وانما هي لرايح
الشعر ورسنه فان خاف ان يعيل هوام الارض تصدق شئ لا تدبريل الشعث
وعن الى يوسف عليه دم لا للحضاب بل للغطيه الراس وهذا أقوى قول صاحب
الجاب للذرو جوب الصدقه على قوله في البدايع يدل على انه ليس للمتطيه
ويؤيد ما ذكره صاحب السامع قول صاحب المحيط الوسمه عند الى يوسف
بمتره الحنا وهو طب بالافاق الاحباب وفي المغرب الوسمه ليس السنين
وسلونها شجر ورقها خضاب يحفف ويحلط بالحنا وان ادهن بزيت فعليه
دم عند الى حصفه وعندهما عليه صدقه ولا فرق بين الراس وسائر البدن
وظاهر كلام الخزي من الحنا بله وعنه لا يدهن راسه ويدهن بدنه وعنه محرمهما
وقال عطا ومالك والشافيه وابو ثوري ذهن الراس الفديه دون غيره من البدن
وفي المحيط لو ادهن زيت اودهن لا طب فيه فعليه دم عند الى حصفه وعندهما
صدقه وفي البدايع ما يستعمل الابدان من الادهان وغيرها على انواع طبه

نوع هو طب مختص معد للطبيب به بالغالبه والمسك والعنبر والياقوت
وغير ذلك مما اعد للطبيب به فتح به الفان على اى وجه استعمال ونوع
للس طب سفسه ولا فيه معنى الطب بالشحم والسمن فسوا الله اودهن به او
جعل في سفاق رجله لا يجب به الفان ونوع من ذلك لس طب سفسه لكنه
اصل الطب يستعمل على وجه الطب ويوجد ايضا كالتوت والشيرج والحل
معبره الاستعمال ودر المله الكرمانى وقال الحل دهن السمسم لهما
ان الرت لس طب بل هو ما قول ولما لا يح شي باكله واصل الطب عند
الى حقه بوج الدم ادا كان دبرا الا انه حرم الدهن به لا زاله الشعث
والفت فوج الصدقة لغصو الحنايه وله انه طب حله لانه ادا التقي
به ورق السعسج والورد والاسمن صار طبيا حتى يوجب الدم باستعماله
ودلا طب بالزيت دون اى الورد والاسمن لانه بالفراده لا يوجد دما
لن لس نوبيا من عمران يعلق الطب به فاسفه الزعفران **فصل**
وسمه ان يكون العلم مرله منهما اولون الورق وهذا الخلاق والرت
الحث والحل الحث وهو الخالص وفي الطب والطبخ والسعسج والورد
والمان والرتوب بعد الزاى وهو دهن الاسمن الاسف واطلق الجوهرى
حب الدم انفاقا والسعسج لس طب عند الشافعى وخالفه اصحابه والحب
والحب والمحض القلب والفتح الخ حل ذلك الخالص ولوداوى بالزيت وكوم
حرجه او سقوق رجله فلا تفان وفي فروق الزاى لودهن الحرم حرجه
او سقوق رجله بسق فلا شى عليه وبمشله لوداوى حرجه والرق عليه طب
عنه دم والسرور ان الرت في سفسه لس طب مختص والمحل لس محل الطب
مكون متداوما به لا مظهر فلا يلزمه شي ولا كذلك ما هو طب في نفسه وهو

١٩
بوضع ما در صاحب الكتاب او هو طب من وجه مطعوم من وجه ولس شرط
قصد الطب به وبما هو طب من وجه لا يسرط العقد بالذواوى
بالمسك والغالبه وكومها حب الفان به وان لم يقصد الطب به ووجب
مالا والشافعى في الرت الفان ادا استعمل في الراس فعلا لا به يزيل الشعث
وحسن الشعر وهو خلاف حال المحرم فلما ادا لم ين طبيا لا يح بذلك دم لهما لو
دخل الحمام وغسل راسه بالسدر والخطمي عند الشافعى وبزيت من الراس وغيره
صعيف وعن ابى يوسف عليه دم وعنه لاسى عليه دده في السابغ وفي المحلى انه يحرم
ان يدمن المحرم راسه بالسمن لصداغ اصابه ولم يوجب فيه شيئا وعن مجاهد الدواى
المحرم بالزيت او السمن او السعسج فعليه الفان والخطمي طب عند ابى حنبله ويجب
دم به قال مالك ورواه عن احمد وعندهما صدقة ولا شى فيه عند السافعى وقيل
لا خلاف في خطمي العراق لان له راحة مستلذه لهما الاستعمال الحرض والصا
او يزيل الوسخ الا انه سبب حل الهواء ومقام مقامه لان جمعته ولها متعة وقيل
صدقة وله ان كذا راحه طسه مستلذه من السعسج وحسن الشعر والبشره ولعل
الهوام تغلظ الحنايه به ولا يولى في الحرض والصاوب وليس بسبب لعل العمل ولما
لا موت القمل ادا غسل السوب به وفي المحلى عن ابى يوسف ان السعسج طب لانه ينشر
به وفي البدر ابع لم يح خلافا من اصحابنا فروق اس قبل الارفاق والحنايه وسرهما
في الاحرام فاوحوا الصدقة في العليل والدم في البدر والسافعى وان حله سوا العليل
والحموه في اعاب الدم والصحيح عدم التسوية لا نخلط الحنايه وخفها الرافى تغلط
الموجب وعدم تغلط الحنايه الواقعة على الصيد والادى فانه لس نفسه رشده
من ليش الصيد لمطع حنايه ولا قطع اصبع الادى لمطع يده ولا لبس الارفاق
السير المحرم بالشرقا فاهم قالوا على الصحيح من مذهبهم ان لا قطع شعره او سفير صدقة

مداومدين وفي اللب دما وقال الشافعية لو وضع الحرم يده على المسك
والخافور وقصب المدرس فعقت رعد ولم يعلق بيده فالاصح عندنا لا ترضي منهم
لأنه يحب بها الغديه فظلم دليل الاستعمال للطب لا يوجب الغديه وقد تروا الهليلج
واشترطوا زياده على اصل الاستعمال فإدوا اليوم والعض لا يضابط له في إجاب
الدم الذي هو نضايه الواجب إذا الساعات لا يدخل تحت الضبط خلاف ما لو حلف
للبس ثيابا حب لبس ساعة لانه منع نفسه عن نفس اللبس والعصفر طيب
عندنا ودره عمر ومنعه المورى وما لا والباحه الشافعي وان جعله تعلقا
بحب الرعمو لللبس بعد ذلك ما احب من الوان الساب معصفرا او خضرا
او حليا او سراويل او قميصا او دهنارواه ابوداود ومن رايه يجنب السحق وهو ضعيف
مده لس فالاصح وقد ذكرنا النوب العصفرا باب الاحرام ولا يلزمه شي فيتم الرحان
والطب والهمار الطيبه مع كراهه شمه الحرم دره في المنسوط وفي المدايع والغساني
فالمسك والخافور والعنبر والغاليه والورس والصندك والحار والخيبرى
والسهم والورد والربوق والبان والزرنجع والياسمين والزعفران وساب
الصخر والشح والقيصوم والعصا والحرايم والمرزكوس وسقاق النعناع والاذر
ولذا الزحل والاراصين والمصطل والفلفل وما في معناهما وساب اذهار البرادي
وعندنا ساقى محرم شتم ذلك كله ولا شى عليه فيه وان صبح بوبه لانه ليس بطيب
والغواكه الطيبه الرايحه لا لا تخرج والفاح والسدرجل وغيره لا لا يحب شتمها
مع الكراهه ولما ينعمو جازي شتم ذلك اما نبات البرد الغواكه فلا تعلم احرا او حب
فيه فديه وما سبه الادميون وسجد منه الطب بالرحان الفارسى والزرنجع والمر
ونخوش قد سانه لافديه في شمه مع الكراهه وبه قال مالك وعن عثمان ارمعاس
والحسن واسحق ورواه عن ابن خبيل انه ساه شمه ولا فديه فيه رواه البخارى عن

ن عباس تعلقا وعن جابر بن عمرو الشافعي والى بور لا يباح شمه وعلها الفديه
وبه قال ابن خبيل ولم يوجبا في شتم العود شيئا بخلاف العنبر ولا في شتم ما الورد
والشح والقيصوم والحرايم بت طيب الرمح قال بلاد بها القصوم والشح
والغصا ولا لبس بوماسه درس ولا زعفران ولا طيب غيرها وبه قال حابر
وبن عمرو والامه المسكه قال ابو عمر لا خلاف فيه من العلماء الحديث فيه مسق
عليه وقد تقدم وفيه المسكه بالامى على الاعلى لان الورس والزعفران احراما
فالمسك والغاليه ويجوزهما اولى بالحرم وان غسل النوب حتى ذهب ربح الزعفران
منه فلا بأس به عند جميع أهل العلم ولذا اذا انقطعت رائحه النوب المصنوع بالطيب
والزعفران والورس بطول الزمان او لصغه يعين حتى على عليه بحيث لا يفرح ربحه
ادرس عليه الما الزوال للطيب وبه قال الحسن بن المسيب والعمري والشافعي
وابو نوره وان حصل بروى عن عطاء وس ولدن مالك ذلك الا ان غسل وبديب
لونه والصحيح الاول لان النهى انما كان لراعه وعنه لانه فوح على الناس في حمل يد
الارتقاء وساقى الشعث والتف واللوم الجود لا اعتبار به وفي المعنى من شرح
المهذب فان فرش فوق الطيب بونا صعبا مع الرايحه وما شتم الطب فلا
فديه عليه بالجلوس في النور عليه ولا اعتبار بلباسه وفي شرح المهذب للنووي
لو كان المحرم اخشم لا يحذر رايحه الطب لرمته الغديه وفيه ايضا لوعطار اسه
باز ارمط فعله فدان والمطب وعطه الراس وفي لبس الخيط المطب فديه
واحد الخيط دون الطيب لانه تبع للمو قال النووي في الاول هاجسان لا
سد اخلا **فول** وان لبس ثوبا بمحطا او عطار اسه بوماملا
فعليه ثم وان كان لا يزد لك فعله صدقه وعن ابى يوسف انه اذا لبس الثوب نصف
يوم فعليه دم وهو قول ابى حنبل وفي حقه الاول وفي المسحوق فان ابو حنبل يقول ان لبس
البدايع

الذي اليوم فعليه دم وروى ذلك عن ابي يوسف ثم رجع وقال لادم عليه السلام في
اليوم التامل وعن محمد بن يوسف اليوم نصف عمه شاه ومثله في الخلق وعن محمد
ابن ابي اليسر يوما الاساعه سقن بثلث السبع من ثمنه الشاه وعن محمد بن ابي
ان عطا الاثر من راسه فعليه دم ونعط الربيع رداء الاصل في حرته الاكل ليس
فليسوم واخفين يوما فعليه دم وسامه نصف صاع واول من ساعه مضه بروفي
المحيط ان ما تدركه باللسان اليوم او اللسان من سائر النهار ليس بفار او سحر
باللسان ليس لسانا وسرع بالتهار حلت الحانة مغلظ موجهها وحف الحانة
بمادون ذلك وحف المرحب وكذا لو زرع طمسانه يوما فعليه دم وفي الاقل
صيده لان البرد من اسفح بالخرط وان عطى ربيع راسه او ربيع وجهه عامدا او ناسبا
يوما او اثنته فعليه دم وفي الاقل صدقه وعن محمد بن ابي اليسر في الدم وفي اقله
صدقه ما لو ليس الحط اقل من يوم وفي الربيعان وعن محمد بن ابي اليسر يوما الاساعه
حب عليه من الدم وغدا ما ليس وطلع ان تعصب راسه او جسده بغير عذر وصد
اذا فعله يوما او الراس خاصه لانه اقل من الربيع والخلق وعند الامه المدهج
به القديده وقال سنداد الطخ راسه بالطن فامدى بالعماد والبعض بالكل
وفي عمر الراس لاشي عليه ما لو عظه بالرداوا الكراهه للعقد العقد الرداوقا
عطا لاسان من عصب الراس واعتبر ذلك في ليس المحيط دفع مضه حر او بر دطال
او قصر فان لم يقصر ذلك فالنوم لعلنا الحصول للترقه وقال ما لك لو وضع
على راسه واستر وجهه سده من حر السم من البرد فلاشي عليه قال لانه لا يدرم
وقد ساقص قوله لانه لدران القصد حاف مع الثوا القديده خافه فلا وقع من الخلل
ووجوب الحايه لا يوقف على القصد فاناسي الساهي مضار للخلق وفي الغنى
لا يعطى شي من راسه والا فان من الراس وبه قال مالك وعندنا وعند المشايخ

لا يلزمه شي في تعطيه الا من راسه ولو ارادته بالتحصيل لليس للردا
نعني القاء في منيكيه ولم يمس لليس القيص او السبحه اي شيت في وسطه كما
محله القصار وقت القصار او تزر بالسر بالي شندعاني في وسطه كقبطه الحمام
ولا ماس به وهذا لا خلاف فيه لانه لم يمس لليس الحايه ولد الواد حايته في
العوا ولم يضل بديه في حده ولا في احد هما عند زور الامه الله بمرمه القديده
بذلك وقد تقدم في باب الاحرام وان اتي ربيع راسه او ربيع حنقه فصاعدا
فعليه دم وان كان اقل من الربيع فعليه صدقه وفي المسوط اذا زرك راسه
او ملت حنقه فعليه دم قال علم بن زكري العابد الربيع اني في الثاني قال الربيع كذلك
لما في الخلق عند العمل وفي شرح الرومانى لما راسه او رجع لما ذكره في الجامع
الصغير وهو المدون في الباب وعن محمد بن ابي اليسر في خلق غير راسه اجسا لانه
اول السبهه العصبه وبعده لا حفي وفي المسوط وخلق العضا والمقعد وعلوانه
يوجب الدم بالراس والابطن في الرقبه وكذا الدم خلق احداهما وسنه بالزور وفي
البايع حب في خلق الساعه والساق والصدر صدقه وخلق ما ليس بمقصود
توجب الصدقه فالصدر والساق وفي شرح التجله قال ابو يوسف لم يدران خلق
عضوا حافا فعليه دم قال اذا به الصدر والساق والعانه لانه اعضاء مقصوده
بالسور ~~لانه~~ في شق احد الابطين الا عند زرك لانه غير مستعار وفي المنافع
جعل الساق عضوا لاملو لم على خلافه في جوامع العقه العضو المقصود الساق
والصدر والفخذ والراس وهذا هو الاثر وفي المسوط لم يذكر احد خلق شارب صل
لو خلقه لزمه الدم فانه ممعا دعه لالصوفيه وغيرهم والاصح لانه يلزمه الدم
والسنه قصه حتى نوازي الاطار وهو الحافه واعطا الحايه اي بردها والمناف
دون الربيع من الحايه حب به الصدقه وفي الجامع الصغير اوجب فيه حلو مده عكس

وهو ان ينظر لم اذني ما يحب في الحية فان بلغ ربعها مح ربع فمده سناه لانه تبع
 للحيه وفي السداج ذكر لفظه اذا اشانه الى القص وهو السنه وعن الطي اوى
 ان السنه فيه الخلق عن اللبه ورفق قال لم يجد عن الشافعي بها واصحابه الذين لم
 المزي والربع قالنا عيان سوار بصا وذل ايضا اخذ دلاله عند وقال لا ترم رأت
 احمد بن سارده سند بياوعن ابن عمر قال عليكم احقوا السوارب واوفوا الحري رواه
 مسلم وكان بن عمر يحكي سارده حتى ينظر الى الحسد وذكر انه ثبت عن مالك في خلق
 الشارب انه مدعه وارى ان يوجع صربا فاعله والحديث الصحيح وعمل ابن عمر
 يرد ان عليه والصحيح الاول في الحلي ان خلق بعض راسه دون بعض وخلق راسه من
 غير ضروره عامدا عما لا يحرم منه بطل حجه واحرامه عند الظاهرية ولو قطع من شعر
 راسه ما لا يسمى حلقه البعض راسه فلا يشي عليه لانه ولا فان عندهم وخلق غير
 الراس لا يوجب القديه عند الظاهرية والحق القتها بالراس للشارب والحليه
 والعائنه والاطنين وازاله السعته من ساير البدن اذ اماطه الاذى في الاطير في العائنه
 المرصون من باب التسديد لا دى على الاعلى هو له تعالى ولا نقل لها في حرمه
 الضرب ويسمى هذا النوع دلاله البصر ونحو الخطاب وقد رت اسافعه والحنابله
 سلت شعرات في وجوب القديه وقالوا معنى قوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم ان شعور
 رؤسكم فانه قال ذلك احد منكم لا خلق شعر راسه حتى يبلغ الهدى محله والاشعر
 جميع شعوره واوله مله ومما دون الملت صدقه **والجواب**
 ان ما مر واحدنا للرس جمع على الاصح بل هو جنس فاذا اصيف عم هو لا ما يلى
 صدقه او يمرى صدقه فوجوب القديه تعلق خلق الجميع والربع منه يقوم مقام
 الحل لما عرف وما عدا ذلك ما قصر بجمرا لصدقه **ف**
 اصلع وشعره اقل من الربع فعليه صدقه في حلقه وان بلغ الربع عليه دم ذكره

في المحيط وفيه ان خلق الرقبه كلها او انزها مح به دم ولو خبر العبد المحرم
 فاحرق بعض شعره في النار فعليه صدقه اذا اعتق لان جنابته يسير وان ظلم من
 غير ادى فعليه دم اذ عمن لان حاتم غليظه **فول**
 وان خلق موضع الحام فعليه دم قال بن حزم وهو قول ابوهم النخعي وعطاء قال
 الحسن البصري ومن احنم وهو محرم فعليه دم وقال ابو يوسف ومحمد عليه صدقه
 وقال مالك من فعل شي من ذلك فاما طبه عن بعهه الا دى فعليه القديه وقال الشافعي
 لا يحلق موضع الحام قال **فول** مالكا باطل ولو كان اماطه الا دى
 خلق اراس يوح القديه لا وجبها البول والغايقه ولا في حشفه ان خلق ذلك مقتضى
 لانه لا سويل الى الحى امه المقصوده الابن وما لا تم المقصود الا به فهو مقصود
 ولان فيه ازاله السعته والوع وحصول الارفاق الكامل فيجب به الدم لخلق
 العصور العائل لغير الحامه ولا اشكال فيه على السامعي واسر حل فانهما يوحان
 الدم في خلق ثلث شعرات فلف في خلق موضع الحام والمخ خلق ثلث شعرات
 من الراس لا يسمى خلق الا من جهة اللغه ولا من جهة العرف والعاء بل افرادها
 بالخلق من مثل الشئ المتعدد وحطاب الشروع لا عمل على صورته نادره فذلك كل
 على امر لا يتحقق ولان للرس بارفاق ولا ازاله شعته فلا يوجب دما **فول**
 وان خلق راس محرم بامر او بعن امره وعلى الخالق صدقه وعلى المخلوق راسه دم
 وقال الشافعي لا يحل اذا كان غير امره بان فان ناما وهو قول مالك لا دى
 في الاخير لم لا يرجع المخلوق راسه عن الخالق ولذا اذا كان الخالق حلالا لا يلزمه
 صدقه وقال الشافعي لا يشي عليه وفي الاحسن قال مالك لا يحلق سارب
 احلال ولا حرام وان خلق المحرم راس احلال امدى وقال بن الواسم صدق
 نسي من طعام فان حلق موضع الحام وسعى عدم صل الدواب فلا يشي عليه وهذا

على غير ما مر

في الفقه وكذا عند الجرح لكن على سبيل وفي رواية في كسبه وفي
التبني وفي العبد غير المكتسب يجب في ذمه سبيل وقيل في
ذمته يؤخذ بها بعد عتقه وفي الامه لستبدها والزمه في النفقة
كالمسلمه وامرأة اكمل من مال زوجها زمانا ثم طهر انكاحا مستاقلا
ذلك فهو من نصيبها وهو قول الرعايه والى قلابه ومهر سبيل
والشافعي وقال الحسن والنفق هو لها بما جلت نفسها
عليه وهو بعد من النفقه اذا مال لورثته وهي لم تحبس نفسها
لهم واذا كان له عليها دين فقابل احسبوا نفقتها مما على عليها
وجب وقاصها به عند الكوفي ولا في ثور قولان احدهما لذلك
والثاني ان عليها مكرها حتى يحصل لها اليسار اذا كانت معومه
للامه واختان ابن المنذر وفي الزخبي له لزوج عبد امته
نفقتها عليه بواها بينا ام لا واذا فرض القاضي نفقتها فاخذ
نفقه اشهر ثم طهر النكاح فاسد رجع عليها بما اخذت وان
انفق عليها بغير فرض لم يرجع عليها بشئ هكذا ذكر الصدر الشهيد
في ادب القاضي وذكر في الحاوي في الفتاوى لو ان رجلا اتهم
بامراه فظهر بها جبل فزوجت منه فان لم يقر بان الحمل منه
فالنكاح فاسد عند ابن يوسف وعندهما صحيح يستحق النفقه
وذكر في موضع اخر انها لا تستحق النفقه عندهما ايضا لا بشئ
عز وطيبه وان افترانه منه يجب النفقه بالانفاق لصحة النكاح عند
الكل وحاصلها في
روى لو اختلفا في الغس
واليسر فالقول قول الزوج واليسر لها وهو قول الشافعي

والى ثور وفي البدر اربع القول للزوج في دعوى الاعسار مع
يمينه هكذا ذكر القاضي الحنفية وذكر في الراد
ان القول قول المراه مع يمينها لان الاقدام على الدخول بها او
العقد عليها دليل يسان بالنفقة ومنهم من نظر الى ان المطلو
وفي الشافعي يعرض للزوج في الشتاء ان كان موحرا ادفع
يهودي او هروني وملحفة دينوريه وخمار ابريسم وكساء
او رجماني ولخادمها قميص زطي وازار كبراس وكساء رخيص
وفي الصيف درع سابوري وخمار ابريسم وملحفة كان
وان كان الزوج من اعيان فلها في الشتاء درع يهودي وملحفة
هرويه وجبه خز او درع قز وخمار ابريسم وكساء ولخادمها قميص
يهودي وازار وجبه وكساء وحماني وان كان مقبرا يعرض لها
في الشتاء درع يهودي وخمار سابوري وملحفة زطي ولخادمها
قميص كبراس وازار وكساء وذكر الفقيه ابو الليث في نوازله انه
لا يجب للزوجه ملاء ولا حناني وفي الزخبي لا يضر لغيره
حمار ولا يضر لها المكعب والخف وقال في الكفا
كسوة المراه في الشتاء على المعسر درع يهودي وملحفة زطي
وخمار سابوري اخضر ما يكون مما يذوقها وفي الموسر درع
يهودي او هروني وملحفة دينوريه وخمار ابريسم وكساء
ولها في الصيف درع سابوري وملحفة كان وخمار ابريسم ونحو
رجه الله ذكر لها في الاصل الدرع والخضاف القميص وهما سوا
الا ان الدرع يكون محتيا من مثل الصدر والقميص ما يكون محتيا

المحظورات لا يباح الحلة الصغرى فمن له عليه السلم أيضا سوا في المحظور
وحقق عند في الكهان لان ذلك ان اسد الشروع بعد حتى استقر الشروع
فلا يعذر الان احد في ارا الاسلام ثانيا غيرهما من الاحكام قال **مس**
المرضى قل معذور من الناس فان اكل المريض نفسه صومه واكل الناس لنفسه
مس له اباح المتارخ الاكل للمريض وعل صومه الى ادرالك العذر وقال
لناسي على صومك فاما اطعم الله وسقاه والغرق بينهما من وجهين
احدهما ان المرض في الغالب يطول فصاح الى الدواي والاكل والشرب
مع جعله صامنا جميع الشهر مع هذه الانسا المناقاة للصوم بعد عظم خلاف
الناس في الوجه الثاني ان الصوم ليس له همة مدد للصومه فغير خلاف الحرم
فان حاله مدد وهي لونه مكتشف الراس لا يبالا الاحرام على خلاف عادته
وميليا **ووجه آخر** ان النسيان نادر وما ياكله الناس ليس
فعذر بخلاف المرض فانه يحتاج الى انواع الادوية والاعذبه والاشربة
الصالحه لمرضه وعدم تقوى الفهم فلو ان الحلق والتعليم ومن الصيد من
من الالافاف والالاف لا يحلف حكمه في العبد والنسيان وهذا الذي يحولون
عليه **قلت** العلة الصحيحة منه ان الحلق والعلم والطب استماع
وتدبره من اوانه ما في حال الحرم الارغاف وازاله الشعث فوجبت اليه فيها ذلك
لا لاكل الانلاف وهذا المعنى هو الذي نعم والذي يحقق هذا ان السعرو الطفر
لا تدم لها حتى يحس منها بالانلاف فلم يسبق الا الارغاف بازاله الشعث وعمر اوان
ازالد **قوله** وان قص الحافير يده ورجله وعلقه دم فاد اقلها
كلها فعليه دم واحدا واحصل في مجلس واحد اكلها من نوع واحد ولا في المجلس
عند نجد وعندهما اربعة دما لما ادخلت الكهان ولذا الحليم في الجماع لامر واحد

٢٢
او تسوق الزهبا بمحل حلق ربع الراس في كل مجلس حب محب دم واحد والزهبا علم
منه في مجلس وحلق راسه في مجلس ولبس المحيط يوما ويطيب عضوه في مجلس آخر
فانه محب كل حناية ثمان على حله وبما اذا عزم على الاولي وبابه السجدة او امرها
في مجلس وفي المحيط قص احدى يديه ثم قص الاخرى في مجلس واحد وحلق راسه
ولحمته والظية او جامع مرار اهل الوقوف في مجلس واحد فعليه دم وان احلف
المجلس وعلقه لاجل احد منها دم عند هما لان الغالب فيه معنى العباد حلق الفطير
فلا بد من اتحاد المجلس وعند محمد عليه دم واحد ما لم يلف عن الاولي قيا ساولا للشعر
وقولها استحسان في قص جميع الاطراف دم عند ناوله قال مالك وحماد والسافعي
وابن جبريل وقال عطاء لا شيء عليه لانه فطر الحلقان في المنسقي ليس قمصا يوما او اكثر
فقد يرد ثم تترك يوما او امر عليه دم احزان بالسقي سقط حلق اللسان الاول والدوام
عليه حناية مبتداه وواحرم وهو لا يس فترك يوما او امر عليه دم في الولبسة
ابتدا وان لبس الساب ثوبا واخفين عليه دم واحدا لان الخانات اذا اجمعت من
حسن واحد لم يجرى بها واحد وليس قمصا بعض يومه لم لبس سوا ذلك ثم جعلن ولفس
فعليه ثمان واحد وان قص يد او رجلا فعليه دم لان الربع كالكل ثانيا في الحلق وفي
اول من خمسة اضا فغير عليه صدقة اي لعل طفر وعذر في حب الدم في لبسها وهو
قولنا الى حنفه الاول لان اللسان اثر اليد وفي الرحمن قال مالك في طفر يديه
وقال ابن العاسم في الواحد في الموارنه لا شيء في الواحد الا ان مسط به ادى وقال
استحب نطق مسحاوا الشافعي اوحا الفدية في اللثة وما دونها من الحلق طفر
ولس هذه الاقوال اصل ترجع اليه وجواب **قوله** في اليد الواحد
اصمت مقام الاطراف في وجوب الدم وما اهم مقام غيره لان مقام الزرع مقامة
كالرأس لما اهم ربعة مقام كله لان مقام الفم في الربع مقام الربع ولا بد من تسلسل

وقام البر الاكثر مقام الاربع وم يودي الى ابطال التقدير وان لم يحصل اصابع
من الاطراف الاربع فعليه صدقة لكل اصبع نصف صاع من بر وعند محمد يجب
بها دم وان لم من كل عضو من الاربعه اربع اصابع بحمد صدقة وحملها ست
عشر لكل اصبع نصف صاع الا ان يبلغ دما فيقص منه ما شأ وعند محمد
عليه دم وهذا الوجه من كل طرف ثلث اصابع او اصبعين بحمد صدقة عندهما
وعند محمد دم ومحمد اعتبر العدد لا غير خلق الاربعة المفقود من الراس وهما اعتبرا
مع العدد صدقة الاحماع وهو ان يكون من طرفه احياد المفقود من الراس
وفي خلق الراس من خذات وان انقص طرفه المرمح معلق فاخذه فلا شيء عليه لان ذلك لا ينفو
بعد احكامه فالتاس من بحر الحرم قال بن المنذر في الاستزاف اجمع اهل العلم
على ان المحرم ممنوع من فصل اطفان وجميع كل من يحفظ عنه العلم ان كان بريلا
عن نفسه ما كان منكسرا منه فابن عباس وابن المسيب وان حيدر ومجاهد
وابرهيم والوري ومالك والحمدي والشافعي واحمد واسحق والي بن وهول
اصحابنا وقال الجوهري قلم الطير وعلم الاطفاير للمكبر **قوله**
وان يطس او لس او خلق من عذره فهو محبب ان شادح شاة وان شادح و علي
سنة من المساكين عليه اصوع من الطعام وهو البر وان شادح صام عليه ليام لقوله
تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من لاسه فعليه من صيام او صدقة او شاة
او ولد للحيروها قال بن عباس المريض الذي راسه قروح والذى القمل
وقوله وعذباى خلق عليه فدية نقل الفان الى المسنة ويطر هذا الحدف
مولد على ان اضرب بعصا الحجر فايجرت فامحيت وقوله تعالى ان اضرب
لعصا الحجر فاعلق ان يضرب فامحيت فاضربت فاعلق ولذا اضرب فاعلق ولذا
قوله تعالى ان الرعصا فاداهي بعان من فاداهي حه تسعي اى فاقها فاداهي

من اكله

بعان من فاداهي حه تسعي وعن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عبد بن عمر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم مر به زمن الخديسة فقال قد ادا ان هوام راسك قال نعم
فقال له عليه السلام احلق ثم ادبح شاة نسكا او صم ثلثة ايام او اطعم ثلثة اصبع
من تمر على ستة مساكين رواه البخاري ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي
وعنه قال حملت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والفيل ينائر على حمى وبروك
بها ماساى تسفاظ فقال عليه السلام ما انت اري الحمد بلع منذ فجد شاة فقلت
لا فقال صم ثلثة ايام او اطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من طعام واحلق
راسك قال لعبد بن مزلت هذه الامة في خاصة والام عامة رواه البخاري عن ابي سلم
عن شعبة وعن عبد الله بن منقزل عن عبد بن عمر فدية نصف صاع حنطة والعظام
هو الحنطة بلفظ اهل المدينة وورد صاع من تمر لكل مسكين ذكره في المحلى الا ان نصف
صاع اصح لعن من زاد اولى ونصف صاع من بر قال السورى ولوم يصح فيه الحدف
لما قال به ود اسس الدرس سبط ابن الحورى في نهاية الصبايع في هذا الحديث
ان مسكين نصف صاع من بر لعامة البخاري ومسلم ولا اصل له وعن ابن خزيمة
من البر او نصف صاع من غيره ولا مستدله وذكر الشيخ ابو بكر الدلاوى وعن
الحسن البصري وعكرمة انه يصوم عشرة ايام فالمستع قال ولا خلاف ان عدد المساكين
سنة **قلت** قد روى بن حزم في المحلى عن عكرمة ونايف والحسن البصري
ان الفدية شاة او صيام عشرة ايام او صدقة على عشرة مساكين قال وصح ذلك عنهم
وقال بن حزم والمنذرى عن عبد الله بن يحيى عن منكره من طرق ضعيفة وعند داود
الطاهري لا عزية في الصدقة الا نصف صاع مرقروا اختيارا عند عدم العذر وقال
ابن المنذر الدعوى عن مالك انه يحجز الضا لمعذروا اصحابا سئلوا بالله عن الشافعي
ونمده به المصدر الجدل وعل المنذرى بحم الدم عند عدم العذر عند في شرح سنن

ابو داود

وواس السامعي على المعدور وليس مثله اذ التحصيف بالمحذر للمعدور ولا عذر
 للعامة لعدم سبب من جهة صاحب طمع المانع العباس في الفقان **فروع**
 ليس بمحظا ثم بعد ما لليل ولم يعزم على تركه لم يفسد عليه دم واخذ وان ليس لعدد كالبز
 والمرض وعليه كفان الضرور فالخلق لعدد في المصنوع فعد زمانه واحده وهذا هو
 اضطرار الى عطية راسه وليس فليسوس وقد عمامته يلزمه كفان واحده وان وضع على
 راسه ممصا وقلنسوس يلزمه الضرور فذله وللصنوع دم اذ لا حاجة الى العيص للباس
 ليس ممصا وحين احدهما للضرور عليه فذبه دم لاحلاف سبب الفقان وان لم
 يحلفا السبب فتيه كفان ليس بمصا للضرور بعض اليوم لم ليس ممصا اخره وقلنسوس
 لغرض ضرور حتى مضى اليوم فمادام في شك من الضرور فهو ضرور دله فان تبعه والها
 فعله ففان ان لا يحلف جهها من نص حجاج الى اللبس بالليل للبرد ويستعني عنه
 بالتهار فمضى بعد ما لهما وعلمه فذبه بالجو وح داووه الطب من بعد موع ولو احاج
 الى اللبس بالليل ويستعني عنه بالتهار والعله لارمده فليس الساب لللا ونهارا
 فعله كفان واحده للضرور اذ الحمد متحد واللبس من حسن واحد ولو كان به محي
 عب فلسفه يوما يوما لا فعله كفان واحده مالم يراهما وما يتيه غيرهما هو الرابع
 او غيرهما واذ لو ليس السلاح لعدو ومعا بالتهار وسرع السلاح بالليل ففان اللبس
 واحدا لم يذهب العدو والاول ويغنيهم ذكر هذه الفروع دلها في المحيط وبعضها
 ذكره الكرماني معه ايضا وقال الكرماني لو جمع الحرم من اللباس كلها المصنوع والمحذر العامة
 والسر اوبل وعزل في يوم والضرور عليه دم واحد وفي البدائع لو جمع الحرم اللباس كله
 فعليه دم واحد فان ليس يوما او ارحى حب عليه دم فازا في الاول لم يفسد عليه
 ذلك فعليه كفان اخرى ولو لم يلبس اودى حر حائله لم حدث حر حائله ان
 هو الاول فعليه كفان واحده لبا الاول وان حدث بعد زوال الاولى فعليه

في اللبس بالليل للضرور ما لم يكن من ضرور في اللبس كالزاد والراحه
 في اللبس بالليل للضرور ما لم يكن من ضرور في اللبس كالزاد والراحه

كفان زمان وعند محمد كفى بواجده مالم يلغ عن الاول ثم الصوم والصدقه بحرية
 في اي مكان شاء عندنا وموافقه افضل والنسك محض بالحرم لا العباد فيه الا رافقه
 ولا لعل قربه الا في زمان او مكان ولا احتصاص له زمان فاحتص مكان ولا ان النسك
 في العرف محض بالحرم هيا بمناسك الحج وقال عطا والمحق الطعام والصيام
 حب شأوا الهدي ملكه ولا خلاف لاحدى الصيام وقال مالكا اذ ادخلها في وقوف
 لهما في الحيل جاز لعلها وقال السامعي وان حصل النسك والصدقه محض بالحرم
 وظاهر قول ابن حنبل في ذبه الخلق من النسك والصدقه حب حلق واللح محض
 بالحرم عند احمد وقال الحسن الرضوي حل دم واحد فليس له ان يدركه الا
 ملكه وعند الطاهره بخلافه في اي مكان شأوا مسئله عن مجاهد فان هلك
 المدنوح لسرق سقط لنفسه فالزكوة وفيه خلاف السامعي وان اختار الاطعام
 اجزائه الفعديه والعصيدة وعند محمد لا يحرمه الا باحد الزكوة والعشره وصلة
 الفطر بل يسرط فيه المملوك قال لان الصدقة هي عن المملوك هو له تعالى خذ
 من اموالهم صدقة وهي المدلوله **قلت** المدلول في الحديث
 المات او اطعم ستة مساكين وهو مفسر للصدقة المدلوله في القرآن والاطعام
 للاباحه بالاتفاق لا يحرمه ايضا عدلان او عساقا وعشاقا ومحمودون في الزيادة
 وغيره وعن ابى يوسف من مال فيما بعده بعشيدة ولسوه بجوارله جعل ذلك
 عن لونه والصحيح ظاهر الرواية **فصل قوله**
 وان نظرت في فرج امرأه شهوة فامتن فلا تشغل عليه ما لم تقدر اذ امتنع لعدم الصنع منه في
 المحل وهذا راجع وكذا ان اطال النظر او تكرر منه وعن عطاء ان اطال النظر الى زوجته
 بعد حجبها ذوا عنه ابودر وعن الحسن الرضوي اذا تابيع النظر فامتن فعليه دم وان
 دس فعليه دمه والحج من قابل وهو قول مالكا وعلمه الفقهاء الهدي من عنه وعن ابن

الحرم

فانما

عنا سفيه ارق وما وقدم حمل رواه عند سعيد بن منصور وهو قول النوري
وليس العمل على من من ذلك عندنا به قال الساجدة وقال سعيد بن جبر وان حمل
واسحق بن ساه وفي المعنى ان يطر يطر فامرني بعله شاة عند احمد وان ذكر
وعليه بدنه ومحمد بن محمد بن احمد بن محمد بن عيسى فان قيل او لم يشتهر
وعليه دم وفي الجامع الصغير يقول فامرني في المسوط والمحيط والاستحبابي
الجامع فمادون الفرج لا يفسده وهذا المس والعله وحسبها الدم انزل او لم ينزل
قالوا هكذا في الاصل وفي الجامع الصغير لعاض خا الصريح مادون في الجامع الصغير
لبنون مجامع من جده حتى يحل الدم واصحهم بفسد بالعله واللساد انزل بعضنا
الشيء من مذهب ركن الصوم بخلاف الخ والعزم وعن عطاء بن مس اقبل يشتهر بعله
دم قال سعيد بن جبر امدى او لم يمد وليس عليه شيء حرمه سعد بن منصور وقال
الا وراعي فمادون الفرج بسند الخ وقال عبيد الله بن الحسن ان المس فانزل
بطل حجه وقال الطرطوشي عن مالك لو وطئ فمادون الفرج فانزل او قبل فانزل او
مس يده فانزل او ما شرف فانزل او حرمه داه فاستدل به فانزل واستندام
الله فانزل بسند حجه وان يقرر فاستندام فعلى قولين وفي شرح المهد للثوري
حكم اللبس يشتهر والعله والمبا شته فمادون الفرج يشتهر ولا يفسد ذلك
حجه فانزل او لم ينزل ولا يحسب بدنه بل يحسب فدية الخلق واما اللبس والقبله بعش شته
فلا يجرم ولا شيء عليه بخلاف وعظما امام الحرمين والعزالي وهما حبل اعتباره
سقط الوضوء في الحرمه وموله في الخاب عن السافعي انه انما يفسد احرامه في جميع
ذلك اذا انزل لا اصل له ولا يفسد احرامه في شيء مما تقدم وفي منه القتي لا صحابنا
لسان امره يشتهر من الوضوء فامرني بسند حجه ولذا ان لم يطره ورواه وهو شاة
ضعيف وقال ابن المنذر اجمع اهل العلم ان الخ لا يفسد الا بالجامع **وله**

والباطن فربه ذلك من فعله الخ افعله عن ابن عمر عدا عالم الحجة
نظلم محمد وبالي العلم في ابطاله وقال بن حنبل ان جامع فمادون الفرج فانزل
مسند حجه لما قال مالك والاولا عى عليه بدنه عنه وان لم ينزل شاة وسند تام
وان لم ينزل فله بدنه وان لم ينزل شاة وفي رواية عنه بسند حجه **وله**
وان جامع في احدي المسبلين من الوضوء لعرفه مسند حجه وعليه شاة ومعضي
الخ جامع من لم يفسد وبفسد بالقاء الحامس ولعلب الحسفة وان لم ينزل **وقال الخ**
وفي الوطئ في الدور واسان عن ابن حنبل رضي الله عنه وعندهما مفسد لما في الصوم
وحسب به الحرام وقال السافعي الوطئ في الدور والواطئ واسان الميمه بسند
الخ والعزم على المذهب ومن لا يفسد الخ شتي من ذلك وحكي ابو الطيب في المجرى
وعنه موله الله بحسب شاة ومن لا يفسد الخ والعزم بالوطئ في الدور وعنه القتي
وفي الميمه اختلاف وعنه نالي الميمه بحسب الشاة ان انزل ولذا قاله الخ الوطئ
فمادون الفرج ولو لم يكن بحرقه واوله في قبل المراه فيه بعله او حاد اصحهما
الفساد به والساني لا والالب ان جذ حرام الفرج والله عسده والا فلا
وهو مدهس او استدل حلت المراه دلر حمار فهو الوطئ ولذا الدر المقتوع ذكر
ذلك كله النووي في الدخيس عندهما ان يستوى في الجامع الفرج والمبني
المدره من الرجال والنساء ان لا يوا في الاشراف قال الحسن في رجل
ضرب سده فخرج حارسه سده عليه بدنه وقال بن جبر فمادون الفرج بقره وسنه
هاتن المنذر بعمر دليل واوح عطا وابن المسيب وابن سيرين والزهري وفاه
ومالك والنوري والشافعي واحمد واسحق ابو نود في العله دما لقول اصحابنا
وهو محكي عن ابن عباس بن عمر عطا بسند حجه وسند عفا الله تعالى عن سعيد بن
حبر اربع روايات الاولي شاة لانه بقره الماله بفسد بها حجه الرابعه لا شيء

عليه فليس يصدق الله وقد روينا من هذا ان القتلة مع الاموال مفسدة الحج عند مالك
والدليل على ان الجماع مفسد للحج في الجملة قوله تعالى فمن فرض منهن الحج فلا ذلث
الامة قال صاحب المنايع الوقت جميع حايات الرجال الى النساء قال وجميع اهل
العلم على ان الحرم لا يحور لان فعل امره ولا مسماها مشهوره ويوحسون على من فعل
ذلك دينا وفي الاسراف كان ابن عمر وان عباس وعطاب بن ابي باح وعطاب بن سار
ومجاهد والنصري والحنفي والزهري وماده يقولون ان الوقت الجماع ومثله عن ابي
عبد الله ومجاهد ويدل عليه قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم وعن
ابن عباس فهو عشيان النساء القبلة والعز وان تعرض لهما الفحش من الظلام قال
ابو بكر بن المنذر على ما روي فيمن طلع في جمعة حدث بن عباس انه قال عليهما الحج من قابل
وهو مروى عن عمر بن عبد الله قال سعيد بن المسيب والحنفي والزهري وعطاء واسحق السافعي
والبووي والشافعية وغيرهم ورواهما بنو قان في القضاء منهم من يذهب عن
العكس وقال الحسن النصري في اخر قوله بصرحة عمر وعليه الحج من قابل والزهري
ومثله عن مجاهد وطاوس قالوا لا تسبي له ان يعم على حج فاسيد بل يجعله عمر فلا
حج من قابل وعليه الهدي او الصيام ان لم يجد وعن يربد بن عيم الاسلامي التابعي ان رجلا
جامع امراته وهما محرمان فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما اقصيا
نفسكما واهديا هديا ثم ارجعا حتى ادا حسنا المكان الذي اصبتما اصبتما
امعوا ولا تريا واحدا منكما صاحبه وعليهما حجة اخرى فاجزأ من ذلك المكان انما
نفسكما واهديا رواه السهقي وقال انه مقطوع وعن مالك انه لمعه ان عمر وعليه
وانما هربا فتنوب ذلك والغفوق والملائكة ليست بحجة وهو ايضا مقطوع قال
بن حزم فهو عن مجاهد عن عمر ولم يدركه وعن الحنفية عن علي ولم يدركه ومثله عن عطاب
عن عمر رواه السهقي وهو ايضا مقطوع لان عطابا في خلافة عثمان وفي المبسوط

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن واقع امراته وهما محرمان بالحج قال برفاق
دما ومحصيان في محبتكما وعليهما الحج من قابل ومثله عن عمرو بن مسعود رضي الله
عنهم ثم الغفوق من الوطى قبل الوقوف ومنه بعد الوقوف قبل الحلق او قبل رمي
جمع العقبة على قول الامامة ان الواجب في اتيانهم عندهم بدنه ونفسه وحده وعندها
قبل الوقوف بفسد يده وبحب شناه وبعد لا يفسد يده وبحب بدنه هكذا في المحيط
وفي المبسوط وحس حرورو في الاستسجاني حروروا بقره بالي بعد هذا عن قزيب
وهو قول بن عباس وابن جسر والزهري ورواه عن مالك درهما الطبري بن اسد
اصحابا على ذلك الحديث عرو من مضر من الذي تقدم من مولد عليه السلام من شدد
صلاها هده ووقف معنا حتى بدغ وقد وقف يعرفه ذلك اللا او يضا او فقدم حجه
وفضيقته وهذا ليل على ان محذات بعد الوقوف تعرفه قبل رمي جمع العقبة وحمله
عليه السلام بالتمام بعد الوقوف تعرفه قد منع الغوات فذا الفساد لان هذا هو حكم النبي
اداهم وقد استندت الطوائف اليك بذلك في الرد على ابن عمر والحنفي والزهري في قولهم
وقال بن حنبل هذا مثل قوله عليه السلام من ادرك من الصلاة ركعة فقلاد ركعا قال
اي ادرك فصلين **قلت** ليس ذلك نظرا لما نحن فيه من وجوه **الاول**
انه لم يعمل من ادرك ركعة من الصلاة قد تمت صلاته وهما قال مقدم حجه فلا يجوز العباس
على ذلك **والثاني** ان جملة هذا على ادراك الفصل لا يمكن لانه قد يعم عليه فرض الواجبات
وفي الصلاة باذراك الركعة يدرك فصل الاداء ولون الباقي **والثالث**
ان ذلكا عندنا محمول على من صار اهلا للوجوب وقد وجب ذلك الصلاة باذراك الركعة
مثل ان يبلغ الصبي او يصدق الحجون او يملك الحائز او يظهر الحائض والمعتقة اهلا اذرك
السرخي المبسوط وحملوا الحرب على من الغوات فليس بعد ذلك واخراج
عدم الفساد منه لغير دليل ولعلوا بان ابن عباس وابن عمر وابن عمر والمنقدم وقد



سيجعل بعدن يسراً ووعده حتى لا يخلفه وفي الاشراف والمجلى
قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه لو رايت امة خارجة سالتني
النفقة لقلت اليها فوجات عنها وكذا ذكر اعنه في فاشه وعمر
عمره جفصه ومن الحال المتيقن ان يضربا طالع حق وفي المجلى
عن ذلك قال ادركت من كان يقول اذالم سفق على امراته فزف
بينهما فقيل له قد كانت الصحابه يعسرون ويحتاجون ولم يفرق
بينهم وبين نسائهم قال ملك ليس الناس اليوم كذلك قال
علي بن حزم ومن اعجب العجب قول ملك للذي اخرج عليه باصحابه
ليس الناس اليوم كذلك انما تزوجه رجا جمعت مقالته من
وجوبها من مخالفة امر الصحابه وما مضوا عليه باقراره واعترافه
بان الناس اليوم ليسوا كذلك فكيف يجوز له ان يحرجكم بغير
بان الناس فيه على خلاف ما مضى عليه الصحابه ومن اين له ذلك ومن
اين عرف تبدل الناس فيها بل كل من تزوج من الصحابه فانما
تزوج والنفقة عليها بلا شك وما الناس اليوم وقيل للماعدي
الصحابه الا ذلك ثم قوله انما تزوجه رجا فمعاك فكان ماذا
واي سى محل امر ما مضى عليه الصحابه قال اخرج الشافعيون
عليه فقالوا اذا كلفتموها صبر شهر ولا تسيل لها لى صبر شهر
بلا اكل فاذا اقصت وقال يقال للشافعية وما ركنتموا اعظم
فانكم اذا اطلقتموها عليه فانه لا صبر لها مدة العدة بلا اكل
ولا تعيش مدة ثلثة اشهر او مدة انقضاء ثلثة اشهر ولا نفقة
وقد يكون ممتد الطهر بقدر سنين ولا نفقة قلت في الفرق

للشافعية ان ذلك يسو لها ورضاها والجواب عن قول
سعيد بن المسيب انه سنة انما روى عنه ذلك عبد الرحمن بن
ابى الزناد قال ابن حزم هو لا شيء فسقط الاحتجاج به للجواب
الماني قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي لا يقطع بانه سنة يقول الله
صلى الله عليه وسلم ساء له ان يدين ثابت كان يقول المراه كالرجل
في الارض انى ثلث الديه فان زاد على الملك لمخالها على النصف
من حال الرجل قال ربيعة بن ابى عبد الرحمن قلت لسعيد بن
المسيب ما يقول فمن قطع اصبع امرأه قال عليه عشر من الابل
قلت فان قطع اصبعين منها قال عليه عشرون من الابل قلت
فان قطع ثلث اصابع قال عليه مئتون من الابل قلت فان قطع
اربعا من اصابعها قال عليه عشرون من الابل قلت سبحان الله
لما كثر الله واشتد مضايها فل ارشها قال اعز اني قلت
لال حامل مسترسدا وعاقل مستثبت فقال انه السنة قال
ابو جعفر لم يكن ذلك الا عن زيد بن ثابت فسمي قول زيد سنة
قال ابن حزم في المجلى خالف سعيد بن المسيب في ذلك في
الخطاب وعلى بن الخطاب وغيرهما وقد قال سعيد بن حبيب الحرم
يقبل صيد اخطا فلا شيء عليه فقيل له عن قال السنة قال
ابو حنيفة بن حزم العجب من المالكين جعلوا قول ابن المسيب انه السنة
حجة مع مخالفة الصحابه والقرآن فاذا وجب عليه مئتون من الابل
يقطع ثلث اصابع منها فاذا انقطع الرابعة لم يوجب ذلك شيئا
وسقطت عشر من الابل ايضا التي وجبت بقطع الثالثة عليه فهذا

المعصية في احرامه **قلت** انظر الى هذا المخلوط قد ابطال
حجة بالمعصية ثم قال صح حجة وان كان غاصبا لانهم باشر المعصية هذا من غير
ما يسمع ان يكون الانسان غاصبا لما باشر المعصية فكيف تصور هذا من له عقل ولم
تات بهذا الفرق ثاب ولا سنده ولا قول صاحب ولا قياس صحيح ولا فائدة
وان كان العاس عنده غير حجة قال من عبد الحق فيما يقول بمن تولى الذنوب
او رطق لمسانة فان القول غير الفعل عنده وقد دفع محصنه وغير ذلك الى القول
ولا يؤثر عنده الا الفعل على ما هو معروف من مذهبه معلوم عنده من طالع ثابته
وقول من حاد له جماله او علامه يعرض حتى اشتهر باسطل حجه ومن يادل الحرام
والمعصوب طول احرامه لمحمد تام لا يصح فيه البسالة المعضوب ماسح للرام
ولم تسبقه احد قبله بهذا القول وهذا من سنده كلام المروزي وقد قال
لله سبحانه ما بها الذين نسوا لاهلوا الصيد وانهم حرم ومن قبله منكم من غير
محرامل ما قبل من التعم لانه ولو بطل احرامه وحده بالمعصية لما وجب عليه الجزاء
المذكور في الآية وقال ابن وطى حرامه عامدا بطل حجه واحرامه ولا يتبادر على
فاسده ولا شيء عليه وان لم يكن متبادرا في عمرته صححان فلا شيء عليه وهذا خرق
الاجماع ولم يقل احد قبلهم ان حجه سطل الى الجاع ولا يحك عليه شيء ولا الله يصح
بالجماع ولا يحك عليه فدي **قوله** وليس عليه ان يفارق لاهله
في وضامه اصداءه عندنا وهو قول عطاء بن يود وقال زفر ومالك يعرفان
اذا احراما للقضاء وعاد في الحاب عن مالك لا اصل له ومثله في المبسوط وغيره
من حاشا الاصحاب ومدهد مع زفر وعند السافعي وان حصل من موضع الوطى
وذكر ان المندرقول ان حصل مع زفر ومالك وقال سعيد بن المسيب اذا اتينا
الحان الذي احرامنا به فزفوا واهلوا وقال النوري اسمي بغير فان من الحان الذي

فيه تقول السافعي لا يجمعان حتى يوضيا وقال زفر لا يجمعان ما لم يدر
في الاجازة وذكر في المبسوط عن السافعي انهما اذا اقرتا من الحان الذي اقرتا فيه
وفي المخطوط والمبسوط والاستحباب في مسجتي الا فتراق عند خوف المعاونة قال
سند والا فتراق مستحب وهو قول السافعي خلافا للمناذلة قال ولو كان واحدا
لوجب بطله دم سائر واحباب الحج وقال النوري مستحب من وقت الاحرام وكذا
من كان الجماع في الجدي وفي القدم بحب وعن عبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس
وعبدالله بن عمرو بن عمار بن جهم قالوا امين جامع امراته بطل محض فقال السائل فما اصنع
قالوا اخرج مع الناس واصنع ما تصنعون ورجع من قبل واهلوا واداهم على ما سئلوا
صحيح بل هو راجع الى الفرق وهذا من قبل الوفوف فانه قد صح عن ابن عباس عن احباب
التدبير بعد الوفوف وان محمد نام دهن من حرم وغيره عنه ولا ان الافتراق لا يشترع
تسكا حتى لا يلزم بالندرية ولا في الاحرام الاول ولا في الاجتماع ان كان احتمالا
الوقوف في الوقاع في الافتراق احتمالا لوقوع في الدناداد المراد طم على وضه فاد القدر
الاخترازا منها فاهما اولى وهو الوقوع في الزنا واستصحابها تاسصحا في الخطيئة
والطهارة ولو انما امر بالافتراق اذ اوصلا الى حان الوقاع لا يصح ما يدان ذلك
فوما وقتا في المعاونة فلهذا ليس بشيء الا مرفيه على العلي بن ابي طالب اد الغافل
الحان تاملا الزنم من المشاق السدك سبب له سببه لا تقونه بل يستدل
في الحال فاذا زاد اليها ونحو الاستحباب من قدم من اربعة اومن اوصى العرب
اومن اصحاب السرق وملاوي ذلك لولسهم مو على حجة الاستحباب لم يخاف على
نفسه الوقوع في ذلك ما سبب التناف الى القفر في التنبيل والمس سهرهم في الصوم
وذكر من سمع عن محمد اذ اطاق حسانم واقفاصل اعادته والعاس ان لا شيء عليه
لان طوافه معتد به لا لو طاف بمحمدنا حصول التحلية وفي الاستحسان عليه دم

فمحتاج الى التفرقة وبما اذا طاف لها اربع اشواط بعد الخلق ثم جامع حث
لاشي عليه والفرد ان طواف الحب عمر مقدّم به الا في الحيض فكانت الجماعة
قبل الطواف ولهذا لا يرمي الطواف معتمدا على الاطلاق وما ينفى بغيره
مقامه لطواف الحديث في القضاء من أي مفسدات ولا يفسد عليه ولا يكتفى
بمفسدات الاداء به قال مالك وعنه ابن عباس وابن المسيب والشافعي وان حمل
واسحق وابن المنذر لم يزمه في القضاء من موضع احرام الاداء وان كان قبل المواضع
وفي الدرر مكان القضاء مكان الاداء الا ان يكون الاداء قبل المفسدات فيجوز المقام
اذا ان عاشته رضي الله عنها امرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرض
عمرتها ما رها ان يحرم من السبعين بالعم رواد الحناري ومسلم ولا بد لو كان احرم
من شوال 2 الاداء لاعتبر ذلك في القضاء وان كان الاحرام في اول الوقت
افضل اذا كان من المفسدات ولونه ان يحرم من ذوبه اهل لا يلمزمه وان كان
افضل فذلك في المبسوط وعند الشافعي المفسدات افضل بكتيف لم يزمه الافضل
بالسروع منه وان جامع ما بينا فعليه شاة مع الجبرور وان كان السال على قصد
الرض فلا دم عليه عمر الاول ذكره في الدخيرة والاستحائي والراوكان الثاني مع
في مجلس واحد وها في مجلسين عند محمد الا ان يكون السال بعد التفرع عن الاول وكذا
تكرر الجماع قبل الوقوف حتى انشاء على هذا الخلاف وقال
عطاء ومالك والشافعي واسحق فانه واجده وفي البدنة وقال الحسن بن ابي الحسن
فانه واجده الا ان يفرق بمجامع محبة عليه اخرى فهو محمد وقال ابو ثور لعل وطى
بدنه ولا وطء بالاني صادف احراما مسحا فلا يلزمه ما يلزمه قبله ولا يمسد
الحج لا مكره في ارتكابه وللشافعي في الوطى بالاني بعد انشاء الحج خمسة اقوال
اصحها محبة بالاول بدنه وبالي الثاني شاة لقولنا وبالي بح لعل واحد بدنه

شعير

لقول ابو ثور والمالك عليه بدنه واحد لقول عطاء المتقدم والراح بكتيفه
بدنه عنهما الا ان يفرق عن الاول يحب مع البدنة شاة والخامس ان طال الزمان
من الجماعين او اختلف المجلس وحث اخرى الثاني شاة او بدنه على ما تقدم فلو ان
وطى بالماله او ابعده والتفرقة هذه الاقوال الخمسة والظاهر وجوب شاة لكل
مرة عمر الاول وعند من حمل بكتيفه بدنه واحد الا ان يفرق عن الاول يحب الثاني بدنه
بامره وان جامع بعدا خلق فعليه شاة لقول احرامه في حق النساء دون البس المحظوظ
والطب ومثل الصيد وغير ذلك وبعد طواف الزمان والراح لاشي عليه الا ان يكون
ذلك قبل الخلق يحب شاة وفي الاستحائي لوجامع بعد ما طاف لمه اشواط يحب
بدنه يعني اذا كان قبل الخلق وقال بن العسمر رواية ملك ان وطى بعد الرمي قبل
طواف الافاضة فعليه العرم والهدى خلق ام لا يحب اتمام فاسد لصحيته
بمعنى ويهدى بدنه فان لم يجد فقره فان لم يجد فشاة وقد تقدم وسادس
بالعضام سادس في الاداء من فرض حجة الاسلام وغيره وعند الظاهرية لا يعتنى
في فاسد فالصلاة ولو وطئها وقد يعنى عليه بعدة من طواف الافاضة بعد الخلق
بطل حجه عند الظاهرية ويرى عن بن عمر **قوله** ومن جامع في
العرم قبل ان يطوف لها اربعة اشواط فسدت عمرته بمضي فيها وبعضها وعلة شاة
وان جمعه بعد ما طاف اربعة اشواط او اثنى لا يفسد عمرته وعليه شاة ولا يبدل السبي
بطل الخلق لقول احمد في العرم ذكره في المحظوظ وجوب الساء بالوطى في العرم قول
عطاء والمووري واسحق وقال بن عباس العرم الطواف قال بن المنذر واجمعوا
انه لو وطى قبل الطواف فسدت عمرته وان وطى قبل الخلق فعليه دم وهو قول
بن عباس والمووري واحسان بن المنذر وقال احمد وابو ثور عليه وقال ملك
والشافعي عليه بدنه اذا فسدت وبسدة عند مالك قبل الذبح وبعد السعي

رواها عنده در رد المحتار في الدرر وعند الشافعي واحمد ان وطى بعد الطواف
 قبل السعي فسدت عمرته ولا بعد السعي قبل الطواف ان قلنا ان الحلق نسك وهو الاصح
 وعندنا علمه بما تقدم وهو قول ابن عباس والدروري وعن عطاء بسقط الله
 تعالى ولا يسي عليه قال ابن المنذر مولى بن عباس اعي وان حرم الفان قبل
 الطواف والوقوف فسدت عمرته وحججه وعليه شاذان ومضى فيهما وقضاهاوا
 عنه دم القران قالوا لورى مضى فيهما على الفساد وقضاها ان شامع بينهما وان
 ساقوا وان فسد الحج او العزم سقط عنه دم القران وهو رواه عن ابن جبر
 وقال مالك ان كان الفان طاف اول دخوله مله وسعى ثم جامع فمضى قارنا
 قالوا الدم بدو وح ولا سقط بالافساد وقاسوا على ترك المسقات وهو ممنوع
 وفاسد فان المردل لم يخل في محاوره المسقات لعصا حرام هو دم بعض دخل
 احرامه مع له لورجع الى المسقات مليا سقط عنه وعندهما من غير بشرط
 وهذا واجب شكر النعمة الجع من العاد من فلم يجمع بينهما على وجه الصحة فلا
 محب ومول مالك والسابع بعد لان الدم عندهما واجب لما دخله من النقص
 سقط العزم فاداباها فاما من غير نقص لا يحتاج الى دم جابر اذا فراد عند
 اضل من القران وقد فعلها في القضاء مغرد من ومن جامع ناسيا كان لمن جامع
 نحو حاصلة انه مستوى فيه العائمة السامح والعالم والجاهل والمرد والمختار
 والنائم والمستسقط ويحق من الصبي والمجون وهو قول مالك والمعنى قال جبر
 يسوى في الجماع والحلق ومثل الصيد العمد والنسيان والعلم والحمل والاذلة
 والاحصار و قال مالك والسابع في التقدم وقال في الحدي وطى الناسى الجاهل
 لا يفسدك وقد تقدمت المسئلة بادلها من الطرفين في اول الحاناس

والسقطان ولو جامع بعد ما طاف لم يفسد حججه وعليه شاذان ومضى فيهما وقضاهاوا
 عنه دم القران قالوا لورى مضى فيهما على الفساد وقضاها ان شامع بينهما وان
 ساقوا وان فسد الحج او العزم سقط عنه دم القران وهو رواه عن ابن جبر
 وقال مالك ان كان الفان طاف اول دخوله مله وسعى ثم جامع فمضى قارنا
 قالوا الدم بدو وح ولا سقط بالافساد وقاسوا على ترك المسقات وهو ممنوع
 وفاسد فان المردل لم يخل في محاوره المسقات لعصا حرام هو دم بعض دخل
 احرامه مع له لورجع الى المسقات مليا سقط عنه وعندهما من غير بشرط
 وهذا واجب شكر النعمة الجع من العاد من فلم يجمع بينهما على وجه الصحة فلا
 محب ومول مالك والسابع بعد لان الدم عندهما واجب لما دخله من النقص
 سقط العزم فاداباها فاما من غير نقص لا يحتاج الى دم جابر اذا فراد عند
 اضل من القران وقد فعلها في القضاء مغرد من ومن جامع ناسيا كان لمن جامع
 نحو حاصلة انه مستوى فيه العائمة السامح والعالم والجاهل والمرد والمختار
 والنائم والمستسقط ويحق من الصبي والمجون وهو قول مالك والمعنى قال جبر
 يسوى في الجماع والحلق ومثل الصيد العمد والنسيان والعلم والحمل والاذلة
 والاحصار و قال مالك والسابع في التقدم وقال في الحدي وطى الناسى الجاهل
 لا يفسدك وقد تقدمت المسئلة بادلها من الطرفين في اول الحاناس

ف

وبالجماع قبل الوقوف يفسد حججهما وعلى كل واحد منهما شاة

وبعد الوقوف قبل التخليل لا يفسد حججهما وعلى كل واحد منهما بدنة وقد تقدم
 وفي المبسوط والبداية والاسيحا لوجامع الفان اول من بعد الحلق قبل
 طواف الزمان وعليه بدنة الحج وشاة للعم لان الفان محلل من الاحرام من
 معا بالاول الا في حق النساء قال الاسيحا على كل له
 النساء من احرام الحج ولذا من احرام العزم وفي الورى لوجامع الفان بعد الحلق
 قبل طواف الزمان وعليه بدنة الحج ولا يسي للعم قال لانه خرج من احرامهما
 بالحلق وبني احرام الحج في حق النساء لوجامع بعد طواف الزمان قبل الحلق
 دمان لهما بقا احرامهما قبل الحلق وفي حرانه الا نل والدرج ان جامع بعد
 الوقوف فعليه حرور من غير فصل وفي المفيد والمزيد والواحي والتحريد ان جامع
 بعد الوقوف قبل الحلق فعليه بدنة الحج وشاة للعم وفي شرح القذوري لا يضر
 التغا دي المعروف بالاقطع ان جامع بعد الحلق فعليه شاة ما ذكر صاحب
 الجلب ونحو المسافع وان جامع بعد الحلق هكذا وقع في عامة النسخ وفي بعض النسخ
 قبل الحلق قال ومثله في الزاد فان كانت الرواية قبل الحلق فلا تحرم بعد الوقوف
 وان خاب الرواية بعد الحلق فلا تحرم في حق النساء وفي المسعودي ان جامع
 الحج بعد الوقوف قبل الطواف لم يفسد حججه وعليه بدنة وان جامع بعد فعلية
 شاة مع البدنة وفي المحيط والجر يدعي محمد ممن طاف داخل الحجر الزمان اربعة اشواط
 ثم جامع فعليه بدنة وطواف الزمان يكون بعد الحلق وجوب البدنة بعد التخليل
 الاول قول ابن عباس وعطاء وعذمة واحد قول السافعي والقول الاخر الواجب
 به شاة ما ذكر في الجلب ثم ان ما وجد على المرددة والمائة مع فساد حججهما
 وعمرهما وعند عدم فسادهما اذا كان الوطى بعد الوقوف لا يرعان به على الواطى
 لانها استتراني حصول الارفاق به والذلة ولما اذا كانت مطاوعة فلا اشتغال

الحج

في الحرب عليهما وفي الاشراف لان المنذر اذا افسد بالجماع فعلى كل واحد منهما
هدى وهو قول ابن عباس وابن المسيب والضحاك والحليم وحماد والثوري
والنور وقال الشعبي على كل واحد منهما بدنه وبه قال مالك وموال
بن حنبل مضطرب من قال عليهما هدى واحدا من قال على كل واحد منهما
واحدا من المنذر يقول ابن عباس ودردار عن الشافعي اقوالا اربعة
اذا كانت مطاوعة لم تكن بدنه عنه فقط مع فسادهما بالجماع وما ابعده
ثانيها يحسب به بدنه عند عهده ولا اصل له ولم يقل به احد من
ثالثها المبرمة نكاحا بدنه عنه وبدنه عنها **والرابع** يلزم كل واحد
سما بدنه ويكون في ما لها وهذا هو الحق لما حكى الحديث عليهما قال الهان اولي امانتهما
سما مع بالجماع ويكون ما يحسب به غيرهما مع احبارها وسواها فلا معنى له ولا
اصل والاصح ان حج المنكرهه والتايمه لا يفسد عند الشافعي جماعها وقد تقدم
فلسا المفسدات للعيان مسوى هما العامد والساهي والعالم والجاهل والذليل
والناهي خافض الظمان لا سيما عندك **فابعد** اعلم ان المحرمين
عشرة مفرد للجماع ومفرد للفرج وقارن ومبتمع ومطلق ومطوع وحج ومندطوع
يعمرن اجماعا ومطوع بعمران ومبتمع ومطلق ومعلق وهو ان يقول احرمت
باحرام حارم ثم والكل حارم وعليه اهل العلم كافة من الصحابة ومن بعدهم الاثنا
عشر عن عمر وعثمان انهما كانا يهينان عن التمتع فقل هو بنى بروه وصل كان بينهما
عن صحيح الشيخ الى العزم لان ذلك خاص باصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو قول الاثرين جمهور الفقهاء ومنهم من زعم ان عمر رضي الله عنه كان يرى
وطول المتعة وهو بعيد وحوال مخصوص عليه في كتاب الله تعالى وذهب ابن
حنبل الى جواز مسخ الخ الى العزم وقال الظاهر بدنه من احرام حج مفردا

من
الحج

او قول من فسق الهدى حل بعزم ساوا الى ذلك في المحل وروى الحارث بن بلال
عن الحارث بن ابي اسيد قال قلت يا رسول الله اريد مسخ الخ الى العزم لانا
خاصه ام للناس عامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لكم خاصه
رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم وفي المسخ رواه الحمزة بن
قال الثوري اسنان صحيح في حارث بن بلال ولم ار في الحرف حرجا ولا نكاحا
وقد رواه ابو داود ولم يصعبه وهو حسن عنده ادا لم يصعبه قال
من جعل هذا الحديث لا يثبت عندي ولا اقول به وقد روى الفقيه احمد
صحا ما فاسد في حارث بن بلال منهم **فله** ينبغي ان يقول
ان يقع بلال منهم لانه صاحب دون الحرف ولا معارضه بدنه وسهم حج
عليه لانهم ايسوا الفسخ للصحابة ولم يدروا حكم غيرهم وقد وافقهم الحارث بن بلال
عليهم وزاد اختصاص الفسخ بهم فكان معه زمان علم لم يكن معهم وقال من حرم
هو مجهول لا يحتج به **فله** اذا خرج عنه سخا لا يفي بحج ولا
والحارث بن بلال روى له بدنه فلم يكن مجهولا بايقاف اهل الحديث والذين روى عنه
وسعه الراي انزل الى عبد الرحمن وهو ليس القدر يخرج به عن الجماعة وعن ابيهم
المسي عن ابيه عن ابي در قال ثاب المتعة في الحج لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
خاصه رواه مسلم والنسائي وابن ماجه وعن مسلم بن الاسود ان ابا در قال يقول
من حج مسخا العزم لم يبق ذلك الا للرب الدرس فانواع رسول الله صلى الله عليه
وسلم رواه ابو داود ومثله عن عثمان رضي الله عنه قال
من حرم الظاهري لقد جعله الطحاوي في هذا المكان فقال ان معنى قوله لا لابل لابل
انما عني به حوار العزم في اشهر الحج قال وليس المباح من هذا هو
سواء يرد قول الطحاوي لانا ما نسا عن المتعة التي هي مسخ لاجل العزم

في اشهر الحج ادسالة عمه اسلم عليه السلام من لاهري معه تسع الحج عمال
سراقة هي نسائه للابد فاجابه عما ساله لاعمالم تسله قال لست قول
عمران والى درجته علينا لان معناه ليس لاحد بعد الصلوة ان يندى حجا
مفردا احاج الى مسجده بعمره ولان يفعل ما امر به رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو ان يصل ان لم يسق هديا ثم اد اهل اهل بالح او يهل بالقران اساق
الهدى وان احجاب رسول الله كانوا بخلاف ذلك وانهم جاز لم يندوا بحج
مفرد ثم يحب فسجد بعمره **ول** تجليحه اشده وهواه حجر
على الاسنة في افراد الحج لانه قال الداودي يعنى جواز التمتع لا فيح الحج دون عنه
السفاسف مع انه منسوخ بقوله تعالى وانما الحج والعمرة لله ومردود بدوى حديث
عائشه ومن اهل الحج فليس محله رواه ابن حزم المدور من طرق في الحلي وعن ابن عمر
قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة واصحابه مهلين بالح فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من شان جعلها عمر الا من كان معه الهدى الحديث رواه
احمد مقدح ومعه وحده خلاف ما زعم ابن حزم وعن عائشه فاما من اهل
بالعمرة فاحلوا من طافوا بالبيت والصفا والمروة واما من اهل بالح او بالح والعمرة
فلم يخلوا الى يوم الحشر مع قوله فمثل احباب السبع الى العمرة مثل قول الطاهر
ق ومن طاف طواف التذوم محذوف فعله صدمه اعلم ان الطهارة
من الحدث والحائض والغاس ليست شرطا في الطواف ولا فريضة
فه عند ما هو قول حماد ومقصود وشعة من المالكية وعن عائشه ما يدل عليه
وهو مذهب بن عباس وقال داود واصحابه ان طاف بمحذوف او حيا وساقا وعن ابن
حنبل لو رجع الى اهله بعد طواف بمحذوف بالدم وحكى امام الحرم عن بعض اصحاب
الشافعي ان طواف الوداع لعمر طهانه بحجر بالدم واسترط الطهارة له الائمة المذنة

٢٢
والطهارة واجبه في روايه ابى بكر الرازي وهو الاصح دليل شرع جبره
بالدم وقيل سنه وهو روايه ابن حجاج الحجازي الرازي التمدى من
حديث جرير عن عطاء السائب عن طاووس عن بن عباس عن النبي عليه
السلام والعمرة الطواف بالبيت مثل الصلوة الا انكم تتكلمون فيه فمن
تكلم فلا يكلم الا خبير فقدر روي مرفوعا وموقوفاً رفعة من ثلثه
اوجه هذا احدها والوجه الثاني روايه بن سليمان عن طاووس
عن بن عباس عن النبي عليه السلام انه قال الطواف بالبيت صلوه
والوجه الثالث روايه الباغندي عن عبد الله بن عمران مرفوعا
قال البيهقي لم يصنع شيئا في رفعة والصحاح انه موقوف على ابن عباس
قال يحيى بن معين لست بن سليمان ضعيف مل عطاء السائب ولا
يخرج بعطاء السائب ذكره في الصحاح وقال المنذري تكلم
في عطاء السائب غير واحد ذكره في مختصر سنن ابى داود والحاصل
ان رفعة من روايه بن عباس ضعيف والصحاح انه موقوف عليه
كذا ذكره البيهقي وغيره وروي سفيان عن عطاء السائب عن
طاووس عن بن عباس ان النبي عليه السلام قال الطواف بالبيت
صلوه رواه البيهقي عن نسخة الحاكم ابى عبد الله قال ابوا
الفرج بن الجوزي لا ينبغي ان يقبل خرج الحاكم ابى عبد الله لشره
نقصه وكان ينسب الى الشيعية ولم يرو عن سفيان عن عطاء بن
السائب وغيره وفي الامام وجميع من روى عن عطاء السائب
روى عنه في الاختلاط الاسفيان وشجبه **ول**
قد تكلم فيه غير واحد قبل الاختلاط وبعده فلا يكون محجه

الزوم ثم اياه لان من غير اشتهاك ومثله في ادب القاضي والرخين
وفيه الموت والطلاق سواء قبل الدخول وفي نفقة المطلقة اذ مات
الزوج فالجواب كذلك وفي شرح الاقضية اختلفوا فمنهم من
قال لا تسترد وفروا الجهر بان العدة قايمة في موته وفي اكثر الكتب
لم يذكر قول ابن حنيفة وانما حكوا الخلاف بين محمد وابي يوسف
على قوله الاخر وهو استحسان وفي الاستهلال بضم عند محمد
وابي يوسف على قوله الاول وروى ابن رستم عن محمد بن ابي
في نفقة الشهر فادونه وفي الاكثر ترد فلاجل هذا وضعها في
السنة حتى يكون فيه خلاف عن محمد وفي المسألة وند لو دفع
اليها نفقة سنة او كسوة سنة ثم مات احدها بعد يوم او شهر
او شهرين يرد بقية النفقة واستحسن مالك في الكسوة ان اورد
والفرد محمد وهو احد الوجهين عند الحنابلة ولا ترد نفقة اليوم
لومات في اوله ذكر في المعنى وكذا الوبانت بموت او طلاق او
اسلام او فسخ او رده اعتبره بالاحرم وليس ان فيها معنى
الصلة فاشبه صدقة الفطر ولهذا تسقط بموت احدها عندنا
وهو وجه علي بن محمد وكذا الوطء قبل مضى المد عند محمد
ترد ما قبل من نفقة العدة وفي الذخيرة نفقة الزوج تسقط
بمضي مدتها كنفقة النكاح فان فرض لها ما نفقة فلم يقضها حتى
انقضت عدتها لم يردكن وهل يقاس على الموت حتى يسقط قال
الكلوي فيه كلام والقول قولها في انقضاء العدة مع غيرها اذا
كانت من ذوات الحيض وان ادعت حبالا نفق عليها ثلث سنين فان

ماتت بعد السنين كانت اعتقد الحبل فلان طهر ايمه كان رخا وانا
جاء لم احضر فقال المطلق قد ادعت الحبل وطهر كذبك فليس لك
عندي نفقة فالقاضي لا ينفق الى قوله ويامر بالانفاق عليها
حتى تحيض ثلث حيض او تدخل من الايامس فتعده ثلثة
اشهر وان كانت صغيرة فجامع مثلها نفق عليها ثلثة اشهر
وقال ابو علي النسفي ان كانت مراهنه فالشيخ الامام
ابا بكر محمد بن الفضل كان يقول لا ينفق عليها بذلك بل يوف
جاءها لاجتال الحبل فينبغي ان تدر عليها النفقة حتى يظهر فراغ
رحمها وقوله واذا تزوج العبد خرم باذن مولاه فنفقة دار
عليه يباع فيها والمولى ان يهدي الى اول الفصل وقد ذكرنا ذلك
وما فيه من الخلاف قبل هذا فلا نعيد **ف**وع ذكرها
في الرخين والينابيع وغيرها ولو وفرت كسوتها وكانت
تلبس بومئذون يوم يفرضها كسوة اخرى كذا النفقة وان لم تست
لباسا معتادا ولم يتحرر لم يجرد لها ولو ضاعت الكسوة والنفقة
او سرق لم يجرد غيرها حتى يرضى الفصل بخلاف الحارم والفرد
ان نفقة الحارم بقدر الحاجة بخلاف الزوجه ولهذا لا يفرض
للحارم مع غنايه بخلاف الزوجه واستدل على ذلك بقضه
هذه بنت عتبة فانها كانت صاحبة اموال وفي المعنى على
الزوج دفع كسوتها اليها في كل عام مره فان لم تست الكسوة في الوقت
الذي يرضى فيها فيه لزمته اخرى ولو باعت كسوتها بعد قبضها
او تصدقت بها وكان ذلك يقصر بها وعمل بنحوه لم يملك ذلك طلبا

به لان ما فعله عليه السلم من المناسك كان اذني مسحا وادبا وكان بعضه اجزا
وعصده وضواوحن ما يدل ذلك مثل ما كان فعله عليه السلم ولا يدل ذلك على ان
جميع ما اتي به كان رثا او فرضا واجمع عرسه انه عليه السلم قال لها حين
حاضت وهي محرمه عاصفي ما تصنع الحاج عرس لا يطوي باللب حتى يغسل
رواد الحاروي ومسلم هذا اللعظم فان قال من ان ما نهاها لان الحائض لا يدخل
المسجد قال فلما نهاها عنه عليه السلم قال حتى يغسل ولم على يقطع ذلك
فقد جوابه هو الفاسد لوجوه **احدها** انه لا فرق في
منها من دخول المسجد من الاعطاع وعدمه والاندل موله حتى يغسل ان الاعتساف
للطواف دون دخول المسجد **والسالي** في صحيح البخاري ومسلم قال
لها افعلي لما فعل الحاج حتى يطهرى قالت فلما كان يوم النحر طهرت فامر رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاقصب وفي بعض طرق مسلم فاقص ما فعل الحاج
عرس لا يطوي باللب حتى يغسل الحديث ولم يوافقته الحاروي قال ابو البركات
من يهيم في المسقى والحافظ شرف الدين الدماطي ليه الى محطه **والثاني**
لو ثبت موله حتى يغسل فليس يصالحه للطواف ولا طارفيه بل يحمل ان يكون لهما
جميعا اوله وحول المسجد وحده والفرق لم يثبت ما لوهم والحائض اذا اطعمت عنها الدم
لا تدخل المسجد حتى يغسل وحكمها حكم الحية عندنا وعندنا حتى يمنع العريان
عنه حتى يغسل بخلاف الحب وقالوا قول ابن عباس الطواف باللب قبل الصلاة
او قال صلاه لم يحالف احد من الصحابة فكان محمد قلنا المروي عنه احاب
الحديث على من طاف حيا وحمل على ان صلاه في حق المواب والاحر وبدل
عليه انه قال قبل الصلاة وقبل الصلاة غير الصلاة لان من السعي عن حي لو
قال لعله انتبعتل الحولا لعنوا ولم يحالفه احد من الصحابة مجموع قال

عائشه حالفته وهو اقع بهذا الحديث فانها صا حده العصده في مسله
الحيض ولان الحديث عن ابن عباس في الطواف حيا وحب المدة فكان المراد به
وجن النوب والاجره احابوا عن ابيه جوازين احدهما في عامه مخصوص عليه
والجواب الثاني ان الطواف بعرض طهانه مكره عندنا حمله ولا يجوز حمل الامر
على الكون **فقد** محصيص الايه العامه لا يجوز عندنا تحريم الواحد
الا اذا حصلت ولان الحديث الاول ضعف على ما تقدم وما بعده لاسهض محصيا
لما ذكرنا من الاحتمالات والحواش عن قوله لا يجوز عمل الامر على المذكور ان المذكور
ليس هو الطواف المأمور به عندنا بل الامر بالان من الطواف الذي هو با لظهان
وبعدهما بما قلنا ان الوضوء المأمور به هو الاثم المنوي وعبر او المرتب
وعين من ان الموا لاه في الطواف سنة موكنه عندهم وبلغ قطع الطواف الفروض
لصلاه الحائض او لصلاه النافله راتبه والرميل والاصطبا ع سنة وبلغه الاكل
والسرب في الطواف وبلغه ان يصعب يد على فيه وفيه وبلغه لان يد افغ البول والريح
فيه وبحرم عليه النظر فيه الى من لا يحل له النظر المده ولا سطر طوافه بذلك كله
فكيف يجوز عندهم حمل الامر على المذكور ولهم عن ذلك جواب الاما ذكرته ونظرا
هذه الكثير وفي المنافع وقال الشافعي لا يستر طفيه طهانه المكان والنوب
فقد ليس هذا مذهبه وفي شرح محقق الطحاوي لا يجب
سرى طواف القدوم وفي شرح الاصباح يحسب صدقة فان مسل
هذه انهم انه لا يجب بدني اذ اتي به محدثا لانه لما كان تركه لا يوجب سناة فاما
ان يوجب صدقة فاما قال في شرح الاصباح اولم يوجب سناة ما قال في شرح
الطحاوي وانما كان لا يجب بالحديث سني لانه يودي الى التسوية بين تركه
وسر الاسان به محدثا او يودي الى ترجيح الاسان به محدثا على تركه قلنا اذا

تتركه وقد ترك سنة فحي صدقة لأنه لو وجب دمه لم يلزم به التسوية بس ترك
السنة والواحد هو طواف الصدر لما ادأنا في حديثنا وقد أدخل بعضنا في
طواف هو واحد بالسريع موحه الصدقة في مناسك الكرماني قال محمد بن طواف
طوعا بعله العواضل حب إلى أن يعيد فان رجع إلى أهله فعليه صدقة والحدوث
والخباية بخلاف الطواف الواحد وفي الوري طواف للقائنا ولاس عليه لأنه سنة
ولا يلزم الميرس تركه لسا ولو طاف طواف الزيادة محدثا فعليه شتاه وان طافه
حسا فعليه بدنه وقد تقدم الثاني عن ابن عباس على ما روى أصحابنا عنه والخاص
والعموم مثل الحب وهذه الاشياء اعظام من الحدوث فكان جازما بها اعظم
اظهار اللغاوت والبر في ذلك منزله فله وان طاف اقل طواف الزيادة حسا فعليه
شتاه فان اعاده بعد اتمام التحريم فعليه صدقة عند أبي حنيفة ولاس عليه عندهما
نسب تاحرن والا فضل ان بعد الطواف ما دام مكة ولاس عليه وفي بعض نسخ
فعليه ان يعده وهو الاصح فانه يومر بالاعان في الحدوث اسما ما وفي الخباية
الحا باللون الحار برالحس فان اعان الحب بعد ايام التحريم سقطت البدنه
عنه وبحك ساه للماخير وعندهما لاس عليه للماخير لما لو اعان في الماخير
وان طافه محدثا ثم اعان في امام التحريم لا عليه بالاعتاق وان اعان بعد ايام التحريم
فلا دح عليه لكن عليه صدقة عند أبي حنيفة كالحار الاول وفي الوري وان
طاف اقل طواف الزيادة محدثا فعليه صدقة لعل سوط نصف صاع برفا فان
بعد ايام التحريم لا سقطت عنه الصدقة عند أبي حنيفة ولو رجع إلى أهله
طاف حسا فعليه ان يعود لان البعض فاحش بسبب الخباية ومومر بالعود للسنة
ما فانه من المصلحة ويعود ما حرام جديد وان لم يعده وعت بدنه اجزاه لوجود
الجابره الا ان الاصل هو العود لبعض النقصان ومثله في البدع وفي الحظ

دلم و صحرای و غیر و ملکی الاستیضای لعل مال رطبان افله صخره انکاره بود نام الخوصی صدمه علی حشر

الأفضل بعث البدنة ليعف القدر وفي الحديث نعت الشاة أفضل لحقة الحائكة
مما إذا طاف حبنا وأعادها فالماي جابر للفضل الحاصل في الأول عند الكرخي ولهذا
نفع به التحلل ويسفح به الأول عند أبي بكر الرازي ويكون المائي هو المعد به وأجبح
مما قال أبو حنيفة إذا أعان بعد أيام النحر يجب عليه دم فلو كان المائي جابر لنا
وجب الدم لما لو كان الجبر بالبدنة وفي غير أيام النحر إذا لم يكون له جابر ن فصار
لن حر وقام ولم يفرحتي رفع فالإعيام معد به يدل الله نعم على هذه الركعة ونفرا
في بعد الصلاة وتعد به في الركعتين ولو أعاد إلى الإعيام فمرا أو رفع أسفح الأول
وصار المائي هو المعد به فلذا هنا ودفع التحلل به موقوف دلل في الحظ
والمبسوط وأجبح الكرخي مما لو دخل الأصغر بعن ومن الشهر الحج ونطاق لها جابرا
ثم أعاد في الشهر الحج حج من عامه لمن تمتعا ولو كان الأول منسوخا لصار به نفا
بطوافه المائي لأنه في بعضا في الشهر الحج من غير أن يلم بأهله فدل على أن المائي محرر
الأول وإن الأول لم يسفح فصلا لما لو طاف مجد ثام أعاده فانه للحبر أن يرفع المقصا
لا لرفع أصله بالانفاق ولولم يطف طواف الزمان أصلا حتى يرجع إلى أهله فعملته
أن يعود بذلك الأحرام وهو محرم أبدا على النساء حتى يطفوف وهذا الإجماع ولذا أنكر
أربعة أشواظ منه وإن ترك من طواف الزمان عليه أشواظ فماد يضا وطواف
الصدر بعبود ومن تجاوزه المسقات وطفوف بعمر أحرام مطفوف مائع من طواف
الزمان وطفوف للصدر وبحب لأحرام طواف الزمان صدقة عنده ولا
بحب لما خير طواف الصدر شي لأنه عمر موقت وفي المفيد بحب لما خير طواف
الصدر دم عنه والصحيح أنه لا يجب به شيء وإن تجاوز المسقات عادم بأحرام
حديث لأنه حل له النساء مخرج من الأحرام وإن لم يعد بحب عليه دمان دم لترك
أول طواف الزمان ولو شوطا ودم لترك طواف الصدر ولو طاف حسابا فعليه شاة

وإذا محدثا في رواية إلى خفض في رواية إلى سلمان عليه صدقة فإن أعاده سقط
الواجب قال في المفيد وفي غير رواية الأصول يجب دم عند أبي حنيفة لطواف
العرص وعند أبي حنيفة صدقة وإن طاف أقله محدثا بحسب صدقة ما نفاق الروايات
وإن ترك طواف الصدر أو أبعده استأط منه فعليه نساءه ومادام تمكنه يومئذ
بألا عان وإن ترك ليلة استأط منه فعليه صدقة لكل شوط نصف صاع
فإن لم يستعني بحسب دم إذا طاف للصدر محدثا روايه إلى خفض ليمر على
طواف القدوم لأنه واجب وطواف القدوم سنة قبله لو وجب الدم على المحدث
فيه الحائض مثل طواف الزمان وهو ركعتان منه ولأنه يلزم التسوية فيه من الحدث
والحائض والمساء غلط وإن الزماني الحائض منه يلزم التسوية منه وسقوط
الزمان وفي المسامحة كل طواف يجب أعادته بتركه أو ترك الدم بحسب الدم ترك
أقله لطواف الزمان وطواف العرس وكل طواف لا يجب أعادته بتركه أو تركه
ويقوم الدم مقامه بحسب الصدقة ترك أقله ولا يجب به الدم ومثله في المحيط
قوله ومن طاف الطواف الواجب في خوف الجرح فإن كان
ممكنه أعاده وفي المبسوط والمحيط الأفضل أن يعده على كل البت والواجب أن يعده
على الحطيم لا غير مطوف وراءه وهو قول الحسن النضرى وعند الأئمة الملهة لا يحرم
ترك الجرح ولا يحرم الدم وتفسيره أن يسور الحائط ومطوف حول الحطيم خاصة
لأن الحائط ليس من الحجر وهذا من النوى وغيره من الشافعية وفي القتي لا يحرم
الطواف عند الحائض إلا من خارج الحائط لأنه عليه السلام هكذا فعله فلما فعله
لا يدل على ربه ذلك وفي الحائض والطواف في خوف الجرح أن يطوف حول الدابة ويحل
الفرح من الدابة من الجرح ومن الحطيم فمادام تمكنه أعاد الطواف على الدابة كله من
ورا الحطيم ليلكون مؤذيا له على الوجه المشروع وقد دللنا أنه الأفضل وإن أعاده

٤٨
على الجرح وحده أجزاءه وهو أن يأخذ عن مسند خارج المحر حتى يسي إلى آخره بدل
المحر من العرجة عن نسيان ويحرم من الجانب الآخر هكذا فعله سبع مرات
وفي الجامع الصغير لقاضي خان وقد يكون ذلك بطريق آخر وهو أنه إذا أتى
إلى آخر المحر يرجع ولا يدخل في الجرح سوى من أول الجرح من المكان الذي بدله منه
أولا ولكن لا يدرجوه إلى ذلك شوطا هكذا سبع مرات فإن رجع إلى أهله
ولم يعده فعليه دم ولا يجزئ الصدقة قال لأنه تمكن البصان في طوافه بترك
ما هو قريب من الربع يعني أن الربع يقوم مقام الكل فيكون ترك الربع ترك
الكل بخلاف ما دون الربع فإنه لا يقوم مقامه أصلا في الزيادات إذا كان معه
توبان أحدهما مملودا والآخر عرصة طاهر سبع الصلاة فيه وإن كان الطاهر أقل
من الربع يحرم الصلاة في أقلهما بخمسة أهل **قوله** إن طوافه في
خوف الجرح هو طواف الزمان فلا فرق فيه بين ترك الربع أو أقل منه ولو ترك
شوطا منه بحسب دم وإن كان ذلك في طواف الصدر بحسب ترك أقله صدقة
ولو كان المسترون ليلة استأط وقد ذكرناه وفي قاضي خا الطواف من وراء
الحطيم واجب أدونه من البت بحسب الواجب وهو لا يوجب العلم ووجب
الحج بحسب الدم لترك السحس من الصفا والمرد وهذا التعليل أقرب إلى
الصواب ومن طاف الطواف الفرض وهو طواف الزمان محدثا وطواف
الصدر في أحرام السحر طاهرا فعليه دم يعني طاف للزنا في أيام الحج
بحسب الدم لأجل الحدث فإن كان طافه حسبا فعليه دمان عند أبي حنيفة
دم لما خير طواف الزمان إلى أخرايام الدشريق عنده ودم لترك طواف الصدر
ويومر بآداب طواف الصدر مادام تمكنه فإن أعاده فلا شيء عليه عندهما
وعند بحسب دم وأحدنا خير طواف الزمان على ما نأى وجده ذلك أن شاء الله تعالى

ولا يوم رعا عا دته بعد الرجوع على ما عرف وينعل طواف الصدر الى طواف الزمان فيها
اذا حل طواف الزمان حسا وان طاف للصدر مجدثا لان عاقبته سبب الحامه واحه فحاسب
اعادته مستحبه عليه فصار فانه لم يطف الزمان وطاف للصدر فانه سفل الى طواف
الزمان وفي المعتمد وعين ان الاحرام الزمان المناسب على الترتيب فاي شيء ان قد وفيه
نفع عن المستحب عليه وبلغوا انه نعم لمن سجد في صلاته سوى بطوعا نفع عن الغرض
وبلغوا منه الطوع ومثل من ترك سجد صليبه ولم يعلم بها وسجد للسمو وسجد للسمو
نفع احرى سجد في السمو عن السجد الصليبه ولا لو طاف بعد طواف الزمان
بطوعا نفع عن طواف الصدر لانه مستحب عليه ذكره في المحيط ومه من طاف في
وقته ومع عنده نوى ولم ينو طوافا اخر لان السجد نعم وعقد الاحرام لتحريمه
الصلاه فان الرجوع والسجد سدا بان يعزبه ماله محرم بعمه قدم مكة وطاف
وقع عن طواف العم وان كان حاجا وقع عن طواف الحج وان كان قارنا وقع الاول عن
العم والثاني عن الحج قال ولو طاف وهو يطلب غربا لم يصح خلاف الوقوف
ثم قل مسح طواف الزمان ومع طواف الصدر عنه وقيل بحريمه نقصه وقد
تقدم ولا سفل الله في المسله الاولى وهي اذا طافه مجدثا هلكا ذكر في المبسوط
والمحيط فاما في الكتاب قالوا لان اعاد طواف الزمان بسبب الحدث
عمر واحد بل هي مستحبه فلا سفل الله **قوله** لو لم يلق احد
نسب الحدث لما وجب به لان الدم الجابر لا يجب ترك المستحب
بل يجب ترك الواجب وفي الوبري والاستحسان لو طاف للزمان مجدثا وللصدر
طاهما سطران حصل طواف الزمان في ايام النحر بل طواف الصدر لله وعلمه ان
بطوف للصدر ولا شيء عليه وبعد ايام النحر لا سفل الله الا فائده وعقله وعليه طواف
الزمان مجدثا دم عند هاتما سفل الله في العقل فائده وهي سقوط الدم للحدث ولا

حب بالاحتراس وفي الاستحسان طاف للزمان حسا وللصدر طاهرا او مجدثا
بل طواف الصدر اليه مادام مكة بطوف للصدر ولا شيء عليه لان بل طوافه
للصدر بعد ايام النحر عنه او في ايام النحر مجدثا فان دمج الى اهله وعليه دم لترك
طواف الصدر ولو طاف للزمان مجدثا وطاف للصدر طاهرا في ايام النحر بل اليه
وطوف للصدر في ايام النحر ولا شيء عليه وفي العقل فائده وهو سقوط الدم لاجل
طواف الزمان مجدثا ولو طاف للزمان حسا او طاف حائضا او نفسا يوم النحر
بمطاف نظوا نفع عن اعاده طواف الزمان وسفل الله وبلغوا انه النطق ولا
سفل الى طواف الزمان طواف القدوم قبل يوم النحر لانه قبل وقته وبعد سفل
اليه لانه في وقت طواف الزمان وبعد ايام النحر بدون وجوبه وان حرج وقد وفي
الزمان طاف للزمان حسا م اعاده في ايام الشرف فلا شيء عليه **قوله**
صوابه ثم اعاده في ايام النحر وفي الوبري طاف للزمان حسا وللصدر في ايام النحر
مجدثا بل طواف الصدر لله ثم ان كان مكة بطوف للصدر وعليه دم لطواف الزمان
مجدثا ولا سفل الله ما اعاده بعد ايام النحر عنه وعند هاتما سقط وان كان طاف للصدر
مجدثا بعد ايام النحر بل يجب دمان عند ان جفها احد هاتما الحذف والاخر للتاخر وقال
بعضهم بغيره دم واحد بالانواع **قوله** ومن طاف لعمر وسعي
على غير وضوء وحل فما دام مكة بعد هاتما ولا شيء عليه واعاد الطواف لبعض الحذف
والسعي مع المطواف ولا يوم رعا يعود لوقوع التحليله فادام يومه في طواف الزمان
وفان بعض الشك فيه اوصل وطواف العم اول وان عاد وطاف لعمره بالطهارة حاز
ولا شيء عليه والمس في ترك اعاده السعي شيء لانه ادى على طواف متعدده ولا اذا عاد
الطواف ولم يعد السعي فلا شيء عليه في الصحيح وفي قاضي حان فان اعاد الطواف ولم يؤد
السعي يجب عليه دم لانه لما اعاد فقد نقص طوافه الاول فحصل السعي قبل الطواف

فلا تعنيه ولم يحل خلافًا **قلت** هذا القول حصارا لي بكر الرازي
وهو الأصح على ما تقدم لأن هذا الخلاف في الإعادة نسبتا لحسابه والإعادة
نسبتا لحدث انعاق إنه حرر لأول بلد مقص ولا فيسخ له والوضع في الحدث
وقول صاحب الكتاب فلاشي عليه والصحيح هو الوجه وفي المحيط والمنهيد
القياس في طواف العمرة حسان يحب بديه لكن ترك العباس فيه كالحجاء فينبو
ولأن العن ليست بفرض بخلاف الحج وفي المعنى يسرط عند ابن جبل بعين النبوة
في الطواف وهو قول بل القسم صاحب مالك وأحسان بن المنذر وعندنا لا يشترط
وبه قال الشافعي وهو قول النووي وأخرى ولو طاف على جدار الحجر صح عندنا وبه قال
الشافعي في قول وقال ابن جبل لا يجوز قلنا الجدار ليس من الحجر هكذا دلل النووي وغيره
ولو ترك الرمل ولاشي عليه عند الأئمة وهو قول عامة الفقهاء وحكي عن المصري والموكي
وعبد الملك بن الماحسون وجوب الدم به ولاشي في ترك الإصطباح انعاقا والمنسوبة
لاخرى عن نفعي الطواف عندنا وهو قول الزهري ومالك والشافعي ورواه محمد بن
الحكم عن ابن جبريل عن ابن عباس وعطاء جابر بن زيد وابن جبريل عن عطاء بن رباح عنهما
كتحمة المسجد وقد تقدم الكلام عليها في رمي الطواف ومن ترك السبعين الصفا والمروة
فعلية دم لترك الواجب ومحمد تام لأنه ليس بركن فيه وفيه خلاف لأئمة المدينة وقد
أوضحناه بالأدلة في السعي وعن إفاض قبل الإمام من عرفات فعليه دم لعن إفاض
من غروب الشمس إما لو إفاض بعد غروب الشمس قبله فلاشي عليه وقال
الشافعي إن عاد إلى عرفات قبل طلوع الفجر فلاشي عليه وإن لم يجد إراف دما وهو مستحب
2 أصح القولين في القول الآخر واجب لقولنا بخلاف من وقف للإمام إفاض قبل
الإمام حب لاشي عليه انعاقا وقد كررنا المسئلة إلى آخرها وما مهمنا من الخلاف
فيما تقدم وفي الخواشي فإن قيل الوقوف بالنهار لما كان مقدرا ولم يكن بالدليل مقدرا

وما لم يوجد الوقوف بالنهار بالمقدار الذي قدر به وهو الامتداد إلى
غروب الشمس ويحكي الليل وحان لا يعتد به سائر العبادات المقدرة
قال وهو قول مالك **قلت** لم يعمل مالك بأسراط الوقوف
في سائر النهار وإنما ركن الوقوف عنده وقوف لحظه بالدليل دون النهار
وعند غيره من فقهاء الإمامة لا الركن منه في حرم من ليل أو نهار وأجاب مالك بصل
الوقوف لما في الليل وإنما امتداده ما روى عنه عليه السلام أنه قال فادفعوا
بعد غروب الشمس فحب تركه دم وقد ذكرناه في مكانه ومن ترك الوقوف بالمرحلة
وعليه دم ومن ترك رمي الجمرات في الأيام كلها فعليه دم ولعله عن ذلك كله
دم واحدا لاختلاف الجس في رمي الجمرات يعني لو حلق ربع رأسه في عمر أو ان الحلق حب
عليه دم ولو حلق كله فلذلك ولدى الوقوف يدى إنسان خطا فعليه دية واحده
ولو حلقه بعد ذلك فالواحد دية واحده فإن لم يدا حلق ربع رأسه حلق
ربع رأسه ثم رعد ثم رعد في أزمان متفرقة حب عليه أربعة دما **وهنا جوابه**
أن الترتيب إنما يحقق بغروب الشمس من اليوم الثالث لأن له أن يرمي وطعة اليوم
الأول في اليوم الثاني على الريب فمارى اليوم الأول في اليوم الثاني أو لا يرمي فيه
حمار اليوم الثاني ولذا رعد إلى آخر اليوم الثالث فتجد حب من غير موجب وقد
عدمت هذه المسائل قبل هكالم لما حيد ذلك حب الدم عندنا في حقه وإن رماه
في اليوم الثاني الثالث وعندنا لا حب شيء إذا رماه على ما يلى وإن ترك رمي يوم
واحد فعليه دم / إذا لم يعصه لأنه نسك تام وإن ترك رمي إحدى الجمرات
فعليه صدقة لأنه لم يكسك منه إلا أن يكون المذكور الأثر من النصف فحب
بدم ومن ترك حرم العقبة في يوم الحج فحب به دم لأنه دل وطعة هذا اليوم
في حرمه وها في الركن والى ليد صدقة لكل حصاه إلا أن يبلغ دما مقتص

النفقة ولا ضمان على المودع الدافع فان اجمعت الوديعه والدين
فالقاضي يامر بالانفاق من الوديعه دون الدين لانه انظر للغايه
اذا الدين محفوظ وعن الحنفية في القضا على الغايه روايتان ذكر
قوله الاول هو الجواز في السير الكبير كان فضلا مجتهد فيه
فكان للقضا به مجال وان كان مرجوحا عنه لان المجتهد لا يتوكل
الا على دليل فاذا قضى بقول مرجوح او مرجوح عنه نفذ لا عماده
الدليل على ما ياتي في كتاب القضا ان شاء الله تعالى ومثله في الكسوة
وفي جوامع الفقه لا يجوز للقاضي ان يرضى الزوج غايه
ولا يامر بها بالاستدانة وفي شرح المدونة لابن يوسف لا
يفرض على الغايه نفقه زوجته وفي الجواهر قال عبد الملك
يفرض لها مال الغايه وان كان له ودايع وديون فرضها في
ذلك وفي الجواب اوى عن شمس الامه يفرض لها ان علم سكاها
لانه مجتهد فيه اذ فيه خلاف زفر ولم يعبه بقول الامه الثلثه
لان ذلك لا يكون علة بقول اصحابنا بل يكون خروجا عن اقوالهم
فلا يجوز وان لم يعلم اخره بنكاحها فعن ابن يوسف انه
يسمع البيه للفرض ولا يقضى بالنكاح ويقول لها ان كنت
صادقه فقد فرضت لك بكم من النفقه فان كانت صادقه صح
الفرض والا فلا والقضا اليوم يعلمون هذا الخلق الناس اليه
ولا يرضى المودع بالدفع اذا ظهر انها كانت لا تسحقه الا ان
يشهد وان الدافع كان يعلم بالطلاق وانقضاء العدة وان قال
الدافع كنت اعلم بالزوجيه ولا اعلم طلاقها لا يثبت على

انه لم يكن يعلم طلاقها وفي الزخيرين هذا اذا كان المال المذكور
في بيته او الوديعه دراهم او دنانير او طعاما او ثيابا من خسر
كسوتها وان كان من خلاف خسر نفقتها وكسوتها فليس لها ان
تبيع شيئا منها في نفقتها ولا للقاضي اما على قوله فظاهر لانه
لا يرى الحجر على الخمر واما على قولها فانما سمع القاضي على الممنوع
ولا سمع على الغايه لانه لا يعرف امتناعه وسبق القاضي عليها
من اخرج دان وعبد ودابته وفي جوامع الفقه نص
الكفالة بالنفقة ولا يجبر عند مهر وعند ابن يوسف مجبر
استحسانا وفي الخزانة قال صح ولم يذكر خلافا فان اطلق
الضمان فهو على شهر واحد عند مهر وعند ابن يوسف على الابد
مادام النكاح منها فان ضمن كل شهر فهو على شهر واحد وكذا عند
كل شهر فان رجع بعد مضي الشهر لم يلزمه في الشهر الثاني شيء قال
ابو يوسف يلزمه ابد ولا يصح رجوعه خلاف الاجاز حيث
يجوز لها فسخها في اول الشهر الثاني كالاجاز المضافه ولو طلقها
لم يملك الكيل بنفقة العدة لانها نفقه النكاح ولو كفل لها بنفقة
العدة لانها نفقه النكاح ولو كفل لها بنفقة كل شهر فابراته صحت
عن نفقه شهر واحد وان كفل بنفقة سنة لم يمس في ذلك وكذا
لو قال ابد او ما عشت وقد ذكرنا اكثر هذه المسائل
فيما تقدم ولو كانت نفقه الشهر الاول في يدها ودخل الشهر
الثاني فلها ان تطلبه بنفقة الثاني بخلاف الحرام وقد عرفنا
في الكتاب فرق بين هذا وبين الميراث اذا قسم بين ورثه

والصديق وتعلموا مناسككم فانما من دينكم حرجه الحافظ ابو جعفر الطحاوي
وقال ذلك ان رفع الحرج والصقوا انما كان لجهلهم بامر المناسك لا للحر
في افعال المناسك وقوله في العتاب وله حديث ان سعيك من قدم نسكا علي
سك فعليه دم لسه اصل وانما ذلك عن ابن عباس لما ذكرته عن الطحاوي
وان المسد رواه ابن حزم ولا ان لما خبر عن المكان بوح الدم فيها هو موت بالمكان
تلا احرام بعد محاور المسقات فلذا لما خبر عن الزمان بما هو موث بالزمان
قال ابو جعفر اصل الذي خلق قبل الدخ كان مفردا لانه قد مد على دح عمر اجب
ولاني عليه ولما لم يفسد قوله لاحرج عليه وحيب الدم عند ابن عباس الراوي
فلذا عندنا حشفه وزفر وما لك **قوله** وان خلق في ايام النحر
في عمر الحرم فعليه دم ومن اعتمر حرج من الحرم وقصر فعليه دم عندنا حشفه
ومجدو قال ابو يوسف لاني عليه قال صاحب الكتاب رحمه الله ذكر في الجامع
الصغير قول ابو يوسف في المعتمر لم يكن في الحاج قبل هو لا اتفاق لال السنه
جرت في الخ بالخلق مني وهو من الحرم والاصح انه على اختلاف وفي الجامع الصغير
لقاضي خان الخ موقوف عندنا حشفه بالحرم وبابام النحر على قول
ابي يوسف لاسوف بواحد منهما وعلى قول محمد سوب بالحرم دون ايام النحر
وعلى قول زفر موت بابام النحر دون الحرم ولم يحد عن ابي يوسف في الخ حلقا
بل زفر قوله وقال انه لاسوف في الخ بالحرم ولا بابام النحر واجمعوا على ان الخلق
في الحرم لاسوف بالزمان لفقر العرم وسوف بالحرم عندنا حشفه ومجدو حلق
في عمر الحرم لمزم دم عندهما وعندنا يوسف لاموت ولا لمزم دم في الخلق
في عمر الحرم وقال احمد في رواية اذا اخرا خلق عن ايام النحر لمزم دم وفي المنهاج
للنوي ما لمزم من الزمان بل واحد او فعل حرام وقت دح وقت دح الاجميه

٤٤
ولودرجع الى الهله خلق وعليه دم عندنا وهو قول الموري وملان واسحق
بن الهويه واحدي الرواس عن بن حنبل وعن عطاء بن رباح عليه وه قال ابو يوسف
وابو ثور وعندنا لا يفتي لا يحض بالحرم في الاطهر ذن النوى في المنهاج
احم ابو يوسف والسافعي بانه عليه السلم مع اصحابه حضره ابا الحسنه
وحلقوا في عمر الحرم ولما مال الخلق نسك فمقتض بالحرم سائر مناسك
الا الووقوف الاجماع وعوله دال دح غير مسلم عندنا يوسف قال القزطبي
في شرح الموطا كان عطاء يقول لم يحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه يوم
الحسنه الا في الحرم وهو قول محمد بن اسحق صاحب المغازي وقال
الزهري ان مضارب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في الحل ومصله فان في
الحرم ولا في حشفه ان هذه الافعال لم تكن يسبكا وقربه الا في ذلك المكان
وفي ذلك الزمان فمقتض بهما واخراهما عنهما بوح بعضا ونقص الخ بحرم
بالدما وان حرج من الحرم ولم يخلق ولم تقصر حتى عاد الى الحرم وحلق او قصر فلا
شي عليه في قوله لانه ان يد في مكانه وزمانه وان حلق في العار من ان يدع فعليه
دما من بالخلق قبل اوانه دم ساخر الدخ على الخلق **قوله**
وحب دم القرآن ايضا وضارت الدماغ عتكه وعندهما عك عليه دم واحدا
وهو الاول ولا حب الناجير شي وحب دم القرآن ايضا عندهما وضارا الواح
دم عن عندهما وقال ابو جعفر الطحاوي في شرح الامار القارن اذا
خلق قبل ان يدع فعليه دم وقال زفر دما فعل هدا سعي ان يكون الواجب
عند زفر ارعد دما من للقران الخلق قبل اوانه لجماع القارن ودم ساخر
الدخ لما لا ابو حشفه ودم القرآن قال الحافظ انما يجب على القارن كسائر
دما ان اذا كانت حرمه كل واحد من الخ والعن بوج دما عند الاقترا مثل

جماع القارن فانه يوجب دميتين وكذا مثله الصيد واما حلقه قبل
الدخ لم يحرم مسبا العرم وحدها ولا سبب الخ وحده لان الدخ غير واجب
عليه وانما حرم مسبا طهرته الجمع بينهما لان الدخ بينهما نصرا وجبا فلا
يحوز بعدم الحلق عليه علاقه الجماع وقبل الصيد وغيرهما من محظورات الاحرام
فان قل احديهما اعني الخ والعرم موجب للدم عند الافراد وعند الاجتماع بحيث
دمان وفي الخواص حيث اختلف المشايخ في كراهية هذه المسئلة بعضهم قال عليه دم واحد
حكم القرآن ثم انه اخرا الدخ عن الحلق ومن حقه المتقدم قال على ما قال عليه السلام
ان اول مسكنا في هذا اليوم ان يرى م حلق فلهذا حب دمان عنده وعندهما دم
واحد وقال بعضهم دم القرآن واجب اجماعا اي انفا قاضيا وصحبا وهو قول
عبدالله بن مسعود ومن عمره مالان والسافعي وابرجيل وغيرهم من قضاة الاصقار
وعن الحسن بن علي وسريح وداود وابنه ابى البر محمد بن داود لادم على القارن
ذكر ذلك النووي قال — ويجب دم اخرا ايضا بالاجماع الخناية على الاحرام لان
الحلق انما حل بعد الفرع على ما تقدم قال احمد بن حنبل بهذا الترتيب واجب فارتبه
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خدا عني مناسككم وقالوا يجب دم اخرا خيرا
الدخ عن الحلق عندنا في حقه وهذا الشارح الى ان الواجب عليه دمان عندك
سواء القرآن قال وقال في الجامع الصغير عليه دمان للقرآن ودم للحلق وكل
الدخ والامس عليه لادم القرآن وقال شيخ الاسلام في مسبوطة عليه
دمان عندنا في حقه احد هما دم القرآن والاخر دم الخناية على احد الاحرامين
على سبيل التمام فلو ان خناية على الاخر ولم يجب تناخير الدخ عن الحلق شي لانه
لن تناخير عن وقت لبقا اليوم العرم وانما ترك الترتيب وهو لا يوجب دما عندك
فانما اقدم الطواف على الحلق او ترك الترتيب في الجمار وذلك لوجوب دما عندك

٤٤
والدم الواجب بالحلق لا يترك الترتيب قال ويمكن ان يقال وجوب الدم فيه
سواء الترتيب لا بالقدم والمخير لان الحلق والدخ في يوم الخ لیس محاسب
باعتبار ذلك اذ هو مما قام ولا حرج لادم ما واحدا من خلاف سائر حنابل القارن
والوحد في ذلك ما ذكره عن الطحاوي وفي المحيط قارن حلق قبل ان يدخ فويله دمان
عندنا في حقه وعندهما عليه دم واحد واصله ان دم القرآن واجب على القارن
فلما قدم الحلق على الدخ هو اخر الدخ عن وفده والمخير موجب للدم عنده وعند
هما غير موجب **مسألة** فرائض الخ بلب مهاد منه اسان الوقوف
عزفات وطواف الزيار والآخر فرض هو سبب وهو الاحرام وعند الشافعي اركان
خمسة الاحرام والوقوف يعرفه وطواف الزيار والسعي والحلق ان جعل سكا
وعندنا لكان اركانه اربعة الاحرام هو سبب عندنا نقولنا والوقوف يعرفه وطواف
الا فاصده والسعي وراد عبد الملك ممن العقبة وعن ابن حنبل واثبات اخرها
كقول الشافعي والماسه ان السعي من الصفا والمروة سنة عنده **واحياله**
على ما ذكره سمس الامم الخ لاني مسبوطة حمل السعي من الصفا والمسروع
والوقوف بالمرقد لقدمي الجمار والحلق في وفده وطواف الصدر وزاد في المحيط
واحياله هو وقوف حزن من البيت هذا في حق من وقف بشارا **فصل**
فيه واحات اخر غير ما ذكرنا وهي اربعة عشر واجبا فصارت الواجبات
سبعة عشر واجبا لكن بعضها في صفات الفرائض فالواجب السادس الاحرام
من المسقات في حق الاقبي وذا الاحرام من مكة في حق من كان بمكة والسابع المشروط
الزائد على اربعة في طواف الزيار فانها واحدة بحبر بالدم عندنا خلافا للائمة
المثله والمان للقيام في الطواف فانه واجب عندنا وعند الشافعي مستحب والسابع
حي لو طاف راها او محمولا على عقن لسان او في محقه ان كان لعدد فلا يخفى عليه كما

فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لوجع اصابه على ما تقدم ويعود عز بلزومه
اعادته مادام تمكنه وان لم يعد فعله دم ولوطاف رحنها فعليه دم واو
ندان بطوف حقا لا يلزمه شيء من القيام وويل عليه اعادته والدم ان لم
يعد والمعاسر الطواف من راء الحطيم وهو الحجر وهو واحد بحبر بالدم والحادي
عشر الاخذ على الممنوع جعل الميت على اليسار واحد فيه واستاذن من حجر سنه
وهو قول مالك قاله سدد في الطراز وعن محمد في الرقبان انه فرض والماني
عشر الطهارة من الحديث والحنابة والحض والنجاس والماء عشر ستر العيون
فيه واجب بلزومه الدم تركه والطهارة من النجاسة سنه وفي المسقى لو
عسر توبه كله في البول فهو بمنزلة العريان وفي مناسك السنوى الموالاة كله
سنه ولست بواحد على الاصح لهول اصحابنا ولما حدث فيه عمدا توصيا
وسعى على الاصح وهو خلاف حكم الصلاة ولو ظهرت سعة من شعر راس الطائفة
او طفر من اظفار رجلها لم يصح طوافها لصلاة فاذ اطافت لم تقدم رجعت
بعرض صح لها ولا عسر وفي الملامسة الرحمة لو لمس الرجل سن المرأة انقضت
طهارة اللبس ولذا الملبوس على الاصح عند الراحمين وهو نضد في الزممة
ولذا النجاسة في مطافه من جهة الطير وغيره وقد ترك قوله الراحمين
لإجماع السلف والخلف على تركه ولو اسعف الميت بوجهه وطاف معتصرا
او جعل الميت عن يمينه ومشي ويقرب الى جهة الباب لم يصح طوافه على الاصح
ولذا الامر معتصرا مستديرا للميت لم يصح على الصحيح والسنن من الطواف
محو مع اسعف الميت قبل الصلاة الاما لفا الحزب الاسود في استدا طوافه
فانه مستحب فيه وبلزومه الاكل والشرب في الطواف ولا سلطان له عند فلم يجعله الصلاة
وقد شرب رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء في طوافه رواه ابن المنذر ودون في

في المقتضى ولو كان صلاه لسطل به او في حكم الصلاة لما فعله عليه السلام وفي الحديث
القراية للطواف سرباط تسع طهارة الحديث والخبير وستر العيون وقال
الشيخ شهاب الذي التقا في جوابي حصة ان العباس في مغرض النض فاسد
قال عند اجوبة الجواب الاول ان ذلك محلف فيه فسمع والماني
انه ليس بضا في استراط الطهارة والماء عشر مرات وقد تقدم الهام عليه
صح العمل بالقياس والعمل بالحديث الضعيف وترك العباس عمر حايه والاربع
ان استراط الطهارة زيادة على النض بما لا يمت والربان على النض بحبر الواحد
الماء لا يجوز عندنا لانه نسخ الكتاب بحبر الواحد وبما لا يمت إجماع والخامس
في المدونة ان من طاف الطواف الواجب في توبه او على حمله نجاسة لم يعد
مطل دعواهم انه صلاه وقال اسهد اعادته بسبب النجاسة غير واجبه
وقد ذكرنا غير ذلك من النقوض والسطر الرابع الموالاة وقد كان ابن القاسم
الشوطين لان الصلابة تتبع الكبريم قال ما الى الخروج لصلاة الفريضة لاسطل طوافه
قال ان كان يعتدي بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني ان يطل
فانه عليه السلام لم يخرج لذلك ولا اذن فيه وقد ساوف قوله في استراط الموالاة
خرج لحنه عند اسهد مع الاخرين سبي وروى ذلك عن ابن عباس وعبد الرحمن بن
الحكيم حرجه البخاري وهو قول عطاء وبرهم ومجاهد ولذا الورع موصا وتبني
دلالة ذلك سبعين من مفسر السادس الشريف واثاب الميت وحده الميت
ولو جعل الحظ على كسبه لا عرض عن حده الميت ولو جعله عن يمينه لامل على الباب
الذي هو وجهه ولا يطق الادب الاعراض عن حق الاماثل ومعظم بيت الله تعالى
لعظم الله تعالى **قال** هذا الذي قاله من الخطيات لا فقه
فيه ولا اعتبار به بالإجماع لان الطائفة بالماء جعل يمينه الى باب الميت ومن

جعل سائر الالام بلون الالقبال عليهم بوجهه فهو معرض عنهم عند الغلا
وحك ذلك في الطواف حتى لو اقبل بوجهه الى القبلة وطاف معتبرا بطل طوافه
عند السافعي ولو بدا بالركن المأمن ورجع الى اهله فخرج من مكة احرأه الهدى فقول
تعالى ولطوفوا بالبيت العتيق وهذا قد طاف به والسادس لا يقصد مما طاف
في الحج ويسعى على ما طاف خارجا منه والسابع لا يحركى الطواف خارجا وهذا
اجماع وكبرى في السقايف ومنعه سبب وقال ابو محمد حرم لا يحوز البناء
عن البيت عند الطواف الا لرحام قال لان البناء عنه عمل خلاف فعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعيب لا معنى له لا يجوز قال من عدل حتى كنت شعري
ما الذي جعل فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واحيا في هذا الموضع دون سائر
افعال الحج ومن مرده ان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بواجب على
الاطلاق وانما الواجب من تحقيق الحج على ترك البناء بفعله عليه السلام اد غير
الحايز هو الحرام وقوله انه عيب باطل بلون ذلك عتقا وهو طواف
ما لم يديه القربة والعبادة ومن ان يلزم ان تقرب ولا بعدد يقال له ماخذ
القرب الواجب والبعد الحرم فان حدا فهو علم وان لم يعد فقد اوجبت شيئا
لا يعلم ولو قال هذا غير لسل سائده وشنع كل التشيع انتهى كلام ابن عبد
الساكن البداد بالحج عند بعض المالكية والتاسع انصاف الركعتين بالطواف
لكن الشوط لا يحوز ما خرج عن المشروط والظاهر وجوب الركعتين ولا خلاف من ارباب
المذاهب انهما ليستا فرضا ويكران بالدم عند ملك ولا دم عليه عند الامم
الملة والواحد الرابع عشر المشي بالصفاء والمروة في اشر الشواط واجب
ينجز بالدم والواحد الخامس عشر ان يكون السعي من الصفاء والمروة بعد طواف
معتد حتى لو لحاف ورجع الى اهله لزمه دم والسادس عشر طواف الزيارين في

ايام النحر واجب عند اى حقه حتى لو اخرج عنها يلزمه دم والواحد السابع عشر
قد تقدم وهو عقوق حرم من الليل وذكر في رحلته الحقة لاني كنت حين حصله
نوحيا بالدم وهو لا يحل الا بترك الواجب وفعل الحرم اكثرها في محظورات الحج الربط
وليس الحيط الى غير ذلك من التوراة لبعض الواجبات مما ذكرناه وقال ايضا بوجوب
الصدقة عشرة من حصله او سببا وما عدا ما ذكرناه سنن واداب لطواف القدوم
والرمل في الطواف والاضطباع فيه والهدولة في السعي والموا لاد في الطواف والسعي
والمسب بمنى الى الرمي والرجوع الى الحجر الاسود في ابتدا السعي واستلام الحجر
والادعية التي يرف في الطواف والسعي وعمر ذلك مما قد سناه والمشي على هديته
في الاربعه الساقية من سواط الطواف والصعود على الصفا والمروة والسعي
ودخول البيت مستحيين وقال ابو الليث السدوسي المؤيد الذي يروى في الصغير للحاج
مسييا ولا يجب عليه بذلك دم ولا صدقة اربعة طواف القدوم عند الامتحان
والرمل في الطواف والهدولة في السعي والسبورة منى وتكره هاتان شيئا من احرابه
فعل اشهر الحج والجمع والاشاد الشتر في الطواف والسعي والمشي فيه والحل في الاضطباع
او كان توبه مجلسه الدم من قد والدم والسعي والقبال البيت في طوافه واستند بان
والمشي فيه مكره والاحل السرب فيه والدم فيه للرجل دون النفاق للمراه
وغير ذلك من المذكورات والله اعلم **فصل قوله**
اعلم ان صيد البر يحرم على الحرم وصيد البحر جلال وهذا لا خلاف فيه من اهل العلم اجمعوا
على تحريم صيد البر على الحرم وتحريم اصطفاه ولذا نقل الاجماع النووي وابن
قدامة في المعنى ويدل عليه قوله تعالى لا تأكلوا مما قتلوا بالدم وهو حرم بغير
محرمة وقال النووي والقاضي جمع محرم وليس يقتضي من حجه الصناعات وفي الكشاف
لهما ذكرته وقد ثبت من قوله عليه السلام انه قال في الحرم ولا تنقر صيد قاتل يعني ملكه وقال

تعالى وحرم عليهم صيد البر ما دام متم حرمًا والصيد مصدر قد دل على حرمة الا
صطياد لصيد البر ومحور ان يكون بمعنى المصيد قد دل على حرمة احدى والعرض
النه واجمعوا على حل صيد البحر لقوله تعالى حل لكم صيد البحر قال
الكرمانى في مناسكه الذى يحض الحرم في صيد البحر السمك خاصة لانه هو الصيد
الحلال عندنا ولا يأخذ ما سواه ومسلم في حرمة الابل **قوله**
ان احدا سواه من مودنا البحر لصلته بالتمساح ونحوه فهو اولى وفي المحيط
صيد البحر حل ما عدا ما لا يأكل من المأكول وحل صيده وصيده وطير
البحر لظهور البر لا حل صيده للحرم وفي السباع الطيور كلها صيد البر وفي المحيط
الصيد هو الحيوان المتوحش المتبع بمخاضه وقوامه في اصل الحلقة وصيد البر
ما لم يؤكله ومتناهى مقامه في البر وصيد البحر ما لم يؤكله ومتناهى في البحر
والمعتبر التوالد لانه الاصل والسمونة بعد عارض على ما نال في الفرق من حيوان
البحر الملح وس الانظار والعيون والحيوان الذى يعيش في الماء على انواع احوالها
ما لا يعيش في الماء وهو السمك وسببه وهذا الاحرام لا خلاف
والى ما يعيش في الماء وغيره الا ان السمكة في الماء السرطان والمخلقات
الجمية والضفادع لا شئ فيها وعن عقابها الخ والى ما لم يؤكله
في البر ومعاصه وحسه في الماء لطبوعه احرأ ما ذكرنا وهكذا في المعنى
عن ابن حبان قال السامع على ما دل من النوى صيد البحر ما لا يعيش الا في البحر
وما يعيش فيهما حرام ما لم يؤكله من مأكول وغيره والطور الماسة التى تعوس في
الماء وكحر منه محرمة وفي الدرر قال مالك عليه وسلم طر لنا الجزر واستغنى
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن الفأسق وهى ليل العقور والذب والحداد
والغراب والحية والعقرب وصارت على جامعها صاحب الكتاب ستا والاصل فيه

حدثنا سالم بن عبد الله عن ابيه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ما عطف
الحرم من الدواب فقال حسن لاحصاح في فلهن على من قبضن في الخل والحرم العقرب
والفان والغراب والحداد والجل العقور اخره مسلم والنساي وابوداود
واخره البخارى ومسلم من حديث عبد الله بن عمر عن اخيه حفصه وعن ابن هرون
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حسن فلهن حلال في الحرم
الحده والعقرب والحداد والفان والجل العقور رواه ابوداود وفي اسنانه
محمد بن عثمان وفيه مقال وعن ابى سعيد الخدرى ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عما
يعمل المحرم قال الحده والعقرب والفأسقة وبرى الغراب ولا يعلقه والجل
العقور والحداد والسبع العادى اخره ابوداود والترمذى وابن ماجه
وحسنه الترمذى وفي اسنانه يزيد بن ابى نادر وقد سئل فيه قال
النوى وهو صعب جدا وعن عاصمه رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
حسن من الدواب فلهن فواسق بعلن في الخل والحرم الغراب والحداد والعقرب
والفان والجل العقور رواه البخارى ومسلم وفي رواية لمسلم في الحرم والاحرام
قال حسن من الدواب للرسول على الحرم في فلهن صاح الغراب والحداد والعقرب
والفان والجل العقور رواه البخارى ومسلم وفي رواية لمسلم في الحرم والاحرام
وعن ابن شريك رضي الله عنه ان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما سئل عن رجل
وعن سعد بن ابى وقاص قال امر النبي صلى الله عليه وسلم بعمل الوزع وسماه فوسقا
رواه مسلم
امر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بعمل الحده في الخل والحرم
لانها الدت جوهرها الحديث حتى جانت ادم بان ادخلت الحده الملبس من ثيابه ما ولو
كانت تبره لم تبره رضوان الحده ان دخلها وقال لها في ذمتي فامر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعملها والفان الدت جوهرها بان عمدت الى جان سيفينه

أوجب عليهم السكنى وقولها ولا نفقة مخالف لكتاب الله من جهة
الاستنباط وأما مخالفه السنة فقد ذكرنا ما وقال للفاظ
أبو جعفر الطحاوي والشيخ أبو بكر الرازي وما احتج به عمر رضي الله
عنه في دفع حديث فاطمة وفي إيجاب النفقة والسكنى للطلقات
رجعيا كان الطلاق أو باينا حجه صحيحة وذلك أن الله سبحانه
قال يا أيها النبي إلى آخر ما ذكرنا من الآيات فكانت المراد المطلقة
زوجها واحدة أو اثنتين للسنة على ما أمر الله تعالى ثم المطلقة
أخرى للسنة كما أمرت عليه ووحيت عليها التي جعل الله
لها فيها السكنى ونهاها عن الخروج فيها ونهى الزوج عن إخراجها
فيها ولم يفرق بين المطلقة للسنة التي لا رجعة عليها فيها وبين
المطلقة للسنة التي عليها الرجعة فلما كانت فاطمة وروثا منقotte
بينهما خلاف ما روى عنه رجا الكتاب بخلافه صح احتجاج عمر وبطل
حديث فاطمة فلم يجب العمل به وسدد كتمام هذا في الجواب ولأن
النفقة جزء الاحتباس على ما تقدم والاحتباس قائم في العتق من
النكاح عن مقصود إصباحه ولأن من استباحه نسبه ولهذا كان
لها السكنى عند ملكه والشافعي وصارت كالخامس بالإجماع ولا
النفقات إلى الظاهرية في النفق وأما قوله تعالى وإن كن أولات
حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فلا يدل على أنهن إذا كن حوامل لا
سقط عليهن لوجوه منه أحدها الإجماع على أنها لا يخرج للحال
بالطلاق الرجعي فانه ينفق عليها وإن لم تكن من أولات الإجماع فكذا
بالباين والوجه الثاني أن الحمل قد يطول فإراداعلمنا بوجوب

النفقة وأن طالت مدة الحمل والوجوب الثالث أنما جاز النص
على نفقة الحامل لشدة العناية بها لأجل حملها والوجه الرابع
تخصيص الشيء بالذكر لا يفي الحكم بما عداه على المختار في أصول الفقه
ولنا في إبطال روايه فاطمة بنت قيس مسالك المسالك
الأول رد كبار الصحابة لجرحها مثل عمر بن الخطاب وعبد الله
ابن مسعود وأسامة بن زيد وزيد بن ثابت وعائشة ومروان
ابن الحكم ويروى عن جابر وقد تقدم إنكارهم وخلق كبير معهم
وقال أبو سله إنكر الناس عليها وفي صحيح مسلم لما حدث
الشعبي عنها بهذا الحديث أخذ الأسود بن يزيد كفا من خصا
وجيب الشعبي وقال ويحك أحدث بمثل هذا وإنكره
أكبر أصحاب ابن مسعود قال الشيخ أبو بكر الرازي من
شروط قبول أخبار الأحاد تعربها من تكبر السلف والمسالك
الثاني الاضطراب وفي الإكمال للقاضي عياض جاطلها واطلها
البتة وهي طلقه رجعيه عند الشافعي واطلها لثالثه انطلق
إلى اليمن وجازل بتطبيق كانت بقيت من طلاقها ورجا طلقها
البتة وهو غائب وجامات عنها وفي المقدمات لابن رشد
وأمرت فاطمة بنت قيس حين قتل زوجها أن تقتل إلى أن أمكنكم
وابن رشد الجدل كبر وما قبله من الاضطراب رواه مسلم
وجاءه غير وعنها اذن لي أن اعتد في أهلي ولا جازل من العمل
لم يخرج البخاري واطلها أبو عمرو بن حفص واطلها أبو حفص
ابن المغيرة والاضطراب سبب سقوط الاحتجاج بالحديث

الا على وقال ابو الحسن بن طحال في شرح الخار عن السافعي انه قال لا
جزاء على ما لا يؤكل لحمه قال ولا اعتبار بالاكل لحمه في وجوب الجزاء فان اكل الحمار الميت
من الاهي والوحشي لا يؤكل وفيه الجزاء وكذا العلف لا يؤكل وفيه الجزاء واوجب
في المهدد والوطواط القيد دهن النوى وهما لا يؤكلان دهن السهقي وانطوا
بالسمع يفسر السمين وسكون الميم وهو المتولد من اللب والضعف والمشهور
عند المالكة اباحه من الحده والغراب وان لم يدنا ما لا يدي ونول لهما عند
مالك ومحب الجزاء لعلهما دهن القرطي وعن الحليم وحماد لا يعمل الحرم الحية
والعقرب وهو قول مخالف للضيق والغراب الابقع الذي في ظهري ورطنه ساض
والغراب الادرع واودرع الاسود والاظم هو لاسن الرجلين وروي المنع
عن مالك وقال بن القاسم ان ادت ملت والا فلا يعقل وهو حديث السنه وقال
اشيب ان ملهم من غير ضرر ودهما وفي السبع لاجزاء عند مالك ومحب في شياها
وعند الشافعي لا شيء في الجمل وعندنا يجب في الحل الا ان يدنا ما لا يدي دليله الضبيع
فان يضاعترش وقد اوجب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم كبشا واباح ملك مثل
صغار القار والحيه والعقرب ولم يبح قتال الاسباع مع دهن السبع من الفواسق عند
وصغار الغراب لا يعمل عنده **قوله** وادامل الحرم صيدا
اودل عليه من فله لعله الجزاء اما الحرم بالقتل فاجماع من الامد واما بالالا
فان الحرم ادا دل خلا على الصيد فأنلفه فالجزاء كله على الحرم عندنا وروي ذلك
عن علي وعبد الله بن عباس وعطاء مجاهد وبكر المزني والسمي وان جمل ذكر ذلك كله
في المعنى قال الخافض ابو حنيفة وهو مروي عن عبد من الصحابه ولم يرو عن غيرهم
خلافه فكان اصحا ما وفي الباب قال عطاء اجمع الناس على ان على الدال الجزاء
وقال مالك والشافعي لا شيء على الدال هلك الا دعي بالالداله والاف مالها ولا لاله

الحلال خلا على مل صيدا الحرم دهن في المبسوط وغيره وهذا الخلاف
المودع ادا دل سارقا على الوديعة التي يجب دهنه حب عليه ضماناته
الزيم حفظها باثباتك عليها خلاف الحرم وليس احب الي قتال النابت
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصحبه هل منكم احدا من ان يحمل عليها
او اشار اليها مسوقا عليه ولان الصيد امن وسارده عنا وعن عين الناس واحبا
وقد الزم باخرامه ترك التعرض اليه والداله تزل امته ومعه عرضه لا يخذ
فكملت من محظورات الاحرام ولزمه الجزاء المودع ادا دل سارقا على الوديعة
لكن سوف تاسرها على القتل بالدلالة لوفاد الم بعله لا ضمن الشا هذا راجع
لاضمن لا بعد فعل الولي ولانه قد مسب لعله والافه مضار نصيب الاجبول
وفي المبسوط وجوب الحر على الدال استحسان عندنا لا يجب عمر وعبد الرحمن
من عرف الشاه على المحرم بالاسان وعز علي وان عباس انهما اوجبا على المحرم الذي
دل على بعض النعام جزاؤه والعباس ان الدلالة بالقتل في حرمة ادله ولا بد لعقد
احرامه الزم ترك التعرض الى الصيد فاشبه المودع وفرهم بالعض في الوديعة
لغوفان صاحب المال لو استحقه بوضعهما في عمنه فان الحليم منهما واحدا
ودا الحرم بالرامه يحرم ازاله امته قام مقام المودع خلاف الداله على سرقه مال
الغير لانه لم يلزم ذلك بعقد ولا تعين فاد تعرض اليه فقد زال امته الملتزم
من حصته والزام امته بالترام حفظ الوديعة مما الواجب في مال الغير ونفسه
ضمان المحل يجب على من اتصله فعله بالحل وهو القابل لا الدال ولهذا المحل لعضاض
ولا الدنه على المسك بل يجب على العامل عندنا وعند الشافعي خلاف الصيد في حق
الحرم والواحد على المحرم فان الختانه فلا اعتبار لانصاها بالان والخلال
لاضمن بالدلالة عندنا وعندنا رخصه وهو رواه عن ابن يوسف لان الواجب

علي الحلال بل الحلال ولا يجب ذلك الا على من التزم الحفظ ولو امرنا باخذ
فامرنا بالامور احرار فعليه على الامر الثاني دون الامر الثالث لان الامور الاول
لم يسل امر الامر الاول لان امرنا بالاحد دون انه مريد ولو حل الدال من احرار
صل احل الدال الصيد فلا يسل عليه لانه صيد واحد فاحل الدال وفي الحر انه
المباشر والدال له كسر الدال وبجها والدال له صحتها لك لغات والاجله
بضم المخرج والحالة المشبهة والمشهور الذي ذكره ذلك النووي في شرح المهدى
وقوله والدال له الموجد المحزن لا يكون المدلول علما مكان الصيد الى احرار وقد
عدم مسوق في باب الاحرام **قوله** وسوا في ذلك الناسي
والعامد والمبتدى والعابد اعلم ان هذا قول جمهور اهل العلم منهم عمر بن الخطاب وعثمان
بن عفان والامد الاربعة وغيرهم من فقهاء الامصار وقال الحنفى الصرى ومجاهد
اذا قلده بعد اذ احرار فلا يسل عليه وهو خلاف نص القرآن قال الله تعالى
ومن قتلته منهم متعمدا لم يقتل الحرام من احرار متعمدا وقال تعالى المدور
وبالامر والمخطى والناسي لا عقوبة عليهم اوقال عز بن قاييل ومن عاد صدق الله
منه والناسي والمخطى لا تخفى الوعيد وهو عجب منهما وعن ابن عباس رضي الله
عنهما انه كان لا يرى في الخطا شيئا وهو قول طاوس وعط وسالم وداود واس المنذر
وروا عن مالك والصحاح وحول الخطا في العمل قال الزهري على المتعمد العتاب وعلى
المخطى بالانذار وعنه وعن ساراب الناس لجرمون في الخطا وعنه عمر بن عثمان
ابن سعوط الله معنى في البروع في الخطا كمنه ولان جنات الاحرام لا يحلف
فيها المعروف وعنه في جوب العدية الا ترى ان الله تعالى قد عذر المريض ومن
به ادى من يسهه ولم عليها عن الكفارة ولا الاخلاف في فوات الحج بعد عرس
قال ابو بكر الرازي وقوله محض العمد لا كرماء في فسق الدلائل من قوله

٤٩
ومن عاد صدق الله منه وقوله ليدوق وبال امره فان قيل لا يجوز اسباب
وجوب الكفارات عند من لقياس وليس في المخطى والناسي قال الشيخ ابو بكر
لنفس هذا عندنا فاما لان النص قد ورد بالامر عن مثل الصيد في قوله تعالى
لا تسئلوا الصيد ودلك عندنا معنى احباب البذل عن ملته فان من مثل صيد
الادمي واللاف ماله فانه معنى احباب البذل على سلفه ودا حذنا في غير من
مما حله رسول الله صلى الله عليه وسلم في من لقياس وكذا في قوله عليه
السلم من اعنى شققا له في عدي فحله في الامة لقياس ودا حله الزنت
حكم السمن اذ لمات فيه ولذا الحكم على صوم الاكل ناسيا هو حكم منه صفا صوم
المجامع ناسيا لانها غير عينية فيما سئل بها من الاحكام في حال الصوم
ودا سبق الحديث في الصلاة من بول او غائط بمنزلة البقي والرعاف
الذين جامعها الحديث في جواز السوا للنس عياس فالحكم الوارد في ذلك حكم
في جميع صوره ودر ذلك فله في احكام القرآن فان مثل الماخذ الله سبحانه على
فان مثل الخطا لم يردوا قتل العمد لانه كذلك لما نص على مثل القتل للصيد باحباب
الحرام لم يجب احبابه على مثل الخطا **الحواش** ان الله تعالى لما نص على حكم
كل واحد من العمدين وجب استغما لهما فها ولم يحز اعتبارا خدما الاخراد المصوات
لا يجوز اعتبار بعضها بعض لعدم الحاجة الى ذلك لانه من البطل النص ولا
نص في الصيد لا في عمله ولا في احكام العمل بحلفه في العهد والخطا من القصاص والدية
على القاطلة والعاطلة والمباح والمخطور ولم يحلف ذلك في الصيد مع الى النص
في كل واحد من العمدين فلهذا الناسي فيه حكم العمد والخطا ولانه لما وجب
الحذر وهو فها في العهد في الخطا اولى ولو كان على العمد لما وجب العهد لا لولي
لانه لما ذكرنا وهي الخطا دون العهد لما على ادمي وعين الغوس على اصلنا وصل

الحكم

مالك وان خيل لم قبل الصيد على صنفين حرم ومباح فالحرم مله يعتبر بسبب
ملحه فعند الحرام والض والمباح انواع مله **احدها** ان يحج الى مكة ويباح
غير خلاف فصمن فممنه وجد غيره ولم يجد مما اذا اكل ما في غيره في المنفعة
وقال الا وراعي لا يصنعه اذا قتله في حال الضرر والجهل واعتبره بحلق
الادى ومال الادي **بها** اذا اصال عليه ولم يملكه مله فصله
ولا حس عليه وقال زفر عليه الجزا لجل الصابل والاذن حرمته لو سقطت
لستطت بقتله وفعل العجا مباح اي هدر وعمل ابو بكر من الحنابلة وجوب
الحرام الى حشفه رضي الله عنه واحطاف بقتله **ول** انه لما ابتدا
بالادى الحق بالمودعات طعنا وسقطت بحشمة **بها** اذا اخلص
صيدا من سبع او سبكه فلف بذلك فلا يسي عليه لانه قصد اصلاح
حاله وبه قال عطاء وهو واه عن ابن حنبل وعنه ضمن وهو قول وسان
لوحضره الما اوسور للطنخ فوقع في ذلك ولا حرامه ولو كان للاصطياد حب
الا اذا حفر للذب او للاصطياد الذي ورد الشرح بما حقه فوقع منه غيره
مات ولا حرامه لعدم التعدي ولا الواسل عليه على مورد فاحذر من الاصطناع
ذكر ذلك الاسمي في شرح المهدى لولم يكن هناك صيد فارسل الحريم
عليه او حل رباطه فظهر صيد فاحذر منه على الاصح بخلاف ما لو اعزاد على ادمي
بعله ملاحظا عليه ولو تفر الصيد منه من غير قصد الى غيره فاحذر سبع
او صيده يحج وغيرهما لونه صمائه ولو صاح على صيد مائة سبب صياحه
لصنعه في حد الوحيين بما الوصاح على صبي مائة علفا لئلا يحسب المستقط ورج
النو بالصفان وان حفر في محل عدوان مهلك منها صيد وفي ملكه او بول
اربعة اوجه اصحابنا في الاحرام دون الاحرام والمالي ان حفرها للصيد

ضمنه ولا فلا قال بن عباس وشرح ومن حرم ويحيد والمجعي وسان
وداود يجب الجزا في قبل الصيد الا ولدون الماني وماله وهو واه عن
من حنبل قال ابراهيم كانوا يسألون القائل هل صبت قبل هذا شيئا فان قال نعم
لم يحكم عليه وان قال لا حكم عليه وقال عامه اهل العلم ومعه الامصار منهم
الامة الا رجعه حكم عليه ابا وهو الصحيح قالوا لفظه من قوله ومن قبله مستند
لا تنقض التكرار ما من قال من دخل دارى فله درهم لا يستحق في المرة السادسة
ولذا الطلاق ولا يترتب على العود الا الانعام **ووجه** قول الجمهور للتعدد ان
من قبله الضمير فيه يعود الى الصيد العام في قوله لا تسلبوا الصيد فلا يجوز
ان يحول المراد به فرد امن او اذا الصيد اذ فيه تحصيل عموم الصيد في الابه ومن
يعيد العموم هو لوله تعالى ومن مل من مونا حظا في حرمه مومنه والعزق ان العبد
صار على الحكم مستكر سكر عليه محلاف الشرط الا اذا اعلى شرط مدرو هو كلما
وذكر الوعيد للعايد لانما في وجوب الجزا على ان قوله تعالى ومن عاد فقد علم الله
منه يحتمل عوده الى عفا الله عما سلف اي عما سلف قبل التحريم ومن عاد يعني بعد
التحريم وان كان اول صيد بعد نزول الابه فادان لذل لم يدل على ان العايد
في قبل الصيد بعد قتله من اخرى للس عليه الا الاستقام وقال في الذين
للقوا في المال التي تحرم قبل الصيد سيما احدها الاحرام لقوله تعالى لا تسلبوا
الصيد وانهم حرم ومن دخل الحرم كاصبح وامسي واحمدوا الله وفي الممرات
منه لالايه المنبئين **قلت** ان كان منبتا فلا يحرم له على المذهب
الصحيح وان كان مجازا في احدهما لا يجمع بينهما ولا يجمع التفرم الصفا فان من وف
في الخ وري صيد في الحرم يجب عليه الجزا وما دخل الحرم ولا في الاحرام
قوله والحذر عند حشفه والى يوسف ان يقوم الصيد في المكان الذي

صله فيه او في اقرب المواضع منه اذا قدر يقوم فيه وفي الاصل ولد العنبر زمان
قتله ايضا ولذا في كتب الشافعية يقوم به واعدل باحد البعس ثم هو مجزئ القدا
ان شتا استرى بها هربا واعد ان بلغت بمنته هربا وان شتا اسرى بها طعاما
وتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او صاع من شتا صام وقا
الاسعير معوم بمكة او بمصر في البداية قال ابو بكر الرازي في احكام القرآن مرد هنتا
مول عطاء مجاهد وارهم **وقال** محمد والامدة الملة واكثر اهل العلم بحب فيه
الطير فيما له بطريق الصبي ساء وفي الصبح شناه وفي الاربع عناق وفي الحر انه
عناق او جدي وفي الربوع جعن وفي النعام بدنه وفي حمار الوحش وبقن بقن
وفي العنق الحرة او روي ذلك عن طاووس وساده وعلل والشايع وهو روي عن
احد من حبل ولاسي بعد عند الزهري وعمر بن ديسار وان الى جمع وان المنسدر
ومن اوجب فيه الحرة اوجب شناه وفي الصب صممة طعاما او صياما في رواد
بن القسم عن مالك وفي رواده بن وهب شناه ووجب بن حمد في الدب الحرة **وقال**
النووي في شرح المهدب في الاربع عناق وفي الربوع جعن قال الرازي بحبان
بكون المراد بالحنف هناما دون العناق لان الاربع حرم من الربوع ولف لسوى
في وجهه **قال** مذهب سوسيم في موحي الطي والحمام باحباب الشاه
فيهما ووجب الحرافة جعن صم الحام الممكلة وفتح الباب الموحدة وروى عن عثمان
رضي الله عنه انه قضى بها كلال من الغرم رواد السافعي والهمبي باستناد ضعيف
فيه مطرف بن مازن قال يحيى بن معين هو لاداب والحلان يسم الحام الممكلة وسدرد
اللام الحاف وهو الحروف وقال الزهري هو الجدي وقال باليم مكان النون
انصار الحسن داند على صوره الحرافة واحلقت الشاة بعد في حلقها **قال**
النووي الاصح اكلها وحيث الحرافة وقال المديني وابو اسم الكرخي في الطي بكتش

٥٨
وفي الخوال عمر وروى عن ابي الطي ذكر الخوان والاشي عزال قال امام الحرمين
هذا وهم منها بل في الطي عنتر قال الغزنسي ما لطبي من الشاه والعزال ولذا
الضبي بحب فيه ما حث في الصغار وصوبه النوى والغزالي ولد الطي الى ان
يقوي ويطلع فربه ثم هو ظي الذكر وطيه للاني ذكر ذلك النوى **تعلق**
من اوصا المظير من حسا الصور بانار ورت عن السلف وبعضها من نوع عن
عطا الخراساني ان عمر وعثمان وعليه ودين بن بك وبن عباس ومعوية قالوا في
النعام بدنه وهو مسقط لان عطاء لستة خمسين ولم يدرك احد منهم وكان
في زمن معوية صبيًا ولم يسله سمع من ابن عباس ذكره الطي والنوى وفي
ابن عباس سنة ممان وحسن مع ان عطا ضعيف وقال السافعي بالقياس
قال ان في النعام بدنه لا يسل الاثر وقال المهرقي وقد روي ذلك عن عطا
ابن ابي رباح عن ابن عباس قال واسناده حسن ورواه سعيد بن منصور والشافعي
وفي حمار الوحش بقن ومنهم من اوجب فيه بدنه وعن ابن عباس لا يل بقن وعن
عطا في الاروي بقن ولا يل يسم الهزج ورواه جابر عن الودعي والادوي والاشي
وفي الصبح بكتش رواد جابر عن النبي عليه السلام رواد ابو داود والدارقطني وفي طرفة
الاجنح بن عبد الله قال ابو حاتم لا ينجح بدنه وقال ابو الحسن بن كصار الصحاح
عن عمر وخالف مالك عمر في الاربع والربوع وقال لا يقد بان جعن ولا عناق
بل بالطعام والصيام وعن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضج الضبي
شناه وعن عروة في الشاه من الطبا شناه وعن عطاء مثله وعن علي رضي الله عنه انه
اوجب فيه هنتا او ساء من العنبر رواد الدارقطني وعن جابر بن عمر رضي الله عنه
عناق حرجه مالا وسعيد بن منصور وعن بن مسعود رضي الله عنه عطاء وعطاء
في العنق شناه وعن سرج مدهج وعن عمر الصب بارل احلم منه **قال**

انت خير مني بالمراحمين فقال عمر رضي الله عنه امرنا ان نعلم منه ولم امرنا
ان نعلمي فقال اريد بحب فيه حدى قد جمع الماء والشجر فقال عمر فداك الله وعن
عطاء فيه شاة وعن عطاء في الوبر شاة رواه عنه سعيد بن منصور وعن عطاء في الشقة
شاة رواه عنه سعيد بن منصور وهو شاة ودلائل العقد لا تشبه الشاة في
الصورة ولا في المعنى والى القيمة ولا في عمدنا وفي الاسراف بحب في العمل الخرا
وهو صمد عندنا وعند السامع شاة وقال عطاء وعمر بن دينار والزهري ان
التمنة لا حرامه وفي الصمد بحب حدى عند السامع وعن جابر وعطاء بحب شاة
وعن جاهد حصة من طعام ومثله عن ملك وان شاة صام وعن عطاء صاع من طعام
وعندنا مائة وذكره النووي قال وفي الغنم مائة عندنا وعند العلماء مائة
قلت لقد استغنى غارب الهوي وقد قال جاهد وابرهيم الجعي وعطاء على ما ذكره
السبع ابو بكر الرازي في احكام القرآن بابو حنيفة وابو يوسف سبع حتى من معن واحمد
بن حنبل ذكر ذلك السبعاني في الاسباب ويوسف بن خالد السبعي لم يد الى حصة
وسبع الشافعي وجميع اصحابنا في حصة ما طالع من الحسن وحلو بل امانه انه
بحب منها واحتجوا بضائعه لثقل في حرم المثل ما قيل قالوا وانضرت عليه لما فهم
عمرى الغنم منه ولو حب مثله ومن حنبله **والشاة** ان الله سلف العطاء
بقوله من النعم ففسر المثل الواجب في ذلك بالنعيم والقيمة ليست نعمة **والمال**
قال عدي بن ابي النعمان فوجب ان يكون الهدى المحلوم به هديا لنعيم الجدة ولا
بحب ذلك عند لم **والراعي** كحصة النعم من اوج الغنم فقد اطلق تخصيص
النعم والنعيم لا تطلق الا على الهوى ولم يعد احدا به مطلقا على الوحش **ولما**
ان المال يقع على الغنم وعلى البقر من حنبله وعلى البقر من خلاف حنبله من
النعم ووجدنا المثل الذي يحق في الشجر والاصول المجمع عليه على احد الوحدان

اما مثله صور ومعنى من حنبله لمن استهلك حنبله او فخر او رتا ودرهم
ودنا من حنبله مثله في المال من استهلك نوبا او فرسا او جملا او غيرهما من ذلك
الغنم بحب مثله من غير حنبله وهو الغنم وجوب المثل من غير حنبله في دوات
القيم ومنع صمته خارج عن الاصول التي احببت الامم عليها وقد اعموا على ان
المثل من حنبله غير واجب عليه قالوا لان احباب ماله من حنبله حنايه ثابته
قلت او كان المثل من حب الصور والحلقه واحدا ومراعى لوجب عليه اذا
خرج من حرامه والحرم بما اوجب صوم السبعة على المبيع اذ ارجع الى الفقه
قالوا لانهم الغنم من المثل عمرى **قلت** اهدا باطل من وجه **احد** هدا
له ذهب يرون القرآن قال الله تعالى من اعتدى عثم فاعته واعده مثله
اعتدى عليه وما اراد بالمثل اما الله علسا من دوات الغنم وما فهم من المثل
الا القيمة **والوجه الثاني** انه باطل بحباب الغنم فلا نظير له با لاجماع
من قوله تعالى في حرم امته ما قل **والوجه الثالث** ان صح ذلك فهو من عثم
جاهل لا يعرف الحقائق الشرعية المقدمة على اللغو به فلا يملك له ولهم
الشيء مثله عند العربي والعجمي جميع اهل الشرع وقال ما لا يحب في الاربع
والدربع والصب وجمع الطيور الاحكام الحرم صمته طعاما وفي حمام الحرم
بحب شاة فان عدت صام عشرة ايام وليس منه صدقة ذكر في الدر جين واى
موق من الجاس من حنبله السبعة اخرى قولنا حنبله السلف ويحكي بقول
الصاحب مما يوافق قول منقلدهم دون ما يخاف قوله فان عمر بن الخطاب
اوجب في الاربع عناقا وفي البر بوع جفم وفي الصب شاة ولم **احد** العنقولة
واوجب ملك في الغنل بدنه واى سبعة من الغنل والبدنة غير مسددة ولم يعد
احد قبله والبدنة لا تشبه الغنل لا صورته ولا خلقه ولا معي ولا فيه ومع ترك

والشعبي والنخعي ولا نفقة لها عند ابن عباس وابن الزبير وابن المسيب
والحسن وعطاء ونفقة في مالها وقال عامة فقهاء الامصار
كأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر لا سكني لها ولا نفقة في مال
الميت حاملا كانت أو جايلا وقال ابن الولي نفقتها في مال
الزوج كالدين على الميت إذا كانت حاملا وقال مالك إن كانت
جايلا فلها السكنى إذا كانت الدار للزوج وقدم على غيرها حتى
تتقضى عدتها وشترط على المشتري سكاها وقال الثوري ينفق
عليها من جميع ماله حتى تضع وروى المعافى عنه أن نفقتها من
حصتها وقال الأوزاعي لا نفقة لها وإن كانت حاملا إلا أن
يكون أم ولد وقال الحسن بن صالح لها النفقة من جميع المال
وللسايع في أحد قوليه لها النفقة والسكنى إذا كانت حاملا
وفي قوله الآخر لا نفقة لها ولا سكنى قوله وكل
فرقة جات من قبل المرأة بمعصية مثل الرده وبقيل ابن الزوج
في النكاح أو أبيه فلا نفقة لها استحقاقا وبقي السكنى لأنه
عليها ذكرها في الجامع والجريد وكل فرقة جات من قبل الزوج
أو من قبلها بغير معصية بل بحق فلها النفقة والسكنى كما في الموطأ
والعق في العدة لبقاء الاحتياط فصار كفضل المورث بحق فانه
لا يحرم المهرات والفرق بعدم الكفاة بحسب النفقة والسكنى
لأنه بحق ولو حبست في عدتها بين الرده أو جحت سقطت
ولو طلقها ثلثا ثم ارتدت والعياد بالله سقطت نفقتها وإن
مكث ابن زوجها من نفسها بعد الثلث فلها النفقة والسكنى

السابع عشر

لأن الجزية قد ثبتت بالثلث قبل التقييل والرده والتقييل لا تأتي
النفقة لأنها منبسطة المحرمه بينهما وهي من انتبات النفقة والفرق
أن المرتد يحبس حتى يرجع ولا نفقة للمحبوسه والممكة لا يحبس
فلها دفع الفرق وإن لم يكن حبست بحسب نفقتها أيضا مكدا في
الذين فلا فرق حينئذ ولهذا قال في الجامع فلو عادت إلى بيتها
مسلمة أو مرتدة عادت نفقتها بخلاف ما بعد النكاح والذين
لو عادت إلى دار الاسلام فلها النفقة والسكنى بحسب ما ذكر
في الجامع على أنه حكم لمخافتها والملاعة لها النفقة والسكنى لأنها
فرقة بطلاق من جهة الزوج وكذا بالخلع والإيلاء والرده من
الزوج وجماعه أمها لأنها من قبله والنفقة كانت واجبة
فستحق كذلك النفقة بحسب فرقة العنة لأنها بحق وإن كانت الفرقة
من غيرها فلها النفقة والسكنى كما لو وطئها ابن زوجها مكره
من غير تكيين أو لم يوجد منها ما سقطت النفقة بخلاف المهر قبل
الدخول فانه يسقط بالفرقة سواء كانت بحق أو بغير حق لأنه
معرض من كل وجه ولهذا لا يسقط بموت أحد طرفي النكاح
المبيع قبل القبض فانه يسقط الثمن وفي الرده والخبر والحرانه
المكتوحة لو ارتدت حتى وقعت الفرقة بينهما لا نفقة لها أصرا
على ذلك أو رجعت عن الرده وقد بان فرق بينهما وبين
الناشر إذا ابانها ثم تركت النشوز فانها تستحق النفقة
مادامت في العدة وهذا قال إذا سلمت والعدة مأمرة
لا تستحق النفقة والفرق أن مسألة النشوز جات

قوم ونظر بعد القوم أي اللذلة بحار الاد اعمد إلى النظر وحمله الواجب
وحد من غير محروفاً كان سائر لطره قوم ادا حيدم محرم من اللذلة
معه بنوعاً في الايد من المحرم الا ترى إلى قوله او فغان طعام مساكين
او عدل ذلك صيما لما ليس من الاشياء ولا سبيل إلى ذلك الا بالقوم
والقيمة قال وقد اقول له حكمه بدو اعد لمسلم دليل على ان المثل القبيح
لان القوم مما يحاح إلى لطر والاجتهاد دون الاسما المشاهدة
انتهى كلام الزحششري **والوجه الثاني عشر** انهم اعتبروا قبل الصيد
بالذات الاموال حسب سوفي من العبد والخطا والسهو والنسيان
فما في الذل انما هو الى الناس فنان حتهما واحدا في اعتبار القيمة وقال
السبح ابو بكر الرازي لا يقال قوله من النعم بفساد المثل والاسماع
للماويل مع الض لا نقول انما يكون بضاً مما ادا اعد ان لو اصر
على ذلك ولم يصله ما سقط دعوال وهو قوله من النعم بحكمه بدو اعد
مستمهداً بالغ العجبة او فغان طعام مساكين الايد فلما وصله ما ذكره ادخل
عليه حرف المحرم بدلك ان ذلك النعم ليس على وجد التفسير المثل الا ترى
انه قد ذكر الطعام والصيام وليس متلا ادا دخل او منهما ومن النعم هديا ولما
ما روى من الحكم بالذوق المقر والشاة والعناق والحفر عن بعض الصحابة
لا يسمع العمه ولعل تلك الاسيا كانت مهمتها في ذلك الوقت وبذلك
عليه ان الشافعية اوجبوا في الجراد فمته على المشهور وقالوا ما نقل عن الصحابة
في ذلك انهم يراخذوا المحمول على ان ذلك كان مته في ذلك الوقت وقد يقول
نحن فمته بد من ذلك ومع ان المرم في مثل الجراد اقرب من احباب الجراد والصل
واحباب الشاة في الجملة وللحذر ان يكون المراد بالفضل حذر اعمه ما قتل

من النعم والوحش قال في المنافع من النعم يرجع الى ما قبل من النعم لا الى الجراد
قال صاحب الباب والسبح في اسم النعم يطلق على الوحش والاهل قال لا فلهذا قاله
ابو عبيد والاصح في معنى الاستاد في تفسيره عن الطي ان يسميه الانعام وحشها
قال الطبا وبقر الوحش حمر الوحش قال السام قوله تعالى غير على الصيد حال من قوله
احلت لهم نعمه الانعام قال ومعنى الاية احلت لهم الانعام كلها الا ما كان حشياً
فانه صيد فلا يحل لهم ادا هم يحرمون في تفسيره مطلق بذلك قال ومعنى لانه احلت
لهم الانعام قولهم لم يقل احل ان النعم يطلق على الوحش وقال ابو اسحاق اعز ايد من النعم
حال من الصيد فلهذا لان المعول يحرم من النعم على قوله من يعالجها وقتلها والحذر
او عدل ذلك صيما ما الكسر وقال السام الفع والحسر معنى وقال
الفرع اعدل السبي بالذبح مثله من عمر جسده وعدله بالحر مثله من جسده وانكر المصير
هذا المعبر وقال ابو سليمان مثله في العمه وبالسبح مثله في المظر والمراد بالقبيح
الحرم ادا المسجد لا يدخل فيه الهدى مطلق من باب ذكر البعض واران العار حرج المسجد
بالذلة والحفر ولا المعبر الذي لمع اربعة اشهر وقوى على الرعي والاي حفر وفي الحفرة
الحفر التي اتي عليها شاة اشهر وقبل الحفر الجراد من الضان وذل في الامام وفي المسبح
والاسرار الذي زيد ان انوع باسم رضى الله عنه فمته المثل العمه وفي المسبوط ادا لم ين
العامه مثله للنعامة ولفظ يكون البدن مثلاً للنعامة ولا من ضروره كون الشيء مثلاً
لغيره ان يكون مثله مثلاً كما لم يكن النعامه عند الامانة الا يكون البدن مثلاً للنعامة
فاد التقد باعتبار الجماله صور وح اعتبارها معنى وهو العمه وانما اعتبر من اعتبر
الشاة والحفر وكحهما من الصحابة باعتبار العمه بالقرب لانهم ادا ارا باب
المواشي فان ذلك ايسر عليهم من العود ولا من حرس الحرم وتجرم في الخمر والضيان
على سلفهم مثل الصيد وقد انعقوا على وجوب العمه بهما فلهذا في الصيد لا يمنع

ويجوز ان يذبحه لغيره في يوم النحر والى غيره من ايام التشريق وقال ابو بکر بن المبرور
ويحرم من المالكه سطر من سبعة الصيادين نفس مخرج ما يشبههم طعاما ذبح الطير طويلا
عن ابي جعفر وسند عن يحيى وفساد هذا القول مفسوف يستعري ان الدابة والتمه
لف سبيع ففسا لحي واحصوا الخراف والذبح المالكه لو تقوم الصيد بالدرهم
فاستوى بها طعاما احرأه والطعام انبوب وقال الطير طويلا المالكه وحول المثل غير
محمم بل هو باختيار انما اخرج المثل وان سا اخرج فممه الصيد فمسه طعاما لا
يتمه مثل الصيد خلاف ما عوله المشافعي على ما نفي قال لو تقوم الصيد بدرهم
تومنه طعاما جاز وفي الدخن المالكه الفراهه والتمه لا تعتبر في نجوم الصيد
بل المعتبر من اللحم انما الحرم كان لا خلاف الملوقات لانه سعلق بها اعراض الملال
قلت لو الف بازايا معلوما لمحب ممتد معلما المالكه وحدا اخر اعير معلوم
وهو سلق لالمالكه في اجاب النظر لان الواجب عليه اذا كان ضمان اللحم لا غير فاعاب
المدنه والساه احسن الدن سعلق بها اعراض الملال ليس بعود وهو فاسد ايضا
فان من قبل صد اسرودا وتعرض للعرض الذي عمله دقا لا يجل اكل لحم الصيد به
اصلا وحكمه الخراف لا لاف الصيد الذي اسحق الاسن بالحرم والاحرام من قاله
فلم يكن ما قاله صحيحا واي لم يولد في الدابة والتمه قد اوجت المالكه بهما الجزا
على ما تقدم وقال ابو بکر بن المبرور في الصيد عام والصيد يعود الى العام والتمه العمل
بجموده الا ان القيمة فاما المثل الذي هو البطر في ذود في افراد فله مع احلافه
في ذلك احلافه لغيره منهم من اوجب في نفس الوحش يقره ومنهم من اوجب فيه بدنه ومنهم
من اوجب في الطير كسها ومنهم من اوجب فيه عثر او عن على رضى الله عنه فيه كس او
من العلم ومن عمر رضى الله عنه انه في نفسي لغا وخرجه ملك وسعيد بن منصور ومنهم
اوجب في العلف ساه ومنهم من اوجب فيه جدا ومنهم من لم يوجب فيه شيئا وقد سقت

٥٥
ملك الطير صيد الحرم في روايه ذكرها ابن العزبي وعمر بنهم قوله من
النعم وقد ذكرنا الجواب والافصال عنه وعن ابن عباس في حمام الحرم شاه
وفي ذلك ما سواه ثمة اى فخته وعن عمرو عثمان مثله دهن البعوى وعن قتاده
في الحمام خارج الحرم شاه وفي الحرم شاه وعن ابن عباس في روايه ومن المسب
وعطا في حمام الخلد شاه فلف بلب البطر مع هذا الاضطراب الكثر وقال
السافعي قد ذهب داهب الى ان حمام ملكه شاه وفي حمام غيره اوى غير الحرم
من الطير يمتد قال السافعي ليس له وحده ولا اعلم احدا يقوله قال السبيعي اخذه
اراد مالكا **قلت** قد قال به جماعة كاد حنة قربا وقال النووي
السل عمر من له اشيا وفي غير الامثل من سدان وهو الاطعام والصيدا هو هاهو
المدفوع قال والمثل في الصور والخلقة ما ورد فيه من الدواب لغيره اولى فيه
صحاحا من اعد لان من الماعين ومن بعدهم له مثل الصيد الموصول له ذلك ولا
حاجة الى حكم حديث وعند مالك الحكم يجب في كل وقت بالاحتماد ولا يخرج
عن الامار قال محمد المالك لا بد من الحكم في كل شيء الجراد قال لغز بغير حكم اعاد
الاحكام فانه لا يحتاج فيه الى الحكم **قلت** اذا كان لا يخرج عن الآثار
فما الفائدة في حكمه مع العلم بالامار الوارد في ذلك وقد حكم عثمان في ام حسن
بحلان وحكم عطا ومجاهد في الوبر شاه وقال السافعي ان تاب بر الله ففته
حضر لانه ليس اكبر دنا منها فلهذا اخذ بقولهم وقال في العلف شاه اخذ بقول
عطا هكدا درهمه الاحكام عن السلف المدونين وما قاله السافعي شرح
المدفوع ولم ياخذ بقولهم في الوبر **قلت** السافعي قد ترك في اصل الجمع
عليه من الامة واخذ بقول عطا وقلده ومن بعده ولا يجوز بعد المالكه في
الحديد وعلف الماعين ومن بعدهم في هذا واحد ما لم ينس عن عماله في ام حسن

لأن الراوي عنه كذاب على ما تقدم ثم إن الطرسوسي المغربي حلف أمورا في دفع
الأدلة المدونة لأصحابنا وزعم أن القرآن الوحيي مما يلهي القوم الوحي والانساني
مصحح اطلاق المصاحف في الموضوعين فلا عدد لكم **قال** القرآن الانساني لا مما بل الحمار
الوحيي ولا عدد لكم في مجابهة الاول باطل ايضا فان من ألق القرآن وحشيا على انسان
لا يحسنه بقرآني ولا سنده لهما الا من جهة الاسم وزعم أن قوله تعالى لا تعلموا
الصيد ليس عامما في الصيد بل المراد به ماله نظير قال وهذا الجواب عن القاضي
بغير أن يجروا القاضي اسمعيل وهو فاسد وترك لظاهر القرآن وترك القرآن لا
يحوز في الشئ وقد دللنا على هذا من وجوه أن قوله من النعم لا يخرج عن عمومته وقال
المثل والطرسوس حلف للصواب أيضا للتصاير والعلم من أي صنف
ملوك ومن أي شئ يمتنع وهو المثل من جهة الحلقة أو من جهة العمدة ولهذا لم ينفه
وخالف الصواب وهذا هذان محض منه وانما للحقاق بسند مذهب السوطانية
ولقد حلف العقل في معرفته صورة الاسماء وخلقها وان هذا مثل هذا في الصور
والحلقة ومجانس العقل ومصاد قوله ان العلم ينظر هو المثل من طريق الحلقة أو
من طريق القيمة يعرف سنده العقل اذ مدغمهم ان النظر إلى العمدة ليس من طرفة
الحكمين بل الله مثل وعندنا ينظر إلى القيمة دون الحلقة فالعمدة من الحلقة والعمدة
في نظر الحكمين خلاف الاجماع وهو عظيم منه وقد ثبت في بسند الزهري وهه البنا
ولقد في قوله في العلم الصواب فان احباب النظر فيه قول بعض الصحابة مع الاضطراب
الذين قد لما ذكرنا وما الوحش والانساني طريق القيمة للون ذلك اسهل عليهم العيون
التي قد تميزهم وبسند ذلك عليهم وهو ليس التحليل ولبيل الادب مع العلم
ولو كانت الادب وحسب النظر لوحدها ومهم يحوزون اخراج عمدة الصيد
نفسه مما وما ترك النظر لهم اولها لما في لفظ الادب والصواب ان صح ما نقلوا

عنهم ونحن يحوز ما فعل عنهم من اخراج النظر به فان بطريق العمدة ويجعل السند
من جهات ماله دون غيرها وبسبب الشاهد باعتبار العرف فان كان السند بينهما بذلك كما
الفرق من جهات ماله وحام عيشته وهل يقولوا انهم بغير سند ويجعل على ماله
انه لا ينظر إلى العرف ولا يحسب محسب ما لم نعد ولا ختمه وهذا كله وبسند ضعيفه
وقال قولهم اراد بالنعيم الصيد دون الجزاء لانه باق اهل الله وما قال أحد
من اهل اللغاة يفتح على الوحش فقد دللنا من قال ذلك من اهل اللغاة والعسبر
هذا في هذه المسئلة ويعلم لديه من ههالك والاعية وعن ابراهيم الحنفي والزهري
وقال في الحماة منها قالوا اي نعمتها وعن ابن عباس ذلك في حماة الحل
على المحرم ولعن عنهم النووي ولفظ حجب ساد بغير سند والقول بعد ان لو افقت
وواعدا السريعة ولا بعدل عنها بامر مختلف فيه منهم وقال السافعي في الحماة
من الطيور ان كان اصغر منها حته كالزرزور والصعور والبلبل والنوطوط
فغية واحلها البر وانه عن ابن حنبل في الهدى والعرب على احادها
وحرمة وان كان ابر من الحماة او مثله وهو لان صحبها وهو الحادي واحد
حول العدم العمدة لا مثله والسافعي ساد بالهاس ويطريق الاولى مما هو
البر منها ولذا البطة والاروق والكرن والجبارة وقال السافعي قياس قول
السافعي في الهدى والوطواط ان لا يحسب شئ لانهم لا يولدون وقد ذكرناه
وحول العمدة عند في الوطواط ونحوها **قال** الرافي لاحاجة الى وصف الحماة
ما لم يرد مع الحب فانها منذ زمان قال ولذا افترض المشافعي على العرف ومثل
الحماة الحماة والتمري والغاحه والديسي والظا والعرب تسمى كل مطوق
حماة **وقال** السافعي الطير عن المشافعي انه قال دل ما يبيع في المعايير
من الطيور فهو حماة وما يسرب وطير في قطر كالدجاج وليس على **قال**

المهني هكذا دل عظم وقال الساقعي إنما أوجس الشاه في الحمام ابتاعاً
والغاس احباب العمه وبناتها ومن الساقعي من قال إنما أوجس الشاه
مهما لا يضاهيه الشاه من وجه فانها تعجب بالشاه قال ابو حامد ليس بشي
بل الموضوع برد عليه ما قاله الرازي حادثة في وصف الحمام بالمرور وهذا
انقصر الشافعي على العجب فهدى الض على اعتبار الشبه بينهما من جهة العجب والنف
يقول ابو حامد ليس بشي الا ان يكون نصف قول امامه في اعتبار الشبه واختار
العله الاخرى ومحمد رحمه الله معهما في العمه في الحمام وغيرهما من الظهور
قال ساقعي وان حبلى بحان بعدك الله بالبر من النعم والمصغر بالضعف
والسمن بالسمنين والمرور بالمرور والمرضى بالمرضى والمحب بالمحب اذا
احد حبس الحب والاعور والاعور فان كان عور الصيد بالعين التي تمل بحرى
السرى بعد طريقان وكذا هذا الذكر بالانثى والعكس على قول من اصحهما الاخر
وعند ملك الحكه الصحيح بالحب والديرا بالضعف وقد تقدم قوله وهو خلاف
النص والعلام مع الساقعي ان وجود العين العور والبند العور والمعيه
بعض والمرضه بابا الحراف الصيد الا بالقيمه وهو من جملة ادله اصحابنا
اد الخرو لاى الخ لولم اورد علما الطرطوشي بعضا ان الحيوان فان نصيبا للبل
وايون بالعمه الا يرى ان الصدا اصل عدا علقنا الحانده نرسمه ان شئنا سيد
دفعه عنا سده او بعدل عمه العدا الحان ولولم حرعبد افعله فمتمه وانم لعلون
الخربا بعد فهدا مصفون عمله من طريق الصور ولذا الخرب ضم بالمل في قول العبد
والعمه **فصل الخطا** ما حمله لا يسهل عندنا ناعمد الحان في بل
دفعه العبد الحان في الحان ان شئنا لا ما وان شئنا فانه ناعمد السلف حتى لوصل العبد
حرا خطا حرا اما ان العبد يدع فيه الخرو ونوع منهما ما مالته لا بالصوره ولم

٥٧
نصر الحراما لملك في بل العدا لاسمع في بد الولي متى سوا كان العاد والمعو
حررا وعبدن او عبدا وحررا عن الصيام دلالة باعتبار الدم والاهلية
دون الماله ولهذا فصل العترة الصغرى فلم يكن هذا من باب الضمان بالمثل
ولا بالعمدة والحرر مال لا من ذوات الاسمال ولا من ذوات العيم ثم الولد
اخذ الاسماء المدة المدونة في الصلوة قال مالان الشافعي مما لا يطهر
ومما لا نظره بحرس الاطعام والصيام عنه وقال احمد واسحق وابو ثور
لهوننا وما لعلنا وغدا فما جعل الطعام للعلم به الصيام وعن طائفة
اخرى عما اطعام والصيام فيما لا يبلغ من الهدى وهو قول سعيد بن
الحسين بن مسلم وقال روى النوري انه جده هذا يعبر عن ان لم يجد هديا
اطعم قال لم يجد طعاما صام وقول زفر بن ذر الكرماني ومثله في المسبوط
والبدائع واحاد ان المند قول الجماعة في العبور **قوله** ثم الحيار
الى القائل ان احار في ان يحمله هديا او طعاما او صوما عند ان يحسد الى
يوسف وحتى الحر في عن يجد ان الحيار الى العادل عنه ايضا انه ان احار
الهدى لا يحوز الا اراح البصر حرم في البدائع وان لم يكن له بصر فالحسار
الى العادل كما فلا وقال محمد ملاك والسابع الحسار الى الهدى وذلك فان حكا
ما لهدى تحت البصر وان حلتها بالطعام او بالانعام فاما قال ابو حنيفة وابو يوسف
في انه يطعم كل يوم مسكين نصف صاع من بر او بوح عند مكان كل نصف
صاع نسوم يومه وقال احمد بن حنبل وابو ثور قال ابن المند روى قال
المصري والنوري وهو قول ابن عباس قال ومثله في حطب له بن النخعي ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يعطي كل مسكين نصف صاع من بر او حنظل
الحار في في صحبه قال ابن المند وهو الاولى ولانه ادم عصف عن البر فوجد

عدم الحد اولى وقال مالك والشافعي يصوم عن كل مد يوما او يطعم كل
مسكين مدا قال النووي والمدانفاق في الطهارة وهو غلط منه وقد قول
مالك ان ادر الصوم احد وعشرون يوما وقد قول داود ان قبل طسا دبح
سواه بمكة فان لم يجد فاطعم سنه مساكين فان لم يجد صام بله ايام وان لم
الاولا ويحرم عليه نحره فان لم يجد اطعم عشرين مسكينا فان لم يجد صام عشرين
يوما وان لم يغامد او حمار وحش فعليه بدنه فان لم يجد اطعم مائة مسكينا
فان لم يجد صام مائة يوما والاطعام يكون مداما او ادم بالحرم والطعام
والصيام حث شدا من ان المند عن المحرم وما لا يفسد في كسبه الا لغيره
في موضع القتل وعن عطاء والشافعي في بوز الدم والطعام مملوك والصيام حث
شدا وبحر دفعه الى فعله الدم وعمر المسلمين احب وقال ابو يوسف وحل
والشافعي وابو بوز لا يحرمه ولو دفع الى فقير في طنه فظهر غنيا يحرمه عندنا في
حسبه ومحمد بن ابي الزكاة وعندنا في يوسف والى بوز لا يحرمه وعندنا في المدفون
وعن ابن حنبل واسان في المحط والجمعة والكرباني اذا ظهرت همه المقتول
بقول الحكمين قال القائل بالخيار ان سألنا لهما هدي وان سألنا بالاطعام وان سألنا
بالصيام لان الصيام من اشد المحرمات فالله ان يكون ذلك لمن وجب عليه فادلفقت
همه المقتول هديا بدحة بالحرم ولا يحرم دجحة في الخل من الهدي والحزى عن
الطعام اذ اصدق بلجحة على الفقراء وقد احرمت اولي وعندنا في بيع عسرون
لذلك وفي النجدة ان طهرت فمتمه فالحنيا الى القاتل عند الله فان استزى
بها هديا بدحة في الحرم سقط عنه الجزاء جرد الدبح حتى لو ساق او سرق بعد فلا
ضمان عليه ولو صدق بطله على فقرا او حيا جاز ولا يجب فيه التفريق على المساكين
وفي البراءة ان دعه في غير الحرم لا يحرمه الا ان يصدق بلجحة على كل فقير بمدة نصف

صاع من بر صولون بدلا عن الطعام فحسب المصدق بخلاف الدبح في الحرم
ولا يسطع الدبح عن يديه ولا مال منه فان اكل منه ضمنه دله في الذبايح
وفي رواية الطحاوي عن محمد الحمار الى الحرم يعني في اللدنة ولا يخرج عن
حرمه فان احما عليه هديا يجب عليه الدبر من النعم سواء كانت همه الدلف
مثل ممتته او اقل او اكثر وان فضل من الطعام اقل من نصف صاع تصدق
به على مسكين واحد او صام عنه يوما كاملا وفي الخزانة لا تصدق بخرا
الصبي على ابويه واجداد وجباته واولاده وان سفلوا وان اكل منه دجني
خاير وقد يعدم ومه قال محمد بن حنبل عليه هدا سطر الى بطن من النعم
يستنه في المظهر لا العمد وفي البدائع اذا اخطأ الطعام قالوا يجب عليه الصيد
يسرى بها الطعام عندنا وقد قال مالك وعند محمد والشافعي المعزير همه المظهر
لان الواجب لغيره الدبر عندهما وانما يحمله الى الطعام باحسان **فله**
للس احسان الحول الى الطعام عندهما بل ذلك الى الحكمين ان سألنا احما عليه بالنظر
وان سألنا الطعام نعمة الطهارة بالصيام عن ايمد يوما عند الشافعي وعند
محمد عن كل نصف صاع من بر يوما قال هدا موصوب على انه تفسير لوله
بعالي بحرمه او مفعول اللحم الحكمين فكان العن النعماء والطعام والصيام ذكر
بطله او فكان العن الدل اليهما وقال ابو الشافعي هدا حال من لها في به معني مدي
ومل نصيب على المصدر ومن على النعمة او فاق عطف على جز او طعام بدل من فاق
اي وعله فان او خبر مسد احروفت وابو حنيفة وابو يوسف يقولان ان الحاجة
الى الحكمين لمعرفة همه الصيد المقتول فاذا طهرت فمتمه حكمها قالوا واجب عليه
كفان فكان العن من الحاصل الثلث اليه فان كان الممنوع صمان

والجنون ولا منفعة من أكل ما له مع القدرة على الاكتساب الذي فيه
مشتاق العمل وحمل التعب وقال مالك والشافعي لا يشترط في
وجوبها إحداء الدن في المعنى لأجل النفقة مع اختلاف الدن إلا
للزوجات وفي عمود النسب روايتان يعنى عمود ذوالرسم المحرم
بملك مع اختلاف الدن وهو قول أصحابنا على ما يأتي عن قريب قال
الله تعالى صا حبهما في الدنيا مع وفاي صحابتهما وفاهول
قولك أعطيته جريلا أي عطا جريلا تركت الآية في الآية الكافرة
يدل عليه ما قبله وهو قوله وإن جاء هذا ك علي أن يشرك في اليسر
لك به علم فلا تطعهما وليس من المعروف أن يعيش الابن مع والده
ويترك أبويه موتا نجوعا وإنما الإحداد والحداث فهما من
الآباء والأمهات بواسطة ولهذا يقوم لخدم مقام الأب عند عدمه
وكذا على المرأة أن تسق على أبويها وأحداهما وحدها كما حل شرط
القولان المعنى بكل من ماله وصلاحه ولا يجب النفقة مع اختلاف
الدن إلا للزوجة والأبوين الإحداد والحداث والولد وولد الولد
وإن سفلوا أم الزوجة فلما ذكرنا أنها محتسبة لحقة وذلك
موجود في المسئلة والكافرة وغيرها للمهرية المأسرة بينهما كما أنه
لا يحرم النفقة على نفسه بسبب كفره فكذلك على جراه وأصلها
في معنى نفسه إلا أنها إذا كانا جريسين لا يجب نفقتهما على المسلم
وإن كانوا متساأمين لا تأهينا عن البر في حق من عالما في
الدين يرد عليه الميراث لأهل الحرب بالطعام والساب ولا يجب
على النصراني نفقة أخيه المسلم ولا على المسلم نفقة أخيه النصراني

١٥٦
وبه قال ابن حنبل قال لأن النفقة معلقة بالارث بالنص قلت
الضابط عندنا الرحم والمجربيه والارث ليس بشرط حتى وجبت على
الحال الخالة والعهد دون ابن العم والميراث له بخلاف الحق لأنه
متعلق بالقرابة والمجربيه ولا القرابة موجهة للصلة مع الاتفاق
في الدن أكد ودوام ملك اليمين على في القطيعة من جريان
النفقة فاعتبرنا في أعلى القطيعتين أصل العله وفي أدناها العله
الممكنة فافترقا ولو كان له عم وعمه أو عم وخال وخاله فالنفقة
على العم دون العمه والخال والخالة فترجح بالارث وإن لم يكن شرطا
هكذا ذكر في البدايع وفي الوقايع وعمه الغناوى في العم
والعمه اثلاث ولم يعتبر الارث قوله ولا يشترك الولد
في نفقة أبويه أحد وفي نفقات الشهيد لا يعتبر الارث في الولد
وأما يعتبر في غيره حتى لو كان له مباح لاب وام أو اب وصغته
كلها على السب والميراث بينهما بالسوية وكذلك في السب والاخت
لاب وام أو اب وعلى هذا إذا اجتمع الفقير وابن النفقة كلها
على الأبوين عندنا وعند ابن حنبل على الأب وللشافعية وجها آخر
على الأب وحده كقول ابن حنبل والثاني عليه ما قلت للأبوين
تاويل في مال ولدهما بالنص ولا تأويل لهما في مال الأب ولان الولد
كف نفسه لانه جراه بخلاف الأب وفي المعنى في الأم والسب أربع
وقال به قال النوحيفه كالميراث وعند الشافعي على النسب لانهما
تصير عصبة مع الابن وهو قول أصحابنا ونقله عن غلط ولم يرأوا
هذا المعنى في الفقير إذا كان له جد وابن ابن حسب أو جوا علىهما

ملك يقوم الطعام بعمه النعمه وعند الشافعي بعمه البدنه قالنا لما كثر
فيه البدنه مخالفة لعمه النعمه والاصل مساواة العقوبه للجنايه **قوله**
قد خالفت المالكية هذا الاصل بحاجب البدنه في النعمه قال العقوبه فيها اصناف
الجنايه وفي المشافعي الظاهر المثال لان اد اطرأ الى هذا ضابطا بطرأ الى ذلك
وهو معنى المظور اليه لم لا يحري اقل من نصف صاع من بر عندنا لان مادونه
غير مهمه وفي الشافعي وعند اختيار الصيام بقوم الصيد المعقول طعاما موصوم
عن كل نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير يوما فان فضل من الطعام اول من
نصف من برهم ويخير ان شاء صدق به وان شاك صام عنه يوما كاملا او الصوم اقل
من يوم كامل لا يسقط به واجب الصوم وحاد الصدق بما دون نصف صاع من
بر للصوم ولذا لان الواجب اول من نصف صاع من بر اسد فان كانت عمه
الصيد لا يبلغ نصف صاع من برهم ويخير ان شاء صدق بها وان شاك صام عنها
يوما **وقال** النووي دللنا في وجوب الدم عن كل دم وهو ربع صاع
مؤله تعالى اذ عد ذلك صياحما وقد قال سبحانه وتعالى صيام كل يوم باطعم مسكين
في ان الطعام وقد ثبت ان الطعام كل مسكين هناك مدفرا هنا **قوله**
الساك هناك خلافة بل يطعم كل مسكين نصف صاع من بر هناك وهناك في حديث
عبيد بن عمير وهو صحيح البخاري فاذا كان الواجب هناك نصف صاع من بر مع العذر
وقد اخذنا به هنا اولي ثم يمسكون هناك على هناك ويحملون المطلق على المقيد
في حادس وهنا يقولون لا يلزم طرده في كل هناك ومنه هنا قول ابن عباس في الحسن
المصري والحق والنبوي وان جعلت احدي الروايتين عند واختار من المنسند
دلود ذلك كانه المعنى لان قدمه والحب السابع في صومه وهو اجماع ولا يجمع
فيه من الاطعام والصوم **قوله** ولو خرج صيدا اوسف سعره او سف من ريش

طيرا او قطع عضو منه ضمن ما انتقصه وفي المحيط والجمع فيه من الاطعام والصوم
والاجتماع والبدائع لم يقطع يد صيده ورجله واحدا حايه حتى اخرج من حيز الامتناع
وعليه مئته كامله في الحاي لان ذلك المالك حكمي مقيد بالامان الحظفي فصار كما
لوقفا على انسان او قطع يديه خطا يح فيه الديه مما لها ما لومله خطا ولو مثله
محرر اخر او حلال في الحرم يجب عليه مئته مقبوضا بالاول للاسهل لا الحظفي
وهو مرد على الحظفي والليل على ان قطع احدي يدى الصيد او احدي رجليه او احد
خا حيه اسهل لان الله مسترط فيه بعد ذلك داه الاحار او اخرج يد من
حيز الامتناع لا يمنع فيه وجري الخراب لا فقه المالك في الصيد والعزج فان مات
من الجرح ضمنه لان حرجه سبب ظاهر موته فيجاء به وان برامته ولم تمت ولم يسبق
له اثر لا ضمن له لزو ال سبب الضمان بالصيد الملول وان بقي له اثر ضمن المقتل
وفي البدائع ان سف ريش طيرا او قطع سن طي مبد مما كان سن اخرى او صر عن
طي فامضت ثم زال ما صنها قال ابو حنبله في سن الطير لا شيء ولم يحل عنه في غير
سوى قال ابو يوسف عليه صدقه وفي البدائع ايضا اذا لم يخرج حرجه عن حيز الامتناع
صاع لضمن ما انتقصه الجراحه وان اندمل الجرح لا يسقط عنه الجزاء اخلاف حرج الحادي
اذا اندمل لم يسق له اثر لزال الشئ في المبسوط او حرج صيدا اوسف شعره او ريشه
او وقع سنه فعليه جزاء لان اندمل حرجه بحث لم يسق له اثر او سف شعره او ريشه
فما كان او سف السنه في مناهها كانت فلاتي عليه عندهما قال ابو يوسف لم يرد
صدقه للام وان غاب الصيد المرحوم ولم يعلم هل مات او برامته الضمان فيما ساء
لانه وجد سنه الضمان لم يعلم بره فلا يسقط ما لاحتماله ومئته كامله انما
محله اعلم موته ولم يعلم ولا يحل السند وفي الاستحسان يلزم جميع القيمه المعنى
العبان والعمان في اخذ صيدا من الحرم فارسله ولم يعلم دخوله الحرم محله في الصيد

المملون وفي الدانت من الخاب لو وقع سن رجل مذب كما أنها أخرى سقطت الأرض
عندنا حنيقة وهذا مشهور ما ذكره هنا وعندهما عليها راسها كما ملاح قال
لان الحاد ث ثبعه مبتداه وفي الما الما في من حبات الجامع لو وقع سده رجل
وبه القاع سودا فلم يحس سباحي سقطت وبسببها أخرى فلاح له فيها
قال لان حقه في الأولى وهن غيرهما لمحل الثانية على الأولى فعلى هذا السعي ان لا
يسقط ما وجب بقلع الأولى في الصيد وان سبب حباتها أخرى وفي الجامع ان
الصيد يستعد الامان بالحرم وبالا حرام ويدخل الصيد الحرم والحنانية
باسات اليد عليه اما المال انما يحفظ باليد فالحنانية عليه تقطع اليد فلها السمن
زوايد الصيد ون زوايد الغضب ووجه آخر في الفرق ان السججانه
مطلب بالرد في كل ساعة فقد هلك الزمان بعد طلب من له الحق فلو هلك
زوايد الغضب بعد طلب المال بالرد ولها السمن بان السعر اذا هلك الصيد
فما ضمن زياده البدن والولد ومدة وفي الحرانه لو قطع الحرم بيد الصيد ثم زاد
ثم قطع اخر رجله فعلى الاول ما نقصه حرجه ثم فتمت زوايد على الثاني ما نقصه حرجه
من حننه وفيه الحرج الاول زايده وفي الاجزاء الماله المدونه ادر حرج صيد او
اندمل فالتى عليه وان ضمن في الحلال حب الحرام وان يرى على سنان قال
بن القسيم فلا شيء عليه وقال اشهب ضمن النقص وهو قول الشافعي ولو قطع عضو
من اعضائه وسلمت نفسه قال بن الحارث لا شيء عليه وقيل ضمن وفي المعنى
اذا انكف حرام الصيد ضمنه اعتبارا بالموت والجل لانه عليه السلام قال
لا يسرق صيدها فالجرح اولى والنبي بعضي الحرم وان كان جرحا فالمراد به النبي حى
لا يلزم الخلف في الجهر وبحب مثله من مثله وقيل بحب ماله مقدار من مثله
قلت الاول ضعيه اذا جاب عن شتر الحشر ومن الصبر الحشر فمن من الظن

مسح ولها اوجب الشروع في حمن من الابل الزوايه شاة من خلاف جلسها
ولم يوجب حمنها من هذا ان ادمل بمنتهى فان ادمل غير مسح حب صناع جميعه
لمد يمتنا وان عاب ولم يعلم انما له ولا تلتا لمراده موحد صمنه والا ضمن للنقص
ولذا ان وجد مستاعلم تعلم مادام **قلت** سفي ان ضمن فمتدا ونظير
لان حرجه سبب ظاهري لونه في حال اليد والسامع قولان وفي شرح الهند
للشوي ان حرج صيدا مقصص عشرينه فعليه عشرينه مثله وقال
المزني بل عشرينه محرم وقال جمهورهم الحليم ما قاله المزني وان ادمل حرجه
وزمن بلزمه جزا ادمل على الصحيح وفي حرجه يلزمه ادمل وفيه العصف وهو قول
بن سريج وصححه صاحب البيان وان مله اخر قبل الاندمال فعلى الاول حرجه
ه ما هوذا على الثاني مقصضا بالحرج الاول فان عاد الاول فعليه ^{الاندمال} الاول
اذا دلت دل حنانية محكمها فعلى الاول حرجا ادمل وفي الماسه مقصضا بالحرج الاول
وان برام من حرجه ففي سقوط الصمان وحسان الاصح انه لا يسقط وهو ساع على القول
فمن قطع سن نهر سبب محرمها مال الارسل الاصح لو سقر دوش طائر مذب فهو
لصحر الصيد مما ذكرناه من الوجهين ولو حلص حمامه من سنن او سبع او شبة
او اخذ الصيد لخصص خطا من رجله فطغ فلا شيء عليه لانه لا يراه اصلا حده ولا اكل
محل مقصده اصلاح حال الصيد وهو قول عطاء وبه قال بن حبل ومنهم من قال
ضمن وهو قول قتادة لان العصف ليس بشرط ولما قصد اصلاح منه وجاليه
والاندل من غير قصد غير ما دون فيه وفي المتوسط لو قرا الصيد منه بعد صغره
وسعره فالمسرت رجله لم يلزم مدسى وان يعر سلف من سفير بان صدره سمي او
وقع في بيرا وما او محو فعليه الحرج ولذا لو كان دانا او ساقا او قاندا فالتفت
الدانه سدها او رجها او فيها صيدا فعليه الحرج ولذا لو نفذ السهم من الصيد

عن ابن خزيمة جزاها لان الاول عدا وحظا والى خطا وفي المحيط لو يعقل
الصيد فسطاطه او تكسر لغيره منه فلا يجزى عليه الا اذا افترعه الحرم وان نصب
سبكه واحفر بها لا للمامعقل بها صيد صمنه وان حفر في اللب وعقلها صيد
فلا ضمان عليه وهذا اهل ما كان مباحا فعله وهذا اذا ارسل وقالت الشافعية ان حرم
مرا في الحرم في محل عدوان لزمه ضمان مائة منها من الصيد ولذا ان حفر
في ملكه او موات على الاصح ولو نصب سبكه في الحرم او في الحلال وهو محرم فملكها
صيد صمنه وفي الرخصة للقرافي لو تعلق صيد بطنب فسطاط الحرم فعطب
او حفر به الله او الحيز موقع فيها صيد فلا جاز اعليه **فد**
وهو مد هبنا وانضم عندنا بالعدوى بالمسيب وعن ابن القاسم في الجزا
في القسطاط ما لو عطب برمح المروزي قال ووجه المذهب ان مثله لا يضمن
الا في فكه الصيد ولوراي محرم ما فرفعا فعطب لا يضمن لغيره ليرى وقال
ملك يضمن وهو ضعيف جدا ليس في سعة ان لا يراه الصيد مع انه لا يصنع
له عطية ولا تنسب لما لوراي انما جالس من بعيد وظنه شلحا ففرغ منه
فما تراك سيق ان يعمل به عنده اوجب عليه دية ولا قابله وقد ردت
محمون وقال لا شيء عليه لان العطب فعل الصيد علم انهم يوجبوا الضمان
على من زال من الصيد وبسبب الى هلاكه بالدلالة والاشارة مع وجود
الصنع منه في قتله وفي المعنى لو افترع الصيد او فترع مائة في حال بقوله ضمنه
وان سئل امكان وان لم يلف بعد ذلك فلا ضمان عليه بانفاق اهل العلم عليه
ولو حرقه فوقع في ما اوردنا ومن شافق جبل فتاب ضمنه لان موته تسببه
فوله ومن سئل عن نعامه تحليه فممنه وهو قول عمر بن الخطاب
وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس والشعبي والزهري والشافعي

واي ثور وابن خزيمة وقال ابو عبيد وابو موسى لا يشعري بحب صوم يوم
او اطعام مسكين وقال الرضوي فيه حسن من اهل وقال مالك فيه عشر
البدنه وعن عطاء فيه خمسة اقول احداهما قول الحسن الرضوي والشافعي
والمالك درهم والرافع ان كان من اهل الايل فالقول ما قال علي والاذرهم ان قال
الذبي وداد الطاهري لا شيء فيه وحكاية من حرم عن ابي حنيفة وهو جاهل بمعونه
مذهب العلماء وفي الامام جعل على رضى الله عنه في كل صيد حين ناقة واضر بها فانطلق
السائل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحسن بما قال علي قال عليه السلام قد قال
علي ولعن هلم الى الرخصة في كل صيد صوم يوم واطعام مسكين قال
في الامام هكذا في النسخة ولعله باؤه **فد** ذكر النووي بسا
وقال المنذري استاده حسن وقال النووي لا يمتنع فيه ولا امتناع له **ولعامه**
اهل العلم حدثنا في هرب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
في سفل النعام تصيد الحرم منه اي فممنه رواه من ماجه والدارقطني والبيهقي وروى
اوصفته وهو من روى اليه في الحرم من بدس من حشر الراي وتشد يدها وهو
ضعف بانفاق الحديثين ولانه اصل الصيد ويعرضه ان يصير صيدا لا لا حيا
في الحافة بدو ما لم يفسد ولو اخذ منه وتزكيا محب دجاجة ففسدت بحب
صنائع وهذا الوفا الصياد عن صيد ففسدت صيدها وفي الحمام بحب صيده
قال الزهري والشافعي وابو يورون حنبيل وقال مالك بحب فيه عشر ما يحب الحامه
واوجب على رضى الله عنه وعطاء نصف درهم في كل صيد وبحب النعيمه في سفل جريح الطيور
وما ذكر صاحب الناج عن علي رضي الله عنه من وجوب النعيمه لا اصل له بل ربه
ما ذكره ومن سئل صيده مذك ان كانت صيده نعامه فعليه الحد او لا شيء فيها

لان فشرح منه الغامه لها معه ذكر الرماني في مناسكه خلاف غيره بها
 والمراد به فمه فشرحها لا ممتها **قوله** هذا بعيد لانها بعد مسادتها
 لاسفي صلاحية لوفا اصل الصيد ولا عرصه ان يحرم منها صيده واجاب
 العمه باعتبار ذلك على ما تقدم وقول الشافعي مثل قولنا في نشر منه الغامه
 واحلف الحنابلة فيه وقال امام الحرمي لاسي فيه كالتش المسفل وغلطوه
 فيه ولا فرق بينهما لان كل واحد منهما له فيه وقد الت صلاحية الصيد عنهما
 وسفل الحرام مضمون الحرام لان النوى في شرح المهدب ومثله في المعنى فان
 خرج من الصيد فخرج من مصلحته فممتة وهو استحسان والعاس ان لا يعرف سوى
 الصيد لان حله الفرج غير معلومه وفي المحيط ان كان الصيد فخرج من
 مصلحته فممتة حيا ولم يحل الاستحسان وفيه خلاف الشافعي لسان النضر
 مع الحرج والفرج منه حيا وحسن سبب الموت الفرج مضاف اليه حتى لو علم
 موته لم يسمع فلا يسمع عليه وقول ان العاس ان لا يعرف سواي الصيد مشكل
 لان الفرج لو لم يدر حيا عند الحركات الصيد مدره مفضي وجوب قيمته
 صيدها لا قيمه الصيد ولذا لو ضرب بطريقه فالت حذنا متنا وما مصلحه
 قيمتها لما دنا هذا في الحجاب وفي المحيط وعند الشافعي ان ما لا يم هو مصل
 الحامل وان عاشت ضمن بقض الام ولا تضمن الحبل علف حبس الامه فالنضر
 بعشر منه الام وان القته حيا م ما تضمن كل واحد منهما وان مات اولد الحاشية
 وعاشت الام ضمن الولد بحال زايه ونقصان الام وهو ما ينتمها حاملا وحالا
 وقال مالك ان طرخته مساو سلت الام وعنده عسوفتمها الفرج حبس الامه وفي الرماني
 لو انفك صيدا حاملا فغلبه فتمتها حاملا **قوله** وليس في مثل الغراب
 الى اخره فذكر ناذك بادلته ومداهاها الناس فيه في اول الباب ولا يفيده وليس في مثل

74
 البعوض والجحوش وهو البعوض لمعه هذيل والتمل البراعث والغرادسي لانها
 ليست لصيود ولا هي متولة من البدن فلم يكن فيها قضا بالقتل ثم توبه بطا عبا
 قال والمراد بالتمل التملك السود او الصفر الكعب الذي يودي بالعض وما لا يودي
 لا يحل صله ولا يحل جرحه للعلمه الا في وهي توند غير صيد او حبس في التمل والربا
 الحرام او حله ما من الصيد ولم نقل احدا ان الدابة من الصيد ولا يبيح مثل القرس
 نقاص فالجوهري هو البعوض الصغير ويقال له الجرس ومثل هو نوع من
 البق وفي المحيط ليس اصل الغنافة والحنافس والسر الحف والوزع والذباب والنبور
 والحلمه وصاح الليل والصيرير وام حرم من عرس سى لانها من هوام الارض فحشر
 وليس له صيد ولا هي من المقت لانها غير متولة من البدن خلاف القمل ولم يوجب
 عمر وعطاء ابوتور السباع واحدهما شيئا وعن ابى يوسف يحل جرح العنكبوت
 ومن قبله صدق مما شاكله من طعام وفي الجامع الصغير اطعم شيئا ولم
 يستترط اشتباعه وفي الدرر جرحه مما يحل في الجامع الصغير اطعم شيئا وفي الاصل
 صدق في في القدرى فيها صدقته من طعام وعن المسائل التي قبله من اسه
 اطعم كس من حزمه في المند او اليد اطعم منه من طعام وان اطعم نصف صاع قال
 وما ذكره في العيون والجامع الصغير يسر الى انه لا يستترط فيه التملك وهو لا يبيح
 ولو اسارا الحرم الى ملكه مصله السار على السار الحرام **قوله**
 في هذا بعد لان القمل ليس لصيد حتى يحل بالاسباب من لا الا من عن الصيد وانما وجب
 له الاسفاعد لا والله ما سئل من يد من الفت وذلك لان لا يحقق الانسان ويدل
 على ما ذكره تارة لو قتل قتله ساقط على الارض فلا يرض عنه علف ما لو كانت على بدنه
 ذكره في الاخير وفي المسقى قال لا لا اوقع هذا القمل على مفعول عليه الكفاة وعن
 سالم منها مع وعن حرمها عن ابن عمر صدق كسره او مضه من طولم وعن مالك لا

معله ولا طرحه من اسده فان مثله فعله حقه من طعام وقال من حمل دمع
سببا لما قال محمد وقال الحق بمن فاما فوجها وقال السورى لمقادا حرو وقال
النوى عن ابن عمر بن الخطاب الهول معتول قال لا يلاشي فيها ودر الطبرى عنه
فل هذا خلاف ففسر النوى وعن عطاء ومنا منضه من طعام وقال
الشافعى ان ملجها من اسده امدى بلفظه وان كانت ظاهره في حمل فملها فلا
قد به عليه وقال سعيد بن جبر وطاوس وابونور لا يلاشي فيها وقال
بن المنذر ليس لسان واحد فيها سباحه وللحرم ان يغرد بعينه وهو قول عمر بن
الخطاب ومن عباس بن جابر بن زيد وعطاء والشافعى ان حمل لسان اهل العلم درهم
من عمر وممل وقال سعد بن المسيب صدق بمن او تمر من قال ان المنذر رواه
اقول **قوله** ومن مثل جراده تصدق بها شاة اعلم ان اهل العلم اختلفوا
في الجراد فروى انه من صيد البحر لا جازفيه وقد قال ابو سعيد الخدري قال
من المنذر وعن ابن عباس بن عمر هو صيد البحر وقال عروة هو من بين حوب
ودوي يود اود باسناده انه من صيد البحر ولذا لم يتردد من حديث ابن المزمز
عن رسول الله ان الجراد صيد البحر وامر بالده وهو نصي مترول وروى اصحابنا
من جراده وحده من جراده والرجل النمر من الجراد والضربه الجماعه وعن عمر انه لم
يخرجه انت بعضه من طعام عند ابن عمر من جراده وعنه لمرمان اجبلى من جرادتين
خرجه سعيد بن منصور والعصم بن الله من صيد البر عليه الاخرى قال بن عمر الجراد
ممن وقال بن عباس لهما منضه من طعام والبرع بطريق الدمه وقال ابو داود والحداب
المقدم وهم وقال النورى الجراد من صيد البر المشهور وجواب قوله
من حوب ان ذلك اصله والان صيد البر ولما لم يمت في البحر والماء ولا اعتبا الاصل
وقد كانت الحبل متوحده فانسبها اسمها عليه السلم وهي لان متوحده بالمد

داع القوافي والمغنى لوسدا لجراد طرقة يحتمل ان يقال لا ضمان فيه كالصاي
ويحتمل ان يحب فيه الضمان لانه الملقه لمفعوله نفسه فاسد المصطلح الى كانه
ومن جلب صيد الحرم او صيد الحرم واخذ هو محرم فعليه ضمانه لان اللبن من
اجرا الصيد وهو مضمون بجميع اجرايد وهو قول الشافعى وان جليل وقال
الرومانى من السباع فيه والثالث من الحيا بله لا ضمانه وهو قول مالك ودره في
الدرجيم وقال النوى قال ابو حنيفة ان بقض الصيد ضمانه والا فلا وعلقه عنه
علقه وقول الدرمانى في مناسله لو جلب الصيد فعليه ما بقض كلبه سريده نقص
الصيد مع ضمان اللبن ومن قتل ما لا يولد لحمه من الصيد كالسباع وكحوتها
فعليه الحد ولا فرق في ذلك بين سباع البهائم وسباع الطير على ما ندرج الا انما
اسمها السبع وهو القواسق الجرس على ما تقدم وقال الشافعى لا يلاشي فيما يوكل
لحمه الا في المتولد مما يوكل لحمه وما لا يولد لحمه كالسبع بكسر السين وسكنون الميم
وهو المتولد من الدب والضبوع وفي الدرجه المالكه صيد البر محرم على الحرم ما يوكل
لحمه وما لا يولد لحمه الا في الشافعى ولم يدر اجرا فعليه لسانه قوله تعالى لا تسلا الصيد
واهم حرم وهو عام في المأكول وغيره المأكول وقد اوجيل الشافعى الحرام في الوطواط
والحدود من النوى وهما لا يولدان لحم السبع وقد تقدم وفي السبع وهو لا
يوكل لحمه عنه واسم الحايه لا تسلا السبع عند الاطلاق واذا حمل فلان على بابيه
حلاب او هو برى الحلاب لانهم من اسده اصلا وهو موقوف بالاصطباح اما الجمل
او ليصطاد به كالعهد او الدرع شتر واذا عن الناس وفي سب السباع على القواسق منع
على ما تقدم وفي السباع لا يحسب قتلا الاسد والنمر والغندش لا يفتا في معنى القواسق
الحسن بخان وهذا المشرع في ذلك ودودا منها وفي قاضي خان وعامد الدب بحر الجرانى
الاسد والنمر والغند وقال الزهرى الملعب سبع وقال ابن الجهم ما زاد

وَجَعَلَ عَلَى نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ الصَّغِيرِ وَالْأَبِ الزَّمَنَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
لَا يَجِبُ عَلَى النِّفَقَةِ مِنْ مَالِكَ مَا يَتَخَرَّجُ فِيهِ الْأَدْرَاهُ وَعَنْ جَمْعٍ أَنَّهُ قَدْ رُفِعَ
بِفَضْلِ عَنْ نَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ شَهْرًا وَبِمَا فَضَّلَ عَنْ ذَلِكَ كُلِّ يَوْمٍ
مِنْ كِسْفِهِ الدَّامِ وَلَا مَعْنَى لِتَقْدِيرِ الْمَصَابِ لِأَنَّهُ لِلتَّيْسَةِ قَالَ
وَالْعَتُونَ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْمَصَابِ لِمَصَابِ حَيَّانِ الصَّدَقَةِ دُونَ نَصَابِ
الزَّكَاةِ وَقَدْ عُرِفَ وَنَصَابِ الزَّكَاةِ رَوَايَةُ ابْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ
نَصَابِ حَيَّانِ الصَّدَقَةِ ذَكَرَهُ فِي الذَّخِيرَةِ وَمَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ
كُلَّ يَوْمٍ يَنْفَقُ مَا يَفْضُلُ مِنْهُ عَلَى مَنْ ذَكَرَنَاهُ وَفِي قَبْلِهِ الْمُنْبِي لَهُ عَمَّ
وَأَبُو الْأَمِّ مَوْسَى رَأَى حَبَّ نَفَقَتِهِ عَلَى ابْنِ الْأُمِّ وَالْمِيرَاثِ لِلْعَمِّ وَلَوْ كَانَ
لَهُ أُمٌّ وَأَبُو أُمٍّ فَعَلَى الْأُمِّ وَفِيهِ اشْتِكَاكَ قَوِيٌّ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ إِذَا
كَانَ لَهُ أُمٌّ وَعَمٌّ فَالنِّفَقَةُ عَلَيْهِمَا أَثْلَاثًا فَلَمْ يَجْعَلِ الْأُمُّ أَقْرَبَ مِنَ
الْعَمِّ وَجَعَلَ فِي السُّلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ أُمُّ الْأُمِّ أَقْرَبَ مِنَ الْعَمِّ وَلَمْ يَنْهَ
أَنْ يَكُونَ النِّفَقَةُ عَلَى ابْنِ الْأُمِّ مَعَ الْأُمِّ وَمَعَ هَذَا وَاجِبًا عَلَى الْأُمِّ وَتَقَدَّمَ
مِنْ عَمِّ ابْنِ الْأُمِّ فَرَعَ اشْتِكَاكَ الْجَوَابِ فِيهِ وَهُوَ إِذَا كَانَ لَهُ أُمٌّ
وَعَمٌّ وَأَبُو الْأُمِّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَحِبَّ عَلَى الْأُمِّ لِأَنَّ ابْنِ الْأُمِّ لِمَا كَانَ أَوَّلَى
مِنَ الْعَمِّ وَالْأُمُّ أَوَّلَى مِنَ ابْنِ الْأُمِّ كَانَتْ الْأُمُّ أَوَّلَى مِنَ الْعَمِّ وَهَذَا لَكِنْ
يَرْكَبُ جَوَابَ الْكِتَابِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأُمِّ وَالْعَمِّ أَلَا مَا وَقَدْ تَقَدَّمَ
هَذَا وَمِنْ شَرْحِ التَّكْمِلَةِ لِلْعَسَدِ وَأَبْنِ يُونُسَ نَفَقَتُهُ عَلَى الْأَبِ
لِلْقَرَبِ وَمِنْ الْجَدِّ وَابْنِ الْأَبْنِ عَلَى قَدْرِ الْمِيرَاثِ عَلَيْهِمَا وَكَرَاهَى الذَّخِيرَةِ
وَفِيهِ لَهُ بَنَاتٌ بَنَاتٌ وَأَبْنَاتٌ وَأَخْلَافٌ وَأُمٌّ فَالنِّفَقَةُ عَلَى وَلَدِ الْبَنَاتِ
وَالْمِيرَاثِ لِلْأَخِ وَالْمَعْبَةِ الْحَرَمِيَّةِ وَأَنْ سَقَلَتْ وَوَلَدَ ابْنُ الْبَنَاتِ سَوَاءً

زَيْنُهُ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْلِيِّ وَفِي الرُّوضَةِ الْأَثَرُ حَرَامٌ عَلَى الْبَيْضِ
دُونَ السُّودِ وَالْأَكْثَلُ الْأَصْفَرُ وَهُوَ الصَّيْرُ حَرَامٌ عَلَى السُّودِ
دُونَ الْبَيْضِ وَالصَّيْرُ حَرَامٌ سِوَا فِي الْحَرَمِ فِيهَا وَالْأَكْثَلُ الْبَيْضُ
وَهُوَ التَّوْتِيَا وَنَجْوَاهَا لَا حَرَمَ إِلَّا زَيْنُهُ فِيهِ وَقِيلَ حَرَمٌ
عَلَى الْبَيْضِ وَفِي أَحْكَامِ ابْنِ شَدَادٍ وَرَحْنٍ كَبِيرٍ مِنَ الْعِلْمَانِ
الْكَلِّ لِلضُّرُوعِ مِنْهُمْ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَسَيْلَانُ بْنُ سَارِ عَطَا
وَالنَّخَعِيُّ وَمَلِكٌ وَاصْحَابُهُ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
يَكْتَلُ لَيْلًا وَمَسْحَهُ نَهَاهُ رَأَى فِي الرُّوضَةِ وَجُوزَ أَنْ يَنْصَابَ
لِلضُّرُوعِ وَكَرَاهَى الْبَرَامِ وَهُوَ أَنْ يَطْلِيَ حَوَالِي عَيْنَيْهَا بِالصَّبْرِ
زَيْنُهُ وَلَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ ضُرُوعِهِ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ هُوَ الْكَبِيرُ
دُونَ طَلْيِ بَعْضِهِ الصَّبْرُ وَظَاهِرُ عَيْنَيْهِ وَفِي الْبَيْضِ سِوَا
سَكَّتَ رَأْسَهَا فَلَا يَسَّ أَنْ يَصْبَ عَلَيْهِ الدِّهْنُ وَفِي الْمَجْهِطِ
لَوْ أَكْثَلَ أَوْ أَدْهَنَ لَدَفَعَ أَدْنَى جُوزٍ وَلِلزَّيْنَةِ لَا يَجُوزُ وَفِي
الْمَرْغِيَانِي أَيْمَا حَرَمَ الْأَكْثَلِ لِلزَّمَنِ وَالْجَمْعِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لِذَلِكَ فَلَا يَسَّ بِهِ وَالْمَسْلُكُ السَّادِسُ لَا يَتَمَشَّطُ
بِالْأَسْنَانِ الضَّيْقَةَ وَأَمَّا يَتَمَشَّطُ بِالْأَسْنَانِ الْوَاسِعَةِ الْمُتَعَادِلَةِ
الْأَسْنَانِ فَكَذَلِكَ فِي الْمَسْطُوطِ وَالْمَجْهِطِ وَالْبَيْضِ هَذَا مَذْهَبُنَا وَعِنْدَ
الْإِمَامِ الثَّلَاثَةِ يَجُوزُ الْأَمْتِشَاطُ مطلقاً وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ
أَنْ الْأَسْنَانَ الْمُتَعَادِلَةَ لِرَفْعِ الْأَذَى الْمُتَقَارِبَةِ الضَّيْقَةَ لِحَسَنِ
الشَّعْرِ وَالزَّيْنَةِ وَالْحَدِيثُ أَنْ تَمُتَ بِحُجُولِهَا وَعِنْدَهُمْ يَرُفَعُ الْحَامُ
وَيَدْخُلُ رَأْسُهَا بِالسُّدْرِ وَالْحُطْمِ وَالطُّفْلِ وَأَيُّ رَيْسِهِ لِلشَّعْرِ عَظِيمٌ

وقال عطاء وعمرون دينار والسا فني ابوور فعلة واحسان بن المندوع في المحيط
 الصيغ العلاء الذي لا يندى بالادى غالباً لو اعد عليه فله قتله ولا شئ عليه
 عندنا وقال زفر بن زبيرة الحارثي الحل ولوا سدا بالادى بقول الوحش او حمار الوحش
 فعلة يوزمه الحارثي لان الغاب منها مادم الادى قال الفرمان في مناسكه
 ذكره الطحاوي في المسقي اذا عرض للحرم شئ من سوارى الطير واملته دفعه وغير
 سلاح فعلة الحارثي وان لم يمكنه لا تسلاح بالعتاب والسر فلا شئ عليه
 وحده فلو ان عصفه نافية او لو سقطت لسقطت بعقله وفعل العجا حار
 اي هدر وصار كمثل الصايل ولعامه اهل العلم ما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال
 ضبعا واهدي بشاف قال اناسدانه ذكره في المسوط وغيره وفي الاشرف على
 ان مله من ان يعد عليه فعلة ساه مسند ولان المسلم المعصوم الدم لو شمر
 السيف على غير فعله فان دمه هذا فالسبع اولى ولان الحرم ممنوع عن القرض
 لا عن دفع الادى عن نفسه حتى فان مادوا له في دفع المتوهم من الادى فماني القواسق
 الحرم ومع الحيض اولى مع الاذن من صاحب الحق لا عجزا حقا له ويرد عليها الاذن
 لا يمنع الضمان فالمرض اذا اختلف وحاب عنه بان الصيال فعل اختيارى من السبع
 فكل مسقطا بحرمته والمرضى اذ سماه ولانه لما اسدا بالادى الحق بالموديات
 طبعا فسقطت عصمته بخلاف الصايل لا تدلم يوجد الاذن منه من صاحب
 الحق وهو العهد المالك له وفي الاستبحار عن ابي يوسف انه لا شئ في الجمل الضول
 وهو قول السامعي صحيح فان اضطر الحرم الى صيد فعلة عليه الحارثي اما اباحه
 اكله فهي اصابع فاذا اكله على الحارثي وحده ولم يحده وقال **الاذن** العج
 اذ امله في اذنه من ولا شئ عليه لساعوم الا انه ولانه مله لحاجه نفسه
 فاستبدا بالاذن الذي عند واحد اكل مال الغير المحرمه فان وجد صيدا وميته

ياكل المسنة ويدع الصيد وهو قول الحسن البصري والهورى ومالك وان جاز
 وقال الشعبي واسحق اكل الصيد واحسان بن المندوع وهو قول ابي يوسف الاول
 قول ابي حنيفة ومحمد علي ما به من المروغين وفي الدخيل جعله رواه الحسن عن ابي حنيفة
 واحسان الحسن قول ابي يوسف وجما لا اكل ان دمه الحرم مسنة ومن لم يدع
 اكل الميتة ويدع الصيد فالمسنة اخف وان وجد مسد ولم يصيد دمه محرم ما اكل
 لحم الصيد عند ابي حنيفة ومحمد ان وجدت صيدا وما لم يسلم دمه الصيد ولا
 ياكل ما لا يسلم لحاجه العدة وان وجد لحم كلب وصيد احييا ككل لحم الجمل ذكره
 في الدخيل وان وجد لحم انسان وصيد ايدع الصيد وهذا ادب المساييل في المحيط
 وفي المبسوط اذا اضطر الى مسد او صيد فعلى قول ابي حنيفة والى يوسف يتناول
 من الصيد ويودي الحارثي على قول زفر يتناول من نفسه ولا فعل الصيد ذكره
 في اختلاف زفر وعقوب وفي الحارثي عن ابن سماعه العصب اولى من المسه وهو
 احصاى الطحاوي وعند الفرخي يحبر من ماله في **قوله**
 ولا بأس للحرم ان يدع الساه والعقور والبيع والراحه والبط الشكرى
 والسكر من طاسح بغداد والطسوج الناجية لا تدرى ويحوها معرب
 ومسبب البط الشكرى اليه وهو ما استندنا في المنازل وطيرانه لطيران
 الدجاج الوفاء المسان والحياض باصل الحلقه غير متوجس في المسوط والمحيط
 والبط الذي يطير بحب فيه الحارثي لا اكل لانه متوجس مع جناحه ولودع حماما
 مسورا فعلة الحارثي وهو الذي يسا الرسل على لجمه خلافا لما لا هلك اذ ذكره
 الاصحاب عند وقال سنده قال مالك للسك الحام الميز في الموت حروا قال
 اصغ فيها الحوامع الجماعة وفي الدخيل اجاز لمثل دمج الاوز والبط وقاسده
 على المستأنس والدجاج وخالف الجماعة فيه والاوز من الطير والبراج خرس اخر

قوله
 الاكل في الزرع والبط

وفي الحديث أنه ملة ذبح الحمام الوحشي وغسل الوحشي الحمامة الرومية التي لا تطير لأن أصلها صيد وأجاز ذبح الأوز والدجاج وما استأنس من الأوز والحل والقطا للحرم دبحه وما تناسل في النوت وليس له بضعة لطيران من البط والأورق ذبحه والدجاج ذبحه لأن كاله في الذبح المالكه وعدمنا لادبح الأوز ولا يطير المالكه صيد ذبحه الاستسجاني وفي المقيلا ليس وحشي لأخاينة ولا يحرم على الحرم دبحه والله بالدجاجه وعوئها وهذا لا نعلم منه حلقا من أهل العلم والأخبار لا يصلح فلو أساسنا للوحشي وحريه الحزب دون الحرس وفي المحيط والبدايع الحمام المسرول صيد لأنه متوحش أصل الحلقة وإن لف بامر عارض والأصل لا يعبر بالعارض بالصبي وجماد الوحش فإن قل ليس له لاجل بدكاه الاضطراب حتى لو دى سهما إلى برج حمام لاجل ولو كان صيدا حل بدكاه الاضطراب **والجواب** أن من الأصحاب من قال على بدكاه الاضطراب ذبحه في المحيط وكذا النوى وليس كلما لاجل بدكاه الاضطراب لكون غيره صيدا ولما حل بها لكون صيدا لا ترى أن من أخذ صيدا لاجل بدكاه الاضطراب ذبحه الفرض وهو صيد يحل لخواصه ولو نذر ولم يقدر عليه يدركه الاضطراب وليس بصيد ولذا لو تروى من بدكاه الاضطراب لمعلقة بالعجز لا تكون صيدا والحمام يابى بالليل إلى البرج ممكنا أحد بعرجيله فلماذا حاز منعه في هذه الحال ولو الغالب لا اعتبار بالعارض البعير لذلك لا يحكم الصيد في الحرم على الحرم إلا في حق المالك لما تقدم وأدأح الحرم صيدا فترسخ منه لاجل دابها وذبح صيدا الحرم للحرم والحلال وبه قال مالك وإن حنبل والصحيح من قول الشافعي وحكام من المنذر عن الحسن البصري والأوز أعى القاسم وسالم وأحق وقال الحكم الهروي وأبو نوري وعمرو بن دينار وأبو نافع الحلال وهو كركاه السارق

٧٨
وفي شرح المذهب للنبوي دسحه الجرم حرام عليه للاحلاف وفي محرمه على
عين قولان الحديدي محرمه وهو الاصح عند ائمه وفي عدم حله وصحة كبر
منهم فاد اخرج من اخرائه حتى حله طرقان احدهما باخته لذروا المنافع وهو
الاحرام ودخ الحلال صيد الحرم لدخ الحرم في الاصح من الطوقين ومحرمه
على عين قولان للجهم وان نغله عين مسروع فاسبه دسحه المجوس وهذا
لان الهم لا يحلو عن قليل دم مسفوح فاذا كان الفعل مشروعا فاقام مقام
الميرس الدم المسفوح والقيم دفعا للضرر وسنة الام على الخلاف
وعند عدم الفعل المسروع يرجع الى الاحتل وصار تاما لثله من غير الدخ
المسروع فان اهل الحرم ادخ من ذلك سباعه فله ما اهل عدائ مسفه
وقال عطاء عليه جزا الخوف ابو يوسف ومحمد ليس عليه فيه ما اهل وهو
قول الا ائمه منهم الامد المله لحجم ادمه فاد منها مبيح عليه الاستعقار
دون العمد لانه لا ماله للميتة وضار بما اواله عين ولا يبيح حشفه لانه تناول
مخطو احرامه وهو الذي اخرج الصدق عن تجليه الداه والادخ عن اهلهما
فكان لونه دسه موجب احرامه فاصنت حرمة تناوله بواسطه صير وبقائه
منه الى احرامه فكان الواجب مسبب تناوله مخطو احرامه لا باعتبار كونه
منه ولان مقصود من دسح الصيد تناوله ولا على المقصود عن النكاح لانها
اداو حسب بالوسيلة التي هي الدخ من غير اهل ولا اهل الذي هو المقصود بالدخ
اولي بخلاف الميتة بخلاف محرم اخر لانه لا يصنع له في صله ودسحه ولا مقصود
حتى قال الخصاص لو اطم دلا به منه بضمه ايضا لضافته الى احرامه وان اهل
منه صل ااحزا لا يصمد للحوادث في ضمان النفس لمن ينف دسح طائر ويميزه
عن الطيور من مثله ما ادا احزا الانصر. الا مده واحد ددرد ذلك في المحيط

ووجه اخر ان المقتول ظمأ حالي من وجه حتى لا يرتد القابل والمسلم حتى يعو
ام ولده ادا فعله مع ما يدعي الاثرية على الاحباط جعلناه حيا في حق القاتل
وهو جزا الاحرام مجازا له مقصود وصدق الجرم بعض صيد فادى حناره
ثم سواه فاحله لا يدري متى لان وجوب الحز في النفس على خلاف الدليل ولهذا اختلف
العلماء في وجوب الحز في النفس من وجوب فيه الحز انما اوجده باعتبار ان اهل
الصيد فلم يبق هذا المعنى بعد كسره وهذا اذ احرم عليه بالاسنان او الدلالة
نصن ما احله في الحزب قالوا فيه روايتان وفي المتوسط لودل الجرم حلالا
على ممل الصيد لمزمه الحز او لا يحرم مثاله **قوله** ولا باسنان اهل الجرم
لحم صيد اصطاده حلال ودعه اذ لم يدل الجرم عليه ولا امر به بحد ولا صيد
وهو قول عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والزهري بن العوام والي هجر وعائشه
وطهيد بن عبد الله ولعبا لاجبار ومجاهد وان حصر وهو قول اللومس وقالت
طائفة لا يحل له ما صاد له او صاده من اجله وهو قول مالك في العبد والماسقي
وابن حنبل واسحق والي يورود لرسن العصار ومن المالكية ان وجوب الحز على اهل الجرم
اسمحان لا قياس وقال الحافظ ابو جعفر ان كان باسنان محرم عليه وقال
ابو عبد الله الجرجاني لا يحرم قال لا بد من وجوب الحز او اعتمد على رواية الطحاوي
واذا صيد باسنان وكان لصا ياجير لا يحرم عليه لانه صبي له وعند عدم الدلم
يوجد منه مباشرة ولا تشبيه وفي الاجماع المالكية ما يرجح من اجل الجرم باسنان
او بصرا من يحرم على الجرم والحلال اذ يحرم فان اكل منه فعليه حرام
كله وان اكل منه مسيرا وعن مالك اكله حلال فلا شيء عليه وان اكل منه محرم اخر
وعنه روايتان وقال الشافعي لا يحرم الجرم الذي صيد من اجله بعد ما اكل منه
وهو قول احمد وفي الحديث الشافعي لا شيء عليه وفيه مذهب مالك وهو انه يحرم على

المحرم اكل الصيد مطلقا مروى عن علي بن عمر ورواه طائوس وجابر بن زيد
ويذهب باسنان عن ابن عباس وعطاء مخرج وانت محرم فهو حرام عليه وفي حديث
الصعب بن جشم انه اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا
وهو بالانوار او يودان فردده عليه فلما دأى ما في وجهه قال ان لم نرد عليك الا
ان احرم مسق عليه وحاشا له ففتح اللحم وسد يد النائم المثلثة وفي رواية حمار
وحش وفي رواية رجل حمار وحش وفي رواية عجم حمار وحش فغظروا ما في رواية
من لحم حمار وحش وفي رواية عصا من صيد هيد الروايات كلها في صحيح
مسلم واسرار البخاري ان هذا الحمار كان حيا وعن علي بن ملاك ايضا قال
النووي هذا باطل مردود وفي الصحيح اكل مما صاد ابو قتادة وهو صحيح
مسلم وامر باكله وفي حديث الصعبي انه اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عجم حمار وهو بالحفة فاكل منه واكل الهوم قال الشافعي باسناد صحيح قال
النووي اكله اكل الجرم والحمار ولله المثلثة حديث جابر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال الصيد حلال لكم ما لم تصدوه او تصطاد لكم
رواها ابو داود والترمذي والنسائي وفيه عمر بن ابي عمرو المديني قال
النسائي ليس يتكوى وان كان قد روى عنه مالك وقال يحيى بن معين هو ضعيف
ليس بحجة قال النووي لما روى للساجعي اخرج لا يفسر **قوله**
هذا غير مسلم عند اهل الحديث فان الماقد الحديث لنا قد جلد ذهب فادان
الناقد للذهب هذا ينسرح لا يسأل عن تفسيره ولا نقول له ما الدليل عليه
وقد ضعفه الترمذي من جهة اخرى وهي الانقطاع فعاد لا تعرف للمطلب سماع
من جابر رضي الله عنه ولسان ابن ابي امان لم يصد حمارا وحشا لنفسه خاصة
بل صاد له ولا يحل له دفعه الا ان كانوا معه فقد اباحه رسول الله صلى الله عليه

النساء ومعنى لا تعصدا لا يقطع بالهضد وهو السيف او الخيل لا يحل اي لا
يحسب حشدهما ولا تعصدا من ضرب وعصده اي ضرب بعصده من دخل ثم انه
وه يدخ الحلال لوجوب ^{احكام} الحلال لا يحل عليه جزاء بل هو الصيد الحلال في الحرم
افكان هو المختص بعد الحلال كالحرم **والوحد الثاني** ان الحرم اذا اقل صد
الحرم بلزومه لقائه واحد لاجل احرامه ولم يحرم عليه شي لاجل الحرم وجواب
الاستحسان لان معنى نفوت الامن متى اعتبر من لا يحجب العما لا تعتبر تانيه
لا يحجب صمان اخر ووجها صحيحه الاحرام لاستتماله على معنى صمان الحرم ايضا
وصمان الحرم لاستتماله على صمان الاحرام فكان احباب ما هو مشتمل على المعص الى
وفي المحيط الاصل ان الواجب بعقل الصيد على الحرم فانه وبطل عند المصلحة من اصحابنا
وعند زفره فانه وعند السافعي وان جيل بدلاء يبرهن السافعي بحقوق العباد وقر
يقول وجوب الجزاء انما كان باعتبار الحنايه على احرامه ولا يجوز ان يكون ذلك عن
المسلف لانه ليس بمال مقنوم لان الصيد قبل الاحرام مباح والمباح لا ينفق
الا بالاحرام فان الواجب جراح الحنايه وهو فانه **ولسا** انه قد اجتمع في
2 حقه سبب وجوب القناه وهو الحنايه على احرامه بارتكاب محظور وحرمانه
وسبب وجوب البدل وهو ان لا يصيد الممنوع عن قتله وقد ثبت بقومه وحظر
بامر السرايع حتى ينفذ الواجب بالقتل بعد الصيد فانه في صيد الحرم فانه من ذممتها
واعتبار ما بالمال لا دمس على لوجه احد هان الاطعام والصوم لا مدخل لهما
2 اموال لا دمس باسمه ان احباب الطهر من غير جلس المسلف مدوات القيم لا
لسمه لده السرايع في اموال لا دمس بالهسا ان احباب الساه فعل حمامه
الادم حلاق الاصابع وانما تعد قيم المسلفات في حقوق الادمن ادا الملسف
من ذوات العلم احد المقدس اعلمها وداوحد الله تعالى فانه بقوله تعالى او

احكام
الصيد

6

او هان طعام مساكين ولا يكون الواجب في حقوق العباد بالذلف مواهم هان
ولا يجوز الصوم في قتال صيد الحرم عند المله من اصحابنا وقالوا رزقوا ومالك
والسافعي وان جيل يصير من الحلال الملب فاني حق الحرم وعن بن جليل في رواية لا اقام
في القناه وانما ذكر لي بعد بدء الصيام وهو مروي عن السعي والى عياض وهو مخالف للنسب
ونصف يقول او هان طعام مساكين من غير وجوب طعام ولا وجود مساكين اعتبر من الحرم
ولسا ان الواجب فيه ثمة المسلف فاشهد بغير الحرم محلل الحرم ادا الواجب
عنده فانه وللصوم مدخل في القناه دون ثمة المسلف لان الصوم يصلح جزاء الفاعل
لا ضمان المحال بوضوح الذي وبهما ان المعتبر في حق الحرم حرمه الاحرام واحرام بغيره حرام
عمرو لانه يجوز ان يوحدا حدتهما دون الاخر وفي الحرم المعتبر حرمه الحرم والمقتعد وفي
متنحه في حق الفاعل لان الفض الملب لم يرد الا في حق الحرم ولا يحرم العباس فينا
في العقارات وفي المسوطة والدماني في احرار ارقه الدم في صيد الحرم روايتا ذكرهما
الدرجى لما ذكر في الباب معنى وايد لا يحرم لانه ضمان المحل ضمان الاموال لا النول
ومنه مدو بحاميل ممد للصدم فحرم عن الاطعام وفي رواية يكرهه وان دخل الحرم
لصيد يجب عليه ارساله عندنا لانه يدخل الحرم صلا من صيد الحرم لما ودخل الحرم
صلا يحل بعصده فاستحق الامنه فلا يجوز اساق ايد عليه قال بن المندري في لا
سرايع وهو قول ابن عمر وسعاس وعاسه وعطا وطاوس واسحق بن ابراهيم بن ابي
وان جيل ورخص منه جابر بن عبد الله وابن ابي ربيون جبر ومالك والسافعي والابور
بن المندري فان باعه منه رديعه ان كان قائما وحب حرا وان قالسا وقال
مالك والسافعي يجوز شعه ودعه منه فلا يحرم كونه لما لولم يدخله الحرم وهو حلال
فالوا الصدم مملوك العبد فلا يظن به حتى الشرح فيه لحا صه العبد ومعنى التشريع
ولسا ان حرمه الحرم منع من العرض الى الصيد في الحرم او صار هو من صيد الحرم

دلب

او غيره اشقلت الى مصر وفي الميت والغايب اختيار المنزل لها
اذا تعذر المنزل الاول ولا ينبغي للعتده ان يخرج او توافر مع
يخرج او غيره واذا اشقلت لا يخرج من المكان الذي اشقلت
اليه لان الخروج كان ضروريا فترك المسكن الثاني منزله الاول
وذكر ابن سماعه عن عمر بن الخطاب المتوفى عنها زوجها تمت في غير
منزلها اقل من نصف الليل قالوا وهذا صحيح وفي الحديث لم
تعد ذلك الى بحر وصد وفي التحفة جعله قول عمر بن الخطاب
ابن سماعه عنه ثم منزلها الذي يعتد فيه هو المكان الذي كانت
تسكن فيه قبل الطلاق او الموت سواء كان الزوج سافرا
فيه ام لا حتى لو زارت أهلها فطلقها او مات عنها فأتى
اليه واوجبت المهر على المتوفى عنها زوجها عمر بن الخطاب
وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وابن عمر وام سلمة وبه
يقول ابن المسيب والقسم من صحابة الاوزاعي والثوري ومالك والشافعي
وابن حنبل واسحق بن راهويه وابو عبيد قال ابو عمر بن
عبد البر وهو قول جماعة فقهاء الامصار بالعراق والحجاز
والشام ومصر وروى عن علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس
وجابر وعائشة انها تعتد حيث شأت وهو قول الحسن
وعطاء والطائفة قال ابن حزم في المحلى يعتد المتوفى عنها
زوجها والميتة ومن اختارت نفسها بالفتوح حيث اجبت
ولا تنكح لمن لا على المطلق ولا على ورثته الميت ولهم ان يخرج
عندهم ويخرجن الى حيث شئوا المطلقة الرجعية لا يخرج في

عدتها مستك ابن حزم حديث فاطمة بنت قيس وسيلان كلام
الكلام عليه وعن ابن حزم قال اخبرني ابو الزبير المكي انه سمع
جابر بن عبد الله يقول طلقت خالتي فارادت ان تحدد عليها
فزوجها رجل ان يخرج فانت النبي عليه السلام فقال لها هي
تجدي عليك فانك عسي ان تصدق او تفعل معي وقال ابن
حزم فهذا في غاية الصحة وقد سمعته ابو الزبير منه رواه مسلم
وغیره قلت ابو الزبير مدلس فاذا حدث بالسما كان
حجه وعن عائشة ام المؤمنين انها حجت باختها ام كلثوم لما
طلبه بن عبيد الله لما قتل في عدتها في الفتنة وفي فتوى عثمان
المختلعة بمثل قال فالتمة لا تخلوا ما ان يكون ملك اميت و
ملك غيره وهو بكري او عاريه وقد رطل العقد لموت مولا على
سكناه الا باذن مالك وهذا برهان قاطع وما عداه ظل لا خفا
فيه ولعمامة اهل العلم ما رواه سعد بن اسحق عن عمته
زينب بنت كعب بن عجرة عن قريظة بنت مالك بن سنان
وهي اخت ابي سعيد الخدري انها جات رسول الله صلى الله
عليه وسلم تسالنه ان يرجع الى اهلها في بني خدره وان زوجها
خرج وطلب اعبده ايتوا حتى اذا كان بطرف القدر والحجهم
فقتلوه قالت فسالت رسول الله ان ارجع الى اهل فان زوجي
لم يترك لي مسكنا ملكه ولا نفقة قالت فقال رسول الله
نعم قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجر اوى الى المسكن فاداني
رسول الله صلى الله عليه وسلم او امرني فنودس له فقال

صيد الحرم بحسب عليه الخنز في المشهور من المذهب قال خصمان في الاموال مخالف
 ما بعدد ولو وصله في يده بضمه صار كانه مات حقا فله صيد عليه الخنز اولا
 يرجع يد على احد وان كان للثقل في الحلال في الحرم فلا وكان الحرمان في الوجوب عليه
 والرجوع وان كان حلالا في الحلال لا يحل عليه بغيره لكن يرجع الاخذ عليه مما
 عزم ذكره الاستسجاني في مناسك الكرماني حلال اخذ صيد الحرم بغيره يد
 حلال اخر جعله احد حرا داميل ويرجع لاحد يد على الثقل بالوصول المقتضى
 يد الغاصب في الغاني على الغافل بمنته لا يضادك العين خلافا لفرقة قال
 الدرمانى بخلاف الحرم فانه لم يملكه ولا يرجع عليه مما حرّم مفرق من الحلال في
 صيد الحرم وصل الحرم هاترك وفي المسقى ان كان الحرم الاخذ صام لا يرجع على
 القائل بشئ لانه لم يضر ما لا وعز داود بن رشيد عن محمد بن يحيى صيد اريد
 بحرر فعل الحرم الخنز ويرجع يد على الجوس في حرانه الاصل لورى الحلال
 صيد الحرم الى الحلال او من الحلال الى الحرم بحسب الحرا اصطافى السمع عند الشافعية
 ومنه خلافا في فروق من واحسان في المنذر ولذا ارسال الحل على هذا الخلاف
 ومثله في المبسوط ودرن بن حرم عن عطاء قتاده وان كانا في الحلال بينهما قطعه
 من الحرم جرم منها السهم فاصاب الصيد لا يحرم ولا ناس بالذلة ومثله في كتب
 الشافعية ولوروى صيد اوهما في الحلال بغير فاصابه السهم في الحرم وعليه اخرا
 ولا وكل ذكره الرمانى في مناسكه وفي المحرر يرمى صيد اوهما في الحلال فدخل
 الصيد الحرم فاصابا السهم فلا يحل عليه ولكن لا يحل اكله وهي مسئلة من اصل
 الى حقيقة لانه بعد حاله الذي لا حاله الاصابه الا في هذه المسئلة قال
 الكرماني اخذ فيها بالاحياط وقال صاحب البحر لان الداء عند الاصابه وهو
 صيد الحرم عندها **قوله** ذكر في حاشيات الكتاب ادارى صيد وهو مسلم

م يحرم فاضابه السهم بحسب ادله قال لان المعبر حاله الذي وهو نقص صحيح على
 الحرمانى والخصير وفي الحرمانى لو كان قواما للصيد في الحرم او بعضها ورأسه في
 الحلال لا وفي البدائع انما يعتبر القوام في الصيد اذ ان قايما عليه ما وان نام فجعل قومه
 في الحلال ورأسه في الحرم لا يحل قال فاد ابطال اعتبار القوام رجع الخطر على الاباحه
 وفي المسامع بعد القوام ان كان قائما ومجمعة ان كان مصطفا فمقتضى ما ذكر
 في البدائع ان الحلال لا يسل الا اذا كان مجمعة في الحلال في حال الاصلح وفي المبسوط
 اذا كان حرومنه في الحرم في حاله النوم فهو من صيد الحرم **قوله** فان قطع حشيش
 الحرم او سحره الذي ليس بملوك وهو مما لا تنسه الناس فعليه ميمته الا ما حفر منه
 قال ابن المنذر في الاشراف اجمع اهل العلم على اباحه ما ابتداه الادميون في الحرم
 من العقول والروع والرباح ونحوها وفي المعنى اجمع على حرمة قطع شجر الحرم الا اذا
 وما زرع الا شتان وسحر الحرم انواع اربعة اما ان يكون من جنس ما تنسه الناس
 كاللوز والجوز والفاح والبرزى ونحوها او من جنس ما لا تنسه كسجرام غيلان ^{الان}
 وكل واحد منهما اما ان ينسب نفسه او منه منسبة وتجب الحرا الا في نوع واحد وهو
 الذي منعت نفسه مما لا تنسه الناس ولا شئ في الانواع المله لا تنسب اليه
 الحرم بل الى المله ولهذا ملكتها بالانبات فحقت اهلته ولم تكن حرمية وفي المبسوط
 شجر الحرم حرمة صيده فان صيده داخل منها وماوى لها وتسقط نظما ومحد
 الورد على اعضائها وتسكن اليها في الحرم والمطر كالسوق لله وما سدد الناس عانه
 فهو لهم والناس يردعون في الحرم ويحصدونه عن عمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من غير تكبير ولا مال الا لابس ما تنسه الناس من الحرم من الحلال والسجرام في العقول
 والروع وهو قول في الخطاب وان غفل من اخذها وقال القاضي منهم حرمة الحرا
 وهو قول السامعي في الشجر حول حال وهو المذهب عنده فواجب في الدوحة وهي الشجر

الغظيمة بقرع وروى عن ابن عباس ع ليس له صفة وصنفه ملك وروى ابن حزم
عن عطاء ولم يورث عن ابن عباس وفي اصغر من ذلك شأنه فالدين مضموناً باليقين
والصغير بالساه عند السابق وان حبل ولا اصل له الا انه يروى عن عطاء والسابق
لا تقلد الصحابة وقلد التابعين فيه مع مخالفة الأصول وعن بعض السلف ان واجب
في الدوحة بدنه وفي الوتر مداه وعبد الله بن ابي نعيم في الدوحة سبعون دناساً وستة
دناساً وحسده والشجر الصعير الحوله فصل النبي لا اعضاء لها وعندنا الواجب
القيمة وفي الحلي لا يحل لاحد قطع شئ من شجر الحرم ولا شؤله ولا من حسنته حاشي
الاخر واسمى ملك والسابق السنن الصاقل وهو خلاف امر رسول الله صلى
الله عليه وسلم وحاصل الصانع بالاق الشجر وهو مروي عن ابن عباس وعطاء وبقا
الشافعي وابن حنبل ويحرم قطع الشؤل والعويج وبقا قال ملك وان حبل وعطاء
ومجاهد وعمر بن دينار والشافعي لا يحرم وهو مردود بقوله عليه السلام لا تعد
شؤلهما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في حرمهما لا على شؤلهما ولا ند عليه
السلام نهي عن شجر الحرم والغالب فيه الشؤل فان مرادنا النبي وبقا الشافعي لا يفتي
في قطع الشجر المودد وهو المذهب جعل الصلح المودد وهو قياسي جدد وفي
مخالفة النص فهو قاسد الوضع باستعمال الشافعي بعد محله الواحد مهما به النبي
واحصار المتن في مضمونه مضمون وقطع امام الحرمين والغازي ان يحرم الشجر
محمض ماله عند الناس قال ملك واليونان وداود الظاهري وابن المذنب لا يمان
في شجر الحرم ولا في حسده هطع الحرم في الحلال من المندر قال اجدد للملافة
من ثياب ولا تسند ولا اجماع وثنا الحديث الذي دل على تحريمه ذلك فاشد صيد
الحرم من حق الحلال وروى العودري وحسنه المناهل باسناد عن عمر انه
كان المسجد يحرق بها أهل الطوائف وقطعه وقذاه وذلك لمحض من الصحابة خلاف

شجر الحلال فانه مباح قطع للمحرم والحلال علق سحر الحرم وحسده
ولا يابس قطع شجر الحرم اليابس والانساق مما تكسر من اعصانه او الغلع بعمر وعول
ادمي وما ساقا فظمن ورقه قال صاحب الغني ولا تغلم في هذا خلافاً وقال
ابن حزم في المحلى ان وجد عصا مباناً فلها حله وفي الدوحة قطع من سده الصيد
لم يمنع قطعها بالصيد يدعه فيدعه في المقي وفي المبسوط لا احبال منع مما
وطعه من شجر الحرم وادى بمسند لما فيه من النظر في الاستئلال شجر الحرم وتلك ولو
اسفغ فلا يابس يدانه ملكه باد القيمة وفي المرعسي ان علي بن يوسف لا يابس لعن
من محرم او حلال ان اسفغه ولو ابا بعد صدق منه لحمل السبب وفي الوبري لا يابس
بان نصره في حواجره وفي الدرراني لو حش حسنة الحرم مبد ما نه مثله سقطت
وقال النووي لم يلزمه شئ فولا واحداً في المقي بعض اعصانه فان لم يغير مكانه
معها احتمال وقال الشافعي لو احد ورقه واعصانه قال النووي من غير خط وكسر
لشجره فان قطع السحر وعمرها في ممان احرم الحرم وبسنت صمها وان بسنت لصمها
فان عمرها في الحلال بسبب عليه رد هالي الحرم فان جدد صمها ولو اخذ شجره او غصن
من الحلال فخرهما في الحرم لا يباح حكمه شجر الحرم ذكره النووي ولما عندنا انه لا يباح
ادمي خلاف صيد الحلال اذ دخل الحرم نصرة من صيد الحرم وحل الحرام اعمد وياخذ
عند الشافعيه تسارح الحرم ومنه ان كان شجر الحلال وياخذ عود السموات
علاف ومن الطائفة قال النووي وما زرع ادمي من غير الا سحر الحرام
والشعير والدر والحر والنبول والخصرات فلما لم تقطعها وعلى غير ممتها
له وبحر قطع الاخر وهو اجماع والشؤل وفي السنن خلاف وقد قدم والاحرام
قطعه وقطعه وفي المبسوط والمحيط والبايع وغيرهما ان الشجر اذا كان اصلها
في الحرم واعصاها في الحلال وعلى العكس فالمعبر في القطع اصلها فان كان

الاصل في الحل حل قطعها وان كان في الحرم لا يحل وبحب الصمان به وهو قول
 السامعي وان حل ان كان بعض الاصل في الحرم وبعضه في الحل ضمن الاصل والاعتقان
 عند الامية المنة لعلها لحرم الحرم واسار الدعوات في يوم العروض في الزمان فصار
 في الصيد اثنان بعض فوائده في الحرم وبعضها في الحل وهذا خلاص الرأى الى الصيد اذ كان
 على اعضائها وهي في الحل اصلها في الحرم او على العكس فان الاعتقاد في الاعتقان دون
 اصل الشجر في الحرم في المسوط والبدائع والاستحباب في الكرمان في الفرق ان الاعتقان
 تابعه للاصل حتى القطع كاليد والرجل الانسان ولهذا ملك الاصل وهي اصل في
 حق الصيد لان الصيد لا قرار له في مكانه بل يعدل من عمن الى عمن ومن مكان الى مكان
 وصار في المعدل من عمن الى عمن في هذه السجدة على الاصح فانه لا يعتبر بها اصله
 بغير اعتنائها التي هي مكان قدم البالي ولا يري حبل الحرم عند ان حبله ومحمدا
 وان حبل وقال ابو يوسف وان الى الحبل وعطا وملن والسامعي ورواه عن احمد بكور
 وهو قول داود الظاهري ذكره في المحلى **وجه** قولهم ان في المبيع منه حوا
 لانه يعتبر استصحاب العلف من الحل فاسد حفر البيروني والبايط وبنو
 السوالم والعمرو صوب الفسقاط وقد اوردوا عليه ودوسه بالقدام وفي المسبوط
 قال ابو يوسف لباس الرعي لان الارض يدخلون الحرم للرعي او العرم يكونون على الدواب
 ولا عليهم منها من رعي الحنظل في ذلك من المخرج ما لا يخفى فخرج ارفع الحرج
 قال وقال ابن ابي ليلى لباس الحنظل وترعى لاجل البلوى والصنوع اسم كلام صاحب
 المسبوط فانهم على قول ابو يوسف انه لا يرسل دوابه على الحنظل احصا واحدا
 لان ابن ابي ليلى في حرامه الا ان قال ابو يوسف لباس الرعي حبل الحرم
 ومنه في الرعي والاسرار والاسحباب **وليس** ما وجدناه من الحديث
 الصحيح ولا فرق في الماده من الاحتشاش باليد او بالمنجل وغيرهما ومن المأهلا

بارسال الابل والماسية عليه فصار ذروع الناس ويملن حمل العلف الحنظل
 من الحل لو كان محتاجا اليه ورضي منه لمون بشرط الصمان فقتل صيدا الحرم
 المضطرو الملوك انما يعتبر بها الاصل فيه علاقته ومع وجود النص على انه لا يعتبر
 هكذا قال سمي لانه السرخسي في المسبوط للسقط ما ذكره بالانفوس التي وردت
 افاذ وهي حفر المدروا وحده الفرق الامكان عدم الامكان والمساو جمع مشغور
 للعبير وهي الحفلة للفرس وهي تاسفة للانسان ودر ذلك الجوهرى وغيره
 والادخار لغير النعم وسلون الدال المعجزة والحا المعجزة وبعد هار الحنظل عليه
 الرعي سبب بها السوط فوق الحنظل قال المنذرى في كتابه سرح سرح في ذكر
 همن نزار ايه وهذا ذكر الجوهرى وحمل النعم من مزبلة في الملاي **وله**
 في هذا بطرا اعدم الاستسقاء وفرد الطرف من ان يكون مزبلا في الملاي ومن يكون
 اصلا يكون الكلمة وباعده جعل العزبان اصلا ولا يجعل الحرف وايداه من الحاجب
 وقال من الملام علم زادته من الحروف بدليل فهو اصل وانما حلو ارباب النعم
 في الصحيح لعدم اصلها في النعم لعدم فعليل وحملوا البالي سعد مريد وان كان
 فعليل موجودا كثيرا بعد اصلها في سفل لعدم فعليل مع الاول ومع هذا راي ابن
 عصفور في المبيع هذا الاصل في سفل ترتيب فعله فعلا وحمل الفعل على الحنظل وحلم
 على ترجمان انه فعليل في المضموم الاول وان الفعلية محقق منه ولم جعل النار يانه
 منه ولا فرق بينهما وهذا البحث مضمون ان يكون الادخار فعلا لا يروح لا فعلا ولا ادخار
 مسبق في الحنظل سحوطه ورعيه وما قبل الحديث انه عليه السلام كان يقصد
 فيه الاسد ما سقعه العباس اليه او كان رعي الله انه تزحف مما سقعه
 العباس ذكرهما في المسبوط والبدائع وزادوهما لما وهو انه عليه السلام عمه
 فاحصل علمها السلام بالرحمة فقال لا الاخر فان قيل من سوط صفة الاستسقاء

الاتصال فكيف صح هذا قال النجاشي جوابه انه محض نص صفة الاستئناس
والخصيص المتراجح عند مشايخنا ولو استدل في قطع شجر الحرم محرمان
او حلالان او محرم وحلال فاعلمنا منه واحد لان الواجب بينهما صفة الشجر فلا فرق بين
الحرم والحلال لما في قيمة السلف من احوال الامم من هذا خلاف صد الحرم حيث
حسب على المحرم منه فاعلمه وعلى الحلال نصف القيمة لان الواجب على المحرم هناك
وعلى الحلال منه السلف فليزها اذ اصله حلال ولا خطا يحسب على كل واحد منهما
هنا فاعلمه وعليهما به واحد وفي الحواشي ما يكون حرمة نسبت الحرم هو مبررة
حقوق اجداد عمان الحرم بالاشجار والاحكام ان عثمان المسجد بالسنن وذلك
مصبون بما يصح من حق العبد اذ اهدا فاد اوصاف العمدة فهو محرم من الهدى الاطعام
ولا يحرم منه الصوم لما في صوم الحرم وقد تقدم وعند السامعي ان شاصم ولدان
في صيد الحرم وقد ذراه وساح الجاه وبدا قال عطاء بن حبل لانها ليست من جملة
الساكن بل مودعه في الارض والجاه الجاه الحرم واحد فاعلموا واحد علس العرو والنسب
وفي مناسك الحج الطبري لباس النجاشي **قوله**
وكل من طعمه الفان مما ذرنا ان منه على المفرد ما فعله دمان دم لحنة ودم لجرنة
ولا الصدقة لانه محرم باحرام من عندنا على ما تقدم وفيه خلاف الامم البلد الا ان
نحنا والفقهاء غيرهم بالعرف او الجمع بقدره على افعالها فليزها دم واحد
خلافه في زمان المستحق عليه عند الفقهاء احرام واحد اما بالعرف او الجمع وساخير
واحد واحد لا يلزمه الا حرام واحد لان المستحق عليه احرام العرف واحرام الجمع المستحق
من الحرم ذك في المحظوظ في الرزق منه وطعم الفان شجر الحرم وعليه منه واحد
في المفرد ولد الوافض حاشا ههنا من عرفات بل الامام كان عليه دم واحد المفرد
والجميع ولد الوافض للذيان على غير وضوء ورجع الى الله فاعلمه دم واحد ولو طاف

٧٥
حساب الذبان ورجع الى الله فاعلمه بدنه واحد والفان لمزمد خلق واحد وفي
الحامع محرم لعن حرج عدا ام احرام بمحمد معهما حتى صار قارنا ثم حرد فمات بحسب
عليه منه واحد فهو حرام بالخرج الاول وقد حرد على الفان منه واحد وجوابه في الجمع
ولا يضاف الحرام الى الحرم بسبب الحرم لان صيد الحرم مدمعني العوض اتخذ المحل فحرد
القول بالعدد في الفان لان الواجب فيه هناك هو حر الحامد والحامد صادق
احرامين وهذا ايضا عرف عن من الحامد كالطيط والنس المحظوظ وغيرهما ولا يخلف
بالحرم وغيره ولا ان المان انما اعتبارا لم يتعلق الفعل بالفاعل بل ان الفعل اذا وجد
في الجملة ولم يعرف فاعلمه يتعلق المان تحت الدية والعسا مدمعني على اهل الجملة وان
تعلق الفاعل بان عرف فاعلمه لا يتعلق المان فاعلمه الدية والعسا مدمعني على اهل الجملة
ما اعتبار المان وفي المحرم يتعلق به حتى يحسب عليه الخراف والجملة اعتبار المان وفي الحلال
لا يتعلق به بل لانه كل له في عمر المحرم او الحلال فاعلمه لا يتعلق بالمحل حيث تغد وتعلقه
بالفاعل ولان الاحرام المحرم لعن الصدقة قد سبق فمضى ظهور حرمة المحرم
واد الاستئناس بمحمد ان قبل صيد الحرم او الحلال فاعلمه كل واحد منهما حرمة اذ اقبل
وهو مدمعني الحسن والشعبي سعد بن حمر والعبي والنوري والحرث العجلي
وملك وبه قطع المتولى من السامعي وقال عطاء ان الله تعالى كل
واحد حرام اكل وان لم يظلم منه فاعلمه ما حرام واحد وعن ابن عمر رضي الله عنهما
وطا وسر الزهري وحماد بن اسلم والاذاعي والسامعي وان حبل وداود
حسب عليها حرام واحد وهو ما على انه محرم باحرام من عندنا وعندهم باحرام واحد
وان كانا حلالين فعلا صيد الحرم فعلمنا حراما واحد عندنا وفي سمرقند
لو امسك محرم صيدا فقتله حلال في يد صيده الحرم للتسبب ورجع به على
الحلال في احد الوجهين وبه قطع السامعي وسحق ابو الطيب النوري

وان كان القابل لصناعتها مفيدة لملاذ وجه اصحها بحسب الحاجة على العاقل لا على
والناسي عليهما والبال بحسب على كل واحد منهما الخوا برجع به على العاقل وفي
المعنى لو جرد وجع غير مسمع حتى اندل بحسب عليه جمع فمفيدة فان مثله محرم
اخر فعلة متممة فقد اوجوبه ميسر على محرم وهو خلاف مذهبهم المتقدم
فقد ساق قولهم وفي رواية في موسى الخنا بلة عن احمد واختارها ابو بكر منهم
بحسب على كل واحد جزا كامل وفي رواية عنه ان احاد الصوم بصوم كل واحد
صوما تاما ملاذ لو كان سفورا بالخطا به وان صام احدهما وذكر الاخر يعوي حصه
ولصوم الاحراما وفي المحلى بحسب على كل واحد الصيام كله ولا توزع وقالوا ان
استرك في مثله حلال ومحمد اوسع محرم او حوا على المحرم بما ملاذ هرا
سطل قولهم ان الواجب منه ماله الجمل وليس هناك في احد القولين وقال
بن حزم قال ابو حنيفة اذا قبل العارن صدا فعليه حران وان مثله في الحرم وهو
محموم نحو واحد وهذا موضع شديد اسي جلالة والعزق محرم باحرام الحرم
الحج واحرام العرس فقد حتى على احرام من بحسب حران واما الحرم المفرد فلم يحرم
الا على احرام واحد فلا تعدد بد الخوا لا يجب بالحاجة على احرام واحد ما يحرم
بالخنا على احرام من محرمه الحرم لا يظهر مع تقدم حرمة الاحرام وقد ذكرناه
مبسو في كل هذا ولم نعهده ان حزم واما قدرنا المطر الى الصور وهو داب
الطاهرة اذا لاحظ لهم من ثم المعاني الاوفقه وقال الدرمانى لا اعتبار
بخلاف الظاهر به دعاه العباس والدارقطني في شرح المهدى

2 عنه مواضع وقال القزطيني في شرح الوطاحه ان حنيفة رضي الله عنه في الفرق
من الحرم ومن الخنا بلة في صيد الحرم ما ذكره ابو زيد الدبوسي احد علمائهم ان الشئ
وتوقع الخنا به في الاحرام على العاص فقد ارتكب كل واحد من الحرم من محظور احرامه

٧٦
الحاجة على احرامه الذي الزم به ان لا تعرض الى صيد الصيد فكان الواجب عليه
فكان الخنا به وصار جبا لوملا رجلا خطا بحسب على كل واحد منهما ان كان كامله
وفي صيد الحرم انكف الخنا لان صيدا بحسب ما ملوا للمقادير بحسب مره
لاسان بان كانت مملوكة له فانه يحسب عليها مملوكة واحدة ولما لوملا رجلا خطا
بحسب ديه واحد على عليهما قال ابو بكر ابن العربي وابو حنيفة اقوي
وهذا الدليل مسهبون به علمانا وهو غير الاتصال علمنا وقال
ابن حزم قالوا الاحرام كل واحد من احرام الاحرام اية احدهما على احرامه عر حانه
الاخر على احرامه قال ولد اموضع كل واحد من الخنا بلة في غير موضع الاخر
فلهذا هذا بيان منه وتخليط وعدم فهم المبدل لان الولد
على الخنا بلة صيد وهو شئ واحد لا ديه في مفعول الخطا لا صيد الحرم
حتى يصير مكان كل واحد منهما ولو اعتبرنا المعان فكان الصيد عند مثله محرم
وقد اوضحنا الفرق من حان الحرم وحانه الخنا على صيد الحرم **فصرح**
بحسب وهب الحرم صيدا فانه يحسب عليه عند حنيفة صيدا احدهما على صيد الحرم
وحران لاهله ومعه اللواهب لفساد هتة وصارت بلسقيم وقال محمد عليه
متمتان معه للدرج ومعه اللواهب ولا شئ عليه في الله ذكره في المحيط وهو فاس
مولي في يوسف **قوله** وادابع الحرم الصيد او اماعه فالبيع باطل
لانه لا ملكه بالاختار وبعد محمد باع مسد وفي الخبر انه حلال دخل الحرم باع
صدا في الخل من حلال جاز وبسليمه بعد ما يخرج الى الخل وعن محمد لا يجوز بيعه
في الحرم وفي الحرام مع ابو يوسف مع محمد وعن ابن عمر وابن عباس وعائشة
وعطاء لا يبيع صيد الخل الحرم وشارته على من يملكه رواه سعيد بن منصور وبه
قال بن حزم والحرم مانع بالاحرام وعند مالك والساجي يدعه فيه كما استجر

ولوانت عند علي بن عيسى وعلى بن صفوان وهو العبد العابد لاه لا ولا به
 له على ولده نصار اسمه المملوك مخلوقه وملوك اخر سوا هذا اول ولد له
 اوب الله من الاخس ولد الوهاب امنه على نفسها وعلى اسر لها صبر يحون
 وتسر حوان العقد منها على اسها طريق الولاه ادلا ولا به للام اخن على ولها
 خلف شيت للامه والامه جعلت نفسها املا والذاتة يحون عليها
 صدوا عليها سعا اسحسا نانا ذاب الحام على عبد المولى عاب وانهم
 ادى لم يرجع على صاحبه نسي لمامه وكحلول على الصول لما سنان المودى
 ما يودى ويعقون لما زبات عنه ذاب صحبه ولجاء عنه غم بلا اس
 وثمان عمو ولا يرجع لانه مسرع ولو ادى ثمان بامر العبد رجع على العبد لاديه
 ناه او على سنده لفساد ما يتق عليه الادا وهو القمار واسدان البعض
 واد انجر لا يرجع ولون وساي حفته ساع فيه وان زبات عنه ذاب واحد
 على الف دفع على اهما ان ادبا عفا وان عجار داي الرق وملاص العبد اسحسا نا
 لما مره القاه له وان ادى اذها خطه لا يحس وان زجره كرجل واحد
 لما مره ذاب به نفسه وخصه لخصه صاحبه وان اى على عفا با داء
 الجلا لاه قال ادبا عفا ولا يحسوا اذها اذها اذها صاحب قال اذا
 عفت ملى وصيه او اوصت سلى صح وان الوصيه سلب على او عمو
 بل على اعلم الوصيه الحيات عليه اسام فسم بها باطل وهو الوصيه يحس
 من اعان ماله لاه لا ملك له حصه وهو نزع محض ولا يصح وان ملك ذلك
 بعد العفو او من عفا لا يملكه مملكه وسم يحون اجماعا وهو اذا اصاب
 الوصيه الى ملك بعد العفو وان الاد اعف فملك على العلاء وصيه او
 عفا ووصت له سلب ما اخرج اذ عمو يرمات للمو من له ملك ماله لا يرجع

عمو

باضافه الوصيه الى ملك يعلى الوصيه وسم باطل عدا وصيه صح عدا
 بما اذا مال الوصيه سلب ما لى العلاء يرمعو وهذا باطل على الحيات يرمع ملك
 حصصا وهو ما بعد العفو ومحاربا وهو ما قبل العفو بعد سرقه الى المحار
 فوقع الجلا وعدها الى الحصى صح محاب او صي رجلا يحس عبيد عدا او
 بهبه او صدقه عدا عمو الحيات او بلغ الصبي على محي العبد فهو باطل
 لظلال اهلها محي لم فعل الوكيل يوقف على احانها وقل عبد محمدر حلا نان
 سوز له امراه او نسى له سسا وفعل الوكيل بعد عفا صح لان العدا اصل
 للشرا والامام سعد الوكاه كحل المولى واذا ارى العبد عفا الوكاه واراسه
 الوكيل لم ينفه عفا عليه لان السر الاسوفق رجل القهر ان له امراك
 فانت حر ورمى العدا الى رجل وله ولد خ صغير ولعمال ومان ولم يصره عفا
 ولعم ايضاه لاه انما يحسوا احر حر من احر احيانه لعمو الناس عفا وذلك

عن القرب

زمار ستره سبع السرى فيه فلا يصح ايضا **باب**
كفاية العبد المشترك عدا من عفا اذ لم يملكه ان كان
 نصيبه مال دفع وصير ملك الذاتة محاب تنور عليه فقط عدا الى
 حصه لان الذاتة محارمة لا لها بعد الحره يد اصفى كالا عمو هذا
 الوجه وليس لسرى به الصبح لانه باذنه وهذه فائدة الاذن العالي فان
 اذنى الفاعله ولا يصح لسرى له لا يرضاه ولا يصح العبد في صلب السالت
 وارادنى بعض الاف اوله سلم له وليس للسالي ان ياحده بصفه لان
 اذنه يقتصر البذل الحق للمحاب بالاداء والاذن بالاداء عمو منه نصيبه
 من السلب على المحاب وقدم يصير المحاب فسلم له له لرب الوديعه
 او اجماع الوديعه بعد ادبه من الوديعه فقضى له سولب الوديعه عليه

عمو

اعد حمار

الحلال في الحرم يحرج صيد في الخل ويرد بعد هجره حلاله نصم الزيادة لانه
ملكها وصل عنده بالملكها ونصم الزيادة اصلها ساعا في الحرم صيدا
الخل عنه ملكه وعليها لملكه والغزق اصح وهو ملكه خبلا لاد الصنائ
بالمصوب الايق والهاك فلا نصن الزيادة وفي المفيد لو احرج الحلال صيدا
من الحرم لم يدرى الحرم ولدت اولادا لمات اولادها لم نصم سبلا حرج عن
عمدته اذا الحرا ولو دح هذا الصيد قبل النحر او بعد حل اكله لانه صيد الخل
2 الحال لكنه يكره وفي سرح الجامع للمناشي حتى طلال اخرج طسه من الحرم فباعها
في الحيا ودعها واكلها حاز السبع والا تل مع الذراعه ووجه ذلك ان بعوا حرامهما من
الحرم صارت من صيد الخل حتى ولو لم يبيع احد على شيء جعل الله تعالى في ملكها
فعل عمده فله ولم يملك الاساءة فلو احرقها اساء في الخل ملكها فكذلك الاستد ام اساءتها
وصام حتى الله تعالى وهو وجوب الرد لا يمنع من سب الملك حصول الجبر ان الحرا واد
ملكها حاز السبع والا تل ولانه يكره لمبا شرع المحظور او لسد الدرع فلا يشرط
الى الصيد وملكه بالعقة خلاف الغاصب اذ باع المقتضوه من صناعته حيث لا يملكه
لانه انما ملكه بعد اداء الصنائ مسد الى وقت العصب على ما عرف وهناك ملكه بالا
بعد حرجه من الحرم وفي المحيط لا يملكه قبل المغفرة وقال مجيب عن الطبري
في تابه اذا احرق الحرم طسه فولدت عنه اولادا فذبحها ودح اولادها بعد ما حل حرج
عليه الحرا في الحرم وقول الخوازم لا حرام اكله لانه انما ذبحها وهو حلال وان كان لا
حل له اكلها وقد قال عطاء وقال مملوك بالسوى هو محرم وفي الجامع والاستسما
حلال ومفرد او حلال وقارن فلا صيد الحرم نصره واحسن فعل الحلال نصف فميت
وعلى المفرد صيده مائة وعلى القارن مئتان ولو ان حلالا مفردا وقارنا اشتركا
في صيد الحرم فعلى الحلال لم يمتد عليه وعلى المفرد صيده مائة وعلى القارن حرام

وهذا العاس يحرق السبيل ولو بدا الحلال ونفي المفرد ولما اعلان ومات فعلى
الحلال ما نصته حرا حته صحفا من فمته ولم يمتد عليه الحرا حات
الملك لان ما صيده لم يقطع عنه وحرا حاد المفرد والقارن موضوعه عنه وعلى المفرد
ما نصته حرا حته وبه الخرج الاول لانه حتى عليه وهو موقوف لا لا ولو صيده
وبه الحرا حات الملك لان الحرج الاول والمات من عمر صيده فلا يمتد عليه
وحرجه قد صيده فبيع عنه وعلى القارن ما نصته حرا حته وبه الاوليان
وبه العمان وبه الحرا حات ولو كانت الاولى يقطع بر او رجل او سرحا ح والباية
موقوف العاس فعلى الاول فمته صحيحا لانه المات حكي وعلى الثاني فمته وبه الخرج
الاول لانه المفرد من جداره وعلى القارن ليمان وبه الخسان وبعد الغيات
نعرف من الجامع وانما سبت على قواعد هان **داد محاولة المساعف بغير احرام**
قال ابن فارس في الجمل الوت الرمان وفي بعض النسخ باب محاولة الوت فيكون قد
استعمل الختان وهذا في المعرف وبه الوت من الاذن من المممة والمقات فهو
الوت المحدود فذكره منه النسب ومواضع الخ لمواضع الاحرام وهي جمع المقات
وفي الصحاح المساعف الوت المحضوف للتعلم والموضع يقال هذا مساق
اهل السام ويعول وبه انه فهو موقوف اذ ليس للتعلم وقاع فعل منه قال الله تعالى
ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا والوقت تحديد الاوقات بقول
ومنه اليوم كدامل اكله وفرك واد الرسل وقت وومس بمحققة قال الجوهري
وامس اخذ ممل وجه واجبه **فد** قلبه الواو المصنوعه هجره من باب
الاعمال الحار وسمي لغه مساعده وهو ناس في الفا والعين اما الفا فعددة
ولها وزن وانما العين نحو اوب واد ووزان كانت ملبسونه بعلها هجره كبير
وليس ناس قال ابن جسر في سرح الفصل اعلم ان الرماح ما يعنون في هجره الواو

ط

المسجون على السماع دون العباس لان ابا عثمان المازني فانه يطرد ذلك
اداوون فان انكسرت وسطا مخزها نحو طول وطولته وفي السجله لاني على
وابو عمان يذهب الى ان ابا لها مسكونه مطرد وابو عمر يعترض ذلك على السماع ولا نقا
في المضمونه وقال الزمخري هو عباس الو او المضمونه وفي المسجون نحو
وشاح وشاح ووعا وعا للعباس لان المازني وقال بن عصفور في المتع
يعم المازني انه لا يجوز ههنا الو او المسجون عباس بل يسمع في ذلك السماع وهو
فانه فانه ليس بعباس بل هو المسجون وعباس لا **مل**

قد عمل عن المازني والجماعه على ما نقله عنهم الزمخري وابو علي الفارسي والجرجاني
وان جلس في الحايجه او الظاهر ان ما فعله ان عصفور غلط وقد ثبت هذا
للسمع هاهنا الذين من العباس رحمه الله تعالى في اصحابنا المشافقه او قد بالفضل المازني
وقال بن الحايض في نصريته في ذي الزمان فان رجوع الى اسبقا من اصحابنا طري اوراق
حب مثل بصر طرطوط وادم هماروط ومرطوط ومولوق حاز الامران قال
بن عصفور في الجمع الله لاوتف على لولا على مولوق وهو موضع من المواضع قال

بن الحايض الو او العا لانه السمر بعد ذلك ان العالمون بكونه واوا وانه ههنا على حد
اوحد من الال واصله ودرن القطاع في باب الانفال في الرجل هو مولوق ودر
او على الجمله والجرجاني في سمره ذلك خلاف ما ذكره بن عصفور **قوله**
وادا الى التوفيستان بنى عامر فاحرم نعم فانه جمع الى ذات عمرو وبني بطل عنه
دم الو لم يدم بمحاذة الوت بصر احرار ولا الو ذهب الى مقفات اخر مساو له
او ابو جده وان رجوع اليه ولم يلب حتى دخل مكة فطاف لعمركه او ادا طوافه فاستلم
الحجر فله دم وهذا عند ابن حصفه وقال ابو يوسف ومحمدان رجوع اليه محرما قبل
الشروع في طواف العمرة فليس عليه شيء الى ولم يلب وهو المشهور من مذهب السابق

٧٩
وعند ان دخل مكة لا يسقط عنه الدم وعن عطاء بن حبيب رجع الى المسقات
وقال زفر لا يسقط عنه عاد اليه ادم بعد لي ادم يلب والاحرام محمد بعد المحاو
بصر احرار مثلها في الجبلين ووعاد اليه قبل الاحرام يسقط بالانفاق وقد حرس
ههنا ودرناه ومذاهب العلماء مستوفى في فصل المواويل فلا يعيد هذا اذا كان يريد
الحج او العمرة فان دخل التستان طاحه فله ان يدخل مكة بصر احرار ووجه البساق
وهو صاحب المنزل سواء فيستان بن عامر في الحل بالغرب من حل عرفاته على طريق
العرافه والتوفيق الى مكة وعن ابى يوسف لا يسقط بذلك احرامه من المسقات حتى
يسوي الاقامه به خمسة عشر يوما للسبله حكم الوطن فيودرن في المحيط
والاول ظاهره والوايه لان التستان غير احب العظم فلا يكره منه الاحرام لادخله
فاد اذ خله الحي باهله وللستان في ان يدخل مكة بصر احرار لانه بصر حاحه الى
دخولها وبصره في احاب العمرة والحج في كل من من الحرج ما لا يعنى ولهذا حصل
السلم العطاء بن ان يدخلوها بصر احرار والاحل للستان الخاصه التي باهله
وهي حله حكم البساق والمراد بقوله ووجه التستان الحل الذي يندو به الحرم
ولا يخص بالستان باهل التستان وقد تقدم الحب في ذلك فان احراما من الحل
ووجه اعرفه بل من علمها بنى التستان وظاهره لانه احرم من مسقاته ولا يجب
عليه الخروج الى ذات عرف لما فيه من الخروج والمسقة واما الداخل فلا **لخافه**
باهل التستان فماد فمادها ما يحرم من مسقاتها فلا شيء علمها ومن دخل مكة
بصر احرار ثم حرج من عامه ذلك الى المسقات واحرم محمد عليه تحفه الاسلام
او بذر عليه احرامه من دخول مكة بصر احرار وقال زفر لا يحرمه وهو العباس اعسارا
بما لم يندسب التندر فانه لا يسقط بحجه الاسلام ولا يحج نذرا اخر وصادقا
لنحوك السنة وقد ذكرناه وجوه مما يوقم من حاد والمسقات فاحرم نعم

فأفسد لها معنى فبها ولد الحرج ويحل المصلي فأسد هما وعليه الجمهور وقد خلاف
الظاهره والمنس عليه دم لترك الوت ومه خلاف رفو وهو بظن الاختلاف
في فاس الحرج اذ اجاز الوت بغير احرام والحرج تأجيل اوسله هو لغير المحاونه
بغيرها من المخطورات فلنا الفصل الحاصل للجبور بالقضا وهو على الاداء
وعداها لا احرام والمسه من الميثاق ولا في حق الميثاق من العظم ولا محترق
اخر ولا حابر لغيرها من المخطورات فافترا وان حصر المكي ردا الحرج فاحرم من الحل
ولم يعد الى الحرم ووقف يعرفه عليه شناه لترك الحرم فان رجع الى الحرم ولم ياولم
تلب فهو على الاختلاف الذي ذكرناه في محا وانه الميثاق بغير احرام في حق الحلق
وهو الصواب الا ان الاتفاق حصره الاقوال بالنسبة تكون الى المفرد دون الجمع
ولم يسمع في كتب اللغة الاتفاقى وعلى الاصبع وان السدس لا يفتى بغيره وان حرج
المكي الى الحل لما حرم احرم بالحرج من الحل ووقف يعرفه ولا يفتى عليه تالقي الذي حل
تسنان من عامر لما حرمه والمسمع اذ اخرج من عمره من حرج من الحرم فاحرم بالحرج
من الحل ووقف يعرفه عليه دم لانه بعد اذعه من عمره بغيره بغيره الذي اذالم نسق
له ذلك فاحرمه حد لمكون من الحرم تالقي ولزمه الدم بترك الوت فان رجع
الى الحرم محرما عندهما وحده ما ولسا على حقه سقط عنه الدم وعند رفس
لا سقط وان رجع الى الحرم داخل منه من الاحرام ولا يفتى عليه بالانفاق وقد عرفت
ذلك فلهن الحق المحا والميثاق بغير احرام **اد اصابه الاحرام الى الاحرام**
قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا احرم المكي طوافها سوطا ثم احرم بالحرج فانه يرض
الحج وعليه لو رخصه دم وعليه حمد وعمره وقال ابو يوسف ويحذر رخص الحرم واصله
ان المكي للسيرة وان ولا يجمع عندنا خلافا لامة الله على ما تقدم فاد اجمع بينهما
فان عليه رخص احدهما للثني عن الجمع لما يجمع الامسان من محسن او عمر من قالا

٨٠
ورخص العمره اول لانها ادنى حالها من اعمال الادلس فيها الوقوف بعرفة ولا يزل له
ولا يفتى بالحج احراما بخلاف الحرج ولا يفتى فيها بغيره لا يجوز في جميع السنين الا في خمسة
ايام يمين فعلا فيها يحل الحرج لان العمر من الاخله في اشهر الحرج وبسببها يحصل المعصية
فصار لها لولم يطف لها وعلى هذا الخلاف لو طاف العمر بغيره من اوله وان طاف لها اربعة
اسواط ثم احرم بالحرج رخص الحرج من خلاف وهذا في قاضي خاين لا كحكم الجبل متعدد رخصها
لما لو رخص منها ولا لذلك الا طاف العمر اقل من ذلك عندها وهذا في المبسوط وقاضي خاين
وفي بعض النسخ عندنا في حقه وهو غير صحيح وهذا في الحواشي وفي المبسوط اذ طاف للمكي
الحج ثم اذن بعد اسواط ثم احرم بالحرج فانه لا يرضى الحرج ولا العمر ولكن يرضى عنهما وعليه دم لانه
صارا للميتع ولا يخل له ساوله ولا يفتى لانه دم جبر لما دخله من الميثاق لمكان التلب في حق المكي
ولا في حقه ان العمر قد تأكدت ثلثان بعض افعافا فاقض عمر المتأد اول وهو الحرج ولهذا قلنا
الا فتى لو طاف الحرج المشوطا ثم احرم بغيره فانه يرضى العمر لما تاد احرام الحرج قبل الاهلال بالعمس
خلاف ما لو اهل بالعمر هل ان طوف الحرج مشوطا والارنى الا فتى لو حجا وزا ليقا بغير احرام
فاحرم بجه وطاف مشوطا للحج والعمر ثم عاد الى الميثاق لا سقط عنه دم المحاونه بغير احرام
ولم يطف مشوطا وعاد اليه سقط عنه الدم ولا يفتى به فربه ولا يجوز ابطال العمل الذي هو
عباده بالنسبة في رخص احرام الحرج اسما ع منه وقال اولي واذا رخص الحرج او العمر فعليه دم لانه
كل وانته المحصر واحصر احرام الحرج والعمر وان كان لا زمانا فانه يجوز رخصه بادن المشرع لما في الاحتصار
ثم يرضى العمر وقضاؤها لا يرضى في الحرج وقضاؤه وعمره لا في معنى فائت الحرج وان مضى عليها اجزاء
لانها اذها ما الرتبة والدم للثني اذ به حله المصن لا يمنع بسره وعنه اذ ان يفتى في غير
الثني عن صوم العبدن والثنى عن الصلاة في الارض المعصوبة وعليه دم لجهه بغير ما مع النبي
وهو في حق المكي دم نقصان وحصر ولا يخله هو ولا عمر من الاعضا وفي حق الاقوي دم شركه
وعند من حبل وقد عرفت في باب الثن ان في الحواشي فان لم يفتى في رخصه عليه ضمان لرحول

القصص في كل واحد من الامميين فلما اعظم صنوع عن احديهما والمقصود باذلال الماني
على الاول ولما احرم بالبحر ووقف يوم الغزى فاحرقه فان كان حلق في الاول قبل
ان يحكم بالآخر لزمته الاخرى ولا يفي عليه وان لم يحلق في الاول لزمته الاخرى وعليه دم
جلق اوله يحلق وقصر امه بقصر المانية لانه اذا حلق او قصر حتى يحلق على الاحرام الماني لانه حلق
قبل اياه فلهذا افعال الحج وان لم يحلق اوله بقصر اصله فقد احل حلق في الاول ولم يزل ساخرا
وعندهما ان حلق او قصر الاحرام الماني فقد حلق عليه فعليه دم الحنابة عليه وان لم يحلق ولم
يقصر الاحرام الماني فلا يحل عليه عندهما لانه لا يجب شي عندهما تاخير الحلق اما احرامه
بالبحر يوم البحر فصحيح لانه قد تم حله الاول بالوقوف فيكون قد احرم للمانية بعد الفراغ من الاول
وعند الشافعي لا يصح الاحرام للحج المانية الا بعدد حول شوال فاداهم عندنا احرامه للحج
المانية التي ماتت عليه من الحج الاول بخود من الحصار والدمع وطواف الزمان والسعي فان
لم يسع قبله ان كان حلق قبل ان يحكم بالحج المانية فلا يحل عليه اذ لم يصير جامعا لهماين
وان كان احرم للمانية قبل ان يحلق فان حلق بعد ذلك لم يفسد في الاول للحج من احرامه
وحنابه في الاحرام الماني فلهذا لزمه دم مسبب الجمع من الاحرامين ذكر في المسائل انه يلزمه
دم وعياله وهذا الكتاب لا يلزمه ذلك فاقضي حنان وفي الميسر لو احرم ولم يوسئ شيئا
وظاف بلبس اشواط ثم احسدم نعم فانه يرضى المانية لان الاول يصعب عن من حين اخذ في التواف
اذ انما لم لا يفي بعد السور في الاداء من التواف الغرض وهو طواف العرم فان سعى من
فكان رافعا للمانية ومرفوع من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم لجمعه من العرم
العرم وهو مكروه لزمه دم ولا يرضى المانية لانه قد دفع من اعماله الاول بحلق مسله
الميسر وهو دم جبره فان قال قاضي حنان لوجب الدم هما مسبب الجمع من العرم
العرم رواه واحله وفي المصنف من العرم الحج فيما سبق رواه ان احرم بحج فلما كان يوم العرم
احرم بحج اخرى من حلق في الاول لا يلزمه الدم مسبب الجمع في رواه هذا الكتاب وفي رواه

الاصل يلزمه مسوي بينهما وصرف على رواه هذا الكتاب والغرض ان الجمع من الاحرامين
انما كان بمنع عملا لاجل الجمع في الافعال لانه يوجب العقاب فيها ورواها في الخلق منها
وصحح به عن اعمى العرم تقصير جامعا في الفعل وفي احرام المحرم لا يحصى المصنف في الافعال
اذ افعال الحج المانية لا يودى هذه السنة وانما يودى هذه السنة الثانية قوله
ومن احرم بحج ماحرم بعض لزمه لان الجمع بينهما مشرووع في حق الاقوى والوضع فيه
معتبر بذلك فانما الله اخطا السنة مقصود بذلك مسجلا لان السنة في العنوان ان هذا ما
معا يودى يدخل الحج على العرم لعل للتعالي من مع بالعرم الى الحج جعل العرم بداء الحج بهما لان
لانها الغاية فاداء الحج قد خالف السنة وان مسيا لانه لا يجب شي لا يمنع من الزم
فاداء الزمان مقدم افعال العرم على افعال الحج وتراعي السنة في الاداء والافعال فان لم يأت افعال
العرم حتى وقف بعرفات فقد صار رافعا لعرته وعليه وضاهما اما ارفاض العرم فلاه لما
وقف بعرفه وقد تقدم وعليه فعل العرم بعد الوقوف الا ان يكون مسه على افعال الحج وهو غير مشروع
ولان الوقوف بعرفه من ان كان الحج وقد جعل الله سبحانه الى عابد العرم والسعي لا سعي بعرفته
وبعض ضروره وبدل عليه حديث عائشة المات انه عليه السلام امره فاعوه رقص عثم بها ثم
قصتها مع احبائها ذات قارند في الصحيح لهما لم يرد في البت والا لافها حاصفة بالتوجه الى
عرفات لا يصير رافعا لعرته في ظاهر الرواية وعن ابي جعفر في هذا قول في حصة لا يصير
لها محذور التوجه اليها ممتثل للمضطر الطهر اذ اوجد الى الجمع والغرض اصح وقد مر المسألة
وان طاف الحج طواف العرم هم اهل العرم فان مضى عليها حاسرا وعليه دم لان هذا الطواف
سنة فلهذا قبل احرامه بالعرم من الحج يمتد ان ياتي بافعال العرم ثم افعال الحج قال صاحب الم
وهذا الدم دم جبره فان هو الصحيح وفي قاضي حنان فهو دم القرآن لحق القرآن منه ومن المسامح
من قال دم فان لانه خالف السنة والمستحب ان يرضى عنه لان احرام الحج قد لا يرضى عن ما لا
وهو طواف النحر بخلاف ما اذا لم تلف الحج وعليه دم لررض العرم وعمر مكانها ومن قبل

بغيره في يوم العروا في ايام التشريق لزمته لان النبي لم ينعى غيره فها هو يحصل الوقت
لافعال الحج تعظيمها للذموم النحر هو الحج الاثني والعشرون في الطواف الاصغر ويلزمه فيها
ما لو شرع في الصوم يوم العروا في ايام التشريق او شرع في الصلاة في الاوقات
المذكورة ولان المهل المهرم منها قد ادى كالحج وهو الوقت المعروف بصيرها بالافعال
العم على افعال الحج من كل وجه علق ما اذا كان اهلاله يصاحب طواف التقدّم حيث
يسحب رقبتهما على عماد كانه ساهما على افعال الحج هناك من وجد وان لم يكن محررا بالحج
فالذم لهد الوجه الاول فان رفضها فعليه دم لرفضها وعسرها معانيتها وان مضى عليها
احرازه فانه الزم ما وصفا وادى ما الزم قال وعليه دم لعمدهما لما في الاحرام
اوى بعبه الافعال قالوا وهدم ذلك انه ايضا وسيل ادا حلق الحج احرّم للعم لرفضها
على ما هراما ذكر في الاصل لانه حل من احرام الحج ومن رفضها للنهي قال العقيد ابو جعفر
المختار في مسامحة على هذا ولا يرخص من غير رفض ومن لا يرفضها والاولا صح دكة فاضى
خان وفي الحواشي اذا احرّم بالعم يوم النحر رخصها يلزمه فضاوتها ولو شرع في الصوم
يوم النحر لا يلزمه فضاوتها قال والعرق ان السروع في الصوم متصل بالمعصية فكان
ما موردا لقطع من له الصوم بخلاف الاحرام بالعم فان عمل العم منها عزم احرامها
فلا معصية عنده فصار السروع في الصلاة في الاوقات المذكورة وقد رت في هذا باب
الصوم فان فاته الحج لم احرّم محله او عمه فانه يرفضها لان فاته الحج يتخلل منه بافعال
العم من غير ان يغلب احرامها عن مصيرها معا من غير من حيث افعال الاحرام
يعن ذلك احرام بعرض او من احرام الحج احرّم محله فرفضها ما لو احرّم محله وعليه فضاوتها
لصحة السروع فيها ودم لرفضها من افعالها والتحليل منها ما اذا رت في قاضي خان والدم على
فاته الحج عند تحلقها للساقع في معتبره بالحصر في السهو في معنى المحصر لانه قد رت في افعال
العم والحصر عزم من حيث فلا يتخلل الا بالدم ولهد الا يلزمه الحلق عند ابي حنيفة ومحمد بن

المحصر في الغالب حجه وعم وفاته الحج لا يعنى الغالب الا حجه وسرع
في معصية الحرم محض او بعرضين وحدهما ومذهب الناس في ذلك قاد احرّم بهما المرء بعد
الي حنيفة والى يوسف قاد ان توجه الممك لاداء الحج صار رافضا لاحداهما عند ابي حنيفة
ويحبرهما بالدم والعرض والغضا ومن التوجه فهو محرم بهما حتى لو احصر قبل التوجه
الى مكة بعد ذلك من عنده ولو حاصر مع من لا مسرعة له دمان المباح لانه لا يصير رافضا
لاحداهما حتى ياخذ في العمل بذه في المنسوط وكذا لو لم يصيبه يلزمه جزا لانه محرم باعتراف
وكذا لو يلبس او للس الحيط او حلق مثل اوانه وروى الحسن عنه انه لا يصير رافضا الا بالطواف
والاولا لظهور الرواية وعند ابي يوسف نصير رافضا لاحداهما في الحال وفي السامع عنه نصير
رافضا بالذم من الاحرام وعند محمد ومالك والنسائي وابن حنبل واسحق والى ثور وابن المنذر
يلزمه احداهما ولو لم ينعوا الاخرى لاني حنيفة ان الاحرام الزام بالذم ولاهما فانه فيهما الشافاه
للهما في الافعال فاللوحد لهما اول عملهما مصير به رافضا لاحداهما ولو افسده بالجماع
لا يحرم من احرامه حتى لو جامع ما يلزمه الدم وكذا لو حصر بعد حمله والى الطائفة في الحج يلزمه
المسحوقين والغضا ما افسده واحلقوا في الغضا الواحصر وتخلل قبل ان يلزمه الغضا لانه قد خرج
من الاحرام بما لا صح لزوم الغضا لان الاحرام رت في الاصل لازم والحد للرفع الحرج والمشقة فيها
وراد ذلك سعي صفة اللزوم معصية وفي المنسوط ان اهل العرس يخلد فضا عزمين وان كان
اهل الحجاب يخلد فضا محض وعزمين يعني اذا احصر وتخلل لذلك هذا على قول ابي حنيفة والى
يوسف ما **الاحصاء** في ابد ابع التلامي في الاحصاء في يديه ومع
في بعض الاحصاء ما هو دم لولن الاحصاء وفي بيان حكم الاحصاء وفي بيان حكم زوال
الاحصاء اما الاول فالاحصاء في اللغة هو المنع والمحصر هو المنوع واحلقوا فيه في
عرف السروع على ما نال سانه قوله واداء احصر المحرم بعد واداءه مرض
منه من المضى حاربه التخلل في الاستعجال والوبرك ومناسك الكرماني احلقوا في

من المصروف وقال الحوفي احصره منقول من حصص يقال حصص فلان عن المصروف في معاشه
وعن الخ و عن السفر وكل شئ امتنع عليه فقد حصصه فادرك السبا الذي اوجب
ذلك مثل احصر المرض واحصر العدو ايضا واحصر عن الجلام احصا سبانه فاد اقبل
حصصه المرض والعدو ونحوه حسسه عن المصروف وليس منقول من حصص قيل احصر حصص
معنى واحد كما لا يوحى من السباني وحتى ان فارس ان ساسا نقولون حصص المرض احصر
العدو وقال بن مويه الاحصار نهيها والمحصار العدو ومنه فلما احصر رسول الله صلى
الله عليه وسلم واصل الاحصار المنع والحصور الممنوع من النساء اما عليه واما طبيعته
بمعنى محصورا في الحبس وحلوه وقال عن ساس هو الذي لا يزل وقيل هو الذي حبس نفسه
عن العاصي عن سعيد بن المسيب هو الذي ليس له الا مثل هذا الذي اخذ من الارض ذكر
ذلك كله السفاضي شرح البخاري تمت ما ذكرنا من اطباق اهل اللغة على ان الاحصار
بالمرض دون العدو اراده المرض بالايدي ولا يلزم الترتك بالمرض دخول المحصور في الابه
بدلالة النص لان العدو والعدو في المنع اؤفى لان المرض ربما وصل الى مقصده باليد
والخيل والاستغاثة بغير حرمه ضرب لا يوجب فانه ما بدلالة النص وسمي في الخطاب
او يقول العلة المسببة للحصار من الاحصار قد مستترك وهو المنع على ما مر وهو
موجود في العدو والمرض مع عموم العلة وبوصفه حديث عكرمة عن الخا ج عن
الانصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سب او عرج بعد حل
وعليه حجة اخرى من قال قال عكرمة فذكرت ذلك لاربعاء من اهل اليمن فقالوا صدق
رواه الخمسة ذكره بن مويه في المسعى قال الترمذي حديث حسن وقال الترمذي في الرجل
هو ضعيف وهو حطامته قال الترمذي في شرح المذهب روى ساسا يند صجيحه ولو
كان فيه ضعف لما حكم بصحته وبه على ضعفه مع مخالفتها مذهبنا وفي رواية لابي
داود وابن ماجه عن عرج او سبوا روى في رواه عن احمد بن حنبل بن سيرين عن سعيد

بن حنبل بن المحن وفي انه خرج حاصرا فصرع هلكا في المسعى وفي الامام فومعت رجله في
بيروفا لم يمتحى مسابا عبد الله بن عمرو وعبد الله بن الزبير وروان بن الحكم وغيرهم كلهم
يقول له انه او مما نصلحك من الطب واسمح حنك وانفذ فاد اصبح فاعتمر وجعل حرامك
ثم علك حجة من قال قال بن حنبل في الحلي صح عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال
في تحريم نحره لدع فلم يقدري على القدوة له سعت يدهى ونوعا صحابه فاد بلغ الهدي
اجل و صح عنه ايضا انه قال في مريض يحرم لا يقدري على القدوة بانه يحرمه بدنه لم ليحل
عاما قال لا يمثل اهلا لالدى اهله فان قيل ليس حديث عكرمة عن الخا ج الايجاب
حجة اخرى ولا يقدري فيه فليس ان القرآن جابا جاب الهدي فهو لا بد على ما في هذا
المحروا ابن مسعود ذكره الشيخ ابو بكر الرازي وسعيد بن منصور ايضا وهو ان يحرم ما يقع
بلغ ذات السقوط فلدع فقال مروه فليست الهدي واحصلوا المتك اما فاد بلغ الهدي
محملة لعل وعلة فضا عمرته وقد ذكرناه عن بن حنبل وهو صحيح وقالوا حارث الخا ج في
الطاهر فانه لا يجل بذلك اما عا فله مراده عليه السلام انه جاز له ان يتخذ
لانه عمل يعبردم لانه لم يولد لله في ذلك سيرة على الله في التقدم وهو بطريق قوله عليه السلام
اذا اقبل الليل من هاهنا انظر الصائم اى جاز لمان نظروا وحل وقت الاظفار فلو كان قد انظر
لم يصوروا لوصال وقال ادم حرا المطلقة من العدة حلت للرجل اى حل الزوج بقالا
انها حلت لهم بغير عقد وقد قالوا في قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي فخذوا
عليه لعلة ما استيسر من الهدي وكذا في قوله تعالى فخذوا من صام قدوة لخالق صديقه
من صيام ومثله خبر في القرآن والحديث ولم يقولوا لهذا المبرور الطاهر فهو لولا العار لذلك
لا صاروا الى المقدور في الحديث بوجه والعدو معدوم على الترتك لاسما اذا كان
تارك من الاعتماد على طاهر القرآن ومن السابغ من حلال الحديث على الاشترار الخ

وهو من جهة العباد فالمرض لا يلاذ جامن قبل صاحبا حتى ودخا البؤوى ان الحصون
بالعدو لو وجدوا طرقتا انجد من طريقهم قال صاحب الفروع والرواوى وصاحب المال
وعينهم ان لم يكن معهم بعينه منهم ذلك الطريق فليهم التخلل فهذا احصاء تغذية بعض الطرق
من غير عدد وقد رجعوا الى قولنا صحتنا وفي الحفير وان اضربه الطريق لا يخرج اذ لا التخلل
عندما لا يتم وعينهم لهننا وهو تحليل من غير عدد وفي المحلى عن الجمع الاحصاء من الخوف
والمرض والاسهوع عن عظام من طين بحس المحرم وعن ابن سعود الحضر المرض والاشربة
وعين علقته الحضر الخوف والمرض وعن عروة الحضر واحد من وجع او خوف او اشتغال
ومثله عن الزهري وابن عسكروا بن عبيد قال فاحسن ويفرق ما كان والمثاق في حق
المحصنة بعد بعض فاستبد وامان او المحصر بعد عدو على احرامه ساس من يطوف
بالبيت يقول لا يرهب على تحته ولا اوجه عليه وان ولاسه ولا اجماع بل هو خلاف
القرآن والتعبية قلنا حللوا في ذلك في العزم خاصة ولم يرو عن احدهم انما فتى
بدل في الحج اصله صلى الله عليه وسلم انما يحرم حرم وفي المحيط والبدائع والتفحة والمغاسي
والايسجاني وغيرهما ان المراد اذا حرمت بغير روج او محرم او مات محرمها او رحما
بعد احرامها ما هي محصر والعدو يكون من المسلمين والغاوى وقطاع الطريق والعرب
من المسلمين وغيرهم معناه في المنسوط والمعنى في الصحاح عرج ليس الا اذا كان العرج
اصليا له والعرج اذا عرض له ومضارعه الثاني في الضم وفي العارضة عرج بالكره اذا كان عليه
او اسد بعرجان وقال الضاع عرج بالضم ذكره من دريد والموضع السالى
من هو اصعب الخلاف ان المحصر لا يحل الا بالاربع عندنا وبه قال السافعي ومن حل وجهم
اهل العلم وقال مالك لا يهدى عليه الا ان يكون معه هدى سابقه وهو خلاف النص الاية
وكان محصر الحديدة وهم يحمون بحرم ويحرمون بالدين عن سبعة والبقية عن سبعة
منعوا عنه ولا يهدى عليه الا ان يكون معه هدى سابقه وهو خلاف النص الاية

وكان
المراد

وكان

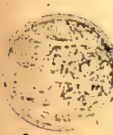
وكان

وكان

وكان

وكان

وهو حدث صحيح ولم يعلو به في الحديد فلا يصح حمله عليه وسيأتي الكلام عليه والحوادث
عن قولهم ان الامة تزلزلت بالمحصن بالعدو وقد تقدم وحوادث اجرو ان سلم ما قالوا
فالاغتبار بالعموم اللفظ لا بخصوص السبب عندنا وهو المختار عند الفقهاء والاصوليين عن
السائي ان المرض لما ذكره لانه صنفان صنف محصر وصف غير محصر فاذا راد بالي الصنف
الذي هو غير محصر وعن السائب ان المراد بالامان البروز والمرض قال عليه السلام الزكام
امان من الجذام والذمل امان من الطاعون ومثله كسر ويدل عليه انه ذكر الامن في الآية
اد الامان عصب المرض والقال للعبعب فاذا زال المرض امن من الموت بدلا للمرض الزوال
عنه يصح ان يقال فاد السم ووجد احمر ان عود الصنم الى المحصر بالعدو الذي هو
مدلول عليه من مدبر بعد والادلى عوده الى المحصر بالمرض الذي سبقنا الاية له والعدو
استبعد بدلالة المرض على ما تقدم والروايد عن عكاس مضطرب ذكره بن حزم وبصرف
من عكاس للحاج عن عسره ولعل على اضطراب قوله وتحمل قوله على معنى الحال مثلا لا على الاعلى
ولاستفاد الادو العقار وقولهم ان المرض لا يزل بالتحليل ولا هاية فيه بخلاف العدو فانه
يتخلل ويرجع الى اهله فبعدوا الحواشي عنده من وجهين احدهما انه معوض العذر المحيط
بده من حسم الجاهات فانه يتخلل منه على الاصح عند السافعي وان لم يزل بالمرض وبالجلس
عند السافعي وان لم يكن له منه خلاص ولا تخاه وعند مالك لا تحصى المحصر الا بالعدو ذكره
عنده بن حزم وفي المحلى والوحيد الثاني انه يمكن ان يرجع الى اهله محرمات من يتخلل فاقبح له العمل
ولان سبعة امانات عام الحديد وحصر كان العدو ولم يطف ولم يسع ولا حصر المرض
قط فحرمون سبعة واما ما هو اجتهاد لضرر امتداد الاحرام فلا يفرق بين العدو والمرض والفرق
الثاني من المرض اشد فكان دعا الى سروع لهرم الرخصة وحدث من عسره اول محال له
وقولهم يريد ان يجلس بمرض مروع او هو بعد تغير دليل وفي المحط واد اجعل العدو



على ما تقدم والموضع الثالث محل الاحصاء في الحرم عند عمادة اهل العلم وهو هذا
 دونه في المتوسط وغيره ودرجته المحل الطهرى عن ابن عباس وان عباس لا يمتنع لعدم
 الناصب وحرف القواف ودرجته المحل النبوى في قوله الخليفة وفي الدجس المالكية
 المحصر على باب اوسه في حج او عمر بخلاف ما هو متبعه اذ ليس وقال ابن القيم ليس الحرم
 حبل بل محل ولم يمتنع القواف خلاف ما حكاه ابن قدامة عنه وحكى عنه متلف في الكتاب
 والعلية في التحلل من امتداد الاحرام لاحرف القواف والموضع الرابع
 لا يجوز دمج دم الاحصاء الا في الحرم عند النبي الخ والعن قال الشيخ ابو بكر الرازي
 في احكام القرآن هو قول من مسعود وابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن البصري
 وابراهيم التميمي وسفيان الثوري وقال مالك والشافعي وان جعل في الحرم مدح هذه
 حنثا احصره عن ابن جسر في الحج رواه ابن احمد انه خصص يوم النحر في شروح المذهب
 للثوري لو احصره غير الحرم قد روي في موضع اخر غير الحرم لا يحركه فان المكة قد روي
 الحرم لا يجوز دمج في غير الحرم في احد الوجهين واجموا الله لو احصر الحرم لا يجوز دمج في
 وبالعصم يكون خلافه فادامح يحصل الظن بالدم والنيب والخلق ان وقتا انفسا
 والاحصاء بالدم والنسب واجموا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حضروا
 عام الحديسة في ذي القعدة سنة ست من الهجرة وهذا هم بها وهي من الحل
 نص الثوري في الاحصاء وهو قوله تعالى ولا تعلموا رسلكم حتى يبلغ الهدى محلله فلو حل محلله
 حنثا احصر لم يكن له ان يوصل حتى يبلغ الهدى محلله معني لا بد فلو لم يبلغ محلله في موضع احصر
 وسقط الفادة المدونة في القرآن وسقط فائدة الاند ويدل عليه قوله تعالى لم يحلها الى الذئب
 العيص وهو عام في كل هدى وهو سان المحل المحل في موله حتى يبلغ الهدى محلله فلو كان محلله
 النسا العيص وهو عام في كل هدى وهو امراد الذئب الحرم لا الهدي ولا النسا والمسيح
 لا يدخل منهما فاذا احل الله المحل الذئب العيص لا يجوز لا يبرأ من دم وهو محل المحل غير ذئب

قال في جزاء الصدقة هذا ما بالغ الله فيه ليعمل بوعده العبد من صفات الهدى والموضو
 لا يوجد بدول صفته هو له تعالى تجزؤه من ذئبه ومنه ولهذا قلنا لا يدخل جميع الهدايا الا
 في الحرم وبويدها قوله تعالى في سياق الاية من كان مثلكم من رضى اوبه ادى من رضى
 مقدية من سياتم او صدقة او نسك فاجب على المحصر وما يراه من الخلق حتى يبلغ هذه
 ولو كان في الحل حارسا لدخول صاحب الاذى هذه من الاحصاء وحاشا واسمعي في يد
 الاذى ويدل عليه قولهم هم الذين يفرقوا وصدروهم عن المسجد الحرام والهدى صلوة فان يبلغ محلله
 اى وصدوا والهدى ان يبلغ محلله وذلك في شأن الحديسة فذلك الاله لان الهدى محلل
 يبلغ محلله في الحديسة وذل الحاشا وظا ابو جعفر الطحاوى وروى ابو جعفر الطبري عن
 ناخته بن حبيب الاسلمي صاحب بدن النبي عليه السلام انه نحر هدى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الحرم بامر عليه السلام ولانه عليه السلام صد عن الذئب ولم يصد عن الحرم
 قال الله تعالى هم الذين هربوا وصدروهم عن المسجد الحرام وعن المسور بن محمد ومروان
 بن الحكم ان جبارا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في الحل ومثلاه في الحرم رواه الطحاوى
 وغيره وروى الزهري ان مضاربا النبي عليه السلام كانت في الحل ومثلاه في الحرم وقال
 مالك الحديسة من الحرم قال الحافظ ابو جعفر لا يجوز في قول احد من العلماء المرقرة عليه
 دخول من الحرم ان نحر هديه دون الحرم ولم — احلقت الساقية ذلك
 مما ذكرنا عنهم قال العلم العراقي العبد سيف يعتقد ان بعض الحديسة من الحرم مع قوله
 سبحانه في هذه الواقعة هم الذين هربوا وصدروهم عن المسجد الحرام والهدى معكوفان بلع
 محلله والمقدور وصدرو الهدى ان يبلغ محلله فاعقدهم ان الهدى قد بلغ محلله وهو الحرم
 من خلف لانه — عند جوابان احدهما قال صاحب الشافى المراد المحل المعهود
 وهو سى — من معهود للنسبة الحج دون الحرم وهم فانوا يعمر من فالحل المعهود
 في الحرم المروءه واستجاب محل هذا المعمر في المروءه منصوص عليه عند الشافعي وغيره فقد

منعوا ان يبلغ بحمله المستحب وكذا ذكره ابو بكر الرازي رحمه الله والعجب منه كيف لم
يصف على هذا مع اعتنايه بالحق والحوافف التي على انهم يتوهمون ولا لا بد ذلك
على استمرار المنع وادخال المنع في احدى وجهين ان يقال قد منع لقوله يا ايها من هذا الليل
انما يمنع في وقت الطافه واخر ولا بد وفع الصلح من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسبق لشئ المنع وقد في بحمله هو الحزم والان الهدى اسم لما هدى الى الحزم ولا يكون هدا
دونه قال الطبري جمع الهدا يحص الحزم الهدى الحصار وفي الحصار الهدى جمع
تهدية مثل جدي وجدي ومن يطالع الهدى قال الله تعالى هدا بالبع الهدى فلون حقا لما قال
ما لغة العبدية وفقر من الهدى بسند الشامع هذه لمطى مطيه والموضع الخامس
ان يكون دعه من يوم العزم الى العزم اتفاقا وذا في الحج عند ابي حفصه وبه قال الشافعي ومالك
وان جئنا العزم وذا في الحج في رواية ابو يعقوب قال ابو يوسف ومحمد والمورى ورواه حنبل
والادام عن ابن ابي عمير عن ابي جعفر المخرم عن ابي جعفر المخرم عن ابي جعفر المخرم
لقوله تعالى ولا تعجلوا برؤسكم حتى يبلغ الهدى بحمله ومحمد بن عبد الله بن محمد بن الموصي
السادس لا يحتاج الى الخلق بل للهدى والهدى قال ابو يوسف لم يخلق فلم يخلق فلا على
ذكره الرازي وفي الزماني في خلق المصنف واسان عن ابي يوسف رواية واحب وفي روايه غير
واحب وفي روايه النوادر عنه حب الدم نكره وعنده مالك واحب وعنده الشافعي وابن حنبل
لذلك اذ حله فسكا وفي المعنى الخلق رواه اسان وعنده علي بن احمد وقال الحافظ ابو جعفر
يخلق الهدى من عزمه قد سقط عنه بالاحصاء جميع مناسك الحج الطواف
والسعي وغيرهما مما على به الحرم من اعماله قلدا الخلق قال ابو جعفر في العبد المراه السيد
والزوج ان علماها بعد خلق ولا نصيب وقال ابو بكر الرازي ولا الخلق لم يعرف فسكا
الابعدا والمناسك وملة بعد حمله وبه عليه السلام لعائسه رضي الله عنها

٨٧
 اعصوا وراسلوا وامتثلوا لدعوى العزم واغتسلوا اهلها بالجم من غير نصير من لم يات
 بافعال العزم وفي حديث الحجاج قال عليه السلام من لم يصر وعرج فمذحل والهدى بالنص
 ومثله في حديث ضبابة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمي قال النوى هي عمه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ومثله في البسوط انه عليه السلام قال لها اشترطي وقل ان
 محلي حيث جئت حتى يسبق علي ولا تسبقه نصير وقال امام الحرم والعزالي الوسيط
 صنباة الاسلامية قال النوى هو غلط فاحش له هي هاشميه وفي الحديث قال حزم
 قدرونا عن ابن عباس من لم يحضر بعثته بدمه فاد الخوف قد حل من كل شيء ولم يعلق الخلل
 من الاحصار الا بالخر من غير خلق ولم يعلق الخلل من الاحصار الا بالخر من غير خلق وفي بعض
 طرق خرافات الحديث بحروا هداياهم وحلوا ولم يدر فيه الخلق وقال المايدوي الشافعي
 ان سائر الناس كبقرة وقوله والخلق لم يتعد ولا يجوز تزكته فليسا هذا غلط لان الحصر
 امكده الوقوف بالمزدد وفي الجمار ولم يمكنه الوصول الى الملت ولا الوقوف
 بعرفه لا يلزمه الوقوف بالمزدد ولا في الجمار لا يصح من ان على افعال بني نساك
 شقدهما وقولك بدون تلك المناسك التي يقدمه لا يكون نسكا فكذلك الخلق مرتب
 على افعال اخر فلم يزل فله دون تلك الافعال نسكا ولان الله تعالى امر بالهدى ولم
 يسرط سواه ولو كان سراطا ذكره وما كان ذلك نسبيا ولا نال العابد بعد الخطر
 للاباحة وذكرا بوبكر الرازي والخصائص ان الخلق انما يحب عند تمام اداء الاحصاء
 وغير الخدم لانه مختص بالحرم وفي غيره لا يكون نسكا لاسلام في الصلاة على امامها
 وفي طريق النجا لما امرهم عليه السلام بالخلق لانهم كانوا يطهرون دخول مكة وبرون
 الخلل الطواف فامرهم عليه السلام بالخلق لقطع اطاعهم والتسليم لامر الله تعالى
 والاعتقاد لحديثه ومن في المندرج في الاسراف معناه والموضع **الردع**
 اذا لم يخل هذا ولا ممة سحر محرم ولا يدل على عدمنا وبدا قال ملاك والشافعي في احد

فولد وفي القول الآخر يصوم عسره ايام لم يمنع وهو قول من جعله خان عطا صول اذ انجز
 عن الهدى نظير الى مئة وطعم بذلك نصف صاع من براويصوم وقال ابو يوسف لا اقل
 وهذا الحب والدرى صنفه الحرم المحصر صل دح هديه فحكه حتم الذي لم يحصر وكذا الدح
 هديه في الحرم حتى يحصر ما يحصر غيره في الحرم وان كان قد دخل قبل ذلك عليه دم سوا
 عما لم يد او لم يكن قد دخل في الميسوط وان حل في يوم وعده على ان يد دح هديه عن ذلك
 اليوم ثم علم ان لم يد خان يحرم او عليه دم لاحلاله قبل وقته وسأله منظور احرامه ولو دخل
 الهدى في يوم الوعد سوم حارا استحسانا ولو حل من يوم الدح سوم ثم دح حل الدح عليه
 دم ذروه في الحرم **قال** محمد رحمه الله لا تقاس بعض الميسوط على بعض ولا القياس
 لاجرمية العا راب عندنا منع جواز ذلك لان ترك الميسوط بعنه لان الله تعالى قال ولا يحل
 رؤسكم حتى تبلغ الهدى بخلاف من اباح الهدى قبل بلوغ محل فقد خالف النص والجمهور ترك النص
 بالقياس لومل به والموضع السام المحصر الخ العا يجب عليه قضاء حجه وعمره
 وان كان يحصر حجه مضاعف لا غير وهو قول عمر بن الخطاب ورين زاب وعسره **وقال**
 ابو بكر الرازي وهو قال ان عباس بن محمد اهدى وعقده والحسن والعبيد بن سالم والقسم
 ومن سب من وعكفده والشعبي ورواه عن ابن جبريل وقال ملك والسامعي وابن جبريل
 في رواية ايضا عليه الا ان يكون حجة الاسلام قالوا لم يصر عليه السلام اصحابه بالهفتا
 ولوان العضا واجبا عليهم لامر به وقوله مردود بقوله تعالى واموا الحج والعمر لله
 واجمعوا على انما احسان بالدخول فيها مرة لجمدة الاسلام والمندوه من الحدود العم
 وحج المضي فاسد هما وبدل عليه السلام وعنده حج قابل لحدث الحج الما ج المتقدم
 ولم يفرق بين حجة الاسلام والسلا وقد عد الخالق لراسه من ادى وامره بالحق ولم يخل
 عن التبريد وقد سوي في الحسابات الاحرام من المعدود وعمر المعدود وقوله في النوازل
 اوجوا القضاء على المعدود وعمر المعدود لانه عليه السلام قضاها في العام القابل فسميت عمر

٨٨
 القضاء وان معد حجا عده من اصحابه فوضوا وقال ابو حنيفة عثمان بن حنيفة
 الحنفي وهو بنته خرجت مع عمر في حجة ابن الربيع وسعوى ان ادخل الحرم فخرجت
 الهدى منى واحللت فخرجت فلما ان من العام المعد خرجت لافقي عمرى قالت من
 عباس بن سالم فقال ابدل الهدى فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر اصحابه ان يدلو
 الهدى الذي يحرم واعام الحد يديه في عمر القضاء واد ابو اود وهو يحول على اعداء الهدى
 الذي يحرم في الدنيا **قال** المالحه انما سمعت عن الهفتا لاند عليه السلام قاضي عام الحجة
 فزسا وصالحهم لما على الله يرجع الى مكة في العام المقبل ويسمى عمر العضية **وقال**
 هذا فاسد لا حرج **قال** ان المقاصد انما وقعت عام الحديده ولم يكن قد عمر **وقال**
 سمعت عمر القضاء في العام المقبل عندنا به عليه السلام بافقا **قال** السامعي لو كان استقامتا
 مما ذكره السامعي المقاصد او الفصاحه الفاف ولم يسمع مع ان الما ليس بقياس وانما
 المعسرة في المعافاة ولهذا لان حال سنة جلاسا ولا فاعده فقاد اذ به من بعض
 شرح المفضل وانما وحسنه مع حجة لاند في معنى فالتح وهو محل بافعال العمر
 ولم يات بها فلهذا العضية فان فصل ينبغي ان لا يجب العمر هاهنا لانها انما وحت على فالت
 الحج ومنفسد للتحلل وقد حصل التحلل بالهدى فلا حاجة الى غيره **وقال** الهدى انما وجبت
 على المحصر لتعجيل التحلل لان العمر وحسب التحلل وانما قربة مقصوده بفسر ما حي صح التدرسا
 والتحلل بالهدى ان حصل لقربة الحاصلة بالعم لم يوجد فوجب على المحصر قضا الصوم
 لتعجيل قربة العم ولا للتحلل وعلى فالتحج ومنفسد وحسب العمر للممن وهو قول
 من يقدم من الصحابة والبايعين هي ثم ذروه ومن اودى ثم اهدى والموضع السامع
 في الاستطراد ولا اعتبارا به عندنا ولا على الا بالهدى **وقال** الزهري هل اشد بالشرط
 ذره الطرطوس **وقال** هو الراوي المجهول لو تحلل بالسوط من عمر هدى لم يسرع الهدى لان كل

بها على الاب اذا اليسر هكذا ذكره القدر في لم يجعل النفقة على الجد
جال غرض الاب والصحيح انه ملحق بالميت وما ذكره القدر في قول
الجنس من صالح هكذا ذكره الصدر الشهيد في ادب القاض المحقق
وان كان الاب زنا محب على الجد ولا يرجع بها على الاب لا نفقة الاب
الزمن على الجد وكذا نفقة اولاده الصغار ونسبته في ذل الارحام
استحقاق الميراث في الجمله ولهذا لا يجب مع اختلاف الدين والقياس
كذلك في قرابه الولاد ووجوبها استحقاق فيهم وقد تقدم
وجبه ولا يجب المسلم والذي على نفقة ابويه اذا كانا ستانيين
في دار الاسلام لا بها صلته وقد تقدمت المسئلة وكذا لا يجب
المستأنس على نفقة ابويه المسلمين او الزميين ولا يجب الذي
ان يقع على غير اهل ملته الا على نفقة ابويه الى اخره قيل هو محمول
على ما اذا كانوا من دارين مختلفين اما اذا لم يختلف فالصحيح ما
ذكره في المبسوط انه يحرمون عليها فنجبر اليهودي على نفقة نحرمة
النصراني وبالعكس لان الكفر كله ملته واحده ويجري الارث بين
اليهودي النصراني اذا كانا من اهل دار الاسلام وقبل شهاد بعضهم
على البعض قوله واذا باع ابوه متاعه في نفقة حار
عند ابن حنيفة وهو استحقاق وان باع العقار لم يحز في قوله لا
يجوز ذلك كله وفي الاشراف كان ملك والسافعي وابو ثور يرون
مع العروض في نفقة الزوجه وبه قال يعقوب ونحوه وقال
النعان النفقة في مال من الدراهم والديناير ولا يباع العروض الا
برضا منه قل وهو قول ابن يوسف ومحمد وانما يباع

العروض عندها في الدين على الممنوع ولا يعرف الامتناع من الغايب
وفي الدرر خيره الاب المحتاج يملك بيع المنقول بالنفقة
استحقاقا ولا يملك بيع العقار الا اذا كان الولد صغيرا هذا
قول ابن حنيفة ذكره في كتاب المفقود ومنه والقياس ان لا يملك
الاب البيع على الكبر الغايب وجه القياس ان لا ينفق
بالبلوغ رشيد الا في بيع ما يحتاج الى الحفظ اذا كان غايبا
كالعروض يبيعها الوصي والاب وهذا انما يبيع نفسه لا الحفظ
ولو اراد القاضي البيع في عين الضمون بنفسه فليس ذلك له
عند الكل لا في العروض ولا في العقار لا بشرط لا في النفقة ولا
في الدين قال في الكتاب لانه لا ولا يله له لا نقطاعها بالبلوغ
ولهذا لا يملك جال حضرة ولا في دين اخر له سوى النفقة ولا يبيع
الام في النفقة ولا في حنيفة ان بيع الاب العروض من باب الحفظ
وهو يملك ذلك كما ذكرنا كوصي الاخ والعلم والام في مال هو لا في
حق اليتيم لكونه من باب الحفظ فالاب اولى ولا لذلك العقار
فانه يحفظ بنفسه وفي الجامع لو خيف هلاكه او هلاك ماله
والورثه كارت غيب قال الصدر الشهيد لو ممل ملكه لا يبعد
لانه من الحفظ بخلاف غير الاب من الاقارب فانه لا ولا يله لهم
في التصرف جاله الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر وفي حق الاركان
الولاء ماله في جاله الصغر وبقيت اثار بعد الكبر وفي حق العقل
لو كان الاخ وصيا في جاله الصغر وبلغ فانه يحفظ على الغايب البالغ
وبيع العروض لا تنفق على نفسه وجوابه انها لم تكن واجبه

الى الخروج الى الحل لاحرام هذه العزم اعماء عاده العزوري في سبعة محصر النوى
 والموضع التاسع عشر ادا حلتها السلطان او حبس في مدينه فخلل عند الجماعه خلافا
 للملك فانه قال لا لعلة الالبث والموتى عشرين المحصر الخلل فاعل العزم
 وليس عليه الا الوقوف بالمزلفه ولا يرى المحصر وقال المتزي نافي بطل ما قد علمه من
 مناسك الحج مع اعمال العزم فليس بانى بذلك في العضا فلا محض لانما منه صله لا
 سعهما سعة من عن منه الافعال في الخلاف مع السقاقي الموضع الحادي والعشرون
 الدع عند المحصر الحرم وقد تقدم سواء المكن حقه في الحرم او لم يمكن وقال السبكي
 في احراز الحديث يجوز دمه في الحل مع العزم على دمه في الحرم واجمعوا على انه لو احصر في
 الحرم لا يجوز دمه هديه في الطرود او احصر الحل لا يجوز دمه في الحل في غير حال الاحصار
 عنده الموضع الثاني والعشرون لو احاط العدو به لا تخلد احد الوحيين والقول للسبكي
 وعند الجماعه تخلد وقد تقدم ولو افسده محله بالجماع لم احصر فخلد ثم زال الاحصار الوقت
 واسع بعض محله ولا يمكنه فضا الحج في سنة الاضداد الا في هذه المسئلة درها النوى
 والموضع الثالث والعشرون يحق الاحصار نصف ما كان العدو في المدينه عامان او خاصا
 وعن السبكي لا تخلد شره في قول والموضع الرابع والعشرون قال في الدرر المالكيه
 للمحصر خمس حالات يجوز له التخلد في ثلث منها وتوسع في وجهه ونصحه ووجه ان سطر الاحلال
 فاخذ المدينه لمون العدو طاربا بعد احراره او مقبدا لم يعلم به او علم وان يرى انه لا صلح
 وصدقه وان علم انه صدق او شك لا يحل الا في سطر طرد في صورة الشك وعندنا لا يحصل في
 ذلك ولا تحقيق في الحل وتخلد منه ولو لم يخلل حتى فاته الوقوف لرأسه عليه دما يعني الضد
 محمله احصر دم الفتى ودم الغوات ودم الاحصار ذكره النوى والموضع الخامس والعشرون
 العارن ادا احصر وتخلد منها ثلثه عمران ومحمد عبدنا سوا كان في الغرض والفرق وعند
 السبله للمزبه سبي العلم ان سنا وضحاها بقران او افراد احدى العزم للتخلد في العزم

الحج
 والوقوف
 سبعة

الموضع
 الحادي
 والعشرون

صبح
 باي
 سبعة

صبح
 باي
 سبعة

صبح
 باي
 سبعة

الحج
 والوقوف
 سبعة

بعد السدوع فيها والاخرى عن التخلد من احرام الحج وقال الشافعي وان حبل
 يلزمه القزان في الفريضة لو بعث لعارن هدى واحد لسماع عن احراز الاحرام لا يبيع
 والمحصر الحج والعزم لو بعث بهديس حلي او لبيا فان دخل قارنا وظاف لعمرة ومحمد
 خرج الى الحل فاخصر قبل ان يصف فانه سعت بهديس ويحلي به وعليه حجه وعزم
 محان حجه وليس عليه عزم من مكان غيرته لانه فرغ منها ولم يسق عليه للعمرة الى الخلق
 وانما بعث بهديس لانه لم يفرغ منها ولم يسق عليه للعمرة الى الخلق
 فلا يجوز ان يتخلد به ولا يهدى قبل احصان فلهذا سعت بهديس للتخلد من احرام الحج وان
 عليه صاع من لان ذلك الطواف والسعي وجوبها اعم مما في حكم الاحصار وعليه دم
 ليعصره في غير الحرم عندنا في صفة ومحمد لان الخلق للعمرة سوف عندهما بالحرم
 دونه في المبسوط وغيره والموضع السادس والعشرون في الاصل ان المحصر اذ قضى حجه
 في عامه ولا عزم لا تدم بل يوحسها بل في جميع افعال الحج وفيه الذي يشوع فيه وروى
 الحسن بن علي في صفة ان عليه حجه وعزم ولو اخرها الى العام القابل وجعله في معنى
 فابت الحج وروى ابو نصر النعماني شرح القزوري والموضع السابع والعشرون
 الحاج عن غيره ادا احصر حرمه ادا احصره على الامر عندهما وعندنا يوسف على الحاج
 على ما ياتي في باب الحج عن غيره والموضع الثامن والعشرون في المدايع والعتد والابني
 وغيرها ادا حرمت المدايع بالطريق فللزوج ان يخلها بالعسل والمعاينة والمس والطيب
 وقص وعز ونحوها في حال شر غير حج وعلم ان بعث هدى بدمه في الحرم وكذا العبد
 والامه وعليه ما الهري بعد عتقها وفضا الحج والعزم لوجوبهما بالسدوع وروى ابو داود
 في قوله ايها في ذلك لئلا يزل له تحليلها وروى عن ابن يوسف ودفن وملك والشافعي انه
 ليس له تحليلها الا لفاظ حقه بالادان المروجه والصحيح ظاهر الرواية ولا تحليلها لئلا
 ولا يقول حليلك والموضع التاسع والعشرون في لزوم الموتى الهدي وان كان دونه وذكر

سبعة
 سبعة

صبح
 باي
 سبعة

صبح
 باي
 سبعة

صبح
 باي
 سبعة

القدوري في سرجه محضر الدرعيان المولى اذا اعتقه محب على المولى ان يبعث عنه وميل
 اعتاقه لا محب عليه والعرق ان يعد الاعاق صادر من محب عليه حتى وميله لا محب
 وصار خارجا اجمع عن غيره فاحصر محب دم الاحصار على الامر وذكر القاضى في سرجه
 لمحضر الطحاوى الالهى محب على المولى قبل العرق ومحب عن العبد والمحرم ولا محب الا
 بدلان احرامه فان اذنه فاسد بعتقه والموضع الموقوف للمسلم في السابغ
 لو اوصيته بادن روجها لا يحلل الا بالدرج وروى زفر عن ابي حنيفة ان تم احصارها
 الى يوم النحر صحيح احلالها وان ذل منه بعد ان يدرك الحج بعده لا محل يدع ذلك الهدي
 ومحب عليها الهدي المضى الحج فان لم يعذر حتى فاتها الحج حتى يمتثل فانت الحج تحلل
 بالجرم والموضع الحادى للموت اذا زال الاحصار ويدر على الحج بعد الذبح جاز
 له التحلل استحسانا وفي رواية زفر عن ابي حنيفة لا يحلل وهو قوله ولو كان يدركها
 وحسب عليه الموضع وتصنع بصدية بما ساء لعدم الحاجة اليه وان كان لا يدركه احلا
 مهما لا يتوجه وان كان يدرك الهدي ذوالالح فلا فائدة في التوجه لفوات الاصل بعكسه
 ذكرناه وحده العاس ان قدر على الاصل وهو الحج فاصل حصول المقصود بالبدل وهو
 الهدي فصار ما لو ورد على الجمرات الظهار ومن جمل الاعلام بعد اسمها العزم عن الصيام
 وحفا لاستحسان انا الزمانه الوجه لصاع ما لا ذرمة المال خرمة النفس
 ولهذا قال من قصد اخذ ماله لما تنازل ومن قصد سله ولا يملك يصح المعنى على
 لانه امين ثم ان شأنا صبر حتى يدع عنه محله وان ساء بوجه وادى ما المراد باحرامه
 وهو الاضطرار وهذه التسمية العلية لاسيما على قولهما اذا ادراك الحج مع فوات
 الهدي لا يضر عندهما لان الحج نفوت وظلوع في يوم النحر والهدي يدع يوم النحر
 وبعد لانه موت سوم النحر عندهما ولا يجوز قتله والدرج بالحجر بالجرم عن موثقت
 انفا قانا صلها عندهما وفي الحواشي فان قيل وجب ان ياتي بالجرم التي وجب عليه

والموت
 والموت

والموت
 والموت

بالسروى في العوان وهو قادر عليها قلنا لا يتقدر على اذنه على الوجد الذي التزمه
 وهو ان يكون فعالا الحج مرتبه عليها ونفوات الحج نفوت ذلك وقوله فان بعث القاتان
 هدايا وادعهم ان يتخذه في يوم بعثه هدايا قول ابي حنيفة والقاسم ان
 يحللان لا يحد من مكره من قوله هدايا واحد من الحج والجرم او يكون
 اذا ما الهدي الحسن فهو لهم وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تساهل ومبين
 ابي حنيس الساهل عند اقامه السنه وبالمس على المدعى عليه عند عدم السنه
 وقوله اما اذا مدد على الطواف ولان نيات الحج يحل الطواف والدم يدل على الطواف
 فاذا دبر على الاصل طل البدل والخلف وقد ذكرنا المسألة قبل هذا وقوله وقد
 في هذه المسألة خلاف ابي حنيفة وابي يوسف والصحيح ما علمنا من التفصيل
 وهو سوال ابي يوسف اما حنيفة عن الاحصار في الحرم وقد قد من ان الصحيح
 جمعها اذا منع من الطواف والموضع الثاني للموت الهدي سبع بدنه او سبع
 او ساء الجملها وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس رضي
 الله عنهم وبه قال الجمهور وعنه عاتشه وان عسر لا يجزئ الشاة وقد عرفت ذلك
 فذلك والموضع الثالث للموت السن بحرمه ما جرى في الاضحية عند الجمهور
 وقال مالك لا يحترق من الدال الا التي ضاعدا وقال الاوزاعي عرى الحديح
 من الحل من سبعة الا الشاة والموضع الرابع للموت المحط في رويته الدلال
 وعدو الشهر والقتال لسر محضر بل هو فوات الحج وقيل داود واصحابه هو محضر
 اما القتال للطريق ان لم يجد احدا سعت على يده الهدي فهو عاثر عن التحلل وان جله
 سمته ان يذهب معه وما في افعال العزم فلا احصار هكذا لو كان فان كان لا يملكه
 الراجح منه لصعده احله او غير ذلك فهو محصر في التحلل ان حاف ان لا يملكه
 المشي مع القائل اذا هلك راحله فهو محصر والموضع الخامس للموت

والموت
 والموت

والموت
 والموت

والموت
 والموت

والموت
 والموت

وقال سند لأجل الإله المذبحه الجاد يسبذها وزوجها عند الإله وقال جبر الحس
اليسبذ فافحصا رها على هذا الخلاف **والموضع الجاد في الجسد** عند احترام
العبد والإله بعد أن الول عند العتمة فافحص فيها حكم الإحصاء على ما مر وقال
أصل الظاهر لا يستعد هذا ذكر المسئلة في الدعوى المأله **فله** قد ذكرنا جرم
في الحلي إلى حمة الإسلام واجبة على العبد والإله وسنفظ نفعها على أعابها وسعدان
لا يستعد احترامها بعد أن السيد مع وجوهها عتبتها وقالت من المندرا جمع من محفظ
عنه من أهل العلم أن السيد منه من الجرح الآن سيد من لا ذكر في الخلاف **فله**
وهو الظاهر به **والموضع الثاني الجسود** في البدائع لو أحرم شيء لم يوجبه ولا حمة
م أحصر محله عن محل يحد واحد عمله عن في الاستسنان وفي العاين لا معنى
حمة ولا عن الأباشر وع في عمل أحدها وهو ما سقاهن زعفران لا يخرج عن القياس
والموضع الثالث والجسود المذهب عندنا أن الهدي ليس له بدل والأصح عند السابق
أن له بدلا وأنه ملاه أنوال أحدها الأتعام والباقي الصيام والمال الجار بينهما وفي الأتعام
وجان أحدهما الأتعام التعديل والباقي الأتعام نذية الأدي وفي الصيام مله أحوال
أحدهما صوم الصبح والمال في صوم الخلو والباقي صوم التعديل ونحوه الدين الطبري
في مناسكته **والموضع الرابع والجسود** في قاضي خان إذا أحصر بعد الوتوف بمعرفة لا
عمل في هدي وفيهم عن النسا حتى يصل إلى البس مطوف طواف الزمان في يوم النحر
وطواف الصدر وخلق هكذا ذكر في الأصل وذكر في الحاشية الصغرى وهو محرم عن النسا
حتى يطوف طواف الزمان قال قاضي خان في الحاشية الصغرى إن الله خلق في الحال وما
ذكر في الأصل إن الله لو أحرا الخلق إلى ما بعد طواف الزمان وطواف الصدر وجهه
أنه لو خلق في الحال مع خلقه في غير الحرم ووجد هذه الرواية أنه لو لم يخلق في الحال
فإنما استأصانه في حال الخلق في غير الحرم فيموت عن الزمان والمكان واختلاف

صحيح
أبو بكر

صحيح

صحيح

صحيح

صحيح

صحيح

في خلاف المهدن **والموضع الخامس والجسود** حل أحرم محله أو عمره ما أحصر
معه يصر إلى الإحصاء في الإحصاء ومحدث إحصاء أحرفان علم الله يدرك هديته
ويؤى أن يكون لإحصاءه الثاني حازه وحله وإن لم يوجبه في محله ولو يوجبه في الجرح
الصعيد أحصر الأمر ويؤى أن يكون لإحصاءه الثاني حازه ولو قد يند في طوع عام أحصر يؤى
أن يكون لإحصاءه حازه وعنده أخرى وعندي يوسف لا يجره ويكون عن الطوع
والموضع السادس والجسود في السبايع وغيره يحلل الروح والامه مطبعا
ويطهها وامتشاطها بادن الروح والمولى وغيره لا يمتا تقدم مما للزوج والمولى يحلها
ولا يمتقر عتبتها إلى الهدي وقال السبايع عتبتها مما يحلها به المحصر من الهدي أو بدله على
ما تقدم وعنده هو نسا **فله** سند ظاهر الكتاب يقتضي أنه ليس له متعة بعد أن
مل أحرامه وقال النبي له سعد مل أحرامه عند ملك وليس له متعة بعد أحرامه إذا كان
بأدنه وبه قال السافعي في حازن الإبل لو أدار المحصر الحج ولم يأت به فهو بمنزلة
الحج وإن كان بعد الحج إلا أن يكون الحج بعد عدمه من الحج في التحفة أن حج في غير الحرم
مله أو بعدة أو دعه في غير الحرم فهو محرم بعدة في الحرم المأله لوطاف
المفرد بالحج وسعي م أحصر المرض لم يجره الطواف والسعي إلا لأن رياقه بها
وهو قول أصحابنا والمعنى أن حبس عن محلة الطواف منه لم يكن له العقاب وإن كان
عاجزا حل وهو محله بعد العود وحلف مذهب **والموضع السابع والجسود** الظاهر
الحج يلزمه المضي فيه والعضا لو أفسده فلو أحصر قضاءه وكذا أحصلوا في قضائه مل
لأنه العضا لأنه صح حروجه من أحرامه والأصح لزوم العضا لأن الأحرام في الأصل
لازم والحكم منه لدفع الحرج والمشقة ومما واد أن سعى صفه للزوم وقد قد
في ما صنفه الأحرام إلى الأحرام وإنما أعادها ناهض للوئام من مواضع الخلاف
في مسائل الإحصاء **والموضع الثامن والجسود** ذكر السفاقي والطبري عن أبياس

صحيح
أبو بكر

صحيح

صحيح

صحيح

انه قال ليس على المحصر بدل وانما البدل على من يقض حجه بالبلد فاما من حلسه عدوا وغير
ذلك فانه على المعصر هدى ولا يرجع ان كان بعد هدى وهو محصر عن ان كان لا تسع طبع
ان يبعث به وان قدر ان يبعث به لم على حى معناه هدى بحله وواه عند الحصارى ومسلم
قال من اصابه الله غيره حل مرض او عسرا وعيس وليس عليه شي رواه سعيد بن منصور
واراد بالبلد النساء قاله الطبري والموضع **الماسع والجسوب** والمحصر ان كان العدو
يرجى نواله وعلم انه قد بقى من الموت ما لا مثله اذ ان فانه يتخلل عند الحصاره وبعدها
من القسم وعبد الملك وقال اسبب لاجل حى يوم الخوف لا يطع الله حى روح الناس
المحرقة حلى الى عنهم السفاسع **مسرح الحارى والموضع المولى سبب**
المبلى اذ الى الحريم احصر ملكه فانه طوف وسعى وعزل ورا الغريب ملكه اذ احرى بالبح
وبه قال السامعي وقال ملك اذ الى محصور حتى فرغ الناس من الحج يخرج الى الحل فحرم بعين
وتفعل ما فعله المعبر وعزل عليه الحج من قايده الهدي مع الحج قايلا ورا الغريب اذ احصر
بما حقه عنه من التدرى المتسرف وقال الزهرى لا بد للمحصر المبنى ان يعف بعرفه
وان يقض لشعاده من المنه والى منية المبنى المحصر يقطع الله اذ اخرج هديه والموضع
الحادى والسوول قال القزطى بشرح الموطا من احصر مريض او عسرا عرج فقد
حل له موضعه ولا هدى عليه العضا وعزاه الى ابو رعلما عدا الحاج من عمره والمقدم
وخالفه الجماعة والموضع **المالى والصب** على المحصر هدى واحد وتقدم فيه خلاف
ملك انه لاسى عليه **والسبع** والزهري عليه هديان الهدي الاول يتخلله به وحل
السعر واره العتس المالى وسعى محرمان حتى النسا حتى يصل الى البيت وطوف وسعى
وعزل عليه الحج قايلا وهدي ثلثه تعالى فما استسرى من الهدي قال ابو عمرو الصواب الاول
قائد القواب قوله ومن احرم الحج وفاته الوفاة
حتى طلع المحرم من يوم الخوف فانه الحج وهذا الجماع لا تعلم فيه خلافا وهذا قال صاحب

سبع
عبد
سبع
عبد

المعنى والاصل فيه قول جابر لا يبعث الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمعة قال ابو الزبير
واسمه محمد بن مسلم من تدوس من عدت له اقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك قال نعم
رواه الارم وعلته ان يتخلل بالظواف بالبيت والسعي من الصف والمروة والحق الى
هي افعال الجمن عند الامنة قال الثوري وان حلى في روايه الى سبعة افعال الحج
فالمسك والربى وعوضها وعند الجمهور وسقط عنه نوايح الحج اذ النوايح لا يوجدون
متبوعها وهذه العزم تنادى باحرام الحج عندنا في حقه ومحمد السامعي واخرى قال ابو
يوسف وان حلى بعلب احرام الحج احرام عمره ومحرره عن عمر الاسلام عندنا من حلى
قال ابو يوسف لا يجوز اداء الجمن باحرام الحج لا يجوز احواله الحج باحرام العمرى
قالوا لم نعت ولا ما دى الحج في السنة العامة بهذا الاحرام فلونان احرام الحج باقية
لما زعم ان الشروع جعل احرامه احرام عمره وليس الواعد احرامه احرام عمره
لانفسح احرام الحج ولا نقول به ولمزمد الذى اذ فاته الحج فانه يحل بافعال الجمن ولا يلزمه
الخروج الى الحل لاجل احرام العمر ولا له لوم يتخلل منه حتى دخل استمر الحج يتخلل العمل
الجمن ثم حج من عامه لان لون منسقا ولو اعلب احرامه احرام عمره لصا ومساوى القيد
والزيد ولان المخلد من احرام الحج يسقى بقا احرامه اذ لو زال او افسح لم يكن ذلك تخللا منه
لانه حرم منه فلف يخرج منه بعد ان ساجدا وانقلد احرام عمره وفي المسسوط
ولا نه قد يوصل احرام الحج بدلى انه لو احرى بمحدا حدى بطوف القاسم وسعى وبرضى السانبة
فلو لم يكن احرامه باقيا لم يكن جامعا من احرام الحج ولم يحب رضى السانبة وفي المحيط جعل
رضى السانبة قولنا في حقه وعند محمد لا يبيح السانى وعند ابو يوسف يضيح الجذ السانبة
لان الا الى اعلب احرامها احرام عمره عنه قال ابو يوسف هذا احرام عمره اضاف اليها جمعه
وداوى السابيع وان احرام عمره رضى السانبة في السبانيق فالت الحج لوجامع وليس عليه قضاء
الجمن ولو ان عمره لو جسد قضاءها كان المعنى المستند والمودى ليس افعال العمرى

عندهم ولم يقله احد قبلهم وما ذكرت ذلك الا لاجل سلسلته على
السلف واصل السحاب بناج الكلاب وفي الرحيم رجل
عبد اومدبر او امه او مدين او ام ولد يجبر على نفقة فان ابي
فكل من يصلح للاجاء يؤاجر ونفق عليه من اجرة ومن لم ينفعه
له لعذر صغر او زمانه وما اشبه ذلك ففي العبد والامه يجبر
على بيعها وفي المدين والمدينه وام الولد يجبر على الاتفاق عليهم وفي
المكاتب والمكاتبه لا يجبر على نفقتها لانها فيها بالاحرار
عبد في بدرجلين بنازعافه يجبران على نفقته لان الظاهر
انه ملكهما وفي الدايه لا يجبران ولو كانت الدايه من رطلين
طلب من القاضي ان يامر بالنفقة حتى لا يكون متطوعا فالقاضي
يقول لا ابي ايا ان بيع نصيبك منها او نفق عليها هكذا عن
الخفاف وذكر السيرخي انه لا يجبر عبد صغيرا يدرجل
فقال لغير هذا عبدك وديعة عبدك فانكر استحلف بالله ما
اودعه ونفق بنفقته على ذي البدلانه اقرب رقه ولم يستلغين
تبقى على حكم ملكه ولو كان كبيرا لم يستحلف لانه في نفسه
والقول له في الرق والجريه والنفقة يجب على من له المنفعة ما كان
كان او غير مالك مثاله اوصى بحاريه لانيسان وباني بطها
لاخر فالنفقة على الموصي له بالحاريه ولو اوصى بدار لانيسان
وبسكها لاخر وهي خرج من المثلث فالنفقة على صاحب السكنى
لان المنفعة له فان قال صاحب السكنى قبل قبضها وقد اهدت
الدار انا انيها واسكنها كان له ذلك ولا يصير متبرعا لانه مضطر

فنه لانه لا يصل الى حقه الا به فصار كصاحب العلوم صاحب السفل
اذا انهدم السفل فامتنع صاحبه من بناءه فبناءه صاحب العلو
لا يصير متبرعا وكذا الواوصي لانيسان يتخذ ولا خبزها فالنفقة
على صاحب الثمن وفي التبرع الخطه ان يبي من ثلث ماله من التخصر
في ذلك المال وان لم يبق شيء فالتخلص عليها لان المنفعة لها
وفي السهم اذا اوصى بدهنه لواحد وكسبه لاخر فالاجر على
صاحب الدهن والفسد ان الدهن خفي لا يظهر فالجاجة الى
اظهاره والكسب ظاهر مكان تبعا للدهن وعن محمد بن رجل
دبح شاه فاوصى بنحبه لواحد وبجلده لاخر فالتخلص عليها
كالخطه والتبرع قبل الدخ اجره الدخ على صاحب اللهم دون
الجلد لانه هو الذي ينتفع بالدخ وفي شرح التكملة يوم مالك
الهايم بالاتفاق عليها من العلف وما يقوم بنفسها به ولا يجبر على
بيعها وروى انهم يجبرون على بيعها وفي فيه المنية ينبغي ان
نفقة البيع قبل قبضه على المشتري تكون تابعة للملك كما يكون
والصحيح ان نفقته على البائع مادام في يده كاتب
العناق وفي طلبه
الطلبه العتق والرق من ضرب وحقيقته القوة وعتق
الطير جوارحها وكوا سبها لقوتها وعتق الفخ اذا قوت وطار
من ذكروا والعتيق الجميل فانه مال الجريه وقيل هو العتق
الذي هو الكرم وفي مشارق الانوار من البائع عتق المملوك
عتقا وعتاقه بالفتح فيها وعتقا ايضا بالفتح والاسم العتق

ولذا لو حج به في الحال من عمره العتق لان العتق صارت مستحقة شرا ولا يملك
صرف احرامه الحج فان اضاف اليها عتق اخرى رويها فلا يصح جامعها عن عمر
فعلوا في المسعى لوفاته الحج فمقتضى من قابل فافسد العتق ما قبل عليه الا فسادا
واحدة قالوا فسد فسادا مضانا وقوله فان فاته الحج وجب عليه عمران في جامع
ان يطوف لواحدة منهما وحده ان معنى عمر من عليه دمان لجماعه وقضا العتق فسادا
الجماع ولا يحض العتق لما فيه لان الجماع لم يفسدها في الزمان في البدائع
لو كان فاته الحج فان فعله ان يطوف وسعى للعرم بطوف طوافا احل لغوات الحج وسعى
وعلق بسطل عندهم الفزان لعدم تمام الحج وفي الميسر ان كان طاف وسعى لعرته
قبل ذلك طاف وسعى للغوات ولا يعتد بطواف العتق لانه سنة ولا يملك به وان كان
لم يطوف لعرته ولا سعى لها بطوف لها الان وسعى وعند فقهاء الامم عليه دم الفزان
ودم الغوات وعفي قارنا قال الزمان عن الساعى يخرج منه ما يذهب عن الفزان قال
دراد في السان والحب انهم يقولون الفزان يصح بغير الدم فاذا فاته او افسد لا يحرمه
الافراد مع اهل الحل من الغات وملاك نوح الدم في الغوات بلاد ويسقط عن المحصر
ونقض الفزان بوجهه ودر الزمان لانه يصدق بغيره من الغوات وهو با الفزان عند
ملاك الساعى الى بوزو كخرج من احرامه فعل عمره وقال النوري بطوف وسعى لعرته
ولا يعلق حتى يطوف لجهه وعلة محمد من قابل وروي في ما وفي الرخاير لوفاته حج مزد
او افسد حجها مفردا وبقوله قارنا لا يحرم ولو منع فاته الحج قال ابن القاسم سقط
عنده دم المتعة لقولنا وفي الميسر وان فاته الحج وهو ممتع بسطل متعة ونصحه بغيره
ما شأنا ان كان ساق حرا وولد العتق ولذا لو لم يفت لانه جامع وفي الميسر لو احرم
تحمده ونوى منه قضا الغات في هي ولا يلزمه ما الثاني لان تحصيل الحاصل واستشهاده
به على اقسام الحج بعد الغوات ولو احرمت امره بعين فوصلت اليه

ملكه وهي تريد الحج بعد لها او وصلت اليها وهي قارنته فافسدت قبل الطواف لعمري
او ينقض تجاوت فوت الحج رخصت عمرتها ويخرج الى غزوات ومضى لجهه وسقط
عنه دم الفزان فان تقدم ان كانت قارنته وعنده دم لوفات العتق وقضاها ولا يطوف
لغيره حتى يظهر ولا يسي عليها للاحرم للعدو وليس على فاته الحج طواف الصدر وولد الاصبي
اد الحد ملكه الا قبل الفزان الاول وهو بعد يوم الغزو ومن اما اد احل البقر
الاول فلا يسقط عنه وقال ابو يوسف سقط الا ان يحدها اذ انعدم ما شاع في
الطواف وفي البدائع لا يحسن بمسار الحج بل معنى منه وعفي ولا تغزو الا غزوات
الوقوف تعرف وفي المغني معنى على فاسد الحج ولا يسقط الحج الا بالجماع بالجماع
وعدها لاهيه سطل بل معصه وقد تقدم وروي مدها في المغني فاسد عمر عمر
بن الخطاب وعلى بن ابي طالب والي مصر وارسعاس وبه قال الساعى وان حبل
وقال الحسن وملاك جعل الحج عمره ولا يعمر على حج فاسد وقال داود لا يعلق
وايه اعلم **باب العتق** في المحرط والذخيرة المالكية
العتق اخذ الزيان فقال عمرو بن ولان اذ اراده وفي السرعه رايه البيت على وجهه
مختصا وول سبب عمره لا يصح عليه العتق لانه لا يصح عليه للوضع العام

قوله والعتق لا ينعوت لاهما عمره ووجه الاحكام وهي حائز
في السنة كلها من غير ذمها الا في حسم ايام من فعلها فيها وهي يوم عرفة ويوم النحر
وايام السرقة هكذا في عمدة الاحكام وفي الساعى من فعلها يوم الفطر ويوم
النحر وايام السرقة ولم يذكر يوم عرفة وذكره في يوم الفطر لعله سهو من الكاتب
وعلى بن يوسف في روايه لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال وفي الحنفية يكره في خمسة
ايام الا افسد الفزان او السع بل فعلها ما حده اصل الحق في المسامحة من
فعلها اي اقتضا احرامها فاعلى او اذها لوان قارنا نحو فعلها قبل الزوال يوم عرفة

٩٧

وقال الشيخ محمد بن فضال في سائر ايام الرمي وقال بن القاسم ان اكرم في ايام الرمي
 لا يرميه وقال الساجي وان حصل احد من الارواح في سائر الاوقات وحده
 من قال بعدم الجراحه في السنه كلها الاطلاقات ولبس ما روى عن عاصمه رضى
 الله عنها انها قالت حلت العزم في السنه كلها الا في اربعة ايام يوم عرفة ويوم النحر ويومان
 بعده رواد ابود رباح يروي وعن بن عباس رضى الله عنهما ما لا يعتمر خمسة ايام واعتمر
 فليطأ بعدها متى سبب ذكر الحجل الطير في هذا سنه وعين سببه وادامعت ايام النحر
 فاعمر الى القابل رواد سعد بن منصور لان هذه الايام ايام الحج فليست بعهده له
 ولا مسجداً فيها يعمر ولو اداه في هذه الايام صح واداه لو اداه في ايامها فاداه فيها
 حان لان الذاهد لغيرها وهو يعظم من الحج وعلمت الوقت له فلا يمنع صد السجود فيها
 واداهما والحج لا ينعول في السنه الا في عام واحد وعنده الاحكام وانما العزم يسحب
 الا لاحتسابها وعلم الجمهور منهم الساجي وان حصل الطاهر يوقال بن حزم وبه واحد
 ومن الصحاح على بن ابي طالب وابن عمر وابو عباس والسنه عاصمه ومن لما يرضى عنه
 وعطاء وطاوس قد رد ذلك بن المندوق في الاسراف وان حزم في الحلي ودل
 على صحاحها فوله عليه السلام العزم الى العزم فانها لما بينهما والحج المبرور ليس له جزا الا الحنة
 احمر حامي الصحاح وقال عليه السلام لا يواحد الحج والعزم فانها سبقت في العزم المبرور
 فاسبق في الجرح المبرور والفضة والذهب وليس للحج المبرور نواب الا الحنة قال
 الترمذي حديث حسن صحيح رواه ابن فضال في صحيحه بن روايه بن مسعود عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وعن عاصمه رضى الله عنها من مات اخا او اباه او عمه او جده لم يحاسب
 رسول الله جل الخلد رواه الدارقطني وابو امام الراسي وعن بن عمر بن عمر بن الخطاب استناد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحصر فادله وقال لا يستمن من عابث او اشتد في عابث
 حرم ابود المروى وقال ملك لا يعتمر السنه الا في عام واحد فان اعتمر بعدها لم يرد

في المصنف المالكية وفي المحلى عن سعد بن حمزة والحسن بن ابي الحسن المصنف وغير
 بن سنان وابن ابي عمير كراهته العزم الزائد على من في السنه وهو قول مالك وسائر
 الزماني والمدايع قال مالك لا يجوز في السنه الا في عام واحد والحج والصواب عنه
 ما روى في الرضخ والمحلى لا ياتي وروى عن علي بن ابي حمزة رواه عنه سعد بن منصور
 وابن حزم في المحلى وعن ابن عمر انه اعتمر عام واحد وعمر بن رواه بن حزم في المحلى وعن
 عاصمه ام المؤمنين ان اعتمر في ثلاث في عام واحد قال بن حزم وروى عن
 طاوس وادامعت ايام السبق في عام عمر بن سبب وعن عكرمة اعتمر ما ملكت لحيته في
 عطا اخاه العزم في الشهر مرتين وعن ابن عمر رضى الله عنه ان قام بمكة فكان كلما حرم راسه
 خرج فاعتمر رواه بن حزم والمحلى الطبري وقال يروي بالحا المملة اي اسود وصلى الحلي
 قال ومن الرواه من يرويه بالبحر من الجسد **وله** وسبق له ان يقول
 بالحمد المبرور والمملة انما تدرك انما تدرك الخط الحقيق من ذلك بان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في عام الا في عام واحد قال ابن حزم لا يجزى في هذا
 وانما يدين ما حصل على تركه وهو عليه السلام ما حج مهاجرة الا في عام واحد ولا اعتمر مبرهاجر
 الا في عام واحد وعمر بن محمد بن سنان ان يتركها الحج الا في عام واحد في العزم **وله**
 روى حبان بن علي عليه السلام حج بنت حج حبيب بن الحيرة وحجها معها عمر وساق بنتا
 وسنان بن دندة لكن صفته الترمذي وروى ابن الحارث قال انه مرسل عن مجاهد وروى
 الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم حج في عام واحد واعتمر اربع عمره في ذي القعدة
 وعمره الحديده وعمره الحماره وعمره مع جده وروى بن عمر انه عليه السلام
 اعتمر اربع سنين احرها في رحب وانكرتها عاصمه قال ابو بكر الصديق العارضة
 وانما روى صحيح وانما حج عمره الحديده المصدود عنها وعمره القضاء وعمره
 الحماره وعمره مع جده وقد روى ابن عباس في القرآن والحج المبرور

وله

قلت

وقد تكرر في شدة وفي موضع يقرب مكة ومنه أهل مكة كل عام في ليلة سبعة عشر
من ذي القعدة وسمي باسم امرأه كانت تلعب بالحجارة وهي ربيطة وبسبعين من زيد بن
عبد مناف وميل هي التي تصف عزمها من بعده وهو هو امرأه من قريش ذكره الطبري
قال في حزمه ولم يسمهم أن يكونوا العرب الألبت مرات في العرو والذهب وهو خلاف قولهم
وقد حصل لي عليه السلام عليها وأخبر أنها لم يمسها بها وبسبعين المائنة وبذلك الطاعة
والعبادة والخبر والمطلوب قال الله تعالى وأفعلوا الخير لعلكم تفلحون **قوله**
والعمر سنة وفي المسامع أي سنة مولده وفي المنسوط والمحيطة وسرح مختصر
البرج والحرمان هي سنة وفي المسامع أحلف أصحابنا فيها منهم من قال أنها واجبة
لصدقة الفطر والصحبة والوتر ومنهم من أطلق عليها اسم السنة وهي لا تأتي في الوجوب
وفي الحنفية والحنابلة أحلف للمسماح فيها من هو سنة مولده ومن لا واجبة قال
في الحنفية وهما سقاربان وفي الدرر لا يوجد في أصحابنا أن العمر تطوع إلا في ثياب
الخير وقال بعض المشايخ منهم محمد بن الفضل فرض ثيابه ذكره في المسامع وبالأد قال
السعي الحج ويملك وأنونور وهو مذهب بن سعد رضي الله عنه ومنهم من قال
العمر تطوع ويدان الشافعي يقول من أراد من قال عمر في فرضه الحج وهو الحريد
وبه قال بن حبان ابن حنبل أبو بكر بن الحارث بن عبد الله بن ماجة عن ابن عمر وابن عباس
ذكره للابن المنذر في الإسراف وقال هو قول عطاء وس ومجاهد والحسن
وإن سمر بن و ابن جبر ومسروق **قوله** استدل من قال أنها فرض الحج
متولدة على المواليد والعمر لله وحده العتسك بالابدية أن الله تعالى قد عطف العمر
على الحج وأمر بعبادته والأمر بالوجوب ورحل عن بن هارم قال يارسول الله اني اني سمع النبي
لا يستطيع الحج والعمر ولا الطعن قال حج عنك وأعتز أحمر جد ابوداود
وقال يارسول الله حسن صحيح قال لا أحله إلا عنك أحمر جد ابوداود عن أبيه

نور

ولا أحسن منه وروى وحده ثانيا من طريق بن جهم عن عطاء عن ابن عباس
الله صلى الله عليه وسلم قال الحج والعمر فريضتان واحتقان لا يرضان بأبهما بدأت
وعن ابن عمر عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحج والعمر فريضتان لا يرضان
بأبهما بدأت وعن ابن عمر ليس أحدا ولا عليه حجة وعمره وقال بن عباس انما الفريضة
في كتاب الله وأما الحج والعمر لله رواهما البخاري صحيحه وروى وجها من حزم
عن عمر بن الخطاب أيضا وأحلف الأصحاب والمالكية في وجها لا يستدل
على هذه المسئلة معظم العرو من الأولاد بنو من أهل خراسان عولوا على الطواهير
وبعض العرو من أهل مرو وسمرقند وأصفهان عولوا على المعاني قال أبو بكر بن
علفنا خلاصهم ووعنا من أهم برزنا بكتيبة وأمسأ عسده وذلك أن الأصل رآه الدعة
وفراغ الساحة وطريق استغناها العرض للسرعة والسنة دليل على فرض العمر في الحج
ومعنى هذا الأصل يقول سحمانه والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا
فقد فرض الحج على المستطيع إليه سبيلا ولم يدر العمر فذلك على سقوطها وعدم فرضتها
وقال أبو عمرو بن عبد البر حافظ المغرب أن الله سبحانه لم يوجب العمر من ولا
أوجبها رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب الفل ولا أجمع المسلمون على فرضيتها
والعروض لا تلزم إلا من هجر الوجود وقد بدأ الصحيح أنه عليه السلام فليس الإسلام
على خمس ودرستها حج البيت ولم يدر العمر فلو كانت فرضه الحج بها زعموا
لدرها مستقط قول من ادعى أنها فرضه وعن حار بن عبد الله قال اني أعراني رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقال يارسول الله أخبرني عن العمر أو أحده في فقال
عليها السلام لا وإن عمر خير لك قال الرمزي حرم حسن صحيح في وابد الدروحي
الرمزي في رواه غير حسن **قوله** الزيادة من العدة مقبولة عند
والحسن حجة وفي طريقه الحجاج بن الرطاد ورواه أحمد بن حنبل أيضا وعن أبي صالح

أحمد بن حنبل وروى

ما هان الحفي عن ابيهم عن النبي عليه السلام الحج جهاد والعصر تطوع وفي طريقته
عبد الباقي وقابح قال ابن حزم اهل الحديث على تركه وهو راوي حديثه ودرجه
قال الحافظ قاضي النضاه بن الدين بن مكي العبد عبد الماعز وقابح بن قمار الحافظ واثر
عند الدارقطني وقطرب بن حزم في قوله اهل الحديث على تركه مع انه لم يفرق
به وقد احرجه من جده من همام بن عمار عن الحسن بن يحيى الحسيني عن عمر بن حزم
عن العبد هكذا في الامام واما ابو صالح ما هان الحفي فروي عنه جماعة مشاهير
وويعده عن بعض لم يدر ان ابن حاتم قد روى عنه واحد وعن سعيد بن جابر عن عباس
عن النبي عليه السلام الحج جهاد والعصر تطوع وروى في الامام وقال بن عباس النضاج عن ابي
والعصر تطوع وروى الطبرسي عن ابي امامه الساهلي رضي الله عنه عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم من مشى الى مكوه فاجز كاجر الحاج ومن مشى الى المسجد النبوي فاجز
اجر المعبر حديث اخر من رواه حفص بن غيلان عن محمد بن ابي امامه عن النبي عليه
السلام قال من سعى الى صلاة مكتوبة في حجة ومن مشى الى صلاة تطوع في حجة فمن ثامه
اعتزل من حرم بوجهين احدهما ان حفص بن غيلان مجهول والثاني مجهول لم يسمع من
ابي امامه شيئا قال صاحب الامام قوله حفص بن غيلان مجهول محمد بن عيسى بن عذرة ابو
محمد وشبهه بالشمس ودرجه الاحاديث في الامام واما المدعي في فلان العصر
نضم الى الحج وفردا فلو كانت فرضا لما اصبحت الى غيرها وحلت بها صلاة الفجر فغير
ولا دام اهل ما وراء النهر الى الحج عابدين وحدثت سبب البت فلا تكرره جوهرا
مع اعداد سببها علفا الصلوات الخمس وصوم رمضان فانها تذكر وتكرروا فانها
وهذا العقد وهو ان الله سبحانه تبارك وتعالى على اوامر باسباب ربطها العبادات وجعلها
علما ومقاما لحوثها فذكرت تكرار اسبابها واعلامها وقد وجبت عبادة سبب البت
وفي الحج فلا يجلها من غير تكرار السبب ولا يتركها لو اذلت العصر في الحج الى يوم العبد

ولهذا المفرد للحج بطيوط عندهم طوافا واحدا وسعي سعي واحد ونظروا في ان بين
الحج والعصر كمالا ولا يمتنع حينئذ لافراد العصر بالفرصة لخصوص الاحتياط بالحج عنها
ووجه اخر ان العصر فذلك غير موقوف فلو كان فرضا لكانت عتقاف الاجابة وسرع فيها
او اكد بها ووجد اخر ان افعال العصر تتخلل بها من احوال الحج فانما في الحج فلو كان
فرضا كان لما تكرار من احواله بافعا لها فلا بد ان يتخلل من احوال احدهما بالآخر
ووجه اخر لو كان فرضا لما دى منه غير ما على اصله فان من احرص بالحج عنه
في غير من الحج سبب عصره وبودي باحرام الحج والحواس عن الايدى في عديتهم
من وجوه بلدا احدها ان عصره وعلما بن سعد وسعد بن جهم وطوا سارفي
الله عنهم قالوا الامامهما ان يحرم بهما من دور اهل البيت فخلوا الامامهما بعد احوال
بهما على المواهب المعروفة لا فرض العبادات ثابتهما الله سبحانه امرا بهما متهما
ولا امام انما يكون بعد الشروع في العبادات ولم يوحى لاتباعها وحلافهم ووجوب
الاسد الا في وجوب الامام بعد الشروع ونحن نقول به ولا يبدل على مدقناهم
وقال بن العصار راسد لاهم بهذا لايه غلط لان من اراد ان ياتي بالسنة فواجب
عليه ان ياتي بتمامه حتى اراد ان يصلي بطواعي عليه ان يكون على طمأنينة وباتي بها
تماما لا لان السور وطوافا من اراد ان يصوم بطواعي عليه ان يتوى كاي ياتي في الفرض
وذكر ان يترك صلاة وقد اجمعها على نفسه وان لم يكن واحد في الاصل فادخل ما بينهم
عليه انما هما لا يدر وما قالوه بطل الجمع بالنسبة اليه فانه سبحانه امامها والمضي بها وفي
فاسد ها وان لم يكن واحد في الاصل وفي السدائع امام النبي لا يكون الا بعد الشروع
مده وفرضي والعمر لله بالرفع وهي بمنزلة الحرف المرفوع اي ليست للاعتناء بما كانوا
يحدثون فيها والتمس ان ذلك استدلال على منسبها بالقرآن وهو لا يستدل به
ضعف لاهل عليه وفي المعنى عن ابن عباس انه قال يا اهل مكة ليس عليكم عصر وانما

عمره لم يطأ قدم ومثله عن عطاء وس ودر اعن ان حسل وهذارد فرضيه العرم
لوجدين احدهما ان العرم لو كانت فرضا لما سقطت بالدفن لان احدا لا يوجب
على اهل مكة طوافا من غير حج وعمره والوجه الثاني ان السعي ينسب
العرم عندهم وسقط ما دل على ذلك بالقرآن على عبده العرم ودر استطراد القرآن
وعند من حسل رحمه الله بالمتعده ودر بالقرآن في رواه عنه ولا حجة لهم في حديث
العامري لا دلالة فيه على احباب العرم لانه صيغة امر للولد بان يحج عن ابيه ولعمري
لا تصغه امر بان يحج ولعمري عن نفسه وحجده وعمرته عن ابيه ليس بواجب عليه اجماعا
فلم تكن الا سببا للوجوب ومما سار الى عدم الوجوب لان من لا سبب طبع الحج
والعرم لا يجبان عليه بالاجتماع ولا يلتزم بالانحراف الظاهري حشا واحتما
على غير المستطاع لعلنا لنقل القرآن على الواحد المتزول الظاهر والحوادث
عن حديث جابر الذي حرجه من عدى كماله وهو قوله الحج والعرم فرضتان واحسان
هو من طريق عبد الله بن مسعود الصرك وحاله ملبسوه والعرم من احتياجه به مع
علمه بضعفه وترده وحديث عبد الحق قال الصحيح انه من قول زيد بن ثابت
قال ولا يصح في هذا الباب الا حديث ابي رزين في الامريضا وقد ذكرنا الجواب
والاعتناء عنه وقول من يعارض بقول من مسعود وقول من عباس مصطلح مما اجمعا
والقرن لا يثبت الا بدليل قطعي ولا يثبت بالاحلاق والاضطراب بخلاف الوجوب
على اصلنا مع ان السابق لا يحتاج الى دليل **قوله** وفي الطواف والسعي
قال وقد ذكرناه في باب السمع انهم ان السعي ينسب فيها بالطواف وهذا حتم فلا خلاف
في المسامحة والحق في المحيط والدرايع والمزايا والمزني والسابع والزماني
الرحم فيها الطواف فاما السعي والحق فيها فواجب بالحج وهو الصحيح وفي التحكك العسه
ان كان العرم سنان الطواف والسعي والاحرام بشرط ادائها وهو الاصح وفي

مؤ

المزني في هودن فيها واولا الحسن بها طواف الصدر وفي الكرمانى رواه عن ابي
حسفة وقد تقدم ان طواف صدره على العتمر وفي المبسوط لاحق في العرم عن مالك
قوله ذكر في الانصاف من حب المال كونه سنة **فروع**
تقدم الطواف على السعي سرطونه قال مالك والساقع وان حنبل وقال عطاء ليس بشرط
وهو رواه عن ابن حنبل فاذا ترك الطواف لا حرجا للسعي حتى يعيد او حرج فان ادى به ثم سعى
لا يعيد سعيه وبعد الا ان طوافه او يحج بدم ولا يجب لما حيز طواف العرم وسعيه ما سى ولا
لما حيز الحلق لان قتها واسع ولو جامع من الطواف او قبل ان يفسد عسرته ومضي
فيها وبعضها ما حيج وعليه دم وبعد ما طاف الا ان لا يفسد وعليه دم وبعد الطواف
قبل السعي لا يفسد عمرته وقد تمت وبوقد ثابته قال النوري واسحق وهو قول من عباس
والنوري واسحق وعند الامه الملبه بعد من الحلق وعليه بدنه عند الشافعي يفسد
عمرته قبل التحلل وعند ابن حنبل عليه ساه هو لنا وفي المعنى والسعي فرض في روايه ابن
مضمر والاثم له قول مالك والشافعي ونقل المروى والتموى وابوطالب انه مستحب
لا يجب تركه دم وروى للثعلبي عن عباس بن ابي رزين والسعي وان سهر بن واختر
العاصي منهم انه واحب الناس هو لنا وبه قال البصري والنوري قال بن وقلمه في
هذا اقول الحق ولو اصابه حمار حج الحرم قبل الحلق او المصير فعليه الجدة بالحج
وقال مالك وابو ثوبان علي عليه وحكي الدوري عن عطاء بن يونس ان يفسد سعيه عليه
وقال النوري الدم اجبال **قوله** العرم في شهر رمضان قال عليه السلام
لام سنان الانصاريه عمره في رمضان تغدب مجدا ومحمد معي مسوق عليه

الحج عن العمر قوله

الاصل في هذا ان الانسان اذا لم يحل له ان عمله لتعبر صلاة كان او صوما او صدقة
او غيرها بالحج وقراء القرآن والاداء وزيارته فيقول بالايضا والمشهد والاولياء الصالحين

مؤ

مضمر

صريحه تجبر واعتناق وكذا فك رقبه في الاصح وهو قول ملك
قلد هذا خلاف قوله عليه السلام فانه قال فك الرقبه
ان تعين اعتنقها جوابا لما قال ليس هي واجدا ولو قال لعبد
يا عبد الله او قال هذا عبد الله لم يعتق لانه صاد وفيه والناس
كلهم عبيد الله وفي المرسعياني قال لعبد اعتنقك الله يعقوب
يعتق بالنسبه والمختار الاول ولو قال العتاق عليك يعتق وان
قال عتقتك علي واجب لا يعتق بخلاف الطلاق والفرق ان
العتق قد يكون واجبا بلا وقوع بالهدى والكفار والوصية
والطلاق وجوبه بوقوعه ولو قال لصبي جرا فهو عتق مضاف
الى العبد وان قال يقوم جرا او يقدح جرا يعتق في الحال لو قال
يا جرا يعتق يعتق على ما نقره بعد هذا وهو اجماع الا اذا سماه
جرا ثم ناداه يا جرا وقد علم ذلك لان مراده استحضاره باسم علم
وهو ما سماه به ولو ناداه يا ازاو قد سماه بالجر او سماه بازاو
وناداه يا جرا قالوا يعتق لانه ليس بناد باسم العلم نصيبا احارا
عن الوصف اعلم ان قوله يا جرا لعبد ليس اجارا عنه بالوصف
بل هو انشائي لحرية فيه اذ لم يكن ذلك عملا له وقد اصاب على الخاء
في قولهم يا زيد ان سباه اذ عموك او انا اذ بك وكذا في قولهم ما
اجسرت يا اي شيء جعله حسنا لان النداء والتعجب انشا
فلا يصح ان يفسر الانشاء بالخبر ولا في شاعريتهم والتعجب
انما يكون عما استبههم ولم يعرف سببه هكذا ذكر الصبري
في المتبصّر والخويعون يقولون ما خفي سببه وفاق نظرا للمعنى

١٩١
قرب وتكلموا في قولهم ما اعظم الله منهم من منع من ذلك حق الله
تعالى ومنهم من حوّن واختلّفوا في التقدير وقيل تقدس
ما اعظم الله وذلك الشيء عباده الذين يعظّمونه ويعبدونه ويجوز
ان يكون ذلك الشيء هو ما يستدل به على عظمتهم من مزايا خلقه
وجوز ان يكون فيه جف مضاف تقديس ما اعظم قدره الله وعلّم
الله ويجوز ان يكون ذلك الشيء هو الله تعالى فيكون لنفسه عظيما
لا لشيء اخر جعله عظيما ومثله في كلام العرب مستعمل
قال نفس عصام سودت عصاما وعلته الكبر والاقداما
وجعلته سيدا لها ما ويقال عصامي وعظامي
فالعصامي هو الذي يفتخر بفضل نفسه والعظامي هو الذي
يفتخر بالعظام النخ من الآباء والاحداد الموقر وكذا لو قال
راسك جرا ووجهك اورقك او يدك او قال لامته فرجك
جر يعتيق وفي المشتق قال لعبد لا ترك جرا يعتيق ولو قال
لعبد فرجك جرا فيل يعتيق كالامه وعن سحر لا يعتق لان
فرجه لا تعتبره عن جميع البدن ولو قال لامته فرجك
جرا من الجماع عمت وفي المحيط لوقال ذكر كجرا واستك
جرا او قال لامته ذكر ابن سباعه انه يعتق عذرا كالفرج
وقيل لا يعتق وهو الاصح لعدم الاستعمال في التعزيز بامر
الكل ومثله جرك واصله جرح جرحه جازف الجا الاخير على
غير قياس ولو قال عتقتك جرا فيل يعتيق كالرقبه وقيل
لا يعتق كالدر لانه لا يعتبره عن جميع البدن قلد

من تحت سريره في البيت ولم يملؤوا وبر فقالت يا قنبله هذه هديده اهداه صاحب بيتي
قال وما حبت اعلمت احدا مما اهدت ومعه قال ابو قنبله عبد الله بن زيد الجهمي
الناجي العجير رضي الله عنه اعلنت بالشام الى البصر فمررت على قنبر ووضعت راسي
على قبر فمررت قنبر فادنا صاحب القبر في المنام قد وف في ثم قال حروا الله اهل الدنيا خير
فانه لا تزال يدخل علينا من دعائهم امثال الحمال وقال حديثي من ابو قنبله قال
رويت قنبله في اليوم فقالت يا هذا المصل الى بيتي فلاته الفاعله الصانع قد تسبها وقد
لها الهدا من البر ان افعد مع النساء فيهن بالطرف والهدا يا من عند نياتهن والخواتن
واطعنا ناسنا وشما لارحنا ان ناسي منها في فلاته في فاتي بخيله عند النساء وقد لها
او ففلاق مضي الى موضع فانا قنبر فبه دنا فمررت فونه ففعل بها فدا فاما فوجدت
الدنا فمررت فالت قال والاخبار في هذا الباب كثيره **واما** قوله تعالى وان
للس للانسان الاماسي فقد اختلف العلماء فيها على ثمانية اقوال **القول الاول**
انها منسوجه بقوله تعالى والذين امنوا واصحابهم درابهم ادخل الجنه يصلح الانا
قاله ابن عباس **القول الثاني** انها خاصه بقوم ابرهم وقوم موسى يعني في صوف
موسى وابراهيم ان الارر وارره وزر احدى وان للس للانسان الاماسي فهدان في
صفتها محسن بها فاما هذه الامه فلها ماسع وماسع فها غير فها له عكره نظهر
قوله تعالى في حق قوم فوج بعثناهم من قومهم ومن السبعين فها عند سبوي لا لانا لا
نراد في الحوجب عنه وفي حق هذه الامه لا الله تعالى ان الله بعثنا الدوف هدا فوج
بن الحجاب في سرح مقدم منه في الحق **القول الثالث** ان المراد بالانسان الحافر
هنا وانما المراد من فله ماسع وماسع فله قاله **الرابع** ان انس **القول الرابع**
للس الانسان انما سبي من طريق العدل فاما من طريق الهصل فله ماسع وحار ان يره
الله تعالى ما ساعضه قاله الحسن بن الفضل **القول الخامس** ان معنى

وك

بكر

و

و

و

و

و

و

ماسع انوى قاله ابو بكر الوراق **والقول السادس** اي للس للانسان الحافر
من الخير الاما غمله في الدنيا فاب عليه فيها حتى لا يلقى له في الاخر حرا السد دكن
الاستناد ابو اسحق الشنطي **القول السابع** الامم معنى على الس على الانسان
قوله تعالى وان اساءتم فلها اي عليها وقوله تعالى ولهم العنة **والقول الثامن**
للس له الاسعد عمران الاستناد محمله فانه يكون سعيد في محله التي سفيده
وفان في محله سبيه شعبيه في محله ولدو صدق في سعه عز الله وفان في خدمه
الدين والعباده فيكتسب محبه اهل الدين والصلاح يكونون ولا سبها حصل شعبيه
حتى هدر القولن ابو الفوج في الجور وقاب ابو جند في الحلى الدليل على انها منسوجه
انها مكيه انما قافوا فاسعا على ان العاقله لغوم المال ولم تصدر منهم قبل ولا حنايه
ولم يصر صوا عليه بصله الايه وليس هو اجماعا فان عثمان بن لاري حلم العاقله
ولهم يحزون الصدق عن الحى الملت والعق عنهما اوصى بذلك اولم توصي وجور
ان رضى الحى الحاج عن العير وعن المالكه جوزف ان يحاها لا انسان عن عير
بجول ويوصون على المرهه على الوطى رصان فها كما على فها واما يد على فها
ان السلسلون محمسون في عصر ومان وعراون الفزان وهدون لوانه
فموتنا هم وعلى هذا الصلاح والدين من لدرهم من المالحه والشفافيه وها
ولا يترك ذلك من فها ان احداها واما قوله عليه السلام لو ان ادم اقطع
عمله الا من مات فلا يملك اعطاع عما على انه سقطع على عير عنه وهذا اجمعا
على وصول الحج والصدق لله ومضا الدر عنه قال عليه السلام الان يرد
حليته من ان حصقه الواب لا فوف في نقله من ان يكون موات حج او صدقه او وف
او صلاه او صوم او اسعفا او فراه القرا او فساد من او غير ذلك من الاعمال
والطاعات وقد ر الله تعالى صالحه الطريق غير فوف من ابواب وواب

القول

و

و

من انصف و دعوى المرفقة بحكم ونظما بن الاحاد بن اللى درهاها بديل دلا له
ظاهره على ذلك وحدث بن عباس بن الصديق ان رسول الله صلى الله عليه و آله
فقال انما العبدان ما بعد ما نزل فيهما احد هما فان لا يستدبر النول واما الآخر
فان يسمى بالتمهيد فاذا حرم رطبته فثبتهما نصفين وعرى في كل قبر واحد فقالوا
يا رسول الله صلى الله عليه و آله فقلت هذا قال لعله خفف عنهما ما لم يمتسا قال الخطابي
هو عند اهل العلم مجول على ان الاشياء ما امت على اصل خلقها او حصصها وطرأ بها
سمح الله تعالى حتى يحرق رطوبتها ويحول حقيقتهما او يقطع من اصلها فان ذلك بمنزلة
موتها فاذا خفف على الميت نوصفه عليه السلام الجريد على فرع مطرق الا ان يكون
قال بالقرآن الذي جاء به عن الله سبحانه وتعالى ويومئذ حشرنا عاصمه رضى الله
عنها الله عليه السلام قال ما من مصصة نصيب المسلم الا قتله الله تعالى حتى يشق مشاقها
مصر عليه ولا يصح ان ذلك فالت السافعية انما اوجر على الصبر وهو منه فلما
هداه روى قوله امر الله بها والصبر للصبي وحدث بن سعيد ما نصيب الموتى من صبر
ولا نصيب ولا تقسم ولا ادى حتى يتم مصمة الاقر الله به من نخطاياه متفق عليه
وفي المسنى قال عليه السلام العبد من افاحص اما بالول او بالوفاة بالوحيد نصبت ونصوت
عنه فتعد ذلك رواه احمد وعنه بن هجر بن رضى الله عنه ان رجلا قال للنبى عليه السلام
ان اتي مات ولم يوص اصغعه ان تصد وعند قال نعم رواه مسلم في انوار المذهب
ان الصبيح لا يستند في فرض الحج والحج المحط اذا ادرك على الحج بدنه لم يحرم العان حج عنه
غير لان الحج عبادة بدنية والطلوب منها فخر النفس الواحدة وبقاب البدن
ولا يحصل ذلك بغيره واما من حج عن العاجر وادان عن العجز والربا والامعاء جاز
عنه عنه وعن المريض المحسوس ان دام مرضه وحبسته الى الممات ايضا وان الـ
لاخره يدرك في المسوط والدين وعن بن يوسف في المريض ان يراعى فراغه من

لا يولى

الحج جاز ولا اعاده عليه وهو روايد المعلى عنه وهو قول ابن حنبل واسحاق
والزهرا اذا اجتمع فيه العدم المحرم ودام العدم حار كالمريض محلى عن ابن حنبل
العقل وفي المسبوط المذهب عند ان المعصوب والمعدوم من الاجر عليهم الحج
ما عتبار ما المال وهو مدبرها لك وروى مثله عن عكرمة عن ابن عباس وهو قول
الصحيح وروى الحسن بن علي حصة انه سأل قال السامعي والظاهره واقف
الايجاب على انه لا يسقط بعد وجوب هذه العوارض وقال السامعي يجوز النيابة في
موضع الحق الميت وحي من لا يستطيع ان يثبت على الرحلة لا يشق عليه غير
مقتاد وسرط المحزن الى الممات دفع الووى وقال عياض استمرار العجز قول
جمهور العلماء قال القطبي المعصوب المرم الذي لا بعد على النبوض قال الخليل
قاله لوى لساحب الشافعي والظاهره ان امرأه من ختمت قالت يا رسول الله
ان فرض الله في الحج على عباده ادرت ان شيئا كبيرا لا يمت على الرحلة افا حج عنه قال
نعم وذلك في حجة الوداع في حديث بن عباس معوق عليه وفي حديث ابن رزين العتيق اسمه
لقيط بن عمار ومعه حج عن ابنك واعتبر رواه ابو داود والنسائي والترمذي وقال
حدثني حسن صحيح و قد تقدم في باب العزم وعن علي رضى الله عنه ان جارية ساءت
اسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الى سبيهم وقد ادرت فرضه
الله في الحج هل يحرم عنه ان ادى عنه قال نعم فاذا عن ابنك رواه احمد والترمذي
وقال حدث صحيح وعن عبد الله بن الربيع قال جاز من ختمت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اني ادركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرحل والحج
مدبوق عليه افا حج عنه قال استأمر له قال نعم قال ارايت لو كان على ابنك
دين مصصة عنه اكان ذلك يحرمي قال نعم قال فاف حج عنه رواه احمد والنسائي
قال الووى باسناد جيد ولسان الله سبحانه ووجب الحج على من يستطاع

قال وهو الصحيح وفي السديد ذكر في الاصل ان الحج يقع على المحجج عنه وروى عن محمد
ابن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
خان هو اقرب الى العقيدة ودر في ادب الفقيه الحج يقع على المأمور ولو فاته بزمه القضاء
المأمور من الحجج عنه وقوله في الكتاب في حديث الجمع مع غيره عن ابن ابي عمير
ومثله في المبسوط هو سبيل في حديث الجمع مع غيره واعمر في واما ذلك في حديث ابي
وزن واسمه لعبيط بن عامر وقد ذكرناه في باب العمرة وفي الحديث قال بن حنبل
عن النضر العاجز والميت الموصي حوزا بن وهب بالولد ان لم يوصي ونفذت الوصية
الحج من راس المال ان كان مبرور وهو الذي يصره ماله ومسح من الحج وقيل هي من القطع
وهي واما ما لا يدور وقد خالفوا في ما هم عليه قال محمد بن سيرين في الحج وجمادى الى سلمان
وداود بن ابي هند وحسين الطول وعثمان بن عيسى ومالك وابو ثور وابو هريرة واعيناس
من الصحابة حج عن الميت من ماله بالولد او وصي له او ولد له او ولد له
منه وقال البصري وعطاء وطاوس والزهري والسائي واسحق واحمد محرر
من راس ماله من عمر وصيه لكن السائي قال يجب من مائة وقال احمد من مائة او من
حاشا ليسوا بخلاف من قال حج عنه من مائة في الحج والعرض وقال الحج وان
ابى ديب لا يحل احد عن حد درهم المؤوى وقد تقدمت المسئلة في الزكاة ولا يجوز
الاستحجار على الطاعات والحج والادان والافاقه وعلم الحلال والحرام ولا على
المعاصي وهو ظاهر الروايتين عن ابن حنبل **قلت** اسحق بن ابي حنيفة وجوز ذلك في استباح
بلح واقنابيه قال الاستحجار في عدم الحوائذ في زمانه عليه السلام حين كان حمله
الفران قليلا وكان الواجب عليه العلم بخلاف زمانه ولا تذهب طرير الوالي في الامور البنية
فمنها ما جاز الى الاحرم لعدم من يوزن ذلك حسب ما يغير اجرة وحوزة ذلك والسائي
وان المندد الاستحجار على الحج وقاسا على ما للاستحجار والمدارس والربط والمناظر ويجوز

في الاستحجار

٤٦

الاستحجار على تعلم اللغة والادب والحفاظ على الاستحجار في هذا اجماع وفي
القنات وفي العيون لا يجوز الاستحجار على غسل الميت لانه حسنة وجوزوه على حفظ
القرآن **قوله** في حيل الميت حوزة في العيون وفي القنات ان لم يوجد غيره لا يجوز اصله
ان لا يصح فغله من الحائز لا حوزا للاستحجار عليه وما يصح منه يجوز لنا المساجد ونحوها
وقد ذكرنا بعض ذلك في الحاشية وبني الكلام على ذلك في الاجازات ان سأل الله تعالى لو
استوجر الحج ودفع الله الاحرم حج عن الميت حاز عن الميت ولقد تقدمت العقيدة الطريق في الدنيا
والا لابي طعانه وسيرابو ساد ورويه وما لا بد له منه من غير اسراف ولا ضرر وما فضل
يرده على ورثته او وصيه الا اذا سرح الوارث عليه تركه وكذا لو كان وصي الميت له ما فضل
منه وقال بعض المساح لا يجوز طهارة الوصي له والا لا يصح لانه نصير معلوما بالحج عنه
وكذا لو وصي بان يسري عمدا ليعققه عنه وبصرف اله مائة درهم فانه يجوز وقال
بعضهم لا يجوز وفي المحط وعند بعضهم لا يجوز طهارة ما فضل قال والاصح الاول
لانه نصير معلوما بالحج **قوله** حاشا الوصي به عند الوصية لا يمنع ذلك الوصي على
شتم محله العام وبلت ماله ولا مال فالتسب ما لا في المسوط كما لا يمنع على الاجتير
فغله يجوز الاستحجار عليه اذا كان يحضر في الدنيا فاما المحرم العقدين من الحج
عنه وثالث ثمانية في ماله لا طريق الحوزة العاصي والمعصي والمضارب والعامل
على الصدقات والمرأة المحتسبة منزلة الزوج ثم اخرج عن غيره ان ثقالا لسل عن
فنان وهو الافضل وان سأل الله على السعد وفي الحديث من اسفوا على الارزاق
في الحج واحلفوا في الاجابة فمخها ابو حنيفة وان حبل وجوز لها ملك والشافعي باجمع
معلومه والاعمال انواع ماله ما حوزة الارزاق والاجازة نحونا للمساجد ونحوها
وما مسع فيه الاجازة دون الارزاق فالعضوا العبيد وما اخلف في حوزا الارزاق دون
الارزاق فالامانة والادان والامانة والحج ومنع السائي الاستحجار بالعقود للجبال

ابتداء بل بفعل هو استيلاء او اقرار بالاستيلاء ولهذا قال
في كتاب الدعوى اذا ورث رجلان مملوكا ثم ادعى احدهما انه
ابن ضمن لشريكه قيمه نصيبه اذا كان موسرا باعتبار ذلك
كالخبر المتقدم والا فصح الاول وبذلك عليه ما ذكر في كتاب الاكراه
اذا اكرم على ان يقول هذا ابني لا يفتق عليه والا كراه يمنع صحة
الاقرار بالعتق لا صحة الخبر ابتداء وفي منتخب الطريقة
لو ادعيها ولد جارية مشتركة بينهما ثبت نسبه منها
والبنوه غير ثباته المكان الاستحالة ولو قال لعتق وبها
بغير غناه وامه بغائه وليس منها نكاح ولا ملك يمين هذا ابني
عتق وثبت نسبه وان كان زوجها متسجيلا وعند الشافعي
لوم بدخلها وادعى ذلك ثبت نسبه وعتق عليه في احد
الوجهين لمجلعون كالمسجل في النسب ولم يجعلوه كذلك
في حق العتق فلم يمنع العمل بحجانه فينبغي ان يعمل بحجانه في مسئلتنا
ايضا ولو قال لزوجه زمت منذ اربع سنه وعمرها
عشرون سنة جعلوا قدفا ووجب اللعان وهو تسجيل وكذب
خلق ما لو قال لها زمت وانت صبيبه حيث لا يجب اللعان
فالاولان فعلها في الصبي لا يكون زنا وعدم الفعل كيف يكون زنا
فجعلوا قدفا للحال بحجانه اذ راع استحالة الحقيقة فبطل قولها
ان من شرط العمل بالحجانه تصور الحقيقة وبذلك عليه قوله
تعالى ان المنافقين محادعون لله وهو خادعونهم والحادع محال
على الله سبحانه وقد جعلوا محجانه عن المعاملة او الارادة وكذا

قوله تعالى يسوا الله فتسبيهم والنسيان على الله محال قد جعل
محجانه عن تركهم وكذا ومكروا ومكر الله وقال عليه السلام
يضحك الله الى رجلين من احدهما الاخر ثم يدخل الجنة والضحك
لا يتصور على الله سبحانه وجعل محجانه اظهر الرضى لها
وسمى العنب خمر الحار مرود وقد دخله التركيب الا لان
لفظ العنبر موضع ليركب مع المايعات من الخمر وغيره بل
انما وضع مع الحامد الذي فيه رطوبه فلما ركب مع لفظ الخمر
كان على خلاف الوضع الاول فكان من محجانه التركيب وعصر الخمر حقيقة
لا يتصور وحقيقة الخمر لا يتصور في العنب عند عصره وقد
استعمل في الحجاز من غير تصور الحقيقة وكذا قوله ثم تركها
فاكس الزجاجة التي فيها الشراب وشرب الزجاج لا يتصور
فقد تركت الحقيقة واريد بها المايعة الذي فيها وكذا قوله
عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه والقتيل بمعنى المقتول
وقتل المقتول لا يتصور وهو حقيقة وحمل على الحجاز مع عدم
تصور الحقيقة وهذا الشرط الذي ذكره في جوار الحجاز لا نقل
عن احد من اهل اللغة والاصول وانما ذكره ذلك في كتب اصحابنا
عنهما ويرد على من يوسع مسئلة الكون اذا لم يكن فيه ما
فانه اوجب فيها الكفار وان لم يتصور شره ويرد على من
يميز الغموس فانه لم يوجب فيها كفارة حلفا عن التكلم بها على
اصله والتكلم بها صحيح متصور كما في صور النزاع على اصله
والصدق انما صرنا الى الحجازها لخرج كلامه به عن اللغو والحجاز

فان من احمد عزرة في علمي سبعه لمدهم عزرة بن هاشم اسان منهم لاسي والنا
 سمك هكذا دل على الخواري في الضعفا والمترضى وجعل ابو الفرج عزرة الراوى
 لهذا الحديث عزرة بن هاشم الذي هو لاسي وقال السهقي صغرون بن يحيى قال قال ابو عبد الله
 الحافظ سمعت ابا علي الحافظ يقول ذلك فلم يصدق منه فلفظ علم على حديثه بالبعد قال
 ودروى صادد ايضا عن عسرة من عسرة وعسرة بن عبد الرحمن وقال ابو علي الغضائفي في كتابه
 المسمى بعد الممثل وروى مسلم عن حماد عن عزرة وهو عزرة بن عبد الرحمن الخراساني
 عن سعد بن حمزة كتاب اللباس قال قال البخاري وعزرة بن عبد الرحمن الخراساني توفي
 وقال ابو بكر الرازي في مسنده هو بن عبد الرحمن وعزرة بن ثابت عن ابو الزبير عن جابر ولا
 يعرف حاله وقد اصلقوا في عزرة الراوى لهذا الحديث اخلافه فاسد وروى في الخواري
 من طريق اخر في احد قبا محمد بن محمد قال الداروطي حدثنا بالاطيل وهو من الحديث
 وفي الاخر ان ابى السلي العبد صنف الحديث على الطغعة في العقد وقال في الامام
 والذى اعتل به في هذا وجه احدها الاحلاف في الوفاء والرفع فوجد من سليمان رفعه
 نادرا وما يابعه غيره ولما الوفاء فان محمد بن جعفر غدره رواه عن سعد بن ابى عروبة
 صوفيه ورواه سعد بن منصور قال سمعت ابى عن ابى عن ابي فليدوا سمرقندة الله
 بن زيد الجسري سمع عن عباس بن حنبل بن سمرقندة قال وما سمرقندة فذكر قرايه له قال
 احمي عن نفسه قال لا قال سمع عن سمرقندة عن سمرقندة قال فمدا موقوف على عباس
 وفيه مع الوفاء زلده استبعاد تعدد الفقه فان يكون وقعت في زمان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم معه وفي زمن عباس على ساقه واحده واساق يحمي واحده
 ولما قلنا ولا نثبت ان هذا منكر بعيد **باب** الارسل فان سعد بن منصور
 عن سمعان عن ابن جريح عن عطاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك **باب**
 ان حماد بن عيسى هذا الحديث حديثا ولا يثبت وهو امام في الحديث ليس قال ذكره

من الغلس في كتابه قال من الغلس الطاهري وقد قال بعض اهل العلم ان هذا الخبر ليس
 ثابت لان سعيد بن ابي عمير كان يحدث هذا الحديث بالبصر فحمله من قول اناس
 ولا يرفع ورفعه بالوقوف فبعل هذا الكلام من قول المولى عليه السلام وابو قتاديه لم يسمع
 من ابن عباس شيئا قال الشيخ في الدين رحم الله في الامام قالوا الخبر المذكور ثابت
 وقيل من المندرجات خبر شبرمه وقال الحب ورواه الخطابي والنعوى والسبع موقوف
 على ابن عباس والجمهور حدثنا الجمعية الموقعية ووجه التمسك به انه عليه السلام
 قال لما حج عنك ولم يسأله اهل حجة محمد الاسلام ام لا فلو كان حجة عن سمرقندة
 لصحبه حجة عن ابن عباس عليه السلام لما ترك الاستغناء له ليل على حجة حجة ابن عباس
 وان لم يحج محمد الاسلام وقال عليه السلام انما الامام بالسائت وانما الامام ما نوى وهو
 نفس شري واصل علفي وقد حصل له عباد ولم ينهاه وقال الطوطي في قوله حج
 عن نفسك حج عن سمرقندة واحمل هذا عن نفسك حج عن سمرقندة لو كان حجة
 وقع عن نفسه لما عزموا دفعه فان عليه السلام يقول حج عن نفسك وقد وقع الحج عن نفسه
 وحج عن نفسه عندهم والامر طلب الفعل من الخطاب في المستقبل لان يقول له هذا
 وقع عن نفسك وهو اعراض لا يعرف حكم الشرع ويقول له من عليه السلام الحمد الاسلام
 لا يجوز له ان يحج عن غيره والاحرام يقع لازما لم يحمله ثقله الى نفسه بعدما يلبس به
 لغيره فصار لمن عليه زكاه او ثلثا رات بحوله ان يودي زكاه غيره وهما به اسمع وفتح
 عن المودى عنه فان قيل بعد حوزة يوم رمضان منه الفلح حوزة الحمد الاسلام
 منه الفلح بل له ليس صوم رمضان فالحج لان شهر رمضان لا يجوز احلاقه عن
 صوم رمضان في حق المقدم الصحيح وكذا احلاق زمان الحج على فدية لان الحج فدية عن اثنين
 والصوم في شهر رمضان معين فالزمان للصوم معيار لا تسعد غير صومه والزمان في الحج
 طرف كوزان يوحده الفرض والفلح فالحج في صوم رمضان الى اصل البيد وفي الحج الى

قدم الاحصار في مال الميت عند ما عند الى يوسف 2 مال الحاج فامر من قبل هو من
ملكه مال الميت لا من الصلوات تاراه وغيره فاقبل من جميع ماله لانه من المأثور
وفي قاضي خان دنا الخ لدم حاصه ودم مسك ودم مونة الاول دم قبل الصيد والارباب
المختورات والمالي دم المنفعة والقران فمالي المأمور والمالي دم الاحصار فهو على
الخلاص الذي ذكرناه ومن اوصى بان يحج عنه ولما بلغ الوفه مات واستوفت بعقده
وقد بلغ المصنف يحج عنه من ميرله من ملك ماني وهذا عندنا في حقه وعندهما يحج عنه
من جهات المأمور وبالي الحرام على هذه المسئلة في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى
ولو كان الميت او طان فاقص ان يحج عنه من اوقافه او طانه الى مكة وان كان له وطن
واحد يحج عنه من بلده الذي هو وطنه وان احج عنه من غير بلده وهو قريب منه يحج به
الانسان المذنب بعد ثلثي يوم الليل لخصر من بغداد نحو زن ماني في محله فاجزا
عنه من محله اخبرني وفي الرومان ادا اخرج الحج فاقام في بعض البلاد حتى تجلت
المسئلة فمات او اوصى بان يحج عنه فاقص يحج عنه من بلده في توليم ولو اوصى بان يحج
عنه من غير بلده يحج عنه فاقص من ملكه او بعد لانه لو لم يوص له عليه فاد الوصي
محمد بنده رما اوصى الى لومات بالري او اوصى بمحمد يحج عنه من وطنه بمكة وفي الرومان
حقه عن ابى يوسف وان اوصى بان يعز عنه او سمع عنه فاندون من الري لان اهل
ملكه ليس لهم قران لا سمع وفي المنسوط وادامات الرجل فاقص بان يحج عنه فعلى
الوصي ان يحج عنه بالماله وان سقى له ان يقول وادامات الرجل بان يحج عنه فمات فعلى
الوصي ان يحج عنه بماله ويعلن ان يقال معنى لانه ادا مات ادا حضر الموت ولم يمت بعيد
وان كان المال الذي سماه الموصي لا يبلغ ذلك فالقياس بطلان الوصية والاستحسان
يحج عنه من حيث يبلغ وفي سراج الطحاوي سئل ولم يذكر العباس والاول اصح خلاف
الوصية باعتناق بنمده وبالي ان ساء الله تعالى وان اوصى يحج وماله يبلغ لمحمد واحك

ولا يلحق بالماله يحج عنه واحد وتزد الربا به الى الورد وان اوصى بماله في
الحج وهو يكتفي بمحج عنه يحج في السنة الاولى وهو الاصل وان احج في كل سنة
حاز ولو اوصى ان يحج عنه ولم يوص الى احد للموت فمات يحج عنه ولو قال اجزا فادامه
ولم يعزني ولم يسم لم يعطى بغير ما يحج به وله ان لا يحج لانه لما لم يكل عن ناله وصيه
له فقد مال يحج به لكن هذه لسان بوالنسيه فان له ان لا يلبس الموب وفي الجسلة
فقد ملكه هذا القدر من المال وان اوصى بان يحج عنه بعض ورده فاجازت ورده وهم
دبا جاز وان كانوا اصغارا او اذرا غيبا او صغارا وادار لم يحز لانه ميراث الوصية
للوارث بالنسبة فلا يجوز الا باجالة بغيره الورثة دفع القرابي في مناسكه وللوصي المشر
المعقود من المدفوع المدفوع بل يحرم فاد اكرم فليس له استرداد هاجم ادا استردوها
فالعقود التي حين عود في مال نفسه ان كان لها منه وان كان نصف رايد او الجسلة
بالمناسك فعقوده في مال الميت لا بد من عقده الميت وان لم يكن شي من المدفوعة في
مال الوصي بعقده وفي المحسطن ارادوا احده منه فاحرم احدوا ومنه والسعة على
نفسه على ما مر ولو حاسم بعد الاحرام فلو اوصى ان يسترد العقدة كلها ولو اوصى
ان يحج عنه فلان في كل من اولاديه الى عمر حاز وان قال لا يحج عنى الا فلان فاني بطلت
الوصية دفع الرومان وفي السابيع اوصى ان يحج عنه فلان فمات فلان فعز محمد يحج
عنه غيره الا ان يقول لا يحج الا فلان ولا يحج غيره ولو رد رجل الحج عنه فاداه الرجل
واعق الذي على نفسه في الطريق وجم عن الميت ماسبا حازا استخسانا وان خالف
اسم لم يرد العير الى ورده لانه ملكا ان يبيع العير ويحج بماله فاولى ان يوحس
ومده خلاف دفعه ولو اخذ المأمور طريقا بعد الى مكة واخرى وفي مسلكه
حاز ولو عين له سنة فبعد فمات حاز ولو عين له سنة فبعد فمات حاز ولو عين له سنة فبعد فمات حاز
وفيه خلاف دفعه ولو مرض المأمور فادفع المال الى غيره ليحج عن الميت لم يحز الا ان يكون

اذن له في ذلك فيصيح حكم الادن ويلمح لحي وحي ان اذن للمامور وادامرضان بفعل
 ذلك وادامات المامور ما وجد ما وقف يعرفه احرار الخ عن الميت لوجوده معظية
 ولورجع قبل طواف الزمان الى بلدته فهو محرم ابدا في حق النساء فرجع بعزل احرار
 مفعلة وبعض ما يقع لانه من حساسة والافضل ان يحج الانسان عن الميت ذاهبا
 واما ولوج عن الميت ثم اعمر لنفسه لاصح للفقهاء لانه الى عن الميت بمقتضى
 وما دام مسجولا لا يعرف مفعلة في مال نفسه فانه عامل لنفسه فاذ افرغ منها مفعلة
 في مال الميت ولو بدأ بالعرف لنفسه ثم حج عن الميت قالوا جمع النعقة لانه خالف امره
 وفي الوري اجماع الوصي من مبلغ الوصي ومثل من النعقة وسئل انه كان مبلغا من بعد صدق فان
 الحج الوصي ونصن النعقة وكج من مبلغ الان يكون الفضل لغيره من زاد وحيث في
 العادة فلا يكون مخالفا وورده الى الورثة الان يكون الميت اوصي له بما مضى من ذلك فلو ان
 له على ما تقدم وفي المحيط والزماني وعربا رجلا وحده عليه الحج ولم يوجر مشج
 مع الناس عام وجوبه فمات في الطريق فليس عليه ان يوصي به الا ان يطوع لانهم لم يوجروا
 بعد الوجوب اوصي ان يحج عنه ثلث ماله وهو مبلغ حجها هذا على بلدته لوجه احرارها ان
 يقولوا حجرا عنى محمد واحد ويقولوا حجرا عنى او يقولوا حجرا عنى في حجة وحده وفي الورد
 الاول وما قيل يرد الى الورثة وفي السلي الخايدان ساجد عنى في سنة واحد حجها
 وهو افضل وان سأل هل سنة محمد وثمنا فان اول افضل لانه مغير الوصية والمساوية
 الى فضل الطاعة وادانما نعد في الناحية عوارض وفات من هلال المال وطلوع الطريق
 بالعمل ويعبر الاحوال وان اوصي ان يحج عنه حل سنة حمله بدو في الاصل وروى عن
 محمد بن النعمان ان سطر الطريق لا يبعد ولا بعد من السروط ما لا يفيد **ف**
 السروط الذي فيه احتمال النية تعتبر في الوصية والود له والوقف على ما عرف
 وهذا السروط فيه احتمال العالم ان لا يصدق ان يكون له نصيبا في سنة الوصية

بعونه ومن عا الوصية على الجبل من لا يلو او لا يلو والصالحين فانه واقف عنهم
 مشاركا لهم بوقوف يابيد ولذا في الطواف والسعي من الصفا والمروة وتجذوله له لانه
 في حل سنة وهذا مقام عظيم الى ان سفل المال وفي السواد ان اوصي ان يحج عنه بما فيه
 وملكه اول ما يحج عنه بالمال من حيث يبلغ قال في المحيط لانه لا يغيره المسح الحج
 فانه يجوز التقصان من المسح الى الحج الوصي عنه بالمال من ماله حاز لان الموصي به وهو
 الحج لا يحلف وفي السابعة اوصي ان يحج عنه عشرين حج في عشرين سنة فاجب الوصي
 ان يحج سنة واحدة جازا اذا كان باسرا حيا ولا يرضى بصنعه وهذا النوع الذي ما ذكرته
 قبل هذا من فقيه المسند والمال المدفوع الى المامور بالحج لا يملكه وانما سئل عن نفسه
 بالمعروف على حكم مال الميت فهو مال المالك له ولو ضاع المال قبل احرارها لا يكون حجة
 عن الامر ويصير يكون عنه ولم يرجع بما اتفق على احله بعد ولود مع ما لا يلحقه عند فاحم
 بحج عنه ثم مات الامر فلو صدق ان يسترد وامنه ما بقي وصيه ما اما اتفق بعد موته لا يهلك
 النعقة لعمته دوى لارحامه ظل بالموت ويرجع المال الى الورثة ثم المامور لو قال
 حجيت عن الميت فالتقول قوله مع منته ولو امر ان يحج عنه بدنه فقال حجيت لاصدق
 الا بدنه ولذا لو كان المال مدفوعا اليه فخرج من الطريق وقال قطع على الطريق او سعت
 فخرجت عن الحج وقد اتفق من نصه الا بدنه او صدق الورثة والحل ان يصح في سنة
 ثم يعرضه في حجه ولو قال في سنة صرف ولا يصح ما يعرض الرجوع عند شدة وقال
 خلف نصن الحج مبيع قال ابو اللث انه ما حدا لان يكون امرا طاهرا دعه في السامع وفي
 الحرائر لكان يسوق على نفسه من مال الميت لو لم يملكه وراجع الطريق وفي السداد
 لو استترك بالمال عروضا للحي او عروضا لنفسه من ماله وحج عن الميت حجة لنفسه ونصن
 المال وقال ابو يوسف رحمه عن الميت وهو قول الى حصة ولو خلط النعقة مال لنفسه
 وحج جاز ولو استعمل عاجه بنفسه حتى فاته الحج ضمن المال فان حج من قابل ماله نفسه

٦٠
أمره فان كان الوصي قال له حج العام فلما عندني يوسف وعبد فرعين المال وان قاله
الحج ما به سماويه الارض وسقط من بعين او هرب الحارثي وثيكة كان لهما ان يرجع الى
اهله بذلك وقال محمد بن نوادر جماعة ادا فانه الحج لا يثبت النفقة الماضية ويعتد
في رجوعه في ماله وكذا الامان بعقبة المحرم فراد في رجوعه من مال المسبوه وهواه
ابي يوسف والحسن وقال محمد بن علي ماله دون مال الميت ولو احرم من المسقات
او دونه فصناع المال فاق من مال نفسه حتى يرضى الناسك ورجع الى اهله لم يرجع
به على الوصي الا ما راعى العاقبة واعتبه وعن محمد لا يرجع قبل الاحرام وعنده وقال محمد لا
يرجع قبل الاحرام وبعد رجوع وقال محمد في الرقيات اذا اعتدت النفقة فمكاه وفي بعض
ناقص من مال نفسه رجوع بذلك على من دفع اليه المال وان كان غير امر القاضي وان اخذ
مالا الحج به فاجر نفسه في الطريق ضمن المال قاله خلف بن ايوب وسنداد وفي ابو يري
لو كان ملك ماله لا يمكن الحج لعلته طلعت الوصية وان اوصى ان الحج عنه جمع بلده او
بلده او من بلده وبلده لم يحج عنه جمع بلده حج علف مال الوصي ان حج عنه فانه حج
عنه محمد واحده وفي المعنى احدا لا الحج به فلما تلغ اللؤنة مرض برز جميع ما احده ولا
يحتسب له مما علق ولو صاع لا غرم عليه وعن احمد بن مرض فرجع فلا شيء عليه فيما
سبق وان قال حدثنا ان مرض فرجعت فعليه الضمان لانه موهوم وفي غيبه الضمان
احصوا من ثمنه حتى يبيع بواحدة ويرد الفاضل الى ورثته ان فضل وفي غيبه المعنى قال
لله على كل من حج فاحج ليس يتساقى سنة واحدة ومات قبل حج وبت الحج حجاز
الحل وان لم يمت وجا وقت الحج وهو بقدر ذلك محمد واحده لانه قد رجعته ولذا في كل
سنة **ما حكا في رواية من حج عن ابوه** عن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من حج عن ابوه او فتي عنهما مغزماعت يوم العسامة مع الاراد
وعن حابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج عن امه او عن امه فقد قضى عنه

٦١
حجته وكان له وصل عسرح وعن زيد بن ارقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا حج الرجل عن والده بعد موته ومنهما واستسقط ارواحهما وثبت عند الله بئر
اختر من الارض في **باب الهدى وما حكا في فصلة**
عن الاسود بن هلال قال هاجرت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فمقدت
بابا فاقمتها في السوق ثم دخلت المسجد فادعيت محطوب ويقول اهدوا فان الله يحب
الهدى فخرجت وقد علو لي صوتي فبصر رجلا واصب سقوا فان هذا يا رسول الله
صلى الله عليه وسلم حمد لي في جبل في الغه بوه فضد قال من مناهل من هب
قال المصلي يعطيك ذلك المسول لان صاحب الحبل يصل سلب رواه ابو داود
وابو داود الهروي واسم هذا الحبل عصمير في ديوان الادب الهدى ما به لك الله قال
بن فارس في المعجم الهدى والهدى ما بهدى من النعم الى الحرم وهو في الصحاح و
المعرب الهدى ما بهدى الى الحرم من شاه او غيره او يعبر وفي مسافر الى انوار الهدى
ما بهدى الى السجن بده او يقع اوساه واهل الحجاز يحفونه وينوعم وبعض
فليس يقولونه **فوليه** الهدى ادناه شاه قد تقدم عن ابن عباس انه قال
ما استسقط من الهدى شاه وهو من بلده انواع الابل والمقر والعجم وهذا اجتماع
والبدنة هم الجوز ورواه غيره عدناونه قال مالك وقال الساجي الدنه المحرر خاصة
وهو قول عطاء واختاره ابو عمر بن عبد البر واستدل بقوله عليه السلام في الصحيح راح
في الساعة الاولى ثم ما قرب بده ومن راح في الساعة الثانية فمنا قرب بده فدل
انها غير البدنة وفي المسامع يحصر المعنى باسم خاص لا يمنع دونه حكا اسم عام كقوله
نحالي وملا لده وحبريل وميكال وقوله تعالى واخذنا من الناس معاقرهم وملا من
نوح الاناء واول المستسقط لا يعبر في الامرات يحا افراد المعرفه لعلم الحليم فيما وبذلك
عليه حديث جابر بن جرحا قال له انشرك ما ساررك في الجود وقال جابر ما لي

وغيرها وموجب النكاح ملك المنفعة وملك الرقبه سبب ملك
المنفعة في محله فكان ميرلا ملك الرقبه فحصل ميرلا ملك المنفعة
فصل كناية عن الطلاق اما ما نزل ملك المنفعة لا يصلح سببا
لان ملك الرقبه كما ذكرنا فلا كفاية عنه ولهذا قلنا ما يصلح
لاستحلاب ملك المنفعة كالنكاح والزوج لا ثبت به ملك
الرقبه وما وضع لاستحلاب ملك الرقبه كالهبة والبيع يصلح
لافاده ملك المنفعة كالنكاح ووجه اخر ان المالك
بالنكاح ملك الانتفاع بها لا غير ولهذا لو طبت بالنشبه
كان مهر مثلها لها لانه بدل المنفعة وهو لمن يملك المنفعة
والانتفاع قبل الاستيفاء معدوم فلا يجوز استيفاء اللوط
الذي وضع لقطع الانتفاع لرفع ملك الرقبه لوجهين احدهما
ان ملك الرقبه اقوى ما كان مانعا من الانتفاع لا يصلح رافعا
للسوى لما لا لانه اقوى منه كما تقدم والوجه الثاني ان
الاستيفاء اما على من الموجود من لا يملك المعدوم والموجود
وفي المبسوط قال شمس الامه السرخسي لا يعتد بالشارع
انه ذكر الموجب الذي هو الحكم واراد به الموجب لانه لا يصلح
كنايه عن الحكم لانه لا حكم بدون سببه والسبب يفتقر بدون سببه
الذي هو الحكم فان الاصل مستغنى للتعبد والبيع لا يستغنى
للاصل لاقتدار النفع الى الاصل واستغنى الاصل عن النفع
وفي اعتد في قوع الطلاق بالاضمار ولهذا يقع على غير المدخول
بها ولا يعتد عليها وقد ذكرنا جواز ذلك واستشهدنا عليه

مسئلة الجامعة قال وكذا اذا فالامراته انت على جرمها لامل
لفظ الجرام مجتمعه وليس كناية عن الطلاق عينا ولهذا استغنى
وليس طريق ذكر الموجب وارادة الموجب لان الجرم ساقى النكاح
استدابقا وذلك لا يوجد هنا فان حرمة الامه عليه كفاية
الملك استدابقا كما في امته المجوسيه واخيه من الرضا
والامه التي وطئ امها او مبيها وقوله واما الاحكام
بسبب سابق وهو كونه سببا هذا جواب عما يقال لا نسلم
ان الاعتاق اسقاط بل هو اثبات الولايات من المالكه والسلطه
والولاية والشهادة والتصرف فقال هذه الاحكام مست
بالتكليف السابق على العتق لكن حق المولى كان مانعا فاذا زال
ظهرت تلك الاشياء الثابتة بالادمية والبلوغ والعقل
قوله واذا قال العتد انت مثل الحر لم
يعتق لان مثل الشيء عتد وليس يعمل في المشاركة في بعض
المعاني فلا يعتق بالشك ولو قال مانت الاجز عتق لان
الاستثناء من النفي اثبات كما في كلة الشهادة ولهذا الوقال
مالك على الاعتيق دراهم تلزمه وقد تقدمت المسئلة في
فصل الاستثناء ولو قال راسك راس الجرا لا يعتق لان
بعناه مثل راس الجرا ويحتمل فلا يعتق بالشك ولو قال
راسك راس جرح عتق لان وصف راسه بالجرح فكانه قال
راسك جرح وكذا الوقال بدك بد جرحا قال وجهك وجه
جرح وقيل في قوله انت مثل الجرا وما انت الا مثل الجرح ونوي

ان الجديا كانت للاحضار ولا كان البعث ههنا من الجديس ولعظ المبسوط وفي حديث
ناجيه من حذو الاسلمي عليه السلام امر ان يسلك بها الفجاج والاودية حتى يخرج
بها اليه يعني فقال ما اصعب ما عظمت منها فقال اخرها واصعب بقلها بدتها واضربها
صفحة سنامها مثله في سرح المهدد للواو وفي المحيط صفحة وجهها وعن ناجيه
الاسلمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معه هدي فقال ان عظمي فاقمهم اصعب
تعلم بدمه من حليته ومن الناس رواد ابوداود والنسائي وان ماجه والترمذي وقال
حدث حسن صحيح وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
بلالا الاسلمي بعث معه ثمان مائة من ابله ان ارحف على منها حتى قال تحرقها
ثم تصعب عليها بدتها ثم اضربها على صفحتها ولا تأكل منها انت ولا فمك رواه مسلم وابو
داود والنسائي وروى مستمسك بدينه والصحاح الاول وفي الاكل صفحتها اياها
وروى ام ضربها صفحة عنقه على الهال الغل التي هي بلاد ثما وقد جامع عنده عليه
السلام حليته عنق من الهدي تحرقها هال ثم اقول انه قد خرج مهام خيلها ومن المسادين
يا كاهنا رواه الترمذي وفي المعنى واحد من حب وصل اسمه دلوان فسماه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ناجيه لانه يجازي فرش والها المبالغة في الراوية ومعنى ارحف
اعياق الخيل في حلق البعير او اقام من الاعياق ارحفه السير وقيل ارحف البعير وارجح
لغتان درهما العالي الرجاح وروى المدعي كل ما قطع وكان ناجيه ورفقه اغنيا
فلهذا قال عليه السلام لا اكل انت ولا فمك منها وقد قال الله في حذو من الناس وفي
حذو من موى من حل منها ومن المساحن فان كل منه وهو عنى ضربها الهال للفقراء وقال
ابن السمع اري في الدوزان نظم المساحن قدروا اكل وقال ملك الله الملك اكله او اكل منه شيئا
قال حنوف في الخيل لما كان من اكله من الهدي يصل الهدي كله حقا لا سلك فيه لان الله
يعلى ثوبه وحواشيه سده مثلها ومن الخال لما كان اكله من الهدي معزم عنها ناقة وهو

عقار لاسك فيه وقال ابو حنيفة والساجي واحمد وداود يعزم ما اكله قال
ابو محمد علي حزم على يده ومن الناس فان صممه منهم ضمن ما صممه وخران البراجله
وان قال سالكه او غيره فلا بأس وهذا فاسد بلا شك قال فادخل محمد مفر من عليته
ان اكل منه ولا يذوق منه ولا يد فان اكله صعب فليخرج الى اخره ثم ان سالكه ان
سالكه وان سالكه يذوق من اكله وان يذوق من اكله فلا بأس به ما وعدنا وعند
الحسين ولا يجب عليه الاكل سادى الفزبه لما رافقه حتى لو ضاع اللحم بعد ما اكله ولا
يلزمه ضمانه وقد تقدم ذلك غير بدو في الكرماني ان عظمي الطوع وليس عليه غيب
قال الهال او تصدق به على غيبه وقال الشافعي اكل منه ويطعم الاعسا والعقرا لانه
ملكه وفي الواجب نعم عن مقامه وادرا ان اكله صعب لله لانه حرج عن صلاحه
الفزبه وصعب المعص ما لانه ملكه قال ولا يجوز اكل الهدي الحناات والعمائر
والدور وهو راي الاحصاء وقد ذكرنا ذلك في الاسراف والمعنى من ساق هذا ما اجبا
صعب دون محله صنع ما ساقا عليه غير معناه وان سوف بعد عه اخرا عنه وبه
قال النوري وان جيل وان الساجي الساجي على الاعادة وان تعبد معناه لم يحرمه
وعليه غيره مصعب بالاول ما شاؤا وبه قال الشافعي وابو حنبل وابو نوره واسحق وهو قول
عطاء وعن احمد انه يحرمها في الدورية كل هدي دخله عن بعد البعلية كور والبعلية
مخرج عن ملكه ولهذا لا يورثه عنده ملكا لوراء ملكه لانه اكله من فصار ملكا له وقد
الشافعي عليه العقول ان يذوقه لانه اكله من فصار ملكا له لانه اكله من فصار ملكا له
صبر ملكه منهم او ملكه جميعهم وهو حال وهو راي عاق عبد الله لارول ملكه وفي
المعنى المعنى ان العبد يحرمه عنه لانه لم يلزم غيره وهو سعد بعد لعنه قد قال احمد
وقال ابو يوسف ومالك الساجي لا يجوز وهو احسان في الخطا وقد مر غير مرة وانما اصعب
الغسل الملعون على الهدي في عذبه من معزم بغيره بغيره لعنه انما لله وليس

مسته فباخذوه للاحاد واوجد منه لعمرو انه صدقه فباذله العبادون لا غنيا وروي
السبع عن ابي صادق عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اهدى هديا بطوعا فخطب فلا جاحل منه
فان اخل بعله بدله وان كان واحدا فكل ان شافاه لا بد من صفائه وعن ابن عمر رضي
الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اهدى بدنه بطوعا فخطب فليس
عليه بدل وان كانت ندبا فله الدار رواه السهقي في السير الكبير له وتمام في مؤايد
وفي المحلى عن ابن مسعود رضي الله عنه في الطوع اذا عطف ان سب فخطب واطعم وليس عليه
بدل ومسلم بن عماره رضي الله عنه وهو قول نافع وسعيد بن جبير **قوله** ولا يجوز
دفع هدي الطوع والمعدة والقران الا يوم النحر قال وفي صحيح هدي الطوع هل يوم النحر يومه
يوم النحر اصله وهو الصحيح وسع ان يكون يوم النحر اصله مساره الى الصدقة ويجوز
للمعقر والمساكين ولعله اليوم يوم النحر يومه وقد ذكرنا السبل في اخر امار القران
فلا تعبد ويجوز حقه الهدايا في اي وقت شئت وقد تقدم وما فيه من الخلاف ولا يجوز دفع الهدايا
الا في الحرم لقوله تعالى في اخر الصدقة هدايا الى العبد والمراد بها الحرم وقد ذكرنا ذلك
وفي حديث جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وصيها هاهنا
تعرفه وعرفه كلما موقف ووصيها هاهنا اجمع وجمع كلما موقف ونحوها هاهنا ومي
كلها مخرقا فخر واني رحاكم رواه مسلم وعن جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل
عرفه موقف وكل من دفعه موقف وكل من سخر وكل حاج مكنه طريق ومن سخر حده السهقي
في السير الكبير وقد تقدم ما اسبقنا من هدي الطوع من عرفه والمزلة وفي حرمه الاحل
لودع هدي النذر مكنه وصديق لمحه جاز ولو صدق به جبالا لم يجره فان سرق لمحه
فعله بدله وذا في حرمه السبب وفي دفع المعقر والقران لا يحل بدله وفي المنسوط جاز وح
عليه دم حاز ان يساره منه مسته شرف ووجه علم الدما اعد حسن الواحدا وحلف
دما العارات وغيرهما واتحاد الحسن اجب وقال زفران حلف الحسن لا يجوز وقال

د

الشافعي وان حلف بحرمه ان فقد احد حرم لم يفسد هدي الا بالهبة
وتجوز بعد من السبب واما من ياهوه الحزب ورع عتق وقال ملاك الاسرار في هدي
الطوع ولا في واجب ولا يذروا ولا في حرمه ولا في هاهنا واهل البيت والاحسان فيه سوا
تعلق ملاك بقوله ان عباس مات اري وما عتق عن الحزب واحد وقال علي الشاه ومحمد
قوله عمر وجابر واسن وارباس وعطا وعمر بن زمار والاوقاع والورى وغيرهم
ذلك ان المذروا وقد ذكرنا ما حلف الله به على الدلالة عن جابر بن عبد الله
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زوجاته بقى رواد اود وناول العاصي عياض
المذكي ان مخافه عن كل واحد من بعض وهو باطل لوجه من احد هما اداود والنسائي
في بابانه عليه السلام دفع عمل غنم من نسيه من مهن ومن قاربات والساني انما ذكر
بعضه ان يكون دفع غنم من نسيه من مهن ذلك واما اري السهقي وان حلف فان
المسار فيه ادا ان دعيا او من لا يريه العترة يحسمه لم يكن حصه فريه والعبادة
هي البحر فلا يجوز ان يكون حصه عن عباده فاذا باطل بعضه بطر كله لاجتماع المساني
للعترة والمسب لاهل بيت المسلم والمجوس فان استمر بدنه لم يعد اسر له معه
سسته بعدما اوجبه العترة خاصه لم يجره فان لم يصدر باليمن ولو صدر فريه فاشتر
مجانة غيره وقدره واحد وحدا الاول مخبره افضل فان حلف الاول وباع الثاني
جاء لان الثاني حلف عنه وان دفع الثاني وصدقه مثل الاول او اخرج الثاني فان حلف
بضم بصدقه وهو المصنف والطوع فيه سوا قال من المذروا الا شرف عن عمر وابيه
وان عباس انه سخرهما وعلت لان عائشه رضي الله عنهم وبه قال ملاك والشافعي ومحمد
قوله البوري والي يوروقا المصري في الواح لوقنا وفي الطوع سخرهما جميعا
وهو قول عطا ولو عطف كل واحد من هدي غيره احراره وبه قال ملاك والشافعي
ولذا في الاصحى على ما بان ان ساء الله ولم يجره من ملك في الاصحى دهر في الاحسين

وفي سرح التووي اذ اطلع اهل المدينة على محله فوجدوا فيه نبع عذراء منه وقع موقعه ونظم بعضه
وصح المراسين قولانه لا يلزمه ارسا بالودى مائة منه وبه قال محمد بن حبيب ورواه ادم
لأن محله الدراع بعينه منه ومد في الاصحاح المعينه ووقت النصحه فباخر اليه على
المشهور مفرقة وسدق على من ائمه وعظمه من الملة الفصل في ذكره ربه مما تقدم
الشافعي ولا يكسر التعريف به لهدايا وهو اخرها الى عرفات دلت في طلبة الطلبة وقيل
ان عرفها غير علامه وهو العلي الساني عره احد اصحاء او اهل في الاول قال المنذر
كان ابن عمر لا يرى اهلها يعرف به موقوف مع الناس يعرفونه وقال سعد بن حبيب لا يصلح
ما لم يعرف من البدن والموقوف قال ملاك احب الفارقان سوف هديه من حيث يحرم والاشاعة
دون ذلك فالحال منه بعد ان يعرفه وفي المدونة ان استاذ في الحرم ارحمه الى الحرم
وان سار من الحلال دخله الحرم وهو الذي يوقف بحروبه ولا يرى اشفاق غيره قال ارسله
من عرفه من الغزوة لم يلق محله مني احرم الوتوف بالليل وادافات ذلك محمد بنك وان
وقف به محله مني واستطعت طابعتا احباب الوتوف بالليل بالوقوف وقالت عائشة
رضي الله عنها وعن ابن عباس سمعنا تعرف وان سمعت فلا تعرف وعنها انها قالت عرفوا بالهري
صالحوا الا يستطيع فقالوا فاعلموه مني فاه سعد بن منصور وعن ابن عباس ان سار تعرف
بالهري وعرف وان سار تعرف به انها احدث الناس العرف تخافه السرقة وعظم
وطاوس لا يعرف بالهري روى ذلك الله سعد بن منصور وهو قول الشافعي في قوله
فان عرفت يرضى المسحة والقولان حسن لانه دم نسك وهو موت تامم الفخ علق دما الفار
لانه يجوز ان يذبح يوم النحر وسبها الحنا لا يذبح بها السنن **سرح** قال الله
على يدته وعلقه حبرور او بقره فان يؤدى عيا مائة بزمه دلا وان لم يكن لديه عذرا
حيث شاق في قوله ولا يحزره الا الله عذرا يوسف قال هدى لها الاطلاق بخلاف
الهدى فانه اسم لما عرفت في العرف فصار لما لو قال الله على حبرور **سرح**

سرح
سرح

قال الله على اهل الهدى ثوب هذا حوز فيه العمة وذر الو جعل شاه من عثم هذا احرازه
العمة وفي المحيط ورواه ابى سليمان وفي رواه ابى حفص احرازه سلهما وهو بعد ما ذكره في
الجامع وقيل في المسئلة ورواه ابى اسحق مضموني ما ذكرنا حر الفقيه هناك وفي المحيط ورواه
الجامع ورواه من سمعوا لوقال الله على اهل الهدى شاه فهدى حبرور اجاز لانه قام
مقام سبع ساء دلت في المبسوط **فصل** ولم يذكر ما اذا قال الله على شاه فاخذ
سبع بدنه او قال الله على سبع بدنه فاوى ساء الا انه قال اذا ادى مائة مائة
في ندره او افضل منه احرازه **سرح** والا افضل من الابل النحر وفي النحر والعلم الدرع
ولم يحاه اعرط ورواه الاسمي يوم الاحمى يوم النحر اكل الابل وقد قدم امر عليه السلام
بالنحر قوله ان عطف فاعرفه ولان نحره اسهل خروج الدرع قال تعالى ان الله يامر ان
تذبحوا بقره وقال تعالى وقد ساء بدنه عظيم وهو ما اعلم الدرع وعلى ذلك الاجماع
وذر الماتور عن النبي عليه السلام وما في حجاب الاضحية ان شاء الله تعالى والا فضل
ان نحر قايما لانه عليه السلام يحرم سبع ذبقات مما روى البخاري وفي حديث حابر
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يخرفون البدنه مع قوله البدي البشتر
فامد على ما بقي من قوايمها وعن ياد من حبرور قاله مع عمر بن الخطاب معنى فمير رجل
سبح بدنه وهي باركة فقالوا بعدتها قايما ميتين سنة محمد رواه البخاري ومسلم وابو
داود والنسائي وعن عطاء الله سبب نحرها باركة مع قوله وهو شذوذ ولا يدخل النحر
والعم قايما لانه خلاف السنة ولان المدح في الاضطجاع ليس صلوا الدرع فدا سير
واستحب المير واستقبال القبلة بهذا وقيل ان عمر بن الخطاب كان نزل مما لم يسبق
به القبلة والاولى ان تولى حج هديه فسبغ به وقال الشافعي وابو برة ورواه حبرور
ملاك ان يتولى ذلك غيره قال المنذر فان ابوموسى الاشعري يامر شاه ان يدخل ضامن
ما يدرى في امن عليه السلام عليا ان نحر بعض هداياه دليل على اياه ذلك فان ما لا يجوز حبرور

سرح
سرح

ويعجز ان يستحقها في ذلك وهو قول علي وجابر بن عبد الله وابن عباس وابن سيرين
والسعي والسافعي وابن يورم مع الزاهد واصحاب من الملة وقال مالك لا يجزئ في النكاح
وعليه به لما لا يند فيه والاولى فعل العورات بنفسه ان كان حائضاً لم يصدق
وحطامها ولا يعطى امره احرار منها وعن ابن عمر بن الخطاب لم يصدق بذلك
رواه البخاري وعن علي رضي الله عنه قال امرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤتم
علي يده وان الصدق لم يمتناه حلو دهاو حلالها ولا اعطى امره احرار منها شيئا قال ابن
عطاء من عندنا احرارهم مسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه وعن ابن عمر لم يصدق
في المساجن فيقول ان سبهم اعطيت الحرام من سبها واذا رغبوا واعطيتكم منه وان سبهم
اعطيتكم سبها واذا رغبوا واعطيت الحرام من سبها ومحمد بن سعد عن علي بن ابي حمزة
احمد بن عبد الله بن ابي عطاء بن سفيان عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
ومن ساق يده فاصطرا في روثها رثها وان سبهم عن ذلك لم يركبها فاطما صل ان المباح
الى الرد بربها وبه قال الشافعي وابن المنذر وقال عمرو ومالك واحمد واسحق ودود
بربها من غير ضرورة وقال الماوردي في المسألة فصد رثها من غير حاجة الا ان يركبها
الرجب وعلي بعد اكل ما عدا عليها عند الحاجة واوجب بعضهم روثها في روث
رضي الله عن ابن عمر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم راي جلا تسوق يده فقال
اربتها وبذلك في المأنة والاولى رواه البخاري ومسلم وابوداود والنسائي وابن
ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم راي جلا تسوق يده وقد اجمعه المشرقيون قالوا
قال ابنها يند قال ابنها وان كانت يده رواه النسائي وعنده عليه السلام ارجها
المعروف اذا الخيت لها حتى يخرطها رواه مسلم واحمد ولا يند فعل ذلك خالصا لوجه الله
تعالى فلا تسع ما رايها او سبها من غير ضرورة فعل ان يبلغ مملوكه فان رثها فامتنع
سروبه فجلية ضمان ما تمتع به فقال السافعي ومصدق بن علقم الا ان اسفح

يؤ

الا عسا بها مطلق سلعها الممل فادام سلع وحس الصدق بقا على العترة اذ الغزبة بالارافه
فوقات وان كان لها لم يملكها وسحق ضربها الما الما داحي يقطع لئلا يمان كان من ساق
الدخ فان كان بعيدا مسم حمله وصدق بلسانها فلا تصدق لانها لا طول المدد وان صرفه
الى حاجته او الى من يصدق مثله او يصدق عليه فضا رثها جاز وبه قال مالك
لن لا يصدقه لان الا حلاف دفع في الدخ وحقه شرب لئلا يمان السافعي وابن حنبل ورواه
فضيلها وفي شرح النووي ابن الهدي المدد ويحرم سيرة عبد السافعي مع له قد زال
ملكه العترة او لا يحرم سيرة للاحلاف عندهم وقال المنذري ان لم يحرم روث المملوك لم يحرم روث
لسنه وفي الامام روى عن ابي اسحاق الخوافي في فضل ان يحسنه من جهه اسحق بن ابي اسحاق
قال سحى بن الهيثم قال ما ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم قال ادا درس النذر فاشبهه
بالماء حتى يسلخ وان حروها او صوفها يصدق به او يعمد الى السبيل وفي البسوط
صدوق بولد الهدي او يذبح معها فان باعه يصدق بمعه ويسرى حكم الهدي الى اولادها
وعليه الاعد وقال ابن سيرين في المأنة ان باع ولد الهدي فعليه بدل له لرواه ابن القيم
ان يخرج في الطريق ابلا سعيرة نتاج الدن لا يقره ونسأ دهر في القول لا يحتاج
الى بيان ومن ساق هديا فعطت قال ابن تيمية في المسألة ليس عليه عزم لان الغزبة تعلت
بعينه وفوقات وسحق ان يكون المند والمضن مثله وهو قول السافعي لئلا يمان
محملة تغير فريط وان كان عزم احب فعليه ان يعم عزم مقامه او الواجب في الدن
وان اصابه عبد حريم عزم مقامه وصنع بالمعيب ما زاد ولم ياكل هو ولا غيره من الغنما
وقد تقدم فيه حديث ناصحه المداود رثها والحكم عليه فلا يند وقال النووي
لو نذر هديا مضمنا صعد لا يند المداود وهو قول عبد الله بن الزبير وعطاء بن السجستاني
والحمي والرهدي والسافعي ومالك واسحق قال وقال ابو حنيفة يلزمه ابداله ولا يحرم
للهدي ولا لسايقه ولا للعتي ان ياكل من هذا الهدي ويحرم للعتي ان ياكل من هذا الهدي

العبراء الوقت وحبان اصحبهما لا يحورون نزل حنزا السباع وممع العبراء الحافضين
الحناجور اليه من الوقت لاجل من عسى ان ياتي من العبراء بعد ايام وقد لا ياتيون والظاهر
امساعهم من الله لو اتوا لقتلوه وضاده بعد ايام لاسيما في اوقات الحار الشديده وقد
اكد من ذلك السباع والوحوش والحيات والافاعي وانما يعلو عليه السلم السابق
ورفعته من الله لغناهم ولقد انش على حبله المساحي حدث الزمك وفي احد
قولي المساعي توقفت حلاله للعبراء الذين ياتون بعدهم على قوله الحنزه للعبراء والمساحين
او حبله لهم وسبله لهم وفي السطوح لا بد من ذلك وفي غير من سمعه قولا في
الاملا على ابي في الامم والقدم يجل وهو الاصح عندنا على مطلقا وحنزا السباع هو العلم
الذي تاكله ويعدك ترويه حرا او ابلوهم وقولهم صاروا حرا للعدو اذا افسلوا وقيل
هذي المطر والمعد والفران في المحيط والذرة لانه دم نسك وعباد هو في اطراف السباع
واشتهر به صدق ذلك بالنسب مع موافقه السنة ولا تقلد الام احصاء ولا ثم الحمايات
لان سبب ذلك الحمايه فلا سبب الاختيار ودم الاحصاء ملحق بآثاره جابر او قد
ذكرناه وفي السطوح لو فعل ذلك لاضطر والعلم يعلو العلاء على الهوى والمراد
بالهوى الحنزه ورواها في دون العلم وهو قول ملك ووجه خلاف الشافعي احد وقد روا
ذلك مما تقدم وقوله بعد ما يراه العليل لانه عزيز معناه في المشاء فلا يعرف انه هوى
حتى يمنع من حله الاغنياء ان يبعث بالهوى فقلده من لده وان كان معه من حيث يحرم
وسوا الحرم من المسقات او من غيره وهو السند وقيل ان الهوى عن المشافعي

مسائل مسوده قوله انهم عرفوا اذ وقفوا في يوم وسند يقوم انهم وهو
يوم الحرا حنزا هم في الاستسكان وبه قال عطاء والحسن البصري وملك وان جنبل
وقال النووي شرح المذهب انهم اذ عطفوا على انهم اذ عطفوا في العاشور من ذي الحجه
وهم حبيب كبير على العباد احرارهم فان حيات طائفه سابع يوم اخر وطبت الله يوم عرفه

١١٨
وقفت وقار الناس قد افاضوا فيه وحبان اصحبها انه لا يحرمهم وفي العاصي
منهم نصف ما كانوا قال ابو ثور البطر يد له لا يحرمهم وهو قول من القضاة واما
لو وقفوا في الناس لان ابو يوسف من مختص بزمان ومكان ولا يحرمهم عن زمانه
لا يحرم في غير زمانه حتى لو وقف في حل احراقا لاطن لا يحرمه بالاجماع فلما
لم يكن الوقوف فيه وعباد في غيره لان المكان لمن وقفه في غيره ذلك الزمان ولهذا
او هو يوم الزوبه وهو الناس من ذي الحجه لا يحرمهم عندنا بخلاف وانما يعلموا
بدلك الايام الاخر وفي المبسوط لانه موقوف ولا يحرم بعده انا لا يحرم وقيل
فصار للحجه وان وقفوا في الناس لا يحرمهم وبه قال ملك وهو الاصح من مذهب
الشافعي والاصح من مذهب احمد انه يحرمهم وان عطفوا بيوم من وقفوا في السابع
او الحادى عشر لا يحرمهم بالاجماع لغرضهم اذ لا يحقق الاستنباه سومر ولو
علموا بالحق قبل الزوال في يوم النحر وقفوا على ذلك الحال قال النووي من الساعه
المده ساعه لا يحرمهم لاهم وقفا مع العلم بالخطا ولو علموا في حال الوقوف يحرمهم
هذا قول النووي وانما عمله الراجح وقال هذا غير مسلم له فان عابد الاصحاح
قد قالوا الوقايت حله ربه الهلال لله العاشور وهم مكله بحث لا يمكنهم الوقوف
في الليل وقفا من العدا حسليم الوقوف قال النووي هذا هو الصحيح ولو شهد
واحد او جماعة ربه هلال ذي الحجه فردت شهادتهم لزم السهو والوقوف
في اليوم السابع عندهم والناس يعفون في العاشور بعد فلو اصرح على الوقوف مع
الناس لم يصح وقومهم في السبعين روى عنه روى عن محمد اذا اصرح الحاج
ربد من مكله فزاد بعضهم هلال ذي الحجه فردد الامام شهادته وعبد الامام والفقهاء
لمن يوما وقف اليوم السابع من ذي الحجه يعرفوه وهو العاشور عند السني ووقف
الشهود معهم تحريم تام وهم غيرهم في الحج سوا وان وقف السهو على ما راد اذ وقف

حتى الميكة لانه نزل بكم وقيل نزل بكم في نزوله وهو الذي
قبل الخصاله بالصفوف فقال له عليه السلام زادك الله حصافا
تعدولانه احرز نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على المسلم ابتدا
لكن يرد على صاحب الكتاب قوله خراجا مسلما فانه يدل ان اسلامها
كان بعد خروجها وفي المختلف لو دخل جريح دار الاسلام فمات
فهو في الجماعة المسلمين عنده وعندهما هو لمن اخذ فان اسلم قبل
اخذ لا يملك عندها وعند في وان اسلم قبل دخوله دار الاسلام
لا يملك الا اتفاق وفي الاشراف لو اسلم عبد الجريح وخرج مستائما
فهو جريح الجريح اذا خرج مسلما فان جاسده مسلما لا يرد اليه وقال
الاوزاعي يرد اليه ومذهب ملك وابن حنبل كقولنا ذكاه في
التصحر والكانفي وكذا عند الشافعي ذكره في التخييص وعند الظاهري
يعتق بالاسلام من غير خروج وبطل قول الظاهريه مسلما فانه اسلم
وسيده ولم يعتق بذلك ذكره في المحلى وله وان اعتق
كاملا اعتق حليا وهذا ما لا خلاف فيه فيما علك وان استثنى
جلبا فليس له ذلك ويعتق تبعا كاستثنى اطرافها عندنا وبه
قال ملك والشافعي وعن ابن عمر وابي هريرة انه لصح استثنى ومن
العتق وبه قال النخعي وابن سيرين وعطاء الشعبي وابن حنبل وابن
وان اعتق الولد وصدعت عتق لانه نفس على حرة ولهذا نصه الوصيدة له
وفي جعلها تبعا له في العتق فكل الموضوع خلاف الاول وفي شرح
المدونة لابن يوسف لو اعتق رجل الامه لا يبيعها في صحته ولا في مرضه
وكذا عندنا قبل وضعه قال الا ان يعام عليه بالدر واللورثه يبيعها

قال ابن القسيم الناس كلهم على خلاف قول ملك هذا ويقولون لا يباع
وقال الليث تباع ويسمى الحمل خرا وفي المنهاج لو كان حمل
الامه لرجل وفي لا يخل بعق احداهما حتى يعق الآخر ولا يسرى وعند
الظاهرية لا يجوز عتق الجنين دون امه اذا انفج فيه الروح ويجوز
عتقه قبل نفخ الروح فيه ويكون امه به حرم وفي المدونة وهب
ما في بطن امته لرجل وهبها لآخر واعتقها هو او وارثه بعد موته
فالعتق احق بها ويعتق حينها وسقط هبتها وعن ابن القاسم
بصدق امته على رجل وما في بطنها على اخر فوضعت ان الولد للذي وهب
له والامه لمن وهبت له فان اعتقها الموهوب له قبل الوضع كانت
حرة بما في بطنها والفرد من اعتاق الحمل يبرئ به وهبته ان
القدره على التسليم وقت العقد فيها شرط الصحة ولم يوصد خلاف
العتق لانه اسقاط على ما تقدم ولو اعتق الحمل على مال عليه او على
امه صح العتق لانه لا يطل بالشروط الفاسدة لعدم معاوضة المال
بالمال ولا يحب المال على الجنين لعدم ولا به الا لزام عليه ولا على امه
لان اشترط يدل العتق على من لا يسلم له المبدل لا يجوز على ما عرفت
في الجامع وسيأتي في البيوع ان شاء الله تعالى ويعلم قيام الحوادث
الاعتاق اذا جازت به لافل من ستة اشهر من وقت الاعتاق لانها
أدنى من الحمل ولله الامه من مولاهما جرحا لانه مخلوق من مائه فعق
عليه وصوابه ان يولد من امته يعلق جرح الاصل ولا يزوج لاحد ولا
وهذا يرثه ابنه وسبه ولو كان بالعتق يرث منه الابن وهو قول
الايمة وفي المبسوط فان الولد يعلق جرح الاصل من المائتين والاربعين

يعبره ويعبر عن عاقبته فادام من ذلك فالمشي افضل لم يدرك في الباب من اي موضع
لمرمد المشي من اصحابنا من يقول مس من المسات لانه محرم منه والاصح انه مس من يده
لانه هو المراد في العرف وقاله قاضي خان وفي الباب لان الطاهر له هو المار وفي المبسوط
هو الصحيح وان احرم من يده فلا اشكال انه مس من يده وان رجب في الامم فليد نكده
من يده المشاء الوسط وقال العمدة ابو جعفر القندري انما يطلق للاروب اذا كانت
المسافة بعيدة بحيث لا تبلغ الامشقة عظيمة فاما اذا كانت قريبة فلا يجوز له الركوب
وفي الكتاب قالوا ما يريد اذ اعدت المسافة وسق المشي وادار به الرجل من ثيابه المسى ولا
سقى عليه حتى ان لا يرب **مل** هذا الامتنع جواز الاروب وقد قال ابو جعفر لا يجوز له
الركوب وفي البخاري عن ابي عبد الله عليه السلام راي شيخا يهادي بين يدين قال ما باله قالوا انك انك
قال ان الله عز وجل يحب من اعطى امره ان يركب وعنه ملزم المشي فان الركن من يركب
المسي مشي ما ركب فان ركب اول يوم ولله بحرية القندري وقال الساجي في لزمه المسى المار
وفي حديث عقبة بن عامر بن علي بن ابي طالب في شرح البخاري وهو قول علي بن ابي ربيعة وعطاء
والحسن دونه بن طلال **قوله** ومن باع جارية فخره فذا في ذلك فله المشتري
ان يملكها ويحكمها وفي بعض النسخ او عامها فان الاول يدل على انه يملكها في جميعها بعض شعر
او بغير شعر ونحو ذلك ثم يحكمها بالمال اليه جامعها والعلم حصل منه ما ان الجماع للسل
سبهه والمبيع والاول ان يملكها في جميعها ثم يحكمها بعظمها لا مراح وقال زفر بن علي
ان يملكها لان احرارها عقود سبى ملكه فلا يمكن من بيعه فاما لا يمكن من بيع نساءها ولسا
ان المشتري قام مقام البائع وقد كان له سبهه بعد اذ كان فكذا المشتري بل لان البائع كان قد
اسقط حقه بالاذن في احرارها ولم يوجد الا من المشتري الا انه يكره البائع لما هو من خلف
او وعد ولا يراه له المشتري اعدم الوعد منه وتره او الى الحار والنجاس باءه نكده
لازم لا يجوز للبائع فسخه فكذا المشتري وقد استوفينا العلم على هذه المسئلة فبذرونها

قوله

في باب الاحصاء فلا يعيده فنادى لروا حق لم تدرك في الباب **اللاحقة الاولى**

لا باس باخراج محارم الحرم وتزليه الى الحل عندنا وقال الساجي لا يجوز احرارها وادانها
الحاملي في ثلثه المجمع والبريد وانعده صاحب البيان وقال ابو حامد والساجي في العاصي
حسن والبيع والرافع يدره وادان حال رباب الحل الى الحرم قال الساجي في الشافعي فبنا
لمعه عن ابن عمر رايها من انهما احرارهما وهو قول ابن حنبل احرارهما وادانها
واجمعوا على ابي الجاه اخرج ما من زم لس العاد والطاهر الحاربه مما بين الناس من زيد
رسول الله صلى الله عليه وسلم باخراج القذرو والزان والبرام والياريق ونحوها من
الحرم من غير تمييزهم ولا اجزاء والعاده احرارهم ولان الاسفاح يصاحون في الحرم وما
اخرج الاسفاح به في الحرم ساح احراره فانه من الحطه والشعير وسائر الاقوات
ولان الشافعي جوسر رايه يركبه وهي مكره من الزنا والجاره ومن مكره شيا جازله نكته
ثم قال الحاملي في غيره فان اخرجها فاحتمل ان يدره وقال الماوردي ان احرارها فليعد عادتها
الى الحرم واما الاثر فقد قال لم يرو عنها في الصحيح **مل** هو من رواه محمد بن
اسحق ولا يخرج بالاختلاف لجهل الله المحذور وكذا اخرج ما من زم لما في حديث جابر بن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ادس الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالمدن ان اهلنا من ما من زم
معنى اليه من ادبره عن عائشة رضي الله عنها كانت تعلم ما من زم ونحوه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يخرجه رواه الهروي وقال حدث حسن ورواه الحارث في المستدرک
وقال صحيح الاسناد وكان عليه السلام نصب ما من زم على المرضي وسقيهم وعن عائشة
انها حملته في القوارير وعنه عليه السلام حملته في الاداوى والهوب ذكره في الاخام
اللاحقة السابعة لا ياخذ شيئا من استار العبة ومساقط منها يصرف الى الفقرا
ثم لا باس بان يسترى ميم ذرة في الخرد الا ليل وقالت صاحب المخصص من اسافه
لا يجوز بيع استار العبد ولا قطع من ثوبه ولا غنله ومن حمل شيئا منها لم يدره وذكر

ابن الصلاح ان الامر فيها الى الامام ينصرف الى البعض مصادف بها المال سعاداً وعطفاً
 ودر الاذني ان يحسن من الخطاب كان سماع كل سنة حسنة البس مقسمتها على الحاج
 قال النووي هذا منسوخ لاختلاف بطول الزمان وعن ابن عسبر وعاصمه وام سلمته
 جعل منها في سبيل الله والمساكين في الارزقي 2 اخبار مكة **والاحقة الناس**
 اعلم ان مكة شرفها الله تعالى افضل الارض وقد قال اصحابنا وعلماء مكة والكوفة
 والبصرة والشام وهو قول الساجي واصح الروايات عن ابن حنبل واحسان بن وهب
 وان حنبل المالكين قال ابن حزم في المحلى روى الشيخ مصنف مكة على المدينة عن قول
 الله صلى الله عليه وسلم حابروا ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 حمسه من الصحابة عليه مديون **باب** الله الصحة قال وهو قول جميع الصحابة
 وقال ملاك وجماعة المدينة **باب** من مكة فله ادلة النووي وقال
 صاحب التكملة اجمع افضل العلم على صلها على غيرها قال وعنده الوهاب
 وعصا لما لده المدينة افضل من مكة والاول **ظاهر فاعده** للعصا عسرون
سما احدها بالذات تفصيل الواجب على المملوك العلم على الظاهر **باب** ما بها الحقيقة
 لعصا العالم على الظاهر **باب** ما بها لفظه الله تعالى تفصيل الموم على الكافر **والحقها**
 ثمة لبواب الواقع في الفصل تفصيل خواص في آدم على الملايكه وتفصيل الله القدر
وحاسنها لسرف للوصف للنام الله تعالى على كلام عمر من الخلفين **وساها** كاشف
 الصدور وتفصيل الفاظ القرآن والفاظ رسول الله صلى الله عليه وسلم في حسن
 تصفها ونظامها **وساها** لسرف المدلوله تفصيل الاداء الله على ان الله تعالى
 وصفاته الجلاء اسماء الحسنى **باب** لسرف الدلالة لسرف حروف القرآن
 الداله على الكلام البصالي **باب** اسماها بالعلق تفصيل العلم على الحياه وان ثابا صفي
 قال **عاسرها** كثر العلق تفصيل العلم على القدره والاراده لعلق العلم بالوحي

باب

باب
باب
باب
باب
باب
باب
باب
باب
باب
باب

والجائز والمستحق واختصاصها بالجائزات وتفصيل الاراده عن القدر
 لتاويلها الاتحاد والاعدام واختصاص القدر بالاتحاد وعصا الصبر
 على السمع لعلقه بساير الموجودات واختصاص السمع بالاصوات
وحادي عسرها لسرف المتعلق تفصيل العلم المتعلق بدار الله وصفاته
 على عين من العلوم وتفصيل العفة على الطب لعلها مسالمة واحكامه
وباب عسرها بالمجاوزه تفصيل جلد المصنف على ساير الخلود فلا يمس الخ
 بوضووا وانفندوا من عاشر الاشرف صار مشرفا ومعاشرا لغيره
 او مائرا للجلد الحقيقه قبله بالعلم صار مجارا للمصنف **باب** عسرها
 بالمول تفصيل قبوع عليه السلم على ساير النافع **باب** عسرها بالاضافه
 فالتسبب المضاف السرف من المضاف انه لقوله تعالى اولك حرف الله
 ومثله من الله **وحاسن عسرها** بالانتساب تفصيل درسه عليه التسليم
 على ساير الدراوي بعد ونسايه على ساير النساء **سادس عسرها** بالشرع وتعدى النفع
 تفصيل العالم على العابد **وسابع عسرها** لعم التمه تفصيل العفة على الهندسه
فما من عسرها بالثاثير تفصيل الحيا على العفو فان عفته طاهر اعلى من الفناج وتفصيل
 الشجاعة على الخشوع **واسع عسرها** بقوع الله وجوده والرب تفصيل الملايكه والحق
 في الستم **والوحي عسرها** تفصيل الله احد المتساوين على الاخره تفصيل شانه الزمان
 والاضحية على شانه الطوع وصدقه الغرض على صلاه المفضل وج الغرض على حج الطوع
 وقراه العز والادكار في الصلاه على طاهها خارج الصلاه وطعصر على هذا القدر
 من الاسباب خشيه الاطاله والاسهاب تفصيل هذه الاسباب قد سقارض
 يكون الاصل من جازاها واضلها وينع من المجموعات وقد يحض المصنوع
 بعض الصفات ولا يفتح ذلك في التفصيل لقوله عليه السلام اقضام علي واقضام

باب
باب

باب
باب
باب
باب
باب
باب
باب

واقرأهم الى وافرنكم يدي واعلمكم الحلال والحرام مع فضل
 الصدوق على الجميع واحصا من بعض الانبياء ما روي عن النبي عليه السلام
 افضل من الكل ومن ان الخطاب كان لما عنه على فيهم والى فيهم ومعاذ فيهم فلا
 اسأل على هذا والدليل على ان مكة افضل بلاد الله وافضل ارض الله من ارضيها
 ورياده **الوجه الاول** ان مكة بحاجتها اليها بالاصحاح والعزم على الخلاف ولا ذكر ذلك
 المدينة **الوجه الثاني** من طريقها من الامتداد والمرسلين وما من من الاحتماء ادم من دون
 من الاما والاولا والاصلحين ولو كان لما كان داران فاوحى على عسك ان يا واحد اظها
 دون الاخرى ووعدهم على ان يعطوا من سائرهم ورفع درجاتهم واسكنهم في بيوتهم وحوار
 في افضل دون لم يرب دول ان اصبحت بها اثم من اصبحتا منه بعد هاهنا دون وسوته
الوجه الثالث ان العمل والاسلام ضرب من الاحترام وهما حصان بالركن
 المباسين ولم يوجد مثله في مسجد المدينة **الوجه الرابع** اوحى الله تعالى علينا اسماءها
 في الصلوات حيث ما كنا من البلاد وعلى اهل المدينة ولم يحرم اسمها في مسجد المدينة
الوجه الخامس ما نحن اسماء الله واستدراكها بالقول والعايط **الوجه السادس**
 ان الله حرم من ايامهم حتى السموات والارض فلم يحل لاحد من الرسل والاسا الا ان يقر
 الله صلى الله عليه وسلم فانه احب اليه ساعة من نهار على ما بدى في الصحيح **الوجه السابع**
 ان الله تعالى نواها لارهم الخليل والاصحاح الذي وجعها هو لولا السجدة المرسلين
الوجه الثامن جعلها حراما امانا في الحاشية والاسلام **الوجه التاسع** دخلها احد
 الاتحاد او عجز عن الدار اهل العلم **الوجه العاشر** قال عليه السلام من بطر الله
 امانا واحدا فله ما فقد من دمه وما احرده في الكرماني **الوجه الحادي عشر**
 فصارت المدينة قائمة عليه السلام بها عشرين سنين وقد اقام مكة لما وحسنت
 بمكة النبوة وغيرها **الوجه الثاني عشر** ان الجعبة اول بيت وضع للناس ومسجد النبي عليه السلام

الوجه الاول
 الوجه الثاني
 الوجه الثالث
 الوجه الرابع
 الوجه الخامس
 الوجه السادس
 الوجه السابع
 الوجه الثامن
 الوجه التاسع
 الوجه العاشر
 الوجه الحادي عشر

وضع بعد الحج **الوجه الثاني عشر** قال الله تعالى انما المسلمون خير فلاتنقضوا
 المسجد الحرام بعد ما تم هذا **الوجه الرابع عشر** قرأتمت مكة على امان خط الدروب
 كالمسما والمروء ومنا والجرف والمردفة وعرفات ولا يوحى ذلك السعار واما انها
 بالمدينة **الوجه الخامس عشر** عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال
 على هذا البيت في كل يوم مائة وعشرون رجلا من المطاعين واربعون من الهالكين
 وعشرون من القاطنين **الوجه السادس عشر** حدث عبد الله بن عدي بن الحارث انه سمع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على راحله مكة يقول الحمد لله الذي
 لجبر ارض الله واحب ارض الله الى الله ولولا اني اخربت منك ما خربت رواه النسائي
 والترمذي في جامعهم في كتاب المنافع وقال هذا حديث حسن صحيح **الوجه السابع عشر**
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاه في مسجدى هذا افضل من الف صلاة
 فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاه في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة
 في مسجدى رواه احمد بن حنبل قال ابو داود حدث حسن ورواه الترمذي باسناد حسن
الوجه الثامن عشر عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال لا تغفروا
 النافقة واخذتهم الصلوة لم يسجد ادم السما منهم احدا الا اهلكه الارحلا واحدا
 كان يحرم الله فلما اخرج اصابعه ما اصابهم فبعض الحرم حتى خرج منه ومثل هذه
 الركايات لا يوجد في غيره ومنه فقالوا من هو رسول الله قال اوردوا لابي بصفت
 حرمه احمد وابو حاتم **الوجه التاسع عشر** جلس الله اصحاب الغيل الذين قصدوا مكة
 واحزاب الحجة ما ساء الدار وقد اهلكهم من احرهم عرمة الجعد ولا يوحى ذلك الهوا
الوجه العاشر عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عليه وسلم لما استقبل عتبات من اسيد
 على مكة والماء وفا صيغا قال يا عاتبات الذين علي من استعملوا اسمعيل بن اهل الله
 فاستوصي بهم خيرا هو لما حرمه ابو الفرج في مبداء العزم والله على شرف السعداء

ولذا البعض ورثه المولى ولو اختار بعض الورثة الاستسعا فليس
للبعض الاعتان والبس والاعتار يعتبر في الجان البس وقد روي
من غير المنزك الخادم وقياس البدن هكذا عن أبي حنيفة رضي الله عنه
اجتبت الإمامة الثلاثة بحديث عبد الله بن عمر عن النبي عليه
السلام انه قال من اعتق عبد ابن اثنين فان كان موسرا فقوم عليه
ثم اعتق رواده البخاري وهذا الموضع ومسلم وعبد من اعتق عبدا
بينه وبين اخر قوم عليه في ماله قيمه عدل لا وكسر ولا شطط ثم اعتق
عليه في ماله ان كان موسرا وعن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من اعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ من العبد
يوم العبد عليه قيمه عدل فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه والا
فقد عتق منه ما عتق افرجاه وفي لفظ عن النبي عليه السلام من اعتق
نصيبا له في مملوك او شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ قيمته
بقمه عدل فهو عتق افرجاه قال نافع والافق عتق منه ما عتق
قال ايوب لا ادري اشي قال نافع اوشي في الحديث وعند مسلم
في حديث ايوب ويحيى بن سعيد قاتلها ذكر هذا الحرف في الحديث
وقال لا يدرك اهو شي في الحديث او قال نافع من قبله وعن ابن عمر
كان يفتي في العدا والامه تكون من شركا فعتق افرجه نصيبه كما
تقدم وعن ابي المليح واسمه عامر وقيل غير عن ابيه اسمه اسامه
ابن عمر ان رجلا اعتق شقيقا من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم فقال ليس لك شركا زاد محمد بن كبر في حديثه فاجاز النبي

عليه السلام عتقه افرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه وقال
النسائي ارسله سعيد بن ابي عمرو به وهشام بن ابي عبد الله قال
هشام وسعيد ابنت من همام وقتاده وحديثهما المرسل اول
بالصواب واسامه بن عمر له حجه وهو هذا بصري قال
المنذري لا تعلم ان احبارا روى عنه غير ابنه ابي المليح واد احمد بن
حسب الدارقطني وروى عنه مارق قال ابو بكر بن المحلى وروى
موضوعه مكذوبه لا يجوز الاستسعا بما من صفته ولنا
في اثبات الاستسعا حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شقيقا له في مملوك فخلصه
عليه في ماله ان كان له مال والا فقوم عليه واستسعى به غير شقيق
عليه افرجه البخاري ومسلم في الصحيحين وابو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه وابن حنبل قال في المشق لا ينضميه رواده
اكامه الا النسائي وعن ابي هريرة عن النبي عليه السلام انه قال
من اعتق نصيبا له في مملوك فعليه ان يعتقه كله ان كان له مال والا
استسعى العبد غير مشقوق عليه افرجه الشيخان وابو داود والترمذي
وفيه ايضا فقوم العبد قيمه عدل ثم استسعى لصاحبه في قيمته
غير مشقوق عليه بالاسناد المذكور قال الشيخ في الدين
ابن دقيق العيد وقد افرجه الشيخان في صحيحهما وحسبنا ذلك
فقد قالوا ان ذلك اعلى درجه الصحيح والذين لم يقولوا بالاستسعا
تعلقوا بمقتل لا تقصير على التقيد فقلت منها قول
الخطابي حديث الاستسعا غير صحيح وقال ابن العربي والسعاية

عليه السلام منها بركة **وسادسها** قوله عليه السلام المدينة قال كبير سعي خبيها وصنع طيها وعنه عليه السلام انها سعي سوارها ناسي اليك رحا الحديد ولا يحج فيه على صلها على مكة لان ذلك في وقت دون وقت وفي يوم دون يوم وفي حاس دون عام وبرهان ذلك انه عليه السلام لا يقول الا الحق وقد قال تعالى ومن اهل المدينة طلق مرد واعلى النفاق والمنافقون احب اليه فانوا بالمدينة وقد حرج منها على وطحة والبربر وانواعه وان سعد ومعاذ وابو موسى لا سعي واحد من وهم من طيب الخلق **وسابعها** قوله عليه السلام ما من مري ومري روضة من رياض الجنة وحواله انه يدل على فصل ذلك الموضع لا المدينة **وامسها** قوله عليه السلام سعي الخمين صافي يوم يمسون باهلهم ومن اطعمهم والمدينة حريم لو كانوا يعلمون ودنزل هذا حرفا حرفا في فتح السام وفتح العراق حواله انه قال عليه السلام الذي في بلاد الرضا وهذا لا شك فيه وليس فيه فضلا على مكة ولا ذكرها **واسبعها** قوله عليه السلام امرت بغيره باهل القرى التي المدينة سعي منها القرى والدينا كلها وليس فيه فضلا على مكة وقد خصت حراسان وبجستان وفارس وديان من النصر وليس ذلك لئلا على فضل البصر على مكة **وعاسرها** قوله عليه السلام لا مدد احدا اهل المدينة مما يجمع الملح في الماء سائر جزا وروى اخراج وقوله عليه السلام لا مدد احدا اهل المدينة يسوا الا اذا لدني الدار وحب الرصاص ودوس الملح في الماء ومن اخاف اهل المدينة احاف الله وعلية لعنه الله والمكة والناس اصحح لا يصل الله منه صرفا ولا عدلا هذا لما فيه وعد علي من جاد اهلها ولا يجزيه مسلم وليس فيه انها افضل من مكة وقد عالى في مكة ومن يرد منه الحاد يطعم نذقه من عدا الم **وحادي عشرها** قوله عليه السلام على انفا المدة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الخطا الدجال وقد حاق بمكة انه لا يدخلها الدجال دجن في المحل ولا يدل ذلك على انها افضل من مكة

وسادسها

وسابعها

وامسها

واسبعها

وعاسرها

وحادي عشرها

قال هذا كل ما هو به **واما عشرها** قوله عليه السلام المدة حسنا المدة حسنا مكة واشد الحمد سعيها وبارك للماني صاعها ومدتها واصل حاماها الى الجنة وكان المولود يولد بالجنة فاسلح حتى تقصره الحصى ارحاه وكانت الجنة دار البهود قاله الحطاي **واما عشرها** عن ابن عمر رضي الله عنه قال لما لرسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الجمعة بالمدينة طالع صلاة مما سواها ارحاه الحافظ ابو الفرج في معجم العزم **ورابع عشرها** قوله عليه السلام لما حرج الى البقيع قال اللهم اعز لاهل بقيع العز قد ارحاه مسلم في صحبه **وحامس عشرها** عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا اول من يسبق عنه الارض ثم ابو بكر ثم عمر ثم ابي اصل البقيع محسرون مع علي بن ابي طالب مكة من الحرمين حوجه ومير العزم السان **وسادس عشرها** عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الصلاة مسير وما لم يرحله احمد والبربر وفي دلالة ما دل على انه صحيح وهذه الاحداث تدل على فصل هذه الامان ولا شك انها امان سر عهده وليس ما دل على انها افضل من مكة شرفها الله تعالى **والاحقة الرابعة** تبارك قبر سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم وريان من فاضل الملح المساعي وقد روى الدار قطني في بيان حواله الى طه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زار قبري وحبه له سقائي وقد روى عنه عليه السلام انه قال من زار قبري وحبه له الجنة وعنه عليه السلام من حج قراقرص من بعد وفاتي فما نما داني حياي واه الدار طي عن ابن عمر وفي الرجين القزاقية قد جرم ما للان يقال رزنا في هذه السلام وان سمى ذلك زمان قال صاحب الهند لان شان الزاير الفضل والفضل على المرور وقيل لان الزمان سبورا لانه وباركته عليه السلام سنة موكره ورد عليه الاحداث المقدمة فانه نص منها على الزمان وما قاله عمر مسلم بل المطلوب الطاهر من ريان صور الاما والاوليا

ولم يربا

واربعها

ورابع

والاحقة الرابعة

متوضعا منها ويعسل فمسرف من ما فيها ما عا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وطلبا للمشغاف والمبركة وهي سبع اماراد اعلم على الرجوع الى الهله مسحب له
 ان الى صرا التي عليه السلام وبعد تلك الدعوات لم يقول غير مودع ما رسول الله سالك
 ان يسال الله تعالى ان لا يطلع لنا ثامن نباركك وحرمك وان بعدنا سالمين عامين
 الى اوطا نارا وان تبارك لنا فيها وهبت من الوالد وحول من النعم وبرقنا الشكر على اولئك
 اللهم لا تجعل هذا الحزب من دناء فبرئتك فان يومئذ قبل ذلك فاني استندك في معاني
 فاستندت في حياتي لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد اعدده ورسوله رعا
 انما في الدنيا حسنة وفي الاخر حسنة ومنا عذاب النار سبحانه ذلك وطاعة
 عما تصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ثم يتوجه الى الروضة فيصلي
 فيها ما مسرور يسال الله تعالى العود والسلامة والعافية ويسعى ان يخرج من عبته
 فطرات من الذم فاقفا امانه القبول ثم يصدق على خير ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بما مسرور **فصل** اشهد ابو الفضل الجوهري في يومه عليه السلام
 لو كنت ساعة منا ما ساءت وسعدت كيف تدر التودد عساه
 لعلمت ان من الدعوى محدثا وعلمت ان من الحديث دموع عساه واخبر
 رفع الحجاب لنا فاحر لنا طوري ثم يقطع دونه الادوية **هـ**
 واذا المني بالمعنى الجوهري وهو من على الرجال حرام **هـ**
 فمن شئنا من جرم من وطئ الثرى ولما علمنا حرمه ودام **هـ**
 وفي المشهور من حب الناسك على العتيق ان اعرايا اسد عده ورسول الله صلى
 الله عليه وسلم يبين **هـ**
 بلخير من دميت الفاع اعظمه وظاير من طينتين الفاع والام **هـ**
 نفسى الغدا العتبات سادته فيه الجفاف وفيه الجود والكرم **هـ**

سار

اللاص الحاسب

ثم نصف فقال تمت فقلت النبي عليه السلام قال يا عيسى الخ الاعراب قد شرب
 ما الله تعالى قد عرفته دشنا عني فوجت لطيفة فلم اجد **اللاحقة الخامسة**
 لا يحرم قتل صيد المدينة ولا مطع سمها ولا حب الاحرام بدخولها في حق
 الاقبي وعين بل لا تسرع وعند الامم المثلثة للمدينة حريم وحرم صيد
 وطع سمها وقال ان المندري الاسراف قال ملك في المشهور والسامعي الخوفا
 والهرم لفساد علماء الامصار لاحرا على قتل صيد ولا على قاطع سمها او واجب
 الحرام ان النبي لي وابن ابي ديب وان باع الماخي وهو العدم للسامعي واحسان
 ابن المندري عن سعد بن ابي وقاص انه كان ماحدا سلبا الفاع وقاطع السمها وبس
 ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحاح قال ابو بكر ابن المندري الخ
 عابده احد بعد زمان الصحابة الا ان النبي والسامعي العدم قال ابو بكر الخمار
 ترجح العدم ووجوه الخمار وهو سلب الفاع ولهم مده اوجه احدها للقاء
 فاما في الحديث وابنها للفقرا ورحمدهم وبالله المولى لك ولكل منها خلاف
 الحديث لانه جعله للقاء بل يعلم الحديث والمذهب عندهم في السلب انه كسب
 القتل ويدخل فيه بعبته ومسطقة وساله وفرسه وعطيه ازارا السمر عوزته
 بدم مسترد منه وقال ابو حامد منهم من قال لا يرب لهم ما ستر عودهم واخذ
 سلبهم وان سلب الصيد بل ارسله من يد وقال ابن حنبل اخذ ما حرم ابو بكر
 والظاهر لا اخذ فرسه خلاف العمل دار في المعنى واحباب احد سلب اخذ العصفور
 او الضب بعد اساله من غير بل وساله سادته وعبته ومسطقة وساله مع
 اهم لو هو حواسن ساق مثل هذا في الحرم المجمع على تحريمه بعد عظم المراد في الحديث
 المحدث والرجوع الى ما ناتي عن قريب وقول النووي الترجيح المقدم على الجار
 خلاف مدعى السامعي ولا يجوز مسدود القول العدم الى السامعي بعد رجوعه عنه

وعسل كبة القدمه واسباهه على نفسه بالرجوع عن القول القديم فان عبد الرحمن
الفرجاني من جعل القول القديم مدحياً فقد كذب عليه الا ان عثمان احد غير
مقلد للشافعي وهو من اهل الاحتشاد ومحلله مدحها بالنسبة وظاهر الحديث وان
في حرم مكة يحظر الطير او العمه ولو حذر في حرم المدينة ان اماناً لا
مساوي لصف درجتها او لا عظمتها وهذا ساقى فاسر الاصول والادله الساتية
في الشروع مع انه مالى الجواب عن الحديث بعد هذا الحيثية قوله عليه السلام حرمت
المدينة فاحرم انهم مكة وعن ابي سعيد الخدري انه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول اني حرمت ما بين المدينة فاحرم انهم مكة قال ابو سعيد
كان احدنا واحد من هذه الطير فاحذر من يدورسلة وفي رواية اني حرمت ما بين مكة
وفي رواية اني حرمت ما بين حليمة وفي حديث علي رضي الله عنه حرمت من غير
اليوم احرمت السبخان وفي شرح البخاري لان بطال اوضح الحديث لا وحدها
علي من لاسبيل له وما يستعزونه لا تدرك منه وصبر مكة ما كان في صفه واما الخلف
من ان يكون له سلباً ولا قال مالك لم اسمع في صدد المدينة حراً ومن معنى في العلم
من يعي بعمله الله انوكل قال المس هو الذي لصاد مملكة واني لا اراهه وانما
ان النبي عليه السلام كان اعطى صغيراً طاراً بالمدينة فكان عليه السلام يقول
ما فعل العبد يا الله بعد رواد الحارثي ومسلم والماني حديث عائشة رضي الله عنها
قالت كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وحش فاد ارح اوب واستند
واصل واد رفا احسن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل رضى فلم يرح كراهه
ان يوده وحش الوحر فيها واغلاق الباب عليه دليل الاحتشاد وعن سلمة بن
الاوج انه كان يصعد الوحش ويحد طمحه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
قاله وبعثني عليه السلام فقال ما بالاسم ان يكون ملك ما عد على الصديق رسول الله

وقال احرف وارصنت جاز وفي جوامع العقيدة قال انو حرك اودوحي تشكك
او حركت خاطباً او خطبتك الى نفسي فتاكت فقلت اودو حركت في المهر اولم يدرك
صح وكذا لو قال الرجل رويحت نفسي منك فتاكت فقلت يصح وفي منه المنهيات
لرجل رويحتك على عشرة دنائير فقال الرجل رويحت نفسي منك بخور ولا فرق
من ان يكون ذلك من جانبته او جانبها وفي البدائع يعتقد لمطس ما من مثل
رويحت ورويحت وبلغطين بعبراً أحدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثله
رويحتي اسكن يقول رويحتك او يقول حرك خاطباً اسكن او حركت لرويحتي اسكن
مقول لا برويحتك او يقول لا امره ان يرحل على الف مقل قد رويحتك على ذلك
او يقول لها رويحتي ارحمني يسلم يقول رويحتك وانما يستعمل استعمال
وفي القياس لا ينعقد لان الاول عن الامر لا يستعمل وحده الاستحسان ان الله
توكيل على امر ولو قال وكنيتك بان رويحتي عسك فتاكت رويحتك يعني العقيدة
في المسامحة وفي المرحى حجتان صغيرتان قال ابو ابراهيم رويحتك اني هذه
من اينك هذا وقيل لم طبران الجارية كانت غلاماً والعلام جارية جار الساج وفي
منه المسد قال شعرف الامه الساج حار عدى بان رويحتك يصلح للحاشين
في جواز الساج وقال العتاني ان ظهر الزوج غلاماً والروحة حار حار والافلا
وفي جوامع العقيدة قال هذه رويحتي كحضر السهو وصدفته لا يبع على المختار
منه ومن البدو لو قال رويحتك ان رصب اولي ولان وهو في المجلس
فتاكت رصيبه او قال رصنت جاز وفي العقيدة اقام احد الروح من قول
يعلم في بطلان السبع به واما ان وفي البدائع والفورسة يقول ليس بسوط
عندنا خلافا للشافعي وبالاول قال بن حبل وفي جوامع العقيدة قال رويحتك
من لني ليس هكذا فقال نعم قال بن سلام يحيى محمد بن الدت واحده فتاكت رويحتك



فكان اراء ما حان رواه مخرج عنه وخالف فيه ابن زياد وقد ذكرنا من
جنسها قبل هذا وعدا اما ان يفتوا على التضمن او السعاية او
الاعتاق كما لو كان الساكن جيا فليس له ان يجمع بين التضمن والسعاية
وان اختلف العتق والساكن في قيمة العبد ان كانت المدع موفقة
الاعتاق فربيه يحكم حال العبد وان كانت بعيدة فالقول للعق
لان كان الزيادة فان قال احداهما كان العتق الساعده والآخر
كان من حين وقد عرف ان قيمته في ذلك الوقت كانت الفارقته
الان محسنة به يحكم الحال لان العتق حادث فيضاف الى اقرب
الاقوات وكذا اذا وقع الخلاف بين العبد والساكن وكذا لو وقع
الاختلاف بين العتق والساكن في حال العتق يؤم الاعتاق في
اليسار والاعتسار ان كانت المدع قربة يحكم الحال وان كانت
بعيدة لا يحكم وفي المتن عن مخرج اذا اعتقه من سببه قال العتق
كنت باعتقه وانا معسر وقال الآخر كنت بوميد موصرا انه يحكم
الحال مكانه جعل السنة قربة ولو صالحه على اكثر من قيمة يدرأه
او دنانير يعين فاجش لا يجوز وعلى من يجوز ولو اتمعت العبد من
السعاية وله عمل معروف يورث ويورث من اجتهاد ولا كل من
له صنعه ذكره في المتن عن ابن يوسف وفيه ايضا ان كان
العبد صغيرا يعقل ورضي بذلك جاز عليه وكان الاجم للذي للعق
قصاصا من حقه وفي الجامع قال انت جاز ان يفتى في خلاف
لاني يوسف وجه قول من ان التعليق لم يتم لعدم ذكر العمل
بقى ارساله ولا في يوسف انه لما ذكر حرف الشرط لم يخرج كلامه

مخرج النجزة والارسال وان لم يتم التعليق فلا يقع قوله
قال ولو شهد كل من الشريكين على صاحبه بالعتق سعى العبد كل
واحد منهما في نصيبه موصرا كانا او معسر من او كان احدهما موصرا
والآخر معسرا عند ابي حنيفة لان كل واحد منهما سعى على صاحبه
اعتق نصيبه وافتد نصيبه بذلك نصاري حكم المكاتب عند
ابي حنيفة فيصدق ما حق نفسه ويستسعيه لانه ان كان صادقا
كان العبد بمنزلة المكاتب عند وان كان كاذبا كان ملكا لها
واما ما كان فله ولا به استسعايه واستكسابه ولا يختلف
ذلك باليسار والاعتسار لان حقه في حال اليسار والاعتسار
في احدين التضمن والسعاية وبعد التضمن لا تكارها
فتعين الاستسعا والولايتين لان كل واحد منهما يعترف بان
نصف الولا لصاحبه بالاعتاق والنصف له بالسعاية فكان بينهما
على ما اتفقا عليه وعكف كل واحد منهما على دعوى صاحبه لدعوى
الضمان عليه او السعاية على العبد وصاحبه منكر وعندها ان
كانا موصرين فلا سعاية عليه لسقوط السعاية بدعوى الضمان
لان يسار العتق يمنع من السعاية عندها الا ان الضمان لم يثبت
لعدم المسه والبراء ثبتت لا قران على نفسه وان كانا معسرين
سعى لها وان كان احدهما موصرا والآخر معسرا سعى للوسر لانه لا
دعوى الضمان على صاحبه لمعسره وانما دعوى السعاية على العبد
ولا يسعى للمعسر لانه بدعوى الضمان على شركة فكان مبرا للمعسر
السعاية والولا موقوف في جميع ذلك لان كل واحد منهما سعى

لعظ النخاع والبروح عرفاً وسرعاً وثمانته لمدا النوع ما يعتقد به وما لا يعتقد
وما اختلفوا فيه اما الاول فالملئك والهمة والصدقته ونحوها اذ الصبح يصير
مما لو كان النخاع في حواله الاستمتاع فادام الملك حتى الحول والبردة واج واما ما لا يعتقد
فالا حلال والا باحد السمع والطعم والافاله والاحان المأزى والمرضى والامير والسركه
والاعناق والشاء والولم والا دماغ وما اختلفوا فيه السع والشري وقد عدم وفي النخاع
والنخاع يعتقد السواح عند الكرخي لموظفه الاحان والاعناق وعده عامه الاحجاب
لا يعتقد بها لان الساعده سوطه والمانع سوطه صحة الاحان والاعناق ولا لان الاحان تملك السع
وسمعه المضع لمعها الاعناق والاخرا وفي العرض هل لا يعتقد بها اعناق وهل يعتقد
به لا يعتقد ملك الرقبه للمسقرض وفي للرعيان يعتقد على ما س قول ابي حنيفة ومحمد لانه
بعد الملك عندهما البعض ولو طوطه السلم هل لا يعتقد لان السلم في الحيوان لا يجوز وقيل
يعتقد به لانه بعد ملك الرقبه وسعد السلم في الحيوان حتى لو ملكه ملكاً فاسداً واحلفوا
في الصنف هل لا يعتقد لانه عند خاص في احد العدس وهل يعتقد به لا يعتقد الملك المملوك
في المبعوه ابي ولا يعتقد اوصيه لا يضاعفه مضاف في وضعه وعن الطحاوي انه يعتقد
بها وحتى ابو عبد الله المصري عن الكرخي انه ان فكر الوصيه بالخال بان قال وصيت لك
ما عني هذه الان يعتقد وفي الجبه ان قال وهبت امي لك ان كان هناك قرينه مثل تشبيه الهر
واحصاراً الشهود تدل على النخاع صح وهذا لم يكن منه قرينه لكن نوى بها النخاع وصرفه
الموهوب له فذلك لان الاقان عهده وفي النخاع طلب من امره ذنا وقالت وهبت امي لك
وما لا يكون خافيل لكونه من عسان الذي لونه قوامه وان اطلق الوصيه او اضاف
بان قال وصيت لك سبع امي الف درهم عدوني وقيل لا يعتقد وان قال اوصيت لك
سبع امي لخال مات وفي النخاع اولى بدر المال وهل يعتقد النخاع قال في الارحيس ذكره
سبح الاسلام وهكذا حكمه الحرطاني وجزا السرخسي بطلانها لا يعتقد لموظفه الوصيه

وذا حليله الان وان لان وان سفل حرام عليه سواء كان منه من النسب او ازواج
وحليله موطون خلا لغيره او حرماً او معقودته فلهذا الاربعه من جهة الصهر به
وعود الروح بامهات جلالات الانا وسائر ذره في حرج مختصر الكرخي وفي المغني
محرم ثبات رواج الاباء والانا واما النوعان من جهة الجمع فالجمع من الحرط الجمع
من الاحس **فصل** فيد نوعان اخران وهو الجمع من العده وانه احبها والجمع
من المراه وانه احبها واما التي من جهة العقر فالجوسيه والوصيه وعبد السمير والجموم
وكثير من لاثاف والمترن واما الجلام على ذلك مفصلاً وعلى بان مدها الناس ذلك
ان ثابته تعالى وفي المبسوط والمحيط والبدائع وقاضي خان والمسابع المحرمات
انواع ثلثه سمعه اصناف بالنسب وقد ذكرناها واربعه بالصهره امهات النساء
والرباب وحليله الان وفي المحظ وخلا لا دماغ الا بافاده المحرمات احد عشر
صنفاً حرمت بالنسب والصفه وحرمت لان انصاف الرضاع مصدر اربع وعشرون
صنفاً موهبه الحرم وسبع محرم الجمع والادخال الاحان والحرط والامد على الحرط وروح
الاربع في عده الموطوع وروح احتتامها ومقامه والمسوكه وفي المبسوط الاحتية
هي المحاور في الرحم او الصلب فالاسم حقيقة في المضافات ومده بطروا المسه مع ثا
الامد هب بوس وعده سمويه اخويه وتشد لوله القرون وفي احكام القزان
المسح الى بكر الرزقي وفي قاضي خان عن ابن عباس محرم سبعة بالنسب وسبعة بالنسب
وفي المحيط ام العده حرام لان ام العده ذوات وام ولا يحمي امه وعمته لانه هي اخت
امه لا يحميها من امره جده الى الاب وانما امره الجده حرام ولاعات امه وعمات اجلايه
وعمات امه وعمات جدات وامه امه العده ان كانت العده عمه امه وامه اولاديه
فمنه العده حرام لانها لم يولدت جده الى الاب وهي حرام وان كانت العده القرني عمه
لامه فخره العده لا يحرم لان ابا العده لم يولد روح ام امه فمما لم يولدت روح الجده ام

الاب واخت روج الام لا تحرم واخت روج الجدة اولى وفي الخسوة هو ضابط
 الحرمان لا اصول والعصول وصول اول المضمون واول فصل من كل اصل
 وان علما لا اصول الابا والامهات وان علما والعصول الالاف والامهات وان علما
 خلاف وصول في الاصول والامهات وان علما لك فان منهم اولاد الاعمام والعلماء
 والاحوال والحالات ومن مباحات وقد تقدم ذلك منه قال النجاشي
 المالكية كل ام حرمت بالنسب حرمت اختها وكل اخت حرمت لا تحرم اختها
 فقد سرح الرجل المراد والاحد سرحا والاحد سرحا والاحد سرحا والاحد سرحا
 من غير اسد ومنه عدنا وكل عمة حرمت لا تحرم اختها لانها قد لا يكون احدا
 ولا اختا وفي القيس لان العروى المجرمات اربعون امران اربع وعشرون وبذلك
 التحريم من النسب وسبع من الرضاع واربع من الصهرام الروحد وبنها وروحنا
 الاثنا والاب ولب من الجمع المراه مع اختها او عمتها او خالتها فانه احدى وعشرون
 والملاعة والمنوحة في العدة وساق عليه السلام وست عشرة لعائش الخامسة
 والمنوحة والمتعة والمستبرأ والحليل والمنوحة والسورة والامه الثانيه
 والامه المسلمه لو احدث طول الحرج واما لان المحرمه والمرصده وان محرم
 من روجه لا يجوز الجمع بينهما والدمه والمنوحد يوم الجمعة عند الرواد والمنوحد
 بعد اللون وفي الخسوة هو المرتدة والمنشركة وقال النووي في شرح تاجي سلم
 بن الحجاج المسمى بالمناج العده والحاله الحسد سان اخت الاب واخت الام واخت
 الاب والاب والجد وان علما لك وقد اختلف ام الام وام الجدة من حق الام والاب
 وان علما وقال طائفة من الجوارح والشيعة كرو على هذا الجمع ملك الامم لما
 الجمع من العلم او من الخاله ويجوزها قمار الانما على عن بعض السلف انه قد ذلك
 وهو مروي عن ابن مسعود وجابر بن ربه وعطاء الحسن والاول مول سلمان بن سار

على وجه يحصل به تسليح حرقه العلب والاحلال محرمته ولعظمه وبويع وحرف
 احراج الدويبه فان الرب بها اجمع وفي الجارية مع الله تعالى وسخطه وفي ذلك اطلاق
 نور المعرفة وزوايا الخلاء وفي الصغار يعلى نور المعرفة لاستقام في ذلك النفع البعد
 ولما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطيبا صبيها مكره اعز على من سجن خطيبه
 وغيرها وان يقول يا اهل اليمن منكم يا اهل الشام منكم ويا اهل العراق منكم
 وقال ابن عباس رضي الله عنهما حين امار المقام بالطائف وما ليه لان ادب
 حسن ما سرحه احب الي من ان ادب دينا واحدا مكره ليعرف طوف هذه الخصال
 رهوا الحايوة مكره فان ذلك سب محاف منه الموت والسخط من الله سبحانه وتعالى
 واول شئ يصدر من لسان منها السمر والحكايات المدبومه وحدث الدنيا فيها
 وفي المطاف والمسجد وقل من يجحد عشرين ذنبا ومن قدر على الوفاء بمعه وثوب
 ولعظمه على وجه سقى مكره حرمه الموت وحلاله ومما يهتبه في عنه ثم اذ دخل مكة فامام
 بهاه والقور العظيم والفصل العيم ررما الله سبحانه ذلك منه وكرمه واستحب
 ابو يوسف ومحمد والامه المله المحاسن ونها عن ابرهم الحق فان الاحاد في كل
 مكره احب اليهم من محاوره الموت وعن السعي قال ابن ابي عمير المباحين والاضار
 بهم مكره سبعة مصورا **الاحد السامه** ما حاق بضللت المقدس وقدر في
 حدث لا يستند الرجال الا الى مله مساجد الطرقت وعن ابي ذر قلت يا رسول الله
 اى مسجد وضع في الارض اول قال المسجد الحرام قلت ام اى قال المسجد الاقصى حرجه
 البخاري وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان سلمان بن داود على بنا وعليهما السلام
 لما بنيت المقدس سال السعالي خلا لاجل اصادف حكمة فاوتيه وملك لا ينبغي
 لاجل من يرحه فاوتيه ولما وقع من المسجد سالا لانه احد من الا صلوة فيه
 ان يحسن حطه ليعوم ولده امه حرجه للناسي والتهز الخزيك والرفع

وعنده عليه السلام الصلاة ثلثة صلاة وعشر ركني الله عنه لم يسطر دا
وتقبل الناس في دايه ونزل الناس حرجه احمد وفي المسافع قد استجدت العبادات
وسوع في المعاملات ثم قدم النكاح لما استعمل على المصالح الدينية والدنيوية
منها حفظ النساء والصام عليهن ومنها صيانة النفس عن الوطوع في الربا وحذر عباد
البنو وامدحهم عليه السلام واهل الواحد ومباهاة الرسول صلى الله عليه وسلم بهم
وقدموا على الجهاد لانه سب لوجود الاسلام والمسلم وهو الولد والجهاد سب
لوجود الاسلام بحسب

كتاب النكاح

اعلم ان النكاح والعهدة هو الوطى هكذا في المعترف والصحيح وطلبة الطلبة
وفي الجمل لان فارس النكاح الصنع نكاح اذا جامع وقد يكون العقد هداية وفي
الصحيح وقال الشيخ ابو بكر الرازي والسرحي النكاح الوطى حقيقة وقال
الا زهرى اصل النكاح الوطى ويطلق على العقد الذي هو سبب الوطى وهو الزوج وقال
الفراخ المراه بالعلم بصفتها فاذا قالوا انكها فاعاد اصاب نكها وهو زحما وبالمسوط
والحيط وطلبة الطلبة وسرح النورى اصل النكاح العلم والجمع وقال الفراء في
اللغة الداخل يقول احب الارض الندو والوطى تداحل قال ويطلق على الصداق ثم على
والسبعين الذين لا يحدون نكاحا اى صداقا قال ويحتمل ان يكون من احوال الامتياز
اى سبب نكاح لكن الجواز اولى من الامتناع **فل** تشتمل الوطى على احوال لا يسمي
لان ما كان من جهة الوطى داخل لا يسمي وما كان من الموطوع مدخول به لا يسمي فلم
يستوفى في الدول فلم يحقق النكاح وعقد الصم كذا واحد منهما لانه نعم صاحبه
اليه والعلم من احدهما كاف في صدق العلم بخلاف الداخل وقوله الحارثي من الامتناع
فل هنا الامتناع اولى لانه لا يوجد في اللغة اطلاق النكاح على المال
وحرف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه سابع كسر عدم اللبس ولما قولهم

قال غلام قبل الذي جعلنا
عن الرازي والبرق الصمد
في النكاح

نكح المطر الارض ونكح النعاس عنه وقد قالوا معنى الصم وبحمل الرجل الصم
وقوله الغافل ان الغفم يروح الا اى السبق الارامل السابق لصواعلي الله معنى الصم
وفي المختلف النكاح حقيقة في الوطى والعقد جمعاً وعملاً وقد مر سترك لهما قال
والاستتران ليس اصل **فل** فيكون موافقاً لما مشتركاً وقال ابو القاسم
الرحاجي يطلو علمها وفي المسافع قال ثم الاسلام النكاح حقيقة في الوطى والعقد
وقال صاحب المنافع جعله حقيقة في الوطى اولى قال ولا يجوز ان يكون حقيقة فيهما
لا استتران **فل** اولوية المحاراة لا مع جواز لونه مشتركة وللمشافعية
لمه اوجه اوجهها عندهم الله حقيقة في العقد مجاز في الوطى ثم العاضى حسن في تلبية
والمال الحسب والمال حقيقة فيهما لا استتران ذكرها النووي استدلالاً الاول
بقوله تعالى ادا لستم الموافات ثم ظلمتموهن من قبل ان يمسوهن وهو كسر في الفرائز
والحديث وزعموا انهم لم ياتوا في الفرائز لا بمعنى التغدي وبالعالم فلا بد نكاح في بني فلان
اى ذات زوج منهم ورجل يكد اى كسر الزوج بضرعة والنكاح السري والعلم بزوج
بهما وكان يقال لام حارجه طبعه وعول نكاحي قالوا السمع من نكاح ام حارجه
ولما اتفاق اصل اللغة وقوله تعالى حيي بزوج روحا غيره والمراد به الوطى احكاماً
وما حالف فيه الاسعدي المسبب ود الخلف لا اختلاف وقوله تعالى حيي ادا لعلوا
النكاح اى الاحتلام فان الحام يرى منامه صون الوطى وقوله تعالى ادا لا يلاح
الاربابه او مسوكة فسرهما وقول **فل** الفززدق **هـ**
الما كن على طهر تساهروا الناس **هـ** على فجعله ابقره

بموايد كذا قوماً وقال عليه السلام نكح الهمة ملون وقول الاعشى ومنكحة
غير مهورون معنى المسعة الموطوع قال المطرزي ثم قيل الزوج نكاح لانه سبب
الوطى **فل** ولهذا لا يسمي من العقود بخلاف السرى والهبة والصدقة والاجان

ومعها ان ذلك ليس سميًا للوطي لاجل حاله وقال الختتم حصاة فاحص يعلو
تغشيت في ذلك السهل والوعراي صمت صم الحصاة جمع اسم الى تحف التعلات
وفي المثال السائر انهما الغرامسري اي اصرا على حمر الوحن انهما مفسري ولديهما انصر
مثلا لامر يحكمون عليه ثم يفرقون عنه واصله رجل حطبا انما حرق في مجلسه انهما
فزوجها منه على كره وقال احما الغرامسري ثم اسما الروح النبا فطما انظر
به المثال للتدبير من العامة وفليت المهن الغاللاز واج والفر الحار الوحن وقال
كل الصيد في حوف الغرامسري ههنا ان النخاح انما هو الصم والجمع فلا يكون جمعا لا
في الاعيان والاحسام والعقد قول عرس لاسمى رملين فلا يكون الصم منه الا حمارا و
الذي احسنه في قول اللوتين وعقد النخاح جعل العقد رتبيا والاصح سببا وعضان
شخص واحد حتى صار المصراع الماد وروح الخشب والتحور في هذا ظاهر وفي المبسوط
كبريحت لديد النخاح اي الوطي اي الوطي وقال النوعي الفارسي العرب فرق لطيف
قاد انا الواح بلاه او بنت فلان واخنت فلان ارادوا به العقد واد انا الواح امرالة او
روحته لم يردوا الا الوطي لاسيما بعد رهبانها عن العقد انتهى كلامه ووجه بانه فان
الاول ليس معصا في العقد بل هو ظاهر في الوطي او كنهه والماني معني في الوطي لان
تزوج روحته لغو وفي الحاشية اذ ان الخنك في روحته او امته عمل على الطلاق
وفي الاحمد على العقد لانه العتمة والفسوق من الماضي والمستقبل ان في السبيل
عمل على العقد الصحيح وفي الماضي عمل على الخير صحيح كان او فاسدا فلم يكن في الاول ورنه
يحمل على العقد ومن الوطي وفي الاحمد قال الله قال ابو حامد قال اصحابا النخاح
حصفته الحماق واسم العقد ثم قال في المبسوط النخاح خير سنده وفي حرر مطوب
عقد مسنون وفي المحيط سنده موكده وفي العقد مل مرض كفايه قال في المنافع
هذا عند الماحرين من مساحنا كاجلاد وممل واحب فانه وممل واحب عن كالتور

يحيى

نله

نله

والاصحيه وقبل سبب ذكر الافوال في الحقة وغيرهما وفي البدايع الاستحيا
قول الحري وقال في البدايع النخاح فرض حاله النوقان وحرف الوقع في الرنا
لاخلاف وفي المبسوط لاسمه تركه حديد وقال الختتم الما لاله النخاح
في الشرح على انفسا اربعة واحسنه وسبع فمن حنى الوقوع في الرنا والحب وعمر
عن النسوي ولا يذهب عنه بالصوم واجب موسع ان فان ذلك وسعد على النسوي
ويخبره ومن النخاح فان يذهب عنه بالصوم واجب احد المله على الحر والرواج
اولي وقال النووي في المنهاج في شرح كتاب مسلم من النخاح لانه النخاح ولا السر
سواخت الرنا لانه لاهر مدعب العلماء انه ولا ينكح احد اوجه الادود ومن قال
بقوله من اهل الظاهر ورواه عن احمد فانصر قالا والمزمنة اذ اخاف العبد ان يروج
او يسرق **قوله** الظاهره قالا والوجه وان لم يحسن الصحت قال النووي
والناس فيه على اربعة اعتناء قسم سوق المنة وقسم سوق المنة وقسم سوق المنة وقسم سوق المنة
سوق المنة وقسم سوق المنة وقسم سوق المنة وقسم سوق المنة ولا يعد للونه فيكده
وهو ما مور بالصوم لرفع النوقان وقسم عقد المنة ولا يوق المنة نفسه منزل النخاح
والعقلى لفضل العبادة اولى بحقه وامتنع لان النخاح في حقه مذكور بل تر افضل
قوله بطن المذنب على نزل الاولى فما عسان يكون مذكورا وفي المعنى وح على
من حاد الوقوع في الرنا على قول عاملة العتمة في الانال وعند السام في مباح وعند
الظاهره واجب من وهو العقد دون الدخول في مثله النووي احموا بقوله تعالى
فانجو اورد عليهم اخر الما انه وهو صواب او ما ملكت ايمانكم والسر عن واجب قال
ولا يحرم من الواجب وغير الواجب والاعتصاف عن حديث الهاء ان عرض البصر لا يحصل
ما العقد وجوه وهو الواجب عند ادود وقال البارزى لا يحرم النسوي بالانفاق
وفي المحلى في شرح المجلي لان حرم الظاهر فرض على كل واحد على الوطي اذ وجد

من يزوح او يتسرى ان يفعل احدهما ولا بد فان عجز عن ذلك فليست من الصوم
وهذا يد على المازي وعاص وهو اقتداء بقل من جهة قالوا نحن اعلى الله لاحد لك
على التسامح **قال الشافعي** في النهاية واجبت على الرجل والمرأة ان يترجعا اذا
ناتت العسما وهذا يرد على ابن حزم وفي المعتز بعض الشافعية انما قدروا النكاح
على بطلان الصلوة والصوم اذا انى به ناكها المقصود به الى الله سبحانه واسما الوجه
وخص من الدين وحصل ولم يوجد متعبد وقصد الاتفاق عليها والذب عنهما
مصر بل لك حله الى الله سبحانه وهكذا قد روى ابن امام راحة عن سمس الامية
السبعي ثم اطلوه الى المسئلة هذه العاقل الاصلية والاولوية والتقدم ولا ينبغي ان
تكون الحاشية في الاصلية للمدة او حدة احد هاتين هذه المقولة للاسرة التي في
الفضل ويرجع احدهما على الاخر فالاروع والاعلم والسابعة يقولون النكاح مباح
او محرمة لانه لم يكن محاسا اليه من فان احتاج اليه ولم يجد احده من له ايضا
وان احتاج اليه بعض الصور الشخص بحث لولم يزوح لوقع في الرها وهو واحد اهبطه
فالمرءون يقولون لا نكاح **قلت** ولعل الذي دلل المؤوي ولم يدر احد حلالا
هو قول المرءون وان كانت بعدة توابع الى النكاح بحث لولم يات به مع في الزنا والحي
بالانفاق وعدم على الواجب احما عا وعلى العراض اذا كان الوجه مؤسعا كاصلا
في اول الموت فادلم يقولوا بعض هذه النكاح فكيف يقع التنازع في الاصلية واد
دخول لقطه الاولوية والتقدم استقام وموضع السار في المسئلة ان ليس بشرط
الاولوية والتقدم الا ان ترا في الاصل انك تحوان قال ساول الفصل اولى
من ساول الخليل مع انه لا مشاك في الجوهر والخلاف بينهما ونحو ان يقال بعدم
على الماهل وعدم العالم اولى من تقدم الماهل فاداعرو هذا فنقول
الاستيعال بالنكاح ومصلحته اولى من الماهل لفضل العادة على سمس الدت

سبط من الجور في انكار الانصاف وهو قول عامة الصحابة والمائتين منه قال مالك
واحمد قال ابو الووي وهو قول بعض السافعية والمالكية وقال السافعي النكاح اقل
العادة اولى **قلت** في ذكر النكاح شهاب الدين العراقي في البزج قول مالك مع السافعي
وحمد الله **سلك** السافعية فيها عسر مسائل **المسئلة الاولى** روى ان النكاح
من قبل المباحات ومنع تقدم على المدة وان ساه انه عليه السلام قال لعل المباحات
الى الله النكاح **والمسئلة الثانية** روى ان المعاملات لانه احب وقول تابع والشرا
ولقد اصبح من الناس وهو على وفاق الطبايع خلاف الصلوة والصوم فانها مطلوبة بان
للسارع والاستيعال هما اولى **والمسئلة الثالثة** ان الله سبحانه حرم الروح بواجب
ومن التسري من التسري لان تقدم على الواجب فلما النكاح لان فله او للمدة **والمسئلة الرابعة**
ان المعاملة اسبق على المدن من مضاهي الدرج فانه راخذ لا يسبقه فوات اول قوله
عليه السلام لعاشته رضى الله عنها احرك على قدر نصيبك **والمسئلة الخامسة** الصلاة
والتبوم المائتين عماده محصدة والنكاح مركب من المعاملة والعادة او النكاح وسيله
الى العادة فالعادة المحصدة والاصل اولى من الوسيلة **والمسئلة السادسة**
ان العادة مطلوبة التحصيل والنكاح مطلوب النفاذ فوات اولى ما يدان النكاح حاشي
منه الى الحساب المالى والامان منه فلهذا يستسهل في المطام والمها لك التلوه
وجود الحلال لاسما اليوم **والمسئلة السابعة** النكاح يقول تعالى وما خلقت الجن
والانس الا ليعبدون ولا يستعجل بما خلقوا لعلهم يعلمون **والمسئلة الثامنة**
النكاح مما يسن في صحيح البخاري حدثني عن رضى الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وما روى عن ربه عروجه انه قال لا زال عندى مفروق
الى بالواحد حتى احبه فاذا احبته لم سمعه الذى يسمع به وبصر الذى يبصر به
ومثل هذا لم يوجد في النكاح لعمري هذا اقوى لهم في التمسك **والمسئلة التاسعة**

(النفقة)

انه لما صدقه صاحبه انقلب اصرار المقر عليه كانه استولوا
نصاركا اذا اقر المشتري ان البايع كان اعتق المسع قبل البيع جعل
كانه اعتقه الا ان ولاه موقوف على تصديقه كذا هذا فممنوع
الخدمة ونصيب المنكر على ملكه في الحكم فتخرج الى السعاية وتعتق
بها كام ولد النصراني اذا اسلمت وابي الاسلام لان اقراره على شركة
بامومه الولد كشها دته عليه باعتاقه نصيبه ولا يجر حيفه
وابي يوسف ان المقر لو صدق وكانت الخدمة كلها للمصدق
ولو كذب كان له نصف الخدمة لانها امه بينهما والنصف
مسقر به فممنوع ولا خدمة للشريك الزاعم ولا سعاية لانه يدعي
عليه ضمان التملك في الغنم واليشع بدعوى الاستيلاء فكان
ذلك ابراهما من الخدمة والسعاية والاقرار بامومه الولد
تضمن الاقرار بالنسب وهذا امر لازم لا يرتد بالرد فلا يمكن ان
يجعل المقر المستولد والفرق منها وبين ام ولد النصراني انه
قد تعدد استخدام المالك فيها هناك فتخرج الى السعاية وهذا
ما اقر به لو كان حقا لم يكن استخدام المالك فيها ممسعا فلا
معنى لحجاب السعاية عليها للمنكر ثم جنايتها وجنايته عليها
تكون موقوفة في قول ابي حنيفة وفي قول مجاهد بمنزلة الكاتبة
لسعي جنايتها وامي الجناية عليها باخذ الارش وقيل الصحيح
عند ابي حنيفة ان نصف الجناية على الجاحل لان نصفها مملوك له
مطلقا يستخدمه بقدر النصف والنصف الاخر موقوف وعلى
قول مجاهد لسعي في الجناية عليها في الاقل من قيمتها ومن ارش الجناية

لا يجر احق كسبها ولهذا سبق على نفسها من كسبها ولو جعلنا
موقوفه من سبق عليها وفي الجواشي خلاف اقراره على بايعة
بالعتق واقرار احد الشريكين على صاحبه بالعتق لان هناك على تقدير
الصدق ولا يكون المنكر شي من الخدمة قال — ومن اقر بنسب
صغير لرجل ثم ادعاه لنفسه لا يصح وان كذبه المقر له فيه وفي
قاضي خان فاذا مات المنكر عتقت لان عتقها معلق بموت المنكر
في نعم المقر وسعي لورثته المنكر في نصف قيمتها ولا تسعي للمقر
لدعوى الضمان على ما مر ولا يعتق بموته ولو كان اقراره انقلب
عليه كما قال مجاهد فعتق بموته — وله وان كانت
ام ولد بينهما فاعتقها احدهما وهو موسر فلا ضمان عليه هذا قول
امامنا وحينئذ يفرده عن ساير العلماء وقال لا تضمن نصف قيمتها
وهو قول ساير الفقهاء وهذا مما على ان ام الولد غير مقومة ولا
ماله فيها عنده وعندهما مقومة قال — وعلى هذا الاصل
عدم مسائل اوردا بما في كتابه المنتهى ومنها اذا مات
احدهما لا يسعي للاخر عنده ومنها ان ام الولد من الشريكين
اذا مات بولد فادعاه احدهما وبنت نسبته منه وعتق لا تضمن
من قيمته شيئا لشركة عنده ولا سعاية عليه ومنها انه
لو باعها وسلمها المشتري ومات عنده لا تضمن عنده ومنها
لو غصبها غاصب فماتت في يده لا تضمنها عنده وعندهما ضمن
وسعي بها تقدم وذكر في الرقيات — انها تضمن عنده والغصب
كما تضمن به الصبي الحر حتى لو مر بها الى سبعة فانتزعتها سبع تضمن

الرب الله اعرف وقال معاذ عدموته روجوني فاني اكره ان اتقى الله اعرف وعن عبد الله لم
يق لي من الدهر الا ليله لاحسن ان يكون لي ملك الله لعله يري ذلك فله ابو بكر الى سيرة
والجواب عن المسئلة الاولى ان قوله عليه السلام احب المباحات معني ان يكون المباح
محموا وام لا يكون له لاند مباح عدتم والمحمود غير المباح الا لم يمنع مطل احكامكم به
وعلى قولهم يلزم ان يكون المباحات مطلوبة للمساخ والافا بل لا بد ان يكون مطلوبة لا في
مباحا ممتدا لا معكم العمل بعد الحدث وعن الساني لا يلزم من تحريمه على وفق الطباع
ان يكون مندوبا اليه فان القضاء الامانة والحلافة على وفق الطباع لما في ذلك من ميل
النفس اليه بسبب الجاه وبفاد الجهد وحصول الحسنه وهو عبادته ومندوب اليه وفرض
وسر البول على خلاف الطبع وهو حرام وحكي على المضطر اكل المسه مع انه لا يعد الى تركه
سبلا يحكم الطبع وعن الساني لم يلزم ان المراد من قوله او بما ملكت ايمانكم التفسير
بل يجوز ان يكون المراد به الزوج بالامه وهو الظاهر من اول الاية من قوله واحد اي فالحوا
واحدة او الحواما ملكت ايمانكم اي خارج امه الصر ولا يقال فخرج الامه اندرج بحقه قوله
فقال فالحوا ما ملكت ايمانكم من السامسي ولاف وراعي فان الجمع من الامس لا يجوز عندهم
فلم يدرج بخارج الامه بحقه الامر في اول الامه لان التسري وان لم يفسد الولد مندوب
اليه منع وعن الرابع الجواب من وجهين احدهما ان لا يسلم ان كل ما كان فيه المشقة
اكثر يكون التوافيق فان يولد ربي الغرض ان يرضى بواب اربع من ينزل وقد ورد في سيجان
الله من الحنة وهو فعل السنان الخف من ربي النافله وانبهت ان لا يسلم ان التوافيق السق
على البدن من الاستعمال بمصالح النكاح ولما كان فيه الهام لا الحلال والنام
بواحيات وعتات الاولاد واهلهم وموتهم وموتهم تحت لندن والغلب وعلى الخامس ان اطل
رد الود بجه وبرد المعصوب فانه مرجح على المناهضة وان لم يلزم عاده محمد والسادس
للمزوج ولا نزاع فيما دروا بل الاول به وعن الساني في معنى قوله لا تخذون صلواتهم

للعباد لا يسأل العباد وميل لوجوه من وهو من عين والخلق في التوافيق وميل لامرهم
بالعبادة ولا يلزم فيه مع انه لا يسأل ان يكون خلقهم المباح ايضا وقد دل انهم خلقوا لله وهو
قوله تعالى وحمل سهار وثقما السكت السامع ان لا بد ان كانت عامته في حق المحلوس من
الحق والايمن هي مطلقة في العبادة مصدق بواحد من كل واحد يجعل على الواحد وعلى
الغرض في دون التوافيق وعن الساني ليس المراد من ترك سنة النكاح والغرض وعرض الله
على التوافيق فلا بد ان يكون ذلك مشروطا وعي قوله وعن الساني قال ابو بكر العزني
في الحاد منه قلنا هذا منكم من ليله واجبه اولها ان لا يرتحق ويستجير اورعه ومرد
له وحته عليه وبغده فيه وهو ان ارتب دسا وسار له به من يحكي اليها انك كنت
سرعه من ملكت الست سرعنا ولا يسدي مهاجر في اليها ان الحصور هو الذي ترك
السامع العذر عليهم حديثا لمسه عين وان ذلك سرعه وسرعه النكاح قال
الله تعالى اكل جعلنا منكم سرعه ومنها جاور في النساء الى امرهم فله حق على الله عونهم
المحبة الذي يريد الا داو الماخ الذي ردا العفاف والمجاهدين بسبل الله قال وهو صحيح
وعنه عليه السلام ادا قال اخطبكم من تزوج منه وخلقته فزوجوا لا يعلمون كن
صلبه في الارض وفسا وعرض قال ابو بكر هذا حديث حسن صحيح وقولهم النكاح معامله
فلا بل النكاح الذي يعضله على النافله عبادته على ما يروى وعدم لزومه بالدر لعقد سرطه وهو
ان يكون من جنسه واحص مقصوده ولا يروم النافله بالدر المحاجه الى احرار الفضيلة
وهو حاصل بنما ذرنا فاضار حاله قال الله في حجة الاسلام او صوم رمضان لا يلزمه شيء
قاسد درها في الاكمال قال المازني قوله عليه السلام تعلد الصوم اعرا العايب
ومن اصول النكاح انه لا يرضى عايب وقد عاينا ذاقول اعصم عليه رجلا ليس على حجة لا عرا
قال القاضي عياض هذا قول ابن محمد من قبله والى القسم الرجائي قال اعصم وهو غفله
ووم من قائله وهو لا يجوز عرا العايب وانما هذا الحاضر والساهد ولما احررا الشافعية

والغالب تحايز وهذا نص ابو عبد الله في هذا الحديث فقال اعربى عامسا ولا يتخذ
العرب طريق الا لسانه يقول علمك ردا وذكركم علم لا يقول علمك الا في هذا الحديث
وذلك كلام سبويه ومن بعده من هذه الشان وقالوا انما يتخير به الحاضر ولا يتخير به
ردا ولا علمه علم اواب سيد غير الحيات قال السري في هرامع سدوده حرا للمامور ودرضا
بالخافو قال الفاضل في شرح الحديث اعلم ان علمه هو حفظ جمل من حصص من السباب
فقال من استطاع منعك الماء فليس له من لم يستطيع علمه بالصوم والعمر ليس بالغيب
وتلك الحاف اعدم بعضه لاجل اعظمه من ان كان حاضرا فما لو كنت ارحل من قام منكرا
فله وجه في الغم لم ين قام من احد الحاضرين لا الغائب وقال النووي للمعصر من الذين يتكلمهم
وصف واحد فليس السباب معصوم من ثبات ويجمع على شبهة وهو من اللوع الى المن سنده
قلت وقال لا يجمع على فقال والسبوح معصوم والامسا معشور والسا معشور
قوله الناحي معتد بالاحاط والقبول لعمامة الماضي في المساق الذي لم يقطعا ولا
تسمى احاطا بمن اي جانب فان والعذر اما ان قال الله تعالى حاشه عن الملك ان يتم الرويا
يعرفون اي يسمون وفي الحاشية عيان عن معنى شرعي يستفي في المحل وقولها روجت وتزوجت
الاعتقاد ذلك المعنى السري وقوله سعد بالاحاط والقبول اساره الى الحد الذي المعنى السري
مثل قولك كتب ما علم وضرب ما سيفي وسمى المتقدم احاطا لانه يوجب وجود العقد او النقل
القبول قال لان الصفة وان كانت للاخبار وصفا وقد جعلت للانفكا شروعا في حق الحاجة
قال في الحاشية لان الاحاط لا يهبط ما كان او يكون للاسناد ما لم يكن لا يرى ان يقولك مستوف
لا يوجد القيام والعقد فذكر اولئك زوجت وتزوجت لامت السباح باعتبار الوضوء وانما ذلك
الناح في هذا اللفظ لانه جعل الانفكا في السري الحاجة **قلت** صعد روجت زوجت
وعنت واسرست وطلعت واعنت فمعنى في اللغة والوضوء للاحاد الانفكا فان ذلك ثابت في
معنى في الحاشية فالسري قرره لانها ثابت للاحاد لا غير فعملت للانفكا في الشرع للحاجة

فان الحاشية كانت معجزة في الحاشية وكان فهم الحق معتبر قال عليه السلام والفتنة
من نكاح ولم اولد لا من سحاح ثم العسر من الحوا الانفكا من اربعة اوجه الوجه الاول
ان الانفكا سبب لم يولد وليس الحرس سبب لم يولد فان العقود اسباب لم يولد لانها
وسبب لانها خلاف الاحاط والوجه الثاني ان الانفكا سبب سببها مدلولها والاحاطات
منع مدلولها لانها من الاول ان الملك والطلاق مثلا سبب بعد صدور صفه البيوع والطلاق
وفي الخبر قوله فان قولنا قام زيد يتبع لعمية مدني الزمن الماضي الوجه الثالث ان الانفكا
لا يحصل الصدوق والكذب فلا يحسن ان يقال في امره طالق بل طالق صدق ولا كذب
الا ان زيد الاخبار عن طلاق امره الوجه الرابع ان الانفكا يقع مع مقول لا مع الما من اصل
الوضوء في صبيح العقود والطلاق والعاق وخونها وهذا القول لا مرية له احاطا طالق
احدا لطلاق مرس جعل الثاني جبرا لعدم الحاجة الى الفعل وقد يكون انفكا بالوضع الاول
لا لامر الواعي فاما بالطلب بالوضع الثاني لا بالوضع الاول في هذا الوجه الاول في جميع
صون قال شهاب الدين القزالي رحمه الله في الفتاوى اعيد اعتقاد حرامه من العقد الاحاط
الحرم للصدق والتركيب مستفاد من الوضوء للقرن وليس ذلك بل لا يحل الخبر من حيث
الا الصدوق لانفاق اهل اللغو والخوان معنا قولنا انك حصول العمام منه في الزمن الماضي ولم
احدهم ان معناه صدور القيام او عهده او عهده او عهده سيقوم زيد صدور العمام عنده في المستقبل
عسا لان معناه صدور او عدم صدوره وكذا زيدا في الدار معناه اعادة استقران مهاد وعلم
استقران معناه من الحرس المسمى اما هو في اللغة الصدوق قول الكذب ومعنى قوله خبر
من يحرمه الكذب هو محقق الصدوق في كذا مكانة الذي من جهة التكميل لان جهة الوضوء
اللقوى على هذا ما سمعهم قول محمد في الحامع ان احرم ان فلا اقدم بحسب الصدوق والكذب
لانه مستعمل فيهما من جهة التكميل والمحاط به ان صبيح العقود كزوجت وبعثت وبرزت
وات حر وماراد طالق ونحو ذلك هل هي انفكا او خبر قال قال الجمعية ايضا اخبارات

على صلها اللغوي وقال غيرهم ايضا اشقات مفقولة عن الخبر **قوله** هذا قول
الحمدية جاذبة صاحب الباب وغيره ولم يقل على الحمدية على ما نقله عنهم واستدل
لعدم القول بما رواهها ايضا لو كانت اخبارا كانت كاداة قايمة لم يسع حمل ذلك الوقت
ولم يطلق والدرك لا يمس مدالفا معين فدل على ايضا اشقات حصول لوازم الاشقا
فيها وتايها ايضا لو كانت اخبارا كانت اما كاداة ولا عن بها اوصاف قد يكون متوفرة
على عدم احكامها فاحكامها احكاما ان يوقف عليها الصا فليزم الدور ولا يوقف عليها
فليزم ان يطلق امره ويعقب عنه وهو سالك والمسا لو كانت اخبارا كانت فاما ان يكون
حرا على الماصي او الخا فيزوجه حد تعدد تعليلها على السروط لان الشرط لا يلزم الاستعلاء
او خبرا عن المسعفة وحيد لا سيد على الصريح بذلك وهو لو صرح وقال امره يستكون
طالما لم يطلق فكذا ما ان معناه وداعسا لو قال لمطلعة في العدة است طالق لزمه طلاقه
اخرى باعتبار الاسناد ولو كان لم يلزمه ما لم يوقفه لصدق الخبر به وبها وحامسها
قوله تعالى ومطلعتن بعدن في الطلب للاشقا لا خلاف وسادسها ان الاسناد المسادر
الى التهم في العرف فوحيان يكون مفقولة الله عز وجل السادر الرابع **قال** والجواب
الحمدية اما الاول فانه يلزم ان يكون له مال لم يدر فيها صاحب السرع تقدم مدلولها
على النطق بها وك ان بعد ذلك لتصرفه بصدق النكاح بقاوا لا يصاروا الى من النكاح في العرف
في اصول الفقه ولا نوار الاسناد صحيح عليه والنكاح يختلف بينه والجمع عليه اولى واذا كان المدلول
عليه معددا فاما الخبر كان صدقا فلا يلزم الكثرة ولا النكاح للاشقا ونعت اخبارا ولم يخرج
عن موضوعها اللغوية وعلمنا بالاصالة على النكاح وام خالفهم وعن السان في الدور
غير لازم لان النطق باللفظ لا يوقف على شيء بل هو بعد المدلول ويعد المدلول
محصول الصدق ولم يلزم الحكم فالصدق موقوف وطلفا واللفظ موقوف عليه على ما نقله
موقوف على النطق ويوقف عليه الصدق فيما هنا عليه امور مرسدة بعضها بعد من

الاسلام خواهر زاده والسر حسي ودم من المشايخ لم يسر طوا عبر الامتياز
واسر طوا ميل العلب اليها واشتباها عما قال في الجبوت وهو الاصح **وقال**
الصغار ان لان الشك في العلوسنة لعلته فان مسعدا ما لو كان شاكيا مسر اليه
نسب الحرمة وكان العفة محمد بن مقاتل الرازي لا تعتبر بحكم العلب وانما تعتبر بحكم الاله
وكان لا يفتي بنوت الحرمة في المسح والسر والعين والري مات سهوة حتى يتحرك الله
بالامانة وروى ابن رسم عن محمد بن ابي المسد شقيقه فلم يسر عن او كان يفتي
فلم يزداد المشايخ حتى تركها ثم ازاد او انسان بعد ذلك لم يمس به حرمة المصاحف
وانما لم يمس الحرمة ادا العشر بالمسح هو بعد لامسها او رداد العتار او وضو لامسها
بعد وان كان بينهما يوفى رفق محمد بن المسوس في مس الحرمة وفي طلاق المسقى
للحسن بن ابي عدي بن يوسف ادا المس شيا من جسد ام امرته من فوق الساب عن شيوخه
وهو يعد من جسد ها خرفت عليه امرته وادام من جلد ما فوق الحف او من ما في الحف
او اسفل الحف وروى ابراهيم عن محمد بن النطرا في بر المراه موضع الجماع مثل النطرا في
المراه لم يرفع وقال لا يحرم الا النظر الى الفرج من داخل ومثله عن ابن يوسف كذا ذكر
محمد في الزيادة ان لو نظر الى بر امرته مشغول لانت به حرمة والجماع في الدور لا يوجب
المصاحف وبه اخذ بعض مساجنا وبه ان يمس الامم الا ورحله لاه من ربه
قال صاحب الخبر وما ذكره محمد بن محمد اولي الاصح لعدم انفصاله الى الحرمة فصار ما لو
من سهره فام في الاقربا به شاده وبعث السهاد على اقران المسح المفضل مشغول
وهو يعمل على ذلك بعز او ان قال لا يسل عليه مال لا يحرم الفصل لاه لا يوقف على ذلك
ومس العمل والله مال على الزدوى هكذا ذكر محمد في الجامع لان السهم على الوقوف
عليها في الحلة يتحرك الذكر وغيره وفي رواية ابن اسحاق عن ابن يوسف رجل نظر الى امرته
عن غير سهو فمسي ان يكون له حارة مسها فوقف له شيوخه مع وقوع نظر ان جاك الشبهة

على الله حرمت امرأه عليه وإن كانت على ما يمتنع من حرمة وفي الوقافات الماطوف في المحيط
أقام امرأه عن فرأته لهما متما ومعهما الله فوصل به لهما فترصها ما أصبحها اطلقا
امرأته وهي مستبناه حرمت عليه امرأه وإن كان عصبها امرأه لأنه مسما مشهور ولا يشرط
بلوغها ويستمر أن يكون مستبناه قال أبو بكر بن محمد بن الفضل بن شمس مستبناه من غير تفصيل
وبت خمس فما دونها غير مستبناه وبت عمان وسبع وست إن كان عليه حنجره
كانت مستبناه وما لا فلا وقال القعدة أبو اللث جملوا في الممان والسمع والسمع
والعالم أيضا لا يمتنع الملم بلغ سبع سنين وقال الشهيد في الوقافات عليه الفتوى
وسبيل القعدة أبو اللث بكر عن رجل امرأته وهي بت خمس أوست عن مشهور قال لا
حرم على الله أيضا غير مستبناه وإن استبناها هذا قال كانت دهر حتى حرمت عن جلا لا شتمنا
قال يحرم لأن العدم دخلت تحت الحرمة فلا يحرم وإن كثر ولا ذلك المصنف وسبيل
من سبناه عن امرأه دخلت في حرمة فزحها وهو ليس من أصل الجماع قال ثبت بدحرمة
المصاهرة وفي اللبن لا يحرم اللبن والعلة الحرام ولا يحرم إلا الجماع وفي الإهنة رواه
أحداهما لا يحرم والباقي ليس الحرمة روى ذلك عن ابن عمر وابن عمر وموسى
وبه قال القسمة والحسن والعبي والسعي والأوراني وما لا واحد قول الشافعي وفي
المتناجى الفتوى ليس المباشر مسماة فالوطي لا يظهر عن عمر وإنه وعامر بن ربيعة
وكان يدرأوا القسم والحسن ومجاهد ومحمد بن أبي سلمة إن الطول العوج مشهور وليس
بمشهور فالوطي وهو صواب من مسعود والنظر إلى غير الفرج لا يمس الحرمة خلافا لبعض المالكية
وفي السابغ لو جامع الله امرأه فافضاها وأخشدتها لا يحرم عليه أمها وقال
السابغ لا يحرم وفي المحيط حرم عليه أمها يعني لو مس أمه مشهور أو لم يمس أراد أن يزوج
أمها وأما أرواح امرأه ولها مشهور ثم سبناه يجوز لأن يزوج أمها عند ذلك في
المسوط وهو لا يظهر عنه وأما لو مسبته امرأه أحده أو مسها أو ضلها حرما فلا اعتبار

وأما الصيد تصدق ورفق من كذا فقال أما أنك لو كنت تصيد ما تصيدك لشبعك
أداد هببت وتلفك إذا حثت قال أبو الحنفية حرم في الإمام من طريق موسى بن محمد
بن أبيهم قال السبي يغزوه به موسى هذا وكان يحسن من من صنعته وخرج الحدس
الحافظ أبو جعفر الطحاوي وغيره وهذا مخالف حديث سعد بن صيد العتيق وحدث
سعد بن صالح في الرواية لكن غير مجهول به عند العلماء قال حدث سلمة أبي في أمات
أطعم للمدينة اضطراب حدثه بعد بعض الروايات ما من لا شتمنا وعند البعض ما من
ما زمتها وعند البعض ما من حلفتها وعند البعض حلفت أي عسر ميلأحي وعند البعض
ما من غير أبي بور قال عباس بن الأكاليل الرواية والعدري عارلث وعند البعض
من ذلك إلى ذلك ولا بعض الروايات غير أن لا مكانه بأسا وأعمد وأن ذلك
حقا وهم في الأقاليل أنكروا صعب الزمري وغيره عن ابن عمر وأما ما لا شتمنا
غير ولا نور وأما نور منكده وحكي الخطايا إن قطع حرها غير مباح ودران مباح عن مالك
أن النبي عليه السلام إنما نهي عن قطع حرها أمما لم يمتها ونزعها البهاجر إليها ونحسها
لصورتها فلا يكون النهي في تحريم وطهره التي عن هذه أطعم المدينة فافضاه الله
واجمعوا على الإباحة هدمها ولو كان للمدينة حرم فيه الصيد وقطع الشجر لأن في
حكم حرم مكنت صنان صيده وحين ذلك الصن الوردي في حرم مكة وأردأ في حرم المدينة
لأن الحرم هو العلة لوجوب الصمان والملم ووجوب الصمان فيه دل على بطلان قولهم
وأما المراد بالحدث الحرمه لطا صله لها سوط النبي عليه السلام بقا وموته ودفعها
ومسها لا دخلها الدخال وعلى كل شيء من إباحة ملك حرمتها ولا يشك أن هذا
شرف عظيم ورده عليه لها وهي محمية برسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا لا
يلزم من سبب الحرم وحرمة الاصطفاة فيه أن يكون صيده مضمونا الأرض أن ملكه كان
لها حرم في إباحة عليه ولم يكن صيده مضمونا عنهم **قلت** هذه عنقه ومبني

ثاناً ان العتق الملتزم من جهة فاعين له الاخر دلاله وكذا الاستدلال
احداها لما ذكرنا ولا فرق بين البيع الصحيح والفايد مع القبر او بطلته
والمطلوب بشرط الخيار لا يجد المتعاقدان العرض على البيع لم يبق به
في الموقوف عن ابو يوسف والمهبة والتسليم والصدقة والتسليم
بمنزله البيع لانه تملك وفي فاضل خان او فاسد او قصر وكذا لو
وهب وسلم او تصدق به وسلم او رهن وسلم او اجره او كابه او اقر
به او ساوم او اعنت ولم يقل اردت به البيان او علق عتقه بشرط
او وطى فعلق وتذكر الجصاص ان ذكر القبض في البيع الفاسد
وقع اتفاقا والقبض وعدمه فيه سواء وكذا لو عتق احداها بتعليق
سابق على الاجاب المبهمة لانه خرج من ان يكون محال للبيان فتعين
الاخر للعتق وفي الغزنوي لو باعها صفقه لا يجوز البيع فيها
لانه جمع بين جرمين فدل على نزوله في احدها ولو وهبها او صدق
بها او تزوج عليها بجوز وجبر على البيان لان الضم كادخال الشرط
الفاسد وهذه العقود لا تنفسد بالشرط الفاسد ولو لم يبرأ حتى
مات بطلت العقود لشيوع الحرية فيها الا التزوج ولو قال
اجداها ام ولد لي او بن لي ومات احداها لم يعين الاخرى للحرية لان
هذا اخبار وهو مستقيم في الحث والميت ولو قتلها خطأ بحب
قيمه وديه ولو قتلها رجلا بحب قيمتها ولو قطع انسان
ايديهما بحب ارشهما دون الدية لان القطع لا يمنع النكاح في
الوصية لو رهن الجارية الموصى بها او عرضها على البيع يكون
رجوعا ولو كانتا او طيبا لم يكن رجوعا لكن في الفتاوى

وفي المحيط في خيار الشرط عرض المشتري على البيع بطل خياره وكذا
عرض البايع في روايه ابن يوسف عن ابي حنيفة وفي رواية الحسن
عنه لا كالا يستردام ولو وهبه او رهنه ولم يسلم من المشتري
اجان للبيع ومن البايع لا يكون بمضا للبيع في روايه اما الاجاره
فانها عتق لازم ولو قال لا مئيه احدا كما خرج ثم جامع
احداها لم يتعين الاخرى للعتق عند ابي حنيفة واخر من جنبل وكذا
لو قال احدا كن حرم فجامع احداها وقال ابو يوسف وجبر
والشافعي ومالك في روايه فتعين غير الموطوءة للعتق كما لو قال
لزوجتي احدا طالق فوطى احداها تعينت الاخرى للطلاق
وفي النوادر لو قال ملدخولتي احدا طالق ثم وطى احداها
لم يقع على الاخرى لان الرجعي لا يحرم الوطى بخلاف المثلث والواحد
الباين فكن في فنيه المئيه وفي الربادات البيان في الطلاق
المبهم لا يثبت بمقدمات الدخول انما يثبت بالدخول وذكر
الكرخي ان البيان كما يحصل بالوطى يحصل بالتفصيل وبه قال
مالك في العتق المبهمة اما لو قال لا مئيه احدا طالق طلقا
والفرق بينهما عسر وجده فوله ان الوطى يحصل في الملك
واجداها جرم ولهذا لو قالها انسان بحب ديه وقيمه كما ذكرنا
قبل هذا فكان الوطى مسسما الملك في الموطوءة فتعين الاخر
لنزوله كما في الطلاق ولا في حنيفة رضي الله عنه ان الملك قائم
في الموطوءة لان الايقاع في المنكر وهي معينة ضرها فكان وطىها
جلا لا فلا يجعل بيانا ولهذا جمل وطىها على مذهبها قال لانه

نوسف دله في المحيط فلم يل الموت ممر له الدخول من كل وجه فلا يحرم به وحده
من اسطرط الدخول بالنت في حرم الام قوله تعالى من يساءل الله في حرم من رزم
ان الموسول عنه لما عايد النعمان والمهمسور اطلاق قوله تعالى وامهات نسائك
من غير قيد وعن ابن عباس انهما اسمان للفران يعني عموا حكمة في كل حال واطلقوا
الطفلة وعن ابن عباس وعمران بن حصين هي ميمه وعن طائوس مثله وعن مسروق
ما ارسل الله فارسلوا وما من قاسم وعطاف لافعل هي من سله ومثله عن ابن عباس
في قضا رمضان ولا يجوز العطف في الموصول لان النسائي وامهات نسائك مجزوء
بالاضافه وفي قوله من يساءلكم محروم عرف من لو كانت اللان وحلم بهم صفة لهما
وعاد الهما حتى يكون الدخول سوطا بينهما المحرمة لاحصاع علامان وهما المضاف وحرف
الجر علي مجزوء واحداً العاملة في الموصوف هو العاملة في الصفة واحصاع علمان علي مجزوء
واحد مسمع عند اهل العربية قال سمن الاله السرحنى فانت الواد في قوله تعالى
وربا نكح لاسد **فله** لو كانت اللان لم يفسد الحرمة فيها وانما ثبت بالحق على امهاتكم
وانما عطف الرابع من يساءل موصوفه على امهات نسائك من غير موصوفه تلك الصفة
وقال الشيخ ابوبكر وفي الجواب فان قيل الصفة بشرط والوسط المدحور احوا
يصرف الى الجمل احصاء لاولئك رب طلق وعنه ان دخلت الدار على طلائعها
ولان امهات نسائك من يساءل والرابع من يساءل اذ الام ليست من البيت
والبيت من ادم فلم يصح تزعم بالدخول قال والجواب ان قوله دخلتم من البيت شرط
لانهم موجود وانما عطف موصوفه على غير موصوفه هو لكونه شرطاً لوقوعه في القايمة
تفتح لهما اذ اذانت عمن قايمة **فله** الفرق ان القايمة لا يصلح لهما
مخالفا لايه الا ان صلاحيتها النضام من الوجه الذي ذكره وفي الصنف من الام والبيت
سفران للروح البت لا لخالص محاورات وملاحظات منه ومن الام بعد العقد قبل

١٤٤
محرمات الام بالعقد على البيت لسطوع سقوفه عن الام ونفع باسئه منها الخ بها صارت
محرمة له ولا لذلك عكسه اذ لا يحصل مطنة حلقه الرسة الا بالدخول بالام وكل
ناصر الدرس المبر ومغناه في المبسوط ووجه اخر ان الام تبرز منها على تسليط العادة
فلم يحرم البيت بالعقد على الام عكس فحالت القطعة في روح الام بعد العقد على البيت
اسد وسوا كانت الرسة في حجر او في حجر عرج وهو مذهب الامة الاربعه واصحابهم وروى
عن عمر وعلى رضي الله عنهما انها رخصا فيما اذ لم يكن الرسة في حجر وبه قال داود
من اهل الظاهر رخصوا الى ظاهر الاية ولسان اذ في الجرح رخص يخرج الغالب لا النقط
فلا يكون له مفهوم حديد احصاء قال في الحاشية والحد الذي في موضع الاحلال
سعي الدخول ومثله في المبسوط يعني ان الله تعالى قال فان لم يكونوا دخلتم من فلا
حاج عليكم ولم يقل فان لم يكونوا دخلتم من لم يبرز مجزوء فله على ان الجرح رخص
يخرج العادة **فله** وعليها سوال وهو ان الحرمة لو كانت بالدخول
وقرر الرسة في الجرح لا يلزم في الاحلال في كل واحد منهما اذ الجرح يسا في الجرح
والجرح يسا في اسفاح روعه فاسا في اسفاح روعه من الجرح والجواب انه اذا ابي اخذ
شطري العلة كان حصر العلة باقيا وخرا العلة بعمل عمل العلة والحرمة وموانع الاشياء
ولم يدرم التساخر والعلة وفي روادات قاضي خان لا يجوز التصرف في ذلك الصنف لانه
مسح من وجهه ومن وجهه فحصر حرمة الاستبدال مسحا احتياطاً ويلمح بكونه
مسحاً من وجهه في اسطرطه والعباس بن عارض حوار النجاش على ما عرف ولو وقع العارض
من دليل الجرح والحرمة في حصر الحرمة احتياطاً فحصر رخصان ذلك الحرمة اولى لان الله تعالى
اراد بذكر الرسة في الجرح التشريع علم بدرج علم بقوله تعالى لا تأكلوا الربا اضعافاً
مضاعفة ولا تأكلوا اسراراً وادار في روح الام حصر فان قيل لم يحرم لها الرسة
ولم يحرم الله الحليلة فله الرسة رسة والله حليله لان ليست حليلة ولا يشق

الخبر من النظر اليها والخلع بقا علا واسه حليله الان ولا نامر اياه واحدا بلقوله
عالي ولا سحر امانح اباؤكم من النساء اما قد سلف ما لم مقتوده الانا عقدا
صححا وموطونهم نوطي حلال وهو اجماع ونوطي حرام وبالشبهة روى ذلك عن عمر
بن حفص وقد قاله العنبري وطاوس وعطاء ومجاهد والسعي والنجعي والنوري والاوزاعي
وقال ابو بكر هو قول ابن المسيب وسليمان بن يسار وسالم وحماد وزفر واسحق وان
حبيل ورد في المعنى وقاله سمس الدرس سبط بن الحوري هو قول عمر بن الخطاب
واي بن هب وعائشه وان عباس بن الاصم وفي السفي وان مسعود وحارس بن عبد الله
ودر الخطي اولى اجماع السلف عليه ولا فرق بين الحرم والامه والمدن وام الولد والكاتبه
والسلمه والخافه والعائله والمحرمه والدين والصغير والصاحبه للاستمتاع وعن عباس
بن رولاه لاهل الحرمة ما رواه هو قول ابن المسيب وعروة والزهري والشافعي والي ثور
وان للندر عن مالك واصحابه اختلاف في ذلك رواه المدونه هولاء ورواه الموطا
الشافعي والمهرو عنه الاول وهو رواه بن القسيم احموا ما روى عنه عليه السلام قال
لا يحرم الحرام الحلال والسب الا الهه المقدسه ومما انه ان فاحشه ومعناه وساسيلا
والمراد بذلك الوطي والفاحشه الرنا والمعت مثله ولا يقال للعقد فاحشه ومعناه تمامه
واحواح عن الحديث ما في عن قرب ان الله تعالى ولا نامر اياه وبني ولاده لولا نخل
وحلال اسلمهم الذين اسلمهم وذكر الاصحاب في سقاط اعصار السن لثوله تعالى ادعهم
لانامهم لا لاحلال حليله الان من الرضا عنه وفي الدائع لو حارخ حله الان فزعمهم
الان على الملايه فانزولها انودا ورت ذلك صهيبه ميمما وفي المسوط وعند الشافعي حليله
الان من الرضا عنه لا يحرم ما على سلمه ان ليس الحلال لا سلقه التحريم وفي باب الرضا عن هذا
الكتاب هذا احد قول الشافعي **قوله** مدعه فتولنا وذهب طائفة الى ان ليس الحلال لا
اعساره في الحرم وانما منع الحرم من احمه المراد روى هذا عن ابن عمر وان الزهري وعائشه

١٤٥
وغيرهم من التابعين وقد قال اهل الظاهر وان من الشافعي وفي المعنى هو قول
ابن المسيب وسلم بن عطاء يسار والي قتلاه والنجعي قال الشافعي هذا خاج
عن النساس لال اللان بمصل منها لاسنه والمسخ منه الحديث دهن المندي وسقافق
الحليله من الحلال ومن الحلال فانه يحل في فراشه ونخله في فراشه وحليله الان ابن
وان الدت حرام مع انه ليس من صلبه وحرمتها مشكله وجوابه ما ذكرنا **قاعدة**
استنط للمحلل الوطي في العقد الصحيح وحمل الناح على الناح الشرعي للعرف
ولما روى قوله تعالى ولا تسحر اباؤكم على الناح الصحيح وحولت هذه الفتاوى
في امكان الرباب وحمل الدخول على الوطي الحلال والحرام مع انه لا ينعى في العرف
من الدخول على الوطي الحرام بعرض خاج وهو خلاف الفتاوى وهو قول ملاذد
في الصغير وان حبيل دهن في المعنى ومن ان قال حولت الفتاوى معارضه الاصابه
ولامه من الرضا عنه ولا ماخذه من الرضا عنه لثوله تعالى في امكانه الا اني ارضعكم
واحواح من الرضا عنه ولثوله عليه السلام يحرم من الرضا عن ما يحرم من النسب
هذا الحديث من رواه سلم بن يسار عن عروة عن عائشه عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال يحرم من الرضا عنه ما يحرم من الولاده رواه ابو داود والترمذي والنسائي
معناه قال الترمذي حديث حسن صحيح واحمد الحديث ارى ومسلم والنسائي من حديث
عمر بن عائشه عن علي بن ابي سلمه وفي لفظ من الرضا وفي لفظ من النسب والرضا عن
الواحد والرضا عنهما والمراد الصبي حرمهما مع النوا في الحرام على السلبه في ذلك
الرضا عن علي ما سئل من ذلك ان الله تعالى **قوله** ولا تخرج من احس نكاحا ولا
ملك ممر وطبا لثوله تعالى وان يحرموا من الاحس اما قد سلف وهو عطف على امهاتكم
ولثوله عليه السلام من كان يومئذ باليه واليوم الاخر فلا جمع ما في رحم الا حرم ذكر
في الرحم للملايه مما في الكتاب وان عثمان رضي الله عنه موقوف في الجمع من الاحسين

١٤٥

والبطل يملك اليمن ويقول حليمته ماله وهي موله تعالى وما ملكت ايمانكم وحرمتها
ابوهي قوله تعالى وان يحسبوا الحسن وحول السبح ابو بكر الرار هذا قول علي
ومحمد ورواه عن علي السعي وروى عنه اخاه وفي الحاشية جعله قوله عثمان وعلي
ثم قال رجع علي الجرم وعثمان الا اياه والا اياه قوله الظاهرية وفي البسوط
والاول قول علي وان يسعود وعثمان ياسر ورجوا الترخيم اذ لا اخ له الحرم اولى عند
التعارض حتى لا يلحقه ما لم يكن الاصل الا لصناع الحرمه في العرايا الاصل حتى
لمت خلافه وملا اليمن قد دخله التحصيل بالاحصاء حتى لا يباح له المحارم والملوك المحسبه
والوثنية والوحدة الرابع ان الماسه سقطت للتخريم والاولي للمدح يحفظ الفرجم والاعان
ان الحلام اذ سبق لعقبي لا يستبدله في غيره ولا عارض الماسه الا ما قد سلف للزنا
قد سلف معقود لقوله ان الله كان عبرا رحما ومنه ان تاح الاخت الذي تقدم لا
سقطه صور طرمان تاح الاخت عليه وفي المعنى عن علي رضي الله عنه في رجل له امسا راختان
وطي احدهما ثم اراد ان يطا الاخرى قال لا يطا حتى يرجح الاول من ماله وعن ابن مسعود
وابي سعيد والعباس بن شير ومعهونه وعاشته رضي الله عنهم مثله وعن السعي وابن سيرين
بحرم من جمع الاما ما حرم من جميع الطرايا الا العدد **فائدة** تصرفه قال
ابو محمد عبد الله الصبيري لم يدا في سعد السبيري في البصر قال او احرار من جمع حرم
على غير قياس ومنه هي جمع حرم معني حرم قال وهو غريب وان يزوج احدهما له قد
وطها صبح الناح وهو قول الراهل العلم وذر ابو بكر بن الحري في العارضه عن عبد الله بن
من الما لاجه ادا وطى لاهه مملكه اليمن ثم يزوج اخواتها فيلزم ان يحرم الامه جاز وقال بن النسيم
لا يجوز ان ياح الناح حتى يحرم الامه وقال عبد الملك مسيح قالوا المعقوده موطوع حكما
اد الناح الحق بالوطي حتى يوفى النسب هكذا في الاخير فلحقه عند صار حامعا بينهما
وطيا وهو مسع فلما ناس الناح ليس بوطي وانما يصير وطيا عند موت حكمه وهو حل الوطي

وحي الولد والجمعت بعد العقد والنجاح حال وجوده ليس بوطي فيصح لصعوده
من اهله في محله لا يحرم له وطى احدا منها واد لري العارضه انه حرم وطى المتوخه
عد مملكه الشافعي لان الاولى حرمت عليه بالنجاح والماسه متوخه بجعل وفي اللذه
اذا وطى مملكه اليمن ثم يزوج اخواتها نوقت حتى يباراها سنا وانما لا يحرم وطى واحد
منهما بعد ذلك لانه لو جامع المتوخه نصير حامعا لهما في الوطي حصته ولو جامع
الملوكه نصير حامعا لهما في الوطي حصته وحيثما حصته في الملوكه وحيثما في المتوخه
ولو كانت احرارهما متوخه لا يطا الملوكه لان العقد وطى حتى وهو قائم عند الوطي نصير
حامعا لخلاف الوطي السابق فانه غير قائم عند العقد حصته فلا مسح ولو اخطا فلما
موطوع حصته والاخرى حتما او موطوس حتما كرم مشروط الغزان خلاف الحصان
حت لا مشروط الغزان في الحرمه اذ انخذ المالكه هو المحسبه وهذا الحديثان
لار العقد الاول باق عند العقد الثاني ولا عماد الحسن وان لم يكن وطى الملوكه يطا
المزوجه لعدم الجمع بينهما لاحتصافه ولا حتما اذ الملوكه غير موطوع حصته وحيثما
فان حرم الموطوع على نفسه سبب من الاسباب فليبع والهبة مع التسليم والزوج
والاعتاق والعاهه وطى المتوخه وعن ابي يوسف العاهه لا على وطى المتوخه درهم في
النايب وده قال احمد في الناح لو داتها بماله كله وطى الاخرى في ظاهر الروايه وعن
ابي يوسف لا يجزى عنه انسا الوملان فرج الاول عن لاطا الاخرى حتى يخلص الاول
حصته بحد وطها لانه يجوز ان يكون حاملا منه ووجه الظاهر انه حرم وطها على
نفسه الناحه حتى لو طها لمزده عنها وطب مسبه وانما كان المهر لها لا للوطي
وفي الدرر الما لاجه ادا وطها مملكه اليمن لا يطا الاخرى حتى يحرم الاول عليه مدع
او غيرهم وسها من عند او اسنة الصعد او سمن في جمع لا يباح له وطى الاخرى وسها من عند
ماض حتى يرد لها وانما هو اسوها مع الاياس مثله ومحرمتها بالظهار لا ينفى وان يزوجها

علم استرى احتسابا فلهما نصف المزدوج حتى يحرم الامه وفي النهاية المجرى اداوطى احب
الاخص حرم عليه وطى الاخرى فان وطى الناسه العناق فقد عدي ولا يصح ما كان من ابيه
وطى الاولى بطى الناسه بل هو مستباحه والناسه محرمة **د** كانت حتى يخرج الاول على ملكه
بالسبع والصداد عن الخيل الزوج والناجه ولا نور الحضيض والاحرام والحق بعض الاصحاب الرد
مال الاحرام ويردوا في الزهر والبيع بشرط الخيار فان وطئت الاولى بسببه لم تغل الثانية
والعدو والردء والاحرام على فضيه واحده والذهب في شرط الخيار حل الوطى للبايع والردء
في خيار المسرى فان وطى امته ثم روج احتسابا حرمت الموطون لقوله الناح وسلفانه فيما
سعلق باحلال البضع وكذا الزوج عمنها واخاها **ط** ملك المهر أقوى من ملك
الناح في حل الوطى لان ملك الناح ضروري بعد ملك الاسقاع ولهذا الوطى المشبه
بان العقد للمالك ولو وطئ المتكوه بسببه لم يكن العقد للزوج بل يكون للمتكوه وكذا
الامه المتكوه اذا وطئت لكون العقد للمولى لا للزوج وادام ملك زوجته او عمتها بطل نكاحه
ولا يصح الزوج امامته فادانت ان ملك المهر يدفع النكاح وروغ صحبه فان أقوى بلا ارباب
اختلاف من طلق الناح وطلق زوجته لم ينكح الناح أقوى من ملك المهر في حل البضع وسوف
النسب من عدي عوى لكون الولد مقدودا به حتى لا ينفق الا باللعان وفي المعنى ان وطى احدها
لا ينافى الاخرى حتى يحرم الاولى على نفسه فلهذا لم يورد قال فتاده او الاستبراء
حلت له احتسابا ولو قال هي على حرام لا يخل له الاخرى فالحضيض والنكاح والاحرام والعتيم
فان وطئها لا يخل له بعده وطى احدها حتى يخرج الاخرى عن ملكه ويستبرأ منهما وقال
الشافعي والعاصم من الخاطبة محل له وطى الاولى على اصل الساقين ان الوطى الحرام لا يحرم
الحلال ليس حراما صحح على ما في وهو منوط الحضيض والمبايع والاحرام والخيار
المستبرأ والوطى بسببه فان وطى امه ثم روج احتسابا صح النكاح قال ابو الخطاب وهو
ظاهر كلام احمد وهو قول الجمهور وادان له انما ان خاتن فله وطى احدها عند نكاحه

٢٢٧
طئها الامصار وقال العيني والحكم وحماد لا يرب واحد منهما قال ابو الخطاب
هو نكاحا احذدكن في المعنى لان قدامه وفي المحيط وغيره رجل روج امرأته ثم احتسبا
فصد نكاح الناسه الجمع المحرم فالحاق مسه فان صلح بينا يصح نكاح الثانية واقدامه
على نكاح الثانية بطلن الاول وهو ملكه بمعصا الصرفة بطريق الامضاء لا لصحة النكاح
الناسه لانه والخطاب ان الوقع اسهل من الرجع فلا يصار الى غير الاستهل فان وطى الثانية
لا يرفع عنه عقده الاولى وعلى العدة الثانية وعقد الاول عده الناسه وبسببه التسبب
وجرمها لصاحبه وعلى الاول من المسمى من مهر النكاح لان ما هو المقوم حصته لا يراد على
مهر العقد العاقد فهذا اولى عند زفر ومالك عيب المسمى وهو قول الشافعي وفي قوله
مع زفر الجمع سببا في عقده فاسد فان حل بها يخلو واجبه عقده العدة وان وطئها
مرارا لا يفسد المهر بعد المهرق كذا وان فرق بينهما قبل الدخول بها فلا يصح لمها
وفي عقد من ادلم يعلم الاول منهما فرق منه ونهيا لان نكاح احدها فاسد سحر لزوجته
الى العسر لخدم الاولويه والرجع من غير مرج لا يجوز ولا الى العسر مع الحرمان لعدم
العابره اذا استمتع واحد منهما بمعصا عليه او للمهر عليه الزام العقد والكنى
من غير مقبوض والمهر عليها ايضا لانها صيرت بالمعققة وهي التي لها زوج قد اعرض عنها
لا يصح ما هو لا يزوجها عن غير لهما في عده والفرق لاني يوسف بين هذا وبين ما لو
زوج الرجل موكله لبراسه عقده ملزمة واحد منهما واليه العسر لا يجوز الزامها حال
عصر العسر في رولته عنه وهو نكاح المبهمة وهما هنا لا يزوج فيها فكذلك احد **س** منها
لاحتمال ان يكون الثانية التي تسد نكاحها ولها قال في الدائع لا يجرى في مسد الكتاب
ولها نصف المهر المسمى لانه وجب الاول في مهرها وعدمت الاولويه لغيرها بالاولى فانها
وصل لا بد من دعوى حل واحد منهما انها هي الاولى او الاصطلاح لهما له المستحق كما
لواقر لاحدها وثا لوصفه لحل واحد سوف وصانع وقد قال ابو حنيفة الهندواني في

ثم الفرق بين انكار العبد وبين انكار الامة ان العبد غير متم في
انكار عقته لان العاقل لا يجد الحرية ليستكسبه غير فسحق
عليه بعض كسبه وجعل الباقي لنفسه فصح انكاره وصار مكذبا
لشهوده بخلاف الامة فانها متممة في انكارها للماله من المصلحة
والخط في صحته ستدها فكانت كالمدينة تقدر اجتي لو كان
العبد منها بان كان لزمه جرد طرف او قضاة الطرف فانكر
العق بقبول وان قيل لو كان حق العبد منع الماص فيه كما
لواقر بالرق ثم اقام اليه على حرية الاصل بقبول الجواب
ان له سبب فليشبهه بحقوق العباد قلنا الشهادة لا تقبل
بدون الدعوى وليشبهه بحق الشرع قلنا الناقض لا يمنع قبول
اليه عليه فان قيل قد ذكر في الزيادات ان العتق اذا حكم
به بصد الماسر كلهم معصا عليهم وان كانت الدعوى لم يوجد الامر
واحد منهم وعلل بانه حق الشرع فصارت الدعوى من واحد كالنكاح
من الكل القضا على واحد فضا على الكل لانه حق الشرع والجواب
اننا قد بينا ان فيه الحقين فربح انه حق العبد لا تقبل اليه على
عقته الا بالدعوى ومن حيث انه حق الشرع لا تقبل اليه برفقه
بعد الحكم بحقه فوقع الشك في قبولها فلا يقبل منها وهذا كله اذا
شهد في صحته انه اعتق احد عبديه اما اذا شهد انه اعتق احد
عبديه في مرض موته او شهد على تدينه في صحته او في مرضه
واذا ما في مرض موته او بعد وفاته بقبول استحسانا لان التدبير
حيث وقع كان وصيه وكذا العتق في مرض الموت وصيته والحكم في

الوصية انما هو الموصي وهو معلوم وعنه حلف وهي الوصي او
الوارث لان تنفيذ الوصية حتى الميت فكان الموصي مدعيها تقديرا
وهو معلوم ولان العتق بشيخ بالموت فيها فكان كل واحد
منها مدعيها متعبا ولو شهدوا بعد موته اند قال لا يحجته
احدا كما حصل لا يقبل لانه ليس بوصية فلم يكن الميت مدعيها
تقديرا او لم يقبل لانه ليس بموت فيها وهذا ظاهر ولو
شهدا انه اعتق احدهما معينا الا انها نسيان فشهدا بعتق
احدهما لم يقبل عدا لانه ذلك غفلة منها وشهادة المفضل لا
يقبل ولو ادعى ايضا لا يقبل عندك لان المستحق للميراث محجور
فعرى اليه عن الدعوى مستمسك له لو اعتق عبدا في
مرض موته ولا مال له غير عتق ثلثه بغير عوض وسعي في ثلثه
عندنا اذ الميراث الورثه وهذا مذهب سبعة من السبب
والقاضي شرح وعامر الشعبي وابراهيم النخعي والحسن وقادة
وحامد بن ابي سليمان وعند الائمة الثلثة في العبد مع بينهم
وبعتق بالقرعة وفي العبد الواحد بعتق ثلثه وسبق ثلثه رقيقا
سبب الورثه في ذلك كذا ثبات بالبيع والهبة وسائر النكاحات
ذكر ذلك في الابكال المعنى وغيرها اجابوا بالمشروعية
القرعة لا بطلان الحرية عن البعض وتكميلها في البعض بما روى ابو المطلب
عن عمران بن حصين ان رجلا اعتق ستة مملوكين له عند موته
لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزاهم
اثلاثا ثم اقرع بينهم فاعتق اثنين واربعه وقال له تو لا شهدا

وعن ابن ميمون قال في التوراه التي ارسل الله على موسى عليه السلام انه لا يكتشف رجل المرأة
واعنتها الا وهو ملعون وقد رد ذلك كله ابو بكر بن اسحق في مصنفه ومسلك اهل الصلابة
والمازونه والسمقاني الا ان اوطي مسند العقيد فمسوى فيه حلاله وحرامه فخصت
العبادات اذ العنونه فيه الوطى وما يدعوا اليه ولو نه حراما صفة زائد ولا نور فيه الا
تري ان الله الرضا عن مسوى فيه الحلال والحرام وهو عن اهل مساعره ايضا
وعنه اهل ما وراء النهر ان حرمة المصاهر عقوده في حق الزاني لا زامه في الوطى الحلال
زامه لحد مقام على الجاني عقوبه ورجاء وعلى المؤمن طهره قال ما عارضني الله عنه
طهرني يا رسول الله وفي العائده لوداس بوبه لو انها صاحب مكسر لعقره الحديث
وقال الشيخ الامام ابوهم الدهستاني لا يسمع ان يكون عقوده ويحقق محل عن
ثالبه وقال الامام ابو زيد الدبوسي حرمة المصاهر عقوده ولا يسمع ان يمت على من لم
يدنيه دليل قوله تعالى في ظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيات احلت لهم ونهين
حرمنا عليهم الطيات لم يدينوا ولا اولادهم وبسبب الحرمة ما لو طي في السر الفاسد
الحرم والنجاح الفاسد المحرم والوطى الحرام بالسهمه ونوطى الحاربه المسترجه والكاتبه
وجاربه المحرمه والومده والخاضع والفتنة والمطلقة طلاقا باساقى الدعوى وقد حرم
الله امره المظاهر عليه وسماه مستكرام القول ورواه لم يسمع الحر لم يسمع وقوع التزويج
وفي حديثه الاول عثمان بن عبد الرحمن الوفاقي قال سمى بن معمر بن كلاب وصعقه على
بن المديني جدا وقال الحاربي والسنائي وابو داود السنيني وقال الدارمي مترك
وقال الحاربي ما راعه تركه وقال رحمان بن روى المودنوعات عن الفات لا يجوز الاجحاج
به قال ولا يصح فيه حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديثه الآخر عبد الله
بن عمر اجمعوا له الله الذبح مضغ الصغر مكبر وفيه اسحق التزوي وقد كذب ابن حنبل يجمع
ان المدون فيه اسما ومارودتها والنظم اليها وليس فيه ذر الوطى وقال احمد بن محمد

الشيوخ بعض قضاء العراق وصل من قول ابن عباس وحاربا صحابه خالفوه في ذلك
وقال للشافعي مناظره وانت تزعم انها حرم على زوجها مدتها صحت الدعوى اليها
فكيف قلت ما ذكرته على عمل فقال اقول ان اذ حلت الى الاسلام وهي في العدة فيما
على بها حتما قال الشيخ ابو بكر المازني انكر على حصة وقوع التزويج من قبل المراهم قال
بها وجعل الرجعة ايضا اليها مع الفدية والحواشي عن قولهم لم يوزن الموطن قلت
انما فيها المطلق لعقد شرطي وهي وطى الزوج لقوله تعالى فلا عمل له من بعد صلح
زوجا عنه والرائي ليس زوج وبذلك على ذلك ان الوطى عمك النهر لا عملها الا واسب
به حرمة المصاهر والفسق من حرمة المصاهر والنسب ان الحرمة حق الشرع اذ
الحرمة لله تعالى في النسب حق العبد ولهذا وقف على الرامة ولا حق للراي الحديث
والماخذ في المسئلة عندهم ان امتناع صحة النكاح في محل الاجماع انما كان باعتبار
السبب والاشتراك الزني وعدنا باعتبار الحرمة وهي حاصلة فيه ولصناف الولد الي
كل واحد منهما لا يقال هو ابن فلان وفلان مصرية اصولها وفروعها فاصولهم وفروعهم
واصولهم وفروعهم فاصولها وفروعها والموطوع حرم من ذلك للضرورة وحوا
حلقت من ضلع ادم علمتها السلام وحلت له للضرورة والحاحد الى التواليد والوطى
الزناست حرمة المصاهر من حيث له سبب للولد الحقيقي لا من حيث انه زنى فلا اعتبار
لقوله ان حرمة المصاهر نعمة فلا سال المحظور عند منع ان الاصل الذي دفع بمنع
وقد ذكرنا ان من تزوج امرأه ولها بنت من غير محرم لاس هذا الزوج من غير ما ان زوجها
وان ولدت البنت بعد الزوج سماها جعل فروعها فروعهم الا ان يكون ذلك في حق الوطى
خاصه وفي مسنده امره مشهور حرمت عليه امها وابنتها ولذا لو ميسرهم او طرأ
فرضها سبق او طرأت الى ذم شتموه وفي الذم يحرم بنت الزوجه بالعلمه والباشر
لذلك والنظر لاطن الحسد سبهم عند ذلك على المشهور وفي جوامع الفقه سوا ذلك

المس عدا او خطا او ناسيا او نائما او مكرها اذا اشتبه وان برع من ساعته
وفي الهمل لو قال لم اشته لانصدق وفي المس والعنا يصدق لان يوم الهمل والله
منتهى في السماع ومن السع لا يسايرهم وهذا الطر الى داخل البرج من البراد خلاف
الراجح وفي السماع ومنه لا يسايرهم ما نظر الى العانة ومنه الى الخصى ومنه الى الشق وقيل
الفرج الداحل لا الى حوايه مروي عن ابي يوسف وهو الراجح ولا يحسن ذلك الا عند احوالها
والحاصل الرضع الذي نصف ما عدا البرج والرجح وعن محمد لم يسايرهم منتهى حرص عليه
امتهما واليهما وحصل بها الرجوع ولا يشترط في الشهوة تحرك اللاله ومنه من الجوب
والعنى وفي بعض النسخ سترط وقيل ان يسمع وفي الدعوى والشهوة من احدهما فايد
في الحرمة وفي الكتاب المس مشهور ان يساير اللاله او يرداد يسايرها هو الصحيح يعني ان كانت
عمر مسمر مستشر وان كانت مستشره تزداد انتشارا وفي فاضل خان قال ابو يوسف
الطر الى مبد الشتر يعني لسوف حرمه المساير وقال محمد لا يساير حتى يطر الى الشهوة وذكر
سمن الامم السرجسي انه لا يساير الا طر الى الفرج الداحل وهذا اذا كانت متكليه فاما
اذا كانت قاعه مستقره او فاعده لا يساير فاق سح الاسلام هو الصحيح وذكر القمى عن
ابن سنان ان حلال الشهوة ان يمشي الى الهل لم يمسس فبذلك ومنه زاد وهو مشهور
ان كانت مسمره فادركه وان كان سحا او عينا فادركه من ان يحرك قلبه بالاشتهاء
ان لم يكن متحركا ولا يعتبر حرما بالاشتهاء بالعبث هكذا ذكره السرجسي وحكي عن محمد بن
المدايني انه كان سحا الى الهمل وفي الدعوى لا يسايرهم المرمه ما طر الى سائر الاعضاء الفرج
وان كان عن سهره وحلا الشهوة ان يمشي الى مبد الفرج او المس او الم يكن منتهى
قبل هذا وان كانت منتهى مبردا وقوه وشده بالطر والمس الا فلا وهذا اذا كان شابا
فادرا على الخلق وان كان سحا او عينا فالسرجسي قلبه بالاشتهاء وان لم يكن متحركا
بالاشتهاء قبل ذلك يرداد استشهاده هذا حكاه المصنف عن الاصحاب والله مال شيع

مهما جوب قبل الاجز بعده حتى يلزم الدور بل هي ثلاث والاب والجد في الربيب والموتيق
فان دفع الدور عن المالك انما يلزم ايضا احصاءات عن الماصي ولا يسعير الخلق
وسايله ما من قال بعد لا يفتحق وميله دخله خوف السرط وسعده الى الاستسبال
خلاف الماصي لمحقق وعن الراعي ان ارادها لاحصاء لم يلزم طلقه اخرى وان قصدت
في طلقه ناسه فهو احصاء داف لعدم عدم موع طلقه ناسه فصاح الى القدر المتكبر
الصدق فليزيمه الماسه بالعدركا لاني يقول ان يمانع من الطلاق فسعي على العذر
غير مسلم وعلى الخامس ان الامر مستحق باعاد حريه بدفع الشرح ملة الطلاق فيلزم الطلاق
لا الشان ولو لم يلقظ احصاء لا يستأثر دعوته وهو مل ولا حاشه الى التنازع مخالفه
الاصل قال محمد اجوبه حسنه المعينه بمعده صحيح وهذا الحصص من المباحث من الحصص
على اتم الوجوه ولم ارها لاحد من الحنفه والشافعيه ولا غيرهم واعتمد على السادس
قوله وسعد لم يلقظ بعد واحد من الماصي وبالاخرى المسعمل مل ان يقول
روحي مقول روحك لان هذا توحيل الزوج وقوله روحك سعد الناح بوجوه
وبعوم مقام الاحاب والصول والواحد الناح يتوطط في العقد فلم يكن اعتقاد طلق
واعا القلق الاول توحيل منه لا غير خلاف البيع فانه لا يتوطط فيه الواحد طر في العقد الا
الاب والجد اسحسا او بالسرق من الناح والبيع من ماله اوجه اولها ان الحق في البيع
سعلق بالوجه ولو توطط الواحد طر في البيع افضى الى الساقى ولا ذلك الناح فان توحيل الزوج
لا يتطلب تسليم المهر ولا يجرى من حيوة لانه يسعير فيه وتوحيل الزوج لا يتطلب
تسليمها بل هو سعي ومعرفة ما بها ان قوله في البيع يعني يجوز على السوم فلم يكن توحيل
خلاف الناح فانه لا يعمل على السوم لعدده عليه صل ذلك عادة ما لم يات ان الناح لولم
ذلك واحصا الى ان يقول بعد قول اولي روحك ملة فوبع المصنف القول
ان هذا ذلك العار والشئ فقال روجه منه منه فلم يعله خلاف البيع حيث

عارفي ربه وكذا لو قال الروح حركك لروحى منك او حركك خاطبا منك فقال الاب
قد روجك مع النجاسه ولزم وكذا لو قال لامراه انزوجهك على الف درهم فقالت قد روجك
على ذلك النجاسه لان النجاسه لا تخضع السوم وكان الظاهر من جميع ذلك الاحاطه في الاستعانة
وعينه وفي السامع يريد بالاسم حال لفظ الامر وسعده باللفظ الصالح الحال والاسم
مثال قوله ارواحك والحال وحركك لروحى منك فقال الاب قد روجك قال النجاسه لا لازم
في ذلك كله دفع في النجاسه وقوله لروحى لا يحتمل الحال لان لم يخلصه للاستقبال
وعن محمد بن اخطبك على الف مائة قد فعلت لا يصح حتى يقول الروح قد فعلت وفي المخرج
هذا لازم وفي المرسى ان اذنه الحال سعة النجاسه وفي حمله لا ادخل ارواحك بكرا او
خطبك على كرا مائة قد روجك نفسي صح وهو استعانة بخلاف البيع والماله دفع
السوحي وفي المرسى سعة قوله زوجت وقول الاحكام او قال ارواحك فقالت
قد فعلت وفي الدخيل ارواحك كذا مائة قد فعلت ولو قال خطبك الف مائة
زوجت نفسي منك فان نكاحا ولو قالت اعزستك لفسى فقال قلت سعة وفي غير مطلق
عن ابن جهمه قال روحى منك او حب خاطبا او حب لروحى منك فقال قد روجك
صح قال روجك بنى الف فقال قلت وسكت عن المبرح وان قال قلت او لا اصل المبر
لا يصح لا يدرى عن اى معنى الدخيل لان المال في النجاسه تبع قال
المرغيب في لوفال روحى منك فقال ارفعها وادب بها حتى شئت بحسن الشهود ولا
سعة وقال الامام محمد بن الفضل سعة وفي الدخيل صرت لامراه في مائة نعم او صرت
اختيار المشايخ انه سعة قال لرحمت ابى ولم يرد وقال ابو الصغير ذلك
مع الاب الا ان قوله قلت لاني وهذا يدل على ان من قال لعن هذا فقال الاخر
قلت او استر ليصم وان لم يقل لعن منك اذا كان بينهما مائة مائة السبع قال
تزوجك على كرا ان احاديثي ارضي فقال قلت لا يصح ولو كان ابوها حاضرا في المجلس

١٥٩
وفي اهل خلاف المشايخ وقال الحراني لا سعة الا قاله لا يفهم موضوعه اللبس
وكذا الصلح لكونه لا سقاط الحق لا سدا العقد وقال السوحي سعة لموظف
الصلح والعطية وروى مسعود بن يوسف انه سعة لموظف الرد وصورته طلق المراءى لنا
فما ردت نفسي عليك كذا ان نكاحا ادا ممل وفي الدخيل قال ارواحك متعه لا
سعة وفي المارويات عند سعة وبلغوا العطية المدة وفي السقي ارواحك متعه
فمن اطلق وفي المرسى في السبع لا مده فدا لا سعة الا اذا كانا لا سعة ان الى تلك المدة
غالبا ثمان سنه وعلما بسنة لانه مود حيا وفي الدخيل قال دوحى من لاني
فقال قلت ولم يقل لاني محو النجاسه لاني وقال حب لاني على وجه العقد
دون الخطبة قال وهب سعة النجاسه لاني لاني وقال ابو داود
قلت لموظف لاني لما قال ما سلك في قال الاب وهبتم العقد من غير قول الاب
ولو قال حب لاني لاني قال الاب وهبتم لاني لا سعة مالم قال ابو داود
وفي المرسى عن ابن اللث قال حب لاني فقال وهب لم يصح ما لم يقول الصغير
قلت واه مخالف لعن المسئلة الا في وسعي ان سعة ولا تنوقف على قوله هكذا ذكر
في الدخيل ولو قال وهبها لك فقال قلت لاني مع لاني لانه قال لا حلال لما قال
احيى للسبع سلم السعة المسترى فقال سلمتها لك او وهبتها لك سقطت صالح
امراه على ماله درهم على ان يفرقه بالنجاسه فاقرت هذا صاحب حابر والمال لازم وهذا
الاقرار بينهما ممل له النجاسه لكونه مقزونا بالعرض والافزار الذي هو حاله عيان
عن عيان مسدا في الحال الا ترى ان نكاحا لعن اقرى هذا العقد على ان اعطيت مائة
درهم فان سحاحي لوفال الى الحصاد لا يجوز وادان ذلك حصص شهادت وسعة
المقام معه قال لامراه هذه امراني فقالت هذا زوجي حصص الشهود لا لوف
ذلك نكاحا وفي ساوى السعي منه اختلاف المشايخ وقال المرغيب في النجاسه لا سعة

بالجمل قال في الدرر هذا ليس صحيح وفي نوادر رسم عن أبي يوسف اذا قالت
المراه لرجل جعلت يسري لك ما فخصه الشهود فقال قلت لمن يا خاوند الرضى
في دعوى الخا مع اذ قال العيز جعلت يسري هذه لك ما فذات خا حالمعني العيز
في العقود المعاني وفي خواص العفة وسعد لمعطه الجعل ان قالت جعلت تسري في
لك ولعطه الرحمان كانت مبنيه وفي المحيط قال لمره راجعت فوصت بذلك فان
خا خافانه نص في الخا مع على ان من قال لمعطته البانه ان راجعت صرف في النكاح
وفي جرائه الاصل عن ابن حبه اذا قال راجعت فخصه الشهود ما فوصت يكون
نكاحا **فروع** عقده لمعطه لا ضمان فونه خا ولا ضمان به احلف المشتاخ
مه ويقول الله سعد النكاح لمعطه السع والهبة والصدقه والعتيق ونحوها
قال محاذو النورى والمسنن صاحب ومالك واليونور والوعيد وداود كلهم في
المعني وفي الخواهر كل لمعطه سمي الملك على اليد النكاح والزوج والملك والبيع
والهدى ونحوها يبيع النكاح به وقال القاضي والسنن ولعطه الصدقه وقال الاصحاب
ان فقد لمعطه الا واحد النكاح انعقد سواد الصدوق في الهدى والصدقه لم لا وقال
السنن سمي سعد حل لمعطه الساعده والبيع وغيرهما قاله الغا صان الفقار
وان كبره مدا صطرا ثم عند المالكيه وفي المحلى لان جزم لا يجوز النكاح الا لمعطه الزوج
او الاخت او الملك او الامان ولا يجوز بعد تلك الا لفاظ الاربعه وقال
السامعي وان حل لا عقده الا لمعطه الزوج والاخت قال في المعني وهو قوله سعد بن
المسيب وعطاء الزهري وقال ابو بكر ابن حبه في مصنفه عن سعيد بن المسيب
وطاوس والحكم وحماد والسعي وعطاء في المراه هب نسيتها لرجل بعد صداق قالوا لا يجوز
بعرضا والارسول الله وقال ابن المسيب لو اصدقنا سوطا جعلت له وقال
السعي لهماه مسلما ان حل بها والمتن ان طلقها قبل الدخول بها ذك على يمينه النكاح

١٥٤
المهده واما عدمه وخواصه بالمهده خاص رسول الله صلى الله عليه وسلم
اصح الشاخي بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم النساء وقوله تعالى والنكح الايادي
مستم وقوله تعالى ورجعنا وادعنا بعد فلا سعدى ما ورد في الكتاب العرو والذكر
النا ان الاشهاد واحد فاذا كان لمعطه عا ح بها الى السه ولا طلع على السات
ذكر العتلق في النكاح ولا في السع ورد بالزوج وهو العتلق والنكاح وهو العقم
على ما تقدم ولا يتم ولا ازدواج في الملك واولاده ولهذا لا يجوز استعلاء الروح والنكاح
في ملك الرقيق فكذا عكسه ولم يمانع صحيح البخاري قول المراه التي قامت تحت اهنتي
لك يا رسول الله يدل على جواز النكاح لمعطه الهدى ومه قال عليه السلام عقد النكاح لمعطه
الامان والملك يدل على انه لا يخص نفس الروح والاختاق وقد ورد القرآن
لمعطه الهبة ونسبت الهبه من جهه النكاح محضه رسول الله صلى الله عليه
وسلم واما الاحتضا في الخلو في سقوط المهر والمثل الذي لا يجوز حل النكاح
عنه في جوعه ويدل على ان الاول قوله تعالى للامان عليك حرج والحرج
انما يكون في وجوب المهر لا في سرعة النكاح وانقاد لمعطه الهبة لا في وجوب
قولها وهت لك نفسي ومن رحت في النكاح الساني لو كان الخلو من امر الانقاد
لمعطه الهدى وسرعته بعد مبرم من الاحتضا بعد ليل مع ان الاصل
عدم احتضا من امته ووجه اخره تعالى قال ان اراد البني ان يستنكحوا فاجعل
صهارسها لئن خا فاحسان لئن ذلك عما لمعه لعل فانكحوا ما طاب لكم من
النساء ولوا صدقها رسول الله صلى الله عليه وسلم مهمونه من الحرف
وقال علي بن الحسن رضي الله عنهما هم امه رسول الله وسه ومول ربه بدم حرمه
الا بصاريه واعتز صوا على قوله عليه السلام ملكتكم وعلى امنا كما وقالوا روى
مسلم وابوداود وروحا كما والاول وهم من معبر رحمه الله فلان قد ذكر

الحارثي في صححه في غير موضع عن غير معروف وطلد عواهم الوهم على معرف قال
نحزم فان علمه السليم انكلم بالحاسة اعادها لما حيي عنهم فصر فيها الناطق كلها
فالها علمه السليم معلما لنا ما يعتقد به الناح ودفع العض ودعوى صحة العض حكم
فان فانوارو والمبني وقد يكون ان هذه الالفاظ في اعتقاد الناح بها على حد سواء المعنى
والاعمال الساعية والى المعد في اللفظ ولان من روى ملخصها او امثالها اول ما يقول
لان دوايه من روى ووصفها ما حوزوه من المعارف من الناس عملا والملك والامكان
وسطل فوهم انه بعد بما ورد به لفظ الفران باعتقاده بالفارسية مع قدرته على
العربية والحوار هو الظاهر هكذا في السببط وقال النوري في الاصح قال صاحبه السببط
ودعوى المعد على هذا عسير وقال الاصطحي من عكس الحرسه فليصبر او توكل
من يقرئ له العرب قال العزالي وهذا الغلو والحواف عن فوهم المبني ان
الاسماء واجب فيه ولا يطلع على السات من وجهين احدهما ان الله ليست بشرط
في ما يتوهم در المهر على ما تقدم فبطا مدبرهم ايضا ولان الفرز فيما اذا قال
الموصي التاب اريد بها عند الناح فلا اعسا رحسد الا لافتران بالمرم صحة الناح
بالتاب وفي اصول الفقه للمسرحي الناح موجب ملكة المتقنه وهن الالفاظ
في محل ملكة المتقنه موجب ملكة المتقنه نتيحا لملك الرقة فانها موجب ملكة الرقة وملك
الرقة موجب ملكة المتقنه في محله فان سمها اتصال من حب السببط وهو بطريق صالح
للاستفان ولا حاحه الى الله لان المحل الذي اضيف اليه سبع لهذا المحار وهو الناح
والخاصه الى الله انما يكون عدا لا اشتباه والافو حام لا العين في الخواص عن فوهم ولهذا
لا يستغنى عن الناح لملك الرقة من وجهين احدهما ان المروج والناح علم
ملك المتقنه فلا يستغنى عن غير فاطلاق لا يستغنى عن الحق عدا وانما ان ملك الرقة
اموي ولا سوب الا في عن الاقوى ولهذا جمع وروده عليه واد اطرا عليه ابطله فاذا

لما ان كان الالفاظ سبب لملك المتقنه عند عدم المانع الشرعي فاطلا والسبب
واراده المسبب من اوى طرق المحار فلا مانع من صحته وبذلك عليه قول المراد الثاني
وهت نفسها الرسول الله صلى الله عليه وسلم واراوت بها الناح ولولم يحس
هذا اللفظ في افاده الناح مطلقا لما افترها علمه السليم من سمعه منها ولرفد عليها
طريقه عن يمين الناح احد الطرفين وهو طرف العقد فوصان سمعه حاشا لطرف
الحل الا ترى ان لافاله حل الملك ولا يحصى باللفظ الموصوع له لاجرم حله الملك لا يحضر
لفظ انما ودعوى احقنا من الفقه دون البعض حكم لا شك فيدو طريقه اخرى ليزد
بها الامام ابوورد الدوسي عن اهل ماوراء النهر قال ملكنا الرقة سبب لملك الناح
فان وطى الحارثي حاشا لملك الرقة والاسباب بفعل كلمات عن المسبب فطابع
سبب مسبقا والعكس سبب محسرا والمطر سببا واد اكل المحل لا يعبر الحفصة جعل
حايه ومحار عا عليه فلو حلف لاحد من ههن الحفصه اضرف الى ما حوج منها بدون
الله لان اللفظ ادالم محقق الا وحققا واحلا السعي عن الله فاستعمل اسم الله
في الناح والخاصه في الملك تعبيره لبعض المعنى في الفقه ودون يوكي العبد عن
الطوسي بكمات في ذلك وضعها كلها وعن ابن المعالي ايضا قال عول على مناقضا
مع ابن حنفية رضي الله عنه قال وقد اقبل اهل خراسان عليهم وبعض المالكية **قوله**
ولا يعتقد الناح المسلمين الا خصوصه سنا هدر من عاقلين بالعين مسلمين او دل
وامر ليس عدد ولا فانوا او عر عدول او محد ودر في الهدى اعلم ان الشهاده
في الناح بشرط عدا والده ذهب محمد بن المسبب وحائس يدر والحسن
البصري وابوهم المعنى وسفيان الثوري والادراعي وقتا دده والسافعي وابن
حاصل حكاه في المدرك في الاشراف وقال عبد الرحمن بن مهدي وورد في هرون
وعبيد الله بن الحسن وابو تود حور بعين شهود وروج عن غيرهم يهود لافعل

اليه لان الاصل كلهم وبعضهم والاصح انه تنوين التثنية الذي يدل على
امكنية الاسم لانه معرب مؤن ذكر ابن عيش في شرح المنصل
واذ ظرف لما مضى من الزمان ولهذا قال صاحب الكتاب اذ دخلت
كقوله تعالى اذ قالت الملائكة وقوله تعالى اذ يقول المنافقون
جكابه حال ماضيه ومن حق هذا الباب ان يكون في الايمان
وانما ذكر هنا لاجل الجرد دون الشرط وهو قول ملك وروايه
عن ابن حنبل فانه صحيح ذلك في العتق دون الطلاق وزعم ابن
الشرع يشوب الى العتق دون الطلاق وهذا الاصل له عندنا
ويصح فيها وكذا لو كان ملكه مملوك يوم خلف سبقي على
ملكه حين دخل عتق وهذا اجماع ولو لم يكن قال في يمينه يومئذ
لم يعتق يعني في المسئلة الاولى لان قوله كل مملوك في الحال الجارية
جرية المملوك في الحال عند وجود الشرط وفي الاول انما عتق
من كان مملوكا له عند وجود الشرط مساو للموجود ومن يوجد
عند الشرط مملوكا له ومن قال مملوك في ذكر فهو جارية
حامل فقلت ذكرنا لم يعتق وهذا اذا ولرته لسته اشهر فاعدا
فان لا في قيام الحمل وقت اليمين شك وكذا لو ولرته لافل رسته
اشهر وان بقنا بوجوده عند اليمين لان المملوك المطلق لا يتناول
الجنيين لانه مملوك بعبادته لا مقصود انه مملوك من وجه دول
وجه والمطلق ينفرد الى المتعارف الكامل ولهذا لا يتناول الكتاب
خلافا لفرق ولا النصيب من مملوك مشترك بينه وبين اخر ذكر
في المحيط ولانه عضو من وجه ولهذا لو اعتق حاملا مشتركة بينه

ومن اخر لا نص في الحمل واسم المملوك تناول الانفس دون الاعضا
ولا يملك سعة الاسعالاته والمملوك تناول الذكر والانثى
وفي المدونة لو قال ميايكي او عبيدي او رقيقتي اجرا قال ملك
عتق عبيده ومدبره وامهات اولاده ومكاتبه وكل شقص
له في مملوك ولا يعتق عتق عتقه وعندنا يعتقون بتاعلي ملك
العبد وعدم ملكه ولهذا الوجه لا يركب دابة فلان يركب دابة
عموم المادون بحث عندنا لكن عتقها بالنية وعند محمد يغيره
والعتق على هذا الخلاف يعني لا يعتق عندنا الا بالنية وعند محمد
بدون النية وان نوى المذكور دون الاناث والاناث دون الذكور
صدق ديانته للتخصيص وان قال لم انو المدين من قبل لا صدق
ديانته وقضا والصحيح صدقيه ديانته ويدخل فيه المادون
والمرهون والمستاجر والمدون ذكر ذلك كله في المحيط ولا
يدخل فيه الحمل اذا كان موصى له به لقصور الملوكة فيه حتى لو
قال ان اشترت مملوكين هما خزان فاشترى حاملا لا يعتق
وان كان على عبد المادون دين بحيث يكسبه لا يعتق عند عتقه
وان نوى لعدم ملكه وعند ابن يوسف يعتق ان نوى وعند محمد
يعتق يغيره وقال ابن سحنون لو قال رقيقتي اجرا عتق
ذكورهم واناثم ولو قال عبيدي اجرا لم يعتق الاناث وردوا
عليه لان لفظ العبيد تناول الذكور والاناث كقولنا دل عليه
قوله عليه السلام من اعتق شقصا له في عتق والامة ماله لنا ولا
لفظ العبد وفي الذخيرة قال ميايكي كلهم اجرا ونوى الرجال

بالحدس والسمس والاصم على المختار وفي المعنى ولا يعتقد شهادته اصميين
ولا يشهد به اخرون وفي العقاده شهداء من اهل البيت ومن قد شهد به عدل
واعين وهو احد الوصص للشافعية لا يشهد به الا سلفا صنفه اذا علموا صحتها
وفي النسابة واحصوا على انه لا يعتقد شهادته الا صميين وانصى الامكان ان يقال ان الاصم
حصوله هيبته قال وليس نعم على مدعي العبد الا حقا خصوصا لا يسمع ولو كانت
اطلعه والسوا الاثبات عند الخوارج لا يعتقد بصحة روايتي وفاسم لا يسمع منهم الا اذا
ادخلوا واب الفاسقان وفي الخبر لا يسمع الناح شهداء الناصبيين لا يسمعون
كلام النصارى وفي منه المشيه سجدت بها وهو الاصح ولا يسمع شهداء الاصميين هكذا
دفع في نظم الزيد ويسمي وقد روي العاصي الامام الاسحاقي انه سجد شهداء الاصميين
ودور الامام ركن الاسلام ابو الحسن علي السعدي في شرح السور الكبير انه سجد
الاصميين والمحاراه لا يعتقد بهما دفع في عهد الهادي وحاصل الخلاف ما على ان
سماع الشهود كلام المعادين هل هو بشرط العقاد الناح ام لا منهم من يقول بشرط
حضورها لاسماع كلامها ومنهم من قال هو بشرط ونص العديري في كتابه انه لابد
من سماع الشهود كلام المتقدين وفي جوامع العقده الاصح حتى يسمعوا كلامها وفي الجيظ
تزوج بعض السكاري صحابا منها ولم يدروا بعد ان كانوا في السهود كلام المعانك
بعد ذلك قال في ما رواه من الاعصار وسماع الشهود لفظ الناح وان لم يعرفوا انفسهم
قال والظاهر خلافه في الناقلي ايضا عن محمد بن روج خصم همد لم يبنهما
ولم يبنهما ان غيرهما سماعا لم يحرم في النوارث في ان ائمتنا ان عبرا ما قالوا احوار الناح
وفي جوامع العقده لا يسمع حتى يبنهما وعليه انه نباح فان سمع احدهما لم يعد على الاخذ
صممه دون الاول لم يسمع الا رواه عن ابي يوسف ذكرها في المسقى وقال ان كان في
الحلس من احاد اسما نادى قال الطام ابو الحسن وقد روي عن ابي يوسف انه لا يجوز حتى

يستمعا معا وفي ما روي الى البيت تزوج امرأه حفصه رجلين احدهما اصم فسمع رفيقه
وصاح في ادن حتى سمعه لا يجوز فاحده وكذا اوصاح عنه وسمعه وفي نظم الرد وسبق
اذا سمع احدهما كلام الزوج والاخر ظلم الزبيدي اعاد العقد فسمع الذي سمع كلام
الزوج كلام المزوجة والاخر ظلم الزوج وفي مجلس واحد يحرم على سهار وقال عامته
العاملا لا يجوز ولا يجوز في مجلس استدل السامعي بالا حادث التي يصادر العدل
وليس لاصح على ما بان ان الله تعالى ولان الشهاده من باب الدليله فلا يستحقها
الفاسيق لانه من اهل الاثماته وفي المبسوط واسا طرقتان احدهما ان من سئل في
في الناح كونه نفسه صحيحا شهدته لانه قام به في الناح فشرطه اولى القاسق
يصح وليامه ولما عندهم في احد القولين المذهب لانه ولد السعفيه على المذهب
هذه اذ لزم النوى في مختصر المحرر وفي النهاية نصوص السامعي في الحديث الجديد والديه
ان القاسق على المزوج والناظر في النافذ وهو فاسق ولذا لا يسمع شهادته لاهل ليله
ولا يغبرهم عنه وقوله لا يثبت به العقد عند الخوارج فلا يعتبر بطل المستورين فانه يعتقد
بهما ولا يثبت عند الخوارج وباب الروحيين ولقد روي على الاصح عندهم وقال امام
الحرمين في النهاية ليس اشترط الشهاده في الناح لاجل اسامه عند الخوارج لان السهاد
على ادبها غير مشروطه ولا تمت الناح عند محمد هادون الشهاده على ادبها وقد ذكرنا
هذا كله والطريق السامعي انه صلح مقلدا في حلقه وامير لان الحلقا بعد الحلقا الراشد
لم يسلم كثير منهم عما سببه في دسه من ظلم وعباط تصلح مقلدا اي قاضيا وقد استأخذ
اد الصنا والسهاد وكذا واحد وكل واحد منهما قيد الزام على الغير وفي اسر ايطد لك
حرج من وعدهم ملوى وقال في النباح لوس صفي الساهد عند العقد في العقد
اطلا على المذهب جدا بعض الى بطلان عامته انتم المسلمين لا يسمع ذلك قال
سفل الخياط الذي درم المكتات فانه يصلح ولما في النباح في بروج امته ولا يصلح شاهدا

في النجاس قيل له ولا يه مستفاده من غيره وهو مولاه فلم يأسر مولاه نفسه
والجديد في القدر المأبى يعتقد بد النجاس باعاف منا ومن الحفم اما عنده فظاهر
لان حكمه مستفاد من عندنا هو من اصل النجاس دون الاداء المستفاد والحكم للدين على ما ياتي
بانه في الشهادتين ان شئت الله تعالى فاسد الاصحى واي العاوين على ما مر **قوله**
وان يروج مسلم دمية سباهه ومن جازع عندنا في حقه والى يوسف وقال محمد وروى
والساقى وان حصل لا يستفاد وعن ابن جابر على رواية مولى سباهه اهل الدمه بعضهم
على بعض قول بانقطاعه وعلى قولهما سواء كانا مولى لهما في شئ او مختلفين وفي
المحط والدراج لا يستفاد النجاس من شهادته الخار عند الشافعي والاشعري
والسابع فان اسلم الديان فاد اجاز عندهما ولا عند محمدان قالان معنا مسلما
عند العقد سواء في الساسع جازعدهما ربه وحق الاعتقاد لا في حق الاختيار
والاول اوضح وان احلفا والمراد هو النكر من عددهما وعند محمدان قالان معنا
مسلمان سواء كانت والا فلا وان التكرار وح لم يعمل بالاجماع وفي الدراج لا يظهر
عند محمد سواء قالان معنا مسلمان او لم يقل ذلك قال هو الصحيح من مذهبه
وفي الاشعري والسابع رجل يزوج ابنته سباهه او يتقاضيها او يتزوجها حرة فان كان
معها احد من سواء وقع السباه على الاحد او لهما وان كان الاب مع المدعي منهما
لا يعمل عندنا يوسف وعند محمد يعمل محمد رحمه الله اعلم المستفاد ولا يستفاد له في هذا ابو ثوبان
بطر الى الدعوى والاختار وعلى هذا قال احمد ان كتمان زينة كانت حرمته انما ينبت
عليه والمولى يخلع فعند محمد يعمل سواء ادعى الاب عليه او انكره وعندنا يوسف لا
يعمل مع الدعوى ولا الرجل بالعقد لو سباهه وان جوزه روح الله لا يعمل ولا
يعمل عند محمد وعندنا يوسف لا يعمل مع الدعوى ويعمل مع الاختار وروى الحسن بن
الله لم لا لمح من قال بقوله قوله عليه السلام لا تخاخ الابوي وشاهدين وعمل

رواه الدار قطن واحمد المراد به عدله الدين لا عدله العاطلي لا نقاشا ان الشفيع
العاطلي لا يمنع صحة النجاس بهذا دونه والراجح لان الشهادتين شرط العقد وهو
مؤيد بهما ولم يوجد على الطرفين ولا نية لا شهادته على المسلم فكانت فاعدم في حقه
فكان لم يسمع كلامه **قوله** وفي هذا خلاف وقد قدم من قريب ووجه عدم القول
على قوله بما قال لان معنا مسلما عاقلان ما كان خزان لان فيه ايات فعل المسلم
مستفاده الحاضر فلا يعمل المسلم او يعيد في يد غيره ونعم ان العقد ينفذ فقام
المسلم شاهدين ومن على ان العقد لا يعمل فله العاقبة لان لا يعمل شهادته فيما
لما فيه من ايات فعل المسلم سباهه الخار وهو مضاف العاقبة له مستفاده الخار ذراعا
وفي المسوط ولهما طرقتان احرهما ان الذي يصلح ولما للدينه في بروجها وقال الله للعقد
مصلحة شاهدية على ما مر وبل اول لان الاعجاب والقول من العقد والشهادة بشرطه
فادام المذموم ففسر طه ابي والساني انهما شاهدان علمتا لان الواجب على الزوج
انما هو المال ولا سباهه مسترط في المال ولادخ اصلا وانما سترط الشهادة لئلا
يضيع الحرج بها على السباح لاندلون سواء في العادة ذلك شهادته علمتا وهي مقبولة
خلاف ما ادلى به مسيحا كلامه فان العقد يقوم بطلهما وسماعهما كلام المسلم مع ان
فيه منافي ما انزى انه لو كان معهما مسلمان عند العقد فاسلما وشهدا للعقد
عند اجاز المسلم قبل بالاتفاق ولو روجها بعد شهوده وهو عندهم جازع لم يحرم المصح
في حق الزوج فلامعبر في اعتقادها في حقه وفي النهاية الذي يزوج الروح الله الحان فاد
كان عدلا في شهادته قال وذهب قوم الى ان الجازع لا يزوج الخار والله صار الحكمي لانه
ممر له الفاسق فاد قلنا الفاسق لا يلهي قال اخر مثله **قوله** اذا اعبر واخبره عدلا
في دونه وما المانع من قبول شهادته على مثله دون المسلم واد ان فاسقا في دونه
ممر له الفاسق المسلم في مولى له المسلمه وقال **قوله** المالكية الخار الفاسق

مع ان ولادة الخافض على الناحية صحيحة عندهم والمشتهرة ليست مسطرة عندهم
والاسلام يصححها عندهم **مسألة** رجل تزوج مشتهرة بالله ورسوله لم يحز
وعن ان القسم الصغار منه غير لانه اعتقد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب
ولا يها في المسلوب وغيره **قوله** ومن لم يرجع الى اروج المنة الصغير مروتها
والاف حاضره مشتهرة رجل واحد سواهما حار الناح وحمل الاب ما يشاء لافصال
عبان الرجل الذي المجلس لانه سفير عنه مع الرجل المباشرة هذا مع الرجل الاخر
وان تان الاب عاملا لم يحضر بعد النقل الى ما ورد المجلس فلا يمكن حمل الاب مباشرة
لداد لا يمكن مباشرته حصصه فكذلك احدا ولها حمل الزوج واظها بالملوك الصغيرة
معدرا حتى يحل المهراد الممل على امرأع الوطى فان عاجز احصاه او شرس عالم بحل
بها المهر ادم بصورته والما حائل بالا حكام في دار الاسلام جعل عالما بغير بصور
علاق دار الحرب وعلى هذا اذا روج الاب المنة المانعة باذنها محضتها وحيدها
ان كانت حاضرة حاز الناح لا يحل مباشرته حتما في الاب شاها مع المشاهدة الاخر
وان تان غاسله لم يحضر رجل جعل الاب شاها لان الاب في مسله الصغير دون
الاب والكنية ولا يصح شاها على اطلاق الناح وفي الذخيرة امراد وحدها
المانعة محضتها بصورها محصور رجل واحد وامراه حار الناح وان تان بنت غامبه
لم يحز لما ذكره وان تان بنت صغير لم يحز سوا تان حاضره او عاسه ومن هذا الجنس
ذكر في الاسلام خواهر زاده ان حلا ولا رجلا ان يزوج امراه مودة الرجل امراه
بعض ساهدا واحدا تان الحظ كما من الحور لان الرجل جعل عاقدا في الرجل شاها
وان من الرجل غاسلا لا يحور وعلى هذا امراه وكلت رجلا ان يزوجها من رجل بعقد محض
والمولد حاصره حاز ثلث الروح او للمراه هذا العقد على شهاده الرجل والامرأه ادا
لم يعل الرجل انار وحيثا انا ما بالكه صليح الدم النسبي هل حبه ان يقول لعن امراه

عامة الاما لا احاد في تمام ما يحز في الناح
في مسله الصغير دون الاب والكنية

١٠٨
قال لا يمس ابان العقد قال ولو قال قابلا ان الرجل يشهد ويقول
هذه امراه هذا العقد صحيح بزوج من له ولا يلاي الزوج وقول من له ولا يلاي
لا يستعد ولكن لا يحظر رواه في هذا قال صاحب الدرر والصلاب ان يشهد
الوكيل ان هن امراه هذا وسيل القاضي ذلك ولا يحتاج الى ما في العقد بعد سبيل
ابو القاسم الصفاد على من يولي خارج امراه من رجل وقدمت الروح والورثة
سليم الناح هل يجوز الذي يولي العقدان يشهد قال نعم ويذكر العقد لا غير
مقول هذه منكوته وقد قالوا في الاخر ان ادان واحد احدهما اراد ان يشهد على
الناح فانها يقولان هذه منكوته ولو قالوا من زوجها لا يعمل ولو حل رجل
ان يزوج عبده امراه فزوج الرجل العبد امراه سهادا رجل واحد والعبد حاضر لا يجوز
لان العبد لا يعمل الله العيان لان الرجل ليس يولد من حصه العبد حتى يعمل عازته
الى العبد مع الرجل من زوجها لا سهادا وان ادان لعنه ان يزوج مبروح يشهاده المولى
ورجل اخر صدق له الحور الناح لان العبد وكل من حصه المولى وعساه الرجل
في باب الناح يعمل الى المولى فخان المولى زوجته فسفيه قال ولكن هذا القول
ليس بصواب وانما محال فاصل اصحابنا فان من اصلهم ان العبد المادون ليس يولد عن
المولى الا في القرف والادان بل الادان في الحور وبصرف المادون يحكم المالك في الاصلية
مقتصر عبارة عليه ولا يستل الى المولى يصليح المولى شاها وادان زوج المولى عبده المانع
امراه والعبد حاضر يحضر رجل حار العقد لان العبد اذ ان حاضر اخرج المولى من ان
لونه من زوجها وبصر العبد فاه ما شيعر عسسه والمولى يصليح شاها ولو كان العبد غائبا
لا يحور لان المولى لا يمكن اخراج احدا ان يكون مزوجا ولو كان العبد صغيرا او محبوسا
وفي منه المسه عن بهان الذي صاحب المحيط رجل روح عبده امراه وهو حاضر يشهدان
رجل واحد حار ولما الامه وقال طهر الذي المرعاني لا يحور منهما بخلاف

الست المأخذه قال وقال استناد ما رواه ابي الحسن في الفتاوي
 للمجاهدين امراء ادعت على ورثة الروح فالتزموا النكاح والشهادة فلم يبق التزوج
 قالوا لا بد من العقد بنفسه بل يشهدان فلا بد من فلاح ولا بد من فلاح من
 كما فصل في بيان المحرمات **قوله** لا لعل الرجل ان يزوج امه ولا يحرم من قبل الرجال
 والنساء لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم اباؤهم والجدات امهات اباؤهم من الاصل
 اللغة قال الله تعالى من ام الكتاب ومنه ام القرى لا في اصل الارض فانها دحية
 من تحتها ومنه قوله عليه السلام الحرام الحامض من امه والام بعروا سطية وواسطية
 احتياطاً ولهذا لا يحل الجسد للث في المسوط من محور الحامض من الحقيقة والجواز
 بغير حرمة الجدات بالنسبة من مع من حرم من الاجماع واسم الام غدا وليس محلاً
 ومنهم من يقول بدلول الحاشية الا انه اوى في الام بعروا سطية من قبل الاتفاق
 المشكلة وفي البدائع اسم الام على الجن محراز ولهذا ان من في ذلك صادقا وهو مما
 يعلم به الحقيقة من المجاز وما يدرك ذلك المشعر فليس من قال لست بان فلان حرام
 لا يصرفه اذ في قاضي خان اما بالنسبة او بدلالة الاجماع وفي شروح مختصر الترمذي
 اذ الم يحرم الحامض من الحقيقة والمجاز بل حرمه الام بالنسبة وحرمه الجدات بالاجماع
 هكذا قاله الشيخ ابو الحسن الطوسي وفي الدرر المنيرة اعني لانه على المراد
 بهذا القريب والتعديد من كل نوع واللفظ صالح لقوله تعالى ما لي ادم ما لي اسرايل
 عليه السلام ابراهيم **فائدة** حرمه الجدات وسات السن وسات السات بالاجماع
 صحيح لانه بعيد العلم لان احكامه هاهنا هو ما جازي دليل او هو عصبه حرمه ولا يحل
 ان يستد ويسمى بالاجماع الصحيح والمحاذرة لانه لا يستبعد الا عن ذلك ليه وهو ما ينفرد
 العلم او امان ومن ما ينفرد الظن ولا يكون ولا يكون بالاجماع بالنسبة من غير دليل على الصحيح
سؤال وفي الامان على الاباء والامهات لا يدخل الاحداد والجدات بخلاف

الامان على الاولاد فانه يدخل فيه اولاد الاولاد قالوا والصرف ان الجدات
 اصل والاصل لا يكون تبعا ولا لذلك ولد الولد فانه مع جعله الامان مع ايضا
 ودون حرمه الجدات على هذا ما يشهد بالاجماع وسات السن وسات السات بالاجماع
 فانهم وفي اصول الفقه للسرخسي حرمه من النصوص ما لا يعمل الموصوفه
 بما حققه اذ لو جعلت الحرمه منه للعلم لم يلحق الحرام الا ان يزوج غير
 العروا والام الغير فعلى عروا ولم يلحق ذلك لانه على حرمه العروا وسات صفة الحرمه
 لانه هذه الاعيان وعموم العروا مقام الفاعل سات صفة الحرمه والحال لما حققه
 ورد بولس قال الحرمه انما هي صفة في افعالنا وهو موكب المعزلة وفي البدائع امان
 بغير حقيقة الدائم وقال الحرمه الاعيان حقيقة وهو مذهب اهل السنة والجماعة
 وهو مع الله الاعيان عن تصرفنا فيها ما حرمنا ان يكون محلا لذلك شرعاً قال
 وسات السات والنسب حرم من بدلالة النص لا من اقرب من سات الاخ وسات
 الاخت ولذا من الاخوات لاس اولاد الاب وهو ولد اولاده ولا يحل له ان يزوج
 منه ولا ينسب اليه ومنه وان سعت ولا اخته ولا بنت اخته ولا بنت صاحبه
 ولا بنته ولا حاله الى اخر ما ذكره وفي جوامع الفقه للعلاء يحرم عليه امه
 وخدانه ام امه وان علب وام امه وان علبت من جهة النسب والرضاع وعمامة
 من جهة النسب والرضاع وخدانه لانه وامه بنت وان علبت وعمات عماته الا
 اذا كانت عمته لاجب فان علبها احده عنه وبالحالات حاله الاولاد اذ حاله
 له لا حالها احده عنه ولا يحرم عليه عمات ائمه وعمات حريمه وحالاته
 فليس حرام عليه وعلى ابنته وان ابنته وان بنته وان بنته وان سعلوا ولذا سائنه
 وناعله من جهة النسب والسات وان سفل حرام عليه وعلى ابنته واحداه نسباً
 ورضاعاً وان سعلوا واماً وان سفلوا ولا يحرم بعضهم على بعض اذ اختلف اصولهم واؤلا

الاجزاء والاحوات كل بعض لبعض وفي الذبح من اولاد الاعمام والعمات
 والاحوال والخالات من سادات لقوته تعالى وسات عمك وبنات عمك بنات
 خالته وسات خالاته وفي النكاح حرم الله العمة والخاله ولم يحرم سائرهما وذكر الاولاد
 اولادهم وان سفوا وحوالهم وساتهم من جميع القرابات وهم ارحام الاحاد
 وفي المحيط جلاله لاف وام اولاد اولاد وحالات امه وامهاته حرام عليه واما
 خاله خالته فان كانت القرابة جالده لاف في المباح حرم عليه لان ام خاله القرابة تكون لمره
 الحداني لاف لام الام فاحتها يكون زنا امه الى الاب وحت امره المذبح حرم عليه
 وفي الاحتياط والورى المحرمات احد وعشرون نوعا سبعة من جهة النسب
 وذلك في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الاية وسبعة من جهة السب وهو
 الرضا على ما في اربعة من جهة المصاهرة وثمان من جهة الجمع وواحد من جهة
 العزف السبعة من جهة النسب تدكون في الائمة منها الام وهي اصناف ثلثة
 امك الية والدة امك وام امك وان علت فمهما وبنات اصناف ثلثة
 امك لاصدك وبنات امك وان سفلت وبنات امك واخوات اصناف ثلثة
 اخوات لاصدك واحدا لاصدك خاصة واحدا لاصدك وعماتك اصناف ثلثة
 عماتك احدا لاصدك واحدا لاصدك لامة واحدا لاصدك لامة واحدا لاصدك لامة
 بنت احدا لاصدك وبنات احدا لاصدك وبنات احدا لاصدك وبنات احدا لاصدك
 محرمان على المصاهرة والاب والجد والاسعة من جهة الرضا
 ما في رضاء الرضا ان شاء الله تعالى وامسك الاربعة التي من جهة الصهر
 قام الروحة دخل بها لا ولد البهات امهات امهات وان علت ولا البهات وان
 سفلت اذ دخل بها ما وكرمت لوجه الاب حرام على الاب وان سفلت اذ دخل بها ما وكرمت
 وان حال العدة فاسد الا حرم عليه الا ما لو طي او المس بسوء او النظر الى فرجها فهو

ولا خلاف انما احلت لاصدك

بذلك

بذلك في حرمة المصاهرة عندك لانه لا نسب ما لو طي الحرام فبالنسب الى
 في المعنى من خارج منه المحلقة من الزنا واخته وسات امه وبنات امه وبنات اخته
 واخته من الزنا وهو قواف علمه الله تعالى قال ملك وان حصل وقال الشافعي المشهور
 بحوده واجمعوا على انه لا حور لام الابن من الزنا ان تزوج انها من الزنا وفي مختصر
 الجواهر قال ملك لا حور له الزوج بقا وقال ابن الماحسني يجوز ما افقه للشافعي
 قال يجوز هذا خطأ صريح والاحكام فيها مختلفة عند ما فقه لوملها عفت عليه
 ولا يقبل شهادته لها ولا وضع الزنا لانها لا توارث ولا نفقة من الطرس وليس
 في افرادهن المسئلة فابده طابله فان من وطى امرأة حلالا او حراما او سبها بشبههم
 حرمت عليه بنتها سواء كانت من مائة او ما غير وهذا المعنى موجود في مسلمنا ولو طى
 حارة منه من الزنا فولدت منه لا يصرام ولله بالانفاق وحما الشافعي ما يورث
 الحامع تحرم مناته عنه المسعفة باللعان وضع الزنا فيها ولا يسل شهادته اليه
 ولا لاصوله ولا سهادته لها ولا للزوجة عنها وفي اداس القاضى عيل ولا يرث ولا نفقة
 من الطرس لولد العاهر قال وسب ولد الملاعنة مات من الملاعنة جعقة ولهذا
 لو ادعاه بعد ما تبرأ منه مع حوده وفي الابد لا نسب مع حوده وليس لغير الملاعنة
 ان يدعيها وله استحقاقها وهذا نظير ما في الزوج المسعفة الامس الدخول الام او لمالك
 منه من الزنا عفت عليه عندنا والدر امراد فليس وسات امهات احدهما امراد
 واحده واخر احرام فاسد من الام والبنات لهما والباقي يرد عليهم ولا ولد الحامس لا يقطع
 السبب وعند مالك حراما منها عسبه ولا يقطع السبب بينهما وانما يقطع السبب
 الى الاب لا غير احراما لهما العلم قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم ما يحرم منكم الى الوالد
 الرامه امه وذكر امهات منه التي تحققة وان لم يكن بنده مشرقا في حق بعض الاحكام
 والموضع موضع الاحتياط وقال ابو الفرج ان الحوزي قلت لبعض شارب العسل الشافعي

في

قبل اد المبيع وحكم المعاوضة والكاتب انما است عند اد الكل
دون البعض ثم لو ادى الف الف اكتسبها قبل التعليق عتق ويرجع
المولى عليه به كما لم يستحقه وكذا المكتات يعتق به فاذا ضمنها
لمستحق يرجع على المكتات وكذا يرجع ايضا لو اداه من المال الذي
كان اكتسبه قبل الكتابة ولو كان العبد اكتسبه بعد التعليق
وادى لا يرجع عليه لانه قد صار ماذونا وهو محتاج الى كسبه
ثم الاداء في قوله ان اديت تقتصر على المجلس لمعنى المعاوضة وعليه
اشكال لان معنى المعاوضة انما يمتد الى انتها لا في الابتداء على
ما ذكره صاحب الكتاب بل المعتبر في الابتداء حكم التعليق كما
تقدم ولهذا لا يشترط القبول كسائر الشروط وعن ابو يوسف
انه لا يتقيد بالمجلس وهو الذي يوافق ما تقدم وفي قوله اذا
اديت او متى اديت لا تقتصر على المجلس لانها العموم الوقت وقد
ذكرناه وفي المبسوط لو اختلفا في مقدار المال المعلق باديه
فالقول للمولى لانه ينكر الشرط واليمين للعبد ولو قال انت حر
على الف فعل حتى عتق ثم اختلفا فالقول بقول العبد لانكار بيعته
وفي الخزانة لو قال اذا اديت الى الف اكل شهرا ما به وقبل فهو
مكتات لا يجوز بيعه قوله ومن قال لعبد انت
حري بعد موتى على الف درهم فالقول بعد الموت لاصافة الاحباب
الى ما بعد الموت فصار كما اذا قال انت حري بعد الف درهم بخلاف ما
لو قال انت مدبر على الف درهم حيث يكون القبول في الحال لان احباب
التدبير وجد في الحال الا انه لا يجب المال لقيام الرق والموتى لا

يستوجب على عده مالا الا على مكتاته لما عرفت قالوا لا يعتق في
مسئلة الكتاب اذا قبل بعد الموت ما لم يعتقه الوارث او الوصي
او القاضي ان امسعا من اعتاقه لان العتق متى تاخر عن الموت محتاج
الى التنفيذ وعتق من ثلث ماله ونظيره قوله انت مدبر على الف
الى صورة اللفظ فاعتبه احبا في الحال ان كان معناه انت حري بعد
موتى وفي السد ايع عن ابو يوسف القول في الحال لانه احباب
العتق في الحال يعوض لان العتق تاخر الى ما بعد الموت فكان
القول في المجلس كما اذا قال ان شئت فانت حري راس الشهر ولو قال
انت حري على الف درهم بعد موتى فالقول في الحال لاختلافه جعل
القول في الحال شرطا لسوت العتق بعد الموت فاذا قبل صار مدبرا
ولا يجب المال لذكرنا وفي الزيادات قال انت حري بعد موتى
على الف فالقول بعد الموت وشرط تنفيذه قال انت حري على
الف بعد موتى فالقول في الحال به يتدبر ولا شيء عليه وقد تقدم
وعلى هذا قال انت طالق غدا ان شئت فالمشبه في غدا ولو قال
ان شئت فانت طالق غدا فالمشبه في الحال وابو يوسف سوى منها
وشرط القول في الغد ورفعه وفي المنهاج لو قال ان شئت
فانت مدبر او انت حري بعد موتى ان شئت اشترطت المشقة متصلة
وقوله لان الميت ليس باهل للاعتاق صحح فاذا مات لم يعتق بموته
حتى يعقل فالميت ليس باهل ان يعتقه بقوله خلاف المعلق بنفس
الموت حيث يعتق بالاهلية السابقة وعند ذلك كان اهل لاله ومن
اعتق عده على خدمته اربع سنين فقبل العبد وعتق بمات العبد

الطرب وظلها لا تخل لها خامسة الا بعد خمس سنين لاحتمال ان يكون حاملا مع حملها
 خمس سنين فان ظلمها بعد تزوجها خمسة اشهر او عافا دا جان احتمال الطرب مع تنو
 موجود في دار الاسلام ايضا فانه من ظلمها بانها لو روج حامسه بحوران تكون المطلقة
 حاملا فادكر **قوله** ولا يزوج المولى امته ولا المراه عدها وفي الدخول المالكه
 لا يجوز للسيد خناخ امته ولا للسيدة خناخ عدها قاله الامامه الاربعه وعليه الاجماع
 وقال من المندراج مع اهل العلم على بطلان خناخ المراه عدها وروى الخازن باسناد
 عن عمر بن رضي الله عنه انه سمع علي بن ابي حمزه عن عبد الله بن مكي عن مالك بن ابي حمزه
 اصبح الخناخ مبيع الملك الاستدواء النفاق فوق ملك العمن فالصراع ووجود المالكه للمعتمدين عند الانثى
فاعد كل تصرف لا يرب عليه مقصوده لا يسرع فذلك لا يعد المحبون بسبب وجد
 في صحته ولا السد ان سبب وجد منه في محي ادم مقصود الحد والحر ولا يحصل مع الخنوع
 والسر ولا هذا لا يسرع خناخ امته خصوصا مقصوده مدونه مما هو اقوى منه ووجه
 اخوان مقصود الزوجيه المزان والراحم والنوادر والسعيه والاحسان من الطرفين لقوله
 نكحوا السدوا الثما وحمل بكم سورة وورحمه ومقصود الرق الاختتان والاستخدام والتميز
 بسبب ساقه اللبث ومعارفته بجزاعته فلهذا القاصد مضاده لمقاصد الخناخ ولا عينا
 ووجه اخوان بعضي الزوجيه قيام الرجل على المراه والحفظ والصون والاداب لاصلاح الاخ
 حلاق قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء والاسرة فاق يستفيهن من السادات للبعد
 بالاسبلا والاسهانه معدان يكون وجهه لبعدها وسد لنا في الناس **فاعد**
 كل امر لا يحتمل عدم الشروع والعقل القوي لا يرضى بملك العمد الذي هو الرق اقوى من الخناخ
 لانه بعد ملك الرقيه والمنعته والخناخ بعد ما حده سبعة الوطى او ملك الاستغناء لما عثر
 فاد اعد ذلك ولا يزوج الرجل امته للقاعدة الماسه والماله ومع طرب الزوجيه على الرق
 والرق على الزوجيه بطلت الروجه ولا يملك الا الرق في سائر الاحوال للقاعدة الرابعة وقوله

الخناخ يسرع موجبا مرفا مشتركة بينهما مراه البوجه وجواز المراه والاسوة البوجه
 ووجهه الوطى لانه من مما بعد هدايته حتى لا يخل له العزل بعرضها ولها الخيار
 بالحب والعنه وحسب له تعليمها من مرفا الخناخ التميز بين سبها وقولها في ملكه واعمال
 داخل البيت من الطبخ والعسل لاسباب مراه ولده منها ديانته وارضا عنه والمولوجه
 مانع وجوب الدون والخطوة على المالكه وساقى المالكه وفي الدخول لو اسيرت رقيقا
 بعد الماصح الخناخ وبعثته لغيره من دان عدها اشتراه وعندنا سقط الدون فيما
 ولا يسرع وجوب الولي على عده دينيا استدواء لبقا للناسي ووجه اخوان الخناخ
 ضروري لا يتعارف الدخول من غير ضرور اد الخناخ روى من وجهه فلا يسرع في الحد او
 والا اما الا للحاجة فاد احصل ملك العمن فقد اسعفى بغير ملك الخناخ فلا يشروع
 معه ولا سفي وهذا البطل صحيح حتى الرجل دون المراه فان المراه لا تسعفى بغير ملك العمن
 مع هذا لم يسرع لها خناخ عدها وفي الدعا ولان الخناخ لا يجوز بعدها عندنا
 ولا يحل للولي على عده دن ولا للبعد على مولا **مل** هذا البطل فيه نظر
 فان المولى لو زوج امته عدها بحره ولا يحس المراه ويلعب ويستقطم على هذا ان يصح
 وفي الدعا لو اسيرت العن او المراه او الحاتب زوجته لا تصد خناخ لعدم الملك
قوله ويحرم بيع الكائنات اعلم ان حري اهل الجاه حلال للسلمين نظامهم
 ومن روى ذلك عنه عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وطلحة وحذيفة وسلمان وجابر
 وعمرهم وقال من المندم بحرم خناخ احد من الاوابل وحرمة الامامه وروى عن ابن
 عمر انه قال لا يجوز خناخ الحامه في قوله في المحل وقوله هو مشترك قال الله تعالى
 لتدفعن الدين قالوا ان الله مال له وقالت اليهود عمر بن الله وقالت المضاري
 ابن الله وكان محل الاية على من اسلم من اهل الجاه ولما امه اهل العلم قوله تعالى
 والمحصيات من الدين او نوا الجاه من ملكهم والمسؤولون غير اهل الجاه قال الله

تعالى لم يكن الدين كدوام اهل الجاهل والمسلم قد عطف المشركين على اهل الجاهل
والمعطوف غير المعطوف عليه وقال الله تعالى لنجدن عند الناس كخداه للدين امونا
اليهود والذين اسروا للمؤمنين ما اسروا اهل الجاهل ما الجاهل وما اطه ردا لارباب
الاسمى وشاؤهم وطعامهم وقاف غيرهم من الجاهل هذا السرف والخنار حرام لهم بحسب
وفي البرى وسرح الاسحاقي اهل الجاهل هم اليهود والنصارى وفي المعنى اهل الجاهل
اهل النور والاحل والسامر من اليهود والمسلمين صنف ابراهيم وشيث وزبور ودود
لسوا اهل الجاهل قال وهو قول السافق وذكر الفاضل من الجاهل وجاهلهم من اهل الجاهل
ورعوا ان تلك الجاهل كانت مواظبا للاحكام فيها وفي الجاهل اشار الى انهم من
اهل الجاهل فانه قال في الصافات اذ انابوا مومن يدين ونفروا جباب ولم يروى
جباب وجاهل ولا يجوز روح المؤمنين صنف وهو قول الامم المذمومة وغيرهم من الصحابة
والناس في مقها الاصناف والمراد الروح من والاح ابو تود وداود الظاهري خارج الجوسية
وروى ذلك عن جدته رضي الله عنه وانا ح وطهر ابن اليسب وعطا وعمر بن دينار وكر
وملك ملك اليمن قال ملك وعمر على الاسلام وعلى قول داود رحمه وطى الجوسية
ملكنا اليمن وحولها مملكة الخاخ وقال من الهداني وسعدت خيرة ومكحول والزهري
والاوزاعي وابوسلمة والحسن وابراهيم وحماد لابن الجوسية حتى تسلم وه قال
الشافعي وان جنبل قال ابو عمر بن عبد الرحمن جماعة فيها الامصار ولم يلقنا
الاحد دل الاعن طواس **قوله** قد ذبا الماحد ذلك عن جماعة غير طواس
ودر الوسات على هذا الخلاف ولا يجوز؟ فسمي عن علي رضي الله عنه جوار
نجاح الجوسية ناعلي ماريان الجوس من اهل الجاهل مواضع ملهم اخته ولم تذكر عليه
فزع حاتم فسموه وهذا لا يعرفه فان لوى من والاسمعي والعتير حاتم الحاضر وقال
احمد بن روى عن علي بن طار واسمعه جدار لا يجوز لجدته عبد السمس والواجب كل من

لا اهاب الله ولا يخرج الزنادقة والمعظلة ولا تصح عن جدته انه تزوج بجوسية
وصعيف احمد بن رايه من روى ذلك عنه وقال ابو ايل تزوج جدته يهودية
وقال ابن سيرين تزوج بصوليبة واما حوازي المجوسيات والوفيات ملك اليه
قال دليله قوى لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم حسن من اوطاس فاصابوا سبايا وكان
ناشئا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمات غشيا بن من اجل ازواجه
من المسلمين فانزل الله تعالى له لك الاما ملكك ايمانكم وقال بنى لهم حلال اذا العشت
عدتهن واهن سعيد وعنه في سبايا اوطاس لا يوطا حامل حتى تضع ولا عبر ان حمل حتى
حصنه رواها ابو داود قال في المعنى وهو حديث صحيح **قوله** واخبره مسلم الزينة
والنساء فيهم عليه الاثران والذين سبهم كان من كبار العرب عابدى الايمان فلم يكونوا يوثقون
بحرمين ولا تغفل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمين ولا امر للعباءة ما جنتها من
وقد دفع ابو بكر رضي الله عنه الى سلمة بن الاخرج امره من السبي واحد عمر واسه من سبي
هوازن وبجرى المسعفة من سبي بن حنيفة واخذ الصبا من سبايا فارس وهم محوش
وهذا ظاهر في ابا حنن ابن اعراق اهل العلم على خلافه وجوب ما تقدم اليه من المسلمين
وقال ابو عمر بن عبد البر ان احد وطهر ميسوخة بقوله تعالى ولا تسلموا للمكذبات
حتى يومن **قوله** ويجوز تزوج الصبايات اذا كانوا اومومون يدين ويعرفون جباب
وان كانوا اعيدون الواجب ولا اهاب لهم عمرنا كنههم والصلاتي الخارج من جن الى جن
قال السدي الصبايون طائفة من اليهود والناس قال الاستاذ ابو اسحق هو
قول عمر بن الخطاب وقال قاضي خان هو قول علي رضي الله عنه وهو قول الامام في
الوجوه القوافيه الصبايون من النصارى والسامر من اليهود يجوز مناهجتهم وفي المعنى عن
احمد انهم طائفة من النصارى ونسب عليه الشافعي وهو قول اسحق بن راهويه والبخاري
وفي صاهه وسامرية ولب جباب ومجوسية قولان وفي انهم يسنون ثم ان السنيون

اليهود وقيل هم طائفة من اليهود كالسامري وعند ابو يوسف ومحمد بن إدريس الكواكب
وعابد الكواكب لعابد الشمس ولا عور من أكلهم وفي المسبوط يكن نواح الصابية عبدة
وقال مجاهد والحسن لأطاب لهم وقال ابو العالية وثناؤه بعدون الملائكة وصلوا
الى قبلته وعزراون الزبور وقال عبد الرحمن بن زيد يقولون لا اله الا الله وليس لهم كما
ولاي ولا عمل وقال فاده ومقاتل هم قوم يعززون بالله ويعبدون الملائكة ويعززون الزبور
وصلون الى الله احد وامن كد من شيئا وقال الطبري هم من اليهود والنصارى يخلعون
وسط رؤسهم ويحسون مدا حرمهم وقال عبد العزيز بن يحيى قد روى ابو عزة صوا فلا عين
ولا انز وقال الخليل هم قوم مسه دنهم من النصارى الا ان ملتهم غمهم من الجيوب
يرعون اسم علي بن نوح عليه السلام وقال الجوهرى هم من اهل الكتاب
وفي المسبوط ذكر الراجح انه لا خلاف بينهم في الحقيقة وفي الصابيين قوم يقرنون عبثي
عليه السلام ويقرؤون الزبور فهم صنف من النصارى فاما احاب ابو حنيفة على ملة
ها ولا يدايعهم وفيهم من يترك النواحي والاصلا وانما بعدون الشمس وها ولا عبدة الايمان
فاما احاب ابو يوسف ومحمد بن حنفى ها ولا قال السرخسي وفيها ذكر الراجح عندي نظر
فان اصل الاسئلة لا يعرفون في حمله الصابيين من يورع عيش وانما يقرؤون بادرين ويدعون
له النبي خاصة دون غيره ويعظمون الكواكب تعظم القبلة لا تعظم العبادة لها ووضع عبد
اسمهم يعطوننا لعظم العباد وانما اشتبه مذهب ها ولا لهم يدعون حيمان الاعتقاد
ولا يظهر منه البتة وقولها ادنى لان عند الاستنباط لعلة الموجب للتميم وفي السير الكبير عند
هم صنف من النصارى يقرؤون الزبور وهو الذي يظهر منه من اعتقادهم وعدما يعقدون
الكواكب الهدى ولهمون ذلك ولا مسحرون اظهروا ما اعتقدون بالباطنية من ابو حنيفة
على اظهرون وهما على ما نعمون ودر شيخ الاسلام في سرح السير ان الصابيين كل ائمتهم
وسادهم عندنا حنيفة والى يوسف خلافا لغيره والسرخسي مع محمد وهو المشهور وفي المسبوط

من نواح الحرب وفي المنهاج بنوع نواح الحرب والدمية في الصحيح وهو قول مالك
لما قيل تعالى اطعام الذين اؤوا الكتاب حل لهم قالوا والمحضات من الذين اؤوا الكتاب
بالعطف والذراعه فمن الخلف فان قولها ما عفا الله الصل القرآن **فائدة** صبا اذا اخرج
وصبات الخيول اذا اطلقت وصبا تصبو الملائكة اذا مال **ومحور** الصخر المحيرة
ان يزحف في حال الاحرام قال الحافظ ابو جعفر الطبري وهو قول عبد الله بن سعد
وعبد الله بن عباس واشس بن بك من الصحابة وبه قال سعيد بن جبير وعطاء وطاوس
ومجاهد وعكرمة وجابر بن عبد الله بن عمر بن دينار وابو يوسف النخعي وعبد الله بن
يحيى وهو مذهب اهل العراق ومذهب الامم الملتزمة واخرون اجمعوا عند
نبه من ذهب عن ابن ابي عمير عن ابن عباس عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تلح الحرام ولا تلح في رويته ولا تحبط رواه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي
وعن يزيد بن الاصم عن ميمونة بنت الحنف قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعن جلال رواه مسلم وابوداود والترمذي وابن ماجه ولسا حدث جابر
بن زيد عن ابي عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزوج ميمونة وهو
محمد رواه البخاري ومسلم وابوداود والترمذي والنسائي وعن عكرمة عن ابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزوج ميمونة وهو محمد وبنيها وهي حلال ومات
بسوق وقال الحافظ ابو جعفر وقد روي ابو عوانة عن معمر عن ابي الضحى عن مسروق
عن عائشة قال يزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض بناته وهو محمد قال
ابو جعفر بعله هذا الحديث لهم بقاء يخبر رويانهم وقال شمس الامم السرخسي ومن
حيث المعنى الكلام واضحة المسئلة فان النكاح عقد معاوضة والحرم غير ممنوع عن
المعاوضات فاستلوا للتشري ولو جعل عقد النكاح بمنزلة ما هو المقتضى وهو اولى بان
ما من في احوال الخرافة الاضداد الاحرام لا في بطلان النكاح به ولا في احوال الاحرام من عقد النكاح

منه ومن امرائه صحبته ولو كان الاحرام منافيا لاسد النخاح لكان لها في التقاب كإضاعة
والدليل عليه انه لو راجعنا وهو محرم كانت رجعة صحبه بالانفاق وعندنا لم يمتد الرجعة
سبب مساحل يدعي الوطء لم يكن المحرم ممنوعا عنه فلو النخاح وهو انما ينقض الظاهر
فان محرم الوطء فانه لا يمنع العقد لاسد بان ظاهرهما ثم فارقتهما ثم روجهما والاصل
مخا وسواهما طهرا في المسئلة والخواتم عن رواية زيد بن الاصم بن اخن
ممنوعه ان عمر بن دينار قال قلت للزهري وما يدري ان الاصم اعز او بوال عليا فانه
احمله مثل ان عمر بن دينار قال قلت للزهري وما يدري ان الاصم اعز او بوال عليا فانه
ما روج ودل السبب سابع وهذا اولي من الحكم على احدهما بالوهم
والرداد الحجاز اقل من الخطي قال الحافظ ابو جعفر الدين رواه انه عليه السلام
مروج بها وهو محرم اهل علم ومنه من اصاب ابن عباس مثل سعيد بن جبير وعطاء وطاوس
ومجاهد وعلمه وحارث بن زيد وهؤلاء اهلهم فقها والدين يعل عنهم عمر بن دينار وابوب
السحابي وعبد الله بن كحجج وهذا لا يمتدعي روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم
واما عمار فانما رواه عنه من وهب وليس له من دينار ولا جابر بن زيد ولا من روى ما
نوافق ذلك عن مسروق عن علقمة ولا لاسد انما موضع من العلم لم يصح واحد من
ذكرنا وروى ملك عن ربيعة عن ابي عبد الرحمن عن سلمان بن يسار ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعث ابا رافع مولا د ورعلا من الانصار فزوجه ممنوعه من الخوف ورسول
الله صلى الله عليه وسلم لم يدره قبل ان يخرج قال ابو عمر ومن عبد البر حدثنا ملك بن
هذا الباب عن عمر بن عبد الله ورواه مطر الوراق فوضله قال وهو غلط من مطر الوراق لان سليمان
بن يسار ولد سنة اربع وثلثين ومات ابو رافع بعد مقتل عثمان بن مسعود وكان قبل عثمان في دي
الحج سنة خمس وثلثين ولا يمكن ان يروى عنه قال الرمدي لا يظلم احدا السنه غير جابر بن زيد
عن مطر الوراق عن ربيعة وصعب بن يحيى بن سببه مطرا الوراق وضعفه احمد وضعف البخاري

حدث عثمان بن النبي عن نخاح الحرم ورد رواية ملك ومدهبه وقال الضاحي بن
الاصم من كل واحد في صحبه عن سعد بن المسببه عليه السلام تزوجها وهو محرم
قال الطحاوي ما روى عنه عليه السلام انه تزوجها وهو حلال من روايه مطر الوراق
ومطر عندهم ليس ممن يحسب حديثه قال وروعه انما كان ممن قول زيد بن الاصم بن اخن
ممنوعه اعترافه قال القاضي عياض قالوا النبي قال والحواشي والافعال مقدم
لوجبه احدهما ان القول سعدى دون الفعل والى يجوز ان يكون الفعل مخصوصا به عليه
السلام لاسيما في باب النخاح ولان الفعل معارض نفسه ولا معارض القول وقالوا
ممنوع قوله وهو محرم اي حالة الحرم لا عاده لاحرام هذه النسبه عندهم والجواب
عن قوله القول سعدى دون الفعل ممنوعين احدهما المنع فان الفعل سعدى ايضا
لان الاحرام للملم من ما نفا عنه في حقه ومنه حوار العتمة في حقه من حقه من
افضا ادا منه اولى بالرفض وهو العوام لصغره وحاجتهم ومنه نحل الاشتر والوجه
النافي ان القول ليس في عدم المسروعه طوار ان يكون النبي للكره وتر
الاولى الا ترى انه لو خطب وهو محرم وروج وهو حلال جاز النخاح بالانفاق وقد نص
عن الخطبة على خطبه اخيه المسلم ولو فعل صح النخاح عندها وعند الشافعي وان حبل
حلالا لما لك وداود الظاهري وعند ملك ان دخل ما مضى النخاح دعه ابو عمر بن عبد
البرقاد احمى النبي على الزاخرة دون المسروعه لكان العمل لاحادثا وهو اول ابطال
البحث والحواشي عن الوجه الثاني ان الاصل عدم الاحتصاص ولم يمتد منه شر بعد الاصل
فلا يضا رايه والجواب عن ما يذهب لقوله وهو محرم حاله في الحرم من لمداوجه اخر
ان عمله على الحقيقة الشرعية اولى من الحقيقة البدنية فلا يعرف والساق اتم من زعموا
لان المديته عند العقد وانما روجه الماها وحلاله عليه السلام فلم يكن الحرم ولو ادعى ان الله

حرثا لم ينزل ذلك مسلما لهم ويكن على هذا التي غلبه السلام بجماعى الدوام الا اذا البعد
عن المدة والساكن ان الراوي الذي هو ان عاصم يقطع له بعد الاحرام لانه دفع به
قول من قال بروج به وهو حلال ولا يمل حمل على خلاف رواية الراوي مع ما ذكرنا من
ضعف الحارثي وغيره حدث عثمان بن النبي وصفت رولده من روى انه تزوج به وهو
حلال قال في المعرفه سرف على ورنه جمل بطريق المدة وقال ابن فارس سرف كان
وانما اسمها خاخره صه وساهن بفاويه وان عليه السلام عند حلالا ولو سب فهو محمول
على الوطى اي لا يطأ المحرم ولا يملن المحرمه من وطئها **قوله** ويجوز تزوج الامه مسلمه كانت
او كانت وفي مصنف ابن تيملى سببه عن الحارث والزهري انها قال لا يزوج الحارثي عن
الامام عن عوف بن مالك قال سمعت عاصم ومجاهد ومعاوية بن عمار على هذه الامه خاخر
الامه وان كان وسرا الا ان يكون بعد حرم وقال قتاده والورياد اخاف العت جازله
بخاخ الامه وان وجد طولا وفي الخبر الغزاليه اذا لم تستغن بامه واحده بروج الي
اربعة وهو قول ابن حنبل وان سمع بفاويه الزباده عليها خلاف واما حارثي حماد بن اسحق
الاما بعد الشافعي لا يرد على واحد وهو رواه عن ابن حنبل ذكر ذلك في المعني حاصله
ان خاخر الاما ضروري عند الشافعي ولهذا لم يورد خاخر الامه الثانية ولم يورد الزباده
على الواحد المسلمه لما في ذلك من حرمه وله على الزوق وقواه الخاخر وهو قوله تعالى
ومن لم يستطع منكم طولا ان يتبع الحنفه المومنات فما سملت ايمانكم من مسلم الوسا
محمودا خاخر الامه بحسن سابط ايمان بها ان يكون مسلمه وان يكون مملوكا لمسلم هكذا في
عامه بينهم وفي المناسيه لو اراد مسلم ان يتبع امه مسلمه الحافز عند عدم طول الحرم ووجود
خوف العت فالدها النص من الاحصاء من منع لاجل ارقاق الولد المسلم الحافز وله
وهو ان لا يكون بعد حرم وان يكون خاخر من العت وان يكون فاذا طول الحرم وفي المنهاج

للنوى ان لا يملك حرمه فصل الاستمتاع وفل ولا غير صالحه وان يجر عن حرمه يقطع
للإستمتاع وقيل ولا يتصلح ما ورد على غايه حلت الامه ان طلقه مسقه ظاهره في
قصدها او خوف الزنى فمذنبه فان الله التسرى فلا خوفه الاصح وفي المعترضين
خشته العت ان يعل عليه الشهور مع ضعف عامه القوي حقه وليس معناها
نحو ان النفس الى الخاخر عت لولم يسبق ذلك فتع في الزمان قوله لم طريق خوف
وليس معناها وجود قاطع الطريق فيه وقطعا بل المراد بدونه فقه ذاهنا وفيه
نفايه المطلب عليه الظن ليست شرطان بحق الخوف من الوقوع والربا وان كان
وقوع الحدود في الطريق يعارض سلامته بعد خوفه وان كان الخوف لا يعل على الظن
خوف العت مثله والعصه لا يزوج خاخر الامه فانه لا يسيل الى ادخال الامه على الحرم
وان كانت الحرم همره ولو وجد ما لا لم يجد حرم مسلمه فله ان يتبع الامه فان منيت
الحرم همره موجل محال فاذا طول الحرم وفي المعني لو وجد من يعرضه او يصب له او فوضت
او رصب ساخره صداقها فله خاخر الامه وفي الخبرين روى عن مالك بن حارث خاخر
الامه مطلقا ومنشأ الخلاف مفهوم الشرط ليس بحرمه او حرمه وهو قول ابن القسيم
والطول صداق الحرم ولا راعى القتل على العتة وروى ان الطول وجود الحرم بحته
وعلى المسهور لو حسى العت لاهل الامه ولو كان بحته لم يحرر وهو ضعف لان
من كان بحته لم يحرر لاجل العت ولا الواحدة ولو كانت حسمه العت بحرمه مع ما
حارر او حالها عليهن لحازم الاربع وفساد هذا ظاهره فان قدر على طول الحرم
بعد الدروح بالامه لا يطل بخاخر الامه عند مالك والشافعي في الاظهر وطور البسار
لا يزوج خاخر الامه وقال المنزلي برفعه وهو رواه عن احمد وابو عوف اعلى ان
رواى خوف العت لا يرفعه وعلى صاحب المعترضين الخلاف لاجل الامه الشافعي
ان حارر خاخر الامه المسلمه معلق بشرطين بعد طول الحرم وخشيه العت

مبين وهو المنع ولا نه وصية والوصية خلافه في الجاهل كالوراثه وبالطال
السبب لا يجوز وفي جواز البيع وما يضا فيه ذلك ويؤيد هذا ما
ذكره خواص الزاذه في مبسوطه فقال الميراث انما يصح للعهد من
حيث انه وصية له برقبته لا من حيث انه تعليق لانه يعق بعد
الموت والتعليق يزوال الملك لا يصح كالموت قال ابن ابي ابي القاسم
جروا ثابت انه وصية فالوصية تنعقد سببا للحال كما لو نذر
ان تصدق بدينهم غدا جاز او اوده من اليوم لوجود سببه فذا
النعقد سبب ملك الرقبه انعقد سبب العتق فلا يجوز فسخه بالبيع
كما لا يجوز تصاقله برده عليه جواز الرجوع في الوصيه
لكن جعلوا الوصية بالعتق لازمه على ما عدم في البيع وفي المبسوط
والعتق فيه ان الموت كاي لا يحاله وهو سبب الخلاف فكان مسا
للخلافه له في رقبته في الجاهل والتعليق محج راس الشهر ليس
بموجب الخلاف والميراث كالاستيلاء حتى كان ولد الميراث
مديرا الوجوب حتى الميراث في الجاهل فسرى اليه كالا شتيلاد
وجوز وطى الميراث كام الولد وكرهه الزهري وقال الاذاعي
ان لا يطاها قبل التدبير لا يطاها بعده وفي المنهاج ولدت
المدين من نكاح اوزني لا ثبت للولد حكم التدبير على الاظهر
وضعه السرخسي جدا وقال هذا مخالف لقول الصحابة لعثمان
وابن مسعود قال وكذا عن شرح وسعيد بن المسيب وقتاده
وجامه وان دبر جاملا ثبت له حكم التدبير على المذهب قال
ابن قدامه حديث ابن عمر لم يصح عن النبي عليه السلام وانما هو عن

ابن عمر ثم ان الحديث الذي روي انه كان للحاجه فان الراوي قال لم
يكن له مال غيره بمجوز الشافعي وابن حنبل معه من غير حاجه
لا يستفاد من الحديث ولا يستدل عليه به مع مخالفه السلف
فالا حياط في الدين موافقتهم وهم اخبر بذلك من المستأخرين واعلم
بمدلول الخبر وفي المعنى لو قال انت خير بعد موتي شهر او يوم لم
يعتق لانه في ملك الوارث كالموت لو قال ان دخلت الدار بعد بيعك
فعتق جرو وهذا لانه اعتاق له بعد قرار الملك عليه كالميراث في ملك
الغير قلنا قد استحق العتق بعد موت المورث من ثلث
ماله المفسوخ له في اخراجه والتصرف فيه مقدما على ورثته كما لو
اوصى باعتاقه فاعتق بعد موته بسنه او اوصى بغيره فقبل
بعد موته بشهر او بسنه ولا نسلم ان الوارث يملكه مع وجود الوصيه
به وانما يملك ما عدا الثلث بعد الوصية بخلاف البيع فانه يزل
ملكه فلا ينفذ وفي الذخيره لو قال انت خير بعد موتي يوم
او قال شهر فهذا لا يكون مديرا وهو ايضا يعتقه لا يعق بموت
المولى مضي يوم او شهر ما لم يعتقه الوصي او الوارث وفي المبسوط
قال انت خير بعد موتي ان ثبت لم يصير مديرا لعدم تعلفه بطلاق
الموت فان بوى المشيه التساعه فشا العهد فهو خير بعد موته
لتعلقه بطلاق الموت بعد ما شافكون مديرا وان المشيه بعد الموت
فاذا مات المولى فشا العهد عند موته فهو خير لوجود الشرط
لا بالتدبير وكان ابو بكر الرازي يقول الصحيح ان لا يعق هنا ما
لم يعتقه الوارث او الوصي وهكذا ذكر شيخ الاسلام خواص الزاذه

بالامه لان داخلها على الخمر لا يجوز خبث الامه دليل وجوب الامه كسائر المعروف
ولذا اعمار النساء شروط الاولى عند اهل الفراق كما بان المحصنات وقالا
ناصر الدين بن المبرور هل يسطيع ربك هل يعمل عوك الفادر هل يسطيع كذا
مبايعه في النكاح فيكون عمن عن المسبب لا يضاف من اسباب الاحتجاج
وعلمه العبر عن الارادة بالفعل في قوله تعالى اذ انتم الى الصلوة قال ومنه تاويل
الى حسنه رضي الله عنه ومن لم يبلغ منكم طولا ان يتخاى ومن لم يملك وحمل النكاح
على الوطى وحمل الاستطاعه بعض المالكين ان الفادر غير المالك عادم للطول
قال ابن سبيع بعد ذلك جرح وقت على هذا القول عن الجوارس وهو قول حسن
قوله ولا يزوج امه على حرم وعن الحسن الصري لا يزوج الامه على الخمر فان فعل
لم يترك وعن سعيد بن المسبب وحمل على الرجل يزوج الامه على الخمر قال اسروق بن ميمنا
وعن الزهري يوضع طهره ويخرج منه وعن بطاوس قلت لاني رجل يزوج امه على خمر
وانه يزعم ان قد جرحوا عليه قال صدقوا اذ ان ابن سبيع في مصنفه وفي الاختيار
على القول باستراط الطول محمد احوال الخيار للخمر كانت الامه الداخلة على الخمر او
بالعكس والشاكي ان كانت داخلة على الامه خيرت او الامه الداخلة فلها الخيار في الامه
والمالك ان دخلت الامه عليها في نفسها او بالعكس فلا خيار لها والراعي ان دخلت
الامه عليها مبيع خاج الامه والحاسن ان دخلت الامه مبيع خاجها وان دخلت الخمر
لم يبيع خاج الامه وعد الشافعي لا يبيع امه على حرم وله الطمع في عقد ودعوا قوال
مالك في ذلك وقد بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزوج الامه على الخمر قال
ابو بكر بن سبيع في مصنفه مد رجل بمحول وعن مسروق لا يزوج الامه على الخمر الا
المملوك وعن مسروق وعن عبد الله مثله ولان للرق اثر في مصنف التمهيد والعقوبه
على ما بان ان ساء الله تعالى نسب مدحل الحاميه في حاله الاعتقاد دون حاله الانضمام

ويحور بزوج الخمر عليها وهو اجماع وفي المدونه لا يزوج حرم على امه فان فعل جاز وبخير
الجم بطلقه بائنه وفيه ايضا محور خاج الخمر على الامه والحيار للخمر ان لم يكن علمت
وعن ابن عباس يزوج الخمر على الامه طلاقا والامه ومثله عن مسروق وعبد بن حبيب
في بطلان خاج الامه دون اتيان عدم البطلان قول سعيد بن المسيب وعطاء الشافعي
ويروى ذلك عن علي رضي الله عنه والامه مبيع خاج الامه وهو قول ابن عباس
ومسروق والمزني واسحق وقال الشعبي ان كان له ولد من الامه لا نفار فقا والا فارتقا
وذلك في المعنى وعن سعيد بن المسيب يبيع الخمر على الامه ولا يبيع الامه على الخمر
ولان الخمر من المحللات في جميع الحالات لعدم المصنف في جمعها حتى لو جمع بينهما
في عقد واحد بطل خاج الامه وبيع خاج الخمر وفي قول الشافعي بطلان وفي الاختيار
محور للعبد افعال الامه على الخمر والامه على الخمر ولا خيار وقال عبد المالك لها الخيار
وفي المدونه اذ يزوج حرم وامه في عقد وسمى احد صديقا فبيع حتى الامه قال
عليه طاهر فلا خيار لها والاخيرت وقال ابن القيس بن سبيع طهره من حلال وحرام
خالج من الام والتمتاع في عقد وعن بن المسبب والبصري والزهري لا يزوج الامه على
الصلى اليه طهر واليهوديه الخمر وعن ابن عباس لا يزوج الصلي والصلي واليهوديه على المسلمه
وعند الجمهور محور وبه قال بن المسبب والصري الشعبي والعمري والحارم وحمام
والدوري والاذناني وابوعبيد والوور وابن المنذر وفي الرحمن محور الدروج
نامه الات والام والاحكام والحداث وصل امه الات والام خاصه لان ولد
منها محور للعبد والخضر في الشئخ القاضي في بطلان عقولهم بمفهوم الشروط والعنت
الراي واصلاح الصيغ والمشقه قال الله تعالى ولو شأ الله لاعتصموا بالصديقين
ولما كان الزنا يودي الى عداء الله تعالى سمي عباس بن سبيع بن سبيع بن سبيع
فان يزوج امه على حرم في عد من طلاق بان لم يحور عند ابي حنبله رضي الله عنه وعندهما

مخولانه ليس يروج عليها بخلاف الرجعي ولهذا الوجه لا يزوج عليها لا تحت
هذا ولا في حصة ان لها العدة حكم قيام النكاح من وجوه فالأخصا في المتبرقا
نكاح لا تحت في عدة المخت علاقتهم لان المقصود منهما ان لا يرتخيا فستباعد
ولان بقا النكاح من جهة لاني للخت ثلاث الحلت مسرطه وجود شرطه صوره وعي
حتى لا تحت بالثلاث اذ الاصل براه الدمه وللحران بروج اربعاً من الحرار والامنا
وليس لان بروج آخر من ذلك وعلى القسم ان ابرهم ايه الناح نكاح تسع وهو حق للاخاع
وفي الحواشي حكاه عن الصحيح وان ان الى وعن بعض السبعة والحوارح حوار خاخ مما عثر
بعلماء قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء من ثلاث ورباع فمن جعل من غير ذلك
معي اسن ودراما بوجه الناح تسع ومن قال من معي اسن من اسن نكاح ثلاث
عشر امره وحكي القاضي عبد الوهاب عن بعض الناس انه جرد للرجل ان يزوج من النساء
اي عدد شاء ولذا كان اوجها من غير حصر اعلم ان معنى اسن اسن اسن غير محصور
ولذا ما بوجها وفي البداية اذ ما راد بالمسي مرتان وبالملاط ثلاث مرات من هذا
العدد **وله** هذا هو مونه بل اذني ما يراه من ثلاث ستة وقال الاستاذ
ابو اسحق بن عيسى ان من معدود عن اسن والواو معني اول الخبر ودران عمر وون
في شرح المفصل انه حاق قول النبي احاد في معنى واحد غير مكرر قال
ولذا وقع مني بوجه اسن غير مكرر وفي مشارق الانوار لحياض من عوم من المسي
بعض من جلوس بانه الصلاة الرابعة ومثله قوله عليه السلام صلاة الليل مني
مسي اي احسان انسان والنكاح على الاول وفي الاختلاف الخطاب للجمع فوجب التكرار
لنصب كل واحد يريد الجمع ما راد من العدد الذي اطلق له فانه قول اقتسموا هذا المال
درهم درهم وثلثه ثلثه واربعة اربعة اعلمت انه لا يسوع لهم ذلك الاعلى
احدا نوع هذا لقسمة وليس بعضهم الثلثية ولعصم الثلث والواو وجوز

لهم لا اختلاف في الاتفاق والدليل على ان الواو والخبر قوله تعالى اولي احمد مني
وبلابة ورباع ولم يرد ان لكل ملك تسعة اجنحه والمسي داخل في الثلاث والاث
داخل في الرباع او الواو على سبيل المدك ودران عمر وون ان مني نكح عبد الرحمن
معرفة عبد الحميد ولا بد حله الام طين قال سيبويه تصرف ان صغيره لعم
واخر ومعني الاله لسلع بعضهم اسن وبعضهم ثلثا وبعضهم اربعا ولا يجوز الجمع لا لاختلاف
شروعاً فاد اربوع فسما في زمان واحد لا يكون مني ولا ثلاث ولا رباع بل يكون تساع
فانه اباح الله سبحانه الزواج في التوراه من غير حصر بعد حفظ المصالح
الرجال دون النساء وحرم في الامم الزيادة على الواحد حفظ المصالح النساء والرجال
ومعني في هذه السبعة السرفعة المظلمة من مصالح الرجال والنساء وقال السافعي
لا يزوج الا ثمة واحد مسلمه وقد تقدم وقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
مدطم الحرم والامه كما في الاملا والظهار **قوله** ولا يجوز للعدان بروج الدرهم
وبه قال عمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم وهو مذهب عطاء والحسن
والسعي والوري وقاده والسافعي وان خيل وقال سالم والشم وطاوس
ومجاهد والزهري ورويه الراي ومالك وابو بورد اود الظاهري له نكاح اربيع
طاهر واستدلوا عليه بالعمارة ولسا قول من سمنا من الصحابة ولا يعرف لهم
مخالفة في عصرهم فكان اجتماعاً ولان الرق مصنف على ما عرف فان ادن له سيد في
الزوج بروج واحد لا عمر عند العامة وقال ابو بوردان عند علي بن ابي طالب حاروفي
الحلي وعن عطاء الجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان العبد لا يجمع بين النساء
فوق اسن وعن عمر بن الخطاب انه سأل الناس في بيع العبد فاجابوا على ان لا يرد على اسن
قال علي الظاهري هذا مما خالفه المالكون صحابه لا يعرف لهم مخالفة من الصحابة
قوله وقال مالك مخولانه في حق النكاح طاهر حتى ملكه بعد ان سيده هذا لم يملكه ملك

قال أبو بكر بن العربي في العارضة لأحلاف لأحد في أن العهد لا يجوز له زواج
غيره إذا نسيه فإن زوج بعد إعادته كان السيد اجازته أو رده فإن أقدم عليه فلا
حد عليه وأوجب الظاهرية عليه الحد وعزاه ابن حزم إلى جماعة من السلف لقوله عليه
السلام أي ما عدا زوج بعد أن مولاه فهو عاهر واد أو رده ودرع ماله في ذلك
ما قلنا وصوته محل رد المولى ذلك طلاقا وجوز له السري مائة واحد إذا نسيه
ومعه من سري ومجاهد والورى والسامعي مع اصحابنا فإن ملأه حاربه واد 2 السري
بما جاز عنه فان طلق الحاربه نساءه الأرح طلاقا بانما عزله ان سروج رابعه حتى
سقطت عدتها وقد ردنا ما ذهب العلماء في ذلك عند درناح الاحد في هذه الاحتقان
تزوج حلى من الزنا حار الناح ولا يطأها حتى تضع حملها هذا عند أبي حنيفة ومحمد بن
قال السامعي وحور وطيمنا وقال أبو يوسف وزفر ومالك وابن جبريل لا يجوز ولو الأخير
ان كان هو الذي زنا بها وظهر الحمل حار الناح عند الحل وطأها عند الحل وسقط العقد
ولا عند ما في مسأله الحجاب والورى وغيره لا ينقض لها ولا سكتي لا تمتنع من وطئها
والاستمتاع بها وان كان الحمل باب النسب فالناح باطلا لا يصح إياها فسد وعن ابن
حنيفة ان كان النسب من حتى عور الناح ولا يطأها حتى تضع حملها من الزنا والأصح
المنع والحار رواله إلى يوسف واعتمدتها الطحاوى والمنع وليدها واعتمدتها الربيعي
وهي المصنف عليها ما روى مسلم انه عليه السلام رأى امرأة تتجلى على باب فسقط ما فقال
لعله يريد ان لم يتجلى قال لقد سمعت ان العنه لعنا بخل معه فمعه نصف مسجده
وهو لا حل له أم كيف بئرته وهو لا حل له والحق المائل التي دنت ولا تضا قال القاضي
عياض قوله نصف مسجده وهو لا حل له الأسان إلى انه قد سمي الحسن سقطه هذا الواجب له
خاملا ومبصره مشافرا فانه لا يند وكان له بعض الولد فادخلت في المشافرة مع الاستحرام
وعند عليه السلام قال من كان يومئذ باليوم الآخر فلا سقى ماء روعه غير يعنى وطئ

وهذا هو الوجه الذي ذهب إليه أبو حنيفة في قوله تعالى لا جناح لمن فرطت به الجنه فقالوا لا جناح له ان يطير به الا جناح من الله تعالى

الحامل وقال عليه السلام لا يطأ حامل حتى تضع حملها وان نوح ام ولد وهي حامل
فالناح فاسد وان وطئ جازته لم يحد وحقا جاز الناح عدتها ولذا الورج ام ولد
وهي ليست حامل وعندها المنة لا يصح نكاحها قبل الاستبراء حصصا على ما في
باب العدن والاستبراء ويصح له ان يستبرأ بها قبل الدروج صحتها لماله فاد
جاز الناح قبل استبراءها فالزوج ان يطأها قبل ان تستبرأ بها عند أبي حنيفة وفي
نوسف وقال محمد لا احب له ان يطأ قبل الاستبراء الاحمال المشغلة بما المولى فالنفس
اولى في المشغلة لا لجل له وطأها حتى تستبرأ بحاضيه ولها ان الحلم يجوز نكاحها
دليل الفراع فلا يوربها الاستبراء دليل الفراع وجوبا ولا استحسانا **فد**
يرد عليه الروج الحلي من الزنى فانه صحيح ولا ينع الوطي فلم يلح الحلم صحة الناح دليلا
على الفراع وحلف عنه بان ذلك يكون من نكاح الفراع عند احتمال لا عند تحقق الامر محققا
وهذا خلاف الشرافة لا دل على الفراع طوار مع اخل الثابت النسب شتر الامه
المنزوجه الحامل من الزوج ولذا ادراى امره منى من وجها حل له وطئها قبل ان تستبرأ
عندها ولا يجب محمد وطئها قبل الاستبراء الاول قول مالك والشافعي وقال قتادة
واسحق وابو عبيد وان حمل لا عور الا بشرطين ان بعضا عدتها وتوتها وقال
من حرم في الحلي لا حل للزانية ان تلج زنا ولا عفا حتى يوف فاد انايت حل لها الزواج
من عفت ولا حل للزاني المسلم ان يتزوج مسلمة لا زانية ولا عفت حتى يوف وللزاني
المسلم ان يتزوج حرة عتقه وان لم يلد والزنا الطارى منهما او من احدهما لا يوضح
نكاحهما وروى ذلك ما سنده عن علي وابن مسعود والبراس عات وحابس عبد الله بن
عمر وعائشه وابن عمر بن عبد الله عنهم قال ابن حزم وقد جاء احدنا جميعا عن ابن
مكرم وعمر وابنه وابن عباس قال ابن المنذر وهو قول حابر وطاوس وابن المسيب
وابن زيد وعطاء والحسن وعكرمة والزهري والورى والشافعي والسند لو اعلى ذلك يظهر

الايدي والجسم ورواه عنه رضي الله عنه صنف رجلاً وامرأة في الزنى وحصل الجمع بينهما
فاتي الرجل وروى ان جلوسا من عباس عن حاج الزانية فقال خذوا ربات لوسر
يحكم بهما عا اذ ان يكون وعده الزانية عند ان جعلت حفن لحد المطلقين اذ انابا
جل للزاني ان يزوج ممن ربي عندها الجو وروى عن ابن مسعود وان عاتق وعامته انما لا
تخل للزاني حاله لا يعرف بين الزوجين في احدتهما وعن عمار بن عبد الله ان المرأة اذ ارت
تفرق بينهما ولا تثنى لها وعن الحسن مثله وعن علي انه فرق بين امرأ ورجل ربي قبل ان يدخل
يقا وقال احمد لا يرى ان يمسك زانية ولا يطاها الروح حتى يبعدهن الراي سلبه جيز
عده وصل حتى يبعدهن وقال ابن حنبل لا يطاها حارثه الزانية وقال ابن مسعود اكره ان
اطاها مني وقد نعت وعن ابن عباس وان المسبب الرخصه في وطئ امته الفاجع ومذهب
عائشه المدبر ومذهب الاماميه ويقولون ان ربي بامرأ لها زوج او هي في عده زوج
من طلاق رجعي على عدله لبدأوا الف المفسر على مسح الايدين قبل ما بينهما قوله تعالى بعدتها
واجب الا باي منكم قاله سعد بن المسبب واحرون وقيل منسوخه بقوله تعالى فانكحوا
ما طاب لكم من النساء الايمه وصل الا بعد من اراد ان يزوج بعد معلنه بالزنى وعلمها
والزنى ومه بعد ذلك السبع لو بكر الراي احكام الفوان قالوا والمراد بالخاج
الوطئ العقد اظهر الاول مروى عن ابن عباس وهو يقول قوله تعالى الراي لا يبيع
الاراسه ومسوده والزانية لا يبيع الا اران ومشترون فان طاههن عود للولد فخرج
المشرك وهو غير حار بالاجماع وفي المساق الفاسق الذي من سانه الذي لا رعبه
بخاج الصوا لم ينسأ على خلاف صفته وانما رعبه زانية مثله او مسركه ولذا الزانية
المساقه المشهوره بذلك لا رعبه في بخاجها الصلح من الرجال وسفر عن بخاجها
وانما رعبه شكلها من الزانية وروى عن الراي المشرك نعمما لاي الزنى واستعظاما له ومعنى
الحمل الدامه وصف الولد لولا غير عود من عودها لا يغا والصلح والكن للزانية وفي مصنف

اي يكن راي سبه عن علي بن ابي حمزة والحسن لا يزوج المحدثه الا بعد زوجه والحاجه علي بن
خلافه **قوله** وبخاج المتقه باطل وهو ان يقول للمرأة امسكك لئلا يدركك من
الملك وفي المنافع صورته ان يقول حدى هذه العشرة لا يمسكك ولا يمسكك ولا يمسكك
معنى نفسك اما ما والخاج الموت ان يزوج امرأه مسهدها ساهل من عشرة ايام او
شهر او سنة ويخوها والعرق بدل اوطظ الروح في الموت دون المعه ولذا المشاه
فيه دون المتقه وفي المحرط دل الخاج موت مسهده وقال زفر لا يكون المتقه الا لمظها
وفي المعينه خلاف زفر في ابرو حلك سهرها لاي ايمسكك وفي المدافع بخاج المتقه
نوعان احدهما ان يكون لمظ المتع والثاني ان يكون لمظ الخاج والروح وما يوقم
مقامها فالاول يقول امسكك يوما او شهرا او سنة على اداه ويا طار وفي مطلق الخاج
الحاج الوقت في معنى المتقه عندنا خلافا لزفر وحكي بن عبد البر وان قدامه الحنبل
والنوى عن زفر ان بخاج المتقه يصح وما يده عنه ويغصم غلط وانما قال زفر ذلك
في البخاج الموت كما ذكره عن اصحابنا وفي المعنى هي ان يزوجها سهر او سنة او
الى اعضا المورسم وقد دم الحاج وعنه وسوا طالت اللين مجهولة او معلومه وهو قول
عامه الصحابه والفقهاء ومن روى ذلك عنه عمار بن الخطاب وعلي بن مسعود
وان عمر وان الزر قال ابو عمر بن عبد الرحمن بن عمر اهل المدينة وابو جندب
في اهل البصرة والاماميه واذا رعب اهل الشام والكت من سعد بن اهل مصر والشام وان
حصل اهل الامرو في معا من رشت وغيره اصلها في وقت محرمها في بعض الزواني
حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حرم من رواه علي بن ابي طالب ومعنى عليه
وفي بعضها يوم الفتح رواه مسلم وفي بعضها في غزوه بنول وفي بعضها في حجه الوداع
رواه احمد وابو داود وفي بعضها في عهده الفضا عن يسر بن عبد الحميد وقاله
الحسن البصري دهر في المعنى وفي بعضها عام او طاس رواه مسلم واشتهر عن ابن

عباس رضي الله عنهما تحليلها ويتعد على ذلك الزنا محايده من اهل بيته والممن وروا عنه
انه كان يخرج على ذلك بقوله تعالى فما اسمعتم به من فابوصل جود من وروى عنه
الشيخ الى اجل مسمى وفيه قرآن مسعود ايضا قال صاحب البدايع والتمسك
بما من الله اوجوه اولها انه تعالى ذكر فيها الاستمتاع وهو المصنع ولم يذكر الناح
ما بها انه امر بانما اجود من وجميعا لاحان والمعدة هي القعدة على مسعدة الضعف وانما
انه امر بعد الاستمتاع وهو حكم الاجارة والمتعة اما المهر فانه يحل بالحق لنفسه
ولا يوفى على حود الاستمتاع وروى عنه انه قال ما كانت الارحمه رحمها الله
مجرد ولو لا نبي عمر عننا ما وقع في الرنا الاشقي روى ذلك عنه ابن جريح وعمر بن دينار
وعن عطاء سمعت جابر بن عبد الله يقول سمعت علي بن عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم
طوى عرو وسقا من خلافه عمر بن نبي الناس وهو محلى عن ابن سعيد الخدري والبيهقي
الشيعة وخالفوا عليا وعامدا الصحابة رضوان الله عليهم والحمد عليهم ذلك الاحاد
الما تة التي ذكرها في التي عنها والصحيح كبريها واما احتكام منسوخه قال
بن المندرد في الاشواق قال القسم بن محمد بن كرم في المراء وقراء الدرهم لغزوم حافظون
الاعلى زواجهم واما ملك امانتهم فانهم غير ملومين وهي ليست من الارواح بدليل
انه لا طلاق فيها ولا عنة ولا شهود عند هذا لا مكرات فيها قال النووي في شرح مسلم
قال القاضي ابو العباس في هذه المسئلة كانت نكاحا الى اجل لا ميراث فيه ولا شهود
عنده والزنا ايضا الاجل من غير طلاق وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال
لست بها الطلاق والعدة والميراث ومثله عن علي وقال بن عباس كل فرج سواه محرام
رواه المزمدي سوار اجهم واما ملك امانتهم وقال ابن الزبير لمعدة الزنا الصريح
ولا احدا حلالا ايضا الاحتمة وعن علي رضي الله عنه بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن منعة النساء عن طوم الحمر الانسية يوم حبر مرق عليه وعنه عليه انه قال

اني سادت لكم في الاستمتاع من النساء وقد علم الله ذلك اليوم العميمه الحديث
رواه مسلم واحمد وروى عن ابن عباس انه اسكن عن الفتوى فيها حين اخذته من فيه
شعر وهو . . . اقول وقد طال التواثيم ما عابا نكاح حل في ذلك في ابن عباس
فقال ان الله وانا الله راجعون ما بهدا امنت ولا هذا اردت ولا غفلت الا ما حل الله
من المسه والدم وطم الحمر يعني ان اباحتها كانت في حال الاضطراب قال الخطابي
سندبه بالمصطر الى الطعام في الخصة قال وهذا ما من عريصه اذ لا يشاح
الاصراع في حال الضرورة وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصوم ودرهان
سداد في احكامه وعن سعد بن جبر سمعت عبد الله بن الزبير يحط وهو عرض ابن
علس بعنه عليه قوله في المدة ان اشأ اعصى الله فلو تم فاعني انصارهم بعون المتعة
فقال بن عباس لو سب سميت رجلا من ريش ولدوا مائتا وقال علي بن عباس انك
رجل تايه ان النبي عليه السلام بنى عن منعة النساء رواها مسلم وعن سبعة من معبد الحنفية
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة في حجة الوداع فاذ لنا في المسئلة فاطلت
انا وساحلنا الى المراء من عابرها فها نحن عيطا طولها العنق فصرنا عليها انفسنا
فكانت ما عطينا قلت رد اي قال صاحب رد اي وكان ردا صاحبا اجود من رد اي وكان
رد اي خلقا ولب استب منه فاذ اطرفت الى ردا صاحبي عيبتها واذ انطرت الى اعينها
ثم قالت رد اولك لم يفتحت معها لمه ايام ثم كان الحرم الحديث رواه مسلم والحافظ
ابو جعفر الطحاوي في شرح الاثار وابدود او دوان ما حده وروى من رد اي يردى
والبلع العبد اي الشابة الفقيه والعطاء المعين المملوك والمد الطويلة العين في اعد
وحسن قوام وفي مسلم ويردى خلق اي قرب من المالى وروى في وهو النسياني
وفيه ملاقاة فتاة مثل العطينة وهي العيطا والعطل من النساء الطويلة ولدا
من الوق الخليل قال او حرم عيطا تتاحجه دعائم الزنا

وقال بعضهم لا بل لان هذا الاجماع مجتهد فيه وفي الجواشي
العتق ولدها اي امت فيها حق العتق مدليل قوله فمن معتقد غير
دبر منه ولان الجزية قد حصلت بين الواطي والموطوء بواسطة
الولد فان المايين قد اختلفا بحيث لا يمكن التمييز بينهما واليه اشار
عمر رضي الله عنه بقوله وقد اختلفت لجوكم الحزم ومن ودامكم
برما بين حكم ان الولد صار منسوب اليهما وحصل الاتحاد بينهما
لان الولد صار مضافا اليهما على سبيل الكمال والاتحاد والحرية
كل واحد منهما يوجب الجزية فلما كانت الجزية والاتحاد جميعا غير
حقيقته اوجب ذلك حق الجزية وقال ابن حزم الانسان
خلق الله تعالى من ميسر اسد وامه فصيح انه بعضها وبعض اسبه
وخالف في السله شيخه داود الظاهري وحي ان ابا سعيد احمد بن
الحسين البردعي من كبار اصحابنا لما دخل بغداد حضر درس داود
الاصمى في الظاهري هذا فانه في منع بيع ام الولد فقال داود
اتفقا على جواز بيعها قبل ان يصير ام ولد فوجب ان يبقى كذلك
لان الاصل في كل ثابت دوامه واستمراره فعارضه ابو سعيد
وقال قد زالت تلك الحالة بالاتفاق وامتنع بيعها لما حلت ولده
سيدها والاصل في كل ثابت وهو جزية بيعها اجماعا دوامه
واستمراره فانقطع الظاهري لم يحمله جوابا واستحسنوا هذه
المناظره اصحاب المذاهب الاربعه ذكرها ابو الوليد ابن رشد في
المقدمات وابو بكر ابن العزوي في العارضه وشمس الامية الشريفي
وممكن الظاهري ان يحجب بان بيعها جائلا مستلزم بيع ولدها وهو

حرم ولا كذلك فله وجاب بذكر الجاهل من الحرية والبعضيه
الذي تقدم وناظر ابو سعيد المذكور ايضا قاضي القضاة ابا خازم
عبد الحميد بن عبد العزيز العراقي الجعفي قاضي المعتضد في تورث
ذوي الارحام وكان قاضي القضاة يرى ان الباقي الخلفاء الاربعه اجماع
بوجوب العلم لما ثبت من قوله عليه السلام عليكم يستقي وستة
الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ ولم
يعتبر خلاف زيد بن ثابت في منع ذوي الارحام الخلفاء الاجماع عنده
وامر المعتضد ببرد الاموال التي اجتمعت في بيت المال مما اخذ من
تركات فيها ذوا الارحام فانكر عليه ابو سعيد البردعي وقال
هذا شيء امضى على قول زيد فقال ابو خازم لا اعتد بخلاف زيد
في مقابله قول الخلفاء الراشدين وقد قضيت بذلك فليس لاحد ان
يطلبه بعدى وذكر السرخسي انه امر المعتصم والظاهر انه غلط
من الكاتب فانه لم يكن في ايام المعتصم وقال قاضي القضاة في الدين
ابن دقيق العيد رحمه الله جازي الاسلام قاضيان من اصحابكم لم يكن لهما
نظير في الدين القاضي بكاء بن قتيبة البكر اوى المصري قاضي مصر
توفي سنة سبعين ومانين وستة تسع وثمانون سنة والقاضي
ابو خازم المذكور قاضي القضاة ببغداد اعلم انه لا خلاف
في ابا حجة القسري وطى الاماء وقد كانت ماريه ام ابراهيم عليه السلام
ام ولد وكانت هاجر ام اسماعيل سريه لابراهيم الخليل عليه السلام
وذكر ابن الجوزي في المستطاب طوج من قد ورى جدا لترك كل
ابراهيم الخليل من سريته قد وراو كات لعمامات اولاده وكذا

للملاوي وأقاله أصبح لانه مود فيلغو الشوط ولو لم يملكها
 ان مكنه معكم ان نواها فاحد صحيح وشذا لا وراعي فحلم منته فده النور في شوح
 ومن نزوج امراسه فغده واحد احداها لاجل فاحما بان فاحس
 محرمه او طلت محرمه او طلت في عصمه غير اوفى عنده مع فاح الى على فاحما واطل
 فاح الى يحرم فاحما وهو قول الجمهور من العلماء واحد قوطا المشافعي وان خيل علف
 من جمع بين خروعي في البيع حيث يفسد البيع والعبد والعرق من وجهها
 انه جعل القبول في الحر شرط لصفه العقد على العبد وهو شرط فاسد والبيع ^{فاسد} شرط
 الفاسد لان الشيء عليه السلام ينعى مع وشرط علف الفاح والعرق الثاني ان الشرط
 في البيع في معنى الفاح لانه مقالة مال ممل ولا ذلك الفاح والعرق الثالث ان الحر
 لم يدخل تحت العقد فكان معا للعبد بالخصه ابتداء وهو مع فاسد الفاح لا يفسد بذلك
 ويدل على العرفه بهما انه لو قال بعثت هذا العبد بعمته ولم يدر رسا كان البيع
 فاسدا ولو قال زوجت الفتي بغير المثل او لم يدر شيئا كان الفاح صحيحا وبكثير المثل
 ثم صحيح المسمى الى على فاحها عندنا في حقه رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد ^{المشافعي}
 وان حصل في اسره فو له ما لم ينعى على مهر مثلهما وعلى القول الاخرى بغير المثل فساد
 التسمية وفي الاصح عن مالك اذا جازى بصفه ^{بصفه عده} مبيع في المدونه وقال يسبح
 قبل الما بعد بغير المثل لهما اليه وقال ابو الطاهر في اربعة اقوال ^{بالماله} الزاويه
 لا غير ورايعها ان يبيع من السلعه ربع دينار جازى في المعنى بزوج اربعين عتقه واحده
 صحيح النكاح والمهر وكذا في اشهر قولي المشافعي وان خيل وعنه على واحد مهرها واطل
 عن اسيرى اربعة عبد من واحد او صبره طعام لا يعلم قدره او لم اولى لانا المهر في النكاح
 غير مقصود فلا تقصر الجماله في النكاح علف النكاح فاد المهر في الجماله في المهر لونه في حال
 البقا والنكاح اولى فاد اصبحت التسمية نعسم المهر على مهر مثلن عبدنا وده قال المشافعي

والقاضي ابن حامد من الحنابلة وقال ابو بكر منهم يكون المهر من السوبه وهو
 قول ابو زيد واعمره بالاقراء والصدقه والهبة قال في المعنى واصفوا على ان اشترى
 عبد بن الف فظهر احداهما حرا ومستحقا او نزوج جارسه فظهرت احداها حرا واشترى
 سبس واحداهما مقبلا رده حصته من المهر والعرق قال بعض احمد على ذلك
 وحده قول ابو يوسف ومحمد ان الزوج جعل الالف مهر لهما لا لاحدهما فلا يستحقه
 كله ونحو حقه ان التي لا تخرج لا يصح مزاجه للتي كان الالف كله لها المهر وجمعا
 وجمعا معهما او دروا حابطا ولو دخل الي لا تخرج لمزجه مهر مثلها لا عاونه حصتها
 من الالف بعض علفه في الزاوية وادعى المناقضة على ان حقه بعدا وادخل
 في العقد عنده حتى لا يترده الحد بوطيها مع العلم بالحرمه ومن ضروره دخولها في العقد
 انقسام الثلث المسمى حوايه ان الدخول الى لا تخرج بوجبه مهر المثل مطلقا هذا في
 المبسوط وهو الاصح وما ذكره في الزاوية قوله ما بعد التسليم هو المسمى من المحاور
^{الزوايه} يحصل بمجرّد التسمية ورضاها بالعدد المسمى لا باعتقاد العقد فيها ودخولها فيه وذلك
 موجود في حق التي لا تخرج فاما الاستحقاق باعتبار الدخول في العقد والى على كل حال فخصه
 بالدخول تحت العقد فكان صحيح البطل للدخول تحت العقد ولا سقوط الحد على قول
 في حقه من حكم صوره العقد لان من حكم انعاده في حقه فقه وجد ذلك في حق التي
 لا تخرج اما انقسام البطل من حكم الدخول تحت العقد دلل في المبسوط فان قيل
 كان بيع ان يكون الحراف على العكس فيكون المسمى كله للتي على عدها وعبد في حقه
 نعسم المسمى على مهر ملاءها ولا يترد الى لهما عنه وذلك ان فاح الما عده لهما حكم
 العصفه من وجهه عده بدليل صوت النسب به ووجوب العرفه بالوطي فيه وسقوط
 الحد مع العلم بالحرمه فصلت من اجمعه للتي على عده لاهندهما والخاص
 لهما عن ذلك ان التسمية معتبره في حق من لا تخرج لاهند اذ لا معتبر في حقهما سواء

وذهب الجمهور الى ان التسمية لا تسقط الحد
 النكاح وعلا في بيع النكاح المسمى

لانه لا يعتد حقاً ولا شئمه عقد عدلها وادام لمن يعتبر غير اسمه اصله
 الاجان الباطله فان العقد لما لم يكن معتبراً في الاجان الباطله اغتبر الادن حتى
 ان من اشترى ثمره على ثمن لم يضر عظمه واستأجر الفحل الى وقت الادراك طاب
 له الفصل الاجان الباطله لا ينعيد شيئاً في الادن من الاجر معتبراً فاذا اختلف التسمية
 معص لانه لا معتبر غير حاصله من اجماع الله على المسبي ولا يصفه ان التسمية
 عر معصن في حق الي لا يخل لان التسميه معتبره عنه فلا عبره للتسميه مع اعتبار غيرها
 كما اذا اسمرى زرعاً قبل ان يدرك واستأجر الارض الى وقت الادراك لا يطلب للفاضل
 لان الاجان فاسد لحملها المده وبعد الملك فلم يعتبر الادن مع اعتبار غيره وهو العقد
 العاسد فنان الالف كله الذي لم يدر من اجماعه لا يخل في المسبي وهذا من املا شجنا
 العلامة صدر الدين سلمان قاضي القضاة رحمه الله **قوله** ومن ادعت عليه امرانه
 انه زوجهما واقامت على ذلك منه فعملها الفاضي امرانه ولم يكن زوجهما وسعياً
 المقام معه وان تدعى بجامعه وهذا عندنا في حقه وان يوسف في قوله الاول وفي
 قوله الاخر وهو قول محمد وقوله الامه الملهه وغيرهم لا يسمعون ان يطاهاوا حاصله
 ان يمض الفاضي في العقود والفتوح عقد طاهر واطناً ومما عملك القاضي انشاء
 حتى لو كانت الدعوى على امرانه مسترط ان يكون حلاً فلا يكون روجه احد ولا في عدته
 ومسترط حضور اليهود عند عامه المشايخ على قوله دفع الرعزاني وعلى قول
 البعض لا يسترط اليهود لانه عقد ضمنى فلو ادعى الناح على امرانه بغير سبيل او على
 الرجل بغيره فاحس لو ادعى البيوع بعض فاحس لا ينعى باطناً لانه لا عملك انشاء
 بذلك دفع في الطامع وعلى هذا دعوى الطلاق ويحولان بزوج بعد فان بروت
 ماخر لا حل الاول ولا الثاني عندنا يوسف وعند محمد على الاول دون الثاني وعند الشافعي
 ماها الاول سر او الثاني ولا ينعى لها روحان دفع سمن الذي سبط بن الجوزي فاسقوا

على الاملال المرسله وعلى ما اذا اظهر الشهود عبيداً او محدودين في قذف او تهازاً
 اما الاملال المرسله عن اسمائها فان ضمن سبب دون سبب تزوج من غير زوج
 ولا يمكن القاضي انشاء واما اذا اظهر الشهود عبيداً او محدودين في قذف او تهازاً لان
 الاطلاع على حالهم ميسر ولا يتم لسوا من اهل الشهاده خلاف العساق واتي الحكم
باب في الاول والآخر **قوله** وسعتد نكاح المخلو للمغف
 العاقله رضاتها وان لم يعتد عليها في الاذن لها فيه بتراً اختا ونبها وسعتد لا زماً عند
 الى حقه وان يوسف في ظاهر المراهجه عنه ومثله في الاستحسان وعند محمد وعنه ان
 يوسف انه لا ينعى الاول وفي عند محمد وسعتد موافق على احاد الاول وفي الاخير
 والاستحسان انما يحتاج الى الولي في الصغير والصغير والمجون والمجونه فاذا زال
 الصغير والحون برول الولاه عندنا وفي السدايع ولايه الاب والجد وغيرهما القضا
 على البر واللب بالعين ولا ينعى عند واستحسان عندنا حقه وقد نقول اني يوسف
 الاول وعلى قوله الاخر وهو قول محمد لانه مسترط قال في المدايع فان زوجت نفسها
 من هو او من غير فهو حار خاتماً وبسبب الاول لا اعتراض عليها وغير المغف قال
 الاستحسان هذا لا ينافي وعند محمد لا يجوز حتى يحسن الموالي او الطالم ولا حل وطها قبل
 الاجان ولا يحرمه البوارث وهو قولنا في يوسف الاخر في رواه الحسن عنه وعن ابي
 يوسف سبب في الفتوى وبسبب سائر الاحكام وعن محمد انه حوراد الم لمن لها ولي عنه
 انه رجع الى قولنا في حقه دفع في المدايع وبان في الكتاب وعن ابي حقه انه رجع ليا
 قولها وهو روايه ثابت الحليل وفي جوامع الفتوة حوراد بغير ما نسبها عندنا حقه اني
 يوسف وفي رواه الحسن لا يجوز من غير فتوى ومثله في المحيط القاضي في الفتوة عن محمد بن حوراد
 لم يكن لها ولي في رواه الى حفص وهذا في دار الحرب لان القاضي في ما دار الاسلام انتهى
 فلامه وبالأول قال على اني طالب رضي الله عنه وعاصمته وموسى بن عبد الله بن زيد

على الاملال المرسله عن اسمائها فان ضمن سبب دون سبب تزوج من غير زوج

صلى الله عليه وسلم العباد اللاتي على السبيل لا يجوز النجاس الى الولي وشاهدته
 ومهرقلا وحرط الطرث الرابع عشر عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا نجاس الى الولي وشاهدته عدل رواه الداروطي وعن عبد الله بن مسعود رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نجاس الى الولي وشاهدته
 عدل رواه الداروطي وعن أبي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال لا يروج
 المرء المرء ولا يروج المرء نفسه فان الراية هي التي يروج نفسها واما من ياجد في الداروطي
 وعن معاذ بن جبل قال قال عليه السلام اما المرء وروح نفسيهما من غير ادنى
 حتى يراهما قال الصبي من الشافعية محال ليدوطها لانه قال عليه السلام
 الراية التي سيج نفسيها قال امام الحرم هو محمول على الزجر في ظاهر المذهب لقوله عليه
 السلام العنان برينان وذكر القائلون ان الفصاحة معقول لو عده علي
 مخالفة النص الذي لا يقبل التأويل وفيهم من يرويه فيهم من يرويه مدركا **احدا** فقد
 الولي عليهما فسئلوا بعد ولوم يكن له ولادة عليهما لم يعد سئلوا **احدا** في **المدرك الثاني**
 محس على الولي بروحها عند طلبها ولوم يكن له ولادة لما وجب ذلك عليه **المدرك الثالث**
 قام بها وصف بعض سبل اهله الامام العارفة والحاصه وسبل الشهاده مما يند
 بالسهام وسقوط المعده والجماعيت فصارت كالرويق **المدرك الرابع** ان ملك النجاس
 عظم حظه لاخصاصه مما لا يساح بالاحاده وهو سبغ النسل والاثون
 محل نقصان العقل ووط الشبهة وقلة معرفه الخط والمصلحة فالحظ الشرع هو الذي جعل
 الولاهه مد الى الرجال لاجل عقلم **المدرك الخامس** ان الولاهه على عليا بعد ولوعها في نفس شرفها
 وفي حق الصم والاسكان **المدرك السادس** ان المراد قاصر في حق ملك الصنع ولها الانساق
 وهذا فوجان مع من المصروف فيه محال فانه يصنع في غير محله **المدرك السابع** محال الاعمال
 فالعوض البها على مقاصد النجاس فلا يغوض البها **اصلا** **الكتاب** والمسته

لا

وضروب من العقول اما الكتاب مقوله تعالى فلا جناح عليكم مما طعنت انفسكم
 المعروف وهذا دليل على جواز نصرتها في العقد على نفسها مع ان النجاس ومن لا يسترط الولاهه
 لا يباح الى دليل لان الاصل براه الدمة وقد اصف العقد اليه عدة الى من **الكتاب**
 الله فقال تعالى حتى يزوج روحا عنده وقال ان عليا ارجح وقال تعالى فلا جناح عليكم ان
 تراجعا ان طنان بعدا حدود الله فسبب الرجاء الى الروح من من غير الولي وقال
 ابو بكر الرازي الفصل المنع الضيق والامه على حوار خاتما عما شرتا من عرادن الولي
 من وجع اولها الله تعالى اصاب العقد البها ما يهنيده تعالى عن الفصل اذ انزاع الروحاني
 قال فان لم يول ان الولي ملك منها عن النجاس لما يناه عنه فالاصح ولها قال
 الثاني في حق اليه في كتاب الله اذ اوطت سكت من روحها نفسها لم يكن للعقل معنى قال
 هذا غلط لا يلائم مع ان يكون للمعنى حتى مما في عنه فكيف يستدل به على اناب الحق له
 ولان العقل اسم مشترك معي المعنى ومعنى الضيق والذات الفصل وذلك كله ظاهر
 في منها من الحرج والمراسله في عقد النجاس والظهور الا انه ان الخطاب للارواح
 لا لاولها قال الله تعالى وادخلهم النار لعلن احلن ولا تعصوه من على ارجح
 اذ اراؤهم كما المعروف وذلك الجس وطول العد عليهما هولاء على ولا تسكروهن **اراد**
 لعدوا واثون لاطول من ارجحون اذ اوتوا بعضا عدتها من عرجاه ضرا اذ **الكتاب**
 الامام في الدين من الخطاب المحاراه خطاب للارواح فلا تصور صدور العقل عنده وقد استاف
 النجاس البها استافه العقد الى فاعليه والعرف الى اساسه وبنى الولي عن المعنى وذلك ولو كان
 ذلك فاسد لما في الولي عن سبغها منه وولده ان اراد ان سبغها دليل واضح مع انه مع
 لم يحضر هناك وفي الله دمج في سبغ الكبر ولو اراد ان ولده المرء ليس فيه ارم من سبغ ان
 ان مسجوها النجاس وليس يسمي عن العقل مما يسمي اسرار اذ انهم في حجة العقد لا حجة ولا حجة
 اعني بوجده من وجه اذ له الخطاب المظاهر اذ النص قال من رشت بل ودمهم منه ضد **الكتاب**

لا يباح الى دليل لان الاصل براه الدمة وقد اصف العقد اليه عدة الى من **الكتاب**
 الله فقال تعالى حتى يزوج روحا عنده وقال ان عليا ارجح وقال تعالى فلا جناح عليكم ان
 تراجعا ان طنان بعدا حدود الله فسبب الرجاء الى الروح من من غير الولي وقال
 ابو بكر الرازي الفصل المنع الضيق والامه على حوار خاتما عما شرتا من عرادن الولي
 من وجع اولها الله تعالى اصاب العقد البها ما يهنيده تعالى عن الفصل اذ انزاع الروحاني
 قال فان لم يول ان الولي ملك منها عن النجاس لما يناه عنه فالاصح ولها قال
 الثاني في حق اليه في كتاب الله اذ اوطت سكت من روحها نفسها لم يكن للعقل معنى قال
 هذا غلط لا يلائم مع ان يكون للمعنى حتى مما في عنه فكيف يستدل به على اناب الحق له
 ولان العقل اسم مشترك معي المعنى ومعنى الضيق والذات الفصل وذلك كله ظاهر
 في منها من الحرج والمراسله في عقد النجاس والظهور الا انه ان الخطاب للارواح
 لا لاولها قال الله تعالى وادخلهم النار لعلن احلن ولا تعصوه من على ارجح
 اذ اراؤهم كما المعروف وذلك الجس وطول العد عليهما هولاء على ولا تسكروهن **اراد**
 لعدوا واثون لاطول من ارجحون اذ اوتوا بعضا عدتها من عرجاه ضرا اذ **الكتاب**
 الامام في الدين من الخطاب المحاراه خطاب للارواح فلا تصور صدور العقل عنده وقد استاف
 النجاس البها استافه العقد الى فاعليه والعرف الى اساسه وبنى الولي عن المعنى وذلك ولو كان
 ذلك فاسد لما في الولي عن سبغها منه وولده ان اراد ان سبغها دليل واضح مع انه مع
 لم يحضر هناك وفي الله دمج في سبغ الكبر ولو اراد ان ولده المرء ليس فيه ارم من سبغ ان
 ان مسجوها النجاس وليس يسمي عن العقل مما يسمي اسرار اذ انهم في حجة العقد لا حجة ولا حجة
 اعني بوجده من وجه اذ له الخطاب المظاهر اذ النص قال من رشت بل ودمهم منه ضد **الكتاب**

وهو ان الاول ليس لهم سبيل على من يلزمهم بعد ما بلغوا وقابل السج ابوبكر الرازي وطريق
حدث معقل بن سيار رجل يهودي ولا يكون حجة عندهم ذلك قوله تعالى لا تسلموا للمشركين حتى
يومئذ هو خطا لا دلي الا امر المسلمين لوطع المسلمين احرى من ان يكون خطا لا دلي
وباطله فهو مردد فلا يكون حجة لهم ولا بد خطا بالمنع وهو ما سرع فاستوى الاول ما عرهم لانه
حسبه ولو قلنا هو خطا لا دلي الا ان لا يصح العمل به لانه ليس فيه ولا صلا والاول لا دلي
صفاته ولا امر اسم ولا يجوز ما حرر الشان عن وقت اطاحه ولو كان لا بعد اطله شرع معروف
لنقله بعلام وار او مهورا لا نه شرط صحة الاجماع ومعلوم ان طان بالمدرسة من لا دلي لها
ولم يتصل على النبي عليه السلام ان طان بعد الهتتم ولا نص من بعدهما وليس المقصود من الابه
ما ن حكم الولاية بل المقصود منها تعميم خارج المشركين والمسركين وهذا ظاهر واما السنة
من وجو الاول حدث عن عباس المصنف على يده وهو قوله عليه السلام اجمع اجمعين
من قبلها وردت من ابيها وفي حديث ابن عباس ان الله عليه السلام قال البر يستادنها ابوها
رواه مسلم في صحيحه وهو امر بصحة الخبر وان المعنى الامر وعن ابن عباس عن النبي عليه السلام
قال ليس للولي مع الامام والبر يستامرهما في نفسها احرجه الارقطي وروى ان رجلا روج
المنه وهي كارهه وقال ارسل الله صلى الله عليه وسلم لم لها حراما فعل الله السلام لا خارج
لك انما جني فاعلى من شئت وقد رويها من نفور رواد ابوبكر الى سبته في مصنفه وقد روى
ان بكر الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ان اباهما وحمها وهي كارهه بشرها رسول
الله صلى الله عليه وسلم رواد ابوداد وان ما حجه وروى ان قتاده حات الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقالت ان الى وحي من ان اخيه لروح في جسنته جعل الامر لها فحالت وادرك
ما منع او احزن اردت ان اعلم ان ليس للنساء في الامر من رواد النساء ان ما حجه واحمد و
رواه من ما حذر اردت ان اعلم النساء انه ليس الى الامام في الامر حتى وعن ابن عباس ان خاربه بكر
روحها ابوها فراد بها فمروى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهما قال ابوبكر المدي والاشرف

ورواه عن ابن عباس عن رسول الله وعنه فذكرنا حارواهما الدار قطي وع عطاس جابر
ان حرارهما ابوقحان لم يستأذن فانت النبي صلى الله عليه وسلم فعرف بهما قال
بحرم فيه معونه من صاحبه الا شعري منه ما مولى لس هو الا لدني الحصري فانه ضعيف
وفي لفظ ابي بكر قال صاعده وهي جارية امرها وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم رد جناح بكره وبه الحما ابوها وهما حارها عنان قال الدار قطي والصواب
عن المهاجرين عكرمه مرسل وعن عكرمه عن ابن عباس ان النبي عليه السلام خير هاروي من طريق
مصلحة ومن طريق الارسل قال لا نصير اسال من ارسل بعد ان قتاله من حجه غيبن
مع ان المرسل حجه عدنا به قال مالك وان حبل وكذا عند الشافعي اذ روى من طريق اخر
مرفوعا امر بسلام طريق او على يد بعض الصحابة او جماعة من المانعين فذكر ان الهيثمي تسالته
عن الشافعي نص على ذلك النووي في شرح المذهب في مواضع وقد وجدت السروط المذكورة
عنه في هذا الحديث وعن ابي سلمة قال اخ رجلا من بني المدي والمدينة وهي كارهه فذكر رسول
الله صلى الله عليه وسلم جناحها احرجه الدار قطي وعن ابن عمر ان رجلا روج المنه بكر
فكرهت فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم جناحها احرجه الدار قطي وعن ابي سعيد الخدري
انه عليه السلام قال لا تسلموا على الامم الذين ذبح الدار قطي تسبته وعن علي رضي الله عنه انه
رفع اليه امره روجها لها وامها فاجاز جناحها واعلم الحكم قال كان على اذ روج اليه
رجل روج امره بعروى ورجل بها لفضاء فلو كان وقع باطلا فادبر السامعي رحمه الله
لما مضاه وعنه انه حار رجل وقال بروح امره بعروا في وابا ولها فقال سقط
فما صعب ان كانت بروح هو احزان ذلك لها وان كانت بروح من ليس بزوجها
ذلك اليك احرجه الدار قطي وهذا يدل على ان اللوز لا بد الاعراض عند عدم الهاء قال
ابوبكر الى سبته في مصنفه واحار على رضي الله عنه جناحها بعروى اخبتها انها رضاهما
وروى ان امامه يسلم في الخاص في الرجع من ربه رسول الله صلى الله عليه وسلم

بعد ما جنب فولدت منه وليس له مال غيرها فانها باع بموجب
عليه وهي ام ولد له متى عادت الى ملكه والثالث انه ولو كانت
مجنونة قوله واذا وطئ جارية ابنه فحاجت بولده
فادعاه ثبت نسبه منه وتصير ام ولد لاب و عليه قيمتها
وليس عليه عقرها ولا قيمه ولرها وقد تقدمت المسئلة بنوعها
ودلايلها وعند ملك ملكها بالقيمة جملة منه اولى لم يزل ذكر
في المقدمات وفي المعنى لو وطئ جارية ولد فان كان
قد قبضها وتملكها ولم يكن الولد وطئها فقد ملكها الوالد بذلك
وان كان وطئها قبل ملكها بمرأته الحرة ويعز ولا يوطئ جارية
الغير وطئها بغير ما كوطئ الجارية المستركة فان علقته منه فالولد
حرة ولا يلزمه قيمته ولا يلزمه قيمتها ولا مهرها وعند الملزमे
قيمته ولا يلزمه مهرها لانه ملكها قبل الوطئ بالقيمة وللشايحي
قولان لجهدها تصير ام ولد ويلزمه قيمتها ومهرها والاخر لا تصير
ام ولد ويلزمه مهرها دون قيمتها لانه لم يملكها ولم يملكها صار
جاريته فلا يلزمه قيمتها ولا مهرها كوليها هذا مذهب ابن حنبل
وان دخل ابو الاب جارية فادعاه مع بقا ابى الحاف لم يثبت نسبه
لانه لا ولاية للجد مع وجود الاب ويشترط ان يكون الولد له
عند العلوق والدعوى وما بينهما ذكر في الجامع فان كان الاب
ميتا ثبت النسب من الجد لظهور ولايته عند فقد الاب قال
وكذا الاب ورقه بمنزلة موته لعدم ولايته وان كان مرتد فدعوه
الجد موقوف عند ابى حنيفه وعندها باطله وان ادعاه الاب

وهو مرتد فهي موقوفه عند ابى حنيفه وعندها صحيحه وهي فرع
تصفات المرتد الدعوى يملكها بقيمتها فكانت مبادله وهي موقوفه
من المرتد عند خلافها وكان ينبغي ان يتوقف عندها ايضا لان
تصرف المرتد في مال ولد موقوف عندها ايضا وان لم يتوقف في
مال نفسه لكنها تضمن التصرف في مال نفسه فلا يتوقف لاسيما
والنسب محتاط في اثباته فنقد ولم يتوقف ولو كان الاب معتوبا
فما دعي الجده صحت ولو ادعي المعتوه بعد افاقة وقد جات به
لا قل من سته اشهر من افاقة القياس ان لا يصح لانعدام الولاية
للاقرب عند العلوق وفي الاستحسان يصح لان العتة لا تبطل
الحق والولاية بل يعجز عن العمل ونظير اذا غاب الاقرب بسبب
ولاية الانكاح لا بعد مع بقاها للاقرب ولا يصح استيلاؤا
الابن وام ولد لانها لا تملك بالقيمة وان جات به لا قل من
سته اشهر من وقت الوطئ ولا يثبت نسبه منه لان العلوق كان
في من لا ولاية للجد في الاستيلاء وفي المنافع يشترط ان يكون
الحاربه في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوى وان كان
الاب صاحب ولاية بان لا يكون كافرا ثم اسلم ولا عبد اثم عتق
قلنا في الجد واذا كانت الجارية بين شرين فحاجت بولد فادعاه
احدهما ثبت نسبه منه لان وطئ صادف ملكه في النصف
وهو كاف لصحة استيلاؤه وصارت ام ولد له اما عندها فلا
لا يتجر اكالا عتاق معتق العتق الموجه بالمعاق وعنده اذا امكن
تخليكه بكمال وقد امكن لانه قابل للانتقال من ملك الى ملك ومن

لا يحمل الإجماع بها وقد ضرب على هذا الحديث العجز عن الحاطم أسندنا له على البخاري
ما علمنا بما قاله البخاري وعلي بن المديني والسنائي وغيرهم في سلبهم عن موسى الرازي عن الزهري
هذا الحديث وهل علم الحاطم أن البخاري يخلم في أنسابنا لظنهم خروج حديثه في صحيحه حتى استند
عليه ذلك وعن غيرنا في الخطاب أنه عليه السلام قال ادع ابن آدم في مجلسه يوم الجمعة
فليجول إلى غيرهم داه أبو داود والرمذي بإسناد عن محمد بن أسحق صاحب المغازي عن نافع
عن ابن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام قال حدث حسن صحيح وقال الحاطم هو صحيح على شرط مسلم
وأنكر السفي ذلك على محمد الحاطم وقال الموضوف أصح وقال في السنة الثانية لا بد
رفعه قال النووي ونصح الزندي والحاطم عمره مقبول لأن ملاءمة الحديث على أبي أسحق هو
مدلس معروف بدعواه الحديث وقد قال في رواية عن نافع قال وقد أجمعوا على أن المدلس
إذا قال عن أسحق روايته قال والحاكم مستأهل في الصحيح معروفه عند العلماء **وله**
حدث محمد بن أسحق بن سيار عندهم حسن وليس هو من شرطنا مسلم لأن دونه في صحيحه في السماع
وهو مستند السمع ابن بكر الرازي عن زمعه عن هشام بن عمار عن عائشة رضي الله عنها أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم الحديث قال أبو بكر لا يرويه هذا الإسناد إلا زعمنا صالح الذي قال
أحمد بن حنبل والرازي هو ضعيف وقال علي بن الحسد هو ضعيف وقال عنه هو من علي فيه ضعف
في الحديث قال ابن حبان ثابتهم ولا يحمل ولا يثبت ولا يثبت في حديثه المناوئ لم يدر من
وقد ذكر عنه من الأحاديث التي ليس لها صحته ولا يعرف علي بن جهم قال عن عبد البر لم يولد عن
خرج أسند الزهري عن علي بن عبد الله **وله** وهكذا قاله الزندي أيضا وقد سألته عن
من الفضل أيضا ما ذكره أحمد بن محمد بن أبي أسناد الذي مر منه ومن العجز أن الطوط
درو رواية عن أحمد بن عاصم في صحيح مسلم ورواه البخاري أيضا فقال كان له ما رواه هو
الرواية لا لئلا نقله عنه ما وجدنا على الحاطم أنه على شرط مسلم ولم نعرفه فلو كان منه لم يسد
عليه وقال البخاري لا يصح هذا الباب حدث وقال من الرعي العاصم وقد عارضه في البخاري

[illegible]

وهو اجبر ولا يلزم من ذلك عدم اوراق وجعفر بن عون صحة لاحتمال ان يكون هناك
عنه ودعوا التزمدي وحكم بعدم صحته وحق على غيره لاسيما وقد قال يحيى بن عمار
صح عرجة عاصفة الذي رويته مسلم بن موسى وانما يحيى السنجي مدلس وقد قال
عن ابن ربه فلامون محمد بن علي ما تقدم واما محمد بن عباس فمعه عبد الله بن عثمان بن مسلم لا يخفى
وقال ابو العزج وموت بن اسمعيل در خطاه مع ابن عزيب موقوف ومعه عدي بن الفضيل
مجهول وفي طريقه الاخر هاجم بن اراطه ابو ارماء الجعفي روى عن عطاء وعمر بن دينار قال
يحيى ضعيف وقال ابو حاتم مدلس عن الضعفاء قال الدارقطني لا يخفى به وقال احمد بن
الاحاديس وروى عن لمعة لا يخفى به وكان زائدة بن ابراهيم خذته ولما ان للمبارك ويحيى النطان
وان مدي وفي حديث عن محمد بن زهير قال ابو حاتم منذر الحديث وصعبه بن عدي وان حبان
وعن ابي بصير قال لا روح المراد سبها بغير ادان ولها وعنه قال كان يقال الزانية التي سبها
دون من حرم وفي حديث بن سعد ذكر بن عمار قال يحيى بن معين ليس بنسب ولم تعرض للخروج
له عن عاصفة بن عمرو وتعلم منه بالضعيف وفي حديث ابي بصير عن محمد بن الحسن الجعفي ومسلم
بن ابي مسلم لا يعرفان قال ابو داود هو موقوف على ابن عمر وفي حديث معاذ بن نوح بن ابي
مريم ابو عمه شعبة الدارقطني وان يحيى بن عمار حديث خارجيه بن الوليد ابو محمد الجمعي وكان
مدرسا قال ابو مسهر احاد بن عمه عريضة فلن منها علي بن عمه وروى عن قوم مجهولين
منزول لا يخفى به وفي حديث علي بن ابي الله عند اصبح بن ابي ابي العزم الحظلي ليس به ولا
لساوي شيئا قاله بن يحيى وقال السني منزول الحديث وقال بن عدي هو بن الضعيف
وفيه عمن من صحابي بن ابي نعيم قال انما الذي في نسخة خطبه التي عليه السلام وكان يضع الحديث
ولم سلم علمه مما في حديث ابي امامه واسمه اسعد بن سهل بن حنف ولحق حياه النبي عليه السلام
عمر بن صحبان الاسلمي البصري قال يحيى بن ابي نعيم في كتابه وقال الرازي السني والازدي
والدارقطني متروك ولم يسل سرف الذين خرج له الا انه ساه في الجملة فضعف الحادي بعد الاحاد

والله اعلم بالصواب

وقال يحيى بن معين ويحيى بن ابراهيم المعروف بان راهبه نسب الي امه له احاد
لم يستعين بهوا القاصي الي الله عليه وسلم احادها لاحاح الاول واسما من سر دن
فليسوا وانما ما استقر كذا في علمه حرام رواه عنه ابو عوف العرائضي وثبت في
سبط بن الجوزي قال قيل قال الطوطي في تعليقه وروى مثال الزهري عن عمار
عن عاصم بن همام واما العيص والاعرج قال وروى حبان بن علي لم يوسا يحيى
ويحيى بن سعد وان المبارك وروى حبان بن مسلم خمسة عشر نفسا ابن ابي خب ومحمد بن يحيى
قال ودرت الذي روى عن همام عن عرو عن عاصفة وهو محمد وقد
درت من ضعفيه وما عداه ليس له سند فلا يكون محمد لوان قد كان وقد نسب الى الحجاز
ومسلم ما لم يؤوله فان كان طاع عطاء مسلم بن موسى سند سادات اهل الشام وهذا
موقوف منه **قال** وهو وان حبان الاحاج ان اراطه سند سادات اهل العراق
ولا يدرك ذلك على موت حد سمايل يد على فضله ما وقد درت الطوطي حجاج بن اراطه **قال**
يحيى بن ابراهيم قاضي القضاة سادات الزهري عن هذا يقال هو صحيح رويته مسلم بن موسى **قال**
لا يخفى يحيى بن ابراهيم قال الازدي موقوف به وروى عن العفان بن عمار بن ابي الجوزي في
المزورين والطواشي عن مدرتهم الاول ان سكونها ان منها جعل الشارع وان اذا
منها لم يسل ساداتها ولا يكتفي بها وعلى الساني وهو موثوق بحديثه لا ينافي عند طلبة ائمتنا
هذا ممنوع بل يحيى بن ابراهيم بن رومنا واساسه بن عبد الله بن النضر بن ابي بكر
له ذلك راجع الى المطلعين لان جواب السرطان رجع الى من جوبت بالسيرط وهم المطلعون
وقوله تعالى واد اطلقتم النساء من اهلن ولا تعصروهن في الاولاسم اعلم انهم كانوا من سر
الحرا بالسيرط محمد وان احدهما اخلا السيرط عن الحرا والساني عدم الاولاسم بعد التفسير
الى غير الاولاسم والعسل من الارواح نفع من رجع احدهما ما تقدم باسما ان مجلس المطلق في
المشاهير والمجاهل والمجمع ومصرها بالخير وقوله الحيا والدين واساخ الرجال

ميسوا العيسر وعمرها مما مر هذا الناس وبما والتهاب حبسها وبمتهما من الخروج من منزله
والصديق عليها لان الفضل هو الصديق على ما تقدم وعن المالكيت وهو قلم قام بها
صعدت نقص سلب عنها اهله الإمامه العامه والخاصه والشهاده وبما بدرى الشهاده
ووجوب الجمع واسحاب الطاعات وفارقت دار قريش وسوت التسطيعه الشهاده
ان هذا من سبب ما طرأ ولم يزد من ذلك الحاقها بالحداديت معها من جهة المالك
لما المصوص على ما ذكرنا والنجاح لس من الحدود ولا مما بدرى بالمسميات وانما
سوط الجمع والجات عنها للعبد وقولهم بطل المسافر ولا سلب عنه الولايه
ولا بوصف مسنده بالعص او سلم لهم عوى النقص لا يوجد ذلك على الولايه الا غيرها
لاجل النقص او لمع النقص من ذلك لما جاز لا جدي من اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم روحه وليته لاجل النقص بالنسبه الى النبي عليه السلام ونصرتهم ناقض
في امر النجاح بالنسبه الى بصره عليه السلام في النجاح والنبي اول المؤمنين من العيسر هذا
لاقتول به احدى سطر الشهاده لمكان الضلال والنسيان لان المراد به حقيقه النقص
في عملين ولول كرام الشهاده اعقل من كرام الرجال ولم يعتبر الشرع بعض عقولهن حتى وجب
عليهن ما بدرى بالشهاده بالحدود وعوها وان قلت بالاطلاق عقلي فاد ما شتر عقوده
الا بحد ما تنفس وراها الاوليا مصله سبق لهم ان يحزوها بالمرهق اد اناح واستزى وراه
الولي مصله اجافه وهو لا يزد على قول مالك وان حبيل ولم قوله لا وبه عن الرابع وهو قولهم ان
مالك النجاح جليظ وعظم فزله لاحضاصه بما لا يستباح بالاحاقه وهو سبب عقاب النسل
والانوثه تحمل الحر ونقص العقل وفطر السبع وقلة معرفه الخطه المصلحه فلفظ الشرع هذا المعنى
وحمل الولاد منه الى الرجال فلبس اعدا له حطه وبهول ما لا طائل عتده وذلك كذا ممتنع
وهو اطلاق الصبي البالغ الذي لم يحرب الاثود فانه روح سديم عتته التي حربت الاثود وما رست
الرجال وقدر روح ما به من وعود المصالح من المناسيد وعن الحامس وهو قولهم ان الولايه

سبق عليها بعد موتها وبض صداقها وفي الصم والاسكان قلب امض صداقها ممتنع
لا بعينه التي لم يمتنع فيها والصم والاسكان خوف نفسه عليها وعن السادس وهو قولهم
ان المراد فاصع في حق النضع ولهذا الاستافز وحدها فوج ان مع منه محاده وضعه في
غير محله وهو غير الفوقه لا يتصل قولهم مسفر الخ فانما استافز من غير محرم ولا روح عند
والشاذ في ولو وصفت في عمره هو مسفر الولي عندها اذا شاذ والولي عند الشاذ في ادراكها
من غير كونه الا لا سدر عنده واحاصه او يكر ان العربي عن اضافته النجاح اليه في
الامات مان ذلك ما دن الولي وهو فاسد من وجه احدها ان ادن الولي عن مذكوره
الامات فلا يزد في الكتاب العبد والوجه الثاني انهم لا يقولون به وقد يدرون للصبي ما يظله
عندهم وهو قوام المال الصنع فقالوا المراد بحمله على الشيخ والاضبط في المال ولا اعتراض
عليها والمالك لان حاله من حقها على النضع قلب ولا اعتراض عليها في النضع عندنا ولا
سبق الشرع معها وانما الاضرار عليها اذا وضعت نسبتها من غير كونه الخوف العار واليدين
ما الولي حتى لو سبى وتركه لزم النجاح وقولهم ولهذا الاعتراض عليها في المال ممنوع لانهم يحرفون
عليها في ما لها ولا سدر ونصرتهم نادا اذ كانت مدرة ونظرها وصطفا وخبها في النجاح اعم
لانها وطيفه العمر ومكان الولايه الساسل وهو مقتضود لامحاله والاموال وسائل ولهذا
لا يمتنع النجاح لحد بل سدره حطه ومراسله ومقدمات قبل العقد عاده فلا يمتنع الخلع
وه بخلاف النصف في المال فانه مع بعض من عمر ساقه مقدمه فاد اخرج منها ما لا يستند منه
ترو ونظرد على استعمال عقليها فيما يقره الطرو والروى ولي بالصبي وسلب عبارته في
المباشه لوقد خاها ومنع بغيره ما امرها الى غير الولي دعوى غير دليل وعدم بغير مسنده
فان الاحادث والا را الى قدامنا فاحاصل على اعتبار صحة عبارتها وصحة بعض امرها
في ذلك السبب فمما ادروه سلبه لانها ولا سلب عبارتها بل يمل على صحتها مباشرتها اذا حضر
الولي العيسر ونصرتهم بمباشرتنا وقولهم عليه سلب ولانها الاوثه وهي ائمه وهذا

اصل عندهم ان لا يشهد له كتاب ولا سنة منه ثم ادعوا المصاحفة علينا وقالوا اذ كان
لما خلت سيقته وان اخ لا يرف فان المباشرة لعقد هان الاخ مع برؤله على الاحتفال
وهذا ظاهر خلاف ما لا يؤيد في المنع **قلت** هذا باطل وسأله الله لا تحلوا اما ان يكون
صغير او كبير وفي الاول لا زوجتها احد عنكم وان الرضا من المصاحفة بعد العنصر
وان كانت بالغه فلا زوجتها واحدا منهما بعد اقرار الزام وقالوا الدائبة تملك التصرف
في المال دون النكاح ولنا لا نسلم بل ملة روح امهنا ومعتما ولا فرق والمخاطب لعمدة الاما
ما كان من اهل الاختصاص الموصول الى حرسه بواسطة ادلة الحاشية وهذا لا يملك البيع
بالمال ولا اعتاق عن عيال مال وان رضى المخاطب بخلاف المراه وقالوا سئل بالبيع حتى يولي
دليل الاعتراض فكيفنا في حق غير اللغو قلنا عرض المسئلة في اللغو لا يعلق له فيه ولا اعتراض لم
يكن لاجل حريم بل للعدى لحق الحار والعبر ولولاه حق لما عسد النكاح قالوا مع عبد مشترك
الا ترى ان من عني عبد مستزكا ان عني نصبه منه عى عليه ضمان مصيب شريكه وان كان
ذلك خالصا لخدمة الصر فيداني عن اللغو فلم يلزم الزام صحته وفي المعنى ان لم يوجد المراه
ولي لا دود سلطان فعلى احمد انه زوجه بمهر على ادائها وما روى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال لا تلحق النساء الا الانا ولا زوجهن الا اوليا قال ابو عبيد بن جراح
هذا ضعيف لا اصل له ولا صح به وفي الرابع قال ساره للقاضي ليس بولي اريد ان ارفع
قال القاضي بان لها فيه كمالى بان لها فيه وحكى امام الحرمات النبا في عن العرائس قولان
الفتاى نصحه بمباشرة المراه لعقد النكاح بعض لوقوعه على نكاح المص الذي لا عمل له ويل
قلت هذا قول لا حاصل عنه ولا اصل له وفيه على مخالفة النص لعمد المراه يعقب
محض وقد ذكرنا انه لا شيء فيه يعول عليه حتى يكون رضا او نكاح المراه ومن لم يعرفه
لا يقول هذا الحرام وهي قول ابي هريرة وليس جوده عندهم واجماع المسلمين ان زوجتها
نفسها بغير اذن وليها ليس بولي والوطي فيه عزمه ولو في الحديث ولو وطى منه فهو ايضا ليس

يولي لاختلاف تعدد بين حتى وجب فيه المهر عاروه ومن حديث عاصم الذي روى وان لم
يصح ولها المهر بما احتج من زجهما ولو كان زفي واستحل فزوجه عليها العن وسبها
السبب والاحتياج الى ذلك وما مع عدم صحته بعض محدثي زوجهما بنسبها بادر لها
ولم يعملوا بها وقال الغزالي في السبب خلفا بوجهه رضى الله عنه قوله عليه السلام
لا نكح الا بولي مرشد وشاهد عدل من اربعة او خمسة روى الولى في قول المرشد وهو المرشد
وترك شاهد **قلت** قد مرنا ان هذا الحديث ضعيف لا يجوز الاحتجاج به وهم قد
خالفوه فخالفه غيرهم من ثلثة او اربعة احداهم لم يسنوا الرشد والولى اذ الرشد بالولى
عندهم والعدالة ليست بشرط في الولى على المذهب عندهم وباسها يحل انكحتم بعد الله الشا
المرحى وحديثهم فانه عقد عندهم بالمستورين واليهما ان الحدث يدل على صحة النكاح
عند وجود قولي مرشد وشاهد عدل اذ لا بأس في العقد بخبرهم ورضاهم بل لمحق الولى
المرشد والساهدين العدلين ولا يؤولون به لانه عن خلق وعلى مثله عار على ادا
فعلت عظيم وفي المعنى حقيقة العدالة غير معتبر بل بقدر المستورين عند احاطة بالان لا يحد
بمع والفرق الناديه ومن العوام ممن لا يعرف حقيقة العدالة فان ظهر فاسقا لم يؤثر
ذلك في العقد هو الصحيح وعند الله الولى وان اتان عن احمد وظاهر كلام الحنفى ان
العدالة ليست بشرط وهو قول ملك واحد قولي الشافى وفي التاسع عشر واثنان
عن احمد وقال بن قدامة في المغني في مباحث المراه نكاحها بغير اذن الولى هذا عقد لا
يست فيه احكام من المطلاق والخلع والمنا والوارث وغيرهما فلم يفتقد نكاح المته
قلت سبب فيه جميع هذه الاحكام عند محرمى هذا العقد ونقله غلط وانما
ذلك في نكاح المتعة بالاحماع **قوله** ولا يجوز للولى احصاء البكر المأهولة على النكاح
يريد به انه لا زوجتها بغير رضا فان حصل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها عندنا وان
ردته بطل ان سبب عند استبدان وليها لها وان منها وهو قول الاوزاعي والشافعى

المكاتب ثبت نسبه منه وعن ابو يوسف ثبت من غير تصديق
منه كالأب ووجه الفرق على الظاهر ان المولى لا يملك تلك
جارية مكاتبه لانه اجنبي عن نسبه والاب يملكه عند الحاجة
ولهذا لا يجب على الاب عرق ولا قيمة الولد وتصير الموطوءة أم ولد
وانما يجب عليه قيمتها والمولى يجب عليه عرقها وقيمتها ولم يصر
أم ولد لانه لم يملكها بالاستيلاء لان ماله من حق الملك كاف
للاستيلاء وان كثره لا يثبت نسبه لما ذكرنا انه قد حجرت
نفسه في اسباب مكاتبه لكن لو ملكه يوما من الدهر عرق عليه
وثبت نسبه لزوال المانع وفي التمسك لا يحل للمولى وطى مكاتبته
فان وطئها فعليه عرقها وفي الاستيعاب فان علقته منه كانت
بالخير ان شأت عجزت نصارت أم ولد وان شأت مضت على كابتها
واخذت عرقها ولا مشروط تصديق المكاتبه لقيام ملكه فيها
وفي التنبيه لو وطئها لمزمت المهر وان اقبلها نصير أم ولد فان
ادت الكاتبه عتقت وعتق بموت سيدها ايضا وفي المدونة
لو وطئها نهي على كابتها فان حملت منه فلها ان تعجز نفسها وتزوج
أم ولد وقال سعيد بن المسيب ان حملت بطلت كابتها
وصارت أم ولد وهو قول الحكم وفي المغني وطى المكاتبه بغير
شرط جرم عند الجمهور كابن المسيب والحسن والزهرى ومالك والليث
والشورى والاوزاعي والشافعي مع اصحابنا وصل له وطئها في الوقت
الذي لا تشغلها عن السعي وان شرط وطئها فهو باطل عند المذكورين
وقال سعيد بن المسيب وابن حنبل في ذلك ولا جد عليه عند

عامة اهل العلم وعن الحسن والزهرى وعمران اولدها صارت
أم ولد ولو وطئ جارية مكاتبه فعليه عرق السيدها وولدها
منه حر وعليه قيمتها وتصير أم ولد وقد ذكرنا انها لا تصير أم ولد
عندنا ولا يجب قيمتها وبالموطى لا يسدح الكاتبه وقال الليث
بنفسه وتعود قنا والعرق يجب للمكاتبه بوطئها على ذلك
او طأ وعته وقال قتادة يجب ان اكربها ولا يجب ان طأ وعته
ونقله المزني عن الشافعي ومنصوص الشافعي وجوبه في الجالين
وقال مالك لا شيء عليه لانها ملكه قلت هو عوض منعتها
كعوض اطرافها فصارت كوطى الاجنبي فان العرق فيه لها وفي المحط
بجواز اعتاق أم الولد وكاتبها لتعجيل الحرية وكذا تديرها لانه
يجمع لها سبب الحرية وفي غيره لا يصح تديرها لانه لا ينفذ وفي
جوامع الفقه لو استولد مدينته بطل التدبير حتى يعتق
جميع المال ولا يسعى الدين ولو باع حريمه أم الولد منها جاز
وعتقت كالبوايع رقبه العبد منه هكذا رواه ابن سماعه عن ابو يوسف
وكذا ابن سماعه عن ابو يوسف ان بيع الحريمه باطل ولا يعتق خلاف
بيع رقبته منها حيث يعتق **فروع** ذكرها في الجرائد
استولد جارية اجد ابويه او امراته وقال طائفة انها محالة
لم تثبت نسبه منه ولا جد عليه وان ملكه يوما عتق عليه وان
ملك امه لا نصير أم ولد لعدم ثبوت نسبه وقد تقدمت المسئلة
ولو ولدت جارية رجل منه وقال اهلها في الولد ولدت وصدقه
المولى في الاجلال وكذا في الولد لم تثبت نسبه فان ملكها يوما

بكفي حرمها السكون قال الرازي والنووي هو الاصح ونقل اصحابنا ان لها بعد الزواج
 بالاجماع **قل** لو عنت هوا واداد الاذ عن ذلك في الجمع وفي النووي
 المنهاج وقولهم المبرك حالها من الحاج لانها لم يمارس الرجل ولم يحيط بمورد ولما عنت
 الاب صدامها صهرها علاف البت فلبس هذا ما نقله البهرا في روضته مراد ما روي
 الرجال ومرف عليها الحارص مع ما رواهنا والبت التي رويته بالمراض فان البت
 سحرتها مات عنها اوزالت بالزمان غير صحة الرجال عند السامعي والجمع ينعى بانها
 عليها وقد علم ان حمده الذي مارسه الرجال ينعى مستكوتها والبت التي لم تمارس الرجال
 مستظلمتها والزواج وسط قول المالكه المبرك الصغيرين فانها روي عنده من غير
 يطلق ولا حجاب فالنيل بالضعف هو الذي يعم والعله الفاسد والمخصوصه محلها وبها
 المعنى محصور روح الذكر الصغيرين لاحتلاف وقال ابن المنذر في الاشوايف اجمع حديث
 كخط عند من اهل العلم على حوار روحها من الضو **قل** فيه خلاف عثمان التي
 ولن يبرمها الله لا خور الاب روح الصغير والصغير قبل بلوغها في الدايغ وفي المتوسط
 حكم خلاف ان سرمد وحده ومثله في الحلي وعبد الظاهرية لا خور لا حد روح الصغير
 ولا الصغيرين البت حتى تلقا ويراد على حوار روح الصغير قوله تعالى واللاي يسن
 من المحسن من يساكن ان ارضتم ببلد اسير واللاي محسن ان واللاي محسن كذلك
 معناه وقد يبرمها سرمدنا وال صغيره والتي يفت السمن ولم يحسن ولا يكون ذلك الا من
 طلاق في خارج صحيح وجود ملكة من الناحج الفاسد ايضا وقال عاصمه رضي الله عنها
 بروحي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا انشدت سنين وهي حوايا الله تسع سنين
 عليه وروي عنها انها قالت بروحي وانا انشدت سبع دنان مسلم واحد وطلعت بروحي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهي سبع ورفت الله وهي سبع سنين وروي عن ابن عمر
 السقي وفي المهدى ما وهي سبع او عسر وروي تزوجها وهي انشدت سبع سنين وهو

محول على السابق وروح على الله ام كلثوم وهي صغيره رضي الله عنهم وفي البدايع زاد
 وروح عبد الله بن عمر رضي الله عنه وهي صغيره عروة بن الزبير وقال الله تعالى الخوا
 الامي عنكم قال ابو بكر بن العزي والام هي التي لا زوج لها كبر اكلت او بها القافات
 او غير ما في دين في العارضة ونس محمد بن الحسن الفقيه وصاحب كتاب النص على ان البت
 التي لا زوج لها وقال **الزحجي** ابو القاسم الصفار البجلي نعم الاثراء الامم والبكر البت
 مسوطة لانها لم يمارس ولا ولد زوجها ولا ذكر غير هذا وقال ابن فارس في المراف
 التي لا جمل لها في البدايع هي التي لا زوج لها وبود هذا ما ذكره في مجمع العلم والمند
 بطول امه احداثا قال اذ اراد نفاها لم يوف بنت ايها لا زوج وقال زكي الدين عبد العظيم الامم
 سمع الحسن بن كسراليا الشنودة وهو مولى لسلطان وميت هي التي مات زوجها عنها او
 طلقها عنها ذلك والرجال ايضا اذ لم يكن لهم سببا والبرما سبب على النساء ولما لم
 يدخلها لها على الاثر **قل** وحتى ابو عبد الله امه وقد يستعمل في البكر التي لا
 زوج لها وقال **الجزيري** يقال للرجل اني اذ لم يكن له امره ما قال له بدي اذ دخل بالمرأة
 وروي عن زكي الدين عبد العظيم في مختصره ان اذ اود وقال القاضي اسمعيل وان شئنا الام
 في الحديث من لا زوج لها كبر اكلت او بها القافات لا يعلم منه اذ بناه في المحلي
 اذ اكلت البكر البت لم يبرمها ولا لغيرها فان زوجها الا اذ بناه فان وقع فهو منسوح ابا
 وقول ملك ان الذكر اذ لم يبرم مع زوجها سنه وسهنت المشاهدة منه ولم يظاها
 لا زوجها ابوها الا اذ بناه واما دون السنه من زوجها فغير بناه في عمده الفساد ولا علم
 لمن احار وروح المبرك الملقه بعد اذ لم يتعلق اصلها في دلام ان حزم وفي المهدى اذ روي
 المراد بعد اذ ولها قال ملك مسعود ان لا قام على ذلك الناحج حتى سبها سبها
 عقد حد يد ولم يحق فسادها قال اسمعيل بن اسحق القاضي الذي سبها عندي على مذهب
 ملك انها ما رواه ان والفسح عنده طلاق وهو قول الملك بن سعد **قل** واذا

استعدادنا مسلما وورثت الائمة المنيته والاصم من قول الشاعر في غير الاب
 والمجد ذكر الرافي العز والوحيه المنهاج وقد ذكرنا الاجل في الصعود في ذلك
 والفتنة دلالة الضيق فانه علامة السور والرجح ماسمعت فتناول على الرضي من السلوك
 علاف ما اذا كنت فانه دليل السخط وليس يوحى لورثت بعد سعة العبد وارقا
 لا ارضيتم قالت رست لاصح الرد واما اضحت فالمسهره ماسمعت لا يكون رضا
 وان كنت لاصوت لم يكن رفا وفي المسوط ومثل هذا كان لرب ايضا صوت العويل اما اذا
 خرج الدمع من عينا من عيون الحكام لم يكن دليل ذلك حزن على مفارقة ابوتها وسبها عليه
 الفتوى وهذا الغفلة المستترة لما سمعته لا يكون رضا وهو معروف في التاب وفي
 الرضا في الحى وارى ان كنت وان معها ما اردا المون رضى وان كان حال الانكسار رضا وفي
 نقالا فزاله عنك وبراده السور وانه من الغز الذى هو ليرد ونقال على ليرد والي
 بالدمع الخافض الختم فقال سخن الله عنك قال لها ولها ان ولانا عطلت فقلت لا ردي لم ردي
 منه لا ردي من وجهها منه فقلت حارسا حتما ان قالت سمع ولت لا ردي لم ردي
 وفي الحى اوى سبل المار اعن بكرتها السامح فاخذها السؤال والاطمان ولما سكن
 ذلك عنها قالت ارضي جازدتها وداواها فاحد منها وفي السابغ استبدان البكر النافع
 على وجهين الاول ان مسناده بنا قبل العقد والثاني ان مسناده بنا بعدة والسرور منها
 رضى في الوجهين اذا كان المزوج هو الولد الاقرب او جيله او سوله عولف الولد الابعد والاخي
 ردد الكرمي ان اسماء الاصم رضى لانها سمعتي من الاخي ارضع في المسوط وقابني
 خان وقال الاول السخ وفيه السنيه قال الاب لهذا النافع فلما يدرك شهرا اوفيت
 من ملجأها من رضى وفي سبيله ووجهها جازو قال شرف الائمة استيثار الولد طالب
 جماعتهم وقيل ليس رضى وعنه ان علمت وقت العرض انه وجب الابج فهو رضى ولو استأمر
 البكر فسح قول من حروها حمارا ان لم تعلمت المزوج والمهر ولو زوج الولد البكر المانع

٨٧
 سجن بها ولم يستأمر بها بسب فيه احد الى المشايخ والاصحاب رضي دعن عن نوب
 الائمة وفي قسركي روي عن الحسن بن عوف بن ولوروجها ما سكتوا او الاذن فوضعت الفتنة
 هل الرفاف فلس فكان زوجها بذلك لا تنهاه بالعدد سكتوا البكر الباعية للعدة عند
 اسديان مولاهما رضي في السداع سي لها رجلا فقالت عمره اولى منه لا يكون اذنا
 ولو قالت بعدا بعدا عن اولى فان اذنا ولو قال لها اريد ان ازوجك من رجل فسكتا
 لم يرضى هذا روي عن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لسنه زوجتك من رجل فسكت فتوضي ولا حلفا وان قال ازوجك من رجل فسكت
 لم يرضى وفرو عن المصاحي والمستقبل وعن ابي القاسم لها الخبر في العصل قال
 صاحبها وبي القاسم في القاسم وبه ما خذ وهو الذي يوافق ما تقدم وفي المدايع والسابع
 لوقال من قال او فلان وقد جماعه فسكت كان يرضى روي عن ابي بصير عن ابي بصير
 من رجل او من يرضى فسكت ان كانا يحصون حازا وبلون رضي والام لكن رضي وفي قاضي
 خان لم يكن رضا لانه لم يرضى به المعرفة بالزوج من محب ولا لا محب وفي حوامع الفتنة
 قالت لاحاجه في الناح او قالت كتب قلت لا اريد منه فورد ولد لا ارضى ولا احرا وانا
 فارعه قالت لا يعني ولا اريد الا اراج فليس يردني لو رصت بعد ذلك صح وان قالت
 لا اريد فلا تنه وروى لوقال لا ارضى ثم قالت رصت موضوعا لا جاز وان فصلت بل وان قالت
 ذلك اليك فتوضي وتستر طه سمع الزوج على حد منع به معرفته لها لم يرضى عنها فيه
 من رعتها بعدوا وحلوا في شتمه للمهر ما مع تنقيح الزوج فقال وفي ما روي عن الحسن بن عوف
 في الزوج والمهر لها وهذا عن سفي الائمة وفي المدايع قاله في المدايع اذ الم يرد
 المهر لا يكون سكتها رضي وفيه ان سمعته المهر في الناح لم يوط المهر لست بشرط لان
 الواجب فيه مهر المثل والميسر وفي الناح لم يوط المهر لست بشرط في المدايع ومن قال
 لا بد من مهر المدايع لها في الاسماء وفي الناح في الصحيح ان في المهر ليس لوسطية

الاستحسان لا بد لسبب شرط لصحة النكاح قال والصحيح ان الزوج اذا كان اباً او جداً
اما الاب فزاد الزوج على لانه لا يستغن عن المهر الا بالرضا عن المهر وصاحب الكتاب
لم يستطع دار المهر وقال هو الصحيح من غير تفصيل ولو رجعنا فلهما الخبر فمكنت
ونورني واحان لا استناد في المبسوط ان محمد بن مهران الرازي يقول ان المهر النكاح
فليس لا يورث احان مثلاً ان السكوت ليس احاناً والحاحدهما الى الحاحية خلاف
سكونها قبل العقد لان ذلك ما ليس وفي الدائع عن ابى يوسف في مائة واثمان احدهما
تكون احاناً وفي الناس لم يورثوا وما قال محمد وحده الاول انه يحمل الحزن والغرض
وطباً لم يخلت سائده وهو رضى ووجه الثاني انه ظاهر في الرد ولو زوجها وامان فاحانها
معاطلة لعدم الاول ويدوان سائدها موقوف على غيرها احدهما او رد عند محمد وعنه
ان سكت سطل لا لا السكوت من الذكر احان لهما وفي زوجها الوليان متعاقب ما دناها فالحق
للادول منها اد علم لما روى الحسن البصري عن حمزة عن ابى عبد الله السلام قال انما امرأه زوجها
ولما في الاول منها رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث
حسن وصل ان الحسن لم يسمع من من شيئا وصل انه سمع حديث العفة وان وقامها
او قبل المتقدم بطلان عن سرور وعمر بن العزيز وحماد بن ابى سلمة ايضا احداث ويزورهما
دون من المدرك في الاسواق ولو خلا بتارضاها وادواه فيها قال المرعسي في عدي
هذه احان وفي السر عن ابى الحارثي ورجح كرام عن عمر بن الخطاب وهو سكت بل سكونها
رضي قول محمد بن سلمة قال هو قول ابى يوسف ومحمد قال العفة ابو الفتح هذا هو قول محمد
على ماس الصنفين ثم المختص ان كان مقولاً بشرط منه العدة او العدالة عند ابى حنيفة
رضي الله عنه وعندهما الواحد خاف ولا يستطع الحدة ولا ان العدالة للمرسول
واما على هذا الخلاف عند مسابيل ان ساء الله تعالى في كتاب ادنا القاضي وصل
العصا بالموارث وفي كتاب الاخماس لما طعن جعل السكوت رضي عن غير مسابيل

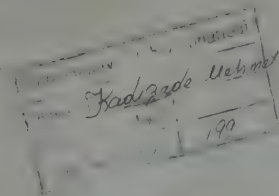
المسئلة الاولى سكوت البكر عند استنهار الولي والمسئلة السابعة سكونها عند قبض الاب
مهرها والحد عند نكاحه والمسئلة الثامنة في بيع النكاح لولا في السور بظهر البيع
علايه وهو سكت ثم قال احدهما للاخر قد بدا ان احله متعاقباً فسكت الاخر ثم
تبين ان البيع صحيحاً والمسئلة الرابعة وقع عبد مسلم في العفة بعد ما اسره المشركون
فسمت ومولاه حاضراً سكت ولم يطلب العدة فلا سكت له على العدة بعد ذلك والمسئلة
الخامسة من المهر المبيع بعد ان المانع وهو سكت قبل ان يرد المهر فيه
والمسئلة السادسة ما يرد من بيع وسري سكت بهودان في الجاه والمسئلة السابعة
سكوت الشفيع بعد العام المبيع صريح الاستقاط سطل به حدة فيها والمسئلة الثامنة عبد
بيع وهو سكت ثم قال انا حر لا ماله منه وزاد الطحاوي في مختصره فقال له في موعولات
فقام ابنه المبيع والمسئلة التاسعة قال والله لا استغن ولا ادرى ولا اترك في عاري
وهو نازل فيها فسكت حت وان قال لها خرج فاني ان يحجب فسكت الخائف لاحت والمسئلة
العاشرة ولد امرأه ولد اثنتاه الناس به فسكت لزمه وليس له نفقة بعد ذلك لصريح
اقران به **قوله** والمسئلة الحادية عشر لو مضى المهر للمهرور في المجلس والحب
سكت ملكة استحساناً والمسئلة الثانية عشر من المبيع في البيع القاسد والمانع سكت
ملكه المهر والمسئلة الثالثة عشر لو جات ام الولد نكاحاً فسكت يوم الازواج
لزمه ولا يصح نفقة بعد ذلك والمسئلة الرابعة عشر يحول النسب ادافع وموافق
منظر صرح سعد وصارنا بقاها في البيع وفي المبسوط استمرارها خالده لا في ملان الناس
للاستعانة الحيا من الرد ولا بدع حشمة الاب عند الناس **قوله**
واد الاستاذان لب فلا بد من رضاها القول والرضي بالقول ليس بسوط الرضي
صحف بان بالقول مثل رصب وملت وملت او اوصت او بارك الله لك او انا ونحوها
وانه لا بد لادب مهرها منه او عقبتها وكسوتها واسدائها وعلمه من وطها وقبول

المهتد والفتك بالسرور والفرح من غير استهزاء وعز ذلك واستراطه القول في
 الرضا ليعا السكون منها خلاف البكره الاصل فيه قوله عليه السلام الدنيا حق فيها
 من ولها قوله عليه السلام ليس للولي مع الدنيا سرور انود اود ذوالنساء الاول
 مسلم وغيره وورد قدم وعن حسن بن كدام الاضار من انما زاد وحقها وهي فكرهت
 ذلك فثابت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكرهت ذلك له فزادها اوجده الخنازي
 وابوداود والنسائي في انما جده وفي رواه عن النوري ثابته كبر قالوا والصحيح انها كانت
 لها ثابته بحسن بن قتاده فصار عنها يوم احد فزادها ابوهار حلا من بني عمرو بن عوف
 في ثابته الى الماده من عند المدر فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هان لحقها بها هان
 فمروجه الماده ثابته بالسابق الى الماده وثابته من اصلها ولم يخالف منه الا الحسن بن
 الحسن المصري وجوز لاف اجابا لما عهده المذهب على النجاشي وقوله صاحب احاديث قوله عليه
 السلام الدنيا ثابته ولا يدل على ثابته اطره نطقها قال البكره ايضا ثابته وفي حديث العرسه المذهب
 يعرف عن بعضها في من ورواه الاثر في المسوط فاحاديث الحديث الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فثابت ان الى وحي من انما جده وما لم يعد في صنع اني فقال عليه السلام لا تخرج لك
 الخي من سبب فثابت احرف ما صنع في التي اوردت ان نعم الدنيا ان ليس للانسان ان يورث ما غنى
قلت هذا الذي ذكره من الحديث حسن الحديث ليس هو حديثنا بل حديث حسن بن قاذر ذكره
 وانما هذا الحديث الذي ذكره عن حسن بن كدام حديثنا بغير تقدم ذكره في اول الباب ولا في الجيا
 قوله فلما منها ثابته لاجل الامام من الاصل الذي هو النطق الصحيح عما في غير ذلك وانما ثابته
 بدارتها بوسد او طعن او حراجه او سده حصه او عصب او باصع او عود ثابته في حكم الاجازة عند كل
 من يحفظ عنه من اصل العلم وشدا ابو علي في في حصر من في الشافعية فقال حكيمنا حكم الله وحسن الله
 رواه العزلة او دودورها ان المذهب العل عزس هذه الاقفاط قال الجوهري الطعن الوبد
 وفي اللغز طعن من باب منوب ادا وب و ارباع لما نظروا الانسان حاطا الى ما وراه على اللث

خاص في قبل الوبد من فوق في البطن الى فوق وعنه الحاربه بعن عوسا من عانس او
 طال كمنها في منزل اهلها حتى خرجت من عباد الايام وفي المغرب حتى صارت نصفان من وحت
 من لا قال عشت قال ابو زيد وذلك ان عشت الحاربه بعن عشت وقال الاصمعي لا عشت
 ولكن عشت على ما لم اسم فاعده وعنه اهلها عشتا عشتا في الجوهري في الاصمعي وفي المغرب عند لا
 نفا عشت ولا عشت والبن عشت وهي كركانه مصها اوله مص لها واوره المص اولها
 وبكره الصلاه صلاه في اوله وثانها وكل من يات الى بيت عده البكره كراي وبه ان من ولوز الب
 حار بها من هي ذلك عند في حصفه وملان قال ابو يوسف ومحمد والشافعي ان حبل لا حفي
 لسوينا ولا بد من يطعها او ما يقوم مقامها فاقدم ولو طلب سعيه او ساج فاسد في
 المرنغابي او ام عليها حلا او اعنا دة الزنا او مصي عليها العده وفي قاضي حان الصحيح وفي الجامع
 الا ان سعلق بهما ووسب فلا تنفي سكوتهما وان خاضعت الروح في المهر هل لا سسطق
 ومن سسطق وان لا كعت على التي فلا رواه فيه ذكره في النساوي المرحه ساسه وفي الواح لا يعرفها
 واد اوزق منها ووسب العن ووجع عليها العده من وجع دارو ح الانحاض عليه في الاصل وسب
 الدايح لو خلا بها زوجها ثم فارتها بكل الدخول في بكره وقال الطرطوسي العلقة لورث مرارا
 حتى سار الزنى لها مكسبه فلا ضل لك فيه لاني يوسف ومحمد ومن قال فقولها اصابه حصفه
 لان مصها عايد البها ومدا الماده والسوب ولا في حصفه وملان لا ترو هو قوله عليه السلام
 والصحيح المكنس من امر اي طلب امرها قالت عائشه رضي الله عنها انما سمعني برسول الله قال
 انما صا نفا علل الاقفا ما سلوب لجان الحيا لانه حرج حوا المول عائشه ان البكره مسخ فثابت
 العلح في الحانضاد قال بن قدام في الحق القليل الحانض صحيح فانه امر حلي لم يكن اعني ان
 سعه **قلت** صدارد على صاحب السورع مكان قوله مرد ودا والحيا في المصا للنفور
 اوى والعدا فطره في اسراطه لفظ فيها اشاعه الفاحشه وهي مني عنها شرا وطبقا
 وهي كركانه لبا ححدا لاجاز فان قيل لو اوصي لاجاز سات فلا بد حل هذه في الوصيه

كاذب وقال هل فيكم من تائب فمن ان الواجب على الكاذب في بيئته
التوبة لا غير والدليل الحادي عشر ان المين في المستقبل الزام
معنى وتوكيد عزم على الفعل أو الترك وليس في الماضي معنى يقصد
ولا عزم توكيد بل هو مكر وخديعة ودخل وخبر لا مخبر له ويقصد
البر في المستقبل صحيح ويقصد الصدق في الكذب الماضي لا يتصور
وهذا بين لمن تأمله ه اخراج السابع والحمد لله وحده

١١٢
١١٢



ان عندنا جميعه الان والى من الجدر وايد واحد وفي نوادر هشام عن محمد اذا كان
الرجل يحمل اوله اب وان فالزوج الى الان والاع الى الاب عندنا جميعه ومثله في
المسيح وهو نوال الى يوسف وعند محمد الطبع الى الاب وان اصحح الان والاخ لا ب
وام اول اب فالان والى عند محمد وقال محمد الاخ الى مفضل اعاد المراف عند محمد فان
روح المعنونه ابوها او جدها فان كانت فلانها لها وان زوجها او اخوها مملكت
فانها الخبار وان زوجها ابها فلانها فيه عن ابن حبه ويحور ان لا تكون لها الخبار لانه مقدم
علي الاب عنه ولا خيار في بروج الاب فكذا في بروج من يقدم عليه وفي المتوسط ورجع
الي يوسف عن موت الخبار لها وهو قول عسره في الزبير وسب الخبار في بروج القاضي
في طاهر الرواد وروى جلد بن شيبه المروزي عن ابن حبه انه لا صار لها زوجها وجهه
ان ولا يد في المسر والمال ثلاث والحد خلاف الاخ والعلم ووحيد طاهر الرواد القاضي
موضع من الاخ والعلم فاداسا طاهر الحاجب في المحجب الى الاصح من الروايات الام
سواء الحار لقصورها باها دون سبعة ولها الى المال وهو الاصح من الروايات
علا فلام من او عنه فعلى قول الى يوسف لا يعود ولان الاب فينا ساجح في بروج ماله
او زوجه امراه لا يحوز بل لول الولاده الى القاضي وعلى قول محمد الولاده الى القاضي استحقاقا
وقال ابو بكر المدا في عود ولان الاب عنه علمانا الله رحمهم الله وقال رف الولاه
للسلطان والاب اد اعته فليس للان المقر في ماله وهل يس له ولا يد بروحه ذكر
سبح الاسلام في احزاب اد ولان للمسيح المعنونه ان على قول من يقول عبد الاب ولان
بروح اسما داحن الان يس الولاده للارهاه اذ في مسوى ان الله روح اسه الكبير
بعد ادبه عن ابن الان فاحان الاب حاز في البدائع عن الى يوسف الاب والار اذا
اجتمعا فاقترعا روح المحبوه حارعه رواه المعلى عنه فانبت الولايه لكل واحد منهما
فالاخون المتساويين وعند حسنوها تقدم الاب احترامه ومن المخرجه

ما ذكر في نوادر ما رواه المهر سبل الرازي عن امرأه لها اب وان قال ابو يوسف بروحها
ابوها ويدعي ان قوله هذا قول ابن حبه وقال محمد بروحها انها يدعي ان قوله هذا
قول ابن حبه ودر في جوامع العقه والخبير والواقفات وماوى العصل الشهد
والفتاوى للمريعات وغيرهما من الحسن القاضي لا زوج الصغار والصغار بالدر لاو للم
الاذا شرط الامام له من زوجهم وعنده ومشترون وان لم يشترط له ذلك فلا يله له
عليهم ولور زوجها ولم يادق السلطان ذلك ثم ادق له فيه فاحاز ما كان صنع مردك
لم يحز مكداد في الواقفات والصحيح انه محذور وهو مستحسن فان محمد احمد الله نص
في الجامع في اول كتاب النكاح على منكره ان اسما قالوا قوله عليه السلام النكاح الى
العصبات سنا والام لانها عصبه في الجملة دليل ان ولدا لامنه نزل منه الام كل
الما ان ولدا لرازي في التمهيد المبراد وزوجها وراى واصاب وحده الماي لها اخ او غيره
من الاوليا بها زوجها عندي فلم يشرط الولي اصلا و احاز ملك ان يزوجه رجل فخرقا
وان فان منه من هو افقه بما منه واقرب اليها وقال مملك لا يكون الاقرب من الاوليا
اوتد الاد استنجا حروا في النكاح ما قاله عنه ابن القسيم وقال مملك في الملب لها اب
واخ تزوجها الاخ برضاها لا فقه ملكك امرها منه فليما د امانات من النكاح مملك
وروي ابن وهب عن مملك ان الان والى النكاح امه من سبها وما لصله عليها يد وقال
العصري واسمعي وان الممدد وعن ابن حبل الان اول من الحد وعنه تقدم الاخ على الحد
وعنه الاخ والمجد سواء فلهما تام الان وانه عند عدم الاب والحد في المعنى وعند
الشافعي لا يولد للان وانه الاخ الامس والاخ لا ب سواء المشهور عن ابن حبل وبه
قال ابو بوبور والشافعي في التمدد وفي الممدد السويق مقدم قال في قوله هو الصحيح قولنا
وزيد في نكاحه تزوج ام سلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ثم ما عسر زوج
رسول الله وقال احمد ومن يقول ان عسر كان صغير السن مسان وروى في باقي زوج

رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الحق في الاحكام الكبرى **مسألة** الوصي لا يزوج وهو قول
الاشعري والبخاري والبرقي والعلوي والشافعي وان المشرك يزوج له عن ابن حنبل وله
وقول الحسن وحماد بن ابي سلمة ومالك وابو حنبل وروى هشام عن ابي حنيفة انه ان
اوصى اليه بذلك جاز له والمرعسي به قال ابو حنبل وفي نسخة الطبروسي الوصي اولى
من الولي لو قال الوصي ليت وصي اوت وصي علي ساقى اوت وصي علي مالي عند ملك
وفي قاضي خان ان اوصى اليه بذلك حار عند ملك وقال **قال** ابو حنبل في الوصي
قال هو قول ملك ايضا وقال — ملن النعمة زوجها ساير الاولياء ولها الخياد
اذا ائتمت وعنه ان مسما تزوج او حاد ومسلما يزوج والمذهب المجمع فان سكت نظر
خيارها وله كذلك الطبروسي وفي حوامع العقيدة اذا مات او غفل زوجها العاصي صغير
كانت اوله وان حال الولي فاسق فالفقاصي **في** زوج الصغرى وعن ابن المباركة القاضي
في الشرحي بخلاف احمد والحداد والطارقي من ان اذاجات ولد فادعيه حتى يرد النسب
منها فزول واحد الزوج وقال محمد بن احمد الولي فاحد المعصية والامه الصغرى زوجها
سبيد عاجزا كانت اولها وعنده الطاهره لا تزوجها سبيد عاجزا وان كانت بكرا اذن
قال — رحم في الرد على الما الجدي في لانه الوصي ان هو هو المحرم الذي روي من طريق وادع
عن يحيى بن عبد الرحمن بن ابي لهبه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم منع
منه ما لا جناح فني قال نعم قال وهو مرسل ويحيى بن عبد الرحمن ضعف معناه ليس للوصي
فيه **در** **مسألة** وسياطر فوله ان الولاية في النكاح لم تسرع للمرء خلاصه في نفسها
في غير كفو لم يحن ذلك العار الاولياء لان الوصي لا يزوج العار بذلك فلهذا نصها في غير كفو
لانه لا لحنه عار فلم يكن للمال الولي من طهارة العار بذلك فلما لم تراعه احد المعنى الوصي
طلبت هذه العلة ولا يفسد الحالم فانه موثر عن الاولياء فقيه ضروره والوصي عنه مقدم
على الاولياء ولا ضروره منه لوجوده فبين وهو الولي ولا ان الاصله على الولاية المعتبر الولي

من جهة المشروع بعد انقطاع ولاه الوصي فلا يصح **مسألة** وادع في المعنى امره اسلمت
على يد رجل يزوجها هو في رطله حرب عن ابن حنبل وهو قول اشعري وعن ابن سيرين يزوجها
نفسه وقد اعند ابن النعمان ولم يكن لها احد من العصبات ولا من ذوي الارحام وعرض لها
ما سمع مما شئع عندها فسماها **فاسد** في البوادر اذ ازوج الصغرى عزالاب والجد
قال الاصطاطان بعد من من من المسمى ومن بعد مسمى بمقتضى الثاني من مهر المثل ولانه يحمل ان
لمن حلف بطلاق طلاق امره يزوجها واما الالات والجد فمساها ان ان شاء الله تعالى **والمسقط**
العصا في حصار البلوغ خلاف خيار العنق والعرق بينهما في احكام خمسة الخلم الاول
هذا ووجد الفرقان خيار البلوغ محلف فيه فلا بد ان ينادى بالصدا ازوج في الحديث
وخيار العنق اذا كان الزوج عبد اجمع عليه ولان سب خيار البلوغ باطن حق وهو يمكن
الخلاص عن اعمور سفته للبائش او وليه ولقد اجماع الاثني عشر الزمان في حق الاخير
فامر الى العصا وخيار العنق لرفع ضرر جلي وهو زواجه الملك عليها اذا كانت مملوكة
مطلقة من بعد العنق يملك الزوج عليها الملك فكان دفعه والرفع لا يفسد الى العصا ثم لا
يمكن دفع هذه الزيادة الاثر مع اصل النكاح ولون دفعه ضمنيا للرفع والتشريع بطرهما
وانت لها خيار العنق والخيار لمحبه والنفه ولم يثبت الزوج خيار الرقيق والفرق لان
الحلاص بيد الزوج ولان الزوج قد رضي بهذا الضرر حيث تزوج امه باحصان والحكم
المالي انه اعلمت بالنكاح ولم يعلم بحار البلوغ وبلغت مسكت بنور في الابد الى اولى لان
البقاء اسهل خلاف العنق لان خيار العنق ثابت باعفاء المولى من جهة دفعه فاما ما يسميه
الزوج معبر المحلوس دون السكوت وفي قاضي خان لان خيار العنق يثبت بخبر المشروع
فلا سلطان بالسكوت فالخيار ثابت بخبر الزوج وخيار البلوغ من لعدم الرضى وسكوت
الذكر في النكاح بالنسب لان خيار العنق خيار يقول الملك لانها تملك نفسها او
نصحتها بالاعتناق وصار اختيارا للسكوت وحار المحرم والخلم الثالث ان خيار البلوغ

في حق الملب والغلالم لا بطل بالقيام من المجلس وخيار العلق بطل به والعرق ان
سبب خيار البلوغ عدم الرضى من مالم يوجد الرضى لخيار العلق حلا لا يحل وعند
العضوى وخيار العلق لخيار المحرم على ما مر وهو سطر العلم بسوء الخيار بخلاف خيار العلق
الصحابي والحكم الرابع ان خيار البلوغ لا سطر العلم بسوء الخيار بخلاف خيار العلق
والفرق ان محله الخلع وخيار البلوغ محله غير موصوف لان الخلع مفعول معرفه احكام
الشروع والرداد والاسلام وهي اثار العلم فلا تعد بالخيار لمن اسلم في دار الاسلام وحمل
السرايع والامه لا سطر معرفه الشرايع لانها مسعوله بحكمه مولاها فندرت
بالميل بسوء الخيار لمن اسلم في دار الحرب وحمل الشرايع فانه لعدو فادنا واما سطر
علمها بالخارج لان الولي يفرضه ولا تعلم هي بذلك وفي السبب اسطر العلم بخيار
البلوغ عند محمد لخيار العلق والحكم الخامس ان خيار البلوغ سبب للرد والائتي وخيار
العلق سبب للامني خاصة والفرق ان لخلل المدلول فيه سبب في حقها وزاد الملاءم
المحذون والمصونم الفرقة عمار البلوغ مسيح في حق الجاربه والغلالم والمصنفه امسا
المعقده فانها لا سطر الإطلاق منها لانه سد الرجل في خيار البلوغ سبب للرد والائتي
فلا يلزم طلاق الجاربه بخلاف خيار المحرم لانه مستفاد من الزوج بان طلاقا لا طلاقه
ايها وحوى الموارث بينهما قبل الفتناء خيار البلوغ قبل البلوغ وبعده وسبق طلاقه
لان الخيار نافذ والباح الموقوف على الاحكام سطر الموت من احدها ولا يقع طلاقه
ولا سطر الفرقة على الفضل لانه غير نافذ والاصحاب يقولون النكاح لا سطر العنق
والصواب ان يقال النكاح الصحيح القاسم^{النافذ} اللازم لا سطر العنق فسد اذ الصحيح
لا يراجع القاسم والنافذ لا يختار من الموقوف فانه غير نافذ وان كان صحيحا وهو
قابل للفسخ وذكر اللازم احراز من النكاح الذي فيه خيار البلوغ وخيار العلق فانه
يصح لانه غير لازم وقول مصادرا حشرت به عن الرده فانها مسيح عند ابي حنبله وان

لكنها مسيح من غير قصد وان كان النكاح صحيحا فادنا زما وفي ادم القاضى اذ فرق القاضي
خيار البلوغ بينهما بخلاف الرجل فلا يملكها بعد الدخول بحكم المهر فلا ادا اختارت
نفسها ببلوغها قبل الدخول وبعده بحكم المهر في الدخول او اصارت مالا سطر خيارها
الا بالطلاق صريحا او دلالة كالمسكن من الولي بعد العلم بالخيار او طلب الفقه والكسب
اما الواك من مطعامه او خدمته فان كانت تحمده فبي على خيارها واد الملت وسالت عن
اسم الزوج او عن المهر المسمى او سلمت على الشهود بطل خيارها والصحيح ان خيار البلوغ بعد
العلق في المولود لا سبب ولا خلاف في الامه من الاصحاب انه لا سبب لخيار العلق
بعضه ولا خيار زوجت بولايه تامله كالب والجد وسبق لمان بخار عسما مع رويه الدم
وان الله بالليل بخيار لسانه مقبول قد مسحت بخارج في شهاده اصحت وقوله رات الدم
الان فان فاقطط الله قد احترمت في خيارها فان بعد حاد ماحر حاصت بدعوى واد
فلم تعد عليهم وهي موضع منقطع عن الناس قال ارمها النكاح ولا تعد فاد اختارت
واسهدت ولم تقدم الى القاضي سهر في خيارها مالم يمكنه من نفسها لخيار العيب
وفي المهر على اجماع خيار البلوغ والشعده بول الطلب الحظم سدا في المهر بخيار البلوغ
فوله ولا ولا به لبعده ولا صغير ولا محزون وهو اجماع وفي المعنى قال احمدان فان
الصغيران عشر روج وزوج وطلق وهو شدد وعلق بقوله عليه السلام واصروا عليهما
في العشر ولا لاهل العلم حدث دفع العلم المشهور وحديثهم للقرن والحلو لانها ولا لا
ولا يه لم على انفسهم فاد ان لا سبب ولا يتم على غيرهم ولان هذه الولايه بطريقه ولا
نظر في العنق لغيره من الارايه ولا ولا يه لغيره على مسلم ولا مسلمه ولا مسلم على كافر
قال ابن المنذر اجمع على هذا من حفظ عنه من اهل العلم قالوا الا ان يكون المسلم سلطانا
او سدا م كافر وهو مذهب الشافعي وان قيل ولم ازهدا الاستدعاء عن اصحابنا فيهم
وفي المعنى الجانزاد الاسلام وله هل زوجها فيه وجها ما سدا الامه الجانزاد كان

مسلماناً فله روحها الحافز لولا ان لا يغفل المسلم عن عدم مزوج الحافز لاندته الحافز من كافر
 وفي المعنى ومن مسلم ودار روح الله الحافز وسطل يد قول من يقول ان النفس مسلة الولاية
 فان الحافز فاسق وزاد وعدها النفس لاسلبها الولاية وبه قال ملان وان جنبل خلاف الشافعي
 واداغاص الولى الاقرب عنه مسقطه حازلن هو اعده منه ان يروح وبه قال
 ملان وان جنبل وقاله في لا روجها احد وقال الشافعي يسفل الى الحاتم والسامعي يعبر عنه
 فان الولاية يسفل الى السلطان مددرا احنا وز قوله لولاية الاقرب مع عمده فاعده حتى
 لو زوجها من حيث هو جرد ولا ولاية لا يجد مع وجود ولاية الاقرب ذالو ان حاصروا
 ان السلطان ولى من لا ولى له وهن لما ولى لا اعسار لولا ان السلطان ادالم بلن لما ولى
 لما خسرته وصار ذالو كان الاقرب طعنا ومحسونا او عدا او ذرا او متافا الولاية فيها
 لا تعدو الفرق عن العاضل والغائب ان العاضل ظالم يسفل الى السلطان لان رعد اليه
 ذاق او متافا فان الولاية فيها لا يجد والفرق بين العاضل والغائب عن ظالم لا سيما اذا
 كان سعة الحج والجهاد فافترقا فاستبته العقبة والحضانه فانها يسفل الى الابد والاربعون
 في المردوم في السرع خالما للظمان والرفد للغان وماله ان السبل يحوا اذا اذنا له وهن
 عسان اهل اسبها وما ورا الهن وفي السدابع الاصح ان لاله الاقرب يسفل الى الاجرد
 عليه انهم قالوا ان الاقرب لو سدا الى الابد لعدم رجلا صلى على حانه الصغير فلا يجد
 منه وولدت ولا يد احد لما زسعد ذالو ان حاضر اقدم رجلا احدا ولا ينشأ
 ولا يندودى الى منسده فان الاقرب لو روجها من حيث هو صحيح فزما روجها لا يجد ولا
 يعلم ذلك مدخل بها وهي عصمه عن وهذا لخلق وفي فاضل خان لوروج الغالب الاقرب
 من حيث هو فلا ورايد مد والحيطة لا ورايد قد قاله وسبق ان لا يجوز لا نطاع
 ولا يندودى ولا يجوز في المسبوط كور وفي الجاه مد مع وبعد التسليم بقوله لا يعدو
 الفناء وور الراى والدين ولا اقرب عليه ولا مسوله ولن يساوي من ايمان روجها

جاز وبعد ولا يد واعبر اهل اسبها والعراق وشما غور وما ورا الهن هذه الولاية لا
 الما فانها لا يسفل الى التجهنما جماعا وعلاو هاعدهم وهو فاسد فان الابد لا يتول
 المال عند عدم الاقرب وعند وجوده اولى بخلاف الشراح فان الابد سوله عند عدمه
قوله والعنه المسقطه ان يكون بل لا يسفل اليه الفوائد في السنة الاخرى قال
 وهو احصا را القدرى وفي السامعي هو رواه من سماع والمراد به ان يسفل الى الجبر الى الحاطة
 تلك السنة دون في العرب قال في الرحمن والوانعات الصحيح انما مقدرة سلفه
 واحارها محمد بن مقال الرازي فاضى العنانه وابو غنمة سعد بن معاذ المروزي وكن الاسلام
 ابو الحسن علي السعدى قال السنيدي وبه نقي في السامعي من سنة ايام في الوافقات
 واختار احرر المشايخ الشريفي والبدائع والاسمحي حياه عن ابى يوسف وفي المجهنم بن محمد
 رواه ابن ابراهيم مسند شهره الاخرى مسند سنة ايام واختارها ابو اللبس عن محمد بن
 من التوفد الى الري وذلك حين عشرون من رحله وفي الروضة هو قول ابى حنيفة
 الطحاوي في سروده وتخصه وقبل من الرقة الى مصر وفي الاسمحي ان كان في
 مكان لا يحلف اليه الفوائد في نوعيه مسقطه وقبل ان ذاق موضع بيع الله الذي يفتنه
 واحد فليس مسقطه ومن ان ذالو الفوائد هذا في ذلك المكان في سنة فليست
 مسقطه ومن المشايخ من قال ان لا توقف له على ان ذالو فان حوالا من موضع الى موضع او
 مسقطه احي لو ان معناه في بلد واحد لا يوقف عليه محبها طت عنه مسقطه هو الصحيح
 ومنهم من قال بقدر فوائد القوي الخليل وعليه احرر المشايخ منهم ابو بكر محمد بن الفضل امام
 بخاري وسنن الامد السرخسي قال الاسمحي هو اقرب الى الصواب وفي رواه عن ابى
 يوسف من جالفا الى الجبال المساء وها فرسان ذالو في المسبوط وفاضل خان وفي الاسمحي
 صامد من ان احداها بالشرق والاخرى بالغرب قال السرخسي هذا رجوع الى قول زفر
 ادهن للسائد لا يمشوا الوصول اليها وفي المعنى عند اخذ له حد ها ان لا يسفل اليه الفوائد

في السامعي
 في السامعي
 في السامعي

حدث بن عمر قال سمع الناس بالعمرة إلى الحج فلما قدم رسول الله صلى الله عليه
وسلم مكة قال للناس من كان معه هدي فآذنه لا يحل من شيء منه حتى يصلي حجه ومن
لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ولعصره ليجل مسوقه عليه
وفي حديث معوية قال فصر من رسول الله صلى الله عليه وسلم يشق عند العمرة
مسوقه عليه وهذا لا يكون إلا في العمرة وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك عبده
سوى العمرة التي مع حجه وكان يحل منها بالحل أو التقصير وقد تقدم ذلك في باب
القرآن وعن أسامة قال حر حماري من فداء رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان
معه هدي فليقيم على إحرامه ومن لم يكن معه هدي فليحلل الحديث رواه مسلم
وهو في الممنوع لأن القارن لا يحل مطلقاً إلا يوم النحر ساق الهدي أول نسق وكذا
والفرد المعزول للحج والعمرة محل مطلقاً وقوله قال مالك لا يحل عليه وأما العمرة الطواف
والسعي وقال ابن بطال في شرح البخاري انعت اسمه الهدي على أن المعتمر على غير
أدائها وسعى وإن لم يكن يحل ولا يصير وعن ابن عباس العمرة الطواف وتبعه بن
داود وهو قال السامعي جماعة حل الحلق تقصير العروة قال ابن المنذر لا أعلم
أحدًا قاله غيره قال وقال مالك والشافعي والجمهور عند الهدي وفي الرجز
المالكية التحلل في العمرة بخلاف لأن السعي ركن فيها كالوقوف في الحج ونوع التحلل
منه نوى الجهر وقال عطاء سمع عمر بن الخطاب ولا يسعي عليه وعن ابن عمر وابن المسيب
وعروة والحسين إذا دخل المعتمر الحرم حل من إحرامه وهو شدد وذهب في المعنى وفي
فساد العمرة بالوطي حل الخلاف قولان عند المالكية مذهبنا على أنه شرط في الإحلال
أن لا ذكرهما في الرجز وفي شرح البخاري للشافعية الممنوع الذي معه هدي يبي على
إحرامه وأردف على العمرة إلى الحل من بلوغ الهدي محل قوله تعالى ولا تحلقوا
رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله ومن لم يكن معه هدي من المسلمين أرم عليه السلام أن يحل

من عمرته ثم يحرم بالحج فأكون متمتعاً وفي الترمذي أحرم بعمرة في رمضان ولم يطف
لها أو طاف طرفة أسواط وبه طواف في شوال كله أو أجزأه كان متمتعاً وكذا عند
ما لا أن يعي شيء من التسعي وإن لم يسق لسوا إلا الحل لكن متمتعاً ويعتبر ما لا
قال العمرة في أشهر الحج دخل في الرجز وفي المبسوط وقال ما لا أن إلى العمرة
حل أشهر الحج ولم يحل حتى دخل أشهر الحج فهو ممنوع ويصير وقت التحلل من الإحرام
قلت مذهب ما ذكره أصحابه في الرجز وقال الشافعي وابن
حزم لا يصير ممنوعاً حتى يحرم في أشهر الحج وفي شرح المهرج للنووي لو أحرم في غير
أشهر الحج وإن وافقها حل في أشهر الحج فعده حلالاً في القدر والاعلام عليه دم لأن الاستئذان
بالأحرام في أشهر الحج وأقسام مالك مثل العمرة في أشهر الحج ما حل من سعي والمدونة قبل
الوقت والجهان الوقت ولا رد علينا ما كان الرضا له في الوقت لأن الوقت سبب الصلاة
فلا يجوز بعدهما على سبيلهما وفي الروضة لو طاف طرفة أسواط ونصفاً للعمرة في رمضان وما
يع طوافه في سوال لا يصير سعيًا وإن طاف طرفة أسواط مع المدة صار متمتعاً
وقال صاحب الاستدكار في الممنوع أربعة مذاهب المشهور ما ذكرناه والشافعي
القرآن والمالكية فتح الحج والعمرة للمتنع بأسقاط طرفة أعمال الحج والرابع الإحصاء
بالعدد وذهب فسران الرضا إليه وذكر الشافعية والمالكية للمتنع شوطاً
سبعين مثوله وفي بعضها خلاف يعرف من كتبهم والحاشية بحمد الشروط إذا هاتي
أشهر الحج أو أشهر ما لا ذكرناه ولا خلاف في أن من أحرم في غير أشهر الحج وفرغ منها
فليطاف حل لا يكون متمتعاً الأقولين شاذن أحدهما عز طاووس إن قال
لو اعتمر في غير أشهر الحج وأقام حتى دخل أشهر الحج كان متمتعاً والسلي عن الحسن بن
أن من اعتمر بعد النحر فهو ممنوع قال ابن المنذر لا أعلم أحداً قالوا حدث من هذا القول
والشرط الثاني أن يحرم من عامه ذلك وقال صاحب المعنى لا يعلم فيه خلافاً إلا ما روي

رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مات من نزلت من الله عليه وحمله فالتقى بالأنفعلون
فيه في الأرض وقتها كبير الحديث قال الرمدي وعنه ابنه رضي الله عنهما إذا
حدثه من بعد من بعده ممن شهد بدنا مع النبي عليه السلام من سلمان وأحمد أسديني
ولدين بن عبد بن سعد وكان سالم مولى له من الأمراء روى البخاري والسنائي وأبو داود
وإسحاق بن عبد الرحمن بن عوف عن سالم روى الأرماني في قال عليه السلام لفاطمة بن قيس
ابن أسامة بن زيد مولاة بامرني عليه السلام متفق عليه وقال عليه السلام لسليمان بن علي
عني فضل الأمانات في الدنيا والآخرة **١٠** إلا أنما القوي هو العز والكرم وحمل الدنيا هو
الداء السقيم **١١** وليس على عبد من عبده إذا حقن القوي ولو حال أو حتم **١٢**
وحمل الأمانة المنة والسرطان القاد وسعد الناج بعد ما عبد الزاني قوله عليه السلام
الأنس زوج النساء الأوليا ولا مخرج من الأمن إلا الفاروان والمراد في السهيق قال
أبو عمر بن عبد البر هذا ضعف الأصل ولا يخرج **١٣** قال والصحيح أنما ليست مسرطنة هي
معين في الخلد وقال السهيق ضعف عمر وعمر رضي الله عنه قال لا معنى في زوج فزوج
دوات الأصحاب الأمن إلا الفاروان والمراد في الحال وعن سلمان أنهم يعتبرون العرف
لأسيديهم في بلادهم ولا يخرج منها ثم إن الله فصلكم علينا محمد صلى الله عليه وسلم وحملته فيكم
دفع في المعنى لأن أساطم المصالح إنما يحسن من المتعارفين عاده السيرة تأتي أن يكون تحت
الحسن مستقر شدة فلا بد من اعتبار النكاح قال علف حاربا لأن الزوج مسفر في فلا
نصره حارة الفرائض لأمر بها وفي المحيط الفداء من جانب النساء غير معين عند أبي حنيفة قلت
وهو الصحيح من مذهب الشافعي وإن حمل وعندهما معنى استحسانا ناض عليه محمد في الجامع
الصغير والبراج ومن المشايخ من قال أنما معني عندهما الأصل سلة الجامع الصغير قال
ولا دلالة فيها لأن أصلها من المطلق سقيت بالمعروف وليس في العرف روح الامران إلا
وقد نص محمد بن علي العباس والاستحسان في المسئلة التي ذكرها في كتابه الأصل في معرفة المسئلة

١٨
 وليا علي اعتبار الغناء من الحسن وفي الرخين وروي هشام عن أبي يوسف
 انه لو تزوج امرأة على انها كوشية فظهرت شبطية فله الخيار عنده وعند أبي حنيفة
 لا خيار له وفي المروغيتي في الغناء في النساء غير مختير عنده وعندهما معين وروي
 عن معين حتى لم يكن لأبويه الاعتراض على الاميراء زوج وضبعة وفي المنية والمزيد
 غير معين وفي ظاهر الرواية وكل معين عندهما والكرخي محمد بن عوف الغناء غير معين
 فيها هو أهم من الناح وهو المأفلان لا يصح الناح فان أبي يمسك انما معصما
 ذكرناه من الآثار كرهها غير لازم لان الغناء لا يصح في الدنيا بها اذ ارجح على السلم الذي
 عنده ولا ذلك في الناح وقوله عليه السلم ليس لعربي على غمي فضل الا ما لقوي اكره
 الاخره ولا في الدنيا مات فضل العربي على العجمي الاجماع ولا التفات الى المتغوسه بضم
 السين المعجمة وهم الذين يعضون العجم على العرب وقيامه على العضاص فايدلانه
 شرع لمصلحة بني الجيوش فلم يعمل السرفا الوضيع فأت مصلحة الغناء والناح خلافه
 ادعوا لقائهم بقا الناح **ولم** الغناء تعتبر في النسب وفي الميسوط الكافي اعتبر
 في حقه اشياء اخرى وبالمال والحرف والنسب وفي المروغيتي يعوض عنه اشياء في النسب
 والجريه والمال والاسلام والعقل والنفق وفي المنهاج عند الشافعي بعد الغناء في سلبه
 العيوب التي يرد بها والنسب والجريه والخرفه والعفه وهي حسن مثله عن رجل وعنه
 الذين المصنف قد رتب بعضهم الغناء بعض يدخل منه نواشهم ونوا المطلب خلافا للشافعي
 فيما والآخر جنبا في الاول وعنه العرب بعضهم الغناء المعص العرب بعضهم الغناء بعض
 لما روي عنه عليه السلم انه قال فترتب بعضهم الغناء بعض بطن سطر العرب بعضهم
 الغناء بعض مصله بعينه والمواي بعضهم الغناء بعض رجل رجا انما ذكرته تصدقه الميراث
 لا في احد في سلب الحدث وانما ذكر في سلبه فقد اجمروا به وانما قال في المواي
 رجل لان النسب لا يعد عندهم لانهم صنعوا النساب ولا يعجزون به ولا يعتبر النسب

في حقهم من قبله ولا يظن ولا يحد وانما يحرمون بالاسلام والحريه ويسمى الحريم
لان بلادهم في ايدي العرب والبربر استزقائهم فلا تروهم احرا را فاجابهم اعنهم
والموالي هم المعقون وقيل سمو بالذك لغيرتهم للعرب لانهم سب لهم في القتال
والاسماع يتناولون من يرى السادات لغيرتهم والمولى هو الناصري واليهي عن ابن عمر
العرب بعضها اكل بعض مسلده بعسله ورجل حر والموالي بعضها اكل بعض مسلده بعسله
ورجل رجل الاحباب او احكاما وعن محمد بن علي عنه عليه السلام اختار من العرب فرمشتا
واختار منهم بن هاشم واختار من بني هاشم مرسل وعنده عليه السلام العرب للعرب لانها والموالي
اها للموالي والاصح من هذا السماع اعتبار نسبهم بالعرب واليهي ليس قول العربيه
والعربي غير القريش غير لقولهم شبهه في الداع وروس لقول جميع العرب قالها شامي
والمطلبي والنوولي والاموي والعبيدي والرهري والشمي والعدوي ومحصله ان هاشما
وعند سمن والمطلب ويونهم اولاد عد مناف من بني نلاب من بني نلاب فالادعيه
اولاد جد جد رسول الله صلى الله عليه وسلم وثمان رضي الله عنه اموي منسوب
الى اميد بن عبد شمس بن عبد مناف وابو بكر الصديق رضي الله عنه من ميسو الى ثم
بن من بن قحبه وعمر رضي الله عنه بنسب الى عدي بن هاشم بن لوي بن غالب وهذا
سادات قريش بعض اكل بعض لصلاحه كل منهم الخلاف في خلاف العرب غير قريش ليست
لها الورش لعدم مساواتهم لقريش لانهم لا يصلحون للخلافة وفي المعنى عن ابن عباس
قريش بعضهم اكل بعض وبذلك على صحت مدعيها ان عمر بن الخطاب حاكم طوتم
ملت على راي طالب بنت فاطمه بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي هاشمه وعمر
عدوي وروس عنها فقال له علي رضي الله عنهما اكلها امراة ^{صعبي} وقال له عمر بنو حشما يا
ابا حسن فاني ارضو من زوجتها ما لارضو احد فقال له اعلنا انا اعنتها اليك
فان رصها بعد زوجتها صعبا الله يرد وقال قولي له بعدا الرد الذي قبله

فترجمها على مهر او يعني ^{الثاني} فترجمها فترجم له زيد بن عمر الارورقيه بنت عمر رضي الله
عنهم ولا رت في عدم بلوغها ادوات ما قاله على انفاصهم ولا ذهب
على ان عمر رضي الله عنه ولا خرجت وحدها من خدرها ولا قال على انا اعنتها
اليك فان رصها يعني لاجل صغرها وعدا شامي بروح الادب للصغير من غير كفو
لا يصح وهو باطل في الاظهر وفي الاكثر لها الخيارات المذمومة ولم يقل خيار في ذلك
ولا توهده احد منهما فدل على سبب الفداء وهذا هو عمر بن عبد البر العزري حاوظ
المغرب في الاستيعاب وروح عبدالله بن عمر بن عثمان فاطمه بنت الحسين بن علي
وهي هاشمه وروح المصعب بن الزمرسيك بنت الحسن بنت فاطمه بنت ذلك
كله في المعنى فلم يذكرهم اسقاطا للقاء والرضى بعدم الفداء وفي المسوط افضل الناس
لسا بنو هاشم واسمه عمر وعمر قريش عم العرب قال عليه السلام ان الله اختار من الناس
العرب ومن العرب قريشا ومن قريش بنو هاشم واختار من بني هاشم ولاخر اراد عليه
السلام اظهار منه الله تعالى على نفسه بذلك دون الاختيار والتكبر واعلام امته بذلك
قاله ويدخله قريش بنو هاشم وان كانوا افضل ولا يصح هذا القدر من الغاوت
في الفصل في اعتبار الغاوت في العلم والعفة والنجاح قاله وقد روي رسول الله صلى
الله عليه وسلم المذموم من عمان وان امويا على شيا لاجناسها وقاله الشعوبيه
الجم افضل من العرب وهم قوم من العم يصغرون شأن العرب ويسويوا الى الشعوب
جمع سبع سبع السدس المفرد وصفها في الجمع وهو الحد الاعلى ^{معد} سبع العبايل
ثم العماد ثم النطن ثم المخدم العصيله ثم العشيره واما ذلك في الوصايا مستوفيا
ان شاء الله تعالى ويطرح في النسبه الى الجمع انما في انا فارس وملا عبد ذلك
على جمل من الجمح من مل الجحر امر العرب شغولي وان لم يكن منهم فاضاري ولا في وبل
ازد لك لاندك رده معنى الجمع بل اريد له فله شعوب فلم يكن نسبها الى الجمع سوا ذلك

لنقلعهم بقوله تعالى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمتم عند الله مقامكم وقبل
ان منهم ما عبيد ممن ليس له ذات في مثال العرب ولا من العرب عند رساله في
دم العرب وبفضل العجم عليهم وبقال في لسان سده صاحب الحكم وقد انشد
لنصف الشعوبه اصحابنا القتم اسمعيل بن عباد مدحه **هـ**

عني نانا الطول **هـ** وعن عس عرافه دمول

فلست بدارك ابوان كسري **هـ** لوضح احومل فالحو

وضبنا فلا ساع ودب **هـ** بها عوى ولت وسط ع

ادادكوا ذلك يوم عييد **هـ** وان بحر وافق عرس حلي

بانه رتيه قدما سموها **هـ** على اى الاصل والشرف الاصيل

اما لولم من الفرس الاحار **هـ** الصاحب المولى الاصيل

لأن لهم بذلك خير عيز **هـ** وحلهم بذلك خير حيل

وقال له الصاحب قدك لم قال لبديع الزمان اجمد فاجابه مرثجلاه

اراك على شفا حظ مبول بما اودعت راسك من فضول **هـ**

طلعت على مكارم ناد ليلا منى احتاج النهار الى دليل **هـ**

السنا الصانيس حوى عليكم فان الحوى اقد بال دليل **هـ**

منى فزع المناير فاديس منى عرو الخمر من احوال **هـ**

منى علوت وان بها عيم اهت الفرس اطراف احوال **هـ**

فحوت على ما صعدك فحرا على ان والثلث الاصيل **هـ**

فحوت بان ما كواكب لسا ودان الخمر من احوال **هـ**

تقار من جداسيل ووزع عن مفارقه رسييل **هـ**

وقال الصاحب للشعوبى حفت ترى وحاتر تلاحواك ان وحدثك بعد هذا في المنى عنك

وقول الحب طلت على مكارم ناد ليلا الظاهر انه اخذ ذلك من قول الشعوبى يا بؤ
رتيه قدما سموها كالحالب من حالوا انكار الرتيه الى سواها وقصدا على عزمه لا لا
سفرهم والسؤال عنها وعن مجرد ادابات المرات منيت مشهور في قرش حيث الخلافة لا

لنوع عرس من قرش لقوا الخاقاله بعظمه الخرافيه وسحا للمعه وفي جزاله الاقل وورش

نصفهم اهل بعض الامن كان منيت الشرف بالخلافه وهذا العرب بعضهم اهل بعض

الا اهل بيت معروف ونوا اهل الله لسواها هو الخيز من العرب لانهم معروفون

بالحناسه والذناؤه هذا في المبسوط فمادح في الكتاب والظاهر انه نقله منه وروي

ان رجلا قال يا رسول الله اسأ فاد ما بنا لو ملكت رجلا من اهل الله لعلك به **هـ** واشتد

ولو ملكت للطلب يا اهل عوي الحب من يوم هذا النسب **هـ** وفيه والغاة

معين من جش النسب وقال المورى لا بعد مل لانه كان من العرب فتواضع وراى ان

المولى اكله وابو حصفه ثاب من الموالى فتواضع ولم ير نفسه هو العرب واما الحريه

فالعبد لا يكون هو العرب عند قل من مستط الغاة وفي المبسوط والمعنى لا يكون هو الحرق

الاصل والمعنى اياه لا يكون هو الامراء لها ابوان في البريه ومثله في المحيط ومن له ابوان

في الحريه فهو كمول من له ابنا فيها والمعنى هو مثله وموالى العرب اكل المولى قرش لقوله عليه

السلام الموالى بعضهم اهل بعض وله في البدايع ولدا في الاسجاء وموالى العرب لا يكون

هو المولاه الهاشمي واما الاسلام من اسلم نفسه لكون هو لمن له اب واحد والا

سلام ومن له اب واحد في الاسلام لا يكون هو المولى له ابوان في الاسلام ولمن كان له ابوان

في الاسلام كان هو المولى له ابوا في الاسلام وهكذا في البدايع والاستحسان ومن هذا في موضع

قال عبد الاسلام فيه وامته اما اذا كان في مكان عبد الاسلام منه فرب محبة لا يصبر به

ولا يعبد عباء وعارا ولا لحن التبين والقبضه فيه بذلك فلا تنفر قال على البرزوى الغنيه

الاولى به وهذا الرجل يعنى المراه فهو لانا في كل واحد مصداق في هذا العالم العجى



لغوا للعرى الجاهل وذا القبر العتيق لغوا للفق الجاهل وقالوا الجيب غدا للنسب
حتى ان القصد يكون لغوا للعلوبه دفع قاضي خان والغاني وجامع الفقيه وفي المسامع والقلم
هو العربيه والعلوبه والاصح انه لا يكون لغوا للعلوبه وفي المعنى ان من اعقب او اسلم فهو لغو
لمن له ابوان في الاسلام والخبره عند ابن جنبل واحج بان الصحابه ادرهم اسلموا او لاوا الغفل
الامه **قلت** لا يحمله فيه انه لم يكن احد في زمانهم اعلى درجه منهم في الاسلام فكانوا
اوصل الخلق الخصال التي احصى فيهم والان الناس يعبرون المذوق وعمل اسلم نفسه لان
الرفق ارا الخف واداس اسلم نفسه لسبق الغزفيه وليس هو مسلم من مسلمين الناس وقد
لمن حراسه عند الله تعالى لان الاسلام محاسبه قال ولقد قال انهم غير اهل للدين
قلت انما لا يقال ذلك لترك الاديان عنهم ولما فهم من حلال الجمال التي لا توجد
فمن تعذرهم وعن ابن يوسف ان من اسلم نفسه او اعقب وحاز من الفصائل ما يغاير نسبة الاثر
وحريه اباه فان لغوا له وعدا لستاق الاصح ان حصل الخصال لا نقا لبعض دواعي المنهاج
وفي جماع القعه لو كان جزء معنا او كان كافرا اسلم لا يكون لغوا لانه ما ناهج احره الجاهل وابوها
معنى ومن لا روايه له المسله وابو يوسف الحق الواحد المسمى في اهر مدته في التعريف
يعني انه يدعى في الكتاب رذرا الاب ولا يحتاج الى ذكر الخدم عنه **قلت** هذا اذا كان في المير
ضعيف لا يشترك احد واحد اما لو كان هناك من شترك في اسمه واسم اباه وجره لا يدعى بذلك
حتى يدرا ما من عنده وفي المبسوط وعن ابو يوسف لا نقا لادب والصحيح ظاهر الروايه فالمراد
في الكتاب عنه روايه واسم الذي اى الربايه والغزوي والورع وانما معبر عن ابن حنفه واني
يوسف ومالك والشافعي وان جرحوا وهو الصحيح وثاني الصالحين لاجل انها الفاسق اذ الفاضل
الحق المعاصر واول الماكره في المحيط والبدائع قال محمد ذلك من امور الاجتهاد فلا يصح حكمه
بما الا ان يكون فاحشا صغيف وضحا عليه وسخره وفي البدائع وعن ابن يوسف ان كان فاسقا مطلقا
بالفسق لا يكون لغوا وان كان سبها لم يكون لغوا وقال محمد ومخرج سكران ونسب به الصبي

وفي الخسري في شرح الاسلام ان الفاسق لا يكون لغوا للعد عند ابن حنفه وان لم يكن لغوا
للفسق **قلت** حمل الامه السرحي والصحيح القوي والحسد غير معبر وفي الغناه
عند ابن حنفه وعن ابن يوسف اعتبار الغناه في الحسد دون القوي وضرا الحسد بمكارم الاخلاق
ومن سحر وعبد ولا سحر في الموضع الذي سكر فيه وسنه زايه لا يكون لغوا لانه امره صالحه
من اهل البواب دفع الخسري عن ابن يوسف وقال السرحي في قول محمد بواقته وعليه الغزوي
وفي المحيط عن ابن يوسف اذا كان الفاسق امره بهو هو لها وانما يريد به اعوان الظلمه
واما المال والغناه فيه معتبر وطاير الروايه دفع في المحيط والدرج والدرج وفيه
المعنى في اعليه المسلم احسان الناس هذه الداهه المال وقال الحسد للمال وقاله
واما موعبه وصعلوك لا مال له **قلت** نبيه راجح المسمى **قلت**
سالم في الطلاق ان الزاني قد ياتي بغير حياي يذكر **قلت** وذلك من له سبب محب ومن عيشه بعض
والحدسان الاولان رواها البيهقي والمالك مسلم وفي روايه الحسن بن زاذعر في يوسف
لا يصحرم وطاهر الروايه المعبره عند الغزوي عن المير والفقعه وان كانت محرمه اموال
هم فاقته والمعنى هو الصحيح من المذهب دفع في الرجنه وفي المحيط وفي روايه الحسن بن ابي
مالك عن ابن يوسف ان كان مملوكا الفقه دون الميركون لغوا وهذا في البدائع وعن ابن حنفه
ان مملوكا المير والفقعه لا يكون لغوا للفقعه في العري وفي البدائع في عرويه الاصول
منا وبما في العري سوط الغناه عند ابن حنفه وخبره ليس صحيح وفي المحيط قال ابو يوسف
ان كان غدا على انما المير والمير وعليه سبب ماسمع عليها وما سببهم فهو لغوا لان المال غدا
وراجح فلا يصحرو القادي الراعب من اول النهار الى الزوال والرايح من الزوال الى اخر النهار
والمراد بهما هنا مطلق الرهاب ولم يدر في الاصل الا العده على المير والفقعه والفقعه
سماول النسوة لانها ماسمع على الزوجه وفي البدائع الغناه ما عدى على المير والفقعه وقيل
المراد بالمير محمد بن العرف والعاده دون ما في الرمه وقيل ان كان الرجل داجاه كالسلطان

والعالم فهو لو وان لم يملك الا العقدة وفي الرخص ان قدر على بيعها بالنكاح لم ينفذ
 على المهر اقلها فاهه والرهيم انه لا يكون نفوا ذكره شام عن ان يوشقانه يكون نفوا
 وهكذا روى عن محمد بن الحسين عن محمد بن ادا عن الرجل المهر والعقدة لستة اشهر فهو
 والماس عقد شهر وفي جوامع العقدة ومن قدر على المهر بعقده شهر فهو ولو لم يذكر النكاح
 وفي المبسوط والدا من المهر ما تفرقوا عليه وما عداه من رجل عرفا فلا يفسرط الفرض
 عليه في الجاه وان كان حلالا وفيه الصانع ان يوسف ادا ان يفسرط المهر
 ما سبق علمها مع العقد على المهر فهو لو لم يفرقها وهو الصحيح وفي الرخص ان ادا ان يفسرط
 عقد مفسر فهو ولو كانت الزوجه صغرى لاطم على الجاه فهو لو ان لم يفرقها على العقد
 لانه لا عقدة لها فلو لم يفرقها على المهر والله اشارة ان يفسرط في نفاده وفي شمس اهل ينفذ
 زوج اخته الصغير من صبي فعليه ابوه ولا ينفذ على المهر ابوه عن جارية لم ينفذ النكاح
 على المهر والعقدة وان عسى منهم من جعله فلو لم ينفذ عقدها على ابوه ولم يفسرط المهر البتة
 قال وفي الرخص هو اعلم من المهر وعنده الفرض فهو ادا وادها وجماعا على الف
 لانه لو ان الرخص شيئا لاه وفي مذهب المعنى من لم يملك العقدة لا يكون نفوا موس خات
 المراه او مفسر وفي جوامع العقدة والدا ان يفرق على المهر دون العقدة وعلى عسفه فهو نفوا
 لان والدا ان يكون المهر ادا بعد عسا على ابوه وفي الحاشي سبيل الوضار الوضار عن وفي غير
 الاب والجدر زوج صغرى من عر فهو نفى من لا ينفذ على المهر والعقدة فالمهر النكاح وبه
 فان يفرق العاين عن غيره وقال بعض النجاشي النكاح والاول لا ينفذ وفي حرانه
 الا ان يفرق ادا اخته ومحموسه والزوج مفرق لهما ان يفرق بينهما ادا المهر وعلى المهر البتة
 وفي المنهاج للزوى الاصح ان النساء لا ينفذن والمهر الصانع والمهر فالفقه فيها معتبر عندها
 وعن ابن حنفية رواه ان عن ابويوسف انه لا يفسرط الا ان يفسرط المهر والجماع والارباع والنكاح
 والحلاق وفي الساج يفسرط ابويوسف وعند محمد لا يفسرط في المهر والجماع الصغير يفسرط عند

الاولى في الحنفية والاولى في المالكية
 في الحنفية والاولى في المالكية
 في الحنفية والاولى في المالكية

ان يفسرط لا يفسرط الا ان يفسرط المهر والجماع والارباع والنكاح فانه لا يكون نفوا لايه
 عطار ورواها في مذهب محمد بن ادا عن الرجل المهر والعقدة لستة اشهر فهو
 لبعض الاطحاك والجماع وفي رواية والارباع وقال مسلم بن الحجاج والنكاح واحد
 ها ولا اربعة لا يكون نفوا للمصير في الجهرى والاربعه بعضهم في الصغار
 نفوا ليزادو العطار فهو للنفاء قال الحاشي وعنده الفتوى في الرخص وفي الفاضل
 اعتبار النكاح في الحرف في سرح محصل الطحاوي ولم يفرق الحلاف ودل الرخصي ان النكاح
 معين عند ابويوسف وابويوسف لم يفسرطها ولا على عاده العرب ان نفوا المهر يكون
 هذه الاموال ولا يفسرطها في الحرف وابويوسف احب على عاده اهل البلاد ان يفسرط
 في الحرفه وسعرون الذي منها فلا يكون بينهما حلاف وقال الفاضل في سرح محصل الطحاوي
 ان احدث الحرفه او احدثت ونفرت سبب النكاح بينهما الارباع والصايغ والصايغ عطار
 والطحاوي والاطحاك مع الجماع والجماع مع الارباع والحلاف والنكاح مع عدم النكاح
 كاسطار مع العطار والخارج مع الرزق والرخيصه روى ابراهيم عن محمد بن هان في الباب
 واحد في الاسلام وله فصل من نفوا لونه ان في الاسلام ولدا في الحرفه وروى المعنى
 عن ابويوسف ان من اسلم على يد انسان لا يكون نفوا المهر والعقدة ودل سماعه عند ابن
 ان من اسلم على يد رجل فهو نفوا المعقده وفي سرح الطحاوي ان معق اشراف الصوم يكون
 نفوا المهر لان لسوء الولاء ولم يشر في اسلام الا ما ينفذ في الموضع لا يكون نفوا لولا
 اسرف القوم حتى ان يفرق العاين عن غيره وقال بعض النجاشي النكاح والاول لا ينفذ وفي حرانه
 وفي الحاشي العاين عن غيره وقال بعض النجاشي النكاح والاول لا ينفذ وفي حرانه
 منها فانما حارس الجماع والارباع والحارس والارباع والنكاح في اللان في الجماع ليس هو المهر الحاشي
 ولا الحاشي للزوى الاصح ان النساء لا ينفذن والمهر الصانع والمهر فالفقه فيها معتبر عندها
 وعن ابن حنفية رواه ان عن ابويوسف انه لا يفسرط الا ان يفسرط المهر والجماع والارباع والنكاح
 والحلاق وفي الساج يفسرط ابويوسف وعند محمد لا يفسرط في المهر والجماع الصغير يفسرط عند

له وفي المحيط اقرن مصي بينهما وبلرمة الدم جزار في حق الاقني مستحب وبلرمة
الدم شتر احب وحق الجمع من النسيك في سفر واحد وفي مناسك الدرامي ان الجمع المبي
اقرن مقدسا وعلته ان يرض احدهما وبحب الدم ولو خرج المني الى اللوة فقرن
جاذ ولا يكون المني متعقا بحال لانه اذا انحلت اعتبر مجده من مكه قال

الامه النله واصحابهم فان معنى الانسان ان ياتي بحر ما يلح من دانه في سفر وبالجمع
في سفر بان فلما منع سقط عنه احدى السفين فلم يكن ذلك لاهل مكه فلم يسقطوا
عنهم سفر الزهم فلا دم عليه قالوا ويولد عليه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري
المسجد الحرام اي وجوب الدم على الممتع مصرفا لاشئان اليه لغيره وقالوا الفصح روع
لكل احد بعوله تعالى فمن تمتع بالجمع والنج ونسب اقول من عباس المتع

فان الله تعالى اراد في ذبابة واباحه للناس عمر اهل مكه وقال الراودي قول ابن عباس
اولي بظواهر الآية ذكر ذلك عنه من يطال في شرح البخاري وهذا السفاقي وقال
ابن عمر والحسن وطاوس ليس لاهل مكه متعة ذكره السفاقي في شرح البخاري عنهم
ومثله في الاشراق وقال ابن عباس ان الرسر المتعة لم يحضر ولم يحل سبله ولا ان الدم
في ذلك يدل على بعد المشار اليه وذلك هو المتع وكذا اللام في لمن ولو عاد الى الهدي لقال
على من لم يكن وفي المحيط ذلك يستعمل لما لنا لعلنا وفي الدرامي حواله الصبح لمن لم يكن من
حاضري المسجد الحرام مصرفا لاشئان الى الحل ولا يحقن بالهدي والسحر
فيه ان القارن حرم بهما ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحرام الحج يكون الحرم
وا حرام العرن يكون من الحل فالجمع بينهما متقدروا المتعة فانقران الحليم واوجب
ابن الماحشون الدم للقران ولم يوجه للمتعة يعني في حق المني وقولهم العلق سقطوط
الدم عدم اسقاط احد السفين فليسد فان الاقني اذ اني بافعال الحج اولام احرم بالعرن
من الحبل فقد اسقط عنه احد السفين ولا تم عليه فلم يكن وجوب الدم لاجل اسقاط

من الحبل

احد السفين بل للجمع من العبادتين ويجعل الاحرام بهما اشكر الهة النعمة
وحاضروا المسجد الحرام من فان سجدته دون الموافقة وفي المحيط من فان من
اهل الموافقة من دنه والاول في الرغبات والمنافع وغيرهما وهو قول عطا
ومحلى وقال الشافعي وان حصل من فان منزله دون مسافه الفضة وقال
بجاهد وطاوس وداود هم اهل الحرم وقال مالك هم اهل مكه واهل طوي
وقال بن حبيب هم اهل القرى المجاورين لمكة مثل منى وعرفات وبستان بن عمر
وما لا يقصر فيه الصلاة لان اصل الموافقة من دونها في حرم اهل مكه في
دخولهم الحرم بعد احرام خلاف من هو خارج الموافقة فاثير الحكم عليه اذ هو
صابط شرعي **ف** ذكره في المحيط المتع الذي ساق الهدي لو نكل
ونجز هديه ثم حج من علمه قبل ان يرجع الى اهله لزمه دم لمعته ودم اخر لحله
قبل يوم النحر والمني اذ اخرج الى اللوة وقرن حج فرائه لان عمرته وحجته مسفانان
فلا يقى واذا اعاد الممتع الى بلده بعد فاعنه من عمرته ولم يكن ساق الهدي يطل
بمتعة لانه اهل مكه فمما من نسكك المانما صحيحا اصطلا متعة وهو قول
طاوس ومجاهد ومالك وقال الحسن هو ممتع وان رجع الى اهله واختار المند
وقال الساجي اذ رجع الى المسقات فلا دم عليه ورواية الطحاوي مما اذا
رجع الى مسقات نفسه وروى عن من حصل انه اعتبر في ذلك مسافه الفضة وهو
مخفى عن عطا واسحق والمعصن المديني وعن عمره رضي الله عنهما من عمر في الحج
ثم اقام فهو ممتع فان خرج ورجع فليس بممتع والظاهر منه الخروج الى الصلاة
ثم الرجوع لفرض الحج اذ سفر الخروج ثم الرجوع لاسط المتع ليقاسفه وانما
سطل بدخول بلده واذا ساق فالمانه باصله لا يكون صحيحا فلا سطل بمتعة عنداني
حينئذ والى يوسف وقال محمد سطل ليقدر السفر ولهما ان عوده مستحب عليه



من لا ولي له ولم تكن مذبذبا فاقول هلا في وقته ادا سبط الوالد الطر
والولاد لنفسه فانه ليس للسلطان ولا للقاضي ان يدخل عليه ذلك احوال الا لا
يصلح لذلك فان الشوط بالامير مع القاضي الوقف من ماله وبولي غيره ومردودا بعض هذه
المسايل قبل هذا وفي الحاشي لولي طلبة تطلعه وجميعه مرارحهم بل لولي اعتراف
علائق الناس ولو بعض المهر وجره وفي المراسع جهه مدامه رضا وان لم يحضرها به اهلها
وهو الصحيح انه رضي وتسلم وان خامعه والعقد ويدبرها عليه بواله من عمره في بون
وسليم احسنا هذا اذا كان عدم النكاه باسعد القاضي بل خصمه الولي اياه اما اذا
لم يكن باسعد ملها لا يكون رضي النكاح فاسا واستخفا وانا في المسعى عن ابن سماعه
عن محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن ابي الحسن بن ابي الحسن بن ابي الحسن بن ابي الحسن
وهو اخر منه فادعي الزوج رضي الولي الا امر ان اقام الله بذلك والا فزوج بينهما
وعمل منه عليه لانه ختم وفي المراسع ان الغم يصح النكاح وان لم يكن محرمًا وفي الواجب
زوج نفسها من غير نفوقها ان منع نفسها من الزوج حتى يرضى به ولها اختار ابو اللش
قال وهو خلاف ظاهر الجواب وفي التاميل سلو الولي لا يمسقط حقه وان طالت مدته
وغيره القاضي لعدم النكاه صحيح ولا غدر من الحق القسيم به والرضى العقد الاول لا يكون
رضي باسعد ادا سلم في البيع الاول مع بيع باساحده بالسعة الثاني وفي المعنى لا يراه
قال احمد بن حنبل لا تزوج الجني ولا الواقي ادا زوج احده من هاولا القبطه ودرها طرث
فهذا استؤمن الجني يعرف بينهما **قوله** وادار زوج المراه وبصفت من مهرها ولا لسانها
الا عراض عليها اعداني حسنه رضي اصدع حتى يتم مهر مثلها او نفار فها وقال ابو يوسف
ومحمد بن مسلم ذلك وقال صاحب الكتاب وهذا الوجه اما صحيح على قوله محمد على
اعسار قول للزوج اليه في النكاح بعرولي وقد صح ذلك وهو سناده صادق عليه وفي
الرحمن صح زوج محمد ابا اليه فها قال **قوله** في جالس ليو فترت في مهر مثلها

فلا ولا الا الاعراض عليها حتى يتم مهر مثلها او نفار فها رضي بقض القاضي وادار في نعمتها
لا يحب لها الا المسمى وعلى قوله ابو يوسف ليس لهم حق النكاح حابروا على قول محمد ابا
سالي هذا كما ادا المهر السلطان رجلا الزوج ولسته هو انا من مهر مثلها رضاها ثم
زال الا دام قلولي في الاعراض على الزوج حتى يتم مهرها او يفرق القاضي بينهما وعلى
قوله لا يحب له في ذلك لان النكاح صدمم الولي لانه لم يوجد منه الرضى بقض
المهر وانه له الاعراض عليه عداني حسنه خلافها وهذا لو كانت المراه مكرهه لم يزل
معه حتى المحصونه لها فان كانت رزحت نفسها بالث ومهرها بالثان ولم يعلم الا
ذلك حتى ماتت وليس لهم مطاله الزوج معاد المهر لان حقهم احد من ابا قاله بن ثلما
او التفرق فلو ادا لهم البذل بعد نفوقها يكون حقهم في سبيل فلو طلقها الزوج بثلما عدل احده
الولي فعلى قوله في حسنه واني يوسف احرار لانه ان تزوجها قبل الزوج بزوج اخر
وهو قول محمد بن ابراهيم بن ابي عليه الاول لم ولا يحرم وفي الجامع الصغير لقاضي خان
هذه المسئلة يستعمل على قوله ابو يوسف في اصح الروايس عنه وعند محمد لا يجوز وبها نفسها
تعدون الولي وحملها بعض المشايخ على اداء الولي بعضهم قال لاحاحه اليها هذا التكليف بل
هو محمول على جوع محمد اليه فها في مساله النكاح بعرولي وفي المحيط بصور المسئلة عند محمد
فما ادا المهر الولي او المراه على النكاح باقل من مهر مثلها فرضت المراه ليس للولي ان لا يرضى به
وذا ادا زوج نفسها ما دن الولي لها في النكاح من غير مهر لها باقل من مهر مثلها ولو طلقها
قبل الدخول وحدها عن المسمى وفي المستوسط مثله وفي المدايح ادا زوج نفسها بغير
اقل الولي وبصفت من مهرها عصا لاجناس مثله فهذا سارع على اصل الى حسنه وروى
واحد الروايس عن ابو يوسف ورواه الزوج محمد بن محمد ولما على اصل محمد في ظاهر المراه ليه
واحد الروايس عن ابو يوسف فانه يستقل التفرع عليها فصور المسئلة فيما ادا الولي لها
في الزوج بزوج نفسها من غير نفوقها او بصفت من مهرها قاله ودر في الاصل صون

اخرى من سور اكراد الولي والمراه على الروح من غير كفو ونقص المهر عن مهر المثل وقد
يخدم ذلك وقوله اما نصي على قوله على اعتبار قوله المروج اليه وهو شهادة صادقة
عليه فيه بغير ما ذكرناه من صور الامتنان من عروج المهر سودا امارا على العشر
عدنا والمهر مطلقا عند عراحتها لا عند عرسها على ما يروى في المهر وطب شيعة
فان المهر والعقد واحد وان الاول لا ومن اسقط عقد من عرس لا يترتب عليه وسعرون فضايله
وقوله وحده فان مهره الجاه وهذا ايضا المخرج المهر نصرا لثمنها وعشرتها
ادهور مثلهن عند عادم المهر بعرضها فان العوض لمحقا الصبر بالقبيلة جمعا فليهم دفع
هذا الصبر عنهم باحد من ابائهم النجلى او العزوب كجلاى الامراء والعقد على مهر المثل لانه
لا يصح فيه بعهده لانه من اهل الكرم ومقام الاحلاق **قوله** ولوروج الاسنة
الصغيرة ونقص مهرها اواسه الصغير واد في مهر امرأه حار ذلك علمها ولا
يخورد ان احراز الاب ولجده وهذا قوله الى جمعه وبه قال ملك واس حلية الاب وقال
ابو يوسف ومحمد الشافعي لا يجرى بينهما الا مهر المثل وسجل العوض وسقط الزيادة هذا قوله
الشافعي وهذا قوله الظاهرية واما بعدهما وقد قال في الكتاب ان العقد لا يجوز لعدم النظر
وفي المسوط وقال بعض اصحابنا الناح صحيح عندهما ايضا وعده مهر المثل لان مسند التسمية
لا يوجد سلطان الناح فالما لم يسم شيئا او سمي بالفسخ والحر والاصح ما ذكر في الكتاب
اد لا يظن في هذا العقد عندهما فلم ينعقد وفي الحرم اد اراد الاب والجد على مهر المثل فاش
الصق فالاحقر ولم يساق الاصل فروى الحسن بن يوسف الناح حاكم السعيد باطلة
ودله عثمان بن محمد الناح حاكم في الجامع الصغير لا يجوز الناح حتى لو اجهل بعد الموضع
لا يجوز وفي المحيط لو ان الاله الجديد با المخلد والسبب في المروج من غير الكفو ونقص
المهر فان عقدهما ما خلا بالافاق وفي سراج الارصاد لم يزل الاربع المائة مهر مثل فاطمة
الافاق من العرب وهم افضل الناس مائة من فرس وهم افضل العرب مائة من

هاشم وهم افضل وبنو هاشم مائة من رسول الله سيد الاولين والاخرين ثم كانت بنت محمد
سيدنا العالمين ولم كان مهر مثلها مع ما حرت من هذه الفضايل لم يزل الدنيا مهر سلخ اربع مائة
ودرهم وفي المسوط روج رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها وعلى ابنه علي
حمزة درهم ودرهما ابوها وروح رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة من علي بن ابي طالب ^{عنه} الله
على اربع مائة درهم ودرهما ابوها وروح رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة من علي بن ابي طالب
لو كان ذلك مهر مثلها مع الصالحات فلا صداق في الدنيا يزيد على ذلك وعن عائشة رضي
الله عنها ايضا قالت كان صداق مسرا رسول الله صلى الله عليه وسلم وثنا قال عايدة الا وفيه
اربعون درهما والبش عسرون درهما نصف امة والواهب حمزة درهم ودرهم مسلم ودرهم
بن المذني في الاشراف وخط عشرين الخطا المئاة وقال لا لاخا لابي صدق المساقا المصد
رسول الله صلى الله عليه وسلم احد من نسائه ولا احد من نساءه الا من ابى عشر او قيد وكان
ذلك محض من اصحاب النبي عليه السلام ولم يذكروه فكان اعماءا منهم على ان له ان تزوج بذلك
وان كان دور صدق المثل وفي الاسراف روج ابن عمر صفينة على عشرة الاف درهم وكان
زوج ساه على عشرة الاف درهم واصلد الصاخي ام حمزة بنت ابي عيسى رضي الله عنه السلم
على اربع الاف درهم ودرهم السقي اربع مائة دينار ودرهمه الاف ايضا وروى عن عمر رضي الله
عنه انه تزوج ام كلثوم بنت علي بن فاطمة رضي الله عنهم على اربع مائة الف درهم وزوج ابن عباس شيملة
بر على ابن مسروق اليها مائة جارية كل جارية معها الف درهم وزوج ابن عباس شيملة
على عشرة الاف درهم وزوج ابن مسروق اليها مائة جارية كل جارية معها الف درهم وزوج ابن مسروق
عائشة وفاطمة لم يكن مهر المثل اذ انها بنات عمر لا بنت علي بن فاطمة رضي الله عنهما
ولان المقصد من الناح الارزواج والوالد والسائل دون المال بخلاف السع فان المقصود
منه المال والهنر ولقد الم المال عبر الاب والجد ولعلهما وراهما المصلح ما روي عن الفض
والزيادة لو مورس فقدها وغيرهما لم يكونا مطبعا لذلك وفي المتن في عراة بعد التسمية

ونحب هذا المثل على الروح وبصمته الولي لم يظنوا والصغير مثل الصغير ومنع القاصي
منهم ذلك وعندنا لا طالب بذلك الا ان يصعد في حمة وهو قول الساجي وصح ابو جبر
عليه السلام في المثل اطلق قوله من اوحى الصمان على الولي من غير صمان واذا خرج الله الصغير
سواء اذ افع له الله الا ان عندنا وسرا ان الاثر هو قول الحسن رضي الله عن الحسن
والاذا افعى البورى والحكم وفنا دواحي وان حنينا واختارنا الممدد ويوجد على الابد
قال يحيى بن سعيد الانصاري وحماد بن ابي سلمى سمع الامام وهو قول الشافعي وقال مالك
والثالث في الابد المعصوم على الابد وفي الموسوي على الاثر وقال رجل في احدى الروايات عنه
لو ان صمان الابن لوطي بالصمان وفي الرواية الاخرى عند الصمان عليه قال القاصي
وهو اصح الروايات المعروفة وادع المعنى للمعاني الاول قوله على ابراهيم واسحق
الصحابه وفضل مصفا ان كان ان سجد على قوله ابراهيم وعن علي رضي الله عنه الصادق
عليه السلام اخذ بالساق ولا يجوز بدو اليد على عرس سلم له المدد وانه فاسع والاجارة وغيرهما
وفي المباح لاحد الارب روح يحوي صغيرا وكبيرا لا حاجة لواحده وله روح صغير عاقل
الروح من احوال وروح المحبوبة واخذنا نظيرت المصلحة ولا تسترط الحاجة ومن روح البنية
وهي صغر عند الروح له وهو صغير له عندنا في حمة رضي الله عنه وهو لا تسترط
الغناه خلافا لهما وقد ذكرنا واحد القولين المبرر وعند الشافعي لا يصح من غير فهو واحد القولين
وفي الاخر لا يصح ومنه الخيار وليس له روح الله الصغير الله عند الله من الامم لا حرم خوف
الاعتق على الصلوة ولا من حمة المعبة على الله ومنه روح من لا حمة في الحصار
على المصحح ذكر في المنهاج وصد لور وحماد السليمان بطلما من غير فهو وليس له روح
في الاصح **مسألة** اذا روي احد الاول والثاني من الدرجة اسقاط حقه في الغناه لم يكن
لها من لانه الفسخ عندنا في حمة ومجد رحمة الله عليها وهو قول زعفران بن الورد امام
راية وقال ابو يوسف وروى الشافعي للباقي في حمة وفي قوله احرل الشافعي لا يصح القول وان

روحت تقسمها من غير فهو عندنا في ظاهر الرواية ان حمة وهو قوله اخر اذ روي في الاخرين
وعزى فيه الرواية بل من روي نقاض يصح الاية وظاهره ونفع طلاقه وروى الحسن عليه
حمة انه لا يستحق الاول صحة الا حقا وعندنا حمة طاهر قوله لا يصح عندنا من غير
مع الرأى على اسقاط الغناه وعلى القول بجمع ونسبة من لم يكن رضي بعدم الغناه وان كان
اخر منه فالورد وحماد اوصاف من رويوا حمة فاقوا له واحد من الاولين في النسخ العار
الذي لم يمتد نسبه فلا سقط روي الواحد منهم كذا هو وحدها قال من فدا من المعنى
نصارها لور وحماد دون من روي للباقي في حمة عندنا مع انه خالص حقا **مسألة**
عقله خفا والزائدة غير صحيح ولو عرفت من رويها فلا اعتراض عليها عندنا في حمة ومجد وعند
التي حمة حمة حكم الزوج من غير فهو لا في حمة ومجد الحق غير محقق عندنا واحدا على سبيل
الكمال فالامان في الحرب من واحد فانه يصح وسقط حق بعد الغنا من الاستغناء
والاستئناف المعنى الذي قلنا وهذا لان اسقاط صحيح بحق المسقط ومن منزهة سقوطه في
حق الباقي لانه لو لم سقط في حق غيره كان اد السقوطه ان سبقت في حق الغير اسقط ولم
لن يسقطه فانه ولانه لو لم يكن جد اسقاط الحق من الاول اخلوا واحدا للغنا المسقطين
ولم يكن له اثر في السقوط فبان جعل الاول دافعا للثاني اولى من جعل الثاني دافعا للاول الباقي
اذا دفع اسهل من الرفع لما عرفت وصار الحق واحد من الاولين عن العناصير فان حق الباقي
سقط في العناصير ولا سوف السقوط على اسقاط الباقي وانما في حقهم مما جعل الحق
وهو الدية لا سيما لا حمة هذا علاف حدة العرف فان المصدق منكر وجود حمة فان الحق
كله الباقي بطله ولو نعت بعض الاوليات لانه لثباته الباقون والصدق كان لهم حمة حكم المالك
ولما ادار صحتهم غير حق الاوليات اذ حقا دل الامتناع للصنيع وحقهم العار وصيانة
لسمهم المصالح من لا حمة الامم الا ترى انه قد لا نسب الخيار لغوات عرض صحيح لما وردت
نفسها من جعل نعت الله وتشي فان عريسا بديها لمار ولا خيار للاول لانما عني عنت فيه

صلى الله عليه وسلم امر النبي روحها ابوها بعد ان بها فقالت قد اجرت ما صليحت الي
انما اردت لاعلم هل للنساء من الامر شيء وعن سريح في الولد روحا في بحر الاحاف في احد
شانت منها وعن سريح عبد العزيز وحماد مثله وهو مدح جازا في ذلك كذا في التمهيد
وعنه وقال الشافعي في المذهب لا يوقف شيء من ذلك على الاحاف لان النساء لا يسلطن
حكم العقد من حصته وهو الملك مملوفا لغيره فانه لا يملكه وهو يخرج مما ذكرنا من مجرد رسول الله
صلى الله عليه وسلم واجاز بقا ما صبح اوقاس بره عليه السلام وعدم ذلك كذا في الاسناد
ومما ذكرنا من احوال الصحابة وافعالهم من ذلك وقد ذكرنا ذلك عن جماعة من التابعين ومن
يعرفهم فلا يفت بعد ذلك الى ما ذكره لان المصنف النافع الذي لا يشوبه ضرر ما دون
فيه عقلا وسرعا وفيه حصص الروح واللغو وبعد المهر والمهر واعاد الاحاديث القبول
ولا نرد في العقاد بعد عن عقاد حتى ادراى المصلحة منه فنه وقد نرى حكم العقد عنه
كالمسرح الحياتي للبايع وصار ذا لوصيه فاقضوا وقف على قبول الموصي له بعد موت الموصي
ولو زوج رجل امرأه من رجل بعرضها او زوج رجل امرأه بعرضها فوقف على الاحاف
عند ما علم ما قد رماه وبالي تمام الادلة على ذلك في منع الفصول ان شاء الله تعالى في مقال
استندوا الى قد زوت فلامه ود رتبها علمها فاجازت في مجلسها فبها طلاق قال
احرف استندوا الى قد زوت جهنما من علمها الخاص فملعها فاجازت جازوا لان كانت المراد
هي التي قالت جميع ذلك وهذا عن ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف مجرد ذلك كذا
واجمع اصحابنا ان الواحد يصليح وطلاق حاته اصيلا من جانب وطلاق من الجانبين
من الجانبين وطلاق من جانب اصيلا من جانب وطلاق من جانب وطلاق من الجانبين
يصليح فصولا من الجانبين او فصولا من جانب وطلاق من جانب او فصولا من جانب وطلاق
من جانب او فصولا من جانب اصيلا من جانب حتى يوقف العقد على الاحاف بعد ان يصفه محمد
لا يوقف وعنه في يوسف سوف له ان يلام الواحد في ما لا يباح فيقوم مقامه فلامين

والحكم الواحد يقوم مقام شخصين وهذا لو كان مأمورا من الجانبين بعد فادان فقولوا
يوقف اذا فانه الامر بالمعاقبة السرية ان حقوق النكاح لا يعلو بالوجوه فصار المصلحة
والطلاق على ما كان فانه يوقف على قولها في مجلس علمها وتالا عتاف على مال ولا
نعاس على البيع والاجاز ونحو هذا لان الواحد لا يملك طريقتا وله صما ان الصاد من
الواحد شرط العقد الا ترى ان صاحبك لو كان حاصرا ملك الزوج عنه قبل موته فنان
سقط راي عنه وشرط العقد لا يوقف على ما رواه المجلس في البيع والاجاز وسائر العقود
بخلاف ما مامور من الجانبين فانه يعلق فلامه الى الامر من حكم الامر فانهما احصرا وعندهما المشقة
ولا يقللها هنا لكونه فصولا غير مأمورة وفي الاول يملك فلامه من له فلامين في شخصه
نقوم مقام شخصين فعند عدم الامر والولاء بعد الطهارة خلاف المصلحة واخيه لان ذلك
يتم من جانب الزوج والمولى ولهذا لا يملك الزوج عن الاحاف واليمين من الواحد وفي
المواشي لا يوقف لوقا فلامه من فلامين فلامين عن فلامين فلامين وهو خلاف ما ذكره
الحاكم فانه يرضوا على انه لا يصليح فصولا من الجانبين ولا فصولا من جانب مأمورا من جانب
اخر وفي جماع الفقه الواحد لا يصليح فصولا من الجانبين او اصيلا او فصولا من جانب وطلاق
من الجانب الاخر عندهما حتى لو زوج عاتمة من نفسه او من موكله لا يوقف عندهما ولو كان
الاخلاق من جانبها ما نكالت احلفت نفس من زوجها وكذا وهو غايب لا يوقف على اجازته
للمعاوضة من جانبها ولو قال الزوج يحض منها طاعتك بكذا فقامت من المجلس
قبل موته بطل لو كان يطلق ما سقط طم سطل بعناهما عن المجلس لقوله لها انت طالق
ان نسب عصم على المجلس فلامه انتهى فلامه **فلامه** هو من جانبها معاوضه
مقتصر على مجلسها ولذا بطل الاعراض عنه وقيامها عن المجلس اعراض في المحيط
وله ان زوجها من نفسه جازا لانه وطلاق من جانبها اصيلا من جانبها ولو زوج بنت
عنه او صغيره الدمه من نفسه جازا لانه وطلاق من جانبها واصيلا من جانبها ولو قال

الزوال وهو غير مشروط بمشروع عندنا فإنه لو أحرم بالظهر قبل الزوال
فزال الشمس بخروا إذا الظاهر وفي المتوسط سلم ذلك وقول الشافعي أنه ينقضي
عمره بعد فان من أحرم بنية فرض وقت لم تكن فعله في ذلك لا يكون داخل في فرض
آخر من عليه الظاهر إذا جاز من دخول وقت العصر ونوى به العصر لا يقبل لمجرد
فالدلي فالله لا أصل له ولأن الأحرام تحرم اشتبا وإيجاب اسمها ودلالة يصح في كل
زمان ولا يمكن أن تكون هذا فائدة إذا التحريم والإيجاب ليسا من ماهية الحج وفي
السادس على السامعي معال المحرم بالحج يوم أيامه ولو كان شرط ما امرنا بما فيه
فدل على أنه ركن في نفسه شرط لما في من أفعالهم وقد سلمنا أنه وجه أنه لا يجوز
أن تكون ذاتا لغيره وما فيه الحج لخصوص الوقوف لعرفه لقوله عليه السلام
الحج عروء ومن طواف الزمان لقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع
الهدى سبيلا وهو زمان البيت بالطواف حوله ولا يحقق اسم الحج من الأحرام وإنما
باعتبار أركان الحدوث فإن شرط الأركان لم يجعله السامعي شرطاً لآداء
ما في من الأفعال وإساق قوله أنه يوم بالانقضاء بعد الأحكام ممنوع ولا يوم يث
مالم يودس من أفعال الحج بعد الأحكام اسمي كلام السامعي وروي عن سماعة عن محمد
رحمهما الله أنه قال إنه الأحرام قبل الاشتهار بخور الحرامه وهو لا بأس أوجاس
في حلقه وأطب واستدل الطرطوشي بالظواهر وفي قوله تعالى أوفوا بالعقود
وقوله تعالى ولا تسلطوا أعناقكم ولسانك عن الأهل عليه السلام في مواضع الناس الحج
فقد جعل جميعها مواضع للناس فوجد أن يكون جميعها مواضع للحج واستدلوا
بقوله استمروا فما تباحر له وبقوله من فرض بهن الحج والنون لله عليه ويقولون
أي معلومات سبيل الاشتهار ومن جعل السنة كلها وما لم يكن معلومات
والجواب أن الأصحاب لا يرون في الآية قال فان أصبرم وقت الأحرام

١٢
الحج أصبرم وقت أفعال الحج اشتهر **قوله** هذا لا يستقيم فان
فان وقت أفعال الحج ليس أصبرم أقال أو أفصل وما الأحرام وما العاصم وأصمهم
أيضا محتمل أن يكون وفيه الواجب أو وقته المستحب **والجواب** عن العلة والأصل
بالدور من وجهين **أحدهما** أن ذلك متروك عندكم وعندنا لأن المراد بالاشتهار
شهران بعض الناس عندكم وأقل الجمع لك **والثاني** استعمال واحد من الجمع في معنى
الأخر مطرد ودلالة النون على العلة ليست بصريه لازمة فإله البحث في
المفصل قال الله تعالى وعاصروهم ما معروف وقال تعالى وينصن ما مسكن
والجواب عن معلومات أراد بها العنيفة والبال لا الوجوب على ما تقدم
بعد منعت عن غيرها ومعنى آخر أن الأحرام إذا نزع في أول شوال لم لا يوثق
من أفعال الحج إلا بعد شهرين وتبعها ما فاعل معنى لافقه بهذا الوقت الذي لا يقبل
فيه فعل من أفعال الحج ولا فرق بين أول هذا الشهر وآخر ما فعله فلو اختص جواز
الأحرام بوقت لتعقبه جواز فعله فالصلاة لما اختص أحرامها بوقت جازية
الوقت الذي يعقبها في أفعالها كحقيقة الداء ما موزا ما الشفعية أفعالها
بالصلاة أو لسرف الوقت لصيام رمضان أو لميزان العادة من العبادة بالصوم
ما لها ردون الدليل والجمع الناس في نوع واحد فالوقوف لعرفه وهذا الحصر لا
يستلزم السبع الأحرام سوى من ذلك لأن أفعالها لا تعقب ولا يخص ما شرع لإزمته
فرضان يوم الجمعة والآخر من الحلال في جميعه نوعه واحد ولا في زمان واحد
فاسعى سبب وجوب ما فيه ولا يقال هو موقوف على موافاة الصلوات
فان ذلك يحتاج إلى دليل معاً معارض للأصول ولا يجدونه **أبداً وجهه**
أخرا إذا كان الركن من أفعال الحج لا يخص بالشهرين وعشر وهو طواف الزمان
فلا أحرام أولى ولأن السعي عنه ركن منه يوم الفريضة طواف الزمان ثم يحسب بقوله

فأصحاب الأعداء طلبوا الحنف المونة وشتموا الأبرار عليهم ولوز وجه صغير لا تجتمع
جاء لأن اسم المراه سماو الصغرى والذين قال الله تعالى أن كان رجل يورثه الله
أوامره فالصغير والذين منه سوا في إطلاق اسم المراه عليها ولو تركها أن يورثه امرأة
أمنة فوجهه لم يجر لأن المفيد بعد التدرج عت بعد مقتضى آخر ولو روج الوجه في النجاش
الفايد فاختار صحتها لا يجوز في الرجلين وكدان يورثه امرأه نصها كور يورثه الغير
اليسير لا خلاف ولذا لما فاقش عنه وعندها لا يجوز على الإطلاق والمفيد المعروف
ومرف أبو حنيفة منه ومن الوجه الشري والفرق أن الوجه لا يسرى مسعى عن أصنافه العقد
إلى جله ممكن التهمة في ضرورة فاد واحد الصفة حاسن حوله إلى موكله وفي النجاش
لا مسعى عن أصنافه إلى موكله فلا نصيب الوجه لا يسرى عين إلى اسم له المن
سببه موكله الفاشح لأنه لا ملك الشئ لنفسه وفي الخبر زاد السترة الفاشح
الفاشح يصور مسرا بالفسه وأدركه أن يورثه امرأه نصها من دل مسعى فوجهها
الوجه يشبه ذلك المهر حار النجاش الوجه لا يسرى يصور مسرا بالموكله حال عنته
ولو دل ذلك أن يورثها زوجها نصها لا يجوز ولذا قالت روي من سبب فليس له أن يورثها
وفي المسعى دل أن يورثها امرأه فوجهه منه الصغير أو سبب أخيه الصغير وهو لها لم
يجز ودل أن المراه أن يورثه امرأه فوجهه نصها لا يجوز ولو روج عنه الله الله إحداهما
دل في الأصل أنه لا يجوز عند جسد الأرض الزوج وعندها لا يجوز عند جسد المطلق
بغير مواضع التهمة خلافا لها ولو روج عنه الله الله إحداهما جاز لا خلاف لعدم التهمة
وروي أن يورثها عن أبي يوسف في الأمارة رجل المراه أن يورثه امرأه فوجهه الله الله
الصغير أو الكبير باد ضالم كاستحسانا وفي المعنى يجوز الوجه مطلقا وموقفا المطلق
أن يورثه في زوج من شاء أو من رضاه أو فاد واحد من رضاه فوجهه وهو لا يظهر
عند الشافعي وفي البيه قد قولا للشافعي والصحيح أن يورثها المراه أن يورثها المراه

ويترك الله عنه وقال إذا وجدت لها فزوجه أيا فوجهها عمن وعثمان بن عفان
هي أم عمر وعثمان ولد لبل حوان المحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم البار فز
في زوج ميمونة ماله ووجله عمر بن أمية في يورثه لم حنيفة بنت أبي سفيان وفي المعنى
لا سبب فاد المراه في التورث ولا حصن شاهدين وسواها أن المراه أو عينه وقال
يعني الشافعي لا يجوز للمراه التورث إلا بالحد فاد وقال الحسن بن علي لا يصح التورث
الاحصن شاهدين وهو شدد **باب المهر**

له اسمها تسعة المداق والصدقة والمهر والفخلة والآخر الفرضية والعلاق والعقد
وهو عاقبة الإتمام والحب قال عليه السلام فاد العلق قبل أن يورث الله ما العلق
قال ما تراض عليه الأهلون رواه الأرقطي قال لها عقر مساهنا لصدقة فاد ولا فاد
أمرها ما يقال مهرها هكذا في قوله وفي المعنى في الصحاح أمرها مهرها وفي المعنى
مهر المراه أعطاها المهر وأمرها إذا سمي لها مهر أو يورثها ومنه أن الهاشي أمرها مهر
أمرها دنار وأدها على أبي حنيفة السلام قال وهو الصواب يدل الرواية الأخرى أنه
التي عليها السلام صلوة ذلك فاجاز **قوله** وصح النجاش وأن لم يسم فيه مسرا
هو إجماع وإنما الخلاف هل يحل مهر المراه على من في النجاش وقال
يعني الشافعي أن يورثها مهرها في الحال ولا في المأني لا يصح النجاش في هذه الصور لأنها
نصها بالموهوبة وليس يصح خلاف البيع حيث عتد سرك لسمه المراه إلى الممن مضود في
البيع دون النجاش والمضود فيه التوالد والإزواج والبيع معا ومنه المال للمراه
ولم يوجد مسند ولا النجاش لأنفسها بالسروط الفاسد فذكر المراه في المراه والبيع بعينه
بالسروط الفاسد ولذا ترك المراه لأن المراه حق السروط إذا ما نه لسرك المحل ولهذا
لا تسبغ بالماحدة ولا حاج أن يورثها نصها النجاش فالزوجها على حرة أو مهرها أو
دم فاد يصح النجاش على ذلك ويك مهر المراه عند الظاهره عند النجاش وفي هذه الصور

اول ما سجله المراه عشق و دراهم و در عنه ايضا في الميهدي ابو عيسى عن عبد البر ولا يند لوم
بين الصداق حد كان الداي و الحد و الفس صد انا الصنع فلو من دون كبر المقي و من المقي ميني
عنه و الصنع و سببه به و لا لحد و الفس اذا كان مبرا مستقلا في الحق لم يكن لا يستطاع عدم
طول الحق و يجوز سماع الاما عدم معي لانه حد دل من جد طول الامه و جد طول الحق و قد
الامان الطول لا يجز كل الناس في الاما علوا الظاهر في جوان محه الخطه او عدم السعير و
قول اطل قطعا و اد لوساع و مساح البرج عه السعير لا يستمع بصر عوض اذ الجهد من الشغور
ليس بمالك و لا ينع الشخ و الضنه بما الاخرى ان من سقطت منه حده شعير واحد خطه لا رتعا
و لا يلتفت اليها و العس و الداي و الجبه لا ينع مبرا المقي و طه و احد و فسد مساح البرج الفس
و حد السعير على الداي و ما شيوخ الناح الا ساقا الا و اليه و الصرف و الضعف و اولى لا يخلوا
عن عقوبه او عتابه فلو حاز عومه و الداي و الجهد لم يكن في ذلك عتابه و ذلك لو كان عا و اذ لاله
وامانته و ما و حله الماله منه الا سكر و حله قال في الخط و لو حاز ان يسجد بحبه
جاء ان يسجد و يعزى اذ لا اعتبار الحد من الناس و مثل ما ذكرناه قال ابو عيسى عن عبد البر
في الميهدي و قد روى عنه قوله تعالى في الواحد نفسه بصر عوض خالصه ذلك من دون الموم
و لو حاز ان يكون الفس و عن مبرا المقي و الناح عه عرض خالصه عليه السلام و لا يما لور و حه
بعينه بصره و وحل ما يحب من المثل انما قاع في المير و لو صرح ان يكون الفس مبرا لم يل لاجابه
معني بعد استقامتها و بعد اسن ان المير حق الله سبحانه اسد احث و حه مع ثبوتها و معي و لها و اذ
عنه المير لله تعالى بحال يكون مقدرا و حه تحتها المثل له حاسر حقه و من الصوم و الصلوه
و الرافه و الحج و عرفها و لو حاز ان يكون الفس مبرا لم يل لاجابه و قد روى عنه في الدخول ما روى عنه في الصنع
الفلس و لا ينع و للفلس نصف في العالم ام عه نصف المسي على خلاف الفس فان يجوز و الفس في
قال ابو العدي بصره المير و انما لم ترك ما ذكرنا من الادله و الحج و الولد و عليم و الحد على ان جعل
اخرى و الزم فان الحديث الضعيف صحيح عنده مقدم على العباس اذ اسلمنا صفعه من ميني الصنع

الحديث من غير درسد الصدق لانه عاينه عندنا و هو المختار و عند عمرنا اصنا و لاجبه
لهم و حه جميع ما ذكره و قوله في عه من عبد البر عيسى بن النواه بنواه التمر لانه وجه الله عند
لها لها و صدق المير و لا ينع **قوله** بل له وجهه صحيح لان ذلك محمول على المير
و لاجب له فيه عند تجميعها و قبضتها و قد عايناهم في بعض الصداق و الدخول و هو اجماع
من عبد الله عليه السلام الى يومنا هذا و لم يكن عايناهم في جميع الصداق و الدخول و هو
طهر و روى عنه السلام لعلي المير و حج فاطمه و اراد ان يباقي اعطاه ساقا على ما عدي شيئا قال
ان رتعا الخطيه و اوه ابو داود و النساء في ربه ايه عن لي داود ان عليا اراد ان يدخل فاطمه
مخبر رسول الله صلى الله عليه و سام حه يعطها شيئا قال يا رسول الله ما لي شيئا فقال
لها اعطها و رتعا فاعطاهما و رعه م دخلها و المير الذي في رتعه غيرهما و لان النواه يجوز
لكن مستثارا لها عبد الحق فلا ينع اخرا لاله فيها لاجماع و لم يذكره ايضا في الحديث و
كان في الحديث بولاد من محبه و فلاحها له و قد روى ايضا فومت لانه دراهم و ربع دراهم
ما سناد لا يعزى به الحج و قال ابو عيسى و روى عنه عليه السلام المس و لو خاتما معي بتمد لها
لان العاده حرتان و قد روى الصداق بعينه و ان ذلك لطيب فلها في حرت ام سليم و فيه
و فان صدرا و ما سناد الاسلام و هو لا يصلح صد انا لاجماع و قوله في عمر و قد اجاز رسول
الله صلى الله عليه و سلم ما قل مما حاز ابو حصفه و اصحابه اذ النواه محمد و دراهم عند الاخر
او اقله الا على ما تقدم و لا حجه علينا في ذلك لانه عليه السلام ساقا له عا ساقا له و هو
المير و اذ روى في الاكمال قوله ثم اصدم بديل على انه لم يند من الصداق و ظاهره بديل على النذر
لان عليه لم يند ما فاق اهل اللغه و النحو قوله و زن نواه من ذهب سله دراهم و ربع
و اخبروه على ان المير يني الماله قال عايناهم في بعض الصداق و الدخول و هو اجماع و ذلك
مرد على دسار و لم ينع احد قال و هو عله و الجواب عن حه جابر من اعطى في صداق
امراه على عهد سوسا او مرافقه اسجل من عه او حه احد هاقا قال المير في استناده موسى

من مسلم وهو عصف وقال لازدي هو ضعيف ورواه ابو داود وموفقا والمجايب الثاني ان ذلك
كان في المعبد ذلك عليه ان جارا بعد قال خامس سمع ما لفظته من الكلام على معنى المعبد على
عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه مسلم في صحيحه من حديث رجع عن ابن الزبير
قال سمعت جارا يقول اناس سمعوا بالمتن من البر والرفق الامام على عهده عليه السلام
قال الربيع هراوان كان مسوقا لانه في جناح المعبد فاما ضيق منه شرط الاجل فاما ما يحكي
صداقا فانه لم يسمع **قوله** فنادى قوله هذا هو هذا فان الاحماع على مسج نوح الله
ودعوى اخرج بعضنا السبع دعوى باطله وذلك على بطلان قوله هذا واسان بعضه نقله
ان الذي سمع من جناح المعبد انما هو شرط الاجل وان باقي احكامه است في الجناح المشروع
المويدة ينبغي ان لا يلبس هذا الجناح نسب ولا يحرمه العوارث اذ هو من الاحكام الجناح للثمة
وهي باقية في هذه الاتيجه ولم يسمع الا شرط الاجل لما زعم ودل على خلاص احكام المسلمين وهو
هو من الوجه الثالث الما بعد ذكرنا عن جارا خلاف هرا وهو من مع ضعف كل واحد منهما فلا يكون
هذا دلالة على عوامه والوجه الرابع ان ذلك لو لم يكن محمولا على المعجل لما ذكرنا قال **الفرج**
ان الحق انما كان ذلك المصرون والعرق اول الاسلام وهكذا قال عن قوله المس ولو خافنا
من جدد ونحو ذلك ولان العصف من البر لو طه واحده او ايام في حال الشدة والعقر
اذا صلحت ان يكون عوضا في جناح المعبد فكل من عوضا للضعف والحبس الدائم وما سمع على
الاحاق باطل لانه ما من المويد على الموت اذا الاحاق بصحها الثالث والسادس طلبها والخراج
طلبه الثالث وصحها النابذ فلا طمع شيئا ولو خالف البيع فالقارق بمعه ويرفد وتولد
ما قلنا ان المراد من التماس الخاتم ونحن انما هو المعجل من الصدق والموخر والملاقاة في
الثاني والقرن على الموخر ليست لسطوطا لاجماع لسوء في الرمة وما لمسة الرمة لا
لسرط الدرع عليه لصحة العقود والخراج عن قوله عليه السلام ملكك الله انما يحتملها
عما جعل من القرآن وان القرآن ويعلمه لا يصح صداقنا وهو قول ملك وظاهره لاواه

عن ابن جبريل عن ابو عمر وابو النرج وبه قال الثمن من سعد واسحق بن المدي في
الاسواق وحكم الشافعي فان طلبتها قبل الدخول ما رجع عليها صنف اخر العلم في ربه
المن عنه وفي رواية الربيع عنه في البوطي رجع عليها صنف اخر المثل قال لان يعلم المصنف
لا يوقف على جن **قوله** اذ اعرف الجرد وقع على جنه ووقف على جنه المصنف فاعرفه
بعدم العلم بالمصنف اعتراف منه بغيره من الخلق فمضى ان لا يعا لفنا طاعه ونوحه من المثل
قبل الطلاق منه وقالوا معني قوله ما معك من القرآن سلم ما معك من القرآن ونقلوا في
ذلك ما روى في حديث مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سخط هذه فقام رجل
عليه برده عاقبها في عقد فقال لانا يا رسول الله فقال ان ما قال لا قال انما القرآن سا
قال نعم سورة البقرة والمفضل قال ولا تحتملها على ان يعرفها ويعلمها واذا رقت الله عوضها فمروا
الرجل على ذلك قال **الدارقطني** يتردد به عنه من السكن وهو مذكور وعبد شاذي ومن قال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحفظ من القرآن قال سورة البقرة او التي يلها قال ثم فاعلمنا
عشرون اه وهي امراتك قال عبد الحق في الاحكام الكبرى دارت عبد الساي ومارات
من السبع وعبد في داود والي يلها لعرا لث قال وهو من رواه عبد بن سعن سعد بن يحيى بن
واحد بن جبريل وقال ابو حاتم منكر الحديث وقال البخاري عنه من اكبر قال ابو عمر بن عبد البر
في المبيد دعوى العلم في قوله مما معك من القرآن دعوى باطله لا يصح والزاهل العلم لا يجر من
قاله الشافعي وقال ابو الفرج في الخصم عن النضر بن الازدى قال خرج رسول الله امره من رجل
على سورة من القرآن لانيون لاحد بعدك من اوفان لمحو للس ذلك لاحد بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وفي مصنف ابن كبر في حقه عن شعبه قال سالت ابا حاتم وحماذ عن رجل وهب
لده رجل قال قال لهما لا يجوز الابدان وقال لمحو والرهري لم يحل الموهوبه لاحد بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال السعي اما اراد وهبها بولها او وهبها نفسها لرجل
فلاها من مثلها ان يخل بها والافلاها المتخذ ان طلبها من الدخول يتاوع عطا في امره وهبت

وان يمس الراحة بحب الفديك وان يفي اللون وحده احلوا فيه وان يفي الطعم
وحده فتيه ملت طرق اصحابها وحب الفديك وكبح عن ابن حنبل ويعرباب
الحنا بله ما حوته من حب الشافيه وهو مد لوري المغني ومد هسا قول
ان عمرو عطا ومجاهد وسعيد بن جبير وطاوس وداود الانبارون باساكل الحشاك
الا صغره قال مال الله لعله اعلمه في المغني وفي المغني ان يفي لونه ودهس راحته
وطعمه لاضر بالاجماع وقد ذكر البزوري اخلافهم وقال سقذاه وان يفي معه
طعمه احلقت الحنا بله قال ومد هب الشافيه منعه وما لبث عن ابن عمر
وعمر بن الصمام والشافيه وفي الهم الحشاك الاصغر برد الل ولانه لم يسمه
طب لاستملاكه في الطعام ولم يقصد الطبيب به فلامع في قولهم ولهم
وقولهم ثم واحلهم سادى بالشافيه في جميع المواضع الا في موضع احدهما من جامع
بعدا لوموف لعمره والثاني من طيف طواف الا فاضه حنا فانه يحك بهما البدنه
على ما في المزايد عن رجل الصيد على ما في ان يشا الله تعالى وقد دراهم مستوفى
وما منه من هذا هبل الصبا به وعمرهم في باب القرآن وكل صدقة في الاجرام عمره
هي نصف صاع من بر الاما يحك بعمل القمل والجرب وسما في ان يشا الله تعالى
قوله فان خضب راسه بالحنا وعليه دم وان لبه به فعليه
دما زدم للسطه ودم للسطب قال سمس الامه في الاصل حصص راسه
وطبه بالحنا عليه دم وفي الجامع الصغير ازاد الراس الذكر في احباب الدم فنبس
ما ذكره في الجامع الصغير ان كل واحد مضمون بالدم قال هذا اذا كان زدها ما يعا
ولن لم يكن ما يباعا فعليه دمان على ما تقدم والحنا طب عنه فاحلوا لاف لامه الله
وعز مال في الحنا فذبه في الكف ولعلوا اما رواه ان ازواج النبي عليه السلام
لن يحصن بالحنا وهن محرمات قال النووي وهو غريب ورواه ابن المنذر يعرباب

١٨
فلن يكن حجه ومحل دماء على انه فان قبل ارام من لوصح ولسا ما روى عن خوله
حكيم عن ابيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها لا تطبي وانت محرمه ولا تمشي
الحنا فانه طب رواه الشعبي وغيره وروى الشافيه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي المتك
عن الدهن والحل والحضاب بالحنا وقال الحنا طيب ولو خضب راسه بالوسمه
فلا يمس عليه وفي الاصل الوسمه ليست تطيب وفي المستقي ان حصص بالوسمه
فعليه دم في ماس قول الى حصفه وفي ماس قول الى يوسف صدقه وفيه عن الحسن
عن الى حصفه اذا خضب راسه بالوسمه بطعم مسحنا نصف صاع وفي السامع
عن الى يوسف عليه صدقه في الوسمه وقوله في الحنا خضب راسه بالوسمه
لاجل المعالجة من الصداق عليه الجزا اعتبارا انه لعلف راسه قال صاحب الحنا
وهذا صحيح وفي البدايع الوسمه ليست تطيب لان راحتها لا يصد وانما هي لرايح
الشعر ورسنه فان خاف ان يعيل هوام الارض تصدق شئ لا تدبريل الشعث
وعن الى يوسف عليه دم لا للحضاب بل للغطيه الراس وهذا أقوى قول صاحب
الجاب للذرو جوب الصدقه على قوله في البدايع يدل على انه ليس للمتطيه
ويؤيد ما ذكره صاحب السامع قول صاحب المحيط الوسمه عند الى يوسف
بمتره الحنا وهو طب بالافاق الاحباب وفي المغرب الوسمه ليس السنين
وسلونها شجر وزرقها حضاب يحفف ويحلط بالحنا وان ادهن بزيت فعليه
دم عند الى حصفه وعندهما عليه صدقه ولا فرق بين الراس وسابره البدن
وظاهر كلام الخزي من الحنا بله وعنه لا يدهن راسه ويدهن بدنه وعنه محرمهما
وقال عطا وملك والسافيه وابو ثوري ذهن الراس الفديه دون غيره من البدن
وفي المحيط لو ادهن زيت اودهن لا طب فيه فعليه دم عند الى حصفه وعندهما
صدقه وفي البدايع ما يستعمل الابدان من الادهان وغيرها على انواع طبه

المجتهد وهما السراج لم يدره المزي في ذات الصحاح واستدرك عليه قال المندري
ودله السقي عن عبد الرحمن بن مدي وعن ماسناده حجة وعبد بن مدي عن ماسناده حجة
من مدي ماسناده آخر صحيح وقال السقي جميع روايات هذا الحديث أسهلها صحاح وروى
على المشهور بطرود وروى عن عوف لواد وروى عن علي بن أبي الله عنه قال لا بأس بمعدل سنين
اعرابه على عسدة قال المندري لم ينع هذا عن علي بن أبي الله عنه والوجه العقب والخط
العدوان وهو الرأفة على قدر الحق ولا المهر السراج السراج علي مامور وحققنا في الإبرادون
البحر وروى عن رجل واحد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يراه ولم يسم لها مراما وكان من مدي
وكان من شهد قال سمع بحرفها حصزه الوفاء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
روحي ولانته ولم أقض لها صداقا ولم أعظم شيئا وإن أسد لم أني أعظمها من صداقها سمع بحرف
فأحدث سهرها عده مائة ألف رواه أبو داود فدل ذلك على لزوم الصدق وإن لم يسم ولو ظلمها
هل الدخول بها على ولم يسم لها مراما أو سمى مراما فسدنا فبها المنفعة وهو قول عن عبد الرحمن بن عباس
والحسن وعطاء حابر بن عبد الله الشامي والحق في الرهر في البوري والشافعي وإن حله في روايه
جماعه عنه وعده بحرف نصف مائة المثل في البوري حيا على خبر آخر عن عوف وقال مالك المنفعة مستحقة
فيه وهو قول ابن أبي ليلى والليث لما تولد لعالي وموصى الأمر للجواب وإذا الواجب الإحسان
وفي الغني فإن رجلا نصر صدق بعد أن أوصد السمسمه فإن من رتبها نصف الطلاق قبل
الدخول وهو قول الشافعي وعده لها المنفعة لا غير وهو قول ابن حنفية والشافعي قال لا السمسمه
إذا لم يل صحفه كانت لا سمسمه فصلا لمفوض الصنع والمفوضه طسوا واو ونقها **قوله**
ولو ظلمها قبل الدخول بما قبلها المنفعة لقوله تعالى في موعده ولقوله تعالى في موعده وسجوه
سم صم المنفعة واحده عبد الحميد ورواه مالك والشافعي وابن أبي ليلى مستحقة وقال علي
رضي الله عنه للعدول المطلقة وقد قال الرهر في ماله عن ابن حزم لا يرضى لها
حسبها نصف المفوض ومثله عن الحسن بن محمد وعبد الرحمن بن مدي في الطلاق والدخول

عده عدم السمسمه والسمسمه الفاسد لانه لا يحكم بها شيء غير هذا إذا انطلق من الترتيب
بما قبل ملكه والليث يقول لعالي جفا على الحسن جفا على الحسن والواحد لا يحلف فيه المحسن في
وعندها ولا التمسك بالآية ويقول جفا وطمعه على ذلك أحد منها للوجوب والزوج
المعسر والمحسن للبايد لعله تعالى إليها التمسك من غير محاشا مع انه مدر للعالي لكن ما لم يقع
به إلا الحاشي صار كانه لم يدر عني في إيمانها وما ذكره بليزته الصفا فالمنسوب والسمسمه
لا يحلف فيه المحسن والمعسر وعندها وبأن أوضاع المنفعة تدبر أن يشاء الله تعالى وهي عليه أنواع
من التسميم مختلفا درع وعما روي عنه وهذا في المدايح وهو مروي عن الحسن البصري وعالم السعي
وسعد بن السمسمه وعطاء مروي عن عائشة رضي الله عنها وفي الرحمن المعتمد له أنواع
مقتضيه منعتة وملحقه وسط لاحد غاية الحود ولا ردى عماه الرد على نصف مرامها ولا
سقط عن حصة دراهم وفي السابغ أن كانت من السفلة مستغما من الإبراس وأن كانت من الوسط
تتمها من القزوان فتتم رفعة الطال مستغما من الإبراس قال هذا هو الصحيح وفي المعنى أعلامها خاوي
مروي ذلك عن ابن عباس وداود بن عمار في البقي وأدنا تسوع محور هذا الصلح وإن كان بعد استقامتها
درعاً وخاراً وبما تفضل فيه وقال الأوداعي والبوري وعطاء وملك الوعد لهما ولا عن رجل
في والده رجع فيها إلى الطام وهو أحد قبل الساقع هو عده وروى عن عبد الرحمن بن عوف أنه أطلق
تماماً الطيبه وجمها حاديه أي مقبها قال الحق الغر بسمي المنفعة الحميم وروى عن الحسن بن علي
رضي الله عنه أنما أطلق امرأه ومقبها بعشره آلاف درهم فقالت متاع قليل من حب مفاروق
المسند هل العرض المسمس من المسعد بعد التسمس من مرامها وفي المنفعة قولان أن حب
لها نصف مرامها في المنفعة وفي المنهاج من مرامها المسمم نصف مرامها المثل في الوطى في المرام وطرف
في الظاهر مرامها في المنهاج في الصالح درع المرام فمنها وهو المرام ودرع المرام من مرامها على
عمر فاس وعي تسع في عت مورور سوط على العباس هو دور وقوس وعمر درعها فاس
نات لها نصف عرس صبي عرس والاخود في قدر قدر وفي المنهاج من مرامها في مرامها وهو المرام

الى القدم وخمار وحلفه قال وهو ما نؤرخ عن ابن عباس وقوله من ليس مثلهما شأن الى
انه بعد حالها وهكذا في النورى قال والصحيح انه بعد حالها ولا ادل من ذلك في كتاب
قال المتدبر فيه وسجرحا وداره والمحر ما شئت المرأة على استنادهم في الصحاح والجادد الا اذار
الذي هو المتدبر والمراد القبيح في رسلنا في المباح ثم قبل بعد نكاحه حاله وده قال ابو يوسف
ومل بعد حالها وقيل خافنا وقيل في المتدبر الواجب حالها لانها قاعد مقام مهر المثل وسما
المستحب حاله قال في الإجماع ان الاعتبار حالها وهو قوله المعروف فلو اعرس حاله
وحرر لسواها من السرقة والصحة في المتدبر ولا غير محرور من الناس له ومنكرهم قال المتدبر
الواجب لاراد على نصفه مثلها ونصفه بنابه المتدبر اذ الحق عند صحة النكاح لا يلهى بوجوب
نصف المسمى حتى والى المتدبر على قدر حاله وقد اختلفوا في وجوب مهر المثل بعد نكاحها ولو اقرضا اختلفوا
في وجوبه مطلقا ولم يعلوا في وجوب المسمى بنصفه من لاراد على نصف المسمى فلا يزداد على نصفه مهر المثل
ولا ينقص من جسده دراهم اقل عرضة في النكاح وعلى المتدبر الفرقه بالقبول والعلل الحب
والعنف والفرقة ذات من قبل المثل لا تسمى في الزواج والبان الاسلام وفي فرقته
حات من قبلها في الزواج ولا تسمى لها فيها داره والمهر والرضا وحياز الملوغ والزوج عدم
القبول والزوج عدم حياز الملوغ والدار السرى ملوغة من المولى او اسرى وحله منه سقط له
والنكاح ولو اوعاها من قبل فاشترى الزوج منه بنصف المهر والمعدان لم يسم المهر وان
اشترىها او حله من قبل المولى فلا شيء له وان ارتد الزوج او ملىها فسهو قبل الزواج بنصف
المهر والمتدبر ان يرضى عنه مسمى لان ذلك لا يلاق حيا ودهن السائل في الرضى لانه لا يحتمل المهر
فقد المتدبر وان اختلفت نفسها بمهر الزوج فاما المتدبر لانها من قبله ودهن في البدائع وقال
الشافعي في المتدبر اسحق ان يكون ليس درهما قال في النكاح اسحق ان يسم السمع الشقة
الى المهر امام قال واسحق ان يحلف على النكاح قال واسحق ان يحلف بعد التعريض بجمعه
وعز ذلك وقد قال من قال بالاستحسان فقد شرع وجميع السلف واهل الاجتهاد في النكاح

الاستحسان وقد قالت الاممة قاطبة الاستحسان في الاستصناع ودخول الحمام واستحسان
المهر بعد ما غير مجبول بواحد ليس له مستند شرعي والاستحسان عند احد العاقلين وهو
العاقل الخفي الذي ظهر في فقهنا في استحساننا اي هو ما سجد في سجدته من دين سجدات الائمة الرحيم
في المتوسط واصول الفقه وقد رتب هذه المسئلة مستوعبة في مسندهم ثم الخيل قوله
وان تزوجها ولم يسم لها مهر لم يرضها على مسمى في المهر وان دخل بها ومات عنها وهو باجماع
وان طلقتها قبل الزواج بها فلها المتدبر وفي البدائع ولو طلقت من الزوج بنكر عليه كما
يحرر على مهر المثل فان لم يعطها المتدبر من مائة في الفرض لراها ان مع نفسها حتى عرضت لم
المها ولها المتدبر ان طلقتها قبل الزواج بها ولو لم يعطها وهو قول ابن حنفية ومحمد بن يوسف
في قوله المرجع اليه وهو واده عن ابن حنبل وعلى قولنا بن يوسف الاول وهو قول مالك
والشافعي وظاهر الرواية عن ابن حنبل بنصف المتدبر من المسمى وهو قول ابن عمر وعطاء
والسعي والرحمى احمى بقوله تعالى فصفها ما فرضتم ولسا قوله تعالى فتعوضوا الفرض
المطلق صرف في المتدبر من الناس وهو الموقر الذي العقد ولا يسلو عن لال المطلق
لا يعمد له قالوا لعله ما الذي يعمد اليه الذي لا يعمد له لعدم خلاف السرطه والاستحسان
ولان الواجب قبل الفرض من المثل الفرض بعين مهر المثل قائم مقامه فمجانا اصل لا يصف
فقد اقام مقامه وان نادى في المهر بنصف المتدبر لزمته الزاده وده قال ابن حنبل وقال
رفقا والشافعي لا يصح الزاده قال في المعنى اذ اطلقنا قبل الزواج بها فلها نصف
المهر الاول والدرى زاد هناك وهو اقول في حنفية هل الزاده لاصح
عندنا الا على قولنا بن يوسف الاول وقد رجح عنه قال في زوائد الشافعي لا يصح الزاده
ان الزوج ودر ذلك الصبح المهر المسمى عند العقد فزاد الزاده باز ذلك ولا يصح فليكون منه
مدها ولا يسترط منها سرطه واده ولسا قوله تعالى ولا حرج عليكم فيما تراضتم به
من بعد العرضه ولان ما بعد العقد من عرض المهر فان حاله الزاده حاله العقد وقول

وعلي هذا الخلاف اذ خلق الحرم راس الحلال وقال القاضي ابو خازم يرجع
عليه بالهتان لانه هو الذي اوقف في عهده الهتان لكن يقول انما الزمده الدم
مقابلته ما اناله من الناحية فاد حصل له في العوض لا يرجع بالمعوض بالعوض
في الاستحقاق وقد عرف وفي الميرغيباني ولذا اذا قلتم اطهاف او احدث من شاربيه
الطعم ما شاء عن محمد لاسي في تعلم اطهاف وان اللبس محرما او حلالا محيطا وطسه
نظمت ولاسي عليه ما لا يجمع درج الميرغيباني وفي المحيط لو وض اطهاف غيره فهو
خالق عندنا في صفه وعند محمد لاشي عليه وقوله في الوجهين يعني اذا كان الخالق
محرما او حلالا اما اذا كان محرما فلا يصادى تنقذ غيره للزنى دوى التادى
سفت نفسه وان كان حلالا لا لمخلوق راسه محرر ولا نيا من بدن المحرم
استحق الامان بمهرله ساب الحرم وقد قال الله تعالى ولا تخلفوا راسكم حتى يبلغ الهوى
محلده والامتنان لا خلق راس نفسه وانما مخلقه غيره في الهان فاذا حرم عليه خلق
راس غيره لمخلق راس نفسه اولى بالتحريم صحه عليه صدقه ولا يجب عدم الاعتناق
الحامل ولانه يقال راسه خلق راس من تكاسمه وكما يطه بالزوجين والخادم
ومن يدري في خدمه خلاد الهيمه تم احلفوا هل العبد للمخلوق ولعل الهواء
واذا التمس في البدائع وان خلق راس محرم او حلالا او فله طاهر وهو محرم عليه
صدقه وسواها ناسم او بعض امر طاعا كان لمخلوق راسه او مكرها ومدهنا
ان في الخلق واللبس والمطبخ والمعلم ومسل الصيد تستوى العائد والمخيط والناسي
والجيا هل بالتحريم والعالم والمختار والمكر وبه قال عطا والحسن والتشوري
ومالك والاصح عند ابن حنبل وهو قول المزني وخالف الشافعي في ذلك
قال محب الدر الطبري وهو قول المراه العلم وقال الشافعي اذا لبس او طبخ
ناسبا او جاهلا بالتحريم او مكرها فلا شئ عليه وهو قول داود وان قلتم ان

او خلق ناسبا او جاهلا بالتحريم فامتنع من ان يلزمه الفديه وكذا في قتل
وان وطى ناسبا او جاهلا لا يفسد حجه ولا فديه عليه عند الشافعي وعند الامم
الملة بنفسه محمد ويزمده وان احرر ومن يعدم من قتل الصيد لا يجب عليه شئ في
احد قوليه لانه عباد مختلف الافاقه والعفه في المسله ان حال الحرم بخالفه
لحال الحلال فلا فرق في اجزام المعنى بين العمد والنسيان والدليل عليه
انه لو لبس او طبخ ناسبا وبغ عليه حبه الفديه ولو لم يكن ذلك موجبا للفديه
لما وجب عليه ما لقا لما لو طبخ من احراره وبغ عليه **وجه آخر**
الشرع في النسيان انه عمد وما اوجب الهان لعمر عدد او حها العدر لعدو
الحرو والبرد والمرض وهر المله في الخلق ومحمق هذا ان فاب الوضوف
يعرفه لسموى منه العمد والنسيان ولزم الدم في الوجهين فلما هنا احتج
بقوله عليه السلام رفع عن امي الخطا والنسيان وما استدر هوا عليه والجواب
عنه من وجهين احدهما ان المراد به رفع الاعم والسلي محض موضع الخلاف
فما حصل هو من الصيد والخلق والمعلم والجماع وعلق محب بعل بن اميه
حش امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرع الجيده عن الرجل ولم يامر بالفديه
لمهله فالجواب عنه انه فان علما باحكام الحج فاحاله عليه ولم يدركه الفديه
لشهره ذلك عندهم في الحج ولهذا قال المراه الحده واغسل الخلق ولا يلزم
من عدم دره فافيه عدم الوجوب الا لارى انه عليه السلام لم يوحى القضاء على الجماع
في بشار رمضان وهو واجب ومحمل ان يكون لما لبسها عند الكافره عليه السلام
سرعنا من غير طول ومحممل ان ذلك فان من حرمة لانه فان عليه السلام وقف بنظر
العضا ومن لبس من الحرم ثم حرم لا يجب الفديه به لان الرجل في حربه بعل فان
عامدا طان ان حرم العمر احقق حرم الحج لا فاضا غيره واجبه او واحد هي دون الحج في

خلافه عند قيل لا يقع ومنه قال وهو أقرب الى الصواب لانه الاحتياط
ثم هذا الإطلاق هل يكون جمعا وانما قال سمع الاسلام في باب العين يكون مانعا
وفي المعنى انه الرجعة عند ان حبلا ولا يحصل عليها ولا يخرج بها عن العتد ولا يحصل به
الوجع الا بالولا بعد العادات ولا يخرج بها الفاك ولو قلنا او ما شرهنا من غير
حلون ونظر اليها عريانة نعتسلا او اطلع على ما يحرم لعين من غير حلها فقلنا
نصف مهر قاعدنا وعندنا من حل يحرم عليه المهر كماله **قوله** وان كان احدنا
مرضا او صائما في رمضان او حرم ما خرج من مرض او غلبه او كانت حائضا او عسا او
صغيرا لا يحل له الجماع او صغيرا ذلك في وقت او سعة لا يمكن جماعها وفي العدة صغيرا
عذر على الجماع لا يحل له جماعه قال المهر وقال سرف الاعمدة ان كان مسبي وتكون سبي ان كان
وقال المحرم ما ذكرنا فليس الطلاق صحيحا اعلم ان المهر حل لاحد او لثلاثة من الزوج
وموت احد الزوجين والطلاق الصحيح على ما ذكرنا وبعد الطلاق بموانع ثلثة مانع حقيقي
ومشروع وطبق على ما في نفسه وهو قول سريح والي نور واهم وقال من حبس
لا يمنع الاحرام والصيام والحيف والنفاس وغيرها من صحة الجماع ولذا لا يمنع المانع
المعصية فاحذر العتد والريق والرجاء وهو مروي عن عطاء وان في الجماع المانع
ما روي عن الصحابة والسلف وعنه انه لا حل لزوجنا او عندنا من صوم رمضان
في حق المقيم وغيره وهذه الموانع اذا كانت منها فالسليم ناقص فلا سجل به وان كانت ثلثة ذلك
اد في سبها التسليم الحامل بعد رواه هذه الموانع فلا بد في النافس والمرض المراجعة ما يمنع
الجماع والحقة ضرورة بل مرضه لا يوجب عن تسريح ونور والفصل في مرضها وفي الزوجين
مرضها مسوع لا خلاف واحلوا في مرضه بل مسوع وقبل جمع انواعه مانع على الجماع
وفي جوامع الفتوة ومرضه او مرضها مانع اذا كان نصف الجماع وقال الصدر السديد منع
جميع انواعه هو الصحيح وصوم رمضان مانع لا خلاف لما يتردد من القضاء والقائم والاحرام

الجماع فنبهه وبغله مانع لا ينافي وكذا الاحرام بالعين لما يتردد في ذلك من الدم ونبه
الفسل والفتن والمصن والنفاس مانعان طبقا وشترقا وان كان احدهما صائما لم يطعم عاتفا
المهر كماله لا بد من اجاله الاظهار عن غير عتد في روايه المسقي قال وهذا القول المهر
الصحيح وفي جوامع الفتوة قبل صوم الفطر يعال والسمع والنفاس بالحق عتد الفرض والنفا
والريق والحض والاحرام وفي الدائم وصوم الفضا والمندور والطوع ورواه لعدم الفاك
صما وفي الدايغ روي بسوع الى نصف ان صوم الفطر وصا رمضان والنفاس والندور
لا يمنع الجماع ودخا المخليل في مخصوص ان يفل الصوم افرضه قال فان في المسئلة
وفي المنافع في صوم الطوع والقائم واثان الطمع وقال القدوري ان الصحيح ان الطمع
والندور لا يمنع جمعة الجماع والصلوات الصوم فرضا افرضه وعلما ففعله وفي العون الخاض
او الحرة اذ اجابت بولح المهر بذلك كماله وفي الدايغ المانع الحيف والمرض والرجاء والريق
ونحوها والسويع الصوم والصلوات واحرام الجماع والنفاس والحض والنفاس في مجوز ان يكون الحيف
والنفاس سريعا وطبعيا للحاسة والنفاس من الادي والطبي ان يكون معهما ثلث وسوا
ان المالب نصر او اعني بطن او نائما الغا او صا عا فلا رجلا او امر انا حدة او منو حنة
اذا لعمى عسى والنائم يحمل ان يمسك كل ساعة او يكون منا وما وفي الرحم اذا كان
معهما ثلث لا يصح الجماع الا ان يكون صغيرا لا يعقل يعني من لا يسعد ذلك او معي عليه والمحول
وقل مع المحول والمعنى عليه لا يصح الجماع وان كانت معه روحه الاخرى لا يصح عتد حقه
والى يوسف ومجدة وقد رجح الله وكان قد امي بالرفقة صحبا م رجح قال هشام
كان محمد رحمه الله يرى له ان يطأها محض الاخرى ثم رجح وفي حواره الاكل لو كان في البيت
عشر حواحل له وطهر لا يضرب بالملح وان كانت معهما امراء واحزن وطأها عليه حرام لا يصح
الجماع معها والصحة لا يصح بالملح قال محمد بن ثابت بالرفقة هرام رجح عتد
لكن ان يطأ احدى امرائه محض الاخرى في الحواشي لا يلزم ويكون حلاله وفي جوامع الفتوة

في الظاهر جارتها مع الصدقة لاحد لا يصح خلاف جارتها وفي الرحم ان كان متهما
كل عقود لا يصح الحلو وان لم يكن عقود ان كان المرء فذلك وان كان للزوج لا يصح الحلو
معد والمحال الذي يقع فيه الحلو على قسمين منه ما يصح منه الحلو ومنه ما لا يصح كالاول
سرطان انما الاطلاع عمرها عليها ما كان لادراكه والتدبير وما لا يصح كالمسجد والطريق الاعظم
والحمام وكل شئ قد اذعن في المسجد والحمام يصح اذا كانت الظلمة وهي كالمسجد وفي
المسجد ابره من محل رجل ذهب بامر له الى سائر فربما يحل في الليل في طريق الجادة
لا يكون حلو وان عدل يصح الطريق الى من حال كان حلو ولو لم يكن في سائر الدار
من عرجية وليس حلو ولا في الجبل ولو باقى من عمر مسدود هو خلو ولا على سطح الدار
دون في المسعى مطلقا ولو ادم لم يكن على حوله سائر لا يكون حلو ولا في الدور
في سرحد وعلى ما قاله سداد في المسجد والحمام يكون حلو اذا كان في الظلمة ولا السطح
في الظلمة وهشام عن محمد حلاصا في سائر ليس عليه باب لا يكون حلو وفي المحل عليه
من مصره ملاوضا وهو بعد على وطئها يكون حلو ولو كان بينهما من سائر يوب
وقتي قال ابو يوسف لا يصح الحلو ولا السائر القصير محب لو قام رها ولو دخل عليه
ولم يعرفه لم يجره اود حل هو عليها ولم يعرف لا يكون حلو هكذا اختار ابو الثابت وقال
العبد ابو بكر يكون حلو ولا لو كانت نامدة وان عرفها الروح ولم يعرفه فهو حلو ولو ردت
امها الباب ولم يعلق وهما في خان سكنه الناس والثالث في سائر الخان يحل
من احد ان تابو امر من لهما لا يظن لا يكون حلو واما الطريق من العبد والبعوض في الساحة
من غير رصد للظن فلا يمنع الحلو لانهما قد ران على الانتقال الى زاوية وعلى سائر ولا
مع انصارهم علمها وقد ران لو كان الميت في زاوية مفتوح لا يدخله احد الا اذا ران
يصح الحلو وفي الدايح الحلو في الجملة والعبد صحبه قال لمرأته ان حلو ذلك كانت
طائفي فلا يوافق الطلاق ويحذف المهر فصرح في المخطول رجلها اذ للقت

وملأ اثباتت تسع ومثل ان كانت مسند حصة تطبق الجماع يدخل بها والاداه هكذا
روى عن محمد وهكذا اهلوا في وقت الحان مثل لحي حتى يبلغ لانه للطهارة ولا طهارة
عليه حتى يبلغ ومثل ادلع شعرا ومثل عشرة او عطاء لا تصرف الوصف والزاد بن معا
ولانه في موهبة وقد عجزوا اما حاي موهبة فلاه في قولهم اجر فاعلى لعدا اذ
استسحب حلاوا وحسانا ووحانا وصحبا وسعلا وصحبا وصوحانا
وعلا وصوانا ومصانا وموينا ونديما وضرانا هكذا روي عن مالك وسفي عليه عزتان
والمان وحصان قال موهبتها الماود في عشرة فوار الحار اذ ابدت في لونه الاحمر
صفر وبغيت الحمر قبل حصال وحفاته والقرن حفاته قاله ابو حاتم في باب الطهور
وقد اذ في الصحاح للزنا به على لا فغلبه واد احلا المحبوب بامرأته ثم طلقها فلها كمال
المهر عند ابي حنيفة وزفره في العون وبه قال عطاء وان الى الحلو والنوري على اصلهم
ان المواضع الحقة والسورعة لا يمنع حله الحلو وهو قول من حبل وقد رنا ذلك
في اول المسئلة وقال ابو يوسف ومحمد لا تضعه لقيام المانع الحلو وهو المحرم المرض
ولا في حنيفة رضي الله عندها المسقى عليها السليم حتى تحقق النكاح الوطئ غير مرمومه
وقد رنا ما في سائر ما في المتيقن الذي يقيم مقام السليم فاشبهه العتيق حال المهر
قال الحواشي ليس بها لو سلمت والروح محرم اوصايم بعرض او عرض او عتيق لان
في وسائر السليم التام بعد زوال هذه العوائض فلهذا قد رنا ان العتيق كمال
المسهر وفي المتابع المحبوب الذي اسو صلح في خصياه والحل القطع وفي المصطفى
مقطوع الدر والخصيتين وفي الاستحباب والنوري المحبوب هو الذي قطع في ولم يدر
فقطع الاعسن والطاهر انه ليس بشرط وفي الدايح حلو العين والحصى صحبه لانها لا
معدوا الجماع حلو عمرهما وفي البعد حلو صد العين اجماع ومثله في الحنفية والقون
وفي المسبوط اختلاف وهو يعترف بوج امه وحدثه عننا فالحصوم منها للمولى

عند أبي يوسف وعند زفر البتاني قال لا في يوسف ان المولي يحتاج الى ان يثبت حقه في
المهر فليس ان خلوته غير صحيحة وفي البداية حق العين والجنى صحته لا ضمنا لا منعان
الجاء لحلوله عنهما وحلوله المحبوب صح عندنا في حقه خلافا لهما ولو ان امرأته جات
بولد بنت نسبه واسمحت حال المهر بالانفاق قال **وسئلنا** العدة في هذه المسائل
احتياطاً استحساناً لو سلم السعد ولها بنت النسب مع هذه الموانع بعد الحل وحج
المهر تاملا وان لم يحل بقا ولا عده عليها لا لاجتماع العدة حق السرخ والولد قال
ودر القدر في شرحه ان كان المانع مشروطاً بالعد لا بد من حقه حقه وان كان حقه
حاله في الصغر لا يجب لعدم المانع حقه وفي الاستحسان والوري عليها العدة مع نصف
المهر عند هبما وفي الوري عليها العدة في تولم حقه المانع لا اشتغال في وجوب
العد على قول في حقه لها على قولها وقد ذكرنا في النكاح في النكاح عندنا انما عدا يوسف
ان كان يراد بها وان كان لا يراد فلا عده عليها وان جات بولد لاق من ماله اشهر من نسبه
قوله ونسب المتعد اهل مطلقة المطلقة واحده وهي التي طلعتا زوجها في الدخول
وقد سمي لها مهر او في بعض النسخ ولم يسم لها مهر او في المانع وقع الاسماء هاهنا في الاستحسان
في صدر الكلام اما الاستحسان فانه ذكر في المتوسط والحصر ان المتعد مسح التي طلعتا قبل
الدخول وقد سمي لها مهر او في صدر الكلام على هذا واما في صدر الكلام فلان المتعد واحده
التي طلعتا قبل الدخول ولم يسم لها مهر او قال **والجواب** ان المتعد في المسند ليست
مسحبة عند العدوي وقد ذكر في شرحه ان السعد واحدة ومسحبة فالوجه الذي طلعتا
قبل الدخول ولم يسم لها مهر او المسحبة اهل مطلقة الا التي طلعتا قبل الدخول وقد سمي لها
مهر واحده ان نصف المهر وحده لها بطريق المتعد على ما سبق في الاستحسان المتعد مع منعه
وفي الجدة والعد ان المتعد مسح لانه لم يطل في الطلاق حل المهر والامتناع والمراد
من قوله ان طلعتا غير التي يجب لها المتعد لانهم حكموا بل هذا وعد واما في صدر الكلام

ومراده استحسانه بحرا المصواب فاطلعوا لفظه الاستحسان على الواجب باطلا والوجه
على الغرض فالحاصل ان المطلقات اربع مطلقة قبل الدخول والنسبة والمعد لوجه
ومطلقة بعد الدخول وقد سمي لها مهر او مطلقة بعد ولم يسم لها مهر او المعد مسح لهما
ومطلقة قبل الدخول **والجواب** في الاستحسان وهي التي لا مسح لها المتعد كما ذكرنا قال
هذا حاصل ما خلفه المسح بعد الدخول والمسح بعد الدخول وعمر العدوي مسح لهما
المعد الصنا وقوله واصف المهر طريقه المعد هو اختيار بعض المباحين من اصحابنا ان الطلاق
قبل الدخول ينسقط جميع المسح واما واجب نصفه بطريق المتعد فلا مسح عنه وفان من لم
العصل المسا والمعد خلف عن مهر المثل في المفوضة ادمهر المثل لم ينصف لهما بل دفعات
مختلفة عند بعض وجوبها ساج لا يجب في حق اخر وهو غير حار في الاحتباس لمسر وعيته
الطلاق وفي بعض مسائل العدوي ان المهر اربع واحده فما تقدمت وواحدة منهن
وهي التي طلعتا بعد الدخول وقد سمي لها مهر او فعل امر اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم واحده منها مسحبة وهي التي طلعتا بعد الدخول ولم يسم لها شيئا ولها مهر مثلها
مع منعه مسحبة وهي دون السند لدره الزوج بدون نسبه المهر واحده منها لا نسبه
ولا مسحبة وهي التي طلعتا قبل الدخول وقد سمي لها مهر او قد مرت وفي السابق ذكرنا في
كما ذكرنا ولا وذكرنا في اصحاب اذ الم مسح الطلاق مكرراً ولا نصفه ومسحبة لكل مطلقة
في قول اصحابنا جميعاً واداره الرازي في مسان الدخول في الذاب غلط من الخائب وفي النهاية
المطلقات على بله اسماء مطلقة قبل الدخول والنسبة والغرض في مسح المتعد والمسد
التي روي لها الصدا وطلعت قبل المسح بلها نصف الغرض او نصف المسحبة اصل العقد
ولا منته لهما في ظاهر المذهب والمالك في النسخي اسعد لهما مهر المسحبة في طلعتا في وجوب
المعد لهما قولان والمنصوص عليه في الحديث استحساناً قال لان ما سلم لهما جميع المهر مقابل
مسحبة المهر لاني مقابله العقد والطلاق حل **والجواب** ان مع وجوب نصف المهر

أو لا يستحق المفروض إذا لم يستحق المهر والمفروض بعد الاستنثار
 أو بان لا يستحق ومولدها ما سلم لها وحجب جميع المسمى أو المفروض إنما هو في مقابلته
 الصنع لا في مقابلته العقد باطل لأنه لو كان كذلك لما حجب على جميع المسمى قبل الوطى والآخر على
 الفرض يطلبها قبل الوطى وإنما هو شرط استنثار كل المهر ~~فإنه لا يحق المطاقتان~~
 فأردنا بطم الأحوال فادعى عليه أقوال أحدنا لا تمتنع إلا للطلقة قبل المسمى ولم يفرض
 لها وهي المفوضة العول السالبي أن لكل مطلقته متعة لا التي فرض لها ولم يحبس فتسحق نصف
 المفروض أو نصف المسمى عند العقد والقول الثالث لكل مطلقته متعة واستعبروه وهو مذكور
 عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وفي المعنى لأحد المتعة مع الفرض ولأحد المسمى عند العقد
 إذا طلقها قبل الدخول وفي رواية حصل عن ابن حنبل أحد المطلقة وأن طلق المفوضة بعد الدخول
 وفرض لها قبلها الفرض ولا متعة لها وكذا مع المثلثة ظاهر المذهب وتسمى لكل مطلقته
 عمر التي يجب لها وهي الأولى والثاني عنهما زوجها لامتته لها بالاجتماع قل قوله وأدريج الرجل
 يمد على أن يزوج الرجل منه أو أحده لكون أحد الصدر عوضا على الآخر فالعقدان جائزان وفي
 الدراج لو تزوج أحدته علي أن تزوجه الآخر امته وهو التسمية فاسد لأن ذلك أحد منها
 جعل يصح كل واحد من الأجنبي والصنع ليس بمال ولهذا لا يجوز بيعه ولا إيجاره فهو من المثل
 أحد واحد والنجاح صحيح وفي المحيط صورته أن يزوج أحدته علي أن يزوج الآخر امته علي أن
 يكون يصح كل واحد منهما إذا لاخرى صحيح النجاح وسئل السروط ويحب من المثل عندنا
 وفي الجواهر قال روحك الثاني علي أن يزوجي أمك وضع كل واحد صدق الآخر وفي المحيط
 لو لم يقل لا علي أن يكون يصح كل واحد صدق الآخر جازا للنجاح بالاجتماع ولا يكون سحرا فلا
 ليس بها ذمة ولوروج يمد من رجل على أن يكون نصفه لفلان فلا ذمة فيه بل يجوز لانه ملكه
 جميع الصنع مع شرط أن يكون نصفه لغيره وسئل السروط ويصح النجاح لأنه لا يلزم السروط
 الفساد ومثل لا يجوز النجاح للاستنثار كما لا يوروج من أس فان زوجته منه بالثبوت على أن ^{جده}

منه الفاضل جازا للنجاح بالمسمى فان لم يزوج الآخر فله المهر وحده ما لم يهر مثلها لعوان المتعنه
 المعسورة لدى الرجم المحرم وان كانت المتعنه لأحد من الزوجين فواظفها وفي المباح
 زوجته ما على أن يزوجي أمك وضع كل واحد صدق الآخر جعل في الشعار فان لم يجعل
 الصنع صدقا فالأصح الصحة وفي السيط فالصنع العقد ولو قال روحك الثاني بالثبوت على أن
 يزوجي أمك بالثبوت وضع كل واحد منها صدق الآخر قال في المباح بطلان الآخر وفي
 السيط مده وثمان أحدهما البطلان قال وصحيح وهو ضعيف وفي المعنى أو اشروط في
 نجاح أحدهما روح الآخر فقد جعل يصح كل واحد منها صدق الآخر ~~في~~
 قول صاحب المحيط والبدائع والأصحاب أنه لا تمتنع من فلهم وفيه المسئلة أن كل
 واحد منهما جعل يضع أمته صدق الآخر سبوه وعكطه لا رد لأن يضع كل واحد إذا كان
 صدقا وهو عوض عن العقود إذا صدق معقوده لا معقوده عليه فعلى عبارتهم لا يفي هنا
 معقوده عليه وفي الجواهر لا يمد جعل أمته من ماله للآخر صدقا لاسد فاصح ذلك انقسام
 منافع تضعها عليها يصيب نصيب الصف منها من ماله الزوج للزوجة معقودا عليها وصنع
 لامتته يحكم المفروض الاستنثار في الصنع والاتصال بمتعة على عروبة وقال عطاء
 رحمه روي دنا ومثل في الزهري والبوري نجاح الشعار جازا لكون واحد صدق مثلهما
 وقال الأوزاعي أن تاذ خلاهما فلهما مهر مثلهما ومثل الدخول بنسخ وسئل
 ددد ذلك في الإشراف ومصنفه إلى بكر بن السببه وقال مالك والسابع واستحق
 وابن حنبل أن جعل يصح كل واحد صدق الآخر لم يصح النجاح ثم إن لامتته الثلثة أحلها
 في مذهبنا عمتهم أحلها لغير أحدهما في بعض الصور فالمتن في بعضها بالصحة وفي بعضها بوجها
 الصحة وفي بعضها الفساد وفي بعضها اضطراب في الحكم بالصحة والفساد وفي الجواهر
 المشهور أن فساد الصداق لا يسري إلى فساد النكاح ومن تلخ بمصوبه لا تسري بعد
 الدخول ويحب صدق مثلهما قال في القسمة يعرف المثل في المثل والتمه في عينه ولا

بأنه المثل أيضاً ولو تخ على ما لا يجوز يتبعه الحرم أو لغزير كالجزء والحرم والمسته والدم
والأق والشارد لا تسخ الناح على المشهور ولا يتعدى للعقد إلى العقد فساد العقد
ومثله المصنوب وبالدخول بشا الصادق الصحيح وهو صدق أو المثل ينظر الفاسد من
ذلك كقول القاص الموصوف المصحح ولو لم يتخلل تدخل متصو واحد صدقاً لا أخري فصح عن
المدعي ولو سمي أن واحد صدقاً لا تسخ بغير البناء واختلوا قبله وفي البسيط قال روجت
ابن علي أن روجني الميت فاذ العقد يحتاج إلى أن ينظر للتخليق وعليه حمل
الفتا على الشعار قال من قال صدقاً فاح الشعار في غير الدعوى لا يسهل له العيا
والمستند لغيره ولا تقويل الاعليه اذ اطلوع المهر لا يطلد ونسب اخر في الناح شرط
قاسد وبالسور والفاقد لاسط الناح والاسرار في البيع ليس اشتراكاً بطريق الوفاء
ولا هو بمدن بطريق العوضه وذلك غير متصور فليخ وارجع إلى المهر السري
استهنا دام امام الحرم وفي المعنى ان سمي احو واحد صدقاً فاح ذلك قال احد هار حنك
امى على ان روجني الميت ومهر كل واحد مائة اوقاف مهر ابي مائة ومهر ابنه مائون
او اثنا من قوله فالمصو عن احمد بن حنبل فينا فتننا عليه وصحته وقال
رحم الطاهري في الحلي في نسخ الحلي يحتاج الشعار باطل ذكرهما صدقاً او لم يذكر
او يصح ادا ولا عقده ولا صدق ولا عده ولا شيء من احكام الوجيه وحدث ما لماع العلم
بلحمه وعلق بما روى ان عباس بن عبد الله بن عباس الخجه اسمه عبد الرحمن بن الحرم إلى
العاص ابن امه والخجه عبد الرحمن اسمه وكانا قد خلا صدقاً فتننا فتننا عليه الي مروان بن
المعروق وقال هذا هو الشعار الذي به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ان حرم فارتفع الاشتغال حمله والجلد ردف العالمين وهذا خبر صحيح واحتج احمد
الملة بحد ما عمن عن عمران بن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنوع الشعار والشعار
ان روج الرجل امته على ان روجها لآخر امته وليس بينهما صدقاً رواه الحلي في بعض

الزيمدي بعسر الشعار وجعلنا بوداود من درهم نافع مولى ابي عمر قال ابو داود زاد
مسدد في حديثه قلت لطف ما الشعار قال ح اسد الرجل وسخ الاخر امته تعوضه
قال صاحب المسقى وهو كذلك في رواية مسقى عليه ما وعن عبد الله بن عمر عن النبي عليه السلام
لا شعار في الاسلام ولا مسمام وعن عمران بن حصير عن النبي عليه السلام مثله وعن سويد
بن غنله قال فانك لا يكون السعار وهو الرجل روح الرجل على ان روحه من امر ما قول
الظاهره فهو خلاف الاجماع ولا تعدى الاجماع فوله هذا خبر صحيح خبره عويده
باطل لان رواه عن ابي داود وسن طريق محمد بن اسحق صاحب البخاري وخاله مسوده الروايه
المعق عليها لا تسخ مصادق وقوله حوله دل على انصار الشعار في التي سمي لها العقد
صدقاً وهو مبرك بالاجماع وراعه فانه يحتمل السعار عدده مع ترك ذكر العقد أيضاً
وهذا منه فله دأبه وحلظه وقد تكرر منه في الحلي لا يعل بهول الصاحبه فله صحيح فوله
معونه الذي لا يصح وعلم صحته مع علمه ان الراوى الضعيف وحججه بلده به بما ليس بحججه
عنده وهذا هو الخليلط وما يستحق من الله ان يحج عي خصمه بما ليس بحججه ويحكم على الضعيف
بما يصح مع رواته عن الضعيف المدلس ويحكم صحته مع علمه بحال الراوى له وهذا هو
قلد الرامه والشعار كسب الشين المعجده والغني المعجده هو من الخجه الجاهليه من غير انك
صداء في الحال ولا في الماضي وهو من السعور وهو الخوفان فان المهر مسمى فيه قال الخلو
ولذا اذا وحت لمما مهر مله ما قال لشعار البلدان اهلهم الناس وبلد ما عده ادا لم
منع من غير احد رد ذلك الجوهري في الصحاح وهذا الناح قد خلاص المهر بنوع على عاده
الحاله عليه ولقد قال عليه السلام لا شعار في الاسلام لما ذكر ما وحل هو من الرخ في عقد
الحيا دار فخر رجلا لوليه ومه دولان فله سمي به لافقا المهر من العقد وبيل معناه
لا رجع رجل بنوع ارفع رجل منك لانه لما طاهليه ذكر العرا في البسيط والوسيط
وجيل السعار العدده واحد عن الحق في المهر واسمها في العاده والعدها وقال

عليه فليس يصدق الله وقد روينا من هذا ان القتلة مع الاموال مفسدة الحج عند مالك
والدليل على ان الجماع مفسد للحج في الجملة قوله تعالى فمن فرض منهن الحج فلا ذلث
الامة قال صاحب المنايع الوقت جميع حايات الرجال الى النساء قال وجميع اهل
العلم على ان المحرم لا يجوز ان يعمل امره ولا مسماها شربهم ووجوه على من فعل
ذلك دينا وفي الاسراف كان ابن عمر وان عباس وعطاب بن ابي باح وعطاب بن سار
ومجاهد والنصري والحنفي والزهري وماده يقولون ان الرقت الجماع ومثله عن ابي
عبد الله ومجاهد ويدل عليه قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم وعن
ابن عباس فهو عشيان النساء القليلة والعز وان تعرض لهما الفحش من الظلام قال
ابو بكر بن المنذر على ما روي فيمن طلى في حجة حدث ابن عباس انه قال عليهما الحج من قابل
وهو مروى عن عمر بن عبد الله قال سجد بن المسبب والحنفي والزهري وعطاء واسحق السافعي
والبووي وابن حنبل غير ان بعضهم ذكروا انها تنقضان في القضاء ومنهم من يذهب عليه علي
العلس وقال الحسن النصري في اخر قوله نصرته عمر وعلمه الحج من قابل والزهري
ومثله عن مجاهد وطاوس قالوا لا تنقض له ان يعم على حج فاسيد بل يجعله عمر فلا
حج من قابل وعليه الهدي او الصيام ان لم يجد وعن يربد بن عيم الاسلامي التابعي ان رجلا
جامع امراته وهما محرمان فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما اقصيا
نفسكما واهديا هديا ثم ارجعا حتى ادا حسنا المكان الذي اصبتما اصبتما
امعوا ولا تريا واحدا منكما صاحبه وعليهما حجة اخرى فاجرتما من ذلك المكان انما
نفسكما واهديا رواه السهقي وقال انه مقطوع وعن مالك انه لمعه ان عمر وعليه
وانما هربا فتنوب ذلك والمغفوق والملائك ليست بحجة وهو ايضا مقطوع قال
بن حزم فهو عن مجاهد عن عمر ولم يدره وعن الخليل عن علي ولم يدره ومثله عن عطاب
عن عمر رواه السهقي وهو ايضا مقطوع لان عطابا في خلافة عثمان وفي المبسوط

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن واقع امراته وهما محرمان بالحج قال برفاق
دما ومحصيان في محبتكما وعلهما الحج من قابل ومثله عن عمرو بن مسعود رضي الله
عنهم ثم الغفوق من الوطى قبل الوقوف ومنه بعد الوقوف قبل الحلق او قبل رمي
جمع العقبة على قول الامامة ان الواجب في اتيانهم عندهم بدنه ونفسه وحده وعندها
قبل الوقوف ففسد بيده وبحب شناه وبعد لا يفسد له وبحب بدنه هكذا في المحيط
وفي المبسوط وحس حرو وفي الاستيعاب جزءا وبقية بالي بعد هذا عن ابن سب
وهو قول بن عباس وابن حمر والسوري ورواه عن مالك درهما الطبري بن سب
اصحابا على ذلك الحديث عرو من مضر من الذي تقدم من مولد عليه السلام من شدد
صلاها هده ووقف معنا حتى يدفع وقد وقف يعرفه ذلك اللا او يضا او يقدم حجه
وفضيقته وهذا ليل على ان محذات بعد الوقوف تعرفه قبل رمي حجر العقبة وحمله
عليه السلام بالتمام بعد الوقوف تعرفه قد منع الغوات فذا الفساد لان هذا هو حكم النبي
اداهم وقد استندت الطوائف اليك بذلك في الرد على ابن عمر والحنفي والزهري في قولهم
وقال بن حمر هدا مثل قوله عليه السلام من ادرك من الصلاة ركعة فقلاد ركعا قال
اي ادرك فصلها قلاد **لنس ذلك نظرا لما نحن فيه من وجوه الاول**
انه لم يعمل من ادرك ركعة من الصلاة قد تمت صلاته وهما قال مقدم حجه فلا يجوز العباس
على ذلك **والثاني** ان جملة هدا على ادراك الفصل لا يمكن لانه قد يعم عليه فرض واجبات
وفي الصلاة باذراك الركعة يدرك فصل الاداء ولون الباقي **والثالث**
ان ذلكا عندنا محمول على من صار اهلا للوجوب وقد وجب ذلك الصلاة باذراك الركعة
مثل ان يبلغ الصبي او يصدق الخجون او يملك الحافر او يظهر الخاض والمعتا ههنا اذرك
السرخي المبسوط وحملوا الحرس على ان الغوات فلهذا سبب بذلك وارجح
عدم الفساد منه لغير دليل ولعلوا بان ابن عباس وابن عمر وابن عمر والمقدم وقد



السريع لأم حصد المال كحلاف عبد الصرح نصح الساح وحجيمته لأن عمه قاله
لما كان بالاجان في حصدته عند عدم الجاج حلفا عنه ولا يما فاه منه ولا يصح مبر المشل
لأن المسمى كحلاف الجرو الحرير وفي الحواهر ورجعها على أن يحذر ما منه معلوم هذا وتعلمنا
الفران والعصه فبعد ما كان ذكره من القسم وعند ما لم يدر ما يصح المناقح فصح من النيا
ومس بعد مبر المثل ونسقط الحزيمة ولجدها مارجع عليه فبعد الحزيمة **قوله** فإن رجعا
على الف وقصصها ووهبتها له وقصصها ثم طلقها قبل الرجوع فصار حرج عليها محسن ما يده وذا لو كان
المهر مخرجا او مورا والرجعة فان لم يمسس الا فحق وهبتها له لم يملكها قبل الرجوع
واحد منها على صاحبها شي في قولهم جمعوا وفي العاس رجع عليها نصف الصداق وهو قول
رؤف لأنه سلم المهر له الا بالرجعة ولا رجعا مستحق عليها بالطلاق واحلاف الاسباب
كحلاف الاعيان الا ترى ان من قال هذه الحاربه هي لك وقد وهبتها له وقصصها علم الحزيمة
فقال المهر له بل وحكمنا لا يحل له وطها لاحلاف السبب والار الووه المهر بعد الإخذ
وسلمه اليدهم وهذه الموهوب له لا حجه بهم مات المرض فان لاخ الواهب يصير لاجنه نصف
ممنته وان سلم جميع العبد له لا تملك تسليم نصفه لا الارث بل بالهبة واحلاف السبب
مير له ولد احلاف العرس وحده الاستحسان انه وصل اليده عن ما يستحقه بالطلاق قبل الرجوع
وهو له دمه من نصف المهر ولا ياتي لاحلاف السبب عند حصول المقتضود طهر باح فاسدا
ومضه المسمى به وهذه المايح لا يصير ميمه لحصول المقتضود ولا اعتبارا لاحلاف السبب
بحلاف ما لو وهبه لثالث فوهبه المائث المايح وان المسمى يصير ممنه لما يده لا تملك
اليده من الحده المستحقه ولذا في هذا المرض قبل المير اليده من حده اند وهي الحده التي تملك مستحقها
ممنها وانما وصل اليده من حده احد الموهوب له بالهبة او بقول اذ الجميع قبضان واجب
وتبرع بحل النص عن الواجب لقوته ولما من من خلاصه منه وخروجه عن عهده الواجب
في سبيله الخاب وهذه المسمى وصل من الحده المستحقه ولذا فلا يجمع قبضان واجب

حلاف الملق من الاخ والمائث حلاف ما لو استرى جاريه من رجل وهي يد المائث عندها
لنفسه ويند ثمنها ومصلته الى المسمى من ذي اليد غير المايح بهه او صدقه او ارث
او احوار او اعاره او وديعه او عصمتا منه لارجع اليهن وان وصلت اليه من المائث لا تملك
بطلاق هذه الاسباب وانما تملكه حكم السرى ولا ذلك ما تقدم من المسائل وفي قاضي خان
قال لك على الف من من هذه الجارية التي استرتهما منك فقال المقتزله هي جاريته ولي عليك
الف درهم سبب اخر لزمه المال لانها فتمت على الدين وان احلف سبيده وفي الخام قال
لك هذه الف وديعه او مضاربه فقال المقتزله ليس بعبدك وديعه ولا مضاربه بل
او وثقتك فله اخذه وان ذكرها لانها فتمت على العين ولو نصت خمس مائة وهما لالف المقتزله
وقرعه او وهما الباقي ثم طلقها قبل الرجوع لزم المير رجوع عليها ان شي عند ان حصدته وعند ما رجع
عليها نصف ما نصت لانها لو لم يمسس شي حتى وهما لالح لارجع عليها شي ولو قصنت
الطرح وهبت له رجوع عليها نصف الف فادامه نصف الف وحل ان رجع عليها نصف
ما نصت اعتبارا بالنقص للول وان حصد النص خط وهو نص اصل العقد عندنا ويخرج
من ان يكون ميراثا فان المقتزله من المهر حدة وفي الخواشي الذي يد على اليده نوع على الحده المستحقه
هذه المقتزله من المقتضود منه والطعام المقتضود فانه ميراث لك وبحل رد المقتضود
وان لم يعلم انه مال فان قيل ليس بمقتضود ما يدر به خط المايح عن المسمى بعصل الميراث اطلع
على عب سقصد مثل المخطوط فانه رجوع على المايح بعصل المايح ولا ياتي بالحط عنه وبحل
احلاف السبب كاحلاف العرس بل لان المخطوط خارج عن الميراث الرجوع مضان
العبد بل من الميراث فلا تقوم الحط مقام العيب فان قيل قد تعلم الصدقة على من
صدقة عليها وهي على الميراث عليه السلام ثم جعلها ما اعطته من ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم بصدقه وجعلها ذلك المال اعطته حلالا بعد ان كان حراما عليه وقد جعل احلاف
السبب كاحلاف العرس فليس لما فان بينهما مائث وهو واسطه صار لوصوله من المائث

في السبع الفاسد على ما تقدم ونحن اعلم ان السبع اذا رجع منه الى الملة الاثنا
اما اذا املته غيرنا اعتبرناه ولما اذنا المسترى شرا فلهذا اوصى المبيع ملكه ولا يجل
له الدلو ولا يطالحا ربه ولا الاستماع المبيع فاذا املكه من ثبات حاله كذا وحده
فول اني حسنا ان مقصود الروح بالطلاق قبل الدخول سلامة نصف المهر لانه عرض وقد
حصل والاستحوا لرجوع ولا بد قد عاد الله المهر الذي كان قد تمتد بسبب لا يوجب
الصمان وهو الهدى والوري داو هب النص من النص نصت الباقي ثم طلعتا قبل
الدخول بها قال الرجوع ان داو هب النص والمر لا رجع عليها فلهما وان وهنت
اول من النص رجع عليهما الى تمام النص وقاها في النص وغير رجع عليها فنصف
ما وصفت ولو كان رجوعا على عرض لم يفسد او لم يفسد فهو هبة لهما ثم طلعتا قبل الدخول بهما رجع
عليها في وفي العاص رجع نصف مائة وهدى قال رجوعه الاستحوا ان قد وصل اليه عيني
ما سمعته بالطلاق قبل الدخول لانه في الرد ولما لم يكن له ما دفعه عيني مائة علاف الدين
وعلافه اذا اذاعه من وجهها ولو رجعا على حيوان او عرض الله فلهذا الخواص لان الدخول
مبصر في الرد وفي السدايع وهبه المهر من النص عا كان اود ما يوجب اذ ان عا لرجوع له
عليها بالطلاق قبل الدخول بها عند اصحابنا الملة وقال رجوع بالصفة الذي قبل
النص ونصير بها قاضا وفي الوري الذي رد النص عا نفا او عا نفا ثم رجع عليها
بشيء ليس ذلك في الرد بالطلاق قبل الدخول ولذا في السدايع ولو كان المهر راها او نافر مائة
عشر مائة او مالا او مهورا فاحسبوا الدراهم والدينار نصفه ثم وهبه لهما ثم طلعتا قبل
الدخول رجع عليها مائة مائة لعدم تعدد في الرد وقال رجوع في الرد والراهم والدينار للعد
لا رجع عليها في اصله في لعمري في العتود والفسوح ولا تعدد لم يكن احدا بالعد ولا يثنى
واحتل النسب وفي الجامع المسمى لاسيما في الرد ان الله لم يرد منه لانه قد رجع لهما وقد
تقدم ذلك في اول السلسلة ولو نصت النص المهر عا فاحسبوا في ردها مع الرد ثم وهبها

لرجوعها فان كان رجع نصف مائة المهر وقت مصداقها وهنت غير المهر لخدمهم رجع نصف
المصداق لاجل العيب وفي البسيط عدوت ان لم يسقط حقه عن النص لكن يجوز له رجع مع العيب
فلم يكن يعلقه بالنص لانه لم يكن الاصيل اليه عن حقه وفي الخواص لو وهب صداقها قبل
الدخول لا رجع عليها في المشهور من ردها مائة كذا وهب له ملكه وملها وان وهنت
نصفه لم يطلتها قبل الدخول فله الربع وفي المباح لو كان الصداق دينا فارتد لم يطلتها قبل
الدخول لم يرجع عليها شي على المذهب ولو كان عينا فوهنته لهما طلعتا فالاطهر ان لا نصفه لهما
وعلى هذا لو وهنت له النص فله نصف الباقي وربع مائة كذا وفي قول له النص الباقي وفي قول
يخير بين ذلك نصف كل واحد نصف الباقي وربع مائة كذا وفي البسيط هل يسبح رجوعه مائة ولو كان
وان كان دينا فبها يسقط ما يراها في طرفان احدهما القطع باسترجع الرجوع القيمة والباقي
طرد الدوس وجه الرجوع ان النص لم يرجع اليه المشتط فاستبد الرجوع اليه بالبيع ولو وهنت
له نصف فان فلما هبة الدل لا تسع الرجوع رجع النص وان فلما الهبة مع الرجوع مائة مائة
اجوبة الرجوع في نصف الباقي وهو رجع المهر وهو في الاشاعة والباقي ينقص للموهبة حتما ورجع
بالنصف الباقي يكون الدل والباقي نقص الموهبة فله رجع من شي من الباقي فانه
يجب اليها ما لم يسقطه وفي النص عن رجل مده وسان احدا صا رجع عليها نصف مائة وهو
اختيارا في كذا تسع منه والهدى من احيى مده وهبه الاحي له والمساة لا رجع عليها وهو قول
ملكه والمزني وان وهنته نصف العين ان فلما لا رجع له به الدل رجع هنتا ليعه وعلى الاحوي
رجع النص الباقي مائة والمزني في الاسراف قال مالك واحد لا رجع عليها وقال العد
رجع عليها مائة مائة او لم يفسده وقال الشافعي والداق لا رجع عليها وقال العد لو كان وفي
الداق لو كانت جارية مولدت بعد النص ارجع عليها مائة مائة او كان حرة فمرو وخطه عيب
مده وهنته لهما ثم طلعتا قبل الدخول رجع عليها نصف العمد لا تطلق رجوعه بذلك فلم تعد الدل مستغنة
بالطلاق وقد رجعنا مثله قبل هذا ولو كانت الزايدة في دينا او مائة على الشئ فوهنته لهما فان لم يطلتها

نصف صفة الاصل عندهما خلافا لجمد ما على ان الزيادة المتصلة منع الصفة عندهما وعند
غير النامع وانعوا على منع المتصلة قال صاحب الميسر لا يندرج في اعتبار المسبب كمثل
فاسدا فان النامع مسترد مراد منه المتصلة والمتصلة وردتها نظير الطلاق ضمان الخليل
كله وروى ابن سماعة عن ابي يوسف انه يرجع الى الروح فيها الاصل والزيادة لا ينافي مع من الاصل
مخلاف الطلاق فانه حال وجهه الظاهر انها ملكة الاصل بالاعتد ملكا تاما وحديث الرافعة على
ملكها التام وفي اوردى الزيادة المتصلة والمتصلة هي البعض نصف مع الاصل ونوعه ملكة تغير
وقتها وان باعتد من وجهها او وهبته عوض رجح الباعث لصفها او مثل صفها ان كان مثليا لانه عاد
اليه بسبب رجح التمان بخلاف العبد لا يغير عوض ولا يندرج تحتها لانه يغير عوض وقد سلم له
عوض من ان كانت باعتد منه قبل البعض وعليه نصف صفة منته يوم البيع لرجوعه ومنها ما يبيع
على وسعي ان يصرفا لخاصة العبد لانه يمتنع من عبده وهو بمنته في العبد وان كان
بعد البيع عليها نصف صفة يوم التمسك لرجوعه ومنها ما يبيع في الميراث لو اراد ان يراه
مفصلة قبل البعض بالولد الفرض والارض والعقد نصف الطلاق قبل الرجوع بعد البعض لا نصف
وعن نصف صفة الاصل يوم مضت ذر الوارثت او لم تأسد صفة جمع صفة الاصل
ولم يكن خلافا للمتصلة نصف قبل البعض الاجماع والسبب والقلة والوهرت المراد من في
حينه وعند نصف مع الاصل والزيادة المتصلة لو هلكت بعد البعض نصف الاصل لو ال
المانع وفي اوردى الزيادة المتصلة بعد البعض عن المتولدة من المهر الصنع واليوب والساق الاض
سمح الصفة بالانفاق وفي الميسر واما الزيادة المتصلة لا تسير الحال واعلا الساق والولد
والتمتع المتصلين في الزيادة المتصلة عندهما وعند نصف مع الاصل واعتبر النكاح
بالساق من ليس في جاريه لصد وصف الجارية وهذه العبد قبل البعض وقد كانت الجارية ذرة
زيادة متصلة مسترد فقامع زادت في الاول المستدري حسب مسترد الجارية زيادة على
المفصلة لان الزيادة المتصلة بمنزلة زيادة السعر لا ينافي مع وصف الاصل ولا مع الجارية

عن المبيع فالصحيح ان الزيادة المتصلة منع عندهما مع البيع من الاصل وما ذكر في المادون
قول محمد وقد نص المبيع ايضا مع البيع الحالف عندهما المتصلة ولو حدث الزيادة
فيها بعد اطلاق قبل التحول نصف مع الاصل اردت منه من الزيادة منصف عليها
وتسرى الى الزيادة لا تسرى مثرا فاسدا مسترد النامع مراد منه المتصلة والمتصلة
ووجد ذلك ان حق الاسترداد فيه متاخر وتسرى الى المتصلة والمفصلة ولا في المنع بذلك
نقر بفساد البيع والواحد رفقة وابو حنيفة رضي الله عنه يقول ^{حاشا} السبب ملكة العبد اياها
العبد الهبة واجارته بنفسه او انفسه بالاحط والاصح ^{حاشا} ان يكون ذلك في ملك الزيادة
وشي من هذه الاسماء لا يفسخ الطلاق وقد ثبت ملكها تاما بطلان ملكها في الحاشية
منه ان لم يملكه في الملك بذلك السبب بخلاف الزيادة المتولدة من الاصل لانها جسر
منه تسرى اليه ملك الاصل بالولد المولود في الدنيا بصيرتها واسمها لا يصير متاجرا
وولدا لم يبعه قبل البعض بصيرتها واسمها لا يصير متاجرا ولا يملكه شيء من العرق
من السبع والنكاح وسن الهبة تحت لا يسمع الزيادة المتصلة من الرجوع في الهبة وسلم للرجوع
له بخلاف السبع والنكاح لان الهبة عقد تبرع والسبع والنكاح عقد معاوضة فلو المدا حكم
الرد في الاصل سقى الزيادة ساه له ليس في الزيادة بغير عوض عقد المعاوضة وهو
حسرو من الاصل ولا يجوز ان يسلم الملك للهبة كذا عقد المعاوضة بغير عوض بغير دفع
المعاوضة من بينهما ولا يجوز ان يكون الزيادة للبايع والزوج اذ المثل موجود عند العقد
وحذا لانه لم يرد عليها عند ولا يرضى له شيه عقد مقدر نصفها فوجب نصف العبد للزوج
اذ ذلك في السداد الزيادة في المهر المثل يكون متصلة بالاصل او مفصلة والمتصلة اما ان
تكون متولدة منه لا تسير والمد والاحالة ^{السبع} البصر البصر النطق بالاعلا الساق من العبد وروا
الحرس والعهر والسفاد التمسك والارض اذ رعت او كرت او تفرقت له من ذلك العبد اذ يبيع
والارض والارض اذ انقضى منها والمتصلة اما ان يكون متولدة من الاصل بالولد والصوف والوبر

والسعر والتميز والبرج كل ذلك بعد الصلابة وحكم المتولد بالارض والعنبر وغير متولد ولا في
حلم المتولد لهده والصدقة والانسحاق بالهزة بين الروح والمخلوق هما من منفصل
فانتم او منفصله ومنفصل مع الاصل بالطلاق وغير المتولد والمفصل ان كانت منفصله منفصل
منفصل الاصل وعليها نصف من الاصل يوم الرزاق لانها نصفه فانها بالزيادة والمنفصله لا
مع نصف الاصل والزيادة لها عندنا في خمسة وعشرين نصف مع الاصل والجل هو وان كانت
بعد العنبر وفيه فتراوح القولين في المحيط وقال السامعي نصف الاصل دون الزيادة وفي المنهاج
لما زاده منفصله وخيار في المنفصله فان نصفه فمتمم بالزيادة وان سمي الزيد المتولد
فان اذ ونقص كبر عبد وطول خلقه ويعلم منعه مع عيب فان اعفا نصف والا نصف القيمة
وجعل امد ونقصه زاده ونقص قيل في التبيين زاده وفي الجوهر اذ احصل الزيادة
محصنة او بعض محض او زاده من واحد ونقص من وجه فالزاده لها والنقص عليها وقيل
الزوج وعلمها وهو با على الخلاف في استقرار ملكها بالاعتدال على الخلق وعدم استقراره وفي
المجايد قد يقال انما في ذلك من طلقها قبل الروح فانت الاولاد لها لانها ائمة الملكها وملاك
المهر بالاعتدال وجمع نصف الامهات الا ان يكون قد نصفها الاولاد من غير ان يصير نصف منها
يوم الاعتدال من احدى النصفين قاله وبه قال الشافعي ونصف قبل الولادة قبل القبض
وبعد الحار ياد اولاد نصف من نصفها ولا نصف في العنبر شيئا من ولدها وان كان ذلك
نصف منها للزاده والعنبر لو اصدقتها ارضا فمستهدا ارا او بوا ومنه نصفها من طلقها قبل
الزواج مع نصف من الارض ونصف من النوب يوم اصدقتها الا ان يعطها نصف من النوا
والصبي فان كان النوا نصف الجميع بالزيادة فاعلمه وله وان ذلك لها نصف من النوا والصبي
كان له النصف وقال القاضي منهم امل من هذا التراضي والاولى من صحيح لان احلا عبر
على كل حال في الغيرة في المتوسط لانه على الروح نصف من سواها وان قبل الاعتدال او حدث
بعد من نصفها وعنده في الشافعي زاده بالسلم على النوب وهو قول من جعله ملكا

ولا يصح لانه لا يحلوا بعد الرد امان بحكمه ومير المثل على اصل المشافعي لاجل الاول
لان السيرة بدع تحت القوم ولا فائدة فيه والعنبر ولا وجه لاجل ما لا يتقدر
جدا على ما لا يحل في البيع فانه يفسخ بالرد ويحب رد العنبر النجاس لا يفسخ وفي الدليل مرد
في المثل لانه يرجع ورد بالعنبر الفاضل وهو على وجه خمسة احدى ان يكون با فده سوايه
فان شئت اخذته ولا شيء لها وان كانت حصته منته شاملا يوم الاعتدال عن رخصته فيعتان
بالعصب وبما ان يكون فعل الروح ويحرمه فان اخذت العين حصته العنبر وروي
عن ابى يوسف عن ابى جعفر انما لا يصنفه العنبر بالسماء لانه مضمون بالاعتدال باي
ويجب ظاهرا رويها اعتبار الحرة بالحل خلاف البيع فانه اولى بالحل لانها شيئا للزاد
العنبر فسقط حصته من العنبر بالثبوت ان يكون من المهر فهو بالسماء في ظاهر الرواية
لان فعله منعه هدر في الارض وعن ابى جعفر فعل الزوج كالعصب وانما ان يكون
احصى بعنبر انما انما في لها الخيار للغير فان حدثا مهر رجعت على الخاطى بالعنبر وان
اختلفت نصف الروح منته رجع الزوج على الخاطى نصفها بالعنبر وان اختلفت ان اخذت
ولصير الزوج العنبر ليس لها الا النصف من نصفه وخاسمها ان يكون بعنبر لروحه منصفه
وان كان احصى بالزوج وعلمها وقيل قبل الزواج فمواضا على خمسة اوجه ما ذكره سوايه
بحر فاما ان شئ منها نصف منته يوم مضى لغير الرد فاصت وان شئ اخذت العين
ناقصا من غير زمان وتقال المهر هدر بالسماء ولذا فعل الروحه لانه صادف ملكها خلاف
وعلى الزوج من النصف لانه صادف ملكها وبما على الاحصى عيب العنبر عليه فلول زاده منسقم
ورجع الروح عليها نصف العنبر يوم مضى منها وفعل الزوج فعل الاحصى لانه حبايه على مال الغير
ومع النصف وان كان بعد الطلاق اخذ الزوج نصفه مع نصف العنبر فاسع الفاسد لزمها
صالح النصف ان كان با فده سواها وادوا على المهر او عليها لانه من غير علمها بالعنبر والاولى
لغيرها بالعضوب وبما على الاحصى على الارض وهو زاده منفصله وقد ذكرنا حكمها قاله

المسرخص ويخرج في المحصر ان العصب قد قبل الطلاق وبعد سوا في الحكم وهو غلط وفي
 الجامع حيا رقا بعد الطلاق في العرف فهو في الكل وفي فعل الاخص ان احارت نصف العصب رجع
 هي الروح على الاخص بالقبض فله العصب الا وجهه بمرعات لم يدروها وهي ان
 يحصر الروح المحسب والاربعه والاشارة وانما قبل القبض قبل الطلاق او بعده وبعد القبض
 بعد الطلاق او قبله وفي الجماع الزيادة والعصاة المهر قبل القبض قبل الطلاق او بعده الطلاق
 او بعد القبض قبل الطلاق او بعد الطلاق والمصرف في الصداق قبل قبضه خابرو في السبب
 مقرها قبل القبض فلو على ضمان الدعي راد على قول ضمان العتد وهو الاخص فالمصرف في
 المبيع في المهر العصب مصور ضمان عتد وفي قول ضمان يد فعلى الاول لا تعد قبل قبضه
 ولو قبل قبضه من المهر المثل فله سبغ ان يكون مقرها على ضمان العتد والمهر قبل القبض وقامه
 على السبع باطل لان المبيع منه في السبع والمهر ليس الناحي في السبع لا في السبع معاوضة
 مال بمال خلاف الناحي والمهر في غير رافع العتد الثاني بطلان المبيع في ما لا يبيع والبيع
 الاول يسع به مبيع الثاني في الناحي لا يسع بطلان المهر قبل القبض ولا بعد من الاصل فلا
 معنى لمعنا من تعدد الصرف فيه بل هو لئلا لا يكون ضمان ضمان المدعيه اما الضبط
 ولم يوجد العصب من الروح ولان المال عصب عتد رجعها في كل وقت ويد الروح على
 المهر عتد فله يكون له رد عصب بعرضه ان في البسيط منافع الصداق لو اقامت على ضمان
 العتد اليد لا تسبها ولو كانت رد عصب بمهرها ورايه المهر من ولا او لم لا رد خا صان الروح
 على ضمان العتد ولذا على ضمان اليد مال الاداء الحفظ والضوابط ولا تسع عتد على ما ذكرنا
 واما ما عارده على اصله ان المدعيه ضمان في بعض الاحوال لانه يد نفسه سبغ العصب
 المستعان والزوج لا تسع بها العاربه اما العتد المستعير من المهر ولا اما احدهما
 ولا مضر طلق ان يكون مد الروح براسعته والفرق في العاربه بل اولى فانه يسع عتد ويجرحه
 من ملكه بانه في العتد عند ما عصب المهر من العصب فالخيار لها على العتد وهو يد ضمان

العتد وفاديه ضمان العتد ايضا لو سبغت رجعتا الى مهر المثل وان احارت العتد بالمعيب
 لا ارش وعلى ضمان المدان سبغت رجعتا الى قيمته وان احارت طالت بارش العتد وان اطلعت
 على عيب قد عتد على ضمان العتد حكم المبيع وعلى ضمان اليد ان سبغت رجعتا بالعتد فالاحارت
 تردد دو في الارش وان عتد المهر عتد فله ثلث حالات فصلا لا خيار لها وحدها العتد
 عتد الارش عليه ومنب لها الخيار فان سبغت طالت الروح عتد المهر المثل على ضمان العتد ولم تطالب
 الاخص وان احارت طالب الاخص بحاشته على ملكها وعلى ضمان اليد ان سبغت طالب الروح
 عتد المهر المثل ولم تطالب الاخص بالارش وان احارت ان ثبات طالت الروح اذ الخلاف
 في يد رجع على الاخص لان زيار الضمان عليه وبحسب العتد الروح على قول ضمان العتد في
 فالسماوي كما وحده الاخص ومنه خلاف على قول ضمان المد رجع الى قيمة المثل لم يثبت
 وطالب بالارش ان احارت وفي المهر حكم المهر حكم المبيع ان كان مبيعا او موهبا لا يجوز لها الصرف
 منه قبل قبضه وما عداه لا يحسب الى مهر وذكر القاضي منهم انه يجوز الصرف والمهر يملك
 الحام وحل ما لا يسع العتد بلاكه ومن احمد على جوار هذا المراه مهرها لزوجها وهو تصرف
 وضمن المهر بدعا غير مضمون بعد الطلاق وان قال العصب او العتد قبل الطلاق عتد عليها الضمان
 عنده وحالت الحما عتد في هذا التفصيل وفي المعنى يملك على اربعة احوال معطاه وهو مفضل
 الروح لعصب مفضل على كل حال وسعل اخص يدها ووافقه ساءه وقد ذكرنا التفصيل قد وفي
 الحواضر المهر مصور يد الروح طالع في ما لا يبيع قبل القبض ولو يلف في يد احداهما ثم وقع
 الخلاء قبل التنا فالحكم ان ما لا يعاب عليه منهما وما يعاب عليه ولا يعرف بعضه من صحتها
 بل ان لم ينع منه بلاكه وان قامت في امار الضمان على صاحب رجع خلاف من اصبح عتد
قوله وان رجحا على الف على ان لا يحرقا من اليد او على ان لا رجح عليها فلي وبي
 بالسرط قلها المسمى وان رجح عليها او رجحها من فلهما مهرتها وفي الساسع يريد ادا
 سمي لها اقل من مهرتها وفي الساسع والعقد ان قال المسمى مهرها او اشرها لغيرها

في الحرب عليهما وفي الاشراف لان المنذر اذا افسد بالجماع فعلى كل واحد منهما
هدى وهو قول ابن عباس وابن المسيب والضحاك والحليم وحماد والثوري
والنور وقال الشعبي على كل واحد منهما بدنه وبه قال مالك وموال
بن حنبل مضطرب من قال عليهما هدى واحدا من قال على كل واحد منهما
واحدا وان المنذر يقول ابن عباس ودردار عن الشافعي اقوالا اربعة
اذا كانت مطاوعة لم تكن بدنه عنه فقط مع فسادهما بالجماع وما ابعده
ثانيها يحسب به بدنه عند غيره ولا اصل له ولم يقل به احد من
ثالثها المبرمة نكاحا بدنه عنه وبدنه عنها **والرابع** يلزم كل واحد
سما بدنه ويكون في ما لها وهذا هو الحق لما حكى الحديث عليهما قال الهان اولي امانتهما
سما مع بالجماع ويكون ما يحسب به غيرهما مع احبارها وسواها فلا معنى له ولا
اصل والاصح ان حج المنكرهه والتايمه لا يفسد عند الشافعي جماعها وقد تقدم
فلسا المفسدات للعيان مسوى هما العامد والساهي والعالم والجاهل والذليل
والناهي خافض الظمان لا سيما عندك **فابعد** اعلم ان المحرمين
عشرة مفرد للجماع ومفرد للفرج وقارن ومبتمع ومطلق ومبتطوع بحج ومبتطوع
بعمران جماعا ومبتطوع بعمران ومبتمع ومطلق ومعلق وهو ان يقول احرمت
باحرام حرام ثم والطل حار وعلية اهل العلم كافة من الصحابة ومن بعدهم الاثنا
عشر عن عمر وعثمان انهما كانا يهينان عن التمتع فمل هو بنى بروه وصل كان بينهما
عن صحيح الشافعي الى الحرم لان ذلك خاص باصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو قول الاثرين جمهور الفقهاء ومنهم من زعم ان عمر رضي الله عنه كان يري
بطلان التمتع وهو بعيد وحوال مخصوص عليه في كتاب الله تعالى وذهب ابن
حنبل الى جواز صحيح الحج الى الحرم وقال الظاهر به دل من احرم حج مفردا

من
الحج

او قول من فسق الهدى حل بعمر ساوا الى ذلك في المحلى وروى الحارث بن بلال
عن الحارث بن ابي اسد قال قلت لياس رسول الله اريد تسبيح الحج الى الحرم لانا
خاصه ام للناس علمه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لكم خاصه
رواه ابو داود والنسائي وان ما جده وغيرهم وفي المسند رواه الحميد بن
قال النووي اسنان صحيح في حارث بن بلال ولم ار في الحرف حرجا ولا نكاحا
وقد رواه ابو داود ولم يصعبه وهو حسن عنده ادا لم يصعبه قال
من جعل هذا الحديث لا يثبت عندي ولا اقول به وقد روى الفقيه احمد
صحا ما فاسد في حارث بن بلال منهم **فد** ينبغي ان يقول
ان يقع بلال منهم لانه صاحب دون الحرف ولا معارضه بدنه وسهم حج
عليه لانهم ايسوا الفقيه للصحابة ولم يدروا حكم غيرهم وقد وافقهم الحارث بن بلال
عليهم وزاد اختصاص الفقيه بهم فكان معه زمان علم لم يكن معهم وقال من حرم
هو مجهول لا يحتج به **فد** اذا خرج عنه سخا لا يسمع بحولا
والحارث بن بلال روى له بدنه فلم يكن مجهولا بايقاف اهل الحديث والذين روى عنه
وسعه الراي انزل الى عبد الرحمن وهو ليس القدر يخرج به عن الجماعة وعن ابيهم
المسي عن ابنه عن ابي در قال ثاب التمتع في الحج لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
خاصه رواه مسلم والنسائي وان ما جده وعن مسلم بن الاسود ان ابا در قال يقول
من حج من صحبة عمر لم يبق ذلك الا للرب الدرس فانواع رسول الله صلى الله عليه
وسلم رواه ابو داود ومثله عن عثمان رضي الله عنه قال
من حرم الظاهري لقد جعله الطحاوي في هذا المكان فقال ان معنى قوله لا لابل لابل
انما عني به حوار الحرم في اشهر الحج قال وليس المباح من هذا هو
سواء يذهب قول الطحاوي لانا ما نسا عن التمتع الى من صحيح لا عن العرق

عليها ولا يعق عليها لا يفسد النخاج بدالك ولكن يفسد به السداق قلب ولا يفسد به
الصدوق ايضا لانه لغو وفي الحواضر عن ملك اوسط شرطنا في معنى العقد اوسطه
ان لا يفسد لها فهو قاض في العقد ويصح قبل الدخول والكر او بطل المندرج في الاشراف
يعرف ملك قبل الدخول وبعد فقال لا حلوا من ان يكون صحيحا او فاسدا ولا يفسد لحيات
النخاج مدخول رجل على عروجه ومذهب ملك في القسم الاول القول اعني وقال
قد استوت على القاضي ان ينهي الناس عن ذلك ولا تزوج الرجل الاعلى منه ولما تده وكل شرط
في العقد سلازم الا ما كان مطلقا او مضافا فان كانت وصفت من صدقها لاجل الشرط رجعية
من النكاح وفي المدونة لا ترجع وان قال عيبه لم يفسد العقد رجعية ومن زوجه
النهاريات حمدا في علمه وان سهره وفان الحسن لا يرى باس ان زوج الرجل على محلها
من الشهر الياما معلومه والقسم الثالث ما سئل النخاج وهو المات في النخاج ونخاج المته
واسراط الحار وهذا اتفاق او يقول روحك ان نصيبت امها او فلان وان جت بالمهر وتوت
كذا والا فلا نخاج سنا وذكرا وبخطاب فيه وفي حينا بالشرط ورضي امها او فلان بدولين
احداهما النخاج بينهما صحيح والشرط باطل بدقا المهور وروحك عن ان حسنة في شرط الخيار
وزعمه اختلاف بينها وفي حيزه لا اكمل روحها على ان اياها الخيار صحيح النخاج وبطل الخيار
وان قال ان رضى في النخاج باطل وقال سهره مائة عن عطا في حسنة والنوري في الإذاعي
ان من قاله النخاج ان حاما لم يرد وت لدا والا فلا عند سنا ان الشرط باطل والعقد صحيح
وروي مصور عن ان حصل الشرط والعقد حاربان وعن ملك والسابع وان عيب فساد
العقد وفي اسراط الخيار في الصداق عليه اوجه صحيح العقد وبطل الخيار وصحهما وصحة
العقد وبطلان الصداق على سنا وكان يصح لهم ان يقولوا الشرط في النخاج افسق
اربع اقسام القسم الرابع ما عصبه النخاج وان لم يدر لسلطه ان يعق عليها ويسقطها
ويسكتها بنت مزرع وبطاعها ولون صدقها لا يحول ولا يفسد لئلا يفسد ما سكتها بنت مزرع

وجود هذه الشروط فيه وعدمها سواء وان بزوجها على عيشهم وداهم وارطال من خير فلها
العشرون ولا يكتفى من مثلها لان الحزم غير مرفوع بما في حق المسلم فتأخذ زوجتها على عشرين وان
مروجا على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يزوج عليها فلها مهر مثلها وفي الشرط لم يفلح ذلك
ليس بمالك ولما اداد زوجها على مال وشروط تلكا بالشرط المعروف بها فلها شيك من مهر مثلها عند
فواتها اذا الورع جاعل على الف على ان يكسها او على ان يعرض لها هدية لان اللفظ الصريح هو
قوله ولو تزوجها على الف على ان اقام بها وعلى الدين ان اخبرها فان اقام بها فلها الالف
وان اخبرها فلها مهر مثلها لا يزداد على الالف ولا ينقص عن الالف وهذا عند أبي حنيفة رضي
الله عنه وقال السرخس حاربان وان اقام بها فلها الالف وان اخبرها فلها الالف قال
دعوا السرخس فان سنان بن سنان اصراف عيب مهرها من المثل لا يصح من الالف ولا يرد
على الالفين لرضاها باسقاط الزيادة على الاصح ورضاها بالالف وان طلقها من الرجل فحقها
فلها نصف الالف وفي الاسراف قال بن المندرجان زوجها على الف ان لم يكن له امرأه وعلى الف ان
ان كانت قال ابو حنيفة ان لم يكن له امرأه فلها الالف وان كانت له امرأه فلها مهر مثلها
لا يصح من الالف ولا يرد على الالفين ومثله في البدائع وقال ابو يوسف ومهر هو ما شرط
وبه قال بن حنبل في رواية ابن راهويه وقال الساجي لها مهر مثلها فتقول وزواي يور وخاف
زفروا فاصح ونزاد وخالفهما والمختار المطلق من الرجل او حنيفة نصف مهر
المثل وعلى هذا الورع جاعل على الف ان كانت مولاه وعلى الف ان كانت حر الاصيل ودين والبدائع
ومدارك هذه الاموال باي في الاجازات في قوله ان حطت اليوم ومدهم وان حطت غدا
منصف درهم من سنا الله تعالى والنزاع المصحف من بروج امرأه على الف ان كانت حمله
وعلى الف ان كانت صحبه الوحده فلها الالف ان كانت حمله والالف ان كانت صحبه والعرف
بها ومن سلسله الباب ومسئلة المروج عليها ان الخطر والاصها دخل على التسمية العامة
لان الزوج لا يعرف هل حرها او سرج عليها ام لا ولا يخطط في الاول لان المراءى صفة

لكن الروح لا يعرف ذلك وجهه لا يوحى خطرا من المرعى في الماوى وفي المحيط
وان يروحها على هذا العبد وان على هذا العبد فان كان مبرمتها اقل من ادهما فلها الاورش
وذر ان كان سلا وشهنا وان كان ارحمن ارفتهما فلها الارتفاع وكذا ان كان مثل ارفتهما وان
كان سلا ولها مبرمتها وهذا عند ربي الله عنه وقال لهما الا وكن في ذلك طوبى
وان طلعنا قبل الروح بها فلها نصف الاورس في ذلك كله بالانفاق وفي قاضي خان
لما ذكره عنه وان كانت الحباري احدا نصاسات صحت التسمية بالانفاق ولذا ان كان
الحباري له وذر اولا كانت ممتسا سوا كانت بمدها مثل مبرمتها او اقل او ارحم لوجود
الربحي بينهما بالمسي في قاضي خان وعلى هذا الخلاف لوروجها على الف او العن ومثله في الجامع
وفي سلكه المتوسط ومدها نصان روجها على الف حاله او موجه الى سنة ومبرمتها
الف او الف فلها الحاله والا فالمرحلة وعدها المرحلة لانها الاقل وان روجها على الف
حاله او العن الى سنة ومبرمتها الاكثر فالخار لهما وان كان الاقل فالخار له وان كان
بمدها مبرمتها وعدها الخار له لوجود اقل عدها فاعبرته ان المدة الاصلية
عنده مبرمتها وانما عدل عنه عند صحتها التسمية وعدها بالمسي الا اذا صدرت التسمية
من جل وحده وقد امكن هنا احاد الاورش والاقل فلا تسمى التسمية وصار بالخلق على الف
او العن والاعتناق على الف او العن والاروار بالف والعن ولما عاب بالطلاق بل الروح نصف
الاورش والاقل وفي المتوسط ولا اعتبار لمبرمتها لانه موجه تخاج لا تسمية مدها والحد لا
يعود التسمية ولا في حصة ان للوجه الاصل مبرمتها لانه مدها الصنع في العمة في الصنع او
الصنع معقود عند العقد وانما صارا الى المسي اصبحت من دونه في ليس السبع لا عدل
وه عن العمة الا اذا اصبح العن من جل وحده ولما اذ اروج امرأ على الف تسمى على مبرمتها
سليها وهذا لان الناحج عدها مدها في السلم والسلم ومرح الهالاه لا صنف
ذلك والدليل على ان مبرمتها هو الاصل انه يجب نفس العقد من عرسه فلا يقبل عنه

الى الكسبي مع الشان فالواستاجر صبا غالصبح له نوبه بدرهم او درهمين لا يصح التسمية
بخلاف الطلاق والعاق فانه لا موجه لان الصنف الاصل ولما لا يحث شي مده عند عدم
در البذل ولا ذلك الناحج ولهذا اوجنا الاقل فيما عدا ذلك لان المال المهره ليس
يعنى فلم يكن في عين الاقل عن الحق الغزله فله فله لان مبرمتها موجه الناحج
الذي لا تسمية مده فلهذا هو موجه الناحج الذي لم يسمي مدها ولا بدليل انه لوروجها
على دراهم يجب مدها على قوله والواحد في الطلاق قبل الدخول عند فساد التسمية المتعد
والا وحسب نصف وهو اقل على المده وقد في الروح الزايدة وهو جواب سوال مقد وهو
ان المتعد بعد الطلاق عند فساد التسمية اصل حصة لمبرمتها قبل الطلاق عن موجه
ان يحكم مده المتعد لاحكم مبرمتها مده لمداد في الجامع ان عده مده المتعد وفي الاصل واجب
نصف الاورش والاقل لم علم مده المتعد وذلك لاصلا في موضع موضع في الاصل الا لث
والا لث ونصف الاقل حسم ما يده المده لا ملغتها فلا هاد في حكم المتعد ولذا في الجامع الصغير
فان العدة الاورش يرد على المده فادرو في الجامع وضعت في العشرة والصبر في المتعد
يرد على المده قالوا فاجد احكم مده المتعد فان قل صدقت التسميان عند اقل حصة
فكان لم يسم شيئا صلح ان يحسب المتعد فصار عليها فلهذا وعرف ان نصف الاورش والاقل
انما وجد طريق للمدة في في المحيط اذ روجها على الف والعن او على احد العدة فيصير
لها مبرمتها لا اراد عليها ولا يحصى عن اقلها وعند ما لها الا لث ويعطها الى الحدوث
وهو لو اذت المتعد على حسم ما يده حصة المتعد عند ثلثي الصبر والصبر في قوله
وان روجها على حيوان عرسه صنف صحت التسمية ولها الوسط منه والزوج مبرمتها سا اعطاها
ذلك وان ثلثا اعطاها فتمتة قال ربي الله عند مضي من التسميان يسمى حسم الحيوان
وهو نصفه وان روجها على حيوان او فرس امام اسم المسمى ان روجها على دابة لا يصح التسمية
وحسب مبرمتها لادوروجها على حيوان او نوب او دار او لول فلهذا في الاخير وهو الهالاه

جهالة الحسنة فكانت ما نفع لغير الجاهل والاول جهالة النوع والصفة وهي غير ما نفع لا نفعاً
 دون جهالة مهمل المثال في الروح على بطلان حرو وادواته او نفعاً وعدا وجارياً او بغيره
 او مروي وفي المحيط السبعة لا يصح مع جهالة الحسنة والنوع والصفة ولا يصح مع جهالة المستند
 وهي جهالة الوصف لان بعض الجاهل لا يعرف الناحية وهو جهالة مهمل المثال والوصف دونها
 وفي جهالة الحسنة وانزل الجاهل والاصل ان كل جهالة كانت دون جهالة مهمل المثال لا يصح معها
 السبعة لجهالة الوصف وكل جهالة كانت مثل جهالة مهمل المثال او فوقها مع جهالة السبعة
 جهالة الحسنة و جهالة الحسنة والارادة والبوب والدار والوعد فوج جهالة مهمل المثال و جهالة
 مهمل المثال جهالة حسنة و جهالة الارادة وغيرهما فوق جهالة الجهل والارادة اقل من جهالة
 الارض وفي الحسنة العرصة اسم لروايات الحواشي وفي العرصة النفاذ لغيره احساس الجواهر
 قامت به الحياه والارادة والحق بالاحسان فانها تختلف باختلاف الملاد والجاهلية والصفة السبعة
 ولغير المراقب عليها فكانت جهالتها فوق جهالة مهمل المثال والنوع من الموقوف والوبر والسعر
 والبطن والناظر والجزء والارشم وغير ذلك فان احساسها في جهالة مهمل المثال بالاحكام المعينة
 في الناحية فالو لم يسم لها مهرا وفي المحيط ودارا لاصح السبعة مع الحظر والعز والروح على
 ما ينطق حارته او على ما ينطق غفده او على عده الا ان اوجع السارده او ما سمح عمله العام
 خلاف المطلق فان ذلك يصح فيه لان العز لا يصح مع جهالة الحسنة بل لا بد لو قال لانا ان يدم لان
 جهالة الحسنة على الفتيان ولا ذلك الناحية وفي الجواهر لا يجوز جهالة ولا ما مدهم ان الحسنة
 صور على يد اوحاد او عدد من الاجل العزم معروف فليكون لها الوسط من ذلك والمعنى
 لوبر و جهالة على بوب او دله او صوان لا يصح وان بوجها او فليس او بعل او حمار او بوب
 مروي او مروي يصح ولها الوسط من ذلك وان بوجها على عهده من عهده او قميص من قميصه
 او عمامة من عمامة يصح وبها الوسط من ذلك والارادة منهم من لم يصح اصداق عهدهم
 ولا اصداق عهدهم من غير اصداق عهدهم ومع اصداق عهدهم يطلق واوجب

في ذلك ثمة مهمل المثال و اعني به السبع ولا يصح لان مدرك الناس من جهالة
 ادليس المقصود من الناحية السابعة والما بعد المثال والما بعد المثال المقصود منه المكارمة
 والما بعد السبعة والما بعد السابعة والما بعد السبعة والما بعد السبعة والما بعد السبعة
 مع السبعة عن الهير مع عهده الجاهل ولا يصح ولا منه مطاوعه غير المال بالمال ولا يمكن
 الحاقه معاه و منه المال بالمال لا يصح الناحية على مهمل المثال لا يصح السبع بالسمعة مع ان المثال
 صمد السبع وفي السبعة اعني امتد على حصرها عليها ومنها و لولها بالعمدة الى عليها
 وكانت معاودة وان كانت مجهولة صح الناحية ولذا الصداق احد الوجهين مع الجهالة و
 قابل السبع مع جهالة الواحد فها على عهدهم موصو بالواحد عهدهم و بقدر الجاهل
 على قول عهدهم الجاهل هو الاصح عهدهم ولا تقبلون السبع على عهدهم الجاهل الذي لم يسم
 وفي السبعة الصداق ليس رضى الناحية وان كان عهدهم هو دارس الاعراض من السبعة وهذا
 للمال على المقصود عليه ما لا يحلها غير الزام المال اشد اثاره والاقارب والندور وبذلك
 عليه عموم قوله عليه السلام الخلق مباح عليه الاهلون رواه ابو بكر المحامد وغيره فيجعل به
 مما لم يحسن وكان جهالة ما ذكرنا من جهالة مهمل المثال وقدر ضياعها لدهلالت سلطانها وضيا
 بقربها هو امر جهالة منه وهذا خلاف وسرطان ان يكون حسنة معلوما ليجعل الوسط
 منه رعاية الجاهل ان هو الواحد والوسط مدحظ من الناس نصفه من الجاهل ونصفه من الربي
 وهو الطرف الاخر من الجاهل والطرف الاخر من الربي ولا في الوسط والجاهل فوق الاخر
 والربي فان اعلم وفي الهم الروح الاخر ضرر به و ارام الروح الاخر ضرر بها والارام
 الوسط خال عن الضرر والروحين فخال اولي بمحلها في الارفع والوسط والاري من
 العبد في الرخايز الوسط في زمانا دون الترتيب والرفع الخوض عدل حقيقة وفي المحيط
 الوسط في ادهم السبعة لان الخادم عهدهم انواع ثلثة روى سندى وحسنه في الاعلى
 الربي والاري الحسنة والوسط السبعة في لادنا روى في صفلي و هدى في الوسط الصفا

وفي المنسوطا رفع الخدم الترك وادون الخدم الهنود والوسطا السندى والوسط
اخذ الترك والى الهنود فلا بد ان السندى لا توجد عدناو والديابغ لوروجها على صيف
اصح لا يصح دون الوصف فالوصف والى الخدم عندهم الرومى والوسطا السندى
والردى الهندى والخدمى التترى والوسطا الرومى والردى الهندى وفيه الخدم عسبون دنارا
والوسطا الرومى والردى الرومى دنارا والخدمى فيه العمد لا خلاف وفي المعنى الوسطا الهندى
السندى المنصورى والى على التركى الرومى والادنى الرمح الهندى وفي المنسوطا الوصف
الاصح خمس دنارا وفي المحيط هذه الوسطا اربعون دنارا وان سمي هذا اصح خمسون دنارا
فان ان كان من بلادى خمس دنارا والى لا يعرف بالعمد عند ذى العين وان كان لا يساوى
خمس دنارا هذا قد قول الى خمسة وعشرها على العلل والرخصى كل بلد وكل ما ن عليه
الفتوى بحسب الروجه على قول العميد في البحر على قول الوسط من ذلك عندنا قال زكريا
وان جبال البحر على قول العميد واختار الفاضل من الجملة احبارها على قولها وان سمي عندنا وسطا
او حلا او رد بالفتوا اصحانا لان الوسط لا يوفى الى العمد فضاوت اصلا حتى الاموال والى الجبل
يسمى بمصر الفصحى بها لان هذه الوسطا اعدل من الوسطا بلان من المثل الوسطا من دوات
العمد بحرم قيمته لا وسطا من ذلك الخس وقد سلسا الوسطى منته واحترت على قول مثله من
الوسط ولا يحسب على قول عميد السبل اذ لا بد ان ان عن الحد ونحو بحر على تسليمه وبحسب
الروجه على قول عميد النعمان لدا ان افاضه ان قال على عدوى او لى لا يحسب لراه على العميد
فالاصل ان العميد لا يدخل لى في ذلك اذ ان مضاهى الى العاقد نعم محمد والمير الكبير
في باب الامان لان الاضاحه من باب التعريف لا يشاق فان قيل سئل ما دريد بالوصيه
فان من لوى بعض من رفقته وهناك بعضه كاستفاد رفقلا لاطل الوصيه ولو كانه خناز
لا لسان لطلعت فلما الاضاحه لا لسان من رفقته من حيث ان كل واحد منهم لا يعرف لى كل
موجود فلقناهما بالاطلاوه في باب الوصيه لا بد اوسع وعملنا ما استبين والدليل على العرفه

من الكرم من ان الوصيد اصح بحال جاريته وبما سرق محله العام ويجمع ماله ولا يجوز الودع
على شئ من ذلك **قوابل** مهمه واسوله حمد في الزبائن والمحيطان جمالها الحسن نفسه
الوكاله وجمالها النوع لا يفسدها فاقنا في المهر المسرى فاذا قلنا مشوا فزس او نقل او حمار
جان وان لم يسم المهر وسرى عدا وحاره لا يصح ان لم يسم المهر عرق فبها من العدا والحاره
وبن القدر في الفخا والى الجبل مما الجماله الجماله الحسن وفي الفرس واخوتها جعل الجماله جمالها
النوع والصفه وفي الصدان سوى من الخل وجعل الجماله في الخل جمالها الصفه وفي الوكاله
لسواد ارا ان سمي المهر جارا للبعد والحاره لا يوفى وايه الامالى عن ان يوسف فانه لا يوفى
سمى ثمانا في العود والماله لا يصح وان سمي عرق فبها من الدار ومن العود والابايد
المهر سوى من المائنه وجعل الجماله فيها جمالها الحسن فاسوى ابو يوسف في روايه الامالى
وان ذلك ليس لى يوفى حمارا للمهر وان ذلك ان يسترى له سبعا او ثوبا او اموالا ولله
اواب او ابواب لم يحردا لى قال دابة وان ذلك ان يسترى له اشيا او الاسبا او اواب
او الارب او اوبا او الساسحار والوجل وفاس ذلك ان يحرق المورود وور ولا يحرق
الا دور وادور مدار كما يعرف من باب الزبائن والمحيط **قوابل** وان يروجها
على يوفى غير موصوف فلها مهر مثلها وقد ذكرناه وبحسب الفاعل والموصى فاسمها احاس
الساب ما ن قال على ثوب هروى او موى او موى صفته السببه وبحسب الودع من دفع
الوسطا منه وس قيمته فاسمها ودا او الماع في وصفه في طاهر الروايه قاله البدائع ولم
يعصل بما اذا سمي له احلا او لم يسم وقال ابو يوسف ان ذر له اجلا بحر على تسليمه
وان لم يوجله بحر وعن ابن جعفر بحر على تسليمه من غير خيار ولان هذا التصديق هو قول
وفى ولا بد ان في الحر لانه لا بد في الدمه هو ما صححنا بخلافه الاجل فاسد المصدق
وفي الساسع عن ابن جعفر رواه ان مما اذا وصف النوب والجله في روايه عمه بحر على العمل للبعد
الموجله في روايه قول ان يوسف فاق اسم وان روجها على جبل موصوف او مودون موصوف

عبر الدراجهم والربما يحرك الروح على دفعه ولا يعبر من الارضها وان لم يصعد
صحت السميه وحرك الروح انسا اعطاهما فتمت هكذا ذكرك في حاحمه وروى الحسن
عن ابي جعفر انه يحرك على الوسط ولا يعبر منه ممتد لان السرع علما او حيا الوسط وقد بين
وبعض السرع نصف الروح صارا له عند الروح ولو سمي الروح الوسط يحرك على السليم هذا
هو احوال الصد فانه لو صعد على الوسط لا يحرك على السليم بل يحرك فلذا اذ الواحد الشرح
ووجد الاول ان العمدة اصله الحيا الوسط فلذا في السليم فاما في احد هكذا ذكرك في المحيط
والدراج وغيرهما وان زجر حيا على وهو دوى لم يزد من شجر او وراده هو نوع عمل الساب
وان كان حيا فاما في المحر فالحايت وسط والحاده سابت ولها قال مما يحركهما لك والجهير
لا يكون الا باليت قال صاحب المحيط وعرفنا براد الت الحيا التي سابت في المدر فلا يصح
ميراد الم يكن معينا وفي المتوسط المراد الت مباح الت وهو معوضا لغيره وهو ما يحركه
لأن المراه وصرفها الى الوسط منه وعن ابي جعفر سمعته ادعوا سارا وفي جوامع العقيد يقول
مثال ما عنت وسط في عزمهم وفي عزمها يحرك مبر السبل وان عين السميه هو على عند علا الدراج
فالربما هو في بعض السبل وانما في العلوس الذي روح كالدرهم والغطا وقد ذكرك في الواسع
الربما روح فيها سحن والذلل والمرونة والمحدثا واعيانا معوضا للروح واحد احدها وقال
ملك محورا المتاح على عنت وخادم وتحت بها الوسط وعند الساب في مح بها مبر السبل ويرفد
وفي الاسواق محورا الروح على عنت وخادم ومح خادم وسط وفي مصيفان لرب السب
قال الحسن وان سدر في المعج محورا الساب على الوصف والوصافه وصف سمعوه وان كان
سوت العرب ولذا في سوت الحضر في السبل المعروف ان كان معروفا قال الساب مع مبر مثلهما
وسلمه عن ابي جعفر بالروح والموث والاطلاق والروح تحت المتحد قال رب المحدث وبثقال
وعند الساب في مح نصف مبر السبل وعند الظاهر نصف الساب في ذلك كله وسرع
ذكرك في المحيط وروح سميتها مبرها حار مد وفي الذخيرة هو الصحيح ووطئها بالروح

بها فالحا نصفه ومحرا اعلم مقدار مبراتها وفي جوامع العقيد اوردوها على مثل مبرها
مح مبر السبل ولذا اوردوها على ملى هذا الربا يحفظه او مبر هذا الحد او مبره عبد ابي
سلفي واربعة وثلاثة او على ان عند ساما عاش اوردوا عنها او على داهم وان قد من هذه الابل او على
نوب ممتد عشرون وقال جمع ما الملكة عنت ذلك فله مبر السبل وفي الرعاي هذا قول
ابي جعفر وعند ابي يوسف يعطها مائة من المده وروى انه اذ اروحها على يوب وعبد ذكرك
لها مبر السبل ووطئها قبل الدخول فلهما الخمسة ولو قال على ما في يد وفيها عسع دراهم
ان سابت اخذتها وان سابت احدث مبر السبل وسلمه على عني نوع من الدار وفي الرعاي
روحها على خادم بعنه فاحا فاسدا ودفعه اليها فاعنتها مبر الدخول فاعني باطلي وبعن
فجزير روحها على عيم بعنتها على ان اصواتها له فان له الصوف تستساها واوروجها على
حاربه حلى على ان ما في باطنها له فالحا حاربه وولدها في الحامع كاتبت الحامل على ايف
على ما في باطنها له فمستد كالباع والهبة كالباح له على امره الف مبرها على الآخر
د الت عنها فالحا مبرها والمناحر طال قال رويك على حلي مح مبر السبل الا ان علم
تالرمه مح ذلك وعلى حكم فلان حكم باقل من مبر السبل فلا بد من رضاها واورها لا بد من رضا
وفي المعنى روحها على حكمها او حكمه او حكم احيا لاصح وهو قول الشافعي وقال ملك محورا
فان وضع الرعي الحكم فيه والامسح ولا شى لها فان يرض لها مبر السبل لزمها الساب وقال
من جرم في الحلي بعسد الحاج فيه واوروج لمره على الف مبر السبل لاصح الماحل وهو البردع
سجل ما عارف هل يدع سجاده ويوحدا ما بعد الطلاق والرت ولا يحرك على سلم الباقي
ولا يمس عليه وفي فيه السد هو عاده حور زم فان طلقها رجعا لاصح المبرها لاصح
العند وقال عماد المساج وقال القاضى البردع وقاضى خال بصرحا لا ولو قال
بعنده محمل وبعنه محمل ولم يند محورا وعلى النزق والرت والطلاق ومحل حار لا
وهو مبر السبل الحق في الذخيرة الصحيح الصحة للعرف والعامة معلومة وفي بعضها وهو الطلاق

وإذا محدثا في رواية إلى خفض في رواية إلى سلمان عليه صدقة فان أعاده سقط
الواجب قال في المفيد وفي غير رواية الأصول يجب دم عند أبي حنيفة لطواف
العرص وعند أبي حنيفة صدقة وإن طاف أفله محدثا بحسب صدقة ما نفاق الروايات
وإن ترك طواف الصدر أو أبعده استأط منه فعليه نساءه ومادام تمكده يومئذ
بألا أعاده وإن ترك بلمه استأط منه فعليه صدقة لكل شوط نصف صاع
فإن لم يستعني بحسب دم إذا طاف للصدر محدثا روايه إلى خفض ليمر على
طواف القدوم لأنه واحد وطواف القدوم سنة قبل له لو وجب الدم على المحدث
فيه الحان مثل طواف الزمان وهو ركعتان منه ولأنه ملزم التسوية فيه من الحدث
والحائض والمساة غلط وإن الزماني الحائض منه يلزم التسوية منه وسر طواف
الزبان وفي المسافع كل طواف يجب أعادته بتركه أو ترك الدم بحسب الدم ترك
أقله لطواف الزبان وطواف العرس وكل طواف لا يجب أعادته بتركه أو تركه
ونقوم الدم مقامه بحسب الصدقة بتركه ولا يجب به الدم ومثله في المحيط
قوله ومن طاف الطواف الواجب في خوف الجرح فإن كان
تمكده أعاده وفي المبسوط والمحيط الأفضل أن يعده على كل البت والواجب أن يعده
على الحطيم لا غير مطوف وراه وهو قول الحسن النضرى وعند الأئمة بلمه لا يحرم
ترك الجرح ولا يحرم الدم وتقسيمه أن يسور الحائط ومطوف حول الحطيم خاصة
لأن الحائط ليس من الحجر وهذا من النوى وغيره من المشافيع وفي الفتى لا يحرم
الطواف عند الحائض بلمه إلا من خارج الحائط لأنه عليه السلام هكذا فعله فلما فعله
لا يدل على ربه ذلك وفي الحائض والطواف في خوف الجرح أن يطوف حول الدابة ويحل
الفرح من الدابة من البعده وسر الحطيم فمادام تمكده أعاده الطواف على البت كله من
ورا الحطيم ليلون مؤذيه على الوجه المشروع وقد دللنا أنه الأفضل وإن أعاده

٤٨
على الجرح وحده أجزاءه وهو أن يأخذ عن مسند خارج المحر حتى يسي إلى آخره فدل
المحر من العرجة عن نسيان ومحر من الجانب الآخر هكذا فعله سبع مرات
وفي الجامع الصغير لقاضي خان وقد يكون ذلك بطريق آخر وهو أنه إذا أتى
إلى آخر المحر يرجع ولا يدخل في الجرح سوى من أول الجرح من المكان الذي بلمه منه
أولا ولكن لا يدرجوه إلى ذلك شوطا هكذا سبع مرات فإن رجع إلى أهله
ولم يبعه فعليه دم ولا يجزئه الصدقة قال لأنه تمكن البصان في طوافه بترك
ما هو قريب من الربع يعني أن الربع يقوم مقام الكل فيكون ترك الربع ترك
الكل بخلاف ما دون الربع فإنه لا يقوم مقامه أصله في الزيادات إذا كان معه
توبان أحدهما مملودا والآخر عرصة طاهر سبع الصلاة فيه وإن كان الطاهر أقل
من الربع يحرم الصلاة في أقلهما بخمسة أهل **قوله** أن طوافه في
خوف الجرح هو طواف الزبان فلا فرق فيه بين ترك الربع أو أقل منه ولو ترك
شوطا منه بحسب دم وإن كان ذلك في طواف الصدر بحسب ترك أقله صدقة
ولو كان المسترون بلمه استأط وقد كررناه وفي قاضي خا الطواف من رآ
الحطيم واجب أدونه من البت ببحر الواحد وهو لا يوجب العلم ووجب
الجحيجير الدم لترك السحس من الصفا والمرد وهذا التعليل أقرب إلى
الصواب ومن طاف الطواف الفرض وهو طواف الزمان محدثا وطواف
الصدر في أحوالهم السرور طاهرا فعليه دم يعني طاف للزبان في أيام الحج
بمسح الدم لأجل الحدث فإن كان طافه حسا فعليه دمان عند أبي حنيفة
دم لما خبير طواف الزمان إلى أحوالهم الدشريق عنده ودم لترك طواف الصدر
ويومر بعماد طواف الصدر مادام تمكده فإن أعاده فلا شيء عليه عندهما
وعند بحسب دم وأحدنا خبير طواف الزمان على ما نأى وجد ذلك أن شاء الله تعالى

السبح ان جعل سعيا للعبه والقبول على هذه الاساطير فاسد كان مساده للبعث القمه
لا الشوط القاسد ولا يسمع ان يكون القناد صما وان كان مراده الفرق بينهما ان السبع يفسد
بالسوط القاسك في الجملة بخلاف السباح لان بسلة الادب استقام الصا وان يروحنا
على هذا الدفن من اجل فاداهو حمر فلها مهر مثلها عند ابي حنيفة وهو احد قولي الشافعي قال
ابو يوسف ومحمد وان حبيل بحسبها مثل ورضا خلا وفي الحديث وفي رواية جاح الامير
اداروها على هذا العبد فاداهو حمر او على هذا الدفن من اجل فاداهو حمر او على هذه الازمة فلا هي
منته قد صدقت التسمية فيها وحبس من المثل على حنيفة وقال ابو يوسف حبس التسمية ولها
فمه الحلو ان عدا ومعه الساء المسه لو كانت له وفي الخبر مثل ذلك الدفن من الخلو وسط
هكذا دلفن والاصل وفي الحديث وفي رواية اني يوسف في العبد لها مثل ذلك الخلو عدا
في الاوصاف ومثل تلك الشاه المسه شاه دجه وقال محمد في الخبر الساء المسه مثل ما قال
ابو حنيفة وفي الخبر مثل ما قال ابو يوسف ودرا الكرخ في الجامع الصغير اني صنفه لو
يروح على هذا الدفن من الخلو فاداهو حمر او على هذه الشاه المسه فاداهي دجه او على هذا الخلو فاداهو
هو عدا قال ابو يوسف اني حنيفة ان لها العين المشا واليه في المسائل المشا وهو
قوله ابو يوسف وروي محمد بن ابي حنيفة لها مهر المثل وهو قوله محمد وقال وهذا من ابي حنيفة
ترك اصله يريد انه اعلم الانسان في المسائل المشا عدا حتى اوجهها من المثل الى المشا
اليه لا يصح مهر الكوفة لغيره وفي المسائل المشا انه سلب مهر الامه ما
ومع هذا لم يصنع وادع مهر المثل بعد لمعني قوله ترك اصله قال في الدفين ويمكن ان يقال ان
مهر المثل اصل عنده فلا صار العن الا اذا صرح من اذحه فعلى اعتبار التسميه لا يبيع وهي
معرفة لا يشان فاعتبر الاشان فيما تقدم والتسميه ما هنا حتى لا يعلق عن اصل الاشان
وقيل لا يثبت على وانه ابو يوسف حتى لا يترك اصله في الدافع وانه ابو يوسف اصح الروايات
والمرعى في خطاه ورواه عنده وفي المسوط فاداهي في الدافع والظاهر ان من اخذ

هم در في المبسوط والاسم جاري في الوري والمرغيبا في قاضي خان ان لها مثل ذلك المثل
من اجل الوسط وفي ملقي الحار لها مثل ورضا خلا فاداهي في الادب والظاهر المختار
فيه الوزن لا ند وزون ان احتمل ان يكون احدهما في الوري اقل من الآخر لحد واحد وعبا عنه
العساوي كرضا محتملة وفي جوامع العقيدة اداهو حمر على هذا الدفن من اجل او على هذه
الدكنه فاداهو حمر او مستحب مهر المثل فيما عند ابي حنيفة وعدها مهر مثل مثله خلا
او دكنه او مهرها لم يدرك العبد غير وفي العبد اداهو حمر مهر المثل عندهما وعند
يوسف فمه ان لم يعلم بالونه حرا وان علم به مهر المثل انفا وان قال على هذا التوب
الهروي فاداهو مروي عند ابي حنيفة ومحمد بن يوسف مروي بحمد ولم يدرك قوله ابو يوسف
والخمس مصلح بمهر المثل وهو مال ولو قال على هذا التوب من الخط فاداهي سعي او على هذا
الخل فاداهو زنت بمهر المثل وفي عند ابي حنيفة وعدها مهر المثل في الطاهر وعدها
مهر المثل ولو قال على هذا الروي من المثل وليس فيه شيء مما لم ذلك من المثل ولو قال
على ما في هذا الرق من المهر بمهر المثل ولوروجا على ابيه اعني حبسها واسمع ولها
حبس مهر المثل لاوروجا على عدها لانه لا يحبها الا اجاز علف عبد الغيرة وعنه ادا
اسمعي ولها لها الام والولد كالحبه وان يروحنا الى الف صرفا الى ما هو الادب
من مهر مثلها من الذهب والعصه وفي الوري لوروجا على هذا العبد فظهر مدرا او مكنها
او على هذه الامه فظهرت ام ولد في ذلك كله القمه لا لانها واحصوا على ان العبد
لومات في يد فل العن واسمعي ولم يرحم فمه وفي رواية عن ابي حنيفة ادا كان الدفن
نساوي عس من فلما الدفن لا يعرف ان لم يسا وعش من اجل العشر وحده الظاهر في النشو
المطروف دون الطرف والاصل في الحديث في يوسف سلق العقد بالخلال من المسمى المشار
اليه لانه اطعمها ما لا يحل له من المهر وعدها من اجل الحلاف في الوصف وهو ابي
شعير الروح وحده الى حرم مهرها من حمار وان طهر الحلاف في الخنس سلق المسمى هو معدوم

فصل في الميراث قال الورى وما اصله محمد في الميراث هو قول الحل واصله في البيع وفي
الميسوط جعل يحصل محمد في الميراث الى خمسة ابناء وفي قاضي خان اعتبر ابو حنيفة الانسان
في الحل وقال الحسن محمد في الميراث كذا فان العبد والحر جنس واحد والداه المستحقين
واحد والحل في الميراث احد الاحلاف والاروصاف وقد عرفت بحسبه ذلك في المخطوط
قال فادروهما على هذا الذي من الخمر فادروهما على هذا في خمسة والى يوسف لها
الحل اما عندنا في خمسة لان الميراث عندنا هو الاصلان لقوتها واما عندنا في يوسف فلا محل
العند الحل من مائة وعشرين يجب ميراثه ويطبق الميراث في الميراث اليه لاحلاف الحسن
قال في الميسوط والى يوسف بعد التسوية في الميراث كلها في مسائل الكتاب لانه
اطمأنا ما لا يخرج عن تسليمه في دوائه العلم ومثله في دوائه الامثال ذوالهك
قبل التسليم واستحق ولم يرد في العقد من مائة بالاسان ومن بالسبية مععلق بالصبي مما
ولا نصار الى ميراثه لغيره اعمان وقسهما باله وابو حنيفة رجع الاسان لقوتها فادروهما
رحمة فضل واسدك على بصيلة ما لا خلاف في البيع فان من استزى مضاعفاته يافوت فادا
هو خارج او اسرى محضاً على يد حاربه فادروهما علم ولا مع منهما لاحلاف الحسن وعاقب
العقد المسمى هو معدوم ولو استزى مضاعفاته يافوت فادروهما يافوت اصغروا واحضرو
تخير الميراث في الحل العقد المسار واليه وفوت وصف مرعوب هذا الى سرهما الواسع
عدا على يد حاربا وفوت ولم يحسن ذلك ومثله استزى شاه على ان ياتي فادروهما
لاختلاف الحسن في الدار والارض عدى ادم لما عرفت في متسلسل الخو والعبد حسن واحد دليل
ان الخو الصغير يصير عبدا والعبد حر وان منافع الخو اعم من مائة قال والحر مع الحل حسن
الحسن الباقى وقت منهما فان احدهما لا يملك مسددا لآخر مما يصلح له الحل لا يصلح له الخو والحل عند
استحقاقه لا يملك حر او في العاقبة هذا الاصل الذي في محمد ادم العلم المسمى في يد طرف
حسن المسمى فان علم من خلافه فالعبد العتقا واليه كما لو قال بعتك هذا الحر واشتار

واشار الى عقد صحيح الشيخ ادا علم المسمى يد وعلى هذا قال اسرى هذا الاصل الذي هو
واسار الى ناهرا والعبد يعلق التوكل المسار اليه ويجعل في درهم والدرهم المدح
والدم وعلى هذا في المخطوط قال استزى هذا الاصل الذي هو هذا الميراث حاربه
فاسير لعنايف فادروا في اللبس مع مائة فالحاربه للامروان فان المسار اليه من حسن الميراث
وعند اتحاد الحسن مع الحل التوكل في البيع والميراث المسار اليه وهذا علقه المسمى في البيع
المسار اليه ضرر بالوكل لان المسمى معدوم منه فعلق المسمى وان كان من حسن المسار اليه
لهذا الضرر حتى لو كان الوكل علمه لما اشتد الا في فعل الامر وقد انصت استمرت منك
بهذا الخبر وهو شاه حاز في الميسوط الوصفه بقول الخمر مع الحل حسن واحد قال الاصل
واحد وهو العبد والمسد واحد وهذه اوصاف تعرض على العبد فلا يوجب سد الحل الصغير
والدبر الذي في الحل بر عليه مسد الطامع وهي حلة لا بدوق هذه الخمر فضارت
خلافة لا تحث فاولم يبدل الحسن لشداد الوصف اخو الحاضر والحاقد بالمدى في
الصغر والبر بعيد وعن ان يقال في الخو ان الحر والحل حسن العرف وعلى العمل عليه
وان كان حاربا واحدا في الحقيقة ويقول الصفه اذا كانت داعية للبر في العرف الحاضر
فادروا قال ان دخلت دار فلان هن فدخلها بعد ما عاها لا تحث واستشهدا هم على
هذه القاعدة مسد الخلف على ان لا تأكل هذا الرطب ومن هذا الرطب وهذا العرف من
هذا الغيب وصار الرطب مكررا والعبد زبنا لا تحث الا لهما او اكلهما غير مستغفم
ولا يدل على اعتبار الصفه في الحاضر اذا كانت داعية للبر في العرف الحاضر وان الرطب الغيب
بعد ما صار زبنا ومكررا يصير ان حلسا اخر خلافا لخوان فان الصغر الكبير لا يصير حلسا اخر
بالاثير هو ذلك الصغير بعينه وفي الورد هو الصغير صغير وهو وساحا على الورد
منهما ويحل وطى وروحه التي منهما صغر وهو صغير والوجه الثاني ان الميراث فيهما بعد ما صار
مكررا وبدا لانه في بعض ما حلف عليه لانه بعض الحلو في غلبه الشوسه خلافا لصح الحل

او الحسن لم يبدل بمما اكبر والعين الى حلف عليها ما به قائمه على حالها لم يبدل
والرباد في سوط الحبله لئلا يمتنع الحش وهذا هو الفرق الصحيح وفي الحيط العبد والحر عند ابي
يوسف حسنان وعند صاحب حسن اجد وهذا الحر والخل عند ابي حنيفة ولو روجها على عصبه فمجر
قبل مضيه عن ابي يوسف لها مثله ولم يدر في قولهما وفي حسنان لا لئلا يوجها على ما به رطل خل
بعد الخالي في البلد من خل الثمر والحب وان استويا في العالم بحسب مهر المثل وفي حواله الغن
بروجها على دسار شي فالشي اول من نصف دسار وحسب مهر المثل وفي حواله الاكل بحسب
دسار ونصف الا شئ صريح روجها على معصوب ولم يجر بحسب ممتنع في ذوات العيم ومثله
في ذوات الاساميه قال ابن القسيم المباليه درهم الى الجوهر وان خبيل وهذا في العبدان الظاهر
عنده وهذا قول صحيح وان الى ابي واى ثور ولا ملك بحسب مهر المثل وفي السبيط
بحسب ممتنع وفي قول مهر المثل وفي المتهاج بحسب مهر المثل وفي قول ممتنع قال ابن قدامه في المعنى هو
قوله القديم وفي الحديث مهر المثل وفي المعنى اصدقها هذا الحر او هذا المعصوب بحسب مهر المثل وفي المثلى
ان يظهره بغيره فافاضا مثله هو لنا وان اصدقها من خل فمجر حر او معصوب فافاضا مثله اخلا قال
ابن قدامه وهو قول ابي حنيفة وغلط في نقل قوله وقال القاضي ممتنع لها ممتنع لان الحر ليست بمال
ولان ذوات الامثال ولو قال اصدقها هذا الحر اسارا الى حال او عدا فلان واسارا الى عتقه
بحسب المسار انه وان روجها على هذا العبد فاد احد صاخر وليس لها الا العبد الباقي اذ اساو
عسر وادهم عند ابي حنيفة وحمل العسر ان لم يساوها وقال ابو يوسف لها العبد ومثله الجز
لو فان عدا وقال محمد لها العبد الباقي وبتمام مهر مثله ان كان مهر مثله اكثر من ميمه العبد وهو
نفاه عن ابن حنيفة وفي الحيط وروي محمد عن ابي حنيفة ان لها مهر المثل وقال ابن حنبل لها العبد ومثله
الحر احد يقول الى يوسف ولذا يظهر معصوبا وعبد السامعي بطاير الحر والمعصوب ونسخ الملوكة
في الاطهر ويحرقان صحت فمهر المثل وفي قول ممتنع وفي السبيط مطلقا له بدل ما لم يمكنه المراه
تعيه عن موصيها من المدلن قد رضينا بما له بعد الوضو ورضنا مهر المثل والرجوع الى المثل

من الرجوع الى مهر المثل الذي قدره فدان ولم يعلق رضاها به مع المباله الفاحشه وتعب
اعساره ولا ينعقد عدم الاحاق سحره سلمه مخرج في الحر والخبر والحر الى ممتنع فملاكه
مع صحتة والحر بعد عدا ممتنع وممتنع بعد الرضى بما له فممكن لكن هو بعد من المعصوب
وفي الحر والخبر الصحيح الرجوع الى مهر المثل وان الشاهل صمان العتق وفي المجهول عن الرجوع
الى مهر المثل فولا واحدا لان الرجوع الى ميمه المجهول محال لاني يوسف ايضا لو ظهر احرق
متمم عتقه فكذا اذا ظهر احدها اعسار النقص بالول ولا نه اطعمها عتق عن سليمان احمد
بحسب ميمه فلو هلك في البراءة وهو عدا ولا يحسد عدا وسط لا اعتبار الانسان فيه
ولم يولدوا نحر بحسب مهر المثل عند فادان احدهما عتق الآخر حر ابي العبد وبتمام مهر مثله
أعدم رضاها بدون مهر المثل الا رضا سلمه العبد لها عسار فلو روجها على الف وعي
ان يدرى لها عتقه او على ان يخرجها من يدها او على ان يزوج عليها وهذا هو الزام ابي
حنيفة رضى الله عنه وقد ذاع عنه ذلك واما في المسله والفرق ليس الا العدا والاعتق
حش او حشها مهر المثل ومن العدا اذ اظهر احدهما حر او ظاهر الروايه ان لها العبد الباقي
دون مهر المثل ان المات هناك احد المسلمين وليست احدهما اولى من الاخرى ولا حش واحش
منها فمهر المثل اماهاها فادسمه العدا الباقي سلمه وطعنا مع المصير الى مهر المثل ثم
الفرق لاني يوسف من المروج على الف وعلى ان لا يزوج عليها واحش انه اندم بغيرها بما لا ينهيا
بل فاقا سطر طر عتق عتقه فمهر مثله عتقه قوله ولا من احاش ممتنع والهدى بمجهول لا
عمن احاش ممتنعها او مثله والعد لا يحنف على الطاهر ان الازام وترك المروج عليها وترك
اخر احشها يمكن الوفاقا لم يكن راضيه بالمسيء ونها وادان احد صاخر الا من الوفاقا بالحر
لان اسم مال ولا هو سطر طر عتق عتقه فمات راضيه بالعبد الباقي الذي هو مال
ووجدها احد لا يمكن الوفاقا بسوط هاتين الحالتين ويمكن معرفه الحر من العتق فحاش
صحة هذا لاجل مهر المثل وان روجها على ان يسرى لها هذا العبد او انها فان قد عتقها

كما في المثال وعليه تحصيله ودفعه اليها ولا يعلم منه مبدء ولها مبدء عند التمدد وروحه
قال ان جنين وعند السامعي لها مبدء المثل في المسوق وروحها على دناءة على انسان ان كانت
أخذت منه وان سات من الروح اذ اللززاله واوروحها على العن الغنم منها الله على
او لها طسا واولدى ولعلنا فاله الف لانه اخرج من المبر واستساق في كلام واحد
في الحظ ومثله في الخلاء وفيها الموم على منها الف المبرها وذا الف لها والف لعلنا ولم يقل
منها فان الحل مبرها وذا الوقال الولي ورحل على الف على ان ماله في الف لها وعند ان
جنين فاسرطه وبروي عن مسرود والمشرط للعبد عشق الف درهم لما روج الله
فعلها في الج والمسا في مئة عن علي الحسن من العابد وقال عطا وطاوس
وعلمه وعمر من عبد العزيز والورى جمع ذلك المراه فافلنا وان كان الذي سرت ذلك
غيرا لاجد وذا كذا المراه ونحو سائر طامع الصدا والاب ذلك في المعنى وليس ههنا
وتعلموا عصة سعي وبالحق اقر وروحها على الف على ان لا يها الفاصح وان الفان لها
قال اسبب لور وروحها على ان تعب لعلنا عند جبار فان ظلمتها قبل السامع ارجع صف العبد
فالس اسرطه العن العز النابج خلاص الامح فذكر المبر لانه يد الصع وقد استل الملة الله
الستغف في خض من المار روح عليه وقصد سعي عليه السامع مسوخته ولان سر سعي
فلنا هل هي سر بعد لنا اخلفا لعاميه واور وروحها على عبيد اسرار منها حار وبكل العن
ان بعض الف عنها وحوار الروح على حصة العبد استحسان والعاس ان لا يحور لان العبد
وصف في الحل ولذا ليس المسيرى اسما الى المبيع والرجوع عصا العبد ووجه الاستحسان
ان الفاحر ومن المبيع مغير بالحق واور وروحها على نصبه من حرم الدار فاجد ذلك عند غير
الى حصة ان سات اخذت الفضة وان سات مبرها ولا عا وروحه فمد نصبه من الدار
ولور وروحها على حرم الدار العبد فاداهي احد وتونا قال في عظمها عسى ابواب
منها اجاشا وقال ابو حبيب ان كان مبرها على احد ههنا وراده فلها احوال العشر

قال في المدايع وعليه القوي وهو مثل من يزوجها على احد بعد البوس او العكر
وان وجدها تسعة قال محمد لها التسعة وتام مبرها وقال ابو حنيفة لها التسعة
غيره في جرائد الاقل لو كان مبرها الفافا صطحا على العن صح في حال تمام النكاح
فقد زاده الفافا وبعد الطلاق قبل الدخول وبعد الموت مع الورثة لا يصح لتقدر زاده
الدين قوله واداهو الفاصح على الروح في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مبرها
ولذا بعد الخلع عند اهل العلم قاطبه وعن ابن حنبل عن الصحيح ولا اصل له لان
التكثير من الوطى حرام فلا تمام مقام الوطى واقام المبر والعلة من غير خلق مقام الوطى
واوجب ذلك لما اله مردع في المعنى لا يوافق التعريف لهما على عرق الفاصح بل لاجل واحد
من الروح في صح هذا النكاح بعد محض من صاحبه عند بعض المسامح وذا عند الاخرين
ان لم يدخل بها وان دخل بها فليس له ذلك الا حصص صاحبه فاليق الفاسد فان اكل
واحد فيها فستحل الف الف وليس له ذلك فقد الا حصص الاخرين في الدخول
ولهذا لا يحل اكل مده المخلوع وفي المسوطة النكاح الفاسد مع المخلوع لا يفسد حرمة
المصاهرة اذ المبر قد سبب ولما اذ بها المبر لان اصل المبر لا يحل النكاح الفاسد
وتعقبا لهما وانما يحل استقامتا في المصع وانما لهما الوطاه الواجب مقام الخلع
تاكد ذلك المبر النكاح الصحيح ومقام الخلع حق وجوبه فانه في النكاح الفاسد ولما لم يجب
الحل للتسعة وجب مبر المثل حتى لا يخلوا استقامتا فقه عن العوض للز لاراد على المسمى
خلافا لفرز وقوله قول الامم الملة واعين ومدايع الفاسد والس الفاسد سقطت
ما زاد على المسمى من مبرها ولا يحل مع استقامتها مع ان المنافع غير مال الا في موضع
والخاصة ويقوم بالعقد وسد الدار وتمام ما يوجد منه العقد لا يقوم الدرك ان من حال
من انسان ومن زوجه هو المبر لا يحل عليه شئ بسبب ذلك مع انهم اوجوا له
اجرة المثل في الدار والعبد وذا لو قبض مبر المثل عن المسمى مبر المثل ولا يحل اليرادة عليه

بالنسبة لثلاثة ألقاب والعرق من ضمنها ساقط الزيادة على هذا المثال حيث أعز ورضاء
 بالنسبة حيث لم يعثر ان الزيادة لا يسند لها مثل لعدم ثبوتها بخلاف المنهج
 لا بد مال مقوم بسعد ولا هو فقد يؤخذ على عقد ولا يسند عقد ولولم يكن فيه معنى لو ان
 المحو لا يحسنه بل ان الغا ما بلغ بالاجماع وعلمها العدة بعد الدخول الحاقا بالذات الساجح الصحيح
 للسند في موضع الاحباط ومحررا عن اختلاط النسب واستبها هذا وبعد ايرادها وموت
 العرق بالاطلاق الناح الصحيح وقال رفر من احر الوطاف والحدان ابو القسم الصغار
 حتى لو احضرت من احر الوطاف ملك حتى بل العرق وقد انصبت عدة بحدان دهر في المسوط
 وبث نسب ولها ما به لانه محاط به احاد الولد لان الولد الذي ليس له اباة معزوف
 بالثبوت لا بد ليس من مريد ولا من بطعمه وسبقه ومرت على الباب مع حد لهذا المعنى
 وبعد مده النسب من وقت الدخول عند محمد قال القعدة اوال النسب العوي على قول محمد
 وعدهما من وقت الناح وهو بعد لان الناح الفاسد ليس بداع الى الوطي ولهذا لا
 يدرج منه المصاهر بالعدا الفاسد حتى يكون منه من او يعيبل ودرج في باب الدعوى
 من الاصل اذ اروحته لانه بغرض ان يولاه او دحل بها الروح وولدت لسند ائمه منذ
 تزوجها فادعاه المولى الروح فيوان الروح وقد اعتر العون من وقت الناح لامن ولد الدخول
 الذي هو الوطي ولم يكن خلافه قال الملوي ان هذه المسئلة دليل على ان العراس سعد سقط العقد
 في الناح الفاسد خلافا لما بولاه البعض اذ لا يستعد الا للدخول وكرسح الاسلام ان
 العراس لا يستعد في الفاسد الا للدخول وتاويل هذه المسئلة ان الدخول كان فعلا الناح بلا
 مهلة فثبت اليه مهما سوا فثبت قبا عروا العدة من وقت العرق وكان الاحوط في
 النسب ان يكون من وقت العرق ايضا لامن وقت فاج لان العدة للنسب وبهذا الجلول
 في الفاسد لو كانت بولد ثبت بسند وجه المهر والعدة واجعا الى يوسف وفي رواية
 عند الامت لا يحسن المهر ولا العدة وهي قول زودر دها في الدخول وان لم يعل بها لانه من الولد

ووجه التنازل لاحقق الطلاق في النكاح الفاسد بل هو متاركة فيه ولا يلزم المتاركة
انصاحه لعدم محي كل واحد منهما الى الآخر وانما يحقق المتاركة بالقول بان يقول
ما ركبك او باركها او حلت سبيلك او حلتها وعلم غير المتاركة ان شرط لصحة المتاركة هو
الصحيح من القول لا غير محي لورثتها ومص على عبداسيون لم يلحق بها ان يزوج ما قال
قاضي خان ذلك في المدحوله وغيره فاسحق في الابدان ورتبتها بان لا يزوجها وعلمها في
المتاركة ليس بشرط على الاصح فاما في الصحيح وانما النكاح ان كان يحضر فيها فهو متاركة والا
فلا هكذا على ابن يوسف دفع في منه المسه وفي الاسواق لا لون الانسان بحصان بالدخول
في النكاح الفاسد وقال ابو ثور بن حصان لان علماء احكامه احكام الصحيح والاعتبار للبالغ
فلانها ممنوعه ولا تلازم فيه ولاظهار ولا لعان ولا لآخر ولا امر بالاعتد وحده وغير ذلك
من الاحكام المنقذه النكاح الصحيح اجمع الامه على انه لا يصح بحصان النكاح الصحيح
حين نصبها وفي العاوي عنه الوفاء لاحد في النكاح الفاسد ولو طهر بعد العرق القاسد
قوله ومنه سبيلها بعد رباحها وعماها وسانت عها والمراد ما رواه احوالها
وامها ولا نها وادعائها من احوالها املايه وامه ولا منه وقال المسامح في انزل وعلة
اهل العلم لا يعتبر ما رواه احوالها الا ان يكون من قبله امها وقال ابن ابي بصير ما رواه احوالها
وسانها من قوم امها وفي المسوط بعد رباحها وسانت عها وسانت اعماها وفي الرعيان
يعبر به من منع غير تمام حصة ما رواه احوالها وامها وفي الدابع يعبر به من رباحها
من رباحها لاسما وامها ولا نها وعماها وسانت اعماها ومثله في الخيط وقال عمامه وسانت
وهو يجوز على ما اذا كان اباها ومن قبلها ولا نظرا لمهرها وخالها اذا كان من قبلها
لان الواحد مهر للولد وهو منه والجمع ومعه السبع يعرف بعمه حسنه والانساق من جاسه
ولمدا بالدرجاني في النكاح من الامام لم يعر او ادل من ان ثوبان من هاشم والهاشميه
لو طهرت من نبط فان ولدها نبطا ويعبر به من اهل ان ينساق والمران في السن والجمال

جماع القارن فانه يوجب دميتين وكذا مثله الصيد واما حلقه قبل
الدخ لم يحرم مسبا العرم وحدها ولا سبب الخ وحده لان الدخ غير واجب
عليه وانما حرم مسبا طهرته الجمع بينهما لان الدخ بينهما نصرا وجبا فلا
يحوز بعدم الخلق عليه علاقه الجماع وقبل الصيد وغيرهما من محظورات الاحرام
فان كل واحد منهما اعني الخ والعرم موجب للدم عند الانفراد وعند الاجتماع بحيث
دمان وفي الخواشي اختلف المشايخ في كرم هذه المسئلة بعضهم قال عليه دم واحد
حكم القرآن ثم انه اخرا الدخ عن الخلق ومن حقه المتقدم قال علي ما قال عليه السلام
ان اول سكا في هذا اليوم ان يرى بم خلق فلهذا حب دمان عنده وعندهما دم
واحد وقال بعضهم دم القرآن واجب اجماعا اي انفا قاضيا وصحبا وهو قول
عبد الله بن مسعود ومن عمره مالان والسافعي وابن حنبل وغيرهم من قضاها الاضمار
وعن الحسن بن علي وسريح وداود وابنه اي لم يحد من دود لادم على القارن
ذكر ذلك النووي قال — ويجب دم اخرا ايضا بالاجماع الخناية على الاحرام لان
الخلق انما حل بعد الفرع على ما تقدم قال احمد بن حنبل بهذا الترتيب واجب فلما تبد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خدا عني مناسككم وقالوا يجب دم اخرا خيرا
الدخ عن الخلق عندنا في حقه وهذا الشارح الى ان الواجب عليه دمان عندك
سوى القرآن قال وقال في الجامع الصغير عليه دمان للقرآن ودم للخلق وكل
الدخ والالسر عليه ادم القرآن وقال شيخ الاسلام في مسبوطة عليه
دمان عندنا في حقه احد هما دم القرآن والاخر دم الخناية على احد الاحرامين
على سبيل التمام فلو ان خناية على الاخر ولم يجب تناخير الدخ عن الخلق شي لانه
لن تناخير عن وقت لبقا اليوم العرم وانما ترك الترتيب وهو لا يوجب دما عندك
فان لو اقدم الطواف على الخلق او ترك الترتيب في الجمار ودلنا بوجوب دما عندك

٤٤
والدم الواجب بالخلق لا يترك الترتيب قال ويمكن ان يقال وجوب الدم فيه
سبب الترتيب لا بالقدم والمناخير لان الخلق والدخ في اليوم الخ لیس محاسب
باعتبار ذلك اذ هو مما قام ولا حرج لادما واحدا لاختلاف سائر حنابل القارن
والوحد في ذلك ما ذكره عن الطحاوي وفي المحيط قارن خلق قبل ان يدخ فويله دمان
عندنا في حقه وعندهما عليه دم واحد واصله ان دم القرآن واجب على القارن
فلما قدم الخلق على الدخ هو اخر الدخ عن وفده والمناخير موجب للدم عنده وعند
هما غير موجب **مسألة** فرائض الخ بلب سبب الله انسان الوقوف
عزاف وطواف الزيار والآخر فرض هو سبب وهو الاحرام وعند الشافعي اركان
خمسة الاحرام والوقوف يعرفه وطواف الزيار والسعي والخلق ان جعل سكا
وعندنا لكان اركانه اربعة الاحرام هو سبب عندنا نقولنا والوقوف يعرفه وطواف
الا فاصد والسعي وراد عبد الملك ممن العقبة وعن ابن حنبل واثبات اخرها
كقول الشافعي والماسد ان السعي من الصفا والمروة سنة عنده **واحياله**
على ما ذكره سبب الامم الخلو في مسبوطة حمل السعي من الصفا والمسرع
والوقوف بالمراد لفد ورمي الجمار والخلق في وفده وطواف الصدر وزاد في المحيط
واحياله هو وقوف حزن من البيت هذا في حق من وقف بشارا **فصل**
فيه واحات اخر غير ما ذكرنا وهي اربعة عشر واجبا فصارت الواجبات
سبعة عشر واجبا لكن بعضها في صفات الفرائض فالواجب السادس الاحرام
من المسقات في حق الاقبي وذا الاحرام من مكة في حق من كان بمكة والسابع المشروط
الزائد على اربعة في طواف الزيار فانها واحدة بغير بالدم عندنا خلافا للائمة
المثله والمان من القيام في الطواف فانه واجب عندنا وعند الشافعي مستحب والسابع
حي لو طاف راها او محولا على عقب انسان او في محفة ان كان لعدد فلا يخفى عليه كما

وفي الوجيز لو باع عبده الغائب من ابنه الصغير مبلغ الابن فالحصص اليه دون الخلف ولو
اسرى لانه الصغير من احصى بمبلغ فالحصص اليه الابن دون الابن كالوديل بالسواك ولو باع مال
ولاه الصغير من احصى بمبلغ الصبي فالحصص اليه الابن دون الابن كالوديل بالسواك ونحو ذلك
حال صغر بطريق المساهمة فحسب معسفة لاطراف العقد فيما بينهما وسرا من الاحصاء بطريق
العدم السابق مع الحق ومعلقة الخلف المسافر للعقد فلو عتد وفي عده وسوا من ذلك لا يغفل
العقد والحق والابن بعد فلو عتد له الى الضرون مع ان جوارحه مع ذلك استحسان للحاجة
وتجمل قوله صاحب الحجاب ومالك مفسد بعد فلو عتد على ما اذا كان عد من احصى البيع والسرير
وفي باب فسخ المظالم من الجامع باع مال وله الصغير فشرط الحارطة امام مبلغ ومن
الحارطة وسوق على احوال الابن وهو من حقوق العدة لا يقطع لانه الابن مبلغه وهو بطريق النظر
في ان لا يلزمه زوال عتده بعد فلو عتد الابن لانه لا يملكه لا يتطرق اليه لانه وقد زال اصل حصو المقتضى
وعن ابى يوسف سم البيع فلو عتد الابن والعروة لم يملكه ابدا البيع بعد فلو عتد لان ملكه لم ينفصل
بلوعده وانما رول بعد ولهذا لا يجاز له مودا ورواده في ملكه الجناز لان الابن كان باعده
مختلف من الميراث والعتد فان ذلك كان باع الابن مع لزوم البيع وزوال ملكه الابن في خروج
الجامع اليه فالحصص اليه معسفة بعد فلو عتد بطريق الحارطة على احوال الابن
والابن ماله الجواز والوديل لو باع فشرط الحارطة لم يفسد ثم عزل وامان تحول الحارطة الى الوكيل
فذا ههنا ودون في الجواز ايضا وفي محصل الجامع لصدور الدين لاطراف عزل الوكيل الجواز
الى الموكل وموديل ثم وفي رواية على الابن على حيان دون في التزير قوله وللميراث مع
عصبته باع اخذ المهر ومعتد ان يحرقها الى سائر فبها وليس للزوج ان يعتد بها المهر والزوج
من ميراثها وميراثه وديان اهلها حتى يوفى بها المهر لانه في مطلق العدة الميراث الميراث
وفي جموع العتد لها ان معسفا لا يستحق الميراث من زوجة ولو لم يولد له الميراث
بودي لوجله ولان بينه العتد وفي الوفاة فبروحها على ميراثه وان معسفا باع اخذ

معناه العتد

الميراث له لسرهما في عرفنا لان العتد من جوارحه والميراث له فشرط فشرط لم يولد
الميراث له الميراث ولم يكون الميراث له معسفا العتد ان لا يستطاع على الداء العتد
مجموع الدواكل معسفا الميراث له الميراث له هو عتد اهل ميراثها لم يولد الميراث له
الاول وفي عتد العتد بعد فلو عتد الميراث له الميراث له في الاستحسان ان كان الميراث له
او لم يولد له فالحصص اليه حال الابن الخاف عتد معا وعتد وقد عتد عتد في الميراث فالحصص
عتد ودون ذلك التسليم فان الميراث له معسفا ما بقي لماعلى الميراث من ميراثه وفي العتد والعتد بعد
ميراث الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له
خاتمة الابان روحها وعرج بعد الاسلام ادا وعتد عتد والميراث له الميراث له الميراث له
والميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له
الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له
جميع الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له
اختيار بعض المشايخ او على العتد الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له
سلم الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له
فما في معسفا العتد فالحصص اليه معسفا وان بقي رهم وعرج في جوارحه من ميراثها وليس للزوج
ان يستد منها ما قبضت هذا اذا كان الميراث له او مستكنا عتد وحده حكم الميراث له
الاجل الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له
واذ لم يمت الاجل للميراث له الفاحصة وقد عتد هذا ولو كان الميراث له مولا فليس لها ان تمنع
عصبها وشدة ابو يوسف وقال لها ان معسفا قال في الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له
عصافه تسلم الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له
الاجل والميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له
ميراث الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له الميراث له

ووالصريح قال انه قد ورد في حكاية قائله
والصريح قال انه قد ورد في حكاية قائله
والصريح قال انه قد ورد في حكاية قائله

اذا كان موحلا ولا لعلامة ان تسليم المهر ادا لمن و احبا على الروح كان منع نفسها عند غير
حق فصار تاجيل الثمن ولو كان بعض المهر حالا وبعضه موحلا وبقي حال فلاس للما مع نفسها
بالاجماع اما على قولهما فظاهر واما على قوله فلا فلهذا لما على المعنى لم يرض بنا حرقه في الاستماع
ولو لم يدخل يصاحي حال الساق وذلك لان حاله لم يرض بحسن نفسها قبله قال
ابو يوسف لو رد جهات الف السنة فارد الدخول بها قبل السنة قبل ان يعطها سافا فالفاس
ان سبها ولكن هذا فاحش ليس له في الدخول بها المهر كله وليس هذا لبيع ولو استرط في العقد
الدخول بها قبل العقد دخل بها وفي الولو الخ قال ابو يوسف الفاس قول اني محمد في الموحل وفي
الاحسان ليس له مطالبتها بالتسليم لان هذا امر فاحش قال ومدا يعني لانه حسن والكل
اذا كان موحلا والدخول غير مسروط لافاض ولا غير فاقلم لمن لان يرضى بها على قول ابو يوسف
احسانا وفي الواقتات للاب ان بعض مهر الصغرى التي لا يسمع بها وليس لطلب
نفسها لان المهر ايا الملك والفقعة نازا الاحتباس المفعول ولم يوجد وحدا لا ولا في جوامع
الفقعة لو وضعت مهرها موزونة اراها او اسحق ما استرته من الروح المهر لا مع نفسها
ولا حلا في المهر عا في روح امته الصغرى فعلت وورد في حال الروح طلب مهرها حال
دفعه الى ابيه على ان يلقى مودة الاب لا يرضى ان يرضى لانه لا يملك العوض من المهر فلا
ملك الاماره على العاقد المعروف ان لا يملك الاختفاء لان الاقوال قالوا اخذت مهر
منه لا يرضى الروح على انها الصدقة على العوض الصحيح وفي الزخير وفي المسق لو كان المهر حالا
فاحالت عليه غزما لها مهرها فافها ان مع نفسها منه حتى اخذت مهرها من ماله وحلها ولو ان
الروح احاها على غرم له ان ابراهم من المهر في الفاس له ان يدخل بها وفي الاحسان
لا يدخل بها حتى اخذ مهرها وغن في حصة راسان وفي الحسن في نداد عنه ان لا يدخل
قبل ذلك وروي الحسن اني ما لك عنه انه ليس له ذلك ولو كان مهرها ما عاها فان منع
نفسها حتى اخذ المهر ولو دخل برضاها لم يطلبها فانها ان مع نفسها حتى اخذ مهرها على ان

وفي الفتاوى في المسئلة في حكاية قائله
والصريح قال انه قد ورد في حكاية قائله
والصريح قال انه قد ورد في حكاية قائله

حصةه ويوقن احمد بن حنبل ذلك ودهسان حامد بن الحارث الى قول ابن جهمه
وعندهما ليس لها مع نفسها بعد الوطى رضاها وفي الجواهر للروح مع نفسها قبل الدخول
حتى يعرض صداقها وان كان بعد وبعد ورجل فان دفع العدي بها وليس لها حشر نفسها بعد
الوطى هو لها وانه قال مالك والساق وفي الاشرف لان المندر قال كل من عطف عند من اهل
العلم ان لها ان مع نفسها حتى اخذ مهرها وفي المنهاج لما حسن نفسها بعض مهرها المدين
والحال لا الموحل فان حل الاجل قبل التسليم فلا حشر الاصح وان قال كل واحد منهما لا اسلم
حق تسليم في قول محمد بن كوفى في قوله لا احصاها من سلم بحصرها وفي الاظهر بحران ومرومونه
عند عدل وبومر المتكبر فاداسلت اعطاهما العول وفي المعنى بحران الروح على الصداق او لا
لان الزام تسليم نفسها حظر الافصح والاستمتاع عن دفع الصداق فلا بد من الرجوع
في الصبح بخلاف تسليم المهر او لاقاه يمكن استرداده ولان العادة ما حشر تسليم المهر عن بعض
الصداق والمعروف فالمشروط ولا يسمع في الموحل وان حل قبل تسليم نفسها فلو لمسلم
طهاها اسعت حتى سلم وعندها الموطوع دخول فلها ان مع نفسها عند ان حصة حلا فانها تاني
الوطى ولو سلم فاستتور عذر اسب زنا فلما عذر دفع في المنهاج وفي المحيط للاستزط احضار
الروح لبعض الاف صداقها وعندي يوسف وزر فاسترط وفي الزخير هذا قول علمها الملة
وعذر وهو قول ابو يوسف لا حشر استرط احضارها وفي الموعا للاستزط الاحضار
في حق الاباد اراد مهرها لم يحكم حلاها قوله والخلاف مما اذا كان الدخول برضاها حتى لو
بات مكرهه او صدها ويجوز به لاستقطبها في المجلس لا لعاق وعلى هذا السحق والفقعة
وحوار المساقع لمانع رادته قال في جوامع الفتا اذ اخرجت جرحا فاحسها وفي المحيط
والدخول قال ابو القاسم الصغار في قول ابن جهمه في مبيع سقن بها وتولها في عدم منع
نفسها واسحق ذلك الحسن لما يحيا لمساو لم قال هو لها ان المعقود عليه صار رساما
الواحد والموطوع الفحصه ولها ان يكر باخذها قال المهر لم يرضى حتى يرضى

١٠

اد اسم المسح قبل من المني وفي الدرهم فالت خلافي فلم امكنه من عيسى حتى امسى مرك
والقول قولها ولا عام الطلوع منه مقام الوطى وفي ملحق العار جعل الخلق لا لو على الخلاف
وله ايضا صفت منه ما قابل الدل لان قلة طية تصرف في المنع المحرم دى الخطر ولا على
عن العرض اظهار الخطر والناقد الوطى الواحدة طهاله ما رواها اذ المجهول لا را حرم ^{المعلوم}
ثم اذ وجدت اخرى صادف معلومه بمحمي المزا حكمة حمله مصر المهر وقام الماخذ
الصناد اعداد اخرى جامة مدفع بها كلة فاد احدى اخرى واخرى مدفع بالحق وكما
المراد اذ اختلفت فاد اصل اخرى بصا طلب على بطلان في حقه استنكاف وهو
قال اذ وجدت اخرى جمعت الماخذ وصار المهر مقابلا لكل ومعهم هذا الكلام
ان لم يوجد فاد لا لعالم مدعي ان لا يكون مع نفسها قلها بعد ما سلمت نفسها وحدثت
المعاملة الوطى التي وجدت وهذا ايضا قد رويت مراك مع نفسها بالمرطى الوطى
التي حصلت رضاءها وسقطت مع نفسها في حق بعض المهر الذي رضاءها مدعي مع نفسها حمله
حي تسوق جميع مهرها بعد سقوط حقتها في بعضه وعما عن ذلك انه لو وطها مرارا
وهي قد رضاءه او صبه او محوتم رضاء ذلك قلنا ان مع نفسها حتى اخذ جميع المهر وان كان
بعضه بازا ما تقدم من الوطى واد اوفاه مهرها على ما حثت منها لغيره على استدوين
من حيث سقيم وهو قول الامه المسله واصحابهم وفي المحيط والدرهم كان ابو القسم
الصغار يعنى يقول في حقه والسفر ويوصلها مع نفسها يعنى الدخول الم لبعض مهرها
واسمع بعض سماعا قوله فلب هذا احداث قوله فالت وهو حر والاماعين
جائين الاصول على الجمار للزمن مع الدليل لا القابل كالحكم سباده رجل وامرأتين
الساج على الغائب در ذلك في ثاب السرم والطامع ومن لا يخرجها الى المذبح لمرها
الارضها لان المرء يودى الم المني بها عسر وعظا واحسان والثلث وفي
المحيط الجمار ليسا بحائز لاخرهما من بلدها وحوار البعل طاهر الروايه در المراسل

وقال صاحب ملحق الجار واقفي امامه يمكن من نقلها اذ اوفاه المجل والمجل
وكان ما رواه لا يمكن منه اذ اوفاه المجل والمجل لا رضاه الماخذ اذ اخرجتها
الى بلاد الغزاة لعلمها ان العدة تودى اسمي طهاله وفواضا احداث قوله فالت وفي
وى مصر العدة لا تحصى العدة **مروغ** كان عسر بل الخطاب رضى الله عنه لا يخرج الناح
في سنة الجماعه واحسان عامه الناس وفي الجواهر فان ملك واصحابه مدعي ان يكون
سوى من المهر موجب ودكر ان الموار على ان القسم الناح الى المسد والانع وعلى ان عسر
الى مسد وعده لا تسع الناح الا ان يكون الاصل الى الرمن عسر وسنة وعن ابن القسم
يسع الى الاربعين فاقولها وعده اما تسع الى المسد والمسد وقال عبد الله ولا يرى
اصح انه سبذان وعسى راي فيه العسر ما دونها وما حاور ذلك منسوخ فقال له ان
القسم والاماعين على هذا فاقام امره وعسى رايه ورجع ابن القسم وقال لا تصدقها الى
الانعين واصحه مما فوق ذلك قال اصح وبه احد وجه الاقوال لا دل عليه من
كاتب ولا من سنة والاقول صاحب ولا من وفي حذائه الا ان خواص الفقه والمروغ على
بروحها على محمد او على ان يجتمع لها عده محمد وسط وهي الخ على الماحله لان اعلاها
العارضا وادناها الخ ما شيا درها في الربادات وقال للحي والاداعي والورى
وابوعبد بحر اصدا الخ وقال ملك وفي الجواهر يحكم منه مهر المثل لان يكون مديمال
وقال الساج وان جيل التسمه فاسك لان الجلال يجوز لالوض على حصة فلان هذا
ماطل فان الاماع على حواء لا يسبحا على جيل الخجاج وازادهم الى ماله من جميع
ملاد الاسلام واحدا الدواب للرطب والجل الى ثلث ساهه معلومه لان الخ لسر مال
والحاصل لها واسا الخ ولا اصل وضوا وصدا فاصح منه وان لم يمل فالا لا اعراض
عن العراض والطلاق **مروغ** في نواح التسمه والرا في المحيط والمعد والدرهم
عبد الساج في عسر على ما يتم اظهاره في المراسله على ما يتم في المزمه العلان لا في نواح

العلامة من جنس آخر وهو ماله دسار وقعه رواه في رواه لها مبر العلامة ما يذكر
وقد رآه مبر المثل وهو الاصح لان مبر السوم لم يدر في العلامة وما ذكر في العلامة لم يثبت
للهزل به وفي الطلاق والعتاق والصالح عن دم العذبان سبها اما في العلامة لهزل فابطل
ما في السروان لم يشهد على الدلالة ما في العلامة وقيل ما في السرو هو الاصح لان الزيادة
لم يصح هنا لانها وجدت بعد إعلان المعقود عليه ادما الروح والمولى قد سقطا بالطلاق
والاعاوان وفي المعنى بروج سراجي مبرم بروحها علامه مبر اخر احدا لم يسمع وهو قول الاواري
وسرخ والحسن الزهري والحكم وسعد بن عبد الحر وما للزهري والساجي وعن الصبي
واي علامة وان في السري والواري وطاهر قول ان حمل بوحدة العلامة **قوله** ومن بروج الزمان
ثم احلما في المبر فالقول قول الزمان الى مبرسها والقول قول الروح فيما زاد على مبر المثل
وان لم يكن المثل للروح بل هو القول قولها في نصف المبر وهذا عند ان جسده ومحمد وقال
ابو يوسف القول قول له قبل الطلاق وبعد ان ان في سري قليل وفي المدافع والوري عنهما
لان ان في سري مستنكر جدا وفي المستنكر قولان احدهما ما لا يعرف مبر لها لانه مستنكر
عرفا قال صاحب الكتاب وصاحب المدافع هو الصحيح وفي المحيط وقاضي خان هو صحيح
وهذا القول محلي عن ابن الحسن دله في المدافع والقول الثاني ان يكون اهل من عرس دراهم
وهذا العرس مروي عن ابن يوسف لانه مستنكر سر عاقل الوري هذا الشبهة بالظن
لانه ذكر في كتاب الرجوع عن المهادات لو قال الروح بروحك علي ما به درهم وقالت
روحني قالت وهو مبرسها وسند والزوج وحكم به بروج الشهود صحتوا شجاء المراه
مبرسها عندا عند ابن يوسف لانه انما على الشهود لانه لو لا سبها دهم قال القول قول
الروح مع مسند ولم يجعل الماه مستنكرا مع ان مبرسها الف وحل القول قول الروح
ولم يوجب الصمان على الشهود وفي قاضي خان مستنكر عن ابن يوسف روايات
احداها ما في الحسن والماسد في الاروح على مثله ذلك على انما ماله ما في السوم

المتابعين او احلما بعد هلاك السلقة او بعد ما زاد زاده مستنكر ان القول قول
المسري حيث بعد النسخ الا ان في سري مستنكر فعلها انه اراد به هذا لاما دون
العشرة وفي الوري قال ابو حنيفة رضي الله عنه القول قول الزمان الى تمام مبرسها والقول
قول الروح في انما زاد على مبر المثل قال ان مبرسها العتيق والشرقا القول قولها مع سبها
بالله ما رست ما لت فان حلفت اخذت الا لغير وان نكحت اخذت الا لت لا توارها به
وهو الذي اعترف الروح به وان كان مبرسها النكاح او اقل اخذت ما قاله الروح مع
مسند الله ما روي عنها ان حلفت وان نكحت اعطاها الدين لا توارها به قال
ابو حنيفة المدرك في الاشراف في هذه المسئلة اول ما ينه لاهل العلم القول الاول
قول ابن حنيفة ومحمد فادريه وهو قول الحسن والحقي وجماد والعبيد دله في المعنى وبه
قال ابن حنبل والقول الثاني قول ابن يوسف فاقدم والقول الثالث القول قول الروح
مع مسند مطلقا وبه قال السجاني وان في سري مسند والوري ورواه عن ابن حنبل
والقول الرابع لها مبر المثل وهو قول الوري والساجي قال في المبراج بخلافه ثم نسخ المبر
ومحمد المثل وفي السبيط لو كان ما بعدد الروح عند ابن حنبل جمع الى مبر المثل
عند المسح بالخالف وقال ابن حنبل من الساجد للس لهما الزيادة عنه قال وهو عبيد
وليس بل هو اهل لا ينسك الزيادة وهذا عرقه ما سخطها فلف بعض لهما ما سقيه وما لا
يلون حقا عندا والقول الخامس القول قول المراه والمزوج الحارون سا اعطاها ما مبر
والاخذ لهما ونسخ النكاح حل للروح ولا في لهما بعد لا نسخ والقول قول الروح وهو
قول مالك وفي الحواشي حل الساجد والساجد السبع وبعد للروح القول قول الروح
لان مبره الهوات عنه فوات النكاح والقول السادس ان كان مبرها عشرة الاف
قال القول قولها في الا لغير ان حلفت وجماد قال وهو قول ابن حنبل والقول السابع لهما
مبرسها ما لا يفسد من الا لغير ان كان لم يرد على الا لغير وهو قول فاده

قال اهلي وقال ابو الحسن بن طيال في شرح البخاري عن السافعي انه قال لا
جزاء على ما لا يؤكل لحمه قال ولا اعتبار بالاكل لحمه في وجوبه الجزاء فان اكلوا اللحم المذموم
من الاهي والوحشي لا يؤكل وفيه الجزاء وكذا العلف لا يؤكل وفيه الجزاء واوجب
في المهدد والوطواط القيد ذلك النورى وهما لا يؤكلان ذلك السهمى وانطوا
بالسمع يفسر السهمى وسكون الميم وهو المذموم من الدب والضبغ والمشهور
عند المالكية اباحه من الحده والغراب وان لم يدنا ما لا يؤكل ونول لهما عند
مالك ومحب الجزاء لعلهما ذلك القرطبي وعن الحليم وحماد لا يعمل المحرم الحية
والعقرب وهو قول مخالف للضبغ والغراب الابقع الذي في ظهري ورطنه ساض
والغراب الادرع واودع في الاسود والاظم هو لاسن الرجلين وروى المنع
عن مالك وقال بن القاسم ان ادت ملت والا فلا يعقل وهو حديث السنه وقال
اشتب ان ملهم من غير ضرر ودهما وفي السبع لاجزاء عند مالك ومحب في شياها
وعند الشافعي لا شيء في الجمل وعندنا يجب في الحل الا ان يدنا ما لا يؤكل دليله الضبيع
فانما يعترض وقد اوجب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم كبشا واباح ملك مثل
صغار القار والحيه والعقرب ولم يبح قتال الاسباع مع ذلك السبع من الفواسق عند
وصغار الغراب لا يعمل عنده **قوله** وادام المحرم صيدا
اودل عليه من فله لعله الجزاء اما الحرام بالقتل فاجماع من الامم واما ما لا
فان المحرم ادا دل خلا على الصيد فأنلفه فالجزاء كاله على المحرم عندنا وروى ذلك
عن علي وعبد الله بن عباس وعطاء مجاهد وبكر المزني والسمي وان جيل ذكر ذلك كله
في المعنى قال الحافظ ابو حنيفة وهو مروي عن عبد من الصحابة ولم يرو عن غيرهم
خلافه فكان اصحابنا وفي الباب قال عطاء اجمع الناس على ان على الدال الجزاء
وقال مالك والشافعي لا شيء على الدال هلك الا دعي بالادلة والافق ما له بها ولا لاله

الحلال خلا على مل صيد المحرم ذلك في المبسوط وغيره وهذا الخلاف
المودع ادا دل سارقا على الوديعة التي يحب ذلك حب مح عليه ضماناته
الزيم حفظها باثباتك عليها خلاف المحرم ولم احب الى ضمانه الثابت
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصحبه هل منكم احدا ممن ان يحل عليها
او اشار اليها مسوقا عليه ولان الصيد امن وسار به عنا وعن عين الناس واحبابه
وقد الزم باحرامه ترك التعرض اليه والدلالة تزل امته ومجعله عرضا للاخذ
فكانت من محظورات الاحرام ولزمه الجزاء المودع ادا دل سارقا على الوديعة
لكن سوف تاسرها على القتل بالدلالة لوفاد المصلحة لا تضمن ان تأسرها ارجع
لا تضمن الا بعد فعل الولي ولانه قد مسب لعله والملاقه مضار نصيب الاجبول
وفي المبسوط وجوب الحرام على الدال استحسان عندنا لا يجب عمر وعبد الرحمن
من عرف الشاه على المحرم بالاسان وعمر بن عباس انهما اوجبا على المحرم الذي
دل على بعض النعام جزاؤه والعياس ان الدلالة بالقتل في حرمه ادله ولا بد لعقد
احرامه الزم ترك التعرض الى الصيد فاشبه المودع وفرهم بالعض في الوديعة
لغوفان صاحب المال لو استحقه بوضعهما في عهده فان الحليم منهما واحدا
ودا المحرم بالرامه يحرم ازاله امته قام مقام المودع خلاف الدلالة على سرقه مال
الغير لانه لم يلزم ذلك بعقد ولا تعين فاد التعرض اليه فقد زال امته الملتزم
من حصته والزام امته بالزيم حفظ الوديعة مما الواجب في مال الغير ونفسه
ضمان المحل يجب على من اتصل فعله بالحل وهو القابل لا الدال ولهذا المحل لعضاض
ولا لاله على المسك بل يجب على العامل عندنا وعند الشافعي خلاف الصيد في حق
المحرم والواحد على المحرم فان الخيانة فلا اعتبار لانصافها بالحق والحلال
لا تضمن بالدلالة عندنا وعندنا تضمن وهو رواه عن ابى يوسف لان الواجب

المدينة السبعة ان بعد الزفاف القول فواله والدخول بطبع الصداق وقد قال ملك
قال اسماء بنت العادة ما لم يبدع الصداق وفي الجواهر لو احلفوا بعدوا قال العنيد
بطلاق وصح او يوت فاقول قول الروح مع منة ولو ادعت السمعة وانكرها فواله قوله
الا ان يكون العادة خلافة قوله اسى ظلمه وفي الخامع بروحها على عند ثباته وان احلفا في
منته او على يوت واحلفا في رعايته او في ممة الدرغان او على اربع منته واحلفا في رعايته فواله
قول الروح مع منة لانه اختلاف في الوصف والعرق يضربا يوت والارتق وهذا هو الوصف
لان الوصف هو الذي يحل الجا وسعير حاله ولهذا لا يخالفان منه في السع وفي حل الصبر
وورن العنيد والماله السود والماله البقر او كانت روحه على عندك الامتنع بها فقال بل
على عندك الاسود هذا القول قولها الى امر المثل لانه اصل ولا وصف لانه ليله الخلف به
في المسلم فيه وفي العنيد بخالفان بعد هلاكهما كل امر المثل يكون القول قولها مع منة الى امر
المثل ولو رجعا على صبر بعنينا فضاقت واحلفا في الجوده والخل في الخلق فواله قولها مع
منة الى امر المثل وفي الجوده فواله قولها مع منة وفي المخط لو كان المهر مائة فاحلفا في منة
او صفتها او نوعه فهو لا اختلاف في اصله ولو احلفا في الوصف والهره فواله قول الروح
في الوصف وفي العنيد قولها الى تمام من المثل **قوله** ومن بحث الى العرايه سافا قال هو
مذهب اوهه وقال الروح هو من مبرك فواله قوله قال الا في الطعام الذي ياكل في النثر
والدراخما المسوية والخلوة والحصة والخبر والجم وسائر الخطة والموالك الرطبة وما لا يعاد
فالقول قولها ولو امر عسافي وفي قاضي خان وفي المصنف الاكل وما لا يدرج في الماشي فاندم وبما
الاستحسان القول قولها وفي في السباه الحيد والحطمة والاربع والورد والسم والصل وما لا
يقا فواله قول الروح المبر وقال ابو العنيد الصغار بان منة لا يحل على الروح فواله
قول الروح وان لم يحل عليه فالحال في الاربع وسام النمل وليس لان تحسب من المبر لان الظاهر يدر
والحن والملا لا يحل عليه لانه ليس عليه ان يحل في الاربع وفي المبر في المبرح امتنح ومحمد

٤٠٤
وقال ابو الليث الذي قال ابو القاسم حسن ويذوق وفي ممة المسنة دفع الماهم الا فقال فان
من مبري وقال الروح فان وود بعدك ان كان الذم مع من حسن مبرها فواله قوله
وان كان من خلاف حسنة فاقول قول الروح وفي الاسراف بحث الماهم فواله قول الروح
وقالت الروح بل هو ممة فواله قول الروح مع منة وقال ابو حنيفة والساق في ابو حنيفة
لو يكرهه اقله وفي المعني مع الماهم الا فقال هو من صدقاته وقالت ذلك منة ممة فان كان احلفا
في منة او قالت قد صدقته الحمد وقال يوت ممة الصداق فواله قول الروح في مبري لا يعلم
بوي ولا طلع في على يوت وان احلفا في اعطه فقال قلت خذته من مبرك وقالت قلت هو ممة
منك او عندك فواله قول الروح للروح مع منة فان كان من خلاف حسن صدقاتها فالحال
وطلب صدقاتها وروى عن مالك انه قال ان كان في ذلك ما عرف العادة ممة في الوط والحام
فالقول قولها والا فواله وان في المسلم ان الملك يسفاد من الروح ولا يعرف الامر حنة فخان
القول قوله كما لو قال اودع ثلثيها في العين فقلت بل وهنتا في ذلك الظاهر ساهله اذا
ادى المهر واح عليه والمهر والهدية والظاهر من حال المسلم السبي براه دمة ويعودها
للواجب على الشرع وبذل عليه ان المسنة سرافا في الوصل المسعهم ممة ومنهم من المانع يحل
عن الواحدا الذي يورد بحكم الفسادة ولا يحل ممة مع اعاقها عليها كذا ما اذا هاسا
وقوله ليس له ان يحسنه نعم المسنة يقال حسنة اي غدت عليه حسنا ناسخ العنيد الماضي في
في المسنة وفي الغنية بحث الى امر الماهم ما عوت او **قوله** الدما عام ادعى الروح انه كان
من الصداق فواله قولها مع منة فان حلفت والدما قام فلما ان نرد ورجع مبرها وان كان
ها للاحراج والمبر ما بين المبرها وان كان ها للاحراج لم يعل على الروح في وان حل فاما بعد وعنده
من مال نفسه مبرح من مال المبر صاها للاحراج لان الروح لا يرجع مما وهدى لرجعها
نعم العا ممة ما وروى عن ممة روت الدم فارقا وادعى ان ذلك فان عارده فواله قوله
فاد السيرة فاما ان يسر ما عوت عن ذلك ومن للاحراج حل واحد مبر على الناس في

ماد من صاحبه صريحا اود لا لولا لما خلات من الاطعمه والوقا كما الرطبه ولذا في الواقعات
استزى مسعد بعد الدخول بها بل مرها فقال الروح ذلك من المهر وقالت هدم قوله المختبر
الما في الما ذكر الخالم والمبر وفي الخبرين حمزة وروحهم ربحان الذي دفع اليها ماله وكان
على وحدها عارده عنها قالت كملت حمزة يد اوقال الروح ذلك بعد موما والقول قولها دون
الابن لان لها مرها بعد ماله الشا اذ العاده ومع ذلك اليها بطريق الملك وحلى عن ابن ابي اسلم
ابن الحسن على السعدى ان القول قول الابن لان ذلك مسفاه من حمزة على ما مر وبه احد نص
المساجع وهكذا ذكره السرحي شرح الشرايف الوصيه الممال فقال العارده مع والده سرح
والاولى اذ اصابها وقال الصداق السيد في واقعات المختار للسوى ان ابن العرو طاعه والجمهار
محتاج لك في دارا فاهول قول الروح وان كان مسرعا فاهول قول الابن وفي الاحصاء
وهت مبرها من روحها وما سجد من عظمت وروحها من روحها فاهول واقعات ههنا
مريض موتها ولم يصح وقال الروح كانه صحتها ولا صحتها فاهول قول الروح وقال سرح ان
يكون القول قول ههنا لان المهر طار واحا في بعد الروح فالروح مدعى المسقوط وورثها مذكور
فيما لو اقول لروحها طلعها لما في حال المرض وقالت الورثه ان حالها في القول قولها ويرد ذكر
في الوحده كاتب الضغنه والحجاب ههنا وان واحا عليه حاله روحه ولم يلى اورها حتى في ذلك الوقت
فوق الشك في موت الحق فلم لا يست السان وهم يدعون لان قتلا لا تسهم والروح مسكر لم يحق
استحقاقهم التفاضل في ان القول قول الروح من هذا الوحده وفي الواقعات قال بطريرق في نظر
فصل قوله واد روح الضرايف يصر له على صده اذ على غير مبر وذلك في مبر حار ودخل
بها او طلعها بل الدخول بها او ماله عنها وليس لها مبر ولذا الخريسان في دار الحرب مراعاتنا حنف
وهو قولها في الخريسان ولما في الدعوه فلما مبر مثلها ان دخل بها او ماله عنها وان طلعها بل الدخول
بها فلما الدعوه وهو قول السابق فان حمل ونعما نصف مبر كسرت في التي لوز وجماعا في خبر اخر
ومعنته ماسما لانها غير مبر ومن الدعوى في مبر الممل بعد الدخول في مبر عند نصم وبه قول

السامعي على ما في ان روح حي مبر على ان لا مبر لها او سكنت تحت لها مبر المثل وهو قوله
السامعي وقال في قولها مبر الممل في الخريسان في دار الحرب صريحهم الخطا والنجاح لم يصرح الا
باسما المال ولما ان اهل الحرب غير ملزمين احكام الاسلام وولاه الا لزام مسقط لسا الزان
خلاف اهل الدعوه فان احكام الاسلام جارية عليهم من استحقاق الدعوه والنجاح وغيره والبرث
المساجع الصحيح ويوت حارا بلوغ ونجاح المحارم ونجاح المطلقة لما مر صحيح والمسلمين لان
سعرين لهم في الاسلام او المرافقه والرموا احكاما مما رجع الى المعاملات داروا والرموا ولا
في الا لزام مسعد لانما الدار ولا في مسعد في الدعوه ان اهل الدعوه لا يبرمون احكاما في الدار
ومما صعدت خلافه في المعاملات ولهذا لا تسهم من مبر في الحرب اهل لم يبرم ودلا لاد الا لزام
في المسقط والمجاهد بل ذلك عن مبرها لما السقط فانه موضوع عنهم والمجاهد لا يمسد لاد امرنا
تبرهم وما يدعون الا لزام الحرب خلاف مع السابق مبرول التسميه عليه عدا فاهول الممل والممل
بسمه المبر بعد الصدم وجوز الله تعالى بل ان المبر لا يسقط برأيهما على استفاطه والى
غير محتاط بحقوق الله تعالى ويرد عليهما روح الذي يصر يبر ولا اعلان فانه يصح عليه الله
ولو اعادها له المسلم لم يصح ولا يصبر الله عليهم ذن في وجوع الدعوه خلاف الرق في مجرم
الاديان فلهما والروايسمى عن عقودهم للحديث وفي قول الشافعي اذ على غير مبر يحمل في المبر
السقوط عنه ومنه المسه والسلوب رواه عنه والاشعرا في الحل على الخلاف وفي الخانع
الصغير المني على الاصلاح لا يحمله واما السلوت فانه مبرج مبر الهم فان في المبر لا يحمله
الا بالنسب عليه فان على الخلاف وان دأوا له يحمله لان سبق فانه يحمله بالامان عدا السلوك
وهذا اعصل لا خلاف رواه وفي المسه والدم ذكره الاصل ان لها مبر الممل هو قولها
وان فان قول الحل فعه منها رواه في وجه ما ذكر في الاصل انهم لم يرض بغيره بل ووجه
ما ذكره انها لما رضت في المسه مال ولا ممله بعد رضت بغيره بل ولا بد لو وجب
والاعمال اما ان يحتملها او لا في لا ووجه الاول رضاها بغيره ولا الى الثاني لا مبر

مخاطبة بحق المشوع فلذلك مرادها الامد الانبياء في خطاب القاري في فروع الشريعة
المطهر في محقق الردي في الحافز اهل الاحكام لارادها واحدة الله سبحانه وليس اهل الشرايع
والخطاب موضوع عنه عندنا لمزده الامان اجماعا لان اهل الادب ونعائهم على تركه وفي
هذا القول في علم الاصول للامام في خطاب القاري في موضوعين احدهما في جوار خطا غير
والثاني في وجوده شرعا اما الاول فقد احرار قوم ومنعده اخرون وفي اصول الفقه لابي
الحسن البستي قال ابو حنيفة وعامة اصحابه ان الخطايا بالحرمان وما يوجب العقوبات لما اول
الغار وخطاب العبادات لا يساويهم ولا خلاف في ما اول الامر بالامان وفي اصول الفقه لمس
الامد السرخسي العاد محاطون بالامان والسرخس في العقوبات فيما اعدها اخرته
ولما انما علم الحدود وتحدد حد الحد في طريق الجوار الزجر عن الادام على اسبابها ولا
يحد حد سر ولا يجر بالسرايع اعم اعقادهم حرمة وادابا ولم الخطاب بالمعاملات تابع
والشرايع لوجود الزامهم قال في اختلاف الخطاب السرايع يساويهم في حكم المو احواله
في الاخر لان مو احواله لزموا ودم سكران الذوم اعقاده اوده للذوم
بمزاله اخبار التوحيد وان محمد الصديق والافراد الواحد لا يكون مع احوالهم من الشرايع
قال محمد بن عبد الله في السير الاجم من السرايع هذا نظر في قول لا اله الا الله فاداب
ان يحرم السرايع لزم منظره انما معاف عليه الاخر فانه معاف على اصل الكفر وهو المعنى في العقل
وويل للمسلمين الذين لا يكونون الا في محذورنا وقال الله تعالى فان تابوا او افوا الصلاه
واووا الزوجه اى الزوجه واعدها ووجهها وويل عليه السلام بس من قبل المسلمين الى المؤمنين
وهذا هو ليعلى حكاية عن قول القاري ما سلككم في سقر قالوا لمك من المسلمين اى من المسلمين
المعذور وحرص الصلاه فندم في قول ان الخطاب يساويهم مما رجح الى الصوره الاخر
واما وجهه الادا في احكام الدين فانه العرف من سائر الخطا في خطاب يساويهم وهذا
دون صاحب الجدران عنهم وهو قال بعض مساح سمر قد لا يساويهم اصل الا في الجرائم

ولا في حق العبادات الا ما قام دليل شرعي عليه نصا او استدلالا حق ود اهل الذمه محرمه
الربا وجوب الحدود والعصا وقال بعض اهل الحق منهم انهم مخاطبون بالمراف والمعاملات
دون العبادات وقادد الخلف لا يطهر الاحكام الدينيه هكذا في صاحب المحصول فانهم لو
اسلموا لم يوروا وعضا الذوات ولان ما تقدم منهم معفو بالاسلام بالنص لاعتعلم الجورود
وانما يطهر الاحكام الاخر فمضاهم يعاون على ترك العبادات وعندها لا ولا يعاون على ما
المخطوات عند بعض مساحا عند بعضهم يعاون والخطا عدم الخطاب هكذا في صاحب
الميزان وهو علا الذر العالم السمر قدى وفي اصول الفقه للسرخسي ومساح وبارتا
يعولون انهم لا مخاطبون مادامما عمل السقوط من العبادات وجواب هذه المسئلة عن محوط عن
المعذور من اصحابنا والآن يسألهم هل على ذلك فان المرتد اذا اسلم لا يلزمه فضا الطوبى
التي تركها في الرده وعندها يلزمه منهم من استدل بمن سئل في اول الوقت ثم ارتد ثم اسلم في
اخر الوقت فادب عليه الصلاه التي صلاها في اول الوقت وعندها وعنده لا يحسن الخطاب الادا
مستمع عنده فقال المود في حديثه عند وعنده اطع الخطاب بالردده وحط ما فعله فيجب
اسدا لا دران الوقت ومنهم من قال هذه المسئلة معزده على اصل اخر وهو ان الشرايع من نفس
الامان عنده وهم مخاطبون بالامان والسرايع منه وعندها ليست منه ولا هي داخله في
ما هيده الامان واوصى الوجه ما ذكر في المسوط وهو ان من يدان لصوم شهر اثم ارتد ثم اسلم
فليس عليه شيء من المدور عند لان الرده يطل كل عماده ولم يرد المدرك ثم يرد
سما من المدور فعلم ان مراد محمد بذلك ابطال الردد وخوضه في عبادته فقال بالنص على ان
لا يحسن على القاري عبادته اذ هوها ولان الوجوب لسال به الدوا على العقل والعقوبات على الترك
والافا لرس من اهل الباب بخلاف خطا الامان فانه سأل به الدوا الحبل ومكافئته
من الذنوب المعاصي وفي المحصول قال الاثرون منا ومن المعزله الامر بعروج السرايع لا الوقت
على الامان قال القاري في اصحابنا في حقه روي عنه انه وقف عليه وهو يقول في حقه ما لا يعرف

وما من الاصول المجمع على محله **ووجهه** ثان ان المثل هو القصد مما لا ينظر
 له الا لاصحاح فوجد ان جنون مما له نظير لذلك لو حصرنا **احدهما** الذي اريد
 الاعتدال حكم منقوع على معناه من القصد والمثل في وجوب النظر مستنابا بفتح رده
 الى المحكم **والوجه الثاني** انه قد ثبت ان المثل اسم للقيمة في الشرع ولم يستل اسم للنظر
 من النعم بما هو الذي يصيد الا في فلاحه وحمله على ما لم يستل **ووجه ثالث**
 ان المثل المراد في الامة القصد وهو بمنزلة ما لو نض غلبتها فلا ينظم النظر من النعم
 لا مسمع اراد بقوله واحد **ووجه رابع** ان المراد احدهما هو القيمة او
 النظر من النعم وقد ثبت ان القيمة مرادة فاما لد قال وجوب المثل غير متحقق
 ان اخرج المثل وان شئت اخرج منه الصيد طعاما فاسعى عن القيمة **ووجه**
 خامس ان قوله تعالى لا تعلموا الصيد عام مما له نظير مما لا نظير له وقوله ومن
 ملأه الصمير يعود الى الصيد العام وفي حمل المثل على النظر اخرج عن عمومته الى
 ما له نظير بغير دليل وفيه ابطال للعموم الالهي **ووجه سادس** ان الشافعي
 اوجب ساء في الحمامة كدامل في حمام مكة والشاة ليست بطير للحمامة
 لاني الصورة ولا في الخلقة ولا في النعم فان الحمامة تشاء في صف درهم لعل
 والشاة تشاء في العشر من الدراهم والدين والساء من ذوات الظلف يمشي على
 اربع والحمامة من الطيور لها خناجان ومسعى على رجلين ولا اعسار للحيوان المراد
 اعساره في الشرح وهو حنف وظلم قال القرافي وهو اعظم من الخاية باصغاف
 واعاب العقوبة اصغاف الحياية لم يردده الشرح فان اعتبروا العيب القدر فاعان
 العاق في الحرفه منها احق طبا فانه زاده عليها لا سمد بعينها محصولة
 باحق ما في الف وما لا عيب صغير المقتول **ووجه سابع** الذي تعالى
 قال لا تعلموا ما ملأ الله ارحامكم مما له نظير مما لا ينظر الى النعم المثل المقتول

وهو القيمة ونصرف الى الهدى **ووجه ثامن** ان الله تعالى قال لحلم
 به ذوا عقل منهم ولو كان المراد من المثل المل لما احتج الى الخشوع لان
 السمد في الصورة والخلقة اذ اراد الناس مساويهم معرفته وانما الحاجة الى
 معرفته العم الى حلفنا حلل في الرغبات والامتنع والارزق وتتفاوت فيكون
 قول الخبيث العبد ليس مقطوعا المراع النافع وهو الخاسر ولهذا يجوز نحن ولا ملك
 ان يكون احدا الخدين هو الحائي واحلفا المشافعية في ذلك وهذا الخابله
ووجه تاسع ان ذلك قد قدر على ما زعمت الشافعية من عدم الصحابة
 مله سوا الى الخدين حاجه ولا منهما فايده لا قد علم حتى لو حكما في الحمامة بديحاجة
 او يحكم او بالدرهم لم يسلقت الهمما ولا يعني لاستراط الخدين ولما على قولنا
 وفي اعتبار الخدين الصلح فايده حلله ماله الى يوم القيمة **ووجه عاشر**
 وهو منع السمد مما اوجبوا من النظائر فاصبحوا في النعماء مدند وفي
 حمار الوحش بقره وفي الضبع شاة وفي البريوع شاة وفي الحمامة شاة واني
 شبه في الصورة والخلقة حمار الوحش والفقر ومن الضبع والشاة ومن
 الحمامة والشاة وقد تقدم **والوجه الحادي عشر** ان المثل يرد في الامتياز
 ولا نعم لان المثل لا يعرف بالاضافة وقد اريد به وهو منع السمد مما اوجبوا
 من النظائر فانهم اوجبوا النعماء مدند وفي السيف عن حقائق الدبريل **فان قل**
 ما صنع من عسر المثل القيمة بقوله من النعم وهو عسر المثل **قلت**
 خير من اوجب القيمة من ان يستوى معاهدنا او طعاما او صوم فما خير الله في
 الابه فنان قوله من النعم باننا للهدى المسترى بالقيمة في احد وجهي القيمة لان
 من قوم الصيد واسترى بالقيمة فلهذا قد حرم مثل ما ان من النعم
 ولا سمد الصمير من الخصال الثلث اسعاده ظاهره بعد بعين الادا

وبعده وكان العجرة الحالين لم حلق بها لان تخلف العاجر سمي بالصن ولا حوران مستحق
 زياده عقوبه على تركها محلا والحرمان على قول البعض لانه قادر على تركها فادامه العذر
 صح الحلف فوضح الفرق بين المسائل قال سبأ الدين الخزاز في شرح المحصول الفرق
 بين المأمور والمهي عن المهي عنه مسقط المأخذ بدعي الذي حوط بدعي وترد من غير
 شبه بل صور الفرك خاصة ولا مسقط المواحد في المأمورات عن المأمور بصور الفرك بل هو
 حتى بان الفرك متبايعا على وجه الفريد ولان وجوب البتة ان حشد يكون معلقا بتحصيل الايمان
 ليس له ان يرد والمعلق السقوط عدم بطله وصار فاق فان وجوده معلق بالاستقامة ولا حلفا
 اعماء او انما الخلاف في نفسه لها وقول محمد ما مد من الشك اعظم من ان يلزمه هناك الظاهر
 وهناك الممن اذا بحث وذلك مثل من وضع عليه حمل عظم حمل الى مس وجعل جارا وجعل
 قاسون يقول من يقول بوضع فوق ذلك عشرة ارطال من الخان وجعلها لامعي لان من
 كان مخلدا في تاريخهم يعود الله منها لاحتاج الى الزيادة على ذلك والحواف
 عن قوله تعالى يا ايها الناس اعدوا لكم من ربحه الواحد الاول قال ابن عباس جبر الائمة
 المراد بها وحدوا والوجه الثاني ان العام في الاشخاص مطلق في الاحوال فيكون الناس
 ظنهم مأمورين بالعبادة وحاله واحد والمذبح مسموم الفروع والاحوال فلاست الدعوي
 العامة بالرد الخاص لا بد لامتددها والوجه الثالث ان اعدوا مطلق في العبادة فلا
 بعدا العموم في الفروع والوجه الرابع ان الموجد اعظم العبادات وهو مراد بالاحماج
 فلاست وعينه او لا عموم المطلق والوجه الخامس المراد بالناس المؤمنين والحواف
 عن قوله نلتك من المصلين من رجع احدها انه قول النصارى ولا يكون محله ولو كان ذلك
 منهم عن حق لانهم قد ساء ما بينا محذوران يكون ذلك مسدودا عنهم مع الحاصرين
 سوم الدرس فان ذلك موجه لاسلامهم في سفرهم وبلدهم في دارهم وليس ذلك موجه
 الصلاة والزيادة وسائر الفروع فان ذلك لا يوجب الحلو بل المراد بقوله نلتك من

المصلين من المؤمنين قال اهل الكتاب كانوا من المصلين والمؤمنين لانهم كانوا من المؤمنين
 سوسهم عليه السلام الذي دل على ان ذلك لاجل بدعهم حاصد قوله تعالى اخرها
 وما سعيهم سفاضة السواحيين ولب على ان ذلك لاجل تلك يوم الدين لا للجمع فانه كرج
 المكذب عن استعلا الله وعلية الجمل قد يصبر حروا العذر حروا العذر ليس حله ولا دفع
 السيرة لا يجوز ايضا فاما الحلو والماء والتدبير موجب للمأذود وكان ايضا الحلو والتدبير
 والمأذود عن قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها اخر الا الله فاقها لها نواو وهم خاطبون
 بانواهي على قول وقال لغير الدرس في المحصول وجوب التضام معوض الجمع والحواف عشرة وجبت
 اجرهما ان الجمع ليست اصلاحي يعنى بل الاصل هو الظاهر وما لهذا بعض الظاهر في السقنا
 التضام وجوب الاداء والاخران عدم وجوب التضام بعد وجوب الاداء على حلق الاصل فلا يلزم
 ولهذا الما ان المراد عدم مخاطبا بالصلوة وحسب عليه التضام اسلم ومع قوله تعالى لصاعف
 له العذاب يوم العسمه يعنى لا تطمح لزيادة تازداد الموت وروى الضحاك عن ابن عباس انه قال
 الصعفة النزل من الى الزقوم ومن الى الاثام هل هو اسلم وادى جميعهم الى الزمير وغير
 ذلك قوله تعالى الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زعموا هم عداونا وهم عداكم وحلوا
 عنهم على الفرض صاعف الله تعالى عنهم فاما صاعفوا فزعموا ما كانوا يفسدون ان يولهم مفسدين
 للناس يصد عنهم عن سبيل الله ففكر في المفسد قوله فان يروج الذي منه على جعله حرج
 من اسلم او اسلم احدهما فالحج والحرير يصد عنها ولا يسمي لها عذر ذلك وان لم يصح عن
 اسلم او اسلم احدهما ان كانا معا فذلك عندنا في خمسة وان كانا معا فالحج في
 الحرير القبيح وفي الحرير من المصل عندنا في خمسة وقال ابو يوسف لها من المصلية المعصية عن الحسن
 وهو قوله الحرير وقوله الاول قول محمد وقال محمد لها من المصية والمعصية عن الحسن وغير
 المعصية لا يوسف وفيه من ان المعصية يولد للملك حتى لو طلقها قبل الدخول بعد العن
 لانه من ذلك الزمير في المصية الا ان المعصية او الرضا على الاستعداد ومثل المعصية

الطلاق ولهذا لو هلك من الغنى كان المال على الزوج وعلى عله فممنوع بعد الغنى عليها
ولا شيء على الزوج فكان الغنى سببا بالحد فوحيان مسخ لا اسلام الحاقا لسمه الحق
سفس العدة موضع الحرمة احاطا ووجه قول ابى يوسف في غير الغنى ان المال لا يملك الغنى
الا ما الغنى اجماعا وان الفصل في ملكك الغنى مسخ باسلام احدتها من المثل قالو
بروحها على حرم زوجها احدتها مسلم ومحمد يقول حين التسمية وتقدر العدة لاجل الاسلام
مصار الى الملك قالوا هلك المسمى ولا يبي حرمه حتى الدعوى المعنى ان الملك في الحر والحرير تمام
قبل الاسلام قبل الغنى ولهذا يجوز لها التزويج بالبيع والهدية قبل الغنى فصار حاسرا في الحر والحرير
المقصود مع ان هذا ازالة الدماء في يد الزوج غير ما فيه فان في الفرق بين الحر والحرير
في علم الغنى على الاستحسان والعاس وحول العدة فيما هو لم يجد لحرير على المال في حق
المسلمين بخلاف الحران بها غلظ ويمنع بها ولان هذه الحرير لها حكم الحر بعد لانه من ذوات
القيم ولهذا عر على هذه الحرير فاعز على عدلوا في بعض ذوات العدة من موحات تلك التسمية
فما ان عدل الاسلام مسخ من الحرير مسخ من مفسدة بخلاف الحر فانها من ذوات الاختلاف لانه
ذوات القيم ولم تكن من مفسدة الغنى عنها وهذا ظاهر لان بر عليه ما واسرى دمي من ذوات
محرر واحر لم يوسعها مسلم باحدهما لا شفعه بعد الحر والحرير لم يحل فيه الحر لحرته ويبي
الحوادث ولا شيء حصة ان الملك نوعان ملك الرقيد وملك السرف والاهبات للزوج وحده الغنى
والغنا لها صوره البية كما مسخ ذلك لا اسلام ما مسلم اذ اعز عصره وما ذكره من ان الملك
ما الغنى لا بد خله في اداء الم مسخ فيه احد الملكين المذكورين الذي اذا غضب حرمه م اسلم
انه ان يسترد حرمه من الغنا صديق فممنوع مولا البر لو طلقها قبل الاصول من اوجده من المثل
او حبا لمقتد لاهل حكم من المثل بمنزلة احد العدة اوجدها ومنه من مذهب الامامية
ذلك في اول الفصل ولا يخذلها **باب**
كتاب الرق

الرق والرق الصنف والرق العود يدق قال ابن فارس في الجمل والحرية النهاية ان الرق

الملك والرق المملوك واحد وجمع درهم الجوهري والرق والصدوق في الكشاف
وقوم علساء وى من اراهم عدوا وادنا وصدوقا فهو الصهل والعول وارة بعض عينة
الاول من الصنف والماني من القود في العرب الرق هو العبد وقد يقال الصنف ومنه ما ولا
وصفي في النهاية الرق هو المملوك ممل يمعن مقول فله كانه نظرا لمعناه الذي هو المملوك
فانه مقول لانه من فعل يمعن الا يظهر ان الرق يمعن في فعل لان الرق هو الصنف وهو لازم
ومنه ما ذكر في النهاية نودي الخاتبة بعد ما روى عنه منه العبد وفي العرب ورق العبد اي
نبي ومقا ومنه قولهم ورق ماروق ويدل عليه حديث عائشة رضي الله عنها ان ابا بكر رجل يرق
اي يصفى حين ان وهو صمد القشوع والسك ومنه قول عمار رضي الله عنه ذك سمي ورق علي
قال الطبري واما قولهم ذات مرق وذا عد مرق و في حقاها ان السك مرقه من اجل من
له اذ اوجده فهو مرقو لانه حدث الصلة في المدد والمادون والمحرران اصله الرقة
التي هي الصنف وهو لازم والرقاس مسائل جمعها يجمع بالضم بالرقه وهي اسطة ذاربعه
والرق العبد الذي ملك هو ابوه وذلك لان الانسان والجمع والموت وصد طمان وامان واتسده
واما امد منه فلم مسخه وعن ابن الاعرابي عد من خالص العبودية فقل هذا صحيح قول الفقهاء انهم
يعتبر به خلاف المدد والمخاتبة وفي النهاية لان لا يحرر حديث غيره لم يكن عسقا انما شاء عبده
ملكه العبد الذي الذي ملك هو ابواه وعند الملك الذي ملك هو دون ابوه وفي الصحاح الغنى
العبد والمسه الامد مسخه بانه اوعر منه **قوله** لا يجوز تخاج الصد والامه الا اذن
مولاهما قال ابن المنذر في الاشتقاق اجمع اهل العلم على انه لا يجوز في الدواخ والمغني لا يجوز تخاج
المملوك بغير اذن سيده فاذ في الباب وصولته لا سقد فاته جازي صحيح للزعم فان لم يصاد
موقوف على حال المولى وهذا في الغنى لان قوله قال وصولته لا سقد فوله وقال ملكك
محرر وذا ذك عنه في الغنى لانه ملك الطلاق لا يجمع وملك النكاح في الجواهر لا يجمع العبد
الا اذن سيده فان عديم عرا ذك صح لم للسيد ان يطل عليه خلاف لانه فان العدة عليها غير

في حقه وفي قول علي السيد وفي الجواهر والمهر لازم ان له معلقات مما تحصل له
في يده مما ليس من جرحه ولا من سببه وحده ما لا مانع من المهر بث مرضي المولى وادبه فاشبه
سائر الدون اللازمة للعد المادون وفي السبسط والمهر الدعوى لان المانع في الناحج المادون
فيه ولا خلاف في المدعى بالتسليم وان كان ملك السيد والمهر ليس عزمه لان الضع
معلوم وحاله الدخول في المبيع بل اوله لا يجوز اخلاصه عن العوض ولهذا مع نفيه
ويحتمل ان لا يملك المصنف في المال فروع الاخ والعلم وانته بخلاف الخلع فان الصع عند
الخروج عن مبيع ومخلاف الصلح عن عدم العدة لان الدم ليس مال ولا هو مبيع وان جرد
الاعسان عن عده في عفا عن خاص له في مرض موده بغير من جميع ما له لانه لم يهتف على ربه
ما لا وفي الخطا بغير من ثبات ما لا لا يصل الخطا مال المدروءات سبب في البر ولا
رباعا في ثبته لا يملك الا في مال من ملك المالك مع نفا الدبر والعدا هو دون من سما
لا من السهام لعدا لا يسقط من الرمة ولسي من جعل من المباحة فسخا للعدا لافا عزمه
من جرحه وفي قوله للشيخ ولما كان مع العاقبة رضاه فسخا للعدا في الاظهر ويمكن ان يقال
لاحاقه ساهما الى فتح الدماء لم يحصل المصود ما لا تشابه ولا ذلك السبع وادام روح العبد
بغير ان يولد حال المولى لم يلحقها او فارقتا ليس هذا احاقه وقد اقول ظلم اطلاقا مانا
دفع في المحيط وان بال ظلمنا نطلقه ملك الرجدة او دفع عليها نطقه او ظلمنا نطقه مع
عليها فهو احاقه وحده الاول ان هذا العدة وما ردت مسيما تظلافا ومعارضة وهو الو
حال العدا المبررة او هو ادنى في ان الجمل عليه اول الملائكة احاقه بالنسك ووجه الثاني ان الطلاق
الرجعي لا يكون لاني خارج صحيح بانه بعد الدخول معتد الاحاقه وقد اطلاق الوصف
ما وقع وقد رد ما مل علامنا احواله فيه وما لا يكون سببوما ولا ينعقد ومن قال
لانه روح هذه الامه او هذه الخمر فزوجها ما حاقا فاسدا او دخل بها في سابع في المهر عدل
حسنة وعبد ما يطلب به ادعوى واصلة ان لا يدخل الناحج بمأول الصع والفاسد عند وعده

سعد بالصحيح المادون الموقوف وعده السابق في دمه فهو لها وفي قوله في رصده و
السبسط لا ما حله الا ان اسم الناحج يستعمل في الصحيح والفاسد وفي المعنى تناو له الفاسد
احتمال لهما ان المقصود من الناحج في المسعول الاخفاف والخصص وذلك الجارح لا الفاسد
فانه لا يحل المولى ضاربه لا يوجب الناحج فانه بدأ ولما جردون الفاسد ولهذا لو حلف لا
سروج صرف في الحار علف الناحج حيث ساءل الحار الفاسد لان الفاسد منه بعد الملك
ما لم يمس ولا في جسد رضى الله عنه ان المطلق يحرم على اطلاقه في غيره موضع الضرر والتمتع
في البيع وبعض المعاصد حاصل الناحج الفاسد هو الفاسد في لوطي سقوط الحرفه ووجو
المهر والعده وفي قاضي حان لان العدا هو الماشع الناحج وانما سطر رضى المولى لم يلحق
المهر والسبه وفي هذا لا فرق بين الصحيح والفاسد وفي المحيط ان ادل السيد انما حاق اليه
المهر في ثبته بالمهر والسفل يحرم بما علف الوهل فان المطلوب للمهر مولى له و
المعني والمزيد فدا الصلح على اصله لان المصنف في الناحج عا لوجل فان ادته حقا حاله
والصواب انه سفا حرا لاطلاقه وسيله المهر ممنوعه على هذه الطريقة وفي قاضي خان
قل ذلك هو لها وفي المعنى المرد بحث الناحج الفاسد عنده ولما المادور الناحج لوز
بما حاقا فاسدا يه عنده وفي المصنفى السوى على الاول وفي المسقطه وكله ان يوجد نحا
فاسدا ووجه ساقا صححا ما لا يجوز بخلاف السبع والمهر وان اودخل الناحج الفاسد لا يصح
والسبع الفاسد يصح فان مدحا له الى من يصح وسيله المهر ان قلت قلت ان العدة
في المهر العرف ومضى الايمان عليه وفي قاضي حان اودخل الناحج شعبي ان بدأ والحاير
والفاسد قد حرم به صاحبه المصنف وروى صاحب المحيط بينهما ما ذكرنا قبله واعمال على
انه تناو الموقوف في المبيع به الاذن ولا اودخل حتى بان له ان يجره او يزوج غيره ما يوق
او ما وذا الوهل لا يملك له من ماله ما يشاء من ماله ما يشاء الا ان يزوجها ما لا يملك الاذن والودا له و
المحيط وعنه وكذا في الناحج بان يزوجها ما لا يملك له من ماله ما يشاء الا ان يزوجها ما لا يملك الاذن

عدم الحد اولى وقال مالك و السامع يصوم عن كل مد يوما و يطعم كل
مسكين مدا قال النووي والمدانفاق في الطهارة وهو غلط منه وقد قول
مالك ان ادر الصوم احد وعشرون يوما وقد قول داود ان قبل طساد نحر
ساعة بمكة فان لم يجد فاطعم سنه مساكين فان لم يجد صام بله ايام وان لم
الاولا ونحوه فعليه نحر فان لم يجد اطعم عشرين مسكينا فان لم يجد صام عشرين
يوما وان لم يغامده او حمدا وحش فعليه بدنه فان لم يجد اطعم مائة مسكينا
فان لم يجد صام مائة يوما والاطعام يكون مدامدا او ادم بالحرم والطعام
والصيام حث شدا لدن ان المند عن المحرم وما لك وفيه ما لا يملك الاطعام
في موضع القتل وعن عطاء والسامع في بوز ادم والطعام مائة والصيام حث
شدا وبحوز دفعه الى فعله الدموع ومرا المسلمين احب وقال ابو يوسف وحل
والسامع وابو يونس لا يحرمه ولو دفع الى فقير في طنه فظهر غنيا بحريه عندنا في
حسبه ومحمد بن ابي الزكاه وعندنا ابو يوسف والى بوز لا يحرمه وعندنا شافعي والمذاهب
وعن ابن حنبل واسان في المحط والجمعة والكرباني اذ اظهرت همه المقتول
بقول الحكمين قال القائل بالخيار ان سألنا لهما هدي وان شأنا بالاطعام وان شأنا
بالصيام لان الصيام من اشد المحرمات فالله ان يكون ذلك لمن وجب عليه فادالقت
همه المقتول هديا بدحة بالحرم ولا يحرم بدحة في الخل عن الهدي والحزى عن
الطعام اذ اصدق بلحمة على الفقراء وقد اكرم اولي وعندنا شافعي يبعثون
لذلك وفي النخوة ان طهرت وممته فالحنيا را الى القاتل عند الله فان استزى
بها هدي بدحة في الحرم سقط عنه الجزاء جرد الدرع حتى لو صاع او سرق بعود فلا
ضمان عليه ولو صدق بخله على فقرا او حيا جاز ولا يجب فيه التفريق على المساكين
وفي البدل ان دعه في غير الحرم لا يحرمه الا ان يصدق بلحمة على كل فقير بمدة نصف

صاع من بر صولون بدلا عن الطعام فصلا المذنب بخلاف الدرع في الحرم
ولا يسطع الدرع عليه ولا مال منه فان اكل منه ضمه لدن في الذبايع
وفي رواية الطحاوي عن محمد الحمار الى الحسن بن علي اللد شدا ولا يخرج عن
حجمه فان حيا عليه هديا يجب عليه الطهر من النعم سوا كانت همه المذنب
مثل ممته او اقل او اكثر وان فضل من الطعام اقل من نصف صاع تصدق
به على مسكين واحد او صام عنه يوما كاملا وفي الخزانة لا تصدق بخزا
الصبي على ابويه واجداد وجباته واولاده وان سفلوا وان اكل منه دجني
خاز وقد يعدم ومه قال محمد بن حنبل عليه هدا سطر الى طهر من النعم ما
يستنده في المظهر لا العمد وفي البدائع اذ اخذوا الطعام قالوا يجب عليه الصيد
يسرى بها الطعام عندنا و قد قال مالك وعند محمد والشافعي المذنب في المظهر
لان الواجب لفقير المظهر عندهما وانما يحوله الى الطعام باحسان **فصل**
للس احسان الحول الى الطعام عند هدا يدان الى الحكمين ان شأنا احدا عليه بالنظر
وان سانا الطعام نعمة المظهر او بالصيام عن ادم يوما عند الشافعي وعند
محمد عن كل نصف صاع من بر يوما قال هدا موصوب على انه تفسير لعله
يعالي بحريمه او مفعول اللحم الحكمين فكان النعمان الطعام والصيام ذكر
بطله او فكان النعمان الدل اليهما وقال ابو القاسم هدا حال من لها في به معني مدي
ومل نصيب على المصدر ومن على المذنب او فاق عطف على جز او طعام بدل من فاق
اي وعله فان او خبر مسددا حروف وابو حنيفة وابو يوسف يقولان ان الحاجة
الى الحكمين لمعرفة همه الصيد المقتول فاد طهرت فمته محكمها قالوا واجب عليه
كفان فكان النعمان مما يودي من الخصال الثلث اليه فان كان الممنوع صمان

ملوك لا عدل على شيء قوله ومن نفع الله منهم فلها من ان تدخل بشار وجها فلا يهر لها
عندنا حسنة رضي الله عنه والمو لاها وهو المذهب عند الساجي وقال ابو يوسف ومحمد وملك
وابو ثور رجل المهر وملكته لامة غنيتها صرة واسان عن ابي حنيفة احدثا بسقط هليل
المولى ^{الملك} فاعل المالك مضاف الى المالك حكما الارى انه هو المطالب بالامع او القذا او صار
كردت فاعل قال الساجي على المذهب وفي الرواية الاخرى لا يسقط وبها قال ابو يوسف
ومحمد وملك طاهر وان ملك الحق غنيتها فلها المهر عندنا وهذا لو قلنا احى وفي المنهاج لو ملك
الحق غنيتها او ملها احى لا يسقط مهرها عند الساجي وفي الجوهر لو مل الامة سيدها
او احى او ملكت نفسها لا يسقط مهرها والارواح لو ماتت او ملكت نفسها او احى في المحيط
ان انزلت الامة مل لا يسقط مهرها لانه ملك المولى وصل يسقط لانه حقها ابداء وعند
زفر لو ملك الحق نفسها لا يسقط مهرها ردتها وفضل المولى امة لها ان المعول مستحب
والعمل موت دليل ان من قال لعن ان مت فاستحققت احى عنده وصار فالحق ادا ملكت نفسها
او ملكت الامة نفسها في احد الرواين فاما او ملها احى فان المهر ساد في هذه الصور ولا
يسقط لكونها تحت نفسها ولا في حسنة ل المعود عليه فان مل الدخول تغل من له المهر وهو
المولى ولا يحس عليه لما لو اعياها من سلطان او من عنده من المهر فانه يسقط الطابع
بالمهر من الزوج وهذا لو اعياها من الدخول فاختارت نفسها هكذا في قاضي حان وفي حار الدال
لواعيا للولى في مكان لا يبعد الروح عليها فلا يهر له على الزوج وفي ملى النحر لو ملها المولى
قبل الدخول لا يحل على الزوج مهرها عنده لما لو عليها بموضع لا يمكن الحصول اليها وفي الوري
وندا اجماع والصلح احكام الدسالم بعد موتها حتى القابل لاعد الاقا واهل الافاق وحس
على العمل القضاء والرد والاعان والامع وحرم المهرات وجوبه ^{للمهر} فاعل المولى امة
وجها ليعان والامع ووجوب المهر وانما لا يحل القضاء ^{للمهر} فاعل المولى امة
نصير منها واما الحرم ادا ملكت نفسها فاما ساد المهر ولا يسقط لاجل جها المهر على سيده

معتق حتى احكام الدنيا اسلا ولها قال ابو حنيفة ومحمد في المسلم ادا مل بعد نفسه وصلى
عليه ولا نصرة ما عيا على نفسه ووجد اخر وهو ان مل الحق غنيتها لو اعز موسى المهر
انما يكون عويلا بعد موتها واما الموت بسقط المهر لانه لا يهر له لانه الموت لا يهر له
فيل المولى امة لان المهر له وان يكون ما يحس نفسه وملكه ندمتها لا ملك غنير وهو كمن قال
ايمن او اعلى عدى غنيتها لا يحل عليه المهر ولو قال الخاضع لى صلبه يحب دته على افعال
ولا يصح ابد في الطلاق حتى الموت لداها هو هرا غنات حل الوارث الحرج مل الدخول فان المهر
لا يسقط هليل غنيتها لان الوارث صار محررا من المهرات فلم يهر من يهر لى نفسه ووجبه
ايران العمل لانه لا يبعد الروح وعند ذلك لا يمكن ان يكون فانه لا يهر لاهلها لذلك
ادمن حله سر سقط الالهية الحيا وموت ردت الحيا اسقى الموت ولا يمكن اضافة الرها
مسا لها قال لروحه ان تحت فاسقطا في لا يفرع الطلاق ادا جن لان السوط ادا حق
على اهلية المطلق ولا يصح خلاف ما لو قال ان دخلت الدار فاستطقت وخطبا وهو محمول
حت سبع الطلاق لان المطلق فعلا صحيح ادا الدخول الذى هو سوط وتوج الطلاق لا ينافي
الوقوف صحيح المطلق ولا يلزم ادا روح صحيح وبيع فرصت الصغير من اللين حرمتا على
الزوج ولا يسقط مهر الصغر وان كان الاصح عطلها والمهر لها ولا يجوز ادا الملك ان
روحا حيا بات منه لا يسقط مهرها لعلها لان فعلها لا يصلح لا سقاط حتمها لو ملكها
موتها فان كل مدعى لها ردتها فانها تسقط مهرها مل الدخول والحواش ردتها
مخطرة في حقها ادا فانت عاقلة مهر من دليل اضا حرم المهرات نفسها وحسن حيوان
موت ولو مل السيد زوجها لا يسقط مهرها اعاها لو كان السيد صا مل يسقط
وصل لا يسقط دح في المصنف مسله روح عن امة لا يحل المهر رده قال الساجي
دح في المهر ادا لم يسقط دح في الخاطم وفي الاسراف روح امة من عن غير
مهر وان عاس والنورى والساجي احمد واسي هؤلاء لاسا له ولا يحل شيء قال

ان عباس ولدت في الزل ارقاق ولان قلنا مراد ان عباس الامة السريه لا الزوجه
بدليل ما روي عن ابن المديني الاشراف انه قال ساسا ملحق في الزل ولا ساسا الامة
السريه واذا كان له اعداءه الزل فارقا فاحف وفي مصنفاتي كبر وان كانت امه محرمه
استامرها فاستامر ملحق وقد قال ابن سعد وعطاء الخفي والذوات محمد بن عبد
وفي فاصح حان الصحابه استنادنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزل فادن لهم وعن بعض
المفسرين في تفسير قوله تعالى فانوا نركم اناسم ان سيم عن لا وان سيم عزله فان قيل
في صحيح مسلم من رواه جدا مديت وهما لاسديه معات حضرت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فسألوه عن الزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الواد الحق في
انه حدثت حادثة تسعة ان يكون على وجه البرزخ وحقه وقالوا انما نزل النبي عليه
السلام بلدهم في ذلك لم يحرمهم لكن حدث تكريه ليهود مضطرب وحديثهم في
الصحيح قوله وان زوجنا الامه مادن مولاها هم اعقت فلها الحار حاران زوجها
او عدا اما اذا كان زوجها عدا فها ماعا واما اذا كان حرا فمدهبنا قال ابن جرير في المجلي
وهو قول ابن جرير وقد قال طبرس ومجاهد وعامر السعدي واهم الخفي وحماد بن اسلم بن
والخلف وان سيم بن وسعد بن المسبب والاسود بن زيد بن النور وحسن بن مسلم وابو بورد
ذلك ايضا ابو بورد في الاسراف وابو بورد في نسخة مصنفه قال ابن جرير وهو قول
اللويس بن خالد وسيم بن جرير ولو كان زوجها من مريش وقال الخفي بن جرير ولو كان زوجها هشام بن
عبد الملك وقال مجاهد بن وايمان زوجها امر المؤمنين في ذلك ابو بورد في نسخة مصنفه
وان جرير والمجلي واحسان بن ميمون وروى قول الخائف وفي المجلي ان ابن جرير جعل الحار على الزل قال
ابن جرير وهو قول هشيم بن خالد الامة عبد المهور وقال يوم الاحمر الحار بنه وصح والامر
الحسن وهو قول عطاء بن وايمان عبد الله بن زيد بن المهور وقال سفيان الثوري ان زوجها عبد الله بن
فلا حارها وان زوجها عبد الله بن زيد بن المهور وقال يوم الاحمر الحار بنه وصح والامر

٢٧٧
قوله الحسن والزهرى وان قال الله وعطاء وعرو وكتب ذلك الى ابن عباس قال ابو محمد لا
انهم هدا عنه وهو قول ابن اسلم والاذواجي ومكان والشافعي وابن حنبل وابن راهويه وابو
سلمه وهو داود الطاهري احموا وعبد بن من رواه عاصم بن رضى الله عنهما ان النبي عليه
السلام خيرها وكان زوجها عبد الله بن وايمان بن مسعود ورواه ابن ماجه وعنه عن عائشة
ان روى عن عائشة وكان زوجها عبد الله بن وايمان بن مسعود ورواه ابن ماجه وعنه عن عائشة
رواه مسلم وابو داود والترمذي وصححه عن عرو عن عائشة ان روى عن عائشة ورواهما
عنه عاصم بن رضى الله عنهما عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة
عن عكرمة بن زكريا عن ابن عباس قال كان زوج روى عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة
بطرف في ذلك الحديث ورواهما ورواهما عن سبيط بن عبد الله عن رواد ابو داود وفي رواه كان عبد
ابو داود في نسخة من روى عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة
فصل في حارها عبد الله بن وايمان بن مسعود ورواهما عن سبيط بن عبد الله عن رواد ابو داود وفي رواه كان عبد
الوجهين ورواهما عن سبيط بن عبد الله عن رواد ابو داود وفي رواه كان عبد
خراجه عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة
وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه واحمد بن محمد ورواه البزار ايضا في مسند ام المؤمنين
قال الترمذي حدث حسن بن صالح بن مسلم من روى عنه سعد بن عبد الرحمن بن القاسم عن ابن
عائشة رضى الله عنها قال عبد الرحمن وكان زوجها روى عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة
ولم يذكر الحار بنه على محمد بن وايمان بن مسعود ورواهما عن سبيط بن عبد الله عن رواد ابو داود وفي رواه كان عبد
لموا الفجر في الحار بنه عن الحسن بن وايمان بن مسعود ورواهما عن سبيط بن عبد الله عن رواد ابو داود وفي رواه كان عبد
من روى عنه موسى بن عيسى بن وايمان بن مسعود ورواهما عن سبيط بن عبد الله عن رواد ابو داود وفي رواه كان عبد
عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة
حارها ما عرو هذا حديثه عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة

لان فشرح منه الغامه لها معه ذكر الكرماني في مناسكه خلاف غيره بها
 والمراد به فمه فشرحها لا ممتها **فصل** هل العبد لاني بعد مصادقتها
 لاسفي صلاحية لوضا اصل الصيد ولا عرصه ان يحرم منها صيده واجاب
 العمه باعتبار ذلك على ما تقدم وقول الشافعي مثل قولنا في نشر منه الغامه
 واحلف الحنابلة فيه وقال امام الحرمي لاني فيه كالرئس المفسل وغلطوه
 فيه ولا فرق بينهما لان كل واحد منهما له فيه وقد ائتت صلاحية الصيد عنهما
 وسئل الحرام من ضمن الخراف النوى في شرح المهذب ومثله في المعنى فان
 خرج من الصيد فرخ مسلعله فمته وهو استحسان والعاس ان لا يعرف سوى
 الصيد لان حياه الفرخ غير معلومه وفي المحيط ان كان الصيد فرخ من
 معلبه فمته حيا ولم يحل الاستحسان وفيه خلاف الشافعي لسان النضر
 مع الحخر ورج الفرخ منه حيا وحسن سبب الموت الفرخ مضاف اليه حتى لو علم
 موته لم يسمع فلا يبي عليه وقد ائ ان العاس ان لا يعرف سواي الصيد مشكلا
 لان الفرخ لو لم يدر حيا عند الحركات الصيد مدره مفضي وجوب قيمته
 صيدها لا قيمه الصيد ولذا الوضرب بطريقه فان قلت حديثا متنا وما مسلعله
 فمته لما ذكرنا هذا في الحجاب وفي المحيط وعند الشافعي ان ما لا يم هو مسل
 الحامل وان عاشت ضمن بقض الام ولا تضمن الحبل خلاف حسن الامد فالنضر
 بعشر منه الام وان لقته حيا م ما تضمن كل واحد منهما وان مات اول الدار الحياه
 وعاشت الام ضمن الولد لئلا يزداد ويقض الام وهو ما من ممتها حاملا وحالا
 وقال مالك ان طرخته مساو لمسل الام وعنده عسوف ممتها الفرخ حسن الامد وفي الكرماني
 لو انفس صيدا حاملا فغلبه فمته حاملا **فصل** وليس في مثل الغراب
 الى اخره فذكرنا ذلك بادلته ومداهاها الناس فيه في اول الباب ولا يفيده وليس في مثل

البعوض والجحوش وهو البعوض لمعه هذيل والتمل والبراعث والغرادس لانها
 ليست لصيود ولا هي متوله من البدن فلم يكن فيها قضا بالقتل ثم توبه بطايعا
 قال والمراد بالتمل التملك السود او الصفر الكعب الذي يودي بالعض وما لا يودي
 لا يحل صله ولا يحل جرحه للعلمه الا في وهي توند غير صيده او حبس في التمل والربا
 الحرا وحلها من الصيد ولم نقل احدا ان الدباب من الصيد ولا يبي في مثل القرس
 نقاص فالجوهري هو البعوض الصغير ويقال له الجرس وصل هو نوع من
 البق وفي المحيط ليس اصل الغنافة والحنافس والسر الحفاة والوع والدباب والربور
 والحلمه وصاح الليل والصيريه وام حرس من عرس سي لانها من هوام الارض فشرح
 وليس له صيود ولا هي من المقت لانها غير متوله من البدن خلاف القمل ولم يوجب
 عمر وعطاء ابوتور السباع واحدهما شيئا وعن ابى يوسف يحل جرح العنكبوت
 ومن قبله صدق مما شاكله من طعام وفي الجامع الصغير اطعم شيئا ولم
 يستلزم استباحه وفي الدرر عمن ان يحرق في الجامع الصغير اطعم سدا وفي الاصل
 صدق في في القديري فيها صدقه من طعام وعن المسائل التي قبله من اسه
 اطعم كس من حزن وفي المسند والبلد اطعم منه من طعام وان اطعم نصف صاع قال
 وما ذكره في العيون والجامع الصغير يسر الى انه لا يستلزم فيه التملك وهو لا يبي
 ولو اسارا الحرم الى ملكه فعليه السار عمن السار الحرام **فصل**
 في هذا بعد لان القمل ليس لصيود حتى يحل بالابناء من يلا الارض عن الصيد وانما وجب
 له الاسقاء لانه لا يملكه من يملكه من الثقت وذلك لان لا يملك الانسان ويملك
 على ما ذكرناه لو قتل قتله ساقط على الارض فلا يبي عليه خلاف ما كانت على يد منه
 ذكره في الاخير وفي المسوق قال لا يبي هذا القمل عني فعليه الكفارة وعن
 سالم منها مع وعن حرمها عن ابن عمر صدق كسره او مضه من طعام وعن مالك لا

فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن مما سئل من القرآن وهو يدل على حرف عند النسخ
من وفاته عليه السلام لانه لا نسخ بعد وفاته عليه السلام فكان من لم يسلقه النسخ بعزها فاما ان
من لم يسلقه اعتناقه يقول انه عبد وهما متعيقان قال ابو جبر ولا ن قال انه كان حرا عند زاده
علم لم يكن عبد من قال كان عبدا ورواه عمار بن قيس في سنة ولون حرا ما حيزه ساله من ادم بلام
ام المؤمنين وقد تمكن اليون من بلام من دوا فلاحوا وان ينسب اليها قول نوحهم ثم انه لا يخلف
ما لقي ولا ساق ولا حلي ولا طاهر من عدلين اوس هذا ما عرفت وهو مملوك الغلان ونهيد
عدلان احران لما عرفت هو حرفه حاكم الحريد دون احكام الرق لانه عدله فصل علم ليس عند
هم مملوك لولم يرووا احدا كان حرا لم يخلف الروا انه كان عبدا حرا عفت هل حافظ روى
في من الاخبار والاسنان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اما حريها لانها حريه عدلو
كانت تحت حرا ما حريتها هذا امر لا يحد يد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لاني روي عنه
ولاسمعه شمس لا فرق بين من يدعي ابا ما حريها لانه كان عبدا ومن احدى ابا ما حريها لانه
كان اسود واخر يدعي ابا ما حريها لانه اسيد تحت كل ذلك ظنون فادى الى اهل القول بها ولما
انه حريها من النفا معه ومن فراقه ولا مزيد فاحر كل محققه ولا مزيد ولا من مفهوم العدد
مفهوم الله وهو ليس بحد عبدا ولا عديم الاعداد قال السبع مهاب الدين العراقي
في الغزوة ان مفهوم الله صله يعلق احكام على العلم هو له تعالى محمد رسول الله وعلق به امته
الا حاس حكاية عن الميرى هو له عليه السلام وتزاهها هو له وهو له اعليه الما اسيد
السا فسد ذلك لا يصح لانه ليس بحد عبدا ولا عديم فقد مفهوم العبد لولم يات وكان
روجهما هو وروا ايضا اما امدا عفت وكانت تحت عبد من الخيارات وروى الخليلي وقال
هو من رواله حسن عن عمر بن امية وهو مجهول لا يعرف بسقط الا حجاج به لم يوضح لم يرفع
الا حكام العبد دون الحرة وتعلقوا الصاعح روى عن عائشة انها كان لها عدو حاربه فامرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يداهم العدو وحرا لا يصح قال العناني في الاصح عبد الله

وهو ضعيف ثم لو صح لاحد فيه لانه لم يذكر ايضا فاننا زوجين والمقام هذا في ذلك الخبر
اذ عظم لانه لا يصح لارباب الدواب لاسما على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يجوز
لوصف ايضا فاننا زوجين ان يكون امرها اياها المروج لفصل الرجال على النساء قال الله تعالى
والرجال عليهن درجة وقال حكاية عن ام مريم وليس الا نكاحا لا نكاحا ووجد اخر ان قوله عليه
السلام ادعي ويدعي نصفك معك فمرواه الدارقطني وقد جعل علة الحار عفتها مثل
سبي مسجد في فرج ومحمد ذلك والحكم بعموم الحلة فان سائر العلل الشرعية والعقوبة
وفي الحديث لو قال لها وهي امه ان ذلك ان يارفا تسطو لولا فاعفت ورحلت الدار
ينطق لماد على ان المروج مملكتا الله على الامه وان يصح للزنا زادات ما يدل على
خلافه وهو انه لو طلقها طلقته من قبل العقد لا يخل الى العبد زوج احر ولو كان ماله المملكت لما عرفت
عليه حرمة غليظة الممن وخيار المطالبة بالعتق المانية وهي اود ما اذا ملكت فان المتأتمنة
مملوكة بطلت من امرها ولذا عرفت احصاها وقد تقدم ان خيارها ممتد الى اخر المجلس وطل
ما لا اعتراض والعام عن المجلس والوطي روى ذلك عن عمر وابنه وعبد الله وعمر وحضه
وسلمان بن سار واولادها وبيع الحمري وان وطها ولم تعلم الحاربه على جارتها وهو قول
الحسن ومحمد وسعيد بن المسيب والحكم والحمري وقال ابو الفرج في العتق لها الحار ما لم يملكه
من وطها وللشافعي بلغة في اواب احدها هذا الثاني الى اتمه المام والماس على الغور وقال
الطاهره على جارتها ادا حرمها وعمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديث مريم ان غشيها
روحا فلا خيارا ومن حشده ايضا عفت جارتها فقال لها زاعم قال لها ان وطك زوجك
فلا خيار لك وعن ابن عمر قال ان اصابها وقد عرفت ان لها الخيار وليس لها الخيار وان لم تعرف
فلها الخيار وان وطها لم يهرم وعن ابن مسعود قد سبق في وجهه ولا خيارا حريه موتا وموت
وروى عنه عليه السلام انه قال لم يهرم ان قربك فلا خيارا لك قال علي بن ابي طالب في الاصح الحاربي
ضعيف منكر الحديث في اختلفوا في اختيارها ما سهل هو طلاق او صريح في عفاها انها احر

باسمه وهو قول عمر بن عبد العزيز والى حسنه وملك واصحابه ما وصح انه صبح لاطلاق
عن حماد بن عمار هو قول الحسن وهو قال الشافعي ان رجل من رايه واداد واصحابه
قلت وهو قول ابي حنبله واصحابه وينقله عنهم غلط وان كان ذلك قبل الدخول فنادا
لحامس الصدوق فقال يوم الاصداف ليها صبح ذلك عن الزهري قلت وهو مدعيها وبه قال
الجمهور وقال مادها صفها الصدوق وانما الظاهر مدعيها الصدوق وقاله ولد اوجوا
المرتبة قبل الدخول جمع صداقها قال ارجم اطل يوم صداقها ذلك وهذا عن السلطان
وصدق الاسلام وها صدقها الا ان لها قبله قلت ارجع الصدوق والمرتبة قبل
الدخول هو العون للسلطان ويعود للجن والطين ودد لك منه حمل هديان قال ابو بكر
بن ابي حنبله في مصنفه عن ابي حنبله قال لا شيء لها لا جمع عليه لم يذهب عنها وما له
قال وهو قول الحسن وابرههم ومجاهد قال ملك هو طلاق لا جمع ولا جمع عليه صدق
دروا فابى في حديث برز سر على مائه فابى وجمع الطهر في ذلك سنة احوال برز فعليه
من البرز يعمل ان يكون معنى يان ومعنى مرون مما اخلوا في جمعها وهي حاشه مثل سر اعاشه
لها فان ادن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو صبح الحاشه ولم يخرج الحاشه برضا
قال ابن تيمية حاشه ولم يكن لها معدت بعدو حاشه طلاق هذا الناول مع قولها فابى
وقل عرفت عن الاداء على صحتها وعدا الحاشه بعدو صحتها وسماها صبح
للحاشه في الاصح وقوله عليه السلام لحيه رضى الله عنها اسما لها واعلمها واشتغل
لهم الولد اعزده الحاشه هشام بن عروة وهي مشكله لانها امر باسقاطها لا يجوز وهو
عن حماد بن ابي عمار قال لم يسمع البيهقي عليه السلام مر عن مثله قلنا لانا نرى في الحديث على هشام
حينئذ ربما عن الحافظ والجمهور على صحة ذلك وادلوه على وجه الوجه الاول ان الامم يعني
على هولاء على ولهم اللغه وان اسما تم فلها والوجه الثاني ان قوله عليه السلام استرطى
لم يكن على حده الا حاشه بن حاشه لانه لم يسمع ذلك استرطى لهم ولا يسمع في حده ذلك

حاشه

مما حاشه والى من المي عن عاصبه رضى الله عنها انه قال لها استرطى وادعهم بستر طوف
والوجه الثاني ان ذلك فان قد استرطى عنهم علم طلاق استرطى وادعهم على وجه
التمتد وادعهم بقوله عليه السلام ما ازال رجال استرطى فخر وطا لم يسترطى ابيهم
استرطى شرط السرى حاشه طوا وان كان ما به شرط فضا الله احيى وسرط الله او شق
والوجه الرابع ما رواه الحافظ ابو حنبله الطحاوي عن الشافعي عن مكان عن هشام بن
عن ابيه عن عائشه رضى الله عنها عن النبي عليه السلام استرطى الولد اعزنا وقال معاوية بن
لهم حكم الولد لان الاشراط هو الاظهار قال اوس بن حجر فاشترط بها عسده الميسر الطهر
عسده لما حاول ان يعدل قال الطهر عسده الروايه اعزده السامعي عن مكان والجمهور
الائمة الحافظ على خلافتها وقوله لسر حاشه الله لا اصلا ولا مضطرب ودر المايه
للكبر يعني الشروط التي هي غير مشروعه ما طله وان كثر وفي الحواشي لوعى الروح قبل
ان يحار بها فلا يخبرها وعدا لها الحاد وهو اصد الوحي للشافعيه فان ظلمها الروح
رحما فلها الحار ما لا يعني الحار وفي الدرر حتى لو عصى العن مطلاق رضى فلها
الحار وان كانت صغيره فيظن لو نعمها ولو ساء الحار لها حال الحيف ايرت الماحر ان رضى الطهر
فاد اظهرت او عرفت ان ساء وعدا لها الحار يحار بها في حال الحيف لانه صبح لاطلاق وعدا
وعند المايه طلاق ولا تضامضطر لان مضامضطر على المجلس ودر اعمار الورع والعند ذكر
ذلك في الحيف فان عصى الروح حال الطهر قال ابن السكيت الغنم هي على خيارها وقد
قال صبح هو الوعى الروح وان عدا فلا حار لها والى علمه على اصلهم وعدا صفة قال
ابو الحسن النجاشي الصواب ان لا حار لها لان السب قد راد وفي ردها واحدا رهاقتسها
عدم طله اسما او رجه لان المايه قال النجاشي هذا مشكل في صبح رجهت والى طلاق
سك وانما هو حق عليه قال وهو مصادم لحديث برز ان زوجها كان طوف وراها
في سلك المومنين وروعه سبيل على حده والى عليه السلام سبغ له فلو كان له ولديه

رحمتها لم يحصى شيء من ذلك ولا من الذي عليه السلام رحمتها مع شدة حبه لها ولو كانت
جاهله بالحكم فالمشهور سقوط خيارها والشاذ سويده وقال بعض المالكية هو الصحيح قولنا
قال أبو الحسن استرطاف المدينه حتى يحسن امد وعله نكلم مكان ولد الامه تفرط المثل
المختياره في مظنه الخيال لانها لا سرغ لتعلم احكام الشروع لاستقامتها بحرمه المولى وتشرته
بالمدينه لا بعد سهره في جمع الدلاء الاسلاميه ولو كانت عاصه عند اغنا فثنا فاختارت نفسها
ثم بستان ووجاهت في حال عمار نفسها بطا خيارها وهو نفوذ الاول وقوله وان يزوج امه
يعرذان ولا يهاجم اعنت عند خا حنا ولا خيارها لان عاده بعد عفتها وفرددها في اول
الباب فلا يحددها قوله ومن وطى امه اسد فولدت منه في ام ولد له وعله فيها ولا
مهر عليه وهذا ادعاء الاب وقال زفر والشافعي وان جنبت بها المهر واحتموا على ان الاب
يحم عله وطى امه اسد وفي المناج يحس عله مهر لحد على المذهب وفي عدم مح المحدثان
احيلها فالولد حرسها وتصير الجارية ام ولدي الاطراء الم يكن ام ولد اسد وعله معها
مع المهر لاسمه ولده في الاصح وفي السبط لو ولدت منه هل ينقل الملك اليه قبل العلوق
او بعدا وعله وجوه عدم الملك في يكون وطه حلالا لا عظماء حرمة الاموم وكون الولد
من وطى طلال ولا يحسب منه ولا عفره قول اصحاب الملة ولان الملك مشروط اصحه الاستيلاء
وسقط السبق مقدمه فالظاهر ان الولاد والاصح عندهم ان الملك يحصل مع العلوق ولا يحسب منه
الولد وفي المعان علفت منه صار تمام ولده وهو قول النوري واصح من المندرد وقال
ابو بوزان علم انها لا تلحق له بحال الحد ولا يلزم الاب منه الجارية ولا عفرها ولا يحسب الولد عند
احمد قال وقال السابغ يلزمه ذلك فله ادخالها بها ام ولد وهذا ما على ان الاجماع
الكف مال ولده فليس له مطاله بتمتته ولا بد له عليه عند الجاهله وهو ضعيف وفي السبط
اظهار ان الاستيلاء لا يثبت ويحسب على الاب اعنا فاسبقه قال ابو حنيفة لا يحسب المهر المصدرا
المزني عند ابن حنبل ان قوله السابغ في قوله لا يحسب منه وهو العاصم وسبق الرافضون والمروزي

قوله

المسئلة على قولين ادم يثبت فيه حدث وليس يلحق فرق بين الاب والابن انتهى كلامنا
السيط وفي الزادات وذكر محمد بن سماعه عن ابى يوسف ان الاب يزعم العترة ولا ينفق
الجارية ام ولد ويزعم بمهر الولد في دعوى المولى ولجاريه بمكاتبه والعقود ان الاب
له في جارية الابن حتى يملكه لاحق الملك ولا يحسبه دليل على الوطى لان هذا في قاضي خان
والجاريه قال ولو كان الاب حتى ما لا الابن لم يحسب للعترة في جاريته لما لا على المولى حتى يملك
لما ان لها في نفسها حق فالاب يملكه الواهب الا حتى فان له حق التملك والمطالبة بالمهر
لاحق الملك ولها حل له الزوج الجارية الموهوبه قبل رجوعه في مهنته وحق الملك منع من
صحته الخارج لجمعته ولا يمنع من بقائه لانه دونه فالملك يمنع النكاح ويرفعه اذ هو في كبر
الملك وحق الملك منعه ولا يرفع وحق الملك اضعف من الحل لا يمنع النكاح ولا يرفع
موقوف المسئلة في الباب بان الاب لا يملك ما لا اسد له الجارية الى بقائه فله تملك جاريته
للجارية الى صباه ما به عمن ان الجارية الى انفسه دونها الى انفسه فله التملك
جاريته عند العلوق بالعمه والطعام بعرا لعمه بطرها الواحطت لادته بالمتنه والركبة
غالبه مخوى ولواحطت خواربه ووزوجه ما حمله لا يخفى لان الجارية الى الطعام اسر
حتى استر المسئلة وحال الخصه ولا مباح الوطى الحرام بالعترة وكون الوطى في ملك نفسه
فلا يلزم المدينه العترة ولا يملكه لانه علق على الاصل ورفقاسها على الجارية المشتركة حدث
لا يحتاج فيها الى سبق تملك نصيب السور لان ملكه فيها كاف للاسلا حتى لو كانت
الجارية مسلة ترك من الاسد الابن فوطيها الاب فولدت منه فادعاه الاصح على العترة
في نصيب اسد انما قاله ولدان وطى الاب جاريته الابن مع معلقها الحق لعدم ملك الجارية
اصلا لا توصف العترة ولا يوصف الماخروا ما لملك الاب الملك فيها لضرورة صحة الاستيلاء
ولا يثبت بكونه زوج في الجارية وقال ابن قدامه في المغني وقال ابو حنيفة يلزمه بمنها
لا يباح حرمه على الابن بوطيها لانها لا يملك على نقل الامام وهو غير الخطا والفاطرية

مقلد هسا ولو كان الان زوحا اياه جاز الناح عدا وهو قول اهل العراق وعند اهل
الحجاز لا يجوز وهو قول ارجح وعدا السامعي وقد تنصّل قال في السبيل ان قلنا انه لا
يروج عارده الاحي لا يمسوس كماله وانها قد اصبحت عاردها وان عارده الاجمى
او كان الان موصولا لمملكه عارده وهي لا تقي ما عفاه نسي محمد نجاه على حصول الاستيلاء
او على جاريه وان قال في الاستيلاء لا يصح نجاهه ويصح الان بالاحي فان لم يمسح
لا يصح نجاهه ولو كان الاب عدا جاز نجاه عارده اياه الا جماع وفي المبسوط لا يجوز لسان روج
عارده اياه عند السامعي فكل هذا ما على ان لا يمسح روج اياه عند طول المرح ويصح على الاستيلاء
ايه نسي محمد عن نجاه الامه قال لكن هذا ليس صحيحا فاند لوروج اياه عن روج الناح ولم
يكن ملكه ما روج به المرح والاصح ايضا مسلكه فليس في صحة الروح اياه الاحي خلاف
عندهم وفي الحلي جاز لو كان روج اياه ولده الى لعل لوله وللان ان روج اياه والله
الى لعل لوله الاستداع المعنى محدث عن روج نجاه عن اياه عن جده اياه عليه السلام قال
ان وما لك لا يكره رواج ان جمل وعده عليه السلام انه قال اطلب ما احلهم من كتبكم وان
اموال اولادكم من كتبكم فخلوه هنيئا رواه البخاري قال ان قدامه ولا يكره لومك لغيره وانما
لا يحل له نجاهها بما هي ضايعه تحتها شروعا واولي الخرم فليس هذا ليس في وهو فاطمه
واعتباره مملكه حرمها باطل بان يطلبه ان ملك حرمها يحرم على ما لك ما فيها وطها وها
اضافه الجملة الى الاب لا يخرم وطها على الان مطا فاسد فضلا عن روج الاولاد ولا ان
من ملك حرمها ما عمن في المطا روج اعاقه والنا الذي اصف الجملة الذي لا يصدق اعاقه
لان الحل لا يخرم وعلى الان وطها وسما وهسما وجمع الصفات المحصاة بالملك ولا
يصح من الاب من ذلك واللام في الحديث الاول الاخصاص لا للملك ويدل عليه اضافته
الى الاب قوله وما لك ولا اخصاص اياه ودرماض فلا يصح له قال لا يحل الاب وطها عارده
ولا يحل للان وطها عارده وقد اضافنا الى الاب عاردها فان كانت ايضا عاردها لغيره لان

تلك اضافه ما لم يمسح ان يجوز نجاهه بها ولا شك في ان الاضافه الى الاب ليس اضافه
ملك والحديث الاول غير ما في الحديث الثاني ورد في الاول نجاهه بدل على صورته قلناه
ما رواه الراروطي في سننه من طريقه عليه السلام قال لا يعاق الرجل ما لا يملكه فلما لم
بعد اجتناف الاب لمجازه اددل على انه غير مالك لها فان ولدت منه لم تقصر اياه ولده ولا
فمه عليه وعليه المبرور ولها حرام لا يملكه اخيه فهو عليه لقوله عليه السلام من مال دارم
يهرم منه فهو حر واه ابو داود والنسائي والترمذي على ما في هذه من الخلاف في حله عاق
ان ما الله تعالى وفي المباح لومك الان روجه والله الذي لا يخلد الا ليدل على ما في
وليس له نجاه اياه مكنه لولها فها وخالقة المختاب مملكه روجه سيده حيث مضى
الناح والاصح وعلى هذا الطلاق الحد روج ام سنده عندنا وبحر عند اهل الحجاز لا يجوز
لسنده وقال نجرم حاتم للحد نجاه ام سنده وبك وبنت سيده واحده ولا يعلم منع
منه ان يحد الا انه قال رثنا ورثه فصح الناح قال نعم فان ما داود وسنده وسنده
ولا روج قوله وادابيت عن عبد الله قال لو اراد اعقده عنى الف ففعل فسد الناح
اي اعسج وهو قول الشافعي وقال زولا نسد واصله ان العنق يقع على الامم التي هي السايه
عدا وعده عن المامور ولون ولا يقر لها واونى من النفاق يخرج عن عهدتها عدا وعده
ولا يقر للمامور والاعاق عنه وفي المذنبه اعسج عده عن امرائه للحد مولاه لها ولا
يصح الناح لانها لم يملكه ولو دفعت ما لا يسد روجها على ان اعقده عنها فصح الناح
ودل على الرصد ولا يقر لها وقال احمد لا يسد نجاهنا لاننا لم يملكه له وعند محمد
الاعاق عن العرو جعل ولا له والاصل عدا ان الملك ينفذ لروحه بطريق الاقتصا
لصحتها لقوله الله العاقه اهانها فانت ملكي عداك فانها تم في ذلك الاعاق عني
ولو صحت بذلك يملك الملك الناحي على الاعاق فذلك لها هانها فاداملكه اعسج الناح
مزور وزولا بالامضا الا في مسكت حرانها لو اوصى مسكته فقد اهل الناح

لوصيه والمائنه لو قال ان تسرت جاريه فخرج بعد الملك ثابته قال ان ملكت
ففسرت وكل من اخاف اصله فمما في اصول الفقه لسمي الامه السرخسي ان المضي
عنه عن بانه على المطوق به مقدمه عليه لصير المطوق به موعدا او موحا للدم ويدونه
لا يمكن العمل بالسلام المطوق به وهو مبركه لا لانه المضي لا يملكه العباس الا ان دلالة النص
اقوي لان المعنى مما ثبت اخذ علائق المضي في الملك في مسله الخاف تحت شرط المضي في امر
لا بشرط السمع مقصود احيى سقط فيه اعتبار القول ولو ان الامر من الاما لا عناق طالبه
والخائب والصبي والمعتوم لم يثبت البيع هذا الكلام قال ولو صرح الما مودع ما في البيع
بعتك منك بالف واعقد عنك لم يخرج الامر بدس منه لانه ليس بالمنصوص عليه ومما رواه الخاف
ومثاله قول الخاف في النكاح اذا قال القابل ان يرد فان معناه ادعوا وان ادبك ولما كان ذلك
لا بد جملة فعايد ويوم تودعه موقع موقوف الخطاب ولو صرح به المخرج عن النكاح لا يصير
جملة خبره والنداء الساو ولا في البيع قول الما احسن زيدا عدد روي جعله حسنا ولو
صرح بذلك خرج عن العبيد وهو اسنى الى الحلله الحره وهو مخالف ما ذكره فاقى خان من هذا
قال وبهم من الحق المحذوف بالمضي وحله منه هو له تعالى واسأل الفقيه وقال المراد تما
اصلا بانه ذلك معصي الكلام لان السؤال للبين وانما صرف الى من يحسن منه السان لما هو موعدا
والصحيح ان من يات الخلف لان ما لا الامضاء على هذا قوله عليه السلام رفع عن ابي الخطا والسان
وما استكرهوا عليه ولم يرد عن ذلك لانه غير مرفوع بل ذلك واقع فعلم ان المراد بذلك
معصي الكلام الحمد او الاثم او ما جعلا فاسا في اسم المعصي عموما وعدا لا عموم به وعلى هذا
قال لا بد من طلاق الخطا في الناس والمكره ولا تعدد صومهم وعدنا ما له عموم لان لا بد من روزه
الحاجه والناظر للضرورة بعد عددها وقراره بانه رفع الاثم بالامتناع فلا راد عنه ولا الاجماع
على عدم رفع الحكم في الامانات ولا يمكن عمله على هذا على حال العزم والصواب ان قوله رفع
عن ابي الخطا من انا محذوف والاخبار لا يثبت في مضاف فان عددها في باب الاستزك

والسيرة لا عموم له وذا قوله عليه السلام الاعمال بالسات والاخبار والحرف اختصاره هو
من انا اللغه فانطق لا يعزم على ما في انا انا الطلاق ان قال الله تعالى في المعرف لهما ان
في الحرف يقال الحكم المطوق الى المحذوف وفي المعصي لا يقال من المعصي حتى لا يورد قبله ما
يصح وهو نظر ساو لاسم السلام الحاجه والضرورة في حال المحصر موعدا للضرورة وهو
سد الرمي ومما رواه من اجل القول والناظر الى السمع لانه حكم الاجامه مع خلاف المنصوص
فانه عامل بسعد ملون مبركه حل الدنه بطريق حكم الساول والجل وعمرهما طلقا والمضطر المطوق
في العزم وعدم الضرر وفي فاقى خان واداعى الملك فسد النكاح ضرر ولا يقال لو قيد
النكاح انما بعد ان يولد الحامل ملكا لم يمسك فعايد عن ملك الزوج وذلك لانه في هذا
لو جهن احداهما ان الحل لا يمسك لهما ومما رواه في ان الملك يمسك مضررون بصريح الخاف
لا ماضيا فوجب ان يظهر من فساد النكاح ويدل عليه ما ذكر في الزادات ان من فاقى
امه مروج عليها من نادى مولاه ملكها وعلمه فممنها وصدر مسفوها لها ضرا لا يفسد نكاحها
وذا لو استزك زوجته بطريق الوكالة يثبت الملك له ولا ولا يفسد نكاحه وعلى هذا قوله ان
سمرت جاريه فخرج بصير الملك مدخولا ضرر من صحة السمتى وهو شرط مسدود
ولا يظهر من صحة الحرام وهو الحره وذا قوله لا حله ان طلقك فانت طلاق ولا فيهما
وطلقها لا يطلق لان ما في الملك انما يظهر من صحة الشرط لا في حق حره الحرام في الزوجين
لو قال لاحدهما ان طلقك فانت طلاق لنا لا اعتقاد به ان قوله موعدا وهو في ملكه
قال الخاف يقول لنا فسد النكاح لكان السابق السابقان لا يجمعان في السابقين في قولنا
والحق لا يكون الا في ملك مسفوق مطلق لا في الملك الناس من جدد دون وجه الاثر ان من
قال لاحدهما ان طلقك فانت طلاق فاسمها عتقت وفسد نكاحها لان الملك الذي يمسك
عليه الحق وسوف الولاه ففسد النكاح لما قلنا واما مسلة الزادات فلان الزوج لم يملكها
لا يفسد نكاحها لانها مضمونها ولان ملكه لا يمسك عن مسفوق لا يمسك الى الحرص بالصدوق

ووجه اخر ان المقتول ظمأ حالي من وجه حتى لا يرتد القابل والمسلم حتى يعو
ام ولده ادا فعله ومعه ما يدرى على الاحباط جعلناه حيا في حق القاتل
وهو جزا الاحرام مجازاته لمقتض صدق ولو قتل الحرم بمقتضى قاضي حذر
ثم سواه فاحله لا يدرى متى لا يجوز بل الحذر في النص على خلاف الدليل ولهذا اختلف
العلماء في وجوب اخرا في النص من وجوبه الحذر انما اوجده باعتبار ان اهل
الصيد فلم يبق هذا المعنى بعد كسره وهذا احرم عليه بالاسنان او الدلالة
نصن ما احله وفي الكتاب قولنا فيه روايتان وفي المتوسط لودل الحرم حلالا
على عمل الصيد لمزمه الحذر او لا الحرم من اوله **قوله** ولا باسنان اهل الحرم
لحم صيد اصطاد حلال ودعه ادا لم يدرى الحرم عليه ولا امر به بحد ولا صيد
وهو قول عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والزهري بن العوام والي هجر وعائشه
وطهيد بن عبد الله ولعبا لاجبار ومجاهد وان حصر وهو قول اللومس وقالت
طائفة لا يحل له ما صاد له او صاده من اجله وهو قول مالك في العبد والماسقي
وابن حنبل واسحق والي يورود لرسن العصار ومن المالكية ان وجوب الخراج اهل الحرم
اسمحان لا قياس وقال الحافظ ابو جعفر ان كان باصره محرم عليه وقال
ابو عبد الله الجرجاني لا يحرم قال الله ذري هذا غلط واعتمد على رواية الطحاوي
واذا صيد باصره وان كان لصا ياجير الحرم عليه لانه صيد له وعند عدم الدلم
يوجد منه مباشرة ولا تشبيه وفي الاجماع المالكية ما يجر من اجل الحرم باصره
او بصرا من يحرم على الحرم والحلال اوجده حلال او يحرم فان اكل منه فعليه جزاء
كله وان اكل منه مسير او عن ملأ اكله حلال فلا شيء عليه وان اكل منه يحرم اخر
معه روايتان وقال الشافعي على الحرم الذي صيد من اكله بعد ما اكل منه
وهو قول احمد وفي الحديث الشافعي لا شيء عليه وفيه مذهب مالك وهو انه يحرم على

الحرم اكل الصيد مطلقا مروى عن علي بن عمر ورواه طائوس وجابر بن زيد
ويذهب رابع عن ابن عباس وعطاء مخرج وانت محرم فهو حرام عليه وفي حديث
الصعب بن جشم انه اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا
وهو بالاناء او يودان فردده عليه فلما دأى ما في وجهه قال انما نرد عليك لا
ان اكرم مسق عليه وحشاه فخرج اللحم وسد يد النائم المثلثة وفي رواية جمار
وحش وفي رواية رجل حمار وحش وفي رواية عجم حمار وحش فغطى وما في رواية
من لحم حمار وحش وفي رواية عصا من صيد هبيرة الرواة اكلها في صحبة
مسلم واسرار الحارثي ان هذا الحمار كان حيا وعني عن ملأ ايضا قال
النووي هذا باطل مردود وفي الصحيح اكل مما صاد ابو قتادة وهو صحيح
مسلم وامر باكله وفي حديث الصعصع انه اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عجم حمار وهو بالحفة فاكل منه واكل الهوم قال الشافعي باسناد صحيح قال
النوري اكله اكل اللحم ورد الحمار ولله المثلثة حديث جابر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال الصيد حلال لكم ما لم تصدوه او تصطاد لكم
رواها ابو داود والترمذي والنسائي وفيه عمر بن ابي عمرو المديني قال
النسائي ليس يتقوى وان كان قد روى عنه ملأ وقال يحيى بن معين هو ضعيف
ليس بحجة قال النووي لما روى للساجي اخرج لا يفسر **قوله**
هذا غير مسلم عند اهل الحديث فان الما قد الحديث لنا قد جلد ذهب فادان
الناقد للذهب هذا ينسرح لا يسأل عن تفسيره ولا نقول له ما الدليل عليه
وقد ضعفه الترمذي من جهة اخرى وهي الانقطاع فعاد لا تعرف للمطلب سماع
من جابر رضي الله عنه ولسان ابن امان لم يصد حمارا وحشا لنفسه خاصة
بل صاده له ولا يحل له دفعه الا ان كانوا معه فقد اباحه رسول الله صلى الله عليه

الفاقد وحصل للدين الاحسان بالوطي وهذا يحل ان لا يوقع طلاقهم ولا يحاسب عليه
فتية قال في محاسب الحسن المبرك وماده ورصد الرأي ومالك وقالوا ليس طلاقهم
بطلاق للدين عند طلاقهم واتفق له عند المحققين وهو قول عطاء بن ابي سباح والسعدي والحق المبرك
وجماد وسنن البوري والاوراعي والسامري وان حله في المندرج في الاسراف وقال هو
الاشبه وهو قول جمهور اهل العلم **قوله** وادلوهج الغافر بعرضه او في غيره فان اخرج
وذلك في دينهم جائز من اسلموا عليه وهذا عندنا في حقه وقال ذفر النجاشي فاسد في الوجهين
الا انه لا تعرض اليهم قبل الاسلام والمراعاة في الحكم وقال ابو يوسف ورجح في الوجه الاول
بما قال ابو حنيفة وفي الوجه الثاني قال رفرو في المحط فلنا في حارس المسلمين في بوطايز
من اهل الذمة وذل حاج حرم من المسلمين فهو مسمون من المسلمين او قد شرط في الحاج
بغير شهود والتجاف في عن الغافر بحرق حقتهم اذ ادانوا اخوانه عندنا في حقه وعزل عليه بعد
الاسلام لزوم ان الخطاب عام والرموا احكامنا بعد الذمة هكذا في المحط وقوله
الرموا احكامنا بعد طهارتهم قالوا ان الجزية عنهم فالعصية في حنا والحرية الشاه ولو كانوا
الرموا احكامنا لمعني ان يسبح السبع الذي جرى بينهم الحر والحرير بعد الاسلام لوقوعه فاسدا
وقد قالوا ان الرمي اذ الميع والحرير والمسلم عليه من يجوز له ان يأخذ منه من ماله وان كان
محررا والحرير لا يحل للبسلم والاقتضاء على ما في الخطاب لهم اقر في العليل ولست في الشهاده
في الحاج محاسب منها والخلاصة الحاج في هذه الدعوى ساعى ان الدعوى لا تحل على هذا الزعم
حتى لا يثبت له الرجوع عنه اذ اطلقها بعد الرخول ولا يثبت سبب ولو لها منه الا لظانته
لاهل من سبها أشهر وعندها عليها الدعوى لان ما الدمار يحترق بدليل انما لا تروح اذ كان
حامل ولدان ما غير محترق في حنا فحسبه هكذا في المحط ولست ابا بعينه فحترق لا
محمدا هاتما ناعر مستند ولا تعرض اليها بالاسلم ولهذا وصا الفضاض على السلم وتلك
ودنه ذمه السلم روى عنه عليه السلم احكاما بما بدلوا الجزية للدين فاما قالوا والناس

وذا واهم كما بنا وذل حاج حرم طرمة الحبل كحاج الحارم واجمع من الحرس الاحسن
لا يحرم عندنا وما وجدنا عندنا قال صاحب المحيط قال مساحا مع حارس الانه حارس لمعتهم
وقال مساح العرائع مع فاسدا ولها الامور ان ساج الحارم لا تملك من سبها الميراث
في سرقة ادم فلا عسار له انتم اذ لم يمتد سرقة اذ السلم حدهما وبنينا بالاسلام
وفي هذه المنيه محسوس السلم وعنده احد من مدون غير العائلي لانه وقع فاسدا عندنا وان
وقع جابر عندنا على قول بعض المسامح الا انه في لقم الحريمه بعد الاسلام اذ طرنا الحريمه
على الحاج الصحيح بنفسه بالمقاتل وفي الجواب على لما ان حريمه ساج المعد مع عليهما
مكتر من لهما وحرمه الحاج بعرضه معلق فيها ولم يلزموا احكامنا مع الاحلاف
وقد ذكرنا ضعف هذا العليل ولا يحسنه ان الحرمة لا يمكن انما بها احكامنا السريع لانهم لم يخطبوا
بمحمودة ولا وحده الى الجبابرة عند خاتل الدروج لانه لا ينعقد بخلاف ما اذا كانت تحت السلم لانه
بعد حقوق الشرع فاداهم الحاج في حاله البنا في الاسلام والاسلام حاله البنا والشهاده
ايست فيها شرط اذ اوجب العلق في حاله البنا في الاسلام ودرنا الدعوى بعد صحة الحاج
لا نساعد لان الساعا سهل في الملوحة اذ اوطس سببه وفي الاخير من روج من ملوحة الغير
وهو لا يعلم لاحد العلق ما طرح في لحي على الروح وطما وده سق في حواضر زاده والجامع
اذ اوطسها الثاني لم يقر بها الاول حتى يعصى عدتنا بالوط سببه وان الحاج الذي ساق عليه
الدين وفي العاوي ان دخل بها ولم يعلم انها من ملوحة الغير على الدعوى وان علم فلا دعوى عليها
وفي جميع العدة احكام الاسلام حاربه على اهل الذمة من استحقاق العدة في النكاح و
حوالوارث بالحاج الصحيح وحمار الملوحة والحاج بعرضه صحيح عديم فان روج الحريم
امه او سبها مسلمة بنينا لان حاج الحارم لا يحكم بالطلاق فيما بينهم عديم لما ذكرنا
عندها في الدعوى وقوم الحرض الاسلام مفرق لانه لا يجوز رقنا وهي عليه لما لا يجوز ابداءه سبها
وعنده قال في صحة الصحيح التي حرمه ساق في النكاح بنينا بعد الاسلام بخلاف

العبد عنده وفي المعنى ان الله القادر صرحه يدرون علمها اذا سلموا او رافقوا اليها اذا كانت
 الروح حية من غير الرجوع ابدأ العبد عليها ولا حصر سوط الحية المسلم من اليهود والنجار
 والقبول ما لم يكن بينهما نسب او صناع وقد اسلم خلق من القفار فادهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على الجحيم وذلك النوار وصر الجحيمه والوسه والمريه والمطافه لما والمقتك
 وخاله عندهم باسم السلام احواسهم وصرها وصرها احواسهم لا تنزق عنه خلافا لهما وصرها
 تنزق لا لانها وفي جوامع العقده وصرها الحارم والمطلقة لهما صريح لكن لا تعرض لهما ما لم يفر
 جمعا وقال ابو يوسف اذا علم القاضي بعينه من غير مرافقه واداسلم يدرك بلا خلاف
 ويجوز احكامهم وان اخلت عليهم ولا اعتبارا للقاء بينهم وفي المحيط لو طلب المطلق لما الفرق
 فرق بينهما لا لاجتماع لانه لا يرضى ابطال حق الزوج ولذا في المطاع وعنه المسلم لو كانت دائره وادرا
 لو برزها من روح اخر والمطلقة لما وفي السبيط على قولنا على حكمه فاد السعدي حفته
 ولم يرض بالحكم لم يحكم عليهم فاما اما حكمهم عليهم اذ رافقوا عكبا وان لما لا يحكم على لا يجب
 اعانه المستغني لا خلاف في حوز الحكم عليهم وعندها على الحكم اذ رافقوا السنا وصر عندهم
 الحصر والسعي ملان وعن ابن عباس ان نصح المايه ادا القلاب يدور فاد حكمهم منهم او اعرض
 عنهم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحذر ان يحكمهم اذ اعرض وادهم الى احكامهم
 حتى يركت وان احكم بينهم بما اراد الله وورى ذلك عن محمد وعكرمة واد على نسخ الخبر
 قوله تعالى في صرح حكمهم بما اراد الله فاولئك هم القادرون الامات ولم يقل احدا قوله ولم
 يحكم بما اراد الله منسوخ الاسي بروي عن محمد ادا قال سمع ابا عبد الله الذي قبلها وادهم
 الخبر واد الله وادهم ولا يرضى بعد عدة الدعة لارامهم بعض احكام الاسلام حتى قال النجاشي
 يكون في النوع والموارث وسائر العقود على احكام الاسلام فادهم لادهم الا في حيز الحيز والحر
 فاد حيزه عند يعرفون علمه وذلك مال لهم وصر على من قبلنا في الحر وصرها فاد
 السبع ابو بكر ولا يعلم فاد خلافا من قبلنا الذي من اعلم

عند الساعي لاصمها للدمي ولو رافقها جمعا حكم بينهما مشرعنا وقال محمد ان طلبا حرمها
 جملا جمعا على احكامنا الا في النجاشي يعرفه فاما حرم اذ رافقوا به وقال ابو يوسف يكون
 على احكامنا وان لو الا في النجاشي يعرفه فادهم لادهم الا في حيز الحيز والحر
 وسلم المرشد من محمد صرح علمه انهم يرضون بحارمهم ولم يفرق بينهم فادهم لادهم الا في حيز الحيز والحر
 الا في احكام العزان في المصنف لو طلبا حرمها يعرفه في النجاشي فادهم لادهم الا في حيز الحيز والحر
 الحارم والحرم لا يعرف ونص في المعقولا يستفظ احصائه بالذوق حتى لو اسلم بعد ذلك
 لم يفرقه انسان بعد فادهم اما لاسلام لا في هذا النجاشي فادهم لادهم الا في حيز الحيز والحر
 بالمعقولا يستفظ احصائه بالذوق فادهم لادهم الا في حيز الحيز والحر
 في جواب ان حصة سوع الخطاب اما يعرف من بعد المبلغ رسولنا في حق الذبح
 وهو الشكاسان الى ان العبد لم يسمع اذ حفته وقال بعضهم ان العبد يملك لضعفه لا
 يملك حوز النجاشي فادهم لادهم الا في حيز الحيز والحر
 يعرفه لاجتماع حكمهم بها واداسلم اذ ارام احدها لاهوا راضه اضرا لاهرا على الكفر قال
 لان الاسلام يعاونا ولا يعيبل بل الاسلام يعاونا وعلى واما لادهم عليه **قوله** ولا يجوز
 ان يروح المرتد مسلمة ولا فاقه اي اصلية ولا مرتد ولا المرتد لا يروحها مسلم ولا فاقه
 وفي المعنى والمرتد عزم بها على اذ من كانت لاهم لمسه فاحكم اهل الدين الذي اعلم اليه
 في اقرارها علمه وصرها اولى اما المرتد فلا يسمع العمل والاهمال يرضونه السالم والنجاشي
 يستفهم عنه فلا يشرع في حقه والمرتد يحرمه السالم وحريمه الروح تشغلها ولامه لا يظم
 جميعا المصالح والنجاشي سوع لمصالحهم هكذا في الباب ورد على العمل بالناسي سعي القتل
 وقصاصا فادهم لادهم الا في حيز الحيز والحر
 اذ لا علم على محاسنه يكون عن سعيه فوبه عنك ورد عليه ما لو قال لا احسن ان يروحك
 قالت طائفة من اصحاب النجاشي عن مسندنا لا يظم به المصالح لانه سعيه بالطلاق

السكت عصب ما قالوا لا تحبته النجاس وسبوت النسيب مستزك وفي المسوط لان
 الحاج بعثت الملة ولا ملة للمريدين فانه ترك ما كان عليه وهو عرفه على ما اعتقد ولا تملك
 فان سبوت النجاس اما اخر التامل صار فانه لا يحيا فيه حكما والوحي والوحيه لانه لم يمت
 وادلوز حاتم اسلم امر اعل جاحما ولو تهود نصراني او نصر يهودي اقر عليه وجوره ان يرجع
 بما اسد لا يدم اهل الجاه ولم يحبطه وليس يرد خلاف من ترك ماله الاسلام وفي المحيط
 نحو للضري ان يروح يهوديه او يهوديه ولا يجوز ان يروح نصرانيه او يهوديه ولا يفر
 طه ملة واحده والوحيه في الجواهر الفقه لعله اصناف الناس على تساوهم وبعور
 الخزيه والمطله والرياء فله لاجل صالحهم ولا يؤمن والمحوس لاجل تساوهم وسروا الخزيه
 وعلى كل تساوهم ولو تهود نصراني او نصر يهودي اقر ورواه فقتل الا ان سلم ولو يرد
 يهودي او نصراني اصح لا يقتل وهو قول ملك ومطرف وابن عبد الحكم وقال ابن المايعون
 يقتل وفي السبوط الفقه لعله اصناف اهل الدواب وهم اليهود والنصارى يحمل مناخيتهم
 ولا يحتملهم حرمتهم الاماميه والصف الثاني عند الايمان والمطله والفرية والمسر
 والنزل والمزك لاجل الحتم ولا يحتملهم والصف الثالث المحوس سبوتهم سبوت اهل الدواب
 في الحرية ولا يحتمل الحتم ولا يحتملهم المذهب الصحيح وحورد في ابو يور السافعي في قول
 وملك في قول وان تهود نصراني او نصر يهودي فالاصح عدم اقراره فليس ارد اليهود البصاري
 الى النصرانية غير مستقيم لانه رد من البوحد الى السكت ولا فانه في الرد من قول كثر
 اد الفقه ملة واحده وعدم وعن ابن حنبل مصر اليهودي ويهود النصارى وواحد في الحرج
 اذا اقبل الى دين لا يفرقه عليه الخزيه لم يفرقه وان اقبل الى دين اهل الدواب صلا والملك
 والمراد بالحيه ذلك وعن ابن حنبل روايات احوالها الاعمال بعد الاسلام لانه قد
 اقره الا في دينه الاول بل لا يحتمل ان يكون الى الثاني اولى ولم يفرقه لانه بالنسبة لا قبل
 منه الا الاسلام او الدين الذي كان عليه فله سبوت بعد ما اقبل على الاسلام او الاسلام

او من يراه لها عليه قوله واذا كان احدا من اوصى مسلما فالولد على دينه وكذا
 اذا اسلم احدهما وله ولد صغيرا وله ولد صغيرا لود ولد اسلام احدهما صار له مسلما
 لاسلامه وفي السامع يرد سداد اكل الصغير مع من اسلم في دار واحد او كان الصغير دار الاسلام
 ومن اسلم سبوتا في دار الحرب وان كانت دار الاسلام والصغير دار الحرب لاصغر مسلما
 وهذا قد في سبوت الدواب وفي الدرر الما لعله الولد سبع الا في الدار والحرية والام في
 الرق والحرية وقال ابو الطاهر وميل سبع الام فقتل دارق والحرية وميل سبع حر الانون
 دينها وهو قول الجماعة في باب احراقه مصر لان رد لاق ان نصرانيه اسلمت ولها ولد
 طفل ولم يسلم اربع ومات فقال ابو عبيد القاسم وكان يعي على مذهب في ثور انما لم يسلم
 ما سلاهم ابيه دون امه فصح الناس في ذكر الصحيح وقدم الله رجل اصحا يقول ايضا القاسم هذا
 لم يطل لكون مسلما او على دينه فقال ابو عبيد القاسم ان ابنه وما الوامات فقال شاعدر
 عدس انه مات نصرانيا والابن هو مسلم فشكلوه فالواسترا القاسم يعلمه ونعمه وعند ابو يور
 لا يحكم ما سلاهم الا في الاسلام وهو قول ملك في جعله مسلما معا لاحدتها بطل لولان
 الاسلام معلوما ولا على عليه ولو كان احدا من اوصى مسلما فالولد على دينه حتى
 يحول للمسلم مناخيته وحل له دينه فان لم يطر الصغير قال ادا المحوسيه سر لم يفل
 ادا الناس خيرا لاصغر المحوسيه ولا في الداييه والسرا فعل العصل مدقت هز نفا
 بصرا لعل ومنهم من الملق في ذلك في الورق وميل سورها في الحل والحرية قال والسافعي
 حالها وما ولد لعارض وفي الرافعي سبع الامه اذا كان محوسما وان كانت الام محوسيه فهو لان
 في السبوط المتولد من اليهودي والمحوس في لاق احدهما الحرمة والثاني وهو الاصح النظر
 الى الاب ويطلب حائنه النسب وعدا بن حنبل لا يزوج حنبل مسلم ذكر في المعني فليست
 لم يسطروا الى حائنه السبوت اذ كانت الام مسلمة لمصلحة الصغير فلهما هاتان مادرا من
 المصلحة له ولد السبوت المراد وروحا في النصوص عليه الاسلام فان اسلم بن امرائه وان

الى فرق العاصي بينهما وان ذلك طلاقا عند ابي حنيفة ومحمد وان اسلم الزوج ومجته
محبس به عرض عليها الاسلام فان اسلمت فهي امراته وان لم تفرق العاصي بينهما ولم تكن
الفرقة طلاقا وقال ابو يوسف لا تكون الفرقة طلاقا في الزوجين وفي الطاهر ان اسلم الزوج
نقرا الثانية على تاجها وتعرض على غيرها الاسلام فان اتت ومعتا الفرقة قبل الدخول وبعد
وقال السهلي محل الفرقة قبل الدخول هو الساقع واحد وبطرفه العنق بعد دخولها وان
اسلمت المرأة قبل الرجوع ومعتا الفرقة قبل الدخول ويعتد بغيره على بعضا عدتها وفي التمسيد
قال مالك ان اسلم بعد اعضاء عدتها فلا تسأل له عليها كتحته غير ام لا وان اسلم قبل اعضاءها
عنته فان لم يمت قبل ان يعدم او بلغها الاسلام فلا تسأل له اليها وان ادرتها قبل ان تلحق فزوج
بنكاه وقال ابن وهزم عنه تعرض عليها الاسلام ان كانت حاصنة وان كانت غانية تجلب الفرقة وفي المني
عن احمد واما ان اعتبار العنق احدها هو احوق من اعضاء عدتها قال وهو قول محمد بن الحسن
وعن طه بن علقمة عنه والرواية السادسة سجل الفرقة واحداها الحلال وصاحبه او بكره وهو قول
طاوس وعكرمة ومهابة والحكم وعمر بن عبد العزيز وروى عن ابراهيم بن فضال عن المحدث الاخراف
والعرض مذهب عمر بن الخطاب ومن الحفاظ ابو جعفر الطحاوي وابو بكر العريضي قال ان الحرس
وحارس ربه وصاحبه ومنه ان يولد له في مسده وقال ابن المحدث وهو قول الزهري والثوري
قال وجميع عوام اهل العلم على ان الناس لو اسلم الزوج معها ابها على تاجها واداروا اسما
معا ولو اسلمت ورجعها فصر في اليهودي قال مالك والشافعي والحنابلة ان اسلم قبل اعضاء عدتها
فما على تاجها وعن علي بن ابي طالب هو احوق ان اسلم ما دامت دار هجرتها وموصف الى
كبره وحوق مصنها عند علي لان له عبدا وعن السجستاني ما كانت في المصروع عن ابي بصير
عمران على تاجها وعن الحكم ان هاني بن فضالة ان اصراسا عدته اربع نسوة فاسلمت فذكر عمر
ان يتردد عنده وعن عمر بن ابي سلمة اسلمت في غزاة فصرها وفي الدرهم سوابك خبر اوصي
عاقلة من العرق في هذه الفضلين اذ اسلم الزوج صغيرا او كانت المرأة حرة فوجها لان ردتها

عن الاسلام صححه عندهما وانما اسلم بعد الامار فاقول ان صحح ابوها والله اسامع عن
القبول فاما على قول ابى يوسف فتداحلنا المسامحة فيه منهم من لم يصحح انهاها وسوى ذلك
من الاما والردة حتى لم يفرق بينهما ومنهم من صحح ابهاها وفرق من الاما والردة على ولم يفعل قول
ها ولا يفرق بابيها وحده وان من قال الفرقة من الدخول وعدمه ان الحاج قبل الدخول غير
ما ساد المسح قبل الفسق ومطعم مفسد الاسلام ويعتد مباد مساحل الى معنى بنت حنين يعني
عدتها لاظهار على اصل من اعمرها بما لم يحس على اصل من اعمرها ما لم يحس ولا يعرض للإسلام عليه
لا بد تعرض اليهم وصار كالطلاق ودلنا بحج ونحوها فان اذ ان سبب اسلمها ان امره
ها مرت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجها ما فرقه على الفدا لا فرقت هجرتها ما ومن
زوجها الا ان تقدم زوجها ما جراهل اعضاء عدتها قال ابو عمر ان عدتها هذا لا تسأل من وجه
صحيح وليس هذا الباب مسند حسن الاستناد الا حثرت عليه عن ابراهيم بن ابي حنيفة
على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم من حاتم امره مسلمه فعاد ابو رسول الله انما كانت
قد اسلمت مع فروعها عليه ومنها كانت روح فابن عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم
من زوجها وردها الى زوجها الاول دونها المريد وقد انما سمن من حجب وحسين
من حرام اسلام اسلمت روحها فادرت حل واحد عدتها زوجها الفاح الخول وذلك
محل اعضاء عدتها واسلمت امره معول من اسلم معول قال ابن سبابة وكان من اسلامها
عن من شهر فان اسلمها من محل اعضاء عدتها وحده قول ابى يوسف ان الفرقة صلت
مستند مسند لجه الروح فلا تكون طلاقا لفرقة مسند الملك والفرقة بالزوج وهو قول
ابن ابي عمير وان حل ومدة المدونة وقاله من الموار وقال ابن القيسم العنقه في المدونة
واسا على الامم المنة ان ام حكيم بنت الحرف بن هشام اسلمت وكانت تحت عكرمة بن ابي حنبل
وهو اسلامها يوم الفتح وهربت روحها الى المن من الاسلام فارتكبت ام حكيم روحه اليه
فدعه الى الامم اسلمه يوم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح وباع على تاجها

ولم يسلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قاعدتها ولا انقضائها قال ابو المعاذ زكريا
الاصمعي الى حكايات الاحوال مع الاحمال سئل من له عوم المقال فبطلت لافوقه
ذلك من اعضائها وعدم اعضائها وقال ابو جعفر الطحاوي وابو بكر بن العربي في العارضة
ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرق بين نكاح في نكاحه اسلمت بامه عن الاسلام وما روي
عن ابيه من عدم الملائك لسببهما اذا الملائك لم تستحده فليت عدمها ولو كانت حجة
ولست هي حجة لان ذلك ان ارادها على خاصتها فقل اعضا الدية ولا دل على عدمه بل
اذا كان حجة حال اوله وقال الحسن بن حجة فان ضمن الصحاب فان اجماعا لان الاسلام
لا يفي مقاصد النكاح سيما وهي المال والادراج ونكاح التثنية والوالد الساسل وغيرهما فلا
بد من سبب غير فوات ذلك والاسلام طابعه وعباده سبب الموت العصمة لا تعظيما
ومعنى عليه الاسلام لمصلحة من غير الزلم الحصيل بان المقاصد الاسلام او الذوق الجماع لا يخرم
قائه معصية ساسية روال العصمة ان مذهبهم في خلاف المعهود في الشرع لانهم يقولون ان
اسلم قبل العضا عند نكاحها على خاصها من غير عقد العقد فلم يحل اسلامها على اسلامه وقوله طلاق
ولا يصح فاذا حاضت بعد اسلامها بثلث حض اعصت عدتها على لها الزوج بان السلم وبغيره
فمنه خبر ايضا عدمه من طلاق ولا يصح من ارسل على ان نكاحه دليل سمي بعموم به التمسك
قال ابو جعفر الحسن بن عمار في النكاح لا يقع فاقه وقال ابو عمر لمواربع لما عرض الاسلام
على الباق منهم معا وداخعا عليه في العقد والاسم لا استمرار النكاح الاسلام ولا يخلو العن
ولها على يوسف ان بامه اسرع عن الاسلام المعروف مع ورويه الاسلام عليه موقوف الخاتم منام
في التمسك بالاحسان في المجد والعنه واما المرأة فليست من اهل الطلاق فلا حول لها في نكاحها
فعدم عدم الاسلام ما افرق بينهما ما بانها قلها المهران فان دخل بالمعروف وان لم يكن
دخل بها فلا مهر لها اذ الفروقات من قبلها قبل الدخول فاشبه الدخول المطاوع عدمه في الدخول
وبعد وفي صفات طهر الى مسد لادخلها قبل الدخول عند ان يحلها وحسن الزهر

والأوراعي وأن شترمة وعثمان التي وملكك والشافعي إن جعلوا الحق وعن الوري وفقاده
لها نصف الصادق **قوله** وأدأ الحنت المرأه في دار الحرب وروحها دار وأواسلم الحرب
وحته محوسه لم يبع الفزقه منها حتى يحضر لث حصن من روحها لان الاسلام عامم
لا يصلح سببا للمفزقه والعرض على الاسلام متعدد لعدم الولايه على من في دار الحرب ولا بد
للمفزقه من سبب دفن العشاء فاننا شرطها وهو من لث حصن مقام المسبب الذي هو الإبانة
فما في جعل الدر المعدي وهو وسط الفونع اقم مقام السبب وهو منى الواقع فيها وعده في
حق وجوب الضمان على الكافر لغيره الاضافه الى العده ولمضى لث حصن امر في الجماء لما في
الطلاق الحق فانه لا يرسل ملك الفواح بنفسه ويحاط بها من اعضا العده ويحرى في الموارث
سما في العده اجماعا وادأ الاسلام احدها لا يرسل الملك فادأمت لث حصن من وقت الاسلام
فالان يحكم بالسويه ولا اعتبار للملك المحض الذي لان السويه يبع بعدها والسيلا لا يسبق
المطوسى منه المدجول ما وعبر المدجول تمام سلطان ذات قبل الدخول بان لا الى العده
وبعد الدخول ان كانت حرسه والروح هو الذي اسلم فكذلك لاعده عليها حكم الاسلام
لا سبب فيها وان كانت هي المسئلة والروح كافر فكذلك لاعده عليها عند ان حصفه والمسئلة
على عن قرب ان سما الله تعالى والساقى يصل على ما مر في دار الاسلام وبعضه العده عن
وقد تقدم وحده منى المحض حكم العرض فلو ان طلحا وعندنا يوسف فتح وهو روله عنهما
وادأ حرج احدا الروح من الثمان في دار الحرب مسلما ووقت الفزقه سبعا خلافا للائمة الثلاثة
وان سعى احدا الروح من وقت الفزقه سبعا وان سبعا مقام فتح وعدا الا لا تنزع فيما خلاهم
في الأولاد الملم من راعنه لروحها وان كانت مراعه له ووقت الفزقه سبعا الا اجماع عندهم
لنصفها المراعده والاستدلال على حق الروح لصداء الحرب ادا حرجوا الناس مسلمين عن
فالخاص ان السبب هو ما في المراس عدا وعندهم السبب في هذا ان حرجته من راعنه
لروحها وخرج الروح مسلما او ذميا مع الفزقه سبعا المراس عدا ولا نزع عندهم لرحم السبب

الغظيمة بقبح وروى عن ابن عباس ع ليس له صفة وصنفه ملك وروى ابن حزم
عن عطاء ولم يدر عن ابن عباس وفي اصغر من ذلك شأن فالله مضموننا اليقين
والصغير بالسهاء عند الساق في ان جنبل ولا اصل له الا انه يروى عن عطاء والساق
لا تقلد الصحابة وقلة التابعين فيه محتمل الله الاصول وعن بعض السلف قد اوجب
في الدوحة بدنه وفي الوتر مدنا وعبد الله بن ابي حنيفة في الدوحة سبعون دناسا وستة
دناسا وحسده والشجر الصعير الحوله فصل النبي لا اعضاء لها وعندنا الواجب
القيمة وفي الحلي لا يحل لاحد قطع شئ من شجر الحرم ولا شئ منه ولا من حشيشه حاشي
الاخر واسمى ملكا والساق في السنن الصاقل وهو خلاف امر رسول الله صلى
الله عليه وسلم وحاشا الصانع بالافق الشجر وهو مروي عن ابن عباس وعطاء وبقا
الشافعي وابن حنبل ويحرم قطع الشوك والعويج وبقا قال ملك وان جنبل وعطاء
ومجاهد وعمر بن دينار والشافعي لا يحرم وهو مردود بقوله عليه السلام لا تعمد
شوكها في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في حرمها لا على شوكها ولا ند عليه
السلام نهي عن شجر الحرم والغالب فيه الشوك فان مرادنا بالهي وقال الشافعي لا يثني
في قطع الشجر المودد وهو المدهد جعل الصمد المودد وهو قيس بن سعد وفي
مقالة النضر بن قيس في الوضع ما يستعمل في الشا فعد محرم الواحد مهما به الملك
واحصار الموقوف منهم انه مضمون وقطع امام الحرمين والغازي ان يحرم الشجر
محمض ماله عند الناس قال ملك واليونان وداود الظاهري وابن المذني لا يمان
في شجر الحرم ولا في حسده هطع الحرم في الحلال من المندر قال اجد للمذني
من جناب ولا يسنده ولا اجماع ولنا الحديث الذي دل على تحريمه ذلك فاشهد صيد
الحرم في حق الحلال وروى العودري وحسنه المناهل باسناد عن عمر انه
كان المسجد يحرم بها أهل الطوابق وقطعه وقذاه وذلك محض من الصحابة خلاف

شجر الحلال فانه مباح قطع للمحرم والحلال علق سحر الحرم وحسده
ولا يابس قطع شجر الحرم اليابس والانساق مما تكسر من اعصانه او الغلع بعمره
ادمي وما ساقا فممن ورقه قال صاحب الغني ولا نعلم في هذا خلافا وقال
ابن حزم في الحلي ان وجد عصنا مبنا فلما حله وفي الدوحة قطع من صيده الصيد
لم يقطع محطها بالصيد يدعه فيدعه في المقي وفي المبسوط لا يحل ان يقطع مما
وطعه من شجر الحرم وادى بمتمد لما فيه من النظر في الاستهلاك شجر الحرم وتلكه ولو
اسفغ فلا يابس يدانه ملكه باد القيمة وفي المرعسي ان علي بن يوسف لا يابس لعينه
من محرم او حلال ان اسفغ به ولو ابا بعد صدق منه لحمل السبب وفي الورى لا يابس
بان نصره في حواجره وفي الدرمان لو حش حشيش الحرم مبد ما نه مثله سقطت
وقال النووي لم يلزمه شئ فولا واحدا في المقي بعض اعصانه فان لم يغير مكانه
معها احتمال وقال الشافعي لو اجد ورقه واعصانه قال النووي من غير خط وكسر
لشجره فان قطع السحر وعمرها في ممان اخر من الحرم فمست صمها وان لم تكن
فان عمرها في الحلال مست عليه ردها الى الحرم فان اجد صمها ولو اجد شجره او غصنا
من الحلال فخرهما في الحرم لا يباخذ حكمه شجر الحرم ذكره النووي ولنا عندنا انه لا يباذنها
ادمي خلاف صيد الحلال اذ دخل الحرم نصهر من صيد الحرم وحاشا لغيره وياخذ
عند الشافعيه شجر الحرم ومنه ان كان شجر الحلال وياخذ عود السموات
علاف ومن الطاهر قال النووي وما زرع ادمي من غير الا سحر الحرام
والشعير والدر والحر والنبات والخصرات فلما لم تقطعها وعلى غير ممتها
له وبحر قطع الاخر وهو اجماع والشوك وفي السنن خلاف وقد قدم والاحرام
قطعه وقطعه وفي المبسوط والمحيط والبايع وغيرهما ان الشجر اذا كان اصلها
في الحرم واعصاها في الحلال وعلى العكس في المعبر القطع اصلها فان كان

المسرى وسببا او طاس سحر و حده لان رحا لم يملوا فلم يحصل على الارض بدس و ابراهيم
و في الداء السبي صفي الصفاحي محل عمله وهو المال في محل النجاس لانه سلع ناد مستهنا على ما
عرف وفي المحيط هو سبب ملك الرقبة و ان الحق لا يها مسوغة ملك بعد النجاس و ان ملك
تبع الملك الرقبة ولهذا يقال عن ملك الرقبة لسوء المحوسنة واحد من الرضا عه و الخراب
عن جد ساني عن الاخراج لم يحسن اسلاط الادب العم فان الضالة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالامان و اما صفوان بن ابيهم و دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاسلام و ان قدم عليه
فان رضي امرا و الاسر شهر من فان صفوان قد رده الله بالامانة و رده الله عليه السلام هكذا قال
الصاعد الواحد و الحكمه فلم يبع بينهما من المارن جعده و حكما حكما عن ملك في الوطا
ولدا عكرمه من اني حمل و حلت من حرام على ما تقدم لاحد لهم فيه لان ملكه عبد ذلك كانت
دار الاسلام و لما نادى بها من اليمن او الساحل و كل منهما من جوده دار الاسلام او كلف
دها بها الى ذلك الامان و لا يمكن احدهما في الحرب نعم اما ان لان كون متلصفا
واما حدث الى العاصم بن الرع بعد قال ابو عمر بن عبد البر المسمى بعد الحرام حج و يوم تزك
مسبوح عند الجميع لان احدا لا يقول ردها بعد اعضا عدها بالامان و روى عن الحق و يردنه
عن جماعة العامة و لم يسمع احدا من المتقدمين و لا اعتبار للعدو عدا و بعد النور و جماعه
عن من الاعمال العرض و دار الاسلام و ان انصعد منها و بعضه حصص و الحرب قال
و ان ذلك قبل رول من الرضا و عن زياده فان ذلك قبل رول رده بطخ اليهود و من
المسرى و قال الزهري فان ذلك ان رول الرضا و عدا ان اما العاصم اسروهم بعد قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد رده الله امراه بعد ردها عليه و هو كما فرس بها لك و اني
ان سببا ان ذلك كان قبل رول الرضا و قال اخرون قصه ليس و حده رسول الله تعالى فان
عليه بعض مومنات و لا رخصه في النجاس لانه حليم و لم يملحون له هكذا روى ابو عمر
في المهيديم قال حرام عاصم ردها بعد النجاس حرم رسول الله الحرام بعد الطبع وقد

يحمل قوله على النجاس الاول اى على مثل النجاس الاول من الصداق من غير رده و لا نقصان
على انه و روى عن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رده الله
الى ان النجاس نجا حده و قد اقول السعي على علمه بالمعاري و السمران رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يرد الله رديا الى النجاس حده و مبرج حده و راد التبريد و ان ماجه
وان حبل و قال ابو بكر بن عساف في مصنفه قال ردي من حده حبل عاصم ابي اسحاق و الاول
على حديث عمر بن الخطاب و قد حجاج بن ارفاه و في حديث ابن عباس بن محمد بن اسحق بن صابر
صاحب المعاري قال محمد بن الحسن رحمه الله اما احدا خلافه لان الله تعالى انما حرم ان يرجع النجاس
الى الكفار في سوره المجده بعد ما كان ذلك حرمها عليه حرم الله المومنات على ذلك و لم يكن ذلك
عدها لاسحاح حديد و قال ردها رسول الله صلى الله عليه وسلم نجا حده و لم يعلم الله ان
عاصم بن حريم المومنات على الكفار عن النبي صلى الله عليه وسلم اني النجاس فقال ردها النجاس
الاول لانه لم يكن عن من اسلامه و اسلامها صبح النجاس الذي كان في النجاس و ربه قال
ابو جعفر الطحاوي الحافظ قد حنه محمد في هذا و لان روى النجاس الحده و اعني الحال حصص الاول
اسم حصص الحاله قصار بطروج و التعديل و قال القاضي اسحق بن اسحق لما رايته و لم يملحوا العظم
و موتا لفرقة من المسلمين الذين كانوا بالمدنه و من زواجهم الكواثر الذي من ملكهم قال و لم يظفر
ان عرض عليهم الاسلام و ردها في المدنه و لم يملحهم و رده لان العرض امام الموطا
واما النجاس و ردها بعض الرقبة بينهما من الدار و اما الذين قال في رده عبد صبيح ليعطف
وان كان على رسته لانه لما صار عدا و الذين لا يحب على العدا لاسا علامه ردهه قد لا
هو لاسا علامه ردهه و حنه ان الذين على الممل من ساعا علامه ردهه و لا علامه ردهه لحر
فلا يمكن انفاق تلك الصفة بعد السعي هكذا روى في المبسوط و العصاص لا ينفق ما اشق لافاق
و في المحيط ذكر في النجاس و لم يملحهم و ردهه و لم يملحهم و ردهه و لم يملحهم و ردهه و لم يملحهم
محمد لانه لا يها ردها لان الحسن الصمد ردها حلالا صل الكفر و ابو يوسف يقول لم يوحدها

اهل العلم وحكي عن داود الاصماني انه لا يسمع بالردة وان كانت الردة بعد الدخول فذلك
في احد الرواين عن احمد بن حنبل وهو قول الحسن وعمر بن عبد العزيز والحسن بن سعيد ومثل الروايات
وروزوا في ثور وان المدرك الرضا وفي الرواية الثانية ينف على بعض الاعوان وهو قول الشافعي
واحيى ويحيى بن مالك ابو يوسف على ما اصله من ان ذلك لا يخص احدا من المؤمنين بل
فيه فاسد خيار البويع واليه حجة في رد الاوار والردة وهو ان الردة من هذه الناحية لو كانت
مساوية للصحة والطلاق منه للنجاس والميتى فامم فقد جعله طلاقا لذلك خلاف الخاقاني
يقول الاسلام المعروف من التفسير بالاحسان على ما مر وقد اوقف الفرقه ما لا اعلى
افضا خلاف الردة وفي الجواهر رد به بطلان الصحة لهما ساعد اريده رواد لى القسم المدونه
قال ودارد بناء على كون طلقه ماسد وليس لادعيا راجحه وان سلم في عدتها وفي رواية ابن
ابى اوسه وان المحاسن عن ملك ايضا فيجوز وقال يحيى بن ابي اسلم في عدتها وفي رواية ابن
المالدي من جعل الردة مسحا ومنهم من جعلها طلقه ماسد ومنهم من جعلها طلقه رجعه ومنهم من قال
لو اسلم بعد الى وقتها كانت من غير طلاق ولا يسمع فيها رد الردة الى ما له على المعروف من الذهب
بما ان كان الزوج هو المرتد فلما حل المهران دخل بها واوصفه ان لم يدخل بها لان الفرقه كانت من غير طلاق
وان كانت من المهران فليحل المهران دخل بها الماده بالدخول وان لم يكن دخل بها فلا مهر لها اصل ان
رجوعا قبل الدخول الفرقه كانت من قبلها وهذا لا ينعى لها وان عليه في العدة لا يفسد العقد
وان حبست بعد ثبات ردده سقطت عدتها وان عادت الى ماله او من ماله عادت معها وفي
السيوط الرد منه قبل الدخول نصف المهر ومنها مسقطه وبعد الدخول لا ينقص وهو الاصح
لا يفسد في قول سقطت المسمى بالبيع الموقوف فان الموقوف سقط بعد الميسر وقبله
وفي المعنى ان اريدت قبل الدخول فلا مهر لها وان اريدت من قبل الدخول فله مهر وبعد الدخول لا
يسقط هو لولا وسلام احدا من المؤمنين وان اريدت ما سلم ما اتى على نكاحها وهو استحسان
وفي المعنى ان اريدت ما سلم ما اتى على نكاحها وهو استحسان

على روايه وقال في سطر وهو قول الاثر لان ردته تبارده احدهما وفي مبطل وانما
ان يسمع اريد ما سلم في حقه فاعلم ابو بكر الصدوق في خلافة حي حوالا الى الاسلام معقرا
على انهم لم يامرهم بتجدد الايمان منهم والارادة او الاسلام منهم وانع معاظلة الماربع
كامل في العرفي والهدى لما عرفه ولو اسلم احدهما بعد ثباتها معا لسلام الاخره فاجها
لان صراخ الاخر على الردة اذ الردة من ماله للناج فبطل الايمان في المسوط والدائم ان اريد
معاظمتهم على نكاحهما معا واسلامه معا وفي الخط ان اريد في ماله واحد لم يمس **باب القسم**
وفي الصحاح وللغزف القسم بوج العاق وسئل السمن صدقة سميت السمن فاسمها بالسكر
واحد الاقسام والنصب من المردا لطن المدوق **قوله** واذا كان الرجل امرأته حرة فغلبه
ان يعدل بينهما في القسم اي سوى يكون ثانيا او اس او كانت احدهما بكرا والاخرى ثانيا والحدان
والحدود قد ساعد ما ورد قال الحنبل ومحمد والاصل قد حدث اني هربت رضى الله عنى
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قال من كانت المرأة ان قال الى احدهما حانوم القبيحة
وكشفته ما يلزمه اود او الساء والزنى وان ما خذ ان حبله من عاتقه رضى الله عنى
قالت فان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل فعلك ويقول اللهم هذا قسمي فيما امك فلا تخلفني
تملك ولا امك تنى العبد رواد ابو داود والساى وان ما جده والرمذى وقال فيه الاسلام
اصح ونقسم بعد الصلوة والرخصة والزنا والمهرية الى الخاف منها والخاص والعسا والضعف
الى يمكن وطها والحمية والمولى منها والمطهر منها وهو قول الامه الاربعة وعبرهم وعند
الائمة المديع عن عبد البر الخليل سعا وعند الدس الخليل لثا ولا تحسد علمها ذلك
وهو قول الجعي والسعي وان ما جده واحسان المرد وقيل للبركة واللب للبا لم يرد
عن سعد بن المسب والحمير خلاص ابن عمر وما عوى ابن عمر في الطاهر والسعي
للامه الخليل سبع اذ اذ كانت ثانيا فلما لم يرد عند الماله والخاله فحولها طار
البر واللب والسا فغير لم اجد احدا ما عوى عن المالكه والخاله من السبع من ارج

والامه والماني الامه على الحنف حاشي القتم والمالك للبر من الاما اربع وللشلمان نبلا
لعص الميلة ذبح في المناب لاما الحرم والجواهر الراده حتى الروح او حتى الروح او حتى
وقد اختلف في الجواهر والمناب والمغني على في المحون ان يطوف به على سايه وفي المناب لو ترك
حق واحد وخص الروح بالمات فان ظلمنا سد وحسب عليه الفضا وفي احد الوجهين يسقط القتم
المحون ولا يطالبه على الولي برعاه فان العرض لا يطهر من القتم الا ما في ذوقه اظهار المييل
ود لك معذور من المحون قال وعدى وراد لك نظره وان مطاله الولي ان يدب عدله فيقول
بدا بولي عيسى لا وحده فان الروح العاقل لو ترك ذلك فلا مطاله عليه وانما مطاله الولي بمطابق
به الزوج ونص المساق في على في المحون ان يطوف به على سايه فلهذا قال في القتم عظم لا
ذلك سوي ولا يحمل بوجه المحون واحد وبوجه الا فاقه لو اوجده لم يحمل لعله احد الله جوز
واقافه وفي المناب لو اقام عندنا الساطرين سبعا بطلها اقام عدله واحد من الدنات سبعا
سبعا وبطل احصاها بالطلاق وان اقام عددا لم يلغى المات وقد احدث حل وان كان
السبع بغير ظلم لم يبطل احصاها بالث ولم يصح لصاحباتها الا الاربع الرواد في الجواهر
لو المست المنة زاده على البس لم يفت اليها بل ساقف القتم وقال ابو الحسن حل سبعا من بعض
لجان احدث سبعا وحل طلبا الراده مسطلا فحقها وهذا السامعه واخايله وعنه لا يحكي على اجد
ولا حجه لهم في الحديث على ماني الامه المنة ما روى ابو فله عن انس رضي الله عنه قال
من السنة اذ ازوج فلما اقام عددا سبعا واذا ازوج فلما اقام عددا ثلثا مسم قال ابو فله
ولو سبعت لعلت ان انصار فقه احرطاه ولانها لم تالف محمد زوجها بغيره ولعله يحصل في اول الامر
بوع من الحان الراده اراها وجمعت ان اجماع الرواحات عنده سبعا حروف السوء مفر
لعمه العدل وحرمة الملل لما ذكرنا من هذا ولو طار بعض بعض او جات على بعض لما اجدته
اولي بها ووقع لها من القس والوحشه وادخل الحصة والمراد بالعمده نسبتا خالاهن
عليها والمراد من الحديث انها هو الفضيل الما لا تدره دون الراده فانما حديثا مسلمة رضي الله عنها

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما روجها اقام عندنا ثلثا وقال انس بن مالك
هو ان سبعت لك وان سبعت لك سبعت لثلاثي رواه مسلم ولود لو دوا من باه
وفي رواية قال عليه السلام لام سلمه ان سبعت لك ولست بكن ذرها سبعت لثلاثي السرحني
وقال المدرى لم يكن السبوت نبي اجد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وامان لا فقه
نقض لا وذر ذلك امام الحرم حاشي التناج وحكي في خلافا وبذلك له عليه السلام فان
بعض لهما ولا نسلم لواحد قال عطاء بن صقيه كنت حسي من احط به رواه مسلم قال قتالي
برحي من شتامين ونوى ذلك من شامان من اوى عاتسه وام سلمه ورب وحضه
ومن ارجاه سوده وحده وام حديه وصغينه وممونه ذبح المدرى وفي التواعد لا يشهد
المالي في حديث انس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ازوج فلما اقام عددا سبعا
واذا ازوج فلما اقام عددا ثلثا حدث بصرى رواه ابو داود وحدثنا مسلمة مولى مقفله
فصار اهل المدرى الى ما حرجه اهل البصر مع اهل السبي الصحب من حديث مسلم المدرى كان
اهل اللوة الى ما حرجه اهل المدرى واحصل الما لله هل اقامه السبع والدر اجبه او مستحبه
والا خويف حال اس القتم والاسصحاب قال ابن عبد الحكم وسبب الخلاف حمل فقهه عليه السلام على
الوجوه وعلى المدرى المدرى هو المحار عدا اهل الاصول والرافعه وام الناس من قال
ذلك على الحار وما حار بديل وقد ذكرنا ان النسويه من سايه لم يكن واحد عليه مفرق القول
ما لوجه الملة البذر واللب لا يحتاج بعله عليه السلام وبذلك على ان ذلك ليس من حرم ما روى
المن عنه قال لما اخطب سعد اقام عندنا ثلثا وذا ما رواه ابو داود وان جنبل ولم يقل احد حرجه
ملكك المنى ثم بعد ذلك اعفينا وبروجها وحل عقبا صلاتها وبول اسل السد سعي حرج وبذلك
انما ولا يمكن حمل على غيره التي عليه السلام او السبه ما اطلع عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم تركه الامر او من من خلافه بعد ضيقه والتي عليه السلام لم يزوج بل اعراسه ذلك في
السب نعمه واحد وحكمه ان سبعت حاشي فان عليه السلام اذ ازوج بكبا الحان عن ابوه

الحلال في الحرم يحرج صيد في الخل ويرد بعد هجره حمله بصم الزيادة لانه
ملكها وصل عنده بالملكها وبصم الزيادة اصلها ساعا في الحرم صيدا
الخل عنه ملكه وعليها لملكه والغزو اصح وهو له ملكه خبلا لاد الصنات
بالمصوب الا انك والها لك فلا تضر الزيادة وفي المفيد لو احرج الحلال صيدا
من الحرم ثم ادى الحرم ولدت اولادا مات اولادها لم تبصر سبلا حرج عن
عمدته باءا الحرم ولو دح هذا الصيد قبل التهور او بعد حل اكله لانه صيد الخل
2 الحال لكنه يكره وفي شرح الجامع للمناشي حتى طال ارج طسه من الحرم فباعها
في الحيا ودعها واكلمها حاز السبع والا تلحق مع الذرأه ووجه ذلك ان بيعا حراما من
الحرم صارت من صبيد الخل حتى ولو لم يبيع لانه شيء جعله تعالى لمساكنها
فعل عمده فله وله حقه الا ان لم ياكلها احد من اهل البيت فله ان يستدام مساكنا
ومما حرم الله تعالى وهو وجوب الرد لا يمنع من سبب الملك حصول الجبر ان بالخر او ادا
ملكها حاز السبع والا تلحق بملكها بشرع المحذور او لسد الدرعه فلا يفرق
الى الصيد وملكه بالعقده خلاف الغايب اذ باع المعضوفه حل صناعته حيث تسقط
لانها ملكه بعد اداء الصنات مسددا الى وقت العصب على ما عرف وهما ملكه بالسبلا
بعد حرجه من الحرم وفي المحيط لا يملكه قبل التهور وقال مجيب عن الطبري
في تنبيه ادا احرج الحرم طسه فولدت عنه اولادا فذبحها ودح اولادها بعد ما حل حرج
عليه الحرم اني رحمه الله قول الخوازمي لاحرامه لانه انما ذبحها وهو حل لوان كان لا
حل له احد لها وقد قال عطاء وقال ملكه بالسبب هو محرم وفي الجامع والاستسما
حلال ومفرد او حلال وقادر فلا يصيد الحرم بصمته واحسن فعل الحلال نصف بصمته
وعلى المفرد صمته مائة وعلى القادر صمته مائة ولو ان حلالا مفردا وقارنا اشتركا
في صيد الحرم فعلى الحلال لم تبصره وعلى المفرد صمته مائة وعلى القادر حرجا

وهذا القاس يحرم السبيل ولو بدا الحلال ونفي المفرد وبدا القادر ومات فعلى
الحلال ما نصته حراجه صحصا من صمته ولم تبصره وبه الخواجات
الملك لان صمته لم يقطع عنه وحراجه المفرد والقادر موضوعه عنه وعلى المفرد
ما نصته حراجه وبه الخرج الاول لانه حتى عليه وهو معوض لا لا وصمته
وبه الخواجات الملك لان الحرج الاول والمات من عمر صمته فلا يكونان نصفا
وحرجه قد صمته فبيع عنه وعلى القادر ما نصته حراجه وبه الاوليان
وبدا الصمان وبه الخواجات ولو كانت الاولى يطع بر او رجل او سرحا ح والباية
مقوا العاصي فعلى الاول صمته صحيحا لانه المات حكي وعلى الثاني صمته وبه الخرج
الاول لانه المفرد من جداره وعلى القادر صمان وبدا الصمان وبعد الغبايات
نعرف من الجامع وانما سميت على قواعد هان **باب محاولة المساعف بغير احرام**
قال ابن فارس الجبل الوت الرمان وفي بعض النسخ باب محاولة الوت فيكون قد
استعمل الختان وهذا في المعرف وبه الوت من الاذن من المهمة والمقات فهو
الوت المحدود فذكره منه النسب ومواضع الخ لمواضع الاحرام وهي جمع المساعف
وفي الصحاح المساعف الوت المحضوف للتعليق والموضع يقال هذا مساق
اهل السام ويعول وبه منه فهو موقوف اذ ليس للتعليق وقاع فعل منه قال الله تعالى
ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا والوقت تحديد الاوقات بقول
ومنه اليوم كدامل اكله وفرك واد الرسل وقت وبه محققه قال الجوهري
وامر اخذ ممل وجه واجبه **باب** قلبه الواو المصنوعه هجره من باب
الاعمال الحار وسمي لغه مساعفه وهو ناس في الفا والعين اما الفا فعدده
ولدا وزن وازن واما العين فمخاوت وادور وان كانت ملبسونه بعلمها هجره كبير
وليس ناس قال ابن جسر في شرح الفصائل علم ان النراحيانا يعنون في هجره الواو

ط

هذا عمر مستقل عن عمر من رواده السعي وفي رواده قال له عمر نعم العاصي انت وروي
 عن جماعة ما تضي قال ان لها ملكا جفا بائع لصها في اربع لم يعد فاعطها دابة فخرج عنك
 العائل واستدل ملك وان حصل داود على وحشا الوطى على الرجل اذ لم يكن له عدد في الجول
 وعدا لالح بعد الوطى الواحد الى جرح يصاحي الهده وهو قول الساجي والآخر قالوا
 ولما احل سعد انفا قال داود اذ في ذلك في كل طير وسبع الاطاري برها بعد وطى مد اربعة
 اشهر بالايلا وفي المعنى حق الامد ليله من كل سبع لئال وهكذا في الاسما على اربعة
 على قوله الاول لان الروا يمكن ان يجمع معها لحرار سبت ليال ولها الملكة الساعده قال الموق
 بن وهامد في المعنى والذى سوى عدى ان لها الملك من كل مال لئال يكون على الصنف من المالح
 فان حتى طير من كل مال لئال فلها نصف الملك ليله واحده فلو كان لها الملك من سبع لراد على
 النصف ولم يكن لئال لئال ولله ليله ووجد الظاهر ان ذلك يودي الى غيوت التوافق على
 الروح اصلا ادخلت له اربع روحيات الاله لم يورثها فيها احكاما ونصوم وعلما ما يمكن
 وفي المنسوط عند الخلق يحصل العزم والمعطة ولا يحصل ذلك عند الافراد وقد عزم وجمعوا
 على انه لو مات عزم له وسرته دهر الحجب عليه القضا للزوجة مع الخلق المعطه والغير
 بذلك للزوجات وماذا اختلفن بذلك من الاله هو ان الاعدا لظاهره فانه لا يجوز المدة عند
 اتمته ولم والله ولا في اربعة الا من عزم في في الخلق للم لا يسمي لها وفي المعنى فان يسمي احكامها
 ثم تطلق الاخرى على سببها ثم فان روحها تضي لها فان مبعده الماسد من سببها سقط فان تطاوعته
 بعد ذلك اسما في القسم **سرع** حدثت له الخمر ما لا على ان يرد في انما هي باطله
 ولها لا يرجع في ما لها وان زادها في انما لان ذلك رشوه في الخمر ولذا الوحيه
 من مبرها اوزاد في مبرها سدا هذا السرطونه قال الساجي في جمل وقال ابو نوره في جمل
 وهو مبرها نفس الصرك في الاسراف وفي هذه السدا التي تروح على ان لا يرد سدا
 من جمل الليل والامن جمل النهار سدا روحها لا تعود مع الرفقه والسدا لان يرد ذلك

بعد الحاج وان مشوط ان يروحها ويعم عندها اما او تطلق العدمه مسا له ان لا تطلقها
 ويعم عندها فروحها على هذا الشرط فان حارها لئال سطلت سوده بنت ربيعها انها هبت
 يومها لعاثته وكان عليه السلام يسمي لعاصيه يوما وسوده مقي عليه لكن ذلك لم يترجم
 فلما ان رجح ونطسا العدل في القسم وفي انما لها لواءه يومها على ان شصيع ان يرضي الوطى
 له من ضربتها والناس ان تطلق الحمد والاعص واحده من والناس ان يقول لروحها وهبتها لك
 صعبا حث سدا وقالت فاسمها من ثرائي اما الاولى فلا فها من رضا الروح حتى لو اراد ان
 نعم عدا لواءه في يومها فله ذلك لانها لا تملك اسقاط حقها فيها قال الروح اسدا سطلت
 حقها وانما اصبرها الى من سميت علس له ذلك قال وفيه اسأل وهو ان ضمها لها ليست يملك
 سببا على اسقاط وتزل ولما لا اسقطه وولما ولوردت سدا الروح عدا لروحها وانما
 ان تزل عنها مسر وطى هذا السرط فبراع في ذلك الشرط واما الساسه فالقسم يكون من اللان
 لله لئال والروح فيها واما الساسه فالروح الخلق ان ساجلها في الجول وان ساجلها في واحد
 مهن وطح الصد لا في نال الروح لا تحصى واحده فالمطلعه وان جامع واحد في مبرها
 وابت عمرها فيه ليله واحده الواحد الاول اليه يضي اليه الله لاصادها الخلق وان لم يروحوا
 السويدي في الخلق وان عاد اليها وابت عداها والوجه الثاني يكون عاصيا ولا تضي في ما لا يخفى
 مما عزم للروح هذا الم سويدي مكنة زمان محسوس والوجه الثالث ليرم ان نصب المظالمه
 في ذلك الليله فله هذا بعد من الوجد الثاني والخلق الخلق في ذلك لا يرجع الظلم قبل
 وطما في يوند عمرها ثم مع انه صادق على الخلق فان بعدا وان احلها فهو مجموع من الخلق
 الحمد وليس بالاصلوه في الارض المصوده ومما يرد استا لان الوطى ليس عليه لواءه وانما
 هذا لانما وصرف الخلق الى الخلق المعطه لان ما وجده المعطه فوالله وان كانت
 احدا صاخره والاخرى امه الخمر الملك من القسم ولله الملك وهو قول علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه وسعد بن المسعود ومسعود وانما في المورى والساجي وان جمل وانما

من راحه وادى عند وفي الجواهر الروايه المشهوره عن ملك السويده من الجمع والامه في
الفتن ويروي رحمه الله الى القاضي في الفتوى والفقهاء والمفسرين في
على رضي الله عنه رواه الدارقطني في امام الحرم في النهاء روى الحسن عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه قال الخمر لنا القيم والامه بالله ولا اصل له وفي المسوط والروحه النابه
والمدن وام الولد بالامه في القسم بما دعي في الكتاب اعوام الروح والكل حال الامه بعض من
حل الخمر اذ لا حل على الخمر ولا معها وبحكم طهر من خلاف القسم والفقهاء والسكبي فانما يذهب
على التقايه وفي المحط لو اقام عدل الامه يوما فاعتق نعم عدل الخمر يوما وقال في يوم فلنا
المقصود من القسم السويده وفي المسوط لو اقام عدل الخمر يوما فعقت نعم عدل البها في التقايه
ان عقت الامه وبات الله بالخمر وفي البلد الاول حل الخمر للمهاجر هو الخمر ان شئت
اقتصرت حبا على البلد الاول واما عند الحقه للدم قسم الله لئلا وان اقام عدل الخمر تمام
البلد واما عند الحقه للدم فان عقت الله الماسه الخمر فله ان نعم عدلها عتبات نعم عند
الحقه للدم فان عقت الله الماسه الخمر فله ان نعم عدلها عتبات نعم عند الحقه للدم ايضا
فان باتت تلك الليله مسطرف فله ان يرجع الى الحقه ونعم عدلها الله وصفا ولا يجوز وضع القسم
على اضاف البيل وان عقت نصف الله الاول الخمر لا يصح عن الله وان اسبغت الخمر الى الميثا
واستتت المؤبه الى الامه فعقت الله الاوله مثلها للدم ان عقت الامه في الميثا بالحق
الطاري على يومها استسما قال يوم الخمر الميثا قال ولا حل الخمر في القسم حاله للسفر لسافر
الروح عن شتا من الاول ان يترج من سفر من خرجت فرعتها وهو قول ملك وقال السافري
وان حلت العده واحده وفي الجواهر روى عن ملك الخمر في السفر للرجوع من عمره وهو احوار
من القسم ولا المصلحة والرجوع الى القايه في ماله لعل جسمها لم يمت منها ومثها وبلر منها
وصفتها وعمرها في السفر والرجوع ووقوعها في حفظ ماله اذ اعلم بالخمر ولا لها منه وخرقها
وممن العلم العالم الحقه الجسم الى دن عجزه ووعنا السه او مشاقه احسن السافري في حله

بحرث عاصد رضي الله عنها وعن انها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد شقرا
اخرج من سانه وانس حرجه فرعها وروى انها حرج سهمها حرج بها مقول عليه فلنا هلال
على الاستحقاق وليس نص في الاستحقاق وورد ذكر ان السويده من لم يلب واحد على المعاليه
السلم في الحضر في السفر الى ما ذكرناه لان الروح لكان لا يستحق واحد من فكله ان شئت
واحد من بين والفرق في افع ولاقون وانما ان يقول ذلك النبط فلو لم يمت لافق في مد السهر واصل
ممن او امر لبعه نساه وقال داود الطاهري بعض وقال السافري وان حصل بعض او اكل من فرقه
وعدا حل بعض من الاقامه في سفر منسب في المعاني حرج العده لواحده فزلبا وسافر
وحله حاره ولا يصح للس لسان سافر بها وعدا له ذلك قال ملك وان استسما من السفر
سقط حتما ان رضي الزوج وعدا حل الخمر للسفر وفي المعني ايضا لو اقام المسافر احدى وعشرين
وماده بالامه بعض ان اذ قضى ما اقامه لانه نعم ومن اربع على الاقامه قضى ما اقامه ولحل
وان حرج بعد ذلك الى ملك او ليله اخرى لم بعض ما سافر لانه في حكم السفر الواحد وان ركب احدى
الروحان من قسمها لصاحبها جاز وقد ذكرناه وفي المسقط لاني الحوري طلق رسول الله صلى الله
عليه وسلم سوره نساء بعد فقلت يومها عاصد رضي الله عنها واجمعا هكذا دعي عن ابن حبيب
الفاشي ولها ان رجوع في ذلك وهو ارضاءه من هذا كتاب

المصاحح

في مشارق الانوار لحياض المصاحح والاصايدع الراوشرهما ما واللاصمعي كمرها مع
الها وفي المصاحح يضع النص امد من مصنفها رصا على سمع سمع جماعا واهل بحقول
يصح رصع رصعا لهما الصادق في المصاحح مثل ضرب ضرب ضربا والمصاحح التي لها المصاحح
او لا رصع در ذلك في مشارق الانوار وفي المصاحح امره رصع ذات ولا يصح رصعه
فان رصعها رصاح الاول وليس مرصعه ووجه لم يرضع هو الذي رضع اليه او غنمه ولا
حليها خلا سمع صوت حله والاب سته للسن وفي المسوط مل للسن كتاب المصاحح من رصفت
محمد واما علة بعض اصحابه ووجه الله لروح وفيه لم يرضع الحالم الخليل في الحقيقه قال الزمزم هو

اوله يصفاه ولعل واحد هشه واما لم يردن الحاتم في المختصر انما اوردوه من ذلك في كتاب
 النجاشي قوله قبل الرضاع وشره اذ حصل في هذه الرضاع فعلق به التحريم والرضاع قبل
 الرضيع والارضاع فعل المرضعة قال ابو بكر بن المديني في الاسراف قبل الرضاع وشره سوا
 وروى هذا القول علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس بن
 قال الحسن بن علي بن الحسن بن سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء مكيه والزهري وماده وعمره
 بن دينار والحكم ومجاهد والافرائحي والنوري وروى وعبد الله بن المبارك والذكي ابن سعد ومجاهد
 من الماعين وزاد الشيخ ابو بكر الرازي عن عمر بن الخطاب والسعدي والحق والي المدري وهو قول
 الزهري عنه وقال النوري هو قول حماد والعلما وقال الذكي اجمع المسلمون على ان لبن الرضاع
 وشره يحرم في المهد فاما نظر الصام وداود وقال طائفة لا تحرم المصدة والمصبتان وهو
 قول ابن الزبير وروى ذلك عن عاصم وسلمان بن يسار وأبو جبر واسحق والشافعي والحنابلة وداود
 يحرم المثلث من مهنه لا يحرم المصدة والمصبتان وفي مصنف ابن ابي شيبة عن ابن الزبير ولا الذكي
 ومعه قول الذكي وهو ان الذكي يحرم رصفاته وهو قول الشافعي وابن حبان فظاهر المذهب عند
 ثلث وعده واحد واما قوله في المتنع وهو قول حفصه ومعه قول رابع روى عن عائشة
 رضي الله عنها انها قالت لا يحرم الا سبع رصفاته ومعه قول خامس وهو ان الحرم عشر رصفاته
 قال ابن المديني ورواه عن عائشة واحار المثلث الحديث وقال لولاه ما كان يحسن حال الاطهار
 قول الله تعالى ولها تم الا في ارضعتكم واحولكم من الرضا عند علي بن ابي طالب فيقول عاصم رضي الله
 عنه فانها من الرضا عشر رصفاته ورواه مسلم قالوا لعل في ذلك السبع حتى ان لم يرضع
 السبع لم يرضعها ومعه عنها قال يرك في القرآن عشر رصفاته معلومات ثم يرك في بعض معلومات
 وعنها فان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم المصدة والمصبتان واد مسلم وفي لفظ لا
 لا يحرم الا ما وجدوا في الاملا حان رواه مسلم وفي لفظ لا يحرم الرضعة الرضعان او المصدة والمصبتان
 وفي لفظ لا يحرم الا ما وجدوا في الاملا حان والمصدة المصدة من لبن من علم والمصنوع الحرام

قال ابو بكر بن المديني في المختصر انما اوردوه من ذلك في كتاب النجاشي قوله قبل الرضاع وشره اذ حصل في هذه الرضاع فعلق به التحريم والرضاع قبل الرضيع والارضاع فعل المرضعة قال ابو بكر بن المديني في الاسراف قبل الرضاع وشره سوا وروى هذا القول علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس بن قال الحسن بن علي بن الحسن بن سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء مكيه والزهري وماده وعمره بن دينار والحكم ومجاهد والافرائحي والنوري وروى وعبد الله بن المبارك والذكي ابن سعد ومجاهد من الماعين وزاد الشيخ ابو بكر الرازي عن عمر بن الخطاب والسعدي والحق والي المدري وهو قول الزهري عنه وقال النوري هو قول حماد والعلما وقال الذكي اجمع المسلمون على ان لبن الرضاع وشره يحرم في المهد فاما نظر الصام وداود وقال طائفة لا تحرم المصدة والمصبتان وهو قول ابن الزبير وروى ذلك عن عاصم وسلمان بن يسار وأبو جبر واسحق والشافعي والحنابلة وداود يحرم المثلث من مهنه لا يحرم المصدة والمصبتان وفي مصنف ابن ابي شيبة عن ابن الزبير ولا الذكي ومعه قول الذكي وهو ان الذكي يحرم رصفاته وهو قول الشافعي وابن حبان فظاهر المذهب عند ثلث وعده واحد واما قوله في المتنع وهو قول حفصه ومعه قول رابع روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لا يحرم الا سبع رصفاته ومعه قول خامس وهو ان الحرم عشر رصفاته قال ابن المديني ورواه عن عائشة واحار المثلث الحديث وقال لولاه ما كان يحسن حال الاطهار قول الله تعالى ولها تم الا في ارضعتكم واحولكم من الرضا عند علي بن ابي طالب فيقول عاصم رضي الله عنه فانها من الرضا عشر رصفاته ورواه مسلم قالوا لعل في ذلك السبع حتى ان لم يرضع السبع لم يرضعها ومعه عنها قال يرك في القرآن عشر رصفاته معلومات ثم يرك في بعض معلومات وعنها فان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم المصدة والمصبتان واد مسلم وفي لفظ لا لا يحرم الا ما وجدوا في الاملا حان رواه مسلم وفي لفظ لا يحرم الرضعة الرضعان او المصدة والمصبتان وفي لفظ لا يحرم الا ما وجدوا في الاملا حان والمصدة المصدة من لبن من علم والمصنوع الحرام

ومع لم يردن الحاتم في المختصر انما اوردوه من ذلك في كتاب النجاشي قوله قبل الرضاع وشره اذ حصل في هذه الرضاع فعلق به التحريم والرضاع قبل الرضيع والارضاع فعل المرضعة قال ابو بكر بن المديني في الاسراف قبل الرضاع وشره سوا وروى هذا القول علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس بن قال الحسن بن علي بن الحسن بن سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء مكيه والزهري وماده وعمره بن دينار والحكم ومجاهد والافرائحي والنوري وروى وعبد الله بن المبارك والذكي ابن سعد ومجاهد من الماعين وزاد الشيخ ابو بكر الرازي عن عمر بن الخطاب والسعدي والحق والي المدري وهو قول الزهري عنه وقال النوري هو قول حماد والعلما وقال الذكي اجمع المسلمون على ان لبن الرضاع وشره يحرم في المهد فاما نظر الصام وداود وقال طائفة لا تحرم المصدة والمصبتان وهو قول ابن الزبير وروى ذلك عن عاصم وسلمان بن يسار وأبو جبر واسحق والشافعي والحنابلة وداود يحرم المثلث من مهنه لا يحرم المصدة والمصبتان وفي مصنف ابن ابي شيبة عن ابن الزبير ولا الذكي ومعه قول الذكي وهو ان الذكي يحرم رصفاته وهو قول الشافعي وابن حبان فظاهر المذهب عند ثلث وعده واحد واما قوله في المتنع وهو قول حفصه ومعه قول رابع روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لا يحرم الا سبع رصفاته ومعه قول خامس وهو ان الحرم عشر رصفاته قال ابن المديني ورواه عن عائشة واحار المثلث الحديث وقال لولاه ما كان يحسن حال الاطهار قول الله تعالى ولها تم الا في ارضعتكم واحولكم من الرضا عند علي بن ابي طالب فيقول عاصم رضي الله عنه فانها من الرضا عشر رصفاته ورواه مسلم قالوا لعل في ذلك السبع حتى ان لم يرضع السبع لم يرضعها ومعه عنها قال يرك في القرآن عشر رصفاته معلومات ثم يرك في بعض معلومات وعنها فان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم المصدة والمصبتان واد مسلم وفي لفظ لا لا يحرم الا ما وجدوا في الاملا حان رواه مسلم وفي لفظ لا يحرم الرضعة الرضعان او المصدة والمصبتان وفي لفظ لا يحرم الا ما وجدوا في الاملا حان والمصدة المصدة من لبن من علم والمصنوع الحرام

ومع لم يردن الحاتم في المختصر انما اوردوه من ذلك في كتاب النجاشي قوله قبل الرضاع وشره اذ حصل في هذه الرضاع فعلق به التحريم والرضاع قبل الرضيع والارضاع فعل المرضعة قال ابو بكر بن المديني في الاسراف قبل الرضاع وشره سوا وروى هذا القول علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس بن قال الحسن بن علي بن الحسن بن سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء مكيه والزهري وماده وعمره بن دينار والحكم ومجاهد والافرائحي والنوري وروى وعبد الله بن المبارك والذكي ابن سعد ومجاهد من الماعين وزاد الشيخ ابو بكر الرازي عن عمر بن الخطاب والسعدي والحق والي المدري وهو قول الزهري عنه وقال النوري هو قول حماد والعلما وقال الذكي اجمع المسلمون على ان لبن الرضاع وشره يحرم في المهد فاما نظر الصام وداود وقال طائفة لا تحرم المصدة والمصبتان وهو قول ابن الزبير وروى ذلك عن عاصم وسلمان بن يسار وأبو جبر واسحق والشافعي والحنابلة وداود يحرم المثلث من مهنه لا يحرم المصدة والمصبتان وفي مصنف ابن ابي شيبة عن ابن الزبير ولا الذكي ومعه قول الذكي وهو ان الذكي يحرم رصفاته وهو قول الشافعي وابن حبان فظاهر المذهب عند ثلث وعده واحد واما قوله في المتنع وهو قول حفصه ومعه قول رابع روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لا يحرم الا سبع رصفاته ومعه قول خامس وهو ان الحرم عشر رصفاته قال ابن المديني ورواه عن عائشة واحار المثلث الحديث وقال لولاه ما كان يحسن حال الاطهار قول الله تعالى ولها تم الا في ارضعتكم واحولكم من الرضا عند علي بن ابي طالب فيقول عاصم رضي الله عنه فانها من الرضا عشر رصفاته ورواه مسلم قالوا لعل في ذلك السبع حتى ان لم يرضع السبع لم يرضعها ومعه عنها قال يرك في القرآن عشر رصفاته معلومات ثم يرك في بعض معلومات وعنها فان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم المصدة والمصبتان واد مسلم وفي لفظ لا لا يحرم الا ما وجدوا في الاملا حان رواه مسلم وفي لفظ لا يحرم الرضعة الرضعان او المصدة والمصبتان وفي لفظ لا يحرم الا ما وجدوا في الاملا حان والمصدة المصدة من لبن من علم والمصنوع الحرام

والعلم قوله تعالى ولها تم الا في ارضعتكم واحولكم من الرضا عند علي بن ابي طالب فيقول عاصم رضي الله عنه فانها من الرضا عشر رصفاته ورواه مسلم قالوا لعل في ذلك السبع حتى ان لم يرضع السبع لم يرضعها ومعه عنها قال يرك في القرآن عشر رصفاته معلومات ثم يرك في بعض معلومات وعنها فان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم المصدة والمصبتان واد مسلم وفي لفظ لا لا يحرم الا ما وجدوا في الاملا حان رواه مسلم وفي لفظ لا يحرم الرضعة الرضعان او المصدة والمصبتان وفي لفظ لا يحرم الا ما وجدوا في الاملا حان والمصدة المصدة من لبن من علم والمصنوع الحرام

فيل الرضاع قل اكثر وقال الشيخ ابو بكر الرازي في احكام القرآن معنى فعل الرضاع استحقاق اسم الامومة والاخر يوجد معنى فعل الرضاع وذلك معنى وجود التحريم لعيل الدعاء ليدقق اطلاق الاسم عليه ذلك وهذا لان كل حكم يعلق به في الشرع يشترط وجوده لا يورد منه دهره في المنافع ومسل لا يرع ان الزهر يقول لاس ان رضاعه والرضعين حال رضاعه من رضاع الزهر وقال ابن العربي للجمعة الهري كنهه يسعي بغير نسكهم الزهران في ان الرضاع وصفه كتب يسعي الفعل وهذا معلوم عنده وسرعا فلما قال الله تعالى ولها تم الا في ارضعتكم انظر المحرم بالرضاع مطلقا من غير قيد يحس او يسبح او يشرب ونحو ذلك من قوله بعد لا يليل القرآن عليه صدر مع حكم الامد ما مضى لم يضرب ليعول عليه وقال الحافظ ابو جعفر انما الذي يحرم لا يرد فيه بل يحرم فعله وشره لمن وطئ امرأه سباح او عكك عن او سبه من لوجن يحرم على الواطئ انها وامها ويحرم هي على امه وانته ذلك الرضاع فانه بمنزلة النسب ولعل الحكم اذا عول على شيء بناسه عمر معلومه حلقا في ما صدر عنه الاسم لا لو استرى عدلا ليد حبا واو نائب وروى سعد بن المسيب عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب قال المديني حدثني صحيح قال ابن العربي العارضة منه على من يرد وهو ضعيف وفي حديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام قال ان الله حرم من الرضاع ما حرم من الولادة مع قوله وفي البخاري ومسلم يحرم من الرضاع ما حرم من الرحم وفي لفظ ما حرم من النسب من عمره بعد عدد فاعرفان وقال ابو بكر بن بطال احادث عاصم مخطه فوجب تركها والرجوع الى حال الله تعالى وحسن الاملا حان للاسلا حان رواه ابن الزبير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع من عائشة ومع من ابنه ومثل هذا الاصل طرأ بسعطة وروى ابن ماجه عن عاصم قال كان جابر بن عبد الله

من القرآن ثم سقط لا يحرم الا عشر صفات او خمس معلومات على المثبت وعن عاصم رضي الله
عنه قال ان ادرت له الرحم ورضاعه الدبر ^{عنه} واما لو كان في محبة من سرى في الامانات
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسما علمه بوجه دخل احرا فلها بواؤه من ماحد وقال الهافني
عاضن في الادل لا يحرم في خمس صفات لان عائشة احالها على ابيه قران وقد ساء له لسر
الحران ولا محل الدار به ولا ساء في المصنفات القرآن لانتب بحر الواحد فسقط العقاب به وقال
الووي في شرح مسلم اعترضوا على الساجد ان حديث عائشة هذا لا يحتمل بعد فهم وعند محمد بن
الاصول لان القرآن لا انتب بحر الواحد ولم يحسب عند هذا ولا يجوز العلي الفراه الشاذة
ولها لم تستطع المانع في صوم الفراه من سعاد ورمع انها في التفسير ومدهوم قوله عليه
السلم لا يحرم الرضعة ولا الرضعا من بعض ان سبها البس على مدهمة لاند قول مدهوم وجه
عنه والفراه السادة عدهم عنه ولا محل لهما بعد ترك ما هو محرم عنه وعلى ما لم يحرم عنه
وهذا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قوله لا يحرم الرضعة ولا الرضعتان فان فاما اليوم
فالرضعة الواحدة محرم فجعل ذلك منسوخا حكاية عند ابو بكر الرازي وفي العسر واليسر في
رضاع الدبر لا يندلعي بالمعنى الصغير وقد قال في ذلك الكبير سمح وانما لا يحرم المصصة
والاملاح لا يخاله فصل بها الله ليعرف الصبي حتى يسكر منه المص والمصدة رواد بالمعنى عند الرازي
لان اعدان المصدة في الرضعة مصر عنهما الرضعة وبدل عليه قول صاحب الصحاح لليل سأل الذي
ما في العم ولا من مده افضال الله الى حروف الرضعة وقال السرخسي في تفسير خمس صفات ان لم يفي
الصبي بها واحدة منها وقال الووي في المباح وصطن بالعرف وهذا لان الحرم وان لم يسهه
التعبد بسوء العظم واما الله العم فهو لراطن فذا لم يرض على من الفعل بعد الوفاق على حصة ذلك
بالسفر والمقا الحاسر في قوله وما رواه الساجي في ردود الدار في علمه راد على الدار بحر الواحد
ولا يجوز على اسن او مسوخ نه لان قتادة عن ابن عباس انه قال في ذلك لم يسم بالدار ومسلم عن
ابن مسعود والساجي راوي هذا الخبر في قوله ما هو على مده وحاشا من مسعود رضي الله عنه عن

الشيخ عليه السلام لا رضاع الا ما اشبه العظم واستدلوا بعم وروى ما شدد العظم والمراد به رذضا
الدهقان ذلك لا يحصل برضا من المراد للكبر والحدوث رواه ابو داود واشهر بروي الرا
المهمل اى سده وقواه والامشرا الاحياء قال الله تعالى م اداشنا الصنع وروى بالراى اى انا
في سجد فمشراى اربع وهو من الشتر وهو المربع من الارض يسكنون السبي وفيها وفي الحرف
لان ادا اوى على مشترى وفي الصحاح فشر المبت يسر لسوا اى عاش بعد الموت ومدة اليوم المشور
وابطرا الى العظام نصف مشترى لها بصم الورى من الراعى وبها من اللاني والشتر يسكنون السبي وفيها
مع الراى المربع من الحان وجمع المشترى مشور وجمع المشترى مشاير وسار مل حل واجل وحال
ومشرا الرجل يشترى ويسر لسوا اى ارفع في المكان والسار اعظم المت ربها الى ارضها ورت
لصها على صحن وسرقت المراه فشرقت السرى فشرها في المضارب لسوا اى اسعصت على لعلها
وسرط على عليها افاضتها وحناها ومده قوله تعالى وان امرنا خافت من طعنا مسونا واصلا لا انفاع
وفي المحيط والاربعين فليل الرضا يحرم لن وصل الى حروف الصغيرة وفي الساجع العليل فسو ما يعلم
انه وصل الى حروف الصغيرة وفي الساجي ادا وصل لن الاصل الى حروف الصبي مده الرضا على
حمة الرضا فان رضاعا لعل لان الله اذ رواه وحمل محضا او اسارا او سيرا بها او جعل
حنا او اوكلا لا تكون رضاعا وفي المنافع قال الووي لو حن او ربع منه حرم وقد قال ابن حبل
قوله وسعي ان يكون مده الرضا على ما سعى وعند بعضهم بنت حرمه الرضا في جميع
العمم مده الرضا يكون مبررا عند ابن حنفية وعده هاسنان وبه قال الساجي وان حله عند
زفر بن سبين واعلمت الما الله بعد الحول على سبعة اقوال في المدة فليكن الرضا بعد الحول لن
الى ستر او ثنتين وفي المبررة والحصر المام يستمر وقال عبد الملك السمر وحن وفي المسر اعند
نور زاده الشهور وقال السجور عده مده في الحواى مثل نقصان السهور والاساوا لولد يحرم بعد
الحول لن يلد مشور ودر الدا ودى عده مده بعد سبين ونصف وقال مجوس عده الحول لا يحرم ما
زاد على الحول حتى يرض الاقوال الصفا فتنى شرحها روى صاحب الحواى وعده السجور اربع سنين

وقال بعضهم عسرون ومثل خمس عشرة سنة ومثل عسرون سنة ومثل اربعين سنة ومثل جميع الحرج
للعاصي يعقوب ويجوز الجس من قال هو لم يقله تعالى والوالدات وضعن اولادهن حولن فامتن
لمن انا فان يتم الرضا عنه وهو حراً لا يرد ولا يملك في الامر ولا اعسار الزيادة بعد الامام وتقول لقائل
وحمله وصا له بل هو مبرأ وقد اعلمنا على ان اقل مدة الحمل سنة اسهر من الفضل حولان وعن ابنه
عن عبيد بن راس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا حولان
رواه الدار قطن وقال لم يستند غير الحسن بن جميل فابن عمه مدلس فاذا قال عن عمر ولا يكون
حمداً ودر زيادة ذلك عمر بن درويش لم يحد واحد من اصحاب النبي المستند ووجه قوله في زيادة
من الزيادة على حولان طائفة الحول حسن الحول من حال الى حال لا يستند الى الفصول لا لاجد
الرضع او في الفصول لا حارص يطبخ الجياه واصف حارصا ناس الحرف يارده ناس طبع الموت
والسائر دبط ولعل بعض هذه الفصول اخذ على اقل الطعام والصبر على ترك لبنه ولا يئس
حسبه رضي الله عنه قوله تعالى وحمله وفضاله بل هو مبرأ طاهر بذلك على ان هذه المدة الحمل تمام
كالجمل الضرب ليس ماله قال لك على ما ورد وهم الى شهر كان الشهر اجلا لجل بهما وذكر
لوياع غلاما وجارية بالغ درهم كل واحد يحسن ماله درهم الى سنة كانت السنة اجلا لجل احد
من الممن لان المصنوع قام في احدهما وهو الجمل اقل مدة الحمل سنة اشهر من الفضل على حسبه
الطاهر وهذا لان رضاع الام في قوله تعالى والوالدات وضعن اولادهن حولن لا يندى لانه لا يندى لغيره
لما عهد من رحم بحسب الحاصل فعلم ان الفضل المدور في الابد ليس فضال الحريم واما هو في نحو
العقبة على الالف والواو والهاء ليست لسان عبد الفضل واما في اقل مدة الفضل لا يرى له قول
من الجمل الفضل واراها اقل مدة الحمل مددا اقل مدة الفضل والدليل على تمامه الفضل ان الله تعالى
قال بعد ذلك فان اراد انصلا من ماص منها وساوره رضع اطعمه يحرف الفا قبل ثمانية الرضاع
ولهذا اوجب الى الرضعتين على الحول بعد الحولين فجعل على ان بعد الحولين لا يحرك الا على احراز رضاع
الام المطلقة وفي الحول يحرم عليها وهذا الاقف ولا يندى من ان يعود الصبي فيها الطعام فورد

ملك المد بادي مدخل الجمل وهي ستة اشهر وهي مقتضى فان عبد الحول عا رعدا الرضيع كما
نعار بعد العظم ومن المتوسط الابد يعني ان يكون جميع المد للام احد منهما الا ان الدليل قائم
عليه ان هذه المدة لا يكون اشهر من سبعة اشهر فمد الفضل على طاهره وقيل المراد من حملة حملة
في الابد والفظام في مدة الرضاع غير معد فان الرضاع يعرفه ما يعرفه من الرضا عنه وان
استعنى بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستعنى بلبه الحريمة وهو رواه عن ابن حنبله وعليه
القوي وروى الحسن بن الحسن بن ابي يوسف ان ابن ابي حنبله قال لا يرضع الا حولان ولا
هو الا من دون الطعام بل هو رضاعا وان كان الاخر هو الطعام لا يكون رضاعا وان كان الرضاع
والروضه فطعمت السمين واستعنى بالطعام ثم وضعت المد من امره اخرى لا يكون رضاعا
وان لم يستعنى فان رضاعا دون الحضانة ورضاعه وفي الامام حسن الولد هو رضاع وسب
عمه المساوي ان حلف عليه الهلال بالفظام ولم يستعنى بلبه طالب بالاحرام وفي المحيط
الرضاع بعد العظام لا يحرم عبدان يوسف وعبد محمد لا اعتبارا بالفظام وفي الحول بل ذلك رضاع
لحم وفي الوبري لا اعتبار لاول من سبه ووضعت في الفظام في قوله لاني طعمه فمادون ذلك الض
ما يصح وفي الاستحسان قال ابو جعفر والابو يوسف ويجوز في الرضاع لعدم معنى المد فقم له
قوله وادامضت مدة الرضاع على اختلافهم لم يسألوا بالرضاع يحرم له ولعله عليه السلام
لارضاع اعد فضال ولا يندى بعد احلام رواه ابو داود الطيالسي مسند من حديث جابر
وفي حديث عاصه رضي الله عنها عن النبي عليه السلام انه قال فاما الرضا عنه من الجاهل رواه
الحارثي ومسلم والاحسان مساور والافان ارضعتها في الحمل والحرم في حال الضعف وجوز
الغبني وبغذسه وفي المحيط اي من جملة ما يندى مع الاما لئلا يحال الصغرى في الوضوء
وعن ام سلمه قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم من الرضاع الا ما تنفق
الاماعي الذي كان يمل الطعام رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ولا يندى لغيره
السود السور وذلك وان الرضاع اذا لم يندى يندى لغيره ان قال نشأ العلام نشأ اذا

في الاحصار وعشره مواضع وان شاء الله تعالى اذكر مواضع الاختلاف في الاحصار
 في اسن وسنن موضعنا نون الله تعالى الموضع الاول من مواضع الاختلاف
 ان الاحصار يحقق بغير مانع يمنع من الوصول الى الدب لا يمانع محمدا وعمره من خوف
 او مرض وادامته سلطان او مانع فاهرق حبس او مدته صل حصره هو المستهوي
 قاله المطرزي **ولم** **سعي** ان يقول او لا تمام معطيا وسما في سائل الاستدلال
 عليه وفي الخلق الاحصار من عدو او مرض او كسر او خطا حرق او دغا ببعقه او رمله
ولم **آدم** **سعد** على المسى او احطارونه الهلاك وعذبا هو فاني الخ وجس
 او عود ذلك مما منع الحرم من المضي منقذه وهو قول اصحابنا وان الاحصار راجل حابس
 قال **من** **المد** **دني** الاسراف وهو مذهب ابن مسعود وعطاء الجمع والنوري والي نود
 قال الرازي هو قول ابن مسعود ومن عباس وعروة ومجاهد وعلقمة والحسن وسالم والقسم
 وابن سيرين والزهري والي عبيد والي عبيد وداود واصحابه ودردد ذلك في الخ لاجرم
 وهو قول قتادة والطبري ايضا قال **المفضل** **سلمة** قال بعض الفقهاء لا يكون الا
 من عدو ومن المرض وهذا قول يخالف لقول مقدسي الفقه ومذاهب العرب
 وقال ملك والسامعي واسحق واحمد الرواس عن ابن جبريل ان الاحصار الامن عدو
 والمحصر المرض ونحوه سفي على امره سنن حتى يطوف بالبيت ويحملك بانفا العرم فابيت
 الخ اجمع اعني ذلك من وجه الوجه الاول ان اية الاحصار تنزلت عام الحدس وانما
 محصر بالعدو والوجه الثاني قوله تعالى في سباق الاحصار لمن ان منهم مرضا او به
 اذى من واسيد يد على ان المرض عن المحصر لو كان المحصر منهم من المرض لم يكن ذلك
 بعد ذكر المحصر يعني الوجه الثالث قال الله تعالى فاذا استم والامن والامان لا يكون
 الامن للعدو ومن المرض وروي عن ابن عباس انه قال لا يحصر الامن عدو واستدل
 عليه بعد الاية ذكره الاعداء من رسل في القواعد وعنه وقالوا ان بالجليل يزل

الاحصار من العدو بالرجوع الى اهله ولا يزل به المرض ولا قابله فيه وقعود ذلك
 بقول ابن عمر العم حسبتكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حبس احدكم
 عن الخ طاف بالبيت ومن لصفا والمروم حل من كل شيء من قبل يهدى ويصوم
 لم يجد هديا فالواريد ان حبس مرض في الارباب عند وعندهم من محرم ولا يحل الا لا طو
 والسعي ولو نسي **ولم** **ان** **الاية** التي وردت فيها الاحصار وردت في المرض
 قال ابو جعفر النحاس سمع اهل اللغة على ان الاحصار انما هو بالمرض ومن العوز لا
 فقال الاحصار **فان** **السل** **احصر** **المرض** **ادامته** **من** **السفر** **او** **احده** **سري** **فان**
 وحصر العود اذ اضيقا عليه واحاطوا به وحاصره حصارا وقالوا لا يقتضي الثاني
 والقول انو عدله وابو عبد حصن النوط من هو محصور اي جليستد واحصر في مرضي
 واحصر في نولي وقالوا ما كان من هاب بعقه او مرض من منه احصر وما كان من عدو
 او حبس من منه حصرا فالاول عليه قوله تعالى وجعلنا حميم الحاف من حصن اي حاصره
 وبه قال الزجاج وابن عتبه وقال علي في الفصح احصر بالمرض وحصر بالعدو وبه
 مساق الا نوار للفاضي عياض قال القاضي اسمعيل الظاهر ان الاحصار بالمرض
 والحصر بالعدو وقال الحوفي حصر العدو عن المصروف واحصر بالمرض هذا هو الكبير
 في اللغة وقال النوري قال اهل اللغة احصر المرض وحصر العدو وفي الكشاف
 احصر ادامته المرض خوف او مرض او عجز قال الله تعالى للعدو الذين احصروا في سبل
 الله اي احصروهم الفقر وقال **من** **ساده**
 وما هو ليلى ان يكون ساعدت عليك ولا ان احصرتك شغول
 وحصر اداسه عدو عن المضي او يحسن منه للمحبس الحصر والمكان المحصر لا يحجب
 هذا الاكثر في كلامهم والمنع بينهما في كل من مثل صد وصد كذا قال الفراء ابو عمرو
 السجستاني وعليه قولنا في حصره رضي الله عنه ومنه قوله تعالى واحصرهم الى شقوق



۲۹

11

لها فان كان له خيار للسيد في ابطال عقد صحيح وان كان باطلا
فلا يجوز للسيد صحيح الباطل وما عدا هذا فخطيئته
قوله فان كان صحيحا لا خيار للسيد في ابطال عقد صحيح غير صحيح
بل يجوز له ابطال الصحيح اذا لم يكن لازما ولا نافذا وقد ابطالوا
النكاح الصحيح بالجب والعتق بالايجاع وبالعبوب وبروح العبد
والامه عن بينهما ولهذا ثبت خيار العيب للمشتري اذا وجدها
مزوجين ودعواه ايجس فيها باطله لكن الفرق بينهما ليس
بطلاق عندنا وهو قول الجمهور وفي حديث جابر امام عبد ترواج
رواه ابو داود والترمذي قال حديث حسن وهم لا يقولون بوجوب
الحرج عليه بالترواج وروى ابن حزم في المحلى امام عبد ترواج ايضا وعنه
صحيح باللفظين وان المراد بالنكاح الوطى قلنا التزوج يحكم في
العقد والنكاح يجهل له يجهل المحتمل على الحكم وهو من روايه عبد الله
ابن محمد بن عقيل بن ابي طالب لفظ التزوج قال يحيى ضعف وقال
ابن حبان كان روى الحفظ حديث على التوهم يعني بالخبر على غير سننه
فوجبت مجابته اخباره وقال المنذر بن بكير في غير واحد من
الائمة وذكر ابو الفرج في الضعفاء والمتوكئين وروى ابو داود
اذ انك العبد غير اذن سيدك فنكاحه باطل وقال هذا الحديث
ضعيف وهو موقوف على ابن عمر وصححه ابن حزم الاخرين مع ضعفها
كما ذكرت وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امام عبد
تزوج غير اذن مواليه فهو زان من روايه منكر قال الضياء عبد الواد
فيه كلام وقال احمد هذا حديث منكر واذا احسن المواجه عندنا

هذا قول الحسن بن ابي الحسن وعطاء بن المنسب وشريح وابن ابي ليلى
والشعبي ومالك والحكم ذكر ابن ابي شيبة في مصنفه وابن المنذر
في الاشراف وقال الاوزاعي والشافعي وابن حنبل في نظام الرواية
عنه لاسفد باحار المولود واختار ابن المنذر وعن احمد بن حنبل
اجاز سنن ذكره في المعنى وفي مصنف ابن ابي شيبة المطلقا
اذا تزوجت بعد غير اذن مولاه ودخل بها لا يحل الا ان يقول
الحسن والتخعي وعطاء وطاوس وجاد وقال عامر والحكم هو زوج
وله ان يراجعها قال عامر وكذا الخضر فان دخل بها فلها مهر مثلها
بواحد من بعد احره وهو قول الفقهاء وقال ابن حنبل لها حيا
المهر وواذلك عن عثمان بن عيسى عن عبد ترواج عن خمسة ابرع
بها فامر عثمان رضي الله عنه بان يفرو منها ويدفع اليها بعرار
قلنا اسد اللهم على وجوب خمسي المهر بالمعبر لا يصح
لنفاوت العلم فان النعرا من ذوات القمم ولعل ذلك كان المتراضي
وبدل علمه ان ذلك كان مال المولود ولا يجوز دفع ماله اليها الا برضى
المالك وكذا المدر والمدرس وام الولد والمكاتب والمكاتبه لقيام
الرق فيهم الا ان المكاتب والمكاتبه بشرط رضاهما بالنكاح وانما
ملك الا لكتاب مع قيام الرق فيهما ولهذا لا يملك المكاتب تزوج
عبد وكذا المكاتبه وانما ملكا تزوج الامه لانه من اب الاكساب
ثم اذن السيد يملك النضر وهو بالصرح بقوله اجرتك او رضى
به او اذنت فيه ونحوها وبالدلالة وهي قوله فعل لان على الاجاز
مثل ان يقول عند سماعه هذا حسن او صواب او نعم ما صنعت او

مولد وفي القول الاخر يصوم عسره ايام لم يمنع وهو قول من جعله خان عطا صول اذ انجز
عن الهدى نظير الى مئة وطعم بذلك نصف صاع من براويصوم وقال ابو يوسف لا اقل
وهذا الحب والدرى صنفه الحرم المحصر من دوح هديه فحكه حتم الذي لم يحصر وكذا الدوح
هديه في الحرم حتى يحصر ما يحصر غيره في الحرم وان كان قد دخل قبل ذلك عليه دم سوا
عالمه او لم يكن قد دخل في الميسوط وان حل في يوم وعده على ان يدع هديه عنده في ذلك
اليوم ثم علم ان لم يدع فان يحرم او عليه دم لاحلاله قبل وقته وسأله منظور احرامه ولو دخل
الهدى في يوم الوعد سوم حارا استحسانا ولو حل من يوم الدرع سوم ثم دح حل بالدم عليه
دم ذروه في الحرم انه قال محمد رحمه الله لا تقاس بعض الميسوط على بعض ولا القياس
لاحرمة الماء وان عذنا منع حواء ولا نزل ترك الميسوط بعنه لان الله تعالى قال ولا تحلوا
نوسم حتى تبلغ الهدى بمكة من ابح الهدى قبل بلوغ مكة فقد خالف النص ولا يجوز ترك النص
بالقياس لومل به والموضع السام من المحصر الخ العليجب عليه قضاء حجه وعمره
وان كان يحل بمكة مضاعف لا غير وهو قول عمر بن الخطاب وريديناب وعسره وقال
ابو بكر الرازي وهو قال ان عباس بن محمد اهدى وعقده والحسن والعبيد بن سالم والقسم
ون من سيرين وعكرمة والشعبي ورواه عن ابن جبريل قال ملك والسامعي وابن جبريل
في رواية ايضا عليه الا ان يكون حجة الاسلام قالوا لم يصر عليه السلام اصحابه بالقياس
ولو كان القضاء واجبا عليهم لامرهم به وقولهم مردود بقوله تعالى واموا الحج والعمرة لله
واجمعوا على انها ايمان بالدخول فيها مرة لجمدة الاسلام والمندوبه من الحدود العم
وتحاشي في قاسدهما وبدل عليه السلام وعليه حج قابل فحدث الحج المأجور المتقدم
ولم يفرق بين حجة الاسلام والسلاطه عند الخلق لراسه من ادى وامره بالخلق ولم يخل
عن التبريد وقد سوي في الحسابات الاحرام من المعدود وغير المعدود وقوله في النوازل
اوجوا القضاء على المعدود وغير المعدود لانه عليه السلام قضاها في العام القابل فسميت

القضاء وان معد حواءه من اصحابه فوضوا وقال ابو حنيفة عثمان بن حنيفة
الحسيني وهو بنته فوجرت معمر في حجة ابن الربيع وسعوى ان ادخل الحرم فخرت
الهدى ما في واحلك فوجرت فلما ان من العام المعدل فوجرت لافقي عمرى فالت من
عباس بن سالم فقال ابدل الهدى فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر اصحابه ان يدلو
الهدى الذي يحصر واعام الحد يديه في عمره القضاء وادابود اود وهو يحول على اعادة الهدى
الذي يحصر في الدنيا قال المأخوذ انما سمعت عن الهضنا لاند عليه السلام قاضي عام الحجة
قريسا وصالحهم لما على الله يرجع الى مكة في العام المقبل ويسمى عمره الغضيه فلب
هذا فاسد او حرام اخرها ان المقاصد انما وقعت عام المندوبه ولم ين قد عمر في
سمت عمره القضاء في العام المقبل عند ما سد عليه السلام بافقا فافقا في السال ولو ان استقامتا
مما ذكره المليل عمر المقاصد او الفصاحه الفاف ولم يسمع مع ان المأخوذ ليس بقياس وانما
المعسرة في المعافاة ولهذا لان حال سنة جلاسا ولا فاعه فقاد اذ به من يوش
شرح الفصل وانما وحسنه مع حجة لاند في معنى فالت الحج وهو محل فافعال العم
ولم يات بها فافالغضيه فان فصل يعني ان لا يجب العم هاهنا لانها انما وحت على فالت
الحج ومنسند التخلل وقد حصل التخلل بالهدى فلا حاجة الى غيره فليس الهدى لما وجبت
على المحصر لتعجيل التخلل لان العم وحسب التخلل وانما فريه مقصوده بفسر ما حي صح التدرسا
والتخلل بالهدى ان حصل فلقريه الحاصلة بالعم لم يوجد فوجب على المحصر قضا الصوم
لتعجيل فريه التخلل وعلى فالت الحج ومنسند وحسب العم للممنون وهو قول
من يقدم من الصحابة والبايعين هي ثم ذروه ومن اودى ثم اهدى والموضع السامع
في الاستطراد ولا اعتبارا به عندنا ولا على الا بالهدى وقال الزهري من قل احد بالشرط
ذره الطرطوس وقال هو الراوي المجهول لو كان السوط من عمرى لم يسرع الهدى لان كل

ما ذكر في الكتاب غلط لانه لما دخل بها الزوج في ملك البائع وجب
عليها العدة فلم على المشتري فلا يفسد النكاح الموقوف قال وليكا
يقول ما ذكر في الكتاب صحيح لان وجوب العدة انما يكون بعد التزويج
وملأه عمر معدة فلما عرض ملك المشتري البات سطل النكاح
الموقوف وان كان ممنوعا عن غشيانها وهو قياس المنع بسبب
الاستبراء فانه لا يمنع بطلان النكاح الموقوف وفي جوامع الفقه
اذا تزوجت بغير اذن مولاهم ثم باعها حيا او بغير خيار ووهبها
وسلمها او باعها بيعا فاسدا وسلمها وهو ممنحل له وطبها او وصي
بها او لم يعاها بل وطبها المولى وقبلها وعلم بالنكاح او لم يعلم او
زوجت نفسها من غير بطل نكاحها وفي خزانة الاحكام او وصي بها
وسلمها الموصي له وان لم يقبل لم ينقض والقبول بعد موت الموصي
ولو اشتراها اثنان او ورثاها او ورثها امراه او اخوها من الرضاع
او كان الاب وطبها وقبلها يشوهه او دخل بها الزوج ثم باعها المولى
او ورثها وارث او كان عبدا فالنكاح موقوف بغير اجازتهم في هذه
الصور ومثله في المفيد خلافا لما ذكره السرخسي في شرح الكافي
قوله واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء دين
في رقبته يتباع فيه وفي المغن المهر سعلق برقبته وسباع فيه الا ان
تغديه المولى فهو لنا وفي المنهاج السيد اذنه لا يضمن نفقه
ولا مهر في الحريد ووهما في كسبه بعد النكاح فان كان مادونا له في
التجارة ففي ما في يده من الربح وكذا في راس المال في الاصح وفي السبيط
الاصح ليس في راس المال فان لم يكن مادونا له ولا مكتسبا ففي دمه

وفي قول علي السبيط وفي الجواهر والنفقة والمهر لا زمان له متعلقان
بما تحصل له في يده فاما ليس من خواجه ولا من كسبه وجه ما قلنا
ان دين المهر ثبت برضى المولى واذنه فاشبهه سائر الديون اللازمة
للعبد المادون وفي السبيط والمهر والنفقة لا زمان في النكاح
المادون فيه ولا خلاف في انه متعلق باكتسابه وان كان ملك السيد
وللمراه اسوة غرماءه لان المصنع متقوم في حاله الدخول كمن البيع
بل اولى لانه لا يجوز اخلاعه عن العوض وهذا ثبت مع نفيه وبج بغير
من لا يملك التصرف في المال كزوج الاخ والعمة وابنه خلاف الخلع فان
البضع عند الخرج غير متقوم وخلاف الصلح عن دم العبد لان الدم ليس
بمال ولا هو متقوم وان جاز الاعتياض عنه حتى لو عا عن قصاص له
في مرض موته يعتبر من جميع ماله لانه لم يغوث على ورثته مالا في الخلع
يعتبر من ثلث ماله لان القتل الخطا مال واكد برو المكاتب يسعيان
في المهر ولا يبا عان فيه لانهما لا يعلمان الانتقال من ملك الى ملك مع
بقا التدبير والمكاتب نفودي من كسبهما لانهما مالا يتما المعذر الاستيفاء
من الرقبه وينبغي ان يجعل من المكاتب فسحا للمكاتب لانهما غير لازم
من جهته وهي قابلة للفسخ ولهذا كان مع المكاتب برضا فسحا للمكاتب
والاظهر ويمكن ان يقال لا حاجة بنا هنا الى نسخ الكتاب للحصول المقتضى
بالاكتساب ولا كذلك البيع واذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فقال المولى
طلقها او فارقه فليس هذا باجازه وكذا لو قال طلقها طلاقا بارئا
ذكر في المحيط وان قال طلقها تطلقه ملك الرجعة او وقع عليها
تطلقه او طلقها تطلقه يقع عليها فهو اجازة وجه الاول

ان رد هذا العقد وسارده فسمان طلاقا ومفارقة وهو البتة كحال العبد
المتبر او هو ادى فكان اكل عليه اول اللابست الاجان بالمشاء ووجه
الشافى ان الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح نافذ بعد الدخول
فتمتعت الاجان وكذا الطلاق الموصوف بالوقوع وقد ذكرنا قبل
هذا ما يكون اجان فيه وما لا يكون مستوفيا فلا نعيده ومن
قال لعبد تزوج من الامه او من اخرج فزوجها نكاحا فاسدا
ودخل بها فانه يباع في المهر عند اى خفيه وعندها يطلب به اذا عتق
واصله ان الاذن بالنكاح يتناول الصحيح والفاسد عنده وعندها
تقيد بالصحيح النافذ والموقوف وعند الشافعي ذمته كقولها وفي
قول في رقبته وفي البسيط لا ما حله الا ان اسم النكاح يستعمل على الصحيح
والفاسد وفي المعنى تناول للفاسد احتمال لهما ان المقصود
من النكاح في المستقبل الاعفاف والتحصيل وذلك بالخيار لا الفاسد
فانه لا محل للوطي فصار كالتوكيل بالنكاح فانه يتناول الجائز ودور الفاسد
ولهذا الوجه لا تزوج تصرف الى الجائز بخلاف البيع حيث يتناول الجائز
والفاسد لان الفاسد منه بفيد الملك بالقبض ولا يخيخه رضى الله عنه
ان المطلق يحرق على اطلاقه في غير موضع الضرورة والتمه فكان كالبيع
وبعض المقاصد حاصل بالنكاح الفاسد كسوء النسب والوطي وسقوط
الجذرية وجوب المهر والعقد وفي قاضي خان ولا العبد الماشع النكاح
وانما شطرنج المولى فيه ليعلق المهر بما لته وفي هذا الفرق بين الصحيح
والفاسد وفي المحيط ان اذن المستدائما يحتاج اليه لشغل رقبته المهر
والشغل يحقق بها خلاف التوكيل فان المطلوب للامير سوت اكله وفي

المفيد والمزيد هذا لا يصح على اصله لان العبد عنده في النكاح كالوكيل
فكان اذنه محلها المهر والصواب انه مستفاد من الاطلاق ومسله
اليمين ممنوعه على من الطريقه وفي قاضي خان قبل ذلك قولها وفي
المفيد والمزيد بحث بالنكاح الفاسد عنده وكذا المأمور بالنكاح
لو زوجه نكاحا فاسدا انتهى به عنده وفي المصنف الفتوى على الاول
وفي اللعيط وكله ان يزوجه نكاحا فاسدا فزوجها صحيحا نافذا
لا يجوز خلاف البيع والفسق ان التوكيل بالنكاح الفاسد لا يصح والبيع
الفاسد يصح فكان فيه مخالفه الى خير ومسله اليمين ان كانت قول الكل
فله ان يقصد في المهر للعرف وبني الايمان عليه وفي قاضي التوكيل بالنكاح
ينبغي ان يتناول الجائر والفاسد وقد جزم به صاحب المفيد وفرق
صاحب المحيط بينهما بما ذكرنا قبله وانفقوا على انه يتناول الموقوف
ولا ينتهي به الاذن ولا التوكيل حتى كان له ان يحرم او تزوج غيرها موقوفا
او بائنا وكذا الوكيل بحرم الموقوف او تزوج موكله غيرها موقوفا او بائنا
لبقا الاذن والوكالة وفي المحيط وغيره ويجوز للعبد ان تزوجها ثانيا
نكاحا صحيحا موقوفا او صحيحا بائنا عندها لبقا الاذن كالموقوف
وعنده اى خفيه لا تزوج لانه الاذن والفاسد عنده وفرق
ابن خفيه بين الموقوف والفاسد وقد خلا تحت الاذن وينتهي
بالفاسد ولا ينتهي الموقوف والفسق ان الفاسد دخل تحت الاذن
بصورته دون حكمه الكامل لانه لا يقبله فانه يمتنع بحد الصور والموقوف
دخل تحت صورته وحكمه الكامل المطلوب فلا يمتنع بحد الصور
ونظيرها ما ذكرنا اول كتاب بيان الجامع اذا قال لامرأته قبل الدخول

ان كلمتك فانت طالق ان كلمتك فانت طالق بحث في اليمين الاول بعد
انقضاء اليمين الثانية بذكر الشرط والجزء اذا وصل ولا بحث بالشرط
وحد وان كان كلامها ولولم يصل ووقف في اليمين الثانية على قوله
ان كلمتك ولم يذكر الجزاء بحث في اليمين الاولى بالكلام الناقص ما ذكرنا
من الفرق وهو انه عند اقتضائه على ذكر الشرط دون الجزاء سأل الكلام
من حيث الصورة لا غير واذا وصله بالجزء اراد الكلام المالم الكامل
الذي يحسن السكوت عليه فلا بحث ببعضه لكن برز على هذا الفرق
سؤال هو انه ذكر في الجامع في باب اليمين بالحلف ان تمام الشرط
بصورته ومعناه فلم يعتبر للبحث مجرد الصورة ويمكن ان يحمل هذا على
معنى اخر الذي ذكر في ذلك الباب وهو انه مع تمام الكلام الشرط
والجزء اذا كان فيه معنى الحلف قاصر الدلالة الجملة على معنى اخر لا
بحث لاحتمال ارادة ذلك المعنى الاخر لا الحلف فلا بحث بالشك وفي
البدائع لو اذن في النكاح الفاسد نصاً ودخل بها فيه لم يزمه المهر
في رقبته في الحال بالاتفاق ولودخل في الموقوف ثم اجاز المولى ففي
القياس يلزمه مهران مهر بالدخول ومهر بالعقد والاجاز وفي الاحتسار
بحب مهر واحد لا يستند الاجازة الى وقت العقد فكان الوطى واقفاني
الملك باعتبارها وفي البدائع للاستحسان وجهان اوجهان الاجازة
لستند لان الاجازة للاحققة كالاذن السابق والوجه الثاني
ان الدخول موجه اجملاً لا المهر لولا العقد وقد وجب المسمى بالعقد
فلو وجب مهر اخر بالوطى لوحده بعد واحد مهران وهو ممتنع بالمهر
الواجب بالعقد والوطى للمولى في الامه والمدره وام الولد وفي

المكاتبه ومعقوب البعض لها منزلة الارش وفي المبسوط لودخل في
الموقوف قبل الاجازة ثم عتقها جاز العقد وعليه مهران في القياس
مهر للمولى بالدخول بالشبهة ومهر لها بالعقد المأد بالعتق وفي
الاستحسان بحب مهر واحد للمولى وحكم الاجازة بسبب ومن روج
عبداً ما دون ما له امرأه جاز والمرأة اسوة الغرما في مهرها ومعناه
اذا كان مهر المثل اما جواز النكاح فملك الرقبة ولهذا كانت امه
مدونة بحوزة للسيد وطبها وان احتمل العلوق والنكاح صادف
ادميته دون حق الغرما وانما اشترط اذن المولى وان لم يملك ادميته
لاجل التهمة حتى لو خلا عن التهمة لا نفرد به ولم يحتج الى اذنه كما لو
اقر بقتل العمد فانه فعل وقيل لعدم التهمة وان فوت حق المولى انه
فوت ضمننا بعد صحة الاقرار كذاها هنا لان وجوب المهر يكون
بعد صحة العقد بسبب لا مرد له فكان نقص حقهم ضمناً لا قصداً
كبدل المستهلك وتزوج المريض مهر المثل فانها فيه اسوة الغرما
وقد ذكرنا قبل هذا زيادة توضيح هذا المعنى قوله
ومن زوج امته فليس عليه ان يتوبها بمهر الزوج لكنها تحرم المولى
وقال لها متى طفرت بها وطبها يقال يتوا المكان اي الحرة مائة
في توطنه احد موطناً والمائة المرجع ايضا ومثله توشدت
التراب اي اتخذته وسادة وقال ابن فارس في الجمل ان تواته منزلاً
اذا اشكسه اياه وفي الصحاح توات منزلاً اي تزل به وتوات منزلاً
وتواته منزلاً بمعنى اي قضايته وممكن له فيه والباة والبا المنزل
ووجه ذلك ان المولى كان له حق في استخدامها والاستمتاع بها فقد

انسقط جفته في الاستمتاع ومع جفته في الاستخدام ووجوب التوبة
عليه سطله كحلا والمكاسه فانها منزله الحرم فلا يحتاج الى التوبة
اذ ليس للمولما ان يسجد ما ذكره في الجامع والخزانة ولان المولى لو
منع من استخدام عبده وامته لما رعب في تزويجها وفي الجواهر
استخدام الامه لا يبطل بالتزوج وعزم على السيد الاستمتاع بها وليس
عليه ان يتوبها بها الا ان يشترط ذلك في العقد وبه قال ابن حنبل
وعندنا شرط ذلك باطل وقال ابن الماجشون يرسلها اليه لعله
يعديل وباسها الزوج فيها يميز ذلك عند اهلها وفي المغني لو تزوجها
من غير شرط التوبة قال القاضي فهو كالمشروط سلمه للزوج
نهارا وعند الشافعي يستخدمها نهارا وسلمها للزوج ليلها ولو
شرط العكس لا يصح لان الليل محل الاستراحة من الخدمة وقت
غشيان النسا ولهذا كان القسم على الليل ولنا حقه ثابت في الليل
والنهار ولكن اجمع بين الحقيقتين فلا يقسم بالليل واذا لم
يتوبها فلا نفقة لها ولا سكنى وكذا الوفاها صغير لا تصلح للجماع
وان يواها وهي صالحة للجماع فلها النفقة والسكنى لوجود الاجتناب
الشرعي فان بداله ان يستخدمها فله ذلك وسقط النفقة والسكنى
لان حق المولى لم يسقط بالتبويه كالم يسقط بالتزوج وكما لو اعاد
المهر من العسر الموهونه من الرأيه لا يسقط جفته فله ان يسترد
ولصير المولى بالتبويه كالم لعمه من زوجها فلا سلعها للزوج
فسترد ما متى شاء وكذا لو كان شرط التوبة في العقد فان شرط
باطل لا يمنع من استخدامها لان الحق للزوج حل الوطى بالنكاح لا غير

فاشترط الاقامة عنده غير مستفاد من التزوج فلو لم يزم ذلك
لا تخلو اما ان يكون بطريق الاستيجار والا اعان لوجه الاول
لجمله المدة وعدم الاجر اوجبا لها ولا وجه للنكاح الا ان اعاد
لا يتعلق بها للزوج ولو طلقها بما بعد الدخول فلها النفقة والسكنى
وان اخرجها فعليه اعادتها ولو طلقها قبل التوبة او بعد ما عودها
فلا نفقة لها ولا يورثها عاداتها الى منزله لان الاعادة غير مستحقة على
المولى فلم يكن اعادته الى حكم التسليم بل ابتدا تسليمه بفسخ غير مستحق
فلا يسحق كالصغير بخلاف الحرم الناشئة فان العود مستحق عليها
وهو استحسان ولو اعادها الزوج عيب ولو اخرجها المولى بعد
الطلاق يجب اعادتها لانها اعادته الى التسليم المستحق وللزوج
المستأفقه بها ويخرج الزوج معها والنفقة عليه اذا بواها بيتا
والمهر للامه ما لم يزلها ما لم ينتزعه السيد ذكره في الجواهر
عن مالك وفي المغني ان اراد الزوج السفرة فليس له ذلك وان اراد
السيد السفرة فبال ابن حنبل لا ادري قال صاحب الكتاب
ذكر تزويج العبد والامه ولم يذكر رضاها يعني مهره الله في الجامع
الصغير وهذا يرجع الى امه هبنا ان المولى يملك احارها على النكاح
وهو قول مالك الا انه قال ولا تزوج امته الفارقه من عبده
الاسود اذا كان فيه ضرر عليها ولشافعي قول ثلثة اصدها لا
يجبر العبد قال في البسيط وهو الاصح والشافعي عده كالامه
والمالك يجبر الصغير دون الكبير ذكره ما في الوسيط والاصح ان
المولى لا يجبر على تزويج عبده ولا يجبر على اعفائه ولو في الحمل

في شرح المجلي لابن حزم لا يجل للشيء اجار امته وعبد على النكاح
فان فعل فليس كحاقا قال وهو قول الشافعي واي سليمان قلب
نقله عن الشافعي غلط والامه جمع عليها والعبد ما ذكرته وفي
الاسمحي له ان يزوجه امته على كرم صغير كانت او كبير وكذا
العبد الصغير وكذا الكثرة في ظاهر الرواية وروى عن اي يوسف
انه لا يزوج العبد الا باذنه ورضاه هكذا في الاسمحي وفي
الكتاب وهو رواية عن اي حنيفة وكذا في المنبيد والمزبد قال
الوبري هي رواية الطحاوي عن اي حنيفة وهي رواية شاذة وجه
الظاهر ان في نكاحه اصلاح ملكه ومنعه من الوقوع في الفجور والزنا
فملكه كالامة فان قيل لا فيدين في اكرامه على النكاح فان الطلاق
بيد العبد فكما زوج المولى مكرها بطلها العبد المتمد فلا يبيد
قيل له منعه من ذلك حشمة المولى والغالب ان العبد لا يبعد
مولاه وهذا خلاف المكاتب والمكاتبه حيث لا يجبرها المولى على النكاح
لانها التحاق بالاجار في التصرف وجرية اليد حتى لو وطئ المولى مكاتبته
لمزمة العقر فلا بد من رضاها وفي الاشراف لابن المنذر اختلفوا في
اكرام ام الولد على النكاح كرهه ربيعة بن اي عبد الرحمن غير اذا
وبه قال الشافعي بالعراق وقال هو منسوخ وكذا قال مرم بنصر وقال
له تزويجها وقال ملك احرامه ليس له تزويجها وله ان يكرهه عبد
وامنه على النكاح وبه قال الثوري وابو ثور والشافعي بالعراق ثم
رجع بمصر عن العبد وفي جوامع احد المولى او المعقن لا
نفرد بالنكاح ولا يملك الاب والقاضي تزوجه عبد الصغير ولو زوج

الاب عبد للصغيرة امه له جاز ولا يجبر المهر وفي الحنفية عن اي يوسف
يملك الاب تزويج عبيد ابنة امه ابنة ولا يجوز تزويج ابنة اجنبي
للضر في الحال مسألة لا تتسرى العبد والمكاتب بالزور
والمكاتب وان اذن لهم المولى في ذلك وبه قال ابن سيرين ومجاد والثوري
والحكم وابراهيم والحديد للشافعي وجوز باذن السيد ابن عمر
وابن عباس والحسن والشعبي وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب الزهري
ومكك والاوزاعي وابن حنبل وابن راهويه وابو ثور واختاره ابن
المنذر وابن عمر وغيرهم جوزوه بغير اذن السيد لئلا يهول ليس
لهم ملك بدليل انهم لا يملكون اعتاق من يدينهم من العبيد والامان ولا
الترج بما في ايديهم من المال وقال الله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا
لا يقدر على شيء مسألة وله ومن زوج امته ثم قتلها قيل ان
مدخل بها زوجها فلامر لها عند اي حنيفة رضي الله عنه ولا لمولاها
وهو المذهب عند الشافعي وقال ابو يوسف ومحمد ومكك وابو ثور
يجب المهر ولو ولد الامه نفسها فقه روايتان عن اي حنيفة اجداهما
سقط كتمل المولى وهذا لان فعل المملوك مضاف الى المالك كما لا
تري انه هو المطالب بالرفع او العدا وضار كزكاتها وبه قال الشافعي
علي المذهب وفي الرواية الاخرى لا يسقط وبها قال ابو يوسف ومحمد
ومكك كالجزء وان قتل الجزء نفسها فلها المهر عندنا وكذا لو قتلها
اجنبي وفي المنهاج لو قتل الجزء نفسها او قتلها اجنبي لا يسقط
مهرها عند الشافعي وفي الجواهر لو قتل الامه سيدها واجنبي
او قتل نفسها لا يسقط مهرها وكذا الجزء لو ماتت او قتل نفسها

وقال سند لأجل الإله المذبحه الجاد يسبذها وزوجها عند الإله وقال جبر الحرس
 إلى السيد ذات فاحصا رها على هذا الخلاف **والموضع الجاد في الجسد** عند احترام
 العبد والإله بعد أن الول عند العتمة تافه وسب فيها حكم الإحصاء على ما مر وقال
 اصل الظاهر لا يستعد هذا ذكر المسئلة في الدعوى المأله **فله** قد ذكر ان جرم
 في الحلي ان حمة الاسلام واجبه على العبد والإله وسقطت تغليضا وعل اعا بها وسعدان
 لاستعداد احترامها بعد ان السيد مع وجوهها عتبتها وقالت من المندرا جمع من محفظ
 عنه من اهل العلم ان السيد منه من الجرح الا ان سيد من لا ذكر في الخلاف **فله**
 وهم الظاهرية **والموضع الثاني الجسود** في البدائع لو احرم شيء لم يوجبه ولا حمة
 ثم احصر محله عن محل يحد واحد وعده عمن في الاستسنان وفي العاين لا معنى
 محبة ولا عمن الا بالشرع وفي عمل احدها وهو ما سقا عن زعفران لا يخرج عن القياس
والموضع الثالث والجسود المذهب عندنا ان الهدي ليس له بدل والاصح عند السابق
 ان له بدلا ومنه ملاه اقول احدها الاطعام والثاني الصيام والثالث الحمار ولهما في الاطعام
 وجهان احدهما اطعام التعديل والثاني اطعام نذية الاذى وفي الصيام مله اموال
 احدها صوم الصبح والثاني صوم الحلو والثالث صوم التعديل ونحوه الدين الطبري
 في مناسكه **والموضع الرابع والجسود** في قاضي خان اذا احصر بعد الوتوف بمعرفة لا
 عمل بالهدي وفيهم عن النساختي فصل الى البس مطوف طواف الزمان في يوم النحر
 وطواف الصدر وخلق هكذا ذكر في الاصل وذكر في الحاشية الصغرى وهو محرم عن النسا
 حتى يطوف طواف الزمان قال قاضي خا في الحاشية الصغرى ان الاله علق في الحال وما
 ذكر في الاصل اساه الى الله لو احرا الحلق الى ما بعد طواف الزمان وطواف الصد وجهه
 انه لو حلق في الحال مع حلقه في غير الحرم ووجد هذه الرواية انه لو لم يحلق في الحال
 فزما استباحصان في حال الخلق في غير الحرم فيموت عن الزمان والمكان واخطى في

صحيح
 فيكون

صحيح

صحيح

صحيح

صحيح

في خلاف المحدثين **والموضع الخامس والجسود** حل احرم محبة او عمره ثم احصر
 معش يعنى الاحصاء في الاحصاء ثم حدث احصاء احرفان علم الله يدرك هديته
 وبوي ان يكون لاحصاء الثاني حازه وحله وان لم يوجبه في محبة ولو يوجبه باطلا
 الصبيد احصا لا يوجبه ان يكون لاحصاء الثاني حازه ولو قد بدد في عام احصر في
 ان يكون لاحصاء حازه وعنده اخرى وعندي يوسف لا يوجبه ويكون عن الطوع
والموضع السادس والجسود في السبايع وغيره يحلل الروح والامه مطبعا
 ويطلبها وانتشاهما بان الروح والمولى وغيره الاثما تقدم مما للزوج والمولى يحلها
 ولا يفسخ عجلها الى الهدي وقال السبايع عجلها بما عجلها به المحصر من الهدي او بدله على
 ما تقدم وعنده هو نسا **فله** سند ظاهر الكتاب يعنى انه ليس له متعة بعد ذلك
 من احرامه وقال النبي له سعد من احرامه عند ذلك وليس له متعة بعد احرامه اذا كان
 باده وبه قال السافعي في حيزاندا الا ان لو اذرك المحصر الخ لم يات به وهو بمنزلة
 الحج وان كان بعد الدخ الا ان يكون الدخ بعد عدم التحن وفي التحفة ان دح في غير اليوم
 مله او بعدة او دحه في غير الحرم فهو محرم بعدة في الحرم المالكه لوطاف
 المفرد بالحج وسعي ثم احصر المرض لم يحرمه الطواف والسعي الا لان ربا سعهما
 وهو قول اصحابنا والمعنى ان حبس عن محبة الطواف منه لم يكن له العقاب وان كان
 عاجزا حل وهو محله بعد العود وحلف مدهمة **والموضع السابع والجسود** في
 الحج يلزمه المضيقة والعضا لو افسده فلو احصر قضاءه وكذا احصلوا في قضائه
 لا يلزمه العضا لانه صح حروجه من احرامه والاصح لزوم العضا لان الاحرام في الاصل
 لازم والحكم منه لدفع الحرج والمشقة ومما وادالك سعي صفه للزوم وقد قد
 في ما صافه الاحرام الى الاحرام وانما اعاد ناهضت للونها من مواضع الخلاف
 في مسائل الاحصاء **والموضع الثامن والجسود** ذكر السفاقي والطبري عن ابياس

صحيح
 فيكون

صحيح

صحيح

صحيح

مهرها اجماعا ولو كان السيد صبيا قل بسقط وقيل لا يسقط ذكره
في المصنف مسألة له روح عبد امته لا يحل المهر وبه قال
الشافعي ذكره في المنهاج وصلح محم بسقط ذكره في الجامع وفي
الاشراف روح امته من عبد نعمه فكان ابن عباس الثوري
والشافعي واحدا وسحق يقولون لا بأس به ولا يجب شيء وقال الا واعي
صددها ماشا ولودرها وقال ملك لا يجوز بغير صداق فان
فات بال دخول في النكاح وفرض ربع دينار وفي الجواهر لو زوج
امته من عبد فلا بد من مهر قال ابو بكر بن المنذر النكاح ثابت
ولا يجوز ان يسد نفسها بالمهر ولا بعدم ذكره وقد ذكرنا بعض
ذلك في كتاب النكاح قبل هذا قوله واذا تزوج
امه فلا ذن في العزل الى الموت عند اي خيفة وفي الكتاب جعله ظاهر
الرواية عنها وفي خير مطلوب لم يذكر عنها خلافا فيها وفيه وعنها
الا ذن لها وفي ملتقى البحار الامه محرم حرا وعبد لا يعزل الزوج عنها
الا باذن المولى عند اي خيفة رضيت الامه او لم يرض وعندها لا يعزل
عنها الا برض الامه رضي المولى او لم يرض وهكذا في المدايع وقاضي خان
ولم يذكر اجماعا الرواية وفي قاضي خان في اختلاف زفر وعقوب علي
قول اي يوسف وهو رواية عن اي خيفة في حق الخصومة للمولى
اذا وجدته عنسا وعلي قول زفر لها لان المقصود منه قضا الشهوة
وهو خالص حقها ووجه الاول ان فيه يعوب الولد عالما وهو
ملك المولى ولا يجوز بغير رضاه وفي الجواهر لا يجوز العزل عن
الحرم الا برضاها واذنها ولا عن الامه الزوجه الا باذن اهلها ولا يعتبر

اذنها كقول اي خيفة رضي الله عنها قال ولا خلاص فجوازه في الشرع
من غير اذنها وفي المنسب يعزل عن زوجته الامه والاولى لا يعزل وان
كانت حرة لم يحرم الا باذنها وقيل يجوز بغير اذنها وفي المغني لا يعزل
عن زوجته الخمر الا باذنها قال القاضي منهم ظاهر كلامهم وجوب
ويحتمل ان يكون مستحبا لان جهتها في الوطد والاشراف دليل ان ذلك
منه يكون فيا ويخرج به عن العفة واما عن زوجته الامه فغيره
وقال ابن حزم في المحلى لا يحل العزل عن الخمر ولا عن الامه قال
ابن المنذر في الاشراف رخص العزل عن جارتها جماعة من الصحابة
كعلي بن ابي طالب وسعد بن ابي وقاص وزيد بن ثابت واي انوب
الانصاري وابن عباس وجابر بن عبد الله وانس واي والحسن بن علي
وجابر بن الزبير وبه قال سعيد بن المسيب وطاوس وعن اي بكر
وعمر وابن مسعود وابن عمر كراهته قال ابن المنذر العزل
مباح طلق الثالث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال رجل كانت
له جارية يعزل عنها اعزل عنها ان شئت فانه سيأتيها ما قدر لها
قال جابر بن عبد الله الانصاري الرازي فلبث الرجل ثم اتاه فقال ان
الجارية قد حملت قال قد اخبرتك انه سيأتيها ما قدر لها اخرجني مسلم
وابوداود وعن اي سعيد الخدري ان رجلا اتى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال ان لي جارية وانا اعزل عنها واكرم ان تحل وان اليهود يحرمون
ان العزل المؤودة الصغرى قال كزيت يهود لو اراد الله ان خلقه
ما استطعت ان تصرفه واختلف علي بن ابي بكر فيه فقل عن عمر
محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله اخرج ابو داود والترمذي

والمساي مختصر من حديثه وقبل فيه عن رفاعه كما ذكر وقيل فيه عن
أي مطيع بن رفاعه وقبل فيه عن أي رفاعه وقبل فيه عن أي سلمة بن
أي هريه وعن ابن جحير قال دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد
الخدري فجلست إليه فسأله عن العزل فقال أبو سعيد خرجت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق فاصبنا أسبايا
من بني العرب فاشتبهنا النساء واشتدت علينا الغربة وأجبا
الغدا فاردنا أن نعزل ثم قلنا نعزل ورسول الله بين أظهرنا قبل أن
نسأله عن ذلك فسالناه فقال ما عليكم أن لا تفعلوا أما من نسئله
كأبيه إلى يوم القيامة الأول هو كأيته أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود
والمساي ذكر ذلك كله المنذري وابن جحير هو أبو جحير بن عبد الله بن
جحير بن القرشي الحنفي مكي تزلمت المقدس تابعي ثقة زهير قال
الأوزاعي من كان مقتديا بليقة مثل ابن جحير قال الله عز وجل
لم يكن يصل أمه فيها مثل ابن جحير وقال رجاء بن حيوة بعد
موت ابن جحير بنو الله أن كنت أعبق ابن جحير ما نال أهل الأرض
ولم يذكر المنذري ولا صاحب الكمال وفاته وذكر البخاري في تاريخه
الكبير أنه توفي في ولاية الوليد بن عبد الملك وعن جابر كان يعزل على
عهد عليه السلام والقرآن ينزل متفق عليه ومسلم كان يعزل على عهد
عليه السلام فبلغه ذلك فلم ينهنا وقال جابر لو كان سنان عن
لبنائنا القرآن متفق عليه وعن عكرمة أن زيدا وسعدا كانا يعزلان
وعن ابن عباس من شأن أن يعزل فلن يعزل وعن سعد بن المسيك كانت
الأنصار لا يرون أسبايا العزل وعن إبراهيم بن علقمة وأصحاب ابن مسعود

كانوا يعزلون ذكر هذا كله أبو بكر بن أي شيبه في مصنفه وعن إبراهيم
التيمي وأبراهيم النخعي ومحمد بن جبير وعبد الله وجابر بن زيد أنهم قالوا
لا يعزل عن الخلق إلا بأذن أو يعزل عن الأمة وهو قول ابن عباس ذكر
ذلك أبو بكر المذكور وأصح الشافعي يقول ابن عباس ولا يترك
العزل رافق وله قلت مراد ابن عباس بالأمة السرية لا الزوجة
بدليل ما روى عنه ابن المنذري في الاشتراك أنه قال تستأمر الحرم في
العزل ولا تستأمر الأمة السرية وإذا جازله أعدامه بالعزل فأراقه
أخف وفي مصنف أي بكره أن كانت أمه تحت حجر استأمرها كما استأمر
الحرم وبه قال ابن مسعود وعطاء النخعي وكذا لو كانت تحت عبد
عندنا وفي قاضي حال الصحابة استأذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
في العزل فدلهم وعن بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى فأنواجرنكم
أنا شيتم أن شيتم عزلا وأن شيتم غير عزل فإن قيل في صحيح مسلم
من رواه جذامة بنت وهب الأسدي فقالت حضرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فسأله عن العزل فقال شول الله صلى الله عليه
وسلم ذلك الواذ الحنفي قيل له حديث جذامة شيبه أن كوز
على وجه التزييه وضعفوه وقالوا كيف يصح أن يكون النبي عليه السلام
يكذبهم في ذلك ثم يخبرهم لكن حديث يكذب اليهود مضطرب حديث
جذامة في الصحيح قوله وإن تزوجت الأمة بأذن مولاهما
ثم اعتقت فلها الخيار حر كان زوجها أو عبدا أما إذا كان زوجها عبدا
فهو أجاع وأما إذا كان خرافا فهو مذهبا قال ابن خزم في المحلى
وهو قول ابن عمر وبه قال طائفة من أصحابنا وأبراهيم النخعي وحامد

ابن ابي سليمان والحكم وابن سيرين وسعيد بن المسيب والاسود بن زيد
والتوري وحسن بن مسلم وابو ثور وذكرك ذلك ايضا ابن المنذر
الاشرف وابوبكر بن ابي شيبة بن مصنفه قال ابن حزم وهو قول
الكوفي بن قال طاوس بن خمر ولو كان زوجها من قريش وقال
الفتح بن خمر ولو كان زوجها هشام بن عبد الملك وقال محمد بن خمر
ولو كان زوجها امير المؤمنين ذكر ذلك ابو بكر بن ابي شيبة بن
مصنفه وابن حزم في المحلى واختاره وضعه وزيف قول المخالف وفي
المحلى كان ابن عمر جعل الخيار على الحر قال ابن حزم وبه يقول هشيم
والمكاتبه كلاله عند الجمهور وقال قوم لا خير المكاتبه ولا ينجح
ذلك عن الحسن وهو قول عطاء بن قلابه عبد الله بن زيد الجرمي وقال
سفيان الثوري ان تزوجها بعد الكابه فلا خيار لها وان تزوجها قبل
الكابه فلها الخيار وقال قوم انما تحريم العبد ولا خير تحت الحجر
وهو قول الحسن والزهرى واي قلابه وعطاء وعروه ونسب ذلك
الى ابن عباس قال ابو محمد ولا تعلم هذا عنه وهو قول ابن ابي ليلى والاذاعي
وملك والشافعي وابن حنبل وابن راهويه وابي سليمان وهو داود
الظاهري **احسن** بن جواحد حديث بريرة من رواه عايشة رضي الله
عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان زوجها عبد الله وهو داود
وابوداود وابن ماجه وعنه وعنه عايشة ان بريرة اعتقت وكان
زوجها عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان خرا لم
يخيرها رواه مسلم وابوداود والترمذي وصححه وعنه عروه عن
عايشة ان بريرة اعتقت وزوجها عبد الله بن جواحد

١٢
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث رواه ابو داود وعنه قتادة عن
عكرمة عن ابن عباس قال كان زوج بريرة عبد الاسود بنى فلان يقال
له مغيث كان انظر اليه بطوف في سحك المدينه ورأى ما ودعوه
تسبيل على الحية رواه ابو داود وفي رواية كان عبد الاسود بنى
مغيثه قالوا لانه لا ضرر عليها ولا عار اذا كان زوجها جارا فلا يشع
ولو عتق الزوج قبل خيارها بنت لها الخيار في ابد الزوجين فيقبل
به تغليظهم ولو عتق وتحت امة تحريم ابد الزوجين ولو
حديث الاسود بن زيد الفخري عن عايشة رضي الله عنها ان زوج بريرة
كان جراحين اعتقت وانها خبرت فقالت ما احب ان اكون معه ولو
كذا وكذا قال المنذري رواه البخاري وابوداود والنسائي والترمذي
وابن ماجه واحمد قلت **ورواه الزرارى** ايضا في مسند الامين
قال الترمذي حديث حسن صحيح وفي صحيح مسلم من رواه شيعة عن
عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عايشة رضي الله عنها قال عبد الرحمن وكان
زوجها جارا وفي المستفي لابن تيمية قال رواه الحسن ولم يذكر البخاري
وقد نص على صحة رواه الاسود الترمذي وابو محمد بن حزم في المحلى
وقال ابو الفرج ابن الجوزي في التحقيق ان احديث صحيحا ومن غير
رواية الاسود عبد قاسم بن اصعب من رواه موسى بن معوية قال كان
زوج بريرة جارا ذكره في الامام وقال ابو محمد بن حزم روى ذلك عن
عايشة ثلثة الاسود بن زيد وعروه والقاسم امم الاسود فلم
يختلف عنه عن ام المؤمنين انه كان حرا وامام عروه فقد اختلف عنه
في ذلك قال ابو محمد حريصا بن قاسم قال حريصا بن قاسم بن محمد بن قاسم

قال حريصا جدي قاسم بن اصبع قال حريصا احمد بن زيد المعلم قال حدثنا
موسى بن يعقوب قال حريصا جدي عن هشام بن عمار عن عمار بن عاصم
قال كان زوج بربره جراحا فاعتارضا قال واما القسم بن محمد فروينا
عنه من طريق احمد بن شعيب قال اخبرني محمد بن اسمعيل بن علي بن حداثا
يحيى بن اي كبر اخبرنا شعبه عن عبد الرحمن بن القسم بن محمد عن ابيه
عن عايشه فذكرت ان زوج بربره كان عبدا ثم قال عبد الرحمن بن زيد
ما ادري فاضطربت الروايه عن ام المؤمنين وروايه ابن عباس
روايه ام المؤمنين انه كان حرا حين اعتقت قال وروايه ابن عباس وروايه
عايشه صححنا لاسيما الاسود عن عايشه والروايه الاخرى عن عايشه
معارضه انتهى كلام اي محمد في كتاب الجافظ اي بكر البرز البصري
من مسند ام المؤمنين عايشه رضي الله عنها قال ابو بكر حريصا احمد
ابن عمر قال حدثنا محمد بن الشنفرى وعمر بن علي قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا
شعبه عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود بن زيد عن عايشه انها ارادت
ان تشتري بربره فشرطوا ولاها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اشترىها فاعتقها فان الولاء لمن اعقق واتى لم يقبل له هذا ما اصدق
به علي بربره فقال هو لها صدقه ولنا هديه وجرها رسول الله
وكان زوجها جراحا في الدار فطن عن الاسود عن عايشه ان زوج بربره
كان جراحا يوم اعتقت وفيه اذهبي فقد عتق معك بضعا وذكر
شمس الدين سبط ابن الجوزي عن ابن عباس ان زوجها كان جراحا في المنهاج
كانت بربره من مكاتبه وفي المنهاج قالت ان اهلي كانوا على سبع اواق
في تسع سنين كل سنة اوقيه اشتريتها عايشه واعتقها منق عليه

ولانها كانت امه زوجت بغير رضا لانها جرحا على النكاح اجابا
فلا اعتبار بربضاها فاذا اعتقت ثبت لها الخيار الذي لم يكره
حال الرق ولم يذكر واعنا غير هذا العلل والعلل المشهوره عند
علمائنا ان الامه مملوكه بتطبيقين فاذا اعتقت تصير مملوكه مثل
طلقات فملك الزوج عليها زياده قيد فكانت بهذا الخيار دافعه
للازياده عليها برفع اصل النكاح لان مراعاة جرحها في الشرع اولي
من مراعاة جرحه كالجب والعنه مع الرق والقرن على ما عرف
والدليل على ان الامه مملوكه بتطبيقين والجرح ثبت في كتاب
الطلاق قال البيهقي ادراج الثوري في الحديث عن عايشه
ان زوجها كان جراحا وهو من قول الاسود وليس هو قول عايشه
وادعي البيهقي الادراج على اي داود وعلي شعبه وعلي ابراهيم وعلي
الحكم وعلي الاسود وهذا تخليط كبر منه وقال الترمذي
عن الاسود عن عايشه قالت كان زوج بربره جراحا ثم قال والى واحد
حسن صحيح فبطل بهذا دعوى البيهقي انه مذكر ولانه اذا لم
عندهم قول عايشه انه كان جراحا في اساع للرواه كلهم ان يقولوا كان
جراحا من غير ان يصحوا بقولها رضي الله عنها ولو لم يثبت ذلك عند
الاسود لكان يقولوا كان جراحا غير مستند فكان فيه نفسيت المعنا
وهو لا كلهم ثقات امنا الاسود بن زيد بن قيس الخفي
ابو عمرو وسال ابو عبد الرحمن الكوفي اخو عبد الرحمن بن زيد وابن اخي
علقه بن قيس وهو خال ابراهيم بن زيد الخفي فقد راي ابا بكر وعمر
وعلي وسلمان الفارسي وعبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل الاموي

الشعري وعائشه رضي الله عنهم وروى عنهم ثوبى سنة خمس وسبعين
هو تابع كبير روى له الجماعة ذكره في الكمال وابراهيم بن زيد بن قيس الغنوي
الكوفي فقيه أهل الكوفة جليل القدر قال في الكمال مات متحفظا من
الحجاج سنة وتسعين وهو ابن تسع واربعين سنة وقيل ثمان وخمسين
سنة روى له الجماعة قلت ————— الحجاج هلك سنة خمس وتسعين
ذكره النووي في تهذيب الاسماء واللغات فكيف يكون متحفظا منه
بعد موته بسنة وشعب بن الحجاج بن الورد العتكي الازدي مولاهم
ابو سبطام الواسطي قال سفيان شعبة أمير المؤمنين في الحديث
وكان حافظا متقنا ورعا فاضلا وثوبى بالبصرة سنة ستين وبها
وعم سبع وسبعون سنة روى له الجماعة وقال البيهقي رواه الحارث
في الصحيح هكذا في السنن الكبير عن موسى بن اسمعيل عن ابن عوانه هكذا
ثم قال حديث الاسود منقطع قلت ————— لم يبين كيفية الانقطاع
والانقطاع انما يكون اذا لم يمكن ان يجمع الراوي عن روى عنه ومع الامكان
لا يحل على الانقطاع فكان محمد بن سنان ذلك واكفي مسلم بامكان التقاؤهم
من خالف ذلك في مقدمه كما به وقال ابن القطان في اليوم والا بهام
ما ذكره مسلم قول الجمهور واشترط البخاري وعلى ابن المديني التقاؤهم
مع لكن لا يقولون انه منقطع ولكن لم يثبت سماع احدهما من الآخر
وعند الجمهور متصل فان كان البخاري يروي ذلك على اصله فلا يقبل منه
ومع انه لا يقال فيه منقطع وقال النووي رواية من روى انه
كان حرا غلطا وشاهدا مردوده وموهبا لو كان حرا لم يخبرها مثل هذا
لا كاد احد يقوله الا توقعا قلت ————— هذا جامل وعصبي

ست

من النووي من غير نظر وقد ذكرنا عن المتقدمين من الحفاظ كالترمذي
وابن حجر حزم وابي الفرج ابن الجوزي انه صحيح ولا ينسب بين النووي
وبين واحد منهم فلا يلتفت الى قوله وقوله لا كاد احد يقوله الا توقعا
غير صحيح فانه في محل الاجتهاد والظاهر انها قالته اجتهادا وان ثبت
عنها وهو الذي يليق بروايتها الاخرى قال ولا يلهي لاضرر عليها ولا عار اذا
كانت تحت حرج باهل من الوجهين الذين ذكرناهما مع ان كلامه فيه مناقض
فانه قال بعد هذا وجب مرجح الرواية التي جات بكونه عبدا والرحم
بين الروايتين انما يكون بعد الاستواء في الصحة بامر خارج والغلط
والموضوع او الضعيف لا يعارض الصحيح حتى يحتاج الى ترجيح الصحيح
على الغلط والموضوع والشاذ هو ما خالف رواية الثقات او ما
انفرد به من لا يحتمل حاله ان يقبل ما انفرد به ذكره الشيخ تقي الدين
ابن دقيق العيد في علوم الحديث له فكيف يحل ان يقول في حديث
الثقات الجبال انه غلط شاذ مردود لمخالفه مذهب مقلديه وقال
صاحب المفهم في شرح كتاب مسلم لو كانت علمتهم صححة يعني العلة الاول
لب الحكم الذي هو الحارث لكل من روى في حال ضعفه ذكرنا ما لا ما اذا زال
عنهم سبب الاحار والاحار سبب الاجماع لغويا قلت —————
جازت في نقل الاجماع بغير علم وعندنا وعند جماعة من السلف مثل الحار
للأجر اذا بلغوا الا في حق الاب والجد لوفور شفعتهما والمالك اجنب
مع ان الفرق طاهر الاحار بسبب الرود اتم والاحار بسبب الضعف
مزيل بالبلوغ فليس الضر الموقت كالضرر الموبد فافتقروا في الجامع
رواج امته الصغير ثم اعتمها فلها خيار العود وخيار البلوغ فحفظوا

وقد تكرر في شدة وفي موضع يقرب مكة ومنه أهل مكة كل عام في ليلة سبعة عشر
من ذي القعدة وسمى باسم امرأه كانت تلعب بالجرانة وهي رابطة وبسبعين من زيد بن
عبد مناف وميت هي التي تصف عزمها من بعد قومه وهي امرأة من قريش ذكره الطبري
قال في حزمه ولم يسمهم أن يكونوا العرب إلا بنت مرات في العروة الذهبية وهو خلاف قولهم
وقد حصل لي عليه السلام عليها وأخبر أنها لم يمسها بها وبسبعين المائنة وبذلك الطاعة
والعبادة والخبر والمطلوب قال الله تعالى وأفعلوا الخير لعلكم تفلحون قوله
والعبرة سنة وفي المسافع أي سنة مودة وفي المنسوط والميطة وسرح مختصر
البرج والحرمان في سنة وفي المسافع أحلف أصحابنا فيها منهم من قال أنها واجبة
لصدقة الفطر والاضحية والوتر ومنهم من أطلق عليها اسم السنة وهي لا تأتي في الوجوب
وفي الحنفية والاضحية أحلف للمسافر فيها من سنة مودة ومن واجبه قال
في الحنفية وهما سقاربان وفي الدرر لا يوجد في أصحابنا أن العزم تطوع إلا في باب
الحج وقال بعض المشايخ منهم محمد بن الفضل فرض خايه ذكره في المسافع وبالأد قال
السعي الحج ويملك أن يكون وهو مذهب من يسعد رضي الله عنه ومنهم من قال
العزم تطوع ويعدان الشافعي يقول من أراد من قال مصر في فرضه الحج وهو الحريد
وبه قال بن حبان ابن حنبل أبو بكر بن الحارث بن عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن عباس
ذكره للابن المديني في الإسراف وقال هو قول عطاء وس ومجاهد والحسن
 وابن مسروق وابن جرير ومسروق **استدل** من قال أنها فرض الحج
بقوله تعالى ألموا بالحق والعزم لله وحده العزم بالابد أن الله تعالى قد عطف العزم
على الحج وأمر بتمامه والأمر بالوجوب ورحل عن بني هاشم قال يا رسول الله اني اني سمع النبي
لا يستطيع الحج والعزم ولا الطعن قال حج عنك والعتمة أحر جد ابوداود والعتمة
وقال في حديث حسن صحيح قال لا أحلها أعرف حدسا أجد من هذا في أحاديث العزم

نور

ولا أحسن منه وروى وحده ثانيا من طريق من تصدعه عن عطاء عن حبان بن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال الحج والعزم فرضان واحتقان لا فرضان بأبهما بدأت
وعن ابن عمر عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحج والعزم فرضان لا فرضان
بأبهما بدأت وعن ابن عمر بن عبد الله بن مسعود وعنه محمد بن عبد الله بن عباس بن عبد الله بن عباس
في كتاب الله وأما الحج والعزم لله رواهما البخاري صحيحه وروى وجها من حزم
عن عمر بن الخطاب أيضا وأحلف الأصحاب والمالكية في وجها لا يستدل
على هذه المسئلة معظم العروا من الأديون من أهل حسان عولوا على الطواهير
وبعض العروا من أهل مرو وسمرقند وأصفهان عولوا على المعاني قال أبو بكر بن
علفنا خلاصهم ووعنا من أمرهم برزنا بكتبتهم وأمسأ عصبه وذلك أن الأصل براه الدعة
وفراغ الساحة وطريق استغناها العرض للسرعة والسنة دليل على فرض العزم في الحج
ومعنى هذا الأصل بقوله سبحانه والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا
فقد فرض الحج على المستطيع إليه سبيلا ولم يدر العزم فذلك على سقوطها وعدم فرضيتها
وقال أبو عمرو بن عبد البر حافظ المغرب أن الله سبحانه لم يوجب العزم من ولا
أوجبها رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب الفل ولا أجمع المسلمون على فرضيتها
والعزم فرض لا لبس إلا من هذه الوجوه وقد بدأ الصحيح أنه عليه السلام قالين الإسلام
على خمس وذكر منها حج البيت ولم يرد العزم فلو كانت فرضه فالحج بها زعموا
لدرها ما سقط قول من ادعى أنها فرضه وعن حبان بن عبد الله قال اني أسمع ابن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله أخبرني عن العزم أو أحده في فقال
عليها السلام لا وإن عزم خير لك قال الرمدى حدث حسن صحيح في رواية الدرر في
الرمدى في رواية غير حسن قل الزيادة من العزم مقبولة عند
والحسن محمد في طريقه الحجاج بن الرطاد ورواه أحمد بن حنبل أيضا وعن أبي صالح

أحمد بن حنبل وروى
عن أبيه وروى

والله

وقت ما خبرت عبد اقبل ذلك هكذا تصحح الامار ومن قال انه كان
عبد اجير خبرت لم يطع على اعتاقه لان المولى يتفديه ومن قال انه
كان حرا فقد علم باعتاقه وهو العذر لمن روى انه كان عبدا لانه قد علم
انه عبد ولم يثبت عنه انه زال العدم اشتهاه عند الناس ونظيره
هذا قول عايشه كان فيما انزل من القرآن عشر رضعات محرمة من لسخن
تحمسن رضعات معلومات محرمة فتوفي رسول الله وهن مما يتلى من القرآن
وهو يدل على قرب عهد النسخ من وفاته عليه السلام لانه لا نسخ بعد
وفاته عليه السلام فكان من لم يبلغه النسخ فقرأ ما كان من لم يبلغه
اعماقه يقول انه عبد وهذا متعين قال ابو جهمر ولا من قال انه
كان حرا عنه زايده علم لم يكن عنه من قال انه كان عبدا ورواه عثمان
ابن ابي شيبة ولو كان حرا ما خبرها ليرى فيه انه من كلام ام المؤمنين
وقد يمكن ان يكون من كلام مزحونها فلا يجوز ان ينسب اليها قول يوم
ثم انه لا يختلف ما لكي ولا شافعي ولا حنبل ولا ظاهري في ان عدلين لو
شهدا انما يعرفه هو مملوك فلان وشهد عدلان احزان بانما عرفه هو
جرفانه يجب الحكم بالحرية دون الحكم بالرق لانه عنه مضل علم ليس
عند غيرهم هكاهنا لو لم يرووا جردانه كان حرا بل يختلف الروايات
انه كان عبد اجير اعتقت هل حافظ روى في شيء من الاخبار انما
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما خبرها لانها تحت عبد ولو كانت
تحت جرم ما خبرها هذا امر لا يجدونه ابداع رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا في رواية صحاح ولا سقيمة فحينئذ لا فرق بين من يدعي انه انما خبرها
لانه كان عبدا وبين من يدعي انه انما خبرها لانه كان اسود واخر يدعي

انه انما خبرها لان اسمه مغيب كل ذلك ظنون كاذبة لا تجعل القول بها
وانما الحق انه خبرها بين البقاعه وبين فراقه ولا مزيد كما خبر كل
معتقه ولا مزيد ولان مفهوم العبد مفهوم القلب وهو ليس بحج عينا
ولا عندهم الا عند الدقاق قال الشيخ شهاب الدين القرافي في
الفروق ان مفهوم القلب اصله تعليق الحكم على العلم كقوله تعالى
محمد رسول الله ولحقه به اسم الاجناس حكاه عن التبريزي كقوله
عليه السلام وتراها طهورا وقوله ثم اغسله بالما واستدلال الشافعية
بذلك لا يصح لانه ليس بحج عينا ولا عندهم فكذلك مفهوم العبد لولم يأت
وكان زوجها حرا ورواها ايضا انما امه عقب وكانت تحت عبد مهي
بالخيار ذكره في المحلى وقال هو من رواه حسن بن عمرو بن امه وهو
مجهول لا يعرف فسقط الاحتجاج به ثم لو صح لم يكن فيه الاحكام
العبد دون الحر وتعلقوا ايضا بخبر روى عن عايشه انها كان لها
عبد وجارية فامرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشدا بالعبد
وهو حر لا يصح قال الفقهاء لا يعرف الا بقصد من عبد الرحمن وهو
ضعف ثم لو صح لا حاجة فيه لانه لم يذكر انها كانا زوجين وانما
هذا في ذلك الخبر كذب عظيم لا يستحج به لارباب الكذب لاسيما على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد جرد لوصحها ما كانا زوجين ان
يكون امرها بالبداه بالزوج لنقض الرجال على النساء قال الله تعالى
والرجال عليهن درجة وقال جكاية عن امريم وليس الذكر كالانثى
وجه اخر ان قوله عليه السلام اذهبي فقد عرق بضعك معك
كما رواه الدارقطني فقد جعل عليه الحيا رعتها مثل سها في رزقهم

وجود ذلك وإحكامه بعموم العلة كما في سائر العلل الشرعية العقلية
وفي الذخيرة لو قال لها وهي أمة أن دخلت الدار فانت طالق قلنا
فاعتقت فدخلت الدار تطلق قلنا دل على أن الزوج يملك الملك
على الأمة قبل أن تعتق لكن في الزيارات ما يدل على خلافه وهو أنه
لو طلقها طلقتين قبل العتق لا تحل له إلا بعد زوج آخر ولو كان ملكا
لثالث لما جرت عليه جرمه عليه بالتثنية وخيار المكاتبه بالعلم
الثانيه وهي أن زيادة الملك فإن المكاتبه مملوكه بطلاقه غيرهما
وكرامتها حصتها وقد تقدم أن خيارها تمتد إلى آخر المجلس
وبطلان الاعتراض والقيام عن المجلس وبالوطي روى ذلك عن عمر
وابنه وعبد الله بن عمر وحفصه وشيلان بن يسار وإي قلابه
ونافع والنخعي وأنوطيا ولم يعلم بالخيار رضي على خيارها وهو قول
الحسن وحامد وسعيد بن المسيب والحكم والنخعي وقال أبو الفرج
في التحقيق لها الخيار ما لم تكن منوطيا وللشافعي ثلثة أقوال
أحدها هذا الشأى إلى ثلثة أيام والثالث على الفور وقالت
الظاهرية هي على خيارها إذا احتج بحار وعمر بن الخطاب رضي الله
في حديث بريرة أن غشيها زوجها فإخيارها وعن حفصه أنها اعتقت
جارية لها قال لها أترأى ثم قالت لها أن وطيك زوجك فإخيارك
وعن ابن عمر قال أن أصابها وقد عرفت أن لها الخيار فليس لها الخيار
وإن لم يعرف فلها الخيار وأنوطيا الفهر وعز ابن مسعود قد سمي
معه ولا يختار حتى يموت أو يموت ورؤى عنه عليه السلام أنه قال
لبريرة أن فريك فإخيارك قال علي فيه أبو الأصعب الحراني ضعف

منكر الحديث ثم اختلفوا في اختيارها بنفسها هل هو طلاق أو فسح
عن قتادة أنها واحدة بآينه وهو قول عمر بن عبد العزيز وإي حنيفة
ومالك وأصحابهما وصح أنه فسح لا طلاق عن حماد وأبرهيم النخعي
وهو قول طاوس وبه قال الشافعي وابن حنبل وابن لهويته وداود
وأصحابهم قلنا وهو قول إي حنيفة وأصحابه ونقله
عنه غلط وإن كان ذلك قبل الدخول فإذا لها من الصداق فقال
قوم لا صداق لها صحح ذلك عن الزهري قلنا وهو ربهنا
وبه قال الجمهور وقال قتادة لها نصف الصداق وقالت الطائفة
لها الصداق بكاله وكذا وجبوا المردن قبل الدخول جميع صداقها
قال ابن حزم بطل قوم صداقها بذلك وهذا قول للشيطان
وصد عن الإسلام ومثل صداقها إلا كبرين لها قبله قلنا
أجاب جميع الصداق للمردن قبل الدخول هو العون للشيطان وقوي
للكفر والظفان وذلك منه جهل وهذان قال أبو بكر بن أبي شيبة
في مصنفه عن ابن عباس أنه قال لا شيء لها لا يجمع عليه أمر بذهب نفسها
وماله قال وهو قول الحسن وأبرهيم وحامد وقال مالك هو طلاق
لا فسح ولا يجب عليه صداق ذكره أنوaid في حديث بريرة
على ما به فايد وجمع الطائفة في ذلك ستة أجزاء وبريرة فعيلة من
المردن محتمل أن يكون بمعنى أترأى وبمعنى غيره ثم اختلفوا في بيعها
مكاتبه قبل شرائها عابسه لها كان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فهو فسح للمكاتبه ومن لم يجر بيع المكاتب برضاه قال لم يكن منه كانه
ولم يكن الكاتبة عقدت بعد وحدث عابسه بطل هذا التأويل

مع قولها فاعينيني وقد عجزت عن الاداء فاتفقا على فسحها وعرضا
المكاتبتين ففسحها وبيعها برضاها فسح للكاتب في الاصح وقوله
عليه السلام لعائشه رضي الله عنها اشترها واعتقها واشترط
لهم الولاء انفرد بهذا الكلام هشام بن عروة وهو مشكك لانه
امر باشرط ما لا يجوز وهو غير ركن لا يعلم ذلك ليتبع البيع والبي
عليه السلام منزه عن مثل هذا فلذلك انكره حتى بن اكرم على هشام
حيث انفرد بها عن الحفاظ والجمهور على صحة ذلك وتناولوه على
وجوه الوجه الاول ان اللام بمعنى على كقوله تعالى ولم للمعنه
وان اسأتم فلها والوجه الثاني ان قوله عليه السلام اشترط
لم يكن على وجهه الا باحده بل معناه انه لا يفده ذلك اشترط
لهم ولا يشترط وقوا ذلك بما جاء من روايه ايمن المكي عن عائشه
رضي الله عنها انه قال لها اشترها وديعهم يشترطون والوجه
الثالث ان ذلك كان قد اشتره عندهم وعلم بطلان اشترطه
فكان الامر به على وجه التهديد وايدوه بقوله عليه السلام
ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط
شروطا ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحسن
وشروط الله أو ثقل والوجه الرابع ما رواه الحافظ ابو جعفر
الطحاوي عن الشافعي عن مالك عن هشام بن عروة عن عائشه
رضي الله عنها عن النبي عليه السلام اشترط الولاء بغيره تا وقال
معناه اظهر لهم حكم الولاء لان الاشرط هو الاظهار وقال
اوس بن حجر فاشترط فيها نفسه البيت اي اظهر نفسه لما حاول

ان نفعل قال القسطنطين من الروايد انفرد بها الشافعي عن مالك والجمهور
من الامية الحفاظ على خلافها وقوله ليس في كتاب الله اي لا ناصيلا ولا
تقصيلا وذكر المايه للتكسر بمعنى الشروط التي هي غير مشروعه
باطله وان كثرت وفي الجواهر لو عتق الزوج قبل ان يختار
نفسها فلا خيار لها وعندنا لها الخيار وهو احول الوجهين للشافعي
فان طلقها الزوج رجعا فلها الخيار وما سافلا معنى للخيار في
الذخير لو عتقت في العدم من طلاق رجعي فلها الخيار وان كانت
صغيره منظر بلوغها ولو بيت الخيار لها في حال الحيض امرت
بالتاخير الى زمن الطهر فاذا طهرت او عتت ان شئت وعندنا لها ان
تختار نفسها في حال الحيض لانه فسح لاطلاق عندنا وعند المالكيه
طلاق ولا بها مضطره لا نقصان على المجلس ولذا خيار البلوغ
والعتة ذكر ذلك في المحيط فان عتق الزوج صل الطهر قال
ابن القسطنطين العتبه هي على خيارها وقد قال قبل هذا الوعتن الزوج
قل ان تختار فلا خيار لها الزوال عنه على اصلهم وهذا يناقضه
وقال ابو الحسن النخعي الصواب ان لا خيار لها لان التيب
قد زال وهو روجه واختيارها نفسها عندهم طلقه مائه او رجعه
فيه قولان للمالكه قال النخعي هذا مشكك كيف يصح رجوعها
والطلاق بغيره وانما هو حق عليه فلـ وهو مصادم
لحديث بريده ان زوجها كان يطوف ورأى في سكره كالمدينه
ودموعه تسيل على خيته والنبي عليه السلام يشفع له فلو كان
له ولايه رجوعها لم يحقق شيء من ذلك ولا امر النبي عليه السلام

برجعها مع شدة حبه لها ولو كانت جاعله بالجحيم المشهور سقوط
خيارها والشاذ بثبوته وقال بعض المالكية هو الصحيح كرهنا
قال أبو الحسن أشهر الخيار بالمدنه حتى لم يخف عزمه وعليه
حكم ملك قلند الامه تعذر الجمل بالخيار اذ هي مظنة
الجمل لانها لا تنفرغ لتعلم احكام الشرع لاستغفارها عزمه المولى
وشهرته بالمدنه لا تنفذ شهره في جميع البلاد الاسلاميه ولو
كانت غايه عبد اعاقها فاختارت نفسها ثم بنت ان زوجها
عق قبل ان يختار نفسها بطل خيارها وهو يتولى الاول وقوله
وان تزوجت امه بغير اذن مولاهم اعمقت نفذ كاحها ولا
خيار لها لان نفاذه بعد عمتها وقد ذكرها في اول فلا يعيد
قوله ومن وطى امه ابنه فولدت منه فهي ام
ولده وعليه قيمتها ولا مهر عليه وهذا اذا قاه الاب وقال
زفرو والشافعي وابن حنبل بحال المهر واجمعوا على ان الاب يحرم عليه
وطى امه ابنه وفي المنهاج يجب به عليه مهر لاحد على المذهب وفي
القديم يجب الجدا فان اجلها فالولد جرسيا وبصير الجارية ام
ولده في الاظهر اذا لم يكن ام ولدا ابنه وعليه قيمتها مع المهر لا قيمه
ولده في الاصح وفي البسيط لو ولدت منه هل ينقل الملك اليه
قبل العلوق او معه او بعده وجوه تقدم الملك كي يكون
وطيه حلالا لعظم الجرمه الابنوه ويكون الولد من وطى حلالا فلا
يحب قيمته ولا عقر كقولنا اثنتا الثلثه ولان الملك شرط لصحة
الاستيلاء وشرط الشيء تقدمه كالطهارة للصلاة والاصح

عندهم ان الملك يحصل مع العلوق ولا يحق قيمه الولد وفي المغني ان
علقت منه صارت ام ولده وهو قول الثوري واشجع ذكر ابن
المنذر وقال ابو ثور ان علم انها لا يحل له الجدا ولا يلزم الاب
قيمة الجارية ولا عقرها ولا قيمة الولد عند اجد قال وقال
الشافعي يلزمه ذلك كله اذا حكم بانها ام ولده وهذا بناء على ان
الاب لو اتلف مال ولده فليس له مطالبة بقيمته ولا بد من عليه
عند الجارية وهو ضعيف وفي البسيط الظاهر ان الاستيلاء
لا يثبت ويجب على الابن اعفاء امه وقال ابو حنيفة لا يجب
وايه صار المرنى وذكر ابن خيران قول للشافعي كقول اي خفيه
وهو القياس واجرى العراقيون والمراوزة المسئلة على قولين
اذ لم يثبت فيه حديث وليس يلوح فرق بين الاب والابن انتهى كلام
صاحب البسيط وفي الزيادات وذكر محمد بن سماعه عن
اي يوسف ان الاب نعم العقر ولا نصير الجارية ام ولده ونعم
قيمة الولد كما في دعوى المولى ولجارية مكاتبته والفرق ان الاب
له في جارية الابن حق التملك لاحق الملك ولا يحققته بدليل
الوطى لابن هكذا في قاضي خان والجواشي قال ولو كان الاب جارية
مال الابن لم يحل لابن وطى جاريته كما لا يحل للمولى وطى مكاتبته
ان لها في نفسها حق فالاب بمنزلة الواهب للاجنبي فان له حق التملك
في الجارية الموهوبة لاجن التملك ولهذا يحل له التزوج بالجارية
الموهوبة قبل رجوعه في هبته وحق التملك يمنع من صحة النكاح
لحقه ولا يمنع من بقاء لانه دونه فالملك يمنع النكاح ويبرعه

اذ هو اقوى الله وحق الملك تمنعه ولا يرفعه وحق التملك الضعف
من الكل لا يمنع النكاح ولا يرفعه وعلى المسله في الكتاب بان الاب
له تملك مال ابنه للحاجة الى بقائه فله تملك جارسه للحاجة الى
صيانته ما به غير ان الحاجة الى ابقائه له دونها الى ابقائه نفسه
فهذا تملك جارسه عند العلوق بالقيمة والطعام بغير القيمة
نظرها لو اخلطت الذرية بالبيته والذرية غالبة لا يتجرى ولو
اخلطت جواريه او زوجاته بأجنبي لا يتجرى لان الحاجة الى
الطعام امس حتى اسمت القيمة في حال الخصم ولا يباح الوطى الحرام
بالضرورة فيكون الوطى قد لا في ملك نفسه فلا يلزمه العقر ولا
قيمة وله لانه علوق الاصل وزفر قاسها على الجارية المشتركة
حيث لا يحتاج فيها الى سبق تملك نصيب الشريك لان ملكه فيها
كاف للاستيلاء حتى لو كانت الجارية المشتركة بين الاب والابن
فوطيها الاب فولدت منه فادعاه الاب بحجبه العقر في نصيب
ابنه اتفاقا وكذا لو كان وطى الاب لجارية الابن غير معلق بحجبه
العقر لعدم تملك الجارية اصلا لا توصف المقدم ولا توصف التأخر
وانما ثبت للاب الملك فيها لضرورة صحة الاستيلاء فلا ثبت
بدونه ذكر في الجواشي وقال ابن قدامة في المغني وقال الجوزي
يلزمه قيمتها لانها حرمت على الابن بوطيها كالتامها وغلط في النقل
عن الامام وهو كثير الخطا وغلط في نقل مذهبا ولو كان الابن
زوجا اباه جاز النكاح عنده وهو قول اهل العراق وعند اهل
الحجاز لا يجوز وهو قول ابن حنبل وعند الشافعي فيه تفصيل قال

في المسيط ان قلنا انه لا تزوج بجارية الاجنبي لانه موسر مال وله
فلا يصح نكاحها وان قلنا تزوج بجارية الاجنبي او كان الابن معسرا
لا تملك غير جارسه وهي لا ينفى باعفائه من صحة نكاحه على حصول
الاستيلاء ولو وطى جاريده ولكن فان قلنا لا يحصل الاستيلاء
يصح نكاحه ويلحق الابن الاجنبي وان قلنا حصل لا يصح نكاحه ولو
كان الاب عبدا جاز نكاح جاريه ابنه بالاجماع وفي المسبوط لا يجوز
للأب ان يزوج بجارية ابنه عند الشافعي فلهذا سألنا على ان
الجارية تزوج أمه عند طول الحرز ويجب على الابن اعفاف ابنه
فيستغني به عن نكاح الامه قال لكن هذا ليس بصحيح فانه لو
تزوج امه عين صح النكاح اذ لم يكن في ملكه ما تزوج به الجارية
والاصح انها مسئلة مبتداه قلنا في صحة الزوج بامه
الاجنبي خلاف عندهم وفي المجمل جاز للوالدان تزوج بامه وله ان
لا تحل لولده وللابن ان تزوج بامه والده التي لا تحل لوالده استدل
في المغني حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جد انه عليه السلام قال
انت وما لك لا يملك رواه ابن حنبل وعنه عليه السلام قال اطيب
ما اكلتم من كسبكم وان اموال اولادكم من كسبكم فكلوه ههنا
رواه البخاري قال ابن قدامة ولانه لو ملك جزارمها لا حل
له نكاحها فاي مضافه بجملتها شيئا اوليا التحريم قلنا
هذا ليس بشي وهو مغالطة واعتبار تملك جزارمها باطل بيان
بطلانه ان ملك جزارمها محرم على مالك بامها ووطيها وهذا اضاف
الحكم الى الاب لا يحرم وطيها على الابن فطعننا فيه فضلا عن دعوى

من انصف و دعوى المرفقة بحكم ونظما بن الاحاد بنى الى درهاها بديل دلا له
ظاهره على ذلك وحدث بن عباس بن الصديق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال انما العبدان ما بعد ما نزل فيهما احد هما فان لا يستغفر من الذنوب واما الآخر
فان يسمى بالتمهيد فاذا حرم رطبته مشبهتا بصغير وعز في كل قبر واحد فقالوا
يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت هذا قال لعنه خفف عنه ما لم يمسح قال الخطابي
هو عند اهل العلم مجول على ان الاشياء ما دامت على اصل خلقها او حصصها وظروها
لمسح الله تعالى حتى يحرق رطوبتها ويحول حبيزتها او يقطع من اصلها فان ذلك بمنزلة
موتها فاذا خفف عن الميت توصفه عليه السلام الجريد على شمع مطرق الا ان يكون
قال بالقرآن الذي جاء به عن الله سبحانه وتعالى ويومئذ حشرنا عاصمه رضى الله
عنها الله عليه السلام قال ما من مصصة نصيب المسلم الا قتله الله تعالى حتى يشق مشاقها
مصر عليه ولا يصح ان ذلك فالتاسعة انما اوجر على الصبر وهو منه فلما
هداه ربه قوله امر الله بها والصبر للصبر وحدث بن سعيد ما نصيب الموتى من صبر
ولا نصيب ولا تقسم ولا يدعى حتى يتم مصمة الاقر الله به من نخطاياه متفق عليه
وفي المسقي قال عليه السلام العز من العاص اما الولد الوافر بالوحيد نصبت ونصوت
عنه فتعد ذلك رواه احمد وعنه بن هجر بن رضى الله عنه ان رجلا قال للنبى عليه السلام
ان الى مات ولم يوص اصغعه ان تصد وعند قال نعم رواه مسلم ثم انما المذاهب
ان الصبيح لا يستحب في فرض الحج والحج المحط اذا ادرك على الحج بدنه لم يحرم العان حج عنه
غير لان الحج عبادة بدنية والطلوب منها فمما ينقض الوأمة والعتاب البدن
ولا يحصل ذلك للغير واما من حج عن العاجر وادعى الحج والرياء والايعاد جاز
عنه عنه وعن المريض المحسوس ان دام مرضه وحسبه الى الممات ايضا وان الـ
لاخره يدعى المسبوط والذخير وعن بن يوسف في المريض ان يراعى فراغه من

لا يولى

الحج جاز ولا اعاده عليه وهو روايد المعلى عنه وهو قول ابن حنبل واسحاق
والزهري اذا اجتمع فيه العدم المحرم ودام العدم حار كالمريض محلى عن ابن حنبل
العقل وفي المسبوط المذهب عندنا ان المعصوب والمعدوم من الحج يعلم الحج
ما قبل ما لم يملك وهو مدعيها لك وروى مثله عن عكرمة عن ابن عباس وهو قول
الصحيح وروى الحسن بن علي حصة انه سمع قال السامعي والظاهره واقف
الايجاب على انه لا يسقط بعد وجوب هذه العوارض وقال السامعي يجوز النيابة في
موضع حق الميت وحي من لا يستطيع ان يثبت على الرحلة لا يشق عليه غير
مقتاد وسرط المحرز الى الممات دفع الووى وقال عياض استمرار العجز قول
جمهور العلماء قال القطبي المعصوب المرم الذي لا بعد على المنوص قال الخليل
قاله لوى لساحب الشافعي والظاهره ان امرأه من ختمت قالت يا رسول الله
ان فرض الله في الحج على عباده ادرت ان شيئا كبيرا لم يصب على الرحلة افا حج عنه قال
نعم وذلك في حجة الوداع في حديث بن عباس مع قوله وفي حديث ابن رزين العتيق اسمه
لقيط بن عمار ومعه حج عن ابنك واعتبر رواه ابو داود والنسائي والترمذي وقال
حدث حسن صحيح وقد قدم في باب العزم وعن علي رضى الله عنه ان جارية شابه
اسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان الى سمع خبر وقد ادرت فرضه
الله في الحج هل يحرم عنه ان ادى عنه قال نعم فاذا عن ابنك رواه احمد والترمذي
وقال حدث صحيح وعن عبد الله بن الربيع قال جاز من ختمت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال ان الى ادركه الاسلام وهو شحيح ليه لا يستطيع ركوب الرحل والحج
مدفوع عنه افا حج عنه قال استأمر له قال نعم قال ارايت لو كان على ابنك
دين مصصة عنه اكان ذلك يحرمي قال نعم قال فاف حج عنه رواه احمد والنسائي
قال الووى باسناد جيد ولسان الله سبحانه ووجب الحج على من يستطيع

المنطوق به مقدمه عليه لصير المنطوق به معيذا او موجبا للحكم
وبدونه لا يمكن العمل بالكلام المنطوق به وهو ممتلئ بدلالة النص
لا يمتزله القياس الا ان دلالة النص اقوى لان المعنى فيها ما يتلوه
خلاف المقتضى والملك في مسلكه الكتاب ثبت شرط للعقود في الامر
لا شرط للسع مفسودا حتى يسقط فيه اعتبار القول ولو كان الامر
ممن لا يملك الاعتناق كالعبد والمكاتب والصبي والمعتوه لم يسب
السع بهذا الكلام قال ولو صرح المأمور بالسع بان فالعنة
منك بالف واعتقه عنك لم يخرج عن الأمر به بدس ان ليس
كالمقصود عليه فيما ورا موضوع الحاجة ومثاله قول النجاشي
النداء اذ قال القائل يا زيد كان معناه ادعوك اواناديك ولهذا
كان كلاما لانه جملة فعلية وبني لوقوعه موقع كاف الخطاب
ولو صرح بذلك خرج عن النداء لانه لصير جملة خبرية والنداء انشا
وكذا في النجاشي قولك ما احسن زيدا بقدر ان شئ جعله حسنا
ولو صرح بذلك خرج عن العجب وهو انشا الى الحكمة الخبرية وهو
كالف ما ذكر قاضي خان قبل هذا قال ومنهم من الحق المحذوف
بالمقتضى وجعله منه كقول تعالى واسأل القرية وقال المراد بها
اهلها مت ذلك مقتضى الكلام لان السؤال للتبشير وانما صرح
المراد بتحقيق منه البيان ليكون مقبدا والصحيح انه من باب المحذوف
لان من باب الاقتضا وعلى هذا قوله عليه السلام رفع عن امتي
الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ولم يرد به عن ذلك
لانه غير مرفوع بل ذلك واقع فعلم ان المراد بذلك مقتضى الكلام

الحكم او الالتم اوها جميعا فالشافعي امت للمقتضى عموما وعندنا لا
عموم له وعلى هذا قال لا يقع طلاق الخطأ والناسي والمكس ولا
فسد صومهم وعندنا ما له عموم لان دلالة ضروريه للحاجة
والناسي للضرورة بقدر بقدرها وقدر يرد به رفع الالتم بالاجماع
فلا يرد غيره ولان الاجماع على عدم رفع الحكم في الاملاقات فلا
يمكن جملة على نفي الحكم على سبيل العموم والصواب ان قوله رفع
عن امتي الخطا من باب المحذوف والاضرار لا من باب الاقتضا فكان
بقدر الحكم والالتم من باب الاشتراك والمشتراك لا عموم له
وكذا قوله عليه السلام الاعمال بالنيات والاضرار والمحذوف اختصار
هو من باب اللغة كالنطق وله عموم على ما ياتي في كتاب الطلاق
ان شاء الله تعالى والمعرف لها ان المحذوف ينقل الحكم من المنطوق
الى المحذوف وفي المقتضى لا يسئل من المقتضى شئ بل بقدر قبله ما
لصحيحة وهو بطرسا والمسهل ما ابح للحاجة والضرورة في حال
المخضصة بقدر بقدر الضرورة وهو سد الرمق وفيما وراه من الحيل
والتمول والنال الى الشيع لا سب حكم الاباحة فيه بخلاف المنصوص
فانه عامل بنفسه فيكون ممتلئ حل الذكوية بطهر في حكم النال
والحمل وغيرها مطلقا والمضمر بالمنطوق في العموم وعدم الضرورة
وفي قاضي خان واداب الملوك فسد النكاح ضرورة ولا يقال لو
فسد النكاح انما يفسدان لو ثبت الحل عليك العين لاستغنايه
عن ملك النكاح وذلك لا سب هنا لوجهين احدهما ان الحل لا يثبت
لها في ملكها والثاني ان الملك مت فيه ضرور صحة الاعتناق

بالانقضاء فوجب ان لا يظهر في حق فساد النكاح ويدل عليه ما ذكر في
الزيادات ان من كان تحت امه فزوج عليها جرح باذن مولاهما
ملكته وعليه قيمتها ونصير مسددا لها ضمن ولا يفسد نكاحها
وكذا لو اشترى زوجته بطريق الوكالة سبت الملك له او لا ولا
يفسد نكاحه وعلى هذا قوله ان تسربت جارية فزوج بصير الملك
مذكور اذ زوج صحه التسري وهو شرط يسقط بقدره ولا يظهر
في حق صحه الجزاء وهو الحريم وكذا لو قال لاجنبية ان طلقك فانت
طالق ثلثا فزوجها وطلقها لا يطلق ثلثا من ان الملك انما يظهر
في حق صحه الشرط لا في حق تزول الجزاء وفي الذخيره لو قال
لاجنبية ان طلقك فانت طالق ثلثا لا يسقط المهر الا ان يقول
فعدي حر وهو في ملكه قال لا نأقول انما يفسد النكاح لمكان
الثاني والمتناهيان لا يجتمعان والمتناهي شرعا كالمناهي عقلا والعق
لا تكون الا في ملك مستقر مطلق لا في الملك الثابت مزوجه دون
وجه الا ترى ان من قال لامه محبة ان اسرتك فانت حر فاشترىها
عنتت وفسد نكاحها لان الملك الذي ترتب عليه العتق وموت
الاولا لها يفسد النكاح لما قلنا واما مسألة الزيادات فلان
الزوج لم يملكها بالاستقرار لانهم يقبضها او لان ملكه ضروري
غير مستقر لا يسع له الى الحريم بالصدوق ولو قالت اعتقه عنى ولم تسيم
مالا لم يفسد النكاح والاولا للعتق عند اى جنبيه فمجرد وادى ابو يوسف
والشافعي هو الاول سواء لم يقدم المملك غير عوض تصحيحا
لنصفه وسقط القبض كما سقط القبول في البيع المقدر اولى لان

القبول في البيع ركن والقبض في الهبة شرط فلا يسقط اعتبار القبول
الذي هو الركن في البيع لكونه ماسا بمقتضى العرف فلا يسقط اعتبار
ما هو الشرط اولى ولهذا لو قال اعتق عبدك عنى بالف وطل من خمر
يقع العتق عن الامر وكذا لو اكره المأمور على ان يعتق عبده عنه بالف
يقع العتق عن الامر ويبع المكن فاسد والقبض شرط لثبوت الملك
للمشترى في البيع الفاسد ثم سقط اعتبار اذ كان يقبض العقد
فصاحبا اذا كان عليه كراهه فظاهر غير ان يطعم عنه ومذهب
الشافعي ذكر في المنبيه في كتاب العتق وله ما ان الهبة مشروطا
القبض بالنصر فلا يمكن اسقاطه ولا اثباته افتضا لانه يعالج حسي
والقبض في البيع الفاسد ليس منصوبا عليه لان فاده الملك فجاز
سقوطه وفي مسله الكراهه العرف يوجب في القبض عن الامر اما
العبد فلا يقع في يد شي لمنوب عنها لانه ازاله الملك وقال
المسخر رحمه الله بقوله في تعجيل قولها ولا عند عدم ذكر المال يحتمل
ان يعدره به ويحتمل ان يقدر بيعا فاسدا لعدم ذكر المهر وليس
البعض باولى من البعض فوقع اجماله في القدرين
باب نكاح اهل الشرك اعلم ان
الكهنة المشركين صححه عند الائمة الثلاثة واصحابهم سواء كانوا من
اهل الكتاب او من غير اهل الكتاب وقال ملك في المشهور عنه فاسده
لكن اذا اسلموا صحح الاسلام منها ما صحح ابا عبد الله عليه واولادها
ثلثا ثم اسلموا فله ان يبيع على نكاحها ذكر في الجواهر وفي الذخيره
المالكية انهم فاسده تصحيحا الاسلام كدفع جلد المسد وكذا عقودهم

فاسد ويصحح الاسلام وفي الجواهر ونعزم علماء هوفاسد
عندهم وعند الائمة عقودهم صححه وفي الذخيرة المالكية
انكح الكفار فاسد مشكل فان ولاه الكافر على الكافره صححه
والشهاده عندنا ليست شرطا في العقد ولو قلنا انها شرط فاذا
عقدها جماعة المسلمين ينبغي ان يصح ولو مل اصدقه بدفعها
لاجل فكذا انكح العامة وامل المادية والحبال من المسلمين
ومن تزوج على خمر او خبز او ميتة مع ان فساد المهر لا يفسد النكاح
بل ينبغي ان يفصل وقال ما صادف الشرط المصحح للنكاح فهو
صحح اسلموا اولم يسلموا او مالم يصادفها فهو فاسد اسلموا الا انتهى
كلام الشيخ شهاب الدين الرازي رضي الله عنه اخبرني رضي الله عنه
في النوم حكى هذا السؤال في كتابه عن بعض المالكية وعن غيره عن
عائشه رضي الله عنها اخبرته ان النكاح في الجاهلية كان على اربعه اشياء
نكاح منها نكاح الناس اليوم بخطب الرجل الى الرجل وليته وابنته
فيصدفها ثم تنكحها ونكاح اخر كان الرجل يقول لامراته اذا طهرت من
طمثها ارسلني الى فلان فاستبضع منه وبعبرها زوجها ولا تمسها حتى
يستبرئ منها من ذلك الرجل الذي يستبضع منه فاذا تيسر حملها
اصابها زوجها اذا احب وانما فعل ذلك رغبة في تحببه الولد نكاح
النكاح سمي نكاح الاستبضاع ونكاح اخر يجتمع الرهط دون
العشيرة فدخلوا على المرأة كلهم يصيبونها فاذا حملت ووضعت
ومر بال بعد وضعها ارسلت اليهم فلم يستطع رجل منهم ان يمنع
حتى يجتمعوا عندها فتقول لهم قد عرفتم الذي كان من امركم وقد ولدت

فهنوا بكنك يا فلان فتسمى من اجبت باسمه فالحق به ولها الاستطاع
الرجل ان يمنع منه ونكاح رابع يجتمع الناس الكثير على المرأة ولا
يمنع من حياها وهن الغايات ينصب على ابوابهن الرايات وتكون
علمًا فمن ارادهن دخل عليهن فاذا حملت احداهن ووضعت حملها جمعوا
لها ودعوا لها القافة ثم الجعوا ولها بالذي يرون قالتا طبه اى
التصقبه ودعي ابنه لا يمنع من ذلك فلما بعث الله محمدا صلى الله
عليه وسلم بالحق هدم نكاح الجاهلية كله الا نكاح الناس اليوم
رواه البخاري وابوداود وروى ابو الفرج في المحقق عن النبي عليه
السلام انه قال وخرجت من نكاح غير سفاح روت عنه عليه السلام
عائشه وانقلاب النكاح الباطل صححا بالاسلام لا يعقل وفي
ذلك نسبه ولاده الانبياء عليهم السلام الى الانكح الفاسد من
غير ان يتقلب صححه عند اذ اصحابها لم يسلموا وبعد هذا القول
لا يخفى وبالله سبحانه التوفيق وفي السبيل وحكم فساد انكحهم وان
كان مشهورا فهو باطل قطعانا تقر بهم عليها بعد الاسلام فلتقرروا حكم
بالفساد اطلاقا من مناقض كيف ودراب الشافعي الحلال بطريق الذي
مع ان الاجماع لا يحصل التحليل بطريق النكاح الفاسد ويحصل للذي
الاحسان والطريق وهذا جرح الى لا يوقع طلامهم ولا تجاس عليه فله
قد جرحا بحسن المصري وقتاده ورجعه الراي ومكث وقالوا ليس طلاقهم
بطلاق لكن عند طلاقهم واقع لصحة انكحهم وهو قول عطاء بن ابراهيم الشافعي
والخعي والزهري وجاد وسفيان الثوري والاوزاعي والشافعي وابن حنبل
ودكر ابن المنذر في الاشراف وقال هو الاصح وهو قول جمهور اهل العلم

قوله واذا تزوج الكافر بغير شهود او في عتق كافر
اخر ذلك اذ بينهم جازن ثم اسما اقر عليه وهذا عند ابي حنيفة
وقال زفر النكاح فاسد في الوجهين الا انه لا تعرض اليهم قبل
الاسلام والمرفعة الى الحكم وقال ابو يوسف ومحمد في الوجه
الاول كما قال ابو حنيفة وفي الوجه الثاني كما قال زفر وفي المخطط كل
نكاح جازن بين المسلمين فهو جازن بين اهل الذمة وكل نكاح حرم بين المسلمين
فهو منقسم ان فسد بين المسلمين لفقد شرطه كالنكاح بغير شهود والنكاح
في عهد الكافر يجوز في حقهم اذ ادانوا جوارم عند ابي حنيفة وبقر عليه
بعد الاسلام لرفد ان الخطاب عام وقد التزموا احكامنا بعد الذمة
هكذا في المخطط وقوله التزموا احكامنا غلط فانهم قالوا ان المحرمية
حقهم كالعصية في حقنا والمحرمية كالشاه ولو كانوا التزموا احكامنا
ان يفسخ البيع الذي جرى بينهم في المحرمية بعد الاسلام لوقوعه فاسدا
وقد قالوا ان الذمة اذ ابيع المحرم والمحرم لمسلم عليه دين يجوز له ان يأخذ
دينه من ثمنها وان كان من المحرم واخذ من اجل المسلم والاقتضا على تناول
الخطاب لم يقرب في التعليل لئلا ان الشهادة في النكاح تختلف
فيها والمخلاف في النكاح في هذه الجدة يتا على ان العدة لا يجب على اهل الذمة
عنده حتى لا تسد له الرجعة عنده اذ اطلقها بعد الدخول لانه سبب
ولدها منه الا اذا جات به لاقل من ستة اشهر وعندها عليها العدة
لانما الكفار يحرم بدليل انها لا تزوج اذا كانت حاملة وله ان يماه
عنه يحترم في حقنا نفسه هكذا في المخطط قل امان نفسه
محرمه لا يجوز امانها بغير مستند ولا التعرض اليها كالمسلم ولهذا

اوجبت القصاص على المسلم بقتله ودينه كدينه المسلم روى عنه عليه
السلام انه قال انما بدله الجزية لكون اموالهم كموالنا ودينا وهم
كدينا وكل نكاح حرم لجرمه المجل كنكاح المحارم والجمع بين
الحسن والاختين لا يجوز عندها واختلفوا عنده قال صاحب المخطط
قال مشائخنا نفق جازن لانه جازن في معتقدهم وقال شيخ العراق
نفق فاسدا ولهذا لا يتوانان نكاح المحارم لانه لم يكن سببا للميراث
في سريرة ادم فلا اعتبار لريائيتهم اذ لم ينعقد شرعية فاذا استلم
احدهما فرق بينهما بالاسلام وفي فقيه المنيه يجوز في اسلم ونحوه اخيه
تبيين دون نفق القاض لانه وقع فاسدا عندها وان وقع جازنا عنده
على قول بعض المشايخ الا انه فسد لقيام المحرمية بعد الاسلام اطرا
المحرمية على النكاح الصحيح فسد كالمقارن وفي الكتاب على الها بان
جرمه نكاح المعتق يجمع عليها فكانوا ملتمزين لها وجرمه النكاح
بغير شهود يختلف فيها ولم يلزموا احكامنا بجمع الاختلافات
وقد ذكرنا ضعف هذا التعليل ولا في حنيفة ان المحرم لا يمكن
اثباتها حقا للشرع لانهم لا يحاطبون بحقوقه ولا وجه له في اجاب
العدن حقا للزوج خلافا ما اذا كانت تحت مسلم لانه يعتقد
حقوق الشرع فاذا صح النكاح لحاله المرفعة والاسلام حاكم البقا
والشهادة ليست فيها شرطا وكذا وجوب العدة في حالة البقلا
بنا في النكاح وكذا بنا العدة بعد صحة النكاح لا ينافيه من البقا
اسهك المتكوجة اذ اوطيت بشبهه وفي الزخير تزوج متكوجة الغير
وهو لا يعلم لا يجب العدة بالوطي حتى لا يحرم على الزوج وطئها وبه

فتى ذكر خواهر رزاده وفي الجامع اذا وطئها الثاني لم يقر بها الاول
حتى يقضى عدتها للوطئ شبهه في باب النكاح الذي يقام عليه البينة
وفي الفتاوى ان دخل بها ولم يعلم انها منكوه الغيرة العود وان
علم فلا عد عليها وفي جوامع الفقه احكام الاسلام جارية على
الحل الزم من استحقاق الفقه وعدته والتوارث بالنكاح الصحيح
وخيار البلوغ والنكاح بغير شهود صحيح عندهم فان تزوج الحوى
امه او بنته ثم اسلما فرق بينهما لان نكاح الحرام له حكم الطلاق فيما
بينهم عندهما كما ذكرنا عنهما في العود ووجوب التعرض بالاسلام مفقود
لانه لا يجوز بقاؤه عليه كما لا يجوز ابتدائه بينهما وعنده وان
كان له حكم الصحة في الصحيح لكن الحرمة ما في نكاح النكاح بينهما بعد
الاسلام بخلاف العود عنده وفي المعنى انكحه الكفار صحبه بقرور
عليها اذا اسلموا او ترفعوا اليها اذا كانت الزوجة من يجوز للزوج
ابتداء العقد عليها ولا يعتبر شرط انكحه المسلمين من اليهود والنصارى
ما لم يكن بينهما نسب او رضاع وقد اسلم خلق من الكفار فاقدم رسول الله
صلى الله عليه وسلم على انكحهم وذلك بالتواتر ونظر المحوسبه والوثنية
والمرتدة والمطقة ثلثا والمعد في حال عدتها ثم اسلم احدها تعرف
بينهما وبمراعاة احدها لا تعرف عندها خلافا لها وبمراعاة تعرف بالانفاق
وفي جوامع الفقه ونكاح الحرام والمطقة ثلثا غير صحيح لكن لا يعرض
اليها ما لم يترا فاجمعا وقال ابو يوسف اذا علم القاضي بفسخه
من غير مراعاة واذا اسلما تعرف بخلاف ويجوز انكحهم وان اختلفت
نكحهم ولا اعتبار بالنكاح بينهم وفي المحيط لو طلت المطلقة ثلثا التفريق

٢٧
مفروق بينهما بالاجماع لانه لا يتضمن ابطال حق الزوج وكذا في الطلوع عد
المسلم لو كانت كاتبة وكذا لو تزوجها قبل زوج اخر في المطقة ثلثا
وفي البسيط على قولنا على الحكم لهم فاذا اسعدى خصمه ولم يرص بالحكم
لم يحكم عليهم فانما انا حكم عليهم اذ رضوا بكنها وان قلنا لا يجب الحكم عليا
لا يجب ايمان المستعد ولا خلاف في جواز الحكم عليهم وعندنا يجب
الحكم اذا ترفعوا اليها وخبره عندهم ارفعها الحسن والشعب ومالك
وعن ابن عباس ايتان نسختان من المائدة ايه القلايد وقولنا حكم
بينهم او اعرض عنهم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحذر ان يشا
حكم بينهم او اعرض وردهم الى احكامهم حتى تزول وان احكم بينهم بما انزل
الله وروى ذلك من مجاهد وعكرمة وبدل على نسخ التحية قوله تعالى
ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون الايات ولم يقل احد
ان قوله ومن لم يحكم بما انزل الله منسوخ الا سيروى عن مجاهد انه قال
نسخه اية التحية التي قبلها وقيل كان التحية قبل عقد الزم والامر
بالحكم بعد عقد الزم لا التزامهم ببعض احكام الاسلام حتى قال
اصحابنا يحملون في السوء والموارب وسائر العقود على احكام الاسلام
كالسلمين الا في بيع الخمر والخمر يرفانه جائز عندهم بقرور عليه
وذلك مال لهم ويجب على مستهلك الخمر والخمر يرضاهما قال
الشيخ ابو بكر ولا تعلم فيه خلافا بين الفقهاء من استهلك الخمر
عليه قيمتها قل عند الشافعي لا يضمها للذي ولو
ترافعا جميعا حكم بينهما بشرعنا وقال مجاهد اطلب احدهما جملا
جميعا على احكامنا الا في النكاح بغير شهود فانما نجيزه اذ تراضوا به

فان من احمد عزري في علمي سبعه مده منهم عزري بن هلس اسان منهم لاسي و الناب
سمي له هكذا دله بن الحوزي في الضعفا والمترضى وجعل ابو الفرج عزري الراوى
لهذا الحديث عزري بن هلس الذي هو لاسي وقال السهقي صغور بن يحيى قال قال ابو عبد الله
الحافظ سمعت ابا علي الحافظ يقول ذلك فلم يصدق منه فلفظ علم على حديثه بالصحة قال
ووردى ما رواه ايضا عن عسري من عسري بن محمد الرضوي وقال ابو علي الغضائفي في كتابه
المسمى بسعد الممثل وروى مسلم عن حماد بن عسري وهو عزري بن عبد الرحمن الخراساني
عن سعد بن حماد في كتاب اللباس قال قال البخاري وعزري بن عبد الرحمن الخراساني في
وقال ابو بكر الرازي في مسنده هو بن عبد الرحمن وعزري بن ثابت عن ابو الزبير عن جابر ولا
يعرف حاله وقد اصلقوا في عزري الراوى لهذا الحديث اخلافه سدا وروى في الخبر
من طريق اخر في احد قبا محمد بن محمد قال الداروطي حديثه بالاطيل وهو من الحديث
وفي الاخر ان ابى السلي العبد صنف الحديث على الطغعة في العقد وقال في الامام
والذي اعتل به في هذا وجه احدها الاختلاف في الوفاء والرفع فوجد بن سليمان رفعه
نادرا وبنا وبنا بانه غيره واما الوفاء فان محمد بن جعفر بن عمار رواه عن سعد بن ابى عروبة
صوفيه ورواه سعد بن منصور قال في سفيان بن ابى عروبة عن ابى فزارة اسد بن عبد الله
بن زيد الجسري سمع بن عباس جلال بن سمرقاه قال وما سمرقاه فذكر قرايه له قال
اجبت عن نفسه قال لا قال سمع بن سمرقاه عن سمرقاه قال فما هو فوفى على ابى عباس
وفيه مع الوفاء زيادة استبعاد تعدد ما يكون وبعث في زمان رسول الله
صلى الله عليه وسلم معه وفي بن عباس على ساقه واحد واساق يحمي واحد
والا فلفظ ولا شك ان هذا منكر بعيد **باب** الارسل فان سعد بن منصور
عن سمعان عن ابن جريح عن عطاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك **باب**
ان حماد بن عيسى هذا الحديث حديثا ولا يهتد وهو امام في الحديث قال ذكره

١٠٨
من المغلس في كتابه قال من المغلس الطاهري وقد قال بعض اهل العلم ان هذا الخبر ليس
بما ثبت لان سفيان بن عمار سواه كان يحدث هذا الحديث بالبصره فحمله من قول ابى عباس
ولا يرفع ورفعه بالوفاء فحمله هذا الامام من قول ابى عبد الله السلام وابتداه لم يسمع
من ابن عباس شيئا قال الشيخ في الدين رحم الله في الامام قالوا الخبر المذكور ثابت
وقال من المندرجات خبره بنبره وقال الحب ورواه الخطابي والنسائي والنسائي بنبره
على ابن عباس والجمهور حدث الجمعية الموقعية ووجهه التمسك به التعليل
قال لها في حديثك ولم يسألها هل تحت محمد الاسلام ام لا فلو كان مجمعا عن سمرقاه
لصحة جميعا عن ابى عبد الله عليه السلام لها وترك الاستقصاء ليل على صحة جميعا عن ابى
وان لم يجمع محمد الاسلام وقال عليه السلام انما الامام بالسائت واما الامام ما يروى وهو
نفس شري واصل عظيم وقد حصل له عباد ولم يهوا وقال في الطوطي قوله حج
عن نفسك ثم حج عن سمرقاه واحمل هذا عن نفسك ثم حج عن سمرقاه لو كان محمد
وقع عن نفسه لما عزموا ان كان عليه السلام يقول حج عن نفسك وقد وقع الحج عن نفسه
وحج عن نفسه عندهم والامر طلب الفعل من الخطاب في المستقبل لان يقول له هذا
وقع عن نفسك وهو اعاد في لا تعرف حكم الشرع ويقول له من عليه السلام
لا يجوز له ان حج عن غيره والاحرام يقع لازما لم يحمله ثقله الى نفسه بعدما يلبس به
لغيره فصار لمن عليه زكاه او ثلثا رات بحوله ان يودى زكاه غيره وهما به اسمع وشيع
عن المودى عنه فان قيل بعد حوزة يوم رمضان منه الفلح حوزة احمد الاسلام
منه الفلح بل له ليس صوم رمضان فالحج لان شهر رمضان لا يجوز احلاقه عن
صوم رمضان في حق المقيم الصحيح وكذا احلاق زمان الحج على فدية لان الحج فدية عن اثنين
والصوم في شهر رمضان معين فالزمان للصوم معيار لانه ساعد غير صومه والزمان في الحج
طرف كوزان يوحده الفرض والفلح فالحج في صوم رمضان الى اصل البيد وفي الحج الى

الثاني عبد الاوثان والمعطلة والدمية والتتر والترك والمترن لا يحل
مناجاتهم ولا دجنتهم والصنف الثالث المجوس سلك بهم سلك أهل
الكتاب في الجبري ولا يحل مناجاتهم ولا دجنتهم في المذهب الصحيح وجوز ذلك
ابو ثور والشافعي في قول مالك في قول وان يهود نصراني أو نصر يهودي
فلا يصح عدم اقران قلنا رد المتهود من الضاري الى البصريه غير
مستقيم لانه رد من التوحيد الى التثليث ولا يابى في الرد من كفر الكافر
اذ الكفر كله مله واحد عندنا وعندهم وعن ابن حنبل في نصر اليهود
ويهود النصراني روايتان والمجوس اذا اسلم الى دين لا يراه له عليه الجبريه
لم يقر عليه وان اشتد الدين اهل الكتاب فقيه الروايتان والمراه كالرجل
في ذلك وعن ابن حنبل ثلث روايات أحدها ان لا يقبل منه الا الاسلام
لانه قد اقر بطلان دينه الاول قل محتمل ان يكون رأي الثاني
اولي ولم يقر بطلان دينه الثانيه لا يقبل منه الا الاسلام او الدين الذي
كان عليه والثالثه تقبل منه اصل ثلثه اشيا الاسلام او الدين الاول
او دين يقرأها عليه قوله واذا كان احد الزوجين مسلما
فالولد على دينه وكذا اذا اسلم اصره وله ولد صغير او له ولد صغير
او ولد بعد اسلام اصره صار ولد مسلم باسلامه وفي النبايع يريد
به اذا كان الصغير مع من اسلم في دار واحد او كان الصغير دار الاسلام
ومن اسلم منها في دار اخرى وان كان في دار الاسلام والصغير دار اخرى
لا يصير مسلما وكذا ذكر في سير الكاب وفي الدر خبير للمالكه الولد
يتبع الاب في الدين والجبريه والام في الرد والفرقي وقال ابو الظاهر
وقيل سبع الامم كف كانت كالكرو والجبري وقيل سبع خير الابون ذنا هو

تول الجماعه وفي كتاب اخبار قضاه مصر لابن زولان ان نصرانيه اسلم ولها
ولد طفل ولم يسلم ابوه ومات فقال ابو عبد القاضى وكان يفتي على
مذهب ابو ثور انما يكون مسلما باسلام ابيه دون امه فيجوز الناس
وكثر الضجيج فقدم اليه رجل صاحب مولها القاضى هذا الطفل
يكون مسلما او على دين ابيه فقال ابو عبد القاضى ان ابن ابوه فقالوا
مات فقال يثا من عدلين انه مات نصرانيا والا فهو مسلم فتشكروه
وقالوا استرنا القاضى بعلمه وفهمه وعند ابن ثور لا يحكم باسلامه الا بتعا
لابيه وهو قول مالك وفي جعله مسلما بتعا لاجده نظر له ولان الاسلام
يعلم ولا يغفل عليه ولو كان احد الزوجين كتابيا والاخر مجوسيا فالولد
حتى يجوز للمسلم مناخته وتحل له ديجته كان فيه نظر للصغير قال اد
المجوسيه شر ولم يقل اذ الكتابيه خيرا لا خيره المجوسيه ولا الكتابيه
والخير والشر افعال المفضل حرفت ههنا في الحال والحرمه فان الشافعي
الحلق في ذلك وفي البوري قيل سره في الحال والحرمه فان الشافعي
خالفا فيه للتعارض وفي الرافعي سبع الاب اذا كان مجوسيا وان كانت
الام مجوسيه فتقولان في البسيطة المتولد من اليهودي المجوس
قولان احدهما التحريم والثاني وهو الاصح المطر الى الاب وتغلب جانب
النسب وعند ابن حنبل لا ترجح مسلم ذكر في المعنى فليس لم ينظروا
الى جانب النسب اذا كانت الام مسلمه المصلحه الصغير فكراهها ههنا
ذكرنا من المصلحه له واذا اسلمت المرأة زوجها كافر عرض عليه الاسلام
فان اسلم فهو امراته وان اوفى القاضى منها وكان ذلك طلاقا عند
ابن حنيفه ومحمد وان اسلم الزوج وتحت مجوسيه عرض عليها الاسلام

فان اسلمت فهي امراته وان ايت فرق القاضي بينهما ولم يكن الفرقه طلاقا قال
ابو يوسف لا تكون الفرقه طلاقا في الوجهين وفي الجواهر ان اسلم الزوج
نكاحا على نكاحها ويعرض على غيرها الاسلام فان ايت وقعت الفرقه
قبل الدخول وبعد وقال اشهد بعمل الفرقه قبل الدخول كقول
الشافعي واحمد وسطر فراق العود بعده كقولها وان اسلمت المراه قبل
الزوج وقعت الفرقه قبل الدخول بعد تفعل على انقضاء عدتها وفي
التمهيد قال ملك ان اسلم بعد انقضاء عدتها فلا سبيل له عليها بكت
غيره ام لا وان اسلم قبل انقضائها في غيبته فان بكت قبل ان يقدم او
يلعبها اسلامه فلا سبيل له اليها وان ادركها قبل ان تنكح فهو احق بها
وقال ابن قدامه عنه تعرض عليها الاسلام ان كانت حاضه وان كانت
فايه بعثت الفرقه وفي المعنى عن احمد روايتان اعتبر العود والعدا
هو احق قبل انقضائها وهو قول محمد بن الحسن وغلط في نقله عنه
والروايه الثانيه سجل الفرقه واخارها للخلاف صاحبها ابو بكر وهو
قول طائفة من عكرمه وقناه والحكم وعمر بن عبد العزيز ورؤي عن ابن عباس
وضعه ابن المنذر في الاثراف والعرض مذهب عمر بن الخطاب ذكره
الحافظ ابو جعفر الطحاوي وابو بكر بن العربي وبه قال ابو الحسن وطاهر
ابن زيد وقناه ذكره ابو بكر بن الشيبه وقال ابن المنذر وهو قول
الزهري والثوري قال واجمع عوام اهل العلم على ان النكاحين لو اسلم
الزوج منهما انهما على نكاحهما وكذا لو اسلم معا ولو اسلمت وزوجها
نصرا او يهودي قال ملك والشافعي واسحق ان اسلم قبل انقضائها
فهي على نكاحها وعن علي بن ابي طالب هو احق اذا اسلم ما دامت في دار

هميها وفي مصنف اي بكر هو احق مضعها عند علي لان عهدا وعن الشعبي
هو احق بما كانت في المصر وعن ابراهيم بن قران على نكاحها وعن الحكم اهائي
ابن مسعود كان نصرا عنده اربع نسوة فاسلم فكتب عمر ان يقرروا عنده
وعن عمر ان نصرا نبه اسلمت تحت نصرا فخيرها وفي الذخيره سوا
كانت كبيره او صغيره عاقله ثم الميراث في يد من الفضل اذا كان
الزوج صغيرا او كانت المراه صغيره قولها لان ردتها عن الاسلام
صححه عندها وانها انكار بعد الاقرار فاولا في الصحيح ابوها وانها
امتناع عن القبول فاما على قول ابن يوسف فقد اختلف المشايخ فيه
منهم من لم يصح اباهما وسوى من الابا والرده حتى انه لم يفرق بينهما
ومنهم من صحح اباهما وفرق بين الابا والرده على قوله وعلى قول هؤلاء
يفرق باباها وحجه قول من قال بالفرقه بين الدخول وعدمه
ان النكاح قبل الدخول غير متأكد كالمبيع قبل القبض فسقط منفس
الاسلام وبعد متأكد فاحل الرضي ملك حيض يعني مضى عدتها بالاطهار
على اصل من اعتمدها وبالحيض على اصل من اعتمدها بالحيض ولا تعرض
الاسلام عليه لانه معرض البهيم وصار كالطلاق ودار الحرب وعلوا
بما رواه ابن شهاب انه قال اسلمنا ان امرأه هاجرت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وزوجها كما فرمهم على الكفر الا فرقت هجرتها
بينها وبين زوجها الا ان يقدم زوجها ما حرا قبل انقضائها قال
قال ابو عمر بن عبد الرزاق لا تنكح من روجه صحيح وليس هذا الباب
مسند حسن المسناد الا حديث عكرمه عن ابن عباس ان رجلا حرا
مسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جات امرأه مسلمه

فقال رسول الله انما كانت قد اسلمت مع فردها عليه وقيل انما كانت
تزوجت فاترهما رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها وردما
الى زوجها الاول ذكر ابو عمر في التمهيد وفيه ان اباسفيا بن حرب
وحكيم بن حزام اسلمتا ثم اسلمتا زوجتهما فارقتا كل واحد عند
زوجها بالنكاح الاول وذلك قبل انقضاء عدتها واسلمت امراه
صفوان بن امية ثم اسلم صفوان قال ابن سهاب وكان من اسلامها
واسلامه نحو من شهر فكان اسمها رهن قبل انقضاء عدتها من وجه
قول اي يوسف ان الفرقه حصلت بسبب بشرتك فيه الزوجان
فلا يكون طلاقا كالفرقه بسبب الملك والفرقه بالبلوغ وهو قول
الشافعي وابن حنبل ومده المدونه وقاله ابن الموان وقال ابن القس
في العتبه هي طلقة بائنه كقولها ولنا على الايمه الثلثه ان ام حكيم بنت
الحريث بن هشام اسلمت وكانت تحت عكرمة بن ابي جهل وكان اسلامها يوم
الفتح وهرب زوجها الى اليمن من الاسلام فارتحل ام حكيم زوجته اليه
فدعت الى الاسلام فاسلم ثم قدم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عام الفتح ومسا على نكاحها ولم يسألها رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بقا عدتها ولا عن انقضائها قال ابو المعالي وترك الاستفصال
في حكايات الاحوال مع الاحتمال بتركه لعموم المقال صحت انه لا فرق
في ذلك بين انقضائها وعدم انقضائها وقال ابو جعفر الطحاوي
وابو بكر بن العربي في العارضة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرق
بين نضار بن نضرانيه اسلمت بايها عن الاسلام وما رواه الزبير
من عدم البلاغات ليس محجة اذ البلاغات ليست حجة فكيف عدمها ولو كانت

حجة فليست هي هنا حجة لان ذلك اقرارها على نكاحها قبل انقضاء
العدو ولا يدل على عدمه بعد اذ ذلك حكاية جال ولكل وقال الكاساني
حكيم كان من الصحابة فكان اجماعا ولا بالاسلام لا يفتي بمقاصد النكاح
بينها وهي الملك والازدواج وقضا الشهوه والتوالد والنفاس
وغيرها فلا بد من سبب يفتي عليه فوات ذلك والاسلام طاعة وعبادة
سبب لسوء العصمة لا لا يقطعها فمعرض عليه الاسلام لمصلحة من غير الزام
لتحصيل تلك المقاصد بالاسلام او الفرقة بالابتن عن الاسلام فانه يعصيه
مناسب زوال العصمة ثم ان يذهبهم على خلاف المعبود في السر ولا يفتي بول
ان اسلم قبل انقضائها فتبقي على نكاحها من غير تجديد العقد فلم يحصل
باسلامها قبل اسلامه فرقة بطلاق ولا فسخ فاذا حاضرت بعد اسلامها
ثلث حيض انقضت عدتها فنحل لها الزوج به ان اسلم وبغيره فكيف يعتبر
انقضائه من غير طلاق ولا فسخ مع انه ليس على اركانها دليل سعي
يقوم به التمسك قال ابو جعفر العود يجب بعد ارتفاع النكاح
لامع بقاءه وقال ابو عمر لو ارتفع لمعرض الاسلام على الباقي منها معا
وقد اجمعوا عليه على الفور قل عرض لاستمرار البقا
ان اسلم ولا يجب العود ولها على اي يوسف ان بايها امتنع عن الاستئناس
بالمعروف مع قدرته بالاسلام عليه فسوب الحاكم منابه في التبرج
بالاجتنان كما في الحب والفتنة وانما المراه فليست من اهل
الطلاق فلا يوجب القاضي منابه فيه عند ابا الاسلام ثم اذ افرق
بينها بايها فلها المهران كان دخل بالمعروف وان لم يكن دخل بها فلا
مهر لها اذ الفرقة جات من قبلها قبل الدخول فاشبه الرد والمطأه

قبل الدخول وبعد وفي صنف اب بكر بن الرشيبة لاصداق لها قبل الدخول
عند ابن عباس والحسن والزهرى والاوزاعي وابن شبرمه وعثمان التيمي تلك
والشافعي وابن حنبل واسحق وعمر الثوري وقتاده لها نصف الصداق
قوله واذا اسلم المرأة في دار الحرب وزوجها
كافر واسلم الحربي ونجته مجوسية لم يقع الفقة بينهما حتى يحضر
ثلاث حيض ثم يبين من زوجها لان الاسلام عاصم لا يصلح سببا
للفرقه والعرض على الاسلام متعذر لعدم الولاية على امرية دار الحرب
ولا بد للفرقة من سبب دفعا للفساد فاقنا شرطها وهو مضي
ثلاث حيض مقام السبب الذي هو الايمان كما في حفر البيرة لتعذر
وهو شرط الوقوع اتم مقام وهو هوئ الواقع فيها وثقله في
حق وجوب الضمان على الخافر لتعذر الاضافه الى العلة ولمضي ثلاث
حيض اثر في اجماله كما في الطلاق الرجعي فانه لا يزيل ملك النكاح بنفسه
ويحل وطئها قبل انقضاء العدة ويجري فيه التوارث بينهما في العدة
اجماعا وكذا اسلام احدهما لا يزيل الملك فاذا مضت ثلاث حيض من
وقت الاسلام فالان حكم البيئونه ولا اعتبار لتلك الحيض في العدة
لان البيئونه تقع بعدها والسبيل لاسبق المطرف تستوي فيه المدخول
بها وغير المدخول بها ثم ينظر ان كان قبل الدخول اياها لا بعد وبعد
الدخول ان كانت حريمه والزواج هو الذي اسلم فذلك لا يعد عليها
اذ حكم الاسلام لا ثبت فيها وان كانت هي المسلم والزواج كافر
فذلك لا يعد عليها عند ابي حنيفة والمسلمه تاتي عن قريب ان الله
والشافعي يفضل على امرية دار الاسلام وينقض به العدة عند

وقد تقدم وحكم مضي الحيض حكم العرض فيكون طلاقا عند ابن يوسف
فسخ وهو رواية عنها واذا اخرج احد الزوجين النائم من دار الحرب
مسلم وقعت الفرقة بينهما خلافا لايه الثلاثة وان سبي احد
الزوجين وقعت الفرقة بينهما وان سبيا معاه لم يقع وعند الاكر
مقع فيها وخلافهم الاول اذ لم يكن مراغمه لزوجها وان كانت
مراغمه له وقعت الفرقة بينهما بالاجماع عندهم لقصد هال امره
والاستيلاء على حق الزوج كجبيد اهل الحرب اذا اخرجوا اليها مسلمين
عقوا فالخالف ان السبب هو تباين الدارين عنديا وعندهم السبي
فعلى هذا ان خرجت غير مراغمه لزوجها واخرج الزوج مسلما او ذميا
مقع الفرقة بينهما بالتباين عنديا ولا تقع عندهم لعدم السبي ولو سبي
منكوحته يبين منه بلا خلاف ولو كانت منكوحه مسلم او ذميا
او مشركه لا يبين استدلوا بحديث ابي سفيان بن حرب انه اسلم
بمصر ظهرا في معسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بمنزله
دار الاسلام وزوجه هند بمكة وهي دار الحرب جنيذ ولم يجد
بينهما عقد وبقتة صفوان بن امية وعكرمة بن ابي جهل حكيم بن
حزام وقد تقدم ذلك كله وبحديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم رد ابنته زينب الى العاص بن الربيع بالنكاح الاول
ولم يحدث شيئا قال ابو عمر في التهيد بعضهم يقول بعد ثلاث
سنة وبعضهم يقول بعد ست سنين وفي العارضة وبعضهم يقول
بعد ثمان سنين وبعضهم لا يقول شيئا وفيه جهل من اسحق وسماك
اخرجه ابو داود والحاكم قال ابو بكر بن العربي العارضة لم يصح

هذا الباب حدث مسند والمعنى فيه ان اختلاف الدارين بيان عن
تباين الولايات وذلك لايجوز ارتفاع النكاح كما في دار الاسلام الا ترى
ان الحربي لو دخل اليها مستأنفا او المسلم دخل دار الحرب بامان لا يقع
الفرقة بينه وبين امراته وكذا الخارج من مصر اهل الحرب الى منعه
اهل البغ والسبي يقتضي الصفا والخلوص للسببي ولا يحقق ذلك
الا بانقطاع النكاح ولهذا اباح رسول الله صلى الله عليه وسلم على
سببا او طائر بعد استبصاره من وضع حلهم ولهذا اسقط الدرر
ذمه السبي ولنا قوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار حتى
يخرجن من اماكنهن فان لم يخرجن فالحرام عليهن ان يزوجوهن
لهم ولا هم يحلون لهن الاية وهو عام او مطلق في المراجعة وغيرها والتخصيص
والقييد على خلاف الاصل وقال تعالى ولا تنكحوا بعضكم بعضا الا في
جمع كافر وهكذا في المنسوط وهو الاكثر والقياس ومعناه لا تعتدوا
من خلفهم في دار الحرب من نسائكم وقال السدي لا تعتدوا بامر
تركتموه في دار الشرك ومنل الكوافر الا زواج لا النسا للفرزدق في بريد
ابن المطلب واذا الرجل اصاب ربه ايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار
وحرير ليربوع ثوارس كل يوم ثواري شمسه ربح الغبار ومنه
هو لك على خلاف القياس جمع المذكر وتاؤوا ذلك على تاويل فرقه
ثوارس ونواكس وهو لك وفي احكام القرآن للرازي المهاجر الى
دار الاسلام صارت من اهل دار الاسلام وزوجها باق على كفر من
اهل دار الحرب وحكم ذلك وقوع الفرقة بينهما بقوله تعالى لا ترجعوهن
الى الكفار ولو كانت الزوجية باقية لكان الزوج اوامها ويكون معه
حاشا راو يدل عليه واتوهم انفقوا امرهم معها على الزوج

فلو كانت الزوجية باقية لما استحق الزوج مهرها وذكرنا قوله ولا جناح عليكم ان تنكحوهن ولا جناح عليكم ان تنكحوهن مع بقا الزوجية بينهما وفارق عمر امرأتين كانا له بكه وفي المسألة ^{في} عمر رضي الله عنه من اراد ان ينكح امرأته منه او تبين امرأته فليطعن في اى طليعتهن في الجمع وقال الشيخ ابو بكر الرازي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال الزوج احق بامرأته مادامت في دار الجمع يعني اذا كانا في دار واحد والمعنى فيه ان مع تباين الدار حقيقة وحكما لا سلم مصالح النكاح بل سقطت وبغوت على الناس فاشبه الموت والمحبة فصار كالانكاح ويجوز احد الكبابين لغوات مصالح النكاح بينهما او من دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالميت ولهذا جعلنا المرتد الا لاحق بدار الحرب كالميت حتى قسمنا تركته بين ورثته فلم يسقط عصمة النكاح مع المتباين حقيقة وحكما بينهما خلافا للمستأمن لانه في دار حكاما تمكن من العود اليها في كل وقت وجبر ولا نه مآخرج الا لقصد اجاز نفسه من المشركين فلا يعتبر مع ذلك القصد المراجعة لزوجها ولا يقال ان احداهما اذا كان مسلما او ذميا انما لم يرزل لمقا عصمة حق الباقي في الدار لانما يقول كونه معصوماً فقبل الزوال لا ساقية كما عتاق العبد المشرك ولو سلم ان ذلك يصلح عليه فهو داخل في الميم فلا يقدح في غلبته ما ذكرنا ولا في السبي وان كان ثبت ملك الرقبة فهو لا ساق في النكاح ابتدا فكذا باق لانه اسهل فصار كالشركاء في العرق من الغرب ان يطل السبي ملك المال وبقي ملك النكاح قال وقال ابو حنيفة الرق لا يمنع ابتدا النكاح فالبقاء او بعديم المنع قال قلنا

الى العاصم بن النخاع جديده ومهر جديده رواه الترمذي وابن ماجه
وابن حنبل وقال ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه قال يرد من موز
حدث ابن عباس احواد اسنادا والعمل على حديث عمرو بن شعيب
قلت في حجاج بن ارطاة وفي حديث ابن عباس محمد بن
اسحق بن يسار صاحب المغازي قال محمد بن الحسن رحمه الله انما جا
اختلافهم لان الله تعالى انا حرّم ان يرجع المومنات الى الكفار في سورة
الممتحنة بعد ما كان ذلك جلا لا جازرا فعاد ذلك جد شئ ومن شعيب
ثم راي النبي عليه السلام قد رد ابنته على العاصم بعد ما كان علم
حرمتها عليه تحريم الله المومنات على الكفار فلم يكن ذلك عند
الابنكاح جديده فقال ردها رسول الله صلى الله عليه وسلم
بنكاح جديده ولم يعلم عبد الله بن عباس بتحريم المومنات على الكفار حين
رد النبي عليه السلام ابنته على العاصم فقال ردها بالنكاح الاول
لانهم لم يكن عنده بين اسلامه واسلامها فصح النكاح الذي كان بين
ابن العاصم وزينب قال ابو جعفر الطحاوي في الحافظ قد احسن
محمد بن عزا ولا نراي النكاح الجديدا عند الحال حقيقه والاوّل استحب
الحال فنصار كالحج والتعديّل وقال القاضي اسمعيل بن اسحق طائفت
ولا تمسكو بعصم الكوافر ووقعت الفقه بين المسلمين الذين كانوا بالمدنه
ومن ازاوجهم الكوافر اللاتي كنّ بمكة ثم قال ولم يسطر ان يعرض عليهن
الاسلام وقد كان ذلك ممكنا للمدنه قل لا تجد لهم
فيه لان العرض انما يكون حال قيام النكاح وقد وقعت الفقه بينهما
بين الدار وامّا الذين كان في دمه عبد نفسي لا يسقط وان

كان غار سقط لانه لما صار عبد والدين لا يحل على العبد الا شاعلا
ماله رقبه فكذلك لا يبيع الا شاعلا لماليته وحين كان الدين على الحر لم
يكن شاعلا لماليه رقبته اذ لماليه لرقبه الحر فلا يمكن ابعاده بثلث
الصفه بعد السبي هكذا ذكر في المبسوط والقصاص لا يسقط بالنسي
بالانفاق وفي المحيط ذكر في النوادر مسلم تزوج نصرانيه ثم تجاسعا
قال ابو يوسف يقع الفقه بينهما وقال محمد لا تقع لانها ارتدت
مع ان لا يحل للنصرانيه رده كاحداث اصل الكفر و ابو يوسف يقول
لم يوجدها منها احداث الكفر اصله ففقت الرده من المسلم فبانت
وذكر ابو الليث ان المراه لو ارتدت لا تقع بها الفقه زجر الهنكا
والصحيح وقوعها وتجر على ردها الى زوجها حتى لا تجاسر على الرده
لخلاصها من زوجها وفي فقيه المنيه لكل فاضل جرد النكاح بينهما
بمهر يسير ولو بدنا رضىت ايم لا وفيه ايضا مجبر على الاسلام
وتعز رحسه وسبعين وليس لها الا الزوج بزوجه الاول وقال
ابو القاسم الصفار واسمعيل الزاهد وابو نصر الديوبسي وشاذان
لا تقع الفقه بردها ولا ستره قيادمت في دار الاسلام في ظاهر
الروايه وفي النوادر عن ابي حنيفه ستر في المحيط ايضا مسلم
تزوج جريده في دار الحرب فخرج عنها وحده الى دار الاسلام بانت
من زوجها بالنسي خلافا للابيه الثالثه ولو خرجت المراه قبل زوجها
لم يبرأ منها صارت من اهل دار الاسلام لان التزامها احكام المسلمين
اذ لا يمكن من العود الى دار الحرب والزوج من اهل دار الاسلام
حكما ولو دخل حرب دارا بايمان لم يبرأ من امراته وان كانت

المراه في الخارج لم تنج حتى تحيض ثلث حيض فاذا باتت منه غروجه مسئلا
لا يقع طلاقه عليها لا قطع النكاح لا الى عد من مسئله من
جنس مسائل الباب ذكرها في الجامع والزيادات وهي ان الحري لو تزوج
حسنا ثم اسلم ان كان عقد بطل الكل وفي عقود بقي الاول وعند محمد
خيار اربعة منهن فيها وهو قول الاثمه الثلث وفي الاختين عقد
بطلان وفي عقد من يصح الاول عند محمد والجماعه مختار واحد منهما في
الصورتين وقول محمد في الذي كفو لها ولو كان تحت اربع او ثلث واحسان
فسبي وسبين معه بطل نكاح الكل عندها تزوج من معاني عقد واحد
او سقا قبل ان يكاح الا ربع صحيح عندها وعندهم وعند وجود المفسد
وهو الرق ليس البعض بالفساد اولى من البعض ففسد الكل وعند محمد
بحار اثنى ولو سبي اثنى وبقي اذار الحرب اثنتان بعثت بالقيتان
للفرقه للتباين ولو كان الحري تزوج اما ومنتا ولم يدخل بها حتى اسلموا
ففي التعاقب صح الاول وفي الجمع بطلان ثم له ان يتزوج البنت دون الام
وان كان دخل بها لم يكر له ان يتزوج واحدا منهما وكذا ان دخل بالام وان
كان دخل بالبنت دون الام فله ان يتزوج البنت دون الام لما عرف وعند
محمد بطل نكاح الام بكل حال لقوله نكاح المبت استدل محمد رحمه الله
مع الجماعه بحديث عيلان بن سلمة الثقفي هكذا في الاستيعاب والالمام
وفي مصنف ابو بكر بن ابي شيبة ابن مسلمة وفي سنن الدارقطني سلمة وسلمة
وفي المبسوط بن سلامه والصحيح بن سلمه انه اسلم وتحت عشر نسوة فقال
له عليه السلام اختر منهن اربعا فارق يا براهيم وروى اسك منهن
اربعا وفي الالمام رواه الحاكم في المستدرک من حديث سفيان وعيسى

ويونس والخارجي عن معمر وفي روايه عيسى ان تخير منهن اربعا وترك
سايرهن اخرجته الترمذي من حديث سعيد عن معمر وعن الخارجى انه غير
محموظ وعقله وكذا مسلم حكم على معمر بالوهم فيه والصحيح ارساله
واخرجه الدارقطني مسندا وهو ضعيف وقال ابو عمر بن عبد البر
ومعمر بن اسابع على هذا الاسناد وهو عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه
وفي حديث فيس بن الحرث بن جدار الاسدي قال في النكاح هو الصواب
ويقال للحرث بن قيس بن الاسود اسلم وتحت ثمان نسوة فامع النبي
صلى الله عليه وسلم ان يسكن منهن اربعا قال الحافظ ابو الحسن
علي بن القطان في الوهم والايهام علله عبد الحق وترك عله اعظم من
التي ذكرها وقال ابو عمر بن عبد البر ليس للحرث بن قيس الا حديث واحد
وهو هذا ولم يأت من وجه صحيح وعديث فيروز الديلمي قال الاسود الغشي
المتنبى الكذاب قال قلت يا رسول الله اسلمت وبنتي اختان قال طلق
ايتهما شيئا رواه ابو داود وفي الترمذي اخترايتهما شيئا وقال
حديث حسن واخرجه ابن حبان ايضا وفيه ابن حبيب والجديثان
موقوفان قاله ابو بكر بن العربي في العارضة وقال الحافظ ابو الحسن
ابن القطان وهو ضعيف وفي المبسوط عن الضحاك بن فيروز الديلمي
والجماعه ذكره عن الضحاك عن ابيه فيروز بن الضحاك هو الراوى عن ابيه
لكن في الدارقطني عن الديلمي وعن ابن الديلمي قال اسلمت وبنتي اختان
قال نوفل بن معوية اسلمت وبنتي خمس نسوة فقال لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم فارقوا ص منهن رواه الشافعي وهو ضعيف
ورعوا ان ترك الاستفصال احكايات الاحوال مع الاحتمال ترك امره

عموم المقال ولا اعتبارا للتعاقب الا ترى ان الاولى لو ماتت فاسلم
مع الباقيات وهن اربع جازن كما جهن اتفاقا وان كان كاح الخامسة
الباسه عندهم فاسدا وليس ما رواه الحافظ ابو جعفر الطحاوي
عن سعد بن عوف انه قال انا احب الاول والثانيه والثالثه والرابعه
وقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين حرم الجمع بينهما وعند الشافعي
الكفار مخاطبون بالفروع وادافع في عمد من لم يحصل فهو كاح
الاول وان دفع كاح الثانيه ولا ن كاح الاول كان صحيحا حكم الاسلام
والكفر وكذا الاربع الاول وكاح الاحب الباسه ومن بعد الاربع
غير صحيح حكم الاسلام كان صرف الفساد عند الاسلام الى امر كان
كاحه فاسدا حكم الاسلام اولا قال ابو بكر بن العريضي العاصه
مع شدة تعصبه الاصوك سوا هذا كلها مع ان حنيفه وفي الذخير
لما لك ان صادفت انجحتهم شروط الصيحه فهي صحيحه اسلموا اهل العالم
صادقها فهي باطله اسلموا اهل الاقاليم الشيخ شهاب الدين القرطبي
وعلى هذا كان ينبغي ان لا يخبر بين الامم وانما اذا اسلم عليها لم يتول
ان يقدم عقد الميث صحيحا بقية الميث وكذا لا يخبر اذا اسلم على
عشره نسوة بل يقول ان يعدم اربعاً منها على الصيحه تعين ذلك
هذا السؤال الذي اردته على قاعد مذهبهم هو مذهبهم ولا معاصر
لها اذ لم يحدث بعد نوازلها على ما ذكرنا وفي البسيط القياس
ما قاله ابو حنيفه اذ طربان البحر يمها هنا يضاهي طربانه بين روجي
المسلم بارضاع امره اياها في الصغير فاهما سداعا ولا يخبر الرجل
وهو على اصل الشافعي فانه لا يرى استسباع الكفار في عقايدهم ولهذا لم

نوجب القيمة على امر ان حورهم واليه عيل ان الحراد من الشافعيه
لكنه ثبت بالاثرا ثمى كلامه قل الامر لم يثبت
العمل بالنظر وله واذا خرجت المرأة اليها ما خرج جاز
لها ان تزوج ولا عده عليها عند ان حنيفه وقالا عليها العود وفي
المبسوط ان خرجت الى دار الاسلام مسلمه او ذميه فلا عده عليها
عند ان حنيفه الا ان يكون حاملا وعندهما عليها العود وفي ملتقى البحار
خرجت مسلمه او قبله عقد الذميه وصه مراغه اي سقطت عنهم
وفي المغرب الرغيم الذم وراغته اذا فارقه على رغه وهو مثلك ذكر
في الصحاح ومنه خرج مراغما اي بغاضبا وراغمت القوم اي نكحتهم
وخرجت عنهم والمراغمة المنهبة والمهر وفي المصنف المراغمة المهاجر
راغمتها اي باجرتها والوجوب قول الجمهور لان الفرقة وقعت بعد دخول
دار الاسلام فلزمها حكم الاسلام واستدلوا بما رواه مسلم والترمذي
وابوداود والنسائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث نوح بن
بعثا الى اوطاس فلقوا عده وهم قتلوه فظهر واعلهم واحباوهم سببا
فكان اناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرجوا من
عشيرة بن من اصل من واجه من المشركين فانزل الله تعالى في ذلك
والمحضات من النساء الاما ملكت ايما نكح اي منهن لم حلال اذا انقضت
عدهن وفي سنن ابوداود عن ابوسعيد الخدري ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال في سبايا اوطاس لا تؤطوا حامل حتى تضع ولا غير ذات
حمل حتى تحيض حصه وفي الترمذي عن النبي عليه السلام انه قال من كان
يؤمن بالله واليوم الآخر فلا تسبق ما رزق غيره وفي رواية ولد غيره

وقال حدثت حسن بن روى احمد بن حنبل انه عليه السلام نهى ان يتوطأ
الامه حتى تحيض والحبال حتى تضعن ما في بطونهن وفي لفظ
لاي اود حتى تستبرها بحيضه وقال ابو داود الحيضه غير
محفوظه وهو وهم من ابى معويه وفي اسناده شريك بن عبد الله
القاضي وفيه كلام وله قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن
في المباحرات من غير شرط احباب العده وقوله تعالى ولا تمسكوا
بعضكم الكوافر وقد تقدم ذلك ولان تبين الدارين ارفع النكاح
فترفع اثره كما لو اشترى وجهه واعتبر بالمسيبيه وام الولد اذا
اعتقت تحت زوج فانه لا يحجب عليها عده وامها اذا كانت
جاملا فلا تزوج لاجل الحمل الماس النسب من الغير كما هو الولد اذا
حملت من مولاهما لا تزوج حتى تضع حملها وروى الحسن بن ابراهيم
ان النكاح يصح ولا تقر بها حتى تضع لعدم جرمة ما يجري كالحامل
من الزنى والاولا صح وسوا خرج احدى مسلم او ذميا او مستامنا
ثم اسلم او صار ذميا وان كان الخارج هو الزوج فله ان تزوج اربعا
سواها واذا اختها في دار الاسلام لانه لا عده على الباقي في دار الحرب
عندهم جميعا لعدم الخطاب ولو خرجا مستامنين فاسلمت ففي
روايه كتاب النكاح سوقف انقطاع النكاح على انقضائك حيض
لانه من اهل دار الحرب وفي روايه كتاب الطلاق يعرض السلطان
عليه الاسلام فان افرق بينهما وان لم يعرضه حتى مضى ثلث حيض
وقعت الفرقة بينهما ففي حق الذي تعين عليه العوض وفي حق الحرب
في دار الحرب تعين انقضائك حيض وفي حق المستامن اي الامر

وجد دفع به الفرقه والجواب عن الخبر الاول انه اطلقوا
على الاستبراء اسم العده والاستبراء بحيضه ليس بعده قال
عليه السلام وعده الامة حيضتان وانما شرعت الحيضه في
الاستبراء لحد الملك وان لم يكن قبله نكاح وبشرع ذلك فيما لا
يجب فيه العده وفي الصجاج والحبل لابن فارس الوطيس النور
وحجى الوطيس اذا اشتدت الحرب واوطاش موضع وفي المغرب
واوطاش موضع على ثلث مراحل من مكة وكانت به فوعة
النبى عليه السلام وفي الكتاب لاني حنيفه انها اثر النكاح المتقدم
اظهار الخطر ولا خطر لملك الجزى وهذا لم يحجب على المسيبيه
فوله واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام
وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق عند ابي حنيفه والى يوسف
وقال محمد ان كانت الرده من الزوج فهي فرقه بطلاق وان كانت
منها نكاحا قال وفي المعنى اذا ارتد احد الزوجين قبل الدخول
انفسخ النكاح في قول عامه اهل العلم وحكى عن داود الاصل في
انه لا ينفسخ بالرده وان كانت الرده بعد الدخول فكذلك في
احدى الروايتين عن احمد بن حنبل وهو قول الحسن وعمر بن عبد العزيز
والى حنيفه وملك والثوري وزفر والى ثور ابن المنذر كالرضاع
وفي الروايه الثانيه تنفس على انقضاء العده وهو قول الشافعي
واسحق ومحمد بن عتيق بالاباء وابو يوسف متر على اصله من ان ذلك
لا يختص احد الزوجين بل يشتركان فيه فاشبهه بخيار البلوغ
وابو حنيفه فرق بين الاباء والرده وهو ان الرده من ابي النكاح

لكونها منافية للعصمة والطلاق منه للسكاح وبخمسها قام فعد
جعله طلاقا لذلك خلاف الآباء فانه نفوت الاستسكان بالمعروف
فجاء التشرع بالإحسان على ما مر ولهذا توقف الفرقة بالابا على
القضاء خلاف الردة وفي الجواهر ردته بقطع العصمة بينهما سماعه
ارتداده رواه ابن القسيم في المرونة قال وقد اردتها عندي
ويكون تطبيقه باينه وليس له عليها رجعه وان اسلم في عدتها
وفي رواية ابن ابي اويس وابن الماجشون عن مالك انها فسخ وقال
سمعون ان اسلم في عدتها فهو احوق بها ثم ان من المالكية من جعل
الردة فسحا ومنهم من جعلها طلقه باينه ومنهم من جعلها طلقه
رجعيه ومنهم من قال لو اسلم يعود الى زوجته كما كانت من غير
طلاق ولا فسخ كما يعود المرتد الى ماله على المعروف من المذهب ثم ان كان
الزوج هو المرتد فلها كل المهر ان دخل بها ونصفه ان لم يدخل بها
لان الفرقة جات من قبله كالطلاق وان كانت هي المرتدة فلها كل
المهر ان دخل بها لتاكد بالدخول وان لم تكن دخل بها فلا مهر لها
كتعجيل ابن زوجها قبل الدخول اذ الفرقة جات من قبلها وكذا لا نفقة
لها وان قبلته في العدة لا تسقط النفقة وان حبست في عدتها
بدون اوردته سقطت نفقتها وان عادت الى امره لم يسله او مرتد
عادت نفقتها وفي البسيط الردة منه قبل الدخول تنصف المهر
ومنها تسقطه وبعد الدخول في المنصور وهو الاصح لا تسقطه
وفي قول سقطت المهر بالفسخ بالعبوب قال المنصور سقطه بعد
المسيس وقبله وفي المعنى ان اردت قبل الدخول فلا مهر لها وان اردت

هو قبل الدخول فلها نصف المهر وبعد الدخول لا تسقط لقولنا وكاسلام
احد الزوجين وان ارتد معا ثم اسلما معاها على تكاها وهو استحسان
وفي المعنى ان ارتد معا حكمها ما لو ارتد احدها فان كان قبل الدخول
تعجلت الفرقة وهو قول الشافعي وبعد على روايتين وقال زفر
بطل وهو قول الاكر لان ردتها ردة احدها وهي مبطله
ولنا ان بني خنيفة ارتدوا بمنع الزكاه فقاتلهم ابو بكر الصديق
في خلافته حتى رجعوا الى الاسلام فبقوا على انكحهم ولم يامرهم
بتحديده لانكحهم بينهم والارتداد والاسلام منهم وانع معا لجهالة
التاريخ كالخبر في العرف والهدى لما عرف ولو اسلم احدها بعد
ارتدادها معا قبل اسلام الاخر فسد نكاحها لا ضرار الاخر على
الردة اذ الردة منافية للسكاح فبطل كالابتداء وفي المبسوط والبدائع
ان ارتد معاها على تكاها ومعناه واسلم بعد معا وفي المحيط
ان ارتد في كله واجده لم يتر باق القسم
وفي الصالح والمغرب القسم بفتح القاف وسكون السين مصدر قسمت
الشيء فانقسم والقسم بالكسرة واحدا لا قسم والنصيب من الخير
كالنظر للدين وقوله واذا كان للرجل امران
جزتان فعليه ان يعزل منهما في القسم اي يسوي بغير كتمان او تبين
او كانت اصلها بكرة والاخرى نيبا والجدين والقعدة فيه سواء
عندنا وبه قال الحكم حماد والاصل فيه حديث اي مبره رضي الله عنه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من كانت له امرتان قال الى
احدهما جايوم القيامه وشقه مايل رواه ابو داود والنسائي

العبراء الوقت وجهان اصحهما لا يجوز وتزل حيزا السباح وممع العبراء الحافضين
الحناجر اليه من الوقت لاجل من عسى ان ياتي من العبراء بعد ايام وقد لا يؤمن بالطهور
امساعهم من الله لو اتوا لقتلوا فصاده بعد ايام لاسيما في اوقات الحار الشديدة وقد
اكد من ذلك السماع والوحوش والحيات والافاعي وانما يعلو عليه السلم السابق
ورفعته من الله لغناهم ولقد انش على حبله المسامحة حدث الزمك وفي احد
قولي السماعي توقف حل اظه للعبراء الذين ياتون بعدهم على قوله الحنة للعبراء والمسايين
او حمله لهم وسبله لهم وفي البطوح لا بد من ذلك وفي غير من سمعه قولا في
الاملا على اهل الامم والقدم يجل وهو الاصح عندنا محل مطلقا وحيز السماع هو العلم
الذي تاكله ويعدك تركوهم حررا او اولوهم وقولهم صاروا حرا للعدو اذا افسلوا وقيل
هذي المطرعة والمعدة والغزان في المحيط والندرا لانه دم نسك وعباد هو في اهلها السباير
واشتهر به صلوق ذلك بالنسك مع موافقه السنة ولا تقلد الام احصاء ولا ثم الحمايات
لان سبب ذلك الحماة فلا سبب الاختيار ودم الاحصاء ملحق بتكاليفه جابرا او قد
ذكرناه في السوط ولو فعل ذلك لاضطر والعلم بعلوق العلاء على الهوى والمراد
بالهوى الحيرة ورواها العزرة دون العلم وهو قول ملك وقد حلاف الشافعي احد وقد روا
ذلك مما تقدم وقوله بعد ما يراه العبد لانه عزيز معناه في المشاء فلا يعرف انه هوى
حتى يمنع من امله الاغنياء ان يعتب بالهوى فقلده من لده وان كان معه من حيث يحرم
وسوا اكرم من المقات او من غيره ولما لم يستند وقيل ان الهوى عن المشافعي

مسائل مسودة قوله ان الله عز وجل افاض في يوم وسنه يقوم انهم وصوا
يوم الحرا حراهم في الاستعسان وبه قال عطاء الحسن البصري وملك وان جنبل
وقال النووي في شرح المذهب انهم اذ اكلوا عموما في العاشور من ذي الحجة
وهم حبيب كبير على العباد احرارهم فان حيات طائفه سبب يوم اخر وطبت له يوم عرفه

١١٨
ووقت وقار الناس قد افاضوا فيه وجهان اصحهما انه لا يحرمهم في العاشور
منهم نصف ما كانوا قال ابو ثور البجلي انه لا يحرمهم وهو قول من القضاة واما
لو وقعوا في الناس لان ابو يوسف من مختص بزمان ومكان ولا يجوز ان يماهنا
لا يجوز في غير زمانه حتى لو وقت في حل احرار في حل احرار لا يحرمه بالاجماع فلما
لم يكن الوقوف فيه وعباد في غيره لان المكان ليس فيه في غيره ذلك الزمان ولهذا
او وعبر ايام الزو به وهو الناس من ذي الحجة لا يحرمهم عندنا بخلاف وانما يعلموا
بذلك الايام الاخرى في المبسوط لانه موقت ولا يجوز بعده ان لا يجوز قبله
فصار للحجة وان تقفوا في الناس لا يحرمهم وبه قال ملك وهو الاصح من مذهب
الشافعي والاصح من مذهب احمد انه يحرمهم وان غلطوا بيوم من قوتوا في السابع
او الحادي عشر لا يحرمهم بالاجماع لغرضهم اذ لا يحقق الاستنباه سومر ولو
علموا بالحل قبل الزوال في يوم النحر فوقعوا على حال قال النووي من السابعة
المدهسة لا يحرمهم لاهم وموافق العلم بالخطا لو علموا في حال الوقوف يحرمهم
هذا قول النووي وانما عمله الراجح وقال هذا غير مسلم له فان عابدا الاصحاح
قد قالوا لو قامت حله بروه الهلال لله العاشور وهم مكله بحث لا يمكنهم الوقوف
في الليل وقوموا من العدا حسليم الوقوف قال النووي هذا هو الصحيح ولو شهد
واحد او جماعة بروه هلال ذي الحجة فردت شهادتهم لزم السهو والوقوف
في اليوم السابع عندهم والناس يعقون في العاشور بعد فلو اقتصروا على الوقوف مع
الناس لم يصح وقومهم في السبعين في عشرين في العاشور عن محمد اذا اقبل الحاج
سريه من مكة فزاد بعضهم هلال ذي الحجة فرد الامام شهادته وعبد الامام والفقهاء
لمن يوما وقف اليوم السابع من ذي الحجة يعرفوه وهو العاشور عند الشهود ووقف
الشهود معهم تحمهم تام وغيرهم في الحسب او ان وقف السهو على ما راد اقبل الوقوف

الزيادة ان الثنا وحجتنا ان اجتماع الزوجات عند سب
لوجوب التسوية بينهما لتفضيه العزل وحرمة الميل لما ذكرنا قبل هذا
ولوجاز تفضيل بعض الزوجات على بعض كانت القرينة او ربه لما وقع
لها من الكسر والوجشه وادخال المعيطه والغريم على القوم بسبب
ادخال الضع عليها والمراد من الحديث انما هو التفضيل بالنداه
بالجريد دون الزايده كما في حديث ام سلمه رضي الله عنها ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها ثلثا وقال انه ليس
بك على اهلك هو ان شئت سمعت لك وان سمعت لك سمعت
لنساء رواه مسلم وابوداود وابن ماجه وفي روايه قال عليه السلام
لام سلمه ان شئت نلت لك وملت لهن ذكرها شمس الانه الشرحي
وقال المنذري لم يكن التسوية بينهما واجبه على رسول الله صلى الله
عليه وسلم وانما كان بفعله تفضلا وذكر ذلك امام الحرمين في كتاب
النكاح وحكي فيه خلافا وبدل انه عليه السلام كان يقسم لثان ولا
يقسم لواحد قال عطاء بن صهيفه بنت حمى بن اخطب رواه مسلم
قال تعالى ترجم من نسا منهن وتزوي اليك من نسا كان من او عايشه
وام سلمه وزنيب وجفصه ومن رجاه سوده وجويريه وام حبيب
وصهيفه وبمونه ذكر المنذري وفي القسوة اعد لابن رشد المالك
في حديث اشركان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تزوج بكرا اقام عينا
سبعه واذا تزوج ثيبا اقام عندها ثلثا حديث نصه رواه ابوداود وحده
ام سلمه مدني يفتي عليه نصا اهل المدرسه لا ما خرج اهل البص مع انه
ليس بالصحيح حديث ام سلمه المدني وصا اهل الكوفه الى اهل المدرسه

خرجه

واختلفت المالكه هل اقامه السبع والمث واجبه او مستحبه وبالجموم
قال ابن القسيم والاستحباب قال ابن عبد الحكم وسبب اختلاف حمل فعله
عليه السلام على الوجوب او على التنبه والمثب هو المختار عند اكثر
الاصوليين واكثر الفقهاء ومن الناس من قال بل على الجواز وما زاد
فدليل قد ذكرنا ان التسوية بين نسائه لم تكن واجبه عليه فسقط
القول بالوجوب في الجريد والكبر والمث لا احتجاج بفعله عليه السلام
وبدل على ان ذلك ليس بشي ختم ما روى ابنه عنه قال لما اخذ صقيته اقام
عندها ثلثا وكانت ثيبا رواه ابوداود وابن حنبل ولم يقل احد بوجوبه
ملك اليمين ثم بعد ذلك اعتقها وتزوجها وجعل عتقها صدقاتا وول
ابن السنه سفي وجوب ذلك ايضا ولا يمكن حمله على سنه النبي عليه
السلام اذ السنه ما اطلب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم
تركه الامم او مرتين كلا بعض فرضيته والنبي عليه السلام يتزوج
بكر غير عايشه فكيف ثبت السنه ثم واجبه وحكاية ابن رشد حديث
اشركان عليه السلام اذا تزوج بكرا الى اخره عن ابوداود اصله عنه
ولا حديث ام سلمه يفتي عليه كما ذكره وانما هو من مفردات مسلم كما
ذكرته وقال الحافظ ابو جعفر لما كان لكل واحد غير ما سبغ اذانام
عندها سبعا لكل واحد تلك اذا اقام عندها ثلثا في النظر الصحيح
والعزل مع استفادته تاويل الآثار ولان القسم من حقوق النكاح
فيسوي بينهما كما يسوي بينهما المأكول والمشروب والملبوس هكذا
في المبسوط وفي المعنى لا يجب التسوية بينهما في الكسوه والفقهاء اذا
اقام بالواجب لكل واحد كالوطي والاخير في مقدار الدور والزوج

وفي المبسوط اذا كان للرجل الحر والمملوك امرتان جرتان فانه يكون عند
كل واحد يومًا وليلة وان شأ يومين وليلتين وان شأ ثلثة ايام وليلاتها
والمستحق عليه التسوية منهن ولا يحب عليه التسوية في الجماع كالجمعة
بالقلب وفي الجواهر لا يراد على ليلة ولا تنقص منها الا بمضايف
وبه قال ابن حنبل وعند الظاهرية لا يزداد على سبع ذكره في المحلى وفي
النسائية وعما دار القسم الليل لانه سكن قال الله تعالى او جاعل الليل
سكنا وقال تعالى ازواجاً لم تسكنوا اليها وفي حق آخر أسرار النهار
فما صله ان المعترف به وقت السكن والذمة ويقسم ليلة وليلتين وثلاث
وان اراد ان يزيد على الثلث ففيه وجهان احدهما لا يجوز وان جوزنا
الزيادة على الثلث ففيها وجهان ذكرهما صاحب القريب اصرها لا
يوجب والمال بوقت تسبعة ايام ولم يعرض هذه الايلة وان كان
زمانها معتبر في حق المشرع في الاضرار قل مد الايلة
غير معتبر في القسم فان المولى لو مات عندها اربعة اشهر من غير جماع
بانت منه او استحققت التطليق بعدها ولا يد من الجماع في المد خلاف
القسم والقرعة في الابتداء بواحد منهن مسخه وبه قال مالك وقال
ابن حنبل مسخه وهو الصحيح من مذهب الشافعي وقيل بخبر وفي
القواعد للشافعي عن الذين عبد السلام رحمه الله لا وجه للاطلاع عند
تعارض الميسر ولا عند تعارض الخبرين اذ لا يقدح في واحد الخبرين ولا
باجرى الشهادتين قل قد ذكر ان شرع القرعة انما كان
لدفع افعال الصدور والاعتقاد والضغائن والرضا بالمقادير لان
القرعة تظهر الحق وتبينه فعلى ذلك قوله لا يقدح في واحد الخبرين

واحد الخبرين ليس بتعجيل صحيح مع ان ما هو له من الوعظيات لغيره
اصل فيها الا ترى ان من اعتق احد عدي به غير عينه ثم مات ولم يبين فافزع
بينهما فافزع احدهما وابق الآخر رقيقاً فهذا سبب الضعيفه والافعال
والجند لحرمانه بالقرعة بعد وجود سبب استحقاق القرعة اما اذا
شاع الحق فيها وعق نصف كل واحد لعدم الاولوية فلا حق ولا
ضعيفه وقد قال جماعة من اهل ان من طلق اخرى امراته يشيع
الطلاق فيها والجواب عن تمسكهم بالخبر الغريب الوضع وهو ان
يكون انسان له ستة ابناء ولا مال له سواهم من باب المستحيل
العائد وباني الكلام عليه في موضعه ان شأ الله تعالى ثم ان الزوج
لو اقام عند واحد شهر اظلم مع طلب القسم من الباقيات او غير
طلب فليس عليه ان يعرض ذكره في المبسوط والمحط لانه ليس كال فلم
سكن دنا عليه في الزمة لكنه ظالم بوعظ فان اصر يوجب تعزير او في
المبسوط ولا وجوب القسم بالطلب ولم يوجد فيما مضى وقال
الشافعي وابن حنبل يقضي لا لزمه ان يسب عند زوجته وكذا الزوجان
والزوجات كما مره واحد وبه قال الشافعي فان مات عند واحدة من
فعليه التسوية في المبيت والذى يعضيه ادب الدرس ان لا يعطها
ذكره في النهاية وفي المحط ويومر الصائم بالنها والقيام بالليل
ان يكون عندها اذا طلبت وعز الحنفية في رواية الحسن عنه جعل
لها يوم من اربعة ايام وبه قال الثوري وابور ابن حنبل وهكذا ذكره
الحافظ ابو جعفر عنه والصحيح غير ذلك وبه قال الشافعي والجمهور
حججه الحنفية على روايه الحسن ومن قال بقوله قوله عليه السلام

عبد الله بن عمرو بن العاص الم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل قلت
يا رسول الله قال لا تفعل صم وأفطر وتم ونم فإن لحسدك عليك حقا
ولعينك عليك حقا وإن لزوجك عليك حقا صفق عليه وروى خطأ
أيضا وقد اشتهرت قصة كعب بن شؤر ورواه عمر بن شبة في كتاب
قصاه البصر من وجوه أجدها عن الشعبي أن كعب بن شؤر كان جالسا
عند عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فحادث امرأة فقالت يا أمير المؤمنين ما
رايت قط رجلا أفضل من زوجي والله لمست قايما ويطلب بها من ضايها
فاستغفر لها وأثنى عليها واستحيت المرأة وقامت راجعة فقال
كعب يا أمير المؤمنين هلا أعدت المرأة علي زوجها فجاءها فقال كعب
اقضي بينهما فأنك فهمت من امرها ما لم أفهم فقال في قولك كأنها
أمره عليها تلك نشوه هي رابعتهن فأفصر لها يوم وليلة وله ثلثه
أيام وليالهن تبعه فنهض فقال له عمر أذهب فانت قاض على أهل البصر
قال ابن المنذر هذا غير متصل عن عمر من رواية وفي رواية قال له
عمر نعم القاض أنت وروى عن كعب أنه لما قضى قال إن لها عليك حقا
بأنفعل نصفها في أربع لمن عدل فأعطها ذاك فدفع عنك أنفعل
واستدل ملك وأبن حنبل وداود على وجوب الوطء على الرجل
إذا لم يكن له عذره قال داود أدنى ذلك في كل طهر مرة وعندنا
لا يحب بعد الوطء الواجد التي خرج بها عن العتة وهو قول الشافعي
والأكثر من قالوا لهذا أحب استبدانها في العزل منع الطلاق تركها
بغير وطء مدة أربعة أشهر باليلة وفي المغني حق الأمة ليلة من كل
سبع ليال وهكذا ذكره الأسدي عن ابن أبي حنيفة على قوله الأول

لأن أكثر ما يمكن أن جمع معها ثلث جوارير يست ليال لها الليلة السابعة
قال الموفق بن قدامة في المغني والذي موى عندي أن الليلة من كل
ثمان ليال لمكون على النصف من ما يلزم فإن حق الخمر من كل ثمان ليال
فله نصف الليلتين ليلة وأجره فلو كان لها ليلة من سبع لزاد على
النصف ولم يكن الخمر ليالين وللامة ليلة ووجه الظاهر
أن ذلك يؤدى إلى يئوس المواعيل على الزوج أصلا إذا كانت له أربع
زوجات إلا أنه يوم ربنا جفا أحسانا وتصوم ويطعم ما يمكن
وفي المبسوط عند الإجماع حصل الغيرة والمغفظة ولا يحصل ذلك
عند الانفراد وقد تقدم واجمعوا على أنه لو بات عند أم ولد
وسرته دهرًا لا يجب عليه القضا للزوجه مع الحاق المغفظة والعين
بذلك للزوجات وما استدأطن بذلك من الألم والحوار الأعد
الظاهرة لا يجوز المسك له عند أمه وأم ولد ولا في دار عن
الأمن عذر ذكره في المحلى وفي المغني فإن قسم أحدها ثم طلق الأخرى
قبل قسمها أثم فإن زوجها فاض لها فإن منعها الماسة في قسمها سقط
فإن طأ وعته بعد ذلك استأنف القسم فسرع جعلت له
الحرم مالا على أن يزيد في أيامها فهي باطلة ولها أن يرجع في ماله وأن
زادها في أيامها لأن ذلك رشوه كالرشوة في الحكم وكذا الوخط
من مهرها أو زاد في مهرها شيئا بهذا الشرط وبه قال الشافعي وأبن
حنبل وقال أبو ثور هو جاز وهو مذهب الحسن بن علي بن فضال
الأشرف وفي قتيبه المنيعة قالت تزوجني على أن لا أريد منك من
حقوق الليل ولا منك لا تقسم لها من حقوق النهار شيئا فزوجها لا عذر

منع المعقة والمبذ إلا أن ترك ذلك بعد النكاح وإن شرط أن تزوجها
وتنعم عندها أياما أو تطلق القديمة فسالته أن لا تطلقها وتنعم عندها
فتزوجها على هذا الشرط كان جائزا لا بأس به لحديث سوده بنت
زينة أنها وهبت يومها لعائشة فكان عليه السلام يتنعم بعائشة
يومها ويوم سودة متفق عليه لكن ذلك غير لازم فلها أن يرجع
وتطلب العدة في القسم وفي النهاية الواهبة نوبتها إلى
صبيح أن تغير الموهوب لها من ضرتها والمأنيته أن تطلق الهبة ولا
تعين واحدة منهن والمأنيته أن يقول لزوجها وهب لك ضعتها
حيث شئت أو قالت فاقسم بين ضرتي أمثلا أو فلا يفيها
من رضي الزوج حتى لو أراد أن يقيم عند الواهبة في نوبتها فله
ذلك لأنها لا تمك أسقاط حقة فيها فإن قال الزوج قد أسقطت
حقتك وأنا أصرفها لمن شئت فليس له ذلك قال فيه أشكال
وهو أن هبها لها ليست بتملك منها بل هي إسقاط وترك ولهذا
لا يسقط قبولها ولوردت بنت الزوج عندها كرها والجواب
أن ترك حقه مشروط بهذا الشرط فراجع ذلك الشرط وأما
المأنيته فالقسم يكون من الليل ليله أو أكره لزوجها
وأما الثالثة فالزوج بالخيار أن يشا جعلها في الكل أو أن
شا جعلها في واحد منهن وقطع الصيد لاني بان الزوج لا يحصر
واحدة كالمطلقة وإن جامع واحدة في غير نوبتها وكان غيرها
ففيه ثلاثة أوجه الوجه الأول أنه يقضي ملك الليله
لأفساد ما بالجماع وإن لم يوجبوا التسوية في الجماع وإن عاد إليها

وبات عندها والوجه الثاني أن يكون به عاصيا ولا يصح كقلنا
نحن فيما تقدم لكن هذا إذا لم ينعى منك في زمان محسوس والوجه
المأنيته بلزمه أن يصيب المطلوقة في ملك الليله
هذا البعد من الوجه الثاني وبالجماع لها في ملك لا يرفع الظلم ثم صل
وطها في نوبه غيرها حرام مع أنه صاف محل أجل فكان بعيدا
وإن أحلتها فهو ممنوع من الجماع لعينه وليس كالصلاة في الأرض
المغصوبة ومما تراد أسكالا أن الوطئ ليس عليه لو اجد والقطع
فيه بالاباحه وصرف الحرم إلى انتفاع المغيظه لا المأنيته
المغيظه قوله وإن كانت أحداها حرة والأخرى
أمة فللمحرقة الثلثان من القسم وللأمة الثلث وهو قول علي بن
إبي طالب رضي الله عنه وسعيد بن المسيب ومسروق والأوزاعي
والثوري والشافعي وأبو حنبل وأبو حنبل وأبو حنبل وأبو حنبل
الجوامع الرواية المشهورة عن مالك التسوية بين الحرة والأمة في
القسم وروى رجوعه إلى التفاصيل وانفقوا على التسوية بينهما في
النفقة والكسوة والسكنى ومذهب علي رضي الله عنه رواه الدارقطني
قال إمام الأئمة في النهاية روى الحسن بن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال للمرأة ثلثا القسم وللأمة ثلثا ولا أصل له وفي
المبسوط والزوجه المكاتبة والمدين وأم الولد كالأمة في القسم
كما ذكر في الكتاب لقيام الرقة في الكل وحل الأمة انقص من حل
الحرة ألا تخل على الحرة ولا معها ولا يحرم بطلقين خلاف الكسوة

والنفقة والسكنى فانها مبنيه على الكفايه وفي المحيط لو اقام عند
الامه يوماً فاعتقت بغيره عند الحرم يوماً وقال زفر يومين فلما
المنصر قد زال حبب التسويه وفي المبسوط لو اقام عند الحرم يوماً
فعمد ينقل اليها وفي النهاية ان عمقت الامه وكانت البتراء
بالحرم وهي في الليلة الاولى تحمل الحرم ليلتها ثم هو بالخيار ان شاء
اقتصرت في حقها على الليلة الاولى واقام عند العتيقه ليله ثم قسم
ليله ليله وان شاء اقام عند الحرم تمام الليلتين واقام عند العتيقه
ليلتين فان عمقت في الليلة الثانية للحرم فله ان يقيم عندها بقسمها ثم
يقوم عند العتيقه ليلتين ايضاً فان كانت تلك الليلة مشطرت فله
ان يخرج الى المعتقه ويقوم عندها ليله ونصفاً ولا يجوز وضع القسم
ابتداء على انصاف الليالي وان عمقت في نصف الليلة الاولى للحرم
لا تمصر عن ليله وان استوفت الحرم ليلتها وانتهت النوبه الى الامه
فعمقت في الليلة الاولى كلها لئلا تان وان عمقت الامه في ليلتها فالعصر
الطارى على يومها متى لها كمال نوبه الحرم ليلتين ثم قال والحرم
له في القسم حاله السفر بسافر الزوج بمن شاء منهن والاوّل ان
يقرب بينهن قبساً فزمن خرجت قرعتها وهو قول ملك وقال
الشافعي وابن حنبل القرعة واجبه وفي الجواهر روى عن مالك
الحجيز في السفر للزوج من غير قرعة وهو اختيار ابن القسّم وكان
المصلحة قد يكون للبعض في ابقائها في منزله لئلا يسلم جسمها كمن
سمها وشجعها وبكرتها وضعفها وعجزها عن السفر والحركة

ووثوقه بها في حفظ ماله اذا بقيت وكثر اولادها منه وكثر
عائلتها ومنهن القليله العالمه الخفيفه الجسم المادره على الحركة
ووعاء السفر ومشاقه اجتمع الشافعي وابن حنبل يحدث
عائشه رضي الله عنها وعن ابيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان اذا اراد سفر اقرع بين نسائه وايتن خرجت قرعتها وورث
انها خرج سهمها خرج بها متفق عليه قلنا هذا يدل على
الاستصحاب وليس نافي الاستحسان وقد ذكرنا ان التسويه
بينهن لم تكن واجبه على النبي عليه السلام في الحضر وفي السفر اول
لما ذكرنا ولان الزوج ان لا يستحب واحد واحد منهن فكذا
له ان يسافر بواحد منهن واكثر بغير اقرار ولا اذن وانما كان
يفعل ذلك لتطبيب قلوبهن ثم لانقص من السفر بواحد منهن
او اكر لعمه نسائه وقال داود الطائفي يقضي وقال
الشافعي وابن حنبل يقضي اذا كان بغير قرعة وعند ابن حنبل يقضي
منه الاقامه في سفره بمحب وفي المغني ان خرجت القرعة لواحد
فتركها وسافر بواحد جاز ولا يقضي وليس له ان يسافر بغيرها
وعنده ناله ذلك وبه قال مالك وان امتعت من السفر معه سقط
حقها ان يرضى الزوج وعندنا لا حق لها في السفر وفي المغني ايضاً
لو اقام المسافر احدى وعشرين صلاه فادونها لم يقض وان زاد قضي
جميع ما اقامه لانه مقيم ومتى ازعم على الاقامه قضى ما اقامه وان
وان قل وان خرج بعد ذلك الى بلده او بلده اخرى لم يقض ما سافر
لانه في حكم السفر الواحد وان رضيت احدى الزوجات تركت نفسها

واقرأهم الى وافرنكم يدي واعلمكم الحلال والحرام مع فضل
الصدوق على الجميع واحصا من بعض الانبياء ما روي عن النبي عليه السلام
افضل من الكل ومن ان الخطاب كان لما عنه على فيهم والى فيهم ومعاذ فيهم فلا
استدل على هذا والدليل على ان مكة افضل بلاد الله وافضل ارض الله من ارضيها
وربما ده **الوجه الاول** ان مكة بحاج اليها بالاصحاح والعزم على الخلاف ولا ذكر ذلك
المدينة **الوجه الثاني** من طريقها من الامتداد والمرسلين وما من من الاحتمال ادم من دون
من الاما والاولا والاصلين ولو كان هناك داران فاوحى على عسك ان يا واحد اظها
دون الاخرى ووعدهم على ان يعطوا من سائرهم ورفع درجاتهم واسكنهم في بيوتهم وحواس
في افضل دون لم يرب دول ان اصبحت بها اثم من اصبحتا منه بعد هاهنا دون وسوته
الوجه الثالث ان العمل والاسلام ضرب من الاحترام وهما حصان بالركن
العباسين ولم يوجد مثله في مسجد المدينة **الوجه الرابع** اوحى الله تعالى علينا اسماءها
في الصلوات حيث ما كنا من البلاد وعلى اهل المدينة ولم يحرم اسمها في مسجد المدينة
الوجه الخامس ما نعت اسمها الله واستدراكها بالقول والباطل **الوجه السادس**
ان الله حرم من ايامهم حتى السموات والارض فلم يحل لاحد من الرسل والاسلاف الا ان يروى
الله صلى الله عليه وسلم فانه احبته له ساعة من بقاءه على ما بدى في الصحيح **الوجه السابع**
ان الله تعالى نواها لارهم الخليل والاصحاب الدرع وجعلها موقعا لاسمها المرسلين
الوجه الثامن جعلها حراما امانا في الحاشية والاسلام **الوجه التاسع** دخلها احد
الايحده او عجز عن عند اهل العلم **الوجه العاشر** قال عليه السلام من بطر الله
اهانا واحسنا باعقله ما فقد من دمه وما احرده في الكرماني **الوجه الحادي عشر**
فصلت المدينة فاقامته عليه السلام بها عشرين سنين وقد اقام مكة لما وحسنت
منها النبوة وغيرها **الوجه الثاني عشر** ان الجبهة اول بيت وضع للناس ومسجد النبي عليه السلام

الوجه الاول
الوجه الثاني
الوجه الثالث
الوجه الرابع
الوجه الخامس
الوجه السادس
الوجه السابع
الوجه الثامن
الوجه التاسع
الوجه العاشر
الوجه الحادي عشر

وضع بعد الحج **الوجه الثالث عشر** قال الله تعالى انما المسلمون خير فلاتنقضوا
المسجد الحرام بعد ما تم هذا **الوجه الرابع عشر** قرأتمت مكة على امان خط الدروب
كالمسجد والمروة ومنا والجرف والمزدة وعرفات ولا يوحى ذلك السعارة واما انها
المدينة **الوجه الخامس عشر** عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال
على هذا البيت في كل يوم مائة وعشرون رجلا من المطاعين واربعون من الصالحين
وعشرون من القاطنين **الوجه السادس عشر** حدث عبد الله بن عدي بن الحارث انه سمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على راحله مكة يقول الحمد لله الذي
لجبر ارض الله واحب ارض الله الى الله ولولا اني اخربت منك ما خربت رواه النسائي
والترمذي في جامعته في كتاب المنافع وقال هذا حديث حسن صحيح **الوجه السابع عشر**
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاه في مسجدى هذا افضل من الف صلاة
فما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاه في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة
في مسجدى رواه احمد بن حنبل قال ابو داود حدث حسن ورواه الترمذي باسناد حسن
الوجه الثامن عشر عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال لا تغفروا
الباقية واخذتم الصلوة لم يوحى ادم السما منهم احدا الا اهلكه الارحان واحدا
كان يحرم الله فاما خرج اصابع ما اصابعهم فبعض الحرم حتى خرج منه ومثل هذه
الركعات لا يوجد في غيره ومنه فقالوا من هو رسول الله قال اوردوا لابي بصير
خرجه احمد وابو حاتم **الوجه التاسع عشر** جلس الله اصحاب الغيل الذين قصدوا مكة
واحراس الحجبة ما ساءلوا من وقد اهلكهم من احرهم عمره الحمد ولا يوحى ذلك الصلوة
الوجه العاشر عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال لا تقبل عتاق من اسيد
على مكة والماء وفا صيغا قال ما عتاق الذي عتق من اسيدك اسيدك على اهل الله
فاسبوحهم حيا وميتا لما خرجه ابو الفرج في مبداء العزم والله على شرف السعداء

تعلق الشافعي بقول عائشة رضي الله عنها قالت كان فيما نزل من القرآن
عشر رضعات محرمة ثم سجن خمس معلومات فتوفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن وأسلم
قالوا لعل على قرب النسخ حتى أن من بلغه النسخ كان يقرأها وفيه
عنها قالت نزل القرآن عشر رضعات معلومات ثم نزل خمس
معلومات وعنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا
تحرم المصه والمصتان رواه مسلم وفي لفظ لا تحرم الاملاحة
والاملاحتان رواه مسلم وفي لفظ لا تحرم الرضعة والرضعتان
او المصه او المصتان وفي لفظ لا تحرم الاملاحة او الاملاحتان
والمصه كالعضه المرقه من الحصر من علم والتمصص الحصر فمهله
وملح ملحا اذا رضع من دخل والاملاحة الارضاع ذكره في الصحاح
وطيبه الطلبة ولعمري اهل العلم قوله تعالى وامهاتكم
اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة جعل الله سبحانه عليه
التحريم فعل الرضاع قل او كثر وقال الشيخ ابو بكر الرازي
في احكام القرآن اقصي فعل الرضاع استحقاق اسم الامومة والاخوة
بوجود نفس فعل الرضاع وذلك يقتضي وجوب التحريم بقليل الفعل
وكبره لصديق اطلاق الاسم عليه بذلك وهذا لان كل حكم يتعلق
بعله في الشرع ثبت احكامه بوجوده لا بعدد منه ذكره في المنافع
وقيل لان عمر ابن الزبير يقول لا بأس بالرضعة والرضعتين فقال قضا
الله خير من قضا ابن الزبير وقال ابو بكر بن العربي المحقق النهري
سقطت بها عن تحريمهم بالقرآن وهي ان الرضاع وصف ثبت بنفس

الفعل وهذا معلوم عرسه وشرا فلما قال الله تعالى وامهاتكم اللاتي
ارضعنكم اربط التحريم بالرضاع مطلقا من غير تقييد بخمس او سبع
او عشر ونحو ذلك فمن قدره بعد دلائل القرآن عليه فقد رفع حكم
الاية بامر مضطرب لا يعول عليه وقال الحافظ ابو جعفر
راسا الذي يحرم لا عدد فيه بل يحرم قليله وكثيره كمن وطئ امرأه
بنكاح او بملك ميم او بشبهه مرة واحدة يحرم على الواطئ امرأته
ويحرم هي على ابنيها وابنه كذلك الرضاع فانه بمنزلة النسب ولان
الحكم اذا علق على شيء نهايته غير معلومه تتعلق بآدم ما صدر
عليه الاسم كما لو اشترى عبدا على انه خيبر او كاتب وروى سعيد
ابن المسيب عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يحرم من الرضاع ما يحرم
من النسب قال الترمذي حديث حسن صحيح قال ابن العربي
في العارضة فيه علي بن زيد وهو ضعيف وفي حديث عائشة
رضي الله عنها انه عليه السلام قال ان الله يحرم من الرضاع ما
يحرم من الولادة متفق عليه وفي البخاري وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم
من الرحم وفي لفظ ما يحرم من النسب من غير تقييد بعدد كالقرآن
وقال ابو الحسن ابن بطال اجادت عائشة مضطربة فوجب
تركها والرجوع الى كتاب الله تعالى وحدث الاملاحة والاملاحتان
لاستلانه برويه من ابن الزبير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومع عن عائشة ومعه عن امه ومثل هذا الاضطراب سقطه
وروى ابن ماجه عن عائشة قالت كان مما انزل الله من القرآن سقط

لا يحرم الا عشر رضعات او خمس معلومات على الشك وعن عايشه
رضي الله عنها قالت لقد نزلت ايه الرحم ورضاعه الكثر عشر
ولقد كان في صحيفه تحت سريرى فلما مات رسول الله صلى الله
عليه وسلم وتشاغلنا بموته دخل ارجن فاكلها رواه ابن ماجه
وقال القاضي عياض في الاكمال لا حجه في خمس رضعات لان عايشه
احالتها على انه قران وقد ثبت انه ليس من القران ولا يحل الزايله
ولا اثباته في المصحف اذ القران لا يثبت بخبر الواحد فيسقط
التعلق به وقال النووي في شرح مسلم اعترضوا على الشافعيه
بان حدث عايشه هذا لا يحتج به عندهم وعند محققى الاصولين
لان القران لا يثبت بخبر الواحد ولم يحج عنه فلان ولا يجوز
العمل بالقران الشاذ ولهذا لم يشترط التابع في صوم الكفار
بقراه ابن مسعود ومن عظمها كالتفسير ومفهوم قوله عليه السلام
لا تحرم الرضعه ولا الرضعتان يقتضى ان يسها الملك على مذهبه
لانه يقول به وهو حجه عنده والقران الشاذ غير حجه عنده
ولا يعان بها فقد ترك ما هو حجه عنده وعمل بما ليس حجه عنده وما عجب
وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال قوله لا يحرم الرضعه ولا
الرضعتان كان فاما اليوم فالرضعه الواحد تحرم فجعل ذلك
منسوخا حكاه عنه ابو بكر الرازى وقيل العشر والخمس في
رضاع الكبر لان لا تكفى بما تكفى به الصغير وقد كان كذلك في
الكبير ثم نسخ وانما لا يحرم المصه والا ملاحه لانها لا انفصال باللبن
لضعف الصبي حتى تكثر منه المص والرضعه روايه بالمعنى عند

الراوى لانه اعتقد ان المصه هي الرضعه فعتبر عنها بالرضعه وبديل
عليه قول صاحب الصحاح المصحح تناول الثدي يادى الغم ولا يلزم
منه انفصال اللبن الى جوف الرضيع وقال الرخسي في تفسير
خمس رضعات ان تكفى الصبي بكل واحد منها وقال النووي في
المنهاج وضبطه بالعرف وهذا لان الحيمه وان كانت لشبهه
البعضيه ينشوز العظم وابيات الحيم فهو امر باطن فيدار احكم
على نفس الفعل لتعذر الوقوف على حقيقته ذلك كالسفر والثقا
الختانين وقوله وما رواه الشافعي مردود بالكتاب يعني انه زاده
على الكتاب بخبر الواحد فلا يجوز على اصلنا او منسوخ به لا نافذ
ذكرنا عن ابن عباس انه كان ذلك ثم نسخ بالكتاب ومثله من ابن
مسعود وليس الشافعي راوى هذا الحديث وانما هو عمل به وصوت
ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي عليه السلام لا رضاع الا ما نشز
العظم وابنت الحيم وروى ما شد العظم والمراد به ردرضاع الكبير
فان ذلك لا يحصل لرضاع لبن المراه للكبير والحديث رواه ابو داود
وانشز وروى بالمرأه الملهله اي شد وقواه والانشز الاجيا قال
الله تعالى ثم اذا نشز وروى الرازى اي زاد في حجه فنشز
اي ارتفع وهو من النشز وهو المرتفع من الارض يسكون الشين
وفتحها وفي الحديث كان اذا اوفى على نشر كبر وفي الصحاح نشر
منشز نشورا اي عاشر بعد الموت ومنه يوم النشور وانظر الى
العظام كيف تنشرها بضم النول من الرباعه وفتحها من الثلاثي
والنشر يسكون الشين وفتحها مع الرازى المرتفع من المكان وجمع النشر

نشور وجمع النشور انشاز ونشاز مثل حبلى واجال وجال ونشور
الرجل ثلثون ونشور نشراى ارتفع في المكان وانشاز عظام الميت
رفعها الى مواضعها وبركت بعضها على بعض ونشرت المرأة ثلثين
الشهر وكسها في المضارع نشورا اذا استعصت على بعلها
ونشور بعلها عليها اذا ضربها وجفاها ومنه قوله تعالى وان
امراه خافت من بعلها نشوزا واصله الارتفاع وفي الحديث
والمرحوم قليل الرضاع محرم ان وصل الى جوف الصغرى وفي
النباح مع القليل مفسرا بما يعلم انه وصل الى جوف الصغرى وفي
الفتاوى اذا وصل لبن الادميه الى جوف الصغرى مدة الرضاع
كان رضاعا قليلا كان اللبن او كثيرا ولو جعل خيضا اوريا او
شيرا او انجساه او جعل جثا او اقطا لا يكون رضاعا وفي المنهاج
قال النووي لو جثت او نزع زبد حرم وبه قال ابن حنبل
وقوله وينبغي ان يكون في مدة الرضاع علما
بتيقن وعند بعضهم ثبت حرمه الرضاع في جمع العمر ثم مد الرضاع
ثلثون شهرا عند ابي حنيفة وعندهما سنتان وبه قال الشافعي
وابن حنبل وعند زفر ثلث سنين واختلفت المالكية بعد الجولين
على سبعة احوال ففي المدونة للملك الرضاع بعد الجولين الى شهر او
شهرين وفي المجموعه والمختصر ايام تسيره وقال عبد الملك الشهر
ونحوه وفي المبسوط عنه بقدر زياده المشهور وقاله سحنون
عنه اياه وفي الحاوي مثل نقصان الشهر وقال ابو الوليد محرم
بعد الجولين الى ثلثة شهور وذكر الراودي عنه محرم بعد سنين

ونصف وقال محمد بن عبد الحكم لا يحرم ما زاد على الجولين حتى
هذه الاقوال الصفا قس في شرح البخاري وصاحب الجواهر
وعند البصري اربع سنين وقال بعضهم عشر سنين وقيل خمس
سنة وقيل عترو سنة وقيل اربعون سنة وقيل جمع العمر
للقاضي يعقوب ومحمد بن الحسن ومن قال بقولهما قوله تعالى
والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يرضعه
وهو خير والمراد به الامر وهو بالغ في الامر ولا اعتبار للمراة
بعد الاتمام وقوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا وقد اجمعا
على ان اقل مدته الحمل ستة اشهر فبقى الفضل حولان وعن ابن عسنة
عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا رضاع الا في الجولين رواه الدارقطني وقال لم
يسنده غير الهيثم بن جميل قلت ابن عسنة مدلس
فاذا قال عن عمرو ولا يكون حجه وقد ذكرنا ذلك غير من وروى
له ابن ماجه وحده من اصحاب الكلب الستة ووجه قول زفر
انه لا بد من الريادة على حولين لما بين وبين الحول حسن للتجول
من حال الى حال لا اشتغال على الفضول الاربعة الربيع او فو
الفضول لانه جار طبع الحياه والصيف جار يابس والحريف
بارد يابس طبع الموت والشتا بارد رطب فلعل بعض هذه
الفضول يعينه على اكل الطعام والصبر على ترك لبن امه ولا يحنفه
رضي الله عنه قوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا طاهر مدله
على ان هذه المدد ككل منها كالاجل المضروب لرسن مثاله قال

لك على دينار ودرهم الى شهر كان الشهر اجلا لكل منها وكذا الوباغ
غلاما وجارية بالف كل واحد خمس ما يدرهم الى سنة كانت السنة
اجلا لكل واحد من الثمنين الا ان المعص قام في احدها وهو الحمل
اقل مدة الحمل سنة اشهر بقي الفصل على خمسة الطاهر هذا
لان رضاع الام في قوله تعالى والوالدات برضعن اولادهن حولا
الا انه لا يثبت به التحريم لما فيه من تحصيل الحاصل فعلا ان
الفصل المذكور في الآية ليس فصل التحريم وانما هو في وجوب
التفقه على الاب للوالد والاية ليست لبيا نفايه الفصل وانما
هي بيان اقل مدة الفصل الا ترى انه قرن بين الحمل والفصل واد
اقل مدة الحمل فكذا اقل مدة الفصل الدليل على بقاء مدة الفصل
ان الله تعالى بعد ذلك قال ارادوا فضلا عن تراضيهما وتشاور
ذكر بعد الحولين بحرف القاف دل على بقاء مدة الرضاع ولهذا اجتنب
تراضيهما على الفصل بعد الحولين فجعل على ان بعد الحولين لا يجزى الاب
على احرم الرضاع الام المطلقة وفي الحولين بحرف عليها وهذا اتفاق ولا يه
لا بد من مدة سعة الصبي فيها بالطعام بعد رث تلك المدة بادي
من الحمل وهو ستة اشهر وهي معرفة فان غدا الجنين يغادر عدا الرضيع
كما يغادر عدا الفطم وفي الميسر والاية بمعنى ان يكون جميع المدة
لكل واحد منهما الا ان الدليل قائم على ان مدة الحمل لا يكون اكثر من ستة
سعت من الفصل على طاهر وقيل المراد من جملة جملة والادرك
والفطم في مدة الرضاع غير معتبر كما ان الرضاع بعد ما غير معتبر
وذكر اخصاف انه ان استغنى بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغفر

مست به احرمه وهو روايد عن ابي حنيفة وعليه الفتوى وروى
الحسن عن ابي حنيفة والي يوسف ان كان لاحرى الطعام لكن اكثر
الذي بناوله هو اللبن دون الطعام يكون رضاعا وان كان الاكثر
هو الطعام لا يكون رضاعا وفي الرازي والروضة فطم في
الستين واستغنى بالطعام ثم رضع في المدة من امه اخرى
لا يكون رضاعا وان لم يستغفر كان رضاعا ذكره الخصاونة في رضاعه
وفي املا بشر بن الوليد هو رضاع وفي عهد الفتاوى ان خف عليه
الهلاك بالفطام قبل ستين ونصف تطالب بالاجرة وفي المحط
الرضاع بعد الفطام لا يحرم عند ابي يوسف وعند محمد لا اعتبار
بالفطام في الحولين بل ذلك رضاع يحرم وفي الواسطي لا اعتبار
لاقل من سنة ونصف في الفطام في قولهم لان قطعه فيها دون ذلك
يضر بالصبي وفي الاسبيعي قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد
ورفر لا رضاع بعد مضي المدة فطم ام لا فـ ولدوا
مضت مدة الرضاع على اختلاف فهم لم يتعلق بالرضاع تحريم لقوله عليه
السلام لا رضاع بعد فصلا لا يمت بعد احتلام رواه ابو داود الطيالسي
في مسنده من حديث جابر وفي حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي
عليه السلام انه قال فانما الرضاع من المجاعة رواه البخاري
ومسلم قال عياض في مشارق الانوار اى حرمتها في التحليل
والتحريم في حال الصغر وجوع اللبن وبغزيتة وفي المحط اى من
مجاعة لا تدفع الا باللبن في حالة الصغر وفي لفظ عن المجاعة
وعن ام سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم من

الرضاع الاما فتق الامعاني الثدي وكان قبل الطعام رواه الترمذي
وقال حدث حسن صحيح ولا يحرمه باعتار النشوء والنشور
وذلك في مدة الرضاع اذا اكبر لا يترقى بل ينزل المراه يقال نشأ الفلام
نشأ اذا شبت وارتفع فهو ناشئ للحديث الذي جاء في الصغر
وقد جاء النشوء في مصدره على فاعول وقولهم معنى النشوء والنمو على
على القلب والادغام للازدواج وفي الروي والنباية الرضاع
كالنسب في ثبوت الحرمه خاصه وفي غيرها كالاجاب وفي الرافعي
انما حرم الرضاع في تحريم النكاح وحل الخلو والنظر دون سائر احكام
النسب وقوله لا تعتبر الطعام قبل المده الا في رواية عن ابي حنيفة
اذا اشتغى عنه وقد ذكرنا ذلك قبله مستوفى ثم قيل لا يباح
الارضاع بعده الرضاع لان اباحته للحاجة لكونه جزء الادويه
ولا حاجة بعد مدته وحكم من الرضاع ما يحرم من النسب
وقد ذكرنا فيه عدة احاديث صحاح الامام اخيه من الرضاع فانه
يحوز له ان تزوجها ولا يجوز ان يتزوج ام اخيه من النسب لانها تكون
امه او موطؤه ابيه ولا كذلك في الرضاع ويجوز ان يتزوج اخيه من
من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانه لما وطئ امه حرمت بنتها
عليه ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع وهو تخصيص الحديث بدليل عقل
وفي المحيط ايضا استثنى امراتين في الكتاب وفي الاستيعاب كل
من حرم من جهة النسب يحرم من جهة الرضاع ولم يستثن في الصواب
الاستثناء وجمع بعض الفقهاء المسائل التي يثار حكم الرضاع حكم
النسب في النكاح فقال مخرجنا

نثار حكم الارضاع حكم النسب في خمسة مسطوره في الكتب
انما اخ وام اخت سبدي وام ام الابن فافقه سبدي
وهكذا افقت اخت الولد فافقه العلم الحكيم تهدي
وام عم ثم ام عمته وافقه في الاغتية غمة
وام خال ثم ام خاله واجت لا يخفى من اجماله
نكاح من الرضاع واقف وماعدة فالدليل مانع
وفي المسبوط امره ارضعت ابن رجل حاله التزوج بها لانها لم تكن
وكذا الارضعت اخاه لانها صارت ام اخيه وام اخيه من النسب
يجوز له التزوج بها من الرضاع اولى وكذا الارضعت عمته او خالته
او بنت ابنه او بنت منه وفي فقيه المنيه ارضعت ابن رجل
وللمرضع ام يجوز لذلك الرجل ان يتزوجها وكذا يجوز له ان يتزوج
بنت المرضع التي ارضعتها مع ابنه وامراه ابيه وامراه ابنه من
الرضاع لا يجوز ان يتزوجها كالا يجوز ذلك من النسب للحديث
الذي قدمناه في اول الباب وذكر الاصل في النص لا سقاط
اعتبار التبني واباحه جليله انه بالتبني **قوله**
وليس العقل يتعلق به التحريم وهو ان ترضع امرأه صبيه فتحم من
الصبيه على زوجها الذي يرزقها منه اللبن وصيرها للمرضع في
الروضه ارضعت صبيها او صبيه فقد صار زوج المرضع وباتها
وبنتها من الرضاع فلا يجوز لزوجها ان يتزوج بامرأه هذا الرضع
لانها امرأه ابنه من الرضاع ولا للصبي ان يتزوج بزوجة الرجل
لانهن زوجات الاب من الرضاع ولا باخه لانها عمته ولا ماله لانها

مولاه الى كعب قبل خليمه وفي الروضه والذخير لو ولدت من رجل فارضته ثم ارتفع لبنها ثم ذر لها لبن فارضت صبا فلها الصبي ان يتزوج بنت ذلك الرجل وليس هذا لبن الفحل فان تلد من زوجها ونزل لها لبن فليس اللبن من زوجها ذكره الحسن بن زياد في النكاح وفي الذخير لو لم يلد منه ونزل لها لبن فهو من امه دور الزوج فان ولدت من الثاني فاللبن بعد الولاده وقبله الاول وان دخل وقت ظهور لبن الرجل الثاني وفي قول للثاني وفي قول لها ولو ان امه طلقها زوجها اومات عنها وانقضت عدتها فارضت صبيه فانه بسبب الرضاة بين زوجها المطلق وبينها وكذا لو تزوجت ثم ارضعت ما لم تحبل من الثاني فان حبلت ونزل لها لبن فاللبن من الاول عند ابي حنيفة حتى يضع فكون من الثاني وقال ابو يوسف ان عرف انه من الثاني فهو من الثاني وفي المخطط هذه روايه عن ابي يوسف وقال محمد واستحسن ان يكون منها حتى يضع من الاخر وفي الذخير طلق امراته ولها لبن منه وانقضت عدتها وتزوجت فوطيها الثاني اجمعوا على انها اذا ولدت من الثاني فاللبن منه ونقطع من الاول واجمعوا على انها لو لم تحبل من الثاني فاللبن من الاول اما اذا حبلت ولم تلد قال ابو حنيفة هو من الاول وقال ابو يوسف ان علم انه من الثاني بامان وفي المبسوط بزياده فهو من الثاني وان علم انه من الاول او حبل فهو من الاول وفي اختلاف زفر ويعقوب ان على قول ابي يوسف من الثاني بكل حال وفي روايه الحسن عنه من الاول فنقول ابي حنيفة

وقال محمد هو منها استحسانا وفي النبايع وهو قول زفر الى ان تلد من الثاني فاذا ولدت فهو منه بالاتفاق وفي الوبري اذا كان للطلقه لبن وحبلت من الثاني ولم تضع قال ابو يوسف ان كان اللبن من الاول غالبا فالجرمة منه وان كان من الثاني غالبا فهو من الثاني وان استوما فممنها وفي المبسوط والنبايع ان ارداد لبنها بسبب الحبل فهو ما لو ولدت من الثاني سواء سقطت الجرمة من الاول وفي المخطط عن ابي يوسف في قوله الاخير وهو قول محمد الجرمة منها جميعا حتى تضع وفي الذخير اذا كان لرجل امرأتان حملتا منه فارضت كل واحد صغيرا فقد صار اخوين لاب من الرضاع والفقه يسمون هذا اللبن لبن الفحل فان كان احدهما ابني لاجل النكاح بينهما وان كانا اثنين لاجل الجمع بينهما فان ارضعت احدهما صبيين صار اخوين لاب وام من الرضاع ولا لاجل هذا الرضيع ان تزوج امراه وطيبها هذا الزوج ولا للزوج ان تزوج امراه وطيبها هذا المرتضع ولو زنى بامراه فولدت منه فارضت صبيه لاجل هذا الزاني ان تزوج بهن الصبيه ولا لابيه ولا لانه ولا لابنا اولاده لوجود البعضيه بينهما وبين الزاني ولعم الزاني وخاله ان تزوج بها كالمولود من الزنا ذكره في المخطط وفي الوبري ان لم يكن لولد لها نسب ثابت من رجل اذا زنى بامراه او نزل لها لبن من غير ولاده وارضعت به صبيه كانت الجرمة من قبل الام خاصه وفي النبايع اللبن الحاصل بسبب ولد الزنا هو من الام خاصه وان ثبت نسبه كالوطي شبهه كاللبن منها وفي الاستيعاب لبن ولد الزنا

من الام خاصه ولا يكون منها الا اذا ثبت نسب الولد وفي الجواهر
لا يعتبر ان يكون اللبن من وطى جلال على اشهر الروايتين والضابط ان
كل وطى لمحق فيه الولد ودر الجهد فالجرمه تنقشر وان وجب
الحمد ولم لمحق نسب الولد لا ينتشر وان لم لمحق الولد ولا يجب فيه
الجهد ففيه روايتان الاخيه انتشارها والمرضعه امه بلا
خلاف ولو كان لبن المطلقة دارا ورضعها ابن المطلق ولو بعد
عشر سنين الى ان ينقطع ثم يحدث لها لبن اخر فينقطع نسبت عنه
وقيل ينقطع بوطى زوج ثان وان دام لبن الاول فعلى الاول ولدت
او حملت سقط بائنا وقيل بالولاده وفي كتاب حجر لا ينقطع الا
بانقطاع لبسه وحب الحكم بانقطاعه فالولد لها انتهى كلام المالكيه
وفي المنهاج اللبن لمن نسب اليه الولد ونزله اللبن بنكاح او
وطى يشبهه وفي الرافعي على الاصح لا ينفى ولا المنفى بلعان ولو طبت
منكوحه يشبهه او وطى اثنان يشبهه فاللبن لمن لمحق الولد به
بالقياف او غيره وان مات الزوج او طلق فاللبن له وان طالت مدته
وان انقطع ثم عاد وفي الرافعي لبن المطلقه للمطلق ولو بقى عشر سنين
الى ان تضع حمل بوطى غيره وفي مده الحمل اللبن للثاني على وجه
ولاد على وجه ولها على وجه هذا اذا انقطع ثم عاد اما اذا لم
ينقطع فهو الاول على وجه ولها على وجه وصل ان حمل للاول بعد
الولاده للثاني ولو لم يطهاها الثاني او طيها ولم تحبل او حملت ولم
مدح وقت حدوث اللبن للثاني فاللبن للاول ان زاد في اصح الاقوال
الثالث وهو قول ابى حنيفه وفي الخزانة اذا نزل لها لبن قبل الولاده

فاللبن لها دون الزوج وفي المتبصر للمالكيه الحرمة تنفع باللبن من
الوطى اذا نزل ويكون ابا وان لم ينزل لم يحرم وفي المتبصر لا يحرم
المرضعة على ابى المرضع ولا على اخيه ولا يحرم ام المرضع ولا اخته
على ابيه من الرضاع ولا على اخيه ولو ارضعت لبنين ولم يرضع الزنا
طفلا صار ولدا لها وحرم على الزاني حرمة المصاهرة دون الرضاع
في حقه في ظاهر قول الحزقي وقال ابو بكر منهم من اذا حملت
المراه وثاب لها لبن فارضعت به طفلا صار الطفل اسما لها بلا
خلاف واما من نسب اليه الحمل وفي الروضة الرضاع في دار
الاسلام ودار الحرب سوا ولو ارضعت ابن رجل يجوز له ان يتزوج
بالمرضعة لانها ام ولد من الرضاع وكذا لو ارضعت اخته
قوله وكل صبيبين احتمعا على ثدي واحد
لم يحز لا جد لها ان تزوج بالاخرى هذا هو الاصل لان امها واحد
فما اخ واخت سوا كان اجتماعها على ثدي واحد في زمن واحد او
في زمنه مختلفه متباعد ذكره في التبايع ولو ان امراه لها
بنون واخرى لها بنات فارضعت التي لها بنات ابنا من بنى الاخرى
فان بناتها تحرم على ذلك الابن بعينه ولا يحرم واجده من بناتها
على سائر بنى المراه لعدم اجتماعهم على ثدي امراه واحد فلو كانت
ارضعت بنات حرمت على جميع بناتها وغيرهن من بناتها بحال لان
المرضعة فلو كانت ام البنات ارضعت اجد البنين وام البنين
ارضعت احدى البنات لم تكن للبن المرضع من ام البنات ان تزوج
واحد منهم ولا اخته ان تزوجوا بنات الاخرى الا الممت التي

وضعت من امهم وجدع لانها اختهم من الرضاع فروع تما
تقدم زوج ابنته الصغيرة امراه فارادت ثم اسلمت فتزوجها رجل فولدت
منه وارضعت الصبي الذي كان زوجها حرمته على الثاني لان الصغير صار
ابن له وكانت هذه امراه ابنه فحرم عليه زوج ام ولد له موكاله
وهو صغير فارضعت زوجها لبن السيد حرمته على زوجها وعلى سيدها
لان الزوج صار ابن لها وللسيد من الرضاع ولانها موطوءه ابه
من الرضاع وحرمته على السيد باعتبار انها زوجة ابنه من الرضاع
وفي المبسوط اذا ارضعت ابنة لم يكن لاحد من اولاد الموضع من
كان قبل الرضاع وبعد ان تزوج تلك الرضيعة وعند بعض العلماء
لا يثبت الحرمة فيما انفصلوا قبل الرضاع وانما يثبت من حدث
بعد وكذا لا تزوجها ولو ولدها وان سفلوا ولا تزوج المرضعة
احدا من ولد التي ارضعت لانه اخوها من الرضاع ولا ولد له لانه
ابن اخيها واختها ولا تزوج الصبي للرضعة اخت زوج المرضعة
لانها عمت من الرضاع وقد ذكرنا قبل هذا جملة من هذا الجنس اعلم
ان عامه الصحابة وفقهاء الامصار اتفقوا ان حرمة الرضاع لا يثبت
في حق الكبير ولا في حق الصغير بعد بدء الرضاع وشذ الليث سعد
وعطاء والطائفة وقالوا بنبوت الحرمة مطلقا وثبت ذلك عن
عائشة رضي الله عنها واستدلوا بحديث عائشة وام سلمة ان ابنة
ابن عتبة كان يتيما سالما وانكح ابنه اخيه هند بنت الوليد بن عتبة
وهو مولد لأمراه ماتت سهله بنت سهيل بن عمرو وهو امراه ابن حذيفة
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كأنني سألما

ولدا فكان يا وي معي ومع الواحد فيه في بيت واحد ويراني فضلا وقد
انزل الله عز وجل فيهم ما قد علمت فكيف ترى فيه فقال لها النبي
عليه السلام ارضعيه فارضعته خمسه رضعات فكان غزله ولدها
من الرضاعة فذلك كانت عائشة تامر بام اخوتها واخواتها
ان يرضعن من احبت عائشة ان يرعاها ويدخل عليها وان كان كبر الخمس
رضعات وابنت ام سلمة وسائر اراج رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يدخلن عليهن بشكك الرضاعة ابدا من الناس حتى يرضع في المهد
وقل لعائشة ما ندرى لعلمها كانت رخصه من النبي عليه السلام
لسالم دون الناس اخبره البخاري ومسلم وابوداود والنسائي وابو حنيفة
اسه قيس وقيل هاشم وكان من فضلا الصحابة هاجر المهاجرين وصلى
للقبلتين قريش غيثي من المهاجرين الاولين وسالم ابو عبد الله
معمل كان من كبار الصحابة ومن فضلا الموالى ويعني قريش لثبي
حذيفة له ويعني المهاجرين من هجرته وبعد في الامصار لان معقته
انصارية وتعد في العجم لانه فارسي من سبي كرمان ويعني في القرا
مع ذلك وقولها فضلا بضم الفاء والصاد المعجم على وزن طنب
تعني كانت في ثوب واحد بغير ازار والثوب بمضال ولقها
الامصار حديث عائشة انه عليه السلام دخل عليها وعند رجل
قال حفص وهو ابن عمر فسق ذلك على النبي عليه السلام وتغير وجهه
قالت يا رسول الله انه اخي من الرضاعة فقال انظر من اخوانك
فاما الرضاعة من المجاعة رواه البخاري ومسلم وابوداود والنسائي
وقد تقدم ومعناه ان الرضاعة التي تقع بها الحرمة هي ما كان في الصغر

والرضيع طفل يقويه اللبن ويسد جوعته واما ما كان منه بعد ذلك
في الحلال الذي لا يسد جوعته الا الخبز واللحم وما في معناها دون لبن
المرأه فلا يجرمه له وعن ابي موسى وهو الهلالي عن ابيه عن ابن عبد الله
مسعود عن النبي عليه السلام انه قال الارضاع الاما شد العظم وانبت
اللحم ويرى موقوفا فقال ابو موسى لا تسالوا وهذا الخبر فيكم رواه
ابوداود وسيل ابوجاه الرازي عن ابي موسى الهلالي فقال هو
مجهول وابوه مجهول وفي المبسوط روى ان اعرابيا ولدت امرأته
فأت الولد فاستغنى ثديها من اللبن فجعل يمصه ويحب فدخل اللبن
حلقه فجاء الى ابي موسى الاشعري فسأله عن ذلك فقال حرمت فجاء الى
ابن مسعود فقال هي حلال لك فاحبب يفتوى ابي موسى فقام معه الى
ابي ابي موسى ثم اخذ بانه فقال ارضع فيكم هذا اللحياني فقال ابو بكر
لا تسالوني عن شي مادام هذا الخبر فيكم وفي المنافع قال ابن مسعود
لاي موسى الاشعري وكان في جامعه ارضع فيكم هذا اللحياني فقال
ابو موسى الاشعري لا تسالوني شي مادام هذا الخبر فيكم والذي ذكره
صاحب المبسوط رواه ابوداود والدارقطني عن ابي موسى الهلالي
لا عن ابي موسى الاشعري وذكره سهو وليس فيه اخذ بانه والليلي
الكبر الحجه وقصه سالم اما مخصوصه به واما منسوخه لانها
كانت في اوائل الحجر لانها كانت عقب نزول انه رد النبي في
اوائل الحجر والحكم الثاني رواه احداث الصحابه وجماعه من المحدثين
كابي هريره وابن عباس وغيرهم وهو ظاهر في النسخ لاحقا فيه
ذكر المندري قالوا لعلها جلسته ثم شربه من غير ان يمس يد يها ولا

المقت بشرتها ويجعل انه مسته للحاجة كما حقن الرضاع مع الكبر
وعن زبنيب ام سلمه قالت قلت ام سلمه لعائشه انه دخل عليك
هذا الغلام الانفع الذي ما احب ان يدخل عليك فقالت عائشه
اما لك في رسول الله اسوه ذكره الضيافي احكامه وايض الغلام
ونفع فهو انفع ويافع اذا قارب البلوغ وله
واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وان
غلب الماء لم يتعلق به التحريم وبه قال مالك وخالفه ابن الماحشور
ومطرف وفي الرافعي لو كان اللبن مغلوبا يتعلق به التحريم في اجمع
الوجهين واذا قلنا لا فان شرب جميع المخلوط يتعلق التحريم به
وان شرب بعضه فوجها ولو اختلط باقل من قلبيين من الماء وشرب
كله فتولان وان شرب بعضه فتولان مرتبان وان امتزج بقلبيين
وشرب بعضه لا يتعلق وان شرب كله فتولان وفي المغني اللبن المشوي
بغيره والمجض سواء حتى ابن حامد انه لا يجرم للغلوب وهو قول
ابي ثور والمزني والحكم للغالب قال ابن قدامة في المغني هذا اذا كان
صفه اللبن اقيه فاما اذا اصب في ما كثر لم يجرم لم يثبت به الجرمه
وحكي عن القاضي من الجابله انه ثبت به وهو قول الشافعي لحصول
اجزاء اللبن بطنه وليس ان اللبن المستهلك في الماء لا يحصل
به التغذي ولا انبات اللحم ولا انشاء العظم وقد قال عليه السلام
الرضاع ما انبت اللحم وانقر العظم وقد تقدم ولا يفسى رضاعا ولا
وجوزا فلا يعتبه وصار كما لو حلف لا يشرب لبنا لا عت شرب الماء
الذي فيه اجزاء اللبن وان اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم وان

كان اللبن غالباً عند الخفيفه وعندها اذا كان اللبن غالباً تعلق به الحريم
قال صاحب الكتاب قولها فيما اذا لم تفسد النار حتى لو طبخ بها لا يتعلق
به الحريم اتفاقاً وفي الذخير اذا اختلط بالطعام ولم تفسد النار ان
غلب اللبن تعلق الحريم به عندها وعند الخفيفه لا تثبت وشرط
القدوري على قول الخفيفه ان يكون الطعام مستتباً كالثريد فيل
هذا اذا لم يتقاطر اللبن عند حمل اللقمة فان يتقاطر ثبت به الحريم
وقيل لا تثبت به الحريم بكل حال الى مال السرخسي ولا يعتبر بتقاطر
اللبن من الطعام عنده هو الصحيح لان الطعام هو الاصل في العذر
وذكر خواهر زاده ان على قول الخفيفه ان لا تثبت اذا اكل اللقمة لعمامة
اذا احسها حسوا تثبت به وقيل اذا وصل اللبن الى حلقه منفرداً
فلا خلاف فيه واذا تناول الثريد فلا خلاف فيه وفي كتاب الرضاع
للتخصاف اذا ثرت له خبراً في لبنها حتى تشرب الحز ذلك اللبن
اولت به سويقاً طعمته اياه ان كان طعم اللبن نوحاً فهذا رضاع
وذكر صاحب الجناس انه قولها وفي الرافعي لو ثرت في اللبن
طعاماً او فحش به دقيقاً وخبرته تعلق الحريم به وفي العج والحز
وجد عن القاضي الحسين **لحم** ما ان العبد للغالب كالي اختلاطه
بالماء اذا لم يغير شيء عن حاله ولا في خفيفه ان اللبن مانع في الطعام والاصل
هو الطعام ولا اعتبار بالتبع كالمغلوب وان خلط بالرداء واللبن غالب
تعلق به الحريم لان اللبن مقصود فيه لمعقوبه الدوا على الوصول وفي
المسقى فسر الغلبه في رواية ابن سماعه عن ابي يوسف فقال اذا جعل في
لبن الداء ووافر لونه ولم يغير طعمه او على العكس فاجر به حتى حرار

غير اللون والطعم فلم يوجد طعم اللبن وذهب لونه لم يحرم وفسر الغلبه في
رواية الوليد عن محمد فقال اذا لم يغير الدوا من ان يكون لبناً تثبت
به الحريم وقيل عند الخفيفه هو غير له خلطه بالطعام وفي الرافعي
عند الاكثرين ان ظهر لون اللبن او طعمه او راحته في الخلوط فالبشر
غالب والا فهو مغلوب وان اختلط لبنها بلبن شاه ولبنها غالب
تعلق به الحريم وان غلب لبن الشاه لم يتعلق به الحريم **قلت**
وكذا هذا في اختلاطه بفساير البان الانعام والماء والدوا ولم يذكر
الحكيم اذا كان متساويين وينبغي ان تثبت الحريم باحتياط ولانه
غير مغلوب فلم يكن مستتباً كما ويشهد له ما ذكرنا قبل هذا وهو ان
لو حملت من الزوج الثاني فان كان لبن الاول غالباً فهو منه وان كان لبن
الثاني غالباً من الثاني وان استويا فمنهما **قوله** ولو لبسوا اختلط
لبن امرأتين تعلق الحريم باغلبهما عند الخفيفه وفي يوسف وقال
محمد وزفر يتعلق الحريم بهما وهكذا في المحيط وفي المبسوط وفي الخفيف
روايتان في رواية مع ابي يوسف وفي رواية مع محمد وفي عهد الفتاوى
قال ابو يوسف لو حلب رجل من لبن امرأه وخلط بارطال من لبن امرأه
اخرى لا يتعلق الحريم بلبن صاحبه الرطال اذا اوجر بذلك صبي محمد
رحمه الله يقول ان المعنى يختلف بالزيادة بل يتقوى بها وكل واحد محرم
لانه سبب لاثبات الحريم وانما العطر وسواها قليله وكثيره
والجنس لا يغلب الجنس فانه لا يصير مستتباً في جنسه لا بخلاف المقصود
وهي بقوله لا يجعل الاقل تبعاً لاكثر من الحكم عليه كما لو اختلط
لبن الانعام واوجره وان اعد المقصود واصل المسئلة في الايمان اذا

الاب واخت روج الام لا تحرم واخت روج الجدة اولى وفي الخسوة صراط
الحرمان لا يصول والعصول وصول اول المضمون واول فصل من كل اصل
وان علاقا لا يصول الابا والامهات وان علوا والعصول الالاف والامهات وان علوا
علافا لا يصول في الاصول والامهات وان علوا لك فان هم اولاد الاعمام والعلماء
والاحوال والحالات ومن مباحات وقد تقدم ذلك منه قال النخعي
المالكية كل ام حرمت بالنسب حرمت اختها وكل اخت حرمت لا تحرم اختها
وقد سرح الرجل المراد والاحد سرحا واحد منها والعدل البروج قالوا لا يخل له الله المسرة
من غير الله ومنه عدنا وكل عمة حرمت لا تحرم اختها لانها قد لا يكون احدا بين
ولا اخت جده وفي القبس لان العروى المحرمات اربعون امرأه اربع وعشرون وبذلك
الحرم من النسب وسبع من الرضاع واربع من الصهرام الروحد وبنها وروحنا
الان والاب ولب من الجمع المراه مع اختها او عمتها او خالتها فانه احدى وعشرون
والملاعة والمنوحة في العدة وساق عليه السلام وست عشرة لعارس الخامسة
والمزوجة والمتعة والمستبرأ والحائض والمنوثة والسورة والامه الثانية
والامه المسلمة لو احدث طول الحرة واما لان المحرمه والمرصده وان محرم
من روجه لا يجوز الجمع بينهما والدمه والمنوحد يوم الجمعة عند الرواد والمنوحة
بعد اللون وفي الخسوة المراد والمرته والمنشركة وقال النووي في شرح تاليفه
بن الحاج المسمى بالمنهاج العدة والحالة الحرة فان اخت الاب واخت الام واخت
الاب واخت الجدة وان علوا لك وقد اختلفت ام الام وام الجدة من حق الام والاب
وان علوت وقال طائفة من الجوارح والشيعة يجوز وعلى هذا الجمع ملكة المهر لما
الجمع من العلم او من الحالة ويجوزها فإما الانما على بعض المسلف انه قد ذلك
وهو مروي عن ابن مسعود وجابر بن ربه وعطاء والحسن والاول مول سلمان بن سار

١٢٢
على وجه يحصل به تسليح حرفة العلب والاحلال بحرمته ولعظمه وبوجوبه وخوف
احترامه الدوام فان الرب بها اجمع وفي الجارية مع الله تعالى ويحفظه وفي ذلك اطلاق
نور المعرفة وزوايا الامهات وفي الصغار بعد الله بعد المعرفة لاستقام في ذلك النفع البعد
ولما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطيبا صبيها مكره اعز علي من سبعين خطيبه
وعزها وان يقول يا اهل اليمن منكم يا اهل الشام منكم ويا اهل العراق منكم
وقال بن عباس رضي الله عنهما حين امار المقام بالطائف وما عليه لان ادب
حسن ما رثته احب الي من ان ادب دنيا واحدا مكره ليعرف طوف هذه الخصال
رهر الحايوة مكره فان ذلك سب محاف منه الموت والسخط من الله سبحانه وتعالى
واول شئ يصدر من الانسان منها السمر والحمايات المدبومة وحدث الدنيا فيها
وفي المطاف والمسجد وقل من يجحد عشرين ذنبا ومن قدر على الوفا بمعه وثوب
ولعظمه على وجه سقى مكرهه الموت وحلاله ومما يته في عنه ثم ادخل مكة فامام
بهاه والفرار العظيم والفصل العليم ررضا الله سبحانه ذلك منه ورضه واستحب
ابو يوسف ومحمد والامه المله المحاربه بها وعن ابيهم الحق فان الاحاد في كل
مكة احب اليهم من محاربه البت وعن السعي قال لم يكن احدا من المهاجرين والاضار
هم مكره سبعة منصوصا **الاحد السابعة** ما حاق بضللت المقدس وقدر في
حدثه لاستنفد الرجال الا الى مله مساجد الطرقت وعن ابي رطلت يا رسول الله
اي مسجد وضع في الارض اول قال المسجد الحرام قلت ما قال المسجد الاقصى حرمه
التخاري وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان سلمان بن داود على بناء وعليهما السلام
لما بنيت المقدس سال السعدي خيلا لاحد اصادف حكمة فاوتيه وملك لا ينفى
لاحد من يرضه فاوتيه ولما وقع من المسجد سالا لانه احد من الاصلوه فيه
ان يحسن حطه ليجوز ولده امه حرمه للنسبي والنهز التزيك والرفع

او اجليله او وصل من جايه او امه لم تست الحريم بذلك
وكذا الواجب به وعند محمد متعلق به التحريم وفي المبسوط عن
محمد متعلق به وبالاختلاف في اذنه والسعوط والوجور مست بها
التحريم بالاتفاق وهو الاصح عند ابن حنبل وبه قال مالك والشافعي
في الوجور والشافعي في الاسقاط على المذهب وقال داود لا
يست بها لانه ليس برضاع وهو قول عطاء الخراساني في السعوط
وهو صحت اللبن في انف الصبي والوجور صيته في حلقه واحتقن
لأنه لا يتأني من الرضيع وبضم الناعير جائز وصوابه جفت بضم
اكا، او عولج بالحضنه هكذا في المغرب وله واذا
نزل للرجل لبن فارضع به صبيا لم يتعلق به التحريم وهذا اجماع
والكراميسي من الشافعية انه يتعلق به التحريم وليس بشي وحكي الواجب
المالك رواية عن مالك بتركه نكاح من ارضعه الرجل لان ذلك ليس
بلبن بل الحقيقة فصار كما لو نزل من ثدي البكر ما اصفه ولا اللبن انما
يتصور ممن يتصور منه الولاده وفي المعنى لبن الخنثى كلبن الرجل واذا
شرب صبيا من لبن شاه فلا رضاع بينهما وهو اجماع ايضا وحكي
شس الاميه السرخسي في المبسوط ان محمد بن اسمعيل بن ابراهيم من
المعنى البخاري الجعفي الولاء واسلم المعنى على يد يمان والي بخاري
صاحب الاحار دخل بخاري وجعل يفتي فقال له الشيخ الامام ابو حفص
الكبير لا تفعل لست هناك فاني ان يقبل رضعه حتى اسفني في من
المسألة فافتى بثبوت حرمه الرضاع بين الصغير من ارضعته
لبن شاه فاخرجوه من بخاري بسبب هذه الفتوى لانه لا جرم به بين

الادمي والبهائم والخنثى باعتبارها ولا تثبت الحريم بطريق الكرامة
وذلك يحصر لبن الادميه دون البان لانعام فصار حريمه المصامير
فانها لا تست بوطي البهائم ولا في فيه خرق الإجماع قبله وفي زمانه
واذا تزوج الرجل صغيرا وكبيره فارضعت الكبير الصغير
حرمتا على الزوج لجمعيه بين الام والب رضاعا ثم ان لم يدخل الكبير
فلا مهر لها لان الفقه جات من قبلها قبل الدخول بها والصغير
نصف مهرها ويجوز انشا العقد عليها ولا يجوز على الكبير والارتضاع
وان كان فعلها لكن فعلها غير معتبر في اسقاط حقها كما اذا فقلت
مورثها وفي الذخيره اذا كان تحتها كبير وصغيره فارضعت
الصغيره ام الكبير او اختها بابتا وعمتها او خالتها لم يتر واحد
منها وان طلق الكبير وارضعت الكبير الصغير والكبير بعد ذلك
العدت بابت الصغير ولو تزوج صغيره فارضعتها امه من الولاده
او الرضاع حرمت عليه قال محمد رحمه الله رجل له امرأتان كبير
وصغيره ولا ينفه كذلك فارضعت كبير الاب صغيره الامر وكذا
ارضعت كبيره الابن صغيره الاب حرمت الصغيرتان عليهما ونكاح
الكبيرتين باق له امرأتان صغيرتان فجات امرأتان لاجنبي فارضعت
كل واحد منهما احدى الصغيرتين معا وتعدتا القسا بابتا ولا ضمان
عليهما للزوج فيما ادى من مهر الصغيرتين اذا الفساد ما كان يصنع
واحد دون صاحبتها وفي المحيط تزوج ثلث صبايا فارضعتهن
امراة على المتعاقب حرمت الاولى والثانية دون الثالثة الاولى
والثانية صارتا لاجنبي عند ضلع الثانية حرمتا عليه والثالثة

صارت اخيهما بعد زوال نكاحهما فلا جمع فان ارضعت من معاجير عليه
بان ادخلت ثديها في ثوبيهما واوجرت الاخرى لبنها معا وكذا ان
ارضعت الاولى ثم الاخرى معا وان كن اربعا فارضعت من متعاقبا
جرمين وكذا معا ثم رجوع الزوج بنصف مهر الصغير على الكبير
فيما تقدم ان كانت تعهدت افساد نكاحها وفسر محمد تعهد
الفساد فقال هو ان تعلم ان الرضاع يحرمها على الزوج في الشرع
واذا لم تعلم ذلك لم تكن تعهدت الفساد والقول قولهما مع ميثاق
انها لم تتعهد ثم لها السكنى في عدتها دون النفقة هذا اذا لم
تحس عليها التلف والهلاك بالجنوع اما اذا خافت عليها فلا رجوع
عليها وعمر محمد يرجع عليها في الفضول كلها تعهدت الفساد اذ لا فتح
القصص الا صطبيل عنده وهو قول بشر وعندهما بشرط في التسيب
المعذر وان لا يتخلل فعل فاعل مختار ولهذا لا يضر الجافر في ملكه
وتفسر تعهد الفساد ان يقصد مع العلم بالحكم وان اخطأت وارادت
خراكا ذكرناه لا يرجع عليها قال صاحب الرخية هكذا ذكر
المقل وفي المبسوط للصغير نصف المهر لان فعلها لا يصلح مستقلا
لحتمها على ما تقدم وان لم تعلم الحكم ولم يعلم انها امراته فلا شيء عليها
وان كانت الكبيرة مجنونة باسا وكل واحد نصف المهر ولا رجوع
على الكبيرة وكذا لو رضعت من الكبيرة وهي نائمة كان لكل واحد
نصف مهرها ولا رجوع وكذا لو اחד رجل لبن الكبيرة فاجر به
الصغير باسا وكل واحد نصف مهرها وان اقترع الرجل بنصفه
افساد نكاحهما رجوع عليه بما عزم لهما وفي الجواهر ارضعت

ام امراته الكبيرة امراته الصغير جرم الجمع بينهما ففارقا احدهما ولا
صدق عليه وقيل لها نصفه وقيل ربعه ولا عزم على المصعد على المنصور
وان تعهدت الفساد واستقر الحكم اجابه على المتعده وفي الكتاب ولو
علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا يكون متعديه اضاقا وهذا اذا
احسار الجمل لدفع الفساد لا لدفع الحكم لان الحزم في دار الاسلام لا
تعذر الجمل في الاجكام لانها لا تكون متعديه بالنسب الا اذا
كانت علمه بالفساد لانها اذا لم تكن كذلك لم تقصد الفساد والفعل
انما يصير بعدا بالقصد فاعتبرنا الجمل لدفع فعل حتى لعدم قصد
لا لدفع حكم شرعي وفي الرافعي يجب للصغير نصف المهر وفي الفاسد
نصف مهر المثل وان رضعت من غيبه نائمة فالظاهر سقوط مهرها
والمرصع لعدم مهر المثل وان وجب عليها ارضاعها وقصدت افساد
ام لا لكونه الملاقاة به قال احمد وحكي ابو علي واخرون انه يرجع
بنصف المستمي وقيل بنام المستمي لان التشطر على خلاف القياس
وعنده الاكثر بن يرجع بنصف مهر المثل وفي وجه بحج العزم على النائمة
التي ارضعت الصغير منها وتعد ظاهرا وفي اجد الوحيين يجب
للصغير نصف المهر ولا تعتبر فعلها في الاسقاط كونها ولو جلد لبن
امراه دفعه واحد واوجبه صبي خمس دفعات نقل المرنى والربيع
انها رضعه واحدة اعتبارا بحلبه قال الربيع قول اخوانها خمس
رضعات والقطع في اجد الطريفيين بانها رضعه واحد وجعل ما نقله
الربيع من كبسه وعلى هذا اني جامد قلد اذا كان
سقط من كبسه لا يعتمد على رايته ولو حلت خمس نسوة في انا واجد

واوجهه صبي دفعه واجد حصلت من كل واحد رضعه وان اوجرت
خمسة دفعات بنت الحرمه في اجد الوجهين ولو كان له خمس
مستولات اربع نسوه ومستولن فارضعت كل واحد من
لم يحرم عليهن وهل يحرم عليه نعم حرم في اصح الوجهين لان لكل امه
وموضعها واول الكتاب فان قيل زوج امه وثلاث اخواته رجلا
في عقد واحد كيف يكون هذا فقيل له هذا صبي شر لم ينك نسوه
متفرقات ولكل واحد منهن بنت فصارت سائر اخواته وهن
لامه اجانب وكل واحد لصاحبته اجنبية فان قيل رجل زوج
امه وثلاث اخواته من النسب رجلا كيف يكون هذا فقيل له هذا
رجل ولر من جارية مشتركة بين ثلثة فادعى كل واحد منهم نسبه
فصار ابنا لثلثة لكل واحد بنت من غير هذه الجارية فصارت اخواته
من النسب وهن لامه اجانب وبعضهن للبعض اجنبية فزوجهن
وامته رجلا ذكرت من المسائل في عدة الفتى وفي الجامع بما ينع
ابتدا النكاح برفع التوقف فصول زوج رجلا كبير وصغير فارضعت
الكبير الصغير او صغيرتين فارضعتهم امراه فجار لم يحرم ولو
ارضعت واحد فمات فارضعت الاخرى واجاز فاساين
في الصجاج البتآن كالرضاع يقال هو اخوه بلبان امه قال ابن
السكيت ولا يقال بلبان امه واما اللبن فهو الذي يشرب وانشد
رَضَعْنِي بِلَبَانِ ثَدْيِ امِّ تَقَاتِمَا بِاشْجَمٍ دَاجٍ غَوَّضَ لَا تَنْفَرُ
قوله ولا يقبل في الرضاع شهادة النساء من دون
ظلالا لانه المثلث وانما بنت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين

71
وهو مذاهب عن الخطاب ذكر في المفتي وفي المحرط هو قول علي
وابن عباس وقال مالك بنت بقول شامدين ومنع من النكاح ابتداء
وتفرق بينهما ولو كانا نكاحا فان شهدت امرأتان فشا ذلك من
قولها كان كالأول وان لم يفش من قولها لم يستقل وذهب مطرف
وابن الما جشون وابن وهب الى انه يستقل بشهادة امرأتين او رجل
وامراه اذا قاموا حين علوا بالنكاح ولم يات عليهما حال يثبتون فيها
وان شهدت امراه واحد ولم يفش من قولها لم يثبت الحرمه وان
فشا فقيه اختلاف هذا كله في الجواهر وقال الشافعي في شهاده
اربع من النساء او رجل وامرأتين يقبل شهادته مرضعه ان لم يطلب
اجم ولا ذكرت فعلها وكذا ان قالت ارضعت في الاصح ذكر
المووس في المناج وفي المرافعي بنت الرضاع بشهادة رجل او رجل
وامرأتين وكذا بشهادة اربع نسوه ولا يثبت ما دون اربع نسوة
وقيل احمد شهادته المرضعه وحدها وفي المفتي شهادته الواحد
مقبوله في الرضاع عند احمد وهو قول طائفة من الزهري والاوزاعي
وابن الخزي وسعيد بن عبد العزيز وعنه شهادة امرأتين وعنه
شهادته امراه واحد وتختلف مع شهادتها ويشاركها في كذا
كاذبه لم يحل عليها حول حتى يبيض ثديها بالبرص ويروي عن
ابن عباس واسحق في الزهري قال الشافعي يفرق بشهادة امراه واحد
ومذهبه ما ذكرته قبل هذا وفي الكتاب وقال مالك بنت بشهادة
امراه واحد وانما ذلك قول ابن حنبل وتعلق حديث عقبه بن الخزي
قال بروح ام يحيى بنت ابى اهاب فجات امه سودا فقال قد ارضعتكما

فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال كيف وقد
زعمت ذلك متفق عليه وعند النساء حل سبيلها ولا في الحرمة
من حقوق الله تعالى فثبت نكح الواحدة كمن اشترى لها فاحبه واحد
انه ذبح الجوسي ثم تناوله وان طعمه غيره ولا يرد على بايعه
بقوله ذكر في المبسوط ولنا ان يوت الحرمة لا يمل الفصل
عن زوال الملك في باب النكاح وابطال الملك لا يستلزم ابطال
رجلين او رجل وامرأتين خلاف اللحن لان حرمة التناول تنكح
زوال الملك كالعصير اذا تحمر والركن اذا وقعت فيه نجاسة هكذا
في المحيط فاعتبر امرأته والمفروق الى القاضي لا يطل ملك الزوج
والمستحبات ان يفرق الحديث عقبه بن الحرث ولو ثبت الحرمة
بقول الامه لفرق رسول الله بينهما وفي المبسوط وزعم الشافعي
ان الرضاع مما لا يطلع عليه الرجال لانه يكون من الثدي وهو
مردود فان المحرم ينظر الى الثدي وقد يكون بالاجار قلنا
وقد قبل شهادة رجل وامرأتين فدل على اطلاع الرجال عليه
مسائل من جنس مسائل الكتاب رجل تزوج امرأة
ثم قال هي اخي من الرضاع او امي او بنتي من الرضاع ثم قال او همت
او غلطت او نسيت او كذبت فيما علي نكاحها وكذا لو قال ذلك
قبل النكاح همت اخي من الرضاع او امي من الرضاع ثم قال او همت
او نسيت جازله ان تزوجها ذكره في الزخير والنيابيع والوبرى
وغرها وان قال هو حق بما قلت فرق بينهما وفي الزخير او انها
اخيه من الرضاع وبت عليه واشهد على نفسه وصدقته على ذلك

ثم اكربا انفسهما وقالوا اخطانا جازا الزوج بها وكذا في النسب
ولا يلزم من ذلك الاما ما عليه لان الغلط والاشتباه يتحقق فيه
وان قال همت بنتي وليس لها نسب معروف ثم قال او همت بصدق ولو
قال العبد هذا ابني ولا منه همت بنتي ثم قال او همت لا يصدر حكم
بعنتهما قال لزوجته همت بنتي من النسب وبت عليه وان نسب
معروف او قال همت امي وله ام معروفه لا يفرق بينهما وفي الوبرى
اذا قال لزوجته همت بنتي وبت عليه ان كان لها نسب معروف
لا يفرق بينهما كما ذكرنا قلنا في هذا نظر لان النسب المعروف
انما يكون بالفرش ويجوز ان يكون بينه المخلوقه من الزنا وقد عرف
انه لا يجوز له ان تزوجها فينبغي انه اذا ثبت على ذلك ان يفرق
بينهما الا ان يكون مراده انه ادعى انها بنته من النكاح والواقع
خلافه اذا كانت باسمه النسب من غيره ويمكن ان يقال صار
مكذبا شرعا ولو قال همت امي او بنتي او اخي من الرضاع ثم اراد
ان تزوجها وقال او همت واخطأت او نسيت وصدقته فيما
مصدقان وله ان تزوجها في الاستحسان وان مب على الاول
وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما قياسا واستحسانا
ولا تنفعه المجود بعد ما قال هو حق كما قلت ولو قال همت بنتي
وبت عليه وليس لها نسب معروف ومثلها يولول مثلها فرق
بينهما وبعد ذلك ان صدقته ثبت نسبها والافلا وان كان
مثلها لا يولول مثلها لاست نسبها ولا يفرق بينهما ذكره في
الزخير وفي الوبرى قال العبد هذا ابني بنت نسبها وعق

ولو قال له هذا الى صدقة الاب ثبت نسبه وعقود اذ كان صلح
ابائهم وابائهم وليس له نسب معروف ولم يشترط تصديقه في الاول
وسطره في الثاني والفرق ان في البتوه اسندها الى حال العلوق
وهو ليس من اهل التصديق وقت العلوق خلاف الابوه انتهى كلام
الوبري وفي الذخيره اشترط التصديق في البتوه ايضا
وفي المغني قال الشافعي واخر لو قال لزوجته هذه اختي انفسخ
النكاح وان قال او همت ولو قال لاصغر منه هذه امي لم يكرهه
هذه بنتي لم يحرم عليه لكنه قال ان قد اراه وقال ابو يوسف
ومحمد يحرم عليه وينقله عنها غلط وتام ذلك يأتي في كتاب العتاق
ان شاء الله تعالى كتاب الطلاق في المغرب
الطلاق اسم مصدر التطبيق كالسلام والكلام والوداع اسم
التسليم والتكليم والتوديع ومنه الطلاق مرتان وهو مصدر
طلقت زوجته بالفتح والضم كالجبال الفساد والذهاب من محل
وفسد وذهب وامراه طالق وجا طالق والطلاق لوجه الولاده
من طليقت بضم الطاء فهي مطلوقه اذا اخذها الطلق وفي الصحاح
رجل طلق اللسان وطليقه ولسان طلق ذلك وطليق دليل وطلق
ذلك وطلق ذلك اربع لغات والطليق الاسير اذا اطلق عنه
اسان وطلق امرأته تطلقا وطلقت هي طلاقا وهي طالق وطافه
ورجل طلاق وطلقه اي كسر الطلاق للنسب وذكر ابن فارس في المحل
وطلق التسليم اذا سكن وجعه بعد التسع والعداد قال
وانزلها الرافلون من شؤسها طلقه طوقا وطوقا تراجع

74
ودروى جينا وقال كما تعتبر الاهوال راس المطبق وفي الجواني
وانما مختص التفعيل برفع قيد النكاح لانه للمبالغه قلت
قوله انما مختص التفعيل برفع قيد النكاح غير صحيح اذ التطبيق وجد
في غير رفع قيد النكاح كما ذكرنا في المسوع وانما الطلاق الذي هو رفع
قيد النكاح مختص بالتفعيل لان التفعيل مختص برفع قيد النكاح
وقوله لانه للمبالغه غير مستقيم كما هم صاحب الكشاف في ترك
بل هو للتقديم كالهزة وغلب في ازالة قيد النكاح
باب طلاق السنه وقوله
الطلاق على ثلثه اوجه حسن واحسن وبدعي فالاحسن ان يطلقها
طلقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه وتركا حتى يمضي عدها قال
ابن المنذر لا اعلم خلافا فيه وفي الاشراف ايضا وقال الكراجل
العلم الطلاق الذي يكون المطلق مصيبا للسنه ان يطلق المدخول بها
طلاقا فملك فيه الرجعه في طهر لا جاع فيه والسنه من الطلاق ان
يكون في طهر خال عن الجماع والطلاق عقيب خالف عن الجماع والطلاق
نص عليه في الزيادات والينابيع والاسيما في البدايع والوبري
وفي جوامع الفقه السنه المدخول بها ان يكون في طهر خال عن الجماع
والفرقة بطلاق او غير وفي الذخيره ذكر محرم في الاصل
ما يدل على انه يطلقها كما طهرت من الحيض فانه قال اذا طهرت من الحيض
قبل ان يجامعها طلقها واختار بعض المشايخ تاخيرها الى اخر الطهر
احترازا عن تطويل العده عليها وهوروايه ابى يوسف عن ابي حنيفة
ومعناه في المبسوط قال في الكتاب والاول اظهر لانه لو اخرج ربما

سبوتة ولون له فيها اجرا ل ارام لو وضعها في حرام اهان علمه وزر فذلك اذا وصفتها
في الحلال فان له اجر والصدق افضل من صلاته المافله لنعما **والمدرك الثامن** عن ابي
انه عليه السلام قال احفظ من ذنوبك الملال الى هلال الذنوب فانه قال ولا تجارده
قال ولا جاريه فان فات موسو حبيروا والاموسو قال السان من اخوان الشياطين
ان سئنا النخاح شوارام عزراكم رواه احمد بن حنبل وابن منته وابوعصير وعبد البر و
خار الله في القايق وزاد فان تحت من رها ان المصاري فالحق بهم وان شمسنا من سئنا
النخاح قال وقد امره ودمه امند الدم على تركه لما قد سسر الحلفه وهم الشياطين
والمدرك التاسع قوله عليه السلام من تزوج وقد سسر شطرد سدد فادى الفراض شر
والسمن المرائنه وقد روج وقد سسر سدد كله خلاف فغل الموافل مع ترك النخاح **والمدرك العاشر**
التسكين قوله عليه السلام من كان على ديني ودين اخي كادوس سلمان فلم يروح ان وجد
الى النخاح سسلاد ولا فلحا عدي سسل الله درهم في الفردوس وسجحة والتسكين كد من
وجين احدهما الاخر وهو الوجوب والماي مقدمه على الحسد بالرب ولا شك
ان الجهاد افضل من النافله مما كان مقدما على الاصل فلو اقبل فطعا **والمدرك الحادي عشر**
عن ابن عباس انه قال تزوجوا فان لوما من الزوج حرم عماده الفسند كره في الفردوس
والمدرك الثاني عشر قوله عليه السلام حرم الناس من بيع الناس والمبروج سفع امره في الاده
بالا نفاق الدار عليهم ومحسنا عن ابو جعفر في الرنا وقال عليه السلام في حديث سعد الناب
والك لن يقق بعقه شيعي بها وجه الله الا اوجرت بها حتى ما عول في في المراك والسفل
بالصلوة بعد قاصر عليه لاستعداده وهذا المعنى حال العالم على العابد للبع المقدس
والمدرك الثالث عشر قال عليه السلام اصل الاعمال اذومها والنخاح اذوم اذ النافله
نوي بها ساعده فسا عه **والمدرك الرابع عشر** قال عليه السلام في الصلوة النافله الصلاد
حرم موصي من ساسلم لميتها وان ساسلم ردي في الفردوس وعزاه الى مسدد بن حنبل

عليه السلام

والمع الجير المطبراني وفي النخاح قد امره وحف عليه ودم تاركه امند دم **والمدرك الخامس عشر**
من اخوي الدلايل على الحب على النخاح والاستسما منه ما اعتمد الصلاد حتى ما يابو بكر
الصدق عن عات نسو ثم رومان واسما وبت حارجه وترك عشر اربعا من ام دلموم بت
على وفاطمة رضي الله عنهم وترك عثمان امرين ومات على عن اسير وعسرين ماس حرم
وامنه سسريه ولم ولد ومات الربيعن اربع ومات عبد الرحمن بن عوف عن اربع وتزوج
رسول الله صلى الله عليه وسلم شفع عتسح امره محسن من لم دخل من ونوفي عليه
السلام عن شفع عاتسه وحضه وربب وام سلمه وام حبيبه ومهموده وسوده ومجوده
وصفيه ذكر ذلك كله السعافسي في شرح البخاري وكان القوم يحرمون ما جرد رسول الله
صلى الله عليه وسلم والناس في افعالهم **والمدرك السادس عشر** عن عسود هب قوم الى فرضيه
النخاح وهم الظاهريه وقوم الى الماخنة اولها هب والقول باله سسده مودع هو المشوط
من القولين اوجبار الامور واساطها وطلا الطرض غلو للسند مره ورجان على النذير
والمدرك السابع عشر لو قلنا ان النوافل افضل لصار الناس الى الاصل ولزم ترك المقصود
موت النوافل والناس لم يرفع الدن من اصله عليه الفنا وهدد النواصل **والمدرك الثامن عشر**
دله في المحيط ان النخاح مصالحها م وسافه اعم ادهو سسب التحصل بعسده اعاقها
عن الرنا وسب بقا العالم الى قيام الساعة بالنوافل وحظ النساء من المويقات فاهر لا
صرن محمول على اعم نظ ورويت ذلك بالنخاح وده مسع من السفاق خلاف النوافل
الاخوة بها وقابل غدا بقا مده طولته وفي ذلك اساعته عن الديام بالاعمال والجهاد والصلح
الدسه والدويه فكان اولي بالامار والحكم العدل وان كان فيها فاضا سسوه الفسيفاد
الحكمة والسال الامر وذلك من اعظم حظوظ الفسيف **والمدرك التاسع عشر** عن ابي جعفر عليه
السلام من كان موسرا لله كان مروج فلم يروح طلس منا **والمدرك العاشر** عن ابن سداد بن
اوس وكان قد هب بصره قال روجني فان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصاني ان لا

والمدرك

والمدرك

ولا تطلقوا رواه ابو داود وروى الزرار عن النبي عليه السلام
انه قال لا تطلقوا النساء الا من ربه ان الله لا يحب الزواني
ولا الزواني وعن ثوبان قال عليه السلام ابا امرأه سألت
زوجها طلاقا في عيراس محرام عليها رايه الجاهل قوله
وطلاق البدعي ان يطلقها ثلثا بكلمة واحدة او ثلثا في طهر واحدة
او نيسر وقال ملك انتفاع المسلمين فيه مكروه والملك ممنوع
ذكره في التبصر المالكية وفي الجواهر كلامه بدعي ولو قال لها
طلق نفسك ثلثا فلا روايه لها وقيل انه لا يكره ذكره الشيخ
ظهير الدين في الفتاوى واختار ذلك ابو بكر وابو حفص رواه
الحرفي من الجاهل وروى ذلك عن عمرو بن علي وابن مسعود وابن عباس
وابن عمر وعمران بن حصين والقاسم بن محمد والحسن بن الزهري وملك
وابن هريره ذكر ذلك الطحاوي باسناد عنهم وذكره ابو بكر بن
ابي شيبة والاثرم وقال الشافعي الحزمة اجماع الصحابه
وقال الشافعي وابو ثور وداد الطائري ابن حبيب من المالكية
وابن حنبل روايه عنه ارسال الملك مباح ووقوع الثلث حله قول
جمهور اهل العلم من الصحابه والتابعين والايه بعدهم وكان عطا
وطاوس وسعيد بن جبير وعمر بن دينار وابو الشعثاء يقولون
طلق البكر ثلثا في واحد ذكره في المغني وقال ابن رشد في القواعد
والشافعي في شرح البخاري ذهب اهل الطائفة وجماعة منهم الشيعة
الى ان حكمها حكم الواحدة ولا تاثير للفظ الثلث قال القاضي ابو يوسف
كان الحجاج بن ابي طاه يقول طلاق الملك ليس بشئ وقال محمد بن اسحق

واحد كقول الشيعة وحججه هو لا قوله تعالى الطلاق مرتان
الى قوله في الثالثة فان طلقتها فلا تكل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره
والمطلق بالثلاث مطلق واحد لعدم مشروعيه الزايد عليها واجتجوا
ايضا بما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس قال كان الطلاق الملك على
عمد رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بكر وسنتين من خلافه
عمروا واحدا فامضاهما عليهم عمرو بن ابي مسلم وغيره كان طلاق
الملك واحد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بكر وثلثا
من زمان عمر رضي الله عنهما فلما تابع الناس الطلاق اصاب عمر
عليهم وتتابع بالباء والياء واجتجوا ايضا بما رواه ابن اسحق عن
عكرمة بن نضر بن عباس قال طلق زكاته بن عبد زيد زوجته ثلثا في
مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا فساله عليه السلام كيف طلقها
قال طلقها ثلثا في مجلس واحد قال انما يملك طلقه واحد فارتجها
قله حجتهم بذلك قوية لصحة الحديث المتقدم وثبت
من قال يا باجه ارسال الثلث جملة باجاء حديث منها حديث غويب العجالي
وفيه فطلقها ثلثا قبل ان يامن النبي عليه السلام بنفق عليه ولم يقبل
انكاره ومنه حديث عائشة ان امرأة قالت يا رسول الله ان فاعه طلقني
وبت طلاقا منفق عليه ولم تنكح ومنه حديث فاطمة بنت قيس ان
زوجها ارسل اليها بثلث تطلقا ولا نه بصرف مبرقع حتى تستفاد
به وقوع الملك جملة والمشرقة ساني الخطر خلاف الطلاق والخبر لان
الحرم تطول العون عليها لا الطلاق او هو تعدد عند البعض لم يور
في الحرم ما رواه ابن عباس عن محمد بن كسيرة قال البخاري لم يصحبه قال احمد

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا
فقام غضبان ثم قال يلعب بك اب الله وانا بين أظهركم ذكره القرطبي شرح
الموطأ ورواه النسائي وهو ضعيف أو قال علي التحريم وروى أبو داود والدارقطني
أن مجاهد قال كنت عند ابن عباس فجاه رجل فقال إنه طلق امرأته ثلاثا قال
فسكت ابن عباس حتى ظننت أنه رآها إليه ثم قال سطلق أحدكم مرك
الخوفه ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس لا ومن من الله جعل له مخرجا
وأنت لم تتق الله فلم أحركك مخرجا عصيت ربك وبانت منك امرأتك
وفي الموطأ أن رجلا قال لابن عباس أني طلق امرأتني مائة تطليقة فقال
له ابن عباس طلق منك ثلاث وسبعين المحدث أبا الله فها
وفي الموطأ جاز رجل إلى ابن مسعود فقال أني طلق امرأتني ثلاثا بطلقات
فقال إنما فعل لك قال قيل لئلا يمانت منك قال ابن مسعود صدقوا
هو ممكن ما تقولون وهذا يدل على الوقوع وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله
عنه أرايت لو طلقها ثلاثا قال إذا عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه
أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه والدارقطني وعن مالك بن أنس قال جاز
رجل إلى ابن عباس فقال أني طلق امرأته ثلاثا فقال أني عك عصا الله
وأطاع الشيطان فلم يجعل الله له مخرجا وكان عمر يوجهه ضرا وقال
علي لا تطلق أحد للسنة فندم قال أبو بكر بن أبي شيبة وعن أبي موسى
وعنه الترمذي على من فعله وقال أبو بكر بن المنذر في الأشراف قال
أكثر أهل العلم المطلقة طلاقا جملة غير مصيب للسنة قال وقد روي هذا
عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وابن عمر
وابن عباس ولم يخالفهم فيه مثله ولو لم يكن فيه إلا ما قالوه لكان فيه

كفايه وقال سبط ابن الخوزي وهو قول أبي بكر أيضا وحكي عن عمر
اجماع الصحابة فيه وأحسجوا بطريق قول الله يا أيها الذين آمنوا
النساء الآية فأنى أمر جاز بعد الملك ومن طلق ثلاثا فجعل الله له
مخرجا ولا من أمره لسرا فمن فعل ذلك فقد خالف ما أمر الله به وما
سنه رسول الله وهو خلاف أمر الله تعالى وعن ابن عباس طلق رجل
امرأته عدد النجوم فقال الخطا السنة وحرمت عليه امرأته ذكره
محمد بن عبد الواحد في أحكامه وفي المبسوط أنما جعل الطلاق متعديا
للتدراك عند الندم فلا يحل أن تقويت بهذا المعنى على نفسه من غير حاجة
بعد ما نظر الشارع إليه كالانقاع في الخيف لانه جاز نفق الطبع عنها
وكونه ممنوعا عنها شرعا فالظاهر أنه ندم إذا جاز زمان الطهر وتوالت
نفسه إلى الجماع فهذا مثله والدليل على أن الحرمه معلله بهذا الاستقلال
العدن كما يزعمون أنه لو طلقها واحد في طهر خالف الجماع ثم طلقها أخرى خالف
الخيف كان يكرها اتفاقا وإن لم يكن فيه تطويل العدن وكذا لو قال أنت
طالق في آخر جزء من حيضك منع فيه وسقط العدن بول الطهر ولا تطويل
للعن فيه وهو بدعي فبطل تعليلهم بذلك وسواء من المدخول بها وغير
المدخول بها لما ذكرنا من حصول الندم ونفوت الملك من غير حاجة إلى
المسقط إذا لم يكن له عرضة الطلاق كحال فلا بد من الخلاف الكراهية لانه
ابطال الملك بغير ما بدعي فلهذا ولزم من هذا الكراهية إيقاع
الملك جملة لعدم الفايده في الزائد على الواجب وعدم دليل الحاجة
وفيه أيضا لو قال أنت طالق ثلاثا وأراد به التفرق على الأقوال ولفظ
السنة والبدعي متعاقبان فلو كان التفرق سنة كان الجمع بدعي انتهى

كلام صاحب السسيط قل تفرق الثلث على الاطهار سنة عندنا
وعند الشافعي ودل عليه حديث ابن عمر وغيره على ما ذكرنا فيلزم حينئذ
ان يكون ارسال الثلث حمله بدعه فان كابرنا وقالوا ان التفرق على
الاطهار ليس بسنة عندنا ولا بدعه قلت يجب ان يكون ارسال الثلث
حمله مخالف للتفرق للتضاد بينهما فكون بدعهما وسنه والثاني
خلاف الاجماع فتعين الاول والجواب عن حديث ابن عباس
الذي رواه البخاري ومسلم من وجهين احدهما الانكار على من خرج
عن سنة الطلاق باقاع الثلث والاخبار عن تسامع الناس في
مخالفة السنة في الزمان المتأخر عن العصرين كأنه قال الطلاق الموضع
الآن بلنا كان ذنبك العصرين واحدا كما يقال كان الشجاع الآن
جائنا في عصر الصجابه فيفيد تغير الحال بالناس والوجه الثاني
كان قول الزوج انت طالق انت طالق طلقه واجد عندهم
محمولا على التاكيد واخبر وصار الناس بعدهم يحملونه على التخييد والاشياء
فالزمهم عمر ذلك لما ظهر قصدهم اليه يدل عليه قول غيرهم استعملوا
في امر كانت لهم فيه اناه واما حديث عنكم من ابن عباس
وطاوع عنده ان كانه من عبد بن طلحة زوجة سبيعة لما وهما
وقال الحافظ ابو جعفر متكررا وقد خالهما من هو اولي منهما مثل
سعيد بن جبير ومجاهد ومالك بن الحارث ومحمد بن ابيس بن البكر وغيرهم
ابن عباس وعطاء وغيرهم من شاروا فيه وكلهم روى عن ابن عباس ان
من طلق امراته ثلثا فقد عصي به وبانت منه امراته ولا ينكحها الا
بعد رجوع وان كانه انما طلق زوجته السنة لا الثلث وروى جماعة

كلمة

بله

عن عنكم من ان ذلك واجد من غير رفع الى ابن عباس وروى ابو داود
والترمذي وابن ماجه ان كانه من عبد بن طلحة زوجة السنة فخلعه
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ما اراد الا واجد فرد ما اليه فطلقها
الماتية في زمن عمر والثالثة في زمن عثمان قال ابو داود وهذا
اصح من حديث ابن جريح ان كانه طلق امراته وقال ابن ماجه
سمعت ابا الحسن علي بن محمد الطناباضي يقول اما اشرف هذا الحديث قال
ابن ماجه ابو عبيد تركه ناجية واحمر جبين عنه والجواب
عن حديث الحجلاني انه مشترط الا لزام فان الشافعي يقول يقع
الفرقة بينهما اذا فرغ الزوج من لعانه ولم يقل له عليه السلام ان
الفرقة منكما وقد وقعت بفراغك من لعانك وان تعليقك لا يصح
ولانه انما لم يسن لكرامة ذلك شفعه عليه في الرد وقد يجوز
ان يكون منه له ولم ينقل ولا في تأخير البيان الى وقت الحاجة يجوز
ولم يكن له الى البيان حاجة بعد ما وقعت الفرقة بينهما وحديث
امراه رفاعه ليس فيه انه طلقها ثلثا بجملة واجد وجوز ان
يكون مقفيا على الاطهار وجافيه انه طلقها اخر تلك تطبيقات متفق
عليه وحديث فاطمة بنت قيس ان زوجها اباعه من حفص بن
المغيص خرج مع علي بن ابي طالب الى اليمن فاسل الى امراته فاطمة
بنت قيس بتطبيقه كانت بقيت من طلاقها رواه مسلم وروى
ايضا انه طلقها السنة فلم يكن فيه حجه ولا المطل كان غايته فلم
ينكح لذلك وقد انكر الثلث جملة في حديث ابن عمر وقد ذكرناه
وقد حسب الاسود من رد الشعبي وقال بك حديث مثل ما ورده

عن الخطاب كل ذلك في صحيح مسلم وانكرت عائشة رضي الله عنها
على فاطمة بنت قيس فقالت ما لفاطمة بنت قيس خير ان تذكر هذا
الحديث رواه البخاري ومسلم وقال ابو الحسن بن بطال
لا يكون الشافعي اعلم من عمر وابنه عبد الله وقد قال ان طلق
ثلاثا فقد عصي به وقول الشافعي المشرعية تنافي الخطر غير
مسلم قال المشرعية في ذات الشيء لا تنافي الخطر لمعنى في غيره
كالاتفاق لوجه الشيطان والصلاة في الارض المغصوبة والبيع
وقت النداء واختلفت الرواية في الواحدة البائدة قال الاصل
انه احاطا السنة اذ لا حاجة الى اثبات صفته زايده في الخلاص
وفي الزيادات انه لا يمكن للحاجة الى الخلاص نأجرا هكذا في الكتاب
وفي التحفة هو ظاهر الرواية وفي رواية الزيادات يمكن وفي
الدرخيم البائز ليس بسني في ظاهر الرواية وفي زيادات الزيادات
سني وفي المحيط والفتاوى الظهيرية يمكن البائدة في رواية
المبسوط وفي رواية زيادات الزيادات لا يكره وفي جوامع الفقه
البائز يكره الا في رواية زيادات الزيادات والخلع سني
وان كان في حال الخفض وفي المسقى ذكر مسله بهذه الصورة
لا باس ان يخلع في الخفض اذ اراى منها ما يكره وفيه ايضا لا باس
بان يحذر امراته في حال الخفض ولا باس بان يحذر نفسها في حال
الخفض وفيه ايضا ادركت فاختارت نفسها فلا باس للقاضي
ان يفرق بينهما في حاله الخفض بهذه المسائل في الدرخيم وفي
الجواهر الخلع في الخفض كابندا الطلاق وقيل يجوز واختلف

في علة الجواز قيل لانه برضاها وقيل لمعل بضرورة الاقتدار يخرج
على ذلك فزعان جوازه برضاها من غير عوض واخلاق الاجنبي
وفي المعنى الطلاق من فدرجاجة مكرهه وقال القاضي منهم
في إحدى الروايتين يحرم كاتلافه ومباح عند الحاجة اليه ويد
عند تفریطها في حقوق الله وفساد قرانه وفي المبسوط الطلاق
في الخفض يسو الهافيه وجهاً احدها لا يحرم لرضاها والثاني
يحرم اذ لا اعتبار بالرضى والسخط في جرد الشرع وطلع الاجنبي
محظور عند الفقهاء وقيل لا بدعه في جنسه والظاهر الخطر وفي
سواها تردد والوجه القطع بجواز الخلع في الخفض وخمس من
النسوة لا بدعه في طلاقهن ولا نسنة المختلعة وغير المدخول
والصغير والايسه والحامل اذ اظهر حلالها في مسعى علم صفة
ووجد الشرط في الخفض فهو بدعه ولا يوصف التعليق بالبدعه وحلى
عن الفقهاء ان نفس التعليق المطلق بدعه لترده قال وهو ضعيف
وفي الزيادات انما شرط ان يكون عقيب خلع حال من الجماع لانه ربما كان
سببا للمحل فندم ولهذا لم يكن جماع الحامل نكاحا من طلاق السنة
عقبية وكذا جماع الايسه والصغير وسببا في نفقه نفقته وانما في
المعنى معنى طلاق السنة موافقة امر الله وامر رسوله في الآية والخبر
قوله والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت
وسنة في العود فالسنة في العود تستوي بها المدخول وغير
المدخول بها وفي المنافع سمى الواحد عددا مجازا لانه اصل العدد

ولا تختلف في الواجب المدخول بها وغير المدخول بها ومثله في النكاح
والجمع بين السنين والثلاث مرارته فيها الا انه ينهي بالواحد
في غير المدخول وفي المذحرجه قال الامراءه قبل الدخول
انت طالق ثلثا للسنة تقع واحد ساعه تكمل فان ترقحها
وقعت اخرى ساعه تزوجها وكذا الثالثه عند ابن حنفه قال
ابو يوسف لا يقع اخرى حتى يمضي شهر كامل من الاول وقد ذكرنا
ذلك وهكذا ذكر الويرى ولم يحكم خلافا والسنة في الوقت
ببنت في حق المدخول بها خاصة وهي ان يطلقها في طهر لم يجامعها
فيه يعني لم يطلقها فيه عقيب حيض كذلك اذ زمان الحيض
زمان النفق طبعيا وشرعا وعدم حمل الوطئ يقل الرغبة فيها ويقع
التسامح في الطلاق وهو بعض الجلال الى الله تعالى لانه يفتقر
الالفه المطلوبه والنوادر والتنازل المرتقب فيما قلناه من غير
سبب لذلك وانما اوقفنا الاشارة بقوله عليه السلام لا
يغفر لمن مومن مومنه وقال عليه السلام ليس منا من خنت امرأه
على زوجها او عبد اعلى سيده رواه ابو داود والنسائي وغيرهما
وافسدها ولا فيه تطويل العدة عليها وبالوطئ في الطهر يقل الرغبة
فيها وتفترو عن غير المدخول بها بطلاقها في حال الطهر والحيض
وفي المذحرجه الخلوة كالمدخول وفي المغني لاسنه قبل الدخول ولا
برعه وقال ابو عمر بن عبد البر ارجع العلماء على ان طلاق السنة اما
هو للمدخول بها خاصة الا في عدد الطلاق على اختلاف بينهم وانما

وقد تقدم

كانت المدخول بها من اجل طلاق السنة والبدعه اطول العدة في
الحيض ورتاب بالطلاق في الطهر الذي جامعها فيه وفي المفهم
مثل منع الطلاق في الحيض تعبد غير معقول وقيل اطول
العدة عليها فان قلنا تعبد لم يحرق قبل الدخول في حال الحيض
ولا في حال الحمل وعلى الثاني يجوز طلاقه وعلى الاول
يجوز ايضا لان البعد يصير على موده وهو المدخول بها
ولا يتعدى الى غيره لعدم العلة وفي البسيط لاسنه في
الطلاق قبل الدخول لا بدعه لان العلة عندهم طول العدة
وفي المجمل يطلقها للسنة قبل الدخول في حيض طلعها وتبين
او ثلثا مجموعها وقال زفر لا يطلقها في حال الحيض
كالمدخول بها ولنا ان الرغبة في غير المدخول بها صادقة
لا سغير الحيض ما لم يحصل منها مقصوده فلا قدم على الطلاق
لا يكون الا عن حاجه وضروره بخلاف المدخول بها فانه لا يتجدد
الرغبة فيها الا بتجدد الطهر وشذوذ في عزا وخالف جميع
العلماء واذا كانت المرأة لا يحيض من صغرها وكبرها فادان يطلقها
ثلثا للسنة طلعها واحد فاذا مضى شهر طلقها اخرى فاذا
مضى شهر طلقها اخرى وفي البسيط ليس في طلاق الصغير
والايسه سنة ولا بدعه وبه قال ابن حنبل وكذا الجليل عديم
ولنا ما قدمنا من حديث ابن عمر انه عليه السلام قال السنة
ان يسفل الطهر فطلق لكل قره تطليقه والشهر في حقهما
قائم مقام الحيض قال الله تعالى واللام ييسن من الحيض من

اهل الايمان بعمل الخاهليه ولم يملن لهم ذاب وهم عند الايمان ولا يخفى ولا
سبحه قال ابن جنبل وهو الاصح من مذهب الشافعي وهو ذاب ما بين وقال
ابو جعفر الطحاوي ما ذكر عن الشافعي في صدوح مما وقعنا على رواه في ذلك ولا
وجدنا فيه قولاً عن احد سواه **قوله** حرمة صدوح زواها احمد في المسمى
والهبة في مصنف احمد حدث صيد ورج ودم ابو بكر الخلاء ذاب العليل وقال
الحارثي ما روى لا يصح ورج ودم ومعنوه وجم مشدده هو هذا الطائف عند
اهل اللغة وقال الحارثي اسم حصون الطائف وقيل لواحد منها وعند اهل الفقه
اسم وادى الطائف وفي المعنى وادى ما بين ما حال الممثلة من احد ثمان وفي الآثار
اجاب بعض المالكية والشافعية عن قوله عليه السلام ما فعل النخبر ما باعهم
بخوان احدهما النخل على انه كان قبل حرم المدسنة والساني تمكن ان يكون داخله
من الخيل ولم يصد في حرما قال المارزي هذا الخواب لا يلزم عندي على اصولهم
لان الحلال اذا دخل البعد الحرام من الخيل وحده عليه ارساله والطلاق فلا ينسقم
والنخبر صغير يقر لشده وهو اسم طائر صغير قال الملبل **الاحمد السابعة**
قال النووي من العامة من يروى عن عمر ان النبي عليه السلام قال من زاني
وزاني ابرهيم في عام واحد صلت له الجنة وراى ابرهيم الخليل عليه السلام عن منكره ولا حلق
لها بالبح ولا رايه النبي عليه السلام بل هي قرية على حده ومثله قول العامة اذ ارج اقرس
حتى يذهب وزورعت المنقرس ويرى ذلك من تمام الحج وهو اطل وران الواس مستغبر
ولا حلق لها بالبح وهذا العلم المر الصافي في الروضة وقطع سنودهم من مهابي العدل
الحرم من المنكرات **الاحمد السابعة** ذهب ابو حنيفة وجماعه من المجتاهين في ذلك
الى ارجاع المقام بمكة سرورها الله تعالى خوف الملك والبرم والاسباط عليه تعالى

الاحمد السابعة

الاحمد السابعة

والسعي الاوراعي وملك والشافعي اسحق واليعقوب واما الجمع من روحه الرجل
ومنه من عرفها بما يربعها الجور ولا عه الا بعدة وغيرهم وقال الحسن البصري
وعلمه وان الى ليل ووقله الجور وما لا يجوز الجمع لا يجوز اذ خال احداهما على الامر
ومسألة الحكم على ذلك في مكانه ان الله تعالى **قوله** تحويه قوله لا لجل
للرجل ان يروح ليل ولا يحمله صوابه يعبر بالان العقل يمدى الى المتقول بغير
واسطه قال الله تعالى روحها فان قيل وقد قال الله تعالى وروحهم يحور
عن فلنا مساده مناهم يحور عن يود ان الحدة للسهمها تحلب ولا عتد نخاح
قوله ولا يام امراه دخل ما بينهما اولم يدخل يروى عن ابن مسعود وجابر ورواه
عن علي وريد بن ثابت رضي الله عنهم ان ام الرواحل اكرم على الروح حتى يدخل ما بين
ولا يكرم بمعنى العتد حتى اوطقها فل الرواحل بها اومات حارله الروح ما بها وهو
قول ملك وسر المرسى وان جماع وداود الظاهري وروى عن ابن عباس دم ابو بكر
في مصنفه وهو قول ابن مسعود وروى في الرضوخ العراقية وهو قول الجمهور وهو
قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وريد بن ثابت
وعمران بن الحصين والشافعي وابن جنبل وملك في الصحيح وفي النهاية لاسم الحريمين
قال ملك انما يحرم الرضا اذا كانت صغيرين يوم العتد فحوله في محرم وحمله وادا
كانت حرة يوم العتد لا يحرم وعبد الله بن ثابت موت الام قبل الرجل وتام عن الزور
فما في جميل المبرور وجوب العن وهو اخبر اني بكرس الحالبه فلما جعل الموت عليه
الرجول في اسات الحرمه بعد سقوط الرأى فلا يجوز ولا ينام به مقام السوط وليس
هو عمر له الدخول في الاحصان والاحلال ودخول عن الاخر وفي المعنى فان خلاها
ولم يراها لم يحرم عليه ابنتها وهو قول محمد ورواه عن ابن يوسف درهما والرجل
والعقل والمنسبوه الدخول في التزويج وفي ظاهر قول الحنفى يحرمها وهو قوله ابن

قوله

التمكله وبه ناخذ وهو قول الائمة الثلاثة كما في غيرها عندهم
وكن الحسن طلاق الحامل وقال الاوزاعي لا يطلها في اول
الحمل حتى يستبين جها ومثله في المحيط عند الجهم وزفر
ان الشرع ورد بالتفريق على فصول العدة والتفريق بالشهر
ليس من فصولها والاصل فيه المنع الا بالشرع فصارت
كالمتدين الطهر ولنا ان الاباحه للحاجه ونفي المهر
دليها كما في الائمة والصغير ومراوده اذا بقي من مدة
الحمل شهر واما اذا بقي شهر فادونه فلا اعتبار بذلك
والحاجه يحرم تحريم كل شهر لان الشهر زمان مديد في الشرع
كما في الايمان والوطئ من الشهرين لا يمنع كما لا يمنع اول الطلاق
في الائمة والصغير والحامل ذكر في المحيط وفيه ايضا
لا يباح الطلاق عقيب الجماع اذا كانت حاملا بخلاف الممتدة
الطهر فان الطهر بعد الحيض مرجو في حقها في كل زمان ولا يبرجا
مع الحمل واذا طلق الرجل امراته في حال الحيض وقع طلاقه
قال ابو بكر بن المذر راجع كل من يحفظ عنه على وقوعه الا
امل البدع ولا يعتد بهم وعند الظاهرية لا تقع ذكر ابن حزم
في المحلى والصفائى عن الراودي وكذا في طهر جامعها فيه وكذا
الطلقان الا ان يطلقها كذلك ماله او ثلثا جله وايضا
الثلث جله سني عندهم وحكي ابو نضر انه قول ابن علقمة
وهشام بن الحكم والشيعة ذكر في المعنى يعني عدم الوقوع
استدل ابن حزم على عدم الوقوع محدث في الزمر انه سمع

عبد الرحمن بن ابي عمر مولى عمروه يسال ابن عمر وابو الزبير يسمعون
قال كيف ترى رجل طلق امراته حايضا قال طلق ابن عمر امراته
وهي حايض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسال ابن عمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال ابن عمر فزدا على
ولم يربا شيئا وقال اذا طهرت فليطلق او ليسك رواه ابو داود
والنسائي ولان هذا فعل غير مشروع للنهي فلا ترتب عليه حكم
شرعي ولنفق الامصار ما رواه نافع عن ابن عمر انه طلق
امراته وهي حايض وفي رواية تطبيقه على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم يسال ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال
منع فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ويحيض ثم تطهر ثم ان شامسك
وان شاطلق قبل ان تمس فتلك العدة التي امر الله ان يطلق لها
النسائي رواه البخاري ومسلم والترمذي وابوداود والنسائي والراجح
بدون وقوع الطلاق بحال وعن سالم عن ابن عمر انه طلق زوجته وهي
حايض فذكر عمر لرسول الله فقال من فليراجعها ثم يطلقها اذا
طهرت او هي حامل رواه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي
وابن ماجه وابن حنبل قال البيهقي اكثر الروايات عن ابن عمر
ان النبي عليه السلام امر ان يراجعها حتى تطهر ثم ان شاطلق وان
شامسك وعن يونس بن جبير قال سالت عبد الله بن عمر فقلت
رجل طلق امراته وهي حايض قال نعم ابن عمر قلت نعم قال طلق امراته
وهي حايض فاني عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يساله فقال
منع فليراجعها ثم يطلقها في قبل عدتها قال قلت لمعها قال نعم

اربتان عجز واستحقق رواه البخاري ومسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه ثم استيفها م كانه قال فما يكون ان لم
عسب بتلك التطلقة السقط عنه الطلاق حمقه او
بطله عجز وفي حرمه وكان ابن عمر يطلقها فحسبت من
طلاقها وراجعها كما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
رواه البخاري ومسلم وفي لفظ لمسلم قال ابن عمر فراجعها
وحسب لها التطلقة التي طلقها قال ابو داود والادوية
كلها على خلاف ما قال ابو الزبير ونافع اسع عن ابن عمر عن الزبير
قال المنذري قال اهل الحديث لم يروا ابو الزبير حدثا انكر
من هذا وقال ابو عمر بن عبد البر لم نقله احد عنه غير ابو الزبير
وقد رواه جماعة حله خلافة وابو الزبير ليس بحجة فمخالفة
مثله فكيف بخلاف من هو اثبت منه قال ابن حزم في
المحلى يكفي من كله المسند البين الثابت يريد به حديث ابو الزبير
هذا وفيه اذا طهرت فليطلق او ليس بك وهو لا يقول بهذا
بل يشترط بعد حيضه وطهر او من القبح ان يعمل بعض الحديث
ويترك بعضه وهو يتكرر على من فعل مثل فعله اشد التكبر
وقال ابو سليمان الخطابي حديث يونس بن جبير اثبت من هذا
والاثبت من الحديثين اول ان يقال به اذا خالفه غير الاثبت
قال وقد جمل انه لم يره سابقا تاخره معه الرجعة او سابقا
لاجل معه الرجعة او سببا لا محل له به الا بعد زوج اخر او سابقا
جائزا في السنة ما ضيا في حكم الاختيار وان كان لازما له على

سبيل الكراهة وعن ابن عباس انه قال الطلاق على اربعة اوجه
وجان حلال وهما ان يطلقها طاهرا من غير جماع او يطلقها حاملا
مستنسا حمله والوجهان الجرامان ان يطلقها حائضا او عند
الجماع رواه الدارقطني ولان ابن عمر صاحب القصة وقد احتسب
بتلك التطلقة وافق بوقوعها ولا يقال لمن لم يطلق راجع
امرا نك ولان انقاع الطلاق ليس بقرينة ليشترط وقوعه موافقة
السنة بل هو ازالة الملك فوقعه في زمن البعدة او في تغليظا
وذكر في المحيط ان مراجعتها من الطلقة التي اوقعها في الحيض واجبه
نظرا الى الامر وهو قول ملك ولان انقاعه في الحيض معصية
بالاجماع فكانت ازالتها بالرجعة واكثر كتب الاصحاب لم تعرض
للوجوب وفي الكتاب وليست له ان يراجعها وهو قول بعض
المشايخ قالوا الاصح انه واجب كما ذكر في المحيط وقال ابن ابي
والاوزاعي والثافعي وابن خنبل واسحق وابو ثور انها مستحبة
وجملوا الامر فيها على الندب وفي الجواهر جبر على الرجعة
فيه وان كان جنب فان ابي هذيل السجستاني قال اصبر على الحسب ضرب
بالسوط فان لم يطع ارجع الحاكم عليه وذلك مستمر عليه بما ثبت
العد عند ابن القسمة قال اشبه ما لم يظهر من الحيض الماء
بحيضه الطلاق ثم اذا اجبر على الرجعة اختلفوا في حل وطهرها
وبعد انقضاء عدتها لا يجبر على ردها واجمعوا على انه لو طلق في
طهر مسها فيه لا يجبر على رجعتها وقد كان على خلاف السنة
قوله فاذا طهرت وحاضت ثم طهرت فان شا

طلقها وان شأ أمسكها قال رضي الله عنه وهكذا ذكر في الأصل
وذكر الطحاوي انه يطلقها في الطهر الذي يلى الحيضه قال ابو الحسن
الكرخي ما ذكره الطحاوي قول ابي حنيفة وما ذكر في الأصل
قولها وهو قول الحسن بن زياد وقول محمد بن طرب ذكره الحافظ
ابو حنيفة الطحاوي مع ابي حنيفة وبه قال في رد ذكره الكرخي
مع ابي يوسف وهكذا ذكر ابو الليث وهو قول الامام الثقله
والظاهر به وقد تقدم حديث ابن عمر موافقا لقولهم ولان
الطلاق فيه منزله الطلاق في الطهر بعد لان تلك الحيضه لا
يعتد بها في العود ولو طلقها في الطهر لا يطلقها فيه طلقه آخر
فكذا اذا طلقها في الحيضه ثم طهرت ولان السنه ان يفصل بين
كل طلاقين حيضه والفصل هنا بعض الحيضه فكل ببعض
الثانيه لكن لا يخرج أمسكها ولا في حنيفة رضي الله عنه
روايه سالم عن ابن عمر انه طلق امراته وهي حائض فذكر ذلك
عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال منعه فليراجعها ثم
ليطلقها اذا طهرت او وهي حامل رواه مسلم وابوداود والترمذي
والنسائي وابن ماجه وابن حنبل قال البيهقي اكثر الروايات
عن ابن عمر انه عليه السلام امر ان تراجعها حين تطهر ثم ان
شأ طلق وان شأ أمسك وقد تقدم الحديث وهو روايه بن عمر
ابن حير وسعيد بن حير وابن سيرين وزيد بن اسلم والري قال
ابو الحسن بن بطايع هو اختياره اشبه وقول اكثر اهل العلم
واليه ذهب المذنب في ليس للحيضه معنى وحديثهم محمول على الاستحباب

٧٤
وابو حنيفة يجعل الرجعه فاصله بين الطلاقين كالنكاح
بالاجماع لان مراجعتها دليل الرجعه فيها وفي المحيط لوطقتها
في الطهر ثم راجعها فيه بالقول والقبلة او المس تشبهه فله
ان يطلقها فيه اخرى عند ابي حنيفة وزفر لفصل الرجعه بين
الطلاقين ذكره الوراق الهات طالق ثلثا للسنه وهو بمسك
يدها بشهوة وقعت الثلث للسنه متعاقبا عنه لانه يصير
مراجعها بالمس يشبهه وفي البدائع والنيابيع لوطقتها وراجعها
بالوطي فبطلت خازله ان يطلقها اخرى في ذلك الطهر عند ابي حنيفة
ومحمد وزفر وقال ابو يوسف ليس له ذلك حتى مضى شهر ولو
لم تجبل لا يطلقها فيه بالاتفاق وفي المحيط وعند لا يكون ولو
ابانها في طهر لم يجامعها فيه ثم تزوجها فله ان يطلقها فيه اتفاقا
وفي النيابيع لولم تحلل بين الطلاقين رجعه ولا نكاح فالطلاق
فيه بدعه وان حلل بينهما نكاح او رجعه فذكر ذلك عندهما وفي
المحيط والبدائع جعل الطلاق بعد حلل النكاح سنيا اتفاقا
وفي الجامع جعله قول ابي حنيفة وعندهما لا بد ان يحض وتطهر
ومن قال لامراته وهي من ذوات الحيض وقد دخل بها انت
طالق ثلثا للسنه ولا ينع له فهي طالق عند كل طهر تطليقة
بشرطه فان نوى ان يقع الثلث الشاعه او عند راس كل شهر طلقه
فهو على ما نوى سواء كانت في حال الحيض او في حال الطهر وقال
زفر لا يصح نية اجمع لانه بدعه فلا يدخل قوله للسنه لان الشيء
لا يحتمل ضد كماله يحتمل تسميه بل اولى وهذا لا يقع الملك جمل عند

عدم النية ولا في الحيض والطهر الذي جامعها فيه او طلقها فيه
ولنا ان ذلك ستي وقوعا وان لم يكن ستي اي قاعا لان
وقوعه جملة وفي حال الحيض عرف بسنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم على ما تقدم ولا في ذلك مذهب اهل السنة والجماعة
دون مذهب اهل البدعة والضلالة اذ الرافضة لا ترى
وقوع الطلاق في الحيض ولا في الطهر الذي جامعها فيه
وارسال الثلث جملة لا يقع عند جميعهم غير ان الزيدية منهم
تقول يقع واحد منها والامامية تقول لا يقع شيء اصلا تجار
ان يقال للسنة وسنينا لذلك الا انه خلاف ظاهر السنة فلا
تناوله الاطلاق وان كانت ايسه او من ذوات الاشهر طلقت
الساعة واحد وان وطئها وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى بخلاف
ذات الحيض حيث لا يقع في الطهر الذي جامعها فيه وقد تقدم ولو
قال انت طالق للسنة ونوى الثلث يقع الثلث في اوقات السنة
لان اللام للوقت كقوله تعالى اقم الصلاة لردك الشكر لوقت
زوالها واتيك لصلاة الظهر وللوقت عموم وهو ملئه اطهار
وان نوى ان يقع الثلث جملة لا يصح نية الثلث لانها انما صحيت فيه
من حيث ان اللام فيه للوقت مفيد بعينه ومن ضرورته تعيين
الواقع فاذا نوى الجمع بطل عموم الوقت فلا يصح نية الثلث
جملة وهكذا ايضا في الجماع ووضعها في من لا تحيض وفي الجماع
الصغير لقاضي خان وان نوى الثلث جملة صح لانه نصه كقوله انت
طالق لثلاثا للسنة قال ذكره في باب الطلاق من طلاق الاصل قال

٧٤
وقال بعض المتأخرين في شرح هذا الكتاب لا يصح حتى لا يقع أكثر من
واحد وفي زيادات الزبادات امر رجلا ان يطلق امرأته المدخول
بها للسنة فقال لها الوكيل انت طالق للسنة او قال اذا حضت
وطهرت فانت فانت طالق فاحضت وطهرت لم يقع شيء لانه ايقاع
قبل وقت السنة كما لو قال له طلقها غدا فقال لها الوكيل انت طالق
غدا لا يقع اذا جاء غدا فاحضت وطهرت ثم قال لها الوكيل انت طالق
طلقت لان الوكيل بالتخيير لا يملك الاضافة والتعليق ولو قال
طلقها لثلاثا للسنة فطلقها للسنة وقعت واحد الحال ولا يقع
غيرها فاذا حضت وطهرت يطلقها اخرى وكذا المالة بخلاف
الزوج فانه يملك التخيير والاضافة وفي الفتاوى الظهيرية
قال لامرأته وهي امّة انت طالق للسنة ثم اشترى امّا لا يقع فلو
اعقبها وانقضت عدها ثم تزوجها وهي حايض لم يقع حتى تطهر
ولو لم تزوجها لم يقع وفي الجامع قال لها انت طالق لثلاثا للسنة
بعد الدخول بها قالت فقبلت وقعت واحد شئت لالف اذا
كانت طاهرة من غبر جاع وكذا في الطهر الثاني ان تزوجها قبل الطهر
بمع خلقه مائة بالثلث وكذا لو تزوجها قبل الطهر المائة
مع الثالثة اذا طهرت بالثلث الباقي وان لم تزوجها مع المائتين
والمائة بغير شيء اذا كانت العدة قائمية والمعنى فيه ان طلاق
السنة في المدخول بها معلق بالملك والطهر فلا يقع في الحيض
وان كان قبل الدخول وفي المرعسي بناني عز بن محمد في حرج تحت عبد
طلقها للسنة ثم اشترى امّة تقع الطلاق في وقت السنة وقال

ابو يوسف لا يقع ولو قال انت طالق للسنة وهي طاهر من غير
جماع من الزوج لكن وطئها غير زنا وقع الطلاق بهذا الطهر
وان كان يشبهه لم يقع فيه قال انت طالق ثنتين للسنة
احدهما باين فله ان يجعل البابين ايها شاوان لم يبين حتى حاضت
وطهرت بابت ثنتين ولو قال احدها للسنة والآخرى للبدره
فالبدري يقع في الحال وان كانت طاهر او السني يتاخر الوقت
والفاظ السنة ان يقول انت طالق للسنة او في السنة او في
السنة او على السنة او طلاق السنة او طلاق العدة او للعد
او للدين او الاسلام او الحق او القرآن او الكتاب او احسن الطلاق
او اجله او اعدله امس لوقال كتاب الله تعالى او بكتاب الله
تعالى ان نوى السنة فهو للسنة وكذا على قول القضاة والفقهاء
ونوى السنة دين وسياقي تمامه ان شا الله تعالى وفي الجامع
لو قال انت طالق للبدره تنجز لكنه انواع البدره وان كانت طاهر
وفي الوسيط لا يقع حتى يحضر او جامعها فقع عند غيبوبه
الحشفه وفي الروضة الخفيفه قال انت طالق لسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهي حايض طلقت في الحال غير السنة ولو
قال السنة لا يقع الا في وقت السنة ولو قال انت طالق بعد
السنة يقع بعد الحيض والظهر ولو قال قبل السنة يقع في
الحال **فصل** في وقوع طلاق كل زوج
اذا كان عاقلا بالغاً وهذا اجماع ولا يقع طلاق الصبي والمجنون
والنايم قال لقوله عليه السلام كل طلاق جائز الاطلاق الصبي

٧٥
والمجنون وهكذا الحديث في المبسوط والمجيب والبدائع وفيه عطاء
مجان قال الترمذي ضعف ذهاب الحديث ولفظه كل طلاق جائز
الاطلاق المعتوه المغلوب على عقله وليس فيه ذكر الصبي وفي
البخاري قال علي رضي الله عنه كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه
ولم يرفعه ورفع لا يصح ورواه النجاشي ايضا عن ابي هريره
عن النبي عليه السلام وهذا الذي ذكره صاحب الكتاب قول
الجمهور وهو مذهب مالك والشافعي وقال في المعنى اذا
عقل الصبي الطلاق فطلق لزمه وهو اكر الروايات عن احمد
واختارها ابو بكر والحر في وابن حامد وزعموا ان ذلك مروى
عن ابن المسيب وعطاء وحسن الشعبي وابي حنيفة وروى ابو حنيفة
عنه اذا عقل الطلاق جائز لاقه ما بين العشر الى اثني عشره
وتعلقوا بقوله عليه السلام الطلاق لم يرض بالساق وهو باطل
بالمجنون والنايم والمكرك عند ويقوله عليه السلام كل الطلاق
جائز الاطلاق المعتوه كما تقدم وذكرنا عن علي رضي الله عنه
انه قال اكتموا الصبيان النكاح قالوا فادته ان لا تطلقوا والجمهور
انه ان اله ملك النكاح وهو ضرر يحضر ولا يعتبر منه كالمجنون اد
كل منهما غير مكلف وفي اجماع اذا كان الصبي نجوياً وافرقت بينهما
بالحيت يكون طلاقاً على المذهب وان لم يقع طلاق الصبي ومنهم من
جعلها مسخاً ووجه الاول ان الطلاق مستحق عليه للمراه مؤهل
له كما لو ملك قربه فانه يعتق عليه وفي الرخين وطلاق الصبي
والمجنون والمعتوه غير واقع ولا موقوف وكذا اطلاق النائم وان

اذا ادعت كل واحد الاولوية ولا حجة فيها مضمي نصف المهر لها اما اذا قالنا لا بد لي
اي العقد من الاول فلا مضمي بشي حتى يصلحوا والعرف ان عبيد دعوى الاولوية بينهما
لم ترض كل واحد مسوكة الاخرى في نصف المهر وهما راضيه وفي المخطوط والديع اذ لم
يعرفا لعل منهما قرضه وسبهما ولهما نصف المهر اذا ادعت كل واحد منهما الاخرى
فان قالنا لا بد لي منها الاول في بعضهما حتى يصلحها على احد نصف المهر وعن ابي يوسف
لا شيء عليه وبه قال ابو بكر من الحائلة قال لانه محصورة الطلاق وعن حماد بن عمار
درج في المدايح وفي الغنية ولا حجة له وان قال علمت انها على حرام ولا يحل المهر
واحد وان تكررا الوطى بعد العرقى بعد وقد ذكرناه وقوله ولهما نصف المهر مضاه الا
كان مهرهما ميسرا وسبب الحسن والتقدير ان كانا مخلصين بعض لولد واحد منهما ربح مهر
وفي المحيط امره روحه روح حتى عنده فهو فاسد فان كان لاحدهما ربح نصح نكاح الاخرى
لمن يزوج احدا صلاهما مملوحد ومقتضى صحيح الحائلة وعليه جميع ما سمي لها قيل
هو قوله وعند بعضنا نصف ما سميها لولدها من زوج امراس احدهما لا يحل لها نصف
قوله ولا يجمع من المراه وعمتها او خالتها او اخته او اخوتها ولا يخطو واحد
منهن على الاخرى وحوزهما ان السبي يجمع في غير الاحصاء وهو مذهب داود الظاهري والموازي
والسبعة واسم لولاهن على واحد لهما وادراك ولغيرها انما رحدث ابي
هرون رضي الله عنه انه قال يفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزوج المراه على عمتها او خالتها
رواه الحارثي وعنه عن عمار السبي عن ابي هرون قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يزوج المراه على عمتها ولا العمة على بنتها ولا الخالة على بنتها
ولا يزوج الجدي على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه ابو داود والنسائي والترمذي قال
حدثني حسن صحيح اراد عليه السلام بالصغرى لعمه الاخ واسمه الاجت والجدى لعمه لخاله
ولم يرد صغر السن وحيه ذلك في النسائية وهو اجماع ولا معتبر لمخالفة الظاهره والشيخ

الموازي وحوز الراده على الاب والجدى المشهور وهذا الحديث مشهور لانه
لعمته بالمول وقد ذكرنا الاجماع عليه وحوز حصصه محررا واحدا ايضا لانه يخص
منه الموصوفه والبنية وسماه من الرضاعة على ما تقدم وفي الموازي ذكر النبي الحاسن
اما السابعة والماند ولا زاله الاشتغال لا يعاين ان ادخل اباه الاح على العمة
لا يجوز ادخال العمة على اباه الاح حوز لفضل العمة على اباه الاح فالاحور نكاح
الامه على الحرم وحوز نكاح الحرم على الامه من علمه السلام المسع من الحاسن قال
لدا في المسبوط مسلمة في المنافع وهن في نصف المهر ولا يجمع من امراس لولدها
احداهما لرحلته لانه ان يزوج الاخرى وفي السبيع ان كان النكاح لا يحل على كلا
العدين لا يحل له ان يجمع بينهما نكاح ولا عملك من وطيا ولا المس سبي ولا المس لولدها
درج في السابع ولا يجمع بينهما بعض الى وطيعه الرحم حوز ان لا يطع زوجهما فيما
تأمروا به وهو سبب القطع ولان الجمع بينهما بعض الى الصغاب من الصغار وهي
سبب طيعه الرحم فكان حراما وان كان على احد العدين زوج الاخرى على المهور
حلالا فزوجه في المسائل التي دراهما لاحد من العمة مع بنت الاخ والحال مع بنت
الاخت ودر الصغاب في سبوح الحارثي انه عليه السلام بنى ان يجمع من عمن اوس
حائس صور العمن ان تزوج الرجلان كل واحد من الاخرين لولدهما امان فاسد كل
واحد منهما بعد الاخرى والحائس ان يزوج كل واحد منهما الاخر فاسد كل واحد منهما
خاله الاخرى والرضاع في ذلك ثالث على ما تقدم ولا مانع ان يجمع من امره وبنت
روح فان لها من صل من غيرها ومنع والى الحسن البصري وعكرمة وان ابني لبي وزفر
احصا في نكاح الحرامات وجود ذلك الامه الارنعه وعامة اهل العلم رجوعا الى
قول الله تعالى واحل لكم ما واد لكم ولم يردسنة محالفة لذلك ولانه لا قرابة بينهما
فلم يزل فيه طيعه الرحم وفي البنات وكذا الجمع من المراه وبنت زوجها اوام زوجها

ولأن له فيه منفعة عاجلة لاستجابة النفقة على مولاه وإن
في حكم المستيقظ في سبعة وعشرين حكماً وقد ذكرنا هاهنا باب
التيمة فلا نعيد ما وفي الزخيرة المعنوية من كان قليل القيمة تحتفظ
الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا تضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون
وقبل الفاصل بين المجنون والمعتوه والعاقلة العاقل من مستقيم
كلامه وأفعاله وعد نادروا المجنون ضده والمعتوه من كان
ذلك منه على السواء قبل المجنون من يفعل ما يفعله لا عن قصد
والعاقل قد يفعل ما يفعله المجانين أحياناً لا عن قصد على ظن
الصلاح والمعتوه يفعل ما يفعله المجانين عن قصد مع ظهور
الفساد وفي الصحاح والمغرب المعتوه الناقص العقل وعينه الرجل
على ما لم يسم فاعله غمها وغناها وغناهيته والتعته الخنزير والوث
وجن الرجل مثله فهو مجنون إجماعه الله فهو مجنون ولا تغفل عن
على غير قياس **قوله** وطلاق المكر واقع خلافاً
لشافعي وبه قال مالك وابن حنبل ويروى ذلك عن ابن عباس وابن
عمر وابن الزبير ومن التابعين الحسن وعطاء والصحاح وداود وأبو
قال عمر بن الخطاب وعلي بن الخطاب وابن عمر ذكر ابن حزم في المحلى
وبه قال الشعبي وابن جبير والنفق والزهرى وسعيد بن المسيب وشيخ
القاضي أبو قلابه عبد الله بن زيد الحارثي التابعي الكبير وقتاده
والثوري ذكر ذلك أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه والحافظ أبو جعفر
الطحاوي ذكر أنه في عمر بن عبد العزيز وأبو عمر الاستذكار وهكذا
ذكر المنذري في الشعبي بن عمرو أنك لا ترى طلاق المكر قال

٧٧
أنهم يكرهون على وقال إبراهيم بن أبي عبد الله في جاز ولو وضع
السيف على مرقه حتى يلقوا لا جرت طلاقه إجماعاً لما روي
عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول لا طلاق ولا عقاق في غلاق قال المنذري والحافظ
في غلاق وزعموا أنه الإكراه قال أبو داود وأظنه الغضب
قال المنذري وعبد الحق في الإكراه هنا الغضب وقيل النهي
عن إيقاع المثلث دفعه وأجره محله على الإكراه مع هذا تحكم
مع أن الحديث ضعيف وفيه محرم بن عبد بن أبي صالح المكي وهو
ضعيف ومحمّد بن إسحق ضعيف مدلس وبقوله عليه السلام تجار
الله لا تمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواه الحافظ
أبو جعفر في شرح الآثار ولا حجة له فيه لأن التجار والعفوس
الائتم لان العفوس الطلاق والعقود لا تصح لأنه غير مذهب فلم
يدخل تحت الحديث ويروى أيضاً رفع عن أمي الخطأ والنسيان
الحديث والمراد به رخص الائتم بدليل أن المخطأ والناسي يقعان
وعقتهما مع أن هذا من باب الإقتضا عدهم وليس له عموم والبريل
عليه أن من أكره على وطئ أمته وجب عليه الغسل وحرم عليه
إمها ولو خاطب بالطلاق أمرته على ظن أنها روجه الغيرة إذا هي
روجه فالمشهور وقوع الطلاق عليها وكذا لو نسي أن له روجه
أو روجه أبوه في صغره أو وكيه في كبره ولم يعلم قال زوجي طالق
أو طالق طالق مشهور وقوعه ذكر ذلك كله الرافعي في فتح
العزير وتعلقوا بما روي عن ثابت الأحنف الذي تزوج

بام ولعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وان عبد الرحمن اكرمه على
 طلاقها فقال يا بني طلقها فردى عليه ابن عمر وابن الزبير
 ولا حجة لهم فيه لكنه اوجه اجدها ان قول الصحابي
 ليس بحجة عند الشافعية فلا يقولون له والثاني ان ثابته
 اكره على لفظ الطلاق والمسفر فيه طلقه واحده وقد اتى بالف
 مختارا وفي مثله يقع الطلاق عندهم فله اول المخالفين لابن عمر
 وابن الزبير في هذا مع ان ابن حزم روى عن ابن عمر خلافا والمالك
 ان ذلك مختلف فيه بين الصحابة فلا يحجج بقول البعض على البعض
 ولما ان تخاريف ذلك والشافعية سلكوا في المسئلة ثلثة
 مسالك المسلك الاول التمسك بحديث رفع القلم والجامع عدم
 القصد وهو ضعيف مزوحيين احدها المراد به ترك المواخذ
 عرفا فان المولى اذا قال لعبدك رفعت عنك ما تخطي وما تنساه
 كان معناه لا تعرض للوم والتوبيخ فكذا ما استكرهوا عليه فان
 المراد به في المواخذ واللايمه بسبب الاكراه والخطا والسيان
 وتعين حمله على ذلك فان من اكره على اتلاف مال غيره يضمن قيمته
 والوجه الثاني منع عموم كلمة ما فانها لا تنفع عندهم الا في
 الشرط والاستفهام والمسلك الثاني ان ملكه معصوم فوجب
 ان لا يزول الا برضاه والمكره غير ارضيه وهو ضعيف ايضا وحيث
 اجدها منع عدم الرضى منه فان المكن قد اختار ايسر الامرين
 ورضي له دفع امر اعظم منه عنده والوجه الثاني منع اشتراط
 الرضى في الطلاق والعناق كالهزل والمخطي والناسي المسلك

الثالث القياس على الاقرار بالطلاق والعنف مكرها والاكراه على
 استقاط المشفعه وعلى السبع والشر والجهه والاكراه على الركه
 ولان الاكراه ظلم فاذا قلنا بعدم نفاذه نسمع عن الادراه لعدم المفاد
 فيه وفي المعتزلة الخلاف للشافعية ان المكن اذا اراد التوريه
 يقع طلاقه والتوريه ان يحظر ساله انه بعد اجنبية باسم زوجته
 او الانطلاق الجسدي دون الشرعي وانه طلقها من تكاح سابق
 ولم يحك فيه خلافا عندهم وفي البسيط في ترك التوريه وجهان
 احدهما وقوعه واختان الفحال وثالثا حدث ابو هريره رضي الله
 عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جد هجر جد وهجر هجر
 جد النكاح والطلاق والرجعه رواه الحافظ ابو جعفر الطحاوي
 وابو داود وابن ماجه وابن حنبل والترمذي وقال حدثني حبيب
 والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وغيرهم فدل على عدم اشتراط الرضى والقصد في ذلك واخر الحكم
 في المستدرك وقال هذا حديث صحيح الاسناد وهو في الامام
 قال ابو الفرج ابن الجوزي في التحقيق فيه عطا قال هو ابن عجلان
 متروك قلت قد اخطاني حرسه بل هو عطاء بن ابي رباح
 هكذا ذكره ابو داود في ثنيته اما انظر قطني سنن ابى في الكمال
 قال يحيى وعبد الرحمن عطاء بن عجلان ثم روى له الترمذي بقوله
 متروك باطل ومن اسمه عطاء من رجال الكتب الستة عشر ورجلا
 وتعيينه ابن عجلان من بين العشر من غير مستند لولم يكره
 نص ابو داود على ان رباح كان ثيبا منه ويحكما وقلة دين

داود

وهو قاذح والأعطيه غيرهم ثمانية من رجال الحديث الضعفاء
عطاب بن جبلة وعطاب بن المراءشد وعطاب بن عثمان القرشي وعطاب بن
المبارك وعطاب بن مسروق وعطاب بن نقادة الاسدي وعطاب بن محمد
الجال وعطاب البرازي وقال ابن الجوزي المذكور روى جابر بن
عبد الله وابن عباس انه عليه السلام قضى بشايد ومير في المال
وقد خالف ابو حنيفة ذلك وخالف الاجاديت الصحاح فلا جد ذلك
يسطوا الالسن في حقه فلم يسمع من الائمة الا تكافيه والعجب
منه انه اذا راى حديثا لا اصل له هجر القياس وقال اليه الحديث
بعض الوضوء بالصفا قل — ذكر عبد الحق بن مرق
مسلم عن ابن عباس وهو في كتاب مسلم بن مرق قيس بن سعد عن عمرو بن
ديار عن ابن عباس الترمذي ذكره في علله هكذا ثم قال سألت محمد بن
فقال عمرو بن دينار لم يسمع من ابن عباس هذا الحديث وقال الحافظ
ابو جعفر الطحاوي قيس بن سعد لا تعلمه حدث عن عمرو بن دينار في
وهذا كما يرى في الحديث بالاقتطاع في موضعين من البخاري فيما
بين عمرو بن دينار وابن عباس ومن الطحاوي فيما بين قيس بن سعد
وعمر بن دينار وذكر ذلك علي بن محمد الرقطن في الوهم والابهام وذكره
ابو بكر الرازي معناه وقال يرويه سيف بن سليمان المكي عن
قيس بن سعد عن عمرو بن دينار وقيس لا يعرف له رواية عن عمرو ولا ذكر
البخاري وسيف ضعيف وخالف يحيى بن يحيى الاندلسي المالكي ما لكا
والقاضي اسمعيل بن عمار في القضاء بشايد ومير وهما ما لكان
وهكذا في الفتوت في الفجر وهو مذاهب ليث بن سعد وقال الشافعي

كان افقه من مالك وقوله فلم يسمع معتبر من الائمة الاكمل فيه لقدر
في ذلك ذكر ابو عمر بن عبد البر النري المالكي حافظ المغرب في الاسما
في فضائل الائمة الثلاثة الفقهاء ابي حنيفة ومالك والشافعي ابي
معين صاحب المخرج والتعديل كان لعظم الامام ابو حنيفة رضي الله عنه
ويقول انه ثقة وهو انبل من ان يكذب وذكر فيه ان شعبه بن
الحجاج كتب اليه يستأمره ان يحدث عنه وعلي بن المديني وحسن بن
صالح بن يحيى واخوه من اهل الكوفة وكانا غايه في الدين والزهد
والورع قد وثقوا ابو حنيفة واشوا عليه وخلق غيرهم ممن لا يحصى
عددهم وقال ابو عمر المذكور من اشتهر بالسبادة والفضل لا
يسمع كلام بعضهم في بعض وذكر من حكم في مالك والشافعي
وانشده يحيى بن معين في ابي حنيفة

حسنه والفتي اذ لم ينالوا اسيعة فالقوم اعداله وخصوم
كضارير الحسنات قلن لوجهها حسدا وبغيا انه لم يسم
وقد ذكرنا ذلك مستوفى في فضل العلم قبل هذا وقوله في
حدث الفقهية اذا وجد حديثا لا اصل له هجر القياس لاحاطة
حدث نقص الوضوء بالصفا كحل من اوتعاه فان الشيخ
تقي الدين ابن دقيق العيد الامام الحافظ ذكره الامام احمد عشر
حديثا في الفقهية بعضها مرفوع متصل وبعضها مرسل وكل احد
منها حجة عند مقلدي ابيه القياس عند فقد ترك اصدى عشر
حجة عند والخذما ليس بحجة عند وهو القياس لان من اصله ان
الحديث الضعيف مقدم على القياس لو سلم ضعفه والحديث الضعيف

إذا روى من طرق كان حسنا يوجب به ذكره النووي وغيره وروى
محمد بن الحسن وعبد الحق والعقيلي من حديث صفوان بن الاصم ان
رجلا كان يابيا مع امراته فقامت فاخذت سكنا وجلست على
صدره فوضعت السكين على حلقه وقالت طلقني والاذ يبتك
فناشدها الله فابت فطلقها ثلثا وذكر ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال عليه السلام لا يقبوله في الطلاق قال ابو حاتم
ليس بالقوي ولم يترك فيه احدا بالضعف لكن لما لم يوافق مدعيهم
فالواحد منه منكروا في الكامل قال البخاري حديثه منكروا هذا
الذي ذكره البخاري بشره الى حديث واحد ومقصود البخاري كره
الرواية ويدل على وقوع طلاق المكرن حديث خديفة وابنه حين
حلفها المشركون فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم نفى لهم
بعدهم ونسنعين بالله عليهم قال ابو جعفر بن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان العيمين على الطوائع والاكراه سواكم لا طلاق
والعتاق لعدم القابل لفرقتك بما ذكرنا ان حديث ابن عباس
في الشرك وحديث خديفة في العيمين ولا ان الاكراه لا سلب الا
الطوائع والرضى الذي احار على الفصل فاشبه لهما في المحظي
والناسي وفي البسيط انفق الاصحاب على وقوع طلاق لهما زال
وهو الذي لا لعب زوجته لمحاطها بلفظ الطلاق من غير قصد له
ولو ان بالشرط ناسيا للتعلم يقع ولو قال طلق امرأتك الا فتلك
تقع وقوله الاكراه يسقط حكم اللفظ باطل وقد صححوا اسلام
الحزب والمترد مكرها والزمى في احد الوجهين احدهما المنع وفي

الوسيط في القصاص قولان وفي وقوع الطلاق المعلق اذا اكره على
اجاد شرطه قولان ولو اكره المولى بعد مضي من الايلة على طلاقها
تقع وفوات الرضى بوقوع الطلاق لا يقدح في وقوعه الا ترى ان الرضى
باشرط الحيار في الطلاق بقوت ولا يمنع لزوم الطلاق ذكره
الرافعي ولو اكره على ان يطلق زوجته او يعتق عبدا فطلق يقع وليس
براصحه ولا واحد منهما مستحق عليه فينبغي انه اذا اكره على ان
يقول نفسه او يطلق امراته فطلق ان يقع او واحد منهما غير مستحق
عليه وقد احار اصل الامر من عليه كما قالوا في العتق والطلاق ولو
جامعا وهي صائمه او محرمه مكرها ان صومها وجها بطل وسواها
فيها بين المكروه والمختار ولو قال المكرن طلقها فقال فارقها
او سرحتها يقع الطلاق وكلا واحد منهما صحيح في الطلاق عندهم ولا
فرق من المثلث الا في اللفظ ولا اعتبار به عند اكاد المعنى والحكم
ذكره الرافعي وهذا لان المكرن اذا علم ان طلاق المكرن لا يقع في الشرع
لا ترك قتله فكان وقوع طلاقه حلالا له فمجهت فمعين القول
ولا معنى لقوله اذا علم ان طلاقه لا يقع مسع من الاكراه لعدم الغايه لانه
يكون اعرا بغيره وانما ترك قتله ليجوز مقصوده بوقوع طلاقه واذا
لم يقع لم يحصل غرضه فيقتله وقطعا والجواب عن الاقرار بالطلاق
مكرها ان الاقرار اجبار متردد بين الصدق والكذب وقيام السيف على
رأسه يبرح كذبه بخلاف الانشاء وفي البسيط الاكراه اثره عند
الشافعي في الغايه كاثير الصبا والجنون وعندنا تأثير في سلب
الرضا لا في اصدار عيانه حتى كان تصرفاته منعقد وكذا ما بعد لزومه

الرضى كالبيع والشراء ونحوهما لا يلزم وما لا يعتمد الرضى يلزم كالنكاح
والطلاق والعقود ونحوها قال السرخسي قد استكثر من حرم الله
الاستدلال بالأنار في أول كتاب الأكرام وهو لا يزيل الخطاب حتى
توقع الثبوت له لا في المباح ولو اجب وجرام فالواجب شرب الخمر وأكل الميتة
وباره قبل الفرس والزنى وذلك لا يجوز إلا باعتبار الخطاب
وقال ابن حزم فيه قولناك وهو أن المكرم أن كان له المأزومة
وإن أكرهه السلطان لزمه وهو قول الشعبي وفيه قول رابع
وهو أن أكرهه ظلم فوثرى لم يلزمه وإن لم يورث لزمه وهو أحد
قول سفيان وأحد الوجهين للشافعية وقد ذكرناه وفي المحيط
عشره يصح من المكرم الطلاق والنكاح والعقود والعنف من القصاص
والرجعة والأبلا والعنف والظهار والنذر قلت والاسلام
خلاف البيع ونحوه فإنه ينفق الشروط الفاسدة وقوله
وطلاق السكران واقع وفي الجوامع السكران مخروا بنيد فالشهور
وتوقع طلاقه وقد رويت عنهم رواية شاذة عدم لزومه وفي
الأنوار قال ملك وذلك الأمر عندنا في الطلاق والعناق دون النكاح
وقال محمد بن الحكم لا يلزمه طلاق ولا عتق وفي الجوامع المراد من
وتوقع اختلافه خمسة أسباب الأول سبق اللسان به ولا ينفع
والثاني الخزيه ولا يؤثر في الطلاق والعناق وكذا النكاح وفي
السلامة لا يجوز وفي عارضه الأخوذي قال القاضي أبو بكر ابن
العري الأشعبي نكاح المأزول لا يصح وقال أبو بكر بن اللباد المالكي
يلزم وبه قال الشافعي والمعول عليه هو الأول والثالث للجهل

فإذا قال يا سمر فاجابته حفصه فقال أنت طالق ثم قال حسبنا
عمر طلق وفي طلاق حفصه خلاف عنه ولو قلنا انما لفظ الطلاق
وهو لا يفهم لم يقع طلاقه وفي خزانة الأكل قال السقيني ما
فسبق لسانه فقال أنت طالق يقع خلاف العتق وفي رواية الأمل
ها سوا ولا يجوز العلط فيها وفي القفيه كتبت أنت طالق وقالت
اقرأه فقرأه لا يقع ما لم يقصد خطا بها به وفيه قالت اقرأها
المرءات طالق يابن فقرأه لا يقع أن كان معروفا بالجماع فيه لفته
لفته الطلاق بالعربية فطلقتها ولا يعلم يقع ومثله عن ابن سماعه
عمر محمد وعن أبي القيسم والي الليث يطلو ويعتق تصلا ديانه وقد
تقدم من ذلك جملة السبب الرابع الأكرام ولا يقع طلاق المكرم ولا
إقرار به ولا بالخط ولا باليمين والخامس الجور فلو شرب دوا
فتجنن به أسمع بقود صفة وقد ذكرنا حكم طلاق السكران عنه وفي
البيسيط وفتح العزير المنصوص للشافعي جديدا وقد ما وقع طلاق
السكران ونصر الظاهر على قولين فمنهم من يعمل من الظاهر وقولا في
الطلاق ومعظم العلماء صاروا إلى وقوع طلاق السكران وطلاق
السكران واقع إذا جرى الروايتين عن ابن حنبل واختاره أبو بكر
الحلال والقاضي من الخليل وفي المغني وهو قول سعيد بن المسيب
وجامع وعطاء البصري والشافعي والأوزاعي وممّن بن مهران في الحكم
وشريح وسليمان بن يسار وابن سيرين وابن شبرمه وسلمان بن حرب
والثوري وهو قول عمرو بن علي وابن عباس ومعه وبه قال قتادة وحيدة
وجابر بن زيد وابن أبي ليلى وعمر بن عبد العزيز والحسن بن حي قال ابن حزم

بالحل قال في الدرر هذا ليس صحيح وفي نوادر رسم عن أبي يوسف اذا قالت
المراه لرجل جعلت يسري لك مالف حصن الشهود فقال قلت لكوني شاوذا في الرضى
في دعوى الخامع اذا قال العير جعلت يسري هذه لك مالف فان خاف المعنى العير
في العقود المعاني وفي خواص العنة وسعد لمعطه الجعل ان قالت جعلت تسري في
لك ولعطه الرحمان كانت مبنيه وفي المحيط قال لامراه راجعتك فوصت بذلك فان
خافا فانه نص في الخامع على ان من قال لمعطته البانه ان راجعتك تصرف في النكاح
وفي جرائه الاصل عن ابن حبه اذا قال راجعتك بخصم الشهود مالف ووصت بكون
نكاحا **فروع** عقده لمعطه لا يمان تونه نكاحا ولا يمان به احلف المشتاخ
فيه ويقول الله سعد النكاح لمعطه السع والهبة والصدقه والعتيق ونحوها
قال محاذو النورى والمحسن صاحب ومالك واليونور والوعيد وداود كلهم في
المعنى وفي الخواهر كل لمعطه سمى الملك على اليد النكاح والزوج والملوك والبيع
والهدى ونحوها يبيع النكاح به وقال القاضي والمحسن ولمعطه الصدقه وقال الاصحاب
ان قصد لمعطه الا واحد النكاح اعتد سواد الصدوق في الهدى والصدقه لم يوافقا
السفامنى سعد حل لمعطه الساعده والبيع وغيرهما قاله الغايبان الفقار
وان يكره مدا صراط ثم عند المالكيه وفي المحلى لان حرم لا يجوز النكاح الا لمعطه الزوج
او الاخاخ او الملك او الامان ولا يجوز بعد تلك الا لفظ الاربعه وقال
السامي وان حل لا يعتقد الا لفظ الزوج والاخاخ قال في المعنى وهو قوله سعد بن
المسيب وعطاء الزهرى وقال ابو بكر ابن حبه في مصنفه عن سعيد بن المسيب
وطاوس والحكم وحماد والسبي وعطاء في المراه هب نسبتا رجل بعد صداق قالوا لا يجوز
بعصدا والارسل الله وقال ابن المسيب لو اصدتكم سوطا جعلت له وقال
السبي لهما مصلحا ان حل نكاحا والتمت ان طلعنا قبل الدخول بهانك على سعيه النكاح

١٥٤
المهده وانما عدم وجوب المهر بالمعبد خاص رسول الله صلى الله عليه وسلم
اصح الشافعي بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم النساء بقوله تعالى والنكح الايادي
مستم وبقوله تعالى ورجعناكم ووعدهم بعد فلا سعدى ما ورد في الكتاب العرو والذكر
الناس ان الاشهاد واحد فاذا كان لمعطه عا ح بها الى السه ولا طلع على السات
ذكر العلل في النكاح لان السع ورد بالزوج وهو العلق والنكاح وهو العقم
على ما تقدم ولا يتم ولا ازدواج في الملك واولاده ولهذا لا يجوز استعلاء الروح والنكاح
في ملك الرقيق فكذا عكسه ولم يمانه صحيح المجازي قول المراه التي لم تحت اهتني
لك يا رسول الله يدل على جواز النكاح لمعطه الهدى وقد قال عليه السلام عقد النكاح لمعطه
الامان والملك يدل على انه لا يخص نفس الروح والا نكاح وقد ورد القرآن
لمعطه الهبة ونسبت الهدى من جهه النكاح محضه رسول الله صلى الله عليه
وسلم وانما الاحتصاص بالخلوص سقوط المهر والبدل الذي لا يجوز حلول النكاح
عنه في جوعه ويدل على ان الاول قوله تعالى للامان علك حرج والحرج
انما يكون في وجوب المهر لا في سرعة النكاح وانقاد لمعطه الهبة لا لا فزوين
قولها وهت لك يسرى ومن روت في النكاح الساني لو كان الخلو من امرى الانتقاد
لمعطه الهدى وسرعته بعمره لم يرد في الاحتصاص بعمره ليل مع ان الاصل
عدم احتصاصه عن امته ووجه اخر انه تعالى قال ان اراد البس ان يستنكحها فجعل
ههنا نسبتا لها فاحسان لكون ذلك عاملا لمعه على فانكحوا ما طاب لكم من
النساء من لواصدهم نسبتا رسول الله صلى الله عليه وسلم مهمونه من الحرف
وقال علي بن الحسين رضي الله عنهما هم ام سويلك الله وسه ومن ردت يد حرمه
الا بصاريه واعتز صوا على قوله عليه السلام ملكتكم وعلى امناكم وقالوا وري
مسلم وابوداود وروحاكهما والاول وهم من معمر رحمه الله فكذا قد ذكر

وفي المنهاج للنووي من ايم نزل عقله من شراب اود وانطلاقه
على المذهب وفي المعنى اجمع اهل العلم على ان زائل العقل بغير سكر لا
يقع طلاقه وكذا النائم وزواله بالنجح كالسكر عند ابن حنبل ومن
كان جنونه لنشأ او كان مبرما سقط حكم تصرفه ولو لم يكن معرفه
معرفته داهيه بالكلية وقال طلقت وانا ذاك يقع طلاقه وطلاق الآخر
واقف بالاشارة لتمامها مقام العار حتى لو حلف لا يقر فخرس فوما
ينفع براسه بحث فالطلاق اول لان الاكراه لا يؤثر في الطلاق ويؤثر
في الاقرار فاذا صح الاقرار به فالطلاق اول وفي البناء مع هذا اذا ولد
احرس او طرأ عليه ودام وان لم يدم لم يقع طلاقه وفي المسبوط وقوله
بالاشارة منه استحسان لعدم الحروف ولا يقع بها من الضم وقال
قتاده يطلق والآخرس ومثله عن البصري ومسئلة الآخرس وفروعا
في اخر الكتاب وفي الجواهر الاشارة المفهمة معتبرة من الآخرس في
الطلاق وكذا ذكره في الوجيز لا وحامد قوله وطلاق
الامة ثنتان حركات زوجها وعبد وطلاق الحرم ثلث حركات زوجها
او عبد وهو قول علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود رواه ابن حزم في
المجلى وفيه قال ايوب ثبت ذلك عن ابن عباس وذكر ابو بكر بن ابي شيبة
عن عثمان بن زيد بن ثابت ان من طلق الامة ثنتين ثم اشتراها لا عقل له
حتى تنكح زوجها غير وفي المجلى عن الشعبي عن ابي ثعلبة عن رجل من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم قالوا الطلاق والعهد بالمرأه
وقال داود وهما موقوفه ونجاشد والحسن البصري وابن سيرين
وعكرمه ونافع وعبيد السلماني ومسروق وحامد بن ابي سليمان

٨٩
والحسن بن حي الثوري والشعبي يطلق العبد الحرم ثلثا وتعد
ثلث حيض يطلق الحر الامة ثنتين وتعد حيضتين وعقد الامة
الثلثة ملك والشافعي وابن حنبل يطلق الحر الامة ثلثا وتعد حيضتين
ويطلق العبد الحرم ثنتين وتعد ثلثه فروع ذكر ذلك الرازي
وصاحب الانوار وابن حزم عنهم وقالت الظاهرية لا ينكح الحر
والامة على زوجها الحر والعبد الامة ثلث تطلقات مفردة كانت
او مجتمعة لا ما قل نسكوا في ذلك بالعمومات قال ابن حزم لو
اراد الله سبحانه ان يفرق بين ذلك لما اهلله ولا اعفله ولا غشنا
بكمائه ولبنيته على لسان نبيته وما كان ربك نسيا فاذا لم يفعل ذلك
فوالله ما اراد التفريق بين ذلك وفيها قول رابع ذكره في المسبوط
عن ابن عمر انه لعبد بمنزلة من ثلث الايام الحرين
عنده تغليب للرق ومثله عنه في الانوار وزاد عثمان بن ابي نوار
لهم ما روى عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الطلاق بالرجاء العبد بالفساد ذكره ابو الفرج باسناده وقال وانما
هو من قول ابن عباس وفي المسبوط قيل هو من قول زيد بن ثابت وروى
وروى ان مكاسا لام سلمه طلق امراته ثنتين فقال عثمان بن عفان
وزيد بن ثابت وعثمان بن زيد فقال لا حرمت عليك حرمت عليك ذكر
في الانوار انها كانت حرة وكذا البيهقي ولسا ما روته عائشة
رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال طلاق الامة
ثنتان في عدتها حيضتان ويروى قرآن رواه ابن ماجه وابوداود
والترمذي والدارقطني قال الترمذي حديث غريب والعل عليه

عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم وفي
الدرارقي قال القاسم وسالم علي بن المسلمون فهذا الجمع وفي إجماع
الصياحجر بن عبد الواحد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم طلاق الأمه ثنتان وعدتها حيضتان من روايه عمر بن
شبيب المثلث رواه ابن ماجه والعصم روايه سالم ونافع
موقوف عليه من قوله ذكر أبو الفرج قال ملكك شهر الحديث
بالمدنه تغني عن صحه سننه وقد اخبر الترمذي ان العمل عليه عند
أهل العلم من أصحاب النبي عليه السلام وغيرهم وذكر أبو بكر بن
في مصنفه عن عثمان بن زيد بن ثابت رضي الله عنهما انها قال من طلق
الأمه ثنتين ثم اشتراها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وبه قال عمر بن
عبد العزيز وعلقه ومسروق والنخعي وأبو الضحى والشعبي والزماري
وجابر بن زيد وسعيد بن المسيب وهو قول علي رضي الله عنه وعن
الحسن انه يطأها بملك اليمين ويروي ذلك عن علي ايضا وهذا عن
عثمان بن زيد خلاف ما رواه عنهما فكان قولها مضطربا وعن أبي جسر
مولي بن نوفل انه استفتي ابن عباس في مملوك كانت تحت مملوكه
فطلقها تطليقتين ثم عقبا بعد ذلك هل يصلح له ان خطبها قال نعم
فتضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي روايه قال ابن عباس
بقيت لك واجد قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرجه
ابوداود والنسائي وابن ماجه قال الخطابي لم يذهب إلى هذا
احد من العلماء في ما أعلم وفي اسناده مقال قلت قد
ذهب إليه الظاهرية ونص ابن حزم في المحلى وذكر ابوداود عن ابن

المبارك انه قال للعمر من ابى الحسن هذا القدر محل صحه عظيمه على
قال المنذري وابو الحسن هذا ذكر خير وصلاح وقد وثقه ابوايم
وابوزرعه الراربان غير الراوى عنه عمر بن معتب قال علي بن المديني
منكر الحديث وقال ايضا مجهول لم يرو عنه غير يحيى بن ابي كثير وقال
النسائي ليس بالقوى وقال الامير ابونصر ما كولا منكر الحديث
وعن عطاء بن ابي عمار كان لا يرى طلاق العبد ذكر في المحلى فلاجل
ذلك امر العبد ان يراجع زوجته الأمه من طلقته قلت
رده الروايه الاخرى عنه انه قال بقيت لك واحد والجواب
عن تمسكهم بقوله عليه السلام لو ثبت الطلاق بالرجال انه لا بد
من حذف مضاف وهو عدد الطلاق او ايقاع الطلاق او قيامه
او اعتباره وبالرجال متعلق بالخبر وهو قائم او معتبر بالرجال
ولا يتعلق بالطلاق لانه يبقى لا خبر فاذا كان لا بد من التقدير ليس
تقديرهم اولى من تقديرنا بل تقديرنا اولى لاجتماعه عليه وتقديرهم
غير مسلم منا وفي المبسوط قابل النبي عليه السلام الطلاق بالعدد
والمقابل به يقتضي التسويه وبالاقااق المعترفه العده حالها
فكذا في الطلاق ولان من ملك على امراته عدد من الطلاق ملك
ايقاعه في اوقات السنه وبه اجمع عيسى بن ابيان برصده الشافعي
فقال ايها الفقيه اذا ملك الرجل الأمه ثلاث تطليقات كيف
يطلقها للسنه فقال بوقع عليها واحد فاذا حاضت وطهرت
نطقها واحد فلما اراد ان يقول فاذا حاضت وطهرت قال امسك
حسبك فان عدتها قد انقضت بالحيضتين فلما تجرجه فقال

ليس في الجمع بدعه ولا في التفریق سنه ولا في حل الحليه نعيه في
حقها وللمرق اثر في تصيف النعيه الا ان الطلقه الواحد لا يجر
مسكاس كما قلنا في عدتها وظاهر قوله تعالى وبعلتهن احق بردهن
معنى ان يكون زوج الحرة المطلقة بمن متمكنا من رجعتها جوا
كان او عبدا ولا يردها علينا الامه تحت الحرة لاختصاص المطلقات
بالحر اير لقوله تعالى يترخص بانفسهن ثلثة قروء والامه بعد
بقراءتين اجاماف وله واذا تزوج العبد امرأه
يعني اذن سيده وطلق وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه في امرأته
وهو قول الامه الاربعه واصحابهم وجمهور اهل العلم وروى عن
انسان من ملك وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس من الصحابه
ان الطلاق بيد السيد دون العبد وبه قال ابو الشعثان في الشعي
انه قال اهل المدينه لا يرون للعبد طلاقا الا باذن السيد ذكر ذلك
ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه وابن حزم في المحلى للحرمين ورواه
ابو احمد من حديث الفضل بن مختار ان ملوكا جا الى النبي عليه السلام
فقال رسول الله ان نولاي زوجتي وهو يريد ان يفرق بيني وبين
امرأتي فوقع عليه السلام على المنبر فقال يا ايها الناس انما الطلاق
بيدي من اخذ بالساق وهو حديث متكرر قال ابو جهم الفضل بن
مختار في محمول وعن ابن عباس قال جاء النبي عليه السلام رجل فقال يا
رسول الله سيدى زوجتى امته وهو يريد ان يفرق بيني وبينها فصعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فقال يا ايها الناس ما بال احدكم
يزوج عبده من امته ثم يريد ان يفرق بينهما انما الطلاق من اخذ بالساق

رواه ابن ماجه من روايه ابن لهيجه وهو ضعيف ورواه الدارقطني
من غير روايه ابن لهيجه عن عصمه بن ملك مثله وفي المنافع قال
عليه السلام لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق واذا
كان مملوكا للعبد لا يكون مملوكا للمولى للثاني ن

باب ايقاع الطلاق قوله
الطلاق على ضربين صريح وكايه فالصريح قوله انت طالق ومطلقه
وطلقتك وهكذا في اكثر الكتب وفي المحيط الطلاق على ثلاثة
اضرب صريح وما هو في حكم الصريح وكايه فالصريح قوله انت
طالق ومطلقه وطلقتك يقع بها الطلاق الرجعي وان لم ينو وهو
اجماع وما هو في حكم الصريح اعتدك واستبديك وحك وانت واجد
لانها يقع بها الرجعي ولا يحتمل الثلث وهي كايه لا يقتصر بها الى
النيه وسياق الكلام في الكايات ان شاء الله تعالى قال في المحيط
لانه لا رآله قيد النكاح عرفا وشرعا فصار الموضوع لها وما عداها
بمنزله المجاز كالصلاه وفي الزجر سيرة متى ثبت الاسم لغير ما وضع
له في اللغة عرفا وشرعا صار حقيقه يعني عرفيه وشرعيه وما وضع
له مجازا الى العرف والشرع فالخاصل ان اللفظ انواع اربعه حقيقه
لعويه مستعمله وحكمها ان لا يندفع موجهها ما لم ينو المجاز حقيقه
عرفيه وشرعيه وحكمها كذلك ما لم ينو المجاز والحقيقه اللغويه فقط
تكون مجازا عرفيا وشرعيا ومجازا متعارف ومطلق اللفظ ينصرف
اليه ولكن اذا نوى ان لا يثبت ذلك لا يثبت وان لم ينو غيره وقوله
ومطلق اللفظ صرف اليه ينبغي ان يكون على الخلاف المعروف في الطامع

وغیر الا ان ینکون حقیقته محوره و مجاز غیر متعارف و انه لا
ثبت حکم بمطلق اللفظ الابالنیه قال اصحابنا من الالفاظ
یستعمل فی رفع قید النکاح ولا یستعمل فی غیره فکان صریحا
قلد فی استعمال فی غیره ایضا فی قوله بطلقه طورا و طویلا
تراجع وقد ذکرته فی اول کتاب الطلاق و فی اصول الفقه ثم الایه
السرخی الصریح کل لفظ مکشوف المعنی والمراد حقیقته کان او
مجازا و الظاهر اللفظ الذی یعرف منه المراد من غیر ما مل والنصر
یزداد بیاناً بقرینه فکان النص ظاهرا باللفظ نصا بالقرینه التي
کان السیاق لاجلها و بیانیه فی قوله تعالی و احل الله البیع و حرم
الربا فانه ظاهر فی اطلاق البیع نص فی الفرق بین البیع و الربا بمعنی
الجل و الجریمه لان السیاق کان لاجله فانها نزلت رداً علی الکفر فی
دعوی المساء واه بین البیع و الربا فی الجمل و ظاہر ذلك کثیر قلت
ذکرنا فی حدود الالفاظ المتداوله فی اصول الفقه ان الظاهر ما اجتمعت
معینین احدهما اظهر من الآخر و الشافعی یسمی الظاهر نصا فعلى هذا
تسمیه هذه الالفاظ طاهرا اولاً من تسميتها صریحا و اصحابنا انما
سموها صریحا لاعتقادهم انها لا یستعمل فی غیر الطلاق و قد مر
استعمالها فی غیر الطلاق ایضا و فی البدایع الصریح اللفظ الذی لا
یستعمل فی غیر حل قید النکاح کالطلاق و التعلیق الی اخر ما ذکرنا
الصریح فی اللغة اسم لما هو ظاهر المراد مکشوف المعنی من قولهم صرح
فلان الامر ای کشفه و اوضحه و سمي ابنا العالی صریحا لا شرافه علی
سائر الابنیه و ظهوره علیه فلا حل هذا لا یحتاج الی التیبه فی وقوع

الطلاق لعدم الابهام اذ لا یشاركه فی معنی اخر و لهذا لم یسأل
رسول الله صلی الله علیه و سلم ابن عمر عن نیت لما طلق امرأته فی
حال الحيض و فی المنافع الصریح ما ظهر المراد منه ظهوراً بیناً یجوز
یسبق الی فهم السامع مراده و قوله انت الطلاق صریح ایضا
لا یحتاج فییه الی التیبه و به قال ملک و ابن حنبل و الظاهر به ذکر
ذلك فی المحلی و عند الشافعی لا تقع به الابالنیه و فی الرافعی
وهو الاصح و محی الفراق و السراح مثله و فیهِ وجه کقول الجاهل
واما الفراق و السراح فلفظا کایه لا تقع بهما الطلاق الابالنیه
و به قال الجمهور منهم ملک و الظاهر به و فی المعنی الصریح ثلثه الالفاظ
الطلاق و الفراق و السراح و هو قول الشافعی و قال ابن حنبل
الصریح لفظ الطلاق و حرم قال ابن قدامه قول ابن حامد اصح
لان الفراق و السراح یستعملان فی غیر الطلاق کما فلفظا کما
فیهِ قال الله تعالی و لا تقربوا و قال الله سبحانه و ما تقرن الذین
اوتوا الکتاب فلا معنی لتخصیصه بقرینه الطلاق علی قوله تعالی
و فارقوه من معروف لم یرد به الطلاق و انما هو ترک مراجعتها
و کذا السراح قال ابو محمد بن حزم فی المحلی تقع الفراق و السراح
فی اللغة علی حل عقد النکاح و علی معان اخر و هو عام مستوی ما قول
ابن مسرحه للخروج اذا شئت و سرحت الطیر و سرحت الی
و سرحت راسک فلا معین واحد منها الابالنیه او القرینه و کذا
فارقت صدیقی و فارقت شریکی و غیرهما و فی البسیط التعلیق
بالقرآن فیهِ ضعف فان الایه ما سیقت لیان الطلاق بالتسريح

بل هو قول القائل حق للصيف ان يحسن اليه او سرح فلا يعني
به ان يقال سرحتك وما في هذه اللفظة ولهم في انت مسرجه
ومفارقة وجهان بخلاف مطلقة ولو نوى في قوله انت طالق
واخواتها ان يكون بآيته لا يصح وفي الفتاوى في الاصح وهو قول
الائمة الثالثة لانه نوى عصر المشروع فتلغزيت كما لو نوى الظهر
خسئا وهذا لان اليمين في الطلاق الرجعي انما يحصل بعد انقضاء
العدة فلم يكن له تعجيلها كما لو قال انت باين عدا اليوم وجه
قول الجمهور ان قوله انت الطلاق يستعمل كالطالق فكان صحيحا
كقول القائل

فانت الطلاق وانت الطلاق وانت الطلاق ثلثا تماما وقوله
أنوهت بايني في العالمين وافيت عمري عاما فاما ففعل على
المجاز لتعذر الحقيقة ولو نوى الطلاق وعز وثاق وهو القيد وكسر
الواو لغة فيه لانه لا صدق في القضاء لانه خلاف الظاهر وفي الفرق
الا ان يكون نكرها ودين فيما بينه وبين الله تعالى لانه يحتمل وهو
قول الائمة الثالثة وفي البدائع لا صدق في القضاء ولا سماع المراه
ايضا ان يصدق وفي المحيط لان الحقيقة مجوزة والحقيقة المحجوزة
محاذرة في وصدق وبانه كما لو نوى محاذرة كلامه ولو نوى به الطلاق
عز العمل لصدق في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى لان الطلاق
لرفع القيد وهي عز مقيد بالعمل اذا قيد في العمل لا حقيقة ولا محاذرة
وفي بعض النسخ وهو غير مقيد بالعمل يعني ان الزوج غير مقيد بالعمل
وانما قيد بها بقيد النكاح حتى لم يكن لها ان تروج بغيره او هو غير مقيد

يرد به شخصها وعز الى حقيقته انه دين وفي المحيط ولو قال من هذا
العمل وقع في القضاء والريانة ولو قال انت طالق من وثاق لا يقع
وعز الى حقيقته يقع ذكره الحسن في الجرد ولو قال انت طالق
من هذا القيد لم يطلق لانه لم يرد به قيد النكاح ولو قال طالق
ثلثا من هذا القيد طلقت ثلثا ولا صدق في القضاء في ترك الطلاق
لانه لا يتصور رفع هذا القيد ثلث مرات وانما يرفع ثلث مرات قيد
النكاح وفي الذخيرة قال انت طالق من قيد او عمل او عمل ذكره
المسألة في موضعين واجاب في احدهما انه لا يقع في القضاء واجاب
في الاخر انه يقع في القضاء وروى الحسن عن الحسن انه لو قال انت
طالق من هذا القيد او من هذا العمل لم يطلق وان قال ثلثا طلقت ثلثا
كما تقدم ولو قال انت مطلقة يسكن الطلاق طلاقا اباليا
لانها غير مستعملة في ازالة قيد النكاح اذا المستعمل فيه التطبيق
والطلاق لا الاطلاق لا الاطلاق والمطلق اسم مفعول من الاطلاق
لا التطبيق وفي المبسوط يسكن الطاق ويخفف اللام وفي المحيط تخفيف
اللام وفي الذخيرة والبدائع بالتخفيف وجمع صاحب المبسوط
بينهما مستدرك اذ كل واحد منهما كافي في الفرق ولو قال انت اطلق
من امره فلان وامراه فلان مطلقة لا تقع الابالية كما لو قال انت
ارزني من فلان لا يكون قد فاضل في المحيط وغيره من الكتب لان كوز
جوابا لسوالها الطلاق يقع بغيره وفي البدائع لو قال انت مطلقة
وقع عليها الطلاق ولو كانت مطلقة من غيره او منه وقال غيب
ذلك الطلاق صدق في القضاء لانه لم يضمنها الى نفسه وفي الذخيرة

عاش الامام الاحمد عشرين سنة وثمانين سنة
في سنة الف وستمائة وثمانين سنة

مع ان ولادة الخافض على النافذ صحيحه عندهم والمشهداه ليست مسرطة عندهم
والاسلام يصحها عندهم **مسألة** رجل تزوج مشهداه الله ورسوله لم يحز
وعن ابي القاسم الصفار انه سئل انما اعتقد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب
دعا في المسحلاب وغيره **قوله** ومن لم يرجع الى روح المنة الصغير فمروها
والاف حاضره مشهداه رجل واحد سواهما حار الناح وحمل الاب ما يشاء الانفال
عبان الرجل الذي المجلس لانه سفير عنه مع الرجل المباشرة هذا مع الرجل الاخر
وان تان الاب عاملا لم يحضر بعد النقل الى ما ورد المجلس فلا يمكن حمل الاب مباشرة
لدا لا يمكن مباشرته حصصه فكذلك احدا وهذا حمل الروح واطيا بالخلق الصحيح
معدرا حتى يحل الميراث الممل على اعراس الوطى فاذ ان عاجزا حصة او شرس عالم بحل
بها الميراث لم يصور ولذا الخافض بالاحكام في دار الاسلام جعل عالما بغير تصور
خلاف دار الحرب وعلى هذا اذا روج الاب المنة المانعة باذنها محض شأها واحد
ان كانت حاضرة حار الناح لا يحل مباشرته هذا مع الاب شأها مع الشاهد الاخر
وان تان غاسله لم يحضر رجل حمل الاب شأها لان الاب في مسله الصغير وكون
الاب واد الكبير ولا يصح شأها على الفاعل وفي الذخير امراد ووجه بديتها
المانعة محض تبارضاها محصور رجل واحد وامراه حار الناح وان تان بنت غامبه
لم يحز لما ذكره وان تان بنت صغير لم يحز سوا تان حاضره او عاسه ومن هذا الحس
دروسح الاسلام خواهر زاده ان حلا ولا رجلا ان يروح له امراد مودة الرجل امراه
محض ساهدا واحد تان الحظ كما من الحور لان الرجل جعل عاقدا حتى الرجل ساهدا
وان من المولى غاسلا الحور وعلى هذا امراد وكلت رجلا تان روحها من رجل عقد محض المولى
والمودة حاضره تان تان الروح او للمراه هذا العقد على مشهد الرجل والمولى ساهدا
لم يعل الرجل انار وحبها انا ما بالكه صليح الدم النسيهي هل حبه ان يقول نعم امراه

١٠٨
قال لا بد من ايات العقد قال ولو قال قايلا ان الرجل يشهد ويقول
هذه امرأه هذا عقد صحيح يروح من له ولا يلاي الروح وقول من له ولادة القوي
لا يستعد ولكن لا يحفظ رواه في هذا قال صاحب الرضيه والصلاب ان يشهد
الوكيل ان من امرأه هذا وسيل الفاضي ذلك ولا يحتاج الى ايات العقد فقد سئل
ابو القاسم الصفار على من يولي خاخ امرأه من رجل و قد مات الروح والورثه
سليم الناح هل يجوز الذي يولي العقدان يشهد قال نعم ويذكر العقد لا غير
مقول هذه منكوته وقد قالوا في الاخر ان ادان واحد احبته ام اراد ان يشهد على
الناح فانها يقولان هذه منكوته ولو قالوا من روحها لا يعمل ولو حل رجل
ان يروح عبده امراه فزوج الرجل العبد امراه سهاد رجل واحد والعبد حاضرا لا يجوز
لان العبد لا يعمل الله العيان لان الرجل ليس يولد من حصه العبد حتى يعمل عازته
الى العبد مع الرجل من روحا لا ساهدا وان ادان لعبد ان يروح مروح مشهداه المولى
ورجل اخر صدى لا يجوز الناح لان العبد وكل من حصه المولى وعساه الرجل
في باب الناح يعمل الى المولى تان المولى روحه بنفسه قال ولكن هذا القول
ليس بصواب وانما محال فاصل اصحابنا فان من اصلهم ان العبد المادون ليس يولد عن
المولى الا القشر والادن بل الاذن فلا يجوز ان يروح المادون حكم المالكية الاصلية
مقصر عبارة عليه ولا يستل الى المولى يصليح المولى شأها وادان روح المولى عبده المانع
امراه والعبد حاضره من رجل حار العقد لان العبد ادان حاضرا اخرج المولى من ان
لونه من زوجا وصبر العبد فاه ما شئتم عسسه والمولى يصليح شأها ولو كان العبد غائبا
لا يجوز لان المولى لا يمكن اخراج احدا من لونه من زوجا ولو كان العبد صغيرا او محبوسا
وفي منه المسه عن بهان الذي صاحب المحيط رجل روح عبده امراه وهو حاضره تان
رجل واحد حار ولما الامه وقال طهر الذي المرعاني لا يجوز منهما خلاف

وهو يدل على الحدث والزمان والحدث الذي هو المصدر جزء
ودلالته عليه بالتضمن فصيح فيه التثنية كما لو ذكر المصدر صريحا
والدلالة على اقسام ثلثه دلالة المطابقة وهي الصريح من الاقايض
ولا يحتاج فيه الى التنية كدلالة الميت على الحدث والسقف ودلالة
التضمن كدلالة الميت على السقف والجدار وهو دلالة الكل على جزء
المأهية وما غرض فيه بهذه المثابة ودلالة الالتزام كدلالة
الميت على الارض قال صاحب المعروض من الشافعية ولا يعول
عليها قلنا هو صحيح لان التنية انما تعمل في المملووظ والمتم
غير مملووظ والامر الثاني انه انشا للطلاق وهو محتمل
العقد والثلث لانه يسلم الى المحدث والمتعدد والخنفة تجعله
اخبارا وهو لا يحتمل الثلاث والامر الثالث زعموا انه صحيح
الاستفسار في قوله طلق وتعلق وطالق فيقال كم طلقها او اوجع
ام ثلثا فدل على احتماله للثلاث والامر الرابع القياس
على الناس والبنه واخواتها من الكتابات وقران الثلث باللفظ
في قوله انت طالق ثلثا ونسبه على التفسير كما ذكر في الكتاب
والامر الخامس صحة الاستثناء منه فانه لو قال انت
طالق الا واحد يقع سان ذكر في الفاء والاستثناء لا يصح
الا من متعدد وحججنا ان قوله انت طالق نعت فرد
وهو وصفها بالطالقية كقولك انت جالسه وجايض وطامر
فان ذلك لا يحتمل التعدد كذا هنا والسرفيه ان المنعوت فرد
وهو ذاتها لا يحتمل التعدد فكذا نعتها اذا لم تكن جملة لان النعت

فيه ضمير مفرد يرجع الى المنعوت فصار كالنص على تطبيقه واحدم
والطلاق غير مذكور والتنية انما تعمل في المملووظ فكانت باطلة
لان الطلاق بالنية المجردة عن اللفظ لا يقع واصحابنا يقولون
نعت فرد والصواب انه خير فرد وليس نعت لثلاثه اوجه
احد ان قوله انت مضمرة والمضمر لا يوصف عند البصريين
والثاني انه لو جعل نعتا سمي المبتدأ بلا خبر والثالث ان
قوله طالق تكسر فلا يجوز ان يكون صفة للمعروف ويمكن ان يقال
يجوز وبالنعت عن الخبر لكونه مشتقا كالنعت واستدلوا على
قولهم نعت فرد لقولهم المراتين طالقان والجماعة طالق وهما متفق
عليه ولا نزاع فيه وهم اوقعوا الثلث بالمصدر المدلول عليه
طالق لان نفس الطالق وفي الجواش قوله ذكر الطالق ذكر للطلاق
لعمد قلنا مسلم ولكن لطلاق هو صفة المطلقة وقام بها لانه
اذا لم يقر بها لاصف الطالقية لعمد فان العالم هو الذات التي قام
بها العلم وليس ذكر الطالق ذكر للطلاق هو تطبيق من الزوج لعمد
بل شرعا فاذا لم يقر بالزوج تطبيق لعمد لم يصح فيه الثلث لعدم اللفظ
لعمد وفي المبسوط ويدل عليه انه عليه السلام لم يسأل ابن عمر
هل اراد ثلثا لما طلق امراته في حال الحيض ام لا ولو كان لفظا محتملا
للثلاث لساله وجعله كما سأل ركانة بن عبد ريد حين طلق امراته
سبيمة المزنية البتة وفي المبسوط كما سأل ابن ابي ركانة وفي الشافلي
بن زيد بن ركانة والصحيح ما ذكرته وطلعت لا يحتمل التعدد في الاسماء
كقولك تمت وقعدت واحدا لا محال فيه ودلالته على الطلاق

في قوله طالق

بالافتضاء والمقتضى لا عموم له عندنا اذا التزم من باب اللغة لا من باب الضرورة والافتضاء وفي المعنى ولا طالق لا يحتمل عددا ولا يثبت فلا يقع التثنية ولا النكران كما لو قال انت قاعد وحايض وطاهر ويوك في ذلك عددا ولا نفيه الملك من طالق بعد فوجبان لا يصح كما لو قال زوري ابوك ونوى الطلاق وان كان الخروج من ضرورات الزنا وهم يعتقدون ان طالق وطلقتك واخواتهما دلالة لهما على العود دلالة الضمن وهو باطل فان العود ليس بعضا لقوله طالق ولا لانه له لان جزاء الماهية ليس عددا لمكون دلالة عليه بالضم ولا من لوازمه فانه لا يلزم من وجود طالق وطلقت وجود العود والجواب عن قياسهم على المصدر في قوله انت الطلاق وانت طالق الطلاق في دلالة على العود ممنوع فان نفيه العود فيها مع التصريح بهما لا يصح عنه بل لان المصدر اسم جنس والجنس يدل على الماهية من حيث انما هي ولا متعوض لعدده والثاني الفرق بين التخصيص على المصدر وبين الدلالة عليه بالضم لوسلم قال ان النص عليه اقوى من الضمن فلا يلزم من القول بوقوع الملك بالقوى وقوعها بالنه في المدلول عليه من حيث الاستتقاق مع انه دونه في الدلالة ولا يلزم له على المصدر مريه اذ ليس المقدر كما لمنطوقه والجواب عن ثانيهم الخلاف على الانشاء والاخبار وان انشاء يحتمل العود والملك لانه ينقسم الى المحدود والمتعدد بخلاف الاخبار من وجهين احدهما ان الاخبار كذلك تنقسم الى المحدود والمتعدد والوجه الثاني ان التوحد والعود من لوازم الوجود كما انسان هو الحيوان الناطق والاتحاد والتعدد

معان من لوازم الوجود واللفظ يدل على الماهية الخالصة عن اللوازم والنيه انما تعمل في الملبس لا في اللازم فكان العدد والثلاث من فصل الملام فلا اثر للنيه فيها والجواب عن جواز الاستفسار من وجهين احدهما ان الاستفسار يصح في الالتزام حتى لو قال دخلت السوق بحسن ان يستفسر يقال ادخلها راها او ماشيا او محمولا ولو قال قتلت فلا يجوز ان يقال اقلبه بالسيف او بالسكين او غيرها من الالات ولو قال صليت يستقيم ان يقول صليت في المسجد وفي الدار والاله من لوازم الفصل والمكان من لوازم الصلاة وكذا التعدد والنوصد هما من لوازم الطلاق وقد بينا ان لا اعتبار للنيه اللازم والوجه الثاني ان جواز الاستفسار قد يعتمد ايقاع الملك والعود بالنطق لا بالنيه والرائع في النيه حتى لو لم يرد على طالق منع جواز الاستفسار والجواب عن قياسهم على البايين والنيه وغيرها من الكايات ان البينونة واخواتها تنقسم الى الصغرى والكبرى والخفيفة والغليظة شراعا وحصة كالسوية واحدة والسوية ثلاث كما يقول البيه الحسية فانها تكون قربة وقد يكون بعد فاذنوى الكبرى والغليظة فقد تولى احد النوعين فصحت نفيه فكان تامة النيه في تعيين احد المحتملين بخلاف الصريح فان الانطلاق الحسي لا ينقسم الى الاصغر والاكبر لان الانسان اما ان يكون مقيدا او مطلقا فاذ لم يتصور انقسامه حقا لا ثبت شرعا لان الاصل ورود الشرع على فوق العقل لانه لا يصح له لان النبوة لا تستلزم النظر في المعجزات بالعقل اما الجواب

عن قرآن اللب به وزعمهم انصابه على التفسير فمن وجهين احدهما
وهو الاول انه لا ايهام في طالو وفي السبط قالوا ان ثلثا
في قوله انت طالق ثلثا نصب على التفسير وهذا جمل بالعربية
وانما هو نعت لمصدر محذوف انتهى كلام صاحب البسيط
والوجه الثاني ان المصدر محذوف اقيم صفته مقامه اي
طلا فان ثلثا لقولهم اعطسه جزيا اي عطا جزيا وضرته جميعا
اي ضربا وجميعا ووجود الصفة كوجود الموصوف لقيام الصفة
مقامه ووجه اخر ان الحذف له عموم كقوله تعالى واسأل
القرية لماعرف في اصول الفقه والجواب عن صحة الاستثنا
ان الاستثنا لا يكون الا في المنطوق دون التبع حتى لو اقر دار
واستثنى منها لا يصح لدخوله في اسم الدار تبعا فدل على المستثنى
منه والخلاف في بيه ما دل عليه اسمعاق اللفظ وفي البسيط
لو قال انت طالق واجد ونوى ثلثا ففيه ثلثة اوجه احدها لا يصح
النية لان الواجب شافي العود ومجرد النية لا يكفي وفي المعنى بيه
الثالث في الواحد فاسد لانها لا تصور ان يكون ثلثا الا بتمام
الدين احرزين اليها وليس ذلك في لفظه والوجه الثاني مع
الثالث وبه قال ملك والوجه الثالث ان بسط النية للثالث
على جميع قوله انت طالق واحد لم يقع الثالث وان نوى الثالث بقوله
انت طالق وذكر الواحد بعد تمام النية وقع الثالث واختار القفال
ولو قال انت واحد ونوى الثالث يقع الثالث وفي الجامع لو قال ان
تزوجت او اكلت او شربت او سكنت او لبست او اغتسلت

ونوى شيادون شي لا صدق لانه نوى التخصيص في الفعل والفعل لا
عموم له قال خزانة الدين ابن الخطيب قال ابو حنيفة الفعل لا عموم له
وهو الحق وعن ابو يوسف وهو رواية النوادر يدين واختارها
للخفاف وبني عليها كتاب الحيل قل قد قال الاصحاب
بتخصيص الفعل في اربع مسائل المسئلة الاولى اذا قال لها طلعي
نفسك وهو بنوى الثالث صحته وبه والمسئلة الثانية اذا
قال ان خرجت وبنوى السفر صدق والمسئلة الثالثة اذا قال
ان ساكنك في هذه الدار ونوى ان يكون في بيت منها غير معين
صدق والمسئلة الرابعة اذا قال ان استمرت وبنوى السمر النفسه
صدق والكلام في تحريج هذه المسائل ان قوله طلعي نفسك
المصدر فيه محذوف اي افعل فعل الطلاق والحذف له عموم لانه
من باب اللغة لا من باب الضرورة والمعنى فيه ان الامر طلب ادخال
المصدر في الوجود لان الامر طلب الفعل من الفاعل المخاطب محذوف
حرف المضارعة وهو فعل فيه طلب المصدر وادخاله في الوجود مكان
ادل على المصدر من مجرد الفعل كالمضام والمضام والتخرج الثاني
اجبت قاضي القضاة تقي الدين بن رزين الشافعي رحمه الله تعالى لما
سأله عن الفرق بين طلقك وطلعت نفسك والجواب عن قوله
ان خرجت ان هذا الفعل متنوع يقال خرج فلان الى السفر وخرج
من بيته وداره من غير سفر فكان السفر يحتمل كلامه في خرجت
والجواب عن مسئلة المساكين ان الماعلة تقع من اثنين
في الدار وهي بيت منها الكل فقد بنوى النية الكاملة وكذلك يصدق

والجواب عن مسأله السرا ان السري اصله هو الاصل فكان
اقوى فجار حصيصه من اسرته وبطريق ذلك عن حم لا تروج ونوي
عريه او حبيبيه دين في الجنس ولو نوى كوفيه او بصره لا يدين
لانه تخصيص المكان لا يقتضي قوله واذا قال انت اطلاق
اوانت طالق الطلاق اوانت طالق طلاق فان لم يكن له نيه او نوى
واحد او اثنين يقع واحد رجعيه وان نوى ثلثا فثلث ووثوق
الطلاق في البات والمائه طاهر لوجود قوله انت طالق
واما وقوعه بالاول فلان المصدر يذكر ويراد به اسم الفاعل يقال
رجل عدل نصارته له قوله انت طالق ولا حمل على الحقيقة معتذر
لانه لا خبر عن الحث بالحدث ففي صححه ثلثه او وجه اخر فالقوله الطالق
والعادل كما ذكره صاحب الكتاب والثاني فيه جزف مضاف
اي ذات الطلاق وذو عدل والماله جعلت ذاتها طلاقا وعدلا
للبالغه كقوله وانما هي اقبال ادبار وفي البدايع لان المصدر يذكر
ويراد به المفعول بقوله هذا ضرب الامير وفلان يحفظ على احييه
فلو حملناه على المصدر لفاكلامه وعلى المفعول صح حمل عليه صحفا
لكلامه وهو لازم الجنس قل جعله بمعنى الفاعل
والمفعول فيه نظر فان نيه الثلاث في الطالق والمطلقة لا يصح وهما
فصححت نيتها وعلى الوجهين الاخرين يستقيم لبقا المصدر على حقيقته
وعلى هذا انت طلاق ولا يحتاج الى النيه عند الجمهور خلافا للشافعي
وقد تقدم انه صرح مع غلبه الاستعمال فيه ووجه نيه الثلاث
ولو قال انت طالق خلافا فقد روي عن ابي حنيفة في رواية ابي يوسف

انه لا يعمل فيه الثلث فيه لان المصدر ذكر للتاكيد وفي المجاز كقولك
ضربت ضرا وقت قياثا ولا يزيد دلالة على دلالة الفعل وفي رواية
الاصل والجامع الصغير قلت وفي البدايع وان كان يدون الامم ذكر
الطحاوي انه لا يكون الا واحد وقرئ بال الحصاص لا تعرف فيه
وجه الا على الرواية في قوله انت طالق طلاقا على غير المشهور قلت
فرجه من المحل باللام وبين النكح صحيح وليست المسأله مبنية على
تلك الرواية لان طلاقا منصوب على المصدر المؤنث فلا اعتبار به
ولو نوى بقوله طالق واحد وبقوله الطلاق اخرى صدق لان كل
واحد منهما صالح للافتقار ابتداء وفيه تغليب على نفسه فصار
كقوله طالق وطالق الا انه يقع به تعريسه والمصدر جنس وفيه
عموم وكذا اسم المصدر قال الله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا
وادعوا ثبورا كبيرا والثبور مصدر وهو الهلاك اي ليس بورك
واصدا وانما هو ثبور كبير ولهذا لا يثنى ولا يجمع لانه على جميع
الجنس والذكر وكل الجنس واحد من جهة المعنى بالنظر الى انية الجنس
والواحد من الجنس فرد بصورته ومعناه وليس المصدر رجل وقدر
اذ لا يعموم فيهما ولهذا اثنيان وجمعان ولا يطلق كل واحد منهما على
اكثر من واحد واذا كان باللام ففيه خلاف من الأصوليين واختيار
فخر الدين الرازي انه لا نفيد العموم ولهذا لا يقال ان الرجل القيام
ويعرف ذلك في اصول الفقه ولا يصح به التثنية لانها بالعدد
والجنس بمعدل عن العدد وفيه خلاف زفر والشافعي ومالك يزعمون
ان التثنية بعض الثلث وجوابه ما تقدم الا ان يكون امه لان ذلك

اعلى جنس طلاقها وفي الذخير لو طلق الحرم واحد ثم قال انت علي
حرام سوى من يقع واحد ولا يصح منه وان نوى المثلث وقع
احراما وصحت منه وفي البدايع لو قال انت طالق واحد رجعيه
ثم قال قد جعلتها بينه او ثلثا فهو كما قال عندنا حنيفه وعند
سحر لا يكون باسنة ولا ثلثا كما لو نوى ذلك وابو يوسف مع الحنيفه
في البينونه ومع سحر في الثلث ثم الطلاق لا يقع بحمد العزم والنيه
من غير نطق عند الاميه الاربعه واصحابهم وقال الزبير مع
بالعزم وقال ابن سيرين اليس قد علم الله ذكر في المعنى
وفي كتب الشافعيه قال انت طالق طالق لا يقع شيء حتى يطلقها
مع لان طالق حال وفي الولوالجي قال قد طلقك الله اولامته
قد اعتقك الله تطلق وتعتق نوى اولم سوا قالوا لان الله تعالى
اذا طلقها واعتقها فقد طلق وتعتق لا مجال وذكر فيه في
موضع اخر هذا اذا كان جوابا وفي الابتداء اشترط النيه
وفي جوامع الفقه قال طلقك ان نوى او قال جواب طلع يقع
وفي الولوالجي قال انت طالق لا قليل ولا كثير يقع المثلث لان ما
قال لا قليل فقد اوقع المثلث وموله ولا كثير رجوع فلا يصح قياس
هذا لو قال لا كثير ولا قليل يقع واحد انتهى كلامه قلت
سعى ان يقع طلقان لان ذلك فوق القليل دون الكثير على قول كلامه
ونعوه بما قال كما ان السنين كثر والثلث اكثر فلو وقع الثلث
كان اكثر ولم يطلقها الاكبر وحدت المسله في الوقعات عن الهندوان
انه يقع ثلثان كما قلته قال والقاضي يميل الى هذا وقال الفضل يقع

واحد لان الطلاق لا يوصف بالقله والكثير فلعنا وهكذا اجماع
ابن بكر البلخي وفي جوامع الفقه عامه الطلاق بيان وكل الطلاق
في الثناوي ثلث وذكرنا واحد واكثر الطلاق ثلث واكثر المثلث
ثلثان قالت طلقني ثلثا فقال انت طالق او فانت طالق يقع
واحد ولو قال قد طلقك يقع المثلث لانه جواب وقيل يقع في
الاول ايضا لثقت **ف**سرع قال انت طالق نفسك يميل
كم فقال لما قال ابو يوسف يقع المثلث ذكر في الثناوي قال
الولوالجي يحتمل ان يكون هذا قوله خاصه بنا على صحة نيه الثلث
عنه في طالق ويحتمل انه قول ابن حنيفه ايضا بنا على جواز جعل
الواحد ثلثا على قوله قال هو الظاهر قلت ويحتمل ان
يكون قول ابن حنيفه ايضا على قوله الاول **ق**سوله واذا
اضاف الطلاق الى جعلتها او الى ما يعبر به عن اجماله وقع الطلاق
وذلك مثل ان يقول انت طالق قال لان التاخير المراه وصوابه
لان كلمه انت ضمير المراه لا التاخيرها او يقول ربيك طالق او
عنقك او زوجك او بدنك او جسدك او وجهك او فرجك او
بخرك ذكر سبط ابن الجوزي ونقل ابن قدامه عن ابن حنيفه
انه لا يقع الا في خمسة اعضاء ولا يقع في غيرها وهي الراس والوجه
والرقبه والظهر والفرج واخطا في نقله والظاهر فيه خلاف
يأتي في المنايع ان اضافه الى اعضاءه بقى الانسان يقع
وان كان سقى ينفق لا يقع ومثله في العتق والنكاح ويرد عليه
القلب قال المرعياني لا روابه في القلب قلت ومثله

تعالى لم يكن الدين كدوام اهل الجاهل والمسلم قد عطف المشركين على اهل الجاهل
والمعطوف غير المعطوف عليه وقال الله تعالى لنجدن عند الناس كخداه للدين امونا
اليهود والذين اسروا للمؤمنين ما اسروا اهل الجاهل ما الجاهل وما اطه ردا لارباب
الاسمى وشاؤهم وطعامهم وقاف غيرهم من الجاهل هذا السرف والخنار حرام لهم بحسب
وفي البرى وسرح الاسحق الى اهل الجاهل هم اليهود والنصارى وفي المعنى اهل الجاهل
اهل النور والاحل والسام من اليهود والمسلمين صنف اربهم وشيت وزبور دود
لسوا اهل الجاهل قال وهو قول السافق وذكر الفاضل من الجاهل وجاهلهم من اهل الجاهل
ورعوا ان تلك الجاهل كانت مواظوا على الاحكام فيها وفي الجاهل اشار الى انهم من
اهل الجاهل فانه قال في الصافات اذ انابوا موزن يدن ونفروا جاب ولم يدروا بين
جاهل وجاهل ولا يحور روح المؤمنين صافات وهو قول الامم المذمومة وغيرهم من الصحابة
والناس في مقها الاصل والمعاد الروح بين والاح ابو تود وداود الظاهري خارج الجوسية
وروى ذلك عن جدته رضي الله عنه وانا ح وطهر ابن اليسب وعطا وعمر بن دينار وكر
وملك ملك اليمن قال ملك وعمر على الاسلام وعلى قول داود بحرم وطى الجوسية
ملكنا اليمن وحولها مملكة الخاخ وقال من الهداني وسعدت خيرة ومكحول والزهري
والاوزاعي وابوسلمة والحسن وابرههم وحماد لابن الجوسية حتى تسلم وه قال
الشافعي وان جنبل قال ابو عمر بن عبد الله جماعه فيها الامصار ولم يلقنا
الاحد دل الاعن طواس **قوله** قد ذبا الماحد ذلك عن جماعه غير طواس
ودر الوسات على هذا الخلاف ولا يحق؟ فسمعت عن علي رضي الله عنه جوار
نجاح الجوسية ما على ما روى ان الجوس من اهل الجاهل مواضع ملامت اخته ولم تذكر عليه
فزع حاتم فتسوم وهذا لا عبر به فان لوى من ولا اسمعيل والعتير حاتم الحاضر وقال
احمد بن روى عن علي بن طار واسم عطية جدا لا يحور الخجة عبد السمس والواجب وكل من

لا اهاب الله ولا يخرج الزنادقة والمعظله ولا تصح عن جدته انه تزوج بجوسية
وصعيف احمد بن رايه من روى ذلك عنه وقال ابو ايل تزوج جدته يهوديه
وقال ابن سيرين تزوج بصوليبيته واما حوا وطى الجوسية صافات والوفيات ملك اليهم
قال دليله قوى لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم حن فل او طاس فاصابوا سبايا فكان
ناشئا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمهم غشيا بن من اجل ازواجهن
من المسلمين فانزل الله تعالى له لك الاما ملكك ايمانكم وقال بنى لهم حلال اذ العصف
عدتهن واه سبيده وعنه في سبايا او طاس لا يوطا حامل حتى تضع ولا عبر ان حمل حتى
حصنه رواها ابو داود قال في المعنى وهو حديث صحيح **قوله** واخزجه مسلم الزينة
والنساء وهم عبد الاوثان والذين سبهم كان من كبار العرب عابدى الاوثان فلم يكونوا يربون
بحرمهم ولا تغفل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمهم ولا امر الصفاة ما جنتها من
وقد دفع ابو بكر رضي الله عنه الى سلمة بن الاخرج امره من السبي واحد عمر واسه من سبي
هوازن وبجر بن الحنفية من سبي بن حنيفة واخذ الصفاة من سبايا فارس وهم بحرم
وهذا ظاهر في ابا حنن ابن اعناق اهل العلم على خلافه وجوب ما تقدم اليه من المسلمين
وقال ابو عمر بن عبد البر ان احد وطهر مذبذوخه بقوله تعالى ولا تسلموا للمذنبين
حتى يؤمن **قوله** ويحور زوج الصبايات اذ انابوا يؤمنون بنى وعمر بن حباب
وان كانوا يعبدون الالهة ولا اهاب لهم عمرنا كنههم والصالح الخارج من بن الى بن
قال السدى الصبايون طائفة من اليهود كالتسام قال الاستاذ ابو اسحق هو
قول عمر بن الخطاب وقال قاضي خان هو قول علي رضي الله عنه وهو قول الامام في
الدرجة الفرائض الصبايون من النصارى والسام من اليهود يحور مناهلهم وفي المعنى عن
احمد بن طائفة من النصارى ونسب عليه الشافعي وهو قول اسحق بن راهويه والبخاري
وفي صاه وسانيه ولب جاهل ومجوسه قولان وفي انهم يستنبون ثم ان

اي منهم دل عليه ولكن الله الف بينهم وقال تعالى ومن كنتم فانهم
ام قلبه والكاتم هو الاثم لا قلبه وحده والقاعد الثانيه
انه لا يقالها بفقد ولو قال عينك طالق ينبغي ان يقع قال العين
يعبر بها عن جميع البدن ومنه عيول الكفر للجواسيس وهذا على
القاعد الاول دون الثانيه وقد بقيت اعضالم تذكر وهي الاذن
والحاجب والانف والحد والصدر واليد والشعر والكف
والطحال والمخاض والجنب والركبه والقدم والريه والمراره
وغرها مما لم يذكر وبوجه حكم ذلك مما تقدم وعند فرو الاثمه
الثله يقع الطلاق في جميع تلك ومذهب ابن حنبل كره ما لك
والشافعي لا في السن والظفر والشعر فانه لا يقع في ذلك عند قولنا
وفي البسيط لا يقع بالاضافه الى الجنس وفضلاتها كالبنوك والمني
واللبن والمخاط والدمع والعروق وفيه وجه انه يقع الا في الحرس
والدم مثل كالفصلاف ومنهم من قطع بالوقوع به وفي الاعضا
الباطنه كالكبد والريه والقلب وعوها تقع وفي جاتها وروحها
تقع وكذا في سميتها وفي عظمها تردد ولاحياء في السم في الصفات
كالحسن والبيح واللون لا يقع ولم يذكر الطول والعرض والعصر والريه
الاذن اذا قطعت ثم التحت وجهان واذا قال يدك او يمينك طالق
منهم من قال وقوعه بالسرايه اي يقع في اليد ويسري الى اليقه
ويطل بالشعر والظفر والسن فان السرايه من الشعر الى جميع
الادمى بعد حد الا ترى ان من قطع شعر انسان فأت مقطوع
الشعر لا يحل العنصر على القاطع بالسرايه ومنهم من قال ذكر



الميدواراد بها الكل وهو مستمع ايضا في الشعر والظفر والريه والاطال
فان ذكر هذه الاشياء واراها الادمى اصل له في اللغة والاستعمال
في العرف ومنهم من قال لا طلق يدك او رجلك بلعود ذكر اليد
والرجل وسبق طاعتك كما لو قال طلق نصفك بلعود ذكر النصف
وبقي طلقك منع فانه حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه
وابطله صاحب المعترض من الشافعيه بقوله يدك طالق او
رجلك طالق فان حذف المضاف غل فسق طالق لا غير قلت
اذا حذف المضاف سقط المحرور والمصل مفصلا فسق اي طالق
ولو قال يمينك طالق ولا يميز لها هل هو يميني على التردد وقيل لا
يقع وعلى ذلك كل جز معبر لا يعبره عن جميع البدن لهسم انه
جزء مستمتع به بعقد النكاح فيكون محلا لطلاق لانه مثل
حل الاستمتاع فصار كالراس والوجه ونحوها ثم يسري الى الكل
كما في الجزء الشايع خلاف النكاح عندهم اذا اضيف الى اليد والرجل
لاستماع التعدي لان الحميه الماسه في سائر الاجزاء دفع الحل
هذا الجز وفي الطلاق الامر على العكس وفي الكتاب
انه اضاف الطلاق الى عرجله فلعو كما اذا اضافه الى رقبها او
طرفها قل لو اضافه الى طرفها يقع عند الشافعي
بلا خلاف وهذا لان محل الطلاق ما يكون فيه قيد النكاح لان
الطلاق رفع قيد النكاح ولا يمدى اليد والسن والظفر والشعر
لان عقد النكاح اما رد على نفسها لا على طرفها وشعرها ويدها
والطلاق رافع لقيد النكاح فكان محل النكاح ولان الاطراف

والتواضع غير منكوره فلو اضافه الطلاق اليها كلفضلات
والنكاح بقيد الملك في محله وحل الاسماع اثر الملك الناس
في محله فلم يكن باسا بنفس العقد فلا يكون زواله مانع من العقد
نصا وانما نزول اذا ارتفع العقد بطريقه تبعا كما ثبت معا وان
ما ذكرتم ان افضى زواله بحجه السرايه على ما قلتم معا النكاح في
سائر الاعضاء بعضي بقاؤه في الكل ضرورة انه لا يجرى اولا في ما
ذكرتموه رافع لعقد النكاح وما ذكرناه دافع للرافع فكان ما
ذكرناه اول لان الدفع اسهل من الرفع ولان النكاح واجل من غيرها
كان باسا قبل اضافه الطلاق اليها او شعها والاصل في كتاب
دوامه واستمرانه فلا نزول لوهم او بالشك كما لو قال انت طالق
واحد رجعيه او ثلثا لا يقع الملاث للشك فيها ولا يقال الوقوع
فيها احوط فانه باطل بما ذكرناه وان كان الاحتياط في وقوع الثلث
لما ذكرناه ولان اليد ما بعده فلو وقع الطلاق فيها لوقع في المراه سعا
مصره المسوع تبعا والدليل على ان اليد ليست محلا للطلاق لان
محل الطلاق ما هو محل العقد وهو المراه وجواز الاستمتاع باليد
والرجل بطريق التبعية كالدرق ومحل العقد هو محل الحرام للزوج
بغيره وذلك هو المراه دون غيرها وشعرها ولو كان المراد من ذكر
يدها نفسها لوقع الطلاق فيها اذا قال لها يرك طالق ولا يدها
وحل الاسماع بها ليس بعلة لوقوع الطلاق بالاضافه اليها
لان الحكم بدور مع العله وجودا وعدتها وقد ارتفعوا الطلاق
بالاضافه الى الرية والكبد ولا اسماع فيها ولم يتبعوا بالاضافه

الى ريقها مع حل الاستمتاع به فان قيل اليد تعتبر بها عن جميع
البدن بدليل قوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم وبما قدمتموه لعله السلام
على اليد ما اخذت حتى ترد رواه احمد بن حنبل قلت الا يد على
حقيقتها وفي الحديث جرح مضاف اي على صاحب اليد لانها
عبارة عن جميع البدن لان ذكر الجرح اراده الكل بعد جرح المصا
واقامه المضاف اليه مقامه كبر ساع لا سيما عند عدم اللبس لان
الاخذ باليد حقيقه ففسب اليها كقوله تعالى ومن كتبها فانه انتم قلته
لان القلب محل النكاح والاعضاء المذكوره او لا يعتبر بها في اللغة عن
جميع البدن قال الله تعالى فخر يردقه وقال تعالى فطقت اعناقهم
لها خاضعين وفلان راس القوم وفلان يملك كذا كذا راسا وقال الله
تعالى كل شيء هالك الا وجهه ويا وجه العرب وهلك زوجة
اي نفسه وقال ابو علي في العسكرات ان اليد لم يجزى الشخص
في اللغة ولا في العرف خلاف الرقبه والراس والفرج ونحوها قال
ابو عثمان المازني في الرقبه ليس يردون الرقبه دون سائر الشخص
وفلان بطاعه من في جاريه وهو مقيم على فرج حرام وانما
يقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم وبما قدمت يدك فلا يشبهه
ان يكون اليد في ذلك عباره عن الجرح بل المراد بها القوه والقدره
كقوله تعالى اصلوها اليوم بما كنتم تكسبون او ثبتت اليد للتاكيد
وقالوا ليس المراد بقوله واسك طالق الا الراس القائم بها بدليل
انك تقول جرح راسه ويريد به جرح العضو العائم به خاصه
وعنه جواب ان احدها انما لا شكرا استعمل فيه واستعمل في كذا ايضا

والثاني ان ذلك يعر به حرمه مع انه حقيقة فيه حتى لو اراد
بقوله راسك طالق الحقيقة لا تقع على ما تقدم والعقد من الجز
الشايع واليد انه لا شبهة للحرمه في سائر الاعضاء غير اليد
والجزء الشايع خلافها فان ما من جزء يستمتع به منها الا وهو محل
الحرمه فلا يجوز الاستمتاع بها فافترقا ولهذا كان الجزء الشايع
محلا للكناح عندنا وان طلق حرا شايعا منها مثل ان يقول انك
طالق او تلك او ربعك او جزء من الف جزء منك وبعضك تقع
لان الشايع محل لسائر التصرفات كالبيع وغيره فكذلك للطلاق الا
انه لا يخرج في حق الطلاق فثبت في الكل ضرورة قوله
وان طلقها نصف تطليقه او ثلثها كان تطليقه واحدا قال ابو بكر
ابن المنذر اجمع كل من احتفظ عنه من اهل العلم على ان من طلق امراته
نصف تطليقه او ثلثا او ربعا او سدسا انها طلقة قلت
عند داود الظاهر والاجابة لا تقع شيء في ذلك ذكره في المعنى وكذا
لو قال انت طالق حرا من الف جزء من طلقه ولان ذكر بعض ما لا يجز
ذكر كله ولو قال لها انت طالق ثلثه انصاف تطليقتين في طالق
ثلثا لان نصف التطليقتين تطليقه ثلثه انصاف ثلثه ولو قال لها
انصاف تطليقه قبل يقع من ان ثلثه الانصاف تطليقه ونصف
فمكمل النصف بوجه انه لو قال انت طالق نصف تطليقه تقع واحد
ذكره في قاضي خان وكذا نصف طلقين ومثله في الجوامع والمعنى قيل
معك ثلث تطليقات لان كل نصف يجعل مصير ثلث تطليقات وفي
الجوامع والمعنى لو قال انت طالق اربعة اثلاث طلقه فهو طلقا لزيادة

٩٧
الاجزاء ويجوز ان يجعل كل ثلث طلقه معك ثلث وفي الحديث قال انت
طالق ثلثه انصاف تطليقتين يقع ثلاث اعلم ان هذا
الجنس مسائل المسئلة الاولى قال انت طالق نصف تطليقه فتقع
واحدة وبه قال الايمه الثلثه لان نصف الطلقه واحد كصبي
الدرهم درهم واحد والمسئلة الثانيه ان يقول انت طالق ثلثه
انصاف تطليقه فهي طلقتان والمسئلة الثالثه ان يقول اربعة
انصاف تطليقه تقع طلقتان كاربعة انصاف درهم يكون درهمين
والمسئلة الرابعه ان يقول انت طالق نصف تطليقتين فهي واحدة
كما تقدم وذكر في موضع اخر انه يقع ثنتان والمسئلة الخامسه
ان يقول لها انت طالق نصف تطليقتين تقع طلقتان لان نصف كل
تطليقه تطليقه والمسئلة السادسه ان يقول ثلثه انصاف
تطليقتين وقد مر والمسئلة السابعه ان يقول نصف تطليقتين
تقع طلقتان لان نصف الثلث طلقه ونصف ثلث المسئلة الثامنه
ان يقول انت طالق نصف ثلث تطليقات تطلق ثلثا ولو قال لها
انت طالق نصف تطليقه وثلث تطليقه وسدس تطليقه تقع ثلث
تطليقات ومثله في المعنى وغيره او واحد وكذا لو قال نصف تطليقه
وثلثها وسدسها لا حاد الطلقه وهي اجزاء وفي الا وللمبدء الثلث
والسدس بالطلقه وذكر الصدر الشهيد في واقعاته اذا قال طالق
نصف تطليقه وثلث تطليقه وربع تطليقه انه يقع من ان وهو المختار
لزيادة على الواجب فعلى قياس هذا ان قال سدس تطليقه مكان
ربع تطليقه تقع واحدة لانه اذا اجمع بين من الاجزاء لا يرداد على واحد

ولو قال نصف تطليقه وثلاثها وربعا وقعت ممان هكذا الحسن بن زياد
لانه اذا زاد على اجزاء الواحد لا بد ان يكون الزيادة من طلقة اخرى
وبعض مشائخنا قال يقع واحد لا اتحاد الطلقة واليه مال شمس الامية
السرخسي وقال العتاني وهو الاصح ولو قال لاربع نسوة ميتكن
تطليقه وقع على كل واحد طلقة وفي قاضي خان قال انت طالق نصف
تطليقه وثلاثها وربعا وسدسها ثم واحد لا عاده ضمير التثنية
ولو انصف وتكرر ثلث وفي الجواشي قوله لان نصف تطليقتين
تطليقه بر عليه ما لو قال انت طالق ثلث اربع تطليقتين حيث
وقع ممان يعني ما قال ينبغي ان يقع ثلث هنا ايضا وجاب عن التطليقتين
ثلث اربع حقيقة وهي طلقة ونصف وليس للتطليقتين ثلث اضافة
حقيقته ولو قال اربعة اضافة تطليقه او ثلثه اضافة تطليقه يقع
ممان ولو قال خمسة اضافة تطليقه يقع ثلث وفي المريناني
قال انت طالق واحد ثم قال لاخرى قد اشركتكم في طلاقها يقع
عليها واحد ولو قال لثلاثه قد اشركتكم معها في طلاقها طلقت
ثنتين فان قال للرابعة قد اشركتكم في طلاقهن طلقت ثلثا وفي
الجواهر قال لاخرى تسايه انت طالق ثلثا ولثانيه وانت
شريكهما ولثالثه وانت شريكهما طلقت الاول والثانيه ثلثا
ثلثا والوسطى ثنتين ومخرجها ظاهر المعقده اذا اختارت نفسها
فقد زوجها لاخرى قد اشركتكم في فرقته طلقت ايده وان نكح
ثلثا ثلثا وفي رواية الى سليمان عن محمد انه لا يقع شيء في فرقه
العنين واللعان والايلاء والمخلع يقع اتفاقا لانه فرقه بطلاق

٨٨
وفي المغني قال لاربع اوقعت ميتكن طلقتين وقع على كل واحد طلقة
قال ذكره ابو الخطاب وهو قول ابو حنيفة والثاني في وقال ابو بكر والقاضي
تطلق كل واحد طلقتين وعن احمد ما يدل عليه وجهه ان كل واحد
منهن يحصل لها جزان من الطلقتين فيكمل قال الاول الاول ولو
قال لثلاث نسوة له انت طوا لثلاث اطلق تكن ثلثا يقع على كل
واحد ثلث ولا تنقسم لانه لو انقسم الثلاث على الثلث للفا ذكر
الثلث خلافا لو قال اوقعت ميتكن ثلثا فانها تسمى بهن يقع
على كل واحد طلقة وفي المسبوط قال لاربع نسوة له ميتكن طلقتين
تطلق كل واحدة واحد وكذا لو قال ميتكن طلقتان الا ان يقول
عنيت ان يكون كل طلقة بينهما يقع على كل واحد طلقان ومالم
ينو لا يحمل عليه وكذا لو قال ميتكن ثلث تطليقات او اربع
تطليقات تطلق كل واحد واحد ولو قال ميتكن خمس تطليقات
تطلق كل واحد سبعم والسبع والهماء في السبع تطلق كل
واحد ثلثا لان كل واحد نصيبا بالقسمة طلقان وربع فيكمل
قوله ولو قال انت طالق من واحد الى اثنين او ما
يكر واحد الى اثنين ثم واحد ولو قال من واحد الى ثلث او ما
يكر واحد الى ثلث ثم اثنان وهذا عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد في الاول ثلثان وفي الثاني ثلث وقال زفر في الاول لا يقع شيء
وفي الثاني يقع واحد وهو القياس واختلفوا على قوله لو قال من
واحد الى واحد والصحيح ان يقع واحد ولمنعوا من كلامه ذكره
قاضي خان وعلل بانه جعل الشيء الواحد حاد واحد وانفعوا من كلامه

وسبق قوله انت طالق قل فيه نظرا لان الواحد تكلم وفي
غير الواحد الاولي فلا يكون الواحد جدا ومجردا وفي جوامع الفقه
من واحد الى واحد واحد ولم يحك خلافا ومن واحد الى اخر
او الى الثانيه واحد عنده وعندهما ثنتان ومن ثنتين الى ثنتين
ثنتان عنده وعندهما ثلث وفي المبسوط ما بين واحد الى اخرى
على قياس قول زفر لا يقع شيء وعند ابي حنيفة يقع واحد وعند
ثنتان ومن واحد الى واحد صل على الخلاف وقيل يقع واحد
بالاتفاق وبلغوا الغايه وفيه ما بين واحد الى الثلث او من
واحد الى الثلث فهو واحد في القياس وبه قال زفر وعندهما ثلث
وعنده ثنتان كما قاله في الكتاب وفي الزخيريه قال انت طالق
ما بين واحد وثلث فهو واحد مروى عن ابي يوسف بخلاف ابي
ثلث وفي قاضي خان قال انت طالق من واحد الى اخرى او الى ثنتين
او ما بين واحد الى اخرى او الى ثنتين لا يقع شيء عند زفر وهو القياس
ومن واحد الى عشر مائة عند ابي حنيفة وقال القاضي البديع يقع
الثلث بالاجماع لان اللفظ معتبر في الطلاق حتى لو قال طلق شيئا
بالف فطلقها ثلثا يقع المثلث خمس مائة قال هو حسن في المعنى ذكره
في فقيه المنيه ومن ثلث الى واحد يقع ثلث وان ينبغي ان يكون
بالاتفاق وفي موضع اخر عنده ثنتان وعندهما ثلث ولو قال انت
طالق اكثر من واحد واقل من ثنتين فهو ثلث وفي المعنى والنت طالق
من واحد الى ثلث يقع مائة كقول الامام وعلل بان ابتداء الغايه
مدخل كالوقوع خرجت من الصوره فانه يدل على انه كان فيها قول على

٩٩
دخول ابتداء الغايه قل استشهدا به ذلك غلط
وانما دل على ذلك كله حرج لان الحرج هو الاتصال من الداخل
الى الخارج فلم يكن ذلك مستقفا من ابتداء الغايه ولو قال
انت طالق ما بين واحد وثلث يقع واحد كما تقدم وجبه
قول زفر ان الغايه لا تدخل تحت المضروب له الغايه كالوقوع
بعتك من هذا الحائط الى هذا الحائط لا يدخل الحدان في السبع
ووجهه قولها وهو الاستحسان العرف فان من قال احد
من مالي من درهم الى عشر دخل فيه الحدان ومعلوم ان هذا الشئ
ما بين اربع مائة الى خمس مائة ويكون اذا ناله في الشرا خمس مائة
ووجهه قول ابي حنيفة رضي الله عنه العرف ايضا فانه يراد
مثله الا كرم من الاقل والاقل من الاكثر وفي المحيط مراد مثله اكثر
من القليل واقل من الكثير فانهم يقولون سن فلان من ستين الى
سبعين وما بين ستين الى سبعين ويردون بذلك ما ذكرناه وقد
حاج الاصمعي زفر بهذا فحير زفر ذكره في المحيط ولان الناس لا
يعقل الا بعد الاولي فلا بد من وقوع الواحد لتجعل ابتداء الغايه
قادرا لم يوجد ابتداء الغايه لا يبين عليها الا انها تكون وجود
ابتداء الغايه بوقوعها ودخول الغايه فيما طريقه الاباحه
والاصل في الطلاق المنع لاسيما اذا كانت الغايه متم بها اطلاقا
المثلث جمله لما عرف خلاف البيع فان الحدين موجودان قبله
مشخصان فلا ضرره في دخولها ولو بنوى واحد في قوله من واحد
الى ثلث او ما بين واحد الى ثلث مدين ولم يصدق في العتصانه

بالامه لان داخلها على الخمر لا يجوز خبث الامه دليل وجوب الامه كسائر المعروف
ولذا اعمار النساء شروط الاولى عند اهل الفراق كما بان المحصنات وقالا
ناصر الدين بن المبرور هل يسطيع ربك هل يعمل عوك الفادر هل يسطيع كذا
مبايعه في النكاح فيكون عان عن المسبب لا يضاف من اسباب الاحتجاج
وعلمه العبر عن الارادة بالفعل في قوله تعالى اذ انتم الى الصلوة قال ومنه تاويل
الى حسنه رضي الله عنه ومن لم يبلغ منكم طولا ان يتخاى ومن لم يملك وحمل النكاح
على الوطى وحمل الاستطاعه بعض الملأ حتى ان الفادر عن المالك عادم للطول
قال ابن سبيع بعد ذلك جرح وقت على هذا القول عن الجوارس وهو قول حسن
قوله ولا يزوج امه على حرم وعن الحسن الصري لا يزوج الامه على الخمر فان فعل
لم يترك وعن سعيد بن المسيب وحمل على الرجل يزوج الامه على الخمر قال اسروق بن ميمنا
وعن الزهري يوضع طهره ويخرج منه وعن بطاوس قلت لاني رجل يزوج امه على خمر
وانه يزعم ان قد جرحوا عليه قال صدقوا اذ ان ابن سبيع في مصنفه وفي الاختيار
على القول باستراط الطول محمد احوال الخيار للخمر كانت الامه الداخلة على الخمر او
بالعكس والشاكي ان كانت داخله على الامه خيرت او الامه الداخلة فلها الخيار في الامه
والمالك ان دخلت الامه عليها في نفسها او بالعكس فلا خيار لها والراعي ان دخلت
الامه عليها مبيع خاج الامه والحاسن ان دخلت الامه مبيع خاجها وان دخلت الخمر
لم يبيع خاج الامه وعد الشافعي لا يبيع امه على حرم وله الطمع في عقد ودعوا قوال
مالك في ذلك وقد بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزوج الامه على الخمر قال
ابو بكر بن سبيع في مصنفه مد رجل بمحول وعن مسروق لا يزوج الامه على الخمر الا
المملوك وعن مسروق وعن عبد الله مثله ولان للرق اثر في مصنف التمهيد والعقوبه
على ما بان ان ساء الله تعالى نسب مدحل الحاميه في حاله الاعتقاد دون حاله الانضمام

ويجوز تزوج الخمر عليها وهو اجماع وفي المدونه لا يزوج حرم على امه فان فعل جاز وخير
الجمه بطلته بائنه وفيه ايضا محور خاج الخمر على الامه والحيار للخمر ان لم يكن علمت
وعن ابن عباس تزوج الخمر على الامه طلاقا والامه ومثله عن مسروق وعبد بن حنبل
في بطلان خاج الامه دون ايتان عدم البطلان قول سعيد بن المسيب وعطاء الشافعي
ويروى ذلك عن علي رضي الله عنه والامه مبيع خاج الامه وهو قول ابن عباس
ومسروق والمزني واسحق وقال الشعبي ان كان له ولد من الامه لا نفار فقا والافار فقا
درد ذلك المعنى وعن سعيد بن المسيب يبيع الخمر على الامه ولا يبيع الامه على الخمر
ولان الخمر من المحللات في جميع الحالات لعدم المضيف في جمعها حتى لو جمع ميمنا
في عقد واحد بطل خاج الامه وبيع خاج الخمر وفي قول الشافعي بطلان وفي الاختيار
عبد الله افعال الامه على الخمر والامه على الامه ولاخبار وقال عبد المالك لها الخيار
وفي المدونه اذ يزوج حرم وامه في عقد وسمى احد صداقا فبيع حتى الامه قال
عليه طاهر فلا خيار لها ولا خيرت وقال ابن القاسم يفسد طبعه من حلال وحرام
خالج من الام والمتمن في عقد وعن بن المسيب والبصري والزهري لا يزوج الامه على
الصلى بنه اطهر واليهوديه الخمر وعن ابن عباس لا يزوج الصلي بنه واليهوديه على المسلمه
وعند الجمهور يجوز به قال بن المسيب والصري الشعبي والعمري والحارم وحمام
والدوري والاذناني وابوعبيد والوور وابن المنذر وفي الرحمن محور الدروج
نامه الات والام والاحباد والحداث وصل امه الات والام خاصه لان ولد
منها حر وجوز للعبد والخضر في الشئخ القاضي في بطلان عقولهم بمفهوم الشروط والعق
الرايا واصلاح الصيغ والمشقه قال الله تعالى ولو شأ الله لاعتصموا بالصديقين
ولما كان الزنا يودي الى عداء الله تعالى سمي عباس بن سبيح بن سبيح بن سبيح
فان يزوج امه على حرم في عد من طلاق بان لم يزوج على حسنه رضي الله عنه وعندهما

انت طالق والاعتبار للمذكور الاول عندنا ولو قال انت طالق
من هنا الى الشام فهي واحد رجعيه وقال زفر بانه لا قصد
به الطول وفي الكتاب لانه وصف الطلاق بالطول وفي تعليقه
نظر فانه لو قال انت طالق تطبيقه طويله ونصر على الطول تقع
رجعيه عنده فمحتمل ان يكون عنه روايتان في المسئلة ومثل
ان استفاد من قوله من هنا الى الشام المبالغه في الطول والزيادة
فيه وقوله وصف الطلاق بالطول اي بالطول الكبر وحدث
الصفة كقول له لمخر كل سفينه غصبا اي كل سفينه صحيحة او
صالحه وقد يكون النكاح بالطول ببلغ من التصريح به ولنا
انه وصفه بالقصر لان ما بينه وبين الشام جزء يسير بالمسئلة
الى اماكن الدنيا كلها وقد وقع الطلاق الرجعي ذلك كله وينبغي
ان يكون بانه عند ابي حنيفة على اصله اذا زاد على قوله انت طالق
ولا شك في انه اعظم من قوله انت طالق مثل راس الابرّة ومثل
وجه الخردل والذرة وقد قال فيه بوقوع البايين لاجل الزيادة
ولو قال انت طالق بكه او في مكة فهي طالق في الحال في كل
المبلاد وكذا في الدار اما وقوعه في الحال لانه اضافه الى
موجود فثبت بها اذا قال انت طالق يوم الاحد وهو فيه واما
وقوعه في البلاد كلها فلعدم اختصاص الطلاق بمكان دون مكان
كما ذكر صاحب الكتاب وفي المبسوط والمحيط قال انت طالق الى
الضيق فهي واحد رجعيه لانه مدها الى مكان الطلاق لا محتمل
المدة لانفسه ولا جهة ولاه نصر بمكانه اذا طلاق اذا وقع كان من

المشرق الى المغرب ولم يصفها بعظم ولا بكم واما اذا اضافه
الى زمان فان انت طالق الى الشتاء او الى الصيف فهي طالق طرفة
رجعيه بعد الاجل كقوله الى شهر فان نوى وقوعه في الحال ومع
ولغا الى شهر ويحويه وان لم ينو لا يقع الا بعد مضي الاجل وقال
زفر تطلق في الحال وهو رواية عن ابي يوسف وبه قال مالك
وزاد لو قال انت طالق راس الشهر او راس السنة او اذا جاء
راس الشهر او راس السنة او اذا جاء رمضان او اذا طهرت من
حيضتك تقع في الحال عنده لانه كايين وقال بذلك من
السلف جماعة وفي المعنى لو قال انت طالق الى سنة فهو كقوله
اذا مضت السنة وفيه قال انت طالق الى شهر كذا سنة كذا
فهي طالق في اول ذلك الوقت وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة
تقع في الحال ويقبله خطأ وان قال من اليوم الى سنة تقع في الحال
ولنا ان الواقع لا محتمل الاجل فاذا جعلنا اذا دخله على
الاقاع كان عليها في ناخيل الوقوع ولم يكن لغوا فكانه قال بعد
شهر واستعمال كلمة مكان كلمة اخرى مانع عند الكوفيين لاسيما
اذا كان فيه اخراجها عن اللغو ولو قال انت طالق بكه او في
مكة او في الدار او في البيت او في النخل او في الشمس وقعت في الحال
فان قال غنيت اذا دخلت مكة لا صدق في القضا لانه نوي
الاضمار وفيه تخفيف وصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه محتمل
مع ان عدم اختصاص الطلاق بمكان دليل على ان المراد غيره ولو قال
اذا دخلت مكة لم يطلق حتى تدخلها لتعليقه بدخولها ولو قال انت

في دخولك الدار او في هابك الى مكة لم يطلق حتى يفعل ذلك لان
الفعل لا يصلح طرفا لانه عرض لا يبقى زمانين فكانت في معنى مع
وفي الوجيز وغيره صير الفعل شرطا والاول اصح لانهم قالوا لو
قال انت طالق في نكاحك لا تنعقد ولو كان شرطا لوقع الطلاق
اذا نكحها ولهذا قال انت طالق في حيضك يقع بالرؤية لقوله
مع حيضك بخلاف في حيضتك فانه لا يقع حتى يخبر ويظهر
لان الحيض للمرء وهي الكاملة وذلك بالدخول في طهر حتى لو قال
مع حيضتك كان مثلها فروع قال انت طالق ثلاثي
ثلاث دخلا فيك الدار او في ثلث ضربات او كلمات متعلق ثلاث
مستقبلات ولو قال انت طالق وانت تصلين طلقت الحائض ولو
لا ابتدا ان قال غيبت اذا صليت لا صدق لان الشرط لا يعطف
الجزا وصدقه فيها بينه وبين الله تعالى ويكون الواو للحال وكذا
لو قال انت طالق مصلية يطلق في الحال ان نوى الحال دين قال
شمس الامية واهل الخو يقولون ان رفع مصلية لا بد من ان نصب
دين في القضا قال وهذا ظاهر عند اهل الخو قلد ويصح
ان يدين عند اهل الخو اذا رفعها ايضا ويكون الحال جملة اسماء
وتجوز صدرها اي انت طالق وانت مصلية وهذا الحذف كبير
في كلامهم وكذا لو قال انت طالق وانت مريضة ثم وان نوى
الحال يدين وفي المعنى في الطالق مريضة بالرفع ونوى الحال انصرف
اليه ويكون رفعه لحنا قلد ليس لحنا كما تقدم وان
اطلق ورفع فالاول وقوعه في الحال وان استكن فوجان ولو قال

انت

انت طالق في مرضك او في وجعك او في صلاتك لم يقع حتى يوز
ذلك الفعل منها لانه لا معنى مع على ما تقدم الا ان يعذر جعل
الطرف شرطا فلعنوك اذا قال انت طالق طلقه فيها دخولك
الدار فانه يقع في الحال لانه جعل الطلق طرفا والدخول
مظروفا والطلاق لا يصلح طرفا للدخول ولا يمكن جعل الطلاق
شرطا لانه لا يصلح شرطا للدخول واما الدخول فيما تقدم
مصلح شرطا للطلاق وفي المبسوط لو قال طلاقك على واجب
اولا زنا قال محرم سله تقع فيها وقال العراقيون لا يقع
في قوله واجب ويقع في قوله لازم والاصح ما ذكره محرم من ان
انه لا يقع عند ابي حنيفة فيها لان الوجوب والزموم يكون في
الزمن والطلاق لا يثبت في الزمن وعلى قول محرم يقع في قوله لازم
وعند ابي يوسف ينوي في ذلك وفي الذخيرة ذكر الفقيه
ابو الليث خلافا بين المتأخرين منهم من قال يقع واصح رجعية
نوى او لم ينو ومنهم من قال لا يقع نوى او لم ينو ومنهم من قال لقوله
واجب يقع بدون النية وفي قوله لازم لا يقع وان نوى والفارق
بالعرف وذكر القدوري في شرحه على قول ابي حنيفة لا يقع
في الكل وعند ابي يوسف ان نوى يقع في الكل وعن محرم يقع في قوله
لازم دون قوله واجب واختيار اصدر الشهيد الوقوع في
الكل وكان المرغيباني يفتي بعدم الوقوع وقال ابن سلام يعتبر
في ذلك غالب عادة اهل البلد وفي المحط قيل يقع طلقه وقيل
لا تقع شي وهو رواية عن ابي حنيفة وقيل تقع عنده وعندهما

لا تقع الا في قوله لازم وقيل على عكسه وقيل في قوله واجب
يقع نوى الام لا للعرف والصحيح انه يقع في الكل وفي المعنى الطلاق
لزم مني ولا لازم لي صرح لانه يقال لمز وقوع طلاقه لزمه الطلاق
وكذا قوله على الطلاق وفي المنع قال لامرأته كك الطلاق
قال ابو حنيفة ان نواه يقع والافلا وقال ابو يوسف ان نواه
يقع وان لم ينو فالامر يصير بيدها وعنه يقع في القضاء ومن
ان نوى غير ذلك ولو قال عليك الطلاق تطلق بالنية وان
قال طلاقي عليك واجب وقعه في الجواهر الطلاق لا لازم
يقع بغير نية ولو قال استقني ما وما اشبه ذلك ولو قال
اردت به الطلاق يقع في المشهور ولو عقده بقلبه من غير تردد
بالكلام النفس من غير ان يقر به قول ولا فعل يقع وقوعه
روايتان وفي اللزخيره قال انت طالق لو نيز من الطلاق
فهو مثنان ولو قال الواثا او انا او انا او انا او انا او انا او انا
الطلاق فهو ثلث ولو قال اكر الطلاق فهو ثلث وكذا الطلاق
كله ملك وكال طلاق واحد وهو غريب واكر الملك طلقان
وكذا عامة الطلاق وجله وكل طلقه ملك ولو قال انت طالق
واخرى فهي واحد ولو قال انت طالق واحد واخرى فهي ثثنان
وفي المعنى لو قال انت طالق اكر الطلاق او كله او جميعه او متناه
او مثل عدد الحصى او الرمل او القطر فهي ثلث وكذا ان قال كعدي
التراب او الماء وقال ابو حنيفة يقع واحد بآينه لان التراب والماء
جنس ليس له عدد وفي البسيط اذا قال انت طالق عدد التراب

طلقت واحده لان التراب جنس واحد وان قال عدد انواع التراب
وقع الثلث وفي حواش المعنفه لو تبحر بالطلاق ونواه وقع
وكذا لو قيل له طلقت امرأته فبقي سبيل او نعم وقعه
فصل 2 اضافته الطلاق الى الزمان ولو قال
انت طالق غدا وقع الطلاق عليها بطول الفجر ولا يقع في الحال
الا ان يكون القول قبل طلوع الفجر وهذا قول ابن عباس رضي
وبه قال عطاء وجابر بن زيد وابراهيم النخعي وابو عاصم والثوري
وابن حنبل والشافعي وقال سعيد بن المسيب والحسن بن
ابي الحسن البصري ابن شهاب الزهري وقتاده ويحيى بن سعيد
الا نصارى في ربيعة بن عبد الرحمن ملك يقع في الحال اذا كان
الوقت ياتي لاحاله مثل ان يقول اذا طلعت الشمس او دخل رمضان
ومحوتك وهو باطل لتدبير فان الموت ياتي زمانه لاحاله ولا ينجز
وفي الجواهر لو قال انت طالق بعد سنه او بعد سنة اشهر
فهو تنجز فان كان الاجل مالا سلع عمر في العادة لم يقع الطلاق
وقيل يقع ولو قال اذا مت فانت طالق ففي تنجز عليه خلاف
وفي ان ميت لا تنجز بخلاف قال عبد الحق هما سواء اليه
رجع ملك ولو قال يوم اموت بعجل عليه الطلاق وقد ذكرنا
خلاف ذلك في المسئلة قبل هذا وفي المحلى قال ابن حزم لا يقع في
الحال لا اذا جاء الاجل وفي كتابه المسمى بمراتب الاجماع يقع
بالاتفاق وقوله حرق الاجماع قال الجوهري القدا اصله
غزو وحذوا الواو التي هي لام الكلمة باعتبار ما يغيره كيدوم

ولم يعوضوا قال — لبس
وما الناس الا كالديار والما بها يوم خلوها وغداً والباقي
والمنسبه اليه غديت وغدوت وان نوى اخر النهار صدق
ديانه لا قضا لانه قد نوى ان يصف بالطالعه في بعض الغد
فكان من باب ذكر الكل واراده البعض وهو مجاز وفيه تخفيف
على نفسه فهو نظير ما لو حلف لا ياكل طعاماً ونوى شيادون
شي ولو قال انت طالق في غدي يقع بطلوع نجم هكذا في
المستوط والبدائع وغيرها من كتب الاصحاب وفي البسيط
قال انت طالق في يوم السبت يقع بطلوع الفجر من يوم السبت
الذي على قوله قال وقال ابو حنيفه بعد الوقوع على هذا ذلك
اليوم لم يقع مع اخره منه بنا على ان ما اضيف للوقت موضع
لا يضيّق وعليه نرى ان الصلاة لا تحب باول الوقت قلت
نقله عنه وشاوه على الصلاة ونقله حكم وجوب الصلاة كل منها
غلط فاحش والطلاق يقع بطلوع فجر يوم السبت كما ذكرنا في
قوله انت طالق في غدي من غديته ولو نوى وقوعه في اخرها الغد
صدق ديانته وقضا عند أبي حنيفه وعندهما لا يصدق في
القضاء اعتبراه بالفصل الاول من اعتبار حصص العموم وهذا
يقع في اول جزء منه عند عدم النية وهذا لان حذف حرف في
راسه سواء لانه طرف في الحالين فصار كما لو قال صمت يوم
الجمعة وفي يوم الجمعة وضرت زيدا يوم الجمعة وفي يوم الجمعة
وكتب هذا راس الشهر وفي راس الشهر فان الحكم فيها سواء

ولا في حقيقه رضي الله عنه ان الحذف للحرف قد حرك معي لا يكون
اثباته لان قد يقبل التبعيض في الطول والاحاطة عليه الا ان
منع مانع ولذلك قالوا في قولهم سرت فرسك وانتظرتك يوماً
وسرت في فرسخ واسطرتك في يوم ان الطامة الاولى ليس
الاستغراق في السير والانتظار الفرسخ واليوم وفي الاخيرين
عدم استغراقهما للفرسخ واليوم على معنى سرت في بعض فرسخ
وانتظرتك في بعض يوم بخلاف صمت في يوم الجمعة فان صوم
يوم لا يقبل التبعيض وردوا صمت شهر رمضان وفي شهر رمضان
الى الاصل الاول لان صوم الشهر يقبل التبعيض وعلى هذا ان صمت
عمرى وفي عمرى وان صمت الدهر وفي الدهر في الباقى تحت الصوم
ساعة بخلاف حذف في وكذا لو قال ان خرجت الابا ذني فانت
طالق لشترط للاب الاذن في كل خرجة ولو قال ان خرجت فانت
طالق الا ان اذن لك لشترط الاذن للبر في الخرجة الاولى
لا غير وان كان المقد بران اذن لك وحروف الحذف مع اذن
المصدرين قياساً في غير موضع اللبس فان حصل للبر حذفه
لا يجوز حذفه بخلاف ان تذهب لاحتمال تقدير في غير مختلف
معناها فلا يجوز الحذف هكذا ذكره جماعة من النحاة ورايت
في شرح المفصل للشيخ موفق الدين ابن يعيش قال انما غلب في
ان القاك ولو قلت ان القاك من غير حرف جاز انتم كلامه وهو
دليل على جواز ديعوف المراد من ذلك بقرينه ويدل على جوازه
قوله تعالى وتربعون ان تنكحوه وانما كان الحذف قياساً على ان

وان لا ينما مصدران موضوعان مختلفان الاصله فحذف حروف الجر معها
للتخفيف لطوالة كك ولا يحذف الحرف مع الموصول الاسمي وان كان طويلا
بالصلة والعائد كالمذوق والذين والذين الذي ويجوز ما لا ذلك قد دخل انواع
من التخفيف فحذف العائد المفعول مع وحذف هو الذين والذين
احرك وبما الذي اخرى وحذف صدر صله اي تان كان الطول في
الموصول الجزئي الزم وبما جملته على احتيا الاسمية ومحلهما يوجد
الحرف نصب عند سيبويه كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين
رجلا اي من قومه ولا يجوز ان يكون من سبعين لان البدل لا يقدم
ومثله بيت الفرزدق

ومثا الذي اختير الرجال سماحة وجود اذا هب الرياح الزعاع
فحذف من وعدي الفعل الى الرجال نفسه ومنهم من جوز البدل
على ضعف وقد رتبهم وعند الخليل خفض وعلى هذا الخلاف اذا
حذف حرف القسم ولا يجوز حذف الله كحذف الباء ويجوز مع اضممار
الفعل لان المظهر له حرمه ليست للمضمر ولا ان المضمر يمكن تقديره عاقد
ويجوز وعملت حروف الجر مقدرة في حكم الخبرية مثل
كم غمة لك يا حبيب وخاله قد غمنا قد حلت على عيشا ربي

بتقدير من ومن ذلك اضممار بيت الشاعر
نسيم دار وقت في طليحة كدت افضي الغداة من حبله
اراد ربي ربي دار وكذا وطهر ليس بها انيس الالباع في العيس
بتقدير ربي وكذا قوله في حور قد هوت بهن غير نواعم في الموط وفي
الرباط والقاحول الشوط والجر بتقدير ربي ومن ذلك قوله

لاؤ أبوك برينون لله أبوك قال الشاعر
لاه ابن عمك لا انصت في حسب عني ولا انت ديتاني فخر وفي
والمراد لله وقوله وكريمة من القيس القهقي تبدع فارتقى الاعلام
من الشواذ ولا المظروف لا يستدعي ان يستوعب الظرف بل ان
جزءه شغله كان ذلك الجزاء طرفا له الا ان يكون الظرف عيارا للظرف
كالصوم يوم الجمعة وفي يوم الجمعة فانها سواء كما تقدم فعلى هذا
الجزء الاول والاوسط والاخير يكون سواء حقيقة كلامه وهي غير
مجبوره بصدوقها كما لو نذر ان يعتكف ثلثين ليلة لم يزمه معها
ثلثون يوما فلو نوى الليالي خاصة صحت نيته فضا وديانه بطل
اعتكافه وان كان حقيقا عليه خلاف قوله غدا فانه يقتض الاستيعاب
اذا وضعها بالطائفة في جميعه كما لو قال ان اكلت رغيفا ونظير
مسالتنا ان يقول ان اكلت من رغيف وتعين الجزاء الاول لعدم التام
اوجبه له ما بعده كما لو قال اكلت زيدا شهرا يتعين الشهر الذي في
اليمين وقولها لان حرف في واثنائه سواء لانه ظرف في الحالين
ممنوع في المعنى واللفظ اما المعنى فقد اوضحناه بانه ما يكون
واما اللفظ فلان اذا كانت محذوفة كان طرفا واذا كانت
ملفوظا بها خرج عن كونه طرفا وسبق جار ومجرورا واثنائه
منصفا وكذا الظرف لا يكون ضميرا واذا وجد الضمير منصوبا كان
على الاتساع كقوله ويوما شهدناه سلتما وعامرا قليلا سوى
الطغر النبال ثوابلة اي شهدناه واذ على صاحب الكاف
في قوله والشهر منصوب على الظرف وكذا الهاء في فليضمه ولو قال

للشروط ولا تقع عند الحقيقه ومجر ولا استبداد هناك ولا تراخي
وفي الذخير لو قال انت طالق اليوم اذا جاء عند بلوغه الاول وتعلق
الطلاق بحج الغد يقع في اول جزء من الغد وهو طلوع الفجر والفقهاء
فيه ان الجمع بين التجيز والتعليق متعذر كان الغاء الاول او
لان اليوم كله واحد وفي الغاء الثاني الغاء ثلث كلمات وهي اذا
وجاء وغدا والغاء الاول هون ولان الثاني ناسخ وفي الروضه للنووي
قال انت طالق اليوم عند استعطقه في الحال ولا تقع في الغد شي ولو
قال غدا اليوم فوجها ان اجتمعا كتولنا تقع في الغد ولا تقع في اليوم في
الغنى لو قال انت طالق اليوم غدا طلقت واجد اليوم فان قال اردت
انها طالقه في احد اليومين طلقت اليوم ولم تطلق غدا وعندنا تطلق
غدا ولم تطلق اليوم هذا اذا كان نصر على احد اليومين بان قال اليوم
او غدا لانه وقع في احد اليومين فلو وقع في اليوم الاول يكون واقعا
فيها وهو لم يوقع فيها بل وقع في احدىها ولان الطلاق في الحال
لا يقع بالملك والصحح من مذهب الشافعي انه يقع في الغد ولو قال
انت طالق اليوم اذا جاء غدا يقع في الغد وقد ذكرناه وللشافعية حال
احدها لا تطلق اصلا والثاني يقع في الغد مستندا الى اليوم على
اصل الشافعي فيما اذا قال انت طالق اذا قدم زيد قبله بشره
فاذا قدم تقع مستندا وفي الغنى اختيار القاضي وقوعه في الحال
وزعم ان الشرط محال وقال مقتضاه وقوعه اذا جاء غدا في اليوم
ولا ياتي غدا لا بعد فوات اليوم وقال في المحرر لا يقع قال هو
قول الشافعي قلت هو احد الوجهين للشافعية وفي الذخير

قال انت طالق اذا جاء هذا اليوم ان يولى اليوم الذي يحمله ويدور
من ايام الاسبوع فهو كما نوى وان نوى يومه الذي هو فيه لا يقع
ابدا هذا فيما بينه وبين الله تعالى وان لم يكن له نية فهو في اليوم
المستقبل وفي نوادر المعالي عن ابي يوسف قال لها اذا كان الغد
فانت طالق وقد مضى بعضه تطلق حين تكلم ولو قال يوم الخميس انت
طالق يوم الخميس او في يوم الخميس لم يطلاق في الخميس القاييم وهكذا
في الروضه الشافعية ولو قال انت طالق الساعة وغدا تقع
في الحال لا تقع في الغد غير لما عرف فان لم يخل الغد معطوف
على الساعة والمعطوف يشارك المعطوف عليه في حكمه المعطوف
حكمه شيان الاتباع فيه وكونها موصوفة بالطالقه فوجب
ان يكون الغد كذلك قلت حقيقه الساعة كونها طالقا
فيها بقوله انت طالق الساعة وانما الاتباع من ضروراته ولا
ضرورة في الغد لحصول ذلك باليوم والساعة من غير اتباع في الغد
مخلاف قوله الساعة واذا جاء غدا حيث يقع ثنتان لان بحج الغد
شرط والمعلق بالشرط لا يقع قبله لان الجزا لا تقدم على الشرط
قوله ولو قال انت طالق امس وقد تزوجها اليوم
لم يقع شي وقال في الروضه للنووي كان الحكم كالوطء قبل امس
وقال ابن حنبل في الغنى ليس بشي وكذا عند مالك ذكره في المذود
وفي الفروق للمكرم ابيس ولو قال لعبد انت حرام امس وقد اشتراه
اليوم عتق لان كونه حراما يقتضي تحريم استرقاقه اليوم وبعد
فصار كانه قال انت حرام الاصل او معتق الغد وجهه انه استند

الى حالة مع مولدة منافيه لما لقيه الطلاق فلعوقا لوقا قال طالق
 قبل ان اطلق او خلق قال ولا به تكن صحيحة اخبار عن عدم النكاح
 او كونه مطلقه بتطليق غيره من الازواج فان كانت بكرا او ثيبا غير
 نكاح او متوفى عنها زوجها لاستقيم على هذا ويستقيم على التعليل
 الاول حاصله انه متى امكن جعله خيرا لا يجعل النكاح في المحبط
 لوقا لا طالق وقد طلقها زوج قبله طلق وان صح جعله خيرا
 لغيره الا نشأ فيه وكذا ما مطلقه وان بنوى الخبز يصدق قضائي
 روايه الى سليمان ولا يصدق روايه الى حفص وضا وبرد ما لو قال
 للمدخله انت طالق ثم قال انت طالق ثم قال انت طالق يقع الثلث
 مع انه يمكن جعل الثاني والثالثه خبرين واجاب صاحب المجاوي
 بانه لا يمكن لان القيد كما يزول عنها يعود اليها يعني بوجوب العده
 فيمتنع كون الثاني والثالث اخبارا وهذا عند بعضهم قلت
 وليس بشي قال المتبحرون من مشايخنا يقولون توقف زوال
 القيد على انقضاء العده ولهذا لوقا لامرته انت طالق ثم قال امراله
 طالق يقع عليها طلقه اخرى وهذا لما عرفت انها زوجة بحمل وطبها قبل
 انقضاء عدها ويجرى التوارث بينهما قبل انقضاء العده بالاجماع
 وهذا يدل على بقاء النكاح قبل انقضاء العده ويرد على هذا التخرج
 ما لو قال لامرته احدا كما طالق مرارا لانقضاء الاو اصدع والفرق
 الصحيح بين المعينه والمنكر ان قوله انت طالق عالم بالانشأ
 في المعينه ولعل الحاجم تندفع بالاول والثانيه فلا تعود عن
 الغالب وليس يغالب في المنكره لعدم الحاجة ولهذا لوقا لامرته

كل

واجنيبه احدا كما طالق لانقضاء امراته والفقهاء في ان الحايض انقضاء
 والشرائط انما يتحقق من المعينه دون المنكره فلم يدل قوله احدا كما
 طالق مع ثانيه على ارادة الانشاء ولهذا سويتا بين قوله احدا كما
 طالق احدا كما طالق بعد الدخول بين احدا كما بين بنوى الطلاق واحدا كما
 طالق بين حيث يجعل الثاني فيها خبر العدم عليه الانشاء فيها وعدم
 الحاجه الى الثانيه وفي المغني لوقا انت طالق امس نظام كلام احمد
 انه لانقضاء وقال القاضي في بعض كتبه انه يقع وهو قول الشافعي
 وفي الزخير وجوامع الفقه قال انت طالق امس اليوم يقع
 واحده كما لو قال انت طالق اليوم وغدا في المضاف او قتين فانه
 بوحده فيه باولها ولو قال اليوم وامس يقع ثنتان كما لو قال غدا
 واليوم وفي المحيط قال انت طالق امس اليوم يقع ثنتان لان
 الواقع اليوم لا يكون واقفا امس ولو قال اليوم وامس يقع واحده
 عكس ما ذكره في الزخير وجوامع الفقه وفي جوامع الفقه قال
 انت طالق اليوم وامس اول من امس يقع الثلث كما تقدم وفي المحيط
 قال انت طالق اليوم وراس الشهر يقع واحده وعن ابى يوسف يقع راس
 الشهر اخرى للفصل كما لو قال راس الشهر واليوم او قال اليوم
 واذا جا راس الشهر وكالحيار لانه السابق الى الفهم وتغلط من نقل
 مذهب ابى حنيفه قلت تعليل التعدد باكل بما لوقا قال
 انت طالق اليوم وغدا وبعد غده فانه يقع طلقه واحده وان كان
 السابق الى الفهم الثلث ذكره في الروضه والاول قول ابي زول
 في كل يوم او كل يوم تطليقه او عند كل يوم او مع كل يوم يتعدد كلام

الاول فانه وصفها بالطائفة كل يوم فهي موصوفة بها ابتداءً فصار كما
لو قال انت طالق ابتداءً أو سبعة خلاف ما اذا ذكر في أو تطلقه او عند
او مع للاسم لال وان عند ومع لقان الايقاع بالطرف فافترا
ولو قال انت طالق يوماً ويوماً لا يقع واحده لانه وصفها بالطائفة
يوماً ومع وصفها بها يوماً ولا يصح سبعة ومثله في الروضة للنووي
وقال البوسنجي المفهوم وقوع الثلث اخرهن في اليوم الخامس
وعندنا لو قال انت طالق ابتداءً يوماً ويوماً لا يقع الثلث واحده
في اليوم السادس وقيل الخامس وكذا النووي والابو الاصح الخامس
وهو رواية الى حفص وجه ان الطلقة الاولى تقع في اليوم الاول
والثانية في اليوم الثالث والثالثة في اليوم الخامس والاول رواية
الى سليمان وجهه انه مضاف الى احد اليومين فتقع عند اخرها وهو
اليوم الثاني والثانية في الرابع والثالثة في السادس وفي المحيط
والصحيح الاول لانه لو لم يقل ابتداءً يقع طلقة واحدة في اليوم الاول
ولو كان مضافاً الى احد اليومين لما وقع في الاول **فائدة**
يخويه امير اذا اريد به امس يومك مبني على الكسر معرفة لثمنه
لام التعريف ولهذا وصف بالمعرفة في قوله
جعلت مجموعهم كأمير الدابر فان قلت امسك قد مضى امرته
لان لام التعريف لا يقع مع الاضافة فان طهر اللام في لفظه فان اعتقد
ربادها على النوازل وان اعتقد التعريف بها العرب لعدم المضى هذا
لغة اهل الحجاز وبنو تميم فيعونه الصرف للعرك العلمية ولو كان
تزوجها اول من امس وتوقت السابعة طلقة لانه لم يسند الى حاله

منا فيه للوقوع ولا يمكن تصحيحه اخباراً امكن انشا في الحال وبلغوا
اسناده الى امس لان ذلك ليس وسبعة مستأيل عربية
ذكرها في البسيط ولم اقف عليها في كتبنا قال انت طالق عند امس
او امس عند لا يضاف في الموضعين يقع في الحال لان اليوم عند امس
وامس عند ولو قال انت طالق امس عند او عند امس بغير اضافته
وقع عند ولغا امس اما في الاول فلتعذر الايقاع امس يقع في
عند واما في الثاني فمؤخره بول الوقتين الذي بقوة به مع تعذر
ايقاعه في الثاني ولو قال انت طالق قبل ان تزوجه لم يقع شيء
وهو قول الايمه الثالثة لانه اسند الى حاله من فيه للوقوع لعدم
ملكه في ذلك الوقت فصار كما لو قال لها طلقك واناصي او نائم او
مجنون وكان جنونه معهودا ولانه ظاهرة الاخبار فلا يجعل
انشاء ما فيه من ابطال الظاهر مع ان الطلاق لا يقع بالوهم وبالشك
قوله ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او متي لم
اطلقك او متي ما لم اطلقك وسكت طلقت وفي البسيط في
ومتى ما ومتى ما واي وقت لم اطلقك فيه فان طالق يقع اذا سك
وذكرنا عند الحنابلة منع واحد ولا يتكرر الا على قول ابي بكر بن
وزعم انها للتكرار وليس يصح اسما فانها تستعمل للوقت
قال الله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام واوصاني بالصلاة الزكاه
ما دمت حيا اي مدة دواي حيا قل **قوله** لعلها يكون شرطية
ايضا قال الله سبحانه ما نفخت الله للناس من رحمه فلا تمسك لها
وما يمسكك فلا ترسل له فينبغي ان لا يقع الا اذا كانت للوقت دون

الشرط وهي كون شرطية من غروقت وللوقت بلا شرط خلاف متى
ومتى ما فاتها اذا كانت للمخاراة لا تنفك عن الوقت فاذا قلت
متى القتال كانت للاستفهام عن زمان القتال وليس فيه شرط
واذا قلت متى تم اقم معك كانت طرف زمان تضمنت معنى الشرط
وكذا متى ما وفي المبسوط لو قال كلما اطلقتك فان طالق ثم
سكت يقع المثلث تنبع بعضها بعضا لانه قد وجد عقيب سكونه
ثلثه اوقات بعضها في اثر بعض ولا تقع معا حتى لو لم يكن دخل
بها يقع واحد وهكذا في الروضة الشافعية وفي المغني ومع المثلث
في الحال المتكرار ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لم يطلاق حتى يموت كقوله
انت طالق ان لم ات البصر وفي الروضة لو قال انت طالق ان لم
اطلقك يقع في اخره ومن اجزا حياته وفي اذا ان وجد خالف التطبيق
وقع هذا هو المنصوص في الصورتين وقيل فيها قولان بالنقل
والخراج ومتى ومتى ما ومهما واي وقت كاذبا على المذهب وفي المغني
قال ان لم اطلقك فانت طالق لا بحث الا يموت احدها قال ولا
نعلم فيه خلافا بين اهل العلم وفي الجواهر قال ان لم اطلقك فانت
طالق لزمنه مكانه طلقه اذ لا يبر الا بطلاق وقيل لا يلزمه حتى
يوسف او ترافعه واذا قلنا بغير وقوع الطلاق على الرفع فهل
ينجر عليه اذ لا فائدة في تأخير او ضرب له اجل المؤجل لعلها
يبتدل فخرج الى الصبر عليه فيه خلاف وفي المبسوط قال انت
طالق لثلاث ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت احدها قل ان يطلقها
ولا تحقق وجود هذا الشرط ما يعاجل حتى ثم ان مات الزوج وقع

عليها الثلث قبل موته بقليل وليس لذلك القليل حد معروف
لكن عند عجز عن تطبيقها يتحقق شرط حشته ثم ان كان لم يدخل
بها فلا ميراث لها لعدم الزوجية والعدة وان كان قد دخل بها
فلها الميراث للميراث كما لو قال انت طالق لثلاث ان مرضت فمض
ومات وهي في العدة وان مات وقع ايضا قبيل موتها وهو
رواية الاصل وفي البدائع وهو ظاهر الرواية وفي رواية النوادر
لا يقع بموتها وفي التكملة وان مات وهو حي لم تطلق ولم يحك فيه
خلافا ولا ميراث للزوج لعدم الفرائض وفي الجامع قال انت
طالق لثلاث الا ان اري غير ذلك او اشأ غير ذلك لا تطلق حتى يموت
قبل ان يشأ غير ذلك لانه تعليق بشرط عدم الرؤية والمشية
وانه لا يتحقق الا بالموت ولو طلعا واحدا قبل الدخول لا ينزل
المعلق لان الناس لم يقع له ان يشأ غير ذلك وكذا لو مات لا يقع
لان مشيئة قائمه كقوله ان لم ات البصر خلاف مسألة الكتاب
على ظاهر الرواية لان شرط حشته عدم تطبيقها والفعل المتعدي لا
يتحقق معناه الا بالفاعل والمفعول وتطبيق الميت لا يتصور لوجوب
احدها ان التطبيق اشأت الطلاق وهو في الميت محال والوجه
الثاني ان المكاح موقت ببقا حياتها فاذا مات احدها انشأ
النكاح والطلاق لا يقع بعد انشأه لانه لا يقع الا في النكاح ولهذا
لو قال لها انت مع موق او موتك لا يقع خلاف مسألة الحكم وعدم
ايجاب البصر فان المشية والايمان يتحققان منه بعد موتها فبقا
وفي الروضة قال انت طالق اليوم ان لم اطلقك فمضى اليوم ولم

بطلتها فوجها فيه قال ابن سريج وغيره لا تقع وقال أبو حامد
تطلق في آخر لحظة من اليوم قال النووي الباني افقه وهو
المختار وكذا الخلاف فيه عند الجنا بله ولو جرح لا يقع لا احتمال
الافاقه فان مات مجنونا وقع قبل جنونه ثم في اسناده الوقت
اليمين احتمال ذكره في البسيط وفي المعنى لو قال ان لم اخلق
حفصه فعمد طالق فاي الثلثة مات وقع الطلاق قبل موته
عند عجم عن تطبيقها ثم ان له وطبها قبل موته وبه قال الشافعي
وابن حنبل وقال سعيد بن المسيب والحسن والشعبي وحكي الانصار
وربيعة الراي ومالك وابو عبيد لا يطأها وهو رواية عن ابن حنبل
وقال الانصاري وربيعه ومالك يصير به موليا وفي المبسوط
قال ان طالق حسن لم اطلقك فكما سكت تطلق وكذا الوقال زمان لم
اطلقك او يوم لم اطلقك او حيث لم اطلقك لان نقله الى الماضي
وقد وجد زمان لم يطلها فيه ولو قال حين لا اطلقك فيه لا يطلق
في الحال لان لا نفى الاستقبال هكذا في المبسوط فان لم يكن له فيه
فهو على ستة اشهر على ما ياتي بيانه في الايمان ان شاء الله تعالى
فالمعترض ستة اشهر لا يطلق ولو قال يوم ادخل دار فلان فمأته
طالق فدخلها ليلا او نها را اطلقت لعدم امتداده ولو قال
يوم لا اطلقك فانت طالق فمضى بعد يمينه يوم لا يطلها فيه
طلقت فروع قال متى لم احلف بطلاقك فانت
طالق قاله ثلثا متواترات تقع واجزه بالماله لانه لم يحلف
بطلاقها بعدها وان سكت منها خلق ثلثا قوله

ولو قال انت طالق اذ لم اطلقك واذا ما لم اطلقك لم يطلاق حتى
لموت عند ابي حنيفة رضي الله عنه وهو احدى الروايتين عن
ابن حنبل نصها القاضي منهم وقال لا تطلق حين سكت وبه قال
مالك والشافعي في المنصوص للجمهور وان اذ الوقت وقد
سقطك عن الشرط قال الله تعالى والليل اذا يغشي واذا هنا مجرد
عن الشرط لان الجواب في الشرط لا بد من ذكره او من شيء مقدم
بدل عليه فلو دل المتقدم عليه بصير المعنى اذا يغشي الليل انهم
كان القسم معلقا على شرط وهو ظاهرا الفساد والخم اذا هو وفي
المبسوط وقاضي خان والكتاب وعلمه كتب الاصحاب استدلو
على انها للوقت بقوله تعالى اذا الشمس كورت قالوا ولهذا دخلت
على الاسم واستدل لهم بها ضعيف فان اذا في الآية التي ذكروها
للشرط ولهذا اتى فيها بالجواب وهو قوله تعالى علمت نفس ما
احضرت وعلمت نفس ما قدمت واخرت والشمس مرفوعة بالفاعله
رافعا فعل مضارع بغيره كورت لان اذا دخل الفعل بالماضي
معنى الشرط هكذا ذكره في الكتاب ورفع بالفاعله مذهب
الزحشر وغيره رفعه بالفعل المقدر المفتر على انه مفعول
ما لم يسم فاعله واستدلوا ايضا بقول عترة العنبي
واذا يكون كرهية اذ عني لها واذا نجاس الجيس نزع جندب
رفع تكون واذ عني ولم يجزم قال الجوزي الجيس تمر مخلط
بسمين واوط قال الراجز التمر والسمن معاً ثم اوط الجيس
الا انه لم يخلط ويقول منه حاسر الجيس يحسبه جيسا اي

وهو ان الاول ليس لهم سبيل على من يلومهم بعد ما بلغوا وقابل السج ابوبكر الرازي وطريق
حدث معقل بن سيار رجل يهودي ولا يكون حجة عندهم ذلك قوله تعالى لا تسلموا للمشركين حتى
يومئذ هو خطا لا دلي الا امر المسلمين لوطع المسلمين احرى من ان يكون خطا لا دلي
وباطله فهو مردد فلا يكون حجة لهم ولا بد خطا بالمنع وهو ما سرع فستوى الاول ما عرهم لانه
حسبه ولو قلنا هو خطا لا دلي الا ان لا يصح العمل به لانه ليس فيه ولا صلا والاول لا دلي
صفاته ولا امر اسم ولا يجوز ما حرر الشان عن وقت اطاحه ولو كان لا بعد اطله شرع معروف
لنقله بعلام وار او مهورا لا نه شرط صحة الاجماع ومعلوم ان طان بالمدرسة من لا دلي لها
ولم يتصل على النبي عليه السلام ان طان بعد الهتتم ولا نص من بعدهما وليس المقصود من الية
ما ن حكم الولاية بل المقصود منها تعميم خارج المشركين والمسركين وهذا ظاهر واما السنة
من وجو الاول حدث عن عباس المصنف على يده وهو قوله عليه السلام اجمع اجمعين
من قبلها وروى من انما وفي حديث ابن عباس ان الله عليه السلام قال البر يستادنها ابوها
رواه مسلم في بعضه وهو امر بصحة الخبر وان المعنى الامر وعن ابن عباس عن النبي عليه السلام
قال ليس للولي مع الامام والبر يسامرها في نفسها احرجه الارقطي وروى ان رجلا روج
المنة وهي كارهه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم لها حراما فعل الله المسلم لا خاج
للك اذ جني فاعلى من شيب وقد رويها من نفوروا ابوبكر الى سبعة في مصنفه وقد روى
ان بكر الله رسول الله صلى الله عليه وسلم قد روى له ان اباهما وحمها وهي كارهه بشرها رسول
الله صلى الله عليه وسلم رواه ابوداود وابن ماجه وروى ان قتادة حات الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقالت ان ابى وحنى من ان اخيه لزوج في حيلته جعل الامر لها فحالت وادرك
ما منع او احزن اردت ان اعلم ان ليس للنساء من الامر شي ورواه النسائي ان ما جده واحمد و
رواه ابن ماجه اردت ان اعلم النساء ان الله صلى الله عليه وسلم لا يامر شي وعن ابن عباس ان خاربه بكر
روحها ابوها بعد انما موقوف رسول الله صلى الله عليه وسلم بهما قال ابو طر المدد في الاثر

ورواه عن ابن عباس عن رسول الله وعنه فزدنا حارواهما الدار قطي وع عطاس جابر
ان حارواهما ابوها ولم يستأذن فانت النبي صلى الله عليه وسلم وعق بينهما قال
بحرم فيه معونه من صاحبه الا شري منه ما مولى ليس هو الا لدلي الحصري فانه ضعيف
وفي لفظ ابي بكر قال صاعده وهي جارية امرها وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم رد جناح بكره بنب الحما ابوها وهما حارها عنان قال الدار قطي والصواب
عن المهاجرين عكرمه مرسل وعن عكرمه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم خير هاروى من طريق
مصلحة ومن طريق لا رساله قل لانصر رساله من ارسل بعد ان قتاله من حجه غيبن
مع ان المرسل حجه عدنا به قال مالك وان حبل وكذا عند الشافعي اذ روى من طريق اخر
مرفوعا امر بسلام طريق او على يد بعض الصحابة او جماعة من المانع فزدنا ان الهتتم في سائله
عن الشافعي نص على ذلك النووي في شرح المذهب في مواضع وقد وجدت السروط المذكور
عنه في هذا الحديث وعن ابى سلمة قال اخ رجلا من المهاجرين والمدينة وهي كارهه فزد رسول
الله صلى الله عليه وسلم جناحها احرجه الدار قطي وعن ابن عمر ان رجلا روج الله بكر
فكرهت فزد رسول الله صلى الله عليه وسلم جناحها احرجه الدار قطي وعن ابى سعيد الخدري
انه عليه السلام قال لا تسلموا على الامم الذين ذبح الدار قطي في سنته وعن ابى رضى الله عنه انه
رفع اليه امره وروحها لها وامها فاحار جناحها واعلم الحكم قال كان على اذ روج اليه
رجل روج امره بعروى ورجل بها لفضاء فلو كان وقع باطلا خابرع السامعي رحمه الله
لما امضاه وعنه انه حار رجل وقال بروح امره بعرا في وابا ولها فقال سطر
فما صعب ان كانت بروح هو احرا ذلك لها وان كانت بروح من ليس بزوجها
ذلك اليك احرجه الدار قطي وهذا على ان اللوز لا بد الاعراض عند عدم الهاء قال
ابوبكر الى سبعة في مصنفه واحار على رضي الله عنه جناحها بعروى اخبرها انها رضاها
وروى ان امامه يسلى الخاص بالربع من ربه رسول الله صلى الله عليه وسلم

لانه حينئذ يكون قد تولى محار كلامه وفيه تخفيف على نفسه
مثله لا صدق فضا لما عوف وقد ذكرناه غير مرة ولا حاجة لذكر
في مسله الاصل فانه لو قال ان سكنت عن طلاقك فانت طالق
فسكنت طلقت والجواب عن قوله انت طالق اذا شئت ان
الامر صار سريها فعلى تقدير الوقت لا يخرج الامر من دها وعلى
الشرط المحض يخرج فلا يخرج بالسك وكذا في مسله الكتاب
لانفع المعلق بالسك وفي المسعى لو قال لها اذا اطلقتك فانت
طالق واذا لم اطلقك فانت طالق فانت قبل ان يطلق يقع
عليها طلاقا لانه لما مات قبل التطبيق صار حائسا في الميم
المايه وقع عليها الطلاق بالميم الماينه وهذا الطلاق يصلح
شرطا في الميم الاول لانه وقع بكلام واحد بعد الميم الاول فيجوز
في الميمين جميعا يقع عليها طلاقا ولو قال اذا لم اطلقك فانت
طالق واذا اطلقتك فانت طالق فانت قبل ان يطلق يقع طلقة
واحد لانه لما مات قبل التطبيق صار حائسا في الميم الاول
فوقع الطلاق وهو لا يصلح شرطا في الميم الثاني لانه وقع بكلام
واحد قبل الميم الثاني والشرط تراعى المستقل لان المار
ولم يذكر فيه خلافا وعلى قياس قولها ينبغي ان لا ينتظر موت بل كما
سكنت بحيث في قوله اذا لم اطلقك فانت طالق ولو قال
انت طالق ما لم اطلقك انت طالق فم طالق من التطلقه دون
المعلقة اذا قاله موصولا له وفي قاضي خان انت طالق ثم قال المطلق
والقياس ان يقع في المدخول وهو قول في لانه قد وجدنا

لم يطلقها فيه وان قال وهو ان قوله انت طالق قبل ان يفرغ من كلامه
ووجه الاستحسان ان زمان التمسكتي عن يمينه لان من حلف
بقصد يمينه التزود بالحث واليمين تعقد للبر ولا يمكنه تحقيق البر
فيها الا ان يجعل هذا القدر مستثنى واصل الخلاف فم حلف لا
يسكن من الدار وهو ساكنها ولا يركب من الدابة وهو راكبها
او لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه فاحذف النقلة من ساعته او
نزل عنها من فوره او نزع ثوبه للوقت لا بحث عندنا وعند حنث
ومن المسائل واجناسا تاتي في الايمان ان شاء الله تعالى في قوله
ومن قال لامراه يوم اتزوجك فانت طالق فزوجها ليل او نهارا
طلقت لان اليوم يذكر ويراد به بياض النهار كقولهم يذهب يوم
القيم ولا يشعربه وكالوقال الله على ان اصوم يوما او اعتكف يوما
ويذكر ويراد به مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يومهم يومئذ
دبر ومن فر من الزحف ليل ملحقة باليوم كالحديث قال الله تعالى
ولكم شر يوم معلوم وقال الله سبحانه وذكرهم بايام الله اي
باوقات بعاده وعلامه ولم يخص النهار دون الليل في الحديث
تلك ايام الصراج اي اوقاته ولا يختص بالنهار دون الليل قال
امرو القيس ويوم علينا ويوم لنا ويوم نسا ويوم نسر
فاذا قرنا يمتد كالصوم والاعتكاف والامر باليدرا ديه بياض
النهار يعني من طلوع الفجر لا بد لك المعيار وهو البزيمه وان قرنا به
مالا يمتد براديه مطلق الوقت وبه قال مالك وقال الشافعي
هو لبياض النهار والطلاق من هذا القبيل فنظير الليل النهار

كلامه وفيه نظر قال الذي قرن باليوم التزوج اذا اليوم مضاف الى
التزوج وهكذا ذكر في الجامع الصغير وذكر في كتاب الايمان من هذا
الكتاب لو قال يوم اكل فلانا فامراته طالق ان الكلام مما لا يمتد وهو
المقرون باليوم لكن قد قالوا لو قال امرك بترك يوم يقدم فلان
فقد تم ليلا فلا خيار لها ولم يعتبروا القدر يوم وان كان اليوم مقرونا
به مضافا اليه بل اعتبروا الامر باليد وهو مما يمتد فجعلوه مقرونا
باليوم واليوم مقرونا به وفي المحيط اعتبر المضاف الى اليوم والمضاف
اليه اليوم وفي الكتاب اعتبر جانب الجرا لا الشرط وذكر في بعض
نسخ هذا الكتاب وغيره ان التزوج لا يمتد فاعتبر الشرط وهكذا
قال حميد الدين واجاب في الحواشي عن الامر باليد وفي البسيط
قال انت طالق يوم يقدم فلان فقدم ليلا لا تطلق ومنهم من حكم
بوقوعه وحمل اليوم على مطلق الزمان ولو نوى باليوم بياض النهار
خاصة صدق في القضائه نوى حقيقة كلامه والليل لا يتناول
الا السواد والنهار متناول البياض خاصة وفي المغرب النهار من
طلوع الشمس الى غروبها وهو في الصباح ضد الليل وفي الجمل لا فارس
النهار ما بين طلوع الفجر الى غروب الشمس والمشهور الاول
واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس قاله بعض من شمل وعليه
الفتا وقيل من طلوع الشمس وقيل ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس
ليس من اليوم ولا من النهار والليل وقوعها الواو فاما وقتها
ونقدم الماء على الواو لا يوجد في كلام العرب الا في نوم وتزوج
وفي النهاية لابن الاثير قال الحسن بن علي رضي الله عنهما هل طلعت

تزوج يعني الشمس وهو من اثباتها كزواج وهما ميثان على الكسر
وقد يقال فيها يوجب على فعل وامسا تقدم الواو على الياء كذلك
فقد جاء به ووجهه وليس به غير ذلك وانما وقع الطلاق اذا
تزوجها وان لم يكن تعلقا ماداه الشرط لان الطلاق معلق بالتزوج
من حيث المعنى لان اليوم مضاف الى التزوج موصوف به من جهة
المعنى والوصف مجرى مجرى الشرط كقوله المرأة التي اترجها
طالق او المرأة التي برز الدار طالق معلق الطلاق بالتزوج
والدخول ويقع بعدها كذا هنا ونظيره قال ان تزوجت عمر
بعد زنت فمما طالع ان تزوجها كذلك طلعتا وان لم يعلق طالع
زنت بالشرط حقيقة **فصل** قوله ومن قال
لامراته انا منك طالق فليس بشي وان نوى الطلاق وكذا انا طالق
منك او فوض بها الطلاق فقالت انت طالق او قال لها امرك
في تلك طلاقات فقالت انت طالق تلك فذلك كله ليس بشي وهو قول
عثمان بن عفان وابن عباس والاوزاعي والثوري ذكر ابو عمر بن عبد
الرحمن في التمهيد وابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه وبه قال ابن حنبل
واختار ابن المنذر وقال ملك والشافعي يقع الطلاق بذلك
كله على الزوجة اذا نوى وهو لفظ كتابه وزعموا ان ملك النكاح
مشترك بينهما حتى سيما متاكجين وينتهي النكاح بموت احدهما
ومرثكل واحد منهما من الآخر والزواج مفيد من جهة واحدة
يتزوج اختها ولا اربعا سواءا ولها حق المطالبة بالوطي والحل
ايضا مشترك بينهما والطلاق ازاله الحل فصح مضافا اليه كاي

مضاف اليها الا انه غير متعارف فلا بد من التيه وصار كالوقال انما
باين او عليك جرام وغيرهما من الكلمات ذكرها في وضه المحول
وحججنا في ذلك خصوص الكتاب قال الله تعالى اذا طلقتم النساء
فطلقوهن لعدتهن ولم يقل اذا طلقتم النساء ولا اذا طلقتم انفسكم
فطلقوهن لعدتهن وقال تعالى فان طلقها وقال لا حاجة عليكم ان طلقتم
النساء ولم يقل فان طلقته ولا حاجة عليكم ان تطلقن الرجال ولا ان
ايقاع الطلاق على الرجل تصرف غير مشروع اذ لم يرد به كتاب ولا سنة
ولا اثر صحيح ولا سقيم كان باطلا عند النطق به فلا ينتقل الى غيره
وسبيل مثله امراره لا نقله الى غيره وهي الزوجه وكذا قوله قال
اذا تحتم المومنات ثم طلقتموهن ولم يقل ثم تطلقنكم فتثبت ان طليقه
نفسه باطل اذ لا يصح انصافه بالطاقيه اخبارا ولا انشا فهو هو
من قابله او جمل وسبيل مثله ان لا يرتب عليه حكم شرعي فصار كما
لو قال انما عتق او عتق او حر وعنى اعتاق ام ولد او جارتها التي
لم تدر منه ونوى ذلك لا تنع وان وجب عليه نفقتها وكسوتها
او بيع الحاربه ولا ان الرجل انما يطلق نفسه ولم يطلق امراته وهو
ليس محل للطلاق فكيف يقع الطلاق على غير من طلقه بغير دليل
ولم نعهد في الشرع ان يطلق انسان ويقع الطلاق على غيره ولا الزوج
مالك لا مملوك والطلاق ازالة المملوك ورفع قيد النكاح ولا ملك
ولا قيد على الزوج فلا يمكن العمل به فيلغو قال مجر في الاصل الزوج
لا يكون طالق من امراته ابدا او قيد النكاح والملك فيها لافيه حتى
سقط من الزوج بغيره وهو لم يمنع ولهذا كان وقوع الطلاق عليها لا

١١٥
على المطلق عندهم وقوله المملك مشترك كلام لا حاصل له
بل الملك للزوج خاصه ولهذا يجوز للمسلم ان يتزوج كايه ولا
يجوز للمكاتب ان يتزوج المسلمه فلو كان الملك مشترك بينهما لم يجز
في المسلمتين ولهذا كان المعتقد عليه بضعتها والعوض العتق
به وهو مهرها باز ابضعها عليه ثم ما ثبت لها عليه وهو المهر
والكسوه والنفقة فالطلاق غير موضوع لاز التيه ورفعها
مب له عليها وهو ملك البضع وقيد النكاح والحل فالطلاق
موضوع لرفعها وما ثبت لها من الحل تبع لحل الزوج فنزل رد ال
الاصل وما يكون تبعا في النكاح لا يكون محلا لانصافه الطلاق
اليه لما عوف قبل هذا واما تسميتهما متناجحين فانما هي من باب
التقليب فان الزوج ناجح والمراه منكوجه لان الرجل منكوج
والمراه ناكحه وما جاء من ذلك محار لاسيما عندهم فان معنى المتناجحين
متعاقدان والعقد لا يتصور منها في هذا الباب وقوله
مقيد ايضا حتى لا يجوز له ان يتزوج اختها ولا اربعاسوها فلتنا
هذا مغلطه لان ذلك كان باسا قبل نكاحها اذ جرمه الجمع بين
الاختين والجمع بين الخمس محرم بالنص والاجماع والصبي عاجز عن
النصف وليس بمقيد ومن عجز عن القضاء لعدم التقيد لا يكون
مقيدا فكذا الزوج غير مقيد مع عجزه بخلاف الابانه والتحریم
لان الابانه قطع الوصله بينهما والوصله ثابتة بينهما من الطرفين
فسقط بها فاذا انقطعت لا يبقى الوصله بينهما لاستحالة بقا
المنقطع والزابل واما التحريم فانه عبارة عن اثبات الحرمة

والخبره اذا ثبت زال الجدل قطعا بخلاف الطلاق فانه عبارة عن
رفع القيد ولا قيد عليه لما ذكرنا وهو من جانب واحد وذلك
باق على من سب عليه القيد وهو المنكوحه لانه لم يرفع القيد الا
عن غير المقيّد وهو نفسه وقوله **هم** الا انه غير متعارف
فلا بد من التيه قلت هو صريح غير محتاج الى التيه بالاجماع لكن
ابقاعه عليه غير متعارف وبني كان اللفظ صريحا في نفسه لا
شترط في وقوعه التعارف في نفسه كما لو قال نصفك طالق
او غشرك طالق افركك او اسك او قال انت طالق ايضا فطلقه
او طلقته فان الطلاق يقع في ذلك كله بغير تيه وان لم يكن هذه
الاصافه متعارفه وفي مصنف ابى بكر بن ابي شيبة والتمهيد
لابن عبد البر ان رجلا جعل امرأته بيدها في الطلاق المثلث
فقلت انت طالق ثلاثا قال ابن عباس فيه خطأ لله نؤها
لو قالت انا طالق ثلاثا لكان كافا روى ذلك عنه من طرق
ورواه ابو عبيد والاثرم واجبه احمد وعنه ابن مسعود يقع
به طلقه رجعيه والنوء منازل القهر والاثم انجوم المطر جعلها
مخاطبه لا نصيبها مطرها وهو دعاء عليها انكار الفعل بحيث
اضافته الى غير محل الطلاق ولان من صور النزاع قوله لها طلق
نفسك فقلت طلقتك فقد انت بغير ما فوض اليها وخالف فلقوه
وبقي مجرد التيه فلا يقع ولو قال انا منك يا ابن امك حرام
ونوى الطلاق فهي طالق طلقه بآينه اذ لم ينو الثلث وقد ذكرنا
وجه ذلك والفسوق منه وبين الطلاق ولو قال انا يا ابن امك حرام

١١٦
ولم يقل منك ولا عليك لم يقع الطلاق وان نواه خلاف انت باين
او حرام ونوى الطلاق ذكره في الذخير ومثله في المبسوط
فوله ولو قال انت طالق واحد اولا فليس بشئ
قال كذا ذكره في الجامع الصغير من غير خلاف وهذا قول الحنفية
وابن يوسف اخر ادى في قوله الاول وهو قول جمهور واحد رجعيه
ذكر قول جمهور في كتاب الطلاق فيما اذا قال انت طالق واحد اولا
شئ ولا فرق ولو كان المذكور هنا قول جمهور ايضا حتى يكون قول الكل
فمن جمهوريه روايتان وفي قاضي خان قال انت طالق اولا اولا شئ
او انت طالق او غير طالق فليس بشئ عند الكل فعلم انه لا فرق بين
قوله اولا وبين قوله اولا شئ وفي الذخير قال انت طالق ثلاثا
اولا شئ او قال انت طالق واحد اولا شئ او قال اولا طلق واحد
عند جمهور وهو قول ابن يوسف ثم رجع ابو يوسف وقال لا يقع
اذا قال انت طالق اولا ولم يذكر عددا او قال اولا شئ بقدر
ذكره روايه ابى سليمان انه لا يقع شئ من غير ذكر خلاف وذكر
في روايه ابى حفص انه على الخلاف الذي تقدم وهكذا ذكره القيقه
ابو الليث في مختلفاته وهذه الجملة ذكرها شيخ الاسلام والصحاح
روايه ابى سليمان انه لا يقع شئ بخلاف وكذا ذكره في المحيط ولم
يذكر خلافا وعلل بوقوع الشك في الإيقاع وزاد في المحيط وكذا
انت طالق الا للاستسنا او انت طالق ان كان وان لم يكن لانه شرط
فلم يكن انقاعا وفي الجامع قال انت حرام يقع عند جمهور خلافا لابن يوسف
والوضع في الطلاق وفي الرعياني وجه قول ابن التعليل لم يتم لعدم

الفعل ففي ارسالا ولا يوسف انما قال ان قد سر لم يرد به الحال
فلم يكن ارسالا ففي تعليقنا وان لم يتم وفي المحيط تطلق في قولهم
الحال ولا تقع في قول اني يوسف وبه اخذ محمد بن سلمه وكذا القول
لولا والا وفي جوامع الفقه ولو قال ثلثا او اقل على الخلاف
والاصح انه لا يقع فكذلك انت طالق ثلثا او اقل شي او واحد او اثني
ثمن واحد عندها وعند اني يوسف هو كالاول لا تقع شي خلاف
المذكور في الكتب وفي النسبه قال انت طالق او لا لم يقع شي وفي
الحقني قال انت طالق او لا لم يقع لانه استفهام وقيل يقع لان الاستفهام
بالهمزة وفي الروضه قال انت طالق ان لم او ان قالك البوسنجي
ان قصد التعليق فلم يثبت لا اري انه يقع طلاقه وان لم قصد الاستفهام
ولا التعليق يقع لانه لو اني بالاسم بالانيه وقع فيها اولى وهذا
خلاف ما لو قال انت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق او ما لا يقع
او انت طالق ثلثا لا يحزن عليك او لا يقع تقع ومثله في النسيه
والحقني عن ابن حنبل والفسوق ان هناك وصف الطلاق الواقع
بوصف ينافي الوقوع فلفها وهذا ادخل كلمة الشك في الايقاع
فلا يقع بالشك **محمد بن رحمه الله** انه ادخل الشك في الواحد
لدخول اقربها وبين النفي فسقط اعتبار الواحد ويصح قوله
انت طالق سالما من الشك خلاف قوله انت طالق او لا لان الشك
وقع في طالق فلا يقع **وهو** ان الوصف يعني الخبر وهو
قوله طالق متى قرأه العبد كان الوقوع بالعدد الا ترى انه لو
قال غير المدخول بها انت طالق ثلثا وقع الثلث ولو كان الوقوع

بطالق دون الثلث لم تقع والثلث تقع عند الجمهور منهم الا به
الاربعه واصحابهم **وهو** الحسن البصري تقع واحد لانها
تبين عند قوله طالق وهذا لان الواقع هو المصدر المنعوت
المحدوف معناه انت طالق تطلقه واحد فلا كان كذلك
كان الشك في الايقاع فلا تقع شي ولو قال انت طالق مع
موتى او مع موتك فليس بشي وهو قول الشافعي وابن حنبل ولا
نعلم فيه خلافا وكذا لو قال بعد موتى او بعد موتك بل اولى
لانه اضاف الطلاق الى حاله من انفيه له لان موته ساقط الامليه
وموتها ينافي في الجليه ولا بد منها ولانه تبين موت احدها فلا
يصادف الطلاق نكاحا يزيله وهذا لان النكاح موقت بحياتها
فيموت احدها ينتهي لوجود غايته والحكم لا يبقى بعد الغايه
وفي الجامع قال والله لا اقربك حتى تموتى او اموت صار موبيا
فكانه قال والله لا اقربك مادام النكاح بيننا **قوله**
واذا ملك الرجل امراته او شقصا منها او ملكت المرأة زوجها
او شقصا منه وقعت الفقه بينهما بالنسخ وهذا قول الجمهور
وبه قالت الايمه الثلثه **وانظر** في وفي التمهيد عن عبد الله بن
عبد الله بن عتبة والشعبي والتخمي انها لو ملكت زوجها فاعتقه
حين ملكه كانا على نكاحهما واجمعوا على بطلان نكاحها ولو ملكها
زوجها وباطما بملك اليمين بعد ولو ملك بعضها فنسخ النكاح
ولا يباطما **وقال** قتاده لم يزد به منها الا قربا وباطما بملكها
وهو شذوذ لكن يوافقه القياس لانه لم يثبت به حل وطها فلا

ميسوا العيسى وعمرها مما مر هذا الناس وبما والتهاب حبسها وبمتهما من الخروج من منزله
والصديق عليها لان الفضل هو الصديق على ما تقدم وعن المالكيت وهو قلم قام بها
صعدت نقص سلب عنها اهله الإمامه العامه والخاصه والشهاده وبما بدرى الشهاده
ووجوب الجمع واسحاب الطاعه وفارقت دار قريش وسوت التسليمه الشهاده
ان هذا من سبب ما طرأ ولم يزل من ذلك الحاقها بالحداديت معها من جهة المالك
لما المصوص على ما ذكرنا والنجاح لس من الحدود ولا مما بدرى بالمسميات وانما
سقط الجمع والجا عات عنها للسده وقولهم بطل المسافر ولا سلب عنه الولايه
ولا بوصف مسنده بالنعص ولو سلم لهم دعوى النقص لا يوجد ذلك على الولايه الا غيرها
لاجل النقص او لمع النقص من ذلك لما جاز لا جرم اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم روحه وليته لاجل النقص بالنسبه الى النبي عليه السلام ونصرتهم ناقض
في امر النجاح بالنسبه الى بصره عليه السلام في النجاح والنبي اول المؤمنين من اعلمهم هذا
لاقتول به احدى وسطه الشهاده لمكان الضلال والنسيان لان المراد به حقيقه النقص
في عملهم ولول كرام الله اعقل من كرم من الرجال ولم يعتبر الشرع بعض عقولهم حتى وجب
عليهم ما بدرى بالشهاده بالحدود وعوها وان قلت بالاطلاق عقلي فاد ما شر عقول
الاخيه ما نفسهم وراها الاوليا مصله سبق لهم ان يحزوها بالمرافق اد اناح واستزى وراه
الولي مصله اجافه وهو لا يزم على قول مالك وان حبس ولم يقلوا به وعن الرابع وهو قولهم ان
مالك النجاح جليظ وعظم فزله لاحضاضه بما لا يستباح بالاحاقه وهو سبب عقاب النسل
والانوثه تحمل الحر ونقص العقل وفطر السبع وقلة معرفه الخطه المصلحه فلفظ الشرع هذا المعنى
وحمل الولاد منه الى الرجال فلما ساعد الله حطه وبهول ما لا طائل عتده وذلك كذا ممتنع
وهو اطلاق الصبي البالغ الذي لم يحرب الاثود فانه روح سديم عتته التي حربت الاثود وما رست
الرجال وقدر روح ما به من دعوت المصالح من المناسيد وعن الخامسة وهو قولهم ان الولايه

سبق عليها بعد موتها وبض صداقها وفي الصم والاسكان قلب امص صداقها ممتنع
لا بعينه التي لم يمتع نصها والصم والاسكان خوف نفسه عليها وعن السادس وهو قولهم
ان المراد فاصع في حق النضع ولهذا الاستاذ وقد اوضح ان مع منه محاده وضعه في
غير محله وهو غير النفع وليس يتصل قولهم مسفر الخ فانما سافر من غير محرم ولا روح عند
والشاذ في ولو وصفت في عمره هو مسفر الولي عندها اذا شاذ والولي عند الشاذ في ادراكها
من غير كونه الا بالاسود عنده واحاص — اوبكر ان العربي عن اضافته النجاح اليه في
الامات مان ذلك ما دن الولي وهو فاسد من وجه احدها ان ادن الولي عن مد كونه
الامات فلا يزد في الكتاب العزم والوجه الثاني انهم لا يقولون به وقد يدرون للصبي ما يظله
عندهم وهو قوام المال الصنع فقالوا المراد بحمله على الشيخ والاضبط في المال ولا اعتراض
عليها والمالك لا ندخالص جهتها على الصنع قلب ولا اعتراض عليها في الصنع عندنا ولا
سبق الشرع معها وانما الاضرار عليها اذا وضت نسبتها من غير كونه الخوف العار واليدين
ما الولي حتى لو رضى وتركه لزم النجاح وقولهم ولهذا الاعتراض عليها في المال ممنوع لانهم يحرفون
عليها في ما لها ولا سعة ونصرتهم نادا اذ انت مدد ونظرها وصطفا وتبها في النجاح اعلم
لانها وطيفه العمر ومكان الولايه الساسل وهو مقتضود لامحاله والاموال وسائل ولهذا
لا يمتنع النجاح لجهه لبعده حطه ومراسله ومقدمات قبل العقد عاده فلا يقع الخلع
وه بخلاف النصف في المال فانه مع بعض من عمر ساعده مقدمه فاد اخرج منها ما لا يستند
ترو ونظرد على استعمال عقليها فيما يقره الطر والروى ولي بالصبي وسلب عبارته في
المباشه لوقد خاها ومنع بغيرتها الميراث غير الولي دعوى بغير دليل وعدم بغير مسند
فان الاحاديث والاثر التي قد مناهها جاهد على اعتبار صحة عبارتها وصحة بعض امريها
في ذلك السن فمما ادركه سلبه لانها ولا سلب عبارتها بل يمل على صحتها مباشرتها اذا حضر
الولي العيسى ووضوا بمباشرتنا وقولهم عليه سلب ولانها الاوثه وهي ائمه وهذا

اذا طلقها واحده ابينه او اثنتين ثم وطئها في العدة من غير دعوى
الشبهة ومع العلم بالجرم يستأنف العدة بكل وطئيه وسداخل
مع العدة الاولى الى ان يقضي الاولى فاذا انقضت وبقيت الثانية
والثالثة كانت عدن الوطئ لا عدة الطلاق فلا يقع طلاقها فيها
ولو ارتدت المراه ولم يلحق بدار الحرب فطلقها وهي في العدة وقع
طلاقه عليها ولو خالها لم يقع الطلاق عليها لان الارتداد باب
والمبايه لحقها صرح الطلاق ولا يلحقها بالخلع وفي المبسوط
اسلم احدها وخرج الى دار الاسلام وقعت الفرقة بغير طلاق لتباين
الدارين فان طلقها لا يقع طلاقه امّا اذا كان الزوج هو الذك
اسلم فلانه لا عدة عليها لكونها حريمه وان كان الذي اسلم هو
الزوجه فلا عدة على المهاجر عند ابي حنيفة وعندهما يلزمها
العدة لكن هذه العدة لا تثبت له فيها ملك اليد فكانت كغيره
عقد النكاح الفاسد والوطئ يشبهه على ما تقدم فلا يقع
فيها طلاقه وان اسلم بعدها وخرج اليها لم يقع طلاقه عليها
باعتبارها ايضا وقيل هذا على قول ابي يوسف الاول وهو قول
جمهورنا على قوله الاخر يقع طلاقه وهو نظير ما لو اشترى زوجة
ثم اعتقها بعد ما دخل بها وطلقها في العدة لا يقع طلاقه في قول
ابي يوسف الاول وهو قول محمد وفي قوله الاخر يقع وكذا لو اشترت
المراه زوجها وعلى هذا لو ارتد الزوج ولحق بدار الحرب لا يقع
طلاقه فان عاد مسلما ثم طلقها فهو على هذا الاختلاف لا في قول
على قوله الاول انها صارت بحال يقع عليها طلاقه حين يلحق

بدار الحرب او بقي في دار الحرب او ملكها بالشراف ذلك على زوال
ملك اليد الذي كانت به محالا للطلاق وبعد زواله لا يعود الا
بالتمدد وله على قوله الثاني ان المانع من الوقوع تباين الدارين
حقيقه وحكما او عدم ظهور العدة في حقه حتى اشترى اما وقد
زال ذلك حين اعتقها وحين خرج اليها مسلما وهي في عدته
فتقع عليها طلاقه كما لو اسلم احد الزوجين في دار الاسلام وفرق
بينهما بالاباء ثم طلقها وهي في العدة يقع طلاقه **قوله**
ولو قال لها وهي امه لغير انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك
فاعتقها مولاها ملك الزوج الرجعة قال لانه علق التطليق بالاعتق
او العتق لان اللفظ ينظمها والشرط ما يكون معدوما على
خطر الوجود ولحكم بعلق به والمذكور بهذا الصفة والمعلوبه
التطليق لا وقوع الطلاق لان التعليقات تصير التصرف تطليقا
عند الشرط عندنا واذا كان التطليق معلقا بالاعتق او العتق وجد
بعد ثم الطلاق صادفها وهي حرة لانه يوجد بعد التطليق
والتطليق يوجد بعد الاعتق او العتق فلا يحرم عليه جرمه غليظه
قال سفيان بن عيينه ان كلفه مع القرآن قلنا وذكر للتاخر ايضا كما في
قوله تعالى ان مع العسر يسرا فجعل عليه بدليل ما ذكرنا من معنى
الشرط فلا تثبت الجرمه الغليظه مع الاحتمال وكذا لا ينقطع
الرجعة بالشك **قوله** علق التطليق بالاعتق
او العتق فيه نظر لانه اضاف الثنتين الى الاعتاق بكلمه مولا
علق هناك لعدم اداه التعليق والمضاف الى التعليق يقارنه

ولا يتأخر عنه بخلاف التعليق لأن المضاف سبب الحال فقار
المضاف إليه ولا يتأخر عنه والمعلق بالشرط متأخر لأنه إنما يصير
سبباً عند وجود الشرط والدليل على أنه تقارن ولا يتأخر ما ذكر
في الجامع وهو أنه لو قال أنت طالق مع نكاحك أو في نكاحك
لا يقع الطلاق إذا تزوجها بخلاف أن نكحتك وفي قول محمد
مع عتق مولاك إياك نظر من جهة العربية فإن العتق طامع
ثلاثي من عتق وهو فعل لازم ليس له مفعول وهو فعل الامة
لا فعل المولى فكيف مضافه إلى المولى وجعل إياك مفعولاً به
وكاف الخطاب وفي مطالع الأنوار ومشارك الأنوار والباء
سأل عتق العبد عتق عتقا وعتاقه بفتح العين فهو
والاسم العتق بالكسر قالوا لا يقال عتق وإنما هو اعتق إذا
اعتقه سبب من الرباعي ومعنى ذلك قاله أبو منصور الأزهري
وابن قتيبة وابن الأثير في النهاية ولم يذكر أحد منهم أن عتق
يستعمل بعد ما قال النور في النسب وغيره أن نذر عتق
رقبه وكان الأصوب أن يقول اعتاق رقبه قلب هو أقرب
من المذكور في الكتاب لأن الرقبه جعل فاعله أي نذر عتق رقبه
من جهته ادلم يذكر متعدياً وفي المغرب عتق العبد واعتقه
مولاه وقد يقال العتق مقام الاعتاق ومنه قوله أي قول
محمد أنت طالق ثنتين مع عتق مولاك إياك قلت وجه
ذلك أن العتق مسبب عن الاعتاق وإقامه السبب مقام السبب
جائز وكذا ذكر المسبب وإرادة سببه جائز كما قال محمد رحمه الله

في الجامع لو قال إن مشيت ونوى به استطلاق البطن يجوز لأنه
يوجه إلى المشي كان مسبباً عنه فيكون قد ذكر السبب وإراد
السبب به ومتعق مولاؤه ضعفه أو هو مفعول بمعنى
فاعل كقوله تعالى حجاباً مستوراً أي ساتراً وكقوله تعالى
أنه كان وعد ما تيا أي أتيا وعليه أكثر أهل التفسير وقيل
مستوراً بالحجاب الثاني فيكون على قلوبهم حجب كالأكمة وقيل
مستوراً عن العيون حجباً الله سبحانه عن أن يراه لم يكن
يبرؤن به ولا يبرونه وقيل مستوراً إذا ستر كقولهم ستر
مفعم أي ذو إغمام وهو من باب النسب كما جازي فاعل والغم
من قولهم افعمت الأنا إذا ملأته وافعمت الرجل إذا ملأته فضا
ذكر ذلك الجوهري ولو قال إذا جاز غدت أنت طالق ثنتين وقال
لها المولى إذا جاز غدت جرح فجاء الغد لم يحل له حتى تنكز زوجها
غيره وعدتها تلك حيض وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال
محمد زوجها عليك الرجعة عليها لأن الزوج قرن الإيقاع باعتاق
المولى لأنه علقه بالشرط الذي علق المولى عتقها به وإنما ساعد
المعلق سبباً عند الشرط والعتق يقارن الاعتاق لأنه على أصله
الاستطاعة مع الفعل واعتبر العمل الشرعي بالعلة العقلية
والمعول يقارن علمته في العقلية وإنما يتأخر عنها في الرتبة قال
فيكون التطبيق مقارناً للعتق ضرورة ومطلق بعد العتق فصار
كالمسئلة الأولى وفي قاضي خال أنه جعل الطلاق مقارناً للاعتاق
وإنما سمى الطلاق مقارناً للمحرمة فلا يحرم حرمة غلظه ولهذا

بعد ذلك حبس وعلل ركن الاسلام القاضي ابو الحسن على النفقة
لمهر رجه الله ان العتق وان كان بقرار الاعتاق لكن العتق لا ينزل
ما لم ينزل الرق اذ الرق مع العتق مما لا يجتمعان في محل واحد فيكون
نزول العتق بعد زوال الرق فكان الطلاق بعد الجرح وفي المحكم
العتق ضد الرق ويقال عتق الفرج اذا قوى وطارد في المغرب
الرق الضعف ومنه ان ابا بكر رجل رقيق اى ضعيف القلب وفي
الحواشي فان قيل التطبيق بقرار الاعتاق لتعلقها بشرط
بشرط واحد فلزم ان يكون وقوع الطلاق والعتق معا وروى
اقران كل واحد من المعلولين بعله فكيف يستقيم قوله مطبق
بعد العتق وهو سوال قوى والجواب عنه من اربعة
اوجه احدها ان مشاغلنا والاصوليين اختلفوا في العلل
الشرعية فمنهم من يقول بتأخر معلولها لانه امارات غير
موثرا بخلاف الكسر ومثاله ما قال الشيخ جمال الدين
في الوجيز ان النقصان موجب الوجوب فينتعقه ذكره في اخر
باب زكاه الابل والبق والغنم فجاز ان يحارجه رجه الله هذا
القول في الطلاق وفي الاعتاق اخذ بالقرآن الذي هو قول اخر
اذ العتق مندوب اليه ومحثوب من الشريعة عليه فكان اسرع
نفاذا والطلاق بالعكس لانه مبغوض اى منقبض والوجه
الثاني ان المعلق بالشرط كالمرسل عنه فكون قول المولى
عند الشرط انت حرمه وقول الزوج طالق مقترين في زمن واحد
وساخر منس عن الحرمة ضرور فتعان عليها وهو حرم والوجه

الثالث انه اذا احتمل واحتمل لا ثبت الحرمة الغليظة بالشك
فلا احتمال وكذا لا يبطل حق الرجعة للزوج والوجه الرابع
بحوز ان يكون مراده بقوله بعد العتق اى معه كان مراده بقوله
مع عتق مولانا اياك اى بعد عتق مولانا في المسئلة المتقدمة
ولهما ما انه علق الطلاق بما علق به المولى العتق وهو حي
العدم العتق بضادها وهي امه فكذا الطلاق والطمع ان كان
الامه جرمه غليظة بخلاف المسئلة الاولى فانه علق التطبيق
باعتاق المولى لموجده التطبيق بعد الاعتاق فنعى الطلاق بعد العتق
قلد هذا بعد التسليم انه تعليق وقد ذكرنا ما يمنع
من ذلك وفي قاضي خان وفي الفصل الاول جعل الطلاق مع العتق
دون الاعتاق وهذا لا يستقيم لان المراد بالعتق هو الاعتاق
لانه قائم مقامه على ما تقدم بخلاف العدة لانها وجبت بعد وقوع
الطلاق وهي حرم ولان العدة محتاط فيها قال صاحب الكتاب
ولا وجه الى ما قال لان العتق لو كان يقارن لانه علقه فالطلاق يقارن
التطبيق لانه علقه فتقارن وفي قاضي خان لو قال انت طالق مع حذرك
الدار ستعلق الطلاق بالدخول يقع بعده وهو ممنوع بل يقع
مقارنا للدخول مع ان كليمه مع القرآن كما ذكره في الجامع وفي
الروضة قال العبد لزوجته اذا مات سيدى فانت طالق
طلقته وقال السيد اذا مات فانت حرمت وهو يخرج من ذلك ماله
ففي تحررها عليه وجهان محرم الا بحلل وقال ابن الجرد انه رجعتها
لان العتق والطلاق وقع معا لم يكره فعا عند الطلاق وعلى هذا

لوقال العبد اذا جاء غدا فانت طالق فقلتين وقال السيد اذا جاء
الغد فانت حر والله اعلم فصل في تشبيه الطلاق ووصفه
ومن قال لامراته انت طالق هكذا اشير بالا بهام والسبابة
والوسطى هي ثلث وفي المعنى قال انت طالق واشار باصابعه
الثلث بق واحد وان قال هكذا واشار بها وقع المثلث كما ذكرنا
قال في الكتاب لان الاشارة بالاصابع يفيد العمل بالعدد في محرك
العاده اذا اقرب بالعدد اليهم فعلى هذا تخرج الاشارة عن
المقترنه بالمبهم كما ذكر في المعنى وفي قاضي خان لان الكلام مع الاشارة
اقيم مقام التلغظ بالعدد قال عليه السلام الشهر هكذا وكم
وهكذا واشار باصابعه وخمس اهامه في المرح المائنه واراد
بذلك تسعة وعشرين يوما متفق وقد تقدم ذلك في كتاب
الصوم وما ذكر في الكتاب اظهر لان المرعية بالعدد اليهم
لا تخرج على عبارته وفي الجواشي اذا لم يتلفظ بقوله هكذا لم يجر
الاشارة بمقع واحد كما قال في المعنى بقوله انت طالق وتلغو
الاشارة وهكذا في الكتاب ولم يات صاحب الجواشي بزيادة
على ما في الكتاب وان اشار بواحد فهي واحد فكانت تأكيد لقوله
انت طالق وان اشار بثلثين فهي ثلثان كما لو قال انت طالق ثلثين
والاشارة بمقع بالمشورات منها وقيل ان اشار بظهورها بالمضمر
منها يعني انه جعل ظهور الاصابع والكف الى مخاطبه وظهرها
الى نفسه لانه انما يصير مشيرا بالمشورات اذا كانت بظهورها
الى مخاطبه هكذا العرف والعاده فاذا كانت الاشارة مع بالمشور

فلو نوى الاشارة بالمضمومتين صدق ديانته لا قضا للتخفيف مع انه
خلاف العادة وان قال قصدت الاشارة بالكف دون الاصابع
والاصبعين صدق ديانته حتى يقع في الاول بيان معنى افعال
نويت الاشارة بالمضمومتين وفي الماسه واحد يعني لو قال نويت
الاشارة بالكف ويكون ذكر الاشارة بالكف للتاكيد لانه يحتمل
وان كان خلاف الظاهر وفي المعنى لو قال اردت الاشارة بالمضمومتين
قبل منه لانه يحتمل وفي الروضة قال انت هكذا واشار
باصابعه المثلث قال في فتاوى القفال ان يوقع الثلث وقال
غيره لا تقع ولو نوى الاشارة بالمضمومتين دين وان قال اردت
واحد لم يقبل على الاصح وان قال انت طالق واشار باصابعه ولم
يقل هكذا لم يحكم بوقوعه الا باليه يعني وقوع العود وفي المرح
خمس اهامه اي قبضها بقول خمسة وخمس اي اخره فتاخر من باب
ضرب شعري ولا شعري واذا وصف الطلاق بضرب من الشدة
والزيادة كان بابنا مثل ان يقول انت طالق باين او البته قلت
قوله باين صفة لطاق او خبر بوعبر وليس صفة للطلاق وانما
يكون صفة للطلاق لو قال انت طالق طلاقا بابنا وفي جوامع
الفقه والمرغيب في الاصل انه مني وصف الطلاق بصفة بني عمر
الشدة والقوة والجد والعظم كان بابنا كقوله انت طالق اشد
الطلاق او اخشاه او اقمه او اخشاه او اخشاه واسوءه او اطوه
او اعرضه او اعظمه او اكبره او غلظه او شتمه كان بابنا ويجعل
الثلث بخلاف افضل الطلاق او اكمله او اعدله او احسنه او اجمله

او خيرة فانه يقع رجعيًا ويحتمل الثلث للفظ الطلاق هكذا في
جوامع الفقه و باقي الكلام على ذلك و نذكر مذهب اهل العلم فيه
في المكايات ان شاء الله تعالى وفي المعنى لو قال اشترط الطلاق او اعظمه
او اطوله او اعرضه فهي واحدة رجعية وهو قول الشافعي ولو قال
انت طالق طلاق الشيطان او طلاق البدعة كان باين لان الرجعي
هو السنة فيكون طلاق البدعة والشيطان باينا للمخالفة بين السنة
والبدعة وهذا الفرق انما شاق على رواية الاصل واما على رواية
زيادات الزيادات فان الباين سني ايضا فلا يكون الباين طلاق
البدعة ولا طلاق الشيطان والرجعي قد يكون بدعيًا فلا يبين باين
وعن ابى يوسف قوله انت طالق طلاق البدعة او الشيطان هكذا
في المرعيتاني لا يكون باينا الا بائنه لان البدعة قد يكون بالابقاع
في حال الخيف فلا بد من البئنه وعن محمد بن كوفيهما رجعيًا كما ذكرنا
لا بى يوسف في الاول فلا بد من البئنه بالنسبة لاسما اذا
قلنا ان الباين ليس طلاق البدعة والشيطان ولو عني بقوله انت
طالق واحدة وبقوله باين او البئنه اخرى يقع طلقان باينتان لان
الوصف يصلح لابتداء الانتفاع والرجعي مع الباين باينان ولو قال كالجبل
يكون باينًا للزيادة وكذا مثل الجبل وعن ابى يوسف يكون رجعيًا
لنحوه وصار كما لو قال انت طالق كالصخر او كالغليل فانه رجعي عنده
ذكره في الفتاوى وذكر المرعيتاني عن محمد بن باين وفي الذخيرة
لو قال انت طالق مثل التراب والاساطين او الجبال تقع واحدة
رجعية عندها وعند ابى حنيفة و زفر تقع واحدة باينه وان قال

كالف او ميلا البيت فهي واحدة باينه الا ان ينوي ثلثا لانه قد راد
به التشبيه في القوه كقوله
الناس الف منهم كواحد وواحد كالف ان امر عتي
وبان في العدد فلا بد من الزيادة على الواحد الا بائنه وعن محمد
انه يقع الثلث عند عدم البئنه لانه عدد فراديه التسمية
في العدد طامرا فانه قال كعدد الف والشئ قد ميلا البيت لعظمه
وقد سئل لكثرته فعند عدم البئنه ثبت الاقل للشك في الزيادة
والجرم الغلظة وفي المرعيتاني قال انت طالق ككلمة فهي واحدة
بائنه عند ابى يوسف وثلث عند محمد كما لو قال كعدد ثلث ولو
قال كعدد الشمس او القمر فهي واحدة باينه عند ابى حنيفة ورجعيه
عند ابى يوسف وعن محمد كالجوهر واحد وكعدد الجواهر ثلث
فيحتاج الى الفرق بينها وبين قوله كالف ويمكن ان يقال الف من
اسماء العدد وضعا بخلاف الجواهر ولانه يحتمل ان يكون كالجوهر نورا
او ضياء وفي المرعيتاني وغيره قال انت طالق كعدد كل شعرة
على حسد البئنه لعنه الله يقع واحدة حتى يعلم عدد شعوره او لم
له شعور وان قال كالثلج فهو باين عند ابى حنيفة وعند هان
اراد به البياض فرجعي وان اراد به برده فباين وحي محمد بن سماعه
عن محمد انه سئل عمر قال لامرأته انت طالق عدد الشعر الذي على
فركبك وقد كانت قد طلعت فبقي محمد متفكرا فيه وشبهه بظهر
الكف ثم اجمع رايه على انه ان قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي
وقد طلى انه لا يقع شئ وان قال بعدد الشعر الذي في بطن كفي انه

الاستحسان لا بد لسبب شرط لصحة النكاح قال والصحيح ان الزوج اذا كان اباً او جاً
اما الاب فزاد الزوج على لانه لا يستغن عن المهر الا بالرضا عن المهر وصاحب الكتاب
لم يستطع دار المهر وقال هو الصحيح من غير تفصيل ولو رجعنا فلهما الخبر فسكت
ونورني واحان لا استناد في المبسوط ان محمد بن مهران الرازي يقول ان المهر النكاح
فليس لا يورث احان متبالا ان السكوت ليس احاناً والحاحدهما الى الحاجة خلاف
سكونها قبل العقد لان ذلك ما ليس وفي الدائع عن ابى يوسف في مائة واثمان احدهما
تكون احان وفي الناسك لم يردا وبما قال محمد وحده الاول انه يحمل الحزن والغرض
وطا يخلعت سائداً وهو رضى ووجه الثاني انه ظاهر في الرد ولو زوجها واثان فاحانها
معاط لا لعدم الاول ويدوان سائداً بما هو مومن حي غير احدهما او رد عند محمد وعنه
ان سكت سطل لا ان السكوت من الذكر احان لهما وفي وجهها الوليان متعاقبان بما قال في النكاح
للادول منها اد علم لما روى الحسن البصري عن حمزة عن النبي عليه السلام قال انما المهران ووجهها
ولما في الاول منها رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث
حسن وصل ان الحسن لم يسمع من من شيئا وصل انه سمع حديث العفة وان وقاما معا
او قبل المتقدم بطلان عن سري وعن عيسى بن عمار بن ابي سلمة انهما احتارت فزوجها
دون من المدري الاسراف ولو خلا بتارضاها فادواه فيها قال المرعسي في عدي
هذه احان وفي المسرعاني والحاوي روى كرام عن غير هو فسكت وهي بالخلاف لم يكن سكونها
رضي قول محمد بن سلمة قال هو قول ابى يوسف ومحمد قال العفة ابو الفتح هذا هو قول محمد
على ماس الصنفين ثم المختص ان كان مقولاً بشرط منه العدة او العدالة عندنا في حبه
رضي الله عنه وعندهما الواحد خاف ولا يستطع الحدة ولا ان العدالة للمرسول
وبلى على هذا الخلاف عدة مسائل ان ساء الله تعالى في كتاب ادنا القاضي وصل
العصا بالموارث وفي كتاب الاخناس لما طعن جعل السكوت رضى في عشرين مسائيل

المسئلة الاولى سكوت البكر عند استنهار الولي والمسئلة السابعة سكوتها عند قبض الاب
مهرها والحد عند نكاحه والمسئلة الثامنة في بيع النكاح لولا في السور بظهر البيع
علايه وهو لم يرد ثم قال احدهما للاخر قد بدا ان احله متعاقباً فسكت الاخر ثم
تبين ان البيع صحيحاً والمسئلة الرابعة وقع عبد مسلم في العفة بعد ما اسره المشركون
فسمت ومولاه حاضراً سكت ولم يطلب العدة فلا سكت له على العدة بعد ذلك والمسئلة
الخامسة من الميسري المبيع بعد ان المانع وهو سكت قبل ان يرد المهر فيه
والمسئلة السادسة رضى عبد مبيع وسكوتها في الجاه والمسئلة السابعة
سكوت الشفع بعد العام المبيع صريح الاستقاط سطل بد حقه فيها والمسئلة الثامنة عبد
مبيع وهو سكت ثم قال انا حر لا مملوكه وزاد الطحاوي في مختصره فقال له في موعولات
فقام ابن عبد المبيع والمسئلة التاسعة قال والله لا استغن ولا ادرى ولا اتركه في حاري
وهو نازل فيها فسكت تحت وان قال لها خرج فاني ان يحجب فسكت الخائف لاحت والمسئلة
العاشرة ولدنا امرأه والاثنتاه الناس به فسكت لزمه وليس له نفقة بعد ذلك لصريح
اقران بد قول والمسئلة الحادية عشر لو مضى المهر للمهرج له المهر في المجلس والذهب
سالت ملكة استحساناً والمسئلة الثانية عشر من المبيع في البيع القاسد والمانع سالت
ملكته الميسري والمسئلة الثالثة عشر لو جات ام الولد تولد اخر فسكت يوم الازواج
لزمه ولا يصح نفقة بعد ذلك والمسئلة الرابعة عشر يحول النسب ادافع وموافق
منظر صح سعة وصارنا بقا رابيع وفي المبسوط مستأمرها خالده لاني ملا من الناس
للاستعانة الحيا من الرد ولا بدع حشمة الاب عند الناس ردها **قوله**
واد الاستاذان لب فلا بد من رضاها القول والرضي بالقول ليس بسوط الرضى
صحف بان بالقول مثل رضى وملكت وملته احب او اوصت او بارك الله لك او اوافقها
وانه لا يرد لاد طلب مهرها منه او عقبتها وكسوتها واسأنا وعلمه من وطها وقبول

والا يكون رجعا مثله قال لها انت طالق عظم السمسم او
عظم حبه الخزل عندها ففعل ما اعتبرا الذكر العظم وعند
زفر ففعل رجعا اعتبار الصغر المستوي ولو قال مثل السمسم او
مثل حبه الخزل فهو رجعي عند الثلثة وعند أبي حنيفة باين
في الكل وفي حواصم الفقه لو قال مثل الخزل او مثل راس
الابره او طولها او عرضها فهي واحد باسمه عند أبي حنيفة
ومحمد وقال أبو يوسف رجعي الا ان يريد به العظم ونحوه
وفي الكتاب وبينا انه في قوله مثل راس الابره باين عند
أبي حنيفة وعند الثلثة رجعي مثل عظم راس الابره باين عند
الثلثة رجعي عند زفر مثل الجبل باين عند أبي حنيفة وزفر رجعي
عندها مثل عظم الجبل باين عند الكل وعند الشافعي وابن حنبل
رجعي في الكل وفي قوله مثل راس الابره ينبغي ان يكون باين عند
أبي حنيفة وابن يوسف ومحمد اما عند أبي حنيفة فللزيادة وعندها
المحد على ما ذكر في المزخر ولو قال انت طالق تطليقة شديده
او طويله او عريضه فهي واحد باسمه لان ما لا يمكن تداركه لا يرد
عنه تشديدا عليه وهو البائن وما يصعب تداركه بوصف الطول
والعرض يقال هذا امر شديد وطويل وعريض وعن أبي يوسف
انه يقع رجعا فيها لان العرض والطول من صفات الاجسام فلفظ
ذكر ذلك ولو نوى الثلث في هذه الفصول صححت نيته لتنوع
البيّنونه والواقع بها باين وفي المبسوط لو قال انت طالق طول
كذا وعرض كذا فهي واحد باسمه لان الطول والعرض فيه اشارة

الى الشدة ولا يكون ثلثا وان نواها لان الطول والعرض للشي
الواحد مكانه قال انت طالق واحد طولها وعرضها كذا وهذا
لا ينسوخ فيه نيته الثلث وفي المبسوط لو قال انت طالق
طولها كذا وعرضها كذا يقع واحد رجعي وفي حواصم الفقه
قال انت طالق تطليقة عريضه او طويله او شديد او واحد
تلا البيت فهي واحد باينه ولا يصح فيه نيته الثلث لوصف
الواحد بالبيّنونه فثبت انه لا يلزم من البيّنونه التنوع
اذا كانت تطليقة واحد باينه لان الواحدة تنافي الثلث
فردع لوصف امراته ما ليس بمحل للطلاق فقال
لها ولجرا وبهية احدا كما طالق او قال هذه او من طلقت امراته
عند أبي حنيفة وابن يوسف وقال محمد لا يقع للشك ولها ان الحجر
والبهية لما لم يكونا محلا للطلاق لم يصح ضمهما فلا شك حينئذ
وان جمع بين امراته ورجل فقال احدا طالق او هذا او من
لا يقع عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يقع لان الرجل كالخمر
والبهية وله ان الرجل محل في الجملة كالإبائه والتجريم ولو قال
لامرأته واجنبية احدا كما طالق او قال لمن او من لا تطلق
زوجته الابالنية وفي المبسوط يحلف انه لم ينو ما وعد الشافعي
وابن حنبل يقع على زوجته عند عدم النية وان قال اردت
الاجنبية قبل في الصحيح على المنصوص ذكره في الاملاء وعند
مالك لا يقبل منه ذكره في الجوامع ولما ان احدها غالب
في الخبر فلا يحل على الانشاء الابالنية فلا يقع الطلاق على زوجته

بالإحتمال والشك بخلافه لو قال طلفت أجد كما حيث تطلق
نوجته بغيره لأن تطبيق الأجنبية لا يصح وهذا لو قال لأجنبي
أن طلفتك فبعدى حرض النكاح الصحيح ولو قال إن دخلت
الدار فانت طالق لا ينضم ولو قال أجدى امرأتى طالق وليس
له إلا امرأة واحد يقع عليها ذكر الصدر الشهيد في شرح
الكافي فصل في الطلاق قبل الدخول قوله
وإذا طلق الرجل امرأته ثلثا قبل الدخول ٢ وقعن عليها وهو
مذهب ابن عباس وابن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر بن
العاص وابن مسعود وابن مبره وأس بن مالك وروى عن علي بن
أبي طالب وزيد وبه قال سعيد بن المسيب وابن سيرين وعكرمة
والشعبي والشافعي وابن جرير والحكم وابن أبي ليلى والأوزاعي والثوري
ومالك وأبو ثور والشافعي وابن حنبل وأبو عبيد قال ابن
المنذر وبه أقول وذكر أبو بكر بن أبي شيبة أنه قول عائشة
وأم سلمة وخالد بن برمكة ومكحول وحسين بن عبد الرحمن مع من
تقدم وكان طاوس وعطاء أبو الشعثان وعمرو بن دينار يقولون
من طلق البكر ثلثا فهي واحدة وقد ذكرنا جمل من هذا في مصنف
أبي بكر بن أبي شيبة عن جابر بن زيد وطاوس وعطاء أن الرجل إذا
طلق امرأته ثلثا قبل أن يدخل فهي واحدة وفي المبسوط هو قول
أحسن المصري لعامة أهل العلم أن الذي أوقعه هو المصدر
وهو الذي أوجهه عند أهل اللغة والنحو وإنما تنصف الطالقية
بعد وجود مفعوله الذي هو المصدر والثلث نعت له على ما مر

والنعت يقوم بالمفعول ولا يوجد المنعوت بلانعت مفعول النكاح
ضروع وقوله نكاح بقوله طالق فصل وجود قوله طلاقا ثلثا
غلط فإن فرق الطلاق بآت بالاول ولم يقع الثانيه لعدم العدة
قبل الدخول بإجماع أهل المللة الاسلاميه وذلك مثل قوله
انت طالق طالق أو انت طالق أو انت طالق أو انت طالق أو
انت طالق وانت طالق ولا فرق وكذا لو قال انت طالق واحد
وواحد بآت بالاول ولم يقع الثانيه وبه قال علي بن أبي طالب
وابن مسعود وزيد رضي الله عنهم وهو قول الشعبي والثوري وأبي بكر
ابن عبد الرحمن بن الحارث وعكرمة وحامد بن أبي سليمان والحكم والشافعي
في الجديد وابن عبيد وابن ثور ذكرهم أبو بكر بن المنذر في الأشراف
وقال مالك إن قال انت طالق انت طالق انت طالق فسقامت أبا
من غير فصل لزمه الثلث وهو قول الأوزاعي والليث بن سعد والقديم
للشافعي وقال أبو اسحق المالكي يمين بالاول أو قول الجاهلي
الروضه يقع واحد في الكل وهو المذهب وفي المعنى لو
قال انت طالق وطالق وطالق قبل الدخول يقع الثلث وهو
قول ابن أبي ليلى ورعيه وقديم الشافعي وبغيره أو يقع واحد
وفي المبسوط لو قال انت طالق واحد ونصف يقع ثلثا قبل
الدخول ومثله في الذخير وجوامع الفقه ولو قال نصف
وواحد فكذلك عند أبي يوسف ذكرهم في جوامع الفقه ولو
قال واحد وأخرى يقع ثلثا في المبسوط وجوامع الفقه
وفي الذخيرين قال انت طالق وأخرى هي واحد وفي المبسوط قال

انت طالق واحد وعشرين تطلق ثلثا خلافا لرفرو في احد عشر
تطلق ثلثا بالاتفاق وكذا قوله اصد عشر ذكرهم في جوامع الفقه ولو
قال واحد وعشر تطلق ثلثا كما لمقدر خلافا لرفرو في جوامع
الفقه يقع واحد واطلق وفيه ايضا جعله قول الى يوسف
وكذا لو قال واحد وما يه وعز الى يوسف في هذه الصورة يقع
واحد لان العبارة المعروفة فيها ما يه وواحد فاذا عرفت ذلك
يفرق الطلاق فيبين بالاولى وفي جوامع الفقه جعل ذلك
قول الى يوسف قال وروي عن ابي حنيفة انها واحد ولو
قال انت طالق ثلثا متفرقات يقع واحد ولو قال انت طالق
واحد مقدمها بيان فهو ثلث كقوله واحد مع منتهى او معها
ثنتين وعز في قوله انت طالق وطالق يقع عند فراغه من
الثانية قلت هذا غريب وفي الروضة قال انت طالق
واحد وما يه يقع واحد لسان واحد ونصا ليس لها
اخص منها بخلاف واحد واحد فانها عبارة اخص منها وفي اثنان
فلا ضرورة الى ذلك لوجود ما هو اخص منها فلا توقف على الثانية
وانما وقع ثمان في واحد واخرى لعدم استعمال اخرى ابتداء
واستقلالها وفي اصد وعشرين ليس له عبارة غيرها وكذا واحد
وما يه وان قال واحد بل ثنتين يقع واحد وبه قال الشافعي
وبعد الدخول يقع ثلث وهو قول الشافعي وقال ابن حنبل يقع
ثمان ولو قال له على الف بل الفان يلزمه الفان وكذا لو قال كنت
طلفتك واحد بل ثنتين كان ثنتين والفرق ان السهو والغلط

١٤٧
يقع في الاخبار دون الاستحوازا الاستدراك فيه دون الاستحوازا
وانما وقع الثلث في المدخول بها لان بل ولا بل لرفع الاول واقامة
الثاني مقامه ورفعه غير سابق فوقع مع الثاني بخلاف ما قبل الدخول
لانها تبين بالاول ولا وجه لقول ابن حنبل في ايقاع الثنتين
لانه انما يكون برفع الطلقة الاول ولا سبيل الى رفعها وفي الروضة
قال انت طالق ثنتين بل واحد يقع الثلث في المدخول وثمان
في غيرها وان قال واحد بل ثلثا ان دخلت الدار فوجها اصد
يقع واحد وتعلق ثلث قاله ابن الحارث والثاني يتعلق الثلث
وفي غير المدخول يقع واحد في الجاهل فان تزوجها ودخلت فامذهب
انه لا يقع شيء وجهه قول مالك وابن حنبل ان الواو للجمع
المطلق بغير ترتيب والمملووظ بحرف الجمع كالمملووظ بلفظ الجمع
ومعنى الثلث يعني واحد واحد واحد وقولك بما لا يدور
في الاصل جازيد وزيد فلما جمع نكر فدخله الالف واللام
فلا فرق بينهما فوجب ان يقع الثلث عليها قبل الدخول كما يقع
الثلث بلفظ الثلث بخلاف ما لو سكنت ثم قال طالق او قال
انت طالق واحد فواحد او ثم واحد فانها تبين بالاول والفصل
ولا فصل في الواو ولهذا الزوج فضولي رجلا اخص به عقدتين
فقال الزوج اجرت نكاح من ومن بطل نكاحها كما لو قال
اجرت نكاحها فجعل المملووظ بحرف الواو كالمملووظ بلفظ الثنية
لان الواو مقدره فيها ولهذا وقعت ثمان في قوله واحد ونصا
وفي واحد واخرى ولو لم يتوقف اول الكلام على اخره لما وقع الثلث

وامت بقوله انت طالق وما صح الاستتاء والشرط والحق الوصف
بالطلاق والجمع سوراتها باب بقوله انت طالق واحد قبل ذكر
الثانية لا المراجعة فلا تقع الثانية والثالثة بخلاف المجموع بلفظ
الجمع فانها تقع جملة لا تقدم بعضها على بعض والنكته في هذه
المسئلة ونظايرها واضدا وهما انه متى ذكر في احد الكلامين غير ان
اول الكلام عليه كما يتوقف على الشرط والاستتاء والحق الوصف
ولا يتوقف على المقر له لان الاصل في الحمل الاستقلال وعدم التوقف
على غيره في افاده حكمه فاذا قال قبل الدخول انت طالق واحد وواحد
لم يتوقف الواحد الاول على وجود الثانية لان الثانية لا تغير الاول
بل يقرر ما لان المعطوف يقرر المعطوف عليه فسين بالاول قبل
ذكر الثانية وهذا خلاف ما لو كان له ثلثة قيمته سواء امال
له سواء ومات فقال احد الورثة اعتق الى هذا وهذا وهذا
عتق ثلث كل واحد كانه قال اعتقهم فجعل المملوطين فيه يفرج
كالمملوطين بلفظ الجمع لان الثاني غير الاول والثالث غيرهما
فتوقف الاول على الثاني والثالث كما يتوقف على الشرط والاستتاء
لكونهما مغيرين لصدور الكلام ولو قال اعتق الى هذا وسكت ثم
قال وهذا وسكت ثم قال وهذا اعتق الاول وصف الثاني وثلث
الثالث لانه تصرف مغير كان من شرطه الاتصال ولم يوجد على
هذا قول الزوج ابرئت نكاح من ومنه لان نكاح الثانية مع
نكاح الاول لو صح كان مغيرا للاول فتوقف عليه ونظير الاول
لوزوجه فضول امتين في عتقة واحد فقال المولى اعتقت هذه

واعتقت هذه بطل نكاح الثانية ولو اعتقها معا فتوقفا لا صدر
الكلام لا يتغير باحد لان اعتاق الثانية لا يبطل حكم الكلام الاول
من اعتاق الاول فلا يتوقف ولو قال انت طالق انت طالق لاقع
المانه عند ابن حنبل ولو كان اول الكلام يتوقف على اخره عند
عدم المغير لوقع طلقان والجواب عن المسائل الاستشهاد
بها تقدم ولو قال انت طالق واحد او ثنتين او ثلثا فمات
بعد قوله طالق قبل ذكر العدد كان باطلا لانه فاته المحل اذ وقع
الطلاق بالعدد لما مر وهي تحانس ما قبلها من حيث ان الوقوع بالعدد
فيهما فلا فرق بين ان تين بالطلاق الاول او بالموت وان وقوعه ليس
بقوله انت طالق فيهما مع شيء وهو انها لو مات بعد قوله طالق
ولم يذكر العدد او اقتصر على قوله طالق ولم يمتعه وقع الطلاق وان
لم يكن ثم عدد اصلا فلو كان الوقوع بالعدد لا غير لم يقع شيء
قلنا بعد رطلقة الواحدة لانها لا تنصف بالطلاقية لا تقدر
وقوع طلقه واجد فكان اقتضا فاذا وجد العدد بطل الاقتضا وكذا
لو قال انت طالق ثلثا ان شاء الله فمات بعد قوله ثلثا قبل قوله
ان شاء الله فلا تقع لان الاسماء صحيحة لانه ساقى الوقوع وهو ملائم
لموهبا بخلاف ما لو مسلم انسان على فية عند اراده ذكر الواحدة
حيث سعى لانه لم يصل ذكر العدد بالاتفاق وبخلاف ما لو مات
الزوج قبل ذكر الاسماء حيث يقع لانه لم يصل لعدم ذكره وفي
البسيط لو مات عند ذكر الثلث ففيه ثلثة اوجه احدها يقع
الثلث لانها تقع ما اول الكلام ثانيا لانه يقع شيء ثالثا يقع واحد

بقوله طالق وبلغو ذكر الثالث قوله ولو قال انت طالق
واحد قبل واحد او بعد واحد وقعت واحد قبل الدخول
والاصح ذلك انه متى ذكر طلقين وادخل منهما كلمة الطرف
ان قرنه بها الكايه كان صفة المذكور اخر اكثرتك جاني زيد قبله
عمرو وان لم يقرنه بها الكايه كان صفة المذكور ولا كقولك طاني
زيد قبل عمرو والابقاع في الماضي ايقاع في الحال لان اساده ليس
في وسعه فالقبليه في قوله واحد قبل واحد صفة للاول فبين
بها فلا يقع الثانيه والبعديه في قوله بعدها واحد صفة لآخر
وقد حصلت البينونه بالاول ولو قال انت طالق واحد
قبلها واحد او قال واحد بعد واحد يقع ثنتان لان القبليه
صفة للماسه لانصاتها بضمير الاول فانقضى انقاعها في الماضي
قبل الاول وابقاع الاول في الحال غير ان الواقع في الماضي واقع في
الحال كما لو قال انت طالق امس تقع في الحال فغير ان الواقع في الماضي
والبعديه صفة للطلقة الاول فانقضى وقوع الواحد في الحال
واقاع الاخر قبل من حتى صفت الاول بالبعديه فغير ان
الواقع ولو قال انت طالق واحد مع واحد او معها واحد
تقع ثنتان لان كلمة مع للقران لغة وعن ابن يوسف في قوله معها
واحد تقع واحد لان الكايه بسداد في سبق المكثرة لا محاله
فمقتضى ان لا يقع الا السابق فلا يقع ثنتان وعلى ابن قدامه بان
الطلقة اذا وقعت لا يمكن ان تقع معها غيرها والتعليل الصحيح
له هو الاول واددت الشافعية واحدة فوق واحد او فوق واحد

او تحت واحد او تحتها والحاصله منهم اخذوها ولا وجه لامراده
ذلك لدخوله في قولنا واحد قبل واحد او قبلها واحد
وبعدها واحد لان قبل واحد وفوق واحد سواء وكذا تحت
واحد منزله بعد واحد وتحتها واحد منزله بعدها واحد
ولم يذكر واواحد محب واحد ومعناه مرتب من معنى مع وفي
الروضه للسبوي قال لغير المدخول بها انت طالق طلقة قبل
طلقة او بعدها طلقة ثابت بالاول وان قال بعد طلقة او قبلها طلقة
ففيه ثلثة اوجه اصحها تقع واحد والثاني لا يقع شيء والثالث
تقع ثنتان بلغو قوله قبلها وهو ضعيف وقد ذكرت وجهه وفيه
فلا يلف الى زعم تضعيفه وان قال انت طالق واحد مع واحد
او معها واحد فوجهان اصحهما وقوع الثنتين والثاني واحد
على اهمها معان معا او متعابا وان قال انت طالق طلقة تحت طلقة
او تحتها طلقة او فوق طلقة او فوقها طلقة فثنتان ومنه وجه انه
طلقة كما في الاقرار بانه لا يلزمه الادراه واختاره ابن كثر والخناطر
وقال امام الحرمين والغرل حكه حكيم مع قلت ضعفة
ظاهر لان مع للقران لغة وفوق تحت للترتيب الثاني للقران وفي
كلام المتولي ما يقتضي انه لا يقع في غير المدخول بها الا واحد وان
قال انت طالق طلقة قبلها طلقة وبعدها طلقة وذلك قبل الدخول
فوجهان اصحهما تقع واحد والثاني لا يقع شيء على السريجة وفي
المغني يقع واحد وهو ظاهر قول الشافعي قلت هو احدى
وجهي الشافعية ولا قوله فيه وقال ابو بكر من الحاصله مع ثنتان

ان عندنا جميعه الان والى من الجذر وايد واحد وفي نوادر هشام عن محمد اذا كان
الرجل يحمل اوله اب وان فالزوج الى الابن والاع الى الاب عندنا جميعه ومثله في
المسيح وهو نوال الى يوسف وعند محمد الطبع الى الاب وان اصبح الابن والاب
وام اول اب فالابن والى عند محمد وقال محمد الاخ الى مفضل اعاد المراف عند محمد فان
روح المعنونه ابوها او جدها فان كانت فلانها لها وان زوجها او اخوها مملكت
فانها الخبار وان زوجها ابوها فلانها فيه عن ابن حبه ويحور ان لا تكون لها الخبار لانه مقدم
علي الاب عنه ولا خيار في روج الاب فكذا في روج من يقدم عليه وفي المتوسط ورجع
الي يوسف عن موت الخبار لها وهو قول عروة بن الزبير وسب الخبار في روج القاضي
في طاهر الرواد وروى جلد بن شبيب المروزي عن ابن حبه انه لا صار لها زوجها وجهه
ان ولا يد في المسر والمال ثلاث والحد خلاف الاخ والعلم ووحيد طاهر الرواد القاضي
موضع من الاخ والعلم فاداسا طاهر الحاجب في المحجب الى الاصح من الروايات الام
سواء الحار لقصورها باها دون سبعة ولها الى المال وهو الاصح من الروايات
علا فلام من او عنه فعلى قول الى يوسف لا يعود ولان الاب فاما ساجي لوصف ماله
او زوجه امراه لا يجوز بل لول الولاده الى القاضي وعلى قول محمد الولاده الى القاضي استحقاقا
وقال ابو بكر المدا في عود ولان الاب عنه علمانا الله رحمهم الله وقال رفا الولاده
للسلطان والاب اد اعته فليس للان المقر في ماله وهل يس له ولا يد روى ذكر
سبح الاسلام في احزاب اد ولان للمصري المعتبر ان على قول من يقول عبد الاب ولان
زوج امه اذا حل الان يس الولاده للارهاه اذ في مساي الى الله زوج امه الكبير
بعد اده عن حم الان فاحان الاب حاز في البدع عن الى يوسف الاب والار اذا
اجتمعا فاقترع روح المحبوه حارده رواه المعلى عنه فانبت الولاده لكل واحد منهما
فالاخون المتساويين وعند حنفو هما تقدم الاب احترامه ومن المفسر

ما ذكر في نوادر ما رواه المفسر سبل الرازي عن امرأته لها اب وان قال ابو يوسف رويها
ابوها ويدعي ان قوله هذا قول ابن حبه وقال محمد رويها عنها ويدعي ان قوله هذا
قول ابن حبه ودر في جوامع العقه والخبير والواقفات وماوى العصل الشهد
والفتاوى للمريعات وغيرهما من الحسن القاضي لا زوج الصغار والصغار بالدر لاو لهم
الا اذا شرط الامام له من زوجهم وعنده ومشترون وان لم يشترط له ذلك فلا يملكه
عليهم ولور زوجها ولم يادق السلطان ذلك ثم ادق له فيه فاحاز ما كان صنع مردك
لم يحز مكداد في الواقفات والصحيح انه محذور وهو مستحسن فان محمد احمد الله نص
في الجامع في اول كتاب النكاح على منكره ان احسانا قالوا قوله عليه السلام النكاح الى
العصبات سنا والام لانها عصبه في الجملة دليل ان ولدا لامه نزل منه الام كل
الما ان ولدا لرازي في التمهيد المبراد وزوجها وراي واصاب وحده الماي لها اخ او غيره
من الاوليها ونحوها عن عدى مالم يشرط الولي اصلا واحاز ملك ان يزوجه رجل فخرقا
وان فان منه من هو افقه بتمامه واقرق البها وقال ملك لا يكون الاقرب من الاولي
اوتد الاد استنجا حروا في النكاح ما قاله عنه ابن القسيم وقال ملك في النكاح لها اب
واخ تزوجهما الاخ برضاها لا بد ملكتها امها منه فلهما واما ان النكاح من ملك
وروي ابن وهب عن ملك ان الان او الانكاح امه من سبها وما لصله عليها وقد قال
العصري واسمعي وان الممدد وعن ابن حبل الان اول من الحد وعنه تقدم الاخ على الحد
وعنه الاخ والمجد سواء فلهما تام الان وانه عند عدم الاب والحد في المعنى وعند
الشافعي لا يملكه للان وانه الاخ الامس والاخ لاب سواء المشهور عن ابن حبل وبه
قال ابو بوبور والشافعي في التمدد وفي الممدد السويق مقدم قال في قوله هو الصحيح قولنا
وزوجهما نكاحه زوج ام سلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ثم ما عسر زوج
رسول الله وقال احمد ومن يقول ان عسر كان صغيرا فسر مسان وروى في باقي زوج

ابن الصباغ والمتول الشريف ناصر العري ولوا وهو مذهب الى حنيفة
رضي الله عنه قلنا قيس قول اصحابنا وقوع الثلث المنجز
وطلقين بالشرط من غير تقديم لان اسناده ليس وسعه فصار
كما لو قال قبل الدخول انت طالق واحد قبلها واحد يقع مثنان
معاً كما تقدم قال وبشبهه ان يكون الفتوى به اولى يعني بوقوع
الواحد المنجز قال الرويانى لوجه لتعليم العوام هذه
المسئلة لنسداد الزمان وقد جزم الرافعي في المحرر صحيح ووقع
المنجز وفي المعنى لانصر لاحد في هذه المسئلة وقال القاضي تطلق
ثلاثا احداها بالمنجز اي بالمباشرة وقال ابن عقيل تطلق بالمنجز
لا غير ويلغو المعلق ولا يقع الطلاق في الزمن الماضي لانه غير متصور
فيه فلنا ان الله سبحانه شرع الطلاق لمصلحة تتعلق به
وما ذكره منعها بالكلية وبطل شرعها ففوت مصلحة فلا يجوز
تجرد الرأى والحكم واذا لم يمكن انقاع الطلاق على زوجته في جميع
عمره كان ذلك مذهب المضارن بعينه ولا يتم جعل ابعاء الواحد
شرطا لوقوع الثلث ولا بوجوب المشروط قبل وجود شرطه منع الطلق
المباشرة ولا معنى له ودولاه وصف الطلاق المعلق باستحلال
به فلف صفة ووقع الطلاق كما لو قال انت طالق ثلاثا لا يقع عليك
الا بمجرد اذ قال انت طالق طلقه لانقص عدد طلاقاتك وقال اذا
طلقتك فانت طالق ثلاثا فانه مستحيل اذ اطلقها ان يطلق ثلاثا
بالتعليق وبطل ما ذكره بما لو قال اذا انفكسك سكاك فانت طالق
قبله ثلاثا ثم وجد ما نفكسك سكاكها من رضاع او وطأها او غيرها المشبهة

او برقة فانه لا خلاف في انفساخ نكاحها وفي الروضة قال الدخول
بها انت طالق انت طالق يقع مثنان على الاظهر وان قال انت طالق
طالق يقع مثنان عند الجمهور وقال القاضي حسين واحد ولو
كرره ثلاثا على الاظهر ولو قصد بالثالثة تأكيد الاول وقع الثلث
على الاصح للفصل ولو قال انت طالق وطالق وطالق واطلق
فعلى القولين فان قال قصدت بالثاني تأكيد الاول لم يصل في الظاهر
وان قال قصدت بالمالك تأكيد الاول لم تقبل وان قال استطلق
طلقه مع خلقه او معها طلقه يقع مثنان معا ومتعاقبا وجهان
اصحهما يقعان معا قوله ولو قال لها ان دخلت الدار
فانت طالق واحد وواحد فدخلت الدار وقع عليها واحد عند
ابن حنيفة وهو احدى الوجوه الثلاثة عند الشافعية وقال
ابو يوسف ومحمد ومالك واحمد يقع مثنان واجمعوا على انه لو اخرج
الشرط تعلق الكل ووقع جملة ولو عطف بالقائه على هذا الخلاف
بين ابن حنيفة وبين ابو يوسف ومحمد فيما ذكره الكرخي وذكر الفقيه
ابو الليث انه يقع واحد بالاتفاق وهو الاصح لان الثاني العطف
للتعقيب وفي الدر خبيره قال لها انت طالق ان دخلت الدار
ما بال اولي ولم تعلق الثانية وان عطف بالواو او بالفاء تعلقا وان
عطف بتم فعند ابن حنيفة يقع عليها طلقه للحال سين بها وبطل الثاني
وهو قول القاضي من الحنابلة وقال ابو يوسف ومحمد يتوقف
الكل على وجود الشرط فاذا وجد وقع الثلث هكذا المسئلة في النوازل
وذكر القدرى انه يقع واحد عند الشرط وهو الاشبه وبه قال

الشافعي وابن حنبل في الفأوت ثم قدم الشرط أو آخره لا في يوسف ومحمد
أن كله ثم الجمع مع التراخي فلا تقتضيه الجمع تعلق الكل بالشرط وباعتبار
التراخي ماخر الثاني والثالثه وقوعه ولا في حقيقه رضي الله عنهم أن
كله ثم للتراخي وذلك بأن تراخي تعليق الثاني عن الأول يقع الفصل
بينهما بمنزلة السكوت فالحاصل أنهما يظهران التراخي في الوقوع
دون التعليق وأبو حنيفة أظهره في التعليق ولو قدم الشرط فقال
إن دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق تعلقت الأول
بالدخول وقعت الثانية ولغت الثالثة عند وعدهم يتوقف
الكل على وجود الشرط فتقع وأجن عند وجوده بما على ما ذكرناه
من الأصلين ولهذا ما في الواو إذا قدم الشرط أنها للجمع
المطلق فتقع جملة كما إذا نص عليه بلفظ التثنية والجمع أو آخر
الشرط وهو أجماع ولا في حقيقه أن المعلق بالشرط كالملفوظ عقبه
فتبين بالاول وهذا لأن الواو يحتمل الفران والترتيب فلا يقع
الزيادة بالسكوت وله وأما الضرر الثاني وهو الكايات
لا تقع بها الطلاق إلا بالنية أو بدلالة الحال لأنها مستعمل في الطلاق
وغيره وليست نصا في الطلاق ولا صريحة ولا طامره فيه فلا بد
من إرادة الطلاق بها وبه قال الشافعي وأخرون وفي الأنوار قال
أبو عمر بن عبد البر البتة والبتلة والجرام والحلية والبرية ثلاث
بعد الدخول من غير نية قال أبو الوليد ولا خلاف في المذهب
أن البتة والباسه والحلية والبرية ثلاث بغير نية عند مالك وعند
ابن حنبل الكايات تنقسم إلى حلية وخفية وهي عبارة الشافعية

١٢٢
وعند المالكية تنقسم إلى طامره وبحتملة هذه عبارة فالتامره
تقع بها الطلاق التلك من غير نية في الدخول كما ذكرنا وفي اللغوي
المخصوص عليها عشر على ما ذكر بعد فنفها عن أحد روايتان أحدهما
ثلاث والثانية يرجع فيها إلى ما نوى وإن لم ينو شيئا فواحد
وعند الألبان من النية أو بدلالة الحال كالغضب وذكر الطلاق
وفي الكتاب فلا بد من المعين أو دلالة بمعنى دلالة اللفظ على
الطلاق وعند الطامرية لا يقع الطلاق إلا بأحد ثلثة الفاظ
الطلاق والفراق والسداع ولا تقع بشي من الكايات ذكر ذلك
في المحلى في شرح المحلى وقد قال الشافعي لا اعتبار بالدلالة وأبى
من النية وسواء في ذلك حالة الغضب وذكر سوال الطلاق وغير
ذلك وفي المغني قال الحزفي إذا نوى الكايات في حال الغضب فهو طلاق
بغير نية وكذا في حال سوال الطلاق وذكر أبو بكر والقاضي وأبو الخطاب
أبجيدون في ذلك روايتين أحدهما يقول الشافعي قال في
البيسيط الغضب والمنازعة وسوال الطلاق يتأقطه في الأثر غير
مغيته للطلاق في الكايات خلافاً لا في حقيقه ولا بن حنبل قال
إمام الحرمين الرجل مختار في جميع أحواله وليس بعد أن يضمر غير ما
أظهر عند الكثر علف ولعمري أهمل العلم أن حال الغضب سوال
الطلاق فغلبت على الظن إرادة الطلاق معتمدة من القرينة مقام
النية لقوتها بل هي أدل على الطلاق من النية فإنها باطنه وحاله
الغضب وسوال الطلاق طامره فكانت مغنيه عن النية وقد
عرف في الجامع أن الدلالة الحال بدلالة المقال لا ترى أن الواو إذا

قال بعد استقنى ما يكون امر او من العبد يكون العاسا ودعا
والصيفه واحده وهي صيفه الامر وهذا لان دلاله الحال بعد
حكم الاقوال والافعال وتخصصه فان من قال رجل يا عصف
في حال تعظيمه كان مدحاً له وسنا عليه وان قاله في حال شتمه
وتقصصه كان قدحاً فيه وذمالة ولو قال يوم لا يغدرون
بذمه ولا يظلمون الناس حبه حرول ولو قال يرى اوفى ذمته
منهم في حال المدح كان مدحاً بليغا كما قال حستان بن ثابت في
مدح النبي عليه السلام فاحلت من ناقه فوق حبلها ابروا في
ذمته من يجر ولو قاله في حال الغضب والشتمه كان هجاء قبيحا
كقول الجاحي قبيله لا يغدرون بذمه ولا يظلمون الناس حبه حرول
وقال اخر كان بنى لم يخلق لحشيتيه سواهم من جميع الناس اسنانا
وهذا في هذا الموضوع هجاء قبيح وذم صريح وحكى عن حسان انه
قال ما اراه الا قد سلم عليهم ولو لا القرينه ودلاله الحال كان
ذلك من احسن المدح وفي الافعال لو ان رجلا سل سيفه وقصد
انسانا والحال يدل على المرح واللعب لم يجر قتله ولا يجوز ان يقال
قد يكون سل سيفه واظهر المرح وفي الباطن قصد قتله ولو
دلت الحال على الجد جاز دفعه بقتله والغضب هنا صريح اراده
الطلاق فيقوم مقام النيه وكذلك حال سوالها الطلاق او سوال
غيرها كحال الغضب ولا يحتاج فيها الى النيه وسوال الطلاق
اقوى في ارادته من حال الغضب وفي روايه الى الجرح لو قال
لم ارد بها الطلاق صدق في حال الغضب دون سوال الطلاق

وفدق من حال الغضب ومن كونه جوابا لسوال الطلاق وذلك
لان الجواب ينصرف الى السوال الا ترى انه لو قال لي عليك دينار
فقال نعم او صدقت لم يقبل منه بنفسه بغير الاقرار لان نعم
جواب فكانه قال نعم لك علي دينار وقول امام الحرمين الرجل
مختار ولا بعد ان نضم عمر ما اظهر عناداً هذا وهم بعيد ولا يجوز
ترك الامور الظاهره بالاوهام اذ الموهوم لا يعارض المحقق ولا
الراجح ومنعهم وقوع الطلاق بالحايه عند سوال الطلاق
تحكم وفي البسيط يعول على العرائس في الشهاده على الرضاع
قال وهي على ضربين جمعي وبين منها ثلثه الفا يقع بها
طلاق جمعي ولا يقع بها الا واحد وهي قوله اعتدى واستنكر
رحمك وانت واحد وهو قول الشعبي وفي البدر ايع القياس
في اعتدي ان يكون باسمه هكذا روى عن ابن حنيفه واي يوسف
ولهذا اني تزوجت لوني الطلاق او الثلث يقع وكذا ينبغي وترك
حديث جابر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال السوده بنت
زمنه اعتدى فحلفت يومها لعائشه رضي الله عنها فراجعها
ورد عليها يومها وفي الغني قال ابن قدامه قال عليه السلام
للسوده بنت زمنه اعتدى فحلفت تطليقه قال ابو محمد من حرم
هذا كذب موضوع ما طلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم قط
لكنها لما استنت وذهبت يومها وليلتها لعائشه وفي المنكاف
اعتدى حقيقته الامر بالحساب انفعلي من العبد للعدو فيجوز ان
يكون مراده اعتدى نعم الله عليك او نعمي عليك او اعتدى من النكاح

فأذنوى الطلاق صح بعد الدخول امضالا بمعناه طلقك فاعتكر
وقبل الدخول لا يجب العود لكن اذا نوى الطلاق بحمل استعدا
لان العود مسببه عن الطلاق فاستعير بسببه ومثله في
البدائع وفي المبسوط اذا قال لها اعتدي يقع الطلاق قبل الدخول
وان لم يجب العود لانه نص الطلاق عند نيته وقوله واستبيري
رجحك تصرح بما هو المقصود من وجوب العود وهو الاستبراء
والتعريف عن براه الرحم ويحتمل الامر بالاستبراء والتعريف عن
براه الرحم ويحتمل الامر بالاستبراء ليلطفها بعد ذلك فلا بد من
النيه لان استبيري يحتمل الاستبراء منه ومن غيره حتى لو قال
استبيري متى يقع الطلاق بالاتفاق على ما قالوا واشتات الثالث
وهي انت واجد يحتمل عند قومك او واحد نسبا العالم في الحسن
والجمال او في قبح الوجه ورداة الطباع والحضال او واجد عندى
ويحتمل ان يكون صفة لمصدر محذوف وهو الطلقة وقد جرد
الموصوف وبقيت الصفة فاذا نوى كان الواقع هو الموصوف وهو
صريح فكون رجعيها لهذا والتصيص على الوجه نفى صفة الله
وقوله لان قوله انت طالق فيها معنى او ضمير ولو كان مظهرا
لا يقع به الا واحد لانه نعت فرد على ما مر وكذا طلقك وفي
قوله واحد ان صار المصدر مذكورا لكن التصيص على الواحد
منا في الثالث فلان المصدر الذي يحتمل الله هو المصدر
المؤكد دون المحدود ولا معتبرا بغير الواحد عند عامة المشايخ
وقال بعضهم ان نصب واحد وقعت بغير نية ولو رفعها لم يقع

شي وان وف بغير اعراب فنيه الكلام لان الاول صفة لمصدر
محذوف اي انت طالق طلقة واحدة والثاني الواحد خبر عنها
فلا يقع شيء والصحيح ان الكل يقتصر الى النيه لان العامي لا يميز
بين وجوه الاعراب وفي الجامع قال انت طالق عدله او باسمه
اوسننه في ذخرك الدار يتعلق وبعضهم يميز في الجميع باعرابه
لانها صفة الطلاق هذا اذا كانت بالنصب ظاهرا وبالرفع
خبر بعد خبر وهو على ما ذكرنا وفي شرح الاسبغاني وجوامع
الفقه هي كايا ومدة لولات وفي الينابيع هي ثلث كلمات
ومدة لولات ونفويضات اما الكايات فقوله انت باين زينة
وخليه ويريه وجرام وما الحق بها القاضي ابو يوسف في روايه
الطحاوي وهو اربعة ذكرك السرخسي في المبسوط وقاضي خان
في الجامع الصغير واخرون وهي لا سبيل لي عليك لا ملك لي عليك
خليت سبيلك فارقتك ولا روايه في حرجت من ملكي قالوا
هو منزله خلعت سبيلك وفي الينابيع والحق ابو يوسف
بالخمسة ستة اخرى وهي الاربعة المتقدمه وزاد خلعك واخفى
بملكك قلد ونبغ ان يراذ فيها انت تملكه واسلطا
لي عليك فصي ثلث عشر كلمة واما المدلولات فمثل
قومي واذهبي واخرجي وتنفعي وتخيري واستبيري وانطلق وانفلي
واغربي واغربي وابغني الارواح لانكاح بيني وبينك وحملك
على غاربك ووهبتك لا ملكك وما انا بزواج لك اومت مني
ولو قال ففحت نكاحك او السكاح الذي مني وبينك وانا بري من

نكاحك او نحو مني او تخلصت او برئت لك طلاقك او طلق طلاقك
او سبيل طلاقك يقع بالنية وفي النكحة قال لها تجزى ونوى
به الطلاق فان طلقه بانه اذ لم ينو تلك وفي المغيثاني قال
انا يرى من نكاحك يقع والطلاق الكتاب وهو محمول على النية
ولو قال ابتداء هبت لك طلاقك او تصدقت به يقع بالنية
عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف هي عليك وان نوى بها
تلك كان عليك بلا خلاف وفي الرخصة عن ابو يوسف
اذا قال لها وهبتك لاملك او لا بويك او لا بيك او لا ملك او
لا نيك او لا لزواج فهو طلاق بالنية وان قال وهبتك لاختك او
لعمتك او لخالتك وما اشبه ذلك فليس بطلاق وان نواه
ولا شرط القبول لوقوع الطلاق عندنا وذكر الفوق بين
المسلمين في فروق الكرابي هي وهو ان الهبة من الاموال ابوين
بردها اليهم وهو مفتضي الطلاق في العرف والعادة لقوله الحق
باملك وليس كذلك الاخت والعهد والخالد لعدم جري العادة بذلك
فلم يكن طلاقا ولو قال اذهبي الغريم ونوى الطلاق فثلث ولو قال
حدي طلاقك فثالث اخرت يقع وكذا اخرجي ان شئت ونوى فثالث
شئت يقع ولو قال تزوجي زوجا لعلك لي فهو اقرار بالثلث
واما المقوضات فقولها امرتك ببدك واختار طلاقك
بيدك والطلاق اليك خلاف الطلاق منك فانه كناية يقع بالنية
وفي المبداء وان طلق ان شئت او طلق نفسك وفي شرح الاسماء
وجوامع الفقه للعباسي الحق بالكلمات امرتك ببدك واختار وان عتدك

واستبرك خنك وجعلها مائة وما في باب ينو طلاق ولو
قال لم اتزوجك او لم تكوني لي امراه او ما انت بامراهي
او قال مالي امراه ونوى لا يقع لان ما يستعمل الماضي وهو كذب
ذكره في المبسوط وكذا الوكيل له انك امراه فقال لا لم يقع واجمعوا
على انه لو قال لم اتزوجك او لم يكن بيننا نكاح لا يقع وان نوى ولو قال
لا نكاح بيننا يقع اذا نوى ذكره المصنف في ولو قال لم يبق بيني
وبينك شيء ونوى لا يقع وفي الفتاوى لم يبق بيني وبينك على ونوى
يقع ولو قال لها اعرتك طلاقك او انا يرى من طلاقك او برئت
الملك من طلاقك واعرضت او صغيت عن طلاقك لا يقع وان نوى
وفي الحاوي قال برئت اليك من طلاقك الاصح انه يقع بالنية وفي
المصنف في قال اعرتك طلاقك صار بينها وعن ابو يوسف يقع
وعنه لا ولو قال اقرضتك طلاقك يقع ولو قال رهنتك قال
المأخوذ لا يقع وقيل يقع ولو قال بعثك طلاقك فثالث اشترت
يقع رجعي وبه قال مالك وقال النوري وابن حنبل واسحق لا يقع
وغيرهم بالهبة ولو قال ابحتك طلاقك لا يقع وان نوى
وبهره باين وكذا بيعت نفسك وفي المصنف في ايضا ان طلق
وانت يقع بمان وفي الفتاوى واحده وفي نفيه المنية قال في
فتاوى العصائت حرام وقال ما نوب به الطلاق لم يصدق وليس
للمفتي ولا للفاضل ان يقع وبحكم على طاهر المذهب ومرك العرف
قال انت حرام وان انت على حرام يقع الطلاق الماس من غيره
مع الطلاق الماس من غيره وقال مجدلاyme لا يحتاج فيه

والاحتمال فيها وانت حجة عن حقيقة الرق او ورق النكاح فعلى الاول
لا يكون طلاقا وتنفعي وتخري واستتري عن الاجانب حتى لا يروك
او منى لانك حرمت على واغتر مثل اخرجي لزوري اهلك اولاني
قد ابتك ومعه التباعد عني وروي اعزني من العزوبه وقوله
وابتغى الارواح هذا قبل الدخول ظاهر وبعد الدخول لا يحمل
طلب الارواح لها حتى تنقضي عدتها لكن قد مضت منه
ان حل لك او اطلبى النساء لان الزوج مشترك فيه المرأة والرجل
وفي المراه اكثر والزوجه قليله قال
وابن الذي يتبع لنفسه زوج حتى كساع الى اسد الشري يستبدلها
قال الا ان يكون في مذاكرة الطلاق بان قلت اطلقني او قال غيرها
طلق امرأتك فتقع بها الطلاق في القضا ولا تقع فيما بينه وبين
الله الا بالنيه قال صاحب الكتاب سوى من هذه الالفاظ
يعني في الجامع الصغير وقال لا يصدق في القضا في حال مذاكرة
الطلاق ايضا كما لو نواه قالوا هذا فيما لا يصلح رد او في الخواشي
قوله هذا فيما لا يصلح رد اي في وقوع الطلاق قضا عند مذاكرة
الطلاق بدون النية ليس على عمومته في هذه الالفاظ بل يختص
بما لا يصلح رد منها والجملة في ذلك ان الاحوال تلك حال مطلقة
عن مذاكرة الطلاق والغضب وهي حال الرضى وفي حال مذاكرة الطلاق
وحال الغضب والكمالات
ثلاثة اقسام ما يصلح جوابا
اي طلاقا وردا اي ترك الكلامها بمعنى اترك هذا الكلام واستغفل
بغيره وما يصلح جوابا لا رد او ما يصلح جوابا وبسبب شتمه في

حالة الرضى لا يكون شي منها طلاقا الا بالنيه والقول قوله في انكار
النيه لان الاصل عدمها ولا يعترف الا من جهته الا ان يكون
عليها دليل في حال مذاكرة الطلاق لم يصدق فيما يصلح جوابا ولا
يصلح رد او في القضا مثل خليه بربه باين منه حرام اعتدى امرك
بيدك اختاري لان الظاهر ارادة الطلاق عند سواله ويصدق
فيما يصلح جوابا وردا مثل قوله اخرجي اذهبي قومي ينفعي تخري
واستتري بخوها لان احتمال ذلك للرد عارض الجواب فلا يقع
بالشك والاحتمال فجعل رد او في كل موضع كان فيه القول قوله
حكف على عدم نيته الطلاق وفي حال الغضب صدق جميع ذلك
لا احتمال للرد او السب الا فيما يصلح للطلاق ولا يصلح للرد والشتيمة
كقوله اعتدي اختاري امرك بيدك فانه لا يصدق فيها في ترك
ارادة الطلاق لان الغضب يدل على ارادته وعن ابن يوسف انه الحق
بتلك الخمسة اربعة اخرى لا يمكن عليك ولا تسبيل لي عليك وحليت
سبيلك وفارتك وهكذا في قاضي خان لا احتمال للسب ولا روايه في
خرجت عن ملكي قالوا هو بمنزله حليت سبيلك وفي النبايع او في
انه الحق بضع الخمسة سته اخرى حليت سبيلك ولا يمكن عليك
ولا تسبيل لي عليك وفارتك وخالتك والحق بملكك وهذه الالفاظ
وان كانت لا تصلح للرد لكنها تصلح للسب والشتيمة لان خليه يحمل
المخلو عن الخيرات وخصال البر والصلة كما يحتمل الطلاق وبره من
الاسلام وبما به من المروءه وبته منها ومن الدن وحرام يحتمل حرمة
الصحة والاجتماع بها لسوء خلقها وراد بالجرام الحسن ايضا وطلب

سبيلك وما انت عليه ولا ملك لي عليك انت اقل من ذلك او كان لا ملك
لعليك لسلطانك ولا سبيل لي عليك اي على طلاقك او عليك
لمتروك وخالفك وفارقك حتى لا تتشابه في السلطان كالتبديل
والبتله كالمسود وفي المنسوط الاجوال ثلث مذكرات الطلاق
غضب رضي في الاول لا يصدق في الثاني شيء من الالفاظ للجواب
خلافا للشافعي وقد قدمناه وفي حال الغضب لا يصدق في ثلثة الفاظ
اعتدى اختارى امرك بيدك لانها لا يحتمل السب والرد وفي خمسة الفاظ
صدق في القضا كما تقدم لاحتكامها للسب والحق ابو يوسف في اربعة
اخرى كما تقدم وذكر في التحفة انه لا يصدق في القضا في اربعة الفاظ في
الاجوال كلها وهي امرك بيدك واختارى واعتدى واستبرى رحمك قال
لان من الالفاظ لا يصح للشتم ولا للتعبد فالظاهر منها الطلاق
وفي الفتاوى وعامة الكتب يصدق في الكل انه مانوس في حال الرضى
كما ذكر في الكتاب وسلمنا انها لا يصح للشتم ولا للتعبد ولكنها
ليست صريحة في الطلاق فلا بد من التيه او ما يقوم مقامها في
ارادة الطلاق وفي المنافع في حاله الرضى لا يكون شيء من الاقسام
طلاقا الابالفيه وفي حال مذكرات الطلاق وهي اذا سالت طلاقها او
سأله غيرهما ما يصح جوابا اي طلاقا ورد لها عن سوا الطلاق لا
يجعل طلاقا وما يصح جوابا ولا يصح رداجعل طلاقا لقرنه سؤال
طلاقا وهي اقوى من نيته والقسم الثالث وهو ما يصح جوابا
وسبا وشتمه يجعل طلاقا ايضا وفي حال الغضب وهي الحال
الساله بعد حال الرضى ومذكرات الطلاق يصدق في الاقسام الثلثة

١٢٨
الا فيها يصح جوابا بالغير فانه لا يصدق في قوله لم انووقع الطلاق
وهو القسم الثاني فالقسم الاول وهو الذي يصح جوابا ورد الاسبا
وشتمه سبعة ارجح اذهبى اغزى قولى تقضى تخمى استبرى
والقسم الثاني ما يصح جوابا بالغير لا يصح رد او لاستا امرك
بيدك اختارى اعتدى ثلثة الفاظ كما ذكر في الكتاب وكذا في
الجامع الصغير لقاضى خان والقسم الثالث وهو ما يصح جوابا
وشتمه لا رد اجبته عليه بربيه باين منه حرام وقد قدمت
هذه الالفاظ وفي المنافع قوله الا في حال مذكرات الطلاق فيه
اشتباه لان ما يصح جوابا ورد لا يجعل طلاقا وانما يستقيم ذلك
في القسمين الاخرين احدهما ما يصح جوابا بالرد والاخر ما يصح
جوابا وسبا قال وقوله وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السب
والشتمه فيه اشتباه ايضا لانه لا يمنع ما يصح جوابا وردا وفي
شرح ابن نصر البغدادى في القسم الثالث مدس في القضا في حال الغضب
ومذكرات الطلاق اغزى واخرجى واذهبى وقولى تقضى واستبرى
فتبين ما ذكرنا وما ذكر في الشرح المذكور ان قوله وقع الطلاق بكل
لفظ لا يقصد به السب غير مستقيم على الاطلاق فينبغي ان يقال
لا يصد به السب ولا يصح للرد وقوله فان كان اللفظ لا يصح
للسب والشتمه تعين للطلاق فيه كلام ايضا لان ما يصح جوابا
ورد لا يصح للسب والشتمه على ما تقدم ولم يعين للطلاق لان
حال الغضب يحتمل الطلاق والرد مغايله فلم يجعل جوابا بالسب
الا ان زاد فيه ولا يصح للرد ذكر المواضات على صاحب النافع

وبعضها يرد على صاحب الكتاب ايضا فاستحسن ذكر الكل بحسن
فقهه وقبوله وفي الولوي عشرين الفا لا يصدق فيها ترك اراده
الطلاق في القضا في حال مذكره وهي انت حرام عليه بربه بندين
اعتدى استبرأ رجلك انت واحد وامرك بيدك اختاري قلت
وكذا بئله فكانت احد عشر لفظا وصدق فيما عداها لان هذه الالفاظ
صالحة للجواب وما عداها لا يصلح للجواب وخمسة الفا لا يصدق
فيها في عدم ارادة الطلاق في حال الغضب وهي اعتدى استبرأ انت
واحد وامرك بيدك واختاري وصدق فيما عداها وقد اخرج
ابو يوسف بالخمسة اربعة اخرى قد ذكرنا في حال الرضا
في الكل انه لم ينو الطلاق في القضا وغيره وفي المعنى المنصوص عليها
عشرون ايجيهاك وهلك وجهك على غاربك وانت على حرام واذهي
فترجمي من شيت وغطى شعرك وانت حرم وقد اعتقتك ولا
سبيل لي عليك وانت على حرج والضرب الثاني مقيس عليه
العشرون وهو استبرأ رجلك وجلت للارواح وتقع ولا سلطان
لي عليك في معنى المنصوص ثم قال والصحيح ان قوله الحق يهلكك
لا يكون ثلث قلت ينبغي ان يكون بقيه الكايات كذلك
بالقياس وهو بمنزلة القياس وهذا صار ظاهرا بوضوح وكذا اعتدى
واستبرأ رجلك قال ابن قدامة في المعنى قد قال رسول الله الله
عليه وسلم لسودة بنت زمعة اعتدى فجعلها تطلقه وقد ذكرنا انه
لا صح له وفي المعنى وهلك وجهك لا يملك ان يملوها بعد الدخول يقع
ولحن رجعيه وان لم يملوها فلا شيء هذا هو المنصوص عن احمد

١٢٩
وقال ربيعة ومالك ويحيى بن سعيد وابو الزناد هي ثلث قبلوها
اوردوها وعندنا هي كساير الكايات قبلوها ولا اوردوها
قال الشافعي وقال علي رضي الله عنه ان قبلوها فواحد بانه
والا فرجعيه وسله عن النخعي وابن حنبل والاول يروي عن ابن
مسعود وعطاء وسروق والزهرى مجهول والدليل على عدم اشتراط
القبول انها كايه عن الطلاق ويحمل عنه فلا يوقف على القول
كساير الكايات فصار كالصريح وهذا لان حقيقة الهبة لغو
فيها اذ هبه المراه الحرم باطله فلا يشترط فيها ما يشترط في الهبة
ولهذا لا يشترط القبض والاجماع والهبة لا يفيد الملك بدون القبض
وقال الجاني له هي عليك للبضع فمقتضى القول كقوله
اختاري وامرك بيدك وقاسم فاسد لا اختلاف حكمها لان في
اختاري وامرك بيدك لو قالت قلت لا يقع شيء حتى يقع وفي هتك
لاهلك اذا قبلوها تقع من غير ان يقع ثم فرغوا على الفاسد فقال
القاضي منهم ينبغي ان يشترط النية من القابل كما يشترط من الواهب
وكما يشترط في اختيار الزوجه والكايات يفتقر الى النية عند
الايمة الثلثة وقال مالك لا يفتقر الى النية في الكايات الظاهرة
وكذا امرك بيدك واختاري وفي الانوار عند مالك الحلية والريه
والحرام ثلث بعد الدخول وقال ابو الوليد لا خلاف في المذهب
ان البتة والمامه والحلية والريه ثلث بغيره وفي التهيد
قال ابو عمر للعلماء في الحرام احدى عشرة قولاً اشدها قول مالك انه
ثلث ولا تسأل عن منه في المدخول بها وفي المحل اكثر اصحابه على انه

لث الا ان نوى واحد وقال ابن الماجشون ثلث في غير المدخوله
ايضا وقال عبد العزيز بن اسلمه هو واحد الا ان نوى ثلثا
قال ابو محمد بن حزم بفرقة ملك بين المدخول بها وغيره
اصد قبله وقال عامر الشعبي زعم اناس ان عليا جبريا حتى
غيره والله ما قاله علي قط وفي المعنى وخليه وبريه وبنه وابن
وجلك على غاريك والحقى بالملك الطاهر انها ثلث عند احمد
ابن ابي موسى ان فيها روايتين والمايه يرجع فيها الى ما نوى اخرا
ابو الخطاب فان لم يتوقع واحد رجعيه وعن علي ابن عمر بن
ثابت انها ثلث وعن ابن عباس والى هريره وعائشه ان البتة قبل
الدخول ثلث ورواه النجاد عن عمر بن اسناده انه جعل البتة واحد
ثم جعلها ثلثا وعن ثلث بن سعد والاوزاعي ان خليه وبريه وبنه
وما سه ثلث في المدخول بها وغيرهما وقال ابن قدامه في المعنى
الصحيح ان الحقى بالملك واحد ولا يكون ثلثا وقد ذكرنا عنه انه
قال الطاهر انه ثلث والقول الثاني في الجرام قول الزهرى
هو على ما نوى وعند عدم النية تقع واحد والقول الثالث
هو على ما نوى فان نوى واحد فهي باينه وان نوى ميمنا كفر وان لم ينو
طلاقا ولا ميمنا فلا شيء قاله الثوري والقول الرابع ان
نوى واحد او ثنتين فواحد باينه وان نوى ثلثا فثلث وان نوى
ظهارا فنكاحك وان قال اردت الكذب فكذلك وان لم يكن له نية
فهي ميمن وبصرها موليا قال في الزخير هذا هو المذكور
في كتب محمد رحمه الله وبه قال حماد والثوري ومشاخره افوا بوقع

الطلاق المبني فيه من غير نية للعرف وقد ذكرنا قبل هذا انه ليس
لان ينبغي بظاهر المذهب ولا المجاز ان يحكم به وترك العرف هكذا
العصر ذكر في فقيه المنيه والقول الخامس ان نوى
رجعيه فهي واحد رجعيه وان نوى به ثنتين فرجعتان وان نوى
ثلاثا فثلث وان لم يكن له نية فهو ميمن ولا يصير به موليا اذ لم يرد
بجرمها قاله الشافعي والقول السادس هو على ما نوى فان
نوى واحد فهي باينه وان نوى به سبعين فاسان قاله زفر والقول
السابع قاله اسحق انه ظهار والقول الثامن هو ميمن قاله جماعة
من التابعين وقال ابن المنذر في الاشراف هو قول ابي بكر وعمر
وابن مسعود وابن عباس وعائشه وقد ذكرنا عنهم خلافه على اذكر
ابو عمر بن عبد البر وبه قال ابن المسيب وابن حبيب والحسن وطاوس
وعطاء والقول التاسع ان يحرم الجلال ليس بشيء قاله جماعة
منهم مسروق بن الاجدع وابو سلمه والشعبي والقول العاشر
انه طلقه ما سه من غير نية اذ لم ينو الثلث روى الاعمش عن ابراهيم
انه قال اذ ادناه واحد باينه وفي التمهيد قال ابن عباس وابن جبر
وابو قلابه ووهب بن منبه هو نكاح الظهار كما رتة عقوبته
فعلى هذا يكون فيه احد عشر قول لا لامل العلم وعن ابن عباس وعائشه
ان قوله تعالى لم يحرم ما اهل الله لك انما هو في قوله لا اشر بالعسل
بعد ما وعليه يدل قوله تعالى قد فرض الله لكم تحله ايمانكم قال
ابو عمر الحجة لما لك اجماع العلماء ان من طلق امراته ثلثا انها تحرم
عليه فلما كان الثلث يحرمها كان التحريم لثلاثه هذا بطل

بالواجب الرجعي عندها فانهما تحريم وليس ثلثا وتوله كان التحريم
ثلثا باطل لانه ليس بثلث وانما يتبع ان لو قال لما كان الثلاث تحريما
وكل تحريم ثلث مجتنب منع ان يكون كل تحريم ثلثا والثلث تحريم
مغلط وهو تحريم خاص والتحريم محمول على مغلط وهو الثلاث
وغير مغلط وهو الطلقة الباسنة وعن ابن عمر الطلقة والبرية
انهما ثلث وعن الزهري ان البرية كالسه وهي ثلث وعنه في الطلقة
واحد او ما نوى وقال النخعي والثوري وعثمان البتي واحد
بانه عنده الطلاق الا ان نوى ثلثا كقولنا وفي مصنف
ابن بكير بن ابي شيبة البتة واحد بانه عنده من الخطاب
وبه قال ابن من عثمان والزهري والكوفيون وذكر الصفاقي
عن مالك انه لو قال لا حاجة لي فيك انه ثلث قاله ابن القسّم
وابراهيم ومطرف وابن الماجشون وقال اصبح ان لم ينو عدلا
فثلث حتى يريد واحدا وهذا كله حكم لا حجة عليه وهو لم يعمل
حاجة لي فيك ابدا ولعله لم يكن له فيها حاجة لي فيك ابدا ولعله لم
يكن له حاجة في ذلك الوقت فاذا حددت له فيها حاجة رد هاهم
قال ابن القسّم ان نوى في الامراته ما انت امراتي ليس بشئ الا ان نوى
الطلاق فيكون على ما نوى وهو ابلغ من قوله لا حاجة لي فيك لانه
يجوز ان يكون امراته ولم يسهل فيها حاجة فاولى ان لا يقع الثلث
فيها بخبر نية الطلاق وعن الحسن لو قال لا حاجة لي فيك فله
نسه وان قال لها اخرجي من متى ما يجسك في متى لست لي امراته
نقلها ثلثا قال هذه واحدة ومطرف ما نوى وعن ابراهيم في رجل

قال لامراته قد اذنت لك ان تزوجي ولم ينو طلاقا فليس بشئ ذكره
ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه وفي البسيط الكايات تنقسم
الى جلية وخفية فالجلية قوله انت طليته وبريه وبته والخفية
ما لا يسمي الا باستعانة او تقدير استعانة كقوله اعتمدت استبرك
رحمك فقيه تقدير استعانة اي طلقتك فاعتدى وقوله الحنفي بالملك
ويحبك على غاربك واغربي واذهبي وتجرعي وتزودي وتزوني
وما في معناها اما ما لا يشعر اصلا بالطلاق كقوله افعدك وكل
واشرب ما في معناها فلا يقع به الطلاق وان نوى كقولنا وقد
ذكرناه قبل هذا وفيه خلاف مالك وقال ابو عمر بن عبد البر
في الانوار ولم سابع ملكك عليه لان اللفظ اذا لم يصلح بقى مجرد النية
ولا اثر لها بدون اللفظ ورددت الشافعية في اشربي لا احتمال
اشربي كاس الفراق فهو كقوله تجرعي وترددوا ايضا في كل واحدة
القاضي والعراقيون ياشربي وفي اغناك الله وجهان تعلّق بقوله
تعالى يغز الله كلاما من سعته وضابطه انه ان ظهر الاضمار فهو
كناية وان احتمل فهو مثله وان تعذر فقيه تردّد في
للسا فقيه لو قدم النية على اللفظ او اخر عنه لم يقع شيء وان طبق
عليه وقع وان انقطعت النية قبل تمام اللفظ فالظاهره مع
وان نوى اما اللفظ واستمرت الى اخره فوجهان قلنا
الشرط وجود النية المعينة للطلاق من غير ان ينقطع بالاستغفال
بغيرها وما شرطوه كله تحكم ويرد على مالك قوله حدث ركانه
ان عد زيد انه طلق زوجته شهيمة المزنية البتة فقال له

هل لا رجل واحد مات لصعفه قال الفعل عليه وفي التفسير من الآلاول هم
 الخائفة والردالة والنداء الحسد **فمع** من جنس ما تقدم في صفة الميتة رجل ارشد
 والعداء بالله من اسلم فهو مؤمن لم يخرج عليه رده والحائكة النفس لغولت الدخائل وان كانت
 معصية ومن هو لغولت واسما الدماء في العقل وقد قال في المحيط والمبسوط لا رده فيها وبه
 عن المعتمد مبن من اصحابه من جعل لا يصير لانه نوع ومن غير صاحب الامراض ومن يصير للآكل
 المحيوس كقول المعتمد لانه لا يكون عوت مضافا لصد النجاس فيواشدة من العتق وذاته الحرفه
فله هذا هو الحق الذي جعل القواييد وفي المرساني لا يكون المحيوس هو الدعاقله وعند
 غيره الامه هو من العوسا لي صبح النجاس يما عظم **فله** مسله اذ هو في المبسوط والقند
 مضافا فله ان النجاس في الحرف لا يصير عند الحسد في اظهر الدوا من عند جريد السطار هذا
 العطار لانه يمكنه الاسفل من جرد في الحرفه كذا في النوى وفي العند ابو يوسف اجاب على عاده العجم
 لانهم اعدوا هذه الصناعات حرفة وسعروا في الدنيا فلم يربح بها خلافا في يدرون عاد اليهم
 والفاخر في الحرف يصير هذه النقا لا يتناق زوج امرائه وغير اسمه وشبهه فعلمت ان المذموم
 اشرف ولا خيار لها لعدم الضرر وعن ابى يوسف لها الخيار لان الزوج يستوفى عليها ولم
 تترس بزوج الدعاقل والرجس جعله قوله ابى يوسف ذراي المجد والاروى عن ابى حنيفة قال
 فاني خان لادج لحداد فان ادوز من الظاهر وهو هو لها فلها الخيار دون ولما قال
 في الرجلين عند علماء الله وان لم يكن هو لها فلها الخيار ولا وليا يصاوان فان الختان من حائنها
 ولا خيار له وفي الرجلين وفي زوجها باذنها من زوج ولم يعلم اذ لم لا يظهر عدما مادونا له سي
 النجاس فلا خيار لها ولو اجبر الزوج المحروما في المسله عا لها فلها الخيار وعدا لك على
 المراد اذ روجت نفسها لم تستطع النجاس ولم تعلم انه هو لها ولا خيار لها اظهر غير لغول
 الا لما اذ روجها ذلك ولم يعلموا عدم النجاس علموا اما اذا استوطا النجاس او اجبر بها
 ثم ظهر غير هو فلها الخيار ومن منبهه المني زوجت نفسها او ولي من عرسوط النجاس فظهر غير ولا

وفيه الجواب عن المصنف ان النجاس لا يكون له الخيار لانها لا تملك الخيار لانها لا تملك الخيار لانها لا تملك الخيار

خيار لها ولا له وان سوط النجاس فظهر غير هو فلهم الخيار وفي المرساني ولو زوجها بالولي
 قبلها ولم يعلم انه غير لغولت علم ولا خيار لها ولا ولي بض عليه في اخر ما في النجاس من الاجمال
 وفي المبسوط في مسئلة النجاس لا يصدق منه الساقع عليه اذ ولي هو انا وتواله الولد فسر
 انها لا خيار لها وتواله ان النجاس باطل لانه غير ذلك الرجل **فله** الاقوال بل جمع الاقوال
 ولا يصدق على ابيه بسعه اقوال فجعل الاقوال عليه اقوال غير ظاهرا العقد **فله**
 سبل الامه السرحى لانه يقول الاشارة والسميداد الاحمقنا فالجرح للاشارة دون
 السمه **فله** اذا قال المشراد الله من حسن السمي هذا كذا قال وهذا وعن
 مسندك على قوله فقهه فان مثل هذا الجواب لا يجر عنه العقبة ومن سبل عن طريق فقال
 امامنا هذا الحاب وامامنا هذا الحاب فغير الى الحارث الا بدعي يعلم له العلم له الطريق اصلا
فله قد تحمل عليه وفيه المسله وفتحه رحمه الله لا يتكر وفي المرساني الشاكره
 لا يكون هذا لاحد الا لما لم وهم الا من عتق هذا لا المومن هذا قاله الحلواني لا يصح النجاس
 بزوال النجاس اذ امان فهو عند العقد وتغير عند العقد لا بدع وهذا اجماع وفي حوامع الفتوى
 لوقال انا فلان بن فلان ثم اظهر له احواء وعنده يد فاحق التسع فان زوجها بالولي امرها ثم ظهر
 عدما ولا خيار لها وقد ذكرنا الياسه في هذا وفي الحاي صبيح زوجها هو لها لم يطانه الزوج
 ممرقا وهو يصير وليس المراد الفتوى وفي الحاي مع الاصفه ردت الصغيره الى امر لانه جها قبل
 اخذت ممرقا قال ابو بصير اني سلام من كان احق ماسا قبل الروح هو بمنعها على اناف
 حتى يزوجها بها والوصي هو الذي اخذ **مسله** امسح الاب من روح الصغيره لاسفل الولام
 الى الجسد زوجها القاضي وان لم يمسح في زوجها القاضي لم يحد في تولد وان رستم ودر في تولد
 ابى يوسف انه يزوجها القاضي ولا ينفق الله دره والروضة **فله** لو حضر القاضي الوصي
 للصله على الختان يعلو الولد دون العاني عند فتحها الى الذوق وعندهما يعلو العاني وفي
 الحاي صبح زوجها القاضي ولها ان عم جها نزل لا يصح لقوله عليه السلام السلطان ومبا

فلما كلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت اعوذ بالله منك
قال لقد اعذتك مني فقالوا لها اتدري من هذا قالت لا فقالوا
هذا رسول الله جالٍ خطبك قالت انا كنت اشق من ذلك
رواه مسلم قال ابن حزم هذه كلها قصه واحد وامراه
واحد ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها اصلا
قال ابو عمر بن عبد البر الاستيقاب اجمعوا على انه
تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي اسم بنت العن
من بني الجؤن وقال قتاده تزوج امرأة جميلة من بني سليم
فخاف نساؤه ان تعلمن فعلن لها قول اعوذ بالله منك وهو
يعجبه ذلك قال ابو عبيد كلها عاداتا بالله منه وفي المعنى
وانما لا يدل على الطلاق لقوله اقدر وقوى وكل واشترط اطيني
واسقيني وبارك الله فيك وعلبك وغفر الله لك وما احسنك
وما اجملك وما اشبه ذلك لانفع به الطلاق وان نوي وفي
التمهيد اختلفوا في قوله وهبتك لا يملكك قال النخعي ان
قبلوها فهي واحدة بانه وان لم يقبلوها فرجعيه وروى ذلك
عن علي رضي الله عنه وفيه قول ثان ان قبلوها فواحدة رجعيه
وان لم يقبلوها فليس بشئ وهو قول ابن مسعود وعطاء الزهر
ومكحول ومسروق واحد واسحق وفيه قول ثالث وهو ان قبلوها
فثلاث وان لم يقبلوها فواحدة رجعيه وروى ذلك عن زيد بن
ثابت وبه قال البصري واليُضَعُّ مثله وسقطت الضمة في
النسب وفيه قول رابع ان قبلوها اورد وما ثلث هذا قول

ربيعه الراي ويحيى بن سعيد الاضرعي ابى الزناد ومالك وفيه قول
خامس وهو انه تطليقه قبلوها اوردوها قاله الاوزاعي وفيه
قول سادس وهو ما اراد من عدد الطلاق قبلوها اوردوها
وان لم يرد الطلاق فليس بشئ قاله الشافعي وفيه قول سابع
وهو قول اصحابنا وقد ذكرناه مع سائر الكايات وفيه قول
ثامن وهو انه ان كان وهبها وهو يتطرق رايهم فالقضاء نافذ وان
لم يقضوا فهو طلاق البتة هذا قول الليث وفيه قول تاسع
وهو انه ليس من الفاظ الطلاق فلا يقع به شيء وهو قول الطاهري
وفيهِ قول عاشر وهو كذلك الا ان يكون لامل العلم فيه قول
فيصار اليه قاله ابو ثور ولو قال انت حرم او معتقه او عتيقه
ينوي الطلاق فقد ذكرنا ذلك في الكايات التي تقدمت وقال
الحسن وقتاده وما لك والشافعي واسحق هو واحد هو اوجه
وان قال انت على كلمته والدم ولم الخديري في الحرام وقال مالك
هو كما لبسه على اصله ان لم يكن له نية وقال الزهري ان لم يرد
الطلاق فواحدة رجعيه وقال الشافعي ان لم يرد الطلاق
فليس بشئ وان قال انت طالق طلاق الحرج نفع على رضي الله عنه انه
ثلاث وبه قال الحسن البصري وقال الثوري واسحق هو
على ما نوى في البسيط لو قال انا اعتد منك واستبرئ رجعي منك
فقد اشتهر فيه الخلاف ولم يستحسنه ولو ادعت في الكايات
انها كانت في غضب او في مذاكر الطلاق وانكر القول لم ينع
يمينه وان اقامت اليمين بذلك قبلت وان اقامت على نية الثلث

لم يقبل لانه لا يعلم بسته وعلى اقرارها بقبل وفي التمهيد عن القسم من
ان حلا كان تحت وليده فقال لا اهلها شأنكم بها فرائ الناس انها واجده
قال والاصل في الكايات قوله عليه السلام للمتي تزوجها فقال له
اعوذ بالله منك فدرعزت معاذ الحق يا يملك مسوق عليه وفي البخاري
بعظيم مكان ذلك طلاق وقد ذكرناه قبل هذا فلا مفسد الى قول ابن حزم
الظاهر في قوله انه عليه السلام لم تزوجها وقال لعبد بن ملك
لامرأته حين امره رسول الله صلى الله عليه وسلم باعتزالها الحق يا يملك
ولم يكن ذلك طلاقا فدل ان الكايات مفتقرة الى التيه وانه لا يصح فيها
الامان بنوى المتكلم بها كان ذلك حجة على ملك في اتقاء الطلاق الثالث
غيره في قوله ثم وقوع البايين مما سوى الله الاول
قول اصحابنا وفي مصنف ابن بكر بن النخعي هذا قول عمر بن الخطاب
وابان بن عثمان والزهرى والثوري قد تقدم ذلك عن ابن حنبل ايضا
وروايه عن ملك وذكره رحم الدين الحفصي ان وقوع البايين
قول عمرو بن عمار بن مسعود وابان بن عباس وابان بن موسى وعمران بن حصين وزيد بن
ثابت وقال الشافعي واخرون الواقع بها رجعي الا ان بنوي لنا
كما في صريح الطلاق ولا يقع البايين عند الشافعي الا قبل الدخول او باطل
وكذا تبين بالثالث وسلك الشافعي في المسئلة مسلكا بعيدا
وقال ان النكاح المتأكد بالميسر مظنه الالفه والموده فلو وقع
البايين بها حصل الدم على ذلك وفيه تنغيصه وشغل بال فلا قطع
حتى الرجعة دفعا لهذه الحاجة والضرورة وقال ابن قدامة في
المعنى لا يمكن اتقاء واجده بآينه لانه لا يقدر على ذلك بصريح الطلاق

فكذلك كآيته وقالوا لان الواقع بها طلاق لانها كآية عن الطلاق حتى شرط
فيها فيه الطلاق وينتقص بها عدده والطلاق بعد الدخول اذا لم يكن
خلعا ولا ملك تعقب الرجعة ولنا ان حرمه الوطى بالخبر
وجوده مدسب بالاتفاق وركن الابانة والتحريم صدر من اهل في حله
ولا حفا في الاصلية وكذا في الحلية لم يكن ذلك بالملك والخلع وكما
لوسط عليه انه متى تزوج عليها او تسرى عليها او غاب عنها او افرجها
من بيتها كان امرها بيد ما يجوز طلقه بآينه وكذا اخبار الحقة طلقه
بآينه قال ابو عمر في التمهيد اجمعوا على ذلك فيهما وكذا في مصنف
ابن بكر بن النخعي وهذا لانه لم يرد برك نص عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو مختلف فيه من السلف وما قلناه احوط في الإبضاع
فوجب المصير اليه ولا شك ان الابانة ازالة ملك النكاح من ابان
العضو من البدن وابان المفصل قال عليه السلام ما بين من
الحق فهو ميت وفي قوله لا يسبيل لي عليك لوقع رجعي كان كاذبا
لان سبيله عليها ثابت لانه يردها وحده روجه عندهم وعندنا
هي روجه بحال وطها وكون رجعه فائز في السبيل في الحال ولاها
محتاجه الى ملك نفسها في الحال فلو لم تقع عليها طلقه ملكها نفسها
لا وقع عليها لما لملك نفسها ناجزا وهو ضرر ظاهر بلا فيه من سب
باب التدارك عند الدم مع ان اتقاعها جملة حرام عند أكثر اهل
العلم وليس من الالفاظ كآية عن صريح الطلاق بل هي عاملة
بانفسها ووقوع الطلاق بها لا يمكن عنه عندنا وانما افتقر وقوع
الطلاق الى التيه الى الاله الحال لا يحتاج لها غير الطلاق ولا ن

قوله لا ملك لي عليك ووهبتك لا ملكك بصرح بنى الملك في الحال الهمة
تزيل الملك في الحال بشرطها واليمينونه والبسطة هي القطع
والتحريم اثبات الجرمة في الحال لغة فوجب العمل بمقتضاها اذ ترك الحقة
والنقل على خلاف الاصل فلا يصار اليها بلا دليل وكل ذلك لا مناسب
وقوع طلقه رجعيه وفي المبسوط وبعض المتأخرين من مشايخنا
يسمون هذه الالفاظ كليات وذلك بحاجز لا حقيقته عندنا لانها
تعمل بانفسها في حقائق موجباتها فلهذا يقع بها البازر وانما ذلك
قول الشافعي ولانه يمكن الاعتصام عن اليسونه وانما ملك الانسان
الاعتصام بها هو مملوك له دون وقوعه ولا يثبت الرجعة للطلق غير
رضاها على خلاف القياس صرح الطلاق بالنص فلا تقاس عليه عين
وليس التحريم والابانه في معنى الطلاق فاما بوصف بعد الطلاق
الرجعي بانها مطلقة ومنكوجه لان الطلاق الرجعي جامع النكاح
ولا يوصف بانها محرمة ومنكوجه ولا بانها مبانه ومنكوجه
فاخذنا فيها بالقياس وقولهم ان النكاح المتأكد بالمسيس مظنه
الالفة الى اخره يقتضى بطلان فليس من جانبها او جانب اجنبية
مقطع به حق الرجعة اجماعا ولا ان الرجعة حق المطلق وقد ابطالها
بتراضيها فوجب ان يراعى ذلك بعد رضاها بسقوطه ولو كان
ما ذكره معتبرا في الشرع لما وقع الثالث جملة لما فيه من فوات ما
زعموا انه مصلحة مع ان ذلك مناسبه مرسله لم يشهد الشرع
باعتبارها فلا يعمل عليها والجواب عن قول الجناح انه لا
يمكن انتفاع الواجب البانه لانه لا يقدر على ذلك بالصرح فكذلك الكايب

١٢٥
وقله وان ذلك الشافعيه وهو غلط مردود وقياسهم على الصريح
باطل لان لفظ الصريح لا يقتضي القطع واليمينونه في الحال واللفظ البت
واليمينونه في الحال يقتضي القطع في الحال لما ذكرنا من قول ما يقتضيه
اللفظ فيها وقوله انت حرم واعتقتك يقتضي ان الة الرق وذهابه
عنها في الحال الرق هنا قيد النكاح ولم يعملوا بها وفي التمهيد رجل
قال لامرأته جبلك على غاربك وهو من اهل العراق فكبت الى عمر
بذلك فكبت عمر الى عامله ان تزني بواثني بمكة في الموسم فبينا عمر
يطوف بالبيت اذ لقيه الرجل فسلم عليه فقال له عمر من انت قال انا
الرجل الذي امرت ان اجلب عليك فقال له عمر اسالك برب هذه البنية
ما اردت بموتك جبلك على غاربك فقال الرجل لا استخلفني
غير هذا المكان ما صدقتك اردت به الطلاق الثالث فامضاه
عليه عمر قال ابو عمر روى من وجوه وروى ايضا انه امر عليا
رضي الله عنه ان يستخلفه على ذلك وهو قول على منه ولو كان الواقع
به رجعي لم يستعد عليه من العراق اذ لم يستدرد على من قال
لامرأته انت طالق مثل ذلك وعند ملكك ولا تنوي ولا تفت
اليه في قوله لم ينوبه طلاقا وكلا الطريقين مذموم وانما الملك
به غلو لثبوت الجرمة الغليظة بالاقتبال مع ما فيه من مخالفة
عمرو على كما ذكرنا واباحه الرجعة فيه واستباحه البضع مع
مخالفة الجمهور غير مشكور قال ابن عبد البر ناقض الكرمي
في هذا لانهم لا يوقعون الملك بالنية في قوله انت طالق واوقعوا
هنا بالنية مع انهم لا يوقعون الطلاق بالنية من غير لفظ انهم كلانه

قل هو ظاهره ضعيف النظر في قايين الفقه ولم يعلم
انهم لم يوقعوا الثلث هنا بالنيه المجردة وانما وقعوها باللفظ
المجمل للثالث لانه يفيد الجزم والقوط في الحال الجزم مخففه
ومغلظه نسبت الادنى عند نيه الطلاق والمغلظه عند نيه التوكيد
لم يقع على يد ركنهم وقد اوضحنا ذلك فيما تقدم فلم يتناقضوا وانما
توهم التناقض لقصور فهم راعاه ولا ن قوله جيك على غارك يقتضي
ان يكون طلاقا لرجعه له فيه لا قراره بخروجها عن يده وتقدم ذلك
ونظايره وقوله ان الحاجة ما سه الى ابيات البائنه كالبائنه
عليه باب التدارك اى ياتى بالثالث وفي نسخه كى ينسد عليه باب
التدارك ولا يقع في عدتها وفي نسخه في عدتها بالمرحله غير
قصد بان نظرا لزوجها الداخل هي متكيه من غير قصد وشريط
النيه لمعين احد نوعي البيئونه بمعنى تعيين مبنونه النكاح وبني
احتمال غيرها من محملات البيئونه لانعين البيئونه الخفيفه
الغليظه وهو جواب عن قول الشافعي انها كتابات عن الطلاق
ولهذا اشترط النيه فاجاب بان اشترط النيه لبيان اجد
نوع البيئونه من ارادة البيئونه الشرعيه واخراج البيئونه
الجسيه قوله وان قال لها اعتديك اعتديك
اعتديك قال نويت بالاول طلاقا وبالباقي حيضا صدق في القضا
ووقع واحد رجعيه وفي النوادر هذا استحسنان والقبيل
ان يكون سه كسائر الكتابات وقد تقدم وفي المبسوط والمجامع
الصغير لقاضي خان هذه المسئلة على اثني عشر وجها احدها ان

مقول لم يتوسيا فلا يقع الطلاق بخلاف قوله اختاري اختاري
على ما ياتي ان شاء الله تعالى وبائنه ان يقول نويت بالاول الطلاق
ولم انوب بالباقي شيئا او قال نويت بالاول والثانيه الطلاق ولم
انوب بالثالث شيئا او قال نويت بالكلت كلها الطلاق ففي هذه
الوجوه تطلق ثلثا لانه لما نوى بالاول الطلاق فقد صار الحال
حال مذاكره الطلاق فاغتت عن النيه والاول رجعي فالحقه البائنه
وخامسها ان يقول نويت بالاول الطلاق وبالباقي الحيض بدى
في القضا ووقع واحد بالاول لا غير مكان الوقت بعدها او الاعتماد
بالحيض والظاهر بشده وسادسها ان يقول نويت بالاول والثانيه
الطلاق وبالثالثه الحيض فهو كما قال يقع ثنتان وسابعها ان يقول
نويت بالاول طلاقا ولم انوب بالثانيه شيئا ونويت بالثالثه الحيض
او يقول نويت بالاول الطلاق وبالثانيه الحيض ولم انوب بالثالثه شيئا
مقع فيها ثنتان وتاسعها ان يقول لم انوب بالاول والثانيه شيئا
ونويت بالثالثه الطلاق يقع واحد بالثالثه ولم يقع بالاول
والثانيه شيء وعاشرها ان يقول لم انوب بالاول شيئا ونويت
بالثانيه طلاقا وبالثالثه حيضا فهي طلقه واحد وحادى عشرها
ان يقول لم انوب بالاول شيئا ونويت بالثانيه الطلاق ولم انوب بالثالثه
شيئا فهي ثنتان وثاني عشرها قال اعتدي ثلثا ونويت بالثالثه
طلاقا ونويت بالثالثه حيض فهي كما قال في القضا لا يقع ويوقع
الطلقه بالاول بلزما الاعتماد بثلاث حيض مكان الظاهر شاء
له فيما نوى فكانه قال اعتدي ثلثا حيض لئلا لاله الثلث عليها

قلت وثالث عشرها قال اعتدي اعتدي اعتدي سوي واحده
في كركك ديانه ولا صدق قضا لان القاضي لا يحط له من الباطن والله
شيخه من مطلع على الظاهر والباطن ولا سمع الزوجه اذا سمعت ذلك
ان يقيم معه لامها كالعاض وفي الميسر قال لها اعتدي فاعتدي
او اعتدي فاعتدي او قال اعتدي اعتدي نوى الطلاق يقع ثمان
في القضا وعن فرعيهما فيه الواجد في القضا وعن ابى يوسف في قوله
اعتدي فاعتدي كذلك بخلاف الوالان الفاصل فيكون
معناه فاعتدي في تلك الانواع والوال للعطف مكان الباني غير الاول
ووجه ظاهر الروايه انه لو قال انت طالق وطالق او طالق وطالق او
طالق طالق كان الواقع ثنتين فكذا اعتدي مع النيه فانه كالصريح
والفالف للعطف كالوالا في الترتيب لانها تستعمل للتفسير فان
تعذر للتسبيه فان تعذر كانت عاطفه وقد تعذر الاولان اما
التفسير فلان اليهم لا يفسر منه وكذا السببه لان الشيء لا يكون
سببا لنفسه فتعريف العطف هكذا في الزيادات وفي الاشراف
وصنف ابى بكر بن ابى شيبة ان اعتدي بخلقه عند ابن مسعود وعطا
ويكحول والخفي والاوزاعي قال ابو حنيفه واجد رجعيه اذا نوى
الطلاق وبه قال الشعبي والثوري وابن حنبل وقال الحسن
والشافعي هو على ما نوى الا ان يقول لم انوشيا فاراه واجد وان
قال اعتدي اعتدي اعتدي قال قتاده ثلث وبه قال الحسن والشعبي
وقال حماد واجد هو واحد ولو قال انت طالق فاعتدي يقع
واحد رجعيه وان قال واعتدي صان عندنا وقال ابو بكر بن

ابى شيبة قال حماد والاوزاعي وابو حنيفه والشافعي وابو عبد واحد
رجعيه وسوي اعتدي ونقله عن ابى حنيفه غلط وكيف يكون
قوله انت طالق واعتدي بالوال واجد مع نيه الطلاق فاعتدي رجل
مذاكره الطلاق والوال للعطف والمعطوف غير المعطوف عليه
ولا يصلح للتفسير ولا للتعليل مع ان الصريح مفسر وبفسر المفسر
محال وفي كل موضع صدق الزوج على نفى النيه انما صدق مع عينه
لانه في ذلك امين والقول قول الامين مع اليقين

باب تنويض الطلاق فصل في الاختيار
قوله واذا قال الرجل لامرأته اختاري نوى بذلك
الطلاق او قال لها طلقي نفسك فلها ان تطلق نفسها مادامت
في مجلسه ذلك فان مات منه واخذت في عمل اخر خرج الامر
من يدها قال ابو عيسى الترمذي اختلف اهل العلم في الخيار
فروي عن عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما ان اختيارها
نفسها طلقه باينه وكذا عن علي رضي الله عنه انه واجد باينه
لكن ان اختارت زوجها فواجده رجعيه ومثله عن زيد بن ثابت
الا انه قال ان اختارت نفسها ثلث وعنه واحد باينه وردته
عائشه رضي الله عنها فقالت خيرا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاختاراه افكان ذلك طلاقا قال حديث حسن صحيح رواه الجماعة
وفي مسلم ولم يكن طلاقا قال الترمذي ذهب اكثر اهل العلم
الى قول عمر وابن مسعود وهم من اصحاب النبي عليه السلام ومن
بعدهم من اهل العلم والفتوه وهو قول الثوري والكوفيين وبه قال

صلى الله عليه وسلم امر النبي روحها ابوها بعد ان بها فقالت قد اجرت ما صليحت الي
انما اردت لا علم لي للنساء من الامر شي وعن سريح في الولد روحا في بحر الاحافى واحد
شانت منها وعن سريح عبد العزيز وحماد مثله وهو مدح جازا في ذلك كذا في التمهيد
وعنه وقال الشافعي في المذهب لا يوقف شي من ذلك على الاحافى لان النساء لا يوقف
حكم العقد من حصة وهو الملك مملوفا عدم فائدة وهو صحيح مما ذكرنا من بحر رسول الله
صلى الله عليه وسلم واجاز بقا ما صبح اوقاس بره عليه السلام وعدم ذلك كذا في الاسانيد
ومما ذكرنا من احوال الصحابة وافعالهم من ذلك وقد ذكرنا ذلك عن جماعة من التابعين ومن
يعرفهم فلا يفت بعد ذلك الى ما ذكره لان المصنف النافع الذي لا يشوبه ضرر ما دون
فيه عقلا وسرعاء وقد خصصنا الروح للزوج والمهر والتميز واعاد الاحافى القبول
ولا نذكر في العقد ما عرفنا دحي ادا رأى المصلحة منه فنه وقد راعى حكم العقد عند
السمع بسراط الخيارات للبايع وصار ذا لوصيه فاقضوا وقف على قبول الموصي له بعد موت الموصي
ولو زوج رجل امرأه من رجل بعرضها او زوج رجل امرأه بعرضها فاقضوا وقف على الاحافى
عند ما علم ما عرفناه وبالي تمام الادلة على ذلك في منع الفصول ان شاء الله تعالى في مقال
استندوا الى قد زوت فلاته ود رتبها علمها فاجازت في مجلسها وبها طلاق قال
احرف استندوا الى قد زوت جهنما من علمها الخاص فمعلمها فاجازت جازوا لان كانت المراد
هي التي قالت جميع ذلك وهذا غلط في حقه ومحمد وقال ابو يوسف مجرد ذلك كذا
واجمع اصحابنا ان الواحد يصلي وطلاق حاته اصيلا من جانب وطلاق من الجانبين
من الجانبين وطلاق من جانب اصيلا من جانب وطلاق من جانب وطلاق من الجانبين
لصلي فصولا من الجانبين او فصولا من جانب وطلاق من جانب او فصولا من جانب وطلاق
من جانب او فصولا من جانب اصيلا من جانب حتى يوقف العقد على الاحافى بعد ان حقه
لا يوقف وعنه في يوسف سوف له ان يلام الواحد في ما لا يباح فيقوم مقامه فلاتين

والحكم الواحد يقوم مقام شخصين وهذا لو كان ما مور من الجانبين بعد فادان فلو
يقوقف اذا فاته الامر بالمقادة السرية ان حقوق الناح لا يعلو او يجل فصار الجمع
والطلاق على ما كانه سوف على قولها في مجلس علمها وتا لا عاقب على مال ولا
نعاس على البيع والاجاز ونحو هذا لان الواحد لا يوقف طريقتا ولهذا ان الصادق من
الواحد شطر العقد الا ترى ان صاحب له ان حاصرا ملك الزوج عنه قبل موته فنان
سقط راي عنه وشطر العقد لا يوقف على ما رواه المجلس في البيع والاجاز وسائر العقود
بخلاف ما مور من الجانبين فانه سفل فلاته الى الامر من حكم الامر فانهما احصا وعندهما
ولا يقللها لكونه فصولا غير ما مور وفي الاول ترك فلاته من له فلاتين في شخصه
نوم مقام شخصين فعند عدم الامر والولادة بعد الطهارة خلاف الجمع واخيه لان ذلك
يتم من جانب الزوج والمولى ولهذا لا يمكن للزوج عن الاحافى والتميز من الواحد وفي
الحواشي لا يوقف لوفاء ذوت فلاته من فلاتين فلاتين عن فلاتين فلاتين وهو خلاف ما ذكره
الحامد فانه يرضوا على انه لا يصلي فصولا من الجانبين ولا فصولا من جانب ما مور من جانب
اخو وفي جماع الفقه الواحد لا يصلي فصولا من الجانبين او اصيلا او فصولا من جانب وطلاق
من الجانبين الا عند زوتها حتى لو زوج عات من نفسه او من موكله لا يوقف عند فلاتين ولو كان
الاخلاق من جانبها ما نالته احلفت نفس من زوجها وكذا وهو غاي لا يوقف على اجازته
للمعاوضة من جانبها ولو قال الزوج يحض منها طاعتك بدل ما قامت من المجلس
قبل موته بطل لو كان بطلا ما سوط لم سفل بعينها عن المجلس لقوله لها انت طالق
ان سبب عصم على المجلس فمما مثله انتهى فلاته **فلات** هو من جانبها معاوضه
مقتضى على مجلسها ولذا بطل الاعراض عنه وقيامها عن المجلس اعراض في المحيط
وله ان زوجها من نفسه جازا لانه وطلاق من جانبها اصيلا من جانبها ولو زوج بنت
عنه او صغيره الدمه من نفسه جازا لانه وطلاق من جانبها واصيلا من جانبها ولو قال

اختار عننا وانطلقت نفسها لثلاث فيهما وقع الملك وان قال الزوج
لم ارد ذلك والعصا ما قضت فله عثمان وابن عمر وابن عباس وبه قال
ابن حنبل وعندنا طلقه واحد وهو قول عمر بن الخطاب وعبد الله
مسعود وبه قال عطاء ومجاهد والقسم وربيعة والاوزاعي ومالك والشافعي
وان قال نويت لثلاث فلها ان يطلق ثلث والقول قوله في النية هذا قول
الشافعي وهو قول اصحابنا الا في قوله اختار في نه طلقه بآينه ولا
يحتمل الثلث وقال ابو عمر وابن شد في المقدمات قال ابو حنيفة
في الحسد لا يقع به الطلاق واخطا في النقل عنه وقال الاصحاب
والقياس لا يقع به شيء وان نوى الزوج الطلاق لانه لا يملك الاثناع
بهذه اللفظة فلا يملك التفويض بها الا انا استحسنا الاجماع
الصحابه رضي الله عنهم اجمعين كلامهم وسقض الامر باليد فانه لا يملك
الايقاع به فانه لو قال لامرأته امرك بترك ونوى الطلاق لا يقع حتى
توقعه في يقع الملك به عند النية وانقاعها وفروق في الخط
بان الامر باليد مبني عن التملك ووضعها بصفة العموم كقوله تعالى الامر
نوميد لله قل ان الامر كله لله وهو مصدر والصدر جمع تحمل العموم
واختصه فاذا نوى الملك فقد ملكها جميعا يملك من الطلاق وصوت
نيه العموم وامر قوله اختار في فليس يملك الطلاق وضعها وانما
جعل تملكها على خلاف القياس قال والاجماع انعقد على الطلق الواحد
وفي التمسيد اختلف اهل العلم في الرجل يملك امرأته امرأته طلاقه
القضا ما قضت هذا قول عثمان وابن عمر وابن عباس وفضالة بن عبد الله
المسيب وعطاء والزهر وفيه قول ثانيا لو قال نويت واحد والقول

له مع يمينه وتردد عليه قال ابن عمر وفيه قول ثالث انه طلقه جميعه
مروي عن ابن عمر ثابت وبه قال مجاهد والقسم وربيعة ومالك والليث
وقول رابع وهو انه ان اختارت نفسها فواحدة بآينه وان
ردت فثلاثي وهو قول الكوفيين وابن شبرمه وقول خامس
انه ثلاث وبه قال الحسن وقول سادس انه مرجع فيه الى
قول الزوج ان قال لم ارد به شيئا فليس شيء وهو قول السوركي والشافعي
كقولنا وفيه قول سابع وهو انه تطبيقه ولا يكون اكثر من
ذلك وان نواه الزوج وهو قول ابن ثور وفيه قول ثامن وهو
انها ان اختارت نفسها ثلاثا وقد نواها الزوج فثلث وان
وان اختارت بطلقه او اثنتين فواحدة بآينه وان لم ينوشا فلا
شيء مع يمينه وهو قول الكوفيين قل وفيه خلاف زفرني
نية اثنتين وفيه قول تاسع وهو انه لا يصح تفويض الطلاق
الى النساء فله طاروس وهو قول الظاهرية وقد تقدم بعض هذه
الاقوال فان قلب روي عن ابن عمر رضي الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال امرك بترك ثلث قلت قال
الترمذي لا تعرفه مرفوعا الامن حدث سليمان بن حرب قال وفيه
كلام وقال البخاري لا يعرف مرفوعا بل هو موقوف على الزهريرة
وفيه كسر مولى ابن سمر مجهول قال علي بن احمد ذكر عبد الجواد وعذبا
الملك مجهول على ما اذا نواها وفي البسيط التفويض اليها بملك في
الصحيح خلاف التفويض الى اجنبي وحسب فلنا انه يحسد الدار فلا
بد من الاتصال واتخاذ المجلس لا يكتفي وغلط بعضهم في المجلس

قلد غلطه هو الصواب فانها تحتاج في ذلك الى التامل
والنظر في المصلحة وضابط ذلك المجلس الا اذا وجد فيه دليل
الاعراض عن ذلك والرغبة عنه بوير ما ذكر في المسه انه
يشترط قبولها في المجلس على المنصور ومثل في الحال الصحيح رجوعه
وقيل لا صح قال فان اشترطنا العبور فطلعت نفسها
قول ولو قال وكلتك ان تطلق نفسك قال القاضي يحتمل
ان يقتصر على المجلس لمعنى التملك فيه اذا الظاهر ان من عمل
لنفسه لا يكون بكلا رجوعه بعد فوضعه صحيح وقال
ابن خيران لا يجوز على التملك واورد عليه انت طالق على الف
فانه يجوز رجوعه فيه قلت قد ذكرنا الفرق قريب
ولو قال لها طلق نفسك ونويا ثلثا وقع الثلث وكذا في
الابانه وان نوى احدى لم يقع قال وقال ابو حنيفة ان نوى
الزوج وقع وان لم ينو المراه لان كلامه مفسر بالنيه وهو المعاد
وهو قول ابن حنبل وقد صارت الكايبه بالنيه كصرح الطلاق
فلا يحتاج هي الى نيه اخرى بعد عن قول الزوج في الطلاق
واجتبت الظاهره على عدم الاقتصار على المجلس بحث
عائشه رضي الله عنها وعن امها انه عليه السلام قال لها اني
ذاكرتك امرا فلا تعجلي حتى تستامري ابويك ولم يقل لها اني
مجلسك لانه جعل لها الخيار في مجلسها وبعده حيث امرها
بذلك وفي البسيط لوقا لها طلق نفسك ونوى ثلثا فقالت
طلعت نفسي ولم تنوعدا فالظاهر انه يقع واحد وفيه وجه انه

تقع الثلث لاينا جوابها على خطابه او طلعت نفسها الطلاق الموقر
اليها وهو ملك بالنيه قال وهذا بوير مذهب ابى حنيفة ولو
قال لها طلق نفسك ثلثا فقالت طلعت ولم تنوعدا الثلث
قاله القاضي قال لان العدد مصرح به وفي الذميره قال
طلعتي ثلثا فقال طلعتك تقع الثلث للجواب ومثله في المحيط
وان قال انت طالق او فانت طالق يقع واحد لانه ليس بجواب
قلد والمنوى بمنزله المصرح به قال امام الحرمين
الوجه في هاتين المسلتين البناء على القولين التملك والتوكيل فان
قلنا انه تملك وهو الصحيح تنجيه البناء قول القائل قبل من عمر
ذكر العوض في اجاب المعاضات وان قلنا توكيل على غير الصحيح
لا تقع الثلث ويحتمل ان يقال ميني في التوكيل انما ان قلنا سقده
بالمجلس فاذا تعد حسن البناء قوله ولا بد من ذكر النفس
في كلامه او كلامها حتى لو قال لها اختاري فقالت اخترت فهو باطل
قلت الشطيه ذكر النفس او ما يقوم مقامه وليس ذكر
النفس ما لا بد منه لوقوع الطلاق وفي المحيط لا بد من ذكر النفس
او للتطبيقه والاختياره في احدى الكلامين لوقوع الطلاق بان قال
الزوج اختاري نفسك او اختاري تطبيقه او اختاري اختياره او
قالت المراه اخترت نفسي او اخترت تطبيقه او اختارته وقع
الطلاق بذلك انش لوقا لها اختاري فقالت اخترت لم يقع شيء
ولو قال لها اختاري فقالت فعلت فذلك ولا يقع شيء بخلاف ما
لو قال اختاري نفسك فقالت فعلت حيث يقع ومثله في البدائع

وراد تكرار الاختيار في كلام الزوج وكذا لو قال اختاري فقال اختري
ابني وامني او اهلك او الازواج استحسانا وفي جوامع الفقه خلاف
اخترت اختي او عمتي وان قالت اخترت نفسي وزوجي فالعبرة بالسابق
وان قالت او زوجي بطل ولو قال لها اختاري فقالت طلقت نفسي
بقع بانه علي ما ناتي وفي البر اربع قال لها اختاري فقال اخترت
الطلاق بقع واوجره رجعيه وذكر النفس ليس بشرط عند الايه المثلثه
اذا عند ملك فأي كلام صدر منه مع النيه بقع به الطلاق وان
لم يشعر به واما عند الشافعي وابن حنبل فلا بد ان يكون في كلامه
او جوابها ما يصف الكلام اليه عند عدم ذكر النفس هكذا ذكر
في المعنى وفيه لو قال اختاري قال القاضي ان قالت اخترت ولم يقل
نفسني اطلق وان نوت لان الكلام عري عن التفسير فلم يصح وانما ورد
الشرح في المفسره من اجل الجانبين اما من جانبه فلان كلامها خرج
جوابا لمتضمن اعادته فلاجل هذا لا يشترط منها النيه مع نيه
الزوج للطلاق خلافا للشافعي وابن حنبل اما اذا كانت مفسره
في جانبها فلان كلام الزوج يحتمل تحمل على المفسره لان معني قوله اختاري
اختاري نفسي او نفسك فاذا قالت اخترت نفسي فهو الجواب وعند عدم
التفسير من اجل الجانبين يعاينهم فلا بد ان لا بدليل كما ذكرناه
ولو قال لها اختاري اختيارا وتطبيقه لان الها في الاول لا افراد
واختيارها نفسها هو الذي يحذر منه وسعدوا اخرى من بعدهم
بصح الطلاق او بحريه النكاح فتحجت جهة ارادة الطلاق بخلاف
اختيارها زوجها فانه محذور ولو قال لها اختاري فقالت قد

اخترت نفسي بقع اذا نوى الزوج لان كلامها مفسره وما نواه الزوج
يحتمل كلامه فصح والزوج سمي كالطلاق بعد التملك وهي في
عصمته حتى يحل طيبها ويقع طلاقه وفي الجواهر اذا ملك الزوج
او خيرا او ملك غيرها لم يسقط الطلاق عن ملكه بذلك ولا خرج
العصمة من يده ولا نقال — ينبغي ان لا يسقط للزوج ولا ينة
التطبيق بعد التملك كما في تملك الاعيان لاننا نقول تملك
الفعل لا سمي بقاعه في ملكه اذا لا تصايرون في الفعل بخلاف الاعيان
فانها اذا كانت مملوكة لانسان لا يكون مملوكة لغيره ولهذا يجوز
ان يكون الواحد على الاميل وعلى الكفيل والتضيق في الاستيفاء
حين يصير عينا فـ ولو قال لها اختاري نفسي
فهي باق استحسانا والقياس ان لا تطلق لان قولها اختار مشرك
بين الحال والاستقبال على المذهب الصحيح عند الجمهور وهو محتمل
للاستقبال فلا يقع بالتشكك او مع الاحتياط صار كما لو قال لها طلقني
نفسك فقالت اطلق نفسي لا يقع لانه وعد ووجه الاستحسان
قول عائشه رضي الله عنها بل اختار الله ورسوله فاعتبر عليه السلام
جوابا منها قلت — لفظ عائشه قلب في هذا اسم ابوي
فاني ربي الله ورسوله والدار الاخره قالت ثم فعل ازوج رسول الله
صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت ربه اجماعه الا ابا داود وقولها
اريد الله ورسوله بمنزله احار الله ورسوله ولم افق على بل احار
الله ورسوله والمعنى فيها واحدا لكل واحد منها فعل مضارع وما
لان الفعل المضارع حقيقته في الحال ويجازي في الاستقبال وقد رويها

على ذلك في الجامع ولهذا قلنا ان الكافر اذا قال اشهد ان لا اله الا
الله واشهد ان محمدا رسول الله مع التبري يحكم باسلامه ولو كان
يحتمل الاستقبال الوعد لم يحكم باسلامه ومثله اذا قال الشاهد قول
المؤذن ولا كذلك اطلق نفسي فان حمله على الحال متعذر لان التظهير فعل
اللسان في الحال ان تطلق نفسها في زمان الوعد به اذ كان احد منهما
فعل للسان ولا كذلك قولها اختار لان الاختيار عمل القلب بخلاف
ان يجعل كايه عن حاله قائمه وكذا الشهاد لان معناه الحضور والقلب
اي احضر يقبل موديا للشهادة وفي المربعين في لان اختار في العرف
نصرف الى الحال لان الوعد في المستقبل يقول الرجل اني اختار
كذا فلا يختار كذا فهو كالشهادة فترك فيه القياس لذلك عمل القياس
في اطلاق لعدم العرف العارف عنه وفي قاضي خان قال عايشه انا
اختار الله ورسوله فكان ذلك محققا منها وجوابا بالاعتد ولا نص
في اطلاق نفسي ولا عرف في محتملا للموعد قلنا اصحابنا جعلوا
هذا من عايشه رضي الله عنها جوابا وحلوه على الحال في ان كذا قولها
اختار نفسي وجب حمله على الحال وفي ذلك فانه يحتمل الرد والاعراض
عن اختيار الطلاق والاستغفار بغير ما فوض اليها وبذلك يخرج الامر
من يدها وليس فيه اختيار لنفسها فلا جمل ذلك بقى في العصمة
ولا نشط في بقاها في العصمة اختيار الزوج في الحال حتى يحل علي
الحال دليل انها لو ارادت اختيار زوجها في المستقبل خرج الامر من
يدها وبقى زوجها ولو قالت نوبت الحال في قول اطلق نفسي
ينبغي ان يقع وقد ذكر في زيادات الزيارات لوقال ابيعك هذا بالف

فقال اشترى نوبت الحال انعقد البيع وفي المحيط قال تزوجك فقلت
نعلت معقدا لانه وان كان حقيقة للاستقبال لانه يحتمل الحال
خلاف البيع لان الكاح لا يحتمل التثوم والوعد لعدم ذلك فيه وفي
اختار لا يحتاج الى نيته بعد نية الزوج مع ذكر النفس منه وفي
الرافعي عن اسمعيل البوشنجي لو قالت اختار نفسي او اطلق فطلقت
لاستقبال فلا يقع به شيء فان قلت اردت به الانثى وقع قال
النووي هو كما قال البوشنجي وفي احكام القرآن للشيخ ان يكر
الرازي ويختصر القاضي بكر طر في قوم انه عليه السلام خير مناه في
الطلاق وهو ظن السوء وانما خير من الدنيا والاخرة قال اخر
الاخرة يقين عده وان اختار الدنيا فطلق السنة بدليل قوله
فقالين امتعكن واسرجكن سراجا جميلا وهو قول الحسن البصري
قلنا عزاد دليل على ان احسار هن النفس طلقه ما به لانه لا يني
عليه السلام عز ارسال الملك حمله فلا شك على ملك في جعل الاختيار
ثلثا واجابوا بان التمسع يكون بعد طلاقهن والتسريح اخرجهن من بيته
عليه السلام بعد وبعد الوعد في المدخول بها وبعد الطلاق لا عرف في غير
المدخول بها وان قال لها اختار في اختار في اختار في قالت قد
اخترت الاولى او الوسطى والاخير طلقت ثلثا عندا خيفة ولا
يحتاج فيها الى نية الزوج ولا الى منها وقال تطلق واحده قال
الطحاوي به ناخذ وفي جوامع الفقه لو قالت اخترت التطليقة
الاولى تقع واحده بانيه وانما لم يحتمل الى النية ولا الى ذكر النفس لان
التكرار والاحسار في حق الطلاق هو الذي يكره دون اختيار الزوج

وقد اوضحناه ومثله في التولاء والى وقال في الجامع اختارى اختارى
اختارى بالثبوت والطلاق فقد اشترط النية مع ذكر المال والتكرار
ان ذكر المال يبرح جانب ارادة الطلاق وفي جوامع الفقه التكرار
يعني عن النية في رواية الجامع الصغير وفي رواية الزيادات بشرط
النية في التكرار ايضا وهذا خلاف قوله اعتدى اعتدى ولم
نوشه لان يقع الطلاق اتفاقا والفرق على رواية الجامع الصغير لقوله
اعتدى يحتمل اعتداد نعم الله عليها وهي لا تحصى وفي البدائع وان
قال لها اختارى ثلثا فقلت اخترت ثلث لان النية على الثلث
دليل اختيار الطلاق وقولها اخترت ينصرف اليه فيقع الثلث وان كرر
التخدير بان قال اختارى اختارى ونوى بكل واحد منهما الطلاق فقلت
اخترت يقع ثلثان بائنا فقد اشترط في البدائع النية مع التكرار
قلت **مسألة** سوان هو انه لما نوى به الطلاق بان الاول
فينبغي ان يقع الثاني فان البائن لا يلحق البائن تخييرا وتريدي بقوة
السوان وان راضي جان ذكره قوله اعتدى اعتدى اذا نوى الاول الطلاق
فانه يقع ثلثان لان الواقع بذلك رجعي والرجعي يلحق الرجعي والفردان
في الاول يقعان معا بقاء فلم تنبى الاول وفي اعتدى اعتدى يقع بقاء
الزوج معا ثم انه ينبغي له ان يكون النية عند الاول لا بصالح
حال مذكر الطلاق فلا يحتاج بعدها الى نية الطلاق كالثلث في اعتدى
اعتدى فانه اذا نوى الاول طلاقا يقع ثلثان وان قال اختارى اختارى
اختارى او ذكر الاخرين بالواو او بالفاء او ثم فقلت اخترت واخترت
اختيار او الاختيار او مرة او مرة او بدفعه او بدفعه او بواحدة او

اختيار واحدة فهي ثلث وان لم يوجد ذكر النفس من الجانبين جميعا او التكرار
من جهاته يعني ولم ينف اشترط النية وقد شرط النية قبله في اختارى
اختارى وفي مسألة الجامع ان اختارت الاولى او الوسطى يقع بغرض عند
وان اختارت الاخيرة وقعت بالثبوت وعند وقع الثلث في الكل نحو الالف
وان ذكر الاخرين بالواو او بالفاء لا يختلف الجواب عنه وعند لا يقع
شي ومثله في البدائع لانه لو وقع لوقع ثلث الالف والزواج لم يضر وقال
ملكه عنها وملكها نفسها بذلك وانما رضى بالالف ولو قالت طلقت نفسي
واحدة لم يقع عندهم وان كان المكر رعا فقلت اخترت التطبيقية الاولى
او اخترت نفسي بتطبيقه او طلقت نفسي واحدة وتطبيقه واحدة يقع
واحدة بآينه ولو قالت اطلت واحدة منها بطل كليهما وان قالت اخترت
نفسى بطل تكرار الزوج بطل ما بعد ذلك كله في جوامع الفقه
ولو قال لها اختارى اختارى اختارى فاختارت نفسها وقال
نويت بالاولى الطلاق بالباقيتين التاكيد لم يصدق قضا لانه لما نوى
بالاولى الطلاق كان الجال مذكره الطلاق فكان طلاقا ظاهرا
هكذا في المحيط والبدائع وهذا يدل على اشترط النية مع التكرار
وفي المعنى ان كرر ثلثا لتعميمها وليس منه ثلث فهي واحدة وان اراد
ثلثا فثلث وبه قال الشافعي وان لم ينو بقول اخر مضطرب فيه
ولو قالت اخترت مرة واحدة فقد تقدم وقوع الثلث بها وهو قول
الشعبي والشافعي وقال عطاء واحد بآينه وقال ابو ثور رجعيه
لا يبي يوسف ومحمد رحما الله ان ذكر الاول او ما بعدها ان كان لا
نفس من حيث الترتيب فقد من حيث الافراد معتبرهما فقد يمكن

نفع الطلاق بموالاتها طلق نفسي في جواب اختاري لان المفوض اليها
الاختيار فلا ينبغي ان يكون جوابه التخليق كالوفا لها طلق نفسك
فقلت اخترت نفسي قلت التخليق ضمن الخيرة فقلت
بعض ما فوض اليها صلح جوابا كما لو قال لها طلق نفسك ثلثا
فطلقت واحد خلاف الاختيار فان لم يبنوض اليها لا قصدا
ولا ضمنا وكذا هو ليس من الفاظ الطلاق الا في جواب الخيرة
وفيه خلاف زفر وفي جوامع الفقه ان نور النفس في المجلس
فيها شرط ذكر النفس صح وقيل لا يصح وبعد المجلس لا يصح اتفاقا
وان مكثت ساعة ثم قالت نفسي في المجلس صح وفي المحيط ارفال
لها امرك بيدك فقلت طلق ولم تقل نفسي لان نفع كالوفا قال
اختاري فقلت اخترت لان نفع وان قالت عيب نفسي لان نفع فان
كانت في المجلس تصدق لانها تملك الانشاء وان قال لها امرك
في ترك في تطبيقه او اختاري تطبيقه فاخترت نفسها فهي اجد
ملك الرجعة لانه مفوض صريح الطلاق وهو معقب للرجعة
بالاجماع وفي المحيط لو قالت اخترت نفسي وزوجي او قالت
زوجي نفسي بطل الثاني وكذا لو قالت نفسي لزوجي وبالعكس او
نفسى لابل زوجي وان قالت اخترت نفسي او زوجي لم يقع شيء
وفي المنية في صحه توكيل المراه بالطلاق بولان وجه المنع
انها لم تكن اهلا للوكالة بالنكاح عندهم فكذلك في الطلاق
واحد صحيح وفي البدع لا لزوم من جانبها ولا يصير الامر
بيدها قبل عليها وفي المحيط قال لها اختاري فانها فاخترت

لا يقع لان البائن لا يلحقه البائن الا بالتعليق والايلاء والصريح
في ذلك ان وقوع البائن يقتضي اليه ونية البينونة لا يفيد لانها
يحصل الحاصل خلاف التعليق والايلاء والصريح لانها لا تقتضي اليه
عند وقوعه هكذا في الذخير حكما وتعليلا وفي جوامع الفقه
لو جعل امرها ثم طلقها فالامر بيد رها على حاله ولو اباها بطل الامر
والخيرة وفي الامالي هذا قول ابو يوسف وعده في حقيقه لا يبطل
ولو قال امرك بيدك او اختاري نفسك ان دخلت الدار فانها
ثم دخلت الدار واخترت نفسها لم يقع شيء ولو قال انت طالق
بالت ان دخلت الدار طلق رجعيه بغير شيء وفي المبسوط قال
اذا جاء غدا فاختاري نفسك فانها ثم جاء غدا فاختارها ولو قال
امرك بيدك او امرهن بيدها فايتهما طلق نفسها بطل الآخر
ولو طلق معا طلق احدها والبيان اليه فصل في الامر بالايلاء
قوله وان قال امرك بيدك بنوي ثلثا فقلت قد
اخترت نفسي بواحد فهي ثلث لان الاختيار يصلح جوابا للامر بالايلاء
لكونه تملك كالخيرة لكن برده عليه قوله طلق نفسك فقلت
اخترت لان نفع شيء وان كان ذلك تملكك واي في الكلام عليه في فصل
المشقة وفي المسرعيان في قال لها امرك بيدك فاخترت نفسها
تلكوا فيه واختار وقوعه والواحد صفة للاختياره دون
التطبيق اذ المنعوت مدلول عليه لانه مصدر اختار المذكور
فكانها قالت اخترت نفسي اختيار واحد او بوجه واحد اذ لها
في الاختيار للمرء وبذلك يقع الملك وصحت نية الملك لان الامر

مصدر وهو اسم جلس يحتمل العموم والخصوص وفيه التثنية العموم
وقد اوضحنا ذلك في باب ايقاع الطلاق فلا نعيد وان قالت
قد طلقت نفسي واحده او احترت نفسي بتطليقه فهي واحدة باينه لان
الواحد هنا نعت لمصدر محذوف وهو التطليق لدرالة قولها
طلقت عليها الا انها باينه لان الامر باليد يقتضي اليقين فاذا امرت
بالباين فاقعت رجعا يقع ما امر به الزوج على ما يأتي في الصحيح
مذهب الشافعي ان قوله امرتك بيدك وطلق نفسك واختارك
نفسك تمليك منها ويعتصر على المجلس وقال ابن جنبل اختارك
نفسك نفسك كذلك وامرك بيدك توكل تطلق نفسها متى شئت
وكذا طلق نفسك وقال القاضي من الجنابله يقتصر على المجلس
كقوله اختارك قلنا المالك هو الذي تصرف لنفسه والوكيل
من يعمل لغيره والزوجه عامله لنفسها دون غيرها لكن يرد على
هذا توكل المدمن بامر نفسه فانه يفتح عندها وهو عامل لنفسه
وفي المحيط اقتصر الامر باليد على المجلس استحسان لان فيه معنى
التعليق وهو لا يقتصر على المجلس ووقع الطلاق بالخيار استحسان
لانه ليس من الفاظه واقتصر على المجلس استحسان لما فيه من معنى
التعلق حتى ان الزوج لا يملك الرجوع عنه ولا يبطل بغيره
المجلس لكن ترك ذلك باجماع الصحابه قلت في دعوى
الاجماع نظروا يشبه ان يكون هذا الاستحسان من الاستحسان
ولو جعل امرها بيدها فقالت انت على حرام اوقالت انا عليك حرام
او انا منك باين او انت مني باين يقع وفي جوامع الفقه قال امرتك

بيدك او انت طالق فاما بات احدهما قال اختارت نفسها في المجلس
بانت اوقامت طلقت رجعية ولو قال امرتك بيدك او بي
يدك او بي كفك او بي عيذك او بي شمالك اوقال جعلت الامر كله
بيدك او فوضت الامر كله اليك ونوى يصح ولو قال امرتك
في عيذك او بي رجلك او بي راسك لم يصح الا بالينه هكذا في جوامع
الفقه حكم غريب ذكره في الذخير وهو انه لو جعل امر امراته
بيدها او بيد اجنبي ثم انها ردت الامر ورده الاجنبي لا يبطل
لانه تمليك شيء لازم والمسئله مرويه عن اصحابنا انتهى كلام
صاحب الذخير وفي المحيط عرج لو قال ثلاث مرات امرتك
بيدك كانت ثلثا ولو قال في ترك فهو واحد ولم يذكر الفرق
ولو قال انت طالق او امرتك بيدك لم تطلق حتى تختار نفسها
في مجلسها فحينئذ يحرر ان شأ جعلها طالقا طلقه رجعية بايقاعه
وان شأ جعلها كالتا طلقه باينه باختيارها ولو قال صاحب المحيط
ان شأ اوقع تطليقه وان شأ اوقع باختيارها وهو يتأ على ان الطلاق
المبهم يقال له اوقع وان قال لامراته ان دخلت الدار فامرك بيدك
فان طلقت نفسها كما وضعت قدمها في الدار طلقت وان طلقت بعد
ما مشيت خطوات لم تطلق وكذا في الذخير لخروج الامر من يدها
وفي جوامع الفقه ان طلقت نفسها كما دخلت طلقت وان مشيت
خطوه بطل في الذخير ان كانت عشي فاجابت في خطواتها وسبق
جوابها خطواتها بانت وان سبقت خطواتها جملتها لم تبطل وان قال
امرك بيدك فاخترت نفسها قبل الاقع وهو قول مجرب الزهر

والأصح أنه يقع لأن هذا البالغ وجوه التخصر ولو جعل امرأته بيد
مجنون أو صبي لا يعقل فذلك إليه ما دام في المجلس وفي الذخير
قال مجنون الأصل إذا جعل امرأته بيد صبي أو مجنون أو عبد
أو كافر صار بيد وليس له أن يخرجها من يده ما دام في مجلسه كما
لوفوضه إلى امرأته قال **خ** وأما إذا زاده لا أشكال العبد
والكافر لأنها من أهل التملك والطلاق والأشكال الصبي الذكر
لا يعقل والمجنون لأنها ليس من أهل التملك فينبغي أن لا يصح له
صحته باعتبار التعليق بتطبيقه كالتعليق بدخول الدار قلت
يرد عليه اقتصاص على المجلس ولا يكون ذلك إلا في التملك وعلى
هذا الوقال لامراته الصغير امرئ بيدك بنوى الطلاق فطلقت
نفسها طلقت وفي المعنى جعل امرأته بيد صبي أو مجنون يطلق
لم يقع بيد عبد أو كافر يقع وإن جعل امرأته الصغير بيده
أو كانت مجنونة لا يصح وقال **أ** شهب وعبد الملك إذا أخترت
الصغير فاختارت فذلك لها قال **ك** ملك أن طلقت في حالها
قال ابن القسّم يريد بطلت جسد الوطى وفي المجموعة خبرها وهي معتقة
بها وهي معنونة ففرضاها غير جائز وإن خبرها وهي معنونة فاختارت
ومع لانه رضي رضاها كالمملك صبيًا يعقل وفي المحسطة قال الأثر
امرئ نساء يدك أو طلق أي نساء شيت فليس لها أن تطلق نفسها لأنها
معرفة في التفويض فلا يدخل تحت النكح لما عرفت ولو قال لها
أن شيت نفسي طوالت فشتات طلقت هي أيضا لأنها معروفة في الشرط
فدخل تحت عموم الخبر لعدم اتحاد المحل والسياق نظيرها ما ذكر

في الجامع وهو أنه لو قال لامراته أن فعلت نفسي طوالت فطلقت
طلقت هي أيضا وكذا لو قال أن دخلت أرى هذه أصدف امرأتى طالق
فدخلت طلقت وهي معروفة في الخبر فطلعت تحت أحد وهو نكرة في
الشرط لا خلاف المحل ونظير الأول رجل قال لعبد أي عبد زوجته
أوصرتك أو شيت عتقه فهو حر وأول اعتراف عبيدك شيت
لا يتنا وله لأن المعرفة لا يدخل تحت النكح مع اتحاد السياق
وهذه القاعدة لها نظاير ونصوص قد ذكر في الجامع في الباب الصغير
الذي بعد كتاب الوكاله لو أوصى إلى رجل ثلث ماله بضعه وفي الميسر
يجعله حيث شاء وأوجب بوضعه في نفسه جاز فقد دخلت المعرفة
تحت النكح مع اتحاد السياق ولو قال أدفعه أو قال أصره إلى من
شيت فليس له أن يدفعه أو بصره إلى نفسه وقد بان الدفع
والصرف تملك بخلاف الوضع والمجعل في الوقعات الضعيف
أوصى إلى فلان ثلث ماله بضعه حيث شاء جاز له وضعه في نفسه
ولو قال أعط ثلثي من شيت لا يجوز له وضعه في نفسه قال
لانه صار معروفاً بالاضافة إليه والمعرفة لا يدخل تحت النكح وإحالة
إلى هذا الباب من الجامع وفي السير الكبير إذا قال الإمام من صل
قتيلا فله سلبه فصل الإمام مسلّا كان له سلبه ودخل تحت
خبر وهو معروفة وفي المبرغيا في قال امرأته من نساء يدك
ونوى الطلاق فطلقت نفسها أو غيرها طلقت هكذا في المشقة وفي
إيمان الجامع المعرفة لا تدخل تحت النكحة إذا كانت المعرفة ضميرا
أو مضافا إلى الضمير والمعرفة بالعلمية والأشياء موصوفاً مدخل تحت

النكح الا في الاجرا المصلحة كيدى ومنه اليد قالوا لان العلم نكح من
وجه حتى لو قال ان كلم غلام زيد بن عمرو واحد يدخل زيدا تحت احد
لانه يقال من زيد بن عمرو ومن محمد بن بكر ولا يقال من انا ولا من انت
في الضمير فان قيل بل التعريف بالعلم تعريف من كل وجه بدليل
ان من قال لانه بنت فلان التي دخل الدار طالق تطلق في الحال
لان فلانه معرفة فلفت الصفة اذا الصفة في الحاضر فهو وكذلك
قال فلانه بنت فلان التي تزوجها طالق لا تعلق الطلاق بما قلنا
وصار كانه قال انت التي تزوجك والجواب من وجهين
احدهما ان احدا عامه في اليمين فلا يخرج منها الا المعرفة من كل وجه ولم
يوجد وفي مسألة اليمين وقع الشك في العقد بما فلا تنعقد ولا يقع
الطلاق المعلق بالتزوج بالشك والجواب الثاني ان النسبة
وضعت لتعريف الغائب دون الحاضر اذا الحاضر مستغفر عنها
بالاشارة والحالف هنا حاضر فلم يعتبر تعريف بالنسبة وفي مسألة
التزوج ونحوها غايبه فاعتبر التعريف بالنسبة فلفت الصفة
ومعناه في الذخيرة فان قيل ما ذكرت مشكلا بما لو اكل
امراة تزوجها ما دامت عمره حية او حتى يموت عمره في طالق
فتزوج عمره لا يطلو فقد صارت عمره معرفة وهي علم ولم يدخل تحت
كل امره تزوجها ومقتضى ما ذكرت ان يدخل تحت النكح حتى يطرده
اذا تزوجها قلنا عامه المشايخ على ان تاويلها اذا كانت عمره
مشار اليها وفي المحيط عمدة قال لمواه تزوجني امك هذه على ان
امرها بيدك فلو جاز لم يصير امرها بيدك لانه فوض الامر اليه قبل النكاح

وان هذا المورث قال زوجها منك على ان امرها بيدى فقبل العبد صار
الامر بيده لانه صار كانه قال قبلت النكاح على ان امرها بيدك فيكون
المفوض بعد النكاح نظيره تزوج امرأة على انها طالق او على ان امرها
بيدها لا يقع الطلاق ولا يصير الامر بيدها ولو قالت المرأة
زوجتك نفسي على ان طالق او على ان امرى بيدى فهو صار الامر بيدها
وهي حثله التحليل ولها الخيار في مجلس علمها اذا لم تسع او كانت
غايبه فان قال الزوج علمت في مجلس القول وانكرت فالقول
قولها لا نكاحا ولو قال امرك بيدك ولم ينو فليس بشئ وان قالت
نويت فقال لم انو فالقول قوله مع يمينه الا في حال ذكر الطلاق او
الغضب وان قامت البينة على النكاح لم يقبل وعلى اقرارها تقبل
وفي التنبيه للشافعية ان قال الزوج لم تخاري فقالت اخرت
فالقول له وان قال لم تنوي فقالت نويت فالقول لها وقيل له
والاولاصح وفي البسيط قال لها اخاري فقالت ابنت نفسي او خطها
ونوت فالظاهر الوقوع وفيه وجه انه لا يقع للمخالفة في اللفظ
وفي المشتق قال لها طلق نفسك فقالت انا اكرام او خليه او بريه
او بيته او بائن طلقت بذلك كله وفي المرسعياني قال الغيرة ان
غبت عن هذا البلد ومضى غلبت سنة اشهر فامراني بيدك حتى تخلفها
ينقيه مهرها ونفقة عدها فان قال ولم يحضر حتى مضت المدة فهو
توكيل مطلق لا يبطل بالقيام من المجلس والعصم انه تملك يبطل
بالقيام وسيل المرسعياني في عز رجل جعل امرأته بيدها على انه
ان غاب عنها شهر من طلق نفسها متى شئت فطاب شهر الاوبى

فخضر في اليوم الاخير فتعبدت المراه حتى مضى شهران ثم طلعت نفسها
فاجاب انه يقع مثل فيه بطرانه معلق بعنقه لا يغيبها وكن المغني
الامر بالمد لا يقتصر على المجلس لقول علي رضي الله عنه هو لها حتى ينكل
قال ابن قدامه لا يعرفه بخالف في ذلك فيكون اجاعا ولا يذوق
في الطلاق كان على التراخي كالوجه في دراجني قد
في المدونه قال ملك ان حرمها او ملكها فذلك لها ما دامت في
المجلس قال ابن يوسف شرح المدونه وقاله عمر وعثمان وابن
مسعود وكثير من التابعين وفي مصنف ابى بكر هذا قول عمر وعثمان
وعبد الله وجابر وابراهيم ومجاهد وعطاء وعمر بن دينار وعبد الله
ابن عمرو وطاوس والشعبي وقال اصحابنا هو اجاع الصواب
وهو اذا لم يعرف لعل رضي الله عنه مخالف ما مع ان قول ابن قدامه الصواب
مشهور لا يخفى عليه لم يكون اجاعا بل لو علموا فطوا انه لا مخالف
له بان علموا فتواه بذلك وسكتوا ولم ينكروا عليه قال الشافعي
ليس اجاع ولا اشبه الى الساكت قولا امت اعدم علمه بمن
خالفه فلا يدل على الاجاع البته وقوله توكيل ممنوع فانه تملك
عند الاميه وقوله كالوجه في دراجني باطل وقيل فيه فاسد
فانه تملك فيها ويقتصر على المجلس عندنا في الاجنبي ايضا اذا كان
وكبلا عنه على ما ياتي قوله ولو قال لها امرك بيدك
اليوم وبعد غير لم يدخل فيه الليل وان ردت الامر في يومها بطل
امرك اليوم وكان يرها بعد غير وقال زفر هو امر
واحد واعتبر بالطلاق ولو قال امرك بيدك اليوم وغدا دخل

فيه الليل فان ردت الامر في يومها لا يبقى الامر في يرها في الغد
لان امر واحد لانه لم يتخلل بينهما وقت لم يتناول الامر باليد
وقد يجم الليل والمجلس المشهور باق لم ينشئه مكانه قال امرك
بيدك في يومين وعن ابى حنيفة اذا ردت الامر في اليوم سمي
بيدها الخيارية الغد لا يملك رد الامر حتى مضى المده
كما لا يملك رد الانقاع ولان ردها كقيامها من المجلس واستعمالها
بعل اخر وبذلك لا يطل الخيار الوقت ووجه الظاهر انها
لو اختارت نفسها اليوم لا يبقى لها الخيار في الغد فكذا اذا اختارت
زوجها برد الامر لان المخير بين الشيعين اذا اختار احدهما لا يبقى
له اختيار الاخراد اعاذ الحار و عن ابى يوسف اذا اعاد الخيار
ثبت لها خياران لاستقلال كل وقت بخيار وكذا في المحيط
ولم يقيده بقول ابى يوسف ومثله في الجزاءه لكن في الاختار
في اليوم فلا خيار لها في الغد قل اذا كان ذلك
خيارا من يستقيم ان لا يبقى لها خيار في الغد لان الباقي لا يملك
اما لو جدد عقدتها في اليوم فاما من بقا خيارها في الغد
وقد اطلق المنع في الجزاءه وفي النوادر جعل ذلك قول ابى يوسف
وفيه لو قال امرك بيدك اليوم وامرك بيدك بعد غيرهما
امر ان فان تزوجها فيه فلها ان تختار غدا وفي قاضي خان قال لها
امرك بيدك اليوم وامرك بيدك هذا الشره و ردت في اليوم
في ظاهر الروايه لا يطل وعلى روايه الكرخي ان حنيفة بطل
في ذلك اليوم ولها الخيار بعد ذلك هكذا ذكره في المنتقى وفي

احد منه شيئا بل انك له اكل والحواشي التي في الكتاب من انواع البدع وبها بعد امر
العسل ثلث العلاف في ليلة اسات وقد عرفت في اول الكتاب فكيف يرد على قوله والحواشي
عن الساسم من ان عدم في الحواشي عن الماء **فانه** محمول على تضييقه الرجال يعنون النساء يعنون
واحد في هذه الصور مختلف في المصدر فالاول يعنون اصله يعنون مثل عرجوا سفل الضمة على
الواو ومعهم ما فيها في رقت ثم حذفت الواو لانها السالاس وهي لام العاد والواو الموحدة صير الجماعة
وفي الثاني لام العاد والواو جمع الموصوف وهو موصوف بالاولى معرف ودعه **يا** في النون وضمة وحذف
تحتها **قوله** وان يروجه لم يسم لها مزا او يروجهما على ان لا مهر لها فلما مر منها ان دخل بها
اومات عنها وفي المدايع يحسب من المدايع العقد عند عدم التسمية عندنا حتى كان لها المدايع
وداع المسمى العقد كله وبطلانها وبسقطها بالطلاق في الدخول نصفه وفي الجهر في المدايع
الدخول وهو الناح او حذفت المدايع الدخول والنصف فلهذا لا يستقط المدايع اسمي لانها
وميل الطلاق فيلصق طلاق المدايع والنصف بطريق المعنى لان العقد لهما مقدور نصف المدايع
ودع في المدايع المتشهور الاول وقال ابو جعفر الطاهر من مذهب مالك انه لا يسمى من المدايع
بالعقد لا نصفه ولو كان محضا وهما انطلقا في الدخول لم يكن لهما عليه شيء عندنا فاحسب في المدايع
لقول الجماعة والمقصود ان لا يثبت عنها فلهذا في العاد والواو وفي المدايع
الموصوفة من المدايع المدايع عبد العاصم في المدايع وداعا العقد عدد المدايع وبسقطها بالطلاق
في المدايع المدايع لا يسطر وقال ابو جعفر الطاهر في مذهب مالك في الدخول في المدايع
ويستطرد في المدايع كسب من المدايع لا يخلو عندهم ويحسب على الواو في المدايع وخرج القاضي في
حالة مدايع المدايع وهو ان ادخلها في المدايع كسب من المدايع لا يخلو عندهم ويحسب على الواو في المدايع
كسب شيء في المدايع فسن العقد قال وطهر ما في المدايع كسب من المدايع لا يخلو عندهم ويحسب على الواو في المدايع
العرض والوطي لا يسطر وان مات احدتهما في العرض والوطي لم يحسب من المدايع الا طهر وقال
الوطي لا طهر وحده وعبدان حصل بموت احدتهما في العرض والوطي لم يحسب من المدايع الا طهر بالطلاق

في الدخول لا بعد الغرض وقول مالك في المدايع قوله على ان طالع وان
وردد من باب وهو قول الاوزاعي والليث والزهري والشافعي ومروا قول عبد الله بن
مسعود وصافيه وقد قال الحسن البصري ورواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعي
عبد الله بن بكير في سبعة في مائة والحسن بن علي بن احمد ورواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعي
رواه ابو بيطي في حبل اسحق بن ابراهيم وابو نورو ومحمد بن حمر الطبري وداود بن ادهم
نزه دعي وان يعاين الطراح دعي عنه في الحلي وفي مصنف ابن ابي شيبة عن ابن عباس
لما نصف الصادق او الصادق شريك ابو بكره وقال الساجي ان صحيح يروح
فلا حجة لاحد من السنة لسا حديث علمه بن مسعود رضي الله عنه عن رجل يروح امرأته
ولم يرض ولم يرض مات وددتهم قال اقول فها راى فان صوابا من الله وان كان خطأ
ففي من السطان اري لهما امران من سبابها لا ورس ولا شطط وعليها العون ولها الميراث
وتام معتل من سنان لا سعي فقال اشهدان رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رجع
عن واسق امران من رواه عن عاصم بن عصفرة رواه الحنفية وقال الرمزي حديث
حسن صحيح قال ابن المديني الاحراف قد ثبت مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبه يقول وعبد الله بن عيسى بن مسعود بن عبد الله بن مسعود في رجل يروح امرأته فانها حلت
اليه او قال مرات قال فاني قوله فانها حلت اليه او قال احصاها فانها حلت ولا شطط فانها الميراث
وعليها العون فان يرضى الله وان يكن خطا من من السطان والله ورسوله ربان مقام ناس من
اصح منهم الخراج وابوسان فها لوانا من مسعود بن مسعود بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فصافيه في ربيع وب واشق وان يروحها لاس من الساجي في اخصت قال فخرج
عبد الله بن مسعود ورجاسد بن الحسن ورجاسد بن الحسن ورجاسد بن الحسن ورجاسد بن الحسن
ابو داود ويزوع بن حمر المدايع رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ابو داود ويزوع بن حمر المدايع
نصهم بربوع بن حمر المدايع وقال نصهم بربوع بن حمر المدايع ورواه ابو داود ويزوع بن حمر المدايع

خلاف محروفي المعنى وان قال اختارى نفسك اليوم وغدا
وبعد غدا فردته في اليوم بطل كله وان قال اختارى نفسك اليوم
واختارى نفسك غدا فردت في اليوم بقى في يدها الامر غدا
ولو قال انت طالق الى شهر كذا او الى سنة كذا فهو كالوقال
في شهر كذا الا يقع الا في ذلك الوقت وبه قال الشافعي وعند
ابي حنيفة يقع في الحال وعند ابي يوسف بعد مضي الشهر او
السنة ذكر ذلك في خزانة الاكل وفي المحيط لوقال
امر بك بيديك يوما او شهرا او سنة فلها الخيار في جميع المدة
ولا بطل بالقيام والاعراض ولو قال انت طالق الى سنة
فالطلاق واقع بعد سنة ولم يحكم خلافا وهكذا ذكر في
شرح مختصر عصام وفرق بان الطلاق لا سوقت فلو وقع قبل
مضي السنة بطل الناقية خلاف الامرياليد قل
الى لانها الغايه فلا بد لانها من الابتداء ولا يجوز ان يكون
الطلاق هو الانتهاء فوجب ان يقع في الحال كالوقال من الساعة
الى شهر كذا او الى سنة كذا وقوله كالوقال في شهر كذا او في
سنة كذا باطل اذ حمل كله الى على كله في الاصل وقوله لانه
يحمل الناقية في الاتباع كقول الرجل انا خارج الى سنة كذا
اي بعد سنة كذا وفسا وهذا امر وهذا الاستعمال ممنوع
وليس من كلام العرب فلو سلم فهو اول مخالف له لانه حمل الى
هناك على البعديه وهنا جعلها بمعنى في الظرفه حتى اوقع
الطلاق في الشهر والسنة وهو تحديط وفي شرح المدونه

لا بن يونس قال ابن القيسم لو قال لها اختارى نفسك اليوم كله
ولم تحر حتى مضى اليوم ففي قول ملكنا لآخرها ان تخاروا في
اليوم وتفرقا ما لم توقف او توطأ وعند ابن القيسم لآخرها
بعد مضي اليوم قال وعليه جامعه الناس وهو مروى عن عمر وغيره
وعلى قوله الثاني اعتبره بخيار العتق عنده وبطل الناقية
باليوم بغير دليل مع مخالفه الجماعه وفي المدونه قال اذا
جاءه فقد خيرتك وفعت الان فتقضى او ترد فان وطئها قبل
عد فلا شيء بيدها وعندنا لآخرها قبل العد ولا بطل خيارها
بجامعها قبله وهو قول جمهور اهل العلم ولو قال لها اذا
قدم فلان فامرك بيديك او قال فاختارى نفسك فذلك لها
اذا قدم ولا يجان بينها وبينه وان وطئها الزوج بعد قدم
فلان ولم تعلم بقدومه الا بعد زمان فلها ان تختار نفسها
حين تعلم وفي المدونه قال انت طالق غدا ان شئت فقالت
انا طالق الساعة او قال لها انت طالق الساعة ان شئت فقالت
انا طالق غدا وقع الطلاق فيها مكانها وفي الاسوار قال
ابو حنيفة امر بك بيديك واحد الا ان ينوي لك والخيار لا
يكون طلاقا وان نواه وفي المقدمات مثله وقال ابو عمر
ابن عبد البر في باب الخيار قال ابو حنيفة من جبر امراته بنوى
ثلاثا فهو ثلاث قل نقل الجميع خطأ عن ابي حنيفة والصواب
انه يقع به الطلقه البائنه اذا نواه ولا يقع به الثلاث خلافا
لامرياليد وقد تقدم قوله ولو قال امر بك بيديك

يوم يقدم فلان فقدم ولم تعلم بقدمه حتى جاز الليل فلاحيار
لها والمدرك فيه ان اليوم تنال وكنياض النهار كما النهار
ويتناول مطلق الوقت من ليل او نهار فان قرينه ما يمتد يد
به الوقت الممتد من طلوع الفجر الى غروب الشمس كالصوم والامر
باليد فانه مما يمتد ولهذا يضرب له الاجل فيقال امرك بذكر
يومنا وشهرا وسنة وقد تقدم الكلام على ذلك وفي الواقع
قال انت طالق يوم يقدم فلان فقدم ليل لا يطلع ومنهم
من حكم بوقوعه وحمل اليوم على مطلق الزمان كقولنا فاذا لم
تقدم بقدمه حتى جاز الليل فقد خرج وقت خيارها فلا يبقى
بعد الغروب **جرح عليه الليل** جنونا ويقال ايضا
جرحه الليل واجرحه الليل بمعنى جرح الليل اذ لم يبق له وقال
لولا جنان الليل ادرك ركننا بذي الرمث والارطى عاصم ثايب
قال ابن السكيت ويروى جنون الليل اي شدة ما يستمر من
ظلمته ويحتمل الميت واجرحته اي قاربته وجرح الرجل هو
مجنون ولا يقال جرحه الله وانما يقال اجرحه الله ولا يقال مجرح
على القياس ومعناه في الصحاح واذا جعل امرها بيدها او خيرا
فكنت يوما واكثر ولم تعلم فالامر بيدها ما لم تأخذ على امر
بل على الاعراض وقد ذكرنا وجه ذلك وما فيه من المذهب
المختلفة ثم ان كانت سمع تعتبر مجلسها ذلك وان كانت لاسمع
فجلس عليها وبلغ الخبر اليها ولا تعتبر مجلسه لما فيه من معنى
التعليق في حقه خلاف البيع لان ذلك تملك محض اذ تملك العيز

لا تقبل التعليق بالمشرط فاذا اعتبر مجلسها فالمجلس يتبدل
بالقول عنه ومرة بالاختياري على اخرنا فيه وخرج الامر من يدها
بمجرد القيام وان لم يتبدل المجلس به لوجود دليل الاعراض اذ
القيام بقدر الرأي والقعود اجمعه ولو كانت قائمه فقعدت
في خيارها لانه دليل الاقبال عليه قال القعود اجمع للرأي
ولهذا كان عكسه مبطلا لخيارها وقال الثوري ان كانت
جالسة فقامت فلا خيار لها وان كانت قائمه فجلست في علي
خيارها وهو قول جابر بن زيد كقولنا وكذا اذا كانت قاعده
فانكأت او متكىة فقعدت انه استقال من جلسته الى جلسته
فلا يكون اعراضا كما اذا كانت محتبة فترتعت قال صاحب الكتاب
هذه رواية الجامع الصغير وذكر في غيره اذا كانت قاعده فانكأت
فلا خيار لها لان الانكأ اظهار لها وان بالامر فكان دليل الاعراض
والاول اصح يقال اجرت الرجل اذا جمع ظره وساقيه بعمامه
او بيديه ذكره الجوهرى وفي المسرعين لو كانت قائمه
فانكأت قال الحلوي لا يطل خيارها في ظاهر الرواية وفي
الخير عن ابن يوسف بطل ولو كانت قاعده فاضطجعت عن
ابن يوسف روايتان فيه قال الحلوي ان وضعت وساده وضعت
راسها عليها مضطجعة قيل لا يطل خيارها وقيل بطل وفي
المحيط هو ظاهر الرواية وفي الرابع عن ابن يوسف فيه
روايتان في روايه الحسن عنه لا يطل وفي رواية الحسن بن ابي اسد
عنه بطل وهو قول زفر وان دعت بطعام فاكلت او نامت او

امتشطت او اختضبت بطل خيارها ذكره في الزخير والخزانة
وفي البدائع ان ما يت قاعده لا يبطل خيارها وقال مالك لا يبطل
ذكره ابن يوسف في شرح المدونة وهو قول ابن ثور ولو جاء بها
زوجها بطل خيارها ولو شرت ما اولست ثيابها من عرقام
لا يبطل خيارها ذكره في الزخير والخزانة وفي المحيط لو
كانت قاعده فانكحت او متكنه فقعدت او سجدت او قرأت
قليلًا او اكلت شيا يسيرا او لبست او شرت ما لم يبطل خيارها
ولو قال ادعني الى استنشره او شهودا اشهدهم فهي على
خيارها لان الاستنشاره لغرض الصواب واذا كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امرت عشا وراه اصحابه فالمرأة وهي قاصره
الراي اولئك وكذا الاشهاد للتحريم عن الجحود فلا يدرك
على الاعراض وفي الزخير والمرغيب ان لم تجز احد يدعو
لها بالشهود فقامت بنفسها ولم يسئل ليدعوا بالشهود قيل لا
يبطل خيارها لعدم ما يدل على الاعراض وقيل يبطل لتبدل المجلس
وان لم يوجد منها اعراض ولا تعذر في تبدل المجلس بديل بطلانه
باقامتها من مجلسها لاعتبار اختياره رضي عليه في المحيط وفيه ايضا
ان قامت لتدعوا بالشهود ولم تتحول عن مكانها لم يبطل خيارها لايها
مضطرة الى القيام للاستيناف وان تحولت قيل يبطل لتبدل
المجلس وقيل لا يبطل لعدم الاعراض قوله وان كانت
تسير وهي على دابة او في محل فوقفت فهي على خيارها وان سارت
بطل خيارها لان سير الدابة ووقوفها مضاف اليها لما عرفت

والسفينة بمنزلة البيت لان سيرها غير مضاف الى اركانها الا ترى
انه لا يقدر على دفعها وراكب الدابة يقدر على دفعها وتسييرها
كيف شاؤ في جوامع الفقه لا يبطل خيارها سير السفينة
الا في واية عن ابن يوسف اذا كانت واقفة فسارت وفي المحل
بقوده الحال وهما فيه لا يبطل وبطلان لرواية الدابة كل في القعود
عن القيام وكذا لو كانت قائمه فركبت او راكمه فانقلت الى
دابة اخرى بطل وان كانت سايره فوقفت فهي على خيارها
ولو اخبرت بالشفعة ينبغي ان يقول اخرتها وفي الزخير
والمحيط والسفينة السائرة كالبيت ولو خيرها وهو في الكوفة
او الوتر فاقمتها لا يبطل خيارها وكذا في ركعتين من الشرائع
التفعل المطلق يتم ركعتين وفي الارباع ان قامت الى الثالثة والاربعة
يبطل وكذا ذكره الاسبغاني ولم يذكر غيره وعرف في الارباع قبل
الطهرتها وهو الصحيح ولا يبطله خيارها ذكره في المحيط واول
البدائع ان امتداد الصلاة بطل فرضا كانت طويلا او قسرا
امرها بيدها ثم طلقها ما سارح الامر من يدها في ظاهر الرواية
وعن ابن حنيفة وابن يوسف في واية النوادر لا يخرج وبالحج
لا يخرج بخلاف وقد تقدم جنبها قبل هذا وفي شرح المدونة
لابن يوسف ان حرمها في صلاها فريضه او نافله فصلت اربعاً لا تطع
ذلك ما بيدها وان راوت على اربع فهي تاركة ولو قالت كنت
اخبرت نفسي فقال لم تخاري قال قولها قلت ينبغي
ان يكون القول لا منها لا تمكك الانشاء فلا تمكك الاخبار لما عرفت

من القاعد ان من لم يملك الانشاء يملك الاخبار ومن ملك
الانشاء يملك الاخبار للتميم في الاولى دون الثانيه وفي الخيره
قال لامراته امر ثلاث تطليقات اليك فقالت لم لم لا
تطلقني بلسانك ثم قالت طلقت نفسي طلقت لان ذلك ليس
برد ولا اعراض قال وفيه نوع نظرا لانه يتبدل المجلس
من حيث انه كلام زائد وان قال امرك وامر فلانه بيدك
فطلعت فلانه ثم طلقت نفسها يقع عليها لان المجلس لم يتبدل
ولم يوجد منها الرد ولو جعل امرها بيد غيرها ثم ان القوم
اليه طلق امراته لا يخرج الامر من يده قالت طلق فقال
لها الحق يا هك قال لم انو فهو مصدق ولا يقع به شيء وكذا لو
قال طلق نفسك فقالت اطلقت نفسي يا هك لا تطلق هكذا في
الخير قلت هذا مخالف ما تقدم من الكراهه
حال مذاكرة الطلاق انه لا ينتقل الى النيه وذكرنا ان الاعتداد
المكرر ثلثا لوني بالاول طلاقا وبالقيتين التاكيد لا صدق
لانها في حال مذاكرة الطلاق وذكر في المحيط والبدائع حكما
وتعليلا **فروغ** ذكرها في الزيارات والمحيط
واصلها ان الصريح لا يحتاج الى التفسير والمفسر لا يفسر
للتعليل ثم للعطف عند تعذرهما واذا ذكر الخيارات والامر
باليد وغيره وكان كل واحد منهما على وجه وان ذكر في اخوها
تفسير كان ذلك تفسير المايليه دون ما قبله وان ذكرها
بالعطف ثم ذكر التفسير كان تفسير الكا وصرح الطلاق يصلح

تفسير او جوابا للامر باليد والخصم والاختيار يصلح تفسيراً
للامر باليد لان الخير اقل احتمالاً من الامر باليد والامر باليد
لا يصلح تفسير الاختيار لانه اكثر اربها مما من الاختيار فاذا قال
امرك بيدك وطلق نفسك او قال اختارني وطلق نفسك فقالت
طلعت نفسي واخترت نفسي يقع واجد بانيه لان الف التفسير لان
الامر باليد والخير كل واحد منهما مبهم وقد فسر بقوله وطلق
نفسك فكان وقوعه بالكايه المفسره بالطلاق لا بالتفسير
وهو باين ويختلف على ارادة الملك في الامر دون الخير لما روينا
لو قال ما يحبسك ان تطلق نفسك او قال لم لا تطلقين نفسك
لانه دليل ارادة الطلاق ولو قال امرك بيدك وطلق نفسك
او قال اختارني وطلق نفسك فقالت اخترت نفسي لا يقع شيء اذا لم
ينو الزوج الطلاق لان قولها اخترت لا يصلح جوابا للصريح والمبهم
صار لغوا لعدم النيه والتفسير ولو قالت طلقت نفسي يقع
طلقه رجعيه بالصريح الا ان يكون قد نوى الثلث بقوله وطلق
نفسك ولو قال امرك بيدك واختارني وطلق نفسك فاختارت
نفسها لم يقع شيء لما روينا وكذا لو قال امرك بيدك واختارني
فاختارني او قال اختارني امرك بيدك فامرك بيدك لان المبهم
لا يصلح تفسير المبهم ولو قال امرك بيدك واختارني وطلق
نفسك فاختارت نفسها طلقت ثنتين مع يمينه انه لم ير الملك
بالامر لان التفسير انصرف اليها فوقها بانيه لان قولها اخترت
صلح جوابا لها وكذا لو قال اختارني وطلق نفسك او قال

امرك بيدك وامرك بيدك فطلق نفسك لما ذكرنا فكانه قال
 فطلق بالتفويض فلهذا كانا يمين ولو قال امرك بيدك
 اختاري اختاري فطلق نفسك فاختارت نفسها فوقع طلقه بینه
 بالاختيار الاخير ولو قال امرك بيدك فاختاري او قال
 اختاري فامرک بيدک فالجزم الامر باليد حتى لو نوى الملك الصبح وان
 انكرها واقربوا وجهه خلفه لان الامر يصلح عليه والاحبار يصلح حكمه
 عليه فكل الحكم للامر بقدوم او تاخر وكذا لو قال امرك بيدك فطلق
 نفسك او قال طلق نفسك فامرک بيدک فالجزم الاول لانه عليه
 مع به طلقه بانه لانه لا يصلح للتفسير لان قوله طلق مفسر
 ولو قال امرک فاختاری فطلق نفسك فاختارت بانه بواجب
 بالامر لان قوله فاختاري يصلح تفسيره لانه فيه نوع بيان وتامه
 بقوله فطلق نفسك لانه تفسير لقوله فاختاري فكان الاختيار المفسر
 تفسير الامر باليد مع واحد بانه عند عدم نية الثلث ولو
 قال اختاري فاختاري ولو اختاري فطلق نفسك او قال امرک
 فامرک بيدک فطلق نفسك او قال امرک بيدک وامرك بيدك
 فطلق نفسك مع ما قلنا لان المهم الثاني لا يصلح تفسيره الاول
 ولا لعله لان المهم لا يفسد بغيره مثله والشئ لا يكون عليه نفسه
 فعين ان يكونا تفويضين فكان قوله فطلق نفسك تفسير لها ولو
 قال طلق نفسك فاختاري فاختارت نفسها فوقع واحد بانه
 وان طلقت فبايتمان لان النية للعطف فكانا تفويضين وقولها
 اخترت يصلح جوابا للتحديد والصرح فوقع واحد بانه وقولها

بيدك

طلقت نفسي يصلح جوابا لها فوقع ثقتان بايتمان وتامها عرف
 الزيادة والمجيب فصول في المشية قوله
 ومن قال لامرأته طلق نفسك ولا نية له او نوى واحد فقالت
 طلقت نفسي فهي واحد رجعيه وان طلقت نفسها ثلثا وقد
 اراد الزوج ذلك وقعن عليها وهو اجماع ولا اعتبار بخلاف
 الظاهرية وعندهم لا يجوز ايقاعها وتوكيل غيره بالطلاق
 ولا اضافة الطلاق الى الزمان المستقبل وفي المدايع لان معنى
 طلق حصل الطلاق الذي هو اسم المصدر وهو مطلوب الامر
 ومدلول عليه قال الله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العزل
 الذي يطلبه اعدلوا وفي قاضي خان طلق مختصر الكلام ومطلوه
 اعلى فعل الطلاق او التطبيق مساو الاقل مع احتمال الكل
 والمصدر اسم جنس وهو محتمل ادنى الجنس وكله فعند عدم النية او عدم
 نية الكل محتمل على الادنى وهو الواجب فاذا نوى كل الجنس حمل عليه
 لان المصدر له عموم محتمل عليه عند عدمه وقد ذكرنا هذه التسلسله
 في باب ايقاع الطلاق ونظيرها لوطف لامرؤجه النساء ولا يشتر
 العيب بعد عدم النية محتمل بالواجب لانه اقل الجنس فاذا
 جنتها بالادنى مع احتمال الاعلى فمنها اولى كليا يقع الزائد على
 الادنى المسك فاذا نوى كل الجنس وهو الثلث محتمل نية
 كما لو نوى كل الجنس في قوله لا انزوج النساء ولا اشترى العبد
 ولا خف فيها ابداء عند منه الكل وعند بعض مشائخنا حمل على كل
 الجنس عند الاطلاق كما يبرز الفاظ العموم الا ان يتعد ذلك حقيقة

هو الثلث

في الظاهر جارتها مع الصدقة لاحد لا يصح خلاف جارتها وفي الرحم ان كان متهما
كل عتور لا يصح الحلو وان لم يكن عتور ان كان المرء فذلك وان كان للزوج لا يصح الحلو
معد والمحال الذي يقع فيه الحلو على قسمين منه ما يصح منه الحلو ومنه ما لا يصح فالاول
سرطان ان امكن الاطلاع عنهما عليها كما ذكرنا في الدت وما لا يصح في المحرم والطريق الاعظم
والحام وكن شكاك في قول في المسجد والحام يصح اذا كانت الظلمة وهي بالستر وفي
المسجد ابرهم عن محمد بن رجل ذهب بامر له الى سنان فربح في الليل في طريق الحمار
لا يكون حلو وان عدل بضاع الطريق الى من حال كان حلو ولو لم يخالطه في سنان
من عرجية فليس حلو ولا في الجبل ولو باقى من عرجية فهو حلو ولا على سطح الدار
دون في المسجد مطلقا قالوا ادم لم يكن على حوله سنان لا يكون حلو ولا في الدور
في سرحد وعلى ما قاله سنان في المسجد والحام لم يكون حلو اذ افاضت الظلمة ولا السطح
في الظلمة وهشام عن محمد بن حاتم في سنان ليس عليه ما لا يكون حلو وفي المحل عليه
من مصر منه الملا او غا وهو عتور على وطئها فهو حلو ولو كان بينهما من السنان يوب
وقتي قال ابو يوسف لا يصح الحلو ولا السنان العتور محب لو قام ارضا ولو دخل عليه
ولم يعرفه لم يجر حرم اود حل هو عليها ولم يعرف لا يكون حلو هكذا اختار ابو الدت وقال
العتور ابو بكر لم يكون حلو ولا لو كانت نامدة وان عرفها الروح ولم يعرفه فهو حلو ولو ردت
امها الباب ولم يعلق وهما في خان سكنه الناس والثاس فتعود في سجد الخان فطرون
من احد ان تاو امر صدى لهما بالظن لا يكون حلو واما الطريق العتور البعد والعتور في الساحة
من غير برصد للظن فلا يمنع الحلو لهما فمقدان على الانتقال الى زاوية وعلى سنان ولا
مع انصارهم علمها وقد صل لو كان الدت في دارا به مفتوح لا يدخله احد الا اذا
يصح الحلو وفي الدايح الحلو في المحلة والعتور حصة قال لمرانه ان حلو ذلك كانت
طائفي فلا يوافق الاطلاق وحصة المهر فصرح في المحل بل رجلا اذ للقت

ومل اذا كانت بنت تسع وملا ان كانت مسند حصة تطبق الجماع يدخل بها والاداه هكذا
روى عن محمد وهكذا اهلوا في وقت الحان بل لا يحس حتى يبلغ ثلثه للطهارة ولا طهارة
عليه حتى يبلغ وملا اذ بلغ تسعا وملا عشرة او عطان لا تصرف الوصف والزاد بن معا
ولانه في موهة وقد عتور اما حالي موهة فلا يفي في قولهم اجر فاعلى لعدا اذ
استسب حلانا وحسانا ووحانا وصحبا وسعلا وصحبا وصوحانا
وعلا وصوانا ومصانا وموينا ونديما وضرانا هكذا ذكر بن ملك وسفي عليه عزتان
والمان وحصان قال موهتها الما ودرن عتور ان الحرام اذ ابدت في لونه الاحمر
صفر وبعثت الحرم قبل حصال وحفاته والفتن حفاته قاله ابو حاتم في باب الطهور
وذكر في الصحاح للن باب على لا فغلبه واد احلا المحرم بامرانه ثم طلقها فلها كمال
المهر عندنا في حصة وزفره في العتور وبه قال عطاء وان الى الج والمهر على اصلهم
ان المواضع الحقة والسورعة لا يمنع حدة الحلو وهو قول بن حبل وقد ذكرنا ذلك
في اول المسئلة وقال ابو يوسف ومحمد لا تضعه لقيام المانع الحقة وهو المحرم المرض
ولا في حصة رضي الله عندها المسقى عليها السليم حتى تحقق النوى اذ الوطى غير مرمومه
وقد رت ما في سنان من المكن الذي يقام مقام السليم فاشبهه العتور حال المهر
قال الحواشي ليس في الما لو سلمت الروح محرم او صايم بعرض او عرض او عتور لان
في وسنها السليم التام بعد زوال هرة العواض فلن قد ذكرنا ان العتور بكل
المسهر وفي المتابع المحرم الذي اسو صلا في وخصياه والحل القطع وفي المصنف
مقطوع الدر والخصي في الاستحباب والوري المحرم هو الذي قطع درن ولم يدر
فقطع الاعس والطاهرانه ليس بشرط وفي الدايح حلو العتور الحصى حجة لانها لا
معدوا الجماع حلو عتورها وفي البعد حلو حدة العين اجماع ومثله في الحقة والعتور
وفي المسئلة احلاف وروى عتور روح امه وحدثه عتور فالحصوم منها للمولى

قبل قبول المشتري فافتراقا ولا ان الطلاق اسقاط وهو قابل للتعليل
بالشرط فصار كانه علقه به صا والسع لا يجوز تعليقه بالشرط
هكذا ذكره وهو مشكل فان البيع يجوز تعليقه بشرط هو من
مقتضيات البيع كاشتراط سلامة المبيع وتسليمه عند نقد
الثمن ونحو ذلك بل يجوز تعليقه بما لا يكون من مقتضيات العقد
كاشتراط الكفاية والخبر استحسانا في المانع من ان يكون
السع ايضا معلقا بشرط القبول كالطلاق وفي فاضل خا جار
القبول عرفا بقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار الم
متفرقا قل — ويمكن ان يقال ان الطلاق قابل للتعليل
بالشرط اي شرط كان بخلاف البيع فانه لا يجوز تعليقه الا بشرط
هو من مقتضيات البيع فان ذلك ثبت بالسكوت من غير شرط
وبما هو ملحق به استحسانا فيحصل الفرق بينهما في الجملة ولا يقال
النص الوارد في البيع كونه اراداهنا لا مذكر الفرق وهو ان
السع يقع بعده نجاه فالشع جعله بسبيل من الرجوع
قبل ثبوت حق المشتري رد فعلا للمضر عنه والطلاق لا يكون
الا بعد تريقه وبما مل ولهذا يصح شرط الخيار في البيع دون الطلاق
من جانب الزوج ولان البيع تملك بازا تملك وهو مقتضى سلامة
بازا سلامه والنابع ما حابه وحده لم تملك شيئا فلا تملك المشتري
المبيع فلا ضرر في الرجوع ولو كان الطلاق يعوض فقبل قبول المراه
يصح رجوعه في احد الروايتين لما قلنا وفي الرواية الاخرى يصح
رجوعه لان ملكها خلافتها لا تتوقف على ملك الزوج البدل الا ان

انه لو قال لها طلقني نفسك على ميثه او دم فطلعت نفسها على ذلك
سقط وان لم يملك الزوج البدل فكان في الرجوع ابطال ملك المراه
على كل حال فان — اذا كان الطلاق مما يجوز تعليقه بالشرط
كان معلقا بالقول كما ذكرتم وكما في التعليق الحقيقي فوجب
ان لا يكون له ولا يراه الرجوع في الاجنبي وفي طلاق صريها اذا قال
لها طلق ضربتك لما قلتم من انه معلق بشرط القبول قل —
هو مشتمل على التملك والتعليل فان اعتبرناه تعليقا كان
لازما وان اعتبرناه تملكيا كان لازما فكان لازما بكل حال
وما ذكرتم مشتمل على التعليق والتوكيل فالتعليل ان اقتضى
اللزوم فالو كيل منعه فلا تمت اللزوم بالشك ولا في
لزومه ضررا ظاهرا على الزوج وفيه منع جواز عزل الوكيل
وهو خلاف القواعد وما تركنا ذلك الا في الوكالة المشروطة
في الرهن فان قامت من مجلسها بطل لانه تملك كما تقدم في
قوله امرك بيدك واختار في خلاف ما لو قال لاجنبي طلق امرأتك
او قال لها طلق ضربتك حيث لا يبطل بالقيام من المجلس لان ذلك
توكيل واستعانة بهما ومبناه على التوسعة دون التصديق
فلا يبطل بالقيام ولا يتعدى بالمجلس وفي المحيط والمذاهب
وقاض خا لو قال — لها طلق نفسك كان تملكيا يقتصر على
المجلس قيد بالمجلس اولا وعند الشافعي توكيل فيها قل —
الصحيح من مذهب الشافعي انه تملك يجب جوابه على الفور او
في المجلس قولان ولا يبق بعد المجلس الا انه تملك الرجوع فيه عند

كالنوكيل عندنا وعند ملكك عليك اولى بملك الرجوع فقولنا وعند
ابن حنبل نوكيل وقد ذكرنا ذلك في فصل الامر باليد ودليل
التمليك من ثلثة اوجه اولها ان المالك هو الذي يتصرف برأي
نفسه وتديره واختياره والمرأة هذه المشابهة فكان قوله لها اخرج
او طلق عليك منها بخلاف الاجنبى فالرأى الاختيار للزوج فيه
دونه فكان نوكيلا لا تمليك الا ان يقول له امرها بترك او طلقها
ان شئت على ما باتى وثانيها ان المصروف عن ملك هو الذي
يتصرف لنفسه والوكيل هو الذي يتصرف لغيره عرف ذلك بالاستقرار
والمرأة عاملة لنفسها لانها ترفع مد العهر عن نفسها ومنفعة علم
لنفسها ومنفعة عمل الاجنبى ترجع الى غيره لا الى نفسه ويرفع
مد العهر عن غيره لا عن نفسه فكان نوكيلا كسائر النوكيلات
وبالمسألة ان قوله طلق نفسك لا يناسب ان يجعل نوكيلا لانها
لا تصلح ان تكون وكيلة في حق نفسها وناسب ان يكون مالك لنفسها
في حق طلاقها بملكك زوجها بخلاف الاجنبى فان تطلقه تصرف
في حق غيره فلا مانع من جعله وكيلة عنه في ذلك وكذا لو قال
لها طلق نفسك ان شئت فانه يقتصر على المجلس ولو قال طلق
نفسك متى شئت فلها ان تطلق المجلس وبعده وكذا متى شئت
او اذا شئت او اذا ما شئت لا يستفيد المجلس ولوردت الامر لم يكن
ردا ولو اخذت في عمل اخر او كلام اخر او قامت من المجلس فلها ان تطلق
نفسها بعد ذلك في اي وقت شئت لان مسمى واداعامة في الاوقات
تكانه قال لها طلق نفسك في اي وقت شئت وفي المبسوط قال

١٠٨
انت طالق ان شئت وارادت ورضيت واجبت واهويت فقالت
شئت او نحوها طلقت واحده رجعية وفي المعنى وكذا اذا اوتى
وكلا واين وجبت وانى وفي قوله طلق نفسك ان شئت او اذا
شئت الى اخرها اذا قالت شئت ونحوها نصير الامر بيدها فلا يقع
الا بايقاعها بعد ذلك والفسوق ان قوله انت طالق ان شئت
ايقاع معلق بمشيئتها فاذا قالت شئت ونحوها طلقت لوجود
شرطه وفي قوله طلق نفسك ان شئت تعليق بطلاقها بمشيئتها
فلا بد من وجود الايقاع منها وفي الروضة قال انت طالق
ان شئت بشرط مشيئتها في مجلس التواجب كالحلع وفيه قول
شاذ ومشيئة الاجنبى لا تشترط على الفور في الاصح وقيل كالأرجح
ورجحه المتولى وان لم يخاطبها بالمشيئة فقال زوجتي طالق ان
شئت لم يشترط الفور على الاصح وقيل بشرط ان كانت حاضرة
ولو قال اذا شئت لم يشترط الفور اتفاقا ولو قال
ان شئت وشا فلان فمشيئتها على الفور وفي مشيئة فلان وجهان
احدهما عدم اشتراط الفور واذا كان ولو قال متى شئت
تشا في المجلس وبعده وفي الانوار قال لها امرك بترك ان شئت
او اذا شئت ففي كتاب محمد ذلك واحدا والامر بيدها وان اقتضا
من المجلس وضعفه اصبغ في ان شئت واذا قال لرجل طلق امرأتى
فله ان يطلق في المجلس وبعده وله ان يرجع عنه بخلاف قوله لزوجته
طلق نفسك لانه تمليك وقد ذكرنا ذلك وفي الرافعي لو قال لها
وكذلك ان تطلق نفسك قال القاضي يحتمل ان يخص المجلس بخلاف

توكيل الاجنبي لانه تشويه شعبه الملك قال هو مخدق قوله
ولو قال لرجل فطلق ان شئت او قال امرها بترك فله ان يطلقها
في المجلس خاصة وليس له ان يرجع عنه عند اصحابنا الملكيه وبه قال
ملك والثوري والليث ذكر قولهم في الانوار وقال زفر هو
والاول سوا اذ التصريح بالمشيه كعدمه لانه مضاف عن مشيه
وان لم ينص عليها فالمشيه التوكيل بالبيع اذا قيل له ببيع هذا العبد
ان شئت وكن ان ذلك تملك للتصرف منه حيث جعله
مسبيل من تطبيقه ان شاؤ ببقية في عصمته ان شاؤ بخلاف المأمور
بالطلاق حيث لم يجعل له خيار في ذلك وهذا لان المطلق تصرف
براي الامر ومشيته جنفا كانا يباع عنه وفي المقيد تصرف
براي نفسه ومشيته واختياره التي جعلها الامر له بنقده وهو
معنى المالكه والاصل ان التوكيل لغه هو الالبانه والاستعانة
بالغير والفويض هو التسليم اليه بالكلية ومنه قوله تعالى
حكاية وافوض امرك الى الله ولذلك سمى بعض مشاغل الاول
توكيلا والثاني تفويضاً والملك يقتصر على المجلس ولا يصح الرجوع
فيه على ما مر بخلاف التوكيل فيها لان التوكيل منبأ على التوسع
دون التضييق على نفسه فلا مقيد بالمجلس ولا يتعلق به اللزوم
كأن جميع الوكالات فانه يملك عزل الوكيل على ما تقدم ولا الغالب
على الوكيل التصرف في غيبه الموكل لانه اذا كان حاضراً يستغنى عن
الوكيل نفسه فالمقيد بالمجلس يخرج عن موضوعه الاصل
وقوله خلاف البيع لانه لا يحتمل التعليق بالشرط والطلاق يحتمل

قلت بلغ ان شئت تعليق للتوكيل بالمشيه دون البيع
والتوكيل يجوز تعليقه بالشرط بخلاف فني جوابه نظر وفي الجوابي
واما قوله التصريح بالمشيه كعدمه فالمشيه نوعان نوع برادها
نفي الغلبه والاضطرار والتوكيل بهذا المشايه ونوع برادها اشارة
الفعل على الترك او الترك على الفعل ان اراد ذلك كاملاً الاصل
والتوكيل غير موصوف به هذه المشيه مسين بهذا ان التصريح
بالمشيه ليس كعدمه ولا انها لو حلت على نفي الاضطرار لم يند
قوله ان شئت فان ذلك حاصل للتوكيل قبله بالسكوت عن تلك
المشيه وان قال لها طلق نفسك ثلثاً فطلقها واحده هي
واحد وكذا لو طلقها بنين ونساء او ثلثاً واحده بعد واحد
وقال ملك لا تقع شي للمخالفه وان قال لها طلق نفسك
واحد فطلقت نفسها ثلثاً لم تقع شي عند ابن حنيفة وزفر وملك
قال امام الحرمين قول ابن حنفه عامض وقال ابو يوسف ومحمد
والشافعي وابن حنبل يقع واحده لموافقتهما والزيادة تلغو كالمو
قالت طلق نفسي احد واحد واحد او قال لها طلق نفسك
فقال ابن تيمية يقع واحده رجعيه وتلغو الالبانه او قال لها
طلق نفسك ثلثاً فطلقت الفاتمة الملك او طلقها الزوج الفأ
ولا بن حنيفة وجوه تسعة الوجه الاول ان وقوع الواحدة
اما ان يكون بطريق الاصله مقصوده او في ضمن وقوع الثلث لا يستل
الى الاول لعدم وجودها منها اصاله وكذا لم يوجد وقت وقوع
الواحدة بطريق الاصله لان ذلك انما يكون عند فراغها من قولها

نفسه وسكونها عليه ووقت وقوعها مع البت عند قولها ثلثا ولا
وجه الى الثاني لان الزوج لم يملكها الثلث فلم يقع الثلث اجماعا فلم
يقع ما في ضمنها لعدم وقوع المتضمن فلا يقع ما في ضمنها والوجه
الثاني انها اعترضت بما فوض اليها من الطلاق فيبطل التقييد
ويخرج الامر من يدها كما لو اشتغلت بكلام اخر او قامت من مجلسها
الوجه الثالث ان الفوض اليها واحد وهي ليست بعدد وما
انت به عدد فلا يقع للمخالفه والوجه الرابع انها انت
بغير ما فوض اليها لفظا وحكما فكان اطلاقا لان ما فوض اليها
واحد معقبة للرجعة وماتت به لمك لا يمكن فيها الرجعة
والوجه الخامس ان البت مستلزم الحريمه الغلظه في الحال
وبعد العده والواحد لا يخرجها عن كونها زوجه في العده
ويخرجها بعد العده ولكن لا يثبت الحريمه الغلظه والوجه
السادس انه ملكها واحد منفردة لا في ضمن عدد مكان الذكر
انت به غير ما ملكته فلا يقع كالوطاقت ضربها لانه نص على
الواحد وهي انت ثلث مجتمعه والثلث لا يوجد فيها واحد
منفردة للتضاد بخلاف ما لو قال لها طلق فيفسك ثلثا فطلعت
واحد لانها ملكك الثلث مجتمعه ومنفرقه على ما مر كيف شئت حتى
لو اوقعها جملة او اثنين واحد بعد واحد وقعت الثلث
كذا في المبسوط وفي قاضي خان ولانها لما ملكك الثلث ملكك
افرادها واحدا ضرورة ان من ملك الكل ملك الجزء قطعا
وهنا لم يملك الثلث في جوابها فلا يصح في البعض لانه من اجزا

ما لم يملكه وحكم البعض حكم الكل الصحة والبطالان والوجه
السابع انه لو شهد شاهدان انه طلقها واجده وشهد اخر
انه طلقها ثلثا وحكم الحاكم بذلك كله ثم رجعا ضمن شاهدا
الثلث دون الواحد دللت على المعايير ذكره في الجامع والوجه
الثامن وبه يحصل الفرق بين المستلين ان الاول هو مثله باق
الواحد فانها يمكنها ان تطلق الثانيه والثالثه بعد ذلك ولا
كذلك فيما اذا طلقت ثلثا فانه لا يمكنها ان يوقع بعد واحد
بالاجماع والوجه التاسع انها لما زادت في الجواب كانت
مبتديه كالوقال تعالى فخذ معي فقال ان تغديت اليوم اذ عاك
الجواب مبتدئ لما عوف في الجامع وهكذا استدراكه لاني حيف
في المبسوط فيتوقف على اجازته وخلاف ما اذا طلعت نفسها
واحد وواحد وواحد فان الواحد الاول وقعت اصله
لوجود لفظ الاصله وقعت وقوعها وما بعدها موقوف على
اجازته وخلاف ما اذا قالت انت نفسي فان ذلك غير مسلم والفرق
بعد التسليم ان الابانه من الفاظ الطلاق الواحدة الا انها زادت
صفه البينيه فبلغت وبقي اصل الواحد وهي رجعيه ووقع
الثلث بالا لاف ممنوع والفسوق ان الزيادة على الثلث فيه لغو
اذ لا يحجزها بخلاف مسلمة والزواج يتصرف بحكم الملك اصله
فلما منع في حقه من الزيادة والنقص وهذا لانها تصلح ان يكون محبة
للزواج بما في ضمن كلام الزوج ولا تصلح ان تكون محبة له بما في ضمن
كلامها لان المتضمن ثبت بحسبه المتضمن فاذا كانت مبتديه

في المتضمن لم يصلح بحسبه في ضمن كمن شهد انه قال لها انت طليه وشهد
اخر انه قال لها انت بريه في حال مذاكره الطلاق لا يقتضي شي وان
انفقا على الطلاق البابين لانه في ضمن كل واحد من اللفظين ولم يثبت
واحد منهما للاختلاف في اللفظ والمعنى فلا يثبت ما في ضمنهما
وفي المبرغين اني قال لها طلقي امره من ساي وطلقت الكل يقع
على واحد وكان ينبغي ان لا يقع عنده والغرق ان الثلث عدد
خاص لا يقع على ما دون الثلث والواحد خاص ايضا واحد
الحاصين لا يؤخذ من الاخر واسم النساء لفظ عام وازادة
لخصوص من العموم جائز هذا اذا ثبت انه قوله ايضا
قوله وان امرها بطلاق نفسك الرجعة طلقت
بايضا وامرهابالباين فطلقت رجعيه وقع ما امر به الزوج
قال لمعنى الاول ان يقول لها الزوج طلقي نفسك واحد الملك
الرجعة طلقت نفسها واحد باينه يقع رجعيه وكذا لو قال
لها طلقي نفسك قبل الدخول فملغوا الوصف للمخالفة في الوصف
دون الاصل لما ذكرنا ومعنى الثاني ان يقول لها طلقي نفسك ليد
بانته طلقت رجعيه فوقع بانته او قال لها باي بين نفسك بنوك
الطلاق فقال طلقت نفسي واحد رجعيه لان الزوج لما عين لها صفة
المفوض اليها كانت حاجته الى ايقاع الاصل دون بعض الوصف
لانه قد عينه الزوج لها كان بعض غير لغوا فاضارت كانها
قالت طلقت نفسي واقتصرت عليه فوقع بالوصف الذي عينه الزوج
وان قال لها طلقي نفسك لثلاثا ان شئت وطلقت واحد لم يقع شي

لعدم وجود الشرط وهو مشيئة الثلث بخلاف المرسله وكذا ذكر
ابن يونس قول ملك في شرح المدونة والنووي قول الشافعي
في الروضة ولو قال لها طلقي نفسك واحد ان شئت طلقت
ثلاثا لم يقع شي عند ابن حنيفة كايقاعها على اصله وعندهما
يقع ثلثا على ما تقدم وفي شرح المدونة يقع واحد عند ملك
كقول الشافعي وابن حنبل في النخعي وكذا عنهما وقيل
ابن القصار لا يلزمه شي لقول ابن حنيفة ولو قال لها انت
طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت بنو الطلاق
لا يقع شي وخرج الامر من يدها ومثله في الروضة للنووي وحكي
الحنافلي وجها غريبا ضعيفا انه يقع اذا قال الزوج شئت قال
ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من العلماء اهدت الامر ولا
ولا يقع وان شئت لان لا يوجد منها مشيئة وانما وجد تعليق المشيئة
بالشرط وكذا لو قالت سب عبد الله لانه معلق بمشيئتها
المجردة دون المعلقة والمضاف وانما لم يقع بقول الزوج شئت
وان بنو الطلاق لان الطلاق غير مذكور في كلام المراء ولا بعد قوله
سب والفيه المجرده لا تعمل حتى لو قال الزوج شئت طلاقك يقع
اذا نوى لانه اتقاع مبتدأ والمشيئة ينفي عن الوجود لانها مصدر
كالمسير والمبتدأ والمجيء والمجيز والمرجع مثل شئت شيئا والشي
مصدر في الاصل وهو اسم الوجود عند اهل السنة بخلاف قوله
اردت طلاقك ونواه لا يقع لانه لا يبنى عن الوجود وكذا لو قال
احببت او هويت لان الارادة والمجته والموى ليست عامه بخلاف

السريع لأم حصد المال كحلاف عبد الصرح نصح الساح وحجيمته لأن عمه قاله
لما كان بالاجان في حصدته عند عدم الجاج حلفا عنه ولا يمانه فاه وقد لا يصح مبر المشل
لأن المسمى كحلاف الجرو الحرير وفي الحواهر ورجعها على أن يحذر ما منه معلوم هذا وتعلمنا
الفران والعصه فصد مالك ذكره من القسم وعنداد المدين من المصالح المنافع مع صل النيا
ومس بعد مبر المثل ونسقط الحزيمة ولجدها مارجع عليه فصد الحزيمة **قوله** فإن رجعا
على الف وقصصها ووهبتها له وقصصها لم تطلقها قبل الرجوع فارجع عليها بحسن ما يده وذا لو كان
المهر مخرجا او مورا والى الرمة فان لم يمس الا فحتى وهبتها له لم تطلقها قبل الرجوع فارجع
واحد منهما على صاحبه شي في قولهم جمعوا وفي العاس يرجع عليها نصف الصداق وهو قول
رؤف لأنه سلم المهر له الا بالاراء والجه ولا امرعا مستحق عليها بالطلاق واحلاف الاسباب
كحلاف الاعيان الا ترى ان من قال هذه الحاربه هي لك وقد وهبتها له وقصصها على مضمونها علم الحزيمة
فقال المهر له بل وحكمنا لا يحل له وطها لاحلاف السبب والاراء وهو المرص عبد الاحمد
وسلمه اليدهم وهذه الموصوب له لاجته هم مات المرض فان لاخ الواهب يصير لاجته نصف
ممنه وان سلم جميع العبد له لان لم يسلم نصفه بالارث بل بالجه واحلاف السبب
مير له ولد احلاف العرس وحده الاستحسان انه وصل اليده عن ما يستحقه بالطلاق قبل الرجوع
وهو له دعه من نصف المهر ولا ياتي لاحلاف السبب عند حصول المقتضود طهر باح فاسدا
ومضه المسمى به وهذه المايح لا يصير ميمه لحصول المقتضود ولا اعتبارا لاحلاف السبب
بحلاف ما لو وهبه لثالث فوهبه المالث المايح وان المسترى يصير ممنه لما يده لان لم يصل
اليه من الجهد المستحق ولذا في صد المرض قبل يصل اليده من جهادته وهي الجهد التي كان يستحقها
ممنها وانما وصل اليده من جهة احد الموصوب له بالجه او بقول اذ الجميع قبضان واجب
وتبرع بحل النص عن الواجب لقوته ولما من من خلاصه منه وخروجه عن عهده الواجب
في سبيله الخاب وهذه المسترى وصل من الجهد المستحق ولذا في الجميع قبضان واجب

حلاف البلق من الاخ والمالث حلاف ما لو استرى جاريه من رجل وهي يد المالث عنها
لنفسه وبذنتها م وصلا الى المشتري من ذي اليد غير المايح بهه او صدقه او ارث
او اجاره او اعارة او ودعيه او عصمتا منه لارجع اليه وان وصلت اليه من المالث لانه ينفذ
بطلاق هذه الاسباب وانما ملكه حكم السرى ولا ذلك ما تقدم من المسائل وفي قاضي خان
قال لك على الف من من هذه الجارية التي استترتها منك قال المثل له في جارتك ولي عليك
الف درهم سبب اخر لريه المال لانها فتمت على الدين وان احلف سبيده وفي الجامع قال
لك هذه الف ودعيه او مضاربه فقال المثل له لسبب عدوك ودعيه ولا مضاربه بل
او مضرتك فله اخذه وان ذكرها لانها فتمت على العين ولو نصت خمس مائة م وهبها لالف الموصوف
وقرر او وهبها الباقي ثم تطلقها قبل الرجوع فارجع عليها انش عند ان حصدته وعند مارجع
عليها نصف ما نصت لانها لو لم يمس شي حتى وهبها لرجع عليها شي ولو قصنت
الطرح وهبت له رجع عليها نصف الف فاد اقص نصف الف وحل ان رجع عليها نصف
ما نصت اعتبارا بالنقص للول لان هذه النص خط وهو نص اصل العقد عندنا ويخرج
من ان يكون مبر اذ ان الموصوف من المهر حذا وفي الخواشي الذي يد على انه نوع عن كل الجهد المستحق
هذه الموصوب من الموصوب منه والطعام الموصوب فانه مير له لك وبحل رد المقتضوب
وان لم يعلم انه مال فان قيل ليس من ما ذكره من خط المايح عن المسترى يصل المير اذ اطلع
على عب سقصد مثل المخطوط فانه رجع على المايح مصل العبد ولا ياتي بالحط عنه وبحل
احلاف السبب كاحلاف العرس بل لان المخطوط خارج عن المهر الرجوع مضان
العبد بل من المهر فلا تقوم الحط مقام العيب فان قيل قد جعل الصدقة على من
صدقه عليها وهي على المي عليه السلام ثم جعلها ما اعطته من ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم بصدقه وجعل ذلك المال اجنه حلا لا بعد ان كان حراما عليه وقد جعل احلاف
السبب كاحلاف العرس فليس لما فان بينهما مالث وهو واسطه صار لوصوله من المالث

يَحْتَمِلُ أَنْ تَعْلُقَ بِقَوْلِهَا كَالْمَشْيَةِ أَوْ تَعْلُقَ بِمَا يَكُونُ فِي الْقَلْبِ مِنْ ذَلِكَ
وَيَكُونُ اللِّسَانُ دَلِيلًا عَلَيْهِ فَعَلَى هَذَا لَوْ أَقْبَرُ بُوْجُودَهُ يَنْقَعُ وَإِنْ لَمْ
يَنْقَطِعْ بِهِ فَإِنْ قَالَتْ أَنَا أَجِبُ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَتْ كَذِبُهُ لَمْ يَنْطَلِقْ
وَفِيهِ أَيْضًا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدٌ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ ثَلَاثًا أَوْ شَاءَ أَبُوكَ
ثَلَاثًا فَلَمْ تَشَأْ شَيْئًا أَوْ شَاءَتْ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثٍ طَلَقَتْ وَاحِدَةً قَالَتْ
قَدْ شِئْتُ ثَلَاثًا أَوْ قَالَ أَبُو مَاشِيَتْ ثَلَاثًا قَالَ أَبُو بَكْرٍ لَمْ يَنْطَلِقْ ثَلَاثًا
قَالَ وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي خُفَيْفَةَ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَنْطَلِقُ إِذَا سَأَلَ ثَلَاثًا لِأَنَّ
الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ فَتَقْدِيرُهُ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدٌ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ
ثَلَاثًا فَلَا يَنْطَلِقُ وَقَالَ الْقَاضِي فِيهَا وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا لَا يَنْطَلِقُ بِمَا
ذَكَرَ وَالثَّانِي يَنْطَلِقُ ثَلَاثًا لِأَنَّ السَّابِقَ إِلَى الْفَهْمِ إِيقَاعُ الثَّلَاثِ إِذَا
شَاءَتْ الثَّلَاثُ لِقَوْلِكَ خَذَرْتُهَا إِلَّا أَنْ يَرِدَ أَكْثَرُ مِنْهُ وَإِنْ قَالَ
أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ تَشَاءَ وَاحِدَةً فَقَالَتْ قَدْ شِئْتُ وَاحِدَةً طَلَقَتْ
وَاجِبٌ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ وَعَلَى قَوْلِهِمْ لَا يَنْطَلِقُ شَيْئًا وَفِي الرُّوْضَةِ مِثْلُهُ
وَإِنْ قَالَتْ أَوْ قَالَ أَبُو مَاشِيَتْ ثَلَاثًا لَمْ يَنْقَطِعْ شَيْءٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَفِي الْجَامِعِ
قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ شِئْتُ أَنَا مَتَى شَاءَ بَعْدُ وَلَا يَنْقَطِعُ عَلَى الْمَجْلِسِ لِأَنَّهُ
تَعْلِيْقٌ كَدُخُولِ الدَّارِ وَلَيْسَ بِتَحْلِيْقٍ لِأَنَّ تَحْلِيْقَ الْمَالِكِ مَحَالٌ وَمِثْلُهُ
فِي الرُّوْضَةِ لِلنُّوْكَ وَفِي الْأَشْرَافِ اخْتَلَفُوا فِي الرَّجُلِ يَمْلِكُ أَمْرَ
أَمْرَاهُ رَجُلَيْنِ يَشْتَرِطُ اجْتِمَاعَهُمَا عَلَى الطَّلَاقِ قَالَهُ الْحَسَنُ وَالْأَوْزَاعِيُّ
وَالنُّوْكَ وَمَلِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ
هَذَا صَحِيحٌ كَقَوْلِ أَصْحَابِنَا الْمَلِكُ وَقَالَ زُفَرِيُّ سَفَرٌ وَاحِدٌ فَإِنْ
طَلَّقَ أَحَدَهُمَا ثَلَاثًا وَالْآخَرَ وَاحِدَةً نَقَعَ وَاحِدٌ عِنْدَنَا وَفِي خِوَارِجِ الْفُقَهَاءِ

لَا تَقْتَضِيهِمَا عَلَيْهِمَا وَقَالَ ابْنُ حَنْبَلٍ وَابْنُ رَاهُوْبٍ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
وَاصْبَغٌ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَقَالَ مَلِكٌ لَا يَقْعُ شَيْءٌ وَإِنْ طَلَّقَ أَحَدَهُمَا وَرَدَّ الْآخَرَ
لَمْ يَقْعْ شَيْءٌ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ طَالِقٌ وَعَمْرُو بْنُ الْقَسَمِ مَلِكٌ أَمْرُهُا ثَلَاثَةٌ
فَطَلَّقَ أَحَدَهُمَا أَحَدَهُمْ وَاحِدَةً وَالْآخَرَ ثَلَاثِينَ وَالْمَالِكُ لَمْ يَقْعْ وَاحِدَةً
لَا تَقْتَضِيهِمَا عَلَيْهِمَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْمَدْوْنَةِ وَلَوْ جَعَلَ أَمْرَهُمَا بِمَا إِلَى
أَحَدٍ فَلَا أَمْرَ سَيِّدَةٍ لَذَلِكَ وَقَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ الْأَمْرُ سَيِّدَتُهُمَا
لَمْ تَنْصِبْهَا وَقَوْلُهُ وَإِنْ قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ إِذَا شِئْتُ أَوْ
إِذَا مَاشِيَتْ أَوْ مَتَى شِئْتُ أَوْ مَتَى مَاشِيَتْ فَزِدْتَ الْأَمْرَ بِالْمَشْيَةِ
لَمْ يَكُنْ رَدًّا وَلَا يَنْقُصُ عَلَى الْمَجْلِسِ وَإِذَا كَانَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ذَكَرَهُ فِي
الرُّوْضَةِ وَفِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ قَالَ أَنْ وَإِذَا سَأَلَ وَلَا يَنْقُصُ عَلَى الْمَجْلِسِ وَضَعْفُهُ
اصْبَغٌ فِي أَنْ شِئْتُ وَإِنْ عِنْدَ ابْنِ حَنْبَلٍ كَفَيْهِ الْحُرُوفُ وَلَا يَنْقُصُ عَلَى الْمَجْلِسِ
وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ كُلَّهُ قَبْلَ هَذَا أَمَا كُلُّهُ مَتَى وَمَتَى مَا فَلَاحْتِلَافٍ فِيهَا
لَا مَهْلَ الْعُمُومِ الْوَقْتُ تَكَانُهُ قَالَ فِي أَيِّ وَقْتٍ شِئْتُ وَلَا يَنْقُصُ رَدُّهَا
لِأَنَّهُ مَلِكُهَا الطَّلَاقُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي نَشَأَ الطَّلَاقُ فِيهِ فَلَمْ يَكُنْ مَالِكًا
مِلَّةً فَلَا يَرْتَدُّ وَلَا يَنْطَلِقُ نَفْسَهُ الْوَاحِدُ لِأَنَّهُمَا بَعْدَ الْإِنْ تَأْنِي دُونَ
الْإِفْعَالِ فَيَمْلِكُ الْمَطْلُوقُ فِي أَيِّ زَمَانٍ شَاءَتْ وَلَا يَمْلِكُ تَطْلِيْقًا بَعْدَ
تَطْلِيْقٍ لِأَنَّ الَّذِي لِعَمَضٍ التَّكْرَرُ كَمَا لَا عَمْرُوفِي إِذَا مَا مَتَى مَا خِلَافُ
شَاءَ ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْأَمَالِي وَأَمَا كُلُّهُ إِذَا وَإِذَا فِيهَا فَمِنْ عِنْدِهَا
وَمَتَى سَوَاءٌ عِنْدَ أَبِي خُفَيْفَةَ فَإِنْ كَانَ جِهَهُ الشَّرْطِ رَاجِحَةً فَقَدْ اسْتَعْمَلَ
لِلْوَقْتِ اسْتِعْمَالَهُ طَائِفَةً أَعْلَى مَا تَقَدَّمَ وَقَدْ صَارَ الْأَمْرُ سَيِّدَةً فَلَا يَخْرُجُ
بِالشَّكِّ وَهِيَ طَرَفٌ لَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ فَكُلُّ الطَّلَاقِ مُضَاقٌ قَالَ

وقت مشيتها للطلاق فالجاءها بان التي لا تدل على الوقت البتة
ضعيف وكذا الطالق ان نادى ضعيف كما ضعفه اصبع وضعفه
صحيح لما ذكرنا ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها
ان تطلق نفسها واحد بعد واحد حتى تطلق نفسها ثلاثا
لا ينفذ بتكرار الفعل على ما يأتي في الباب الذي يأتي بعده
ان شاء الله تعالى وليس لها ان تطلق نفسها ثلاثا بكلمة واحدة
لانها تقتضي التكرار والافتراء دون عموم الجمع والعموم يخرج
من قول الزوج وقوله انت طالق لا يحتمل الثلاث وتنفيد
بفويضه بالملك القائم دون ما سجد بعد زوج امر لان
ذلك مستحدث ولم يذكر في الكتاب ولا في الجامع الصغير
لقاضي خان انه هل لها رد ما ام لا وذكر في البدائع انه يرتد
بالرد فانه قال فيه سواء كان التملك بكلمة واحدة او بدونها بان
قال لها امرك بيدك كلما شئت لان اختيارها زوجها رد للتملك
فترد بالرد ما جعل لها في جمع الاوقات وفي اذا شئت ومضى
شئت لا يتقيد بالجلس ولا يرتد بالرد ولا بالاستغفار بعلم آخر
ولا بكلام اخر ولا بالقيام من مجلسها انتهى كلام صاحب البدائع
وفي المبسوط وجوامع الفقه لا بطل الرد في كلما شئت ايضا
قلت وهذا الذي يوافق قواعد الفقه وفي المدونة
قال انت طالق كلما جاء يوم او شهر او سنة طلقت مكانه ثلاثا
ولا تطلق بعد الزوج لان الملك الذي فيه قد ذهب فهو قولنا
الذي قدمناه وفي المدونة لو قال كلما تزوجتك طالق

او قال فلنك الخيار فالطلاق واقع والخيار لها كلما تزوجها وان
نكحها بعد ثلاث تطليقات ولو قال لها انت طالق حيث شئت
او اين شئت لم تطلق حتى تشاء وان قامت من مجلسها اوردت
فلا مشية لها كل ان شئت لان حب واين المكان والطلاق لا يختص
بالمكان حتى لو قال لها انت طالق في الدار وقع في الجبال وان لم
يكن فيها مملو اذ كره وبقي مطلق المشية مفعلة على المجلس
وان في مثل ابن ستميلان استنفها ثا وشرطا بخلاف الزمان
فان له تعلقاته حتى يقع في زمان دون زمان فوجب اعتباره
خصوصا لقوله انت طالق غدا وعموما لقوله في اي وقت
شئت ولم يخالف فيه الاملاك فانه ذكر في شرح المدونة
لابن تومر انه لو قال لها انت طالق غدا ان شئت فقالت انا
طالق الساعة او قال انت طالق الساعة ان شئت فقالت انا
طالق غدا وقع الطلاق فيها في الجبال ولم يتعلق بالزمان وهذا
عجيب عجيب فان قيل لما قال قوله حيث واين لما ذكرتم حتى
قوله انت طالق شئت ولو قال هكذا يقع من غير انوجب ان
يكون هنا كذلك قيل له ان تعذر جعلها على الظرفية لم
يتعد ذلك من حيث الشرط فيعمل عليه لمقاربه بينهما من
حيث ان الظرف يجمع المظروف كما ان الجزاء يتوقف على الشرط
كما في قوله انت طالق في دحوك قال ابن عمرون في شرح
المفصل حيث ظرف مكان وليس في ظرف المكان ما يضاف
الى الجملة غيرها ولا بهما احتاجت ان يضاف الى جملة ريل

ابهامها بخواذ واذا في الزمان واجاز الاخفش ان يكون ظرف
زمان واجتزح بقول طرفة
للفتي عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه
قال اراد مدة حياته وهذا يقوى تعلقه لان اختصاصا
بالزمان وحتم مكان هدايته وقد يضاف الى المفرد قال
ونحن قتلنا بالقلادة مفعلا وقد كان منكم حيث في العالمين
ومثله اما ترى حيث سهيل طالعا بحر سهيل ورفعه
وقد متصل بهما فحازى بها تقول حيث ما تكن اكرى وفيها
ست لغات مشهورة بالياء والواو وكل منها بالحركات الثلاث
والضم بالجل على قبل وبعد قوله ولو قال لها انت
طالق كيف شئت طلقت في الحال طلقة رجعية قبل المشية
فان قالت قد شئت واحده بآينه او قالت شئت ثلثا وقال
الزوج نويت ذلك فهو كائنا ما اذا شئت ثلثا والزوج نوى
واحدة بآينه او على القلب لاسغير ما وقع من الطلقة الرجعية
لان لغاتقصير في عدم الموافقة فيقرب انقاع الزوج وقوله انت
طالق لا يحتمل فيه الملك وان لم يحض النية تعتبر مشيتها
فيما قالوا جريا على موجب التخيير وفي الجواشي قال بعض مشاخي
المتأخرين اذا لم ينو الزوج شيئا وشأت الزوجة ثلثا او واحدة
بآينه وقعد ذلك بالاتفاق على اخلاق الاصليين اما على قول
ابي حنيفة فلان الزوج اقامها مقام نفسه في وصف الطلاق
وللزوج ان يجعل الطلقة الرجعية مائة وثلثا بايتاع اثنين

بعدها على اصله فكذا من قام مقامه واما على اصلها فلتنقص
اصل الطلاق اليها على اي وصف شأت قال رضي الله عنه
قال في الاصل هذا قول ابي حنيفة وعندهما لا يقع شيء ما لم
توقعه المرأة فتشا واحده رجعية او بآينه او ثلثا قال وعلى
هذا الخلاف العتق يعني يقع العتق في الحال عند ابي حنيفة وعلى
الوصف وكذا الطلاق قبل الدخول وعندهما لا يملك الايتاع
الروحة او العبد هكذا ذكر في المبسوط ايضا وثمة الخلاف
تظهر فيه اذا قامت من مجلسها ولم توقع شيئا طلقت واحدة
رجعية عنده واختار زيد والقفال من الشافعية وقال
ابو علي لا تطلق حتى يوجد اما مشية ان يطلق واما مشية
ان لا يطلق قال البغوي ومثله انت طالق على اربعة شئت
ذكر في الروضة ويظهر من الدخول ايضا فانه لا خيار لها
قبل الدخول عنده وعندهما لا يقع شيء وفي المعنى لو قال
انت طالق كيف شئت او ان شئت او اذا شئت او متى شئت
او كلما شئت او حيث شئت او اين شئت او اني شئت لا يقع
شيء حتى فتشا ولا يقتصر على المجلس وهو قول الزهري فتاده
في جميع الحروف لابي يوسف ومحمد انه فوض التطلق اليها
على اي وصفه شأت فلا بد من تعليق اصله بمشيتها ليكون
لها المشية في جميع الاحوال قبل الدخول وبعده ولا في حنيفة
ان كله كيف للاستيفاف والسؤال عن الحال قال كيف
اصبحت قال كيف اصبحت كيف امسيت مما يثبت الود

قال عرف هذا في طاعون عمواس تجيء كيف عاشر حتى ان عليه الصباح
 ودخل فيه وعمواس قبل ماخوذ من قولهم عيم وابتر لان الغنای في
 عالم عقيب الغلام وقيل هو مكان بالشام كان اوله منه المتوفى
 في صفة يستدعي وجود اصله ووجوده بوقوعه وقولها
 فوض التطبيق اليها ممنوع وانما قال انت طالق كيف شئت
 واجابوا عن قياسها على كمن حيث انه نفي العزم ولا يقع
 الا بايقاعها فانها تدخل في اصل العدد دون صفته وكلف
 للصفة والمجال قلت في نظر فانه لو لم يدل على
 العدد لما كان لها ايقاع الثالث عند نية الزوج فقد جعلت
 ذلك بمنزلة كمن وفي المحيط قال انت طالق كيف شاء الله طلقت
 المجال لانه للتحقيق دون التعليق اجاب كما يجوبه في كيف
 انها ليست طرفا خلافا للاختصاص بدليل ابدال الاسم منها في
 قولك كيف انت اصبح اسم سقيم وبحاج بالاسم ولو كان ظرفا
 لاجيب بالظرف كما في متى تقول متى خيت مفعول يوم الجمعة
 ولا حازي كيف لانه اذا قلت كيف تكن اكن كان معناه على
 حال تكن اكن فقد ضمت له ان يكون على احواله وصفاته كلها
 واحوال الانسان كثيره سعدان يكون المجازي عليها كلها خلافا
 متى ومتى ما وايضا فانه لا تتعدد المجازي بها فان قلت
 ملزم مكر ذلك اذا رفعتهم الفعلين وهو جائز قلت الفرق
 انا اذا رفعت الفعل فانما نعد ان هذا الكلام مخرج على حال
 عليها المجازي ولم يكن هذا التقدير في الجرم لان الاصل في المجاز

بالحزم ان لا يكون ذلك معلوما واصل المجاز ان يكون بان
 وانت اذا قلت ان تمت تمت فوقت القيام غير معلوم فطل
 ان بعد ركعتين واقعة على حال معلومة لاها مخرج عن الابهام
 مسعد الحزم بها على تقدير حال معلومة ولهذا كان استعمالها
 للشرط اذا دخلت عليها ما ضعيفا عند البصريين وجوز
 الكوفيون فيها قوله ولو قال لها انت طالق
 كمن شئت او ما شئت طلقت نفسها ما شئت اما كمن فهي
 ما هنا الخبرية وهي للكسرة في اصل وضعها والكثرة انما يكون
 بعد العشرة لكن قد سبها ما وضع للكسرة للتقليل كقوله
 تعال ثلثه قروي فحجوز لها ان تطلق نفسها واحدة وليس
 وثلاث لانها للعدد فان قامت من المجلس اوردت الامر مخرج
 الامر من يدها كما في التليكات المطلقة وبيان دلالتها على كثره
 العدد قول الفرزدق
 كم عمه لك يا جبر بنو خاله فدعا فدخلت على عشرين
 اي كبر من العات والحالات اي كانت راعية في العشاء جمع
 العشرة وهي النافعة التي اتى عليها من مده جمعا عشرة اشهر
 وقال ابن خروف وصل الى اتى عليها من مده وضعها
 عشرة اشهر وهذا اليق باليت لقوله جلبت وفي حجاج
 الجوهرى العشرة من الابل هي الحامل ثم تضع في اسمها بمنزلة
 الرائب هو اللبن اذا خثر حتى ينزع منه زبد وهو اسمه على
 حاله قاله ابو عبيد والفرزدق الى من كفها وساعدها ربيع

وقد يكون في القدم بينهما وبين عظم الساق وجمه جرت في الخبرية
باضار من وقال في الجلل والرجاج مخفض بجم الاستفهامية
باجل على الخبرية وقال ابن عمرو والرجاج مخفض بجم
الاستفهامية قال الرندي الخفض في الاستفهامية باضار
من مذهب سيبويه وقال ابو الحسن الجرجسي في كتابه
بنفسه وت وما مثل كم في ذلك وان قال لها طلق نفسك من
ثلاث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واجده وتنتين ولا يطلعا
ثلاثا عند الخفيفه وقال تطلق ثلاثا ان شئت وعلى هذا الخلاف
لو قال طلق من نسائي من شئت او اعتق من عبيدي من شئت
فليس له ان يطلق جميع نسائه ولا ان يعتق عبيده كلهم عنده
وعندها له ذلك واجمعوا على انه لو قال من شئت من نسائي
طلاقا فله طالق او طلقها فثلاث او طلقها كثر لهما ان
كلمة نسائك في العموم وكله من قد يستعمل للتمييز فيعمل على تمييز
الجنس من سائر الاعداد وان كان الثالث لا يزيد لها في الطلاق
لان ذلك ليس من جهة اللغة فكانت من محتمله وما في العموم
محتمله والمجتمل على الحكم فصار كما لو قال كل من طعام ما شئت
وطلق من نسائي من شئت طلاقا ولا يخيغه ان كلمة من حقيقة
في السعيض وما عامه مع عمل السعيض وعموم ما فيها عدا الواحدة
ليكون العمل بهما وحصيل العام اولى من ترك اللفظ الاخر والتمييز
شرطه تقدم عام او مجمل كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
اي فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان او الوثن فان الرجس اعم

من الوثن فيمن ان المراد بالرجس انها هو الاوثان ولا كذلك ما نحن
فيه فان قيل فيه تقدم واثار والمراد بذلك طلق نفسك
ما شئت من الملك قلت هذا المقدم والخبر لا محذور فيهما
فانه حينئذ يكون مأموره بالملك ناصلا وعموم حينئذ لما
ولا معنى لقوله ما شئت مع الامر بالملك وانما ترك التخيير
في الاباحه لدلالة اظهار السباحه وهذا الامر بالملك فيه
انقاع الرامد بالاحتمال او الشك وعموم الصفه في مشيئته
ومشيه العبد ولو طلق نفسه ثلاثا لم تقع شيء عند الخفيفه
رضي الله عنه لان الثالث غير مأمور باسائها عنده وقدم
اصله وفي المبسوط قال انت طالق زمان سبت او حين
شئت فهو بمنزله قوله اذا شئت فلا يقتصر على المجلس ولو قال
انت طالق امس ان شئت يقتصر على المجلس لانه لو لم يقل
ان شئت كان يقع في الحال وكان قوله امس لغوا فذكر اذا قال
ان شئت فيكون تعليقا لقوله ان شئت فانت طالق
اذا شئت فاما مشيئتان اجراء على المجلس بقوله ان شئت
والاخرى مطلقة بقوله اذا شئت لكن المطلقة معلقة بالمشيه
الموقته وصارت المشيه المطلقة منجم فكانه قال لها
انت طالق اذا شئت فمضي شئت بعد هذا طلقت وان لم يفسا
حتى قامت من المجلس فلا مشيئته لها لان شرط المطلقة لم يوجد
والمعده بطلت بالقيام قال ولم يذكر في الكتاب اذا
شئت فانت طالق ان شئت وذكر في اختلاف زفر ويعقوب

قال في إمكان المصوم ما لا بد له من غيره ونحوها فلها مهر مثله وان لم يكن ما لا يتلاقى المرأة
 اخرى او على ان لا يخرج من البلد فليس لها الا المسمى وعندنا مني حال المصوم اليه لها عند عرض
 صحيح فعندنا في ذلك ما هو مثله وان لم يكن لها عرض صحيح لا يتلاقى مع الاول رويها على ما به
 وعلى ان يعق اخاها حتى عبد ابدا به ولو رويها على ما به وعلى ان يعق احدا لا يتلاقى مع مسئلة اربابنا
 وفي المعنى السروط في النكاح اقسام ثلثة القسم الاول لزوم الوفا به وهو ما يعود عنه اليها وهو
 ان لا يخرج من دارها او بلدها او لا يفسد زيفها ولا يزوج عليها ولا ينسرى عليها هذه السروط
 يلزمه الوفا بها فان لم يفت فلها منعه خاتما روي ذلك عن عمر وسعد بن ابي وقاص ومعويه
 وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم وقد قال — سروع وعمر بن عبد العزيز وجابر بن عبد وطاوس
 والاوزاعي واخي وابطل هذه السروط الزهري وماتة وهشام بن عروة والثوري والشافعي
 والسيوطي والحنابلة قالوا بوجوهها وما يجادلون بها من غير اعتبار سبب
 هذه السروط في المحل انما وجهها على ان لا ينسرى عليها وعلى ان لا يرحلها او شرط هذه
 او معنى النكاح فاعند ذلك منسوخ وعمر بن الخطاب قال في السوط اليه صلى الله عليه
 وسلم اتفق السروط ما السهل ثم انفردوا بوجوهها ورواه الجماعة والطاهر في النكاح طواهر
 الاحاديث من غير تنقيح المعنى لافساد الحديث بالشروط الى حواضار رسول الله صلى
 الله عليه وسلم احيى بالوفاء ما لم يفسد ولا دليل لا سببه ولا يلتزم الى قولهم وان طلت
 عليه طلاق فزنتها لم يصح السوط واصحابنا عندنا من غير ان السوط عليه السلام يفرق بين السوط
 المرأة طلاق اجتهاد رواه البخاري من حديث ابن عمر والهي يروى على فساد المعنى عنه وانما
 قوله عليه السلام ليس ثبات الله هو الطلاق ولو كان ما به سوط وملك السوط لست جاز
 انه اذ السوط لا يصحها وقال عليه السلام المسلمون على سوطهم لا سوطا احل حراما
 او حرم حلالا وهذه السروط عزم حلالا وهو الروح عليها والنسوة المفسدة بها وعزمها
 فكانت مرفوعة في السوط لا في السوط نفسها وحدثت الى هرون حجة عليه السلام في افساد

والنكاح والجماع من جهه محدثه عقيدته من غير المدور سبب النبي والشروط الذي حرم
 حلالا لشيء عند السروع وجوابه بان ما حرم حلالا وانما استألف له ما به صحيح فاجتبا فلما لم يوافق
 لها صحيح فاجتبا عدم الوفا بطلاق فزنتها مع ان ولا له على مدعاهم ضعفه من وجوه
 احدها ان النبي يدل على فساد اسمها وطلاقها بالشروط وهو غير مستحق بالاجماع وهم اهل الحديث
 لما حيا والفسخ والحديث لا يمنع ذلك فاما اولاهم لا يفسخون حرمه الروح والسرقة وانما يفسخون
 لها حار الفسخ به ما ساء ان النبي انما ورد في استراط طلاق اجتهاد ولا يلزم من غير طلاق اجتهاد
 البرع طلاق كل امراد استراط طلاقها لوجوبه الاول له لا يلزم من سعة الخسوف الدال المباني
 ان يزوجها من غير اجتهاد واسطرط طلاقها قطيعه الرحم من الاجناس هي حرام بخلاف الاجساد
 وانكروا منهم من يوجب الحطاط الحلي وهو سطرط ان لا يزوج عليها بالنكاح المعاصر وما ذكرنا
 من الاحاديث والقسم الثاني ما سئل فيه الشروط واصح النكاح مثل ان يستترط ان لا يكون لها ما
 ولا يفسخ عليها الا بالطلاق او عزل عنها او الا يكون عدوها والجمعة الا يوما او المولد او شروط
 لها البتة دون ذلك او بشرط علمها ان معنى علمه او يعطد شيئا من ما له فهذا الشروط
 كلها باطله لانما سأل في معنى العقد ولا يفسخ لها عدا العقد من اسقاط حقوقه في كونه
 الا لعقد العقد وان اسقاطها وجوبها قبل العقد سبب وجوبها فاسقاط الشئ في
 سببها من السبع والنكاح صحيح الفسوخ كلها لانه لا يفسخ بالشروط القاسية وبسبب
 ان سروع الاسماع من طهرها او سوط طلاقها بطل النكاح ومعه وحده لا يعطى رويها في
 بطل بمقصود العقد ولما روي ان الطلاق المعلق بالمائة او ما النكاح لا يقع بالطلاق
 الذي لا يقع بفسخ بمقتضى النكاح وهذا خلف وادعاء الجماع لا محل للنكاح فانه محذور
 الجماع على الروام رضاها ولو كان ما به او بخلافه لما حار تركه بالرخصي جماعا لم يكن رويها
 وتزانيا على النكاح او ملكة زنتها ورضت ان يبي النكاح بينهما قال ولو شرطه فان
 يخرج من الدارهم ما شئت او لا يطلها او شرط عليها ان يجمع بينهما ومن يزارها في مسكن او لا

واختلفوا في سائر هذا الاصل في مسائل احداها الا لترام في
الذمة كالنذر وهو صحيح على الاطلاق وان كان اشيا تصرف في
غير ملك من غيره ولا يه على المجل قالوا لانه ليس يرتبط قوله
لله على ان اعتق عبد بعين من الاعمان حتى يعتق فيه الولايه
على المجل وانما هو تصرف في الذمة بالترام ما لم يلزمه والذمة
ملوكه له ولو اشار الى عبد معين لغيره فقال لله على ان
اعتق هذا العبد بلغوا وان قال ان ملكته فله على ان اعطه فيه
خلاف عندهم ولا خلاف في غير المعين انه صحيح وعن سعيد الاصمعي
انهما قالوا انها هل يكون سيل قبل المطر ومن المداير كالحجر
مداير القوم في المسئلة ولنا قولنا عليه السلام كل
طلاق جائز الاطلاق الصبي والمجنون وقد تقدم سنده فلا
يخرج ذلك من العموم بما لا يثبت ولانه اضاف الطلاق الى حاله
ملكه بما يقع فيها وهو اهل فنع اصله تعليق طلاق زوجته
بدخول الدار وهذه عبارة عن العراق وكبر ارضان وعاره
اهل ماورا النهر هذا طلاق صدر من اهل فلا ملعون بعد دليل
اصله التعليق المتقدم قال ابو بكر بن العربي وهذا صحيح
وذلك لانه مكلف عاقل بالغ نظم كلامه بنظم مفهوم وعلقه على
وصف صحيح والطلاق قبل التعليق والاضافه وقد اضاف له
حاله ملكا ايقاعا فيها وهي النكاح كما لو سدد السهم وبالغ
الترفع وبذل الورث فان دفع السهم وانتهى الى المرمى فخرج عند
الرامي جارا بما اكتسب من فعله حتى وجب عليه بذلك

القصاص والتأثير المحكي بعد انتظام شرطه كالناتج الحسني
ووجه اخر متفق عليه من المسجد الاقصى مبدأ العلم غربا
الى تركستان شرقا قالوا حكم بصلح تعلقه على الاغراء والاختار
فصحت اضافته الى الملك كالنذر والوصيه فان قالوا الوصيه
تخالفه لمسلتنا لانها بصلح بعد الموت قلنا هذا يقويه للاصل
ومن قوى اصلا بغيره لم يلزم الجواب وهو فرق من المجل طرب
وطريقه ماورا النهر المخصوص بهم ان التعليق بالملك يميز
في الحال فلا يشترط لصحة قيام الملك في الحال كاليمين بالله تعالى
بحقيقة ان اليمين يتناول الخالف بايجاب ما حلف عليه فليس
لها محل الا الخالف وليس بطلاق في الحال وانما صير طلاقا
عند وجود الملك في المال وفي المحيط هذا يميز لمنع النفس من
النكاح اذا يميز بغير الله تعالى ذكره بشرط وجز الماعوف ايمان
الجامع وغيره وانما صير تطبيقا بعد الملك واثم قوله في
مع ما شرع الشرط لحوقه ليزوم الجرا التحق الملك عنده فلا
مانع عند ذلك من وقوعه وقال الغزالي في الوسيط اذا
قال ان طلفت بطلاقك فانت طالق بحث بالتعليق بدخول
الدار لانه حلف وهو قول ملك وبينا ان انه ليس بتطبيق
في الحال ان التطبيق ايقاع الطلاق ولا ايقاع في الحال فلا تطبيق
فيه وانما هو يميز فاذا وجد شرطها ونزل جرا او ما صار تطبيقا
عند ذلك والعلة لا تسبق العلول زمانا لا محاله بل سبقها بالذات
ولانه لو كان تطبيقا في الحال هو علة للطلاق لو جرت العلة مع

تخلف الحكم عنها وذلك تخصص العلة ولم يجوز مشاخ سمرقند
وخارى وماورا النهوكذا مشاخ خراسان واجان مشاخ العراق
واعتبروه بتخصيص العام ووجه الاول انه لا طريق الى
 صحة العلة المستنبطة سوى جريانها مع مطولها فاذا لم تجر
 معه لم يكن الى صحتها طريق ولان العلة الشرعية كالعلل
 العقلية كما لا يجوز التخصيص في العلل العقلية فكذلك لا يجوز
 في العلل الشرعية وفي المحسوس وجود العلة مع عدم
 الحكم في ضوره التخصيص يقتضي القطع بانه ليس بعلة وهذا اختيار
 ابن الخطيب وسواء كان ذلك معارض او غير معارض اذ لو كان
 تخصيصها جازيا بالمعارض لكان ايضا المعارض دخلا في العلة في
 حق الحكم ولا يمكن اثبات الحكم في فرع من الفروع بدون العلة
 وعدم المعارض وانتفاءه لا يجوز ان يكون جزءا للعلة المؤثرة
 وهذا لان اقتضا العلة للحكم اما ان يعتبر فيه انتفاء المعارض
 او لا يعتبر فان اعتبر لم يكن علة الا عند انتفاء المعارض وذلك
 يقتضي ان الحاصل قبل انتفاء المعارض ليس علة فيجوز ان يكون
 التعليل علة لوقوع الطلاق قبل النكاح لوجود المعارض وان
 لم يعتبر فسواء حصل المعارض او لم يحصل يكون الحكم حاصل ذلك
 فتدبر في كونه معارضا والغرض خلافه ولانه اذا تردد
 الامر بين ان يكون العلة موجوده وتختلف الحكم عنها لما منع وبين
 ان يكون العلة منتفية لعدم ترتيب الحكم عليها فعدم العلة اول
 لان تخلف الحكم عن العلة على خلاف الاصل وعدم العلة مع عدم

الحكم اصل ولان الشيء لا يثبت لاسفاما نفعه بل انما يثبت لوجوده
 فسوت الحكم يقتضي وجوده لانه لا يثبت بدونها وعدم الحكم
 يدل على عدم العلة والا كانت عاطلة وفي الاحكام العلة الشرعية
 اذا دل الدليل على تعلل الحكم بها امتنع تخصيصها كالعلل العقلية
 فان قالوا العلة المستنبطة اماره تجار تخصيصها كالمنصوصه
 قلنا هذا ممنوع بل هي مؤثره ولان تخلف الحكم عن اماره
 والعلامة يخرجها عن كونها اماره وعلامة كزوال الشمس وغروبها
 وكعريف كل جزء من اجزاء العالم لوجود الصانع سبحانه وصفاته
 العلية كالمؤثره والعلل موجبه وهي الموثق وداعيه وهي المانع
 واما وهي العلامة وفي غاية الاكمل في علم الجدل العلل اما
 منصوصه او مستنبطه بالمناصبه او الدوران فالمستنبطه
 اما مؤثره واما اماره وهي ان جعل الوصف علامة على الحكم
 من غير اقتضا كما في زوال الشمس وغروبها واما بمعنى الدلائل
 والداعي وهو كل وصف تضمن مصلحة او مفسدة فبعض الشارع
 لاجل التحصيل او التكميل او لاجل الدفع او التقليل وليس بمعنى
 الامان والعلامة والتعريف والمرشد ثم الفرق بين شرط
 العلة وشرطها ان شرط العلة الوصف المناسب والمتضمن لغير
 مناسب وما يقف عليه الحكم وما لا مناسب هو الشرط قاله
 الغزالي في شفا الغليل فالحاصل ان الشرط ما يتوقف عليه تأثير
 المؤثر وليس بنفس المؤثر ولا جزاءه وفي شرح المحصول للاصطفاي
 والناقول من تخصيص العلة يقولون تخلف الحكم عن العلة في بعض

الصورة قدح في عليته الوصف المدعى عليته وللأصوليين أقوال
سنة طرفان وأوساط أربعة القول الأول يقدم مطلقا
كانت العلة منصوصة أو مستنبطة وتختلف الحكم لما منع وهو
اختيار فخر الدين ابن الخطيب الرازي ومقابله لا يمدح مطلقا
وهما طرفان الأول من الأوساط يقدم بشرط عدم التخصيص
أو الإيثار أو الإجماع والثاني بشرط أن لا يظهر من محل التخلّف
ما يصلح أن يكون مستند له والأفلا والمالئ أن يعطف
عليه فمد من محل التخلّف والسرابع من الأوساط أن لا يكون
من صور الاسماء والأقبح فيه وقال أبو بكر بن نورك
الإصمباني تخصيص العلة المستنبطة لا يجوز عند الشافعي
وهي العلة الثابتة بالمناسبة والدوران وفي الأحكام للسيرف
الأمير أكثر أصحاب الشافعي على جواز تخصيص العلة المستنبطة
وقد قيل هو منقول عن الشافعي وقال إمام الحرمين
في البرهان ذهب معظم الأصوليين إلى أن البعض يبطل العلة
المستنبطة وقال الإصمباني العلة الموجبة لا يتصور
عليها مع أسعاضها وإن كان معفا أمكن والمؤثره موجب جعل
الله تعالى وقد ورد أن السرقه توجب القطع والزنا موجب
الجلد أو الرجم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال الرجل
قال المرأة أن تحتها فم على كظها أمي أن تحتها فلا يقر بها حتى تكفر
بمحض من الصحابة من غير أن يذكروا إجماعا ذكر سبط ابن الجوزي
في إنباء الأصف وإي فرق بين قوله لله على أن اعتق عبدا ولا عبدة

١٨١
وبين قوله أن اشترت عبدا فهو حر لوجه الله وكذا قوله أن ملكك
عبدا لله على أن اعتقه وبين قوله أن ملكك عبدا فهو حر له وقد
صحوا الأول ولم يصحوا الثاني فيها وهو حكيم ودعوى وقد
قالوا أن العبد إذا قال لزوجته أن دخلت الدار فانت طالق ثم
ثم دخلت بعد حرته تطلق نفسها وإن لم يملك الطلقة الثالثة
عبد التعليق لا النشأ ولا إضافة ولا تعليقا وكذا القول
لجارية الولد الذي تلده حر ولا ولد في بطنها عبد هذا الكلام
ثم ولدت تعتق عند أكثرهم ذكر في البسيط في بطل قوله أنه لا
ملك التعليق والإضافة إلا من ملك الشجرة وقد قالوا الحد
الذي ردوا الاعتق فيما لا يملك ولو قال لزوجته أن طلقنا
وتجنتك فدخلت الدار فانت طالق فظاهر المذهب أن التعليق لا يصح
لأنه صحيح بتعليق الطلاق قبل الملك ومنهم من أوقع الطلاق إذا
تكلم ودخلت كرهنا ولو قال أن تجنتك فقد وكلت في طلاقك
نقل عن القاضي وجهاً وفي روضته الفحول المحدث للطلاق مقدم
على ما فيه ذكر الشيخ أبو عبد الله البصري عن الشيخ أبي الحسن
الكرخي وكذا الجاظر مقدم على المصح هذا الواسم دلاله ما ذكره
على نفيه أو إباحته وقد ذكرنا الجاظر إجادتهم أنها لا تثبت وفيها ولا
وفا نذر ولم يعلموا به ولا يجوز أن يحتج الإنسان ببعض الحديث الذي
موافق مذهبه وترك الذي يخالفه ونحن نقول بموجبها فإن لم نوع
الطلاق والعتاق في غير الملك وما أوقعناه إلا في الملك ولو نسب
المراة نفي الشجرة وأجل ما نذر عن الزهرى والشعبى ويحكى سالم

وغيرهم والجواب عن قولهم انه نكاح غير ممكن من التوالد ممنوع
فانها لو جازت بولده لسته اشهر من وقت النكاح ثبت نسبه مع
انه ليس من شرط صحة التزوج التوالد لانه يجوز التزوج بالابيه
المهرمه ولا توجد هناك والفرد منه وبين النكاح الموقت
ان الطلاق لا يكون الا في النكاح الصحيح وهو تقرر النكاح وفي
وقته في الموقت لا تقره والجواب عن قولهم الطلاق تصرف
في ملك مفتقر الى محل فاذا عدم المحل لم يتوقف الحكم عليه كما اذا
عدمت الاهليه بان فاذ هو مجنون اذا عقلت فانت طالق او
اذا اجهنتك قال ابو بكر بن العربي لا تليقوا فان اردتم
انه تصرف في الملك فيه معجلا فهو موضع الخلاف وان اردتم انه
يظهر موجلا فهو مذهبا وان قلتم لو جاز تاجيله لجاز تعجيله
بان يقول لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق قلنا اذا عجله
ايضا في غير محله واذا اجله اضافته الى محله وعلقه قال
وهذا تحقيق بالغ لا يخرج لهم منه وقيامهم على تعليق المجهور
باطل لانه ليس له عيان ولا قول ملزم بخلاف العاقل فلم يصح تعليقه
ومثله الصبي وقول من قال السبل لا يسبق المطر كلام صحيح
وليس قوله ما يخرج فيه من غير فيه فان الطلاق لم يقع قبل النكاح حتى
يكون نظيره بل السبل جاء بعد المطر الواجب ولم ينههم ذلك هذا
القابل وقوله واذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح
ومثله غير مطابق لانه تعليق محض في الشرط ولو اضافته الى
النكاح لا يقع كالوقال انت طالق مع نكاحك او في نكاحك

ذكر في الجامع خلاف انت طالق مع تزوجي اباك وهي مشكله
والعقد انه لما اضاف التزوج الى افعاله واستوفى مقعوله
جعل التزوج مجازا عن الملك لانه سببه وحمل مع العدة يصحها
له وفي نكاحك لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص وجاز ان يقدر بعد
النكاح فلا يقع ويصح النكاح وقوله لانه تصرف ممن يقع في
الاضافه ايضا وان لم يكن مينا كما لو قال انت طالق يوم اتزوجك
فانها تطلق اذا تزوجها لثبوت الملك عنده ذكره في المحيط
وغيره سوالي الجمله لمن قال لزوجه ان لم اطلقك
اليوم ثلثا فانت طالق ثلثا ان يطلقها ثلثا على ما لا يقبل ومن
او تعلق طلاقها الثلث بشرط ولا توجد الشرط وهذا دليل
على ان الطلاق المعلق بشرط تعلق في الحال ولهذا يترتب منه
وهو خلاف ما نقوله اصحابنا في التعلقات وفي الفتاوى الحساميه
ان يعلقها بمشيتها ولا تشا اما لو علقها بدخول الدار لا يترتب
كتاب ابن بشير لو قال كل يكراتزوجها طالق كل ثوب اتزوجها
طالق فيه ثلثه اقوال احدها لزومه وهو سد باب النكاح
بعينه بانها ملزم الاول دون الثاني وهو الجاري على المشهور
ثالثها كالتعميم من الاصل قلنا لا سد فيه على ما يقتضيه
كلام العرب لان كمله كل يقتضي التعميم دون التكرير فلا سد ومن
اوقعه كالتزوج فقد خالف لغة العرب وهل يكون ملك البكر كالنكاح
فيه قولان والمشهور مثله قوله واذا اضافته
الى شرط وقع عقيب الشرط ومراده التعليق به مثل ان يقول لامرأته

ان دخلت الدار فانت طالق وهذا اجماع لان الملك قائم والاصل
في كل باب دوامه واستمراره فصح معنا وايقاعا بمعنى الاجماع
والا لا يقتضيه كونه معنا وايقاعا الى الملك في الحال عندنا خلاف
ما لو قال لاجنبيه ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها ودخلت
الدار لا تطلق لعدم صحة اليمين وشذابن ابي الليث قال تطلق
لان المعلق بالشرط كما للمفوض به عند وجود الشرط والمالك عند
ذلك موجود ثم المعلق بالشرط يتاخر عنه كما ذكره والمضاف
بقارن الوقت المضاف اليه لان المضاف سبب في الحال والمعلق
سبب في معلقه بالشرط فيتاخر الحكم عنه ضرورة وانما كان
كذا ذلك لان المضيف مريد للحكم والمعلق غير مريد لان عرضه
المنع من ايجاد الشرط فلم يكن مريدا لايقاع الطلاق عند التعلق
لا بحاله ولا بصحة اضافة الطلاق الا ان يكون للجانب او المضيف
مالكا او كانت في علاقته الملك بان كانت في عهده الطلاق او
اضافته الى الملك او الى سبب الملك بان قال ان ملكك
فانت طالق او تزوجتك فانت طالق لان الجزا لا بد ان يكون
ظاهر للزوم ليكون محققا مانعا من مباحث الشرط لخوف لزوم
الجزا فيحقق معنى اليمين بذلك وهو القوة ولزوم الجزا ظاهر في
الملك القائم ومقطوع به في المضاف الى الملك والمضاف الى
سبب الملك كالمضاف الى الملك وفيه خلاف بشر الميرسي ذكره في
الجامع وجهه قوله ان الملك مستغني عنه وهذا السبب
شرط لوقوع الطلاق فيقع عقبه فكون مقارنا لثبوت الملك

والطلاق المقارن لثبوت الملك او لزمانه لا يقع كما لو قال انت طالق
مع نكاحك او مع موتي او موتك لا يقع قال محمد رحمه الله حمل
الكلام على الصحة اولى من الغاية فيكون قد ذكر السبب واراد به السبب
فكانه قال في قوله ان تزوجتك ان ملكك بالزوج وهو من
اقوى طرق المجاز وكذا ذكر السبب والارادة سببه والاول اقوى
لان السبب المعين يستدعي السبب المعين والسبب المعين لا
يستدعي السبب المعين لاحتمال ان يمتد السبب المعين بسبب
اخر واستعملها محمد رحمه الله في الجامع اما استعمال السبب
وارادة السبب فما ذكرناه واما ادلة السبب وارادة سببه
فما ذكره محمد بن قيس قال ان شئت ونوي به استطلاق البطر فانه يصدر
اذا قال ان شئت بكسر الشين او قال شئت بفعل ما لم يستم
فاعله اما الاول فانه يقال مشي يمشي مشي مثل عني نعمي
اذا استعمالا واستطلق به البطر وقال محمد استطلاق البطر
سبب للشيء فيكون قد ذكر السبب الذي هو الشيء واراد به سببه الذي
هو استطلاق واما لو ذكره بالكسر كان ضافه فلا يقتضي
النية وينبغي ان يكون من الثلث الذي لم يفهمه الفراء وقد ادعى
انه من الثلث الذي لم يفهمه ولم يرضه فان قال لاحسنه ان دخلت
الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت لم تطلق وقد ذكرناه وكذا لو قال
لها انت طالق يوم الكلك او يوم بعدم فلان تزوجها قبل الكليم
والقدوم ثم وجد الشرط لا يقع الطلاق لان الملك عند وجود الشرط
غير مقطوع به وهو ظاهر بل موهوم فلم يكن محسوبا

عبر الدراحهم والرايا بحجر الروح على دقده ولا يعبل من الغوص الارضاها وان لم يصعد
صحت السمسة بحجر الروح انسا اعطاهما فتمت هكذا ذكرك في حاحمه وروى الحسن
عن ابي جعفر انه يحرق على الوسط ولا يعبل منه ممتد لان السبع كلما اوحسا الوسط قد صعد
وبعض السبع نصف الروح صعد فماله عنه الروح ولو سي الروح الوسط يحرق على السليم هذا
هو احوال الصد فانه لو صعد على الوسط فلا يحرق على السليم بل يحرق فلما اد اوحسا الشرج
ووجد الاول ان العمدة اصل في الحاق الوسط فلما في السليم فاما في احد هكذا ذكرك في المحيط
والدرايح وعرفها وان زجرها على عيب وهو دوى لمزده من شجر او ورادها نوع عمل الساب
وان فان حضرا قال في محملات وسط والحادد سابت ولها قال مما يحرق بها لك والخبير
لا يلحق الا بالث قال صاحب المحيط وعرفنا براد الت التي سابت في المدر فلا يصح
ميراد الم يكن معنا وفي المتوسط المراد الت ماع الت وهو موقوف العرق وهو ما يحرق
بالماء المراه ويصيرها الى الوسط منه وعن ابي جعفر سمعته ادعوا دسار وفي اجمع العقدة هو على
مثال ماع بنت وسط في عزمهم وفي عزمها بحجر المثل وان عين السمسة هو على عتبة علا الدراحهم
فالرايمرو وفي بعض النسخ وانا في العلووس التي روح كالدرهم والظا وقد ذكرك في الواضع
الي لا روح فيها سخن والذليل والمرونة والمحدثا عاتفا معص والروح واحد احدها عنها وقال
ملك بخور النخاج على بنت وخادم وتحت بها الوسط وعند السابقي بحب منها مبر المثل وورق
وفي الاسراف بخور الروح على بنت وخادم وبحب خادم وسط وفي مصنفان ليس في سمسة
قال الحسن وان سدر في الجمع بخور النخاج على الوصفا والوصافة وصف سمسة وفي ان فان
سوت العرب ولما في سوت الحصة من فضائل المعروف ان كان معروفا قال السابقي بحب مبر مثلها
وسلمه عن ابي يونس بالرحول والموت والاطلاق والرحول تحت المتحد قال رابن المندوب يقول
وعند السابقي بحب سمسة مبر المثل وعند الظاهر سمسة النخاج في ذلك كله وروح
ذكرك في المحيط وروح سمسة مبرها حار مد وفي الذخيرة هو الصحيح ووطولها بالرحول

بها فالحا لصفه وبحر اذا علم مقدار مبراتها وفي خوا مع العقدة او يروحها على مثل مبرها
بحب مبر المثل ولذا يورجها على ملي هذا الريل يحفظه او يمد هذا الحد او يمد عبد ابي
سلفي دارم وقوفه او على ان عند ساما عاش او ردا عنها او على داهم اونا قد من هذه الابل او على
نوب ممتد عشرون وقال جمع بالملكه عت ذلك فله مبر المثل وفي الرعاي هذا قول
ابي جعفر وعند ابي يوسف يعطها ما فقه من المله وروى انه ادا روحها على يوب وعبد ذكرك
لها مبر المثل ووطولها قبل الدخول فلهما الحسة ولو قال على ما في يد وفيها عسع دراهم
ان سابت اخذتها وان سابت احدث مبر المثل وسلمه على صبي من هن الدار وفي الرعاي
روحها على خادم بعنه نحا فاسد او دقده بها فاعنتها بالرحول فاعنى باطرا وبعن
خبير روحها على عيم بعنتها على ان اصواتها له فان له الصوف تستسا ناو لورجها على
حاربه حلى على ان ما في باطنها له فلهما الحارة وولدها في الحامع كاتبت الحامل على افع
على ما في باطنها له سمدة كالباع والهبة كالباح له على امره الف مبرجها على الخ
د الت عنها فلهما مبر مثلها والمناحر طال قال رويك على حكي مبر المثل الا ان علم
تالرمه سمدة ذلك وعلى حكم فلان حكم باقل من مبر المثل فلا تد من رضاها وراي لا يبر من
وفي المعنى روحها على حكيها او حكيها او حرم احيى لاصح وهو قول الشافعي وقال ملك بخور
فان وضع الرعي الحكم فيه والامسح ولا شى لها فان يرض لها مبر المثل لزمها النخاج وقال
من حرم في الحلي بعسد النخاج فيه واورج لمره على الفسوج لاصح الماحل وهو البردع
سجل ما عارف هل يد سمدة ووجد الماني بعد الطلاق والرت ولا يحرق على سلم الماني
ولا يمس عليه وفي فيه السمسة هو عاده حارزم قال طلقها رجعا لاصح المبرجها لاصح
العند وقال عماد المساج وقال القاضى البردع وقاضى خال بصرحا لا ولو قال
بعنده محمل وبعنه محمل ولم يند بخور وعلى النزق والموت والطلاق ومحل حار لا
وهو مبر المثل الحق في الذخيرة الصحيح الصحة للعرف والعامة معلوم وفي بعضها وهو الطلاق

الا انه ليجز بالشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها مثل كل غنبد
اشترى وكل امرأة تزوجها قلت وهذا لم يذكرها
الحاشية في ادوات الشرط وقد تضمن المبتدأ معنى الشرط فصح
دخول الفاء في الخبر وكذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والتكرار
الموصوفه بهما مثل الذي ياتي فله درهم وكذا الذي في الدار
فله درهم وكل رجل ياتي فله درهم وكل رجل في الدار فله درهم
وان لم يات بالفاء جاز ان يكون ما ذكرناه سببا لاستحقاق
الدهرم وجاز ان لا يكون سببا والصنف المعتمد كالشرط كقولك
المرأة التي تزوجها فهي طالق فاذا تزوج امرأة طلقت وكذا الرجل
المرء الذي يدخل الدار طلق اذا دخلت الدار قال في
الذخيرة ذكر ذلك بالفاء او بغيرها لانه ليس صرح الشرط ثم الجزاء
اذا تأخر عن الشرط نظرا ان حرف الشرط الاستقبال فيه لا
يجوز الفاء كقولك ان قام زيد قام عمرو لان حرف الشرط فعل
الشرط والجزاء الاستقبال وكذا ان لم يعم زيدا لم يعم عمرا لان لم
يعلمها الى الماضي وان بعد فعلها الى الاستقبال فالتفرقة فلا
يجز الى الفاء وكذا ان يعم معك فقد عمل حرف الشرط في اللفظ
والمعنى فلا يجوز فيه الفاء وان لم يورث في الجزاء الى اللفظ ولا في
المعنى وجب الفاء وذلك في سبعة مواضع نظموها في بيت موزون
طليقة واشتمية وحامد وبما ولن ويقدر وباشتمية
فالطليقة الامر والنهي لان حرف الشرط لم يورث فيها الاستقبال
لانها مستقبلان والجملة الاسمية لا دلالة لها على الزمان فلا بد

من الفاء فيها ليرتبط بالشرط وفي الخلل انما تعينت الفاء للجزاء
لاجل الترتيب والتعقيب والتشبيب ولا يوجد ذلك في غيرها
من حروف العطف والجواب مائة الف الفاء وقد اذا دخلت
على الماضي المحقق مثل اكرمتي اليوم فقد اكرمتك امير
والحامد عسى وليس وما ولن والسير وسوف والاستقبال
فلا تأثر لحرف الشرط فيها فجب الفاء واختلعا في قول الرجل انت
طالق ان دخلت الدار هل المقدم هو الجزاء ام الجرام اخر مقدم
فهذه المبدان المتقدم هو الجزاء ومذهب سيبويه ان المقدم
هو الجزاء لاعتبار المقدم ايجز المبدى بقوله تعالى حكايه عن قوم عيب
صلوات الله عليه قد اقرينا على الله كذا ان عدنا في ملكك فلو كان
الاول على سبيل الاحرار ولم يكن جوابا كان كذا فهدا دليل قوي له
ولسيبويه ومن قال بقوله ان حرف الشرط جازم للجزاء عامل فيه
لفظا وموضعا والمحروم لا يقدم على الجازم كالمجزول لا يتقدم على
الجازم والجزم محمول على الجزاء وهذا لان حرف الشرط اقتضى الفعلين
كما اقتضت كأن المشتبه والمشتبه به فعلت فيهما وكما مضطرب
مفعولها وحرف الشرط قد ظهر عمله في الفعل الذي بعده فلو كان
الذي قبله جوابا كان مجزوما ولم يوجد مجزوما البتة ولا ميل
اقر ان يعم فعلم انه ليس بجواب بل هو سادسة الجواب وحكمه
حكم الجواب وليس باخبار ولا تنجيز ولو كان الفعل الذي يشترط
حرف الشرط ما ضيا مجزوز في الجواب اذا كان مضارعا للرفع والجزم
قال وان اياه حلل يوم سلمه نقول لا غائب مالى ولا حرم

واما قوله يا افرغ بن جاسر يا افرغ انك ان تصرخ اخوك تصرخ
فذهب سبويه ان تصرخ جبراً والشرط معتز بينهما
وجوابه محذوف اغني عنه ما قبله ومذهب المبرد هو خبر مبتدا
محذوف اي فاص تصرخ ذكر في الباب ولوقال انت طالق
ان دخلت الدار بفتح الهمزة وقع في الحال وهو قول الجمهور لان
التعليل لا يشترط وجود العلة وقد وقعت المناظر فيها بين
بهر بن الحسین والكسائي من يدري الرشيد وكذا بين يدي محمد بن يحيى
ابن اكنم بين يدى المأمون ايضا فزعم الكسائي ان معنى اذا استد
عليه بقوله تعالى بمنزلك ان اسلموا بقوله تعالى ان دعوا
للرحمن ولدا اي اذ دعوا وبقوله تعالى يخرجون الرسول اياكم
ان تومنوا بالله ربكم وقول محمد بن البصري وقول الكسائي
مذهب الكوفيين وهو منهم وان عند البصريين مصدريه اي تومر
عليك باسلامهم وكذا ما قبله وما قاله مجرأولى لان جعل ان
معنى اذا اصله وكانت الفاضي من الخابله قياس قول ابي
ان كان القائل يجوب يقع طلاقه وان لم يكن لا وعن ابن حامد لا يقع
طلاق الجوف ايضا للعرف ولوقال ان دخلت الدار انت طالق
متخبر عند الجمهور فان يوجب عليه مدركه كذا ان يوجب مدركه
رواية عن ابي يوسف لا يتخبر وبها قال ابن حنبل وبعض الشافعية
وقال ابن قدامة ان الامكن حمل كلام القائل على فائدة اولى من
الغاية فاصرها الفاحي لا يلفظ بحرف الشرط كقولك
من يفعل الحسنات لله يشكرها الشكر بالشرع عند الله مثلاً

١٨٦
قله — قوله هذا باطل بقوله ان دخلت الدار وانت طالق
فان الشرط فيه يلفظ ويقع في الحال مع انه يمكن تعليقه حتى
لونه يدري وفي الحكم روايتان عندهم ولوقال انت طالق
وان دخلت الدار تطلق في الحال لان معناه في كل حال لقوله
عليه السلام وان يدي وان شئت وكقوله صلى الله عليه وآله وان يطعوك
وكذا لوقال ان دخلت الدار وانت طالق وان يوبى اضمار الفاء
لا يدري لما فيه من اضمار الفاء وصف الواو الموجوده وان
نوى مقدمه صل يصح وحمل الواو على الاسد وفيه ضعف
لان واو الابتداء لا تستعمل في اول الكلام بخلاف الواو في الجبين
فيه سايعان — وله وفي هذه الالفاظ ان وجد الشرط
اختلف اليمين واشتد لانها غير مقتضية للعموم والتكرار لغة
في وجود الفعل مرة ثم الشرط ولا يقال ليمين بدون الشرط
الا في كل ما فانها تقتضي تعميم الافعال ومن ضرورة التكرار قال
الله تعالى كلما نصحت جلوه ذم الالية وقال كلما دخلت امة لغت
اخبارها وقال كلما اوقد وانا ارحم اطفأ ما الله قال ابن عمرو
في شرح المفصل لمسلم في الكلام ما تقتضي التكرار الاكل لان ما
مع ما بعد ما مصدر فكون معلقا بكل دخول وكل نعم حتى لوقال
انت طالق بكل دخول وعدد والعامل طالق لقوله فان طالق
قال ابو القاسم لا يمنع الفاعل من كفاها كالتأنيد ذكر في قوله
تعالى واتقوا ربك فحدث وقال ابن الحاجب الفاء الجزائية
لا تعمل ما بعدها فيها قبلها وكذا اذا تضمن المستدام معنى الشرط

كقوله تعالى الزانية والزاني فاحرقوا وفي قولهم أثنى يوم الجمعة
فزيد منطلق العامل في الظروف الانطلاق هو المختار ومنهم من قدر
عامله بحومها تذكر يوم الجمعة واستدل عليه بما لو قال ما يوم
الجمعة فان زيدا منطلق فانه لا بد من تقدير عامل فيه لان ما بعد
ان لا يعمل فيها قبلها اتفاقا ثم قال لا فرق في المنع فيها قلت
قد نضوا على ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء بعد التثنية كقولك
اذا جاك زيد فاكرمه كقوله تعالى اذا جاء نصر الله فسيجئ الاية
لان جاء مضاف اليه والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وفي الحل
العامل في الظروف الجازمة مجزوما بها وكل واحد من الجازم والمجزم
عامل في صاحبه وعملها مختلف فمجزوف في طلاق المسقى عن يوسف
اذا قال كلما تزوجت امرأه فهي طالق فتزوج امرأه طلقت فان
تزوجها ثانية لم تطلق ولا بحث في هذا مرتين وهو مثل قوله كل
امراه اتزوجها وليس هذا كقوله كلما تزوجتك اذا خاطبها او
عابها فالجاءل على قول ابن يوسف على رواية المسقى ان كلما اذا
دخلت على المعينة اصعب التكرار وفي غير المعينة لا يقتضي التكرار
واستوضح بمسائل منها اذا قال كلما اشتريت هذا الثوب فهو
صدقه وكلما ركبته من الدابة فعلى صدقه كذا يلزمه بكل مرة
ما التزم بها ولو قال كلما اشتريت ثوبا او قال كلما ركبته دابة
فعلى كذا يلزمه ولكل الامر واحد ذكر في الذخير مسئلة
غريبة رجل قال لمتوه له من دخل منكن الدار فهي طالق فدخلت
واحد منهن مرارا طلقت بكل مرة تطبيقه لان الفعل هو الدخول

في قوله من دخل منكن اضيف الى جماعة فراد به تعميم الفعل عرفا
مرة بعد مرة كقوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فانه اذا دعوا
الصيد بدل عليه ما ذكر في محرم في السير الكبير اذا قال الامير
للعشكر من قتل سلا فله سلبه وقتل واحد فسله فله سلبها
هكذا في الذخير قلت لا حجة للمخرج الله في الاستصحاب
اما العموم في الصيد فهو مستفاد من قوله تعالى لا تقتلوا الصيد
واللام للاستعرا أو الجنس كان عاما ولا الواجب جزاء الفعل
وقية المتلف متعدد سعده ضرره ولا كذلك الطلاق والقيل
عام لاسيما هو تكرر في سياق الشرط لاجل النساء ولو استشهد على
التكرار بقوله تعالى اذا رايت الذين يؤمنون بآياتنا فاعرض
عنهم واذا جاك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم فان اذا
في ذلك بعيد التكرار وذكر ابو بكر من الجاهل ان متى يقتضيه
واستدل على ذلك بقول الخطيب
متى تاتيه تعشوا الى ضيوانان تجد خير نار عند هاجير مؤقيد
مدح بقبض بن شاذل السعدي ومول عبد الله بن الحر
متى تاتينا نلهم بني ديارنا تجد خطبا جريلا ونازا ناجيا
وكذا استعمل في التكرار بقرينه والصحيح ما ذكرناه قبل
هذا ومثل ذلك قول الشاعر ايضا
قوم اذا اشترا بدي ناجيه لم حاروا اليه زرافات ووحرا
لكن لا حمل على التكرار لابريل وفي المحيط وجوامع الفقه لو
قال اي امراه اتزوجها فهي على امراه واحد بخلاف كل امرأة اتزوجها

حيث لم يعوم الصفة وان كانت كلمة كل ينصرف الى الواحد اذا
دخلت على ما لانها به له ولم يعم اي يعوم الصفة وفي المعنى
قال انت طالق للشيئة تقع واحد في وقت الشيئة قال
ابو حنيفة تقع الثلث في ثلثة قروء بنامه على ان هذا هو الشيئة
عنده بل الشيئة عنده هي التي نقله من مذهبه والتفرق على
اوقات الشيئة ايضا من الشيئة وهو دون الاول انما ذكرت
ذلك هنا ليعين ان الطلاق للشيئة بمعنى التكرار فـ قوله
فان تزوجها بعد زوج اخر وتكرر الشرط لا تقع شي اذا كان ذلك
بعد الطلاق الثالث وبه قال مالك ذكره في المدونة وفروغ
القرار في المنصوص للشافعي الجديد ذكره في البسيط لان
المجلوف عليه الملك الموجود والمعدوم لا يدخل تحت عين الموجود
لانه موهوم وسياق تمامه ان شأ الله تعالى ولو دخلت على نفس
الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق او قال كلما تزوجتك
فانت طالق بحث بكل مرة وان كان بعد زوج اخر لانه مضاف الى
سبب الملك على ما تقدم وهو غير متناه ولما هي انما هو الملك
القائم ولم يحلف عليه وهو قول مالك ذكره في المقدمات لان رشد
وزوال الملك بعد اليمين لا يبطل الا باستيفاء المجلوف عليه فان
اليمين لا يفي بعده وذلك ان الشرط لم يوجد والجزء باق لم يمتحله
فبقيت اليمين ثم ان وجد الشرط في ملكه وقع الطلاق وانجلى اليمين
اذا لم يكن معلقه بشرط متكرر لان اليمين لا يفي بعد نزول الجزاء
اذ بقا اليمين سقا احتمال نزول الجزاء وان وجد في غير الملك وغير

علقه الملك انحلت اليمين بوجود الشرط ولم يقع شيء لعدم المجلية
وفي المعنى لو قال لها ان كنت اباك فانت طالق ثم ابانها ثم زوجها
فكملت ابانها تطلق فان كنت في حال اليمينه ثم تزوجها ثم وجد
الشرط مرة اخرى فظاهر المذهب انها تطلق وعنه ما يدل على
انها لا تطلق وان ابانها بطلاق ثلث ثم وجد الشرط في حال
اليمينه لا تقع شي هذا قول ابي حنيفة ومالك واحدا في قول
الشافعي قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم
على ان الرجل اذا قال لزوجته انت طالق ثلثا ان دخلت الدار
فطلقها ثلثا ثم نكح غير ثم نكحها المالك ثم دخلت الدار لانه لا
تقع عليها الطلاق قال وهذا مذهب ابي حنيفة ومالك والشافعي
وقد ذكرنا مذهبهم من كل هذا فان ابانها دون الملك فوطى الشرط
انحلت اليمين حتى لو تزوجها بعد ذلك لا تقع شي وان لم يوجد
الشرط في حال اليمينه ثم نكحها لم يحل عبدان حنيفة ومالك
واحدا في قول الشافعي وله قول اخر لا يعود الصفة بها الى اختاره
المزني واما ان وجد الشرط في حال اليمينه فانحلت اليمين لا يعود
بعد انحلالها ولو قال ان اكلت هذا الرعي فانت طالق
ثلثا ثم ابانها فاكلته ثم تزوجها لم يحنث لانه لا يمكن ان يقع الطلاق
باكلها في حال اليمينه لان الطلاق لا يلحق باليمين عندهم ولا يكره وجود
الشرط في النكاح الثاني ذكر هذه المسائل في المعنى وان اختلفا
في وجود الشرط فالقول قول الزوج الا ان يقيم المرأة البيعة على
ذلك لانه متمسك بالاصل وهو عدم الشرط فعلى هذا لو قال

لها ان لم يدخل هذه الدار اليوم فانت طالق فقال لم ادخلها وقال
الزوج بل دخلتها فاقول قول الزوج وان كانت المراه متمسكه
بالاصل وهو عدم الدخول والزوج غير متمسك بالاصل وهذا
هو ثبوت الحكم مع انفا العلم ويستى العكس في الاصول وسوال
الطردان نوحه العلم مع انفا الحكم ولان الزوج ينكر وقوع الطلاق
وزوال الملك والمراه تدعيه والقول قول المنكر مع يمينه وهذا
التعليل بم الصورتين ولان الزوج منكر لوجود سبب الطلاق
بانكار وجود الشرط لان المعلق بالشرط لا يصير سبباً لوقوع
الطلاق قبل وجود الشرط وعلى هذا ذكر في المحيط ان الزوج
لو قال لها ان لم اجامعك في حيضك فانت طالق ثم قال
جامعتك في حيضك فانكرت فالقول قوله مع انه يشهد لها
ظاهران العدم والحريه لكونه انكر الطلاق لانكار الشرط وسببه
ولو قال انت طالق للسنة ثم قال جامعتك في حيضك وانكرت
فان كانت جايضاً فنقض الزوج لانه ملك انشاء فلا تم وان كانت
طامه لا تصدق لانه مريد ابطال حكم واقع في الظاهر لوجود وقت
وقد اعترف بالسبب لان المضاف سبب في الحال وكذا لو قال اطلقاك
في حيضتك وفي هذه الصورة يقع متان وان كان لا يعلم الا من
جهتها فالقول قولها في حق نفسها مثل ان يقول ان حضت فانت طالق
وضرتك فلا نه فتا لت قد حضت بعد منسك طلقتم ولم يطلق
ضرتها وبه قال الشافعي وابن حنبل في طامه مذهب وعنه ان كذبها
لا تقع ويحتملها النساء با دخال قطنه في فرجها في الزمان الذي ادعت

١٨٩
الحيض فيه فان ظهر الدم من حايض واختار ابو بكر منه وهو ليس بشي
لان الله سبحانه قد جعلها امينه في ذلك بقوله ولا تكتمن ما خلق الله
في ارجامهن ولولم يكن قولهن مقبولاً في ذلك لم يكن للنكاح معنى ولان
الزوج يجب عليه اجتنابها اذا اخبرت بالحيض ولا يلزم اجتنابها
بقطنه ولان قولها اذ لم يقبل الا بروه الدم بالقطنه وفي ذلك
اباحة النظر الى فرجها من غير ضرورة مع انه يجوز ان تحمل الدم
فرجها من خارج ليكون دليلاً على صدقها كان ذلك مانعاً من
تحقق الشرط وهل يعتبر يمينها اذا كان القول قولها فعلى جهين
وقال ملك وابن القسيم يقع الطلاق في الحال حين تكلموا ولو
على وجود الحيض وقال اشهب في كتاب فخر لا شي عليه حتى يحصر
وهو قول المحمدي وابن زهوب وابن عبد الحكم وقيل يرفع الامر
الى الحاكم يحكم عليه بالطلاق لانه مختلف فيه ذكر هذه الاحكام
في النسخ للحكم وان قال ان اكلت او شربت فهو يمين فان لم يضرب
له احلا بحث وكذا ان ضرب له احلا لا يمكن الصبر اليه فان امكنه
الصبر اليه لا بحث وكذا ان لمست او قمت او قعدت بحث اذ لم
يضرب احلا او ضرب له احلا لا يمكن الصبر اليه وفي قوله ان دخلت
الدار وان ركبتي لا بحث لاجتماع الوجود الدخول والركوب ولو قال
انت طالق ان سات فلان او اذ امات فلان فهو طالق الا وكذا اذا است
اومت في رواية ابن زهوب في البيت او ان مت انت فلا شي عليه
ولو قال انت طالق قبل موتك بشهر كانت طالقاً في الحال وقال
اشهب لا شي عليه بمنزله قوله لعبد انت حر قبل موتك بشهر

كما في المثال وعليه تحصيله ودفعه اليها ولا يعلم منه مبدء ولها مبدء عند التمدد وروحه
قال ان جنبل وعبد السامعي لما بهر المتكلم في المسح لوروجهما على دنياه على انسان ان شئت
اخذت منه وان سات من الروح اذ اللز مال و لوروجهما على العن الغنم منها الله على
او الخاطا ولو لدن ولعلنا فالهرا الف لانه اخرج من المهر واستسما في كلام واحد دن
في الحط ومثله في الخلاء وفيها الموم على منها فاد المهرها وذا الف لها والف لعلنا ولم يقل
منها فان الحل بهر لها وذا الوقال الولي ورحل على الف على ان ماله في قال الحل لها وعبدان
جنبل فاسطرطه وبروي عن مسرود والتمشط للعبد عشع الاف درهم لما روج الله
لعلها في الج والمسا في مئة عن علي الحسن من العابدن وقال عطا وطاوس
وعلمه وعمر بن عبد العزيز والوري جمع ذلك المراه فاما لانا وان ثاب الدن سطرط ذلك
غيرا لاجد وذا كذا المراه ونحو سطرط جمع الصدا والراب دن في المعنى وليس هرا مدهنا
وتعلموا عصة سعب وفي الحشو اقر روجهما على الف على ان لايها الفاصح وذا الفان لها
قال اسهب لوروجهما على ان تعب لعلنا عند جبار فان ظلمتها قبل السابها رجع صف العبد
فلسا سطرط العن العرا النابج خلافا للاصاح فذكر المهر لانه يد الصع وقد اشدت الهملة الله
الستغدة في تخف من المار روج عليه وقصد سعب عليه السام ملسوخه ولان سر سعب
فلنا هل هي سر بعد لنا اخلفا لعاماه و لوروجهما على عتب عبد اسرا منها حاروبك العن
ان بعض الف عتها وحوار الروح على حصة العا استحسان والعاس ان لا يحور لان العب
وصف في الحل ولنا اللس المسمى اسما لك المبيع والروح عصا العب ووجه الاستحسان
ان الفاتح وروم المبع مغير الخ و لوروجهما على نصبه من هن الدار فاجا ذلك عند غير عند
الى حصة ان سات اخذت النصب وان سات مبر نكها ولا عا ورويه فمد نصبه من الدار
ولوروجهما على هن الاتواب الحسن فاد ابي احد ورواها قال فمد نصبه من الاتواب
منها اجاشا وقال ابو حبيب ان كان مبر بها من اول احودها وراده فلها احوده العشم

قال في المدايع وعليه القوي وهو مثل من يزوجها على احد بعد البوس او العمدن
وان وجدها تسعة قال محمد لها التسعة وتام مهرتها وقال ابو حنيفة لها التسعة
غيره في جرانه الا لولان مهرتها الفاقا صطحا على العن صح في حال تمام النكاح
فقد زاده الفاقا وبعد الطلاق قبل الدخول وبعد الموت مع الورثة لا يصح لتقدر زاده
الدين قوله واد اقر العاصي على الروح في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها
وذا بعد الخلع عند اهل العلم قاطبه وعن ابن حنبل عن الصبي ولا اصل له لان
التكثير من الوطى حرام فلا مقام مقام الوطى واقام المهر والعلة من غير خلق مقام الوطى
واوجب ذلك لما اله مردن في المعنى لا يوفى العريق لهما على عرق الفاضل بل لاول واحد
من الروح من صبح هذا النكاح بعد محض من صاحبه عند بعض المساح وذا عند الاخرين
ان لم يدخل بها وان دخل بها فليس له ذلك الا حصص صاحبه كاليك الفاسد فان اكل
واحد منها فستحقه من الفض وليس له ذلك فقد الا حصص الاخر دن في الدخول
ولهذا لا يخلع احد مده المخلوع وفي الميسوط النكاح الفاسد مع المخلوع لا يفسد حرمة
المصاهرة اذ المهر قد سبب ولما اذ بها المهر لان اصل المهر لا يفسد النكاح الفاسد
وتخفف سا درها واما ما يحاسبها من الصع واثبتنا الوطاه الواجب مقام العرا
تا اذ كل المهر النكاح الصحيح ومقام العرا حق وجوبه كذا في النكاح الفاسد ولما لم يجب
الحل للتسعة وجب مهر المثل حتى لا يخلوا السمفا من افعة عن العوض لئن لا راد على المسمى
خلافا لفرز وقوله قول الامم المنة واعين ودا مبيع الفاسد ولسا الفاسد اسقطت
ما زاد على المسمى من مهرها ولا ياب مع اسقاطها مع ان المنافع غير مال الا في موضع
والخاصة ويقوم بالعقد وسد الدن وتمام ما يوجد منه العقد لا يقوم الدن ان من حال
من انسان ومن زوجه واما ما لا يجب عليه شئ بسبب ذلك مع انهم اوجوا له
اجره المثل في الدار والعبد وذا لو قبض من المثل عن المسمى من مهر المثل ولا يجب اليرادة عليه

بالظاهر وكيف يرتفع الطلاق بعد وقوعه اذا انقطع ذون مدة
الحيض وبين فساد الدم وفساد هذا القول ظاهر وفي المعنى ان
قدمه جعل هذا قول الى حقيقته والشافعي مع امامه ونقله خطأ
عنها وقال ابن المنذر لا يعمل احدا قال غير ذلك الا ما كان
القسم يعني انها قال لا تنجزه قبل الحيض ولو كانت حايضا لم يقع
حتى تطهر ثم تحيض وكذا لو قال طاهر انت طالوا اذا طهرت لم
تطلق حتى تحيض ثم تطهر وبه قال الشافعي ذكره في الوسيط
وابن حنبل ذكره في المعنى وفيه قال بعض الشافعية الذي
يقضي به مذهب الشافعي انها تطلق بما تنجزه من الحيض واظهر
فيها للجهم وروان اليمين تقتضي شرطاً مستقبلاً وهذا الحيض
قد مضى بعضه وما بقي بعضه وما مضى لم يدخل تحت يمينه وما
بقي تابع لما مضى فلا يتناله كالايتان والماضي منه وكذا لو قال
في حيضك قال لا المحيط لانه فعل كان شرطاً كالدخول ولو قال
اذا حضت حيضه فانت طالق لم تطلق حتى ينقطع الحيض ويدخل
في الطهر وذلك بالانقطاع على العشرة الا بمضي العشرة مع استمراره
او بالانقطاع والاعتسال او بالانقطاع وما يقوم مقام الاعتسال
اذا كان دور العشرة وذلك ان الحيض اسم للكمال من الحيض
وذلك بما ذكرناه بخلاف الحيض فانه اسم جنس فهو نظير ان طليت
والثاني نظير ان طليت صلاه ومثله ان صمت وان صمت صوماً
وفي الحديث ولا الحياء حتى تستبرأ بحيضه والجارية
المسترة لا يحل المس بها ولا تعيّلها حتى تستبرأ بحيضه فلو

رات الدم واستمر ثلثة ايام وزايده فكذاك حتى تطهر لما ذكرنا في
المعنى لو قال اذا حضت حيضه بشرط دخولها في الطهر
وهو اتفاق من الايامه الثلثة وخلافه ضعيف وهذا خلاف
ما لو قال انت طالق قبل ان تحيض حيضه بشهر فحاضت بعد
المدى طلقت ولا ينتظر الطهر بعد حمل الحيض بل الحيض جوابه
ان انقطاعه كايين فلا ينتظر خلاف مسله الكتاب فان الطلاق فيها
معلق بالحيض فلا يوجد الا بعد وجودها ولو قال اذا حضت
نصف حيضه فانت طالق لا يقع حتى تحيض وتطهر وقال زهير
اذا مضى لحيضها خمسة ايام للثيق لمضي نصف مدة الحيض فصارت
كالصغيرة والايسة في حق الشهر وهو قول ابن حنبل اذا مضى
نصف أكثر مدة الحيض على مذهبيه وعنه كقولنا ولنأ
ان الحيض عبارة عن ذور الدم وذلك يقل وقت ويدور وقت
ولا يمكن معرفته نصفها وذكر بعض ما لا ينجز أكثر كركله كما لو
قال انت طالق نصف طلقه ولو قال انت طالق اذا مضت
يوماً طلقت حين يغرب الشمس من اليوم الذي تصومه بخلاف
ان صمت وان صمت في يوم او في شهر لانه لم بشرط كماله وقد
وجد ركنه وشرطه وان قل على ما ياتي في الايمان ان شاء الله تعالى ان
الذي شرع فيه من الصوم قد صام ذلك الجز على وجه الصحيح حيث
به وان قطع بعدة وهكذا ذكره في المعنى عن الحائض والظاهر
انهم نقلوه من كتبنا وقد نقل عن احمد انه وقف على كتب مجرى
الحسن وعرفها على ما ذكرنا عنه قوله ومن قال لامرأة

اذا ولدت غلاما فانت طالق واحد واذا ولدت جارية فانت
طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية ولا يدرى ايها الاول لزمه
في القضا تطليقه وفي التزوة تطليقتان وانقضت العدة لانهما
ان ولدت الغلام اولاد وقعت واحد وهي حامل بالجارية فنقض
عدها بوضع الجارية فلا يقع المعلق بولادة الجارية لمصادفته
انقضت العدة وان ولدت الجارية اولاد وقع ثنتان وتنقض عدها
بوضع الغلام كما ذكرنا فاذن في حال يقع واحد ولا غير وفي حال
يقع ثنتان فلا يقع الزائد على الواجب بالشك كما لو قال انت
طالق واحد او اثنين او قال واحد رجعيه او بانيه والاول
ان يوخا بالثنتين تنزهات وتورعا واجتياحا لاجتئال ولادة
الجارية اولاد ولا يولد ان معاداه وفي الروضة ان ولدتا معا
يقع الثلث ويعتد بالاقراء وان تاخرت ولادة الجارية لم يقع بها
شي على المذهب وسقضي بها العدة وعلى نصه في الاملاء بطلق
بالاشئ منين ايضا ويعتد بالاقراء وان حمل السابق فعلى نصه
في الاملاء بطلق ثلثا كيف كان ويعتد بالاقراء وعلى المذهب
من جهة البورع نكحها حتى تنكح زوجها غيره لاحتمال المعية
قلت لا ينبغي ان يعول عليه لان ذلك مسجل عادي
ولو ولدت غلاما وجارية في المسئلة كما لها تقع في القضا تطليقتان
وفي التزوة والويع ثلث لان الغلام ان كان اولاد تطلق لثا واحد
به وثنان للجارية الاول اذ العدة لا تنقض ما يقع البطر حمل وان
كان الغلام اخر اتقع ثنتان محكم بالاقل قضا والتزوة في الثلث

وفي الروضة ان ولدت ذكرين واثنى معا طلقت ثلثا وان ولدت الانثى
ثم الذكرين معا قبيل طلقت بالانثى ثنتين وبالذكر الاول واحد اخرى
وسقضي العدة بولادة الثاني وان ولدتا معا طلقت بالاشئ ثنتين
وانقضت عدها بوضعها معا ولا يقع شي اخر على المذهب وفي
الجامع لو قال ان ولدت ولدان فانت طالق فان كان الذي
تلدنه غلاما فانت طالق ثنتين فولدت غلاما مقع الثلث
لوجود الشرطين لان المطلق موجود في المفيد كما لرحا فانه موجود
في زيد ومثله في الروضة للنووي ومذهب مالك كذهنا
ذكرهم في الجواهر والغلام الطائر الشارب من الغلة وهي
استعداد الشهوة سمي المولود به تغالا والجارية اشتهت
بها لحفها من الحريان بخلاف العجوز ذكر ذلك في المغرب والمحمل
وان قال لها ان كنت اباعتمرو وابا يوسف فانت طالق ثلثا ثم
طلقتها طلقة فبانت بانقضاء عدها فكلمت اباعتمرو ثم تزوجها فكلمت
ابا يوسف فهي طالق ما بقي من الطلاق وقالت زفر لا تقع ويمن
المسئلة على اربعة اوجه بالفتنة العقلية اجمدها ان يوجد
الشرطان في الملك فنقض الطلاق اتفاقا او يوجد في غير الملك
فلا يقع شي اتفاقا او يوجد الاول في الملك والثاني في غير
الملك فلا يقع اتفاقا وعند ابن ابي ليلى يقع ذكرهم في المبسوط
لصحة التعليق ايضا او يوجد الاول في غير الملك والثاني في الملك
وهي الخلافية له اعتبار الاول بالناس في اشتراط الملك فنصار
كما لو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الدار

الآخرى فانه يشترط الملك فيها اتفاقا ولو ان الملك يشترط
عند المميز لا انعقاد ما اذا لم يكن الطلاق مضافا الى الملك وعند
كمال الشرط لزول الجزاء وما بينهما ليس حال انعقاد المميز
ولا حال لزول الجزاء وانما هو حال البقاء فلا يشترط فيها الملك
ونظر هذا الخلاف كمال النصاب يشترط عندنا لا انعقاده
وعند تمام الجول للوجوب ولا يشترط فيما بينهما عندنا لما ذكرنا
خلافا له والجواب عن مستشهد ان الشرط الاول
لا انعقاد المميز الصغير فيشترط فيه الملك كالكبرى خلاف
الخلاف فيه فان الكبرى الصغير منعقدتان فيها **قوله**
وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فطلقت ثنتين وتزوجت
غيره ودخل بها ثم عادت الى الاول طلقت ثلثا عندنا في حقيقته
واي يوسف ويعود بثلاث طلقات قال ابن المنذر هذا
قول ابن عمر وابن عباس به قال عطاء وشريح والنخعي في المبسوط
وهو قول ابن مسعود وقال **عمر** هي طالق ما بقي من الطلاق
وبه قال زفر وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه
قال ابيه الثلثة واصحابهم واصله ان الزوج الثاني
يهدم الطلقة والطلقتين وفي المبسوط قال شمس الائمة
السرخسي اخذ الشبان من الفقهاء بقول المشايخ من الصحابة
واخذ المشايخ من الفقهاء بقول الشبان من الصحابة رضوان الله
عليهم وفي الزخبي له لوقال كلما دخلت الدار فانت طالق
فدخلت مرة او مرتين ثم تزوجت بغيره وعادت الى الاول حتى

عادت ثلاث طلقات ثم لو دخلت الدار ثلث مرات وقع الثلث
عندنا في حقيقته واي يوسف ذكره في باب المسح من طلاق الكافي
احسبوا لها بقوله عليه السلام نعم الله الجميل والجميل له
رواه ابو داود والترمذي علي بن ابي نعيم والجميل هو الذي ثبت للزوج
الاول اصل الجمل وصفه وهو ان الزوجة لا تحرم عليه الا بالطلاق
الثلث وقد تعذر هاهنا اثبات اصل الجمل له لانه ثابت ولم تعذر
اثبات وصفه وهوانها لا تحرم عليه الا بالطلاق الثلث وان قال
لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا ثم طلقها ثلثا وتزوجت غيره
ودخل بها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار لم يقع شيء عندنا
بثلاث وهو قول مالك ذكره في المدونة والشافعي الجديد على
المنصوص ذكره في البسيط وابن حنبل ذكره في المغني قال ابن
المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على ذلك وقد ذكرنا به
هذا وقال زفر يقع الطلاق الثلث وهو احد قولين للشافعي
وجبه قوله قران الجزاء من مطلق لا طلاق للفظ كالوقال
كلما تزوجتك فانت طالق ثلثا ثم تزوجها بعد زوج اخر وقوي احتمال
وقوعها فسق المميز ولو ان الجزاء طلقات هذا الملك الموجود
لان الجزاء ما يكون غالب الوجود عند وجود الشرط او متحقق
الوجود عنده في المضاف الى الملك ليحصل ما هو العوض المطلوب
من عقد المميز وهو الجمل او المنع والطلاق المبطل للجمل الذي يحمل
ان يوجد في المستقبل وليس الغالب منه الوجود بل الغالب العدم
لاستصحاب الجمل لم يكن محو فالان الانسان لا يخاف زوال ملك

موهوم الوجود ولا زوال نعمة ستوجد عسى لا تخاف من قبال
عسى ان يوجد فلم يكن مقصودا باليمين ولان الحلف بالطلاق قبل
الملك لا يصح الا باليمين بالاضافة اليه او بالتعليق به ولم
يوجد فلا يتناول له فصار كما لو قال لاجنبية ان دخلت الدار
فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق ولو كان يتناول
الملك الذي يوجد بعد اليمين لطلقت فاذا ثبت ان انعقادها
باعتبار الملك القايم وقد فوات بتجيزه بالثالث المبطل للحلية
لا يبقى اليمين بخلاف ما اذا اباها لان الجزاء بان يتعاقبها وهو
ما بقي من الملك وهو نظير ما لو قال لعبد ان دخلت الدار
فانت حرة ثم اخرجته من ملكه ببيع او هبه ونحوها ثم ملكه
فدخل الدار عتق لان الملك الذي حلف عليه باق لا يزول الا
بالعتق فاذا اخرجته من ملكه نقله الى غيره فهو باق كما كان
ونظير الاولى لو قال لامته ان دخلت الدار فانت حرة ثم
اعتقها فارتدت ودخلت دار الحرب ثم ملكها بالسبي او غيره
فدخلت الدار لم تعتق كما قلنا في التحجير بالثالث ويرد على حيفه
وان يوسف ما تقدم من مسئلة الهدم فاذا كان انعقاد اليمين
باعتبار الملك القايم دون ما عتد عندها فاذا طلقتها تنفيس
بقوى من الملك المحلوف عليه طلقة واحدة فاذا عادت اليه
بالثالث عندها وجد الشرط كيف يقع الثالث مع انه لم يقع
مما تناولته اليمين الا طلقة واحدة والثنتان الحادستان بالزوج
الذي لم يسا ولها اليمين التمه وان اعيد له الزوج الثاني جلا

جديا عندها وعادت اليه ثلاث طلقات وهو مشكك جدا
واذا قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالق لثلاثا فاجمعها
فلا تنفي الختان وغابت الحشفة لبثت ساعة لم يحج عليه المهر
يعني مهر المثل بالبقاء عليه بعد وقوع الطلاق الملك غير المهر الواجب
بالعقد وفي قاضي خان يريد به العتق قلت المستعمل بالجزائر
مهر المثل دون العتق وفي الامم العتق فان اخرجته ثم ادخله وجب
عليه المهر كما قلنا وكذا اذا قال لامته اذا جامعتك فانت
حرة فاجمعها كما ذكرنا وعن ابى يوسف انه اوجب المهر في الفصل
الاول لوجود الجماع بالروام عليه الا ان الحد لا يجب لاحاد المجلس
والمقصود والمال ثبت بالشبهة ولان الحد اذا لم يجب لما ذكرنا
وجب العتق في مهر المثل اذ الوطى لا تخلو عن احدها مرد عليه
قول ابى حنيفة لو وطى المايح المسعة قبل القبض لا يجب حد ولا عتق
ووجه الظاهر ان الجماع ادخال الذكر في فرج المرأة ولو دام
للاذخار ولهذا لا يضرب له مد ولا عا به فصار كما لو حلف لا
يدخل من الدار وهو فيها لا ينجث بالروام فيها بخلاف ما اذا
اخرج ثم اوج لانه قد وجد الادخال بعد الثالث الا ان الحد لا
يجب لما ذكرنا ولو كان الطلاق رجعا يصير مراجعا بالثبات
عند ابى حنيفة لما ذكرنا عنه انه بمنزلة ابتداء الجماع وعند غيره
لا يصير مراجعا لانه ليس في حكم الجماع على ما مر وكان ينبغي ان
يصير مراجعا عند الكل لوجود المساكن بشهوه ولو نزع ثم
اوج صار مراجعا بالاجماع لوجود الجماع وعلى من الرواية

عن أبي يوسف ينبغي ان يحتج بالملك في الدار في مهر الدخول ويجعل
 هذه الرواية رواية في تلك المسئلة وقد قالوا في رجل شح رجلا
 موضعه ثم جز السكين حتى جعل موضعه اخرى لا يحب الا ان يرضيه
 واحده فكانه جعلها كنه ولورع السكين ثم جز حتى حصلت موضعه
 اخرى فعليه ارش الموضعتين فكذلكها وعن محمد بن ابي رزني
 بامرأة ثم تزوجها في تلك الحالة فان لبث على ذلك ولم ينزع
 وجب عليه مهران مهر الموطي ومهر بالعقد وان استأنف الفعل
 وقال لان واهمه على ذلك الفعل فوق الخلو بعد العقد ولقال
 ان يقول في العقد اذا خرج ثم اوج ينبغي ان يجب الجزا لانه
 حين فاعلا ملك له فيها ولا شبهه ملك وهي العدة بخلاف الطلاق
 لوجوب العدة فيه فكانت شبهه النكاح قائمه فيه وجوابه
 ان هذا ليس ابتداء الفعل من كل وجه لا اتحاد المجلس والمقصود كما ذكر
 في الكتاب فتمكنت الشبهة فسقط فلو كان انزل ثم اوج ينبغي ان يجب
 الجدا ايضا لا اتحاد المجلس سريع في المعنى قال انت طالق
 لو دخلت الدار كان شرطا مثل ان قال وروي عن أبي يوسف وقيل
 لا يتعلق بها المضي فكانه قال امس وفي جوامع الفقه لا يقع وكذا
 لو قال انت طالق لولا دخلك الدار او لولا مهرن او ابوك او
 حسبك لا يقع وكذا في الاخبار بان قال طلقك امس لا كذا
 لا يقع وفي المعنى قال انت طالق ادخلت الدار يقع واذ لمضي
 ويحتل ان لا يقع كقوله وعندنا يقع فيها وفي جوامع الفقه
 ادخل الدار وانت طالق سعلق لانه جواب الامر كالشرط بالغا

وفي المبسوط والذخيرة ادى الى الفاء وانت طالق لا يقع حتى تذكر
 لانه جواب الامر وفي المبسوط لان الواو للجمال وفيه نظر
 لانه لو قال انت طالق وانت مريضه يقع في الحال الا ان معنى الحال
 ولو قال ادى الى الفاء فانت طالق يقع في الحال والفا للتغليل
 وعلى هذا افتحوا الباب وانتم امنون بتعلق ولو قال فانت
 امنون لا يتعلق بالتفسير ولو قال انت طالق والله
 لا افعل كذا فهو تعليق وبمينان ولو قال والله لا افعل
 كذا طلقت في الحال ذكرها في جوامع الفقه وفي المعنى قال
 ان اكلت ان لبست فانت طالق لم تطلق حتى تلبس ثم تاكل ويقدم
 المخرج قال وسميه الخوون اعترضا للشرط على الشرط قلت
 ذلك تسميه محمد بن الحسن وكذا عند الشافعية وقالوا اذا وقع
 الاكل او لا وقع قبل سببه المعقوف فلا تعتبر كصلاة الظهر
 قبل الزوال وهذا مدرك الشافعية والمالكية وامام الحرمين
 يجعلون ذلك كالمعطوف بالواو وقد حذفت الواو العاطفة
 قد حذفت كقوله تعالى وجوه يومئذ ناعمه بقول جازيد
 حاتم وروي عن محمد بن غير رواية الاصول انه رجع عن التقدم
 والتاخر الى هذا القول وقد ركل شرط في موضعه واضمرف
 العطف كما ذكره امام الحرمين ذكر في الذخيرة ومن السئلة
 في الجامع وذكرها الشيخ شهاب الدين القرافي فرفقه وفي
 الجامع قال كل امرأة تزوجها ان كملت فلانها طالق وتقدم المخرج
 مصير التقدير ان كملت فلانها امراه تزوجها فهي طالق ونعني



اد اسم المسح قبل من الميث وفي الدرهم فالت خلافي فلم امكنه من عيسى حتى امسك مرك
والقول قولها ولا عام الطوع منه مقام الوطى وفي ملحق العار جعل الخلع كالموطى على الخلاف
وله ايضا صحت منه ما قابل الدرك لان قلة طية تصرف في المنع المحرم دى الخطر ولا يحل
عن العرض اظهار الخطر والمائد الوطى او احدها لما له ما رواها اذ المحول لا راحم ^{المعلوم}
ثم اذ وجدت اخرى صادقة معلومة بمحمق المزاحمة حمله مصر المهر وقام المأخذ
الصناد اعداد اخرى جامة مدفع بها كذا فاد اخرى اخرى واخرى مدفع بالحق وكذا
المراد اما عندنا فاد اصل اخرى بصاحب على بطلان في حقه استنكاف وهو
قال اذ وجدت اخرى جمعت المأخذ وصار المهر مقبلا لكل ومعهم هذا الكلام
ان قيل وجودها لا يعلم مدعي ان لا يكون مع نفسها قلها بعد ما سلمت نفسها وحدثت
المأخذ الوطى التي وجدت وهذا ايضا قد رويت مراك مع نفسها بالمرطى الوطى
التي حصلت رضاءها وسقطت مع نفسها في حق بعض المهر الذي رضاءها مدفع مع نفسها حمله
حي سبوق جميع مهرها بعد سقوط حقتها في بعضه وعما عن ذلك انه لو وطئ مرارا
وهي قد رضاء او صبه او بمحرم ثم راد ذلك قلها ان مع نفسها حتى اخذ جميع المهر وان كان
بعضه بازا ما تقدم من الوطى واد اوفاه مهرها على ما حثت منها لغيره على استدوين
من حيث سقيم وهو قول الامم المسلمه واصحابهم وفي المحيط والدرهم كان ابو القسم
الصناد يعنى بقول في حقه والسفر وقولها في مع نفسها يعنى الدخول المقتضى مهرها
واسمعي بعض صاحبها قوله فلب هذا احداث قوله كالت وهو حر والامام غير
جائز في الاصول على الجمار للزمن مع الدليل لا القابل كالحكم بسباده رجل وامرأتين
الساح على الغائب در ذلك في كتاب السير والطامع ومن لا يخرجها الى المذبح لغيرها
الارضها لان المرء يودى المثلن مهرها عسرها واما انوال كالت وفي
المحيط الجمار لمسا محاذي لا يخرجها من مهرها وحوار البعل طامع الزوايه در المراسم

٢٢٨
وقال صاحب ملحق الجمار واقفي امامه يمكن من نقلها اذ اوفاه المثل والمثل
وكان ما رواه لا يمكن منه اذ اوفاه المثل والمثل والمثل اذ اخرجها
الى بلاد الغربة لعلمها بان الغربة تودى اسمي طامع وفواضا احداث قوله كالت وفي
وى مصر الغربة لا يحق العدة **مروغ** كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه لا يخرج الناح
في سنة الجماعة واما عن عامة الناس وفي الجواهر فان ملك واصحابه مدعون ان يكون
سوى من المهر موجب ودكر ان المهر على ان القسم الناح الى المسد والامع وعلى ان ويب
الى مسد وعده لا تسقط الناح الا ان يكون الاصل الى الرمن عسرون سنة وعن ابن القسم
يسقط الى الاربعين فانوتها وعده اما تسقط الى المسد والمسد وقال عبد الله ولا يحل
اصح انه سيدان وعده راي فيه العدة ما دونها وما حاور ذلك منسوخ فقال له ان
القسم والامع على هذا فاقام امره وعده على ابيه ورجع ابن القسم وقال لا تصدقها الى
الانعين واصحه مما فوق ذلك قال اصح وبه احدوه الا قول لا دل عليه من
كاتب ولا من سنة ولا قول صاحب ولا من وفي حذائه الا ان خواص الغدة والمرع على
بروحها على محمد او على ان يجزأ لها عده محمد وسط وهي الخ على الماحلة لان اعلاها
العارضا وادناها الخ ما شيا درها في الربادات وقال للحي والاداعي والورى
وابوعبد بجور اصل الخ وقال ملك في الجواهر يحكم منه مهر المثل لان يكون مدمال
وقال السامع وان جيل التسمية فاسك لان الجلال يجوز على حصة فلان هذا
ماطل فان الامام على حواء لا يسبح على حل الخجاج وازادهم الى ماله من جميع
ملاد الاسلام واحاد الدواب للرهبان والجل الى ثل ساسه معلومه لان الخ ليس بمال
والحاصل لها واسلخ ولا اصل وضادها فاصح منه وان لم يملك الا لا عراض
عن العراض والطلاق **مروغ** في نكاح السمعة والرا في المحيط والمعد والدرهم
عبد الناح في عسر على ما يتم اظهاره في المراسم على ما يتم المزمع العلم انه لا نكاح

والظاهر به وهو قول عطاء ومجاهد والزهرى وجاد والسعفي
وعبد الرزاق وابن المسيب والاوزاعي وعثمان البتي وابي ثور
وابي سليمان ذكرهم في المجلي وقال البصري وابن المسيب والزهرى
في روايه ومكحول وقتاده وابن ابي ليلى والليث ومالك وابن
جابر في ظاهر الروايه عنه يقع في الجاهل ولا يتعلق وفي اليمين
اختلفوا يعني بالطلاق وغيره قال اصحابنا لاشي عليه وهو
قول طاوس وابن البصري وابن المسيب والاوزاعي وابن ابي ليلى والشافعي
واسحق وابي عبيد وقال مالك لا استثنى في الطلاق والنفاق
والمنشي والصدقه وفي اليمين بالله لاشي عليه وكذا الوفاة على نذر
ان كلفت فلانا فانه لاشي عليه وفي البسطة سفذ العقود
الطلاق عند ملك ولا اصل لنقله لنا حدث ابي هريره
رضي الله عنه من خلف علي بن عيسى قال ان شا الله فقد استثنى
لفظ النساء ولفظ روايه الترمذي لم يثبت وقال حدثنا حسن
وليس في الحديث متصلا به ولا من مشيئة الله سبحانه لا يطلع
عليها فكان اعداءنا للحزب اقول تعالى حتى يلهي الجمل في سم الحياض
ومثله اذا شاب الغراب ثبت الهلي وصار الغراب كاللبن الحليب
ارادانه لا ياتيهم ابد ولا لا لو شا الله ايقاعه لنجوم ولم يعلقه
بمشيئته الله وفي البسطة لو قال انت طالق ان صعدت السما
او طرت او احييت ميتا فوجه القطع بانه لا يقع والمقصود
به الاعدام والنفق وفي الروضه ان شا الحمار كصعود السما
ولو قال ان شا الملائكة لا يقع وفي المعنى في الكل وجهان يعني في

المستحيل العقلي والعادي وقيل في العقلي يقع في الجاهل وفي
العادي كالطيران وصعود السما لا يقع وفي المحيط الاستثنا
على قسمين استثنى تعطيل واستثنى بحصيل فلاول التعليق
بمشيئة الله او بعدمها نحو ان شا الله وان لم يشا الله او ما
شا الله او ما لم يشا الله او فيما شا الله او الا ان يشا الله لم
يقع شيء في ذلك كله لانه لا يوقف على ذلك فكان اعداءنا للطلاق
وانفق السلف والطوايف الاربعة على تسميته استثنى لانه
لصرف الكلام عن الصدر فعلى هذا لا تنسج تسميه سائر الشروط
استثنى لكن لم يسمع وكذا التعليق بمشيئة الملائكة والجن
والشياطين لانه لا يعرف وجودها فكان اعداءنا كما تقدم
واختلفت الملائكة في ذلك ذكرهم في الجوامع بخلاف قوله
انت طالق كيف شا الله حيث تطلق ذكرهم في المحيط ولم يحكم
فيه خلافا واختلفت الشافعية في قوله الا ان يشا الله وفي
المعنى قال انت طالق لا تدخل الدار ان شا الله او قال انت طالق
لته دخل الدار ان شا الله لا تطلق فيها دخلت الدار ولم يدخل
فالوا ان دخلت فقد فعلت المحلوف عليه وان لم يدخل علمنا ان
الله لم يشا لانه لو شا الله لوجدت قوله انت
طالق تنجز ولا يتعلق له بالرخول ولا بعدمه وخلافه بعيد
وروا عن قتاده انه قال قد شا الله حين اذن ان
يطلق قلت كيف تعلم الخابله مادته في ذلك ولا
يجوز تقليده فيه ولا في غيره على المختار ولو كان كل ما اذن في

فعله بوجوده ايجاد المادون له لوقع طلاق الناصر كما فعل كل
احد قد اذن له ان يطلق اذا اختار الطلاق اذا مشى وعاد ساريا
مادون يا سارها مادون فيها قال ابن قدامه ولو سلمنا ان
مشيه الله لا تعلم لكن قد علمه بشرط مستحيل علمه فيكون
كتعليقه بالمستحيلات فيلغو ويقع الطلاق في الحال وهو غير
مسلم له وقد ذكرنا ان ذلك اعدام للحجر ولا يقع وتعلقوا بقوله
تعالى ولا يقولن شي اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واذكر
ربك اذا نسيت الاية ولا متعلق لهم فيه لوجه ستة
الوجه الاول قيل معناه اذا نسيت ان تقول ان يشاء الله
فعل ذلك فتكون التقدير واذكر مشيه ربك اذا نسيتها
فاعمل بها والوجه الثاني قيل ولا يقولن شي اني فاعل ذلك
غدا اي في وعد وعدت يقول او فعل الا قولك ان يشاء الله
والوجه الثالث قيل ولا تقولن الله بما شأ من الخير الا
مقروبا بمشيته والوجه الرابع قيل ولا تقولن شي
تعزم عليه اني فاعل ذلك الشئ غدا اي فيها يستقبل من الامار
والاوقات الا ان يشاء الله قال الاخفش فيه اضرار
القول تقديره الا ان يقول ان يشاء الله فتعلم ان الله اللفظ
الاستقبال فيكون ناديا وتعلما لعباده لمخرج ذلك عن حد
الوطع ولا ملزمهم والوجه الخامس قيل ولا يقولن شي
ما تريد ان يفعله اني فاعل ذلك غدا الا ان تستثنى فتقول
ان يشاء الله لانك لا تعلم بقايتك الى العدم والوجه السادس

١٩٨
قيل الا ان يشاء الله متعلق بالشي لا بقوله اني فاعل ذلك غدا
وتعلقه به على وجهين احدهما لا تقولن ذلك القول الا ان
ان يشاء الله ان يقول بان ياذن لك فيه والثاني لا تقولن ذلك
الا ان يشاء الله اي بمشيته الله وهو في موضع الحال اي الا
ملتبس بمشيته اليه اي ما يشاءه ويريد ولم يذكر اهل التفسير
غير ذلك وليس في ذلك ما يدل على انه شاق وقع الطلاق
المعلق بمشيته ولا بعدم مشيته وفي السواد ذكر
الكرخي ان ان يشاء الله لا بطلان الكلام ودفع حجة عند ابن حنيفة
ومهر وعندي يوسف تعليق بشرط لا يوقف عليه ومرة
الخلاف تظهر فيها اذا قال ان يشاء الله انت طالق او قال
ان يشاء الله وانت طالق او قال كنت طلقك امس ان يشاء الله
لا يقع عندها لا بطلان ويقع عند ابن يوسف لعدم حجة التعليق
وكذا لو قال انت طالق ان دخلت الدار وعبدك حرام كنت قرقا
ان يشاء الله او ان يشاء الله فزيد نصف الى الكل عندها وعند
ابن يوسف نصف الى الميزن الاخير وهي الثانية كالشرط
وعلى هذا اذا حلف لا تحلف بيمين لا يثبت بذلك عندها ويثبت
عند ابن يوسف للشرط وهكذا في الجيط لعدم الحلف بيمين
وقيل الخلاف من ابن يوسف ومهر على عكس ما ذكره الكرخي
فانه ذكر في كتاب الطلاق من الجامع ان التعليق بمشيته الله
ابطال عند ابن يوسف تعليق بشرط لا يوقف عليه وعند
وذكر في بيان الجامع ان ان يشاء الله ينصرف الى التبيين في ظاهر

الرواية وذكر الكرخي ان عند ابي يوسف نص في اليمين الثانية
وفي المحيط لوقال انت طالق واحد ان شاء الله فانت طالق
ثنتين ان لم يشأ الله لا تقع شيء لان الاول حقة الاستثناء فلم
تقع به والثاني باطل لانه لو وقع الطلاق به لشاء الله لان
افعال العباد كلها بمشيئة الله فقد عدم الشرط فلم يقع فكان
في صحيحه ابطاله ولو قال انت طالق واحد اليوم ان
شاء الله وان لم يشأ الله فثنتين فمضي اليوم ولم يطلها ولم
تثنان لانه لو شاء الله الواحد في اليوم لطلها فيه ثبت انه
لم يشأ الواحد فيه محقق شرط الثنتين وفي الذخيرة وان
طلها واحد قبل مضي اليوم لا يقع الا هو وان لم يقدر باليوم
لم يقع شيء في المستحق قال انت طالق ثنتين ان شاء الله وان لم
يشأ الله في اليوم فانت طالق ثلثا فمضي اليوم ولم يطلها طلعت
ثلثا وهو مخالف ما ذكره قبل هذا وذكر في المستحق ايضا لو
قال انت طالق ان لم يشأ الله طلاقك لا تطلق هذه اليمين
ابدا وانه يوافق ما ذكره في النوازل قبل هذا قال ابو منصور
لما علم الشيطان ان اثر الاستثناء ابطال وسوس لبعض الناس
حتى قدروه بالشهاده وبسبب شرط فيه الاتصال عليه جمهور
الفقهاء وهو قول الائمة الاربعة ومنهم من جوز الاستثناء ما
لم يقم من المجلس وبه قال البصري وكاوس وعمر بن عباس وجوز
السنه وعنه انه كان يرى جوان ابداء وفي المحيط اطلق الجواز
عنه ومنهم من منع صحة ذلك عنه وفي شرح البخاري لابن

بطل قال قتاده ما لم يقم من مجلسه او يشكروا قال ابن جنبل
له الاستثناء مادام في ذلك الامر ومثله عن اسحق بن ابراهيم
الا ان سكت ثم يعود الى ذلك الامر وقال سعيد بن جبيرة
له ذلك بعد اربعة اشهر وقال مجاهد بعد سنتين وعن
ابن عباس يصح له الاستثناء ولو بعد حين قبل اراد به سنه
وقيل الا بد وعنه يستثنى ما ذكر واجتج بما رواه عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال والله لا عزون قرشيا ثلثا
ثم سكت ثم قال ان شاء الله فل هو مرسل ولو صح ذلك عن
ابن عباس لم يرد به اسقاط الحديث وانما اراد به كون شيء
يقول ان شاء الله فليقله في أي وقت شاء اذ ذكره ولو بعد
سنه وسبب اختلافهم هل الاستثناء حال للمنع بعد انعقادها
ام مانع من الانعقاد لاجاله فمن قال مانع شرط الاتصال
واختلف القائلون في انه حال قال بعضهم بالقرب وقال
بعضهم حال مطلقا من غير تأييد بالقرب كما ذكرناه عن ابن عباس
ومن حجة اهل المقالة الاولى قوله تعالى ولكن يواخذك مما
عقدتم الايمان فكفارته الاية فلو جاز الاستثناء من غير شرط
الاتصال لم يكن لشع الكفار واجبا بها معنى لانه كان يستثنى
في عيینه وروى ان امرأه انكرت على ابن عباس ذلك وقالت لو
جاز ما قاله لم يكن لقوله تعالى وخذنيك ضعفا فاضرب به
ولا تحث معنى ولا كان انك الحيلة حاجه وقال عليه السلام
من حلف على غير فراي غير اخيراتها ولبات الذي هو خير وليكفر

عن يمينه ولو جاز له الاستئنا والابطال متى شاملا وجب على كائن
كقائه ابدًا ولو قال عليه السلام استئن في يمينك وفي صبحي البخاري
عن ابن هريرة قال سليمان لاطوف الليل على سبعين امرأة كلهن
تلهن علاما يقاتل في سبيل الله قال له صاحبه يعني الملك اقل
ان شاء الله فلي قلتم تات امرأة منهن بولد الا واحد جات بشر
غلام فقال ابو هريرة يرويه لوقال ان شاء الله لم ينجث وقال
مره قال عليه السلام لو استئني فلو كان الاستئنا متى اراد
مخرجي من البيت كان زعم من خالف ايمه الفتوى لاستئني ولا ان
الاستئنا المفصول لو صح لادى الى ان من طلق امراته ثلثا
فتروجت بغيره وولدت منه اولاد اثم استئني المطلق كانت
المطلقة زوجته حينئذ وان الثاني قد روج بمنكوجة الغير
ويروى ان ابا جعفر المنصور له وانيفي اخا ابني العباس السفيان
باني خلفا بن العباس دعا الامام فقال له لم خالفت جدي في الاستئنا
فقال له ابو حنيفة لحظت الخلافة عليك فانك تاخذ عقد
البيعة بالايما والعهود الموثقة على وجوه العرب وسائر الناس
فيخرجون من عنك ويستثنون يخرجون عليك فقال الحسن
فاستمر على خطي سبيله ويروى ان الربيع ابا الفضل الحاجب قال
يا امير المؤمنين هذا ابو حنيفة يخالف جدك في الاستئنا فقال
ابو حنيفة يا امير المؤمنين هذا الربيع يزعم انه لا بيعه لك
في اعناق الناس وقد كرر ذلك له فضحك المنصور وقال يا ربيع اياك
وابا حنيفة فلما اذن لابن حنيفة في الانصراف لحقه الربيع فقال

يا نعمان اسعيت في دمي فقال له ابو حنيفة الما دى الظلم ولو
سكت قدر ما يتنفس او عطر او تجش او كان لسانه ثقلا فقال في
ردده ثم قال ان شاء الله صح استئنا ولو جرى على لسانه ان
شاء الله من غير قصد لا يقع طلاق لان الاسماء وحده حقيقة
وهو صريح في بابه والصريح لا يقتضي السه كقوله انت طالق
ومطلقة وطلقتك وفيه خلاف الشافعية وفي الحسابي
قال انت طالق فحري على لسانه ان شاء الله من غير قصد الاستئنا
وانما قصد الانقاع قال شاذان لا يقع للاستئنا وقال
خلف يقع قال شاذان فريت ابا يوسف في النوم فسأله
فقال لا يقع فقلت لم قال ارايت لو قال انت طالق فحري على لسانه
او غير طالق كان يقع قلت لا قال كذا هذا **ر** راجع ذكره
ابو الليث في نوازله لو قال ان دخلت الدار فعد علي ان تصدق بما يدلا
قال هذا قريب من الاستئنا لان الامثال ليس له حقيقة ولا ان
المثل تشبيه ولا يكون في التشبيه اجاب المال قال وبه نأخذ
الا ان يريد الاجاب على نفسه وقوله ولو سكت ثبت حكم الاول
فكون الاسماء او ذكر الشرط بعده رجوعا عن الاول وكذا لو بات
الزوج قبل قوله ان شاء الله لان الاسماء خرج الكلام من ان يكون
اجابا وايضا وسوتها في الموجب لغوات بحل الاجابة دون المبط
لان حكمها واحد بخلاف موت الزوج لان الاستئنا لم يتصل بالموجب
فعمل الموجب عليه ففقد وفي المحيط قال انت طالق ثلثا وثلثا
ان شاء الله او قال ثلثا وواحد ان شاء الله او قال طالق وطاؤا

وطال ان شاء الله طلق ثلثا عند الخفيفة ولم يصح الاستئنا
وعنده يصح وعلى هذا قال لعبد انت حر وحر ان شاء الله
وفي الجاسع قال لدار ان دخلتها فانت طالق يتعلق
بدخلة استئنا قال الكرخ ينبغي ان لا يتعلق على قوله لان الماني
لعو كقوله حر وحر وجوابه انه ما كذا بخلاف قوله حر وحر
لان التاكيد لا يكون بالواو ونظيره حر حر ان شاء الله فانه لا يعتق
ويصح الاستئنا ولا رويه عن ابن خفيفه منها فسمع على الدار الواحد
ذكر في الدخيرة واجمعوا على ان اللغو والسكوت لا ينفعا العطف
ما دام في المجلس ذكره في الدخيرة في باب الخيار في العوق والفرق
ان العطف غير مغير بل هو مقرر فلا يشترط فيه الاتصال بخلاف
الشرط والاستئنا ولو قال انت طالق واحد وثلثا ان شاء الله
صح الاستئنا بخلاف من الاصحاب لان الكلام الثاني يتعلق به
حكم وهو تكميل الثلث منه فلم يكن لغوا وفي الدخيرة والزوائد
لوقال انت طالق ثلثا بواين اوقال ثلثا البتة ان شاء الله لا يصح
الاستئنا لان البواين والسمة مع الثلث لغوا لان الثلث لا يكون الا
بواين وبتة وهذا هو ظاهر الرواية وعمر لا يصرفا صلا
ولو قال انت طالق ما با او البتة ان شاء الله صح الاستئنا
ولا يعتق لان طالق يحتمل البايين وغيره فلم يكن البايين والبتة لغوا
ولو قال بلسه البتة ان شاء الله لا يصح الاستئنا اتفاقا
وقوله وان قال انت طالق ثلثا الاو اصل طلق
نئين وان قال لا نئين طلق واحد والاصل فيه ان الاستئنا

تكم بالحاصل بعد الثبوت هو الصحيح ومعناه انه تكلم بالاستئنا منه
بعد صرف الكلام عن المستئني وهذا ذكره في الكتاب في الاكره وفيه
في كتاب الاقرار الاستئنا مع الجملة عبارة عن الباقي بعد الثبوت وفيه
ايضا الاستئنا ما لولاه لدخل تحت اللفظ يعني لفظ المستئني
منه وفي الميزان الاستئنا تكلم بالباقي بعد الثبوت وفي المحيط
الاستئنا تكلم بالباقي بعد الثبوت وفي المبسوط الكلام المقيد
بالاستئنا عبارة عما ورا المستئني وفي اصول الفقه لمس الامية
السرخسي له قال بعيد اجراء الاسما او بزيلا يعتق واحد
منها وان كان المستئني احدها لانه مشكوك فيه فيثبت حكم
الشك فيها وتصير الكلام عبارة عما ورا المستئني بطريقه
كل البعض وصح الاستئنا وان كان المستئني مجهولا لان الكلام
لم يتنا والمستئني اصلا فلا اثر للجمله فيه وذكر في المحصول
ان الاستئنا مع المستئني منه كالكلمة الواحدة لعدم استقلاله
بنفسه ومنهم من قال هو قول الشافعية وذكر الشيخ شهاب الدين
القرافي في شرح المحصول ان الاستئنا اقسام اربعة ما لولاه
لعلم دخوله كالاستئنا من العدة لانه نص وهو بطل قول الشافعية
فيه انه اخرج وما لولاه لظن دخوله كالاستئنا من العموم
على قول من يقول دلالة على جميع افراده طنية وما لولاه لجاز دخوله
من غير علم ولا ظن وهو اربعة الاستئنا من الحال بحواله من رجا
الزبداء وعمر والبقيع حواقر الا في الحمام والمزبلة والارز منه
حوالرم الا نومة الواحد والاحوال بحوالرم الا ان تغلب

بالانفا واما عند ما فظا هرا لانه الاصل واما عند ما يوسف فلان المصايد مستند لوفتح
السلسله ووجود الاتحاف الاول لانه يمكن المصايد المسبق وهو الاكل الذي لا يكون مستند
ولا اكل ما هنا ولين الاتحاف بتدويرها فبذلك اختلاف في حياتها وفي وافي جان ان حلقا
مضي بالاث وخص ما به وهذا ان اقاما للمقاص في حال هكذا دون بعض المساحرين سرورهم ونقص
الاصل على الله سنة المراه ووضي لما عله بالعين وفي الوري ان كان مبرمتها من الاله والالوين
فالقول قولها الى تمام مبرمتها واول الروح فمما راد على مبرمتها وكلت كل واحد من على عن صاحب
وذا الوصل بعد الهراق بعد الدخول الى الجسد الصحيح او بعد موت احدتها ولو كان للاتحاف بعد موتها
في المعداد فالحول لموت الروح عند ان جسد المستند وعندهم هو حال الحياه في
الوري اذ الحلت وربما في المعداد بعض يقول ورثه الروح عند ان جسدته قال او غير لانهم لم يعرفوا
مضي لاصفي لم عند مسي فاد الروح اوصي في مظهره في جوامع القود على ما في نوح رب وهما
على ما عدم لها وان كان اصل المسي بعد ان جسدته القول قول المذكور منها فالحاصل الملائم
لهم المثل عند احدتها وادانات الروحان معا وقد سمي لها مبرمتها لونها من تركه الروح
وان لم يكن سمي لها مبرمتها ولا سمي لونها عند ان جسدته وعندها لهم المسي الاول ومبرم المثل الثاني
قال الله جسدته ربي الله عند استحسن نزل العضا في تركه الروح حتى يقوم المسبق السبيبه
او على اقرار الروح بها على اقرار ربه بها وموت وعندها مع مبرم المثل اذ اظهر الناح الاحاد اقامت
الاسم على ان المراه على اقرارها به او على اقرار ربه بها وفي المحيط لاصفي مبرم المثل دخل بها ولم يدخل
الا اقامت النسبه على المبرم فالحاله جسدته وعند يوسف بعض بما دعه ورثه الروح لها هم
مقام مودتهم وعندهم بعض مبرم المثل الى الحياه عنده وعند فرعونته من هذا اذ اقام
موتها اما ان لم تقادم محب مبرم المثل وان سبعا هذا كما ان لم يسلم بعضها فان سلمت
وقع للاتحاف في حال الحياه او بعد الموت فانه لم يخل مبرم المثل في حالها لانها تعرف ما تحت
والاصنياع على ان بالمقار في المحل فانه الماني ما دراه وفي المذبح او جسدته في المذبح

الظاهر لا يسفقا او الا برأه العاده من الناس فلا تبت العا الا بالنسبه او اوارور فليست
بطل هذا التحليل بالمسي واما اقرار الموت ان مورثهم لم يوفيا نسبا ولم يسلم ولان النصا بعد موتها
وتقدم الرمان مستند لاطم حالها ومبرم المثل بعد حاليها وكما ان عسرتها وموتها بدل
على موت نسبا عسرتها موت نسبا ما بها ظاهر افلا يمكن الموت قال صاحب المذبح وقاله
في المسلسله مشتل وفي وافي جان ولان الصحابه اكلوا في سقوطه موت احدتها فان اجماعا
مهم على سقوطه بموتها ولانه لو سرح المذبح لانه لم يسمع من وارث وارث وارثه فان
العصر الاول اذ ان ناسا جميعا ظاهرا مشهورا سار ما وبهذا الاحتج او جسدته ربي الله عنه فقال
ارثت لواء دعت ورثته ام كلوم بنت علي ربي الله عنهما مبرم المثل على ورثته عسر ربي الله عنه
انتم اسمع المذبح لانه وفي الوري قالوا بوحده ولان الهنا يدودي الى اسفقا مبرم المثل
مرا لان الحاج بنت الاسفقا صنفه والشهره بعض مبرم المثل ما في يوم اخرون مدعون ذلك
بعض لم يبرم المثل ولم يستسلسل الى اخر الامر وفي المتوسط المسبق الناح لمدا شيئا
المبرم السمي ومبرمها واما الاعتد في جسدتها ومبرم المثل هو المتوسط فالمسي لونه لا يسقط
بموت احدتها ولانهم مبرمها والعبد لصعبه لا يسقط بموتها وموت احدتها ومبرم المثل من دون الوري
والانقضه ولها لم يوجد بعض الصحابه تدوموت احدتها لوجهن لم يسقط المسي احد من الصحابه
ولا من غيرهم يسقط بموتها ولا يسقط بموتها احدتها ومبرم المثل من دون الوري
المثل عند انصافه ومبرم من نور الناصي مبرم المثل هذا تسري في عاده العبد ومور الزمان الطويل
حتى لو لم تقادم العبد بعض مبرمها عند انصاف التحليل الذي قبله بدل على سقوط مبرم المثل
بموتها عاتم ولا ينقضه وفي التسايج اخلقا في قدر المبرم او في صفة عا افا وصع المبرم
مبرم المثل لانه لو انك النسبه على الاجم الى الواحلت وبموتها او اوارث احدتها مع الآخر والحق
لولا ان لم يكن لها صايق فموتها لم يخل الدخول وتدوم ما دعت مبرم المثل وقد قال الرحير
وان سببه وارثه على وارثه وان اوصيه بموت السعي والوري والساق في حكي فموتها

المستثنى من الالف فكيف يرد مع علمه انه لم يوجد والوجه
الثاني انهم يقولون انه بشرط في الاستثناء ان ينوي من اول
الكلام انه يريد الاستثناء ولا يريد المسح بالكلية الاول
فكيف يكون مراد بالاول وهو يريد ان لا يكون وهو ظاهر الثاني
وفي البسيط الصحيح ان نعزم على الاستثناء عند انشاء الطلاق
وادعى ابو بكر الفارسي فيه الاجماع وكذا قوله تعالى فشرها منه
الا قليلا منهم فلقد دخل القليل في الاخبار بالشرب يكونون قد
شربوا معهم من المجال ان يخرجوا بالاسحبا من الشرب بعدما
شربوا فلم سبق الاصلاحية ان يكونوا قد شربوا معهم لولا
الاستثناء ثبت بذلك ان صدر الكلام لم يتناول المستثنى
مع الاستثناء اصلا فبقى تكالبا الحاصل بعد التثنية كما اوضحناه
وهو كالتخصيص المقارن بوجوب الحكم فيها ورا المخصوص من
الاصل ولا يتناول المخصوص وصار كما لو قال اقتلوا المشركين
المحاربين لم يكن غير المحاربين مراد من المشركين من الابتداء
وفي شرح الحصول للشيخ شهاب الدين القرافي رحمه الله الوصف
بالقصر مخرج الطوال وان لم يتناول له لفظ القصر اصلا وقد
ساه اخراجا فانهم يتسامحون في اخراج عليه لاجل الصلاحية
ويجوز للرندي عن الكسائي في شرح الجزولية ان المسح يخرج
من الاسم وحده فاذا قلت قام القوم الازيد اكانت قلت
قام القوم نقص زيد ولم يعرض للاحصاء عز زيد بقيام ولا
بعينه يحمل القيام وعدوه ويدل عليه قوله تعالى تسجد

الملايكه كلهم اجمعون الا ابليس انى ان يكون مع الساجدين فلو لا
انه لم يكن ان يكون قد سجدوا ان لا يكون سجد لم يكن لقوله انى ان
يكون مع الساجدين ولم يكن من الساجدين معنى ولا يقال انه
ياكد لان معاني الحروف لا تؤكد فلا يقال ما قام القوم نيا ولا مل
قام زيدا استغفها ما فكذلك الا لا تؤكد والسري ذلك ان
موضوع الحروف للاختصار والتاكيد اطاله انتهت حكاية
الرندي عن الكسائي وقال في الدرر في المعالم وفي تفسيره
الكبير في سورة النساء الصحيح ان الاستثناء من التثنية ليس بآيات
لان الاستثناء يقتضي صرف الحكم عن المستثنى لا صرف المحكوم به عنه
واذا كان تأثير الاستثناء في صرف الحكم فقط بقي المستثنى غير محكوم
عليه بنى ولا بآيات ومما يدل على ذلك قوله عليه السلام لا صلح
الا بطور ولا نكاح الا بولي وقال لا ملك الا بالرجال ولا رجال
الا بالمال ولا يقتضي ذلك ان يكون الاستثناء من التثنية آياتا وبعض
القرافي للجواب على قول النجاشي وبعض الأصوليين والامام
اقعد بالاصول وعلم الكلام منه فلا يلتفت لما قاله وقال
اتفق العلماء ابو حنيفة وغيره على ان الاستثناء من التثنية
مخرج فاذا قلنا قام القوم الا زيد فما امر ان القيام والحكم
بالقيام واختلفوا هل المستثنى مخرج من القيام او من الحكم بالقيام
فنحن نقول من القيام فقد دخل في بعضه وهو لا قيام وعدم القيام
والحنفية يقولون هو مستثنى من الحكم بالقيام فتكون غير محكوم
عليه وعندنا محكوم عليه بعدم القيام وعند القرطبي هو مخرج

وداخله نقيص ما اخرج منه قال فافهم ذلك وقال شمس الدين
في اصول الفقه الذي له وفي المبسوط لو قال اوصيت لفلان شيئا
مالا الا لك ما كان باطلا وانما بطل لانه لا يبقى شيء من المستثنى
مع صحة الرجوع في الوصية قال فعلم انه تصرف في الكلام لا في
الحكم وانه عيان عما ورد المستثنى باطول الطريقين انتهى كلامه
فثبت انه تصرف في القيام لا في الحكم بالقيام فبطلت الفايده
التي ذكرها قال القرافي لا اله الا الله بغير التوحيد
للقرايين والمقاصد واشتهر ان هذا هو المقصود من ذلك
ومن زعم ان هذه الصيغة تفيد بتجديدها عن القرابين فقد
ابعد عن الانصاف وكذا قوله ان عبادي ليس لك عليهم
سلطان الا من اسعك من العاوين المقصود منه في سلطنته
عنهم لا اثبات السلطنة له على العاوين وانما ذلك بدليل من
خارج وكذا قوله تعالى فليتب فيهم الفسنة الا خمسين فاما
المقصود منه مدة لبثه فيهم لان في الخمسين قد
قد انصرف ورجع الى الحق وهذا بطل قوله ان المستثنى يخرج
القيام فثبت نقيضه وهو لا قيام ومعنى ذلك لا خمسين
وقد ذكر ان في الخمسين غير مقصود وانما المقصود اثبات مدة
لبثه وهي تسعماية وخمسون قد اصابنا ارادوا
على ما قال وهو ان الاستثناء فيه معنى الغايه وما بعد الغايه
محال فما قبلها كالليل في الصوم فكذلك القرابين والمقاصد مقبولة
لذلك فعلم هذا اذا قال لي عليك الف درهم فقال ليس لك علي

الا مائة درهم الزم بالمائة للحواب والقرابين ومعنى الغايه واذا
تقرر ما ذكرناه فقولنا انت طالق ثلث الا واجده فالباقي
قالا في بعد المستثنى خلقتان فتعان واذا امكن الاستثناء
بقي بعد المستثنى واجده ففقد واجده ولا يصح استثناء الكل
من الكل لانه لا يبقى بعد المستثنى شيء اعلم ان مسأله الاستثناء
فيها اضطراب كثير بين الفقهاء والجاهد ذكر ابن طحان في مختصره
المعروف بالمدخل قولين في جواز استثناء الكل من الكل قال
الامدني منع بعض اهل اللغة استثناء العتد ولا يقول له على مائة
الا عشرة بل الا خمسة وذهب ابو بكر من الحنابلة الى ان
الاستثناء لا يكون في الطلاق فاذا قال انت طالق ثلث الا
واحد وقع الثلث وقد ذكرنا بطلانه وذهب النجاشي
اهل الكوفة والبصرة الى ان استثناء الاكثر غير جائز واختلفوا
في جواز استثناء النصف وتبعهم احرص حصل فيها وذهب
الى ذلك بعض المالكية ايضا وفي البدائع والميزان روي
عن ابن يوسف وهو قول ائمة الفراء انه لا يجوز استثناء الاكثر من
الاقل وصوابه من الكل وفي الاسبغاني وروي عن ابن يوسف
لا يجوز استثناء الاكثر وهو الصواب وروى ان العرب لا
يوجد في كلامها له على عشرة الا تسعة ولم يحكم به والفقهاء
ان الاستثناء تكلم بالحاصل بعد النية فاذا بقى شيء بعد المستثنى
صح الاستثناء والعرب لم يمنع من ذلك وان سلم انها لم يحكم به
الا ترى ان العرب ايضا لم يحكم بان يقول لفلان مائة ربع وسدس

درهم وسائر الكنوز وهو صحيح واستدل العقبة ايضا بقوله
تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من العاوين
والعاوون اكثر عباده واجاب الخويون عن ذلك بجوابين احدهما
ان الاستثنا منقطع لان الاضافه لتشريف المضاف فلم يدخل العاوون
تحت المستثنى منه لولا الاستثنا والجواب الثاني قوله الامن
اتبعك من العاوين اقل من المستثنى منه لان قوله عبادي يتناول
الملائكة لكونه جمعا اضيف الى الله بعض العاوين لان من اتبع
هواه من العاوين ايضا وكل العاوين اقل من الملائكة وفي الحديث
الملائكة يطوفون بالمحشر سبعه اوارو ذلك اعظم ممن
في المحشر وفي الحديث ما في السما موضع شبر الا وفيه ملك
يسبح الله ولان الاستثنا حاصل في الكبري كحصوله في القليل
والمانع تقيده وقوله استعمله او عمدته وذلك لا يثبت لان
الكلام في الصبحه لا في الفصح ولا في الاجس ثم انما لا يصح الكل
من الكل لفظا اما جالا وكميا يصح ذكره في المتوسط وقاضي خار
كما لو قال انت طالق ثلثا اما لو قال نسائي طالق الا فلانه
وفلانه وفلانه وليس له امره سواه من صحيح الاستثنا ولا يطلق
واحد منهم ولو قال انت طالق اربعه الا ثلثا صحيح الاستثنا
وتقع واحد وفي المحبط قال انت طالق ثنتين وثنتين الا
ثنتين ان نوى استثنا الاولى والاخير لا يصح لانه استثنا الكل
فتقع الثلث وان نوى واحد من الاولى وواحد من الثانيه صح وقع
ثنتان وكذا عند عدم النية خلافا لزمروا بن حنبل لانه يمكن صححه

والجواب الثاني

بالصرف الى كلا العددين وفي الزخيره هذا قول ابو يوسف
وروى هشام عن محمد لو قال انت طالق ثنتين وثنتين الا ثلثا
وقع الثلث لان استثنا الثلث من الثنتين لا يمكن لانه يزيد
على المستثنى منه ولا استثنا نصف الملك من كل عين لانه
استثنا جميع العين لان ذكر بعض ما لا يحجز اكر ذكر كله
ولا استثنا واحد من احدى العينين لانه بقي ثمان مستثنى
من الاخرى فيكون استثنا الكل ولو قال ثلثا الا نصفا
تقع ثنتان عند ابو يوسف وجعل استثنا النصف استثنا
للكل وعند محمد يقع الثلث وجعل بقية النصف سقه لكل
وبه قال مالك ذكره في الجواهر والشافعي ذكره في البسيط
وابن حنبل ذكره في المعنى وفي الزخيره الجاصل ان النصف لا يحجز
في الوقوع وكذا في الاستثنا عند ابو يوسف وعمر بن الخطاب
وعلى هذا لو قال انت طالق واحد ونصف الا واحد ونصفا
فعلى قول ابو يوسف تقع ثنتان وهو رواية عن محمد وعنه يقع
واحد وفي البداية قال انت طالق ثلثا الا واحد ونصفا
تقع ثنتان ولم يحكم خلافا وفي الزخيره قال انت طالق
ثلثا الا واحد وواحد وواحد بطل الاستثنا ووقع الملك
عند ابن حنيفة وعندها تقع ثنتين وعن ابو يوسف بطل واحد
ووجه ذلك ان الاستثنا يقتصر على الاولى والثانية عند
ابن يوسف وعلى الاولى عند محمد ولو قال انت طالق واحد
روايد وواحد الا ثلثا بطل الاستثنا ولو قال انت طالق

ثنتين وواحد او واحد وثنتين الاثنتين فهي ثلث ولو قال
انت طالق واحد وثنتين الا واحد يقع مما زول بصير مستثنا
الواحد من الثنتين ولو قال ثنتين واربعاً الا حسناً يقع الثلث
والاستثنا باطل ذكره القدوري وفي المسقى قال انت طالق
ثلثاً وثلثاً الا اربعاً فهي ثلث عند أبي حنيفة وروى عن محمد
وصيه قوله وثلثاً ما لم يوافقاً فاصلاً وقال أبو يوسف تطلق
ثنتين وهو الظاهر من قول محمد وذكر شيخ الاسلام انه سئى
ان قال غيبث الثنتين من الثلث الاولى والثنتين من الثلث الاخيرة
صح الاستثنا والا فلا ولم يشترط تلك النية في المنع وذكر الجوالى
لم يشترطها على قولها وصار حاصل مدعيهما كأنه قال انت طالق
ستة الا اربعاً وقد ذكر القدوري شرحه اذا وقع أكثر من الثلث
ثم استثنى كان الاستثنا من جملة الكفر لا من الملك التي علم وقوعها
مثاله قال انت طالق عشرة الا تسعاً يقع واحد ولو قال
الاثنيان يقع ثنتان ولو قال الاسبعون يقع الثلث ولو قال
نساءه طوائف الا زيب لم تطلق وان لم تكن له غيرها ولو قال هذه
طالق ومن هذه الاهدى كان الاستثنا باطلاً ولو قال انت
طالق خمسة الا واحد وقع الثلث وفي وجه الجنا بلة يقع ثنتان
ذكره القاضى منهم لأنه لا يكون اسماً مما ملكه وهو الملك وما زاد
عليها لغو ومنع ابن حنبل استثنا الاكثر واخذ بقول النخاه فيمنع
ولو قال انت طالق ثلثاً الا ثنتين الا واحد صح الاستثنا
ونعم واحد فقد جوز استثنا الثنتين من الثلث وهما اكثرها وترك

اصله وعندنا يقع مكان قال في المحيط لأنه استثنى واحداً من
ثنتين بقي واحد استثنى ما من الثلث سبق مكان الوجه انه
استثنى ثنتين من الثلث بقي واحد استثنى ما من الثنتين بقي
المستثنى واحد لا غير فوقع ثنتان وفي المحيط لو قال انت طالق
ثلثاً الا واحد وواحد وواحد او قال ثلثاً الا ثنتين وواحد
وقع الثلث لأنه استثنى الكل من الكل وفيها خلاف زفر ولو
قال ثلثاً الا واحد او ثنتين ومات قبل البيان طلقت واحد
في رواية ابن سماعة عن أبي يوسف وفي رواية اخرى يقع ثنتان
قلت من الرواية توافق اصل أبي يوسف قال الاستثنا
اخراج بعض من كل عند فلا يخرج الا المتيقن به وهو الواحد
ويُناسب الاول قول محمد لأنه تكلم بالحاصل بعد الثنيا عنده او
الاستثنا ما لولا لدخل فوقع الشك في دخوله ونظيره ما لو قال
لفلان على الف الامانية او خمسين ملزمة عند أبي يوسف تسع ما به
وخمسون لو وقع الشك في اخراج ما به وخمسين فلا يخرج الا المتيقن
وهو الخمسون وعند محمد تكلم بالحاصل بعد الثنيا فوقع الشك في
الباقى فلا ملزمة الا المتيقن وهو تسع ما به ذكره كذلك عنهما في
جامع صدر الدين الحلاطى وغيره ومذهب محمد رواية أبي حفص
وهو الصحيح ومذهب أبي يوسف رواية أبي سليمان واذا كان
الاستثنا بغير عطف كان الاستثنا من المستثنى واذا كان بالعطف
كان الاستثنا من المستثنى منه فاذا قال انت طالق ثلثاً الا واحد
واحد يقع واحد لأنه قد استثنى ثنتين وكذا الا واحد والا واحد

ولو قال انت طالق ثلثا الا واحد الا واحد بقوتنا والاستثنا
الاخر باجل لانه استثنان من غير متعدد وطريقه اخرى لمعرفه
احد ثلثا يمينك وثلثين يسارك وواحد يمينك فيكون
يمينك اربعة فتسقط منها ما يسارك وهو ثنتان وهو
الواقع وعلى هذا مسأله مشهوره في الاقرار رجل قال لفلان
على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا
الا اربعة الا ثلثه الا اثنين الا واحد ملزمه خمسة وكذا ليس
له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا اربعة ملزمه خمسة
وعلى هذا ملزمه على ما به التسعين الا ثمانين الا عشرة ملزمه خمسون
ولم يخرجها طريقا احدها ان يجعل الزوج وهي العشرة
والثمانية والستة والاربعة والاثان يمينك وذلك ثلثون
والافراد هي التسعة والسبعة والخمسة والثلثه والواحد
يسارك وذلك خمسة وعشرون فتسقط ما يسارك ومثله
هو يمينك بقي خمسة وهي المقر بها وان ثبت اخذت الواحد
واسقطته مما فوقه وهو ثنتان بقي واحد تسقطه مما فوقه وهو
ثلثه بقي اثنان تسقطهما من الاربعة بقي اثنان تسقطهما من الخمسة
بقي ثلثه تسقطها من ستة بقي ثلثه تسقطها من السبعة بقي
اربعة تسقطها من الثمانية بقي اربعة تسقطها من التسعة بقي
خمسة تسقطها من العشرة بقي خمسة وهي التي اقر بها وذكر الزباني
في شرح اصول ابن السكاج لو قال له عندي ما به الادره ميزه
اقرار ثمانية وتسعين وبالرفع اقرار ما به لانها صفة فكانه قال

ما به غير درهمين وما له عندي ما به الادره ميزه ميزه
وان تصب درهمين لم يقر بشئ وفي شرح المصنوع للقرافي لم يعل
عشرة الا اربعة والا خمسة تمتنع ان يكون الخمسة مستثناه
من الاربعة لانه من اجدها انها اربعة من الاربعة ولاجل
العطف فكان استثنان من الاول فلزمه درهم وان قال الا
اربعة والا ثلثه تمتنع ان يكون استثنان من الاربعة للعطف
فقط فلزمه ثلثه وفي المحيط وغيره نفي الاستثنا بالا
واخوانها استثنان التحصيل وبمستثية الله استثنان التقطيل
وفي المحيط الامر لا رفعه الاستثنا وفي الجامع ما يدرك
على رفعه وفي الزخير من يرضى قال لورثته اعتقوا عبد فلانا
بعد موتي ان شاء الله صح الا ايضا وبطل الاستثنا ولو قال هو حر
بعد موتي ان شاء الله بطل الاجاب وهو استحسن اخذ به
رحمه الله فالجاصل ان الاستثنا في الامر باطل حتى ان من قال
لغيره بيع عبدك ان شاء الله كان الاستثنا باطلا ولما مور به
وفي الاجاب صحح والفسق ان الاجاب يقع ملزما صحاح
الى ابطاله بالاستثنا فيه حتى لا يلزمه حكمة والامر لا يقع ملزما
لغيره على غزله فلا يلزمه الى الاستثنا فيه وفي المسقى قال
انت طالق ثلثا الا ما شاء الله تطلق واحد قال وجعل الاستثنا
للاكثر وعنه لا يقع اصلا ذكره في الزخير وعزاه الى شمس الاله
الحلواني وكان يقول ان دخل ان شاء الله على ما يخص باللسان
كالطلاء والعقار والبيع رفع حكمة وان دخل على ما لا يخص به

وبعد وكان العجز الحالين لم حلق بها لان تخلف العاجز سمي بالصن ولا حوران مستحق
زياده عقوبه على تركها محلا والحرمان على قول البعض لانه قادر على تركها فادامه العذر
صح الخلف فوضح الفرق بين المسائل قال سيات الدين الحقاني في شرح المحصول الفرق
بين الامور بد والمهي عنان المهي عنه مسقط المواخذ بد عن الذي حوط بد بغير تردد من غير
شك بل صور الفرق خاصه ولا مسقط المواخذ في الامور بد عن الامور بصوره الفعل بل هو مو
حي بان الفعل متبوعا على وجه الترتيد ولان وجوب الترتيد محققا لا يحصل الايمان
لنفسه لانه والمعلق السقوط عدم بطله وصار فاق فان وجوده معلق بالاستقامه ولا حلقا
ايماءا وانما الخلاف في نفسه لها وقول محمد ما مد من التشرك اعظم من ان يلزمه هناك الظاهر
وهناك الترتيد اذ احدث وذلك مثل من وضع عليه حمل عظم حمل ان ليس وحمل جرا وحمل
فاسون يقول من يقول بوضع فوق ذلك عشرة ارطال من الخان ويحمله لا معنى لان من
كان مخلدا في تاريخهم يعود الله منها لاحتاج الى الزايده على ذلك والحواف
عن قوله تعالى يا ايها الناس اعدوا لكم من ربحه الواحد الاول قال ابن عباس جبر الاله
المراد بها وحد او الوجه الثاني ان العامه الانخاص مطلق في الاحوال فيقول الناس
ظلم مامور بالعباده وحاله واحد والمذبح عسوم الفروع والاحوال فلاست الدعوي
العامه بالرد الخاص لابد لانهما والوجه الثاني ان اعدوا مطلق في العباده فلا
بعد العموم في الفروع والوجه الرابع ان الموجد اعظم العبادات وهو مراد بالاحكام
فلاست وعينه او لا عموم المطلق والوجه الخامس المراد بالناس المؤمنين والحواف
عن قوله لنك من المصلين من رجع احدها انه قول الناس فلا يكون محله ولو كان ذلك
منهم عن حق لانهم قد ساء ما بينا محذوران يكون ذلك مسببا عنهم مع الحاصرين
سوم الناس فان ذلك موجب لسلطتهم في سفرهم وحملهم في الارواح والذين يرحل
الصلوات والرباه وسائر الفروع فان ذلك لا يوجب الحلو بل المراد بقوله لنك من

المصلين من المؤمنين قال اهل الكتاب فانوا من المصلين والمؤمنين لانهم لم يوبوا اليهم
سببهم عليه السلام الذي يدعي على ان ذلك لا اجل يدرهم حاصد قوله تعالى اخرها
وما سعيهم سفاعده الساعين ولب على ان ذلك لا اجل يتكبد يوم الدين لا يخرج فانه كرج
الكذب عن استعلا الله وعليه الجمل فانه يصبر حروا العذر حروا العذر ليس حله ولا دفع
السبب له لا يجوز ايضا فانه الحلو والماء والكذب موجب للمجاوزة وان اضناه الحلو والبرغيه
والحواف عن قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها اخر الا انه فاقها لها نواو وهم خاطبون
بناوهم على قول وقال اخر الا ان المحصول وجوب التضاضه مع الجمع والحواف عنه وجهين
اخرهما ان الجمع ليست اصلاحي يعنى بل الاصل هو الظاهر وما لهذا بعض الظاهر في السقنا
المضاضه وجوب الاداء والاخران عدم وجوب التضاضه وجوب الاداء على حلق الاصل فلا يلزم
ولهذا الماهل المريد عدمه مخاطبا بالصلو وحس عليه التضاضه اسلم ومع قوله تعالى لصاعف
له العذاب يوم العسمه يعنى لا تطع لانه تازداد الموت وروى الضال عن ابن عباس انه قال
الصعفة النزل من الى الزقوم ومن الى الاثام هل هو اسام وادى جميعه من الى الزمير وغير
ذلك قوله تعالى للذين كفروا وصدا عن سبي الله زناهم عذابا واولوا وجلا
عنه على الفرض صاعف الله تعالى عنهم فاضاعوا فزعم ما كانوا يفسدون في يدهم مفسدين
لنفسهم يصدفهم عن سبيل الله ففكر في العسر قوله فان يروح الذي دمه على حمل حرو
م اسلم او اسلم احدهما فالحا الجرح الحر يرد من صمها ولا يسي لها عذرك وان لم تصعه حتى
اسلم او اسلم احدهما فانها ناعيا فذلك عندنا في حقه وانما ناعيا ناعيا فالحا في
الجرح القبيح وفي الحر من المصل عندنا في جمعه وقال ابو يوسف لها من المصل في المعص عن الحسن
وهو قوله الجرح وقوله الاول قول محمد وقال محمد لها من المص في المعص وغير
المعص لا يوجب في المعص ان المعص يولد للملك حتى لو طلقها قبل الدخول بعد العن
لا يملك ذلك الزوج في المص الا ان المعص او الرضا على الاستزاد ومثل المعص يثبت

خمسًا مع استثنائهم منها بل المفهوم من ذلك تسعة لا غير
ولا بالآ معني الاخراج لان الاستثناء للصرف والرد لغة ولا بالواحد انه
مخرج بعد الدخول في العشر الواجب عليه كل ذلك على الخلاف
وقوله كما لا يستقيم ان يفهم من بعض حروف تسعة عند اطلاقها
معني احرف اسد وليس ذلك نظريًا نحن فيه اذ عدم فهم ما ذكره في
الوضع والاستعمال في غيرها والاستثناء مستعمل فيما ذكرناه لغة
وعرفًا وشعرًا ثم اورد على ما اختار اعتراضات من جهتنا منها
انه اذا قال له على عشرة الادوية وقصد الى العشر كما لها ثم اخرج
منها الدرهم كان مستثنى الدرهم موجبًا عليه بالاول فباله
بالاستثناء ولم يزل من ذلك الكذب في الاخبارات وعند ذلك سجد
الاستسما في كلام الله تعالى وكلام الرسول فانما اذا قال له فليثب
الف سنة اقصى له فيه الف كما له لثبنا والالف جميع مدلوله
لكونه نضافه على ما ادعى واذا قال الالف خمسين عامًا وقد بناه
الالف جميع مدلوله فكون قد لثب الالف كما له وباستثناء الخمسين
نصير من لثب الخمسين بالالف والكلام وما لثب الخمسين بالاستثناء
وهو محال لا يجوز مثله على الله سبحانه وكذا قوله تعالى فشر بوائمه
يعني كلهم الا قليلا اي بعضهم بشر بوائمه نصير التقدير عند
الاجابة بشر بهم هذا القليل المستثنى قد شر بوائمه بصدر الكلام
ما شر بوائمه باجر الكلام بالاسم وذلك متنع قطعًا قال
لزمهم مثل ذلك في غيره هذا الباب وهو بدل العشر وبدا الاشتغال
وقد قال الله تعالى وبه على الناس حج البيت من استطاع اليه

سبيلا واذا كان عمنه في الناس مع الوجوب الوجوب على الجميع
استحسان ان يذكر مع ذلك ما يدل على انه واجب على بعضهم او يصير
التقدير امرت الجميع ارب المعصية وقت واحد قل
لو كان ما قاله عننا في البدل صحيحا لما لمزنا منه ان يقول الاستثناء
مثله لانه لم يزل القول يزيده المجال مع ان ذلك مذهبه في
الاستثناء وهو خلاف الاجماع في البدل لانه قال في مقدمته
في الخوا البدل باج مقصود بالنسبة دون متبوعه فلم يناد
المبدل البدل في النسبة اصلا ومثله في الفصل وقال
ابن عصفوري في شرح ايجل المبدل منه مطرح في المعنى دون اللفظ البدل
هو العوض لغة قال تعالى عز قوم عيسى ان يبدلنا خير منها
وقال الزندي المبدل وضع الشيء مكان شيء آخر وقال
الرماني المبدل هو ثابن عدي في موضع الاول مثاله مررت برجل
زيد كانك قلت مررت بريد فبطل قوله واذا كان عمنه في الناس
مع الوجوب الوجوب على الناس جميعهم لان الناس المبدل منهم غير
مراد بالوجوب بل المراد بالوجوب المستطيعون ولا يصير المعنى
امرت الناس ارب المستطيعين لان الناس غير المستطيعين لم
سأولهم الاجاب اصلا وانما ذكرنا توطئة كانه قال والله حج البيت
على المستطيعين من الناس لان الاجاب على العاجز غير جار ومما لا
خلاف فيه في الآية ثم قال ان المستثنى منه مراد به الجميع بالنظر
الى افراد من غير حكم بالاسناد فاخرج منه المستثنى عن العموم حكم
بالاسناد بعد تقدير الاخراج قل اذا سلم ان المستثنى غير

مراد من المستثنى منه في حق الاسناد والحكم سبق الادالة
اللفظ على الجميع بغير حكم ولا ينافي في ذلك احد من الناس وبعد
الاستثنا لا يبي الصدر الاداء الكل وهذا نزاع لفظي لا طائل تحته
وقد اعترف انه لم يخرج المستثنى من حكم المستثنى منه اذ لم يتناول
لحكم قبل الاستثنا وانما اخرج من دلاله اللفظ عليه وهذا منه غير
تحقيق لجل الخلاف بل الاستثنا عند القائلين بالاخراج اخراج
للمستثنى من حكم المستثنى منه بعد تناول الصدر له على سبيل
المعارضه اذ ثبت للمستثنى بقبض حكم المستثنى منه نص على ذلك
من تكلم في اصول الفقه من الشافعيه والمالكيه وغيرهم فلم يكن
للمستثنى منه حكم في المستثنى باول الكلام لم يثبت قبضه فيه بعد
الاستثنا وقد نصوا على ان لا الدال الله تعالى بالصدر واثبات له
بالاستثنا، فبطل بذلك قوله من غير حكم بالاسناد فاخرج منه
المستثنى ثم حكم بالاسناد وفي المحصول اذ لم يثبت الطوال
خرج منه القصار وان لم يتناول القصار والاخراج يستعمل عندهم
وان لم يتناول الاول مخالفه الاول في الشمول لا غير وقد تقدم ان
الاستثنا جنسان استثنا تعطيل وهو قوله ان شاء الله واستثنا
تحصيل وهو بالاول واخوانها وهي اثنتا عشرة كله ذكرها الخويزي
في كتب النجوع بعضها اسم وبعضها افعال وبعضها جروف وقال
في المدايع هو نوعان استثنا عرفي وهو الاول واستثنا وضعي
وهو الثاني والله اعلم بما جاز طلاق المريض
قوله وانما طلق الرجل امراته في مرض موته طلاقا

باينافات وهي عذته ورثته استحسانا وان مات بعد انقضاء
عدها فلا ميراث لها اعلم ان من المسئلة وهي طلاق المريض
لاهل العلم اربعة عشر قول القول الاول انه لا يقع طلاقه
وعمره ابو محمد علي بن حزم الى عثمان رضي الله عنه وقال
ابو بكر بن المنذر في الاشراف اجمع كل من يحفظ عنه قوله على ان
من طلق امراته مدخولا بها طلاقا ملك رجعتها وهو صحيح او
مريض مات قبل انقضاء عدتها انها يتوارثان واجمع اهل
العلم على ان من طلق زوجته وهو صحيح في كل طهر تطليقه ثم مات
اجدها لا ميراث للميت منها من الميت وافتى قوافين طلق امراته
بعد الدخول بها ثم مات من مرضه والقول الثاني
يقع طلاقه وترثه بشرط قيام العدة على ما ياتي تفصيله وهو مذهبنا
واشترط اقيام العدة قول عمر وابنه وابن مسعود وابن بن
كعب وعائشه وبه قال المغيرة والنخعي وابن سيرين وعروة
والشعبي وشرحه وربيعة بن ابي عبد الرحمن وطاوس والاوزاعي
وابن شريمه والليث بن سعد وسفيان الثوري وحامد بن ابي سليمان
والجرحي الكلبي ذكر ذلك في الاشراف لابن المنذر وفي المجلي
في شرح المجلي لابن حزم وغيرهما والقول الثالث
ترثه ما لم تزوج زوجها اخر وان انقضت عدتها وهو قول ابن ابي ليلى
وابن حنبل واسحق وابن عبيد والقول الرابع ترثه وان
تزوجت عشرة ازاوج وبه قال مالك والليث في روايه عنه
ذكره في القواعد لابن رشد الحافيد والقول الخامس

ترثه ويرثها وبه قال الحسن بن الحسن البصري رحمه الله
 والقول السادس ان صح منه ومات من مرض اخر
 لا ترثه عندنا وقال الزهري والثوري والاوزاعي وزفرير الهذلي
 وابن حنبل واسحق بن راهويه ترثه اذ مات قبل ان يقض عدها
 منه ذكرهم عنهم ابن حزم في المحلى والقول السابع
 يتواران اذا كانا تحت الحمل او قصد المضاق وهو قول غزوه بن
 الزبير والقول الثامن ترثه ومقتل عدها الى عد
 الوفاه ما لم يتك وبه قال الشعبي والقول التاسع
 بعد ما بعد الاجلين على ما يأتي من ثلث حيض او اربعة اشهر وهو
 قول ابن حنيفه ومحمد والقول العاشر ترثه قبل الدخول
 ولها نصف الميراث ولا عده عليها قاله مجاهد ومالك وبكير
 والقول الحادي عشر لها الميراث وجميع الصداق
 قبل الدخول وهو قول الحسن واحمد واسحق وأبي عبيد
 والقول الثاني عشر لو خيرها فطلقت نفسها ثلثا او
 اختلعت منه او خلف بطلاقها على دخولها الدار وهو صحيح
 عند الجلف مريض عند الدخول او قال وهو صحيح اذا قدم
 فلان كانت طالق ثلثا فقدم وهو مريض فطلقت ثلثا لا ترثه
 عندنا وعند مالك ترثه في الكل والقول الثالث عشر
 يجب الصداق لها كاملا ولا ميراث لها ولا عده عليها وبه قال
 جابر بن زيد والقول الرابع عشر لا ترثه اصلا قبل
 الدخول وبعد وهو قول الظاهرية وابي ثور واخنا ابن المنذر

في الاشراف وهو الجديد للشافعي وفي القديم الزوج فارت الميراث
 الى متى فيه ثلثه اقوال ولها قولنا والثاني قول ابن حنبل
 والمالك قول مالك ابرادكر في البسيط فصرح بطلان
 زوجاته الاربع وتزوج اربعاً ومات فيه ثلثه اوجه احدى
 ميراث النساء المطلقات ولا سبيل الى الزيادة على الاربع حتى
 يجتمعن والوجه الثاني للكنوجات لقيام النكاح فبين من
 كل وجه ولهذا اجل وطهر والوجه الثالث نوع عليهن
 وفي المبتسوط القياس ان لا ترث وهو اجدافا ويل الشافعي
 قلت عليه نواخذتان احدهما ان الشافعي رجع عن القديم
 وغسل كفيه القديمه واشهد على نفسه به فلا يجوز ان يسب
 اليه ويجعل قولاً له ذكر جماعه من الشافعية منه تاج الدر
 الفركاج وصنف فيه مختصراً والثانيه ليس له فيها
 تسعة اقوال فلا ينبغي ان يقال اصدافا ويل الشافعي على ما تقدم
 قال ابن حزم والعجب من تورث المالكية المختلفه الختان
 نفسها والقاصد الى الخشنه في مرضه في بمنه التي كانت في
 الصحه وهو كان لمفارقته فكيف يكون نكاحاً وما في العجب اكثر
 من منعهم المتروجه في المرض من الميراث الذي اوجه الله لها
 يقيناً بالزوجيه الصحه وتورثهم المطلقه ثلثاً في المرض وجه
 المنع من الارث ان النكاح قد زال بالثلث واذا بين ولهذا لا تخل
 له الابزوح ويعقد جديد ولهذا لو خلف انه ليس زوجة لا
 بحث بها في العده ولان امه يجوز جميع ميراثه بالاجماع وهذه

انقطع سبب ارثها وهو قاطع للقطع والبسوة لا تقبل الانقطاع
والضعف والمختلف فيه لا تراجم القوي والجمع عليه واصحابنا
والملكه اذ عوا الاجماع في توريث امراء الفار وانما اختلفوا
في اشراط العدم وذلك ان عبد الرحمن بن عوف لما طلق امراته
ثم اضربت الاصبغ بن زياد بن الحصين الكلبية وبنت طلاقها
ثم ماتت وهي في العدة ورثها عثمان بن عفان رضي الله عنه
وذلك بمحض من المهاجرين والانصار واما ضمنت عمر بن
الشريد السلمية هي الخمسة الشاعر ادرت الاستلام
واسلمت مع قومها بنى سليم وفي المحلى لابن حزم كتاب عثمان
لمراجعها وقال انما فعل كراهه ان تترك مع ام كلثوم بنت
عقبة اختي قال نافع وكان ذلك اخر طلاقها وروى عن عثمان
انه لما قضى بتوريثها قال فتر من كتاب الله وروى عنه انه قال
ما فرت من كتاب الله اى ما قصدت الفرار وجعل لها بالصالح
عن ربع منها ثمانون الفا وذكر بعض اهل الحديث انها كانت ثمانية
وذكر عبد الغنى في الاربعين ان ربه كانوا يقطعون سبائك
الذهب بالنواوس يقتسمونها وفي المبسوط قال عثمان
ما اتهمته ولكن اردت السنة ولان المطلق في مرض الموت فار
منها حتى روى عن عثمان انه قال افرا من كتاب الله فوجب
ان يجازى بعض قصده في رد ما قصد ابطاله مراغم له ومجازاه
على سوء صنيعه كارد الشرح على مستحجج الارث يقتل مورثه
قصده بحرامه ارثه ولائلا لما لم يجزله ان بعض من ميراثها بعد

الثالث في هذه الجاهل فأولى ان لا يجوز قطعه وابطاله بالكلية
فيها فاذا لم ينقص حقهم فأولى ان لا يجوز اسقاط بعضهم في مرض
الموت فكان النكاح فاما في حق الارث كالطلاق الرجعي ومذهب
المشافعي اوليه لان الرجعي يحرم الوطى عند كالباين ولم يمنع
الميراث في العدة وفي الجواهر والمحلى في رواه كان توريث
عثمان بعد انقضاء العدة وروى هشيم عن عمر بن ابي سلمة عن امه
انه كان بعد العدة وروى عنه ابو عوانة انه كان في العدة قال
ابو محمد وعمر هذا ضعيف لكن من طريق عبد الرزاق عن
ابن خريج عن ابن ابي مليكة انه سأل عبد الله بن الزبير قال طلق
عبد الرحمن بن عوف بنت الاصبغ الكلبية فيتها ثم مات في العدة
فورثها عثمان رواه عنه الحجاج بن المهيال سعيد بن منصور
وفي المحلى قال لها اذا طهرت من حيضها فلتؤد في فطرت فارسلت
اليه وهو مريض فغضب وقال هي طالق البتة لا رجعة لها فلم يلبث
الا يسيرا حتى مات وهذا دليل على بقاء العدة وقد اعلن الحجاج
ابن المهيال وسعيد بن منصور على ان يورثها كان في العدة وقد
ذكرنا انه قول الجمهور ويحتمل قول من قال انه ورثها بعد انقضاء
العدة مع ضعفه انه كان تاخير المخاضه والقسمه وقع بعد العدة
وكان موته قبل انقضاء العدة يدل عليه قوله فلم يلبث الا يسيرا
حتى مات هكذا في المحلى وليس فيه سوال طلاقها بل فيه الاعلام
بطهرها من الحيض كما سألها زوجها ولائهم اذا جكوا واستورثها
بعد العدة وسوالها الطلاق كانوا اول ان يقولوا بذلك قبل انقضاء

يعني

العدم بدون سوال الطلاق وفي طريقه بحم الدين الجفص من الآثار
أورد بعضها شهاب الأيمه في طريقته وبعضها ناصر الشريعة في
الطريقه واجابوا عن قول ابن الزبير في خلافه لو كنت انا
لم اقل بتوريثها انه لم يكن في ذلك الوقت من الفقهاء وفي البدائع
وكان الاجماع قد انعقد على ذلك وخلافه بعد وقوع الاجماع
من الصحابه لا يقدح فيه لان الفراض العصر ليس بشرط لصحة الاجماع
لما عرفت اصول الفقه أو جالعه لم يورثه بعد سواهما وتدرج
ذلك ولعل عثمان كان يروى ان ذلك لا يسقط ارثها وفي المبسوط
قال عليها ببعض العدوم للزوج الثاني دليل حكيم فلا يبقى النكاح
الاول به حقيقه وحكما كوجوب الصلاه على التي انقطع دمه
فيما دون العشر ومن الفصاح قول ابن حزم ان المطلقة الرجعية
زوجها فاذا كان ذلك في المرض ولم يرجعها لارث ولم يرد ذلك
في كتاب ولا سنه ولا في قول صاحب ولا قياس مع انكار القياس
وعند ملك في الطلاق الرجعي يرثه وان انقضت العدوم قبل موته
ما لم يتناول وفي الطرايق خلاف ابن الزبير لا يعتد به لانه لم يكن
من فقهاء الصحابه في ذلك الوقت ولانه لا يعتد بخلاف الواجد
وان كان من الفقهاء كابن عباس في مسئلة العول وخلاف سعيد بن
المسيب في عدم اشتراط دخول الزوج الثاني وهو القائل بان
الرجل اذا قدم لضرب عنقه فطلق امراته ثلثا فانها ترث
منه ولم يكن مريضا مرض الموت وانما الجواب قوله
وانطلق بسواهما ثلثا او قال لها اختارك فاخترت نفسها او

اختلعت منه ثم مات وهي في العدوم لم ترثه وفيه خلاف ملك
والا واعي على ما تقدم لامنها رضىت بابطال حقها والباخر كان
لحقها والرضى بالمبطل رضى بطلان حقها وهو قابل للابطال بخلاف
النسب وفي موت الزوجه لارثها الزوج لرضاه بالمسقط وفي
المحيط الفرقه اذا جات من قبلها في مرضه لم ترث منه لامها
ما شرب سبب بطلان حقها ولو جات الفرقه منها في مرضها ورثها
الزوج كما بينها قلت فمنع ان لا يرثها لا ما جعلنا
قيام العدوم كقيام النكاح في حقها ولا عدوم هنا عند موتها
بخلاف جانبها فان العدوم قائمه عند موته حتى لو كانت متقضيه
عند موته لم ترثه فاشبه الفرقه قبل الدخول في الفرقه بسبب
الحب والعنه وخيار البلوغ والعنق لا ترث لرضائها بالمبطل وان
كانت مضطره لان سبب الاضطرار لم يكن من جهة الزوج فلم يكن
حاسما في الفرقه وفي الجامع لو فارقت خيار العنق والبلوغ ورثها
الزوج لامها جات من قبلها ولهذا لم يكن طلاقها وفي البناء مع جعله
قول ابن حنيفه ومحمد وفي الفرقه بسبب الحب والعنه واللعان لا
يرثها لاها طلاق فكانت مضافه اليه ونماها ما في ان شاء الله
وان قالت طلقتي للرجعه فطلقها ثلثا او واجد باينه ورثه
لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا محل وطها عندنا وصيرته
مراجعا على ما يأتي فلم يكن بسواهما راضيه ببطلان حقها وفي المحيط
ايضا لو جامعها اسه مطاوعه او مكرمه ثم طلقها لارث لطلان
النكاح قبل الطلاق فلم يعمل عمله وفي الذخيره اذا جامعها ابن

الموقوف وعند ان حصة لامر ورج لانها الاذن بالفاسد عنه وورث الوصية من الموقوف
والفاسد وقد حلت الاذن وبني الفاسد ولا يبنى الموقوف والموقوف ان الفاسد حلت الاذن
صورته دون حكم الطبل لانه لا يعلقه فاستقر بحرد الصور والموقوف حلت بحده صورته وحكمه
الحامل المطلوب فلا يبنى بحرد الصور وبطريقا ما ذكر في اول كتاب ايمان الجامع اذا قال لا اذن
على الدخول ان لم يكن فالت طالق ان لم يكن فالت طالق بحكم المهر الاول بعد انعقاد المهر الثاني
بعد الشوط والظاهر اذ وصل ولا يجب بالشوط وحلف ان كان بينهما ما لم يصل ووقف
المهر الثاني بعد على قوله ان ذلك لم يدر الخراجه المهر الثاني باللام الماضى لما ذكره الميراث
وهو انه عند انصاف على ذكر الشوط وان خراجه المهر من حشا الصور لا غير اذ وصل الخراجه
اراد اللام الماضى الحامل الذي يحل الشوط عليه فلا حلف فحده الزنر على هذا القول وسؤال
وهو انه ذكر في الجامع في ما لم يدر الخراجه ان تمام الشوط صورته ومعناه فلم يعد الشوط
الصوره ويمكن ان لا يدر الخراجه على غير ذلك في ذلك الباب وهو انه مع تمام اللام
الشوط والخراجه اذا كان منه معنى الجامع فاقصر الدلالة الجمله على معنى اخر لا يحل الاذنه
دلالة المعنى الاخر لا الحلف ولا حلف المالك في الدخول اذ كان له في الجامع الفاسد لصا ودخل
بما فيه طوبى المهر وفيه في الحال بالافاق ولودخل في الموقوف ثم احاط المولى على التماس
بزيته مهران مهران الدخول ومهران التقدير الاذنه وفي الاستحسان يجب مهران اذ لا ساء الاذنه
الى وقت انعقدت الخراجه واقفا في الملك باعتبارها وفي الدخول الاستحسان وجمان اخرها ان
الاذنه فبذلك لان الاذنه الاذنه كالاولى السابق والوجه الثاني ان الدخول بوجه الجدة
لا المهر لولا العقد ووجه الثاني المسمى العقد ولو وجه مهران الخراجه لو وجه واحد مهران وهو
مصحح الميراث ولو وجه العقد او الوجه الاول في الامه والمدن دام الوجه المسمى المسمى ومعنى البعض
لها غير ذلك الارش وفي المسوط لودخل في الموقوف في الميراث ثم انما حار العقد
مهران العاص مهران المولى بالدخول المسند ومهران ما بعد الفاسد العاص وفي الاستحسان

مهران واحد المولى وحكم الاذنه فبذلك ومن وجع عدا ماد وناله امره حازر والميراث
الغنيان مهران ومهران اذ ان مهران الميراث اما جوار الناح فليكن الرقة ولها فانتسبه
مدريد بحود السند وطها وان احتمل العلق والناح لصا وادمه دون حق الغنيان
واما السند اذن المولى وان لم يملك اذ منه لاجل المهر حتى لو خلا عن التمه لانه لم يدره ولم
يحتج الى اذنه لافضل العمل العدا به عمله فعل اذ لم التمه وان توفى عن المولى لانه توفى
صما بعد حده الامراء اذ اها لانه وجوه الميراثون بعد حده العقد فبذلك لانه كان
فصل حقه صما لا يقدح لاجل المستندك وروج المرض مهران الميراث فانما مد اسبق الغنيان
وقد ذكرنا مهران اذ يوضح هذا المعنى **قوله** ومن روج اعنه فليس عدا ان يوضح
ذلك الراجح لانهما يخدم المولى ونقال له من يفرق فطوبى لهما فقال سوا الميراث اني لا اعرف
موقوفه اذ هو موقوف والميراث الحارح ايضا ومثلها بسدت التراب اى اغدته وساد قال
ان يارسع الخراجه لانه لا اذ السند لانه وفي الصراح سوات ميراث اى بزيته ويوان له
ميراث لانه لم يدر الخراجه اى هيانه ومكت له فيه والميراث والميراث ووجه ذلك ان المولى
كان له حتى استخراجهما والاسماع بكا وقد اسقط حقه في الاستماع وبق حقه في
الاستخدام ووجه السند عليه سطلد عملها الحارح فاقصم له الخراجه فلا يحتاج اليه
السبويه اذ السرا لولاها ان يستخراجهما وفي الجامع والخراجه لان المولى لومع من استخدام
عنه وامته لما رغبت في روجها وفي الواجر استخدام الامه لاسفل الميراث ورجح على السيد
الاستماع بكا وليس عليه ان يوصف لهما لان سطره ذلك العقد وقال اني جليل
وعندنا سطر ذلك الميراث وقال ان الميراثون يرسلها اليه لانه بعدت وباسها الميراث
صما في ذلك عندنا الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
سلم لانه لم يدر الخراجه اى هيانه ومكت له فيه والميراث والميراث ووجه ذلك ان المولى
الاستماع لانه لم يدر الخراجه اى هيانه ومكت له فيه والميراث والميراث ووجه ذلك ان المولى

ذلك الوجه او قتل وقال عيسى بن ابيان اذا قل في مرضه لا
ترث لان مرض الموت ما يكون سببا للموت ولما مات بسبب
اخر علمنا ان مرضه لم يكن مرض الموت لكما يقول لما طلقها
وهو مريض فقد تحقق الفرار واقتل به الموت ولم يصح من مرضه
وقد يكون للموت سببان فلا يبين هذا ان مرضه لم يكن مرض
الموت اذ لم يقطع احتمال مرضه سببه الموت والمبارزه
والمقدم للعمل بخاصا او رجما سبب ظاهري لولته ولهذا التاويل
فطلق كل واحد زوجته ورثتا وصير كل واحد منهما نارا كان ذلك
في معنى مرض الموت وفي الذخيره في روايه الى سليمان عن
ابي يوسف عن ابي حنيفة ان طلاق المبارز كطلاق الصحيح وهو
خلاف ما ذكر في الاصل ومن المشايخ من قال اذا اخرج للرحم فهو في
حكم المريض وان اخرج للتصاغر فهو في حكم الصحيح قل
باعتبار ان العفو مندوب اليه تغلب على الظن وجوده وفعل الامر
المندوب اليه ويعارض ذلك ان المرجوم اذا هرب من حران الحجاز
ترك فانظروا في ربه والظاهر في الاول التشقي والغالب في
الاول السلامة لان الحصن للتحصن من العدو وصفه الملائقه
فلا ثبت عنده ذلك حكم الفرار وموله لهذا اخوات تخرج على هذا
الحرف ومن الاول راك السفينه والنازل في المسبعه اولى خوف
من عدو ومن الثاني لو انكسرت السفينه وبقي على لوح هكذا الى
المحيط وفي جوامع الفقه كان في سفينه واضطربت الامواج وكان
الغالب منه الغرق فهو كمرض الموت وفي قاضي خاوان حاجت الامواج

وكسرت السفينه وبقي على لوح بشرط فيه المجموع او وقع في ميع
والمسلول والمفلوج والمقعود مادام بردا دام به فهو من الباقي
والا فهو من الاول ولو قرب للقتل فطلق امراته ثم خلى عنه
او حبس ثم قتل من ذلك اومات فهو بمنزله المريض تواتر في
قاضي خاوان اختلف في المفلوج واخوانه مشايخ لمخالف محمد بن
سلمه ان كان لا يرجي بربه بالتداوي فهو بمنزله المريض مرض الموت
وان كان يرجي بالتداوي فهو بمنزله الصحيح وقال الفقيه ابو جعفر
الهندواني ان كان يزاد ايدا فهو بمنزله المريض وان كان يزاد ايدا
ويقل اخر فهو كالصحيح وان مات قبل سته فهو كالمريض وفي
الذخيره ان لم يزد د فهو بمنزله الصحيح وبه اخذ بعض المشايخ
وكان الصدر الكبير برهان الايمه والصدر الشهيد حسام الدر
نفتيان به ثم لما يتعلق حقها بماله بمرض خاف منه الهلاك غالبا كما
اذا صار رضا جبال الفرائض وهو ان يكون حال الانعوم بحواجه كما عاده
الاصحاب وفي قاضي خاوان الابكائه ومشقه وقيل مرض الموت هو
الذي اضنى المريض وادنفه واعجز عن القيام بحواجه اما من عجز
ومذهب في حواجه ويحتم فلا قال في الذخيره هكذا ذكر محمد بن
ذكر القندوري في شرحه وهو الصحيح وقال مشايخ لمخمراده
دهابه في حواجه في البيت ويمكن في حق الرجل وفي حق المرأة لا يحتاج
الى الخروج من البيت في حواجه فلا يعتبر هذا الجدي في حياهه ولكن
اذا كانت بحيث لا يمكنها صعود سطحها فهي مريضه وفي المحيط
قيل ان امكنت القيام لحواجه في بيته وبغير عنه خارج البيت فهو

مريض اذ ليس كل مريض يحجر عن القيام في البيت كالقيام للبول
والغائط وقال بعض المشايخ من المتأخرين اذا كان يمكنه ان
يخطو تلك خطوات من غير ان يستعين بغيره فهو بمنزلة الصحيح وهذا
ضعيف فان المريض جدا ولا يحجر عن هذا وقيل الذي معذر عليه اذا الصلاة
جالسا وقيل لا تقدر ان تقوم الا ان يقبضه انسان وقيل ان لا يقدر على
المشي الا ان يهتدي بين اثنين وفي المرأة ان يحجر عن القيام بمصلحتها
وقد ذكر مخرج الاصل مسأله بل على ان الشرط خوف الهلاك الغالب
لاكونه صاحب الفراش والمرأة في حاله الطلق في حكم المريض وفي
الجامع لو طلقت نفسها ثلثا في مرض موته فاجاز ورثت لان البطل
لليراث اجازته بخلاف سواها لرضاها بالبطل وفي فنيه المنيه
لو اكرم على طلاقها المثلث لارث لعدم قصد الفرار ولو اكرهت
على سوال طلاقها ولو اقره بفساد كاحيا او خلعه اجنبية في مرضه
ذكر في جوامع الفقه ركن الوقال كنت طلقتك ثلثا في
صحى او جامعت امك او تزوجتك بغير شهود قوله
واذا قال الرجل لامرأته وهو صحيح اذا جاز اس الشهر او اذا دخلت
الدار او اذا صلح فلان الظهر او اذا دخل فلان الدار فانت طالق ثلثا
وكانت هذه الاشياء الزوج مريض لم ترث منه وان كان القول
في المرض ورثت الا في قوله اذا دخلت الدار وهذا المسأله على وجوه
اثنان ان علق الطلاق بحجر الغدا او بفعل اجنبى او بفعل نفسه او
بفعل المراه وكل وجه على وجهين اثنان كان التعليق في الصحة والشرط
في المرض او كان في المرض اثنان الوجهان الاولان وهو محجى الوقت

٢١٦
وفعل الغير فان كانا في المرض فلها الميراث للفرار بعد تعليق حقها
بماله وان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم ترث وقال
زفر ترث لان المعلق بالشرط كالمنوط به عند مكان ايقاعها
في المرض ولو انك كالمخرج عند حكم من غير قصد ولا ظلم
الاغنى قصد ولهذا الوقال لها انت طالق ان دخلت الدار فطلعت
وهو مجنون يقع فلو كان القصد شرطا عند الدخول لم يقع واما
الوجه الثالث وهو ما اذا علقه بفعل نفسه وكان التعليق
في الصحة والشرط في المرض او كانا في المرض والفعل منه بد
اولا بدله منه نصير فارقا القصد الفرار اما بالتعليق او مباشرة
الشرط في المرض وان لم يكن له منه بد فله من التعليق الفتيه
فرد عليه في حكم الارث واثم الوجه الرابع وهو ما اذا علقه
بفعلها فان كان التعليق والشرط في المرض والفعل ما لها منه
بد مثل كلام زيد ودخول الدار ونحوها لم يرثه وفي المحيط
وروي عن ابى يوسف انه لو علق طلاقها بدخول الدار ولها
حاجة الى الدخول ورثت وان كان الفعل لا بد لها منه كاكل
الطعام والصلاة والصوم وكلام الابوين وقضا الدين والاستيفاء
والقيام والقعود والشرب والتفكير فلها الميراث لانها مضطرة
الى المباشرة لما لها في الامتناع من خوف الهلاك في الدنيا او في
العقبى ولا رضى مع الاضطرار واما اذا كان التعليق في الصحة
فان كان الفعل ما لها منه بد فلا اشكال في انه لا ميراث لها
وان كان لا بد لها منه فذكر ذلك الجواب عند محروبه قال زفر اذ لم

يوجد من الزوج صنع حال تعلق حقه بما له وعند أبي حنيفة
وإبي يوسف يرث ويشمل فعلها إليه لأنها مضطرون لما ذكرنا
وكما في الأكره وإن كان التعليق والشرط في الصحة لم يرث في
الوجوه كلها لعدم الفرار عندهما وفي شرح المدونة لأبي يوسف
لوقال لها إن قدم فلان وأدخلت متا وذلك في الصحة فوجد الشرط
في المرض ورثته وكذا الواقع خلع أو إيلاء أو لعان وفي الجواهر فإن
كان أصله منه وكما له منها أو من غيرها كالخبر والمخالف في صحته
والمثاليين وغير ذلك ففي تورثه قولان وفي المبسوط إذا قال لها إذا
مرضت فانت طالق ثلثا ثم مرضت ومات ورثته لأنه كالمسئل عنده
ولهذا لو قال إن خبنت فانت طالق فخن لا يقع وقال أبو القاسم
الصفار لا ترثه لأنه يقع عليها الثلث بأول مرضه وعند ذلك
لا يكون صابجا فرائس وإن قال المريض إن صححت من مرضي
فانت طالق ثلثا فصحت من مرضه وقع الطلاق ولأميرت لها من مرض
بعد ذلك لعدم الفرار منه قال وإذا طلقها ثلثا وهو مريض
ثم صححت ثم مات لم ترثه عندنا وقال زفر ترثه وهو قول الأوزاعي
والزهري والثوري وابن حنبل وأصح من رآهويه لأنه قصد الفرار
حين أوقعه في المرض وقدمات وهو مريض في عديتها ولكنها تقول
المرض إذا تعقبه بغيره فهو بمنزلة الصحة تزول به مرض الموت
فحينئذ لم يكن لما حق تعلق بما له فلم يكن الزوج فارقا قل
إذا كان به جرح حتى صار صابجا فرائس فانقطعت وصحتها
ثم مات بجرح أو غيرهما من الأمراض إما لو انقطعت جرحي الربع

وصححت ثم عادت جرحي الربع يجعل الثانيه عيني الأول ولا حكم بينهما
مستعني أن يرثه على هذا وفي المحيط القول قولها في انقطاع العدة
لأنها أمينة ولو قالت أيسدت من الحيض فاعتدت بالاشهر ثم
تزوجت باخر فولدت أو قالت خضت كاللها الميراث من الأول
إن مات لأنه طهر غلظا في الاعتماد بالاشهر فكانت عديتها ببقية
بالأقرا وفي الذخيرة لو لم يقل شيئا ولكنها تزوجت بغيره بعد
مدة ينقض عديتها في مثلها ثم قالت لم تنقض منه لا صدق و
امراة الثاني ولأميرت لها وجعل اقدامها على الثاني أقرارا أمتها
بانقضاء عديتها والمستحاضة إذا كان حضها مختلفا بوضفها
بالأقرا فجرح الارث كالرجعة والصلاة إحتياط وفي المحيط إذا
قال لامراة النكاح أنت طالق غدا ثلثا فاسلمت فالغدا أو بعده
لأمرته لعدم الفرار ولو قال إن اسلمت فانت طالق ثلثا ورثت لأن
ذلك زمان تعلق حقه بما له ولو اسلمت فطلقها ثلثا وهو لا يعلم
بإسلامها ترثه ولو اسلمت امراة الكافر ثم طلقها في مرضه
ثم اسلم ومات لا ترثه لأن الطلاق حصل في حال الاستحقاق الميراث
منه وكذا العبد لو طلق امرأته في مرضه ثم اعتق لا ترثه لأنه لم يكن
فارا ولو قالت الورثة لأمه اعتقت بعد موته فقالت اعتقت
قبل فالقول لهم لأنها اعترفت بالمبط وهو كونها أمه وأدعت زواله
والارث منه والورثة متكرون لحجها ولو قالت كبرياء ما اعتقت
بعد موته وهي تقول ما زلت حرة فالقول قولها في الجسام ارتدت
أو قبلت ابن زوجها ومي مريضة أو اختارت نفسها بالبيع أو العتق

ومات ورثها زوجها وبالعتة والحب الطاري لا يتوارثا لانه منه
حي كان ظلوما وطلبها رضى ومعنى المسئلة انه تزوج امرأة ودخل
بها ثم طلقها باسم حب وتزوجها في العدة فاخترت نفسها ثم
ماتت في العدة وانما وضع المسئلة في الحب الطاري لتكون العدة
قائمة بالاتفاق لان ظلوه المحبوب لا يوجب العدة في القياس والدخول
في الاول دخول في الثاني عندها خلافا للمهر لان عند تعود بعينه
العدة الاولى بعد ارتفاعها وفي المني ابيع ولو ارتدت في حال صحته ماتت
في الردة او قتل او لحق به الجرب وهي العدة ورثت منه ولو ارتدت
وهي مريضة ومات ورثها الزوج وكذا الوطاع ومات ابنه وفي المحيط
لو طلقها وهو مريض فارتدت ثم اسلمت لم يرثه لانقطاع النكاح
بالردة ولو ارتد امعا ثم اسلم الزوج وماتت لا ترثه لانها مريضة فان
اسلمت ثم مات الزوج مرتدا ورثته لان الفقة وقعت سدا للزوج
على الردة كان غير الردة المبتداه منه ولو ارتدت ماتت او لحق
وله امرأة مسلمة في العدة ورثته ولو ارتدت ماتت او لحقت بالدار
مريضة لم يرثها لان ردته توجب القتل فقد اشرف على الهلاك فصار
كالمرريض حتى لا ينفذ تبرعاته والمريضة لا يقتل فلم يكن كالمريضة
كانت الفقة في الصحة وان كانت مريضة فارتدت ثم ماتت ورثها
الزوج استحسانا لان الفقة حصلت بعد تحقق حقها بالها وان
كان النكاح لا يمكن ابقاؤه مع الردة في حق المهر ولكن يمكن ابقاؤه في حق الارث
وفي المنتقى وكل جلاء بطلاق امراته ثلثا لم يرث ولم يستطع عزله فطلق
الوكيل لم يرث وان قدر على عزله فلم يعزله فطلق ورثت وقوله لو طلقها

في العدة
في العدة
في العدة

فارتدت والعياذ بالله ثم اسلمت ثم مات من مرضه وهي العدة لم يرثه
وان لم يرتد بل طاعوت ابن زوجها في الحام ورثت وقد ذكرت ذلك
قال وجه الفرق انها بالردة ابطلت اعمليه الارث اذ المرتدة
لا ترث احدا ولا يقاتل الارث بدو الا اعمليه بالمطوعة ما بطلت
الا اعمليه لان الحرمة لا تنافي الارث وهي الباقية له بخلاف مطلوها
له في حال قيام النكاح حيث لا يرث لانها تثبت الفقة فكانت راضية
بطلاق السبب وبعد الطلاق المثلث لاشتت الحرمة بالمطوعة وعنى
جرمته الارث لم يقدحها عليها وان سببها جرمته موبد وجرمه الطلاق
الثالث موثقه **ف** قوله ومن قدر امراته بالزنا وهو
صحح ولا عن المرض ورثت وقال محمد لا يرث وان كان القذف المرض
ورثت في قولهم جميعا وهو لا يرث وهذا يلحق بالتعليق بفعل لا بد لها
منه اذ هي ملجأ الى اللعان لرفع عار الزنا عن نفسها وتقدم حسنها
وفي الجواهر في توريث المتلاعن قولان ولا يرث في الردة لعدم
التمه وفي الامه والكمالية قولان لم رعاها الطوارى البعده وجماع
الحامه وان آل منها وهو صحح ثم بانث بالايلا وهو مريض لم يرث
وان كان الايلا ايضا في المرض ورثت قال لان الايلا في معنى تعليق
الطلاق المبين بغير اربعة اشهر حاله عن الوقاع او التي باللسان
فان قيل في الايلا في الصحة متمكن من ابطاله بالتي فيه في ان يرث
كالو وكال في الصحة وطلق المرض لانه يمكن عزله كما تقدم قلنا
لا يمكن منه الا بضر فلم يكن متمكنا مطلقا خلاف الوكيل والطلاق الذي
يملك فيه الرجعة يرث فيه في جميع الوجوه وكل ما ذكرنا انها ترث

انما ترث اذا مات وهي العدة وقد ذكرناه ووجهه ان
باب الرجعة والرجعة بفتح الراء وكسر
والفتح افصح قوله اذا طلق الرجل امراته تطليقه رجعية
او تطليقتين فله ان يراجعها في عدتها رضى بذلك او لم يرض وهذا
باجماع اهل العلم وفي المسانغ الرجعة اسم من رجوع رجوعا او رجعا
يعني ان رجعا يستعمل لازما ومعديا فالرجوع مصدر لازم
كالقعود والجلوس والخروج والدخول فمن اللازم قوله لا يرجع
الى المدينة فلما رجعوا الى ابيهم وانا اليه راجعون وقوله عليه السلام
لا يرجعوا بعدى كما رايضرب بعضكم رقاب بعض ومن المتعدي قوله
تعالى فان رجعت الله الى طائفة منهم الاية ثم اليه ترجعون فارجع
البصر ومنه قوله تعالى انه على رجعه لقادر والها ضمير المفعول
اي على اعادته ومثله والسا ذاب الرجوع والرجع المطر سمي بالمصدر
لان الله تعالى رجعه وقتا وقال الشاعر
فهل يرجع المسلم او تكشف الغنى ثلاث الاثاني والرياء البلاء
فالرجع مصدر المتعدي وقوله تعالى وبقولتهن اجن برء من اى
يرجعهن وان لم يكن للرجعة والمراد بذلك ان الرجل اذا
اراد رجعتها فائت بها الزوج وجب ايثار قوله على قولها وكان هو
اجن منها لان لها حقا في الرجعة وليس المعنى ان الزوج اجن من
الا جانب فانه لا اجن لهم البته ولا يصح نكاحهم في الوقت الذي يطلق
اجن بها ومنه الاية دل على ثبوت الرجعة وشرطه العدة وعدم
شرطيه رضاها وقوله تعالى فامسكوهن بمعروف ولا تمسكوهن الا بما

٢١٩
فدل على ان الرجعة استثناء من النكاح اذ لو لا ما لزال كان من شرطها
قيام العدة لرواى الملك بانصائها اجماعا وروى ابو داود عن عمر
رضي الله عنه ان النبي عليه السلام طلق حفصة ثم راجعها وفي
المبسوط طلق ستوده بقوله اعتدى ثم راجعها وروى ان علقمة طلق
امراته فارفع جيفها سبعة عشر شهرا ثم مات فورثه ابن مسعود
منها وقال ان الله تعالى حبس مبراها عليك فدل على اعتبار العدة
في الميراث ايضا وان حالت وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه انه عليه
السلام قال له مرايتك فلما راجعها الحديث متفق عليه والرجعة
ان يقول راجعتك او راجعت امرأتى او رجعتك او رجعتك
ذكر في المحيط او ردتك او امسكتك وامسكتك ذكر
في المحيط وهما لغتان ومنه الالفاظ صريحة في الرجعة غير مفتقرة الى
النية ومن الكايات في الرجعة انت عندى كما كتبت او قال انت امرأتى
ونوى به الرجعة صار راجعا ذكر في اللزخية وفي الحاوى عزاه
الى محمد بن مقاتل الرازى قاضى قضاء بغداد وفي المبسوط اربعة الفاظ
متفق عليها وهي قوله راجعت وارجعت ورجعت ورددت قلب
مراده مع ذكر المراه ظاهرا او ضميا ولهذا ذكر في الروضة لوقال
رجعت او قال راجعت لاسمع وفي حصول الرجعة بقوله راجعتك
بغير نية الرجعة قولان للملك كمنكاح المازل ذكر في الجواهر
وفي المبسوط بردد وامل بشرط في ردتك الى النكاح او
الى عصمتي من الصلة ولا يشترط في الارتجاع والمراجعة ذكر الصلة
والرجوع ملحق بالارتجاع واختلفوا في امساك والنكاح والترق

انه لا يكون رجعه ذكره الحارثي وعنه محمد بن حمز قال ابو جعفر وبه نأخذ وفي
النيابيع وعليه الفتوى وفي فقيهه المنية والفتوى على انه رجعه لا ينجيه
ان انشا النكاح في المنكوحه باطل لغو فلا تثبت ما في ضمن اللغو وان تزوجها
وطيها لا يصير فراجا لان الوطى يتألف على كونه الاجنبي وفي الموايد
محصل الرجعة بالوطى والاستمتاع وشبهه بالنه وان عرى عن النيه
لا يحصل وقيل محصل في المقدمات تحصل الرجعة بالوطى
والقبلة والمباشرة للذهاب الى الموان وهو بيان لما في المدونة وما
الدخول عليها والاكل معها اذا نوى بذلك الرجعة صحت على رواية
المنع ولا تصح على رواية الاباحه والصحيح صحة الرجعة بمجرد النية
ولو انفرد اللفظ بلا نية لا يصح الرجعة فيما بينه وبين الله وعمره
لو قال ان جامعتك فانت طالق فجامعها قال محرم كون رجعة
وبه قال زفر وقال ابو يوسف ان اخرجته ثم ادخله يصير فراجا
وفي المحيط الا ان يحيى عنها ثم يعود وذكر في اخبار الامان في
الطلاق الخلاف من اني يوسف ومحرم على عكس ما ذكره في قوله
ويستحب ان يشهد على الرجعة شاهدين وان لم يشهد صحت الرجعة
وبه قال مالك وقال القاضي ابن بكر بن العلاء وفي المقدمات
والصحيح انه مندوب اليه وليس بواجب وليس شرط عند من
اوجب في صحة الرجعة ولو وجب لما صحت الرجعة دونه بل مراده
انه ياتم تاركه وفي الجديد للشافعي ان الاشهاد مستحب فيها
كقولنا ذكره في البسيط وفي الردية ليس بشرط على الاظهر قال
في المبسوط وهو قول ابن مسعود وعما رضى الله عنهما وفي المحيط

الاشهاد لانهم عند الشافعي لا يصح الا مهر عنده وفي المبسوط في احد
قولي الشافعي الشاهدان فيها واجب وعن ابن حنبل روايتان في الاشهاد
ذكرهما في المغني ولا يفتقر الى مهر ولا مهر ولا رضاها وهو اجماع وفي
الاشراف لم يختلف على العلم ان الاشهاد فيها سنة وان الرجعة
الى الرجل ما دامت في عدتها وان كرهت وذلك بغير مهر ولا عوض
وفي المحلى الاشهاد عند الرجعة شرط واذ ارجعها ولم يشهد واشهد
ولم يعلمها حتى انقضت عدتها بانت منه وهي زوجة عندنا وفي
المحلى المطلقة الرجعية زوجة الذي طلقها وحل له وطبها ومثها
والنظر اليها كما كان قبل الطلاق اذ لم يات بتحريم ذلك كما يروى
اجماع وقال القاضي من الجنب له طاهر المذهب انها باجاء قال
احمد في روايه اني طالب لا يحتج عنه وفي روايه اني الحرة يشوف
له ما كانت في العدة وله ان يخلوها ويطأها لانها في حكم الزوجات
ولا يلزمه مهر لانه وطئ زوجته وفي الروضة لو طيها فلا جد
عليه وان كان عالما بالتحريم وفيه وجه ضعيف ولا يجب فيه التعزير
ان كان جاهلا او يعتقد اباحتها والا فصح ولو وطئها ولم يراجعها
لزمه مهر المثل وان ارجعها فالنص وجوب المهر وقال امام
الحرمين هل هي زوجة ام خارجة عن رتبة الملك فصل غامض
والاحكام في الظاهر كالمستأقر فانه اوجب للمهر بالوطى وحرمة
والموطى يستأنف العدة ويدخل بها نقيتها وابو جعفر منع
المستأنف بها والمخلود بها ثم قال اسات الرجعة خارج عن عتق
التصقات لا سبيل الى النكاح على المذاهب كلها والذي ذكرناه

الامكان في الروضة للنووي قال الشافعي هي زوجة في حسنه
مواضع من كتاب الله تعالى اية الميراث والاياله والظهار والطلاق
والطلاق وعدن الوفاء وكذا في عدم اشتراط الولي في الرجعة
وعدم اشتراط لفظه النكاح والتزوج والرضي منها عند الكحل
ومنها عند ان حيفه ومجرها تقدم ولا يمنع الاحرام في البسيط
في الظاهر ولا يقف على اذن السيد قال في البسيط في التخييج
ويذكر على انه روجه قوله تعالى وبغولتهن احق بردهن وايضا
والبعل الزوج وايضا قوله احق وقوله بردهن لان الرد اعادتها الى
الحالة التي كانت قبل الطلاق وتسمى رد الزوج سبب زوال ملكه
فانه يزول ذلك بعد العود وقوله تعالى فامسك لمعروف وهو
الابقاء والتسريح والمفارقة تركها حتى تنقضي عدتها وراجع الامه
على الجرم وفيها خلاف عند الشافعية وفي قنية النسيه راجع المحن
بالقول او بالفعل لا يصح وقيل يصح بهما وقيل يصح بالفعل دون
القول وفي المربعين ان راجعها بالقول لا يصح وبالفعل يصح وفي
البيان مع الرجعه سنيه وبعديه فالسنيه ان راجعها بالقول
وفي المبسوط هذا الحسن ويشهد على رجعتها ويعلم بالرجعة
وان لم يشهد او اشهد ولم يعلم فله رعيه وبالفعل مكرهه وسحب
ان يشهد على رجعتها بعد ذلك وفي المجرى عن ابن حنيفة يخرج
المطلقة الرجعية مع زوجها الى الشفر فقد ابا ج لها الخروج وعنه
في الاملا ليس له الشفر بها ولا وحدها قال وليس ذلك من
صل اليه ليس بزواج بل هو كالمجرم لها وقد قال الله تعالى ولا تخجلن

من يؤمن ولا تخجلن الاية والزام امام الحرمين باطل لمعروف ماخذ
والشفر وماذونه سواء وانما كرهوا الخلو بها اذ لم يكن قصد
رجعتها لانهما يكون متجده في بيتها والزواج يسكنها فمما وقع
نظره على موضع نصيره شر اجعا وليس من قصد رجعتها فيطلقها
فطول عليها العدة وليس المعنى فيها راجعا الى حرمة الوطى والى
انه ليست بزوجه له وانما يقع التناقض في قول امامه كما ذكر
وفي الذخيرة الاحسن فراجعها بالقول كما ذكر في المبسوط لانها
متفق عليها وبالفعل يختلف فيها وما ذكر فيها لا يدل على انها
بدعيه كما ذكر ان الطلاق حسن واجسن فالحسن طلاق الستة
واستدل الظاهر به ومن قال يقولهم بظاهر قوله تعالى فيها
واشهدوا ذور عدل متكروا الامر للوجوب ولتفهم الامصار
ان النصوص في ذلك غير متحدة عن قيد الاشهاد لقوله تعالى
فامسك لمعروف او تسريح باحسن وقوله عليه السلام
لعمر ربانك فليراجعها ولان الرجعة استدانة النكاح والشهاد
ليست شرطا في النكاح في حالة البقائك في في الاية الا ان الاشهاد
تسحب لزيادة الاحتياط وكما يقع التناكر فيها والامر امر
استحباب لذلك الا ترى انه تعالى قدرها بالمفارقة والاشهاد
غير واجب عند الطلاق فصار لقوله تعالى واشهدوا ذاتا يعتم
وقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله تعالى
فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم والظاهر به قد وجبوه
في الطلاق ايضا وكذا في البيع ودفع المال واشتوا العيصان عند

ترك الاستهاد الا انه تناقض قولهم في ذلك فابطلوا الرجعة ترك
الاستهاد وترك اعلامها بالرجعة من غير دليل وصحوا بقية التصرفات
المذكورة وانما حكموا بعضاين تاركه هكذا في المحل في شرح المحل
وقوله ويستحب ان يعلمها كمالا منع في المعصية ما تزوج بغير انقضاء
عدها وهي زوجة الغير فكذلك لا يتحقق المعصية بغير علمها
بذلك الا ان يقال ينبغي ان يقال لها ان لا تزوج بغيره حتى تسأل
عن انجاسها لا تفراده بعد فاذا تزوجت بغيره سأل فقعت المعصية
وفي قاضي خان المسافرة والخلو لا يكون رجعة وعند زفر المسافرة
بها رجعة وتعلق الرجعة بالشرط باطل عندنا وبه قال الشافعي
وابن حنبل ذكر في المعنى كتعليق التمليك مثل ان يقول اذا غدت فقد
راجعتك او اضافها مثل ان يقول راجعتك غدا كما لو قال تزوجتك
غدا وفي البداية لا يجوز شرط الخيار في الرجعة كالسكاج وفي فقيه
المطيه لو اختلفا في المدخول المراجع فالقول قولها قبل الخلو
وقوله بعدها وفي المحيط الخلو ليس برجعة خلاف تارك
المهر لان الرجعة حقه وهو قادر عليها والتاكر حقهما وهي في منع
مثلا والمسئلة والكابيه والجرع والمهوكه في الرجعة سواء في
الجواهر قال شهاب عن ملك قال اذا كان الغد فقد راجعتك
لم تكن رجعة قيل مراده لم يكن رجعه الان ويكون رجعة في الغد
وعند ملك يحرم وطئها على المشهور ولا يجب به شيء وقد ذكرنا
خلاف الشافعي فيه ولو قال زوجاته طوائف دخلت
المطلقة الرجعية فيهن بالاجماع خلاف الباين فذلك على انها زوجته

من كل وجه لانه لا يثبت الا بوجود الشرط بصوريه وبمعناه لهذا
لو قال عبيد احرار لا يعتق مكانه لقصور الملك فيه الا بالنيه
ووقوع الطلاق الرجعي عليها لا يوجب تحريم وطئها كما لو راجعها
فان الطلاق واقع لا يرتفع بالرجعة وبحل وطئها الرمي بالمبسوط
وقيا سهم على المكاتبه لا يصح لوجهين احدهما ان المكاتبه احسن
بنفسها بخلاف المطلقة الرجعية والوجه الثاني ان المولى احرر على
نفسه بالرأى العوض بخلاف المطلقة ومصل رواله موقوف فان
لم راجعها حتى انقضت عدتها تسار والملك بالطلاق وان راجعها
تبينا انه لم تزل ورجح الغد الى زواله وامام الحرمين ترجح كونه
غير قاطع للسكاج ولا مزيل للملك فلو اذ انقضت
عدتها فقال قد كنت راجعتك في عتدتك فصدقته فالقول قوله
وان كذبته فالقول قولها ولا يمين عليها عندنا خفيفه وهي مسئلة
الاستحلاف في الاشياء الستة على ما ياتي في الدعوى ان شاء الله تعالى
قال ابو بكر بن المنذر القول قولها بعد انقضاء عدتها وهذا
اجماع وانما الخلاف فيمنعها لان من لا يملك الاشياء لا يملك الاقرار
كالوصي والمولى والوكيل بالبيع ومن له الخيار وفي الجواهر
لو قال راجعتك لان فقالت انقضت عدتي اسرفا تكرر قال انقضت
عدتي فقال راجعتك اسرفا تكرر قال لعل قولها لانه لا يملك الاشياء
فلا يملك الاسداد والاخبار وان قال الزوج قد راجعتك فقلت
مجيبه له قد انقضت عدتي لم تصح الرجعة عندنا خفيفه وبه قال
الشافعي ذكر في الروضة ومثله ابن حنبل ذكر في المحرر وقال

ابو يوسف ومحمد صحح الرجعة ولبس المحنة ولا خلاف انها لو قالت
انقضت عدتي فقال الزوج محبباً لها راجعتك ان القول قولها
لها ان قولها صادق العدة اذ هي باقية ظاهراً الى ان خير
وقد سبقته لان قولها اخبار فيستدعي سبق المخبره فاقول
احواله ان يكون مقارن للرجعة فلا يصح الرجعة ومسئلة
الطلاق على الخلاف وهو القياس ولو سلمت فالطلاق يقع
باقراره بعد انقضاء العدة لانه عليه والمراجعة له فلا تثبت
به وفي الروضة قولها اخبار وقوله انشا والاخبار سابق
على الانشاء وهذا بخلاف الوكيل اذا قال له الموكل غير تلك
فقال محبباً له قد بعث السلعة فان القول للموكل لان البيع لا يجوز
ان يوجد مع العزل وانقطاع الدم يجوز ان يوجد مع قوله قد راجعتك
فانفردا ويشتغل في هذه المسئلة عند ان حنفية ايضا لانها
كون بآله لا امتناع من الزوج وكونها في منزل الزوج وذلك مما
يصح بذله ولا يقال اذا انكحت صححت الرجعة وهي لا يصح بذلها
لانما نقول انما تمت نكوتها العدة والزوج بمك الرجعة من
طريق الحكم لبقاء العدة لا بقولها فصارك بالنسب الذي ثبت للراش
عنده شهادة القابلة بالولادة وان لم يثبت النسب بشهادتها
ولو قال راجعتك فقالت بعد سكتة انقضت عدتي صححت
رجعته وفي المسئلة لو اقام البينة انه قال في عدتها قد
راجعتها او جامعها كان ذلك له او الثابت بالبينة كالثابت
معانيه قال وهذا من عجيب المسائل فانه ثبت اقرار نفسه

بالبينة بما لو اقر به للحال لم يكن مقبولاً منه وفي الروضة
لو اتفقا على انقضاء العدة واختلعا في الرجعة فالصحيح القول
قولها وعليه الجمهور ولو اتفقا على الرجعة يوم الجمعة فقالت
انقضت عدتي يوم الخميس وقال الزوج يوم السبت مهل صد
سمعه ام هي ام السابون بالدعوى فيه ثلثة اوجه الصحيح
الاول وان كانت العدة باقية فالقول قوله في الصحيح لانه لا يملك
الا لشافلا ثمه في الاخبار ومثل القول قولها واذا قال
زوج الامه بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتها وصدقه المولى
وكزنته الامه فالقول قولها عند ان حنفية وزفروني الاشراف
القول قول الامه دون المولى عند ان حنفية والشافعي والى ثور
قال ابن المنذر وبه اقول وفي المغني هو قولك واجه وقال
ابو يوسف ومحمد القول قول المولى والزوج لهما ان يضعها
ملك المولى فنفذ اقراره في ذلك لا اقرار بواجبها وللجماعة
ان الرجعة تبني على قيام العدة والقول فيها قولها فكذلك فيما
يبني عليها وانما قيل قول المولى في النكاح لانه يملك انشاء ملك
الاقرار به بخلاف الرجعة ولو كان على القلب فعندها القول
قول المولى وكذا عند في الصحيح لانها منقضية العدة في الحال
فظهر ملك المولى بضعها فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف الاول
لان المولى بالتصديق في الرجعة من قيام العدة عندها وملكه لا
يظهر مع العدة لانها زوجة فصارك بالزوجت ثم اقرت ان مطلقها
فذكر ان راجعها ولا يلزم من قبول النكاح ما قبول صديقها وفي النبايع

هو على الخلاف ايضاً وقال بعض اصحابنا لا يقضي بشئ حتى ينقضي المول
والامة وفي المبسوط لا تثبت الرجعة بالاتفاق ولم يقل في الصحيح وان
قالت قد انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض بعد فله رجعتها لانهما اقرت
بكرها فيما سب به الحق عليها ولوراجعها ولم يعلم بها حتى انقضت عدتها
وتزوجت بغيره من امراته دخل بها الثاني اولى بدخلها من غيرها
الثاني لانه تزوج بها وهي امرأة الغير وفي المذهب هذا هو الصحيح وهو
مذهب اكثر الفقهاء منهم الثوري والشافعي وابو عبيد وروى ذلك عن
علي وهو احدى الروايتين عن ابن حنبل وعنه ان دخل بها الثاني من امراته
ويطلى كاح الاول روى ذلك عن عمر رضي الله عنه وبه قال مالك وبروي
عن سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن القاسم ونافع وهو قول الظاهريين
بناء على ان الرجعة لا يصح عندهم الا باعلامها بالرجعة قوله
واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام انقطعت الرجعة وان
لم يغتسل وان انقطع لاق من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة حتى يغتسل
او يمضي عليها وقت صلاته وفي النيسابغ او يمضي عليها وقت اقرب
الصلاة عليها مع القدرة على الاعتسالا وهذا لان الحيض لا يزيد له
على العشرة عندنا على ما تقدم في كتاب الحيض فيجب ان لا ينقطع خرجت
من الحيض فانقضت العدة وانقطعت الرجعة اذ مرث طها قيام
العدة قلعه اذا تمت عشرة ايام لا يحتاج فيه الى انقطاع الدم
في انقضاء العدة وانقطاع الرجعة لان ما زاد على العشرة دم استحاضه
الا انها اذا كان لها مادة في الحيض ترد الى ايام عاداتها فيجوز ان تكون قد
انقضت عدتها قبل العشرة اذا لم تنقطع على العشرة واذا انقطع فيا دور

العشرة فلا ينقطع ضعيف محتمل عود الدم فلا بد ان يعتضد الانقطاع
بالاغتسال او يلزم حكم من احكام الطامرات وهو وجوب الصلاة في
ذمتها بمضي وقت الصلاة مع القدرة على الاغتسال كما ذكره في النيسابغ
وفيه خلاف في خلاف ما لو كانت كما به حيث يكفي في جنتها بنفس
الا ينقطع اذا لم يعاود بها الدم لانها لا تكلف بالاغتسال ولا يجب
الصلاة عليها ولو اغتسلت بسور الجمار مع وجود الماء المطلق
انقطعت الرجعة لكنها لا تصل به حتى يغتسل بما اخر او يمضي لاجل
خاصة ذلك الماء اجتنابا ذكره في المبسوط قلت ولا خلاف
عدم طهوريته وتنقطع اذا تيممت وصات عند الحيضة والى يوسف
وهذا استحسان في المبسوط صلحت مكتوبه او تطوعا او تيمم
لا ينقطع الرجعة عندها وقال محرز فيروا الشافعي اذا تيممت
انقطع الرجعة وهو القياس لان التيمم حال عدم الماء طهارة مطلقة
حتى تثبت بدو من الاحكام ما ثبت بالاغتسال فكان منزلة وقد
اتفقوا على انقطاعها بنفس الاغتسال لسور الجمار مع انه لا يصل به
والتيمم يصل به فكان اول وهما انه ملوث بمعبر مطهر
وانما اقتبر طهارة ضرورة ان لا تضاعف عليه الواجبات ومن
الضرورة محتمل حال اذا الصلاة لا يفي قبلها من الاوقات والاحكام
الثابتة ايضا ضرورة اقتصايمه وقوله ملوث يعني الغالب
فالغالب فيه لا يشترط عندنا خيفه بالحجر المغسول بالبر
الاتفاق ولا غير رثم ولا تلويث وقوله غير مطهر للذهب ان مطهر
الجنس القدرة على استعمال الماء قال الله تعالى ولكن يردل مطهر

مقلد هسا ولو كان الان زوحا اياه جاز الناح عدا وهو قول اهل العراق وعند اهل
الحجاز لا يجوز وهو قول ارجل وعدا السافعي وقد تنصّل قال في السبيل ان قلنا انه لا
يروج عارده الاحي لا يمسوس كماله وانها قد اصبحت عاردها وان عارده الاجمى
او كان الان موصولا لمملكه عارده وهي لا تقي ما عفاه نسي محمد نأحه على حصول الاستيلاء
او على جاريه وان قال في الاستيلاء لا يصح نأحه ويطحن الان بالاحي فان لم يمسح
لا يصح نأحه ولو كان الاب عدا جاز نأحه عارده اياه الا جماع وفي المبسوط لا يجوز لسان روج
عارده اياه عند السافعي فكل هذا ما على ان لم يمسح روج اياه عند طول المرحم وحى على الاعتراف
ايه نسي سعي عن نأحه الايه قال لكن هذا ليس صحيحا فاند لوروج اياه عن روج الناح ولم
يكن ملكه ما روج به المرحم والاصح انما سئل مبتداه فليس في صحة الروح اياه الاحي خلاف
عندهم وفي الحلي جاز لو كان روج اياه ولده الى لعل لوله وللان ان روج اياه والله
الى لعل لوله الاستداع المعنى محدث عمن روج نأحه عن اياه عن جده اياه عليه السلام قال
ان وما لك لا يكره رواج ان جمل وعده عليه السلام انه قال اطلب ما احلهم من كتبكم وان
اموال اولادكم من كتبكم فخلوه هنيئا رواه البخاري قال ان قدامه ولا نه لومك لا يجوز وانما
لا لعل له نأحه بما هي ضايفه لملته شروعا واولي الخرم فليس هذا ليس سعي وهو فاطمه
واعتباره مملكه حرم منها باطل بان مطلقا ان ملك حرمها يحرم على ما لك ما فيها وطها وها
اضافه الجملة الى الاب لا يخرم وطها على الان مطلقا فانه فضل من عوى الاولاد ولا ان
من ملك حرمها من اعين والناظر صرح اعافه والناظر الى اصف الجملة الذي لا يصدق اعافه
لان الجاني لا يخرم وعلى الان وطها وسما وهسما وجمع الصفات المحصاة بالملك ولا
يصح من الاب من ذلك واللام في الحديث الاول الاخصاص لا للملك ويدل عليه اضافته
الى الاب قوله وما لك ولا اياض صم ايه ودرماض فلا يصح له قال لا لعل الاب وطها عارده
ولا لعل للان وطها عارده وقد اضافنا الى الان عاردها فان كانت ايضا لعل لان روج اياه لعله

تلك اضافه ما لم يمسح ان يجوز نأحه بها ولا شك في ان الاضافه الى الاب ليس اضافه
ملك والحديث الاول غير ما في الحديث الثاني ورد في الاول نأحه بدل على صورته قلناه
ما رواه الراروطي في سننه من طريقه عليه السلام قال لا تعق الرجل ما لا يملكه فلما لم
بعد اجتناف الاب لمجابه اياه على ان ينفذ ما لك لها فان ولدت منه لم تقصرام ولده ولا
فمه عليه وعليه المبرور ولها حرام لا يملكه اخوه فهو عليه لقوله عليه السلام من ماله دارم
يهرم منه فهو حر واه ابو داود والنسائي والترمذي على ما في هذه من الخلاف في حابه العاق
ان ما الله تعالى وفي المباح لومك الان روجه والله الذي لا يخلد الا لعله لم يمسح الاصح
وليس له نأحه اياه مكنيا لعله لولا هما وخالفه المختار بملك روجه سيده حيث مضى
الناح والاصح وعلى هذا الطلاق لا يحد روج ام سنده عندنا ويجوز عند اهل الحجاز لا يجوز
لسنده وقال نجرم حاتم للعد نأحه ام سنده وبك وبنت سيده واحده ولا تعلم منع
منه ان يحد الا لعله قال رثنا ورثه فمسح الناح قال نعم فان ما داود وسنده وسنده
ولا روج **قوله** وادابيت عن عبد الله قال لو لاد اعقده عنى الف ففعل فسد الناح
اي اعسج وهو قول الشافعي وقال زولا نوسد واصله ان العق يقع على الامم التي هي السيله
عدا وعدة عن المامور ولون ولا ن لها واونى به الفان يخرج عن عهدتها عدا وعده
ولا ن للمامور والاعاق عنه وفي المديونه اعسج عده عن امرائه للعد مولاه لها ولا
مسح الناح لانها لم يملكه ولو دفعت ما لا يسد روجها على ان اعقده عنها مسح الناح
ودل على الصوره وولا ن لها وقال احمد لا يسد نأحه لانها لم يملكه **وعنده يجوز**
الاعاق عن العرو وجعل ولاته والاصل عدا ان الملك ينفذ لوجه بطريق الاقتصا
لصحتها لعله الماله العاقاها فانها كانت ملكي عدا فانها تم في ذلك الاعتراف عني
ولو صحت بذلك للملك العاقاها على الاعاق فذلك لها فانها فاداملكه اعسج الناح
مزور وروى في الاقتصا الا في مسك حرامها لو اوصى مسك لعله سكر الممل فحقها

الموافقة لهم وفي المحيط الوثيق أن الماء يصب للوجه لم يقطع الرجعة
ولو تركت المضمضة والاستنشاق قال مجمر تبيين منه ولا يخل
للزواج فجعل ذلك فرضاً في حق الصلاة وحل التزوج بغيره ولم يجعل
فرضاً في حق الرجعة احتياطاً وعن أبي يوسف روايتان كما ذكرنا عن
صاحب الكتاب وفي المنافع العضو كاليد والرجل دون العضو
كالأصبع قلد وكذا بعض الساعد وبعض العضد دون
العضو **وسرع** اختلاف الفقهاء من الصكابة والتابعين
ومن بعدهم في المدة التي تصدق المراه في القضا عدها فذهب أبو حنيفة
رضي الله عنه إلى أن أقل ما تصدق شهران ثلث حيض بشهر وظهر أن شهر
أو ثلثه أطهر خمسة وأربعين يوماً وثلث حيض خمسة عشر يوماً كل
حيضه خمسة أيام والمذهب الثاني وهو مذهب أبي يوسف ومجمر
تشرعه وثلثون يوماً طهران سبعة وثلث حيض تسعة أعشار الأقل الحيض
والمذهب الثالث أنها إذا ادعت أنها حاضت ثلث حيض في شهر
أو في خمسة وثلثين يوماً جاءت بسببه من النساء العدة ولا يطهر
أهلها ممن صا صدفه وعد الله إمارات ما حرم عليها الصلاة والطه
وتغتسل عند كل قرء وتصلى فقد انقضت عدها والأصح كاذبه بمذهب
شرح وقال له على رضي الله عنه قالون معناه بالرؤية أحسن
والمذهب الرابع أنها تصدق في أكثر من اثنين وثلثين يوماً
وهو مذهب الشافعي أو قول له ذكره عن ابن المنذر والمذهب
الخامس أنها لا تصدق في سبعين يوماً قاله أبو ثور
على أن أقل الحيض يوم وأقل الطهر خمسة عشر يوماً والمذهب

مطل
في المدة التي تصدق المراه
في القضا عدها

السادس أربعون يوماً وهو مذهب مالك في الجوامع والمذهب
السابع أن كان لها اقراً معلومة تعرفها بطائفة أهلها فإنها تصدق
على ما يشهد به وإن لم يكن لا تصدق في أقل من ثلاثة أشهر قاله إسحاق
راهويه وأبو عبيد والمذهب الثامن أقله تسعة وعشرون
يوماً ولخطه طهران سبعة وعشرين يوماً وثلث حيض ثلاثة أيام
ولخطه من الطهر لم يخرج من الحضر قالته الحنابلة وقالوا بعد أن قلنا
أقل الطهر ثلثه عشر يوماً وأن قلنا خمسة عشر يوماً أراد بعد أيام
فكون ثلثه وثلثين يوماً ولخطه قالوا وإن قلنا القراء الطهر وأقل
الطهر ثلثه عشر يوماً سنقضي عدها بثمانية وعشرين يوماً ولخطتين
لخطه من الطهر ولخطه للطعن في الحيضه الثالثه وإن قلنا أقل
الطهر خمسة عشر يوماً على ذلك أربعة وصير اثنين وثلثين يوماً ولخطتين
كما ذكرنا فصار المذهب فيه أحد عشر مذهباً ذكره هذه المذاهب
بعضها في الأشراف لابن المنذر وأقول الحنابلة ذكرها في المعنى
لابن قدامة والزواج أحق برجعها حتى تغتسل من الحيض الثالث
قال ابن المنذر وبوقال أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب
وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وأبو موسى الأشعري
واسمه عبد الله بن قيس وعادة وأبو الدرداء وهو مذهب عبيد
المسيب والثوري وإسحاق وأبي عبيد وفيه قولان هو أحق بها
مادامت في الدم وهذا قول طاوس وسعيد بن جبلة والأوزاعي وفيه
قول ثالث أن له رجعتها حتى يمضي عليها وقت الصلاة التي طهرت
في وقتها قاله الثوري وفيه قول رابع أنها إذا حاضت الثالثة

فقد ريت منه بروي عن ابن عباس وفيه قول خامس ان له
الرجعة ان فرطت في الغسل عشرين سنة ما لم يغتسل عكس ذلك
عن شريك بن عبد الله القاضي وهذا بعيد جدا فان عدتها جنيده
لا ينقضي بعد ما به قرأ ونزل القرآن شرط ثلثه قروء قال
ابن المنذر هذه الاقوال كلها على مذهب من يقول ان القروء الجيضة
وفيه قول سادس هو قول من يقول ان الاقرا الاطهار ازاله
الرجعة حتى يرى الجيضة الثالثة اذا كان طلقها وهي طاهر عدت
هذا قول ملك والشافعي والى عبيد ومن هذا مذهب من الاول
زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة وقاسم وسالم وابان بن عثمان قال
ابن حنبل كذا يقول زيد بن اخذت الان يقول علي وعبد الله
وفي المبسوط كل سقط لم يستين خلقه لانقضيه العدة لانه
في حكم الدم المتجد وان كان قد استبان خلقه او بعض خلقه سقطت به
العدة وفي النيسابغ في التمام ان خرج نصف البدن غير الراس
تنقض به العدة وان خرج من الرجلين نصف البدن غير الرجلين
فكذلك قال ونصف البدن من اليدين الى منكبيه ولا يعتد بالراس
والرجلين وفي الهاروني لو خرج اكثر البدن لا يصح الرجعة وتزوج
بغيره وقال الشافعي بمنحى بالمداء الحار فان تحلل بزوج ولا
فولدت كرم في المبسوط وفي الروضة ان ادعت وضع سقط
لا صدق اقل من ثمانين يوما ولحظتين في طاهر قول الشافعي ولا
تنقض العدة قبل المضغ وفي البسيط ان ادعت سقوط لحم يظهر
فيه التخطيط ففي انقضاء العدة به قولان ويشترط ان يكون اكثر

من ثمانين يوما وفي المعنى لا تقبل قولها وفي وضع السقط في اقل
من ثمانين يوما وفي الجواهر ويستوى في انقضاء العدة العلة
والمضغ المخلقة وغير المخلقة وكل ما عرف النساء حمل وفي
الروضة بعض عدتها نوصع ما ظهر فيه صورة ادى فان لم
يظهر فقولان وان وضع سقط او مضغه اذا انفاسها صدف
سمها وصل لا صدق مطلقا والتمام ستة اشهر ولحظتان
وان ادعت فيه ظهور الصورة فاقبل مدته اربعة اشهر ولحظتان
وفي البسيط بشرط اكثر من ما به وعشرين يوما وان خلقت
في حضن او نفاس لا يسئل في النفاس قولها في اقل من ما به يوم لان
الحيض لا يكون في مدة النفاس واذا تهاود ما الدم في الاربعين
كان نفاسا وعنه خمسة وثمانون يوما زاد خمسة وعشرون
والاول رواية الجسزن وصل ما به وخمسة عشر يوما وراى اظهر
خمسة عشر يوما وقال ابو يوسف خمسة وستون اربعة عشر
نفاس وقال محمد اربعة وخمسون وساعة وفي النفاس
وله ومن طلق امراته وهي حامل منه او ولدت
منه قبل الطلاق وقال لم اجامعها فله الرجعة لان الحكم بثبوت
النسب منه حكما لو لم يكن مكانه كذا بالشريح فلا تأثير لعمه الاثر
انه ثبت به الاجصان فالرجعة اولى وجه الاولوية انه لا يرد
من ثبوت الرجعة ثبوت الاجصان كالأمة والنصرانية ويرد على
عدم اعتبار التكرار الشرعي مسايل منها لو اقرب عين في يد غيره

لأنسان ثم استتراما ثم استحققت من يده ووصلت اليه بشرا اوهبة
اوارث يوم يتسلمها الى المقر وان صار مكرها بشرعا حسب حكمه
بالشرا والهبة والارث ومنها اذا اقران عبدانفسا اتفقه سيده
او اندجز الاصل وكذب مولاة ثم استتراه جميع بصحة شرابه وصار
مكذبا في نكاحه بالشروع ولم يلفظ الى ذلك التكذب حتى حكم عليه بحرية
العبد ومنها ان امرأة ولدت من غائب ثم بعد مدة طلعت من القاهر
ان يرضيها ولو لها النفقة في ماله واقامت بينه ثم حرم الزوج
ونفاه قطع نسبه وان حكم بكونه منه حسب فرض له بالنفقة ولم يمس
بذلك تكذيبه شرعا في نفو له ولم يقطع نسبه منه ومنها اذا جات
المطلقة الرجعية بولد اكثر من سنتين جعل واطيا ثم اجعل للعول
بعد الطلاق والقضاء بالنسب فضا بالعلوق منه شرعا مع انه يقطع
نسبه منه باللعان ولم يجعل مكذبا في نفيه بالقضاء بالشرع ومنها
لو طلقها بعد الخلوة بها ثم قال لم اجامعها لم يملك الرجعة عليها
وان كان الشرع قد كذب في ذلك حيث اوجب فيه العدم وكال المهر
وعرفت من المتأخرين من الجامع وجواب الخلوة ياتي عن قريب
ان شاء الله تعالى فان جلاها واعلق بابا او اخر استرا وقال لم اجامعها
ثم طلقها لم يملك عليها الرجعة وقال ابن حنبل الخلوة كالاصابة
في ثبوت الرجعة وهو قول الشافعي في القديم وفي الجديد لا رجعة
الا بالاصابة وهو قول ابي بكر من الجنب له وفي البسيط ان رايا
الخلوق موجه للعدم مقرر المهر في رجعه وقال ابو حنيفة
الخلوة بوجوب العدم وكال المهر دون الرجعة وذكر ابو علي وجها مثله

ورغم ان الرجعة تستدعي علقه موكره وهي الوطى وهذا ضعيف لان
العدم يستدعي سببا في الشغل ثم وجبت بالخلوة فالرجعة اول
وقد ثبت بها كمال المهر وتقرر مهر المثل ولنا ان الرجعة انما تكون
في الملك المتأكد وذلك بالوطى وقد اقر بعوده فصرحت حتى نفسه
والرجعة حقه وتكامل المهر مبني على التسليم بالخلوة اذ هو وسع
مثلا لا على حصته العوض كما في تسليم المبيع والرجعة حقه وهو
قادر على القبض بالوطى فلا ضرورة لنا في ان نعم الخلوة مقام فاقرا
وقد قررنا المسئلة قبل هذا وذكرنا الفرق وكذا حكم العدة يرجع
اليها وقول امام الحرمين ان العدم يستدعي سببا في الشغل باطل
بالايسد والصغير ولا سبب في شغل فيها وليس ذلك بل ان العدة
لان فيها معنى العبادة ثم انهم قالوا الوطى فيها في دبرها او جنبا
عليها العدة في قولنا وجه وذكر ابو علي منهم انه لا يرجعها فقد
او جنبا للعدم مع عدم سبب الشغل ومنعوا الرجعة ومن العلماء
من منع وجوب العدة بالخلوة ولكن الاصح وجوبها ديانا ونفعا
ولا احتياط في اثبات ولاية الرجعة بل الاحتياط المنع من ذلك
ولهذا لم يثبت جلاها بالخلوة للزوج الاول فان رجعها بعد مداخلها
وقد طلقها وقال لم اجامعها لم يثبت الرجعة فلو جات بولد اقل
من سنتين بيوم او اقل صحت تلك الرجعة لان نسبه ثبت منه
اذ لم يقر ما يرضى عدها والولد بقي في البطن من المدة فانزل
واطيا قبل الطلاق دون ما بعده وان كان الاصل في الخلوات
اضيا في اقرب الاوقات لانه حينئذ يزول ملكه بنفس الطلاق

لعدم الوطى قبله والظاهر من حال المسلم ان لا يفعل الحرام ولا ان
النسب يحتاج في اثباته فكان وطئه قبل الطلاق وان قال
لامرأته اذا ولدت فانت طالق فولدت ثم انت بولدها من بطن
اخر فهو رجعه وهو ان يكون بعد ستة اشهر وان كان اكثر من
سنتين اذ لم تنقضا عدتها وقد وقع الطلاق عليها بالولد
الاول ووجبت المدة فكان الولد الثاني من علوق حادث فصير
به مراجعاً وفي قاضي خان وذكر في الدعوى ان المطلقة طلاقاً
رجعياً اذا جاءت بولد لاكثر من سنتين يكون رجعه وان جاءت
بواحد من سنتين لم يكن مراجعاً لانها اذا جاءت به لاول من
سنتين يحتمل ان يكون من علوق قبل الطلاق فلا يكون رجعه
بالسك واما اذا جاءت به لاكثر من سنتين فينقض حصوله
بعد الطلاق فيصير مراجعاً وفي مسلكنا حصل الولد الثاني من
علوق بعد ولادة الاول اذ لو حصل قبلها مع الولد الاول كانا
في بطن واحد وفي بوث اتحاد البطن شك ومن كان من ولاده
الولد من ستة اشهر فصاعداً لم يثبت الاتحاد وان كان بينهما اقل
من ستة اشهر ثبت الاتحاد فاذا اختلف البطن كان رجعه وكذا
بطنه في حكم النفاس حتى ان المراه لو ولدت ولداً ثم بعد شهرين
ولدت اخر لانتفاس للولد الثاني قال صاحب الجواشي ل
كون ما تراه من الدم حيضاً على قول من جعل النفاس من الولد
الاول اذ لا يكون في البطن الواحد نفاسان اجابنا قلت
ولا يكون حيضاً ايضاً لان الحامل لا يجيئ وان كان بينهما ستة اشهر

فصاعداً يكون ذلك بطنين مختلفين حتى يجب لكل واحد نفاس على
حده ولا يضار الى اتحاد البطن والانعلاق الا عند عدم تصور الاختلا
وجوز ان يكونا من ماء واحد وبينهما ستة اشهر واكثر ولا
استحالة في ذلك قوله وان قال كما ولدت ولداً
فانت طالق فولدت ثلثة اولاد في بطن مختلفه فالولد الثاني
رجعه لان بولادة الاول وقعت طلقه وقد صار مراجعاً بعاقب
الولد الثاني لاختلاف البطن وبولادة الولد الثالث يقع طلقه
ثالثه لان بعليوقه كان قد صار مراجعاً وبوضعه يقع الثالث
وعتد بالاقتران لانها جليل من ذوات الحيض فان قيل
القول بالرجعه فيه محل فعلها على الحرام اذ الوطى يكون في
النفاس وقد قلتم المسلم لا يفعل الحرام قلت ارعايه بنو
النسب واجبه والنفاس قد يوجد وقد لا يوجد وقد قيل
ولهل وطئه وقع بعد انقطاعه فلم يتحقق بارتكاب الحرام ولو
كانوا في بطن واحد وقعت طلقه بالاول وطلقه بالثاني فيقض
العقد بالمالك ولا يقع به شيء لانها بولادة الولد الثالث تنقض
عدتها بوضعه لانها كانت مطلقة ثنتين بالولد من الاول ومن
حامل بالمالك فانقضت عدتها بوضعه ولا يقع الطلاق بالعلوق
بولادته لان الطلاق لا يقع مقارناً لانقضاء العقد ولا بعد المطلقة
الرجعية تنشوف وتزير لانها جلال له والرجعة مستحبة والنشوف
والتزير حائلان عليها قال الجوهري التنشوف التزير وقال
النسابة ينشوف من السطوح اي ينظرون ويتطاولون وشفت الشيء

جلوته ودينار مشوف اي مخلوق ويستحب لزوجه ان لا يدخل عليها
حتى يؤذيها اي عليها او سمعها خفق نعليه اذا المكن من قصده
رجعتها وقد قدمنا ذلك قال الجوزي خفق الارض نعليه
اي ضربها وخفقه بالسيف اذا ضرب به خفيفه والمحقة الذرة
والحقق السيف العريض واخفق الطائر اذا ضرب بجناحيه وخفق
اذا طار وخفقت الراية تحفق وتحقق خفقا وخفقا وكذا
القلب وخفقت الرمح خفقا وهو خفيف اي دون جريها وفي
المنافع خفق النعل صوتها والترين عام والتشوف خاص في
الوجه وليس له ان يسافر بها وقد ذكرناه وخلاف زفر فلا
نعيد فان قيل اراجها من بيتها من غير رجعة منه عنه
بقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن الا به والرجعة ست
بالدلالة فوجب ان يكون ذلك رجعة دلالة اجاب عنه
صاحب الجواز ان المسافرة لا تكون اعلى من السكنى معها في
منزل ولجد وذلك لا يكون دليل الرجعة قلت في جوابه
نظر فان الزوج بها منهى عنه والسكنى معها غير منهى عنه ثم
قال على ان الكلام بمن يادى على صوته انه لا راجعها ولا عده
للدلالة مع التصريح بعلامتها بشكل عليه الوطى الثقيل بالشهوة
فان ذلك رجعه دلالة وان صرح بعزم الرجعة باعلى صوته وقوله
ولانه تراعى عمل المبطل لحاجته الى المراجعة فاذا لم راجعها حتى
انقضت عدتها ظهرا انه لا حاجة له فتبين ان المبطل عمل عمله من
وقت وجوده فمنع لذلك قلت رد هذا التعليل جواز

جلوته بها في العدة ودخوله عليها ولو كان المبطل عمل عمله من ذلك
الوقت بالتبين لم يجزئ من ذلك ولا خلاف في ان البيونة ثبت
فيه عند انقضاء العدة قصر عليه وقوله والطلاق الرجعي لا يحرم
الوطى الى اخره قد ذكرنا ذلك وما فيه من المذهب مستوفى فلا
نعيد **فصل** فيما يجان به المطلقه واذا كان
الطلاق باينادون الثلث في الحرم او اجذا في الامه فله ان يتوجه
في العدة وبعد انقضائها لان منع العدة لا يشبه النسب
ولا اشتباه في طلاقه هكذا قال في الكتاب ويرد عليه الصغير
والايسة وعدة الوفاة قبل الدخول والحيضة الثانية والثالثة
فانه لا اشتباه في ذلك وجب العدة والجواب ان العدة لا
تخلو عن التعدد والحكمة لا تراعى في الجميع بل تراعى في الجنس وان كان
الطلاق ثلثا في الحرم او ثلثين في الامه لم يحل له حتى تنكح زوجا
غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها بعد الدخول
بها والاصل فيه قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى
تنكح زوجا غيره والمراد به الطلقة الثالثة والثلاثان في الامه
كالثلث في الحرم وقد تقدم واشترط صحة النكاح
والدخول اجماع وما خالف في الدخول لاسيما من السبب والخوارج
وداود الظاهر في الشيعة وذاك خلاف لا اختلاف ولم يتابع
سعيدا احد من العلماء ولا احد يقول احد من الفقهاء وقالوا
لعله لم يبلغه الحديث الذي ذكره نادر هذا ان شاء الله تعالى وب
الدخول ايضا بالكتاب وهو ان يحل النكاح على الوطى اذا الروح

السكت عصب ما قالوا لا تحبته النجاس وسبوت النسيب مستزك وفي المسوط لان
 الحاج بعثت الملة ولا ملة للمريدين فانه ترك ما كان عليه وهو عرفه على ما اعتقد ولا تملك
 فان سبوت النفاق اما اخر التامل صار فانه لا يحيا فيه حكما والوحي والوحيه لانه لم يمت
 وادلوز حاتم اسلم امر اعل جاحما ولو تهود نصراني او نصر يهودي افر عليه وخوره ان يزوج
 بها اسدا لانهم اهل الكتاب ولم يحبطه وليس يرد خلاف من ترك ماله الاسلام وفي المحيط
 نحو للضري ان يزوج يهوديه او مجوسيه ولا للمجوسي ان يزوج نصرانيه او يهوديه ولا للفر
 طه ملة واحده والوحداني في الجواهر الفقه لعله اصناف الناس على تساوهم وعبود
 الخريد والمعتلة والربا فله لاجل صالحهم ولا يؤمن والمجوس لاجل تساوهم وسروا لم يرد
 وعلى كل تساوهم ولو تهود نصراني او نصر يهودي اقروا ورواه فقهاء الا ان سلم ولو يرد
 يهودي او نصراني اصح لا يعتقل وهو قول ملك ومطرف وابن عبد الحكم وقال ابن المايعون
 معتقل وفي السبوط الفقه لعله اصناف اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى يحمل مناخبتهم
 ولا ينجسهم حرمة الامامة والصف الثاني عند الايمان والمعتلة والفرية والمسر
 والنزل والمزك لاجل الحنيفة ولا ينجسهم والصف الثالث المجوس سبوتهم سبوت اهل الكتاب
 في الحرمة ولا ينجس الحنيفة ولا ينجسهم المذهب الصحيح وحورد في ابو يور السافعي في قول
 وملك في قول وان تهود نصراني او نصر يهودي فالصح عدم اقراره فليس ارد اليهود البصاري
 الى النصرايه غير مستقيم لانه رد من البوحداني السبوت ولا فانه في الرد من قول كثر
 اد الفقه ملة واحده وعدم وعن ابن حنبل مصر اليهودي ويهود النصارى وواحد في المجوس
 اذا اقبل الى دين لا يفرقه عنه لم يفرقه لم يفرقه وان اقبل الى دين اهل الكتاب صار كاهل الكتاب
 والمراد بالاحياء ذلك وعن ابن حنبل روايات احدثها الاعمال بعد الاسلام لانه قد
 اقره الا ان دونه الاول بل لا يمكن ان يكون الى الثاني اولى ولم يفرقه لانه والناسد لا يقبل
 منه الا الاسلام او الذين الذين كان عليه عليه بعد احد يفرقه الاسلام والاول

او من يراه لها عليه قوله واذا كان احدا من اوصي مسلمانا لولد على دينه وكذا
 اذا اسلم احدا من اولاد الصغير او لهما والصغير لود ولد بعد اسلام احدهما صار له مسلمانا
 لاسلامه وفي السامع يرد عداد اهل الصغير مع من اسلم في دار واحد او كان الصغير دار الاسلام
 ومن اسلم سبوتا في دار الحرب وان كانت دار الاسلام والصغير دار الحرب لاصغر مسلمانا
 وعداد في دار الكتاب وفي الدرر المالكه الولد مع الاب والاب والابن والابن والابن
 الرق والحرية وقال ابو الطاهر وميل سبع الام فماتت دارق والحرية وميل سبع حر لان
 دينها وهو قول الجماعة في كتاب احار قضاه مصر لان رولا في ان نصريه اسلمت ولها ولد
 طفل ولم يسلم ابوه ومات فقال ابو عبيد القاسم وكان يعي على مذهب في ثور انما لم يسلم
 ما سلبه ابيه دون امه فصح الناس ذكر الصحيح وقدم الله رجل اصحا يقول ايضا القاضي هذا
 لم يطل لكون مسلمانا وعلى دينه فقال ابو عبيد القاسم ان ابوه وما الوامات فقال شاعده
 عدس انه مات نصرانيا والابن مسلم فذكره وقالوا سبوتا القاضي يعلمه ونعمه وعند ابو يور
 لا يحكم ما سلبه الابن لانه وهو قول ملك في جعله مسلمانا لاجل انها لم يزل لولان
 الاسلام معلولا ولا على عليه ولو كان احدا من اوصي مسلمانا لولد على دينه حتى
 يحول للمسلم مناخبته وحل له دينه فان لم يزل للصغير قال ادا المجوسيه سر لم يزل
 ادا الناس خيرا لاصغر المجوسيه ولا في الدينيه والسرا فعل العسل مدقت هز نفا
 بصرا لعل ومنهم من الملقن ذلك في الورق وميل سورها في الحل والحرية قال والسافعي
 محالهما ولا للعارض وفي الرافعي سبع الام اذا كان مجوسيا وان كانت الام مجوسيه فهو لان
 في السبوط المتولد من اليهودي والمجوسي في لان احدهما الحرم والثاني وهو الاصح النظر
 الى الاب ويطلب حائبة النسب وعدان رجل لامر وحنبل مسلم ذكر في المعني قلنا
 لم يطر الى حائبة السبوت اذ كانت الام مسلمانة لمصلحة الصغير فلهما هاتان ماد كان من
 المصلحة له ولد السبوت المراد ورجحنا في اوصي عليه الاسلام فان اسلم به امر الله وان

لا نقضها نقض الاديوم ولكنها ناشتر تريد رفاعه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فان كان ذلك لا يخلين له حتى يدوق عيشي ملك
قال فابصر معه اثنين فقال هؤلاء بنوك قال نعم قال هذا الذي
يرحمين ما ترعنين فوالله لهم اشبه به من الغراب بالغراب ذكر
النووي في المفهم انه عبد الرحمن بن الزبير يفتح الراي وكسر
البا بن باطيا اليهودي وفي الاستيعاب لابي عمر بن عبد البر
باطيا ملحق وعليه صحح ويدل عليه قول البخاري في صحيحه عبد الرحمن
ابن الزبير القرطبي يعني من بني قريظة وهم يهود وقال ابو نعيم
الحافظ في كتاب معرفة الصحابة هو عبد الرحمن بن الزبير بن
زيد بن امية بن زيد بن ملك بن عوف بن عمرو بن ملك من الاوس
نسبه ابن اود اود و ذكر ابو نعيم انه رواه هشام بن عروة عن
ابنه عن عايشه ورواه المسور بن رفاعه عن الزبير بن عبد الرحمن
ابن الزبير عرابه وسماها ميمه مجرمين ايجي صاحب المغازي
وما ذكر ابو نعيم مخالف ما ذكر البخاري والظاهر ان الصواب
ما قاله البخاري وهو انه الثوب طرفة الذي لم يسجد
شبهه بهندب العين وهو الشعر الثابت على خرفها وفي المعنى
عند سعيد بن المسيب اذا تزوجها تزوجا صحيحا لا ترد به
اجلا فلا باس بان تزوجها الاول قال ابن المنذر لا نعلم
احدا قال من اهل العلم بقوله الا الخوارج ولا نسوخ لاجل المصير
اليه وقال الشيخ ابو بكر الرازي لا نعلم احدا قال بقوله
فاذا وطئها الثاني ارتفع ذلك التحريم وبنى التحريم من جهة انها

تحت زوج وقوله والشرط الا لا يخلج دون الانزال لانه كمال ونهايه
فكان قد اورد ذكرنا الخلاف فيه وفي النسخ يبيع يدخلها دخولا
يوجب الغسل انزل اولم ينزل بعد ان التقي الختانان وتوارت
الحشفة قل قد ذكرت في الغسل انها متلازمان
لزم من وجود احدهما وجود الاخر والصبي المراهق في التخليل
كالبالغ وبه قال عطاء والشافعي وابن حنبل واختار ابن المنذر في
المنافع المراهق الذي من الحلم وقيل الذي يتحرك اليه وشبهه
الجماع وانما شرط ذلك لانه عليه السلام شرط الذوق من
الطريقين وفسره في الجامع الصغير قال غلام لم يبلغ ومثله جامع
جامع امراته وجب عليها الغسل واجلها للزوج الاول وانما وجب
عليها الغسل لالتقاء الختانين وهو سبب لزوم ما بها ولا غسل على
الصبي لعدم الخطاب وانما يومر به تخلفا ليتعود به وصير له
سجته قبل بلوغه حتى لا يشق عليه عند وجوبه وعند ابن حنبل
المراهق كالبالغ وقال القاضي منهم سطر ان يكون ابن
اثني عشر سنة وفي الجامع قال يهرادع صبي بعقل ابن
اثني عشر سنة وفي الجواهر لا يخل وطئ صبي وان كان يتوى
على الجماع وهو قول ابي عبيد ويرى عن الحسن وفي البسيط
اجمعوا على انه يحصل بوطئ الصبي يحصل استرخاء المرأة
ذكر زوجها وهو نائم ولا يشترط الانتشار وقيل اذا كان
لا يتبها له الانتشار لم يقع الاكفا باسترخاءه ونقد الحشفة
اذا كانت مقطوعة وقيل لا بد من الايعاب ومن يطبق الجرح فيه

ان يشتري عبدا صغيرا وتزوج منه اذله احار العبد على النكاح
في المذهب الصحيح سيما الصغير وفي المذهب يشرط الانتشار
وكونه ممن يكن جماعة لا طفلا على المذهب وفي المبسوط دخول
الصبي لا يحلها عند الشافعي ثم انها تسد خلل يفتي مع جال
من ثوب ثم سمع العبد منها او شبه لها حتى ينفس النكاح بعد
لا تخفى الخالفه الحديث الصحيح والمعنى ولا يحلها وطى المستد ولا
الوطى بالشبهة والنكاح الفاسد ولو اشترى المطلق لا يحل له
وطى تلك الميمنة وبه قال ابن حنبل وفيه خلاف بعض الشافعية
ولا اعتبار به وذهب الشافعي في القديم الى ان الوطى بالنكاح
الفاسد حلال للاول وهو قول الحكيم ورحمه ابو الخطاب الحنبل
وجها ووطى الزمي المزميه حلال للاول عندنا وبه قال الحسن
والزهري والثوري والشافعي وابو عبيد وابن حنبل وقال ربيعة
ومالك لا يحلها بناء على فساد انجستهم على المشهور وقيل حلالا بنا
على صحة انجستهم في الرواية الشاذة وهو الاصول ذكر في
الزخية القرافيه ولو وطىها في الحيض او النفاس او الصوم او
الاغرام منها او من احد ما حلت للاول وبه قال الشافعي
وظاهر النص عن ابن حنبل ذكر في المعنى واختاره ابن المنذر
وقال مالك لا يحلها وهو رواية لابن حنبل وفي الميمنة وطى
الصبي المجنون حلال ولو جامعها ولف قصيبه مخزفه وهي لا تمنع
من وصول جراح فرجها الى ذكرها للاول ذكر الميمنة في ولو
طلقها الثاني ثلثا قبل الدخول وبعد وتزوجت بغير دخل

بها حلت للاولين وكذا ان تزوجت بمحبوب وحملت منه وميت
الاخصان ولا ميت واحد منها عند زفر وهو قول الحسن وفي المفيد
وبه قال محمد لان ذلك ليس بجامع قلت ينبغي ان يكون قد حلت
ذكر من اصله ولو بقي بعد الحشفة شي نولج في فرجها حل ولو
كانت مفصاه وحملت من الثاني حلت للاول لوقوع الوقاع في
بطنها وذكر الاسبيعي انه لو كان خصيا جامع مثله حلت
وفي المفيد وكذا المسلول وفي المدونة ان حلت بانه خصي فوطىها
حلت للاول وبها اخصانها وان لم يعلم لا يحلها ولا ميت اخصانها
قال ابن المواز مذهب ابن القسيم متى صح العقد ثم وطىها في حال
جنونه احلها واحصنها وفي المدونة قال ابن القسيم لا يحل
المراه ولا يحصنها وطى المحبوب وان تزوجت سحافلم ينشئ
فادخلته في فرجها باصبعها ان انتعش وعمل حلت والا فلا وفي
المبسوط في رواية ابي حفص ان كان المحبوب لا نزل لا ثبت نسبه
لانه اذا جف ماؤه فهو بمنزلة الصبي او دونه وفي الاستيعابي
لو خلا بها الزوج او مات عنها لا تحل للاول لان الخلوة والموت
اقيما مقام الدخول لا حق المهر والعبد لا غيره وفي شرح المدونة
لابن قيس لو لم يدخلها حتى مات عنها فاذا عت انه طرقتا
ليلا فجامعها ولم يصدر عنها لا يحلها وفي المعنى لو اوج الحشفة
من غير انتشار لا يحلها وان قطع وبقى منه قدير الحشفة فاولج
اخصانها وان كان خصيا او مسلول او موهوا حلت بوطئها وعنه
في الخصي انه لا يحلها ووطى المجنون حلال وقال ابو عبد الله

حامد لا يخلها وان كان المجنون ذاهبا الحسن كالمصروع والمغني عليه
لا يحصل الجلبوطيه ولا يوطى محبوه في من الحاله وفي الجواهر
كفى ايلاج الحشفه او مقدارها من مقطوعها ولا تكفى وطى من
لم ينتشر الله وقبل لا بشرط انتشارها قال **وله**
واذا تزوجها بشرط التحليل الاول فالنكاح منكروه فان طلقتا
بعد الدخول جلت للاول وهو قول عطاء والحكم وزاد وقال
ابو يوسف نفسه النكاح قال ابن المنذر روي عن عمر
الخطاب رضى الله عنه انه قال لا اوتي بمجلل ولا مجللة الا رجمتهما
وقال ابن عمر لا يزالان زانيين وان مكثا عشرين سنة وعين
عثمان بن عفان رضى الله عنه انه قال ذلك السفاح وممن غلط
في ذلك الشعبي والحسن وبكر بن عبد الله المزني وقاده وممن قال
لا يصح في ذلك الا نكاح رغبة لا دلسه ملك والليث وابن
حنبل واسحق وابو عبيد معناه وعن الشعبي لا بأس به
اذا لم يامر به الزوج الاول وفي الجواهر قال ملك لا يكفي
نكاح الشبهه ولا نكاح الدلسه وهو نكاح المجمل ومن كبح
امراه ليخلها لزوجها الاول فلا تحل ولا يقر على ذلك النكاح حتى
يستقبل نكاحا جديدا ولا ترجع الى الاول الا بنكاح رغبة غير
دلسه يصيبها فيه ولا يمنع بطايف الخيل في تحصيل الاجلال
وفي الزخريه المالكيه بشرط التحليل عند العقد او قبله
وبنيته نفسه عند ملك وابن حنبل وقال **محمد** يصح النكاح
ولا يخلها للاول لانه استعمل ما اخرج الشرع فيجازي بقبض مقصود

ومنعه كما في تل المورث وذكر الزند ربيسي في الروضة انه
لو قالت انا ازوجك نفسي ليما معنى ثم تطلقتي لا يكون حلالا لزوج
الاول قال ابو حنيفه الشرط جازي والنكاح جازي قال امتنع
بعد وطئها من تطليقتها اجبه الحاكم على ذلك ويجل للاول ولا
يوجد بهذا البيان في غير من الكتب وفي المبرغيني بالشرط
نكح الاول والثاني مع جوازها عند ابن حنيفة وزاد عند ابو
النكاح باطل ولا تحل للاول وعند محمد صحيح تحل للثاني ولا تحل
للاول وفي المفيد والمزيد قول محمد النكاح صحيح ولا تحل للاول
لا نظهر له وجه ووجه قول من حرم التحليل المشروط او كرمه
ما رواه الترمذي وابن ماجه ان النبي عليه السلام قال لعن الله
المجمل والمجللة قال صاحب القبس قال الترمذي حديث علي
وجابر معلول وهو من روايه لم يثر الا عور وكان كذا با وقدر روى
هذه من شرح جليل عن ابن مسعود وقال لعن رسول الله صلى الله
عليه وسلم المجمل والمجللة اخرج النسائي والترمذي قال حديث
جس صحيح قيل انما لعن مع حصول التحليل لان الناس ذلك هتك
للمروه واعارة النفس للوطى لغرض الغير رديله فانه انما
يهاهما ليعرضها للوطى الغير وهو قوله حبيته ولهذا قال عليه السلام
هو التيسر المستعار وانما يكون مستعارا اذا سبق التماس
المطبق واختلف العلماء في معناه قيل اراد به طالب الجماع نكاح
المنقعه والموقت وسماه مجللا وان لم يخلل لانه بعته وطلب اكل منه
واما طالب الخيل من طريقه لاستوجب اللعن وقيل هو الزوج

بلفظ الاجلال والتحليل وفي الاستحباب لو تزوجها بنية التحليل
من غير شرط حلت الاول ولا تكره والنية ليست بشئ وقال
بعض مشايخنا لو تزوجها ليحلها للاول فهو مثاب ما جور في ذلك
حكاه المرساني وغيره قلد لكن يرد عليهم ان المعروف
كالمشروط ولا خلاف في اكرهية المشروط وفي الجواهر اعتبر
فيه المحل دون المرأة والزواج الاول مصير كما شرطه في العقد
مفسد بها العقد ولو تم بشرط الطلاق فسد العقد ولم يحل
ويفسد بشرط عدم الوطى فاذا فسد فرق قبل البناء وبعد
طلقه باسائه ولها المستحب في الاظهر وفي البسيط وان شرط فيه طلاق
فحل بطل العقد كالموت ومنهم من قال يلغو الشرط ولا خلاف في انه
لو قال زواجك بشرط ان لا تزوج عليها او لا تنسرى ولا تسافر
بها فالنكاح لا يفسد بترك كله ولو قال بشرط ان لا تطأها
اختلفوا فيه واذا اطلق الحرج تطبيقه او تطبيقه وانقضت عدتها
ثم تزوجت بزواج اخر ثم عادت الى الاول عادت بثلاث تطلاقات
ويهدم الزوج الطلقة والطلقين كما يهدم المثلث ويهدم المثلث
والريوسف وهو قول ابن عباس وابن عمر بن الخطاب والشيخ وعطاء وشريح
وميمون بن مهران ذكرهم ابو عمر بن عبد البر في الاستدكار وقال سهر
والايمه الثلاثة واصحابهم لا يهدم ما دون المثلث وقد ذكرنا المسئلة
قبل هذا فقول له واذا اطلقها ثلاثا فالت قد انقضت
عدي تزوجت ودخل في الزوج وطلقني وانقضت عدي في المهر محتمل
ذلك جاز للزوج ان يصدقها اذا كان غائبا ظنه انها صادقة لانه

امر ديني لم يعلق الحل به وقول الواحد المقبول في الديانات وان
كان ملحقا بالمعاملة فتقول الواحد مقبول فيها من غير شرط العوالة
وفي المفرد والمزید لو اخبرته بشرط صحة العقد وهي بعد عنده
ووقع في قلبه صدقها جاز له التزوج بها لان قول الواحد المقبول
مقبول في الديانات كما لو اخبرت بطلان المأوى فاستدفع
حمله من باب الديانات دون المعاملات وفي الجامع اذا تصادقا
على اسناد الطلاق لا بعد للاسناد وقيل بعد والله حسن
لاحتمال التواضع على اسقاط العدة وهو حق الشرع يجب العدة
من وقت الاقرار ولا يقبل قولها في الاسناد وفي المرساني لو انكرت
دخول الثاني بها وهو معترف به لا محل للاول ولو قالت للثاني تزوجني فلما
في العدة وذلك بعد طلاقه بشهرين لا يقبل قولها عند ابي حنيفة
وابن يوسف خلاف ما لو قالت تزوجني قبل ان تزوج بعفك قبل
قولها ولا يكون اقدامها على نكاح الاول اقرارا منها بالتزوج بالثاني
لانه لا ضرورة في ذلك اذ الوقوف على نكاح الثاني ممكن بخلاف ما لو
قالت كان العقد الثاني فاسدا بحث لا تصدق وفي المفيد
والمزید لو تزوجها ولم يحرم سمي كالت لم يتزوج او قالت تزوجت
ولم يدخل في القول قولها وان كذبها الزوج اذ لا يعلم ذلك الا من
جهتها وفيه اشكال هو ان اقدامها على النكاح اعتراف بها بصحة
وذلك باستحجاج شرائط الصحة فكانت منافضة فلا يقبل منها
كما لو قالت بعد التزوج بها كنت مجوسية او مرتدة او معتدة او
متكوجة او محرما او كان العقد بغيره ثم نود ذكرها في الجامع وغيره

ولو كان الزوج هو الذي قال ذلك وأكثر فالحق قولها إذا لم يعلم ذلك إلا من جهة كما تروى ولكن يفسد النكاح بزعمه ولها نصف المهر قبل الدخول وبكاله بعده لأن قوله إنما يعتد بما يجوز حكم محضته وهي الجريمة ولا يقبل في حق حكم يعتد بها وهو عدم وجوب المستمى وإن كان النكاح مختلفا فيه لمعنى في فساده لا يحل تولد عند القابل بفساده وسيل نحم الدرس النسفي عن رجل حلفا ثلاث وظن أنه لم يحدث فافيت بوقوع الثلاث وخافت أن علمته بذلك أن تذكره بل لها أن تستحل بعد ما يفرقها بسفر وتامر إذا حضر تجديد العقد شيء دخل قلبها من الشبهة قال نعم فيما بينها وبين الله وسئل أبو القاسم الصفار وحجم الدرس النسفي عن امرأه سمعت طلاقها الملاك ولا تمنع عنها هل يسمع قتلها قال لها ذلك في الوقت الذي يريد قربانها وهكذا كان فتوى السيد الامام أبي شعاع وقال قاضي اسبجواب ليس لها ذلك واستدرك أن المرأة إذا اكرهت على الزنا فكنت من نفسها لم تأثم فلم يكن مضطرها خلاف الرجل حيث يأتى بذلك قال النسفي السيد أبو شعاع رجل كبير وله مشايخ كبار فلا تقول إلا من صحة فالاعتد على قوله ولو زوجت نفسها من غير كفوف حلت للأول عند أبي حنيفة وزفروني المبسوط نصانية أشد فدخل بها زوجها النصرا في حلت للأول وتحل بوطي العبد والمدر والمكاتب إذا كان النكاح باذن السيد ولحلوا في أدنى المهر التي تصدق دعوى انقضاء العدة قال وسنينها في باب العدة ويحقر قيمته في باب الرجعة على ما تقدم

باب الألية الألية أو الألية اليمين والألية فعية مهووزة في الثلاثي وجمعها أليات والأليات مثل كية وركاب وركايا وعشيتة وعشاي وضحيه وصحايا وصحيفه وصحاف وفي المحيط والمدافع والمنافع الشدوا قليل الأليات حافظ ليمينه فان تدرت منه الألية تدرت والأليات مصدر الرباعي بزيادة الميم كالإيمان خفت الثانيه بقلها يا وفي المرفع ينان قل الألية الجلف على الامتناع والحلف اليمين على الفعل والقسم واليمين فيما قل قوله إذا قال الرجل لا أرتبه والله لا أرتبك أو قال والله لا أرتبك أبدا أو قال والله لا أرتبك أربعة أشهر فهو مؤول لقوله تعالى للذين يقولون من مناهم تربعل أربعة أشهر وفي البدائع الصريح المجامعة والنيك وأما القربان الوطى المباضعة والاعتسار منها والاقتضاض في البكر تجرى مجرى الصريح فكان ذكر الجماع أولى لأنه صريح والأيتان والأصابع والغشيان والمضاجعة والدينوالمشر ككيات وفي الغشيان مؤول في انقضاء أوانه وكذا لا يجوز رأي ورأسك وساده ولا يجتمع رأي ورأسك ولا أبيت معك فرائش ولا شونك ولا غيظك الأليات وفي المحيط الصريح والله لا أرتبك أولا أحامعك أولا أطاك أولا أباضعك أولا اغتسل منك من جنبه وفي المنتقى لا أنام معك إلا من غير نية وكذا والله لا أعسر فرجى فرجك أبدا ذكر في الزخزين وفي جوامع الفقهاء قال والله لا يمس جلدي جلديك لا يصير مؤولا لأنه يمكن أن يلف ذكر

أحداث الغزاة صلة مع الرد من المسلم مات وذكر أبو اللثان المراه لو اردت لابع ما الفرق
 وحدهما والصحيح وقربا وعبر على ذلك ما في زوجهما حتى لا يحاسر على الرد بطلانها من زوجها
 وفي هذه المسألة وفي المحيط انما سلم روح حرس في دار الحرب فخرج عنها وحده الى دار الاسلام
 لانها لم يحكم المسلم ان لا يمس العود الى دار الحرب والروح من اهل دار الاسلام حيا ولو
 دخل حتى دارا ما لم يمصل الحرب انما لم يله وان كانت المراه في الجارحه لم يسبح يحصل حتى
 فادابا مدحروحه مسلما لا يقع طلاق عليها لاحتفاظ النكاح الى ان يعلو مسلم من جنس
 مسائل الباب درها في الجامع والزيادة وفي ان الحق في روح حيا ثم اسلم ان كانت عند
 رطل الحل وفي عقود في الاول وعقد محمد بحار اربعه من يما وهو قول الائمة المله وفي
 الاحسن عند طلاق وفي عدس صح الاول وعقد محمد الحار حار واحد منهما في الصور
 وبول محمد في الذي هو لها ولو كانت كحد اربع او ثلث او احيان مس في مس معه بطل نكاح الحل
 عند همار وحين ما في عده واحده ومعنا ان نكاح الارب صح عده عده عده وعده عده
 المسد وهو ان ليس البعض انما هو من البعض فقد الحل عند محمد بحار اس في لوس ناس
 وفي دار الحرب انما يحب انما ان الغزاة لاس ان لو كان الحق في روح اما ونكاح لم يدخل بها حتى
 اسلموا في العاقبة صح الاول وفي المع طلاق لم ان روح الب ودول الام وان كان دخل بها لم يكن
 لان روح واحد مملو ان دخل الام وان كان دخل الب دول الام فله ان روح الب دول الام
 لما عرف وعقد محمد بطل نكاح الام الحل لكونه نكاح النكاح اسد لمحده الله مع الجماعة
 عند عثمان بن سلمه المع هكذا في الاستصحاب والامام في مصنف اني لم يراي سدا ان يسلمه
 في مس انما تقضي سلمه ومسلمه وفي المنسوط سلمه والصحيح ان سلمه انه اسلم وعده عده
 نسوه فقال له الله اسلم احرم من انما وارب سار من وروى اسلم من اربعه في الامام واه
 الحاكم في المستدرك من حديث مس وعسى وبولس في الجارح عن الجارح وفي رواية عيسى ان محمد من
 ارجا وارب سار من ارجا المردى من حديث عثمان بن عمر وعلى الجارح انما يحفظ وعده ولا اسلم

[illegible]

CAK

حمله على عمر بن الخطاب فيه والصحيح ان سألوه واخرجوه الدار حتى سئلوا وهو ضعيف وقال
 ابو عمر بن عبد البر ومعلمنا صالح بن عبد الله الحنفية وهو عن ابن سنان عن سالم عن ابنه وحديث
 ليس في الحديث من جلد الاسدي قال في الدجال وهو الصوف وقال الحنفية من سنن الامام اسلم
 محمد بن اسود فامر النبي عليه السلام ان من من ابن ربيعة قال الخافظ الواسطي عن القطان
 الوهم والاسام علة عبد الله بن تميم عليه اعظم من الذي ذكرها وقال ابو عمر بن عبد البر الحسن بن
 الحديث واحد وهو هذا لم يأت من حديث صحيح وحدث مروان بن الحكم قال الاسود الحسن بن المكي
 قال قلت يا رسول الله اسلمت وبني اخوان قال لعل الله يمسكهم والله ابو جاد وفي الرمدى اخبر
 امهم بن قال حدثني حسن بن احمد بن عثمان بن وهب عن ابي جاد عن ابي جاد عن ابي جاد عن ابي جاد
 الرمدى في العارضة وقال الخافظ الواسطي وهو ضعيف وفي البسوط عن النخعي في ردة
 الدلمي والحاجد عن النخعي في ردة وقال النخعي هو الراوي عن ابنه الحسن بن النخعي في الدلمي
 عن ابن الدلمي قال اسلمت وبني اخوان قال في ردة عن ابي جاد عن حسن بن جاد عن ابي جاد عن ابي جاد
 صلى الله عليه وسلم قال في ردة عن ابي جاد عن حسن بن جاد عن ابي جاد عن ابي جاد عن ابي جاد
 في حياته الاحوال مع الاحتمال من ردة عن ابي جاد عن حسن بن جاد عن ابي جاد عن ابي جاد عن ابي جاد
 ملئت فاسلم مع العارضة وفي ردة عن ابي جاد عن حسن بن جاد عن ابي جاد عن ابي جاد عن ابي جاد
 واسما مارواه الخافظ الواسطي عن سعد بن جاد عن ابي جاد عن ابي جاد عن ابي جاد عن ابي جاد
 وقوله تعالى وان يحسنوا الاحسن من جمع بينهما وعندهما في القادر والاحسن من ردة عن ابي جاد
 ومحمد بن الحسن بن جاد في ردة عن ابي جاد عن حسن بن جاد عن ابي جاد عن ابي جاد عن ابي جاد
 القادر والاحسن من ردة عن ابي جاد عن حسن بن جاد عن ابي جاد عن ابي جاد عن ابي جاد
 عن الاسلام الى من كان يجاهد فاسلمت فاسلمت فاسلمت فاسلمت فاسلمت فاسلمت فاسلمت فاسلمت
 من بعضه الاحوال وسواء فيهما ما مع لي جاد وفي ردة عن ابي جاد عن حسن بن جاد عن ابي جاد
 الصفة بن جاد اسلمت فاسلمت فاسلمت فاسلمت فاسلمت فاسلمت فاسلمت فاسلمت فاسلمت فاسلمت

١
قلت بالله حرج ولم اكلمها قال عليك بها قبل ان مضى بعة اشهر
وهو موافق لقول سعيد وعن ابن عمر المحران من غيرهمين بالودك
ابن رشد عن ملك وذكر ابن رشد في القواعد عن بعض العلماء
انه لو حلف لا يكلها كان مؤلها وهذا كله شذوذ وذب وبرد نص
القرآن وهو قوله تعالى للذين يولون من نسايم الاية ان يخلطوا
على ترك جماع نسايمهم واما الخلاف الثاني فانه سب
حكم الایلة بكل يمين عند اهل العلم وقال الظاهرية ان يكون
الایلة بالله تعالى او بصفه من صفاته وفي المجلي لو حلف بطلاق
او عتاق او صدقة او مشي لا يكون مؤلها وبودب واما
الخلاف الثالث فهو انه لو وطئها في مدة الایلة بحت في بینه
وتلزمه الكفارة عند الجمهور كالایمة الاربعة وغيرهم وقال
الحسن لا كفارة عليه في ذلك قال ابرهیم الخخعي كما يؤولون
ذلك وقال قتادة خالف الحسن الناس في ذلك وتعلق الحسن
بقوله تعالى فان قالوا فان الله غفور رحيم وهو عند الجمهور محمول
على اسقاط عقوبة الاخر وقد شرع الله سبحانه الكفارة في
اليمين المنعقدة فلا يعارضه ما ذكره واما الخلاف
الرابع فالایلة لمن قيد بینه بحد ولم يقيد بها عليه اهل العلم
قاطبه وذكر ابن رشد في القواعد عن ابن عباس ان المولي
من حلف على التأييد ولم يقيد بینه بحد وهكذا ذكر ابن المنذر
عنه في الاشراف في دايه والصحيح عن ابن عباس ان المولي
من حلف على اربعة اشهر ذكر عنه ابن المنذر في الاشراف

واما الخلاف الخامس فيه لو حلف على اقل من اربعة اشهر
كالشهر واليوم او الساعة لا يكون عند الايمة الاربعة واصحابهم
مؤلها وقال الخخعي وقاته وحامد وابن ابي ليلى واهب من
حلف على قليل المد او كثيرها فركها اربعة اشهر فهو مؤل
ويضرب تلك المد لا يلايه وبه قالت الظاهرية وفي الخبر
وكان ابو حنيفة يقول به ثم رجع الى قول ابن عباس لما صح عنه
قال ابو بكر بن المنذر انكر هذا القول كثير من اهل العلم
وقالوا لا يكون الايلة اقل من اربعة اشهر في لفظ الحالف ولا
تعتقد الا بدونها وهو قول ابن عباس وبه قال سعيد بن جبير
وطاوس والاوزاعي ومالك والشافعي وابو ثور وابن حنبل
وابو عبيد واختر ابن المنذر وهو نص القرآن والخلاف
السادس فيمن حلف على اربعة اشهر ولم يزد عليها يكون
مؤلها عندنا وفي المجلي وهو قول طاوس وسعيد بن جبير وعطاء
والتوري والكوفيين وهكذا في الاشراف وهو رواية القاضي
الى الحسين عن ابن حنبل وهو قول ابن عباس كما تقدم وعند الايمة
الثلاثة لا يكون مؤلها حتى يزد يوما عند ملك ولخطه عند
الشافعي قال الشيخ ابو بكر الرازي يدع قول من شرط الایلة
زيادة على اربعة ظاهرا القرآن اذ لم يجعل مدة التبرع اكثر من اربعة
اشهر وقد قال الله تعالى في عدة الوفاة تبرصن بانفسهن اربعة
اشهر وعشرا وقال تعالى والمطلقات يتبرصن بانفسهن ثلاثة
قرو ولا يجوز الزيادة في هذه التبرصين على المد فكذلك في الایلة

ولم يكن بعد هذا الاصل تربع فبح بعد هذه المدة سقوط الابل
ولا معنى لاشتراط مئة اخرى بعد سقوطه ولا لاشتراط يوم
او ساعه بعد الاجل المضروب في القرآن لغير كتاب ولا سنة
ولا قول صاحب مردود والخلاف **الشابح** هل يقع
الطلاق بمضي اربعة اشهر او بوقف اذا كانت عينية على اكثر
من اربعة اشهر اما ان يفي اليها او يطلقها ومن قال بالاول
هل الواقع عندهم يكون باينا او رجعي ومن قال بالثاني
هل يكلف ان يطلقها رجعي او باينا اذا لم يفي اليها اما الاول
فانه يقع عندها بمضي اربعة اشهر من غير انقاع بعد المدة وهو
قول ابن مشغود وابن عباس وزيد بن ثابت وروى ذلك عن
عثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وابن عمر ذكر ذلك عنهم ابن المنذر
في الاشراف وابن حزم في المحلى وشمس الائمة الشرخسي المبسوط
وزاد عايشه ومذهبها خلافة وبه قال جابر بن زيد
ومسروق وشريح وعطاء البصري والنجفي والشعبي والاوزاعي
والثوري بقبضه بن ذؤيب وعكرمة وعلقمة وابن جريح وابن
ابي ليلى هكذا في الاشراف والمحلى وقالوا يقع به طلقه باينه
كقولنا ومنهم من قال يقع به طلقه رجعية وهو قول سعيد بن
المسيب وابي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام ومكحول
والزهري هكذا في الاشراف وفي المحلى حتى هذا عن ثلثة لا غير
وهم الزهري ومكحول وابوبكر المذكور وعند الائمة الثلثة
يوقف حتى يفي اليها او يطلقها وهو قول ابى الدرداء وعائشة

ويروى عن علي وابن عمر وهو قول جماعة وطاوس وابن المسيب
وفي البخاري قال ابى اسمعيل حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر اذا
مضت على المولى اربعة اشهر بوقف حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق
حتى يطلق قال البخاري وذكر عن عثمان وعلي وابي الدرداء
وعائشة واثني عشر رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم قلت الذي يجوز الاجتهاد به من قول البخاري
قول ابن عمر لانه اسنده مع ان ابن المدر وابن حزم روي عنه
خلاف ذلك كما ذكرنا فلا يفي حجة على احد الفريقين لا بضراب
قوله وما عداه تعليق بغير اسناد تصفه التمرض فلم يكن
حجه وقد ذكرنا ان ابن المدر وابن حزم ذكر اقول عثمان وعلي علي
خلاف ما ذكره البخاري بالتعليق الذي هو ليس بحجة واسنده
الدارقطني فقال ابوبكر النيسابوري قال احمد بن منصور
كا بن ابي مريم كا يحيى بن ابوب عن عميد الله بن عمر عن سهيل بن
ابي صالح عن امه عن اثني عشر من اصحاب النبي عليه السلام كما
يقدم فله **فيه** سهيل بن ابي صالح ذكر ان السمان
ابو زيد الغطفاني الكوفي قال يحيى بن معين سهيل والغلاف هما
قريب من السوا وليس حديثهما بحجة وقال ايضا لم يزل اصحاب
الحديث يتفقون حديثه وقال من اخر هو ضعيف والجرم مقدم
تكمينا موثقة وقبله يحيى بن ابوب الغافقي قال ابن حبان هو
سبي الخط و هو دون جوده وسعيد بن ابى ابوب في الحديث
وقال النسائي ليس بذلك القوي وقال ابوجاتم الرازي

لا يحجج به وفي المعنى قال سهيل بن أبي صالح سألت أبا عبد الله
وهذه النسخة عليها خط المصنف الموفق بن قدامة وهو غلط
والسائل أبوه لانه سئل وابن أبي مريم هو سعيد بن الحكم بن محمد بن
ابن مريم الجعفي المصري ذكر عنه في الكمال انه سأل رجل ان يحدثه
فامسعه ثم سأل اخرا فاجاب فقال الاول ما هذا حق العلم او نحوه
فقال له ان كنت تعرف الشيباني من السيباني وابا جهم من ابي جهم
وكلاهما عن ابن عباس حديثان كما حدثناه وحق الاستاذ ابو جهم
المعلبي عن يونس الصواف قال اتيت ابن المسيب فقال من اين
قلت من الكوفة قال انتم يقولون اذا مضى اربعة اشهر في الالا
بانت منه لا ولا اربع سنين حتى يوفى اما ان يغى او يطلق
قلد كان ينبغي للصواف ان يقول قاله من هو اجل
قد رآه منك واغزر علما وهو ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن
عباس واخرون ولم يختلف عنهم في ذلك فانكارك علينا انكار
عليهم وزوى المعلبي عن ابن عباس ان عزم الطلاق انقضا اربعة
اشهر من غير في وقد خالف الناس بقوله لو حلف لا حكيم فيقول
ومخالف لظاهر القرآن ايضا وفي الكشف قرا ابن مسعود
آله امي نسايتهم وقرا ابن عباس تقسمون من نسايتهم وهو بعد
بعل اي يخلعون على نسايتهم وضمن فيه معنى البعد كما قال يورث
من نسايتهم مولين مقسمين وقيل يخلعون على كل الجاع من نسايتهم
وجوز ان يراد لهم من نسايتهم تربص اربعة اشهر ومعنى فان فاوا
اي رجعوا الى الاشهر الاربعة بدليل قراه عبد الله واني فان فاوا

فيهن وقد سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قرانا واما ما
في مصنفها ونقلت اليها برواه رواه الشواذ احاد من غير
انقطاع فلا نزل عن روايتها حدسا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم مرفوعا ولم يرفع احد الغيبة بعد المدة الى النبي عليه السلام
اصلا والمشافعي وملك جعل قراه ابن مسعود واني ابن
عباس وغيرهم تفسير امهم وهذا الوجه له لوجه الاول
ان هذه القراءات التي لم يثبت بالموافق هي في مصنف ابن
مسعود ولا يقال هذه في تفسيره ولا في تفسير ابن عباس فلم
يكن بتفسيره والثاني ان اوليك اثبتوها في مصنفهم قرانا
لا تفسير او الماثلث ان عثمان طلب مصنف ابن مسعود وغيره
وقصد اعدام ذلك وتبقيه مصنفه المجمع عليه فامتنعوا ولم يطلب
تفسير ابن عباس الموجود بين الناس ولا تفسير غيره فثبت ان
قراهم لم يكن بتفسير الله والسابع لو كان ذلك تفسيرا
لكان تفسير امي رسول الله صلى الله عليه وسلم بروايه هو لا
العدول فلا يجوز لاحد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم
والخامس لو قيل لابن مسعود هذا الذي كتبت في مصنفك
قرانا وتفسيره لقال هو قرآن وليس بتفسير كان في تسميته
تفسيرا تكذيب له والعجب من ابن حنبل انه قيد صوم كفارة
اليمين بالسابع بقراه ابن مسعود فجعلها حجة فيه ولم يجعلها حجة
هنا وهو يحكم وفيه فان الله غفور رحيم يغفر للمولين ما عسى
ان يقدموا عليه من طلب ضرر الناس بالادلة وهو الغالب وان

عزموا الطلاق برصهم الى مضي المدع وترك الفتي فيها فان الله
سميع عليهم وعيده على اصرارهم وتركهم الغيئة وقوله فان فاوا
وان عزموا تفصيل لقوله للذين يؤلون من نسائهم التفصيل
بعقب المفصل كما يقولنا نترككم هذا الشهر فان احكم اتمت
عندكم الى اخره والالم اتم الارسمي التحول اي بطا ما التحول
وعزمهم الطلاق ترك الفتي في المدع مما يعلم ولا يسع لكل الدال
من حال العازم للطلاق وترك الفتي وقصد الضرر انه لا يحلو
منه فاوله ودمدمه وان يحدث نفسه وناجيا في ذلك وهذا
لا يسمعه الا الله سبحانه كما يسع وسوسه الشيطان واقاع
الطلاق من الزوج او الحاكم يسمعه كل احد ولان الله تعالى ذكر
عن المولين شيئا احدهم الايلا وهو ما يسع والاخر عزم
الطلاق وهو ما لا يسع فانصرف قوله سميع الى ما يسع وهو
الايلا وعلم الى ما لا يسع وهو عزم الطلاق صرنا لكل لفظ الرما
يليق به ليعرف فادته كقوله تعالى ليسكنوا فيه وليسعوا من
فضله فالليل ظرف للسكون فيه والنها لا يتقا الفضل وهو
من اللغ والنشر في علم البيان وهذا لان المسوع معلوم قطعا
فلو كان الطلاق محتاجا الى الايقاع والتطوق به لكان مسموعا
معلوما فلغوا ذكر علمهم وعلم ما قلنا يفيد كل احد منها فاديه
مستقله فكان اولي وفي التحريم يتعلق الشافعي بالفا ايضا
لانها للتعقيب فكان الفتي الواجب عليه بعد المدع وقال فان
عزموا الطلاق فان الله سميع عليهم وذلك اما بايقاع الزوج والقاضي

ليكون مسموعا والوقوف بعد مضي المدع غير مسموع وصار كغيره الغيئة
وقد ذكرنا الجواب عن ذلك وقال صاحب التحرير قراه ابن سعود
لا ينزل عن سماعه من النبي عليه السلام قلت قراه لا يكون
الا بسماعه منه عليه ومراسيل الصحابة في الحديث محل على السماع
فكيف اساء القرآن في مصحفه الا ان يرد به انها لا تختلف عن
سماعه حديثا من رسول الله والتقسيم في قوله تعالى فان فاوا وان
عزموا الطلاق يدل على الفتي في المدع وعزم الطلاق انقضا وما
ترك الغيئة فيها كقوله تعالى فامسك بمعروف او تسرح
باحسن وكذا فامسكوا بمعروف او سرحوا بمعروف
فلا امسك بالمدع ومراجعتها في مدع العدة والتسريح بالاحسان
بركها حتى بين مضي مدع التبرص ولان الايلا كان طلاقا مجلا في
الجاهلية فجعله الشرع موجلا الى مضي المدع اذ لم يبق اليها ولم
يرفع الظلم عنها كما لو اطله الزوج وكان في سائر الاجال اذا انقضت
وقال ملك والشافعي يطلق الزوج طلقه رجعيه اذ لم يبق
وبه قال ابن حنبل وقال ابو ثور يطلقها طلقه بآينه اذ لا
قايده في الرجعيه فانه راجعها ويعود الامر فصار كغيره العنه
وقال ملك يطلقها طلقه رجعيه ولا يصح رجوعها حتى يطاها
في العدة قال ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري لا اعلم احدا
قاله غير ملك وبطل قولهم بخوار الايلا قبل الدخول وما اذالم
يكن للمولى الا طلقه واحده وهي اخره الثالث فانه لا يقع الا بآينا
وذكر ابن نونس في شرح المدونه انه لو حلف على اربعة اشهر ونوم

صار موليا فاذا مضت اربعة اشهر قبل ان يطأها قال امتنع طلقت
عليه وان التزم وطأها واعتذر في ذلك اليوم حتى مضى اليوم زال
عنه الايلا من غير في ولا طلاق والنص بنفيه وفي البسيط
لو وقعت طلقه رجعيه في مدة الايلا انقطعت المدة وتحذر
عليه مذهبه ان الف والطلاق لا يكون الا بعد المدة فان راجعا
استوفت المدة وكذا الردء وان طواكل واحد من الردء
والطلاق الرجعي بعد المدة انقطعت المطالبة فان رضيت
رجعت فلها الطلب وبطل رضائها بالعنه وسائر العيوب حيث
يعود بعد سقوطها وفي الكتاب قال هو قول العباد له الثلثة
ابن مسعود وابن عمر وابن عباس هذا قول الفقهاء وفي عرف المحدثين
هم اربعة ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمر ولم يذكر فيهم
ابن مسعود لانه من كبار الصحابة فلا دخل فيهم ذكر في المذهب
والخلاف الثامن هل الحاكم ان يطلق اذا امتنع او يجسه حتى
ينفي او يطلق بنفسه والمختار عند الايمه الثلثة يطلقها الحاكم
اذا اناهي وقالت الطامرية تطبيق الحاكم باطل لغو وجبه
الحاكم بالسوط على ان يحامها او يطلقها الا ان يكون عاجزا عن الحام
فكلفت ان ينفي بلسانه ويجسن صحته والمبيت عنده او يطلق
ولا بد من احدهما ولا يجوز ان يطلق عليه الحاكم فان فعل لم يلزمه
حكم الايلا لكن يجبر على وطأها وفي القدم يجبر بعز حتى يطلق
بنفسه قال المزني لم يصح احد من العلماء ان هذا لانه يكون
اكراما على الطلاق والطامرية جارا بعد المزني قال علي ابو محمد بن

حزم قال الله تعالى فان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم فصالح
طلاق الحاكم عليه فضول وتعد حدود الله ومن الباطل ان يطلق
عليه زوجته غير او ينفى اليها عنه غيره وذكر عن الشافعي ان يطلق
الحاكم فله ان يراجعها في عدتها فان وطأها فقد سقط وان يطأها
عاد عليه التوقف اربعة اشهر فان قالوا لا يطلق عليه الحاكم ثم
له ان يراجعها فان وطأها سقط الايلا والا عاد عليه التوقيت
اربعة اشهر ثم يطلق عليه الحاكم ويحرم عليه قال علي هذا
قول فاسد لانه لا يصير التوقف في الايلاء الذي اوجبه بلا شك
قال وقال ملك في احد قوله له ان يراجعها فان وطأها سقط
سقط الايلا وان لم يطأها بابت منه عند تمام عدتها من طلاق
الحاكم قال علي هذا كلام لا ندري كيف قاله قايله اذ ليس
في الباطل اكثر من اصابه كون امره في عصه زوج صحيح الزوجيه
وهي لا تعد من طلاق غير زوجها وما اعلم في اي دين الله وجد هذا
واعلموا ان قول ملك هذا لم يقله احد قبله ولا قاله احد بعده
الا من اتى بتقليد ثم ان قوله الذي سمعه الشافعي عليه من اس
ينطق عليه عن لم يحفظ هذا عن احد قبل ملك وهو قول مخالف
للقران السنن كلها والقياس والمعقول فان الله تعالى جعل امره
الطلاق الى المولى لا الى القاضي ولا الى غيره ومن الباطل ان يطلق
احد غير الزوج لاجل الحاكم ولا غير حاكم قلت مذهبه ان
التوكيل بالطلاق وجعل امرها بيدها او بيد اجنب لا يجوز ولا
منع الا بلفظ الزوج وهو حكم وجوب لا دليل ثم قال قد اجازوا

هذا عمر مستقل عن عمر من رواده السعي وفي رواده قال له عمر نعم العاصي انت وروي
 عن جماعة ما تضي قال ان لها ملكت حقا بائع لصها في اربع لم يعد فاعطها دأب فخرج عنك
 العائل واستدل ملك وان حصل داود على وحوا الوطى على الرجل الى الم يكن له عدد في الجول
 وعدا لالح بعد الوطى الواحد الى حرج يصاعى الهنه وهو قول السافى والآخر قالوا
 ولما احل سعد انفا قال داود اذ في ذلك في كل طر وسع الاطلاق برها بعد وطى مد اربعة
 اشهر بالايلا وفي المعنى حق الامد ليله من كل سبع لمال وهكذا في الاستسما على اربعة
 على قوله الاول لان الروا يمكن ان يجمع معها لحرار سبت ليال ولها الملكة الساعده قال الموق
 بن وهامد في المعنى والذى سوى عدى ان لها الملك من كل مال لمل على الصنف من مالهم
 فان حتى لطم من كل مال للمال فلها نصف الملك ليله واحده فلو كان لها الملك من سبع لراد على
 النصف ولم يكن للرجل للمال ولله ليله ووجد الظاهر ان ذلك يودي الى غنى التوافق على
 الروح اصلا ادخلت له اربع روحيات الاله لم يورها فيها احكاما ونصوم وعلى ما يمكن
 وفي المنسوط عند الخلع يحصل العزم والمعطه ولا يحصل ذلك عند الانفراد وقد عزم وجمعوا
 على انه لو مات عزم له وسرته دهر الحجب عليه القضا للزوجه مع الخلق المعطه والغير
 بذلك للزوجات وماذا اختلفن بذلك من الامم الهوان الاعدا لظاهره فانه لا يجوز المده عند
 ائمه ولم والله ولا في اربعة الا من عزم في في الخلق للمر لا يسمي لهما وفي المعنى فان يسمي احدهما
 ثم يطلق الاخرى على نفسها ثم فان زوجها تضي لهما فان بعده الماسه من قسمها سقط فان تطاوعته
 بعد ذلك اسما في القسم **سرع** حدثت له الخمر ما لا على ان يرد في ابائها فهي باطله
 ولها لا يرجع في مالها وان زادها في ابائها لان ذلك يشوه كالرسوخ في الخمر ولذا الوحيه
 من غيرها اوزاد في غيرها هذا السطر منه قال السافى في جمل وقال ابو نوره هو جار
 وهو مدها لجلس الصرى وله في الاسراف وفي مده السد التبرج على ان لا يرد منك
 من جمل الليل والامن جمل النهار ساء ورجعها لا تعد مع ربه والمسا لان يرد ذلك

بعد الحاج وان مشوط ان يروحها ويعم عندها اما او يطلق العدم مدها ان لا يطلقها
 ويعم عندها فروحها على هذا الشرط فان حارها لاسا لم طلت سوده بنت رمعه ابها هبت
 يومها لعاثته وكان عليه السلام يسم لعاثه يوما ويوم سوده معى عليه الكرم والى كرم
 فلها ان يرجع ونطسا العدل في القسم وفي الهناها لوالده يومها على ان تصيب ان يرضى الوطى
 له من ضربتها والماسه ان يطلق ليله ولا يرضى واحده من والماسه ان يقول لروحها وهبتها لك
 صعبا حث سدا وقالت فاقسمها من ثرائي اما الاولى فلا فمها من رضا الروح حتى لو اراد ان
 نعم عدا الواعده في يومها فله ذلك لانه لا يملك اسقاط حقها فان قال الروح اسد اسطقت
 حقك والما صرنا الى من سميت علس له ذلك قال وفيه اسأل وهو ان صرنا لها ليست يملك
 منها بل يبقى اسقاط وتزل ولما لا اسقطه ولما ولوردت لسا الروح عدها لهما والخواص
 ان تزل عنها مسر وطى هذا السطر فبراع في ذلك الشرط واما الساسه فالقسم يكون من الملك
 لله لله والروح لروحها واما الساسه فالروح لروحها وان ساجلها في الجول وان ساجلها في واحد
 مهن وطح الصد لا في نال الروح لا يخص واحد فالمطلعه وان جامع واحد في مفر يومها
 وابت عمرها مده ليله واحده الواحد الاول اليه سوى الملك الله لاسادها الخالع وان لم يروحوا
 السويدي في الخالع وان عاد اليها وابت عدها والوجه الثاني يكون عاصبا ولا يضي فاما نحن
 مما عزم للزهراد الم معى ملكة زمان محسوس والوجه الثالث يلزمه ان نصب المظالمه
 في ملك الله فله هذا بعد من الوجد الثاني والخاص على ذلك لا يرجع الظلم قبل
 وطها في يوند عمرها حرام مع انه صادق على الخلق فان بعدا وان احلناه فهو مجموع من الخلع
 الحسد وليس بالاصلوه في الارض المصوده ومما ردا شتا لان الوطى ليس عليه لواله والاطع
 دها لا ناعده وصرف الخيم الى الخلع المعطه لان ما وجده المعطه فوالله وان كانت
 احدا صاعده والاخرى امه الحرم للمال من القسم ولله الملك وهو قول علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه وسعد بن المسعود ومسرو واما باقي المورى والسافى وان قيل وان حق

ان يطلق الحاكم عن غيره ولم يحجز وان بقي عن غيره ولا فرق فكلا
 يجوز للحاكم ان يطلق زوجته غير فكذا لا يجوز له ان يجعل غيره زوا
 مامراه في عصمه غيره قلت هذا عندم والخلاف التاسع
 هل يجوز ان يطلقها بنفس اولئها او بنفس النكاح بغير طلاق قال
 ملك والشافعي لا يجوز وقال ابن حنبل للحاكم ان يطلق وادع رجعه
 او بانه او غير اولئها او بنفس كل ذلك اليه ذكر في المغني والاختار
 بطلها طلعه رجعه كقول ملك والشافعي والخلاف العاشر
 هل يتكرر الايلا اذا طلق ثم راجع من غير ايلة حدث ولم يطأها في العدة
 ولا بعد الرجعة لم يفتى قول الشافعي لا يعود واختاره المزني واصحابه
 والخلاف الحادي عشر هل من شرط صحة رجعة المول وطأها في
 الايلا ام لا شد ملك فقال لا يصح رجعه حتى يطأها في العدة قال
 ابن بطال ولا اعلم احدا قاله غيره فمدون للاسنان مطلقه طلاقا جعيا
 ولا يصح له مراجعتها في عدتها حتى يطأها وهذا من العوايب والخلاف
 الثاني عشر اذا وقع عليها الطلاق بمضي للدم او بالتطويق كما مضت
 ثلث حيض في مدة الايلا لم يلزمها عد بعد الطلاق ام لا الجمهور وعلم وجوب
 العدة بعد وقال جابر بن زيد لا عد عليها وقال بقوله طائفة وروى
 ذلك عن ابن عباس ذكر ابن رشد في القواعد والخلاف الثالث عشر
 اذا تركت طلقها ورضيت به بعد مضي مدة الايلا لم يجرى على الطلاق
 ام لا افق الامه الثامنة القائلون بالتوقيف انه لا خبر على ذلك الا الم
 تطلب ولا بد من طلبها وقالت الظاهرية مامع القاصي بطلبها طلبت
 المراه ذلك او لم تطلبه ورضيت بذلك او لم ترض به وجرى بالسوط على ان

يطأها او يطلقها وليس له اصل فلا يلتفت الى العصبية من خرم وانجراه
 والخلاف الرابع عشر هل من شرط صحة الايلا الغضب او يصح
 في جميع الاحوال والثاني قول الجمهور وهو قول ابن مسعود الايلا
 في الرضى والغضب وبه قال البوري واهل الكوفة واهل العراق
 والشافعي واصحابهم وابن حنبل واختار ابن المنذر وبالاو قال
 علي فانه روى عنه انه قال ليس في الاصلاح ايلا وقال ابن عباس
 انما الايلا في الغضب وهذا القول مروى عن الشعبي والحسن
 وقتاده وقال مالك من حلف لا يطأ امراته حتى تقطم ولدها
 لا يكون موليا وكذا قال الاوزاعي وابو عبيد اذا اراد اصلاح
 ولده وفي الروضة قال والله لا احاملك حتى تقطم ولذك
 نقل المزني عن الشافعي انه يصير موليا وقال في موضع اخر لا يكون
 موليا واختاره فاوهم قولين فيها وبه قال ابن القطان وقال
 فامتنع اختلاف في المسئلة ولكن ان اراد وقت الفطام وقد بقيت
 مدة الايلا الى تمام الجولين كان موليا وان اراد فعل الفطام فان
 كان لا يجمله في مدة الايلا اصغر اضعف بنيت فهو مول والنسابة
 محمولان على حالين والطلاق النص يعني عن العبد ويرده والخلاف
 الخامس عشر هل ايلة الجرو العبد من الزوجه الحرة والامه سوا
 وهو اربعة اشهر على ما تقدم اولاف قال ابو حنيفة واصحابه
 الايلا من الحرة اربعة اشهر ومن الامه شهران خرم كان زوجها
 او عبد بن وهو قول عمر بن الخطاب وبه قال الحسن والشعبي
 وقتاده والنجعي والثوري ذكر ذلك في المجلي وهو رواية عن مالك ابن

حبيل والمشهور من مذهب مالك ابنة العبد شهران على الحق والامه وهو
قول عطاء الزهري وسحق ورواية عن ابن حبيل وقال الشافعي
وابن حبيل في ظاهرها رواية وابن المنذر والظاهر به ان الخبر والعبد
والحق والامه سواء ومدة الكل اربعة اشهر قال في المحلى وهو قول
ابن ثور وابن سليمان وتقدمت الادلة في طلاق العبد والامه
والخلاص السادس عشر اذا قال والله لا اقربك سنة الا يوما
او اياما هل يصير مؤليا في الحال ام لا انما اذا قال الا يوما بعد
اصحابنا الثلاثة لا يصير مؤليا في الحال فان بقي بعد قربانها اربعة
اشهر كان مؤليا وكذا عند الشافعي وابن حبيل اذا بقى اكثر من اربعة
اشهر او بعد المدة يكون مؤليا وهو قول ابن ثور وقال زفر في
قوله لا اقربك سنة الا يوما يصير مؤليا في الحال وهو قول ابن
القاسم من المالكية واصل قول القاسم للشافعي وهو وجه لحنائه
وفي الروضة قال لا جامعك في هذه السنة الا عمرات او
اكثر فعلى الاظهر لا يكون مؤليا في الحال وانما يكون مؤليا بعد استيفاء
ان بقي من السنة مدة الايام فروع للشافعية قال الله
لا اقربك سنة الا مرة فقلت ولم يجامعها هل يلزمه كفارة فيه
وجها ان اصحابهم عدم وجوبها وهو بطل اصل الشافعية ان الاستئنا
من التقي اثبات مكانه قال الله لا جامعك مرة في هذه السنة
وفي جوامع الفقه قال الله لا اقربك سنة الا يوما لا يصير
مؤليا الا اذا قال والله لا اقربك في هذا اليوم ايضا مؤليا
ولو قال لا اقربك في سنة لا ينصق وقوع الطلاق اكثر من

مرتين وحده قول زفر ان المستثنى ينصرف الى اخر للملك
في الاجارة وكما لو قال لا تنقصان يوم وفي المعنى الامر لا يخص
ومثله في الخزانة والمالعا وللجمهور انه يمكن ان يطأ ما في
وقت من غير لزوم كتمان ولا غيرها فلم يوجد جرد الايام وفي
الاجارة ضرورة لان استئنا اليوم المنكر بعد ما قال
يمكن ان يكون في اول المدة فلا فساد ولكن يكون الاجارة مضاف
ولا يلزم عدد وجودها والنقصان اسم لآخر السنة وفي قوله
الا يوما ما لو قرأها لا يصير مؤليا حتى تغرب الشمس ذكر ابن ابي
وعمر والحلاف السابع عشر لو قال والله لا اقربك حتى
اشترك وهي امة لغية لا يصير مؤليا عندنا وقال زفر
يصير مؤليا لان الشراء سبب لمالكها ولا يقع النكاح بعد الملك
فصار كما لو قال ان قرنتك فانت طالق تلكا والدليل ان السرا
سبب للملك البعز بالعتق فانه لو قال ان اشتريتك فانت حرم
فاشترتها بعق وتب ان الشراء ليس سبب لمالكها لا محالة
لا تملوا اشتراها لغية لا يملكها وكذا لو اشترتها بشرط الخيار
للبيع او لنفسه شراء فاسد او اشترتها لنفسه بفرض طاسدا
وهذا اختلاف ما لو قال ان اشتريتك فانت حرة حيث بعثت اذا اشترتها
لنفسه شراء صحها من غير خيار والفرد من زوجين احدها ان
الشراء في البعز مطلق فان وجد الشراء مع الملك عتق وان لم يوجد
لم يعتق وهذا انما يصير مؤليا اذا عتق في ذلك ولم يقيد بالبعز
والفرد الثاني ان الاطلاق فلا يجعل طالما ويحتاج الى اثباته عمل

المطلق على القصد وفي جملة على القصد والاصالة في المرح لا تملك لان
الاعاقه مرغوب فيه ولو قال والله لا افر بك حتى اشتريتك
لنفسى عن ابراهيم بن ششم يصير مولى والصحيح انه لا يصير مولى حتى
يقول اشتريتك لنفسى واقتصاك لان الملك من ذلك لا محال وكذا
لو قال حتى املكك او شقصا منك ولو قال وهو بالصدق
والله لا ادخل الكوفة وامراته فيها لا يصير مولى لانه مكره بانها
من غير شئ بل ربه باخرها منها والحلاف الثامن عشر لو حلف
حج او صوم او صدقة او عتق او بطلاق فهو مولى عند ابي حنيفة والي يوسف
ومحمود بن قيس قال ملك ذكروا في الجواهر والشافعي في الاظهر ذكروا في الروضة
وعنه ان الايلا لا يكون الا باليمين بالله تعالى او بصفاته الذاتية كقول
الطاهريه قال ابن عباس كل عمن منعت الجماع في ايلآه وبه قال
الشعبي والنخعي واهل الحجاز واهل العراق وابوتور وابوعبيد والحارث
ابن المنذر قال ابن المنذر الصحيح من قول الشافعي بمصر كل عمن
منعت الجماع في ايلآه وهذا هو الجديد وفي المحيط قال ان قرنتك على
حجه او عمر او هدي او صوم وفي جوامع الفقه او صوم يوم او طعام
مسكين او صدقة او اعتكاف فانه لا يصح بدون الصوم او عمن
او كفاره عمن فهو مولى ولو قال صلاه او صلاه ركعتين او تزود
فليس بمولى عند ابي حنيفة والي يوسف وقال محمود بن زفر والجنين
وقول ابي يوسف الاول هو مولى به قالت الايمه الثلثه ولو
قال فعلى ابياع الحجازه او سجده التلاوه او رباط او قرأه القرآن
او الصلاه في بيت المقدس او تسبيح فليس بمولى اتفاقا ولو قال

فعل ان اصدق بهذا على هذا المستكين لم يصح لانه لا عمن كان حق العبد
وكذا انما له به في المسكين لم يصح الا ان ينوي التصديق وفي الخبر انه
عمر بن حنيفة قال ان قرنتك فعلى ان اصدق بهذا الدراهم على هؤلاء
المساكين لم يصير مولى والحلاف التاسع عشر لو قال ان قرنتك
فكل مملوك املكه او اشتريه فيما يستقبل فهو مولى عند
ابي حنيفة ومحمود بن قيس قال ابو يوسف ليس بمولى وهو رواية عنهما ذكر
ذلك في المحيط وكذا لو قال فكل امراه اتزوجها فهو مطلق يصير
مولى عندهما خلافا لابي يوسف ولو قال فكل امراه اتزوجها
من اهل الاسلام لم يصير مولى لان لزوم اليمين بالطلاق كلزوم الطلاق
وان كان الطلاق لا يصح بالذرية بخلاف العتق لكنه مما يخلف به
وعلى هذا الخلاف قال والله لا افر بك حتى اعتق عبدي وقال حتى
اطلق امراتي فلائه فهو مولى عندهما خلافا لابي يوسف وكذا حتى
اطلقك لانه يمكن قربانها بعير فيلزمه بتقديم الغايه ولهذا
انه لا يمكن القربان قبل الغايه ولا رفعها الا بالزوم والبرزوم لاجل
قربانها كاللزوم به وفي الخبر انه لو حلف العبد بعتق او صدقة
لم يصير مولى وقال القاضي ابو الهيثم ان حلف بعتق عبد غير
عينه لا بعد نفسه يصير مولى كما لو نذر به وفي البدل لو قال
العبد فعلى حج او عمر او صوم كان مولى وكفاره عمنه بالله بالصوم
ولو ان عتق عمن ثم باعه سقط فان عاد بعود ايلآه من وقت عوده
فلو كان جامعها قبل عوده لم يعد ايلآه ولو مات العبد سقط ايلآه
ولو قال والله لا افر بك ما ذمت امراتي فابانها ثم تزوجها لم يصير

مؤليا وبقرها بلا حيث خلاف قوله والله لا اقربك وانت امراتي
والخلاف المؤتي عشرين قال القدوري في مختصر الكرخي قال
والله او بالله او بالله او الرحمن او الرحيم او الكبير او الجليل او القاهر
او القادر او اللطيف او الخبير فهو مؤول وكذا بصفة ذاته التي لم يجد
بها في العرف كعرق الله وعظمته وجلاله وكبريائه وقدرته وكذا
بغلبه في القياس وفي الاستحسان ليس بمؤول ولا يكون مؤليا بالحق
بصفات الفعل كغضب الله وسخطه ورحمته لانها غير الله وانما الله
وانما الله ولغير الله يميز وكذا اقسامه بالله او اختلف بالله او اشهد بالله
وكذا اقسامه او اختلف او اشهد بصير مؤليا بذلك كله عندنا وقال زفر
لا يكون ذلك يمينا بغير ذكر الله ولو قال على عهد الله او مشاق الله
او دمة الله فهو عيّن ولو قال هو يهودي او نصراني او مجوسي
او كافر او برى من الاسلام ان قربها فهو ايل وفي المقيّد والمزيد
قال قال الشافعي ليس بآيلا لان الجزا لا يلزمه عند الشرط قال
ولنا انه جعل حرمة الدين حرمة هتك اسم الله تعالى ويرد
عليها آيلا الذي بالله تعالى والخلاف الثاني والعشرون
لو قال ان قربتك فقل ان اجر ولدك صح الآيلا عنه ذكره في جوامع
الفقه هكذا وفي شرح مختصر الكرخي قال لو كان مؤليا وقال زفر
ليس بمؤول وفي البدائع بصير مؤليا عند الثلثة وعند زفر لا يصير
مؤليا بناء على انه يلزمه بذلك دح شاة عندهم وعند زفر لا يلزمه
به شيء وفي القواعد دح الشاه قول ابن حنيفة ومحمد وهو مروي
عن ابن عباس قال ملك يجر جزورا وقال بعضهم يجر ما يجر

الابل ذهبا الى حديث عبد المطلب وهي دية النفس قيل يندر
دسته روى ذلك عن علي ومسلم لم يحج وبه قال الليث وقال
ابو يوسف وزفر والشافعي لا شيء عليه لانه نذر بمعصية
والخلاف الثالث والعشرون اذا قال لاجنية والله
لا اقربك ثم تزوجها لم يصير مؤليا وهو قول الجمهور واختلف ابن
المنذر وقال ملك يصير اذا تزوجها وبقي اكثر من اربعة اشهر
ووضعها في الجواهر فيها اذا قيد بمينه بسنة وذكر في التمه
ذلك وجها والصحيح الاول وكذا الظاهر لا يتوقف خلاف
العتق في البيع الموقوف حيث يتوقف على الاجازة وفيه خلاف
مجموع فاسد على الآيلا والظهار والفرق ان العتق بالشرأ
مقصود بخلاف الآيلا والظهار فان الانسان لا يزوج ليؤمل منها
ولا ليظهر منها ويشترى العبد ليعتقه لانه قريبه مطلوبه وفي
المبسيط وهو يتخذ من المعنى المرعى في الآيلا وهو اساء المطالبه
درا للضرر عنها وانها برجح الاوقات على رجا ونقطع باليمين
وهذا المعنى يطرد في الكل والخلاف الرابع والعشرون
ذهب عامة اهل العلم الى صحة الآيلا قبل الدخول وهو قول الآي
الرابعة واصحابهم وقال عطاء الزمري والثوري لا صح ويجز على
التي عمه او الطلاق المايين بعد المدة عند الثلثة وهو خلاف مذهب
ملك والشافعي في اشتراط الطلقة الرجعية بعد الدخول عندها
وكذا لو كان المايين بعد الاطلاق واصله وهي اخر الثلث فانها
تكون بآيانه والخلاف الخامس والعشرون لو قال لاجنية ان

تزوجتك فوالله لا اقربك يصير موليا منها اذا تزوجها عند
اصحابنا وبه قال ملك وقال الشافعي وابن حنبل لا يصير
موليا وهو فرع تعليق الطلاق بالملك وقد تقدمت مذاهب
الناس في ذلك وادلتهم والخلاف السادس والعشرون
لو حلف لا تقر بها في مكان معين او زمان معين لا يكون موليا عند
الامة الاربعه واصحابهم وهو قول الثوري والاوزاعي قال
ابن ابي ليلى واسحق وابن حنبل في قول هو مول فان تركها اربعة اشهر
بانت بالايلا وذكر الوفاق والله لا اقربك الا في ارض فلان
الا ان يكون بينهما مسير اربعة اشهر فانه يصير موليا ذكره جوامع
الفقه ولو قال وهو بالبعص والله لا ادخل الكوفة وامر به
فيها لم يكن موليا لانه يملك اخراجها من الكوفة وفي جوامع الفقه
لو كان في بلد وامرته في بلد اخر فقال والله لا ادخله وبنيها اقل
من ثمانية اشهر لا يصير موليا لجواز انها تخرج فيلتحقان بغيرها
في اقل من اربعة اشهر وفي المربعاني وقاضي خان لو كان منه وبينها
مسير اربعة اشهر فقيه باللسان لم يعتبر اخروجه وكل واحد منهما
الى صاحبه بل اعتد اسفر اليها لا غير ادلو اعتد اسفر كل واحد
الى صاحبه يكون ذلك مسافة شهرين فلا حاجة الى التمسك باللسان
والخلاف السابع والعشرون اتفقوا على صحة الايلا من
المطلقة الرجعية الا في رواية عن احمد واختلفوا في اول مدق
الايلا فعندنا اولها من وقت اليمين وبه قال ابن حنبل عند الشافعي
من وقت رجعتها وفي المتن افصح الايلا من المطلقة الرجعية

٢٤٨
وسعد المدة من وقت اليمين وينبغي ان لا يصير موليا فيها لان
الغالب انقضا العدة فيها قبل المدة فلا تقع بمضيها طلاق مع ان
الايلا ظلم فلا يصير اليه الا يبقين قالوا في جوابه يحتمل ان تمتد
طرها وهو بعيد وقول الشافعي احمد لما ذكرنا ولا من اخر
احدهما ان وطيا حرام عنده فلا حق لها في الوطى كما لو قال
لا جنبية والله لا انا ان ثم تزوجها لا يصير موليا من وقت التزوج
والامر الثاني ان المطلقة الرجعية كالمبنة عند في حية الوطى
فكما ان المبنة لا يصح الايلا منها فكذا الرجعية بحكم الجزمة
وقياس مذهب الظاهرية صحة الايلا منها لانها زوجة عندهم
والخلاف الثامن والعشرون ذكر المربعاني انها لو مات
مضى اربعة اشهر بالايلا ثم مضت اربعة اشهر اخرى هي في العدة
وقوت اخرى فان مضت اربعة اخرى وقت اخرى ولم تحك خلافا
وفي البراءة والتجفة وشرح التبيين جازي لا يقع في العدة ما
لم يتزوجها وفي المحيط لو مضت اربعة اشهر من غير بان بانت
منه وسقط الايلا فاذا مضت اربعة اشهر وهي في العدة
لم يقع اخرى لانها بعد البينونة لم يبق لها حق قتله فلا انعقد
الايلا وفي الجامع حلف لا يقرب اجداهها ومضت اربعة
اشهر بانت اجداهها وتحجر فان مضت مدة اخرى قبل البيان
بانت الاخرى للتعين وفيه خلاف ابن يوسف وذلك على ان الايلا
بطلان البينونة وانه لا انعقد على المبنة في العدة وهو الاصح
خلاف ما لو ابانها ثم مضت مدة الايلا وهي في العدة فانه يقع

سب واربع فبنواش الحديث الذي جاور حدا الصغر وودحا الشنوق مصدرة على فغوله وقولهم
 لمعي الشنوق والنمو على القلب والادغام للأزد واج وفي الوري والسابع الرضاع الست
 سوت الحرمه خاصه وفي غيرها فالاحاب وفي الدرافي ما يحرم الرضاع في محرم الحاج وحل الخلق
 والطرد من سائر احكام النسب وقوله لا يغير الطعام قبل ذلك الا في رواه عن ابي جعفر اذا
 استسعى عيه ودد له ذلك فله مستثنى ثم قال لا يباح الارضاع بعد ملكه الرضاع لان
 احاده الحاجه للونه حسنه والاومده ولا حاده بعد مدته ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 وبعد ذرا منه فلما حدث صحاح الام احمد من الرضاع فانه يحول له ان يزوجها ولا يجوز ان يزوج
 ام اجنه من النسب لانها لم تلد امة او موطوءه ايه ولا ذلك في الرضاع ويحول ان يزوج اخت ابيه
 من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانه لما وطئ امة حرمت بنتا عليه ولم يوجد هذا المعنى في
 الرضاع وهو تخصيص الحديث بدلال عقل وفي المحط استثنى امر ابن ثاقب الحاب وفي الاستحباب
 كل من يحرم من جهة النسب يحرم من جهة السب يحرم من جهة الرضاع ولم يسن في الصور
 الاستسنا وجمع بعض الفقهاء السبل التي يعاقب حكم الرضاع حكم النسب في النكاح فقال لا يحكم
 بفارق الرضاع حكم النسب في جهة مسطوره في الكتب ام اج وام اخت سبقت وام ام
 الفتن فاقه سبقت وهذا هو احد الولد فامس العلم لهما بصدي في وام عم ثم ام عمه
 وامه منقالي لاغت غمده وام حاله ام حاله والمخ لا يخفى من الجماله في نكاح الرضاع في
 وما عاده فالدليل مانع وفي المسوط امره ارصعت ابن رجل جازله المروج بها لانها ام ولد
 ولدا الوارصت اخاه لانها صارت ام احد وام احد من النسب يحول له المروج بها في
 الرضاع الاولى ولدا الوارصت غمدها وحاله او بنت ابيه او بنت بنته وفي منه المسد ارصعت



Süleymaniye	ال	سليمانية
Kıta	Kağıt	Mezhar
Yeni		
Em		200

در
 حجت

المأوردى فقال لو وقع بالايلا بعد مضي المدة من غير ايقاع مبتدا
فلا تخلو عن احد من امان ان يكون قوله والله لا اقربك صريحا
في الطلاق وكفاية في ذلك لا وجه الى الاول لان الصريح لا يقع به
الباب من غير عوض ولا وجه الى الثاني ايضا لانه لو كان كفاية
لوقع في الحال اذا نواه ولم يقل احده ولا في الطلاق من غير تعليق
اصل لا يقع فاشبه العنة فان الطلاق لا يقع بمضي اجل العين
والجواب انا قد بينا ان الايلا ليس صريحا في الطلاق وكفاية
فيه بل هو ملحق بالكفاية معلق بمضي مدة الايلا عند عدم الشيء
والتيه انما يشترط في الكفاية اذا لم يكن على الطلاق دليل وقوله
لا يقع من غير ايقاع الزوج باطل للعنان قال الفقيه يقع بينهما عند
فراق الزوج من اللعان عندهم من غير تفريق احد ولا فرق بين الطلاق
والفسخ مع اننا نقول لا تقع الامر جهة ايقاع الزوج المعلق
والفسخ من الايلا والعنه ان الزوج لم يعلق في العنة
طلاقا بمضي الاجل ولا ذنب له وانما ذلك بافهامه سمي به لانه من
جهته فينا سبب الخفيف في حقه ولهذا كان اجل العين الزمن
اجل المولى وما ذكر صاحب البدائع عن زفرية نظره انه اذا قال
والله لا اقربك ومضت مدته بانت ثم تزوجها ومضت مدة
اخرى مات فاذا تزوجها ومضت مدة اخرى للايلا بانت بالماله
ثم اذا تزوجها بعد زوج اخر ومضت مدة الايلا بين اليان لا
نهاية له عنده فلم تعد الطلاق بائنا الله تعالى انما يذكر
اسم الله تعالى الامر واجد ولو قال والله لا اقربك

شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين يصير مؤيلا لان جميع بينهما
حرف الجمع فصار جمعه بلفظه ولهذا لو قال والله لا اكلمك يوما
ويومين يصير مدته العين ثلثة ايام وفي قاضي خان لو قال شهرين
وشهرين او قال شهرين بعد هذين الشهرين يصير مؤيلا لان ذلك
اربعة اشهر كما لو قال بعثك هذا الى شهر وشهر كان الاجل شهرين
وفي جوامع الفقه قال والله لا اقربك شهرين وشهرين
او قال وشهرين قبل شهرين او قال وشهرين بعد شهرين فهو
كقوله اربعة اشهر ولو قال والله لا اقربك شهرين فمكث
يوما ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد هذين الشهرين لم يكن
مؤيلا لان الثاني ايجاب مبتدا وقد جلت في الاولى على شهرين
وفي الثانيه على اربعة اشهر الا اليوم الذي مكث فيه فله المائنة
فلم يكمل مدته الايلا وكانت يمينين مستقلتين ولمزجه ما لو طهر
كفارتان كما لو قال والله لا اكلمك يوما ولا يومين بمضي مدته
اليمينين يتوهمين ولو كله لمزجه كفارتان هكذا في الخبر وهو مشكل
وفي جوامع الفقه ولو قال وشهرين بعد سنة او قال لا اقربك
شهرين او اربعة اشهر او مكث يوما او اساعه ثم قال لا اقربك
شهرين او قال شهرين بعد الشهرين الاولين لم يصير مؤيلا وتكرار العين
في مجلس او مجلسين فيها اقل من يوم مقد عند الحنفية والى يوسف
وانما قد مكثه يوم ليكون اتفاقه ولو قال والله لا اقربك
حتى الحاضرين ثم قال لا اقربك والله لا اقربك حتى اطأ تلك لم يصير
مؤيلا لان الحث يوطئ في يمين غيرها ولو قال ان قرنتك

فكل امرأة تزوجها فهي طالق صار مؤلماً في الحال خلاف قول كل امرأة
تزوجها فهي طالق ان فرتك فانه لا يصير مؤلماً حتى يتزوجها
والخلاف الثاني والثلثون لو قال ان فرتك فعبدك
هذا اخر من طهارى فهو مؤلماً طاهر ام لا لانه ان لم يطهر عقود عند
عند القرآن مطلقاً وان كان قرضاً لم يلحق باعتاق وعده هذا كان
عقده باليمين ولو قال ان فرتك فكنه على ان اعتق عبداً مع اغتر
ظها ربي ان لم يكن طاهر يصير مؤلماً لانه ملزمه اعتاقه عند القرآن
وان كان قرضاً لم يكن مؤلماً لانه اوجب بعين ذلك العبد عن
ظها ربي ولا يجب له ان يعتق عنه غيره فلم يجب باليمين ما لم يكن واجباً
قالوا اذا كان ذلك ادون العبد وان كان جيداً او وسطاً يصير مؤلماً
لانه ملزمه زيادة شئ بالقرآن وفي الروضة للثلاثون لو قال
ان فرتك فعبدك خرب ظها ربي وكان قرضاً فهو مؤلماً في ذلك من
بعين عقده وتعيده عن الظاهر وان لم يكن طاهر فلا يلا ولا طاهر
فيما بينه وبين الله والخلاف الثالث والثلثون اذا قال
ان جامعتك فانت طالق ملكا وحضمة الايلا وبانت وانقضت
عدها فوطئها بشبهه او غيرها ثم تزوجها لا تقع عليها شئ وتحلفت
الشافية فيما طالع به الزوج ففیه وجهاً احدها بالطلاق
عينا وبه قال ابن حيران ومنع من وطئها والثاني هو العفو المصور
انه طالع بالوطئ او الطلاق ويقال له عليك بالزعم محمد بن عقيب
الجشعة وهو قول ملك وعبد ابن حنبل لا يومر بالقية ذكره
في المغني وامر بالطلاق وعليه اكر الرواد عن ملك وقاله ابن

القسم واستحسنه سحنون وعن ابن القسم ايضا يمكن من الوطئ وله ان
سادى حتى ينزل وهو صحيح ذكره في الجواهر لان الوطئ غير ممكن لوقوع الطلاق
الملا باملاح الحشفة فصور مستمتعا باجنبيه وتجرمه من
حشمة اوجه احدها ان اخر الوطئ يحصل اجنبية الزوج
يلتزم به كما يلتزم بالايلاج وهو جرم فكان في حكم الوطئ الحرام ثانياً
ان مسها في هذه الحالة بالبدن جرم اذا كان يشهود فمست الفرج
بالذكر المنتشر القايه داخل الفرج اشد في الجريمة ثالثاً ان
الطلاق يقع عليها بعد الاصابه وهو طلاق بدعي فلا يورثه
رابعاً ارسال الملك عند الوطئ وهو محرم اجماعاً ما مسها
انها بعد الاملاح اذا كان حراماً كان الايلاج حراماً لانه ملازم الحرام
ولا تنفك عنه كالصائم اذا علم انه لم يس من الليل المطلوع الفجر
الا قدر الايلاج دون الاخراج كان الايلاج حراماً لما ذكرنا واجتنب
الماوردى في الجاوي للشافعي امور لا طائل لها فقال لا يجرم عليه
الايلاج لانها زوجته ولا الاخراج لانه ترك الوطئ وهو غلط لان
تارك الفعل ليس بفاعل وهذا فاعل للاخراج مستغفل بلذته وهذا
يجوز ان يقال هو فاعل فعل الاخراج لتركه من فرج المرأة واستدل
ايضاً بقول الشافعي لو طلع الفجر على الصائم وهو نكاح فخرجه كان
على صومه فكان مباحاً وليس كذلك نظراً بخبر فيه لانه معذور في الصوم
لعدم علمه بذلك حتى لو اخبره نبي انه لم يسق الى الفجر من الليل الا قدر
الايلاج بالحشفة يجرم عليه الوطئ وفي مسالها امر الشافعي
بوطئها مع علمه بوقوع الطلاق الثالث ومباشرة لاجنبية ولم

مكن ياويل الفعل انما هناك لعدم العلم باخره فلما كان معذورا في
اوله كان نزاع ذكر من فرج الاجنبية اليسر من الدوام على الزنا
وحجابه ببول الرجل لغيره ادخل دارى لا تقيم استباح
الدرجول للوجود الاذن ووجب عليه الخروج للنع من اقام
ويكون الخروج مباحا وان كان في زمن الخط لا يترك كلامه
وهو خطا فاجش لوجوه اجدها انه من عن الإقامة في
داره ولم يتعرض للخروج فلا يحرم والثاني انه امر بالخروج
لان النهي عن الإقامة فيها امر بالخروج والثالث انه لما
اذن له في الدخول ونهاه عن الإقامة فيها كان راضيا بخروجه
بخلاف مسله الطلاق والرابع ان حكم الوطى أشد حتى
وجب القتل بالرجم في نفسه بخلاف الخروج من دار فغيره فلا يلزم
من اباحه الخروج اباحه والخامس اذا تردد الأمر بين الخط
والاباحة ترجح الخط لما عرف في أصول الفقه والترجيح قوله
ووجب عليه الخروج لقوله لا تقيم فكون مباحا متناقص لان
المباح لا يكون اجبا وقد قال وجب عليه الخروج والخلاف
الرابع والثلثون لو قال لامرأته والله لا اقربك ثم قال
لاخرى اشركتك معها لم يصير مولىا من الثانية قال محمد في
الكسائي املا لوجه اشراكها معها لا يشرك معها اجنبية فلم يحرم
بوطى زوجته وفي المحيط الوجه تغير املا الاول وفي الروضة
تلل بعدم الميز في الثانية وهو قول الشافعي وابن حنبل وقال
القاضي منهم يصير مولىا منها وهو قول مالك اذا نوى وذكر

الذكر في انه لو قال لامرأته انت علي حرام ثم قال لاخرى اشركتك معها
صار مولىا منها لثبوت الحرمة في كل واحد منها وفي الظاهر
صير مظاهرها منها ايضا وفي الطلاق يقع على الثانية ايضا حتى لو
كان له اربع نسوة فطلقوا جميعا ثم قال لاخرى اشركتك معها طلق
واحدة وان قال بالثلاثة اشركتك معها طلق ثلثهن وان قال
للرابعة اشركتك معها طلق ثلثها ذكر ما في قدم المفتي ولو
قال لامرأته انت مثل امرأة فلان وكان قد اذن من امرأته ان يور
الاى صار مولىا والا فلا لان التشبيه يكون بأمور وفي المغفر
لا يصير مولىا وقال ابو حنيفة يصير مولىا وينقله غلط الا اذا نوى
والظاهر انهم لا يخالفون عند النية واللفظ يحتمل وفي البداية
قال لامرأته ان قربك فانت على مثل امرأة فلان وكان قد اذن
من امرأته ان يور الاى صار مولىا من امرأته والخلاف
الخامس والثلثون لا يحصل النفي والحنث بالوطى الدبر ولا
بالجماع فيمادون الفرج ولا بالمسر والقبلة لان حقها في القبلة ذكره
في البداية وعليه الامه قاطبه وفي الجواهر قال في كتاب
الرجم اذا جامعها في الدبر حنف وزال عند الايلا الا ان يور القبلة
فلا كفارة عليه وهو مولىا بحاله قال ابو محمد طرحة سخون
ولا يقراه فاذا كان الايلا عند الاطلاق وقع على الوطى فالقاضي حنف
على الوطى في الدبر او على الطلاق فقد انبى سخون على طرحة
لذلك وعند الشافعي حنف بالوطى في الدبر في حق المير وفي
الاى لا طرقة ذكره في الروضة والخلاف السادس والثلثون

لو قال لنفسه الاربع والله لا اقر بكوني بصير مؤلما منهم استحسانا
 وبه قال ملك ولا بحث بوطي بعضهم وبه قال الشافعي فاذا وطئ
 ثلثا منهم صار مؤلما من الباقي على المذهب وهو قول زفر وفي قول
 صار مؤلما من جميعهم في الحال كقولنا بركاء الزنى عن الشافعي
 وعند ملك بحث جماع واحد ولا يبقى مؤلما من الباقيات وقال
 ابن حنبل وعند لا بحث بوطي واجتمع فاذا بقيت واحدة صار مؤلما
 منها كقول زفر وقال القاضي من الحائض بحث بوطي الواحدة
 ويبقى الايلا في الباقيات لان الايلا من امره لا يحل بوط غيرها اذا
 كان بحث بوطي الواحدة منهم بصير مؤلما من الكل قال ابن عثيمين
 وقد بحث فيها والايلا لا يبقى بعد البحث ولانه لا يلزمه بوطي البواقي
 شيء المولى من لا يمكنه قران امراته الا بشئ يلزمه فان ما سوا ذلك
 اخلت الميز اذا كان ذلك قبل وطئها وعلى قول من بحث بوطي البعض ينبغي
 ان يبقى الايلا في البواقي وبما قلناه قال الشافعي وصل الى الواحدة وتعلق
 بوطي الميسه عندهم وفي جوامع الفقه لو قال لامرأته والله لا اقر بكوني
 بصير مؤلما منها وهو استحسان ذكره في الجامع ولا بحث الا بقرانها
 ولو قال انها علي حرام بحث بقران امرائها ولو قال ان قرنت
 هذه فهو كقوله ان قرنتها يصير مؤلما منها ولو قال ان قرنت
 هذه ثم هدم لم يصح مؤلما لانه لا بحث بقران الثانية اولا الا اذا قرنت
 الاولى يصير مؤلما من الثانية ينبغي ان يكون ان
 قرنت هذه ثم هدم مثلها لانه اذا قرنتها قبل الاولى لا بحث
 للثيب وجه الاستحسان ان وطئ الواحدة منها جعله مؤلما

من الاخرى لا مجاله فاحد الاول في الايلا حكم الباقي كذا في الو
 قال لامرأته وامته والله لا اقر بكوني بصير مؤلما لغيره وطئ
 الامه لان وطئ الزوج لا يجعله مؤلما من الامه مرد علي بن مسلم
 على كلا المذهبين مسلة التعليق وهي ما اذا قال ان دخلت هذه
 الدار وهذه الدار فانت طالق فدخلت الاولى في غير الملك والاخرى
 في الملك وقع الطلاق عندها وعند زفر لا يقع واعتبر زفر الدخول الاول
 بالباقي لا به نفيه الى الحنف فخذ حكم الثاني فاشترط الملك فيه كالماني
 ولم يوطئ الاولى هنا حكم الثانية ولم يجعله مؤلما من الاولى وعن
 اعطينا الاول حكم الثانية لجعلناه مؤلما منها كالثانية من التعليق
 لم يجعل للشرط الاول حكم الثاني حتى لم يشترط الملك عنده كاشتهطناه
 عند الثاني ولو قال والله لا اقر بواحدة منكم فهو مؤلما منهن
 لان واحدة تنكر في سياق الشرط فهي كالنكر في سياق النفي فتعم
 خلاف قوله والله لا اقر باحد اكن لانهما معه بالاضافة الى المعنى
 التي هي الضمير كان مؤلما من احدى منهن فان قرنت واحدة منهن
 حث وسقط الايلا من البواقي فان نوى واحد معينه فهو مؤلما
 منها خاصة وفي الروضة قول الشافعي كقولنا ولو قال
 ان قرنت واحدة منكم فاحدكما او فواحدة منكم او لا اخرى طالق
 او فخير مؤلما منهما وبغيره من كل واحد منهما من غير حلف
 ذكره في جامع العتاني ولو قال والله لا اقر باحد منكم
 فهو كقوله واحد منكم ان كان احدى منها يعي عموم الافراد وفي
 الروضة قال والله لا اجامع كل واحد منكم فالواحدة مؤلما

من كل واحد في الحال فان طي احدها خلعت اليمين فحق البقايا
وارتفع الايلا منها على الاصح عند اكثرهم وقيل لا يرتفع اليمين
ولا الايلا في حق البواقي والخلاف السابع والثلاثون اذا
جعل ليمينه غايه ممكن وجودها في مدة الايلا قال الاستبحار
ان كانت من لا يرجح وجودها في مدة الايلا يكون مؤبدا وان كان ما
يرجح وجودها في المدة مع بقا النكاح نظر ان كان مما لا يخلف به
ولا ننذر لا يكون مؤبدا وان كان مما يخلف به وسنذر او يخلف ولا
سنذر يكون مؤبدا عندنا خلافا لابي يوسف وقد تقدم جنسه
فالذي لا يخلف ولا سنذر كقوله حتى اضربك او تضربني او اضرب زيدا
او اقتله لا يصير مؤبدا وان كان غايه ينتهي به النكاح كقوله حتى
اموت او يموت او اقتلك او تقتلني يصير مؤبدا كانه قال ادا لم النكاح
بعضا لانه ينتهي النكاح بذلك والنكاح هو موقت بموت احدهما
وقال ملك لوقال والله لا اقربك حتى يدخل زيد الدار او
حتى يموت فهو ملوك قال ابن حنبل لوقال الله لا اجامعك
حتى يموت ولكن او حتى يموت زيد كان مؤبدا لان الغالب الغايه
لا يوجد في ريعه اشهر وهو الاصح من مذهب الشافعي وفي
الجماع لو وجدت الغايه في المدة سقطت اليمين وكذا ان تعذر
عندها خلافا لابي يوسف على ما يأتي في الايمان ان شاء الله تعالى
ولو قال والله لا اقربك حتى اقتلك او قتلنا وقتله بطلت
وان مات صار مؤبدا بعد ولو قال حتى تموت او يموت فلا
ومات بطلت ولو قال ان لم ادخل هذه الدار او هذه اليوم

فصارت اجداها مسجدا او نحو اوقال ان لم اشرب في هذا الكوز او
ما في هذا الكوز اليوم فاهربوا احدها تعين الاخر ليمين بالافتقار
والخلاف الثامن والثلاثون لوقال في رجب والله
لا اقربك حتى اصوم شعبان لم يكن مؤبدا لوجود الغايه في المدة
ولو صامه سقطت اليمين بالاجماع فان افطرا في يوم من شعبان
سقطت اليمين عندنا في حقيقه لا مكان القربان من غير شي لم يمه وعنده
ابي يوسف يصير مؤبدا من حين اكل او لم ياكل ولم يوا الصوم حتى
زال الشمس لقولت الغايه فبقيت مؤبده وعنده محمد يصير مؤبدا
من حين حلف وخالف اصله واخذ بقول ابي حنيفة في الغايه
لا يمنع الانقضاء وانما لم يصير مؤبدا الى الان لا مكان البري بقول
ابي يوسف في البقا على غير المتصور كان هذا رجوعا منه الى قول
ابي يوسف في الكوز قال في الخير والصح ان قوله
مع ابي حنيفة لانه لا كانت الغايه هذه كالملتزم بالقربان صار
كانه قال ان قربتك فقله على صوم شعبان ذو بدل يقوم بدله
مقامه فلم يفت الغايه من كل وجه واذا صار بدله غايه صار
كانه قال لا اقربك حتى اصوم شهر امتك والخلاف التاسع
والثلاثون في جوامع الفقه لو عجز عن جماعها لرفعها
او قربها او صغرها او بالجت او كان اسيرا في دار الحرب او
لكونها مستنعه او كانت في مكان لا يعرفها وهي شاعره وبنها
اربعة اشهر لا سري ما يكون من السيره دون غيره احوال الفقه
بينها بشها ده الطلاق ذلك فقيته باللسان فان يقول فينت

لها فان كان له خيار للسيد في ابطال عقد صحيح وان كان باطلا
فلا يجوز للسيد صحيح الباطل وما عدا هذا فخطيئته
قوله فان كان صحيحا لا خيار للسيد في ابطال عقد صحيح غير صحيح
بل يجوز له ابطال الصحيح اذا لم يكن لازما ولا نافذا وقد اطلوا
النكاح الصحيح بالجب والعتق بالايجاع وبالعبوب وبروح العبد
والامه عن بينهما ولهذا ثبت حار العيب للمشتري اذا وجدها
مزوجين ودعواه ايجس فيها باطله لكن الفرق بينهما ليس
بطلاق عندنا وهو قول الجمهور وفي حديث جابر امام عبد تروج
رواه ابو داود والترمذي قال حديث حسن وهم لا يقولون بوجوب
الحذر عليه بالتزوج وروى ابن حزم في المحلى امام عبد كذا ايضا وعنه
صحيح باللفظين وان المراد بالنكاح الوطى قلنا التزوج يحكم في
العقد والنكاح يحتمل له بطل المحتمل على الحكم وهو من رواية عبد الله
ابن محمد بن عقيل بن ابي طالب لفظ التزوج قال يحيى ضعف وقال
ابن حبان كان روى الحفظ حديث على التوهم يعني بالخبر على غير سننه
فوجبت محابته اخباره وقال المنذر في كتابه غير واحد من
الائمة وذكر ابو الفرج في الضعفاء والمتوكئين وروى ابو داود
اذ انك العبد غير اذن سيدك فنكاحه باطل وقال هذا الحديث
ضعيف وهو موقوف على ابن عمر وصححه ابن حزم الاخرين مع ضعفها
كما ذكرت وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امام عبد
تزوج غير اذن مواليه فهو زان من روايه منكر قال الضياء عبد الواد
فيه كلام وقال احمد هذا حديث منكروا اذا احسن المواجه عندنا

هذا قول الحسن بن ابي الحسن وعطاء بن المنسب وشريح وابن ابي ليلى
والشعبي ومالك والحكم ذكر ابن ابي شيبة في مصنفه وابن المنذر
في الاشراف وقال الاوزاعي والشافعي وابن حنبل في نظام الرواية
عنه لا ينفذ احار المولى واختار ابن المنذر وعن احمد بن حنبل
اجاز سنن ذكره في المعنى وفي مصنف ابن ابي شيبة المطلقا
اذا تزوجت بعد غير اذن مولاها ودخل بها لا يحل للاولاد به قال
الحسن والنخعي وعطاء وطاوس وجاد وقال عامر والحكم هو زوج
وله ان يراجعها قال عامر وكذا الحنفى فان دخل بها فلها مهر مثلها
بواحدة بعد اخرى وهو قول الفقهاء وقال ابن حنبل لها حيا
المهر وواذلك عن عثمان بن عيسى عن عبد الله بن عمر عن
بها فامر عثمان رضي الله عنه بان يفرو منها ويدفع اليها بعرار
قلنا اسد اللهم على وجوب خمسي المهر بالمعبر لا صحيح
لنفاوت العلم فان النعرا من مذوات القتم ولعل ذلك كان المتراضي
وبدل علمه ان ذلك كان مال المولى ولا يجوز دفع ماله اليها الا برضى
المالك وكذا المدر والمدبر وام الولد والمكاتب والمكاتبه لقيام
الرق فيهم الا ان المكاتب والمكاتبه بشرط رضاهما بالنكاح وانما
ملك الا لكتاب مع قيام الرق فيهما ولهذا لا يملك المكاتب تزوج
عبد وكذا المكاتبه وانما ملكا تزوج الامه لانه من اب الاكساب
ثم اذن السيد يملك النضر وهو بالصرح بقوله اجرتك او رضى
به او اذنت فيه ونحوها وبالادلة وهي قوله فعل لان على الاجازة
مثل ان يقول عند سماعه هذا حسن او صواب او نعم ما صنعت او

المدة ولا سبع والخلاف الثاني والأربعون الواجب للحرج والفرقة
ثم آلى كان فيه بالجماع عندنا وقال زفرع الثلثة أرباب المذهب
لا يطلب بالفرق بالجماع مع قيام الإجماع لأن وطئها إجماع فاشبهه بالوطئ
بالصوم والأحرام والخير واعتبروا العجز الشرعي بالحج واعتبروا
القدر والحصة بالقدرة الشرعية لأن حق العبد مقدم على حق النسخ
بأمره وغناه وحاجته العبد إلا في فروض الأعيان كالخروج وقوله
والخلاف الثالث والأربعون في المنافع إن ترك كل من أهل
الطلاق كان من أهل الأيالة عندنا في حنيفه وعندنا من كان من أهل
وجوب الكفارة عليه كان من أهل الأيالة فعلى هذا إذا قال الذمي والله
لا أفرأك فهو مؤلف عندنا في حنيفه لأنه من أهل الطلاق وهو قول الشعبي
وكذا طهارة ذكره في البسيط وبه قال ابن حنبل وأبو ثور وقال
ملك يسقط باسلامه وقال أبو يوسف ومهر اجاب الله لا يصير
مؤلفا بالعتق والطلاق يصير مؤلفا ولو حلف بالصوم والحج والعمرة
والصدقة لا يصير مؤلفا بالطلاق وأبو حنيفة رضي الله عنه يقول
الذي يعظم الرب ويعتد حرمته هتك اسمه ولهذا اختلف في الدعاء
بالله تعالى وتوكل وحده تسمية الله تعالى عليها كالمسلم فيظهر
في حق حكم البر دون الجنة لأن الكفار عباد الله لا يحب أن الكافر
والخلاف الرابع والأربعون لو آلى المسلم من أمراته بالله تعالى
ثم ارتد ثم تزوجها يكون مؤلفا عندنا في حنيفه ذكره في كتاب الطلاق
أملا وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن آيالة سفل ذكره في الماروف
ولو طاهر ثم ارتد والحياء بالله ثم أسلم والله المنة فهو على طهارة في

قول أبي حنيفة وقال يسقط وروى زفر عن أبي حنيفة في الماروف
أن طهارة سفل عندنا ولو آلى في مدة الأيالة ثم فر بها بطل إيادوه
للحج ولو طأ إليها بلسانه وهي مبانة لا يبطل ويقع الطلاق بمضي
مدة الأيالة لعدم صحة التي باللسان بعد البينونة وكذلك لا يصح
بعد مضي مدة الأيالة وفي الحق لو قال أنت طالق قيل إن أفرأك
يصير مؤلفا فان فر بها وقع الطلاق وإن تركها حتى مضت مدة الأيالة
بانت منه والخلاف الخامس والأربعون هل الزوج المؤلف
مرافقه زوجها إلى القاضي وطلب الوطئ أو الطلاق إذا كان قد
وطئها مرة أم لا فعندنا ليس لها مرافقه ولا للقاضي إجبارها على أحد
الأمرين بل يقول إن وطئها في مدة الأيالة فإياها وجبت في بيمته
وإن تركها من ذنبا ربعة اشتركت منه بطلقه على ما تقدم وعند
الآية الثلثة لها مرافقة إلى القاضي بعد مضي المدد واستحقاق
مطالبتها ثبت عند مضي المدد عندهم وقال الماوردي إن
استحقاق مطالبتها للزوج ومرافقتها له إلى القاضي ثبت عند
أبي حنيفة في المدد لا بعدها قال وعندنا بعد المدد ونقله عن
أبي حنيفة غلط وفيه أيضا لو حلف بالصيام لا يصير مؤلفا
عندنا في يوسف وأخطأ في النقل والخالف بالصوم مؤلف عندنا
بالخلاف والسادس والأربعون لو حلف المؤلف
وطئها انجلى الميز قال أبو بكر من الخابله بحث وعليه
الكفارة ونخرج من آيالة اتفاقا وقيل لا يجنب وهو قول
الشعبي قلت قد وفاهها حقها كما لو قضى دينها وقال ملك

لاحل الا لا جنونه ولم يقطع المده جنونه ولكن لا طالب قبل
افاقته وفي المعنى قبل معي مولاي حتى لو وطها بعد افاقة بحليله
الكفارة وهو اختيار المزي من المشافعيه والخلاف
السابع والاربعون لوقال ان وطيتك فغير هذا جرح في العبد
او اعتقه بطل الايلا وهو قول الامه الثلثه فان زال ملكه بيع
او هبه فذكر ذلك فان عاد ملكه فهو مولد من وقت عوده للمشافعيه
فيه قولان عود الجنت وفي الجواهر ان ملكه بشر او هبه عاد
وبالارث لا يعود عند ملكه وهو بعيد وفي الجامع قال ان قربتك
فغير ابي جرحان وباع اجددها ثم اشتراه وباع الاخر او باعه قبل شرا
الاول فهو مولد من وقت شرايه وفي فاضله جرح من وقت البيع والشرط
اعاد الباع وقد تبدل في الاول ولم يتبدل في الثانيه ولوقال ان
قربتك فعلى حجه بعد القربان بسنه او قبله بسنه يصير مولدا ولفي
قوله قبله ولوقال فعلى صوم هذا الشهر لا يصير مولدا لانه اذا
مضى الشهر بطاهما بغير شيء يلزمه خلاف الحجه فانه لا يتعلق بسنه
بمعينه وكذا لوقال فعلى عتق عبيد هذا لا يصير مولدا وان قال
فعلى صوم شهر كذا فان كان مضى قبل مده الايلا لا يصير مولدا وبعدها
يصير مولدا والخلاف الثامن والاربعون لوقال ان قربتك
فانت على حرام بغير العبدان عند ان حنيفه وعندها لا يصير
مولدا الا اذا قربها واعتبره بقوله ان قربتك فوالله لا اقربك
وله انه منع نفسه عن قربانها لئلا يصير للمنع وهو لزوم الميز
كالوقال ان قربتك فعلى ميز والحرام عيز ولهذا لوقال انت على حرام

كان عيبا او طلاقا على ما ياتي عن قريب فصار كالوعى بالحرام الطلاق
خلاف قوله فوالله لا اقربك فانه صريح في تعليق الايلا بالقربان
والخلاف التاسع والاربعون المولى لو كفر عن عتقه قبل
الوطى لا اعتبار به عندنا ويصح الطلاق مضى مده الايلا وعندنا
جوز التكفير قبل الجنت بعد البين برفع الايلا لانه لا يلزمه
بوطيها والمسئله تختلف فيها وفي شرح ابن بونصر ان خلف
بالله واسمى راه ملك موليا وله ان يطاهما بالكفارة وقال
غيره لا يكون موليا كما بعد التكفير وهو مشكل وتكلفوا للفرقة
والخلاف الموفى خمسين لوقال والله لا وطيتك ان شئت
بقتصر المشيئة على المجلس عند الشافعي وشرط الجواب على
القور وعند ابن حنبل متى شئت صار موليا ولا يشترط الفور
ولا المجلس واعتبرت الجنايله مشيئتها بمشيئته غيرها فانها على
الترخي وعندنا جواب التملك يقتصر على المجلس ولا فرق بينهما
الا جنبي والخلاف الحادى والخمسون لوقال الله لا اقربك
مرارا في مجلس واحد تعدد الكفارة وتطلق ثلاثا مع بعضها
قياسا وهو قول حماد وزفر وواحد استحسانا وهو قول
والخلاف الثانى والخمسون لوقال الله لا وطيتك الذبر
او فيما دون الفرج لم يصير موليا خلافا لما لك على ما تقدم في كتاب
الرجم وان قال والله لا اجامعتك الاجماع سوء سئل عن ثبته
فان قال اردت الوطى في الذبر صار موليا لانه حالف على ترك الوطى
في الفرج وكذا فيما دون الفرج وان قال اردت بوجها ضعيفا

لا يزيد على التقا الختانين لم يكن موليا لانه الواجب في الفتي وهو رد
الحث وان قال اردت دون التقا الختانين فهو قول لو قال والله لا
اطاك الا فيما دون الفرج وان لم يكن له نية فليس بمول للاحتمال
والخلاف **المالك** والخمسون اذا كان المولى عذرا وفا
بلسانه ومضت مدة الالية لا يقع به الطلاق فان قدر على الوطى
والهين باقية مستأنفة مدة الالية اربعة اشهر فاذا لم يطأها فيها
تبين نفيها وقال الحسن وعكرمة والاوزاعي اذا قابلسانه
خرج من الالية لوطي وهو قول المالك من الخنابلة وقال الشافعي
وابن حنبل يومر بالوطي والطلاق اذا زال عذره والفتي باللسان
لا يوجب كفارة ولا حنثا وانما اثره في منع وقوع الطلاق بمضي
المدّة قالوا الفتي الوعد بوفاء حقها اذا قدر ولزمها الصبر عليه
وانظاره كالغرم المعسر وبطل قولهم بان الفتي باللسان ليس مثل
انظار الغرم المعسر فان صاحب الدين اذا عسر عليه عسر به لا يجب
ان يقول انظرنيك الى وقت الفسره وانما الواجب عليه ترك مطالبته
به حتى ينوسر وهم قد اوجبوا عليه ان يقول متى قدرت على الكف
جامعتك ولا يجب على المعسر الذي ثبت اعتساره ان يقول قد قدرت
على تأخير متى قدرت على ادايه ادينته اليك والذي يدل على وجوب
الفتي باللسان عند العجز عن الوطى عندهم قولهم ان استمهل الذي باللسان
لم يملك عندهم لقد رته عليه وفي المعنى فان امتنع من الفدية باللسان
امر بالطلاق فان لم يطلق طلق الحاكم فلو كان الفتي باللسان من اموال الوعد
بالوطى عند القدرة لما طلق الحاكم عليه امراته لاحتراك الوعد من العايب

عمر الخليل

عند الخنابلة ان الحاكم يطلقها ثلثا اذا امتنع ولا يلزم الزوج الا واه
وهو لا يفعل الا ما يجب عليه عند امتناعه وهذا هو الاثر له من
عليه الف تمتنع عن دفعه الى غيره فيلحق القاضي من مال المدن ثلثه
الاف ويدفعها الى رب الدين يزعمون انهم من اهل الحديث بنسب
غيرهم الى الراي فاي حديث في هذا واي باي والخلاف
الرابع والخمسون لو قال ان وطيتك فله على ان يمشي في السوق
لا يكون موليا عند الجمهور وشذ ابن حنبل رواه عنه انه
يصير موليا وكذا بنذر المباحات او العاصي بنا على قاعدة انه ان
المعصية توجب الكفارة في ظاهر مذهبه وهذا الاصل لعل النذر
على ليس من جنسه واجب لله تعالى لا اعتبار به وبلغى ولا يجب
كفاره واجاب العبد معتبرا بحاج الله فالليس من جنسه ولا يجب
الله تعالى يكون سرفا للحكم من جهة العبد فيلغو وليس له شرع
الاحكام ولا نصب الاستبواب والخلاف **الخامس** والخمسون
اذا وقع المولى وهي حايض او صائم قال في البسيط لا خلاف انه
يهمل حتى ينظر والحيض سقط المطالبة وقال مالك اذا قال
لا اني يطلقك عليه في الحيض ثم جبر على الرجعه لوقوع الطلاق في
الحيض وهذا عجيب يومر بالطلاق وبالرجعه في الحيض وكف بحجبه
السلطان على ايقاع الطلاق في الحيض وهو حرام وعلى الرجعة ثلثه
وعنه لا تطلق عليه حتى تطهر والخلاف **السادس** والخمسون
الما نزع اذا كان طبعيا كالمرض الرقيق نحوها فتنه باللسان بالاجماع
وقد ذكرنا فيما تقدم انه يقول فيث اليك اورجعت اوراجعك

او ارجعتك او ابطلت ايلاك وحكمه عدم وقوع الطلاق بمضي
المدّة ولا بحث به وانه لا يصح الا في حال قيام النكاح دون
البيّنونه وعندهم بقول قد اعرفت بالاساءة وتدمت
وبعد زويعد بالوطي اذا زال عذره وحكمه وعدم الالتزام بالفيه
بالوطي حتى يقدر عليه وفي المانع الشرعي كالاجرام والصيام والظهار
ان طيبها مع التحريم تكفي به وان دفعت مطالبها وان ايقظ الابطال
او يطلق عليك قال في البسيط المراءون قطعوا بذلك وزعموا
انه لا تكفي بالغيبه باللسان بل يقال له انت الذي رطبت نفسك
في هذه الورطه وقال وذهب ملك الى ان الوطي طوال الاجرام
لا تسقط به المطالبه وفي المغني لو طيبها وطيبا محرما في الحيض
او الاجرام او الصيام الفرض حنف وخرج من الايلا كقولنا والخلاف
المتابع والخمسون لو امله القاضي عندهم ثم طلق القاضي قبل مضي
مدّة الامهال لم يطلق سوا فاني تلك المدّة اول ما في وفي وجه للشافعيه
يقع طلاقه عليها وضعفه والخلاف الثامن والخمسون
ذكر في البسيط لو ادعى المولى العتّة بعد مضي مدّة الايلا عندهم
مسكك به مسكك العتّة ولم تطلق وذكر العوافيون وجهها
انه تطلق واستغروه قلت وليس يغرب من جهة الدليل
لان الطلاق اذا كان مستحقا عليه مضي مدّة الايلا فلا يجوز ما بين
نجد قول الزوج كما في دعوى الاعتسار في الدين والخلاف
التاسع والخمسون لو قال ان قريتك فكل مملوك اشتريه فهو
يصير مولى ويعتق من بشرته وقد تقدم الخلاف فيها عندنا

في حق الايلا وقال ملك يصير مولى ولا يعتق من بشرته في مسله
معوفه قد تقدمت في تعليق العتق بالملك والطلاق به اذا عم
والخلاف المولى يستين لو حصل له الصير مولى عندنا
في الحال وقال ملك في المدونه لم يصير مولا حتى يملك عبدا
من تلك البلد بالشري وقال غيره من المالكه هو مولى
في الحال اذ ملزمه بالوطي بعد عسر مما يشتره من العبد من
تلك البلد وقال ابن القسّم ولو قال والله لا اطاك الا
برضاك لا يصير مولى وفي المرفعياني عبداً من امراته الخرم
ثم ملكه لا يبيع الايلا ولو باعته او اعتقه ثم تزوجها يعود
الايلا ولو قال والله لا افر بك مادام هذا النهر فان كان
مما لا ينقطع ما وه فهو مولى وفي مجمع البحرين للصغاني قال
يبي فاني اذا رجعت فلا تسرع الفتي من غضبه وانه حسن
العتّة بالكسر مثال الفيتة اي حسن الرجوع والفتي ما
بعد الزوال من الظل قال جهمد
فلا الظل من برد الضحى تستطبعه ولا الفتي من برد الفتي تذكرو
وسمى الظل فتي الرجوع من جانب الى جانب قال ابن السكيت
الظل ما شخه الشمس والفتي ما شخه الشمس ومثله في الغوب
وفي النجدة عن المعقل قال للقطعه من الطير في وعرة وصف
ويقال في الاسف يافى مالى وماهى مالى ويا شى مالى ويقال
هو من الكلام الذي ذهب من كان يحسنه وجعلوا في و هي
وشي في موضع تبتة وتبين واستيقظ وجوها في النهايه

لابن الاثير الذي على ذي الرحم اي العطف عليه والرجوع اليه بالبر
والوفاة الطائفة والماعوض من اليه التي نقصت من وسطه
واصله في مثل فنع ذكرهم الجوهرى وقد ذكرنا بعض ذلك في باب
المواقيت قوله واذا قال لامرأته انت على حرام
سئل عن نيته فان قال اردت الكذب فهو كما قال وقيل لا
يصدر في الفصلا لانه يمين طامرا وان قال اردت الطلاق فهو
تطبيقه بآيته الا ان يقول نويت به الملاء فهو ذلك وقد
تقدم في الكايات وان قال اردت التحريم او لم ارد به شيا
فهو يمين بصريه مؤليا ومن المشايخ من يصرفه الى الطلاق
من غير نية للعرف قال صاحب الكتاب ما في الايمان
وعليه الفتوى وفي المريعاني لوقال كل حل او طلال عليه
حرام او قال طلال الله او طلال المسلمين عليه حرام ولم ينو شيئا قال
الامام ابو بكر محمد بن الفضل والفقهاء ابو جعفر وابو بكر الاسكاف
وابو بكر بن سعد بن امرأته بطلقه ولو قال لم ينو الطلاق
لا يصدق في الفصلا لانه صار طلاقا عرفيا ولهذا لا يخلف به الا
الرجاء في الدخيل هذا كله طلاق باين اتفاق وان كان له انزع
فتوه وقع في كل واحد طلعه بآيته وفي فتوى الاوزجندى والشيخ
الامام الخطيب مسعود بن الحسين انكشافا انه يقع واحد والبيان
اليه قال صاحب الدخيل وهو الاظهر والاشبه وفي الدخيل
قال انت على حرام سئل هذا هو المذكور في كتب محمد رحمه الله ولو لم
يكن له امرأه لم يلزمه شيء لانه يمين بالطلاق ولا زوجة له فان تزوج

امراه وباسر الشرط اختلفوا فيه قال ابو جعفر بن سير المروزي
وقال غيره لا يمين وبه اخذ الفقهاء ابو الليث وعليه الفتوى لكن
يكون عينا لان الحرام يمين وكان نخم الدن النفسى يقول بطل هذا الكلام
ولا يكون يميناً وابو جعفر قد ران بروح ولو قال انت على حرام
الف من ثم واحد وكذا لو قال انت على حرام كالميتة والدم والحجم
الخديرة والخمر فهو كقوله انت على حرام الا ان في الاول يكون يميناً
بغير نية بلا خلاف من المشايخ وهنا اختلفوا عند عدم النية هكذا
في الدخيل ولو طلق الحريم واحد ثم قال انت على حرام بنو ثنتين
لا تصح نيته وان نوى الثلث صح وتنع طلقا ان احدهما وان لم ينو
اليمين فهو يمين لان تحريم الحلال يمين واليمين في الزوات ايلولو
قال انما على حرام فتوى الليث في احدها وواحد في الاخرى كان كما
نوى عند ابن حنيفة ذكرهم المريعاني ولو قال انت معي في الحرام فهو
كقوله انت على حرام قال انا عليك حرام او قلت حلال فقال
انت معي او على مثل ما انت على جميع اهل المصطفى طالق ان نواه وفي
جوامع الفقه قال ان قرنتك فانت على حرام ومضت مدقة
الايلاء ثم قال نويت به الطلاق طلعت ثنتين ولو قال ان قرنتك
فانت طالق مضت المدقة ثم قال كنت قربة في المدقة لم يصدق وقع
طلقه اخري قد ران وان قال انت على حرام فهو ايلاء الا ان ينوي
الطلاق وان نوى الظاهر فهو ظاهراً وعند محمد ومذاهب ما ذكر في
الكتاب ولو قال انما على حرام بنو الطلاق في احدها والايلاء
في الاخرى فهو ايلاء فيها عنده وطلاق فيها عندها ولا يخلو

انسقط جفته في الاستمتاع ومع جفته في الاستخدام ووجوب التوبة
عليه سطله كحلا والمكاسه فانها منزله الحرم فلا يحتاج الى التوبة
اذ ليس للمولاه ان تستخدمها ذكره في الجامع والخزانة ولان المولى لو
منع من استخدام عبده وامته لما رعب في تزويجها وفي الجواهر
استخدام الامه لا يبطل بالتزوج وعزم على السيد الاستمتاع بها وليس
عليه ان يتوبها بها الا ان شرط ذلك في العقد وبه قال ابن حنبل
وعندنا شرط ذلك باطل وقال ابن الماجشون يرسلها اليه لعله
يعديل وباسها الزوج فيها يميز ذلك عند اهلها وفي المغني لو تزوجها
من غير شرط التوبة قال القاضي فهو كالمشروط سلمه للامه
نهارا وعند الشافعي تستخدمها نهارا وسلمها للزوجها ليلا ولو
شرط العكس لا يصح لان الليل محل الاستراجه من الخدمة وقت
غشيان الفس ولهذا كان القسم على الليل ولما حقه ثابت في الليل
والنهار ولكن اجمع بين الحقيقتين فلا يقسم بالليل واذا لم
يتوبها فلا نفقة لها ولا سكنى وكذا الوفاها صغير لا تصلح للجماع
وان يواها وهي صالحة للجماع فلها النفقة والسكنى لوجود الاجتناب
الشرعي فان بداله ان تستخدمها فله ذلك وسقط النفقة والسكنى
لان حق المولى لم يسقط بالتبويه كالم يسقط بالتزوج وكما لو اعاد
المهر من العسر الموهونه من الرأيه لا يسقط جفته فله ان يسترد
ولصير المولى بالتبويه كالم لعمه من زوجها فلا سلعها للزوم
ففسخه ما متى شاؤا وكذا لو كان شرط التبويه في العقد فان شرط
باطل لا يمنع من استخدامها لان الحق للزوج حل الوطى بالنكاح لا غير

فاشترط الاقامة عنده غير مستفاد من التزوج فلو لم يزم ذلك
لا تخلو اما ان يكون بطريق الاستيجار والا اعان لا وجه للاول
لجمله المدة وعدم الاجر اوجبا لها ولا وجه للنكاح الا ان اعاد
لا يتعلق بها للزوم ولو طلقها بما بعد الدخول فلها النفقة والسكنى
وان اخرجها فعليه اعادتها ولو طلقها قبل التبويه او بعد ما عودها
فلا نفقة لها ولا يورثها عاداتها الى منزله لان الاعادة غير مستحقة على
المولى فلم يكن اعادته الى حكم التسليم بل ابتدأ تسليمه بفسخ غير مستحقها
فلا يسحق كالصغير بخلاف الحرم الناشئة فان العود مستحق عليها
وهو استحسان ولو اعادها الزوج عيب ولو اخرجها المولى بعد
الطلاق يجب اعادتها لانها اعادته الى التسليم المستحق وللزوج
المستأجره بها ويخرج الزوج معها والنفقة عليه اذا بواها بيتا
والمهر للامه ما لم يزلها ما لم ينتزعه السيد ذكره في الجواهر
عن مالك وفي المغني ان اراد الزوج السفرة فليس له ذلك وان اراد
السيد السفرة فبال ابن حنبل لا ادري قال صاحب الكتاب
ذكر تزويج العبد والامه ولم يذكر رضاها يعني مهر اجماع الله في الجامع
الصغير وهذا يرجع الى امه هبنا ان المولى يملك احارها على النكاح
وهو قول مالك الا انه قال ولا تزوج امته الفارجه من عبده
الاسود اذا كان فيه ضرر عليها ولشافعي اقول ثلثه احدها لا
يجزى العبد قال في البسيط وهو الاصح والشافعي عده كالامه
والثالث يجزى الصغير دون الكبير ذكره ما في الوسيط والاصح ان
المولى لا يجزى على تزويج عبده ولا يجزى على اعفائه ولو في الحمل

ذكر ابن حزم في المحلى وزعم انه مذهب ابن عباس والشعبي والي سلمه
 ابن عبد الرحمن بن عوف وحيد بن عبد الرحمن الحميري والي سليمان
 الخطابي وجميع الظاهريه ورد على ملك في تفرقه بين الزوجه
 والامه فقال الامه محرم بالعتق لا محرم الزوجه بالطلاق وقد حمل
 المطلقه ثلثا بعد زوج اخر فهل لا قالوا بتحريمها على الابد كما قالوا
 في النكاح في العدة اذا دخل بها قال قول ابو حنيفة ان نوي
 ظها را لم يكن ظها را لست شعري من ان خرج هذا الفرق انه ان نوي
 ايل كان ايلاً قلت لقد كذب الحديث على ابي حنيفة
 رضي الله عنه اما هذا او جهلا قال ابو حنيفة ان نوي به ظها را
 كان ظها را هكذا في الكتاب وقد تقدم مع ان الفرق بينهما ظاهر
 وقد جاء في رسول الله من ازا وجداي حلف عليهن شهرا وحلف على
 الزوجه ايلة اذا كان مطلقا او على اربعة اشهر والظها ر محتمل بالمشبهه
 للمجله بالجرم على التاميد قال علي وسائر الاقوال الموجهه
 للطلاق باليمين ولا يلا وللظها ر كلها اقوال يعني اقوال الصحابه
 لم تات في نص قران ولا سنة ولا حجة فيها سواها قلت
 هذا دعوى ويحكم فكيف عزامه المترك الى الرباس
 وهو لا يثبت عنه والصحيح الثابت عنه انه يمين متفق عليه
 والي الشعبي وقوله ليس تحج عند الكل وهو رجل مزوج ككلامه
 باب الخلع قوله واذا
 نشأ الزوجان وخافا ان لا يقيما حدود الله فلا باس بان تفكرا
 نفسها جنة بآكل خلعها به وما خالف في ذلك الا بكري بن عبد الله

المرز في أبي جوازته وزعم ان الاية التي دلت على جواز منسوخه بانه
 المنسوخ وهي قوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج الاية
 وشرط المنسوخ تاخر التامخ وبعد الجمع بينهما والاصل عدم المنسوخ
 وسياتي الكلام على ذلك عن قريب ان شاء الله تعالى وعن ابن سيرين
 وابي قلابه عبد الله بن زيد الجرمي التابعي الكبير ان الخلع لا محل له
 على بطنها رجلا لقوله تعالى ولا تفضلوهن لذهنهوا ببعض ما اتيتوهن
 الا ان ياتين بفاحشه مبينه وقلت الظاهر به لا يجوز الخلع
 الا بشرطين اذا كرهته المراد وخافت ان لا توفيها حقه او خافت ان
 يفضها فلا يوفيهما حقها فلها ان تتقدم نفسها منه براضيهما ولو
 بجميع ما تملك وقلت طايفه لا يجوز الخلع الا باذن السلطان
 وعن ابن سيرين كانوا يقولون لا يجوز الخلع الا عند السلطان وعمر
 سعيد بن جبر معناه ومثله عن الحسن العمري ذكر ذلك في المحلى
 وقال طايفه لا يجوز الخلع الا ان يقول المراه لزوجها لا اطيع
 لك امر ولا اغتسل لك من جانيه وقلت طايفه لا يجوز الخلع
 الا مع شؤره واعراضه ولا يقيم معا حدود الله تعالى ذكره في
 التهديد والمحلى وزعموا ان قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا به
 منسوخ باليمين والمنسوخ انما يكون عند الاختلاف والطلاق النكاح
 ولم يوجد واحد منهما لانها اذا خافا ان لا يقيما حدود الله فقد صار
 الامر منسوب اليهما جميعا وفي الاية التي زعموا انها ناسخ الامر
 منسوب الى الزوج بازادة الاستبدال وقال في المحلى وتعلقوا
 ايضا بحديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما امراه

سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رايحة الجنه وحدث
 ابوهريره رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 المنتزعات والمختلعات هن المنافع قال الحلي
 لم اسمع من ابوهريره قال ابن حزم ولا منافاه بين الايتين وانما
 في ايده النسخ تحريم اخذ شي من صداقها اثما وبهتانا وليس فيها شيء
 الظلم ولا ذكر له قال ابن المنذر الجواز قول عامة اهل العلم
 والمراد بالخوف المذكور في ايده العلم قال ابو عبيد القنر
 قال ابو محمد الصالحاتي

اذا مضى فاذقني الى حبس كريمة ثروى عظامي بعد موت عروفتي
ولا تدفني في القلعة فاني اخاف اذا ماتت ان لا اذوقها
اي علم واجتق فلماذا رفع ان لا اذوقها ؟

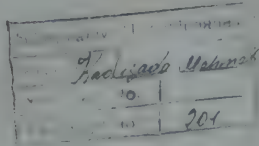
فإذا فعل ذلك وقعت طلقه بآينه وهو قول عثمان بن عفان وعلي بن
سعيد وبه يقول الحسن وابن المسيب وعطاء وسرخ والشافعي
فقيصة بن ذؤيب ومجاهد وابوسلمة والقوي الزمري والأوزاعي
والثوري ومكحول وابن أبي حنيفة وعروة ومالك والشافعي في الجديد
وعليه الثوري ذكر في البسيط وقال الطاهرية ظلمته
رجيه فان راجعها رد عليها ما اخذ ذكر في المجلي وهو قول
الزهري وابن المسيب وقال ابن حنبل واسحق بن راهويه فزله
بغير طلاق وهو قول ابن عباس والقدم للشافعي قال صاحب
البسيط وهو المنصور في الخلاف قلت قد ذكرت
الشافعية ان الشافعي غسل كتيبه القديمة واشهد على نفسه

المعنى

الرجوع عنها فاضحها مذهباً له بعد ذلك عليه قالة امام الحرم ومن وصف تاج
الدين عبد الرحمن المراكبي في تلخيصها وهذا الذي ذكرناه بعيدة فمن مصر ذلك على
انه مذهب الشافعي فهو خطا فاحش وانما الهوى وذلك من قلة الدين وهي مزية
تضعيف اكبرها الذي عليه فتواه لكس من مصر ذلك باعتباره وبعده مذهب
نفسه وكان من اهل الجهاد والمناجاة الى الشافعي فليس يدوم وكذا قولهم
ان القوي على القول القديم خمس عشرة مثله او ست عشرة مسئلة او ثلث
مسائل كما قاله امام الحرم او غير ذلك حسبا اختلافهم فيها لعلمة اهل العلم
حدث عكرمة عن ابي عيسى ان اواه ايات من حديث ابي عبد الله السلام
فالتب ما رسول الله مات من خمس ما عتب عليه من بين يواحقني ولكني
اكنى الدعاء الاستماع قال رسول الله من علم عليه حديثه قالت نعم
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديث وطلوها بطلقة زوايا
الحاري وليس فيها بينة وهي حيلة اخذها الله من ابي اسلول وذكر
ابو الحسن بطريق شيخ الحاري عن عكرمة عن ابن عباس قال قال اول
خلق رفعوا الاستماع اخذ عبد الله من ابي اسلول انت التي علمت ان الله
فعلت ما رسول الله لا يمنع ذلك وراثة ابيان رفعت الحاخاينة افتر
عنه فاداهوا بندهم سوادا واقترعوا فانه واقترعوا فقال ابن زريق عليه
حديثه قالت نعم وانما زندقه وروى بن زوزان قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اما الريان فلا ولاكس حديثه قالت نعم فاخذها له وخايلها
فلا يلزم ذلك باتس من قس قال عند قلت فعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا دار في الدنيا التي تسمع من غير ولي ولا ابي الواليع انسان صحيح وذكر
عبد الرحمن الاجصام الواسطي عن عبد الرزاق عن حمزة قال بلغني انها قالت
لو استولت لله في من احوال ما قد زكي وثابت رجل دين وعبد الحديث الصحيح
ليس كان الواقع بطلقة وعقد لونه واصحابه رجوة الا ان يكون قبل الدليل

او يكون الثالث فان راجعها ورد عليها ما اصدق منها وعن حميد بنت سهل
 الاضاربة انها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وان رسول الله ص
 الله عليه وسلم خرج الى الصبح فوجد حبيبه بنت سهل عند بابها
 الغلس فقال رسول الله ص الله عليه وسلم من هذه قالت اني اعقبه
 بنت سهل رسول الله قال ما شانك قالت لا انا ولا ابائ بل قيس بن شماس
 فلما جئت قال رسول الله ص الله عليه وسلم من سئل فذكرت ما شئت
 الله ان يرضى فعالت حميد بن رسول الله كل ما اعطاني عدي فقال
 رسول الله ص الله عليه وسلم لاني خذتها فاحذ منها وحطيت في
 اهلها رواه احمد وابوداود والنسائي وهذا الغلط وعمر عائشة
 رضي الله عنها ان حميد بنت سهل كانت عند ابائ بن قيس بن شماس
 ففرضها فكثر بعضها فانت اليه ص الله عليه وسلم بعد الصبح فذاع
 عنه السلام ثانيا فقال خذ بعض ما لما وقارقتها فقال وتصلح ذلك
 ما رسول الله قال نعم قال فاني اصدقنا حديثي وهما يبدعا
 فقال خذ ما وقارقتها فتعذر رواه ابو داود او ج

ومثل السهل في حجرها اوصى وسلم



٢٠١
 ٢٠١



ع
ع
عائده السرو
على
ارما

[Faint handwritten signature]

٢٥

ابن ابي سليمان والحكم وابن سيرين وسعيد بن المسيب والاسود بن زيد
والتوري وحسن بن مسلم وابو ثور وذكرك ذلك ايضا ابن المنذر
الاشراقي وابوبكر بن ابي شيبة بن مصنفه قال ابن حزم وهو قول
الكوفي بن قال طاوس بن خمر ولو كان زوجها من قريش وقال
الفتح بن خمر ولو كان زوجها هشام بن عبد الملك وقال محمد بن خمر
ولو كان زوجها امير المؤمنين ذكر ذلك ابو بكر بن ابي شيبة بن
مصنفه وابن حزم في المحلى واختاره وضعه وزيف قول المخالف وفي
المحلى كان ابن عمر جعل الخيار على الحر قال ابن حزم وبه يقول هشيم
والمكاتبه كلاله عند الجمهور وقال قوم لا خير المكاتبه ولا ينجح
ذلك عن الحسن وهو قول عطاء بن قلابه عبد الله بن زيد الجرمي وقال
سفيان الثوري ان تزوجها بعد الكابه فلا خيار لها وان تزوجها قبل
الكابه فلها الخيار وقال قوم انما تحريم العبد ولا خير تحت الحجر
وهو قول الحسن والزهرى واي قلابه وعطاء وعروه ونسب ذلك
الى ابن عباس قال ابو محمد ولا تعلم هذا عنه وهو قول ابن ابي ليلى والاذاعي
وملك والشافعي وابن حنبل وابن راهويه وابي سليمان وهو داود
الظاهري **احسن** نحو حديث بريرة من رواه عايشة رضي الله
عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان زوجها عبد الله بن مسعود
وابوداود وابن ماجه وعنه عن عايشة ان بريرة اعتقت وكان
زوجها عبد الله بن مسعود رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان خرا لم
يخيرها رواه مسلم وابوداود والترمذي وصححه وعنه عن عروه عن
عايشة ان بريرة اعتقت وزوجها عبد الله بن مسعود لا في امره خيرا

١٢
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث رواه ابو داود وعنه قتادة عن
عكرمة عن ابن عباس قال كان زوج بريرة عبد الاسود بنى فلان يقال
له مغيث كان انظر اليه بطوف في سحك المدينه ورأى ما ودعوه
تسبيل على لحيته رواه ابو داود وفي رواية كان عبد الاسود بنى
مغيثه قالوا لانه لا ضرر عليها ولا عار اذا كان زوجها جارا فلا يشع
ولو عتق الزوج قبل خيارها بنت لها الخيار في ابد الزوجين فيقبل
به تغليظهم ولو عتق وتحت امة تحريم ابد الزوجين ولو
حديث الاسود بن زيد الفخري عن عايشة رضي الله عنها ان زوج بريرة
كان حرا حين اعتقت وانها خبرت فقالت ما احب ان اكون معه ولو
كنا وكذا قال المنذري واه البخاري وابوداود والنسائي والترمذي
وابن ماجه واحمد قلت **ورواه الزرارى ايضا في مسند المؤمنين**
قال الترمذي حديث حسن صحيح وفي صحيح مسلم من رواه شيعة عن
عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عايشة رضي الله عنها قال عبد الرحمن وكان
زوجها جارا في المستقي لابن تيمية قال رواه الحسن ولم يذكر البخاري
وقد نص على صحة رواه الاسود الترمذي وابو محمد بن حزم في المحلى
وقال ابو الفرج ابن الجوزي في التحقيق ان احديث صحيحا ومن غير
رواية الاسود عبد قاسم بن اصعب من رواه موسى بن معوية قال كان
زوج بريرة جارا ذكره في الامام وقال ابو محمد بن حزم روى ذلك عن
عايشة ثلثة الاسود بن مسعود وعروه والقاسم امم الاسود فلم
يختلف عنه عن ام المؤمنين انه كان حرا وامامه عروه فقد اختلف عنه
في ذلك قال ابو محمد حريصا بن قاسم قال حريصا بن قاسم بن محمد بن قاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

باب إيقاع الطلاق

قوله الطلاق على صريح صريح وكفاية فالصريح قوله أنت طالق ومطلقة
طلقت هكذا في الكتب وفي المحيط الطلاق على ثلثة أضرب صريح وما
هو حكم الصريح وكفاية فالصريح قوله أنت طالق ومطلقة وطلقت يقع
الطلاق الرجعي فإن لم ينو وهو إجماع وما هو حكم الصريح اعتدي واستبى
رجل وانت واحد لا ينفع بها الرجعي ولا حمل الثلث وهي كاية لا فتارها إلى
النية وسائر الكلام في الكتابات أن شاء الله تعالى قال في المحيط لأنه لا زالة عند
النكاح عرفا وشرعا فصار كما لموضوع لها وناعده منزله الحار كالضلالة وفي الدخلة
متى ثبت الإجماع لغير ما وضع له في اللغة عرفا وشرعا صار حقيقة بمعنى عرفية وشرعية
ولما وضع له مجازا أي في العرف والشرع فأحاصل أن اللفظ أنواع أربعة حقيقة
لغوية مستعملة وحكمية أن لا يندفع موجهها بآل ينو المحار وحقيقة عرفية وشرعية
وحكمية كذلك بآل ينو المحار وأحقيقة اللغوية قد تكون مجازا عرفيا وشرعيا
ومجازا متعارف ومطلق اللفظ ينصرف إليه ولكن إذا نوي أن لا يثبت ذلك لا يثبت
وإن لم ينو غيره وقوله ومطلق اللفظ ينصرف إليه ينبغي أن يكون على الخلاف المعروف
في الجامع وغيره إلا أن تكون حقيقة مجوزة ومجاز غير متعارف وأنه لا يثبت
حكمة مطلق اللفظ إلا بالنية قال أصحابنا هذه الألفاظ تستعمل في رفع قيد النكاح
ولا تستعمل في غيره فكان صريحا قلنا بل تستعمل في غيره أيضا **قوله**
تطليته طورا وطورا تراجع وقد ذكرنا في أول كتاب الطلاق وفي أصول الفقه
لشئ الأمة الرخسي الصريح كل لفظ ملبس بالمعنى والمراد حقيقة كان أو مجازا
والظاهر اللفظ الذي يعرف به المراد من غير تامل والنص يزداد بياننا بقرينة
فكان النص ظاهرا باللفظ نصا بالقرينة إلى كان السياق لأجلها وبيان في قوله
تعالى وأجل الله البيع وحرم الربا فانه ظاهر في إطلاق البيع نص في الفرق بين
البيع والربا بمعنى الحمل والجرم لأن السياق كان لأجله فانه ترك ردا على الكفرة
في دعوى المساواة بين البيع والربا في الجمل ونظائر ذلك كثيرة **قلت**

الحمد لله رب العالمين

ذكرنا في حدود الألفاظ المتداولة في أصول الفقه أن الظاهر ما احتمل بعينين
أحد هما الظاهر الآخر والسامع يسمى الظاهر نصا فلي هذا تسمية هذه الألفاظ ظاهرا
أولى من تسميتها صريحا وأصحابنا إنما سموها صريحا لا اعتقادهم أنها لا تستعمل في غيره
الطلاق وقد ثبت استعمالها في غير الطلاق أيضا وفي البدائع الصريح اللفظ
الذي لا يستعمل في غير صل قيد النكاح كالطلاق والتطليق لا آخرنا ذكرنا الصريح
في اللفظ اسم لما هو ظاهر المراد ملبس بالمعنى من قولهم صرح فلان بالانزاع كشيء
واوحيه ونحو البناء العالي صريحا لا سواه على سائر الأبيات وظهوره عليه فلا جمل هذا
لا يحتاج إلى النية في وقوع الطلاق لعدم الإيهام إذ لا يشارك فيه معنى آخر ولهذا لم
نسال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمر عن نية ما طلق امرأته في حال الحيض وفي
المناقع الصريح ما ظهر المراد منه ظهورا متاحت بسبق ما فهم السامع مراده وقوله
أنت الطلاق صريح أيضا لا يحتاج فيه إلى النية وبه قال مالك وابن حنبل والظاهرية
ذكر ذلك في المحل وعند السامع لا يقع إلا بالنية وفي الرابع وهو الإجماع وفي الرابع
والشراح وهو قول السامع وقال ابن حامد الصريح لفظ الطلاق وحده قال ابن قدامة
قول ابن حامد لا لأن الفراق والشراح يستعملان في غير الطلاق كما في المحل فحين
قال الله تعالى ولا تفرقوا وقال السككنة وما يفرق الذين أتوا الكتاب ولا يفرق بعضهم
بفرقة الطلاق عما إن قوله تعالى أو فارقوهن معروف لم يرد به الطلاق وإنما هو
نزل مراجعها وكذا الشراح وما يقال آخر وقوعا مستويا بقول أنت تسرحه
للخروج إذا ثبت وسرحت الطير وسرحت ابني وسرحت رأسك فلا ينعين وإحدى
منها إلا بالنية أو القرينة وكذا فارق صدقي وفارقت شركي وعزها وفي السبط
المعلق بالقرآن فيه صفت فإن الآية ما يثبت لبيان الطلاق بالسيرح بل هو
لقول القائل حق للضيف أن يحسن إليه أو يسرح فلا يعني به أن يقال سرحك وباني
هذه اللفظة ولم في أنت تسرحه ونفارقة وجهان بخلاف مطلقة ولو نوي في قوله
أنت طالق وأخواتها أن يكون بآية لا ينعني وفي المناو في الإجماع وهو قول الأئمة
الثلاثة لأنه نوي معشر المستزوج فلفظوا بآية كما لو نوي الظاهر حتمًا وهذا لأن النية
في الطلاق الرضي إنما تحصل بعد انقضاء العدة فلم يكن له تجبيلها كما لو قال أنت بآين

ذكرنا

غدا اليوم ووجه قول الجمهور ان قوله انت الطلاق يستعمل كما طلق بك ان كان حيا كيف
صرف بقول القائل ن فانت الطلاق وانت الطلاق وانت الطلاق ثلاثا ما
وقوله ن اوهب بائني في العالمين وافنت عزمي عانا فاعلم ان
فجعل على الحازم لغير الحبيبة ولو نوى الطلاق عن وثاق وهو العبد وكسر الواو
لغيره لا يصدق في النكاح لان طلاق الطاهر في الزوف الا ان يكون ملكا وهو
فما بينه وبين الله تعالى لانه يحمله وهو قول الامة السادة وفي البداية لا يصدق في
النكاح ولا ينعى المرأة ايضا ان تصدق وفي المحيط ان الحبيبة مجزأة والحبيبة المجزأة
محازرة وتصدق دينها قالو محازر كلام ولو نوى به الطلاق عن العمل لم
تصدق في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى لان الطلاق لرفع العبد وهو غير مبيد
بالعمل اذا قيد العمل لا حبيبة ولا محازرة وفي بعض النسخ وهو غير مقيد بالعمل
يعني ان الزوج غير مقيد بها بالعمل وانما قيدها بقيد النكاح حتى لم يكن لها ان
تزوج بغيره او هو غير مقيد برزبه شخصها وعملت حبيبة انه يذن وفي المحيط لو قال
من هذا العمل وقع في المضادون الدينه ولو قال انت طالق من هذا المقيد لم يطلق
لانه لم يرد به قيد النكاح ولو قال انت طالق ثلاثا من هذا المقيد طلعت ثلاثا ولا يصدق
في المضاد من الطلاق لانه لا يتصور رفع هذا المقيد ثلاث مرات ولما ترفع ثلاث
مرات قيد النكاح وفي الذخيرة قال انت طالق من قيد او عمل ذكر هذه المسئلة
في موضعين واجاب في احدهما انه لا يقع في المضاد واجاب في الاخر انه يقع
في المضاد وروي الحسن عن حبيبة انه لو قال انت طالق من هذا المقيد او من هذا
العمل لم يطلق وان قال نكاحا طلعت ثلاثا كما تقدم ولو قال انت مطلقة بسقوط الطاق
لا يكون طلاقا الا بالنسبة لانهما غير مستعمل في ازالة قيد النكاح اذ المراد فيه المطلق
والطلاق لا الاطلاق والانتظام والمطلقة اسم مفعول من الاطلاق لا المطلق
وفي المبسوط لم يسلون الطاق كحيف اللام وفي المحيط كحيف اللام وفي الذخيرة
والبدائع كحيف وجمع صاحب المبسوط بينهما مستدركا دخل واحد منهما كاف في
الفرق ولو قال انت طالق من امراه فلان وامراه فلان نطقه لا يقع الا بالنسبة كما لو قال
انت ازلي من فلان لا يكون قد قاضى في المحيط ونحوه من الحب الا ان يكون جوابا

لسؤالها الطلاق فبقيت بعزيمته وفي البداية لو قال ما مطلقه نفع عليها الطلاق ولو
كانت مطلقه من غيره او منه وقال عنت ذلك الطلاق صدق في المضاد لان المضاد لنفسه
وفي الذخيرة ان لم يكن لها زوج قبله لا تمت اليه وكذا لو كان مات عنها وان كان طلقها
صدق دينها ما كان الروايات وصدق في المضاد روايت ابن سليمان وزوي ابن بياضة
عن محمد بن قيس قال لا مراة لو طلقها نفع عليها الطلاق وكذا في اطلاق لان قوله لو طلق
لم يفسد امراة كحيفه وانما هو جوارحه عن التكون كما في قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا
اردناه ان نقول له كن فيكون فانه عباده عن سرعه الملوك اذ لا ما يورع عنده وبعد
وجوده لا يكون ما يورع ما الملوك وان في جواب الامر لا بد ان يحلف البطل او الفاعل لما
عرف في كنفه وفي الذخيرة لو قال لم يوفى عدا طلاقا لا يقع خلاف كون وروي في قوله
وتطلق عدا انه يقع في العدا وان نوى العدة من قبل فيصح عدا طلاقا
نفع اذا جاعل وتقومين طالبا وتنفذين طالبا انقاع وذكر في فتاوى سمن الاسلام
الا ورجدك اذا قال ان دخلت الدار ضربت مطلقه فدخلت فقال الزوج اردت نحوها
لا يصدق وفي المحيط لو قال انت طالق ونوى الطلاق نفع ومحال على الترحيم الساذ
وكسرة اللام نفع بغيره لان المسوئ ذل على الفاعل المحذوف ولو قال انت اذنوك
به الحق لا يقع بغيره لان في اللام الفاعل اذ عام الحرف الاخير **قلت**
ليس هذا ما ادعاه والترخم لا يكون ما لا دعاه وفي حال تذكرك الطلاق والعصب
يقع وان لم يكن اللام مسووزة بالحكمة وفي فتاوى اهل سمرقند اذا قال لها قولي طلعت
سبي ثلاثا وفي فتاوى الفضل اذا قال لها قولي انا طالق لم يطلق ما لم يعلم وان قال
لعنه قل لا مراي انها طالق تطلق وان لم يعلم ذلك الغيرة وفي فتاوى اهل سمرقند اذا قال لها
طلقا او بغيرها او اهلها او قل لها انها طالق طلعت في الحال وان قال له قل لها
انت طالق لا تطلق ما لم يقل لها ولو قال لها احدي طلاقا من غيري ولو قال يا طاق
او يا طاق لا نفع وان نوى وفي المبسوط والبدائع ذكر ان سماعة ان الحسن كتب الى
محمد بن الحسن فتوى فدفعها الى فقراة عليه ما قول الفاضل الامام فيم قال لا مراة ن
فان ترفقي ما هند فالدق امن وان حررت ما هند فاحرق اسماء
فانت طلاق والطلاق عزيمته ملك ومن حرقت اعق واظلم

كم يقع علمه فليتب حواه ان يقع بغير واحد وان نصب يقع ثلاث لانه لا يقع ثلاثا
فقد علم الكلام بقوله فان طلاق م ابتدأ الطلاق عزيمته بك والطلاق مبتدأ وتلك
خبره وعزمه ان رفعها خبر وان نصبها حال واذا نصب ثلاثا فكانه قال فان طلاق
ثلاثا مبتدأ والطلاق عزيمته **قوله** ولا يقع به الا واحد وان نوى التبرؤ ذلك
يعني في قوله انت طالق ومطلقة وطلتلك وطالمة قال في الاسراف هذا قول الحنفى
ابن الحسن وعمر بن دينار والاوزاعي والثوري والشافعي والليث وابن جابر والظاهرية
في المحلى والشافعي وقال زفر ومالك والشافعي والليث وابن جابر والظاهرية
سبع نواوي من اثنين او ثلاث وهو قول ابن حنبل الاول ولم يرتضه ورجع عنه ذكره
في المسبوط وفي البدائع وهو عن ظاهر الرواية اجبت الشافعية بامور الامر الاول
ان الخاص في الذات الى قام بها الطلاق وهو كمثل الثلاث بالاجماع بوجه ان طلق
في الاصل فعل تام وهو بدل في الحدث والزمان والحدث الذي هو المصدر خبره
ودلالة علمه بالنقض فتصح فيه الثلاث كما لو ذكر المصدر ضربا والدلالة على اسم ثلاثة
دلالة المطابقة وهي الصريح من اللفاظ ولا يحتاج فيه الى الدلالة بالبنت على
الحذر والسقف ودلالة النفي لدلالة البنت على السقف والحداد وهو دلاله الاكل
على جز الماهية وما نحن فيه بهذه المناهية ودلالة الالتزام لدلالة البنت على الارض
قال صاحب المعترض من الشافعية ولا يقول عليها **قوله** هو صحيح لان النسبة
انما تعمل في الملقوظ والمرص غير ملقوظ والامر الثاني انه انشا للطلاق وهو كمثل
العقد والثلاث لانه ينضم الى المحذور والمعدد والحسنه كقوله اخبارا وهو كمثل الثلاث
والامر الثالث زعموا انه يقع الاستفسار في قوله طلق وطالمة فيقال كم طلقها
او احدها ام ثلاثا فدل على احتمالها للثلاث والامر الرابع القياس على الباز والنيه
واخوانها من الكائنات وقران الثلاث باللفظ في قوله انت طالق ثلاثا ونصبه على
المفسر كما ذكره في الدار والامر الخامس صحة الاستسنا منه فان لم قال انت
طالق الا واحده يقع متان ذكره في الفتاوى والاستسنا لا يصح الامتداد وتحتنا
ان قوله انت طالق يقع بحد وهو وصفها بالظالمية لقوله انت طالق في حاليه وحياتيه
وظاهره فان ذلك لا يحتمل التعدد فكذا يصحها اذ لم يكن محله لان النعت فيه ضمنية

نفرد ترجع الى المنعوت فعاد كالتصريح على تطلقه واحده والطلاق غير مذكور والنيه
انما تعمل في الملقوظ فكانت باطله لان الطلاق بالنيه المحذره عن اللفظ لا يقع واحدا بان يقولون
نعت فرد والصواب انه حرز وفرد وليس ينعت لثلاثة او حده اخذها ان قوله انت
بضمه والخمير لا يوصف عند البصريين والثاني انه لو جعل نعتا في البتة بلاجر والمالك
ان قوله طالق محذره فلا يجوز ان يكون منه للمعروف ولكن ان يقال يجوزوا بالنعت عن الخبر
للمعروف مستقفا كالنعت واستدلوا على قولهم نعت فرد لقولهم لا يمين طالقان والجماعة
طوالق وهذا مستق علمه ولا نزاع فيه وهم اوتوا الثلاث بالمصدر المدلول عليه طالق
لا ينفسر الطالق في الحواشي قوله ذكر الطالق ذكر للطلاق لانه استعمل ولكن لطلاق
لغيره المطلق وقام بها لانه اذا لم يقع بها لا ينصف بالظالمية لانه فان العالم بقوله الذات
الى قام بها العمل وليس ذكر الطالق ذكر للطلاق وهو يطلق من الروح لانه بل سترقا فادام
يقم بالزوج تطلق لانه لم يقع به بنية الثلاث لعدم اللفظ لانه وفي المسبوط ونزل علمه انه
علمه السلام لم ينسأل ابن عمر هل اراد ثلثا لما طلق امراته في حال الحيض ام لا ولو كان لفظه
حملا للثلاث لسناله وظنه كما حلف فاما ان كانه من عبد بن جابر فطلق امراته شهيمه
المنزليه النيه وفي المسبوط كما سأل ابن ابي ركانه وفي الشايل بن جابر ركانه والصح ما ذكره
وطلق لا يحتمل التعدد لان فعل التعدد في الاسماء لقوله فت وقعت واحده لا حاله
فيه ودلالة على الطلاق بالافتضا والافتضا لا عموم له عندنا اذ السوء من باب اللفظ
لا من باب الضرورة والافتضا وفي الغنى لان طلاقا لا يحتمل عددا ولا جنونا فلا يقع
الثلاث ولا الستان كما لو قال انت فاعده وخايض وظاهر ونوى ذلك عددا وان
نيه الثلاث من طالق بعيد فوجب ان لا يقع كما لو قال زوري ابوك ونوى الطلاق
وان كان الخروج من ضرورات الزمارة وهم يعتقدون ان طالقاً وطلقتك
واخوانها دلالتها على التعدد لدلالة النفي وهو باطل فان التعدد ليس بفتا لقوله
طالق ولا لازم له لاجزا الماهية ليس عدد الكون دلالة علمه بالنقض ولا من لوازمه
فانه لا حكم من وجود طالق وطلقت وجود التعدد والحوادث عن قياسهم على المصدر
في قوله انت طالق او انت طالق الطالق في دلالة على التعدد ممنوع فان نيه التعدد
فيها مع الصريح بها لا يقع عندنا لان المصدر اسم صنف والجنس يدل على الماهية

من حيث انه حالف ولا تنقض لعدده والى ان الفرق بين التخصيص على المفسر ومن
الدلالة على ما تضمنه لو سلم فان النص عليه اقوى من النص فلا يلزم من القول بوقوع
الملاات بالسوى وقوعها بالنسبة في المدلول عليه من حيث الاستباق مع انه دولة في الدلالة
ولان المطبق على المقدر من اذ ليس المقدر كالمطوف به والاجاب عن سائغ
الحلاف على الاشياء والاخبار ولان الاستاكمل القدر والملاات لانه ينقسم الى المجرى
والمفسد كحلاف الاخبار من وجهين احدهما ان الاخبار كذلك تنقسم الى المجرى والمفسد
والوجه الثاني ان التوحيد والتعدد يتفان من لوازم الوجود واللفظ يدل على
الماهية الحالية عن اللوازم والنسبة اما العمل في الملتوظ لانه اللازم فكان العدد والملاات
من قبل الملازم فلا اثر للنسبة فيهما والاجاب عن جواب الاستفسار من
وجهين احدهما ان الاستفسار يقع في الالتزام حتى لو قال دخل السوق كسرت ان
ستفسر فيقال ادخلها راكبا او ماشيا او محمولا ولو قال قلت فلانا يجوز ان يقال املة
بالسيف او بالسكين او غيرها من الآلات ولو قال صليت ستتم ان تقول صليت المجدد
او في الدار والآلة من لوازم القيل والمكان من لوازم الصلاة وكذا المفسد والتوحيد
لغنا من لوازم الطلاق وقد بينا ان لا اعتبار للنسبة اللازم والوجه الثاني ان جواز
الاستفسار قد يقع انتفاع الملاات والعدد بالنسبة في المبراج في النسبة
حتى لو لم يرد على طالق منع جواز الاستفسار والاجاب عن قياسهم على البائن والنسبة
وعبرها من الكتابات ان البيوت وخواصها تنقسم الى الضفري والكيفية والعلنية
شرعا وحقيقة كالبيوت وواحدة والبيوت بثلاث كما تقول في البيوت الحسية
فانها تكون فريسة وقد تكون بعيدة فاذا نوى الكبري والعلنية فقد نوى احد
النوعين وصحت نيته فكان تأثير النسبة في تعيين احد المحتملين كلاف الصريح فان
الانطلاق الحسي لا يستقيم الا الاصغر والاكثر لان الانسان اما ان يكون معرا
او نطقا فاذا لم يتصور انفسا حشا لا يثبت شرعا لان الاصل ورود المسمع
على وفق الفعل لانه يجرى لان النبوة لا يثبت الا بالنظر الى المعجرات بالفعل انا
اجاب عن سؤال من سأل عن قول الله عز وجل لا اله الا الله في النص من وجهين
احدهما وهو الاول ان لا اله الا الله في طالق في البسيط قال ما يكون ان يثبته قوله

انت طالق ثلاثا نصب على التفسير وهو اجهل بالعريه وانما هو نعت لمصدر محذوف
انتهى كلام صاحب البسيط والوجه الثاني ان المصدر محذوف اقم صفته
مقابلة ان طلاقا كثر لم اعطيه حذفا وضربته وجها اخر باوجها ووجه الصفه
وجود الموصوف لتمام الصفه مقابلة ووجه اخر ان الحذف له عموم لقوله
نعال واسأل العريه لما عرفت في اصول الفقه والاجاب عن سائغ الاستفا
ان الاستفا لا يكون الا في المنطوق دون البع حتى لو اقرت دار واستثنا بانها لا يجرى
لدخوله في اسم الدار تنقلا قول على المستثنى منه والحلاف في ما دل عليه استباق
اللفظ وفي البسيط لو قال انت طالق واحده ونوى ثلثا نفسه ثلثه او جرحا احدها
لا يقع النسبة لان الواحد ثبات العدد ويجرد النسبة لا يلحق ولا المعنى فيه الملاات
في الواحد فاسيده لانها لا يتصور ان تكون ثلثا الا بالنسبة استثنى آخر من اليها
وليس ذلك لفظه والوجه الثاني في الملاات وبه قال مالك والوجه الثالث ان
يسقط النسبة للملاات على جميع قوله انت طالق واحده لم يقع الملاات وان نوى الملاات
بقوله انت طالق وذكر الواحد بعد تمام النسبة وقع اليك واخاره الثقات
ولو قال انت واحده ونوى الثلث يقع الملاات في الجميع لو قال تزوجت او اكلت
او شربت او سكت او لبست او اغسلت ونوى شيئا دون شي لا يصدق لانه
نوى التخصيص في الفعل والفعل لا يعم له قال خزالدين ابن الخطيب قال ابو حنيفة
الفعل لا يعم له وهو الحق وعنه يوسف وهو رواية ابو ادرين واخاها
الحضات وثني عليها كتاب الحبل **قل** فقال الاصحاب محضين
الفعل في اربع مسائل المسئلة الاولى اذا قال لها طلق نفسك وهو نوى التلحق
نيته والمسئلة الثانية اذا قال ان حررت ونوى السفر صدق والمسئلة الثالثة
اذا قال ان ساكنك في هذه الدار ونوى ان يكون في بيت منها غريمين صدق
والمسئلة الرابعة اذا قال ان استررت ونوى السرا لنفسه صدق والكلام
في خرج هذه المسائل في قوله طلق نفسك المصدر رفته كحذف ان افعل فاعل الطلاق
والحذف له عموم لانه من باب اللفظ والمعنى فيه ان الامر طلب اذ كان المصدر في الوجود
لان الامر طلب الفعل من الفاعل المخاطب كحذف حرف الضارعة وهو فعل في

ذلك المصدر في الوجود فكان اذ لم يحذف المصدر من مجرد الفعل فالماضي والخارج
وما يخرج الثاني لاجب فاجب النضاه في الدين ابن رزين الشافعي رحمه الله تعالى
لما سألني عن الفرق بين ظنك وظنني نفسك والجواب عن قوله ان حرج
ان هذا الفعل يتبع يقال حرج فلان لا الشفيع وضع بمنته وداره من عرسه فكان
الشفيع يحمل كلامه لا حرج والجواب عن مسئلة المسألة ان الفاعل يقع
من انبث في الدار وفي ما بين منها اقل بعد نوي النوع الكايل من ذلك فيصدق
والجواب عن مسئلة الشرا ان الشرا اصله هو الاصل فكان انوي
فخرجت من اسفرت ونظير ذلك عن محمد لا مروج ونوي عرسه او حرسه ومن
الحسن ولو نوي لوفيه او بغيره لا بد من كخصيص المكان ولا يعتبر **قوله**
فانا قال اننا الطلاق اوانت طالق الطلاق اوانت طالق طلاقا فان لم يكن له بته
او نوي واحدة او اثنين نفع واحدة رجعه وان نوي ثلاثا فملك وقوع الطلاق
في الثانية والثالثة ظاهر لوجود قوله انت طالق وانا ونوعه ما لا اولي فلان المصدر
نذكر ونرايه اسم الفاعل يقال رجل عدل مضار بمنزلة قوله انت طالق ولان جملة
في الحسنة مستغذز لانه لا حرج على الجبه ما حذفت في محله بانه اوجه احدها معنى الطالق
والفادل كما ذكره صاحب القاب والباب الثاني فيه حذف مضاف الى ذات الطلاق وهو
عدل والمالك جعلت ذاتها طلاقا وعدلا للمبالغة لقوله وانا هي اقبال واذ بار
في الرابع لان المصدر نذكر ونرايه المفعول بمول هذا ضرب الابر وفلان يحفظ
علم او حنيفة نلو جملناه على المصدر لفظا كلامه وعلى المفعول محمل علمه يحكي الكلام
وهو بلازم الحسنة **قلت** جعله بمعنى الفاعل والمفعول فيه نظر فان تبه
الملائكة الطالق والمطلقة لا يبع وهذا قد صحت فيها وعلى الوجهين الاخرين يسقم
لنقال المصدر على حقيقته وعلى هذا انت طالق ولا يحتاج الى الله عند الجمهور
خلافا للشافعي وقد تقدم انه صرح مع غلبه الاستعمال فيه ونفي نية الملائكة ولو
قال انت طالق طلاقا فقد روي عن حنيفة في روايه ان يوسف انه لا يعمل به الملائكة
فيه لان المصدر ذكر للمساكيد ونفي الحاز لفظا صرحت صريحا وقت فاما ولا يرين
دلالة على دلالة النفل في رواية الاصل والجامع الصغرى ثلاث وفي البداع وان كان

مردون اللام ذكر الطحاوي انه لا يكون الا واحدة وفرف قال الخصاص يفرق المرفقة
وجه الا على الرواية في قوله انت طالق طلاقا على غير المشهور **قلت**
فرقه من المحلى باللام ومن النكاح وليس المسئلة منه تلك الرواية لان طلاقا
منصوب على المصدر والمؤكد فلا اعتبار به ولو نوي بقوله طالق واحدة وبقوله
الطلاق اخرج يصدق لان كل واحد منها صالح للاسراع ابتدا وفيه تغليب على نفسه
فصار لقوله طالق فطالق الا انه نفع فيه تعيين منه والمصدر حسن وفيه عموم
وكذا اسم المصدر قال الله تعالى لا تدعوا اليوم بيورا واحدا وادعوا بيورا الكثر
والبيور مصدر وهو الهلال اي ليس ثوركم واحدا وانا هو ثوركم ولهذا لا
يشي ولا جمع لدلالة على جامع الجنس والذكر وكل الجنس واحد فرد من جهة المعنى
بالنظر الى نية الاحسان والواحد من الجنس فرد بصورة ونفاه فليس المصدر
كرجل وفرس اذ لا عموم فيهما ولهذا يشان وتحميان ولا يطلو كل واحد منهما على
الكثر واحد واذا كان باللام ففيه خلاف بين الاصوليين واختار حجة الدين الرازي
انه لا يبعد العموم ولهذا لا يقال رأت الرجل القيام وتعرف ذلك بما اضرب الفقة
ولا يبع نية السنين لانها نية القدر والجنس تعزل عن القدر وفيه خلاف زفر
والشافعي وبالك ونزعون ان السنين تفضى الملك وخوابه ما يقوم الا ان يكون
امه لان ذلك على جنس طلاقا وفي الدخيرة لو طلق الحرة واحدة لم قال انت على
حرام سؤل سئل نفع واحدة ولا يبع منه وان نوي الملك وقع اخرتان وصح منه
وفي الرابع لمو قال انت طالق واحدة رجعه لم قال يدعها بانه او ثلثا هو كما
قال عند اي حنيفة وعند محمد لا يكون بانه ولا ثلاثا كما لو نوي ذلك وابسوة
يوسف مع ان حنيفة في المينونة وعند محمد في الملائكة الطلاق لا يقع بمجرد
العزم والنية من غير نطق عند الامة الاربعة والمجاهيم وقال الزهري يقع بالعزم
وقال ابن سيرين النبي قد علم الله ذكره في المعنى وفي كتب الشافعية قال انت طالق
طلاقا لا يقع حتى يحفظها فتقع لان طلاقا حال وفي الولد الحى قال قد طلقك الله
اولا مية قد اعطاك الله تطلق ويعني نوي اول مية قالوا لان الله تعالى اذ اطلقها
واعطىها قد طلق وعطى لا محالة وقد ذكر فيه في موضع اخر هذا اذا كان خواتما

وجود ذلك وإحكامه بعموم العلة كما في سائر العلل الشرعية العقلية
وفي الذخير لو قال لها وهي أمة أن دخلت الدار فانت طالق قلنا
فاعتقت فدخلت الدار بطلت ثلاثا دل على أن الزوج يملك الملك
على الأمة قبل أن تعتق لكن في الزيارات ما يدل على خلافه وهو أنه
لو طلقها طلقين قبل العتق لا تحل له إلا بعد زوج آخر ولو كان ملكا
لثالث لما جرت عليه جرمه عليه بالتثنية وخيار المكاتبه بالعلم
الثانيه وهي أن زيادة الملك فإن المكاتبه مملوكه بطلاقه تغيرها
وكرامتها حصتها وقد تقدم أن خيارها تمتد إلى آخر المجلس
وبطل بالاعراض والقيام عن المجلس وبالوطي روى ذلك عن عمر
وابنه وعبد الله بن عمر وحفصه وشيلان بن يسار وإي قلابه
ونافع والنخعي وأنوطيا ولم يعلم بالخيار رضي على خيارها وهو قول
الحسن وحامد وسعيد بن المسيب والحكم والنخعي وقال أبو الفرج
في التحقيق لها الخيار ما لم تكن منوطيا وللشافعي ثلثة أقوال
أحدها هذا الشأى إلى ثلثة أيام والثالث على الفور وقالت
الظاهرية هي على خيارها إذا احتج بحار وعمر بن الخطاب رضي الله
في حديث بريرة أن غشيها زوجها فإخيارها وعن حفصه أنها اعتقت
جارية لها قال لها أنت أمة قالت لها أن وطيتك زوجك فلا خيار لك
وعن ابن عمر قال أن أصابها وقد عرفت أن لها الخيار فليس لها الخيار
وإن لم يعرف فلها الخيار وأن وطيتها الفم وعنه ابن مسعود وقد سمي
معه ولا يختار حتى يموت أو يموت ورؤى عنه عليه السلام أنه قال
لبريرة أن فريقتك فلا خيار لك قال علي فيه أبو الأصعب الحراني ضعف

منكر الحديث ثم اختلفوا في اختيارها بنفسها هل هو طلاق أو فسح
عن قتادة أنها واحدة بآينه وهو قول عمر بن عبد العزيز وإي حنيفة
ومالك وأصحابهما وصح أنه فسح لا طلاق عن حماد وأبرهيم النخعي
وهو قول طاوس وبه قال الشافعي وابن حنبل وابن لهوويه وداود
وأصحابهم قلنا وهو قول إي حنيفة وأصحابه ونقله
عنه غلط وإن كان ذلك قبل الدخول فإذا لها من الصداق فقال
قوم لا صداق لها صحح ذلك عن الزهري قلنا وهو ربهنا
وبه قال الجمهور وقال قتادة لها نصف الصداق وقالت الطائفة
لها الصداق بكاله وكذا وجبوا المردن قبل الدخول جميع صداقها
قال ابن حزم بطل قوم صداقها بذلك وهذا قول للشيطان
وصد عن الإسلام ومثل صداقها إلا كبرين لها قبله قلنا
أجاب جميع الصداق للمردن قبل الدخول هو العون للشيطان وقوي
للكفر والظفان وذلك منه جهل وهذان قال أبو بكر بن أبي شيبة
في مصنفه عن ابن عباس أنه قال لا شيء لها لا يجمع عليه أمر بدهب نفسها
وماله قال وهو قول الحسن وأبرهيم وحامد وقال مالك هو طلاق
لا فسح ولا يجب عليه صداق ذكره أنوaid في حديث بريرة
على ما به فايد وجمع الطائفة في ذلك ستة أجزاء وبريرة فعيلة من
المردن محتمل أن يكون يعني بآينه ومعنى مبروره ثم اختلفوا في بيعها
مكاتبه قبل شرائها عابسه لها كان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فهو فسح للمكاتبه ومن لم يجر بيع المكاتب برضاه قال لم يكن منه كانه
ولم يكن الكاتبه عقدت بعد وحدث عابسه بطل هذا التأويل

فقال اصحابنا في اضافة النكاح لان الظاهر والباطن الاسم مذهب اصحابنا حتى
النكاح ونحوه من بعد صفة الطهارة فيما لم يخلها من زلة اليد والرجل عند
قلت قال المرجعاني لو قال فليلك طالق لا رواية فيه عما ذكرنا
ويستغنى ان يقع على القاعدة المذكورة من احدهما انه يقع عن جميع البدن قال
نعم في المولى فلو لم ير المراد بها اصحابها وقال تعالى لو انك انما الارض جميعا
ما الت بين قلوبهم قال عليه ولئن اشته الف بينهم وقال تعالى ومن حكمها فانه لم يلق
والدائم هو الام لا عليه وحده والقاعدة الثانية انه لا يقع له سعة ولو قال
عنيك طالق ينبغي ان يقع فان العن يعنيها عن جميع البدن ومنه عيون الكفيرة
لجواسيس ونحوها على القاعدة الاولى دون الثانية وقد ثبت اعضا لم يذكر
وهي الاذن والاحجاب والانت والكبد والخصر والورك والورك والكف والطحال
والكاحضه والجنب والركبة والقدم والرمح والمرارة وغيرها مما يذكر ويوجد حكم ذلك
فما تقدم وعند زفر والامة الملائكة مع الطلاق في جمع ذلك ومذهب ابن حنبل لم يذهب
نالك والسافعي الاية السنن والظفر والسرة فانه لا يقع ذلك عنده لقولنا وفي
البسيط لا يقع بالاضافة الى الحنن وفصلها كالبول والمني والمخاط والدفع والعرق
وقطع بالمرور وفي الاعضاء الباطنة كاللحم والدم والكبد والكلى والكلى والكلى والكلى
يقع وكذا في سنها وخمها تردد ولا حياة في السج والصفاء كالحسن والفتح واللون
لا يقع ولم يذكر الطول والعرض والفضة والادكن اذا قطعت لم يمت وجهان واذا
قال بذكر او بذكر طالق يقع منهم من قال وقوعه بالسرانية اي يقع في البدن والسر
في البنية وبطل بالسر والظفر والسن فان السرانية من السر في جميع البدن
بعدة جدا الا ان من قطع ستر السنان فانه ينقطع السر لا يجب المضاعف
على الفاعل بالسرانية ومنهم من قال بذكر اليد وادها بالسر وهو يقع ايضا في السر
والظفر والرمح والطحال فان ذكر هذه الاسماء وادها بالسر لا يصلح في اللغة
والاستعمال في العرف ومنهم من قال بما طلعت يدك او رجلك بلفظ ذكر اليد والرجل
وسبق طلعت كما لو قال طلعت بصفك بلفظ ذكر النصف وسبق طلعت بفتح فكأن
خذف واقام الضاف المضافة وابطله صاحب المعروض من السافعي بقوله

يدك طالق او رجلك طالق فان خذف المضاف كل فسيطالوا بغيره **قلت**
اذا خذف المضاف قبل المجرور المتصل بفتحة انت طالق ولو قال منك طالق
ولا يمين لها قبل فوسني على الردد وقيل لانه وعما ذلك كل حرفين لا يغير به
عن جميع البدن لم انه جزء مستمع به بعد النكاح فيكون محلا للطلاق لانه ينزل
كل الاستماع فصار كالزنا من الوجه وكذا في السر والكل كما في الحنن
المستماع خلاف النكاح عند من اذا اضيف الى اليد والرجل لا يقع النكاح
لان الحرمة الثانية لا تباير الاجزاء مع الحنن في هذا الجز ولا الطلاق الا من على
العلية ولا الحجاب ولنا انه اذا صاف الطلاق لا يخرج بلفظها كما اذا اضافة الى
رئيسها او ظهرها **قلت** لو اضافة الى ظهرها يقع عند السافعي بخلاف
وهذا لان محل الطلاق ما يكون فيه النكاح لان الطلاق يقع عند النكاح ولا يقع
في اليد والسنن والظفر والستر لان عند النكاح انما ينفرد على نفسها لا على ظهرها
وسرها وتدها والطلاق رافع لثمة النكاح فكان محله محل النكاح ولان الاطراف
والتواضع غير منكوحة فيلحقوا اضافة الطلاق اليها كالفصالات والنكاح ينشد الملك
في محله وحل الاستماع ان الملك السات في جملتها فلم يكن تابنا ينسب العقد ولا
تكون زواله مما يرفع العقد نصا وانما يزول اذا ارتفع العقد بطريقه بغيرها كما
ثبت بغيرها وان ما ذكرتم ان امضي زواله كجبه السرانية على ما قلتم في النكاح في
سائر الاعضاء تنفي بقاء في الكل ضرورة انه لا يحترق وان ما ذكرتموه رافع لعقد
النكاح وما ذكرناه دافع للمرافع فكان ما ذكرناه اول لان الدفع اسهل من الرفع
ولان النكاح واجل في جميعها فان تابا قبل اضافة الطلاق اليها او سترها
والاصل في كل ثابت دوام واستمراره ولا يزول بالوهم او بالشك كما لو قال انت
طالق واحدة رجعت او ثلاثا لا يقع الشك فيها ولا يقال الوقوع فيها احوط
فانه ما طل ما ذكرنا وان كان الاحصاء في وقوع النكاح ما ذكرنا ولان المد تابعه
فلو وقع الطلاق فيها لوقع في المرة بغيره بغيره ما يثاب والدليل على ان اليد
ليست محلا للطلاق لان محل الطلاق ما هو محل العقد وهو المراه وجوار الاستماع
باليد والرجل بطريق البعينة كالرق ومحل العقد هو محل الحجر من الزوج بغيره

وذلك هو المراه دون بدنها وشعرها ولو كان المراد من ذكر بدنها نفسها الخوف من
الطلاق نعم اذا قال لها اطلق ولا بد لها دخل الاستماع بها ليس يعلم وقوع الطلاق
بالاضافة اليها لان الحكم بدور مع العلة وجودا وعدتا وقد انقضا الطلاق
بالاضافة الى البدن والبدن ولا استماع بينهما ولم يوفقوا بالاضافة الى رتبتهما
كل الاستماع به فان قيل المدعى بها عن جمع البدن بدليل قوله تعالى ذلك بما تقدم
البدن ويؤيده علمه السلام بما البدن اخذ حتى ترد رواه احمد حبل فلنا الالة
عما جئناها وفي الحديث حذف ضاها عن صاحب لا انها عارة عن جمع البدن
لان ذكر الجزء واردة الكل بعيد وحذف المضان واقامة المضان اليه مقامه لغير
شباع لا استماع عند عدم اللبس ولان الاخذ بالمدح حقيقة فنسب اليها لقوله تعالى
ومن حكمها فانه ان قلنا لان العلق محل الكتمان والاعضاء المذكورة او لا يعزها في اللغة
عن جمع البدن قال الله تعالى فحرر رقبة وقال تعالى فقلت اعنا فم لها خاضعت
وقلان راس النجوم وفلان يملك كذا كذا راسا وقال تعالى كل شيء هالك الا وجهه
وناوجه العرب وهلك روجه اي نفسه وقال ابو عبيد الله العنبريات ان المد لم يجز
جوز النقص في اللغة ولا في العرف كلان الرقبة والراس والفرج وخوها قال ابو عبيد الله
المازني في الرقبة ليس يردون الرقبة دون سائر النقص وفلان بطاع عشرة من فرجا
اي جارية وهو مفعول عافرج حرام وانا قوله تعالى ذلك بما قدمت اليكم وما قدمت
بذلك فلا نسبه ان يكون الذي في ذلك عبارة عن الكاحر بل المراد بها القوة والعدرة
لقوله تعالى اصلوها اليوم فاكم تكسون او مت البدن للماليد وقالوا ليس المراد
بقوله راسك طالق الا الراس العام بدليل انك تقول حرت دابة وتريد به جرح
العضو القائم به خاصة وعنه جوابا ان اخذها انا لانك استعمل فيه واستعمل بها ذكر
انقضا والثاني ان ذلك مفعول حرج مع انه حقيقة فيه حتى لو اراد بقوله راسك طالق
الكتمة لا تقع عا ما تقدم والفرق بين الجرح الشايع والبدن انه لا شبهة للجرح في سائر
الاعضاء غير اليد والجرح الشايع خلافا فان ما سجد يستعمل به منها الا وهو على الحرم
ولا يجوز الاستماع بها فافترقا ولهذا كان الجرح الشايع محلا للنكاح عندنا
وان طلق حرا سايقا منها مثل ان يقول نصفك طالق او يملك او يبيعك او يجز

9
من الفجوة منك او يفضلك تقع لان الشايع محل لسائر المصنفات كالبيع وغيره
فلذا الطلاق الا انه لا يحل حتى الطلاق فينت في الخل ضرورة **قوله**
وان طلقها نصف نطفة او ثلثها كان نطفة واحدة قال ابو بكر بن المنذر اجمع
كل من احتفظ عنه من اهل العلم عا ان يطلق امرأه نصف نطفة او ثلثا او ربعا
او سدسها انها طلقة **قلت** عند داود الظاهر في أصحابه لا يقع شيء
من ذلك ذرة في المعنى وكذا لو قال انت طالق جزاء من الف جز من نطفة ولا بد من ذكر
مالا جزا الرحلة ولو قال لها انت طالق بلالة انضاف نطفتين في طالق بلانا
لان نصف النطفتين نطفة ثلثة انضاف ثلثة ولو قال بلالة انضاف نطفة
قبل يقع شأن لان ثلثة الانضاف نطفة ونصف نطفة فكل النصف بوجه انه لو
قال انت طالق نصف نطفة يقع واحدة ذرة في المعنى وان كان كذلك نصف نطفتين
وسلما في الجواهر والمعنى وقيل يقع ثلاث نطفات لان كل نصف بكل فصير
ثلاث نطفات وفي الجواهر والمعنى لو قال انت طالق اربع اثلث طلقة هي
طلقة لزيادة الاجزاء ويجوز ان يجعل كل ثلث نطفة مفعول ثلاث وفي الذخيرة
قال انت طالق ثلثة انضاف نطفتين يقع ثلاث اعلم ان في هذا الجرح سائل
الاولي قال انت طالق نصف نطفة مفعول واحدة وفيه كال الالة الثلاثة لان نصف
الطلقة واحدة كضع الدرهم درهم واحد **المسئلة الثانية** ان يقول انت طالق
ثلثة انضاف نطفة هي طلقان **المسئلة الثالثة** المأله ان يقول اربع انضاف
نطفة يقع طلقان فاربعة انضاف درهم يكون درهمين **المسئلة الرابعة**
ان يقول انت طالق نصف نطفتين في واحدة فاقدم وذكر في موضع اخر
انه يقع ثمان **المسئلة الخامسة** ان يقول لها انت طالق نصف نطفتين
يوقع طلقان لان نصف كل نطفة نطفة **المسئلة السادسة** ان
يقول ثلثة انضاف نطفتين وقدم **المسئلة السابعة** ان يقول نصف
ثلاث نطفات يقع طلقان لان نصف الثلث طلقة ونصف بكل **المسئلة**
الماينة ان يقول انت طالق نصف ثلث نطفات ثلثا ولو قال لها انت طالق
نصف نطفة وثلث نطفة وسدس نطفة يقع ثلاث نطفات وسلما المعنى

المنطوق به مقدمه عليه لصير المنطوق به معيذا او موجبا للحكم
وبدونه لا يمكن العمل بالكلام المنطوق به وهو ممتلئ بدلالة النص
لا يمتزله القياس الا ان دلالة النص اقوى لان المعنى فيها ما يتلوه
خلاف المقتضى والملك في مسلكه الكتاب ثبت شرط للعقود عن الامر
لا شرط للسع مفسودا حتى يسقط فيه اعتبار القول ولو كان الامر
ممن لا يملك الاعتناق كالعبد والمكاتب والصبي والمعتوه لم يسب
السع بهذا الكلام قال ولو صرح المأمور بالسع بان فالعنة
منك بالف واعتقه عنك لم يخرج عن الأمر به بدليل انه ليس
كالمقصود عليه فيما ورا موضوع الحاجة ومثاله قول النجاشي
النداء اذ قال القائل يا زيدا كان معناه ادعوك اواناديك ولهذا
كان كلاما لانه جملة فعلية وبني لوقوعه موقع كاف الخطاب
ولو صرح بذلك خرج عن النداء لانه لصير جملة خبرية والنداء انشا
وكذا في النجاشي قولك ما احسن زيدا بقدر ان شئ جعله حسنا
ولو صرح بذلك خرج عن العجب وهو انشا الى الحكمة الخبرية وهو
كالف ما ذكر قاضي خان قبل هذا قال ومنهم من الحق المحذوف
بالمقتضى وجعله منه كقوله تعالى واسأل القرية وقال المراد بها
اهلها مت ذلك مقتضى الكلام لان السؤال للتبشير وانما صرح
المراد بتحقيق منه البيان ليكون مقبدا والصحيح انه من باب المحذوف
لان من باب الاقتضا وعلى هذا قوله عليه السلام رفع عن امتي
الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ولم يرد به عن ذلك
لانه غير مرفوع بل ذلك واقع فعلم ان المراد بذلك مقتضى الكلام

الحكم او الالتم اوها جميعا فالشافعي امت للمقتضى عموما وعندنا لا
عموم له وعلى هذا قال لا يقع طلاق الخطأ والناسي والمكسر ولا
فسد صومهم وعندنا ما له عموم لان دلالة ضروريه للحاجة
والناسي للضرورة بقدر بقدرها وقدر يرد به رفع الالتم بالاجماع
فلا يراد غيره ولان الاجماع على عدم رفع الحكم في الاملاقات فلا
يمكن جملة على نفي الحكم على سبيل العموم والصواب ان قوله رفع
عن امتي الخطا من باب المحذوف والاضرار لا من باب الاقتضا فكان
بقدر الحكم والالتم من باب الاشتراك والمشتراك لا عموم له
وكذا قوله عليه السلام الاعمال بالنيات والاضرار والمحذوف اختصار
هو من باب اللغة كالنطق وله عموم على ما ياتي في كتاب الطلاق
ان شاء الله تعالى والمعرف لها ان المحذوف ينقل الحكم من المنطوق
الى المحذوف وفي المقتضى لا يسئل من المقتضى شئ بل بقدر قبله ما
لصحيحة وهو بطرسا والمسهل ما ابح للحاجة والضرورة في حال
المخضصة بقدر بقدر الضرورة وهو سد الرق وفيما وراه من اجل
والتمول والنال الى الشيع لا يثبت حكم الاباحة فيه بخلاف المقتضى
فانه عامل بنفسه فيكون ممتلئ حل الذكوية بطهر في حكم التناول
والحل وغيرهما مطلقا والمضمر بالمنطوق في العموم وعدم الضرورة
وفي قاضي خان واداب الملوك فسد النكاح ضرورة ولا يقال لو
فسد النكاح انما يفسدان لو ثبت الحل عليك العين لاستغنايه
عن ملك النكاح وذلك لا يثبت هنا لوجهين احدهما ان الحل لا يثبت
لها في ملكها والثاني ان الملك ثبت فيه ضرور صحة الاعتناق

قال عبد الحق فيهما سوا و اليه رجع مالك ولو قال يوم ابوت يحل عليه الطلاق وقد
ذكرنا خلاف ذلك في المسئلة قبل هذا وفي المحلى قال ابن جبر لا يقع في الحال ولا اذا
خالف الاجل وفي كتابه المنهج لم يرد الاجماع يقع بالانفاذ وقوله احرى الاجماع قال الجوهري
الفاضله غدو وخذتوا الواو التي هي لام الكلمة اعتيا ظا بغير علمه كدودم ولم يعضوا
قال لينده وما الناس الا كالديار واعلمنا بها يوم طلوعها وغدوا بلاق
والنسبة اليه عدو وعدوي وان نوب اخر النهار تصدق ديانة لا فضا لان فدونك
ان تصدق بالطائفة في بعض العدو وهو من باب ذكر الكل و ارادة البعض وهو كانه
وفي كنف عا نفسه فهو نظير لو ظف لا ياكل طغانيا ونوى سنا دوني ولو
قال انت طالق غدو يقع بطلوع فجره هكذا في المبسوط والبدائع وغيرهما
من كتب الاحكام وفي المبسوط قال انت طالق في يوم السبت يقع بطلوع الفجر
من يوم السبت المذكور في قوله قال وقال ابو حنيفة يقع الوقوع على انها ذلك اليوم
لم يقع مع اخر جزئ منه بنا عما اصنف في ادوت موضع لا يصح ولكنه ما ان الصلاة
لا يجب ما اول الوقت **قلت** نقله عنه وبنائه على الصلاة ونقله حكم
وجوب الصلاة قل منها غلط فاحش والطلاق يقع بطلوع فجر يوم السبت كما ذكرنا
في قوله انت طالق في غد من عرسه ولو نوى وقوعه في اخر النهار بعد تصدق ديانة
وقضا عند ان حنيفة وعندهما لا يصدق في القضا فاما اعتباره بالفضل الاول
من اعتبار كضعف العموم ولهذا يقع في اول جزئ منه عند عدم النية وهذا ان
خلف حرف في واثانة سوا لانه طرف في الحالين فصار كما لو قال صمت يوم الجمعة
ولكن هذا راس السنة وفي راس السنة فان حكم فيها سوا ولا في حنيفة ان
الحذف للحرف قد حدث يقع لا يكون مع اثباته لان قد يقبل البعض في اطراف
الراطة علمه الا ان منع مناع وكذلك قالوا في قولهم سرت فزحاً وانتظر كنوتاً
وسرت في فزح واسطرك في يوم ان الظاهر في الاولين الاستعراق في السحر
والاستظار الفزح واليوم وفي الاخرين عدم استغراقها للفزح واليوم على
معنى سرت في بعض فزح وانتظر في بعض يوم بخلاف صمت في يوم الجمعة
فان صوم يوم لا يقبل التضييق وعما هذا ان صمت في وعمرى وان صمت

الدهر وفي الدهر في الثاني تحت نضوم ساعة خلاف حذف وكذا لو قال ان حرت
الا بادن فانك طالق يستلزم في الاذن في كل حرة ولو قال ان حرت فانت طالق
الا ان اذن لك يستلزم الاذن في الحرة الاولى لا في الثانية فان كان المقدر بارادتك
وجوز الحرف مع ان وان المصدرين فاسمنا في موضع اللبس فان حصل للرس
حذف لا يجوز حذفه كحرف ان يدعى لاحمال تقديرية وعن مختلفين فيها
فلا يجوز الحذف هكذا ذكره جماعة من الحماة وراى في شرح الفصل للشيخ موفق الدين
ابن عيسى قال انا رايت ان الفاعل من حرف جر طار متي كلامه وهو دليل على
حواره ويعرف المرأة ومن ذلك بقرينة ونزل عا حواره قوله تعالى وترغبون ان يحضر
ولما كان الحذف فاسماع ان وان لانها مصدران موصولان يحتاجان الى اصل الحذف
حروف الجر معهما للحنيف لطول ذلك ولا حذف الحرف مع الموصول الاسم وان كان
طويلا ما صلة والفايد كالدن والذين والي فخرها لان ذلك قد دخل انواع من
الحنيف حذف الفاعل المفعول منه وحذف بوالدين والذين احرك وبالدن احرك
وحذف صدر صلة ان تارة فكان الطول في الموصول الحرة الدم وما حملوها على انها
الاسمية وحلها بعد حذف حرف بصت عند سبقه لقوله تعالى واحار موسى
قومه سبعين رجلا اي من قومه ولا يجوز ان يكون بدل من سبعين لان البدل لا يقدم
ومثله نيت الفزوق وما الذي احضر الرجل سماحة وجوزا اذا هت الذناب الرافع
حذف من وعدى النقل في الرجال تنبيه ومنه من حوزا البدل عما ضعف وسدر
سهم الحليل وعما هذا الخلاف اذا حذف حرف القسم ولا يكون نطق الله بحذف اليها
وجوز مع اخبار النقل لان الظاهر في حرم لست للحضر لان في الحضر يمكن تقدير عايد
وكوه وعلمت حروف الجر بقدره في حكم الحرة مثل كرم عمة لك ناخر برؤخاله
قد عايد ط على عبادي ك تقدر من ومن ذلك اخبار ريت قال الساعدي
رسم دار وقت في طلل كرت اقصى العداة من جلله
اراد ريت رسم دار وكذا ه وبليده لليس عايد النيش الا التعافير والا العيش
تقدير رب ومن ذلك قولهم لاه ابوك تريدون لله ابوك قال الساعدي
لاه ابن عم لا اقصت في حجب عي ولا انت دما في محذوك

والمراد منه وقوله وكلمة من آل فليس الفقه حتى سرح فارتقى الأغلام ^{في الشواذ}
ولان المطوف لا يستدعي ان يسوي الطرف بل ان يجر سطره فان ذلك الجطر قاله
لان تكون الطرف معاً اذا المطوف كالصوم يوم الجمعة ولا يوم الجمعة فانما سوا كما عدم
نقل هذا الجرا الاول والاوسط والاخير يكون سوا حصة كلامه وفي غير نحو رة
نصدق فحقاً لما لو بدان يصتلف ثلثين ليلة يلزمه معها ثلثون يوماً فلو نوى اللسان
خاصة حتى ينه قضا وديانة وتبطل اعتكافه وان كان حصة علة كحلال قوله عدا
فانه ينبغي الاستيعاب اذ وضعها بالظالمية في جميعها لو قال ان اكلت رغيفاً وتبين
سالتان يقول ان اكلت من رغيف وتبين الجرا الاول لعدم المراح او جهالة ما بعده
كما لو قال لا اكل ريثاً سهرت تعين الشهر الذي على التبين وقوله لان حذف في وابانة
سوا لانه طرف في الحالين ممنوع في المعنى واللفظ اما المعنى فقد اوصاه ما لم يكون
وانما اللفظ فلان اذا كانت كذوبة كان طرفاً واذا كانت تلفظاً بها خرج عن كونه
طرفاً ومنه كذا وجوزاً وابانة متصفاً وكذا الطرف لا يكون صبراً واذا وجد الصبر
منصوباً كان على الانتفاع لقوله ونوئاً سهداً به سلباً وعائراً ^{فليس سوك}
الطرف الهال نوا فله ان شهدنا فيه واحداً على صاحب الكشاف في قوله
والشهر منصوب على الطرف وكذا الهال فليضه ولو قال انت طالق في رمضان
نفع في وقت غروب الشمس من افر يوم من شعبان لانه اول جرم رمضان كحلال قوله
انت طالق عدا فانه نفع بطلوع الفجر ولو نوى اهر رمضان فهو على الخلاف كما في عدا
قوله ولو قال انت طالق اليوم عدا او عدا اليوم فانه يؤخذ بأول الوقتين
الذي يقوم به فيقع في الاول في اليوم وفي الثاني في الغد وكذا لو قال الساعة
عدا نفع في الحال قال في الذخيرة يؤخذ بأقل الوقتين ويلغوا الوقت الثاني
قلت هو ظاهر في قوله عدا اليوم وانما في قوله اليوم عدا لا يلغوا
الغد لان الواقع الزم واقع عدا كما لو قال انت طالق اليوم وعدا ولو لم يلزم الواقع
اليوم واقعا عدا لوقع آخر في الغد كما لو قال انت طالق عدا واليوم فانه يقع شأن
لان الواقع في الغد ليس بواقع في اليوم ووجه ذلك انه لما قال اليوم كان محملاً
فيه فليس له ان يصنف لالا الغد بعد وقوعه وفي الثاني قد اضافة الى الغد

والمضاف لا ينجر لما فيه من ابطال الاضافة فلما اللفظ الثاني في النقلين انتهى كلامه
صاحب الكتاب وفي المبسوط قال في الاول ان ذكر وقتين من غير عطف احدهما على
الآخر وهو محذور والمحر لا يحتمل الاضافة فكان قوله عدا لقوا **قلت**
قوله غير مقطوف احدهما على الآخر مستدرك فانه لو عطف احدهما على الآخر كان الحكم
كذلك قال وفي الثاني اضاف الطلاق الى الغد فلو وقع في اليوم لاسبق مضاقاً وهو
اجود من قول صاحب الكتاب والمضاف لا ينجر لما فيه من ابطال الاضافة ثم ما
اذا لم يبق مضاقاً والمانع من ابطال الاضافة انما هو ابطال المضاف مجازاً اما بالنسبة
محوراً كما لو قال انت طالق عدا لتلك محض التلك قبل مجزى الغد محذور بطلت الاضافة
وفي البدائع في قوله اليوم عدا او في اليوم ووف اليوم بانه غد وهو محال وفي
اليوم وصفت الغد بانه اليوم وهو محال فلما ذكر الثاني فان اراد عزم باللفظ هذا
تستقيم والا فلا لقولان الواقع في اليوم موجود في الغد ولا فاضى خان انه وصفاً
بالطلاق في الوقتين في الاول فنع في اليوم لصير موصوفه به اليوم فلما **قلت**
لم يصفاً بالطلاق في الوقتين لان الغد يدل من اليوم يدل اللفظ والبذل هو المقصود
بالنفسه دون المبدل وانما يوصف بالطلاق في الوقتين ان لم كان باللفظ كحلال
غداً والموم حث نفع شأن وقد ذكرناه وعند زفر نفع واحده ذكره في المبسوط
كما لو قدم اليوم ولا فاضى خان فان قيل اذا قصد جعلها موصوفة بالطلاق في الحال
بذلك الطلاق وجب ان يقع عليها اثر في الحكم فلهذا قلنا انما يقع كلامه من الوجه الذي
تكلم به وهو انما جعلها طالقاً اليوم بتكليفه نفع عليها غداً والموم حث نفع شأن
ذكره في المبسوط وغيره لان المقطوف غير المقطوف عليه ولا عطف هنا ولا الحاشي
تأخر حكم الاول من كلامه لانه ليس مستند والناصح مما ينبغي ان يكون مستنداً لراجحاً
قلت في الجامع لو قال انت طالق قبل ان ابر وجهك بشهر او قبل ان ابر وجهك
اذا ابر وجهك نفع الطلاق ويكون المشرط ناسخاً للاضافة ولو قال اذا ابر وجهك فانت
طالق قبل ان ابر وجهك كانت الاضافة ناسخة للمشرط ولا يقع عند ان حثفه ومحمد ولا
استبداد هناك ولا تراخي وفي الذخيرة لو قال انت طالق اليوم اذا طأ غداً يلغوا
الاول وسقط الطلاق في الغد فنع في اول جرم الغد وهو طلوع الفجر والبقية فيه

أن يجمع بين الخبر والعلقين معذور فكان الفا الاول اولى لان اليوم كلمة واحدة وفي
 الفا الثاني الفا الاول اولى ثلث كلمات وفي اذا وجا وعد والفا الاول الهون وان
 الثاني باح وفي الروضة للنواويل قال انت طالق اليوم غذا تنفع طلقه في الحال
 ولا تنفع في العري ولو قال غذا اليوم فوجها ان احدهما لتولنا تنفع في الغد ولا تنفع في
 اليوم وفي المعنى لو قال انت طالق اليوم غذا طلق واحد اليوم فان قال اردت
 انما طلقه في احد اليومين طلق اليوم ولم تطلق غذا وعندنا يطلق غذا ولم يطلق
 اليوم بهذا اذا كان نص على احد اليومين بان قال اليوم او غذا لانه او فقه في احد اليومين
 فلو وقع في اليوم الاول يكون واقفا فيها وهو لم يوقعه شيئا بل او فقه في احدها
 وان الطلاق في الحال لا تنفع بالنسك والجمع بين نكاح الساقى امر تنفع في الغد ولو
 قال انت طالق اليوم اذا صاعدت في الغد وقد ذكرناه وللشافعية وجهان احدهما
 لا تطلق اضلا والثاني تنفع في الغد مستند الى اليوم على اصل الشافعي فيما اذا قال
 انت طالق اذا قدم زيد قبله بشهر فاذا قدم تنفع مستند الى المعنى اخبار القاضي وقوله
 في الحال وزعم ان الشرط محال وقال مستنصاه وقوله اذا صاعد في اليوم ولا ياتي عند
 الابعد فوات اليوم وقال في المحرر لا تنفع قال وهو قول الشافعي **قلت**
 هو احد الوجهين للشافعية وفي الدرر قال انت طالق اذا صاعد اليوم ان يوي اليوم
 المذكور في منزله ويترور من ايام الاسبوع فهو كما لو يوي وان يوي يومه الذي هو فيه
 لا تنفع ابدا فعذا فيما سبه ومن الله تعالى وان لم يكن له فيه فهو عينا اليوم المستقبل
 وفي نوادر القلي عن يوسف قال لما اذا كان ذو البعثة فانت طالق وقد مضى
 بعضه بطل من حكم ولو قال يوم الخميس انت طالق يوم الخميس او في يوم الخميس
 فهي طالق في الخميس القائم وهكذا في الروضة الشافعية ولو قال انت طالق الساعة
 وغدا تنفع في الحال ولا تنفع في الغد عرف لما عرف **فان قيل** الغد يقطوف
 على الساعة والمقطوف سائر المقطوف عليه في حكمه والمقطوف حكمه فان الانقاع من
 وقوعها يوصوفه بالطالقية فوجب ان يكون الغد كذلك **قلت**
 حسنة الساعة كونها طالقية فوجب ان يكون الغد كذلك وانما الانقاع من
 ضرورته ولا ضرورة في الغد كحصول ذلك باليوم والساعة من غير انقاع في الغد

خلاف قوله الساعة واذا صاعدت تنفع شأن لان في الغد شرط والمقطوف بالشرط
 لا تنفع قبله لان الجزاء لا يتقدم على الشرط **قوله** ولو قال انت طالق اسر وقد
 تزوجها اليوم لم تنفع شي وقال في الروضة للنواويل كان الحكم لما لو طلقها قبل اسر وقال
 ابن حنبل في المعنى ليس بشي وكذا عند مالك ذكره في المدونة وفي الفروق للكرائسي ولو
 قال لعبدك انت حرة اسر وقد اسراه اليوم عش لان كونه حرا اسر يتحقق بحكم استرقاقه
 اليوم ونعده فصار كانه قال انت حرة الاصل او بعثت الغرة وهم انه اسره الى حالة
 معهوده متنافية للمالكية الطلاق فيلقوا لما لو قال انت طالق قبل ان اطلق او كلي
 قال ولانه يمكن نكاح احدهما عن عدم النكاح او كونه مطلقة تطلق غيره من الارواح
 فان كانت بكرا او ثيبا لم ينكح او متولا عنها زوجها لا تستقيم عا هذا وتستقيم
 على المقتل الاول حاصله ان ياتي المكن حرة جارا لاجل انسا وفي المحرر لو قال يا طالق
 وقد طلقها زوج فنبه طلق وان حج حرة الغلبة لا انشاء فيه وكذا انما مطلقة وان
 نوى الحر يصدق فضا في رواية ابن سليمان ولا يصدق في رواية اي حصر فضا ويرد
 ما لو قال للمدخل هات طالق لم قال انت طالق لم قال انت طالق تنفع الثلاث تنفع
 انه يملح حمل النائية والثالثة حروا الجاب صاحب كراعي بانه لا يملح ان العدة كانت ولعنها
 يفود عليها يعني بوجوب العدة تنفع كونه الثاني والثالث احارا وهذا عند بعضهم
قلت وليس بشي قال والجمهور من مشايخنا يقولون بوقف رواية
 العدة على انقضاء العدة ولو قال لامرأة انت طالق لم قال كل امرأة له طالق تنفع عليها
 طلقه احرك وهذا لما عرف انها زوجة كل وطها قبل انقضاء عدها وحركي الموارث
 بينهما قبل انقضاء العدة بالاجماع وهذا يدل عا بقا النكاح قبل انقضاء العدة بالاجماع
 ونرد عا هذا المحرر ما لو قال لامرأة احدا ما طالق مرارا لا تنفع الا واحدة
 والفرق الجمع بين المعينة والمكره ان قوله انت طالق غلب في الانشاء في المعينة
 ولعل احكامها تدفع بالاولى والثانية ولا يقدل عن الغالب وليس يقال في
 المكره لعدم احكامها ولهذا لو قال لامرأة واحبيته احدا ما طالق لا تنفع على امرأة
 والفقهاء في ان النكاح والنفقة والسرا انما يحنق من المعينة دون المكره فلم
 يدل قوله احدا ما طالق من ثمانية عا امراده الانشاء ولهذا سونا بين قوله احدا ما

طالق بعد الدخول وبين احدا كما طالق باين ونكاح الطلاق واحدا كما طالق باين
 حت جعل المان فيها حرا لعدم غلبة الانثى فيها وعدم الحاجة الى المانية وما المعى
 لو قال انت طالق است فظاهر كلام احمد انه لا يقع ولا الناقض في بعض شبهة انه يقع
 وهو قول الساجي وفي الدرر وجوب النكاح قال انت طالق اسر اليوم واحده كما
 لو قال انت طالق اليوم وغدا في المضاف الى الوفاء فانه يوجد فيه ولو قال اليوم
 واسر تقع شتان كما لو قال غدا واليوم وفي المحظوظ ان انت طالق اسر واليوم يقع شتان
 لان الواجب اليوم لا يكون واقعا اسر ولو قال اليوم واسر يقع واحدة على ما ذكره
 في الدرر وجوب النكاح وفي جوامع النكاح قال انت طالق اليوم ورأس الشهر يقع واحدة
 يقع الثلث كما عدم وفي المحظوظ قال انت طالق اليوم ورأس الشهر يقع واحدة
 وعن يوسف يقع رأس الشهر وكما كان لأنه السابق اليه فهو غلط في نقل تذهب
 اي حينه
 وتعد غدا فانه يقع طلقة واحدة وان كان السابق اليه النكاح فله في الرخصة
 والاول قول زفر ولو قال في كل يوم تطلقه او عند كل يوم او مع كل يوم تعدد
 خلاف الاول فانه وصفها بالطلاق في كل يوم فهي موصوفة بها ابتداء فصار كما لو قال
 انت طالق ابتداء او سنة خلاف ما اذا ذكرنا او تطلقه او عند او مع الاستقلال
 ولان عند منع لقران الانقاع ما لطرف فافترقا ولو قال انت طالق بوثا وبوثا
 لا يقع واحدة لأنه وصفها بالطلاق بوثا ومع وصفها بوثا ولا يقع نفسه
 وسئل في الدوحة للنواوي وقال السجى المفهوم وقع الثلث اخرهن في
 اليوم الخامس وعندنا لو قال انت طالق ابتداء بوثا وبوثا لا يقع الثلث واهل
 في اليوم السادس وقبل الخامس وكذا لو نوى الاند والامح الخامس وهو وانما خص
 وجه ان الكلفة الاولى تقع في اليوم الاول والثانية في اليوم الثالث والثالثة
 في اليوم الخامس والاول رواية ابن سليمان ووجهه انه مضاف الى احد النكاحين
 فيقع عند اخرهما وهو اليوم الثاني والثانية في الرابع والثالثة في السادس
 وفي المحظوظ والصحح الاول لأنه لو لم يقل ابتداء يقع طلقة واحدة في اليوم الاول ولو
 كان مضافا الى احد اليومين لما وقع في الاول وقاية خويته

اسر اذا اراد به اسر بوبك بني على الكثرة معرفة لمضمة التعريف ولهذا وصفت بالمعرفة
 في قوله جعلت مجموعكم تكاسر الدابر فان قلت اسر قد نفي اعربته لان
 لام التعريف لا يبقى مع الاضافة فان ظم اللام في لفظه فان اعتقد زيادتها نفي النكاح
 وان اعتقد التعريف بها عرف لعدم النكاح هذا لافضل الحجاز وسوغم منعونه
 الصرف العدلي والعلمية ولو كان مدروجا اول من اسر وقعت المساعدة طلقة
 لأنه لم يستند بها الى حاله منافية للوقوع ولا يمكن صحح اخبارا فكان انشاء الحال
 فلفوا اسناده لا اسر لان ذلك في نفسه مسائل عريضة ذرها في السسط ولم
 اتفق عليها في كتبنا قال انت طالق غدا اسر واسر بعد الاضافة في الوصفين
 تقع في الحال لان اليوم غدا اسر واسر عند ولو قال انت طالق اسر غدا او غدا
 اسر بعد اضافة وقع غدا ولما اسر ابتداء الاول فليقدر الانقاع اسر فتقع
 في غدا وانما في اليوم الثاني هوخذ ما اول الوفاء الذي يوفيه به مع تعذر انقاعه
 في الثاني ولو قال انت طالق فل ان تزوجك لم يقع شيء وهو قول لامة الملائكة لانه
 استند في حاله منافية للوقوع لعدم ملكة في ذلك الوقت فصار كما لو قال لها طلقك
 وانما في اوتام او يكون وكان جنونه يعمودا اولانه طاهريا الاحار فلا يحفل انشاء
 لما فيه من ابطال الطاهر مع ان الطلاق لا يقع باليوم ولا بالسنة **قوله**
 ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك وسما لم اطلقك وسكت طلق وفي
 السسط في بني وسمي ما ومما وان وقت لم اطلقك فيه فانت طالق يقع اذا سكت وكذا
 عند انكاحه يقع واحدة ولا يكره الا بما قول ابن كبريت في وزع انها للكرار
 وليس صحح اما ما فاتها تسجل للوف قال الله تعالى حكمة عن علي عليه السلام
 واوصاك بالصلاه والرفاه ما دمت حيا الى يده دوام حيا **قلت**
 لكنها تكون شرطية ايضا قال الله سبحانه وتعالى ما يقع الله للناس من رحمة فلا
 تمسك لها وما تمسك فلا تمسك له فينبغي ان لا يقع الا اذا كانت للوف دون السسط
 وفي يكون شرطية من عرفت وللوف بلا شرط بخلاف بني وسمي ما فاتها اذا كانت
 للحجاز لا سند عن الوفاء فاذا قلت بني الساتل فانت للاسهم عن زمان الساتل
 وليس فيه شرط فاذا قلت بني ثم اتم فانت طلق فان طرقت زمان نعمت بني السسط

وكذا في ما وقع المبسوط لو قال كذا لم اطلقك فانت طالق لم تنكث ثلث التلآت
سمع نفيها نفيها لانه قد وجد عيب سكونه ثلث اوقات نفيها على ان نفيها فلا
سمع نفيها لو لم يكن دخل فيها نفي واحد وهذا في الروضة السامعية وفي المعنى
سمع التلآت في الحال للكرار ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لم يطلاق حتى يموت
لقوله انت طالق ان لم اب البصر وفي الروضة لو قال انت طالق ان لم اطلقك نفي
في اخرج من احيائه وفيه اذا ان وجد حال عن التلطين وقع هذا هو المصوب
في الصورين وقيل فيها قولان بالنقل والحجج ومتى ما ومما وان وقت كان
على المذهب وفي المعنى قال ان لم اطلقك فانت طالق لا تحت الاثوب احدها قال ولا
يعلم فيه خلافا بين اهل العلم وفي الكواهي قال لم اطلقك فانت طالق لا يسه مكاله طلقة
اذا لم لا يطلق وقيل لا يلزم منه حتى توقف او رافعه فاذا قلنا نفي ونوع الطلاق
على الترفع قبل محرمه اولا ما يدره ما حيزه او يضرب له اجل المولى لعل راها سدل
فترجع الى الصبر عليه فيه خلاف وفي المبسوط قال انت طالق ملنا ان لم اطلقك لم يطلاق
حتى يموت احدها قل ان نطقها ولا تحت وجود نفي الشرط ما يصاحبه من ان مات
الزوج وقع عليها التلآت قبل موته بقليل وليس لذلك القليل حد مقوف لكن عند
عجزه عن نطقها حتى شرط حسمه ان كان لم يدخل بها فلا امرات لها العدم الزوجية
والعده وان كان قد دخل فلها المرات للفرار كما لو قال انت طالق ملنا ان مرضت
لمرض ومات وهي في العده وان مات وقع ايضا قبل موتها وهو رواية الاصل وفي
البدائع وهو ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا يقع موتها وفي النكاح وان مات
وهو لم يطلق ولم يحكم فيه خلافا ولا امرات للزوج لعدم الفرار منها وفي الجامع
قال انت طالق ملنا الا ان اراد عذرك او اشاع عذرك لا يطلاق حتى يموت قبل ان يشأ
عذرك لانه تعلق بشرط عدم الردية والمسيه وانه لا تحت الا بالموث ولو طلقها
واحدة قبل الدخول لا يترك المعلق لان السامع لم يسمع وله ان يشأ عذرك ذلك
وكذا لو مات لا يقع لان مسيه فانه لقوله ان لم اب البصر خلاف مسئلة الكتاب
على ظاهر الرواية لان شرط حسمه عدم نطقها والنقل المقدر لا تحت مفعلة
الا بالفاعل والمفعول ونطقه المسيه لا تصور لوجهين احدهما ان التلطين

اثبات الخلاق وهو في المسيه محال والوجه الثاني ان النكاح ثوب يتاحياتها
فاذا مات احدهما انتهى الكلام والطلاق لا يقع بعد انتهائه لانه لا يقع الا في النكاح
ولذا لو قال لها ان مع موت ابيك لا يقع خلاف مسئلة الجامع وعدم اسار المص
فان المسيه والاثبات محتملان منه بعد وفاته فافترقا وفي الروضة قال انت
طالق اليوم ان لم اطلقك فمضى اليوم ولم يطلها فوجهان فيه قال ابن سريج وعنده
لا يقع وقال ابو حاتم يطلاق في كل لحظة من اليوم قال النواوي الباني افقه وهو المحار
وكذا الخلاف فيه عند الكتابه ولو حزن لا يقع لاحتمال الافاقه فان مات مجنونا
وقع قبل جنونه في اسناده لا وقت اليه احتمال ذكره في المبسوط وفي المعنى لو
قال ان لم اطلقك فمضى اليوم طالق فابى السلام مات وقع الطلاق قبل موته وبه
قال المشافعي وابن حنبل وقال سعيد بن المسيب والحنس والشعبي وكفى الانصار
ورسعة الراي والاك وابو عبيد لا يطاها وهو رواية عن ابن حنبل وقال الاصح
وربما في ذلك نصيره بولينا وفي المبسوط قال انت طالق حين لم اطلقك كما سكت
نطق وكذا لو قال زمان لم اطلقك او يوم لم اطلقك ارجح لم اطلقك لان لم يلقه
الا الماضي وقد وجد زمان لم اطلقك فمضى ولو قال حين لم اطلقك فيه لا يطلاق في الحال
لان لا يقع الا سميال فكلنا في المبسوط فان لم يكن له شيء فهو عا سته اسهر
على ما نال بيانه في الامان ان شاء الله تعالى فام لم يرض سته اسهر اطلق ولو قال
قوم ادخل دار فلان فامرته طالق فدخلها لالا او لها طلق لعدم اسناده
ولو قال قوم لا اطلقك فانت طالق فمضى بعد مسيه يوم لا اطلقك فيه طلقت
فروع قال من لم اطلقك بطلاق فانت طالق قاله ثلثا متواليات تقع واحدة
بالتامة لانه لم يحلف بطلاقها بعدها وان سكت منها طلقت ثلثا **قول**
ولو قال انت طالق اذا لم اطلقك واذا لم اطلقك لم يطلاق حتى يموت عند الحيفه
رضي الله عنه وهو واحد الرايين عن ابن حنبل يعرفها القاضي منهم وقال لا يطلق
حتى تسكت منه قال مالك والشافعي في المصنوع من نكاح اذ التلوت وقد ينك
عن الشرط كما رايه تعالى والليل اذا يغني واذا انفجرت عن الشرط لا ت
الجواب في الشرط لا بد من ذكره او من مقدمه بل علمه فلو دل المتقدم عليه

وقال ابو يوسف يحملون على احكامنا وان ابوا الا في النكاح بغير شهود
 وقول ابو يوسف برده اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجريه
 من جوسهم مع علمهم بترد جوارحهم ولم يفرق بينهم ذكر ذلك
 كله الشيخ ابو بكر الرازي في احكام القرآن وفي المصنف لو طلب
 احدها التفريق في النكاح الفاسد من القاضي لكان النكاح المحرم والمحرر
 والاختين لا يفرق ويقضي بالنفقة ولا يستقط احصائه بالدخول حتى
 لو اسلم بعد ذلك ثم قذفه انسان بحد قذفه اما لا تست الاثر
 بهذا النكاح بالاجماع وعندها يفرق بطلب احدها ولا يقضي
 وسقط احصائه بالدخول فيه حتى لا يحد قذفه اذا اسلم ثم قذفه
 بعد اسلامه وفي الجواشي في جواب اي حيفه شيوع الخطاب اما
 تعتبر في حق من يعتقد المبلغ رسول لا في حق المكذب وهذه التكنه
 اشار الى ان النكاح لم يجر عند اي حيفه وقال بعضهم ان العدم ثبت
 لكن لضعفها لا يمنع جواز النكاح كالمكروه اذا وطئت شبهه
 العدم ولا رفع النكاح لضعفها ولو ترفع بالاجماع كتحكيمها
 وكذا باسلام احدها اذا اسلام احدها لا يعارضه اصرار الآخر على الكفر
 قال لان الاسلام يعلم ولا يعلم قلت هل الاسلام يعلم وتعلم
 وانما لا يعلم عليه وله ولا يجوز ان يتزوج المرتد مسلمه
 ولا كافره اي اصله ولا مرتد وكذا المرتد لا يتزوجها مسلم ولا
 كافره في المعنى المرتد محرم نكاحها على اي دين كانت لانه لم
 ثبت له حكم اهل الدين الذي انتقلت اليه في اقرارها عليه ففي حله اولى
 اما المرتد فلا يمتنع القتل والامهال اصره التامل والنكاح يشغل

الاسلام يعلم وتعلم

عنه فلا يشترع في فقهه والمترد مجبوسه للتأمل وخدمه الزوج تسغله
 ولانه لا يتكلم بينهما المصالح والنكاح شرع لمصالحه هكذا في الكتاب
 ويرد على التعليل الثاني مسحق القتل قصاصا فانه يجوز له الزوج
 وحباب بان العموم مندوب اليه والمترد لا يرجع غالبا اذ قد ركل بعد
 الطلاء على محاسنه فتكون عز شبيهه قويه عنده ويرد عليه ما لو
 لا خفيه ان تزوجك فانت طالق ثلثا فان هذا النكاح غير مستقر ولا
 منظم به المصالح لانه يقع به الطلاق الملك عقب النكاح وثبت النسب
 مشترك وفي المبسوط لان النكاح يعتمد المله ولا مله للمترد فانه تركها
 كان عليه وهو غير مقرر على اعتقده ولا مله لكان مسحق القتل وانما اضر
 للتامل صار كانه لا يحياه فيه حكما والوثني والوثنيه لامله له واذا تزوج
 ثم اسلم اقر اعلى نكاحها ولو تهود نصراني او نصر يهودي اقر عليه ويجوز له
 ان يتزوج بها استدل انه من اهل الكتاب ولم يحد قتله وليس مرتد كخلاف
 من ترك مله الاسلام وفي المحط يجوز للنصراني ان يتزوج يهوديه او مجوسيه
 وكذا للمجوسي ان يتزوج نصرانيه او يهوديه والكفر كله مله واحده والولد
 كافي وفي الجواهر الكفر ثلثه اصناف الكافيون محل نساؤهم ونزول
 بالجرية والمطله والزنا دقه لا محل لما تحتهم ولا لقرون والمجوس ولا
 محل نساؤهم ويقرن بالجرية وقيل محل نساؤهم ولو تهود نصراني او
 تنصر يهودي اقر وفي رواية يقتل الا ان يسلم ولو تزوج يهودي او
 نصراني قال اصبح لا يقتل وهو قول ملك وطرف وابن عبد الحكم وقال
 ابن الماجشون يقتل وفي البسيط الكافر ثلثه اصناف اهل الكتاب وهم
 اليهود والنصارى محل ما تحتهم وذبيحتهم وجرمتهم الاماميه والصف

ان الامر صار بيننا بقدر الوقت لا يخرج الامر من يدنا وفيما الشرط المحض
يخرج فلا يخرج بالسك ولذلك نسئله الكتاب لا يقع المعلق بالسك في المعنى
لو قال لها اذا طلعت فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق فانت قبل ان تطلق
تقع عليها طلاقا لان طامات قبل التعلق صار حاشا في المين الثانية فيقع عليها
الطلاق بالمين الثانية وهذا الطلاق يصح شرطا في المين الاولى لانه وقع
بكلام واحد بعد المين الاولى فيجب في التمسرح جميعا فيقع عليها طلاقا ولو
قال اذالم اطلقك فانت طالق واذا اطلقت فانت طالق فانت قبل ان تطلق
تقع طلقة واحدة لانه طامات قبل التعلق صار حاشا في المين الاولى
فيقع الطلاق وهو لا يصح شرطا في المين الثانية لانه وقع بكلام واحد قبل
المين الثانية والشرط كراعي على المستعمل في الماضي ولم يذكر فيه خلافا
وعلى ما بين قولنا منع ان لا ينتظر نية بل طامات كحتم في قوله اذالم اطلقك
فانت طالق ولو قال انت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
دون المعلقة اذا قاله موصولا به في فاض خان انت طالق فانت طالق فانت طالق
والمسائل ان يقع في المدخول بها وهو قول زفر لانه قد وجد زمان لا يطلعتها
فيه وان قل وهو زمان قوله انت طالق قبل ان يفرغ من كلامه ووجه الاحسان
ان اكثر مستثنى عن نفسه لان من كلف بقصد تسمية البرء دون الحتم والمين
بعد البرء ولا يلزم كمين البرء الا ان يجعل بهذا القدر مستثنى واصلا
الخلافا فيمن خلف لا يسكن هذه الدار وهو سادها ولا يرب هذه الدار وهو
راكبها ولا يلبس هذا الثوب وهو واجد في القلعة ساعة او نزل عنها فوره
او برع ثوبه للوقت لا كحتم عندنا وعندك كحتم وهذه المسائل واحدا منها
قال في الامان ان شاء الله تعالى **قوله** ومن قال لامرأة يوم الزوط
فانت طالق فتزوجها لئلا او تار اطلقت لان اليوم نذكر ويراد به نياض
النهار لقولهم مذهب يوم الغيم ولا يستعبر به ولما لو قال لله علي ان اصوم
يوثا او اعطيت ثوبا ويذكر ويراد به مطلق الوقت قال الله تعالى ومن
يوثهم يومئذ ربهم ومن فمن الزحف لئلا تحقة الوعيد قاله النهار وقال الله

ولكم شرف يوم معلوم وقال الله سبحانه وذكرهم بايام الله اي باوقات نعمائه
وبلايه ولم يخص النهار دون الليل وفي الحديث تلك ايام الهج ان اوقات ولا
يخص بالنهار دون الليل ما امر والنيسر ويوم علينا ويوم لنا
ويوم نسا ويوم نسرك فاذا فرق ما تمتد كالصوم والاعتكاف والامر باليد
يراد به بياض النهار يعني من وقت طلوع الفجر لانه ذلك من المعيار وهو البق به
وان فرق ما لا يمتد يراد به مطلق الوقت وبه قال مالك وقال الساجي وهو
لبياض النهار والطلاق من هذا القبيل فتعلم الليل والنهار اسمي كلام وفيه نظر
فان الذي فرق باليوم الربيع اذ اليوم يضاف الى الزوج وهكذا ذكره في اجماع
الضعف وذكره في كتاب الامان من هذا الكتاب لو قال يوم اكل فلانا فامرته طالق
ان الكلام مما لا يمتد وهو المرون باليوم لكن قد قالوا لو قال امرك بديل يوم تقدم
فلان فقدم لئلا فلا حصار لها ولم يصبروا العدم وان كان الامر مقربا به نياضا
اليه بل اعتبروا الامر باليد وهو ما تمتد فحمله مفرقا باليوم واليوم مقربا به
وفي المحط اعتبر المضاف الى اليوم والمضاف اليه اليوم وفي الكتاب اعتبر جانب
الجزالة الشرط وذكره بعض نسخ هذا الكتاب وعنه ان الزوج لا يمتد فاعتبر
الشرط وهكذا قال حميد الدين واجاب في الخواشي عن الامر باليد وفي السسيط
قال انت طالق يوم تقدم فلان فقدم لتلا لا يطلق ومنهم من حكم بوقوعه وحمل
اليوم على مطلق الزمان ولو نوى باليوم بياض النهار خاصة صدق في القضا
لان نوى حقيقة كلامه والليل لا يتناول الا السواد والنهار يتناول البياض
خاصة وفي المغرب النهار من طلوع الشمس لا غروبها وهو في الصباح ضد الليل
وفي الجمل لان فارس صاما بين طلوع الفجر لا غروب الشمس والمستهور الاول
واليوم من طلوع الفجر لا غروب الشمس فانه يصدر من حمل وظلة النقر وقيل
من طلوع الشمس وقيل ما طلوع الفجر وطلوع الشمس ليس من اليوم ولا من النهار
والليل وقوع النوا والواو فا وعينا ونقدم الناعا الواو لا يوجد في كلام العرب
الا في يوم ونوح وفي النهاية لابن الاثير قال الحسن بن علي رضي الله عنهما هل
طلعت نوح يعني الشمس وهو من اسمائها كراج وهما شيطان في الكسرة وقد يقال

فما يوجب غا فاعلى وانا بغير الوادع بالاذن فعدجا وتله ودحجه وولسته
وعز ذلك واما وقع الطلاق اذا تزوجها وان لم يكن تعليقا بادل السوط لان الطلاق
يعلق بالتزوج من حيث المعنى لان اليوم يضاف الى التزوج بوصف به مخرج المعنى
والوصف كجرك بجرك السوط لقوله المرأة الى تزوجها طالق او المرأة الى تدخل
الدار طالق يعلق الطلاق بالتزوج والدخول وضع بعدها كذا هنا ونظيره
قال ان تزوجت عمرة بعد زني لهما طالق فان تزوجها كذلك طلقها فان لم
يعلق طلاق زني بالسوط حينئذ **فصل** قوله ومن قال لامرأته انا
ملك طالق ليس بشئ وان نوى الطلاق وكذا انا ملك طالق او فوض اليها الطلاق
فقال انت طالق او قال طقا امرك بيدك في ثلاث طلاقات فقال انت طالق ملكا فذلك
كلمة ليس بشئ وهو قول عثمان بن عفان وابن عباس والاذاعي والنوري ذكره ابو
عمر عند البراء التميمي وابو بكر بن شيبه في تصنيفه وبه قال ابن حنبل واحضاره
ابن المنذر وقال مالك والشافعي يقع الطلاق في ذلك كله عا التزوج اذا نوى وهو
لفظ كتابه وزعموا ان ملك النكاح مشترك بينهما حتى يمتساخنين وينتهي النكاح
بموت احدهما وتزويج كل واحد منهما من الاخر والتزوج بعد من جهتها حتى لا يزوج
احدها ولا ارضا سواها ولها حق المطالبة بالوطى والحل ايضا مشترك بينهما والطلاق
ازالة اجل فبيع بضاعا اليه فباع بضاعا اليها الا انه غير متعارف فلا بد من البينة
وضار لما لو قال انا ملك باني او عليك جرم وعجزها من الكتابات ذكرها في
روضة الخول وحجتها في ذلك نصوص الكتاب قال الله تعالى اذا طلقتم النساء
فطلقوهن لعدتهن ولم يقل اذا طلقتم أنفسكم فطلقوهن لعدتهن وقال تعالى
فان طلقها فلا جناح عليكم ان طلقتم النساء ولم يقل فان طلقتم ولا جناح عليكم
ان طلقتم الرجال ولان النكاح عا الطلاق عا الرجل تصرف غير مشروع اذ لم يرد به
كتاب ولا سنة ولا ائمة ولا سقم فكان باطلا عند النظم فلا ينقل الى غيره
وسئل سئل اهذاره لا ينقل الى غيره وهي الزوجه وكذا قوله تعالى اذا طلقتم
المومنات لم تطلقوهن ولم يقل لم تطلقن فثبت ان تطلقن أنفسهن باطل اذ لا ينظر
اكتافه بالطلاق احبازا ولا استا فهو هوس من قايله اوهل وسئل سئل

ان لا يرت عليه حكم شرعي فصار قالوا قال انا نفق او عتيق او حر وعني اعتاق ام ولده
او خا ربه التي تدر منه ونوى ذلك لا معنى وان وجب عليه نفسهما ونسبها او منع الجارية
ولان الرجل انا يطلق نفسه ولم يطلق امرأته وهو ليس محل للطلاق فليفتع الطلاق
عاجز من طلقه بعد دليل ولم يفتد في الشرع ان يطلق انسان ونسب الطلاق عا عا
ولان الزوج مالك لا يملك والطلاق ازاله المملوك ورفع عند النكاح ولا يملك ولا يفتد
عا الزوج فلا يملك العمل به فلقوا قال محمد في الاصل الزوج لا يكون طالق من امرأته
اندا اذ عند النكاح والملك فيها لا فيه حتى يفت بين الزوج بعينه وهو لم يمنع ولهذا
كان وقوع الطلاق عليها لا عا المطلق عندهم وقوله الملك يستول كلام لا حاصل له
بل الملك للزوج خاصة ولهذا يجوز للمسلم ان يزوج كتابية ولا يجوز للكتابي ان يزوج
المسلم فلو كان الملك مشترك بينهما لم يجز للمسلمين ولهذا كان المفقود عليه
نفسها والعرض المفقود به وهو من فاما ان يصح عليه لم ثابت لها عليه ونسب
المهر والنسوة والنفقة فالطلاق عا موضوع ازالته ورفع وناسله عليها
ولهو ملك البضع وفيد النكاح والحل فالطلاق موضوع له وثابت لها من الحل
مع حل الزوج فيزول بزوال الاصل وثابت يكون بقاء النكاح لا يكون محلا
لاضافة الطلاق اليه لما عرفت قبل هذا وانا سميتهما متاخنتين فانها هي من باب
التفك فان الزوج تاح والمرأة تنكح لان الرجل تنكح والمرأة تاحر وناسا
من ذلك مجاز لا سيما عندهم فان معنى المتاخنتين متافقتان والعقد لا يتصور
في هذا الباب وقوله انه يفتد ايضا لا يجوز له ان يزوج احدهما ولا ارضا
سواها فثبت هذا بالغة لان ذلك كان ثابتا قبل حاجتها اذ هو بين الجمع بين
الاثنين والجمع بين الاثنين محرم بالنقض والاحكام والبعض عاجز عن التصرف وليس
يقتد ومن عجز عن الفضا لعدم التعليل لا يكون مقتدا فلذا الزوج غير يفتد
مع عجزه خلاف الامانة والحرمة لان الامانة تقع الوصلة بينهما والوصلة ثابتة بينهما
من الطرفين فيقطع بها فاذا انقطع لا يبقى الوصلة بينهما لا سيما انما المنقطع
والذابل واما الحرمة فانه عبارة عن اثبات الحرمة والحرمة اذا ثبت زال الحل
قطعا بخلاف الطلاق فانه عبارة عن رفع العقد ولا يفتد عليه لما ذكرنا وهو

من جانب واحد وذلك باق على ما ثبت عليه المند ونحو المتكوه لانه لم يرفع الشيد
الا عن غير المند وهو نفسه وقوله الا انه غير متعارف ولا بد من المسبه فلما نصرت
عن حجاج لا اليه بالاجماع لكن ابقاعه عليه غير متعارف وبقي كان التمسك صراحا
في نفسه لا بشرط في وقوعه المتعارف بالنسبه فالوقوع فصل طالق او غير
طالق او رجل طالق او راسا وقال انت طالق انما طلقه او طلقين فان
الطلاق يقع في ذلك كله بغيره وان لم يكن بهذه الاضافه متعارفه ولا تصنف
ان تكرر نسبه والمتمم لا يرد عند البراءة بخلاف جعل امرائه في هذه في الطلاق
فقال انت طالق بلانا قال ابن عباس فيه خطأ الله نوهها لوقالت انا طالق ملكا
لكن لما قالت روى ذلك عنه من طرق ورواه ابو عبيد والاسم واجبه به اجمد
وعن ابن مسعود يقع به طلقه رجعية والرياء لغيره والا نواكح المظن في طلقه
لا يصحبها مظهرها وهو دغا عليها احوال المتعلقات حيث اضافه الى غير محل الطلاق
ولا من صور النزاع قولنا طلق نفسك فقالت طلقك فعدت بغير ما قوض اليها
وحالت فتلحقوا وسعي مجرد النسبه فلا يقع به ولو قال اما منك يا ابن او عليك حرام
وتوى الطلاق هم طالق طلقه بانه ادا لم ينو الثلاث وقد ذكرنا وجه ذلك والفرق
بينه وبين الطلاق ولو قال انا يا ابن او حرام ولم يقل منك ولا عليك لم يقع الطلاق
وان نواه بخلاف انت يا ابن او حرام وتوى الطلاق ذلوه في الذميه وسلكه في
المستوط **قوله** ولو قال انت طالق واحده او لا طلقين في قال كذا ذكره
في الجاه الضعيف من غير خلاف وهذا قول اي خليفه واي يوسف اخرا وفي قوله
الاول وهو قول محمد بن قيس واحده رجعية ذكره قول محمد بن قيس في الطلاق فيما
اذا قال انت طالق واحده او لا في ولا فرق ولو كان المذكور ههنا قول محمد بن قيس
حي يكون قول الكل فخر محمد بن قيس رويان وفي فاضل خان قال انت طالق او لا
او لا في او انت طالق وغير طالق فليس في عند الكل فعلم انه لا فرق من قوله
او لا في قوله او لا في وفي الذميه قال انت طالق ملكا او قال طالق واحده
او لا في او قال او لا طلق واحده عند محمد وهو قول يوسف لم يرجع ابو
يوسف وقال لا يقع في اما اذا قال انت طالق او لا ولم يذكر عددا او قال لا في

فكذلك ذكره رويان الى خنصر انه على الخلاف الذي تقدم وفعله اذ ذكره النسبه ابو الليث
في مختلفا به وهذه الحمله ذكرها في الاسلام والصح رويان الى سليمان انه لا يقع في بلاط
كذا ذكره في المحط ولم يذكر خلافا وتلك بوقوع السك في الابتاع وزاد في المحط
وكذا انت طالق الا الاستثناء وانت طالق ان كان او ان لم يكن لا بشرط فلم يكن انما
في الجاه قال انت حران يقع عند محمد طلاقا لا في يوسف والوضع في الطلاق وفي
المريعات وجهه قول محمد ان المعلق لم يقع لعدم الفرق في ارشاد ولا في يوسف
انه لما قال ان عدده من لم يرد به الارشاد فلم يكن ارشادا في بغيره وان لم يتم وفي المحط
يطلق في قول محمد لخال ولا يقع في قول اي يوسف وبه اخذ محمد سلمه وكذا لو قال
لولا والا في جوامع النسبه ولو قال ملكا او لا قيل على الخلاف والاصح انه لا يقع
قال انت طالق ملكا او لا في او واحده عندها وعند اي يوسف هو كالا اول
يقع في خلاف المذكور في الكتب وفي النسبه قال انت طالق او لا لم يقع في وفي المضي
قال انت طالق او لا لم يقع في لانه استغنى عن نقل يقع لان الاستغنى بالتميز وفي
الدوسه قال انت طالق ان لم او ان قال الموحى ان قصد المعلق لم يمتد لانه لا ادرك انه
يقع طلاقه وان لم يتصد الاستثناء ولا المعلق يقع لانه لو ان بالاستثناء بلا فيه وقع
فهما اولي وهذا بخلاف ما لو قال انت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق او ما لا يقع او
يقع او انت طالق ملكا لا يجوز عليك او لا يقع عليك من الطلاق او ما لا يقع او
انت طالق ملكا لا يجوز عليك او لا يقع يقع ويملكه في النسبه والمضي عن ابن حنبل
والفرق ان ههنا وصف الطلاق الواقع بوصف بناء الوقوع ملكا وفهنا ادخل
قوله السك في الابتاع فلا يقع بالسك محمد بن قيس انه ادخل السك في الواحدة
لدخول او بينها وبين التي وسقط اعتبار الواحدة وسعي قوله انت طالق ما لا
من السك بخلاف قوله انت طالق او لا لان السك يقع في الطالق فلا يقع ولها
ان الوصف في الخبر وهو قوله طالق في قرين العدد فان الوقوع بالعدد الا ترى
انه لو قال لغير المدخول هات انت طالق ملكا يقع الثلاث ولو كان الوقوع بطالق
دون الثلاث لم يقع والثلاث يقع عند جمهورهم لانه الاربعه واحكامهم وان
الحسن المبرك يقع واحده لهما من عند قوله طالق وهذا ان الواقع هو المصدر

المنقوت المحذوف عنها انت طالق بطلعه واحده فاذا كان كذلك كان الشك
الابتاع فلا يقع من ولو قال انت طالق مع موتى او مع موتك فليس له وهو قول
الساجي وابن حنبل ولا يقع فيه خلافا وكذا لو قال بعد موتى او بعد موتك
بل اولى لانه اضاف الطلاق الى حاله متاخير له لان موته متاخر الالهية وموته متاخر
الحكمة ولا بد منها ولانه بين موت احدهما فلا تصادف الطلاق بكما في قوله
وهذا لان النكاح موقوف بحايتها فموت احدهما ينهي لوجودها وبها الحكم لا يقع
بعد الغايه ولا الحايض قال والله لا اترك نادا من النكاح بيننا **قوله**
واذا ملك الرجل امراته او استغنى عنها او ملك المراه زوجها او استغنى عنه وقعت
الفرقة بينهما بالنكاح وهذا قول الجمهور وبه قال الامة الثلاثة والظاهره وفي
التمهيد عن عبد الله بن عبد الله بن عيسى والسقي والنجي انها لو ملك زوجها
فاعتقه حتى تملكه كانا على نكاحهما وجمعوا على بطلان نكاحها لو ملكها زوجها
ونظا ملك اليمن بقده ولو ملك بقضا نفي النكاح ولا يخاصها وقال قتادة
لم يرد به منها الاقربا ونظاها بنكاح وهو سدد ولكن يوافقه البناء لانه
لم يثبت به طلقها فلا يرتفع نكاحها لعدم الاستغناء والجمهور ان بين المالكين
مساواة اما ملكها اياه فليجمع بين المالك والمملوك واما ملكه اياها فلان ملك النكاح
ضروري ولا ضروره مع قيام ملك اليمن ولا يملكه مع المنايه ولهذا لا يجوز ان
يتزوج باسمه اسدا ولا من ملك بقضه ولو استراضا لم يقع طلاق لمرؤس
النكاح وكذا لو ملكه او سقضا طامنا من المساواة وعن محمد بن بغير لان العده واجبه
عليها فيه خلاف الاول لانه يحل له وطئها ملك اليمن فلا عده عليها وهذا لا حل
للقيد وطئ سنده ولا يفترق الا بعد العده وعقد جديد وفي الدرر قال
العدوي في كتابه كل فرقة بوجوب الحزم الموند فان الطلاق لا يلحقها فيها لانه لا
يظهر له اثر واذا وقعت الفرقة بحار الملوع وبعدم الكفاة فطلقها في العده لا
يقع عليها وكذا في خيار العتق وفي الجماع الصغير للكرخي وفي كتاب الطلاق
لكن الاسلام الى الحسن على السقدي وفي المسند واللغة مع طلاق في العده
لان الفرقة فيها طلاق باين والحاصل ان كل فرقة هي من كل وجه لا يقع طلاقها

واذا خرجت الحرة الى دار الاسلام بسلم ولم يخرج زوجها فطلقها في دار الحرب قبل
ان تسلم لم يقع طلاقه انا على قول ان حنفية فلا يملكها لست بعدة وفي قولها وارقات
في عده الا ان هذه العده لا نفقه عما صاحبها فيها ولا سكني فاسبق عده النكاح
الفايد خلاف ما لو اسلم وطلقها في دار الحرب او في دار الاسلام بغير ما خرج البناء
حتى يقع طلاقه عليها عند محمد لو جوب النفقة والسكني فاسبق عده النكاح
الصحيح في دار الاسلام خلاف ما اذا خرجت بسلم وزوجها فانه في دار الحرب فلا يملك
استماع الطلاق عليها لست بها حاله النكاح اما بعد ما اسلم زوجها وخرج البناء او
هو في دار الحرب وهذه نظيره حرة تحت عتق اسيرت زوجها لاسبق طلاق الزوج
عليها عندهما فاذا باعته او عتقه وفي دار العده وقع عليها ولو قال لها انت طالق
للسنة ثم اسرها لاسبق طلاقه وان حاوت السنة فان اعفها لم حاوت السنة
وفي دار حكم العده بغير بعد العتق وكانت حلالا للطلاق وكذا في فاضل حان
دكره في الدرر ولو طلق طلاقا بسرا او اسقطت منه الملاك بعد سواها لاسبق
وان كان بعد عتقها مع انها في العده انا على الوجه الاول فلانه مادام عتقا
فلا نفقه لها عتقه ولا سكني فلا يقع طلاقه وبعد ما باعته او اعفها فلها النفقة
والسكني فتقع طلاقه عليها وانما على الوجه الثاني فلانه مادام عتقا لها
فهذه حاله لا يطهرها من النكاح لان حاله النكاح فان الزوج فيها فوانا على امره
وهنا بالقبول فلا يملك بسببها حاله النكاح ونظرها عند ما انما اذا ارتد الزوج
وخرجت دار الحرب يجب عليها العده فان طلقها المريد وهو في دار الحرب لم يقع
طلاقه ولو اسلم وقع طلاقه في دار الحرب وان خرج على الوصين ولو كانت بعدة
بعده الوطئ لا بعدة الوفاة لاسبق طلاقه وانما يقع اذا كانت معتده بعد الطلاق
ببانه اذا طلقها واحده بانه او اسلم في وطئها العده من غير دعوى السبهة
وفي العمل ما حرمه لست بانف العده بكل وطئ وسد اخل مع العده الاول لان
سمع الاولى فاذا انقضت وبقيت البائنة والمالية قلت عده الوطئ لا عده الطلاق
فلا يقع طلاقها فيها ولو ارتدت المراه ولم تلحق دار الحرب فطلقها وفي دار العده
وقع طلاقه عليها ولو خالفها لاسبق الطلاق عليها لان ما لا يرتد اذ بان والمباينة

طعننا صرح الطلاق ولا حتمها بالجمع وفي المبسوط استل احدهما وخرج لما دار الاسلام
 ونعت المرفوعة بغير طلاق لتباين الدارين فان طلقها لا يقع طلاقه انا اذا كان الزوج
 فهو الذي استل ولا لا عده عليها للموتها حريمه وان كان الذي استل هو الزوج
 فلا عده على المهاجرة عند اي خيفه وعند ما نزلتها العده لكن هذه لا يثبت
 له فيها ملك البتة فكانت بمنزلة عده النكاح القاسد والوطى سببه عينا ما بعدت فلا
 يقع فيها طلاقه وان استل بقصدها وخرج السالم يقع طلاقه عليها باعتبارها ايضا
 وقيل هذا عا قول اي يوسف الاول وهو قول محمد فائنا عا قوله الاخرى طلاقه
 وهو بغير ما لو استل في زوجته ثم اعتمها بعد ما دخل بها وطلقها في العده لا يقع
 طلاقه عا قول اي يوسف الاول وهو قول محمد وفي قوله الاخرى وقع وقد الواسع
 المراه زوجها وعا هذا لو ارتد الزوج وكفى بدار الحرب لا يقع طلاقه وان عاد مسلما
 لم يملكها فهو عا هذا الاختلاف لا اي يوسف عا قوله الاول انها صارت كاللا
 يقع عليها طلاقه حين كفى بدار الحرب او بغيره دار الحرب اولها بالسراقة ذلك
 عا زوال ملك اليد الذي قامت به خلا للطلاق وبغيره زواله لا يعود الا بالحدود
 وله عا قوله الثاني ان المانع من الوقوع بتباين الدارين حقيقة وحكما او عدم
 ظهور العده في حرمها وقد زال ذلك حين اعتمها وصير خرج الناسلا
 ولم يقع عده فيقع عليها طلاقه قالوا استل احدهما الزوجين في دار الاسلام وخرج
 بينهما بالاكاء طلقها وفي العده يقع طلاقه **قوله** ولو قال لها وهي امه
 لغيره انت طالق من مع عتي مولاي اياك فاعتمها نولها ملك الزوج الرجعة
 قال لا يعلق الطلاق بالاعناق او العن لان اللفظ منها والشرط ما يكون
 مقفودا عا خط الرجوع والحكم بعلق به والمذكور بهذه الصفة والمعلق به المطلق
 لا وقوع الطلاق لان العنقات بغير المصرف رطلقا عند الشرط عندنا
 واذا كان التعلق بعلقا بالاعناق والعن فلا حرم عليه حريمه غليظة قال من
 سى ان قله مع القرآن قلت وبذلك للمناجزة ايضا فاما قوله تعالى ان مع العشر
 بشرنا فالحكم عليه بدليل ما ذكرنا من معنى الشرط فلا يثبت احريمه الغليظة مع الاحمال
 ولذا لا ينقطع الرجعة بالسك **قلت** قوله علق الطلاق بالاعناق

يوجد بعدهم الطلاق
 يفادونها وبعدها لانه
 يوجد بعد التعلق
 والطلاق يوجد بعد
 الاعناق والعن

او العن منه نظرا لانه اضاف السين الى الاعناق بكلمة مع يعلق فضاك لغدم
 ارادة المطلق والمضاف الى المطلق تقارنه ولا تافر عنه خلاف التعلق لان المضاف
 سين الحال فنقد ان المضاف اليه ولا تافر عنه والتعلق بالشرط ما خسر لانه انما
 يصير شيئا عند وجود الشرط والدليل عا انه تقارن ولا تافر ما ذكرنا في الحام وهو
 انه لو قال انت طالق مع محافل او مع محافل لا يقع الطلاق اذا تزوجها بخلاف ان
 تحكك وفي قول محمد مع عتي مولاي اياك نظرا حريمه العريضة فان العن ظاهره تلاق
 من عتي وهو فعل لازم ليس له مفعول وهو فعل لازم لا فعل المولى وكيف اضافة
 لا المولى وجعل اياك مفعولا به وكان الخطاب وفي مطالع الاوار وسارق الاوار
 والبارع فقال عتي العبد مفعولا وعمما وعمما قاعا وعما مع العن فمن والاسم
 المعلق بالاسم فالواو لا يقال عتي وانما هو عتي اذا اعتمه شدة من الدواعي
 ومعنى ذلك قاله ابو منصور الارزهرقي وابن قتيبة وابن الاثير في النهاية ولم يذكر
 احدهم ان عتي يستعمل سغدا في النواوي في النسيب وعجزة ان نذر عتي رقية
 وكان الرصوب ان يقول اعناق رقية **قلت** هو اقرب من المذكور
 في الرقية الكتاب لان الرقية جعل فاعله اي يدر عتي رقية من جهة اذ لم تذكر سغدا
 وفي المرفوعة عتي القيد واعتمه مولاه وقد بقاء العن مقام الاعناق وسه قوله
 اي قول محمد انت طالق من مع عتي مولاي اياك **قلت** وجه ذلك العن
 منسب عن الاعناق واقامه منسب مقام العن خاير وكذا ذكر المنسب
 وارادة سببه خاير فاما محمد رجعة الله في الحام لو قال ان سبت ونوى به
 استطلاق البطن كحور لانه كوجه لا المسمى فكان سنا عنه فيكون قد ذكر المنسب
 وارادة السبب به وهو مقتوف مولدا ولفظ ضعيفه او هو مفعول بمعنى
 فاعل لقوله تعالى حجابنا مستورا اي ساترا وكقوله تعالى انه كان وعده فائنا
 اي ايتا وعلية المراقب المنسب وقيل مستورا باحجاب الباني فيكون عا فلولهم
 حجب فالاكس وقيل مستورا عن العيون بحج الله تعالى عن انظارهم فكانوا عيونهم
 ولا سرونه وقيل مستورا اذا سرت لعلهم يشيرونهم اي ذواتهم ويقام ويقوم من باب
 المنسب فاما جاع فاعل والمنع من قولهم افقت انا اذا ملانه وانعت الرجل

هذا الباب حديث مسند والمعنى فيه ان اختلاف الدارين بيان
تباين الولايات وذلك لا يوجب ارتفاع النكاح كما في دار الاسلام الامر
ان الحربي لو دخل اليها مستأثرا او المسلم دخل دار الحرب بآمان لا يقع
الفرقة بينه وبين امراته وكذا الخارج من مصر اهل العدة الى منعه
اهل البغ والسبي يقتضي الصفا والخلو للسابي ولا يحقق ذلك
الا بانقطاع النكاح ولهذا اباح رسول الله صلى الله عليه وسلم وطى
سبايا او طائر بعد استبراءهن ووضع حلهم ولهذا سقط الدرس عن
ذمه السبي ولنا قوله تعالى فلا ترجعوهن الى النكاح ~~وهن حل~~
لهم ولا هم حلون لقوله تعالى وهو عام او مطلوبة المراجعة ونحوها والتخصيص
والتقييد على خلاف الاصل وقال تعالى ولا تنسكوا بعصم الكوافر وهي
جمع كافره هكذا في المبسوط وهو الاكثر والقياس ومعناه لا تعتدوا
من خلفهوهن في دار الحرب من سبايكم وقال السدي لا تعتدوا بامراه
تركتوها في دار الشرك وفصل الكوافر الا زواج لا النساء للفرد في يده
ابن المطلب واذا الرجال او ابدا رايهم خضع الرقاب نواكس الابصار
وجريه لربوع فوارس كل يوم نوادي شمسه زهج الغبار ومنه
هو لك على خلاف القياس في جمع المفكر وتأولو ذلك على تأويله
فوارس ونواكس وهو لك وفي احكام القرآن للرازي المراجع الى
دار الاسلام صارت من اهل دار الاسلام وزوجها باق على كفر من
اهل دار الحرب وحكم ذلك وقوع الفرقة بينهما بقوله تعالى لا ترجعوهن
الى النكاح ولو كانت الزوجية باقية لكان الزوج اوليها ويكون معه
حشر اراويل عليه واتوهم ما انتقوا امرهم مهرها على الزوج

٢٢
فلو كانت الزوجية باقية لما استحق الزوج مهرها وكذا قوله ولا جناح
عليكم ان تنكحوهن ولا يجوز ان تنكحوهن مع بقا الزوجية بينهما فافرو
غير امرتين كانتا له بكه وفي المبسوط قال عمر رضي الله عنه من اراد
ان ينكح امراته منه او تبين امراته فليلتحق في اي طليع يجني في الجمع
وقال الشيخ ابو بكر الرازي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال
الزوج احق بامرته مادامت في دار الحرب يعني اذا كانا في دار واحد
والمعنى فيه ان مع تباين الدارين حقيقة وحكما لا سطر مصلح النكاح بل
سقطت وبغوت على الناسد فاشبه الموت والمحرمية صار كالارتداد
وبحسب احد الكتابين لغوات مصلح النكاح بينهما اذا من دار الحرب
في حق من هو في دار الاسلام كالميت ولهذا جعلنا المردة الا حقه
بدار الحرب كالميت حتى قمنا تركته بين ورثته فلم يبق عصه النكاح
مع التباين حقيقة وحكما بينهما كلاف المستامن لانه في دار حكام
لم تكن من العود اليها في كل وقت وجيز ولانه ما خرج الا لقصدها
نفسه من المشركين فلا يعتبر مع ذلك القصد المراجعة لزوجها ولا
يقال ان احدها اذا كان مسلما او ذميا انما لم يزل لمقا عصمة حق
الباقية في الدار لا يقول كونه معصوما بقبل الزوال ولا نافيه
كما عتق العبد المشترك ولو سلم ان ذلك صحيح عليه فهو داخل في حكم
فلا يقدح في علمية ما ذكرنا ولا في السبي وان كان ثبت ملك الرقة فهو
لانافي النكاح ابتداء فكذا باق لانه اسهل نصا كالشرا فاك ان العرف
من الغرب ان يظل السبي ملك المال وبقي ملك النكاح قال وقال
ابو حنيفة الرق لا يمنع ابتداء النكاح فالباق اول بعزم المنع قال قلنا

بالعدد المنة لا يخرج عما جاز به وفي الخواص اذا لم تلفظ بقوله انت طالق و تلفوا
الاسارة تمنع فاحده كما قال في المعنى بقوله انت طالق و تلفوا الاسارة وهكذا في
الكتاب ولم يأت صاحب الخواص بزيادة عما ياتي في الجواب وان اسار بواحدة في واحدة
فكانت ناكدة لقوله انت طالق وان اسار شين في شين كما لو قال انت طالق شين
والاسارة منع بالمستورات منها وفي ان اسار بظهورها في المضمومات منها يعني
انه جعل ظهور الاصابع والكف في المحاطة و بظهورها في انفسه لانه انما يعتبر بشيرا
بالمستورات اذا كانت بظهورها لا الخاطب هكذا العرف والعادة فاذا كانت الاسارة
منع بالمستورة فلو نوى الاسارة بالمضمومين تصدق ديانة لا فضا للحنيف مع انه
خلان العادة وان قال تصدق الاسارة بالكف دون الاصابع والاصابع تصدق
ديانة حتى يقع في الاولى شين يعني اذا قال نوى الاسارة بالمضمومين وفي المائة
واحدة يعني لو قال نوى الاسارة بالكف ويكون ذكر الاسارة بالكف للمثالكين
لانه كتمه وان كان خلاف الظاهر وفي المعنى لو قال اردت الاسارة بالمضمومين
فيلزم له كتمه وفي الروضة قال انت هكذا واسار باصابع الملات قال في ماوي
المقال ان نوي يقع الملات وما رغبة لا يقع ولو نوى الاسارة بالمضيق مشين
دين وان قال اردت واحده لم يسل عما الاصح وان قال انت طالق واسار باصابعه
ولم يقل هكذا لم يحكم بوقوع الامانة في وقوع العقد وفي القرب حسب الهاميه
اي قبضها وتقول حسبته حبس اي اخذه متأخر من نابض بصدق ولا يتعدك
واذا وصف الطلاق بغير من السدة والريادة كان ما سأل ان يقول انت طالق
باين او البسه **قلت** قوله باين منه لطلاق او خبر بعد خبر وليس صفته
للطلاق وانما يكون صفة للطلاق لو قال انت طالق طلاقا باينا وفي جوامع الفقه
والمرعبي في الاصل انه من وصف الطلاق بصفة معي عن السدة والقوة والحدة
والعظيم كان ناسا لم يقل انت طالق اسد الطلاق والحشة او الحمة او احسنة
او احسنة او استواء او اطوله او اعرضه او اعظمه او اكبره او اعظمه او اسره فان
ناسا وحمل الثلاث بخلاف اصل الطلاق او اكمله او اعدله او احسنه او اكمله او
اخيره فانه منع رجعا وحمل الملات للفظ الطلاق هكذا في جوامع الفقه

وياتي الكلام عما ذكره ونذكر مذهب اهل العلم فيه في الكتاب ان ساء الله تعالى
وفي المعنى لو قال اسد الطلاق او اطوله او اعرضه في واحدة رجعه ونقول
المسافر ولو قال انت طالق طلاق السيطان او طلاق البدعة فان باينا لا
الرجعي فهو السنة فكون طلاق البدعة والسيطان باينا للمخالفين بين السنة
والبدعة وهذا الفرق اما ساء في رواية الاصل وانما عارواه زنا ذات
الريادات فان البايين في ايضا فلا يكون البايين طلاق البدعة ولا طلاق السيطان
والرجعي فذلكون بدعيين فلا يمين بالسك وعرف يوسف بقوله انت طالق طلاق
البدعة او السيطان فهكذا في المرعبي ان لا يكون ما بنا الا بالله لان البدعة قد
تكون بالانتفاع في حال الحيض فلا بد من البينة وعرف محمد يكون فيها رجعا كما ذكرنا
لاي يوسف في الاولي فلا يثبت البيوتة بالسك لا سيما اذا قلنا ان البايين ليس
طلاق البدعة والسيطان ولو عني بقوله انت طالق واحدة ويقول ما بين او البسه
اخرى منع طلعتان بايمان لان الوصف صريح لا سدا للانتفاع والرجعي مع المار بايان
ولو قال كالحك يكون باينا للريادة وكذا مثل اجل وعرف يوسف يكون رجعا
لموحده وصار كما لو قال انت طالق كالحمة او كالحمل فانه رجع عندهما ذكره
في الفتاوي وذكر المرعبي ان عرف محمد باين وفي الدرر لو قال انت طالق مثل العراب
او الاساطين او الجبال منع واحدة رجعه عندهما وعندي حنيفة وزفر منع
واحدة باينه وان قال كالحمل اذ لم يثبت في واحدة باينه الا ان ينوي تلافيا
لانه قد مراد به المسنة في القوة لقوله الناس الف منه كواحد
واحد كالف ان امرعي وتارة في العدد فلا يثبت الزيادة
عما الواحدة الا بالنية وعرف محمد انه يقع الملات عند عدم النية لانه عدد قيراده
المسنة في العدد ظاهرا فكانه قال كالحمل الف والعش فربما البت لعظمه
وقد تلاه لغيره فعند عدم النية سئل الاصل للسنة الزيادة والحرمة العليظة
وفي المرعبي ان قال انت طالق قلت هي واحدة باينه عند اي يوسف وثلاث عند
محمد كما لو قال كالحمل وكذا لو قال كالحمل الشمس او القمر في واحدة باينه عند اي
حنيفة رجعي عند اي يوسف وعند محمد كالحجم واحدة وكذا كالحجم ثلث

فتحاح الى الفرق منها ومن قوله كالف وتكون ان يقال بالف من اسماء العدد وصفا
 خلال الختم ولانه يحتمل ان يكون كالحجم نورا او ضياء والمرعياني وغيره قال ان
 طالق لعدد كل شعره مما جسد البسيعه الله نفع واحده هي نفع شعره او هل الشعر
 وان قال كالحجم فهو باين عند ابي حنيفة وعندهما ان اراد به البياض مرجع وان اراد
 به برونه فهو باين وحكي محمد بن سماعة انه قيل عن قال المرأة انت طالق عدد الشعر
 الذي على فركك وقد كانت قد طلت فبقي محمد بن سماعة فيه وشبهه بظهر الكف ثم اجتمع
 زانه على انه ان قال بعدد الشعر الذي على ظهره في وقت طلقه لانه لا يقع في وقت طلقه بعدد
 الشعر الذي على بطنه في وقت طلقه لانه لا يقع في وقت طلقه بعدد الشعر الذي
 على ظهره في وقت طلقه لانه لا يقع في وقت طلقه بعدد الشعر الذي على بطنه في وقت طلقه
 قال بعدد الشعر الذي على بطنه في وقت طلقه لانه لا يقع في وقت طلقه بعدد الشعر الذي
 فكانه قال انت طالق فسلك فبقي واحده ويلقوا ذكر الشعر **باب**
 قد قالوا انه لو قال انت طالق لعدد كل شعره في جسد البسيعه نفع واحده فقلنا
 ذكرنا نفعي ان لا يقع في وقت طلقه لانه ان كان علمته في وقت طلقه لانه ان كان علمته في وقت طلقه
 عليه في وقت طلقه فلا يقع بالسك وحاجب عنه انه ان كان علمته في وقت طلقه لانه ان كان علمته في وقت طلقه
 نفع بعدد ولم يوجد الشرط لانه لا يقع في وقت طلقه لانه ان كان علمته في وقت طلقه لانه ان كان علمته في وقت طلقه
 العلم بوجوده فافرقا وذكر الكوفي انه لو قال انت طالق عدد شعر راسي او عدد
 شعر ظهري وقد طلق ثلثا لان شعر الراس وظهر الكف ذراعان وان لم يكن
 موجودا وطلبي بطل بالنوره اي لطمه فقل هذا وقد كانت اطلت واطما سفوق رحله
 خطا هكذا ذكره في المغرب وفي المروضة محضر الراقي قال انت طالق على البيت
 او البلد او السماء او الارض او اعظم من اجل او اكبر الطلاق او اعظمه او اسدده
 او اطوله او اعرضه او طلقه جبر او عطية نفع واحده رجعية ويلقوا هذه الصفات
 كلها وهلهذا في المعنى وكذا لو قال لا الدنيا نفع واحده رجعية لقول السابغي
 واقضي الطلاق واكبر واحده رجعية فهو المذهب وكما في البيت في اقضاه **قلت**
 هذا الاحتمال هو الحق والمذهب ضعيف جدا لان الكبر لا يكون ذا عدد
 واقبل ما تصور فيه العدد انا والارزايه على الكبر قطعيا فكيف يتصور ان

تكون واحدا رجعيًا وكالف ثلثا لثول محمد ولو قال انت طالق عدد التراب
 وثلت عند محمد واحده فاحبارة البغوي وابن خنبل واعينوه بعدد انواعه ولو قال
 انت طالق واحده فاحبارة البغوي لم يقع الا واحده قاله المولي من السابغية وهو يعيد
 عن اللفظ والمعد انا اللفظ فان فيه القاميه بغير دليل والقاميه واحده
 لا تنوع فكيف فاحبارة واما النفع فلان مثل هذا الكلام يقصد به طلقه
 طلقه مائة مرة وفي جواب الفقه عن محمد عدد التراب لانه ذو عدد فحذران
 عدد التراب فكان في التراب روايان عنه **قوله** في الاصل عند ابي حنيفة
 رضي الله عنه انه متى طلق سبي نفع بياضا الى متى كان المشبه به ذكر العظم يكون ثلثا
 والا فلا الى متى كان المشبه به وعند زفران كان المشبه به مما يوصف بالعظم عند
 الفارس نفع بياضا والا فهو رجعي ذكر العظم اولا وقول محمد مضطرب قيل مع الى
 حنيفة وميل مع ابو يوسف وفي الدخلة عند ابي حنيفة ومحمد ان ذكر العظم يكون
 ثلثا وان كان المشبه به حيا وان لم يذكر العظم فان كان له حده نفع ثلثا والا
 يكون رجعيًا مثله قال طالق عظم السمسم او عظم حبة الخردل عند ثلثا ثلثا
 اعتبار المذكر العظم وعند زفران رجعيًا اعتبار الصغر السمسم ولو قال مثل
 السمسم او مثل حبة الخردل فهو رجعي عند الثلثة وعند ابي حنيفة باين في العل
 وفي جواب الفقه لو قال مثل الخردل او مثل راس الابره او طولها او عرضها هي ثلثه
 واحده عند ابي حنيفة ومحمد قال ابو يوسف رجعي الا ان يزيد به العظم وكوة
 وفي الكتاب وسانه في قوله مثل راس الابره باين عند ابي حنيفة وعند الثلثة
 رجعي مثل عظم راس الابره باين عند الثلثة رجعي عند زفران مثل اجل باين عند ابي
 حنيفة وزفران رجعي عند ثلثا مثل عظم اجل باين عند الثلث وعند السابغي وان
 خصل رجعي في العل وفي قوله مثل راس الابره نفع ان يكون ثلثا عند ابي حنيفة
 واي يوسف ومحمد انا عند ابي حنيفة فلهذا في وعندهما الحده على ما ذكره في
 الدخلة ولو قال انت طالق بطلية سديده او طولها او عرضها هي واحده ثلثه
 لان ثلثه تداركه لا يرضى عنه تسد علمته وهو الباين وثالثه نصف تداركه
 توصف بالطول والعرض يقال هذا امر شديد وعرضه وطوله وعرضه يوسف

انه يقع رجعتا فيها لان العرض والطول من صفات الاحتمام فيلغوا ذكر ذلك وان
نوى التلث في هذه النقول صح نسبه لنوع البينونة والواقع هنا بين وفي المبسوط
لو قال انت طالق طول كذا وعرض كذا في واحدة بانه لان الطول والعرض فيه
اساره الى السدة ولا يكون ثلثا وان نواها لان الطول والعرض للشيء الواحد
فكانه قال انت طالق واحدة طولها وعرضها كذا وهذا لا يسوغ فيه ثبوت التلث
وفي المرحلتين لو قال انت طالق تطليقة عرضة او طوتله او سديده او واحدة
كلا البين في واحدة بانه ولا يبع فيه ثبوت التلث لوصف الواحد بالبينونة فثبت
انه لا يلزم من البينونة السوغ اذ ادانت تطليقة واحدة بانه لان الواحد ثنائي
التلث **فروع** لو ضم الي امراته باليسر محل للطلاق فقال لها واخرج او سمى
او اخذها طالق او قال هذه او هذه طلقت امراته عند اي حيفه واي يوسف
وقال محمد لا يبع للشك ولها ان اخرج او البهيمه لما لم تكونا محل للطلاق لم يبع ضمها
فلا شك حينئذ وان جمع بين امراته ورجل فقال احدهما طالق او هذا او هذه
لا يقع عند اي حيفه وقال ابو يوسف يبع لان الرجل كالحجر والبهيمه ولم ان الرطل
محل في الجملة ثمانية الامة والحريم ولو قال لامرأته واحصيه احدا طالق او
قال هذه وهذه لا تطلق روحه الا باليه وفي المبسوط كلف انه لم ينوها وعند
السابع وابن حنبل يقع عا روجه عند عدم اليه وان قال اردت الاحصيه
قبل الحج عا المصوح ذكره في الاملا وعند مالك لا يستل منه ذكره في الحواشي
ولنا ان احدهما غالب في الحي فلا محل عا الامة الا باليه فلا يقع الطلاق عا
روجه بل الاحتمال او السك خلاف ما لو قال طلقت احدهما حتى لم يطلق روحه
لغيره لان تطليق الاحصيه لا يبع ولهذا لو قال لاحصيه ان طلقك فعدي حر
يعني النكاح النجس ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق لا يقع ولو قال احدي
امرأتي طالق ويسير الا امرأه واحدة فيقع عليها ذكره الصدر الشهيد في
شرح الكافي **فصل** في الطلاق قبل الدخول **قوله**
واذا طلق الرجل امرأته ثلثا قبل الدخول بها ومن عليها وهو مذهب ابي حنبل
وابن عمر الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن مسعود واي هرون

وانفس من مالك ونزوي عن عمار بن طالب وزيد وفيه قال سعد بن المسيب وان
سب من وعكرمة والحفي والسبي وابن حبه والحكم وابن ابي ليلى والاوزاعي
والمزوري ومالك وابو ثور والسابع وابن حنبل وابو حنبل قال ابن المديني
وفي قول وذكر ابو بكر بن شيبه انه قال غائبه وام سلمة وخالد بن محمد
وحنبل وحماد بن عبد الرحمن مع من تقدم وكان طاوس وعطاء وابو السعفا
وعمر بن دينار يقولون من طلق المرأة ثلثا في واحدة وقد ذكرنا جملة من هذا
في مصنف اي يترك سببه عن جابر بن زيد وطاوس وعطاء ان الرجل اذا طلق
امرأته ثلثا قبل ان يدخل ثلثا في واحدة وفي المبسوط هو قول الحسن البصري
لعامة اهل العلم ان الذي اوقعه المصدر وهو الذي اوجده عند اهل اللغة
والحج وأما ما حكى من الطالقة عند وجود نفقوله الذي لغو مصدر والتلث
نعت له عا ما مر والنعت يقوم بالمنقوت ولا يوجد المنقوت بلا نعت
فنعى التلث ضرورة وهو لم يأت بقوله طالق قبل وجود قوله طلاقا ثلثا
غلط فان فرق الطلاق بالتب الاول ولم يقع الثانية لعدم الفايده قبل الدخول
باجماع اهل الملل الاسلاميه وذلك بمن قولك انت طالق او انت طالق طالق
او انت طالق وطالق او انت طالق وانت طالق ولا فرق وكذا لو قال انت طالق
واحدة وواحدة بانه لا اولي ولم يقع الثانية وفيه قال علي بن طالب وابن مسعود
وزيد رضي الله عنهم ونفق قول الحفي والمزوري واي بكر بن عبد الرحمن بن الحرف
وعكرمة وحماد بن سليمان والحكم والسابع وقال في الجديد واي عبيد
واي نور ذكره ابو بكر المديني في الاشراف وقال مالك ان قال انت طالق
انت طالق انت طالق نسقا متتابعين من عرقيل لزمه وهو الثلاث وهو
قول الاوزاعي واللتس سعد والقدم للسابع وقال ابو اعين المالكي
ينبغي بالاولي لقول الجماعة وفي الروضة مع واحدة في الحل ونفق المذهب
وفي الحفي لو قال انت طالق وطالق وطالق قبل الدخول مع الثلاث وهو
قول ابن ابي ليلى وزبيدة وقدام السابع ونفق واحد وفي المبسوط
لو قال انت طالق واحدة ونسقا مع ثلثان قبل الدخول وبثله في الحديث

وَجَوَاعِ الْفَقْهِ وَلَوْ قَالَ نَصًّا وَوَاحِدَهُ فَكَذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ يَوْشَفَ ذِكْرُهُ فِي جَوَاعِ
الْفَقْهِ وَلَوْ قَالَ وَاحِدَهُ وَآخَرُ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَهُ فِي الْمَبْسُوطِ وَجَوَاعِ الْفَقْهِ وَفِي
الدُّخْرِ قَالَ ابْنُ طَالِقٍ وَآخَرُ شَيْءٍ وَوَاحِدَهُ وَفِي الْمَبْسُوطِ قَالَ ابْنُ طَالِقٍ
وَاحِدَهُ وَعِشْرِينَ طَالِقٍ يُلْتَمِزُ خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ فِي أَحَدِ عَشَرَ طَالِقٍ لَتَأْتِي الْأَمَانُ
وَكَذَا قَوْلُهُ أَحَدُ عَشَرَ ذِكْرُهُ فِي جَوَاعِ الْفَقْهِ وَلَوْ قَالَ وَاحِدَهُ وَعِشْرَةَ يَطْلُقُ
ثَلَاثًا فَالْمَقْدَرُ خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ فِي جَوَاعِ الْفَقْهِ سَعٍ وَاحِدَهُ وَأُطْلِقَ فِيهِ أَيْضًا
قَوْلُ ابْنِ يَوْشَفَ وَكَذَا لَوْ قَالَ وَاحِدَهُ وَمِائَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْشَفَ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ
سَعٍ وَوَاحِدَهُ لِأَنَّ الْعِبَارَةَ الْمَعْرُوفَةَ فِيهَا مِائَةٌ وَوَاحِدَهُ فَذَا عَمَّا طَلَّقَ ذَلِكَ يَمُرُّ
الطَّلَاقُ مِائِينَ بِالْأَوَّلَى وَفِي جَوَاعِ الْفَقْهِ جَعَلَ الْكَلِمَةَ قَوْلُ ابْنِ يَوْشَفَ قَالَ
وَرَوَى عَنْ ابْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهَا وَلَوْ قَالَ ابْنُ طَالِقٍ وَوَاحِدَهُ وَتَقَدَّمَ مِمَّا شَأْنُ مِائَاتٍ
لِقَوْلِهِ وَوَاحِدَهُ مَعَ مِائِينَ أَوْ مِائِيًا مِائِينَ وَعَنْ مُحَمَّدٍ فِي قَوْلِهِ ابْنُ طَالِقٍ وَطَالِقٍ
سَعٍ عِنْدَ فِرَاعٍ مِنَ النَّاسِ **فَلَيْتَ** هَذَا عَرَبِيٌّ وَفِي الرُّوضَةِ قَالَ ابْنُ
طَالِقٍ وَوَاحِدَهُ وَمِائَةٌ سَعٍ وَوَاحِدَهُ لَتَأْتِي أَنْ وَوَاحِدَهُ وَنَصْفًا لِمِائَةٍ عِبَارَةً أَحَدًا
كَأَنَّ وَوَاحِدَهُ وَوَاحِدَهُ فَإِنَّ لَهَا عِبَارَةً أَحَدًا وَفِي اسْتِثْنَاءٍ فَلَا صَرْدَ إِلَى ذَلِكَ
لَوْ حُودَ مَا هُوَ أَحَدٌ مِنْهَا فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الثَّانِيَةِ وَأَمَّا سَعٍ مِائِينَ وَوَاحِدَهُ وَأَوَّلُ
لَعَدَمِ اسْتِعْمَالِ آخَرٍ أَبَدًا وَاسْتِعْمَالِهَا وَفِي آخَرٍ وَعِشْرِينَ لَسَلَّ عِبَارَةً
عَرَبِيًّا وَكَذَا وَوَاحِدَهُ وَمِائَةٌ وَأَنْ قَالَ وَوَاحِدَهُ لَتَأْتِي سَعٍ وَوَاحِدَهُ وَفِي قَالَ
التَّسَانُفِيُّ وَبَعْدَ الدُّخُولِ سَعٍ ثَلَاثٌ وَهُوَ مَقُولُ التَّسَانُفِيِّ وَقَالَ ابْنُ حُصَيْنٍ سَعٍ
مِائِينَ وَلَوْ قَالَ لَرَأَى عَلَى الْفِ بِلِ الْفَانِ يَلْتَمِزُ الْفَانِ وَلِذَا لَوْ قَالَ لَتَأْتِي طَلْفُكُ
وَوَاحِدَهُ بِلِ مِائِينَ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمُسْتَهْوِ وَالْفَلْطُ سَعٍ فِي الْأَخْبَارِ دُونَ الْإِنْسَانِ
مُحَوَّرًا لَا يَسْتَدْرِكُ فِيهِ دُونَ الْإِنْسَانِ وَأَمَّا وَفِي الثَّلَاثَةِ الْمَدْحُولِ بِهَا
لَا بِلِ وَلَا بِلِ لَرَفْعِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا الثَّانِي بِمَقَامِهِ وَرَفْعِهِ عَرَبِيًّا فَيُوقَعُ الْمَالَ
خِلَافًا مَا قَبْلَ الدُّخُولِ لِأَنَّهَا مِائِينَ بِالْأَوَّلِ وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِ ابْنِ حُصَيْنٍ فِي اتِّقَاعِ
اسْتِثْنَاءٍ لِأَنَّهَا لَوْ كُنَتْ تَرْجِعُ إِلَى الْفَلْطَةِ الْأَوَّلَى وَلَا يَسْتَلِ إِلَّا رَفْعُهَا وَفِي الرُّوضَةِ
قَالَ ابْنُ طَالِقٍ سَعٍ بِلِ وَوَاحِدَهُ سَعٍ ثَلَاثَةٌ فِي الدُّخُولِ وَمِائِينَ عَرَبِيًّا

٤٩
وَأَنْ قَالَ وَوَاحِدَهُ بِلِ لَتَأْتِي أَنْ دَخَلَ الدَّارَ فَوَجَّهَانِ أَحَدُهُمَا سَعٍ وَوَاحِدَهُ وَتَقْلِبُكَ
قَالَ ابْنُ حُصَيْنٍ وَالثَّانِي سَعٍ ثَلَاثٌ وَفِي غَيْرِ الْمَدْحُولِ سَعٍ وَوَاحِدَهُ فِي الْحَالِ
فَإِنْ بَرَّجَهُمَا وَدَخَلَ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا سَعٍ فِي وَاحِدٍ قَوْلُ مَالِكٍ وَابْنِ حُصَيْنٍ
أَنَّ الْوَاوَ لَمْ يَجْعَلِ الْمَطْلُوقَ يَفْرُقُ بَيْنَ ثَلَاثٍ وَالْمَلْفُوطِ كَحَرْفِ الْجَمْعِ وَالْمَلْفُوطِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ
وَسَعٍ ثَلَاثٌ كَعَمِيٍّ وَوَاحِدَهُ وَوَاحِدَهُ وَمَوْلَا جَاءَ الرَّبُّ دُونَ فِي
الْأَصْلِ حَارِيزٍ وَزَيْدٍ وَرَبِّدٍ فَلِجَمْعِهِمْ فَدَخَلَ الْآلِفُ وَاللَّامُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا
فَوَجَّهَ أَنْ سَعٍ ثَلَاثٌ عَلَيْهِمَا قَبْلَ الدُّخُولِ لَتَأْتِي ثَلَاثُ ثَلَاثٍ بِلَفْظِ الثَّلَاثِ
كَأَنَّ مَالِ الْوَسْطَى قَالَ وَطَالِقٍ أَوْ قَالَ ابْنُ طَالِقٍ وَوَاحِدَهُ فَوَاحِدَهُ أَوْ وَوَاحِدَهُ
فَأَمَّا بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْفَضْلِ وَلَا فَضْلَ فِي الْوَاوِ وَلِهَذَا الْوَزْجُ فَضُولِي رَجُلًا أَحَدًا
فِي عَقْدٍ فَقَالَ الْوَزْجُ اجْزَيْتَ نَحَاجَ هَذِهِ وَهَذِهِ بَطْلٌ بِحَاجَتِهَا مَا لَوْ قَالَ احْرَبْ
نَحَاجَتِهَا لَجَعَلَ الْمَلْفُوطَ حَرْفَ الْوَاوِ وَالْمَلْفُوطُ بِلَفْظِ النِّسْبَةِ لِأَنَّ الْوَاوَ تَقْدَرُ
فِيهَا وَلِهَذَا وَصَفَتْ ثَمَانِيَةً قَوْلُهُ وَوَاحِدَهُ وَنَصْفًا وَوَاحِدَهُ وَوَاحِدَهُ وَلَوْ لَمْ
يَتَوَقَّفْ أَوَّلُ الْكَلَامِ عَلَى اجْزَايِهِ لَمَا وَقَعَ الثَّلَاثُ وَبَانَ يَقُولُهُ ابْنُ طَالِقٍ لِمَا جَاءَ
الْإِسْتِثْنَاءُ بِالْمُسَوِّطِ وَأَخَانَ الْوَصْفَ بِالطَّلَاقِ وَالْجَمُورُ أَنَّهَا بَانَ يَقُولُهُ ابْنُ
طَالِقٍ وَوَاحِدَهُ قَبْلَ ذِكْرِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ عَدَّهُ فَلَا سَعٍ الثَّانِيَةِ وَالثَّانِيَةِ خِلَافَ الْجَمْعِ
بِلَفْظٍ فَإِنَّهَا سَعٍ حَمَلَةٌ لَا سَعَدَمَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَالثَّلَاثَةُ فِي هَذِهِ الْمَشْأَلَةِ
وَنَظَائِرُهَا وَأَصْدَادُهَا أَنَّهُ سَعٍ ذِكْرُهُ فِي الْكَلَامِ يَقْرَأُ يَتَوَقَّفُ أَوَّلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ
كَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى السَّرِّ وَالْإِسْتِثْنَاءُ وَالْخَانَ الْوَصْفَ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمَقْدَرِ لَمْ
لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَالِ الْإِسْتِقْلَالُ وَعَدَمُ التَّوَقُّفِ عَلَى غَيْرِهِ فَمَا دَعَاهُ حَلْمُهُ مَاذَا
قَالَ قَبْلَ الدُّخُولِ ابْنُ طَالِقٍ وَوَاحِدَهُ وَوَاحِدَهُ وَلَمْ يَتَوَقَّفْ الْوَاحِدَهُ الْأَوَّلِ
عَلَى جُودِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَا تَعْرِضُ الْأَوَّلِ بِلِ يَقْدَرُهَا لِأَنَّ الْمَقْدُوفَ يَقْدَرُ
الْمَقْدُوفَ عَلَيْهِ فَبَيْنَ الْأَوَّلِ قَبْلَ ذِكْرِ الثَّانِيَةِ وَهَذَا خِلَافُ مَا لَوْ كَانَ لَمْ يَلْمِ
فَمِنْهُمْ سَوَاءٌ وَلَا مَالَ لَهُ سَوَاءٌ وَمَاتَ فَقَالَ أَحَدُ الْوَرِثَةِ أَعْنَى هَذَا وَهَذَا
وَهَذَا عَنِّي بِلِ كُلِّ وَاحِدٍ كَأَنَّهُ قَالَ أَعْنَى هَذَا جَعَلَ الْمَلْفُوطَ فِيهِ حَرْفَ الْجَمْعِ
كَالْمَلْفُوطِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَعْرِضُ لِلْأَوَّلِ وَالثَّلَاثُ تَعْرِضُ لَهَا فَيَتَوَقَّفُ

الاول على الثاني والثالث كما توقف على الشرط والاستثناء لكونهما معبرين
لصدر الكلام ولو قال اعني هذا وسكت ثم قال هذا وسكت ثم قال وهذا
عن الاول ونصف الثاني وثالث الثالث لانه تصرف معن فكان من شرطه
الاتصال ولم يوجد وعما هذا قول الزوج اجرت نكاح هذه وهذه لان نكاح
الناثبة يرفع نكاح الاولى لو لم يكن فكان مع الاول فوقف عليه ونظير الاول
لو زوج فضولي اسنن في عمده واحده فقال المولى اعقب هذه نكاح نكاح
الناثبة ولو اعتمها معا توقفا لان صدر الكلام لا يتغير بآخره لان باعناك
الناثبة لا يتطرح في الكلام الاول من اعماق الاول ولا توقف ولو قال انت طالق
انت طالق لا يقع الناثبة عند ان حصل ولو كان اول الكلام توقف على اخره
عند عدم المفسر كونه طلقا من الجوانب عن السائل الى السليمة وانها بعد من
ولو قال انت طالق واحده او اسنن او ثلثا فانت بعد قوله طالق قبل ذكر العدد
فان باطلا لانه فانت المحل اد ووقع الطلاق بالعدد لما مر وهي كائنت ما قبلها
من حيث ان الوقوع بالعدد فيها ولا فرق بين ان بين بالطلقة الاولى او
بالثانية وان وقوعه ليس بقوله انت طالق بهما معي سمي وانها لو كانت بعد قوله
طالق ولم يذكر العدد وامض عا قوله طالق ولم يمت هي وقع الطلاق وان لم يكن
به عدد اضلا ولو كان الوقوع بالعمل بالعدد اعلم بمعني فليكن بعد
الطلقة الواحدة لانها لا تصنف بالطالقة لا بعد وقوع طلقة واحدة
فكان امضا فاذا وجد العدد بطل الامضا وكذا لو قال انت طالق ثلثا ان
سما الله فانت بعد قوله ثلثا قبل قوله ان سما الله لا يقع لان الاستثناء لا يقع
لان سماع الوقوع وهو كلام لو انها محلا فانما لو سكت انسان على امره عند
ارادة ذكر الواحدة حيث يقع لان لم يخل ذكر العدد بالاتفاق والحالات ما
لونات الزوج قبل ذكر الاستثناء حيث يقع لان لم يقع لعدم ذكره وفي السبب
لونات عند ذكر الثلث ففهم ثلاثة اوجه احدها يقع الثلاث لا يقع
باول الكلام ثانيا لا يقع في ثالثها يقع واحده بقوله طالق ويلغوا ذكر الثلاث
قوله ولو قال انت طالق واحدة قبل واحده او بعدها واحدة

وقفت

وقفت واحدة قبل الدخول والاصل في ذلك انه متى ذكر طلقتي وادخل منها
كلمة الطرف ان قرنت بها الكسامة كان صفة للذكر واخر القول جاني زيد قبله
عمرو وان لم يقرنها الكسامة كان صفة للذكر واخر القول جاني زيد قبل عمرو والاباع
في الماضي انتفاع في الحال لان اسناده ليس في وسعه فالقبلة في قوله واحدة
قبل واحدة صفة للاولى فتبين بها فلا يقع الناثبة والبعد في قوله بعدها واحدة
صفة للآخرى وقد حصلت البيوت بالاولى ولو قال انت طالق واحدة قبلها واحدة
او قال واحدة بعد واحدة مع شيان لان القبلة صفة للناثبة لا يقالها لصهر
الاولى فانصت انتفاعها في الحال وانتفاع الاخرى في الماضي قبل الاولى وانتفاع
الاولى في الحال غير ان الواقع في الماضي واقع في الحال كما لو قال انت طالق انت
تقع في الحال ففسر بان في الوقوع والبعد صفة للطلقة الاولى فانصت
وبعد الواحدة في الحال وانتفاع الاخرى قبل هذه حتى تصرف الاولى بالبعدة
فتبين فان في الوقوع ولو قال انت طالق واحدة مع واحدة او معها واحدة
تقع شيان لان كلمة مع للقران لغة وغرر يوسف في قوله معها واحدة تقع شيان
لان شدة في سبق المكي عنه لا محالة فتبين ان لا يقع الا السابق فلا يقع
شيان وغرر ابن قدامة له بان الطلقة اذا وقعت لا يمكن ان يقع معها غيرها والعلل
الصح انه هو الاول وزادت السافعية واحدة فوق واحدة او فوقها واحدة او
حت واحدة او كنهها واكنا به ستم اخذوها ولا وجه لافراد ذلك لدخوله في
قولنا واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة وتعد واحدة وبعدها واحدة لان قبل
واحدة وفوق واحدة سواء ولذلك تحت واحدة ثمرة تعد واحدة وكنهها واحدة
ثمرة تعدها واحدة ولم يذكر وا واحدة تحت واحدة ونعناه قرب من معني مع
في الروضة للنوادي قال لغز الدخول بها انت طالق طلقة قبل طلقة او بعدها
طلقة ماتت بالاولى وان قال بعد طلقة او قبلها طلقة ففهم ثلاثة اوجه
اها يقع واحدة والثاني لا يقع في ثالثها يقع شيان ويلغوا قوله قبلها
وهو ضعيف وقد ذكرت وجهين وثلاثة ولا يثبت الى رجع تضعيفه وان قال
انت طالق واحدة مع واحدة ومعها واحدة ففهم اوجهها وقوع السنين

وقال حدثت حسن بن روى احمد بن حنبل انه عليه السلام نهى ان يتوطأ
الامه حتى تحيض والحبال حتى تضعن ما في بطونهن وفي لفظ
لاي اود حتى تستبرها بحيضه وقال ابو داود الحيضه غير
محفوظه وهو وهم من ابى معويه وفي اسناده شريك بن عبد الله
القاضي وفيه كلام وله قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن
في المباحرات من غير شرط احباب العده وقوله تعالى ولا تمسكوا
بعضكم الكوافر وقد تقدم ذلك ولان تبين الدارين ارفع النكاح
فترفع اثره كما لو اشترى وجهه واعتبر بالمسبيه وام الولد اذا
اعتقت تحت زوج فانه لا يحجب عليها عده وامها اذا كانت
جاملا فلا تزوج لاجل الحمل الماس النسب من الغير كما هو الولد اذا
حملت من مولاهما لا تزوج حتى تضع حملها وروى الحسن بن ابي حنيفة
ان النكاح يصح ولا تقربها حتى تضع لعدم جرمة ما يجري كالحامل
من الزنى والاولا صح وسوا خرج احدهما مسلما او ذميا او مستامنا
ثم اسلم او صار ذميا وان كان الخارج هو الزوج فله ان تزوج اربعا
سواها او اختها في دار الاسلام لانه لا عده على الباقيه في دار الحرب
عندهم جميعا لعدم الخطاب ولو خرجا مستامين فاسلمت ففي
روايه كتاب النكاح سوقف انقطاع النكاح على انقضائك حيض
لانه من اهل دار الحرب وفي روايه كتاب الطلاق يعرض السلطان
عليه الاسلام فان ايقظ بينهما وان لم يعرضه حتى مضى ثلث حيض
وقعت الفرقة بينهما ففي حق الذي تعين عليه العوض وفي حق الحرب
في دار الحرب تعين انقضائك حيض وفي حق المستامن اي الامر

وجد دفع به الفرقه والجواب عن الخبر الاول انه اطلقوا
على الاستبراء اسم العده والاستبراء بحيضه ليس بعده قال
عليه السلام وعده الامة حيضتان وانما شرعت الحيضه في
الاستبراء لحد الملك وان لم يكن قبله نكاح وبشرع ذلك فيما لا
يجب فيه العده وفي الصبايح والحمل لابن فارس الوطيس النور
وحجى الوطيس اذا اشتدت الحرب واوطاش موضع وفي المغرب
واوطاش موضع على ثلث مراحل من مكة وكانت به فوعة
النبى عليه السلام وفي الكتاب لاني حنيفة انها اثر النكاح المتقدم
اظهار الخطر ولا خطر لملك الجزى وهذا لم تجب على المسبيه
فوله واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام
وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق عند ابي حنيفة وابو يوسف
وقال محمد ان كانت الرده من الزوج فهي فرقه بطلاق وان كانت
منها نكاحا قال وفي المعنى اذا ارتد احد الزوجين قبل الدخول
انفسخ النكاح في قول عامه اهل العلم وحكى عن داود الاصل في
انه لا ينفسخ بالرده وان كانت الرده بعد الدخول فكذلك في
احدى الروايتين عن احمد بن حنبل وهو قول الحسن وعمر بن عبد العزيز
وابي حنيفة ومالك والثوري وزفر والي ثور وابن المنذر كالرضاع
وفي الروايه الثانيه تنفس على انقضاء العده وهو قول الشافعي
واسحق ومحمد بن عتيق بالاباء وابو يوسف متر على اصله من ان ذلك
لا يختص احد الزوجين بل يشتركان فيه فاشبهه بخيار البلوغ
وابو حنيفة فرق بين الاباء والرده وهو ان الرده من ابي النكاح

شرع الطلاق على تعلقه وما ذكره منعها بالكلية وتبطل شرعية
فصوت تحلية فلا يجوز مجرد الداعي والمحكم وإذا لم يملكه انتفاع الطلاق على
زوجته لا يجمع عمره فان ذلك يذهب النصارى بعينه ولانه جعل انتفاع الواحدة
شرطا لوقوع الملاء ولا يوجد الشرط قبل وجود شرطه فتقع الطلقة الماسرة
ولا ينفى الادور ولانه وصف الطلاق المعلق بما يستحيل به فلفت صفة وقوع
الطلاق لما لا يتحقق عليه او لا يحزن او قال انت طالق طلقة لا تقص عدد
طلاقتك او قال اذا طلقك فانت طالق فلما فانه يسحلا اذا طلقها ان يطلق ثلاثا
بالعقل وتبطل ما ذكره بما لو قال اذا افصح بك اخذ فانت طالق قبله ثلاثا وحد
ما افصح نكاحها من رضاع او وطى امها او ابنتها بسببه او رده فانه لا خلاف في
انفساخ نكاحها وفي الدروسة قال لم يدخل بها انت طالق مع ثمان عند الجمهور
وفي القاضي حصة واحدة ولو كره ثلاثا على الاطهر ولو قصد بالملاءة ما لم يد
الاول وقع الملاءة على الاصح للفضل ولو قال انت طالق وطالق وطالق واطلق
فقل المولى قال قال قصد بالماني ما كيد له اول لم يبطل وان قال انت طالق
طلقة مع طلقة او معها طلقة مع ثمان بقا او سقا فبان وجهان احدهما يقعان معا
قوله ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واجده فدخلت
الدار وقع عليها واحدة وهو اخذ الوجه الملاءة عند السافعي وفيه قول ابو
يوسف ومحمد ومالك واحمد مع ثمان واحتموا على انه لو اضر الشرط بطل اكل
ووقع جملة ولو عطف بالقاهرة على نفذ الخلاف عنك حنيفة وعنك يوسف
ومحمد فيما ذكره الكرخي وذكر النصف ابو الليث انه يقع واحدة بالامتناع وهو
الاصح لان القاية العطف للمعقب وفي الدخلة قال لها انت طالق ان دخلت
الدار بانت بالاولى ولم يعلق المانية وان عطف بالواو او بالفاء بطل وان
عطف ثم فعند اي حنيفة يقع عليها طلقة لحال وسر بها وتبطل الباقي وهو
قول القاضي من الخليل وقال ابو يوسف ومحمد سوقف اكل على وجود الشرط
فاذا وجد وقع الثلث هكذا المسئلة في التوازن وذكر القذوري انه يقع
واحدة عند الشرط وهو الاسبب وجهه قال السافعي وابن حنبل العاوم قدم

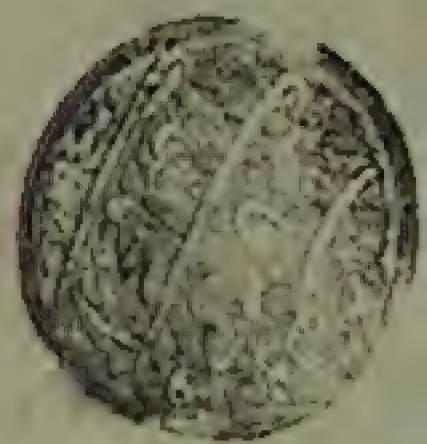
الشرط

الشرط او اخرة لابي يوسف ومحمد ان كلمة الجمع مع التراجي ولا تصح الجمع بطلاق
الكل بالشرط واعتبار التراجي شأرا المانية والمالية وقوعا ولا يحنف رضى الله عنه
ان كلمة التراجي وذلك بان تراجي بطلاق الماني عن الاول فتقع النكاح شيئا بمنزلة
السلوك فالحاصل انها تظهر ان التراجي في الوقوع دون التعليق والى حنيفة
اطهر في التعليق ولو قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق
ثم طالق تعلقت الاولى بالدخول ووقع المانية ولفت الثانية عنه وعندهما
سوقف الكل على وجود الشرط فتقع واحدة عند وجوده بشا عا ما ذكرناه من
الاصح والى الوادع ان الشرط انها يجمع المطلق فتقع جملة كما اذا نص
على بلفظ المانية والجمع او اضر الشرط وهو اجماع ولا يحنف ان المعلق بالشرط
كالمفوض عنه فيبين بالاولى وهذا لان الواو حمل القرآن والترتيب ولا يقع
الزوائد بالسك **قوله** وانما الضرب الثاني وهو الكتابات لا يقع بها
الطلاق الا بالنية او دلالة الحال لانها يستعمل في الطلاق ويغزه است نصا
في الطلاق ولا يصرح ولا طاهر فيه فلا بد من ارادة الطلاق بها ووجه السافعي
واخرون وفي الانوار قال ابو عمر بن عبد البر البنية والبيته والحرام والكلية
والبرية ملت بعد الدخول من جريسة قال ابو الوليد في اخلاق المدنف ان
البنية والماسة والكلية والبيته والبرية ملت بقرينة عند مالك وعند ابن حنبل
الكتابة بنفسها على طهر وحنيفة وفي عبارة السافعي وعند المالكية ينقسم الى طاهر
وكلمة هذه عبارة انهم قال طاهر يقع بها الثلاث من غرضه في المدخول بها
كما ذكرنا وفي المعنى المصنوع عليها غيره على ما لم ينفذ فيها عن احمد واثان
احداها نكاح والمانية رجوع فيها لما ياتوني ولم يوسيتا فواحدة وعندنا لا بد
من النية او دلالة الحال كالقصب وذكر الطلاق وفي الكتاب فلا بد من المعين
او دلالة يقع دلالة اللفظ على الطلاق وعند الطاهرية لا يقع الطلاق الا باخذ
ملء الفم الطلاق والفراق والفساح ولا يقع بغير من الكتابات ذلك في
الحمل في شرح الحلي وقد قال السافعي لا اعتبار بالدلالة والى من النية وسواء في
ذلك حالة القصب وذكر سوال الطلاق في غير ذلك وفي المعنى لا يحرى اذا اى بالكتابة

في حال الغضب في كافي بغيره وكذلك حال سؤال الطلاق وذكر أبو بكر
العاظم وأبو الخطاب الحنبلين في ذلك رواه عن أحمد بن محمد السائي قال
السبب الغضب والمنازع وسؤال الطلاق ساقط في الأمر عن مفسد للطلاق
والمكاتب خلا لا يحنف ولا يحنل قال إمام الحرمين الرجل كمار في جمع
أحواله وليس بعد أن يضر عر ما أظهر عاراً لكن خلف ولها أهله العلم أن
حالة الغضب وسؤال الطلاق مغلان عما الظن إرادته الطلاق فتقوم هذه المبر
مقام النية لقولها بل هي أدل على الطلاق من النية فإنها باطلة وحالة الغضب وسؤال
الطلاق ظاهر فكانت مفسد عن النية وقد عرف في الجاهل أن دلالة الحال بالدلالة
المقال الأمر أن الولي إذا قال لعبد استقي ما قبلون أمراً ومن العبد يكون التماساً
وذاً والصيغة واحدة وهي صيغة الأمر وهذا لأن دلالة الحال بغير حكم
الأقوال والأفعال وكيفية فإن من كان لرجل ما عفيف في حال تغطيه كان مدحاً
له وثنا عليه وإن قاله في حال ستمه ونقصه كان قد خافه وذمالة ولو قال
قولك لا تغدرون بدمه ولا يظلمون الناس حجة خردل ولو قال بركي أو في ذمتهم
في حال المدح كان مدحاً بليغاً قال حسان بن ثابت في مدح النبي صلى الله عليه وسلم
فأجملت من ناقة فوق رجليها أبو داود في ذمة من محمد
ولو قال في حال الغضب والشنه كان هجاً كما تقول الحاشي
قيله لا تغدرون بدمه ولا يظلمون الناس حجة خردل وقال
آخر كان زلي لم يخلو حسنه يتوهم من جميع الناس انسانا
وهذا في هذا الموضع هجاء ودم صرح وهو عن حسان أنه قال ما إرادته إلا قد
سئل عليه ولولا الفرسه ودلالة الحال كان ذلك من أحسن المدح وفي الأفعال
لو أن رجل سئل سيفه وقصد انساناً والحال يدل على المدح واللفظ كرمية
ولا يجوز أن يقال قد يكون سئل سيفه وأظهر المدح وفي الباطن قصد قتل ولو
دله الحال على الحد حاز وقفه بقتله والعصب هنا مدح إرادته الطلاق فتقوم
مقام النية وكذلك حال سؤالها الطلاق أو سؤال غيرها حال الغضب ولا حجاج
فيها في النية وسؤال الطلاق أقوى في إرادته من حال الغضب وفي رواية

٢٢
أو الحارث لو قال لم أدر بها الطلاق صدق في حال الغضب دون سؤال الطلاق وفرد
من حال الغضب ومن لونه جواباً لسؤال الطلاق وذلك لأن الجواب منصرف إلى السؤال
الأمر أنه لو قال لي عليك دينار فقال نعم أو صدق لم يقبل منه بسبب نفي الإقرار
لأن نعم جواب فكانه قال نعم لك دينار وقول إمام الحرمين الرجل كمار ولا بعد
أن يصر عر ما أظهر عاراً بهذا ولم يعبد ولا يجوز ترك الأمور الظاهر مالا وهام
أذا المولود لا يعارض المحقق ولا الدامح وسعهم وقوع الطلاق بالكاتب عن سؤال الطلاق
حكم وفي المبسوط يقول على العار من السهارة على الرضاع قال وفي عاصرين
رضي ويا من منها لئله الفاطم توع بها طلاق رجعي ولا يقع بها إلا واحدة وهو قول
الشيعة وفي البديع الفاضل في اعتدك أن تكون بنية تعلقك بركي عنك حصة
وأي يوسف وفي هذا الموضع لو نوى الطلاق أو اللات توع وكذا في ترك
طردت جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة بنت زينة اعتدي
فجعلت يومها لها نية رضي الله عنها فراجعتها وزد عليها يومها وفي المغيث
أن قد أمة قال عليه السلام لسودة بنت زينة اعتدي ففعلها فظلمت قال أبو
محمد حرم هذا كذب موضوع ما طلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم قط لكها لما
استت ولقيت يومها وليتها لغائبه وفي المنافع حصة المرأة كتاب الفعل من
العد للعد ومحمل أن يكون مراده اعتديك نعم الله عليك أو أيعي عليك أو اعتدي
من النكاح فإذا نوى الطلاق بعد الدخول انقضى لأن نكاحه طلقك فاعتدي
وقبل الدخول لا يجب العدة لكن إذا نوى الطلاق قبل الدخول لا يجب العدة لأن العدة
مستبينة عن الطلاق فاستعبر لنسبه وشبهه في البديع وفي المبسوط إذا قال لها
اعتدي سعي الطلاق قبل الدخول ولم يجب العدة لأنه نص الطلاق عند نيته
وقوله واستبركي رجل يصير ما نفو المنفود من وجوب العدة وهو الاستبر
والمعروف عن نراه الدم ومحمل الأمر بالاستبر النطق بتعد ذلك ولا بد من النية
ولأن استبركي محمل الاستبراسة ومن عر حتى لو قال استبركي مني نعم الطلاق
بالاتفاق عما قالوا وأما النائية وفي أنت واحدة محمل عند قولك وإرادته
نسأ العالم في أحسن أحوال أو في الوجه ورذاه الطباع والحال أو واحدة

عندي وكحل ان تكون صفة محذرة محذوف وهو الطلقة وتحدث الموضوع
وتبين الصفة فاذا نوي كان الواقع فهو الموضوع وهو صريح فيكون رجعا لهذا
والشخص على الواحده مني محبة النك وقوله ان قوله انت طالق فيها ينبغي
او مضى ولو كان مطهر لا يقع به الا واحد لانه يقع فرد على ما مر وكذا طلق
وقوله واحد ان صار المصدر المذكور في المتن الشخص على الواحده ثانيا في الثلاث
قلت المصدر الذي يحمل النك هو المصدر المذكور دون المحذور ولا يعتبر
باعتبار الواحد عند المسامحة وقال بعضهم ان لعب واحد وقفت بغيره ولو
رفعها لم يقع شيء وان وقفت بغير عراب فقيه الكلام لان الاول صفة محذرة محذوف
اي انت طالق واحد والثاني الواحد جرحها فلا يقع شيء والصح ان الكل يستعمل
النسبة لان القاضي لا يميز بين وجوه الاعراب وفي الجاه قال انت طالق عدله او
بانيه او سميته في دخولك الدار يتعلق ببعضهم في الجمع باعتبارها لانها صفة
الطلاق فعند اذا كانت بالنسبة ظاهر وبالرفع جرحه بغير عرابا ذكرنا
وفي شرح الاستحسان وجوامع الفقه في كتابات ومدلولات وفي التنايع هي كتابات
كتابات ومدلولات وتوضيحات اما الكتابات فتقوله انت طالق وسنة وخليفه
وتزنيه وخرام وما الحى بها القاضي ابو يوسف في روايه الطحاوي ونحوه ربه ذكره
الشيخ في المبسوط وقاض كان في الجاه الصغير واخرون وهي لا يستعمل في ذلك
لانك لعلك طلق سبيلك فارقك ولا رواية في خرجت من ملكي قالوا هو
منزل طلق سبيلك وفي التنايع والحق ابو يوسف ما خمسة ستر اخرى وهي الاربعه
المستدبره وزاد طاعتك والحق باهلك **قلت** ومعنى ان مرادها انت بطله ولا
سلطان لي عليك فتصيرت عسيرة واما المدلولات فكل مومي وادبهي واخرجني
ويستعي واستبري وانطلق واسبق واعزلي واسمع الاذواج لانكاح يعني وسبك
وحبك على غاربك ووهبك لاهلك وما انا بزوج لك او بنت في ولو قال سحت
نكاحك او المكاح الذي يعني ونكح وانا برك من نكاحك او كوت من او خلعت او
بركت لك طلاق او طقت طلاقك او سبيل طلاقك ومع بالنسبة في الكلام قال لها جيزي
ونوي به الطلاق فان طلعه بانيه اذالم ينولكنا وفي المرحباني قال انا برك



من نكاحك منع واطلق في الكتاب وهو محمول على النسبة ولو قال ابتدا وهب لك طلاقك
او تصدقت به بالنسبة عندي خفيه وقال ابو يوسف هو ملكك وان نوي بها ملكك
كان ملكك بلا خلاف وفي الذخيره عن يوسف اذا قال لها وهبك لاهلك او ابوك
او ابوك او لدار وراج في طالق بالنسبة وان قال وهبك لاهلك او لعتل او لعتل لك
او ما اسبه ذلك فليس بطلاق وان نواه ولا يستلزم القول لوقوع الطلاق عندنا
وذكر الفرق بين المستلزم في فروق الراعي وهو ان الهبة من الاهل والابوين مردها
الهم وهو سبيل الطلاق في العرف والعادة لقوله الحق بالملك وليس كذلك الاحت
والعفة والحاله لعدم جري العادة بذلك فلم يكن طارقا وكذا قال ادبهي الفقيه ونوي
الطلاق فقلت ولو قال حذرك طلاقك فقال احذرت منع وكذا اخرج ان سبيل نوي
قال سكت منع ولو قال بروجي روجا لملك لي فهو امرار بالملك واما التوضيحات
فتقوله امرك سبك واخضارك وطلاقك سبك والطلاق اليك بخلاف الطلاق سبك
فانه كلام يقع بالنسبة وفي البداع اذا انت طالق ان سبيل او طلق نفسك وفي شرح
الاستحسان وجوامع الفقه للفتاوى الحى بالكتابات امرك سبك واخضارك واعتدي
واستبري رجم وحصلها ثمانية وثاني باب نفوض الطلاق ولو قال لم امرؤ حليل
او لم تكوني لي بامرأة او ما انت بامرأة لي او قال مالي امرأه ونوي لا يقع قال لان ما
تسعمل للماضي وهو كذب ذكره في المبسوط وكذا لو قال لك امرأه فقال لا لم يقع
واجمعوا على انه لو قال لم امرؤ حليل او لم تكن مستباحا لا يقع وان نوي ولو قال لا نكاح
بيننا منع اذا نوي ذكره المرحباني ولو قال لم سبق بيني وبينك شيء ونوي لا يقع وفي
الفتاوى لم سبق بيني وبينك عمل ونوي منع ولو قال لها امرتك طلاقك او انا برك
من طلاقك او برت اليك من طلاقك الاصح انه منع بالنسبة وفي المرحباني قال امرتك
طلاقك صار سبيلها وعن يوسف منع وعن محمد لا ولو قال بعتك طلاقك فقالت
استبريت منع رجعتا وبه قال مالك وقال الثوري وابن حنبل واجبي لا يقع ونحن
نعول بغيره بالهبة ولو قال امحك طلاقك لا يقع وان نوي وبه قال ماين وكذا
يعت نفسك وفي المرحباني ايضا انت طالق وانت مع سنان وفي الفتاوى واحد
وفي مسه المسية قال ما داي العصب حرام وقال ما بونت به الطلاق لم يصدق

وليس للمنفى ولا للمعاني ان ينفى وحكم غا طاهر المذهب وترك العرف قال انت حرام
اوانت على حرام منع الطلاق البائن من غيرتيه وقال مجتهد الامم لا يحتاج فيه الى
ذكر كله على وهكذا شرح الشيخين ولو زوج امرأته من غير ان يكون طلاقا قاله
ابو حنيفة وعنه وقال ابو جعفر الهندواني منع ان يواه اراد ان يطلقها فقالت هبت
لي طلاقا فقال وهبت لا منع ولو قال اربع طرق لك مفتوحة لا منع وان نوى ما لم
يقبل خذني او ادبني من ايهما شئت **قوله** وبقيته الخانات اذ انوى بها الطلاق
فانت واحدة بباينه بعد بها عن البلات المذكورة في اول الضرب الثاني ولذا ان نوى
سنتين خلافا لمصلحة الامم مع زفر وان نوى ثلاثا كان ثلاثا وهو اجماع الا في اختار
على ما بان وهذا يسل قوله انت بائن ونسبه وحرام وحبلك على غاربك والكم
ما قبلك وخليه وبره وذهبك لاهلك وان لم يسلوا ذكره في الذخيرة وسرحتك
وفارقتك وهما صرحا عند الشافعي وانك سرك وانت حرة تنقي ويحرم واستبرك
واعزلي واخرجني وادبني وقوي وابغى الا زواج لانها كملت الطلاق وعينه
انما البائن ثلاثة كملت وجوها النبوية عن وضله النكاح والعاصي وعمل الخيرات
وبائن من نسبنا ونحضا وكذا النسبة لانها عبارة عن القطع عن الحر والنكاح اذ
عن الموالدين والسلم كالنسبة والبنت والبنت القطع ومنه قبل لم يسم السؤل لا يطاعها
عن النكاح بالدخول ومنه قوله تعالى وتبطل منه ببطلان المصدر من غير ان يقطع
لقولهم بعد طهرنا وتبطل من تبطل الحاشي وبالنسبة من تبطل الرباعي
بالضعيف اي انقطع الله عن العلان النساء علم وحبلك على غاربك يبي عن الحلية
لانهم كانوا اذا ارسلوا الاسرى في الدعي كملون حالها على غاربها وكنون
سبيلها وهو كالحلية والغارب من السنم والعنق وقال ابو بكر بن سبويه
والغارب اسفل السنم وهو ما احدث من العنق وكان الجاهلية يعملون هذا
اللفظ في الطلاق وفي الدافع الغارب ما يقدم من الطهر وارتفع من العنق
وتقال لقولهم السنم وهما سماربان انتي نفسك وفي الجمل لابن فارس
والغارب ما بين العنق والسنم وفي اسام حبلك على غاربك اي اذ بعتي حب
سيت واصله في النافه والحكي ما هلك اي سيرة اهلك حتى تخفى بهم وهو من علم

٢٥
وفيه المنزه وكسر الحاخطا وحمل الطلاق ايضا وخليه وبره فالحلية كملت الخلو
عن الخلو والخلو عن قيد النكاح وخليه العذار لاجيالها وخليه عن الحامد وحسن
الصفات وبره كذلك وبنته وتبطل من كل زهد وزوج والخلو لا يستدعي سابقه الشغل
ومحلهما محلهما عليه وبره مهموز في الاصل قالوا هو يستدعي سابقه السفل
اخذهها من براءه الدين وسنة المباداه وهي ان يبري كل واحد صاحبه مما عليه ومن
البر الذي سببه المرض والعلم وذلك لانهم بدليل قوله تعالى ان الله يبري من الميراث
ورسوله التي يبري منكم اني بوايما يعبدون فبراءة الله مما مالوا وذهبك لاهلك
عنوت عند اجل اهلك وعدت نفسها باعتبار لفظها وحمل الطلاق الذي
ينزل ملكه في الحال كحال الرجوع وسرحتك وفارقتك كملت شرح الطاهر وقد
قدسا وخوها في الاحمال فيهما وانت حرة عن حبيبة الدق اوراق النكاح فقل
الاول لا يكون طلاقا وتنقي ويحرم واستبرك عن الاطاب حتى لا يردك او من
لانك حرة على واعزلي مثل اخبرني لم يردك اهلك او لا يقداسك وتغناه
النساء عندي ورك من العروبة وقوله وابغى الا زواج هذا قبل الدخول ظاهر
وبعد الدخول لا يحل طلب الا زواج لها حتى تنقي عدتها لكن قد يكره ان يحل
لك او اطلب النساء لان الزوج يستبرك فيه المرأة والرجل وفي المرأة الثراء والروم عليه
قوله وان الذي سعى لفسد زوجي لساع الى استبدادك سبها
قال الا ان يكون في مذكرة الطلاق ولا منع فهاينه ومن الله الابا بالنسبة قال صاحب
الكتاب سوي من هذه الالفاظ يعني في الجامع الضعيف وقال لا يصدق في القضاء
في حال مذكرة الطلاق ايضا كما لو نواه فالزواج هذا فيما لا يصح رد اذ في الحواشي
قوله هذا فيما لا يصح رد ايعني وقوع الطلاق فعند مذكرة الطلاق يردون
النسبة ليس على عموم هذه الالفاظ كحرف ما لا يصح رد ايتها والجملة في ذلك ان
الاحوال ثلث حال تطلعه عن مذكرة الطلاق وانقضت وفي حال الرضا
وقال مذكرة الطلاق وحال الغضب والكلمات تلتها اسام ما يصح جوابا
اي طلاقا ورذا اي تركا لكلامها يعني انك في هذا الكلام واستغفلي بعينه
وناصح جوابا لا رد اذ ما يصح جوابا وسبنا وشيمة في طاهر الرضا لا يكون

شأنها طلاقاً إلا بالنية والقول قوله في إقرار النية لأن الأصل عدنها ولا يثبت لها تعرف
الآمن حتمه إلا أن يكون عليها دليل وإلا حال نكاحه الطلاق لم يصدق فيما يصح
جواباً ولا يصح رد المصداق عليه بغيره بغير حرام اعتدك امرئ بذلك احتار لأن
مثل قوله أخرجه إذهبي قومي تنفي محرم وتسرير وكونه لا يحتمل لأن احتمال ذلك الرد
عارض الجواب فلا يقع بالسك والاحتمال محتمل رداً وفي كل موضع كان فيه القول قوله
كلت عما عدم نية الطلاق في حال الغضب يصدق في جميع ذلك لا محال الرد أو السب
الإفهام نفي للطلاق ولا يصح للرد والنية قوله اعتدك احتار كمرئ يدل فانه لا
يصدق فيه نية إرادة الطلاق لأن الغضب يزيل عما إرادته وعن يوسف انه الحق
بذلك الخمسة أربعة أخرى لا يملك لي عليك وحلت سبيلك وفارقك وهكذا فاضى
كان لا محال السب ولا ردائه في حوزة عن ملكي فالواضح من تركه خلت سبيلك
وفي النايح عن يوسف انه الحق بهذه الخمسة ستة أخرى حلت سبيلك ولا يملك
لي عليك ولا سبيل لي عليك وفارقك وظالمك واحمي نفسك وهذه الالفاظ
وإن كانت لا يصح للرد ولكنها نفي للسب والشتيمة لأن خلية حمل الخلو عن إقرار
وخصال الحر والصلح فاحتمل الطلاق ويزيد من الإسلام وبأنه من المروءة وبنته منها
ومن الدين وحرام كتمان حريم العجوة والجماع لسقوطها وبراءة الحرام المحرمات وحلت
سبيلك وما أنت عليه ولا يملك لي عليك أنت أقل من ذلك أو كان لا يملك لي عليك
لسبائك ولا سبيل لي عليك أي عا طلائك أو عليك لم يردك وظالمك وفارقك
حي لا ساري والسلطان فالسبيل والسمه كالمسح واليه المسحوط الاحوال ثلاث
نكاحاً الطلاق عمت رضى في الأولى لا يصدق في القضاء في من الالفاظ
للجواب خلافاً للسابق وقد مدناه في حال الغضب لا يصدق في بلا شة الفاظ
اعتدك احتار كمرئ يدل لأنها لا محتمل السب والرد ولا خمسة الفاظ يصدق في
القضاء كما تقدم لاحتمالها السب والحق أبو يوسف بها أربعة أخرى كما تقدم وذكر
في الحنفية لا يصدق في القضاء أربعة الفاظ في الاحوال كلها وهي امرئ يترك
واحتار واعتدك واستبرك رجمك قال لأن هذه الالفاظ لا يصح للسم ولا للعقد

٢٦
فالظاهر منها الطلاق وفي القادري وغاية اللب يصدق في الكل انه ما يوثق
في حال الرضى كما ذكر في الكتاب وسئلنا انها لا يصح في السم ولا للعقد ولكنها
لست حرك في الطلاق فلا بد من النية أو ما يقوم مقامها في إرادة الطلاق وفي
المنافع في حال الرضى لا يكون في من الإمام طلاقاً بالنية وإلا حال نكاحه الطلاق
وهي إذا سبلك طلاقاً لا يجعل طلاقاً وما يصح جواباً ولا يصح رداً لا محالاً المرفقة
سواء الطلاقها وهي أقوى من نية والسم الثالث وهو ما يصح جواباً وسباً وشتيمة
يجعل طلاقاً أيضاً وفي حال الغضب وفي الحال الثالثة بعد حال الرضى ومذاكرة
الطلاق يصدق في الأقسام الثلاثة لأنها لا يصح جواباً لا غير فانه لا يصدق في قوله
لم انوسع الطلاق وهو السم المان والسم الاول وهو الذي يصح جواباً
ورداً الأسباً وشتيمة سبقة أخرجه إذهبي اعزى قومي تنفي محرم استبري
والسم المان ما يصح جواباً لا غير لا يصح رداً ولا سباً امرئ يدل احتار
اعتدك ثلاثة الفاظ كما ذكر في الكتاب ولذا في الجاع الضعيف لفاضي طان والسم
الثالث وهو ما يصح جواباً وشتيمة لا رداً خمسة خلية بغيره بغير حرام وقد تقدمت
هذه الالفاظ وفي الباع قوله إلا في حال مداره الطلاق فيه اشتباه لأن ما
يصح جواباً ورذاً لا يجعل طلاقاً وإنما يستقيم ذلك المشي الإعراب أخذها ما
يصح جواباً لا رداً والأخر ما يصح جواباً وسباً قال وقوله وقع الطلاق بكل لفظ
لا يصدق السب والشتيمة فيه اشتباه أيضاً لأنه لا يقع فيما يصح جواباً ورذاً وفي
شرح غير القادري في القسم الثالث مدني القضاء حال الغضب ومذاكرة
الطلاق في العزى وأخرجه وإذهبي وقومي وتنفي واستبري فبين ما ذكرنا وما ذكر
في السمع المذكور أن قوله وقع الطلاق محل لفظ لا يصدق السب عرسنم على
الاطلاق فينبغي أن يقال لا يصدق ولا يصح للرد وقوله فإن كان اللفظ لا يصح
للسب والشتيمة بعد الطلاق فهو كلام أيضاً لأن ما يصح جواباً ورذاً لا يصح للسب
والشتيمة عما تقدم ولم يفتقر الطلاق لأن حال الغضب محتمل الطلاق والرد
معارضة فلم يجعل جواباً بالسك إلا أن يراد به ولا يصح للرد ذكر الواضحات على
صاحب النافع وبعضها يرد على صاحب الكتاب أيضاً فاستحسن ذكر الكل بحسنه

عبد الله بن عمرو بن العاص الم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل قلت
يا رسول الله قال لا تفعل صم وأفطر وتم ونم فإن لحسدك عليك حقا
ولعينك عليك حقا وإن لزواجك عليك حقا صفق عليه وروى خطأ
أيضا وقد اشتهرت قصة كعب بن شؤر ورواهما عمر بن شبة في كتاب
قصاه البصر من وجوه أجدها عن الشعبي أن كعب بن شؤر كان جالسا
عند عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فحادث امرأة فقالت يا أمير المؤمنين ما
رايت قط رجلا أفضل من زوجي والله لمست قايما ويطلب بها من ضايها
فاستغفر لها وأثنى عليها واستحيت المرأة وقامت راجعة فقال
كعب يا أمير المؤمنين هلا أعدت المرأة علي زوجها فجابها فقال كعب
أقضي بينهما فأنك فهمت من امرها ما لم أفهم فقال في قولك كأنها
أمره عليها تلك نشوه هي رابعتهن فأفصر لها يوم وليلة وله ثلثه
أيام وليالهن تبعه فنهض فقال له عمر أذهب فانت قاض على أهل البصر
قال ابن المنذر هذا غير متصل عن عمر من رواية وفي رواية قال له
عمر نعم القاض أنت وروى عن كعب أنه لما قضى قال إن لها عليك حقا
بأنفعل نصفها في أربع لمن عدل فأعطها ذاك فدفع عنك أنفعل
واستدل ملك وأبن حنبل وداود على وجوب الوطء على الرجل
إذا لم يكن له عذره قال داود أدنى ذلك في كل طهر مرة وعندنا
لا يحب بعد الوطء الواحدة التي خرج بها عن العتة وهو قول الشافعي
والأكثر من قالوا وهذا يجب استيذانها في العزل منع الطلاق تركها
بغير وطء مدة أربعة أشهر باليلة وفي المغني حق الأمة ليلة من كل
سبع ليال وهكذا ذكره الأسدي عن ابن أبي حنيفة على قوله الأول

لأن أكثر ما يمكن أن يجمع معها ثلث جوارب يست ليال لها الليلة السابعة
قال الموفق بن قدامة في المغني والذي موى عندي أن الليلة من كل
ثمان ليال لمكون على النصف من ما يلزم فإن حق الخمر من كل ثمان ليال
فله نصف الليلتين ليلة واحدة فلو كان لها ليلة من سبع لزاد على
النصف ولم يكن الخمر ليالين وللامة ليلة ووجه الظاهر
أن ذلك يؤدى إلى يئوس المواعيل على الزوج أصلا إذا كانت له أربع
زوجات إلا أنه يوم ربنا جفاها أحسانا وتصوم ويطعم ما يمكن
وفي المبسوط عند الإجماع حصل الغيرة والمغفظة ولا يحصل ذلك
عند الانفراد وقد تقدم واجمعوا على أنه لو بات عند أم ولد
وسرته دهرًا لا يجب عليه القضا للزوجه مع الحاق المغفظة والعين
بذلك للزوجات وما استدأطن بذلك من الألم والحوار الأعد
الظاهرة لا يجوز المسئ له عند أمه وأم ولد ولا في دار عن
الأمن عذر ذكره في المحلى وفي المغني فإن قسم أحدها ثم طلق الأخرى
قبل قسمها أثم فإن زوجها فاض لها فإن منعها الماسة في قسمها سقط
فإن طأ وعته بعد ذلك استأنف القسم فسرع جعلت له
الحرم مالا على أن يزيد في أيامها فهي باطلة ولها أن يرجع في ماله وأن
زادها في أيامها لأن ذلك رشوه كالرشوة في الحكم وكذا الوطء
من مهرها أو زاد في مهرها شيئا بهذا الشرط وبه قال الشافعي وأبن
حنبل وقال أبو ثور هو جاز وهو مذهب الحسن بن علي بن فضال في
الأشرف وفي قتيبة المنيه قالت تزوجني على أن لا أريد منك من
حقوق الليل ولا منك لا تقسم لها من حقوق النهار شيئا فزوجها لا عذر

ذكرنا قبل هذا انه ليس للمعنى ان يفي بظاهر المذهب ولا للحاكم ان يحكم به وترك العرف
فقد انا فنادى البعض ذكره في نفسه المنية والقول الخافض انه نوى له واحدة فهي
واحدة وان نوى به ثمان وخمسان وان نوى ثلثا فلات وان لم يكن له فيه هويين
ولا يصير نولنا اذ لم يرد كرمها قاله السامعي والقول السادس هو عينا ما نوى فان
نوى واحدة فهي ثمانية فان نوى ستمين فثمانين فله زفر والقول السابع قاله المحق
انه ظاهر والقول الثامن هو هويين فالجماعه من التابعين وقال ابن المديني
الاسرار هو قول ابن عمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة وذكروا عنهم
خلافه عما ذكره ابو عمر بن عبد البر وروى قال ابن المسيب وابن جبر والحسن وطاووس
وعطاء والقول التاسع ان حرم الحلال ليس به قاله جماعة منهم شريك الاصم
وابوسلم والسبعي والقول العاشر انه طلقه بانه من غير ان ياتوا بالملات
روى الا عن ابن عمر انه قال ادناه واحدة بانه واما المذهب قال ابن عباس
وابن جبر وابوقلامه وذهب بن مسينه هو بمنزلة الطهار فمارة عن ربه فقل هذا هو
فيه احد عشر قول لا ضاع العلم وعن ابن عباس ان قوله تعالى لم يحرم ما اهل الله
انما هو قوله لا اسرى الفضل بقدرها وعلمه بذلك قوله تعالى قد فرض الله لكم
كله الا انكم قال ابو عمر انكم لما اجماع العلماء على ان يطلو امرائنا انما حرم عليه
فلما كان الملأ كرمها كان الحريم ثلثا **قلت** فصل سطل بالواحدة الرجعية
عنده وانهما حريم وليس ثلثا وقوله كان الحريم ثلثا باطل لانه ليس كل وانما صح انه
لو قال لما كان الملأ حريمها وكل حريم ثلثا فحينئذ منع ان يكون كل حريم ثلثا
والملأ حريم بطل وهو حريم خاص والحريم حريم بوجهان مغلط وهو الثلث
وعر مغلط وهو الطلقة الثانية وعن ابن عمر الحلية والبرية انها ملأ وعن
الزهري ان البرية كالسنة ومع ثلثا وعن ابن عمر الحلية واحدة وما نوى وقال النخعي
والتوري وعثمان بن ابي واحدة بانه عند نية الطلاق الا ان نوى ثلثا فكوننا
ولا مصنف اي كرم السنة واحدة بانه عند نية الخطاب ونه قال امان
ابن عثمان والزهري واللخميون وذكر المسنفين عن ثلثا انه لو قال واحدة فيك
انه ثلث قاله ابن السامعي وابوهم ونظروا وابن الماجشون وقال اصنع لم ينعقدوا

فكحي برتد واحدا وهذا كله حكم لاجل غلته وهو لم يزل لاجل الحاجة لي فبئس
ابدا ولعله لم يكن له فيها حاجة في ذلك الوقت فاذا تحدثت له فيها حاجة ردها ثم
قال ابن السامعي ان من قال لامرأة ما انت امرأتان ليس سبي الا ان نوى الطلاق
فيلكون عا ما نوى وهو ابلغ من قوله لاجل فيك لانه لا يجوز ان يكون امرأته
وليس له فيها حاجة فاوكل ان لا يقع الملأ فيها بغير نية الطلاق وعن الحسن
لو قال لاجل فيك فيك فله نية وان قال لها اخرجي من بيني لست لي بامرأة
بئس ثلثا قال هذه واحدة ونظر ما نوى وعن ابراهيم بن ارجل قال لا سبابة
قد اوتت لك ان تزوجي ولم يوطأ لافليس به ذكره ابو بكر بن مسينه في نصفه
وما البسطة الثمانية ستمين لاطنية وحسية فاحلية قوله استحلية وبرتة وبتة
واحدة ما لا ينظم الا ما سطره او قد استغفاره لقوله اعطتك اسيرتي في رجل
ففيه بقدر استغفاره ان يطلو فاعطتك وقوله اخرجي فاعطتك وحصل على غاربك
واخرجي واذهب وكرمي وكردى وبرتة وناسية فاعطتها فلا يقع به الطلاق وان
نوى فكوننا وقد ذكرناه قبل هذا وفيه خلاف ثالث وهو ابو عمر بن عبد البر في الانوار
ولم يتابع ذلك عليه لان اللفظ اذ لم يضيح مع مجرد النية ولا اتوله بدون اللفظ وترددت
المسألة فعمدنا استوى الاحمال استرق كاسن الفراق فهو لقوله كرمي وترددوا ايضا
في كل فاحتمل القاضي والرافيون ما عرفت وما اعينك الله وجهان تعلقا بقوله تعالى
نفر الله كلا من سبعة وضابطه انه ان طهر الاضمار فهو كانه وان احتمل فهو مسئلة
وان يعذر فمعه تردد **فرع** للمسا فعمدنا لوقدم النية على اللفظ او اخر عنه
لم ينعني وان طهر عليه وقع **فرع** انقطع النية قبل تمام اللفظ فالظاهر انه يقع
وان نوى في اما اللفظ واسمها اخرجي فوجهان **قلت** الشرط وجود النية
المعينة للطلاق من غير ان ينقطع بالاستعمال بغيرها وناسية طهره كله حكم وروى عما مالك
قوله حدثت ركانة بن عبد بن ركانة انه طلق زوجته سبعة المرات البتة فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما اردت بها قال واحدة قال الله قلت الله قال هو ما
اردت ثم طلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان قال ابو داود
وحدث ابن ركانة هذا عن ابي عن ابن ركانة الثالثة وما يك تركه واخذ بالثالث

حكم مروان بن الحكم وعنه حدث محمد بن الحسن بن سعيد قال المذري
وقد ضعفه عز واحد والفرق عند مالك تلك بنوي في الدخول في الاثنوار
لو خلف بالحكم والحكمة والبرية مشهوره مذهبهم وروى عنه ابن نوي في الدخول بها
والسكت في الحكمة والبرية مشهوره مذهبهم وروى عنه ابن نوي في الدخول بها
وحمل رواية انتهت اليها رجعية والاظهر انها باينة وكذا لو قال خالف امرأت او
نارها او اقدت مني قال اصنع وكذا لو قال لصاحبتها اخذ منها عوضا او لا وحصيل
مذهب مالك ان المبالاة من باب الصلح والغدنة والحكم وذلك كله واحدة ما عند
جمهور اصحابنا ولو قال حلتك وقال لم انويه طلاقا حلت وقيل منه ولم يقبل منه في
حلتك سبيلك وفارقك وسرحك تلك في الدخول بها في بنوي اقل منها وقالة محمد
وقال ان لم تكن له فيه او لم تحلف فلتك وقال ابن القاسم ان قال لم ارد طلاقا هي في البسة
في المي لم ين بها واحدة وقال مالك والحكم في فارقك وسرحك ان لم يرد طلاقا
فله ذلك وحلف ما لم يكن حوانا لسواها الطلاق وان قال ادوت الطلاق مروى
عن محمد بن نوي في الدخول بها فان لم يكن له فيه فثلاث وفي الحكي ما نقلك عن مالك بن نوي
وحلف ولو قال وهنتك لا هنتك او لا منك ففي المرونة عن مالك انها واحدة في الدخولة
الا ان بنوي ثلثا لقولنا قال ابن قيس فلتها الاب او لم يقبلها وقول مالك مضطرب في
المسئلة ذكره في الاثنوار وفي المغني روى حنبل عن ابن حنبل ما يدل على ان هذه الكايات
واحدة باينة اذ لم يتوكلنا فانه قال يرد في مهرها والذي يرد السكت ايضا عند عدم
سها قول النبي عليه السلام لا ينه الجوف الحكي ما هلك سفق عليه ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم
سطل ثلثا وقد نهي امه عن ذلك وفي البخاري عن عائشة رضي الله عنها ان ابنة الجوف
العامة لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت اعوذ بالله منك
فقال لها لقد عدت بعظم وروى معاد الحكي ما هلك وعزل اسند مالك هل ثبت
الملة نفسها لسوقه اعوذ بالله منك فقال قد عدت بمعاد مخرج فقال ما الى اسند
اكسها رارفين والحكم ما نقلها وعن سهل بن سيف قال ذكر لرسول الله
صلى الله عليه وسلم امراه من العرب فامر ابا اسيد ان يرسل اليها فجاءه رجل رسول
الله صلى الله عليه وسلم عليها فاذا امراه منكسه زانها فلما حلها رسول الله صلى الله عليه وسلم

قالت اعوذ بالله منك قال لقد اعبدتك في قالوا ابر من هذا قالت لا
فقالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم جال خطيب قال ان انت استامن ذلك
رواه مسلم قال ابن حزم هذه كلها قصة واحدة وامراه واحدة ولم يكن
رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها اضلا لعمري عند البرية الاسنياب
احموا عيا ام تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي اسمت المع من بني الجون
وقال قتادة زوج امراه محله من سلم اخاف فسادا ان يظلمن فقلن لها
قولي اعوذ بالله منك وهو نفي ذلك فقال ابو عبيدة فلما فها عاداتا بالله
وفي المغني واما ما لا يدل على الطلاق لقوله افعدك وقوي وكلي واسري
واطميني واسقيني وبارك الله فيك وعليك وعفك وانا احسبك وما اجملك
وما استبه ذلك لا مع به الطلاق وان نوي وفي التمهيد اخذوا في قوله وهنتك
لا هنتك قال الحكي هي واحدة باينة وان لم يقبلوها فرجعية ونروي ذلك
عن عمار رضي الله عنه وفيه قول ثان ان قبلوها فواحدة رجعية وان لم يقبلوها
فليس بشي وهو قول ابن سفيود وعطاء الزهرى وحول وسروق واحمد
واحيى وفيه قول ثالث وهو ان قبلوها فثلاث وان لم يقبلوها فواحدة رجعية
ونروي ذلك عن زيد بن ثابت وفيه قال البصري والبصرة سكتة وسقطت الصمة في
النسب وفيه قول رابع ان قبلوها اوردوها فثلاث هذا قول ربيعة الراي
وكفي سعيه الانتصار في واي الرباد ومالك وفيه قول خامس وهو ان اراد من عدد
قبلوها اوردوها فثلاث الا وزاعي وفيه قول سادس وهو ان اراد من عدد
الطلاق قبلوها اوردوها وان لم يرد الطلاق وفيه قول سابع وهو قول
اصحابنا وقد دللنا مع سائر الكايات وفيه قول ثامن وهو ان كان هبتها
وهو سطر رايم فالقضا ما فضا وان لم يقضوا هو طلاق البسة هذا قول
الليث وفيه قول سابع وهو من الفاظ الطلاق ولا يقع به في وهو قول الظاهر
وفي قول عاصم وهو كذلك الا ان يكون اهل العلم فيه قول فصار اليه قاله
ابو ثور ولو قال انت حرة او نفقت او عنتك سوي الطلاق فقد ذكرنا
في الكايات التي تقدمت وقال الحسن وقادة ومالك والسائي واجحاق

في واحدة لقوا حيا ولو قال علي انت كالمسته والدم ولحم الحريم في كالجرام
وقال مالك هو كالمسته على اصله ان لم يكن له فيه وقال الدهري ان لم يرد الطلاق
فواحدة رجعية وقال الشافعي ان لم يرد الطلاق فليس له وان قال ان طلق
طلاقا لم يخرج فغيره على الله عنه انه ثلاث ذب قال الحسن البصري وقال التوري
واخاف هو على ما توى وفي البسيط لو قال انا اعمد منك او استبرك رجعي منك
فقد استبرك في الحلال ولم يستحسنه ولو ادعت في العايات انها كانت في عصب
او في مذاراة الطلاق وانكر بالقول قوله مع منية وان قامت البينة بذلك
قبلت وان اقامت عاينه الثلاث لم يسئل الله لا علم له بنية وعيا اقراره بها بسئل
وفي المهدي عن القسم ان رجلا كان كتمه وليذه فقال لاهلها شاكم بها فترأى
الناس انها واحدة قال والاصل في الكتابات قوله عليه السلام للمني تزوجها
فقال لم اعود يا الله منك قد عدت بمعاذكم يا هلك سفق عليه وفي الحاركي
بعظم فكان ذلك طلاقا وقد ذكرناه قبل هذا فلا يلتفت لما قول ابن حزم
الظاهر في قوله عليه السلام لم تزوجها وقال كعب بن مالك امرأته حين امره
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا محمد اطلقها احم يا هلك ولم يكن ذلك طلاقا مذل
ان الثانية تنقذه في البينة وان لا يقضي فيها الا بما يتيقن المتكلم بها كان ذلك حجة
على مالك في اتقاء الطلاق الثلاث بعينه **قوله** ثم ونوع البائن بما
سوى البينة الاولى قول ابي حنيفة وفي مصنف اي لا يثبت فيه هذا قول عمر بن
الخطاب واما زرعيان والزهري والتوري وقد تقدم ذلك عن احمد بن حنبل
ايضا ورواه عن مالك وذكر في الدرر الحمضي ان وقوع البائن بها قول عمر وعلي
وابن مسعود وارس عباير والي موسى وعمران بن حصين وزيد بن ثابت وقال
احزون الواقع بها رجعي الا ان سوي نكاحا في صرح الطلاق ولا يقع البائن الا
قبل الدخول او باكلع وكذا بين مالك وسلك الشافعية في المسئلة مسلكا
بعدها وقالوا ان النكاح المأكد بالتمسك بظهر الالهة والمودة فلو وقع البائن
رغم حصل الدم عا ذلك وفيه تقصيص وسهل باله فلا يقطع حق الرجعة دفقا
لهذه الحاجة والضرورة وقال ابن قدامة في المعنى لا يمكن اتقاء واحدة بانيه

عند الشافعي

لانه لا يقدر على ذلك بصرح الطلاق وكذا بكاتبه وقالوا لان الطلاق الواقع
بها طلاق لانها كناية عن الطلاق حتى يستترط فيها نية الطلاق ويستقص بها عدده
والطلاق بعد الدخول اذ لم يكن خلقا ولا نكاحا بعقب الرجعية ولنا ان حرمة
الوطي بالحرم وكونه وقد ثبت بالانفاق وذكر الالبان والحرمة صدر من اهله في
مخلة ولا خفا بالاهلية وكذا في المحللة لم تكن من ذلك بالملك والكلع وقال الواسط
عليه انه متى تزوج عليها او تسرى عليها او غاب عنها او اخرجها من بيتها
كان امرها بيد رجل طلقه بانيه وكذا خيار المفققة طلقه بانيه وقال ابو عمر
في التمهيد اجمعوا على ذلك فيها وكذا في مصنف اي لا يثبت فيه وهذا لانهم
يرد ذلك نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محلف فيه من السلف
ونما قلناه احوط في الاضاح فحب المظيرة ولا شك ان الالبان ازاله ملك النكاح
من ابان العضو من البدن واما ان المنفصل قال عليه السلام ما بين من الحي فهو ميت
وفي قوله لا يستبيل عليك لو وقع رجعا كان كاذبا وان سبيله عليها
بانت لانه يرد بها وحده زوجها عند وقوع رجعا كان كاذبا وان سبيله عليها
رجعه فان سبى السبيل في الحال ولا ينها محاجة الى ملك نفسها في الحال ولو
لم يقع عليها طلقه ملكها نفسها لا يقع عليها لئلا ملك نفسها باجرا وهو
ضرب ظاهر لما فيه من تدبير عند الذم مع ان اتقاءها حمله حرام
عند الثراهل العلم وليست هذه الالفاظ كناية عن صرح الطلاق بل هي
عامة بانسها ووقوع الطلاق بها لا بالملك عن عندنا واما ابقه وقوع الطلاق
بها الى البينة او الى دلاله الحال لاحتمالها عن الطلاق ولان قوله لا ملك
لي عليك ووهبك لاهلك نص في الملك في الحال والهبه فنزل الملك
في الحال بشرطه والبيئونه والبت والسئل في القطع والحرمة اثبات الحرمة
في الحال لغة في العمل بمقتضاها اذ ترك الكسفة والسئل عا خلاص الاصل ولا
يصار اليها بلا دليل وكل ذلك لا يثبت وقوع طلقه رجعية وفي الميسوط
وبعض المتأخرين من سكا حاسمون هذه الالفاظ كبايات وذلك مجاز لا
حقيقة عندنا لانها لا تعمل بانسها في حمان فلها منع بها البائن واما ذلك

قول السافعي ولأنه ملك الاعتراض عن البتونه وإنما ملك الإنسان الاعتراض
عما هو مملوك له دون غيره ولأن ثبوت الرجعية للطلق بعرضها على خلاف المراس
في صحيح الطلاق بالنقض ولا تقاس عليه غيره وليس الحريم والأبانة في معنى
الطلاق بأنها بوصف بعد الطلاق الرجعي بأنها مطلقه ومنكوحه لأن الطلاق
الرجعي يجمع النكاح ولا يوصف بأنها محرمة ومنكوحه ولا بأنها مسلمة ومنكوحه
فأخذنا فيها بالنسب وقوله أن النكاح المالك المستمسك من اللفظ لا الإجراء
منع من ذلك فليس من جانبها أو جانب الجاني فإنه يتقطع به حق الرجعة إجماعاً
ولأن الرجعة حق المطلق وقد اطلاق برأيهما فوجب أن لا يتراعى ذلك بقصد
رضاها مستوطر ولو كان ما ذكره معبراً في الشرع لما وقع الثلاث جملة لما فيه
من نوات ما روي أنه رضي من أن ذلك مناسب فترسله لم يستند الشرع بما عارضها
ولا يقول عليها وأجواب عن قول الخليل أنه لا يمكن إيقاع الواحدة الثانية لأنه
لا يندرج عما ذلك بالصرح فلذا بالكنية وقوله وأبطل ذلك السافعي وهو غلط
مردود وقياسهم على الصريح باطل لأن لفظ الصريح لا يبيح القطع في الحال لما
ذكرنا غيره فعمل ما ينقضه اللفظ فيهما وقوله أنت حرة واعتنك ينقض
إزالة الذوق وذهابه عنها في الحال والرق هنا فدل النكاح ولم يعملوا بها وفي
المهمل وحصل قال لا مراية حبك عما غاربك وهو من أهل العراق قلت
لا يرد ذلك فكيف عمر لا يعلم أنه توفي في مكة في يوم فبينما عمر يطوف بالبيت
أدلى به الرجل فسلم عليه فقال عمر من أنت قال أنا الرجل الذي أمرت أن احلب
عليك فقال له عمر أسألك برأيت هذه البنية ما أردت بقولك حبك على
غاربك فقال الرجل لو اختلفت في هذا المكان ما صدقتك أردت به الطلاق
الثلاث فامضاه عليه عمر قال أبو روي من وجوه وروي أيضاً أنه
أمر علياً رضي الله عنه أن يحلفه على ذلك وهو قول علي فيه ولو كان الواقع
به رجعي لم يستعد عليه من العراق إذ لم يستد عما من قال لا مراية أنت طالق رسول
ذلك وعند مالك نكح ولا ينوي ولا يملك الله في قوله لم ينو طلاقاً وكلا
الطرفين مذموم وإيقاع الملك به علواً لثبوت الحرمة الغليظة بالأحتمال

مع ما فيه من مخالفة عمر وعلى فما ذكرنا وإباحة الرجعة واستباحة البضع مع مخالفة
الجمهور غير مشكور قال ابن عبد البر ساقط اللوفيز في هذا لأنهم لا يقولون
الملك بالنية في قوله أنت طالق وأوقفوا بالنية مع أنهم لا يقولون الطلاق
بالنية من غير لفظ انتهى كلامه **قلت** لفظاً هري صغيف النظر في ذائق
الفقه ولم تعلم أنهم لم يوقفوا الثلاث فعلاً بالنية المحرمة وإنما أوقفوها باللفظ
المحمّل للملك لأنه يفيده الحرمة والقطع في الحال والحرمة منقطعة وبطلت فثبتت
الأدنى عند نية الطلاق والمطلقة عند نيةها ولكن لم يفت عاينهم وقد رخصنا
ذلك فيما تقدم فلم يساقطوا وإنما يوجب السافعي لفتورهم زاعجه ولأن قوله حبك
عما غاربك ينبغي أن يكون طلاقاً لا رجعة له فيه لا قراره خروجها عن حرمه وتقدم
ذلك ونظائره وقوله أن الحاخة ما شئت إلى اثبات الباب كلاً يستد عليه باب
المدارك أي ما يقع الثلاث ولا يحسن في استد عليه باب المدارك ولا يقع في
عزتها ولا يحسن في عزتها بالمراجع من عز قصدها من نظرياً فخرجها الدارجل
وهي متكية من عز قصده وشرط النية ليعين أحد نوعي البتونه يعني بعض موه
النكاح ونفي احتمال غيرها من محلات البتونه الحسية من الغليظة وهو جواب
عن قول السافعي أنها كانت عن الطلاق ولهذا شرط النية فأجاب بأن
استراط النية لبيان أحد نوعي البتونه من إرادة البتونه الشرعية وإخراج
البتونه الحسية **قوله** وإن قال لها اعتدي اعتدي وهو لبيت
بلا ولا ولي طلاقاً وبالنكاح حصناً صدق في النفا ووقف واحدة رجعية وفي
النواذر هذا الحسنان والقياس أن يكون بنية كسائر الخبايا وقد تقدم وفي
المبسوط وإجماع الصنفين طان هذه المسئلة عما أضغروها لحدوثها أن
يقول سوسياً فلا يقع الطلاق كلات اختاري اختاري أو قال بنية
أن شاء الله تعالى وبأنها أن يقول بالاول الطلاق ولو انوباً بالباقيين سناً
أو قال بنية بالاول والثانية الطلاق ولم انوباً بالباقيين سناً أو قال بنية
بالكلمات كلها الطلاق ففي هذه الوجوه رطلق ثلاثاً لأنه لما نوي بالاول
الطلاق فتد صار الحال تذكارة الطلاق فاعتت عن النية والاول رجعي

فالحق البائن وخامسها ان يكون نوت بالاولى الطلاق وبالباقين الحيض
يدين في النكاح سبع واحدة بالاول لا غير فكان القول بعدها او ان للاعتداد
بالحيض فالظاهر يشهد له وسادسها ان يقول نوت بالاولى والمائة الطلاق
وبالثالثة الحيض فهو كما قال سبع متان وسابعا ان يقول نوت بالاولى طلاقا
ولم انو بالمائة سنا ونوت بالمائة الحيض او يقول نوت بالاولى الطلاق
وبالثانية الحيض ولم انو بالمائة سنا تقع فهما متان وثامنا ان يقول لم
انو بالاولى والثانية سنا ونوت بالمائة الطلاق تقع واحدة بالمائة
ولم تقع بالاولى والثانية سنا والله اعلم وناسعا ان يقول لم انو بالاولى سنا
ونوت بالمائة طلاقا وبالثالثة حضا هي طلقة واحدة وعاشرها ان
يقول لم انو بالاولى سنا ونوت بالمائة الطلاق ولم انو بالمائة سنا هي متان
وحادي عشرها قال اعتدي وقال نوت اعتدي طلاقا ونوت بالملات
ثلاث حيض فهي كما قال في النكاح لان بعد وقوع الطلقة بالاولى يكره
للاعتداد بثلاث حيض لدلالة الملك عليها **قلت** وبالثاني عشرها قال
اعتدي اعتدي ينوي واحدة فهي كذلك وبثانية ولا تصدق فعناء لان
الماضي لا خط له من الباطن والله سبحانه يطعم عيا الظاهر والباطن ولا يصح
الرجوع اذا سمعت ذلك ان تقع معه لانها كالماضي في المبسوط قال لها اعتدي
فاعتدي او اعتدي ونوي الطلاق تقع متان في النكاح وعمر زفر محل فيه
الواحدة في النكاح وعمر يوسف في قوله فاعتدي او فاعتدي كذلك
خلان الواو لان الفاء للموصل فيكون معناه فاعتدي بذلك للايقاع والواو
للقطف فكان الثاني غير الاول ووجه ظاهر الرواية لو قال انت طالق وطالق
او طالق وطالق او طالق طالق كان الواقع متين فلذا اعتدي مع النية
فانه كالصحيح والفاء للقطف فالواو الا في الترتيب لانها تستعمل لنفسين
فان تعذر فللسببية فان تعذر كانت عاطفة وقد تغذر الاولان اما النفس
فلان المبهمة لا يفسر مثلا وكذا السببية لان السبب لا يكون سببا لنفسه فمعين
الطف هكذا في الراديات وفي الاسراف ونصنف اي كرك سبعة ان اعتدي

طلقة عند ابن سنفود وعطاء ونحوه والمخج والاذراع وقال ابو حنيفة واحدة
رجعية اذا نوي الطلاق وبه قال السعفي والثوري والشافعي وقال الحسن والشافعي
فهو على ما نوي الا ان يقول انو سنا فراه واحدة وان قال اعتدي اعتدي
اعتدي قال فما ذه نلت وبه قال الحسن والشافعي وقال حماد والحكمي هو واحدة ولو
قال انت طالق فاعتدي سبع واحدة رجعية وان قال واعتدي فثلاث عندنا
وهو ابو بكر بن سنييه قال حماد والاذراع وابو حنيفة والشافعي وابو عبيد
رجعية وينوي في اعتدي ونقله عمر بن حفص غلط وكيف يكون في قوله انت طالق
واعتدي بالواو واحدة مع نية الطلاق في اعتدي وقال في الطلاق
والواو للعطف والمعطوف غير المعطوف عليه ولا يصح للنفس في التقليل مع
ان الصحيح منفرد بنفسه كمال وما كل موضع يصدق الروح عا في النية
اما تصدق مع غيره لانه في ذلك امين والقول قول الامين مع المهر

باب تفويض الطلاق فصل في الاختار

قوله واذا قال الرجل لامرأته اختاري نوكي بذلك الطلاق او قال لها طلق نفسك
فلها ان تطلق نفسها ما دامت في مجلسه ذلك فان قامت منه او اخذت في عمل
اخر خرج الامر من يدها قال ابو عيسى الترمذي اختلف اهل العلم في الاختار
فروى عمر الخطاب وابو سنفود رضي الله عنهما ان احصيا رفا نفسها طلقة بآية
وكذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه واحدة بآية لكن ان اختارت ردها فواحدة رجعية
ومثله عن زيد بن ثابت الا انه قال ان اختارت نفسها قتل وعنه واحدة بآية
وروي عن عائشة رضي الله عنها فقالت جئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحترناه
او دان ذلك طلاقا قال حدث حسن بن زواة الجماعة في سنة ولم يحضر طلاقا
قال الترمذي وذهب اكثر اهل العلم لا قول عمر وابو سنفود وهم من اصحاب الس
علمة السلام ومن تقدم من اهل العلم والنية وهو قول الثوري والشافعي
وبه قال احمد والشافعي وابو عبيد وابو ثور فان طلقت نفسها بكلمة فليس
للزوج ان يرد ذلك عند مالك واكثر اصحابه وهو ابن ابيهم ومحمون له ذلك
قال محمون الثوريان يقولون طلقة بآية وهي كلمة غير مالكة وعنه

لا يحرم الا عشر رضعات او خمس معلومات على الشك وعن عايشه
رضي الله عنها قالت لقد نزلت ايه الرحم ورضاعه الكثر عشر
ولقد كان في صحيفه تحت سريرى فلما مات رسول الله صلى الله
عليه وسلم وتشاغلنا بموته دخلوا جن فاكلها رواه ابن ماجه
وقال القاضي عياض في الاكمال لا حجه في خمس رضعات لان عايشه
احالتها على انه قرآن وقد ثبت انه ليس من القران ولا يحل الزواجه
ولا اثباته في المصحف اذ القران لا يثبت بخبر الواحد فيسقط
التعلق به وقال النووي في شرح مسلم اعترضوا على الشافعيه
بان حدث عايشه هذا لا يحتج به عندهم وعند محققى الاصولين
لان القران لا يثبت بخبر الواحد ولم يحج عنه فلان ولا يجوز
العمل بالقرآن الشاذ ولهذا لم يشترط التابع في صوم الكفار
بقراه ابن مسعود ومن عظمها كالتفسير ومفهوم قوله عليه السلام
لا تحرم الرضعه ولا الرضعتان يقتضى ان يسها الملك على مذهب
لانه يقول به وهو حجه عنده والقرآن الشاذ غير حجه عنده
ولا يعان بها فقد ترك ما هو حجه عنده وعمل بما ليس حجه عنده وما عجب
وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال قوله لا يحرم الرضعه ولا
الرضعتان كان فاما اليوم فالرضعه الواحد تحرم فجعل ذلك
منسوخا حكاه عنه ابو بكر الرازى وقيل العشر والخمس في
رضاع الكبر لان لا تكفى بما تكفى به الصغير وقد كان كذلك في
الكبير ثم نسخ وانما لا يحرم المصه والا ملاحه لانها لا انفصال باللبن
لضعف الصبي حتى تكثر منه المص والرضعه رواه ما لمعنى عند

الراوى لانه اعتقد ان المصه هي الرضعه فعتبر عنها بالرضعه وبديل
عليه قول صاحب الصحاح المكي تناول الثدي يادى الفم ولا يلزم
منه انفصال اللبن الى جوف الرضيع وقال الرخسي في تفسير
خمس رضعات ان تكفى الصبي بكل واحد منها وقال النووي في
المنهاج وضبطه بالعرف وهذا لان الحيمه وان كانت لشبهه
البعضيه ينشوز العظم وابيات الحيم فهو امر باطن فيدار احكم
على نفس الفعل لتعذر الوقوف على حقيقته ذلك كالسفر والثقا
الختانين وقوله وما رواه الشافعي مردود بالكتاب يعني انه زاده
على الكتاب بخبر الواحد فلا يجوز على اصلنا او منسوخ به لا نافذ
ذكرنا عن ابن عباس انه كان ذلك ثم نسخ بالكتاب ومثل من ابن
مسعود وليس الشافعي راوى هذا الحديث وانما هو عمل به وصوت
ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي عليه السلام لا رضاع الا ما نشز
العظم وابنت الحيم وروى ما شد العظم والمراد به ردرضاع الكبير
فان ذلك لا يحصل لرضاع لبن المراه للكبير والحديث رواه ابو داود
وانشز وروى بالمرأه الملهه اي شد وقواه والانشز الاجيا قال
الله تعالى ثم اذا نشز وروى الرازى اي زاد في حجه فنشز
اي ارتفع وهو من النشز وهو المرتفع من الارض يسكون الشين
وفتحها وفي الحديث كان اذا اوفى على نشر كبر وفي الصحاح نشر
منشز نشورا اي عاشر بعد الموت ومنه يوم النشور وانظر الى
العظام كيف تنشرها بضم النول من الرباعه وتفتحها من الثلاثي
والنشز يسكون الشين وتفتحها مع الرازى المرتفع من المكان وجمع النشز

لا أقول الزوج ان قال لم ارد به شيئا فليس به وهو قول المورك والشافعي كقولنا
 وفيه قول سابع وهو انه نكحته ولا تكون الا من ذلك وان نواه الزوج وهو قول
 نور وفيه قول ثامن انها ان اختلفت نكحتها ثلاث وان نواها الزوج فثلاث
 وان اختلفت بطلقة او اسين فواحدة بانيه وان لم ينو شيئا فلا شيء مع يمينه وهو قول
 الكوفيين **قلت** فيه خلاف زفر بنه السنين وهو قول سابع وهو انه لا
 يجر نفوذ الطلاق الى النساء قاله طائفة وهو قول الظاهرية وقد تقدم نقص
 لهذه الاقوال فان قلت روى عن هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال في امرك ثلاث قلت التبرك لا يفقه مرفوعا الا من حديث
 سلمان حرب قال وفيه كلام وقال البخاري لا يعرف مرفوعا بل هو موقوف على
 اي هريرة وفيه كثر يولي ابن عمر جهنم قاله عمار بن احمد ذكره عبد الحارث وعنده
 الثلث مخول عمارا اذا نواها وفي البسيط النفوذ اليها تملك في الحج بخلاف
 النفوذ في اجبي حيث قلنا انه يجب البذر فلا بد من الاتصال والحد في المجلس
 لا يفي وغلط بعضهم في المجلس **قلت** غلط هو الضوابط فانها كالحاج في
 ذلك لا التامل والظن في المصطلح وصابط ذلك المجلس الا اذا وجد دليل الاعراض
 عن ذلك والرهبة عنه بوزنه ما ذكرنا في النسيئة انه يسترط فيقولها في المجلس على المصطلح
 وقيل في الحال وفي رجوعه وقيل لا يجر قال فان استرطنا القول فقلنا ننسها
 قول ولو قال وكلت ان تطلق نفسك قال القاضي كمال ان تنصرف في المجلس معني
 التملك فيه اذا ظاهري من عمل لتيسر لا يكون دللا ورجوعه بعد تنوليه صحيح
 وقال ابن خراش لا يجوز على التملك واورده عليه ابن طالق في الدف فانه يجوز رجوعه فيه
قلت قد ذكرنا الفرق عن قرب ولو قال لها طلع نفسك ونونا لما وقع الملام
 وكذا في الامانة وان نوى احدهما لم يقع قال وقال ابو حنيفة ان نوى الزوج وقع
 وان لم ينو المراه لان كلامه مستر بالنية وهو كالمعاين وهو قول ابن حنبل وقد
 صارت الكتابة بالنية لصح الطلاق فلا يحتاج لانه احرى بعد بعين قول
 الزوج في الطلاق واحتج الظاهرية على عدم الاقتصار على المجلس كذا في عايشة
 رضي الله عنها وعن امها انه عليه السلام قال لها اي ذا كذا لم امر فلا يجلي حتى

نسألك

نسألك ان نوى ولم يقل لها في مجلسك لا جعل لها الخار في مجلسها وبعد حث
 امرها بذلك وفي البسيط لو قال لها طلع نفسك ونوى ثلثا فثالثت بغيره ولم
 ينو عددا فالظاهر يقع واحدة وفيه وجه انه يقع الملام لا متاجزا بها على طاهر اذا
 طلقت نفسها الطلاق المفوض اليها وهو ثلاث بالنية قال وهذا يؤيد مذهبنا
 حنيفة ولو قال لها طلع نفسك ونوى ثلاثا فثالثت بغيره ولم ينو ثلث قال القاضي
 قال لان العقد مضى به وفي الدخول قال طلع ثلثا فثالثت بغيره الملام جواب
 وبطله في المحنط ولو قال انت طالق او قال فانت طالق يقع واحدة لا لغير جواب
قلت والمفتي منزله المصريح به كان امام الحرمين الوجه في هاتين المسألتين البناء
 على القولين التملك والتوكيل فان قلنا انه تملك وهو الصحيح البناء القابل
 قبلت من غير ذكر العوض في الحال المعافاة وان قلنا بغيره في الحال لا يقع
 التملك ويحتمل ان يقال معني التوكيل ايضا ان قلنا سقته بالمجلس فاذا سقته حسن
قوله ولا بد من ذكر النفس في كلامه او دلائلها لو قال لها اختاري فقالت اختري
 فهو باطل قلت السطر في ذكر النفس او للاختيار في احد الكلامين لوقوع الطلاق
 بان قال الزوج اختاري نفسك او اختاري بطلقة او اختاري اختاره او قالت
 المراه اخترت نفسي او اخترت بطلقة او اختاره وقع الطلاق بذلك اما لو قال لها
 اختاري فقالت اختارت لم معني ولو قال لها اختاري فقالت بطلت فذلك ولا
 معني خلاف ما لو قال اختاري نفسك فقالت بطلت حث بغيره وثلث في البداع
 وراد تكرار الاختيار في كلام الزوج وكذا لو قال اختاري فقالت اخترت اي وادعي
 او اهلي او للازدواج استحسانا وفي جوامع النفع خلاف اخترت اخي او عمتي او قالت
 اخترت نفسي وزوجي فالمراد للسابق وان قالت او زوجي بكل ولو قال لها اختاري
 فقالت طلع نفسي مع بانيه عمارا ياتي وفي البداع قال لها اختاري فقالت
 اخترت الطلاق مع واحدة رجعية وذكر النفس بشرط عند الامانة الملام
 اما عند مالك في كلام صدر منه مع النية يقع الطلاق وان لم يتعبر به واتا
 عند الشافعي وابن حنبل فلا بد ان يكون كلامه او جوابا لها ما يعرف الكلام اليه
 عند عدم ذكر النفس هكذا ذكره في المعني وفيه لو قال اختاري كذا القاضي

ان قال اشرت ولم يقل نسي لم يطلق وان نوت لان الكلام عرى عن المفسر فلم يصح
وانما ورد الاسترخاء في المفسر من احد الجانبين اما من جانب فلان الكلام خرج جوابا
مفسرا عاذا في الاجل هذا لا يستلزم منها البينة مع فيه الزوج للطلاق خلافا للساق
وابن حنبل وانما اذا كانت مفسرة في جانبها فلان كلام الزوج يحمل فحمل على المفسر
لان معنى قوله اشرت اني اؤخر ابي او نفسك فاذا قالت اشرت نسي فهو الجواب
وعند عدم المفسر من احد الجانبين ساهس ولا يفيدان الا بدليل كما ذكرناه
ولو قال لها اشرت اؤخر ابي او تطلقه لان الظاهر الاول للاقرار واختارها
نفسها هو الذي يحد مرة وسعد اخرى بعد مرة يصح الطلاق او يحد النكاح
مرحبا بهم ارادة الطلاق خلاف اختارها زوجها فانه محدد ولو قال لها اشرت
فقال قد اشرت نسي متى اذاع الزوج معي قال للطلاق بعد الملك وهي في
عظمته حتى كل وطها ومنع طلاقه في الجواهر اذا ملكها الزوج او غيرها او ملك
غيرها لم ينقل الطلاق عن ملكه بذلك ولا خرجت القضية من يده ولا يقال ينبغي
ان لا يبقى للزوج ولا يهر الطلاق بعد الملك كما في ملك الاعيان لانا نقول بملك
النقل لا يبقى سواه في ملكه اذا مضى في النقل خلاف الاعيان فانها اذا كانت
ملوكة لانسان لا تكون ملوكة لعزبه ولهذا جوزنا ان يكون الواحد عا الاصيل
وعا الكفيل والمضام في الاستيفاء حين يصير عينا **قوله** ولو قال لها
اشرت نسي فهي طالق احسانا والنساء من ان لا يطلق لان قولها اشرت بشرك
بين اكال والا استيفاء على المذهب العج عند الجوين او هو يحمل للاستيفاء
فلا يقع بالشك او مع الاحتمال وصارت كما لو قال لها اطلق نفسك فقالت انت طالق
اطلق نسي لا يقع له وعند وجه الاحسان قول عائشة رضي الله عنها
بل اشرت الله ورسوله فاعتبره عليه السلام جوابا عنها **قلت** لفظ عائشة
في هذا استأثر ابوك فاني اريد الله ورسوله والدار الاخره قالت لم ففعل
ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلنا فقلت رواه الجماعة الا ما ردد
وقولها اريد الله ورسوله بمنزلة اشرت الله ورسوله ولم افعل على بل اشرت
الله ورسوله والمعنى فمما واحدا وكل واحد منهما فعل مضارع وهذا لا

٤٥
فعل المضارع حقيقته في الحال ويجازية الاستيفاء وقد مر هنا في ذلك في الجامع
وهذا قلنا ان الكافر اذا قال اشرت ان لا اله الا الله واسم هذا محمد رسول الله الذي
حكم بسلامه ولو كان يحمل الاستيفاء والوعد لم يحكم بسلامه وسلمه او التمسها
وقول المودن ولا كذلك اطلق نسي فان حمله على الحال يستلزم لان التعلق فعل اللسان
من الحال ان يطلق نسيها في زمان الوعدية اذ كل واحد منهما فعل اللسان ولا كذلك
قوله اشرت لان الاخبار على القلب لجازان حمل صفة عن طام فانه وكذا اشرت
لان صفاته الحضور بالقلب اي احضر قلبه نوديا للسهادة وفي المرحبان ولا ان
اشرت في الهرب ينصرف الى الحال دون العدة في المستقبل يقول الرجل اما اشرت
كذا فهو كاشفها فترك فيه القياس كذلك وعمل بالنسبة في اطلق لعدم العدة عنه
وفي فاضل خان قالت عائشة انا اشرت الله ورسوله فكان لذلك حسمتها وخوفا
لا عده ولا نفي في اطلق ولا عرف في حملها للوعد **قلت** انما بنا حفظوا هذا
من عائشة رضي الله عنها خوفا وجملة على الكمال قال وكذا قولها اشرت نسي وجب
حمله على الحال ولا ذلك فانه يحمل الرد والاعراض عن اشرت الطلاق والاستيفاء
نفسا فوضحتها وبذلك خرج الامر من يدها وليس فيه اشرت نفسها فلا يصل ذلك
نفس في القضية ولا يشترط في بقائها في القضية اشرت الزوج في الحال حتى
يحل على الحال بدليل انها لو اشرت اشرت زوجها في المستقبل خرج الامر من يدها
ونفس زوجها ولو قالت نوت الحال في قول اطلق نسي ينبغي ان يقع وقد ذكر
في زيادات الزيادات لو قال اطلق هذا ما لم فقال اسري ونوت الحال بعد
البيع وفي المحرط قال ان زوجك فقال فقلت نفقة لاه وان قال نفقة الاستيفاء
الا انه يحمل الحال خلاف البيع لان النكاح لا يحتمل السوء والعدة لتقديم ذلك فيه
وفي اشرت لا يحتاج لما يقبها بعد نية الزوج مع ذكر المفسر منها او منها وفي الداعي
عن اسمعيل السجعي لو قالت اشرت نسي او اطلق فطلق للاستيفاء فلا يقع به شيء
فان قالت اردت به الانشأ وقع قال النوادي هو لو قال الوصي لو قالت
اشرت نسي وفي احكام المذاهب للشيخ انكر الدارزي وخلفه القاضي كرتن يوم
انه عليه السلام خير نساء في الطلاق وهو طر السوء وانما خبره من الدنيا والاخرة

فان اخترت الآخرة من عنده وان اخترت الدنيا طلعت ثلاث السنين بدليل قوله تعالى
 استعلن واستعلن سراً خائفاً جليلاً وهو قول الحسن البصري فلما هذا دليل على ان اختيار
 انفسهم طلقة بآية ثلاث لهنه علمة السلام عن ارسال الثلاث جملة فلا يسكن علم الله
 في جعل الاختيار ثلثاً واجابوا بان المتع يكون بعد طلاقه في النسخ اخرجهم من
 بينة علمة السلام بعده وبعد المنة في المدخول بها وبعد الطلاق لا يفي المدخول بها
 وان قال لها اخاري اخاري اخاري فقالت قد اخربت الاولى والوسطى او
 للآخرة طلقت ثلثاً عند ان حيفه ولا يحتاج فيها الى نية الزوج ولا لايتها وقال
 بطل واحد قال الطحاوي وبه نأخذ في جوامع الفقه لو قالت اخربت المطلقة الاولى
 مع واحدة مائة وانما حججنا بالنية ولا لا ذكر النية لمكان التكرار والاختيار
 في حق الطلاق فهو الذي سكر دون اختيار الزوج وقد اوصى به في الولو احي
 وقال في الجوامع اخاري اخاري اخاري بالثبوت الطلاق فقد استمرت النية
 مع ذكر المال والتكرار مع ان ذكر المال يرفع جانب ارادة الطلاق في جوامع الفقه
 التكرار يعني عن النية في رواه الجوامع الضعيف في رواية الربادات فيسقط النية في
 التكرار ايضا وهذا خلاف قوله اعدي اعدي اعدي ولم يوسئاً لا يقع الطلاق
 اتفاقاً والفرق عا رواه الجوامع الضعيف ان قوله اعدي اعدي اعدي مع الله عليها
 وهي لا تحصى في البدائع وان قال لها اخاري ثلثاً فقالت اخربت في الثلاث
 لان النية على التثنية دليل اختيار الطلاق وقولها اخربت بعرف الله من الثلاث
 وان لم يحرر ما قال اخاري اخاري اخاري وتوى بكل واحدة منهما الطلاق
 فقالت اخربت مع ثمان مائة في ستر في البدائع الشرح التكرار **قلت**
 في سؤال لقولنا لما نوي بها الطلاق بآية الاولى فيسقط النية وان
 البائن لا يلحق البائن بحراً ونزدا في نفوسه السؤال بان ما صار ذكره قوله
 اعدي اعدي اذا نوي بالاولى الطلاق وان لا يقع ثمان لان الواقع بذلك رجع
 والرجعي ملحق والفرق ان في الاولى ثمان مائة ما يقع في الاولى وفي
 اعدي اعدي مع ما يقع في الزوج فيفرق ان في النية عند الاولى
 لانه يصير حال حال مدارة الطلاق فلا يحتاج بعدها لآية الطلاق لما قلنا في

اعدي اعدي فانه اذا نوي بالاولى طلاقاً قاطعاً وان قال اخاري او ذكر
 الاخرى بالواو او بالفاء او سم فقالت اخربت او اخربت اختاره او الاختاره او
 سره مرة او دفعه بدفعه او نواحدة او اختاره واحده فهي ثلث وان موحده ذلك
 النفس من الحائنين جميعاً اذا التكرار من خائنه يعني ولم ينف استراط النية وقد شرط
 النية قبل في اخاري اخاري في مسئلة الجوامع ان اخارت الاولى او الوسطى
 مع تعري عندهما وان اخارت الآخرة وقعت بالثبوت وعنده تقع الثلاث في الكل
 وحسب الالف وان ذكر الآخرة بالواو او بالفاء لا يخلط الجواب عنده وعند
 لا يقع في مسئلة في البدائع لانه لو وقع لوقع بثلث الالف والزوج لم يرض بزوال
 ملكها عنها وملا نفسها بذلك وانما رضى بالالف ولو قالت طلقت نسي واحدة لم يقع
 عنده وان كان المكرر بغير مال فقالت اخربت المطلقة الاولى واخربت نسي
 في طلقة او طلقت نسي واحدة او طلقة واحدة مع واحدة مائة ولو قال انطلق
 واحدة منها بطل كلها وان قالت اخربت نسي قبل تكرار الزوج بطل ما بعده ذلك
 ذلك كله في جوامع الفقه ولو قال لها اخاري اخاري اخاري فاخارت نسيها
 وقالت نوي بالاولى الطلاق وبالمباين المالم يصدق فضا لانه لما نوي
 للاولى الطلاق كان اجمال حال مدارة الطلاق وكان طلاقاً طاهره هكذا في المحظ
 والبدائع وفي رواية في استراط النية مع التكرار في المعنى ان لدر ثلثاً في واحدة
 وان اراد ثلاثاً وثلاثين في الساقع وان لم ينف قول احمد فخطرت فيه ولو
 قالت اخربت مرة فقد تقدم وقوع الثلاث بها وهو قول الشعبي والحفي وهو عطا
 واحدة بآية وقال ابو ثور رجعة لابي يوسف ومحمد رجمها الله ان ذكر الاول او ما
 بعد هذا ان كان لا ينفذ من حيث الترتيب ينفذ من حيث الافراد فيعبر فيما ينفذ ولكن
 ان يقال بانه ينفذ من حيث الترتيب ايضا فانه لو جعل باراً الواحدة منها مثلاً
 فاخارت التي تبارها المال مع المال وان اخارت غيرها مع غيرها عند
 هكذا ذكره في الجوامع في جوامع الفقه لو ذكر لكل خير ما لا واحدة اختارت
 مائة ولاي حيفه رضي الله عنه ان الاولى او الوسطى او الآخرة لقوله لو اجتمع
 في ملكها الطلقات الثلاث لم يبق فيها ترتيب كما في الجوامع في مكان اصل الترتيب

الترتيب والافراد من ضروراته فاذا قلنا ان افضل لغات هي التي لا تنال العلم
بالحال **قلت** هذا ممنوع فان الاولى اسم لغير متعين والوسطى اسم لغير متعين
نفسا ومنه فالاول اسم لغير متعين وهذا ذكره في الجماع وهو اللغز ثبت ذلك
ان يكون فردا اصل والسبب والوسط والحق صفة خلاف ما ذكره صاحب الكتاب
لانه لا معنى لغيرها الاولى او ثانيا بعد هذا لان توجيهها طرفة واحدة فالت الاولى او
غيرها فلم يكن في نفسها فائدة فلما ذكرها **فان قلت** سلمنا ان اصله الترتيب
ولا يلزم من تقدير الاصل ان لا يعمل بغيره بل يجب ان يعمل بالكل العمل وبلغ ما لا ينشئ
فما كان اوجهه فمنه كان لغيره وهو البرهان في بعضه وان كان اصل الكلام
السبب وهو محال واعتبره فيما يمكن العمل به وهو الحية والعق عليه وان كان
البنو عليه وهو البهوه **سبحا قلت** فقال قوله هذا اني محارز الاعان
ولست البهوه مظلومة بذلك ولا مراده كقوله لا اقل من هذه القدرة فان القدرة
مراده وانما المحاور عليه ما يكون فيها وسلم لا اقل من هذه الخلة والكلام ياتي عيا
المسلم في كتاب العيان ان شاء الله تعالى **فان قلت** لم لا تكون الاولى صفة للطلقة
حي تكون واحدة اتفاقا **قلت** تقدير الاختياره مدلول عليه لانها مصدر اختيار
ودلالة عيا الطلقة ضرورة فالاولى او لى ونعناه في الجماع والمحيط فان قالت
اخترت اختياره فهي تلك في قولهم جميعا نعم فيما اذا لم يذكر الاولى ولا اختيارها لانه المره
دعاهما لوصحتهما وقد ذكرنا نظائرها قبله قال ولان الاختيار للمنا كيد
ويزون التاكيد في الثلاث نعم التاكيد اول **قلت** مع انها لا يكون للتاكيد
لان التاكيد للافراد والمصدر المولد قسم المصدر الذي يكون العدد **قوله**
ولو قالت قد طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي تطليقة فهي واحدة مملكت الرحمة
لان اللفظ بوجوب الاطلاق بعد انقضاء العدة وكانها اختارت نفسها بعد العدة
قلت في كلامه مستلزمات وقد ذكر المسلم في الجماع والزنا ذات وجوامع الفقه
وقال في واحدة بانه في بعض نسخ الجماع الصغير قال مملكت الرحمة فاذكره هنا وهو
غلط من الكتاب لانه قال بعد هذا اذا امر بها بالبيان فادفع رجعتا وقع ما امر الزوج
وفي الجماع الصغير واحدة بانه وهو الصحيح فان نص عليه في الراديات وفي الحواشي

وكذا في المبسوط والزنا ذات والادخ ووجه ان المبال بحبر الدم والرام بالتميز
يكون بانها ومنه فان متساويين ان لا يقع الطلاق في قولنا طلقت نفسي في جواب احاديث
لان المفروض منها الاختيار فلا ينبغي ان يكون جوابه التلخيص قالوا قال لما طلعت نفسي ثلثا
طلعت واحدة خلاف الاختيار فانه لم يفرض منها الا فقتدا واصمتا وكذا ليس هو
من الفاظ الطلاق الا في جواب الخبر وفيه خلاف زفر وفي جوامع الفقه ان يوك
النفس في المجلس فيما يستمر ذكر النفس في وقيل لا يقع وبعد المجلس لا يقع ايضا وان
مكنت ساعة ثم قالت نفسي في المجلس في وفي المحيط لو قال لنا امرك بيدك فقال طلعت
ولم يقل نفسي لا يقع قالوا قال احاديث فقلت لا يقع وان قالت عني نفسي
لا يقع وان كانت في المجلس بصدق لانها مملكت الانثى وان قال لها امرك بيدك في
تطليقة او اختارك تطليقة فاختارت نفسها في واحدة مملكت الرجعة لا يفرض صريح
الطلاق وهو معتب للرجعة بالاجماع وفي المحيط لو قالت اخترت نفسي وروي او قال
روي ونفسي او روي لم يقع في وفي الشبهة في صحة يوكيل المرأة بالطلاق فوان وجبة
المنع انها لم تكن اهلا للموكالة بالنكاح عند في فذلك في الطلاق عند في ولا يجد صحة
وفي البدائع لا لزوم من جانبها ولا يصح الامر بيدها قبل علمها وفي المحيط قال لها
اخترتك لا يقع لان البدان لا يقع البان لا طعة البان الا بالعلق والايلا والصريح
والسنة ذلك ان وقوع البان يقتضي البية وفيه البيئونه لا يفيد لانها حصل
الحاصل خلاف المحصل والايلا والصريح لكنها تقتضي البية عند وقوعه فقلنا في
الذخيرة حكما وتقليلا وفي جوامع الفقه لو جعل امرها طلقها فالامر بيدها عا طاله
ولو انما بها بطل الامر والخبر وفي الامالي هذا قول اي يوسف وعند اي حصة لا سطل
ولو قال امرك بيدك او اختارك نفسك ان دخلت الدار فباتها دخلت الدار واختارت
نفسها لم يقع شي ولو قال انت طالق بالف ان دخلت طلعت رجعت بغير شي وفي
المبسوط قال اذا جاهد فاختارك نفسك فباتها جاهد فلا خيار لها ولو قال
امرك بيدك او امره بيدها فباتها طلعت نفسها بطل الامر ولو طلعت فطلعت
احداهما والبيان البية **فصل** في الامر باليد **قوله** وان قال امرك
بيدك ينوي ثلثا فقلت قد اخترت نفسي بواحدة هي ثلاث لان الاختيار

فخرجوا باللام للونه ملكا كالمخبر لمن مرد عليه قوله طلع نفسك فقالت اخترت لا تنفع
حتى وان كان ذلك ملكا واني الكلام عليه في فضل المنية وما المريحاني قال لها امرك
بيدك فاخترت نفسها تكلوا فيه والخيار وتوهمه والواحدة صفة للاختيار دون
الطليعة او المنعوت نذلول عليه لانه يحذر اختيارك المدلول المدلول وكما انها
قالت اخترت نفسي باختياره واحده او ثمة واحده اذا لما بالاختيار للمره وبذلك
نفع الملائك وصحت بين الملائك لان الامر بصدور وهو اسم حسن يحتمل العموم والخصوص
وبينه الملائك لله العموم وقد اوضحنا ذلك في باب ابتغاء الطلاق فلا يفيد داز قالت
قد طلعت نفسي واحده او اخترت نفسي بنطليعة هي واحده بانه لان الواحدة هنا
نعت لمصدر مفعول وتقول الطليعة لدلالة قولها طلعت عليها الا انها بانه لان الامر
باليد تنفع البان فاذا امرها بالبان وقعت رجعيًا نفع عا ما امره الزوج عا ما
باني والفرج من نذهب الشافعي ان قوله امرك بيدك وطلع نفسك واختارتي نفسك
تلك بيها وتنتصر عا المجلس وقال ابن حنبل اختارتي نفسك نفسك لذلك وامر
سرك بوقل تطلق نفسها في شك وكذا طلع نفسك وقال الشافعي من اختارته بنفسه
عا المجلس قوله اختارتي قلنا المالك هو الذي تنصرف لنفسه والوجهل من فعل الغيرة
والزوجه عا به لنفسها دون غيرها لكن مرد عا هذا توكل المدر بامر نفسه فانه
يح عندنا وتقول عا به لنفسه وفي الحيط انصار الامر بالبدعي عا المجلس استحسان
لان فيه معنى التطبيق وهو لا ينتصر عا المجلس وقوع الطلاق بالخيار استحسان
لانه ليس من النافذة وانصاره عا المجلس استحسان لما فيه معنى التعليق حتى ان الردع
لا ملك الردع عنه ولا يطل بقيام من المجلس لكن ترك ذلك باجماع الصحابة **قلت**
في الاجماع نظر ويسمى ان يكون هذا استحسان من الاستحسان ولو جعل امرها سدها
فقال انت علي حرام او قالت انا عليك حرام او انا منك باين او انت مني باين نفع وفي
جوامع الفقه قال امرك بيدك او انت طالق فالبان اخدها فان احضرت نفسها
في المجلس بان او قامت طلعت رجعيه ولو قال امرك بيدك او انت بيدك او انت كفل
في نفسك او يا شمالك او قال جعلك الامر كله بيدك او فرص الامر كله اليك وتوكل يصح
ولو قال في عيبك او في رجلك او في ذاك لم يحج الا بالنية هكذا في جوامع الفقه

٤٨
حكم عرب ذكوة في الذخيرة وهو انه لو جعل امر امراته بيدها او بيد اجني ثم انها
ردت الامر او ردة الاجني لا يبطل لانه فليكن شي لا دم والمسلم مردود عن اصحابنا انتهى
كلام صاحب الذخيرة وفي المحيط عن محمد بن لوفال ثلاث مرات بيدك قالت قلت ولو قال
في ذلك فهو واحدة ولم يدر الفرق ولو قال انت طالق او امرك بيدك لم يطلو
في اختيار نفسها في مجلسها حينئذ ان شا جفها طالق طليعة رجعية بايقاعه
وان شا جفها طالق طليعة بانية باختيارها ولنفذ صاحب المحيط ان شا او مع طليعة
وان شا او مع باختيارها وهو بان انشا الطلاق المبهم يقال له او مع وان قال الامر
ان دخلت الدار فامر بك بيدك فان طلعت نفسها لما وضعت قدمها في الدار طلعت
وان طلعت بعد ما سست خطوبين لم يطلو ولا في الذخيرة كخروج الامر من بيدها
وفي جوامع الفقه ان نفسها لما دخلت طلعت وان سست خطوبين بطل وفي الذخيرة
ان كانت سست فاجابت في خطوبها وسبق حواها خطوبها بانث فان سست خطوبها
جوابها لم يبن وان قال امرك بيدك فاخترت نفسها قبل لا ينع وهو قول محمد بن ابراهيم
والايح انه نفع لان هذا الملع وجوه الخيرة ولو جعل امر امراته بيدك لا يقتل
فذلك اليه ما دام في المجلس وفي الذخيرة قال خمد في الاصل اذا جعل امر امراته بيد صبي
او مجنون او عتيد او كافر صار بيده وليس له ان يخرج من بيده ما دام في مجلسه فالوفور
لا امراته قال جواهر زاده لا استدال في العتيد والخاف لا بان من اقل المثلث
والطلاق والاستدال في الضي الذي لا يعقل والمجنون لانها ليس من اهل الملك
منع ان لا ينع لكن حجة باعتبار التطبيق بنطليعة كما سبق في قول الدار **قلت**
مرد عليه انصاره عا المجلس ولا يكون ذلك الا في المليلد عا هذا لو قال امراته
الصغيرة امرك بيدك في الطلاق طلعت نفسها طلعت وفي المفعي جعل امر امراته
مردص او مجنون فطلق لم نفع وسر عتيد او كافر ينع وان جعل امر امراته الصغيرة
او كانت مجنونة لا ينع وقال استب وعبد الملك اذا حررت الصغيرة فاخترت
فذلك لها قال مالك ان طلعت في حالها قال ابن القاسم تريد تلفت حد الموطي
وفي المجموع غيرها وفي معتبة فحار وفي معجزة ففخا وهاجر خايز وان غيرها
وفي معجزة فاخترت دفع لانه رضى فضاها قال مالك صتا يقتل وفي المحيط

مولاه الى كعب قبل خليمه وفي الروضه والذخير لو ولدت من رجل فارضته ثم ارتفع لبنها ثم ذر لها لبن فارضت صبا فلها الصبي ان يتزوج بنت ذلك الرجل وليس هذا لبن الفحل فان تلد من زوجها ونزل لها لبن فليس اللبن من زوجها ذكره الحسن بن زياد في النكاح وفي الذخير لو لم يلد منه ونزل لها لبن فهو من امه دور الزوج فان ولدت من الثاني فاللبن بعد الولاده وقبله الاول وان دخل وقت ظهور لبن الرجل الثاني وفي قول للثاني وفي قول لها ولو ان امه طلقها زوجها اومات عنها وانقضت عدتها فارضت صبيه فانه بسبب الرضاة بين زوجها المطلق وبينها وكذا لو تزوجت ثم ارضعت ما لم تحبل من الثاني فان حبلت ونزل لها لبن فاللبن من الاول عند ابي حنيفة حتى يضع فكون من الثاني وقال ابو يوسف ان عرف انه من الثاني فهو من الثاني وفي المخطط هذه روايه عن ابي يوسف وقال محمد واستحسن ان يكون منها حتى يضع من الاخر وفي الذخير طلق امراته ولها لبن منه وانقضت عدتها وتزوجت فوطيها الثاني اجمعوا على انها اذا ولدت من الثاني فاللبن منه ونقطع من الاول واجمعوا على انها لو لم تحبل من الثاني فاللبن من الاول اما اذا حبلت ولم تلد قال ابو حنيفة هو من الاول وقال ابو يوسف ان علم انه من الثاني بامان وفي المبسوط بزياده فهو من الثاني وان علم انه من الاول او حبل فهو من الاول وفي اختلاف زفر ويعقوب ان على قول ابي يوسف من الثاني بكل حال وفي روايه الحسن عنه من الاول فنقول ابي حنيفة

وقال محمد هو منها استحسانا وفي النبايع وهو قول زفر الى ان تلد من الثاني فاذا ولدت فهو منه بالاتفاق وفي الوبري اذا كان للطلقه لبن وحبلت من الثاني ولم تضع قال ابو يوسف ان كان اللبن من الاول غالبا فالجرمة منه وان كان من الثاني غالبا فهو من الثاني وان استوما فممنها وفي المبسوط والنبايع ان ارداد لبنها بسبب الحبل فهو ما لو ولدت من الثاني سواء نقطع الجرمة من الاول وفي المخطط عن ابي يوسف في قوله الاخير وهو قول محمد الجرمة منها جميعا حتى تضع وفي الذخير اذا كان لرجل امرأتان حملتا منه فارضت كل واحد صغيرا فقد صار اخوين لاب من الرضاع والفقه يسمون هذا اللبن لبن الفحل فان كان احدهما ابني لاجل النكاح بينهما وان كانا اثنين لاجل الجمع بينهما فان ارضعت احدهما صبيين صار اخوين لاب وام من الرضاع ولا لاجل هذا الرضيع ان تزوج امراه وطيبها هذا الزوج ولا للزوج ان تزوج امراه وطيبها هذا المرتضع ولو زنى بامراه فولدت منه فارضت صبيه لاجل هذا الزاني ان تزوج بهن الصبيه ولا لابيه ولا لانه ولا لابنا اولاده لوجود البعضيه بينهما وبين الزاني ولعم الزاني وخاله ان تزوج بها كالمولود من الزنا ذكره في المخطط وفي الوبري ان لم يكن لولد لها نسب ثابت من رجل اذا زنى بامراه او نزل لها لبن من غير ولاده وارضعت به صبيه كانت الجرمة من قبل الام خاصه وفي النبايع اللبن الحاصل بسبب ولد الزنا هو من الام خاصه وان ثبت نسبه كالوطي شبهه كاللبن منها وفي الاستيعاب لبن ولد الزنا

فأمر أني سركي كحفاها سعة نهرها ونفقه عذتها فغاب ولم تحضر في مضى المدة
فهو يؤكل مطلق لا يطل بالقيام من المجلس والجمع انه يملك بطل بالقيام وسيل
المرعنان عن رجل جعل امرأته يدعها على انه ان غاب عنها شهرين تطلق
نفسها متى شاءت فغاب شهرين الا بتواخض في النوم الاخر فغابت المرأة حتى مضى
شهران لم تطلب نفسها فاجاب انه يقع فلقة نظر لانه يعلق بنفسه لا بغيبته
وفي المفع الامر بالبدل لا يستصحب على المجلس لقول عارض الله عنه بقولها حتى تنكح
قال ابن قدامة لا يعرف لها خالفا ذلك فيكون اجماعا ولا يوجب في الطلاق
فكان عارض الداعي في الواجب على يد اجني **قلت** في المدونة قال مالك ان
حرها او ملكها فذلك لها ما دامت في المجلس قال ابن يوسف في شرح المدونة وقاله
عمر وعثمان وابن مسعود وكثير من التابعين وفي مصنف ابن ابي شيبة في قول عمر
وعثمان وعبد الله بن عمر وطاوس والشعبي وقال اجماعنا بقول اجماع الصحابة وهو
اذا لم يعرف لغير الله عنه خالفا من ان قول من ذكرنا من الصحابة مشهور ولا
حكم علمه لم يكون اجماعا بل لو علموا قطعا انه لا خالف له بان علموا فتواه بذلك
وسكنوا ولم يتركوا غلته قال الشافعي ليس باجماع ولا انسب الى السالك قول
اما عدم علمه من خالفه فلا يدل على الاجماع اليه وقوله يؤكل ممنوع فانه يملك
عند الامنة وقوله في الواجب على يد اجني باطل وقاسه فاسد فانه يملك فيها
ويستصحب على المجلس عندنا في الاخر ايضا الا اذا كان وكلاهما على ما ياتي في
قوله ولو قال لها امرك بذلك اليوم تدخل فيه الليل فان ردت الامر في
يوها لا يبيح الامر بتردها في الغد لانه امر واحد لانه لم يحلل منها وقت
لم ينشأ وله الامر بالبدل وقد يجم الليل ومجلس المستوزه باق لم يسه فكانه قال
امر بك بذلك في يومين وعرض خيفه اذا ردت الامر في اليوم بتردها الخاز
في الغد لانها لا يملك رد الامر حتى يضي المدة كما لا يملك رد الاجماع ولا ردها
كتامها من المجلس واشتغالها بعمل اخر وبذلك لا يطل اخبار الوقت في
ووجه الظاهر انها لو اخطرت نفسها اليوم لا يبيح لها الخبز الاخر
في الغد فكذا اذا اخطرت زوجها مرد الامر لان الخير من الشين اذا اخطرا احدهما

لا يبقى لها الخبز الاخر اذا اخطر الخبز وعرض يوسف اذا اخطر الخبز فينت
لها خبز ان لا يستفاد كل وف بخاره وكذا في المحظ ولم يقدره يقول اي يوسف
ومثله في الحرام لكن قال ان اخطرت في اليوم فلا خيار لها في الغد **قلت**
اذا كان ذلك خيار من يستعمل ان سعى لها خيار في الغد لان الجانب لا يلحق الجانب
اما لو جدد عقدتها في اليوم فاما المانع من بقا خيارها في الغد وقد اطلق المانع
في الحرانه وفي النواذر جعل ذلك قول اي يوسف وفيه لو قال امرك بذلك
اليوم وامر بك بذلك بعد عذتها امران فان تزوجها فيه فلها ان تخار غذا
وفي فاصي خان قال لها امرك بذلك اليوم او امر بك بذلك لهذا الشهر وردت
اليوم في ظاهر الرواية لا يطل وعارض رواية الكرخي عن حنيفة بطل في ذلك
اليوم فلها الخيار بعد ذلك هذا ذكره السهني في المسقى وفي فاصي خان لو قال
لها امر بك في هذه السنة لم تطلقها فاحده قبل الدخول ثم تزوجها في تلك
السنة فلها الخيار في قول اي حنيفة وان قال اذا اخطرت من الشهر فامر بك بذلك
وتطلق قبل الدخول فخير من الشهر فالامر بتردها ولو قال امر بك بذلك اليوم
وغدا وبعد غد فهو امر واحد كونه قوله امر بك بذلك اليوم وغدا ذكره
في فاصي خان وفي خزانة الاكل قال امر بك بذلك اليوم وغدا وبعد غد
فهو امر واحد ممتد فلوردة اليوم بطل في ذلك كله لما لو قال امر بك بذلك ابدا
فردة وفي المحظ في امر بك بذلك اليوم وغدا وبعد غد فردة في اليوم
بطل الامر كله كما ذكره في فاصي خان والخزانة وذكره في عنوان المشايخ ان لها
ان خيار ونفسها في العبد جعل ذلك ثلثة اوقات وفي المحظ ايضا اذا قال
امر بك بذلك اليوم وغدا وبعد غد فردت في اليوم لا يطل خيارها في الغد
وبعده عند اي حنيفة وعندهما بطل ولو قال امر بك بذلك شهر امر دته في
اول الشهر ثم ارادت ان تحار نفسها فلها ذلك عند اي حنيفة ومحمد ولا يوجب
اخبار زوجها في ذلك اليوم بخلاف خيارها في يوم اخر في ذلك الشهر وعند
اي يوسف بطل ذلك كله وفي هذا الخلاف قال امر بك بذلك كذا سبت او اذا
سبت او سبت وقيل الخلاف على العكس والجمع الاول وفي الذخيرة

قال امرئ بن بك نونا او شهرا او سنة فالامر من يدها من تلك الساعة الى
استكمال المدة ولا يخرج الامر من يدها بالعام عن المجلس ولا بالاعراض
والاستغفار فقل احد ذلك في المحيط ولو قال امرئ بن بك هذا اليوم او الشهر
او هذه السنة فلها الخيار في بقية المدة وعن يوسف انه على اليوم كله ولو
قال في هذا اليوم فلها مجلسها وعن محمد لو قال امرئ بن بك راس الشهر كان
الامر يدها الليلة التي قبل الهلال ومن الغد الى الليل ولو قال في راس الشهر
كان لها مجلسها حتى تغرب الشمس في اخره لو قال امرئ بن بك اذا اهل الهلال
او تلك السنة او قدم فلان فلها الخيار في ذلك المجلس لا غير وروى عنه ما
يخالف هذا فانه روى ابراهيم عنه انه لو قال امرئ بن بك رمضان او في رمضان
فهذا سوا والامر يدها رمضان كله ولذا عدا في غدا سوا في القدوري
عن يوسف اذ قال امرئ بن بك في راس الشهر فلها ان تطلق نفسها مسرة
واحدة في الشهر ولا تطلقها اخرى ولا يخرج الامر من يدها قبل المجلس
فان قالت احترت روجي بطل خيارها في الشهر كله عند يوسف وعند
ابن حنيفة بطل في ذلك اليوم ولها الخيار في الغد فكذا ذكره القدوري
الخلاف في هذه المسئلة وذكر الخلاف في بطل هذه المسئلة على عيسى هذا
وقال بطل خيارها في جميع الشهر عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا
يبطل في مجلس اخر ولو قال امرئ بن بك في اعشره ايام فالامر يدها من تلك
الساعة الى اقصي عشره ايام بالساعات ذكره المرعشي فان نوى بعد
عشره ايام صدق ويانه ايضا لانه كتمه خلاف الظاهر ولا كما روي هذا
قولنا واحسن فيه خلاف محمد وفي المعنى وان قال احاديث نفسك اليوم
وعدا فردت في اليوم بطل كله وان قال احاديث نفسك اليوم واحاديث
نفسك عدا فردت في اليوم يعني يدها الامر عدا ولو قال انت طالق في
شهر كذا او في سنة كذا فهو كالوقال في شهر كذا لا يقع الا في ذلك الوقت
وبه قال الساجي وعند ابن حنيفة يقع في الحال وعند ابن يوسف بعد بعض
الشهر او السنة ولم ذلك كله في خزانة الاصل وفي المحيط لو قال امرئ بن بك

من الغد

نونا

نونا او شهرا او سنة فلها الخيار في جميع المدة ولا يبطل بالعام والاعراض
ولو قال انت طالق في سنة فالطلاق واقع بعد سنة ولم يحد خلافا وهكذا ذكره
في شرح مختصر عصام وفرو بان الطلاق لا يوقع فلو وقع بعد بعض السنة بطل
المباينة خلاف الامر بالمند **قلت** الى لامها القائه فلا بد للاسرها من الاخذ
ولا يجوز ان يكون الاخذ بقولها فوجب ان يقع في الحال كما لو قال في الساعة
لا شهر كذا او في سنة وقوله كما لو قال في شهر كذا او في سنة كذا باطل اد حمل كلمة
الى عاقله لا اصله وقوله لانه كما التافيت في الانواع لقول الرجل اننا
خارج في سنة كذا او فساد هذا ظاهر وهذا الاستعانة ممنوع وليس من كلام
العرب فلو سلم فهو اول كالف لانه حمل في هذا على التعميم وهذا حمله
بعض في الطرفين حتى اوقع الطلاق في اول الشهر والسنة وهو خليط وفي شرح
المدونة لابن يوسف قال ابو النسيم لو قال لها احاديث نفسك اليوم كله ولم يحد
حتى في اليوم ففي قول مالك الاخر لها ان يحار وان بقي اليوم ونفرا فالتام بوقف
او بوطا وعند ابن العاصم احاديثها بعد بعض اليوم قال وعليه جماعة الناس
وهو مروي عن عمر وعنه وعلى قوله الثاني اعبره خيار العتق عتقه وان بطل
المباينة في اليوم بغير دليل مع كماله الجماعة وفي المدونة قال اذا عدا عند
خيرتك وقعت الان فسقي او رد فان وطئها قبل عدا فلا يبيدها وعدا نا
لا خيار قبل العدا فلا يبطل خيارها بما عاها قبله وهو قول جمهور اهل العلم ولو
قال لها ادا قدم ولا حال سنها ومنه وان وطئها الزوج بعد قدم فلا يبيدها
بعد ومنه الا بعد زمان فلها ان يحار نفسها حين يعلم وفي المدونة قال انت طالق
عدا ان شئت فقالت انما طالق الساعة او قال لها انت طالق الساعة ان شئت
فقلت انما طالق عدا وقع الطلاق سنها مكانها وفي الابواب ان ابو حنيفة
امرئ بن بك واحدة الا ان ينوي ثلثا والخيار لا يكون طلاقا وان نواه وفي
المدونات مسئلة وقال ابو عمر عند البراء باب الخيار قال ابو حنيفة من حبر
امراة ينوي ثلثا فينوي ثلث **قلت** نقل الجمع خطا عن ابن حنيفة والصواب
انه يقع به الظلمة البائبة اذ نواه ولا يقع به الثلاث خلاف الامر بالمند وقد تقدم

قوله ولو قال امرئ بذكر يوم بغيره فلان فقدم ولم يعلم بقدمه حتى خزن الليل فلا خيار لها والمذكر فيه ان اليوم متناول بياض النهار كالمهارة متناول مطلق الوقت من ليل او نهار فان قرئ به ما بعد براديه الوقت الممتد من طلوع الفجر الى غروب الشمس والصوم والامر باليد فانه مما استند ولهذا نصرت له الاجل فيقال امرئ بذكر يومنا وشهرا وسنة وقد تقدم الكلام على ذلك وقال ابن طالق يوم بغيره فلان فقدم ليل لا يطلق وسنم من حكم توقعه وجه اليوم على مطلق الزمان كقولنا فاذا لم يعلم بقدمه حتى خزن الليل فقد خرج وقت خيارها ولا يصح بعدها العرب جن عليه الليل جنونا ويقال ايضا جنه الليل واجنه الليل بمعنى وجان الليل ادلهما وقيل **هـ** لولا جنان الليل ادرك ركننا ن بدي الوقت والارطي عاص من يأس **و** قال ابن السكيت وروي جنون الليل اي شدة ناس من طلبة وحسن الميت واجنته اي وازيته وجن الرجل فهو مجنون ولا يقال له جنه الله وانما يقال اجنه الله ولا يقال جن على القياس وبغناه في الهجاء واذا جعل امرها بغيرها او غيرها ملكت يوما او اكثر ولم تنم فالامر بغيرها ما لم يات خذ في عمل اخر بذكر على الاعراض وقد ذكرنا وجه ذلك وباقية من المذاهب المختلفة ثم ان كانت تسع بغير مجلسها ذلك وان كانت لا تسع لمجلس عظمها وتلوع الجزاليتها ولا تعتبر مجلسه لما فيه من معنى التعلق بحقه بخلاف البيع لان ذلك مملوك محض اذ تملك العين لا يقبل التعلق بالسرق فاذا اعتبر مجلسها فالمجلس بديل نارة الخول عنه ومرة بالاحذ في العمل الاخر ما فيه وكخرج الامر من بغيرها مجرد القيام وان لم يبدل المجلس لوجود دليل الاعراض اذ القيام يفرق الدراي والمفود اجمع له ولوقايات قائمة تفعلت في خيارها لانه دليل الاقبال عليه وان المفود اجمع للدراي ولهذا فان جلسته مستظلا كجاءها وقال التوري ان كانت حاله بغيرها فلا خيار لها وان كانت قائمة جلست في خيارها وهو قول حارس بن زيد لقولنا واذا كانت قاعدة فانكاف او سكتة ففقدت انه استقال من جلسته بالجلوس مثلا فلا يكون اعراضا كما اذا كانت حنسة فترتعت قال صاحب الفيات بقوله رواية اجماع

الصغية وقال في غير اذ اذانت فاعده فانكاف فلا خيار لها لان الانكا اظهار المهاون بالامر فكان دليل الاعراض والاول اجم يقال اجتنى الرجل اذا جمع ظهره وساقه بعمامة او بغيره ذكره الجوهري وفي المرعياني لو كانت قاعدة فانكاف قال الكلواني لا يبطل خيارها في طاهر الرواية وفي الدخيرة عنك يوسف يبطل ولو كانت قاعدة فاضطحت عنك يوسف روايان فيه قال الكلواني ان وضعت وسادة ووضع راسها عليها يضطحم فيل لا يبطل خيارها وقيل يبطل وفي المحط وهو طاهر الرواية وفي البزابع عنك يوسف فيه روايان عن رواية الحسن عنك لا يبطل وفي رواية الحسن بن مالك عنك يبطل وهو قول زفر وان ذهب بتمام فافلت او نامت او امتشطت او احضبت يبطل خيارها ذكره في الدخيرة والخرائنه وفي البزابع ان نامت فاعده لا يبطل خيارها وقال مالك لا يبطل ذكره ابن تومس في شرح المدونة وهو قول زفر ولو جابها روجها يبطل خيارها ولو سرت ما اولست بياها من غير قيام لا يبطل خيارها ذكره في الدخيرة والخرائنه وفي المحط لو كانت قاعدة فانكاف او سكتة ففقدت او سكتت او ذرات او اذلت سببا سيرا او لمست او سرت ما لم يبطل خيارها ولو قالت ادع لي الى استنيزه او ستهودا اسهرهم فهي على خيارها لان الاسارة لم يحرى الصواب واذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بمشاورة اصحابه فالمرأة وهي فاصيرة الدراي اولى بذلك وكذا الاسهاد للمحرر عن الحود فلا يبطل على الاعراض وفي الدخيرة والمرعياني اذ لم يجد احدا يدعوها بالسهرود فماتت بنفسها ولم يفعل ليدعوا بالسهرود وقيل لا يبطل خيارها لعدم ما يدل على الاعراض وقيل يبطل لبطل المجلس وان لم يوحده منها لعراض ولا بعدد بديل المجلس دليل بطلانه ما دامتها من مجلسها لا عن اختيار نص عليه في المحط وفيه ايضا ان ماتت ليدعوا بالسهرود ولم يحول عن مكانها لم يبطل خيارها لانها مضطرة الى القيام للاستيثاق وان حولت قبل بطل لبطل المجلس وقيل لا يبطل لعدم الاعراض **قوله** وان كانت ليستين وهي عاذابه او في محل فوفت هي على خيارها وان سارت بطل خيارها لان سيرة الدابة ووقوفها مضاف اليها لما عرف والسفينة بمنزلة البيت

لان سترها غير نضاف الى اركانها الا ترى انه لا يقدر عا وقفا وزايب الدابة
 يقدر عا وقفا وتسيرها كيت شاذة جوامع الفقه لا يبطل خيارها لتسير
 السفينة الا في رواية عنك يوسف اذا كانت واقفة فسارت وفي المحل
 بقوده الحال وهما فيه لا يبطل ويبطل بالزول عن الدابة خلاف المقود من الصام
 وكذا لو كانت قائمة وركبت او ركبته فاسقلت الى دابة اخرى وان كانت سايرة
 فوقفت في خيارها ولو احترت بالسفينة بيع ان تقول اجرهما وفي الدخلة
 والمحيط والسفينة السائرة كالبيت ولوجزها وهو في الملتوبة والوتر فالحق
 لا يبطل خيارها وكذا في ركعتين من السنن او النقل المطلق منهما ركعتين وفي
 الاربع ان قامت في الثانية والرابعة بطل وكذا ذكره الاستحسان ولم يذكره
 غيره وعن محمد في الاربع قبل الظهر منهما وهو الصحيح ولا يبطل به خيارها
 ذكره في المحيط وفي البداع ان ابتدأت الصلاة بطل فرضا كانت او نفلا
 ولو جعل امرها يدها لم يطلها ما تخرج الامر من يدها في طاهر الرواية وعن
 محمد في الاربع قبل الظهر منهما وهو الصحيح ولا يبطل به خيارها ذكره في المحيط وفي
 البداع وعنك حينه وان يوسف في رواية النوادر ولا يخرج وبالصريح لا يخرج
 بلا خلاف وقد تقدم حبسها قبل هذا وفي شرح المدونة لابن يوسف فان حبسها
 في صلاة فريضة او نافلة فصلت اربعا لا يقطع ذلك ما سدها وان زادت على
 اربع ففي تاركه ولو قالت كنت احترت نفسي فقال لم تخاري قال قول لها **قلت**
 ينبغي ان يكون القول له لا فلا لا ملك الانسا فلا ملك الاختيار لما عرف من
 القاعدة ان من لم ملك الانسا لا ملك الاختيار ومن ملك الانسا ملك الاختيار
 للمهمة في الاولى دون الثانية وفي الذخيرة قال لامرأته امرأتك بطلعتك
 اليك فقالت لم لا يطلعتني بلسانك ثم قالت طلعت نفسي طلعت لان ذلك ليس
 برذولا اعراض قال وفيه نوع نظرا لا تبدل به المجلس من حيث انه كلام زايد
 وان قال امرك بيدك وامر فلانة بيدك وطلعت فلانة ثم طلعت نفسها مع عليهما
 لان المجلس لم تبدل ولم يوحدها الرد ولو جعل امرها يدها في طاهر الرواية
 اليه طلق امرأته لا يخرج الامر من يده قالت طلعتني فقال لها اني تاهلك وقال

لم انو فهو مصدق ولا يتبع به وكذا لو قال طلعت نفسي فقالت احترت نفسي يا اهل
 لا يطلعت هكذا في الذخيرة **قلت** نقذا كالحالف ما يقدم من الكتاب في حال
 المدركة للطلاق انه لا يسفر الى اليد وذكرنا ان في الاعداد المضرة ثلثا لونه
 نوي بالا وفي طلاقا وبالبابين البائدين لا يصرف لانها في حال نفاذ كونه
 الطلاق وذكره في المحيط والبداع حكما وتعليل **فروع** ذكرها في الزيادة
 والمحيط واضلها ان الصريح لا يحاج الى التفسير والمفسر لم يلقه في العطف
 عند تعذرهما واذا ذكر الاختار والامر باليد فهو واو كان كل واحد منهما اعلى
 ههنا وان ذكرها في اخرها تفسير فان ذلك تفسير لما يليه دون ما قبله وان
 ذكرها بالعطف ثم ذكر التفسير كان ذلك تفسير لكل وضع الطلاق بها تفسير
 وخواتم الامر باليد والاختار والامر باليد لا يصح تفسير الامر باليد لان الاختار
 اقل احتمالا من الامر باليد والامر باليد لا يصح تفسير الاختار لانه الترافعا
 من الاختار فاذا قال امرك بيدك فطلعت نفسك او قال احاركي وطلعت نفسك
 فقالت طلعت نفسي وقع واحدة بانه لان الفاء للتفسير لان الامر باليد والاختار
 كل واحد منهما اسم وقد فسره بقوله وطلعت نفسك فكان وقوعه بالكتابة
 المفسرة بالطلاق لا بالتفسير وهو باين وحلف عا ارادة الملاك في الامر
 دون الاختار لما مر وكذا لو قال ما حبستك ان يطلعت نفسك او قال لم لا تطلعت نفسك
 لانه دليل ارادة الطلاق ولو قال امرك بيدك وطلعت نفسك فقالت احترت
 نفسي لا يصح سعي اذا لم ينو الزوج الطلاق لان قولها احترت لا يصح جوابا للصريح
 والمهم صار لهو العدم اليه والمفسر ولو قالت طلعت نفسي مع طلعة زوجة
 بالصريح الا ان يكون قد نوي الملاك بقوله وطلعت نفسك ولو قال امرك بيدك
 واختاركي وطلعت نفسك فاحارتي نفسي لم يقع سعي لما مر وكذا لو قال امرك
 بيدك واختاركي فاحاركي او قال احاركي وطلعت نفسك فاحارتي نفسي لا يصح
 تفسير المهم ولو قال امرك بيدك واحاركي وطلعت نفسك فاحارتي نفسي لا يصح
 تفسير المهم نفسا طلعت نفسي مع يمينه ان لم يرد الملاك بالامر لان التفسير الصريح
 اليها وقوعا باسنيين لان قولها احترت لا يصح جوابا لما ولذا لو قال احاركي

واختار وطلق نفسك او قال امرك بيدك وطلق نفسك فاختار نفسها
 مع طلقه بآية ما اختار الاخير ولو قال امرك بيدك فاختارني او قال اختارني فاختار
 بيدك فالحكم الاثر بالبدن حتى لو تولى الملاءم وان اكرها واقر بواحدة حملت لان
 الامر بصلح علم والاختار بصلح حكم لا علم فكان الحكم للامر تقدم او تاخر ولذا لو قال
 امرك بيدك فطلق نفسك او قال طلق نفسك فامر بك بيدك فالحكم للامر لانه علم
 فتع به طلقه بآية لانه لا يصلح للتفسير لان قوله طلق نفسك فالحكم للامر لانه علم
 فاختارني فطلق نفسك فاختارت بآية بواحدة بالامر لان قوله فاختارني بصلح
 تفسيره لان فيه نوع بيان وقامه بقوله فطلق نفسك لانه تفسير لقوله
 فاختارني فكان الاختار للتفسير لتفسير الامر بالبدن فتع واحدة بآية عند
 عدم بية الملاءم ولو قال اختارني فاختارني او فاختارني فطلق نفسك او قال
 امرك بيدك فطلق نفسك او قال امرك بيدك فامر بك بيدك فطلق نفسك او قال
 امرك بيدك وامر بك بيدك فطلق نفسك فتع ما تسان لان المبدء الثاني لا يصلح
 تفسير الاول ولا علم له لان المبدء لا يفسر مع مبدء والتمس لا يكون عليه لتفسيره
 فتع ان يكونا تفويضين فكان قوله فطلق نفسك فتع ما تسان لهما ولو قال طلق نفسك
 فاختارني فاختارت نفسها مع واحدة بآية وان طلق فبآية تسان لان الفتا
 للفظ فكانا تفويضين وقولها اختارت بصلح جوابا للحدود والصرح فتع
 واحدة بآية وقولها طلق نفسي بصلح جوابا لهما فتع بآية تسان وقامها
 تعرف من الزيادة والمحيط **فصل في المشقة قوله**
 ومن قال لامرته طلق نفسك ولا بية له او نوك واحدة فقالت طلق نفسي فهي
 واحدة رجعية وان طلق نفسها بآية وقدر اريد الزوج ذلك وتفن عليها
 وهو اجماع ولا اعتبار خلاف الظاهرية وعندهم يجوز انقاعها وتوكيل
 غيره بالطلاق ولا اضافة الطلاق الى الرمان المستقبل وفي البدائع لان تعني
 طلق خطي الطلاق الذي هو اسم المصدر وهو مطلوب الامر ومدلول عليه
 قال الله تعالى اعدوا لهم ما هم مكرهون للفقوى ان العدل الذي تطلبه اعدوا
 وفي قاضي خان طلق محض من الكلام وتطوله اصل في الطلاق او المطلق

فتناول الاقل مع احوال الخل والمصدر اسم ضمير وهو كحل ادنى الجنس وكله بعد
 عدم البية او عدم بية الكل كحل على الادنى وهو الواحد فاذا نوى كل الجنس
 وهو الملت كحل عليه لان المصدر له عموم فحل عليه عند بية وقد ذكرنا هذه المسئلة
 في باب انقاع الطلاق ونظيرها لو خلف لا يزوج النساء ولا يترك العبد فعند
 عدم البية كحل بالواحد لانه اقل الجنس فاذا احتشاد بالادنى مع احتمال الاعلى فيها
 اولى كلا مع الزائد على الادنى بالسك فاذا نوى كل الجنس وهو الملت كحل بية
 فيا لو نوى كل الجنس قوله لا ازوج النساء ولا اترك العبد ولا كحل فتعها اذا
 عند الخل وعند تعص مشا كحل على كل الجنس عند الاطلاق كسائر الفاظ العموم
 الا ان يتقدر ذلك حقيقة كالفن والعبد او سرعا كالملاءم فان انقاعها بجملة
 حرام وان طلق نفسها واحدة وقد نوى الزوج الملاءم وتعت واحدة كالملاءم
 لها طلق نفسك ثلثا فطلقت نفسها واحدة الا ان يكون قال لها طلق نفسك ثلثا
 بالف فطلقت واحدة كحل لا يقع في لانها لو وقعت لو وقعت بترك الكف ولم يرض
 الزوج بترك نفسها بذلك وان اطلقت او طلق نفسها ثلثين مع واحدة وعند زفر
 والائمة الملاءم مع ثلثين في البية وقد عرف وان لم يوثق وطلق نفسها
 ثلثا لا يقع في عند اي حصة وعند فتع واحدة وان نوى سبب لم يقع بية
 عند اصحابنا الثلث لان ذلك عدد وسع واحدة رجعية لان النفوذ اليها
 بصلح الطلاق وهو تعيب للرجعة وبية السن بصلح الامة لانها كل الجنس
 حرة وان قالت ابنت نفسي طلق رجعية وان قالت اخرت نفسي لم يطلق والفرق
 ان الزانية من الفاظ الطلاق لو قال لها ابنتك نوكي الطلاق مع او قالت
 نفسي فقال الزوج قد اجرت ذلك بآية تسان بواقة للنفوذ في الاصل كالفن
 في رماذه وصف البيوت في الحال فلما الوصف الزائد وبنت الاصل قالوا قالت
 طلق نفسي طلقه بآية خلاف الاختار لانه ليس من الفاظ الطلاق الا تترك
 انه لو قال امرته خرتك او اختارني نوكي الطلاق لم تقع ولو قالت ابنتا اخرت
 نفسي فقال الزوج فقد اجرت لا يقع به تسمى الا انه عرف طلاقا اذا حصل جوابا للحدود
 وقوله طلق نفسك ليس بخير وفي قاضي خان الطلاق الذي امره به رضى فاذا

حلف لا يشرب من لبن هذه البقرة فخلط لبنها بلبن غيرها فشربه يعتبر
الغالب عندها وعند غيره بحث مطلقا ولا يعتبر الغالب وقول محمد اظهر
واجوظ فيه وفي الرافعي اختلط لبن امرأتين وغلب احداهما فان غلبت
الجرمة بالمغلوب تمت الجرمة منها والا احصت بالتي غلبت فيها
واذا نزل المبكر لبن فارضعت به صبيا تعلق به التحريم وفي المعنى
نزلها لبن من غير وطئ فارضعت به طفلا تمت به الجرمة وبه
قال مالك والثوري والشافعي وابو ثور واجم الروايتين عن ابن حنبل
قال ابو بكر بن المنذر وهذا قول كل من حفظ عنه وفي رواية عن
لا تمت به جرمة الرضاعة وهو وجه للشافعية لان ذلك نادر
فلا يرتب عليه حكم وللجمهور ورفعها الامصار اطلاق النص ولانه
سبب النشور والنمو فثبت به شبهة البعوضة كالموطوء
فان قيل رجل زوج امه وهي عذراء كيف يكون ذلك فقل صغير له
اخت بكبرتها لبن فارضعت احدهما الصغير وكبر فزوجها وهي
امه من الرضاعة عذراء واذا حلب لبن المراه بعد موتها فاجر به صبى
تعلق به التحريم وهو قول الامامية الثلاثة واصحابهم وكذا عند الشافعي
اذا حلب لبنها قبل موتها فاجر به في اصح الوجهين وهو المنصوص
ذكره الرافعي وان حلب بعد موتها او رضع من ثدي امه لا تمت به
جرمة الرضاعة وذكره صاحب المبسوط مدركين احدهما ان اللبن محله
الحياة يموت بموتها فكون نجسا فلا يفيد جرمة الرضاعة والمدرك
الثاني له ان هذا الفعل حرام وجرمة الرضاعة كرامة فلا سال الجرام
كالزنا في سوح جرمه المصامير عند وفي الكتاب هو يقول الاصل في

٥٨
ثبوت الجرمة انما هو المراه ثم معدى الى غيرها بواسطةها وبالموت
لا تبقى حلالها ولهذا لا يوجب وطئها جرمة المصامير ويكره ان ذكر
في خزائنه الاكل وعلل في الرافعي بانه لبن حرام فلف هذا ممنوع
ولو سلم لا يمنع ذلك من ثبوت الجرمة لما فيه من انبات التحريم
وانشاز العطر وهو العلة المعتمدة في الباب وسطح بالواخاظة
خير واللبن عاك فان سعلق به التحريم وهو حرام نجس ذكره
الرافعي وغيره ولا يجل شره بالاجماع وكذا لو كان اللبن معلونا
في اصح الوجهين واذا قلنا بالاصح فان شرب جمع المخلوط تعلق به
التحريم وان شرب بعضه فوجها ن صار كالو حلب في اناء نجس جرمه
الرضاع تظهر في الميتة دفنا وتيمما يريد بذلك ان لبنها لو حلب
بعد موتها فاجر به صغير فزوج جاز لزوجها دفن الميتة
وتيممها من غير جليل لانه يحرمها بخلاف الاجنبى اما الجرمة بالوطئ
انما تكون لكونه ملاصقا محل الحث وقد زال بالموت فاقره وقال
ابو اسحق المالكي المص من ثدي الميتة يحرم ويحمله ابو وهب ولا
يحرم ولا يجل له واذا احتسب الصبي باللبن لم يتعلق به التحريم وهو
قول مالك والمنصوص عن احمد والاضاهر عند الشافعية هكذا في
المنهاج وفي الرافعي هو اصح القولين ويقال انه الجريد وعمره انه
تمت به الجرمة كما نفسد الصوم والفرق على الظاهر ان الفسد
في الصوم اصلاح البدن والفطر مما دخل وبوصد ذلك في الدوا
والحرم من الرضاع معنى النفس ولا يوجد هذا في الاحتقان لانه
بالفحش وهو من الاعلى لا من الدبر وفيه التبايع لو اقر في اذنه

وثانيها ان المتصرف عن ملك هو الذي يتصرف لنفسه والوكيل هو الذي يتصرف لغيره
عرف ذلك بالاستعارة والمراد عاملا لنفسها لانها ترفع قد الغير عن نفسه ومنفعة عملها
لنفسها ومنفعة عمل الاجني ترجع لا غيره لان نفسه وترفع قيد الغير عن غيره لا عن
نفسه فكان توكل لا يشاير التوكلات وبالله ان قوله طلع نفسك لا يناسب ان يجعل
توكلا لانها لا يقع ان يكون وكيله يا حق نفسها ويناسب ان يكون ماله لنفسه حق
طلاقها بملك زوجها بخلاف الاجني فان تملكه تصرف في غيره فلا مانع من جعله
وكلا عنه ذلك وكذا لو قال لها طلع نفسك ان سبت فانه تصرف على المجلس ولو كان
طلع نفسك متى سبت فلها ان تطلق المجلس بعده وكذا متى سبت او اداسيت او
اذا سبت لا سقيت بالمجلس ولو ردت الامم يكن ردا ولو اصبحت على اخر اوقات
كلام اخر اوقات من المجلس فلها ان تطلق نفسها بعد ذلك اي وقت شاء لان
متى واذا غابت في الاوقات فكانت لها طلع نفسك اي وقت سبت وفي المشروط
قال ابن طالق ان سبت او اوردت او رضى او احبب او هوى فقلت سبت او
خوها طلع واحدة رجعية ولا المغر وكذا اذا دمتي وكما او امن وحتي والى وفي
قوله طلع نفسك ان سبت او اذا سبت لا اخرها اذا قالت سبت وخوها بنفسها الامر
بيدها فلا يقع الا بانقاعها بعد ذلك والفرف ان قوله انت طالق ان سبت انقاع
تعلق بمسيتها فاذا قالت سبت وخوها طلع لوجود شرط وفي قوله طلع نفسك
ان سبت تعلق بطلقها بمسيتها فلا بد من وجود الانقاع فيها وفي الرخصة قال ابن
طالق ان سبت بشرط مسيتها تستلزم الواجب كالحكم وفيه قول شاذ وبسببه
الاجني لا بشرط على الفور في الامم وقيل كالمزوجه ورجم المولى وان لم يحاط بها
بالمسبة فقال روي طالق ان شاء لم بشرط الفور على الامم وقيل بشرط ان كانت
خاصة ولو قال اذا سار زيد لم بشرط الفور اتفاقا ولو قال ان سبت وشا فلان
فمسيها على الفور ولا مسية لان وجهان اجمعا عدم اشراط الفور واذا كان
ولو قال متى سبت فشا في المجلس ونحوه وفي الانوار لها امرل بيول ان سبت
او اذا سبت في كتاب محمد ذلك واحد الامر بها فان افترقا من المجلس وضعف ان
سبت واذا قال لرجل طلق امرلي فلان بطلقها في المجلس بعده وله ان يرجع عنه

بخلاف قوله لزوجته طلع نفسك لانه يملك وقد ذكرنا ذلك وفي الراجح لو قال لها
وكنتك ان تطلق نفسك قال القاضي ختم ان يحضر بالمجلس بخلاف توكل الاجني
لانه يتوكل بنفسه التملك قال وهو مخير والله اعلم **قوله** ولو قال لرجل طلقها
ان سبت او قال امرها بيول فلان بطلقها في المجلس خاصة وليس له ان يرجع عنه
عند انحائها التلاخ وبه قال مالك والثوري والليث ذكره في الامم في الانوار وكان
زفر لمع والاول سوا اذا التصريح بالمسبة كعدمه لانه تصرف عن نفسه وان لم يصح عملها
فاشبهه التوكيل بالبيع اذا قال له بيع هذا القيد ان سبت وكذا ان ذلك يملك للتصرف
بمنه حيث جعله بسبيل من تملكها ان شاء او نفسها في عظمة ان شاء بخلاف المأمور
بالتلاق حيث لم يجعل له خيارا في ذلك وهذا لان المطلق تصرف برأي الامر ونسبه
حكما فكان تابعا عنه وفي المفيد تصرف برأي نفسه ومسيته واخياره
الى حفظها الامر له بنصه وهو معنى المالكية والاصل ان التوكيل لغيره هو الا انه
والاستعانة بالغير والتفويض هو التملك المنة بالكلية ومنه قوله تعالى حكاية
وافوض امري الى الله وكذلك في بعض مسائلنا الاول توكل والى الثاني تفويض
والتملك يقتصر على المجلس ولا يقع الرجوع فيه عما امر بخلاف التوكيل فيها لان
التوكيل يشاء على التسعة دون التصديق على نفسه فلا سقيت بالمجلس ولا تطلق
الزدم كما في جميع الوكالات فانه ملك عزل التوكيل عما تقدم ولان الغالب على
الوكيل التصرف في غيره التوكيل لانه اذا كان خاصا استغنى عن التوكيل بنفسه
فالمفيد بالمجلس كرجعه عن توكيله الاصل وقوله كذا ان البيع لانه لا يحمل العقول
بالشرط والطلاق بخلافه **قلت** مع ان سبت يعلق للتوكيل بالمسبة دون البيع
والتوكيل يجوز تعلقه بالشرط بلا خلاف في جوابه نظر وفي احوالي وانا قوله
التصريح بالمسبة كعدمه فالمسبة نوع برادها في العقلة والاصططار
فالوكيل بهذه المشايخ ونوع برادها اثار النقل على التملك او التملك على النقل
ان اراد ذلك كالمالك الاصل والوكيل غير موصوف بهذه المسبة فبين هذان
التصريح بالمسبة ليس لعدم ولاها توكلت على في الاصططار لم بعد قوله ان سبت
فان ذلك حامل للتوكيل قبله بالسلوك عن تلك المسبة وان كان لها طلع نفسك ثلثا

فطلقها واحده في واحد وكذا لو طلقها سنتين وتبعها او ثلثا واحده بعد واحد
 وقال مالك لا يقع في الخالعة وان قال لها طلع نفسك واحده فطلقت نفسها ملكا لم
 يقع شيء عند الحنفية وزفر ومالك قال انما الحر من قول الى حنفية غايض وقال ابو
 يوسف ومحمد والساجي وابن خنبل يقع واحده لموافقها فيها والريادة تلفوا قالوا
 قالت طلعت نفسي واحده وواحدة او قالت لها طلع نفسك فقلت انت
 تنسي يقع واحده رجعية وبلغوا الا بانه لو قال لها طلع نفسك ثلثا فطلقت المانع
 الملات ولو طلقها الزوج الفاء ولا في حنفية وجوه تستغني الوحد الا ول
 ان وقوع الواحدة اما ان يكون بطريق الاصاله مقصوده او ما ضمن وقوع الملات
 لا يستلزم الاول لعدم وجودها فيها اصاله ولذا لم يوجد وقت وقوع الواحدة
 بطريق الاصاله لان ذلك انما يكون عند فراغها من قولها تنسي وسكونها علمه وقت
 وقوعها مع الملك عند قولها ثلاثا ولا وجه الى الثاني لان الزوج لم يملكها الملات
 فلم يقع الملات اجماعا فلم يقع ما ضمنها لعدم وقوع المنع فلا يقع ما ضمنها والوجه
 الثاني انها عرضت عما فوض اليها من الطلاق فيقبل القبول ويخرج الامر من يدها
 قالوا سفلت بكلام اخر او قالت من مجلسه الوجه الثالث ان الموضع اليها واحده
 وهي ليست بعدد وما اتت به عدد فلا يقع الخالعة والوجه الرابع انها اتت
 بغير ما فوض اليها لفظا وحكما فكان باطلا لان ما فوض اليها واحده يعقبه للرجعة
 وما اتت به ثلث لا يمكن فيها الرجعة والوجه الخامس ان الملك ثبت الحرمة
 القليلة في الحال وبعد العدة والواحدة لا يخرجها عن كونها زوجة في العدة وحرمتها
 بعد العدة ولكن لا يثبت الحرمة القليلة والوجه السادس انه ملكها واحده
 منفردة لا في ضمن عدد فدان الذي اتت به غرضا ملية فلا يقع لما لو طلق صريحا لانه
 نص على الواحدة وفي اتت ثلاثا فجميعه والمالات لا يوجد فيها واحدة لانها ملكة
 الدلان بجميعه ومنفردة عما تركت سات حتى لو اوفقها جمل او اثنين وواحدة بعد
 واحدة وقعت الملك ملكا امراؤها واجزاها ضرورة ان من ملك الكل ملك الجزء
 قطعا ونفنا لم يملك الملات في جوامها فلا يقع في البعض لانه من اجزا ما لم يملكه
 وحكم البعض حكم في الكل والبطالان والوجه السابع انه لو شهد شاهدان

٥٧
 انه طلقها واحده وشهد آخران انه طلقها ثلثا وحكم الحاكم بذلك حكمه في رخصه ضمن
 شاهد الملك دون الواحدة دلت على المعايير ذكره في الجوامع والوجه الثامن
 وبه كحديث الفرق بين المسلمين ان في الاول في ممثله بايقاع الواحدة فانها مكنها
 ان يطلق الثانية والثالثة بعد ذلك ولا كذلك فيما اذا طلقها ثلثا فانه لا يمكنها ان
 يقع بعده واحده بالاجماع والوجه التاسع انها لما رادت في الجواب كانت
 مستبعدة كما لو قال تعالى تفديني فقلت ان بعدت اليوم اعداد الجواب بمنع لما
 عرف في الجوامع ونفلا استدل به لان حنفية في المنسوط فينوقف على اجازته وكلاهما
 ما اذا طلقت نفسها واحده وواحدة فان الواحدة الاولى وقعت اصاله
 لوجود لفظ الاصاله وقعت وقوعها وما بعدها موثوق على اجازته بخلاف
 ما اذا قالت انت تنسي فان ذلك غير مسلم والفرق بعد التسليم ان الالاف من الفاظ
 الطلاق الواحد الا انها رادت صفة البيوت فلفت وهي اصل الواحدة وهي رجعية
 الملك ما لا يمنع والفرق ان الريادة على الملك فيه لقوا لا يخرجها خلا وسلكا
 ونظر في حكم الملك اصاله فلا مانع من الريادة والنقص ونفلا لانها ايضا ان
 تكون حصة للزوج بما في ضمن كلام الزوج ولا يصح ان تكون حصة له بما في ضمن كلامها
 لان المصنف ثبت حصة المصنف فلذا كانت بقية المصنف لم يرجح حصة ما ضمن
 لمن شهد انه قال لها انت خلية وشهد اخر انه قال لها انت برة في حال مذاكرة
 الطلاق لا يفي به وان انفك على الطلاق البايين لان ما ضمن كل واحد من اللفظ
 ولم يمت واحد منها للاختلاف في اللفظ والمعنى فلا يثبت ما في ضمنها وما الرجعيان
 قال لها طلع امرأه من نسائي فطلقت اهل يقع على كل واحدة وكان يقع اربع عتده
 والفرق ان الملك عند خاص لا يقع على ما دون الملك والواحدة خاص انما
 واحد الحاضين لا يوجد من الاجزاء اسم النساء لفظ عام واراذه الحاضين من العموم
 جازمه نفلا اذا ثبت انه ايضا **قول** وان امرأها بطلاق يملك الرجعة فطلقت
 ما شاء وامرها بالباين فطلقت رجعية وقع ما امر به الزوج قال يقع الاول ان يقول لها
 الزوج طلع نفسك واحده الملك الرجعة فطلقت نفسها واحده بآية يقع رجعية
 وكذا لو قال لها طلع نفسك قبل الدخول فيبلغ الوصف للخالعة الوصف دون الاصل

لما ذكرنا ونفي السائل أن يقول لها طلق نفسك واحدة نأينه فقلت وجعته تقع بالوصف
الذي عليه الزوج وإن قال لها طلق نفسك لئلا أن سب فقلت واحدة لم يقع شيء
لعدم وجود الشرط وهو منية المثل كما في المسئلة وكذا ذكر ابن تومس قول مالك
في شرح المدونة والنواوي قول الساجي في الروضة ولو قال لها طلق نفسك واحدة
أرثبت فقلت نكاحا لم يقع شيء عند أي خيفة كان يقعها بما اضطره وعند فماتع بما علمنا
تقدم في شرح المدونة مع واحدة عند مالك لقول الساجي وابن خلد في المحرر وكذا
عندهما فيه ولا ابن الصغار لا يلزمه شيء لقول أي خيفة ولو قال لها أنت طالق أرثبت
فقلت ثبت أن ثبت فقال ثبت سؤك الطلاق لا يقع شيء وخرج الأمر من يدك وشك
في الروضة للنواوي وفي وجهها عريضة ضعيفة أنه يقع إذا قال الزوج ثبت فقال ابن المنذر
أجمع كل من حفظ عنه من العلماء أنها ردت الأمر ولا يقع وإن شئت فلان لا لم يوجد منها
شيء وإنما وجد تعليق المني بالشرط وكذا لو قال أنت ثبت عند لا يقع لأنه يتعلق
بمنية المجرى دون المعلقة والمضافة وإنما لم يقع بقول الزوج ثبت وإن نوى
الطلاق لأن الطلاق غير مذکور في كلام المرأة ولا بعد قوله ثبت والمنية المجرى لا يقع
حتى لو قال الزوج أنت طالق يقع إذا نوى لأنه يقع سدا والمنية شيء عن الوجود
لأنها مصدر كالمسرة والمنسب والمحى والمخفى والرجح مثل سب سبنا والسب مصدر في
الاضل وهو اسم للوجود عند أهل السنة خلاف قوله أردت طلاقك ونواة لا يقع
لأنه لا يبي عن الوجود وكذا لو قال احب أو هووت لأن الإرادة والمحبة والهوى
ليست عامة خلاف المنية حتى لو قال أنت طالق إن ثبت فقلت اجبت لا يقع وفي
عكسها يقع وذكر ذلك في المبسوط ورخصت طلاقك كثبت في فاضي خان وفي الرعياني
قال لها أردت طلاقك أو اجمي أو الهوى فقلت فعلت كان باطلا لأن ذلك نوع من
ولدت من الفاظ الطلاق ولو قال لها شأى طلاقك فقلت ثبت يقع لأنه اسم
للموجود عند أهل السنة كانه قال لها أو حدي طلاقك ويرفع وفي المبسوط لو قال لها
أنت طالق لا تأثرت فقلت ثبت واحدة واحدة واحدة فقلت نكاحا دخل بها أولا
لأن منية المثل شرط فلا يقع الواحدة حتى تنشا المثل حتى لو قالت ثبت واحدة
وأحدة فقلت وسكت لا يقع شيء وإنما يقع في شأى طلاقك بالنية بمنزلة قوله

٥٨
أخاذاك الطلاق فقلت قد اخترت لأنه محتمل أخاذاك الطلاق لا يطلق فاعتبرت
فيه الإيقاع ولو قال طلق نفسك واحدة إن ثبت فقلت طلق نفسك واحدة يقع لأن
للإيقاع منية وزماده وإن قال ثبت إن شأى أو سبنا كان لا ملامح بعد
لم يقع لعدم تفويض تعليق المني بها وبطل الأمر وإن قالت ثبت إن كان كذا الأمر
قد طلقك إن التعليق بالفاين محررا لاختلافه لا الوجود كقوله أنت طالق يوم الأحد
وهو مفعول مع فلم يكن له بالعلق حقيقة فيقع فلا يخرج الأمر من يدها وفي الربادات
قال أنت طالق بمنية الله أو لارادة أو لرضاه أو لهواه أو لمحبة أو لأمرة أو حكمه أو
لأمره أو لعلمه أو لمدرته يقع في الحال واللام للتعليل كقوله أنت طالق لوجه الله أو لرضاه
فما فيه في المسند لا يشرح لا نسب الهوى لا الله تعالى لأنه شيء عن الميل
قلت ولهذا المذلة في فاضي خان أن الله وحمل اللفظ عشرة نقص منها
الهوى وزاد القضا وإنما ذكر الهوى العتالي ولم يذكر الفضا واستغنى عنه بالحكم
وعن عمار بن أبي العباس أن الله تعالى يقول لا توترهواي عما هوأه إلا حصلت ثمرة
في الآخرة وعنه في قلبه وضمت السماوات والأرض من منته رزقه وأتمه الدنيا وهي
راغمة ذكره الساجي في كتاب الاعلام بالحروف الواقعة في صدر الإسلام وفي المغني أن قال
أردت بذلك المشرط ومن في القاض من كتمانها وتبيل في الحكم فإنه يستعمل المشرط
لقوله أنت طالق للسنة وهو ظاهر الوجهين للساجي في السنة والله أعلم **قلت**
ليست اللام في قوله للسنة المشرط بل هي للوقوف كقوله تعالى أقم الصلاة لدول السموات
وتقول أنت الصلاة الظهر أي لوقت صلاة الظهر فإن كانت وقت السنة وجوزها
مع في الحال والأدان مضافا لما وقت السنة وفي الروضة قال لها أنت طالق أرثبت
فقلت ثبت بلسانها وهي قاذبة بقلبها فقلت في الظاهر كقولنا قال وفي الباطن
وجهاً فإن قال القائل مع قال المعنى وهو الإجماع وفي الدافعي في المحرر الرعي في وقوع
وبال قاضي الحسين لا عدم الوقوع خلاف الأخبار ما يخص كاذبه أنه يمكن نفيها
من جهة غيرها ولورده في الإرادة دون اللفظ لم يقع عما قول القائل وعما قول
لا يعقوب الآل ورد في وجهان وفي المغني قال أنت طالق إن اجبت أو أردت أو
كرهت كمال أن يقع بقولها كالمسنة أو تعليق بالملوك في القلب من ذلك ويكون اللسان

دلالة على فعله فكذا لو اقر بوجوده نفع وان لم يلفظ به فان قالت انا احب ذلك ثم
 قالت انا كنت كاذب لم يطلق وفيه ايضا قال انت طالق واحده الا ان نساي ثلثا او
 نساي ابول ثلثا لم يشايثا او سات اقل من ثلاث طلعت واحده وان قالت قد سببت
 ثلاثا او قال ابو ثلثا سببت ثلاثا قال ابو بكر لم يطلق ثلثا قال وقال الحجاب اي حبيبه
 والسباغي لا يطلق اذا سببت ثلثا لان الاسماء من الاسماء هي تعدد انت طالق واحده
 الا ان نساي ثلثا فلا يطلق وقال القاضي فيها وجهان احدهما لا يطلق كما ذكره
 والثاني يطلق ثلثا لان السباغي في النعم ايقاع الملام اذا سات الملام لم يملك خذ
 درهما الا ان تعدد الترميز وان قال انت طالق ثلثا الا ان نساي واحده فقالت قد
 سببت واحده طلعت واحده عند اي ذكر ومما قولهم لا يطلق نساي وسه الروضه منله
 وان قالت او قال ابوها سببت ثلثا لم تنفع عيا الا في الجماع قال ابو طالق ان سببتا
 في ثلثا نفع ولا تنصرف على المجلس لانه يعلق لدخول الذكر وليس عليك لان عليك المالك
 محال وسببت الروضه للمواوي وسه الاسرار احلوا في الرجل يملك اسرارته رجلين
 بسبب احدهما في الطلاق فانه الحسن والا وراعي والموري ومالك والسباغي وابو
 ثور وابو عبيد والابن المندرج في هذا في قول الحجابا الملامه وقال زفر بن زفر احدهما به
 فان قال طلق احدهما ثلثا والآخر واحده نفع واحده عندها وسه جوامع الفقه لا ينفقها
 عليه وجه قال ابن خبيل وابن راهويه واختاره عند المالك واصبح بين المالكيه وكما مالك
 لا ينعى وان طلق احدهما ورد الاخر لا ينعى وان قال المهرى هي طالق وعلى القسم
 ملك امر فان لم يطلو احدهم واحده والارضين والمالك ثلاثا نفع واحده لا ينفقها
 عليها ذكره في شرح المدونه ولو جعل امرها يد لها لاجل طلاقها لكان ذلك وقال
 الحسن وفاداه الامر يد لها ما لم يضرها والله اعلم **وقوله** وان قال لها انت طالق اذا
 سببت او اذا ما سببت او متى سببت كودت الامر يا المستبر لم ينكر رد ا ولا
 يقتصر على المجلس واذا كان عند السباغيه ذكره في الروضه في كتاب محمد قال ان اذا
 سوا ولا يقتصر على المجلس وضعه اصبح في ان سببت وان عند ابن خبيل كفيته الحرف
 ولا يقتصر على المجلس وقد ذكرنا ذلك قبل هذا اما كمله متى ومتى في خلاف بينهما
 لانها العموم الوقت فكانه قال في كل وقت سببت ولا يرددها لانه ملكها الطلاق

في الوقت الذي نشأ الطلاق فيه فلم تكن ماله قبله ولا يرد ولا يطلق نفسها الا
 واحده لانها تقع الا زمان دون الانفعال فملك المطلق ان زمان سات ولا يملك
 تطلقا بعد تطلق لان الذي ينفي النكاح كمال الاجز وسه اذا ما ومتى ما خذلان شاذ
 ذكره ابن الحاجب عيا الا مالى واما كمله اذا واما فيما بينهما عندهما ومتى سوا وعندها
 حبيبه وان كان جهه السوط راحه فقد استعمل للوقت استعمالا ظاهريا عما تقدم
 وقد صارت الامر مدها فلا يخرج بالشك وفي ظرف لما يستقبل من الزمان فكان الطلاق
 مضافا لما وقت منسيتها للطلاق فالحاها بان التي لا يرد على الوقت اليه ضعفه وكذا
 الحاف ان ما اذا صغيت كما وضعه اصبح وتضعفه فيجملنا ذكرنا ولو قال لها انت طالق
 كلما سببت فلها ان تطلق نفسها واحده بعد واحده حتى يطلق نفسها ثلثا لا ينفق
 نكاحا الفيل على ما بان في الباب الذي ياتي بعده ان ساء الله تعالى وليس لها ان
 تطلق نفسها ثلثا بكلمه واحده لانها تنفي النكاح والافراد دون عموم الجمع والعموم
 ما خوذ من قول الزوج وقول ذاب طالق لا يحمل الملام وتنفذ بقوله بالملك
 القائم دون ما سحبه بعد زوج اخر لان ذلك سحبت ولم يذكر في الكتاب ولا في الجماع
 الصغير لم يضي طر لانه قل لها ردها ام لا وذكر في البذاع انه يرتد بالرد فان قال فيه
 سوا كان المملك كلمه كمال او مدونها فان قال لها امرك يد لكما سببت لان احارها
 روحها رد للمملك مرتد بالرد ما جعل لها في جميع الاوقات وما اذا سببت ومتى سببت
 لا يقتصر على المجلس ولا يرتد بالرد ولا ما لا يستعمل في عمل اخر ولا بكلام اخر ولا بالتمام
 من مجلسها انتهى كلام صاحب البذاع وسه المبسوط وجوامع الفقه لا يطل بالرد كمال
 سببت انت **قلت** وهذا الذي يوافق قواعد الفقه وسه المدونه قال ابو طالق
 كلما حايوم او شهر او سنه طلعت مكانه ثلثا ولا يطلق بعد الزوج لان الملاك الذي
 فيه قد ذهب فهو قولنا الذي قد ساء وسه المدونه لو قال كلما برحط فانت طالق
 او قال فلك لخير فالطلاق واقع ولخيرها لهما كلما برحط وان كلما بعد ثلاث
 تطلقا ولو قال لها انت طالق حتى سببت او ان سببت لم يطلق حتى نشأ وان
 قامت من مجلسها او ردت فلا يسيه لهما كان سببت لان حيت وابن المكنان والطلاق
 لا يختص بالمكان حتى لو قال لها انت طالق في الدار وقع في الكاين وان لم يكن فيها فيلقوا ذكر

وَبَقِيَ مُطْلَقُ الْمَشِيئةِ فَيُتَصَرَّفُ عَلَى الْمَجْلِسِ وَإِنِ امْتَلَأَ اسْتَقْبَلَهَا مَا وَشَتْ طَا
مُخْلَافَ الزَّمَانِ فَإِنَّ لَهُ تَعْلُقًا بِهِ حَتَّى يَنْقُضَ زَمَانٌ دُونَ زَمَانٍ فَوْجِبَ اعْتِبَارُهُ خُصُوصًا
كَقَوْلِهِ ابْنُ طَالُوغْدَايَ إِلَى وَفْتِ شَيْءٍ وَلَمْ يَخْلَفْ فِيهِ إِلَّا مَا لَكَ فَإِنَّهُ ذَكَرَ لَا يَسْرُحُ الْمَدِينَةَ
لَا بِنِ تَوْفِيقٍ إِنْهُ لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالُوغْدَايَ أَنْ شَيْءٌ فَقَالَتْ أَنَا طَالُوغْدَايَ السَّاعَةَ أَنْ شَيْءٌ
فَقَالَتْ أَنَا طَالُوغْدَايَ وَقَعَ الطَّلَاقُ فِيهَا فِي الْحَالِ وَلَمْ يَطْلُقْ بِالزَّمَانِ وَهَذَا عَجَبٌ حَيْثُ
فَإِنْ قِيلَ لِمَا لَوْ قَالَ قَوْلُهُ حَيْثُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ سِوَى قَوْلِهِ أَنْتَ طَالُوغْدَايَ شَيْءٌ وَلَوْ قَالَ
فَهَذَا يَتَّبَعُ بِحُجَّتِهِ فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَا ذَلِكَ **قِيلَ** أَنْ يَعْذَرَ جَمَلُهَا عَلَى الظَّرْفَةِ
لَمْ يَعْذَرَ ذَلِكَ مِنْ حُجَّتِ السَّرْطِ فَجَلَّ عَلَيْهِ لِقَادَرُهُ بَيْنَهُمَا مِنْ حُجَّتِ أَنْ الظَّرْفُ يَجْمَعُ الْمَرْفُوفَ
فَمَا إِنْ كُنَّا سَوَّفَ عَلَى السَّرْطِ فَإِنَّ قَوْلَهُ أَنْتَ طَالُوغْدَايَ وَدَخُولُكَ قَالَ ابْنُ عَرُوفٍ لَا يَسْرُحُ
الْمُضِلَّ حَيْثُ ظَرَفٌ نَكَانَ وَلَيْسَ بِظَرَفٍ الْمَكَانَ مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ عَرَهَا وَلَا يَنْهَاهَا
أَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُضَافَ إِلَى جُمْلَةٍ تَزِيلُ أَهْمَانَهَا كَمَا ذَكَرَ وَأَدَاءُ الزَّمَانِ وَإِذَا كَانَ الْأَحْسَنُ
أَنْ يَكُونَ ظَرَفٌ زَمَانٌ وَأَحْسَنُ بِقَوْلِهِ طَرَفُهُ

لِلْفَتَى عَتَلُ يَنْقُضُ بِهِ حَيْثُ هَتَدَى سَاقُهُ قَدِيمَةً
قَالَ إِرَادُهُ حَيَاتُهُ وَهَذَا يَقُولُ تَعْلِيقُهُ لِأَنَّهُ اخْتِصَارُهُ بِالزَّمَانِ وَكَيْفَ كَانَ هَذَا
وَقَدْ نَضَّافَ إِلَى الْفَرْدِ كَالْ

وَمِنْ قَوْلِنَا بِالْعِدَاءِ مُعْلَقًا وَقَدْ كَانَ سَلَمٌ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْغَائِمُ
وَمَسْئَلُهُ إِمَّا تَرَى حَيْثُ تَهْبِيلُ طَالِقًا هـ مَجْرَسُهُ سَبِيلٌ وَرَفْعُهُ وَهَذَا يَتَصَلَّى بِهَا مَا
فَمَا ذَكَرْنَا يَقُولُ حَيْثُ مَا تَكُنْ أَيْنَ وَمِنْهَا سَبْعُ لَعَنَاتٍ مَسْنُودَةٌ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ كُلُّهُمَا
بِالْحَرَكَةِ الدَّلَالَةُ وَالْمَعْنَى جَمَلٌ عَمَّا قَبْلُ وَبَعْدُ **قَوْلُهُ** وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالُوغْدَايَ
شَيْءٌ طَلَفَ بِالْحَالِ طَلَفٌ رَجَعَهُ قَبْلَ الْمَشِيئةِ فَإِنْ قَالَتْ قَدْ شَيْءٌ وَاحِدَةً بِأَيِّهِ
أَوْ قَالَ شَيْءٌ فَلَا نَا أَوْ قَالَ الزَّوْجُ نَوْتُ ذَلِكَ هُوَ ثَابِتٌ نَوِي إِمَّا أَذْكَاتُ ثَلَاثًا وَالزَّوْجُ
نَوِي وَاحِدَةً بِأَيِّهِ أَوْ عَلَى الْقَلْبِ لَا يَسْرُحُ بِمَا وَقَعَ مِنَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيَّةِ لِأَنَّهُ لَهَا نَظَرُهَا
لِقَدَمِ الْمَوَاقِفَةِ فِي إِنْقَاعِ الزَّوْجِ وَقَوْلُهُ أَنْتَ طَالُوغْدَايَ لَا يَحْتَمِلُ نِيَّةَ الْبَيْتِ وَأَنْ لَمْ
يَحْضَرْهُ الشَّيْءُ يَنْقُضُهَا فَمَا وَالْوَاوِ جَاءَ بِمَوْجِبِ الْخَيْرِ وَنَا الْخَوَاتِمِ فَإِنْ نَقَضَ
سَاحَنَا الْمُنَاجِمِينَ أَوَّلَ الْمُنَا الزَّوْجِ شَيْءًا وَشَاءَ الزَّوْجُ ثَلَاثًا أَوْ وَاحِدَةً بِأَيِّهِ وَقَدْ ذَكَرَ

بِالْإِسْقَافِ عَمَّا اخْتَلَفَ الْأَصْلِيينَ إِمَّا عَمَّا قَوْلِ ابْنِ حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا نَا الزَّوْجِيَّةَ
أَوَّلَهَا بِمَا نَقَامَ نَفْسِيَّةً وَصَفَ الطَّلَاقَ وَالزَّوْجَ أَنْ يَجْعَلَ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّةَ مَانَةً وَثَلَاثًا
بِمَقَاعِ اسْتِنَ بَعْدَهَا عَمَّا أَصْلُهُ فَلِذَا مَنَ قَامَ بِهَا مَانَةً وَإِنَّمَا عَمَّا أَصْلَهُمَا فَلَوْ بَقِيَ أَصْلُ الطَّلَاقِ
عَمَّا إِلَى وَصَفِ شَيْءٍ قَالَ عَمَّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بِأَيِّ الْأَصْلِ هَذَا قَوْلُ ابْنِ حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَعِنْدَهَا لَا يَسْرُحُ شَيْءٌ نَالَمَ تَوَقُّعُهُ الْمَرَاةَ مَسْأَةً وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً أَوْ بِأَيِّهِ وَثَلَاثًا قَالَ وَعَمَّا
هَذَا الْخِلَافُ الْقَصْدُ بِمَعْنَى الْحَالِ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَلْفُو الْوَصْفَ وَكُلُّهُ الطَّلَاقُ
قَبْلَ الدَّخُولِ وَعِنْدَهَا لَا يَكُنْ إِلَّا بِمَا نَقَامَ الزَّوْجَ أَوَّلَهُ فَلِذَا ذَكَرَهُ فِي الْمَسْئَلَةِ انْتِظَارًا
وَمِنْهُ الْخِلَافُ نَظَرُهُ فَمَا إِذَا مَا تَرَى كَلِمَتَهَا وَلَمْ يَوْجِعْ شَيْءًا طَلَفَ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً عِنْدَهُ
وَأَحْتَارَهُ زَيْدٌ وَالْمُضِلَّ مِنَ الشَّيْءِ نَقَامَهُ وَكَالِ ابْنِ عَرُوفٍ لَا يَطْلُقُ حَتَّى يُوْحِدَ بِمَا سَمِيَ الْأَطْلُقُ
قَالَ الْبَهْوِيُّ وَمَسْئَلَةُ ابْنِ طَالُوغْدَايَ إِلَى وَحْدَةٍ شَيْءٍ ذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ وَيَنْظُرُ قَبْلَ الدَّخُولِ أَيْضًا
فَأَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ عِنْدَهُ وَعِنْدَهَا لَا يَسْرُحُ شَيْءٌ وَنَا الْفَتَى قَالَ أَنْتَ طَالُوغْدَايَ شَيْءٌ
أَوْ أَنْ شَيْءٍ أَوْ إِذَا شَيْءٍ أَوْ تَمَّ شَيْءٍ أَوْ خَلَّ شَيْءٍ أَوْ حَيْثُ شَيْءٍ أَوْ ابْنُ شَيْءٍ أَوْ أَنْ شَيْءٍ
لَا يَسْرُحُ شَيْءٌ حَتَّى يَنْقُضَ عَمَّا جَمْعُ الْهَوَافِ لَا يَنْقُضُ عَمَّا جَمْعُ الْهَوَافِ لَا يَنْقُضُ عَمَّا جَمْعُ الْهَوَافِ
يَوْشَفُ وَجَمْعُهُ فَوْضُ التَّطْلُقِ أَلَيْهَا عَمَّا إِلَى وَحْدَةٍ شَيْءٍ فَلَا يَكُنْ بِهَا مِنْ تَطْلُقِ أَصْلِهِ بِمَسْئَلَتِهَا
لِيَكُونَ لَهَا الْمَسْئَلَةُ جَمْعُ الْأَحْوَالِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَعِنْدَهُ وَلَا يَحْضُرُ أَنْ كَلِمَةً كَيْفَ أَصَحَّتْ
قَالَ كَيْفَ أَصَحَّتْ كَيْفَ اسْتَبَدَّ بِمَا يَمَيَّتُ الْوَدَّ فَوَادِ الْكَرَمِ فَقَالَ عَرَفَ هَذَا لَا طَاعُونَ
عَمَّا لَمْ يَكُنْ بِهَا كَيْفَ عَاشَرَ حَتَّى لَا يَغْلِبَ الصَّاحِبُ وَدَخَلَ فِيهِ وَعَمَّا لَمْ يَكُنْ بِهَا كَيْفَ عَاشَرَ حَتَّى لَا يَغْلِبَ
عَمَّا وَاتَّسَلَ لَنَا الْعَبَابِيُّ عَمَّا لَمْ يَكُنْ بِهَا كَيْفَ عَاشَرَ حَتَّى لَا يَغْلِبَ الصَّاحِبُ وَدَخَلَ فِيهِ وَعَمَّا لَمْ يَكُنْ بِهَا كَيْفَ عَاشَرَ
وَالْمَسْئَلَةُ بِأَيِّهِ سَدَّ عَمَّا وَجُودَ أَصْلُهُ وَوُجُودَ وَفَوْضُهَا فَوْضُ التَّطْلُقِ أَلَيْهَا
مَنْعُوعٌ وَلَقَدْ قَالَ أَنْتَ طَالُوغْدَايَ شَيْءٌ وَاجْتَابُوا عَنْ قِيَّاسِهَا عَمَّا كَمِنْ حَيْثُ أَنْ يَسْدُدَ الْعَمَمُ
وَلَا يَسْرُحُ إِلَّا بِمَا نَقَامَ بِهَا بِهَا دَخَلَ بِأَيِّهِ أَصْلُ الْعَدَدِ دُونَ صِفَتِهِ وَكَيْفَ لِلصَّغِيرَةِ وَالْحَالِ
وَأَنَّهُ لَا يَسْرُحُ بِالْأَصْوَابِ **قِيلَ** فَتَمَّ نَظَرُهُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَذْكُرْ عَمَّا الْعَدَدُ لَمَا ذَكَرْنَا لَهَا إِنْقَاعَ
الْبَيْتِ عِنْدَ نِيَّةِ الزَّوْجِ فَتَمَّ فَصَلَّتْ فِي ذَلِكَ مَرَّةً وَنَا الْحَظَّ قَالَ أَنْتَ طَالُوغْدَايَ شَيْءٌ
شَاءَ اللَّهُ طَلَفَ بِالْحَالِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضَرْهُ دُونَ التَّعْلِيقِ الْحُكْمُ كَوْنُهُ كَيْفَ أَهْمَانُهَا لَيْسَتْ ظَرْفًا
خَلَا قَالُوا لَخَفْشٌ يَدْلِيلُ إِبْدَالِ الْأَسْمَاءِ قَوْلُهُ كَيْفَ أَهْمَانُهَا لَيْسَتْ ظَرْفًا وَجَابَ بِالْأَسْمَاءِ

ولو قال له هذا الى صدقة الاب ثبت نسبه وعقود اذ كان صلح
ابائهم وابائهم وليس له نسب معروف ولم يشترط تصديقه في الاول
وسطره في الثاني والفرق ان في البتوه اسندها الى حال العلوق
وهو ليس من اهل التصديق وقت العلوق خلاف الابوه انتهى كلام
الوبري وفي الذخيره اشترط التصديق في البتوه ايضا
وفي المغني قال الشافعي واخر لو قال لزوجته هذه اختي انفسخ
النكاح وان قال او همت ولو قال لاصغر منه هذه امي لم يكرهه
هذه بنتي لم يحرم عليه لكنه قال ان قد اراه وقال ابو يوسف
ومحمد يحرم عليه وينقله عنها غلط وتام ذلك يأتي في كتاب العتاق
ان شاء الله تعالى كتاب الطلاق في المغرب
الطلاق اسم مصدر التطبيق كالسلام والكلام والوداع اسم
التسليم والتكليم والتوديع ومنه الطلاق مرتان وهو مصدر
طلقت زوجته بالفتح والضم كالجبال الفساد والذهاب من محل
وفسد وذهب وامراه طالق وجا طالق والطلاق لوجه الولاده
من طليقت بضم الطاء فهي مطلوقه اذا اخذها الطلق وفي الصحاح
رجل طلق اللسان وطليقه ولسان طلق ذلك وطليق دليل وطلق
ذلك وطلق ذلك اربع لغات والطليق الاسير اذا اطلق عنه
اسان وطلق امرأته طليقا وطلقت هي طلاقا وهي طالق وطالقه
ورجل طلاق وطلقه اي كسر الطلاق للنسب وذكر ابن فارس في المعجم
وطلق التسليم اذا سكن وجعه بعد التسع والعدا قال
وانزلها الرافلون من شؤسها طلقه طوقا وطوقا تراجع

74
ودروينا وقال كما تعذر الاهوال راس المطبق وفي الجواهر
وانما مختص التفعيل برفع قيد النكاح لانه للمبالغة قلت
قوله انما مختص التفعيل برفع قيد النكاح غير صحيح اذ التطبيق وجد
في غير رفع قيد النكاح كما ذكرنا في المسوع وانما الطلاق الذي هو رفع
قيد النكاح مختص بالتفعيل لان التفعيل مختص برفع قيد النكاح
وقوله لانه للمبالغة غير مستقيم كما هم صاحب الكشاف في ترك
بل هو للتقدم كالهزة وغلب في ازالة قيد النكاح
باب طلاق السنة وقوله
الطلاق على ثلثه اوجه حسن واحسن وبدعي فالاحسن ان يطلقها
طلقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه وتركها حتى يمضي عدها قال
ابن المنذر لا اعلم خلافا فيه وفي الاشراف ايضا وقال الزمخشري
العلم الطلاق الذي يكون المطلق مصيبا للسنة ان يطلق المدخول بها
طلاقا فملك فيه الرجعة في طهر لا جاع فيه والسنة من الطلاق ان
يكون في طهر خال عن الجماع والطلاق عقيب خالف عن الجماع والطلاق
نفس عليه في الزيادات والينابيع والاسيحا في البدايع والوبري
وفي جوامع الفقه السنة المدخول بها ان يكون في طهر خال عن الجماع
والفرقة بطلاق او غير وفي الذخيره ذكر محمد في الاصل
ما يدل على انه يطلقها كما طهرت من الحيض فانه قال اذا طهرت من الحيض
قبل ان يجامعها طلقها واختار بعض المشايخ تأخيرها الى اخر الطهر
اخترازا عن تطويل العدة عليها وهوروايه ابو يوسف عن ابي حنيفة
ومعناه في المبسوط قال في الكتاب والاول اظهر لانه لو اخرج ربما

وذكر في اختلاف زفر وبعث ان عند زفرها سؤالا ان المقدم والتاخير واحد
 فهذا كالأول وعند ان نونس المعبر عنها المشية المطلقة فما اذا كانت في المجلس أو
 نفعه طلب فان المشية المطلقة اعم فلا يظهر نفعها الميعة والموقف ولو قال طلقتها ثلثا
 فقال قد فعلت كان ثلثا والله اعلم بالصواب

الامان في الطلاق

قوله واذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عيب النكاح مثل ان يقول لامرأه ان
 تزوجك فانت طالق او كل امرأة ازوجها فنتي طالق وبه قال عمر بن الخطاب
 وابن مسعود وابن عمر وابو بكر بن عمر بن حرم وابو بكر بن عبد الرحمن وشرح والزهري
 وسعيد بن المسيب والنفخي والسفي والحول وسالم بن عبد الله وعطاء وحامد بن سليمان
 واهربن وهو قول مالك ورعيه والاوزاعي والشم وعمر بن عبد العزيز وابو ليلى
 لكن قالوا هذا اذا لم يسم على عين امرة او قال كل امرأة ازوجها من بيني وبين امي اسند
 بان عين قبيلة اولاده وقال السافعي وابن حنبل لا يبع ونروي ذلك عن عطاء وابن
 عباس وعائشة وهو قول الظاهرية وفيه قول رابع وهو انه ان نكح لم يؤمر
 بالفرق وان لم يكن نكح لم يؤمر به قاله ابو عبيد وفيه قول خامس وهو انه يصح
 بطلاق العتق بالملك دون الطلاق وهو رواية عن ابن حنبل للمالك ومن نفعه ان لا
 المعم سد باب النكاح فلا يبع بخلاف ما لو قال كل امرأة ازوجها فنتي طالق
 اني حلت بصرى ظاهرة مع العموم لان الحرمة ترتفع بجارة واحدة فلا سد فيه
 وطلاق كل كراة ازوجها او كل يتب ازوجها لعدم العموم وللشافعي ما روى
 عمرو بن شعيب عن ابنه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا بد من اداء
 فيما لا ملك ولا طلاق فيما لا ملك ولا عتاق فيما لا ملك ولا بيع فيما لا ملك
 رواه ابن حنبل والترمذي وحسنه وعن المسور بن محزمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل الملك رواه ابن ماجة وابن حنبل
 وعن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجوز طلاق ولا عتاق ولا
 بيع ولا وفاء نذر فيما لا ملك رواه الدارقطني وساق مثله وقد ضعف هذه
 الاحاديث احمد بن حنبل وقال ابو النضر روى من طرق خمسة مائة مع توافقه

مذهبه وقال القاضي ابو بكر بن العربي الاستيلاء اخبارهم ليس لها اصل في الصحة
 فلا يستغل بها وله من الموقوف انه نكاح غير مملن من الموالد مع المائت لوتوع
 الطلاق الملاب عمنه فلا يسرع وعنده منشا عور واصبهان وما ورا الهزان الطلاق
 تصرف في الملك منقول لا يحل ان شاجرة وان شا علقه فاذا عدم المحل لم يوقف الحكم
 علقه كما اذا عدت الاهلية بان قال لا جنونه اذا عقلت فامر ان طالق او قال اذا
 نكحت وذكر في ذلك على وجه اخر ونقال انه عديم ان من لا ملك الطلاق المجرى ملك
 المضاف والمعلق فالعقب في السبب المعلق بالملك انما تصرف في حال الولاية
 له على المحل فلا يبع بهذا مجموع مداركهم واحملوا في سياق هذا الاصل في مسائل
 احداها الا لزوم في الذمة كالنذر وهو صحيح على الاطلاق وان كان استأنف
 في غير ملك من غير ولاية على المحل فالولاية لا تكون بربط قوله لله على ان اعنى هذا
 بعين من الاعيان حتى تعتبر فيه الولاية على المحل وانما هو تصرف في الذمة بالزمام
 ما لم يترسبه والذمة مملوكة له ولو اشار لا عند معين لغيره فقال لله على ان اعنى
 بهذا العبد يلقوه وان قال ان ملكه فنتي على ان اعنى فيه خلاف عندهم ولا
 خلاف في غير المقتن ان يبع وعن شعيب والاصمعي انهما قال لا يهاهل بلون سيل قبل
 المطر وهذه المدارك تخفى مدارك العموم في المسئلة وكذا قوله غلبه السلام
 كل طلاق جابر الاطلاق البصير والمجنون وقد عدم سنده فلا يخرج ذلك من العموم
 كما لا يثبت ولا انه اضاف الطلاق الى حاله فملك انتاعه فيها وهو اهل ينتع اصله
 بطلاق ووجه دخول الدار ونفعه عبارة اهل العراق والبراهمة اسان
 وعبارة اهل ماوراء النهر بهذا طلاق صدر من اهله فلا يلقو بغير دليل اصله
 المعلق المقدم قال ابو بكر بن العربي وهذا صحيح وذلك لانه تكلف عاقل بالغ بطلانه
 بطلان مفهوم وعلقته على وصف صحيح والطلاق قبل المعلق والاضافة وقد اختلف
 في حاله فملك انتاعه فيها وهي النكاح قالوسدد السهم وبلغ النزاع وبهذا الموتر
 فاندفع السهم وانتهى الامر في حرج عبد الرامى جازحا بما السب من بقله حتى
 وح عليه بذلك العراض والتاثير الحلي بعد استظام شروطه كالمانع الحكي ووجه
 اخر سبق عليه من المسجد الا في مبدأ العلم عمر بن الخطاب سرقا والواحد يبع بقله

على الاغوار والاضطراب في اضافة الى الملك كالنذور والوصية فان قالوا الرص
 محالفة لمثلنا لانها بيع بعد الموت فلنا هذا بقوة للاصل ومن قول اصلا بفرق
 لم يلزم الجواب عنه وهو من اجل عيب وطريقة ما وزا النهر المحصورة هم ان
 المعلق بالملك بين الحال فلا يشرط لصحة قيام الملك في الحال كالمثلين بالله تعالى
 كحتمه ان المثلين تناول الحال كالجواب ما حكف عليه فليس لها حال الا كالحال
 وليس بطلاق في الحال وانما يصح طلاقا عند وجود الملك في المال وفي المحيط
 بقا من منع المثلين من النكاح اذ المثلين بفراصة تعالى ذكر شرط وجزا للمعترف
 في امان الحام وغيره وانما يصح بطلاقا بعد الملك واسره قبله في منع سائر
 الشرط كقولهم لزوج المحقق الملك عنده فلا مانع عند ذلك من وقوعه وقال
 الفرائي في الوسيط اذا قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق حكى بالعقل في
 دخول الدار لانه حلف وهو قول مالك ويان انه ليس بطلاق في الحال ان يطلق
 ابتاع الطلاق ولا انتفاع في الحال فلا بطلاق فيه وانما هو بمن فاذا وجد شرطها
 ورل حراوها صار تطلقا عند ذلك والعلم لا يسبق المعلول زمانا لا محالة بل
 سبها بالذات ولانه لو كان تعلقا في الحال وهو علم للطلاق لوجدت العلة
 مع حلف الحكم عنها وذلك كخصيص العلم ولم يجوز له سماع سمرقند وكاري وماوراء
 النهر وكذا سماع خراسان واجارده سماع العراق راعية محض العلم العام
 ووجه الاول انه لا طريق لاصح العلم المستنبط فيكون جريا بها مع مقتولها فاذا
 لم يجزعه لم يكن لا محققا طريق وان العلم المسترجع في العقل العقلي كما لا يجوز
 الخصيص في العقل العقلي فلذا لا يجوز في العقل المسترجع وفي الحصول وجود
 العلم مع عدم الحكم في صورته المخصص بنفي المانع بانه ليس بعلم وهذا احصاء
 ابن الخطيب وسواء كان ذلك معارض او غير معارض اذ لو كان كخصيصها حائرا
 بالمعارض لكان استفا المعارض داخلا في العلم في الحكم ولا يلزم اسات الحكم في
 فرع من الفروع بدون العلم وعدم المعارض واساؤه الجواز ان يكون حرا
 العلم المؤثره وهذا لان ايضا العلم بالحكم اما ان يصح فيه استفا المعارض او لا
 يعتبر فان اعتبر لم يكن علم الا عند استفا المعارض وذلك يقتضي ان الحاصل منك

استفا المعارض ليس علمه خبيث لا يكون المعلق علمه لوقوع الطلاق قبل النكاح لوجود
 المعارض وان لم يعتبر فتسوا حصل المعارض او لم يحصل يكون الحكم حاصلا وذلك يتبع
 في كونه معارضا والغرض صلافة ولانه اذا تردد الامر بين ان يكون العلم بوجوده وحلف
 الحكم عنها للمانع وبين ان يكون العلم بنفسه لعدم ترتب الحكم عليها فقدم العلم اول
 لان حلف الحكم عن العلم على اطلاق الاصل وعدم العلم مع عدم الحكم اقل وان السبق
 لا يثبت استفا ما يقع بل اثابت لوجود مقتضيه فيثبت الحكم مقتضى وجود علمه
 لانه لا يثبت بدونه وعدم الحكم يدل على عدم العلم والاذات عاظمه وفي الاحكام
 العلم السرعة اذا دل الدليل على تعلق الحكم بها استغنى عنها فالعلم العقلي فان
 قالوا العلم المستنبط اماره خارجة عن كونه اماره وغايته لزال المثلين
 ولان حلف الحكم عن الامارة والعلامة خرجها عن كونها اماره وغايته لزال المثلين
 وغروها ولتعريف كل جزء من اجزاء العالم لوجود الصانع سبحانه وصفاته العلمية كالموترة
 والعقل بوجه وهي الموترة وذاعته وهي الناعية واماره وهي العلامة وغاية الامل
 في علم الجدل العقل اما منصوصه او مستنبطه بالمباشرة او الدوران فالمستنبطه انما
 مؤثره واما امارته وهي ان يحصل الوصف علامة على الحكم من غير انصافا في زوال المثلين
 وغروها وانما يعني الناعية والداعي وهو كل وصف يضمن صحة او سنده فبعد الشارح
 لاجل التفضل او التكميل او اهل الدفع او التبطل ولست يعني الامارة والعلامة
 والمعرف والمتردد بين شرط العلم وشرط ان شرط العلم الوصف المناسب
 او المضمن لغير مناسب وما ينف علة الحكم ولا يثبت لغير الشرط قاله الفرائي
 في سفا العقل والحاصل ان الشرط بايقوف علمه بامر الموترة وليس بنفس الموترة
 ولا جزمه وفي شرح الحصول للاصفهاني والماتفون من تخصيص العلم بقولون حلف
 الحكم عن العلم في بعض الصور يتبع في علمه الوصف المدعى علمته وللأصوليين
 اقوال ستة طرفان واساطار لغة القول الاول يتبع بطلانها فان العلم منصوصه
 او مستنبطه وحلف الحكم المانع او لا المانع وهو احصاء في الدين ابن الخطيب الرازي
 ومقابل لا يتبع بطلانها طرفان والاول من الاوساط يتبع بشرط عدم السبب
 او الاما او الاجماع والماني بشرط ان لا يظهر في محل الحلف ما يقتضي ان يكون مستند الم

والأفلا والمالك أن يعطى غلة قدم من محل المحلف والرابع من الأوساط أن لا يكون
من صور الاستئنا والافتح فيه وقال أبو بكر بن نورك الأصمعي في مختصر العيلة
المستنبط لا يجوز عند الشافعي وهي العيلة الناجية بالناسية والدوران وفي الأحكام
للسيف الأمدى الأثر المحاب الشافعي عا جواز مختصر العيلة المستنبط وقد قيل هو
منقول عن الشافعي وقال إمام الحرمين في البرهان ذهب معناه الأصوليين إلى أن
النقص على العيلة المستنبط وقال الأصمعي في العيلة الموجبة لا لصور عيلتها مع
امتناعها وأن كان حرقا أمكن والموترة موجبة جعل الله تعالى وقد ورد أن السرة
توجب القطع والزنا يوجب الجلد والرجم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال
لرجل قال امرأة إن نكحتني فليكن علي كراهة إلى أن نكحتني فلا تنكحني حتى يلقيني بخبر العجائب
من غير انكار فكان إجماعا وذكره سبط ابن الجوزي في إنباء الأعيان وأما فرق
بين قوله الله على أن اعتق عبدا ولا عبد عنده ومن قوله أن ملكك عبدا فهو خير لله
وقد صحح الأول فلم يصح الثاني فهما وتفقوا في دعوى وقد قالوا إن العبد إذا
قال له زوجته إن دخلت الدار فأت طالق بلسان زوجة بعد حرمته بطلت ثلثا وإن لم
تلك الظلمة التالية عند التعليق لا النساء ولا إضافة ولا تعليقا وكذا لو قال
كأنت الولد الذي تلدته حرة ولا ولد في بطنها عنده هذا الكلام لم يولد بعين
عند أكثرهم ذكره في البسيط فيقولون أنه لا يملك التعليق والإضافة الأمر ملك
الحرة وقد قالوا الحديث الذي رزوا لا يعتق فيما لا يملك ولو قال له زوجته إن
طلعت ثلثا ونكحت فدخلت الدار فأت طالق فظاهر المذهب أن التعليق لا يصح
لأنه صريح بتعلق الطلاق قبل الملك ومنهم من أوقع الطلاق إذا نكحت ودخلت بذهب
ولو قال إن نكحت فقتل وكلت في طلاقك نقل عن القاضي وجهان وفي روضة المحول
المتب للطلاق مقدم على نافية ذكره الشيخ أبو عبد الله البصري عن الشيخ أبي الحسن
الدرقي وكذا الحاطر مقدم على المجه هذا الوجه دلالة ما ذكره على نفيه أو إباحته
وقد درنا حال أحاديثهم أنها لا يثبت فيها ولا وفاء نذر ولم يعلموا به ولا يجوز
أن يحج الإنسان ببعض الحديث الذي يوافق مذهبه ويترك بعضه الذي يخالفه
وحيث يقولون فيها فإنا لم نرفع الطلاق والعناق في غير الملك وما أوصاه إلا في

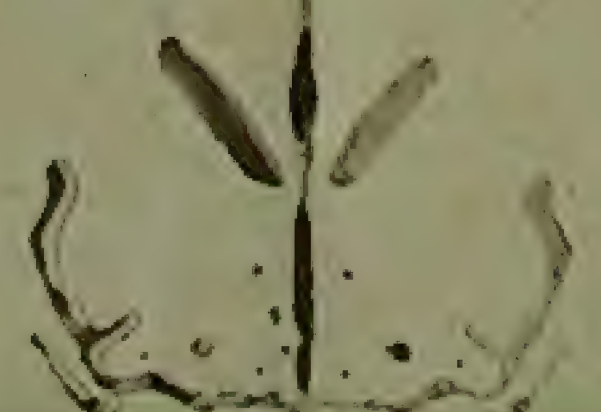
الملك ولونبت فالمراد بها في الحيز والحمل ما نور عن الزهري والسبع والحول والم
وعزهم والجواب عن قولهم أنه نكاح غير مملن من التوالد ممنوع فإنها كوجبات بولد
لسته أسهم من وقت النكاح يثبت نسبه مع أنه ليس من شرط صحة الزوج التوالد لأنه
يجوز المزوج بالأسية الهرة ولا يوالد فقال والفرق بينه وبين النكاح الموت
أن الطلاق لا يكون إلا في النكاح الصحيح وهو تقدير النكاح ومضى وقت في الموت لا
يعززه والجواب عن قولهم الطلاق تصرف في ملك نفسه لا محل وإذا عدم المحل لم
يؤقت الحكم عليه كما إذا عدت الإهلية بان قال وهو يجنون إذا عقلت فأت
طالق وإذا نكحت قال أبو بكر بن العزى لا تلبسوا فإن أردتم أنه تصرف في الملك
فتم بغيره فهو موضع الخلاف وإن أردتم أنه يظهر موجلا فهو تصرف في قلم لو طار
ما جيله كاز بخله بان يقول لأختيه إن دخلت الدار فأت طالق قلنا إذا نكحت
أضافه إلى غير محله وإذا أجلسه أضافه إلى محله وعلمه قال وقد أحسن بالغ لا
يخرج لهم منه وقاسمهم على تعليق المحول باطل لأنه ليس له عبارة ولا قول مسلم
خلاف القائل فلم يصح تعليقه وسئل القاضي وقول من قال السيل لا يسبق المطر
كلام صحيح وليس قوله مما حرمته فإن الخلاف لم يقع قبل النكاح حتى يكون بطله
بل السيل كما بعد المطر الوابل ولم ينه ذلك فعلى القائل وقوله وإذا أضاف
الطلاق إلى النكاح ونوع عيب النكاح ونمثلة غير مطابق لأنه يتعلق بمحض عرف
الشرط ولو أضافه إلى النكاح لا يقع كما لو قال أنت طالق مع نكاحك أو في نكاحك
ذكره في الجامع كذا أنت طالق مع بروجي أمك وهي مشككة والفرق أنه لما أضاف
الزوج إلى فاعله واستوى من قوله جعل الزوج كذا راعى الملك لأسببه وجعل مع
على البعد به بغيره وفي نكاحك لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص وجاز أن يدر بعد
النكاح فلا يقع ويصح النكاح وقوله لأنه تصرف بين ونوع في الإضافة أيضا وإن
لم يكن مبيئا كما لو قال أنت طالق يوم انزول فأنها تعلق إذا أوفىها لبيوت الملك
عنده ذكره في المحيط وغيره سواها المحل لمن قال له زوجته إن لم
اطلعت اليوم ثلثا فأت طالق ثلثا إن يطلعها ثلثا على أنال ولا يقبل وقيل أو يعلق
طلاقها الملك بشرط ولا يوجد الشرط وهذا دليل على أن الطلاق المعلق بالشرط

تطلق في الحال ولهذا يربى بينه وهو خلاف ما يقوله المحاباة في العلقان وفي
الفاوي الحاصل منه ان يعلقها بغيرها ولا نسا اما لو علقها بدخول الدار ليرد في
كتاب ابن سيرين لو قال كل كروا روحها طالق كل ثوب اروحها طالق فته تكتبه افوال
احد فقال رومته وهو سذب باب النكاح بعينه ما بها يلزم الاول دون الثاني وهو
الحاري على المشهور ثالها كالعنق من الاصل قلنا لا بد فيه مما يقتضيه كلام العرب
لان كلمة كل تنص العنق دون النكاح فلا بد من اوقعه كالمزوج فقد ظالف لغة العرب
وقيل يكون ملك اليهن كالنكاح فيه قولان والمشهور من قوله واذا اضافة الى
سقط وقع عيب السرط ومراذه العلق به مثل ان يقول لامرأته ان دخلت الدار
فان طالق وهذا اجماع لان الملك قائم والاصل في كل باب ذواته واسمرازه مع يمين
وانما عا يعني بالاجماع والا لا يستفركونه ميثا وانما عا على الملك في الحال عندنا
خلاف ما لو قال لا حبيبه ان دخلت الدار فان طالق ثم تزوجها ودخلت الدار لا تطلق
لعدم حبة اليهن وشذاز ليلى وما تطلق لان العلق بالسرط كالمفوض به عند
وجود السرط والملك عند ذلك موجود في العلق بالسرط باخر عنه فادكره والضاف
سائر الوقت المضاف اليه لان المضاف سبب في الحال والعلق سببه بقلته بالسرط
فتأخر الحكم عنه ضروره وانما كان كذلك لان المصنف يريد الحكم والعلق غير مريد
لان عرضه المنع من ايجاد السرط فلم يكن مريدا لا يقع الطلاق عند العلق لا حالة
ولا بعد اضافة الطلاق الا ان يكون الحالف والمضيف نالكا او كانت في عا او الملك
بان كانت في عدة الطلاق او اضافة الملك او لا سبب الملك بان قال ان يملكك
فان طالق او تزوجك فان طالق لان الحرف لا بد ان يكون طاهر الروم ليكون
حكما ما تقام من بياض السرط كحرف لزوم الجزا المحقق معنى اليهن بذلك وهو الموت
ولزوم الجزا ظاهر في الملك العام ومنقطع به في المضاف الى الملك والمضاف الى
سبب الملك كالمضاف الى الملك وفيه خلاف يسير الرمي ذكره في اجماع وجه قوله
ان الملك سبب عيب سببه وهذا السبب سرط لوقوع الطلاق فتع عيبه
فكون مقارنا لبوت الملك والطلاق المقارن لبوت الملك اوله واليه لا يقع بما لو
قال ان طالق مع كالحك اومع موت اوموتك لا يقع قال محمد رحمه الله في الكلام

٦٥
حل الكلام على الصحه اولى من الغايه فكون قد ذكر السبب واذا ربه السبب فكانه قال
في قوله ان تزوجك ان يملكك بالزوج وهو من اولى طرق المحاذ وكذا ذكر السبب
واراده سببه والاول اولى لان السبب المعنى يستدعي السبب المعنى والسبب
المعنى لا يستدعي السبب المعنى لا احتمال ان يثبت السبب المعنى سبب آخر
واسمها محمد رحمه الله في اجماع انا استعمال السبب واراده السبب مما ذكرناه
واما ذكر السبب واراده سببه فادكره محمد فمرفق لان سبب واراده استطلاق
البطن فانه يصدق فاحد الفراجه على محمد فقال انما يصدق اذا قال ان سبب
لكم السنين او قال سبب يفلن بالم اسم فاعلم ان الاول فانه يقال شي مع شيئا
مثل عي عي عي اذا استعمل وواستعمل في البطن وقال محمد استطلاق البطن سبب
للمشي فكون قد ذكر السبب الذي هو المشي واراد سببه الذي هو استطلاق البطن
واما لودكره بالسرط فان نضافه فلا يستدعي المشي وسبب ان يكون من الملك الذي لم ينفه
الفرا وقد ادعى انه من الملك الذي فته ولم يرضه فان قال لا حبيبه ان دخلت الدار
فان طالق ثم تزوجها فدخلت لم تطلق وقد ذكرناه وكذا لو قال لها انت طالق يوم الخميس
او يوم غد فلات تزوجها قبل ذلكم والعدوم لم وجد السرط لا يقع الطلاق لان
الملك عند وجود السرط غير منقطع به وهو ظاهر بل هو يوم فلم يكن حوقا **قوله**
والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى ما جوامع القه حروف
الشرط ان واذا ومتى ومتى ما ولو ولو لا وفي اذا دخلت على النفل يعني به الصدر
والمراد بالحروف الادوات والالفاظ وان يقتصر في شرح المصطلح لا سيما
الى جازي بها احد عشر من دما ومنها واي والظروف وهي ان والى ومي
ومتى وخيما واذا ما واذا ما وزاد عليها في ايجلا في شرح الجمل ايان وكينا
عند اللوفين ولم يذكر واكلا وكلما وجميعها جزم مثل ان لمضنها معنى ان وفي العنق
الحروف المستعمله للشرط ستة ان واذا ومتى ومن واي وكلما وفي الروض للنووي
الالفاظ التي تطلق بها الطلاق بالشرط من فان واذا ومتى ومتى ما ومنها وكلما
واي وليس منها ما يفي الحكرار الاكلا قال صاحب الكتاب الشرط مشق من العلامة
ولقد في الالفاظ ثلثها انفعال فكون علامات على الحث فلت الذي هو مستق

من العلامة او هو العلامة الشرط بالتحريك هكذا في الصحاح والنهاية لابن الاثير وفيها
اشراط ومن ذلك اشراط الساعة اي علاماتها وهي مقدمات الامر واصلة صفاته كل
حرف من تناف من العربي منوز نساجهم وفي شرط العربي ابن مهور
وشرط الحكم وشرط الامان معروف بالسكون وتجمع شروط في الكثرة واشراط في القلة
كلوس والقلس ومضارع شرط بشرط وبشرط اعلم ان الشروط تسرع وتعتل
وعرفية ولغوثة فالسرعية كالوصو وسر العوزة واستقبال القبل وطهارة المكان
والقوب والمدن مع الصلاة فليز من وجود الصلاة وجود هذه الاشياء ولا
ليز من وجود هذه الاشياء الصلاة والشرط العقل كاحونه مع العلم ليز من وجود
العلم وجود الحيوة ولا ليز من وجود الحياه وجود العلم والعرفية ونحوها لها الشرط
العادية ايضا كالسلم مع صعود السطح ليز من وجود صعود السطح وجود نصب السلم
ولا ليز من وجود السطح وجود الشروط والشرط اللغوثة مثل العطفات كالوقوف
ان دخلت الدار فان طالق فانه ليز من وجود الشرط فليز من دخول الدار وقوع
الطلاق ومن عدم الشرط عدم الشرط وهو عدم الطلاق فالواو وهو حقيقه
السبب ولهذا قال المحبون في الشرط والجزء السببيه الاول وسببيه السات
والعبر من المانع وجود ومن الشرط عدمه ومن السبب وجوده وعدمه متا
السبب في الزكاه النصاب والشرط الجول والمانع الذي لا يكون الاستقبال
عشره الشرط والجزء والامر والتمني والدماء والوعد والوعيد والتمني والتمني
والاباحه ولا صورتي من العشره في الماضي ولا في الحاضر كانه ان صترف
الشرط ان خالصه لانها حرف والاصل في الفعل الحرف ولما دانت محضه بالفعل
عملت الفعل المحض وهو الجزم وليس في علم الحاراه حرف شوي ان واذا عدي سبويه
قال وكلمه كل ليست شرطاً حقيقه لان ما يليها اسم والشرط ما يتعلق به الحذف
والاجريه يتعلق بالانفعال الا انه الحرف بالشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليه مثل كل
عبد استره وكل امراه ازوجها قلت ولهذا لم يذكرها الحاراه في اذوات الشرط
وقد تضمن المتداعي الشرط في دخول القاء الحذف وذلك لان الموصول متصل
او ظرف والذكره الموصوفه بهما مثل الذي ياتي فله درهم وكذا الذي في الدار فله درهم

76 وكل رجل ياتي فله درهم وكل رجل في الدار فله درهم وان لم يات بالفا فان يكون
ما ذكرناه سبباً لا سبباً في الدار وحار ان لا يكون سبباً والصفة المعينه والشرط
كقولك امراه التي ازوجها هي طالق فاذا نودج امراه طلعت وكذا لوقال امراه التي
دخل الدار طالق بطلت اذا دخلت الدار في الذخيره وكذا ذلك ما لنا اولها
لان ليس صريح الشرط في الجزاء او ما خرج من الشرط نظر ان افاد حرف الشرط
الاستقبال فيه لا يجوز الفاعل ان قام زيد قام عمرو لان حرف الشرط مثل فعل
الشرط وللجزء الى الاستقبال وكذا ان لم يعم زيد لم يعم عمرو لان فعلها في الماضي
وان بعده فعلها في الاستقبال فاتفقتهما فلا حاجه الى الفاء وكذا ان يعم ام يعمك
فقد عمل حرف الشرط في اللفظ والمعنى فلا يجوز فيه الفاء وان لم يؤثر في الجزاء الى
اللفظ ولا في المعنى وجب الفاء وذلك في سبعه مواضع يطوونها في بيت موزون
طليبه واسميته وجابده وما اولن وبقد وبالتفيس
فالخمس الامر والتمني لان حرف الشرط لم يؤثر فيها الاستقبال لانها استقبلان
والجملة الاسمية لا دلالة لها على الزمان فلا بد من الفاء في الشرط وفي الكل
انما نصبت الفاء لاجل الامل والترتب والتعقب والسبب ولا يوجب ذلك
في غير هاتر حروف العطف واجواب ما بعد الفاء وهذا اذا دخلت على الماضي
المحقق مثل الرمي اليوم فقد الرمي اسر والحاد عمي وليس وما اولن والسن
وسوف للاستقبال فلا يدير حرف الشرط فيها فتح الفاء واحصلوا قول الرطل
انت طالق ان دخلت الدار هل المقدم هو الجزاء ام الجزاء ما خرج من قدره
ان المقدم هو الجزاء وينصب سبويه ان المقدم هو الجزاء لا عين المقدم اجم المبرد
بقوله تعالى حكاية عن قوم سعب صلوات الله عليه قد افترنا بها الله كذباً ان
عدنا في ملك فلما كان الاول عا سبيل الاخبار ولم يكن جزاء ان نقرأ هذا دليل
قوي له ولستينويه ومن قال بقوله ان حرف الشرط جائز لجزء عايل له لفظاً وصفاً
والجزء لا يقدم على الحارم كالجور لا يقدم على الجار والجزء محمول على الجز
وهذا لان حرف الشرط انما يتعلق بما انقضت كان المشبه والمشتهبه
فعلت فيهما وكما مضاطفت منقولها وحرف الشرط قد ظهر علم في النفل الذي بعده



عن الخطاب كل ذلك في صحيح مسلم وانكرت عائشة رضي الله عنها
على فاطمة بنت قيس فقالت ما لفاطمة بنت قيس خير ان تذكر هذا
الحديث رواه البخاري ومسلم وقال ابو الحسن بن بطال
لا يكون الشافعي اعلم من عمر وابنه عبد الله وقد قال ان طلق
ثلاثا فقد عصي به وقول الشافعي المشرعية تنافي الخطر غير
مسلم قال المشرعية في ذات الشيء لا تنافي الخطر لمعنى في عين
كالا عناق لوجه الشيطان والصلاة في الارض المغصوبة والبيع
وقت النداء واختلفت الرواية في الواحدة البائدة قال الاصل
انه احاط السنة اذ لا حاجة الى اثبات صفته زايده في الخلاص
وفي الزيادات انه لا يمكن للحاجة الى الخلاص نأجرا هكذا في الكتاب
وفي التحفة هو ظاهر الرواية وفي رواية الزيادات يمكن وفي
الدرخيم البائز ليس بسني في ظاهر الرواية وفي زيادات الزيادات
سني وفي المحيط والفتاوى الظهيرية يمكن البائدة في رواية
المبسوط وفي رواية زيادات الزيادات لا يكره وفي جوامع الفقه
البائز يكره الا في رواية زيادات الزيادات والخلع سني
وان كان في حال الخلع وفي المسقى ذكر مسله بهذه الصورة
لا باس ان يخلع في الخلع اذ اراى منها ما يكره وفيه ايضا لا باس
بان يحذر امراته في حال الخلع ولا باس بان يحذر نفسها في حال
الحيض وفيه ايضا ادركت فاختارت نفسها فلا باس للقاضي
ان يفرق بينهما في حاله الحيض من المسائل في الدرخيم وفي
الجواهر الخلع في الحيض كابتداء الطلاق وقبل مجور واختلف

في علة الجواز قيل لانه برضاها وقيل لمعل بضرورة الاقتدار يخرج
على ذلك فروع جوازه برضاها من غير عوض واخلاق الاجنبي
وفي المعنى الطلاق من فدرجاجة مكرهه وقال القاضي منهم
في إحدى الروايتين يحرم كاتلافه ومباح عند الحاجة اليه ويد
عند تفریطها في حقوق الله وفساد قرانه وفي المبسوط الطلاق
في الحيض يسو الهافيه وجهاً واحداً لا يحرم لرضاها والثاني
يحرم اذ لا اعتبار بالرضى والخط في جرد الشرع وخلع الاجنبي
محظور عند الفقهاء وقيل لا بدع في جنسه والظاهر الخطر وفي
سواها تردد والوجه القطع بجواز الخلع في الحيض وخمس من
النسوة لا بدع في طلاقهن ولا نسنة المختلعة وغير المدخول
والصغير والايسه والحامل اذ اظهر حها في مسعى علم صفة
ووجد الشرط في الحيض فهو بدع ولا يوصف التعليق بالبدع وحلى
عن الفقهاء ان نفس التعليق المطلق بدع لترده قال وهو ضعيف
وفي الزيادات انما شرط ان يكون عقيب حيض حال من الجماع لانه ربما كان
سببا للحمل فندم ولهذا لم يكن جماع الحامل نكاحا من طلاق السنة
عقبية وكذا جماع الايسه والصغير وسببا في نفقه نفقها بها وفي
المعنى معنى طلاق السنة موافقة امر الله وامر رسوله في الآية والخبر
قوله والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت
وسنة في العود فالسنة في العود تستوي بها المدخول وغير
المدخول بها وفي المنافع سمى الواحد عدد اجاز لانه اصل العدد

منهم من اطلق كل سره تطليقة لان النقل ونحوه في قوله من وظل نكح
 اصف الى جماعة فبرأه نعم النقل عرفانه بعد مره لقوله تعالى ومن قتل
 نكح مستعدا فانه اذا عمم الصيد يدل عليه ما ذكره محمد في السنن البيرا اذا قال
 الاكبر للصغير من قبل قبله فله سلبه قتل واحد قتلين فله سلبه قتل واحد
 قلت لا يحج محمد رحمه الله في الاستسهاذ في انا العموم في الصيد فهو مستفاد من
 قوله تعالى لا تسلبوا الصيد واللام للاستغراق او الحصر فان عاما ولا الواجب
 جزا النقل وفيه المثل فتحدد بعدده ضروره ولا لذلك الطلاق والسيل
 عام لا سيما هو نكح في ساق الشرط لاجل الناف ولو استشهد في المكرار بقوله
 تعالى واذا رأت الذين مخصوصون في انا ساقا عرض عنهم واذا جازال الذين يؤمنون
 بابا ناسا نقل سلام عليكم فان اذا في ذلك بعد التكرار وذكر ابو بكر من كتابه
 ان متى ينقضه واستدل بما ذكره يقول الخطيب في
 في تايه نقضوا الى صوره ناره كجذ حبر نار عند فاضل موقد
 مع نفيض بن سمان السعدي ويقول عبيد الله بن الجبر
 في ما تالم بناء في دارنا كجذ حطبنا جردا وتارنا تاججاد
 وكذا السجل الى التكرار بقرينه والحق ما ذكرنا في هذا وشل ذلك قول الشاعر ايضا
 فوم اذا السرا ابرانا جزيه لهم طاروا الله زرافات ووجدانا
 لكن لا يحل في التكرار الا بدليل وفي المحيط وجواب الفقه لو قال اي امراه تزوجها
 فهي عامه واحده كلاف كل امراه تزوجها حب نعم نعم الصفة وان كانت
 فله كل صرف الى الواحد اذا دخلت عاما لا فضاة لم ولم نعم اي نعموم الصفة
 وفي المعنى لو قال انت طالق للسنة يقع واحده في وقت السنة قال وقال ابو حنيفة
 مع التمسك في سنة فزو سانه عما ان السنة هو هذا عنده قلت اخذ في نقله
 في كتابي في قوله يقع تلك وانما يقع عنده واحده في وقت السنة واخطا الذي
 قوله سانه عما ان هذا هو السنة عنده بل السنة عنده هي التي نقله من مذهب
 والتقوى عما اوقات السنة اقسام السنة وهو دون الاول انا ذكرت ذلك
 لما لسر ان الطلاق للسنة يعني التكرار **قوله** فان تزوجها بعد زوج اخر

٦٨ وتكرر الشرط لا يقع في اذا كان ذلك بعد الطلاق التمسك وبه قال مالك ذكره
 في المدونة ومروى القرائي والنصوص للسنا في في الحزم ذكره في المستطاب
 لان المحلوف عليه الملك الموجود والمعدوم لا يدخل تحت تبيين الوجود لانه هو مفهوم
 وسكان عامة ان سنا الله تعالى ولودخلت على سنن الزوج ما قال فلما تزوجت
 امراه هي طالق او قال فلما تزوجك فانت طالق كحث بحكم مره وان كان بعد
 زوج اخر لانه معناه سبب الملك عاما بتمامه وهو غير سناه والتمسك انا هو
 الملك القائم ولم يخلف عليه وهو قول مالك ذكره في المقدمات لابن رشد
 وزوال الملك بعد التمسك لا يبطل التمسك الا باستيفاء المحلوف عليه فان التمسك لا
 يقع بعده وذلك ان الشرط لم يوجد والجزا بان لم يخالطه فثبت التمسك ثم ان
 وحده الشرط في ملكه وقع الطلاق واكملت التمسك اذا لم يكن بطله شرط نكح
 لان التمسك لا يقع بعد نزول الجزا اذ بقا التمسك بينا احتمال نزول الجزا وان وجد
 في غير الملك وغير عليه الملك اكملت التمسك بوجود الشرط ولم يقع له عدم المحلوف
 وفي المعنى لو قال لها ان قلت اما ان طالق ثم اياها لم تزوجها فقلت انا هنا
 فانها طالق فان قلت حال البيوت لم تزوجها لم وجد الشرط مرة اخرى فظاهر
 المذهب انها طلق وعنه ما دل على انها لا تطلق وان اياها بطلاق قلت ثم
 وجد الشرط في حال البيوت او بعد الزوج لا يقع في بقا قول اي حسمه ومالك
 واحدا في قول السنا في قال ابن المنذر اجمع قل من كلفه عنه من اقبل العمل على
 ان الرجل اذا قال له زوجة انت طالق ثلثا ان دخلت الدار فظلمها ثلثا وحكي غيره
 ثم تكلمها الحالف في دخلت الدار انه لا يقع عليها الطلاق قال وهذا مذهب حنيفة
 ومالك والشافعي وقد ذكرنا مذهبهم قبل هذا فان اياها بدون التمسك فوجد الشرط
 اكملت التمسك في تزوجها بعد ذلك لا يقع في وان لم يوجد الشرط في حال البيوت
 ثم تكلمها لم يحل عند اي حنيفة ومالك واحدا في قول السنا في وله قول اخر لا يفود
 الصفة حال واختاره المزني واما ان وجد الشرط في حال البيوت واكملت التمسك
 فلا يفود بعد اكلها ولو قال ان اكلت هذا الرعي فانت طالق ثلثا اياها
 فاكلته لم تزوجها لم يحث لانه لا يمكن انتفاع الطلاق باكلها في حال البيوت لان الطلاق

لان الطلاق لا يلحق بالمرء عند عدم ولا يملن وجود الشرط في النكاح الثاني ذكر
هذه المسائل في المعنى وان احلنا في وجود الشرط فالقول قول الزوج
الا ان نعم المراه البينة على ذلك لانه بمنزلة الاصل وهو عدم الشرط فعلى هذا لو
قال لها ان لم يدخل هذه الدار اليوم فانت طالق فقالت لم ادخلها وقال الزوج بل
دخلتها فالقول قول الزوج وان كانت المراه بمنزلة الاصل وهو عدم الدخول
والزوج غير بمنزلة الاصل وهذا هو بؤت الحكم مع استصحاب العلم وبسم الفلس في الاصول
وسؤال الطرد ان توجد العلم مع استصحاب الحكم وان الزوج مكره بوجع الطلاق
وزوال الملك والمراه تدعيه والقول قول المكره بيمينه وهذا التقليل مع الصوتين
ولان الزوج منكر لوجود سبب الطلاق ما خار وجود الشرط لان المعلق بالشرط
لا يصح سببا لوقوع الطلاق قبل وجود الشرط وبما هذا ذكر في المحيط ان الزوج
لو قال لها ان لم اجامعك فاحضت فانت طالق لم قال جامعك في حضيضك فالحرب
فالقول قوله مع انه لم يسهل طاهر ان العدم والحرمة لكونه انكرا لطلاق لا بخار
الشرط وسببه ولو قال انت طالق لاسمه لم قال جامعك في حضيضك وانكرت
فان كانت حاضيا بصدق الزوج لانه يملك انشاء فلا يتم وان كانت طاهرة لا يصدق
لانه لم يزل اطلاق حكم واقعه في الظاهر لوجود وقت السبب وقد اعترف بالسبب
لان المضاف سبب في الحال وكذا لو قال طلقك فاحضت في هذه الصورة
نعم متان فان كان لا يظن الا من جهمها فالقول قولها في حق نفسها مثل ان يقول
ان حضت فانت طالق وضرتك فلا تفتات قد حضت بعد سبب طلق هي ولم تطلق
صرتها وبها قال السافعي وابن حنبل في ظاهره بيمينه وعنه ان كذبها لا يطلو بحكمها
المسما ماد طال وطنة في فرجها في الزمان الذي ادعت الحضيض فيه فان ظهر الدم
فهي حايض واخاره ابو بكر منهم ونقول ليس في لان الله كانه يجعلها امينة في ذلك
بقوله ولا يملن ما ظن الله في ارحامهن ولو لم يكن قولهن مقبولا في ذلك لم يكن للمنفق
منفى ولان الزوج في علية احسانها اذا اضر بها الحضيض ولا يلزم احسانها بظنه
وان قولها اذا لم يسل الا بروية الدم بالمقنة وفي ذلك اما حجة النظر لا فرجها من غير
ضروره مع انه يجوز ان يحمل الدم في فرجها من خارج ليلون ذليلا على صدقها كان ذلك

ما تقام من محرم الشرط وهل يمينها اذا كان القول قولها نقلي وجهين وقال مالك
وابن النسيم نعم الطلاق في الحال حين تعلم ولا يوقف على وجود الحضيض وقال السهب
في كتاب محمد بن يحيى عليه السلام في محض وهو قول الحزبي وابن وهب وابن عبد الحكم
وقيل نزع الامر بالحكم فحكم علية بالطلاق لانه يختلف فيه ذكر هذه الاحكام
في النبوة المحمدي وان قال ان ذلك او شرت فهو يمين فان لم يقر له اطلاقا وكذا
ان ضربت له اجلا لا يملن الصبر اليه فان املته الصبر اليه لا يملن وكذا ان لم يقر له
قت او فقدت كحت اذا لم يقر له اجلا او ضربت له اجلا لا يملن الصبر اليه وفي قوله
ان دخلت الدار او ان ركبتي لا يملن الا بوجود الدخول او الركوب ولو قال انت طالق
ان مات فلان او اذا مات فلان لم يملن الا ان ذلكا اذا مات او مت في رواية ابن وهب
وما ان مات او ان مات انت فلا يملن علية ولو قال انت طالق قبل موتك لم يملن كات طافا
في الحال وقال السهب لا يملن علية بمنزلة قوله لعينه انت طالق قبل موتك بيمينه ووجهه
الا حسان انها امينة في نفسها فامر بميل قولها فيه فما قيل في حق العدة والعشيان
بعض في حل وطبها اذا قالت طهرت من احضه لكانها شاهدة في حق ضررها
الاستدراك او الميت وللمسا فعمه وجهه في بغيرتها في حق ضررها ايضا وكذا
اذا قال ان كنت كحيت ان تعذبك الله نار جهنم فانت طالق وعينك هذا حذر
فقال لاح او قال ان كنت كحيت فانت طالق وهذه منك فقال احد طلقت
ولم تطلق صاحبها ولم يقتل عبده فهذا اذا كذبها وان صدقها حث فيها الاخر
بشرطها وفي حقها بطلان ما خارها لان اطلاقها على حية جهمها لا يملن لانها
امرنا طن قادر الحكم على اجارها صادقة كانت او كاذبة وفي حقها بطلان
كسبية الحية ولا يعلم من جهمها وخدعها ولا يملن شاهدة في حق غيرها على ما مر
والبيان ان يمين العبد وتطلق الضرة ذكره فاضي طان لعلها مجرد الاخبار
والاحسان ما ذكرنا وعملوا باليمين وهو مستقيم في حق الضرة دون العبد
فان قيل كحيت يمين كذبها في اجارها حية عذابك جهنم قيل لا يمين بكذبها
فان كاهل مدحار عذاب الاخرة على حية من تنفضه فلم يمين كذبها في اجارها
بذلك ولو قال لها ان كنت كحيت بغيرك فانت طالق فقالت احد بغيري او قالت

احد وكذا بها الزوج طلعت عندها ايضا وقال محمد رحمه الله ان كانت كاذبة فيما
بينها وبين الله تعالى لا يطلق لان المحرم على القلب وجعل اللسان طنا عنه وعند
النفس عاقل المحرم يزول الكفنية ولها ان المحرم لما لم يكن الا بالقلب فان ذكره
كلا ذكره وانما بنيد المالك لقوله تعالى يكتبون الخاب بآدم وكقوله تعالى يقولون
بالسنن والنبوة للنج قال ان كنت حين فرائه فانت طالق فقالت اجب قالت
كنت لا علمه قال اري ان تسمي قلبها وتسمي الفم لم يقع وفي الجواهر قال انت طالق
ان كنت تفضي فالمذهب ان يوتر بالفراق وفي الوجوب ثلثة احوال الوجوب وثبته
والسالك ان احب ما سبغ الفراق وجب الفراق وفي الانوار للمالك ان كنت
حين فرائه فانت طالق فقالت احرم قالت كنت كاذبة فليبارك في ذلك ابو بصير لا
يطلق ما خافط العلي بكري وتوقف احمد فيه ذكره في الفقه والوضع في العذاب
وفي الوسيط ان قال لها ان اصررت بغضي فانت طالق فقالت اصررت فالمول قولها
فدل على انه يحالف لنا في مسئلة المحرم **قوله** واذا قال لها اذا حصدت فانت
طالق فرائ الدم لم يقع الطلاق حتى تسمى ثلثة ايام وليا لها الى هي اقل منه الحيض
فاذا انت حكنا بالطلاق من حين رأت الدم اذا كان ذلك بعد طهر كابل لانه
بالاستدراك عرف انه من غير الدم لادم فساد فكان حنطا من الاستدراك وقنا بدنه
الطهور في غير المدخول بها لوروث بعد الدوية قبل الامداد او كان على الصيد
مطلقا ما كحضر في اوحى عليه بغيره حكم جناة الاحرار وفي الوسيط اذا انقضت
يوم وليلة من اول الدوية يقع الطلاق وفيه وجه ستهور انه يقع من اول الدوية
وبه قال ابن حنبل حرمة الصلوة والصوم والوطي بنفس روية الدم والفراق اظهر
لان الطلاق لا يقع الا بيقين والتحريم ست بالظاهر وكف ترسخ الطلاق بعد وقوعه
اذا انقطع دور بدنه الحيض وسين فساد الدم وفساد هذا القول طاهر وفي الفقه
لا ينقد انه حصل بهذا قول اي حصة والسافعي مع امامه ونقله عنها وقال
ابن المنذر لا ينفذ احدا قال عز ذلك الا ما لكاوا بن القاسم مع انها لا يمتنع قبل
الحيض ولو كانت طاهرا لم يقع في طهره كحضر وكذا لو قال طاهر استطلق اذا
طهرت لم يطلاق حتى يحضر في طهره وبه قال السافعي ذكره في الوسيط وابن حنبل

ذكره في الفقه وفيه قال بقض السافعي الذي يستصنه مذهب السافعي انها تطلق
ما جدد من الحيض والطمه فمما لجمهور ان المهر يفتي سرقا مستقبلا وهذا
الحيض قد يفتي بفضه وما يفتي بفضه وما يفتي بفضه تحت يمينه وما يفتي بفضه فلا
مساو له كما لا يتناول الماضي منه وكذا لو قال لا حصدت فانت طاهرة لا يفتي بفضه
سرقا كالدخول ولو قال اذا حصدت حيضه فانت طالق لم يطلاق حتى تنقطع الحيض
ومدخل في الطهر وذلك بالانقطاع في العشرة او في العشرة مع استمراره او بالانقطاع
والاعتسار او بالانقطاع وما يقوم مقام الاعتسار اذا كان الانقطاع دون
العشرة وذلك ان الحيض اسم للكاين من الحيض وذلك بما ذكرناه بخلاف الحيض فانه
اسم جنس فهو نظير ان ضللت والناظر ان ضللت ضلته وسلم ان صحت وان
صحت صوتا وفي الحديث ولا الحالى حتى يستبرأ من حيضه والحاربه المستبرأه لا
على مسنها ولا يفتيها حتى يستبرأ من حيضه فلو رأت الدم واستمرت ايام وزيداده
فلذلك في طهره لما ذكرناه في الفقه لو قال اذا حصدت حيضه سبغت في طهره في الطهر
وهو اتفاق من الامة المسلمة وخلافه ضعيف وهذا خلاف ما لو قال انت طالق فل
ان بحيض حيضه تستبرأ من حيضه بعد المدة طلفت ولا ينظر الطهر فقد علمت الحيض عا
الحيض وجوابه ان استغاضه فان فلا ينظر كرات مسئلة الجواب فان الطلاق مما يعلق
بالحيض فلا يوجد الا بعد وجودها ولو قال اذا حصدت نصف حيضه فانت طالق لا
تقع حتى يحضر ويظهر وقال زفر نفع اذا مضى كحضر خمسة ايام للسيفين يفتي بفضه بده
الحيض فصار كالمصغرة والابسه في حق الشهر وهو قول ابن حنبل اذا مضى نصف
الكرامة الحيض عا بدنه وعنه كقولنا ولنا ان الحيض عداؤه عن دور الدم
وذلك بقبلي وقت ويدرس وقت ولا يفتي بفضه بفضه وذكر بعض بالاجز الدار
كله كما لو قال انت طالق نصف طهره ولو قال انت طالق اذا حصدت يوما طهره
نفت الشمس من اليوم الذي يصوم بخلاف ان صحت او ان صحت في يوم او في شهر
لان لم يستبرأ فانه قد صدر عنه بشرطه وان قل عا ما يان في الامان ان شاء الله
تعالى لان الذي شرع فيه من الصوم مدصام ذلك الجرح عا وجه الوجه تحت برهان
وطهر بفضه وبذلك ذكره في الفقه عن الحنابلة والظاهر انهم نقلوه من كتبهم ونقل

عن احمد انه وقف على ابنت محمد الحسن وعرفها غائبا ذكر واعنه **قوله** ومالك لا امرأة
اذا ولدت غلاما فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق متين
فولدت غلاما وجارية ولا يدرى ايها الاول لزم في النكاح تطليقه وفي النكاح
طليقتان وانقضت العدة لانهما ان ولدت الغلام اولا وولدت واحدة وهي طلق
بالحجارة فتبني عدها بوضع الجارية فلا يقع المعلق بولادة الجارية لمصادفة ايضا
العدة فان ولدت الجارية اولا وقع متين واستغنى عدها بوضع الغلام كما ذكرنا
فادان حال يقع واحدة لا غير وان حال يقع متين فلا يقع الزايد على الواحدة
فالسك كما لو قال انت طالق واحدة او متين او قال واحدة رجعية او بآية
والاولى ان يؤخذ بالسكن تنزها وتزقا واحكاما لاحمال ولادة الجارية
اولا ولا يولدان معا عادة وفي الروضة ان ولدتا معا يقع المتين ويصير الاقرا
وان تأخرت ولادة الجارية لم يقع لها في المذهب وتبنيها العدة وعلى نصية
في الاملا بطلق بالانبي متين ايضا وتعد بالاقرا وان حمل السابق فعلى نصية
في الاملا بطلق بمتين كان وتعد بالاقرا وفي المذهب من جهة الورع
تركها من غير روجا لاجمال العنة قلت لا ينبغي ان يقول عليه لان ذلك
سجل عادي ولو ولدت غلاما وجارية في السنة كالحامس في النكاح طليقتان
وفي السنة فالورع قلت لان العلام ان كان اول طفلين واحدة في وقت واحد
الاولى اذ العدة لا تقضي ما يقع في البطن حمل وان كان العلام اقرا يقع متين
بالاقرا فضا وبالمرءة في المتين وفي الروضة ان ولدت ذكرين وانما طلق
تلكا وان ولدت الانبي لم يذكر من متافين طلق بالانبي متين وبالدلالة الاول
واحدة اخرى وينبغي العدة بولادة وان ولدتا معا طلق بالانبي متين وانقضت
عدها بوضعها معا ولا يقع في اخرى المذهب وفي الحام لوقال ان ولدت
ولدتا فانت طالق فان كان الذكر ولدته غلاما فانت طالق متين فولدت غلاما
مع السلات لوجود الشرطين لان المطلق موجود في العقد والرجل فانه موجود
في زيد ومسلم في الروضة للشووي وتذهب مالك لمذهب ذكره في الحواشي
والغلام الطار السارب من الفقه وفي استداد السهوية في المولوديه نقاولا

والجارية

والجارية اثناء سميت بها لخصتها من الجريان خلاف العجز ذكر ذلك في المغرب والحمل
وان قال لها ان كنت اباء عمرو واما يوسف فانت طالق ثلثا ثم طلقها بطلعت فانت
باعتها عدها فانت طالق اباء عمروم بروحها فانت طالق اباء يوسف فانت طالق ما يقع من الطلاق
وهي في رواية في هذه المسئلة على ان يقع ارجح بالنسبة العقلية احدها ان
يؤخذ السرطان في الملك فمع الطلاق اتفاقا او يوجد في غير الملك فلا يقع في
اتفاقا او يوجد الاول في الملك والثاني في غير الملك فلا يقع اتفاقا وعند ابن
ابن سني في ذمة في المبسوط ليع المعلق ايضا او يوجد الاول في غير الملك والثاني
في الملك وفي الخلاف لم اعتبار الاول بالانبي اشترط الملك فصار كما لو
قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الدار الاخرى فانه بشرط
الملك فيها اتفاقا ولنا ان الملك بشرط عند المتين لا اتفاقا اذا لم يكن الطلاق
مضافا لا الملك وعندنا ان الشرط لزوم الجزا وانما بينهما المتين حال انعقاد
المتين ولا حال لزوم الجزا وانما هو حال البقاء فلا بشرط فيها الملك وبطريق
هذه الخلاف قال النصاب بشرط عندنا لان انعقاده وعندنا ان الحول للوجوب
ولا بشرط فيما بينهما عندنا لما ذكرنا خلافا له والحوادث عن سنده ان الشرط
الاول لان انعقاد المتين الصغرى فيشرط فيه الملك كالكرى خلاف الخلاف فان
الكرى والصغرى متعديتان فهما **قوله** وان قال لها ان دخلت الدار
فانت طالق ثلثا وطامها متين وروحت عجز ودخلها ثم عادت الى الاول طلق
ثلثا عند ابن حنيفة وان يوسف وتعود تلك طلقات لول ابن المنذر نقدا
قول ابن عمر وابن عباس وفيه قال غطا وشرع والخم وفي المبسوط وهو قول ابن
سفيان وقال محمد في طالق تابعي من الطلاق وفيه قال زفر وهو قول جماعة
من الصحابة والسابعين وفيه قال الامام الثلاثة واصحابهم واصل ان الزوج الثاني
يهدم الطلقة والطلعتين وفيه قال المبسوط قال يمس الامام السرخسي احد السنان
من النكاح يقول المسامح من الصحابة واحد المسامح من النكاح يقول السنان
من الصحابة رضوان الله عليهم وفيه الدخلة لوقال فلما دخلت الدار كانت
طالق فدخلت مرة او مرتين ثم رجعت بغير وعادت لا الاول حتى غادرت

ثلاث طلقات ثم لو دخل الدار ثلاث مرات وقع الميلاات عند اي خشفه وان
يوسف ذكره باب المسببه من طلاق الحائض اجماع النما يقول عليه السلام لعن
الله المحلل والمحلل له رَوَاهُ ابوداود والترمذي عاصم ابان والمحلل هو الذي
سبب للزوج الاول اصل المحل ووصفه وهو ان الزوج لا يحرم عليه الا ما طلاق
الميلاات ويصدق بها نفسا اثبات اصل المحل له لانه ثابت ولم يفتقر اثبات وصفه
وهو انها لا يحرم عليه الا ما طلاق الميلاات وان قال لها ان دخلت الدار
فانت طالوت انا ثم طلقها ثلثا وروح عي ودخل بها ثم رخصت في الاول
فدخلت الدار لم يقع عندها ثلث الميلاات وهو قول مالك وذكره في المدونة
والتابعي في الحرد عا المنصوص ذكره في السسيط وابن حنبل ذكره في المغني
وهو ان يرفع الطلاق الميلاات وهو احد قول الفهم للتابعي وجه قوله
زفر ان الحرام لك مطلق لا طلاق اللفظ كما لو قال فلان زوجك فانت طالوت
فطلقها ثلثا ثم روجها بعد زوج اخر وقد يقع احتمال وقوعها مع الميلاات
الحرا طلعنا بهذا الملك الوجود لان الحرام يكون غالب الوجود عند وجود
السرط او محقق الوجود عند زواله الا ان الملك لم يحل به الفرض المطلوب
من عقد الميلاات وهو المحل او المانع والطلاق المطلق للمحل الذي يحل ان يوجده
المستقبل وليس الغالب فيه الوجود بل الغالب المعدم لا استحباب الحال لم يكن
خوفا لان الانسان لا كان زوال ملك موهم الوجود ولا زوال يعم سرط
عنه كما لا كان سرقه ما لم يمس ان يوجده فلم يكن مقصودا بالميلاات ولا ان الحلف
بالطلاق قبل الملك لا ينعى الا بالسيده الاضافه اليه او بالعلق به ولم يوجده
ثنا وله نصار كما لو قال لا حنينة ان دخلت الدار فانت طالوت ثم روجها فدخلت
الدار لم تطلق ولو كان متاوك الملك الذي يوجب عقد الميلاات لطلعت فاذا
ثبت ان انعقادها باعتبار الملك القائم وقد ماتت بحره الميلاات البطل المحل
لا سعي الميلاات ثلاثا اذا ابانها لان الحرام اقربا المحل وهو ما ينفى عن الملك
وهو نظير ما لو قال لعنه ان دخلت الدار فانت حرم اخر من طلق يبيع او هم

٧٢
وكوفا ثم ملكه فدخل الدار عن لان الملك الذي حلف عليه بان لا يزول الا بالفسخ
فاذا اخرجته من ملكه فله ان يجرد هو بان كما كان ونظير الاول لو قال لا منه
ان دخلت الدار فانت حرم ثم اعقبتها فارتدت ودخلت دارا اخرى ثم ملكها بالسبي
اخرجته فدخلت الدار لم يقع لها طلاق الميلاات ويرد عا ان حنينة وان
يوسف ما تقدم من مسئلة الهدم فاذا دان انعقاد الميلاات باعتبار الملك القائم
دون ما حكيت عندها فاذا طلقها سبب عي من الملك المحلوف عليه طلقه واحده
فاذا عادت اليه بالملك عندها ووجد السرط لفت مع الملك مع انه لم يقع لها
ثنا ولمة الميلاات الا طلقه واحده والسبب ان الحاد ثان بالزوج الدان لم يتا ولا لما
الميلاات البتة وان ثبت له الزوج خلاصه بعد انعقادها وعادت اليه ثلاث طلقات
وهو مستكمل حاد واذا قال لامرأة اذا طلقك فانت طالوت فانت طالوت فانت طالوت
المع الحاميان وعاب الحنيفة لست ساعة لم يحج وعلمه المهر يعني مهر المثل بالبقا
عليه بعد وقوع الطلاق الميلاات عي المهر الواجب بالعقد وانه قاضي خان
يريد المهر فلت المستعمل في الحرام مهر المثل دون العقر وانه الا ما العقر
فان اخرجته ثم ادخله وحج عليه المهر كما قلنا وكذا اذا قال لا منه اذا طلقك
فانت حرمه خاسرها كما ذكرنا وعي يوسف انه اوجب المهر في الفصل الاول
لوجود الجماع بالذوق عليه الا ان الحد لا يجب لاحاد المجلس والنصود والمال
ثبت بالسببه ولان الحد اذا لم يجد لما ذكرنا وجب العقر اي مهر المثل لو
الوطي لا يخلو عن احد ما يرد عليه قول اي حنينة لو وطى البائع البعته قبل البعث
لا يجب حد ولا عقر ووجه الظاهر ان الجماع او طاق الذكر في نزع الكراهة
ولا دوام للدخال ولهذا لا يضر له بده ولا غايه فصار كما لو حلف لا
يدخل هذه الدار وهو فيها لا حنينة بالذوق فيها خلاف ما اذا اخرج ثم ارجع
لا يرد وصد الادخال بعد الملك الا ان الحد لا يجب لما ذكرنا ولو طلق
الطلاق رجعتا بصر رجعا باللباات عند اي حنينة لما ذكرنا عنه انه ينزله
استدا الجماع وعند محمد لا يضر رجعا لانه ليس في حكم الجماع عا ما يرد وكان
مبني ان يصير رجعا عند كل لوجود المساس بشهوه ولو نزع بعد ادراج

طلقها وان شأ أمسكها قال رضي الله عنه وهكذا ذكر في الأصل
وذكر الطحاوي انه يطلقها في الطهر الذي يلى الحيضه قال ابو الحسن
الكرخي ما ذكره الطحاوي قول ابي حنيفة وما ذكر في الأصل
قولها وهو قول الحسن بن زياد وقول محمد بن طرب ذكره الحافظ
ابو حنيفة الطحاوي مع ابي حنيفة وبه قال في رد ذكره الكرخي
مع ابي يوسف وهكذا ذكر ابو الليث وهو قول الامام الثلاثة
والظاهر به وقد تقدم حديث ابن عمر موافقا لقولهم ولان
الطلاق فيه منزلة الطلاق في الطهر بعد لان تلك الحيضه لا
يعتد بها في العود ولو طلقها في الطهر لا يطلقها فيه طلقه آخر
فكذا اذا طلقها في الحيضه ثم طهرت ولان السنه ان يفصل بين
كل طلاقين حيضه والفصل هنا بعض الحيضه فكل ببعض
الثانيه لكن لا يخرج أمسكها ولا في حنيفة رضي الله عنه
روايه سالم عن ابن عمر انه طلق امراته وهي حائض فذكر ذلك
عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال منعه فليراجعها ثم
ليطلقها اذا طهرت او وهي حامل رواه مسلم وابوداود والترمذي
والنسائي وابن ماجه وابن حنبل قال البيهقي اكثر الروايات
عن ابن عمر انه عليه السلام امر ان تراجعها حين تطهر ثم ان
شأ طلق وان شأ أمسك وقد تقدم الحديث وهو رواه بوش
ابن حير وسعيد بن حير وابن سيرين وزيد بن اسلم والري قال
ابو الحسن بن بطاوه هو اختياره وقول اكثر اهل العلم
واليه ذهب المذنب في ليس للحيضه معنى وحديثهم محمول على الاستحباب

٧٤
وابو حنيفة يجعل الرجعه فاصله بين الطلاقين كالنكاح
بالاجماع لان مراجعتها دليل الرجعه فيها وفي المحيط لوطقتها
في الطهر ثم راجعها فيه بالقول والقبلة او المس تشبهه فله
ان يطلقها فيه اخرى عند ابي حنيفة وزفر لفصل الرجعه بين
الطلاقين ذكره الوراق الهات طالق ثلاثا للسنه وهو بمسك
يرها بشهوة وقعت الثلث للسنه متعاقبا عنه لانه يصير
مراجعا بالمس يشبهه وفي البدائع والنيابيع لوطقتها وراجعها
بالوطي فبطلت خازله ان يطلقها اخرى في ذلك الطهر عند ابي حنيفة
ومحمد وزفر وقال ابو يوسف ليس له ذلك حتى مضى شهر ولو
لم تجبل لا يطلقها فيه بالاتفاق وفي المحيط وعند لا يكون ولو
ابانها في طهر لم يجامعها فيه ثم تزوجها فله ان يطلقها فيه اتفاقا
وفي النيابيع لولم تحلل بين الطلاقين رجعه ولا نكاح فالطلاق
فيه بدعه وان حلل بينهما نكاح او رجعه فذكر ذلك عندهما وفي
المحيط والبدائع جعل الطلاق بعد حلل النكاح سنيا اتفاقا
وفي الجامع جعله قول ابي حنيفة وعندهما لا بد ان يحض وتطهر
ومن قال لامراته وهي من ذوات الحيض وقد دخل بها انت
طالق ثلاثا للسنه ولا ينع له فهي طالق عند كل طهر تطليقة
بشرطه فان نوى ان يقع الثلث الشاعه او عند راس كل شهر طلقه
فهو على ما نوى سواء كانت في حال الحيض او في حال الطهر وقال
زفر لا يصح نية الجمع لانه بدعه فلا يدخل قوله للسنه لان الشيء
لا يحتمل ضد كماله لا يحتمل تسميه بل اولى وهذا لا يقع الملك جملة عند

من الكتاب بعد اذا كان الشرط باذا وان كان بان سئل ان سرت ان اكلت بطلن
 بوجودها كنت كان لان المعروف في ذلك اذا دون ان قلت بحت الرجوع في ذلك
 لا اللغة ولا عرف في المفرقة بينهما عما زعم ذكر ذلك في المعنى وفيه لوقال ان
 وطبقك فبمنه عما جماعها قال ابن قدامة الجلي وقال محمد بن الحسن بمين عما الوطى بالقدم
 ولو قال اردت به الجماع لم يتبين الحكم قلت العجى من كفت بدم عما نقل هذا المكر
 عن مثل هذا الامام مع اتفاق الطوائف عما نهائية فضله وانفراد به بوضع المسائل
 الدينية العقلية عما طبق اللغة والعرف وعمل ايمان الحامع الكبير عما ذلك وفيه
 المسئلة التي اخذها ابن قدامة في نقله عنه هي في الباب السادس من كتاب ايمان الحامع
 اذا قال لامرأة ان وطبك فهو عا الجماع في فرجها ذكره وان نوى الدوس بالدم
 لا يصدق في العرف عن الجماع وكنت بالدوس بالقدم ايضا لا عرفه على نفسه
 ولو قال ان وطبك من غير ذكر امرأة فهو عا الدوس بالقدم في اللغة والعرف
 وذلك اتفاق من اصحابنا وكيف تخالف بمصنفات هذا الامام الجليل ان بعد النسخة
 وعجبت عجبت **فصل في الاستثناء** اذا قال
 لامرأة انت طالق ان ساء الله متصلا به لم يقع الطلاق عندنا وهو قول طائفة
 والحق والحكم والسافعي والحنفي والشافعي والظاهرية وهو قول عطاء وحامد
 والزهري وعطاء والسبي وعبد الرزاق وابن المنب والاوزاعي وعمر بن
 والي ثور والي سليمان ذكره في المحلى وقال المصري وابن المنب والزهري في روايه
 والحول وقاده وابن بكلي واللب ومالك وابن حنبل في ظاهر الرواية عنه
 يقع في الحال ولا يعلق في البين اختلفوا يعني بالطلاق وحجته قال اصحابنا
 لا يعلق عليه وهو قول طائفة والمصري وابن المنب والاوزاعي وابن بكلي والسافعي
 والحنفي والي عبيد وقال مالك لا استثناء الطلاق والعتاق والمهر والصدقة
 في البين بالله لا يعلق عليه وكذا لوقال علي بن زيد ان قلت فلا تا فانه لا يعلق عليه
 في المسئلة في العتق دون الطلاق عند مالك ولا اصل لنقل لنا حديث
 لي بهرمه رضي الله عنه من خلف عاتين فقال ان ساء الله فقد استثنى لفظ النساء
 ولفظ رفايه الترمذي لم يثبت وقال حديث حسن وليس في الحديث مصلابه

ولان مشبه الله تعالى لا يطلع عليها فكان اعداها لجزا لقوله تعالى حتى ينج الجمل
 في ثم الحياض ومثله اذا شأب الغراب ائت اهل وصار القار كاللبن الحليب
 اراد انه لا يات بهم ابدا ولا نه لوشا انقاعه لجزه ولم تعلقه مشبه الله وفي البسيط
 لوقال انت طالق ان صفدت السما اوطرت او احيت متا فالوجه القطع بانه
 لا يقع والمصنود به الاعداد والنفي في البروضة ان ساء الحمار لصغور السما ولو
 قال ان ساء الملاية لا يقع في المعنى في الكل وخمسان يعني في السجل العتيق والعاوي
 ونيل في العتيق يقع في الحال وفي العادي كالطيران وصغور السما لا يقع وفي
 المحيط الاستثناء على قسمين استثناء بقطر واستثناء بخصل فالاول العتيق
 بمشبه الله او بدمها كحوان ساء الله او ان لم يسأ الله او ما ساء الله او ما لم يسأ الله
 او فيما ساء الله او الا ان ساء الله لم يقع في ذلك كله لانه لا يوقف على ذلك فكان
 اعداها للطلاق وانفق السلف والطوائف الاربع على تسميتها استثناء لانه لصراف
 الكلام عن الصدور فقل هذا لا يقع تسمية سائر الشروط استثناء لكن لم يقع وكذا
 النطق بمشبه الملاية والحق والساطين لانه لا يعرف وجودها فكان اعداها لما
 تقدم واحلف المالك في ذلك ذكره في الجوهري كحلاف قوله انت طالق كيف ساء الله
 حث نطاق ذكره في المحيط ولم يترك فيه خلافا واحلف الشافعية في قوله الا ان
 ساء الله وفي المعنى قال انت طالق لا يدخل الدار ان ساء الله او قال انت طالق ليدخل
 الدار ان ساء الله لا يعلق فيها دخل الدار او لم يدخل والوا ان دخل فقد بطل
 المحلوف عليه وان لم يدخل علمنا ان الله لم يسأ لانه لو ساء الله لوجد قلت قوله انت
 طالق محذور ولا يعلق له بالدخول ولا بعده وخلافه يعبد وروا عن قتادة
 انه قال قد ساء الله حين اذن ان يعلق قلت كيف يعلق الكتاب ماذه في ذلك ولا
 يجوز بقلبه فنه ولا غير عما الحمار ولو كان كل ما اذن في فعله بوجد بعد الحاد
 الماذون له لوقع طلاق الناس فانه لان كل احد قد اذن له ان يعلق اذا احسان
 الطلاق اذ المسروقات ما سورها ما دون فيها قال ابن قدامة ولو علمنا ان مشبه الله
 لا يعلق لكان قد علمت بغير سخر علم فكون تعلقه بالمسخرات فلفظ ونفع الطلاق
 في الحال وهو غير مسلم له وقد ذكرنا ان ذلك اعدام للحمار ولا يقع وتعلقوا بقوله تعالى

ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان نسئله واذكر ربك اذا نسيت الاله ولا تفلن
لهم فيه لوجهه ستة الوجوه الاول قبل يمناه اذا نسيت ان تقول ان نسئله فقل ذلك
فلكون المتدبر واذكر سببه ربك اذا نسيتها فاعمل بها والوجه الثاني قبل ولا تقولن
لشيء اني فاعل ذلك غدا اني غدا وعدت بقول او فعل الا قولك ان نسئله و
والوجه الثالث قبل ولا تعدن الله ما ساء من اجز الامر وثا بمشيئة والوجه الرابع
قبل ولا تقولن لشيء يصرف علي اني فاعل ذلك الذي غدا اني فاعل ذلك الذي غدا
الا ان نسئله قال الا حسن فيه اضرار القول بقدره الا ان يقول ان نسئله فقل ان
نسئله اللفظ للاستقبال فتكون تاديبا وتعليما لعباده لخرج ذلك عن حد القطع
ولا يلزمهم والوجه الخامس قبل ولا تقولن لشيء مما تريد ان تفعله اني فاعل ذلك
غدا الا ان نسئله فنقول ان نسئله لانك لا تفعل بما تريد الى الغد والوجه السادس
قبل الا ان نسئله متعلق بالنهي لا بقوله اني فاعل ذلك غدا وتعلمه عا وجهين
احدهما لا تقولن ذلك القول الا ان نسئله ان نقوله بان ياذن لك فيه والى الثاني
تقولن ذلك الا بان نسئله ان نسئله الله وهو موضع الحال ان الا سئلته
بمسئله الله ان نسئله ويردده ولم يذكر اهل المسئلة غير ذلك وليس ذلك نائلا
عنا انه ساء ووقع الطلاق المطلق بمشيئة ولا بعدم مشيئة وفي الموارد ذكر الكرخي
ان ان نسئله لا بطل الكلام ووقع حكمه عند ان حنيفة ومحمد وعنده ان يوسف
تعلق بشرط لا يوقف علمه ونمؤه لكلاف نظره فيما اذا قال ان نسئله ان طالق
او قال ان نسئله وانت طالق او قال كنت طلقت اس ان نسئله لا يقع عندهما
للابطال ويصح عند ان يوسف لعند صحه المعلق وكذا لو قال انت طالق ان دخلت
الدار وعبدى حران فقلت فرقا ان نسئله او ان نسئله ويرد صفه الى العمل
عندهما وعنده ان يوسف يتصرف الى اليقين الا حرة وفي الثانية كالشرط في هذا
اذا اظف لا كلف من لا يثبت بذلك عندهما ويثبت عند ان يوسف للشرط
وهكذا في المحيط لعند كلف من وقيل لكلاف بين يوسف ومحمد عا علس ما
ذكره الكرخي فانه ذكر في كتاب الطلاق بن الحام ان المعلق بمسئله الله ابطال
عند ان يوسف تعلق بشرط لا يوقف علمه عند محمد وذكر في امان الحامع

٧٥
ان ان نسئله تصرف الى اليقين في ظاهر الرواية وذكر الكرخي ان عند ان يوسف
يتصرف الى اليقين الثانية وفي المحيط لو قال انت طالق واجدة ان نسئله فانت طالق
منين ان نسئله لا يقع في لان اول لحقة الاستئنا فلم يقع في والى الثاني باطل لانه
لو وقع الطلاق لمسئله الله ان افعال العباد كلها بمشيئة الله بعد عدم الشرط فلم يقع
فقال في صحيح ابطاله ولو قال انت طالق واجدة اليوم ان نسئله وان لم نسئله فسين
ففي اليوم ولم يظلمها وقع شأن لانه لو ساء الله الواحدة في اليوم لظلمها فيه ثبت
انه لم ساء الواحدة فيه صحى شرط الستين وفي الدرر ان ظلمها واحدة قبل معنى
اليوم لا يقع الا في وان لم يفتده باليوم لا يقع في وفي المسئلة قال انت طالق يمتن ان
نسئله وان لم نسئله في اليوم فانت طالق بلسا في اليوم ولم يظلمها طلقت ثلثا
وهو مخالف لما ذكره قبل هذا وذكر في المسئلة ايضا لو قال انت طالق ان نسئله الله
طلائك لا تطلق هذه اليقين المداواة موافق لما ذكره في الموارد قبل هذا قال ابو منصور
ما علم السيطان ان امر الاستئنا الا بطل وسوس لبعض الناس في قوله بالسفاهة
ولشرط في الايضال وعلمه جمهور الفقهاء وهو قول الائمة الاربعة ومنهم من جوز
الاستئنا ما لم يقع من المجلس وفيه قال البصري وطاوس وعن ابن عباس حواره الى سئله
وعنه انه كان ترك حواره ابدا وفي المحيط اطلق اجواز عه ومنهم من منع من ذلك عنه
وفي شرح المحاذي ان يقال قال صاده ما لم يقع من مجلسه او كما قال ابن حنبل
له الاستئنا مادام في ذلك الامر وسئله عن المحاذي ان نسئله الا ان نسئله فيعود
لا ذلك الامر وقال سقيد بن حنبل ذلك بعد اربعة اشهر وقال مجاهد بعد سنين
وعن ابن عباس في سئله الاستئنا ولو بعد حين قبل اراد به سئله وقيل لا بد وعنه
يستغنى ما ذكر واجه ما رواه عن النبي عليه السلام انه قال والله لا عرون فرسا ثلثا
م سئلت ثم قال ان ساء الله قبل فهو مثل ولو صح ذلك عن ابن عباس لم يرد به اسقاط الاحت
وانما اراد انه لو سئله ان يقول ان نسئله فليس في اي وقت ساء اذ اذكرة ولو بعد سئله
وسبب احكامهم بطل الاستئنا حال اليقين بعد انعقادها لم ينافي من الاعتقاد لا
حال لم فر قال ما لم شرط الاتصال واختلف المائلون في انه حال قال بعضهم بالغرب
وقال بعضهم حال مطلعا من غير ما قبل بالغرب فما ذكرناه عن ابن عباس ومن حجة

أقل المثال الأول قوله تعالى ولكن مواخذكم فما عذمت الأمان فتكفاره الأمان فلو جاز
الاستثناء من غير شرط الاتصال لم يكن لشرع الكفارة واجبا بها معنى لأنه كان يستثنى
في نفسه وروى أن امرأة ذكرت على ابن عباس ذلك وقالت لو جاز ما قاله لم يكن لمؤله
تعالى وخذ بدل ضيقا فاضرب به ولا تحنت معي ولا فان لا يملك الحيلة حاصره وقال
عليه السلام من خلف علي بن فداي عرها خراستها فليأت الذي فهو خير وليكفر عنه
ولو جاز له الاستثناء والابطال متى شأنا وجب عا حات كفازه اذنا ولعلنا علمه اللام
استثنى في نفسك وفي صحاح البخاري عن هريزه قال سليمان لا طوفن المنيعة على سبعين
امراة فلهن ثلث غلانا ما لم يسئل الله قال له صاحبه يعني الملك قل ان شاء الله فبني
فلم مات امراة منهم بولدا الا واحدة حات سق غلام فقال ابو هريزه سروي لو قال
ان شاء الله لم تحت وقال سري قال عليه السلام لو استثنى فلو كان الاستثناء متى اراد
مخرج من تحت كازعم من خالف انه النوى لا سثنى وكان الاستثناء المفضل لوضح
لاول لان طلق امراة ثلثا فزوجت بعد وولدت منه اولاد اتم استثنى المطلقات
المطلقة ووجه حينئذ وان الماني قد تزوج منكوبة العتق وتزوي ان انا جعفر
المصور الدواني اخا الى العباس السفاح ماى طلقنا بني العباس دعا الامام فقال
له لم طلق جدك يا الاستثناء فقال له ابو حنيفة لحبط الحلاف عليك فالتك ماخذ
عند السفة بالامان واليهود الموقفة عا وجوه العرب وسائر الناس مخرجون من
عندك ولستون مخرجون عليك فقال احسنت فاستر على وطل سنبلك وتزويك
ان الدرع ابا الفضل الحاج قال يا امير المؤمنين هذا الدرع يزعم انه لا سعة لك
في اعماق الناس فذكر ذلك لم ففعل المصور وقال نارفع امانا و ابا حنيفة فلما
اذن لاى حنيفة في الانصاف حكمه الدرع فقال ما نمان اسعيب في ذي فقال له ابو حنيفة
المادي اطم ولو سكت قدر ما تنفس او يطقس او يحني او كان بلسانه ثقل فقال
في تزوده م قال ان شاء الله به استناوه ولو حرك عا لسانه ان شاء الله من عمره صد
لا سعة طلاقه لان الاستثناء وجد حنيفة وهو صريح في بابيه والصريح لا ينفع في السنة
لعمرك انت طالق وتطلقه وتطلقك وفيه خلاف السافعي وفي المحاوي قال الطالق
حرك عا لسانه ان شاء الله من عن قصد الاستثناء وانا فضذه الايقاع قال سداد

لا سعة للاستثناء وقال طلف نفع قال سداد رأت ابا يوسف في اليوم فسأله
فقال لا سعة عليك لم قال ارات لوقال انت طالق تجري عا لسانه او غطاق اكان يقع
قلت لا قال كذا هذا **فرع** ذكره ابو الميث في نوارله لوقال ان دخلت الدار فبني
عنا ان تصدق عليه سلا قال هذا قريت من الاستثناء لان من الاستثناء ما ليس له حنيفة
وان المثل يستثنى ولا يكون في التسمية اجاب المال قال وبه ماخذ الا ان يريد الاجاب
عنا نفسه وموله ولو سكت ثبت حكم الاول فلو كان الاستثناء او ذكر السطر بعده
رحمها عن الاول وكذا لو مات الزوجية قبل قوله ان شاء الله لان ما الاستثناء خرج الكلام
من ان يكون اجابا وايضا عا ونوتها سانية الموجب لقوات محل الاجاب دون المطلق
لان حكمها واحد خلاف ثوب الزوج لان الاستثناء لا يتصل بالموجب فعل الموجب
علمه مفع وعي المحيط قال انت طالق ثلثا وثلثا ان شاء الله او قال ثلثا واحدة ان
سأله او قال طالق وطالق وطالق ان شاء الله طلق ثلثا عند الى حنيفة
ولم يبع الاستثناء وعندها يبع وعندها قال لعبدته انت حر وحران شاء الله وفي
الجامع قال لداران دخلها ان دخلها فانت طالق سفلو بدل استحسانا قال المرحوم
ينبغي ان لا سفلو عا قوله لان الماني ارض قوله حر وحر وجوابه انه تاحد خلاف قوله
حر وحر لان الماني لا يكون بالواو وبظنه حر حران شاء الله فانه لا يقضي به الاستثناء
ولا رواية عن حنيفة فيها ممنوع عا الدار الواحدة ذكره في الذخيرة واهموا عا ان
اللفظ والسكوت لا يمان العطف ما دام في المجلس ذكره في الذخيرة في باب
الحجارة الفسق والفرق ان العطف غير مغير بل هو مقرر فلا يشترط فيه الاتصال
خلاف السطر والاستثناء ولو قال انت طالق واحدة وثلثا ان شاء الله الاستثناء
بلا خلاف من الاصحاب لان الكلام الماني سفلو به حكم وهو ثلث اللات سنة فلم
مكن لقوا في الذخيرة والزماوات لوقال انت طالق ثلثا بواثر او قال ثلثا البتة
ان شاء الله لا يبع الاستثناء لان البواين والبتة مع اللات لقولان اللات لا يكون
الابواين وبتة وهذا هو ظاهر الرواية وعن محمد ايضا فاصلا ولو قال انت طالق
ثلاثا او البتة ان شاء الله به الاستثناء ولا سعة لان ثالثا تحتل البان وعنه فلم يكن
البان والبتة لقوا ولو قال ثلثا البتة ان شاء الله لا يبع الاستثناء انفا قاه

قوله وان قال انت طالق ثلثا الواحدة طلبت ثنتين وان قال الاستثنى طلبت واحدة والاصل فيه ان الاستثنى حكم بالحاصل بعد النبا فهو العجم ومعناه انه يكلم بالمستثنى منه بعد صرف الكلام عن المستثنى. وهكذا ذكرنا في الكتاب في الاكراه وفيه في كتاب الامداد الاستثناء مع الجملة عبارة عن الناة بعد النبا وفيه ايضا الاستثناء بالواحدة لدخول تحت اللفظ معنى لفظ المستثنى منه وفي الميزان الاستثناء بكلمة بالنابة بعد النبا وفي المحيط الاستثناء بكلمة بالنابة بعد النبا وفي المبسوط الكلام المفيد بالاستثناء عبارة عما وزا المستثنى وفي اصول الفقه لسمي الائمة السرخسي لو قال عندك احرار الاثنا عشر لا ينعى واحدا منها وان كان المستثنى احدهما لانه متكول فيه فثبت حكم السك فيها ونصير الكلام عبارة عما وزا المستثنى بطريقه قل لا يفيض ويصح الاستثناء وان كان المستثنى مجهولا لان الكلام لم يتناول المستثنى اصلا فلا اثر للجملة فيه وذكرنا في الحصول ان الاستثناء مع المستثنى منه فالكلمة الواحدة لعدم استعماله بنفسه ومنهم من قال هو قول القاضي من السامع فيه وذكر الشيخ سهاب الدين القرائي في شرح الحصول انه ان الاستثناء اقسام اربعة ما لواه لعمد وهو ما لا يستثنى من القدر لانه نفس وهو بطل قول السامع فيه انه اخراج ما لواه لظن دخوله كالاستثناء من العموم عما قول من يقول دلالة على اجماع افراده طينة وما لواه كجاز دخوله من غير علم ولا ظن وهو اربعة الاستثناء من المحال كقوله اكرم رجلا لا يرتد وعمر والبقاء كقوله اكرم الا الاكمام والمزيلة والارمنه كقوله اكرم الانوم الاحد والاحوال كقوله اكرم الا ان يغلب كقوله لتاني به الا ان يخاطبكم وهذه الامور الاربعة لا يطلب على الظن دخوله ما استثنى قبل ان يستثنى بل كور فقط وكذا جاز رجل لا يرتد حارين الدخول لان ذلك نكرة غير مخصوصة وما لواه لا تقع دخوله كالاستثناء المقتطع فان الاستثناء في الكل استثناء مع وليس في ذلك اخراج لان اخراج حقيقته فيمن انصف بالدخول ولا يقال خرج زيد من الدار اذا لم يكن دخلها الا جازا وزاد المبرز فيقال استفاقة من التي وهو العرف وفي العرب استفاقة من اللث والعرف والرديقال ثناء عن وجهه اذا كثر وصفه فلا يذل على الاخراج وفي كتابه الحول والميزان الاستثناء من غير الحسن هو من الحسن استثناء حقيقته عند البقيض والمستهور انه محار وهو سيقطع في كلمة الشهادة

٧٧ ونقوا استثناء حقيقته وذكر عبد الوهاب من المالكية مقدمة الاصول ان وضع الاستثناء ان يخرج ما لواه لا يستظهر وذكر الاخراج باعتبار انصاحه في اللفظ ولذا بينا انما نستظهر عند عدم الاستثناء وفي الفقه لا بين قدانه الحكي الاستثناء انما هو بين ان للمستثنى غير مراد بالكلام فهو منع ان يدخل فيه فيما لواه لدخول وقوله تعالى الاحسنه غانا عبارة عن تسمايه وحسنه وفي الباني بعد الحسنين المستثنى وقوله تعالى اني براء بما تعبدون الا الذي فطرني ثم يراد من غير الله لا ان يبرأ منه او لام رجع عنه ولذا قوله ثلثا الواحدة عبارة عن ثنتين لا غير وهو مرد على ان يكون احدا بل قوله ان الاستثناء لا يورث عدد الطلاق البتة وكجوز في المطلقات حتى لو قال انت طالق ثلثا الواحدة وقع الثلاث وزعم ان الطلاق لا يرفع بعد وقوعه فابطل قوله ما قلنا وقال ليس الاستثناء دفعا لواقع انتهى كلام ابن قدامة وفي الميزان لفظا الدين العالم السرخسي في قوله لم يكن الاستثناء سائلا لادى لا الشائع في كلام واحد فتدوى الى السامع في كلام الله تعالى وسبيل السامع كلها خرج عما البيان اذ لم يتل ذلك عن السامع بغير نص ولا يمكن حمله على المفادى لان المفادى لا يكون الا من المتلين المتفادى ولا عاملين المستثنى منه والمستثنى لان المستثنى منه كلام تام مستقل بنفسه والمستثنى ناقص غير مستقل بنفسه ولا يفهم له مداه ولهذا لا يجوز الاستدراك والافتقار عليه فليفتحن المفادى من الكلام التام المستقل ومن السمة والمنفصلة وما لا يستقل بنفسه مع ان المفادى يوجب المسا وتبذل على بطلان وغوى الاخراج قوله تعالى في حق نوح عليه السلام قلت فيم الف سنة الاحسن غانا اذ لا يصح ان يكون بلبت فيم الالف ثم خرج الحسنين من الالف بعد الاخبار بلبت فيم الالف كما له فتد ان احاراه ذلك لم يتناول الاستثناء وحسين فلم يبق الا انه لولا الاستثناء لكان صا كما لدخول الحسنين كمال الالف وانما اخبر من الصلاح للاستثناء ونقوا عن يدهنا ولا يجوز ان يقال نفوذ الالف فخرج الاستثناء من الارادة فلنا هذا فاسد من وجهين احدهما ان الله سبحانه قد علم انه ما لبث الحسنين المستثنى من الالف فكيف يورده مع علمه انه لم يوجد والوجه الثاني انه يقولون انه سترط في الاستثناء ان يسوي من اول الكلام انه يريد الاستثناء ولا يريد المستثنى بالعلم الاول

فكيف يكون مراداً بالاول وهو برئذ ان لا يكون وهو ظاهر الباني وفي المستط
 الفح ان نعزم على الاستئنا عند انشا الطلاق وادعى ابو بكر الفارسي فيه الاجماع
 وكذا قوله تعالى فسرنا من الاقليات منهم فلو دخل القليل في الاخبار بالسرب لم يكون
 قد سربوا منهم من الحال ان خرجوا بالاستئنا من السرب بعد ما سربوا فلم يبق الا
 صلاحه ان يكونوا قد سربوا منهم لولا الاستئنا فثبت بذلك ان صدر الكلام لم يتناول
 المستني مع الاستئنا اصلاً فبقي الكلام ما حاصل بعد النكاح او صحتاه وهو ما يخص
 القادر بوجوه الحكم فيما وراء المحض من الاصل ولا يتناول المحض وصار ما لو كان
 اقلوا المستني من المحاربين لم يكن غير المحاربين مراداً من المستني من الاستئنا وخرج المحارب
 للشيخ سبباً الدين القزويني رحمه الله الوصف بالمصريح في الطوال وان لم يتناول لفظ
 الصراط ولا قد سماه اخر اجاباً فانهم يتساهلون في اطلاق الاخبار عليه لا حبل
 الصلاحية وهي الذي عن الكسائي في شرح الجرومية ان المستني خرج من الامم وحده
 فاذا قلت قام القوم الارثاء كان ذلك قلت قام القوم مصر يد ولم يعرض للاخبار عن
 ريد بتمام ولا يعبره بحمل التام وعندهم وتدل عليه قوله تعالى فبما لا يركه
 فلم يحمون الا المسلمين الى ان يكون مع الساحدين ولم يكن من الساحدين معي ولا يقال
 انه لا يكدلان تعان الحروف لا يوكد ولا يقال ما قام القوم ببقا ولا هل قام زيد
 استغناها ما فذلك الا لا يوكد والسرية ذلك ان موضوع الحروف للاختصار والاكيد
 اطاله استحقاقه الذي عن الكسائي وقال في الدرر المعاني وفي تفسيره الكوفي
 سورة النساء الحج ان الاستئنا من النبي ليس بآيات لان الاستئنا يستضيء من الحكم
 عن المستني لا صريح الحكم به عنه واذا كان ما تكرر الاستئنا في حرف الحكم فقطع المستني
 عن محكوم عليه من آيات واما آيات وما يؤول عما ذلك قوله عليه السلام لا صلاة الا بطهون
 ولا نكاح الا بولي ونحوه لا يملك الا بالرجال ولا رجال الا بالمال ولا يقضي ذلك ان
 يكون الاستئنا من النبي آياتاً وتعرض القراء للجواب عما قول الخاء ونقص الاصول
 والامام افعد الاصول وعلم الكلام منه فلا يلتزم لما قاله وقال انفق العلماء ابو
 حنيفة وعنه عما ان الا للاخراج وان المستني مخرج فاذا قلنا قام القوم الارثاء
 فهذا امر ان القيام والحكم بالقيام واختلفوا هل المستني مخرج من القيام او من الحكم



بالقيام فخرج نقول من القيام قد دخل في تنقيضه وهو لا قيام وعدم القيام والحقيقة
 نقولون وهو مستني من الحكم بالقيام فيكون غير محكوم عليه وعندنا محكوم عليه
 بعدم القيام وعند الفريقين هو مخرج وذاتاً في تنقيض ما اخرج منه قال فانهم ذلك
 وقال تمنع الائمة في اصول الفقه الدلالة وفي المبسوط لو قال اوصيت لفلان
 بثلث مالي الا لك مالي فان باجلاً وانما بطل لانه لا معنى في ذرا المستني مع صحة
 الرجوع في الوصية قال فاعلم انه تصرف في الكلام لا الحكم وانه عبارة عما
 وزا المستني باطول الطريقين انتهى كلامه فثبت انه تصرف في القيام لا في الحكم
 بالقيام فبطلت القابضة التي ذكرتها وقال القزويني لا اله الا الله بنفذ الوحيد
 للقرآن والقاصد واشتهر ان هذا هو المقصود من ذلك ومن زعم ان هذه
 الاصيغة بسده مجزؤها عن القرآن فقد ابعد عن الانصاب وكذا قوله ان عبادك
 ليس لك عليهم سلطان الا من اتفق من القادر المقصود منه في سلطنته عنهم
 لا آيات السلطنة على القادر وانما ذلك بدليل من خارج وكذا قوله تعالى
 فليتب فيه الف سنة الا خمسين عاماً المقصود منه مدة لبثه فيه لا في الخمسين
 قلت قد انصف ورجع الى الحق وهذا يبطل قوله ان المستني مخرج من القيام
 فثبت تنقيضه وهو لا قيام ويستفي ذلك لا خمسين وقد ذكر ان مع الخمسين غير
 مقصود واما المقصود آيات بذكره كبته وهي تسعاً وخمسون قلت وانما
 زادوا عما قال وهو ان الاستئنا منه يعني الغاية وما بعد الغاية كالتنا
 فيها فالليل في الصوم فيكون المرائن والقاصد معوم لذلك فقام هذا اذا
 قال لي عليك الف درهم فقال ليس لك على الامانة درهم بالماله للجواب
 والمرائين ومع الغاية واذا تقرر ما ذكرناه فقوله ان طالق بكنا الا واحدة
 فالباقي بعد المستني طليتان فيقعان واذا قال الاستئني معي بعد المستني واحده
 فمع واحده ولا يبع استئنا الكل من الكل لانه لا يبع بعد المستني من ان اعلم ان
 مسئلة الاستئنا فيها اضطراب لرسن القضاة والحاجه ذكر ابن طحمة في حقه الموقوف
 بالمدخل بولن في جواز استئنا الكل من الكل وقال الامري مع بعض اهل اللغة
 استئنا العتد ولا يقول لعل بانه الا عشرة بل الا خمسة وذهب ابو بكر الى ان

بام ولعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وان عبد الرحمن اكرمه على
 طلاقها فقال يا بني طلقها فردى عليه ابن عمر وابن الزبير
 ولا حجة لهم فيه لكنه اوجه اجدها ان قول الصحابي
 ليس بحجة عند الشافعية فلا يقولون له والثاني ان ثانيا
 اكره على لفظ الطلاق والمسفر فيه طلقه واحده وقد اتى بالف
 مختارا وفي مثله يقع الطلاق عندهم فله اول المخالفين لابن عمر
 وابن الزبير في هذا مع ان ابن حزم روى عن ابن عمر خلافا والمالك
 ان ذلك مختلف فيه بين الصحابة فلا يحجج بقول البعض على البعض
 ولما ان تخاريف ذلك والشافعية سلكوا في المسئلة ثلثة
 مسالك المسلك الاول التمسك بحديث رفع القلم والجامع عدم
 القصد وهو ضعيف مزوحيين احدها المراد به ترك المواخذ
 عرفا فان المولى اذا قال لعبدك رفعت عنك ما تخطي وما تنساه
 كان معناه لا تعرض للوم والتوبيخ فكذا ما استكرهوا عليه فان
 المراد به في المواخذ واللايمه بسبب الاكراه والخطا والسيان
 وتعين حمله على ذلك فان من اكره على اتلاف ما لا يغيره يضمن قيمته
 والوجه الثاني منع عموم كلمة ما فانها لا تنفع عندهم الا في
 الشرط والاستفهام والمسلك الثاني ان ملكه معصوم فوجب
 ان لا يزول الا برضاه والمكره غير ارضيه وهو ضعيف ايضا وحيث
 اجدها منع عدم الرضى منه فان المكن قد اختار ايسر الامرين
 ورضي له دفع امر اعظم منه عنده والوجه الثاني منع اشتراط
 الرضى في الطلاق والعناق كالهزل والمخطي والناسي المسلك

الثالث القياس على الاقرار بالطلاق والعنف مكرها والاكراه على
 استقاط المشفعة وعلى السبع والشر والجه والاكراه على الركة
 ولان الاكراه ظلم فاذا قلنا بعدم نفاذه نسمع عن الادراك لعدم الفائدة
 فيه وفي المعتزلة الخلاف للشافعية ان المكن اذا اراد التوريه
 يقع طلاقه والتوريه ان يحظر ساله انه بعد اجنبية باسم زوجته
 او الانطلاق الجسدي دون الشرعي وانه طلقها من تكاح سابق
 ولم يحك فيه خلافا عندهم وفي البسيط في ترك التوريه وجهان
 احدهما وقوعه واختان الفحال وثالثا حدث ابو هريرة رضي الله
 عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جد وهن فخر
 جد النكاح والطلاق والرجعه رواه الحافظ ابو جعفر الطحاوي
 وابو داود وابن ماجه وابن حنبل والترمذي وقال حدثني حبيب
 والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وغيرهم فدل على عدم اشتراط الرضى والقصد في ذلك واخر الحكم
 في المستدرك وقال هذا حديث صحيح الاسناد وهو في الامام
 قال ابو الفرج ابن الجوزي في التحقيق فيه عطا قال هو ابن عجلان
 متروك قلت قد اخطاني حرسه بل هو عطاء بن ابي رباح
 هكذا ذكره ابو داود في ثنيته اما نظر قطي في سنن ابى في الكمال
 قال يحيى وعبد الرحمن عطاء بن عجلان ثم روى له الترمذي بقوله
 متروك باطل ومن اسمه عطاء من رجال الكتب الستة عشر ورجلا
 وتعيينه ابن عجلان من بين العشر من غير مستند لولم يكره
 نص ابو داود على ان ابي رباح كان ثيبا منه ويحكما وقلة دين

داود

في شرحه اذا وقع اكثر من الثلث ثم استثنى فان الاستثناء من جملة العدد لا من
 الثلث التي علم وقوعها مثاله قال انت طالق عشرة الاستقاسع واحدة ولو قال
 الا ما يتاسع مائة ولو قال الاستقاسع الثلث ولو قال فساده طوالت الاربع
 لم يطلق وان لم يكن له غيرها ولو قال فعنه طالق وقعه وهذه الالفه فان
 الاستثناء باطلا ولو قال انت طالق خمسا الا واحدة وقع الثلث وقع وجه الحابل
 مع ثمان ذكره القاضي متهمة لا تكون استثناء مما ملكت وهو الثلث وما زاد عليها
 لغو ومع ابن حنبل استثناء الا لغير واحد يقول الحياه فيه ولو قال انت طالق ثلثا
 الا ستر الا واحدة مع الاستثناء وقع واحدة فقد جوز استثناء الستر من الثلث
 وفيما الترخا وترك اصله وعند ما يقع ثمان في المحيط لانه استثنى واحده
 من اثنين وقع واحدة واستثناءها من الثلث يقع مائة والوجه انه استثنى
 اثنين من الثلث مع واحدة استثناءها من اثنين مع المستثنى واحده لا غير
 فوقع ثمان في المحيط لو قال انت طالق ثلثا الا واحدة وواحدة وواحدة
 او قال ثلثا الا ستر واحدة وقع الثلث لانه استثناء الكل من الكل وفيما خلاف
 زفر ولو قال ثلثا الا واحدة او مائة مائة قبل البيان طلقت واحدة
 في روايه ابن سماعه عن يونس في روايه اخرى تقع ثمان مائة هذه الروايه
 يوافق اصل اي يونس فان الاستثناء اخرج بقض من كل عده فلا يخرج الا المستثنى
 وهو الواحد وناسب الاول قول محمد لانه بكل ما جاء به بعد التبا عده
 او استثناء ما لولاه لدخل فوق السك في دخوله ونظيره هذا ما لو قال لفلان
 على الف الامانيه او خمسين لزم عند اي يونس تسع مائة وخمسون لو وقع السك
 في اخراج مائة او خمسين فلا يخرج الا المحقق وهو الخمسون وعند محمد على ما جاء به
 بعد التبا وقع السك الثاني فلا يلزم الا المستثنى وهو تسع مائة ذكره كذلك
 عنهما في جامع صدر الدرر الحلاطي وغيره ومذهب محمد روايه اي حنبل وهو الصحيح
 ومذهب اي يونس روايه اي سليمان واذا كان الاستثناء بغير عطف فان
 الاستثناء من المستثنى واذا كان بالعطف كان الاستثناء من المستثنى منه
 فاذا قال انت طالق ثلثا الا واحدة وواحدة وقع واحدة لانه قد استثنى

اثنين ولذا الا واحدة والا واحدة ولو قال انت طالق ثلثا الا واحدة الا
 واحدة يقع ثمان والاستثناء الاخر باطل لانه استثناء من غير متعدد وطريقه
 اخرى لمعرفة ذلك ماخذ ثلثا بيمينك وشمالك وواحدة بيمينك فتكون
 بيمينك اربعة فستطرحها ما يساوي وهو ثمان مع ثمان وهو الواقع وعلى
 هذا استلمه مشهوره في الاقرار رجل قال لفلان على عشرة الاستسغه الامانيه الا
 سبعة الاستسغه الاحمسه الا اربعة الالفه الا اثنين الا واحدة يلزم خمسة وكذا ليس
 له على عشرة الاستسغه الامانيه الاستسغه الى اربعة يلزم خمسة وعلى هذا على مائة
 الاستسغه الا ثمان على عشرة يلزم خمسون والمحرمها طريقان احدهما ان يجعل
 الا زواج وهي العشرة والتمانيه والستة والاربعه والاسنان بيمينك وذلك ليقول
 والافراد وهي التسعة والسبعة والخمسة والثلثه والواحد يساوي وذلك
 خمسة وعشرون فسقط ما يساوي وثلثه من بيمينك يقع خمسة وهي المرفوعة وان
 سبب احذ الواحد واسقطه مما فوقه وهو ثمان مع واحد يسقط مما فوقه
 وهو ثلثه يبقى اسنان يسقطها من الاربعه يبقى اسنان يسقطها من الخمسة يبقى ثلثه
 يسقطها من ستة يبقى ثلثه يسقطها من السبعة يبقى اربعة يسقطها من الثمانيه
 يبقى اربعة يسقطها من التسعة يبقى خمسة يسقطها من العشرة يبقى خمسة وفي
 الى اقرنها وذكر الرباني في شرح اصول ابن السراج لو قال له عندي مائة الادريه
 فهو اقرار بتمانيه وتسعين وبالربع اقرار بتمانيه لانه خاصه فذانه قال مائة غير درهمين
 وماله عندي مائة الادريه فهو اقرار بدرهمين وان يصب درهمين لم يبر
 بشي وفي شرح المحصول للفراني في عشرة الا اربعة والاحمسه يقع ان
 يكون الخمسة مستثناه من الاربعه لانه من احد ثمانها التزم من الاربعه ولاجل العطف
 فكان استثناء من الاول فيلزم درهم وان قال الا اربعة والالفه يقع ان
 يكون استثناء من الاربعه للعطف فقط فيلزم ثلثه وفي المحيط وغيره
 سمي الاستثناء بالافواه استثناء المحفل وبميسه الله استثناء العطف وفي
 المحيط الامر لا يرفع الاستثناء في الجامع فليدل على رفعه وفي الذخيره مرفعين
 قال كورنه اعفوا عبدي فلان لا يقدموني ان شاء الله الا ايضا وبطل الاستثناء

ولو قال هو حر بعد موتي ان شاء الله نزل الاجاب وهو استحسان اخذ محمد رحمه الله
 فاحاصل ان الاستثناء الامر باطل في ان من قال لغیره مع عندي ان شاء الله كان
 الاستثناء باطلا ولما نور بغيره في الاجاب مع والفرق ان الاجاب يقع
 بلزما يحتاج الي ابطاله بالاستثناء فيه لا يلزم حكمة والامر لا يقع بلزما لعدم
 غايته فلا حاجة الي الاستثناء فيه وفي المتي قال انت طالق قلت الا نأنا الله
 بطل واحد قال واجعل الاستثناء لاكثر ومثله لا يقع اضلا ذكره في الدخيرة
 وعزاه الى محمد بن الحلواني وكان يقول ان دخل ان شاء الله عما يحضر باللسان
 كالطلاق والعنان والبيع برفع حكمة وان دخل عما لا يحضر به كالصوم لا
 برفعه وكان يقول ادا قال نوبت ان اصوم غدا ان شاء الله كوزاد اوه نكح الله
 لان النية كحق القلب دون اللسان وقد اوصاه في كتاب الصوم وفيه المسئلة
 قال انت طالق رجع ان شاء الله نعم ولو قال انت طالق ما بين ان شاء الله لا يقع ولو
 قال انت طالق رجعتا او نأنا ان شاء الله سأل فان عني الرجوع لا يقع وان عني
 البائن يقع ولا يقع الاستثناء اعرض جمال الدين عن الاجاب في شرح مقدمته
 فقال منهم من يقول الاستثناء مبين لغير المتكلم المستثنى منه كالخصم والفرق
 الامر حجة الا يقال قال وهو غير مستقيم كواذله عندي عشره الا درهما
 اذ العشرة بغير مدلولها ولا يقع ان يقال ان المتكلم بالعشرة اراد بها تسعة
 وذكر الا واحدا ليس مراده لظن ان الموضوعية واجماع المحققين على ان
 الاستثناء المقتضي اخراج نكاحه ايضا قال ومنهم من قال المستثنى منه والار الاستثناء
 والمستثنى منهما مع واحد وكان للسففة عاركان احدهما تسعة محصورة
 والاخر عشرة الا واحدا وهو ايضا غير مستقيم لانا قاطعون بان المتكلم
 بالعشرة بغير مدلولها الذي هو خمستان وبالاخر مع الاخر اخرج
 وبالا واحد انه خرج ولو كان كما قالوا لم يستقيم فهم هذه المعاني منها كما لا سمح
 ان منهم من يقضي حروف السففة عند اطلاقها عما مدلولها بغير اخر قلت
 لا يستقيم من ذلك الا ارادة السففة لان الله تعالى قال قلت فيهم ألف سنة
 فلو ارادوا ألف من لفظ الألف لما حكف مراده عن ارادته فلهذا ما ارادوا الا

تستغايه وخمسين من الألف فكذا المتكلم بالعشرة مع استثناء الدرهم لم يرد منها الا
 التسعة وقال آخر الدين الرازي في المحصول الاستثناء المستثنى منه كاللفظة
 الواحدة الدالة على واحد قال للتسعة مثلا لما اتمان التسعة والعشرة الا
 واحدا وهو اقعد باصول الفقه من ان الحاجب في قال واكوار الخصى حسن
 والاستثناء نوع من الخصص والفرق بين الخصص والاستثناء هو ان في العام
 والخاص عندي والعشرة بغير مدلولها عند عدم الاستثناء ونوع استثناء
 الواحد من العشرة بغير التسعة وقوله واجماع المحققين على الاجماع غير صحيح فان
 الرندي قد حكي عن النسائي خلافه ومحمد الحسن من اعلم المحققين قال الفراء محمد بن
 مني نقله عنه في الاسلام على البردوي في نسخ الاجاب وذكر الخطيب صاحب
 تاريخ بغداد ان محمد بن الحسن ابن حمزة عشرين الفا على نحو وخمسة عشر الفا على
 الفقه وقد قال ان الاستثناء ما لولا له دخل تحت المستثنى منه وهو كالمحاصل بعد
 السبا وقوله اما قاطعون بان المتكلم بالعشرة بغير مدلولها الذي
 هو خمستان وبالا عن معنى الاجزاع وبالا واحد انه خرج ولو كان كما قالوا لم
 هذه المعاني منها كما لم يفهم من يقضي حروف السففة عند اطلاقها عما مدلولها
 بغير اخر قلت هذه مضادوه ولا نسلم انه يفهم من العشرة خمستان مع استثناء
 الدرهم منها بل المفهوم من ذلك تسعة لا غير ولا ما لا معنى الاجزاع لان الاستثناء
 للصرف والرد لغيره ولا ما لواحد بانه خرج بعد الدخول في العشرة الواجبة عليه
 كل ذلك على الخلاف وقوله كما لا يستقيم ان يفهم من يقضي حروف السففة عند
 اطلاقها مع اخر فاستد ذلك نظرا لما نحن فيه او عدم فهم ما ذكره عدم
 الوضع والاستعمال في غيرها والاستثناء يستعمل فيما ذكرناه في لغة وعرفا وشرعا
 ثم اورد على ما احباده اعتراضات من جهتنا منها انه ادا قال له على عشرة
 الا درهما وقصد الى العشرة بما لها ثم اخرج منها الدرهم فان سئل الدرهم
 موجبا عليه بالاول ما فاما لم بالاستثناء ولم من ذلك الحديث في الاخبار ان
 وعند ذلك تقدر الاستثناء كلام الله تعالى وكلام الرسول فانه ادا قال
 فلبت فيهم الف سنة اضفي ليه فيهم الف فاما لتساؤل الألف مع مدلوله

للموتة نصا فيه عانا ادعى واذا قال الاستسنا عانا وقد تناول الالف مع مدلوله
 فتكون قد لبس الالف بحاله وباستسنا الحسنين بصير مبتا للحسين باول الكلام
 وناقنا لبس الحسنين بالاستسنا وهو محال ولا يجوز مثله بحاله سبحانه ولدا قوله
 تعالى فسرنا منه نعم فلم الا قليلا الى بعضهم لم يشرنا منه فيصير العذر
 عند الاخبار لغيرهم لهذا المليل المستسني قد سرتوا منه بصدور الكلام ما سرتوا
 منه باخر الكلام بالاستسنا وذلك لمسمع فطحا لم قال يلزمهم مثل ذلك في غير
 هذا الباب وهو بدل البعض وبذلك الاستسنا وقد قال الله تعالى والله على
 الساتر خفي البين من استطاع اليه سبيلا واذا كان كذلك من ذكر الناس مع الوجوب
 الوجوب على الجمع سيما ان يذكر مع ذلك ما يدل على انه واجب على بعضهم او
 بصير العذر امرت الجمع اردت البعض وقت واحد قلت لو كان ما قاله
 عانا في البدل صحا لا يكره منه ان يقول في الاستسنا مثله لانه يلزم الموت
 بزيادة الحال مع ان ذلك مذهب في الاستسنا وهو خلاف الاجماع في البدل
 لانه قال في مقدمته في نحو البدل تابع بقصود بالنسبة دون متبوعه فلم
 تناول البدل البدل في النسبة اضلا ومثله في المفضل وفي ابن عسكورا
 في شرح المحل المبدل منه طرح في المعنى دون اللفظ والبدل هو العوض
 لغة قال تعالى عن قوم عيسى ربنا ان بدلنا خبرنا منها وقال الدمدك البدل
 وضع الشيء مكانه في اخر وقال الرماني المبدل هو ان يقدري موضع الاول
 سألته مررت برجل زيد فقلت مررت بزيد فبطل قوله واذا كان كذلك
 من ذكر الناس مع الوجوب الوجوب على الناس جميعهم لان الناس المبدل منهم
 غير مراد بالوجوب بل المراد بالوجوب المستطيعون على الناس جميعهم لان
 الناس المبدل منهم غير مراد بالوجوب بل المراد بالوجوب المستطيعون لان
 امرت المستطيعين لان الناس غير المستطيعين لم يبتا ولم الاحكام اضلا
 وانما ذكرنا نوطه فانه قال في شرح البين على المستطيعين بين الساتر
 لان الاحكام على العاخر غير جائز وهذا مما لا خلاف فيه في الابه لم قال
 ان المستسني منه مراد به الجميع بالنظر لا الافراد من عز حكم بالاستسناد فخرج منه

المستسني على المحقق في حكم بالاستسناد بعد مقتضى الاخراج قلت اذا سلم ان المستسني
 غير مراد من المستسني منه في حوالا استناد واجله لم يبق الا دلالة اللفظ على الجمع بغير حل
 ولا نازعة في ذلك احد من الناس وقد الاستسنا لا يبق الصدر ذالا على العمل بهذا
 نزاع لفظي لا طائل حله وقد اعترف انه لم يخرج المستسني من حكم المستسني منه اذ لم
 تناول الحكم قبل الاستسنا فانما اخرج من دلالة اللفظ عليه وهذا منه عجز
 محل الخلاف بل الاستسنا عند القائلين بالاخراج اخرج للمستسني من حكم المستسني
 منه بعد تناول الصدر على سبيل المفارقة اذ من المستسني تنبى حكم المستسني
 منه نص عانا ذلك من حكم في اصول الفقه من الساتر وغيره والمالكة وعمره فلو لم يكن
 للمستسني منه حكم في المستسني ما دل الكلام لم يمت بقصده فبما الاستسنا وقد نصوا
 على ان لا اله الا الله تعالى بالصدر واثبات له بالاستسنا فكل ذلك قوله من غير
 حكم بالاستسناد فخرج عنه المستسني في حكم بالاستسناد وفي المحصول الدم في تمتع
 القول خرج منه المضار وان لم تناول الفصار فالخراج يستعمل عند فهم
 وان لم تناول الاول لمخالفة الاول في السمو لا غير وقد يقدم ان الاستسنا
 حسان استسنا لفظا وهو قوله ان شاء الله واستسنا خفيل وهو بالاداء وانها
 وهي استعارة كلمة ذكرها النحويون في كتاب نحو بقضا اتما وبقضا افعال
 وبعضها حروف وفي في البدائع هو نون غان استسنا عرني وهو الاول
 واستسنا وضعي وهو الماني والله اعلم

طلاق المريض

قوله واذا طلق الرجل امراته في مرض موته طلاقا باثباتا وهي في عدة
 ورشه استحسانا وان مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها اعلم ان في
 هذه المسئلة وهي طلاق المريض لاهل العلم اربعة عشر قول الاول
 انه لا يقع طلاقه عزاه ابو محمد عياض بن حزم الى عثمان رضي الله عنه وقال ابو بكر
 ابن المنذر في الاستسناد اجمع كل من كذب عنه قوله عانا ان من طلق امراته
 بدخولها طلاقا ملك رجعتها وهو صحيح او مريض فان قبل انقضاء عدتها
 انها سواربان واجمع اهل العلم عانا ان من طلق زوجته وهو صحيح في كل طهر بطلقة

ثم مات احد فها لا ميراث للحي منهما من الميت وافتدوا فميت طلق امرأته بعد الدخول
 بها ثم ماتت من مرضه والنكاح الثاني مع طلاقه وترثه بشرط قيام العدة على ما
 تأتي مقتضاه وهو ثلثها واستراط قيام العدة قول عمر وابنه وابن مسعود
 وابن زكف وعائشة وبنو قال المفسر والجمهور وابن سيرين وعروة والسعدي
 وشرح ورشيد بن عبد الرحمن وطاوس والاوزاعي وابن سيرين والميت بن سعد
 وسفيان الثوري ومحمد بن سليمان والحري العجلي ذكر ذلك في الاستراف لابن
 المنذر وفي المحلى شرح المحلى لابن حزم وغيرهما والقول الثالث بانه ما لم
 يتزوج زوجا اخر وان انقضت عدتها وهو قول ابن ابي ليلى وابن خنبل والجمهور وان
 عيبت والقول الرابع بانه وان تزوجت عشرة ارجاع فيه قال مالك والليث
 في رواية عنه ذكره في القواعد لابن رشد الحافد والقول الخامس بانه
 وتوثرها وبه قال الحسن بن الحسن البصري رحمه الله والقول السادس
 ان صح منه ومات من مرض اخر لا يرثه عندنا وقال الذهبي والثوري والاوزاعي
 وزفر بن الهذيل وابن خنبل والجمهور انه يورثه اذ مات قبل انقضاء عدتها منه
 ذكره عنهم ابن حزم في المحلى والقول السابع يتوارثان اذا كان بها حمل او
 فقد المضاربه وهو قول عروة بن الزبير والقول الثامن بانه وميت عدتها
 لا عدة الوفاة ما لم تنكح وبه قال الشعبي والقول التاسع بقصد با بعد الاجلين
 عما بان من طه حيف او اربعة اشهر وعشر وهو قول الحنفية ومحمد بن
 والقول العاشر بانه قبل الدخول ولها نصف الميراث ولا عدة عليها وبه
 قال الحنفية ومالك والجمهور والقول الحادي عشر لها الميراث وجميع الصدقات
 قبل الدخول وعليها العدة وهو قول الحسن واحمد والجمهور والقول
 الثاني عشر لو خبر بها فطلقت نفسها ثلثا او اقلعت منه او طلق بطلاقها
 فها ودخلها الدار وهو صحيح عند الحنفية مريض عند الدخول او قال وهو صحيح
 اذا قدم فلان فان طلق ثلثا فقدم وهو مريض وطلعت ثلثا لا يرثه عندنا
 وعند مالك بانه ثلثا في الكل والقول الثالث عشر يجب الصداق لها كابدلا ولا
 ميراث لها ولا عدة عليها وبه قال جابر بن زيد والقول الرابع عشر لا يرثه

اصلا قبل الدخول ونعده وهو قول الظاهرية والي ثور واختاره ابن المنذر
 في الاشراف وهو الجديد للسامعي وفي القدم المروج وار والميراث الى متى فيه
 ثلثه اقوال اولها قولنا والميت قول ابن خنبل والميت قول مالك اذا ذكره
 في المسقط **فروع** طلق زوجاته الاربع وتزوج اربعاً وماتت فثمة ثلثه او جنة
 لاحد فها ميراث النساء المطلقات ولا ميراث لغيرهن في الاربع حتى يحكمهن
 والوجه الثاني للملكوطات لقيام النكاح فبين من كل وجه ولهذا حمل وطهرهن
 والوجه الثالث يوزع عليهن وفي المسقط الناس ان لا يرث وتوثر احد اقول
 السامعي قلت غلته بواحد بان احدهما ان السامعي رجوع عن القدم وغسل كنبه
 القدم واسهدها على نفسه فلا يجوز ان ينسب اليه وحمل قوله ذكره جماعة من
 السامعية منهم تاج الدين الفرج وصنف فيه مختصراً والثانية ليس له فيها سهم
 اقوال فلا ينبغي ان يقال احداً او ثلث السامعي عما تقدم قال ابن حزم والجمهور
 من ثورث المالكية المحلقة المحلقة الحارة نفسها والقاصدة الى حبيته في مرضه في ثمة
 الى فان في الصحة ونفوقاره لمعارفها فليكن يكون قاراً وثانية الحب الثمن معهم
 المزوجية في المرض من الميراث الذي اوجبه الله لها بمقتضى الزوجية اليهم وتورثهم
 المطلقة ثلثا في المرض ووجه المنع من الارث ان النكاح قد زال بالملك والناس
 ولهذا لا يحل له الارواح ويقتد جديد ولهذا الوطء انه ليس له زوجة لا تحتها
 في العدة ولا ان ابنه كبر جميع براءه بالاجماع وهذه انقطع سبب ارثها وهو ما
 للقطع والسنة لا ينحل الا بقطع والضعيف والمحلقة لا يرث من النكاح والجمهور عليه
 واصحابنا والمالكية ادعوا الاجماع في ثورث امرأته الفار وانما اختلفوا في
 استراط العدة وذلك ان عبد الرحمن بن عوف لما طلق امرأته ففاضت الاصبغ
 ابن زياد بن الحصين الكلبي وبث طلاقها ثم مات وهي في العدة ورثها عثمان بن عفان
 رضي الله عنه وذلك بخبر المهاجرين والاصحاب ففاضت عود من المشركين
 هي الحسنات الشاعرة اذ رثت الاسلام واسلمت مع قومها بنى سليم وفي المحلى ابن حزم
 فها عثمان لم يرثها فقال انما قبل كراهته ان يرث مع ام كلثوم كاذفات ام كلثوم
 بنت عتبة اخي قال نافع وكان ذلك اخر طلاقها وروي عن عثمان انه لما قضى ثورثها

قال فدر من كتاب الله وروى عنه انه قال ما فررت من كتاب الله الى ما فضدت الفرائد
وفعل لها ما فعلت عن ربع منها ما نون الفاء وذكر بعض اهل الحديث انها كانت وما
وذكر عبد الله بن الاربعين ان ورثة كانوا يقطعون سبل الذئب بالثوبين
وتقسمونها في المسبوط قال عثمان ما ائتمه ولكن اردت السنة ولا ان المطلق في
مرض الموت فان منها حي روي عن عثمان انه قال افترأ من كتاب الله فوجب ان
يجاز ذلك حتى يرضى ما رددنا فعدا بطلان ما راعه له ومحاذاة عما وصنع كما ردد
الشرع عما استعمل الارث مثل مورثه بصدقه كرمائه ولانه لما لم يجز له ان ينقص من
ميراثه بعد البتة في هذه الحالة فاول ان لا يجوز قطعه وابطاله بالخلية فيها فادام
جز ينقص حتم فاول ان لا يجوز استقطاع نفقة من مرض الموت فكان النكاح قائما في
حق الارث كالطلاق الرجعي ونزول النكاح في اول به لان الرجعي كرم الوطى عند
كالباين ولم ينع الميراث في العدة وفي الجواهر والمجلى في روايته كان مورث عثمان
بعد انقضاء العدة وروى بعض من عمر بن سلم عن ابيه انه كان بعد العدة وردك
عنه ابو عوانه انه كان في العدة قال ابو محمد وعمر بن قيس اصنف الجن بيت من طريق
عبد الرزاق عن ابن جرح عن ابن ابي مليكة انه قال عبد الله بن الزبير قال طلق عبد
الرحمن بن عوف بنت الاصبغ الكلبي فبها ما ماتت في العدة فودتها عثمان رواه عنه
الحجاج بن المنهال وسعيد بن منصور وفي المحلى قال لها اذا طهرت يعني من حيضها
فلو ذى فطهرت فارسلت اليه وهو مرض ففقت وقال في طالق البتة لا رجعة لها
فلم يلبث الا تسبوا حتى مات وهذا دليل على بقا العدة وقد سبق الحجاج بن المنهال
وسعيد بن منصور على ان يورثها فان في العدة وقد ذكرنا انه قول الجمهور وكحل
قول من قال انه يورثها بعد انقضاء العدة مع ضعفه انه كان ناخرا المحاضرة والمثبه
وقد بعد العدة وكان يورث قبل انقضاء العدة يدل عليه قوله فلم يلبث الا تسبوا
في مات هكذا في المحلى وليس فيه سؤال طلاقها بل في الاعلام يظهرها من الخصم فاسالها
زوجها ولا يم اذ حكموا تورثها بعد العدة وسوالها الطلاق فابوا اول ان
يقولوا بذلك قبل انقضاء العدة ومن سوال الطلاق في طريقة ثم الدين الحنفى
فقد الامار او رد بقضائها لانه في طريقة وبقضائها باصر الشريعة في الطريقة

واجابوا عن قول ابن الزبير في خلافة لو كنت انما اقل تورثها انه لم يكر في ذلك الوقت
من النفقة ولا البدائع وكان الاجماع قد انعقد على ذلك وخلافه بعد ونوع الاجماع
من الصحابة لا يفتح فيه لان اقتراض الفرض ليس بشرط لصحة الاجماع لما عرفت في اصول
الفقه او خالف لتورثه بعد سواها وقد روى ذلك ولعل عثمان كان يرى ان ذلك لا
يسقط ارثها وفي المسبوط قال حلها ما بقضا العدة للزوج السابق دليل حكمي فلا ينع
النكاح الاول به حصة وحكي الوجوب الصلوة على النبي انقطع منها فيما دون العشرة
ومن القضاء قول ابن جرح ان المطلقة الرجعية زوجة فادان ذلك المرض ولهم
بواجبها لا يرث ولم يرد ذلك في كتاب ولا سنة ولا قول صاحب ولا قياس مع احواله
القياس لا يعتد به وعند مالك في الطلاق الرجعي يرثه وان انقضت العدة قبل موته
فلم ينفذ اول وفي الطريق خلاف ابن الزبير لا يعتد به لانه لم يكن من فيها الصحابة
في ذلك الوقت ولانه لا ينفذ خلاف الواحد وان كان من فيها كان عباس في مسئلة
القول وخلاف سعيد بن المسيب في عدم استرجاع دخول الزوج السابق وهو القابل
بان الرجل اذا قدم لم يضر عنه فطلق امرأته تلك فابايرت منه ولم يكن يرضى من
الموت وانما الحجة **قوله** وان طلقها سواها تلك او قال لها احارب واحارب
نفسها او اخلعت منه مائة وهي في العدة لم يرثه وفيه خلاف مالك والا وراعى
على ما تقدم لانها رخصت ما بطل حقها والتاخر كان لحقها والرضى بالمبطل رضى
بطلان حقها وهو قابل للابطال بخلاف النسب وفي نوت الزوج لا يرثها الزوج
لرضاه بالمسقط وفي المحلى الفرقه اذا جات من قبلها في مرضه لم يرث منه لانها
تاستررت سبب بطلان حقها ولو جات الفرقه منها في مرضها ورثها الزوج كجانبها
فلت ينبغي ان لا يرثها لانا جعلنا قيام العدة قيام النكاح في حقها ولا عده فيها
عند موتها خلاف جانبها فان العدة فانه عند موته حتى لو كانت سبعة عند
موته لم يرثه فاشبه الفرقه قبل الدخول وفي الفرقه لسبب الحب والنفه وحوار البلوغ
والعنق لا يرث لرضائها بالمبطل وان كانت نكحها لان سبب الاضطراب لم يكن
من جهة الزوج فلم يكن طلاقا في الفرقه وفي الحامع لو فارقته بخيار العنق والبلوغ
ورثها الزوج لانها جات من قبلها ولهذا لم يكن طلاقا وفي البيهقي حقه قول

وفي المنهاج للنووي من ايم نزل عقله من شراب اود وانطلاقه
على المذهب وفي المعنى اجمع اهل العلم على ان زائل العقل بغير سكر لا
يقع طلاقه وكذا النائم وزواله بالنجح كالسكر عند ابن حنبل ومن
كان جنونه لنشأ او كان مبرما سقط حكم تصرفه ولو لم يكن معرفه
معرفته داهيه بالكلية وقال طلقت وانا ذاك يقع طلاقه وطلاق الآخر
واقع بالاشارة لتمامها مقام العار حتى لو حلف لا يقر فخرس فوما
ينفع براسه بحث فالطلاق اول لان الاكراه لا يؤثر في الطلاق ويؤثر
في الاقرار فاذا صح الاقرار به فالطلاق اول وفي البناء مع هذا اذا ولد
احرس او طرأ عليه ودام وان لم يدم لم يقع طلاقه وفي المسبوط وقوله
بالاشارة منه استحسان لعدم الحروف ولا يقع بها من الضم وقال
قتاده يطلق والآخرس ومثله عن البصري ومسئلة الآخرس وفروعا
في اخر الكتاب وفي الجواهر الاشارة المفهمة معتبرة من الآخرس في
الطلاق وكذا ذكره في الوجيز لا وحامد قوله وطلاق
الامة ثنتان حركات زوجها وبعد اطلاق الحرة ثلث حركات زوجها
او بعد اوهو قول علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود رواه ابن حزم في
المجلى وفيه قال ايوب ثبت ذلك عن ابن عباس وذكر ابو بكر بن ابي شيبة
عن عثمان بن زيد بن ثابت ان من طلق الامة ثنتين ثم اشتراها لا عقل له
حتى تنكح زوجها غير وفي المجلى عن الشعبي عن ابي ثعلبة عن رجل من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم قالوا الطلاق والعهد بالمرأه
وقال داود وهما موقوفه ونجاشد والحسن البصري وابن سيرين
وعكرمه ونافع وعبيد السلماني ومسروق وحامد بن ابي سليمان

٨٩
والحسن بن حي الشورى والنجعي والشعبي يطلق العبد الحر المثلثا وبعد
ثلث حيض يطلق الحر الامة ثنتين وبعد حيضتين وبعد الامة
الثلثة ملك والشافعي وابن حنبل يطلق الحر الامة ثلثا وبعد حيضتين
ويطلق العبد الحر ثنتين وبعد ثلثه فروع ذكر ذلك الرازي
وصاحب الانوار وابن حزم عنهم وقالت الظاهرية لا تجزئ الخ
والامة على زوجها الحر والعبد الامة ثلثا تطلقات مفردة كانت
او مجتمعة لا باقل تسكوا في ذلك بالعمومات قال ابن حزم لو
اراد الله سبحانه ان يفرق بين ذلك لما اهلله ولا اعفله ولا غشنا
بكمائه ولبنيته على لسان نبيته وما كان ربك نسيا فاذا لم يفعل ذلك
فوالله ما اراد التفريق بين ذلك وفيها قول رابع ذكره في المسبوط
عن ابن عمر انه لعبد بمنزلة من ثلث الامة لا يحرر
عنه تغليبا للرق ومثله عنه في الانوار وزاد عثمان بن ابيان
لهم ما روى عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الطلاق بالرجال العبد بالثلاث ذكره ابو الفرج باسناد وقال وانما
هو من قول ابن عباس وفي المسبوط قيل هو من قول زيد بن ثابت وروى
وروى ان مكاسا لام سلمه طلق امراته ثنتين فقال عثمان بن عفان
وزيد بن ثابت وعثمان بن زيد فقال لا حرمت عليك حرمت عليك ذكر
في الانوار انها كانت حرة وكذا البيهقي ولسا ما روته عائشة
رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال طلاق الامة
ثنتان في عدتها حيضتان ويروى قرآن رواه ابن ماجه وابوداود
والترمذي والدارقطني قال الترمذي حديث غريب والعل عليه

ومن الاول رآيا السفينة والدار في المسعة او خوف من غزو ومن الثاني لو
الكسرت السفينة ونحوها لو لم يكن في الحيط ونحوها لو كان في السفينة
واضطرت الامواج وكان العالت بين العرف فهو مرض الموت وفي فاض خان وان
فاجب الانواع وكسرت السفينة ونحوها لو لم يكن في الحيط او وقع في فاض خان
والمسلول والمفلوج والمفتد نادا ما بردا ذابا فهو من الثاني والا فهو من الاول
ولو قرب القتل لطلق امراته لم يخل عنه او حبس لم يزل من ذلك او مات فهو بمنزلة المريض
وفي فاض خان اضلقت في المفلوج واخوانه يساعده قال محمد بن مسلمة ان كان لا يسوي
برؤيه بالعداوي فهو بمنزلة المريض مرض الموت وان كان يرحى بالعداوي فهو بمنزلة العج
وقال النسابة ان جعفر الهندواني ان كان برؤا ابداه فهو بمنزلة المريض وان كان برؤا
منه ونقل اخري فهو كالعج وان مات قبل سنة فهو المريض وفي الذخيرة ان لم يرد
فهو بمنزلة العج وفي احد بعض المساع كان الصدر الكسر فها ان الامه والصدر
السنه حسام الدين بنسنان به انما لم يعلق فيها سالا مرضه كافي منه الهلاك عاليا
كما اذا صار صاحب العراس وان كان يكون حاله لا يوم كواجبه كما بقا هذه الاصح
وفي فاض خان لا حلقه وسنقه وقبل مرض الموت فهو الذي اضي المريض واد نفسه
والعج من القيام كواجبه اما من يح ونزف في حواجبه ويح فلا قال في الذخيرة
هكذا ذكره محمد وكذا ذكره القذوري في شرحه وهو الصحيح وقال سماع في برؤا
دنهاية في حواجبه في البيت وهذا حق الرجل وفي حواجبه المرأة لا حواجب في الخروج
من البيت في حواجبه فلا يصير هذا الحدا حقا ولكن اذا كانت حيث لا يمكنها صعود
سطحها فهي مريضة وفي الحيط قبل ان يملكه القيام كواجبه في بيته وعجز عنه طبع البيت
فهو مريض اذ كل مريض يعجز عن القيام في البيت كالقيام للبول والغائط وقال
بعض المساع من المتأخرين اذا كان حاله ان يخطو خطوات من غير ان
يستعين بغيره فهو بمنزلة العج وهذا صنف فان المريض صلا لا يعجز عن هذا ونقل
الذي يحد عليه اذا الصلاة جالسا وقبل لا يستر ان يقوم الا ان يغمى انسان
وقيل ان لا يستر على النبي الا ان يهادى بين اثنين وفي المرأة ان يعجز عن القيام معالج
بيها ونذكر محمد في الاصل سائل يدل على ان السرطخوف الهلال الغالب لا لونه

ليش

صاحب الفراش والمرأة في حاله الطلق فيكم المريض وفي الجماع لو طلفت نفسها نكاحا
في مرض موتها فاحذر ورث لان الميثل للميراث اجازته خلاف سؤالها لرضاها بالميثل
وفي قسمة المنيه لو اكره على طلاقها الملاك لا يثبت لعدم عقد الفراق ولو اكرهت
على سؤال طلاقها ميث ولو اقر بفساد نكاحها او طلقها اجني في مرضه ميث ذكره
في جوامع الفقه وكذا الوفاي كنت ظلمك نكاحا صحي او طاعت امك او زوجك
بغير سهود **قوله** واذا قال الرجل لامرأته وهو صحيح اذا طار رأس السهر او اذا
دخلت الدار او اذا صا فلان الطهر او اذا دخل فلان الدار فانت طالوتها وكانت
هذه الاسباب والزوج مريض لم يثبت منه وان كان القول في المرض ورثت
الا في قوله اذا دخلت الدار وهذه المسئلة على وجه اما ان علق الطلاق في العقد
او بفعل اجني او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل وجهين اما ان كان المعلق
في الصحة والسرط في المرض او كان في المرض اما الوجهان الاولان وهو صحيح
الوقت وقيل الفير فان كانا في المرض فلها الميراث للفرار بعد علق خفا ماله وان
كان المعلق في الصحة والسرط في المرض لم يثبت وهذا لفررت لان المعلق بالسرط
فالمملوظ عنده فكان انما علق في المرض ولنا انه قال في شرحه حكمه غير قصد
ولا ظلم الا عن قصد ولهذا الوفاي لها ان طالق ان دخلت الدار فدخلها وهو
مجنون يقع فلو كان العقد سرقا عند الدخول لم يقع وانما الوجه الثالث
وهو ان اذا علقته بفعل نفسه وكان المعلق في الصحة والسرط في المرض او كانا في
المرض والقيل له من يد او لا بد له منه يصير فان قصد الفرار اما المعلق او بها من
السرط في المرض وان لم يكن له من يد فله من المعلق الفيد فمرد عليه في حكم الارث
وانما الوجه الرابع وهو ان اذا علقته بنفسها فان كان المعلق في السرط في المرض
والفعل بما لها منه بدل كلام زيد ودخلت الدار وكثرها لم يثبت وفي الخط وروى
عن يوسف انه لو علق طلاقها بدخولها الدار ولنا حاجة في الدخول ورثت
وان كان المعلق لا بد لها منه فاكل الطعام والصلاة والصوم وكلام الابوين وقضا
الدين والاسياف والقيام والمفود والسرب والنفس فلها الميراث لانها
مضطرة لا المباشرة لما لها في الاستماع من خوف الهلاك في الدنيا او في

العتي ولا رضى مع الاضطراب وانما اذا كان المعلق في الحجة فان كان النقل مما لمانه
 بد فلا اشكال في انه لا ميراث لها وان كان لا بد لها منه فذلك اجواب عند محمد وبه
 قال زفر اذ لم يوجد من الزوج صنع حال يعلق فيها ناله وعند ابن حنبله وان يوسف
 نوت وسئل فقلها اليه لانها مخرجه لما ذكرنا وكما في الاكراد وان كان المعلق والمطر
 في الحجة لم ير في الوضوء كلها لعدم التوارع عندها وفي نسخ المروية لابن يوسف
 لو قال لها ان قدم بذا ان او دخلت بيتا وذلك في الحجة فوجد السرى في المرض ورثته
 ولذا الواقع كحل او ايل او لعان وفي الحواشي فان كان اصله منه وكما فيها او من
 غيرها كالحجر والخال في حجة والملايين وغذ ذلك في نوريته فوالان وفي المستوط
 اذا قال لها اذا مرضت فاني طالق لثلاث مرض ومات ورثته لانه كالميراث عنده ولهذا
 لو قال ان حنبل فاني طالق لثلاث مرض ومات ورثته لانه كالميراث عنده ولهذا
 الملائ ما اول مرضه وعند ذلك لا يكون صاحب فراش وان قال المريض ان حنبل مرضي
 فاني طالق لثلاث مرض من مرضه وقع الطلاق ولا ميراث لها ان مرض بعد ذلك لعدم
 الفرار منه وقال واذا اطلقها لثلاث وهو مرضي لم يمات لم يرثه عندها وقال
 زفر ورثته وهو قول الاوزاعي والزهري والمزوري وابن حنبل والصحاح اهون لانه
 بعد الفرار حين او قف في المرض وقد مات وهو مرضي عندها والمكاسول المرض
 اذا بعثته نزل فهو بمنزلة الحجة بمرور به مرض الموت فبين انما لم يكن لها حق يعلق به
 فلم يكن الزوج فارا قلت اذا كان في رجل من صا صاحب فراش فانتطعت
 وحيث بها لم مات في حجة او غيرها من الامراض اما لو انتطعت في الرع وحيث لم تغادر
 في الرع كحل الثانية غير الاولى ولا حكم بزوالها فيسفي ان يورثه عما هذا وفي المخط
 القول قولها في انقضاء العدة لانها امسه وكذا قال المست من الحنبل في عتد
 بالاسهزم بزوج ما عر فولدت او ماتت حقت فان لها الميراث من الاول ان مات
 لانه ظهر عن لفظها في الاعتداد بالاسهزم فكانت عتدها باقية بالافرا وفي الذخيرة
 لو لم يسل ساء ولكنها بزوجت بغيره بغيره بعض عتدها فيسفلها م قالت لم يفسخ
 لا يصدق وهي امراه الثاني ولا ميراث لها وحصل ابدانها على الثاني امرا وانما
 بانقضاء عتدها والمساخضة اذا كان حصها مخرجا بوجدها بالافرا في حق الارث

قال الرجعة والصلوة احتياطا وفي المخط اذا قال لامراه الثانية انت طالق غدا لثلاث
 قاسمت قبل العدا وبغده لا يورثه لعدم الفرار ولو قال ان اسلمت فاني طالق لثلاث
 ورثت ورث لان ذلك زمان يعلق فيها ناله ولو اسلمت فقلها لثلاث وهو لا يعلم
 ما سئلها من رثته ولو اسلمت امراه الحائض مطلقها لثلاث مرضه لم اسلم ومات لا يرثه
 لان الطلاق حصل في حال لا يسفي الميراث منه ولذا العتد اذا اطلق امراه في مرضه
 لم يورثه لانه لم يكن فارا ولو قال الوريث لثلاث اعنت بعد موته فقالت
 اعنت قبله فالقول لهم لانها اعترفت بالمطل وهو كقولها انه وادعت زواله
 والارث منه والوريث ميراث حكمها ولو قال الوريث لثلاث اعنت بعد موته
 وهي تقول ما زلت حرة فالقول قولها وفي الاجماع ارثت او ثلث ابن زوجها وهي
 مرضه او اختارت نفسها بالبلوغ او العتق ومات ورثها زوجها وبالعنة واجب
 الطاري لا يوارثان لانه منه حي كان طلاقا ومطلها رضى ونفي المسئلة انه تزوج
 امراه ودخل بها مطلقا ما يام حث وتزوجها في العدة فاحسرت نفسها لم مات
 في العدة وانما وضع المسلم في الح الطاري للموت العدة فانه طلاق لان
 ظوه المخبوب لا يوجب العدة في الفياس والدخول في الاول ودخول في الثاني
 عندهما خلافا لما في ان عنده بقود بقية العدة الاولى بغير ارتفاعها في السابع
 لو ارتدت في حال حقة فاني الردة او قبل او لم يدار الحرب وهي في العدة
 ورثت منه ولو ارثت وهي مرضه ومات ورثها الزوج ولذا لو طأ وعتت اسنة
 وفي المخط لو طلقها وهو مرضي فارثت لم اسلمت لم يرثه لا بقطع النكاح بالردة
 ولو ارثت بمقام اسلم الزوج ومات لا يرثه لانها مريضة فان اسلمت لم مات الزوج
 مريضا ورثته لان الفرقة وقعت بقاء الزوج في الردة فكان بمنزلة الردة
 المستداه منه ولو ارثت مات او لم يولد امراه مسلمة في العدة ورثته ولو ارثت
 فاني او حقت بالدار مريضة لم يرثها لان ردته بوجبال نقل فتد امر في الهلاك
 فصار كالمريض والفرقة بوجبال الردة منع بعدها وعند ابن يوسف لا يضر
 فارا لان المريد عندها كالمريض في لا يفسد مراحته والمريضة لا تستل لم يكر المريضة
 فكان الفرقة في الحجة وان كانت مريضة فارثت لم مات ورثت الزوج

كتامة

استحسانا لان العدة حصك بعد تعلق حقه بها وان كان النكاح لا يمكن ابتداءه
مع الدرة في حق الجبل والآن يمكن في الارث وفي المبيع وكل رجلا بطلاق امرأته ثلثا
لمرض ولم يستطع عزله فطلق الوكيل لم يرث وان قد رجع عاخره فلم يعزله فطلق ورث
وقوله لو طلقها فارتدت والعتاد ما سمع من مات من مرضه وهي العدة لم يرث
وان لم يرث بل طأ وعتا ابن زوجها في الجماع ورث وقد ذكرنا ذلك في اوجزة
الفرق انما بالردة اطلق اهلية الارث اذ المردة لا يرث احدا ولا مالا الارث
مردون الاهلية والطاوع ما بطلت الاهلية لان الحرمة لا تنافي الارث وهي
النافية له خلاف نكاح وعهاله قال فيام النكاح حيث لا يرث لانها است العدة
فكانت راضية بطلاق السبب ونقد الطلاق الثلاث لا تمت الحرمة بالطاوعة
بغير حرمة الارث لعدمتها عليها وان ثبت حرمة مؤبدته وحرمة الطلاق الثلاث
نوقته **قوله** ومن فذف امرأته بالزنا وهو صحيح ولا عن المرض ورث وقال
محمد ان رث وان كان العدة في المرض ورث في قولهم حقا وهو لا يرث وهذا
على السبيلين بغير ابد لها منه اذ هي طاعة في اللعان لدفع غار الزنا عن نفسها
وتقدم جنسها في الجواهر في ثورت الملاعن قولان ولا يرث في الردة لعدم
النسب في الامه والحماية فوله ان لم اعاه الطوارى المصدة وحملته الحمايه وان
الامهنا وهو صحيح لم يات بالابلا وهو مريض لم يرث وان كان الابلا ايضا في المرض
ورث قال لان الابلا يعني بطلين الطلاق البابين يعني اربعة اشهر خالية عن الوقاع
فكان لحماها بطلين في الوقت وقد تقدم وهم فلت ان كان الابلا في المرض
كان بطلين يعني اربعة اشهر خالية عن الوقاع او النسيء باللسان فان قيل الابلا في الرحم
يمكن من ابطاله بالقي بيسفي ان يرث كما لو دل في الرحم وطلق في المرض لانه ملته عزله كما
تقدم فلت لا يمكن منه الا بضرر فلم يمكن مطلقا خلاف الوقتل والطلاق
الذي ملك فيه الرجعة يورث فيه في جميع الوجوه وكما ذكرنا انما انما رث اذ ماتت
وهي في العدة وقد ذكرناه في وجهه **باب الرجعة**
والرجعة هي المراجعة والتمسها في النكاح قولنا اذ اطلق الرجل امرأته بطلت رجعة
او بطلت بين فلان ان يراجعها في عدتها رخصت بذلك او لم يرث وهذا ما جماع اهل العلم

في المنافع الرجعة اسم من رجع رجوعا او رجعا يعني ان رجع يستعمل لازما وتعدنا
قال الرجوع مضدر اللاديم كما في العود والجلوس والخروج والدخول في اللاديم قوله
لين رجعتا الى المدينة فلما رجعتا الى ابيهم وانا اليه راجعون وقوله عليه السلام
لا ترجعوا بقدي كفازا يضرب بعضكم رقاب بعض ومن المتعدي قوله تعالى
فان رجعت الله لا طائفة منهم الا بئس المصير فارجع البصر ومنه قوله تعالى
ان رجعت رجعة لغادر والمهاضبة المفعول ان عا اعادته وشله في السها ذات
الرجوع والرجع المضمر في المضمر لان الله تعالى يرجعه وقتا فوقتا وهات
الشاعر فكل يرجع القسطن او لم يشف العي ثلاث الاثافي والديار البلاغ
فالرجوع مضدر المتعدي وقوله تعالى ونفوسهم احق بردهن اي برخصته وان
لم يكن للنفس احق في الرجعة والمراد بذلك ان الرجل اذا اراد رجعتها فابنتها
الزوجيه ويجب اثار قوله عا فوطها وكان هو احق بها لان لها حق الرجعة
وليس المعنى ان الزوج احق من الاجاب فانه لا حق لهم البس ولا يحج تخا في الوقت
الذي المطلق احوها وهذه الامة تدل على سرعية الرجعة وسرطنة العدة
وتقدم سرطنة رضائها وقوله تعالى فاستكوفن معروف والاسنان هو الابنا
فدل على ان الرجعة استدانة النكاح اذ لو اها لزال فكان من شرطها قيام العدة
لزوال الملك باقتضاها اجتماعا وروى ابو داود عن عمر رضي الله عنه ان النبي عليه
السلام طلق حصه ثم راجعها وفي الميسوط طلق سودة بقوله اعديك ثم راجعها
وروى ابن علقمة طلق امرأته فارتفع حصتها سبعة عشر شهرا ماتت فورث ابن
ستفود منها وقال ان الله تعالى حبس ميراثها عليك فدل على اعتبار العدة
في الميراث ايضا وان طالت وصعدت ابن عمر رضي الله عنهما انه علم السلام
قال له ميراثك فليراجعها لكذب متفق عليه والرجعة ان يقول راجعت
او راجعت امرأتك او راجعتك او رجعتك ذكره في المحط او ردديك واسكل
او سكل ذكره في المحط وهما الفتان وفده الا لفاظ ضحكة في الرجعة غير
تفتقر الى النية ومن الحايات في الرجعة انت عندك كالت او قال انت امرأتك
وتنوي بها الرجعة صار مراجعا ذكره في الذخيرة وفي الحاوي عزاه الى محمد بن قائل

الداركي فاضى فضاء بغداد وسبب البسطة اربعة الفا سنو عليها وفي قوله راجعت
 وارجعت ورجعت وردت فلت مراده مع ذكر المراه ظاهرا او ضمرا ولهذا ذكرني
 الرخصة لو قال راجعت او قال ارجعت لا يقع وسبب حصول الرجعة بقوله راجعت كغير
 الرجعة بولان لما لك ككحاح الهازل ذكره في آخره وسبب البسطة بردد واهل بسطة
 بردد ذلك الى اولى نكاحي او الى عصم هذه الصلة ولا يسترد في الارجاع المراجعة
 ذكر الصلة والمرجع على الارجاع واصلت في الاساك والنكاح والعروج وفي
 الدخيرة لو قال راجعت به الف درهم ان قبلت تحت والا فلا لانها زاده في المهر
 فبسطت قبولها وسبب المراجعة في الحاوي قال راجعت على الف قال ابو بكر
 لا تحت الف ولا يصير زاده في المهر فمالية الا فانه لا تحت الزادة
 كذا هنا قال او بظاهرها او بقبولها او بقبولها بسببها او بقبولها فزجها سهوة وهذا
 عندنا قال ابن المنذر في الاسراف اجماع رجعة عند سعي من المسبب والحسن البصري
 وابن سيرين وطاوس وعطاء والزهري والاوزاعي والنوري وابن ابي ليلى وراى
 ابو بكر بن شيبه في مصنفه جابرا والسبع وسليمان التيمي وقال مالك واهن ان اراد
 به الرجعة فهو رجعة وقال السافعي واثو نور والظاهر اجماع ليس برجعة
 ولا يكون الا بالقول وقول ابن حنبل مضطرب فيه وسبب البسطة والرجعة بالتقبل
 لسهوة وبالنظر لا داخل فزجها لسهوة نصرا رجعا واسترد السهوة في الفصل
 ولم يسنده في الكتاب والرجعة متى بالتقبل وطاوسها ولا تحتها البيان
 وذكر الارفي ان البيان مثبت بالتقبل واما النظر في موضع اجماع مردد بها فليس
 برجعة على ما يابس قول ابن حنيفة وسبب النواذر لا يرسم النظر لا الدر ليس برجعة
 وسبب البداع وهو قول محمد المرجوع اليه واصلت في الوطى في الدر قبل ان ليس
 برجعة اليه اسنان العذوري في قايه والقوي على انه رجعة وبكره التقبل والسن
 بغير سهوة فدل على انه لا يكون بهما رجعا وان قبلت سهوة او لمسته لسهوة
 او نظرت لانه سهوة وعلم الزوج بذلك وترها في فقلت ذلك فهو رجعة واركاز
 فلك احلا سائنها لا تملكه فقد ذكرتم في الامه السرخسي وشيخ الاسلام حواهر زاده
 انه رجعة عند ابن حنيفة ومحمد حلا قال يوسف وذكرتم في الامه الحلو في

٨٩
 عن محمد بن واثن فتة والظاهر عن يوسف بن يعقوب عن ابن حنيفة ذكر ذلك في الدخيرة
 اما ثبت الرجعة بقبولها اذا اقر الزوج انها فقلت ذلك سهوة وان اكره فشهدوا
 بالسهوة عن محمد بن ابي نبل وسبب البسطة لا ينبل ولم يذكر طائفا وسبب الحاح ينبل
 وسبب العذوري ان قبل المراه لا تحت به الرجعة عن محمد وسبب النواذر ابن سماعة ثبت
 ينقلها ان صدقها الزوج في السهوة او ورثه بعد نكاحه وان قبلت وهو ياب او
 بعثوه بمات وصدقها الوتر في السهوة ورثه وعن يوسف بن الامالي ان اقر
 الزوج بملكها بسهوة فان انا حنيفة كحل رجعة ولا احتط في النظر بولا عنه وفي
 النيسابور قال ولان هذا فاضل في كلامه فلت الظاهر انه اراد به انه في
 حقه ان ولا به الرجعة للزوج لا للخلعة وسبب فاضل خان ونظرها ونسبها لظنه وعيا
 قول ابن يوسف لا الا اذا ملكها الزوج من ذلك فان قبلت اخذت او كان ما كان او
 بكرها لا فلتا الاعيان بحرمه الصاهرة ولهذا لو اذلت فزجها ورجها وتعلم
 فان رجعة والامه لو قبلت بالبيع في الخيار فان فتحا وفتح ان الشيخ قد كحل
 بقبولها كما لو جئت او قبلت نفسها وعن يوسف بن سوكن بن الخيار والرجعة
 في انها لا تسان بقبولها ومحمد بن الرجعة دون الشيخ وسبب البداع ابو حنيفة سوك
 بينهما في البتوت ووضعها في خيار المشترك وقال بطل الخيار وعن يوسف
 في الحاربه روايان في رواية يكون احاطه ولا يكون رجعة وفي رواية لا يكون
 رجعة ولا احاطه للبيع وان يزوجها في العدة لا يكون رجعة عند ابن حنيفة
 وعند محمد هو رجعة وعن يوسف روايان وروي سمعيل عن اجماع ابن حنيفة
 عن حنيفة انه يكون رجعة ذكره في الحاوي وعن محمد بن كوز قال ابو حنيفة وبه
 ناخذ وسبب السماع وتعلمه القوي وسبب فيه المنية والقوي على انه رجعة لا في
 حنيفة ان انسا المباح في المخلوطة باطل لغيره فلا تحت ما في ضمن اللغو وان زوجها
 ووطئها لا يصير رجعا لان الوطى ما عليه كوطي الاحنية وسبب الحواهر كحل
 الرجعة بالوطى والاستماع وشبهه بالنسبة وان عرك عن النية لا كحل وقيل كحل
 وسبب المقدمات كحل الرجعة بالوطى والقيل والمباشرة للذة قال ابن الموان
 وهو بيان في المدونة واما الدخول عليها والا فلا معها اذا نوى كحل الرجعة

عاز وانه المنع ولا يقع عاز وانه الاباحه واليحيى رحمه الله في رد المحتار
اللفظ بلايه لا يقع الرجعة فيما بينه وبين الله تعالى وعن محمد بن لوقا ان حاصتك
فان طلق جامعها قال محمد بن لوقا رجعة وبها لا يفردها ابو يوسف ان اخرجتم
ادخله بغير مراجعة وفي المحنط الا ان سمح عنها لم يفردها وذكر في اعيان الامان
في الطلاق الخلاف بين يوسف ومحمد عليهما السلام في ذكرنا هنا **قوله**
ويسمى ان يشهد على الرجعة شاهدين وان لم يشهد على الرجعة وبها لا يملك
ذلك القاضي ان يكره الفلاني في القدمات واليحيى انه مندوب اليه وليس واجب
وليس شرطاً عند من اوجب على الرجعة ولو وجب لما صحت الرجعة دونية
بل زيادة انه نام بآدم وفي الحديث للسافعي ان الاستهاد سخي فيها كقولنا ذكره
في البسيط وفي الروضة ليس بشرط على الاطهر في البسيط وهو قول ابن
سفيان وعما روي عنه في المحنط الاستهاد لازم عند السافعي ولا يقع الا مهر
عنده وفي البسيط في احد قول السافعي السامع ان فيها واجب وعن ابن حنبل
روايات في الاستهاد ذكرها في المغني لا يستقر الاولى ولا مهر ولا رضاها وبها يقع
وفي الاسراف لم يحلف اهل العلم ان الاستهاد فيها سنة وان الرجعة الى الرجل
ما دامت في عدها وان لم يهره ولا عوض وفي المحنط الاستهاد عند
الرجعة شرط واذا راجعها ولم يشهد او اشهد ولم يعلم في انقض عدها بات
وهي زوجة عندها وفي المحنط المطلقة الرجعية زوجة للمذي طلقها وكل له وطئها وسها
والطرائف لما كان قبل الطلاق واذ لم يات بحرم ذلك قات ولا سنة ولا اجماع
وقال القاضي في كتابه ظاهر المذهب انها باجحة في احمد في رواية التي طالب
لا يحجب عنه وفي رواية ان اخرجت مسوفة لم ما كانت في العدة وله ان يخلوها
ونظاها لانها في حكم الزوجات ولا يلزم منه لانه في زوجة وفي الروضة لو
وطئها فلا حد عليه وان كان عالماً بالحرم وفيه وجه ضعيف ولا يكفيه
التعذر ان كان جاهلاً او بعد اباحته ولا يجب ولو وطئها ولم يراجعها
لزم منه المثل وان راجعها بالنظر وجوب المهر وكان امام الحرمين هل في زوجة
ام خارجة عن ربه المثل يصل غايه والاحكام في الطاهر كالمسافر فانه اوجب المهر

بالوطي وخبرته وبالوطي ستائف العدة ويدخل فيها بغيرها وابو حنيفة مع من
المشافرة بها والخلوة بها قال ابيات الرجعة خارج عن قايص المصنفات لا يسئل بها
انكارها على المذهب كلها والذكر ذكرناه غايه الا يمكن وفي الروضة للمؤوي قال
السافعي في زوجة في خمسة مواضع من كتاب الله تعالى في اية الميراث والاملا والطهار
واللعان والطلاق وعدة الوفاة وكذا في عدم استرايط الوطى في الرجعة وعدم
استرايط لفظ النكاح والمزوج والرضا منها عند الحل وبها عند ابي حنيفة ومحمد
فما تقدم ولا منع الاحرام وفي البسيط في الطاهر ولا يستعاض اذن السد في
في البسيط في اليحيى وتدل على انها زوجة قوله تعالى ويقولن احسن ربهن وسمي
ايضاً رد الوحد سبب زوال مله فانه يزول بذلك بعد العدة والنقل المزوج
وايضاً قوله احسن وقوله بردهن لان المراد اعادةها لا الحالة اليه فان قبل الطلاق
وقوله تعالى فاسأل يعرف وهو الاية والستريح والمنافرة تركها حتى ستفي
عدها ويراجع الامة على الحرة وفيها خلاف عند السافعي وفيه المنية
راجع المجنون بالقول او النقل لا يقع وقيل يقع بها وقيل يقع بالنقل دون القول وفي
الربيعاني ان راجعها بالقول لا يقع وبالنقل يقع وفي النبايع الرجعة سنته
وبدعيه فالسنة ان راجعها بالقول وفي البسيط هذا احسن ويشهد
على رجعتها ونعلم بالرجعة وان لم يشهد او اشهد ولم يعلم في بدعيه والنقل
نكره ويسمى ان يشهد على رجعتها بعد ذلك وفي المجدد عن حنيفة خرج المطلقة
الرجعية مع زوجها لا السنة فقد اباح لها الخروج وعنه في الايلا ليس له الشتر
بها ولا وحدها قال وليس ذلك من قبل انه ليس بزوجة بل هو قاتل محرم لها
وقد قال الله تعالى لا تحرمهن من بيوتهن ولا تحرم الامة والزام امام الحرمين
باطل لم يعرف ما خذه والسنة وما دونه سواء وانما هو الخلوة بها او المكن
من قصده رجعتها لانها تكون بحره في بيوتها والنزوح ساكنها فربما وقع طرده
على موضع بصره مراجعاً وليس من قصده رجعتها مطلقاً فطول عليها العدة
وليس المعنى فيها راجعاً الى احسنه الوطى ولا لئلا انه ليست زوجة له وانما يقع
السافعي في قول امامه كما ذكر في الذخيرة الاحسن مراجعها بالقول كما ذكر

ان لم يكن لها زوج قبله لا ملتفت اليه وكذا لو كان مات عنها وان كان خلفها
صدوقا منه باتفاق الروايات ويدبر في القضاة روايه ابو سلمان ويروي
ابن سماعة عن محمد بن قيس قال الامراته لو نطقا بغير طلاق وكداني
أطلق لان قوله كوفي ليس امرا على الحقيقة وانما هو عيان عن التكون
كما في قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان يقول له كن فيكون فانه عبارة
عن سرعه التكون اذا ما مور عنده وبعد وجوده لا يكون ما موردا
بالتكون ولان جواب الامر لا بد ان يختلف الفعل او الفاعل لما عرف فيجب
النجوى وفي الذخيرة لو قال تكونين غدا طالق لا يقع خلاف كوفي
ويروي في قوله تطلقين غدا انه ايقاع في الغد وان نوى العدة دين وقيل
في تصحيح غدا طالق يقع اذا جاء غدا وتقومين طالق وتقعدين طالق
ايقاع وذكر في فتاوى شمس الاسلام الاوزجدي اذا قال ان دخلت الدار
صرت مطلقة فدخلت فقال الزوج اردت تخويني لا يصدق وفي
المحيط لو قال انت طالق ونوى الطلاق يقع وعمل على الترجيم الشاذ
وكيسر اللام يقع بغيره لان الكسرة مل على القاف المحذوفه ولو
قال انت ازا ونوى به العفو لا يعتق لانه لا ياتي في الكلام الفارسي ادغام
الحرف الاخير قلد ليس هذا بادغام والترجيم لا يكون الا ادغام
ونجا لانه ذكر الطلاق والغضب يقع وان لم يكن اللام مكسوره كالكتابة
وفي فتاوى اهل سمرقند اذا قال لها قول طلقت نفسي ثلثا فانت ذلك
طلقت ثلثا وفي فتاوى الفضل اذا قال لها قول انما طالق لم تطلق مالم
تقله وان قال لغيره قل لا امراني بها طالق يطلق وان لم يقل ذلك الغير
وفي فتاوى بكر البخاري اخبرها بطلاقها او بشرها او اهلها او

٨٨
قل لها انها طالق طلقت في الحال وان قال له قل لها انت طالق لا يطلق
مالم يقل لها ولو قال لها خذي طلاقا يقع من غيريه ولو قال اني طالق
او يا طالق لا يقع وان نوى وفي المبسوط والبدائع ذكر ابن سماعة
ان الكسائي كتب الى محمد بن الحسن فتوى فدفعها اليه فقرأه عليه
ما قول القاضي الامام فيمن قال الامراته فان ترفعين يا هندا فالرفق امين وان تحرقين يا هندا فالخرق اشأم
فانت طلاق والطلاق عزمة ملك ومن تحرق اعق واظلم
كم يقع عليها فكتب محمد جوابه ان يقع ثلثا يقع واحد وان نصب
سبع ملك لانه اذا رفع ثلثا فقد تم الكلام بقوله فانت طلاق ثم ابتدا
والطلاق عزمة ملك والطلاق مبتدأ وملك خبر وعزيمه ان نعم
خبر وان نصبها حال واذا نصب ثلثا فكانه قال فانت طلاق ثلثا
ثم ابتدا والطلاق عزيمه فـ وله ولا يقع به الا واحد
وان نوى اكثر من ذلك يعني في قوله انت طالق ومطلقه وطلقك
وطالقه قال في الاشراف هذا قول الحسن بن ابي الحسن وعمرو
ابن حنبل والاوزاعي والثوري والي سليمان واجهروا في ثور ومثله
في الجمل والمغني وقال زفر ومالك والشافعي والليث وابن
حبش في روايه والظاهر به يقع ما نوى من اثنين او ثلث وهو
قول ابن حنيفة الاول ولم يترفضه وجمع عنه ذكر في المبسوط
وفي البدائع وهو غير طاهر الرواية اجتهت الشافعية
بامور الامر الاول ان الطالق هو الذات التي قام بها الطلاق
وهو محتمل للاثلاث بالاجماع بوضوح ان طلقت في الاصل فعل ماض

غارت بالرجعة فلا يصح الرجعة وبمثل الطلاق على الخلاف وهو القاسم ولو شك
 فالطلاق يقع باقراره بعد انقضاء العدة لانه علمه والمراجعة لم تفسد به
 وفي الروضة قولنا اخبار وقوله انشا والاخبار سابق على الانشا وهذا خلاف
 الوكيل اذا قال له الوكيل عزلك فقال بحسبك فربعت السلفة فان القول للوكيل
 لان البيع لا يجوز ان يوحدهم العقد وانقطع الدم كذا ان يوجده مع قوله قد
 راجعتك فافترقا وتختلف هذه المسئلة عند ابي حنيفة ايضا لانها بالانكاح
 تكون ما ذل لا لانتاع من الزوج وتكون في نزل الزوج وذلك مما يصح مدله ولا
 يقال اذا نكحت تحت الرجعة وهي لا يصح بذلها لاننا نقول انما ثبت نكولها العدة
 والزوج تلك الرجعة من طريق الحكم لبقاء العدة لا بقولها فصار كما للنسب
 الذي ثبت بالفراش عند سعادته القابلة بالولادة وان لم يثبت النسب
 لستها دلها ولو قال راجعتك فقال بعد سكة انقضت عدتي تحت رجعة
 ولا المبسوط لو اقام البينة انه قال لا عدتها قد راجعتها او طاعتها فان ذلك
 لم اذ السات بالبينة فالتأت بغايته قال ونقده من عجت المسائل فانه ثبت
 اقرار نفسه بالبينة ما لو اقره للحال لم يكن يقوله منه وفي الروضة لو ايقنا
 على انقضاء العدة واختلاف الرجعة فالجواب ان القول قولها وعلمته الجمهور
 ولو ايقنا على الرجعة يوم الجمعة فقال انقضت عدتي يوم الخميس وكان الزوج
 يوم السبت قبل بصدق لم يمينه ام هي ام السابق بالدعوى فيه ثلثة اوجه الصحيح
 الاول وان كانت العدة بآفيه فالقول قوله في الصحيح لانه يملك الانشا فلا
 تنه في الاخبار وقيل القول قولها فاداك الزوج لانه بعد انقضاء
 عدتها فذكرت راجعتها وصدقة المولى ولدته الامة والقول قولها عند
 ابي حنيفة وزفر وفي الاسراف المولى قول الامة دون المولى عند ابي حنيفة
 والسابع وان توركا لابن المنذر وفي قول وفي الصحيح وهو قول مالك والاحمد
 وقال ابو يوسف وخمد المولى قول المولى والزوج لهما ان يصعها ملك المولى
 فسند اقراره فيه كالاقرار بخارجها والحاكم ان الرجعة متى عاها العدة
 والقول فيها قولها فلذا فيما سني عليها وانما قيل قول المولى في النكاح

لانه علمك انشاء فلذلك الاقرار به بخلاف الرجعة ولو كان على التثنية فعندها القول
 قول المولى وكذا عند ذل الصحيح لانها مستقيمة العدة في الحال فظهر ملك المولى في
 نكحتها فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف الاول لان المولى بالصدقين في الرجعة
 بمقتضى قيام العدة عندها وملكه لا يظهر مع العدة لانها زوجة فصار كما لو تزوجت
 ثم اقرت ان طلقها فذكران راجعها ولا يلزم من قبول الاخبار بقول بقول بقول بقول
 وفي السابع هو على الخلاف ايضا وان بعض اصحابنا لا ينقض بشي من شئ
 المولى والا لانه في المبسوط لا يثبت الرجعة بالانكاح ولم يقبل في الصحيح وان
 قالت قد انقضت عدتي وفي الزوج والمولى لم ينقض بالقول قولها لانها ايسره
 في ذلك ولا يعلم الا من جهتها ولو قالت انقضت عدتي ثم قالت لم ينقض بعد فله
 رجعتها لانها اقرت بملكها فثبت به الحق عليها فلو راجعها ولم يعلم بها حتى
 انقضت عدتها وتزوجت بغيره فهي ابرأه وطل بها الثاني او لم يدخل وتفرق بينهما
 ومن الثاني لانه تزوج بها وهي ابرأه العدة وفي الصحيح وهو مذاهب
 الثر الثقات منهم الثوري والسابع وابو عبيد وروي ذلك عن علي وهو احول
 الرواية عن ابن خنبل وعنه ان دخل بها الثاني لم يبرأه وبطل نكاح الاول
 روى ذلك عن عمر رضي الله عنه وبه قال مالك ونزول عن سعيد بن المسيب وعبد
 الرحمن بن القاسم ونافع وهو قول الظاهر بناء على ان الرجعة لا يصح عند ذل الا
 ما علمها بالرجعة **قوله** واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام
 انقطع الرجعة وان لم ينفسل وان استعمل لافل من عشرة ايام لم ينقطع الرجعة
 حتى ينفسل او يرضي عليها وقت صلاة وفي السابع او يرضي عليها وقت اقرب
 الصلاة عليها مع العدة على الاغتسال وهذا لا يوجب لا مرد له على عشرة
 عندنا على ما تقدم في كتاب الحيض من رد الانقطاع خرجت من الحيض بانقضت العدة
 وانقطع الرجعة اذ من شرطها تمام العدة فلت اذ امت عشرة ايام لا يحتاج
 فيه الى انقطاع الدم في انقضاء العدة وانقطاع الرجعة لان ما زاد على العشرة
 دم انحصاره الا انها اذا كان لها عادة في الحيض يرد الى ايام عادتها فيكون
 قد انقضت عدتها قبل العشرة اذا لم ينقطع في العشرة واذا انقطع فيما دون

العشرة فالانتطاع ضعف تحمل عود الدم فلا بد من أن يعتصم بالانتطاع
 بالاعتسالة او بلزوم حكم من احكام الطاهرات وهو وجوب الصلوة في ذمها
 يعني وقت الصلوة مع العذر عا الاعتسالة كما ذكره في النايح وفيه خلاف في
 خلاف ما لو كانت كفارة حتى لا يعتصم بالانتطاع اذ لم يعاود بها الدم
 لانها لا تحلف بالاعتسالة ولا يجب الصلوة عليها ولو اعتسلت بسور الحمار مع
 وجود الماء المطلق انقطع الرجعة لكنها لا يقضي به حتى يغتسل بما اخر او يتم الاضمار
 كجائسه ذلك لما احصاها ذكره في الاسرار قلنا ولا حمار لعدم ظهوره او سقط
 اذا تمت وصلت عند اي حينه واي يوسف وهذا استحسان وفي المسويط وصلت
 بكنوته او نكوحا والتم لا ينقطع الرجعة عندها وفي محمد ورفر والمناهي اذا
 تمت انقطع الرجعة وهو النسيان لان التيم حال عدم الماطهارة سطلقة حتى
 يثبت به من الاحكام ما يثبت بالاعتسالة فكان بمنزلة وفدا ينفوا عما انتطاعها
 بنفس الاعتسالة بسور الحمار مع انه لا يصلي به والتم يصلي به فكان اولي ولها انه
 ملوث بغير غير مظهر وانما اعتبر طهارته ضرورة ان لا يتضاغف عليه الواحات
 وهذه الضرورة محقق حال اذا الصلوة لا فيما فيها من الاوقات والاحكام
 النابتة ايضا ضرورة ان الصلوة وقوله ملوث يعني في الغالب فان الفار لا يستويط
 في عند اي حينه بالحجر المصنوع وبالرمل بالانتفاق ولا عمارته ولا ملوث
 وقوله غير مظهر المذهب انه مظهر لا حين العذر عا استعمال الماء لانه تعالى
 ولكن يريد ليظهر كبره وفي عليه السلام جعلك في الارض سجدا وطيورا وقوله وانما
 اعتبر طهارته ضرورة ان لا يتضاغف الواحات فيه نظر فان اذا غير الواحات
 من النوافل بالنشائم واحذر دونه وسيت به حل دخول المسجد ومن المصحف ورواية
 القرآن للضرورة وفي المحيط لو تمت وفوات القرآن او ست المصحف او دخلت
 المسجد قال الكرخي ينقطع به الرجعة لان سجدة المرأة وجواز مس المصحف حكم احكام
 الطاهرات كجواز الصلوة بزيده ان يمتها كان لتلك الاسباب وفي ابو بكر الدار
 لا ينقطع الرجعة لانها طهارته ضرورة ولهذا لا يصلي به وكان ينبغي ان يكون الخلاف
 بينهما وبين محمد بالعلش بانه انما جعله الرباب كالماء حتى جوزا امدا الموصى بالماء بالتم

ومحمد جعله طهارته ضروريه كطهارته المستحاضة ومنه سلس الموصى لم يجوز
 الامتداد بالتميم الا للتميم قلت الفرق لحدان الرباب في ذاته ملوث فما قلنا وليس
 بمعنى الما من كل وجه فلا يجوز بنا القول عليه احتياطا ولذا سقط الرجعة بنفس
 التيم احتياطا ايضا في حق الانتطاع وان لا يكون مراجعا بالسند ووجه الفرق
 لهما ان الرباب جعل طهورا في حال اراده الصلوة بطلق في لعله السلام التيميم
 طهور المسلم ولو اعتسرح ما لم يجد الماء فكان حكمه الموصى بالماء عند الشروع
 في الصلوة وانما جعله طهورا في حال اراده عبادته لا صحة لها الا بالطهارة فكان
 بالنسبة الى انتطاع الرجعة كالعدم فاذا اغتسل به اذا الصلوة طهر حكم الطهارة
 حينئذ لم يقل ينقطع الرجعة بنفس الشروع عندها وقبل بعد النزاع لغير حكم
 جواز الصلوة وفي المسويط لم يذكر لو سريعت بالتميم في الصلوة والتميم في حنيفة
 واي يوسف لا سقط الا بالنزاع فان اعتسلك وشكيت شيئا من به في المصية الما
 فان كان عضوا فاقوته لم ينقطع الرجعة وان كان اقل من عضو انقطع في صاحب
 الجاب وهذا استحسان والنسيان في العضو الحابل ان لا يقع الرجعة لانها غفلة الاكثر
 قلت اقامة الاكثر مقام الكل ليس بغيره في النسيان دون العضوان في الرجعة
 لان حكم الحيف والجنابة لا يجزأ ولهذا منع من قراءة القرآن ودخول المسجد وفي
 المسويط في العضو فادونه سواء غير في استحسان ولم يذكر موضع النسيان في الاستحسان
 وقبل عند اي يوسف النسيان في الاستحسان في العضو الحابل وعند محمد هما فيهما
 دون العضو وجه الاستحسان وهو الفرق بين العضو وما دونه ان ما دون
 العضو من اللعنة يسارع اليه الجنان لعلته فلا يفتن بعدم وصول الماء اليه قلنا
 بان الرجعة تنقطع ولا يلحقها الزوج بغيره ولا الصلوة ولا وطئها حتى تغسل اللعنة
 او يتم لها عند عدم الماء اخذا بالاحتياط فيهما خلاف العضو الحابل كاليد والرجل
 والخذ وكونها فانه لا يسارع اليه الجنان ولا يفتن عنه غاذه وعن يوسف
 ان ترك المضمضة والاستنشاق لترك عضو قابل وغننه وهو قول محمد وهو بمنزلة
 ما دون العضو اذ في فرضيهما احلاف كلان غيرهما من الاعضاء وفي المسويط
 لم يذكر عن يوسف الرواية الموافقة لمحمد وفي المحيط لو سئلت ان الما يصب اللعنة

اقامة الاكثر مقام
 الكل في النسيان

لم يتطعم الرجعة ولو ترك المضغ والاستساق قال محمد بن منبه ولا حل للأزواج
فجعل ذلك فرضاً حتى الصلوة وصل الزوج بعزته ولم يحل فرضاً حتى الرجعة
احتياطاً وعمر بن يوسف رواه أن ما ذكرنا عن صاحب الكتاب وفي السابع العضو
كاليد والرجل ودون العضو كالإصبع قلت وكذا يقض الساعِد وتبعض العضد
دون العضد **فرع** اختلف المصنف في العجاء والتابعين ومن بعدهم المدة
إلى بصدق المراه في التصاعدتها فذهب أبو حنيفة رضي الله عنه لما أن اقلنا
بصدق شهران قلت حين شهر وطهران شهران وتلك الطهر خمسة وأربعين يوماً
وثلاث حين خمسة عشر يوماً كل خمسة أيام والمذهب الثاني وهو مذهب أبي يوسف
ومحمد بن سفيان وثلثون يوماً طهران سلبين وثلاث حين ستة أعيناً لا أقل الحيض
والمذهب الثالث أنها إذا ادعت أنها حاضت تلك حين ستة أشهر أو خمسة وثلاثين يوماً
وجاز بينهن من البس الفحول من بطلان أهلها بمرضا صدقة وعقد المتهاترات
حرم عليها الصلوة من الطه وتغتسل عند كل فز وتغسل فقد انقضت عدتها
والأقوى كاذبة فهذا مذهب سفيان وقال له عمر رضي الله عنه فالون بقاءه بالرواية
أحسن والمذهب الرابع أنها تصدق في الرمن اثنين وثلثين يوماً وهو مذهب
السابع أو قول له ذكره عنه ابن المنذر والمذهب الخامس أنها لا تصدق في أقل
من سبعة وأربعين يوماً قال أبو نؤير بن عمار أن أقل الحيض يوم وأقل الطهر خمسة عشر يوماً
والمذهب السادس أربعون يوماً وهو مذهب مالك في الجواهر والمذهب
السابع أن كان لها أفرا معلومة بغيرها بطلان أهلها فأنها تصدق عما استهدى
وأن لم يكن لا تصدق في أقل من ثلثة أشهر قاله الحوزي وأبو عبيد والمذهب
الثامن أنه سبعة وعشرون يوماً وكيفية طهران ستة وعشرين يوماً وما حصل
ثلثة أيام وكيفية من الطهر لم يخرج من الحيض قاله الحنابلة وما كوا هذا أن قلنا أقل
الطهر ثلثة عشر يوماً وإن قلنا خمسة عشر يوماً يزداد أربعة أيام فتكون ثلثة وثلاثين يوماً
وكيفية فالوا أن قلنا الفتر الطهر وأقل الطهر ثلثة عشر يوماً ستغني عن ثمانية
وعشرين يوماً وكيفية من الطهر وكيفية للطفرة في الحيض الثالثة وإن قلنا أقل
الطهر خمسة عشر يوماً يزداد عما ذلك أربعة عشر يوماً وتكون ثلثين يوماً وكيفية

فما ذكرنا فصار المذهب فيه أحد عشر مذهباً ذكر هذه المذاهب بعضها في
الاستراف لابن المنذر وأقوال الحنابلة ذكرها في المعنى لأن فدايه والزوج هو رجعتها
حتى يغتسل من الحيض الثالثة قال ابن المنذر وفيه قال أبو بكر الصديق وعمر الخطاب
وعثمان بن عفان وعطاء بن طاهر وابن مسعود وأبو موسى الأشعري وأبو عبد الله
ابن عباس وعبد الله وأبو الدرداء وهو مذهب سفيان المصنف والمؤيد والحق
وأبو عبيد وفيه قول بأن هو أحسنها وأما في الدم وهذا قول طائفة وسعيد
ابن جبير والأوزاعي وفيه قول بأن له رجعتها حتى يغتسل عنها وقت الصلوة التي
طهرت في وقتها قاله المؤيد وفيه قول رابع أنها إذا طهرت الثالثة فقد برئت منه
تروى عن ابن عباس وفيه قول خامس أن له الرجعة أن فرطت في الفصل عشرة شهور
فما لم يغتسل كلي ذلك عن شريك بن عبد الله النخعي وهذا بعيد جداً وإن عدتها
حينئذ لا ينبغي بعد ما به فز ونقض الفراق شرط لثمة فز قال ابن المنذر فله الأول
كلها عما مذهب من يقول أن الفتر والحيض وفيه قول سادس هو قول من يقول
أن الأقرا لا طهاران له الرجعة حتى يركب الحيض الثالثة إذا كان ظلها وهي ظاهرة
وهذا قول مالك والسابع وأبو عبيد ومن هذا مذهب من الأولين ثابت
وابن عمر وعائشة وقاسم وسالم وأبان بن عثمان قال ابن جابر كنت أقول يقول زيد
لم أخذت إلا أن يقول على أو عبد الله وما الميسر كل سقط لم يستبين حلقه لا شقفي
به العدة لأنه في حكم الدم الجمد وإن كان قد استبان حلقه أو بعض حلقه تنقضي العدة
وفي السابع في المأم أن خرج نصف البدن من الدار تنقضي به العدة وإن خرج من الرجلين
نصف البدن من الرجلين فذلك قال محمد بن عبد الله بن النسيب لا سلمه ولا يعتد
بالرأس والظهر وفي الهاذون أن خرج أكثر البدن لأربع الرجعة ويترج بعزته
وقال السافع في الجواهر أن كل من ففودم والأفوكه ذكره في الميسر وفي
الروضة أن ادعت وضع سقط لا تصدق في أقل من ثلثين يوماً وكيفية طاهر قول
السافع ولا يقضي العدة قبل الغنص وما البسيط أن ادعت سقوط لحم لم يظفر فيه
المحيط في نقض العدة في قول أن يستمرط أن يكون الرمن ثمانية يوماً والعين
لا تسبل بولها وما وضع السقط في أقل من ثلثين يوماً وفي الجواهر ويستوى في

انتفا العدة العلة والصفة المختلة ونحو المختلة وكل ما يعرف بالنساء حمل و
الروضة ينبغي عدتها بوضع ما ظهر فيه صورة ادى فان لم يظهر فنحو ان وان وضع سط
او بصفة اذا اكتنبتا صدف بمسها وقيل لا بعدد مطلقا والعمام بينه استه
وكطمان فان ادعت فيه ظهور العترة فاقبل بدنه اربعة اشهر وكطمان وفي المسقط
لستراط الثمن بانه وعشرين يوما وان طلبت في حيف او نفاس لا ينبل في اقل من سبعة
واربعين يوما وشا عني وعنداى حنيفة لا ينبل في النفاس قولها في اقل من ثمانية يوم
لان الحنف لا يكون في مدة النفاس واذا غاها ذهاب الدم في الاربعين كانت نفاسا
وعنه خمسة وثمانون يوما واثنا عشر خمسة وعشرون والاول رواية الحنف في ثمانية وعشرين
وزاد طهر خمسة عشر يوما وقال ابو يوسف خمسة وسبعون احد عشر نفاسا في كل شهر
اربعه وعشرون وشا عني وفي النفاس **قوله** ومن طلق امرأته وهي حائض منه
او ولدت منه قبل الطلاق وقال لم اجاب عنها فله الرجعة لان الحكم ببيوت النساء
حكم بالوطي فكان ملذنا بالسرع فلا يبرأ من زعمه الا ترى انه يثبت به الاحتضان فالرجعة
اولى وجه الا ولونه انه لا يلزمه من موت الرجعة بيوت الاحتضان كالايسة
والنضابة ومردعا غدم اعتبار اللبب الشرعي سائل منها لو اقر بغيره مدعي
لاشأن لم استرها لم اسكت مزجه ووصلت اليه بسرك او بهبة او اوتت بوسر
مستلها بالاعتدال وان صار ملذنا سرعا حلت له بالسرك والهبة والادب
ومنها اذا اقر ان عبدا انسان اعنته سيده او انه حر الاصل وكذا مولاهم استراة
حكم به سرايه وصار ملذنا في زعم بالسرع ولم يثبت في ذلك الكذب حتى حكم
عليه كزيم العتد ومنها ان امرأة ولدت من غاب لم تعدده طلبت من القاضي
ان يفرض لها ولولدها النفقة في ماله واقامت بينهم ثم حضر الزوج ونفاه وطمع بسبه
وان حكم بكونه منه حث فرض له بالنفقة ولم يثبت بذلك كذبه شرعا في ولده
وقطع بسبه منه ومنها اذا جات المظلمة الرجعية بولد لا لمر من سنتين جعل
واختيارا حقا للعلوق بعد الطلاق والمضا بالنسب مضا بالعلوق شرعا
مع انه يقطع نسبه منه باللعان ولم يجعل كذبا في نفقه بالمضا وبالسرع ومنها
لو طلقها بعد الحلوها لم قال لم اجابها لم يملك الرجعة عليها وان كان السرع قد لزم

95
في ذلك حيث اوجب فيه العدة وكال المهر وتعرف هذه المسائل من اجماع وجواب الحلو
تاتي عن قرب ان شاء الله تعالى وان **حاصلها** وان غلبت ثا او ارجح سقرا وقال لمر
اجابها لم طلقها لم يملك عليها الرجعة وقال ابن جبر الحلو كالايسة في بيوت الرجعة
وهو قول السانعي في القديم وكذا الجديد لا رجعة الا بالاصابة وهو قول ابي حنيفة
الحائض وفي البسيط ان زنا الحلو مؤجبه للعدة مفرقة للمهر في رجعية وقال ابو
حنيفة الحلو مؤجبه للعدة وقال المهر دون الرجعة وذكر ابو علي وجهه سلمه وزعم
ان الرجعة بسدعي غلبة مؤكده وهي الوطى وهذا ضعيف لان العدة بسدعي سببا
في السفيل وجبت الحلو فالرجعة اولى وقد ثبت لها كمال المهر ومقرر مهر المثل
ولنا ان الرجعة اما يكون في الملك الثالث وذلك بالوطى وقد اقر بغيره قصد في
حق نفسه والرجعة حقة وبكامل المهر سببا على التسليم بالحلمه اذ هي وسع منها لا على حصة
التبضع كما في تسليم المبيع والرجعة حقة وهو قادر على التبضع بالوطى فلا ضرورة لنا
في ان نعم الحلو مقامه فافترقا وقد قدنا المسئلة قبل هذا وذكرنا الفرق وكذا
حكم العدة مرجع اليها وقول امام الحرمين ان العدة بسدعي سببا في السفيل باطل
بالايسة والصفية ولا سبب شغل فيها وليس ذلك بلان في العدة لان فيها نفع
العبادة ثم الهمة قالوا لو وطئها في دنرها او جبروا عليها العدة في قول او وجه
وذكر ابو عيسى انهم ابر لا يرجعها فقد اوجبوا العدة مع عدم سبب السفيل ومنقول
ارحاعها ومن الصلابة من منع وجوب العدة بالحلو ولكن الامم وجوبها ديانة وقضا
احصا ظا ولا احصا طاية ايات ولاية الرجعة بل الاحصا طاع من ذلك ولهذا لمر
ثبت حلها بالحلو للزوج الاول فان راحقها بعد ما خلاها وقد طلقها وقال لمر
اجابها لم يثبت الرجعة فلو جات بولد لا لمر من سنتين بيوم او اقل حتى يملك الرجعة
لان نسبه يثبت منه اذا لم يقر ما يقتضيهها والولد يثبت في البطن هذه المدة فانك
واطما قبل الطلاق دون ما بعده وان كان الاصل في الحوادث انضائها الى اقرب
الافاق بانه حينئذ يزول ملكه نسبه الطلاق لعدم الوطى قبله والظاهر من حال
المسلم ان لا ينقل الحرام ولان النسب كحاطة امانه وكان وطئ قبل الطلاق
وان قال لامرأته اذا ولدت فاني طالق قولت لم ات بولد اخر من بطني اخر

فهو رجعة ولو ان يكون بعد سنة استمر وان كان اكثر من سنتين اذ لم يتر باقتضائها
وقد وقع الطلاق عليها بالولد الاول ووجب العدة فكان الولد الثاني من علوق حادث
فخصمه مراحقا وانما في خان وذكرته الدعوى ان المطلقة طلاقا رجعا اذا جاء
بولد لا لمر من سنتين يكون رجعة وان جاء به لاف من سنتين لم يكن مراحقا لانها
اذا جاء به لاف من سنتين كمل ان يكون من علوق قبل الطلاق فلا يكون رجعة
بالسك واما اذا جاء به لاف من سنتين سقنا حصوله بعد الطلاق فخصمه مراحقا
وان سئلنا حصل الولد الثاني من علوق بعد ولادة الاول اذ لو حصل قبلها مع
الولد الاول لكانا بطن واحد ومنه موت اتحاد البطن سلك ومنى كان بين ولادة
الولد من سنة استمر فضا عدام سبب الاتحاد وان كان بينهما اقل من سنة استمر
سبب الاتحاد فاذا اختلف البطن كان رجعة وكذا يظهر من حكم النفا من ان المرأة
لو ولدت ولدا ثم بعد شهر ولدت اخر لا نفاس للولد الثاني قال صاحب الحواشي
بل يكون ما تراه من الدم حصا عما قول من حصل النفاس من الولد الاول اذ لا يكون
البطن الواحد نفاسا ان اجماعا قلت ولا يكون حصا ايضا لان كميل لا يحض وان
كان منها سنة استمر فضا عدا يكون ذلك بطنين محليين في وجب لكل واحد نفاس
عاحده ولا يشارك في اتحاد البطن والاعلاق الا عند عدم بصور الاحتمال
وكجزان يكونا من ماء واحد وشبههما سنة استمر والكثير ولا استحالة في ذلك **قوله**
وان قال كمالا ولدت ولذا فانت طالق فولدت ثلثة اولاد بطون مختلفة فالولد الثاني
رجعة لان ولادة الاول وقعت طلقا وقد صار مراحقا بعلوق الولد الثاني
لا خلاف البطن وبولادة الولد الثالث يقع طلقا بالثمة لان بعلوقه كان قد صار مراحقا
وبوصفه يقع الثانية وتعد بالافرا لا بها طاميل من ذوات الحفص فان قيل القول
بالرجعة من حمل فعلها على الحرام اذ الوطى يكون في النفا من وقد قلنا المستل لا ينقل الحرام
فلما رعاها موت النسب واجبه والنفا من قد يوجد وقد لا يوجد وقد ينقل ولا نقل
وطينه وقع بعد الطاعة فلم يحس بارتكاب المحرم ولو كانوا بطن واحد وقع طلقه
بالاول وطلقه بالثاني وسقطت العدة بالمات ولا ينعى بانها ولادة الولد الثالث
سقطت عدها بوصفه لانها كانت مطلقة من الولد من الاولين وهي طاميل بالثالث

٩٦
فانقضت عدها بوصفه ولا يقع الطلاق المعلق بولادة لان الطلاق لا يقع بغيرها
لانقضت العدة ولا بعده والمطلقة الرجعية تشوف وتبرن لا نقا حلال له
والرجعة سحجة والمشوف والمرن طاملان عليها قال الجوهري المشوف والمرن
ونقال النساء تشوفن من السطوع ان ينظرن وسطا ولن وسفت السطوة ودينار
تشوف ان تجلو ويسفت لزوجها ان لا يدخل عليها حتى نودها ان يفعلها او سمعها
خفق بقلبها اذ لم يكن من فضده رجعتها وقد قدما ذلك قال الجوهري خفق الارض
ينقله اي ضربها وخففت بالمسيف اذا ضرب به ضربة خفيفة والخففت الدرء والخفق
المسيف العريض واخفق الطائر اذا ضربت كجاجة وخفق اذا طار وخففت الراية
خفق وخفق خفقا وخفناثا وكذا القلب وخففت الدج خفناثا وهو حشها الى
دوى جزعها ومنه المنافع خفق النفل صوتها والمرن عام والسوف خاص في الوجه
وليس له ان يسا فرها وقد ذكرناه وطراف وفر فلا يفيده فان قيل اخراجها
من بيتها من غير رجعة متى عنه بقوله تعالى لا خير خوفهن من سوءن الاية والرجعة
تنبت بالدلالة فوجب ان يكون ذلك رجعة دلا له اجاب عنه صاحب الحواشي بان
المسافرة لا يكون اعلى من السكى معناه تنزل واجد وذلك لا يكون دليل الرجعة
قلت ما جوامه نظر فلان الخروج بها متى عنه والسكى معها متى عنه ثم قال عما ان
الكلام فمر نادى باعلى صوته انه لا تراجعها ولا عية للذلة مع المضجع بخلافها سكت
عليه الوطى والتفيل بالشهوة فان ذلك رجعة دلا له وان صرح بعدم الرجعة
ما على صوته وقوله ولانه تراخي عمل المبطل كاجته لا المراجعة فاذا لم تراجعها حتى
انقضت عدها طم ان لا حاجة له فيسبين ان المبطل عمل عمله من وقت وجوده فممنوع
لذلك قلت مرد هذا التعليل جوار خلوة بها في العدة ودخوله عليها فلو كان المبطل
عمل عمله من ذلك الوقت بالثمن لم يجز في من ذلك ولا خلاف ان البينة متى فيه
عند انقضت العدة فضا عليه وقوله والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى الا اخره
قد ذكرنا ذلك وما فيه من المذاهب مستوقفا فلا نصيه **قوله**
فما حل به المطلقة واذا كان الطلاق بايثا دون الثلاث في الحرة او واحدة في الامه
فلان مروجها في العدة وبعد انقضائها لان منع الغير في العدة لا يشبه النسب

اعلى جنس طلاقها وفي الذخير لو طلق الحرة واحدا ثم قال انت علي
حرام سوى من يقع واحد ولا يصح منه وان نوى المثلث وقع
احراما وصحت منه وفي البدايع لو قال انت طالق واحد رجعيه
ثم قال قد جعلتها بينه او ثلثا فهو كما قال عندنا حنيفه وعند
سحر لا يكون باسنة ولا ثلثا كما لو نوى ذلك وابو يوسف مع الحنفية
في البينونة ومع سحر في الثلث ثم الطلاق لا يقع بحمد العزم والنية
من غير نطق عند الامية الاربعه واصحابهم وقال الزبير مع
بالعزم وقال ابن سيرين اليس قد علم الله ذكر في المعنى
وفي كتب الشافعية قال انت طالق طالق لا يقع شيء حتى يطلقها
مع لان طالق حال وفي الوالو الجي قال قد طلقك الله اولامته
قد اعتقك الله تطلق وتعتق نوى اولم نوقا لو الا ان الله تعالى
اذا طلقها واعتقها فقد طلق وتعتق لا مجال وذكر فيه في
موضع اخر هذا اذا كان جوابا وفي الابتداء اشترط النية
وفي جوامع الفقه قال طلقك ان نوى او قال جواب طلع يقع
وفي الوالو الجي قال انت طالق لا قليل ولا كثير يقع المثلث لانه لما
قال لا قليل فقد اوقع المثلث وموله ولا كثير رجوع فلا يصح قياس
هذا لو قال لا كثير ولا قليل يقع واحد انتهى كلامه قل
سعى ان يقع طلقان لان ذلك فوق القليل دون الكثير على قول كلامه
ونعوه بما قال كما ان السنين كثر والثلث اكثر فلو وقع الثلث
كان اكثر ولم يطلقها الا كثر وحدت المسئلة في الوقائع عن الهندوان
انه يقع ثلثان كما قلته قال والقاضي يميل الى هذا وقال الفضل يقع

واحد لان الطلاق لا يوصف بالقله والكثير فلعنا وهكذا اجماع
ابن بكر البلخي وفي جوامع الفقه عامه الطلاق بيان وكل الطلاق
في الثناوي ثلث وذكرنا واحدا واكثر الطلاق ثلث واكثر المثلث
ثلثان قالت طلقني ثلثا فقال انت طالق او فانت طالق يقع
واحد ولو قال قد طلقك يقع المثلث لانه جواب وقيل يقع في
الاول ايضا لثقت **ف**سرع قال انت طالق نفسك يميل
كم فقال لما قال ابو يوسف يقع المثلث ذكر في الثناوي قال
الوالو الجي يحتمل ان يكون هذا قوله خاصه بنا على صحة نية الثلث
عنه في طالق ويحتمل انه قول ابن حنيفة ايضا بنا على جواز جعل
الواحد ثلثا على قوله قال هو الظاهر قل **و**يحتمل ان
يكون قول ابن حنيفة ايضا على قوله الاول **ق**وله واذا
اضاف الطلاق الى جعلتها او الى ما يعبر به عن اجماله وقع الطلاق
وذلك مثل ان يقول انت طالق قال لان التاخير المراه وصابه
لان كله انت ضمير المراه لا التاخيرها او يقول ربيك طالق او
عنقك او زوجك او بدنك او جسدك او وجهك او فرجك او
بخرك ذكر سبط ابن الجوزي ونقل ابن قدامة عن ابن حنيفة
انه لا يقع الا في خمسة اعضاء ولا يقع في غيرها وهي الراس والوجه
والرقبة والظهر والفرج واخطا في نقله والظاهر فيه خلاف
يأتي في المناسيع ان اضافته الى اعضاء بقي الانسان يقع
وان كان سقى ينفق لا يقع ومثله في العتق والنكاح ويرد عليه
القلب قال المرعياني لا روابه في القلب قل **و**مثله

وقد ذكر ابو نعيم انه رواه همام بن عروة عن ابيه عن عائشة ورواه المسور بن رفاعه
 عن الربيع بن عبد الرحمن بن الربيع عن ابيه وتمامها بمحمد بن ابي صاحب المعازي واما
 ذكره ابو نعيم عن ابن ابي داود كذا في ما ذكره البخاري والمووي والظاهر ان الصواب
 ما قاله البخاري وهذبه الثوب كثره الذي لم ينجح شبه هذب العين وهو الشعر الياب
 عا حرقها ولا المع عند سحن من المسب ادا روجها برؤخا صحي لا يرد به احدا لا
 فلا بأس ان يزوجهما الاول قال ابن المنذر لا يعلم احدا قال ابن اهل العلم بقوله الاحراج
 ولا يسوع لاحد المص اليه وقال الشيخ ابو الهادي لا يعلم احدا قال بقوله فاد او طها
 الثاني اربع ذلك الحرم وبني الحرم من جهة انها تحت زوج وقوله والسرط الابلاج
 دون الانزال لانه قال ونهله وكان قد ذكرنا الخلاف فيه وما السابع دخل بها
 دخول لا يوجب الفسئل انزل او لم ينزل بعد ان المني الحنايان وتوارث الحسن فلت
 قد ذكرنا في الفسئل انهما متداريان بلزم من وجود احدهما وجود الاخره والهي
 المراهق في الحبل كالبالغ وبه قال عطاء والسافعي وابن حنبل واخاره ابن المنذر وفي
 المانع المراهق الداني من الحكم وقبل الذي تحرك الله وسنهى الجماع واما سرط ذلك
 لانه عليه السلام سرط الدوق من الطرفين ونسرة في الجماع الصغير فقال غلام لم يبلغ
 ومثله جماع جامع امراته وجب عليها الفسئل واخاها للزوج الاول ولما وجب عليها
 الفسئل لا لتما الحنايين وهو سبب لنزول ما بها ولا فسئل عما يصح لفهم الخطاب
 واما يومه خلقا لتفوديه وبصيرته تجبه قبل بلوغه حتى لا يسر علم عند وجوده وعد
 ابن حنبل المراهق كالبالغ وقال القاضي منه سرط ان يكون ابن اثني عشره سنة
 وما الجماع قال محمد اودع صتا بفعل ابن ابي عشرين سنة وما الحواهي لا حل وطى صبي
 وان كان يتوى عما الجماع وهو قول ابن عبيد وعروي عن الحسن وفي السرط
 اجمعا عما انه كحل بوطي الصبي وكحل باستدخال المرأة ذكر زوجها وهو نام ولا سرط
 الاستنار وقبل اذا كان لا يسهل له الاستنار لم يقع الاحتيا باستدخاله ومنداد
 الحشمة اذا كانت مقطوعة وقيل لا يبر من الايقاب ومن لطايف اكل فيه ان يستركي
 عند اصغرها وتزوج منه اذله اجبار القيد عما النكاح في الذهب الحج سيم الصغر
 وما المهام سرط الاستنار ولو لم يكن من جماعه لاطفلا عما الذهب وفي السرط

٩٨
 دخول الصبي لا حلها عند السافعي ثم انها استدخل زينة مع طبل من نوب ثم بيع العبد
 منها او تهب لها حتى ينسخ النكاح ونقذه لا حتى يخالف الحديث الحج والفتي ولا حلها
 وطى المستد ولا الوطى بالسببه والنكاح الناسد ولو استترأها الطلق لا حل له
 وطها ملك البهمن وبه قال ابن حنبل وفيه خلاف بمقتضى الشافعي ولا اعتبار به وذهب
 السافعي في المذم لان الوطى بالنكاح الناسد حلها للاول وهو قول الحكم وخبر
 ابو الخطاب الحنبل وحمها ووطى الذي الدسيه حلها للاول عندنا وبه قال الحسن
 والزهري والنوري والشافعي وابو عبيد وابن حنبل وقال ربيعة ومالك لا
 حلها بنا عما فساد الحنم عما المشهور وقيل حلها بنا عما صحة الحنم في الرواية
 السادة ونقذ الاصوب ذكره في الدرر القرائيه ولو وطها في الكيف او العاس
 او الصوم او الاحرام منها او من احد ما طلت للاول وبه قال الشافعي والظاهر ان
 عن ابن حنبل ذكره في المفتي واخاره ابن المنذر وقال مالك لا حلها وهو رواية ابن
 حنبل وفي المربعين وطى الصبي والمحنون حلها ولو طانها ولف ذكره كثره
 ولو لم يمسع من وصول حراره فزجها لا ذكره حلها للاول ذكره المربعاني ولو
 طلقها الثاني ثلثا قبل الدخول او بقعه وبرزوحت ما هو دخل بها طلت للاولين
 وكذا ان تزوجت لم يجز وبه قال من وثبت به الاحتضان ولا يثبت واحد منها عند
 ارفه وهو قول الحسن وفي المييد وبه قال محمد لان ذلك ليس بجماع فلت تنفك ان يكون
 فوجب ذكره من اضلم ولو بقي بعد الحشمة في بوط ما فزجها حل ولو كانت متصافه
 وحبلت من الثاني طلت للاول لو وقع الوقاع في قبلها وذكر الاسحمان انه لو كان
 خصبيا كجامع مثله طلت وفي المييد وكذا المسلول وفي المدونه ان علمت بان حصى
 فوطها طلت للاول وسب احصائها وان لم تعلم لا حلها ولا يثبت احصائها
 قال ابن المواز مذهب ابن القاسم متى حج العقد وطها طالت جنونه اهلها واحصائها
 وفي المدونه قال ابن القاسم لا حل المرأة ولا حصنها وطى المحبوب وان تزوجت حيا
 فلم تنسرها فادخله في فزجها ما صبغها ان اسفست وعمل طلت والا فلا وفي السرط
 في رواه اي خفض ان كان المحبوب لا يبرل لا يثبت نسبه لانه اذا حاد ما هو فهو
 لمزله الصبي او دونه وفي الاسحمان لو خلاها الزوج او مات عنها لا حل للاول

لان الخلوة والموت انما انعام الدخول في حق المهر والعده لا غير في شرح المدونة لان
 يونس لو لم يدخل بها في مات عنها فادعت امرها لثلاثا معاها ولم يصد منها الاكلها
 وفي الفتي لو ادعى الحنفية من غير استنار لاكلها وان قطع وبقي منه قدر الحنفية فالحنفية
 اكلها وان كان حنفيا او شيعيا او موطئا او موطئا بوطيه وعنه في الحنفية اكلها ووطي
 المحزون اكلها وقال ابو عبد الله حاد لا اكلها وان كان المحزون ذاهب الحنفية كالمهر
 والعنف عليه لا يحل بوطيه ولا بوطي محضه بما هذه الحالة وفي الجواهر ويخفى ايلاح
 الحنفية او متدارها من موطوعها ولا يفي ووطي من لم يستشر الله وقبل الاستسار استشارها
قوله واذا تزوجها بشرط التحليل للاول والنكاح مكرهه فان طلقها بعد الدخول
 حلت للاول وهو قول عطاء والكيم وزفر وقال ابو يوسف يستد النكاح به قال ابن
 المنذر وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لا اوتي بحلل ولا بحلله الا رجما
 وقال ابن عمر الزلان زانين وان نكحوا عشرين سنة وعن عثمان رضي الله عنه
 انه قال ذلك السفاح ومن غلط في ذلك الحنفية والحسن ويدر عند الله المزن وفناده
 ومروا لا يبع ذلك الا نكاح رغبة لا دلسه ماله واللب وابن حنبل واحمد وابو عبد
 الله وعنه وعن الحنفية والسنة لا ياتين اذا لم ياتيه الزوج الاول وفي الجواهر قال مالك
 لا يفي نكاح السفيه ولا نكاح الدلسه وهو نكاح التحلل ومن نكح امرأه تحلها لزوجها
 الاول فلا حل ولا يشرع في ذلك النكاح حتى يستقبل كما حاددا ولا ترجع الى الاول
 الا بنكاح رغبة غير دلسه نصها فيه ولا يستع بطايف اجل في كفضيل الاحلال
 وفي الدرجة المالكه شرط التحلل عند العقد او قبله ومنه يستد عند مالك وابن
 حنبل وقال محمد يبع النكاح ولا حلها للاول لانه استعجلا امره السريع فحادي يتبع
 مقتضوده ومنه ثلث قبل الموت وذكر المدوني في الروضة انه لو قالت انا ازوجك
 بنسي لخاصي لم يطلع الا ان حلالا لزوجي الاول قال ابو حنيفة الشرط حار والبنكاح
 جابر فان اسع بعد وطئها من بطنها اجبه عما ذلك وحل للاول ولا يوجد هذا
 الشأن في غيره من اللب وفي الرعيان بالشرط ذكر الاول والماني مع حوازه
 عند اي حنفية وزفر وعنه اي يوسف النكاح باطل ولا حل للاول وعند محمد محج
 حل للماني ولا حل للاول ومنه المصد والمصد قول محمد النكاح محج ولا حل للاول

لا يطره وجهه وتول من حرم التحليل المشرط او كرهه مازواه التريدي وانما
 ان النبي عليه السلام قال لعن الله المحلل والمحلل له قال صاحب المنس قال التريدي
 حديث عمار وجابر يملكون ويهون رواه الحنفية الا عور وان كذا انا وندروي هريز
 ابن سرجيل عن ابن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له
 اخرجه النسائي والتريدي وقال حدث حسن محج قبل انما لعن مع خضول التحليل لان
 الممان ذلك هتك لمروه واعاراه النفس الوطي لعرض الغير ردليه فانه انما يطاها
 لمريضها الوطي العبة وهو فله حمية ولهذا قال عليه السلام هو النفس المسفارة وانما
 يكون مسفارا اذا سبق القاسم من المطلق واختلف العلماء فيناه فيل اراده طالب
 الحل من نكاح المنفعة والموت ونكاح محلا وان لم يحلل لانه يعقده ويطلب الحل منه
 واما طالب الحل من طريقه لا يستوجب اللعن وقيل هو الزوج بل في الاحلال والتحليل
 وفي الاستحلال لو تزوجها بغير التحليل من غير شرط حلت للاول ولا يكره والنسبة ليست بشي
 وقال يفض شاكنا لو تزوجها تحللها للاول فهو شاب ناجور في ذلك حكاها
 المرعيان وعنه قلت لمن يرد عليهم ان المعروف كالمشرط ولا خلاف في كراهية
 المشرط وفي الجواهر المعتبر من الحل دون المرأة والزوج الاول فيصير كاستراطيه
 في العقد فيفسد بها العقد ولو نكح بشرط الطلاق ففسد العقد ولم يحل ويستد
 باستراط عدم الوطي فاذا فسد فرف قبل البناء وبغده بطلقة بانه ولها المسمي
 الاظهر وفي السنيط ان شرط فيه طلاق قبل بطل العقد فالموت ومنه من
 يلفو المشرط ولا خلاف في انه لو قال روجك بشرط ان لا تزوج عليهما او لا تسترك
 او لا تسافر بها فالنكاح لا يفسد بذلك كله ولو قال بشرط ان لا يطاها احلوا
 فيه واذا طلق امرأه بطلقة او بطلقتين واسقط عدها لم يزوج بزوج اخر
 عادت الى الاول عادت ثلاث بطلقتين وهذا الزوج الطلقة والطلقة كما يدم
 الثلاث وبعد ان قال اي حنفية واي يوسف وهو قول ابن عباس وابن عمر وهو قال
 الحنفية وعطاء وسرج وسعود ومنه ان ذكره ابو عمر عن عبد البر الاستدكار وقال محمد
 والامه الملائكة والامه لا يدم مادون الثلاث وقد ذكرنا المسئلة قبل هذا
قوله واذا طلقها ثلثا فقالت قد انقضت عدي وتزوجت ودخل في الزوج

وطلعت وانقضت عدتي والمدة حمل ذلك جائز للزوج ان يصدقها اذا كان مغالب
ظنه انها صادقة لانه امر ديني لتعلق الخلق به وقول الواحد البقية مقبول في البيانات
وان كان ملحقا بالعاملة بقول الواحد مقبول فيها من غير شرط العدالة وفي العقد
والمريد لو اخطرت بشرط صحة العقد وهي ثقة عنده ووقع في قلبه صدقها حازله
الزوج بها لان قول الواحد البقية مقبول في البيانات كما لو اخطرت بظاهرة الحائز
او كجاسته فقد جعله من باب البيانات دون العامة في الجماع اذا تصادقا
على اسناد الطلاق لا يقتد للاسناد وقيل يفتد وانه حسن لا حمال النواضع على اسقاط
العدة وهي حق السرع تحت العدة من وقت الافراز ولا ينسب قولها في الاستناد
وفي المرحلي لو انكرت دخول الثاني بها وهو يعرف به لكل الاول ولو قالت
للثاني بزوجي وانا في العدة وذلك بعد طلاقه بشهر من قبل قولها عند ان حينه
وان يوشك خلاف ما لو قالت بزوجي قبل ان تزوج بغيرك قيل قولها لا يكون
امدائها على كالح الاول امرازا منها بالزوج بالثاني لانه لا ضرورة في ذلك اذ
الدخول على كالح الثاني يمكن خلاف ما لو قالت كان العقد الثاني فاستباحته لا
يصدق وفي العبد والمريد لو تزوجها ولم يخبره بشيء قالت لم تزوج او قال الزوج
ولم يدخلني قال لقول قولها وان كذبها الزوج اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها وفيه اشكال
وتحوان امدائها على الكاح اعتراف بها صحة وذلك باسجام شرائط الصحة
فكانت منافضة فلا يقبل منها كما لو قالت بعد الزوج بها كنت محوسية او سرته او
نعتة او سلوة او محرما او كان العقد بغيره وذكرها في الجماع وعجم ولو
كان الزوج هو الذي قال ذلك وانكرت قال لقول قولها اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها
كما مر ولكن يستند النكاح بزعمه ولها نصف المهر قبل الدخول وكما له بعده لان
قوله انما يعتبر في حق كل كصة وهو اجرته ولا ينسب في حق من يصدق بها وهو
عديم وجوب المهر وان كان النكاح محققا فيه اعني في فساده لا كل الاول عند
التقابل بنسائه وسئل عن الدين النسخي عن رجل حلف بالثلاث وظن انه لم تحت
فاقتت بوجع الثلاث وخافت ان اعلمته بذلك ان ينكره فهل لها ان تسجل بعد ما
نفارها ستروا به اذا حضر حيدر العقد لشي دخل قلبها من الشبهة قال نعم

فما بينهما ومن الله وسئل ابو العاصم الصنار عن الدين النسخي عن امرأه سمعت طلاقها
السلات ولم يسمع عنها فهل يصدقها قوله قال لا لها ذلك في الوقت الذي يريد واما انها
وتفكدا كان يوكى السيد الامام الى مجمع وقال فاضى اسباب ليس لها ذلك واستدل
بان المرأة اذا ادرت على الزنا حلفت من نفسها لم يأنم فلم يكن مضطرة خلاف الرجل
حيث نام بذلك قال النسخي السيد ابو مجمع رجل كبير ولا شاع كجاء فلا يقول الاعرجية
فلا عمار على قوله ولو زوجت نفسها من غير فوطت للاول عند ان حينه ورفض
وفي المسنوط نضار به اسلمت فدخل بها زوجها النضار طت للاول وكل يوطى العبد
والدور والمحاب اذا كان النكاح باذن السيد واشتلتوا به اذن المدة التي يصدق
في دعوى انقضاء العدة قال وسببها في باب العدة وعن قدسنا في باب الرجعة
على ما تقدم **باب**
الابلا والالية المبين فالاله فقبله فهو الثانية اللاتي وفيها البات والآلة
والابا مثل ركية وركبات وركايا وعسبة وعسابا ومحية ومحيانا ومحينه
ومحاف وفي المحط والمذاع والمنافع انسدادا
قليل الا لا يحافظ ليمينه فان بدرت منه الالية ترق
والابلا مصدر الداعي بمزادة المنة فالامان حفت الثانية بقلبها يا وفي المرحلي
قيل الالية الحلف على الاستماع والحلف المهر على الفحل والسم والهن مهاد
قوله اذا قال الرجل لامرأته والله لا افر بك او قال والله لا افر بك ابدا او
قال والله لا افر بك اربعة اشهر فهو يولي لقوله تعالى للذين يقولون من نسائهم رب
اربعة اشهر وفي المذاع الصريح والحامض والنيك واما العريان والوطى والمناضفة
والاعتسالى منها والامضا في المذاع تجري الضح فكان ذكر الجماع اول
لان صريح والاميان والاصابة والغشيان والمضا جفة والدنو والمس كبايات
وفي الغشيان انه يدين في القضا وكذا لا يجمع رامي وراسك وساده ولا يجمع رامي وراسك
ولا ايت نعل في فرائس ولا سونك ولا عطقك الا بالنية وفي المحط الصريح والله
لا افر بك او لا اطاعك او لا اطال او لا اضاغف او لا اغتسل منك من حياية
وفي المسنى لا انام نعل ايد من عزمه وكذا والله لا تسربني بدينك المداورة في الذخيرة

وجاء الفقه قال والله لا يترجلدى جلد لا يصير موليا لانه ملته ان يلف ذكيرة
بني قس البذاع بغيره وثا المرعياتي لانه كثر من الفرج بدون الجماع فلم يكن موليا
قلت فيه نقد والكفاية لا اسمها لا ابنها لا ادخل بها لا اعتساها لا جمع راء ورأسها
وسادة لا ايت معها فراش لا اضاجعها لا اقرب فراشها لا عبطنها ولا ملون فيها
موليا الا بالنية **اعلم** ان فيها الامتار وافضل الحداث اختلغوا في الايام مواضع
منها هل المولى من خلف سمين او بنت حكم الايام من غيرهن ومن شرط فيه البين بكون
الايام بجل بين او يكون الايامان المستوع كالمهين بالله وبصفاته فقط ومنها لو
وطبها في مدة الايام هل يلزمه كفاية الحث ام لا **ومنها** هل الايام لمن مد مينة
مدة او لمن لم يقيد بها اصلا ومن شرط له مدة او اطلق هل يشرط عنده ذكران مدة
كانت من يوم او شهر ونحوه الاجل ولا يدمر اربعة اشهر فصاعدا او ولدان ملون
مدة الايام الممنوع اربعة اشهر ولو الى اربعة اشهر لا يكون موليا **ومنها** هل يقع
الطلاق بغير اربعة اشهر او يوقف اذا كانت مينة على الممنوع اربعة اشهر اما ان يقع
المنها او يطلها وان الى طلق غلته للحاكم او لا يجوز للحاكم ان يطلها اصلا لم يضر
بالسباط حتى يبي او يطل او يحبس بطلها باختياره **ومنها** هل يشرط طلقها
بذلك او لا يشرط وهل يقع في هذه الطلاق بانها او رجعتا على قول من قال
بوقوعه بغير اربعة اشهر وعائز قال لا يقع في المدة حتى يطلها او احكام هل يطلها
باشا او رجعتا وهل للحاكم ان يطلها ملنا او لا يطلها الا طلقه رجعتا لا غير
او نسخ نكاحه اذا الى **ومنها** هل يكرر الايام اذا طلق ثم راجع من غير ايام
حدث ولم يظاهر العدة ولا بعد الرجعة ام لا وهل من شرط رجعة المولى ان
تظاهر العدة ام لا **ومنها** هل اذا طلقها بعد انقضاء المدة هل يلزمها عدة
ام لا **ومنها** انها اذا رضيت ترك حقتها بغير مدة الايام هل يكره على النبي
او الطلاق ام لا **ومنها** هل لا يكون الايام الا في الغضب او يكون في جميع
الاحوال **ومنها** هل ايام الحر والقيد من الحر والامه سواء وهو اربعة اشهر
ام لا ومن قال بالنان اختلغوا في ذلك قبل من الامه شهران حرا كان زوجها او عبدا
ومنهم من علس جفل من القيد شهر من حره كانت او امة ومن الحر اربعة حرة كانت او امة

ومنها

ومنها اذا قال والله لا اقربك سنة الامر او قال الا بولنا هل يصير موليا في الحال
اولا **ومنها** اذا قال والله لا اقربك حتى استرك هل يصير موليا ام لا وسند كنفه
حين عده سائل خلف فيها ان شاء الله تعالى **ومنها** هل يكون النبي باللسان عند
الجماع ام لا **ومنها** كيفية النبي باللسان **ومنها** يح ايام الحبوب والحكم ام لا
ومنها هل الدرق والعرق والصفير منع من الايام لان **امنا الاول**
فقد ذهب الجمهور مع الامة الاربعة واصحابهم على ان الايام لا يكون بغيرهن ولا يطلق
وذكر الشيخ ابو بكر الداركي في احكام العتوان ان من ترك جماع زوجته من غيرهن يصير
موليا عند سفيان بن عيينة وعن يونس بن ابي عمير قال تزوجت امرأة فلفت ابن عباس
مقال بلفي اني خلقها ستاقلت بالله لقد خرجت ولم اكملها قال علق بها قبل ان يفتي
اربعة اشهر وهو موافق لقول سفيان وعن ابن عمر الهجران من غيرهن اياما ودللة ابن
رشد عن مالك وذكر ابن رشد في المواعيد عن بعض العلماء انه لو طلقها قبل ان يكون موليا
وهذا كله سدد برونه بغير المهران وهو قوله تعالى للذين يولون من سائرهم الاية
اي خلفون عما ترك جماع بنسائهم **واما** الخلاف الثاني فانه ثبت حكم الايام
بكل من عند اهل العلم وقالت الظاهرة لا يكون الا بالله تعالى او بصفة من صفاته
وهو المحلى لو طلق بطلاق او عتاف او صدقة او شي لا يكون موليا وبودب **واما** الخلاف
الثالث فهو انه لو وطبها في مدة الايام كتمينه وتكرمه الكفاية عند الجمهور فلا لانه
الاربعة وغيرهم وقال الحسن لا كفارة علقته ذلك قال ابوهم الجمعي كانوا يقولون ذلك
وهو افتاده طائف الحسن الناصر ذلك وعلق الحسن بقوله تعالى فان فاداف الله
عفو رجم وهو عند الجمهور محمول على استقاط عقوبة الاخرة وقد شرع الله سبحانه
الكفارة في الممنوع المعقود فلا يعارضه ما ذكره **واما** الخلاف الرابع
فالايام لمن قد منه مدة ومن لم يمتد لها عليه اهل العلم فاطية وذكر ابن رشد في
التقوا عد عن ابن عباس ان المولى من خلف على المأبد ولم يقيد بمينة مدة وهكذا
ذكره ابن المذنب عنه في الاستراف في رواية والصح عن ابن عباس ان المولى من خلف
على اربعة اشهر ذكره عنه ابن المذنب في الاستراف **واما** الخلاف الخامس
فيه لو خلف على اقل من اربعة اشهر كالشهر او اليوم او الساعة لا يكون عند الامة الا بغير

واجابهم نولنا وقال النخعي وقاده ومجاهد وابن ابي ليلى واسحق حلف على قليل المدة ان
لنترها فتركها اربعة اشهر ثم نولي ويصرف تلك المدة لابلان وبه قالت الطاهرية
وعلى النخعي وكان ابو حنيفة يقول لم رجع بنا قول ابن عباس لما جع عنده قال ابو بكر
ابن المدر انكر هذا القول كثر من اهل العلم وقالوا لا يكون الا بلاء اقل من اربعة اشهر
على لفظ الكايف ولا ينفذ ابلان ونها وهو قول ابن عباس وبه قال سعيد بن جبير
وطاوس والاوزاعي ومالك والشافعي وابونور وابن حنبل وابو عبيد واحاربه
ابن المنذر وهو يرضى القرآن والحلاف السادس فمن حلف على اربعة اشهر
ولم يزد عليها يكون نولنا عندنا وعلى المجلي وهو قول طاوس وسعيد بن جبر وعطاء
والتوري والكوفيين وهكذا في الاستراف وهو رواية القاضي الحسين عن جبريل
وهو قول ابن عباس كما تقدم وعند الامة الثلاثة لا يكون نولنا حتى يزد نولنا عند
مالك والحظ عند الشافعي قال الشيخ ابو بكر الرازي يرفع قول من شرط لابلان
زيادته على اربعة ظاهرا لقول ادم يحمل مدة التريض التمر اربعة اشهر وقد قال
الله تعالى يا عذرة الوفاة يرضى بانفسهن اربعة اشهر وعسرا وقال طالق
والمطلقات يرضى بانفسهن ثلثة مبر و لا يجوز الزيادة في هذين التريضين
على المدة فكذلك في الابلان ولم يكن بعد هذا الاصل يرضى عن بعد هذه المدة
سقوط الابلان ولا يرضى لاستراط مدة اخرى بعد سقوطه وان استراط يوم او
ساعة بعد الاصل المصروب في القرآن فكتاب ولاسه ولا قول صاحب مردود
والخلاف السابع قبل يقع الخلاف على اربعة اشهر او يوقف اذا كانت مكية
على اكثر من اربعة اشهر اما ان في البها او يطلها ومن قال بالاول هل الواقع
عندهم يكون نائبا او رجعا ومن قال بالثاني هل تكلف ان يطلها رجعا او
بائنا اذا لم يتف البها اما الاول فانه يقع عندنا على اربعة اشهر من غير استماع
بعد المدة وهو قول ابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وزوي ذلك عن عثمان
ابن عفان وعطاء بن طالب وابن عمر ذلك عن ابن المنذر في الاستراف وان
حرم على المجلي وتضمن الامة السرخسي في المبسوط وراى عاتقته ومذهبها خلافة
وبه قال جابر بن زيد وسرور وسرخ وعطاء والبيهقي والنخعي والاوزاعي

والتوري وقبضه دون وعكرته وعلته وابن جريح وابن ابي ليلى هكذا في الاستراف
والمجلي وقالوا يقع به طلقة بانه كقولنا ومنهم من قال يقع طلقة رجعية وهو قول سعيد
ابن المسيب واني ذكر عن الحسن بن الحر بن هشام والحول والزهري هكذا في
الاستراف وعلى المجلي على هذا عن ثلثة لا عنه ولم الزهري والحول وابو بكر المذکور
وعند الامة الثلثة يوقف حتى يفي البها او يطلها وهو قول اي المدر وعاتقته
وزوي عن عطاء بن عمر وهو قول جاهد وطاوس وابن المسيب وعلى البخاري
قال في المسفل حديثي مالك عن نافع عن ابن عمر اذا مضت على المولى اربعة اشهر
يوقف حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق قال البخاري ويذكر عن عثمان
وعلى واي الدردي وعاتقته واني عشر رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
قلت الذي يجوز الاصحاح به من قول البخاري قول ابن عمر لا يفسخه مع ان ابن
المنذر وابن حزم وروا عنه طواف ذلك لما ذكرنا فلا يقع على احد التريضين
لاضطراب قوله ولما عذاه يطلق بغير استاذ بصيغة التريض لم يكن حجة وقد ذكرنا
ان ابن المنذر وابن حزم ذكرا قول عثمان وعلى عاتقته ما ذكره البخاري بالطلق
الذي هو ليس بحجة واستداه الدارقطني فقال ابو بكر السنايوري قال احمد
ابن منصور في ابي مريم في ابي يونس عن عبيد الله بن عمر عن سهل بن صالح عن ابيه
عن ابي عبيد الله عن ابي عاتقته السلام ما تقدم قلت فيه سهل بن صالح دلو
السمان ابو يزيد الفطاني الكوفي قال في يمين سهل في العدا حدها فثبت
من السوا وليس حدها حجة وقال اعلم بزل اصحاب احدث سنون حدها
وقال مرة اخرى هو صنف والخرج مقدم فكنا موثقة وملة في ابي العاتق
قال ابن حنبل فهو في الحفظ وهو دون حبه وسعيد بن ابي حنبل في الحديث
وقال النسائي ليس يدال القوي وقال ابو حاتم الدارقي لا يحد به وفي المعنى قال
سهل بن صالح سالت ابي عبيد رجلا وهدته النخعي عليها خط المصنف المور
لبن قدامة وهو علق والسائل ابوه لاسهل وابي مريم هو سعيد بن الحكم
ابن محمد بن مريم الجعفي ذكر عنه في المال انه سأل رجل ان يحدته فانسع ثم
سأله اخر فاجاب فقال الاول ما هذا هو العلم او نحوه فقال انه ان كنت

ولو قال نصف تطليقه وثلاثها وربعها وقعت ممان هكذا الحسن بن زياد
لانه اذا زاد على اجزاء الواحد لا بد ان يكون الزيادة من طلقة اخرى
وبعض مشائخنا قال يقع واحد لا اتحاد الطلقة واليه مال شمس الامية
السرخسي وقال العتاني وهو الاصح ولو قال لاربع نسوة ميتكن
تطليقه وقع على كل واحد طلقة وفي قاضي خان قال انت طالق نصف
تطليقه وثلاثها وربعها وسدسها ثم واحد لا عاده ضمير التثنية
ولو انصف وتكرر ثلث وفي الجواشي قوله لان نصف تطليقتين
تطليقه بر عليه ما لو قال انت طالق ثلث اربع تطليقتين حيث
وقع ممان يعني ما قال ينبغي ان يقع ثلث هنا ايضا وجاب للثلاثين
ثلث اربع حقيقة وهي طلقة ونصف وليس للتطليقتين ثلث اضافة
حقيقته ولو قال اربعة انصاف تطليقه او ثلثه انصاف تطليقه يقع
ممان ولو قال خمسة انصاف تطليقه يقع ثلث وفي المريناني
قال انت طالق واحد ثم قال لاخرى قد اشركتكم في طلاقها يقع
عليها واحد ولو قال للثالثه قد اشركتكم معها في طلاقها طلقت
ثنتين فان قال للرابعة قد اشركتكم في طلاقهن طلقت ثلثا وفي
الجواهر قال لاخرى تسايه انت طالق ثلثا والثانية وانت
شريكها وللثالثة وانت شريكها طلقت الاول والثانية ثلثا
ثلثا والوسطى ثنتين ومخرجها ظاهر المعقفة اذا اختارت نفسها
فقد زوجها لاخرى قد اشركتكم في فرقته طلقت ايده وان نكح
ثلثا ثلثا وفي رواية الى سليمان عن محمد انه لا يقع شيء في فرقة
العنين واللعان والايلاء والخلع يقع اتفاقا لانهما فرقة بطلاق

وفي المغني قال لاربع اوقعت ميتكن طليقتين وقع على كل واحد طلقة
قال ذكره ابو الخطاب وهو قول ابو حنيفة والثاني في وقال ابو بكر والقاضي
تطلق كل واحد طليقتين وعن احمد ما يدل عليه وجهه ان كل واحد
منهن يحصل لها جزان من الطليقتين فيكمل قال الاول الاول ولو
قال ثلث نسوة له انت طالق ثلثا او طلقت ثلثا يقع على كل
واحد ثلث ولا ينقسم لانه لو انقسم الثلث على الثلث للفا ذكر
الثلث خلافا لو قال اوقعت ميتكن ثلثا فانها تسمى بهن يقع
على كل واحد طلقة وفي المسبوط قال لاربع نسوة له ميتكن طليقتين
تطلق كل واحدة واحد وكذا لو قال ميتكن طليقتين الا ان يقول
عنيت ان يكون كل طلقة بينهما يقع على كل واحد طليقتان ومالم
ينو لا يحمل عليه وكذا لو قال ميتكن ثلث تطليقات او اربع
تطليقات تطلق كل واحد واحد ولو قال ميتكن خمس تطليقات
تطلق كل واحد سبعم والسبع والهماء في السبع تطلق كل
واحد ثلثا لان كل واحد نصيبا بالقسم طليقتان ورابع فيكمل
قوله ولو قال انت طالق من واحد الى اثنين او ما
يكر واحد الى اثنين ثم واحد ولو قال من واحد الى ثلث او ما
يكر واحد الى ثلث ثم اثنان وهذا عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد في الاول ثلثان وفي الثاني ثلث وقال زفر في الاول لا يقع شيء
وفي الثاني يقع واحد وهو القياس واختلفوا على قوله لو قال من
واحد الى واحد والصحيح ان يقع واحد ولمنعوا من كلامه ذكره
قاضي خان وعلل بانه جعل الشيء الواحد حاد واحد وادفعوا من كلامه

حدثنا من رسول الله والنفقة قوله تعالى فان فاوا وان غزوا الطلاق وتدل
على الف في المدة وعزم الطلاق انقضاهما برك الفية فيها لقوله تعالى فاسأل
معرفة او استخرج ما احسان وكذا فاسألوهن معروف او سرحوهن معروف
فلا استأنا بالمعروف لمراجعها في مدة العدة والاسترجاع بالاحسان برهما حتى
تتبع في مدة الترتيب وان الاطلاق طلاقا معلا في الجاهلية لحكم السارح
موجلا الى معنى المدة اذ لم ينعى اليها ولم يرفع الظلم عنها كما لو اجمل الزوج وكما في
سائر الاجال اذا انقضت وقال مالك والسائي بطلانها الزوج طلعه رجعية
اذا لم ينعى فيه قال ابن حنبل وقال ابو ثور بطلانها طلعه باسنة اذ لا فائدة في الرجعية
فانه تراجعها ونفوذ الامر بقار لفرقة العنة وقال مالك بطلانها طلعه رجعية
ولا ينعى رجعتها في طاهها في العدة قال ابو الحسن بن صالح في شرح البخاري لا
اعلم احدا قاله عز مالك وبطل قولهم جواز الاطلاق قبل الدخول وهذا اذا لم يكن
للمولى الا طلعه واحده وهي اخره الملك فانه لا يقع الا ما بينا وذكر ابن بوسر
شرح المدة انه لو طلق عا اربعة اشهر ونوم صار مولى فاذا انقضت اربعة اشهر
قبل ان يطاهها فان اسع طلت عليه وان النوم وطها واعذر في ذلك اليوم
في بعض اليوم زال عنه الاطلاق من غير طلاق والمصنف في المسقط
لو وقع طلعه رجعية في مدة الاطلاق انقضت المدة وكذا في طلعه بدهيه ان التي
والطلاق لا يكون الا بعد المدة فان راجعها استقضت المدة وكذا الرد وان
طرق كل واحد من الرد والطلاق الرجوع بعد المدة انقضت المطالبة فان
رضيت لم رجعت فلها الطلب وبطل بوضا بها بالعنة وسائر العيوب حيث
لا ينفذ بعد سقوطها وفي الخاب قال هو قول العباد له المصلحة ابن مسعود
وابن عمر وابن عباس بهذا قول الفقهاء وفي عرف الحديثين هم اربعة ابن عمر
وابن عباس وابن الزبير وابن عمر ولم يذكرهم ابن مسعود لانه من كبار الصحابة
ولا يدخل فيهم ذكره في المغرب والاختلاف النائم هل للحاكم ان يطلق
اذا منع او حبسه حتى لا يطلق بنفسه والمخار عند الامم لانه بطلانها
الحاكم اذا ابانها وقالت الشاهرة بطلان الحاكم باطل لغو وجبه الحاكم بالسقوط

١٠٤
عنا ان حاسنها او بطلانها الا ان تكون عاجزا عن الجماع فتختلف ان ينعى بلسانه
وكسرها صحتها والمبيت عندها او بطلانها ولا بد من احدها ولا يجوز ان يطلق عليه
الحاكم فان فعل لم يلزمه حكم الاطلاق لكن كبر عا وطها وفي القدم حبس وبعذر
حي يطلق بنفسه قال المزني لم يصح احده من الفعلين لانه لا يكون الدوام على
الطلاق والظاهر به جبا وبعذر المزني قال عا ابو محمد من حرم قال الله تعالى وان
غزوا الطلاق فان الله سمع عليه فصح ان طلاق الحاكم عليه فصول وبعذر ودلته
ومن الباطل ان يطلق عليه روحه غزوه او يعى النكاح غزوه وذكره عن السائي في
اذا اطلقها للحاكم فله ان تراجعها في عدتها فان وطها فقد سقط وان لم يطاها
غدا علمة التوقيف اربعة اشهر فان فاعلا يطلق عليه الحاكم ثم لم ان تراجعها
فان وطها سقط الاطلاق والاعاد عليه التوقيف اربعة اشهر ثم يطلق عليه الحاكم
وحرّم عليه قال عا هذا قول فاسد لانه لا يصح التوقيف في الاطلاق الذي اوجبه
بلا شك قال وقال مالك في احد قوليه له ان تراجعها فان وطها سقط الاطلاق
وان لم يطاها كانت سنة عند تمام عدتها من طلاق الحاكم قال عا هذا كلام مدر
لست قاله فابله اذ ليس في الباطل الا من جاز له ان امرأه في عصمة زوج صح الرجعية
وهي في عده من طلاق عا زوجها وما اعلم في اي دين الله وحده هذا واعلموا ان
قول مالك هذا لم يقله احد قبله ولا قاله احد بعده الا من اسلم بقلده ثم ان
قوله الذي ينعى السائي عليه من ان يطلق عليه عا لم يخط هذا عا احد قبل مالك
وهو قول مخالف للفران والسني كلها والفساد والعقول فان الله تعالى جعل
عزته الطلاق لا المولى لا الى العاصي ولا الى غيره ومن الباطل ان يطلق احد
عليه الزوج لا طاه ولا عوطا قلت بذهبه ان التوكيل بالطلاق وحقق
امرها يدنها او يد اخيه الجوز ولا يقع الا بلفظ الزوج وهو حكم ومحرم لا دليل
ثم قال قد اجازوا ان يطلق الحاكم عا عا ولم يحرزوا ان ينعى عا ولا فرق
فيما لا يجوز للحاكم ان يطاها رجعية فلهذا لا يجوز له ان يجعل عا زانيا بامره
في عصمة غيره فلهذا عا عا والاختلاف النائم هل للحاكم ان يطلق
بطلانها سنة او ثلثا او ربع النكاح بغير طلاق قال مالك والسائي لا يجوز وقال

ابن حنبل يحاكم ان يطلق واحدة رخصه او يمين او نكاح او يمين كل ذلك اليه
 ذكره في الفقه والمختار بطلانها طلقة رخصه لقول مالك والسافعي والحلاف
 العاصم نقل سكر الابل اذا اطلق ثم راجع بن غير الا حاد ولم يطأها في العدة
 ولا بعد الرجعة ام لا في قول السافعي لا يعود واخاره المزني من الهابة والحلاف
 الحادي عشر نقل من سبط رخصه المولى وطها في الابل ام لا سند مالك وقال
 لا يبع رخصه في طها في العدة قال ابن تال ولا أعلم احدًا قال غيره فلو
 للآسان بطلان طلاق رخصا ولا يبع له مراجعتها في عدتها وهذا من الغراب
 والحلاف الثاني عشر اذا وقع عليها الطلاق في المدة او ما يطبق وكانت حاض
 ثلاث حيض في مدة الابل اهل بلزمتها عده بعد الطلاق ام لا الجمهور على وجوب
 العدة بعده وقال حابر بن زيد لا عده عليها وقال بقوله طائفة وروى ذلك
 عن ابن عباس ذكره ابن ربيعة القواعيد والحلاف الثالث عشر
 اذا تركت طلق حها ورخصت به بعد بضع مرة الابل اهل خبر عياشي والطلاق
 ام لا انفق الائمة الملاية المالمون بالرفق انه لا يكره في ذلك ادا لم يخل ولا بد
 من طلقها وقال الطاهر بن تامة العياشي بوطها طلق المراه ذلك او لم يطلعه
 رخصت بذلك او لم يرض وكجزه بالسوط عا ان طها او طلقها وليس له
 اصل فلا يملك الى نفق ابن حزم والخرافه والحلاف الرابع عشر
 نقل من سبط رخصه الابل الغضب او يبع في جمع الاحوال والماني قول الجمهور
 وهو قول ابن شقود ان الابل في الرض والغضب ونه قال الموركي واهل
 الكوفة واهل العراق والسافعي والهاشم وابن حنبل واخاره ابن المنذر وبالأول
 قال عياشي انه روى عنه انه قال ليس في اصلاح الابل وقال ابن عباس انما الابل في
 الغضب وهذا القول مروى عن الحم والحسن وقاده وقال مالك من حلف لا
 ركا امراته حتى يعظم ولدها لا يكون موليا ولذا قال الاوراعي وابو عبيد
 اذا اراد اصلاح ولده في الدروضة قال وامر لا احاطك حتى يعظم ولدك
 نقل المزني عن السافعي انه يصير موليا وقال في موضع اخر لا يكون موليا واخاره
 داود قولين منها ونه قال ابن المطان وقال عامر لا خلاف في المسئلة ولكن ان

حي طها

اراد وقت النظام وقد بقيت مدة الابل في العام الحولن كان موليا وان اراد نقل
 النظام فان كان لا حتملة في مدة الابل لصغره او صفت منه فهو مول
 والنضاح حولان عا طلق في اطلاق النضاح عن المنيد وسرده م
 والحلاف الخامس عشر نقل الابل المخر والعبد من الزوجه الحرة والامه سوا
 وهو اربعة اشهر عا ما تقدم او لا قال ابو حنيفة واصحابه الابل من الحرة اربعة
 اشهر ومن الامة شهران حرين كان زوجها او عتيد وهو قول عمر بن الخطاب
 وبه قال الحسن والسفي وقاده والحمج والنوري ذكر ذلك في المحلى وهو رواية
 عن مالك وابن حنبل والمشهور من نهيب مالك الابل العبد شهران في الحرة
 والامة وهو قول عكا والزهرى وايحق ورواه عن ابن حنبل وهو السافعي
 وابن حنبل في ظاهر الرواية وابن المنذر والظاهر ان المخر والعبد والحرة
 والامة سوا ومدة الكل اربعة اشهر قال في المحلى وهو قول ابو ثور واي سلمان
 وتقدمت الادلة في طلاق العبد والامة والحلاف السادس عشر
 اذا قال والله لا اقر بك سنة الانوما او الامة هل يصير موليا في الحال ام لا
 انما اذا قال الانوما فعند اصحابنا التمسك لا يصير موليا في الحال فان بقي بعد
 فمرانها اربعة اشهر كان موليا وكذا عند السافعي وابن حنبل اذا بقي الثمن
 اربعة اشهر من السنة او بعد المدة يكون موليا وهو قول ابو ثور وهو لا يفر
 في قوله لا اقر بك سنة الانوما يصير موليا في الحال وهو قول ابن القاسم
 من المالكية واحد قولي القدم للسافعي وهو وجه للحنابلة وفي الروضة
 قال لا احاطك في هذه السنة الا عشر مرات او المرفعل الا طهر لا يكون موليا
 في الحال وانما يكون موليا بعد استيفاء العدة ان بقي من السنة مدة الابل
فروع للسافعيه قال والله لا اقر بك سنة الامة قضت ولم يجامعها هل
 يلزم هماره فنه وثمان اشهر عدهم وجوبها وهو يطل اخل السافعي ان الاستنا
 من النفي اثبات فكانه قال والله لا احاطك مره في هذه السنة في جواب النفي
 قال والله لا اقر بك سنة الانوما لا يصير موليا الا اذا قال والله لا اقر بك
 في ذلك اليوم ايضا صار موليا ولو قال لا اقر بك سنة لا تصور وقوع الطلاق



المرء من مرتين وحين قول زفران المستي بصرى الى اخر المدة فانه الاجارة وكما لو
قال الاضغان يوم وفي المعنى الامر لا يخص ولا يملك الا لافاق والجمهور انه
ملكه ان يجازى الى وقت شاي من عزمه كفاذه ولا يحظره بوجده الا لا ولى
الاجارة ضرورة لان استئنا اليوم المنكر يستد بها قلت يمكن ان يكون في اول المدة
فلا فساد ولكن يكون الاجارة مضاعفة ولا يلزم عند وجود وقتها والمضغان
اسم اخر السنة وفي قوله الا يونا لوفرها لا يصير موليا حتى تغرب الشمس ذكره
الاستحسان وعنده **والخلاف** السابع عشر لو قال والله لا امر بك حتى
استرتك ولى امره لغيره لا يصير موليا عندنا وقال زفر بصرى موليا لان الشرى سب
لملكها ولا يبي النكاح بعد الملك فصار كما لو قال ان فرتك فالت طالق ثلاثا
والدليل ان السرا سبب للملك الممن بالحق فانه لو قال ان استرتك فالت حرة
فاستراها بعت ولنا ان السرا ليس بسبب ملكها لا محالة فانه لو استراها بغيره
لا ملكها وكذا لو استراها بغيره لا يملكها ولا يملكها فاستراها واستراها
لنفسه بغير شرط فاستد وكذا خلاف ما لو قال ان استرتك فالت حرة بعت
اذا استراها لنفسه ستر احمى من عجزه والفرق من وجهين احدهما ان السرا
في الممن مطلق فان وجد السرا مع الملك غنى وان لم يوجد لم ينعق وهذا انما يصير
توليا اذا غنى ذلك ولم يستد باليمن والفرق الثاني ان الاطلاق فلا يجعل
ظالما وكذا طاعة ابائه محل المطلق على العتيد وفي حمله على التقييد والاصالة
في الممن لا ظلم لان الاعناق مرغوب فيه ولو قال والله لا امر بك حتى استرتك
لنفسه وانما يظلم لان الملك سبب بذلك لا محالة وكذا لو قال احمى الملك او شتت منك
ولو قال وهو بالبطرة والله لا ارضى الكوفة وامره فيها لا يصير موليا لانه ملكه
قربا منها من غرضي تلمذه ما خرجها منها **والخلاف** الثامن عشر لو حلف
او يصوم او يصدق او يفتق او يطلق فهو مولى عندنا حنيفة وان يوسف محمد
وبه قال مالك ذكره في الحواهر والسابع في الاطهر ذكره في الروضة وعمران الا
لا يكون الا بالممن بالله تعالى او بصفاته الذاتية لقول الطاهر في قال امر عاص
كل من سعت الحجاج هي املاوه قال السفني والتجني والعل الحجاز وافل العراق

ابو نون وابو عبيد واخاذه ابن المنذر قال ابن المنذر العجم من قول السابغي
بمضان قل من سعت الحجاج في ابلا وهذا هو الحريد وفي المحط قال ان فرتك
فالت حرة او عمة او هدى او صوم وفي جوامع الفقه او صوم يوم او اطعام مسكين
او صدقة او اعكاف فانه لا يصح بدون الصوم او بمن او كفاذه بمن فهو مولى
ولو قال صلاة او صلاة رخص او عزم فليس بمولى عندنا حنيفة وان يوسف
وزفر والحسن وعمر بن يوسف وقال محمد هو مولى وبه قالت الامة الملائنة
ولو قال فالت ابيع الحنارة او سجدة الملائنة او رباط او فراه العوان او
الصلاة في بيت المقدس او لسيح فليس بمولى انما قال لو قال فالت ان اصدق
هكذا على هذا المسكين لم يصح لانه لما غنى كان من العتيد وكذا قال في هبة المسكين
لم يصح الا ان يولى المصدق به وفي الحرام غنى حنيفة قال ان فرتك فالت ان
انصدق بهذه الدراهم على هؤلاء المساكين لم يصير موليا **والخلاف** التاسع عشر
لو قال ان فرتك فكل ملوك املاك او استتره فيما يستقبل فهو حر يصير موليا
عندنا حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ليس بمولى وهو رواه عنهما وذكر ذلك
في المحط وكذا لو قال فكل امارة ازوجها فهي طالق بصرى موليا عندنا خلافا
لما يوسف ولو قال فكل امارة ازوجها من اهل الاسلام لم يصير موليا لان لزوم
اليمين بالطلاق كلزوم الطلاق وان كان الطلاق لا يصح المنزلة بخلاف العن
لانه بما حلف به وعلى هذا الخلاف قال والله لا امر بك حتى اغنى عدي او
قال حتى اطلق امرائي فلانه فهو مولى عندنا خلافا لابي يوسف وذكره في الطلاق
لانه ملكه قريبا من غرضي تلمذه بتقديم العايد ولما انه لا يملكه العريان قبل
الغايه ولا رقعها الا بلامه واللام لا اجل قريبا منها فاللزم به وفي الحزانة
لو حلف العتيد بعت او صدق لم يصير موليا وقال القاضي ابو الهيثم ان حلفت
بعت عبد بعينه لا يعتد بنفسه بصرى موليا كما لو نذر به وفي الدرايع لو قال
العتيد فالت حج او عمة او صوم كان موليا وكفاذه بمسبه بالله تعالى بالصوم
ولو الى بعت عبده لم ياع سقط فان عاد بعود الملاءة من وقت عوده فلو
كان حاتمها قبل عوده لم يعد الملاءة ولو مات العتيد سقط الملاءة ولو قال

لم يذكر الخلاف
الحاكمي والمصري

والله لا اقربك ما دنت اوراق فابانها لم يروجهما لم يصير لهما خلاف
قوله والله لا اقربك ما دنت اوراق والخلاف الموقوف على العبد
في محضر الكرمي لوقال والله او بالله او بالله او الرحمن او الرحيم او الجليل
او القاهر او العادل او اللطيف او الخبير فهو مولى وكذا اوصفه ذاته التي كلف بها
في العرف كعزة الله وعظمته وجلاله وكبريائه وقدرته وكذا بعلمه في التباس وفي
الاختصاص ليس بمولى ولا يكون مولى بالكلية بصفات الفعل فخصب الله
ويحيطه ورحمته لانها عر الله وام الله وامن الله ولعمري الله بين وكذا اتم بالله او
احلف بالله او استشهد بالله وكذا اتم او احلف واستشهد بمولى ذلك كله عندنا
وقال زفر لا يكون ذلك محققا بذكر الله ولو قال على عهد الله او بشفاعة الله او
دعة الله فهو بين ولو قال هو يهودي او نصراني او مجوسي او كافر او يركب من الاسلام
ان قربة ما فهو ابل ولا الهنود والمريدي والقال السابغ ليس بالابلا لان الجزا
لا يلزم عند السريط قال ولنا انه جفل حرمة الدين حرمة فقد اسم الله ويرد عليها
ابلا الذي بالله تعالى والخلاف الثاني والعشرون لوقال ان قربة ما ان
اخر ولدك حج الابلا عنده ذكره في جوامع النعمة فكذا في شرح مختصر الكرمي
قالوا يكون مولى وقال زفر ليس بمولى وفي البدائع يصير مولا عند التلعة وعند
زفر لا يصير مولا شافيا انه يلزم به ذلك في ساه عندهم وعند زفر لا يلزم به في
وفي القوا بعد ذلك الساه قول ابن حنيفة ومحمد وهو مروي عن ابن عباس وهو ان
مالك يخرج زورا وقال بعضهم حرمة من الابل ذهابا لا حدث عند المطلب في
دعة النفس وقتل يهدى دعة كوروى ذلك عن علي وقيل بل في وفيه قال الليث
وقال ابو يوسف وزفر والسابغ لا يبي علة لانه نذر بمقتضيه والخلاف الثالث والعشرون
اذا قال لا احسنه والله لا اقربك لم يروجهما لم يصير لهما خلاف
ابن المنذر وقال مالك يصير ادا تزوجها وبني الكرمي اربعة اشهر ووضعه في الحواهر
فيما اذا قد تمسكه بسننه وذلك في البينة ذلك وجهه والوجه الاول وكذا الطهارة لا
سوقف كلان العتق في البيع الموقوف حيث يتوقف على الاجارة وفيه خلاف محمد
وقاسه على الابلا والطهارة والفرف ان العتق بالشر متصور خلاف الابلا والطهارة

فان الانسان لا تزوج لمولى منها ولا ليظاها منها واستمرى العبد لعنته لانه
قربة مطلوبة وفي البسيط وهو كخبر المعنى المسمى في الابلا وهو ابيات المطالبة
در اللصبة عنها وانما روي الاوقات عارضا ونسبها باليمن وهذا المعنى يطرد
في الكل والخلاف الرابع والعشرون ذهب عامة اهل العلم لا صحة الابلا
قبل الدخول وهو قول الامة الاربعة واجماهم وفي اعطاء الذهب والبرك والبرك
لا يصح وكثير عا الذي منه او الطلاق البائن بعد المدة عند التلعة وهو خلافت
مد لهب مالك والسابغ في استبراء الطلقة الرجعية بعد الدخول عندهم وكذا
لو كان الماني عند الابلا طلقة واحدة وفي اخر الثلاث فانها تكون باسنة
والخلاف الخامس والعشرون لوقال لا حنيفة ان تزوجك فوالله لا اقربك يصير
مولى منها اذا تزوجها عند اجماعنا وبها مالك وقال الشافعي وابن حنبل لا يصير
مولا وهو فرع بطلان الطلاق بالملك وقد تقدمت مذاهب الماس في ذلك وادلتهم
والخلاف السادس والعشرون لو حلف لا يقربها في مكان معين او زمان معين
لا يكون مولا عند الامة الاربعة واجماهم وهو قول الثوري والاوزاعي ومالك
ابن ابي ليلى والشافعي وابن حنبل في قول هو مولى فان تزوجها اربعة اشهر بابت ما لا يتلاد
ولذا لوقال والله لا اقربك الا في ارض فلان الا ان يكون بينهما مسير اربعة اشهر
فانه يصير مولا ذكره في جوامع النعمة ولو قال وهو بالبرقة والله لا ادخل الكوفة
وامرأته فيها لم يكن مولا لانه يمكنه اخرجها من الكوفة في جوامع النعمة لو كان بالبر
وامرأته في بلد اخر فقال والله لا ادخله وفيها اقل من ثمانية اشهر لا يصير مولا
كجواز المهاجر قبل ثمانية اشهر بابت اقل من اربعة اشهر وفي المربعين وفاضي خان
لو كان بينه وبينها مسير اربعة اشهر فعتق باللسان ولم يصير اخرجه ولو واحد
منها صاحب بل اعتبر سنه البها لا عزا ولو اعتبر مسير كل واحد الى صاحبه
تكون ذلك مسافة شهرين فلا حاجة الى اللسان والخلاف السابع والعشرون
انفقوا على الابلا من المطلقة الرجعية الا في رواية عن احمد واختلفوا في اول
نذه الابلا فعند ما اولها من وف المين وبه قال ابن حنبل وعند السابغ في
وقت رجعتها وفي السابع بعد الابلا من المطلقة الرجعية وسنعت المدة

من وقت الدين وينبغي ان لا يصير موليا فيها لان الغالب انتضا العدة فيما قبل
المدى فلا يقع مضيقها طلاق مع ان الابل لا تملك فلا يصح الله الا سفين قالوا جوابه
كامل ان مدتها طهرها وهو بعيد وقول السافعي ابعدها ذكرنا ولا من اخر من اصدى
ان وطهرها حرام عنده فلا حق لها في الوطى كما لو قال لا حنينة والله لا اطال من زوجي
لا يصح موليا من وقت الزوج والامر بالمائ ان المطلقة الرجعية كالمباعدة عده في
حرمة الوطى كما ان المباعدة لا يقع الا ببلانها فكذا الرجعية كالحرة وفيما من يدق
الظاهرية هي الا ببلانها لا بها روجه عدهم والحلاف التامين والعسرون
ذكر المرحبان انها لو ماتت بعد اربعة اشهر بالامام مضت اربعة اشهر اخرى وفيما العدة
وتعتا اخرى فان مضت اربعة اشهر اخرى وتعت اخرى ولم يخل خلافا وفيما السداع
والحنينة وتخرج الاستحسان لا يقع في العدة ما لم يزوجها وفيما المحجة لم يثبت اربعة اشهر
من غير ان يثبت منه وسقط الا ببلانها ما مضت اربعة اشهر وفيما العدة لم يقع اخرى
لانها بعد البيوت لم ينقض قبله فلا ينفذ الا ببلانها وفيما الحامع خلف لا يبرأ احدانها
ومضت اربعة اشهر ماتت احدانها وكبر فان مضت مرة اخرى قبل المان ماله الاخرى
للتعين وفيما خلاف ان يوسف وذلك على ان لا تبطل بالبيوت منه وانه لا ينفذ على
المباعدة في العدة وتقول الامام خلاف ما لو اتا بها ثم مضت مدة الا ببلانها وفيما العدة فانه
يقع اخرى بالابل وفيما خلاف رفر وفيما الذخيرة لا يقع اخرى حكم الا ببلانها اذ بانها
المدى وان كانت في العدة عند عامة المساج والسما قال الكوفي وقال بعض مناخا
يقع اخرى بمعنى مدة ناسيه وبالمدة بمعنى مدة بالية وفيما العدة ولو زوجها عاد الا ببلانها
خلاف للزمان بزوجها في العدة يعني اثناء المدى من وقت وقوع الطلاق الاول
ولو زوجها بعد انقضاء العدة يعني اثناء المدى الثانية من وقت الزوج وفي الحامع
لو تكررت مدة الا ببلانها الواحدة لا يقع الا واحدة خلاف ما لو قال كلما مضت اربعة
اشهر كانت باين سوي الطلاق بطلت ثمانية العدة والحلاف التاسع والعشرون
لا يهدم الطلاق الا ببلانها الا ان يكون لها عندنا وعند رفر ولا يملك ولذا الا ببلانها
لا يهدم الطلاق عندنا وروى عن ابن مسعود ان الطلاق يهدم الا ببلانها وفيما قال
الحكمي والا وراعي وماده وروى عن عائشة قال ان سبي الطلاق والابلا في واحد

٨٨
وان سبقة الا ببلانها فطلعتان وقال الشعبي والحسن انهما سبق اخذه وان وثقا جميعا
اخذهما وطلعت ابو عبيد هذا القول عن النوري وقال الزهري اذا الى كتم طلق
او طلق ثم الى وثقا جميعا لقولنا وكان مالك يقول اذا الى كتم طلق وانقضت اشهر
قبل انقضاء عده الطلاق فمما يطلعتان لقولنا والحلاف المولى ثلاثين
قال والله لا اقر بك حتى يزل عني من مريم او حتى يخرج الرجل او ياجوج وناجوج او
الدام او نطلع الشمس من مغربها فهو مولى استحسانا وتقول الفح من مذقت
السافعي وفيما سرح كخصر الحوي لا ين طاهر لا يقطع بكونه موليا في الحال فاذا مضت
مدة الا ببلانها ولم يوجد ذلك ظهر انه كان موليا فلها المطالبة وبما اول قال مالك
وان حبيل ولذا لو قال والله لا اقر بك حتى تضعك للنساء او حتى يسبب الغراب
بعض مولانا او ناجوج وناجوج من بني آدم من جواد قتل من امرأة اخرى فملونون
لخوانا من الاب ذكر ذلك النوري والحلاف الحادي والستون الا ببلانها
لفظ كتابه ينفذ المدى للبيوت فوجه طلاق في المدى عند انقضاء المدى
وسقط مدى المدى وكما رآه في الحنيفة وسقط مدى المدى في المدى وعند
زفر سقط الطلاق ايضا سقط دام الله تعالى وتخذ باحكاؤه هكذا في الدام
وعند الامنة المدى لا يقع بالبري حتى يوقع الزوج او القاضي بعد المدى ولين
ان الا ببلانها كان في الجاهلية طلاقا محلا فجعله الله سبحانه موقفا لنظر الزوج ورغم
في حقه لتلايه امره في مدة التاجيل بالفي ووجوب الشفاعة وهكذا ذكره في غاية
كتب الامهات وفيما الحادي والستون قال السافعي كانت المدة في الجاهلية
سنة اسبعا بالطلاق والطهارة الا ببلانها فعمل الله الا ببلانها والطهارة عن ابتاع المدة
لانا استقر عليه في السيرة ونفي حكم الطلاق عما كان عليه فلت الا ببلانها الرادة
على الملك فانهم كانوا يطلعون الزوجات عند الجحوم وروى ان رجلا طلق امرأته
عند الجحوم على عادة الجاهلية فسأل ابن عباس عن ذلك فقال له كمل من ذلك
راس الجوزا وهو مائة الف اعمد على قولنا المادري فقال لو وقع بالابل بعد
بعض المدى من غير ابتاع مائة فلا حلوا من اصدان من ثمان يكون قوله والله لا
اقر بك حتى يطلعتان او كتابه في ذلك لا وجه له الا ببلانها لان الصبح لا يقع به

لا تقع الا في قوله لازم وقيل على عكسه وقيل في قوله واجب
يقع نوى الام لا للعرف والصحيح انه يقع في الكل وفي المعنى الطلاق
لزم مني او لازم لي صريح لا ينعى لمز وقوع طلاقه لزمه الطلاق
وكذا قوله على الطلاق وفي المنع قال لامرأته كك الطلاق
قال ابو حنيفة ان نواه يقع والافلا وقال ابو يوسف ان نواه
يقع وان لم ينو فالامر يصير بيدها وعنه يقع في القضاء ومن
ان نوى غير ذلك ولو قال عليك الطلاق تطلق بالنية وان
قال طلاقي عليك واجب وقعه في الجواهر الطلاق في لازم
يقع بغير نية ولو قال استقني ما وما اشبه ذلك ولو قال
اردت به الطلاق يقع في المشهور ولو عقده بقلبه من غير تردد
بالكلام النفس من غير ان يقر به قول ولا فعل يقع وقوعه
روايتان وفي اللزخيره قال انت طالق لو نيز من الطلاق
فهو مثنان ولو قال الواثا او انا او انا او انا او انا او انا او انا
الطلاق فهو ثلث ولو قال اكر الطلاق فهو ثلث وكذا الطلاق
كله ملك وكال الطلاق واحد وهو غريب واكر الملك طلقان
وكذا عامة الطلاق وجله وكل طلقه ملك ولو قال انت طالق
واخرى فهي واحد ولو قال انت طالق واحد واخرى فهي ثثنان
وفي المعنى لو قال انت طالق اكر الطلاق او كله او جميعه او متناه
او مثل عدد الحصى او الرمل او القطر فهي ثلث وكذا ان قال كعددي
التراب او الماء وقال ابو حنيفة يقع واحد بآينه لان التراب والماء
جنس ليس له عدد وفي البسيط اذا قال انت طالق عدد التراب

طلقت واحده لان التراب جنس واحد وان قال عدد انواع التراب
وقع الثلث وفي حواش المعنى لو نجي الطلاق ونواه وقع
وكذا لو قيل له طلقت امرأتك فتجيب بلى او نعم وقعه
فصل 2 اضافته الطلاق الى الزمان ولو قال
انت طالق غدا وقع الطلاق عليها بطول الفجر ولا يقع في الحال
الا ان يكون القول قبل طلوع الفجر وهذا قول ابن عباس في رد
وبه قال عطاء وجابر بن زيد وابراهيم النخعي وابو عاصم والثوري
وابن حنبل والشافعي وقال سعيد بن المسيب والحسن بن
ابي الحسن البصري ابن شهاب الزهري وقتاده وحماد بن سعيد
الا نصارى في ربيعة بن عبد الرحمن ومكك يقع في الحال اذا كان
الوقت ياتي لاحاله مثل ان يقول اذا طلعت الشمس او دخل رمضان
ومحذوئك وهو باطل لتدبير فان الموت ياتي زمانه لاحاله ولا ينجز
وفي الجواهر لو قال انت طالق بعد سنه او بعد سنة اشهر
فهو تنجز فان كان الاجل مالا سلع عمر في العادة لم يقع الطلاق
وقيل يقع ولو قال اذا مت فانت طالق ففي تنجز عليه خلاف
وفي ان ميت لا تنجز بخلاف قال عبد الحق هما سواء اليه
رجع ملك ولو قال يوم اموت بعجل عليه الطلاق وقد ذكرنا
خلاف ذلك في المسئلة قبل هذا وفي المحلى قال ابن حزم لا يقع في
الحال لا اذا جاء الاجل وفي كتابه المسمى بمراتب الاجماع يقع
بالاتفاق وقوله حرق الاجماع قال الجوهري القدا اصله
غزو وحذوا الواو التي هي لام الكلمة باعتبار ما يغيره كيدوم

باب الايج الحسنة فيصير سمعاً باحتنه وتجرته من حصة اوجه احدها ان اخذ
الوطي كخصل في اجنية او الزوج بلذبه فماله بالايلاج وهو حرام فكان في حكم
الوطي احرام بانها ان يشهد في هذه الحالة بالبدحرم اذا كان يسهوه فسر الفرج
بالذكر المنشتر العام داخل الفرج استدب الحرة بالهنا ان الطلاق يقع عليها
بعد الاصابة وهو طلاق مدعي فلا يؤمر به رابعها ارسال الملائ عند الوطي
وهو حرم اجماعاً خاسها ان ما بعد الايلاج اذا كان حراً طاقان الايلاج حراً
لانه تلاقح احرام ولا ينفك عنه كالصام اذا علم انه لم يبق من الليل الا طلوع الفجر
الا قدر الايلاج دون الاخراج كان الايلاج حراً ما ذكرنا واجبة المادور في
في الحادى للسابع ما نور لا طائل لها يقال لا حرم عليه الايلاج لانها روجه
ولا الاخراج لانه شرك الوطي وهو غلط لان نازل النفل ليس بفعل وهذا
فما فعل للاخراج مستغل بلذبه ولهذا يجوز ان يقال هو فاعل فعل الاخراج لذكره
من فرج المرأة واستدل ايضا بقول السابع لو طلع الفجر على الصام وهو مخالط
فاخرجه فان عاصومه فكان باحاً وليس ذلك نظراً ما خرج فيه لانه بعد ورفى
الصوم لقدم علم بذلك حتى لو اخرجته من ان لم يبق من الليل الا قدر الايلاج الحسنة
حرم عليه الوطي في سائرنا امره السابع يوجبها مع علمه بوقوع الطلاق الملائ
وبما شرته لا خبيته ولم يكن ناول النفل انما هنال لقدم العلم باخرجه فلما كان
بعد وراة اوله كان ترع ذكره من فرج الاحبته السير من الدوام على الزنا وحاج
بقول الرجل لغيره ادخل دارى ولا ينع استباح الدخول لوجود الاذن ووجب عليه
الخروج لمنع من الملام وتكون الخروج باحاً وان كان من الخطر لانه لم يمتنى
كلامه وهو خطا فاحسن لوجه احدها انه تنى عن الافادة في داره ولم ينع من
الخروج فلا حرم والثاني انه امره بالخروج لان النوى عن الافادة فيها امر بالخروج
والمالك انه لما اذن له في الدخول ونهاه عن الافادة فيها كان راصتاً خروج كلان
مسئلة الطلاق والاربع ان حكم الوطي استدعى وجب النفل والدم في حصة خلاف
الخروج من دار غيره فلا يلزم من اباحة الخروج اباحة والخامس ان تردد الامر من
الخطر والاباحه يخرج الخطر لما عرف في اصول الفقه والتراجح وقوله ووجب عليه

الخروج

الخروج بقوله لا ينع فتكون مباحاتاً بقض لان المباح لا تكون واجباً وقد قال وجب
عليه الخروج والاربع الدار والملتون لو قال لامرأة والله لا اقربك ثم قال
لاخرى اشركك معها لم يصح قولها من البينة قال محمد في الكيسان ان لا يوجب اسرارها
معها لا شرک احبته فلم يثبت بوطي روجه وفي المحيط لوج سعة ابلا الاولى وفي
الدروضة غلل بقدم البينة الثانية وهو قول السابغى وابن خبل وكل الماضى منهم
نصرو قولها منها وهو قول مالك اذا نوى وذكر الكفر في انه لو قال لامرأة انت على حرام
ثم قال لاخرى اشركك معها صار قولها مبيها لبوت الحرة في كل واحد منهما وفي
الطهار يصير مظاهراً منها انما في الطلاق تقع على البينة ايضا حتى لو كان له اربع
لشوة فطلق واحدة ثم قال لاخرى اشركك معها طلق واحدة وان قال لثا لثية
اشركك معها طلق اثنين وان قال للاربع اشركك معها طلق ثلثا ذكرها في عدة
المعنى ولو قال لامرأة انت بئس امرأة فلان وكان قد ادى من امرائه ان نوى الايلاج صار
قوله لا فلا لان التشبيه يكون بانور وفي المعنى لا يصح قولها ولا ابو حنيفة
يصير قولها ونقمة غلط الا اذا نوى والطاهر انه لا كافوا عند البينة واللفظ محتمل
وفي البديع قال لامرأة ان قرنتك فابى على بئس امرأة فلان وكان قد ادى من امرائه
ان نوى الايلاج صار قولها من امرائه والاربع الكاسير في الملتون لا يحصل الثنى
واحت بالوطي في الذكر ولا ما يجامع فيما دون الفرج ولا بالسرق في التلم لان خفيها في
القبل ذكره في البديع وعلته الام قاطبة وفي الجواهر كمال في كتاب الدم اذا خاضعها
في الدررحت وزال عنه الايلاج الا ان نوى القبل فلا تهازه عليه وهو يولى بحاله
قال ابو محمد طرحة مخون ولا يتراه فاذا كان الايلاج عند الطلاق وقع على الوطي
في الدرر فالباضى كجبه على الوطي في الدرر او على الطلاق لقدايت مخون على طرحة
لذلك وعند السابغى كحت بالوطي في الدرر هو البين وفي الايلاج في الدرر
والخلاف السادس في الملتون لو قال للسابع الاربع والله لا اقربك يصير قولها
منه استحساناً وبه قال مالك ولا يثبت بوطي بفضن وبه قال السابغى فاذا وطئ ثلثا
منهن صار قولها من الباقية على المذهب وهو قول زفر وفي قول صار قولها من جميع
في الحال لقولنا حكاها المرن عن السابغى وعند مالك كحت جماع واحدة ولا ينع قولها

من المناقاة وبه قال ابن حنبل وعنه لا تحت بوطي واحدة فاذا نعت واحدة صار بولك
بمنها كقول زفر وقال القاضي من احكامه تحت بوطي الواحدة ونعت الابل في المناقاة
لان الابل من امراة لا كل بوطي غيرها هذا اذا كان تحت بوطي الواحدة منهن
فصير بولك من الحبل فلما انها من واحدة وقد حث فيها والابل لا يتي بعد الحث
ولانه لا يلبس بوطي التواني في المولى من لا يملكه قربان امرائه الا سقي بولك فان مات
واحدة منهن اكلت البهي اذا كان ذلك قبل وطها وعاقول من تحت بوطي البهي سقي
ان سقي الابل في البوائق وما قلناه قال القاضي وقيل ان البر والحث سقيل بوطي
المسنة عندكم وساقوا مع الفقه لوقال لامرأته والله لا افريكما بصير بولك منها وهو
استحسان ذكره في الجاه ولا تحت الا بقرانها ولو قال اتما على حرام تحت بقران
احداهما ولو قال ان قرت هذه وهذه فهو لقوله ان قرتكما بصير بولك منها
ولو قال ان قرت هذه لم هذه لم بصير بولك لانه لا تحت بقران البائيه اولا الا
اذا قرب الاولي بصير بولك من البائيه فلت سقي ان يكون ان قرت هذه وهذه
يشلها لام اذا قربها قبل الاولي لا تحت للترتيب وجب الاستحسان ان وطى الواحدة
منهما جعله بولك من الآخر لا محالة فاحدت الاولي في الابل حكم البائيه كلاف
ما لو قال لامرأته والله لا افريكما لا يصير بولك الا بعد وطى الامر لان وطى
الزوج لا يجعله بولك من البائيه يرد على هذه المسئلة على كلا المذهبين سئلة
التفريق وهي ما اذا قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق قد حلت
لاولي في غير الملك والاخرى في الملك وقع الطلاق عندها وعند زفر لا يقع واعني
زفر الرخول الاول بالنان لانه يقرنه بالاحت فاحد حكم النان فاستطرد الملك فيه
كالنان ولم يخط الاولي بها حكم البائيه ولم يجعل بولك من الاول وحل اعطى
الاولى حكم البائيه جعلناه بولك منها كالنانية وفي التفريق لم يجعل للسرط الاول
حكم النان لم يسترط الملك عنده كما استرطاه عند النان ولو قال والله لا
اقرب واحدة منكم فهو بولك من لان واحدة مكره في ساق السرط هي كاللوة
في ساق البع مع خلاف قوله والله لا اقرب احدا منكم لانها معرفة بالاضافة
لا المعرفة الى كفي الضم فكان بولك من واحدة منهن فان قرب واحدة منهن

وسقط الابل من البوائق فان بولك واحدة نعتة فهو بولك منها خاصة وفي الرخصة
قول القاضي لقولك ولو قال ان قرت واحدة منكم فاحدا منكم او فواحدة منكم او
فالاخرى طالق او فني صار بولك منها ونعت بولك كل واحدة منهن من جنس خلف ذكره
اجماع الصواب ولو قال والله لا اقرب كل واحدة منكم فهو لقوله واحدة منكم
في ان كل واحد منهما مع عموم الافراد وفي الرخصة قال والله لا اطاع كل واحدة
منكم قالوا صار بولك من كل واحدة في الحال فان وطى احدا منهن اكلت البهي في حق
المناقاة وارفع الابل من على الاربع عند الترم وفي لا يرفع البهي ولا الابل الى
حق البوائق والاحكام السابعة والثلثون اذا جعل للبهي عامه من وجودها في يده
الابل قال الاستحسان ان كانت في الاربع وجودها مدة الابل يكون بولك وان كان في
يخرج وجودها في المدة مع بقا الكاح سطر ان كان مما لا يملك به ولا يندر لا يكون بولك
وان كان مما يملكه وعددا وكلف ولا يندر يكون بولك عند خلاتها الا ان يوشف
وقد تقدم جنسه فالذي لا يملكه ولا يندر لقوله في اضرلك او تضربني او اضرب زيدا
او اقبله لا يصير بولك وان كان غايه شئ به النكاح لقوله في اموت او تموت او
اقتلك او سلبك بصير بولك كانه قال ما دام النكاح سقيا لانه ينهي النكاح بذلك
والنكاح بقوموت موت احدهما وقال مالك لو قال والله لا افريكما حتى يدخل زيدا الدار
او حتى تموت فهو بولك وقال ابن حنبل لو قال والله لا اجعل في موت ولدك او حتى
تموت زيد فان بولك لان الغالب ان الغايه لا توجد في اربعة اشهر وهو الاصح من
نعت القاضي في الجاه لو وجدت الطائفة في المدة سقط البهي ولذا ان تعدت
عند ما خلا قال يوشف على ما في الامان ان شاء الله تعالى ولو قال والله لا
اقربك حتى امسك او فلانا وقتله بطلت وان مات صار بولك بعده ولو قال حتى
تموت او تموت فلان ومات بطلت ولو قال ان لم ادخل هذه الدار ادفن في اليوم
فصار احداها سجدا او كوة او قال ان لم اسرب ماء هذا الدور او هذا الكوز
اليوم فاهرب احدها بغير الاخر للبهي بالانفاق والاحكام السابعة والثلثون
لو قال في رجب والله لا اقربك حتى اصوم شعبان لم يكن بولك لوجود الطائفة في المدة
ولو صامه سقط البهي عند ان حنيفة لا كان الزمان من عرس بلزيمه وعند ابن يوشف

بصير مؤلفا من حين اكل اول ما قل ولم ينو الصوم حتى زالت الشمس لنوات الغاية فثبت
مؤبدته وعند محمد بصير مؤلفا من حين خلت وظل ااصله واخذ بقول ابي حنيفة ان
الغاية لا يمنع الاعتقاد وانما لم يصر مؤلفا لان لا مكان البر وتقول ابي يوسف في
الغاية على المصور فكان هذا هو غايته ليل قول ابي يوسف في اللوز في الدخنة
والبحر ان قوله مع ابي حنيفة لانه لما كانت الغاية بقدره فالملتزم بالقرآن حار كانه
قال ان فربك فنته على صوم سبعان وصوم سبعان دون ان تقوم بذكره مقامه
لم يفت الغاية من كل وجه واذا صار بذكره غايه صار كانه قال لا اترك حتى اصوم
شهر استكرا والخلاف السابع والثلاثون في جوامع الفقه لو عجز عن جماع الرقبة
او قرنها او صفرها او ما يجب اذ كان اسير في دار الحرب او لكونها بمنفعة او كانت مكان
لا يفرها وهي استوه او سنها اربعة اشهر لا تسرع ما يكون من السيرة دون غيره
او حال العاصي منها استهانة الطلاق الثلاث فبقيته باللسان ما من قول فتت اليها
او رجعت او راحتها او ارجعتها او ابطلت ايلانها بسوط دوام العجز لا يمام الله وسلم
في البداع قال لو كان جوسيا وقال العاصي في شرح مختصر الطحاوي لو اتي بها وهي
جوسية او هو جوسية او كان سنها اقل من اربعة اشهر الا ان العدو او السلطان
منعه عن ذلك لا يكون فنته باللسان قال ويمكن ان يوفق من التولين في الكبريات
على ما ذكره العاصي غا ان احدهما يمكن الوصول اليه بالجن ومنع العدو والسلطان
بأدراج صرف الزوال في الكبريات لا يعتبر في اللسان ويطم اعتبار كالعالم
في غزائه الاكل المريض فنته بقلبه ولسانه وفيه ايضا لو كانت مركبة او صغيرة
لا جامع سنها فنته بالرضي بالقلب وفيه الرعيان لا يكون في القلب وذكر
الجزء جان لو فاق قلبه ولم ينكح بلسانه ووضعت المدة ان صدقة عما ذلك كان فينا
وفي المضي قال في الحرة متى فذات جاسمك وعن السانعي يقول قد ندمت على ما فعلت
ومتى قدرت وطيتك ولا حاجة لا قوله ندمت مع حضور المصود ما تقدم وتي
الحواله لا يبع ايلان الحفي والمحبوب وما لا يصح بيع فان الى ثم جب انقطع ايلانوه
وفي الروضة لا ايلان من المحبوب على الذنب فان الى ثم جب لا يطل ايلانوه على الذهب
ومن الرقبة والقرنا لهما من المحبوب وبيع ايلان المريض والحفي والمحبوب الذي على من

ذكره قدر الحنفية وفي المضي لا يبع الا بلبس الرقبة والرقبة والمحبوب وان يفتي من
ذكره ملكه الجماع ببيع ايلانوه وبيع من الحفي فانه يزل منه ما رتب فكذا في المضي لا يدراسة
والخلاف الثاني في اربعين في الاشراف لو فاق المعذور بلسانه وقلبه فهو روي
ذلك عن ابن مسعود وبه قال جابر بن زيد والبرك والحفي والرقبة والرقبة والرقبة
وابن توير وابو عبيد وهو قول الاوزاعي وعكرمة ومذنب الامة المسلمة لقولنا لا
ان عندهم اذا زال عذره وقدر على الجماع ورقتة في الحكم بقوله التي بالجماع اف
الطلاق وما لا يفتن من خبر لا يكون التي الا بالجماع عند العذر وبه روي عن
ثور واختاره الطحاوي وفي الروضة العاصي يطلب باللسان او الطلاق فان
استعمل البيعة باللسان لم يهل حال لعذره عليها فاذا زال المانع طلب بالنية الوطى
او الطلاق فان اسع نطقها العاصي في الجريد واحد نولي التدم وهو اختيار المزي
والماني كحسين وعز رحى في او نطق وان استعمل في اهل بلا خلاف وان طلق وطلق
العاصي مطلقا وقيل لا يقع طلاق العاصي وعند غيره عن الوطى لا يطلب به بل يبيع
اللسان ونقدنا بما اخلاف فيه عن السانعي ان التي باللسان تعتبر عند العجز عن الوطى
والخلاف الحادي والاربعون لو اتي من امرأة وهو مريض وبات مع نذره الا بلام
وتزوجها وهو مريض فبا بلسانه لم يبع عداى حنيفة ومحمد وبيع عند ابي يوسف ولو
وفى الا بلام لان الاملا وجد وهو مريض وعاد حله وهو مريض ولا زمان الصحة في سانه
لا حوله في الوطى فلا يفود فيه حكم الا بلام ذلك سقصر فانه كان مسلمة التي باللسان
قبل مضي المدة ولا بين والخلاف الثاني والاربعون لو احرمت باج او الفموة
ثم ال كان فنته بالجماع عندنا وقال زفر مع المسلمة ارباب المذاهب لا يطلب بالني
بالجماع مع قيام الاحرام لان وطها حرام فاستب الحلو بالصوم والاحرام والحسن
واعتبروا العجز الشرعي بالحفي ونحن اعتبرنا العذرة الحنفية بالعذرة الشرعية
لان حق العبد مقدم على حق الشرع بامر وعناه وحاجة العبد الا في فروم الاعيان
كالحج وكحوة والخلاف الثالث والاربعون في المانع ان من كان من اهل
الطلاق كان من اهل الا بلام عند ابي حنيفة وعندهما مذهب من اهل وجوه الحضارة
علمه كان من اهل الا بلام فعلى هذا اذا قال الذي والله لا اتركك فهو روي عند ابي حنيفة

لانه من اهل الطلاق وهو قول الشافعي وكذا طهارة ذكره في السنيط وبه قال ابن
خبل و ابو نوره وقال مالك سقط ما سلاه وكان ابو يوسف ومحمد ان خلف باليه
لا يصير بوليا وبالعتق والطلاق يصير بوليا ولو خلف بالصوم واج والعمر والصدقة
لا يصير بوليا بالاتفاق و ابو حنيفة رضي الله عنه يقول الذي يعظم الرب ويعتد
حرمة فصل اسمه ولهذا خلف في الدعاوي بالله تعالى وتوكل في حجة تسميه اسم الله
تعالى عليها كالمسلم فظهر في حق حكم الردون اختلف لان الكفارة عادة لا تجب
على الكافر واختلف الرابع والاربعون لو اكل المسلم من امراته بالله تعالى
ثم ارتد ثم تزوجها تكون بوليا عند اي حنيفة ذكره في كتاب الطلاق وروي ابو يوسف
عن حنيفة ان ابلاة بطل ذكره في الهاروني ولو طاهرتم ارتد والعياذ بالله
ثم اسلم وشه الله ثم عاظها به في قول اي حنيفة وكان ابو يوسف يسقط وروي
في عرف حنيفة في الهاروني ان طهارة بطل عنده ولو ابانها مدة الايام فربها
بطل المداوه للحث ولو قاها بها بلسانية وهي مبانة لا يبطل ويقع الطلاق في مدة
الايام لعدم صحه التي باللسان بعد البينونة وكذا لا يقع بعد مضي نذره الا بلاء في
التحفة لو قال انت طالق قبل ان اقربك بصير بوليا فان قربها وقع الطلاق وان
تركها في مضي نذره الا بلاء منته و اختلف الخامس والاربعون هل الزوج
الولي سرافعة زوجها لا العاقي وطلب الوطى او الطلاق اذا كان قد وطئها مرة
ام لا فعندنا ليس سرافعة ولا للقاضي اجباره على احد الامر من بل يقول ان وطئها
في مدة الابلاة فالهيا وحسب في منته وان تركها من ذمته اربعه اشهر مات منه بطلعة
على ما تقدم وعند الامة الملائمة لما سرافعة لا العاقي بتقديم المدة والاحكام
مطالبة بها كانت عند مضي المدة عندهم وكان الما وروي ان اختلفت مكانها
للزوج ومرافعة الزوج الفاضل ميت عند اي حنيفة في المدة لا بعدها قال
وعندنا بعد المدة ونقل عن حنيفة غلط وفيه ايضا لو خلف بالصوم لا يصير
بوليا عند اي يوسف واختلف في النفل واختلف بالصوم بولي عندنا لا خلاف
واختلف السادس والاربعون لو جرح الولي ووطئها اختلف البين قال ابو بكر
من اختلف به تحت و عليه الكفارة وخرج من ابلايه اتفاقا وقيل لا تحت وهو قول

السعي قلنا قد وفاهما حنفا لما لو رضي دنها وكان مالك لا يحل الا بلاء بكنونه ولحق
سقط المدة بكنونه ولكن لا يطالب قبل اقامته ولا المضي قبل سعي بوليا حتى لو وطئها بعد
اقامته تحت غلبة الكفارة وهو اختيار المزني من الشافعية واختلف السابع
والاربعون لو قال ان وطئك فصدك هذا حر فمات العبد او اعنته بطل الا بلاء
وهو قول الامة الملائمة فان زال ملكه بيع اوله فذلك فان عاد ملكه فهو بولي من
وقت عوده وللشافعية فيه قولان غرودا تحت وفي الجواهر ان ملكه يبرأ او هي عاد
وبالاربعون لا يغود عند مالك وهو بعيد وفي الجامع قال ان قررتك فصدك حران
وباع احدهما استراة وباع الاخر او باع قبل شراء الاول فهو بولي من وقت ثرايه
فا حدما حر من وقت البين والسقوط احاد الباع وقد سدل في الاولى ولم يندل
في الثانية ولو قال ان قررتك فقل حرة بعد القربان بسنة او قبله بسنة يصير بوليا
وتلغ قوله قبله ولو قال فقل صوم هذا الشهرة لا يصير بوليا لانه اذا مضى الشهر طاهها
بغير سعي يلزمه خلاف الج فانه لا ينقطع بسنة بغيره وكذا لو قال فقل عرس عتدي
فقد الا يصير بوليا وان قال فقل صوم شهر كذا فان كان مضي قبل مضي نذره الا بلاء لا
يصير بوليا وبعد فقا يصير بوليا واختلف الثامن والاربعون
لو قال ان قررتك فاني على حرام ونوى البين صار بوليا عند اي حنيفة وعندنا لا
يصير بوليا الا اذا قربها واعتبراه بقوله ان قررتك فوانه لا اقربك ولم ينع نفسه
عن قربانها لخال ما يبطح المنع وهو لزوم البين كما لو قال ان قررتك فقل عرس
واكرام بين ولهذا لو قال انت على حرام كان منشا او طلاقا عاما ما أتى عن قرب
فصار كما لو عني باكرام الطلاق خلاف قوله فوانه لا اقربك فانه صريح في تطبيق
الا بلاء القربان واختلف التاسع والاربعون المولى لو كفر عن بيمينه قبل
الوطى لا اعتبار به عندنا ويقع الطلاق في مضي نذره الا بلاء وعندنا من حوز الشكر
قبل اختلف بعد البين يرتفع الا بلاء لانه لا يلزمه سعي بوطئها والمسئلة مختلف فيها
وفي شرح ابن يوسف وان خلف بالله واستثنى راه مالك بوليا وله ان طاهها
بلا كفارة وكان غيره لا يكون بوليا لما بعد الشكر وهو مستكمل وتكلموا الفرق له
واختلف المولى حسن لو قال والله لا وطئك ان شئت منعت المسرة على المجلس

عند الشافعي واستمرط الجواب على الفور وعند ابن حنبل متى شئت صار مولى
ولا استمرط الفور ولا المجلس واعتبرت الكتاب بمسئله عنها فاهما على الرابع
وعند الجواب المليك تنقض المجلس ولا فرق بينها وبين الاجبي والخصلاف
الحادي والخمسون لو قال والله لا افرق مرارا في مجلس واحد ستعدد الكفارة
وتطلق ثلثا بضع بعضها بفضا فبما هو قول محمد وزفر وواحدة استحسننا وهو
فولها والخصلاف الثاني والخمسون لو قال والله لا وطئت في الدنيا او فمما دون
الفرج لم يصح مولى خلافا لما لاك على ما تقدم في كتاب الزوج وان قال والله لا طاعتك
الاجماع سنوئيل عن سنة فان قال اردت الوطى في الدنيا صار مولى لانه خالف على
ترك الوطى في الفرج وكذا فيما دون الفرج وان قال اردت جماعا صغيفا لا يرد على
المعا الكتابين لم يكن مولى لانه الواجب في النفي وهو دون الحث وان قال اردت
دون المعا الكتابين فهو مولى كما لو قال والله لا اطاق الا فيما دون الفرج وان لم
مكن له نية فلم يكن مولى للاحتمال والخصلاف الثالث والخمسون اذا كان المولى
معدورا وفا بلسانه ومضت مدته الايلا لا يقع به الطلاق فان قدر على الوطى
والنهي فيه تسانف مدته الايلا اربعة اشهر فاذا لم تطافقها تبين بعضها
وكالخصلاف وعكره والاوزاعي اذا فاف بلسانه خرج من الاملا فالوطى وهو قول
من الكتابه وقال الشافعي وابن حنبل يؤمر بالوطى او الطلاق اذا زال عذره والى
باللسان لا يوجب كفارة ولا حث او لما ارزعه في بيع وقوع الطلاق في المدة قالوا
التي الوعدت بها حقا او اذرت ولزمها الضرع عليه وانكاهه كالفرم المستبر
وسجل قوله التي باللسان لم يسل انكار الفرغ المستبر فان صاحبه الذي اذا
ثبت عذره عسرة لا يجب عليه ان يقول انظر لي لا وقت البسرة وانما الواجب
عليه ترك مطالبة بدينه حتى يوسر وهم قد اوجبوا عليه ان يقول متى قدرت على
الجماع طاعتك ولا يجب على المستبر الذي ثبت اعساره ان يقول قد مدت
على حاجته ومتى قدرت على ادائه ادينه اليك والذي يدل على وجوب النفي
باللسان عند العجز عن الوطى عند قولهم ان اسهل التي باللسان لم يملك
عندهم لتدريته عليه ولا المعنى فان استع من النية باللسان امر بالطلاق

فان لم يطلق طلق الحاكم ولو كان النفي باللسان من باب الوعد بالوطى عند التدرة
لما طلعت الحاكم عليه لاجل ترك الوعد ومن العجائب عند الكتابه ان الحاكم يطلقها
ثلاثا اذا استع ولا يلزم الزوج الا واحدة وهو لا يفسد الا ما يجب عليه عند استايعه
وقل بهذا الا منزله من عليه الفسخ عن دفعه الى عزمه فتأخذ العاصي من مال
الدين ثلثة الاف وتدفعها الى رب الدين وتزعمون انهم من اقل الكذب ويثبتون
عزمهم لا الداي فاني حدثت في هذا واني واني والخصلاف الرابع والخمسون
لو قال ان وطئت ففسخ عا ان استي في السوف لا يكون مولى عند الجمهور
وشذ ابن حنبل في روايه عنه انه يصير مولى وكذا نذر المباحث او المعاصي بنا
في ما عده لم ان نذر المعصية بوجبت الكفارة في ظاهر نذره وفي هذا الاصل له
نيل النذر ما ليس من حسيه واجب لله تعالى لا اعتبار به وبلغ ولا يجب كفارة
واجاب العبد بعينه باحباب الله تعالى فاليس من حسيه واجب باحباب الله
تعالى يكون سزا على من حقه العبد فيلغو وليس له سزع الاحكام ولا
نقض الانتساب والخصلاف الخامس والخمسون اذا وقف المولى وهي طايض
او هو صائم قال في البسيط لا خلاف انه يملك حتى ينظر والحيف لستط المطالبة
وهو مالك اذا قال لا اني يطلق عليه في الحيف ثم خرج على الرجعة لوقوع الطلاق
في الحيف وهذا يجب يوم الطلاق وبما الرجعة في الحيف وكنت بحره السلطان
في انقاع الطلاق في الحيف وهو حرام وعلى الرجعة منه وعنه لا يطلق عليه
حتى يطره والخصلاف السادس والخمسون المانع اذا كان طبعيا كالمريض
والدقيق وكونهما ففسخ باللسان بالاجماع وقد ذكرنا فيما تقدم انه يقول فيبت
اليك او رجعت او راجعتك او ارجعتك او اطلت ابدك وحكم عديم ودفع
الطلاق في المدة ولا حث به وانه لا يبع الا في حال قيام النكاح دون السنون
وعندهم يقول قد اعترفت بالاسادة ونذمت ونعذرت وبعد بالوطى في قدر عليه
اذا زال عذره وحكم الناحية وعدم الالتزام بالنية بالوطى في قدر عليه
في المانع الشرعي كالاحرام والعيام والطهاران وطهارة الحرم كمن يته
واندفع مطالبتها وان اتى ثيقا لم يطلق او يطلق عليك قال في البسيط

الى حالة مع مولدة منافيه لما لقيه الطلاق فلعوقا لوقا قال طالق
 قبل ان اطلق او خلق قال ولا به تكن صحيحة اخبار عن عدم النكاح
 او كونه مطلقة بتطليق غيره من الازواج فان كانت بكرا او ثيبا غير
 نكاح او متوفى عنها زوجها لاستقيم على هذا ويستقيم على التعليل
 الاول حاصله انه متى امكن جعله خيرا لا يجعل النكاح في المحبط
 لوقا لا طالق وقد طلقها زوج قبله طلق وان صح جعله خيرا
 لغيره الا نشأ فيه وكذا ما مطبقة وان بنوى الخبز يصدق قضائي
 روايه الى سليمان ولا يصدق روايه الى حفص وضا وبرد ما لو قال
 للمدخله انت طالق ثم قال انت طالق ثم قال انت طالق يقع الثلث
 مع انه يمكن جعل الثاني والثالث خبرين واجاب صاحب الجوامع
 بانه لا يمكن لان القيد كما يزول عنها يعود اليها يعني بوجوب العدة
 فيمتنع كون الثاني والثالث اخبارا وهذا عند بعضهم قلت
 وليس بشي قال المتبحرون من مشايخنا بقولون توقف زوال
 القيد على انقضاء العدة ولهذا لوقا لامرته انت طالق ثم قال امراله
 طالق يقع عليها طلقه اخرى وهذا لما عرفت انها زوجة بحمل وطبها قبل
 انقضاء عدتها ويجرى التوارث بينهما قبل انقضاء العدة بالاجماع
 وهذا يدل على بقاء النكاح قبل انقضاء العدة ويرد على هذا التخرج
 ما لو قال لامرته احدا كما طالق مرارا لانقضاء الاو اصدع والفرق
 الصحيح بين المعينه والمنكر ان قوله انت طالق عال في الانشاء
 في المعينه ولعل الحاصل تندفع بالاول والثاني فلا يرد عن
 الغالب وليس يغالب في المنكر لعدم الحاجة ولهذا لوقا لامرته

كل

واجنيبه احدا كما طالق لانقضاء امراته والفقهاء في ان الحائض انقضت
 والشرائط انما يتحقق من المعينه دون المنكر فلم يدل قوله احدا كما
 طالق مع ثانيه على ارادة الانشاء ولهذا سويتا بين قوله احدا كما
 طالق احدا كما طالق بعد الدخول بين احدا كما بين بنوى الطلاق واحدا كما
 طالق بين حيث يجعل الثاني فيها خبر العدم عليه الانشاء فيها وعدم
 الحاجة الى الثانيه وفي المغني لوقا انت طالق امس نظام كلام احمد
 انه لانقضاء وقال القاضي في بعض كتبه انه يقع وهو قول الشافعي
 وفي الزخير وجوامع الفقه قال انت طالق امس اليوم يقع
 واحده كما لو قال انت طالق اليوم وغدا في المضاف او قتين فانه
 يوحده فيه باولهما ولو قال اليوم وامس يقع ثنتان كما لو قال غدا
 واليوم وفي المحيط قال انت طالق امس اليوم يقع ثنتان لان
 الواقع اليوم لا يكون واقفا امس ولو قال اليوم وامس يقع واحده
 عكس ما ذكره في الزخير وجوامع الفقه وفي جوامع الفقه قال
 انت طالق اليوم وامس اول من امس يقع الثلث كما تقدم وفي المحيط
 قال انت طالق اليوم وراس الشهر يقع واحده وعن ابى يوسف يقع راس
 الشهر اخرى للفصل كما لو قال راس الشهر واليوم او قال اليوم
 واذا جا راس الشهر وكالحيار لانه السابق الى الفهم وتغلط في نقل
 مذهب ابى حنيفة قلت تعليل التعدد باجل بما لو قال
 انت طالق اليوم وغدا وبعد غدا فانه يقع طلقه واحده وان كان
 السابق الى الفهم الثلث ذكره في الروضة والاول قول في زوال
 في كل يوم او كل يوم تطليقه او عند كل يوم او مع كل يوم يتعدد كلام

كقوله انت على حرام الا ان في الاول تكون مما يغفره بلا خلاف من المسامحة وقها
احلوا عند عدم النية هكذا في الذخيرة ولو طلق الحرة واحده ثم قال انت
على حرام نوى نيتين لا يصح نية وان نوى المثلث صح وقع طلقا ان احذر ان
وان لم يوالهين فهو بمن لان حرم الحلال بين والمهر في الدواجات المأك ولو
قال انما على حرام نوى المثلث في احدها وواحدة في الاخرى فان كما
نوى عندا حسنة وكره المرحبان ولو قال انت على الحرام فهو لقوله انت
على حرام فالت انا حرام او قال طلاق فقال انت على او على مثل ما انت على مع
اهل الصريح طالق ان يوايه في جوامع النفقة قال ان تركت فانت على حرام
ونصت نده الا بلام قال بوقت به الطلاق طلبت نيتين ولو قال ان تركت
فانت طالق نصت المدة ثم قال كسرت مائة المدة لم يصدق ووقع طلعا اخرى
باقراره وان قال انت على حرام فهو ابلا الا ان ينوي الطلاق وان نوى
الطهار فهو طهار عند محمد وهذا خلاف ما ذكره في الكتاب ولو قال انما
على حرام نوى الطلاق في احدها والا بلام في الاخرى فهو ابلا فتمما عنده
وطلاق فتمما عندها وقد احلت اهل العلم لفظ الحرام احلا فاسد ثا
سبع في خمسة عشر تنديقا المذهب الاول ما ذكرناه فيه وهو قول
ابن عمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة وروى قال الحسن بن الحسن
البحري وعطاء وطاوس وسعيد بن المسيب وسفيان بن عيينة ورواه عن ابن
حبيل وكان ابن عباس يقول لهذين ولست بدل بقوله تعالى يا ايها النبي لم
يحرم ما احل الله لكم قال قد فرض الله لكم حله اما انتم وبقول قد كان لكم في
رسول الله اسوة حسنة سفق عليه وهو ايضا قول سليمان بن يسار
وقد اذنه والاوزاعي وروى ذلك في الاسراف والحلي والمعي والمذهب
الثاني ان الحرام تلك روى ذلك عن عمار وزيد بن ثابت وابن عمر وروى قال الحكم
وان في ليل وما لك الا انه قال نوى في غير المدخولة ويدل على ذلك في حايات
الطلاق والمذهب الثالث ان فيه كفارة الطهار وروى عن ابن عباس
وبه قال ابو قلابه واحمد بن حنبل والمذهب الرابع هو عا ما نوى

وان نوى نيتين فسد هذا قول الدهري وزفر والمذهب الخامس ان يطلق
بائنه لا عرو وهو قول حماد بن سليمان والمذهب السادس الموقوف فيه روى
عن عمار رضي الله عنه انه قال ما انا محلها ولا محرما عليك ولا امر ان يقدم
ولا ان يتأخر ولا المحل ان سب فتقدم وان سب فتأخر والمذهب السابع
ادام يمكن له نية فليس يفسد ذلك رواية اخرى عن الجمع وعند الشافعية
فئة ثلثة اوجه احدها سئل الرواية عن الجمع والماني ان فيه لزوم الكفارة
والمالك صرح في حرمة لانه لما في الحرة وان نوى به الطلاق فهو طلمة
وجعية وان نوى نيتين او ثلثا فهو عا ما نوى وان نوى طهارا فهو طهار
وان نوى المحرم فليس فيه الا الكفارة وقال ابن حزم في المحل وقول الشافعي
ان نوى طهارا لم يمكن طهارا وان نوى ابلا لم يمكن ابلا وان نوى طلاقا فان
طلاقا فهذا فرق لا يعرف وجهه قلت يذهب الشافعي ما ذكره في قوله
ذكره في السسط والمناهج ونقل ابن حزم عنه غلط وهو كسر المحلط والخطا
في نقل مذهب العلماء والمذهب السادس فله سرور والسبع وهو مثل حزم
نصفه من نيتها ليس يفسد وبه قال ابو سلمة بن عبد الرحمن والمذهب السابع
لهو عا ما نوى في الواحدة باينه وان نوى ثلثا فالت وان لم يكن له نية
فليس يفسد وهو مذهب النوري والمذهب الثامن انها يفسد جزا ثا بدله
ولم يردوا اطلاقا يروى هذا عن هريزة وخلاس بن عمرو وهار بن يزيد
اهم امره باحسانها فقط والمذهب الحادي عشر ان نوى واحده او لم
ينوي شيئا فهو واحده باينه وان نوى ثلثا فالت وان نوى اثنين فاسنين
روى ذلك عن ابراهيم وهو الذي عليه المتأخرون من ساجنا الا في نية
الستين فانها لا يصح ثلثا ثلثة والمذهب الثاني عشر هو بمن لكن
كفارة عتق رقبة روى ذلك عن ابن عباس وروى هو بمن فقط
والمذهب الثالث عشر نية في غير الزوجية وليس يمين في الزوجية روى
عن الحسن ووجه الشافعية والمذهب الرابع عشر ان ذلك ليس يمين في الاية
لا في الزوجية والطعام كالاية وبعده في مالك والمذهب الخامس عشر

ان ذلك باطل وكذب وهي زوجة وان زاد كالمسح والدم ولحم الخمر يورث ذلك
كله الطلاق اوله بنو ذكره ابن حزم في المحل وزعم انه يدعي ابن عباس والسفي
واي سلم بن عبد الرحمن بن عوف ومحمد بن عبد الرحمن الحميري واي سلمان الخصال
ومجمع الطاهرية ورد على ما لا يفرقه بين الزوج والامه فقال الامه حرم بالعن
كما حرم الزوج بالطلاق وقد كل المطلقة لما بعد زوج اخوها لا والواحد منها
على الابد قالوا في الناحية العدة اذا دخل بها قال قول اي حنفية ان يوطئها
لم ينك طهارا الت شعري من ابن حرج بهذا القول انه ان نوى ايلان ايلان قلت
لقد كذب الخبيث عما اي حنفية رضي الله عنه اما عمدا او جهلا قال ابو حنيفة ان
نوى به طهارا اذا طهرت بالحيض والحيض قد تقدم مع ان الفرق بينهما طاهر
وقد جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادواجه اي حلف عليهن ستر او الحلف
على الزوج ايلان او كان مطلقا او على اربعة استهز والطاهر كحض بالستية
للحيلة بالحرم على السيد قال على وسائر الاقوال الموجبة للطلاق بها وللمهرين
وللايلا وللطهار كلها اقوال يعني اقوال الصحابة لم يات في نص قران ولا سنة
ولا حجة فيما سواها قلت هذا دعوى وحكم فليدعوا به المتروك الى ان
عباس وهو لا يثبت عنه والصحح الباطل عنه انه لم ينفق عليه والي السفي
وقوله ليس بالحج عند الكل وهو رجل مزوج السلام

الحلح

قوله واذا نشأ الزوجان وخافا ان لا يفيما حدود الله فلا باس بان
تفدي نفسها منه مال خلعهما به وما خالف في ذلك الاكثر عند الله
الزنى واي حواره وزعم ان الآية الى ذلك على حواره بنسوخه بآية النساء
وهي قوله تعالى وان ادم استبد بالزوج تخان روح الآية وسقط السبع
باجر الذامح وتعدرا جمع بينهما والاصل عدم السبع وسبب الحلام على ذلك
عن قريب ان شأ الله تعالى وعن ابن سيرين واي فلاب عبد الله بن ابراهيم
السابع الكمي ان الحلح لا حلح حتى يجد على طهارا رجلا لقوله تعالى ولا يعضلوهن
لديهنوا بنقض ما سمعوهن الا ان ما بين يفا حصة بنيرة وقال الطاهرية

لا يجوز الحلح الا بشرطين اذا كرهته المراه وخافت ان لا يوفى حقه وخافت ان
تفضيها فلا يوفى حقه فلها ان تفدي نفسها منه تراضيا ولو جمع ما ملك
وقالت طائفة لا يجوز الحلح الا باذن السلطان وعن ابن سيرين قالوا يقولون
لا يجوز الحلح الا عند السلطان وعن سعيد بن جسر يفتاه ومسلم عن الحسن بن
ذكر ذلك في المحل وقال طائفة لا يجوز الحلح الا ان يقول المراه لزوجي لا اقطع
لك امرا ولا اغتسل لدي من حنانه وقالت طائفة لا يجوز الحلح الا مع شؤره واعراضه
ولا سمع نعيها حدود الله تعالى ذكره في التمهيد والمحل ورعوا قولهم تعالى
فلا جناح عليهما فيما اتدت به بنسوخ بالاسين والسبع انما يكون عند الاحلاف
وتأخر ما راجع الناحية ولم يوجد واحد منهما لانها اذا خافا ان لا يفيما حدود الله
فقد صار الامر بنسوخا اليها حقا وفي الآية الى زعموا انها ناسخة الامر
بنسوخ الى الزوج ما رآه الاستبدال وقال في المحل ويعقلوا انما كادت
توكل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اما امرأه سألت زوجها الطلاق
من غير ما بأس حرام عليها راحه الجنة وكادت اي هربت رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال المستزعات والمكلمات هن المائعات قال الحسن لم
اسمع منك ههنا قال ابن حزم ولا منافاة بين الاسين والماية انه النسا يحرم
احد من صداقها امنا ونهانا وليس فيها نهي عن الحلح ولا ذلله قال ابن المنذر
الحواشي قول عامة أهل العلم والمراد الخوف المذكور في الآية العلم قال ابو عبد
والسفي قال ابو محمد الصالح

اذا مات فادفع لاجنب كرمه تزوي عطاي يقدموني عروفتها
ولا بد في في الفلاة فاني اظاف اذا ماتت ان لا ادو فقها
اي اعلم والحقوق ولما دفع ان لا ادو فقها **قوله** فاذا فعلا دلل وبعث
طلقة باسمه وهو قول عثمان وعيا وابن سفيان وفيه يقول الحسن وابن المسيب
وعطاء وسرج والسفي وسيرة روت ومجاهد وابوسلمة والجمع والرهق
والا وراعي والمزوي والحول وابن حزم وعنده ومالك والنسائي
في الجديد وعليه الفتوى ذكره في البسيط وقالت الطاهرية نطقه رجعة

ليس بطلاق قال ابو محمد بن حزم وكذا ليس بنسخ اذ كل واحد منهما استلوت عنه
والسنة الثانية اثبت انه طلاق فاحرمه البخاري عن ابن عباس بن امراءات بن
قيس قال له عليه السلام اقبل احذقته وطلعت عليها بطليعة واعرض ابن حزم
علينا وعما المالكة فقال لا يجوز له ان يعلموا بهذا الخبر فانه من رواية ابن عباس
ومذهبه الذي صح عنه انه صح واذا عمل الصحابي خلاف رواية دل على صحة كما
قالوا في رواية ابن عباس وعما ليسه رضي الله عنهم من مات وعليه صيام صام عنه
وليه وانه مزبوع رواه مسلم قلت انما لم يعمل به هنا لئلا يلبس افوك منه عنده ونقول المراء
عما يتوقع فلا بد من صحة وانما تركناه روايته في الصيام عن الميت كذبت مقارن
له ونقول ما في لبيان الاصول وقواعدها وان كان طريق الصيام عن الميت افوك
ولان تركه العمل به يزيل عما نسخ اذ لم يكن لمعارض افوك منه عنده بل كان بركة
بغير دعوى المعارضة لانه لا ينسخ الصحابي ان يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويعمل بخلافه بلا شبهة لما في ذلك من تنسقه ولان الواقع لو كان رجعنا بردها
لربما نفقد الامر كما ان عاين صوغه بالنقص وعن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم
جعل الخلع بطلقة واحدة وما استاده عباد بن كثير السني ولا يصح ذكره عند الحرس
كتاب وذكروا من الامة السرخسي في المبسوط ورحم ابن عباس لا قول الجاهل
وقال ابو نورا ان خلعها بلفظ الطلاق فله الرجعة وان خلعها بلفظ الخلع فلا رجعة
له وان شرط في الخلع رجعتها في الخلع وبطل شرطه وبه قال ابن حنبل وهو اصر
الرواية عن مالك وقال الساجي بطل الخلع وسقط رجعتها ذكره عنه في الفقه قلنا
لهولا نفشد سنساده عروضة فلذا بالشرط القاسد كالتكاح **قوله**
فان كان السوز من قبل مرة لنا ان نأخذ منها عوضا وان كان السوز منها
لهنا ان نأخذ منها العطايا فكلنا في باب الطلاق من الاصل وفي الجامع
الصغير باب الفضل ايضا ولو اخذ المرأة حرة الفضا وكذلك اذا اخذ عوضا
والسوز منه وفي المهند وحوز مالك والساجي الخلع بجميع ما لها اذ اثار السوز
بها لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اعدت به وكذا حصة بنت سهل وعمر لانه
احصيه بنت ال عبيد انها اخلعت كل شيء فلم ينكر ذلك ابن عمر وقال ابن عمر وابن عباس

119
لا يأس ان نأخذ منها الاثر مما اعطاها وهو قول عمر بن الخطاب وابن عمر وابن
قال عمر بن الخطاب نأخذ منها حتى فرطها وقال مجاهد وابن عمر نأخذ منها في عفاص راسها
وفي الحلي وذكره عابن طالب والحكم بن عتيبة ومجاهد بن سليمان وسنن بن مهران
ان نأخذ رادة عاينا اعطاها وفي المهند وهو قول الحسن وعطا وطاووس لما
تقدم من قوله عليه السلام في حديث جميل انما الرادة فلا وهو رواية المذرك
وبه قال ابن حنبل وعن ابن المسيب والسبي لا نأخذ منها كل ما اعطاها واذ اثار
السوز منه وهو بخلافها قال الزهري ومالك لا يحل له ان نأخذ منها شيئا
بان كالحامع ذلك لزم الطلاق ويرد ما اخذ منها قال ابن حزم وهو لنا فخصه
لانه ان لزم الطلاق وجب ملك بدمه وان لم يجب ملك ما اخذه عوضا عن صداها
لم يخلو وقال الا لمزون اذا كان السوز من قبل الزوج لا يجوز اخذ الفدية
وخالفوا افعالنا ذلك وما رواه ابن القاسم عن مالك كقولنا وهو من ذهبه
ذكره ابو عمر بن عبد البر في المهند وابن طالب في شرح البخاري وفي السنن الكبر
للبيهقي ان امرأه طلقها زوجها عاين درهم فرفع ما امر فقال يا عبد روجك
طلاقا سقا واجازته من عرفه ولا نأخذ منه ما لم يرضى فكان معناه ان النبي
لو وجد فيه لادل عاينه طلاق في العهود بخلاف العايدات عاينا عرف في
اصول الفقه كالبيع وقت النكاح والنهي عن تلقي الجلب ونوع الحاضر للبادي وعز ذلك
وليس في اية النساء في الخلع ولا ذكر له وانما فيها اخذ من صداها انما نسيها
وهي لنا وكذا اخذه غضا وبه وانما بالضر والاراء ولا كلام فيه وسئل ذلك في
الحلي ذكره ابو محمد بن حزم وقال ابن المنذر بهذا من قوله خلاف ظاهر كتاب
الله وخلاف ما اجمع عليه عوام اهل العلم وخلاف الحرام الثابت عن النبي ولا احتسب
ان لو قيل لا يرك اجهد تنسك في طلب الحكام لم يكن اعظم من ان ينطق الكتاب
بحرم فيقال له مقابل بالخلاب نفا فنقول بل كوز ولا يجز عا رده ونقول لما اذا
له ان نأخذ ما لها اذا طابت به نفسها عا غير طلاق جاز ان نأخذها عا الطلاق
قال وهذا غلط كثر لانه محل ما حرمه الله في كتابه من ابواب المعاريات على ما
اما من العطفة بغير عوض فحوز هذا القائل ان نسبه ما حرمه الله من الزنا

في كتابه من ابواب المعاصيات بما اباح من العطاء المباحة بغير عوض فسيب قوله
نعم فان طين لكم عن سبي من يقتل بكنهه هتافا بما حرم الله تعالى في قوله
ولا حمل لكم ان تاحذوا مما اسموهن سنا الا ان خافا ان لا يسموا حذود الله اسمي كلامه
وهذا كسر او يوه بها اسأله من الجمال والظاهر في قوله خلاف ظاهر كتاب الله
هذان منه اذ ليس في جواب الله تعالى عما حرم ذلك ولا هو ظاهر منه ولكن في الفاء
من عن الخلع ولا ذكر له وانما فيها النهي عن احدي من صداقها انما سبنا ونصنا
والمراد بذلك ان تاحذه بالقبض والضرب والاكراه كما ذكرنا لا بالعقد عن
تراض منها ولا كلام في الاكراه والقبض وقوله وخلاف الخبر المأثور عن رسول الله
عنه صحيح وهو جليل منه سانه ان الاحاديث الواردة في الخلع كلها فيما اذا كان المنيول
والمراد منه من الساقطة ولم يرد حديث في الخلع بالشئ من جهة الزوج دون الزوج
اضلا مثل حديث جليل من سلول وحدث حسنة بنت سهل وعجزها كما ذكرنا في
نظرها ومن غيرها فان مخالفة الخبر المأثور في ذلك وضرب ثابت امرأه وكسرها
وكسرها بغيرها كما روت عائشة في حديث حبيبة والضرب بين الزوج ولست يد
الزوج وكسرها بغيرها دليل ظاهر على بغير الزوج وكسرها بغيرها وذلك نشوز
وجوز له رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ صداقها لما سألته وقوله فسيب
فان طين لكم عن سبي من يقتل الابه بما حرم الله في قوله ولا حمل لكم ان تاحذوا
بما اسموهن سنا الا ان خافا ان لا يسموا حذود الله قال ثم غلط بالوعد فقال
ملك حذود الله فلا يعتد بها ومن بعد حذود الله فاولئك هم الظالمون وعي
بين حقه انكاره على اي حيفه في هذه الآية دون غيره من العلماء فان الخلع عند
عدم الخوف جائز عند عامة العلماء كمالك والشافعي والحنابلة وما
حالف فيه الا الظاهرية بغيره وما رواه عن ابن جبريل ودعوى الدنا في الخلع وذكر
الفرق بينه وبين الفطرية بطب النفس دليل على عدم معرفته بالربا لان الدنا هو
النفل الحالى عن العوض المستوط في عند معاوضة المال بالمال فهذا لا يصح
في الخلع لان البضع ليس مال حي يحترقه ربوا الفصل في البدائع ولان الزوج
استق طلاقها بغير رضيت به وهو من اهل الاستطاط وهي من اهل الرضى

محور في النضا فلما كانت لسانه عن اهل العلم المراد علمه ذلك الكلام وسعه في ذلك
ان يقال وتعلق بحدث ثابت بن قيس فلت واما اول مخالف له قال عليه السلام اما
الزناؤه فلا وهو يجوز له اخذ الزناؤه وقال ابن جبريل ان ات بباحته ففضلها
بالضرب والمضيق عليها يجوز الخلع يجوز الخلع مع الاكراه للامه وهو نظير قول من
قال لا يجوز الخلع الا ان تحذوا بغيرها رجلا ولا من ابن جبريل في حمله بنت سلول
ولا من السهني بنت السلول بلام التعريف في عدة مواضع منها وميرفت بنت
عند الله بن ابي سلول وفيه فرددت عليه صدقته وزادته في حسنة ثم تزوجها
ابن كعب بعد ذلك خرج بها الى الشام فتوفت هناك وفيه ان عمر بن الخطاب
امر بامرأة لا مات كبر الذيل ثلثة ايام ثم اخرجها فقال لها انت زات معاليك زات
الراحة الا في هذه الايام وقالت تسرت بزوجي فقال عمر اظلمها ولو من قوطها
واضلمت في قوطها لا انا ولا باب الالانث ولا فان ثابت اذا سبب سفل
قلب رسول الله وصل بمصاهه لا اوافقه ولا موافقي وعن ابن عباس رضي الله عنهما
انه قال لو كان الخلع طلاقا لدم ان يكون الطلاق اربعا ومع ذلك السامع في الدم
قال في النهاية والجمع الحريد وعليه الفتوى وجبه ذلك ان ذكر الخلع يرفع لا الطلاقين
الذكورين ويكون دللها اولا بغير عوض ثم ذكرها بغير عوض ثم ذكرها بالثبته بغير عوض
او انه طلقها بثلثة ايام ولهذا قال فلا حمل له بعد ذلك في روجاؤه فلا يلزم من حمل
الخلع طلاقا في سري الخلقه الرابعه ذكر ذلك صاحب البدائع قال الصنف في سري
الحماري الحديثه ارض ذات شجر قاله ابن فارس وقال الهروي الحديثه كل ما احاط به
البناء وهي البستان وقال للقطعي من الخلع حديثه وهو شعبة لسانه عن ابن جبريل
الحسن قوله لا يكون الخلع الا من السلطان قال اخذه من زناؤه وكان والبالع وعلى
رضي الله عنها وقوا الاعرج وحمزه الا ان خافا بغير النساؤه فراه عند الله الا
ان خافوا ففعلها بن المرائين مع قول الحسن ورياد والعقاص الخلع يقتض اطراف
الذواب ان يصفيه في الصنف في ولا ياحذوا مما اسموهن سنا اي غصبا وعدوانا
الموافق مذهب انا به فينبغي له ان لا ياحذوا مما اسموهن سنا اي غصبا وعدوانا
الخلع في ايه النسا كالان ايه السفره ثم الخلع جائز في الحيف والتفاسير والطهر

لانه حينئذ يكون قد تولى محار كلامه وفيه تخفيف على نفسه
مثله لا صدق فضا لما عوف وقد ذكرناه غير مرة ولا حاجة لذكر
في مسله الاصل فانه لو قال ان سكك عن طلاقك فانت طالق
فسكت طلقت والجواب عن قوله انت طالق اذا شئت ان
الامر صار سريها فعلى تقدير الوقت لا يخرج الامر من دها وعلى
الشرط المحض يخرج فلا يخرج بالسك وكذا في مسله الكتاب
لانفع المعلق بالسك وفي المسكي لو قال لها اذا اطلقتك فانت
طالق واذا لم اطلقك فانت طالق فانت قبل ان يطلق يقع
عليها طلاقا لانه لما مات قبل التطبيق صار حائسا في الميم
المايه وقع عليها الطلاق بالميم الماينه وهذا الطلاق يصلح
شرطا في الميم الاول لانه وقع بكلام واحد بعد الميم الاول فيجوز
في الميمين جميعا يقع عليها طلاقا ولو قال اذا لم اطلقك فانت
طالق واذا اطلقتك فانت طالق فانت قبل ان يطلق يقع طلقة
واحد لانه لما مات قبل التطبيق صار حائسا في الميم الاول
فوقع الطلاق وهو لا يصلح شرطا في الميم الثاني لانه وقع بكلام
واحد قبل الميم الثاني والشرط تراعي المستقبل لان المار
ولم يذكر فيه خلافا وعلى قياس قولها ينبغي ان لا ينتظر موت بل كما
سكت بحيث في قوله اذا لم اطلقك فانت طالق ولو قال
انت طالق ما لم اطلقك انت طالق فم طالق من التطلقه دون
المعلقه اذا قاله موصولا له وفي قاضي خان انت طالق ثم قال المطلق
والقياس ان يقع في المدخول وهو قول فولا نه قد وجدنا

لم يطلقها فيه وان قال وهو ما ن قوله انت طالق قبل ان يفرغ من كلامه
ووجه الاستحسان ان زمان التمسكتي عن يمينه لان من حلف
بقصد يمينه التزود بالحنث واليمين تعقد للبر ولا يمكنه تحقيق البر
فيها الا ان يجعل هذا القدر مستثنى واصل الخلاف فم حلف لا
يسكن من الدار وهو ساكنها او لا يركب هذه الدابة وهو راكبها
او لا يلبس هذا الثوب وهو لابسها فاحذف النقلة من ساعته او
نزل عنها من فوره او نزع ثوبه للوقت لا حنث عندنا وعند حنث
وعند المسائل واجناسا تاتي في الايمان ان شاء الله تعالى في قوله
ومن قال لامراه يوم اتر وجك فانت طالق فترجها ليل او نهارا
طلقت لان اليوم يذكر ويراد به بياض النهار كقولهم يذهب يوم
القيم ولا يشعربه وكالوقال الله على ان اصوم يوما او اعتكف يوما
ويذكر ويراد به مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يومهم يومئذ
دبر ومن فر من الزحف ليل ملحقه الوعد كالنهار وقال الله تعالى
ولكم شر يوم معلوم وقال الله سبحانه وذكرهم بايام الله اي
باوقات بعاده وعلامه ولم يخص النهار دون الليل في الحديث
تلك ايام الصرج اي اوقاته ولا يختص بالنهار دون الليل قال
امرو القيس ويوم علينا ويوم لنا ويوم نسا ويوم نسر
فاذا قرنا يمتد كالصوم والاعتكاف والامر باليدرا ديه بياض
النهار يعني من طلوع الفجر لا بد لك المعيار وهو البتة وان قرنا به
مالا يمتد براديه مطلق الوقت وبه قال مالك وقال الشافعي
هو لبياض النهار والطلاق من هذا القبيل فننظر الليل والنهار

نصبت عا انا منهم فخلصه منهم الرضا بدي من الحنيفة صنف احصا علوم الدر قد ذكر
فيه مناف الامام الى حنيفة رضي الله عنه واطب في رده والساعليه بالعلم والعبادة
والزهد والورع مالا من لغيره وذكر ان عطية في نفسه في سنوره الكوثر
ونصف قوم من المحسنين كالمزالي لا ان الشمس نفس ابدية والحرم عينا وخواصه
والعناد ساداة وذلك عند موته وكفره بامور منها قوله للشيخ الملقب اربع من
نقد العالم ووجه قول عامة العلماء انما لم يفرق مذكر المال فلا يلزمها منه المل ولا
عنه لان وقوع الطلاق لا يستلزم المال الا مالا للزواج الصحيح ولم يوجد وان قالت
خالفي عا ما يدرك من المال او ما يثني من الماع ولم يكن كمالها ولا ستمائة
رأت عليه منها وفي الاكاريد ما نصت من المسمى ومصلحة في المحيط وفيه لوجها
عا ما يدعى من ثمن او ما منها من ثمن فله ما فيها وان لم يكن منها ثمن فلا شيء لاهلها
لم يفره بتمسك المال وفي قاضي خان لو قال لنا اطلق عا او ما سبت فقال اطلق
لا يقع الطلاق لانه يصير مستردا يستنقصا وهو محال وان قال ما لم يمت
اطلق ذكره الرواية انه يقع وفي كتاب الطلاق امر لانه لان المقدر لا يقع الزناؤه
وان قال اطلق نفسك ولم يدر ما لا دلل حواضر راذه انه يقع طلقه بانه وفي المسمى
لا يقع ولا يكون حلقا الا مال الا ان يولي الزوج الطلاق بغير مال ولذا لو قال
لغيرها اطلق امرأ فلنفس له ان حلقها الامال وذكر محمد بن سماعة عن محمد انه يكون
طلاقا باثباته لغير مال وبه اخذ المراسم وفي الذخيرة لو امر امرأه باحلق هو عا
اربعة اوجه الاول ان يقول اطلق نفسك بالف او عا الف فنقلت ولم يسل الزوج
بعدة حلقك ففيه روايات عن اصحابنا والحنابلة انهم يثبتون ان الواحد سولي الطلق
اذا كان البذل مقدرا وهو الحمار والوجه الثاني ان يقول لها اطلق نفسك
او ما سبت فقالت خلع نفسي عا لاذني ظاهر روايه اصحابنا لا يمتنع قولها وما رواه
ان سماعة بن ميمون اخذ بفض المساج بئاعا ان الواحد سولي طلقه اذ لم يكن
البذل مذكورا مقدرا وفي ظاهر الرواية لا سولي اما لو قال لها اطلق نفسك بغير
ذلك فقالت خلعك لم يحل لانه طلاق باين واما لو قال اطلق نفسك ولم يرد
فقد دلح الاسلام في سحره انه يتم بقولها خلعك فالذي قبله وعن الشيخ

الامام اني محمد بن الفضل اخلفت الروايات عن محمد بن عمار قوله اطلق نفسك
قال وعن حنيفة فهو بمنزلة قوله بغير شيء وما ذكره شيخ الاسلام فهو المروي عن
ان حنيفة وعامنا ذكره المضل سكل بما لو قال لعنه اطلق امرأ فخلعها بغير عوض
لا يقع ولم يحلقه عند طلق امرأ بانياء والنفق بينهما ومن الاجبي ان العوض اذ لم
يذكر يفسد حلقه عا التوكيل في خلعها لانهما يصير مستردا يستنقصه جعل حازا
عن الطلاق بغير عوض وما هو الاجبي في التوكيل اذ العقد لا يتم وحده بل به
وبالمراة فلم يكن الواحد مستردا يستنقصا لم يحل حازا عن الطلاق ثم على روايه
ابن سماعة لو قال لها اطلق نفسك فقالت خلعها بالف لا يتم ما لم يسبق الزوج لانه
فرض المهر المحرم وقد اتى بالطلاق لانه تعلق بالقبول عا المال وعلى هذا
الوجه بالطلاق اذا خلع لاسع عند البعض وان كان قبل الدخول لانه فرض البتة
المحرم دون التعلق فاحلف صحت النكاح وفي جوامع النفع لو قال بعتك نفسك
بكرا فبعت فان خلعها ولو لم يدر البذل في روايه هشام وابن سماعة عن محمد كذلك
وعن الكوفي والى العام انه ليس خلع وذكر في موضع اخر انه يقع به الطلاق البائن
ولا يبرأ الزوج عن المهر وعن ابن سلام بمراد الزوج وهو اختيار السهيد حسان الدر
في المساوي وفي النساوي ان نكاح الطلاق يقع ولا يبرأ الزوج من المهر وان قال
اطلق نفسك هكذا فقالت يا المجلس فقلت لم يحل عا وكذا لو قال اطلقك هكذا فقال
فقلت فلو لم يدر البذل كان سؤالا وطلبا خلع حتى لو قال خلعك هكذا سوف قل
فيقولها فقلت يا اصيل وفي غيره عن محمد بن سماعة لو قال اطلقني عا
وفي النساوي استر نفسك بتي ولم يدر ما لا فقالت استر لا يقع خلاف قوله
اطلق نفسك بتي فقالت اخلعت ولو قال اطلقني هكذا فقال طلقك فهو جواب
وقيل ابدا ولو قال عا حواها طلقك بالنسبة هو ابدا لا طلاق ولو قال
خلعك هكذا فقالت نعم فليس بتي فانها قالت نعم خلعني ولو قالت رضىت ان
احرق عا وكذا لو قال طلقني هكذا فقال نعم فليس بتي لانه وعد خلاف قولها
انا طالق بالف نعم تقع فانه قال نعم ات طالق بالف ولذا من الزوج ولا
يصح الرنادة بدل الخلع كذا الدم ولو كانت وقعت له مهرها لم يخلعها على مهرها

ان طن ان لها علمه مراحب علمها ان ترد مثل منزها لامر مثلها فان كان يعلم فلا ينبغي له
وان قال بما مزل في ذمتي وليس ردت عليه فاما من من المهر وعلم متاع
في البيت وليس فيه شيء ردت ما احدث وان وجد في البيت شيء فله ذلك لا عذر
وليس له عا المرأة من لسانها وسوارها وحليها وفي المهر علمها فاما من علمه اسم
المتاع وقال الماضي من الكتاب ردت عليه منزها لقولنا وان قالت خالفي عا ما
في يد من المال ولم يكن في يدها شيء ردت عليه منزها الميوض وعند النكاح في
علمها مهر المثل وعند ابن حنبل في علمها ما يطلع علمه اسم المال فلما سمعت
مالا لم يكن الزوج راضيا به والى ماله جاتا ولا وجه لا الحجاب المال او قيمته لهما
ولا لقيمة البضع وهو مهر المثل لانه عرف مفهوم عا ما ماله وهذا الوارد في قبل
الدخول او ارضعت من يفسد به نكاحها او فلتك نفسها او فلتها اجني لم يجب
للزوج عوض عن بضعها ولو وطئ بشبهه فالمرزها دون الزوج فلا يجوز اجاب مهر
مثل علمها لانها لم تنوت علمه ماله فتمه خلاف النكاح عند عدم التسمية او
لتسمية ما ليس مال لان المضع مستقوم عند الدخول ولا يجوز اخلاوه عن المال
ولان اجاب مهر المثل عا المراتم بعهد في السرع فلا يضر المهر ولا يعرف
مهر المثل عسره جدا واجاب ما يقوم البضع علمه سهل منسرف كان اولى خلاف
الاقرار بالمال لانه ليس له موجب اصلي يضر اليه خلاف الخلع قلت اجاب رد
المهر الذي كان بدلا للمقوم لغرض المقوم بقدر لاسيما اذا كان بعتر شرط
فيبيع ان يجب علمه ما يصدق علمه اسم المال واقله درهم لما عرف في الاقرار
فكان يذهب ابن حنبل اوجبه ذلك من بقيقه المذهب **قوله**
ولو قالت خالفي عا ما في يد من الدراهم او من دراهم فنصل ولم يكن في يدها
شيء يعني من حشر الدراهم فعلمها ثلثة دراهم وبه قال مالك وابن حنبل وقالت
السابع يجب علمها مهر المثل وفي جوامع الفقه ردت عليه منزها وفيه ذكر
في الاصل انه يجب علمها ثلثة دراهم قال وما قبل ما تقدم انها لم تقبل من الدراهم
ولكن قالت عا ما في يد من المال فان كان في يدها ثلثة دراهم او التزم في له
وان كان اقل فكل له ثلثة دراهم ولو خالفتها عا دراهم فعلمها ثلثة دراهم لانها

اقل الجمع وفي الدماء شك وفي الخواشي الاصل ان العلم اقل من عدد من كلمات
كلمه من الجمع العلم ان زاده ونبي محم بدو ثقات للسيف لقوله ان كان في يدك
دراهم او دراهم بعينه خروفا قال من دراهم او من دراهم ثقات للسيف لان العلم
يعم بدونها وفي مسلم الحجاب لا يعم بدون من قال فان قيل ينبغي ان يحسب علمها
درهم واحد لان الجمع اذا دخله لام التعريف يصير للجنس كما لو ظف لا يزوج النساء
او لا يستري العبد فانه كمن بالواحد والواحدة ام اجاب بحجابه فاستد
فقال انما يضار الى الكس اذا المكن العمل بالكس وهذا لا يمكن العمل به بالاضافة
الى ما في يدها لان كل الجنس من الدراهم لا يكون في يدها فاذا خالفت التعريف
فلا بد من اعتبار صيغة الجمع اسمي فلام اصحاب الخواشي قلت لام التعريف اذا دخلت
عا الجمع ونفرد جملة عا استغراق الجنس وكل الجنس فاذا ذكر لا يلغى بالاجماع بل
كل عا اقل الجنس وهو الواحد والتفرد حقيقي كما في قوله لا يزوج النساء او لا
لستري العبد فان زوج جمع النساء وشرا جمع العبيد سعد وطفا لما ان جميع
الدراهم لا يكون في يدها وشري كما لو قال ابت الطلاق او ابت طابق الطلاق
فانه كمن عا اقل الجنس وهو الواحد لان ارسال الملائك حرام وقد عرف هذا
من اجماع ومستم من قال انما تصرف لام التعريف الى الجنس اذا لم يكن م معهود وهذا
معهود وهو ما في يدك ولان التعريف انما يطل معنى الحقة اذا كان المقصود ما
دخل عليه لام التعريف اما اذا كان بنفس التعريف لا يطل لاسيما عند العموم وهو كلمة
ما قلت للام الداخلة عا الجمع روي في الجنس قوله لا يزوج النساء ولا استري
العبيد والاعلم الناس تحت بالواحد ولم يراع فيه اقل الجمع وهو المثلثة وفي يوم
لا احمه الامام او السهوي والسنين او الا عماد اعني اوجنه عشر من كل جمع
وفي مسلم الحجاب اعني اقل الجمع وهو المثلثة والصابط في ذلك ان الاعمار
او لا للعهد اذا كان هناك معهود للجنس عند عدمه فهذا اذا كانت اللام
معروفة بعينه وان كانت زائدة غير عارضة فدخلنا خروجها فنقول في قوله
لا احمه الامام واخوانها فهذه الصفة معهوده في العشرة لان ما زاد على العشرة
لا يسمى انا ولا سهوا بل يقال احد عشرة يوما وشرا وعهد ما يدرك

فما بعد عاده وفي قوله لا تزوج النساء ولا اشركي الصيد لم يوجد يهود
فانه لم يبعد تزوج النساء عدا ولا شرا العبد بالعبد محل على الخبر عند عدم
العهد وفي قولها خالعي عانا في يد من الدراهم لم تكن اللام معرفة بل هي راء
كقول الشاعر يا عذام العزم اسرها حراس ابواب على قصورها
سأله ان يا موصول في يد صليتها ومن الدراهم بمول الضلع وحكمه الصلح
والموصول يعرف بصلتها وضع لوصف المعارف بالجل ولهذا شرط ان
تكون الصلح معروفة عند المحاط فيستوي فيه المقرنف وعدم المالوق لا
اكله حنا او الحن او زمانا او الزمان وكلمة من المنبر لقوله تعالى فاحسبوا
الرجس من الاوتان اي الرجس الذي هو الوثن او الاوتان وبان ذلك الامار
ان شاء الله تعالى وذلك ابن الصانع من الشافعية في السائل ان اللام اذا
دخلت المخرج جعلها الخمس لقولنا لكن استراطهم المصلحة من كل صنف الركاة
الا الفاعل من عليها كالف ما ذكره ابن الصانع يدل على الخمسة فوكم لا من
الفا والم لا يكره للجبال ولا يؤذ الذئبين فان ذلك متاؤل الواحد لكما عدا
ولا يشرط فيه الجمع بالاجماع وفي الجماع قال ان كان في يد من الدراهم المصلحة
دراهم في يده اربعة حن في خمسة وحصل غير المستوي بقض الدراهم لا درهم
كلاهما اكلع والوضع ان كان يعرف ما فالعرف ظاهر لانه لم يقدم عموم ما وكان
من للتبعض وان كان الوضع ما وهي بوحدة بعض مع الوجبة فالعرف ان
المميز قد حصل بالمستوي لانه من جنس المستوي منه فلا حاجة فيه الى التميز فحات
من للتبعض فاما خلاف سئل اكلع خلاف ما لو اعطى عبده عانا في يده
من الدراهم فقبل العبد او تزوج امرأة عانا في يده من الدراهم ولم يخرج
يد العبد شي ولا يد الزوج شي يجب على العبد قنمة نفسه وعلى الزوج
مهر متلها لان الزوج في ذلك قيمة العبد ومهر متلها فيضار اليها عند
جهالة المسمى فالوا عتق او تزوج عانا او حرر وهذا الاكوار استراط
مدلها على الاجبي خلاف اكلع والصلح من دم العبد عانا عرف **قوله**
وان احلف عانا عبدها اتق على انها بريرة من صيانة او اباة لم يرا عليها

١٤٥
تسلم عينه ان قدرت وتسلم قنمة ان عجزت لانه ينبغي سلامة ما راك لا يسه
وقد سلم نفسها لها فسلم العوض له وفي الجماع استراط الامانة في موضع
الضمان باطل فاستراط الضمان في موضع الامانة فاذا كان شرط ما طلاقا
لفوا واكلمع والمبرعات لا يبطل بالشروط الفاسدة عانا ما في النوع
ان شاء الله تعالى وعند الشافعي يجب في الابن من المثل وعند مالك لا ضمان
عليها وقوله عقد نقا وضه يعني من حاشها واد اقال طلعت ثلثا باللف
بطلتها واجده بعلها ثلث الالف ومن يقول الشافعي لان العوض ينقسم على
العوض والباي يجب الاعراض عند الكل والطلاق باين يوجب الدل وعقد
مالك يقع بالالف وعند ابن حنبل يفرس وان قال طلعت ثلثا على الف
فطلعت واحدة فلا يفي عليها عند اي حنيفة والواقع به رجع وهو قول ابن حنبل
لقوله في النكاح قول مالك ثا تقدم وعند اي يوشف ويحمد والشافعي في يده
النكاح ونوزع وقال العراقي في السبي قال ابو حنيفة لا يوزع وهو للشرط ودلل
حاصل لانها تستعمل للعوض ايضا انتهى كلامه قلت انما يوزع ابو حنيفة رضي الله عنه
لانه رافعا دايمة بين الشرط والعوض فلم يخف للعوض واجزا الشرط لا يوزع
على اجزا الشرط والدليل على ان حكمه على تسهيل الشرط فذلك الدور على
ان تزورني والدمك عانا ان لم يني قال الله تعالى عانا ان لا اقول على الله الا
الحق وقال ما بعد على ان لا يسرن بالله سنا الاله وقوله عانا ان ياحرق
عانا حج وقوله فهل جعل لك حرجا عانا ان جعل سنا وتنهم سدا وقوله فهل
اسعد عانا ان يعطي الاله وذلك لغيره الاستعمال واذا اصيل واجتمل
لا يوزع ولا ينقسم لاجل جهة الشرط واما قال ذلك العراقي لمصروفه
وتركه الادب لم يجره منه وقد قال امامه الناصر عبال عانا الى حنيفة في
الفقة وهل ذلك ما لو اترع الشافعي ومن ذكر هذا عن الشافعي ابو اسحق
في الطناب وهو شافعي المذهب وفي الكتاب ولهذا لو قال انت طالق عانا
ان تدخل الدار تطلق للشرط ووجه استقارها للشرط انها للزوج ومن
الشرط والجزا لزوم داد الم تزوج فان دلالاتها بتدافع واحدة رغبة

لان الوقوع بصرح الطلاق في المسئلة الاولى لما قالت طلعتي ثلثا مالف كانها
قالت كل واحد من الالف ثلثا لوقال من رد عندك المسئلة علم الف فرد انسان
احدهم سحر الملك للاقسام ذكره في المقي وفي المستوط لوقال لك على الف
لزمه ولو قال مالف لا يلزمه شي فلم يكن الما معوله على وجه قولها انه لا فرق
بين قولك اهل هذا الطعام كذا او على كذا سواء احاب صاحب الداب بان البناء
للعوض ولم يفرض في اقله على الجواب ان معنى السوط ساقا فقال ولهذا لا
يستلزم المجلس فيه وهذا يستلزم في جانبها حتى لو قامت قبل ابعاءه لا يلزمها شي
ولو اراد الزوج الرجوع عنه او قام من المجلس بعد احباب الطلاق لا يصح وكذا
لو منعها من القول فليس له ذلك وفي ما هي خان عليل لما فقال حمل على علي
السوط مستعذر لان التزام المال وتلك لا تسبيل للعلق بالسوط فتصار كما لو
قال بعتك على كذا او قال اجرتك على كذا ولهذا لو حاطبه امران بطلاقها
على الف فطلق احدهما مع نصف الالف اذ اذ ان مهر منلها على السوا ولى
الذخيرة الا انه لا يجب علمها شي على قوله وان طلق احدها فلا رايه في هذه
الصورة فليقال ان يقول لا يلزمها شي ما لم يطلقها جملة وعلل له في الدرر انه
يقال بعتك على ابي ما حجار ولا يقال بعتك باني ما حجار فليست ههنا ممنوع والبيع
ما حجار حايز مستعمل وعليق بدل الطلاق بالسوط حايز تقال للطلاق ولهذا
يجل الحماله في بدل الكلع دون البيع والاحارة ولهذا فرق في السعر الكبير من
الباو على فقال رطل امر فوفا ثلاث سنين مالف دينار م هذا الامام ان سبذ
الامان بعد سنه رد عليهم بلى الدنانير ولو اسهم على الف دينار رد عليهم
الكل للسوط وتقدر العمل بالسوط في الصر من اذ لا فائدة منه وما لا يفتد
من السوط بلفو وهذا لا فائدة لكل واحد في طلاقها وطلاقها بغيرها بل
فاندها في طلاقها بغيرها حسب حصل محارزا عن البناء بعد السوط واحبابا
عن الامان بانه ليس بعد معاوضة وان قالت طلعتي ثلثا على الف ولم يثن
طلاقها الا واحد وطلعتي واحد يلزمها الالف ذكره في الذخيرة
لانها الزمته بان الحرة الفليضة وهو المنصوص للشافعي وقد بذلته

١٢٦
بانا السنونة الكبرى وغيره العبارة واحار المرن الموزع وادفعها ثلث الالف
وقال ابو اسحق المروزي ان ذات عالمه بالخال كما قال الشافعي ولا يوزع
وهو احار ابن سرج ذكره في المقي وعندنا كتابه لقول المزي وفي المرحا
قال انت طالق ارعا مالف فقلت ثلثا مالف وان قلت الدلت مالف
لم يقع وفي السوط قالت طلعتي عشرة مالف ان طلقها ثلثا سحر الالف
تسعي النص ولذا ان فصلت السنونة الكبرى بالواحدة وان طلقها واحدة
ولم يحصل بها السنونة الكبرى اسحق عشرة الالف توزعها على المنسول
وما سبق من بدل وان طلقها ثلثا فالمنسول من نذبه الموزع وعنه
الموزع في العدد المسترد فترد على الملك وفي الجواهر قالت طلعتي
عشرة مالف فطلقها واحدة لا تسحر الالف **قوله** ولو قال الزوج
طلعتي ثلثا مالف او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شي
لان الزوج مارضى بالسنونة الفليضة الا بالالف كله ولو توزع في التا
لم يسلم له الالف ولا يقع شي في مخالفة خلاف قولها طلعتي ثلثا مالف لانها
اذا رضى بان يملك نفسها مالف ذات بعضها رضى وبها قال الشافعي
وابن حنبل وفي الذخيرة لوقال طلعتي واحدة مالف فقال انت طالق
ثلثا ولم يسل مالف وقع الملك بغير شي عندا حنيفة وعندهما يجب الالف
بنا على انه لا يسل جواثا عنده وعندهما يسل جواثا عن المطلوب وان
قال مالف بوقت على قولها عنده وعندهما يقع الملك احدها مالف
وحلى ابو الحسن عنك يوسف انه رجع الى قول ابي حنيفة وروى ابن سماعه
عن محمد انه رجع الى قول ابي حنيفة في هذه المسئلة وهكذا ذكره في الجامع
عن محمد وفيه عنك يوسف اذ لم يسل بيع واحدة سلمه وتكون خطا
وجه قول ابي حنيفة ومحمد الرجوع اليه انه يحس منه مقابلة الالف بالواحدة
بالملاط فلو وقعت واحدة سلمه بول ملكه بغير رضاه ولم يرض بماله
الالف بالواحدة بعد احباب الزوج الثلاث به بخلاف ما لو لم يدر بالبدل
لانه ملن انقاع الملمس مالف واجواب في قولها طلعتي ثلثا على ان لك

يرتفع نكاحها لعدم الاستغناء به وللجمهور وان بين الملكين منافاة
اما ملكها اياه فليصح بين المالكية والملوكية واما ملكه اياها
فلان ملك النكاح ضروري ولا ضرورة مع قيام ملك البمين ولا بقا
له مع المنافي ولهذا لا يجوز ان يتزوج بامته ابتداء ولا بمن ملك
بعضه ولو اشترى اياها ثم طلقها لم يقع طلاقه لزوال النكاح وكذا
لو ملكته او شقصا منه لما قلنا من المنافاة وعمر محمد انه يقع لان
العقد واجبه عليها فيه بخلاف الاول لانه محل له وطبها بملك
البمين فلا يعد عليها وهنا لا محل للعبد وطى سديته والابوين
الا بعد العدة وعقد جديد وفي الدخيرة قال القدر
في كتابه كل فرقة بوجوب الجرم الموبد فان الطلاق لا يلحقها فيها
لانه لا يظهر له اثر واذا وقعت الفرقة بخبر البلوغ وبعدم
الكفاءة فطلقها في العدة لا يقع عليها وكذا في خيار العتق وهي في
الجامع الصغير للكرخي وفي كتاب الطلاق لركن الاسلام في المسنن
على الشافعي وفي الغنة واللعان يقع طلاقه في العدة لان الفرقة
فيها طلاق باين والحاصل ان كل فرقة هي فسخ من كل وجه لا يقع
طلاق فيها واذا خرجت الجزية الى دار الاسلام مسئلة ولم يخرج
زوجها فطلقها في دار الحرب قبل ان يسلم لم يقع طلاقه اش
على قول ان حيفه فلا لها ليست في عهده وعلى قولها وان كانت
عده الا ان من العدة لا تنفع على صا حجبها فيها ولا سكني فاشبه
عدن النكاح الفاسد بخلاف ما لو اسلم وطلقها في دار الحرب
او في دار الاسلام بعد ما خرج اليها حيث يقع طلاقه عليها عند

١١٨
بمهر لوجوب النفقة والسكنى فاشبهت عدن النكاح الصحيح في
دار الاسلام بخلاف ما اذا خرجت مسئلة وزوجها كافرا في دار الحرب
فلا يمكن ايقاع الطلاق عليها تشبيها بحاله النكاح اما بعد ما
اسلم زوجها وخرج اليها او هو في دار الحرب فله نظره فانه يجوز
ان يكون للمسئلة زوج مسلم في دار الحرب ومن نظره حرى تحت
عبد اشترت زوجها لا يقع طلاق الزوج عليها عندها فاذا باعت
او اعتقته وهي في العدة وقع طلاقه عليها ولو قال لها انت
طالق للسنة ثم اشترى اياها لا يقع طلاقه عليها وان جاوت السنة
فان اعتقها ثم جاوت السنة وقع لان حكم العدة نظره بعد العتق
فكانت محلا للطلاق وكذا في قاضي خان ذكر في الذخيرة ولو علق طلاقها
بشرط او انقضت مده ايلايها بعد شرائها لا يقع وان كان بعد عتقها
وقع لانها في العدة اسم على الوجه الاول فلانه ما دام عبدا
فلا نفقة لها عليه ولا سكنى فلا يقع طلاقه وبعد ما باعت او اعتق
فله النفقة والسكنى فوقع طلاقه عليها واما على الوجه الثاني
فلانه ما دام عبدا لها فند حاله لا نظره لها من النكاح لان حاله
النكاح كان الزوج فيها قوما على امراته وهنا بالعكس فلا يمكن
تشبيها بحاله النكاح ونظيره عندها ايضا اذا ارتد الزوج
ولحق دار الحرب يجب عليها العدة فان طلقها المرتد وهو في دار
الحرب لم يقع طلاقه ولو اسلم وقع طلاقه في دار الحرب وانه يخرج
على الوجهين ولو كانت معتدة بعدة الوطى لا بعد الوفاة
لا يقع طلاقه وانما يقع اذا كانت معتدة بعد الطلاق سانه

بعد الزوج ولم يخل خلافاً وسلم في المحظ وقال ان قلت قيل لا يقع
 بعد الزوج مستتر في القول بعده **قوله** ولو قال لامرأه انت طالق
 وعليك الف فقبلت او قال لعبدك انت حر وعليك الف فقبلت عن العبد وطلب
 المراه ولا شيء عليهما عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولذا لم ينفلا وقال لا يحل
 منها الا الف اذا قبل وان لم يسئل ابيع الطلاق ولا العتق وفي المني لو قال
 انت طالق وعليك الف وقعت رجعية ولا شيء عليها لعطف الجملة على الجملة
 كما لو قال انت طالق وعليك الف خلاف ما لو قال طلقني بالف فقال انت طالق
 وعليك الف حسب منع بالف والاكثر مما قولها وحده ذلك ان هذا الكلام
 يستعمل للمفاوضة او الفرق بين قولهم اجعل هذا المبيع درهم ولقد درهم فصار
 كما لو قالت طلقني وذلك الف او قال العبد اعطني ذلك الف او قال لها ادني
 لي الف وانت طالق او قال له ادني الف وانت حر فان الطلاق والعتق لا
 يقعان الا بالمال ولم ان ذلك جملة مستغلة ثامة فلا يرتبط بما قبله الا بدلالة
 اذا الاصل في الحمل الاستيفاء الا ترى انه لو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق
 وصرتك طالق محظوظاً بغيرها لا يستفاد الجملة خلاف وعبدك هذا جنة
 فان جنته سلق بالشرط لانها ناقصة من شرط لان الحرة الاولى لا تصح
 للثاني ولا دلالة في الطلاق والعتاق لقدم امتدادهما في المال خلاف السع
 والاجازة وصار كما لو قال ادني الف فانت طالق او قال لعبدك ادني الف
 فانت حر فانها تطلق في الحال مجازاً وكذا العبد بعتك كائناً قال بمنزلة الامنة
 السرخسي في الفرق ان جواب الامر بالواو يعني الحال فانه قال انت حر في حال
 ادائك فلا يعتق قبله واما الفاقهي للتفصيل لمولهم أبسر فقد اناك الفتوت
 وفي السرخسي لغير لو قال الامام لاهل حصص الف الف وانه امنون لا يامنون
 نالم ينجوا ولو قال فام امنون اموا في الحال ينجوا او لم ينجوا والمعنى ما ذكرنا
 وقال في الاستلام كلامه اخرج جواباً للامنة في الحالين الا ان جواب الامر
 يذكر بحرف الواو لغيره لا حرف الفاقه في جواب الامر يكون بالواو والفاء
 لكن الفاقه في التفصيل والواو محله في الجواب لا تحيل التفصيل وقول

السرخسي جواب الامر بالواو يعني الحال فلا يعتق قبل الاداء منه نظر فانه لو قال
 انت طالق وانت مرضيه فالواو واو الحال ظاهر ومع ذلك يقع الطلاق في الحال
 ولا يوقف على حال مرضها الا بالنية فالتفصيل الصحيح ان الواو جواب الامر
 والامر كالشرط فعلا فانه لا يحل له ما سأل سببونه فعلى هذا خرج الجواب عن
 قولهم اجعل هذا ولقد درهم فان الواو في جواب الامر هذا فرق اخر لا يحميه
 وذكر محمد المستملي في المأذون الذي يفرق بين الواو والفاقه فذكره في السير
 الكبير وهكذا ذكره محمد الائمة السرخسي في المبسوط ولم يذكر في المسلم خلافاً
 وقيل ما ذكره في مسلم الواو قولها واما على قول ابي حنيفة فيمن ان يعتق في الحال
 قبل الاداء وحصلت بها فترى على مسئلة ذكرها في الطلاق وفي ان المراه اذا
 قالت لزوجها طلقني وذلك الف فطلقها يقع الطلاق بغير عتق اي حنيفة ولم
 يعلق بالالف وان خرج جواباً للامر وقيل ما ذكره في المأذون قولهم وقولهم هذا
 العاقل لم ينسئ الطلاق والعتق فقال المعلق بالاداء العتق فهو لخيرته
 وذلك صائب وفي مسلم الطلاق المعلق بالتطيق هو استحراق المال وذلك لاجور
 فان قبل البيع ان من قال لزوجها ان طلقني فلك الف درهم مع العتق حتى لا
 يلزمها شيء بدون التطيق والمعلق به هو المال وقبح تعليقه بقاء للطلاق
 فيسفي ان يقع جواباً للامر بقاء للطلاق قلنا المال يقع من وجه اضل من وجه
 من حيث انه عوض ولهذا جوز ابو حنيفة شرط الخيار من جانبها ولو طالت
 بقاء من كل وجه لم يجز استراط الخيار كالطلاق ولا يحل بدل الطلاق مع
 الاكراه بالاجماع وهو دليل على انه اصل فاذابت هذا بقول لو قال ان
 دخلت الدار فلك الف درهم او ادخلت الدار فلك الف درهم فانه لا يعلق
 استحراق المال بالدخول بله وفي السع يعلق فتمها واذا كان اصل من وجه
 وبقا من وجه وبقا على السببين خطهما فنسبت ان يقع للطلاق قلنا
 بقاء بصرح الشرط لانه اعدام للمشروط في وجوده ومن حيث انه اصل
 قلنا بعدم تعلقه في جواب الامر لانه ارشال في اللفظ ودوران مسلمة الطلاق
 من مسلمة العتق ان يقول الزوج ادني الف وانت طالق تعلق الطلاق منه

بأذا الالف لانه جواب الامر وقد قدرت المسئلة والطلاق به تعليله بالشرط
ووزان تسلم العتق من الطلاق ان تقول العبد لسيد اعطني ذلك القدر
فمنك لا يصح التعليل عند اي حصة ذكر ذلك كله في الذخيرة خلاف قوله خذ
هذا المال واعمل به بخلافه بالكوفة لا يجعل خالا للعتق ولا جوابا للامر لان
الامر الثاني لا يكون جوابا للاول فكان العتق والمنزلة وفيه انما صرح
ما تقدم اول الباب ان المرأة لو سالت زوجها ان يخلعها فترى على الرجل وجه
الوجه الاول ان تقول اطلقني من نفسك بالفاء او عيا الف فاذا اطلقها على ذلك
نفع بقوله ولا حجاج لما قول المرأة اطلقت او فلتك فهو الحار وبصير الزوج
وقد لا عنها بالاحلال والوجه الثاني ان يقول عال او عانا مال ففي هذا الوجه
لا يقع مجرد قول الزوج ما لم يقل المرأة فلتك في ظاهر الرواية وفي رواية ان
سماعة بن زهير قال لا يصح الا بغير اكلع عليها وهل يقع الطلاق اطلقت
المساع فيه قال بعضهم نعم وفيه اخذ طه بن الحر المرقبي وقال بعضهم لا يقع
وهو الا طهر والاستسنة او الوجه الثالث ان تقول اطلقني بغير مال وفيه يقع
الطلاق والوجه الرابع ان تقول اطلقني ولم يرد قال شيخ الاسلام يقع بقول
وعلى قياس ما حكي عن الفضل بن ابان ان يكون فيه رواية عيا قياسا امر الزوج
وقد ذكرناه من قبل هذا وفي جوامع الفقيه الوجه الخامس ان يخلعها على ما
تلك غنمها او محل جاريتها او عانا ما يتركها او عانا شرب او كلاً او مرقعي
او ما قل ما يزوج به او يزوج امرأه ممرها عنه لم يقع التسمية وردت عليه
ممرها وفي المحيط او عانا ما نكحت العام او بريرة من المال والوجه السادس
ان يخلعها عانا ما يتركها العام فان امرت فله ذلك وان لم يترك فلا يصح له
في قول اي يوسف الاول لم يرجع فقال تلزمها رد ممرها وهو قول محمد امرت
او لم يتركها بعدد في الحال فلم تصور عليك وكذا عانا ما تلد اغنا منها
العام او حارستها العام وجب عليها رد ممرها وحدها ولا ذكره في جوامع
الفقيه ولم يذكر خلافه وعلى ما في بطن جاريتها او غنمها او ما على حبلها صح
وله ذلك وان لم يكن فلا ومة قال مالك والفاشي وعند السافعي كذا ممر المل

١٤٩
وبه قال ابن عجيل لانها لم تنس مالا وكجزان يكون رخصا او نكاحه المظن وما
حدث بعده في بطونها للمرأة لانه متناول الوجود لا المعدوم خلاف اكلع
على محل حارستها اذا لم يكن لها محل حب رد ممرها علته لان الحمل مال وقد عثر
ذكر المال ولو وجد العبد المحال عليه نكاحا لا يصرح بشي فلهذا في عرف
الحارسة وما فهم انهم بعدون هذا عينا ستر او ما ما عاب فاجنس بريرة ولو
كانت في ممرها او اخرجت من ممرها لانه لا يفسخ بذلك خلاف المسع والسابع ان يخلعها
عانا ما يخلعها من الممر او عانا ما في بطن عمنها من الولد او ممرها من اللبن ان رخص
من ذلك فهو له وان لم يوجد ردت عليه ممرها الذي قبضته ذكره في جوامع الفقيه وقد
ذكرنا جملة من هذا الجنس قبله ولو اطلقها عا ظاهرا او ممرها من الوسط او النخبة
والنكاح ولو اطلقها عانا وصفا لم يفسخ المهر وهو عا لثمة او ساط وفيه قال الفاضل من
الكتاب له وعند مالك وابن حنبل يجب بغير من الادون وعيا حله او حكمها او حكم اجني
والواجب رد ما اعطاها ولا يلزمها الزيادة حكمه او حكم اجني وحكمها بغير لوانها
عيا نفسها وفيه الفاضل ان طالعها عانا ممرها يخلعها عانا فان لم يتركها برصيه
بشي وحله الفاضل منهم عيا الاستحباب لعدم التقدير وفي الجواهر لو طالعها على
حين في البطن او ممرها لم يبدل صلاحها فالتمسعة عليها لا يخرج الحين وليس للمرأة ان
تخير الزوج عا اخذ الثمرة لانه دخل عا مقامها وقتل سبي المهر عيا الزوج وفيه الفاضل
قال انت طالق منين احداها بالف وقعت واحدة في الحال بغيري واهرى بغيرها
بالف للمقوض ولو قال انت طالق لثلاثا بالف فقلت واحدة بالف وقع
الثلاث بالف وان قالت فقلت بالثلاث وقع ولم يلزمها الالف ولو قال ان اعطيني
الفا فقلت طالق فاعطتني طلق وكذا لو قالت فقلت بالثلاث فقلت في
الجواهر عن مالك وقوي مذهبنا وفيه المستط قال استطالق عا الف فقلت على
الفين فسد البتول ولا يقع الطلاق خلاف ان ادتالي الفا فادت الفين
لوجود الادا الكيفية ولم تستط الموافقة فيه ولو قالت طلق واحدة بالف فطلقها
بثلاثا وقعت بالف عا المقوض ولو سرك في اكلع الرجعة فسد روايان عن مالك
لمعارض المدبر والشرط وعندنا بطل الرجعة كما لو قال انت على عا م على الرجعة

وهو رواية ابن خلدون عن ابن حنبل وحتميل ان يطل الخلع ويصح الرجعة وهو منصوص
 السامعي وعندنا الخلع لا يطل بالشروط النافذة فاصل الطلاق بخلاف البيع
 والاجارة وكلاهما من نفاذ المالك بالمال وبما لا يملكه شرط في الخلع الرجعة
 تستد العوض ومنه البتة وهو قول ابي حنيفة واختاره المزني وهو الذي
 نقله الدرر ولم يصرح فيه ونحوه النسيان الواجب وترجع الزوج لامر المثل قلت
 عند ابي حنيفة بطل الرجعة ولا تستد العوض لان الاصل في الخلع الطلاق ويصح
 طلع المطلقة الرجعية ونحوه القولين عند السامعي لتمام النكاح والثاني المنع
 لغير الختم قلت بطل ما يعلق المأبأة فاذا لم ينع الخلع وقبل دفع رجعتا فاستغنى
 والصيغة وذكر ابو عبيد عن ابي حنيفة انه ينع اخلاعا بالمأبأة دون المأبأة ولو قال طلفت
 عا الف او قال انت طالق عا الف فقلت كفي فان لم تغل عا الف وفي قوله
 ان ادوت الى الف لا تسترط فيه القبول وتكفي وضعت بين يديه عا المذهب الا ان يقول
 ان قبضت الف ولو خالها عا الف الى الحصاد او الدمار فالقبول حاصله ورجع
 لامر المثل فساد العوض قال وقال ابو حنيفة العوض صحيح والاجل ساكت قلت
 نقله عنه باطل بل يحث عنده الى اجله ولا ينفذ ولو قال انت طالق
 عا ان بالخيار او عا انك بالخيار لثمة ايام فقبلت فالخيار باطل اذا كان للرجل
 وهو جائز اذا كان للمرأة فان ردت واخيارها اليك بطل وان لم ترد طلقت
 ولزمها الالف وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وكان ابو يوسف وعمره والسامعي
 واحمد رحمهم الله ينع الخلع ويطل الخيار في الوجهين وانفقوا عا ان الابد اذا كان
 من جانبها فان لها ان ترجع عنه قبل قوله ويطل بغيرها وبما به اجاب ولا يفت
 عا ما وراء المجلس لو كان عا ابنا ولا يطلق بغير ولا يضاف الى وقت لانه نفاذ
 من جانبها فاعبر ابو حنيفة في احكام النفاذ لغيره بخلاف الشرط فيه والدرر فيه
 نقل الخيار للرجع بعد الانقضاء او للمنع من الانقضاء حتى الحكم عا اصل ابنا
 والطلاق لا يحتمل النسخ والخلع طلاق وعنده ان اصارت في المدة مع الطلاق
 ويلزم المال وان ردت لا ينع ولا يلزم المال وقول ابي حنيفة وامر لا يصول احبنا
 فان العقد الذي فيه خيار الشرط للبايع عر سقندة حتى الحكم بالالف

حتى

حتى ان المسترعى لو اعتق البع وفيه خيار الشرط للبايع لا يوقف لانه عاق قبل وجود
 شيب الملك عا ما عرفت وفي الخواص والمال مما يجري فيه النسخ والخيار سريع للنسخ
 اذا كان المال مقصودا بخلاف النكاح لان المال فيه بايع فلا يجوز فيه استعراط
 الخيار من الجانبين ومن قال لامرأة طلفت اسرع الف درهم فلم يقبل فقلت قد
 كنت قبلك فاقول قول الزوج مع ميمنه ومن قال لعز بعتك بهذا العقد اسر
 بالعدو درهم فلم يقبل فقلت قبلك فاقول قول المدعي للقبول وجبة الفرق من ذم
 المطلق وان كان بالمال فالافراز لا يكون اقرا راما للقبول لا بغيره به من غير قبول
 واما القبول للزوج المال اما البيع فالافراز امرار بالقبول لان البيع لا يكون
 الا بالملا اجاب والقبول لانه نفاذ المالك بالمال ولا بد فيه من المنع والتمن فالبيع
 ما اجاب الباع والتمن بالتمن المسترعى فكان انكار القبول وهو عا ميمنه بعتك
 اعترافه به فلا يقبل منه وفي الجامع الصغير لفاضي خان لو قال بعتك طلاؤك بالف
 اسر فلم يقبل فقلت قبلك فاقول قولها كما ينع العوض ولذا لو قال بعتك
 بعتك ففسد اسر بالف فما يقبل فقلت قبلك فاقول قول القيد ولو قال اسر
 اسر بالف ولم يقبل فقلت قبلك فاقول قول المولى وهو الطلاق والمضى ما ذكرنا
 ولو قال طلفت اسر وقلت ان شاء الله ذكرنا افراز الاصل انه لا ينع وفي المسح ولو
 قال طلفت ان شاء الله اسر ولو قال كفت فقلت لك انت طالق لثان ما الله وكذا
 في المستبينة كان القول قول الزوج لان الطلاق المصلي لا يستلزم احكام له وفي الزخيرة
 لو قال بعتك طلاؤك لم ينع ثم لم يقبل اسر بخلاف حال القيد حيث ينع اذا نكح في
 المحرط قالت سالتك بثلثا بالف وطلعت واحده وقال الزوج سالت واحده والقول
 لها والبيته له **قوله** والمباراه فاخلع كلاهما سقطان كل حق لكل واحد
 من الزوجين عا الاخر مما سقطان بالنكاح عند ابي حنيفة وقال محمد لا يسقط الاثنا
 سمياه وابو يوسف ينع في الخلع ونع ابي حنيفة في المباراه وفي المدونة المباراه
 المتاركة والخلع عن جميع ما لها والنفذ عن بعضه ولو خالها قبل الدخول عا
 من مالها سقط مهرها وان كان ذلك المهر ما فيها لا يسقط وقال ابو عمر النمر
 عن مالك المحلقة في الاصلعت من جميع ما لها والمفتد به هي الى امدة بغير ما

لا يقع عقد الا بوضوح وعنده محمد وعنده الشافعي

والمباررة هي التي تبارت روجها قبل الدخول فقالت قد ابرأك مما كان يلزك من صدقي
 وسنفي الخلع عند أي حنفية براه الزوج من المهر إذا لم يكن المهر مبيوضا كان قبل
 الدخول أو بعده وإن كان مبيوضا فمقتضا براه المرأة عما تستوجب الزوج عليها
 بالطلاق قبل الدخول وسنأيلها وخو اربعة اولها ان خلعتها بما مهرها فان
 كان بعد الدخول ولم يكن مبيوضا سقط عنه كله وإن كان مبيوضا رجع عليها
 جميعه وإن كان قبل الدخول وهو مبيوض رجع عليها وهو الف درهم نفق النسيان
 يرجع عليها بالف وخمس مائة اخرى الا لف المهر المختار عليه وخمس مائة بالطلاق
 قبل الدخول وكذا الا سحسان لا يرجع عليها بشي وجهه ان الخلع وقع على المهر وهو
 اسم للموجب بالنكاح وذلك نصف المسمي وهو خمس مائة وإن لم يكن المهر مبيوضا كان
 لها على الزوج خمس مائة وعليها للزوج ما خلع خمس مائة متفاضان ولا يرجع عليها بشي
 بهذا النسيان ولا سحسان من قولها اما بما قول أي حنفية فلا يفي عليها اصلا بلانها
 ان خالعتها بما يقض مهرها بان خالعتها بما عشرة وهو الف وقد دخل بها فله مائة
 ويسئل لها الباقى بالانفاق وإن لم يكن مبيوضا سقط عنه كل المهر عند أي حنفية
 نائية الحكم الشرط وتسعيه لمنقضي لنفا الخلع وعند نفقها سقط عنها مائة وترجع
 عليه بالباقي وإن كان قبل الدخول وقد قبضت مهرها رجع عليها بعشر نصف مهرها
 وهو خمسون درهما ويسئل لها الباقي وعند نفقها رجع خمسين بالشرط وخمس مائة
 بالطلاق قبل الدخول وعكس ذلك في نسائية وإن لم يكن مبيوضا بركي الزوج بين
 جمع مهرها عنده وعند نفقها سقطت خمسون بالخلع وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول
 ويرجع عليه مائة وخمسين وفي الطلاق روايان عن حنفية واليه ان
 قوله فنه لئلا في الخلع حتى لو طلقها على الف ومهرها مائة الف قبل الدخول
 سقطت الف وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول فبقي لها الف وخمس مائة ثم يقع النفاض
 بالف وسئل لها خمس مائة واختلف المساجد على قوله اذا كان بلفظ البع والسر
 واليه قولنا ثالثا ان خلعتها عما مال معلوم ولم يزل المهر بل مهرها المذول
 المذول ولا رجوع لاحدها على الاخر اتفاقا وإن لم يكن قد دخل بها وقد قبضت
 مهرها فعنده الزوج يرجع بالبذل لاخي ونصف المهر ايضا عندها وإن لم يكن

اما حكم المهر فان كانت
 تدفقا لها وقد قبضت
 مهرها لم يرد المهر

مبيوضا

مبيوضا لا يرجع عليه عنده وعند نفقها رجع نصف المهر والعسا ان خلعتها ولا
 تدفع عوضا فعندها لا يبرأ احدها مما وجب للاخر من المال بالنكاح وعن حنفية
 روايان واليه براه كل واحد منهما وقيل براه الزوج من مال اخر سوى المهر عند أي
 حنفية فالله لا يبرأ وفي رواية الحنفية عنه براه وفي جوامع الفقه لو طلقها على مال
 سمي غير المهر بركي الزوج من المهر وإن كان اعطاها شيئا من المهر لا يرجع عليها عنده
 ولا يدخل من اخرها عليه حتى لو طلقها على مهرها وعلى كل حق لها عليه لا يبرأ من مهرها
 لها عليه بنكاح قبل هذا النكاح لانه براه حنوف فله النكاح وفيه ايضا اذ من
 اخر من عن حنوف النكاح فلا يبرأ عنه في الخلع والمباراة في طاهر المرواة
 وبه اخذ عامة المساجد وفي رواية الحنفية عنه بركي الزوج من المهر لا يرجع عليها عنده
 رحمه الله ان الخلع نفاد عنه وفيها بغير المشروط ولا تقدر على العدة ولا في يوسف
 في الفرق ان الماراه متاعا له في البراءة من الطرفين ففقدناه حنوف النكاح لدلالة
 الحال والعرض خلاف الخلع فان بقاءه الاختراع وقد حصل فلا ضرورة الى انتفاع
 احكام ولا في حنفية رحمه الله ان الخلع هو التزاع والنفصل وفي المغرب خلع الملتزم من نكحه
 وطلعه ثوبه عن بركه وطلعه بقله عن رجله قال الله تعالى فاخلع ثقلبك وقوله خلع الميت
 لا يصل للمنفعة اي تزاع عنه الكفن والخلع في الطلاق ما لم يسم به لان كل واحد منهما
 لبا من لصاحبه قال الله سبحانه هن لبا منكم وامن لبا منهن فاذا تعدا ذلك فكانها تزعا
 لبا منهن وفي المعنى شمي خلقا لان المراه خلع من لبا من زوجها وهو من يات بترخي الحمار
 ويقال خلع الفرس عذاره ورأسه اذا التاة على وجهه ومنه فلان خلع اي ساطر قد
 اعما اهل خثا اذا نه خلع عذاره ورأسه او ان اهل خلعوه وتبروا ابنة ومنه وطلع
 وتترك من يترك اي تبرأ منه ومن كلام محمد رحمه الله في السير كلفت السفينة ان تنكح
 وانفصلت مواجبله وطلع الوالي اي عزله وازيل عن مكانه وحالعت المراه بقلها
 فهي خالعة والخلع ايضا كل طبع بالتوايل لم جلا في وعاء وفي الرددي ولو طلقها
 او تباريا سقط كل حق يعلق بالنكاح فان كان قبل الدخول ولم يقبض المهر لم يكن
 لها ما تلتسني وان قبضت لم يكن للزوج مطالبتها بشي عنده عما تقدم لا اصل
 للخلع النسي وتقدر فيه النكاح لانه لا ينفصل ولم يقدريه في احكامه كالحالف

في النكاح فانه يظهر حق المهر من المهر **فروع** ذكرها في الذخيرة
 لو قالت خلعت نفسي منك بالث خلعت نفسي منك بالث خلعت نفسي منك بالث
 فقال الزوج رضى او اجز فان ثلثا عشرة آلاف ولو قال خلعتك ولم يذكر عوضا
 قالت ثلث لا يستطعن من مهرها هذا ظاهر جواب الرواية وذكر جوابه رآه وعلى
 السعدى انه برام من مهرها وان لم يكن عليه مهر ترد ما قبضت وعق حبه روايان
 اذا لم تدر العوض في الكلع والام براءة وما شرح السافى برام المهر عنده وفي
 الحيط العج ان ما قبضته فهو لها وما كان بافتاء ذمة سقط ولا يستطعن نفقة العدة
 الا بالذكر وان شرط نفقة العدة وموته السكني الكلع سقطا بلا خلاف وان
 شرط البراءة عن السكني الكلع لا يبع لان السكني يثبت العدة حق الله تعالى وما
 الرعياني لا يبع البراءة من نفقة العدة اتفاقا الا بالشرط في الطلاق ولا يقع
 الا برأ من نفقة الولد والرضاع بالشرط فان وقت له وقتا جازا فان مات الولد
 قبل تمام الوقت رجع الاب لا امام المدة والحيلة ان لا يرجع عليها ان يقول الزوج
 خلعتك عما اتي بركي من نفقة ولك فان مات فلا رجوع لي عليك ولا يدخل نفقة
 العدة قوله خلعتك محل حق لدعي لانها لم تكن حقا عليه عند الكلع وفي الحيط
 اذا شرط سقوط نفقة العدة فالكلع انقضى غير موجب للنفقة فلا يجب وفيه شبه
 الا برأ وجد بعد وجود سبب وجوب النفقة فيم وان لم يكن واجبة عنده
 قلت ينبغي ان تكون العدة ما ذكره صاحب الحيط وما ذكره صاحب القسمة بطل
 الا برأ بعد الكلع وفي جوامع الفقه لو خلعت عا رضاع ما يبطنها او نفقة ولها
 ولم ينع منه الرضاع فهي شبيهة واحدا ان الولد او المرفان كان متا او مات
 الولد بعد الوضع يجب عليها نفقة رضاع سنين الا اذا شرطت انها برأه من رضاع
 اوقات الولد او وضع ميتا والبراءة عن نفقة العدة وموته السكني ان شرطت الكلع
 والبراءة مع عنها للزوج بلا خلاف وولده بعده يقلل ان شرط البراءة عن السكني
 في الكلع لا يبع لان السكني يثبت العدة حق الله تعالى واستقامتها لا يعمل وفي
 النبايع لو خلعت عا نفقة عدها في الكلع وسقطت النفقة وكذا لو ابرأ من نفقة
 عدها بعد الكلع وهذا يؤيد علم القسمة خلاف الا برأ من النفقة حال قيام النكاح

فان الا برأ من النفقة المستقبلة لا يبع ولو ابرأه عن السكني لا يبع قال صاحب النبايع
 هكذا ذكره الطحاوي وفي المبسوط ابرأه عن نفاس السكني لا يبع لان خروجها من منزل الزوج
 مقصود ما لو ابرأته من مونة السكني فسكت بيب نفسها او الرتبة من ما لها من روطا
 الكلع لا يبع لانه طالع حقتها وما فيه المية خلعت عا نفقة ولده عشرين وهي نفقة
 فقط اليه بنفقة خيرة عليها وما شرط عليها دين وعقبة الاعمال لا عا اتي به
 بقض من سقوط النفقة وفي الذخيرة لو خلعت عا رضاع انه سنين وعما نفقة ابنه
 هذا لعشرين سنين بعد النظام هذا جاز وكذا لو خلعت عا ان تسك ولدها سنين
 وعما ان تسك من لاهل المدة ولا يضر الطهارة ولو طلبت لسوة من اسه لا يملكها
 وان لم يشرط ذلك فلها طلبة بسنة وفي كتاب الطلاق للحب لو اخلعت مهرها
 ورضاع ولدها الذي يبطنها سنين ونفقة عشرين سنين بعد النظام كان جازا
 كما تقدم فلو ولده ميتا رجع عليها ما جره الرضاع سنين ونفقة عشرين سنين ولان
 اخلعت عا ان يترك ولدها عند الزوج فالكلع جاز والشرط باطل وفي الحيط
 لو قال اطلق نفسك بالث فقالت اخلعت بالث ولم يسل الزوج خلعتك او قالت اطلق
 بالث فقال خلعتك بالث ولم يسل المراه قبلت ثم الكلع وما رواه لا يبع وعمل بالعدل
 تسترير وتستنقص والمال بقصود الكلع خلاف النكاح وكذا الكاينة والصاعن
 دم العهد يحا الرقابتين وكذا لو قال لها اسري ثلث طلقات بالث فقال اسري
 وما الموارد اسري ثلاث طلقات بكذا اقلات اسري لا يتم الكلع ما لم يقل الزوج
 قبلت وهو العج الا اذا اراد الحقيق دون المساومة ولو قال لها اخلعت نفسك
 مني بكذا اقلات قبلت قبل يبع وقيل لا يبع نطقا والمحار انه يبع ان اراد المحسن
 دون السوم ولو قالت بعك مهرى ونفقة عدي فقال الزوج اسريت قال الطاهر
 انها لا تطلق لانه اسري منها مهرها وذلك ليس بطلاق لكن الاجرة كحد النكاح
 وفي المقي ان طالعته عا رضاع ولده سنين يبع عند ان حبيل فالوجه قال السافى
 وان لم يذكر امة يبع وصرف الي يابى من الحركين وعند السافى نفقة لا يبع عند
 عدم ذكر المدة وان مات البعي المدة او مات او سقط لبنها فعلمها احرا للملا
 نقي من المدة وقال السافى احد قوليه ما منها بعي ترصع في بعية المدة وان طلعها

او خيرة فانه يقع رجعيًا ويحتمل الثالث للفظ الطلاق هكذا في
جوامع الفقه و باقي الكلام على ذلك و نذكر مذهب اهل العلم فيه
في المكايات ان شاء الله تعالى وفي المعنى لو قال اشترط الطلاق او اعظمه
او اطوله او اعرضه فهي واحدة رجعية وهو قول الشافعي ولو قال
انت طالق طلاق الشيطان او طلاق البدعة كان باين لان الرجعي
هو السنة فيكون طلاق البدعة والشيطان باينا للمخالفة بين السنة
والبدعة وهذا الفرق انما شاق على رواية الاصل واما على رواية
زيادات الزيادات فان الباين سني ايضا فلا يكون الباين طلاق
البدعة ولا طلاق الشيطان والرجعي قد يكون بدعيًا فلا يبين باين
وعن ابي يوسف قوله انت طالق طلاق البدعة او الشيطان هكذا
في المرعيتاني لا يكون باينا الا بائنه لان البدعة قد يكون بالابقاع
في حال الخيف فلا بد من البئنه وعن محمد بن كوفيهما رجعيًا كما ذكرنا
لا يي يوسف في الاول فلا بد من البئنه بالنسبة لاسما اذا
قلنا ان الباين ليس طلاق البدعة والشيطان ولو عني بقوله انت
طالق واحدة وبقوله باين او البئنه اخرى يقع طلقان باينتان لان
الوصف يصلح لابتداء الانتفاع والرجعي مع الباين باينان ولو قال كالجبل
يكون باينًا للزيادة وكذا مثل الجبل وعن ابي يوسف يكون رجعيًا
لنحوه وصار كما لو قال انت طالق كالحصاة او كالغليل فانه رجعي عنده
ذكر في الفتاوى وذكر المرعيتاني عن محمد بن باين وفي الذخيرة
لو قال انت طالق مثل التراب والاساطين او الجبال تقع واحدة
رجعية عندها وعند ابي حنيفة و زفر تقع واحدة باينه وان قال

كالف او ميلا البيت فهي واحدة باينه الا ان ينوي ثلثا لانه قد راد
به التشبيه في القوه كقوله
الناس الف منهم كواحد وواحد كالف ان امر عتي
وبان في العدد فلا بد من الزيادة على الواحد الا بائنه وعن محمد
انه يقع الثلث عند عدم البئنه لانه عدد فراديه التسمية
في العدد طامرا فانه قال كعدد الف والشئ قد ميلا البيت لعظمه
وقد سئل لكثرته فعند عدم البئنه ثبت الاقل للشك في الزيادة
والجرم الغلظة وفي المرعيتاني قال انت طالق ككلمة فهي واحدة
بائنه عند ابي يوسف وثلث عند محمد كما لو قال كعدد ثلث ولو
قال كعدد الشمس او القمر فهي واحدة باينه عند ابي حنيفة ورجعيه
عند ابي يوسف وعن محمد كالجوهر واحد وكعدد الجواهر ثلث
فيحتاج الى الفرق بينها وبين قوله كالف ويمكن ان يقال الف من
اسماء العدد وضعا بخلاف الجواهر ولانه يحتمل ان يكون كالجوهر نورا
او ضياء وفي المرعيتاني وغيره قال انت طالق كعدد كل شعرة
على حسد البئنه لعنه الله يقع واحدة حتى يعلم عدد شعوره او لم
له شعور وان قال كالثلج فهو باين عند ابي حنيفة وعند هان
اراد به البياض رجعي وان اراد به برودة فباين وحي محمد بن سماعه
عن محمد انه سئل عمر قال لامرأته انت طالق عدد الشعر الذي على
فركبك وقد كانت قد طلعت فبقي محمد متفكرا فيه وشبهه بظهر
الكف ثم اجمع رايه على انه ان قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي
وقد طلى انه لا يقع شئ وان قال بعدد الشعر الذي في بطن كفي انه

فاضي القضاء ابو يوسف ما سئله في الامالي عن النبي عليه السلام انه قال المحلعة لهما
صرح الطلاق ما دامت في العدة قال النسائي المات بين الصحاب ان حنيفة ابو يوسف
وذكر جماعة عنه عذره روى له من معين واحمد حنبل وذكر ذلك السفياني في الانساب
وروى ابو ثور عن محمد بن الحسن بن علي بن عتبة السلام ان من خلع امرأته طلبها
تبع طلاقه وحديثهم لا اصل له ذكره سبط ابن الجوزي في اتيار الا تصاف
فصل لو اشتد الشقاق بين الزوجين بف الباطني حكما بينهما من اهلها
قال الله تعالى وان ختم شقاق بينهما فليدخرا حكما من اهلها وهما من اهلها ان
يبردا اصلاها بوفيق الله سبحانه الاء والضمان الزوج والزوجه لعدم ما دل
عليهما في قوله تعالى الرجال قوامون على النساء والضمير ان يبردا اصلاها
لحكمين وفي توفيق الله بينهما للزوجين وقيل للحكمين ايضا وقيل الصهران للزوجين
اي ان يبردا اصلاها ما بينهما فطلبها للخير وان يزول عنها الشقاق بطرح الله
بينهما الالفه وابدل بالشقاق وفاقا والاول عندنا ان يكون الحكمان من
اهلها لانها اخر باطن امرها واسبق بها وبه قال السافعي وابن حنبل وقال مالك
لشترط ان يكونا من اهلها الا ان لا يوجد من اهلها من يعقل لذلك وقولها ما قد
في الجمع والفرقين موكلهما عندنا وتكون ذكرا واثنا والحسن وفادته وان ثور
وتقو اجم قول السافعي وابن حنبل وقال مالك قولها نافذة في الجمع والفرق من
غير توكيل الزوجين وهو قول الاوزاعي والجمهور وهو روى ذلك عن عثمان
وعلى رضي الله عنهما وتطلق واحدة بآبته عند مالك وقال ابن القاسم كحور
اجتمعا على الثلاث فلنا ليس للحاكم ان يطلق ولا ان يبرأ من مالها لملك سفل
والرفائيه وفي احكام القرآن للشيخ ابي بكر الرازي عن سعيد بن جبير يعضها الزوج
فان انتهت والا فجرها فان انتهت والارضها فان انتهت والارضها الى
السلطان فبعت حكما من اهلها وحكما من اهلها وايهما كان اظلم ردت الى السلطان
واخذ فوق يده كالصبر والمحبوب فالحاكم هو الذي سولى المطر في ذلك والمطر
بينهما فاذا ادعى الشور وادعت هي ظلمه ونقصه في حقوقها سفل الحاكم ما استتار
عليه من الجمع والفرقين وليس لهما ان يحكما ولا ان يفرقا بغير امرها وزعم اسبقه الحق

المالك ان انا حنيفة واصحابه لم يعرفوا امر الحكمين قال الشيخ ابو بكر لم يثبت علمهم
وما اولى بالانسان حفظ لسانه لاسما فيما تحل من العلم ومن علم انه سواخذ
بخلام قل فلا تهم لا لعينه وامر الحكمين في الشقاق منصوص عليه في الكتاب
فكنت حتى علمهم مع محله من العلم والدين والسرعة وقد قال عيا رضي الله عنه للزوج
لما قال اما الفرقة فلا مد لكذت والله لا سفلت حتى يفرقا افرق فاختار ان قولها انا
يكون رضي الزوجين وحكم الحكمين في الخصومة جابر بن الخصم في التوكيل قال اسبق
ابن ابي التوكيل لا يسمي حكما وليس كاطن وتسمية التوكيل في حكم التوكيد التوكيل
للمنول قولها عليهما فالحاكم وزعم ان عليا انا الذي الزوج لعدم رضاه
بحاب الله تعالى ولم يأخذ بالتوكيل وانما اخذه لعدم الرضا بحاب الله تعالى
وليس كاذم لانه قال انا الفرقة فلا قتال رضي الله عنه لذت ان اخطأت بل
تفرقا افرقت فانكر عليه ترك التوكيل بالفرقة ان رايها وعدم الرضا بحاب الله
كفر والحكمان عصيان امر الزوجين وانما اذا مضى الحق وقولها الله للصواب
اذ فيها موكلان للجمع والفرق فعملهما الاجتهاد في طلب الجبر لهما فيه وكل ما ورد
عن السلف ان فعل الحكمين جابر عليهما فهو محمول على رضاهما اذ لم يقولوا انه
جابر لغير رضي الزوجين وقد لا يجر جابر لهما ان يطلبوا روجه الغير بغير اذنه
ولا ان يدفع ما لهما لا جبرها وملكها منه بغير رضاه خلاف قصا دعه اذا استع
لان ذلك ابطال الحق لا محسنة ولا حق للزوج في مالها قال الله تعالى واتوا النساء
صدقاتهن وقال فلا يخذلن من سبيلكم ان ياكل مال غيركم بغير رضاهن ولا ياكل
م قال فلا جناح عليهما فيما افدت به فاياح حسدان سدي ما سأت واجل
للزوج اخذه وما حر ذلك للحكمين بغير رضاهما وتغير توكيل منهما مخالف للكتاب
قال الله تعالى ما لهما الذين اسوا لا ياكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون
مباركة عن ترايض منكم منع الانسان ان ياكل مال غيره بغير رضاه وقال عليه السلام
لا حل مال امرئ مسلم الا بطيب من نفسه فهذا حكم الجباب والسنة والاجماع
الامة والحكمان انا بغير اللطيف وان تسهدا على الظالم منها فاذن عن مائة
انه قال لهما بغير الحكمين ليصحا فان اعانها ذلك سهدا على الظالم بطله

وليس بينهما الفرية ومفهوم الامة نزل علته فانه قال ان ريدا اصلا خائفون الله
ولم يقل ان ريدا يقرنقا وانما بعث الحكمان ليحكما الظالم بينهما وتكرار عليه طلبة
فاذا لم يقبل اعطا الحكام بذلك لرفع ظلمه فان كان الزوج هو الظالم انكر اعلمه
ولا لا حل لك ان تؤذيها لمصلحة منك وان كانت هي الظالمة فلا تدخل لك الفرية
وكان بعد وراية اخذها لما ظهر الحكمان من نسيوزها فاذا جعل كل واحد ان
الحكم من صلها لم من الحكم والفرق وكانا وكيلين جازي لما ان خلفا اذ رانا ذلك
وان جفا ان رانا صلاحا فمنا ساهدا ان حال وعلمان حال وامران
معروف وناهيان عن منكر وعلان حال اذا فوض ذلك اليهما واما قول من
قال انهما يفرقان ويخلفان ما لهما من عيوب كل ثم يتعسف خارج عن حكم الكتاب
والسنة وما سرح الحماري للصفاف قال عليه السلام ان بي المعيرة اساذنول
ان يحل على استهم فلا اذن ويور الحماري فيها باب السفات وهذا ليس
من نبوسه وكذا قوله مع الامة لا يكون طلاقا ما في الاضابتي مما دل على
التوب وما المستطاع العدد تردد والقذالة لا بد منها وما الكفي بشرط
ان يكونا مامونين وذلك رضى الزوجين وتوجبهما بان يحكما ان رانا او نقرقا
وما رواه لقول مالك فان غابا او احدهما بعد بعث الحكمان جازي لهما ايضا
راهما ان قلنا هما وكلاهما وان قلنا خالفان لم يحكم المضا للكتاب وان احدهما
يظل بوكيله وكذا ان كان خاتما لان بنا السفات بينهما شرط عند الحكم

باب في الصحاح والغرب يقال ظاهر من امراته وتظاهر واطهر واظاهر ونظير
وظهر نظير كل ذلك اذا قال لامرأة انت على (ظهراني) والظهرية قوله عليه السلام
لا صدم الا عن ظهري مع ثمانية ظهرك والقب وظهر الغيب وظاهره اذا اعانة
وظاهرين يوشين ودرعك اذا ليس احدهما نوق الآخر وقد تقدم في الحج
وانما عدل من وان كان ظاهر ينفذنا مثل كارت ريدا لانهم كانوا اذ
تظاهروا المرأة اجتنبوها وتباعدوا بينها ثمانية الايلا ومعناه في احكام
الرشداد وما المحيط والنازع الظهارية اللفظ مقابلة الظاهر بالظهير

والرجل والمرأة اذا كان منهما شحنا يذمر كل واحد منهما ظهري الى الآخر وفي
مبسوط الطوسي الامام سمي ظهرا استفا قايين الظهري وخص به دون البطن
والفرج والتخذ لان كل منهما ركن ظهرها فلما كانت الروح حركت وتفتت شتى ذلك
والهي ركوبك على حرم ركوب اي ظهرا وما طام الاصول اصله ان اذوا
انت على كبطن اني يعني تجامعا فكنوا عن البطن بالظهر لانه عمود البطن والمجاورة
وقبل ان اتيان المرأة من ظهرها فان حركتا عندهم فيفضد الطلق النطفة
حرم امراته فنبسها بالظهر لم يسع بذلك حتى يجعلها كظهره وفي المعنى كل
مركوب ظهره يقال فلان له ظهره اذا كان له ركوب فخص لاجل الركوب على ظهر
نساء الغالب فسميوا الزوجية بذلك **قوله** اذا قال الرجل لامرأته
انت على كظري اني فقد حرمت عليه لا يحل له وطئها ولا ستمها ولا يقبلها حتى يفر
عن طهاره والراد ستمها شهوة وتقبيلها شهوة ذكره في الكشاف وسطر
لا ظهرها وبطنها وكذا في الدوضه والعيون وفي المحظ والحرائه قوله انت
بني لظهراني وعندي لظهراني ومع لظهراني او امانك مظاهرا وظهرت فلها
صريح في الطهار والاضل صفة قوله تعالى قد منع الله قول التي كاد لك زوجها
وتسكني لا الله والله يسمع محاوركما ان الله يسمع بصير الذين يظهرون منك
من نسائهم فافض اليها هم ان امها هم الا الايلا ولدهم وانهم لم يقولون منك
من القول ورواها وان الله لعفو عفوور والذين يظهرون من نسائهم ثم
يعودون لما قالوا فخر رقية من قل ان نمتا الامة والدور الكذب وقال تعالى
وتاجل ارواحكم اللائ تطهرون منهن امهاتكم فان قلت فقد قال الله سبحانه
وازواجه امهاتكم وقال تعالى وامهاتكم اللائ ارضعنكم فليكن الجمع بينهما
وتبين قوله تعالى الا الايلا ولدهم قلت عنه جوابان احدهما ان القرآن
كله في واحد يروي ذلك عن علي رضي الله عنه كانه يقول ان امهاتهم الا الايلا ولدهم
وازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم وامهات الرضاة وامهات حليمه والوالدات
امهات حنيفة فلا منافاه بينهما وعن حوكه ويروي حوكه بنت مالك ثعلبية

قالت ظاهر من روي اوس بن الصامت بن فليس حيث روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انكوا الله
وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انكوا الله فانه ابن عمك لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
قول النبي صلى الله عليه وسلم لا الفرض فقال عليه السلام بصرفته فلي الجدة قال مصوم
سهر بن مسعود فقلت يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من صيام قال فليطعم ستم سنين
قلت ما عنده من شي صدق به قال عليه السلام فاني ما اعينه لعرق من تمر
قلت يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم اخرا قال احسنت ادفع فاطمي بها عنه ستم
سكينا وارجمي لا ان عمك قال والعرق ستم صاعا رواه ابو داود واحمد وحسن
والعرق بجمع العين والواو المهملين بكل تسع صاعا قال ابو داود وهذا
وعن عطاء بن اوس ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه خمسة عشر صاعا من تمر اطعم
ستين سكينا قال ابو داود وهذا مرسل لم يردك عطاء او شافه هو منقطع وعن
عائشة رضي الله عنها انها قالت اخبرني الذي روي عن سمعة الاصوات لعدوات
خوله الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان كفي كمالها ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انكوا الله الذي كادك روي وتسلمي لا الله والله تسع كادك ان الله تسع بصير
الامات رواه النسائي وهذا اللفظ وابن ماجه ورواه البخاري بطريقا ورواه ابن
ماجه وهي تسلي روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
حتى اذ البرت سي وانقطع ولدي ظاهر مني اللهم انك اسكوا الله ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
جبريل بها ولا الامات ورواه ابن ماجه ورواه ابو داود انكوا الله فليطعم ستم سنين
ابن الصامت وظاهر منها وكان به لم يفت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت والذي يقبل كحي
ما حيك الارجمه فان لم يفي منافع الحديث وهو مرسل قال الخطابي لم يرد بالعلم الخوف
والما ارادت هو كسر الالمام بالنساء والشفق بهن وفي الخشاش وكان به حرم ولم
وفي جامع الاصول التمس طرف من الخوف وقولها ونشرت له بطي اي ولدت له اولاد
والظاهر كان طلاقا كما علمه فقروا السرع اضله اي اعينيه ولم يبلغه ونقل هذا
حرم يوفى بالتكفير عن ذنبه ليعصه النكاح وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء والظاهر
حنايه لانه منكر من القول وزور وكذا حقيقه ولدا حيا لان الام الحكمه انما كانت
بالشرع لا بقوله الخوازي عما ذكره من علمه وادفعه بالسليبي عما ياتي عن قرب

146
وفي السابق الطهارة لشبه المكروه بحرمه على السائد وركنه قوله انكوا الله على ظاهره ونحوها
وشروط ان تكون المشبه مملوكه واهلية ان يكون الظاهر من اهل الكفاية وحله
حرمة الوطى لا غاية التكفير مع بقا ملك النكاح فليطعم ستم سنين اعلم ان الكفاية
تحت بالطهارة والقود لان الطهارة مكرور في كثير من محضه فلا يصح سبب الوطى
الكفاية لانها عبادته او العلق فيها معنى العبادته فلا تكون سببا لحظر النكاح
فعلق ذواتها بها لثمن في الحرمة ما يعتبر القود الذي هو استمال مفزوف
بعد الطهارة ومثل في السابق والخوازي وفي المحيط سبب وجوب الكفاية العزم
على الوطى وشروط الطهارة والابد للكفاية من الذنب ويحتمى بالطهارة لسبب وجوب
الطهارة هو العزم على الصلوة وشروط الحديث قلت اذا كان الحكم شرط
سلك الحكم تنكر سببه دون تكرر شرطه وفنا الامر بالغلب فان الكفاية
تكرر تنكر الطهارة دون تكرر العزم على الوطى وهذا سلك على قول صاحب
المحيط وليس الطهارة في الشرطية كما حدث فان وجوب الطهارة لا تنكره
تكرر الحديث قال وحكمه انه لا يحل له وطئها بنكاح ولا يملكه ولا بعد زوج اخر
حتى تكفر لان حرمة مؤبده لا يرتفع الا بالتكفير وفي المستوط للمجرد العزم على
الوطى لا يقرر الكفاية عندنا حتى لو اباها بعد هذا او مات او مات لا يجزى
الكفاية قلت وهذا دليل على ان الكفاية غير واجبة عندنا لا بالطهارة ولا
بالقود اذ لو وجبت لما سقطت بل بوجوب الطهارة بقوت الحزم فاذا اراد رفعه
فلا بد من الكفاية لرفع الحرمة حتى لو لم يرد ذلك ولم يطل المرأة بالوطى لا يجزى علمه
الكفاية اصلا قال الشيخ ابو بكر الرازي في احكام القرآن لم يبال له ان اردت
ان تستني وطئها الذي حرمة على نفسك فلا تكافها حرمه لان الكفاية واجبة
بل هي شرط رفع الحزم لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان
الرجيم يعني فقدم الاستعاذه قبل المرأة وقد قلنا ان الطهارة لا يوجب الكفاية
وانما يوجب حرما يرتفع بالكفاية حتى لو لم يرد وطئها فلا كفارة عليه فان مات
او مات فلا كفارة عليه اذ كان حكم الطهارة اجاب الحزم فقط موقفا ماد الكفاية
وفي السابق ان رضي ان يكون حرمة عليه ولا يعزم على وطئها لم يجز علمه كفارة

ولو عزم عا وطها ثم تركه لا يجب عليه الكفارة وكذا لو مات اخذها وهو قول الثوري
وما ينسب الى مالك عليه السلام من القول ان العود الوطى يكون الكفارة مع الوطى ولا يجب له
من اراد ان يطي بها فقال له قد طهرت فانما هي عزم عن ذلك لم يجب عليه طهاره
وكذا الطاهر ويجب عليه ان يقدم الكفارة لما يتقدم المستغل الطهارة وما المعنى
ان الكفارة لا يجب لمجرد الطهاره فاذا مات او ماتت او فارقها فلا كفارة عليه هذا
قول عطاء والحسن والمجنى والاوزاعي والثوري وقد ذكرناه وما لك في الصحيح والى
عبد الله الطاهري ومجاهد والشافعي والرهري وماتة وما لك في قولك يجب
تنشيط الطهاره واختلف اهل العلم في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان يعودوا فانه
فيقول فيه مذاهب تسفر المذهب الاول مذهبنا وسمى لم يقولوا وهو القزم عا
اما هو الوطى الذي حرمة عا نفسه واللام بمعنى لا وكفوت مذهب من ذكرناه في مسأله الكفارة
والمذهب الثاني انه اذا اراد الوطى واجمع عليه فقد كفت الفؤدة ووجبت بها
الكفارة ولا ينسقط الكفارة وان مات او طلقها ذكره مالك في موطاه واهل ابن
رشد في المقدمات قولاً له وذكر ابن حزم انه رواه اسهب عنه والمذهب الثالث
اراده الوطى مع استدائه العصمة فان اجم عا الوطى دون استدائه العصمة
لم يجب الكفارة وان استداه عصمتها ولم يجمع عا الوطى لم يجب الكفارة ولم كفر الاخر
وهذا قول مالك في المذونة وعندنا حريم في شرح مختصر الخرقي للقدوري لو
ماتت منه بالطلاق او زوجت بغيره وكفر عا التلغير والمذهب الرابع العود
الوطى نفسه رفاه عبد الوهاب عن مالك قال ابو الوليد في المقدمات فقل هذا
القول لا يحرم التلغير قبل الوطى واذا اجم عا الوطى واستداه العصمة فلم ارطها
قبل الكفارة مرة فاذا وطها وجبت عليه الكفارة ان اراد الوطى ثانية واستدات
العصمة فان رجعت نبتة عن الوطى او ماتت او طلقها سقطت عنه الكفارة ما لم يطاها
ثانية وجران الوطى قبل التلغير بمقادير للفران والسنة والمذهب الخامس
العود ان سكت عن طلاقها غنبت الطهارة وما لم يملك طلاقها ولم يطلقها وما لم
الشافعي واصحابه وبعض الطاهري والمذهب السادس ان العود ان يعود مستكلم
ما الطهاره مرة ثانية ولا يجب عليه بالاولى في كل طهارة وهو قول داود والاصحاب

١٤٧
الطاهري واصحابه وبعض ابن حزم وزين بقية المذاهب وتزوي فليكن كذا لا يجب
واى العاليه والمذهب السابع الكفارة يجب نفس الطهارة ولا اعتبار بالعود وبه
قال مجاهد وغيره والمذهب الثامن العود فهو الوطى نفسه لكن يقدم الكفارة عليه
قال ابن بطال وهو قول ابن القمام ونقذا المذهب كالت المذهب الرابع ان
الشافعي قال الوطى في الرابع الاخره قبل الوطى والمذهب السابع
ذكره ابو الوليد في المقدمات عن ابن قتيبة ان الفؤدة في العود في الاسلام
لا ينشئ القول ما الطهاره الذي كانوا يطاهرون به في الكاهلية وبعدونه طلاقاً
وذكر ابن سداد انه العود لا غادهم في الكاهلية في طهارة الطهاره وهو يوك
المورى في احكام القرآن للمرازي قوله ما ازال الا قد حوت عليه كمال ان
يبريد حرمة الطلاق فيكون هذا الحكم ثابتاً قبل نزول آية الطهاره ولا يلزم ذلك
من حكم الكاهلية لانه عليه السلام لا يقول حكم الكاهلية الا بغير خاصرة لانه
وقوله ما ازال الا قد حوت عليه اي ما اظن لم يكن ذلك حرماً ما كونه فلا يصح حشد
لذلك في الآية في الحاوي لما ورد في قبل عمله ذلك في صدر الاسلام ثم نسخ
وقبل لم يعمل به قال ابن حزم في المحلى قالت طائفة ان العود فعا ارادة الوطى
ولا يلزم كفارة هي يريد وطها تحييد ملزمة فان اسع عن وطها سقطت الكفارة
وهكذا اذا وهو اسهر قول مالك وروي عن عبد العزيز الماحسون وما نعلم
اصداً قال يقولنا وهما اسقط الاقوال وقالت طائفة ان الطهاره بوجوب كثرها
لا برغبة الا الكفارة ولو لم تطاها في مات فلا كفارة عليه وسواء اراد
في طلال ذلك وطها او لم يرد فان طلقها لمثلاً فلا كفارة عليه فان عاد وتزوج
عاد حكم الطهاره ولا يطاها في كثر وهذا قول ابي حنيفة قال والطهاره قول
كانوا يقولونه في الكاهلية فهو اعنه فكل من قال ذلك فقد عاد لما قال وهذا
قريب في النسابة من قول مالك لانه حكم ما باطل ولعب وكذا طاهر لان الدر
قالوا ذلك في الاسلام لم يقولونه في الكاهلية فطوا وذكروا هذا من القولين يعني عن الرد
لطهور فسادها ولا يما سترع ما لم ياذن به الله وانما لا يحفظان قبل حصة مالك
قال فلم يبق الا قولنا وهو ان يقول ان في طهارة في مرتين ولا يلزم العود

للقول الا بالتكرير ولا يعقل في اللغة غير هذا وهذا جاء السنة قال ثاروتنا
عن ام المؤمنين عائشة ان حمل امرأة اوس بن الصامت وكان لم يكن اذا استند
لمه طاهر فانزل الله كرامة الطاهر قال وهذا سفي الكرار ولا بد ولا يصح
في الطاهر الا هذا الخبر وقيل ما عذاه نسأ وط او نرسل واما من رواه ابي هريرة
قلت انظر لا هذا السفيه الجاهل المحتال كيف زيف قول الامامين الاجلين الذين
بما في الاسلام لا البطلان واللعب والكذب الطاهر والمحكمة الذين عالم
بدينهم الله ولا يضر السحاب نباح الكلاب والطباق الامة عما يعلنها ولم
يلسوا الا الطاهر ولا عدا ولا خلاف فادع الى الاجماع وفساد قول
الطاهر غير خفي وانكره البخاري وقال في الغرم لما قالوا اي فيما قالوا وفي بعض
ما قالوا رواه الترمذي وفي بعض ما قالوا رواه الى الهيم وهذا اول الاراء
تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور وقال الصفاق في نسخة البخاري لما قالوا
اي فيما قالوا وفي بعض ما قالوا لما عداي در وهو من رعد السخ الى الحسن
بعض ما يقين وفي تفسير المهدوي يعودون لما قالوا عليه من الجماع من اهلنا
قالوا وقال الذخاج م يعودون لا راده الجماع من اهل ما قالوا وقال الفراء لا
يعني عن اي يرجعون عن ما قالوا م يعودون الوطى لقوله عليه السلام العابد
في نفسه قال العابد في فيه اي الدارج فيها فالعود الرجوع عن ذلك لان الطاهر
حرم فاذا قصد رفعه بعد عاده ذلك ورجع عنه والعود فعل ضد قوله
الاول ومنه العائد عده وهو المارك لما وعد والعائد فيما هي عنه
هو فعل المهي عنه قال الله تعالى لم يعودون لما نهوا عنه والطاهر محرم
للوطى بسبب ما نهى لها منه والعود فعله لا تكرير القول وقال ابو النعمان قالوا
للقول فيه والعود الغرم لا تكرير القول هنا وقال في قول الطاهر عدا
وليس القود ان يعود لا ما كان ولا ما كان فيه بل سميته الاخره عدا
ولم يكن فيها احد فعود اليها وقال قتادة م يعودون لما قالوا بل الحرم فحلونه
ولذا قال مجاهد والفراء هو لا الفعل اللغة والعريضة فقد قالوا خلاف قوله
ولذنبه فيما قاله لا يعقل في اللغة غير هذا الذي هو تكرير القول وقال العتي

مكرر

م يعودون لقوله وهو يعنى القول اي الوطى المقول فيها الطاهر كسبح الممن
وقيل لا يسأل المقول فيها الطاهر واللام على الاول منعلة تحرير رتبة
وهو قول الاحضد وعلى الثاني يعودون لان المحرم لما كان بالقول جعل
الحرم قوله لانه سببه وفي الكشاف م يعودون لما قالوا يعنى الذين وقيل
عادهم ان يقولوا هذا القول المكر فمطعوه بالاسلام م يعودون لمثله
مكافاة من عاد ان حرره رقبته م عاس المطاهر منها ووجه اخرى م يداركون
لما قالوا لان المداول للامير عليه اليه ومنه المصل عادعت عما افند
اي تداركه بالاصلاح والمعنى ان تدارك هذا القول ويلافيه بان يكره حتى
يرجع حالها ما كانت قبل الطاهر ووجه ثالث وهو ان يراد ما قالوا منا
حرموه عما انفسهم بلفظ الطاهر م يلا المقول منزلة المقول فيه قال وكوه
ما ذكره قوله وشرايه ما يقول والذي يدل على بطلان قول الطاهر منه
انسان الطاهر الاول اذ لم يوجب تحريما ولا كفارة بالثاني مثله فحلوا الالة
عن الحرمة والكفارة وهو يعطى للقرآن نفوذ ما لله من ذلك وقال السمعاني
ابن الحنبل العاصي المالكى لو كان المراد به م يلمطون بالطاهر مرة اخرى لما دفع
بعده فحرم رقبته من قبل ان يمشا ومراده والله اعلم اذ لم يوجبها الا اول
مع لونه منكر من القول وزورا لا يوجبها الثاني لانه اعاده لعين الموجب
وقال ابو الوليد في المقدمات قول الطاهر ابن الاقوال في التيسار
ليقدم من المطر وحلافة للامير وفي حديث علمه عن ابن عباس عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا طاهر من امرائه م واقعا الحديث على ما روي
رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن
عنه صحح ما المذري رحمه الله تعالى وسمع بعضه من بعض مشهور
وعلمه اجماع البخاري في موضع وليس فيه تكرير لفظ الطاهر ولا في
عنه فبطل قوله وليس في الطاهر الا هذا الخبر وحده وقيل ما عذاه نسأ وط
لاخره وحديثه الذي يعلق به ان يرد ابو داود وهو من رواه بغير الفضل
ابن النعمان السدوسي المحدث بعلمه قال ابن حبان اختلطت اخر عمره

وامت بقوله انت طالق وما صح الاستتاء والشرط والحق الوصف
بالطلاق والجمع سوراتها باب بقوله انت طالق واحد قبل ذكر
الثانية لا المراجعة فلا تقع الثانية والثالثة بخلاف المجموع بلفظ
الجمع فانها تقع جملة لا تقدم بعضها على بعض والنكته في هذه
المسئلة ونظايرها واضدا وهما انه متى ذكر في احد الكلامين غير ان
اول الكلام عليه كما يتوقف على الشرط والاستتاء والحق الوصف
ولا يتوقف على المقر له لان الاصل في الحمل الاستقلال وعدم التوقف
على غيره في افاده حكمه فاذا قال قبل الدخول انت طالق واحد وواحد
لم يتوقف الواحد الاول على وجود الثانية لان الثانية لا تغير الاول
بل يقرر ما لان المعطوف يقرر المعطوف عليه فسين بالاول قبل
ذكر الثانية وهذا خلاف ما لو كان له ثلثة قيمته سواء امال
له سواء ومات فقال احد الورثة اعتق الى هذا وهذا وهذا
عتق ثلث كل واحد كانه قال اعتقهم فجعل المملوطين فيه يفرج
كالمملوطين بلفظ الجمع لان الثاني غير الاول والثالث غيرهما
فوقف الاول على الثاني والثالث كما يتوقف على الشرط والاستتاء
لكونهما مغيرين لصدور الكلام ولو قال اعتق الى هذا وسكت ثم
قال وهذا وسكت ثم قال وهذا اعتق الاول وصف الثاني وثلث
الثالث لانه تصرف مغير كان من شرطه الاتصال ولم يوجد على
هذا قول الزوج ابرئت نكاح من ومنه لان نكاح الثانية مع
نكاح الاول لو صح كان مغيرا للاول فوقف عليه ونظير الاول
لوزوجه فضول امتين في عتقة واحد فقال المولى اعتقت هذه

واعتقت من بطل نكاح الثانية ولو اعتقها معا توقفا لا صدر
الكلام لا يتغير باحد لان اعتاق الثانية لا يبطل حكم الكلام الاول
من اعتاق الاول فلا يتوقف ولو قال انت طالق انت طالق لاقع
المانه عند ابن حنبل ولو كان اول الكلام يتوقف على اخره عند
عدم المغير لوقع طلقان والجواب عن المسائل الاستشهاد
بها تقدم ولو قال انت طالق واحد او ثنتين او ثلثا مات
بعد قوله طالق قبل ذكر العدد كان باطلا لانه مات المحل اذ وقع
الطلاق بالعدد لما مر وهي تحاسن ما قبلها من حيث ان الوقوع بالعدد
فيهما فلا فرق بين ان تدين بالطلاق الاول او بالموت وان وقوعه ليس
بقوله انت طالق فيهما مع شيء وهو انها لو مات بعد قوله طالق
ولم يذكر العدد او اقتصر على قوله طالق ولم يمتعه وقع الطلاق وان
لم يكن ثم عدد اصلا فلو كان الوقوع بالعدد لا غير لم يقع شيء
قلنا بعد الطلقة الواحدة لانها لا تنصف بالطلاقية الا تقدير
وقوع طلقه واجد فكان اقتضا فاذا وجد العدد بطل الاقتضا وكذا
لو قال انت طالق ثلثا ان شاء الله مات بعد قوله ثلثا قبل قوله
ان شاء الله فلا تقع لان الاسماء صحيحة لانه ساقى الوقوع وهو ملائم
لموتها بخلاف ما لو مسلم انسان على فية عند اراده ذكر الواحدة
حيث سعى لانه لم يصل ذكر العدد بالاتفاق وبخلاف ما لو مات
الزوج قبل ذكر الاسماء حيث يقع لانه لم يصل لعدم ذكره وفي
البسيط لو مات عند ذكر الثلث ففيه ثلثة اوجه احد ما يقع
الثلث لانها تقع ما اول الكلام ثانيها لانه يقع شيء ثالثها يقع واحد

وسالك واحمد واحق وابوثور وابوعبيد واختاره ابن المنذر وذهب عنه
 العاص وقتضيه من ذنوب وابرجير والرهير وفاده الى وجوب كفارتين
 وعن الحسن البصري والنجي ثلث كفارات ذكرها في المحلى لنا حديث
 ابن عباس ان رجلا اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد طاهر من امرائه فوقع
 عليها فقال يا رسول الله اني طهرت من امرائ فوقع عليها هل ان العز
 فقال ما حملك على ذلك ثم حمل الله قال رأت طاهرا فوقع قال فلا تقربها
 حتى تفعل ما امرك الله رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي
 وقال حديث حسن عزي صحيح وقد تقدم ولم يوجب عليه كفارتين
 وعزله عن البياض من بني ناضه قال كنت امرا اصاب من النساء ما لا
 يثبت عنك لما دخل شهر رمضان كنت اصاب من امراي شيئا يتابع لي
 حتى اصبح فظاهرت بها حتى مضى شهر رمضان فبينما هي تحذي ذاك ليلة اذ
 تكشفت لي منها شيء فلم البث ان يزوت عليها فلما اصبح خرجت الى قومي فاخبرهم
 فقلت استوانعي يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا لا والله فانطلقت الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته فقال انت بذال ناسلة قلت انا انا انا
 مرتين وانا صابرة لمراته فاحكم في ما اراد الله قال حبر رقبه قلت والمدي
 بعنك يا حي ما املك رقبه عجزها وضرت رقبتي قال فضع شهرين متتابعين
 قلت فمثل اصب الامن الصيام قال اطعم ستين مسكينا وستين مسكينا قلت
 والذي بعنك بالحق لقد بئنا لئلا وحشين ما لنا طعام قال فانطلق الى
 صاحب صدقة بني رزق وليد فبعها اليك فاطعم ستين مسكينا وستين مسكينا
 وكل انت وعيالك ببيتها فخرجت الى قومي فقلت وجدت عندي الضيق وسو
 الداي ووجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة وحسن الداي وقد
 امرنا تصدقكم رواه ابو داود واحمد وابن ماجه والترمذي مختصا وقال حدث
 حسن عزي وبروي مينا وحسين فقال سلمان بن محمد وسلمه من صحر وعند
 احمد حبل لقد بئنا لئلا وخشا وما لنا عشا وفي لفظ لابي داود وساضه
 من بني رزق وعنه علة السلام في المظاهر بواقع قبل ان يكرها كهارة واحدة

رواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن عزي وبروي مينا وحسين
 قال المحطاي بقاءه مينا مفر من لا طعام لنا يقال رجل وحش اذا لم يكن له طعام
 وقد توخشى للذوا الى اجني له ذلله الهذوي وفي جامع الاصول وحش الرجل
 جاع ويوحش طابطنه ومينا لئلا وحش كانه قال جماعة وحشي والتابع الهيات
 والحاج في النبي والسكان متابع الى يرمي نفسه ولا يكون الا في الشربة
مسئلة نعم الطهارة بوقت عندنا وهو قول ابن عباس وعطاء الموري
 وابن حنبل واحق واي نور واخذ قول الشافعي وفي قوله الاخر لا يكون طهارة
 وهو قول ابن ابي ليلى والليث لان الذي ورد في الامران عرفت وفي رواية يناد
 وقال طاووس وابن ابي ليلى عليه الكهارة وان برئت لاحت سلمه من حرارة طاهر
 من روجه بغيره شهر رمضان واقعا فيه وقد صحح النبي عليه السلام طهارة وامر
 بالكهارة وتامره على خلاف ما الرزق فلا يعين ولا لغا غير صحح **مسئلة**
 وايهما مات في الطهارة ورثه الباقي منها لتمام الكاح في قول الجمهور وفي
 فاده ان مات لارثها حتى كثر ولو مات لا سقط الطهارة وفي فاده لا سقط
 فان وطها فلا كهارة عليه وللشافعي قولان كالمذهبين وقول ثالث لم لا يعود بالليل
 ويعود بما دون الليل **مسئلة** والمحارم كلها بالنسب والرضاع والصهر
 كالام عندنا وذلك لئلا الاخوات والجدات والعمات والحالات وكذا الرضا
 والنيات ونيات البنات ونيات النسي وكل من كانت محرمه عليه عا الماسة وهو
 الضابط وهذا ما لا خلاف فيه عندنا وبه قال الحسن البصري والسعي والحمي وجابر
 ابن زيد وعطاء الزهري والاوزاعي والثوري وسالك واحمد واحق وابوعبيد
 وابونور وفي فاده وداود ورقانة عن السعي وقول الشافعي انه لا يكون الا
 بالام ومنهم من اخرج الجدة بها وفي الكاوي لما وزدي لوقال انت على نظر اخي
 او على اوصالي فهو طاهر في الجديد وفي القدم لا وفي الشفيع ان الله يبين
 النساء والعمات والحالات وانما الطهارة من الام قال الما وزدي وبه قال ابو حنيفة
 لا من اخذ بها ان حريم الام اعطى فلا يجوز ان يساويها غيرها والنيات
 لو اراد الله سبحانه ذلك لمص على الادني لم يدخل الا على بطون الاولى ونقله عن

اي حبيبه غدا واكبره هو نزلنا اي حبيبه واصحابه بلا خلاف فالله رفع الشافعي
في الحديث قال ابن سيدة في الحكم الظاهري على كلام العرب هو يدوات المحارم ولا
تفسد في قوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم والمعنى نعم المحارم كلها للونه
منكرات من القول وزورا كحالات الاحبيبه لانه لا يفسد المحرم الا في بعض الادوات
والاصناف في ان النسبه بالاستعانة والاموال لا يبع كمنع فكان وناله لانه قد ملكه
ولا يظهر اخي من لبن الحمل وكثيرا امرته من الملاعه لا يصير مظاهرا وذكره في خواص
الفقه ولذا ظهر الجوسيه فان شبهها بامراه زنا بها ابوه او ابنته او امراه زنا به
بامها او شبهها بمظاهره عندنا خلافا لحمدنا عما تقدم حكم الحاكم محل كحايها
ولو قبل امراه بسهوه او شبهها بسهوه او نظريا فرجها بسهوه ثم شبهه بوجه
بامها او بابنتها لا يصير مظاهرا عندنا اي حبيبه اذ فرغ الدواعي ليست مضبوطا
عليها كحالات الوطى ولا يشرح العذوري لو زنا ابوه او ابنته بامراه فبشبهها بامها
او ابنتها يصير مظاهرا عندنا اي يوسف ولا يفسد عنده حكم الحاكم كلها له وعند
حمد لا يصير مظاهرا ونفذ حكم الحاكم كلها عنده ذكره في الكسائي ولو قال
انت على كظهر ابي او قربي او كظهر اخي لم يكن مظاهرا كل نسبه والنظر اليه
وانا اذا قال لفرج ابي او قربي قال في المحيط ينبغي ان يصير مظاهرا اذ فرج
الرجل الحر لفرج امه قلت ان اراد بفرجه بفرجه فهو محرم وان اراد به ذكره فهو
بغيره من معنى الطهار لان الاصل ردوبل على تركوب ابي ولا تاتي ذلك في الدر
ولو شبهها باخا امرته او عنها او خالتها او احبيبه كان لها زوج او لا لم يصير
مظاهرا لعدم تائيد الحرمة وعند مالك يصير مظاهرا وعن ابن حنبل روايان
وكذا في طه الاب والاحني والهنمة والدم روايان عنده وقال ابن القاسم
بعضه في طه الاب وبسببه عن طاهر بن زيد والجمهور عا انه لا يصير مظاهرا ذلك
كله ذكره في المغني وان شبهها بوجهها او شعرها او سننها او طرفها فليس
مظاهرا وان قال انت على كبطن ابي او كفرجها او كظهرها او ركبها فهو مظاهر
وعند الطاهرية كحصى بظهر الام دون سائر الاعضاء والمحارم وان قال كراس
ابي او كعصا او كعصدها او كيدنها او رجلها او اذننها او انفها لم يكن مظاهرا

١٤١
عندنا خلافا للامه التامة لان راس امه ونسبه اعضائها المذكوره يجوز له النظر
اليها فلم يكن محرمة عليه في حق النظر والنسب بغيره ونسبه وهم جعلوا العلم بالحدود ذلك
وهو باطل بالسفر والمن ولم يصير ذلك مظاهرا وفي الحاوي لما ورد في ان ابو
حبيبه ما لم يبعد فعدتها لا يصير مظاهرا بالنسبه وناله لا في بقية نصير
مظاهرا بالنسبه والصايف الذي ذكره عن حبيبه لم يقله ونقله عنه غلط
فان بعد زوال الراس لا في قطعا وقد ذكرنا انه لا يصير مظاهرا او يقطع خذها
حازان في يصير مظاهرا وانما المدرس فيها ذكره في بعض الطهار من الصفره
والرتقا والقرن والكايض والنفسا والكافيه والامه والوجه والحنويه وعبر
المردول بها لعموم من نسائهم وزعم قوم انه لا يطهر قبل الدخول وجعلوا العود غيا
الوطى بعد الوطى وقال ابو ثور لا يطهر من الرتقا والقرن **مسئله**
لا يصير مظاهرا الكافر عندنا وبه في مالك وفي الشافعي وابن حنبل نعم وهو روايه
الكرامه عن حبيبه والاولى روايه الاصل لنا قوله تعالى الذين يظهرون من
من نسائهم الاية والكافر ليس مائ قال يقولون منكرات من القول وزورا وسرك
الخاوي ونحوه لبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم اعظم من المنكر والذور
كلاف المسلم فاذا اذم على سرك واذب ميرت عليه الكفاره لمحو اثره ولا طايده
لمحو اثره مع تقا السرك ونحو النبوه ثم قال وان الله اهو غفور والكا فير لا
سوجه عليه عفو ولا عفوان ولا توحه الرسل بهذا الخطاب ومن هذا الحرم
اما سبى الكفار والكافر ليس من اهلها ولا سما عنه فانه لا ملك رقبه ثومنه
والمراد بالامه التامه فهو المراد من الاول والا كان ذكر الكافر من مستدركا
وقوله ليمسوا بالله ورسوله مع دخول الكافيه الاية اذ المومنون مراد بها
بالاجماع فلم يدخل الكافر ايضا فيها بلزم الجمع بين الحقيقه والحال لان المراد في
حق المومنين ليدونوا على الامان وفي حق الكافرين ليدخلوا في الامان ولا سيما
الاول مطلق والثاني مطلق ومن اصل حمل المطلق على المتعدد فان زعموا
ان الحكم كحلف وحمل المطلق على المتعدد في مثله قلنا لم يحلف حكمها بل في
الاية الثانيه بيان احكام المظاهر المتقدم وهو العود ووجوب الكفاره وترتيبها

وليس ذلك اسدا يقوم اخر من وقالوا الظهار فان طلاقا اكل اكله فنعلم ان غيره
فتح بين المسلم والكافر كاصلة كماله قلنا لا يجوز نقل احكام اكله لانه باطل
بغير شرع والادلة الكافرة ممنوعة عما قولها والفرق لا يثبت ان الاكل له حكم
وجوب الكفارة ما كنت وهذا لا يمكن في حق الكافر ووقوع الطلاق بالبربح
ما عتبار المال وهم يعتقدون حرمة اثم الله وضوئونه من يقتل حرمة ولا كذلك
حرم الظهار فانه ليس فيه طلاق ولا حرم يرتفع بالكفارة اذ لا كفارة على الكافر
لانها عبادة او المثلت فيها معنى العبادة وهذا بشرط فيها النية فلم يشرع
في حق الكافر نسي كرتا مؤثرا وهو طلاق النكاح وقالوا بلغ قد لا يان في المظاهر
كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا جئتم الى الصلاة فامسحوا برؤوسكم وايديكم
تستوفون قالوا لم عليهم من عدة تعتدونها والكافرة كذلك عنه جوابا ان اخذ
ان الالف على خلاف الاصل وقد عرفت فقال الالف بالاجماع ولا اجماع فنعلم
الفتا فنعلم ايضا بلزم بلزم بحال الاصل فلا يضار الله والساكن ان العدة انما
وجبت بعد الدخول خوف اختلاط الانساب ولا اختلاط قبل الدخول فلا موجب
فليس في المسلم والكافر خلاف الظهار فانه مما خلاص الفاس وقد وررنا
حق المسلمين فلا كفارة عليهم عزهم وقال الماوردي ينقض بالمرء فانه ينع منه
الظهار ولا يجب عليه الكفارة قلت نقول باطل لا ينع منه الظهار لان ما كرهه
بين زوجته منه ولا ينع الظهار من المنة وقال ابن قدامة الكفارة عقوبة
في حق الكافر عبادة في حق المسلم قلنا لو كانت عقوبة في حق الكافر لما اقتصرت
النية قال ينع من الكافر كما لنية في الحايات قلنا نقول فاس بغير علم جامعة
اذنية الكفارة لنفع عبادة ونية الحايات لتخلص الطلاق عن غيره اذ الكفارة
حكم الطلاق وغير الطلاق حتى لو وجدت قرينة ارادة الطلاق ينع بغير نية
عندنا وعند ابن حنبل وان استراط النية في الحايات ليس لا تقا عه عبادة
بالاجماع لان الطلاق لا يحل العبادة لانه يفيض المباحات فاعتبار النية الكفارة
بالنية في فائات الطلاق باطل في النهاية ان كان الذي يفسر فادرا على الصوم
فالذي ذكره القاضي انه لا يستعمل الاطعام ولا يغير العذر للمؤثر في حقه

فان

١٤٤
فان اراد الخلاص فليسلم وليع والاسم الحزم فيض الظهار كرتا مؤثرا وهو طلاق
القران فاذا ذكرنا قبل هذا قال وهذا فيه نظر فاخطأ بالعبادة البدنية لا يوجب
على الكافر الاصل ويؤثر في حقه الى الاغناق والاطعام وتزد عليه ان الاطعام
نذل الصيام فلا يجوز بتدبير البدل ما هو من لا يحسن في حقه البدل وهذا موجب
استقاط الخطأ فان العاقر لا يخطأ وحلما على الذي تاكده في الظهار عليه بعد
وجله على الانداس الزاه في الحاوي الحرمة اذ ليه وطايريه قال الثانية في الرضاع
ان يرضع صبيته من امه بعد ولادته فتصير اختا حرة بعد ان لم تكن اختا وتساوي
المصاهرة الطارئة ان تزوج ابوه امراه بعد ولادته او تكون بنت امراه او ام زوجته
فتصير محرمة بالمصاهرة بعد ان لم تكن محرمة فلا يكون مظاهرا اذا شبه زوجته
ما صدق هو لا وكذا الوستى بها ما راه لا عن غيرها لان ذلك حرم طارئا بعد ان لم يكن ومسال
الاولى في الرضاع ان يرضع صبيته من امه قبل ولادته فلا يوجد الا والحكم موجود
ومسألة في المصاهرة ان تزوج ابوه امراه قبل ولادته لم يولد من غيرها فلا يوجد
الا وحكمها موجود وعندنا ثبت الظهار في الحل كما ثبت حرمة الرضاع والمصاهرة
في الحل ولا اصل لهذا التفصيل لانه لم يرد به كتاب ولا سنة ولا عرف عن احد مسلم
وهذا التفصيل يعلل المرتق والرخ عنه **مسألة** قالت انت على طهر
الى او قالت انا عليك طهر امك قال انما لا ينع ظهار المرأة هكذا في احكام
القران لا ينع ويسته في المسبوط وعرف يوسف عليها كفارة بين وهما الحسن
ابن زياد والزهري هو ظهار وهما محمد بن يسير في هو الصحيح قبل ذلك لا ينع يوسف
فقال لهما ان شئنا الفقه قد اخطا الهويين منها فقلنا كفارة بين لا ينع
بينها والظهار لا ينع بينهما وفي البناء والروضة والمرري ينع عن عند ان يوسف
ظهار عند الحسن فاذا ذكرنا في احكام القران في نزع المختار للمعتق حل الكفارة
بين يوسف والحسن على العكس ويسته في المبتد والمريد ونزع مختار الذي
والمسبوط والمختار حقه ظهرا عند ان يوسف في الحاوي هو كايه ولا ينع
ظهارها من زوجها واجه لا وراعي كدت عايشه من طهر عن عبد الله خطيبها
مضعين الربير فقالت هو كطمة الى ان تزوجه فلما ولي العراف ارسل اليها

فارسك تسال الفقه بالمدينة سوفرون فاقولها ان تعتق رقبه وتزوجها وقال
ابراهيم لو كانت عند زوجها حين قال ذلك لم يكن عليها عتق وادب الاوزاع عليها
كفارة الطهار كما ذكرنا وان كانت تحت زوج فقلتها كفارة تين وقال الشيخ
ابوبكر لا يجب عليها كفارة التين لان الرجل لا يلزمه بذلك كفارة تين ونحوه الاصل
فكذا المراه وبه قال الحسن ومالك والشافعي وابن حنبل والثوري والليث والحنفي
وابوثور وزوي الطحاوي عن ابن بك عن عمران عن عمار بن صالح عن الحسن بن زيد انه قال
في مظاهره بذلك قال علي فستات محمد بن الحسن فقال ليس عليها شي فاني ابا
يوسف فسأله وذكر قولهما فقال بقذان نكاح الفقه قد اخطا هو محترم عليها
كفارة تين كما لو قال انت على حرام **فروع** وفي المحيط لو استنحي يوم الجمعة لم
يجز بكفاره فيه رايه الحسن ولو ظاهره يومنا او ستره في نفسه ولا يبيح
تعدني المدة وان ظاهره لا شهرا لم يصير مظاهره حتى مضى الشهر كما لو اخطا والطلاق
لا شهرا فانه يقع بكفاره وكذا في جوارح الفقه ولو علق الطهار بالسرطام انا لها
م وجد السرطام في العده لا يصير مظاهره بخلاف الايام المعلقة ولو قال انت
على نظري في رجب ورمضان فلتري رجب اجراه عنها ولا شعبان لا حرمة
عن رمضان لعدم الحرمة في شعبان وفي جوارح الفقه لو ظاهره من امره ثم استرك
نفسا اخرى او قال انت على مثل هذه بنوك الطهاره وكذا بعد ثوبها ونقد
السكره وفي الحادي نعم الطهار من الطلقة الرجعية ولا يصير عايدا مع حصة
الطهار حتى تراجعها فليك ويصح ان لا يصير الطهار منها لان وطئها عليه حرام
فكان ضار قايه الشبهة لم يكن منكر من القول وزورا فكانت كما لم يان عده
وعندنا في روجه فلا استكال عليها وان من اصله انه يصير عايدا بالسلوك
عن طلاقها بعد الوطئ المظاهر عندهم فقد ظاهروا اصله واعتبروه بالطلاق
قال امام الحرمين المحرم في الرجعية ثابث وانقاع البايه بقيد مزيد محترم
فانه يقطع بها سلطنة الرجعية في ملك رجعتها بعد سقوط عده الطلاق
والطهار ليس في شيء من ذلك فاعبارة به خصيف جدا وليس في حرمة فائدة
الاكرم محرم وهو كحصيل الحاصل وفي الحادي في باب في تحت الكفارة فاولا (أحد)

منفس الرجعة الى صار بها عايدا حتى لو ابعده طلاقا لم يسقط عنه الكفارة قاله
في الام والساني لا يجب عتق من طلاقها ولا يطلق فلو ابعدها طلاقا لم يصير عايدا ولا يجب
الكفارة وان لم تراجعها حتى انقضت عدها بطل طهارتها فان تزوجها لا يعود في
أحد قولي الجدي وفي العدم وأحد قولي الجدي ادا تزوجها صار عايدا بنفس الزوج
ووجب غلته الكفارة ولم يسقط بالطلاق الثاني ما من من نكاح الزمان ولو قال انت
امي لا يصير مظاهره وفي المعنى لو قال انا مظاهره وعلى الطهار لا يصير مظاهره وفي
الحرام انا منك مظاهره وقد ظاهرت منك فهو طهار وقد قدم وذكره ان يقول امرائه
يا احبه لانه ورد المعنى عن ذلك وفي الاستحاي والمبتسوط والشافعي لو قال طهرتك على
كفارة ابي او بطنك اذ خلذ او حبك او بدل اذ حلك لا يكون مظاهره وعند التلثة
مظاهره ولو قال انت على نظري ابل فهو مظاهره وكذا طهرتك بعد الدخول وهذا
اللفظ لا يكون الاظهار والام صريح فيه ولو نوى به الطلاق لا يصير لان لا ينسج بهذا
فيه نظرا في النسخ يستدعي ان يكون مشروعا في الاسلام والمسهور انه كان طلاقا
في اكله فلا يحق النسخ وقد ذكرنا الخلاف فيه والجيد ما ذكره فاضل جان ونحوه انه
منصوص عليه فلا يحل كلفة وفي حرانه الاكل لو قال راسك على نظري او فركك
فهو مظاهره لانه يعبر به عن جميع البدن وكذا لو قال طهرتك على نظري وكذا وجهك
وراسك وعقبك وذنبك وحسدك ونصيبك وتلك للسفوف ومنهم من قال
في الطهر والبدن يصير مظاهره ونفع الطلاق الحضانة البها والعي الاول لانه لا يغير
بها عن جميع البدن ولو اضر النكاح فلها ما لم يسهل به والباقي تحريمه عليه ومنهم منسها
بين المريان والمس والنييل ولو قال قد كنت صدق ما لم يعرف بالكدب
وعن محمد بن الطاهر ان سئل امرائه اذا قدم من السفر للسفوف قال احرام الطاهر على
النكاح لبقها فان ان حبس وان اي يهرب ولا يهرب في الدين **قوله**
ولو قال انت على مثل ابي او كامي يرجع لانه حلال فوله انت ابي حب لا يوبى
ولا يكون طهارا لعدم الشبهة وظهور الكذب فيه او بصد الكرامة ذكره في جوارح
الفقه فان قال اردت به الذرائع والاجال كان كما قال لان الاقدام بالشبهة فان
في الكلام وهو انما استعمل من الاستفارة فان قولك نيك كذا الاسد الثمن قولك

زيد الاسد كانك قلت هو هو نفسه زيادة سالفه ومنه ابو يوسف ابو حنيفة اي تباد
سوره قام مقامه وان قال اردت به الطهار فهو طهار لانه نسبه جميعها فدخل الحرام
الكل وانما ينوي الحرام استعماله في الكراهه فلم ينشأ في الطهار وان قال اردت
الطلاق فهو طلاق بآية لانه نسبه بالام في الحريم فكانه قال انت على حرام ونوى
الطلاق او لم ينو على المحاربه في النكاح فقلت في الطلاق خلاف قوله انت على مثل
اي فانه غير غالب فيه وان لم يكن له فيه فليس يسي عندهما لانه محل ولم ينو وعند محمد
طهار لان النسبه بعضو من الام لما كان طهارا فالنسبه جميعها اولى ولذا عرفت
يوسف اذا كان في حال الغضب قلت لو كان كذلك لما احلح بالانبيه ولا النسبه
باجمع كمثل الكراهه وغيرها خلاف النسبه بالظهر والبطن والفرج عما تقدم
وان عني به الحريم لا غير فعند اي يوسف يكون ابلا ليكون النابت اذن الحرسين
لانه سبعة وفي الزنا سكر وبيان انه اذنا فان الواجب فيه اطعام عشرة
وفي الطهار سنين وقصوره ثلثة سابقات وفي الطهار صوم سنين متابعه وقصالة
على الحية وفي الطهار عجا الزتب ولانه ممنوع عن وطئه حتى يكفرا لا عناق مع القدرة
عليه وفي الهن لا منع وعند محمد طهار للنسبه ومن الاجماع ذكره في شرح المحار
قال وان نوى الكذب قال محمد بن الاعلى حال الغضب فكون مئاة في الحارون
كاي ومن اي كايه كما قلنا وفي الجرا هو اللط الذي فيه صرح وكنايه طاهر وخيه
فالصح قوله انت على طهار اي فهو طهار ولا يكون طلاقا وان نواه وعن ابن العام
يكون مئاة ولا يصدق في اهل مزيله والكنايه الطاهره ذكره الطهر في غير المحترمة
ابو الشيبه بالحرم بن عذرة الطهر قوله انت على مثل اي او كاي اذ حرام كاي او مثل
اي او كذا اي وكلمه انت على طهر فلانه الاحنيه وهي من وجهه فهو طهار ولا ينسب
قوله لم ارد به تبا وان نوى الحريم كانت عليه حراة والحنية ما لا يحمل الطهار بوجه
لقوله ادخل واخرج وسقي فحرفها فان نوى الطهار لزمه والام لم يزم به في وقوله
انت على طهر اي منزله قوله انت طاهر ولم ينشأ في بقينا انما بين الامة وان قال
يصل على طهر اي فهو طهار وفي النهاية انت طهر اي صح كقوله انت طاهر واخرجوا
قولن في قوله انت على لفرج اي قلت اخرجوا عن الطهار بعد وان كان الجرم المشبه

سفر بالادامه كالعين والدوح ولم يوسا فتم من حمله على الكراهه على النكاح وسنم
من حمله طهارا وهو تنوع عما ان النسبه بالبطن لا يكون طهارا في النكاح اولى ان لا يكون
طهارا واحتملوا في الدارس فتم من حمله كالبطن والطهارا اذا اضيف الى البعض كان
صريحنا واذا اضيف الى المحل كان مترددا واذا قال لا حنيه او مئاة ان تحك فانت على
كطرا في نصير مظاهرا اذ انزوها وبه قال مالك ولم يفتد عند الشافعي كما لا يفتد
الا بلاق وحكي في المغرب فلا ينسب قول اي حنيه في الطلاق والآلة وكراهه
في الطهار وعجزة لا القدم ولو قال انت على طهر اي فجن او مات غنيسه فالوا لا يكون
عاجدا فان افاق قبل يكون نفس الا فاقه عودا عا وجهين كما رجع ولو قال ان لم ارجع
عليك فانت على طهر اي لم مات صار مظاهرا قبل موته فانه ابن الحرداد وقال هو عا
لزمه الكفاره لانه ظاهر ولم يخلق قال وغلطوه وقالوا لم يمت الغود لموته عتب الطهار
فان قال من مات عتب الطهار لزمه الكفاره فقد خالف ما علمه للجماع والمرغيب
الطهار لا يحط عن الطلاق ولو قال ان دخلت الدار فانت على طهر اي فمتر قبل الدخول
قال ابن الحرداد حرره ورغم ان يخلق الطهار احد سبي الكفاره وخالفه بعضهم وقالوا
لهذا بعدم الكفاره عما سبي الكفاره حتم لان سبها الطهار والغود ولا يحصل
الطهار قبل دخول الدار قلت هم يقولون ان المطلقات اسباب في الحجاب قبل وجود
الستر ولهذا قالوا في يخلق الطلاق الفسق بالملك فهو سبب في الحال فتعوا لعدم
الملك وعندنا سببها سقطة بالستر ولا يصير شيئا الا عند وجود الستر فيكون
طلاقا وعجتا بعد الملك وهو خلاف ما قالوا فقالك وعندنا لا جرم **قوله**
ولو قال انت على حرام كاي ونوى به الطهار او الطلاق فهو عا ما نوى لانه كملها الطهار
للسنينة والطلاق للحريم والنسبه باليد قال ابو طاهر كاي او كطهر اي
وان لم يكن له فيه فعلى قول اي يوسف ابلا ليكون النابت اذن الحرسين وعرفت
محمد طهار لان النسبه محكم في الطهار فحمل الحريم عليه وان قال انت على حرام
كطهر اي ولم يوسا فهو طهار بالاجماع وان نوى طلاقا او ابلا لم يكن الا طهارا
عند اي حنيه وابن حنبل وفي احد قول الساقع والقول الثاني ان نوى طلاقا
كان طلاقا وهو قول يوسف ومحمد وان قال انت على طهر اي حرام لم يكن

قال بعد استقنى ما يكون امر او من العبد يكون العاسا ودعا
والصيفه واحده وهي صيفه الامر وهذا لان دلاله الحال بعد
حكم الاقوال والافعال وتخصصه فان من قال رجل يا عصف
في حال تعظيمه كان مدحاً له وسنا عليه وان قاله في حال شتمه
وتقصصه كان قدحاً فيه وذمالة ولو قال يوم لا يغدرون
بذمه ولا يظلمون الناس حبه حرول ولو قال يرى اوفى ذمته
منهم في حال المدح كان مدحاً بليغا كما قال حستان بن ثابت في
مدح النبي عليه السلام فاحلت من ناقه فوق حبلها ابروا في
ذمته من يجر ولو قاله في حال الغضب والشتمه كان محامياً
كقول الجاحي قبيله لا يغدرون بذمه ولا يظلمون الناس حبه حرول
وقال اخر كان بنى لم يخلق لحشيتة سواهم من جميع الناس اسنانا
وهذا في هذا الموضع محامياً ودم صرح وحكى عن حسان انه
قال ما اراه الا قد سلم عليهم ولو لا القرينه ودلاله الحال كان
ذلك من احسن المدح وفي الافعال لو ان رجلا سل سيفه وقصد
انسانا والحال يدل على المرح واللعب لم يجر قتله ولا يجوز ان يقال
قد يكون سل سيفه واظهر المرح وفي الباطن قصد قتله ولو
دلت الحال على الجد جاز دفعه بقتله والغضب هنا صرح اراده
الطلاق فيقوم مقام النيه وكذلك حال سوالها الطلاق او سوال
غيرها كحال الغضب ولا يحتاج فيها الى النيه وسوال الطلاق
اقوى في ارادته من حال الغضب وفي رواية الى الجرح لو قال
لم ارد بها الطلاق صدق في حال الغضب دون سوال الطلاق

وفدق من حال الغضب ومن كره به جوابا لسوال الطلاق وذلك
لان الجواب ينصرف الى السوال الا ترى انه لو قال لي عليك دينار
فقال نعم او صدقت لم يقبل منه بنفسه بغير الاقرار لان نعم
جواب فكانه قال نعم لك علي دينار وقول امام الحرمين الرجل
مختار ولا بعد ان يضره ما اظهر عن اذاه او هم بعيد ولا يجوز
ترك الامور الظاهره بالاوهام اذ الموهوم لا يعارض المحقق ولا
الراجح ومنعهم وقوع الطلاق بالحايه عند سوال الطلاق
تحكم وفي البسيط يعول على العرائس في الشهادة على الرضاع
قال وهي على ضربين جمعي وبين منها ثلثة الفا طبع بها
طلاق جمعي ولا يقع بها الا واحد وهي قوله اعتدى واستنكر
رحمك وانت واحد وهو قول الشعبي وفي البدر ايع القياس
في اعتدي ان يكون باسمه هكذا روى عن ابن حنيفة وابي يوسف
ولهذا اني تزوجت بونى الطلاق او الثلث يقع وكذا ينبغي وترك
حديث جابر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال السود بنت
زمنة اعتدى فجلت يومها لعائشة رضي الله عنها فراجعها
ورد عليها يومها وفي الغني قال ابن قدامة قال عليه السلام
للسود بنت زمنة اعتدى فجلت فطلقه قال ابو محمد من حرم
هذا كذب موضوع ما طلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم قط
لكنها لما استنت وذهبت يومها وليلتها لعائشة وفي المنكح
اعتدى حقيقة الامر بالحساب انفعلي من العبد للعد ويحتمل ان
يكون مراده اعتدى نعم الله عليك او نعمي عليك او اعتدى من النكاح

عندنا ولا يملك الجرد ولا في المقدرات ولا في الاسباب والسروط والمحال وذكره
المفتوح انه يجوز في الفل عند الشافعي وضعف خبره في الاسباب والسروط والمحال
لكن يرد علينا الحالة والاخت من الرضاغة وام المربية ومنها ولست حرمت حرمة
الام الوالدة فلا تان الدلالة فيمن ولا النباش لو قلنا به لتمام الفارق الا انا نقول
المدر المستعمل بين الحمل الحرمة المؤثرة فكان بالنسبة بالدلالة والعباس في المحنة
والعينة والنباش محرم ان كان في رعايتها ويوجب اذا اشغ وقد ذكرناه في
قلت الاخبار على التكنية والوطي فيه نظرا لان الكمارات لا يجوزها اخرجها فالحكم
صالح الزوج فاذ كان قد وطئها مرة كيف كبر عليه مرة ثانية او مائة او مائة
حيث ذلك عند حاجتها اليه ديانة بلا حرج فلهذا الوضار عيننا بعدنا وطئها مرة
لا يوجب واستراط الاول لتحمل الصداق لانه حال ان يرفع الامر الى امر الكيل
ماكلوه في البقرة المالكه لو قال انت علي اجرم من اي فهو عند محمد من المالكه طهار
وقال ابن العاصم طلاق البسه في الثلاث وما شرح المدونة وروى عيسى عنه انه البسه
وقال ابن الموار اذا لم يذكر الظاهر فهو عا ما توي وان لم تكن له فيه فهو طهار عند مالك
وبالاحصيه طهار كانت ذات روج اولا وقد تقدمت وعند عبد الملك طلاق كالدوم
وجم الحبر وان قال كملانه الاحصيه فهو البسات يعني الثلاث وما ذوات الحاد
ظهار ولو قال انت عا مثل كل بني حرمة الكتاب قال ربيعة فهو طهار لان الكتاب حر
علمته انه وعرضا فمحرمة الكتاب وقال ابن باغ فهو البسات وان قال انت علي
كيعين فمحرمة الكتاب من النساء فهو طهار ولو قال ان وطئت وطئت علي فلا عليه
وما جواع الفقه انت علي لظن اني اسر او الصوم غدا لا ينع ولو قال انت علي لظن
اي كل يوم فهو طهار واحد وما كل يوم يتكرر وله وطئها في الليالي وهو في
الجامع وما شرح المدونة لا يلزم السخ الفاني طهار لانه لا يصل الى الوطي ولا
الا فلا وعندنا دل من يقع طلاقه بغير طهاره وسر فلا ذكره الاستحسان توفي
المرغبين وخزانه الاقل الظاهر اذ لم يكن فالقاضي يحبس من يكره او يطلق
وللسلطان سنف من عيشانه في يكره وقد ذكرناه ولو طاهر من الامة لم اسرها
واعنتها عن طهارتها فل لا يجوز عندها وعند اي يوسف وما شرح محضر الدعوى

فاد ات على كالدوم او الميته او لم الخبز او الخبز سال عن نيته فان قال اردت الكدم
فهو كما قال وما خذ انه الا لعل عن محمد قال انت ابي ليس بشي وفي الفريوي ظاهر من
امريته م قال للمالكة اسركك معهما فهو مظهر من المالكة بظهارين وكذا الطلاق
خلات الا يلاحت لا يصير نوليا من المالكة وعلل في المبسوط بان لو صار نوليا
بينها ايضا لا تحت الا بوطي الثلاث وقد كان تحت بوطيها وفي غيره لو قال لهننا
واسه لا افر بها اربعة اشهر م قال للمالكة اسركك معها فتقسم فلو لم ينعن المد
لها فبطل الا بولا ووجه في السنف عند الظهار على مئة او مئة او مئة ان يذكر
سني من امراته من اسماء الكتاب او سنيها بغيره عن جمع بدنها وهو عشرة
نفسك على لظن اني او تحفل او يدرك او تحفل او راسك او راسك او راسك
او رقبك او رقبك او رقبك فلهذا الالفاظ كلها طهار بلا خلاف والوجه الثاني
ان تذكر حرا سابقا منها فيقول نفسك عا لظن اني او ثلثك او ربعك او خمسك
او سدسك او سبغك او ثلثك او تسعك او عسرك او قال ثلثك فانها كلها طهار
والوجه الثالث ان يذكر جارية منها نفيسة او عسرة او عسرة عن جمع المذكور
مدك على لظن اني او رقبك او عسرك او ثلثك او ثلثك او ثلثك او ثلثك
وكذا سنك وثلثك عا قياس ذلك فان ذلك ليس بظهار عنه علمنا
الثلثة وعنه رفر والساقعي وان عبد الله طهار ولا يكون ذلك طهارا في سنيته
باجد المواضع الستة وهي الطهر والبطن والفرج والوبر والعجز والحز من الحرمة
على التام من النسب والرضاع والصهرية وقد ذكرنا الترفعة المسائل في
المبسوط طهار الاخر من الحايه والاستاذه الغفمة هي كطلانه ولا يدخل على المظاهر
ايلا وقال مالك اذا لم يحامعها في نخت اربعة اشهر بابت منه بالايلا قلت نقله
عنه غلط ومذهبه لا يقع عا المولى طلاق في ثمة الايلا ولو قدمت سنة وانما
ها المرافع بعد المدة لا القاضي اما ان يطلق واما ان يطلقها او يطلقها قلت
المنصوص لا يقاس عا المنصوص ولهذا لا يثبت حكم الطهار في الايلا ولو قال
ان قرئت فانت علي لظن اني كان نوليا فان قرئها في المدة فان طاهر فان بابت
بالايلا لم تزوجها ففترضا فهو طاهر لبقا القيم

فصل في الكفارة قال كفاؤه الطهارة عن رقبته فان لم يجد
 فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيا والفقير مسكيا وذكر المسكين
 لانه اخرج واهم والنفس الواردة في ذلك بهذا الكفارة عما نقض الترتيب وكل ذلك
 قبل المنسحق وهو في الاعناق والاطعام بالصغير عليه وكذلك الصيام لان اذا
 الكفارة تحم للوطي منه به الجرمه والبدن تقدمها على الوطى محل الوطى والنا لوجوه تالم
 الوطى قبل الاطعام ولو حصلت له القدره على الاعناق قبل الاطعام كان الوطى سابقا
 عليها وذلك منه غنة وقد ذكر صاحب الجواب في اجز الفصل في كبرى العتق
 الرقبه المسئلة والحائزه والذره والاني والصغير والكبير لان الرقبه كاي في الكل
 واهم الرقبه صادق عليهم وفي التوسط يجوز اعناق الصغير والصغير ان كانا
 ماسين المنفعة من المتى والبطش والجلام لان الغالب سلامة ذلك منه فلا يفد عبدا
 ولا يات لا ياكلو العطره السلبه عنه لا يفد بعتا وهو قول المصري والزهري
 والهي وعطاء والمزوري ومالك واللت من سفد والسامع وان يور في الشايعي
 اللت سفد افقه من مالك وذكر العاصي منس الدين ارجح لان ركاه الاعنان
 ان اللت من سفد قال حتى المذهب والى المضائق قال فرائسته في بعض المحاميع وقال
 ابن حنبل لا يحرى حتى نصا لان الامان شرط عنده وهو قول ومعل ولم يوجد العمل
 ذله غنة في الاسراف وهو قول فاسد مع فرق الاصحاب فانه لم يقل احد قبله
 وقد يوجد من الصوم والعتلاء وقد امر النبي عليه السلام وفي الصغير بضمه عاير
 ذلك وقال في الحج كالم الطفل لما فات الهذاج قال نعم ذلك اجر وان لم يكن ذلك
 فرضا على الصغير وعند الشافعي العمل من الامان ولم يقل بقوله وقال الحج كوزي
 كفارة الطهارة واليمن ولا يجوز في كفارة الفتل الام صام وصلى للمسيح على الانبياء
 وكحور فيها اعناق الرقبه الكافيه عن الحري في دار الحرب عندنا وهو قول عطاء
 ومجاهد والحسن والحسن المصري والمزوري والحسن صايع والى نور وداود
 الطاهري واختاره ابن حزم في المحمل وابو بكر المنذر في الاسراف وقالت الامة
 الثلثة واصحابهم لا يحرى الكفارات اعناق الرقبه الكافيه عنها وقال مالك
 يجوز اعناق المحرمي عنها وسبهم انه جبر على الاسلام فحصل الاسلام بغيره ما لا كراه عليه

اللت يسعد
 كان حتى الكد

ولو نذر ان يعق رقبته في اعناق الكافر وجها من قول شرط الفدية اجزاء ومقال شرط
 ان يكون من صبيته واجبه لله تعالى بغيره ولا نقول العاصي حنين قال بيه على عتق
 بهذا العبد وهو كافر بوجه نذره وان قال لله على عتق هذا العبد الكافر لا يحر نذره
 قلت لان الوصف يستقر بالعلمه وان كان غريبا سب الاثر ان لو قال الرب هذا
 الرجل كاهل كان صحا وكذا البين بهذا العلم ما ذكرنا ذكره في سحر المحصول وفي
 النهاية لو نذر اعناق رقبه فان عتق عبدا كافرا او الفرم اعناق فحاز وهذا لو
 كان متقنيا فعتق اعناق في الزام جاز ولو لم يوف بانه نذره فعتق الزموا ان اعناق
 الكافر رقبته واعناق المؤمن افضل وفي الراعي لو قال لله عا عتق هذا العبد الكافر
 فعين سلك الساقية في ذلك خمسة عشر سلكا المسلك الاول ان الكافر
 ناقض ولا يحرى عن الرقبه المطله لا يضافها الى الحاله بيان الاول ان من اشترى
 عتق افوجه كافرا يرد به بالعتب عندهم قلنا ليس قل عتق من الاجزاء الكفارة
 كاعناق الكفي والمجبوب والاعور ومنقطع للادين واللائف وان كانت ملك
 الا سباعيوتا يرد بها في البيع مع اننا نفارضة ما لو استراه على انه كافر فوجده
 مسلما رده عنده ولو استراه على انه يفت بوجده مسلما لا يرد فذل ان
 عدم الكفر ليس ردا للعتب والمسلك الثاني ان يكون المطلق في الطهارة
 واليمن والافطار على المنية الفيل اخطا ولم يات ذلك بغير بيان احدهما ان البق
 في المنية بغير سفد المطلق ونقد اعرا ما بر واستيفه فاضي المضاه عند الحبار
 الهدان في العهد وما بعدا بعيدا من حق الجلام ان يحا على ظاهره والمنية عن
 المطلق وفيها حمان مختلفان فلف نور المنية المطلق يستد هذا الاصل له
 وقد افسد في الدين ان الحرف قول من قال من الشافعي ان يسيد به بالبطر المنية
 لا بالقباس في المحضول وما راضي المضاه عند الجبار الذلور انفقوا على ان الحكم
 اذا اطلق في موضع وقد بعينه في موضع اخر انه يجب الحكم بسيدته وكان السنف
 الامري في الاحكام ان الحمد السبب والحكم بان قال في الطهارة احمق رقبته قال
 فتم اعن رقبته نومه محل المطلق على المنية فافنا وفي البسوط العاقون من
 شائنا يكون المطلق على المنية في حاديه واحده كما في الابل في الركابه

والأصح ان ذلك لا يجوز عندنا في حادثة ولا في طارئة من حي جونا بوصفه الميم مجتمع
أحرار الأرض ولم يعل المطلق على المقتد بقوله ورواها طهورا في حمله على المقتد
انطلاق حكمه فلما عُدَّ المقتد وهذا غير طاهر وإنما محل المطلق على المطلق إذا كان
الاطلاق والمقتد في الحكم لغرض الجمع بينهما كما في صوم كفاية الميم لا في سبيل
ان يجب عليه صوم ثلثة ايام متتابعات ويجب عزيمته على خلاف الاطلاق والمقتد
في السبب فان كل واحد منهما صالح للوجوب ولا تحدث ابن عمراد واعن كل خير
وعند من المسلمين وخاف عنه ايضا من عزيمته ففعلنا بهما وانما حملنا المطلق على المقتد
في الركاه بالنظر أثناء الوجوب في العلوة وقد تقدم في الركاه والمسئلة الثالث
الناس في كفاية النسل فان الامان فيه شرط بالنظر في مرون الناس في الكفارات
والكفارات والمستزوط والاسباب والحال وأسهم المسألة في آيات البدل
عن الامان بالرائس عند العجز الامان بالعين والكافين والقلب بغير نظر قال
المسألة في الدين القرائي كتب هذا الناس مع ان اختلاف الاسباب يوجب
اختلاف الحكم والمصالح ونوع الاختلاف كتب على الناس في بشار الله بذهابها
لمنع انا منع حوازي السائر في الكفارات أصلا وان كان السبب في ذلك التبرك
محل على المقتد مع احاد السبب وامانع الاختلاف فيقتدر الناس والحمل ويست
الدين الاماني صفت الناس فيه وتوقف العاض ابو بكر وامام الحرمين فيه ذكره
في الاحكام قال والمحار ان كان الموصف الجامع بين المطلق والمقتد سوراما كان
ما تاسف او اجماع جاز الناس وان كان مستنظا فلا في كخصص العموم
بالناس او العلة المؤثرة كالنصر الحاضر وذكر في الدين في الحكمين المماثلين اذا
اطلق احدهما وقد احرر وسنهما مختلف مثل كفاية النسل والظهار تذهب
الاختلاف في كبر الناس ولا يجب وقال ابن العربي في حصول الحكم والسبب
ان اختلفا فلا محل للاختلاف فيسدد الرقبة بالامان في النسل والاطلاق المتساوية
في الركاه وان كان السبب والحكم في الركاه في حال مفهوم للصحة في السابيه
محل المطلق على المقتد وان اختلف الحكم واختار السبب فالقصد المرافق
في الوضوء والاطلاق في اليمين لم يخل وان اختلف السبب واختار الحكم كالظهار والنسل

١٤٩
نقلنا ما رواه انكر الا يري الممثل بالوضوء والتميم لان التمسيد فيها عضو وهو الذراع
وتصوّر المسئلة التمسيد بصفة والتميم من الطهارة والتميم من وجوه الوجه الاول
ان الطهارة قول وليس ليقول القول من القول بصفة لما عرفت في الاصول ولما عرفت
الحرم فيه بالتميم خلاف النسل فانه فعل مؤثر في بشارته عليه باطل مما قول من يجوز
الناس في الكفاية لتمام الفارق والوجه الثاني ان وجوب الكفاية في الطهارة
عزيمته على المقتد لما ذكرنا فلم يكن منها علم جامع والوجه الثالث لو سلم ان
وجوب الكفاية في الطهارة يقتول المقتد لا يجوز فبانه على النسل وصلا ان يكون
واجبا لان الغاية في الطهارة حل الوطئ في كبره في كل الخطات توفت النفس
الموتى فكان زيادة قيد الامان فيه كزيادة الغاية وغلط الكفاية في لو كان
النسل عمدا قتل به ولا فصل في الطهارة بل في الطهارة في النسل ولا في ما توفت
نفسا مؤمنة فان بوحده الله سبحانه وعموم طاعته ناسبا فيهم مثله لمعوم بتلك
الوظيفة خلاف الطهارة والكافر لم يجرى لعدم العائل بالتميم والنظر في السبب
ابو بكر الرازي ولما لم يحف بالنقل من البدل الذي هو الضام عند العجز لا
بدل الاطعام خلاف الطهارة في الميم عند اخبار الاطعام بكم عشرة وضو
لمتد ايام في دون الطهارة قطعا قال ولا يجوز قياسها على كفاية النسل لا يستماع
قياس المنصوص على المنصوص بل انه لو لم يرد نص كفاية النسل كان في العمل بانه
الظهار على اطلاقها للنظر في الناس لو لم يرد النص المتسبب عليه لا يجوز العمل به
فما انه ليس ذلك بالناس وقال الشيخ ابو بكر منسدة النسل اعظم من منسدة
الظهار وحسنه ان نقول عظم المنسدة بغير زيادة السبب في الكفاية
ويعظم الجزاء العظيم للحماية فكان اختلاف السبب موحدا لاختلاف الحكم
والمسئلة الرابع ان الرقبة في الطهارة والتميم مطلقة ولا عموم للمطلق للاطلاق
وارتدت بها المومنة بالاجماع فلا يفي عنهما مراد العدم عمومها قلت الواجب
اعم من المومنة والكافرة لان الواجب سمي الرقبة فان الحق رتبة كفاية جازمه
لوجود سمي الرقبة فلما لان المطلق بوجود المقتد وان الحق رتبة مومنة
حاز لوجود سمي الرقبة فيها وعمومها عموم البدل والمطلق لا عموم لم عموم السموات

والمسلك الخامس أن الفعل بالمقيد عمل بالدليل لأن المطلق حذر المقيد
فكان أولى هكذا المحصول فلما هذا باطل بالبدن وهو عمدة أهل العراق في
الالتزام ومان بطلانه أن الأمر متعلق بما دخل في الوجود ولكن العمل به والمطلق
الذي في ضمن المقيد لا وجود له في الخارج فلم يكن ما مؤزاه فلا يكون عملاً بالدليل
فمازعمه والمسلك السادس أن الكفارة عبادته فلا يجوز صرفها إلى الكافر
فالأطعام والكسوة فلما هذا باطل بالبدن وهو عمدة أهل العراق في الالتزام
وتمنع أيضاً باجازه ثم ظاهر الذي في القول ليس بأهل لوجوب العبادته عليه
وعند أبي حنيفة وإن عند الله خير المحسن كجوز صرف الطعام والكسوة إلى العاقر
والمسلك السابع قالوا إن الله تعالى أوجب حق الرقبة على التائب والكافر
بإسار عنه لأنه يمكن أن ينقض العهد ويخلف بدار الحرب ثم سبى ويستترق
وهو جائز عندهم ذكره الماوردي في الحاوي وهذا لا يتصور في حق المسلم
قلنا كل هذه دعاوى بلا دليل وعندنا تتكرر الدق على الصبيان والسوار
بلا رنداد ولا يمكن الذي من ينقض العهد ودخوله دار الحرب فإنه يصير حراً علينا
وقد اطلع على عوارض المسلمين والمسلك الثامن أن الخائف ليس مصرفاً
للصدقة الواجبة والكفارة لذلك فلا يجوز صرف الزكاة إلى الذي قلنا ليس
سبيل العتق سبيل الرقاة لا مما عناه أن دفع زكاته لا يعتد بنفسه غير طاهر
وصرف العتق لا يكون إلا لا عهد نفسه وإنما فيه إزالة الملك لا عتاق فمراعى
فته نأليه العبد ما يكون كائناً وهو عهد ثمانية المسئلة ومأليه الخائف فما لمسلم
والإيمان والكفر ليسا إلا فصل ورد فيهما العلم والجهل وسع دفع الرقاه الله
بالنقض والمسلك التاسع يجب أن يحمل ذلك على العبادته والغرف ولم يجز
عباده المسلمين بالمقرب بعض الكافر قلنا يبطل بعض الإغور والإصم والمحجوب
فإن ذلك غير متعارف ونزل عما انه متعارف مع الذر بعينه والمسلك العاشر
الالتزام بالنقص بالصيام في كفارة الهن فإنه وجب بالصبر بطلاناً ثم حص
بالتابع فلما حص بقره ابن سنفود عما عرف والمسلك الحادي عشر
أمر بعض رقبته في عدم من كل وجه والكافر بيت قال الله تعالى أو كان مثافحينا

١٥٠
وخلصنا له نوراً مشرقاً في النابس قلنا هذا محاذ فانه لو قال كل مملول في حرم
حرم عن عنده الكفارة والمسلك الثاني عشر قالوا لا يجوز التبرك الله
بغالي يعقن عذابه ومن محذره وكفاله زوجة وولداً فلما هذا خبرنا أنه لا
ينهاها أن يفرق الله سبحانه بالاحسان إلى عذابه وإلى من محذره وكفاله
ولد أو زوجة بقوله لا ينهاها الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يجرم
من ديارهم إن يروهم ويسقطوا اليهم إن الله يحب المسطين وقد جوزت
المالكية العتاق المحجوب الذي يجعل للعالم صافين ولم يجوزوا العتاق اليهود
الموحد ولا يفي لغيرهم أنه خير مما الإسلام فإنه عتاق مسرل عند ائمة
لا محالة وليس جواره على الإسلام في المستقبل بما خرج عن الكفر وقت
اعتاقه مع اختلافه في صحة إسلام المكره عليه والمسلك الثالث عشر
قالوا العتاق كفارة لقوله تعالى ذلك كفارة أيمانكم إذا خلفتم والكفارة
حسنة لا بها عبادته وعتاق الكافر سيئة لما فيه من تفرغ بآله لطلبه
الأونان قلنا قولكم عتاق الكافر سيئة باطل لعم النذر ما عتاقه ولو
كان سيئة فإن بذراً بالمعصية فلا يبع الذر به ولا نه تفاؤن على البر
والمقوى لما فيه من تفرغ بآله لعم العمل والنظر في حاسن الإسلام
وتفرغه للعبادة عما أن العتاق أطاذه النعمة واستعماله في عتقها
بواسطه احضاره فلا محالة على عتاقه وارتخا به المعصية وتعارفة
لها بسوا حضاره لا بالاعتاق فصار بيع العتق ممن هو معروف ما تحاذه
حماً أو ديباً والمسلك الرابع عشر قالوا بعض الكافر ليس محرراً
لأن الحر رايات الحرية والاعتاق إزالة الدق والحر سبب الدق
لأن جنابه والدق عفو به فلا سبب الكفر سبب العتق قلنا هذا ليس بشي
وسبيله سبيل إكثار الحس والحق لأنه لو لم يكن محرراً لما كان عمو الحل له
وطهاً وبقي بعد ذلك والقول به حرق لأجماع المسلمين والاعتاق
أبات العتق الذي هو العفو ويلزم منه زوال الدق الذي هو الضعف
والمسلك الخامس عشر النقص استيراط الأمان كحدث بقوة

سبيلك وما انت عليه ولا ملك لي عليك انت اقل من ذلك او كان لا ملك
لعليك لسلطانك ولا سبيل لي عليك اي على طلاقك او عليك
لمتروك وخالفك وفارقك حتى لا تتشابه في السلطان كالتبديل
والبتله كالمند وفي المنسوط الاجوال ثلث مذكرات الطلاق
غضب رضي في الاول لا يصدق في الثاني شيء من الالفاظ للجواب
خلافا للشافعي وقد قدمناه وفي حال الغضب لا يصدق في ثلثة الفاظ
اعتدى اختارى امرك بيدك لانها لا يحتمل السب والرد وفي خمسة الفاظ
صدق في القضا كما تقدم لاحتكامها للسب والحق ابو يوسف في اربعة
اخرى كما تقدم وذكر في التحفة انه لا يصدق في القضا في اربعة الفاظ في
الاجوال كلها وهي امرك بيدك واختارى واعتدى واستبرى رحمك قال
لان من الالفاظ لا يصح للشتم ولا للتعدي فالظاهر منها الطلاق
وفي الفتاوى وعامة الكتب يصدق في الكل انه مانوس في حال الرضى
كما ذكر في الكتاب وسلمنا انها لا يصح للشتم ولا للتعدي ولكنها
ليست صريحة في الطلاق فلا بد من التيه او ما يقوم مقامها في
ارادة الطلاق وفي المنافع في حاله الرضى لا يكون شيء من الاقسام
طلاقا الا بالنيه وفي حال مذكرات الطلاق وهي اذا سالت طلاقها او
سأله غيرهما ما يصح جوابا اي طلاقا وورد لها عن سوا الطلاق لا
يجعل طلاقا وما يصح جوابا ولا يصح رداجعل طلاقا لقرنه سؤال
طلاقها وهي اقوى من نيته والقسم الثالث وهو ما يصح جوابا
وسبا وشتمه يجعل طلاقا ايضا وفي حال الغضب وهي الحال
الساله بعد حال الرضى ومذكرات الطلاق يصدق في الاقسام الثلثة

الا فيها يصح جوابا بالغير فانه لا يصدق في قوله لم انووقع الطلاق
وهو القسم الثاني فالقسم الاول وهو الذي يصح جوابا ورد الاسبا
وشتمه سبعة ارجح اذهبى اغزى قولى تقضى تخمى استبرى
والقسم الثاني ما يصح جوابا بالغير لا يصح رد او لاستامرك
بيدك اختارى اعتدى ثلثة الفاظ كما ذكر في الكتاب وكذا في
الجامع الصغير لقاضى خان والقسم الثالث وهو ما يصح جوابا
وشتمه لا رد اجبته عليه بربيه باين منه حرام وقد قدمت
هذه الالفاظ وفي المنافع قوله الا في حال مذكرات الطلاق فيه
اشتباه لان ما يصح جوابا ورد لا يجعل طلاقا وانما يستقيم ذلك
في القسمين الاخرين احدهما ما يصح جوابا بالرد والاخر ما يصح
جوابا وسبا قال وقوله وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السب
والشتم فيه اشتباه ايضا لانه لا يمنع ما يصح جوابا وردا وفي
شرح ابن نصر البغدادي في القسم الثالث مدس في القضا في حال الغضب
ومذكرات الطلاق اغزى واخرجى واذهبى وقولى تقضى واستبرى
فتبين ما ذكرنا وما ذكر في الشرح المذكور ان قوله وقع الطلاق بكل
لفظ لا يقصد به السب غير مستقيم على الاطلاق فينبغي ان يقال
لا يصد به السب ولا يصح للرد وقوله فان كان اللفظ لا يصح
للسب والشتمه تعين للطلاق فيه كلام ايضا لان ما يصح جوابا
ورد لا يصح للسب والشتمه على ما تقدم ولم يعين للطلاق لان
حال الغضب يحتمل الطلاق والرد مغايله فلم يجعل جوابا بالسب
الا ان زاد فيه ولا يصح للرد ذكر المواضات على صاحب المنافع

حتى اقتراربع سرات ثم رجمه وقال لا نيتس اغذي الى امره هذا فان اعترف فارجها
ولم يحلوا المطلق على المقتدر دمج ما عزم بطلك فاعدمتم وقد ذكرناه في الزكاة
ولا اصول الفقه للسرخسي ان التزنا ذكره المحقق ان الرأفة بيان صوره ومكثها
بشيء من جهة المعنى بانه ان بعض صلاه الجبر لا يكون صلاه الجبر والركعتين من الطهارة
يكون صلاه الظن في الافاقه وضرب سبعين في القذف او لا حد الزنا لا يكون
حد القذف او الزنا واذا بقدر هذا فنقول الساب في البكر الذي حله ما ياتي
بفوقه فاذا اردت اني عليها جبر الواحد خرج الجدة من ان تكون حدا لا نه
نقض الحد ونقض الحد ليس كحد منزله بنقض العلم ليس يعلم ونقض الصلاه العرض
كالجبر والظن فصر على غير صلاه الجبر والظن فكان سحبا من هذا الوجه لانه
انزال حكم البض ولذا الرقية فانها تطلق على المومنة والكافرة على سبيل البدل
وسرط الايمان بالناس او محل المطلق على المقتدر خرج الكافرة من البض وكان
منها من اخذ نوعي المطلق وكان سحبا من هذا الوجه وسبح الكتاب بالناس
لا يجوز دليل بالناس العاصد كما قدرناه وقال الشيخ شهاب الدين الترمذي في
شرح المحصول وقد قدم الرقية المطلقة سلاسلها عن كثير من العيوب خلافا
للظاهر فان الفرق بين سلاسلها من العيوب وبين استراط الايمان وجميع
المقود ان الوضع تابع للتصور والواضع تصور مفهوم العهد الذي هو حصول
ناطق فوق له حواس خمس وجوارح مخصوصة ولهذا اذا استغنا لمطالاسان
سبح لا ذهنا الانسان الموصوف بهذه الصفه والدهن اما يستعمل في اول الوهم
لا الموضوع له ولذلك كان الاصل في الاستعمال الخفية فثبت ان الوضع سبقي
السلامة من عدم تلك الاستباكات لان الايمان والكفر فانه لم يتناولها اللفظ الوصي
اجمعا فظهر الفرق وقال ابو بكر الرازي قوله عليه السلام للمطالع اعرف به
ينبغي فكل الحلف من اعناق اي رقية شام من رباب الدنيا فلو دل الناس انه
لا يجوز الا المومنة لزال تلك المكنة الثانية بالبصر وكان الناس منزلا لتلك
المكنة الثابتة بالنسب وهو النسخ وانه عز حايذ والفرق بين الشهادة وبين الطهارة
ان سبب الاحتياج لا الشهادة هو ضبط المحتوف وهو واحد في جميع الصور

والغالب على السلم العاقل البالغ الصدق فكان السبب واجدا في جميع الصور
فاذا اتخذ سبب الحاجة وسبب القول حمل المطلق على المقتدر بخلاف السبب والطهار
وهو الميزان لا يعلق لهم بالسبب انه لان القذالة سرت في الشهادة المطلقة ليل
سوى النفسد وفي المحصول والنفسد في الشهادة بالعدالة بالاجماع ونقض
فيه الامر بالسبب في شهاده الفاسق وقال شهاب الدين الترمذي في شرح المحصول
لا يسلم ان الاتي بالمقتدرات المطلق للردوم ترك المعلومه لسبب الحمل على المقتدر
محسب يكون تدلول اللفظ قليلا فلا فيبطل ما ذكره لان الان بالمقتدر عمر ثبات
المطلق فمعين عدم الحمل فاذا ثبت هذا في الظنية ثبت في الكل والكل تقدم العاقل
بالفرق والكلية هي الحكم بما كل فرد بحيث لا يتبع واحد كقولنا كل رجل بشعة
رغبان غاليا صدق باعتبار الكلية وبكذب باعتبار الكل الذي هو المجموع
ومثله كل نفس ذابغة الموت والكل مثل بولك كل رجل يسيل الف فتظار بعدد
باعتبار الكل دون الكلية وهذا لان الاطلاق يملكه من اي فرد شاء وهو حكم عيني
ملحق من البراء الاصلية اذ الماهية الكلية لما وحب وسمه القتل ان حرر من
جربها ضمن لطاع ان الاصل عدم حرى معين حرم القتل بالحرج عن العهد بالي
فرد كان واخراج بعض الافراد عن الكلية ابطال لما شهده العقل ويرد عليهم
ترك سح الرأس والرجلين في النيم اذا كان النفس الوارد في المقتدر واراد انفسد
المطلق فيبطل دعوائهم بذلك وان كانت دعوائهم بالناس فقد سبغ سبغ
الاجماع وهو اول من قولهم ان الناس اما يعي لا اسات صفة الحكم ونفسه
لا في اسات نفس الحكم فقد استعمل الشافعي الناس في اثبات الصوم ولا يثبت
هذه المحصو ذكره فاضى القضاء عبد الجبار وفي المنهاج الاظهر ان له لا يقننة
النساء فان عجز صام عن كل تدبوتها قلت استعمل ايضا الناس في اثبات البدل
عن الاما بالراس في الصلاه الاما بالعيين والكاجين والقلب بغيره
كما استعمل في اثبات صفة الحكم مثل اسات الايمان في الرقية في قماره الطهارة واليهن
وقالوا انما لم يحل صوم كماره اليهن على صوم الطهارة والقتل في استراط السابغ
ان حمله على ذلك يوجب السابغ فيه وحمله على صوم المنع يوجب التثنية

فَمَعْنَاهُ عَلَى اطلاقه قَالُوا وَنَظَرَهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اِذَا وَلَّغَ الْكَلْبُ فِي اَنَا اَصْدَكُمْ
فَلْيَسْلَمْ سَبَقًا اَصْدَافُنَ التَّرَابِ وَقَدْ جَاءَ اَوَّلُهُنَّ بِالتَّرَابِ فَلَمْ يَحْمِلُوا الْمَطْلُوقَ فِيهِ
عَلَى الْمَقْدَلَةِ فَدَجَّافِيهِ اَرَاهُنَّ بِالتَّرَابِ فَتَعَارَضَ الْمَقْدَلَانِ فَمَعْنَاهُ اِذَا اُخْلِقَ
فَقَدْ اُخْلِقَ عَلَى حَقِّهِ فَمَعْنَاهُ اِذَا رَجَعَ اِلَى اَهْلِهِ لَمْ يَوْجِبْ فِيهِ
الْمَقْدَلُ بَلْ حَقُّهُ مَطْلُوقٌ اِنْ سَأَلْتَهُ فَمَعْنَاهُ اِنْ سَأَلْتَهُ فَكَانَ يَنْبَغِي لَمْ اِنْ يَوْجِبْ فِيهِ
التَّابِعُ بِالْحُلِّ عَلَى التَّابِعِ فِي صَوْمِ الطَّهَارِ وَالْقَتْلِ اَوْ بِالْفَنَاسِ فَمَقْدَمٌ وَكَذَا الْقَلْبُ
فَمَعْنَاهُ اِنْ سَأَلْتَهُ اَوْ بِنَاكِزِ الْعَرَبِيِّ فَمَعْنَاهُ اِذَا اُخْلِقَ اِلَى اَهْلِهِ عِنْدَ الْعَجْرِ الصَّامِ
فَمَعْنَاهُ مَقْدَمٌ عَلَى مَقْصُودٍ فَلَا يَحْتَاجُ قَوْلُهُ هَذَا عَزْزًا يَدَّ بَلْ هُوَ فَنَاسٍ سَلَوَ
عَلَى مَقْصُودٍ فَاِنْ اِطْعَامُ كَفَّارَةُ الْقَتْلِ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ وَلَا اِيَّاتُ فَكَيْفَ يَتَنَاقَضُ
قَاسٌ مَقْصُودٌ وَكَيْفَ يَصُورُ النُّصْرَةُ عَدَمُ الذِّكْرِ فَيَنْبَغِي اِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ اَصْلُهُ
وَلَمْ يَمُوتْ اَوْ جَوَّازُهُ وَيُعْلَمُ اَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ اَنْتَ كَرِهْتَ اِلَى الذِّكْرِ اِنَّ
اِنْ ذَلِكَ فَمَا حُلُّ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْقَيْدِ كَالْاَدْيِ لَا يَحْجُجُ لَمْ فِيهِ لَانِ ذَلِكَ خَصْلٌ بِالْعَطْفِ
وَلَمْ يَفِيهِ وَجْهَانِ اِحْزَانِ اِحْزَانِ اِحْزَانِ اِحْزَانِ اِحْزَانِ اِحْزَانِ اِحْزَانِ اِحْزَانِ اِحْزَانِ
وَالْعِلْمُ بِذَلِكَ تَأْلُمُ عَجَبٍ مِمَّنْ عَجِبَ كَذِبَ سَهْلٍ لَدَلَالَةٍ مِنْ اَوَّلِ عِلْمِهَا وَتَقُولُ مَرَرْتُ
مِنْ مَرَرْتُ وَكَذِبَ بِهِ كَقَوْلِ الْعِلْمِ بِهَا مَا يَنْتَدِمُ وَالْوَجْهَةُ السَّائِي حَذَفَتْ ذَلِكَ
لِلْحَاجَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى اِنْ السَّلَاحِ وَالسَّلَاحِ وَالْمُؤَسِّنِ وَالْمُؤَسِّنِ اِلَى اَهْلِهِمْ
اَيْضًا الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمَقْدَلَةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جُعِلَتْ لِيَ الْاَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا
مَعَ قَوْلِهِ وَتَرْتَبُهَا طَهْرًا فَانْتَهَى قَدْرُهُ بِالْاِسْمِ دُونَ الصِّفَةِ وَلَمْ يَحْمِلْ كَرِهَ اِلَى الْمَالِكَةِ
الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمَقْدَلَةِ وَلَمْ يَحْمِلْ اِلَى اَهْلِهَا عَنْ الطَّهْرَةِ بِعَيْنِهَا ذَكَرَتْهَا
خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَابِ وَسَلَمَ اَعْتَسَلَتْ بِالْمَخْرَجِ مَخْرَجَ الْغَابِ وَفَمَعْنَاهُ الْمَرْتَدُّ عَنْ دَلَالَةِ
مَخْرَجِ الطَّرِيقَةِ وَمَا يَسْتَرْجِعُ الْعَدُوِّيَّ لِلْمَرْبُورِ كَمَا اَعْتَقَ الْمَرْتَدُّ عَنْ الْحَمَارَةِ
دُونَ الْمَرْتَدِّ وَمَا يَسْتَرْجِعُ الْمَرْبُورِ كَمَا اَعْتَقَ الْمَرْتَدُّ وَكَمَا اَعْتَقَ الْمَرْتَدُّ بِمَا جَاءَ الدَّيْمِ
وَالْمَرْبُورُ وَالْمَرْبُورُ اِنْ سَعَى خِلَافَ اَعْتَقَ الْمَرْبُورِ عَيْنَهُ وَلَا مَالَ اِسْوَاهُ
فَمَعْنَاهُ لَا يَحْكُمُ لَانِ يَسْبَغُ عَلَى فَمَعْنَاهُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ اَعْتَقَ مِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ
وَتَيْنِ الْمَرْتَدِّ نَعْدَ السَّلَامِ اِنْ اَعْتَقَ مَرْبُورًا اِلَى اَهْلِهِ خِلَافَ الْمَرْتَدِّ فَانْ رَجَعَهُ بَعْدَ

لَا لَمْ يَرْتَدَّ نَعْدَ اِطْلَاقِهِ عَلَى مَحَاسِنِ الْاِسْلَامِ الْاِضْلَالُ بَعِيدٌ وَلَمْ يَرْتَدَّ عَنْ رُجُوعِهِ
بَعْدَ نَعْدِ الْاِسْلَامِ بَعِيدٌ وَهَذَا الْجَوَازُ اِنْ يَزُوجُ خِلَافَ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ
قَوْلُهُ وَلَا يَحْكُمُ الْعَمَاءُ وَلَا يَسْطُوْعُهُ الْبِدْنُ اَوْ الرَّحْلَيْنِ وَهُوَ قَوْلُ الْاِمَامِ الْاَرْبَعَةِ
وَأَصْحَابِهِمْ وَقَالَ الْحَمِي وَالشَّيْبَانِي اِنْ عَمِيَ كَرِهَ فِي ذَلِكَ وَعَنْ اَبِي جَرَّحٍ اِنْ اِسْتَلَّ
لِجَرٍّ وَعَمِدَ دَاوُدُ وَأَصْحَابُهُ لَا يَسْبَغُ مِنْ الْعَيُوبِ ذَكَرَ ذَلِكَ كَلِمَةً فِي الْحَمِي قُلْتُ
فَدَفَاتِ حُسْنُ الْمَنْفَعَةِ فَالْحَمِي بِالْمَعْدُومِ حَمًا وَلِهَذَا وَجِبَ فِيهِ الدِّمَةُ الْحَامِلَةُ وَأَصْلُ
الشَّافِعِيِّ اِنْ جَنِبَ الْمَنْعُ بِاِضْلَالِ الْعَمَلِ وَمَا نَهَى اَجْمَعَ الْعَمَلُ الْمَعْتَرِضُ اِنْ اِلَى الْعَيُوبِ
يَسْتَنْفِئُ مَا يَنْفَعُ وَلَا يَسْبَغُ وَلَا يَسْبَغُ دَاوُدُ لَا يَسْبَغُ وَيَسْبَغُ بِأَمْرِ الرَّفِيقِ كَالشَّافِعِيِّ
لَا أَعْلَمُ اَحَدًا مِمَّنْ نَحْنُ مِنْ اَهْلِ الْعِلْمِ وَلَا ذَكَرَ اَنْ قَالَ لَا يَسْبَغُ وَدَاوُدُ نَسَبَ بَعْدَهُ
قَالَ وَاعْتَدِلْ لَوْ عَاصَرَهُ لَمَا عَدَّهُ قُلْتُ فَذَكَرَ عَنْ الْحَمِي وَالشَّيْبَانِي حِوَارِ عَمِي
اِلَى كَمَوْلٍ دَاوُدُ وَهَذَا قَبْلَ الشَّافِعِيِّ وَابْنُ حَنِيفَةَ وَمَا ذَكَرَهُ عَنْهُمَا فِي الْحَمِي
وَمَا الْحَمِي لَوْ كَلَّ شَرَّ اَجَارَتِهِ وَسَمِيَ حُسْنُهَا وَمِنْهَا فَاسْتَرَى الْوَقِيلَ حَارَتُهُ عَمِي
اَوْ مَقْطُوعَةُ الْبِدْنِ اَوْ الرَّحْلَيْنِ اَوْ سَعْدَهُ حَارَتُهُ عَمِي حُسْنُهَا اِذَا اسْتَرَى هَا
بِمَلِّ الْفِتْنَةِ اَوْ لَغَبِ السَّيْرِ وَهَذَا هَا لَمْ يَحْمِلْ عَلَى قَوْلِهِ لَانِ سَرَاهَا اَوْ اَعَزَّ
سَتَعَارَفَ خِلَافَ الْحَمِي وَشَبَّهَهُ فَاِنَّ اسْتِهْلَالَ هَذَا حَارَتُهُ لَمْ يَحْمِلْ بِالْعَوْرِ
دُونَ الْاَعْمَى وَابْنُ حَنِيفَةَ مَرَّ عَلَى اَصْلِهِ اِذَا اُخْلِقَ عَلَى اِطْلَاقِهِ عَمِي
مَوْضِعُ الضَّرُورَةِ وَالْهَمَّةُ وَاسْمُ الْجَارَةِ مَتَأَوَّلُ الْعَمَاءِ وَالْعَرَفِ مَسْرُوكِ
وَقَدْ سَتَرَى الْعَمَاءُ لَا يَسْتَفْهِمُونَ اِنَّ شَخَانَهُ اَوْ لَعْنَتُهُ اَوْ اِلَى اَهْلِهِ
خِلَافَ الْكُفَّارَاتِ لِسَامٍ دَلِيلُ الْمَقْدَلَةِ لَهَا اِحْرَامُ الْاَفْعَالِ وَهِيَ
مَسْرُوعَةٌ لِلزَّجْرِ عَنْ اِرْتِكَابِ اسْبَابِهَا وَلَا يَحْضِلُ الرَّجْرَجُ بِالْعَمَاءِ وَمَقْطُوعَةٌ
الْبِدْنِ اَوْ الرَّحْلَيْنِ وَالْمَانِعُ فِي الْكَفَّارَةِ فَوَاتِ حُسْنُ الْمَنْفَعَةِ مَقْصُودُهُ لَا
فَوَاتِ الْحَمَالِ وَاجْتِلَالِ الْمَنْفَعَةِ الْمَقْصُودَةِ عَنْ مَانِعٍ مِلَّ مَقْطُوعَةٍ اَحَدِي
الْبِدْنِ اَوْ اَحَدِي الرَّحْلَيْنِ اَوْ الْعَوْرَةِ اَوْ الْعَمَاءِ وَالْعَمَاءُ وَالْبَرَصَاتُ
وَالْحَذْوَةُ وَالْقَتْلُ وَالْحَصِي وَالْمَجْنُوبُ وَالرَّقَا وَالْقَرْنَا وَالْحَمِي وَالْعَيْنِ
وَالْاَصَمُ طَاهِرُ الدَّوَابِّ وَبَلَّ هَذَا اِذَا كَانَ اِذْنُهُ وَقَدْ اِنْ كَانَ

لا يسع لأجرك ويجوز تقطوع السنتين إذا كان يقدّر على الأكل ويجوز
 ذاهب الحاجب وشعر الخبة والرأس وإن كان فأت المنفعة ذكره في
 المحيط والترهذه المسائل من خزانة الأكل وسرع محضر الكرخي والمسنوط
 وجواز الإصم الحنان والنبات أن لا يجوز وهو رواية النوادر لا الثابت
 ضمن المنفعة كساقط الأسنان العاجر عن الأقل فإنه لا يجري وجه الاستحسان
 أن أصل المنفعة بآف فإنه إذا أصبح عليه سبع حتى لو كان كحال لا يسع أصلاً ما
 ولداهم وهو الأخرى لا تجزئ ومن ولداهم يكون أخص لأنه إذا سئل إذا سمع
 الكلام ولا يجوز تقطوع أهام البدن لأن صحة البطرش بها ونفواها بنفوت
 ضمن المنفعة ويجوز تقطوع أحد البدن وأحد الرجلين من خلاف
 لأنه لم يفت جسد المنفعة بل أحلت المنفعة خلاف ما لو كانا مقطوعتين من
 جانب واحد حيث لا يجوز كواز منفعته المسمى فإنه تغذر عليه وفي الجواهر
 جري الأعور وقال عند الملك لا يجوز وهو قول مالك في المسنوط وفي
 المدونة لا يجري إلا قطع اليد الواحدة أو أصبع أو تقطوع الأدين أو أنسل
 أو برص أو أحد من أواحم أو أخص أو أعم أو يابس الساق والهرم ولذا عند
 الشافعي وقال أنه يثبت جري الأعم وأصلها في الحصى وفي النهاية جري
 الأعور ولا يوتر البرص والبهق وجري تقطوع الحصر والبصر ولداها
 من بدن ومن بد واحد لا يجري ولا جري تقطوع الأهام أو السنام أو الوسطى
 من بدنه وقطع أصابع الرجلين لا تمنع وفي المصنف قول ابن حنبل كقول الشافعي
 والأصل من الأهام منع ومن غيرها لا تمنع والقور لا تمنع ولا قطع الأدين
 وهو قول الأئمة الأربعة وفيه خلاف رفر وجري تقطوع الأنف والأصم
 إذا تم بالأسارة والأخرى إذا تمت أسارته وهو قول الشافعي وإي بور
 ولا يجري عند ابن حنبل على المنصوص وهو قول أبي حنيفة لا يجري منع
 كثيراً من الأحكام المتعلقة باللسان والكر الناس لا يفتنون أسارته ولا يجوز
 المجنون الذي لا يعقل ويجوز الذي يجر وينفق إذا خال المنفعة غير مانع
 وفي النهاية والذي يجر وينفق يجري وأصطغر نوال الأخرى وأحرى منه

تقتضيه قولن ومنهم من طرد القولين في الأصل فإن اجتمعاً وفي المدونة
 اعتق سنوياً عن طهالهم كبر أخص أو أصم أو غفداً أو مجنوناً فقد أجازوه
قوله ولا يجري المذبر وأم الولد وهو قول الحسن والأوزاعي
 والثوري ومالك وإبي عبيد وجوز الشافعي وأبو ثور عن المذبر وأخاره
 ابن المنذر لا ينفق برون حوازيه وبه قال ابن حنبل وقال عثمان بن داود
 الطاهري كواز عقمها عنها والشافعي وابن حنبل يريان بيع المذبر والبي
 والطاهري يريان حوازيه عنهما وتناظر داود الطاهري وأبو سفيان أحمد
 ابن حنبل الرزعي في بيع أم الولد قال الطاهري أحصا على حوازيه بيعها
 قبل أن يجل من سندها والأصل بقاها فإن عا ما كان إذا الأصل في كل ثبات
 دوايه واستمراره فقال السج أبو سفيان أحصا على ما منع معها بعد ذلك ضمن
 كانت حاصلاً فوجب أن يستمر أن الأصل في كل ثبات دوايه واستمراره
 يعني قلت فلم يجد الطاهري له حوازيها فاسقط والدليل على عدم حوازيه
 بينهما ثبات في العتاق أن شاء الله تعالى فلت استحقا الحريم بالمذبر والاستيلاء
 فكان الرق منهما ما فضا هذا بغليل صاحب الكتاب لكن يرد عليه ما لو قال
 كل مملوك لا يجر عتقه ومذبروه وأهبات أولاده ولا يفتن بكاتبوه
 إلا بالسهة فدل على حال الرق منهما ولهذا قيل له وطى المذبره وأم الولد
 ولو كان الرق ماقتاً فتم لم يجل له وطبها كما لمخاتبه ولذا المكاتب الذي
 أدى بعض بذل الكتابة لأن اعاقته حينئذ يكون بذل وعزله حنيفته
 جريته في رواية الحسن عنه لقيام الرق فيه قال عليه السلام المذات عند
 تابعي عليه درهم رواه أبو داود وكلاف المذبر وأوسيه الولد لا تمها
 لا كمالاً إلا التمساح قلت لو نفي العاصي كواز بيع المذبر سفيان المذبر
 وفي أم الولد خلاف يعرف في موضع وفي المسنوط العتق كمن غلته
 فتمها فليس له إلا محله وليس يجل الواجب كما جابه إذا وان أم الولد
 قد اعتمها ولدها فغان عقمها نصاً قال في أمر من فلم ينعها فالكفارة
 من كل وجه وإن اعتق كاتبا لم يود سباً جاز وقال في الشافعي

وهو الروي المذكور
 في كذا الأصول واللام فكذا
 الملك فيها أحد المكاتب لا كمال الرق

ملك الرق يصر والمذبر لا يمل

ونالك لا جرمه وان استرى كتابا او نذر اوام ولد فاعنه لم يجزه
وسل الاجزائنا عا جواز اعتنا بعد السرا ذكره عن مالك الجواهر
والنهاية قالوا سغذ عا حاكم الخابة وعندها هو فتح الخابة فماسة
من سقوط بدل الخابة عنه ولا يظهر عجزه حتى تسلم السابة له ويعتق اولاده
لا سيما اذا كان رضا الكاتب وعنه عا حاكم الخابة لمع الاقدام عليه لسقوط
بدل الخابة بفرضي المالك وبها الكفارة دسة وفوكه فاشبه المدرس الزام
لنا وقوله لا شافيه يعني ان الخابة لا تملك الرفق لانها فلكي بمنزلة الادب
في الحارة الا انه يعوض وكان لا زما من جهة المولي وبلزني العقربوطي الخابة
حجة عا نفسه فحوز اعتنا عن الكفارة كاعتنا المادور عنها فعلى هذا
المدرك لا يلزم الفسخ ولو ادى بعض بدل الخابة لم يخرج جازا اعتنا عن الكفارة
ذكر الاستحالي وفي المقي لا يجوز اعتنا في الخاب الذي ادى بعض بدل
الخابة وفي البزدوي سلامة الانساب والاولاد لعنه وهو كالتوقع
العقوبة الخابة كما لو كاتب ام ولده فاسترت اولادها الذين ولدته لم
الاستبدال والخابة فانهم يكتبون عليها ولومات السيد يعقوبة
الاستبدال ويعق اولادها وتسلم انسابها لها وان لم يعق حصة الخابة
وقوله اولان المسح ضروري لا يظهر حق الاولاد والاكساب لان الامضا
لا عموم له والسبب للضرورة يتقدر بقدرها وحور عتق الخاب الذي
لم يودسنا الاوزاعي والليث واحمد واحي وقال ابن المنذر هو جاز لا نه
عبد وقال احمد واحي ان ادى المالك او الصف هو المثلث لا يحا وحور
اعتنا المحرم والمريض الذي رجي نروه وان كان قد اسرف عا الموت
لا يجوز وفي المدونة لا يجرى الهرم العا جروني الجواهر لا يجرى الغاب
المنقطع الخبة والمقصود جري وفي النهاية عا اعتنا في العتوب اخلاف
واحصار امام الحرمين حوازه وفي احكام القرآن للشيخ ابي بكر الدازي حور
اعتنا الابن والمهون والمستاجر عن الكفارة وقال امام الحرمين
حور واعتنا المهون في الجملة وقالوا تضمن فدا الرهن ولم يجوزوا اعتنا

٨٥٥
المكاتب عن الكفارة وقالوا سغذ على حكم الخابة انتهى كلامه قلت نعم انهم قالوا لا
يجوز اعتنا في المهون بخانا ويجوز اعتنا في المكاتب بخانا وتسقط بطل الكتابة
فكان اعتنا في المكاتب استرع نفاقا واقرت الى انفساخها من فدا الرهن وفي
الاستراف ويجوز اعتنا ولد الزنا عن الكفارة عندنا وفيه كمال الحس وطاوس
والشافعي واحمد واحي واليهوي وابوعبيد وقضالة بن عبد وهو
قول ابن هريرة واحضارة ابن المنذر وفيه كمال الدهر والاوزاعي لا يجرى لما
روى عن هريرة عن النبي عليه السلام انه قال ولد الزنا مشر الملاء واختلفوا
في ما دله فقبل انما قال واحد بعينه لانه كان داسر وقد روي عن ابن
عمر انه كان اذا سمع من يقول ذلك يقول هو خير الملاء يعني انه لا اثم عليه ولا
ذنب له ذكره ابن سداد في احكامه **قوله** وان استرك اباه او ابنته
يتوكل بذلك الكفارة طار عنها وقال الليث بن سعد يجوز ان يسترك اباه فعنه
ولا حرانه الاكل وكذا لو وقع له او وصي له فوكل عن كفارة جاز كلان الارث
ولا يحرم عند مالك والشافعي وعنه هذا الخلاف كفارة النهن والظهار
والمنيل ويأكل في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى فان اعتق نصف عبده
مسترك وهو مؤسر فضم قيمة باقيه واعنه لم يجزه عند ابي حنيفة ومجزة عندها
لان اعتنا الكل عنها لعدم مجزئه هذا اذا كان مؤسرا وان كان نفسرا لا
يجزئه لان المعتق سغذ في نصف قيمته فكان اعتنا بقوض وله ان نصيب
صاحبه ينقص باعتنا استاصا جكتا اولا يجوز له بعد ذلك بيع نصيبه ونفله
لا غيره مستقل الم كذلك فلا يجوز خلاف المكاتب حين جواز اعتنا عن كفارة
وهو عا مدرك انفساخ الخابة طالع وعنه المدرك الاخر مستكمل لكن قابل
للافساخ خلاف يعني البعض فان حله حكم المكاتب ولا يقبل الا انفساخ
فلماذا كان النقصان لا زما فيه فان اعتق نصف عبده عنها لم باقيه جاز
والنقص ملكه كذا في باب عمن النعمة بالسكن وعندها هو عتق كلام واحد
لعدم جري الاعتنا عندها وفي المدونة ان اعتق نصف عبده لم اعتنا باقيه
عنه الجاه وفي الجواهر المشهور في الاجزاء وفي الانوار روي عيسى عن الحسن

انه تجزئه وزوي ابن حبيب عن ابن الماجشون واصبغ انه لا تجزئه وهو قول ابى ثور
وفي النهاية ان استركى قربه يحصل العتق مرتين على الملك وقال ابو اسحق
المروزي من ان ساق وعده من هفتوانه سواك جعل التقصير نظرا الى
جهة الاصحى عند كقول المفسر لا يذل عما صفة الى تلك الجهة عند عدم العذر
اذ قد تعد النقصان في العتق دون الاصحى عند كقول المفسر لا يذل على صفة
ويمكن ان يقال النقص العتق فلا فرق بين اعاقه بسلام واحد او كلايين
فستوى عده وخطاه وفي الاصحى حيني فيعذر في الاحتادون العهد فان عتق
نصف عده عن كنفه لم يجاع التي طاهر منها ثم اعق باقية عنها لم يحز عند ابى
حسين رضي الله عنه لان الاعاق يحرك عده عما ياتي بيانه وعند لها الجوز
لان اعاق النصف اعاق الكل عند لها قال بشرط الاعاق ان يكون قبل
المسئس بالنقص وقد حصل اعاق النصف بقده عنده فلا تجزئه وعند لها اعاق
النصف اعاق الكل حصل الكل قبل المسئس فجاز قلت في المنع على قوله نظرائه
لوجاع ثم اعق كله بعد المسئس يجوز بالا عاق عن طهارة وندفع الكل بعد
المسئس فتوقع النصف بقده اخف من وقوع الكل بعده وجواب منع التفرقة
بالجاء من النص **قوله** واذا لم يجد المظاهر ما يعق فكمارة صومه
شهرين متابعين ليس فيها شهر رمضان ولا يوم النحر ولا يوم الاحد ولا ايام
السريق انا المتابع بالنقص وشهر رمضان لا يقع عن غير رمضان الا ان
يكون تساقفا واما صوم رمضان لا يكون احد شهر الكفارة عند الجمهور
وتجزئه عن رمضان عندنا وقال مالك والشافعي لا تجزئه عن رمضان ولا
عن غيره وفي الظاهر ومجاهد مجزئه عنها وتوقف ابن حنبل في الاجاب وقال ابو
ثور ان لم يعلم انه رمضان اجزاه وان علم لم تجزئه وعلمه رمضان وان كان
في السفر اجزاه عن الكفارة عند ابى حنيفة وابى ثور والظاهر ولا تجزئه
عند ابى يوسف ومحمد والشافعي والصوم في ايام السريق ويومي العدين
منه عنه فلا يثبت عن الصوم القابل والواجب المطلق في صوم يومي العدين
غير مستروع عند الامة المسلمة وفي صوم ايام السريق خلاف مالك في الجواز

186
وقد تقدم في صوم التمتع وان جاع الى طاهر منها في خلال الشهرين ليلا عابدا
او نهارا ناسيا استأنف الصوم عند ابى حنيفة ومحمد ومالك وابى حنبل ذكر لها
في الحاوي لما ورد في وقال ابو يوسف والشافعي لا يستأنف وهو قول ابى ثور
وابى المذر والظاهر والاول قول الثوري وابى عبيد مع من تقدم ذكرهم
في المعنى وجه قول ابى يوسف ومن بعده انه لا يجد ان يصوم قبل الوطى شهرين
اذا فتوقع بعضه قبل الوطى وبعضه بعده اولى من وقوع كله بعده فلا يجب
الاستيناف ولنا قوله تعالى فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتباشرا
وفتد ليلا ان احدهما ايه يقضي النبي عن الوطى فيه وقبله والنبي يستفي فتأد
النهي عنه اذ لم يكن لمعنى في غيره لا سيما في العبادات والدليل الثاني انه امر
بصوم شهرين متتابعين ليس فيها مسيس وممكن ان ياتيه ذلك فوجب العمل بما
مكنه وتدل ما لا يمكنه لان الحجر عن احدهما لا يوجب سقوطهما وقياسهم على هارة
القبل باطل لان الوطى بالليل فيه غير محرم وكذا اقتاسهم على الاطعام لعدم
النقص فيه ووجوده هنا وقوله وان افطر يوما منها بعذر او بغير عذر استأنف
وما حصل مستقبل في افساد صوم رمضان وفي كفارة التين مستقبل ونصلي
القضا وفي التفاسير والمرض مستقبل لانه يمكن وجود شهرين خالين عن المرض
والمرض خلاف الخفض الا في كفارة التين لقله ندرة ومذهبنا منع المرض من
المتابع وهو قول ابراهيم الحنفي وسعيد بن جبير والحكم والثوري والشافعي في الجديد
نحو وقال ابن المسيب وعطاء السهمي ومجاهد وطاوس ومالك وابى حنبل وان
راهوه وابو عبيد وابو ثور لا تمتع ويرد ذلك عن ابن عباس وقاسوه على المحصر
ولنا ان المتابع شرط بالنقص والغالب وجود شهرين خالين عن المرض فلم يكن
في ترك المتابع عذر كلان الخفض اذ الغالب انها تحيض في كل شهر فافتد قاء
وان خافها بالنهار او عرقا عابدا استأنف صوم الشهرين بالامتناع وان
جاء عرقها بالنهار ناسيا او بالليل عابدا او ناسيا لا يستأنف وتدل ان
حيزم عن ابى يوسف انه من جاع الى طاهر منها قبل التكنة سقطت الكفارة
سوا ذلكت عنها او صونا وسلم غلط ومردود بالحديث قال وقال ابى حنيفة

فلما كلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت اعوذ بالله منك
قال لقد اعذتك مني فقالوا لها اتدري من هذا قالت لا فقالوا
هذا رسول الله جال الخطبك قالت انا كنت اشق من ذلك
رواه مسلم قال ابن حزم هذه كلها قصه واحد وامراه
واحد ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها اصلا
قال ابو عمر بن عبد البر الاستيقاب اجمعوا على انه
تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي اسم بنت العن
من بني الجؤن وقال قتاده تزوج امرأة جميله من بني سليم
فخاف نساؤه ان تعلمن فقلن لها قول اعوذ بالله منك وهو
يعجبه ذلك قال ابو عسده كلها عاداتا بالله منه وفي المعنى
وانما لا يدل على الطلاق لقوله اقدر وقوى وكل واشترط اطيني
واسقيني وبارك الله فيك وعلبك وغفر الله لك وما احسنك
وما اجملك وما اشبه ذلك لانفع به الطلاق وان نوي وفي
التمهيد اختلفوا في قوله وهبتك لا يملكك قال النخعي ان
قبلوها فهي واحد بانه وان لم يقبلوها فرجعيه وروى ذلك
عن علي رضي الله عنه وفيه قول ثان ان قبلوها فواحد رجعيه
وان لم يقبلوها فليس بشئ وهو قول ابن مسعود وعطاء الزهرى
ومكحول ومسروق واحد واسحق وفيه قول ثالث وهو ان قبلوها
فثلاث وان لم يقبلوها فواحد رجعيه وروى ذلك عن زيد بن
ثابت وبه قال البصرى واليضع مثله وسقطت الضمة في
النسب وفيه قول رابع ان قبلوها اورد وما ثلث هذا قول

ربيعه الراي ويحيى بن سعيد الاضرعي ابى الزناد ومالك وفيه قول
خامس وهو انه تطليقه قبلوها اوردوها قاله الاوزاعي وفيه
قول سادس وهو ما اراد من عدا الطلاق قبلوها اوردوها
وان لم يرد الطلاق فليس بشئ قاله الشافعي وفيه قول سابع
وهو قول اصحابنا وقد ذكرناه مع سائر الكايات وفيه قول
ثامن وهو انه ان كان وهبها وهو يتطير رايهم فالقضاء نافذ وان
لم يقضوا فهو طلاق البتة هذا قول الليث وفيه قول تاسع
وهو انه ليس من الفاظ الطلاق فلا يقع به شئ وهو قول الطاهر
وفيّه قول عاشر وهو كذلك الا ان يكون لامل العلم فيه
فيصار اليه قاله ابو ثور ولو قال انت حرم او معتقه او عتيقه
ينوى الطلاق فقد ذكرنا ذلك في الكايات التي تقدمت وقال
الحسن وقتاده وما لك والشافعي واسحق هو واحد هو اوجه
وان قال انت على كلمته والدم ولم الخديري في الحرام وقال مالك
هو كما لبسه على اصله ان لم يكن له نية وقال الزهرى ان لم يرد
الطلاق فواحد رجعيه وقال الشافعي ان لم يرد الطلاق
فليس بشئ وان قال انت طالق طلاق الحرج فعن علي رضي الله عنه انه
ثلاث وبه قال الحسن البصري وقال الثوري واسحق هو
على ما نوى في البسيط لو قال انا اعتد منك واستبرى رجعي منك
فقد اشتهر فيه الخلاف ولم يستحسنه ولو ادعت في الكايات
انها كانت في غضب او في مذاكر الطلاق وانكر القول لم ينع
يمينه وان اقامت اليمين بذلك قبلت وان اقامت على نية الثلث

صلى الله عليه وسلم صاع من تمر وامر الناس من لم يجد صاع من بر وزوي الاثرم
بأسناده عن عمر اطعم صاعين تروا ستفرا ونصف صاع من بر ذكر ذلك في الفقه
وتقدم ذلك في صدقة الفطر وحاصل ما في مستوفى او فيه ذلك مذهبنا وقد
ذكرناه في صدقة الفطر والركاة فان اعطى ما بين بر ومئونة من مئونة جاز
والناظر لان المؤن من مئونة مقابل ما من بر فصار كانه مؤن من بر والجيش
مجدد المصود واحد وهذا الواجب نصف صاع من بر جدي مساوي نصف صاع
من البر لا يجوز خلاف السورة عن الطعام بالقيمة حيث يجوز فقهاء الفقه لا خلاف
المصود ولا الدونة لا جرك الدفن او السوق او الدار فيها وقا بالقيمة قاله ابن
العام وقال ابن حنف اذا اخرج الدفن كبريه ولا كالفه ابن القاسم وكما جبره الحيز
كبريه الدفن قلت هذا عين الفقه وان امر غيره ان يطعم عنه غن طهاره ففعل
اجراه قال لانه استغراض نفق والفقر فابغى له اولام لنفسه فحق عليه لم ملكه
فما لو وقع الله من غير علمه الدين وامره بنبضه كور لانه نصف قابض للامر
م كعله لنفسه كذا هنا ولا طاهر الرواية ليس لما نور ان يرحم به على الامر لانه كميل
الهمم والفرض فلا يرجع بالسك وعزل يوسف يرجع وكميل مرضا لانه ادناها صرا
اذ رجوع ذلك اليه لرجوعه فقام له اخرج من ملكه خلاف حمله بهبه ونفذا بقليل الدار
لغير طاهر الرواية ونفذا الكلم لور في شرح اجماع الضعيف لعاصي خان رحمه الله
وبرد على طاهر الرواية التزوج بما عبد العدا ووب الفيرا والعروج كره على روجه
انه الفيرا ما ذن بولاها فانه كميل في هذه الصور كلها قد صا لا هبة وان كان في
الفقر من سلك والفرق ان في الاطعام نفق القرية والصدقة غالب مقصد ذلك
المؤان والاجر دون المال خلاف غيره ومنهم من يقول الصدقة نفق في يد الرحمن قبل
ان ينفق في يد المحتاج ولهذا لا يعطى للمحتاج في الصدقة لان الما ينفق معلوم ولهذا لو
نفق في يد المحتاج لاسميه على فقير من جاز وما عني لا يجوز والفرق ان
الفايعة في الصدقة معلوم دون الهبة فان عداهم وعظامهم جاز فليلا اقلوا
اولئنا اذا حصل السبع في الدونة قال ابن الموان من عدا وعشا حيز البر
بالادام فلا اعاده عليه وان اطعم سقيرا او ذرة وهو ياكل الخ لا جبره وان اطعم

١٥٨
شعيرا وهو ياكل الدرر جاز اذا زاد عما سلع سبع الحج وقاله اسهب ومذهبنا
قول الحج ونالك وقال السانعي وابن حبل الواجب فقه المملك دون الاطعام في
ظاهره ينفق ابن حبل وكان حمدان بن سهل يقول لا تادب الاطعام بالملك بل
بالملك فقط لظاهر قوله تعالى فاطعام ستم سكتنا في الاطعام بضمه طاعنا
وذلك بالاكل من طعم يطعم اذا اكل وسلكه بحيث ان يطعم الانسان قبل خروجه الى
المطعم في عذر الفطر الى ياكل وللشافعي ان الاطعام ياكل للمملك عرفا لمقوله
اطعمك نفقا الطعام اي ياكل وفاس على الركاة وصدقة الفطر والسورة فانه لو يمكن
المساكين من السورة بالاعادة فليستوا فيه العادة في حرف الشاك لا جبره فلما
نفذ الخالف لنقض الفزان واخذت واطعم الشا رضي الله عنه في فدية الصام قال احمد
ابن حبل رضع لهم الحنان ذكره في الفقه ولم يكمل علمه مع مخالفة مذهبنا فذل على
وقال عليه السلام للمنفق من عجرة في فدية الاكل اطعم ثلثة اصوع ستة تسالين وقد
تقدم في كتابات الحج فثبت ان المملك ليس بشرط او ابطالوا ما ورد به الكتاب
والسنة وتركوا ما لم يرد به ونفذا لان الاباحة تانبه بالنقض والمملك فوقها في سطر
المسكين فتادل بكل واحد منهما والواجب في الركاة الا انما بالنقض وهو المملك
ولا صدقة الفطر الا اذا وثقوا المملك ايضا خلاف الاطعام فاذا كان فان فهم
صفي فطم لا جبره لانه لا يسوفه والبدن الادام في جز السعة للملكه الاستفا الى السبع
ودونه الذرة والدرن خلاف الحنابلة لان ادائها فيها لا سيما اذا كان الحيز حنابا
وانما سوتف اكله على الادام عند اهل الرافضة دون المسالين فان اعطى سكتا
واحد ستمين يوما اجراه وهو رواية عن ابن حبل وان اعطاه في يوم واحد
لم جبره الا عن يومه لان الحاجة مجددة في كل يوم فالدفع اليه في اليوم الثاني بالدفع
لا جبره ونفذا في الاباحة من عطف بين اصحاب واما المملك في يوم واحد
من تسكين واحد نوع فقد قيل لا جبره قال في الذخيرة وهو الحج ونيل كبره
لان الحاجة للمملك قد مجددة في يوم واحد خلاف صرف الكل يدكه واحدة
لان الفرق بين بالنقض ولو اعطى سكتا واحدة عشرة اثواب في كفاية العين
كل يوم ثوبان في اسهل اجراه في يوم واحد لا جبره فاما الاطعام فان قيل

الحاجة لا الطعام بخذ في كل يوم والحاجة لا النسوة لا يجد الا في كل ستة
 اشهر او نحوها فلم تكن النسوة يمل الطعام فلما اتى الملك مقام الحاجة باب
 النسوة وهو عتيق في كل يوم واذا قام الشيء مقام عتيق بسبب اعتبار حقيقته
 في نفسه الا اذا اكل الكلد نفقة واحدة لا يجوز للتخصيص بما تفرق الافعال وذلك
 سبب تفرق الايام في الواحد فكل كحد الايام في حقه كحد الاحكام تنسب والحاجة
 النسوة دون الحاجة لا الطعام فلم يعتبر فيها كحد الافعال في يوم واحد والتميز
 لم كوزو الدفع لا واحد سبب تفرق النظر واليا صورة الجدد ولم يعتبروا المعنى قال
 ابن حزم لم ينسب احد قبل الحنفية والمنع رواه عن يوسف ذكر في جوامع الفقه
 وفيه لو اعطى كل مسلمين نصف صاع من تمر ونذرا من كحلته احرأه وما احرأه لو اعطى كل
 مسلمين نصف صاع من تمر يساوي صاعا من تمر لم يجر وعليه عتبه لا وليك المسالك
 دون عتبه من المسالكين **قوله** فان قرب التي ظاهرها ما انا الاطعام لم يسانف
 عتبا وفيه قال الشافعي وابن حنبل وقال مالك يسانف واعبوه بالصوم ونحن نعتبره
 باليمن لان الله كان لم يستر طيب الاطعام ان يكون قبل المسبب لكن منع من المستحب
 قبل الاطعام لانه لما قدر على الاعناق او الصيام في طلال الاطعام منع الاعناق او
 الصوم بقدر المسبب وهو منهي عنه والمنع لمعنى في حقه لا منع شر وعينه في نفسه كالبيع
 وقت النذرية الاسحاني جب يقدم الاطعام على الوطى ولو وطئها في اناية لسانف
 الاطعام واذا اطعم عن طهارين سبب مسكنا كل مسلمين صاعا من تمر لم يجر الا عن
 واحد منها عند ان حنفية وان يوسف وعند محمد حزن عنهما وان اطعم ذلك عن اطار
 وظهار احرأه عنهما بالانفاق واعبوه باحلاف السبب والمزبور في الدفع وصار
 كما لو صام ستة ايام عن عتيق ولم يوصله ايام عن كل يوم ولما ان النسوة احسن
 الواحد خلاف الحسنيين فانها معبر فيها واذا لغت فيه نصف الصاع والمورد
 بغير كفاية واجزه لان الصدر نصف الصاع لغت النقصان لا منع الزيادة مع عنها
 لوجود اصل النسبة خلاف ما اذا فرق الدفع لانه في الدفع السابقة فهو بمنزلة سلك
 اخر وكلاهما الصوم لانه لا يتصور وقوعه دفعة واحدة وفي الكواشي فان قيل
 لو اعطى عتدا عن احد الطهارين عتبه به نية العتيق ولم يحفل لغوا ولهذا اجل له

في جوامع الفقه
 في جوامع الفقه
 في جوامع الفقه

وطي الي عنها فلما افادت النسبة دفع حرمتها بعينها فان قيل يعلق نية الطهارين بها
 عرض صح وهو روع الحرمة عنها فوجب ان يعي فلما اعناق الدفينة بغير كفاية عن
 احد الطهارين قدرا وكلا نفقة نية فلما اطعم ستم سنسكتا كل مسلمين صاعا
 ان كان يعطى عن الطهارين قدرا لا يعطى لهما محلا لان كل الطهارين ثمانية وعشرون
 مسكنا عند عدم المنفق فاذا زاد الوطى ونقص عن المحل وجب ان يعطى
 قدر المحل احصا طاقا لو اعطى لمسلمين مسكنا كل مسلمين صاعا ومن وجب عليه
 كفاية طهارين فاعطى رقتين بنية الطهارين ولم ينبغ عن احداهما بعينها طار عنها ولذا
 اذا صام اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين نفقة جاز عنها لان عند الحاد الحسن
 محتاج لا افضل النسبة دون نية المقيمين وان اعطى عنها رقية واحدة او صام
 شهرين عنها كان له ان يحفل عن اسمائهما وان اعطى رقية عن طهارين وفيل لم يجر عن
 واحدة منهما وقال زفر لا يجر ذلك في المصلين وقال الشافعي لم ان يحفل
 ذلك عن احد في المصلين وقال ابو ثور في الطهارين يرفع بينهما وابتغهما
 اصابتها المدة حل له وطئها وزفر اعتبر بنية الطل وقد اعطى عن طهارين نصف
 العتد وقد خرج الامر بغيره فلا يملك نفسه والفرق بين الحسنين عما تقدم
 واحدا في الحسنين باختيار السبب نظر الاول لو صام يوما في قضاء رمضان
 عن يومين حرمه عن يوم ونظر الثاني اذا كان عليه قضا ونذر قضا يوما عنهما
 لا يجره عن واحد منهما ولا به من المنزلة في المسح عن يوسف لو صدق بدهم
 عن يومين وطهارين ان كفه عن احد في اسحانا واما جوامع الفقه طاهر من اربع
 فاعطى عتدا عنهن وصام اربعة اشهر عنهن لم يرضى فاطم ستم سنسكتا عنهن
 جاز اسحانا لا حاد الحسنيين ونقصان الدال لا منع وفي احرأه صام سنقة
 وعشرين يوما بالهدال وصام قبله خمسة عشرة وعدة خمسة عشرة طار وسلك عتدا
 لا حرمه وجب امامه ما كعدد وفي الاسراف حرمه بالا هله ثمانية وخمسون يوما
 وبه قال الثوري ومالك واهل الحجاز والشافعي والابن حزم والابن عبيد وان لم
 يستكمل الهدال قال الثوري يصوم سبب قال ابن المنذر اجمع كل من كتبه عنه
 من اهل العلم عما ان من صام بغير الاهله ان صومه سون يوما وفي المدونة

لا يجزئ صوم ثلثين يوما والطعام لمن سكتا أو أعاق نصف رقبته ولا المنهاج
كجزا أعاق عده عن كمارته عن كل واحد نصف دا ونصف فاو عندها لا يجوز

اللغة

باب هو مصدر الرنا عي من لا عن بلا عن بلا عنة ولعنا نكل ظاهر بظاهر بظاهرة
وظهارا إلا أن المفاعلة قياس والنفال لبس قياس ولا يقال جالس طائسا ولا
واعد بفاذا ولا واعد وعادا ذكره ابن عيسى شرح المفضل وأصل اللعان الطرد
والإبعاد ونظمه الكاوك فقال المقيس لمن ينسبه ولا عن إذا العن عي ورحل
لعنه مع العن إذا كان لمر اللعن لعنه ولعنه سئلوا إذا العن الناس كرا وحي
لعنا لما فيه من لعن ينسبه الحاسبه وقبل سم لعنا لوجود لفظ اللعان فيه
كالضاد تسمى رلو عا ونحو ذلك لوجود ذلك فيها **قوله** إذا قذف الرجل امرأته
بالزنا وهما من أهل الشهادة والمرأه ممن كذا فاذها أو نفي سب ولد بها
المولود عا فرائبه فطالسه موجب القذف فعليه اللعان وسواء ذلك قوله
رايتك ترمين وقوله انت رايتك ونما زانية عند الجمهور وبه قال السافعي وابن
حنبل وسواء رايتك زيد أنا يجب اللعان بوجهين بأن يقول رايتك سرتك
كالمرودة الجملة أو سفي من حمل ظاهر بها بعد استبانتها كقبضه فالكرا أو يقول
لم أطاها ولا يجب بقوله انت رايتك أو قال يا زانية في المشهور عن مالك وفي
الأقال لعا ض لا لعان في القذف المحرم مشهور قول مالك وهو قول السب
وأي الزناد وعمان البني وكحي سعتد وأن فيه كذا عيا الزوج بكل حال قال
وقال الكوفيون والأوزاعي والسافعي وفيها أصحاب الحديث باللعان وهو
رواه عن مالك وفي البيضة أحلف قول مالك لو قال دنت ولم يقل رايت
أو قال ليس حملك مني ولم يقل استبرأ قاله لا بلا عن حي مدعي الدورية
والاستبرأ وقول مالك في هذا ضعيف لأن قوله انت رايتك أو يا زانية
أو انت يعرفه بالزنا رجم لها بالزنا يجب اللعان بالقيس ولم يدر فيه المعانيه
فصار كالأحبيبه والعريض بالزنا ولهذا كذا الزوج به عده واللعان في الزوج
فام تمام كذا فاذا وجب به كذا في الاحبيبه يجب به اللعان في الزوج للحنك

حق الزوج ولأن الأعي بلا عن عنده وهو لم يرتفع برفق قط وشرط ابن النضر
في لعان الأعي أن يقول كسيت ذكرك في فرجها ولم تسترط ذلك عجزه ولا يستترط
الدورية في نفي الحمل فكذا عجزه ولو كان من أهل الشهادة والمرأه ممن كذا فاذها
بأن كان معها ولدا لا يعرف له أب أو قد زنت في عرقها ولو مره أو وطئت وطئا
حراما ولو نفي لا يجب اللعان ذكره الاستحسان في الأصل أن اللعان عندنا سهاوات
مولدات عيا الحاسبه بالامان يعرفه باللعن قائم مقام حد القذف في حق الزوج
ونقاه حد الزنا في حق الزوج وقبل هو سهاوة عدها وعند محمد في معنى المين
حي لو نكحنا عدا الحاكم ولم يعرف بينهما حي مات الحاكم أو عزل فالحاكم الثاني
يستقبل اللعان بينهما عند سهاوات لانه سهاوة ولا يستقبل عند محمد لأن فيه معنى المين
وفي الروضة الزناط اللعان سهاوة لفظا ومعنى عندنا وعند محمد مين وفي
رواية عنه في معنى حد القذف وفي حراية الأقال إنما نكل عن المين بحبس وتجبر
حي يلقن وهذا عيا طائف فويلم أن اللعان سهاوة فان القول لا يستعمل في
الشهادة وقد صرح بالمين ووجب حد القذف إذا الدت نفسه بعد اللعان
برد فويلم اللعان فام تمام حد القذف في حق الزوج فلو كان كذلك جمع حدان
بقذف واحد وجمع الأصل والتبدل قبل حصول التصود بالمدل وكذا يلقان
بعد اللعان فلو كان اللعان فاحكم بحر اللعان بعد اللعان فام بحر بعد
الحكم لعدم اهلية الشهادة ولو قذف زوجته الأربع بلا عن نكل واحد ومرادهم
أب لا يضار ولا حد القذف مع اهلية اللعان لتمام مقام حد القذف وقوله
وهما من أهل الشهادة أي عيا المسلم بكنائ في جواع الفقه وسأ حواشي الحجاب
معنى قوله من أهل الشهادة أي أهل إذا الشهادة وسقط ليمان الأعي فله ليس
من أهل الادا عيا ما بان والظاهر من أنوال الامنة السلية امان قال الماوردي
في الكاوك فمن أحدهم أربعة امان بأنه لمن الصادقين فغير عن المين بالشهادة
وزعم أن حمله عيا الشهادة فاستدل أن سهاوة لنفسه فردوده ونسبه لها بقوله
والدك يذل عيا أنها سهاوات لا امان فويلم نقلي ولم يكن لهم سهاوات إلا انفسهم
أزلا كوزان يكون المعنى ولم يكن لهم طائفون إلا انفسهم لأن أحدا لا يخلط

عن غيره وانما حلفت عن نفسه ولا يجوز احلافه عن غيره والاجماع منع على ان
المراد بالشهادة ان يشهد لا من حلف وقوله ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم والمستني
من حلف المستني منه ولا يجوز ان يكون المستني حلفا مع ان المستني منه شهدا وهم
الذين مات بهم الشهادة لا البين وقوله فشهدا اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا اربع
لم يحل من ان يكون الاثنان بلفظ الشهادة والحلف في كل من سوا اولاهما
يكون حلفا ولا فان الاثنان بلفظ الحلف والمين محالفا للامه والسنة وكان المستني
على الحلف والبين محالفا للكتاب والسنة الا ان يورد بلفظ الشهادة لم يكن مثا
ولان الله تعالى شرط اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا
او لا نعم المكرر الايمان ولو قال احلف بكان اشهد لم يجز وهو الصحيح من يدق
الشافعي ولو كان ثباتا فندى حصة البين المأمور بها في المانع من حوارها وقوله
تعالى فشهدا اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا
عنهما العذاب ان تشهد اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا
بالبين محال حقيقته اللفظ الذي ينفق به المزان وكذا السنة على ما ياتي قال ابن
حزم في المحلى قدر وثباته عن النبي ان من لا شهادة له لا يلاعن ولا يحدت ابن مسعود
من رواه بسلم واني داود فشهد الرجل اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا
وبسلم والنسائي قد عناه اولا فشهد اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا اربع شهدا
وقال الماوردي ما قبل اي حصة خطأ لان من قال حقيقته لفظ الشهادة لم يكن
قوله ما قبل الاول قول من نزل حقيقته اللفظ بالاجتهاد الفاسد ومعدل
القرآن والحديث وشهادته لنفسه بقوله عز وجل وانه الا عند الله قال ابن
سهد الله انه لا اله الا هو ولا همزة في الاية لان هذه الشهادة ما در الله كانه
وتعليقه وتشرع رسول الله ومن ثم قول الله بالنسابة ولم ينل بشارنا او نوا
ولم ين من رجه اصغرهم حد برهان ما قبل ذلك فلو نادت لما دنا معه وعي
السيرة المالكية لو كانت الزوج حرم مسلمة والزوج بغيري ولا عن فحلف لم يحد
بلفظ النافذ وهو بطل دعواه انه ايمان انه من اهل المين لا من اهل الشهادة
فاعتبه وفيه الشهادة دون المين وقالوا ايضا لو فزت نساء الاربع بكلمة

واحدة قال الامهرى لا عن لكل واحدة بمنزلة الشهادة ولو ان بالشهود للزم
ان يشهد على كل واحدة فكذا اللعان خلاف المين انهم لا يعضون بالنكول في الاموال
ويعضون في الزنا والدم وفساده وما فاضه واضح ودعوا انهما ترجم نكولها
مع ايمان الزوج كد المين مع النكول على اصلهم وهو واحد ممنوع ومات فسادا
ان رد المين عند لم يكون بعد النكول ونفا الايمان بعدت على النكول فلم يكن هذا
من قبل رد المين بعد النكول عنها وفي الغيبة لو قد فيها ولم يلاعن فخدم قد فيها ثانيا
لم يلاعن وعجز اذا ثبت هذا فتقول لا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان الذين فيهم
شهادته وانه ان يكون في مخرج قد فاض اهلته الشهادة لانه فاض مقام ضد الذنب
في حقه فلا بد من احصائها وفي النسبة ان كانت زانية عرر ولم يلاعن على طاهر المذهب
وفي السيرة فان لا عن وهي غير انية لم يجب عليها اللعان ونسبت المضاربة داخل تحت
قوله تعالى وتذرعن العذاب والمراد بها السبلة فاذا كان اللعان ثباتا عند
فلا مانع منه ولو المعنى اختلفوا في وقوع الفرقة به وفي النسبة مع اللعان بين كل زوج
بالع عاقل وفي المشروط شرط اصله الطلاق عند الشافعي وابطله بان الدورية عنده
نسبت طلاقا بل هي حرمه موبدة فلا يصح لغير اهل الطلاق ومنهم من استمرط
اهلية المين لان الفاظ اللعان ايمان عنده وهو ممنوع بالزانية ولذا يقول صاحب
النسبة فاحاصل ان يذنب ماله والشافعي يضطر عجزا عن بيان واحد وحجب
نفي ولدها عنه لانه يضره فادها ولا يعتبر احتمال كون الولد من غيره بالوطي بالشبهة
والنكاح العاقل لان اصل نسب الولد بالنكاح الصحيح والفراس الفصح والوطي اجنبى
نسبه عن ابيه العرف والفاسد والشبهة كتمان به فبعضه عنه قد فاض الحق به
وفي جوامع النفقة وعنه لو قال وحدت معها رجلا كاحيها فليس ينفذ لها الا الحمل
احل والحجاء نسبته والنكاح الفاسد فقد حملوا الوطى على المحرم ولم يجهلوه قد فاض
بالزنا فكان ينبغي ان يكون هناك لانه لم يصح بالزنا **قوله** ولست شرط طلبها
لانه حقها فكان كسابر حرمها وعليه الامة السنة الا ان يكون مع الولد فان لم يكن
طلب لا حياجه لا في نسب من ليس نسبته منه وهو طاهر عند الشافعي فانه يجوز
عمرها واستنطاقها وفي المحلى لابن حزم على الحكم ان محضها مجلس طلقت ذلك

اولم تطلب وطلب هو ذلك اولم يطلب ولا راي لهما في ذلك ونزل عليه قوله عليه السلام
لعمري الفحلان فادعها وادع هلال بن ابي راسل الله صلى الله عليه وسلم
ارسلوا اليها وارسلوا اليها فاحان وصاحب الحق يطلب لطلب حقه وقال عليه السلام
لهلال ايت ما ربه يستهدون والاخذ في ظهرك ولم تروا انها طلعت من النبي عليه السلام فلكل
وع السيرة للامم ابر لا يلاعن الا طلبها ولا الفتي يستمرط طلبها كذا القذف الا ان يكون
من الولد فالطلب منه وقوله فان اسع منه حبسه الحام حتى يلاعن او كذب نفسه فحده
حد القذف لان ذلك تعد طلبها حتى واجب عليه ما فيه من معونه سبها لا الزنا وخوف
الشئ بها وهو قادر على اعيان فحسب حتى ياتي به ونزول ذلك عنها وسبها بالزوج لانه
العاذق لها والدائم والمدع عليها فاذا لا عن وجب عليها اللعان والاصل فيه النص
المتلو في سورة النور فان استعت ضمتها الحام حتى يلاعن او بصدقة كالتسابع
ولا بعض الشيخ او بصدقة فحد وهو غلط لان لا صدمه واحدة لا كحد وكذا لو
صدقت اربع مرات لا كحد لان الصدق ليس باقرار بيمين الزنا فلا كحد انتهى كلام
صاحب التسابع في الذخيرة لو صدقة المرأة فلا حد ولا لعان ولا جوارح القذف
صدقة المرأة المحل اربع مرات مستقط اللعان ولا حد عليها ولا كحاوي اللعان
عند السافعي غير واجب عليه ولا عليها فاذا لا عن لا كحد المرأة على اللعان فان لم
يلاعن حد للقذف وان لم يلاعن هي رجم للزنا بعد الدخول بها ولها ما سبط عنه
حد القذف ولعانها يسقط عنها حد الزنا وزعموا ان رجمها يوجب حد القذف
على الزوج وجعل له اسقاط عنه باللعان كسقاط عنه ويوجب حد الزنا على الزوج
وتسقط عنها اللعان وتعلموا بقوله تعالى وتذرا عنها العذاب الاله واني
المعدنات حب بلعان الروح ملته اسبا قطع نسب الولد واسقاط الحد عنه
والجاب الرحم على الزوج ان لم يلاعن قلت وما كفي اسقاط الحد عن نفسه بمسبه
حتى يوجب على غيره بول الرحم ولم يرد به كتاب ولا سنة ولا قول يقول عليه في التسرع
في اسباب الرحم الذي لا يثبت الا يستأذنه اربعة عدول يستهدون ايم راوه ترك
بها كالميل في الحيلة او كالمروءية الحيلة والكتاب والسنة شيان ان كذا واحد
حد او مال يقول العاصي لا سيما ما لا يثبت الا يقول اربعة عدول ولا يجوز ان

يكون وجوب حد الزنا عليها ما ساعها عن اللعان لانه اساع بر النهن عندهم
ومن الشهادة عندها وذلك لا يوجب حدا بالاجماع ولا حلت عليه ولا ما لا عندهم
ولا مدخول بالنكول في المال فليست مدخول به في النفس ونزول آية اللعان استقط
عنه طلب اقامه البينة على صدقة فكان مستقطا لوجوب الحد كما استقط الا لزام بالسب
وعن الحسن البصري اذا ات المرء اللعان فحسب حتى يلعن ولا يجوز اقامه حد الزنا
عليها ترك اللعان اذ ليس في الاصول اجاب الحد بالنكول وقوله تعالى وتذرا عنها
العذاب ان يستهد اربع شهداء بالله الاله ان عذابا يحبس وعذاب الاخرة
المات في اذهان الناس يقول الرازي لهما الظهور كذبهما باللعان كما قال بهلال
والله لا يعضي الله عليهما كما لم يكلن عليهما الحد رواه البخاري وابو داود
قوله واذا كان الزوج عدا او كافرا او محدودة في ذنوب فحدت اشراة
فعلية الحد وهو قول الشعبي والزهري والاوزاعي ومحمد وحمول وعطاء والحسن
وما رواه عن ابن حنبل لا يلعن اللعان الا من زوجين حرمين مسلمين عزموا حدوا
وذكر القاضي من كتابه في الحدود في الاله والذميمة والمحدودة في الزنا لزوجها
لعانها في الولد خاصة ذلك بعض ذلك الحلي والزهري في المعنى وان اللعان
شهادات على ما تقدم ولا سبها له لولا وعند عدم اهلية الشهادة الواجب فيه
حد القذف وانما نقل في اللعان بسبب اهلية اللعان ولم يوجد وما حدت عن
سقيت عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اربع من النساء ليس
بينهن وبين ارجهن لعان اليهودية والنصارية كذا المسلم واخره كذا الملوك
والمملوك كذا الحر رواه الشيخ ابو بكر الدارقي والدارقطني وفيه ليس بين المسلمين
ولا الطائفة من لعان وذكره ابو عمر عبد البر ايضا وضعفه ورواه الدارقطني
طريقا قلت وصفته والضعيف اذا روي من طريق محبة لما عرف وصورة المسئلة
ككافران يكون قد اسكت فقتلها قبل ان تعرض عليه الاسلام وان كان هو
من اهل الشهادة وهي ايم او كافرة او محدودة في ذنوب او كانت من لا حد لها
مان فاستكوسيه او كان معها ولد لا يعرف له اب وقد تقدم او كانت صفرة او
مجنونة او قال زبيد صل ان كل من لا حد عليه ولا لعان لعن اهلية الشهادة

ايجوا وسحق ابو عبيد وابو ثور فان طلقت نفسها ثلثا فليس للرج
ان ينكر ذلك عند ملك واكثر اصحابه وقال ابن الجهم وحينئذ
له ذلك قال ابن سجنون اكثر اصحابنا يقولون طلقه باينه
وحيث مثله عن ملك وعنه ان اختارت دون الثلث فليس بشئ هو
ابطال الحقها وفي المعونه اختيارها دون الثلث احسان للثالث هكذا
ذكر عبد الملك ومشهور مذهب ابنه ثلث وقال طاوس
اختيار نفسها ليس بطلاق لان الطلاق لا يكون الى النساء وقال
سحنون اجد رجعيه وبه قال الشافعي وقال ربيع بن
ابي عبد الرحمن يقع الطلاق بغير ايقاع منها كما لو قال اب ما يب
ورده تحمده النعماني عليه السلام وقال ابو جهم الصفاقي
خير رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء فاخترت ابنه الضحاک
العاصميه نفسها فكان ذلك البنات ولم يقع على من اخترته طلاق
وهذا لم يثبت وفي المنهم ان اختارت زوجها فهو واحد باينه ورك
ذلك عن علي وزيد بن ثابت والحسن والليث وكذا الواخار نفسها
وان نفس الخيار طلقه ما به كيف ما اختارت وحيث الخطابي
والشافعي مثله عن ملك ولا يصح عنه وروي مثله عن ربيع
في التملك وقوله لان المحقق لها المجلس باجماع الصحابه ولا يملك
الفعل منها والتعليكات بعض جوابا في المجلس كما في البيع وفي الدخول
الا ان هذا التملك بخلاف خيار التملكات من حيث انه يبقى الى ما
وراء المجلس اذا كانت عاصه ولا توقف على القبول لكن يرتد بالرد
لان فيه معنى الشرط ولهذا لا يصح رجوعه عنها وقال قتاده

ان ردت الخمار الى زوجها تقع واحدة رجعيه وخالف الجمهور فيها وقد
ايضا الحكم وابو ثور ولم يشترط فيه المجلس واختار ابن المنذر في
الاشراف وفي المعنى لا يقتصر على مجلسها ذلك وان تظا وكالمصحح
اورطها وهذا قول ابن حنبل ايضا ويروي عن علي رضي الله عنه هو
قول الحسن قتاده وهذا الخلاف في الامر باليد قال ابن
قدامه في المعنى واجمعوا على ان قوله اختار يقتصر على المجلس
فالزمنا ابن حنبل به وفي المعنى واكثر اهل العلم على ان الاختيار
على الفور وروى ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود وجابر بن عبد الله
عطا وجابر بن زيد ومجاهد والشعبي والاوزاعي والصحفي وملك
والشافعي وهو قول اصحابنا وقال الزهري قتاده وابو عبيد
وابن المنذر على التراخي وهو رواية عن ملك خلاف جعل الامر بيدها
فانه لا يقتصر على المجلس عند احد لانه توكيل عنده فاذا اختارت
نفسها في الحبر فهو طلقه ما به عند الكوفيين وهو قول علي رضي الله
عنه وقال الشافعي وابن حنبل هو واحد رجعيه الا ان ينكر
غيرها وقال ملك ثلث في المدخوله وقال زيد بن ثابت
والحسن والليث ثلث فيها وليس له ان يرجع في ذلك عندنا وقال
الزهري والثوري وملك وفي السدي اذ اخبرها او ملكها امرها
فليس له ان يرجع فيه وقال عطا ومجاهد والشعبي والشافعي
وابن حنبل له ان يرجع وعدا هو في معنى الميز فصار كما لو قال ان كنت
الدار فانت طالق قال ملك لوجعل امرها بيده اجنب فليس له
ان يرجع فيه ويصح فيه الثلث في قوله امرك بيدك دون قوله

الى من الصادقين فيما رتبها به من الزنا ونقول في الخامسة لعنه الله عليه
ان كان من الكاذبين فيما رتبها به من الزنا يستير اليها في جمع ذلك ثم تشهد
المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اسهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رتبها
به من الزنا ويقول الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رتبها
به من الزنا نعم الحاكم الرجل من يدينه وتامره ان يقول اربع مرات الى اخرها
وتامر المرأة ان تقوم ويقول اربع مرات اسهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رتبها
والقيام للرجل بشرط وفي المحل لو كان الزوج قد خد العذف كله او بعضه
فقدف امراته حيث علمه الخد لا به محل وما فاته بعض الخد لا يستطع عدالة
لكن بكل وقته الحاكم فأكدر ويسمى هو سنها ذات نوكره مكرهه بالامان
توثقه باللفظ والغضب وصورته ان يقوم الروح يقول اسهد
بالله اني لصادق فيما رتبها به من الزنا اربع مرات ويقول في الخامسة
لعنه الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رتبها به من الزنا ويقوم المرأة ويقول
اربع مرات قائلة اسهد بالله انه لكاذب فيما رتبها به من الزنا ويقول في
الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رتبها به من الزنا
وفي الذخيرة بينهما الماضي يتقابلين من يدينه وفي الالفان وقال في
الاصل يقول له القاضي قم فالعن مقوم ويقول اربع مرات اسهد بالله
ان لصادق فيما رتبها به من الزنا وفي الخامسة لعنه الله عليه ان كان كاذبا
فما رتبها به من الزنا مقوم الزوج فيقول اربع مرات اسهد بالله انه
لكاذب فيما رتبها به من الزنا وفي السقف مع الرجل حي كلف بالله الذي
لا اله الا هو وحده لا شريك له اربع مرات انه لمن الصادقين فيما رتبها
به من الزنا او من يبي الولد مقيم المرأة يحلف بالله الذي لا اله الا هو
وحده لا شريك له ان زوجها من الكاذبين فيما رتبها به من الزنا او من
في الولد والخامسة ان تقول غضب الله عليها ان كان من الصادقين
فما رتبها به من الزنا وفي الاستحسان اذا رافقة لا القاضي ينبغي
لل القاضي ان يقول لها انك وانك وانك وانك وانك وانك وانك وانك وانك

ولا يثبت برجل وامرأتين وليس لها بينة على قذفها ولو اقام الرجل رجلا
وامرأتين على بعدتها فسقط اللعان وفي المحل ادام مات الزوج بالبينه
قبل له العن فنقول بالله الى من الصادقين بالله الى من الصادقين بالله
الى من الصادقين بالله الى من الصادقين بهذا المرد بالله الى من الصادقين
اربع مرات ثم نام الحاكم رجلا بضع نده عاقره ونقول له انها الموجه فار الى
يقول وعلى لعنه الله ان كنت من الكاذبين فسقط عنه الخد لها وان لم يلحق
لها خد خد العذف فاذا اللفظ بل لها ان العن والا حردت خد الزنا
فنقول هي بالله انه لمن الكاذبين بالله انه لمن الكاذبين بالله انه لمن الكاذبين
بالله انه لمن الكاذبين ثلث مرات بالله انه لمن الكاذبين اربع مرات ثم يقول وعلى
غضب الله ان كان من الصادقين وما راى الحاكم من دفعها عند الخامسة
ونقول هي موجه لعن الله تعالى فاذا قالت ذلك برت من الخد للزنا
وعن حنفية رضي الله عنه تقول فيما رتبها به من الزنا بخلاف الخطاب
وهو رواية الحسن عنه لانها المصنعة محملة ووجه الطاهران مع الاسارة
لا يحتمل غيرها وجميع فيه اذنا تعريف هو ادلى وفي البينة سيمتها
ان كانت عاقره وليسير اليها ان كانت حاصره وقيل جمع بينهما والكره
السرخسي فقال لا يعني لذكر الاسم والنسب مع الحضرة وفي البينة يقول
في الخامسة وعلى لعنه الله ان كنت من الكاذبين وفي المنهاج لو نزل
الشهادة كلفه او كونه او العصب بلعنه او العن او ذكر ذلك قبل نام
الشهادات لم ينع على الاصح قال فاذا العن لم ينع العن فيمنها في يقول
الحاكم بينهما لا اخرنا ذكره اعلم ان اهل العلم اختلفوا في هذه
المسئلة احلا فاشددا في نذكرها هنا كواضع الخلاف فذهب ابو عبد
الله انها حرم عليه حرمه متقدمة فسقط العن وهو شذوذ منه وذهب
حارث بن ريد وعثمان بن سلمان النبي وجماعة من اهل البصرة الى انه لا ينع
الزنا منها وهي زوجة وانما سقط به الخد والنسب وهذا ما عمل المذهب
الاول وذهب الشافعي الى انه ينع الزنا منها بفراغ الزوج من النعانة

قال الشيخ ابو بكر الرازي قول الساجي خارج ليس فيه شك قلت ذكر في
المقدمة انه طاهر قول مالك في موطنه وروى عنه عبد الله بن عمرو بن
الغاصي المدوني وهو قول اصبح في النسبة في الذي يزوج في العدة
فما يولد فلاحا عن احد الزوجين انها حرم ابدا على الذي لا عنها ولا
تلا عنه وفيه قال يحون وقال ابن حزم في المحلى قول الساجي نفع العدة
بلفظ الزوج وحده ونسب الولد به قول بلا رهان وما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها الا بعد النكاح والمذهب الرابع
نفع العدة المودة بينهما بالغايتها وهو قول زفر والمشتهور من مذهب مالك
واصحابه وفيه قال ابو نوري وهو رواية عن عبيد ذكره ابن المنذر في
الاسترابة وذلك مروي عن ابن عباس واخبره ابن المنذر وهو قول ابن
حبيل الا انه ينفق عما يفرق الحاكم عما ياتي في طاهر قول الحنفى والمذهب
الخامس لا بد من نفق العاصي وتكون حرمته مؤثرا وفيه قال ابو يوسف
وهو رواية عن ابن حنبل والمذهب السادس ان الدب نفسه ردت اليه
روحه وفي رواية حنبل عن ابن حنبل وهي رواية شاذة والمذهب السابع
ترد اليه نالم سقي عدها وفيه قال سفيان بن عيينة والمذهب الثامن
ان لم يطل الروح طلقها علمه الامام ثلثا وترجع اليه بعد زوج وهو قول
ابن لمام من المالكية وقالوا انه في كتاب ابن سفيان والمذهب التاسع
اسحب ابن نافع وعيسى بن دينار من المالكية اظهار الطلاق بعد الملاءة عن
حديث عومر عما ياتي والمذهب العاشر لا يقع نفرا عنهما في وابد
من يفرق الحاكم وفي طاعة نايه فاذا الدب نفسه فهو خاطب من الخطاب
حل له ان يزوجهما وان طلقها فهو طلاقا ما بينا لمعنه وهذا قول ابن حنبل
ومحمد والمثوري وسفيان بن المشيب وابن قيس المحلى وذكرها ابو بكر بن
سفيان في مصنفه والسببي ذكره ابن حزم في المحلى وعبد الله بن الحسن
واستنب في السيرة ومحمد بن صفره وعبد العزيز بن سلمة وذكره هبة
الغاضي عياض في الاكمال لتاخذ ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لا عن

بن رجل وامرأته وانني من ولدهما ففرق بينهما والحق الولد بامه رواه
الحارثي وهذا المذهب وسئل وعنده ان رجلا لا عن امرأة عا عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم ففرق رسول الله بينهما والحق الولد بامه وعمر سفيان
ابن حنبل عن ابن عمر في حديث طويل وذكر فيه لغايتها ففرق عليه السلام بينهما
اخراجه في الصحيحين وعن سهل بن سفيان الساجي في خبر المتلا عن ابن
قال وطلعتا ثلث طلعات فابفده رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان
ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود وعن سهل بن سفيان الساجي
ان عومر بن الحارث العجلي في سنة ثمان داود عومر بن اسير خالما عامر بن
عدي الا بشاري فقال له يا عامر ارايت رجلا وجدع امرأة رجلا انقله
فقتلوه ام كتب بقتل سلبا يا عامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عامر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ففكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وغايتها
حي لم يرا عامر ما يفرق من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عامر الى
اهله جاءه عومر فقال يا عامر ما ذا قال لك رسول الله فقال عامر لعومر
لم تاني خير قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة الى سائلة عنها فقال
عومر والله لا استحي حتى اسأله عنها فاقبل عومر من جوار رسول الله صلى الله عليه وسلم
الباقي فقال يا رسول الله ارايت رجلا وجدع امرأة رجلا انقله فقتلوه
ام كتب بقتل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيك ولا ضاحك فاذهب فاب
بها قال فلاحنا واما مع الباقي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع
من لغايتها قال عومر لذت عليها برسول الله ان اسكنها وطلعتا ثلثا
قبل ان يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن سفيان وكانت ثلث
سنة الملاعين رواه الحارثي وسئل في الموطا وابو داود وابن
ماجة وعن سهل بن سفيان شهدت الملاعين عا عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وانا ابن خمس عشرة سنة وقرئ رسول الله صلى الله عليه وسلم بلاحنا وهذا
الاحاديث الصحاح كلها نكاح على عدم وقوع الرقة مما بلاحنا حتى
يفرق بينهما ولذا اساد طلاء الملايف وجميع ذلك نفع الغايتها ولما

عليه السلام في حديث سهل بن سعد قال وضعت السنة تغذية الملاعين ان
يفرق بينهما لا يجمعان اذا رآه ابوداود وشبهه عن عمار وابن مسعود وابن
عباس رآه الدارقطني فقد نص عمار النابذ ولا يحنفه ويركضه ان
الاكذاب رجوع والسفهاء بغد الرجوع لا حكم لها في حق الدارج ويرتفع
اللغة ان يذلل انه كذب ومن سب الولد منه ولا يجمع احد واللغة ان
من افاء الحدة اسفا للغة وكذا لا يجمع اللسان مع ثوب النسب والملاعنة
لا يجمعان مادامتا متلاعنين وهو كقول تعالى ولا يصلح علي احد منهم ان اذا
اي مادام متنافقان كقول المصلح لا يكلم اي ما في مصلحتنا وزوي الضاع عن عمر
عن النبي عليه السلام انه قال الملاعنان اذا بقوا لا يجمعان اذا رآه الدارقطني
ولم ينسب الملاعن ولا حكم بعد الذاب نفسه فجمعان مع ان السخا ابا بكر الدارقطني
لا يجمع ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** ولو فان المذنب من ولد
نبي العاصي فنسبه والحكمة بانه فاما الحاكم الرجل فيقول اسند بالله الى امر الصادق
فما رستك به من نفي الولد ونقول في اسند بالله الى من الكاذبين فما رستك به
من نفي ولدي ولو قد فيها بالذنا ونفي الولد ذلك الامر من اللغة في نفي العاصي
الولد والحكمة بانه وذئف قوم الى انه بلا عن بينهما ولا يجمع نسب الولد المولود
على الفرائض بالنفي ولا عاصوا وهو قول ابراهيم وابن مفضل ونوعي وتعلموا بقوله
عليه السلام الولد للفراش وللطاهر المحرر جاه وللمجهول حديث ابن عمر ان رجلا
لا عن امرأة فاتفق ولدها ففروا منها والحق الولد بالمرأه رواه الجماعة وقوله
في الكتاب لما روي انه عليه السلام نفي ولدها امرأة هلال بن امية عن هلال والحكمة
بانه فهو ولم يكن لامراه هلال ولد عند المعانين وانما حدث الرجل وطهر بعد
ذلك سانه في حديث ابن عباس وهوران هلال بن امية الواقفي فذف امرأته
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشرك من حجة فقال عليه السلام البينة او حداني
ظهر قال بر رسول الله اذ اى احدا على امرائه رجلا سئلوا بلمتش البينة
لحفل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البينة والاحدا في ظنك فقال هلال
والذي بعثك بالحق اني لصادق فمزل الله ما يرى ظهري من احد فنزل

١٢٧
جبريل وانزل عليه والذين يرمون أزواجهم لا أخراجه اللعان فانصرف النبي
عليه السلام فأرسل اليها فهاهنا فشهد وأبني عليه السلام يقول ان الله يعلم
ان احدا كاذب فهل يكم من باب ثم مات فشهدت فلما كانت عند الخامسة
وقفتها وقالوا انها توجب قال ابن عباس فلكات ونكصت حتى ظننا انها
ترجع ثم قالت لا افصح فومي سائر اليوم قضت فقال عليه السلام ابصرها فان
جأت به الرجل الغيبين سابع الا لست خدج السافق فهو لست تدين سحا
جأت به كذلك فقال عليه السلام لو انا ماضي من كتاب الله لكانت ولها شأن
رأه البخاري وابوداود والترمذي وابن ماجه قال ابوداود وهذا مما يرد به
العل المدونه وعن عكرمة عن ابن عباس قال جاء هلال بن امية وهو اخذ اللان
الذين باب الله عليهم من ارضه عشا فوجد عند اهلهم رجلا فزاي بعينه وسمع
ما ذنبه فلم يحج حتى اصبح ثم عذبا عيا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدث ففروا
النبي عليه السلام بينهما وفعان لا يدعي ولدها لآب ولا يرمي ولدها ومن
رأها ادرى ولدها فعليه الحدة وفعان ان لست لها عليه ولا موت من اجل
انما يفرقان من عه طلاق ولا سوية عنها وقال ان جأت به اصيب ارضي
ايهم حشر السافق فهو لهلال وجأت به اوراق حقا حالها خدج السافق
سابع الا لست فقال عليه السلام لولا الايمان لكانت ولها شأن فالعلمه
فكان بعد ذلك امرا على امره ومات على لآب وس اسناده عباد بن مسعود
قال المذري وقد يكلم فيه عز واحد وكان مدر باداعه وكان اول رجل لا عن
في الاسلام وس لفظ وكان اول لعان في الاسلام وهذا كله دليل على ان
المذنب انما وقع بالزنا لا سابع ولدها وسترك لهوا بن عذبه بن مغيث حليف
الانصار وحجامة نسبت اليها قال السهفي في السنن الكيز وكان شريك
باوي لا يترك هلال ويلون عذبه وس السهفي كانت زوجة هلال حواء وكان
شريك نزيله والحدث رفاه ابوداود وابن حبل وس حديث عويمر الحرف
وس شريك داود عويمر اسقراة عليه السلام قال ان طأت به احرمة نصبرا
كانه وحرة فلا اراها الا بد صدق وكذب عليها وان جأت به اسودا عين

ذا النسيء فلا اراده الا قد صدق غلبها فجات به على النعت المأروه زواه الحار و سلم
وفيه ذلك والفرق بين كل متلاعنين ومعنى قوله عليه السلام اركب على ما لم يسم
فاعلم معنى الحن وليس الحاقه بانه لاجل شبهه بالزاني بل اللعان حتى لو كان شبيه
بصاحب الزنا لم يقطع ايضا بعد اللعان وعلى بابه ونفسه واجامه بانه مضمينه
الفرق بالدفن لانه المصنوع باللعان ومعنى المعنى ويندر في الولد في اللعان وهو
قول الشافعي واختيار المصنف وعند بعضهم متى نسب الولد لنفس اللعان
وحدث ابن عمر ففرق رسول الله بينهما والحق الولد بالمرأه اخرج الحار و سلم
وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وهو سطل قول من قال ان ينسب
اللعان لمحق الولد بابه وفي الذخيره لا يشرع اللعان في المحبوب والحقوق
ومن لا تولد له لانه لا يخطى به الولد قلت هذا غريب والمحجوب ينزل بالسحق
وميت نسب ولده ولو سلم ما ذكره فغار الزنا ونسبها اليه توجب اللعان
والوجه دابة اذا ذبح على الله اسنذه ولو كان لوزغه وكان الرجل يصفدا
سبط الشعر ليس كحد فطط والسبوط في الشعر الثريا تكون في شعور العجم
ولو يدونه عند العرب واحده والنقط محو دان وقوله لم يحج اى لم ير عجم ولم
يشعره والاربع خفت الاسن والنج مابين الكاهل ووسط الظهر وعمر السافين
دفيته وخذج السافين عظيمها والحمال شبيه خلفة كلواجل لعظمه وفيه
قال ابنه وافان حات به ادج العين والدرج سده سواد العين مع شعنها
وفي اهران حات به فعي العين فهو لبال وهو طويل شعر العين وهو موضع
بنات الاهداب وقيل يوسف ان العاصي يمزق ثنهما ويقول قد الزمت امه
واخرجه من نسب الاب لانه تنكح عنه لما لو كان العذف بعد موت الولد فانه
يمزق بينهما ولا ينفق نسب الولد ذكره في الذخيره لانه يستغن عن النسب وفي
المسبوط لو مات وكذا الملا عنه عن قال فاذا عي الملا عن لا ميت نسب ورضي الحد
وان نزل انا او متا ميت نسب من الاب وورثه الاب لا يحتاج اليها في النسب
ولو كان الولد الميت ثنما ولها ولد فالت نسب ميت عبدان خيفه وقيل
الحواب بالعين لا ميت عنده وميت عندها ابو حنيفة يقول الولد يعبر

ما تناسب ابنه كانه فهو محتاج لا اثبات نسبها ليكون كرم الطرفين وفي جوامع
الفقه ولو مات المتاعه ان او ماتا بعدنا عدلا لا يفتي باللعان وفي المال
نفى نسبها دنها خلاف ما لو عا او فسقا او ارتدحت بلا عن منها والوطي
الحرام نسبته لو بالذخاخ الفاسد بسقط احصاها خلافا لابي يوسف راجع اليه
وقال هو يخطى بالوطي لخلال ما يثبت النسب ووجوب العده ولا لعان في النكاح
الفاسد ولا في الوطى نسبته عندنا لان الذي يحصر من الجلد الارواح والرواح
ولا روحه فيها ولهذا لا يبرأ من ثنهما ولا الشافعي وان خيل لك اللعان فيها
اذا كان مع الولد وعند ابي يوسف في ثنهما اكد واللعان لا حاقه بالنكاح
الصحيح ولو قد ثنما بالزنا لم يخطى لثنا سقط اللعان ولا في الحد ولقد نسو
سكروهما بعد ذلك لان الساقط لا يهود ولو قال انت طالق لثنا ما رايته
في الحد دون اللعان وهو قول الشافعي وقال ابن المنذر هكذا اقول
لذوال الذويه عند العذف ولو قال ما رايته انت طالق لثنا فلا حد ولا لعان كما
قدم وهو قول الثوري وزفره لو قد فاحصه لم تزوجها وقد ثنما بانه في الحد
بالاول واللعان بالثاني والحد الاول لم يخط اللعان لانه معي الحد فقدرنا
بالسبه فان طلب اللعان اولا فلا عن لم يحد خلاف حد والعذ اذا اضمقت
فانه يخطى فيها كحد واحد لا حد الحسن ولو قد فاحصه الاربع بخله واحده
بلا عن بخل واحده منهن وفي الاحبيات نكح كحد واحد ولذا لو قد فاحصه
مرازا ذلر هذه المنايل فانه المسبوط والمحيط وفي ما ياب حد العذف
ان ساء الله تعالى ولو اعترف بوطي امه لا يزمه ولدها عندنا الا بالدعوى
وهو قال الثوري وعند الثلثة اذا اعترف بوطيها بعد الاستبراء يلمزمه
ولذلك ما في باب الاستنلال ان ساء الله وفي احد قول الشافعي متى
باللعان وهو بعيد واستقوا عما انه لا لعان في العذف بعد ولد وما الطاح
الفاسد اذا تلا عنا مني الولد لا ميت الحرم الوبد في احد الوجهين عند
الحنايل وتركوا قوله عليه السلام الملا عان لا يجتمعان ابا ولدا ولا عن
احصيه بطنها زوجها فانها لا حرم ولو ابان زوجها لم تدفن بالزنا واصافه

وقد اوضحناه ومثله في التولاء والى وقال في الجامع اختارى اختارى
اختارى بالثبوت والطلاق فقد اشترط النية مع ذكر المال والتكرار
ان ذكر المال يبرح جانب ارادة الطلاق وفي جوامع الفقه التكرار
يعني عن النية في رواية الجامع الصغير وفي رواية الزيادات بشرط
النية في التكرار ايضا وهذا خلاف قوله اعتدى اعتدى ولم
نوشه لان يقع الطلاق اتفاقا والفرق على رواية الجامع الصغير لقوله
اعتدى يحتمل اعتداد نعم الله عليها وهي لا تحصى وفي البدائع وان
قال لها اختارى ثلثا فقلت اخترت ثلث لان النية على الثلث
دليل اختيار الطلاق وقولها اخترت ينصرف اليه فيقع الثلث وان كرر
التخدير بان قال اختارى اختارى ونوى بكل واحد منهما الطلاق فقلت
اخترت يقع ثلثان بائنا فقد اشترط في البدائع النية مع التكرار
قلت **مسألة** سوان هو انه لما نوى به الطلاق بان الاول
فينبغي ان يقع الثاني فان البائن لا يلحق البائن تخييرا وتريدي بقوة
السوان وان راضي جان ذكره قوله اعتدى اعتدى اذا نوى الاول الطلاق
فانه يقع ثلثان لان الواقع بذلك رجعي والرجعي يلحق الرجعي والفردان
في الاول يقعان معا بقاها فلم تنبى الاول وفي اعتدى اعتدى يقع بقاء
الزوج معا ثم انه ينبغي له ان يكون النية عند الاول لا بصالح
حال مذكر الطلاق فلا يحتاج بعدها الى نية الطلاق كالثلث في اعتدى
اعتدى فانه اذا نوى الاول طلاقا يقع ثلثان وان قال اختارى اختارى
اختارى او ذكر الاخرين بالواو او بالفاء او ثم فقلت اخترت واخترت
اختيار او الاختيار او مرة او مرة او بدفعه او بدفعه او بواحدة او

اختيار واجده فهي ثلث وان لم يوجد ذكر النفس من الجانبين جميعا او التكرار
من جهاته يعني ولم ينف اشترط النية وقد شرط النية قبله في اختارى
اختارى وفي مسألة الجامع ان اختارت الاولى او الوسطى يقع بغرض عند
وان اختارت الاخيرة وقعت بالثبوت وعند النية في الكل نحو الالف
وان ذكر الاخرين بالواو او بالفاء لا يختلف الجواب عنه وعندنا لا يقع
شيء ومثله في البدائع لانه لو وقع لوقع ثلث الالف والزواج لم يضر وقال
ملكه عنها وملكها نفسها بذلك وانما رضى بالالف ولو قالت طلقت نفسي
واحدة لم يقع عندهم وان كان المكر رعا فقلت اخترت التطبيقية الاولى
او اخترت نفسي بتطبيقه او طلقت نفسي واحدة وتطبيقه واحدة يقع
واحدة بآينه ولو قالت اطلت واحدة منها بطل كليهما وان قالت اخترت
نفسى بطل تكرار الزوج بطل ما بعد ذلك كله في جوامع الفقه
ولو قال لها اختارى اختارى اختارى فاختارت نفسها وقال
نويت بالاولى الطلاق وبالباقيتين التاكيد لم يصدق قضا لانه لما نوى
بالاولى الطلاق كان الجال مذكره الطلاق فكان طلاقا ظاهرا
هكذا في المحيط والبدائع وهذا يدل على اشترط النية مع التكرار
وفي المعنى ان كرر ثلثا لتعظيمها وليس منه ثلث فهي واحدة وان اراد
ثلثا فثلث وبه قال الشافعي وان لم ينو بقول اخر مضطرب فيه
ولو قالت اخترت مرة واحدة فقد تقدم وقوع الثلث بها وهو قول
الشافعي والحنفي وقال عطاء واحد بآينه وقال ابو ثور رجعية
لا يي يوسف ومحمد رحما الله ان ذكر الاول او ما بعدها ان كان لا
نفس من حيث الترتيب فقد من حيث الافراد معتبرهما فقد يمكن

ابن ابي ذر عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بسند من سما وفيه فقال عليه السلام
ابن ابي ذر وان جاء به الحبل المصنوع الحديث وقد ذكرناه في كتابنا ان اللعان امانان
سني الحبل قال ابو عبيد انكار الحبل من اسد الفذف واللعان له لازم فان حمل ام لا
وابو يوسف ومحمد بن سليمان اذا جاء به لاق من سته اسه من وقت الفذف ستمنا
سام الحبل عند الفذف فحق الفذف وابو حنيفة يقول اذا لم يكن فذلك الحبل المصنوع
قال الملقن بالسوط فبصره كانه قال ان كان بك حمل فليس بيني والفذف لا يصح بعليته
بالسوط فان قال لها ريت وهذا الحبل من الزنا بلا عا للذف يصير الزنا
فلم ينف العا في الحبل عندهما وقال الشافعي فبصره كانه عليه السلام في الولد هلال
وقد مدتها حاملا لانه عليه السلام قال ان جاء به اصنبت اربع اشهر من السابقين
فهو لبال ولنا ان الاحكام لا يثبت عليه الا بعد وضعه لملن الاحمال قبله قال
ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري عن عبد الله بن مسعود عن النبي ان العا
لوجه عومر بن الحارث العمالي وهلال بن اسد خطا وسلم عن محمد بن حمر الطبري
قال ابو عبد الله الحنظلي بن هشام بن حنان والبصرة واحدة ولو كانت
بصير لم يوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في البصرة وقد ثبت انه توقف في
نزل الا ان يكونا متقاربين وذكر ابو الفرج بن الجوزي ان احمد انكر لسان هلال
ما حبل وقال انا اخطأ وكيع فقال لا عن محمد وانا لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما جاء فشهد بالزنا ولم يلاعن الحبل ولو كان اللعان ما حبل لكان الحبل مستقام الزرع
غلا حتى يسهل او شبه المرمي به الا ترى انها لو وضعت في نبي ولدها وكانت
اسم الناس به انه بلا عن ستمها ونفوق ويلزم الولد اياه ولا يجوز له ستمه به
فدل على ان اللعان لم يكن سني الولد حال لونه حملا وعن محمد بن عيسى عن
قال حارجل بن ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم من سني فزاره فقال ان امرأتك
تولد اسود فقال عليه السلام بطل لك من ابل قال نعم قال ما الواصف قال حمير
قال هل منها من ادرك قال ان فيها لوزقا قال فاني ابراه قال عني ان يكون
عرق نزعته قال وهذا عني ان يكون نزعته عرق ارجحة البخاري ومسلم
وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وهذا الرجل هو صفيم بن قنادة

ومما

٧٨
وقيل ان للمراه حده سؤدا قال المنذري اسأله عن حث جدا وقوله ترعة عرق
اي جذبه الى السبه ثم خرج ستمها والعرق هنا الاصل من النسب والادوق من
الابل الذي لا لونه يبيض لا سواد فلما لم يرض عليه السلام في نفيه لغدم ستمه به
وكان السبه عرق دليل على ان حبل النبي عليه السلام ولد الملا عنه من روحها ان جاء به
على سبه دليل على ان اللعان لم يملن سني الحبل وفيه ان جاء به على نكت وكنت
فهو لسند من سما ولا يملن الولد للمراي لما ثبت من قوله وللغاهر الحمر وقوم
رواه عباد بن منصور عن علي بن وهب عن علقمة بن خالد عن ابي عبد الله
الداري وفيه اسبا لسنت من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هي بدرجه ولم يرض
عليه السلام للاعرابي في نفيه عنه لغدم السبه به ولا يجوز في النسب بالسبه والنسب
قال والحق ان هلال بن اسد قد فها بالزنا لا سني الولد لما تقدم عن ابن حنبل ومحمد بن
وابن صفره وفي شرح الرددي اجمع اصحابنا ان النسب لا سني وهو حمل للسند في
وجوده وفي البدائع لا يقطع نسب الحبل قبل وضعه بلا خلاف بين اصحاب اما عند
ار حنيفة فظاهر واما عندهما فلان الاحكام انما يثبت للولد لا للحمل وانما يثبت له
اسم الولد بلا انفصال ولهذا السعي المرات والوصية بعد الانفصال خلاف الرديع
الحل ان الحبل طاهر واحمال الرج ستمه والرد بالعب لا يمنع بالسبه والسبه
منع اللعان لانه من قبل الحدود والنسب يثبت السبه كما في الوطى بالسبه فلا
يعاين على القرب وقول اي عبيد انكار الحبل من اسد الفذف ليس بمتى فعلا ان
يكون اسد لانه حمل ان يكون من غيره بالوطى بالسبه وبالطع العايد وبالوطى
فكرهه او كجونه ثم يزول جنونها ودلله كمال او حاربه ولو يصادف ان الولد ليس
بابن اصحاب الفرائس لا يصدق ان عا قطع نسب الا باللعان وبه قال الشافعي
والرداوة عن مالك ذكره في المدونة وحل قولنا ابو بكر الرازي وذكر عنه
ان بعد بصدقها عا انها زنت بقطع اللعان عندها وعند الشافعي بلا عن
لقطع الفرائس ولنا دفع الفرائس بده ونسب النسب بدون اللعانها برده الفرائس
وعنه سني بلا لعان وكذا الزوج وهو قول الليث وهذا غلط لانه ليس باقرار
منها بالزنا لاحمال عرق كما ذكرنا وفي المدونة لو انكرت بالزنا رجعت لها ذلك

وَقِيلَ بَعْدَ اللَّعَانِ تُحْدِلَانِ النَّاطِ اللَّعَانِ اَرْبَعَةٌ كَارِبَةٌ شَهْدًا قَتَارَهُ كَجَعَلُوا اَمَانًا
 وَتَارَهُ سَهَادَةً فَقَدْ نَفَضَ فُلَامُهُ بِأَذَلِكَ وَمَا الدَّوْنِ ابْنًا لِأَحَدٍ الْكَافِرِ إِنْ حَلَّتْ
 أَوْ اُفْرَتِ بَعْدَ لَعَانِ الزَّوْجِ وَقَدْ تَقَدَّمَ **قَوْلُهُ** وَإِذَا نَفَى الزَّوْجَ وَلَدَ اسْرَاءَهُ
 عَنِ الْوِلَادَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ سَبِيلُ الْمَهْنَةِ وَسَمَاعُ الْوِلَادَةِ مَعَ نَفْسِهِ وَلَا عَنْ
 وَأَنْ يَمَانَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَا عَنْ وَبِتِ النَّسَبُ مِنْهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى نَفْسُهُ
 بَدَهُ النَّفَاسُ وَمَا جَوَاعُ الْفَقْرِ لَوْ تَمَّ بَعْدَ الْوِلَادَةِ لَسَنَهُ وَجِبَ اللَّعَانُ وَلَا
 سَمِعَ نَسَبُهُ إِلَّا إِنْ يَكُونُ بَعْدَ هَذَا يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ وَذَكَرَ أَبُو اللَّيْثِ عَنْ حَنِيفَةَ لَمْ يَلِدْ
 أَيَّامًا وَقِيلَ لِسَعْدِ أَمَامَ رَوَاهُ عَنْ حَنِيفَةَ وَصَفَقَةَ السَّحَنِيَّ وَقَالَ بَعَثَ الْمَدَارِ بِالرَّائِي
 لَا يَكُونُ وَعِنْدَ هَذَا بَدَهُ النَّفَاسُ وَلَوْ قَبْلَ الْمَهْنَةِ أَوْ سَكَتَ أَوْ اسْرَى نَاكِحًا الصَّحِي
 الْيَمِينُ لَا يَنْقَطِعُ وَلَسَخِي النَّفْيُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَمَا الْمَسْئُوطُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَسْلُكَ بَعْدَ
 الْوِلَادَةِ عَنْ نَفْسِهِ وَيَسْلُكُ وَيَسْمَعُ عَمَّا نَالَ سَمْعًا عَلَيْهِ عَرَفَ ذَلِكَ بِأَسَارَةِ الْمَسْئُوطِ
 ذِكْرُهُ النَّافِعُ فَلَمْ يَلِدْ لَوْ كَانَ سَمَاعُ الْوِلَادَةِ بَتِ نَسَبُهُ وَلَا يَجُوزُ بَعْدَ ذَلِكَ
 وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَسَمِعَ كَوْنُ الزَّوْجِ إِنْ شَفِيَ وَلَدَهُ مِنْ بَنَاتِهِ وَعِنْدَ الْمُنَافِقِ سَبِيحُ اسْمِ
 نَفْسِهِ بِالْمَرِافِقَةِ لَمْ يَكُنْ فَمِنْ نَفْسِهِ لَمْ يَلِدْ نَسَبُهُ بِهِ يَقُولُ أَبُو عَسَدٍ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَبُو
 الْمُنْذَرُ وَمَا الْمَسْئُوطُ بَدَهُ النَّفَاسُ وَبَعَثَ أَرْبَعُونَ نَوَاتًا كَحَالِ الْوِلَادَةِ بِدَلِيلِ انْهَاطِ
 لَا يَقُومُ وَلَا يَنْقَلِي وَمَا الْأَسْحَابُ أَفْضَى بَدَهُ النَّفَاسُ وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ لَا يَلِدُ مِنْ
 بَدَهُ السَّائِلِ وَالْمَطْرُكُ لَا يَكُونُ بَعْدَ هَذَا وَهُوَ حَرَامٌ بِأَحَدٍ وَقَوْلُ الْمَهْنَةِ إِذَا
 سَلَوَتْ عَنْ الْمَهْنَةِ أَوْ ابْتِغَاءَ الْوِلَادَةِ أَوْ بَعْضُ ذَلِكَ الْبَرَاءَانِ مِنْ عَزِيفِي وَلَيْسَ
 الزَّامُ وَأَنْ يَدُمَ نَفْضُ بَعْضِ بَدَهُ النَّفَاسُ بَعْدَ أَنْ يُوَسَّفَ لَهُ أَنْ يَنْفُسَ إِلَى سَفَرٍ
 أَعْيَارًا أَمَدَ الرِّضَاعِ لَا يَنْقُضُ أَحْكَامَ الْوِلَادَةِ وَالْوِلَادَةُ أَيْضًا عِنْدَ قَوَاتِ بَدَهُ
 النَّفَاسُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ أَرْبَعِينَ نَوَاتًا أَعْيَارًا بَدَهُ النَّفَاسُ وَمَا الْأَسْحَابُ
 لَوْ كَانَ الزَّوْجُ غَائِبًا فَلَوْغَ الْحَرْجِ حَضَرَ الْوِلَادَةَ فَهُوَ عَمَّا الْأَحْصَافِ وَلَوْ بَلَغَ الْحَبْرُ
 بَعْدَ حَوْلَيْنِ فَنَفَاهُ فَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ رَوَايَةِ الْأَصُولِ أَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ وَيَلَاغِي رَوَى
 عَنْ يُونُسَ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ لَمْ يَرِيعَنَّ نَوَاتًا إِذَا بَلَغَ الْحَوْلَيْنِ وَمَا
 الْحَبْرُ لَوْ قَدَّمَ بَعْدَ الْوِلَادَةِ فَالْمَعْبَرُ بِمَقْدَارِ بَدَهُ النَّفَاسِ كَحَالِ الْوِلَادَةِ وَرَوَى

عمر

عَنْ يُونُسَ أَنَّهُ إِنْ قَدَّمَ قَبْلَ الْعَمَلِ فَهُوَ مَقْدَرُ بَدَهُ النَّفَاسِ وَإِنْ قَدَّمَ بَعْدَ هَذَا فَلَيْسَ
 لَهُ نَفْسُهُ لَا يَنْقَطِعُ أَنْتَ الْوِلَادَةُ وَمَا الْمَسْئُوطُ إِنْ قَدَّمَ قَبْلَ بَدِهِ النَّفَاسِ فَلَمْ يَنْفُسْ إِلَى
 أَرْبَعِينَ نَوَاتًا وَبَعْدَ هَذَا لَا يَنْفُسُ إِلَّا عَنْ نَفْسِهِ نَفْسُهُ مَالَهُ الَّذِي خَلْفَهُ وَلَوْ طَارَ لَهُ أَنْ
 نَفْسُهُ بَعْدَ هَذَا كَحَالِهِ ذَلِكَ بَعْدَ مَا صَارَ سَخِيًا وَبَعْدَ مَا فَحَّحَ وَمَا النَّفَاسُ عِنْدَ هَذَا نَفْسُهُ
 لَمْ يَرِيعَنَّ نَوَاتًا وَهُوَ بَدَهُ النَّفَاسِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَعَدَمَ فَلَمْ يَنْفُسْ إِلَّا أَرْبَعِينَ نَوَاتًا
 عَنْ يُونُسَ بَعْدَ دَوْمَةٍ ذَكَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ الطَّحَاوِيُّ إِذَا قَدَّمَ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ وَبَعْدَ الْحَوْلَيْنِ
 لَا يَنْفُسُ إِذَا ذَكَرَ الْفَقِيرُ عَمَّا سَمِعَهُ بَعْدَ الْعَدَمِ لَمْ يَسْمَعْ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَنْفُسْ
 إِلَّا أَرْبَعِينَ نَوَاتًا مِنْ حِينَ قَدِمَ بِهِ فَإِنْ بَلَغَ الْحَوْلَيْنِ بَدَهُ النَّفَاسِ فَلَمْ يَنْفُسْ إِلَّا بِأَمَامِ الْأَرْبَعِينَ
 عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ وَذَكَرْنَا عَنْ رَوَايَةِ الْأَصُولِ عَنْ يُونُسَ إِذَا بَلَغَ الْحَوْلَيْنِ فَقَدْ تَمَّ
 الْحَوْلَيْنِ لَا يَنْفُسُ وَيَلَاغِي وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ نَفَسَ لَمْ يَرِيعَنَّ نَوَاتًا مِنْ حِينَ بَلَغَهُ الْحَبْرُ
 بَلَغَ عَنْ سَمْعِهِ وَنَفَسَ لَسَمِعَهُ **قَالَ** وَأَدَاوَلَتْ وَلَدَيْنِ بَنَاتٍ وَاحِدَةً
 وَنَفَا التَّوْمَانُ يَكُونُ سَمْعًا أَفْضَلُ مِنْ سَمْعِهِ أَشَدُّ وَمِنْ سَمْعِهِ بَابُ الرَّحْمَةِ أَطْلُقُ التَّوْمَةَ
 عَمَّا كُلِّ وَاحِدٍ وَكُلِّ وَاحِدَةٍ لَا يَحِلُّ هَذَا الْأَمْرُ وَاحِدَةً وَجَمْعَةً تَوَامٌ وَهُوَ أَمْرٌ جَمْعٌ وَلَيْسَ
 جَمْعُ حَسَنَةٍ كَرُحْمًا لَقَبِي الْأَوَّلُ وَاعْرِفَ بِاللَّيَالِي بَيِّنَتُ سَمْعِهِمَا لَا يَمَّا خَلَقَا مِنْ وَاحِدَةٍ
 وَاحِدِ الزَّوْجِ حَصْدُ الْعَدَّتِ لَمْ يَلِدْ نَسَبُهُمَا عَرَامَ اللَّيَالِي فَإِنَّهُمَا عَمَرَتَا بِالْأَوَّلِ
 وَبَعَثَ اللَّيَالِي بَيِّنَتُ سَمْعِهِ وَلَا عَنْ لَمْ يَلِدْ فَادَفَ لَهَا بَنَاتِي اللَّيَالِي وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ
 وَالْأَمْرُ بِالْمَهْنَةِ سَابِقٌ عَمَّا الْعَدَّتِ فَصَارَ قَائِمًا فَانْهَى عَنْ عَمَلِهِمْ فَكَانَ فِي رَأْيِهِ وَبِهِ
 الْمَلَاغِي وَلَا يَلِدُ لَوْ كَانَ فِي رَأْيِهِ وَلَمْ يَعْرِفْ بَعْدَهَا بَلَغَ فَإِذَا افْتَرَقَا مَقْدَرُهَا كَانَ
 أَوَّلُ وَسَمِعَ الْمَسْئُوطُ وَمَا الْحَبْرُ اسْتَبْرَامَ فَاقْرَأَ الْأَوَّلُ وَبَعَثَ الثَّانِي بَلَرِ الْوِلْدَانِ
 وَيَلَاغِي لَمْ يَدَفْ أَمْرَهُ بِالزَّانَا حِينَ بَعَثَ اللَّيَالِي وَبَعَثَ إِذَا نَفَى الْوِلْدَانِ وَقَدَرُهَا بِالْمَدَامَانِ
 قَالَ رَيْتُ وَبَعَثَ الْوِلْدَانِ مِنَ الزَّانَا مَا إِذَا نَفَى وَلَمْ يَفْعَلْهَا بِالزَّانَا مَلَاغِي وَإِنْ
 بَعَثَ الْأَوَّلُ وَاقْرَأَ اللَّيَالِي بَيِّنَتُ سَمْعِهِمَا وَبَيِّنَتُ لَمْ يَلِدْ فَادَفَ بِالزَّانَا بَنَاتِي الْأَوَّلِ وَالزَّانَا
 نَفْسُهُ بِالْأَمْرِ بِاللَّيَالِي وَالْمَلَاغِي إِذَا الذَّكَرُ نَفَسَ تَحَدَّقَ فَانْهَى عَنْ نَفْسِهِمَا نَفَا أَحَدَهُمَا
 فَيَلِ لَهَا لَمْ يَلِدْ لَمْ يَلِدْ بَنَاتِي نَفَسَ أَحَدُهُمَا الَّذِي هُوَ الْمَيِّتُ لَمْ يَلِدْ بِالْمَوْتِ وَاسْمُهُ
 وَلَا حَكْمُ مَرَّتْ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْمَلَاغِي لَمْ يَلِدْ وَأَمَّا اللَّعَانُ سَبَبُ الْحَيِّ فَيَذْكُرُ

بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ

تَمَّتْ نَفْسُهُ بِالْمَرِافِقَةِ لَمْ يَكُنْ
 فَمِنْ نَفْسِهِ لَمْ يَلِدْ نَسَبُهُ بِهِ
 يَقُولُ أَبُو عَسَدٍ وَأَبُو ثَوْرٍ
 وَأَبُو الْمُنْذَرُ وَمَا الْمَسْئُوطُ

في الاصل انه بلا عن وذكر الكفر في محضه خلافا فقال عندنا يوجب اللعان
وعند محمد بن ابي قتيبة امرأة ما لزمنا لما ذكرنا واللعان قبل الفضل عن نفي الولد
كما لو لم يكن فقال ولد ولا يوجب ان العذف انفق بوجبا لكانا يقطع النسب
ولا يلاعن على خلاف ما وجب ولو ولدت احدهما متنا ففانها الا عن بالانسان
ولزم الولدان وان ولدت ولدا متناه ولا عن بهم ولدت في اليوم لزمناه الاربع
للماني لم يوجد وهو اللعان ولا يجوز فيه الا ان المراه ليست بمكروه في حال
لسته ومن ضروره بوث نسب الاول ولوقال فما ولدان لا حد عليه لانه صادر
اذها ولداه حتمه ولوقال لست ابي فما اناه ولا حد لان الحكم في احد ولدت
ونفسه بينهما من وجه فلم يلحقا ولدت من وجه وان قال لست في اللعان وفيما قد فهمنا
كذلك صرح سبب نسبه فادفع اللعان ووجب الحد في الموارد ذكر الحسنة
عن حنيفة ان امرأة كانت تلامه اولادها بطن واحد فنفى الماني وامر الاول
والثالث بلا عن ولهم بنوه وان في الاول والمالك وافر بالماني كحد ولهم بنوه
وكذا ولد واحد اذا اقرته ونسبها م اقرت لاهن ويلزم وان نفاه م اقر به
فانه كحد ويلزم لان الاقرار بثبوت نسب يقضي الحمل يكون اقرارا لكل من
قال بده مني او رجله مني كان اقرارا بثبوت نسب يقضي الولد منه وانما وجب
اللعان في العوزة الاولى هي التي لا نه ما وراره للاول ابي عليها والثاني قد
فكان فاذا ما حصنه فلم يلعن اللعان كما لو قال لم تنم قال لها ريت فانا اذا في الاول
واثر بالماني ما بلغ الاول صار ما ذفها وما لافرا الماني صار راجعا مكذا
تفسر فلم يحد وكذا في الواحد وفي المغي التومان يكون منهما اول من سهر
ويشبه في المدونة عن مالك واذا ولدت فسكت لم يكن له نفقه بعد ذلك وهو قول
النسائي قال ابن قدامة وما ذكره ابو حنيفة بطل بخار الرد بالعب يعني انه
بطل بالسكوت ويقطعه عنه غلط وانما ذلك نذهب المائل وبطل بدقيمه الحمل
فانه لا يثبت بالسكوت وزعموا ان الفرق بينهما ان ضرر الحمل لا يحمي في الحال
وليس في فانه يجزى السنة والسنه والكسوة وطالوا ان الحمل ممرت عليه اعظم
الوجوه حتى يحرق نفقه وقطعوا نسبه باللعان واستدلوا عليه بالرد بالعب

فار

فان هي في فامر عا دغا له لزمه وكذا ان قال احسن الله حال او بارك الله لك او
رزقك الله مثله لزمه الولد ولذا عندنا وقال السامع لا لزمه وسع كل موضع لزمه
الولد لا يكون له نفقه بعد ذلك عند الامه الاربعه واصحابهم وقال الحسن البصري
له ان يلاعن لنفسه ما دامت امه عنده وان قال ليس بهذا الولد مني او ليس ولدي ولم
يذكر متافها فلا لعان ولا حد وكذا لوقال الرهف عا الرنا لاحد ولا لعان بهذه
المواضع وكذا لوقال وطبت بسبهم او بى نسب امه فانه لا يسرع فيها اللعان بالامان
فقط قولهم في النكاح العائده يسرع اللعان لضروره في النسب وما المحيط لوني
ولدر وجهه وفيما باللعان لا سفي ولذا لو كان العلوق في حال لاجب اللعان بينهما
بان كانت كانه او امه ثم اعفت او اسلمت فانه لا يلاعن ولا يسرع نفسه وفي الارشاد
لستراط في الولدان يكون المراه من اهل الشهادة من حين العلوق لاجب الوضع
في لوفات امه او كانه من العلوق ثم اعفت او اسلمت لم وصف لايح نفسه وفي
المحيط ان قال هذا الولد ليس مني فلم نسبها لا الزنا لم يلاعن كجواز ان يكون الولد
من غير بوطي بسبهم او تزوج نفسها من غيره وما كحض الكفر في بلا عن ما لوفناه عنه
اجبي فانه كحد لان الاصل ان يكون الولد من نكاح صحيح والفايد المحويه وقد تقدم
ولو ولدت بعد اللعان لا يستعين لزمه الولد وان لم يكن عليها عده لم ينع ثابته
ومن سته اسهره لا يخلو حكما ولو لا عنها بولدم ولدت لا استثنى لزمه لا هنا
معتده ويقبل سهادته عليها بالزنا مع ثلثه وفيه خلاف الائمة الثلثة وقد ذكرت
وان قد فهمنا م شهد مع ثلثه بالزنا لا يسل لانه يستط عنه اللعان الواجب عليه
وان شهد مع ثلثه عن عدول فلا حد ولا لعان ولا عا السهود ولو قدت رجل
امراه رجل بالزنا فقال الزوج صدقت لم يكن عا الزوج المصدق حد ولا لعان
لانه ليس بصريح في العذف ولانه يحمل المصدق في لونهما زوجته الا ان يقول
صدقت لي فما كنت فتكون فاد فاف **فرع** لو عجن الذي رماها به وطكب
الرجل صد العذف كحد عندنا ومالك ما لك وقال السافعي لا حد لان في
حدث هذا الراميه تعين الرائي ولم كده رسول الله صا الله عليه سلم قال وان
فيه ضروره ولما نص الكتاب ولا يحج لم يحدت هلال لان سرك من عا لم يكن حاضرا

وَأَطْلَقَ كِتْمَةً وَالطَّبْعُ شَرْطٌ بِالْإِتِّفَاقِ وَقَوْلُهُ فِي خُرُوجِهِ لَا وَجْهَ لَهُ إِذْ لَا حَاجَةَ
 إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي كَقَوْلِهِ مَقْصُودُهُ بِإِذْكَرِ الزَّانِ نَوَاحِيَهُ وَمَا أَجَابَ
 قَالَ السَّائِفِيُّ رَفِي الْعِلَالِي أَمْرَانِ بَيْنَ عَمَّا أَوْابِنْ عَمَّ شَرِكُ مِنْ عَمَّا فَكَلْنَا نَقْلَهُ
 الْمَرْكُ عَنْ السَّائِفِيِّ وَهُوَ غُلَطٌ وَالْمَعَاذُ أَمْرَانِ لِسَرِّكَ مِنْ عَمَّا أَنَا هُوَ هَلَالُ
 أَمْرِهِ وَقَوْلُهُمْ تَوْجِبُ النِّدْفَ وَجُوبُ الْحَدِّ وَأَنَا سَقَطُ الْحَدِّ عَنْهُ بِالْقَانِ بِأَطْلَقِ
 نَقْفُ الْإِنَاءِ وَالذِّمَّةُ وَأَمْرُهُ بِلَا عَمَّا عِنْدَ السَّائِفِيِّ وَلَا حَدِّ لَوْ قَانَا اخْتِصَمْنَا وَلَوْ
 قَالَ مَا هَذَا الْجَلْبُ مِنْي وَلَمْ أَصْبَحْ وَأَنْتَ لَسْتَ بِزَانِيَةٍ فَلَا حَدَّ وَلَا لَعَانَ وَهُوَ يَطْلُقُ
 قَوْلَهُ أَنَّهُ حَاجٌ إِلَى اللَّعَانِ لَمَنْ الْجَلْبُ وَلَوْ قَدْ قَامَ أَلَدْرُ حُدَّ وَبِلَا عَنْ عَمَّهَ رَفِي
 الدُّوْصَةِ لَوْ زُنْتُ قَبْلَ تَفْرِيقِ الْعَاقِبِيِّ بَعْدَ التَّلَافُفِ سَقَطَ اللَّعَانُ عَنْهُ إِذَا حِينَ
 رَجُلٌ لَهُ وَطْنٌ وَأَخْلَفُوا قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا قَدْ ذَبَّ بِهَلْ
 سَكَا بِرَبِّكَ هَلْ كَانَ ذَلِكَ تَعَدُّ لَهَا عَنْهَا وَهُوَ الطَّاهِرُ أَوْ قَبْلَهُ وَهُوَ قَوْلُ الدَّوَادِي
 قَالَ كَذَبًا لَمَّا وَرَعَ بَعْضُهُمْ أَنَّ سَرِّكَ مِنْ عَمَّا كَانَ هُوَ دَبَّاقًا لِحُطَايَ هَذَا خَطَا
 بَلْ هُوَ سَرِّكَ مِنْ عَمَّهَ بِنِيفَتِ بِلَوَى حَلِيفَ الْأَصَارِ أَخُو الْبَرَاءِ بِنِيفَتِ بِلَا لَدَّ
 وَبَعَثَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِلَى كَاتِبِ سَعْدَانَ سَنَةَ تَشَعُّ مِنَ الْحَرَّةِ عِنْدَ مَصْرَفِ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَوَكِ بِلَا الْمَدِينَةِ وَمَا حَدَّثَهُ دَلِيلُ عَمَّا أَنَّ مِنْ وَجْهِ
 مَعَ أَمْرَانِ رَجُلًا فَتَنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ فَإِنَّ عَمْلَةَ السَّلَامِ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ قَوْلُهُ قَتَلَهُ وَكَانَتْ
 الطَّبْرُكُ وَهَذَا حَكْمٌ عَمَّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ عُمَرَ وَعَمَّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَّا أَهْدَرَا
 دَمَهُ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ أَمْرَهُ الْبَيْتُ بِهِ مَا أَدْعَاهُ وَكُلُّهُ أَنَّ الْحَاجَّ مِنْ بَوْنِ الشَّيْءِ
 كَانَ نَارًا لَا يَتَرَبَّحُ وَاسْطُفِلَ عَمَّا رَتَابُهَا جَبَسَتْ فَرَايَ بَصَرَاتِيَا رَأَتْ جَارَ أَفْرَاقِ
 حَمَارَةٍ فَتَزَلُّ النَّظَرُ وَهِيَ رَوْنُهُ وَأَخَذَ بَوَاضِعَ بَوْلِهِ فَرَمَاهُ فِي الْحَرِّ فَقَالَ الْحَاجُّ
 اسْتَوَى بِهِ فِي بَعْثٍ فَقَالَ لَهُ مَا جَلَلَتْ عَمَّا بَعَثَتْ فَقَالَ النَّصْرَانِيُّ عَمَّا هَذَا الْمَانِ
 يُسَيِّئُ فِيهِ بَيْتٌ مِنْ سَوْتِ اللَّهِ بَعْدَ اللَّهِ فِيهِ بَعْثُ الْحَاجِّ حَامِلُهُ وَبَنِي وَاسْطَقَا
 وَمَا أَعْلَمُ أَنَّ لَا أَسْكَنَهُ وَلَا أَحَدٌ مِنْ وَلَدِي وَكَانَ أَسَانُ هُنَالِكَ مَرَّتْ عَمَّهَ
 مَدْخُولٌ عَلَى أَهْلِ مَعَالَتِهِ هُنَا أَسَانُ شَامِي مِنْ جُنْدِ الْحَاجِّ نَلَّيَ كُلَّ وَفَاتِ إِلَى
 الْبَابِ وَطَلَبُ مَا لَا يَلُونُ وَأَنَا فُسَّحُهُ مِنْهُ فَقَالَ لَهَا رَوْحَهَا إِذَا جَا شَيْءِي

عَلَيْهِ بِالْأَحْوَالِ فَحَاسَا عَادَتُهُ فَاسْتَارَتْ بِالْأَحْوَالِ فَكُنْ لَهُ زَوْجُهَا فَتَنَّهُ فَلَمَّا رَاحَ
 قَالَ رَوْحُهَا لَمَّا إِذَا طَلَبُكَ الْحَاجُّ أَصْدَقَ لَهُ فَإِنَّ بَحْثَ الصَّدَقِ فَلَمَّا قَانَ بَعْدَ ذَلِكَ
 ظَنَّا السَّائِفِيَّ بِهَا وَطَلَبَهَا الْحَاجُّ فَصَدَّقَتْ بِبَيْتِهِ قَالَ فَقَدْ أَقْبَلَ اللَّهُ دَمَهُ هَدَرَ
 فَاطْلُقُوا الْمَرْأَةَ وَفَعَلَ الْحَاجُّ لَا حَاجَّ لَا يَخْلُفُ مَا دَلَّ بِخِلَافِ قَوْلِ عُمَرَ وَعَمَّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
مَسْئَلَةٌ إِذَا أَلَامَ الذَّوْجَ الْبَيْتَ عَمَّا أَصْدَقَتْ فَذَرْهَا سَقَطَ عَنْهُ اللَّعَانُ
 وَخَذَتْ وَهُوَ قَوْلُ دَاوُدَ الطَّاهِرِيِّ وَاصْحَابِهِ وَقَالَ عَمَّا فِي الْأَطْلَاقِ بِلَا عَنْ عَمَّهَ
 نَالِدٌ وَالسَّائِفِيُّ قُلْتُ عَنْهُ السَّائِفِيُّ أَنَّ لَمْ يَكُنْ بَعَثًا وَلَدٌ فَلَا لَعَانَ وَلَدَامَعَ الْوَلَدُ
 فِي الْأَجْرِ لِمَا نَصَّ الْعَرَانِي قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَمْ يَكُنْ لَمْ يَهْدَا وَكَذَا الْكَذِبُ وَفِي الْأَشْرَافِ
 اخْلَعُوا فِي الرَّجُلِ يُطْلَقُ أَمْرَانِ تَلْتَامُ بَطْنُهَا لَمْ يَسْفِ مِنْهَا كَالْحَطَا وَالْحَيَّ كَلَدًا
 وَمِلَقَ مِ الْوَلَدِ وَهُوَ قَوْلُ اصْحَابِنَا وَقَالَ الْحَسَنُ بِلَا عَمَّا الْعَدَّةُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ
 عَنَابِيسَ وَعَمَّا ابْنِ حَبِيلٍ بِلَا عَمَّا مَا جَلَّ وَإِنْ مَدَّهَا بِالزَّانِيَةِ مِنْ عَمَّا لَمْ يَلَا عَنْ
 وَعَمَّا لَعَانَ السَّائِفِيَّ لَمْ يَلَا الْعَدَّةُ وَلَا غَيْرَهَا وَكَذَا وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمَّهَ
 وَمَا قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَالْحَيَّ وَالزَّهْرِيُّ وَمَادَهُ وَالسَّائِفِيُّ وَاحِدٌ وَاحِقٌ وَابُو
 عَمَّهَ وَقَالَ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ نَالِدٍ وَالزَّوْرِيُّ وَالْقَلْبُ الْحَارُ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ
 وَأَخْبَارُهُ ابْنُ الْمَذَرِ وَاجْمَعُ كُلٌّ مِنْ كَيْفَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ النِّدْفَ قَبْلَ الدُّخُولِ
 يَوْجِبُ اللَّعَانَ وَأَخْلَفُوا بَعْدَ اللَّعَانِ مَا ذَا جَبَّ لَهَا بَيْنَ الصَّدَاقِ بَعْدَ جَبِّ
 لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَسَعْدَانَ حَبِيبٍ وَمَادَهُ وَمَالِكٌ وَأَخْبَارُهُ
 ابْنُ الْمَذَرِ وَقَالَ أَبُو الزَّنَادِ وَالْحَكَمُ وَجَمَادُ بْنُ سَلِيمَانَ سَمِعَ ابْنَ حَبِيبٍ كَتَبَ لَهَا
 الصَّدَاقَ الْحَامِلُ وَقَالَ الزَّهْرِيُّ لَا صَدَاقَ لَهَا لَمَّا أَنَّ السَّرِيَّةَ سَمَّا طَلَّاقَ قَبْلَ
 الدُّخُولِ عَمَّا مَتَّعَهُمْ وَتَوْجِبُ نِصْفَ الصَّدَاقِ وَلَوْ قَالَ رَسَمَتْ مَلَرَهُ أَوْ زَنَا
 بِلَا صَبِيٍّ فَلَا حَدَّ وَلَا لَعَانَ عَنْهُمَا وَبِهِ قَالَ السَّائِفِيُّ وَابْنُ حَبِيلٍ وَقَالَ ابْنُ ثَوْرٍ
 الْأَوَّلُ كَذَبًا وَبِلَا عَنْ لَدَّ تَعَالَى لِلْمَرْءِ زَنَى بِكَ وَمَا يَسْطُو لَوَاكِرَ النِّدْفِ
 فَادَامَتْ بَيْتُهُ بِلَا عَنْ كَلَّا فَرَارٍ وَقَالَ ابْنُ لَيْلَى بِلَا عَنْ كَلَّا وَكَذَا لَدَّ
 الْحَارَةُ عَنْهُ الدَّابُّ نَفْسُهُ مَقَامٌ عَلَيْهِ الْحَدُّ **فَابِ** خَذَتْ الْعِلَالِي
 حَرَّتْ حَامِلًا فَكَانَ الْوَلَدُ مَدَّ إِلَى أَنَّهُ وَسَعْلُومُ أَنَّ الْأُمَّ لَا تَنْفِي عَنْهَا وَلَدُهَا

النكح الا في الاجرا المصلحة كيدى ومنه اليد قالوا لان العلم نكح من
وجه حتى لو قال ان كلم غلام زيد بن عمرو واحد يدخل زيدا تحت احد
لانه يقال من زيد بن عمرو ومن محمد بن كبر ولا يقال من انا ولا من انت
في الضمير فان قيل بل التعريف بالعلم تعريف من كل وجه بدليل
ان من قال لانه بنت فلان التي دخل الدار طالق تطلق في الحال
لان فلانه معرفة فلفت الصفة اذ الصفة في الحاضر فهو وكذلك
قال فلانه بنت فلان التي تزوجها طالق لا تعلق الطلاق لما قلنا
وصار كانه قال انت التي تزوجك والجواب من وجهين
احدهما ان احدا عامه في اليمين فلا يخرج منها الا المعرفة من كل وجه ولم
يوجد وفي مسألة اليمين وقع الشك في العقد اما فلا تنعقد ولا يقع
الطلاق المعلق بالتزوج بالشك والجواب الثاني ان النسبة
وضعت لتعريف الغائب دون الحاضر اذ الحاضر مستغنى عنها
بالاشارة والحالف هنا حاضر فلم يعتبر تعريف النسب وفي مسألة
التزوج ونحوها غايبه فاعتبر التعريف بالنسب فلفت الصفة
ومعناه في الذخيرة فان قيل ما ذكرت مشكلا بما لو اكل
امراة تزوجها ما دامت عمره حية او حتى يموت عمره في طالق
فتزوج عمره لا يطلو فقد صارت عمره معرفة وهي علم ولم يدخل تحت
كل امرأه تزوجها ومقتضى ما ذكرت ان يدخل تحت النكح حتى يطرده
اذا تزوجها قلنا عامه المشايخ على ان تاويلها اذا كانت عمره
مشار إليها وفي المحيط عمدة قال لمواه تزوجني امك هذه على ان
امرأها يدك فلهذا لم يصير امرأها يدك لانه فوض الامر اليه قبل النكاح

وان هذا المورث قال زوجها منك على ان امرأها يدك فقبل العبد صار
الامر بيده لانه صار كانه قال قبلت النكاح على ان امرأها يدك فيكون
المفوض بعد النكاح نظيره تزوج امرأة على انها طالق او على ان امرأها
بيدها لا يقع الطلاق ولا يصير الامر بيدها ولو قالت المرأة
زوجتك نفسي على ان طالق او على ان امرأها يدك فهو صار الامر بيدها
وهي حثله التحليل ولها الخيار في مجلس علمها اذا لم تنسج او كانت
غايبه فان قال الزوج علمت في مجلس القول وانكرت فالقول
قولها لا نكاحا ولو قال امرأك يدك ولم ينوفليس بشئ وان قالت
نويته فقال لم انوف فالقول قوله مع يمينه الا في حال ذكر الطلاق او
الغضب وان قامت البينة على النكاح لم يقبل وعلى اقرارها تقبل
وفي التنبيه للشافعية ان قال الزوج لم تخاري فقالت اخرت
فالقول له وان قال لم تنوي فقالت نويته فالقول لها وقيل له
والاولاصح وفي البسيط قال لها اختاري فقالت انت نفسي او خطيها
ونوت فظاهر الوقوع وفيه وجه انه لا يقع للمخالفة في اللفظ
وفي المشتق قال لها طلق نفسك فقالت انا اجمام او خليه او بريه
او بيته او بان طلقك بذلك كله وفي المرسعياني قال الغيرة ان
غبت عن هذا البلد ومضى غلبت سنة اشهر فامرأاتي يدك حتى تخلفها
بينقبة مهرها ونفقة عذرتها فتاب ولم يحضر حتى مضت المدة فهو
توكيل مطلق لا يبطل بالقيام من المجلس والعصم انه يملك بطل
بالقيام وسيل المرسعياني في عز رجل جعل امرأته بيدها على انه
ان غاب عنها شهر من طلق نفسها متى شئت فطاب شهر الاوبى

ذكره ٢ الحادي وعشر عند الله من ثواب رجل عشره اشهر والسنة مشتملة على
 النصول الاربعه المختلفه فالربيع خارد رطب والضيف حار يابس والخرنوب بارد
 يابس طبع الموت وهو اودى النصول والشتا بارد رطب فان كان مرضه من برد
 فنقل الخرنوب اليه وهو قالمداواه له والعلاج ومن كانت امه من الحر فالبرد
 نقابل وان كانت من رطوبه فنقل البوسنه نقابل وان كانت من بوسه فنقل
 الرطوبه نقابل وان كانت من كل من النوعين فاحالها في النوعين وهو القابل
 به في السهول عند الاطباء فاطم ان التي يستعمل الصد وكيفية التنبيه وان
 الصبح كلف بالسنة والمرض يدفع بالصد فاذكرا وان العدا بالسنة والدوا
 بالمخالف ثم انهم اوردوا على هذه الاصول اسولها فالوا انما تروى الصد
 كلف بالصد وكيفية التنبيه فان الشبان والجار المراج يستعملون بالاسيا
 المارده ويستعملون بالاسيا الحاره وتروى الشيوخ ومن مزاجه بلغمي
 يجه الاسيا الحاره وسفع بها وتضرر بالاسيا المارده وكرهها ومن به
 حمى صفراويه لسقى السهمونا وهي حاره يابسه وسر به سودا سفع بالهليلج
 الاسود وهو بارد يابس والحار وسفع بالشتا ويستعمل بالضيف والبلغمي
 على العسل والسمك مع برده ورطوبه يعطس جدا وكذا الخار واللز والليل
 قد نزل العطس ونفثه والحجى السليمي كدت عطشا سندا المر من
 صفراويه او دمويه واجواب عنها تعرف من كتب الطب وعن ابي عبيد
 انه قال اهل الطب يقولون الدالاسيخ في البدن المر من سنة بل يظهر وقال
 ليده من ايشان ان يعلش ابوهي قبل اما الا من ربيعه او نصير
 لا الحولم اسم السلام عليها من يله حولا قايلا فقد اعتذر
 ففعل الحول القاهه فاذا ماتت السنة ولم يعجل اليها علم ان العر ضلعي بافة
 اصله عن عارضه وقد فات الامسال بالمعروف فينبوب القاصي منابه
 في السترج بالاحسان ولا بد من طلبها لان دللجتها وهو يطلعها بانه
 وبه قال مالك والثوري وغيرهما وقال السافعي وان جيل فمع قال
 الماوردي لانه قد فرغ من جهتها والطلاق يكون من جهته وقاسه على الفسخ

ما يكون والحب وهو حبل منه وقاسه باطل لان المعنى عليه غير مستعمل
 اما الجون فلا حاد فيه واما الحب فهو كالعنه فلا يستعمل قياسه ولنا
 ان فقل القاصي اصنف اليه لا متناعه عن الامساك بالمعروف حتى لو طلبها
 ظلمة نايبة حصل المضود فاذا اسع من ذلك نأب القاصي منابه في السترج
 بالاحسان والفرقة بالطلاق مشروعه بحاب الله تعالى وجمع على مشروعه
 والصحة مختلف فيه فالعمل الجمع عليه اولى من غيره فيجب به المهر كالمطلوه
 الصحيح وكذا العده وعند السافعي لا يجب سى من المهر ولا المتعه لانه فسخ
 عنده وقال السافعي فان فارقتا بعد بغي يده الما جيل لم راحتها في
 العده ثم سالت الما جيل لم يكن لها ذلك قال المزني كيف يكون عليها عده
 ولم يرضها واصل قوله اذا استمع ما مرارة قتالت لم يصبني وظلمها فلها نصف
 المهر ولا عده عليها قال الماوردي صورته ان عجز اجل لم رضيت بعد
 الاجل بعته لم يطلعها ثم راحتها في العده نسالت بعد رخصتها ان يوطى
 ما تبنا لم يجب لرضاها بها هذا الدكاح ونفوخا على اصله لانه ان وجد
 منه وطى فليس بعين وان لم يوطى فهو طلاق قبل الدخول فليكن حجب به
 العده وما مر ذلك ظاهر واعتراض المزني صحيح بحجة لانه قد جمع بين العنه
 والرحمة في نكاح واحد وهما لا يمتنعان عده لانه ان وطئها بشت
 الرحمة وسقطت العنه وان لم يطأها بشت العنه وبطلت الرحمة اذ لا
 عده عليها فلماذا اسع اجتماع الرحمة والعنه وتكلف المفسدون له
 تسلة اجوبه اخذها وهو قول ابي حنبل المروزي ان المسئلة فظا من الباطل
 لها عن السافعي او سهو عن شرط زياده فاوردها المزني كما وجدها
 فاعترض عليها بما هو صحيح بحجة ما بها ان السافعي فرع هذه المسئلة على
 القدم ان اكلوه بكل المهر ويوجب العده وابطله الماوردي من وجهين
 احدهما ان يعرفه في كل زمان انما هو على موجب مذهبه في ذلك الزمان
 فلا يعم ان يفرع في الجديد عما ذهب قد بركه والباقي ان انا حابيد
 المروزي قال وجدت للسافعي في القديم وجوب كمال المهر دون العده

فبطل ان ينج مع الرجعة والجواز الثالث قال يكره على الجديد ان يجيب العدة
ويجوز الرجعة ولا يستطاع حكم العنة بالوطي في الدر والم في ذلك تعسفان
لا طائل منهما ولا الذخيرة بوجوب العنين سنة بالامام عند بعض المتأخرين
وهو رواية ابن سماعه عن محمد والمذكور في رواية بوجوب العنين سنة
شمس لا مئة وهي برزخ على الفرية احد عشر يوما فلعل طبعه توافق هذه
الزيادة ولا طاهر الدلالة ذكر السنة بطلته قال صاحب الجامع الاصغر
الزاحيانا اعمدوا على ظاهر الرواية ولم يعتبروا هذه الزيادة ودان
الفقيه ابو حنيفة يقول هذا الناس الفقير اذا لم يزل عجره في السنة لم يزل
في بقية الدر من الزيادة ولا الاستحالة والسنة رواية الحسن عن
لا حنيفة ولا قاضي خان بوجوب العنين سنة شمسة بثمانية يوم وخمسة وستة يوما
ولا المرحبان السنة الشمسية في العنة لدا قاله السرخسي وربما توافق الزيادة
في الامام ولا الداعات الصم السنة العمة والماجل يعتبر عند سلطان
بحوز بصادره واستداده من ذلك المرافعة فان ادعى الوصول اليها وكانت ثمتا
فالقول قول مع مئنه وهو قول الامة المسلمة والمباين ان يكون القول قولها
وهو قول رفر وارسل ليلي ولا الحواسم الصم السنة العمة لا نذارها وحده
الا سحسان انها مدعي سبب رفع المكاح وهو مدعوها الوصول اليها سكره
ذلك والاصل سلامة الجبله فكان القول قوله لذلك وعن ابن حنبل في التنب
ان ادعى الوصول اليها وانكرت فقال له اخرج الي في ان اخرج فمات ليس
بمعي سحر بالمار فان روق وذات فهو مع لانه لستبه مباح من الميضي وهو سحر
بالنار فان نصادقا على اذنه سباح به عن العنة لان الغالب عدم حنوخ
بني العنين وهذا رواية عنه وطاهر من ذلك انه مع الجماعة وان كانت بكرا
بري النساء والواحدة تكفي والمشي احوط ولا البداع او ثني وفي الاستحالة
افضل فان طرب بمت ثمانية ولم يمت وصول الاب التابة فيكون
بغير وصول اليها فيكون القول قوله مع مئنه كما تقدم وان قلن بكر حنوخها
العاصي بعد مئنه فان اختارت الفرقة امره ان يطلعها طلقة بياينه

١٧٧
فان ابي فرق العاصي بينهما فكلنا ذكره محمد في الاصل وذكر في السنة هشام
عن محمد في العنين اذا مئت سنة خريفها العاصي وصار كان الزوج حنوخها
فان احارت نفسها مات منه فقل بقية الرواية لم تسترط فضا العاصي لو يوج
الفرقة الا انها خالف رواية الاصل في السنة لسترعت يوسف اذا تم اجل
العنين وخريفها العاصي فهو بمنزلة خير الزوج ولم يستره قال الحاكم ابو الفضل
ما ولي عندي في العيام عن المجلس قبل ان يحار ستيام رضاها بقية عند
السلطان او غيره لسترط حنوخها واختارها نفسها لا يكون الا عند
السلطان ولا الاستحالة في حنوخها لا بطل بالسلوك والمعام بقاء واذا
اجل سنة ولم يصل اليها حنوخها الحاكم فان ساء اختارت الفرقة او زوجها
وبعض على المجلس كالحجرة فان احارت نفسها وقعت الفرقة في طاهر
الرواية ولا خلاف في الفضا كحار المعينة والمخيرة في بعض الروايات
لا يبع الفرقة بينهما ما لم يفوق العاصي وحفله كحار البلوغ ولو اسكل امر
المكر على النساء محن قال بعضهم يوتران يقول لا حذار فان رمت سولها
اليه هي بكر والا فهي بنت وقيل محن ستمه صغيرة وقيل ستمه الذي
فان دخلت فهي بنت وان لم يدخل فهي بكر ولا فاضي فان لا يكون الماحيل
الا عند فاضي مصر ولا اعتبار لما جيل غيره فان اجله العاصي مات او
عزل ساه المولي على الماحيل الاول ولو طلب ان يوجه سنة اخرى
لا يجب الا برضاها ولها ان يرجع فيه قبل بضيها وزوج الامة لو وجد
عنينا بالطلب والحيار لا الولي عند اي حنيفة واي يوسف ومات
لفرا كحار لها واعتر السهوه فيها بطر الا الولد وهو حق المولي
وعن اي يوسف ومحمد لو مات من كاسها بقدر كثر العاصي فلا حذار لها
وعلمة الفتوى كخير الزوج وكذا الواصية مكرهه لا بها بيد ان يحار
نفسها قبل قيامها ولو فوف العاصي منها لم يزوجها ثانيا لم يكن لها حار
لرضاها حاله فان تزوج امره اخرى ولو عالمه كالم ذكر في الاصل انه
لا حذار لها وعليه الفتوى لعلها بالعب ودكر الحرافة ادب العاصي

ان لها الخمار لان العهر عن وطى امرأه لا يذل على العهر عن وطى غيرها والاذل فالد
عظا والنورى وابن النعم وان جبل والسابعى في القدم وقال في الحرد بوجل
لانه قد يكون عنتا كالح دون كاح فلما عدلت بالعقب ودخلت عليه لان
الاضل في كل بات ذواته واستمراره وما ذكره السابغى احتمال بعيد فلا
تعارض الباب ولا يثبت لها حق ربع النكاح ما لم تعبد فان رصبت بعينه بعد
بعض المدة وقبله او في المدة نطل خمارها وقال السابغى في الحرد لا يتطل
خمارها قبل انقضاء الاجل وهو احد الوجهين للحنابلة لان حتمها امامت بعد
انقضاء الاجل فلم يبع استقاطه كاستقاط السبعة قبل البيع وهذا خطأ فله عارضا
لقول الماورى والفرق انه رضى بالعقب لا استقاط الحق قبل سببه كما لورضى
بعقب المبيع ثم استراه خلاف استقاط السبعة قبل البيع ولان ضرب المدة
لظهور العنة فالرضى بها يتطل للاجل فلا يبعى فان عرفت بوطيه مره لا تمت
فته حكم العنة وهو قول الامة الاربعه واصحابهم وقال ابو ثور اذا عجز عنه
بوجل بما لو جت بعده ونصيب الكسفة في الفرج الداهل كرجه عن العنة في
المعنى وسقط ع الكسفة بعينه كما ذكره وقال قد رخصه والرجح به عن العنة
في الدرر وهو قول السابغى واختيار ابن حنبل كرجح به لانه اصعب من السبل و
قاضي خان والغلام الذي بلغ اربع عشرة سنة اذا لم يصل الى امرائه ويصل الى
غيرها بوجل ولو اجل العنين ولم يصل اليها وفرق القاضي بينهما ثم تزوجها ثانيا
فلا حار لها وقد ذكرناه ولو تزوج غيرها وهي تعلم حاله اخلت الروايات
فيه والصحح ان السابعة من الحضرة اذا لم يصل اليها لان الانسان قد يعجز عن
وطى امرأه وتعذر عا وطى غيرها ولو عن بعد الاصابه فلا حار لها وفي
الاستحباب لو ولدت منه اولاد ام تزوجها بعد طلاقها فوحده عنتا فلها
الخمار لتحذر عنها بالعقد الثاني فان اخلت في الجارية والنيابة قال بعض
هي بكر وبعضهين هي ثيب تركي غيرهن فاذا اخلت سنة مرضى السنة بوجع
تعدا مرضه عند محمد وعلمه السنون بخلاف شهر رمضان وايام الحيض وان
مرض نصف شهر او اقل لا يفوض وكذا لو مرضت في وجع الكلى ما زاد

١٧٨
على نصف الشهر لان شهر رمضان كحسب عليه وهو قادر على جامعها بالليل
عاجزا بالنهار وهو يدور بالليل نصف الشهر وفي البذاع روى ابراهيم
عن يوسف انه ان مرضى في السنة يوما ان يوسن احتسب عليه وروى عن
محمد ان الشهر كثر لا يحسب والدوايه الصحيح عن يوسف ان ما فوق تحت
الشهر كثر وفي الاستحباب عن يوسف ان حد الاثرة السنة فام مرض سنة
لا يفوض وعنه انه يعتبر اكثر السنة وعنه ان حجت او مرضت او غابت لم
يحسب على الزوج لانه من جهتها فان حج هو او غاب احتسب عليه فان حبس
واستعت عن الحي لا الحين لم يحسب عليه نذر الحبس وكذا لو حبسه القاضي
تمرها فلم يحضر اليه وان لم يسع وكان في الحين بوضع ظله احتسب عليه وان لم
يكن وطئها فيه لم يحسب كال محمد ان كان محرما بوجل بعد احرامه وان رافعه
وهو مثا لغيره بعد المدة من حين المرافعة ان كان قادرا على الاعاق وان كان
لا يدر عليه اظلم اربعة عشر شهرا ولو طاف في السنة بعد الماجيل لم
يزد على المدة ولو اقرت بعد الفراق انه كان قد وصل اليها لم يصدق لان
القاضي لا يتطل ما توارها بخلاف ما لو اقام البينة على اقرارها بالوضوح
قبل الفراق حيث يتطل الفراق **قوله** وان كان مجبورا ففرق بينهما في الحال
ان طلبت ذلك لانه لا فائدة في الماجيل وفي الكامع اذا وجدت زوجها الصغيرة
مجبورا فهو كالعتيق والقاضي يفرق بينهما بحضورهما في الحال ولا ينتظر بلوغ العتيق
لانه لا نزول به بخلاف ما لو وجدت زوجها الصغيرة عتقا حيث ينتظر بلوغه
فالمرضى ينتظر زواله ولو وحده مجبورا لا ينتظر زوال مرضه لانه لا فائدة فيه
ويؤهل العتيق للطلاق لانه يستحق علمه كما يؤهل للمعتق اذا ملك من يعتق عليه
ونسهم من جعله فزقة بغير طلاق والاول اصح لكن القاضي لا يفرق بينهما ما لم
يكن عليه حرم كالاب ووصيته فان لم يكن له ول ولا وصي فاجد ووصيه حرم
فيه فان لم يكن فالقاضي ينصب عنه حقا فان طاب بينه يتطل حق المرأة مثل
رضاها كالم او بينه على علمها به عند العقد لم يفرق بينهما وان طلب
لغيرها خلف فان تكلت لم يفرق وان طفت فرق وان وجدت الصغيرة

زوجها مجبوتا لا يفرق بينهما كحضوره الاب ونظر بلوغها لانها رما ترضع وان
وكل الكبيرة بالفرق وعات فهل يفرق بطلب الوكيل لم تذكره محمد بن الحبيب
واختلف المتأخر فيه قيل لا يفرق بطلبه بل ينتظر حضورها كالاب وقيل يفرق
برضاها بخلاف عدم الكفاة حيث لا يزوج لانه لا يزوج ولا يفرق حتى الولي لكن
لست شرط ان تكون عن الجبي ختم وكذا في المحرم المعتبر لا ينتظر ويفرق
بخطه وليه فان قالت وجدته مجبوتا وقال الزوج ما انا مجبوب وقد وصلت
اليها فالقاضي يري رجلا فان علم بالمس والحيث من وزا النوب من غير كشف
عورته لا كشف عورته وان لم يكن الا بالكشف والنظر امر عظيم فان نظر
للضرورة وان وصل اليها لم يجب ذكره فلا حار لها وحكي ابن رواف عن ابن
عبد بن جبر بن جبر بن جبر ان امرأة جاءت تسكوا بغيرها فقال انا امره صغيره ما اظن
الله ما بها جابره خارجة عن الات الرجال فقال لها القاضي لا تحلي بدخل ذكره
كذلك فقال سئى له عقل في ذلك الوقت حتى يدخل القصر دون الكل فامر القاضي
حاجبه لينظر فادخله الحاجب مكانا طالما منظر البصر فما له فرد وجهه وبكى له
استترم اخبر القاضي بما رآه ففرق القاضي بينهما فجوز له النظر للضرورة وحدث
الحاجب ان المرأة بعد ذلك طأته ورسمه مدانير لمعها بينهما ولورث الصغير
عبدا واللع وليه عاتت فيه برده ولا ينتظر بلوغه ويستوى فقاصه
للحال ولذا استعنه والفرق ان الفرق لبوات حقا في قضاء شهوة وذلك
يعزل سنة في صفة من خرج خلاف الفضول الاخر فان الحوائث في الحال
وينظر الصغير ما خرج فيه لا زمان بلوغه فيقوم الولي بقامة في الاستيفاء
لعجزه بنفسه ولوحات امراه المحبوب بعد الفرق يؤكد الى ستيين بيت
لستبه ولا يطل بفرق القاضي بذلك بخلاف العنبر حيث بيت لستبه وينظر
بفرق القاضي لانه لما بيت لستبه ولدها منه لم ينع عينا والمحجوب مجبوب
بعد ثبوت لستبه ولده ولا يحاوي اختلف الشافعية بما دأبت العنة
اذا ادعت الزوج عايلة او جها احدتها باقراره او تبينه عا اقراره
وهو قول اي الحق المروزي والثاني باقراره او ينكوله بعد انكاره



ولا نزاع في فته من الزوج وهو قول اي سفيان الاصطخري قلت النكاح بالنكول
من غير من المدعي لا يساعده اصله والمالك باقراره او تبينه الزوج بعد
انكاره ونكوله ولا بيت ان لم يخلت بعد نكوله وهو قول اي عا بن ابي بصير
وعليه التزم وخرج عن العنة بوطها عا بها او نفسها او محرمه او صامه وكذا
في المقي ولا العلم فيه صا فان وجدت بيتا وزعمت ان عذرتها زالت بسبب
اخر من عروطة كما صيغ او غيرها عذره قال لقول قول الزوج لانه خلاف
الظاهر والاصل عدم اسباب اخر ولو راضيا بعد الفرق فله ان تزوجها
وشذ ابن حنبل في رواية اي كرمنا كماله انها لا يجتمعان لفرقة اللعان وعدم
وهو باطل لا اصل له وقد تقدم ان في الفرقة بالغنة حب المهر كمالا والعدة
قال ابو بكر بن المنذر هذا قول عمر والمغيرة بن شعبة وبه قال ابن المسيب وعطاء
والحنفي ومالك والشافعي والفراف قال ولم اجده في كتبه المضمة وهو قول احمد
واي عبد وقال شريح وابو ثور لها نصف المهر قال ابو بكر الاول اولى بمن
فلد الضحية والمالك اسببه بظاهر الكتاب قلت قد ذكر صاحب الحاوي انه لا يجب لها
شي عند الشافعي وقد ذكرنا انه طلعه بانه عندنا وبه قال مالك والنوري
واصحابهم وقال الشافعي وابن حنبل في قول ابو بكر وبه قول وجب العدة و
عندنا قال وهو قول عطاء وعروة ومالك والشافعي ولا يسببه من هبة
وقد ذكرت اعتراض الرزني عليه في ذلك وقال ابو ثور لا عده عليها واحار
ابن المنذر **قول** والحكم يؤجل لما يؤجل العنين قال عامة اهل العلم
بحاج الحنفية صحيح وهو قول الزهري واهل المدينة والقل الكوفة والشافعية
وابن حنبل وغيرهم وينبغي له ان يعلمها عند العقد والحكم منقول هو الذي
سلت حصية ونحوه وهو الذي رضى حصية ونحوه ونحوه ونحوه لم يصل
اليها اجل لانه عنين وان وصل فلا حار لها وقد صل هو الرضا عا ووطيا
من المحل لانه لا يزل ولا يكون منه ولد ولا الذخيرة ان وجدته حصية
وكان شتر الله وصل اليها لا حار لها والا كالعنين ولو كانت رفا او
فرنا وهو عنين لا حار لها لتمام مانع الدعي من جهتها واذا حار فحار

روحها لم يكن لها بعد ذلك خيار والباقي لا يعتب الا من احكام واذا كان بالرجوع
 عيب فلا خيار لها وفي المحل سرح المحل لان حرم بعد قول اي فلاية وعظا
 وفي عند العزيز والخفي واي الزناد وابني لبلي والاوزاعي والثوري واي
 سليمان الخطابي وداود الطاهري واصحابه وقال الزهري وشرح وابو ثور
 ترد جميع العيوب والمالكون والسافعيون واحتلبيون حصوا الرد ببعض
 العيوب دون بعض وذلك اربعة عيوب او خمسة وهي الحذام والبرص والخنون
 والدمق والقرن وفي المتهند قال ابو عمر من عيب الرد الزوج عند مالك
 بالعيوب الستة الخنون والحذام والبرص وترد بكل عيب منع الموطي واذا وطب
 ونها عيب من هذه العيوب ترد ما اخذت الاربع دينار وقاسه على السلفه
 ادا لم يبق منها بعثت على تدهنه وفيه وقال اللثبي مع الستة ذا الفرج وقال
 ابي الاخطل كالحذام وقال الزهري ترد من كل واعضال وقال الشافعي
 ترد ما يكون والحذام والبرص والقرن والدمق وهي خمسة ولا شيء لها قبل الدخول
 لامر ولا سعة وبعد الدخول لها من سعة ولا يرجع عليها ولا على وكسها
 وهو قول الحسن بن حي لكن لها المسم بالمدخول عنده ولا وجه لقولها
 لانها اذا اخذت منها ما له دخول فلا قايده في ردّها لان ذلك خاص بالطلاق
 وهو يرد وقد يكون منها سعة الترمي المسمي فالرد على السافعي فالرد على
 الحسن وروايته وقال ابو عمر لم يختلف العلماء في الدخول الى لا يوصل اليها بالموطي
 انه عيب ترد به الا سنا جاعل عن عمر بن عبد العزيز انه لا يرد الدخول ولا عيبها
 والفتها فلم يخالف ذلك قلت نعم رده واستننا عمر بن عبد العزيز وجده
 عن محمد بن عيسى منع الرد خلق كثير قال ابو عمر رحمه من قال لا يرد بالعيوب
 الاجماع انها لا يرد بعث صغيرا خلاف البيع لذا بالنكح وقال مالك لا يرد
 بالعمى ولا السؤا الشوها وقال ابن وهب في البرص لا يثبت الخيار عند
 مالك وقال ابن وهب وهو زاي وقال ابن النعمان في وحدها عما او يتقده
 او شلا فلا خيار فيه الا اذا سوطت السلامة منها قال ويقول الكوفي قال
 جماعة من التابعين ويقول المدني قال جماعة من التابعين وفي نصتف

ابي بكر بن شيبه عن عبد الله بن مسعود لا ترد اجرة بعثت وبثله عن ابيها
 قال ابن حزم وهو رواية عن علي وذكر ابو عمر عن عمر رضي الله عنه الرد بالخنون
 او الحذام او البرص فقال ابن حزم قد خالف المالكون والسافعيون كل ما روي
 عن الصحابة في ذلك اثنان اثنان الذي نقلوا بقوله فقد خالفوه في خمسة مواضع
 وسرد نقا المحل فان قالوا لم تبلغ ذلك ما لك والسافعي قلنا قد بلغنا نقولوا
 به ولا يقدروا من حاله عمر بن عمر واربعوا عنه واحكام يقول عمر بن عمر
 دون خمسة اسبا لا عيب بالدين كبر مستا عند الله ان يقولوا انما لا يتعاون ويردون
 النكاح بذلك قبل الدخول ولم يات ذلك عن عمر الا رواية ترويه عن طريق عبد
 الملك حيث وهو قال في ادم عا محالف عمر في خمسة مواضع فنه يجوز له ان
 نقله في موضع واحد لم يثبت عنه من رواه قال واذا السافعي فلم يوافقه ولا في
 موضع واحد اثنان على رضي الله عنه فنه ثلث روايات احدا قالوا لا ترد في
 شيء من ذلك والثانية محترقة قبل الدخول والمالكية عايرة السقوط لا يجوز الرواية
 عنه فاما ابن عباس في من رواه عبد الملك المالك المتقدم وفيها رد النكاح
 فبطل بطل المالكيين والسافعيين في ما روي عن احدهما في ذلك وقول
 مالك يرد الاربع دينار لا يخط عن احد وكذا قول السافعي يرد لي اصدق منها
 ولا يرد في ذلك عن احد منهم قال ابن حزم قد وجدنا بعض المتأخرين منهم يقولون
 النكاح بسبعة البيوع وفي ترد بالعيوب فلهذا النكاح وهذا قول لا يلبس في قوله
 الامن قال يقول سرح والزهري واي نورا ترد جميع العيوب فاما المالكون
 والسافعيون فقد حصوا الرد بالعيوب المذكورة فبطل فاسم على السوء ثم
 نقول لا يرد من اي وجه اسب النكاح البيع بل يعوض عنه جله اذ البيع يقل ملك
 رقبه البيع ولا يقل النكاح والنكاح بيع من غير ذكر البذل ومع يسمي والبيع لا
 يسم يسمي من ذلك وخيار الشرط باطل في النكاح جائز في البيع والسع ترك رد
 البيع او وضعه فاسد عند مالك والنكاح جائز وكوز النكاح عند المالكيين عا
 بيت وخادم ووصفا غير موصوفين ولا كوز ذلك البيع وقالوا لا يطيب النفس
 بجماع برص ولا يحدونه ولا يقدر على جماع رتقا وقربا وانما يزوجها للموطي قلنا

امتشطت او اختضبت بطل خيارها ذكره في الذخير والخزانة
وفي البدائع ان ما يت قاعده لا يبطل خيارها وقال مالك لا يبطل
ذكره ابن يوسف في شرح المدونة وهو قول ابن ثور ولو جاء بها
زوجها بطل خيارها ولو شرت ما اولست ثيابها من عرقام
لا يبطل خيارها ذكره في الذخير والخزانة وفي المحيط لو
كانت قاعده فانكأت او متكىه فقعدت او سجدت او قرأت
قليلًا او أكلت شيا يسيرًا او لبست او شرت ما لم يبطل خيارها
ولو قال ادعني الى استنشره او شهودا اشهدهم مني على
خيارها لان الاستنشاء لا يحرى الصواب واذا كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امرت عشا وراه اصحابه فالمرأة وهي قاصره
الراي اولئك وكذلك الاشهاد للتحريم عن الجحود فلا يدرك
على الاعراض وفي الذخير والمرغيب ان لم يجد احدا يدعو
لها بالشهود فقامت بنفسها ولم يسئل ليدعوا بالشهود قيل لا
يبطل خيارها لعدم ما يدل على الاعراض وقيل يبطل لتبدل المجلس
وان لم يوجد منها اعراض ولا تعذر في تبدل المجلس بديل بطلانه
باقامتها من مجلسها لاعتبار اختياره عليه في المحيط وفيه ايضا
ان قامت لتدعوا للشهود ولم تتحول عن مكانها لم يبطل خيارها لابلها
مضطرة الى القيام للاستيناف وان تحولت قيل يبطل لتبدل
المجلس وقيل لا يبطل لعدم الاعراض قوله وان كانت
تسير وهي على دابة او في محل فوقفت فهي على خيارها وان سارت
بطل خيارها لان سير الدابة ووقوفها مضاف اليها لما عرفت

والسفينة بمنزلة البيت لان سيرها غير مضاف الى اركانها الا ترى
انه لا يقدر على دفعها وراكب الدابة يقدر على دفعها وتسييرها
كيف شاؤ في جوامع الفقه لا يبطل خيارها سير السفينة
الا في رواية عن ابن يوسف اذا كانت واقفة فسارت وفي المحل
بقوده الحال وهما فيه لا يبطل وبطلان لرواية الدابة كل في القعود
عن القيام وكذا لو كانت قائمه فركبت او راكمه فانتقلت الى
دابة اخرى بطل وان كانت سايرة فوقفت فهي على خيارها
ولو اخبرت بالشفعة ينبغي ان يقول اخرتها وفي الذخير
والمحيط والسفينة السائرة كالبيت ولو خيرها وهو في الكوفة
او الوتر فاقمتها لا يبطل خيارها وكذا في ركعتين من الشرائع
التفعل المطلق يتم ركعتين وفي الارباع ان قامت الى الثالثة والاربعة
يبطل وكذا ذكره الاسبغاني ولم يذكر غيره وعرف في الارباع قبل
الظهرتها وهو الصحيح ولا يبطله خيارها ذكره في المحيط واول
البدائع ان امتداد الصلاة بطل فرضا كانت طويلا او قسرا
امرها بيدها ثم طلقها ما سارح الامر من يدها في ظاهر الرواية
وعن ابن حنيفة وابن يوسف في رواية النوادر لا يخرج وبالحج
لا يخرج بخلاف وقد تقدم جنبها قبل هذا وفي شرح المدونة
لابن يوسف ان حرمها في صلاه فريضه او نافله فصلت اربعاً لا تطع
ذلك ما بيدها وان راوت على اربع فهي تاركة ولو قالت كنت
اخبرت نفسي فقال لم تخاري قال قولها قلت ينبغي
ان يكون القول لا منها لا تمكك الانشاء فلا تمكك الاخبار لما عرفت

لغير الفزاة منع الجماع والرتق الملاح في الدم لكن فته كثر حتى يخرج منه البول
ومنع الوصول إلى الفرج للملاح الدم قال الله تعالى اولم ير الذين كفروا ان السموات
والارض قانا رتنا ملتقا فلما فلقنا سمواتا سماءا والارض قانا رتنا ملتقا فلما فلقنا سمواتا سماءا والارض قانا رتنا ملتقا
تفاح عند الاطباء وزال بالستر والرض والمفاجه والرتق ستر ويداوي ويزيل
الوصول اليها في الجماع والجذام والبرص تفاح بالادوية الحادة في الجماع وان كان
زواله عشرة ايام **باب** العدة
غزة المرأة امام افرائها وقد اعتدت وانقضت عدها وعددت السبع احصيته
قال الله تعالى واحصوا العدة والعدة بالدم الاسفداد والتمتيم للامر ذكر ذلك
الجوهري يقال لو نزلنا عا حدة والعدة ايضا ما اعتدت كوارث الدم من المبال
والنسلح يقال احد الامر عده وعناؤه وفي المنافع العدة هي العدة **قوله**
فاذا طلق الرجل امراته طلاقا مباحا او رجعا او وعت الفرة بينهما بغير طلاق
وهي حرة ممن كفي وقد دخل الزوج بها فعدتها ملك حيض والفرقة بغير طلاق
في معنى الفرقة بطلاق لنبوت النسب ووجوب تعرف براءة الدم منها والفرقة بغير
طلاق مثل خيار العتق والبلوغ وسلك احد الزوجين صاحبه وبعدم الكفاية
وزدة الزوج والكاح الفاسد والوطي بالشبهة ولذا باللفان كان كرتا مؤثرا
اولا وعن ابن عباس عدها تسعة اشهر وخالفه في سائر الناس وقال ايضا
عده المخلعة حيضة والاصل فيه قوله تعالى والمطلعات يرتضن ما يستهن بلمه فزو
و المراد بهن المدخول بهن من ذوات الحيض وهو جزيه معنى الامر واصل الطام ليرتض
وهو ما لبه للامر وكان استلن الامر بالترتض فهو كبر عنه انه يوجد وعند المؤمنين
هو امر كذف لام الار والزوج وروى في العاق وضما فذرة في العرب وغيره
وقالوا هو الحيض قول الاخير وهو قول الرجاء والاصح والاختر وبولس
والحليل ذكره في كتاب العين ونص عليه وقال عمرو عماره في الحيض ويؤول
النسائي والفرج من الكوفيين في جامع القراء اقرات المرأة اقرا هي مقروا
اذا حاضت وقبل اذا طهرت وكذا ذكره الجوهري في الصحاح وقال الاضنن
اقرات المرأة اذا صارت صاحبه حيض فاذا حاضت قبل فزات وقال الحليل

اقرات المرأة اذا دنا حضها او طهرها والقرو وهو الحيض عدا ومذقنا قول
صدور الصحابة قال ابن خزم في المحل ان العدة بغير الحيض عند ثلثة عشر من
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود
وابن عمر وابن عباس وانزلت في معادن جبل وابو الدرداء وعماره والعات
وزيد بن ثابت وابو موسى الاسدي وزاد ابو داود والنسائي بعد الجماع وعده الله
ابن مسعود وهو قول عطاء وطاوس وسفيان بن عيينة وسفيان بن عيينة وسفيان بن عيينة
وسفيان بن عيينة وسفيان بن عيينة وسفيان بن عيينة وسفيان بن عيينة وسفيان بن عيينة
واي عند وربعه وكما عهد وسفيل وسفاده والحيات وعلمه والسدي والحي
قال ابن حنبل كنت اقول ان القرو والطهر وانا اليوم اذهب الى انه الحيض وفي المعنى
في رواية الامم عنه كنت اقول الاطهارم وفنت لقول الاطهارم وفنت لقول الاطهارم
مثل قول الصحابة وذكر الشيخ ابو بكر الرازي واليه انتهت رياسه الحنفية ببغداد
بقدران الحسن المرحي ان السبعي روى عن ثلثة عشر من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
ان الرجل اقر امراته ما لم تقبل من الحيض العالمة وعند مالك والشافعي القرو
الاطهار ويروى ذلك عن عائشة وابن عمر وزيد بن ثابت وهو قول اهل الحجاز والاول
قول اهل العراق مع من عدتها من اهل مكة والمدية قال الجوهري القرو الحيض
والطهر وهو من الاضداد فاكون للطفه والنور احجوا عما ان القرو المذكور
في القرآن في الاطهار وروى الحيض ما دله الدليل الاول انه زعموا ان القرو اذا
كان معنى الحيض جمع عا فزو واستدلوا عليه بقول **الا عني**
في كل عام انت طام عروه لشدة لافضاها عرو عرايكا
نورته ما لا وفي الحي اربعة طامع فيها من قزو لسايكا
اذا دنا بها الاطهار لان رمان الحيض طامع حاصرا كان او غائبا قال ابو بكر
ابن العربي هكذا قاله ابن الاساري قال الصفاي يروى في الاضل وفي الحي
وفي الحد وليس ما قاله ابن الاساري بل جمع الحيض ايضا اذا كان بلفظ
القرو عا فزو قال ابن الاعراب ليس اذا استهضت بها هيض له قزو وكذا الجانف

وقال غلظة السلام لنا طمعت ان حبس فانظر اذا انال فزول فلا تضي فاذا مر
فزول فظهر ثم ضل فبين القرو الى القرو وراه ابو داود والنسائي والدليل الثاني
ان ابيات النسا يلمنه بذلك عا انه اراد بها الاطهار لان مفردتها مذكر وهو الظاهر
ولو كان المراد بالمرء والحيض لنبيل لم يفرق لان الحيض جمع خبضه وهي موصلة لمطية
والثالث اخذت من جمع الموت ونسبت من جمع المذكر بقدر الجمع به المراتب خبا بعه
قال السطوي انما لا يجمع لم فيه عند اقل المظلاله لا سكر ان يكون المرء والنفث
مذكرا وتكون مذكر لئلا يجمع اللفظ دون المعنى فانقول كان يلمنه انخص معنى ذلك
النساء لم يتناول عنده تلك بين البط دكور ويلمنه من البط دكور لان البط جمع
بط والمذكر والتائب باعتبار اللفظ والمعنى قال الله تعالى خلقكم من نساء
واحدة والمراد بها ادم غلظة السلام وثانيه باعتبار لفظ النفس وقوله تعالى
قد طألك امائي فزك بكسر التاء ونحوها وقال ابن الحاجب في مقدمته وادادان
العدد وموتنا واللفظ مذكر او بالعلمين فوجهان واستدوا

يا جعفر يا جعفر يا جعفر ان اكل هذا خافا فانت اوصرت
اواك ذا شيب فانت ابر عذرك سربال عليك اجمد
سنع من الحمر را ضنر وحت ذال سوده لو نذكر

سمي الموت باسم مذكر وطمع وعمره بالعلمين وهو لا يخص الاعلام ولا سادات الانوا
قوله عليه السلام دعي الصلاة ايام اذراك رد قول العرافين ان المرء والحيض
قال ولذا قال القاضي قال بك بل فهو جمع والحاصل ان تخصه اسمين مذكر وموتنا
كالبه والخطبة والدليل الثالث صدق ابن عمر المتفق عليه ان النبي عليه السلام امر
ان يراجعها لم يركبها حتى تظهر من لثمتها ان شا فذلك العدة الى امر الله ان يطلق
لها النساء فاما امره ان يطلقها في الطهارة وحفظ العدة ومنها ان يطلقها في
الحيض ثبت ان الامرا في الاطهار قال الحافظ ابو جعفر الطحطاوي قداني بقدا
اكدت انه عليه السلام امره ان يراجعها لم يركبها حتى تظهر من كسب ثم تظهر
م لثمتها وتلك العدة الى امر الله ان يطلق لها النساء فلما لم يجمع له الغلات
في ذلك الظاهر حتى تكون بعدة خبضه ثم ظهرت ثبت بذلك ان تلك العدة وقت

يطلق النساء لانه يعتبر في العدة والعدة لها تقاي وليس كل ما ثبت اطلاق
اسم العدة عليه ان يكون فزوا وكذا ما ثبت له اسم الوفا الذي يطلق له النساء
وسمي عده كذلك ولا يلزم ان يثبت لها اسم القرو ويورد هذا ان عمر بن عبد الله
خاطبه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذلك العدة التي امر الله ان يطلق لها
النساء ولم يكن ذلك عده دليلة عا ان الاقرا في الاطهار لان مذهبهم ان الاقرا في
الحيض الاطهار رد ذلك عنه الحافظ ابو جعفر وابن المذر وابن حزم في المحلى
وعنه فنبط بذلك قول ابن بطال في شرح صحيح مسلم ان ابن عمر اعلم به لانه قد علم
الطلاق في الحيض وما اصابه فيه لان ابن عمر لم يحضر عند النبي عليه السلام بل كان
ذلك حصة امه عمر الخطاب فانه قال له عليه السلام مرا بك فمراجعتها احدث
وروي ابن حزم في المحلى وعنه انه سمع امه واما السني لان سمع الشيخ بن قول ابن عمر عده
الحرة ملك حيض وعده الامه حضتان واما المصنف في دفعه ونحوه وذكره
محمد بن عبد الواحد المقدسي في احكامه ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر كذلك حرجة
الحافظ ابو جعفر في شرح الامار والدليل الرابع قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن
واستدلوا بها من وجهين احدهما ان الطلاق يقع في الطهر دون الحيض وقد حصل
انه الموت الذي يقع فيه الطلاق من العدة والثاني قالوا اللام بمعنى يعلم ان
الطلاق يقع في العدة فلا يكون الحيض من العدة لانه يقع في العدة ولا يقع في
الحيض فاجاب عن قولهم قد جعل الله الموت الذي يقع فيه الطلاق من العدة
عن مسلم بل المراد بقوله لعدتهن اي لبطل عدتهن وما صح مسلم فدار رسول الله صلى الله
عليه وسلم وطلعتوهن لبطل عدتهن قال صاحب المعجم في شرح مسلم بعد اصرار رفع
الفرقة لما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم مقوله احاذوا فلا يكون فرانا لهما خبر
مرفوع لما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع منه عليه السلام يعلم ان المراد بها يستعمل عدتهن
وهو الطهر الذي يلميه الحيض وقبل النبي اوله يقال كان ذلك في قبل الصبي
وقبل النساء ووقع التسمي قبل الهدف وماله اي بغيره وقوله اللام بمعنى في
فانقول كيف لفرقة الشهر اي في عده وهو غلط لان اللام ليس بين النساء
ان يكون للطرف بل هي للموت بها لقوله تعالى له لو ك السمين ويقول اتيك

لصلاة الطهارة لو منها ونفسك من جهة اخرى ايضا لانها اذا كانت بمعنى فلا بد
 ان تكون العدة التي لم يطرأ وجوده قبل وجود الطلاق الذي يفرضه فليكون
 العدة موجودة قبل انقطاع الطلاق وهو باطل لا حنا فيه كما لو قال طلقها في رجب
 لا طلقها قبل بل يطلقها فيه والدليل الخامس ان المدة هي المدة ومنه المدة
 للحيض والعدو والنفقة يقال ما قرأت المدة حنا الى ما قمته ولا استمر في
 عليه وما طاع المدة المارة من النوف الحامل وقول عمرو بن كلثوم
 ذراعي غيظ اذ ما بكره في ان اللون لم يقرأ حنا
 وفي الطهارة جمع الدم ثم يخرج فكان اطلاق الفرض على الطهر الذي قلنا لو اقع دم الحيض في
 زمن الطهارة يدفع فيه فان لم يدم عرسد ودك زمان الحيض ولو كان مستدرك
 الدماء اقل الحيض حينئذ في الدم بالحيض ولان الطهارة يجوز ان يسمي قرا قبل
 سبلان الدم لانه لا يخلو به قبل العلم بوجوده ولا يمكن معرفة الدم في الرحم في
 حال الطهارة وفي الروضة المدة العدة الطهارة الذي قبله دم وبعدة دم لا تحدد
 الاشارة الى الحيض في الطهر التولين وهو نفس البعوض والرومان وعزها وما قضوا
 ذلك فقالوا لو قال انت طالق قبل فترتفع في الحال وان لم يستدبره حين وعليه
 التزم ولم يشترطوا قبله دتا ولو جازها فيه لم يطلها حسب بقية ذلك الطهر من
 العدة عندهم في احد التولين ولا يحسب من العدة عند الفهرى ويعتد بعدها
 سبعة اطهار وللحنين نور احمد وعمر بن دليلا الدليل الاول
 قول صدور اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا خمسة عشر صاحباً
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكرنا من ذكرهم فلا بعده وما روى
 عن ابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة بن انها الاطهار فقد روى عنهم خلافة علي ما ذكرنا
 وما ياتي فلا يخفى بقوله لا يضرب به والدليل الثاني قوله تعالى والمطلعات
 ترين بانفسهن تكليرو ولو حمل على الاطهار يلزم ان يكون قران وثي من المالت
 فيطل العدة المنصوص عليه في القرآن فكان فيه فيطل نص القرآن فان لم يقد
 ذكر الجمع واريد به اسان ويقض المالت قال الله تعالى انما استهت بعلون ما ت
 قلنا سبعة جوابا لان احدهما ان ذلك انما جاء في الجمع دون المص في العدة الذي

١٨٤
 نفو الملة وقاسم عليه باطل والطلاق غرد على عدد اخر غرضه اطلاق العدة
 على السبعة او الثمانية او السبعة او الملة على اثنين وكجوز ان يقال جاز رجال
 ويراد بهم رجالان اذ ذكر الكل واراها البعض من طرف الحار ولا يجوز ان يقول
 حنا ثلثة رجال ويراد بهم رجلين لان الفقد خاص بدلوله وفيه التحصن كما يكون في
 العلم دون الخاص والجواب الثاني ان ذلك عاصره والاصل بيت بالاجماع
 فلا يفسر عليه غيره من غير دليل نصيب والدليل الثالث قال الفهراني
 جامع المخرج الدم وقصيته في الفهرج ووجه لوفت واما لقره ان لو فيه
 ولعارة منه قال الاعني

كدهت الفهرج عن سبل اذ انصبت لغارها الرياح
 ولهذا لم يجوزوا الاقتصار في الالة على بعض الشهر الثالث وكذا في الصغيرة
 والقارن الوقت يقال امرات الحج اذا دخلت وفيها وذكر الجوهري البيت
 للمهدي قال الصفاني والبيت يروي لما بط شوا ولا يروى وروى اصحاب الامم
 النصية لما ذكر الحرف احيى بن كاهل المهدي قال ابو عمرو بن العلاء انما المدة الوقت
 قال اذا ما السهم لم يعم احطت قرة الثريا ان يكون لها قطرة يروى
 وقت نواها الذي يطر الماس فيه وقال احده
 بارت ذي صفين وقت فارض له قرة كثر الخاضع
 ان لهذا الصفين اوقات يجمع فيها ويستدبر دم المراه في اوقات صفها وعلته
 قول الاعني لما ضاع فيها من قرة سبلها ان من مدة طوله واوقات
 سفده كالمدة التي يعتد فيها النساء اذ من اوقات نسائه فقلنا ذكره
 طار الله والمطرزك والصفين والصفين والصفين من صفين كثر الصفين صف
 والاوقات العلوية انما يكون في دم الحيض لا للطهر وقال الصفاني في السكلة
 نقول قرات القرآن اي القصة ولعظمه وما قول عمرو بن كلثوم ذراعي غيظ
 اذ ما بكره في ان اللون لم يقرأ حنا الى لم يلقه ان لم تلد وددندم سطل بولهم
 بذلك انه يجمع وقال السج ابو بكر الرازي في احكام المدة فاداب ان القرة
 للوقت فهو اول ما يحض لان الاوقات انما هي لما حدث فيه الحادث والحيض هو

احداث فيه والظهر عدم الحيز وليس هو من طائفة لم يكن وان كان الفرض هو الجمع
 والمالين فالحيز اول به لان دم الحيز هو الذي جمع ومال من جمع النذر في
 حال الحيز والدليل الرابع ان اطلاق الترخيما الطيز محار وعلى الحيز حيزه
 والحجاز لا معارض احتسبه فان الاول ان اسم الفرض لا ينفى عن الحيز وهو دليل الحسنة
 وسنفي عن الطيز وهو اية المحاذ كالايسه والضعف فانها ليست من ذوات
 الافراغ فلو انها من ذوات الاظهار فلما اسم الفرض عن الطيز ينسب له محار فيه
 ونفي فتر المحاوره الحيز ولهذا اسم الفرض عن اسم الطيز عند عدم المحاوره للحيز
 والدليل الخامس قول غلغل السلام هذه الامة حضتان في حديث غلغل
 اخي الله عنها رفعه يارسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود وابن ماجه
 والدارقطني والبيهقي ثم قال حديث جرب والعمل على هذا عند اهل العلم من
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعجزهم ذكره في جامعهم ولا فرق بين الامة
 والحرة في العدة الامة العدد وعن مالك شهر الحديث بالمدنية يعني عن يحيى بن
 وهب هذا رواه ابن عمر بن قيس قالوا الصحيح عن ابن عمر عنهما سالم ونايع من قوله
 رواه مالك عنهما عن ابن عمر هذا رواه الحافظ ابو حنيفة الطحاوي وقال ابن تيمية
 في المعنى الصحيح من قوله هذه الحرة نكح حصن وهذه الامة حضتان وقد اذكرة
 المنذر في ابو الفرج في المحقق وقال الضاحي محمد بن عبد الواحد المقدسي في ذلك
 عنه وانما الضعف في رفعه وروى الحافظ ابو حنيفة الطحاوي ما سنده عن كعب بن
 ابراهيم انه سمع زيد بن ثابت يقول هذه الامة حضتان فكل يعلقهم يقول زيد
 ابن ثابت لا يضرب به والدليل السادس قال الشيخ ابو جبر الراري اجعلت الامة على
 ان الاستبراء حصة ما حدثت اي بعد الحدر في سببها او طاهر عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رواه احمد وابوداود ومعلوم ان اصل العدة موضوع للاستبراء وليس عرف
 براءة الدم والحضة الثانية حرم الكاح وشربه والحضة الثالثة لنفل الحدة
 وسرفها والا فالحضة الواحدة دافيه لان الكامل لا تحيض الا تسداد دم الدم ما حمل
 ولما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم استبراء الامة كحضة دون طهر وجب ان يكون
 العدة بالحيز دون الاطهار او قل واحدتها في الاصل لعرف براءة الدم من كل

ما رواه

(في اعطاء الرهون والحق في
 الشايع ورواه احمد بن حنبل)

كذا سفي زرع غيره ما به ولما فيه من اشباه الانتساب لما عرف في النسبه الامة
 ستر الحجة في اصح النولين وبطريق القول الاخر وهذا قول يعارض للاجماع
 والدليل السابع قال عمر رضي الله عنه حضة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لو قدرت ان اجعل هذه الامة حضة ونعتا لفلت ولما امكن السقي في بذلها
 حضة ستر ونعتا قال صاحب المعنى وهو قول عمرو بن عمار وابن عمر قال ابن السيب
 وسالم والتبعي والتوري وقول الشافعي واحذى الروايتين عن ابن حنبل انها ستر
 كالحصين وروى ذلك عن البيهقي والهي ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وكحي من
 سفي الا يضاد في رفعه ومالك في القول الثالث ان عدتها لمسه اشهر ونحو
 قول الشافعي ورواه ابن حنبل وفيه مخالفة السلف ما حدثت قول مالك ومطهر
 وفروع الكون عنهم وهو غير جازم على المخار وفيه زيادة على عدة الوفاة واما ان
 عدتها حصان فهو قول عمرو بن عمار وابن عمر قال ابن المسيب وعطاء وعبد الله
 ابن عتبة والعام وسالم وزيد بن اسلم والزهري ومما ذكره والتوري ومالك
 والشافعي واحمد واسحق وابونور ذكره في المعنى ونقله عن مالك والشافعي
 غلط لئن غلط لا بناء ابن المنذر علم من الاستراف نقل منظره فاسمع ابن الحاح
 الزحسري في الفصل في علة وهو قول الثقات اهل العلم وعن ابن سيرين ان عدتها
 عده الحرة وهو قول داود الطاهري قال الحافظ ابو حنيفة الطحاوي فلما كان على
 الامة من العدة فهو الحيز لا الاطهار وهو نصف ما على الحرة بيت قول
 الذين ذهبوا الى انها الحيز وتدل قول محالينهم والدليل الثامن
 ذكر ابن تيمية في المعنى عن عائشة رضي الله عنها قالت امرت بريرة ان تعقد تلك حصة
 وعزاه الى ابن ماجه صاحب احد الكتب السنية وعن ابن عباس امر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بريرة ان تعقد عده الحرة ذكره ابو البركات بن تيمية في المعنى وعزاه
 لا احمد والدارقطني وقد بين ان عدتها نكح حيز وهي حرة وهو ينف من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان عدتها الحرة نكح حيز والدليل التاسع
 البرج وذلك ان السرية وجوب العدة تعرفه فراغ الدم عن السفل والحيز
 هو الذي جعله الشارع علما على راعه دون الطهر ولهذا لو كانت مدة الطهر

لا اعتبار بالاطهار في حواشي يدخل من الامس والطهارة لا يدل على السفل دون
 النزاع والكلو فان الحيض اولى بالاعتبار والدليل العاشر ان فيما قالوا استراط
 اربعة اقرا القول بقدرها اولى القولين بيانه انها لو طلفت في اول الطهر بعد
 سه قرا عند لم يحاج بقدره الى طهر من وحضه فصير اربعة اقرا وفي طلات
 النفس لا بها اذا رأت الدم من الحيض المائنة لا سقي عدها حتى يتم نوتا ولله
 اولى به الحيض عند رواءه المويطي غن الشافعي وعدها بطلها في اخير الطهر
 ولا اعتبار بذلك الجز في العدة فلم يكن الا بك حيض والدليل الحادي عشر
 ان مذهبنا احوط والاخذ به اولى لان الله سبحانه اوجب عليها العدة بملكه قرو
 سفي الكتاب فاذا لم يات سكت حيض لم يحرج عن العدة عما ستر اراذه الحيض وما
 ستر اراذه الاطهار بها فالاطهار بوجوده في الحيض بالسنة الذي ذكره
 والدليل الثاني عشر في ابطال مذهبهم انه لو جاز ان يكون بينه الطهر المدي
 وقع فيه الطلاق فاما ما كان ان سقي العدة بفض الطهر المالك والفرقة بينهما
 حكم وسبق والدليل الثالث عشر ان العدة انا كبت عليها بعد الطلاق
 لانه ثبت وجوبها فاذا اظلمها في اخر الطهر واخاضت عنه من غير فضل وجب ان
 يكون تلك الحيض ابدا عدها لا محالة ان تكون العدة واجبه قبل الطلاق او
 حال ربو عه ولم تغير احدها وجود الحيض ان يكون عتبت الطلاق او ستر ابا عنه
 فاجب ذلك ان يكون الحيض هو العدة به في افراد دون الطهر والدليل الرابع
 الداعي عشر زعموا ان وجوب العدة يقيد بمقتول المعنى بهذا ذكره ابو بكر
 ابن العربي فاذا وجبت بالاطهار لم تكن بمقتول المعنى واذا كانت بالحيض كانت
 بمقتول المعنى لما ذكرنا غير من الاصل ان تكون الاحكام الشرعية بمقتول الحكم
 والمعنى والعقد على طلاق الاصل بان انها بمقتول المعنى من الدخول وعدمه
 ووجوبها في النكاح القاسد بعد الدخول وبالوطي بالسببه ومعنى زرع الغير
 بمقتول ويضيق الاستاب حرام وهذا بمقتول والدليل الخامس عشر
 ذكر ابو عبيد الحسن بن يحيى الحرطاني في كتاب صروب نظم الدرر ان قوله تعالى
 والطلقات من بينهن يملكه قرو وجات الاله محي العموم ثم حص الله تعالى

من هذا العموم خصوصاً جأحي الاستئناسه وان لم يكن بلفظ لاه محض ما قبله
 قال واللاسبين من الحيض من تسايكم ان ارتمى بعد تن بلمة اشهر وسلم والدليل
 لم يحض ووجبه الكلام في حجاز العدة وساق المالك في الطم ان تكون المحصور
 من التي في مثل معناه ومن حسنه وان كان لكان فيها تحلين والراه لا تحلوه
 دهرها من حالين الطهر او الحيض والم لا يحض من صفر او كبر اما طال واحده
 وفي الطهر فاما ك عجز رجل بعد ذكر ما الدم المطلقة من العدة واللاسبين
 من الحيض والدليل لم يحض فذكر الحيض وليس الحيض من حشر الطهر المعنى
 كان في ذلك دليل على ان العموم الذي استفي منه هذا الحيض ستم ومن حسنه
 لان قوله بملكه اشهر يدل وعوض من زوال الحيض وعدمه فلو كان الطهر طهر في
 للعدة التي اوجها الله عز وجل وفي مرور الامام واللبالي او طالها لوجب ان
 يوضع كان الحيض الذي ذكر الله تعالى عند ما حض واستفي الطهر اذ سقي العدة
 فيه وهو طر لها ولو لم يكن الحيض طر فاللعدة وعلامه لا عدها الموت لم
 يكن لذكره في الاحصاء والاستئناس في ولا محالة وضع فيها موضع ستر
 اصد له جزا وعنه عوض قال وهذا كلام ان كانت معناه محوص فانه اذا سل
 انبسط معناه وبمثل ان يتول الرجل لعلانه المانع من التوك سقي كل يوم
 ما به جره فهذا عموم احباب من عليهم فان احض من او استفي وجب ان يتول
 من لم يمكن الاستقا وصفه عنه فعليه درهم لان اخر الكلام من حشر اوله ومطام
 له فلو وضع موضع هذا الكلام عجزه فقال من لم يكن له مال او ليس عده ثوب
 فحلته درهم فان متفاوت بين القولين ونا عدين الفين اذ لم يكن المحصور
 من حشر العموم ومعناه وصار كانه كلام سنانف وسقط عما قبله لان العاده
 الجارية في حجاز العرب اذا اوص في حال معناه ثم اراد ابدال ما اوجبهها
 بغير زوال تلك الحال لم يحرج ذكر زوال عرفا في هذا دليل على ان المعنى القرو
 ناو لها الحيض لذكر الله تعالى الحيض عند احصائه واستئناسه منها لانه
 لو كان اوجب العوض منه اذا عدم وذكر غيره من الحيض الذي هو ضده لدل على
 بابت ذلك من الاستكراه وتفاوت المعنى ما دخل فيما شئت لك

ان يكون العدة طهر في ذكر
 العموم اضرب عن ذكره في
 الموضع الذي اوجب

كالنوكيل عندنا وعند ملكك عليك اولى بملك الرجوع فقولنا وعند
ابن حنبل نوكيل وقد ذكرنا ذلك في فصل الامر باليد ودليل
التمليك من ثلثة اوجه اولها ان المالك هو الذي يتصرف برأي
نفسه وتديره واختياره والمرأة هذه المشابهة فكان قوله لها اخرج
او طلق عليك منها بخلاف الاجنبى فالرأى الاختيار للزوج فيه
دونه فكان نوكيلا لا تمليك الا ان يقول له امرها بترك او طلقها
ان شئت على ما باتى وثانيها ان المصروف عن ملك هو الذي
يتصرف لنفسه والوكيل هو الذي يتصرف لغيره عرف ذلك بالاستقرار
والمرأة عاملة لنفسها لانها ترفع مد العهر عن نفسها ومنفعة علم
لنفسها ومنفعة عمل الاجنبى ترجع الى غيره لا الى نفسه ويرفع
مد العهر عن غيره لا عن نفسه فكان نوكيلا كسائر النوكيلات
وبالمسألة ان قوله طلق نفسك لا يناسب ان يجعل نوكيلا لانها
لا تصلح ان تكون وكيلة في حق نفسها وناسب ان يكون مالك لنفسها
في حق طلقها بملكك زوجها بخلاف الاجنبى فان تطلقه تصرف
في حق غيره فلا مانع من جعله وكيلة عنه في ذلك وكذا لو قال
لها طلق نفسك ان شئت فانه يقتصر على المجلس ولو قال طلق
نفسك متى شئت فلها ان تطلق المجلس وبعده وكذا متى شئت
او اذا شئت او اذا ما شئت لا يستفيد المجلس ولوردت الامر لم يكن
ردا ولو اخذت في عمل اخر او كلام اخر او قامت من المجلس فلها ان تطلق
نفسها بعد ذلك في اي وقت شئت لان مسمى واداعامة في الاوقات
تكانه قال لها طلق نفسك في اي وقت شئت وفي المبسوط قال

١١٨
انت طالق ان شئت وارادت ورضيت واجبت واهويت فقالت
شئت او نحوها طلقت واحده رجعية وفي المعنى وكذا اذا اوتى
وكلا واين وجبت وانى وفي قوله طلق نفسك ان شئت او اذا
شئت الى اخرها اذا قالت شئت ونحوها نصير الامر بيدها فلا يقع
الا بايقاعها بعد ذلك والفسوق ان قوله انت طالق ان شئت
ايقاع معلق بمشيئتها فاذا قالت شئت ونحوها طلقت لوجود
شرطه وفي قوله طلق نفسك ان شئت تعليق تطلقها بمشيئتها
فلا بد من وجود الايقاع منها وفي الروضة قال انت طالق
ان شئت بشرط مشيئتها في مجلس التواجب كالحلع وفيه قول
شاذ ومشيئة الاجنبى لا تشترط على الفور في الاصح وقيل كالأرجح
ورجحه المتولى وان لم يخاطبها بالمشيئة فقال زوجتي طالق ان
شئت لم يشترط الفور على الاصح وقيل بشرط ان كانت حاضرة
ولو قال اذا شئت لم يشترط الفور اتفاقا ولو قال
ان شئت وشا فلان لمشيئتها على الفور وفي مشيئة فلان وجهان
احدهما عدم اشتراط الفور واذا كان ولو قال متى شئت
تشا في المجلس وبعده وفي الانوار قال لها امرك بترك ان شئت
او اذا شئت ففي كتاب محمد ذلك واحدا والامر بيدها وان اقتضا
من المجلس وضعفه اصبغ في ان شئت واذا قال لرجل طلق امرأتى
فله ان يطلقها في المجلس وبعده وله ان يرجع عنه بخلاف قوله لزوجته
طلق نفسك لانه تمليك وقد ذكرنا ذلك وفي الرافعي لو قال لها
وكذلك ان تطلق نفسك قال القاضي يحتمل ان يخص المجلس بخلاف

عند سنه احلنوا في قوله تعالى ان ارستم قيل ان ارستم في المسئلة بعد من سنة
اسهروا الالبسة كانت بعد ما لا سهروا في المسئلة ان ارستم في حال المدة
وتأسيها وان قطعت عا الناس فلا عده عليها وقيل ان ارستم فلا يدرون الكثير
انقطع حضن ام لعاض بعد من سنة اسهروا هذه مدة المراتب بها وفي المسئلة
وقال مالك المراد ارتياها المرأة في حال نفسها انها هل كفى بعد ذلك او لا في
اذا ارتياها برصت سنة احدث سنة اسهروا وكما يقول لما نزل قوله تعالى
سنة قدروا قالوا فيما بينهم فان كانت برصت من صفر او كبر فارتياها في ذلك
منزل قوله تعالى والالبسة من المحض من نسائك ان ارستم وقد فهموا من القراء
الحضن وقد نزه سنة لا اصل له وفي المغي اذا طلعتا بهما ارتفاع حضنها
ولا يدري ما رفع بعد سنة سنة اسهروا كعلم نراه رجها وتلك اسهروا عده
الالبسة بزوي ذلك عن عمر ونفق قول مالك وابن حنبل واخذ قول الشافعي
وعنه مريض اربع سنين ثم تلك اسهروا في الحريد تكون في العدة اذ احضرت كفى
او تبلغ بين الالبسة في سنة اسهروا وقد اقول حابر من زيد وعطاء وطاوس
والشعبي والبخاري والزهري واي الزناد واي عبيد واهل العراق وهو قول احمدا
وهو في كتب عا وعمان وزيد بن ثابت وكره في البداع ولا اعني بالاسهروا
مع رجاء الحضن كما لو علمت سبب ارتفاعه لمصر او رصاع او عجزها ولو كان
المراد ارتياها من المحض كما قال مالك لقيل ان ارتياها واحارها اسهروا من
المالكية وان كانت طائلا يعني المطلقة فعدتها ان تضع حملها اي انقضاء عدها
لقوله تعالى واولات الاحمال اهلن ان يضعن حملهن ولا يعلم فيه خلافا وكذا لو
كان الحمل من نكاح فاسيد او بالوطي بسببه وان كانت امه فعدتها حضنان
وعند مالك والشافعي مهران وفيها طهران واحدثت حجة عليهما وقد تقدم
سنة وكرها من ذواه وان كانت لا كفى فعدتها شهر ونصف وهو قول عمر
وابن عمر وبه قال البصري والشافعي وسالم بن عبد الله وعطاء ابن المشيب
والنوري والشافعي وعنه سهران وعنه سنة اسهروا ذكرها في المنهاج وقال
الزهري وابن حنبل واحق عدها سهران كما كفى من وقال مجاهد وعمر بن

عبد العزيز والجمع وكفى الا نضاري ورسمه ومالك سنة اسهروا كذا في
الاستاذات والا عدا كحسب قول عمر وابنه وبه في سفيان المستب
والحسن وعطاء وعبد الله بن عبيد وسالم والعام والزهري ومما ذكره وزيد
ابن اسلم ومالك والنوري والشافعي واحمد والحق ذكره ابن المنذر في
الاستاذات وتقدم عن مالك والشافعي عطاء لابن سيرين ما ادى عده الامة
الا عده الحرة الا ان يكون في ذلك سنة فان السنة احيى ان تتبع في
قوله وعده الحرة في الوفاة اربعة اسهروا وعشر سنة كانت او حايه
حت سنة قبل الدخول وعده صفر كانت او كبر او ايسه وكان زوجها
حرا او عبدا وهذا قول عامة اهل العلم وقال مالك يستمرط معها حضنة في
الدخول بها مع ان احاطل كفى عده وخالف مالك في استراط الحضنة
اسهروا وابن الماصون ويحون ذكره ابن رشد في المقدمات واصلف قول
مالك في الخامسة اذا مات زوجها عنها هل بعد كالمسئلة او سلك حضن
قبل يستبرأ سلك حضن اذا جعل الملت كلها استبرأ لانها غير مخاطبة بسترابع
الاسلام عا قول ومن ذهب منه لما ان الاستبرأ كفى حضنة والحضنان
عماده قال فينا سببراً كفى ان كانت تدخولها وان لم تكن فلا عده عليها
في الوفاة ولا في الطلاق واسقاط العدة عنها في الوفاة حكاها عنه ابن
الحلاب وان كانت صفر او ايسه ادخل الدخول حكت في المدة وفي المدة
من دخل بزوجته ولا يوطي سبها فلا عده عليها من طلاق والنظرية قبل البناء
لا عده عليها لوفاة ولا طلاق واتاع الكتاب والسنة حرم ولم يرد فيهما
استراط حضنة مع المدة المذكورة فيها قال الله سبحانه والذين يؤمنون مسلم
وبن آرون اربعا جابر بن سفيان اربعة اسهروا وعشر ولم يفرق بين الصفر
والكبر والمسئلة والخامسة والمدخول بها وعز الدخول بها وقال عليه السلام
لا حل لامراه تؤمن بالله واليوم الاخر ان تحب عا فوق ثلاث الا
عا زوجها اربعة اسهروا وعشر اسهروا علة ولو اعتبر الحضن في حها لا اعتبر
سنة فزوا المطلقة ولا ان الاستبرأ كفى انما يكون في الاما دون الجذابر

والعشر عشر ليل وعشرة ايام عند الجمهور وقال الا وراعي عشر ليل
وتسعة ايام وتتوفون فقل يا لم يسم فاعلم وتتوفون الله تعالى يتوفون
الاسر حين موتها وقال قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم وحكي ان انسانا
سأل عن خازنه من الموت فقال علي رضي الله عنه هو الله كما ثم قال لا اله الا الله
الدولي اجم لم يبا ابا الاسود فكان ذلك سبب وضع الحرم ارضي الله عنه قرا
والذين يتوفون منكم بغير الباء على البناء للفاعل واجاب صاحب الكتاب
ان قضاءه لتتوفون اجم وانما حدثت الباء من عشر لان الخارج بالليل
وعده الامة شهران وخمس ايام وهو يذهب الامة الاربعه واصحابهم وعن
ابن شيرين وداود الظاهري ان عدتها عدة الحرام وقال يحيى بن سعيد
ان ذات الامة لم يحسن اعدت في وفاء زوجها عدة الحرام الا ان يحسن صفة
قبل شهرين وخمس ليل فذلك حكمها الجمهور ان الترتيب صفت عامما عرفت
وان ذات حاملا معدتها ان تضع حملها واجمع اقل العلم في جمع الاقطار
والاعضار على ان المظلمة والموت في عنها روحها اذ اذات حاملا ان عدتها
سبغى بوضع حملها كانت حرة او امة وفي البدائع في الوفاة والطلاق والنسج
من النكاح الصحيح والناسد والوطي ولان العدة مقدرة بثلث حبس كواثر
ولا تنقص عنها ولهذا حرم الطلاق فيها لم يطول العدة عليها واد اوطيت
العدة لشبهه فعملها عدة اخرى وبداخلت العدة ان وتكون ما سراه
المراه من الحجب محسبا منها حقيقا فاذا انقضت العدة الاولى ولم يحل العدة
الثانية فعملها تمام العدة الثانية وفي البناء الوطي بالشبهة الموجبة للعدة
على انواع بنها المسوومة ومنها اذا طلقها ثلثا فزوجها في العدة ووطيتها
ومنها لو وطى المظلمة ثلثا ووطى ثلثا منها انما يحل في ومنها انما اذا طلقها بالكتاب
فوطيتها في العدة ومنها اذا وطى بشبهة ولها زوج فطلقها بعد ذلك الوطي
ففي هذه المواضع يحل عليها عدتان ويتداخلان واجمع اقل العلم في جميع
الاعضار والاقطار على ان المظلمة والموت في عنها روحها اذ اذات حاملا ان عدتها
سبغى بوضع حملها كانت حرة او امة وفي البدائع في الوفاة والطلاق والنسج من النكاح

١٨٩
الصحيح والناسد والوطي لشبهه خلاف الزنا ولا يطا فاحي تضع الا ان يكون منه وقال
علي رضي الله عنه في رواية انها تعتد ما بعد الاجلين وكذا عن ابن عباس وقال ابو
السائب بن يعقوب في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها عليه وسند ذكره
قال صاحب الخاب لا طلاق قوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان تضع حملهن
وقد اريد بالطلاق عز الموت عنها زوجها كما لطلقات وعرض من المطلق لا عموم له
وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من سالا عنه لارتك سوزة النساء المنكر
بعد الاربعه اشهر وعشر ايام ابو داود والنسائي وانما حجة واراد بها سوزة
الطلاق وان نزلها بعد نزول سوزة البقرة فحل اقل العلم انه سوزة البقرة على
غير الاحمال وهذه على الاحمال والمختص اولى من عموم النسخ ونزوي ما فعلته
وفي بعضها واستدلوا ايضا بحديث سبعة بنت الحارث الاسلمية وكانت تحت سعد
ابن حنبل من بني عامر لوك وكان شهيدا فموت عنها في حجة الوداع وهي حامل
لم ينشأ ان وضع حملها بعد وفاته فلما تفلت من نفاسها حملت للخطاب فدخل عليها
ابو السائب بن يعقوب من بني عبد الدار فقال نالي اراي نجله لعلك ترخصي النكاح
انك والله ما انت نكاح حتى تمر عليك اربعة اشهر وعشر فالت سبعة فلما قال ذلك
جفت على نياي حين استب فابنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك
فاثبات بان قد خلعت حين وضعت حملي وامرني بالتزوج ان يذلي رواه البخاري ومسلم
وابو داود والنسائي وابن ماجه والسائب جمع سنبل واسمه لسيد وقتل عمر ووطيها
عن حكيم بن ابي حنبل قال وقد روي عن ابن عباس الرجوع المصير سبعة وذل
عنة ان النكاح كخطا وعكرته وجابر بن زيد قالوا لو وضعت بعد سبعة ساعة حلت
للادراج وقال ابو جعفر لولاه لكان النساء اجمع بين الاجلين بالامتن وكان وضعها
بعد مائة بعشر ليل وعن مالك بعد نصف شهر وقال المحاذي بعد اربعين ليلة
وفي البدائع بوضع وعشر من ليله وذكره المحسن المصري والسعي ان نسخا دما وحكي
عن حماد والشافعي ان عدتها لا سبغى حتى تظهر من نفاسها واما سائر الباء والوالو
وضعت بعد سبعة من وفاته حلت للادراج ولكن لا يطا فاحي تظهر ونفسا بعد البعض
كما لم يزوج حاملا من الزنا والحرم فان كان حملها باسبغى لا سبغى عدتها الا بوضفها عند

عامة اهل العلم وقال ابو قلابه وعكرمة بن نفيع بوضع الاول ولا تزوج الا بعد وضوء الاول
ولا يزوج الا بعد وضوء الثاني وهو قول ساذ مخالف لظاهر الكتاب وعن ابي ثعلبة
قال قلت لرسول الله واولاد الاحمال اهل ان يرضع حملن للمطلقة بلنا او للمنفقة عنها
زوجها قال هي للمطلقة بلنا والموت عنها رواه الدارقطني وعند الله احمد في المسند
عن عرائسه وعن الربيع بن العوام ان ام كلثوم بنت عتبة كانت عنده فقال له وثقي
حاصل طبيب سبي تطلقه وطلمها بطلسمه ثم خرج للعلاء فرجع وقد وصفت فقال لها
خذ عسني خذ عسني فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سبق الختان اقبلها
لا تشبهها رواه ابن ماجه ولا عدة عما الزانية عندها وهو قول التوري والشافعي
وزوي ذلك عن علي بن عمر وروى عن الحسن والحسين وابن جابر ان الزنى بالوطي بالسببه
وبالنكاح الفاسد وهو بعيد لان النسب يت فيها ولا يثبت بالزنا وعنه انها
تستبرأ كحضة وتزوي ذلك ايضا عن مالك واما المحقق الوطى في نكاح المصولي لا يوجب
العدة كلاف النكاح الماسد والوطى بالسببه لان نكاح المصولي لم ينفذ في حركه
فلا يورث سببه واذا اوردت المطلقة في الرض فعدتها بعد الاجلين عدان حصة ومكر
وعند ابي يوسف تلت حصة او ثلثه اشهر ان كانت لا تحيض هذا اذا كان الخلاف بلنا
او اثنين بلسن او واحد بلسن ولم يكن سواها وان كانت واحدة رخصه او رخصت
فعلها عدة الوفاة بالاجماع قال ابن المنذر اجمع من كثر عنه من اهل العلم على هذا
لانها كانت زوجة عند وفاته والقياس قول ابي يوسف وبه قال مالك والشافعي
وابو عبيد وابو ثور لان العدة وحيت في حياته وفي سانه والارث في سببه النكاح
لسعد العمار ولو ارتد وقتل عمار ردة او مات برته امراته وعدتها عما بقا الخلاف
وقيل عدتها ما كحض بالاجماع لانه جعل زارا قبل الردة فحج العدة ما كحض بالاجماع
ولم يجعل ما قبالا وقت موته كيلا يكون فيه نورث المسلم من الكافرة وما في المسلم من المسلم
وما فيه من احلاف العلماء فان اعفت الامة في عدتها من طلاق رجعي استك عدتها
لا عدة اكرام وان اعفت وهي مستوته او متوفى عنها زوجها لم تنقل عدتها لقائمة
الزوجية في الاولى وانقطاع في الثانية وهذا قول الحسن والشافعي والفقهاء
ولحان وابن جابر في المنهاج كحل في الرخصة في الاظهر ولا يجل في الباطن الاظهر

وعنده مالك لا يكل فيما وهو قول ابو ثور وتروى عن غطاء والزهرى وقواده انه
يكل فيما اعتبرا في الحال اعتدادها كما كحل وهذا خلاف ما لو ان بها ام ابائهم اعتدتها
سببها نصية مدة ايلانها مدة ايلان الحرار ولا فرق بين الرجم واللباس والفرق ان
السبب لیس من احكام الايلا واللباس والرجم فمقتضى الخلاف العدة فانها مستتببه
عن الظاهر وفي معية فيعتبر فيها صفة ولان زيادة مدة العدة بالعقوبات وانما
لمنعها من المزوج في العدة وليس في زيادة مدة الايلا بالعقوبات وانما كان الاعتبار
حصول الفسق مع بقا المدة **قوله** وان كانت آيسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم
لنفس باقي من عدتها وعليها ان تعتد ما كحض ونسأف العدة بها وهو كحر العادة
لانها لا تحيض بعد ما سبت وانما كان ذلك لا يبرهن عليه السلام اذ كان عمره هذا عند البشارة
ما حاق بانه سنة وعمر زوجته الوالدة ما ثا وسبعين سنة وعمر زكريا بضعا وسبعين سنة
وانما عاقر عجزا وقتل وليد محبي بعد البشارة بخمس سنين فكل كان قابل كحى فله زنا
وكذا قابل الحنين ويعني ما ذكر اداراة عيا العادة لان عوده نكاح الامام بن يعقوب الصحيح
فظهر انه لم يكن حليما اذ شرط الحليمة كحى الاباس وذلك باستدانة العجى في الامات
فالعدة في حق الشيخ الفاني فاذا خاضت بين انظار لم يكن آيسة بل كانت بمدة الظهر
وفندا عما قول من لا يوفى للحاس وقابل يظهر انها آيسة لم يظهر خلافه فليست انت
العدة ما كحض حكاها الحفاض وفي الذخيرة المشهور يدل عن كحض فملا كحض لصغر
او كبر او فقد حيض قال برزخ الآيسة ومثله في السابع وهو يظن ولا يقدّر بالسنين
حق الآيسة في رواية واباسها عما هذه الرواية ان يلع من السن ما لا كحض مثلها فاذا
بلغت وانقطع الدم حكم باباسها فان رأت بعد ذلك دمًا كان حضا في حق بطلان
الاعتداد بالاشهر وفي فساد النكاح وفي رواية فيها بقدر واختلفت الاقوال
فيه قال الصدر الشهيد المحار حرم وحمون سنة وعليه التمسك وفي المناع وكلمة
الفتوى فان رأت دمًا بعد ذلك هل يكون حضا عما هذه الرواية فقد اختلفت
المسألة فيما بينهم كما بعضهم لا يكون حضا ولا يطل به الاعتداد بالاشهر ولا يثبت
به فساد الاكله وقيل يكون حضا ويطل به الاكله واعتداد بالاشهر لوجود النص
خلاف الاجتهاد وقيل ان كان قد حكم حاكم بغير نكاحها لم رأت الدم لا تنقض بنسأد

ذلك النكاح وكان حكام الدين السني سلطان بعد النكاح وان مضى لحوازه وقيل
انما يكون حضا بعد ذلك اذا رآه اسود او احمر فان كان اخضر او اصف فلا اعتبار وفي
الاسحاحي قال محمد بن سنان الرازي هذا لا يسهل ان يات عليها خمسون سنة لما روي عن عاصم
رضي الله عنها انها قالت اذا بلغت المرأة خمسين سنة لا ترك بره عيني اى لا يلد وقال ابو
العالم الصفار سيفون سنة فاذا رأت الدم بعد ذلك لا يكون حضا فالدم الذي يراه
الضعيفه وفي هذه الرواية عدم التقدير لو اعتدت بالاسهزم رأت الدم لا يتطل
الاسهزم ونحو المحار عندها ذكره الاسحاحي وقد روي في الروايات عنها وخمسين سنة
وعنه عن سنان سنة وعنه انه سبعة رأت دما كان حضا اذا لم يكن عراة وفي
الرعياني لو استرك زوجته وقد ولدت منه فاعتقها فعليها ثلاث حيضات فان
من فرقة النكاح كذب فيها ما كذبته المطلقة وحيضه من العتق لا كذب فيها ما كذبته
المكاتبه فاحيضتان الاوليان لفساد النكاح والعق كذب فيها الحراد ولا حية البالة
لانها للاعتاق ولا النفقة والكسوة ولا جرم نكاح اخنها او اربع بنواتها ولو طولها
طلقة بامر او سني بامتنين ثم وطئها بعد ما طاعت حيضتين تسانف العدة فلها بية
وبالالة عده الوطئ لا يقع فيها طلاق ولا يسهل فيها البالة النفقة لانها عده الوطئ
لا عده الطلاق وقد يجب على المعتدة اربع عده وصورها الالة الضعيفه طلمتها
زوجها رجعا بعد بستر ونصف فان طاعت فيها قبل الحيضتين فان اعتمها
مولاها العدة بغير عدها ثلاث حيض فان مات زوجها قبلت عدها اربعه اشهر
وعشرا ولو طاعت حيضه او حيضتين ثم ايست اعتدت بالسهور ولا سني على
الحيض لان الجمع بين الاصل والبذل لا يجوز والموطوء بالنكاح الفاسد والسبهة
عدها الحيض في الفرقة والموت كالمطلقة ونحو قول السافعي وابن حنبل ذكره في
المعنى وقد قدمت المسئلة وفي الوسيط في الجديد اذا انقطع دمه لم يرضى السن
الياسين وفيه قولان احدهما انصت مدة امراه في دهرها فيما تعرف الصود والحرم
الصود والبلاد والحرم البلاد الحارة والماي يعتبر بعمرها من الاب والام
فان رأت بعد الاعتداد بالاسهزم ففیه بكتة احوال احدها يتطل قبل النكاح
وبعد والى قلم لا بعده والمالب لا يجب الاستئناف فيها وفيه شبهة

بابان أقاربها والى ابائهم جميع النساء وكذا في المنهاع وقيل بعد ان يعلم براءة
رجعها ثم بعد ما السهوز وما قد نفوذها قولان احدهما تسعة اشهر والى اربع
سنتين ثم بعد بثلاثة اشهر وفي المعنى ذلك نقص الشافعية ابن وسنين سنة وعن
ابن حنبل مدة خمسون سنة وعنه في العدة سنون سنة وفي المروني بلغت الحرة
بلاسن سنة ولم تحيض بعد ثمانية الطلاق بكتة اسهزم قال مالك التي لم تحيض قط قبل الطلاق
او الالاسيه من الحيض ترك الدم بعد ما احضت في العدة ولرجع لا عده الحيض وبلغ
بعد ان طالت النساء انه حيض وان قلن ليسن كحيض او كانت سنة زمن لا تحيض من نيات
السفيعين او القابض لم يكن ذلك حضا وما ذت في الاسهزم وفي المنابع ان حاضت ثم
انقطع بصر سنين سنة وان كانت عداها انها نكاحا واخواتها انقطاع قبل المسير واحد
بعاد يقين وان كانت بعد السنين لا ماخذ بها وماخذ بالسنين ذكره ابو المثلث
وذفت ابن بابه من المالكية لا ان الضعيفه التي لم يسهل سن من حيض ونومن الحمل منها
لا عده عليها وكذا الليرة التي انقطع عنها الحيض وقال ابن مذهب داود الظاهري
وهو صاحب المذاهب وهو سنة وذت البيرة قال ابو محمد عبد الوهاب قال
وهذا صحيح وفيه عده الالة حيضتان ومن النكاح الجمع على فسادة بعد ثلث حيض
وقيل كحصة اسير او في النكاح الصحيح اذا طرأ عليه فسهل سته اشهر والاسهزم لا
يعرف في السرع الالة ملك الممن وكيف يكون الاسهزم في النكاح الفاسد كحيض
وفي النكاح الصحيح حصة وهذا ظف فان قتل لم يجوز وانكح العدة بالحيض
والاسهزم لما في ذلك الملتق من الجمع بين الاصل والبذل وقد جوزتم اذا بقض الصوم
بالصلاة وبانها بالتم فسد جمع بين البذل والبذل وكذا جوزتم في الصلاة بالالاما
على الدروع والسجود عند العجز اجاب في البداع بان الممتع كون المتى الواحد
اصلا وبلا وهذا كذلك لان العدة هي واحدة وفضل الصلاة ليس من هذا القبيل
لان ذلك جمع بين البذل والبذل وذلك جائز لا يزدل ومسدل وهذا لا يملك احداها لاول
اندا ومنهم من قال ان الصلاة بالتم ليست بذل عن الصلاة بالوصو وانما البدلة في
الظهار وكذا الصلاة بالالاما ليست بذل عن الصلاة بالدروع والسجود قال الصفاق
الاماس اعطاه الطمع واباس الكسر الاعلام ومنه ايسر المراه ما يسهل وهو مقلوب

من ينسئ نأشأ نأشأ وبتن مثل حب وكحب ومن الأول أبس من ربحه الله ولا نسبه
 والصفة ووزنه عتل وعافل ونس فعل والياش فعل ولسان من حبذ وكذب فانها
 لغتان من عذ قلب احدهما من الآخر وانما حكم غيايس بالقلب لان النواضع في موضع
 الاعمال ولم يعل لها حركت وانسخ ما قبلها وقياسه ان يقلب الفا ولم يقلب حكم عليها
 بالقلب والكرة استعمال سين قال الله تعالى فاسين النصارى وكان حطانه عن يعقوب عليه
 السلام لا سئوا من روح الله واللاسئ من الحيض وانكر ابو النعمان الحريري الياش
 لان ليس مطلوب ولا يكون له مصدر ولا تصرف فيه وانما مصدره الياش مصدر الاصل
 والياش عند المحققين مصدر راسنه ان اعطيت من المواضع كعطاء **قوله** واذا
 مات نول ام الولد عنها او اعنتها فعدت ثلاث حيض وتعد ثلث عموها وامرستفود
 رضي الله عنهم وفيه قال عطاء واحق والنواوي ذكر ذلك عنهم في المعنى وكانت الامة
 السنية تستبرأ الحيضه ذكر ذلك عن ابن عمر وعائشه وعن سعيد بن المسيب واني
 عياض وابن سيرين وابن جابر ومجاهد وحلاس بن عمرو وعمر بن عبد العزيز والزهري
 والاوزاعي واحق ورواه عن ابن جابر انها تعد باربعة اشهر وعشر رواه عمرو
 ابن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرجه ابو داود وعنه طاووس وعطاء
 عدتها شهران وخمسة ايام وحديث عمرو صفوه وفي الوسط ام الولد اذا اعنت
 بعد ثلثة اذ اذانت النساء كالحرة ولم يجعلوها في الوفاة كالحرة مع مخالفة الصحابة
 وكان ابن قدامة ليس لقول من قال تعد ثلاث حيض وجه وانما ذلك للمطلقة **قلت**
 هذا اعدام عظيم من ابن قدامة عارضت قول عمرو عا وابن استفود وترك الاذب عنهم
 كذلك وقوله لا يقل ولا يحض ذلك بالمطلقة فان في النكاح الفاسد والوطي سببه
 تعدت ثلاث حيض بعد التفريق ولا طلاق ثم وليس لقوله استبرأ الحيض وجه
 لولا قول ابن عمر وعائشه رضي الله عنهم لان الجزاء لا يستبرأ فكيف الحيض وقال
 الاوزاعي عدتها موت مولاها اربعة اشهر وعشر وفي اعانة ثلاث حيض
 ذكره عنه ابن المنذر في الاسراف وفي المرحباني حج ام الولد في عدة العتيق وعند
 الطاهرية لا استبرأ عا ام الولد لاني العتيق ولا في الموت ومروء من سات
 اذا لم تكن حايلا وان كانت حاملا فيا الوضع والذات من لا يحض بعد ثلثة اشهر

وعند المتأفقي شهر وقيل ثلثة ذكر ذلك في المنهاج وعن ابن جابر شهران والاعتبار بالظهر
 الواحد باطل ولا دلالة على ابراء الدم فلا يقول غلثة في الاستبراء وقد خفوا اجرا الظهر الذي
 وقع فيه الطلاق فداوم جعلوا الظهر الذي مات فيه شدة فداوموا في النواحي والمغني
 وفي احد قول المتأفقي اذا مات السيد في حيضه يعني الظهر الذي بعد ذلك الحيض لانه
 كابل ولم يستبرأ المال في الظهر الذي طلقها فيه ولو مات فيه لا يستبرأ وفي الذخيرة اذا
 اعنت المولى ام ولده او مات عنها فلا عدة عليها وفيه اجماع وهذا اذا كانت تحت زوج او
 في عدة زوج لا فرائس للمولى ووجوب العدة بزواله فلو طلقها الزوج بعد اعانها فعدتها
 عدة الحرار وما تنقضا عدتها من الزوج يعود عدة المولى ثلاث حيض في العتيق والموت
 فان مات المولى والزوج فلا يدرى انها ماتت او لا ومن موتها شهران وحسب لما انقطع
 فعدتها اربعة اشهر وعشر لسكل من ثلث حيض في العتيق والموت وفي الاول بعد
 ثلثة اشهر وعشر لا تعد فيها الحيض وان لم يعلم ما بين موتها فلا يدرى انها ماتت او لا
 فعدتها اربعة اشهر وعشر ايام لا حصص فيها عند اي حيضه وعند لها تسكك في ثلاث
 حيض وفي المبسوط اذا لم يعلم انها ماتت او لا ومن موتها اقل من شهرين وخمسة ايام فعدتها
 اربعة اشهر وعشر من اخرها موتا احياطا ولا تقبيل الحيض فيها لانها ميتة تقدم
 العدة بالحيض فان المولى ان مات او لا فعدت مات وهي تلزم الفبر فلا عدة عليها سنة
 وان مات المولى اخر فعدت مات وهي بعدة من الزوج فلم تكن فرائس للمولى ولكن من
 وجه عليها شهران وخمسة ايام وهو ما اذا مات الزوج او لا ومن وجه عليها اربعة اشهر
 وعشر ايام وهو ما اذا مات المولى او لا فاضها بالاحياط وان علم ان من
 موتها شهرين وخمسة ايام واكثر فعدتها اربعة اشهر وعشر لئلا تسكك في ثلاث حيض
 فيها لان ان مات الزوج او لا فعدت عدتها بثلث فان مات المولى او لا فعدت
 بموتها عليها العدة موت زوجها اربعة اشهر وعشر اعطاء من العدين احياطا
 اما اذا لم يعلم لم كان منها ولا انها ماتت او لا فعدت اي حيضه بعد ثلثة اشهر وعشر
 كحضر من وعدتها تسكك في ثلاث حيض لا حيضه ان سبب وجوب العدة بالحيض
 لم يوجد وهو زوال الفرائس والاحياط اما لم يوجد بعد ظهور سببه بانه مات المولى
 او لا فعدت ثلثة اشهر وان مات اخر فعدت مات وهي بعدة من الزوج وفيه فرق الكراسي

يحمل ان يتعلق بقولها كالمشيئة او يتعلق بما يكون في القلب من ذلك
وكون اللسان دليلا عليه فعلى هذا لو اقر بوجوده يقع وان لم
يتلفظ به فان قالت انا اوجب ذلك ثم قالت كنت كاذبه لم يطلق
وفيه ايضا قال انت طالق واحد الا ان تشاي ثلثا او شيئا بواحد
ثلثا فلم تشاي او شئت اقل من ثلث طلقت واحد وان قالت
قد شئت ثلثا او قال ابو ما شئت ثلثا قال ابو بكر لم يطلق ثلثا
قال وقال اصحاب ابي حنيفة والشافعي لا تطلق اذا سأت ثلثا لان
الاستثنا من الاثبات نفى فقد برهنت طالق واحد الا ان تشاي
ثلثا فلا تطلقى وقال القاضى فيها وجهان احدهما لا تطلق كما
ذكر والثاني تطلق ثلثا لان السابق الى الفهم ايقاع الثلاث اذا
شئت الثلث فتعولك خذ درهم الا ان يريد اكثر منه وان قال
ان تطلق ثلثا الا ان تشاي واحد فقالت قد شئت واحد طلقت
واحد عند ابي بكر وعلى قولهم لا تطلق شيئا وفي الروضة مثله
وان قالت او قال ابو ما شئت ثلثا لم يقع شيء على الاصح وفي الجامع
قال انت طالق ان شئت انا متى شاي بغير ولا يقتصر على المجلس لانه
تعالى كدخل الدار وليس يملكك لان يملك المالك محال ومثله
في الروضة للنووي وفي الاشراف اختلفوا في الرجل يملك امر
امراه رجلين بشرط اجتماعهما على الطلاق قاله الحسن والاوزاعي
والثوري ومالك والشافعي والبخاري وابوعبيد قال ابن المنذر
هذا صحيح كقول اصحابنا الثلث وقال زفر بن جابر هذا
طلاق احدهم ثلثا والاخر واحد تقع واحده عندنا وفي جوامع الفقه

لا تقاها عليها وبه قال ابن حنبل وابن راهويه واختاره عبد الملك
واصبح من المالكية وقال مالك لا يقع شيء وان طلق احدهم ورد لآخر
لم يقع شيء وقال الزميري طالق وعمر ابن القسم ملك امرها ثلثه
فطلق احدهم احدهم واحد والاخر ثنتين والمالك ثلثا يقع واحد
لا تقاها عليها ذكره في شرح المدونة ولو جعل امرها بيد مالي
احل فالامر بيدها لذلك وقال الحسن وقتاده الامر بيدها ما
لم نصبرها **فصل** بوله وان قال لها انت طالق اذا شئت او
اذا ما شئت او متى شئت او متى ما شئت فردت الامر الى المشيئة
لم يكره ودأ ولا يقتصر على المجلس واذا كان عند الشافعية ذكره في
الروضة وفي كتاب محمد قال ان واذا سؤا ولا يقتصر على المجلس وضعفه
اصبغ في ان شئت وان عند ابن حنبل كفيه الحروف ولا يقتصر على المجلس
وقد ذكرنا ذلك كله قبل هذا اما كله متى ومتى ما فلا خلاف فيها
لامها للعموم الوقت فكانه قال في اي وقت شئت ولا يعتبر ردّها
لانه ملكها الطلاق في الوقت الذي نشأ الطلاق فيه لم يكره ماله
ملكه فلا يرتد ولا ينفق نفسه الا واحد لانها مع الاثر ما كان دون
الافعال فملكك المطلق في اي زمان شئت ولا يملكك تطلقا بعد
تطلق لان الذي لبعض التكرار لا غير وفي ادما ومتى ما خلاف
شاذ ذكره ابن الحاجب في الامالي واما كله اذا واذا فيها فمعه
ومتى سؤا وعند ابي حنيفة وان كان جهة الشرط راجحة فقد استعمل
لوقت استعمل لا ظاهرا على ما تقدم وقد صار الامر به فلا يخرج
بالشك وهي طرف فلا يستقبل من الزمان فكان الطلاق مضافا الى

العديان المتضمنان بالبرود والاسهارة داخلان اما من واحد ان يطأها المطلق
في عديتها فكلها ملته فزمن وقت الوقت وكذا في الاسهارة واما من حصين وذلك
بان يزوجهما في غير المطلق ففرق بينهما فان ملك حصن يجرها من الزوجين جميعا
يوم فادها الثاني وهذا هو المبرر انما وان اختلفنا اذا كانت احدهما بالكل سفر
العديان بالوضع وروي اندراجها كهما فان كان من الثاني واما اسباب الانها وسكوت
وطيئ بسببه لم يطلها زوجها او طلقها او فوطت في غدة بسببه او تزوجها زوجها
فوطت في الغدة بسببه فهنا عديان عده الوطى وعده الزوج وتنقيضان زمان
واحد عندنا سواء كانت من ذوات الاقراء او من ذوات الاسهارة والعمر الاخره وان
كانت احدهما محل ايضا جميعا بوضع وعند السافعي وابن حنبل ارضا بالامرا
او بالاسهارة فديت السابغة لم تسرع في الاخرى وان كانت احدهما محل فديت
ثم نفرد بالاقراء بديننا قول يعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وهو المنصور عند
المالكية سلك المسافعة في ذلك طريقا ربقا الطريقة الاولى ان العديتين حتما
يتصوران لا دينين ما في الحرية فلا يتداخلان كالدينين والحدس بهذا لفظ
العرفان ووافقه اهل سنا بورد واعتبر بها بالدينين في منافع الاجارة اذا منافع
الاجارة مستحقة للمستأجر في مدة الاجارة فلذا سبقتها في مدة العدة وتعلق بها
اهل اصحابنا وعبارتهم من استوجب في عتق حثا من اجله من استجاب سبب
مصلحة لم يمدك فقال كده واحدة كالمستأجر في الاجارة والطريقة الثانية الاعمار
بالصوم وهي محقق ولهم فيها عبارات هذا لما بها والطريقة الثالثة الا وسقط
مروونا والاهما في الواجب المعدر لا يفي بعضه عن كله وايضا ان هذه
امراة وحدها فكل من سلكه وسقط عنها البصير وتكنى بالبصير والطريقة
الرابعة قول اهلنا وراي النهي العدة الواحدة عليها فقلوا الله سبحانه
والمطلقات يترجى بالنسب بلمه فزمن فقال اعدت وبرعت وقد روي هذا
الفعل بده فلم يتصور وجود فقلن يتصورون في محله كصوم في يوم والاصصال
عنهم فدلهم العدة حق متصور لا وفي كالدنين والحدس لا يبع فانها تنقض بدون
الكن وعلم الزوجين وذلك اذا طلقها الزوج او مات عنها ولم يعلم بدلها الا بعد

بني المذه حكم بانقضائها وهذا يصف جانب العادة فيها والحق المتصور لا
ينظر بدون علم صاحب الحق واستاطم وانا شبيههم بالدينين فلا يبع لان الدينون
في المال دينانير وذكراهم وعروض وتساوي لا يبع فيها التداخل ولرقات خاصتها
للزوج او الزوجية كاستاطمها وانا الحدمان فالتداخل فيها ممنوع فان من
زنا مبرات او سوب مبرات او فوط مبرات فانه كني بحد مع انه لا جامع بينهما وانا
تفلقم بالاجارة فلا يبع لان ايضا المستاجر لا يتصور فيه تداخل لوجهين احدهما
عتق وهو عدم اتيان الاسماع لكل واحد من المستأجرين في وقت واحد الثاني
ان كل واحد من المتعنتين قد قابلهما احره وعوض فلم يتصور تداخلها فاما
العديتان فمكن فيهما التداخل عتقا وتسريعا لان العدة هي الكن عن الانفعال كسرة
والاعتبار بالصوم ضعيف جدا لان العرض من الصوم انقاب النفس ورباضتها
على الصبر عن الشهوات وذلك تستدعي المقدد على العرض والمقصود من العدة
ولهذا الكني بعهدة واحدة عن عديتين في حق الواحد وانا قولهم العدة فعل
ولا يتصور فعلا في مدة واحدة فتستقيم العدة فعلا كسببه التزل فعلا والكن
عن المطالبات فعلا في الدينون والمقصود من العدة تعرف براءة الرحم وهي محصل
بعدة واحدة ونفع العادة تابع كما ذكرنا ونطلقنا ما ترمي به الله عنه انه قال
تسكن العدة الاولى وتسكن الثانية لا بعد استكمال الاولى مع ان السافعي وابن حنبل لا يريان
بانها لا يجتمعان اذا ومن المبح ان ما حد بعض كلامه ونكره بآفته ولنا سبع مدارك
المدرک الاول ان العدة مشروعة لمعرفة براءة الدم ومنع اختلاط الانساب
فان كني بعهدة واحدة عن وطئ سببين حصول المتصور بها وعليه قول العرفان
واهل سنا عوروا حصن والمدرک الثاني ان العدة اجل محض ملق
بده عن مدتي كالا طال في الحقوق والدليل على صحة الوصف في الفسخ
قوله تعالى فاذا بلغن اجلهن وقوله تعالى ولا تعربوا عتده النكاح حتى يبلغ العتاك
اجله وكسمة ان الاجل بده مضروب كل الزوج فاذا انقضت حل للزوج
كالدين الموجب والمدرک الثالث العدة منع وتأخر كني العدة الى بده وهي

في الحنفية كتمان من خرج من الخرج والزور في الدية والدين للازواج واعدته
هذه الاسان من جنسها وكجزان سفي بعدم الشيء بده وسفي من حن الكمل كنعيل الوطى
وعنه حرم بالصوم وبالاعكان وعنه نعم والمدر **الرابع** التماس ولو كان له
طلق الكامل فوطها غيره بسببه لم وضعت الحمل انتضت به العدة بان فلذا عجزها حجاج
النزاع او وطيت الامة بسببه لم باعها المالك لا يجب عا المسمى الاستبراء واحد
واصل العدة انما هو استبراء ذلر المسلمين في روضة الخول والمدر **الخامس**
ان يوطى الثاني جب العدة والسزوع فيها لا ساخر عن تقرر سبب الوصوب اذ لو
ناخر انما تاجر بسبب العدة الاولى واصل النكاح لا يمنع شروعهما العدة الثانية
اذا تقرر سبب وجوبها كالمكروه اذا وطيت بسببه فانزله اول ان لا يمنع والمدر **السادس**
السادس كنه خسته وهي عدم التداخل فاما التداخل فيها اذا وطيا بسببه لا يجتمعان
وقد ثبت التداخل منه فيسفي عدم التداخل هنا والا لا جمعنا بانه ان الوطى بالسببه
في العدة ان اوجب العدة جب العدة الثانية اخما عهما فاذا لم تحت هنا سفي اجتماعها
والمدر **السابع** نفوض حوازل النكاح والغرمات والمعتده عن وفاة اذا وطيت
بسببه محسب ما راء من الحيض من السهول والكفص حمفا الكفص للوطى بالسببه
وزنا فقا السهول كسقا للتداخل بقدر الامكان وفي المسنوط لو طاعت من الاول
حيضه ووطيها الثاني فعلمنا انك حيض حصان تمام العدة الاولى ولا يبدأ العدة
من الثاني والحيض المألنه لا قال عده الثاني حتى لو تزوجها الثاني هذه الحصة
جاء فلا يجوز لفيزه هي لفي هذه الحصة ولو راجعها الاول في الحصة دون
الثالثة جائز لانه اسيدامة وعده العدة لا تنفع من اسيدامة فاما لو وطيت روجه
بالسببه حتى لا يطافا حتى يتقضي عدتها من الثاني ولو كان طلاق الاول باثا فليس
ان تزوجها بعد ووطى الثاني لا يثا معتدتها ولذا ليس للثاني ان يزوجها حتى
يتقضي عده الاول ولو تزوجت عده الوفاة فدخل بها الثاني لم فرق بينهما
فعلمنا بقية عدتها من الاول تمام اربعة اشهر وعشر وعلمنا ثلاث حيض للاحد
وكتسب ما جات بعد التفرق من عده الوفاة ايضا ولو قال لامرأته احدا طالق
ثالثا وثلاث قبل البيان تعتد كل واحدة عده الوفاة والطلاق لاحمال ذلك كل

١٩٥
واحدة عده والطلاق لاحمال ذلك كل واحد في احكام طلاقان ما لو قال
لامرأته ان لم يدخل هذه الدار اليوم فاني طالق ثلاث مرات تعتد بحي اليوم فلا يدرك
ادخلت الدار ام لا فعملها عده الوفاة لا عذر **قول** **واحد** العدة في الطلاق
في الوفاة عتب الوفاة فان لم يعلم بالطلاق والوفاة حتى تمت نذره العدة فقد
انقضت عدتها اعياها الوقت وجود سبب وجوبها وعما هذا جمهور اهل العلم
قال ابن خزم قدح عن ابن عمر وابن عباس انها تعتد من يوم مات او طلق قال
وزوبناه عن ابن مسعود ومع ذلك عن سعيد بن المسيب والحج والسعي وعظا
وطاوس ومجاهد وابن جبروان السعفا جابر بن زيد والزهري والي فلا يبرح من
وعكسه ومسروق وعبد الرحمن بن زيد وهو قول ابن جنيته وتلك الساتع وان
ضبل والصحاح وعن عمار بن طاب رضي الله عنه انها تعتد من يوم ماتها الحية ولو
قول الحسن والثوري في الطلاق والموت وبه قال طلاس وعمر وقال يفتد من يوم
ناسها الحية قال بعضهم ان قامت من البسبه بعد من يوم الموت والطلاق وان لم
تقم من البسبه من يوم الحية فانه كحول وعنه وقال داود الاصبها في طلاق العا لا سبع
اخلاحي ناسها الحية وتعتد المؤا عنها زوجها من حين توتة وعدم وقوع طلاق
الغاب لسه لهر زمان ولا بسببه ولا قاس سبه مع ان الافسبه كلها ناطلم عده
وتعق المساع لانه الطلاق ان يكون ابدا فها من وقت الافرار فتا لهنه المواضع
فالوا وان حسن وقد قدسنا ذلك فلا يعبده والعدة في النكاح الفاسد عتب التفرق
اذا كان قد وطها فيه او عزم الواطى عا ترك وطها وقال زفر من اخر الوطيات
وقد تفتد المسئلة في النكاح ومنه الخلاف يظهر فاما اذا وطها وطاعت حصه
لم عزم عا ترك وطها ولا يطافا فعنده كسبب بل لا حصه من العدة وعندنا لا
وعده الوفاة لا يجب في النكاح الفاسد وتعتد ثلاث حيض يعني لو كان وطها فيه
ذكرة في الذخيرة وعند الطاهريه لا عده في النكاح الفاسد كما لا طلاق فيه ونحن
اوجبا العدة حتى الولد لانه ثابت النسب للوطى بسببه العقد وهو قول العامة ولا
مغنيان حرم ومذهبهم ولو طلقها في بعض النهار او بعض الليل مثل نصف النهار
نصف الليل اعتدت من ذلك الوقت الى مسلمه اذا كانت من ذوات الاسهر وهو قول

الجمهور وعن مالك وروى عنه ابنه راجد بن الحارث قال لا تحسب بالشاغل وانما
 تحسب بأول النهار وأول الليل كما روي في ذلك من السنة فلما لا كور الراحه على العده
 بالدرال الصنف وفي المحيط ان وقع الطلاق في غرة الشهر اعتبر بها العده بالاهله وهو
 اجماع وان وقع في اناء الشهر فعند اي حنفه يعتبر يستعين بوثائق الطلاق وماه وتلك
 بوثائق الوفاة وهو رواية عن يوسف وعند محمد كمال الاول بالذابح ونائبهما بالاهل
 وهو رواية عن يوسف ايضا ونه قال مالك والشافعي وابن حنبل ذكره في المعنى قال
 ابن قدامه وقال ابو حنيفة حسب بقية الاول من الشهر الرابع بقدر ما فات من الاول
 ثانيا كان او ناصيا قال وخرج اصبهان وخان جميع الشهر محسوب بالعدد وهو
 قول ابن بنت الشافعي لا يه اذا احسب الاول بالعدد كان اناء الثاني من بعض الشهر
 فحان يحسب كذلك ولذا المالك **قلت** وهو قول اي حنفه فاذا ذكرته وما
 نقله عنه غلط من ثاقبه وعما هذا الواكى من امراته في اناء الشهر او خلف لا كمال
 فلاننا اربعة اشهر او اجزاؤه سنة ولذا السني فانه يعتبر بالايام عند اي حنفه
 وعند محمد كما وضعنا ولذا الوترع في صوم الحارة في نصف الشهر فعنده يضم
 سنين بوثا وعند محمد تم الشهر الاول بالايام والثاني بالهلال وذكر الصذر الشهيد
 في التناوي الصغر ان السهور في العده يعتبر بالاهله بالاجماع وفي المحيط سئل
 من قل طلستين سلاين بوثا فاذا طلعت السالفة من عدها بكون بوثا قل هذا
 قول اي حنفه وعند محمد يعتبر الفاصل بين الطلاقين بالايام وانقضا العده بالاهله
 بعد الشهر الاول وقبل هذا قول مالك وهو الصحيح وفي الذخيرة والكرمشاخي لا
 يطلعون لفظ الزوج في العده على الصفة لانها غير مخاطبة لكن ينبغي ان يقال
 تعتد بكذا وفي المحلى اوجب ملك على الصفة عده الوفاة ولم يوجب عليها عده
 الطلاق بعد الدخول ولا تعلم احدا قاله قبله وهو ساقط يمين **قلت**
 له وجه فان الدخول ليس بشرط في وجوب عده الوفاة وهو شرط في عده الطلاق
 بالاجماع وهو الدخول فلا يدخل العدم المحللة اذا كانت صفة حذا فاذا قال المعتد
 انقضت عدي كان القول قولها مع يمينها اذا كانت المدة ختم ذلك ودد ذكرناه فيما قدم
 ومذهب العلماء من دار المدة التي يصدق بعد يمينها لانه امينة وللقول لابن

مع التمين كالموقع اذا ادعى الهلال في الودعة او ردفا الا اذا انكر الادعاء ثم
 ادعى الرد او الهلال عنده فانه يضمن الودعة ولا يقبل قوله وفي الدرجة المطلقة
 ثلثا يصدق في اناء العدين في اربعة اشهر عند اي حنفه يخرج بعض ايمه بمرقند
 وقال بجم الدين عمر النسبي لا يصدق وهو الصحيح لانها نداء العدين ولا بد من زمان
 وايد لا يصلح كالحالي وطيه اياها وطلام لها **مسألة** تحت العده على كل
 من ظاهرا وجها خلوه صحيح ولم يطاها روي ذلك عن الحلبي الراشد بن زيد بن
 ثابت وابن عمر وجه قال عروة وعيا بن الحنف بن من بن الفايدين وعطاء والاذا ادعى
 والزهرى والتوري ومالك وابن حنبل والحنفي والشافعي في القدم كما في الحديلا
 تحت العده وهو يخرج بالهجة رضوان الله عليهم وروي الانام احمد والاسرم
 باسنادهما عن رزاه بن اوفى قال قال كلفا الراشدون ان من ادعى ستر او
 اغلقتا فند وجب المهر وجب العده وضعت احمد بن اروي في خلاف ذلك
 وقد عدت المسئلة باب المهر وفي الحنفية الحلو الفاسد في النكاح الصحيح ان يملك
 الوطى فيها مع المانع كالحبس والاحرام والصيام وكذا ذلك تحت العده في دون كان
 المهر وان كان في المانع حسا كالمريض والمرضة التي تغدو وطها والصفير والصغير
 الى لا تصور منها اجماع فلا عده في ذلك وفي المعنى الظاهر كلام الحنفية انها تحت
 مع المانع حسا كان حاجب والعنه والدين او شرعا فالضوم والاحرام والحبس
 وان كانت صفة لا يمكن وطها او كان اعم ولم يعلم بها فلا عده عليها ولا يملك مهرها
 وفي المسبوط حلوة العنق والمجبوب بوجت العده وقال المهر عند اي حنفه وعدها
 تحت العده استحسانا واسارة في باب الطلاق لا انه لا يجب بها العده عدها واحلف
 الحجاب لاحلاف الوضع ودم الوجوب في مجرب تحت ما ذكره في المحيط **قوله**
 واذا طلق اندخل امراته طلاقا باثنا او وقعت الفرقة بينهما بعد طلاق ثم تزوجها في
 العده وطلوها قبل الدخول فعلمته مهر كابل وعلمتها نستقبل وهذا عند اي حنفه
 وروى يوسف قال ابو بكر بن سبته في مصنفه وهو قول ابراهيم والشافعي واستفت
 وهو رواية عن ابن حنبل وقال محمد والشافعي ورواية عن ابن حنبل لها نصف المهر
 وتام العده الاول وكان زفر لا عده عليها لسقوط الاول بالنكاح ولا يجب العده

بعد الطلاق الثاني لانه طلاق قبل الدخول والخلوة ومحمد يقول النكاح مع
بين الاعتداد فاذا زال النكاح بالطلاق عادت بغير العدة بعد الطلاق الثاني لانه
طلاق قبل الدخول والخلوة كما لو استركى ام ولد الى استولدها بالنكاح بعد ما طلقها
وهي في العدة لم اعلمها كعدته الطلاق دون عده الاعاق وقول زفر صنفين
لان استقامتها بالكلية سفي لا اختلاط المياه واستنباه الانساب لانه اذا طلقها بابنا
بعد الدخول لم تزوجها فطلقها فزوجها من قبل ان يخضع فلا يعلم فراع الرجم وحوار
الزوج بها للزوج الاول في عدتها قول الجمهور وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء
وطاوس والزهري والحسن وسأده والائمة الاربعاء وسند بعض المتأخرين فقال الاجل
له الزوج بها في عدتها ولا حظها لانهما بعدة والعده عناده فلا يجوز اطلاقها
قلت السري وجوب العدة صيانه ماله ولا يقان ماؤه عن ماله واعلم ان هذا عشر
سائل تنبيه على ان الدخول في العقد الاول هل يكون دخولا في العقد الثاني
كما ان لا معتد بها يكون دخولا في الثاني وعند محمد لا يكون **المسئلة** الاولى
اذا دخل بها في العدة وطلقها فيها طلاقا ثابتا لم تزوجها في الموضع عدتها وطلقها فيه
طلاقا ثابتا قبل الدخول هل يكون قارئا وتربا ام لا فعند بعض المتأخرين في العدة ولما المهر
قابلا وعليها عده مستقبله وكذا لو كان الطلاق الاول في الموضع والطلاق بالصلح
يلكون رجعتا وست له الرجعة عندها وعند محمد بابين ولا رجعة له **المسئلة** الثانية
لو تزوجت غير **قلت** ودخل بها ففرق العاض عندها اثنتان لم تزوجها ثانيا بغير
اذن الولي وفرق العاض بينهما قبل الدخول كان لها المهر قابلا وعليها عدة مستقبل
عندها اثنتان وعند محمد لها نصف المهر في العقد الثاني تمام العدة الاولى
وعند زفر لها نصف المهر الثاني ولا عده عليها كما تقدم **المسئلة** الثالثة
زوج امرأه نكاحا صحيحا ودخل بها ثانيا لم تزوجها في العدة على الخلاف وهي
الذكورة او لا **المسئلة** الرابعة تزوج صغيرة ودخل بها فاختارت نفسها
كسائر الملوغ لم تزوجها في عدتها لم تطلقها قبل الدخول بها فهي طامة كما تقدم **المسئلة**
الخامسة تزوج صغيرة ودخل بها لم تطلقها لتمام تزوجها في العدة لم بلغت واخارت
نفسها قبل ان يدخل بها فعلى هذا الاطلاق **المسئلة** السادسة تزوج امرأة

197
ودخل بها ثم ارتدت والعباد ما تقدم اسكت من زوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول
والمسئلة السابعة تزوج امرأه ودخل بها لم تطلقها ثانيا ثم ارتدت قبل ان يدخل بها
فعلى الخلاف الذي ذكرناه **المسئلة** الثامنة تزوج امرأه ودخل بها لم تطلقها ثانيا ثم
تزوجها في عدتها لم عفت فاختارت نفسها قبل الدخول والمسئلة التاسعة تزوج
امرأة تزوجا فاستدا ودخل ففرق العاض بينهما لم تزوجها نكاحا صحيحا لم تطلقها قبل ان
يدخل بها ثانيا على الاطلاق المذكور قال في الذخيرة والزهري المسائل في باب البهائم
من نكاح قال سمن لانه السرخسي في اي حنفية واي يوسف انها تنبؤ عنه في يده
بالموطى فسق البض باني اثره وهو العدة فاذا جدد النكاح وهي تنبؤ عنه في يده
باب ذل البض عن البض المسخي في هذا النكاح كالعاصب لو استركى المعضوب
الذي يده بغير قاضا مجرد العقد وكذا لو كان المعضوب غائبا عنه فانه بغير قابضا
تنفس العقد فكان طلاقا بعد الدخول حكاه **قلت** هذا ما من ينسب وهو ضعيف
عند من يقول به **قوله** واذا طلق الذي الذمته فلا عده عليها ولذا اذا خرجت
الحرة النسيئة فاروجت كان الا ان يكون حاملا وهذا قول اي حنفية وفي الذخيرة
ان كانت الذمته حاملا منع من التزوج اذا كان لذلك دينهم على قول اي حنفية
وهكذا وقع في بعض النسخ ومنه بغير من التزوج اذا كان لذلك عاقوبه ولم
تذكر المداوة وجهه ان منع لم يكن لوجوب العدة عليها لانه لا تخاطب بالعبادة ولا
بما فيه معنى العبادة بل لانها بطنها وكذا يات النسب الا يرى ان المولى لا يزوج ام ولده
وهي حامل وان لم يجع عليها عده فان كانت الرذاية بالزنا فله زوجة تركي وجوب
العدة على الذمته حتى زوجها الذي اذا كان من ذلك وعنه لا يزوج الا بعد الاستبراء
وعنه انها تزوج للزنا لا نكاحا الا بعد الاستبراء والمهاجرة اذا كانت حاملا ففرق
حنيفة وروايان يوي ابو يوسف عنه انه يجوز نكاحها ولا طاهها حتى تضع وهو احتار
الراجي كالحابل من الزنا اذ لا حريم لما للحريم وردى محمد عن حنيفة انه لا يزوجها وفي
السنن عن يوسف ما يزل على انه لا عده عليها فانه قال لو برئت زوجها في دار الحرب
وتزوجت وهي حامل طاروان جاز زوجها مستملا وتركها في دار الحرب فلا عده عليها
في قولهم حتما فلم يزوجها على الحرة من المسلم خلاف الذمته من المسلم عدها خلاف احكام

ان عند زفرها سواء لان التقدم والتأخير واحد فهذا كالاول
وعند ابى يوسف المحترق بها المشبه المطلقة فيما اذا شأت
في المجلس او بعد طلقت فان المشبه المطلقة اعم فلا يظهر
بعدها المصدة والموصفة ولو قال طلقتها ثلثا فقال فطلعت
كان ثلثا باد الايان في الطلاق
قوله واذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع بغير النكاح
مثل ان يقول لامرأة ان تزوجتك فانت طالق او كل امرأة
انزوجها فهي طالق وبه قال عمر بن الخطاب وابن مسعود
وابن عمر وابو بكر بن عمرو بن حزم وابو بكر بن عبد الرحمن
وشريح والزهري وسعيد بن المسيب والحنفي والشعبي
ومكحول وسالم بن عبد الله وعطاء وحامد بن ابى سليمان في
اخرين وهو قول مالك وربيعة والاوزاعي والقاسم وعمر بن
عبد العزيز وابن ابى ليلى لكن قالوا هذا اذا لم يعلم بل عين امره
او قال كل امرأه انزوجها مني بميم او بنى اسديا من قبيله
او ببلده وقال الشافعي وابن حنبل لا يصح وروى ذلك عن
علي وابن عباس وعائشه وهو قول الظاهرية وفيه قول
رابع وهو انه ان كتم لم يورثا لفرار وان لم يكن تخ لم يورث
قاله ابو عبيد وفيه قول خامس وهو انه يصح تعليق العرق
بالمالك دون الطلاق وهو روى ايه عن ابن حنبل لمالك
ومنعه ان في التعميم سد باب النكاح فلا يصح خلافا لواله
قال كل امرأة انزوجها فهي على كظهر امي حيث يصير نظاما مع

مع العموم لان الحرمة ترفع بكفارة واحدة فلا سد فيه وبكلا
كل يكر انزوجها او كل يثب انزوجها لعدم العموم وللشافعي
ما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا نذر لابن ادم فيما يملك ولا طلاق فيما لا يملك ولا
عتاق فيما لا يملك ولا بيع فيما لا يملك رواه ابن حنبل والترمذي
وحسنه وعن المشورين تحريمه عن النبي عليه السلام انه
قال لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل الملك رواه ابن ماجه
وابن حنبل وعن معاذ بن جبل عن النبي عليه السلام انه قال
لا يجوز طلاق ولا عتاق ولا بيع ولا وفاء نذر فيما لا يملك رواه
الدارقطني وساق مثله وقد ضعف هذه الاجادith احمد بن حنبل
وقال ابو الفرج روى من طرق يحتمل به مع موافقه مذهبه
وقال القاضي ابو بكر بن العربي الاستبسل اخبارهم ليس لها
اصل في الصحة فلا تستغل بها وله من المعقول في النكاح
غير ممكن من التواليد مع التافيه لوقوع الطلاق الملك نفسه
فلا يشترع وعمه يثبنا عوروا صبهان وما ورا النهر الطلاق
تصرف في الملك مفقود الى محل ان شاخ مجتم وان شاعلقه فاذا
عدم المحل لم يتوقف الحكم عليه كما اذا عدت الامليه بان قال
في جنونه اذا عقلت فاسرني طالق او قال اذا كنت وذكر واذا كنت
على وجه آخر وقال انه عدتم ان من لا يملك الطلاق المجهول
ملك المضاف والمعلق كالصبي وفي البسيط التعليق بملك
الناشئ في حاله لا ولاء له على المحل فلا يصح هذا مجموع عدلهم

قال لا تحذر المرأة فوقك الا اروج فانها كد علة اربعة اشهر وعشرا ولا يلبس ثوبا
يصبوغا ولا يوب عصب ولا يحل ولا يستر طبا الا ادى طهرها اذا طهرت من حيضها
جنبه من قسط او اظفار قال داود وهو الدورى مكان عصب الا يفسد ولا زاد
يعقوب ولا يحض اخره الحار وسيل وابدوداد والنسلي وابن ماجه قال ارجح
العصب ثياب نوثاه يغلى في اللبن وفي الحمام هو ضرب من برود اللبن ينج بعض
م يصنع بعد ذلك وما المستوط الا ان العصب وقال المذركي في برود عصب
عزها ان جمع ويسند يصنع بعد ذلك وينج وفي القتي العج ان العصب يصبغ
به الساب قال صاحب الدرر الانف العصب والورس يتان نشان بالتمس فرفض
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحار في لبسه لانه في معنى ما صنع لغز الزنه والحسين
وما صنع للزنه فلا يغنى الحور واما عطية اسمها نسيه بنت الحرت صحابه وكانت تغزو
كثرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والقسط بضم القاف نحو ذبحه والاطفار
جنس من الطيب لا واحد له من لفظه وقيل واحده ظر وقيل عطر اسود والقطعة منه
تبيته بالظفر وتروك من قسط او اظفار ورفض للمرأة في طهرها والمستحاضة المائغة
اباح لها الامة الاربعة والحاجم لبس السواد والحل الملع في الحداد وفي وجهه
يلزمها لبس السواد في الحداد وفي كفة الطاهرة كنب وصال ثوب صبوغ في
الرأس والجند بالسواد والخضه والحمر وغيرها الا العصب اخذوا العموم حدث
ام عطية ذكره ابن حزم في الحل لكن في حديث ام سلمة لا يلبس العصف من الثياب ولا
المسفة ولا الحلي ولا يحض ولا يحل زواه احمد وابوداود والمسفن العصب يصنع
به الاحمر والمفره سلقون الفين العج وندحر في الطين الاحمر وقد تقدم في ثياب
والمسفة العاصية ذكرها ابن ابي شيبة النوار ولا يحض المهنه عمل الطيب ولا
محرمة ولا سعة وان لم يكن لها سبب الامة ولم يوافق عليه والمستحاضة الحارة عند
قال محمد رحمه الله لا يحل الاحداد لمن ثاب ابوها او ابنها او اخوها وانا هو الروح
خاصة **قلت** لم يرد ذلك الا فيما راد عاتك ليال قال ابن المذركي الحديث
دليل على اباحه الاطارات للمسلمات عيا عزوا من لمة انا قال ابن حزم الحل
هو بياح لمة ايام ولم يحك خلافا وفي المباح ولها الاصداد عيا في زوج لمة ايام

وحرمة الزيادة والمسئلة الباقية عشر قال عيا ان كانت العدة المتوفا عنها زوجا
يوضع فلا بد لها من الاجداد اربعة اشهر وعشرا ولا يوجب عليها بعد ذلك اذا
تأخر وضع حملها اذا البصوض طات بها فقط وقد صح حديث سبيعة الاسلمية انها وضعت
للبيال بعد موته ونشئ وقت الخطاب ولم ينكر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو الاجماع في ذلك من لحطات وفي حائل من زوجها المتوفا عنها والمسئلة
الباقية عشر منها زيادة علو الطاهره وفي ان المتوفا عنها زوجها اذا طات طاملا
لا حداد عليها لان النص ورد بالمشهور ورواه عمرو بن شعيب انه عليه السلام
رفض للمرأة ان تحدد عيا زوجها حتى يتغير عدها ذكره ابن المذركي والمسئلة الدابعة
عشره ذهب مالك الى اباحه الحر الاسود ولبس الحلي حرام اذا لم يكن عن ضرورة
والحر حلي وزينه فهو ممنوع بالنص الذي ذكرناه قبل هذا وهو مذکور في نوادر
ابن زبير المالكية وكجز لبس الحر لدفع الفل والحكم وبفض الامراض الحاجة
دون فقد الزوج بذلك والمسئلة الحامسة عشر عن عمرو بن شعيب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم رفض للمرأة ان تحدد عيا زوجها حتى يتغير عدها وعيا انها تسعة ايام
وعيام سواه ثلثة ايام ذكره ابن المذركي وهو مرد مذبح ملك وهذه المسئلة كلها
على الخلاف بين الفقهاء **قوله** وعيا الامة الاحداد اذا طات متلوخة في الوفاة
والطلاق البائن وكذا المدة وام الولد والثانية والمستسعاة لفوات نعمة
النكاح وهي مخاطبة بحقوق الله تعالى كالصلاة والصوم اذا لم يكن فيه ابطال حق
المول خلاف المنع من الخروج لان فيه ابطال حق العبد بعد كاحجه في غير
فرائض الاعيان وقد تقدم في الحج وقد اوردوا هنا سؤالا فقالوا لو وجب الحداد
لما سفت مما فوت نعمة النكاح لوجب بعد شهر انكوحه لزال النكاح بالسر اجابوا
بان يحملها ملك العقب موت عنه فلم يفت الحلي والعهر من كل وجه ولما لم ينقل
فقد الحلي دون حل النكاح لانه كان سببا لثبوت نسب ولدها بلا دعوه وهذا
الحل لا يثبت الا بعد ما فلا يوجب الادنى عن الاعلى وزجرت خطا السخ بدر الدين
الرسني رحمه الله طائفة عيا الحجاب وحدث صورتها قلت وهذا السؤال
ليس سى لان الحداد يجب بعد ثراها كالعدة لانه لم يظهر لكونها حلالا للمولى المشرك

حي لواعثها طرأ في الحصة الثالثة هكذا الميسر في العدة والحداد استحسانا وفي
الميسر لا ولا حداد ولا العتي والحرة والامة فيه سواء اذا كانت زوجة ولم يدر حلاقا
وهو قول مالك والسائعي وفيه وحجب الثقات كالحرة ولم اتفق على حرم النساء عليها
لغير الكتاب وفي السادسة من مسائل الحلات وليس في عده ام الولد اذ اقامت سدها او
اعنتها حداد ولا في النكاح المأبدع ولا في الوطى بالنسبة بعد المهرين حداد قال ابن
المزور لا اعلم انهم يحلفون فيه لعدم الروحانية ولهذا لا يقع الطلاق في هذه المسائل
وفي الاشراف قال ابن المنذر روى عن ابن المنذر روى عن ابن عمر وعائشة وسعيد
ابن السائب انهم نهوا الحداد عن لبس الحلي كله وقد عدم ذلك وكان عكسا لا حكم النقص
اذا كانت عليها حنيمان وان لم يكن لا يبتدئ لبسه وهي السابعة عشر من
مسائل الحلات ورضع عكسا ان يسقط ما كان والامم وظالمة الناس في ذلك وهي
الثامنة عشر من مسائل الحلات ولا ينبغي ان تحجب العدة ولا باس بالعريضة
الخطية ولا تحقوا عما منع العريضة في الرجعة وكذلك البائن عندنا لاهل مطلقها وانا
العريضة المتوفى عنها زوجها وفي النكاح للنواوي لا يعرض للرجعة وكل في عده
الوفاء وكذلك البائن في الاظهر فاحكمها المتوفى عنها زوجها هنا ولم يحتملها هنا
في الحداد في الاظهر ولا يخاف عليم فمما عرضم به من خطبة النساء ان قال ولان لا
تواعدوهن سرا والنسرا الوطى لا ينفصل سرا وانتمى النكاح الذي هو العقد سيرا
لانه ثبت السرا الذي هو الوطى وعن ابن عباس العريضة ان يقول اني اريد ان
ازوج وفيه عقيد من خير القول المعروف ان يقول اني فيك لراغب واني اريد ان خضع
وفي البديع العريضة خائرا عده الوفاة ولا يجوز في عده الطلاق لا فضاء
لا عداوة المطلق ولا البنابيع يعرفها بالدلائل والقرائن انه راغب فيها بعد اسقاط
عدها وذلك ان يقول اني اريد ان ازوج امرأة وتصفها بصفات هي موجوده فيها
او اني لا رحو ان يجمع **مسألة** تقدمت في الحداد وهي ان الحس والسعي
ولحكم بن عتبة وهو ان لا حداد على المتوفى عنها زوجها واجه اصل هذه
المقالة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال امره جعفر بن طالب اذا كان لمسه ايام
فالبس ما شئت اذا كان بعد لمسه ايام سلك شعبه وهو من رواية عبد الله بن سداد

ولم سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يلزم الاحد من الرجل ان ياخذوا
بهذا لان قل جعفر بعد موت ابي سلمة تسنين فكونوا محققا في النواوي كان الحداد
في بعض العدة ثلث خدت اسماء بنت عميرة ووجه جعفر فتخرجت ام سلمة وغيرها
تحمل في كل العدة ثلث ولم منه فان خدت امره جعفر متاخر كما ذكره ابن حزم وفي
المغني المقتدة لا تحرم وجهها بالحرة ولا يمسها باستباح العرائس ولا يحفل عليه صرا
تصفه ولا يستر وجهها ولا يحنفها لان ذلك كله زينة وفي الروضة للنواوي كبر
الزينة في المرض والمستط والسور وامات البيت وانا الحداد في البدن وكور
لها السلف يقتل الداس والاسقاط ودخول الحمام وقلم الاظفار قال لا حداد
وازاله الا وساخ وقد ورد عنه عليه السلام انه قال ومحبب الطيب الاندية من قسط
او اظفار عند ظهورها والنبذه القليل يضم النون يعني المظهر من ذلك بطرح للحور
في النار وليس المسقط بطيب وانا هو لقطع الدوايح الرفقة والمطاف سال دهره
سدمه وبارضه لدا ندم من كلا وفي رايه ندم من السنيب واصاب ارضنا بندير المطر
اي سقي سنيب ذكره المنذر في روى الحديث الحاروي والنسائي وابوداود وعناه
قوله ولا يجوز للمطلقة الرجعية والمبتوتة الخروج من بيتها ليلا ولا نهارا والموتى
عنها زوجها كخرج نهارا وتغيب الليل ولا يبت الا منزلا وفي المحيط لا بأس ان
يبيت في غير منزلها اقل من نصف الليل لان البيوتة عبارة عن الكون في المكان
التر الليل في العرف ولا يخرج الى محرابها منزلا لانه منزله السكن ولذلك الو
اخرج السارق المساع اليه قطع وفي الميسر المقتدة خرج الى محراب الدار ولا يضر
خارج من الدار كما الزوج وتثبت في اي مكان منها الا ان يكون في الدار منار
لغيره لحسنه لا يخرج الا تلك المنار ولا الى محراب الدار لانه منزله السكن مضرب
بالوصول اليه خارج من منزله وفي المحيط والصبي يخرج الا الى الدعي الا اذا
الزوج كالحائض كخرج الا اذا منعها الزوج صوتا لولده وثبت في غير منزلها
والخنوة والمعتوه كخرج كالحائض ولو طلعها والبيت واحد يجعل بينهما ستره
وكذلك الوفاة اذا كان له اولاد كبار من غيرها فان لم يجعلوها مستقل ولو
انعدم البت في الوفاة سئل لاحت سات ومكان ابن خنبل وكان السائعي

لا اقرب الموضع اليه كقول الزكاة وما الطلاق لما حبث ما هو لانا الاسكان فخرج
ولهذا القول ان اخرجها اقل الرل والورثة وكذا ان خافت على نفسها او مالها
وليس معها رجل لانها مضطرة وان كان المطلق غائبا وطلب صاحب المهر
اعطته ما اذن العاقل ويرجع بها عليه وتزويها ان تقبل ما توصل به لا حق السرع
ولا البسوط ليس للزوج منع النصف من الخروج لانه لا يتوهم فيها العلون والوفا
الا ان لا يجد فحول فان كانها بضمها بمنزلة سكنت فيه العدة وان لم يكن
ورضيت الورثة سكنا فافيه لزمها السكني فنه والاحول للعدو ولو كانت
المسودة خافت من سلطان او غيره اسكتها المصرو ولا الميت والغاب احسان
المزول اليها اذا تغذد المنزل الاول ولا ينبغي للعدو ان يخرج او تسافر مع محرم او
غيره فاذا اسكتها لا يخرج من المكان الذي اسكتها اليه لان الخروج كان لصروته
فزل المسكن اما في منزله الاول وذكر ابن سماع عن محمد بن النوفل عنها زوجها
تبت كانه منزلا اقل من نصف الليل فالواد هذا في ولا المحرم لم يعد ذلك الحد
وحده ولا الحنف جعله قول محمد بن سماع عن محمد بن سماع عن محمد بن سماع
لفر المكان الذي كانت تسكن فيه قبل الطلاق والوفت سواء كان الزوج ساكنا في ام لا
حتى لو زارت أهلها وظلها او مات عنها فانها تفوت الله ووجب الميت على
النوفل عنها زوجها عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وابن عمر
وام سلمة وبه يقول ابن المسيب والعام محمد والاوزاعي والثوري ومالك
والشافعي وابن حنبل والجمهور وابو عبيد قال ابو عمر عبد البر وهو قول
جماعة فيها الاضرار بالعراق والحجاز والشام ومصر وروى عن عمار بن ظالم
وعبد الله بن عباس وجابر وعائشة انها بعدت حيت سات وهو قول الحسن
وعطاء والطاهرية قال ابن حزم في المحل بعدت الموت عنها زوجها والمستورة ومن
اشارت نفسها بالعتق حيت احبب ولا سكتي لمن لا عا المطلق ولا عا دونه
الميت ولين ان يحسن عدهن ويخرجن لاحت سنن والمطلقة الرجعية لا يخرج
في عدها تسكن ابن حزم حديث فاطمة بنت قيس وسياي الطام عليه وعن ابن حزم
قال اخبرني ابو الزبير المكي انه سمع جابر بن عبد الله يقول طلق خالي فادارت

ان تحذرها فخرجها رجل ان يخرج فان النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ادعي
لحذي فذلك فانك عني ان تصدني او تنفلي يعرفنا قال ابن حزم فهذا غايه الصحة
وقد سمعه ابو الزبير منه رواه مسلم وغيره **قلت** ابو الزبير يذلس فاذا حدث
بالسماع فان حجة وعن عائشة أم المؤمنين انها حج ما حها أم كلثوم امرأة طلحة
ابن عبد الله لما قيل لعدتها في المشي فموى عثمان من ان الحنفية تسكن في
فالمزول لا يخلو انا ان يكون ملك الميت او ملك غيره وهو ملك او عارية وقد
تطل العدة بموت ولا حل سكناها الا باذن مالك وهذا برهان قاطع وما عدا
طلم / احصاه ولقائه أهل العلم ما رواه سعد بن اسحق عن عمة زببت كعب
ابن عجرة عن فريضة بنت مالك بن سنان وهي اخت اسعبد الخذري انها جات الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم تساله ان يرجع لاهلها في بني خذره وان زوجها خرج
في طلب اعبد له ابوها حتى اذا كان بطرف القدوم لحيم فسلوه قالت فسالت رسول
الله ان ارجع لاهلي فان روي لم يزل لي سكتا عكة ولا نفه قالت فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم نعم قالت فافترفت حتى اذا لبست الحجة او المجد ناداني
رسول الله صلى الله عليه وسلم او امرني فتوديت له فقال كفت فكت قالت فرددت
عليه النصه الى ذكرت له من سنان روي قال امكي في سكت حتى يبلغ الكتاب اجله
قالت فاعددت فنه اربعة اسهر وعشرا قالت فلما كان عثمان ارسل الى فسالتني
عن ذلك فاجبرته واسعه وقضى به رواه مالك في الموطا والامام احمد وابوداود
والنسائي وابن ماجه والطحاوي وابو بكر المداوي والترمذي وهذا
لفظه وهذا حدث حسن صحيح ولم يذكر ارسال عثمان رضي الله عنه في ابول
المنذر في الاسراف وبنت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمريرة بنت مالك
ابن سليمان امكي في سكت حتى يبلغ الكتاب اجله وعن جاهد انه اسسهد رجال
يوم احد في اساءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن يا رسول الله ليس
بالليل اميت عند احدا فاذا اصحنا نادرنا الى سونا فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم كدت عند احدا كن فاذا اردت اليوم فلو كل واحدة
لا امرها ولقطة هي اذا اردت اليوم لا اوجه ذكره ابن حزم ولم يسأل الامام

لان مجاهد لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوم اخذ وهو بايع كبير وعنه ابن مسعود
 ان نسوة قيلن ازواجهن من هذان فقال **قلت** بالنهار ومن يومهن ذكره
 ابن مسعود واعترض ابن حزم عا حداث فريضة المذكور ما من طريق رتب من عه
 وهي مجهولة لا تعرف ولا روى عنها غير سعد بن الحمير وهو عرس مشهور بالعدالة
 ولم يوجد عند اخذ نواه فستن ان يقول سعد ومالك وعنه يقول سعد والزهري
 يقول عن ابن لطف قتل الاصحاح به **قلت** لا يثبت الي طعن ابن حزم بعد ان حمل
 الردي بغيره فانه لا يصح ولا حسنة اذا كان الحديث عن مجهول وقول ابن المنذر
 ومن دليل صحة فانه لا يقول ثبت الا في الحديث الصحيح الذي لا راع في صحته
 ولان من علم بغيره عنده رناؤه علم لست عنده كافي مجهولة فانه لم يعلم حالها
 وحمل من حمل لا يفرض علم حديث الفريضة من مالك بن سنان قال الحاكم حديث صحيح
 الاسناد وعنه محمد بن يحيى الذهلي انه حديث صحيح وابن حزم رجل سفيه لا ترد فيه كلف جمل
 قول عمرو عثمان وابن مسعود وابن عمر وعنه من اعلام الصحابة وساداتهم طلالا لاهاب
 وقال تلك المنة عنها زوجها اذا سافرت بردين يوتن وان تباعدت لا يرد ريس
 عليها من الميت حيث سكن بل ما عليها زوجها وقال السلفي لكل طلمة ذلك ذلك
 فله عنه الصافي في شرح المحاركي وفي المعنى لو اناها خيرة فانه في غير منزله رجع
 اليه فاعيدت فيه وقال سعيد بن المسيب والجمهور لا يرجع من مكانها الذي اناها هي
 زوجها وهو يترك فانه لا يلزمها الا عند ذنب السوف والطريق والبرية او على
 ظهر حمل او جماد اذا اناها الخيرة وهي على تلك الحال وفي جامع الصغير لفاضي خان لا يخرج
 الطلمة لبلا ولا نهارا والموت عنها زوجها خرج نهارا ولا يخرج ليلا قال الله تعالى
 لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن والمحلقة قبل كح نهارا كما الموت عنها زوجها
 لمحصل برها وقبل لا يخرج لرضاها لسقوط نفقها اذا كانت اخلفت عليها وهو الصحيح
 كما لو اخلفت على ان لا سكني لها سقط مونة السكنى عن المطلق وعليها ان تساجر
 منزله الذي كانا تسكان فيه قبل الطلاق ولا يباح لها الخروج من بيت العدة فان
 كان فاسقا خرج من منزله وتسلن منزله غيره لا يخرج منه والاولى ان يخرج هو ويتركها
 فيه فان اخلف منها ما منه بقدر على الحمل ولا يصح المنزل عليها كان حسنا

وهكذا في الكتاب وعنه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان رجلا طلق امراته ثلاثا
 قال ويريد ان يحرج فقال له احبستها قال لا تجلس قال فبدها قال ان لنا اخوة
 غليظة رقابهم قال استعبد الامير وطلق يحيى بن سعيد بن الفاضل امراته بنت عبد
 الرحمن ابن ام الحكم فانظمت الي اهلها فارسلت عائشة رضي الله عنها وعنه انها الى
 مروان ابن ابى الله ورد المرأة الي بيتها فقال مروان ان عبد الرحمن غلبني وعنه يحيى بن سعيد
 ان امرأه طلمت بالمدينة فسيل فقها اهل المدينة فقالوا لمك في بيتها ذكر ذلك كله انور
 ابن مسعود في مصنفه ومنه عن ابن عمر وسعيد بن المسيب والمام وسالم واهي بن
 عبد الرحمن وخارجة وسليمان بن يسار والزهري واختاره ابن المنذر وفي المعنى
 المبيوتة الحابل لها السكنى قال ولا تقبل منه طلاقا وفيه خلاف الظاهر وان لم تكن
 حاملا فذلك في روايه وهو قول عمر وابن مسعود وابن عمر وعائشة ونفها المدينة
 والزهري ومالك والشافعي مع اصحابنا وفي روايه عن ابن جبريل لا يحل لها السكنى وهو
 قول ابن عباس وجابر بن عبد الله بن مسعود وعنه من يوتن وعنه من يوتن وعنه من يوتن
 عا نأبالي في النفقات ان شا الله تعالى واجاب الحافظ ابو جعفر الطحاوي عن
 حديث جابر بن عبد الله في اذنه عليه السلام كالتة المبيوتة ان يحرج كدار عليها فقال
 حديثنا روي بن الفرج قال حدثنا عبد الله بن محمد التميمي قال اخبرنا ابن هبة عن ابن
 عمر جابر بن عبد الله قال المطلقة والموت عنها زوجها لا يخرجان من بيوتهم حتى يوفيا
 اجلهما فقد قال جابر بن خلاف ما روى عن خالته في الخروج كدار عليها في عدتها فذل
 عا يوتن في ذلك عنده **قلت** ما انصت الحافظ ابو جعفر في هذا كلف نفاض
 حديث الحاراد السائب في صحيح مسلم يرواه ابن هبة الضعيف نال اتفاق عن الربيع
 المدلس عن جابر بن عبد الله ولا يجوز نسخ الصحيح بغيره واما ما عايشته باخها ام
 كلثوم لما قتل زوجها طلمت من عبد الله في ايام السنة وكان ذلك للضرورة والخوف
 عليها من النفس وهو صحيح كزوجها في العدة فلا حرج فيه وقد قالها في ذلك كالعجابه
 كما تقدم وفي فاضي خان كح الامه في عدتها في الرضعي والباين في المولى وكذا الماتية
 للاكساب والمدره وام الولد والمسلم لا يخرج في البابين وان اذن لها الزوج فيه
 لان العدة حق الزوج والشرح **قوله** واذا خرجت المرأة مع زوجها الى مكة

ان دخلت الدار فانت طالق وهذا اجماع لان الملك قائم والاصل
في كل باب دوامه واستمراره فصح معنا وايقاعا بمعنى الاجماع
والا لا يقتصر كونه معنا وايقاعا الى الملك في الحال عندنا خلاف
ما لو قال لاجنبيه ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها ودخلت
الدار لا تطلق لعدم صحة اليمين وشذابن ابي الليث قال تطلق
لان المعلق بالشرط كما للمفوض به عند وجود الشرط والملك عند
ذلك موجود ثم المعلق بالشرط يتأخر عنه كما ذكره والمضاف
بقارن الوقت المضاف اليه لان المضاف سبب في الحال والمعلق
سبب فيه معلقه بالشرط فيتأخر الحكم عنه ضرورة وانما كان
كذلك لان المضيف مريد للحكم والمعلق غير مريد لان عرضه
المنع من ايجاد الشرط فلم يكن مريدا لايقاع الطلاق عند التعلق
لا بحاله ولا بصحة اضافة الطلاق الا ان يكون للجانب او المضيف
مالكا او كانت في علاقته الملك بان كانت في عهده الطلاق او
اضافته الى الملك او الى سبب الملك بان قال ان ملكك
فانت طالق او تزوجتك فانت طالق لان الجزا لا بد ان يكون
ظاهر للزوم ليكون محققا مانعا من مباحث الشرط لخوف لزوم
الجزا فصحق معنى اليمين بذلك وهو القوة ولزوم الجزا ظاهر في
الملك القائم ومقطوع به في المضاف الى الملك والمضاف الى
سبب الملك كالمضاف الى الملك وفيه خلاف بشر الميرسي ذكره في
الجامع وجهه قوله ان الملك مستغني عنه وهذا السبب
شرط كوثوق الطلاق فيقع عقبه فكون مقارنا لثبوت الملك

والطلاق المقارن لثبوت الملك او لزمانه لا يقع كالوقال انت طالق
مع نكاحك او مع موتي او موتك لا يقع قال محمد رحمه الله حمل
الكلام على الصحة اولى من الغاية فيكون قد ذكر السبب واراد به السبب
فكانه قال في قوله ان تزوجتك ان ملكك بالزوج وهو من
اقوى طرق المجاز وكذا ذكر السبب وارادة سببه والاول اقوى
لان السبب المعين يستدعي السبب المعين والسبب المعين لا
يستدعي السبب المعين لاحتمال ان يمتد السبب المعين بسبب
اخر واستعملها محمد رحمه الله في الجامع اما استعمال السبب
وارادة السبب فما ذكرناه واما ادلة السبب وارادة سببه
فما ذكره محمد بن قيس قال ان شئت ونوي به استطلاق البطر فانه يصدر
اذا قال ان شئت بكسر الشين او قال شئت بفعل ما لم يستم
فاعله اما الاول فانه يقال مشي يمشي مشي مثل عني نعمي
اذا استعمالا واستطلق به البطر وقال محمد استطلاق البطر
سبب للشيء فيكون قد ذكر السبب الذي هو الشيء واراد به سببه الذي
هو استطلاق واما لو ذكره بالكسر كان ضافه فلا يقتصر الى
التيه وينبغي ان يكون من الثلث الذي لم يفهمه الفراء وقد ادعى
انه من الثلث الذي لم يفهمه ولم يرضه فان قال لاحسنه ان دخلت
الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت لم تطلق وقد ذكرناه وكذا لو قال
لها انت طالق يوم الكلك او يوم بعدم فلان تزوجها قبل الكليم
والقدوم ثم وجد الشرط لا يقع الطلاق لان الملك عند وجود الشرط
غير مقطوع به وهو ظاهر بل موهوم فلم يكن محسوبا

دون الزوج لغزوه وفي الاستراف قال ابن المنذر جامع كل من كلف عنه من اهل العلم على
ان المراه تنفي عدها بالسفط اذا علم انه ولد منه الحسن واسم سري وسرع والسبعي
والحموي والزهرى والنوري ونكاح السباعي وابن خبيل وابن زاهره وان كنت نظف
او دقا لا يفلح به حكم اذا لم يثبت كونه ولدا لانا لمشا هذه ولانا لينة فان كنت صفة
لم يثبت فيها الكلمة وسعدوا ان فيها صورة خفيه نزل عا انها حلفت اذ يثبت كونه ولدا والله اعلم
باب ثبوت النسب
قوله ونسب قال ان يزوج فلانة هي طالق ويزوجها فولدت لسته اشهر من يوم تزوجها
فهو ولده فعلمه المهر انا النسب فلانة فراسه وان كانت له لامل من ستة اشهر من حين
نزوجها لا يثبت نسبها لسبق العلوق عا النكاح الا ان تدعي ولدا وان كانت له لامل
من ستة اشهر لا نالم يثبت بقيام الولد في بطنها لاحتمال حدوثه من عده وان كانت له
لا لامل من وقت الطلاق ولسته من وقت النكاح سقنا بقيامه في بطنها وقت الطلاق
حفل منه احصا لا لثبوت النسب واحصا كافيه والمصور فانت ما تزوجها وهو كالمطامير
فوافق الانزال النكاح ومن المشايخ من قال لا يحتاج الى هذا التكليف وقيام الفرائض
فان ولا يعتبر اذ كان الدخول كما لو كان منها من ستة اشهر لكان بولده لسته اشهر
ثبت نسبه عندها **قلت** التصور فيه شرط ولهذا لو كانت امراه الضفيرة بولده لا
ثبت نسبه منه ولا حتى الغاب الامكان بوجود ولدات الاوليات لان تكون
صاحب حظه وفي المدايع لا يثبت نسبه عند زفر وهو قول محمد الاول وقد رجع عنه
واما وجوب المهر كاملا فلانه لما ثبت نسبه ولدها منه واطيا حكما وهو اقوى من الحلو
ويثبت نسب ولدا المطلقة الرجعية لستين واكثر وفي فاضي خان وان طالت المدة لم
تفرا بمضا عدها لاحمال العلوق في النكاح او العده لكنها ان كانت له لامل من ستين
بانت منه واستند بالعلوق لا بعد الاوقات وهو النكاح قبل الطلاق وان كان اهل
في الحوادث ايضا فالاقرب الاوقات وهو ما بعد الطلاق كمالا يثبت العدة كالمسك
والاحمال وينفي عدها بوضع لان الطلاق وقع عليها وهي حامل وان كانت له لامل
من ستين او لتمام ستين من وقت الطلاق يثبت نسبه لوخود الوطى عده الرجعية
وتكون وطية رجعة ولا يحفل الوطى من عده بالنسبه او بالنكاح التام لان وطيتها

حرانا فمهما فلا يحل عليه والمبوتة يثبت نسب ولدها اذا جات به لامل من ستين من
وقت الطلاق لانه يحتمل ان يكون فانما وقت الطلاق فلا ينفق بوال الفرائض والنسب
حماط فيه وان جات به لتمام ستين من وقت الفرم يثبت نسبها لان الحمل حادث بعد
الطلاق فلا يكون منه لان وطها حرام الا ان تدعي لانه الزمة وليس فيه نسب يعرف
فحمل عا انه وطها في العده بنسبه وفي المدايع في استراط تصديق الام روايتان
وفي المدايع واليابع اذا لم يثبت نسبها او جات به لامل من ستين حكم بانقض عدها
قبل الستين بسنة اسهر عندي خفيه وخمسة وهو رواية يسرع عن يوسف ذكرها
في المبسوط كما كان عليها ان يرد نفقة سنته اشهر وكان ابو يوسف تنفي عدها بالوضع
ولا يلزمها ان يرد سنتا شرح الحكم وجه قولنا ان الولد دخل من عده لان الظاهر
ان تكون من نكاح صحيح دون الرنا والوطى بالنسبه واقل بده حمل العدة ستة اشهر وورد بعد
سنة اشهر حكما بانقض عدها من ذلك الوقت فلو كان قد اخذت نالا لستمه لانها
ليست بمقتدة منه وابو يوسف هي باقية في العده ولهذا لا يزوج بغيره قبل وضعه
فكانها وطيت بنسبه والمبوتة لو جات بولدين احدهما لامل من ستين والاخر لا لامل
من ستين يثبت نسبهما عندي خفيه واي يوسف واعتبر اذ كان من باع جارية كانت
بولدين احدهما لامل من ستة اشهر والاخر لا لامل من باعها الباع يثبت نسبها وكان
محمد لا يثبت نسبها لان الماني من علوق حادث بعد الابانة فينبغي الاول لانها لو كان
قلت لهذا هو الصواب وليس قلة لجارية نظره لان الولد الماني كوزان يكون
حدث عا ملك الباع قبل نفقه خلاف الولد الماني في المبوتة ذكر المسلم المرحطان وفي
اليابع لو خرج راسه لامل وانفصل الباع لاكثر لا يلزمه حتى يخرج نصف بده لامل او
خرج من قبل الرجلين الترابدين لامل والثالث لاكثر هكذا ذكره محمد وفي شرح التكملة
نزوج امه ودخل بها بطلتها واحدة لم يولد له لامل من ستة اشهر ولا لم يولد له جات به
لسته اشهر فصاعدا لانه ولد النكاح في الاول وفي الماني بخلاف لما يملك المهر لان
وطها طلاق ولا لم يولد له الا بالمعوى فان الطلقة باينة او رجعية وان طلقها ستين
ثبت نسبها لامل من ستين لان وطها لا يحل ملك المهر فكان الولد من النكاح وفي المرحطان
غلب عن امراته عشرين وهي بكر او يثبت فزوجت لجات ما ولدنهم للاول عندي خفيه

وهي ما انفرد به وروي الشيخ عبد الكريم عنه انه من المأني كقول الجماعة ولو كان الاول
 خاتماً لهم من الاول وبه اجماع ابو حنيفة وما يتابع عن ابي حنيفة من الاول وعند ابي يوسف
 جات به لاقول من ستة اشهر من الاول والامر الثاني وحده قوله الولد للنكاح والفراس
 ونحو صاحبها والمصور بوجود بان يكون صاحب خطوه وذلك جاز في الاما واللاحق
 وابو حنيفة من اصلها ولو زوج ابنه الصغرى منه جات بولده فادعاه المولى بنت بنسبه منه
 لا منصور ان يكون من ابنه والمصور في النسب شرط والميتوبه لو تزوجت فولدت لاقول
 من سبعة روفت طلاق الاول ولا قل من ستة اشهر من وقت نكاح الثاني فالولد الاول
 وان ولدت بالامر من سبعة من طلاق الاول ولست اشهر من نكاح الثاني فالولد الثاني وعرف
قوله وان كانت الميتوبه صومح كجامع مثلها جات بولده لست اشهر من مزني حيا به
 لا من لست اشهر عن ابي حنيفة وخمسة وروى قال ابو يوسف ثبت الى سنتين لانها
 لم يقر بانقضاء عدتها فصارت كالكيه وقوله كجامع مثلها سند ركن لان حملها دليل على ان
 كجامع مثلها وجازيل انها جكم بانقضاء عدتها يعني بلاء اشهر التي هي مدة الصغر وحطوه
 كما قررها بانقضاء عدتها وبطل اول فان الاركار كحمل الكذب وان فان الطلاق رجعت كذا
 عندها وعنده من الی سنة وعشر شراً فانه يحفل وطياً في اخر الاشهر المئنة فاني به
 لا كثر مدة الحمل وان كانت الصغرى ادعت الحمل في العدة فاجاب فيها في الكره سواء الحكم
 يبلوغها بذلك وفي المشوط ان جات لامل من سنة وعشر شراً ثبت عنده وان جات به
 لا كثر لا ثبت النسب منه وقال الفقيه ابو الليث لوزني بامره جات بولده لست اشهر
 فضا عدتها ثبت نسبه ولا قل لا ثبت الا ان يدعيه ولا يقول انه من الزنا وان قال هو من
 الزنا لم يثبت وفي البدائع النسب لا يثبت قبل الدخول الا اذا جات به لاقول من ستة اشهر
 مروت الطلاق والمنوبة عنها زوجها من نسب ولدها بين الوفاة وبين سنتين وقال
 زفران جات به بعد انقضاء مدة الوفاة لست اشهر لا يثبت نسبه واعبره باقرارها بانقضاء
 عدتها لان نفي الشهر من نفي بانقضاء عدتها وكذا لان لا يثبت عدتها جهة اخرى
 وهي وضع الحمل بخلاف الصغرى فلانها لا يثبت حملها قبل البلوغ والاصل عنده في المتابع لو
 اعادت المتوبة عنها زوجها ثمانية اشهر وعشر واعبرت بانقضاء عدتها جات بولده لاقول
 من ستة اشهر من وقت الاعتراف ثبت نسبه ولا كثر لا يثبت نسبه وفي المشوط ان

جأت المتوبة عنها زوجها بولده لاقول من سنتين فان ادعت بانقضاء عدتها يعني اربعة اشهر
 وعشر من جات به لست اشهر فضا عدتها لم يثبت نسبه من المزوج لانه من علوق طارت بعد
 اقرارها وحمل كلاهما على الله واجب وان ادعت حملا وولدت قبل سنتين من موت زوجها
 ثبت نسبه ولذا ان لم يدع حملا ولم يقر بانقضاء عدتها ثبت قبل السنتين وفي سئلة
 الكتاب وفيها خلاف زفران تقدم وعنده اذا جات به لمام عشر اشهر وعشر ايام من
 موت زوجها لا يثبت نسبه ولما ثبت من اقل وفي فاض خان والمرعيان الالسة لو اقرت
 بانقضاء عدتها جات بولده لامل من سنتين ثبت نسب ولدها والصغرى لو طلعت
 بعد الدخول ولدت بعد ثمانية اشهر بانقضاء عدتها يعني ثلثة اشهر لست اشهر
 فضا عدتها لا يثبت نسبه منه ولا قل ثبت والرجعي والباين فيه سواء والفرقان الالسة
 لما ولدت بين انهما لم يكن ايسر بل كانت من زوات الاقرا والصغرى اذا ولدت لم يثبت انها
 لم يكن من زوات الالسة لان الحمل والحيف طاريان عليهما فلم يخل اقرارها واذا اعترفت
 المرأة بانقضاء عدتها كذا ما سبقين فبطل اقرارها **قلت** شرط ان لا يكون من اقراره
 وبين في الولد سنتين بل يكون الولد من وقت الطلاق لامل من سنتين واطلاقه من
 وقت الاقرار لا يستقيم فلو انها اقرت بعد نفي عشر من شهر من وقت طلاقها بانقضاء
 عدتها جات بولده لاقول من ستة اشهر يوم من وقت الاقرار لا يثبت نسبه ولا يظهر لديها
 ولا بد ان يكون لاقول من سنتين من وقت القرية بالطلاق او الموت وان جات به لست
 اشهر فضا عدتها لم يثبت نسبه لان ما يثبت سلطان اقرارها لاحتمال كدوس بعده قال
 وهذا اللفظ باطلاقة شتاً ول كل بعده **قلت** قد ذكرت ان الالسة اذا اقرت
 بانقضاء عدتها جات بولده لامل من سنتين ثبت نسب ولدها فلم شتاً ول كل بعده
فروع امره تزوجت جات بولده وتعاد قاله لست واحد لم يثبت نسبه فان قامت البينة
 انها جات به لست يثبت وقيل البينة قال وهذا الجواب محج ان اقام الولد يثبت بعده ما كثر
 فان قامت البينة في حال صغره احلفوا قبل الاستل ونسب الماضي ختماً عن الصغرى
 وقيل يسمع البينة من عز دعوى ولا ختم وحطوا النسب من باب الحسنة **فروع**
 صبي يدعى امرأة قال رجل هذا ابني منك من نكاح وقالت هو منك من الزنا لم يثبت نسبه
 فان صدقته بعد ذلك ثبت نسبه منه **قوله** واذا ولدت العدة ولذا لم يثبت

نسب ولدها منه الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هناك رجل
ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت نسبه منه بغير شهادته بل بقولها انها ولدت له ولو كان
الذكر ولدت له عرفنا لم يقبل منه ولقد اقول اي حنفية ولا يثبت في الجمع شهادته امرأه
واحدة وهي القابله او غيرها وهو قول ابن حنبل وفي مذهب الحنابلة لا يقبل شهادة القابله
بالولادة الا بموید وهو تمام الفرائض او اعتراف المطلق او رجل او ظهوره عند اي حنفية **قلت**
عند وجود واحد من هذه المودات لا يحتاج الى شهادته القابله عنده بل ثبت الوضع
بقوله الولادة والنسب ثابت بالاعتراف وظهور الرجل وقبام الفرائض وعند هؤلاء
من شهادته امرأه واحدة في الحمل يشهد بولادتها وتوقع الطلاق بدون شهادته القابله
عنده وعند هؤلاء لا بد من شهادته القابله في قاضي خان الملوحة لو كانت بولده فقال الزوج
لم تلديه فشهدت قابله على الولادة ثبت نسبه عندها وعند الشافعي بشرط اربع اسويه
عدول وعند ابن ابي ليلى ومالك بشرط شهادته امرأتين وعند زفر لا يثبت بشهادته النساء
ذكره قاضي خان وعند اي يوسف وخمسة بشرط الحرية ولفظ الشهادته ولا بشرط
الذكورة والعقد هكذا في المبسوط وفي المحيط لا بشرط العقد فلا كراهة في النظر الى
العقود ذكره في عيوب النساء قال مشايخ خراسان لفظ الشهادته لا يوجب هنا
عاجية وقال مشايخ العراق لا بشرط قياما على العقد وقبل قبل شهادته رجل
واحد قبل قبل ولا ينشئ كما لو شهد رجلان او رجل وامرأتان ولا يكون حال الرجل
دون حال المرأة وقبل لا يقبل لعدم الضرورة ولا يوجب رضاه عن العقد ما رواه
بوضع الحمل والمضي زابل عرفنا عند الافراد فثبت الحاجة الى اثبات النسب الرجعي
فيشترط قائلها خلاف المسائل الخلاف فان الحمل الظاهر يفي بالولادة فطقا فكان
اعترافه اعترافا بالولادة والنسب ثابت في حال قيام النكاح ولا ينشئ الا باللفظان
ولا نه اذا اقرنا حمل فقد اتممتها في الولادة مع علمه انه لا ينشئ البطن قبل بولادتها
الا مائة كما يحضر والطهر ورد الوديعه وثبت النسب بعد ذلك قال الفرائض ينشئ الحج
وقول القابله في الولادة وما لا يفصل عن الولادة وهو يقين الولد وما قبل النقل
لا يقبل قولها كقوله اذا حوت فعتديك خبره ووقع الطلاق وثبت النسب بقبل
المصل عن الولادة ولا بد من الحج وذلك ما ذكرناه وحمل على ان الرجل لا يفتق نكحنا

لا الولادة من غير قصيد وقبل يقبل شهادتهما فان قال بعدنا النظر لحمل الشهادة كما
في شهود الزنا فان قال لا يحلنا نقدرنا نظر الحمل فان كانت بقصد عوفاء وصدة فيها
للموثة في الولادة ولم يشهد بالولادة احد فهو انه في قولهم جميعا لان شهادته المرد
على نفسه من اصدق الشهادات ولقد ايا في الارث ظاهر لانه حاله فيهم فيقبل
فيه تصديقهم واذا اجمعت ضدتهم في الولادة ثبت النسب منه لا بما بعده جات بوليد
لا من سكتين فيثبت في حقهم وهل ثبت في حق غيرهم والموان فانوا من اهل الشهادة
مان فانوا ذكورا او ذكورا واناثا ولم عدول ثبت في حق غيرهم ايضا التمام الحج وهل
يشترط لفظ الشهادته لسبب النسب في حق غيرهم قال بعضهم يشترط وقبل لا
يشترط لان المذكور في الخطاب تصديقهم دون اشراط الشهادة وبهذا لان الشهادة
تحتاج اليها عند المنازعة ولا مت سقا لا يشترط فيه مراعاة الشرايط وان حدثت
الموثة الولادة ثبت لشهادته رجلين او رجل وامرأتين عنده وعندهما ثبت شهادته
القابله وقد تقدم وجه المذهبين ومن قال لامرأته اذا ولدت فالت طالق فشهدت بولادتها
لا اخرها قد ذكرنا ذلك وجه كل واحد من المولدين فلا بعده **قول** والثمة في الحمل
سنتين واقله سنة اشهر ولا خلاف في اقلها عند اهل العلم بخدا الله وقيل ان عند الله
ان مرؤان ولد لسنة اشهر ذكره ابن قتيبة في المعارف وعن عمر رضي الله عنه امر امر برحم
امرأة ولدت لسنة اشهر فقال له عمار رضي الله عنه لا يقبل لادعائها قال الله تعالى وعلمه
وفضاله بلون شهرا وقال تعالى وفضاله ثمانين فمضى حكم سنة اشهر في الامم رضي الله عنه
سيتها ذكره الاثرم باستناده عن الاسود الذي عن عمرو ورواه ايضا عن عمر بن الخطاب
ومد هيناء اثره قول عائشة رضي الله عنها انها قالت لاسي الولد في البطن الرمرسنتين
ولو سلك ممره ومروى ممره ممره والمقادير لا يعرف الا انها غاها هو كالمزفوع وبه
قال الموركي وهو رواية عن ابن حنبل والظاهر مزاج وهو رجحان وكذا للسنيين
ذكره في المفتي وقال بمنزلة الامه المرحمة ولد الفحال لاربع سنين وكان قد ثبت ثمانية
وقال المبتس من سبعة ايام سنين واما الشافعي اربع سنين وفي المسهورة من زلف
ملك وابن حنبل وقال عمار القوام خمس سنين وعن الزهري ست سنين وسبع سنين
وبالسبع قال ربيعة عند الرحمن وقال ابو عبيد ليس له شهادة وثبت بوقف عليه

وشرح ابن نون المدونة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان امرأه وضعت ولداً في
اربع سنين ووضعت له اخر في سبع سنين وسئل ابو عمران عما يقال ان لها اقام في طرائف
سنين ذكره الواقدي واخذ عنه ابن قتيبة وعن ابن المقام اذا طأت بولدها في سنين
او اربع سنين او خمس نكح عند ذلك وهو راى وقال مالك في نكحها في سبع سنين
واكثر لم يحد حمله من سبعة سنين عن عائشة لا يزيد المرأة على الستين وقال هذه
طرائف امرأه محمد بن عثمان بن عجلان بن اربع سنين قبل ان تكمل وقال الشافعي في محمد بن عثمان بن
ابن اربع سنين وامراه عجلان حملت بولد في كل سنة اربع سنين وزعموا انه لم يوجد
لا من سنين وهو سهاؤه عما في النسخ المحض وهو باطل ومن كمل في جميع الارض
من سنين وكفارتها ان امرأه ما لم يلد الا من اربع سنين وانما الرجوع في ذلك الى الامة
التي ذكرناه وقد ذكر النبي ان امرأه ابن عثمان وضعت له ولداً في سبع سنين كما ذكره ابن
نون في شرح المدونة في كل ما ذكره وكل جواب لم يجز ان يكون اربع سنين فهو جواب لنا
عما زاد في سنين ولا يثبت ما ضلوه من الكلام بالامتناع ومن مروج انه فكلها
مأثرة اهلها اخره وقد قدسنا قها فلا يفيدناه **قوله** ومن قال لا يسه ان كان
يولد ولد فهو من قسده في الولادة امرأة حتى ولد له ولد والولد ولد له باعترافه
ورادها من سهاؤه القابلة بالاجماع ان ياتوا في الحائض وهو قولنا رجل قد
اد اولدته لا قبل من سهاؤه فان حاضته لسهاؤه او اكثر لا يثبت نسبها لاهل حال حذونه
ومن قال لفلان بعد اني لم مات حيا ام الفلام وقالت انا امرأته هي امرأته وهو سهاؤه
بزيانته وما النوادر جعل هذا جواب الاحسان والنياس ان لا يسه المرأة لان النسب
قد يكون بالنكاح العائنه والسببه حرام ولو لم يعلم انها حرة فقالت الورثة ان ام ولد لا
مرات لها لان الحرمة الثانية بالدارج لرفع الرق لا لاثبات الارث واستحقاقه كالمعتود
بجعل حيا حتى دفع ارساله في لبرته اجد من ورثته ولم يجعل حيا بالنسبة لا ارب قال
من مات من ورثته حتى لا يرب اصدا منهم **باب الولد من احمق به**
قوله واذا وقع الفرقة بين الزوجين والولد صغير فلام احمق قال ابو بكر بن المدي
اجمع كل من كلفه من اهل العلم على ان الام احمق بالطفل بعد الفرقة ما لم يولد لها من ورثته
سعت عن ابنه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ان امرأه حيا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فقال ما رسول الله ان احمق هذا يطعن له وعما وحكي له حوا وتدي له سقا وزعم ابنه انه
من عذني فقال علة السلام ابن احمق ما لم يولد له ابو داود وفي نسخة وان احمق
وان قيل والحمد لله في معرفة عمرو بن سفيان عن ابنه عن حذو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وعمر بن سفيان عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي فان اراد حده محمد بن عثمان بن احمق
من سهاؤه وان اراد به عبد الله بن عثمان فانما اطلق احمق الارسل والاقبال وعمر بن
وسفيان ومحمد بن عثمان وهو من سهاؤه وان اراد حده محمد بن عثمان بن سهاؤه من
ابنه محمد بن عثمان بن عمرو وفاطمة بن عاصم عن عبد الله بن عثمان بن سهاؤه وقال ابن
المنذر ومرو بن سهاؤه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان احمق من يولد لها ما لم يزوج
وزوي ابو بكر بن سفيان في مصنفه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه طلق حمله بنت عاصم
ابن بابت بن الاحمق فزوجت فاحذر امرأه عاصم فادركه الشوم امرأه عامر الانصار
وهي ام علي فاحذرته فترافعا الى بكر الصديق وبها سفيان فقال لعمر بن سهاؤه
ابنها فاحذرته فقال ابن المنذر بن الاسلاف وقد زوينا عن بكر الصديق امرأه عاصم
الخطاب وفيه عاصم كاسم ام عاصم وقال محمد بن عمرو بن سهاؤه في كتب
الحسانا وروىها جليله من سهاؤه في مصنف ابن سفيان قال في اعطى والطف راروا
دارج وزواه سفيان من سهاؤه وان لام استحق على الولد واندر على الحضانة
عادة سيرة فدان الدرع انظر للولد والسببه المذكورة في الخطاب فضا الى رضي الله عنه
بعم السنين وفيها عسل الخيل في شعبه ونفسه على الاب اقام يكن للخصم ملك
على ما ذكره في النفقات ولا يجبر الامة الحاضنة على الحضانة وبه قال الثوري والشافعي
وابن حنبل ومالك وفي رواية وقال ابن سفيان في الحضانة صاحب وابو ثور في رواية محمد
للوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن الآيه والمراد بالامر وهو للزوج والمستهور
عن مالك لا حر الشريفة الى حر عاده ملكها بالارضاع لولدها وان كانت لم ترضع اجبرت
فان لم يوجد غيرها او لم تأخذ ثدي غيرها اجبرت بالارضاع ولنا قوله تعالى فان
تعاشرتم فستره لغيره واذا اختلفا فقد تعاشرا ولا يها عني محمد بن عمرو
كجزء الداهية والان الالتزام ان يكون كزوج احمق لا وجه الاول فانه لا ملك
اجبارها على ارضاع ولدها من غيرها ولا ملك اجبارها على حده عن الدضاع

وَلَا جُوزَانُ لِكُنْ لِحِ الْوُلْدِ لَانِ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا سَقَطَ بَعْدَ الْفَرْقِ وَلَا وَجِبَ عَلَيْهِ كَلْفَةُ
 الْحَضَانَةِ وَلَا جُوزَانُ لِكُنْ لَانِ مَا لَا نَسَبَ الْأَجَابُ عِنْدَ الْإِنْفَادِ لَا يُوْتَرُ عِنْدَ الْأَنْصَامِ
 هَذَا هُوَ الْأَصْلُ وَالْإِيَّاهُ مَحْمُولُهُ عَلَى صَالِحِ الْأَسْفَافِ وَعَدَمِ التَّعَاسُفِ بَوْلًا لِلْإِسْتِحْبَابِ بِقَالَ
 حَصْنَتُ الْمَرْأَةِ وَلَدَهَا إِذَا رُبَّتْ حَضَنَهَا أَوْ حَصَنَهَا **قوله** فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أُمُّ كَانَتْ
 غَيْرَ أَهْلِ الْحَضَانَةِ أَوْ كَانَتْ مَرْزُوقَةً تَحْرُمُ أَوْ كَانَتْ مَسْتَهْ فَامُّ الْأُمِّ وَإِنْ بَعْدَتْ وَهِيَ
 قَوْلُ الْمُجْمُودِ وَعَنْ ابْنِ حَبِيلٍ إِنْ أُمُّ الْأَبِ مَقْدَمُهُ عَلَى أُمِّ الْأُمِّ وَهُوَ صَغِيرٌ لَأَنَّ أُمَّ الْأُمِّ تَدُلُّ
 عَلَى أُمِّ الْأُمِّ وَهِيَ مَقْدَمُهُ عَلَى الْكَلَّةِ الْحَضَانَةِ وَأُمُّ الْأَبِ تَدُلُّ عَلَى الْأَبِ وَلَا حَقَّ لَهَا فِيهَا وَلَا رَيْبَ
 الْمَوْلَاةِ بِسَنَادٍ مِنْ حَقِّهِ الْأَمْنَانِ وَهِيَ مَنَنْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَامُّ الْأَبِ أَوْ لِي مِنَ الْأَخَوَاتِ عِنْدَ
 الْأُمِّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَعَلَ الْأَخَوَاتُ أُولَى مِنَ الْعَمَّاتِ وَالحَالَاتِ فَالْأَخْتُ لِأَبٍ وَأُمِّ الْأَخْتِ
 لَأُمِّ الْأَخْتِ لِأَبٍ وَعِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْتِ لَا تَسَارُكُ الْأَخْتُ لِأَبٍ وَأُمِّ لَأَنَّ لَهَا حَقًّا لِلْأَبِ
 فَلَسَّ بِحَقِّهِ لِلْمَرْحُومَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَسْقُوبُهُ الْأَمْرُ أَنَّ الْأَخْتَ لِأَبٍ وَأُمِّ تَقْدِمُ عَلَى الْأَخْتِ لِأَبٍ
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْأُمِّ تَدُلُّ عَلَى الْعَصُوبَةِ وَعِنْدَهُ أَيْضًا الْحِزَّةُ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ بِوَجْهِهِ عَنْ الْأَخَوَاتِ
 وَهِيَ رَوَاةُ الْحَالَةِ أُولَى مِنَ الْأَخْتِ لِأَبٍ وَذِكْرُهَا كَمَا جَاءَ الصَّغِيرُ وَالْإِسْتِحْبَابُ أَحَدُهُ مِنْ قَبْلِ
 الْأَبِ ثُمَّ الْحَالَةُ وَهِيَ رَوَاةُ كِتَابِ الطَّلَافِ الْحَالَةُ أُولَى مِنَ الْأَخْتِ لِأَبٍ لَأَنَّهَا أُمُّ هَلْكَاءُ ذِكْرُ
 الطَّحَاوِيِّ وَالْأَوَّلُ رَوَاةُ النِّكَاحِ فَلَمَّا كَانَ مَقْدَمُ الْحَالَةِ عَلَى الْأَخْتِ لِأَبٍ رَوَاتَانِ بَيَّنَّ
 أَنَّ الْأَخْتَ لِأَبٍ وَأُمِّ وَالْأَخْتَ لَأُمِّ أُولَى مِنَ الْحَالَةِ فِي الرُّوَايَاتِ فَلَمَّا ذَكَرْنَا أَرَادَ بِهِ
 مَا خَرَجَ الْحَالَةُ عَنْ الْحِزَّةِ وَلَمْ يَرُدَّ بِهِ الْمَرْبُوبُ قَالَ فِي الْحَيْطِ هَذَا هُوَ الْحَقُّ وَبَيَّنَّ الْأَخْتَ لِأُمِّ
 أُولَى مِنَ الْحَالَةِ وَلَمْ يَذْكُرْنَا الْأَخْتَ لِأَبٍ وَسَمِعْنَا أَنَّ بَيَّنَّ الْحَالَةَ أُولَى مِنْهَا لَا نَفَا
 أَبْعَدَ مِنَ الْأَخْتِ لِأَبٍ وَفِيهَا رَوَايَاتٌ قَدَانِ فِيهَا إِنْفَاقٌ هُوَ الْحَقُّ وَقِيلَ وَنَقَطَ الْأَخْتَ
 لِأَبٍ عَلَى الْحَالَةِ رَوَايَاتٌ أَيْضًا الْحَالَةُ لِأَبٍ وَأُمِّ لَأَنَّ أُمَّ الْأَبِ وَالْحَالَةَ أُولَى مِنَ الْأَخْتِ
 لِأَبٍ لَأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى نَفَرَاتِهِ الدُّكْرِ وَالْحَالَةُ تَدُلُّ عَلَى نَفَرَاتِهِ الْأُمِّ وَبَيَّنَّ الْأَخْتَ أُولَى مِنَ الْعَمَّةِ
 ثُمَّ الْعَمَّةُ لِأَبٍ وَأُمِّ لَأَنَّ أُمَّ الْأَبِ وَمَرْكَاتُ قَرَابَتِهَا مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ أُولَى مِنْ كَرَامَتِهَا مِنْ
 قَبْلِ الْأَبِ لِأَنَّ الْأُمَّ هِيَ الْأَصْلُ الْحَضَانَةِ وَالْحَالَةُ أُولَى مِنَ الْعَمَّاتِ ثُمَّ الْحَالَةُ أُولَى مِنَ الْأَخْتِ
 وَبَيَّنَّ الْأَخْتَ أُولَى مِنَ الْعَمَّاتِ وَالْعَمَّةُ أُولَى مِنَ الْحَالَةِ وَالْأَخْتَ لَأُمِّ أُولَى مِنَ الْحَالِ
 هَلْكَاءُ قَاضِي خُطْبَانِ وَهِيَ الْحَيْطُ وَبَيَّنَّ الْعَمَّةُ وَبَيَّنَّ الْحَالَةَ وَالْحَالَةَ لِأَخْتِهَا الْحَضَانَةِ

حده

أولاد

لعدم

لَعَدَمِ الْحَرَمِيَّةِ وَهِيَ الْبَدَائِعُ لِأَخْتِ لِلرَّجَالِ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ فِي الْحَضَانَةِ وَلَا نَسَبَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ
 يُطْلَبُ مِنْ كِلَانِ الْأَبِ عِنْدَ اسْتِفْنَاءِ الصَّغِيرَةِ فَتَنْجَرُ عَلَى النَّسَبِ وَهِيَ الْمَنْصُورُ بْنُ الْعَمِّ
 أُولَى بِالذِّكْرِ وَالحَالَ أُولَى بِالْأُنْثَى وَكُلُّ ذِكْرٍ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ وَالْوَلَدُ مِنَ الْعَصَةِ
 إِلَّا الْحَالُ مَعَ ابْنِ الْعَمِّ فَتَنْظَرُ الْمَرْأَةُ الْمَرْكَاتُ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ وَهِيَ الرُّجَالُ بِمَا مَرَّ مِنْ قَبْلِ
 الْأَبِ وَتَدْفَعُ الصَّغِيرَةَ إِلَى بَوْلِ الْعَمَّةِ وَالصَّغِيرَةُ لَا وَهِيَ الْخَوَاصِرُ أُولَى مِنَ السُّوَاهِ الْأُمِّ أُمُّ الْأُمِّ
 ثُمَّ جَدُّهُ الْأُمَّاتُ ثُمَّ الْحَالَةُ وَأَخْلَفَتْ فِي خَالَةِ الْحَالَةِ قَالَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ الْحَالَةُ أُمُّ الْأُمِّ أُمُّ الْأُمِّ
 ثُمَّ جَدُّهُ الْأَبِ ثُمَّ الْأَخْتُ ثُمَّ الْعَمَّةُ ثُمَّ بَيَّنَّ الْأَخْتَ وَهِيَ الْبَيْتُ وَالصَّغِيرَةُ تَدْفَعُ خَالَةَ الْحَالَةِ عَلَى الْحَدِّ لِأَبٍ
 تَنْظُرُ بَلِ النَّظَرِ تَقْدِمُ الْحَالَةَ عَلَى الْحَدِّ لِأَبٍ وَعِنْدَنَا مَقْدَمُ الْحَدِّ لِأَبٍ عَمَّا نَسَبُ
 وَهُوَ الْجَدُّ لِلشَّافِعِيِّ وَبِهِ قَالَ ابْنُ حَبِيلٍ وَجْهٌ قَوْلُ مَا لَكَ أَنَّ الْحَالَةَ أُمُّ السُّوَاهِ عَنْ الْعَبْرَانِ عَارِضٌ
 أَنَّ عَارِضَ كِتَابِ وَجْهٍ الطَّيَّارِ وَرَدَّ فِي خَارِجِهِ كَاصِفًا بَيَّنَّ حِمْلَهُ فَقَالَ عَمَّا أَنَا أَحَقُّ
 وَهِيَ أُمُّ عَمِّي وَكَانَ زَيْدٌ خَارِجُهُ بَيَّنَّ عَمِّي وَكَانَ حَضَرَتْ عَمِّي وَخَالَتُهَا عِنْدِي فَقَضَى فِيهَا
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالَتُهَا وَكَانَ الْحَالَةُ تَدْفَعُ الْأُمَّ مَقْدَمُ عَلَيْهَا وَتَدْفَعُ الْحَالَةَ أُمُّ
 وَلَسْنَا أَنَّ أَحَدَهُ ثُمَّ الْأَبُ صَاحِبُ فَرْصٍ وَارْتِدَّ كَالْأُمِّ وَلَسِيَّتْ الْحَالَةُ لَذَلِكَ فَانْهَاهُ مِنْ ذَوِي
 الْأَرْحَامِ وَاحْتَدَتْ بِذَلِكَ عَمَّا أَنَّ لَهَا حَقًّا فِي الْحَدِّ وَلَا رَافِعَ فِي ذَلِكَ وَأَمَّا التَّرَافُعُ فِي تَقْدِيمِهَا
 عَلَى أُمِّ الْأَبِ وَاحْتَدَتْ لِأَنَّهُ تَدْفَعُ الْأُمُّ وَالْأَوَّلُ الْحَالَةَ كِلَانِ أُمُّ الْأَبِ وَالْوَرَاةُ وَالْأَوَّلُ
 تَرَجَّحَ عَلَى الْحَضَانَةِ وَلَا يَنْهَا لَوْ كَانَتْ أُمًّا أَوْ مَنَزَلُهَا شَارَكَتْ الْأُمَّ وَمَا لَكَ أُولَ بَارِلٍ لِهَذَا
 الْحَدِّ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ تَدْفَعُ الْأُمَّ وَلَوْ أَنَّهَا تَدْفَعُ الْحَالَةَ لَيَكُونُ وَلَدُهَا فِي الْحَدِّ وَلَا يَقُولُ بِهِ
 وَأَنَا قَالَ زَيْدٌ خَارِجُهُ هِيَ بَيَّنَّ عَمِّي لِأَنَّ عَمَّةَ السُّلَامِ كَانَ الْحَقُّ فِيهِ وَبَيَّنَّ حِمْلَهُ وَفِي الْمَقْفِي
 وَلَا حَضَانَةَ لَأُمِّ أُمِّ الْأُمِّ لِأَنَّ بَيَّنَّ الْأُمِّ وَهِيَ لَا حَضَانَةَ لَهَا وَلَا مِنْ بَيَّنَّ وَهِيَ
 حَصْنَتُهَا فَاسْتَدْرَكَ لِدُخُولِ الذِّكْرِ مِنْ أَسْنِ وَهِيَ الْمَرْحُومَةُ مَقْدَمُ الْأُمِّ وَأُمُّ الْأُمِّ وَارْعَلَتْ
 الْأُمُّ الْأَبِ ثُمَّ أُمَّاتُهَا الْمَدْلِيَّاتُ مَلَانِ ثُمَّ أُمُّ الْأَبِ ثُمَّ أُمُّ الْأُمِّ ثُمَّ الْحَالَةُ ثُمَّ الْمَقْدَمُ
 مَقْدَمُ الْأَخَوَاتِ وَالحَالَاتِ وَالحَالَاتِ عَلَيْهِنَّ وَبَيَّنَّ الْأَخْتَ عَلَى خَالَةِ الْحَالَةِ عَلَى بَيَّنَّ
 وَأَخْتُ وَبَيَّنَّ أَحْتَ عَلَى عَمِّي وَأَخْتُ مِنْ أُولَى عَمَّا أَحْتَ مِنْ أَصْغَرِهَا وَالْأَخْتُ تَقْدِمُ
 أَخْتُ الْأَبِ عَلَى أَخْتِ الْأُمِّ وَخَالَةُ وَهِيَ لَأُمِّ عَلَيْهَا لِأَبٍ وَقِيلَ مَقْدَمُ الْأَخْتِ لِأَبٍ وَأُمِّ
 وَالْأَخْتُ لِلْأُمِّ وَالْحَالَةُ عَلَى الْأَخْتِ لِأَبٍ وَهِيَ الْأَخْتُ وَالْأَخْتُ مَقْدَمُ عَلَى الْأَخْتِ

٢٠٠

حيث لم يعوم الصفة وان كانت كلمة كل ينصرف الى الواحد اذا
دخلت على ما لانها به له ولم يعم اي يعوم الصفة وفي المعنى
قال انت طالق للشيئة تقع واحد في وقت الشيئة قال
ابو حنيفة تقع الثلث في ثلثة قروء بنامه على ان هذا هو الشيئة
عنده بل الشيئة عنده هي التي نقله من مذهبه والتفرق على
اوقات الشيئة ايضا من الشيئة وهو دون الاول انما ذكرت
ذلك هنا ليعين ان الطلاق للشيئة بمعنى التكرار فـ قوله
فان تزوجها بعد زوج اخر وتكرر الشرط لا تقع شي اذا كان ذلك
بعد الطلاق الثالث وبه قال مالك ذكره في المدونة وفروغ
القرار في المنصوص للشافعي الجديد ذكره في البسيط لان
المجلوف عليه الملك الموجود والمعدوم لا يدخل تحت عين الموجود
لانه موهوم وسياق تمامه ان شأ الله تعالى ولو دخلت على نفس
الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق او قال كلما تزوجتك
فانت طالق بحيث بكل مرة وان كان بعد زوج اخر لانه مضاف الى
سبب الملك على ما تقدم وهو غير متناه ولما هي انما هو الملك
القائم ولم يخلف عليه وهو قول مالك ذكره في المقدمات لان رشد
وزوال الملك بعد اليمين لا يبطل الا باستيفاء المجلوف عليه فان
اليمين لا يبقى بعده وذلك ان الشرط لم يوجد والجزا باق لم ياحمله
فبقيت اليمين ثم ان وجد الشرط في ملكه وقع الطلاق وانجلت اليمين
اذ لم يكن معلقه بشرط متكرر لان اليمين لا تبقى بعد نزول الجزا
اذ بقا اليمين سقا احتمال نزول الجزا وان وجد في غير الملك وغير

تعلقه الملك انحلت اليمين بوجود الشرط ولم يقع شي لعدم المجلية
وفي المعنى لو قال لها ان كنت اباك فانت طالق ثم ابانها ثم زوجها
فكملت ابانها تطلق فان كنت في حال اليمينه ثم تزوجها ثم وجد
الشرط مرة اخرى فظاهر المذهب انها تطلق وعنه ما يدل على
انها لا تطلق وان ابانها بطلاق ثلث ثم وجد الشرط في حال
اليمينه لا تقع شي هذا قول ابي حنيفة ومالك واحدا في قول
الشافعي قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم
على ان الرجل اذا قال لزوجته انت طالق ثلثا ان دخلت الدار
فطلقها ثلثا ثم نكح غير ثم نكحها المالك ثم دخلت الدار لانه لا
تقع عليها الطلاق قال وهذا مذهب ابي حنيفة ومالك والشافعي
وقد ذكرنا مذهبهم من اجل هذا فان ابانها دون الملك فوطي الشرط
انحلت اليمين حتى لو تزوجها بعد ذلك لا تقع شي وان لم يوجد
الشرط في حال اليمينه ثم نكحها لم يحل عبدان حنيفة ومالك
واحدا في قول الشافعي وله قول اخر لا يعود الصفة بها الى اختاره
المزني واما ان وجد الشرط في حال اليمينه فانحلت اليمين لا يعود
بعد انحلالها ولو قال ان اكلت هذا الرعي فانت طالق
ثلثا ثم ابانها فاكلته ثم تزوجها لم يحل لانه لا يمكن ان يقع الطلاق
باكلها في حال اليمينه لان الطلاق لا يلحق باليمين عندهم ولا يكره
الشرط في النكاح الثاني ذكر هذه المسائل في المعنى وان اختلفا
في وجود الشرط فالقول قول الزوج الا ان يقيم المرأة البيعة على
ذلك لانه متمسك بالاصل وهو عدم الشرط فعلى هذا لوقال

الحث نبلغ الاحكام وقيل حتى يغرب يقال ثغر الفلام فهو شفور سقطت واضف
وسه لا تفي حتى يغرب بعد فان ثبت بعد السقوط فهو منعه بالثا والثا
وقد انفرغا انفل وقال ابن الماجشون اذا سقطت او فاربا الاحلام وانبت
واستود اسانه فلا يصح فيه وفي المدونه ان احضانه الاحلام في المحضر باليسر
المحضر وان يصعب الاعداد وعند السامعي بخبر شيع او ثمان وعند ابن خنبل
واحيى بن حبان شيع فاذا اخذوا اخذها وسلم اليهم احضارا الاخر فله ذلك ورد اليه
فاذا عاد فاحضارا الاول اعده اليه هكذا ابدأ ذكره في المغي وهذا منقول عن احدث
السلف والحقوه لا خير ويكون عد الام قال والام واجده احق بالحاربه حتى يحضر
في الميسر والحاربه بعد الاستغنا كحاج لا تغل الطير والفزل وعمل الشاب
والام اذ رجا ذلك واخر تغلها احضارا للنساء وعند الاب ربما خلط كرجل
فيل حياؤها والحكماء النساء ربه ونقد البلوغ كحاج لا الزوج وذلك لا الاب
وتد صارت عرضة للنسبه ويطعمه للرجال والنساء كدع والعه اليه عند الرجال
ليس عند النساء وتزل الصبي عند النساء فيسد لسانه ويمل طبعه لا طبع النساء فيسد
حاله ويحسنا وعند السامعي من شيع اذا اخذوا ان يكون عندها بالليل وعند
الاب بالنهار والسامعي انها اخذت يكون عنده ليل ونهارا وكان مالك الام
احق بالحاربه حتى يتزوج ويدخل بها الزوج وان حاضت ولا خير الفلام ولا الحاربه عند
قبي قال مالك وعند السامعي بخبر الفلام والحاربه وعند ابن خنبل اذا بلغا سبع سنين
خير الفلام وتسل الحاربه لا الاب من غير حاربه هكذا في المغي قال ابن قدامة لا
يخازن لا خير الحاربه لان السرع لم يرد به ولا يقا من عيا الفلام لانه لا يحتاج الى
حفظ وتزويج حاجها وهو غلط من وجوه الوجه الاول ان السرع قد ورد به
وقوله لم يرد به عن محمد بن رويه عند احمد بن حنبل ان حده اسلم وابت امراته ان تسلم
حيات لا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ابني وفي طم اوشبهه فقال رابع
ابني فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اقعدا ناحيه وقال لها افقدى فاقعد
الصبيه بينهما وقال ادعوا لها فقالت الي امها فقال عليه السلام اللهم اهد لها
فقلت الي امها فاخذها رواء ابو داود واحمد وعند احمد بن حنبل عن عبد الله بن رافع

٤١٤
انصارك قال في المغي وخيل انها اخذت ابناها بركة وعزه التي علمت السلام ونفوس
الحق والوجه الثاني ان السرع الوارد في الذكر فارد في الانثى فواحد السرع
قال عليه السلام من اعتر شقالة عند وجا شراكه واخذت في سبي سلم وقد ثبت
حكم في الامه بهذا النص بالاجماع وعند من يقول بالنسب ومن لا يقول به ولم يفرق ايضا
بين العبد والامه كما في اعناق العبد صلى عليه له لا يؤخذ في اعناق الامه لانه علمه
بن الاكساب للمال والتصرفات النافعه له وهو قادر على ذلك بخلاف اعناق الامه فانها
اذا صار حرة عجزت عن نفقها وكسونها اليه فان مالها يتقوما ولم يداخل تلك الفرق
النافسه اليه ذكرها ابن قدامة في تسلم الصبي بعد البلوغ سبع سنين لا الاب اطلاق
لانه يرد به وسفقه وعلمه عند باطلاق الرجل وما اخذت منه فمسا اطلاقه على ما ذكره قيل
هذا وهو الوجه الثالث والوجه الرابع ان احدا من السلف نقله وبمواحد قول
مالك والمخارجه الاصول امره حرق للاجماع فلا يسبل واذا مرض احد الابوين لا ينع الصغير
من عيادته وحضوره عند موته سواء في ذلك الذكر والانثى وان مرض عند الاب
فالام احق بمريضه منها واذا اراد اخذها السرع عن سفر يمل واداه فالولد يكون
عند المغي منهما حتى يغرب من سفره وما حدث عند الرجل من حفره رواءه اخري ان حده اسلم
وابت امراته ان تسلم فيا بابر له صغر لم يبلغ فاجلس السرع عليه السلام الاب ههنا والام
ههنا ثم حفره وقال اللهم اهدني فهدني الى امه اخرجها النساء وعن ربيعة رضي الله
فالجائ امراته لا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت رسول الله ان روي هذا
يزيدان بذلك بابني وقد سقطت من برعته وقد نفعي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اسمها علمه فقال روحها الحافيه ولدي فقال عليه السلام هذا ابوك وهذه
انك اخذت ابناها سبت فاخذ بيد امه فانظمت به اخرج ابو داود والترمذي
حدث حسن بن محمد وعنه واحده الاعقاب والعتب وكافي ما روي عن علي بن ابي حمزة
محمد بن ميه وجوابه من ان رواء اولها امرها بالاستهانه علمه وهو مذكور بالاجماع
بيننا وسهم وبانها لم يذكر فيه طلاق وفولها ان روي دليل قلم النكاح بينهما
وبالها ليس فيه ذكر سبع سنين ولم يشرطون للغير سبع سنين بل اكل سفي ان يكون
عمره اقل من ذلك لان من هذا يستعمل في اويل الاشباع في ابن اربع او خمس وثاني

المذكور في هذا في اعلام استغنى عن الحضانة بعد ورايتها ان مير عتبه كانت بالمدرسه
ولا يمكن الصغار ان يستغنى منها هو محمول على البالغ وعند البالغ مخير ولا بان السبع لا
قول لم يعتد عليه ولا يعرف المصلحة لنفسه ولا غيره ولا حار الا الدهر واللعب ومن علمه
من شهوانه فتودي ذلك لما فساد به والبصر ولا عرر سيد ولا اعنار لتول غير
الرشد عنده وعن محمد انما يمنع لا الاب اذا تلفت حد الشهوة لمحق الحاجة الى
صياها والاب ان افترج عياصها والراه جميع ومن سول الام والحكمه احق بها حتى
سلع حد الشهي ولا الجاع الضعيف يستغنى لانها لا تقدر على استحذائها ولهذا لا
يوفرها لخدمته وبعد ذلك نفع استحذائها غالبا وهي ليست من اهل استحذائها كلان
الام والحكمه ولا ان حتمها الكرم من سوانها لا حتى ينها الزنازه ولا العلم قيل لواءه
لا الا سبنا الاربعه بغير حاله ولا بغير حال المده **قوله** قال والامه اذا اعتماها بها
وام الولد اذا اعتف كاحره في ولدها وفي الاستحباب الامه والمدبره اعتمها سندها
ولما ولد من غير غرة فلا حضانه لهما فيه ملك سيده يفعل فيه ما يشاء محل المذكور الكتاب
على الولد الحر وفي البصره اخلفت المالكه في ام الولد اذا اعتف مع انفا في عا
بوت حضانه الامه وهكذا في الجواهر وليس لها قبل العتق حق في الولد وهو قول
غظا والثوري والمشافع وابن حنبل وعبد مالك الحضانه مابته للرفق فلتاها
عاجران عن الحضانه لا تستغيا لخدمته سيدها فلا نظر للضعف يسلمها لاسن لا
ستغى ب الضعيف وقد قالوا لا حضانه لام الولد بعد عتقها فلف بيت للرفق مالا
تمت لخره وضعت هذا من والرمه احق بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان او حث
ار بالالكفر وهو قول مالك في المستنور عنه ومنع ان يعزبه كحر او لم حصر وار حث
صحت الى ثامن من المسلمين وهو قول ابن القاسم والي نور وعند السافعي وابن حنبل
وسوار والعربي لا حضانه لها وهو رواية ابن وهب عن مالك لنا انا حره فادزه
على الحضانه ونافيه من احتمال الضرر يرتفع بما ذكرناه وعدم الحار للعلام والحاربه
ذكرناه فلا تعيده **مسئله** واذا اراد الاب ان يسافر بولده سفر اقامه
في مده الحضانه فليس له ذلك ذكره في الحكم هذا نذهبنا وعند الامه المليه ذلك
وظلم الحضانه الوالده با بطلان حقها في الحضانه والاصرار بالطفل الضعيف ونعريض

الطفل والطفله على الهلاك بالسفر الطويل وعن ابن تيمون من غايه في اعاليه ونفق
مخاضا راد بها فكان حراما فليكن تسرع ذلك وتبطل الحق الباب للام في الحضانه ونفق
بينها وبين قره عنها ومرة قوادها ولا تزل ولدها ايضا اذ اسمع لسبب ذلك في
الوله والشكل بل ابرهان من كتاب ولا شبه ولا قول صاحب ولا فاسح ولا فاسد
والرطال اعطى ليدوا اكثر احتمالاً للضعف والضرر والنساء ارق ابقه وامل صرا السداد
نكحت رعايه خانبها اولى لولم تكن صا حبه الحق وكنت سدرم على ابطال حقها في الحضانه
بالضرر ولان كونها نقلها في مده الحضانه في باب العدا وان لا تستغنى القاده
كراهه الاب بونه الحضانه والرض المرتب عليه ولو عتبه من سنه عنده اما عند مالك
في تزوج وتدخل بها الزوج ولا يعتبر عنده حضه وانما عند السافعي الحخر وقد حار
الام فتقدم على النعمه بالوليد عنا وادرا راين لزوم كلمه الحضانه وكثير من يكون
عنده تقول تمنى موت ولده حتى يخلص من الرض فكان ذلك سببا ظاهرا لسفوره
والعجب من مالك فانما نراه يقول بسند الزراع **فصل** واذا ارادت المطلقة
ان تخرج بولدها من المضر فليس لها ذلك الا ان تخرج به لما وطئها وقد كان الزوج تزوجها
في لانه قد التزم المقام فيه عرفا وكذا شرعا قال عليه السلام من تاهل ببلده فهو منهم
ويوجدنا بعض النسخ ولهذا يصير الحرج به ذميا وليس بهج وانما الحرية المستانسه
لو تزوجت ذميا او سلبا بصره ذميه وهذا اللام خاصه والجرحه وغيرها ليس لها ان تخرج
بغير اذن الاب ولو ارادت ان تخرج به في المضر غر وطئها وقد كان الزوج فيها آسار في
الكتاب لا انه ليس لها ذلك وهو رواية كتاب الطلاق من الاصل هكذا ذكره فاصي حان
فتسرى العقد فيه وان يكون مصرها فان وبها الحج وفي الحجاب وهذا الحج وذكر في
لجاع الضعيفان لها ذلك لان العقد يفي وقع في مكان يوجب احكامه فيه كما اوجب
السبع لسلم المسع في كاحه واسأل الاولاد من احكامه ووجه الاول ان الزوج
في دار الغرضه لا يكون التزاما للاقامه فيه عماده فالحاصل انه لا بد من الامر من جميعا
على روائه كتاب الطلاق الوطن وجود العقد فيه وهذا كله اذا كان بين المصيرين
تفاوت اما اذا انفارنا بحث على الولد ان يطاع الولد وميت في ميه فلا يمنع
من الخروج اليه وكذا الجواب في الرمن واراد بالكتاب الاصل هله اذكره الكردي

وبالاستحباب كوفيه بزوج الكوفه ثم نقلها الى السام فعملت له اولاد اربعة
وقعت الفرقة بينها وانقضت عدتها فلما ان سئل اولادها الى الكوفه لانه لم يرش
بعده اولادها والزوج قد رخص بالمقام بالكوفه ثانيا ولو تزوج الكوفيه بالسام
ثم نقلها الى البصره فادارت ان سئل اولادها الى الكوفه فليس لها ذلك لانه لم يوجد
بالكوفه ولا العتد ولا الولاده قال الكردي نقدا ما نفاق الروايات ولا الى السام
انما وعك يوسف لما ذلك لوجود ولاده الاولاد فيه وهكذا ذكره الطحاوي واعتبر
وجود الاولاد فيه لا غير ولو ابدت ان سئل اولادها الى اذار الحرب فليس لها ذلك
وان كان العتد دار الحرب اذ كان زوجها مسلما او ذميا وان كانا حربيين فلها ذلك
ولو اسفلت من قرية الضرب فلها المهر البقي مخلوق باطلاق الرافه واهل السنواد
وبالاستحباب لو ابدت الاستمال من المهر الى القرية وكان العتد وقع فيها فلها
ذلك وذكر السام في التناوي لا بعض بواجب المهر وان كان الاب لا علمه الرجوع
من زمانه الى بلده في يومه في الليل وفي المني روى ابن جماعة عن يوسف رجل
تزوج امرأة بالبصره وولدت له اولاد اثم اخرجهم الى الكوفه فكلها فخاصمة اولادها
وادارت ردع عليها قال ان كان اخرجهم باذنها فليس له ان يحرم بها المهر ففعل
لها اذ هي التهم في ذمهم وان كان اخرجهم بالملء بغير امرها ففعلت ان يحرم بها
فروع ذكرها المرحوم في امراه جات بجي وقالت هذا من سبي وقد مات
فاغطي نفقه فقال امه لم تمت وهي في منزلي وادار احده منها لم يكن له ذلك
حي يعلم الناحي انه حي بها فاحده منها لانه اقرها بالحضانه حيث اعترف انها حده
فان جأ بامراه وقال هذه ابنتك وهي امه وقالت انني ماتت قال قول الزوج
لان الفرائض لما فكان الولد لما فان احضرت اب امه وقال هي ام ابني وقالت
احده ليس ابنت امي ففعلت وقالت التي احضرتها الرجل ما انا امه وقد
كذب الرجل ولكن امراه فلان اب اولي وناحده منها علم الحضانة ما لما قال هذا
ابني من هذه المراه فتد انكر لونها حده لم فكان منكر احقها وهي قد اقرت له بالحي
في جوامع النفقه بصدق في انها لا زوج لها او انه طلبها اذ اعترف وروى
ان اولاد العات على الترتيب المتقدم وقل ان اولاد العات والحالات منهن

والكاتبه ان ولدت قبل الكاتبه ولا حول لها قام الولد والمدره فان ولدت بعد
الكاتبه فانت اولي به لدخوله في كتابتها ولو قال الاب نفق است سنين وقال ابن
سبع سنين ان كان ياكل وحده ويسير وحده ويلبس وحده ويسكن وحده
دفع المهر والا فلا وان ادعى عليها انها تزوجت وانكرت فالقول قولها فان قالت
وطلقت وغاد حتى ان لم يقين الزوج فالقول قولها وان عبت لا يقبل قولها في طلاقه
وان كان الاب مفسرا فعالت العتد انا اري بفراج والام طلبت اجرة فالعنه اولي
هو الصحيح **باب النفقة**
وهي شقة من النفوق الذي هو الهلاك قال نفق الدابة نفق نفوقا اي ماتت
ونفقت السلفه نفقا بالفتح اي واحد ونفقت الدراهم والذاد نفق نفقا اي نفقت
وانفق القوم اي نفقت سوتهم وانفق الرجل اي انفق وزك ما له وانفق الدراهم
من النفقه ورجل سفاق كثر النفقه كضارب **قلت** لكن لم يسمع نفقت المال وهو من
الملاك والنفقة ايضا سال المهر والسؤال فيها ايضا وقيل كل ما خا بما فاداه نون
وعينه فان قال على معنى الخرج والذهب مثل نفق ونفق ونفق ونفق ونفق
وغرد ذلك **قوله** النفقة واجبه للزوجه على زوجها سبيل ذات او كافر
اذا سلمت نفسها في منزله ففعلته نفقه وكسوها وسكناها وهذا اجماع الامام
عن جابر السعدي انه قال ما رأت احدا اجبر على نفقه احد ذله عنه ابن حزم في
الحلي والاقطاع وجوب نفقة الزوجات قول الله سبحانه قد علمنا ما فرضنا عليهم
في ارواجهم الا امر وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وعن
جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة في حج الوداع فقال
انقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم اخذن منهن بائنا الله واستحلن فرجهن
كلمة الله ولم علمهن ان لا يوطئن فرشكم احدا انكرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن
ضربا غير شرج ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواه مسلم وابوداود
وعن نضر بن نضر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كسوا نفقة
في سبيل الله ودينار نفقة في رقبته ودينار نفقة في سبيل الله ودينار نفقة
في سبيل الله اعطها اجرا الذي نفقه هي الفلک رواه مسلم واحمد وعنه جابر

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل ابدانك فصدق عليها فان فضلتني
فلا هلك فان فضل عن الصلابة فليدك فرائد فان فضل عن ذي قرانك فليدك فرائد
وقلنا اذواه وسلم وابوداد وادوان حبل وعن يمينه من حذره المسكين قال ائت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما تقول في سنان قال اطعموهن مما ياكلون
والسوهن مما ياكلون ولا تضره من ولا يضره من رواه ابو داود وعن عائشة
ان هند بنت عتبة قالت رسول الله ان انا سنان رجل محب وليس يعطيني ما يلينني
وولدي الا ما اخذت منه وهو لا يعلم فقال خذي ما تشكين وولدي بالمعروف
رواه الجماعة الا الترمذي وعن هرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خذي
الصدقة ما كان عن طهر عني والبدن الفلاني خذي من البدن السفلي واما من يقول فتسل من
احول برسول الله قال امرتك من يقول اطعمي والافارقي حارثك تقول اطعمي واسمعي
وولدي تقول الى من يركي رواه احمد والدارقطني قال ابن نمير ما سنا دحي ورحمة
الشحان من طريق اخر وجعلنا الرياسة المنسوبة فيه من قول اي هرة قال بابا هرة
سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هدا من كسر هرة رواه
الخوارزمي والحلي من كسر عمر واي هرة رواه البخاري وفي الحلي من رواه ابو هرة
عن المرأة وعمر عن الاعيا وقوله في حديث يوفى من حذره اطعموهن مما ياكلون
والكسوة من مما ياكلون اخرجه غلطة السلام فتح القاب وكانت اطعمهم مستساوية
في القاب وكذا كسوتهم ذكره ابن سداد في احكامه وزاد الماورد في الحكاوي في حديث
هند فقال فتل على برشي فقال لا خذي ما تشكين وولدي وكسيت هذه الرمادة
في الحديث ولم يذكر انها ما خذ بالمعروف ولو قالت ذلك لم يقد بالمعروف ولا في النفقة
خبر الاضمار المستفاد به اصله المأضي والموالي والعامل في الصدقات والوصي
والمنقذ والمضارب اذا سافر مال المضارب والمأتم اذا قابوا بحكام المسلمين في دفع
عدوهم يجب كفايتهم في مال المسلمين وفي الدرجة اذا طلبت نفقها وهي بيت اسها
يجب عليه لان النفقة حقها والسلم حقها فاذا ترك حقها لا سقط حقها وذكر محمد في الاصل
ان المريض والمرضا اذا طلبت النفقة قبل تسليم نفسها فرض لها النفقة ولم حك طائفة
وقال بعض المأخرين من ائمة لا يسحق النفقة حتى تزني المرأة الزوج وليس الفتوى عليه

٢١٥
ويجمع المأخرين تحت نفقها وكسوتها ونكاحها يتسلم نفسها في منزل زوجها وهو
رواه عنك يونس واخبرها القذوري وفي المبسوط ذكر الاول **قوله**
وتعتبر في ذلك خالها جميعا قال شاذي المختصر رحمه الله هذا اختيار الحضان وعلمته
الفتوى وفي البذاع قال المختص يعتبر خالها فيها ان كانت تاكل في بيت امها خبز
الشعر تطعم عند زوجها البر وطم الشاة اذا كان زوجها ياكل جزا الحاركي وطم الحار
والدجاج والحلوي وهل اللزج يعتبر خاله قال صاحب البذاع هو الذي يقولون
لستفوق وسعة من سعة كاله في هذا في الباب وذكر الخفاف في ادب العاقل
ان المرأة اذا كانت تفرط في البسار والزوج من اوساط الناس فرض عليه عاتق طافه
فاعتبه خاله دون خالها وكذا ذكر محمد رحمه الله في كتاب النكاح ولذا ذكره الخفاف
في الكسوة والصحح اعتبار خالها ذكره شاذي ادب العاقل المختص وفي المبسوط
المعتبر خاله في البسار والاعشار في طاهر الرواية لانها لما زوجت نفسها من
المسرة فقد رخصت بنفقة المفسر فلا تستوجب غلته الا كسب خاله وفي المعنى
يعتبر خالها جميعا وفي شرح المدونة لابن يونس تعتبر النفقة خاله وخالها وفي الحكاوي
يعتبر خال الزوج دون الزوج لما ملوينا ولقوله تعالى عا الموسع قدره وعلى المفسر
قدره والاية وان كانت في النفقة حكما وحكم الكسوة واحد ولما حدثت هذه
امراه اي سنان قال لما علمت السلام خذي ما تشكين وولدي بالمعروف فقد
اعتبر كفايتها وخالها ولم يعتبر خاله وقد ذكرنا الحديث وهو في الصحيحين وغيرهما
والنفقة منه ان النفقة يجب بطريق الكفاية والنفقة لا حجاج لما كفاية المقتدرات
المالعات المعنى فلا يفي للزيادة واعتبار خاله الارواح المرفعة البسار والبسطة
في كثره الاموال ونحن نقول موجب الالة انه كاطب بقدر وسعة والفاضل كوزنا
في دمه اذا فرضت عليه ويؤخذ منه اذا سير كل صاحب الكتاب وتفسيره انما
اذا كانا مؤسرين تحت نفقة البسار وان كانا مؤسرين اي مقترين من نفقة الاعتسار
وان كانت مؤسرة والزوج مؤسر تحت لها نفقة المؤسرة وفوق نفقة المؤسرة وبالعكس
والمعروف هو الوسط ونما قلنا الجمع بين الدليلين والقول بالنسبة ورجا
اكان بين فكان اولى القولين ونزل عليه قوله تعالى وعيا المولود له رزقهن وكسوتهن

بالعرف قيل في المطلقات وهو الظاهر وقيل في الزوجات وقال الشهيد في
المفقات قيل بوضع جرم في الاعم الاغلب وليس بامر فلم يكن فيها الزام الوالد
بالارضاع ويبدى وقيل الخبر على الامر فلهذا لا يجوز لها اخذ الاجرة عليه علما بان
وان كانت لا تجزي الحكم وما احوك قال الماوردي نفقة الزوجات مستدرة كلنف
باليسار والاعسار كونه كمال الزوج دون الزوج قال وقال ابو حنيفة ومالك
وابن حنبل لا اعتبار بيسار الزوج واعساره في الفؤاد الاحكام الثلاثة فلم يخلوها
مقدرة ولا يعبر كمال الزوج ولا يخلفه باليسار والاعسار **قلت** اما
قوله لم يخلوها مقدرة يعني بالمد من الحب على المولى ومد واحد على المعسر ومد نصف
على المتوسط كما خفلوها بقدره فعلمه عنهم وعن مالك مد مد وان قل يوم وهو مد
وتلك مد التي صيا الله عليه وسلم قال ابن جبيب اخذه هشام بن اسحق ليعرض نفقة الزوج
فاحسنه مالك ذكره في الاسوار وهو خلاف ظاهر مذهبه ولا يعبر كمال الزوج يعني
وصه وقد ذكرنا اختلاف اصحاب فيه وقوله ولا يخله باليسار والاعسار وفي
المنى نقل عن حنيفة ومالك انه يعبر بينهما حال المراه وليس كما قال بل المعبر كمالها او
قال الزوج لقول الشافعي ولا اعتبار كمال المراه وخبرنا قال النفقة مقدرة بالكمال
وكلنف ما خلاف من كتب له النفقة وهو قول ابن حنيفة ومالك **قلت** ونسفي
ان نقول وما اعتبار من كتب عليه ايضا كما مذهبنا وهو ان المعاش من كماله مقدرة
يرطبن من الخبر في كل يوم من المولى والمعسر اعتبارا بالكمالات وانما كلنف المولى
والمعسر في الجوده والصفه وانما قدر الماكول وما يقوم به البتة فلا يخلان والجاب
الاقل من الكمال بل المعروف والحيات الكفاية اتفاق بالعرف وقال الماوردي في احوك
واولى الاصول في اعتبار الحب في النفقة الكمالات لانها طعام بمصدره سد الحرج
وليس في الذمة قال ثم وحدنا كفاية الطعام المدركة في الكفاية فدره الادى وهي مدار كل
سكنين خفلناه اصلا النفقة المولى من قايضه نفقة له وجه في اول كل يوم ولامه في
ما بقية الانسان في الاعلى وخفلنا المتوسط مد ونصف دون نفقة المولى
فوق نفقة المعسر والمدنانه وبلانه وسيفين درهما وثلث درهم ذكره في المساج وهن
اليسار والاعسار بالنسبة وهو ب النفقة لا باصل المال وهو حكم محض وخلاف

المعروف من الناس قال ونفقت في الكفارات وسوا كان المقدر فوق سبعا
او فوق سبعا او بقصر فان زاد عما سبعا كان ملكا لها وان نقص ولم يدر على السبع
فان الزوج ما يجاز من ان يحاسبها ونين ان مكنتها من الكسابة فانما فعل فلا خار
لها وان لم يدر على الا كسب لكتابتها خارت من اهل الصدقات ماخذ ما في كتابها
من الزكوات والكفارات وهذا عجب ان الله عز وجل يقول قد علمنا ما فرضنا عليهم
في ازواجهم وما نلتك انما نفق اجزائه كانه انه فرض علينا ولم يدر من كتابها من
تفقه على اصحاب الكفارات والزكوات قال ونقدر لاهل الحار بالبر لانه فوضهم
واهل الطائفة بالسفلة غلبت قوتهم ولاهل اليمن بالذرة ولاهل العراق بالبر ولاهل
طبرستان بالبر وسحق نفقها من ذلك ولا يعبر الحب من البر والسفلة والذرة وفي ولا جبر
لوجهين احدهما ان ذلك لا يعطى للاذخار والازدراع والثاني ثبت في الذمة
دون الدفع والخبر قلنا ما المانع من ثبوت الدفع والخبر بالعرض ذمة طالم بينهما
وباعتبار الاذخار والازدراع باطل لوجهين احدهما ان التسرع لم يرد في النفقة بالحب
اختلاف طل دعوى الاذخار والازدراع فيها والثاني النفقة يجب كفاية اليوم فلا
معنى لدعوى الفرق البارد ولانه اذا دفع المدا إليها كى غلبه ان تدفع إليها اجرة طحة
حتى يصير دينا واجره خيرة حتى يصير خيرا او يتم لها من طحة وخيرة ما المانع من دفع الخبر
ابدا وانما هذا ظاهره محضه بلا دليل من كتاب او سنة او قول صاحب عند من يقول
او قاس ولا يجب غلته الخرا سدا وان طلبته ولو انفق على الفقه في حوازيها وجهان
في المنهاج بعلته تملكها حقا ولا عليه طحة وخيرة في الاصح وجوز الاعراض في الاصح
الادنى وجرا على المذهب ولو اقلت نعم سقطت نفقته في الاصح **قلت**
اذا لم يجز الاعراض عن البر ما كثر كيف سقط الحب الواجب باقل ما لم يجز ان يكون
عوضا عنه ولم تكن حقا وما المعنى لان قداسة اعتبار النفقة بالكفاية لا يخلو لا الكفاية
لا كلنف باليسار والاعسار ولا من مقدرة بالكماله وحده ههنا الساب بضر على
الكماله ولهذا لا يستمر الا دام **قلت** هذا عندنا في جبال البر دون السواد وفي
قال صاحب المنى والجاب الحب حكم والتسرع وزد ما لا اتفاق مطلقا من غير قيد
ولا يقدريه ان يرد في العرف والعادة وذلك في الحر والطعام والادام دون الحب

الآخرى فانه يشترط الملك فيها اتفاقا ولو ان الملك يشترط
عند اليمين لا انعقاد ما اذا لم يكن الطلاق مضافا الى الملك وعند
كمال الشرط لزول الجزاء وما بينهما ليس حال انعقاد اليمين
ولا حال لزول الجزاء وانما هو حال البقاء فلا يشترط فيها الملك
ونظر هذا الخلاف كمال النصاب يشترط عندنا لا انعقاده
وعند تمام الجول للوجوب ولا يشترط فيما بينهما عندنا لما ذكرنا
خلافا له والجواب عن مستشهد ان الشرط الاول
لا انعقاد اليمين الصغير يشترط فيه الملك كالكبرى خلاف
الخلاف فيه فان الكبرى الصغير منعقدتان فيها **قوله**
وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فطلقت ثنتين وتزوجت
غيره ودخل بها ثم عادت الى الاول طلقت ثلثا عندنا في حقيقته
واي يوسف ويعود بثلاث طلقات قال ابن المنذر هذا
قول ابن عمر وابن عباس به قال عطاء وشريح والنخعي في المبسوط
وهو قول ابن مسعود وقائمه مجرهي طالق ما بقي من الطلاق
وبه قال زفر وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه
قال ابيه الثلثة واصحابهم واصله ان الزوج الثاني
يهدم الطلقة والطلقتين وفي المبسوط قال شمس الائمة
السرخسي اخذ الشبان من الفقهاء بقول المشايخ من الصحابة
واخذ المشايخ من الفقهاء بقول الشبان من الصحابة رضوان الله
عليهم وفي الزخبي له لوقال كلما دخلت الدار فانت طالق
فدخلت مرة او مرتين ثم تزوجت بغيره وعادت الى الاول حتى

عادت ثلاث طلقات ثم لو دخلت الدار ثلث مرات وقع الثلث
عندنا في حقيقته واي يوسف ذكره في باب المسح من طلاق الكافي
احسبوا لها بقوله عليه السلام نعم الله الجميل والجميل له
رواه ابو داود والترمذي علي بن ابي نعيم والجميل هو الذي ثبت للزوج
الاول اصل الجمل وصفه وهو ان الزوجة لا تحرم عليه الا بالطلاق
الثلث وقد تعذر هاهنا اثبات اصل الجمل له لانه ثابت ولم تعذر
اثبات وصفه وهوانها لا تحرم عليه الا بالطلاق الثلث وان قال
لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا ثم طلقها ثلثا وتزوجت غيره
ودخل بها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار لم يقع شيء عندنا
الثلثة وهو قول ملك ذكره في المدونة والشافعي الجديد على
المنصوص ذكره في البسيط وابن حنبل ذكره في المغني قال ابن
المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على ذلك وقد ذكرنا به
هذا وقال زفر يقع الطلاق الثلث وهو احد قولين للشافعي
وجبه قوله قران الجزاء من مطلق لا طلاق للفظ كالوقال
كلما تزوجتك فانت طالق ثلثا ثم تزوجها بعد زوج اخر وقوي احتمال
وقوعها فسق اليمين ولو ان الجزاء طلقات هذا الملك الموجود
لان الجزاء ما يكون غالب الوجود عند وجود الشرط او متحقق
الوجود عنده في المضاف الى الملك ليحصل ما هو العوض المطلوب
من عقد اليمين وهو الجمل او المنع والطلاق المبطل للجمل الذي يحمل
ان يوجد في المستقبل وليس الغالب منه الوجود بل الغالب العدم
لاستصحاب الجمل لم يكن محو فالان الانسان لا يخاف زوال ملك

ولا يجوز ان يكون مقابلة التمكن طردا وعكسا فانه لو خد التمكن ولا يجب النفقة كالامة
اذا ملكت من نفسها لئلا اولها واذا لم تنزلها المولى تنزلها المولى ولم يسلمها المولى الزوج ومما
ظفر بها وطبها وكذا الوصلها اليه لئلا ولم يسلمها المولى الزوج نهارا ذكره في التبيين
او كانت منع من النفقة لا ينزل الزوج ونكح من وطبها لا ينزل امها وجب للزنا والفرق
والمرضى مع عدم التمكن من استحالة الوطى او كوى الضرر بها بوطها وما الحاكوي ان كان
في جماعها سده حرم بها منع الزوج واحذر نفقتها وذلك اما لصوله جسدتها ولضيق
فرعها او لعظم خطيئة وعظمت ذكوره فمنع من وطبها لانه ربما اضاعها فادى قتلها وليس ذلك
بغيب موجب للنكاح فان ادعت العجز عن اتمامه وانكر ترك النساء المقات اذا لم يملعه
الا عند الابلاع سطر لا اربعة من النساء اذ ذكره عند اطلاقه في احد الوحيين
بحا اعتبار اربعة سداده وان كانت الزوجه صغيرة لا يستمع بها فلا نفقة لها بعناه لا بوطا
سملها وفي الدخول لو سلمها وهي صغيرة لا تصح الجماع لا يجب نفقتها سواء كانت ميتة
الزوج او ماتت اسما لان سبب وجوب النفقة الاحساس المستعبر اذ الاستماع هو المطلوب
والاحساس وسلم اليه وفي الصغيرة لا نفقة لها وان كانت كسرة يجب وفي الا نوار
ان الزوج لم يبلغ او كانت بمنزلة يمكن وطبها فلا نفقة لها وفي الجواهر وقيل بلزوم الدخول
فالنفقة اذا بلغ الوطى وان لم يحلم وفي الحاكوي نص السانعي في كتاب النفقات وعنه
النساء عما انه لا نفقة للصغيرة واحاداه الزنى وفي قول يجب وان كانت كسرة وفي الزوج
صغيرة المروري يجب قول واحد اقولنا وان كانا صغيرين الاصح وجوبها وفي المنهاج
الاظهر ان لا نفقة لصغيرة وانما يجب للكره على صغيرة وفي النسب اجماع المولى منهما انما
لا يجب وفي المعنى الصغيرة التي لا يمكن وطبها لا نفقة لها وعليه الجمهور وعند المروري يجب
قلت وهو قول داود الطاهري ولحقاه ولو كانت في المهد ذكره في المحلى
لاطلاق الزوجات وفي الاثر ان الزوج الصغيرة فلها النفقة واحاداه الممد
وكان يملك لا نفقة لها وفي الدخول وجب نفقة الكسرة على الزوج وان بعد وطبها
لعارض كالبرق والفرق والحصى والمرضى كان ذلك قبل التملك اليه او بعد ما ثبت
الزوج حتى مرضت الكسرة في سنة مرضا منع من الجماع او زنت المرءة ذلك ولم ينفذ الا انها
عجزت بغير نفسها او مانعة حتى يجب وهذا ظاهر الرواية كحصول الاستماع بالدواعي

418
والاستيناس وعزل يوسف في الرقعة والمرضى التي لا يمكن وطبها لا نفقة لها قبل التملك
وان اشكلت اليه بغير رضاه فله زوالها اقلها وان نفقا مع علمه بذلك لا يرد لها ولها النفقة
للمسلم خلاف الصغيره تعلق الخدمة والاستيناس قبلها لا يجب طلسمها زوالها وسحق
النفقة عند ان يوسف ما عتبر من الخدمة والاستيناس على هذه الرواية وعنه محمد
في الرقعة لا يلزمه نفقة قبل نقل الزوج فليس له ان يحولها اليها اقلها بل ينق عليها
قال ابو يوسف الا ان سطاوول مرضها يكون بمنزلة الرقعة عنه وفي كتاب الاوصية
اذا تزوجها رتقا او مرضه فلها النفقة لان الرقعة قد جامع لها دون النكاح وكذا
المرضى يجب النفقة قبل هذه العلم اذا كانت الصغيرة مشبهة وتضمن جماعها مما دون
النكاح يجب بنفسها وقول لا بها عوض عن المثل عند هذا قوله القدم مدرج عنه
وقوله ولا جامع العوضان عن نفوس واصدغ لان فانه لو تزوجها على الف درهم وعده
او مرض كور ويكون الكل عوضا واحدا وكذا مع عرقها من المعنى والماع من ولد
قد ذكرناه قبل هذا وزوجها المحبوب لو كانت صغيرة فلا نفقة لها حتى يحل الجماع وان
كان الجماع لا ساق من المحبوب **قوله** واذا حبست المرأة من فلا نفقة لها
لان فوات الاحساس جان جهتها بالمطالبة وان لم يكن بها ان كانت عاجزة فليس
وكذا لو عصبها رجل وذنبها وعزل يوسف ان لها النفقة والفوى على الاول
وفي الوجيز يسقط النفقة بفوات الاحساس من الزوج على رواية الاصل والجامع
والخلاف وهو الاصح وفي الدخول هو العجز وفي رواية ان يوسف لا اختيارها
ركن الاسلام ابو الحسن عاين الحسين السعدي واما المسقط عنه فوات
الاحساس من جهتها وقادته لو حبست ظمنا او عصبها انسان لا يجب نفقتها على
الاول وكذا على المان وفي البدرع في الجماع اذا حبست من ولا نفقة لها
ولم ينقل سما اذا كان حبسها قبل التملك او نفقها وسما لو كانت قادرة على حلها في
الحسن اولا وذكر الكوفي انها حبست من قبل التملك فان كانت مجوسه في موضع لا يدر
على الحلبة فلا نفقة لها وهو تفسير اجماع محمد بن عيسى في الجماع ولو حبست بعد التملك
لم يسقط نفقتها وذكر العدوري ان ما ذكره الكوفي في الحسن محمول على ما اذا كانت لا يدر
على وخايبه اما اذا كانت تدر ولم تنص وصبرت على الحسن فلا نفقة لها وهذا كما حبست

وادب القاضي ان الحسن من فلما علمه اوجه اما ان تكون سري او صحت حق
 او بغير حق فلا نفقة لها في الوجوه الثلاثة اما اذا حبسها بغير حق مان لا يدر على ادا دينها
 او حبس ظلم فلا نفقة له من قبل الزوج وفيه خلاف اي يوسف وان كان الحبس من جهة
 الزوج فهو على ملته اوجه ايضا ان يفرق او حبس بحق او بغير حق لا يسقط نفقته وفي
 الدرر لو حبس الزوج وهو يدر على ادا الدين ولا يدر او حبس ظلم او هرب فلها
 النفقة لغوائه من جهة وان حبس بعد النكاح وبعد ما فرض لنا النفقة لا يسقط نفقته
 لان المنع بفراض الر وال وهو غير نكاح فلها نفقة في اسقاط حقها كالحكم والناس
 وان قدرت على ادا الدين فلم تسقط نفقة لها وهذا كما قول اي يوسف واختار
 القاضي الحنفى المسقط على ما تقدم وذكر محمد في الجامع بين غران حبسها تسقط
 نفقته واستشهد محمد بنصب العين المشاجرة من يد المساجرة تسقط الاجرة
 لغوات الاسماع لان من جهة لداها ولو حجت بدونه محرم او بغير محرم لا يجب لغوات
 الاحباب لانه وعن اي يوسف لها النفقة متى نفقة مهر واحد والبناء باحدة
 اذا رحت لانه لا يسقط لانه من مهر ذكره في المصوري وفي الدرر والبداع لكن
 يجب نفقة الافاق دون السفر وموت السفر ولو سا فر زوجها نفقته عليه بغير الافاق
 ولا يجب على السفر وموت السفر والكراخي لو كانت نفقته في الحضر درهم وفي السفر
 نصف دينار يجب درهم والثاني من مالها وعن يوسف بعد النكاح يجب في الحبس والجم
 ونفقتها لا يجب وعنه يوسف الزوج ان يحبسها وسقط عليها ذكره في الجامع الصغير وفي
 الدرر لو حجت في الاسلام قبل النكاح فلا نفقة لها وبغيره يجب في قول اي يوسف
 وقال محمد لا نفقة لها وقال صاحب الدرر هكذا ذكره القذوري وذكره الحصان انه
 لا نفقة لها ولم يذكر خلافا لان يوسف ان المسلم قد وجد وهي مضطرة في حجة الاسلام
 خلاف ما اذا لم ين علمها لعدم المسلم وادعوا على ان الصوم والصلاة لا يسقط النفقة
 ولو اقامت هناك مده لا يحتاج اليها فلا نفقة لها وان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة
 استحسانا وفي البداع لوالها او ظاهر فلها النفقة وكذا لو وطئ بسببه او وطئ
 الزوج عمتها او خالتها او اخها بسببه او سحاح فاسد فلها النفقة وان اسع وطئها
 حتى يسفي عذبتها وفي الحادي لو احرمت في فرض او نفل بغير اذنه فلا نفقة لها وبأذنه



٢١٩
 وذلك نفقته فلها النفقة وكذا ان لم يكن نفقته في اظهر التوليد وفي الجواهر يجب النفقة
 وكذا ان لم يكن للزنا والريضة والمجنونة وان روجت بغير حق فلا نفقة لها حتى يلع
 ويطلق وفي العتي لو ملك نفسها وهي خايف او نسبا او فريضة او نكاحا رسة النفقة
 وكذا ان حدث بها شيء من ذلك في منزل لان الاستماع بها يمكن فان ادعت خيرا في
 وطئ لغير فرجها او بروج به وانكره ترك امره به وتعل بولها فان ادعت عمالة
 ذكره وعظمه نظر اليها امره بغير لولنا وعند مالك يسقط امر بان وعند الشافعي
 اربع وقد ذكرنا ذلك عنه ولو استغنى عن نفقته صداتها فلها النفقة ولو كان المبع لصغر
 او مرض لم يلزمه النفقة ولو اهرق من غير اذنه سقطت نفقته وكذا باذنه في الصحيحين
 قال القاضي لها النفقة وان اهرق باج الواجب من المصاح فلها النفقة بغير حق
 كما لو صابت رضان ولو كان اهراما قبل المصاح او قبل الوت فلا نفقة لها لانها
 فوت المكين متى يسفي عنه وفي الصوم الطمع يسقط نفقته وعن يوسف انها اذا
 اسلمت لم مرضت حتى نفقته حتى التسليم المام ولو مرضت لم اسلمت لا يجب لان التسليم المام
 قالوا هذا حسن وفي لفظ المحض نسيب المهر وهو قوله ان مرضت في منزل الزوج
 وفي الجامع مرضت في منزل او رقت اليه مرضه يجب استحسانا كالدق والقرن وقما سالاها
 والصفر وخلاف اي يوسف في النافسة لو سفت نفسها بعد دخولها في عدا حبيبه
 وقد مرت غير مرة ولو كان سلمها ابوها وهي مراهقة وطئها الزوج فلا يجب منعها
 اتفاقا لعدم مسلم ذكره الشافعي ولا يسقط طيب الكتاب الميوسه فاحره وادانوا
 الامة حتى وجبت نفقته فلم اخذها وتسقط لان السومة اعاده لا لزوم فيها **قوله**
 ونفرض على الزوج اذا كان موثرا نفقة خادمها ايضا وهو قول الامة الاربعه وفي
 الاستحباب والنباع ان كان لها خادم يفرع كخدمتها ليس له سفل غرضها فريض له
 النفقة بالمعروف وفي الذخيرة ان لم يكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة خادم في طاهر
 الرواية عن اصحابنا الملة ولو اوى الزوج ان ينفق على خادمها وجا خادم من عنده لم
 يقبل منه وعن بعض اشخاصه ذلك كما لو حدها بنفسه في اخلف لساخا في الخادم
 ان خادم في منهم من قال في ملوكها لو كانت حرة او غير ملوكها لا تسحق النفقة ومنهم
 من قال كل من حدها وان كان نفسه لم يفرض لها نفقة خادم وان كان لها خادم

لا يستأجرها في بيت ولا يدرى
 لا يستأجرها في بيت ولا يدرى

رواية الحسن عن حنيفة وفي الامم وعند محمد بن نفعه خادمها اركان لها خادم وفي
الانوار وعلمه اخذها ان كان لا يخدم سنها لشرها ونفي زوجها واركان من اهل
الصحة فليس علمه خدمتها ولو قال انا ارفع لها ولا استحق عا خادتها فلم يرض هي الا
خادتها فله ذلك وتلزم ان ينفق عليها وما الحادي نفعه خادتها ان كان مملوكا لها دون
نفعه ووجهه فمملوكا لها على المولى والموسيط والمعتق وسواء من القادر والعاجز
وما المعنى ان كانت مملوكا لا قدر ارجح لها نفعه خادم واحد ولا تلزم تملك الحادي منها
وان قال انا اخذت نفسي وطلبت اجرة خادم لا تلزم وان قال الزوج انا اخذت نفسي
لا تلزمها الا كسبه وما ذلك غرضه فحقها للمولى زوجها خادتها وما وجهه جور
وتلزمها الرضى وما الكتاب نابط على ان المال قولنا لا قال لو تولى ذلك شئيه كان كافا
ولا يرضى لا لخدم خادم واحد وهذا قول الجمهور منهم الامة الاربعه ومحمد وقال ابو يوسف
يرضى كاد من اخذها لمصاح داخل البيت والاخر لمصاح طارجه وهو نظير الخلاف
في الفاضل اذا صار الفراه بافراش شئيه لمرس واحد عندها وعند اي يوسف
ليرضى عما نابا في السران شا الله تعالى وما فتاوى اهل سمرقند اذا كانت مراث
الاشراف وذوي الاقدار وله خادم كبير فخر عا نفعه خادتين وعن يوسف في رواية
اذا كانت قابضة المعنى والرحم ولها خادم كبير وزفت اليه كذلك استحق نفعه الخدم كلها
عما زوجها وفي رواية هشام عن محمد وفي البيهقي وعنه يوسف يفرط للمرطبة السار
كادها وان لمزوا احاره الطحاوي وان كانت المروجه امره فلا نفعه كادها ولو كان له
اولاد لا يكتفهم خادم واحد فرض علمه كاد من والخر خلاف الزوج حصول المصود كادم
واحد والكا كادم اذا لم يخدم لا يسحق النفعه لانه ليس كادم وما الذخيرة مما يرض نفعه
القاضي نفسه في بيت المال يرضى كاد من ايضا كذا الزوج وقال ابو بكر المنذر في الاشراف
ليس في وجوب نفعه كادم اصل نفعه علمه من حيث قبوله فيرضى كادم واحد وهو
اقل ما قيل فيه وعند الظاهر لا يرضى كادم ولو كانت بنت السلطان ذكره في المحلى
وما الذخيرة يجب نفعه الامة عا زوجها حرا كان او عبدا او مذنبا او مدبرا اذا بواها
مولها بقبالة منزل الزوج ولم يستخدمها لغيره نفسها للقيام بمصاح زوجها وكذا لو
مرو حواجره وقد نوت بيتا يرضى علمه نفعها شرط البتة في الجرة وهذا لا يجادهم

والجرة لا يسحق اخذ خدمتها فينفي ان يسحق النفعه اذا لم يرض نفسهها **قلت**
يحمل ان يكون شأجره كذبه امرأة او طرا عند اجد ولو كانت الامة يذهب الى المولى
في بعض الاحيان وكذا من عا خادتها فلها النفعه ولو استخذاها اهل المولى ونفوها
من الرجوع فهو كاد من يستطيه نفعها ولو تزوج العبد ماذن المولى وفرض القاضي
علمه بالنفعه ينقل بالنفعه فباع فيها وان فذاه المولى لم يبع فان اخفت مرة ثانية
بباع فيها ايضا فان مات العبد سقطت النفعه ولا يطلب بها المولى كالعبد الجاني
اذا مات لان محل الاستيفاء قد فات بالموت وان قيل بل يسقط بالموت لعق الصلة
والنفعه انما تقوم مقامه في حين لا يسقط بالموت وفي البدائع ان مات العبد سقطت
نفعها وكذا لو قيل في ظاهر الرواية وذكر الكرخي انها تسقط لافتمه لقيامها مقام
العبد ووجه الظاهر ان فيها بقي العلم فاشبه الحرا اذا قيل خطا لا يؤخذ النفعه من دونه
قال وكذا في المدر والمطاب فان عجز بيع فيها وفي الاشراف عا العبد نفعه ووجه
قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم عا ذلك كالاته الاربعه واحكامهم
والعبد يباع في النفعه عندنا وعند السانفي لاساع ونبت لها الحيازة في الفرقة
وكذا عند احمد لكن عا سنده وفي رواية في كسبه وفي النسيه وفي العبد عا المكسب
يجب ما ذمه سيده وقيل في ذمه يوخذها بعد عتقه وفي الامة لسندها والذمة
في النفعه كالمسئله وامره اكلت من مال زوجها زمانا ثم ظهر انه كان مشافيل ذلك هو من
نفسها وهو قول ابي العالبيه وان قلنا به وهو سترين والسانفي في كمال الحسن والحفي
هو لها ما حبست نفسها علمه وهو بعيد من النفعه اذا المال لورثه وفي حبس نفسها لهن
واذا كان له عليها دين فقال احسبوا نفعها مما مال عليها وقاضها عند الكوفي
ولا يورث قولان اخذها كذلك والماني ان عليها تركها في محل لها السار اذا كانت
عبد لامة واحاره ابن المنذر وما الذخيرة لزوج عبده امته فمعها علمه بواها
متا ام لا واذا فرض القاضي نفعها فاخذت نفعه استمر طر النكاح فاستدرج عليها
ما اخذت وان استوفى عليها بغيره لم يرجع عليها في هذا ذللة الصدر الشهيد في
ادب القاضي وذكر في الحادي في المناوي كوان رجلا امه امرأة فظهرها جمل تزوجت
منه فان لم يبرأ ان احبل منه فالنكاح فاسد عندنا يوسف وعند محمد في النفعه

وذكر في موضع اخر انها لا تسحق النفقة عندها ايضا لانه ممنوع عن وطئها وان اقرانه منه
حب النفقة بالانفاق لعمه النكاح عند الكل وحل وطئها **فزوج** لو اختلفا في
العشرة والبنسرة فالقول قول الزوج والسنة لها وهو قول الشافعي وان نور
وعلى البديع القول للزوج في دعوى الاعتدال مع منعه هكذا ذكره القاضي واختلف
وذكر محمد في الرادات ان القول قول المرأة مع منعه لان الاقدام على الدخول بها او
العقد عليها دليل تنافه بالنفقة ومنهم من نظريا ادى المطلب وفي السامع يفرض
للزوجة في الشان ان كان نوسرا درع يهودي او هروي وطخه دينوري وجمار ابريسم
وكسار خيس وفي الصنف درع سابوري وجمار ابريسم وطخه كان وان كان الزوج
من اعيان فلهما الشان درع يهودي وطخه هرويه وجمه خراودر وجمار ابريسم
وكان وكاد بها في يهودي وازاد وجه وكسا وخنان وان كان مترا بغير من
لهما الشان درع يهودي وجمار سابوري وطخه رطيه وكاد بها في يهودي وازاد
وكسا وذكر القاضي ابو المليل في نوازله انه لا يجب للزوجة ملاء ولا خنان وفي الدخيرة
لا يفرض كادها خمار ويفرض لها اللعب والخف وقال محمد في الكتاب نسوة المراه في
النساء على الصدر درع يهودي وطخه رطيه وجمار سابوري ارفض ما يكون مما دفيها
وفي الموشير درع يهودي او هروي وطخه دينوري وجمار ابريسم وكسا الحاي ولها
في الصنف درع سابوري وطخه كان وجمار ابريسم وجمار الله ذكره في الاصل
الدرع والخصان القيص وفتاحوا الا ان الدرع يكون محاسن قبل الصدر القيص
ما يكون محاسن قبل الخنف ذكره للكلوا في موضع اخصاف واجازة النساء **قلت**
لم يذكر القيص مما تقدم الا كادها والخنف والملاء الى تلبيسها المراه للخروج قال الخصان
في شبه الردا غير ان الردا دون الخنف والمرص وقيل الخنف ما تلبس بالليل للعب
ثم ان محمد رحمه الله لم يوجب الازار ووجب اخصاف في نسوة النساء دون العفيف
قال السرخسي انما لم يوجب محمد لانه للخروج وليس لها ذلك ولهذا لم يوجبوا لها اللعب
والخنف وقيل اختلفا عرف وزمان وكان العرف في زمن محمد رحمه الله فقود المرأة
في بيتها بلا سراويل وما في من اخصاف المراه كانت المراه تلبس شتا مع السراويل
لكن في الصيف لا يكتفي بذلك لسهة الخروج وحب لئلا النساء الخفاف وفراس النوم

٢٢١
وكتب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان فما اذبح القاضي
للخصان نفرض على الفقير قيمته ومتنعه والحنف ما اعتدال الحال وتراوية القاسر اويل
في نسوة الصيف وذكرها في نسوة الشتاء ومحمد لم يذكرها في المتوسط اخلا **قلت**
المعروف ما كانها في الشتاء والصيف وذكر سريلا عن عائشة ان ابنتي لي فقي للمراه عمن
وفار من وحنف واحدة في السنة ولم يذكر السراويل اخلا **قلت** فهو عرف القرب
واهل البيت لطول ثيابهن لا تلبس السراويل ونساء الذين يعانين في خارج حداد لادن
من السراويل صنفان صنفان فاعلى نظرا عرف كل يوم وعادتهم وكال الشهيد اما
عرف ديارنا فصفي بالسراويل لها وباجبة في الشتاء وكال القاصد ابن العام عليه من
الكسوة ما يلبس للنساء والصنف من قميص وجه وفار ومتنعه والسبينة والوسادة
ونسبه ذلك مما لا غنا عنه والقطا والوظا وحنف والسريفة الوقت الذي كان له
كون العفارب والحيات وكال ابن حبيب او براغيت او مار ونقص تلك عما انه لا يلبس
الحرر وان كان يتسع الحال فاجراه ابن القاصم على ظاهره وذلك للحمل ولا يلزم ذلك
الدرع وقيل القاضي ابو الحسن ذلك على عاده اهل المدينة وكال عبد الملك الماحسون
ان كانت سورتها التي سورت بها من صدافها عندها فليس عليه سواها الا في لبس ولا
في غطا ولا في وطا بل لا يستماع بها سواها لا كلام لقافية وان كان العهد قد طال بها
حي حلت السورة ورضيت اول سور بالصداف لعلته فعليه كسوها للنساء والصنف
لما لا غنا للنساء عنه وفي المقي برجع في كسوها لا اجهاد الحالك فيفرض على قدر سريتها
وعسرتها فقلل الموشران كان كسوة مؤسره يجب من ارفع ثياب التلد كالخنان والحنف
والا برسم والمعصرة تحت المعصرة من غلبت القطن والخان والموسط تحت الوسط
من ذلك وادلها في نص سريلا ومتنعه ونشاش وجه في الشتاء ومنزلة العدد ما جرت
العاده بلبسه دون ما يكون للحمل والزينة ويجب للنوم الفراش والخان والوسادة
ومن عادته النوم في الاكسية والبسط فعليه ذلك على العادة وجلسها بالنهاة
او الحصر الدرع او الحشرك النساء والاعشار وكذا المسكن وفي الحادي ابل الكسوة
ملته ابواب في الصيف واربعة في الشتاء وفي قميص كسوها وبيع لراسها وسراويل
وميرر لموسطها والاربع وجه للنساء ولا يجب الخنف لها للخروج والزوج يمنعها

وكذا الخن والمداين في البيوت للعرف ويعتبر جبر النياب عادة تلدها فان كان
الغالب الفطن في الصب والخرقة المستأرض لا يراه الموسر يظن مرتفع ناعم كالمرور
وحبه خرم في السنا ولزوجه المتوسط متوسط المزك المردك والمقدادي وحبه فطن
محسره وللمقة غلبا الفطن فالبرك والكوي وحبه منه او من الصوف ان كان يلبسه
نسبا بلدها المكان والابرسم فرض كره وجه الموسر توث من مرتفع المكان كالدين في اوسر رفع
الصنل وفي الساجية ابرسم كالدماح والحجر ويعتبر المهر بعدد وطولها ومنها
وكذا في السردل ونظرة ذلك في الكفاية وفي النفقة لا يعتبر الكفاية وفي المغرب
ورع المراه في السنة فوق النقص وهو يذكر ورع الحريد يونسه ورع سباري ينسب
لا سباري موضع غدارش والحمة ديرة ونسب للموضع في المجلد السواد مساع البت
ولورض لها ما يحاج اليه من الدفق والحلم والادام فتاكت لا اخبر ولا اعجز ولا اطع
ولا اعلم ما تنسب ذلك لا يحج عليه ذكره الحضانة ادب القاضي وعليه ان ياك عن نفسها
عمل ذلك لان الواجب عليه الطعام وهو ما يطعم الانسان اى تأكله خلاف نفقة طردها
فانها لا تسحق اذا لم يغفل وقد تقدم وقال النفية ابو الليث هذا اذا كان بها عمله لا
يقدر معها على الطبخ والخبز اذا كانت بملا يستر ذلك نفسها اما اذا كانت بعدد وهي
من يخدم نفسها لا يجب على الزوج ان ياك من يغفل ذلك والحق للزوج اذا كانت
نفقة ان ياكل معها مما تأكله واذا كانت بمنفعة مما ذكرنا قال السرخسي وللزوج ان
يبيع من الاقدام ويعطها خبر البر ويقول هو طعام بخلاف خبر السعير فانه لا يبيع الاقدام
نعم وكذا اذا طلبت الفواكه لا يعطها وفي المغني قال السافعي يعتبر في الاقدام الادهان
لانها لا يحاج لا طبخ وكلية ويعتبر بغالب عادة اهل البلدان في الشام يعتبر
وفي العراق النسيج وفي خراسان السمن وفي كل يوم جمعة رطل لحم فاذا كان رخصا
زاد على الرطل وهذا مخالف لقول الله تعالى لسفق ذو سعة من سعته ومن قدر
عليه رزقه فلسفق مما اياه الله ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولين عليكم
رزقهن وكسوتهن المعروف وبني انفق الموسر نفقة المعسر لم تنفق بالمعروف ولا رزقها
بالمعروف وقد عرف الله سبحانه بين الموسر والمعسر الانفاق وفي ذلك جمع من مفرقة
الله تعالى ويقدر الاقدام بما ذكره خلاف المعروف بين الناس وهو حكم بلا دليل

والدهن

ولا يقول عليه وسي راو الناس ما يكون الخبز المسبح والفا بغير المسبح البارد جان
والجبن والسمل والقطايف وزعموا انه عرف ولم يعتبره في الاصل وزعموا انه في
الشرع بقدر لست شعرك من ابن خا الحجاب الذرة والرزق الكفاية حتى يركل العرف به
والوا ان كانت مدونه فالمعسر بما كلفه اقل الداية دون المقدر مثل واحد وان
الكفاية فرق بين الحركي والبدوي ويقولون انه شرع وبفرض لنا الكسوة في كل
سنة اسهز والنفقة في كل شهر او في اقله ويعطها العدر الفرض على الحاكم في كل يوم في
اوله ووسطه واهله قال تميم الامة السرخسي بقدر محمد الفرض في كل شهر ليس بلام
والمحترف بفرض ثوبان يوم وان كان من التجار وادب الامير بفرض عليه شهر اسهرا
وان كان من الدهاقين بفرض عليه سنة فسنه والضائع الذي لا يرفع علمه الا ما ينفق
ابدا الا يسرع بفرض عليه لذلك وعند السافعي وابن حنبل بفرض اول كل يوم عند
طلوع الشمس قال ابن المنذرية الاشراف فقي شرح للزوج خمسة عشر صاعا كحاجي
ودرهمين لدهنها وحاجها وفرض الشعبي خمسة عشر صاعا غائب الحطة ودرهمين في كل شهر
وفرض على امراه وحاجها اربع درهما اربعة لحاوم وبما فيه المرأة وذلك نصف
ان يركل سنية ولم يفرض احد منهم ثوبا يوم ولله كانت يلبس ثوبا ويترك ثوبا يوما
يحددها الكسوة اذا فرغ النضال وان لم يست دائما ولم يحرف لم يحددها اذ افرغ
النضال بطر الغلظة المقدر **قوله** ومن اعسر نفقة امراته لم ينفق بينهما وبما
لها استدنى عليه هذا قول ابي حنيفة وهو يذهب عطاء بن يسار والزهري والحنبل
ان احسن المهر والمزوي وابن شبرمة وابن ابي ليلى وعطاء بن مسلم وداود والشافعية
واختار ابن المذر وقال الامة السنة نفقة نفق بينهما قال مالك ويكون الواقع طهر حصية
وليس له رخصتها الا اذا استمر في الدرة وعند ابن حنبل ان طهرها بنفسه طهرها وتطهرها
فله رخصتها العدة وان راحها ولم يدر عما نفقها فلها نفقة لا الحاكم وتنفق
الحاكم فيح وعنده السافعي يرفع الحاكم في يوم اعساره في القديم وفي الجديد بعد
بله ايام وهو في عنده وان اعسر نفقة طردها او باءانها او نفقة الموسر لم يثبت لها
خير النسخ وفي المغني فان رخصت بالعام نفقة مع عسره اذ يركل انفاة اذ يركل به
عالمه ما عساره من غير لها طلب النسخ فلها ذلك عند السافعي وابن حنبل وعنده مالك

فعله بوجوده ايجاد المادون له لوقع طلاق الناصر كما فعل كل
احد قد اذن له ان يطلق اذا اختار الطلاق اذ المشروعات ساريا
مادون يا سها مادون فيها قال ابن قدامه ولو سلمنا ان
مشيئه الله لا تعلم لكن قد علمه بشرط مستحيل علمه فيكون
كتعليقه بالمستحيلات فيلغو ويقع الطلاق في الحال وهو غير
مسلم له وقد ذكرنا ان ذلك اعدام للحرج ولا يقع وتعلقوا بقوله
تعالى ولا يقولن شي اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واذكر
ربك اذا نسيت الاية ولا متعلق لهم فيه لوجه سته
الوجه الاول قيل معناه اذا نسيت ان تقول ان يشاء الله
فعل ذلك فتكون التقدير واذكر مشيئه ربك اذا نسيتها
فاعمل بها والوجه الثاني قيل ولا يقولن شي اني فاعل ذلك
غدا اي في وعد وعدت يقول او فعل الا قولك ان يشاء الله
والوجه الثالث قيل ولا تقولن الله بما شأ من الخير الا
مقروبا بمشيئته والوجه الرابع قيل ولا تقولن شي
تعزم عليه اني فاعل ذلك الشئ غدا اي فيها يستقبل من الامار
والاوقات الا ان يشاء الله قال الاخفش فيه اضرار
القول تقديره الا ان يقول ان يشاء الله فتعلم ان يشاء الله اللفظ
الاستقبال فيكون ناديا وتعلما لعباده لخرج ذلك عن حد
الوطع ولا ملزمهم والوجه الخامس قيل ولا يقولن شي
ما تريد ان يفعله اني فاعل ذلك غدا الا ان تستثنى فتقول
ان يشاء الله لانك لا تعلم بقايتك الى العدم والوجه السادس

١٩٨
قيل الا ان يشاء الله متعلق بالشي لا بقوله اني فاعل ذلك غدا
وتعلقه به على وجهين احدهما لا تقولن ذلك القول الا ان
ان يشاء الله ان يقول بان ياذن لك فيه والثاني لا تقولن ذلك
الا ان يشاء الله اي بمشيئه الله وهو في موضع الحال اي الا
ملتبس بمشيئه الله اي ما يشاءه ويريد به ولم يذكر اهل التفسير
غير ذلك وليس في ذلك ما يدل على انه شاق وقع الطلاق
المعلق بمشيئته ولا بعدم مشيئته وفي السواد ذكر
الكرخي ان ان يشاء الله لا بطلان الكلام ودفع حجة عند ابن حنبل
ومهر وعنده ان يوسف تعليق بشرط لا يوقف عليه ومرة
الخلاف تظهر فيها اذا قال ان يشاء الله انت طالق او قال
ان يشاء الله وانت طالق او قال كنت طلقك امس ان يشاء الله
لا يقع عندها لا بطلان ويقع عند ابن يوسف لعدم حجي التعليق
وكذا لو قال انت طالق ان دخلت الدار وعبدك حرام كنت طالق
ان يشاء الله او ان يشاء الله فزيد نصف الى الكل عندها وعند
ابن يوسف نصف الى الميزن الاخير وهي الثانية كالشرط
وعلى هذا اذا حلف لا تحلف بيمين لا يثبت بذلك عندها ويثبت
عندها ابن يوسف للشرط وهكذا في الجيط لعدم الحلف بيمين
وقيل الخلاف من ابن يوسف ومهر على عكس ما ذكره الكرخي
فانه ذكر في كتاب الطلاق من الجامع ان التعليق بمشيئه الله
ابطال عند ابن يوسف تعليق بشرط لا يوقف عليه وعند
وذكر في بيان الجامع ان ان يشاء الله ينصرف الى التيسير في ظاهر

الفرق للشافعية سواءها ورضاها واجواب عن قول سعيد بن المسيب انه سنة انما
 روى عنه ذلك عند الرجل الرادي قال ابن حزم ههنا في فسق الاحكام والاجواب
 الماني قال انما افظ ابو جعفر الطحاوي لا يقطع بانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سانه ان روى عن ابيات كان يقول المرأة والمرء في الارض لا يملك الدنيا فان رادها الملك
 فما لنا على النصف من حال الرجل قال ربيعة بن عبد الرحمن قلت لسعيد بن المسيب ما
 تقول ممن يقطع اصبع امرأة قال عليه عشرين ابل قلت فان قطع اصبعها قال عشرين
 عسرون من الابل قلت فان قطع ثلثة اصابع قال عليه ثلاثون من الابل قلت فان قطع
 اربعة من اصابعها قال عليه عسرون من الابل قلت سبحان الله لما كثر الهما واستدبرها
 قل ارسلها قال اعزاني انت قلت بل حائل يسرشد او غافل سببت فقال انه السنة
 قال ابو جعفر لم يكن ذلك الا عن زيد بن ثابت فمضى قول ربيعة سنة قال ابن حزم في المحلى قد
 خالف سعيد بن المسيب ذلك عمر الخطاب وعنه ابن طاب وغيرهما وقد قال سعيد بن
 حنبل في الحرم بقتل صيدا حكا فلا تلي عليه قتل له عن قال السنة قال ابو محمد بن حزم
 العج من المالين جعلوا قول ابن المسيب انه السنة حجة مع مخالفة الصحابة والفرق فاذا
 وجب عليه ثلثون من الابل يقطع ثلث اصابع منها فاذا قطع الرابعة لم يوجب ذلك
 وسقط عسرون من الابل ايضا الى وحت يقطع النالفة عليه فلهذا لا يوافق الكبار ولا
 السنة ولا دليل العقل ولم يجعلوا قول ابن حنبل انه السنة حجة مع موافقة المرار البات
 انه مرسل والشافعية لا يجعل المرسل حجة فاموهوا ما يروى عن الشافعية انه استثنى
 وعمل بانه استثنى فوجدتها سائدة ولا شك من لم يسمع ان الشافعية لم يستقرى
 جميع مراسيل سعيد بن المسيب ولا غيره ولا يقطع عن سعيد بن المسيب انما ارسلت قط الا انما
 كان مرفوعا فلا يكون حجة عنده اذ ما من مرسل له الا ويجوز ان لا يكون مستندا
 فينبغي ان منع على اصله من العمل بجميع مراسيله الا انما علم منه انه مرفوع من ذلك لما لوزي
 الدواوي في نسخة الحديث وشك في حديث واحد او يبين انه لم يروه ولم يعلم ذلك بعينه
 من نسخة قد نسخ من رواية الجميع اذ ما من حديث الا ويجوز ان يكون هو الذي لم يروه
 واذا اخلط الجاهل بالعلوم ولم يعلم العلوم من المجهول صار العمل جهولا فكذلك ما
 نحن فيه والقاعدة في العمل بالمرسل عنده احد انوار ربيعة ان يروى من طريق احد

مرسلا او مرفوعا او يعمل به بغض الصحابة ولو كان واحدا وجماعة من التابعين ذكر
 هذه القاعدة عنه السفي في رسالته والنواوي في شرح المذهب في كتاب الحج ولا
 فرق بين مراسيل سعيد بن المسيب وعنه في ذلك وقال ابن حزم قد روى عن ابن المسيب
 قولين مختلفين فانهما فان السنة فلا خلاف السنة فيقطع قوله السنة لا يقطع
 ومخالفة بعضه بعضا وذكر عنه في الاستدكار ان عند البراءة لثلاثين والاجواب
 عن ابن عمر انه لم يكت الى امر الاحقاد الا في حق الاعيان دون العاجرين عن النفقة
 ولهذا قال ما اذا طلقوا بغتوا ما كان لهم من النفقة المأصية وعن نكاحهم اعتبر
 نفقة امرأته ولا ذكر لذلك في كتاب عمر بن الخطاب من قدح عن عمر اسقاط طلقها
 من المهر ثم الفرق بين العاد والعاقر ان العاقر ينفق ورع ينفق ما لا قدره له
 عليه والعاقر المانع ينفق وهم اول النازكين لقول عمر فانهم لا يأمرون بالطلاق
 ولا يطلقون عليه ولا يطلقون على العاقر الى ابو محمد فاذا لم يكن للزوج مال
 فنفسها في مال نفسها وان لم يكن لها مال فنفسها في سهم المساكين والفقراء من
 الصدقات والكفارات من المهران فان وجه للطلاق لو انصف المغاندون
 انفسهم اسى كلام ابن حزم **قلت** كما قالوا في السباح اذا كان سباح لا يفرغ الا
 بعد مدة انما الاستنوع انما ياكل من ما هاهنا تلك المدة او يستدبر عليه او تا كل
 من الصدقات والركوات والكفارات ولو بيع في الحبس ميرا واذا اهل بكنته ابا
 حرج للاكسبات ميرا ولا ينفقها الزوج من الخروج وفي المقي لو رضى بالقيام بغيره
 مع اعساره لم يلزمها المكن وعلمه كلمة سبيلها للسبب وشفق على نسبه والاجواب
 عن قول ابن هريزة امر انك تقول اطعمني والاطلعي بالوايانا هريزة سمعت هذا من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من ليس بهريزة رواه ذلك عنه البخاري في صحيحه
 ولان ذلك من قول المرأة وليس فيه ان الرجل يلزم به ووجه اخر ان هذا الحديث
 لم يذكر في المعسر والخلاف في المعسر والموسر لا يلزم بالطلاق والاجواب عن حديث
 ابن هريزة الذي انكره الدارقطني عن الجماعة ولم يذكر في الكتب المسنة ولا غيرها
 من المداوي ومن المشهوره قال ابو بكر المذنب النخاس حدثنا مجمع فلا يعرف الا به
 او يثبت ثابته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمارض لها وهذا دليل على ان

أحدث غرائب في طريقه عند الناس بن قانع وقد ضعفه ابن خزم ونيل الدرقاني
عنه فقال أحدته مكره وقال أيضا وهو عندنا ضعيف وقال أبو بكر عبدان
لا يدخل في الحج وقال الدارقطني كان خطي ولحقه في الخطأ فكان قد حدث به أخلط
قبل موته بمكره وتبع منه قولنا أخلط قاله أبو الحسن المذاهب وهو عام بهذه
في الحور كالم فيه ابن علقمة وقال أبو حاتم لم يكن هذا الحافظ قال في سقيد ليس
وقال الدارقطني في خطي روى له مسلم مرة وثاني مرة ابن لهبارة ذكره في المال والحجاب
عن العيينة قال أبو بكر المذاهب لا يحج بالعينين لأنه لا إجماع ولا إجماع في سئلنا وإذا
قد استأخرن دائم على أنه لو وطئها مرة لا يثبت لها حبار العنة إذا غن عنها
نقد ذلك فليدرك أن نوافقنا على أنه لو استوفى عليها مرة والتمس عشرة لا يفرق بينهما
وهم يفرقون بينهما كما عجز عن النفقة وجواب آخر أن المفسر لا يفرق بين اتفاق الزوج
بل سعى بانفاقها على نفسها من تألفها أو بالذن أو من الصدقات والركوات كما ذكرنا
في فمنا تقدم والفرق بين العنة والعشرة أن ختمها العنة نفوت لا الحلف ولا لمن
كفيل من غيره وفننا يملن على ذكرنا وفرق آخر أن من لا يقدري على الوطئ في
حقيقة مع استمالها على الفصول الأربع فالظاهر أنه دوام العجز كلاف العجز بلسان
عن النفقة وأجواب — عن نفقة العبد أن سعة يصل إليه وهو منه ونفوت
فنا لا يبدل وفرق آخر وهو أن نفقة العبد إلى أن كفل لسيدته يسره
ولا يثبت له ذمة السيد ونفقة الزوج تثبت له ذمة الزوج وتستوي منه إذا
استروا وقاسوا على المبيع إذا عسر عن ثمنه وهو ممنوع عندنا مع أن المبيع نقد
الدخول مستهلك ولا يفتح في المبيع بعد استهلاكه وقاسمنا على المبيع باطل والمبيع
مخالف للنكاح من وجوه لأن النكاح يجرى دون ذكر المهر والسعة لا يجرى وحرك
الافالة في البيع دون النكاح وحرك خيار السرط في البيع دون النكاح وورد البيع
جميع العيوب دون الزوج والبيع يفسد بالسرط العائنه دون النكاح وكان
كالعجز عن نفقة الوتر والإدام ونفقة الحادم والنفقة المأمنة ونفقة العبد والحج
أن الشافعية قالوا إذا كان المدعى يستحق خير الزوج بين أن يملكها سبعها ومن
أن يملكها من اكتساب العبد الذي يملك به سبعها ولا يبيع فإن عجز عن عشر المذموم

ولا يملك الأكسبات وأن حصلت الكفارة تسعة أعشار المذموم بعد هذا عمر السنة
غيره أن ولو كان جذا العدة في أول النهار ولا يجد الغشاء أخره فلها الحبار في
فصح في أحد الوجهين ذكره الماوردي **قلت** وإجماع المسلمين على ترك العمل به
ولأن المال عاد وراح ينفق في ساعة ونفوت في أخرى ودوام العجز بعد ادلائل
لا سماع من يدعيه أو شعير أو ذره فالعجز عنه قادر جدا ولا يشرع بنفوت في نكاح
النكاح ولا يجرى عن مد العدة في نكاح بالاجماع لعدم وجوبه بل محبة ذكره في الحارون
وقاسوا أيضا على الدائبة إذا عجز عن حملها فأن للمولى بيع الكفارة والفرق
أن الكفارة ملحقه بالبيع ولهذا لا يفسد بالشروط العائنه في صلب العقد ولأن
حجة الكفارة على خلاف الأصل لأن المولى لا يستوجب على عبده دنا والمكاتب عبد
نابقي عليه درهم فإذا عجز رجع إلى أصله بخلاف المكاتب ولأن نكاح الكفارة معايلة
العقد وما وجب الأبه وما وجب بالعقد جازان يبيع بالعجز عنه كما قلتم في الفرس
والنفقة لم تجب بالعقد على ما تقدم بقرينه وإذا طالت الكفارة ملحقه بالمعاقبة
المالكة كان المال مقصودا فيها فجاز أن يثبت البيع بنفوت ولهذا بيعت المبيعة
في يد المشتري يرجع بالنقصان بخلاف النكاح فإن المقصود منه العمة والنوالد
دون المال ولهذا لا يفسخ النكاح بالعيب ولا يرفع نكاحه وقاسمنا على الحب باطل
لأنه لا يزول أبدا والعشرة تزول ولأن النفقة تستوفي في ما في الحال وما
نفوتها ما يجب لا تستوفي فافترقا ولأن حق الزوج بالمبيع بطلان أصلا وحققها
بقرنه متأخر ولا يطل فالعمل بالتأخر أولى من العمل بالباطل لأنه أقل ضررا
وفائدة الأمر بالاستدانة مع الفرض أن يملكها أحاطة عزمها على الزوج
خلاف الاستدانة بغير امر المأضي فيلزم ترحم مطالبة الغرم على الزوج وفائدة
أخرى وهي أنها لا تسقط بموت أحد في الحج بخلاف الفضا فحده على ما بان
بعده وفي البدائع لها أن كل عزمها على الزوج إذا طالت بامر المأضي أي بغير
رضاه **قوله** وإذا قضى المأضي لها نفقة الاعتسار ثم اشترى حاصنة ثم
لها نفقة الموشر وكذا لو ضاكت على ذللا عينا راحا له فيها وليس قضى المأضي
بقدر لازم وفي المسبيل لعدم وجوبها قبل محي دفنها وإذا مضت مدته لم ينفق

الزوج عليها فلا شيء لها الا ان تكون العاقبة فرض لها النفقة او ضاكت روحها على
 مقدار منها مضى لها نفقة ما مضى عندنا وهو المروا به عن ابن خنبل وكذا الشافعي
 لا يستط وتضمنه دية في دية الا ان ملكا قال لو قامت به سنين وهو على فادعت
 انه لم ينفق عليها والزوج يدعي الا ان قال فاقول قوله مع منته الا ان يكون الزوج
 رقت ذلك الى السلطان واستعدت عليه عيبه الا ان ياتي بالحج ولم يجعلها
 كسائر الدون ذكره في المدونة ولو اقلت بغير سقط نفقها ولا حلفها ذلك ذكره
 في الجواهر وكذا عند الشافعي في الامح ذكره في المنهاج وقد تقدم وفي المغني
 ونفقة الحادم والادام والمسلن بصره واما قال العاقبة من الخباله لا يصير دية
 لانها من الزوايد كالمزاد على الواجب قلنا قد نصت الائمة الثلاثة ان النفقة
 متبالة للملك والمملوك واجب عليها فلا يجوز اخذ الاجرة عن الواجب لدفع الظلم
 فكان منها نفق الضلع والصلوات تستط بمضي الزمان كنفقة الاقارب والابا
 والاولاد ولا يجوز ان يكون عوضا عن الاستماع لانه مستمع ملكه من سكن داره
 نفسه لا يجب عليه اجرة والدليل على ان منها نفق الضلع من وجبها بحسبه لصفاته
 كل واحد منهما عن الزنا ونفقه حق الشرع وكحصول الولد الذي ترجحه اليه
 الخليفة باقامة الطاعات من الصلاة والصيام والزكاة والحج وغيرها وذلك كله
 حق الشرع فلا ينظر الى ذلك لا يصير دية في دية فكان وجوبها بطريق الصلح على هذا
 الوجه ويورد هذا ان احدا من السلف والحلف لم يرض عند موته بنفقة زوجته
 فما اذا نصت نده لتسيرة او مديده ولم ينفق عليها تخرج نفقها من تركته كسائر
 الدون التي عليه ولا طالب الزوج ورثتها بعد موتها وقد نبه على هذا الشيخ
 عز الدين ابن عبد السلام في قواعد وذكرناه قبل هذا مستوقا وفي هذا كتابه
 وقد نالوا في هذا واوجبوا على الزوج نفقة سنين سنة او اكثر اذا انكرت
 انفاقه عليها وجعلوها كسائر الدون وبعد هذا لا يخفى وجماع من اصحاب
 الشافعي لا يرضون هذا الحكم ويحلفون في القدر في كل وقت وزمان اسند
 احدا في الحوائج ولا النفقة لم يجب له حمله كالميراث ولاها مجهولة
 الحكم فلا يجوز احكامها بما لا يحكم بها لو تزوجها على نفقة مديده في كل يوم مادام

النكاح بينهما ولا عن التمكن والاستماع لما بينا فعرف ان طريقها طريق الصلح وان
 النفقة لها شبه الصلحة والعوض لان النفقة مستمرة بينهما والسنة في نفقة الزوج
 تكون عرضا وبالنسبة لان نفقها تكون صلة فعلنا بالشهدين وترجع جهة العرض
 بالنفقا الموكدة للوجوب او بالتراضي لان الزوج ولايته على نفسه فوق ولاية العاقبة
 به ليل انه ملك الزيادة على الواجب عليه والبرع والعاقبة لا يملك ذلك فقارت
 كالهبة والبيع الفاسد فان ذلك لا يبيد الملك الا بالبيع القوي بخلاف المهر فانه
 عوض يخص فلا ينفق على مولده ولا الذخيرة نفقة مادون الشهر لا تستط واذا
 مات الزوج بعد ما مضى عليه بالنفقة ونفت شهر سقطت النفقة ولذا ان مات
 الزوج لما فيه من معنى الصلح كما لم يطل بالموت قبل القبض وقالده المقتضي بها على
 العاقلة وكما كرمه ذكرها الماصح في ادب العاقبة وقد ذكرنا طائفة الشافعي وعمره
 قبل هذا فلا نفقة وفي المنهاج نفقة سنة مات قبل مضي السنة لم يسترجع بها
 عند ابن حنبل واي يوسف وفي الجواهر الشافعي وابن خنبل بحسب لما نفقة ما
 مضى وما بقي تسترده ورثة الزوج وقيل هذا لو مات في السنة كالنفقة
 وفي المذاهب سواء كانت النفقة فائمة او هائلة او مستهلكة عندنا وفي الجواهر
 الثاني في العام والمستهلك وفي المالك لا يرد بالانفاق وفي البناء المستهلك
 كالعام وفي الكتاب الزم محمد بالهلاك من غير استهلاك وبسبب في ادب العاقبة
 والوجوه وفيه الموت والطلاق سواء قبل الدخول وفي نفقة المطلقة اذا مات الزوج
 فالحجاب كذلك وفي شرح الاية اخبرنا انهم من قال لا يسترد وفروا محمد بان
 العدة قائمة بموت وفي اكثر الكتب لم يذكر قول ابن حنبل وانا حكموا الخلاف من محمد
 واي يوسف على قول الاخر وهو استحسان وفي الاستحسان يضمن عند محمد
 واي يوسف ما قوله الاول وروي ابن رستم عن محمد انها لا ترد في نفقة الشهر
 فادونه وفي الاكثر رد ما اجل هذا وضعا في السنة حتى يكون فيه خلاف عن محمد
 وفي المدونة لو دفع اليها نفقة سنة او كسوة سنة مات احدها بعد شهر او شهرين
 مرد بغير النفقة واستحسن مالك في الكسوة ان لا يرد والفرق بينكم وهو واحد
 الوصيين عند الحايك ولا ترد نفقة اليوم لو مات في اوله ذكره في المغني وكذا

لو بأت موت أو طلاق أو اسلام أو فسخ أو رده اعتبره بالأجره ولنا ان فيها نفق
 الصلح فأنسبه صفة الفطر وهذا سقط موت أحدها عندنا ونفقه على غيره ولنا
 لو طلقها قبل بضعي العدة عندها وعند محمد مرد ما فضل من نفقة العدة وفي الذخيرة
 نفقة العدة بسقط بضعي يدها كنفقة الزكاح فان فرض لها النفقة فلم ينفقها حتى تستيط
 كالكلواي فيه كلام والقول قولنا اننا انقض العدة مع يمينها اذا كانت من ذوات الحيض
 وان ادعت حبلا سبق عليها لا سنين فان قالت بعد السنين كنت اعتقد الحمل
 فالان ظهرا انه كان رجلا وانما حبل لم احض فقال المطلق فتداد عيب الحمل وظهر كذبك
 فليس لك عده نفقة فالتقاضي لا يثبت الى قوله وبما لا يطاق عليها حتى يحض
 ثلاث حيض او يدخل في سنين الا باس فتعقد سنة أشهر وان كانت صغيرة جاع سنها
 سبق عليها لانه أشهر وقال ابو عيسى النسفي ان كانت مراة فانه السخ الا ما
 اما بكر محمد النفل كان يقول لا تنفي عدها بذلك بل يوقف حالها لاحتمال الحمل
 فسبح ان يدبر عليها النفقة حتى يظفر فراغ زوجها وقوله واذا تزوج العبد حرة
 باذن مولاه فنقضها ومن عليه نكاحها ولو لم يأن بعدك الى اول النفل وقد
 ذكرنا ذلك وما فيه من الخلاف قبل هذا فلا يعده **فروع** ذكرها في الذخيرة
 والسابع ويجزئها ولو وفدت لسوتها فذات تلبس بوقادور يوم يفرض لها لسوة
 اخرى ولنا النفقة وان لست بعدا او لم تحرف لم يجد لها ولو ضاعت اللسوة
 والنفقة او سرفت لم يجد عدها حتى يفي النفل خلاف المحارم والفرق ان نفقة
 المحارم يقدره بالحاجة بخلاف الزوجة ولنا لا يفرض للمحارم مع عدها خلاف
 الزوج واستدل بما ذلك بقصة هند بنت عتبة فانها كانت صاحبة أموال
 وفي المعنى على الزوج دفع لسوتها اليها في كل عام مرة فان بليت الكسوة في الوقت
 الذي سلب منها فبها لسوة اخرى ولو ماتت كسوتها بعد قبضها او صدقت بها فكان
 ذلك قبضها وتحمل حملها لم يملك ذلك قلنا تصرفها في ملكها جائز كل حال وفي
 الحادى لو ماتت كسوتها وقضت حرج البيع وملك الثمن وقال ابن الحارث المصري
 لا يجوز سعيها ولا الاستدلال بها وهو فاسد لان اللسوة لا كلوا اما ان يكون ملكها
 او ملك الزوج لا جاز ان يكون ملك الزوج فانه لا يجوز له استرجاعها فثبت

انها ملك الزوج فجاز لها التصرف فماتت وفي ادب العاصي للحفان لو قالت
 لصبي عاصي النفقة امره العاصي بالانفاق لانه على الانفاق عليها الا ان نفقه له طله
 ففرض عليه في كل شهر وما مره ان يعطها لنفق عا ننفقها فاذا لم يعطها وقدرته برأها
 ولم يح فيه وعط حنسه فان كان صاحب ما يده وطلبت الفرض لا يفعل الا برسوق
 عاصي لا يجب عليه نفقة لا يمنع من النفقة الواجبة عليه ظاهرا فان كفت الحاجة الى
 الفرض فرض كما تقدم وفي طرائف الاكل يقول العاصي استدين عليه كل شهر كذا فرض عليه
 ولو قال ذلك زوجها لا يصح فرضا الا ان يقول غلى وفي الذخيرة لو امرها العاصي
 بالاستدانة عليه لا يسقط بالموت ولا بالطلاق كما استدانه الزوج بقوله العاصي
 بالنسوز عاصي الرواسين والنفقة نصير دشا عا قول ابن حنبل الاول يقول
 التسايع ولو طلقها سقط ما اجمع عليه من النفقات بعد فرض العاصي بلفظ اهل عن
 العاصي لا على النسفي قال وجدنا الرواية في كتاب الطلاق وفي لفظ الصدر السهيد
 وظهر الذين امر عتيان له وال الوضلة التي كانت بها سعي النفقة وفي ادب العاصي
 للحفان لو فرض العاصي النفقة عليه وامرها بالاستدانة عليه صارت دينيا عليه
 قال الحاكم في المحضر كمال ان يكون امره بالاستدانة بعد النكاح بالنفقة لان مرجع
 بها بعد موت الزوج ما ناله لو كانت قد استدان قبل موته عليه خلاف النفا
 من عمار بالاستدانة وكذا لو فرض الزوج عا نفسه النفقة بالتراخي ثم غاب عنها
 فانفق عا نفسها من ثاها او بدت او غيره فانها تزوج عليه نفقة ما مضى ما دام حيا
 والاحتمال الذي ذكره الحاكم قد نص عليه في الذخيرة وقال مرجع بها بعد موته في الحج
 لما ذكرته قبل هذا وفي الحاشية قد روي بالدرام عا المعسر اربعة دراهم او خمسة دراهم
 وكادها بمئة دراهم ادا قل ادا كثر **قلت** وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة لا يجب
 نفقة الخادم عا المعسر وهو الاصح والمذكور عن محمد والموسر ثمانية دراهم او تسعة
 دراهم في الشهر وخادمها بمئة دراهم ادا ربعة دراهم وان كان الرجل من اهل الفقي
 المشهوره فلان امره خمسة عشرة دراهم في كل شهر وكادها خمسة وهذا كان في الزمان الاول
 وهو متروك اليوم بالاجماع ارباب الداهب والفرق عا خلافه وفي النفقات
 ذكرها فراشا عا حده ولم يكت نفق واحد لانه قد يعجز لها في الحيض

وفي المرض فقد جاز فرائضك ولا هلك وفرائضك والرباع للسبب في
 الذخيرة اذا فرض نفقة شهرا ولم تدفعها اليها فادوات ان يطلبها في كل يوم انما يطلبها عند
 المساء لان حصة كل يوم تملونه وما دونه ساعات لا يعلم وان فرض لها النفقة في كل يوم
 فبما سهر ان يدفعها اليها في اول كل يوم كالشهريه قالت الامم النبيلة وقول محمد بن
 النفقة شهرا فبشر قال السرخسي ذلك عار لا يرد وقد تقدم وفي الشهرية النفقات
 لو ساكنة عما في معلوم ثم رافقه في الماضي وقالت ما يمكن ذلك برادها ولو فرض
 لها الماضي النفقة والسهر رخص ثم غلب براد في الفرض لان ذلك بقدر النفقة لم يكن
 بقدر الذخيرة والحوائج ونقل بعد فرض الماضي استبدني غلته وسائر الدين
 لم يؤمر بالاستدانة على الزوج وما مات او مات في فسقط نفقته فامرت بالاستدانة
 في لا سقطت موت احدهما والوجه السابق ان النفقة كفاية الحال لا يملن فيها الاضطرار
 وسائر الدين ينظر لا يسره بالنقص وذكر محمد الاستدانة على الزوج ولم يذكر
 نفقة ما اوجب القاضي للحضانة ان تفسر نفقة الزوج بالنفقة لنتفي الممن من مال
 الزوج ثم قال بعض سناخا فايده الاستدانة بعد الفرض بامر القاضي ان يرجع رب
 الدين على الزوج بدنه ويدون الامر بالاستدانة ليس له ان يرجع على الزوج ولكن
 عليها ثم هي ترجع على الزوج وهو من سوا اقلت من مالها او استدان او اقلت
 من الصدقات لان الاول بيت الدين في ذمة الزوج بامر من له ولاية الادام كاستدانة
 الزوج واذا كانت بغير امره كان الدين في ذمة من جهة المراه وما لها هذه الولاية وذلك
 في الحر والفقير ان فايده الامر بالاستدانة ان يحل الزوج عثرها عار وجرها وان
 مرض بذلك ويدون الامر بسقط رضاه بالحواله وذكر الحكم الشهيد في الحضر ان
 فايده بعد فرض القاضي الرجوع بما تركه الزوج بعد نونه ويدون الامر لا يرجع على
 ما امر وذكرنا المسئلة هنا اكمل بما تقدم وهو فايده اعادتها **فصل**
قوله وعلى الزوج ان يسكنها في دار يفرده ليس فيها احد من اهله الا ان كان ذلك
 وفي نفقات الشهيد لا يسكنها بيت واحد مع امه او اخيه او ذات رحم محرم منه
 اذا كرهت ذلك فان كان في داره يوثق فافرد لها بيتا خاصة بخلق عليه ما يوثق
 وليس لها عيم ولا حواص لها ان تطلب مسكنا خاصة عن المحرم والمحرم دون طرية

وفي المحيط قالت لا اسكن مع اسك واربيد بيتا خاصة ليس لها ذلك يقول ابن حنيفة
 ذاب يوسف وفي قول محمد وما مال المساوي ليس للزوج ان يسكن امراته وامرته بيت
 واحد فان اسكن امراته بيت من داره وامرته بيت اخر فليس لها عيم ذلك ووجوب
 تسكن الزوج على الزوج جمع عليه ملك او اجاره او اعارة قال الله تعالى اسكنوهن
 من حيث سكنتم من وجدهم الامم فاذا اوجب السكنى المطلقة فالزوج اولي بالوجوب
 وانما يلزم بافراد المسكن لها لوجوه ثلاثة احدها ان مسكنا فاع اهلها حل بمطرتها
 نفه والاستمتاع به والوجه الثاني منع بينها وبينه منكره وشاخره وخضام
 غالتا والوجه الثالث لا يسم ما من معهن عاتا عنها وسحل على الاوجه الثلاثة
 سخا فاع امه على المشهور وان يكره له جامعها كخبر امه والحق على فاشها بوجود
 وكذا المنكره واجيب بان الامم منزله ساعه في بيته وهو جواب ضعيف
 لانها لو كانت منزله الماع ينبغي ان يباح جامعها كخبرها والحوادث التي انة تحتاج
 لا استحداثها في كل ساعه فكان فيها ضرره وفي الخزانة معها عسر من الخدم كل له
 وطنين ويح الكثرة معهن وكذا منع ضررها ومع حرمة زوجها لا يجمع الكثرة وان كان له ولد
 من غيرها فليس له ان يسكنه معها الا برضاها لما بينا **قلت** اذا كان صفرا حدا
 لا يعم الحجام لا ينبغي ان منع وله ان منع والدتها وولدها من عده واهلها من الدخول
 عليها لان المنزل ملك ربه او ينفقه فله حق المع من ذلك وليس له منع من النظر اليها
 وكلامها في وقت احبار والمافيه من طيفه الدم وقاطعة بلقون والفرايض
 يستتاه من جنود الزوجية وقل لا ينع من الدخول والكلام وانما منع من التزار
 والكنونه في منزله لان العلم ومنه ذلك وفل لا منعها من الخروج الى الوالد
 ولا منعها من الدخول عليها في كل جمعة مراه وعلة المنوك وفي غيرها من المحارم
 المقدرة لسنه هو الصح وفي نفقات الشهيد ان قال لا ادفع ولا لملك ولا احدا
 يدخل منزلي فله ذلك ذكره الحضانة نفقا وفي ادب القاضي وكذا انه ان منعها من
 الخروج لما بيت ابوها ولا منعها من النظر اليها وبما صدرها والكلام معها فيقربان
 على باب الدار والمراه داخل في رحم ومع عدي الدم المحرم من النظر اليها
 ولو كان لها ولد من غيره لا يمنع من النظر اليها ولو كان لها ولد من غيره لا يمنع من النظر اليها

المستثنى من الالف فكيف يرد مع علمه انه لم يوجد والوجه
الثاني انهم يقولون انه بشرط في الاستثناء ان ينوي من اول
الكلام انه يريد الاستثناء ولا يريد المسح بالكلية الاول
فكيف يكون مراد الاول وهو يريد ان لا يكون وهو ظاهر الثاني
وفي البسيط الصحيح ان يعزم على الاستثناء عند انشاء الطلاق
وادعى ابو بكر الفارسي فيه الاجماع وكذا قوله تعالى فشرها منه
الا قليلا منهم فلقد دخل القليل في الاخبار بالشرب يكونون قد
شربوا معهم من المجال ان يخرجوا بالاسم من الشرب بعدما
شربوا فلم يبق الا صلاحية ان يكونوا قد شربوا معهم لولا
الاستثناء ثبت بذلك ان صدر الكلام لم يتناول المستثنى
مع الاستثناء اصلا فبقى تكلم بالحاصل بعد التثنية كما اوضحناه
وهو كالتخصيص المقارن بوجوب الحكم فيها والمختص من
الاصل ولا يتناول المختص وصار كما لو قال اقتلوا المشركين
المحاربين لم يكن غير المحاربين مراد من المشركين من الابتداء
وفي شرح الحصول للشيخ شهاب الدين القرافي رحمه الله الوصف
بالقصر مخج الطوال وان لم يتناول له لفظ القصر اصلا وقد
ساه اخراجا فانهم يتسامحون في اخراج عليه لاجل الصلاحية
ويجوز للرندي عن الكسائي في شرح الجزولية ان المسح يخرج
من الاسم وحده فاذا قلت قام القوم الازيد اكانت قلت
قام القوم نقص زيد ولم يعرض للاحصاء عز زيد بقيام ولا
بعينه يحمل القيام وعدوه ويدل عليه قوله تعالى تسجد

الملايكه كلهم اجمعون الا ابليس انى ان يكون مع الساجدين فلو لا
انه يمكن ان يكون قد سجد وان لا يكون سجد لم يكن لقوله انى ان
يكون مع الساجدين ولم يكن من الساجدين معنى ولا يقال انه
ياكد لان معاني الحروف لا تؤكد فلا يقال ما قام القوم نيا ولا هل
قام زيدا استغفها ما فذلك الا لا تؤكد والسري ذلك ان
موضوع الحروف للاختصار والتاكيد اطاله انتهت حكاية
الرندي عن الكسائي وقال في الدرر في المعالم وفي تفسيره
الكبير في سورة النساء الصحيح ان الاستثناء من التثنية ليس بآيات
لان الاستثناء يقتضي صرف الحكم عن المستثنى لا صرف المحكوم به عنه
واذا كان تأثير الاستثناء في صرف الحكم فقط بقي المستثنى غير محكوم
عليه بنى ولا بآيات ومما يدل على ذلك قوله عليه السلام لا صلح
الا بطور ولا نكاح الا بولي وقال لا ملئك الا بالرجال ولا رجال
الا بالمال ولا يقتضي ذلك ان يكون الاستثناء من التثنية آياتا وبعض
القرافي للجواب على قول النجاشي وبعض الاصوليين والامام
اقعد بالاصول وعلم الكلام منه فلا يلتفت لما قاله وقال
اتفق العلماء ابو حنيفة وغيره على ان الاستثناء من التثنية
مخرج فاذا قلنا قام القوم الا زيد فما امر ان القيام والحكم
بالقيام واختلفوا هل المستثنى مخرج من القيام او من الحكم بالقيام
فنحن نقول من القيام فقد دخل في بعضه وهو لا قيام وعدم القيام
والحنفية يقولون هو مستثنى من الحكم بالقيام فكل من يحكم
عليه وعندنا يحكم عليه بعدم القيام وعند الفرقيين هو مخرج

ومسألة الكسوة وفي جوامع الفقه لا يجوز للمعاشي ان يفرض والزوج غائب ولا ما سنده
بالاستدانة وفي شرح المدونة لابن يوسف لا يفرض على الغائب نفقة زوجته وفي الجواهر
قال عبد الملك بمرض لها مال الغائب وان كان له ودائع ودون فرض لها في ذلك
وفي الحاوي عن محمد بن الامام بن محمد ان علمنا انها لا تجوز فيه ادفعه خلاف ذلك ولم يفت
يقول الامام الثلاثة لان ذلك لا يكون عملا يقول اصحابنا بل يكون خروجا عن اقوالهم
فلا يجوز وان لم يعلم واخره بنكاحها وعزل يوسف انه لا يبيع البينة للمرض ولا يفي
بالنكاح ويقول لها ان كنت صادقة فقد فرضت لك كذا من النفقة فان كانت صادقة
في المرض والافلا والقضاء اليوم يعملون هذه كاجرة الماس اليوم ولا يضمن المودع
بالدفع اذا ظهر انها كانت لا يحكمها الا ان يستندوا ان الدافع كان يعلم بالطلاق وانما
العذر وان قال الدافع كنت اعلم بالزوجية ولا اعلم طلاقها لا يضمن وخلف انه لم يكن يعلم
طلاقها وفي الذخيرة هذا اذا كان المال الذي في بيته او لوديعه في الماد او دياره
او طقاتا او شيئا من جنس كسوته وان كان من خلاف فليس نفقةا وكسوته فليس
لها ان يبيع شيئا منها في نفقةا ولا للمعاشي انما في قوله فظاهر لان لا يترك الحرج على الحرج
وانما في قولها فانما يبيع المعاشي على المنع ولا يبيع على الغائب لانه لا يعرف انما عا
ويمنع المعاشي عليها من اجرة داره وعبد ودايرة وفي جوامع الفقه نعم الكالة
بالنفقة ولا يحجر عند محمد وعند اي يوسف خيرا احسانا وفي الحاشية قال في
خلافه فان اطلق الضمان فهو على شهر واحد عند محمد وعند اي يوسف على اربعة
ان ما دام النكاح بينهما فان ضمن كل شهر فهو على شهر واحد وكذا عند كل شهر
خلافه فان رجع بعد مضي الشهر لم يلزمه في الشهر الثاني في وقال ابو يوسف لم يلزمه
انما ولا يجمع رجوعه بخلاف الاطراف حيث يجوز لهما فسخهما في اول الشهر الثاني كما اجاز
المخافة ولو طلقها لم يلزم الحبل نفقة العدة لانه نفقة النكاح ولو طلقها سققت شهر
فابراة محبة نفقة شهر واحد وان طلقها سققت سنة لزمته في ذلك ولذا لو قال ادا
ما عسيت وقد ذكرنا الرهضة المسائل مما يعدم ولو كانت نفقة الشهر الاول في مدها
ودخل الشهر الثاني فلما ان تطلبه بنفقة الثاني خلاف الحرام وقد عرف قال في
هذا الجواب في بناتها ومن الميراث اذا قسم من ورثة حضور ما يبينه ولم يقولوا الا علم

في

له وارثا اخره لا يوجب نفقة عند اي حنفية عما سألني ان شاء الله تعالى لان هناك
المكحول له الجهد او ينفقون وهذا معلوم وهو الزوج قال ولا يفي نفقة في مال الغائب
الا لهولا وكذا يجمع قرائن الولاد وجزء الفرق ان نفقة هؤلاء واجبة قبل النكاح ولهذا
كان لهم ان ما حددتها اذا طفر داتها فكان نفقة المعاشي اعانة لهم لا اجابا وانما
عزيم من الحرام فنقسم لما يجب بالنكاح لانه مجهد فيه والنكاح على الغائب لا يجوز
وفي ادب المعاشي للحضانة نفقة المعاشي وامره بالنفقة على الزوجات والارباب والامانة
اعانة على استيفاء حقوقهم لا اجابا يستدلون لان سبب الوجوب سبق النكاح والامانة
وهو النكاح والولاد كالات نفقة الا فادب فان امر المعاشي بالانفاق وقضاء امته الاجاب
لان محلت فيه فلا تستل الا بالنكاح والنكاح على الغائب لا يجوز **قلت** هذا
الكلام فيه نظر وليس استدل الاجاب لنفقة لم يجب بالسرعة لان المعاشي ليس له اجاب ما
لا يكون قد اوجبه السرعة لانه يكون قد سرع وليس ذلك لغير رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولما وجبت نفقتهم بالاحاديث عما سألته وانما يجب نفقتهم بالنكاح على ما في نزع الوجوب
على المعاشي بالمعاشي وجود سبب الوجوب قبله وهو صل الدم وتبطله النفقة بالسرعة
في الهبة من الاجني فهو شرط لزم الرجوع فيها وليس نفقةا انما في حكم الميراث وحده سببه
بل السبب بوجود قبله وفي الرجوع خلاف مرجح حرجه عما ذهبه ونفسه على حقة
وكذا الرد بالقبض بالنكاح فان المراهب والبايع مردان بالقبض على ما بينهما ولو كان
ذلك استدل الاجاب من المعاشي لم يكن لهما ذلك وفي الحاوي قوله انما يجب نفقتهم بالنكاح
يعني ان وجوب الادا يفتقر الى النكاح عند المزارعة فالحاصل المختلف فيه يقول حصة
وجوب الادا بالنكاح والنكاح لا يوجب على الغائب وما كان مستقفا عليه فهو ثابت
قبل النكاح ولصاحب الحق ان يمدده وناخذه من عرضا اذا كان من حضر حقة والنكاح
انما هو اعانة له لا اثبات حق لم يكن ويرد على تقليل الاجاب بالاحاديث والامانة
في اجاب نفقة الولاد انها متفق عليها وليس كذلك فان عبد بملك لا حرج الا على نفقة
الاب دون الجهد والامانة دون انه قال وفي هذه المسئلة افاويل جمع الاموال واولها
نسبة اقوال وليس في المسئلة ذلك وقال الاجاب ايضا ان نفقة البسوة في العدة
لا يجب استدل بل نفقة النكاح فسي عما سألنا فان حال قيام النكاح والمعاشي نفقة

لانها نفقة النكاح فاما لمسلم فحلف فيها وقد تقدم ان الماحل فيه يكون البضا ابدا
الحجاب فكيف يقولون سعي عا لا كان فيجل بغيره بالاختلاف ايضا ولا حرج ان يكون
النفقة الواجبة في العدة هي نفقة النكاح لوجوه احدها انها تستطع في المدة
من غير فرض طلق تكون هي نفقة النكاح وقد سقطت والماني ان الاستماع بها يموت
بالملك فلا سعي ما كان بعد زوال سببه والسالك لو اريدت في العدة ولم يخرج من
منزله ولا كنفه النكاح والرابع لو قبلت ابن زوجها في العدة لاستقط نفقتها
ولست بنفقة النكاح وفي الحنفية ان ابو حنيفة رحمه الله يقول ادل بقضي لها عازوها
الغائب بالنفقة واخذ يقول ابن زهرم المحي لم يرجع لما قول سرح انه لا سعي عا الغائب
وهو المحي في قول ابن مونس الاول يعني في حق النفقة ولا يعني في النكاح لم يرجع
لا انه لا سعي كقول محمد والي حنيفة في قوله الماني وقد ذكرنا المسئلة في هذا **فصل**
قوله واذا طلق الرجل امراته فلها النفقة والسكنى عدها رخصا كان الطلاق
او باينا اثنا في الرعي فاجماع واثنا في المبان اذا كانت حاملا الا عند الظاهر
فانها لا تسكن لها ولا نفقة كانت حاملا او طيلا وقال عيمان التي لها النفقة والسكنى
ان كانت حاملا وهو نوسر وان كان نعيبرا فلا سعي لها وان لم يكن حاملا فكذلك عدها
وهو قول عمر بن الخطاب وعندهما شغور وغالسية واسانه وبروي عن رديس
نابت ايضا مروان بن الحكم وسلمه عن جابر لكن عنه وعن رديس نابت عن شهرور وبه
قال ابن المسيب وسرح الماني والاسود بن يزيد والسعي والتوري والحسنة
ذكر ذلك ابن حزم في المحلى وهو رواية عن ابن حنبل ذكر نفقة المغي وعلمه الحجاب
ابن شغور والقول الثاني لا نفقة لها ولا سكنى وهو قول ابن عباس وجابر و
تقول عطاء وطاوش وعمر بن سمون وعكرمة وداود والمشتهر عن ابن حنبل
والقول الثالث لها السكنى دون النفقة وبه قال مالك والشافعي ومجاهد
والاضل ما نفي نفقة المبسويرة حدثني سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس ان ابا
عمر بن حصص طلقها البتة وهو غائب فامرسل وقيل يستعير مسطرة فقال والله يا
لك علمنا من سعي فجات رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكرت ذلك له فقال للسكنى
علمه نفقة وامرها ان تعهد في بيت أم سريك ثم قال تلك امرأه يغشها الكايل

اعتدى في سائر ام نكحوم فانه رجل اعني تضعين يداك فاذا حطت فاذا نفي قالت فلما
خلت ذكرت له ان ابا يعقوب بن سفيان وانا جهم خطبان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اما ابو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وانا يعقوب فحصلوا لا مال له انكم اساءه زيد
مكة فحلف الله في فيه حيرا واعتبطت ارضه بسلم وابوداود والنسائي وقالت
سرفق بن ابي بزر بن زيد والذين الله بابر زيد قلنا عند مسلم وعنه ان انا حصن بن
المعزة طلقها ملنا وساق الحوت وان خالدين الوليد وقرآن بن مخزوم ابو النبي عليه السلام
فقالوا ما رسول الله ان ابا حصن من المعزة طلق امراته ملنا وان ترك لها نفقة لسببه
فقال عليه السلام لا نفقة لها وفي رواية فقال عليه السلام ليس لها نفقة ولا سكنى وقال
فيه وارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يستغني بنفسك وفي رواية لا يغني
بنفسك وعن السعي عن فاطمة بنت قيس وهي اخت الخالد بن ريسان زوجها طلقها فلم يجعل
اليها نفقة الا ان الله صلى الله عليه وسلم رواه سلم وابوداود والزيدي والنسائي واس
ماجه او مطولا وعن سلم عن فاطمة بنت قيس انها اخبرتها فانت عندا حصص المعيرة
طلقها احرى لان طليقات فرغت انها جات رسول الله صلى الله عليه وسلم واستغنته
فروها من متهما فامرها ان سيعمل لبيت ابن ام مكتوم الاعي فاي مروان ان تصدق
خدت فاطمة في خروج المظلمة من متهما ارضه مسلم وابوداود والزيدي وعن عبد الله
ابن عبد الله بن عتبة قال ارسل مروان الى فاطمة فمسا لها فاجرة لها فانت عنداي خض
وكان النبي عليه السلام امر علي بن ابي طالب يعني عا بعض النكاح خرج معه زوجها فبعثت بطلبه
فانت ببيت لها وامر عا من ربي بربعة واكثر من هتنام ان سفا عليها معا لا والله
مالها نفقة الا ان يكون حاملا قالت النبي عليه السلام فقال لا نفقة لك الا ان يكون حاملا
فاساذنه يا الاسفال فاذن لها فقالت ابن اسفل بن رسول الله فقال عبد الله بن ام مكتوم
فلم يزل هناك حتى مضت عدها فرجع بيصه الى مروان فاجزه بذلك فقال مروان لم يسع
هذا الحديث الا من امره فسناخذ العصاة الى وجدنا الناس عليها فقالت فاطمة
حين بلغها ذلك سعي وسلم كتاب الله وطلعتن لهدنن لما قول لا يردني لعل الله كرت
بعد ذلك امرا قالت اي امر كرت بعدا لثك ارضه مسلم وابوداود والنسائي
وذكر ابو شغور الدسقي ان خدت عبد الله هداما لم يزل لازم بسع من تبصنة

ولا من مردان وثاندرى ممن سمع ذكره ابن حزم واما سترك اسمها عذرة بضم العين المعجمة
 بالمضيق واسم ابن ام ملىوم عمرو ويقال غيبه الله والاول الكثر واما ملىوم اسمها
 عاتكة وابو جهم بن خزيمة التميمي العذري اسمه غائب وقيل غيبه ومع فلا يصح
 عذاه ام كان كثير الحرب للنساء وقيل ذاته عن كثر الاسفار وقيل كان كبير الوطى والجمع
 وقد جاء في صحيح مسلم قال وانا ابو جهم فزط ضرب للنساء وقبضه من ذوب قيل ولد
 في اول سنة الهجرة وقيل عام النخ واهل ذوب بن خطمة وقيل ذوب بن جيب له حجة ورواه
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو عمرو بن حفص زوج فاطمة بنت نفيس قال المذكر
 اسمه احمد وقال الاسته في اسمه عبد الحميد وقيل كيسة وفيها الاول ليس في الصحاح من اسمه
 احمد سواه وذكر الحافظ ابو جعفر لم يحدثنا احد وفيه معرو وحصين واسف واسمها
 ابن خالد وداود وكالد عن السبي قال دخلت في فاطمة بنت قيس المدينية فسألها
 عن قضا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها فقالت طلعت زوجي اليه فاحضته يا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في السكنى والنفقة فلم يحل لي سلم ولا نفقة وامرني ان اعتديت
 ابن ام ملىوم وقال كالد بن عدي ما كنت قيس لما النفقة والسكنى مما كانت له الرجعة
 وقال صاحب المعنى ورواه الحمدي والترمذي وكان النفقة عديهم بازا المكنى ولا علم
 فقالت انها احبته ولنا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا بدع كتاب الله وشبهه بيتا
 لقول امرأه لا تدري احفظت ام نسيت المطلقة قلت لما النفقة والسكنى ورواه الحافظ
 ابو جعفر الطحاوي والدارقطني ولم نقل سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن
 ابن الخطاب عن ابن الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم المطلقة قلت لما النفقة والسكنى
 ذكره عبد الحكي وقيل سلم فيه حتى ووقعه عبيد الله بن عمر القواريري ولا ينيل الحج من عمر
 ذكره سيبه وروى الدارقطني بهذا الاسناد حرقا حرق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال المتوفى عنها زوجها ليس لها نفقة واجح حرك من العالمة ولم يذكر من تكلم فيه
 في سنة وعنه ابي السنيع واسمه عمرو بن عبيد الله ويقال فيه ابن سمرع والوجه
 حده لانه قال كنت في المسجد الجامع الاسود بن يزيد فقال انت فاطمة بنت قيس عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه فقال ما كنا لندع كتاب ربنا وسنة سنا لقول امرأه لا تدري
 احفظت ام لا رواه مسلم وابو داود والريدي والمشاي اعرض الدارقطني فقال فيه

من عند ذكر سنة ميتا ونفواح من الاول لانه لا يت وكفى من ادم احفظ واسمها احمد
 الريدي وقد تابعه قصير عنه **ف** كلامه سافض لان قوله اجماع اعتراف
 منه في الاول وقوله لا يت سافض لانه لا يلزم من كونه احفظ فاني لم يزل
 الرأفة التي رآه ابو محمد مع انه صحيح مسلم من طرف وشيخ داود والريدي والمشاي
 ورد عليه المديري وحكم في الرأفة ورواه في كسالة رواية الى احمد فان حكى روى
 بفضه وابو احمد كمال والزائدة من الفضل بقوله وفي الحلي عن ابراهيم الحلي ان عمر الخطاب
 رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة قال ابن حزم
 وبعد امرسل لانه لم يدرك عمر وولد بعده سكتين ولم يذكر فيه فادقاسوك الادرسال
 والمرسل حجة عند الامة الثالثة وهذا المرسل حجة عند السافض ايضا لانه عمل به بعض الصحابة
 في اخله الذي ذكرناه قبل هذا عمره وقول عمر لا بدع كتاب ربنا هو قوله تعالى لا
 يحزنكم من المؤمنين ولا يخرجن الا ان ما بيننا حصة مبنية ثم قال استلوهن من حيث
 سكنن من وجدكم قال الصفا في الوجد بالضم السعة وقرأ الامرج مع الواو طال قبل هو
 حين لان الوجد بالضم الغنى والجمع الحزن والحب والعطف فامر الله سبحانه بها مشايرهن
 في السوء لصيانة المأوخذ النسب ونها في الاية عن اخرج من حتى سفي عدتهن ونهاهن
 عن الخروج وفاطمة لم يحل رسول الله صلى الله عليه وسلم لها سكنى فقوله ما خالف كتاب الله
 ثم ان الله كان اوجب على الزوج النفقة حيث اوجب عليهم السكنى وقوله لا نفقة
 خالف لكتاب الله من جهة الاستنباط واما مخالفة السنة فقد ذكرناها وذاك الحافظ
 ابو جعفر الطحاوي والشيخ ابو بكر الدارقي واما اجماع عمر رضي الله عنه في دفع حدث فاطمة
 وفي اجاب النفقة والسكنى للمطلقات رجعتا كان الخلاف ادبنا حجة صحيحة وذلك ان
 الله سبحانه قال ما نها النبي لا اخرنا ذكرنا من الامك فكانت المراه اذا طلقها روجها
 واحده او اسن للسنه على ما امر الله سبحانه ثم طلقها اخرى للسنه فما امرت عليه
 ووجب عليها التي جعل الله لها منها السكنى وهاها عن الخروج فيها وهي الزوج
 عن اخرجها منها ولم تدق بين المطلقة للسنه التي عليها الرجعة فاطحات فاطمة وردت
 التفرقة بينهما خلافا لما روى عن رجاء الخات كلافه في الحجاج عمر وبطل حدث فاطمة
 فلم يجب العمل به وسند كرمام هذا في الاجابة لان النفقة جزء الاحتباس على ما تقدم

والاحصاء فامية العدة بين النكاح كمن تصود لصيانة ولده من استبانه نسبه ولهذا
كان لها السكنى عند مالك والساقى وصارت كالحامل بالاجماع ولا خلاف في الظاهر
في النفي واما قوله تعالى وان كن اولاد حمل فانفقوا عليهم حتى يرضوا فانه لا خلاف
انهم اذا كن حوامل لا ينفق عليهم لوجوه ثلاثة احدها الاجماع على انها لا يخرج الحامل
بالطلاق الرعي فانه من عملها وان لم يكن من اولاد الاجماع فلذا ما لبس والوجه الثاني
ان الحمل قد يطول فاداء اعلا من اوجبه بالنفقة وان طالت مدة الحمل والوجه الثالث
انما جاء النفي على نفقة الحامل لسره العيانية لا لاجل حملها والوجه الرابع خفيض
التي بالذكرة لا سقى الحكم على عدها على المحار واما اصول النفقة ولنا في ابطال روايته
فاطر بنت قيس نسأل المسلك الاول **ردكار الحاشية** مثل عمر الخطاب
وعبد الله بن مسعود واسامة بن زيد وربيعة بن رباح وعائشة ومروان الحكم وروى عن
جابر وقد تقدم انكارهم وظن كثير منهم قال ابو سلمة اكثر الناس عليها ولا صحح مسلم
ما حدث السفي عنهما بهذا الحديث اخذوا من ابو داود من يزيد كفاين حتى وقص السفي به
وقال وتلك احدث مثل هذا وانكره الزاوي ابان مسعود وهو الشيخ ابو بكر الرازي
من شروط قبول اخبار الاطاد بعضها من ذكر السلف والمسلك الثاني
الاضطراب في الاقال للناضي عياض خالطها وجا طلقها البسه وهي طلقه وجعته
عند الساقى وجا طلقها بكتام انطلق الى اليمن وجا رسل بطلبه كانت بنت من
طلانها وجا طلقها البسه وهو غاب وعاتات عنها وما المقدمات امر رسد وابت
فاطر بنت قيس من قبل زوجها ان سئل لا ابن ام سلمة وابن رسد كدره كبر وما
فله من الاضطراب رواه مسلم وجماعة وعنها اذني ان اعتداه اهل هذه
العلم لم خرج البخاري وجا طلقها ابو عمرو بن حفص واطلقها ابو حفص بن المغيرة
والاضطراب سبب سقوط الاجماع كحدث ما عرف في علوم الحديث ذكره ابن الصلاح
ونفى عليه ابن حزم في الحلي والمسلك الثالث السبب الذي به سقطت النفقة
والسكنى لها من وجوه احدثها انها قالت رسول الله ان زوجي طلقني تلتا واخاف
ان يسم علي فامرها رسول الله صيا الله عليه سلم فحولت رواه مسلم في صحيحه والنسأل
فلم نعد منزله اعم من اس حرم فقال ليس له ان علة السلام كان انما امرها بالحمل

حزن ان يسم عليك فاذا لم تنل هذا فلا حمل لمسلم خافا لادان يقول انما امرها بالحمل
من اجل ذلك **مسألة** قوله فامرها رسول الله فحولت جواب لسؤالها فسقده والحمل
امر علة السلام جوابا لتي لم يذكر وتمت السؤال بل احب وبطل علة امرها لا حمل خوف
الاحكام المذكورة في سؤالها اساني فامرها فحولت لانها للمقلد والحرمان يقول سرق
فتقطع رنا فزج والعلم بتبذ صخر العلول فيها ونحوها لعل تصانع اصول النفقة
واما في الظاهر من الفاظ دون معرفة علة لها ومما ذكرها ما فيها كانت عن عروه بن
الزبير انه قال لعائشة الم ترك فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البسه خرجت فقالت سرنا
صنعت فقال الم نسعى ان فاطمة بنت قيس اما ان لا يزل ذلك تنفق عليه وكل من
لا يفر فيه ظل ونحو ذلك لها بالكتابة او رواه الحاشية فاطمة فلا يبع ان يقال فية لا
غير لرواية بالهش ان عائشة اعلمت ذلك اسد الغيب وقالت ان فاطمة كانت في
مكان وحش لحيف عا ناصحها فلذلك رخص لها رسول الله صيا الله عليه سلم رواه
البخاري بغير اسناد واسنده ابو داود وابن ماجه وصححه البخاري عن عائشة
رضي الله عنها الاسقي الله بقية قولها لا سكنى لها ولا نفقة ولا سال مثل هذا الكلام
الا لمن ارتكب محرما او مدعة كالف السرق رابعها انها استكانت على اجماع لسانها
وعا اهل الزوج فاحرجوها بسبب من جهتها قال الشيخ ابو بكر الرازي قاله ابن عباس
نسقط نفقتها وسكناها جميعا قال قال الله تعالى ولا تحرجن الا ان ما من مباحته
ببينه قال الصفاق في شرح البخاري عن ابن عباس الا ان تحرجن عا اهل الرجل
وتؤذيهم قال عكرمة وصحفت اي الا ان تحرجن عليكم وفي المغي الا ان ما من مباحته
ببينه وهي ان تطول لسانها عا اهلها وتؤذيهم بالسبب روى هذا عن ابن عباس
وبه قال الاكثر من وقال الصفاق في عن بعضهم ان كل فاحشة لم يذكر معها بينه في القرآن
فهي الزنا فان بعين بينه في اللسان وقيل هي الزنا كالحج الامام ما كدر عليها
قاله ابن مسعود والحسن وكان ابن عمر والنخاك هي حرجوها من سبها بذا انما
وفلان يذم اللسان وما المبسوط كانت يذم اللسان عا اهل زوجها معالج الرجل
ولا يقال حم الزوج وقال ابو عبد الله في البخاري قد اخلت الرواية في هذا الحديث
فعايشه وعمر وجماعة من الصحابة المرأة وخالفوه وقالت عائشة كانت رخصه لعله وقال عمر

لا بدع كتاب رنا ونسبه بيننا القول امره لا يذركي احتفظت ام نسبت لها السكنى والنفقة
ذكره رزين بن يعقوب عن محمد بن الصباح وفي المعنى انكرا هذا القول عن عمر ولا كنه قال
لا جبري ديننا قول امره ونهنا الجمع عما خلافة **قلت** انكار عمر بن محمد بن مسلم وكذا
ذكره البخاري عنه في حديث الصباح لمرز بن يعقوب فلا يثبت اليه وقوله ولا الجبري
ديننا قول امره لا اصل له طاني عمران بن قول هذا وانما انكر قولها المخالف للكتاب
والسنة قال ابن حزم وهو منقطع لان ابراهيم لم يذكر عمرم انهم اوجبوا لها النفقة السكنى
اذا كانت حاملا وليس بهذا النصيب في هذا الحديث الذي روته فاطمة ولا في
غيره واوجب لها السكنى وهي نعت عما عدها في الفهم ولم ياتخذوا به ومن السبع الناطق
ان ياتخذ الانسان بعض الحديث الذي يوافق نفسه ويترك باقية ولا يجوز ان
يكون النفقة للحمل لوجوه احدها انها لو كانت له لوجب في مالها لا مال المطلق
وبانها ان نفقة الحمل لغو والنسب وهي مستطاع في الزمان وهذه النفقة لا يستطاع
عندهم فبطلت دعواهم انها للحمل وثالثها انها لو كانت له لوجب ان ياتخذها
لجدة عند اعسار الاب ونقض السانعي ثبوت الاملا انها للحمل ورابعها
لو ثبت طلاق زوجة الامر وهي حايلا كان ينبغي ان يكون النفقة عما سبدها لان
الحمل ملك ولا يقولون به وحاشتها لو كانت للحمل لعددت سفد الحمل وسادسها
لو كان للحمل نفقة لمضا عت نفقة المنكوح به او المطلقة الرجعية به قال ابو بكر
الرازبي فلما لم يحث في مالها علم انها لاجل احتباسها كنه ولهذا لم يجب النفقة للموتى عنها
زوجها في حال الحمل من المرات او غيره وقال ابن رشد في الفتاوى عدي المسئلة
انوال اذا لم تكن حاملا احدها وجوب النفقة والسكنى وهو قول الكوفيين
ومن قال يشولهم السابق لا نفقة ولا سكنى وهو قول ابن خنسل والي بور وداود
وجماع والمالك لها السكنى دون النفقة وهو قول مالك والشافعي في راجها
استدل بقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم والمعروف من سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوجب لها النفقة حين اوجب السكنى فذلك
الاول في هذه المسئلة ان يقال ان لها الاربعين بصرنا طاهر الخاب والسنة اوال
تخصيصها كحدث وانله والمفرق بين السكنى والنفقة عت وجه عشر صغير

دليله امه كلامه وقال ابن قدامه الحنبلي قول غاسيه انها كانت مكان وحسن لا يفتح
قلت يعقوب بن محمد بن مسلم وهو من جرح عظيم عا ام المؤمنين وقال عليه السلام خذوا سطره
دينكم من عاتيه قال وكلي اهرم الناس عليه اذ لا رجعة له فيها ولا مرات منها **قلت**
قد يكون بينهما مرات في الجملة وهي محوسه في عدة كنه وحر ولده عت ومنوعه من
الزوج الذي تنفق عليها ويقوم بمصالحها لولا عدته والحسن سيبا النفقة والمال في
والمصارف عا ما تقدم قال وعطل رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير علم غاسيه
بابه ال فتنها السكنى والنفقة ما كان لزوجك عليك الرجعة قال هكذا ذكره
المجندى والاسم **قلت** لم يذكر ذلك من الهم ذكر الحج وهو من رواية مجاهد
وهو ضعيف لا يجمع به وذكره عبد الحى بن عت عا الحافظ ابو الحسن عا ابن
القطان في كتاب الوهم والاهام ما احدث الاحكام وهو لا يجمع وبما الحلى ارسل
مرور ان الحكم قصير روت لا فاطمة بنت قيس نساها فاجرت انها كانت تحت عمرو
ابن حفص الخزومي فذكرت انه طلقها اخر ثلاث تطليقات اذ خرج لا اليمن مع عا ابن
ابن طالب وابن عتاس بن ربيعة واكثر من هشام فالواحدة ما لها نفقة الا ان
يكون حاملا واسا ذنسه في الانسان فاذا نساها ولم مات الا ان يكون حاملا الا ان
يقع الطريق وهو منقطع فان عت الله بن عبد الله بن عت بن مسعود لم يسمع من قصه
ولا من مروان ولا يدري من سمعه قاله ابن حرم الظاهري ولما قال مروان لم يسمع
يقع الحديث الا من امره ساجدا لقصه التي وجد الناس عليها كانت فاطمة
بنى وينسبهم كتاب الله اى الركدت بعد الثلاث ولا حجه لها ذلك قال القاسم
عياض لان نفقة العليم مات لا اخرج وانما جات لعلة التني عن تعدي خذود الله
في الزاده عيا الواحدة وبالحق اذ يكون المراد احداث الشيخ في المتسوط
لقول الله كحدث بعد ذلك امر اى ولدا وقد كحدث بعد الملك العود الى الاول
بسطه واعترض ابن حزم عا عمر الخطاب في قوله لها ان حيث ساهدين يشهدان
انها متفاهة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقال لو لم يقف فاطمة للمزم عمر
ما كل ما حدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فرق **قلت**
هذا اجل من ابن حزم وعجراه عا عمر الفاروق وقد ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم

كالصوم لارتفاعه وكان يقول اذا قال نويت ان اصوم غدا ان
شا الله يجوز اداؤه بتلك النية لان النية تختص بالقلوب دون
اللسان وقد اوضحنا في كتاب الصوم وفي فقيه النية قال انت
طالب رجعي ان شا الله يقع ولو قال انت طالب ان ياخذ الله
لا يقع ولو قال انت طالب رجعي او ياخذ الله سال
فان عني الماس يقع ولا يعمل الاستئنا اعترض حال الدين
ابن الحاجب في شرح مقدمته فقال منهم من يقول الاستئنا
تبيين لغرض المتكلم المستثنى منه كالتخصيص ولا فرق الا من
جهه الاتصال قال هو غير مستقيم لجواز له عندك عشرة الا
درها اذا العشرة نص مدلولها ولا يصح ان يقال ان المتكلم
بالعشرة اراد بها تسعة وذكر الواحد ليدل مراده بطلان
الخصوصية واجمع الخوئين على ان الاستئنا المتصل اخراج
مبطل له ايضا قال ومنهم من قال المستثنى منه والى الاستئنا
والمستثنى جميعا لمعنى واحد وكان للتسعة عبارة ان احدها
تسعة مختص والآخرى عشرة الواحد وهو ايضا غير
مستقيم لاننا طعون بان المتكلم بالعشرة معناه العشرة
مدلولها الذي هو خمستان وبالاخر معنى الاخراج وبالواحد
انه محجج ولو كان كما قالوا لم يستقيم فهم هذه المعاني منها
كما لا يستقيم ان نفهم من بعض حروف التسعة عند اطلاقها
على مدلولها معنى اخر فلا يستقيم من ذلك الا
ارادة التسعة لان الله تعالى قال فليتب فيه الف سنة فلو

اراد الالف من لفظ الالف لما تخلف مراده عن ارادته فعلم
انه ما اراد الا تسع مائة وخمسين من الالف فلذا المتكلم
بالعشرة مع استئنا الدرهم لم يرد منها الا التسعة وقال
فخر الدين الرازي في المصنوع الاستئنا مع المستثنى منه
كالقطة الواحدة الدالة على شئ واحد فالتسعة مثلا لها
اسمان التسعة والعشرة الا واحد وهو اقع باصل الفقه
من ابن الحاجب ثم قال والحق ان التخصيص جنس والاستئنا
نوع من التخصيص والفرق بين التخصيص والاستئنا هو
الفرق بين العام والخاص عندى والعشرة نص مدلولها عند
عدم الاستئنا ومع استئنا الواحد من العشرة نص التسعة
وقوله واجمع الخوئين على الاخراج غير صحيح فان الزيد قد
حكى عن الكساي خلافه ومخرج الحسن من اعظم الخوئين قال
الفراهم انجى مني بقله عنه فخر الاسلام على الزيد في شرح
الجامع وذكر الخطيب صاحب تاريخ بغداد ان مخرج الحسن
اتفق خمسة عشر الفا في نحو وخمسة عشر الفا على الفقه وقد
قال ان الاستئنا ما لولاه لدخل تحت المستثنى منه وهو
تكلم بالمجاصل بعد الثبوت وقوله اما طعون بان المتكلم بالعشرة
معناه العشرة عن مدلولها الذي هو خمستان وبالاخر معنى الاخراج
وبالواحد انه محجج ولو كان كما قالوا لم نفهم هذه المعاني منها كما
نفهم من بعض حروف التسعة عند اطلاقها على مدلولها معنى اخر
قلت من مصادره ولا سيما انه نفهم من العشرة

حي تضع وزودي العالي عنه ان نفقة من حصتها وقال الا وراعي لا نفقة لها وان كانت
حاملة الا ان تلون ام ولد وقال الحسن بن صالح لها النفقة من جميع المال وللشافعي
احد قوله لها النفقة والسكنى اذا كانت حاملة وقوله الا حرة لا نفقة لها ولا تسكني
قوله وكل فرقة حات بين قبل المرأة بمحضه قبل الرزق وسئل ابن الزوج والنكاح
اواسه ولا نفقة لها احسانا وبحسب السكني لانه عليها كرهان في الجماع والحديد
وقل فرقة حات بين قبل الزوج او بين قبلها من غير نفقة بل يحق فلها النفقة والسكنى
في ارباب البلوغ والعوق في العدة لبقاء الاحسان فيصار فصل الورث كونه لا
حرم الميراث والميراث بعد الكفاية يجب بها النفقة والسكنى لانه يحق ولو حقت
في عدها بدت او رده او حقت سقطت ولو طلقها بثلث ام اردت والعكس اذ ما
سقطت نفقتها وان ملك ابن زوجها من نفسها بعد الثلث فلها النفقة والسكنى
لان الحرة بدت بالملك قبل السكني والرد والسنبل لا يملك النفقة لانها
سبب الحرمة بينهما وهي من اسباب النفقة والفرق ان الميراث كسب حتى يرجع ولا
نفقة للحبس والمملوكة لا تحبس فلهذا يقع الفرق وان لم يكن حبس كنفقتها
ايضا فلهذا في الذخيرة والفرق حينئذ ولهذا قال في الجماع فلو عادت سبها
نسبها او ميرته عادت نفقتها بخلاف ما بعد الحاق وفي الذخيرة لو عادت الى
دار الاسلام فلها النفقة والسكنى محليا ذكره في الجماع عا انه حكم طلقها والملاحة
لها النفقة والسكنى لانها فرقة بطلاق من جهة الزوج وجماعها لانها من قبل
والنفقة كانت واجبة فيع وكذا النفقة في فرقة العنة لانها حق وان طالت
الفرقة من غيرها فلها النفقة والسكنى قالوا وطها ابن زوجها بمره من غير ثلثين
اذ لم يوجد منها ما يسقط النفقة خلاف المهر قبل الدخول فانه يسقط بالفرقة
سواء كانت حتى او فرج حتى لا يفرق من كل وجه ولهذا لا يسقط موت احدتهما
فصار له ان يتبع قبل النكاح فانه يسقط الثمن وفي الذخيرة والحرام المتكوه
لو اردت حتى ونعت الفرقة منهما لا نفقة لها اصررت عا ذلك او رجعت عن العدة
ومدات من سنين من النسيئة اذا اياها لم تترك النسيئة فانها تسكن النفقة
مادامت في العدة وهذا قال اذا اسلمت والعدة باقية لا تسكن الفرقة والفرق

ان نسله النسيئة حات الفرقة من جهة طلاق بعد النسيئة فسكن النفقة اذا نال
النسيئة في الميراث حات الفرقة من جهة طلاق في حال قيام النكاح وعند الشافعي
واحمد ان عادت الى الاسلام تعوز نفقتها لانها لم تنس عنها ولو كانت الامة
في بيت المولى ولم تعذر طاعت الزوج حتى طلقها لم عادت اليه بعد الطلاق فلا
نفقة لها عند علمائنا الامة بخلاف الحرة النسيئة وفي الطلاق لو عادت الى
منزل نفقة فانها تسكن نفقة العدة والفرق ان نكاح الامة لم يكن سببا للنفقة
عند الطلاق ولو اراد الزوج ان يعدها بغير رضى المولى لم يكن له ذلك خلاف
الناسية والحرة فانه سبب لاجناسها ولهذا يعدها بغير رضاها فاحرا ولو
اخرجها المولى من بيت الزوج بعد الطلاق ما عاها النكاح لانها النفقة لانه
كان سببا لوجوب النفقة عند الطلاق **مسألة** ابرأت عن النفقة في
المستقبل وعلى زوجها لم يبع ولو ابرأت عنها في عقد الكلع مع لان الاثر في الكلع
ابرايعوض وهو استيفاء قبل الوجوب جائز وفي الاول ابراء استناط واستناط
الس قبل وجوبه لا يجوز **مسألة** صاكت العدة عن نفقة العدة على درهم
ينظر ان كانت عدها للحص لا يحل له حالها وان كان بالامتنع طاز الصل لان
نده العدة تعلوقه وفي الدرهم قال محمد نفقة العدة نفقة النكاح ومن لا
سكن النفقة في حال النكاح لا تسكنها في العدة وفي الخطات في نفقاته
كل نكاح يتوارث الزوجان فيه بالزوج لو مات احدهما يجب فيه النفقة لو
طلقها وقد دخل بها وفي السرح حتى يسترح هذا الاصل غير شديد عا قول
ابن حنيفة فان الذي لو تزوج بامه فانها تسكن النفقة عنده ولا يتوارثان لو
مات احدهما **قلت** لا يسقط الاصل الذي ذكره الحنفية بذلك لانهم
سئل وما لا والسبب سؤال عا العلق فلا يرد علمته ولم يرد نسوة العدة
لانها لا تسكن في العدة نده كحاج فيها الى النسوة غالبا حتى لو اصابها
بمرض لها ذلك ايضا قال محمد النفقة هي الطعام والنسوة ذكره عنه هسام
في نوادره ولو لم يكن للطلق منزل مملوك يترك لما يترك ولو لم يكن لراه علمته
مسألة عرسه ذكرها ابن تونش المالكي في شرح الدرر اذ لم يجد ما

يسوع على ام الولد او غاب عنها ولم يترك لها نفقة قال مالك يعني ولا يزوج وكذا
قال اشهب وهو نظير الفرقين بالاعتبار عنده وقال بعض المرويين يزوج عنه
ان كان غائبا ويزوجها لقوان فان حاضرا وهو اول من اخراجها من ملكه بالعق
قلت اعنا فيها علة بغيره فان ولا يشبهه فهو باطل بلا شك **فصل**
قوله ونفقة الاولاد الصغار على الاب لا يشار له فيها احد كما لا يشار له احد
في نفقة الزوج اعلم ان اهل العلم اختلفوا في وجوب نفقة الانسان عامه قال
السعبي ما رأت اخذ الاجر على كنفه احد ومالت طائفة لا ينفق احد الا على الولد
الاولي والام التي الذكر والاني كبران على النفقة عليهما اذا كانا فقيرين وكبر
الاب دون الام على نفقة الابن الا في حال بلوغ وعيا البنت الدينا حتى تزوج
وان بلغت ولا يجبر الام على نفقة ولدها وان مات خوفا وهي في عام الفتي ولا
ينفق على ابنته الا ما ينفل عن نفسه وروحه ولا يجنب نفقة ولد الولد ولا نفقة
اب الاب ولا نفقة ام الام وام الاب قال ابن حزم هذا قول مالك ومن قلده
وقالت طائفة كثر على النفقة على الابوين والاصداد والجدات وان علوا وعلى
الاولاد واولاد الاولاد وان سفلا ولا يجبر على نفقة غير ذكرنا وهو قول
السافعي ومن قلده وقالت طائفة كبر على نفقة كل ذي رحم محرم ومن قال حماد بن
اسلمان وهو قول حنيفة واصحابه قال ابن حزم هذا اذا كان وارثا خاصة
ولا جبر على نفقة ذي رحم محرم اذ لم يكن هو وارثا له ثم فرع ابن حزم المدلول وهذا
هذا نانا كثر من غير نقل يعني ما قاله اصحابنا وطول كلامه يخلط كثير غث
ولست شعري لو كان اخذ نانا من كتب المذهب فابنعت السواد بلاهم لقد لذت
على اى حنفية فمما نقله فان اما حنفية لم نقل اذ كان وارثا ولا شرط لوجوب النفقة
لذي الرحم المحرم الا رت حمله فافيه ولا احد من اصحابه وكلامه هو من كلام
الحاجين نسأل الله العافية وقالت طائفة يجب النفقة لكل وارث وهو قول
الظاهر في احوال على الزوجة الموصرة نفقة زوجها المعسر من غير ان
يرجع بها عليه اذا البسر وقالت طائفة كل رجل وارث الا الزوجة فانه لا
يجب عليها نفقة زوجها المعسر وهو قول احمد بن حنبل في اوجب نفقة المعسر

على معتقه وخالف الامة السالمة واصحابهم فيها والاضل نفقة الاولاد الصغار
على الاب قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن ونفقتهن بالمعروف فاذا وجبت عليه
نفقتهن من اجل ولده فنفقة ولده اولى بالوجوب عليه فكل هذا يكون ثابتة
بدلالة النص لان قوله وعلى المولود لا يدل على وجوبها عليه لان المال للملك
اولا اختصاص فكل من يملكه النفق وهذا اجماع ويجب نفقته على الام اذ لم
يكن له اب عندنا وبه قال السافعي وابن حنبل وعن مالك لا يجب عليها بل ترجع
الام على الاب اذا البسر على ابن فدانة عن الامة الاربعه عدم الرجوع في
قول ابو يوسف ومحمد يرجع وساجواع النفقة اذ لم يكن للاب مال والجد والام
اذا حال او الع موسى كبر على نفقة الصغر ويرجع بها على الاب اذا البسر وكذا
بحر الاعداد اغاب الاقرب ثم يرجع ولم يحل خلافا وسما الشهد خلع
امراته وغاب وطالبت عم اولادها نفق الع ثلثا نفقاتهم وعيا الام البنت اذا
كانت موسرين ويكون دشا على الاب يرجع كل منهما عليه اذا كان مامرا حاكم قال
القاضي هذا اذا كانت النفقة مستقطعة دشا الحرة قال ابو يوسف لا افرض نفقة
الام على الاب اذا كان لها زوج معسر وهي معسرة وعلى زوجها فرض عليه واحصلها
دشا على الزوج ونفقة الصغر على الجد والام على درمير اثمان طاهر الرواية
وبه قال ابن حنبل وزوي الحسن عن حنيفة انها على الحد وحده جعله كالأب وبه
قال السافعي وان كان الصغر رضيعا فليس على امه ان ترضعه لان كفاية على الاب
واجره الرضاع لنفقته وقيل يعني قوله تعالى لا تضار والدة بولدها لا يلزم
بارضاع مع كراهتها اذا كان يوجد من يرضعه وجرا اذا كانت ممن يرضع ولم يكن
يضا عليه وان لم يوجد من يرضعه او لا ما حدثت في غيرها جبر وذكر الخلو ان في
ظاهر الرواية عن اصحابنا انها لا تجبر لانه يغذي بالدهن والشراب وسنة اللان
ولا يودي ترك اجبارها في التلطف وعن حنيفة قال يوسف وفي السواد
انها تجبر وهو المدلول في الكتاب وقد تقدم هذا قبله وساجوا الام من يرضعه
عندها اذا ارادت ذلك لان الحجر والترية لها ولا يجب عليها ان تملك في
بيت الام الا ان يسرط ذلك عليها قبل ان ترضعه ثم يرجع الى منزلها ويحل العتي

بها اليه او ينول اخره فترضعه عندنا الدارم مدخل الصبي لا اتمه ذكره الشهيد
وفي المقي للزوج سعيها من ارضاع ولدها من غيره الا لضرورة بان لا يوجد غيرها
ولا نأخذ مدعى عرفا لانه لا يفتوت غلة الاستماع في تلك الاوقات فتفت منه مثل
حرجها من منزله وان حال الضرورة يقدم على حقة كعدم المضطر على المالك اذا لم
يكن به مثل ضرورة وتقل له ان سعيها من ارضاع ولدها منه فنه وجهان احدهما المنع
لفرولده وهو قول الشافعي والمالك ليس له منع وهو قول الحنابلة اذا الارضاع
واجب عليها بالنصر ولا يبع حمل الالة على المطلقات لانه كمنع بعد دليل فان احرى
تنسبها للارضاع ثم تزوجت فليس للزوج منع من ذلك حتى تنقضي مدة الاجارة ولا يبي
فاذا نام الصبي او استغل بغيرها فله الاستماع وليس لولي الصبي منع من ذلك وبه
قال الشافعي وقال مالك ليس له وطئها الا برضى الولي لانه ينقض اللبن **قلت**
ويحتل العلوق وهو ينسد اللبن فلما اذا خاز وطئها باذن الولي يجوز بغير اذنه
ايضا بالعقد المشدوع لان اذن الولي غير معتبر فيما يرضع الصبي ويستطحقه وان
اخرت تنسبها للارضاع يجوز باذن الزوج ولا يجوز بغير اذنه لان اكله وهو اجد
الوجهين للنسبة فيه والمالك يجوز وله سعيها ان ساء وعندها له سعيها اذا لم يعلم بها وليس
له منعها من وطئها فاذا حبلت فله سعيها للضرر كما لو مرضت فان استأجرها واطع زوجها
او معتد به عن طلاق رضى لم يجر عذبا وبه قال الشافعي وهي ان رجل حبلى حوزا ان
الارضاع سعي عليها ديانة وقد ذكرنا النص فنه فلا يجوز اخذ الاجرة غلة وهذا
لانه من عمل داخل البت وهي واجبة عليها ديانة وفي المبسوط رواية في العدة طاهر
الرفاءه احوال لا يقطع النكاح وفي رواية الحسن عزله حنيفة لا يجوز هكذا ذكره
في المبسوط وتقبل الشافعي للمنع ان المنافع التي لها ملكه فلا يجوز ان يفتقر بعض
ملكه ويرد عليهم لو وطئت نسبه فان الفقر لها ولو كان ملكا لو حب ان يكون مدالة
ولو استأجرها وهي تنكح او معتد به لارضاع ولده من غيرها حاز وبعد انقضاء
العدة يجوز في العمل لرفا النكاح بالكلمة فان قال الاب لا استأجرها وطأ غيرها
فرضيت الام مثل اجرة الاحنية او رضيت بغير اجرة فان اولى من الاحنية وان
المست ريادة لم يجز الاب عليها وفي الاستحاي وقاضي هان لو كانت الام ترضعه

باجرة والاحنية بغير اجرة او فأت الام ترضعه باجرة المثل والاحنية بدون اجرة
المثل فالاحنية اولى وترضعه عند الام ولا غارقة الا اذا اختارت الام ذلك وهو
ظاهر من ذهب الشافعي وعند الحنابلة ان طلبت اجرة المثل يحكم عليه وان ردت
مستبرعة بارضاعه وان طلبت ريادة يجوز له ان يرضعها وفي نفقات الشهيد لا
يمنع نفقة الرضاع مع نفقة العدة وذكر في الاصل انها تسحقها فصارت قهرا وانما
ولو دفع رفاه ماله اليها او شهد له العدة فلم يجز رفاه واحده ونفقة الصغير
واجبة على ابيه وان حاله في دينه لما جبت نفقة الزوجية على الزوج وان حاله في
دينه والعلم بخلافه مع اتحاد الحكم فيها وصورة مسئلة الصغير ان يكون اسلم
وهو ميمر وابوه نصراني او اسلمت امه فحكم ما سلاهم بقالا لانه خلافا للمالك وانما
ان يكون مسلما وولده صغيرا يرضي فلا امكن سعيها هذا اذا لم يكن للصغير مال
فان كان له مال فنفسه ماله وكذا اجرة رضاعه قال ابن المنذر ونفقات الجمع
فاذا بلغوا فلا نفقة لهم الا ان يكونوا زنا وكذا ولد ولده وان سئلوا ومنهم
من اوجب نفقة الاولاد الصغار والكبار على الاب كحديث يند واهم كل من
يخلف عنه من اهل العلم ان نفقة الصغير تعد ثبوت ابيه واجرة رضاعه في ماله
وروي عن حماد بن سليمان ان اجرة رضاعه من جميع المال المبرور لا يسم بسم له نصيب
تابع وجعله بمنزلة الدين وهي رخيصة ان كان المال قليلا من نصيبه وان كان كثيرا من
جميعه ودرر حنيفة **فصل** قوله في الرجل ان سفل عيا ابويه واحداه
وحدا اب الاب وان علا واي الام وان علا وام الاب وان علت وام الام وان
علت وفيه خلاف مالك فاذا ذكرنا اذا كانوا اقربا بشرط الشافعي مع ذلك ان تكون
رمتا ولم يوافق احد وفي الاسيران قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان نفقة
الابوين الصغيرين للذكر لا كسب لهما ولا مال لهما واجبة على الولد وكه لملك
والمواري والحسنه صالح والشافعي وابن حبل والحق وابونور لكن قال الشافعي
ان كانا رمتين ولم يذكر ذلك احدا عده وعندنا لا يملكان الا كسباب في النية
يحب على الاولاد ذكرهم وانما نفقة الوالدين وان علموا بغير الفقر والزمانة
او الجنون ومع المحبة يولان واحدهما لا يجت ونفقة الاولاد كذلك اذا كانوا اطفالا

فَقَرَأَ وَإِنْ كَانُوا بِالْغَيْنِ أَصْحَابُ الْحَبِّ وَقِيلَ قَوْلَانِ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ بَيَّنَّ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنْ أَطِيبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كِسْفِهِ وَلَمْ يَسْتَبْطِ فِيهِ الرِّزْقَانِ أَوْ الْجُودَ
وَلَا يَنْفَعُ مِنْ أَكْلِ مَا لَمْ يَنْفَعِ الْفِدْرَةَ عَلَى الْإِكْتِسَابِ الَّذِي فِيهِ مَسَاقُ الْعَمَلِ وَجَلَّ الْمَقْبُورُ
وَقَالَ يَأْتِيكَ وَالسَّامِعُ لَا يَسْتَبْطِ بِهَا وَجُودُهَا أَحَادُ الدِّينِ وَمَعْنَى الْمَعْنَى لَا يَجِبُ النِّفَقَةُ مَعَ
اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا لِلرَّوْحَاتِ وَمَعَ عَمُودِ النَّسَبِ رَوَاتَانِ وَيَتَوَقَّعُ عِنْدَهُ دَوَالِمْ
الْحَرَمِ بِالْمَلِكِ بِاخْتِلَافِ الدِّينِ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ بَابِ مَا يَأْكُلُ عَنْ قُرْبٍ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ
وَصَاحِبُهُمَا فِي الدِّينِ مَعْرُوفًا أَيْ مَحَابُّهَا مَعْرُوفًا وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِكَ أَعْطَيْتُهُ حَبْلًا أَيْ
عَطَا جَزَاءً لِدَلَّتِ الْإِنْفَةُ عَلَى الْإِيوَانِ الْكَافِرِينَ بِذَلِكَ عَلَيْهِ مَا يَبْلُغُ وَهُوَ قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ هَذَا
عَلَى أَنْ يَسْرُكَ لِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعَمُهُمَا وَلَيْسَ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنْ يَهْتَسِيَ الْأَرْثُ بِعَمَلِ
اللَّهِ تَعَالَى وَيَتَرَكُ أَبُوهُ مَوْتَانِ جُودًا وَإِنَّمَا الْأَجْدَادُ وَالْحَدَاتُ ثَمَامًا مِنَ الْأَبَوَاتِ
بِوَأَسْبَغَةٍ وَلِهَذَا يَقُومُ الْحَدَثُ مِنَ الْآبِ عِنْدَ عَدَمِهِ وَلِذَا عَلَى الْمَرَاةِ أَنْ تَتَّقِيَ عَلَى أَبِيهَا
وَأَجْدَادَهَا وَجَدَاتَهَا كَالرَّجُلِ وَشَرَطَ الْوَلَاةُ أَيْ مَا كَلَّ مِنْ مَالِهِ وَضَلَبَ كَالْمَالِ وَلَا
يَجِبُ النِّفَقَةُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا لِلرَّوْحَةِ وَالْأَبَوَيْنِ وَالْأَجْدَادِ وَالْحَدَاتِ وَالْوَلَدِ
وَوَلَدِ الْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلُوا إِنَّمَا الرُّوْحَةُ فَلَمَّا ذَكَرْنَا الْمَصَاحِبَ كَتَبْتُ ذَلِكَ بِمَوْجُودٍ
الْمُسْلِمِ وَالْخَائِزَةِ وَغَرَفًا لِلْحَرَمِ الْمَابِتَةِ بَيْنَهُمَا فَمَا أَنْتَ إِلَّا حَرَمُ النِّفَقَةِ عَلَى نَفْسِهِ بِسَبَبِ
كُفْرِهِ فَلِذَا عَلَى حَرَمِهِ وَأَصْلُهُ لَا يَنْهَى عَنْ نَفْسِهِ إِلَّا إِنَّمَا إِذَا كَانَ حَرَمَيْنِ لَا يَجِبُ
نَفَقَتُهُمَا عَلَى الْمُسْلِمِ وَإِنْ كَانُوا مُسْلِمَيْنِ لَا يَنْهَى عَنْ الْبَرَاءَةِ حَرَمٍ مِنْ نَفَقَتِهِمَا فِي الدِّينِ
وَمِنْ دَعَا الْمَرْءَ لِأَهْلِ الْحَرْبِ بِالْكَعَامِ وَالنَّابِ وَلَا يَجِبُ عَلَى النَّظَرِ نَفَقَةُ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ
وَلَا عَلَى الْمُسْلِمِ نَفَقَةُ أَخِيهِ النَّظَرِيِّ وَهَذَا قَالَ ابْنُ حَبِيلٍ قَالَ لِأَنَّ النِّفَقَةَ مَقْلُوقَةٌ بِالْأَرْثِ
بِالنِّفَقِ **قُلْتُ** الصَّابِتُ عِنْدَنَا الدِّينُ وَالْحَرَمِيَّةُ وَالْأَرْثُ لَيْسَ بِشَرَطٍ حَتَّى وَجِبَ
عَلَى الْحَالِ وَالْحَالُ وَالْعَمَلُ دُونَ ابْنِ الْعَمَلِ وَالْمِيرَاثُ لَهُ كِلَانُ الْعَمَلِ لَا يَمْلِكُ مَقْلُوقَةً بِالْقَرَابَةِ
وَالْحَرَمِيَّةُ وَإِنْ الْقَرَابَةُ بَوَاجِبُ لِلضَّلَّةِ وَمَعَ الْإِنْفَاقِ فِي الدِّينِ الدَّوَامُ مِلَّةُ الْهَيْبِ
أَعْلَى الْمَطْبَعَةِ مِنْ حَرَمَانِ النِّفَقَةِ فَاعْتَبَرْنَا بِأَعْلَى الْمَطْبَعَتَيْنِ أَصْلَ الْعَمَلِ وَفِي إِدْبَارِهِ
الْعَمَلُ الْمَذْكُورَةُ فَافْتَرَقَا وَلَوْ كَانَ لَهُمْ عَمَلٌ وَاعْمُ وَضَالٌ وَضَالٌ فَالنِّفَقَةُ عَلَى الْعَمَلِ
دُونَ الْعَمَلِ وَالْحَالُ وَالْحَالُ نَزَحَ بِالْأَرْثِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَرَطًا هَذَا ذَكَرَهُ فِي الْبَدَائِعِ

وَمَعَ الْوَأَفَقَاتِ وَعَمْدُهُ الشَّائِبُ عَلَى الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ الْمِلَّةُ وَالْمِلَّةُ الْمِلَّةُ **قَوْلُهُ** وَلَا تَسَارِكُ
الْوَلَدَةَ نَفَقَةُ أَبِيهِ أَحَدٌ وَمَعَ نَفَقَاتِ الشَّهِيدِ لَا تَنْفَعُ الْأَرْثَ فِي الْوَلَدَةِ وَإِنَّمَا تَنْفَعُ عَمَلَهُ
فَقِيلَ لَوْ كَانَ لَهُ نَسَبٌ وَاحِدٌ أَوْ ابْنٌ أَوْ ابْنُ ابْنٍ نَفَقَتُهُمَا عَلَى الْبَنَاتِ وَالْمِيرَاثُ بَيْنَهُمَا بِالنِّسْبَةِ
وَلِذَا عَلَى الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ وَابْنُ الْأَبِ وَمَعَ هَذَا إِذَا اجْتَمَعَ لِلْمِيرَاثِ وَابْنُ الْبَنَاتِ
كُلُّهَا عَلَى الْإِبْنِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ ابْنِ حَبِيلٍ عَلَى الْآبِ وَالْمُسَامِعُ وَهَذَا إِذَا كَانَ عَلَى الْآبِ
وَهَذَا يَقُولُ ابْنُ حَبِيلٍ وَالْمِيرَاثُ عَلَيْهِمَا فَلَمَّا لِلْأَبَوَيْنِ مَا يَبْلُغُ مَالٍ وَلِذَا بِالْبَنَاتِ وَلَا
يَأْتِي لَهَا مَالٌ بِالْآبِ وَلِأَنَّ الْوَلَدَةَ لِنَفْسِهِ لَا مِيرَاثَ كِلَانُ الْآبِ وَمَعَ الْمَقْبُورِ الْإِمَامُ وَالْبَنَاتُ
أَرْبَاعٌ وَقَالَ بِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ كَالْمِيرَاثِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَلَى الْبَنَاتِ لَهَا نَفَقَةُ عَصْبَتِهِ
مَعَ الْإِبْنِ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ بَابِ مَا يَأْكُلُ عَنْ قُرْبٍ وَلَمْ يَرَأَوْهُ هَذَا الْمَقْبُورُ النِّفَقَةُ إِذَا كَانَ لَهُ جَدٌ
وَإِبْنُ ابْنِ حَبِيلٍ أَوْ جُودَهَا عَلَيْهِمَا عَلَى قَدْرِ الْمِيرَاثِ وَلِذَا عَلَى الْإِمَامِ وَالْحَدَاتِ وَعِنْدَ
ابْنِ حَبِيلٍ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَلَى الْحَدَّ خَاصَّةً وَلَقِيَ بِهَا الدَّلُورُ وَالْأَنَاءُ سَوَاءٌ وَعِنْدَ
الشَّافِعِيِّ وَابْنِ حَبِيلٍ الْمِلَّةُ وَهُوَ رَوَاهُ الْحَسَنُ عَنْ يُونُسَ عَنْ حَنِيفَةَ وَاعْتَبَرَهُ
نَفَقَةُ دَوَى الْأَرْحَامِ قَالَ فِي الدَّخْلِ الْأَوَّلِ أَظْهَرَ الرَّأْيَ وَهُوَ الْأَجْمَعُ وَمَعَ الْخَبَابِ
عَلَى طَاهِرِ الرَّوَاةِ وَهُوَ الْعَمَلُ لِأَنَّ الْمَقْبُورَ هُوَ الْوَلَدُ أَوْ سَلَامًا وَالْأَرْثُ عَمَلُهُمْ حَقُّهُمْ
حَتَّى وَجِبَ نَفَقَتُهُمْ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ وَالْمِيرَاثِ وَجِبَ النِّفَقَةُ لِلْعَلِيِّ رَحِمَ مُحَمَّدٌ
إِذَا كَانَ ضَعْفًا مَعِيرًا أَوْ كَانَتْ أُمُّهُ بِالْقُرْبَى فَكَيْفَ أَوْ كَانَ ذَكَرًا بِالْقَارِئَةِ أَوْ مَعِيرًا
أَوْ مَقْلُوقًا أَوْ أَسْلَ الدِّينِ أَوْ أَعْمَى أَوْ مَجْنُونًا أَوْ جُودَ نَفَقَةُ دَوَى الْأَرْحَامِ قَوْلُ
جَمَادِي سَلِيمَانَ وَابْنِ حَبِيلٍ وَمَعَ مَعْنَى أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ وَالْحَالُ الْأَمْرُ حَرَمٌ أَنْ ذَلِكَ
مَذْهَبُ الْحَسَنِ وَعَبْدُ اللَّهِ عَنْ عَمَّتِهِ مِنْ سَعْدٍ وَتَبَيَّنَ رَدُّهُ وَالْحَقُّ وَعَلَى
وَقَتَادَةَ وَكَأْبَهْدَ وَالشَّعْبِيَّ وَشَرَحَ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَالضَّحَّاكُ مِرْزَاةً وَجَمَادِي سَلِيمَانَ
وَالشُّوْرَى وَعَنْ عَمْرِو بْنِ كَثَّابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَبَرَتْ رَجُلًا عَلَى نَفَقَةِ أَخِيهِ وَعَنْ
زَيْدِ بْنِ بَابَتٍ فِي الْعَمَلِ وَالْإِمَامِ النِّفَقَةُ عَلَيْهِمَا عَلَى قَدْرِ الْمِيرَاثِ ذَكَرَهَا أَبُو بَكْرٍ سَبَبُهُ
بِالنِّفَقَةِ وَذَكَرَ ابْنُ حَرَمٍ أَنَّهَا عَلَى عَدَدِ الرُّوسِ بِالنِّسْبَةِ دُونَ مَقَارِيرِ الْمِيرَاثِ
وَهُوَ ظَلَمٌ كُفْرٌ وَكَأَنَّ لِقَوْلِ السَّلَفِ وَرَدَّ ابْنِ حَرَمٍ عَلَى مَا لَمْ يَجْعَلْ رَدًّا مَالًا
لَمْ يَصِدْقَ مَالُ فَنَافَ بِنُورِهِ مَعَهُ ثَبَانٌ قَالَ أَجْمَعٌ عَمَّا ذَكَرَ وَاخْتَلَفَ فَمَا عَدَاهُ

كان باطلا ولا بدعي ضبط الاجماع الاكابر على الامة كلها وكذا قول الساجي
سئل ولا فرق قال الشيخ ابو بكر الرازي قول زيد بن ثابت رضي الله عنه نذهب اصحابنا
وابن مسعود رضي الله عنه امته فرانا يا محبة وسفقه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
من الحال ان كالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فما سمعته من فرانا وكذا عمر خيرا
الراجح على نفقه ابن اخيه وهو ذريح حرم منه ولم كروهه غير ذلك وبذل على نفقه ذوك
الارحام وعجزهم حدث كلب بن سفيان عن حذو انه اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال رسول الله من ابر قال امك وابال واخاك واخاك وبوالك الذي تلي ذاك
حق واجب ورجح موصوله زواه ابو داود وعمر طابق الحارثي قال قدمت المدينة فاذا
رسول الله صلى الله عليه وسلم قام للناس على المنبر وهو يقول تد المصطفى العليا واما
من يقول امك وابال واخاك واخاك ثم ادناك ادناك زواه النساء وما حدث به
رحمته اليسرى قلت يرسول الله من ابر قال امك قلت ثم من قال امك قلت ثم من
قال امك قلت ثم من قال ابالك ثم الاقرب فالاقرب زواه ابو داود واجدة والبردي
وقال حدث حسن بن د وعنه ابن هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله من احق الناس بحسن محابي قال امك قال ثم من قال امك
قال ثم من قال امك قال ثم من قال ابوك اخرجاه وزاد مسلم اذناك ادناك وناج
سئل فان فعل عن اهلك مني فلهي ورايت احدث تقدم وان صله الرحم في القرابة
المعروفة واجبه دون البعده والفاضل ان يكون ذاهم محرم وهي محبة يهود والنسب
عندنا وعند الساجي بالبعده وهي اولاد الاعمام واولاد الاخوال وناقول
اصحابنا بقره ابن مسعود واما الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك وهو يا محبة ثم
لا بد منهم من احاجهم والصف والابوة والزمان والعم والفق والجهنم عند عدم المال
علامه الحاجه اذ القادر على الكسب عن كسبه بخلاف الايون فانها لا يكفلان
النسب خلافا للساجي قال الله سبحانه واخضع لنا جناح الذل من الرحمة ورجع عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عتوق الموالدين من الجاهل وليس في العتوق الر
من ان يكون الولد ملكا اخدم وحشم وشروه ويترك امانه اوجهه يلبس اللبس
او لسوس الدواب او يكون ربا لا يوقد في الايون والجمادات او حجابا او غسالا

يفتبل تاب الناس او يترك الله اوجهه بل لانه في الحمام او يخدم الناس فاضطر لها
جناح الذل من الرحمة فلا شك وقال الله تعالى وما لوالدين احسانا ومن الاحسان
المنها الصبر كفايتها وتوقيرها وتعظيمها والتوسعة عليهما عند حاجتهما وطاعتها
ما لم يامرا بمقصيه وقال الله تعالى ان اعلمت ان لوالدك فزن سكرها بسكره سبحانه
وروي عنه عليه السلام انه قال انت وانا لك لايك ذكره الشيخ ابو بكر الرازي في
احكام القرآن وفي الدرر لو كان الاب كسونا والابن ايضا كسوب حجة الابن على
الكسب والنفقة عليه وذكر الحلواني في شرح ادب العاقل انه لا يجبر فاعبوه بنفقة
في الرحم المحرم فانه لا يسحق النفقة في كسب ونسب ولا على المورث اذا كان هو كسونا
لانه على كسبه والاب مجبر وكسب على نفقة اولاده الصغار اذا اهل ان كسب ونفق
عليهم فان كان الاب عاجزا عن الكسب او سقرا فكيف ونفق على اولاده فكذلك
ذكره في نفقة الحراف ومن المتأخرين من ذكر ان نفقة هذه ثابت المال كسبه
وذكر الحراف في ادب العاقل ان العاقل في نفقة الصورة نفرض على الاب نفقتهم
ويامر الام بالاستدانة وان لم يملك ذلك فاذا السرطانية استدان ولذا الواسع
من الانفاق مع نسائه يرض عنهما ولا يستدانه عليه ليرجع على الاب والكسب
الصح الذي لا يحسن الفعل بح نفقة على الاب وهو كما لعاجز عن الكسب وكذا لو كان
بن اهل السنوات وكذا فالواي طالب العلم اذا كان لا يملك لا الكسب لا يسقط نفقة
عن الاب عزله الدين والاسي وكذا ذكره صدر النضاه عن اصحابنا ولما افي ابو حاتم
كلامه لنسناد حال اكثر الطلبة ذكره في الفقه ولو كان له اثنان احدهما مكره والاخر
مع السيار غير مكسب فالنفقة عليهما للمز على المكسب الذي هكذا ذكره الحراف في
ادب العاقل وفي نفقته وذكر محمد بن الميسرة انهما بالسوا وكذا ذكره ابن حزم
ولم حك خلافا وذكر الحلواني عن بعض اصحاب **قوله** قال وكسب
يسيرا وان كان فاحشا يجب ان ينفق وتا في النفقة **قوله** قال وكسب
ذلك في مقدار الميراث اذا كان من كسب عليه من ترب وكسب عليه ان العزم بالعم
والحر لا يباح من كسبه عليه ما له اذا كان له اخ واخ لا يوزن الاب كسبه عليها
ان لانا ولو كانا لام يجب عليهما نصيبان كارتها ولو كان له اخ لاب وام او لاب

العدم بدون سوال الطلاق وفي طريقه بحم الدين الجفص من الآثار
أورد بعضها شهاب الأيمه في طريقته وبعضها ناصر الشريعة في
الطريقه واجابوا عن قول ابن الزبير في خلافه لو كنت انا
لم اقل بتوريثها انه لم يكن في ذلك الوقت من الفقهاء وفي البدائع
وكان الاجماع قد انعقد على ذلك وخلافه بعد وقوع الاجماع
من الصحابه لا يقدح فيه لان الفراض العصر ليس بشرط لصحة الاجماع
لما عرفت اصول الفقه أو جالعه لم يورثه بعد سواهما وتدرج
ذلك ولعل عثمان كان يروى ان ذلك لا يسقط ارثها وفي المبسوط
قال عليها ببعض العدوم للزوج الثاني دليل حكيم فلا يبقى النكاح
الاول به حقيقة وحكما كوجوب الصلاه على التي انقطع دمه
فيما دون العشر ومن الفصاح قول ابن حزم ان المطلقة الرجعية
زوجها فاذا كان ذلك في المرض ولم يرجعها لارث ولم يرد ذلك
في كتاب ولا سنه ولا في قول صاحب ولا قياس مع انكار القياس
وعند ملك في الطلاق الرجعي يرثه وان انقضت العدوم قبل موته
ما لم يتناول وفي الطرايق خلاف ابن الزبير لا يعتد به لانه لم يكن
من فقهاء الصحابه في ذلك الوقت ولانه لا يعتد بخلاف الواجد
وان كان من الفقهاء كابن عباس في مسألة العول وخلاف سعيد بن
المسيب في عدم اشتراط دخول الزوج الثاني وهو القائل بان
الرجل اذا قدم لضرب عنقه فطلق امراته ثلثا فانها ترث
منه ولم يكن مريضا مرض الموت وانما الجواب قوله
وانطلق بسواهما ثلثا او قال لها اختارك فاخترت نفسها او

اختلعت منه ثم مات وهي في العدوم لم ترثه وفيه خلاف ملك
والا واعي على ما تقدم لامنها رضى بابطال حقها والباخر كان
لحقها والرضي بالمبطل رضى بطلان حقها وهو قابل للابطال بخلاف
النسب وفي موت الزوجه لارثها الزوج لرضاه بالمسقط وفي
المحيط الفرقه اذا جات من قبلها في مرضه لم ترث منه لامها
ما شرب سبب بطلان حقها ولو جات الفرقه منها في مرضها ورثها
الزوج كما بينها قلت فمنع ان لا يرثها لا ما جعلنا
قيام العدوم كقيام النكاح في حقها ولا عدومها عند موتها
بخلاف جانبها فان العدوم قائم عند موته حتى لو كانت متقضيه
عند موته لم ترثه فاشبه الفرقه قبل الدخول في الفرقه بسبب
الحب والعنه وخيار البلوغ والعنق لا ترث لرضائها بالمبطل وان
كانت مضطره لان سبب الاضطرار لم يكن من جهة الزوج فلم يكن
حاسما في الفرقه وفي الجامع لو فارقت خيار العنق والبلوغ ورثها
الزوج لامها جات من قبلها ولهذا لم يكن طلاقها وفي البناء مع جعله
قول ابن حنيفه ومحمد وفي الفرقه بسبب الحب والعنه واللعان لا
يرثها لاها طلاق فكانت مضافه اليه ونماها ما في ان شاء الله
وان قالت طلقتي للرجعه فطلقها ثلثا او واحد باينه ورثه
لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا محل وطها عندنا وصيرته
مراجعا على ما ياتي فلم يكن بسواهما راضيه ببطلان حقها وفي المحيط
ايضا لو جامعها اسه مطاوعه او مكرمه ثم طلقها لارث لبطان
النكاح قبل الطلاق فلم يعمل عمله وفي الذخيره اذا جامعها ابن

ذكره الخفاف وقد ذكرناه قبل هذا وقال ابو علي السمرقندي اذا لم يكن في كسبه فضل لا يرض
عنه ولكن يقال للاب كل مع انك اذا كان مدتها متعاقبة تلك النفقة فان قال الاب
اني كسوب من الغل فلا يفضل ما يعطيني نظر العاقبة واجره عيها النفقة قال ولو كان
للمراه منزل يسلمه وخادم ولها ذورم حرم كسبت ما يفضل عنه وعن عماله وطالبته
بالنفقة اجبر عليها هكذا ذكره محمد ولم يرو عن احد خلافه وقيل يقول لها العاقبة
مع دارك واسكني بالركى واستقي منها عليك قال ابو بكر لما هذا فقيل الخفاف وفي
البدائع من كان له دار هل يجت نفقة عاقره فيه روايتان احدهما الاك لعاه بها ولكنه
اربع بعضها او كلها وتسكن بالركى والباية كق قال هو الصواب ولا يورس مع منزله
والسكن بالركى ولهذا ما خذ الرقاة ولا يجت عا الاب نفقة روجه ابنه الصغير
النفا الا ان ضمن ذكره في جوامع النفقة وفي حراية الاكل فيلا يقدز عا عرفة لا جبر
على نفقة الام والبنت البكر والجبر عا نفقة الزوجة والولد الصغير والاب الرمس وقال
ابو يوسف لا يجبر عا النفقة من تلك ما تاتي درهم الادرها وعن محمد انه قد رز عا بفضل
عن نفقته ونفقة عياله ستمائة فما يفضل عن ذلك كل يوم من كسبه الدار ولا معنى لنفقة الصاب
لانه للمنفقة قال والنسوة عا الاول والنصاب نصاب حرمان الصدقة دون نصاب
الزكاة وقد عرفت ونصاب الزكاة رواية ابن سنان عن ثوبان نصاب حرمان الصدقة
ذكره في الدعوى ومن لا ناله وله كتب كل يوم ينفق ما يفضل منه عا من ذكرناه وفي
فيه المنه له عا وابوالام مؤشرا ان ك نفقته عا ابى الام والمرات للمع ولو كان لرام
وابوام فقل الام وفيه اسكال قوي لانه ذكر فيه ان كان لرام ومع فالنفقة عليهما انما
لم يجعل الام اقرب من المع وجعل المسلم المتقدم اما الام مع الام ومع هذا لو اوجبها
على الام وسفر عن هذه الحجة فزع اسكال الحوا فيه وهو اذا كانت لرام ومع وانوالام
كحل ان ك عا الام لا يجز لان اما الام لما كان اولي من المع والام اولي من ابى الام
كانت الام اولي من المع ضرورة يرك جواب الخطاب وكحل ان يكون عا الام والمع ابلان
وقد تقدم هذا في شرح الكلام للعسرات وابن ابن نفقته عا الاب للمع وفي
اكثر من الام عا قدر المرات عليهما ولذا في الدعوى وفيه لم يثبت او ان ثبت
واج وام فالنفقة عا ولد البنت والمرات للاح والمهر الجدة وان سفلت وولد الابن

والبنت شواية النفقة وثبت البنت وتولي العاقبة فللمرات لمولي العاقبة والنفقة
عيا انه البنت لم تظاهره لا جبر الاب عا ان دخل امه في يوم في الفضا وعن ثوبان عليه
ان ينفق الى نفسه لان الانسان لا يحاف الهلاك سفل بطنه وفيه ما ائنه قال قلو اني بعض
طريقكم يعقون فان ثمانكم زمان جميع ووجه الطاهر قوله عليه السلام ابدانفسلتم من يقول
نقد اذا كان الاثر وحده فان كان له زوجة واولاد صغار جبر الابن عا ان يدخل الاب كسبه
كا حد عياله ولا جبر عا ان يعطيه سنا عا حده والفرق عا طاهر لان طعام الاربعة اذا
اكله خمسة مثل الضر كلات ما اذا دخل في طعام الواحد يحس الضر ويدفع كزيادة الضر
نذلك وفي المسعي قال الاب انا فقير وانكره لم يلزمه نفقته وان مهد له الطاهر ان الاصل عدم
المال لانه لا يفي لا سحما فان افام بنية عا فقير كان سحما نفقته ولو افام ما فبنيه
الاب اولي لانها ثبت الاحتمان وبنيه الابن نفقته وما تخرج القدوري انق الاب عا
نفسه في عية الابن فحضر رادعي انه كان عينا حكم الحال فان افام بنيه فبنيه الابن اولي
لانها ثبت الرجوع عا الاب وفي الذخير يعتبر في الحد الفوق لا جبر عا طاهر الرواية
كالاب واحد من قبل الام فهو من قبل الاب والحدات كالاخذاد فان كان للفقير اولاد
صغارا واحد مؤسر لم يفيض عا الحد ولم يجعل الاب الفقير كالميت ولكن يؤمر الحد
بالانفاق علمته والرجوع بها عا الاب اذا اليسر هكذا ذكر القدوري ولم يجعل النفقة
عيا الحد طال عسرة الاب والهج انه تلح بالميت وما ذكره القدوري قول الحسن بن صالح
هكذا ذكره الصدر السهيد في ادب القاضي للخفاف وان كان الاب زمانا عا الحد
ولا يرجع بها عا الاب لان نفقة الاب الرمس عا الحد وكذا نفقة اولاده الصغار ولشطر
في ذوى الارحام احتمان المرات في الجملة ولهذا لا يجت مع اختلاف الدرس والمساكن كذلك
في قرابة الواد ووجوبها استحسان فيه وقد تقدم وجهه ولا يجبر المسلم والذي عا نفقة
ابوه اذا كانا مستائين دار الاسلام لاها صلة وقد تقدمت المسئلة وكذا لا يجبر
المستائين على نفقة ابوه المسلمين او الذسين ولا جبر الذي ان تنفق عا غير اهل بيته الا
عيا نفقة ابوه لا اجرة قبل هو محمول عا ما اذا كانوا من ذرين مختلفين اما ادم كلفت
فالحج ما ذكره في المبسوط انهم يجرون عليها في اليهودي عا نفقة تحرير النصارى وبالعكس
لان الكفر كله واجده ويجزى الارث بين اليهودي والنصارى اذا كانا من اهل دار الاسلام

وتقبل منها ذه نقضهم على البعض **قوله** واذا باع ابوه ساعة ما نفقه كان عند
 ابي حنيفة وهو احسان وان باع العتار لم يجر وما قولها لا يجوز ذلك كله وما الاسرار
 كان ملكا والسابع وابو ثور يرون بيع العروضة نفقة الزوج وبه قال يعقوب ويحمد
 وكان الثمن النفقة بما ناله من الدراهم ولا باع العروضة الارضا منه **قلت**
 وهو قول ابي يوسف ويحمد وانما باع العروضة عندها في الدين على الممتنع ولا يعرف
 الاسماع من الغاب وما الذخيرة الاب الحاح ملك بيع المنقول بالنفقة احسانا ولا
 ملك مع العتار الا اذا كان الولد صغيرا هذا في كتاب ابي حنيفة ذكره في كتاب المعقود
 وفيه والقباض ان لا يملك الاب البيع على الكبر الغاب وجه القياس ان ولايته
 تنقطع بالبلوغ ربيدا الا في بيع ما يحتاج الى الحفظ اذا كان غائبا كالعروض
 يبيعها الرعي والاب ونفسا انما يبيع لنفسه لا لحفظ ولما زاد القاضى البيع في هذه
 الصورة بنفسه وليس ذلك له عنده لانه العروضة ولا العتار الا بشرط لان
 النفقة ولا في الدين قال في الكتاب لانه لا ولاية له لا يفتاها بما بالبلوغ ولهذا
 لا يملك حال حضرته ولا في دين اخر له سوى النفقة ولا يبيع الام في النفقة ولا حنيفة
 ان بيع الاب العروضة من باب الحفظ وهو ملك ذلك كما ذكرنا كوصي الاح والعم والام
 في مال هو لا في حق البيع للموت من باب الحفظ فالاب ادب ولا لذلك العتار فانه
 كمنوط بنفسه وما اجماع لو خيف هلاكه او هلاك سائر الورثة كارعيب كالصدر
 السهيد لو قيل ملك لا سعد لانه من الحفظ خلاف غير الاب من الامارب فانه لا ولاية لهم
 في التصرف حاله الصغر ويست اماره نفقة الكبر ويرد على القليل لو كان الاح وصيا
 في حالة الصغر وبلغ فانه كمنوط على الغاب البائع وبيع العروضة ولا ينفق على نفسه وحواله
 انما لم ينص واجبه قبل القضاء حتى لو طهر بغير حق لا يباخذه قال واذا طهر الاب
 للمنقول فالتمس من حنيفة حقه باخذه ولين في بيع ابوه ساعة ما نفقه والتعليل
 يذل على انه يبيعه حكمه من الحفظ فلذا اكمل لم يكن يبيعه للحفظ وقد قال لا يملك البيع
 في دين له سوى النفقة لا تسلك ان الاب يبيع منقول ولده الغاب فالرعي يدل اولى
 لو تورس نفقه والتمس اذا كان من حنيفة حقه فله قبض دية منه ما اطاق مادام ان
 يبيعه في اول باب من الحفظ لا للنفقة وكذا في المسئلة الثانية واخذ منه لكونه من

ولا في الحفظ بعد الكبر ما هو الاب كانه
 الولد بائنه حال الصغر

جنس حقة ما الفرق بينهما على قول الامام وهو صاحب الذخيرة ذكر في الاقضية حوا
 بيع الابوين وذكره الفذوري في شرحه فيكون ما يبيع الام روايان وان كان على الاساق
 قنا وتل ما ذكرتهما ان الاب نفق الذي يبيع لمن لم ينفقها فاضيف اليها لانه
 لانه بعد بيع الاب يعرف التمس اليها هو الظاهر فان حوا راع الام بعيد فان كان
 للغاب مال من حنيفة حقه فانفق على انفسهما منه لم ينفق لانه استنفقهما او نفقتهما
 واجبه قبل النفا على ما مر وقد اخذناهما وان كان له ما يد اجني فانفق عليهما بغير
 اذن الماضي ضمن اي في النفا والحكم ونما يبيعه وبين الله لضمان عليه حتى كان له ان
 كل بعد موت المودع انه لاحق لورثة المودع قبله لانه لم يرد بذلك عن الاملاع وذكر
 في النوادر اذا لم يكن مكان يمكن استطلاع نال القاضى لا يضمن احسانا وقد قالوا
 في رجلين كانا في سفر فاعى على احدهما فانفق رفيقه عليه من ماله او مات فجهر صاحبه
 لم يضمن احسانا وكذا الكفيل المادون له في الحارة اذا كان في بلاد بعيدة فان
 يوله فانفق على نفسه وما معه من الامنعة والدواب لم يضمن احسانا ولذا روي
 عن مساح طخ انهم قالوا اذا كان المسجد او فان ولم يكن له رسول فقام رجل من اهل
 المحلة يجمع رعي الاوقات وانفق على نصاب المحل فما كحاج اليه من ستر الذي
 والحصر والحسين لا يضمن احسانا فيما بينه وبين الله تعالى وحلى عن محمد بن محمد لله
 انه مات واحده من ماله في الطريق ببيع محمد كسبه وانتوى كسبه قيل له انه مات
 واحده من ماله لم يضمن بذلك لاحد قتلى محمد قول الله والله يعلم المنسدين المصلح
 ذكر ذلك كناية الذخيرة واحدا الوصيتين اذا طاف ضياع مال التركة فله قبضه
 فاللفظ والحيوان والرفقانة الطريق ذكر في الجامع وكل ان جماعة من اصحاب
 محمد حجوا فان واحده منهم واخذوا ساكنا معه من ماله فباعوه فلما وصلوا الى محمد
 سألهم فذكروا ذلك فقال لهم لولم ينقلوا ذلك لم يكونوا فيها والله يعلم المنسدين
 من الصلح وان كان انفاقه بامر القاضي لا يضمن فاسا واستحسانا لان امره ملكم
 لعدم ولايته ولا يرجع على القاضي فاضم لانه ملكا باو الصمان فظهر امره ببيع
 ملك وما اجماع مريض اقر لوارثه بعبد او كسبه لم يافق الوارث انه كان وهبه
 او اقره لاجني قبله وصدة ومات في هذا الاجني بعد تسليم الوارث اليه فلفقه الوارث

تضمن الاول لانه استملك بالافرار والسنن او تضمن العاقبة فبعضه بعد عندهم
ومن ضمن لا يرجع اما الاول فلانه قد رضى سقطه وهو قد ملكه باذا الضمان مع الافرار
والهبة من جهة مسلم الكتاب واما الثاني العاقبة فلانه فبعضه لنفسه وبذلك سار
فلا يرجع عما احدثه ولا بعض الاول يرجع عما الثاني لانه ملكا باذا الضمان وما رضى ان
ملك الثاني من جهة بل من جهة غيره كمن اذرة استأثرا عما هبه ماله وضمن المراه ترجع
عما الموقوف له لانه لم يرض ان يكون الهبة من ماله وقد صارت من ماله بعد الضمان فلم
يكن راضيا بذلك فبعضه بهذا ان يرجع الاضني ما ضمن عا العاقبة قوله فظهر انه كان
مستعجلا به ممنوع لانه لم يتخذ البرع ماله بل قصد افعال احواله من ماله والآن
صار ماله بالضمان وقامه في الجامع في باب الافرار للوارث من الميراث **قوله**
واذا فقي القاضي القاضي بالنفقة للولد والوالدين وذوي الارحام فبعضه نداء سقط وهو
قول الشافعي وان جيل خلاف الزوجه لان نفقة الزوجه منها معنى العوض ونفقه
بعد اصله ولهذا لا كس مع المعنى وانما يجب للحاجه ونفقة الزوجه كس مع غناها وقد
حرر عا الضمان لغير الوارث عا تنفيذ الصدقة والوصية بعد الموت وان كانت صله
وما الدرجه نفقه بما دون السهر لا يستط وما اكا ذكيا المناوي نفقه الصغرى
نصر دنا بالنضا دون غيره قال الا ان ياذن القاضي في الاستدانة عليه فبعضه دينا
في ذمته فلا يستط معنى المدة وما ركه اجماع نفقه الامارات والزوجات والاجماع
ان نفقه الزوجات لا يستط بعد النضا وما الدرجه قال ذكرنا نوادر زكاه اجماع
ان نفقه الحام نصر دنا بضا القاضي واختلف المساع فيه قيل اما اختلف لاجاب
لا خلاف الوضع فوضوع اذا استدان المضي له بالنفقة وانفق من ذلك فكانت حاجه
قائمة لتسام الدين وموضوع غيره اذا انفق من عا الاستدانة عليه بل اكل من الصدقة
والمسلم فلم يبق الحاجه بعد مضي المدة واليه مال السر حتى في كتاب النكاح وما لبعض
المساع ما ذكرنا سائر الكتب فاذا طالبت المدة اما لو صرفت بغير ثا لان القاضي ما مور
بالنضا فلم يصر دينا لم يكن للامر بالنضا بالنفقة معنى والفاضل من المدة الطويلة
والنقص ذكرناه مصلح من الاذن بالاستدانة مع فرض القاضي ولهذا يؤخذ
بعد موت الزوج من ماله عا العج ولا يوجد ذلك بعد موته بالنضا دون الامر الاستدانة

وتقبل فضا القاضي بالاستدانة **فصل** قوله وعما المولى انفق عا غنده
وامنه ونفوا اجماع وكبر علمه الا ان سيفه اذا لم يكن له نسب يأكل منه ومنه الامه واليه
خالف فضا الا عامر السبي عا ما تقدم وما الدرجه كبر عا نفقه العبد والامه الرضى
وما الكتاب كبر عا ينعها معنى اذا اسع من الاثاق علمه ولم يكن لها نسب والاضل
في وجوب نفقه العبيد حديث اى ذر رضى الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال لهم
الخوانك وحولكم جعلهم الله تحت ايدكم فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه بما ياكل
وليلبسه بما يلبس ولا يخلعوه ما يخلعون فان فلتعوه فاعنوه ارجاه في العجز
وعن عبد الله بن عمرو بن العاص انه عليه السلام قال كفى بالمرء ان يحبس عمره ملك
قوته رواه مسلم وعنه عن النبي عليه السلام قال كفى بالمرء ان يضع من تقوت
اخرجه مسلم وعنه عن هرة رضى الله عنه عن النبي عليه السلام قال للمملوك طعام وكسوته
ولا يخلت بين العمال لا يطبق رواه مسلم وعنه انه عليه السلام قال اذا ان اصدتم
خادمه طعاما فان لم تكلسه نفقه فليأوله لمة او لثمين او اكله او اكلتين فانه ولي
جره وعلاجه ارجاه في الصحيحين عن اسد مالك رضى الله عنه قال كان عامر
وصيه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حضرته الوفاة وهو يفرح بنفسه الصلوة
وما ملكك امانكم رواه ابو داود وابن خيل وابن ماجه وعنه عا رضى الله عنه
قال كان اخر كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة الصلوة انقوا الله فما ملكك
امانكم رواه ابو داود وابن خيل والمسبح ان يطعمه بما ياكل وحديث اى ذر محمول
عما الاستحباب ولذا كسوته تكون من غالب كسوة العبيد ذلك البلد وكل قوله
علمه السلام ولا يلبس بما يلبس عا الاستحباب ويرد الكارمة الى الاستماع في اللسق
للغرف وما ل ان سدادنا احكامه قوله علمه السلام فليطعمه بما ياكل ارجاه في
الغالب وكانت اطعمته متساوية في الغالب وكذا كسوته والاكل بع المنة اللهم وعنه
المدة من الاكل وعنه عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد
اذا بيع شيده واحسن عداوة الله فله احره مريض رواه البخاري وعنه كبر ربه عليه السلام
قال اما عبد ابوق فقد ريت منه الذمة وما المعنى ولا يجز العبد عا الضرية بوجهها
للموارة فان استأما ذلك كان كالحام ولما روى عنه علمه السلام ان ابوطيبة كجام

حججه واعطاء اجره وامرنا اليه ان يحتضنا عنه وكان كثير من الصحابة يترنون عيار قديم ضرب
بودنها اليهم روي ان الربيع كان له الف مملوك مما كل واحد منهم كل يوم درهم وجا
ابو لؤلؤه اللعين وكان نصرانيا لا ابراهيمي من عراك خطاب فقال له ان يقال سؤالا
المع من سقته ان كنت عن من خارج ان صرسته ولا خلفه راي اعز وسعه وزوك عن
عبدان عن ان رضي الله عنه انه قال تخلصوا الصغار الكسب فيسرف ولا تخلصوا المزارع
عز ذات الصغار الكسب فكسب بغيرها وذكر ذلك كلف المعني وفي الدجوه طاهر يذهب
لصاحبنا لا يحل الانسان عما نفقه غير الرقيق والحيوانات وغيرها كالدور والعقار
والزروع والتمرار حوا وفي ذوات الزروع سبي فمما يتنه ومن الله بالانفاق عليها
والحذر من عذابها ولا ينبغي بالوجوب في الدور والعقار والزروع والتمار
الا ان يكره تضييع المال وعز يوسف كثر في البهائم كالرقيق وهو قول الامه الملة
وعز عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عذبت امرأة في هرة سجها
في ثياب فدخلت فيها النار لا هي اطعمتها وسقته ارجستها ولا هي تركها ما كل
من خسان الارض اخرجها في الصحابين وفي لفظ مسلم عذبت امرأة هرة ربطها
ولم يطعمها ولم يتركها تاكل من خسان الارض اخرجها في الصحابين وعز هذيره
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل سبي في الطريق اسد عليه العطش
فوجد بئرا فزل فيها فشرب ثم اخرج فاذا كلب يلهث ياكل الثرى من العطش مثل الذي
يلغ في فزل اليه فلا خفه ما ام اسلكه بنيه ثم سبي الكلب فشكر الله له فغفر له
فما لو ان رسول الله وان لنا في هذه البهائم لاجرا فقال في كل كبد حره اجره طاه
وعز هرة بينا كلب يطيف بركبه فمداد يمسك العطش اذ رآه في من تغايا على امره
فنزعت نوقها فاستقت له به فسقته فغفر لها به اجره طاه والرق على الطاهر من
الرقيق وسائر الحيوانات ان الرقيق من اهل الاستحقاق وعز من طلب الحق
فيضي القاضي على المنع والحرفه معنى الضا ولا كذلك الدواب وقد ذكرنا قبل هذا
الرق من الزوج والامه فلا يبيعه وقال ابن حزم في المحلى نفق الرجل والمرأه على مالهما
واما هما مما داخل اهل بلده وشبهههم وكسوفه مما يطرد بالبرد ولا يكون به سله
بين الناس وفرض له مع ذلك ان يطعمه مما ياكل ولولمته ولا كسوفه مما ليس ولولمته

وكثير السبد عما ذلك وخلط خلطا كثيرا وقوله مما داخل اهل بلده لم يذكر في الحديث
وهو لا يقول بالعباس والدليل العقلي وقوله وان كسوه مما ليس ولولمته العبد
ليس ذلك في الحديث بل طاهر الحديث يعني ان يلبسه ذاتا مما يلبسه وقد ذكرنا
وجهه فرض عليه ان يطعمه مما ياكل ولولمته في حق كل عبد ذمه قبل سله والامر للمنه
او للمتمين لانا ورد في المحال الذي يحمل الطعام اليه وعمله عليه السلام بان له ولي
خره وعلاجه يعني انه طمحه وعمل اليه ولم يكن هذا الامر في كل عبد ولا في كل امه
فالعبد الذي يتولى الاعمال اكاره عن حصره سبه ولا يراه ليت يفرض عليه ان
يطعمه لفته وكذا الامه الذي لا يراها سدا وكذا عند المراه واما وها ولم يرد سبه
ولا فاسد مع انه طاهر لا يقول بالعباس وقد ضائف الاجماع ما حجاب
اطعام له كل مملوك ومملوكه على السيد والسبه وله يطول عت وكفى من يات
سقوط ما ذكرته ونسأل الله العافيه والسلام من الهوس والمرور والمسر ثم قال
ان حرم هذا وكثير عا سبي تحله وزجره وخوفه واستدل عليه قوله تعالى واذا
بول سبي في الارض ليسد منها وهناك للحزب والنسل وهذا جمل محض لا يلقى من هم
ولا من هو ظاهر لا يعقل له وان افساد صدر من لا مع منه ومن فيها طاهره ادلا
ظاهره ومن يحبس الانسان ويغافقه لاجل حق نفسه فهو اضل من الانعام وكذا
حجر عا زرع ارضه عندهم ولم يملك احد قبله وما ذكرت ذلك الا لاجل سله لسانه على
لسانه على الكسب وهل يضرب السحاب بياح الطاب وفي الذخيره رجل له عبد او مدي
او انه او مديره او ام ولد كجبر عا نفقته فان اى ممل من يصح للاطارة بواجب وسق
عليه من اجرة ومن لا ينفقه له بعد صفا وزمانه وما اسبه ذلك في العبد والامه كجبر
على الانفاق عليهم وفي المطاب والذخابه لا يجبر عا نفقته لاجلها بالاحداث
ع في يد رجلين تنازعاه حجة بحران على نفقته لان الطاهرانه ملكهما
وما الدايه لا يجبران ولو كانت الدايه بين رجلين طلب من القاضي ان بالنفقة
حي لا يكون منقوعا فالقاضي يقول لا ابي اما ان يسع نصيبك منها او سق عليها
هكذا عن الخصاف وذكر السر حتى انه لا يجبر **ع** د صغيره مدي رجل فقال لغيره
هذا عندك وديعه عندك فانك تسخلف بالله ما اودعته وسقي نفقته عا ذوك اليد

ومات ورثها زوجها وبالعتة والحب الطاري لا يتوارثا لانه منه
حي كان ظلوما وطلبها رضى ومعنى المسئلة انه تزوج امرأة ودخل
بها ثم طلقها باسم حب وتزوجها في العدة فاختارت نفسها ثم
ماتت في العدة وانما وضع المسئلة في الحب الطاري لتكون العدة
قائمة بالاتفاق لان طوعه المجهوب لا يوجب العدة في القياس والدخول
في الاول دخول في الثاني عندها خلافا للمهر لان عند تعود بعنه
العدة الاولى بعد ارتفاعها وفي المني ابيع ولو ارتدت في حال صحته ماتت
في الردة او قتل او لحق به الجرب وهي العدة ورثت منه ولو ارتدت
وهي مريضه ومات ورثها الزوج وكذا الوطاع وت ابنة وفي المحيط
لو طلقها وهو مريض فارتدت ثم اسلمت لم يرثه لانقطاع النكاح
بالردة ولو ارتد امعا ثم اسلم الزوج وماتت لا ترثه لانها مريضة فان
اسلمت ثم مات الزوج مرتدا ورثته لان الفقة وقعت سدا للزوج
على الردة كان غير الردة المبتداه منه ولو ارتدت ماتت او لحق
وله امرأة مسلمة في العدة ورثته ولو ارتدت ماتت او لحقت بالدار
مريضة لم يرثها لان ردته توجب القتل فقد اشرف على الهلاك فصار
كالمرريض حتى لا ينفذ تبرعاته والمريضة لا يقتل فلم يكن كالمريضة
كانت الفقة في الصحة وان كانت مريضة فارتدت ثم ماتت ورثها
الزوج استحسانا لان الفقة حصلت بعد تعلق حقه بالمها وان
كان النكاح لا يمكن ابقاؤه مع الردة في حق المهر ولكن يمكن في حق الارث
وفي المنتقى وكل جلا بطلاق امراته ثلثا لم يرث ولم يستطع عزله فطلق
الوكيل لم يرث وان قدر على عزله فلم يعزله فطلق ورثت وقوله لو طلقها

في العدة
في الردة
في النكاح

فارتدت والعياذ بالله ثم اسلمت ثم مات من مرضه وهي العدة لم يرثه
وان لم يرتد بل طاعوت ابن زوجها في الحام ورثت وقد ذكرت ذلك
قال وجه الفرق انها بالردة ابطلت اعمليه الارث اذ المرتدة
لا ترث احدا ولا يقاتل الارث بدو الا اعمليه وبالمطوعة ما بطلت
الا اعمليه لان الحرمة لا تنافي الارث وهي الباقية له بخلاف مطلوها
له في حال قيام النكاح حيث لا يرث لانها تثبت الفقة فكانت راضية
بطلاق السبب وبعد الطلاق المثلث لاشتت الحرمة بالمطوعة وعنى
حرمة الارث لم يقدحها عليها وان سببها حرة موبدة وحرمة الطلاق
الثالث موقته **ف** قوله ومن قد فامرت بالزنا وهو
صحح ولا عن المرض ورثت وقال محمد لا يرث وان كان القذف المرض
ورثت في قولهم جميعا وهو لا يرث وهذا يلحق بالتعليق بفعل لا بد لها
منه اذ هي ملجأ الى اللعان لرفع عار الزنا عن نفسها وتقدم حسنها
وفي الجواهر في توريث المتلاعن قولان ولا يرث في الردة لعدم
التمه وفي الامه والكمالية قولان لما عاده الطوارى البعده وجماع
الحامه وان آل منها وهو صحح ثم بانث بالايلا وهو مريض لم يرث
وان كان الايلا ايضا في المرض ورثت قال لان الايلا في معنى تعليق
الطلاق المبين بغير اربعة اشهر حاله عن الوقاع او التي باللسان
فان قيل في الايلا في الصحة متمكن من ابطاله بالتي فيه يرث
كالو وكال في الصحة وطلق المرض لانه يمكن عزله كما تقدم قلنا
لا يمكن منه الا بضر فلم يكن متمكنا مطلقا خلاف الوكيل والطلاق الذي
يملك فيه الرجعة يرث فيه في جميع الوجوه وكل ما ذكرنا انها ترث

حفظ ناله لغيره عن حفظه نفسه وعن المظانية وذلك منع نصيب ناله والتبرع به وقال
ابن ابي من اعتق عبده فقد علمه وعلم منه واعلمه بالسراية ذكره في النهاية ونوه
حتى لو اعتق عبده لا يبيع اي لا ينفذ والافاعنة ملكه يبيع وينفذ باجازه بالكم
قوله واذا قال لعبده اواسته انت حر او يعتق فانه يقال هذا العبد
عقيق فلان وان قال هذا عقيق او قال حر او قد حررتك او اعتقتك فقد عتق
نوك به العيق ولم يولد له هذه الالفاظ صريحة في العيق وهذا مما لا خلاف فيه
وبما المحط والبداع والبنابع وغرفا الا عناق عما لمسته اقسام بل انه قرية وسباع
ومقصية فالقرية هي العيق لوجه الله تعالى والعيق الكهارة والملاح هو العيق
لرند او عمرو وكهرفا والاعناق من غرسه والمقصية الاعناق لوجه السيطان والهم
وعنه الطاهر لا يعتق بهذا الوجه الثالث وقوله لوجه الله بعناه لرضا الله وقيل له
كقوله كل شي هالك الا وجهه اي الله والالفاظ التي يترك بها العيق تلمن صرح وقد ذكرنا
نفضه وباقه باقي وعلى الصرح وكناية وعلى الصرح قوله وتعتك لنفسك او وهنتك
نفسك او بعتك نفسك تنسك بعتك من غيبه ولا يقول كاي السباع ذكره في شرح الكرخ
والايفاح وكذا في المسوط لا يردده وذكره في الرتبة في موضع اخر وقال لا يعتق الاول
اي لان الحب والبغ من العبد اسقاط للملك فلا يسلط المولى وفي كلام عبد الملك في
نوادير هشام عن محمد بن رجل قال له عبده يعني نفسي فقال قد فعلت عتق وسع في قيمته
وقوله وقبت لك نفسك جعل في الطلاق كناية ولم يخلو بالصرح والحكامات يستدل بها
ان سأل الله تعالى وما لا يصح للعق لا يعتق به وان نوكي وسد نالك وقال يعتق به وان لم
يعتق بحد الله حتى لو قال اما لا يعتق ونوكي به العيق والطلاق لذلك قلنا الله
لمنع العتق من عهده وليبان احد العتقين من اللفظ المسترك فاذا لم يحتمل اللفظ العتق
ولا الطلاق وادارته من ذلك لغو فلا اصل لهذا القول وان قال عتقت به الاخبار
الباطل وادرت به امر جز من العمل صدق وبانة لاحتماله لاقتضا لانه خلاف الظاهر
ولذا لو قال انت حر من العمل اليوم عتق في الفضا وان يبيع من نفسه ممن معلوم
لمسقط قبوله اصل التمس وان قال اردت انه كان حرا وقتنا وكان المصدق
السيدين فان كان بولدا لم يدين وفي المحط له عبد واحد قال المعتق عبدك

عتق ولو قال بعتك غنمك لم يبيع لجهالة وان قال لعبده انت عتق فلان او مول فلان
عتق لانه اتر كرتيه ونحو ذلك ولو قال اعتقتك فلان لا يعتق لانه اضاف الفعل الى
من ليس بمالك فلا يقع قال لكن يجوز ان يقال بعتك فلان لان الاخبار عن انشاء العتق
من فلان اخبار كرتيه ضرورة **قلت** اما يكون الاخبار عن انشاء العتق من فلان
اخبارا كرتيه ضرورة او اكان فلان عند انشاء مال كالم ولا فلا له عيا ذلك
اكال يذل عيا عديم ولا يحتمل ان يكون مراده اعتقت فلان لان اوبى ملكي
فلا يعتق بالملك وبما الدرجه في العتق الحرير يعتق بغيره سواء ذكرنا عيا سبيل
الاخبار كوان يقول اعتقتك وحررتك او الصفة كوانت حر وعتق وبما المحط والاخبار
والصفة كقوله انت حر او الامارة كوهذا حر وهذا عتق او الله احرنا حر عيا ما
ما كان بهذا وقوله او الصفة كقوله انت حر وعتق وحر وعتق حران عن اب
والصغر لا توصف وعند الكونين ان حاز وصفا لا يجوز هذا لانه في بلاء حر ومراده
بالوصف احر فان قوله حران فاقام بها الحرية وهي وصف في الجملة الاصل اذا
قال انت حر لوجه الله عتق قالوا ذكر وجه الله ليس بشرط للعق لان محمد رحمة الله
كاي الكتاب لو قال انت حر لوجه السيطان يعتق ولو قال انت عتق السقيم يعتق وان
قال انت حر المقتضى يعني به في الاطلاق عتق نصا وان قال يا احمدا واقفالك
لا يعتق ولو قال انت لله او لوجه الله لا يعتق لهذا رواه محمد بن عيسى عن حنيفة وقال اما انا
فاني اري ان يعتق اذا اراد به الحرير وعند ابن يوسف يعتق بالنسبة وهو قول ابن المسيب
والسبيعي وحماد والشافعي وابن حنبل وعمر بن حنبل اصرح وهو بعد والظاهر
قول محمد وبما المنهاج صريحة كبر واعناق ولذا في رتبة الاجم وهو قول مالك
قلت هذا خلاف قوله عليه السلام انه قال فكل الرقبه ان يعتق عتقها
جوابا لم قال اليس هما واحدا ولو قال لعبده ما عتق الله او يقال هذا عتق
لم يعتق لانه صاد وقصه والناس كلهم عتق الله وبما الرعيان قال لعتقك الله
يعتق ومن يعتق بالنسبة والاختار الاول ولو قال العتاق عليك يعتق وان قال
عتقتك على واجب لا يعتق كلاف الطلاق والفرق ان العتق قد يكون واجبا
ولا وقوع بالندرة والكمارة والموصية والطلاق وجوبه بوقوعه ولو قال عتقك

هو عن مضاف لا العدو وان قال يوم حراً او بعض حراً يعنى الحال ولو قال يا
حرنا عن يعنى على ما يضره بعد هذا وهو اجماع الا اذا سماه حرام نادى احرره
على ذلك لان مراده ان يحضره باسم علم وهو ما سماه به ولو ناداه بالارادة و قد سماه
بالحر او سماه بازاد وناداه تاحراً فاكوا يعنى لا تلبسوا باسم العلم فصار احبازا
عن الوصف اعلم ان قوله تاحراً لعينه ليس اخيراً اعني بالوصف بل هو السماع المحرمة
فيه ادلم تكن ذلك علماً له وقد اخذ على الحاشية في قولهم ما يريد ان يفضاه اذ عولوا
اباديل ولدائه في قوله ما احسن ربنا اى سمى جعله حسناً لان النداء والسمي انشاء ولا يصح
ان يفسر الانشاء بالحر لان سماعهم والسمي انما يكون مما اسهم ولم يعرف سميته
هكذا ذكره الصوري في البصره والخولون يقولون ما خفي سميته وفاق بطراة
والمعنى قريب وكلوا في قوله ما اعظم الله منهم من منع من ذلك في الله تعالى وهم
من حوزة واختلفوا في التقديم قبل تقريره في ما اعظم الله وذلك السمع عباد
الذين يعطونه ويعذرونه وكوران يكون ذلك هو ما يستدل به على عظمته من يداع
خلقته وكوران يكون فيه صرف مضاف بعد ربه ما اعظم قدره الله وعلم الله وكوران
ذلك الله هو الله تعالى فيكون لعننه عظمته لا ياتي احر حمله عظمته وسلمه في كلام
العرب يستعمل قال يس عظام سودف عظاما وعلمه الكروا لا يدانك
وحفلة سيداهما قال وقال عظامي وعظامي فالعظامي هو الذي يتخذ
لنفسه نفسه والعظاما هو الذي يفر بالعظام المحرمة من الاما والاحداد والموق
فذلك لو قال راكلاً حراً وحرك اوردت لك او قال فزج حراً يعنى في المسعى
قال لعنه ذكر حراً يعنى ولو قال فزج حراً يعنى في كلامه وعن محمد لا يعنى
لان فزجه لا يعبره عن جميع البدن ولو قال لاسمه فزج حراً اجماع عمت وفي
المحيط لو قال ذكر حراً واستأجره او قال لاسمه ذكر ابن سماعه انه يعنى عبد محمد
كالفرج وقيل لا يعنى وهو الاصح لعدم الاستعمال في المعنى عن الرجل ومثله
حرل واصله حر حره الحار احره عا عا فباس ولو قال عن حراً يعنى في الرقة
وقال لا يعنى بالبدن لانه لا يعبره عن جميع البدن **قلت** هو مستعمل في
ل قوله تعالى وظلت اعناقهم لها خاضعين ولو قال لسائل حراً يعنى في الدم

رومان وفي المد والرجل لا يعنى عندهما وعند الامة الثلاثة يعنى وموت المسئلة
في الطلاق ولو قال اغتقت منك او طفرتك او شريك لا يعنى عند الامة الاربعة
وقال فتاده واللت لو احق طفر عبده عن والزموها بالسعر والرتق
وفي الجزاء الشايع فالصنف والملك والسدر من المعزة وخولها يعنى اجماع
وقد تقدمت المسئلة في الطلاق عدل حرمه انه عنيف لرم الاطلاق يعنى
عندنا ولا يصدق في النفاذ عند ابن حنبل لا يعنى ذل في المعنى ولو قال ما انت
الاجر تريد انك لا تطعني ولا تترك لي عليك حق ولا طاعة يعنى عندنا في النفاذ
وعن ابن حنبل لا يعنى على المذهب **قوله** ولو قال لي عليك يعنى بالنسبة
كالانه يحتمل انه اراد لا يملك عليك لاني يعنى فلا يعنى بالملك وجوز الاحتمال
بالنسبة واجود من هذا التعليل انه يحتمل لا يملك عليك انه لا يطعني ولا يترك لي
عليه حقاً العبرته ودعائه وتكون من باب التسمية او الاستعارة لان احتمال
البيع يبطل عند فرض عديمه ومثله في المنهاج للنواوي وفي المعنى ونفس ابن
حنبل صرح وكذا لا روق عليك وقيل روايان فيها ولذا اقامات المعنى بل قوله
حررت من ملكي ولا سبيل عليك ولا روق عليك وقد ظلت سبتك وفي
المنهاج لا سبيل لي عليك لا حصة لي عليك انت سابع كتابه وكذا عند ابن حنبل
وهو الصحيح وكذا لو قال لاسمه انت مطلقه او قد طلستك لانه بمنزلة قوله ظلت سبتك
وهو المحرور عن يوسف خلاف قوله طلستك على ما بين ان ساء الله تعالى
ولو قال لا سلطان عليك لا يعنى وان نوي لان السلطان عبارة عن البدن وانما
يحيى الرجل سلطان لقيامه به على الرعية ويوت حكمه فتم قال ابو بكر الدارزي
شرح الشيخ ابو الحسن الكرخي من الدنيا والفرق بين السبيل والسلطان يستل
عليه والفرق ان السلطنة اذا كانت عبارة عن اليد لا يلزم من اسما البدن اسما
السبيل عليه اذ السبيل هو الطريق وسبيل الطريق يدعى في خلاف البدن وقول
صاحب الكتاب لان السلطان عبارة عن اليد غير حازمة على طاهره بل هو عبارة
عن صاحب البدن والسلطنة البدن ووجه اخراج السلطان اسم مشترك بين المحنة
والبدن ونفي احدهما لا يستدعي نفي الاخر ونفي كل واحد منهما لا يستدعي نفي الملك

ونفي السبل يستدعي نفي الملك فاذا نفي الملك ونوب به العنق يعني وكذا اذا نفي
 السبل لم يحكم ان العنق في نفي السبل محتمل وفي نفي السلطان محتمل فاعبر
 الاول دون الثاني بيانه ان نفيه محتمل في المحم وكحتمل في الدم في اليد محتمل في
 الملك ومحتمل غيره بخلاف نفي السبل على ما قلنا وفي المحم لان السلطنة عبارة
 عن القوة والعلية والحجة وذلك باليد لا بالملك فكان لا يدري عليك ونوب
 العنق فانه لا يعنى وعند الامة السلامه يعنى به بالنسبة جعله من الخانات وليس
 بعيد ولو قال لا حول عليك ونوب به الحريم عن ذكره فيه وعذاه الى اى حبيبه
 ونجد والحق الملك حي لو قال فلان حق في هذا الجبر على نفيه وفي جوامع النية
 لا يعنى وان نوب كقوله اذهب حيث شئت وفي اب عناق انت حرم نفي الله
 ولو قال لا سبل عليك الاسبل المولا يعنى في القضا وفي قوله الاسبل
 المولاة وفي القضا لانه مراد بها المولاة في الدين وفي النابغ لا سلطان
 عليك ونوب العنق لا يعنى وقبل يعنى وفي المحم ونفيها لو قال لعنده اذهب
 حيث شئت او قال توجه حيث شئت البلاد ونوب به الحريم لا يعنى كقوله لا سلطان
 عليك وفي المعنى اذهب حيث شئت كما في ولو قال هذا ابني وبيت على ذلك يعنى
 اذا كان بولد مسلم لمسلم ان لم يكن للعبد نسب معروف بيت نسب من كان له
 ولا يه الدعوة بالملك والعبد محتاج الى بيوت نسب واذ بيت عنى كما لو اسرك
 ابنه المعروف وان كان له نسب معروف لم يبت نسب من له عذره واستغفاره عنه
 ويعنى في الوجهين اعمالا للفظ في مجازة في المسئلة الثانية على ما ياتي بيانه وفي
 النابغ البيوت على اقراره ليس يلزم حي لو قال اوهت او اخطات لم يصدق
 وان قال قلت ذلك بطريق الكراهة يصدق ولا يعنى بهذا ذكره في الكتاب وفي
 جوامع النية ومن على ذلك راجع الى النسب دون العنق لان الرجوع عن
 العنق لا يرفع ويخرج عن النسب وقبل معناه وبيت النسب على موجب اقراره
 كحريمه على ما اذا كان لا يولد مسلمه ولو قال هذا مولاي او ما مولاي عنى
 يعنى نفيه وعند الامة السلامه كما به قال اما الاول فلان المولى وان كان
 منتظم الماصر كقوله تعالى ذلك بان الله يولي الذين امنوا وان الكافرين لا يولي

وابن العم كقوله تعالى حكاه عن زكريا وان خنت الموالى من وراى الى اولاد الاعمام
 والموالاه في الدين والاسبل في العتاة الا انه يعنى الاسبل وزالت من اجمعه
 فصار كاسم خاص فكان محتملا بالصح بيانه ان المولى لا يستصير مملوكه عادة
 فاشتت ارادة الماصر والعبد نسب معروف وان كان محمولا فاعنى الثاني ونفي
 كونه ابن عمه والبالغ مجاز ولما الموالى اوصى لمولاه ولم يعنى بمولاه المولاة لا مولى
 مولى الموالاه في الوصية والعبد لا يملك سباحي نصيبا وحر الاصل لا يعنى
 فتعبر بذكره من المناط اعلم ان اسم المولى يطلق على امته وعشرين عنى المحم
 المذكورة والرب والمالك والسيد والمع والمع عليه نفي اعمان في العتاة
 والمح والتابع والكار والخليف والصهر والعقل ذكر ذلك ابن الاثير وغيره
 والموضع الذي يكون احث منه كقوله مولى المخاضة حلها واماها والوالى والوارث
 وابن الاخت والسرى والسلطان جمع الحزن للذين المغان القصد لا يعرفها
 كل واحد ولا يحظر بال سيد العبد ولا اعباده فمما ذكره صاحب الكتاب
 ويرد عليه ما لو قال لا ملك لي عليك على علم الكتاب انه كمل البيع فاذا لم يوجد البيع
 سابقا وحيا يعنى المصير بلانية فاما هذه المسئلة لان هذا الكلام كحسب الشرع
 يكون انشا وله ان يفسره بالحق وعذمه بان يقول لا ملك لي عليك لان
 اعنتك او لاني بعيتك من فلان او ملكك من فلان من النية المعين المراد خلافت
 قوله بهذا مولاي لان المداخل في احكامه كحسب الانسب الا انه يعنى من
 جهة معنى مرادا ولما اذا مال لا مته فقهه مولاه او ما مولاي كما سنا وان طارعت
 عن ذلك بما كتمه لفظ ولا يعنى به صدق ديانة لا وضاحا لنية الطاهر ومه كيف
 وفي المبسوط حصة قوله انت مولاي وما مولاي لا يكون الا بولاه عليه والعنق
 ستمين له كقوله ما جروا اما الدال فلانه لما نفي الاسبل مرادا الحق ما اصبح
 وما كتمه باللفظ الصح يعنى قال لو قال ما حرم عنى وقال زفر لا يعنى به وفي المبسوط
 والبدائع يعنى عند زفر لا النية فيه لانه يقصد به الامام لم يله قوله ما سئدك
 ما ملكي وقد ذكرنا وجه خلاف ما ذكرناه لاحصى بالعنق ولا هو حقيقه فيه كن
 المولى فكان امراتا كحضا وفي المواصفات قال ما سئدك او ما سئدان نوب به العنق

عنى وان لم نوفل بعض وقيل لا بعض وقيل بعض قوله ما سيد والمحاران لا بعض
على الحاوي قال الحسن بن طبع بعض ما سيد ولا بعض ما سيد وما لا بعض
بعض فيما لا بالنسبة وفي النهاية قال المعاني لا بعض بالنسبة قال والذكي لاداء كناية
وان قال ثابتي وثابتي لم بعض وفي الخط لا بعض بالنسبة الا في خمسة الفاظ التي
رواه الحسن بن علي حنيفه ثابتي ثابتي ثابتي ثابتي ثابتي وذكر محمد بن النواذر
لا بعض بالنسبة الا في خمسة الفاظ ثابتي ثابتي ثابتي ثابتي ثابتي وهذا هو المذكور في الخطاب
ووجه ان البذل الاعلام المنادي واصحفاه فهذا هو الاصل ولذا بنى السادى للرد
قال المحزون انما بنى لوتو عن موقع فان الخطاب في ادعوك وانا ديك ومنع اربلا
وقال انما بنى لوفوجي موضع اماك لانه سمع ولم يسمع ماك والمان لو كان ماره لوفوجي
موقع الكان ولست بها بها لم يعرف المستعانة والمنع منه لان اللام الداخلة عليها
لي تدخل على الخطاب وسوى لونه واقعا موقع اماك انه لما دخلت اللام على المستعانة
وهي على اماك زال سببها اماك فاعرب لذلك وان ناداه بوصف فلا كلوا اماك ان
ملن انا من جهة او اماك امنى كان الحق ذلك الوصف فيه فيكون ساد ان ذلك
الوصف لقوله يا عيسى ما طابق وان لم يكن انا من جهة وقت النداء فلا كلوا
اما ان يعلق به في ذلك كان لا يحصر المنادي واما لا غير والبنو والاخر
لا ملن انا من جهة حال النداء ولا يعلق به حذو ولا يقرر فكان مجرد الاستحسان
كلان ما نانية باسارفة فانه جب الحد والغير فيه وفي جوامع الغنة عن محمد بن النواذر
اسنى وهو عند الغزيم اشارة بعض وهذا يقتض للمعاودة فانه لا ملن انا من جهة
من جهة وقت النداء ينبغي ان يلقوا كما لو قال ثابتي وكذا النداء انشا وليس
وانشا الحرة يا عبد الفري لا يصح ولهذا لو قال اعنك قبل ان اسرك لا بعض
وقوله ونزوي عنك حنيفه ساد انه بعض فيما اي ثابتي وثابتي وهي رواية
الحسن بن علي والقياس رواه النواذر وهو الطاهر الا ان بنوي ذكره في الحنفية ولو
قال ثابتي لا بعض لانه ابن اشرف ولنا لو قال ثابتي ثابتي لانه يضيف الاين والاشارة
من غير اضافة لا ينبغي وهي الصريح **قوله** واذا قال لفلان لا ولد سلم لمثله
فهذا بنى على عند اي حنيفه فغيره ذكره في اصول البردوي والمشافع وخرجته

٢٥٨
ابو الخطاب وعنه الخليل وعنه الجمهور لا يعنى وان نوي وعنه ذلك يعنى بالنسبة
لان يوسف ومحمد ان الحنفية محال فلا يقار الى المجاز لانه حلف عن الحنفية في حكمها
وشروط استعمال المجاز ضرورة الحنفية فيلقوا كما لو قال لعنه اعتك قبل اراطق
او خلق خلاف قوله لا من السما لانه يعنى معتدا لا حجاب ما هو الاصل وهو الزم
ان السما عن مسوسه ما عدا كتاب طه وهو النجاسة ولهذا لو قال لعنه
قطعت يدك خطا او فقات غنك خطا ولا تكن هذال قطع ولا قاتح لم يحل مجازا
عن الاقرار بالارس والزامه في الذبح اجمع محمد عياي حنفية مرطال لعنه
ابنتي او قال كجارتك هذا اني لا يعنى فاذا كان لا تولد مسلم لم يلزم اولي ان لا يعنى ذلك
حنفية رضي الله عنه انه حال حنفية صحح مجازا لانه اخبار كريمة من حين ملك لان الابن
بعده حكمه لو كان ممكنا فعلم به في مجازة وهو العتق غلبي والمان ان النبوة في المملوك
سبب كريمة انا اعماما عياي اصل السابقي واصلنا في قرانه الولاد او صلح للمرأة على
علمه احبابنا والشر اصل العلم فيما ياتي والطلاق السبب واردة المسبب من طريق المجاز
القوة والحمل على المجاز اولى من الفا كلام القائل لانه حمل على الحنفية الفا والالفا
الحاقة بالحق والمفعلن وصول خاله عن ذلك نفعين والسالك ان الحرم ملازمة للنبوة
في المملوك والملازمة من طريق المجاز لما عرف حمل عليه كرتا عن الهدر والالفا ونظيره
قوله تعالى حتى يات الرجل بكلمة وليس حنيفة اهل وسم الحياط مراد من بل ذلك عبارة
عن المجاز الذي هو الماسد وهو حلف عن الحنفية في التكلم به وهو ان يكون كلاما
صحيا من حيث اللفظ لا من حيث مدلوله الحنفية فصار كالمجاز الشرعي فانه لا يمنع صحة
المجاز بالاساق كالمناجح بلفظ الهبة فانها كالحال من اجرة لانها موصوغة لا فائدة
ملك الرتبة للموهوب له وجعلت مجازا في افادة حكم المناجح ورد على قوله لانه اصاب
منه من حين ملكه انه لا يعنى اولادها اكاصل بعد ملكها او علق الحجاب بان ذلك افضل
فلا يعنى او يقول المجاز لا يجوز له على قول البعض او يقول هو مرجح على المدرس الاخر
وهو انه كبر مبتدا ولهذا لا نصيرام ولده لانه ليس بحرر الغلام ابتدا ما يبرى الحجاب
اسم الولد ولا لا يملك الحجاب ذلك الحق لها بعبارة وهو قول ابنه على الحنفية ابتدا
بل يعقل هو استيلاء او انداد بالاسيلاء ولهذا في كتاب الدعوى اذا وردت

رطلان مكر كما ادعى اخذ بها انه يضمن لشريك فيه نصيبه اذا كان مؤسرا باعتبار
 ذلك كالحجر المذلول والام الاول ونزل عليه ما ذكر في كتاب الاكراه اذا اذله على ان
 يقول بقذا ابي لا يضمن عليه ولا المراه منع حجة الاقرار بالعق لا صحة الحجر ابتداء وفي
 معنى الطريقة لو ادعى ان ذلك جارر مستر له بينهما بت نسبتهما والبنوة غير ان كانت
 الاحتمال ولو قال لعبدته وهما من عاه وانه بغيره وليس بينهما نكاح ولا ولد من هذا
 ابي عن بنت نسبته وان كان وطئها سحلا وعند السافعية لو لم يدخل بها وادعى
 ذلك بنت نسبته وعن علي بن ابي طالب لو حملوه كالمسحلي في السب ولم يحملوه كذلك
 في حق القتل فلم يمنع العمل بجارزه فيسفي ان يعمل بجارزه في سلبنا ايضا ولو قال لزوجي
 زينت منذ اربع سنين وعمرها عشرين سنة حملوه قدقا ووجب اللعان وهو سحلي
 وكذب بخلاف ما لو قال لها زينت وانت صبيته حيث لا تحت اللعان قالوا لان فعلها
 في البص لا يكون زنا وعدم البطل كيف يكون زنا حملوه قدقا لحال الجارز مع احتمال
 الحنيفة بطل قولها ان من شرط العمل بالحجر تصور الحنيفة ونزل عليه قوله تعالى ان
 المناقضين كما دعون الله وموخر عنهم والكرام حال على الله سبحانه وقد حملوه بحال
 عن القائل اولا ارادة وكذا قوله تعالى نسوا الله ونسيتهم والمنسيان على الله حال وقد
 جعل جارزا عن تركهم وكذا ونكروا ونكرا الله وقال عليه السلام يعمل الله الى رجلين
 فل احدهما الاخرم رطلان الحنيفة والحنيفة لا تصور على الله سبحانه وجعل جارزا عن
 اظهار الرضى لنا وتسميه العقب حنيفة الجارز مؤد وقد دخله الترتيب ايضا لان لفظ العقب
 لم يوضع له مع الماشيات من الحجر وغيرها بل انما وضع مع الجايد الذي فيه رطوبة فلما ركب
 مع لفظ الحجر كان على خلاف الوضع الاول فكان من جاز الترتيب وعصر الحجر حنيفة
 لا تصور وحنيفة الحجر لا تصور على العقب عند عمره وقد اسعمل في الحار من غير
 تصور الحنيفة وكذا قوله سررت فلان ما لكاس الزخامة الي فيها السران وسرت
 الزخامة لا تصور فقد ترك الحنيفة وادبرها المانع الذي فيها وكذا قوله عليه السلام
 ممن قتل ميتا فلم يسلبه والقتيل مع القتل لا تصور وهو حنيفة وتخل على الجارز مع
 عدم تصور الحنيفة وهذا الشرط الذي ذكره في جواز الجارز لا يستل عن احد من اهل الفقه
 والاصول وانما يذكر ذلك في كتب احوالنا عنها ورد على ابي يوسف بسلب الكور اذا لم

لكن فيه ما فانه اوصفتها الكهارة وان لم تصور سرية وترد على الحنيفة بمن العروس
 فانه لم يوصف فيها كماره حلقا عن النكاح بها على اصله والنكاح ما صح تصور كانه صورة
 الرابح على اصله والفرق انما حصرنا الى الجارز ما صح كلامه عن الكهارة والحارز اولى منه
 ولا لذلك الكهارة وعمل ابو بكر العزك المالك لا يحنيفه بان بين البنوة والمثل بعدا
 فنحن كذلك وايجاب بان النكاح عند الاجتماع والبنوة لا يوجد اصلا فلا يخاد وليس ذلك
 يدرك ان حنيفة بل يدرك ما ذكره وقاسه على مسئلة الزوجية قال وهذا ما لا خلاف عنه
 وثاني المسئلة وجوابها عن ضرب ان شاء الله تعالى خلاف قول اعينك قبل ان اخلو او يخلو
 لانه لا وجه له في الحار ففعل الاعانة ووجه الجارز ذكرنا هاهنا مسئلة الخلاف وطول مسئلة
 الطبع لانه سبب لوجوب نال مخصوص وهو الارض وهو كالحال مطلق المال في وصفه
 حتى وجب على القاطن لا سبب وذلك لا يملن ابانة بدون الطبع والنظا ولما املن ابانة
 والطبع ليس بسبب له والحكمة لا تختلف باختلاف اسبابها فاملن جعلها كحارز عنه وخلاف
 ما اجمع محمد عليه قال من المسامح من قال نعي على الخلاف ايضا فان محمد بن عبد الله كثر انما
 يستشهد بالخلاف على المختلف وتكون عرضة نقل الكلام لا ما هو اوضح ومنهم من قال
 هو بالامساق وهو الاظهر لتعلقه بالسمع لا خلاف الحنيفة وهو مفردوم ولو قال لعبدته
 انت حره او قال لامرأة انت حرة عتقت وعن لان عن الزكوة والاحاديث واحد ذكره في المحط
 وفي المنهاج هو صريح عند السافعي وذكر ابن سماع عن محمد انه لا يضمن الا بالبنوة لانه كتابه
قلت في ما علمت في ذلك المعنى ولم يستعمل في غيره وهذا لا يستعمل اصلا في لسان
 العرب بل هو خطأ لغوي وشرعا فليكن صريحا ولو قيل على ما صرح كان اقرب ولو
 قال لرجل يا زانية لم تخد للعدن لان زنا النساء من الرجل لا تصور كعدن المحبوب خلاف
 الصق فانه واحد في الرجال والنساء وابن العربي المزم انما حنيفة بالزوجية وهذا ما لا
 خوات عنه يعني اذا قال لزوجته هذه بني وهي الكبريتا منه لا جعل جارزا عن الطلاق
 وخفي غلبة الجواب والفرق لو قدر كمن البنوة في العبدية فلا يحن عليه جاز جعل جارزا
 لعدم المناقاة ولو قدر لكون زوجته بنوة لا تصور كحارزها والطلاق اما مع النكاح
 البقي فلا يملن جعل جارزا عن وقوعه بوجه ان لم ان يشرك الله وليس له ان يزوج بنوة
 والعق نزل في الملك الفاسد والطلاق لا يقع في النكاح الفاسد وذلك بتداركهم القوم

ترك الاستهاد الا انه تناقض قولهم في ذلك فابطلوا الرجعة ترك
الاستهاد وترك اعلامها بالرجعة من غير دليل وصحوا بقية التصرفات
المذكورة وانما حكموا بعضاين تاركه هكذا في المجل في شرح المجل
وقوله ويستحب ان يعلمها كمالا منع في المعصية ما تزوج بغير انقضاء
عدها وهي زوجة الغير فكذلك لا يتحقق المعصية بغير علمها
بذلك الا ان يقال ينبغي ان يقال لها ان لا تزوج بغيره حتى تسأل
عن انجائها لا تفارده بعد فاذا تزوجت بغيره سأل فقعت المعصية
وفي قاضي خان المسافرة والخلوة لا تكون رجعة وعند زفر المسافرة
بها رجعة وتعلق الرجعة بالشرط باطل عندنا وبه قال الشافعي
وابن حنبل ذكر في المعنى كتعليق التمليك مثل ان يقول اذا غدت فقد
راجعتك او اضافها مثل ان يقول راجعتك غدا كما لو قال تزوجتك
غدا وفي البداية لا يجوز شرط الخيار في الرجعة كالسكاج وفي فقيه
المطيه لو اختلفا في المدخول المراجع فالقول قولها قبل الخلوة
وقوله بعدها وفي المحيط الخلوة ليست برجعة خلاف تارك
المهر لان الرجعة حقة وهو قادر عليها والتاكر حقا وهي في منع
مثلا والمسئلة والكابيه والجرع والمهوكه في الرجعة سواء في
الجواهر قال شهاب عن ملك قال اذا كان الغد فقد راجعتك
لم تكن رجعة قيل مراده لم يكن رجعه الان ويكون رجعة في الغد
وعند ملك يحرم وطئها على المشهور ولا يجب به شيء وقد ذكرنا
خلاف الشافعي فيه ولو قال زوجاته طوائف دخلت
المطلقة الرجعية فيهن بالاجماع خلاف الباين فذلك على انها زوجته

من كل وجه لانه لا يثبت الا بوجود الشرط بصوريه وبمعناه لهذا
لو قال عبيد احرار لا يعق مكانه لقصور الملك فيه الا بالنيه
ووقوع الطلاق الرجعي عليها لا يوجب تحريم وطئها كما لو راجعها
فان الطلاق واقع لا يرتفع بالرجعة وبحل وطئها الرمي بالمبسوط
وقيا سهم على المكاتبه لا يصح لوجهين احدهما ان المكاتبه اجن
بنفسها بخلاف المطلقة الرجعية والوجه الثاني ان المولى احرر على
نفسه بالرأى العوض بخلاف المطلقة ومصل رواله موقوف فان
لم راجعها حتى انقضت عدتها تسار والملك بالطلاق وان راجعها
تبينا انه لم تزل ورجح الغد الى زواله وامام الحرمين ترجح كونه
غير قاطع للسكاج ولا مزيل للملك فلو اذ انقضت
عدتها فقال قد كنت راجعتك في عدتك فصدقته فالقول قوله
وان كذبته فالقول قولها ولا يعين عليها عندنا خفيفه وهي مسئلة
الاستحلاف في الاشياء الستة على ما ياتي في الدعوى ان شاء الله تعالى
قال ابو بكر بن المنذر القول قولها بعد انقضائها وهذا
اجماع وانما الخلاف فيمنعها لان من لا يملك الاشياء لا يملك الاقرار
كالوصي والمولى والوكيل بالبيع ومن له الخيار وفي الجواهر
لو قال راجعتك لان فقالت انقضت عدتي اسرفا تكرر قال انقضت
عدتي فقال راجعتك اسرفا تكرر قال لعل قولها لانه لا يملك الاشياء
فلا يملك الاسداد والاخبار وان قال الزوج قد راجعتك فقلت
مجيبه له قد انقضت عدتي لم تصح الرجعة عندنا خفيفه وبه قال
الشافعي ذكر في الروضة ومثله ابن حنبل ذكر في الخري وقال

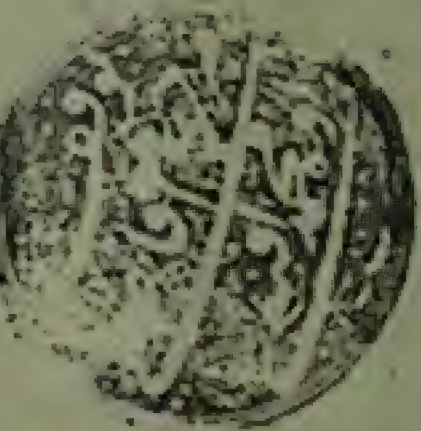
ان يجعل الحرية خرا لئلا لا يندم الخبز على المبدأ **قلت** لا يجوز ان يكون خرا لئلا
 لانه لا يجوز ان يحد عن ان ينزل من وجهه ان الماني يدرك على الاول فكانه قال هذا امر
 فخر من الماني لدلالة الاول عليه وفي المانية ابدل الماني من الاول قل ذكره رطان
 ما قضا لمعني ومن في الجز الماني معني وحده **قوله** وان قال لانه است طالق او ما ين
 او محرر ويوكبه العتي لم يعنى به قال ابن خنبل وقال السافعي يعنى وهو رواية عن ابن
 حنبل اذا نوك به العتي وعما هذا الخلاف سائر الفاظ الصبح والمكاتبه شاعهم وفي
 المناج وكل صريح وكما به للطلاق وفي المسبوط اذا قال لانه است طالق او قد طلقك
 ونوك به العتي لم يعنى عندنا وقال السافعي يعنى بالنية وكذلك سائر كتابات الطلاق
 كقوله قد كنت في او حرمت او انت خلت او برة او بارة او بنة او بتم او عرام او حنك
 عا غارب او اخرج او اخرج او اسنرك او ادهي او قومي او احرارك فاخترت نفسها
 او تنقي او قال ذلك لعنده فهو كله على الخلاف ولذا لو قال لعنده او امته طلقك ونوك
 به العتي يعنى بالانفاق للسافعي ان الحرم نوجب المحرم وذكر الموجب واراذه الموجب
 جائز لقوله اعتدك اذا نوك به الطلاق لان العدة سببه عن الطلاق اذ الطلاق
 هو الوجه للعدة بعد الدخول ونقض عا هذا اجماعا الجاه اذا قال ان شئت نوك به
 استطلاق البطن نحو لان استطلاق البطن كوجه على المعنى فكان ذلك من باب ذكر السبب
 واراذه السبب الذي هو استطلاق بطنه ولنا ان الطلاق وضع لا راله ملك المسموع
 كسبح الاجارة فلا يصح لانه ملك الرقية لانه اقوى منه من قدر عا ازاله عسره ابطال
 عن مكانها لا يقدر عا ازاله عسره فطاعة عن مكانها ولان الواقع بالطلاق ما وصفه
 يستدل بالرجعة واذا نوك العتي لا يستدل بالرجعة وكان كالتأليه موضع فلا
 يحل بالطلاق ولان الامة لو عتبت بالطلاق لوحت عليها التبرع بالعتي لان الطلاق
 نقذا حكمه في محله ولان الطلاق تكرر والعتي لا تكرر قال في الطريقة لا رواه في
 العتي بقوله انت تبارين **قلت** قد ذكرتمس الامة السرخسي الرواية فيه ولانه لو خلف
 لا يعنى فطلق من كونه وفي امة العتي لا كنه في امة عا فقل ان الطلاق ليس بعاقب
 ولانه لو اعنت امة لم يرد عا لا تنقض عدد طلاقها ولان طلاق العتي لغيره وعرضا
 وشرعا فيلقوا والنية المجردة عن اللفظ او عن اللفظ الصالح لا يغير فان **س**

وجب ان يعنى الفاظ الطلاق في العتي باللفظ العتي في الطلاق فانها تستعمل في الفاظ
 الطلاق بالنية وكذا عكسه والاستفاده للاتصال بين السببين لمعني مستعمل في صياح
 في اللغة فلفظ الاسد للجماع والحمار للبلد ومن المالكين قدر مسرك وقد استوفوا في
 التعليق والاصناف فحفل ما كان من حاشا ازاله ملك النكاح كانه في ازاله ملك المهر **قلت**
 سرت الاستفاده ان المعنى المستفاد منه ظاهر او فاعين الناس ولا يكون حاشا لا
 نعرفه الا احاد الناس كالجماع في الاسد والملاحة في الحمار وما كان حاشا فيه لا
 يستفاد لغيره كالحرم في الاسد لانه من لوازم فلا يقال للاخر اسد بطريقة الاستفاده لما
 ذكرنا الحاشا وعدم ظهوره وشهرته والطلاق سكرية العبد حاشا والمعنى الذي وضع له فيه
 بفنائه المستفاد له حد اختلاف السجاعة في الاسد والادبي فانها ظاهرة عليه فبما ولا
 مشابهة من العتي والطلاق لا من جهة الظهور ولا من جهة المعنى لان الطلاق ازالة
 المانع من الانطلاق والمراه حرة نحو منه عند الزوج ممنوعه عن ذلك فالطلاق نزول
 المانع من الانطلاق والاعناق ايات العتي الذي هو القوة وبه سبب المالكية والمدره
 عا الانطلاق ولا مشابهة بين ايات القوة ونزول المانع اذ الالبات امر سوتي في الروال
 امر عدي ونقص الموت لا موت وهو معنى الروال والشي لا يحتمل ينقضه وذلك بمنزله
 احياء الميت وحل قدام المني فكان كاستفاده الاسد للحمار والحمار الذي وان كان منها
 قدر مسرك وهو الحيوانية والوجود وغيره) وتوجب النكاح ملك المسموع وملك الرقية
 سبب لملك المنفعة في محله فكان منزلا لملك الرقية في محله لملك المسموع فحقا كانه عن
 الطلاق واما ما ينزل ملك المنفعة لا يصح سببا لانه ملك الرقية فاذكرنا ملكا كانه عنه
 ولهذا قلنا ما يصح لاسجلات ملك المسموع كالنكاح والنزوح لا تستم ملك الرقية
 وما وضع لاسجلات ملك المنفعة كالهبة والبيع يصح لاقادته ملك المنفعة كالنكاح ووجه
 اخر ان المالك بالنتاح ملك الاسماع لا غير وهذا الموطب ما لم يمتد كان مهر سببا
 لها لانه يدر المسموع وهو ليس ملك المسموع والاسماع قبل الاستسقاء فعدم فلا يجوز
 استفادته اللفظ الذي وضع لقطع الاسماع لرفع ملك الرقية لو جهن احداهما ان
 ملك الرقية اقوى عما كان مانعا من الاسماع لا يصح رافعا الاستفاده انما حر كمن
 الموجود من يمين المعدوم والوجود وفي المسبوط كان سبب الامة السرخسي لا معنى لما قال

وَأَنَا الْوَلَدُ فَإِنَّ اللَّهَ سَخَّاهُ يَقُولُ وَمَا بَغَى لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَخْذُلَهُ إِنْ كُنَّ نِسَاءُ السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَرْتَضِيَ عِبْدًا قَدْ كَانُوا مِنَ الْبَرِّ وَالْوَلَدُ لَا يَجْتَمِعَانِ وَأَمَّا الْإِخْوَانُ
 فَقَدْ قَالَ تَعَالَى عَنْ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ لَا أَمْلَأُ الْإِنْفُسَ وَأَخِي فَأَلَا تَأْتِيكَ نَفْسُكَ
 كَذَلِكَ لَا يَلْذَاهُ وَيَقْلُقُوا حَدَّثَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مَوْلَى يُقَالُ لَهُ صَاحِبُ فَاسْتَرْكَى أَصْلَهُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَدَّ عَنْ صَنِ بِلَكْنَةٍ وَفِيهِ خَنْفُ
 ابْنِ سُلَيْمَانَ سَاقِطٌ وَأَبْنُ بِلَسَى كُنْظٌ وَلَيْسَ فِيهِ إِدْرَاقٌ عِزٌّ وَأَمَّا أَصْحَابُهُمْ يَقُولُ
 إِنْ لَا أَمْلَأُ الْإِنْفُسَ وَأَخِي فَخَرَفَ لِلْكَلَامِ عَنْ مُوَاضِعِهِ وَكَلِمَتُهُ يَحْيَى لَا يُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
 لَمْ يَمْلِكْ رِقَ نِسْتِهِ وَلَا رِقَ أَخِيهِ لَا يَمُوتُ حَرَانُ سَنَانٍ وَلَا يَجُوزُ الْكُتْرَانُ بِسَبْرٍ بِالْأَمْرِ عَلَى عَمَلٍ
 الْوَلَدُ وَلَا أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ وَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْخُرْعَةُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ عِنْدَ الْأَوْلَادِ وَلَوْ كَانُوا قَالُوا
 لَوَجِبَ عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْثَةُ إِذَا مَلَكَ الْإِنْفُسَ اللَّهُ تَعَالَى نَفَاهَا كَمَا يَنْفَى الْوَلَدُ سَتُوا سَتُوا
 وَأَجْرَانِ الْكُلِّ عِبْدَهُ وَلَا فَرْقَ فَسَقَطَ أَصْحَابُهُمْ جَمْلُهُ وَلَنَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ عَنْ سَمُرَةَ حَدَّثَ
 أَنَّ ابْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ مَنْ مَلَكَ دَارَهُمْ فَحَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ قَالَ أَبُو الْهَرَاتِ عَنْ سَمُرَةَ الْمُسَوِّدِ
 رَوَاهُ الْحُسَيْنُ إِلَّا النِّسَاءَ وَرَوَاهُ أَبُو لَاحِظٍ جَبَلٌ فَهُوَ حَرَامٌ قَالَ الْمَنْذُرِيُّ حَرَّمَ نَسَبُ الْمَرْثَةِ
 وَسُكُونُ كَأَنَّ الْمَهْمَلَةَ وَفِيهِ الْكَلَامُ وَكُنْهِيَ وَيُقَالُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونُ كَأَنَّ الْمَهْمَلَةَ وَفِيهِ الْكَلَامُ
 وَكُنْهِيَ وَلَيْسَ بِدَلَالَةٍ وَفِيهِ وَأَصْلُهُ لَا يَمُوتُ الْحُسَيْنُ عَنْ سَمُرَةَ وَسَعْبُهُ رَوَاهُ
 عَنْ الْحُسَيْنِ عَنْ ابْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَوْلُهُمْ أَحْفَظُ مِنْ حَمَادٍ رَسَلَهُ وَقَدْ يَزِيدُهُ وَرَوَى حَابِرُ
 ابْنُ زَيْدٍ وَالْحُسَيْنُ عَنْ سَمُرَةَ وَأَخْرَجَ النِّسَاءَ وَابْنُ نَاجٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ
 عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ مَلَكَ دَارَهُمْ فَحَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ وَلَفْظُهُ
 ابْنُ نَاجٍ عَنْ قَالَ النِّسَاءَ لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ رَوَاهُ عَنْ سَنِيَانٍ عَزِيزُهُ بْنُ رَسَقَةٍ وَصَمْرَةَ وَفِيهِ
 كَحَرِّ مَعِينٍ وَخَمْرٍ سَقَدَ وَأَعْمَدُ جَبَلٌ وَعِزٌّ وَفِي الْحَلِيِّ قَالَ الْكَافِي أَبُو مُحَمَّدٍ مِنْ طَرِيقٍ
 أَحْمَدُ عَنْ سَعْبٍ وَهُوَ النِّسَاءُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ مَلَكَ
 دَارَهُمْ فَحَرَّمَ عَنْهُ هَذَا حَتَّى يَمُوتَ كُلُّ رَوَاهُ ثَمَاتٍ بِعَامٍ هُمْ أَجْمَعٌ وَقَدْ يَنْقَلِبُ فِيهِ الطَّوَابِ
 الْمَذْكُورَةُ بِأَنَّ صَمْرَةَ مِنْ سَعْبٍ صَوَابٌ ابْنُ رَسَقَةٍ وَصَمْرَةُ مِنْ سَعْبٍ عَزِيزُهُ أَنْفَرَدَ قُلْنَا
 كَانَ بِأَمْرِ كَيْفٍ بِالْمَعْلُومَةِ أَنْ لَا يَسْأَلُوا مَا رَوَاهُ الْوَاحِدُ عَنْ الْوَاحِدِ عَنْ الْوَاحِدِ
 مِنْ حَرِّ أَنْفَرَدَ رَوَاهُ فَقُلْنَا هُوَ وَلَسَلْنَا لَا سَلُونَ مَا أَنْفَرَدَ مِنْ لَاهُ فِيهِ كَابْنُ لُصْفَةٍ

وَجَابِرُ الْجَعْفِيُّ وَعِزُّهَا وَأَمَّا دَعْوَاهُ أَنَّهُ أَحْطَافِيَّةٌ قَبَائِلُهُ لَا تَأْتِي بِأَبْرَهَانَ
 وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصَةَ عَنْ بَكْرِ بْنِ الْأَيْحِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ مَلَكَ عِبْدًا وَلَمْ يَمْلِكْ قَالَهُ لَمْ يَلِ إِلَّا أَنْ يَسْتَبِيحَ السَّيِّدَ فَرَأَى الْمَالِكِيُّونَ
 وَالسَّائِقِيُّونَ هَذَا الْحَبْلَ صَحِيحًا وَعَمَلُوا بِهِ وَلَمْ يَرَوْا انْفِرَادَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصَةَ وَقَوْلُ مَنْ
 قَالَ أَحْطَافِيَّةٌ حُجَّةٌ رَدُّهُ وَبَرَكَةُ كُلِّ مَنْ الدَّلِيلُ عَلَى الْمَلَاغِبِ بِالَّذِينَ وَقَلَ الرَّافِعِيَّةُ
 الرِّمَازُ هَذَا يَقُولُ بِاللَّهِ مِنَ الضَّلَالِ بِإِتِّبَاعِ الْهَوَى هَذَا كَلَامُهُ وَبِهِ طَرِيقٌ حَمَادٍ عَلَيْهِ
 عَنْ عَامِمِ الْأَحْوَلِ وَقَادَهُ عَنْ الْحُسَيْنِ عَنْ سَمُرَةَ الْمُسَوِّدِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ الْمَالِكِيُّونَ
 وَالسَّائِقِيُّونَ أَنَّ الْحُسَيْنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سَمُرَةَ وَهُوَ مُنْقَطِعٌ لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ وَقَدْ أَجْرَاهُ مَا رَوَى
 قَادَهُ عَنْ الْحُسَيْنِ عَنْ سَمُرَةَ حَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ عِنْدَ الرِّقَ
 مَلَأَتْ تَقَالُوا هُوَ حُجَّةٌ لَا يَصْرُفُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنَّ الْحُسَيْنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سَمُرَةَ سَتَا وَنَفْعُ سَمُرَةَ
 بِهِ الْحُجَّةُ قَالَ وَفِي هَذَا كَلَامُهُ لَمْ يَنْقَلِبْ وَبِهِ نَفْسُهُ وَرَوَاهُ النِّسَاءُ ذَكَرَهَا الْمَنْذُرِيُّ
 عَنْ خَمْرٍ سَقَدَ دَاوُدَ وَخَمْرٍ عِبْدُ الْوَاحِدِ الْمَقْدُمِي الْمَقْبُوبِ بِالضَّيْفِ وَأَبْنُ عَمْرٍ فِي الْحَلِيِّ
 وَقَوْلُ ابْنِ نَجْمَةَ بِأَنَّ الْمَرْثَةَ رَوَاهُ الْحُسَيْنُ إِلَّا النِّسَاءَ سَمُرَةَ وَالنِّسَاءُ عَنْ سَمُرَةَ رَوَاهُ
 حَدَّثَ سَمُرَةَ وَفِي السَّلَامِ لَسَعْبٍ أَقْوَالُ أَحَدُهَا لَا يَقْبَلُ أَحَدٌ عَمَّا أَحَدُهَا قَالَهُ أَبُو طَلْحَانَ
 وَالسَّائِقِيُّونَ يَقُولُونَ الْآبَ وَالْأُمَّ وَالْوَلَدَ وَالْإِخْوَانَ وَالْأَخْتِ فَقَطَ قَالَ حُجْرٌ سَعِيدٌ الْأَصْلَاحُ
 وَالْمَالِكِيُّ عَنْ عَمْرِو النَّسَبِ لَا يَحْزَنُ قَالَهُ السَّائِقِيُّ وَالسَّائِقِيُّ كُلُّ ذِي رَحِمٍ حَرَّمَ مِنْهُ وَأَنْ
 كَانَتْ الْحَرَمَةُ مِنَ الرِّضَاعَةِ يَقُولُ ابْنُ مَسْقُودٍ وَشَرِيكُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَامِي وَالسَّائِقِيُّ
 أَنَّ مَلَكَ دَارَهُمْ حَرَّمَ كُلَّهُ عَنِ وَأَنَّ مَلَكَ بَعْضَهُ لَا يَقْبَلُ وَيَقُولُ الطَّاهِرِيُّ وَالْقَوْلُ
 السَّائِقِيُّ أَنَّ مَلَكَ أَبَاهُ يَحْزَنُ عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ وَلَا يَقْبَلُ بِنَفْسِ الْمَلِكِ وَيَقُولُ دَاوُدُ
 وَيَقْبَلُ الْمُخْلِينَ عَمَّا ذَكَرْنَا وَالسَّائِقِيُّ عَنْ عَمْرِو النَّسَبِ مَعَ الْإِخْوَةِ قَالَهُ مَالِكٌ وَيَقُولُ
 ابْنُ حَزْمٍ بَانَ صَمْرَةَ مِنْ سَعْبٍ أَنْفَرَدَ سَمُرَةَ هُوَ يَرُوهُ هَذَا الْحَدِيثُ وَأَمَّا رَوَاهُ
 صَمْرَةَ مِنْ سَعْبٍ عَنْ التَّوْرِيِّ وَابْنُ سَعْبٍ سَقَدَ يَرُوهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ذَكَرَهُ النِّسَاءُ
 وَلِلنِّسَاءِ أَنَّ الْعَمَلُ مِنَ عَمْرِو النَّسَبِ الْعَمَلُ مَا لَحِقَ مِنَ الْحَرِّ بِرَوَايَةِ مَالِكٍ الْأَسَاسُ
 حَرَّ وَأَنْ لَمْ يَنْفَعِ لَا يَنْفَعِيهِ وَالْإِخْوَةُ وَمَا يَسْتَبِيحُهَا مَا ذَلَمَ عَنْ الْوَلَدِ وَعَمْرٍو النَّسَبُ لَعَمْرُ
 الْجَزِيَّةِ وَالْبَعْضِيَّةُ فِيهَا فَاسْتَعِ الْإِخْوَانَ لِقِيَامِ الْفَارِقِ أَوْ لَا سَبِيلَ لَافْهُمْ

لَسْتُوا تَعْنِي عَمْدَ النَّسَبِ وَلَهَذَا السَّعِ الْكَاتِبُ فِي تَحْرِيرِ الْوَلَادِ وَلَمْ يَسْعَ فِي الْوَلَادِ وَلَقَدْ
 الْحَرَمُ وَالْمَقْصِدُ وَلَنَا مَا ذَكَرْنَا مِنْ صَدَقَاتِ ابْنِ عَمْرِو دِمَّةٍ مِنْ حَذَبٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْجِ
 صَدَقَاتِ ابْنِ عَمْرِو كَمَا رُوِيَ أَنَّهُ قُلْتُ نَفَاتٍ وَلَمْ يَسْلُوا حَدَثَ سَمْعُ الْأَمَلِ الْأَرْشَالِ بِمَارِ وَادٍ
 سَعِيدٍ مِنْ الْحَجَّاجِ وَهَذَا الرَّسْلُ أَحْمَدُ بِمَقَانِ الْأَمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَالْحَبَابِ أَمَّا الْأَمَةُ الْمَلَانَةُ
 فَالْمَرْسَلُ عِنْدَهُمْ حَجٌّ بِالْأَسْطَرِ وَعِنْدَ السَّافِي إِذَا عَمِلَ بِهِ بِفَضْلِ الْحَبَابِ كَانَ حَجًّا أَوْ عَمَلًا كَثْرَ
 النَّاسِ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ عَمَّا أَصْلَهُ وَالْعَمَلُ بِفَرْجِ حَجِّهِ عِنْدَهُ وَلَا يَمْلِكُ دَرَسَهُ قَدِيمَ مَوْزَعِهِ فِي الْحَرَمِ
 فَتَقِي عَلَيْهِ وَلِالْحَرَمِ فِي الْمَوْزَعِ الْأَصْلَ لَا يَمْلِكُ فِيهِ إِلَّا بِسَرِّهِ وَصَلَاهُ وَحَدِّمُ قَطْعُهَا
 وَالْوَلَادُ يُلْقَى فَإِنْ صَاحِبُ الْكَاتِبِ فِي ذَنْبِ النِّفَقَةِ وَحَرَمِ النِّكَاحِ **قُلْتُ** الْأَوَّلُ
 مُنْعَوِّعٌ عِنْدَهُ وَلَا يَجِبُ النِّفَقَةُ إِلَّا عَمْدَ النَّسَبِ عِنْدَهُ دُونَ عَمْرِو بْنِ دَوْدٍ الرَّحْمَ الْحَرَمِ
 وَلَا يَرَفُ فِيهَا إِذَا كَانَ الْمَالِكُ مُسْلِمًا أَوْ كَانَ فِي دَارِ الْأِسْلَامِ لِعُيُومِ الْعِلْمِ عِلَالُ النِّفَقَةِ
 وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَدْنُومٌ فِي النِّفَقَاتِ وَأَمَّا قَالَ فِي دَارِ الْأِسْلَامِ لَمْ يَحْكَمْ لَنَا عَمَّا
 كَانَ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَالْفَرْقُ فِي الْكَاتِبِ بَيْنَ قَرَابَةِ الْوَلَادِ وَغَيْرِهَا مَا فِي قَابِ الْكَاتِبِ
 أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَغَيْرُ حَبِيبٍ يَكُتُبُ عَمَّا إِخْوَانِهِ أَيْضًا لِقَوْلِهِمَا فَلَا يَرَفُ عَمَّا هَذِهِ الدَّوَابُّ
 وَالْمَقْصِدُ الْحَرَمُ أَنْ يَكُونَ بِالرَّحْمِ وَالْقَرَابَةِ حَتَّى لَوْ تَمَلَّكَ ابْنُهُ عَمَّهُ وَهُوَ أَحْسَنُ الرِّضَاعَةِ
 لَمْ يَصُقْ لِعَدَمِ الْحَرَمِ بِالْقَرَابَةِ وَالضَّرِيحُ حَلُّ أَهْلِ هَذَا الْعَقْدِ وَكَذَا الْخَوْنُ لِأَنَّ الْعَقْدَ
 سَمِّيَ عَلَيْهِمْ لِقَوْلِهِمْ حَتَّى الْعِدَّةُ فَاسْتَبَدَّ النِّفَقَةُ وَلِهَذَا لَوْ وَجِدَتْ رُؤُوسُ الصِّغَرِ مَحْبُوبًا
 يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا وَيَكُونُ طَلَاقًا عَمَّا إِخْوَانِهِمَا ذَكَرْنَا فِي الْجَمَاعِ وَمَنْ اعْتَمَدَ عَمَّهُ لَوْ حَلَّ
 نَقَالِي أَوَّلَ السُّلْطَانِ أَوَّلَ الصُّنْمِ عَمَّا كَانَ عَمَّا عَمَّادَهُ الْأَوَّلُ دُونَ عَمْرِو هَذَا وَقَدْ
 ذَكَرْنَا الْمُسْلِمَ فِي أَوَّلِ الْحَبَابِ وَفِيهِ ظِلَافُ الظَّاهِرِ أَنَّهُ لَا يَصُقُّ فِي الْأَهْرِشِ وَلَا يَدِينُ
 فَضْدَ الْفَرْقَةِ عِنْدَهُمْ وَأَعْمَاقُ الْمَذْهَبِ وَالسُّدْرَانِ وَاقِعُ الْأَوَّلِ فِيهِ ظِلَافُ الْأَمَةِ
 الْمَلَانَةِ وَأَعْمَاقُ السُّدْرَانِ أَسَاقُ بَيْنِ الْأَمَةِ الْأَرْبَعَةِ عَمَّا الْخِتَارُ عِنْدَهُمْ وَوَدَعْدَتُ
 الْمُسْلِمَانِ وَأَدْلُهُمَا فِي الطَّلَاقِ **قَوْلُهُ** وَإِذَا أَضَافَ الْعَقْدُ إِلَى الْمَلِكِ مَا يَقُولُ
 أَنْ يَمْلِكُ بِالْأَسْرَاقِ مَا مَدْنُومٌ فِي الطَّلَاقِ عَمَّا إِخْوَانِهِمَا أَوَّلَ مَطْلَقًا وَفِي النَّبَايِ
 بِالْأَسْرَاقِ فِيهِ ظِلَافُ النَّسَابِ وَحَدُّهُ وَعَمْدَانُ حَلُّ عَمَّا يَقُولُ لَنَا خِلَافُ الطَّلَاقِ عَمَّهُ
 وَغَمَلُوا بِأَنَ السَّرْعِ مَسْتَوْفٍ إِلَى الْعَقْدِ دُونَ الطَّلَاقِ وَأَمَّا الْعَلْبُ بِالْأَسْرَاقِ



مَا يَقُولُ لِعَبْدِهِ أَوْ أَمْرًا أَنْ دَخَلَ الدَّوَابُّ حَرَامًا فَسَحَرَهُ وَهَذَا لِأَخْلَافٍ فِيهِ
 أَنَّهُ يَقُولُ إِذَا وَجَدَ السَّرْطَ فِي الْمَلِكِ وَأَمَّا إِذَا جَاءَ دَارَ الشَّهْرِ فَانْتَحَرَهُ فَلِذَلِكَ
 لَا يَقْبُحُ حَتَّى يَوْجَدَ السَّرْطَ خِلَافَ الطَّلَاقِ عِنْدَ بَالِكٍ فَإِنْ مَقَّ فِي الْحَالِ فِيهَا لِلزَّيْنِ
 الْأَمَةِ لَا يَحِلُّ لَهُ وَطَنُهَا قَبْلَ وَجُودِ الْوَقْتِ وَخَالَفَ فِيهِ الْأَمَةُ الْمَلَانَةُ وَفِي الْمَدِينَةِ إِذَا قَالَ
 لِعَبْدِهِ أَنْتَ حَرَامٌ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ مِنْ بَعْدِهِ وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ لِيَا ذَلِكَ لِأَجْلِ فَإِنْ دَانَتْ أَمَةُ
 لَا يَخَافُهَا وَنَتَفَعُ كَحَدِّهَا لِأَنَّ الْأَجَلَ فَإِنْ دَانَتْ سَيِّدُهَا خَرَسَتْ وَرَثَتُهُ لَا يَمُوتُ لَهَا
 خِلَافَ الْمَدِينَةِ فَإِنَّهَا تَوْطَأُ وَلَحْنُهَا الدِّينَ وَهَذِهِ لَا يَحْتَمِلُهَا الدِّينَ وَغَيْرُهَا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ
 ذَكَرْنَا فِي الْمَدِينَةِ وَزَعَمُوا أَنَّ الْمَلِكَ فِي ذَلِكَ بِصِيْرَةِ الْكَتَابِ الْوَقْتُ كَكَلَامِ الْمَقْصِدِ وَهُوَ
 بَاطِلٌ فَلَا يَحِلُّ ذَلِكَ وَقَعَ الطَّلَاقُ فَلِذَا لَذَلِكَ بِصِيْرَةِ الْمَلِكِ مُوْتَقَاتًا وَهُوَ بَاطِلٌ وَيُقَالُ فِي بَالِكٍ
 الْمَلِكُ فَإِنَّهُ جَوَازٌ إِسْحَازُهَا كَلَامُ الْمَلِكِ فَإِنَّهَا لَا يَحْدُثُ وَمَا يَقُولُ عَنْ مَلِكِهِ يَقُولُ
 فِي الْحَالِ وَهُوَ عُلُطٌ قَالَ جَازَ بِطَلَبِهِ بِالْأَسْرَاقِ لِأَنَّ الْعَقْدَ اسْتَقَاطَ كَالطَّلَاقِ خِلَافَ
 الْمَمْلُكَاتِ وَتَرَدُّ عَمَّا أَحْبَبْنَا أَنَّهُمْ قَالُوا بِالْأَعْمَاقِ أَسَاقُ الْعَقْدِ الَّذِي هُوَ الْقَوَّةُ وَلَمْ
 يَحْمَلُوهُ اسْتَقَاطًا لِيَكُنْ جَوَازَ تَعْلُفِهِ بِالْأَسْرَاقِ وَجَوَازُ أَضَافَةِ الْجَمَاعِ وَمِمَّنْ لَيْزَ نَقَالَ فِيهِ
 اسْتَقَاطُ الرِّقِّ الَّذِي هُوَ الصَّغِيرُ وَأَذَانُهُ وَلَا يَسْلُكُ أَنَّ الْعَبْدَ مَا يَحْتَمِلُ لَا يَتَفَعُّ بِدُونِ
 فَيُنَاسِبُ اسْتَقَاطُ الْخَوْنِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِذَا خَرَجَ عِنْدَ الْحَرَمِ النَّاسُ اسْتَقَاطَ عَمَّا كَدَسَتْ
 أَنْ عَمَّا بَيْنَ أَنْ عَمْدَ مِنْ الطَّلَافِ حَرَجًا فَاسْتَقَاطَ عَمَّا عَمَّتْهُمَا الْبَنِي صَيَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَخَذَهَا أَبُو بَكْرٍ ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي طَرِيْقٍ فِي مَذْهَبِ الْأَخْبَارِ وَأَبْنُ الْمَدِينِ وَعَمَّا الْحَجَّاجِ
 ابْنُ رِطَاهُ عَمَّا سَعِيدُ الْأَعْمَى قَالَ كَانَ مِنْ وَصَايَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا خَرَجَ عِنْدَ
 الْحَرَمِ الْبَنِي مَرَاغِمًا لِسَيِّدِهِ فَاسْتَقَاطَ مَخْرَجَ سَيِّدِهِ لَا يَزِيدُهُ الْبَنِي وَمَعْنَى أَعْمَادِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 الْحَكْمُ لِعَقْدِهِمْ كَحَرَجِهِمْ مِنْ أَرْضِ الشَّرِكِ مَرَاغِمًا بِمَوَالِيهِمْ بِحَرَمِهِمْ لَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ مُسْلِمِينَ
 وَفِي السُّنَنِ الْأَبْنُ الْخَوْنُ تَرَكَ بَعْضُ عَمْرِو رَجُلًا مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ جَدُّ الْعَاضِي كَارِ قَتْبِهِ
 الْبَكْرَاوِي وَأَسْمُهُ تَفِيْعٌ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَمَّا بَكْرُهُ لَا يَمْلِكُ مَرَّةً
 وَقِيلَ تَذَلُّ بِكْرُهُ لَا تَزُولُ وَهُوَ الَّذِي رَفَعَ قَبْلَ إِصْلَاحِهِ بِالْأَصْفُوفِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 رَأَيْتُكُمْ تَذَلُّ بِكْرُهُ وَلَا تَقْدِرُ إِلَّا أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ فَلَا اسْرَاقَ عَمَّا الْمُسْلِمُ إِذَا
 لَمْ يَرُدَّ عَمَّا صَاحِبُ الْكَاتِبِ قَوْلُهُ خَرَجًا فَاسْتَقَاطَ فَإِنَّهُ يَدُلُّ أَنَّ اسْلَامَهُمَا كَانَ بَعْدَ حَرَجِهِمَا

وفي المختل لو دخل حرة فاراد الاسلام بغير ايمان فهو من اجماع المسلمين عنده وعند
 هو لمن اخذه فان اسلم قبل اخذه لا ملك عنده وعند في وان اسلم قبل دخوله دار
 الاسلام لا ملك بالانتان وفي الاسراف لو اسلم عبد الحري وخرج مسائلا هو حرة
 كما حري اذا خرج مسلما فان صاحبه مستلما لا يرد اليه وقال الاوراعي يرد اليه ويذهب
 مالك وابن حنبل لقولنا ذكرنا في البصرة والكافة ولدا عند المشافعي ذكره في الخفيف
 وعند الطاهري يعني الاسلام بن عز حرج وبطل قول الطاهري مستلما فان اسلم
 وسيدته ولم يفتق ذلك ذكره في المختل **قوله** وان اعنى حاملها على هذا
 بما الاطلاق فيه فما علمت وان استنى حملها فليس له ذلك ونفتق نقا كاستننا اطرافها
 عندنا وبه قال مالك والشافعي وعن ابن عمر وابن هريزه انه يبع استنناؤه من العتق
 قال الحنفى وابن سيرين وعطاء والسعي وابن حنبل والحنفى وان اعنى المولد وصده عن
 لانه نفس واحدة والذابح الوصية لم يصبها بقالة في العتق قلت الموضوع كالان
 الاول وفي شرح المدونة لابن نورس لو عتق رجل الامه لا يبعها في حرة ولا في حرة ولذا
 عندنا قبل وضعه قال الا ان ينام عليه بالدين وللورثة بيعها قال ابن القاسم الناس كلهم
 على خلاف قول مالك هذا ويقولون لا يباع وقال اللب تباع ويستنى المختل خرا وادنى
 المنهج لو كان حمل الامه لرجل ولو احرأ بعض احد بها في عتق الاخر ولا يسرى بعد
 الطاهري لا يجوز عتق الحنين دون انه اذا بيع فيه الزوج وكبر عتقه قبل بيع الزوج ويكون
 انه به حرة وفي المدونة ونقب ثمان بطن امه لرجل ووبه لا هن واعنها هو او واره
 بعد موته فالعتق احق بها وعتق حنينا ولستقط هبته وعن ابن القاسم فيمن يصدق امه
 على رجل وثمان بطنها على احرأ بوضعت ان الولد للذي ونقب الامه كره ونبه فان اعنها
 الوهوب لم قبل الوضع كانت حرة مالى بطنها والفرق بين اعتاق المختل وبين تعهده هبته
 ان القدره على التسليم وقت العقد فهما سطر المحرم ولم يوجد خلاف العتق لا اسقاط
 على ما تقدم ولو اعمل المختل على مال عليه او على امرج العتق لانه لا يبطل بالفسخ ويط
 الماسيه لعدم تعاوضه المال بالمال ولا يجب المال على الحنين لعدم ولايه الا لادام
 عتقه ولا على انه لان اشتراط تدن العتق على من لا يسلم لم المبدل لا يجوز على ما عرفت
 في الجامع ونسب في البنوع ان شاء الله تعالى وعلم تمام المختل وقت الاعتاق اذا جازت

لا يل من ستة اشهر من وقت الاعتاق لانها ادل منه المختل وولد الامه من نكاحها حرة لانه
 مخلوق من ثمان فعتق عتقه وضمانه ان ولده من امه يعلق حر الاصل ولا يوجب لاحد ولا
 ولده امه ابنته وبنته ولو كان بالعن يرت منه الابن وهو قول الامه وفي المتسوط
 فان المولد يعلق حر الاصل من المامن وفي المرعبان المفرد ما يستلاد ام ولد الغير يعلق
 ولده حر الاصل ولا يكون حكمه حكم ام الولد فلهذا يفتق المفرد فتمت بالانتان وان كانت
 ام الولد لا ماله فيها عندا حينه رضي الله عنه وولدها من زوجه يملوك لسيدتها
 لانه يبعها في المرق والحرة والام هي الاصل للفتن ولهذا ولد الزنا وولد الملا عنه
 ثابت النسب من الام دون الاب حتى يوارثا دون الاب والزوج قد رضي برف ولده وهذا
 اجماع حتى لو كان الزوج هائما يكون ولدها هائما ونقنا وفي رده خلاف من
 الناس بخلاف ولد المفردة لانه لم يرض برف فيكون حر الاصل لولده من امه وان
 وحب على الاب قيمة للمسخي وولد الحرة حرة وان زوجها حرا او عتقا لما ذكرنا
 من شرح جانبها وانما رجع حاب الاصل في النسب لانه للمعرف وظال الرجل مكسوفه
 فيعرف الولد بالاب والنسب لا يعرفن كخنا احوالهن فخرلف في الاصل المدلور وبه
 في المرق والتدبير وامه الولد والكاتب وفي المدونة ولد المدبره تدبر وهو قول
 عمر وعثمان وعيا وابن سفيان وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وكان
 سفيان المسيب وسليمان بن يسار والحسن وقاسم وحامد والشافعي والحنفى وعمر بن عبد
 العزيز والزهري ومالك والشافعي والحنفى والحنفى والحنفى والحنفى والحنفى والحنفى
 ولدت المدبره من كاح او زنا لا يصر ولدها مدبرا على المدقب وان دبر الحامل
 صار مدبرا على المدقب وكان جابر بن زيد وعطاء لا يبعها ولدها في التدبير
 ولا يفتق موت سيدتها وزود من ابن حنبل واعبائه بالعتق بدخول الدار
 والجمهور والناس على بيعه ولدا المولد ولهذا كان ولد الحرة حرا وان كان ابوه عتقا

باب العبد يعتق بعضه

قوله واذا اعنى المولى يفتق عبده عن ذلك البقض وسعي في عتقه فله لولاه ولذا
 في الاستحسان قلت لا يفتق منه شي عندا حينه بل يفتق الحرة من ذلك بغير عوض
 ونزول نكاحه لانه العتق لا يجزأ عتقا كالطلاق والعتق عن المصاحف في المنافع

فقد ريت منه بروي عن ابن عباس وفيه قول خامس ان له
الرجعة ان فرطت في الغسل عشرين سنة ما لم يغتسل عكس ذلك
عن ثريك بن عبد الله القاضي وهذا بعيد جدا فان عدتها جنيده
لا ينقضي بعد ما به قرأ ونزل القرآن شرط ثلثة قروء قال
ابن المنذر هذه الاقوال كلها على مذهب من يقول ان القروء الجيضة
وفيه قول سادس هو قول من يقول ان الاقرا الاطهار ازاله
الرجعة حتى يرى الجيضة الثالثة اذا كان طلقها وهي طاهر عدت
هذا قول ملك والشافعي والى عبيد ومن هذا مذهب من الاول
زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة وقاسم وسالم وابان بن عثمان قال
ابن حنبل كذا يقول زيد بن اخذت الان يقول علي وعبد الله
وفي المبسوط كل سقط لم يستين خلقه لانقض به العدة لانه
في حكم الدم المتجد وان كان قد استين خلقه او بعض خلقه سقط به
العدو وفي النيسابغ في التمام ان خرج نصف البدن غير الراس
تنقض به العدو وان خرج من الرجلين نصف البدن غير الرجلين
فكذلك قال ونصف البدن من اليدين الى منكبيه ولا يعتد بالراس
والرجلين وفي الهاروني لو خرج اكثر البدن لا يصح الرجعة وتزوج
بغيره وقال الشافعي بمنح بالذكاء الحار فان تحلل بزوج ولا
فولد ذكره في المبسوط وفي الروضة ان ادعت وضع سقط
لا صدق اقل من ثمانين يوما ولحظتين في طاهر قول الشافعي ولا
تنقض العدو قبل المضغ وفي البسيط ان ادعت سقوط لحم يظهر
فيه التخطيط ففي انقضاء العدو به قولان ويشترط ان يكون اكثر

من ثمانين يوما وفي المعنى لا تقبل قولها وفي وضع السقط في اقل
من ثمانين يوما وفي الجواهر ويستوى في انقضاء العدة العلقه
والمضغ والمخلقة وغير المخلقة وكل ما عرف النساء حمل وفي
الروضة بعض عدتها نوصع ما ظهر فيه صورة ادى فان لم
يظهر فقولان وان وضع سقط او مضغ اذا انفاسها صدف
سمها وصل لا صدق مطلقا والتام سبته اشهر ولحظتان
وان ادعت فيه ظهور الصورة فاقبل مدته اربعة اشهر ولحظتان
وفي البسيط بشرط اكثر من ما به وعشرين يوما وان خلقت
في حضن او نفاس لا يسئل في النفاس قولها في اقل من ما به يوم لان
الحيض لا يكون في مدة النفاس واذا تهاود ما الدم في الاربعين
كان نفاسا وعنه خمسة وثمانون يوما زاد خمسة وعشرون
والاول رواية الجسزن وصل ما به وخمسة عشر يوما وراى اظهر
خمسة عشر يوما وقال ابو يوسف خمسة وستون اربعة عشر
نفاس وقال محمد اربعة وخمسون وساعة وفي النفاس
وله ومن طلق امراته وهي حامل منه او ولدت
منه قبل الطلاق قال لم اجامعها فله الرجعة لان الحكم بثبوت
النسب منه حكما لو طلق كان مكذبا بالشرع فلا تأثير لعمه الاثر
انه ثبت به الاجحصان فالرجعة اولى وجه الاولويه انه لا طهره
من ثبوت الرجعة ثبوت الاجحصان كالأمة والنصرانيه ويرد على
عدم اعتبار التكرار الشرعي مسائل منها لو اقربعت في يد غيره

وان لم يكن له مال سعى العبد في ذلك ولا حتى للترك غير ذلك ولا له ان يعسر والولا
للاول ولا يرجع العبد بالسفاهة على الذي اعنته حدث له مال اولم يحدث وهو
قول اي يوسف ومحمد واخر من منهم الطاهرية والقول الثالث قول ربيعة بن عبد الرحمن
انه لا يعتق منه حتى كان ما ذن سيرة او بعير اذنه قال في المحلى رواه الطحاوي عن احمد
ابن حنبل عن ابن عمر عن محمد بن جابر عن يوسف بن جابر عن يوسف بن جابر عن
والقول الرابع انها سفاهة وان اذ اراد احدهما اعفاه او كاسبه
والقول الخامس يعتق نصيب من اعنت وسعى من لم يعتق على نصيبه سفل فيه ما
شا ولا ضمان عليه وهو قول ابني وروي ذلك عن عمر بن الخطاب عن سعد بن مسعود
وابن عمر بن الخطاب عن ابي محمد هذا اسناد كذا ذهب المحض **قلت**
في طريق ابن سيرة سليمان بن مهران عن ابراهيم الحنفي وهو مدلس وقد روى عن ابراهيم
ولم نقل حديثي فلا يكون حجة وهو قول الزهري والقول السادس يعتق
نصيب الذي اعنته ولا يلزمه شيء لسريته الا ان يكون طارئة رابعة بقصد بها الوطئ
فانه نصيب لسريته للضرر وهو قول عثمان بن ابني والقول السابع ما كان اذن شا
اعتق وان شاقص ولم يذكر فيه السفاهة ولا الاعسار روي ذلك عن الثوري
والثالث والقول الثامن يعتق لسريته فانه نصيبه موثرا اذ ان او يفسد
نروي هذا عن عروة قال محمد وهو يذهب زفر بن الهذيل وسيرة عن ابي المرسى
والقول التاسع يستع العبد لا غير موثرا كان او يفسد وهو قول عطاء
الاول والقول العاشر ان كان المعتق نعيرا واراد العبد اخذ نفسه
فهو ادلى بذلك ان سعد روي ذلك عن عبد الله بن زيد والقول الحادي عشر
يعتق الثاني من مال المسلمين روي ذلك عن محمد بن سيرين والقول الثاني عشر
قومت عليه حصة سريته واغرمها له واعتق كل بعد النجوم لا قبله وان شاقص سريته
اعتق نصيبه وليس له ان يمسك رقيقا ولا ان يخاصه ولا ان يدره ولا ان يبيعه وان
غفل عن النجوم هي مات المعتق والعبد بطل وماله كله لمن تمسك بالرق وان كان
الذي اعتق يفسد انما يباع رفق بغير السالك او يخاصه او يدره او يمسك رقيقا
سواء ايسر بعد اعتاقه او لا هذا قول مالك قال لا يعلم هذا القول الا من السلف

والقول الثالث عشر ان كان الذي اعتق يفسد قوم عليه حصة سريته وهو خير
كل حين اعنته وان كان يفسد افتد اعتق منه ما اعنته وعلى سائر مملوكا سفل فيه
مالا كسب سائر من عا سفلها وهو اخير قول السابغ ذكره في المحلى والقول الرابع عشر
الرابع عشر اختلفوا فيما اذا استع العبد فكل كون الولا المستع او المعتق فذهب
ابو حنيفة الى ان الولا يكون منها وهو قول الحسن البصري وخامس من سليمان والثوري
وقال ابراهيم الحنفي والسبغ وابن سيرة وابن ابي ليلى وابو يوسف ومحمد وكل من قال انه
يعتق كله ما عاقت بقضه ان الولا للمعتق دون المستع والقول الخامس عشر
اختلفوا في رجع المعتق على العبد اذا سعى قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد لا يرجع
وهو قول ابن سيرة وابن ابي ليلى والقول السادس عشر اختلفوا في رجوع
المعتق على العبد اذا سعى قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد لا يرجع وقال ابن ابي ليلى وابن
سيرة يرجع بذلك والقول السابع عشر ان كان معتقا لا ينفذ اضلاله
والقول الثامن عشر يعتق كله ويبنى نصيب سريته دنا عليه في ذمة كائنا والعسر
وهو القياس ذكرها ابن المنذر والقول التاسع عشر لا فرق بين المسلم
والكافر وقال ابو الخطاب في الكافر وكجه انه لو اعقب نصيبه من المسلم لا يسرى اليه
باقية ولا يقوم عليه لانه لا يبع منه سزا المسلم ذكره في الفقه والقول العاشر
عشر كان مالك اذا كان المعتق موسرا يجوز لسريته ان يعتق نصيبه بحرا ومطافا
عند اي حنيفة وقال مالك يعتق بتلا ولا يعتق في اجل ذكره في الدرر والقول
الحادي والعشرين اذا اعتق نصيبه وهو موسر لا يعتق حتى يودي فيه نصيب سريته
عند مالك واخرى وعند اي يوسف ومحمد والسابغ يعتق في احوال عا لما في
والقول الثاني والعشرون احوال موقوفه فاذا ادلى بين انه يعتق كله من دون
الا عاقت وهو احد الاقوال الملامه للسابغ والقول الثالث والعشرون
لعل يسرى ما لارت عندا يسرى بلا ضمان وعندا السافعة ونقص المالك لاسرانه
ولا ضمان والقول الرابع والعشرون لو كان المشرى رقيقا يسرى عندا
ومن السافعة خلاف والقول الخامس والعشرون لو ارضى يعتق نصيبه يسرى
عندنا وعندا السافعة لا يسرى لاسفال ماله ولورضى بالسراحت لا يسقط نصيبه

حلاف رضي المظلمة بالشرط في مرض الموت فانه تستطحقها لانه حرم ضعيف فبني على التماس
ولهذا شرط قيام العدة وحق المولى في العبد فوي نابت من كل وجه وفي الاستحسان
اذا ضمن المقتصر نصيبه ملكا للمقتصر من كل وجه فبقي او يستعفي والولاة له وفي
جوامع الفقه السالك يضمن المقتصر ان كان مؤسرا ويرجع به على المقتصر قبل ان يودي وان
احاله بالخمان على العبد جاز وكذا ان ابرأ المقتصر من الضمان فله ان يرجع على العبد
والولاة للمقتصر ويحل استسقا السالك للعبد وكذا لو اخطار الاستسقا بكل جهة الضمين
الا ان يوثق العبد ولبيح السر كان تحار غيرنا حثارة صاحبه من الاستسقا والضمين
الا رواه عن الحسن وكذا لبيح ورثة المولى ولو اخطار بعض الورثة الاستسقا
فليس للمقتصر الاعتاق والبيمار والاعتار بعينه ايجال والبيمار قد الضمان
من عمر المنزل والحادم وتباب البدن هكذا عن حنبلة رضي الله عنه احدث الامة
الثلة كحدث عبد الله بن عمر عن النبي عليه السلام انه قال من اعترق عبدا بين اثنين فان
كان مؤسرا فقوم عليه ثم يعتق رواه الحارثي وهذا لفظه وسلم وعنده من اعترق عبدا
بئس وبين اخر قوم عليه في ماله فتم عدل لا وكس ولا سبط ثم اعترق عليه في ماله ان كان
مؤسرا وعن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعترق شركا له في عبد
وكان له مال سلخ من العبد قوم العبد عليه فتم عدل فاعطى شركاؤه حصصهم وعثر عليه
والا فندع عن من اعترق اخر جاء وفي لفظه عن النبي عليه السلام من اعترق نصيبا له في مملوك
او شركا له في عبيد وكان له من المال ما سلخ فتمت منه عدل فهو عتق اخر جاء قال نافع والالا
فقد عثر من اعترق قال ابوب لا ادرك اسمي قاله نافع اوسى في الحديث وعند مسلم في
حديث ابوب وحكي من سعيده فانها ذكر هذا الكذب في الحديث وقال لا يدرك الحديث
او قال نافع من قبله وعن ابن عمر كان نفي في العبد والامة يكون من شركا معنوا احدهم
نصيبه كما تقدم وعن الملق واسمه عمار وقيل عمر عن اسميه واسمه اسامة بن عمران رجلا
اعتق شقطا من غلام فذكر ذلك للنبي عليه السلام فقال ليس بشرك راوهم كنية
حديثه فاجاز النبي عليه السلام عنه اخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه وفي
النسائي ارسل سعيد بن عروة وبه في هشام بن عبد الله وكان له هشام وسعيد ابنت
من هشام وقاده وخدمها المرسل اولى بالصواب واسامة بن عمر له هجبه وهو هذلي

بصري قال المنذري لا نفعل احدا زوي عنه غير الله اي ملح وزاد احمد بن حنبل والدارقطني
ورق منه يارق في ابونجد في الحلي وهو موضوع فله ولا يجوز الاستسقال بما فيه
منه ولنا في اسباب الاستسقا حديث اي لغيره رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من اعترق شقطا له في مملوك خلاصه عليه في ماله ان كان له مال والا فقوم عليه واستسقي
به عن مسروق عليه اخرجه الحارثي وسئل في الصحيحين وابو داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه وابن حنبل وفي المتن لابن كيمية رواه الجماعة الا النسائي وعن هرة
عن النبي عليه السلام انه قال من اعترق نصيبا له في مملوك ففعله ان يعتقه كله ان كان له مال
والا استسقي العبد عن مسروق عليه اخرجه النسخان وابو داود والترمذي وفيه ايضا
قوم العبد فتم عدل م استسقي لصاحبه في ثمنه عز مسروق عليه بالاساد المدور في
الشيخ نفي الدين دفن العبد وقد اخرجه النسخان في صحيحهما وحسنك بذلك فقه قالوا
ان ذلك اعاد وجه الحج والذين لم يقولوا بالاستسقا ففعلوا استقلال لا نصير العبد
قلت منها قول الخطاي حديث الاستسقا بحج وفي ابن العربي والسفاح
حلم ضعيف ليس له اصل في الشريعة ولا معنى للاستسقال به قلت كل هذا هو او مضطرب
على الحق وليس له سبل الا اتباع مثله في الداودي المستصير والنصيب والسهم الحظ
يعني وفي الغزار المستصير يكون الا القليل من الامة والسقط والسبيض كالصنف
والنصف ذكره عباس وفي الداودي فقد عثر من اعترق الا في بيع العين والباقي
يجوز الوجهان الملح والخم ولم يقله احد غير لانه لا يبي من النقل اللازم في علم يسم فاعلم
عنده اكثر الجوهين واجازه شيوخه خاصة بما تدبر امامه المصدر مقام مقول عثر
يعني معترق **قلت** ويجوز ان يكون معترقا وهو ثباته وسموع ايضا وقالوا
استسقي العبد لستد اي شجره نالها قالوا وكذلك قال عن مسروق عليه اي لا عمل
فوق ما يكثر منه من الخدمة في المنذري الا انه زوده قوله م استسقي لصاحبه في ثمنه غير
مسروق عليه **قلت** وكذا اطلاق الاستسقا على الاستسقا بعبد ولاه اذا
كان رقيقا عديم ملا فابده في ذكره فان جواز استخدام الانسان لعبد معلوم بالضرورة
وطعنوا في استخدام الاستسقا قال الخطاي اضطرب سديد بن عروة في السقاية
مرة في رواه لا ذكرها قالوا من كلام قتادة وقصاه ونفسه وذكر ابوبكر الخليل

ان الماعبد الرحمن عند الله يزيد المعزى رواه تمام وزاد فيه ذكر السفاهة وحفظه من قول قتادة
قلت قال ابو محمد حرم في المحلى على ما يثبت الاستسقاء لمثلون صحابيا وليس في قول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والا فندعق منه ما علق دليل على حكم المعساة ولا سلكه
 قد علق منه ما علق وعلى ما علق على حكم المعساة يجب طلبه من عند الحديث وهو ما اتفق
 البخاري ومسلم وابوداود والترمذي وابن ماجه من طرق من حديث ابن عمر رضي الله
 عن النبي عليه السلام الذي فيه الاستسقاء قال ابن حزم في غايه الصحاح فلا يصح الخروج عنه
 لكن زيادة الى اصل الا ولون بها وفي المعنى كمال الازم طعن في تسليم اني اصل
 الا ابن حزم وضعفه وهذا دليل على قلة دينه وتصيبه بالهوى واعراضه عن الحق ولا
 يلتفت اليه في تضعيفه كذا ثبت في الصحيحين وسائر السنن وقال ابن خبيل ليس
 الاستسقاء بثبت عنه عليه السلام **قلت** حدث الاستسقاء منقول عن صحاح
 كما ذكرنا فلا يصح على قوله وقوله وشعبه ونهتاهم وعمره خذوا به ولم تذكره
 قلت الاجماع بعدم ذكر الالبان له خيل من المحققين وقد ذكره النعناع في المذنب
 مردون الاحاديث الصحيحة لكونها ليست على شرطهم في الصحاح وفتوى قتاده عن قاضية
 في رفعه بعد رفع البعثة له ورأى ما يقولون فعدا في صحيح مسلم فعدا في صحيح البخاري
 ولا ينفون بغيرها الواحدة منها ومردون ما انفقا عنه بالهوى من غير اعتبار لان
 حدث ابن عمر سأل عن ذكر السفاهة والابيات من البعثة لا يعارضه السلوك عنه
 وكذا الوصوه اذا لابت تقدم على النفي في التراجيح اذا كانا من البعثة فكيف تقدم
 السلوك على الابيات وينطبقون بالسلوك وهذا ظلف وقد قال ايوب الملقب بالحارث
 الجمع على غلبة وحفظه وضبطه ان قوله والاعتق منه ما علق من قول نافع
 ولم يلتفتوا اليه وفي حديث ايوب وكحي بن سعيد عند مسلم فانها ما لا لا تدرى اني
 الحديث ام قاله نافع من قبله فقد سكت رفعه وادراج نافع معروف ولم يلتفتوا الى
 سكتهم ان الحديث يرد ما قل من هذا عندهم لما كان رفعه من جهة البخاري ومسلم
 وقد قال ابن المشب قال ابن حزم في المحلى وهو قول الرياد وابن ابي ليلى وسليمان
 ابن يسار وقال سليمان فان هذا جات المسنة ومحمد بن حزم وابن تيمية والادريجي
 والزهري والحسن بن حي وابن خزيمة وابن يونس ومحمد بن الحسن والحافظ راهوية

قال وهو قول ابن عمر وثلاثين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم ذكرهم
 قال ابن عمر ان لم يكن له سعي العبد وطالت روايته ذكره ابو بكر بن سبويه في مصنفه
 والمحلى لا يثبت ما حدث به الحارث ابو حنيفة الطحاوي قال احمد بن ابو اليسر الذي حدثنا
 ابو نعوية عن الامام عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان غلام لنا فدره بالفاو
 فابلى فيها وكان سعي وشرا في الاسود وامي فاراد واعنته وكنت يومئذ صغيرا فذكر
 ذلك الاسود لعمر الخطاب فقال اعفوا عنه فاذا بلغ فان رغب فمارعته اعفوا والا
 صمتكم فبين ان له اب بعثته بعد بلوغه وكذا كان رضي العقب وهذا قول ابن حنيفة
 قال ابن حزم ومن طريق بكر بن سبويه وسعيد بن منصور فلا حقا حدث ابو نعوية
 وهو محمد بن حازم الضرير عن الامام عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد الى ابيه قال وهذا اسناد
 كالدفع المحض فاذا علق نصيبه وهو يوسف بن الزبير وعمر بن دينار ومالك بن ابراهيم
 لا يمتنع نصيبه حتى يورث الله ويكون ملكه قبل ذلك في شدة عنه فيه ولا ينفذ
 نصيبه فيه عن العقب واحمد الحديث الذي فيه فاعطى سوكاوه حصته وعقب جمع العبد
 في سنن داود بن يحيى وهو قول ابن خزيمة وعنده ابن يونس ومحمد بن يحيى وابن المنذر
 والسافعي في قول واختاره المزي في بعض كتابه الاحكام وهو قول ابن تيمية وابن ابي ليلى واليوك
 وابن خبيل وفي المنهاج تنوع السراية في الحال ينسب لاعمق وفي قول ما اذا القيمة
 لئول مالك وفي قول ان دفعها ما انما بالاعاق وقوله وهذه المسئلة تنسب على حرفين
 احدهما جري الاعاق وعدسه على ما بينا والحرف الثاني ان يسار المعن لا ينسب السفاهة
 عنده وعندهما منع كما تقدم في الاحاديث وله ان احسبت ناليه نصيبه عند العبد
 ولهذا قالوا اذا كان يفسر له منع نصيبه وهيبه وان كان يوسر فنصيب السالك
 رفق حتى يورث قيمته فكان له ان يضمنه كما لو قبض الدخ فالتت يوب السان في صبيح
 الاخر يوسر اذ كان او بعثرا **قلت** ليس بطريق الصغ عنده لانه لا يضمن العقب
 في اعتباره وان اسير بغيره خلاف الصغ والاملاقات وكذا علق نصيبه في مرض يوسر
 يوسر لا يضمن عنده ويسع العبد لسرته فلم يكن بطريق الاملاقات ولو احرقت داره
 فمعدك لما دار جاره لا يضمن والنسب ان الاسناد به غير لازم في الاعاق لازم
 فافترقا في لو كان ذلك في يوم سيد البرع او جبا الضمان اسحسانا ثم المعقب اليسار

بِسَارِ الْمُسْتَعْرِ وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ مِنَ الْمَالِ قَدْرَ قِيَمَةِ السَّائِلِ لَا يَسَارُ الْعِنَى وَأَنْ يَجُوعَ الْفَقِيرُ
مِنْ غَيْرِ الْمَنْزِلِ وَالْحَادِمِ وَبَيَابِ الْبَيْتِ فَكَذَا عَنِ حَيْثُ كَانَ الْمُسْتَعْرِ وَأَيْهِ الْحَشَنُ عَنْهُ
وَعَنْ كَيْفِهِ أَنْ يَكُونَ مَبْتَاعًا قِيَمَةَ بَيْتِ الْمَرْكَبِ مِنَ الْمَالِ وَالْعَرُوضِ وَبِهِ اخْتِصَارُ عَامَةِ الْمَسَاعِ
وَمِنْ أَعْيُنِ نَصَابِ حُرْمَةِ الصَّدَقَةِ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ وَمَا لِقِيَمَةِ الدُّسَارِ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَضْلٌ عَزُوتٌ
يَوْمَهُ وَلِلْمَلِكِ خَارِجًا عَنْ لِسُونِهِ وَمُسْكِنُهُ وَمَا لَا يَدْرِي مِنْهُ وَلَا يَبَاعُ فِيهِ دَارٌ وَلَا رِبَاعٌ وَقَدْ
بَالَغَ وَالْمُسْتَعْرِ يَبَاعُ فِيهِ سَوَارِسُهُ وَمَالُهُ بِإِلَاقَةِ لِسُونِهِ كَسَائِرِ الدَّعَاوِي قُلْتُ
تَعْدِلُ النُّظَرُ ذَلِكَ مِنَ الْخَائِبِينَ حَيْثُ نَبَا فَضْلُهُ الْمُعْتَقُ مِنَ الْقَرَبَةِ وَأَيْضًا يَدُلُّ عَلَى السَّائِلِ
الْبَيْتِ كَلَامٌ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْخُرُوجَ عَنِ قَوْلِهِمَا طَائِعًا نَقَدِمَ رُجُوعَ الْمُعْتَقِ عَلَى الْعَبْدِ بِنَا
فَمِنْ لَقْدَمَ وَجُوبِ السَّعْيِ عَلَيْهِ سَا كَالْتِمَاسِ الْبَيْتِ عِنْدَنَا وَالْمَالِ لِلْمُعْتَقِ لِأَنَّ الْعَقْدَ قَدْ
مِنْ حَيْثُ لَقْدَمَ بِحُكْمِ الْأَعْيَانِ وَأَنَا الْخُرُوجَ عَنِ قَوْلِهِ خَارِجًا مِنَ الْأَعْيَانِ وَأَحْوَاهُ لِقِيَامُ بِلَا
عَنِ النَّاسِ لِحُكْمِ الْأَعْيَانِ عِنْدَهُ عَائِلَةً وَالنَّصْبُ لَا يَسَادُ نَصْبُهُ حَيْثُ أَسْعَى عَلَيْهِ الْبَيْعُ
وَالْهَبَةُ وَكَيْفَهُمَا وَالْأَسْتِغْنَاءُ لِمَا بَيْنَنَا وَرَجَعَ الْمُعْتَقُ عَلَى الْعَبْدِ مَا ضَمَّنَ لَهُ قَامَ مَقَامُ السَّائِلِ
بَادَا الضَّمَانِ كَالْمُفَاضِلِ إِذَا ضَمَّنَ بَرَجَعَ عَنِ غَاصِبِهِ وَلَا يَمْلِكُ بَادَا الضَّمَانِ ضَمَّنًا وَإِنْ كَانَ
لَا يَجُوزُ مِلْكُهُ كَلَامٌ ضَمَّنَ الْمُدْرِيَّ أَمَ الْوَلَدُ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِالضَّمَانِ وَضَمَانُهَا ضَمَانُ
الْحَبْلُولِ وَهَذَا كَانَ قَائِلًا لِلْمَلِكِ وَفِي الْأَعْيَانِ وَاسْتَدْلَالُهُ وَقَدْ أَخْبَرَ بَعْضُهُ بِمُعْتَقٍ
بِأَيْهِ أَوْ لِسُونِهِ أَنْ سَاءَ الْوَلَدُ لِلْمُعْتَقِ فِي هَذَا الْوَجْهِ لِأَنَّ الْعَقْدَ كُلَّهُ مِنْ جِهَةٍ وَمَا اعْتَبَارَ
الْمُعْتَقَ أَنْ سَاءَ أَخْبَرَ بِحَيْثُ لِقِيَامُ بِلَا عِنْدَهُ وَأَنْ سَاءَ اسْتِغْنَى لِمَا بَيْنَنَا وَالْوَلَدُ لِسَانُ الْوَجْهِ
وَلَا يَرْجِعُ الْمُسْتَعْرِ عَلَى الْمُعْتَقِ مَا أَدَّى مَا بَعَاقَ بَيْنَنَا لَمْ يَسْعَى لِفُتَاكَ رَقَبَتِهِ أَنَّهُ سَفَى
دُشَا عَلَى الْعَقْدِ لَمْ يَلْزَمْ عَلَيْهِ لَعْنَتُهُ كَلَامٌ الرَّهُونِ إِذَا أَخْبَرَ الرَّاهِنَ وَهُوَ مَحْظَرٌ لِهَذَا
يَرْجِعُ عَلَيْهِ وَكَذَا لَوْ أَخْبَرَ جَارِيَتَهُ عَنِ بَرُوجِهِ نَفْسَهَا فَاسْتَعْفَ لِسُونِهِ فَمِنْهَا وَهِيَ حُرَّةٌ
وَكُلُّ لَوْ أَخْبَرَ عَنِ خَيْرٍ أَوْ حُرٍّ سَفَى فَمِنْهَا وَهِيَ حُرَّةٌ وَكَذَا الْوَبَاعُ نَفْسُ الْعَبْدِ مِنْهُ كَارِيَهُ
فَأَسْحَنَ عَلَى الْعَبْدِ وَاسْتِغْنَى بِمَمْنَةٍ وَهُوَ خَرَجَ عِنْدَ حَيْثُ وَاسْتِغْنَى وَاسْتِغْنَى وَعِنْدَ خُرُوجِ
وَزَفَرِيحَتِ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْكَارِيَةِ وَكَذَا الْوَلَدُ لَوْ أَخْبَرَ عَنِ عَجْدِ الْمَدْرِيَّةِ وَهُوَ مَعْسِرٌ سَفَى وَهُوَ حُرٌّ
وَحَاصِلُهُ أَنَّ السَّعْيَ بِنِي وَجِبَتْ تَعْدِيلُ الْعَقْدِ سَفَى وَهُوَ حُرٌّ بِالرَّاهِنِ إِذَا أَخْبَرَ
الرَّهُونِ وَهُوَ مَعْسِرٌ سَفَى وَهُوَ حُرٌّ وَإِنْ وَجِبَتْ لِمَزُولِ الْعَقْدِ سَفَى وَهُوَ رَقِيقٌ كَلَامٌ مُعْتَقٌ

بِقِيَمَتِهِ عِنْدَهُ كَلَامٌ الْمُرْتَضَى إِذَا أَخْبَرَ عَبْدَهُ فَانْتَفَعِي وَهُوَ رَقِيقٌ لِأَنَّ نَصْرَهُ مُوقُوفٌ
فَمَا لَا يَنْفَعُ عِنْدَهُ وَنَافِعٌ فَمَا يَنْفَعُ كَالْهَبَةِ وَالْعَبْدِ وَجِبَتْ قَوْلُ السَّائِلِ بِأَنْ يَنْفَعُ السَّعْيَ
أَنَّ الْعَبْدَ عَرَّاجِينَ وَلَا رَاضِيًا فَلَا يَلْزَمُ قُلْنَا أَحْبَبْتُ مَا لِسُونِهِ عِنْدَهُ بِعَدْرِ رَضَى السَّائِلِ فَإِنَّهُ
بِالسَّعْيِ بِالْبَيْتِ وَلَسَّالَ سَرَفًا حُرَّةً وَلِبَيْلِ السَّائِلِ لِمَا بَدَّلَ حَتَّى حَقَّابِينَ الصَّلَاتِ
وَأَمَّا لَوْ كَانَ بَضْعًا وَنَصْفَهُ رَقِيقًا لَا يَسْتَعْدِلُ أَصُولُ السَّعْيِ فَمَا لَا يَسْتَعْدِلُ بِنَا لَوْ كَانَ بَضْعًا
الرَّاهِ بِطَلْعِهِ وَنَصْفَهُ عَرَّاطُفَةً أَوْ سَلَّ نَصْفَ الدَّجَلِ وَنَصْفَ نَصْفِهِ عَرَّاطُفَةً وَنَصْفَ الْبَيْتِ
الضَّمَانِ الْأَرْبَاعَ بِلَا ضَمَانٍ تِلْكَ كَأَسْبَابِ الْجَارِيَةِ الْمُسْتَرَكَّةِ وَضَمَانُ أَفْسَادِ الْإِمْلَافِ وَالْعَقْدِ
الْعَبْدِ الْمُسْتَرَكَّةِ عِنْدَهَا وَضَمَانُ أَحْتِسَاسِ كَأَعْيَانِ الْعَبْدِ الْمُسْتَرَكَّةِ عَنِ قَوْلِ إِي حَيْثُ
وَقَالَتْ السَّائِلَةُ نَعْنِي الْمَوْلَى لَا يُوجِبُ عَنِ عِنْدِهِ دَيْنًا فَلَيْفَ سَسْتَعْتِقُهُ السَّائِلَةُ بِلَا
اعْتِرَاضٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ الصَّحِيحُ وَكُوزَانُ كِبَ
عَنِ الْعَبْدِ دُونَ لِسُونِهِ كَالْمُفَاضِلِ فَانْتَفَعِي بِمَا بِي عَلَيْهِ دَرَجَةً وَبَعْضُ الْبَيْتِ كَالْكَاتِبِ عِنْدَهُ
الْإِيمَانُ بِالْعَمَلِ عَنِ السَّعْيِ لَا يَفُودُ رَقِيقًا فَمَا كَانَ وَلِزَمَ السَّعْيَ وَبِذَلِكَ كَلَامُهُ خَرَجَ لَا رَيْبَ
وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ الضَّمَانُ وَكُوزَانُ السَّعْيِ الْخَائِبِ عَنِ الرِّقِّ وَلَا يَجُوزُ اسْتِغْنَاءُ بَعْضِ الْعَقْدِ عَنِ
الرِّقِّ وَبِذَلِكَ تَابَتْ عَلَى الْكَاتِبِ تَابَتْ عَلَيْهِ دَرَجَةً وَقَدْ زَالَتْ عَنْ بَعْضِ الْبَيْتِ مِنْ نَصْبِ الْعَقْدِ
وَمَا لِقِيَمَتِهِ بَرَجَعَ الْعَبْدُ عَلَى الْمُعْتَقِ إِذَا سَفَى عِنْدَهُ لِيْلِي وَزَفَرِي وَكَذَا نَصْبُ الْعَقْدِ عَنِ الْعَبْدِ
إِذَا ضَمَّنَ عِنْدَ زَفَرِي قَالَ صَاحِبُ الْكُوزَانِ سَسَدَسُهُ لِأَنَّ فِيهَا سِتَّةَ أَقْوَالٍ **قُلْتُ**
فِيهَا خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ قَوْلًا لَا يَقْبَلُ الْعِلْمُ وَقَدْ بَدَّدْتُ ذِكْرَ ذَلِكَ عَنِ الضَّمَانِ هُوَ الْأَصْلُ عِنْدَ إِي
حَيْثُ سَفَى رَوَايَةً وَمِنْ رَوَايَةِ أَحْمَدَ الْوَجْهِ الْوَجْهِ أَخَذَهَا عَرَّاجِينَ فَإِنَّهَا أَخْبَارُهُ هُوَ الْوَجْهِ
عَرَّاجِينَ الْخِلَافُ يَنْظُرُ فَمَا إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ وَالْمُعْتَقُ الْمُسْتَرَكَّةُ قَبْلَ النُّصْبِ أَوِ الْإِسْتِغْنَاءِ فَعَلَى
الرَّوَايَةِ الْأُولَى لَهُ حَقُّ النُّصْبِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فَلَا يَسْتَعْدِلُ بِالْمَوْتِ كَالْفَصْبِ وَعَنِ الرُّوَايَةِ
الثَّانِيَةِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمَانَ يَبْتِ بِلَا الضَّمُونِ وَلَا يَمْلِكُ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَكَذَا الْمَوْتُ
بَرَكَ أَكْثَرًا فَعَلَى الْأَوَّلِ لَيْسَ لَهُ اخْتِصَارُ بِطَرِيقِ السَّعْيِ لِأَنَّ الضَّمَانَ هُوَ الْأَصْلُ فَيَكُونُ
اسْتِغْنَاءًا بَعْدَ الْمَوْتِ وَذَلِكَ لَا يَصُورُ وَعَنِ الثَّانِيَةِ لَمْ يَأْخُذْ الْأَشْبَابُ لِأَنَّ الْوَجْهِ أَخَذَهَا
فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْوَجْهِ مِنَ الْأَصْلِ هُوَ الْإِسْتِغْنَاءُ فَيَكُونُ اسْتِغْنَاءًا قَبْلَ الْمَوْتِ وَبِذَلِكَ
لَا يَبْطُلُ السَّعْيُ فَمَا خَدَّاشُ بِنَا وَبِذَلِكَ الدَّهْرُ لَوْ أَرَادَ السَّائِلُ نَصْبَ الْمُعْتَقِ الْمُسْتَرَكَّةِ

ثم اراد ان يستعفى العبد فله ذلك ما لم يسبق له الحق او حكم به حاكم وهو رواية ابن جماعة
عن محمد بن عيسى حينه وذكره الاقل انه اذا اخار المظن لم يكن له اختيار السعاية من غير
تفصيل ولو اخار استعفا العبد لم يكن له اختيار المظن بعد ذلك رضي بالسعاية او لم
يرض بها فان الروايات وبهذا الموضع اما يأتى على قول ابن حنبله انما على قولها فليس له
الاختيار الموشى او استعفا العبد عند عسره الحق وقول الشيخ المحقق لجامع اخبار
المظن ابراهيم السعاية وعند محمد لا حتى يرضى او يرضى لا يأتى هذا على قولها دائما فقول
رواه عن حينه كما ذكر في الدخلة وانما ذلك في العقب ونزل الحق لومات بكل
قارت ما حاربه رواه عنه محمد وخالف فيه ابن زياد وقد ذكرنا من صحتها قبل هذا وعند
اما ان يفتوا على المظن او السعاية او الاختيار كما لو كان السالك حيا فليس له ان يجمع
بين المظن والسعاية وان اختلف ورثه المظن حكم حال العبد وان كانت بعدة فالقول
للمعتق كاره الزيادة فان قال احد فها كان الحق الساعة وقال الاخر كان من سنين وقد
عرف ان فتمت به ذلك الوقت كانت الثاوية فانه حكم حال لان الحق طارث
فمضاف اليه اقرب الاوقات ولذا اذا وقع اختلف بين العبد والسالك وكما لو وقع الاطلاق
بين المظن والسالك في حال الحق يوم الاختيار في السداد والاعتماد ان كانت له
فرسه حكم حال وان كانت بعينه لا حكم ولا الشيخ عن محمد اذا اعنته من سنه فما الحق
كنت اعنته وانا نعير وقال الاخر كنت يومئذ نوسرا انه حكم حال فكان جعل السنه
فرسه ولو صاحبه على التزم فتمت بدراهم او دنار يرضى فاحس لا يجوز وعلى عرض
يجوز ولو اسع العبد من السعاية وله عمل يعرف بوجر ونوخذ من اجرة وكذا اهل دين
له صفة ذكره في المتن وعنه يوسف وفيه ايضا ان كان العبد سقرا فعقل ورضي بذلك
جاز عليه وكان الاجر للذي لم يعق وصاحبه من حقة وفي الجامع الصغير قال انت حر ان
سعى عند محمد ظاهرا لا يوسف وحده قول محمدان التعلق لم يتم لقدم الخبز والارقال
وان لم يتم التعلق فلا يقع **قوله** قال ولو شهد كل من الشريكين على صاحبه التعلق
سعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه موثرين كلنا او يعسر من او كان احدهما نوسرا
والاخر يفسره عند ابن حنبله لان كل واحد منهما يرضى ان صاحبه اعق نصيبه
وافسد نصيبه ذلك فصار حكم المكاتب عند ابن حنبله فيصدق ما حق نفسه

ولستهم لانه ان كان ضادا كان العبد مملوكا فادان فادان
فملوكا لهما واما ما دان فله ولاية استسعاية واستسعاية ولا يخلط ذلك بالسداد والاعتماد
لان حقة في كمال السداد والاعتماد في احد سنين المظن والسعاية وعذر المظن
لا يحرره فيسعى الاستسعا والولاية بينهما لان كل واحد منهما يعرف ان نعمت الولا
لصاحبه بالاعتماد والنصف له بالسعاية فكان بينهما على ما اتفقا عليه وكل من كان واحد
بينهما على دعوى صاحبه كدعوى الضمان عليه او السعاية على العبد وصاحبه يترك وعده
ان كانا موثرين فلا سعاية عليه لسقوط السعاية بدعوى الضمان لم يثبت المسه والبراء
ثبت لا قراره على نفسه وان كانا معا يفسر من سعى لهما وان كان احدهما نوسرا والاخر يفسر
سعى للموثر لانه لا يدعى الضمان على صاحبه لعسره وانما يدعى السعاية على العبد ولا
يسعى للعسرة لا يدعى الضمان على شريكه فكان يبرأ للعبد عن السعاية والولاية موثوق
في جميع ذلك لان كل واحد منهما يرضى ان الولاية لا يفسر من سعى موثوقا حتى تنقضي
على الحق ولو قال احد المشرى ان لم يرض فلان هذه الدار عدا فهو حر وكذا الاخر
ان دخل فهو حر حتى الضد ولا يدري اذ دخل ام لا حتى يرضى له ما في الصف وهذا
عند ابن حنبله وان يوسف وكذا ابو محمد سعى في جميع فتمت لان المظن عليه سقوط السعاية
مجهول فصار كما لو قال لك على اخذنا الف درهم فانه لا يرضى سعى لهما له كذا فذا ولما
انا سقنا سقوط نصف السعاية حب احدها فليست سعى بوجوب الكل مع السقن لسقوط
النصف فصار كمن طلق احدي نسائه الا ربع قبل الدخول من مائة قبل البيان سقط
نهر السقن وان كان المظن عليها مجهولة ويرفع الجاهل بالسقن والموثر مع المظن اعق
احد عبده بغير عينة او بعينه ونسبه ومات قبل التذكر والبيان قال وسأى السقن فيه
على ان يسار المظن منع السعاية او لا سقنا على الاطلاق الذي سبق وفي الجامع قال
امرأة طالق ان كان دخل الدار اسر عبده حر ان لم يكن دخلها اسرحت منها لا غير انه
بشرطها نظره اعق احد عبده م قال لكل واحد منهما اعقك غنما وكذا الثلاث
وكذا اعق يوسف تحت في الاولى بالناسه ولا تحت بالناسه ولو قال لا احد هذين
على الف فليلم اهو هذا فقال لا لم يجب للاخرى والفرق ان العنان والطلاق
واجب عليه ولهذا كبر عليه فكان يعين احدهما سعى الاخر خلاف الاقرار فانه لا يجبر

لا نقضها نقض الاديوم ولكنها ناشرت بريد رفاعه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فان كان ذلك لا يخلين له حتى يدوق عيشي ملك
قال فابصر معه اثنين فقال هؤلاء بنوك قال نعم قال هذا الذي
يرحمين ما ترعنين فوالله لهم اشبه به من الغراب بالغراب ذكر
النووي في المفهم انه عبد الرحمن بن الزبير يفتح الراي وكسر
البا بن باطيا اليهودي وفي الاستيعاب لابي عمر بن عبد البر
باطيا ملحق وعليه صح ويذكر عليه قول البخاري في صحيحه عبد الرحمن
ابن الزبير القرظي يعني من بني قريظة وهم يهود وقال ابو نعيم
الحافظ في كتاب معرفة الصحابة هو عبد الرحمن بن الزبير بن
زيد بن امية بن زيد بن ملك بن عوف بن عمرو بن ملك من الاوس
نسبه ابن اود اود و ذكر ابو نعيم انه رواه هشام بن عروة عن
ابنه عن عايشه ورواه المسور بن رفاعه عن الزبير بن عبد الرحمن
ابن الزبير عرابه وسماها ميمه مجرمين ايجي صاحب المغازي
وما ذكر ابو نعيم مخالف ما ذكر البخاري والظاهر ان الصواب
ما قاله البخاري وهو انه الثوب طرفة الذي لم يسجد
شبهه بهندب العين وهو الشعر الثابت على خرفها وفي المعنى
عند سعيد بن المسيب اذا تزوجها تزوجا صحيحا لا ترد به
اجلا فلا باس بان تزوجها الاول قال ابن المنذر لا نعلم
احدا قال من اهل العلم بقوله الا الخوارج ولا نسوخ لاجل المصير
اليه وقال الشيخ ابو بكر الرازي لا نعلم احدا قال بقوله
فاذا وطئها الثاني ارتفع ذلك التحريم وبنى التحريم من جهة انها

تحت زوج وقوله والشرط الا لا يخلج دون الانزال لانه كمال ونهايه
فكان قد اورد ذكرنا الخلاف فيه وفي النسخ يبيع يدخلها دخولا
يوجب الغسل انزل اولم ينزل بعد ان التقي الختان وتوارت
الحشفه قل قد ذكرت في الغسل انها متلازمان
لزم من وجود احدهما وجود الاخر والصبي المراهق في التخليل
كالباغ وبه قال عطاء والشافعي وابن حنبل واختار ابن المنذر في
المنافع المراهق الذي من اجله وقيل الذي يتحرك اليه وشبهه
الجماع وانما شرط ذلك لانه عليه السلام شرط الذوق من
الطريقين وفسره في الجامع الصغير قال غلام لم يبلغ ومثله جامع
جامع امراته وجب عليها الغسل واجلها للزوج الاول وانما وجب
عليها الغسل لالتقاء الختانين وهو سبب لزومها بها ولا غسل على
الصبي لعدم الخطاب وانما يومر به تخلفا ليتعود به وصوره
سجته قبل بلوغه حتى لا يشق عليه عند وجوبه وعند ابن حنبل
المراهق كالبالغ وقال القاضي منهم سطر ان يكون ابن
اثنى عشر سنة وفي الجامع قال يهرادع صبي بعقل ابن
اثنى عشر سنة وفي الجواهر لا يخل وطئ صبي وان كان يتوى
على الجماع وهو قول ابي عبيد ويرى عن الحسن وفي البسيط
اجمعوا على انه يحصل بوطئ الصبي يحصل استرخاء المرأة
ذكر زوجها وهو نائم ولا يشترط الانتشار وقيل اذا كان
لا يتبها له الانتشار لم يقع الاكفا باسترخاءه ونقد الحشفه
اذا كانت مقطوعة وقيل لا بد من الايعاب ومن يطبق الجرح فيه

من ابن أخيه شقيقة أو لانه فولدت ولداً مات مولى الامة وترك بنتاً وابن أخيه المولى
وصوره اخوي بعتته لها ابن مملوك فتزوجت بسيدتها ومات السيد وترك زوجته وابنه
او بنته او اباه او اخاه او اخته ولا يخرج ذلك وصوره اخوي ركباً مات وله ابناز وترك
مملوكاً لهوا اخو اخيه من ابنه عن نصيبه ولا يقسم له من أمه شيئاً وصوره اخوي
رحيل استركي جارية ولها ولد من عمه معها وله ولد من عمه فقام فلدت من مشركها
مات وتركها وولد لها من ابنا فملكون وله لها من عمه بينهما ابنا وصوره اخوي رحيل
استركي ابن ابن عمه مات وترك ابني عمه اخو ابوه المملوك فانهما يرثانه **قوله**
واذا كان عبد من نكته دبره اخذهم وهو موثرهم اعنته وهو موثرهم فاداه الضمان
فلمسالك ان نصيب المير ولا يقسم المير والمير ان نصيب المير نلت فتمتة مديراً ولا
نصيب المير الذي صمد وهذا عند اي حيفه وقال العبد للمير دبره اول مرة
ونصيب ثلثي فتمتة لميركم موثراً كان او نفقراً واصل هذا ان المير يترجى عند اي حيفه
ونفسه بالنسبة لمير محمول على قول ابي جهم حتى لو كان نصيبه لا يقسم شيئاً ولكن يسقى
لانه عبد فكان والمير كالاعاق لا يقسمه من نصيبه ولما كان محمولاً عليه انص
على نصيبه وقد ائتمر بالتدبير نصيب الاخرى فليكن واحداً منهما ان تدبر نصيبه او نصيب
او مكاتبه او نصيب المير او يستسقي العبد في فقه نصيبه او شره على حاله لان نصيبه
بأن على ملك الا انه قد سدد مع البيع والهبة وفي الفروق لو اعطى اخذها نصيبه
فليس للاخر ان يترك على حاله ولو كان الكل له قد بر نصيبه فله ان يترك على حاله وفي
العق لسن له ان يستسقي الرق في الباء والفرق ان المير لا يرث الملك بخلاف
العق حتى كان له ان يستخدم المير دون العتق ثم اذا اختار اخذها العتق بعين
حقه وسقط حقه في احصاء عمه فتوجه للسالك سبب ضمان تدبير المير واعطاء العتق
عز ان له ان يقضي المير ليكون الضمان ضمان نفقاً وضماناً ولهذا بيع اقرار المادون والمواصر
بالعصب والاستهلال ولا يقع اقرارها ما كان له اقدم المفاوضة على ما بان ان
سما الله تعالى والمير ذلك في الاعاق قال صاحب الحجاب لانه عند ذلك مكاتب او
حر على اختلاف الاصلين كما لا بد من رضي المكاتب بشي حتى يتقبل الاساق فلهذا نصيب
المير وما ولا يقسم المير وما الحواشي المير سرك لا نصيب سرك حتى لا يملك البيع

والهبة من عن المذبر والمير عنده ينظر على نصيبه ولا يقضي الكل يدبراً ولا المبسوط
صار نصيبه بحيث لا يحتمل النقل الا لا مال له ملك المير بالضمان وهو المراد بالبيع والهبة
فما ذكره وما الحواشي فلو اسأله عن نصيب العتق انقل نصيبه بالملك المعق بالضمان وذلك
وذلك ممسح بسبب التدبير السابق وضمان المير ضمان خلوله لا ضمان نفقاً وضماناً
خلال الدين ابن المصنف رحمه الله **قوله** مكاتب او حر على اختلاف الاصلين غير مستقيم
ولذا قوله ولا بد من رضي المكاتب بشي لانه عند الاعاق ليس بمكاتب ولا حر وانما نصيب
لك ذلك بعد الاعاق والمستسقي عند اي حيفه وان كان من نكته المكاتب الا انه لا ينسحب
بالبيع ولا بالسابع وانما البيع ان يقال لانه عند ذلك تدبر المير ان نصيب العتق
نلت فتمتة مديراً الا انه قد سدد على نصيبه مديراً واعطاء العتق بقدر نصيبه الثلث
وقته المير **قلت** فتمتة قسماً على ما قالوا لان المير ملك ثلاث سابع الاستخدام
والاسترجاع بواسطة البيع وقضا الدين بعد موت المولي وبالمير موت الاسترجاع
بالبيع ولا يموت الاستخدام وقضا الدين بعد الموت فانه اربعة اقوال اخيراً انما
تعالى ولا يقسمه فتمتة ما ملك بالضمان من جهة السالك لان ملك فيه ثبت منسداً
مستنداً وهو ثابت من وجه دون وجه فلا نظرية القهين ولان السالك لم يكن
مكاتباً من نصيب العتق فلما من قام مقامه بالضمان وله استغناؤه لان الدين قام
مقامه فكان له ذلك وترد عليه لو هلك المير يد العاقب ونصيبه العاقب يرجع
على اليان وان كان ملكاً ثبت مستنداً كما ذكر وهو ضمان حول وهو ما على تعليق
القمام والولا من المير والمير انما ثلثاه للمير والثلث للمير لان العبد حق
على ملكها على هذا القدر ولم ينقل للمير الذي ضمنه للمير لانه لا ينقل
بالضمان بل الضمان ضمان خلوله فيه فبقي على ملك المير ولذا الثلث الذي ضمنه السالك
فتم له الضمان وما الرادات مكاتب بين اثنين اعطى احدهما عن نصيبه ونصيب سرك
على حاله كما كان ولا ضمان عليه ولا سفاهة الا بعد عجزه عند اي حيفه والكاتب محظراً
عنده وعندهما حق كله والولا بخلاف المير لانه لا ينقل من ملك بالملك ولا ينسحب
كحال وكان المير قائماً فلا يملك والكاتب قابله للبيع فكل الاعاق وكذا المودرة احدى
تدبر نصيبه ونصيب اخو كاتبا من غير ضمان ولا سفاهة عن حيفه لا نصيب

الآخر على حاله عده واذا لم يكن التبرع محررا عند ما صار كله مدر للدر وقد استصيت
شريكه فضمنه ولا خلاف بالتبرع فالاعسار لانه ضمان ملك كالا ستيلاد على الاعمار
لانه ضمان جنابه والولا كله المدر للملك نصيب شريكه المعقول ان اعاقه والسالك وهذا ظاهر
قوله واذا كانت جارية بين رجلين زعم احدها انها ام ولد لصاحبه فانكره في موقفه
نونا وحكم المنكر نونا عند اي حينه وقال ان ساء المنكر استغنى الجارية نصف قيمتها
م تكون حرة لا تبيل عليها لانها عتقت كلها بالاداء عند هذا وفي المبسوط قول اي حينه
هو قول اي يوسف الآخر وقوله الاول هو قول محمد وذكر في الاصل رجوع اي يوسف
لا قول اي حينه لانه لما لم يصدقه صاحبه انقلب امره الى المهر عليه كانه استولى لها بشار
كما لو اقر المشتري ان الباع كان عتق البيع قبل البيع كانه اعنته الا ان ولاءه موقوف
على صدقة كذا اختلفا فيمنع احدهما ونصيب المنكر على ملك الحاكم فخرج الى السعاه ويعتق
هما كام ولدا البطاران اذا استلمت والى الاسلام لان امره على شريكه ما يؤميه الولد كسواءه
علمه ما عتاقه نصيبه ولاي حينه واي يوسف ان المهر لوصدق كانت احدهم كلها للمصدق
ولو كذب كان له نصف الحرة لانها امه سنهما والنصف يتبعه فيثبت ولا حده للسريك
الدائم ولا سعاية لانه ندعي علمه ضمان الملك في العشرة واليسر يدعوك الاستيلاد
فكان ذلك امرها من الحرة والسعاية والاقرار ما يؤميه الولد ضمن الاقرار بالنسب
وهذا امر لازم لا يرتد بالرد فلا يخل ان يجعل للمستولى والفرق بينهما وبين ام الولد
النظر ان قد تغذر استدانة الملك فيها فقال فخرج الى السعاية وهنا بالقرع لو كان حيا
لم يكن استدانة الملك فيها بمنسقا فلا يفي الاجاب السعاية عليها للمكرم جناتها واجنابه
عليها تلون موقوفة لا قول اي حينه وفي قول محمد هي منزلة الحانية تسعي في جناتها
وفي اجنابه عليها ما خذ الادب وقيل الصحيح عند اي حينه ان نصف اجنابه على الحاجد
لان نصفها مملوك له مطلقا مستحرم بقدر النصف والنصف الاخر موقوف وعلى قول محمد
تسعي في اجنابه عليها في الاقل من قيمتها ومن له من اجنابه لانها احق بحسبها ولهذا سبق
على نفسها من كسبها ولو جعلناها موقوفة فمن سفل عليها وفي الاحكام خلاف اقراره على
بايعه بالرق او اقرارا احد الشريكين على صاحبه بالعق لان فقال على قدر الصدق
لا يكون للمكرم من الحرة قال ومن اقرت صبغ لرجل لم ادعاه لنفسه لانه وان

كذبه المقذلة منه وفي قاضي خان فاذا مات المكر عتقت لان عتقها تعلق بوث المتيقن
في زعم المقذول وتسعى لورثته المستحقة نصف قيمتها ولا يسعي للمقر لا يحول الضمان على يده ولا
يعتق بوثه ولو كان اقراره انقلب علمه فما قال محمد لعصف بوثه **قوله** وان كانت ام ولد
بينهما فما عتقها احدهما وهو مؤثر فلا ضمان عليه هذا قول انا ساء وحده انفراد به
عن سائر العلماء وقالا بضمن نصف قيمتها وهو قول سائر الفقهاء وهذا بناء على ان ام الولد
عريقته ولا مال له فيها عده وعند ثمان مائة قال وفي هذا الاصل عده سائل
اوردنا فاعلم كتابه المهر من **منها** اذا مات احدهما لا يسعي للاخر عده وسه ان ام
الولد من المسترلين اذ اجاب بولد فادعاه احدهما وبثت نسبه به وعق ولا يضمن
من قيمته شيئا لشريكه عده ولا سعاية عليه **منها** انه لو اقر عتقا وسلمه للمشتري
ومات عده لا يضمن عده **منها** لو غصبها غاصب مات يده لا يضمنها عده
وعندها يضمن ويسعى فيما تقدم وذكر في الرقات انها تضمن عده بالقبض كما تضمن به الصبي
الحرة حتى لو قرعها لا يسعي فافتراها تتبع بضمن لان ضمان جنابه لا ضمان عتق ويضمن
بالقبض بالانفاق لانه ضمان جنابه ولهذا لا يحج اقرار الماذون والمناوض به حتى يضمن الحرة
للجمهور انهما مملوكه فيكون مالا مستقوا فالقرع ولهذا ملك وطبها وتزوجها واستخذامها
واستكسائها ولو قال كل مملوك لي حر عتقت وان عتقها تعلق بالموت وذلك لا يمنع
تقومها كالمدره الا انها لا تسعي للمعزاة والورثة لانها مخرقة لا طاحنة ولا يضمن
ونادة بخلاف التدبير والامام يتول المال في القوم بالاجراء والادعي ما عتق بالاصل
ليس كمال لانه خلق ليكون مالا لكون مالا ولكن متى خرج اجزاه على قصد الممول
صار مالا وبثت به القوم وبذلك المنفعة تبعها فاذا حصنها واستولى لها فقد ظهر ان
احرازها لها كان للملك المنفعة لقصد الممول ولهذا لا تسعي للمعزاة والورثة وما كان
مالا في جنابه تعلق به حق الفرأ وورثته وللمام يسعي للمعزاة والورثة دل على انه لم
يبق لما صفة المالمية والقوم خلاف المدره فان احرازها للمال لا المنفعة ولهذا اتفق
على حق الفرأ والورثة والذكر بوضع قول اي حينه ان الباع للمولى عام الولد ملك
الحرة والسعة والمنفعة وذلك اذا مات لا يوجب ضمانا والثاني في المدره ملك المالمية
ولهذا ينبغي ديونته منها بقدر ثمنه والمال يضمن بالانفاق والسفوت ويبدل على قول اي حينه

ام ولد النضائي اذا اُنتكح والمغزور بأم الولد فانه يضمن قيمتها وام ولد النضائي من ولد حاتنه
لا يها لأخو سعيه المسلمة في ملك الدقية الحافيه ويده فكان ذلك جمع بين الصلحين ورفع
الضرر عن الحاتنين وبذل الكتاب لا ينفق وجوبه الى النجوم لاسباب الكتابه النادرة كاستعراض
الحوان صمنا ومسئله المغزور بأم الولد فاني عران منها كنت قيمتها فقا على ما قالوا النوات
المتنعين من المنافع الثلاث وهما منفعة البع والسفاهة بعد الموت وبالدفعه قال سطر
كم يستخدم مده عمرها وقال بعضهم يسأل المتوون ان العلم للوجود وانبعها لم يسرى
على ان المسرى احدى منافعها دون رقبته وعلى انها يفتق موت مولاه ولا ينشع للمغزور
والورثه فان قالوا ما درهم سلاجب ذلك العذر وقال بعضهم كجب نصف قيمتها فقا
وبالدفعه خمسة اوقال احدها ثلثا قيمته فقا وقد تقدم وبانها سطر كم يستخدم المدبره
مده عمره لان الناء بعد التدبير ملك الخدمه لا غير وبالنسبة يقوم فأت المنافع التي
تنوب بالتدبير قال والى هذا اشار محمد في بعض الكتب رابعها بعد نصف قيمته
لو كان فقا لان الانتفاع بالملوك نوعان انتفاع بالعين وهو قدام وانتفاع بدله وهو
المنع وقد بات فكان الناء نصف قيمته فقا وبما هذا مال الصدر الشهيد حسام الدين
خاسنها سال من اقل الحرة ان العلم للوجود وانبعها لم يسرى هذا المدر على ان
المسرى احدى منافعها دون رقبته وعلى انه يفتق موت مولاه فان قالوا ما درهم سلاجب
درهمها سلاجب ذلك العذر وانما يعرف فيه الحاتن فلم ينقل عن المتقدمين فيها شيء
واشار محمد في حارات الحام انه كالعين واسار ايضا الجاج والجاج الصغير لا ان قيمته
اقل من قيمه العين ولم يبين تقديره فل سفي ان يكون قيمته نصف قيمته فقا لان الانتفاع
بالملوك نوعان انتفاع بعينه وانتفاع بدله والانتفاع بعينه باني على قدر عمره وببدله
على تقدير اذايه وقبل يسأل المتوون ان العلم للوجود وانبعها لم يسرى هذا الكتاب
على انه يعود رقبته بالعلم فيسلم له عينه ويعتق اذا فيسلم له بدله ذكر ذلك كله في الدرجه
وما الحوان النجوم بالاحراز لا قبله واحراز ام الولد للنسب والانتفاع ولهذا يثبت
لنسب ولدها منه بعد وعده كالمملوكات لا كما للمملوكات فلم يكن مضمونا وقوله غلته السلام
اعتقها ولدها تنص في حراتها في الحال وسقوط الماله والنجوم الا انه اخرج من حقيقة العنق
كاجته ولم يظهر علمه في الحال لذلك وطهره في سقوط النجوم كماله بل في كماله ولهذا اشع

ينبغي وسبقها بعد الموت لعدم الماله ووجوب السفاهة عام الولد النضائي باعتبار
اعتقاده ما ليسها فانا انما يبركم وتامدون لا باعتبار انها ستقويه على الحقيقه فاقلنا
بوجوب ضمان حرمه على سلفها المسلم على مقتضى ما فينا عندهم كالمصير عندنا
باب عقوق احد العبدین
قوله ومن كان له ثلثه اعبد دخل غلته انسان فقال احدها حرم حرج واحد وزحل
الاخر فقال احدها حرم مات ولم يبين عقوق من الذي اعبد غلته لقول ثلثه ارباعه
ونصف كل واحد من الاخرين عند ابي حنيفة قال يوسف وهو محمد يعق من الاخر ربعه
فالذي اعبد لقول يسمى الباب وربعه في الاجاب الاول سمي الحراج وربعه في الاجاب
الثاني سمي الدراخل فادام حنا يومر بالبيان لانه المهم فان قال عقت بالاجاب الاول
السابع عقوق وبطل الاجاب الثاني لكونه دابرا بين الحر والعبد فبطل بهذا
بيان الاجاب الاول فان مداه بيان الاجاب الثاني فقال عقتبه الدراخل عقوق
الدراخل ومن الاول على انها ما فان بين الكلام الثاني في الساب عقوق الباب الثاني
والحراج بالاول لانه كان دابرا بين الحراج والباب وقد عقت الباب بالثاني فبقي
الاول للحراج قال قاضي خان وفيه اشكال وهو انه اذا بدا بيان الكلام الثاني ومن
في الدراخل فتدبين ان الكلام الثاني محج في اجاب العنق وانما يبع اذا لم يعق الباب
بالاجاب الاول فيعق الحراج ضرورة فوجب ان الاجر والحواب ان الاجاب الثاني محج
بكل حال لان الباب يعق في الاجاب الاول لم سناول معناه فكان الباب عبدا فبع
الاجاب الثاني موحا عقوق رقبته منها وانما يعق من الباب ربعه لانه ان كان له
المراد بالثاني يعق نصفه وان كان المراد به الدراخل لا يعق منه بالثاني في يعق
ربعه لذلك ويقول موجب الاجاب الثاني عقوق رقبه لكل واحد نصفها فيسبع النصف
في نصف الباب فما اصاب المارح ترك وهو نصف النصف وما اصاب المصغر
بالاول لها والنصف الاخر يعق الدراخل يعق نصفه لذلك وحده قول محمد
ان الكلام الثاني محج في حال دون حال لانه ان اراد بالاجاب الاول الباب لا يبع
الكلام الثاني محج فيه من الحر والعبد فكان غرا وان اراد بالاول الحراج محج الكلام
الثاني اجابا فاذا محج في حال دون حال مات نصفه بوجه وهو عقوق نصف رقبته

منها لعدم الاولونه فلو كان لكل واحد عشق ربيع رقبته ولهذا فان حظا لست منه الربع
المبهم غم وجوابه ما مر بل الاجاب الثاني محج كل حال لان العشق الكازل في المحل لا يعلق
بشرط البيان فمما يات في الذمة ولهذا يقال له اوقع وان كان واقعا فهو واقع في
النكح والعين ضده وفي الامالي لو كان ذلك خلافا وقال عتبت بالاجابين الثاني
وقع الطلاقان عليها لانه يقع معصورا عما وقف البيان لا مستندا والطلاق غير
واقع قبل البيان اصلا ولهذا لو من الطلاق في الاسترخاء قال بولها اجدا في
حره فقال التي اعنتها المولى طالق منين بين المولى ولا مت الحرمة الغليظة
وبعد لست حصص فعلم ان البيان كالا نسا ولهذا ان لا يقبل العلق بالشرط
لا يقع في المحمول الا انه جعل استلحاق المحل كماله ولهذا لا يملك السان بعد
فوات المحل وجعل اظهارا في حق الزوج لانه يعلم ولو تزوج اربعا ولم يدخل
بواحدة منهم قال احدان طالق فتزوج خامسة واخف واحدة منهم
وسرقها لانه اظهار في حقه وان في غير موضع التهمة لا يجعل انسا ولا تهمة عند
عدم العدة ولو تزوج رضعين ثم قال احدا طالق ثلثا فادفعها امرأة بقا او
ستعاقبا ثلثا لانه صار الختن وفها في زوج ففسد نكاحها لان الطلاق غير
واقع بالنظر لا المحل ولو من الطلاق في احدا فما بعد ذلك لا يقع لفوات المحل وهو
كالحالف ما ذكرنا من نكاح الخامسة واخف واحدة منهم وذكر في الربادات منها
فرقا غيري هذا الذي ذكرناه اذا كان العتق في الحجة وان كان في الرض وذلك خرج
من ثلث ماله او لا يخرج واخاف ان الورثة فذلك وان لم يحرموا قسم ثلث المال بينهم
عما قدر سهامهم فحاج للاحتساب له نصف وزرع هكذا في قاضي خان وفي الكتاب له
ملامه الارباع واجودها حاج للاحتساب كربع واكل ذلك اربعة فجعل كل رقبته
اربعة فالحل اساعشر نحو الخارج في سهمين منها وحق المقم لفظ المستوط في ثلثة
وحق الداخل في سهمين سهمام العتق سبعة وهي ثلث المال والبيان صفتها
وذلك اربعة عشر واحدا وعشرون كل رقبته سبعة يعنى من الخارج سهمان
وفها سبعة وسبع في خمسة اسباع ويعنى من الباب ثلثة اسباع وسبع في
اربعة اسباع ويعنى من الداخل سهمان وذلك سبعة فاعارج وسبع في خمسة

٢٦٩
اسباع فصارت سهمام السبعة اربعة عشر وسهمام العتق سبعة وهي رقبته ثلث
المال وعند محمد كذلك الا في حق الداخل فانه يعنى ثلثه سهم واحد من سبعة
وهي سهمام العتق وسهمام السبعة ضعفها وهي اثنا عشر واحدا من ثمانية عشر عند
يعنى من الخارج ثلثة سهمان وسبع في اربعة يثلثة ويعنى من الباب ثلثة وهي نصفه
وسبع في ثلثة نصفه ولو كان ذلك في الطلاق وهن غير محمول من فوات الزوج
قبل البيان سقط من سهم الجارية رقبته ومن سهم الثانية ربع ومن سهم الداخلية
ثمة والربع كالنصف في العتق والمن كالمربع فيه قيل هذا قول محمد عا فاما العتق
عما قوله وعندنا سقط رقبته كالنصف في عتق الداخلية وقيل هو قولها ايضا واحال
الفرق وعلما بغيرها كما في شرح الربادات وذكر قاضي خان سهمان من احد في
الزبادات والاحزاب شرح الجامع الصغير وذلك ان العتق لم احوال يراة خاله العتق
وجاله والمالية خاله مترددة وهي طاله الكتابه ويعنى المقتض والسبعة ثمانية
عما قول ابن حنيفة والباب تردد خاله بين الرق والحرية فكان قابلا للعتق والمن يحج
الاجاب الثاني في حجة عا كل حال انا المتسا فليس لمن الاطالان طاله المتكاف وقام
الطلاق والطلاق لا يجز اعند الكل فاذا طلقت نصف الثانية بالتوزع طلقت طلقتها
فلا يقع الاجاب الثاني فلا بد من اعتبار الاحوال فيه وان الاجاب الاول يعتبر
تعلقا في حق حكم يقبل التعلق ورتوع العتق مما يقبل التعلق اما البراءة من المهر
بما لا يحتمل التعلق بالشرط فاعبر الكلام الاول بحجة في حق هذا الحكم فكان الثاني
سرق واثبت الحجر والطلاق وهن بعضهم قول اي يوسف في العتق خطأ وينبغي ان يكون
قوله كقول محمد لان من اختله ان الاعتاق لا يجز اعنده وهن بعضهم هذا الجواب
الذي ذكرنا ولا محج وهذا المحج لان جهالة الكتابه خاله فالبينة ذكر ذلك في شرح الربادات
الى وضعها محمد عا غير ترتيب الربادات وفيه احوال ثلث خاله البيان وحال موت
المول وحال موت العتق اما حال البيان وموت المول فقد ذكرت واما موت
العتق فيقول ان مات الباب عتق الخارج والداخل عندكم لزوال مراعاة الخارج
فالاجاب الاول للخارج وحده والاجاب الثاني للداخل وحده وان مات الخارج
عن الباب بالاجاب الاول وبطل الاجاب الثاني بضرورة وان مات الداخل

فقال للمولى من الاجاب الاول ان اوقعه على الخارج عتق الثابت بالثاني وان اوقعه
على الثابت بكل الاجاب الثاني لما قلنا وفي الامالي ان مات الخارج عتق الباقيان
عبار وانه الاثاني فاذا مات تعين الثابت والداخل الباقي للمصروفة **قوله**
ومن قال لعبد به اخذ كفاه قباع اخذها او مات او قال له انت حر بعد موت عتق
الاخر اعلم ان عتق احد العبد من غير عتقه جاز عندنا وله البيان اذا دام العتق جازا
وهو قول الشافعي ومالك في احدي الروايتين ذكره في الجواهر وعند ابن حنبل
لا يعنى الا بالترعية ولا يحى بيانه الا ان نقول كنت نويت عند اللفظ به وعند
الظاهر لا يعنى ذكره في المحلى في البيان حتى كالصريح وجعلنا ذكر لان من مات
منهما لم ينحل للمعتق فضلا وللمعتق من حقه بالبيع كحرجه عن ملكه وللمعتق من كل
وجه بالذمير لانه سحر بالذمير حره مضافه الى ما بعد الموت فيعتق الاخر لانه
بالبيع فصد الوضوء الى بدله فلا يبقى المبدل في ملكه وبالذمير ابي الاستغناء به
لا وقت موته والمنصود ان يباقيان العتق الملزم من حقه فتعين له الاخر دلاله
وكذا لو استولد احدا فاما ذكرنا ولا فرق بين البيع الصحيح والفاسد مع البض او
بدونه والمخلوق وشروط الخبار لا احد المتعاقدين والعرض على البيع محرم وفي
الحظ غرض يوسف والحنه والنسليم والصدقة بمنزله البيع لانه يملك وما قاضي طان
او فاسد او بفس او كذا المودع وسلم او يصدق به وسلم او رهن وسلم او اجره او
كاتبه او اوصيه او سواهم او عتق ولم يبق اريد به البيان او علق عتقه بشرط او
وطى فقلت وذكر الخصاص ان ذكر النسخ في البيع الفاسد وقع اتفاقا والبعض
وعنده فيه شوا وكذا لو اعق اخذها فمعلق سابق على الاجاب بالمهم لانه خرج
من ان يكون محلا للبيان فيعتق الاخر للمعتق وفي الغريب لو باعها خبيثه لا
يجوز البيع فتم لانه جمع بين حرجه عند قتل ما نزوله في احدها ولو وهبها او
نصدق بها او تزوج عليها يجوز ويجوز على النيان لان الضم كادخال الشرط بالاشد
وهذه العتود لا ينفذ بالشرط الفاسده ولو لم يبين حتى مات بكلت العتود
بسرير الحره فيها الا الزوج ولو قال احدها ام ولدي او بنتي ومات احدها لم
يقتل الاخرى للحره لان هذا احار وهو مستقيم في المحي والميت ولو قلنا خلتا

خبيثه وديمه ولو قلنا رجلان حب فتمت ما ولو قطع انسان احد يمينها دون
الدينه لان القطع لا يمنع البيان في الرجنه لو رهن الجاربه الموصى بها او غرضها على البيع
تكون رجوها ولو كانتا او وطها لم يكن رجوها ذكره في الشاوي وفي المحط في خيار
الشرط عرض المسترعى على البيع بطل خياره وكذا عرض البائع في روايه ابي يوسف عن ان
حنه وما رواه الحسن عنه لا كما لا استخدام ولو وهبه او رهنه ولم يسلم من المسترعى اقراره
للبيع ومن البائع لا يكون نقضا للبيع في روايه اما الاجاره فانها عتق لازم ولو قال لا يبيعه
احدا فاما حره فجامع احدا فاما لم يفتي الاخرى للمعتق كما لو قال لزوجتي احدا فاما طالق
فوطى احدا فاما نعتق الاخرى الطلاق في المواد ولو قال لدخولتي احدا فاما طالق
فوطى احدا فاما لم يفتي على الاخرى لان الرجعي لا حرم الوطى بخلاف الثلث والواحد البان
ذكره في نفسه المنه وفي الراديات البيان في الطلاق المبني لا يثبت بدليات الدخول
واما مات بالدخول وذكر الكوفي ان البيان كما يحفل بالوطى يحفل بالتسل وبه قال مالك
في العتق المهم اما لو قال لا رايته احدا فاما طالق طلقها والفرق بينهما عتق وحده
فولما ان الوطى يحفل في الملك واحدا فاما حره ولهذا لو قلنا انسان حب دينه وقته
فما ذكرنا قبل فكذا كان بالوطى يستقيم الملك في الموطوءة فتعين الاخرى لزوجيه في
الطلاق ولا في حنفه رضي الله عنه ان الملك قام في الموطوءه لان الاتباع في المزدوجين
يعتبه صدها فكان وطها حلالا فلا يحفل بآثا ولهذا حل وطها على نفسه قال
الا انه لا يفتي به فيقال العتق غير نازل قبل النيان لتعلقه به بل هو التزام في الرجنه
او نازل في المنكره فظهر في حكم يتبطل وهو البيان او البيع فكذا النيان ما ذكره
من حل الوطى لان اكل كان ما باطل وزال اما يزول بالعتق والعتق المهم بروله يعلق
بشرط البيان ما ذكره من حل الوطى لان اكل كان ما باطل ولهذا لو قال لعبد احدا
حره محاقا وقع العتق على احدها فان ارستها للمولى وان قلنا هو نازل اما حل
في المنكره فظهر في حق فعل تنبيل المنكر وهو البيان والبيع هما قلنا والوطى لا يتبطل
المنكر ولا يصادق الا المعينه لا محالة فكان في حق الوطى غير نازل فلم يكن ما باطل وتولها
فكان بالوطى يستقيم الملك في الموطوءه باطل فالواضح كارهه لم وطها لا يكون رجوها
وطى الامه من باب الاستخدام وقضا الشهوة هي لو وطها حجات بولد لا يلزمه الا

بشي وفي البدرائع محرمه وفي المنسرخين في لانه بحسب عتس الفتح
بدون اجماع فلم يكن مؤليا قلد فيه بعدد الكاه لا
امسها لاتها لا ادخل بها لا اغتسلها لا يجمع راسي راسها وساده
لا ابيت معها في فراشها الا اجاعها لا اقرب فراشها لا غيظنها
فلا تكون فيها مؤليا الا بالنسبه اعلم ان فقها الامصار واهل
الحديث اختلفوا في الايلا في مواضع منها هل المول من خلف
ممن او يست حكم الايلا من غير ممين ومن شرط فيه اليمين كوني الايلا
بكل ممين ولا يكون الا بالامان المشروعه كاليمين بالله وصفاته فقط
ومنها لو طيها في مدة الايلا هل يلزمه كفارة الخثام لا ومنها
هل الايلا لمن قد يمينه بعد او لمن لم يقيد بها اصلا ومن شرط له
مدة او اطلق هل بشرط عنده ذكر اى مدة كانت من يوم او شهر
وكيف له الاجل ولا بد من اربعة اشهر فصاعدا ولا بد ان يكون مده
الايلا اكثر من اربعة اشهر ولو الى اربعة اشهر لا يكون مؤليا ومنها
هل يقع الطلاق بمضى اربعة اشهر او بوقوع اذ كانت يمينه على اكثر
من اربعة اشهر اما ان نفى اليها او بطلتها وان ابقى طلق عليه الحاكم
او لا يجوز للحاكم ان يطلها اصلا بل يضرب بالسياط حتى تنى
او يطلق او يجبر حتى يطلها باختياره ومنها هل بشرط طلبها
مترك او لا بشرط وهل يقع بمضى المدة الطلاق ثانيا او رجعا
على قول ثالث بوقوعه بمضى اربعة اشهر وعلى قول من قال لا يقع
بمضى المدة حتى يطلها الحاكم هل يطلها باينا او رجعا وهل
لحاكم ان يطلها ملثا او لا يطلها الا طلعه رجعيه لا غير وانفسخ

كأجه اذا ابى ومنها هل يتكرر الايلا اذا اطلق ثم راجع من غير ايلا
حادث ولم يطامها في العدة ولا بعد الرجعة ام لا وهل من شرط
رجعة المول ان يطامها في العدة ام لا ومنها هل اذا اطلعت بعد
انقضاء المدة هل يلزمها عده ام لا ومنها انها اذا رضيت بترك
حقها بعد مضي مدة الايلا هل يجبر على الفى او الطلاق ام لا ومنها
هل يكون الايلا الا في الغضب او يكون في جميع الاحوال
ومنها هل ايلا الجرو والعبد من الحر والامه سواء هو ابوه
اشهر ام لا ومن قال لا لثاني اختلفوا في ذلك هل من الامه شرك
چرا كان زوجها او عدا ومنهم من عكس فجعل من العبد شهرين خرة
كانت او امه ومن الجرو اربعة جزء كانت او امه ومنها اذا
قال والله لا اقربك سنة الامر او قال الا يومئذ هل يصير مؤليا
في الحال او لا ومنها اذا قال والله لا اقربك حتى اشترك بك
يصير مؤليا ام لا وسند ذكره حتى عده مسائل تختلف فيها
ان شاء الله تعالى ومنها هل يكون الفى باللسان عند العرجين
الاجماع ام لا ومنها كيفية الفى باللسان ومنها يصح ايلا
المجنون والمخفى ام لا ومنها هل الرقيق والقرن والصفير
تمنع من الايلا ام لا امسا الاول فقد ذهب الجمهور مع
الامه الاربعة واصحابهم الى ان الايلا لا يكون بغير ممين ولا تعليق
وذكر الشيخ ابو بكر الرازي في احكام القرآن ان من ترك جماع زوجته
من غير ممين يصير مؤليا عند سعيد بن المسيب وعن يزيد بن الاصم
قال تزوجت امرأه فبلغت ابن عباس فقال بلغنى انك اطلعتها شيئا

اول ما يلد به فهو مملوكه والباقيون مع الام اجراء لان مولاده الجارية مملوكه والباقيون
 احرار لانهم انصلوا عنها بعد حرمتها وان لم يعلم اهلهم ولدوا ولا يعتق من الام نصفها
 لانها تعتق في حال وترف في حال ويعتق لثمة ارباع كل واحد من الفلانيين لان احدهما
 حر متين وانما ان ولدت الفلام اول فهذا الفلام حر وان ولدت الجارية اول
 فالفلانان يعتق من الام فاخذها منعتين والارض يعتق في حال دون حال يعتق
 نصفه فكانت حرة ونصف سنهما فيعتق من واحد نصفه وربعه وتسع في ربعه ويعتق
 من كل واحد من الجارين ربعها لان احداها امة سنين والاخر يعتق في حال فانها
 ان ولدت الفلام فالجاريان مملوكان وان ولدت احدي الجارين اولا فهذه
 مملوكه والاخر حرة يعتق نصفها بينهما لقدم الاولونه لكل واحد ربعها وتسع في
 كل واحد ربعها ارباع ثمنها وفي الخط ولو قال ان كان اول ولد لثمة غلاتا
 فانت حرة وان كانت جارية غلاتا فانتا جارية فقلت غلاتا وجاريان ولا يعلم
 الاول يعتق نصف الام ونصف الفلام وربع كل واحد من الجارين اما الام فلانها
 يعتق في حال دون حال فهو رواية وعامة الروايات حيث ان يعتق ثلثها
 لانها يعتق في حال وترف في حال خالين بان كانت ولادة احدي الجارين
 اولا واما الفلام فلانه يعتق في حال بان ولدت الفلام اولا واما الجاريتان
 فيعتق من كل واحد ربعها في عامة الروايات لان اصابه الحره كحتمين متغذره لان
 الشخص اذا اعتق مقلد الام لا يتصور ان يعتق يعتق نفسه وبنى عن يعتق نفسه
 ولا يعتق مقلد الام فلا بد من الفاحدي الجارين فالغنا اصابه الفتن من جهة الام
 واعتبرا الاصابه يعتق انفسها لانها اقل وهو المتيقن فان كانت ولادة الفلام اولا
 لا يعتقان يعتق انفسهما وان كانت ولادة الجارية اولا يعتق لاجزه يعتق نفسها ثبت
 لها حرته في حال دون حال ثبت نصفها بينهما وقال ابو عصفه ينبغي ان يعتق من
 كل واحد ربعها لان الفلام لو كان ولا يعتق الام فاعتق الجاريتان يعتقها
 ولو كانت احدي الجارين اولام الفلام عنفت الجارية الاولى والاخرى رقيقه
 فكان لهما عتق ونصف بينهما واحدا رقيقه من الامة السخسي قول اي عصه وقال هو
 الذي يوافق ما تقدم ولو قال ان كان مملوك غلاتا فهو حر وان كان جارية فانت حرة

فكان مملوك بطنها غلاتا وجارية لا يعتق واحد منهما قال لان كلمة ما عاتته قال الله
 تعالى والله ما في السموات والارض اي جميع ما فيها وكذا لو كان ان كان مملوك غلاتا
 لا افره ولو قال ان كان في بطنك لا افرها يعتق لانها تخرج وان **قوله**
 واذا شهد رجلان عمارا رجل لثمة اعتق احد عبده فالسهاذه باطل عند اي حنفية
 الا ان يكون في وصية احسانا ذكره في العتاق وان شهدوا انه طلق احدي نسائه
 طارت شهادته وكحر عمارا ان يطلق احدا من وراثة البنان وهذا ما لا يجمع وقال ابو
 يوسف ومحمد الشهادة في العتق مثل ذلك ويؤمر بان نوع العتق عا احدهما واضله
 ان الشهادة عا عتق العبد لا قبل من عذر عوي وعندهما قبل وهو قول الامة الثلاثة
 ولا يفتوا عا انهم لو شهدوا انه اعتق امته وهو تكرر او طلق امراته وهو تكرر قبل لان
 ذلك هو السرع النصفه حره الفرج عطت الشهادة من باب الحكة فقتل من عذر عوي
 وسلم الموقف قبل فته الشهادة من عذر عوي فان قتل فعلى هذا ينبغي ان يكتفى به
 بشهادة الواحد لا امره في هذا الواحد في البيانات مبزول وهو فيه حجة ثالثة
 قلت جز الواحد انما يكون حجة فيما لم يقع الزام عا المنكر ولا في هذا اذ لا الملك
 والمالية وجز الواحد لا يكتفى للادام فلا بد من نصاب الشهادة فلما قبلنا خبر الواحد في
 روايه احدث وزونه هلال رمضان وان كان فيهما الدام بعلمه يقع او لا ملزما للراوي
 والراي ثم ساعدك الى غيرها بقا لا نفسهما بخلاف ما نحن فيه فان قتل لو كان
 سقوط الدعوى في عتق الامة حره فرجها عا المعتق لما قبلت عا عتق الامة المحوسبه
 واخت المعتق من الرضا عا وعلى الطلاق الرعي لان الشهادة بذلك ادا قبلت لم
 يضمن حرته فرجها قلت من المشايخ من منع المسلمين الاولين ومنهم من سلم
 مسلمة المحوسبه ومنع مسلمة الاخت من الرضا عا وقرر فان وطى المحوسبه مملوك
 للمولى واما منع منه حها كالحايض ولهذا لا يسقط احصائه بوطئها قبل عتقها
 وبعدة يسقط فتضمنت الشهادة حره فرجها واما اخته حره وطئها حقة حتى
 يسقط احصائه مع قيام ملك البين وفي المسبوط وطئ اخته من الرضا ليس
 بزمان دليل انه لا يلزم منه اخذوطئها قبل عتقها وتغذره يلزمه اخذ رصعها فلول
 حتى لو وطئ بسببه كان عتقها للمولى فيزول ذلك عتقها وفي الطلاق الرعي

يعتد به سبب حرمة فريحتها ولا تسبل الشهادة عما علق احدي اسمه عنده لان ذلك
لا يضمن حرمة فريحتها عنده ولم يلزم الوطى ما اتا عنده حتى يجوز وطئها قبل البيان
عما ما مر فكان ذلك كالمساهدة عما علق احدي العبد عنده وحده قول
الجمهور ان المسهود به العنق وهو حق السمع بانه لا يحتاج الى قبول العبد ولا
يرتد بمرده وانه مما يجوز ان يكلف به واليمين لا يكون كقوت الاديان ويجوز ايجاب
على الجهول ولا يجوز ايجاب الحق للجهول او يتعلق به حرمة استرقاقه وذلك حق السمع
وكتفل بالعنق كمثل الحدود وجوب الجمع ويثبت به اهلية الشهادة والولاية
ولهذا ذات فريضة تادى به الواجبات ووجه قولنا حنفية رضي الله عنه ان الاعاق
ازاله ملك النين ولم يضمن كحرم الفرج فلا تسبل الشهادة فيه الا بالدعوى كالسبع كونه
سائما ان المسهود به حق العبد لان الاعاق احد اقربوه المالكية والاستبداد
بالنصريات وذلك كله حق العبد وانما زاد ذلك من ثمرات العنق فلا اعتبار به
وانما العنبر المسهود به فاذا كان حقا لله بعينه عذوة الانما استغنى اعلاه وخر نسلم
انما العنق معنى حق السمع بدليل ابراهيم الكليل فانه لا يوقف عما ينوله ولا يرتد بمرده
وكذا العنق عن النضاض فان ذلك لا يرتد بالرد ولا يدل على قبول البينة بغير دعوى
ثم الفرق بين انكار العبد وبين انكار الامة ان العبد غير منهم في انكار عفته لان العاقل
لا يخذل الحزبه ليشكسبه غيره فنفق عليه بغير شبه ويجعل البناء لنفسه في انكاره
وضار بكثرته لسنوده بخلاف الامة فانها منهية في انكارها لما لها من الحكمة والحظ
في حكمه سببها فكانت كالمردية بعتر حتى لو كان العبد سائما بان كان لمرته حد
تذنب او نضاض في الطرف فانك العنق تسبل فان قيل لو كان حق العبد لمنع
الناقض فيه كما لو اقر بالرق ثم البينة عما حرمة الاصل تسبل فاجواب ان له سببين
ولسببه كحق العباد فلنا السهود لا تسبل بدون الدعوى ولسببه حق السمع قلنا
الناقض لا منع قبول البينة عليه فان قيل فذكر في الشهادات ان الحق اذا علم به
عصى الناس حكمه بضمنا عليه وان كانت الدعوى لم يؤخذ الامر واحد منه وغلغل
بانه حق السمع فصارت الدعوى من واحد كالدعوى من الكل والقضاء على واحد
قضاء على الكل لانه حق السمع والاجواب انا قد بينا ان فيه الحسن فمن حيث انه

حق السمع لا تسبل السنة برقة بعد الحكم بعفته فرفع السبب في قبولها فلا تسبل منها
وبعد اكله اذا شهد ان صحته انه اعنق احد عبده اما اذا شهد انه اعنق احد عبده
في مرض موته او شهد على غيره في صحته او في مرضه وادى الى مرض موته او بعد وفاته
قبل الاحتساب لان التدبير حيث وقع فان وصيه ولذا الحكم في الوصية انما هو الرضى
وهو معلوم وعنه خلف ويقو الوصي والوارث لان تنفيذ الوصية حق الميت فكان
الوصي ندعيا سعييا ولو شهدوا بعد موته انه قال في صحته احدنا حرسل لا تسبل لانه
سمع بالموت فبها وهذا ظاهر ولو شهد انه اعنق احدنا سعييا الا انهما نسيانه
فيشهدا بعنق احدهما لم تسبل عندنا لان ذلك عنده منها وشهادة الغفل لا تسبل ولو
ادعانا ايضا لا تسبل عنده لان السجى حرمة جهول فعرفت البينة عن الدعوى **مسئلة**
لو اعنق عبدا في مرض موته ولا نال له عمن علق ثلثة بغير عوض وسقي بثلثة عندنا
اذا لم تجز الوزيرة وهذا انقلب سعيد بن المسيب والماضي شرح وعامر الشعبي وابرهيم
والحسن ومادة وحماد بن سليمان وعند الامة الثلاثة في العبد يرفع بينهم ويقع
بالفرقة وفي العبد الواحد ينفق ثلثة ويبيع بثلثه وفقا ينفق الوزيرة في ذلك كيف
شأت بالبيع والهبة وسائر التصرفات ذلك في الركال والعنق وعمرها احجوا
المشروعية التفرقة لا بطلان الحزبه عن البعض وكملها في البعض باريك ابو الهيثم
عن عمران بن حصين ان رجلا اعنق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم
فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في اثم انما ادرع بينهم فاعنق اثنين واربع
اربعة وكان له فولا سيدا رواه مسلم وابوداود والنسائي وفي رواية اخرى عند موته
فاعنق مملوكين رواه مسلم واسم ابي المهلب عمرو بن معوية وقيل عبد الرحمن بن معوية
وفي معنى القول السند عن زيد قال يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم لو شهدته قبل ان
يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين رواه ابو داود والنسائي وفيه فدفنت ان لا اصل عليه
وفي مسلم من حديث هشام بن حسان عن محمد بن سيرين وانما سمع من خالد الحذاء عن
ولاه عن ابي الهيثم عن عمران قال ذكر ذلك ابن المديني وكان يقول بيت عن عمران ولنا
انهم اسودوا في سبب الاستحقاق ويقو اعتناهم فيستودون في الاستحقاق ولا يجوز
اعطاء البعض زيادة عما سميته وحرمان البعض جميع ما سميته كما لو ادعى برقبتهم لخل

العنق بمرض الموت
وصيته و

واحد رقبته ولا مال له سواء وهذا لانه لما كان الماذون فيه له اعناق لك كل واحد منهم
 ذون السنين لان ذلك حق الورثة كانت اضافته لاكل واحد منهم اضافة للملك لا غير
 في حقه فانه لان ذلك حق المقتضى دون الزايد عليه صار كانه قال اعنى ملك كل واحد منهم
 ولو قال كذلك لكان فيه ذكره في الجواهر وكذا الوسمي كل واحد من النسبة باسمه في العتق
 بل يعنون بالخصيص عند المالكية وفي المدونة قال المقتضى من المالكية لو اعنى احد عشر
 الخمسة عند ثوبته في نصيبه عن خمس كل واحد قال اصنع وابوريد والحركة المسلمين
 في المرحى لو اعنى عتقهم ولا يخرجون من الملك فلعن من كل واحد منهم بل انه اسم
 ولو قال سمون ويزون حران فليخاصا في السلب من عرقه وتفرع في عداي حران
 وعلم ان احرار ذكره سمون وابن العاز ولود في النسبة في العتق كما هو الاصل فيهم
 من قال تفرع كما لو نسبهم قال سراج المدونة واصله في الجمل فلو ان قال ابرار الوار
 لو قال اطلاق عتقك احرارا وانما فهم فرعة منهم في حصة ولا نصيبه ولان يفتى
 منهم الجز الذي ثمة وفي النهاج لو اعنى عتقه في نصيبه عن ثلثه ولو قال اعنت ملك
 كل عبد افرع وعل عتق من كل ثلثه وفي العتق قال احمد اذا اعنى العتق تسع لسيرك
 وعتق وهو قول ابن سيرة وابن ابي لي والاوزاعي وابي يوسف ومحمد **قلت**
 وابي حنيفة لكن عندهما يعنى في الحال ويسعى وهو جز في الحديث اي هجره رواه
 ابو داود قلت رفاة الجماعة لم قال لو قال احترم حر تفرع منهم فخرج احدهم الذي اعنفه
 بالفرقة لحره وبقى الباقيون وان كان له مال خرج من ثلثه ولا يجعل السان في العتق
 الجمل بل جعلوه الى الفرقة والسان في خطاب السرايع المالكون في الجمل ثم اهتم
 ملكا ان يباين الاصول معناه وتكره ما كثر وفيه يكتفى له مال يجرهم واعانهم بالفرقة
 مع وجود المال بل كثر في يباين الاصول والحكم بغير السابح واكثرت حل بالعتق
 لسبب ان الله العاقبة في المستوط ثم فما قال الحكم في ابطال حوالا كثر من العتيد
 وزيادته لم لا يسمى الرادة وفما قلنا خسرنا فافرق في حق الورثة وضرر التاجر
 اهون وليس فيه يرجع العتد عما حق الورثة لانه لا يعنى حتى يودي حق الورثة
 عند اي حنيفة وبه سئل قول ابن قدامة ان الضرر في تذهيبنا اعظم من حرمان العتيد
 للعتق لانهم يعقون من الملك ولست يفتون العتيد في السنين ولا يحفل للورثة

سني في الحال اخلا وحلوا الورثة على السقاية وربما لا يحفل منها في ولا يحفل في
 الشهر الا درهم او درهمان فكان في حكم القدم وكبرهم على اللبس والسقاية بغير
 اختيار منهم وربما كانت الحجة على ذلك جارية لمحلها ذلك على الفاع او عتدا ففسر في او
 قطع الطريق وفيه ضرر على الميت حين امصا بوصيته لا الظلم وما يوجب العتق
 من ماله والدعا من عتده وورثته وهذا الذي ذكره اعراض لينة على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقد ائبت رسول الله السقاية في الحديث الثابت في الصحيحين وسائر
 كتب السنن وقد ذكرنا ان امانه ائبت السقاية في اعناق العتق لسيرك وذكر
 ابو محمد في الجمل القول بالسقاية عن ثلثين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلا يفتى الله بعد هذا وليس فيه ترجح العتد على الورثة عند اي حنيفة كما دللنا ان
 الحديث الذي ذكره في الفرقة يزوي ابن سيرين عن عمران بن حصين كما ذكرناه من رواه
 مسلم وهو لم يدره ولم يسمع منه شيئا ورواه مالك مرسلا وهو في حاد في سلم في الفرقة
 والاسحاف فيهما قول الشيخ يعني البليس فقال له محمد بن زوان رفع العلم عن يلات عن
 الجوزي حتى يفتى فقال له حماد ما حملك على هذا قال ابن قدامة هذا مليل في حقه بل حرك
 ان يستأب فان تاب فلا ضربت رقبته **قلت** هذا حامل عليه وحمل من فابله
 باصول الفقه لان جز الواحد بوجوب العمل دون العلم ولا يكره جاحده فان راوه
 كجز عليه القلط والنسيان وعدم الضبط والادب فانه غير معصوم فان حور ذلك
 في حقه في هذا الحديث مع ان الحاركي لم يوافق عليه فمن محدثي الاسسفا الذي
 اعفا صحى مع سائر رواه السنن لما ان يضرب عتقه وقد ذكرنا ان علمه بلايين
 صحاياتا وفي قولنا ان يجل العتد للمعنى فذلك ليس بصنع ما بل باعناق الوصى
 ولروم نصه سرعا واذا اطلقنا حق الادب بعد اعنائه وجمعا في اثنين كان
 بصعفا فلو كان الجمع في اثنين وابطال في الاربعه جازيا كما ذكره في الفرقة لا يعلم
 الحق في كل المعنى فيم لا تسحقه وحرمان المسقى وعتدهم الاعناق لا يسرى
 في حق العتق العتد فيسبغ ان سبى اللسان من كل عبد لا يفتى على اصله ولا يجب
 عندهم سقاية فلا يسكل عليهم ما ذكره لولا الفرقة ويرد عليهم المرض اذا ابرا
 المدنون مما عليه من الذين سقط ثلثه في الحال وبرت دمة منه وثني اللسان على النليس

وقال الشيخ ابو بكر الرازي التترعة بن العبد بن جيس المسير المحرم بنض الفزان لثانيه
من نقل الحرمة عن وقت علمه لا غير بالتترعة ولثانيه من جيس الحق وابطالها حتى لا يخط
بينه وبين واحد يصعب حقه وحقه فهذا هو المتبرع به ولا العتق نازل في الكل
حتى لو راى من مرضه عتقوا كلفه كماله ولو نصبتهم بمراسد نصبت في الكل والبر لا يوجب
عتقا لم يبع فثبت انه وانعيا جميعهم والعتق لا يجوز دفع التترعة ولا حجره له في حدوت
عمران لوجوب الاول انه بضا في نصيبه وهو واقع عين ووقوع الاعيان لا عمومها
والسالك كمال ان يكون المراد به اسن شاعن ان يدر اسن لا ما عيانها لقوله عليه السلام
في اربعين شاه شاه ذكره الحقا من لانا اذا اعتنا من كل واحد ثلثه فقد اعتنا
قد راسن منهم وكتمل على هذا حقا من الاتر والنظر لكن يرد على الحقا من اتر اعلمه السلام
لانه اذا اعتق من كل واحد ثلثه قد راسن سابقا فلا حاجة الى التترعة والسالك انه
لا ينفق ان يكون الانسان شته اعبد ولا ملك عزم من درهم ولا مائة ولا اثاث
ولا خا من ولا دابة تركها ولا فح في بيته ولا قوت في بيته ولا دار سكنها ولا سقل ولا
جل وهو منكر جدا بل هو من قيل المسجل في العرف والعادة فدر به في ابرد عندنا
جرا الواحد فيما فيه عموم البلوى والرابع لا ينفق ان يكون شته اعبد فتمت سوا
لا ينفق فتمت اخذهم على النافين او على بعضهم بدرهم او درهمين بل ما كان من ذوات
الامثال كملت فتمت لان فته الحرة والوسط والراي فليف بذوات الميم وزعموا
ان عتيد الحجار انما هو الذنوع والحبش وفتهم متساوية وهو دعوى منهم بلا برهان
ولا عرف ولا عادة ولا شاهد حال فاما ترك عتيد الحبش عندنا فتمت ثمانية واحد
مارع ثمانية واخر ثلاث ثمانية وتفاوت القيم في ادم فاحض صا وبيع منسلا اعتق
عابن الحسين عتدا له وقد اعطاه به ابن جعفر عشرة الاف والافد ساك فبطل
قولهم كانت فتمت متساوية فلا ينفق في الدرع الذي لا دليل عليه وسلكم الذنوع
الناس الف منهم الواحد وواحد كالا لاف ان امر عني وذكر الشيخ عن الدين
ابن عتيد السلام في قوا عتده انه لا وجه للاقداغ عند نقاض الميستن ولا عهد
بعاوض الحر ان لا ينفق بغير ما حد الحر ولا ما حد السيداتين **قلت**
وكذا لا ينفق ما عتاق عتد من وارفاق اربعة بعد تقدم اعاق المستتم ذكر

ان شرع التترعة انما كان لدفع الغاب الصدور والاحتداد والضمان والرضى بالمنازير
لان التترعة تطهر الحق ويبيد اسن كلام وقد رجع الى الحق فيها وانما يجوز استعمال
التترعة عندنا فاما يجوز فعله بغير ترعة فاما التترعة فان للمباغي ان يفتن نصيب كل
واحد منهم بغير ترعة وانما يشرع لدفع سهم المل عن نفسه ولذا في قيمة الفقام
والمسافر والزوجة فان له ان يسافر من شأنه من غرقه ونونس عليه السلام
عرف ان التصود وانما افرع للمباغي لان لا ينفق لانا لا ينفق بالايضا وكذا ذكرنا عليه السلام
كان احب بهم ثم لا انفسه لان خالها كانت حته ولكم افرع لطبت قلوب الاجار
مع انها كانت حرة فقد روي انه كان من الحرة وكان من الشرط ان من طما لم يحرم
الما هو احق بها وقيل كان من الغصب وكان الشرط ان من استقبل فلم يجر الما ولم
يخرج الهوى فهو لفق لها وعن علي السفي فرجل اعتق عتدا لم عند توت ولا مال له
عنته قال قال سرور هو حر كلفه شته لا ادرا رده وقضا شرع وفيه اساق
لان الاعاق بحرا في الحكم فاهو يذهب الى حنفة وانما جت امانة ولا تجوز
استداه الرف كما هو قيا سرور وعن عا رضي الله عنه ان رجلا اعتق عتدا لم عند
توت وعلمه دين قال يسع العتدي ثمنه وعن ابن مسعود بئله قال يسع الامة في
منها ان في ثمنها وكذا ورد في الحديث وهو حرة على ملك يسع ثمنه مع الدين
واعنى بالمثل ملك والحقابه واللب بن سعد الا ان ما الكاجفل ولا له لسهه وفيما
بجاعة المسلمين ويعنى بالمثل عند ابن حنبل ايضا كحديث عند الله عمر ان زينا عا
حضرت عتدا وجده انقه واذبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثله او
اخرق بالنار فهو حر وولاه جماعة المسلمين وكان زينا عا قرا يومئذ وهو من رايه
كح بن ايوب عن النبي بن الصباح عن عمرو بن سفيث عن ابيه عن جده عند الله عمرو
كان ابن حزم في المحلى لا خير فيها وفيما صنعنا من الحب ان ما لكا اخذه في العتق
دون الولا والا ذراعي واللب اخذاه قنما ولا يبيع نسلم عن ابن عمر قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضرب عبدا لامة او لظمه فان قناده ان
يصفته وهو قول داود الطاهري والحقابه وقالوا يعنى والامة اذا الطم بباطن ليه
مأخذها ولا يحل حقه وحده وقطع بذكره ورجليه وفي عتبه شى كاتدم وان كان

اللاطم محتاجا لا خدمته لا يعق حتى يستغنى عنها فإذا استغنى عنها كبرت نفوس من سويد
عن عمر بن الخطاب قال كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا
الاعادام واحده فلطمها احدا فلطم ذلك بن الله صلى الله عليه وسلم فقال العتقوها
فقبل ليس لم عرفها قال فاستغنى عنها فلو استغنى عنها فلو استغنى عنها فلو استغنى عنها
ايضا فتد امر باعتاقه وهو عبده عند الحاجة اليه وعند الاستغنى امر بملكه سيطرا
اذا طهره وقد ربه مالك والسافعي من غير تقاض وقول ابن حزم في غايه المنفعة
بانه ان علمه السلام جعل كماره لطمه ان تعقته فلا بد من اعتاقه فلا ينبغي اعتاقه
بحر اللطم من غير صنعة عتقه كما في كماره الطهار اذا قدر على العتق فان كماره
اعتاقه ولا يعق من غير اعتاق وقد قال ابن حزم بهذا ان من ملك اياه لا يعق الا باعتاقه
ليقول علمه السلام لا يجزى ولد والده الا ان يجزه مملوكا فيشتره فيعتقه مع قوله علمه السلام
من ملك دار حرم حرم منه موهرة وقد تقدم لسيده وجعل الابن دون الام والحال حتى لا
يعتقان ملكهما والام والعم يعتقان بالملك من غير اعتاق وهو يفيد من النعمه والنظر

باب الكلف بالعتق

قوله ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي توبى موهرة وليس له مملوك
فاشترى مملوكا ثم دخل الدار عتق لان قوله توبى يوم اذا دخلت الا انه استطاع النفل
ومخرجه بالسون فخان العتق قيام الملك عند الدخول ويسمى هذا السون سون عند
الحسين وهو كخصم المسبات واصله في دخول المغرب مثل كل وبعض فتم من يقول
سون العتق عن الخاف اليه لان الاصل كلم وبعضهم والام انه سون التمكن الذي يزل
على المسنة الاسم له مغرب لما يعنى من الرمان ولهذا قال صاحب الجواب ادخلت لقوله
نقال ادقالت وقوله نقال ادقالت المتأخرون حذانه طال ناصيه ومن حق هذا الباب
ان تكون في الامان وانما ذكر هنا لاجل الجزاء دون الشرط وهو قول مالك ورواه عن
ابن خبل فانه صح ذلك العتق دون الاطلاق وزعم ان السون يستوفى في العتق دون
الطلاق وهذا الاصل له عندنا ويصح فيها وكذا لو كان مملوك يوم طلق فعتق
على ملكه حين دخل عتق وهذا اجماع ولو لم يكن كان توبى مملوك يعق في المسئلة
الا وفي قوله كل مملوك لي للحال واخره المملوك بالحال عند وجود الشرط

في الاول اما عتق من كان مملوكا له عند وجود الشرط فتناول الموهرة ومن
يوجد عند الشرط مملوكا له ومن قال مملوك لي حر فهو حر وله جارية جارية قوله ذكرنا
لم يعق وهذا اذا ولدته لستة اشهر فصاعدا ظاهر لان قيام الحمل وقت المي نكاحا
ولذا لو ولدته لامل من ستة اشهر وان يفتقنا بوجوده عند المي لان المول المطلق
لا يتناول الجنين لانه مملوك بقا لامة لا يتصور ان يكون مملوك من وجه دون وجه والمطلق
يتصرف في المعارف الحامل ولهذا لا يتناول الكاتب خلافا لفرقة ولا النصب من مملوك
مستتر بينه وبين اخر ذكره في المحيط ولانه عضو من وجه ولهذا الواقع حلالا
مستتر بينه وبين اخر لا يضمن الحمل واسم المملوك يتناول الاستدوين الاعضاء
ولا يملك سعة الامتلاك والمملوك يتناول الذكر والانثى وما المدونة لوقال مالك
او عتقك احرار قال مالك عتق عبيده ونذروه وامهات اولاده ومكاتبه وكل
سقيص لم يملك مملوك ولا يعق عبيد عبيده وعندنا يعقون بنا على ملك العبد
وعند مالك ولهذا لو خلف لا يركب دابة فلان يركب دابة عبيده المأذون كعتقها
لكنه عندنا بالنيه وعند محمد بعينه والعق على هذا الخلاف يعني لا يعق عبيده
الا بالنيه وعند محمد دون النيه وان نوي الذود دون الاناث او الاناث دون
الذود صدق ديانة الخصيص وان قال لم انزل المدون قبل لا يصدق ديانة
وقضا والحق تصدق ديانة ويدخل فيه المأذون والمهرق والمسام والمدون
ذكر ذلك كله في المحيط ولا يدخل كلمة المحيط ولا يدخل فيه الحمل اذا كان موهرا
لفضول المملوكية فيه حتى لو قال ان اشترت مملوكا ثم احران فاشترى حلالا لا
يعتقان وان كان عبيدا المدون من محيط بكسبه لا يعق عبيده عنده وان
نوي لعدم ملكه وعندنا ان يوفى عتق ان نوي وعند محمد يعق بعينه وكما يحسن
لو قال رقت احرار عتق ذكوره وامهاتهم ولو قال عتقك احرار لم يعتقوا الامهات
ورودا عليه لان لفظ العتق يتناول الذكر والاناث لقولنا دل عليه قوله علمه السلام
من اعتق سبيته في عبيد والامة مثله لتناول لفظ العتق وفي الدخيرة قال
مالك كل مملوك من احرار المدون في النسيان يذكره وقالوا لا يصدق ديانة
كل مملوك من احرار المدون في النسيان يذكره وقالوا لا يصدق ديانة

صار موليا فاذا مضت اربعة اشهر قبل ان يطأها قال امتنع طلقت
عليه وان التزم وطأها واعتذر في ذلك اليوم حتى مضى اليوم زال
عنه الايلا من غير في ولا طلاق والنص بنفيه وفي البسيط
لو وقعت طلقه رجعيه في مدة الايلا انقطعت المدة وتحذر
عليه مذهبه ان الف والطلاق لا يكون الا بعد المدة فان راجعا
استوفت المدة وكذا الردء وان طواكل واحد من الردء
والطلاق الرجعي بعد المدة انقطعت المطالبة فان رضيت
رجعت فلها الطلب وبطل رضائها بالعنه وسائر العيوب حيث
يعود بعد سقوطها وفي الكتاب قال هو قول العباد له الثلثة
ابن مسعود وابن عمر وابن عباس هذا قول الفقهاء وفي عرف الحديث
هم اربعة ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمر ولم يذكر فيهم
ابن مسعود لانه من كبار الصحابة فلا دخل فيهم ذكر في المذهب
والخلاف الثامن هل الحاكم ان يطلق اذا امتنع او يجسه حتى
ينفي او يطلق بنفسه والمختار عند الايمه الثلثة يطلقها الحاكم
اذا اناهي وقالت الطامرية تطبيق الحاكم باطل لغو وجبه
الحاكم بالسوط على ان يحامها او يطلقها الا ان يكون عاجزا عن الحام
فكلفت ان ينفي بلسانه ويجسن صحته والمبيت عنده او يطلق
ولا بد من احدهما ولا يجوز ان يطلق عليه الحاكم فان فعل لم يلزمه
حكم الايلا لكن يجبر على وطأها وفي القدم يجبر بعز حتى يطلق
بنفسه قال المزني لم يصح احدا من العلماء ان هذا لانه يكون
اكراما على الطلاق والطامرية جارا بعد المزني قال علي ابو محمد بن

حزم قال الله تعالى فان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم فصح ان
طلاق الحاكم عليه فضول وتعد حدود الله ومن الباطل ان يطلق
عليه زوجته غير او ينفى اليها عنه غيره وذكر عن الشافعي ان اطلق
الحاكم فله ان يراجعها في عدتها فان وطأها فقد سقط وان يطأها
عاد عليه التوقف اربعة اشهر فان قالوا لا يطلق عليه الحاكم ثم
له ان يراجعها فان وطأها سقط الايلا والا عاد عليه التوقيت
اربعة اشهر ثم يطلق عليه الحاكم ويحرم عليه قال علي هذا
قول فاسد لانه لا يصير التوقف في الايلاء الذي اوجبه بلا شك
قال وقال ملك في احد قوله له ان يراجعها فان وطأها سقط
سقط الايلا وان لم يطأها بابت منه عند تمام عدتها من طلاق
الحاكم قال علي هذا كلام لا ندري كيف قاله قايله اذ ليس
في الباطل اكثر من اصابه كون امرأه في عصمه زوج صحيح الزوجيه
وهي لا تعد من طلاق غير زوجها وما اعلم في اي دين الله وجه هذا
واعلموا ان قول ملك هذا لم يقله احد قبله ولا قاله احد بعده
الا من اتى بتقليد ثم ان قوله الذي سعه الشافعي عليه من اس
ينطق عليه عن لم يحفظ هذا عن احد قبل ملك وهو قول مخالف
للقران السنن كلها والقياس والمعقول فان الله تعالى جعل عزمه
الطلاق الى المولى لا الى القاضي ولا الى غيره ومن الباطل ان يطلق
احد عن الزوج لاجل الحاكم ولا غير حاكم قلت مذهبه ان
التوكيل بالطلاق وجعل امرها بيدها او بيد اجنب لا يجوز ولا
منع الا بلفظ الزوج وهو حكم وجوب لا دليل ثم قال قد اجازوا

الذي ملكه بعد الوصية للحال الموصيه والمنظره وهي حال الموت وقيل الموت حاله
 الملك حاله استئصال محض فلا دخل تحت اللفظ وعند الموت يعتبر كانه قال كل مملوك
 او كل مملوك ملكا حرا فالحاصل ان ما كان في ملكه دخل باعتبار الاحكام حكم الوصيه
 لا غير بل يدين بمقتضى حقها في الحياه او من احوال والاستقبال سبب واحد
 بل تسنين محليين اجاب عني ووصيه خلاف قوله بعد غدا عما تقدم لانه يرض
 واحد وهو احباب العقب بعد غدا وليس فيه ايضا ولو قال كل مملوك الى سنة
 او الى ان يموت او ابدا دخل فيه من استراة بعد اليقين ولا يدخل فيه من كان ملكا
 وقت اليقين لانه استئصال محض فلا يتناول احوال ولا اجابع له قال كل امراه
 املاها او كل عتيد املا سناول من ملكه دون من سملك في المستقبل الا ان يتوبه
 لانه سدد عما نفسه ولو قال كل امراه املاها او كل عبد املا اليوم سناولهما
 لان الحاله الداهيه تمتد والمجلس قد يطول وكذا لو قال غدا عند غدا اليوم وكما
 لو قال اما مالكم وعند ان يوشف سناول من سملك كما لو قال انما او الى بل من سنة
 وال حاله الداهيه لا تمتد بل من سنة وحده اخر ذكره في المبسوط لتوجيه قوله
 والحاله محض استقبال لان بالظن لا امصار دلالة اللفظ على احوال سفي ان لا
 يعق ولا يعقب وبالنظر لا كون النصف وصيه سفي الامر من قبلنا بالعقب دون
 التذمر على بالبدليلين ولا ملن العمل على القلب لان المذمر مستلزم للعقب بعد الموت
 لا محاله اما العقب بعد الموت لا يستلزم المذمر والله اعلم

باب العقب على جعل
 ومن اعقب عبده عما مال فتقبل العبد في المجلس عني وذلك من ان يقول احسن
 عما مال فتقبل العبد الف درهم وانا يعقب بقبوله ولا سوقف عتقه على اذنيه لانه
 معاوضه المال بغير المال لان العبد لا يملك نفسه وحكم المعاوضه بقبول الحكم
 بقبول المعوض قبل اذنيه في الحال كالباع فاذا قبل عني والعوض من ذمته
 حتى يحل الكفاله له للموت واما الاثر في ذمته خلاف بدل الخابه فانه عرا لادم وقد ثبت
 مع المنايه لان المولى لا يستوجب عا عبده دسا والخايب عتيد ما بقي عليه درهم
 عما ما ياتي مانه في كتاب الكفاله ان شاء الله تعالى واطلاق المال يتبع انواعه

من القدر والعرض والحيوان اذا ذكر نوعه عما سئل البدل واذا كان بغير عتبه
 لانه معاوضه المال بغير المال فاشبه النكاح والطلاق والبيع عن ذم العبد وهو قول
 مالك وفيه خلاف الشافعي وهو يعبر به بالبيع والاحرازه وقد تقدم ذلك في النكاح
 والطلاق وكذا الخيل والوردون والعزود من ان يقول البدل لا يخلط احرازه اذا
 كان معلوم الجنس ولا يضره جهالة الوصف وقد عرفت ذلك فيما تقدم قال وان علق
 عتقه بآداء المال مع وصار ما دون ذلك في الجاراه وذلك من ان يقول ان ادت الى الف
 فانت حرة لا تسترط بالقبول ويعق بالاداء ولا يضر بختا باحي كحر سفي قبل الاداء
 ولو قال كل مملوك لي حر عني خلاف الخايب لانه صريح في عتقه بالاداء وان كان
 في عتقه المعاوضه في الاتهاما عا نابين وانما صار ما دون ذلك لانه رغبه في الاختساب
 بطلب الاداء منه دلالة ومراذه يحصل ذلك بالجاراه لانها المشروعه دون البدل
 فانه مدعوم وان كان داخل في الاذن وفي الخواص فان قيل لا يمكن جعل معاوضه
 لان البدل وهو المادى بملك المولى والمبدل وهو عتق العبد والعبد لا يملك
 فكيف يحمى المعاوضه والمالك لهما واحد قلنا لما ثبت عند الاداء مع الكتابه
 اخذ حكمها امتضا وهو ان يصير العبد احر بالمود كالحايب لانه لو لم يصير كذلك
 لم يحمديه الاختساب الا ان الحايب عا نفسه واشباهه اذا ادب بدل الكتابه فما
 التمسبه قبل الكتابه يعق ولا يرجع به المولى عليه لدخوله تحت عتق الكتابه وهذا
 يعق به كذا في الغصوب ويرجع به المولى عليه واجواب انه انما اخذ حكم الكتابه
 في الاتهاما ضروره فلا يظهر مما التمسبه قبل العلق ببيع المولى من الرجوع وان
 كان نظيره جز المولى عا القبول ليزول العقب او حصول الاداء من مال المولى
 لا منع من الاداء حق حصول العقب كالمسح لغيره بان كان مقصودا لكن كخبر
 عا القبول في الغصوب اذا علمه فان قيل من جمله صور الاذن ان يقول اذا
 ادت او في ادبت وذلك لا يضر عا المجلس وان خلطنا ان يقول امصاره على
 المجلس لا منع من ضروره ما دون احوال ان كسب في المجلس عا عتقه واشفاله
 بالكت لا يوجب بدل المجلس لانه كسب مقصوده كما لو قالت ادع لي لا استسفر
 او شهورا اشهدهم وان حضر العبد المال اجره الحاكم عا نبضه ويعق العبد به

ومعنى الاجبار فيه وسائر الخوف انه يترى فابيضاً بالحلية وشرطها ان لو تدبره اليه
املنه بضمه وهو قول السائغ وفي النبايع لو كانت الولي قبل الاداء جمع ما ذكرنا
تلك نسبة الا ان رواه ان سليمان وكان لا يجبر على القبول وهو القياس لا بهن
ولا جوعاً ستروا الامان والدليل على انه من عدم بوفته على قبول القيد وعدم
احتمال النسخ خلاف الخاتمة فان لها حكم المعاوضة من وجه والعلق من وجه ولهذا
نفسه بفساد العوض والشرط الفاسد صلب العقد ولو كانت امنه كما يلزم
ما لا يظنها فسدت الثمانية كالباع والبدل فيها واجب ولت ان تعلق نظرنا الى
اللفظ والصورة ومعاوضه بطلانها المقصود لا ما على حقيقة ما اذا المال لا يحتمل
بما حصله ودفعه اليه لسال العبد شرف الحرية والمولى المال بمقابلته كالمعلق
لحل بطلان الكايم ولهذا يقع الطلاق به باننا نلفظ الصريح الذي لا يتبع به الار رجعتاً
فدل على ما في المعاوضة خلاف العلق بدخول الدار وكونه فانه لا حصر فيه ولا يتبع
عند وجود الشرط الار رجعتاً فحتمناه بعلينا في الاستدعاء باللفظ حتى لا يحد
فصح ولدفع الضرر عن المولى حتى لا يقع عليه بغيره قبل الا اذا ولا يكون القيد احق
بخاصته ولا يترك كمال الولد المنصل قبل الاداء ولو كانت المولى وادى لا ورثته
لا يقع خلاف الكتاب نص على ذلك ابو يوسف وقد ذكرنا في رواية ان سليمان
ولو باع عمة استراه بخبر على القبول عند اي يوسف ولا يجبر عليه عند محمد لطلان
المعاوضة ورواية الزبادات وحملناه معاوضة في الاستدعاء بغيره عند الاداء باعده
دفعاً للضرر عن العبد لانه لو لم يجبر على القبول لضاع ثمنه في السعي والاشتباك
وذلك عروياً بالعبد وقوله فعلى هذا يخرج المسائل ويدور الفقه يعني ان كل مسئلة
لها شبهان يوفر على كل شبه حجة فالهبة بشرط العوض حملناه بها هبة خصة الامدا
حتى لا يبيد الملك قبل القبض ولا يجبر على تسليمه وينفذ بالسيوف فيما حكم القسمة
ولا تسحق فيها السفينة قبل القبض ولا يرد بالعقب وبعد القبض حملناه بها بيقاً
حتى تسحق فيها السفينة ويرد بها بالعقب ويرتب عليها بعد القبض احكام البيع ولو
ادى العوض بخبر على القبول الا انه لا يفتقر الى الكتاب **قلت** مرد على هذا قوله
حملناه بعلينا في الاستدعاء لان الجبر على القبول ليس هو حكم العلق ولو ادى العوض

وخط البقي لا يفتقر الى غير حكم العلق لان شرطه ان يترى على وجه الشرط
خلاف الكتاب فانه يفتقر لذلك وكذا لو ابراه من جمع بطلان الكايم على البرافة
دسته ولا يفتقر الى غير القيد لخط والابرا ولا يفتقر الى وجود الشرط وهو اذا
جميع وفيه سبب جواز زيادته عما اذره عنه صاحب الكواشي لا يجبر على قبول
البعض لا اعتبار حكمه العلق قبل الاداء جمع وحكم المعاوضة والكايم انما است عند
اداء العمل دون البعض في لو ادرك القائل نسبة قبل العلق حتى يرجع المولى عليه به
فالمسحقة وكذا الكتاب يفتقر الى فاذا ضمنها للمسحقة يرجع على الكتاب وكذا يرجع
ايضا لو اداه من المال الذي النسبة قبل الكايم ولو ادرك القيد النسبة بعد العلق
وادل لا يرجع عليه لانه صار ما ذمنا وهو يحتاج الى النسبة ثم الاداء قوله ان ادت
تتضرع المجلس لعني المعاوضة وعليه اشكال لان معنى المعاوضة انما سبقت
الانها لانه الاستدعاء بما اذره صاحب الكتاب بل المعتبر في الاستدعاء العلق كعدم
ولهذا لا يشترط القبول كسائر الشروط وعزل يوسف انه لا يستفيد بالمجلس
وهو الذي يوافق ما تقدم وفي قوله اذا ادت او متى ادت لا يتضرع على المجلس
لانها لغوم الوقت وقد ذكرناه في النسب لو اختلفنا مقدار المال المعلق
ما اذره فالقول للمولى لانه ينكر الشرط والبيته للعقد ولو قال انت حر على الف
فتقبل حتى عتق ام احلنا فالقول قول العبد لا نكاهه بعد عتقه وفي الحزانه لو
قال اذا ادت لا الناقل شهر ما به وقبل فهو كتاب لا يجوز بغيره **قوله**
ومن قال لعبد انت حر بعد موتى على الف درهم فالقول بعد الموت لا ضافة
الاجاب لانما بعد الموت فصار كما اذا قال انت حر عدا بالف كلاف ما لو
قال انت بدر على الف درهم حث يكون القبول في الحال لان اجاب الذمير
وحده في الحال الا انه لا يجب المال لنظام الرق والمولى لا يستوجب على عبده
مالاً الا على ما عليه لما عرف قالوا لا يفتقر الى كتاب اذا قبل بعد الموت
نالم بعتم الوارث اذ الوصي او العاقل ان استغنا عن اعادة لان العتق متى
تاخر عن الموت يحتاج الى السبق ويعتق من ثلث ماله ونظراً في قوله انت بدر على الف
لا صورته اللفظ فاعبده كاتبات في الحال وان كان بعناه انت حر بعد موت

وفي البداع عن يوسف الببول في الحال لانه اجاب العتق في الحال يعوض الا ان
العتق تياحرا لما بعد الموت فكان الببول في المجلس كما اذا قال ان شئت
فانت حر ناسر السهر ولو قال انت حر على الف درهم بعد موتك فالنبول في الحال
بلا خلاف لانه جعل الببول في الحال شرط الموت العتق بعد الموت فاذا قيل
صار نذرا ولا يجب الحال لما ذكرنا وفي الزوائد قال انت حر بعد موتك على الف
والقبول بعد الموت وبشرط تنفذه قال انت حر على الف بعد موتك فالقبول
في الحال فيه يدبر ولا يبي عليه وقد تقدم وفيما قلنا قال انت طالق بعد ان شئت
فالمستحب في عقد ولو قال ان شئت فانت طالق غدا فالمستحب في الحال ولا يبر
يوسف سوك بينهما وبشرط الببول في العقد وذكركه وفي المهاج لو قال ان
شئت فانت نذرا وانت حر بعد موتك ان شئت اشركت المستحب متصلة وقوله
لان الميت ليس باهل للاعتاق صح فاذا مات لم يعتق بموته حتى يعتق فالميت ليس
باهل ان يعقبة بقبوله بخلاف العلق تنفس الموت حيث يعتق بالاھلية السابقة
وعند ذلك كان اهلاله ومن اعقب عبده بما خدسته اربع سنين فقبل العبد
وعتق من ثم مات العبد من سباعه فعليه منه نفسه في مال عند ان حينه
واي يوسف وقال محمد عليه منه خدسته اربع سنين وفي التبسيط قال انت حر
على ان خدمني سنة فقبل فهو حر واخذه عليه بوجدها فان مات المولى
فلورثته ان ياخذوه بما بقي من خدسته السنة من قيمة في قاي قول الى حينه
الاخر وهو قول اي يوسف الاول وبه قال محمد وانا ياخذونه بما بقي من قيمة
الخدسة **قلت** وفي الكتاب سوك بين موت العبد والمولى قال عسى هذا
غلط بل ياخذونه بما بقي من خدسته السنة لان الخدسة دين عليه فحلف وادته
فيه بعد موته كما لو كان اعقبه على الف درهم واستوفى بعضهم مات كان
للورثة ان ياخذوه بما بقي من الآلف ولكن طاهر الرواية يقول سفا ويون
في الخدسة وكان الشرط ان خدتم المولى ومدة موتها بقوت موت العبد
قبل تمام المدة فللمولى ان ياخذ من تركته بقدر ما بقي عليه من خدسته تلك المدة
من قيمة في قول الى حينه والاخر وهو قول اي يوسف الاول وفي قوله الاول

وقوله

وهو قول محمد من قيمة الخدسة واصل المسئلة في كتاب السوع اذا باع بتس العبد منه
خارجه فاشترى او هلك قبل قبضه في قول الى حينه والاخر وهو قول اي يوسف يرجع
على العبد قيمة نفسه وفي قوله الاول وهو قول محمد يرجع بغيره الخارجه قال السرخسي
الا ان لهذا العذر ليس بموت فان الخدسة عبارة عن خدسة الميت وهي معروفة عند
الناس لا سفا ويون فيها فلا يموت بموت المولى ولكن الام ان تقول الخدسة
عبارة عن المنفعة وهي لا يموت فلا يمكن انما عين الخدسة بموت المولى فلهذا كان
المعتبر قيمة او قيمة الخدسة بما حاسبنا اهلنا فيه لمحمد رحمه الله انه عقد لا يخل السلف
والفسخ بعد موت العتق فصار كالنكاح والطلاق والصلح عن دم العبد ولا في حينه
رضي الله عنه ان قل واحد من العوضين له قيمة وقد يعذر بالبيع بالعتق فوجب الرجوع
بقيمة ما خرج من ملكه لمن باع عبدا خارجه فاعتقها ومات العبد قبل التسليم يجب
عليه قيمة لانه كان ضمانه ويعذر بتسليمه بموته يجب عليه قيمة لانه هو الذي اخرج
من ملكه وفي المحيط والاستحاي ذكر قولنا وقول محمد كما ذكره في الجواب وفي هذا
ذي اعقب عبده بما خدسه او خدته بقبول المولى وان اسلم احدها قبل قبض الآخر
فعندهما على العبد قيمة وعند محمد عليه منه الخدسة وفي الاستحاي لو كان خدتم
سنة ثم مات احدهما ففما قولنا عليه ثلاثة ارباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه
قيمة خدسته بثلث سنين ولو لم يسحق الخارجه وللمتة وجدها عتقا فزدها فهو على
هذا الخلاف اذا كان عتبا فاحشا وان كان غفاحشا فذلك عندهما وعنده
محمد لا تقدر عا ردها لانه جعل هذا مبادلة مال بعتا فاستبر النكاح والمراة
لا يندرج عا ردها في العتق البشير وقد ذكره في محاج الكامع ولو قال ان
خدمني سنة فانت حر خدسته اقل من سنة اذا عطاها ما لا يحرض خدسته لم يفتق
او قال ان خدمني وا ولادك سنة فمات بعض اولاده لم يفتق **قوله** وفي قول
لاخر اعقب امك على الف درهم على ان تزوجني فابتنان من زوجة والعتق جابن
وعلى حر عا ذلك لمكان الحرية ولا يبي على الامر لان من قال عتق عبدك على الف
درهم على ففعل لا يضمنه حتى لا يستراط البذل على من لا يضمن له المبدل عا رده
الا الكلع والصلح عن دم العبد ونفع العتق عن المماورد ومدة عرف الفرق مما تقدم

ولو قال اعني منك عني عا الف درهم على فالمسئلة كالحاق قسم الالف على قيمتها
ومرسلها فما اصاب قيمتها اذالة الامر بالمأثور وما اصاب مرسلها بطل عنه
لعدم نزولها لانه لما قال عني بعض السرا ايضا لان اعناق الانسان اسم او
عنده عن عني لا يجوز عندنا لما فيه من الزام الولا عليه واذا كان كذلك فقد قابل
الالف بالرقبة سرا وبالبضع تحاقا وقد فات البضع بانها ما تقسم عليها
ووجت حصة مسلم وهو الرقبة وبطل عنه ما لم يسلم وهو النفع فلو زوجت
نفسها منه لم تذكره وجوابه ان ما اصاب قيمتها سقط في الوجه الاول وهو
للمولى في الوجه الثاني وما اصاب مرسلها كان من الهاتية الوجهين ولو اعني
امته عا ان يزوج نفسه فزوجته نفسها كان لها مرسلها عند أبي حنيفة
ومحمد لان الحق لا يقطع مهرًا لانه ليس كال وانما هو استقاط الرق وانبات
لحرية والمهر لا يكون الامان وعند أبي يوسف لا مهر لها وجوز جعل العنق
صدًا قالها فان ابنت ان يزوج نفسه فقبلها ان يسقط قيمتها في قولهم و
باب التدبير الموت والوفاء ادر
الحياه يقال دابر الرجل يدابر تدابره اذا مات فبني العنق بعد الموت تدبرًا
لانه اعناق في دبر الحياه ذكره في الفتي والديات الهلاك والدابره احرار الرجل
ودبر الرجل اذا ولي ذكر ذلك ابن فارس في المجل **قوله** اذا قال المولى
لمملوكه اذا مات فانت حر او اعنيك او انت حر او عني او يعني بعد موتك فقد
صار مدبرًا وفي النافع الناطق انواع ثلاثة احدها قوله تدبرك او انت
تدبر او انت حر عني تدبرني والنوع الثاني قوله انك فانت حر وارحلت
في طارت الموت فانت حر والنوع الثالث اوصيت لك برقك او اوصيت
لك شئت مالي فدخل رقبته فيه وحكمه لا يجوز بيعه ولا هيبته ولا التزوج
ولا الصدوق ولا ذهبه ولا اعنائه وكفايته والنسابة ونهها وارستها
للمولى في روايه هشام عن محمد وفي المقدمات التدبير اللازم هو ان يقول
هو مدبر او حر عني تدبرني او حر بعد موتك بالمدبر فان قال هو حر بعد موتي
او قال اذا مات ولم يرده هو وصيه مع الرجوع فيها عند ابن العاصم حتى يعلم

انه وصيه وفي المنهاج صرحه انت حر بعد موتي او اذا مات فانت حر او اعنيك
بعد موتي ولذا تدبرك او انت تدبرني المذهب والذير تعلق العنق
بصفه وفي قول وصيه وفي الفتي صرحه انت مدبر او تدبرك او حر بعد موتي
ولذا لو علق صرح العنق بالموت يقال انت حر او حر او عني او يعني بعد موتي
فقد صار مدبرًا بلا خلاف **قلت** تقدم خلاف ابن العاصم قوله هو حر
بعد موتي او حر اذا مات قال ابن قدامة قال بعض الشافعية في قوله انت
تدبر او قد تدبرك كتاب في البيه وليس يصح في التدبير ولنا ان ذلك
صريح في التدبير فلا يحتاج الى البيه فالبيع لم لا يجوز بيعه ولا هيبته ولا اخراج
عن ملكه لا الى الحرية عندنا قال ابن قدامة في الفتي وهو قول ابن عمر وبه
قال سفيان بن المسيب والشعبي والحكمه وابن سيرين والرهبري والثوري
والاوزاعي والحسن بن صالح ومالك واصحابه وقال القاضي عياض في الامال
هو قول قاض الفلاني والسلف من الحارثيين والكوفيين والشافعية وحده
صاحب المبسوط عن زيد بن ثابت وابو الوليد بن رستم في المقدمات عن عمر بن
الحطاب رضي الله عنه وروى ايضا عن عثمان وابن شقود وبه قال شرح
وقادته وجماعه غيرهم وقال الحسن وعطاء جوزه نفعه عند الحاجة اليه
وقال الشافعي وابن حنبل والحق وداود جوزه بيعه وهيبته وصدقه عند
الحاجة وغنرها واذا مات مولاة عني من ثلث ماله وان كان عليه دين
يسقط في جميع قيمته ولا يباع في الدين عند الجمهور وعند مالك يباع في
الدين في حال حياه سيده وبعد موته وقال عبد الله بن شقود وشقود
ومجاهد وسفيان بن جبر انه يعنى من راس المال قال القاضي عياض في الامال
المعلم وهو قول اللب بن سعد وزفر احم من قال بعدم لزوم التدبير عاروا
ابو البركات محمد بن مسلم بن مدرس المكي عن حاكم بن عبد الله ان رجلا من الاطهار
يقال له مذكورا عني غلاما له فقال له يعقوب عن دريم لمن له مال عنده
قد عابه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه فاشتره نعيم
ابن عبد الله بن الحزام ثمان مائه درهم فدفعها اليه الحديث اخرجه مسلم وابو داود

والتشاي قال القاضي عياض والمنذري صوابه سقوط ابن لان نعم عن عند الله
هو النجم لا ابو نه نبي بذلك لتسليمه كانت به وقال ابن قدامة في المغني سقوط عليه
وقوله غلط منه وانما هو من مفردات مسلم من رواه عن الدبر عن جابر وهو
مدرس مشهور قال ابن حزم وغيره والمدكسي متى قال عن فلان لا يحج به وعن عطا
ابن رباح عن جابر عن عند الله ان رجلا اعق غلاته عن دبره ولم يذكر له مال
غيره فامر به النبي عليه السلام فبيع بسبع مائة او تسع مائة رواه البخاري ومسلم
وابو داود والتشاي وابن ماجه ولسان رواه ابن عمر واني سقت ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال المدر لا يباع ولا يوفى ولا يورث وهو حر من الملك
احج به اكافوا ابو جعفر الطحاوي وابو الحسن الكرخي وابو بكر الدازي وابو
الوليد بن رشد المالكي في المقدمات وغيرهم من الامة وروى ابو الوليد
الماضي ان عمر رضي الله عنه ربيع في احدى المردون ولم حضور متوافرون
وهو اجماع منهم ان بيع المدر لا يجوز قال ويدل على ان المدر ليس بوصيه
ان الرجوع فيه بالقول لا يجوز **قلت** وقد جوز ابو ثور بالقول وهو حق
ضعيف وفي المنهاج لورجعه عنه بالقول كالبطله او صحت او نقضه او
رجعت فيه وان قلنا وصيه وان قلنا تعليق بصفه وهو الاظهر لا يبيع الرجوع
بالقول وفي المقدمات لا يرض فيه عند مالك واجما به يقول ولا يفعل
كقول احمانا وعند الشافعي وابن حنبل يرض فيه وهو وصيه كما يخرج منه
عن ملا قال في البيع والهبة والصدقه ولا يكون قوله رجعت فيه رجوعا وفي المغني
ظاهر كلام الحري انه لا يباع المدر عنده في الدين وبيع المدر ولا
يعرف هذا الفرو عن اخذ قبلة وقد باعت عائشه مدره سحرت منها
وهو خلاف ما تعلقوا به من الاحاديث ولو باع المدر من استراه عاد المدر
عند ابن حنبل وعند الشافعي لا يفود على الذهب ثم ان احمانا في قولوا
المدر وصيه يجوز فيه الرجوع ولو اوصى بعد ثم باعه بخلت الوصيه وهو
تناقض وبذلك على انه ليس بوصيه انه لو قال رجعت في مدرتي او بطلت
لم يبطل والصح ان ابطاله عنه بالرجوع لا يصح وقال ابن العربي المالكي لا يجوز

بيع المدر والرجوع فيه لانه علق عنده عاصفه لا دبرها وهو موقوف كالموقوف
انت حرا اذا حاز من الشهر والعام لانه قد انعقد هذا القول صحا وقد حقق
اقبال الشهر والعام ضروره فلا يجوز ابطاله ببيع ولا بوجده من الوجه الموقوف
وفي هذا ظاهر جدا لكن منصف وهو كليل من وصفه جابر عن عند الامة الملائه
واحماءهم فيما اذا قال انت حرا اذا حاز من الشهر او من العام او قال انت حر عدا
بحوز بصفه فبال ذلك الوقت وبطل ايضا لو قال انت حر بعد موت فلان قال
ونباع في الدين السابق كالمحر الفسق عندهم اذا سقته دين لان بقاء عتقه يبطل
حنوف الفريما وليس بعد هذا الحقيق يقال ولا حال **قلت** هذا كليل لا
يحتسب فيه فان عتق من عتقه الدين في صحه غير ممنوع عندنا وبه قال الشافعي وابن حنبل
وحدث جابر حكايه فقل او حذابه طال لا يحرم لها وانما كان يعارض ما ذكرناه
ان لو كان فان مع المدر جابر ولان المدر بنوعان فمقتد وتطلق فمحل عيا المفيد
وهو جابر بالانفاق فلان الامام لا يبيع اموال الناس فهو موقوف الظاهر
وقد روى عنه عليه السلام انه يباع خدمه المدر وفي روايه جابر ذكره ابو الوليد
المالكي مع احمانا وانما يجوز الدار في اليد والاطار مع المنفعة وهي نوع من
البسوق وفي المسبوط عن جعفر بن محمد الباقر بن عمار بن العابد بن ابي عبد الله
انما حذبه المدر لا رقبته والاحار له تسمى بقا بلفظ اهل المدينة فآواه جابر
وكمل انه كان في وقت كان فيه مع المدر حاربا فما كان فيه مع الحر جابرا عيا
روى عنه عليه السلام انه يباع رجلا يقال له سرق في دينه ثم يبيع بقوله تعالى
وان كان ذو عسره فنظرة لا تفسره وذكره في الناح والمسوق ولان المدر
المطلق سبب كرمته لانها ثبت بعد موته طال روال اهليه ولا يملك ناخير
اهليه لان ان روالها خلاف المعلق بموت عي والاضافه للعقد فان اهليه
موجوده عند ذلك فاذا انعقد سبب حرته استع بعه كالحات وام الولد
خلاف المعلق بسائر الشروط لان المانع من السبيبه قائم قبل الشرط لانه بين
وهي للمنع ولانه وصيه والوصيه خلافة في الحال كالوراثه وابطال السبب
لا كور ونا حوازال بيع ونا بضا فيه ذلك انما يبيع للمفد من حيث انه وصيه له

مؤليا وبقرها بلا حيث خلاف قوله والله لا اقربك وانت امراتي
والخلاف المؤتي عشرين قال القدوري في مختصر الكرخي قال
والله او بالله او بالله او الرحمن او الرحيم او الكبير او الجليل او القاهر
او القادر او اللطيف او الخبير فهو مؤول وكذا بصفة ذاته التي لم يجد
بها في العرف كعرق الله وعظمته وجلاله وكبريائه وقدرته وكذا
بغلبه في القياس وفي الاستحسان ليس بمؤول ولا يكون مؤليا بالمعنى
بصفات الفعل كغضب الله وسخطه ورحمته لانها غير الله وانما الله
وانما الله ولغير الله يميز وكذا اقسامه بالله او اختلف بالله او اشهد بالله
وكذا اقسامه او اختلف او اشهد بصير مؤليا بذلك كله عندنا وقال زفر
لا يكون ذلك يمينا بغير ذكر الله ولو قال على عهد الله او مشاق الله
او دمة الله فهو عيّن ولو قال هو يهودي او نصراني او مجوسي
او كافر او برى من الاسلام ان قربها فهو ايل وفي المفيد والمزيدي
قال قال الشافعي ليس بآيلا لان الجزا لا يلزمه عند الشرط قال
ولنا انه جعل حرمة الدين حرمة هتك اسم الله تعالى ويرد
عليها آيلا الذي بالله تعالى والخلاف الثاني والعشرون
لو قال ان قربتك فقل ان اجر ولدك صح الآيلا عنه ذكره في جوامع
الفقه هكذا وفي شرح مختصر الكرخي قال لو كان مؤليا وقال زفر
ليس بمؤول وفي البدائع بصير مؤليا عند الثلثة وعند زفر لا يصير
مؤليا بناء على انه يلزمه بذلك دح شاة عندهم وعند زفر لا يلزمه
به شيء وفي القواعد دح الشاه قول ابن حنيفة ومحمد وهو مروي
عن ابن عباس قال ملك يجر جزورا وقال بعضهم يجر ما يجر

الابل ذهبا الى حديث عبد المطلب وهي دية النفس قيل يندر
دسته روى ذلك عن علي ومسلم لم يحج وبه قال الليث وقال
ابو يوسف وزفر والشافعي لا شيء عليه لانه نذر بمعصية
والخلاف الثالث والعشرون اذا قال لاجنية والله
لا اقربك ثم تزوجها لم يصير مؤليا وهو قول الجمهور واختلف ابن
المنذر وقال ملك يصير اذا تزوجها وبقي اكثر من اربعة اشهر
ووضعها في الجواهر فيها اذا قيد بمينه بسنة وذكر في التمه
ذلك وجها والصحيح الاول وكذا الظاهر لا يتوقف خلاف
العتق في البيع الموقوف حيث يتوقف على الاجازة وفيه خلاف
محمّد وقاسم على الآيلا والظاهر والفروق ان العتق بالشرأ
مقصود بخلاف الآيلا والظاهر ان الانسان لا يزوج ليؤمل منها
ولا ليظهر منها ويشترى العبد ليعتقه لانه قريبه مطلوبه وفي
المبسيط وهو يحدش المعنى المرعى في الآيلا وهو اساء المطالبه
درا للضرر عنها وانها برجح الاوقات على رجا ونقطع باليمين
وهذا المعنى يطرد في الكل والخلاف الرابع والعشرون
ذهب عامة اهل العلم الى صحة الآيلا قبل الدخول وهو قول الامة
الاربعة واصحابهم وقال عطاء الزمري والثوري لا صح ويجز على
التي عمه او الطلاق الماين بعد المدة عند الثلثة وهو خلاف مذهب
ملك والشافعي في اشتراط الطلقة الرجعية بعد الدخول عندها
وكذا لو كان الماقي عمه الا لا طلقة واحدة وهي اخر الثلث فانها
تكون بينه والخلاف الخامس والعشرون لو قال لاجنية ان

وولد المديرة مديرة وقد ذكرنا في من خلاف الشافعي **قوله** وان غلق التدبير
 غموة عاصفة مثل ان نقول ان مت من مرضي بهذا او في سفره او في مرض كذا او كان
 ان عرفت او قلت او غير ذلك مما يكون الصفة عما خطر الوجود فليس هذا تدبير وكبر
 بغيره بالاجماع وان مات المولى بما الصفة الى ذكرها عن ثمانية من المديرة يعني من الملك
 فالمدبر لانه ثبت له التدبير في اجزاء من اجزاء لم يثبت تلك الصفة ومن الممدات
 نقول ان مت الى سنة او عشرين لما ذكرنا خلاف ما لو قال لم يمت سنة ومثله لا يعنى
 السنة في الغالب وهو قول مالك وهو رواية الحسن عن حنيفة وقال ابو يوسف
 لو قال ما متي سنة فهو تدبير بعد ذكره في النجاشي وجوامع الفقه ولو قال لا حيز
 قبل بون شهر فليس تدبير فاذا مضى شهر قبل بون صار تدبرا عند ابي حنيفة
 وزفره قال ابو يوسف ومحمد لا يصير تدبرا وفي الاستحباب اذا لم يمتقن الا
 ما عتق الوارث او الوصي فالوارث ملك اعمامة مجبرا ونفليقا والوصي لا يملك
 الاجراء ولو اعتقه عن كفارته يمتقن عن الميت دون الحاربه والولد يصير تدبرا
 في المخلوق دون المقتد ولو دبر وارت الميرد بعد كونه ثم طامسا احده مدبرا
 ولو دبره هو وحكي تدابر الحرب وما بعد الوارث ثم رجع مسئلا فاستراه فهو تدبير
 وفي الغني لو دبر الحامل مدبر خلعها معها فلا خلاف في مالها عنها وان حملت بعد
 التدبير وكذلك في قول اكثر اهل العلم روي ذلك عن ابن سفيان وابن عمر وبنه
 نقول سفيان المسند والبصر والعام ومجاهد والسفي والحنفي وعمر بن عبد
 العزيز والزهري والشافعي والحسن بن صالح ومالك وابن حنبل لقول اصحابنا
 وعن جابر بن زيد وعطاء لا يمتقن ولدها ولا يمتقن مومنه وللشافعي قولان
 فالمدبرين وهو رواية عن ابن حنبل واخاره الميرك ولنا ما روي عن عمر وانه
 وجابر انهم قالوا ولد المدبر تدبر منزلها ولم يعرف في الهجاء مخالف
 فكان اجماعنا وهكذا ذكره السرخسي انه اجماع النجاشي فردد قول المخالف فصار
 كولد ام الولد فعل بهذا ان يظل المدبر يوجه من الوجهه عما قول من بوي ذلك
 لا يظلم ولدها واما ولدها الموقوف المنصّل عنها فلا يظلم منها في التدبير
 لا خلاف الا ناصحاه ابو الخطاب رواه عن احمد واندروها وفي الاستحباب

اذا قلت المديرة سندها عنف لوجود الموت وسعت الورثة في جميع فمهما لطلان
 وضيتها بالمثل فهذا الخطا وفي العهد سلبه ولدام الولد يسفي في الخطا
باب الاستبدال
 قوله اذا ولدت لامة من مولاها فقد صارت ام ولد له لا حوزة لها ولا ملك
 وكذا لا يجوز رهنها وبه قال السفي والحنفي ومجاهد وعطاء والحسن وسالم بن
 عبد الله وكحي بن سعيد الانصاري والزهري وابو الزناد وربيعة بن عبد الرحمن
 والاوداعي والحسن بن حي وابن سيرين والزهري ومالك والشافعي وابو عبيد
 واحمد والبخاري بن وهوب وذلك في المحل قال وبه يقول ابو سليمان وابو بكر
 وعطاء بن الظاهرية وقول مالك عن عمر الخطاب انها ان عتقت واسلمت عتقت
 وان كفرت او جرت ارتقت وروي سفيان عن عمر بن عبد العزيز وقول رابع
 يوقف ابو الحسن بن المطلب ويقض الظاهرية وفيه قول طائفة يمتقن من نصيب
 ولدها روي ذلك عن ابن سفيان وسند صحيح وابن عباس في ربه في الغني وفيه قول
 سادس قال ربيعة الداني محل عتق ام الولد استدل من حوزة لها ما روي عن طاهر
 ابن عبد الله رضي الله عنه انه قال بعنا امهات الاولاد عما عهد رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم وان بكر فلما كان عمرها ثمانية عن ذلك فاستبشروا ابوداود والنسائي
 وابن ماجه قال جابر كنا نبيع سرايرنا وامهات اولادنا والني غلبة السلام فيها
 حتى لا نرى بذلك باسما قال ابو محمد هو في غاية الهمة وفي الخطا ليس اساده
 بذال وكان ابو بكر الصديق رضي الله عنه يبيع امهات الاولاد في امارته وعمر
 رضي الله عنه في نصف امارته وعن زيد بن وهب قال اطلقت الى عمر الخطاب
 اساله عن ام الولد قال ملكت ان سبت بعث وان سبت وهبت وهي لان
 عباس لا يمتقن ام الولد الا بلفظ سندها بعثها ذكره ابن حزم في المحل
 وللجمهور حدث سلامة بنت مفضل امراء من خارجة فليس محلان قالت قدم لي عتيق
 في الجاهلية فباعني من احباب بن عمر واعي ابن السري وعمر وولد له عبد الرحمن
 ثم هلك فقالت امراة الآن والله بئاعين في سنة فانيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقلت ما رسول الله ان امراء من خارجة فليس محلان قدم لي عتيق في الجاهلية فباعني

من الحجاب بن عمر واخي ابي اليسر بن عمرو فولدت له عند الرحمن فقالت امه الان
والله تباعن يا ديه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولي الحجاب قبل اخوه
ابو اليسر لعقب بن عمرو فقالت اعنتوها فاذا سمعتم رفق قدم علي
فلان اخرج منها فقالت اعنتوني فقدم علي رسول الله صلى الله عليه وسلم رفق
فقوضه غلاما رواه ابو داود ورواه احمد لا ينفوها واعنتوها ان خلوا
سبيلها او ما اسناده محمد بن يحيى بن ابي نعيم صاحب المغازي وحسنه وذكر
البيهقي انه احسن شي يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس
لغني الله عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما رجل ولدت منه امه فهي
معتقة عن دبره رواه احمد وابن ماجه من رواه حسين بن عبد الله عساده
ابن عباس وخلقوا فيه قال يحيى بن معين يرواه يثبت حديثه ليس به باس قال
سمن الائمة السرحني في المبسوط لهو حديث مشهور **قلت** المشهور عند الفقهاء
بالمقبلة الائمة بالنسول وهذا هذه المسألة ولا ينظر في اسنده وفيه عليه السلام
في ما روي القسطنطين ام ابراهيم اعتمها ولد لها رواه ابن ماجه والدارقطني من رواية
حسن المذلول قال ابو محمد بن حزم جيد السند رجاله قلم فقلت قلت
قال علي بن المديني ترك حديثه وقال السفيدي لا يستعمل حديثه وقال النسائي
متروك الحديث وقال يحيى بن معين ضعيف وقال مزه لا بأس به يثبت حديثه
وذكره ابو الفرج في الضعفاء والمتروكين قال ابو سليمان الخطابي قد ثبت انه
عليه السلام قال انا بعثت الانبياء لا يورث ما تركاه صدقة فلو كانت ما روي
تالا لبعثت وصار منها صدقة وعن النبي عليه السلام انه نهى عن التفرق بين
الاولاد والامهات وما يبعث يفرق بينهم وعن عمر الخطاب اما ولده ولد
من سيدتها فانا لا نبتعها ولا نبيعها وهو استمع بها ما عاش فاذا مات فهي
حره رواه مالك في الموطا والدارقطني قوله اجمع وعن عبيد السلام قال
خطب علي رضي الله عنه الناس علي المنبر فقال سادون عمر في امهات الاولاد
فنايت انا وعمر اعناقهم فنفي عمر ايام حياته وعثمان ايام حياته فلما وليت
رايت ان ارفقهم فقال عبيد فوالى علي وعمر في الجماعة احب من راي علي وحده

رواه سعد بن منصور قال ابن حزم فكون اسناده اعظم وانتشاره اكثر من حزم
في خلافة وعثمان جميع خلافة في امير المؤمنين غلام طاهر وعيا نوافي انما عاذا ذلك ودر
الشراف ابو جعفر بن مسايه عن ابن عمر عن النبي عليه السلام انه نهى عن امهات
الاولاد ولا يبع عنه عليه السلام والجمع عن ابن عمر وزوي عن علي وابن عباس
وان الزبير الرجوع لا قول الجماعة ذكره ابن قدامة في المعنى وهو ان ابن حزم لا يجمع
في حديث جابر لانه ليس فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم ذلك واقربهم وكان
تقدم من يرك قول ان سعد اخذ من كالحج ورسول الله صلى الله عليه وسلم في
صدقة الفطر صاعا من طعام صاعا من شعير صاعا من تمر صاعا من اوتط
صاعا من زبيب مسد احمر ان يرك قول جابر في ولاه ولا يرك ولا يرك ولا يرك
ان رواه ابن عباس وقد عمل خلاف روايته فلا يرك في حديثه عند الحنفية علي اصحابهم
وجعل ذلك فادق الاصل المنقول عنا وهو ان ذلك ثبت من حديث ابن عباس
وقد ذكرنا رجوعه لا قول الجماعة وهو كبر الشيع والخليط وقال المنذري
وحديث جابر كميل ان يكون ذلك في زمانه ولم يسمع وانما يكون فعليه حجة
اذا علم به رسول الله صلى الله عليه وسلم واقربهم عليه وبعين مع مادرا وكمل ان
يكون ذلك منها حرام نهى عليه السلام عليه ولم يعلم به ابو بكر لمضرة خلافة
واستغفاله ما نور الدين وكباريه اهل الردة نهى عنه عمر لما بلغه منه عليه السلام
فانهوا عنه وهو مثل حديث جابر في المعنى قالها سمعنا بالنسبة من المرو والدين
عائده رسول الله صلى الله عليه وسلم علم واني ذكر في هذا ناعه عمر رضي الله عنه رواه مسلم
وفي النهاية عن ابن عمر كما حار اربع سنه فلا يرك بها ما ساقى اخبرنا رافع
ابن خديج انه عليه السلام نهى عن الحارة فركهاها واخياها الشانعي في كنية
الجديده في خمسة عشر توصفا مع بيع ام الولد وقسر عيلان وسال ابن عيلان
من مصر واسم الناس بالشون وهو اخو الياس بالاقبل سمى قيس عيلان بغير كان
وقيل بغلام وقيل برجل فان كحسه وقيل كلب وما اضول الفقه للسرحني قول علي
لغني الله عنه م راسان ارفق يعني لا يبعث بموت السيد في بعض الدار
او الوصي ولا دلالة بما جواز بيعه وقد قال ابن قدامة في رواية ابن عمر ان امهات

لا تمنع في المحظ وأصول النفع لله ذوق والمزاج للعالم لوقفي كجواز بيع امهات
الاولاد نفذ عند اي حنفه خلافا لما في الذخيرة الاجماع المتأخر برفع الخلاف
المقدم فلم يبن المسئلة محلتها ونقصهم بقول لا يرفع سبي محلتها فيها وقيل الاول
قول محمد انه يرفع الخلاف المقدم وعما قول اي حنفه واي يوسف لا يرفع والله تعالى
سمي الاله الخلاق وبه قال بعضهم وكان بعضهم لا خلاف بين اصحابنا انه يرفع والله تعالى
سمي الاله السرخسي وانما نفذ بضا القاضي ببيع امهات الاولاد باضا فاقض احد
عما قول هذا الدال عند علمائنا لان المسئلة محلتها بين علمائنا لان بعض العلماء
يخالف علمائنا في انعقاد الاجماع بين المتأخرين مع الاصل في الصدر الاول
فنقد المتأخرين شبه خلاف عزمهم في انعقاد هذا لا لمكان الاصل في علمائنا
وذكر الكوفي عن حنفه ان فضا القاضي مع ام الولد لا ينقض قال بعضهم بهذا
دليل على اننا حنفه حصل الخلاف في الصدر الاول فانما ينقض انعقاد الاجماع
المتأخر وقال بعضهم لا بل لان هذا الاجماع مجتهد فيه ولا الحواشي اعتقدها ولدها
ان انت فيها هي العنق بدليل قوله في حنفه عن وريته ولا ان حريم قد حصلت
بين الواطى والموطوء بواسطة الولد فان المأين قد اخلطت بحيث لا يمكن الميز بينهما
والله اشاد عمر رضي الله عنه بقوله وقد اخلطت لحوكم كلوهن ودناوم بدناهن
حكم ان الولد صار منسوباً اليهما وحصل الاتحاد بينهما لان الولد صار مضافاً
اليهما على سبيل المثال والاتحاد والحريم كل واحد منهما يوجب الحريم والاتحاد حكمه
عز حنفه اوجب ذلك حق الحريم وكان ان حرم الانسان خلقه الله من بني اسه واسه
فتح انه يفضله ونقص اسه وحالف في المسلمة داود الطاهري وحكي ان ابا
سعيد احمد بن الحسين البرزعي من كبار اصحابنا لما دخل بغداد حضر درس داود
الاصمعيان الطاهري هذا فقاطره في سبع ام الولد فقال داود ابنتنا على
جواز بيعها قبل ان يضر ام ولد فوجب ان يبقى كذلك لان الاصل في ذلك ثابت
دوامه واسمها فعارضه ابو سعيد وقال قد زالت تلك الحالة بالانقار
واسمع بغيرها لما حملت ولد سيد هذا والاصل في كل ثابت وهو حريم بغيرها لما عاها
دوامه واسمها فافق الطاهري ولم يحد جواباً واستحسنوا هذه المناظره

٢٨٦
اصحاب المذاهب الاربعة ذكرها ابو الوليد بن رشد في المبدات وأبو بكر الصدي
في العارضة وسمي الاله السرخسي وتلك الظاهر ان يجب بان يبعها طيلة السلم
بيع ولدها وهو حر ولا له له قبله وجاب بذل الجابر من الحره والعقبة الذي
يقدم وناظره ابو سعيد المذكور ايضا فاضي القضاء ان حرم عند محمد بن عبد الوهر
الغراء الحنفى فاضي المصنف كما نورت ذوى الارحام وكان فاضي القضاء
نرى ان اسلاف الخلفاء الاربعة اجماع بوجوب العلم لما ثبت من قوله عليه السلام
عليكم ببسنتي وسنة اخلفنا الراشد من المهديين من يترك عضواً عليها بالنواحد
ولم يعتبر خلاف زيد بن ثابت لمع ذوى الارحام لمخالفة الاجماع عنده وامر المصنف
برد الاموال التي احدثت في بيت المال بما اخذ من تركات منها ذوى الارحام
فانكر عليه ابو سعيد البرزعي وفي هذا مني اخي عاقل زيد فقال ابو طام
لا اعتد خلاف زيد بن ثابت بل قول اخلفنا الراشد وقد قضيت بذلك فليس
لاضدان بطله بعدك وذكر السرخسي انه امر المصنف والطاهره غلط من الكتاب
فانه لم يكن في ايام المصنف وقال فاضي القضاء في الدين ابن ديق العند رحمه الله
حاشا الاستلام قاضيان من اصحابهم لم يكن لهما نظرية الدين المعاصي بخلاف من يسميه
المكر او البصير فاضي نصر ثوبه سنة سبعين ومائتين وسنة تسع ومائتين سنة
والعاصي ابو طام المذكور فاضي القضاء بغداد اعلم انه لا خلاف في ايام السرخسي
ووطى الاما وقد كانت ماريه ام ابراهيم عليه السلام ام ولد وكانت هاجر ام اسمعيل
سريه لا يبرهم الكلبل عليه السلام وذكر ابن الجوزي في المنظم ان طهره قد ذوى
صد الترك كان ابراهيم الكلبل عليه السلام من سرته قد ذوى وكانت بغير امهات
اولاد وكذا علي وكما بن الحسين بن العابد بن والماسم رحمه وسالم بن عبد الله
من امهات الاولاد وزوى ان الناس لم يترغبوا في الاما حتى ولد هؤلاء الثلاثة وروى
سالم بن عبد الله ان عبد الله بن رواحه كانت له جارية وكانت امرأته مرضه فحلا البيت
فواقعها فمالت له امرأته افعلتنا فقال ما فعلت قالت اذا فاقدا قال
شهدت بان وعبد الله حق وان النار مشوك الكافر نينا
وان العرش فوق الماطاف وفوق العرش رب العالمنا
ومحله لا كشداد تلابكة الاله يسوة مينا

فقال اما اذ قرأت فاذنوب ووردى انها مات صدق الله وكذبت عيناك فان
رسول الله واخبره قال فليد زانية يحكم حتى تدب بواحدة ونقول هيه كنفك
فالرزة عليه فيحل قال وبنا الحريم خيا ما اعتبار النسب وهو من طس الرجال
فلذا الحريم نبت باحتم لا حتى لو ملكك اكره زوجها وعبر ولدت منه
لم يفتق بونها ولذا لو كان بعضها مملوكا له لان الاسلاد لا يحرقا فملاك نصيب
بالقنة مؤسرا كان او معتبرا اذا لم يمنع من ذلك مانع لانه ضمان ملك لا ضمان امصاد
وقد تقدم ذلك غمرة **قوله** وله وطها واستخدمها واجارها وزوجها
وهو قول الجمهور وقال مالك لا يملك اجارها ولا زوجها كالبيع وهو ضعيف ولم
كسبها واعتمتها وكاتبها لان المملوك يام الولد قائم حتى لو كان كل مملوك في حرة
عنفت وبيع اعتمتها وقابها وكل وطها فاشبهت المذمة ولا يثبت نسب الامه
قبل ان تصرام ولد الابا عترة اذ به وان اعترف بوطها عندنا وهو قول الحسن
البصري والسفي والموزي يروى عن عمر بن الخطاب ويريد من مات مع العزل وعند
الائمة السلفه نبت نسب ولدها اذا اعترف بوطها وان عزل عنها الا انه يدعى
انه استبرأ بقا بعد وطها كحضة وهو ضعيف لانهم زعموا انها بالوطي ضارت فراشا
كالنكاح وفيه لمزيم الولد وان استبرأها مع ان كابل كحض عند مالك والشافعي
فلا يثبت الاستبراء كحضة ولو وطها في دبرها يكره الولد عند مالك ذكره في
الكرامه ومسلمه عن ابن حنبل ونحو وجه للشافعي وضعفه وزوي اكا فط الوضغ
الطاويك ما سادته عن عكرمة عن ابن عباس انه كان ياتي جارية حملت فقال ليس
بني ان استنها ابنا لا اريد به الولد وعن عمر انه كان يعزل عن طرية حات بولد
اسود فسق عليه فقال عمر هو فقال من زاعى الابل محمد الله وانى عليه ولم يلزمه
وعن زيد بن ثابت انه كان يخارجها فارسيه وتفرل عنها حات بولد فاعتق
الولد وحلدها وقال انما كنت استحب نفسيك ولا اريدك وعنه انه قال لها من
حملت قلت قلت قال كنت ما وصل اليك ما يكون منه الحمل ولم يلزمه مع اعترافه
بوطها فهو حرة علمه في النهاية المالك اذا اعترف بوطي طرية ثم ادعى الاستبراء
بعد الوطي فانت بولد لا حضة تام يستلحقه ولو وطها مالهما او غيره لبسبه

فما طهرت وطها اخر سببه فحانت بولد نكن ان يكون من كل واحد منهما جعل من
الباي يعز قول ثابت ولم يعز النسب ولو وطها زوج نكاح لحاضمت وطها اخر سببه
فانت بولد علم ان يكون من كل واحد منهما برك العايف ولا يعتبر الاستبراء كحضة
في النكاح والمعتبر في الزوج محرد الا مكان والحضة لا تمنع من ذلك فلم يكن وطى الامه
مع الحضة معتبرا ولم يجعل الامه الموطوءه فراشا مع الحضة وفي النكاح الذي محرد الا مكان
من غير وطى ولم يجعل الاستبراء فاطفا لمفراش النكاح فدل على ضعف من جعل
الامه فراشا بالوطي فلا يثبت نسب ولدها الا ما سلكه لقدم المفراش المعتبر
وقال الشافعي لما ثبت النسب بالعتد مع الا مكان فلا يثبت بالوطي وانه اكثر
افضا اولى عما احدها عنه صاحب الكتاب ضعف لانه لو زعم انه استبرأها
بعد الوطي لا يثبت نسب وفي النكاح ثبت من غير وطى فيطل اعتماده بالنكاح ولان
وطى الامه يقصد به فضا الشهوة دون الولد كالا سحرام لوجود المانع منه من فوات
نقله عنها وافساد ما بينها والناس يحرقون اولاد الانا فلابد من التزامه
بالدعوة بمنزلة ملك الممن من غير وطى بخلاف النكاح لان المعصودية الولد ولهذا
لا يفرد بالفزل ولا امته يفرد به لان وطها فضا الشهوة دون الولد وما يد
تدفعنا بقول الصحابة والمابعين الذين ذكرهم انما فان جات بولد بعد ذلك
ثبت نسبهم بعد اقرار اذا اعترف بالولد الاول لانها ضارت فراشا بالولد
ومقصوده للولد كالمعتود عليها الا انه سفي سفيه وولد النكاح لا سفي الا باللعان
لتأكد المفراش ولهذا لا يملك ابطاله بالتزوج وملاك نقل مفراش ام الولد بالتزوج
فكان حقيقا هذا اذا كان حل وطها بعد الولد الاول وان لم يحل لا يثبت نسبته
الا ما سلكه في الوطى او سبدها او ابنته او وطى هو امها او سبدها او حرمتها
برجاء او كتابه ذكره في المحنط والشافعي وعمرها ولو اعتمها ثبت نسب ولدها
لا سفي من الاعاق ولذا الموت لانها معتدة ولا يملك نفيه لان فراشا ما كد
بالحرية بدليل انه لا يملك نقله الى عمه بالتزوج فالحنى مفراش الملوحة في القوة
ولو حرمت عليه كحضر والنفسا والصوم والاحرام يثبت نسبته بالسلوك لان
الحل لم يحرم وانما جرم العقل منه كالذي ذكرناه في الحكم واما الدبابة

فان وطئها وحضنها ولم يعزل عنها ولم يعزل عنها بلزمت ان تدعيه لان الظاهر ان الولد
منه وما المتوسط وروي عن حماد بن عيسى انه لو لم يعزل عنها فعلم ان تدعيه وليس له
نفيه فيما بينه وبين ابنته فانما اذا عزل ولم يحضنها فله ان ينفي وما الكتاب وان عزل
عنها ولم يحضنها وفيه روايات اخرتان عن يوسف بن محمد قال ذكرنا هاهنا كتاب
النهي ونها عن يوسف اذا وطئها ولم يستبرأ بها بعد ذلك حتى طاب بولد فعلم ان
تدعيه سواء عزل عنها او لا يحضنها او لم يحضنها حماد لا مرفعا على الصلاح مالم يبين
خلافه وعن محمد بن ابي نعيم انه ان تدعي نسبته اذا لم يعلم انه منه ولكن سعى له ان يفتي الولد
وليسمع بالام لم يعقها بعد موته لان اسحاق بن سب ليس منه لا حل شرعا مما ط
من الجاهلين فكذلك في المتوسط وان زوجها طاب بولد فهو حكمه لا يجوز بيعه
ولا هبته ولا الصدوق به ولا رهقه ولا ينسب لاحد ويعتق من راس ماله كانه
وكوزا سخرا منه واجاره وليس له حكم امر الله لا انه لا يسمع بها لو كانت امته لانه
وطئ امها وهو اجماع والنسب ثابت بين الزوج لمراس النكاح ولا يثبت من مولاها
لو ادعاه لانه ثابت النسب من غيره وهي اجماعه واذا مات المولى عتقت من جميع
ماله لاداره وولدها في الحال لزمت انه ابنته وما المتوسط لو زوج جارية من عبده
فجات بولد فادعاه المولى لم يثبت نسبته منه لانه ثابت النسب من غيره ويعتق الولد
للمرأة وامته بمنزلة ام الولد يعتق بموت سيدها وما الحل اذا اولدت ام الولد
اذا ادعى من زنى او غيره من غير سيدها ثم عتقها اذا عتقت عتقوا وقال صاحب
الكتاب حدثت سعد بن المسيب ان ابني عليه السلام امر بعتق امهات الاولاد
وان لا يفتقروا من ولا يحلن من السلب وقد ذكرنا ما ورد فيه ولا اصل له عن
سعد بن المسيب وان الحاجة الى الولد اصلية مقدم على حق الورثة والفرما
بالمركلات الذرية لانه وصية من رواد الخراج للموتى لارثته **قوله**
واذا اسلمت ام ولدا نظرائه فعلم ان سعى في تمهيدها ويكون بمنزلة المكاتب
لا يفتقروا على يورث السعاية او يموت سيدها وقال في بعض الاحوال والسفاهة
عليها وهذا الخلاف فيما اذا عرض عما مالها الاسلام فان اسلمت بنتي على حالها
وما المغي اذا اسلمت ام ولدا نظرائه منع من وطئها والاستماع بها وتحيا لثبنتها

ولا يمكن من الخلوة بها واجبر على نكحتها فان اسلمت له وان مات قبل استلامه
او بعده عتقت بموته وهو قول السافعي وقال مالك والظاهر يعق من الجاهل
لانه لا سبيل لبيعها ولا لا اقرار ملك الخابرة على المسئلة وقال الاوزاعي يعق
نصفها ويسعى نصفها ذكره في الحادي وعن احمد بن حنبل في رواية اخرى يسعى
في قيمتها فان ادت عتقت ثانيا اذ فيه جمع بين الحقن والحقين وهو اولى
من الزام نكحتها لا المات ملاعوض ولا منفعة واعتبراه بالعقد المتي اذا اسلمت
وهو قياس فاسد فان اخرج العبد من ملكه ببيع كلاف ام الولد وهي كنف
في السعاية لانه شرف الحرية عاجلا قال وما ليه ام الولد بعندها الذي **قلت**
وكذا المستلون كافة الا اما حنيفة رضي الله عنه وكور كاه ام الولد يعق عتقها قبل
موت سيدها وكذا ائمة المذنب والاهل ان لم تكن مقومة فهي حرة وهو على وجوب
قال القاضي فانه لو عتق احد الاوليا جبت المال للمساكين وهو على مقوم في حرمه
حتى لو عتق المريض مرض الموت عن فضايله يعق من راس ماله فان عتق لا سرد فنا
ادلوردت فيه احدثت مكانه لقيام الوجوب لا عا دنها ومن استولد امه العرسكاح
لم يملكها صارت ام ولده قال الحسن بن الحسن البصري وهو رواية ابن موسى
عن ابن حنبل وما احواله لا يصير ام ولده وكذا لو وطئها بغيره وولدت ولدا حرة
ففرورم استراها ولو استركي زوجها وهي حامل فولدت عنده نضام ولده ذلك
على الرواية المشهورة وهو قول ابن حنبل وعن بعض الخليل ان وطئها ابدا
الحمل بالملك نضام ولد وقالوا ان الوطئ يرد على الحمل ويبره ويرجع في ذلك
لا احوال الطائفة وما المغي الرادة في الولد غير سفيه فلا يثبت ما كلف ولو
ثبت لا يثبت هذا الحكم بدليل انه لو نكحها وهي حامل من الزنا او من غيره فوطئها
لم نضام ولد وان زاد وما اعلم كنه الحنوا ما لاطا بغيره ولو سلم ذلك فلم يكن
له فيها عند الطوق ملك فقد علق الولد رقيقا وهو تابع من جعلها ام ولده
عنده وعند السافعي لا نضام ولده الا طهر من غير سبيل ذكره في المنهاج
والنكاح العاسد كالفحش ذلك وكذا لو وطئ باليسه والفرور فاما المقدسات
لو استركي زوجها وهي حامل نضام ولد لان الولد عتق وهو في نكحها وهو

مكن باول الفعل اثباتها كعدم العلم باخره فلما كان معذورا في
اوله كان نزاع ذكر من فرج الاجنبية اليسر من الدوام على الزنا
وحجابه ببول الرجل لغيره ادخل دارى لا تقيم استباح
الدرجول للوجود الاذن ووجب عليه الخروج للنعس من اقام
وتكون الخروج مباحا وان كان في زمن الحظر لانه ترك كلامه
وهو خطا فاجتنب لوجوه اربعة منها انه عن الإقامة في
داره ولم يتعرض للخروج فلا يحرم والثاني انه امر بالخروج
لان النهي عن الإقامة فيها امر بالخروج والثالث انه لما
اذن له في الدخول ونهاه عن الإقامة فيها كان راضيا بخروجه
بخلاف مسله الطلاق والرابع ان حكم الوطى أشد حتى
وجب القتل بالرجم في جنسه بخلاف الخروج من داره فلا يلزم
من اباحه الخروج اباحه والخامس اذا تردد الأمر بين الخط
والاباحة ترجح الخط لما عرف في أصول الفقه والترجيح بوجه
ووجب عليه الخروج لقوله لا تقيم فكون مباحا متناقصا لان
المباح لا يكون اجبا وقد قال وجب عليه الخروج والخلاف
الرابع والثلثون لو قال لامرأته والله لا اقربك ثم قال
لاخرى اشركتكم معها لم يصير مولىا من الثانية قال محمد في
الكسائي املا لوجه اشراكها معها لا اشرك معها اجنبية فلم يحرم
بوطى زوجته وفي المحيط لوجه تغير املا الاول وفي الروضة
نقل بعدم الميز في الثانية وهو قول الشافعي وابن حنبل وقال
القاضي منهم يصير مولىا منها وهو قول مالك اذا نوى وذكر

الذكر في انه لو قال لامرأته انت علي حرام ثم قال لاخرى اشركتكم معها
صار مولىا منها لثبوت الحرمة في كل واحد منهما وفي الظاهر
صير مظاهرا منها ايضا وفي الطلاق يقع على الثانية ايضا حتى لو
كان له اربع نسوة فطلقوا جميعا ثم قال لاخرى اشركتكم معها طلق
واحدة وان قال بالثلاثة اشركتكم معها طلق ثلثهن وان قال
للرابعة اشركتكم معها طلق ثلثها ذكر ما في فقه المغني ولو
قال لامرأته انت مثل امرأة فلان وكان قد اذن من امرأته ان يوطى
الايملاء صار مولىا والا فلا لان التشبيه يكون بأمور وفي المغني
لا يصير مولىا وقال ابو حنيفة يصير مولىا وينقله غلط الا اذا نوى
والظاهر انهم لا يخالفون عند النية واللفظ يحتمل وفي البداية
قال لامرأته ان قربك فانت على مثل امرأة فلان وكان قد اذن
من امرأته ان يوطى الايملاء صار مولىا من امرأته والخلاف
الخامس والثلثون لا يحصل النفي والحنث بالوطى الدبر ولا
بالجماع فيمادون الفرج ولا بالمسر والقبلة لان حقها في القبلة ذكر
في البداية وعليه الامه قاطبه وفي الجواهر قال في كتاب
الرجم اذا جامعها في الدبر حنف والى عند الاملاء الا ان يوطى القبلة
فلا كفارة عليه وهو مولىا بحاله قال ابو محمد طرحة سخون
ولا يقراه فاذا كان الايملاء عند الاطلاق وقع على الوطى فالحاض حرم
على الوطى في الدبر او على الطلاق فعدا غيب سخون على طرحة
لذلك وعند الشافعي حنث بالوطى في الدبر في حق المبر وفي
الايملاء طرحة ذكر في الروضة والخلاف السادس والثلثون

لأنهم لا يملكان بالقيمة وإن جأت به لا مل من سنة شهر من وقت الوطى لا يثبت منه
لأن العلوق كان في زمن لا ولا به لجد في الاستلاد وفي المانع ليستطاع أن يكون
لجارية ملك الابن من وقت العلوق لا وقت الدعوى وإن كان الابن صاحب
ولا به بأن لا يكون كافراً مسلماً ولا عتداً عنى كافلاً في الحد وإذا كانت الجارية
بين شركتين جأت بولد فادعاء أحدهما ثبت بنسبه منه لأن وطيه صادف ملكه
في النصف وهو كاف لهما استلاده وصارت أم ولده أمّا عند فملاها فلا
محراً كالأعتاق فيعتبر العتق الوطى بالجهل وعنده إذا أمكن ملكه حمل وولده أمكن
لأنه قابل للاستقال من ملك إلى ملك ويضمن نصف قيمتها مؤسراً كان أو عتقاً
لأن ضمان تلك عتقاً عرف ونصف غيرها لأن وطيه في نصف شركه صادف
ملك الغير والاب لا يضمن العتق بجارية الابن إذا استولد بها لأنه ملك انضاً
فيبطل الوطى فلو كان قد صادف ملك نفسه وهنا لا ضرورة له لا يقدم ملك الشريك
لأنه ملكه كات لهما الاستلاد ولا يعزم منه ولدها في المسلمين لأن الولد
علو حراً اصل إذا النسب ثبت مستنداً لا وقت العلوق فلم يعلق شيء منه
رفيقاً وإن ضمان الولد يدخل في ضمان الأم كما لو اعترض جارية شركه وهي حامل لا
يضمن قيمته الولد ولا استقال به ولد الاب فانه قد ملك الأم قبل الوطى فليس للابن
بنسبه في أخيه ولو كان ملكه لعتق عليه محاراً والعق يستعمل إلا ما قبل ادادات
بكر أجب عشر قيمتها وإذا كانت بنتاً نصف عشر قيمتها ذكره الشيخ في الأهل
وفي الحر نسيم ثم المثل وفي الميسوط الذكر أنه ينظر في هذه المرأة لم كانت
ستاجر عيال الزنا لو جاز الاستجار عليه فالقدر الذي ستاجر به على الزنا
عمل غيرها ولا يجب أخذ الوطى الجارية المستركة عند القامة وأوجه التورود
لأنه وطى محرم لأجل ملك غيره فلما وطيه صادف ملك نفسه فلم يكت جد
كما لو تزوج بنتاً بغيره لأنه لا يقطع ولا خلاف في أنه يغزر **قوله** وأراد عياله
نقمت بنسبه منها إذا حملت في ملكها قال عياض في الإطال وهو قول السوي
وأحمد وإهويه قال السافعي وابن حنبل يعمل فيه بقول القامة وهو قول مالك
في الإطال دون الجارية استدلال السافعي وابن حنبل حديث عائشة رضي الله عنها

كانت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على مسند وراي يرق أسارى
وجهه فقال الم نرى إلى مجزراً المدبجى نظر انفاً لا يزد من جارية وأسامة بن زيد
فقال ان هذه الأقدام بعضها من بعض رواه الجماعة وشروى ان يهذه
أقدام بعضها من بعض وشروى ان هذه الأقدام من بعض قال ابن حزم لا ينسب
رسول الله صلى الله عليه وسلم بنظر ولا ينسب إلا من مقطوع به **قلت**
قوله لا ينسب إلا من مقطوع به باطل فان قوله العايف لا ينسب العلم والقطع كان
امام الحرمين قول العايف بين باب الطر واليمين ولم من صادق بقطع ولأن قول
العايف فيه قدف المحصنات ونسبه الأولاد لا يحل إلا بما فلا يقول عليه وقد ذكرنا
الجواب عن الحديث قال عياض كانت الصاف في بني مدح وبني اسد وأما قيل مجزراً
لأنه كان إذا أخذ أسيراً حلق لحية ذكره ابن الزبير بن جراح وعنه حررنا صيته
قال المازري كانت أخته له تدعى في نسب أسامة بن زيد من جارية لأنه كان أسود
سديد السواد وكان أبوه زيداً بعض مثل النضر كان أبوداود أسود من البطن
وهو غلط وقال أحمد وصاح فانت الحاهله تصغي لا قول القامة منسبة إلى السلام
ذلك للموت كما ما عن الطعن في نسبه كان المازري ربح الفراس لا قول العايف
والحرار ابن فراس **قلت** وكذا إلا ما بالوطى بغير فراش عتده ولا ينسب
النفي وولد النكاح يقبل النفي باللفظ وكذا لأنه فراس بالروحية كما جاز ولا فرق
قال ابن حزم والعجب من مالك يحج مجزراً لم يخاله ومجزراً لما قاله ابن حزم لا في
ابن أمه لأن أم أسامة بن زيد من جارية مودة وهي أم الصبا بنت حصير تعلية عمرو
ابن حصير مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان تزوج بعبدة فولدت له أمم وهي أم
أمن حاضنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تزوجت من زيد من جارية فولدت له
أسامة وكان ابن سهاب الدهري كانت بركة حبسه فالو ادانت للنبي عليه السلام
بركة آخر حبسه وكانت كخدم أم حبيبة فلعلمها أسهت عيال الدهري وكان زيد
انضافاً فراس فلا اعتداد لقول العايف مع الفراس فلا يحج المالكين يقول مجزراً
ثم ان العايف عياضاً مثل عن مالك والسافعي ان قول العايف شهادة ليستط
فيه انسان ومسا يقول مجزراً وحده فهو حجة عليه لمن قولهم عند السامعي

ويكنى بواحد ذكره في المنهاج فكان قول محرز رحمه عليه لان الحكم يحتاج الى تدعيم
ومدعي عليه ولم يوجد واحد منها وفي النهاية لا فائدت بعد البلوغ وفيه القام
احكام وبطلانها الجهن ولم ير حادق غلط وان لم يوجد فائدت او ردد وتوفد
وحرار حرب عليه غلط توفد الامر من سلع فينسب ولا حار نسبها قال قال سبي
كسري حار قلت هذا ساقض وبه الجواهر لو وطى الحارته البائع
والشركي يبا طهر واحد جات بولد فهو ابن لها ولا يوالى اصدا حلى ذلك غير محذور
من المال كنه ولو مات قبل المولاة فهو ابن لها وفي النهاية لا اثر لحبيضة في النكاح
ولا لا حار الوطى ولا يؤثر فيه قباة ولا انتساب ولا سفي الا باللفظ اذا
كان الوطى ممكنا لان ملك البن وفي الاما ان احسن القافة بها هو ابن لها
عند محزون واي تور ومالك ان مات قبل ان يوالى احدتها كما ذكره في الجواهر
قال القاضي عياض لا خلاف بين القائلين بذلك فيما قالوه انه لما يكون ذلك
فما استكمل من الفرائض بين البائع والشركي بطلان الجارية في طهر واحد فائق
بولد لا من ستة اشهر من وطى الثاني ولا قل من الترمذة الحمل من الاول **قلت**
فهذه صورته نادره جدا فلا يستع فيها قول القايه لعدم احكامه ويكون
من الثاني كذا هي لانا ولدته في ملكه فهو اولي من غير المالك فاحكامهم يتول
محرز حنيفة باطل لان اسما لم يكن ولد جاريته سارع فيه ببيع ومشتري في طهر
واحد وعند المحقق يفرق بينهما وهو القدم للبائع ولو ذلك عياض وهو
مروي عن علي رضي الله عنه اخرج النسائي وفي قصة العجلا في لم ينعى عليه السلام
اليسه ولا في قصة الملا عبيد الله قال فيها ان جات به عياضه كذا وكذا هو ولدان
فجات به على الفت المكره ولم ينعى حكم ولا حدتها ولا يجب ثبوت النسب
بوجود النسب ولا لعدم اسفا النسب الا ترك ان الرجل الذي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان امرأى ولدت غلاما اسود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قل لك ابل فقال نعم قال ما الوانها قال حمراء قل فيها من اوراق قال
ان فيها لورقا قال فترك ذلك جاتها قال من عرف نزعها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قل هذا عرف نزعها رواه البخاري ولم يرض له عليه السلام

في نفسه لعدم النسب ولا سعة من ادخاله على ثبوت حرمته ولا قول علي اسفا النسب
بل ضرب له مثلا اعلم ان النسب لا يوجب ثبوت الانتساب ولا عدمه يوجب
انتسابها وذكر الكتاب وعنه في كتاب الفقه ان عمر الخطاب رضي الله عنه
كتب الى سفيان في هذه الحادثة ليسا فليست عليهما ولو بينا بينهما لهما لهما
منها وهو ليسا بينهما وكان ذلك لمحضر من الصحابة وفي الاسانيد ان ابي
نورمان عن حفلة انهما والمسنود عن علي رضي الله عنه في مسأله القدر عنة
للبن لم يقول علي قول القافة وكان ابن المنذر وعز بن حنيفة اذا وطى جاريته
ولم يحسنها فهو سعة من الحار وقد قدمت المسأله وانما اعدتها لثلاثه
قال وهو خلاف حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن جاريته ومعه روى
عائشة رضي الله عنها قال احضمت سقذرتا وفاير وعبد الله بن سعة الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سقذرتا رسول الله اوصان اخي عنته اذا
قدمت مكة ان انظر لا ابن امه ومعه فليس فابضه الى فانه ابنه وكان عبد
ابن زبهر اخي ابن امه ابني ولدت علي فرائس اي فرائس رسول الله صلى الله عليه وسلم
سبها بيثا لعنته فقال هو لك يا عبد الله ربي الولد للفراش وللعاهر الحجر
واخي من ناسوده سقذرتا وهي زوجة عليه السلام قال وخلاف حكم عمر
رضي الله عنه من المهاجرين ولا يضار وهو خطا **قلت** هو قول الحسن
ابن الحسن البصري وعامر السعفي الباعين الجليلين الجليلين وفيما اخبر
محرز رسول الله صلى الله عليه وسلم وخبطه عمر بن ابن المنذر وقول عمر يضطرب
ومذنبنا قول زيد بن ثابت وعبد الله بن عباس وعنه من اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهذا منه خطبة لاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
والحسن والسعي كما ذكرنا عنهم قال المنذر في كانت هذه الامة عليها ضربة
في الحاهله سفي واما ما سكرها فطهرها فاحمل فان بطر من عنته اخي سقذ
ابنك وقاض وهلك كافر وقوله هو لك يا عبد الله ربي ليس يصافي الحكم
منسبه من ربي بل فيه ما نسبه وهو قول علة السلام لسوده زوجة عليه السلام
اخي من فلو ثبت نسبته من الفرائس حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم

لما امرها بالاحتجاب من احبها لانه علمه السلام فان يامر بصله الرحم والبرادر
من صله الرحم فاذا حمله اخاهها كيف يامر بها بالاحتجاب من الاح وقد ثبت انه علمه
السلام قال لغائبه ليح عليك اظف فانه عمل من الرضا عنه وهي اجب لتسامه الله
لاجل المحرمه بالرضاع وتامرها بالاحتجاب من احبها ان اشها لاجل النسب الذي
لا اعتبار به في السرع وقد ذكر المذركي انها كانت من البغايا وانها هذا عبد الله
وله عقب بالمدرسه وكر ذلك المدرسي وقوله هو الثاني في ذلك لا مرجع منك وقوله
الولد للفراش لعلم سقد اي انت تدعي لاهلك وليس له فراش وانما يثبت
النسب منه لو كان كضاج فراش ولا فراش لاهلك عتبه فهو عاهر والفاهر
له الحز وقد بين هذا وكشف ما زواه الحافظ ابو خضر ان ربيعة كان رطب ان
رجلا اخر ترفع على طارته مات ربيعة وهي حلي فولدت غلاما ثلثه الرجل فيه
قال لسوده اما انت فاحكي منه لانه ليس لك باح وروى هو لك عبد معروف
النذاذره المذركي في محضره لسنيه داود وتروى ليس لك باح والحدث
فيه اضطراب كثير قال ولا نهما استويا في سبب الاحتقار فستويان في
الاحتقار والنسب وان كان لا يحترق البن يعلق به احكام بحريمه كالمرات
والنفقة والحضانة والنفق في المال واحكام غير بحريمه كالنسب والولاية
الاختاح لما قبل الحريم ثبت في حقهما على الحريم وما لا يعلقها يثبت في حق كل
واحد منهما على سبيل المثال كانه ليس بغيره الا اذا وجد المرح في حق
اخذها اذ المرح لا يعارض الدراج كما لو كان احدهما ابدا او كان احدهما
متلا والآخر دسما لوجود المرح في حق المتلا ولهذا اذا استل اصدادوى
الصفه جعل مسلما استلامه وكذا يرجح الاب لان له حقا في مال الابن ولا
حق لابن في مال الاب حتى لو وطئ حاربه ابيه وقال طنت انها حلي في
لاست نسبه ودعوه الحراولى من العتد والمرد اولى من الدمي والكافى
اولى من الجوسى وبصر الامه ام ولد لها ومما كل واحد منها نصف عمرها
وبصر فضاضا بماله على الاخر وينبغي ان لا يج شى لعدم الفايده لعدم
المطالبة بها كالمزوجه امه من عبده لا يج شى لعدم الفايده في احد الرافعين

لان المولى لا يطالب عبده بذلك وفي المنافع فيه فانه لانه زنا قوم احدها
بالدراهم والاخر بالدنانير فندفع الدنانير ونأخذ الدراهم ولا نه يجوز ان
نستط احدهما حقه ونسحق حق الاخر فيطالبه به ويرت الابن من كل واحد منهما
ميراث ابن كامل وورثان منه ميراث ابن واحد لا ستويان في النسب الا اذا
زال من اجمعه احدهما ميراث الابن لانه البناء بينهما كما ورد وفي المنافع للابن
منهما جميع ميراثه وفي الاحمال قال عياض اخلف الابن من قول العاقه في
حكم ما استكمل من ذلك وتورع فيه قال ابو حنيفة رضي الله عنه يثبت بينهما ولذا
من المرامين وقال ابو يوسف طحق برجلين دون اميرين وقال محمد بن الحسن
طحق بالابا وان كثروا ولا طحق الا بام واحدة ولذا لو كانت الامه من ثلاثة
او اربعة او خمسة فادعوه جميعا فهو ابنهم وقال ابو يوسف لا يثبت النسب
بين الذين من امين اذا القيا من نفي بنوت النسب بين امين لكنه بول لا بين عمر فما
يراد بنقي عياض الاصل وقال محمد لا يثبت لاكثر من ثلثه اذا السلالة نعتاده في اكل
الواحد وقد خاف عن اميرهم انه يثبت النسب من ثلاثة وما زاد فليس بعتاد في اكل
ولا في حننه اما زاد على الامين نسبا ولا امين في الاحتقار ولا فرق بين
ان يكون الانصبه بنسبا وانه ذلك او نسبا وانه عياض اصل ابو يوسف ومحمد
اذا ادعوا الذين ذلك لم يكن بعضهم اولى ببعض ذكره في جوامع الفتوة وغير الكتب
قوله واذا وطئ المولى حاربه ككاتبه جات بولد فادعاه ان صدقة الخات
ثبت نسبه منه وعمرى يوسف يثبت من غير تصديق منه كالباب ووجه الفرق عياض
القاهران المولى لا يملك على حاربه ككاتبه لانه احق بنسبه والاب يملكه عند الحاكم
ولهذا لا يج عياض الاب عقره ولا فقه الولد ونصب الموطوءه ام ولد وانما هي عليه
فتمه والمولى يح عليه عقرها وفقه ولده ولا يصير ام ولد لانه لم يملكها بالاستلاد
وان لذه لا يثبت نسبه لما ذكرنا انه قد حرج على نفسه في الحساب ككاتبه لكن لو ملك
نوتا من الدهر عقر عليه ويثبت نسبه له وال مانع وفي الكلمة لا يح للمولى وطئ
ككاتبته فان وطئها فعليه عقرها وفي الاستحباب فان غلبت منه كانت باحار
ان سات عقرت فصارت ام ولد وان سات نصبت على كاتبتها واخذت عقرها

ولا يشترط تصديق الخاتبة لقيام ملكة فيها ولا النسب لو وطئها يلزمه المهر وان اجابها
تصير ام ولد فان ادت الخاتبة غت وتعت بموت سندها ايضا ولا المدونة لو
وطئها فهي على كتابتها وان حملت منه فلها ان يجر نفسها وترجع ام ولد ولا يستعين
المستب ان حملت بطلت كتابتها وصارت ام ولد وهو قول الحكم ولا المعنى في
المكاتبه بغير شرط حرام عند الجمهور فان المستب والحسن والزهري ومالك
والليث والثوري والاوزاعي والشافعي مع انجابها وتقبل له وطئها في الوقت
الذي لا يستغفها عن السفى وان شرط وطئها فرباطا عند المذاهب وان
سقط من المستب وابن خنبل له ذلك ولا حد عليه عند عامة اهل العلم وعن الحسن
والزهري كحد وان اولدها صارت ام ولد ولو وطئ جارية سكاينة ففلسه عقرها
لسيدها وولدها منه حر وعليه قيمتها وتصير ام ولد وقد ذكرنا انها لا تصير ام
ولد عندنا ولا حب قيمتها وبالموطأ لا ينسخ الخاتبة وقال الليث شيخ وتعود فتا
والعقرب للكتابية بوطئها ادها على ذلك او طاعة وعنه وقال قساده حب ان
ادهها ولا حب ان طاعة وعنه ونقله المزي عن الشافعي ونصوص الشافعي وجوبه في
الحالين وقال مالك لا تنى غلته لانها ملك قلنا هو عوض منعها كعوض اطارها فصار
كوطئ الاجني فان العقر فيه لها ولا المحيط يجوز اعتاق ام الولد وكتابها بالجيل
الحره ولذا يدبرها لانه جمع لها سببا الحرية ولا غيره لا يصح مدبرها لانه لا ينفذ
ولا جوارع الفقه لو استولت مدبرته بطل المذبح حتى يفتن من جمع المال ولا
يسعى في الدين ولو باع خديمه ام الولد منها حاز وعنت كالوابع رقبه القيد
فلذا رواه ابن سماعه عن يوسف بن ابي الحزم باطل ولا يفتق كالات بيع رقبته
منهاحت يفتق **فروع** ذكرها في الحزانة استولت جارية احد ابويه او امراته
وقال ظننت انها حلال لم يثبت نسبته منه ولا حد عليه وان ملكه يوما عتق عليه
وان ملك امه لا تصير ام ولد لعدم ثبوت نسبته وقد تقدمت المسئلة ولو ولدت
جاريته رجل منه وقال اهلنا في الولد ولدي وصدة المولى في الاحلال والذنية
في الولد لم يثبت نسبته وان ملكها يوما ثبت نسبته وصارت ام ولد ولو صدقة
في الولد ثبت نسبته وهو عبد لمولاه ولا المعنى ومن اجاز بيع ام الولد اذ لم ينع

حي مان ولا وارت له الا ولدها وان دانت فتمها الكثر من نصيبه عن منها قدر نصيبه
وان لم يكن لها ولد وارت من سندها ورثها بغيره ورثته لشارر رقبته استرى جارية
طما ابن عزة فوطئها قبل وضعها لا تلحقه الولد والبن بعتة لانه سر كمن فيه اذا ما يولد

كتاب الايمان

الايمان جمع بين دمج على ايمان ايضا وفي الغريب سمي الحلف والنسم بميثا لوجهين اخدهما
ان الميث هو العهد قال الله تعالى لاخذنا ميثا باليمين ان بالقوه والحالف يتقوى
باليمين بالله تعالى على التحل او المنع فسمي لها والثاني انه كانوا يمسكون بالماضيم
مستل كل واحد من المعاهدتين ميثا فسمي صاحبه فسمي الحلف بوثا للزوم الميث فسمي
وسمي المحلوف عليه ميثا ايضا للثبوت بها ومنه من حلف على ميثا الحديث وفي مؤننه
وامن الله جمع بين عند الكوفيين ولهم بها قطعها واختاره الزجاج وابن كيسان
فابن درستويه وقالوا انما خففت همرها وطرحتها في الوضيل لكثره استعمالهم
والفرد لا مان على الفعل وقيل اليك واسمه ونمله لعنه وعند سيبويه ليست جمعا
والهمزة للوضيل واجمع لا يجوز ان تحفف وتسمى عا فرف واحد لقولهم ثم الله قال ابو
الحسن لا يستعمل ايمان الله الا بالرفع دون النصب والجر ولا يستعمل الا في القسم
وام امن حاضنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا في الحديث وفي الجوهر
اعتمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حاضنه اولاده وقد تقدمت في باب
الاستيلاء وفي النجاشي وربما حذفوا النون من ايمان فقالوا ام الله ايضا بكسر الهمزة
وزيما حذفوا الميم الياء ايضا فقالوا ام الله وربما نقوا الميم وحذفوا الميم وميكسورة
فقالوا ام الله وم الله وربما قالوا من الله ومن الله ومن الله بضمها وفحها وكسرها
قال الخطيب اذاما زاية رففت لجحد تلقاها عرابية باليمين
يؤمدها بالقوه ولا الحلل اسما ونفاسته فسمي وبين وحلف وعهد وميثاق
وايلا وحروفه ستة الباء ام الساب يدخل على الطاهر والمضمير كقولك بالله وبه
والواو يبدل من الباء لا يدخل على المضمير وليست بعوض عنها والتا يبدل من الواو
يدخل على الله خاصة كقوله تعالى تا الله نفقوا بذكر يوسف واخوته الاخضر بر الله
وهو شاد والنقل حذف مع الواو والتا وجوبا لا يقول اسمت والله لا اسمت

لاحل الا لا بخونه ولم يقطع المده بخونه ولكن لا طالب قبل
افاقته وفي المعنى صل سعي مولاي حتى لو وطها بعد افاقته بحليله
الكفارة وهو اختيار المزي من الشافعية والخلاف
السابع والاربعون لو قال ان وطيتك فعدى هذا اجر في العبد
او اعتقه بطل الايلا وهو قول الامه الثلثه فان زال ملكه ببيع
او هبه فذكر ذلك فان عاد ملكه فهو مول من وقت عوده للشافعية
فيه قولان عود الجث وفي الجواهر ان ملكه بشر او هبه عاد
وبالارث لا يعود عند ملكه وهو بعيد وفي الجامع قال ان قربتك
فعدى اجران وباع اجددها ثم اشتراه وباع الاخر او باعه قبل شرا
الاول فهو مول من وقت شرايه وفي فاضله اجر من وقت البيع والشرط
احاد الباع وقد تبدل في الاول ولم يتبدل في الثانيه ولو قال ان
قربتك فعلى حجه بعد القربان بسنه او قبله بسنه يصير مولاي ولفي
قوله قبله ولو قال فعلى صوم هذا الشهر لا يصير مولاي لانه اذا
مضى الشهر بطا ما يغري لم يلزمه خلاف الحج فانه لا يتعلق بسنه
معيه وكذا لو قال فعلى عتق عدي هذا لا يصير مولاي وان قال
فعلى صوم شهر كذا فان كان مضى قبل مده الايلا لا يصير مولاي وعود
يصير مولاي والخلاف الثامن والاربعون لو قال ان قربتك
فانت على حرام بغير العبد ان حنيفه وعندها لا يصير
مولاي الا اذا قربها واعتبره بقوله ان قربتك فوالله لا افرئك
وله انه منع نفسه عن قربانها لئلا يصير للمنع وهو لزوم الميز
كالوقال ان قربتك فعلى ميز والجرام عييز ولهذا الوقال انت على حرام

كالميز

كان عييزا او طلاقا على ما ياتي عن قريب فصار كالوعى بالجرم الطلاق
خلاف قوله فوالله لا افرئك فانه صريح في تعليق الايلا القربان
والخلاف التاسع والاربعون المولى لو كفر عن عتقه قبل
الوطى لا اعتباره عندنا ويقع الطلاق مضى مده الايلا وعند
جوز التكفير قبل الجث بعد البين يرفع الايلا لانه لا يلزمه
بوطيها والمسئله تختلف فيها وفي شرح ابن بوض ان خلف
بالله واسمى راه ملك مولاي وله ان يطاها بلاكفارة وقال
غيره لا يكون مولاي كما بعد التكفير وهو مشكل وتكلفوا للمفرقه
والخلاف الموفى خمسين لو قال والله لا وطيتك ان شئت
بقتصر المشيئة على المجلس عند الشافعي وبشترط الجواب على
القور وعند ابن حنبل متى شئت صار مولاي ولا يشترط الفور
ولا المجلس واعتبرت الجنايله مشيئتها بمشيئته غيرها فانها على
الترخي وعندنا جواب التملك يقتصر على المجلس ولا فرق بين
الاجنبى والملاح الحادى والخمسون لو قال والله لا افرئك
مرارا في مجلس واحد تعدد الكفارة وتطلق ثلاثا مع بعضا
قياسا وهو قول حماد وزفر وواحد استحسانا وهو قول
والخلاف الثانى والخمسون لو قال والله لا وطيتك الذبر
او فيما دون الفرج لم يصير مولاي خلافا لما لك على ما تقدم في كتاب
الرجم وان قال والله لا جامعك الاجماع سوء سئل عن نيته
فان قال اردت الوطى في الذبر صار مولاي لانه حالف على ترك الوطى
في الفرج وكذا فيما دون الفرج وان قال اردت بوجها ضعيفا

213
490



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	Hadisatı Mecmuası
Yeni	19
Eski Kay	202